جامعة قاصدي مرباح ورقــلة – الجزائر

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

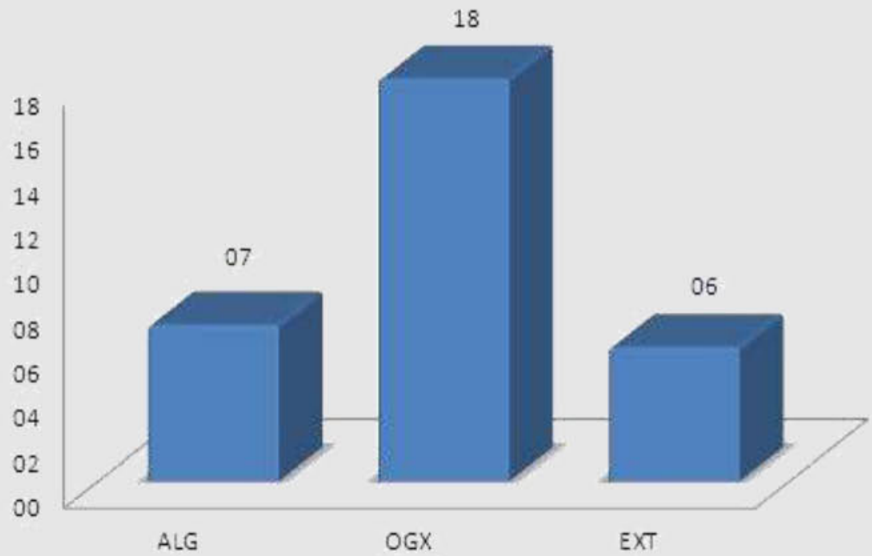

العدد 10 / 2012 - إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مطبعة جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية علمية محكمة، سنوية

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

تهتم المجلة بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد العاشر 10 / 2012

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مجلة الباحث - دورية علمية محكمة
تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

هيئة التحرير

معلومات الاتصال بالمجلة :

جامعة قاصدي مرباح - ورقـلة
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
موقع الإنترنت : http://rcweb.luedld.net
البريد الالكتروني : rcweb@luedld.net

www.luedld.net

قواعد النشر في المجلة

1 - الباحث، مجلة علمية أكاديمية محكمة، تهتم بنشر **الأبحاث التطبيقية** المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التي لم يتم نشرها سابقاً، و المعَالجة بأسلوب علمي موثق.

2 – ترسل المقالات وجوبا في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق .RTF (نوع الخط بالعربية : Traditional Arabic، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 12)، يراعى في حجم المقال كحد أقصى 15 صفحة، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً ؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر بلغة تحرير المقال (نوع الخط : Traditional Arabic، مقاسه : 12)، مع ضرورة إدراج الكلمات المفتاحية (Les mots clés) ؛ وننبه على ضرورة احترام علامات الضبط (La ponctuation) ؛ أما بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ والمسافة بين الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

وبغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل المطلوب، يمكنكم تحميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع المجلة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_Ar.dot، أو النسخة الفرنسية : Article_Fr.dot)، على أساس أن هذا الملف يتماشى مع الشروط المذكورة (**يجب أن يكون المقال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**) ؛ لمزيد من التوضيح، يمكن الإطلاع بالموقع الإلكتروني للمجلة على مقال معياري Article_Standard.pdf.

3 - ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكتروني، وذكر أرقام الهاتف والفاكس (إن أمكن) ؛ وفي حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي يجب أن يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

4 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :
- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة لمراجع الانترنت : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكتروني كاملا (يشمل الملف).

5 - توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا).

6 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.

7 - تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

8- على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة : http://rcweb.luedld.net/pa.htm
9- ننبه على أن كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.

10 - ترسل المواد وتوجه المراسلات فقط عن طريق البريد الإلكتروني : rcweb@luedld.net

- يمكنكم الإطلاع على قواعد النشر هذه، من خلال موقع المجلة : http://rcweb.luedld.net

المحتويات

تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية – Gravity Model

علاوي محمد لحسن*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : كثر الجدل في الآونة الأخيرة حول مدى فعالية الاعتماد على مدخل تحرير التبادل التجاري العربي البيني كآلية لدعم مشروع التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، لذا فالدراسة تحاول الوقوف عند أهم الفرص المتاحة لتوسيع حجم التبادل التجاري العربي البيني وذلك باستخدام نموذج الجاذبية من خلال مقارنة الأحجام الفعلية للتجارة العربية البينية مع الأحجام المقدرة أو المحتملة.
الكلمات المفتاح : التجارة العربية البينية، نموذج الجاذبية، منطقة التجارة الحرة، الاقتصاديات العربية.

تمهيد : يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي خاصة مع نمو وتزايد التكتلات الاقتصادية الدولية، وقد تم استخدامه من طرف العديد من الدول في تقدير حجم وارداتها أين كانت تفرض نوعا من الرقابة على الوردات. ويأخذ نموذج الجاذبية اسمه من قانون الجاذبية لنيوتن والذي يعزى للتجاذب بيت جسمين إلى كتلتيهما وعكسيا إلى المسافة بينها، ولقد ظهرت هذه المعادلة لأول مرة في دراسة **تنرجن** Tinbergen- أحد الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي -، ثم تلي ذلك أول دراسة قياسية لتدفقات التجارة على أساس معادلة الجاذبية قام بها Poyhenen وأتبع ذلك دراسة لـ Linnemann.

وقد لاقى هذا النموذج نجاحا صريحا من وجهة نظر الاقتصاد القياسي في حين تبقى مبرراته النظرية محل جدل واسع، وقد ظهرت عدة أشكال لهذا النموذج عرفت بمجموعة نماذج الجاذبية من أبسط نموذج وصولا إلى النموذج القاري. كما يهدف النموذج بالأساس إلى الاعتماد على مؤشرات واقعية حقيقية لمقارنة حجم التجارة الإقليمية المتوقعة المفترضة مع ما هو مجسد على أرض الواقع.

وتهدف الدراسة بالأساس إلى معالجة إشكالية لطالما شكلت موضوع جدل كبير وهي ما مدى جدية الاعتماد على تحرير التبادل التجاري العربي البيني كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ؟ بمعنى هل هناك إمكانية لتنمية وتوسيع التبادل التجاري العربي البيني ليكون كمرحلة بداية لمشروع التكامل الاقتصادي العربي ؟ منطقيا لا يمكن الإجابة على هذا التساؤل إلا من خلال مقارنة حجم التبادل التجاري العربي البيني الحقيقي مع ما يمكن أن يكون عليه أي المحتمل أو المفترض، وإجمالا تحاول هذه الورقة الإجابة على تساؤل جوهري مفاده : **هل أن التبادل التجاري العربي البيني أكثر أم أقل مما يمكن ؟**

I- الإطار النظري لنماذج الجاذبية :

كان هناك اهتمام خاص بتفسير التجارة الدولية من الناحية النظرية والتجريبية، حيث تقوم تلك النظريات على فروض المنافسة الاحتكارية واقتصاديات الحجم التي تقدم تفسيرا أفضل لحقائق تجريبية في التجارة الدولية. إن نموذج الجاذبية لقياس التجارة الدولية مشابه لقانون نيوتن الذي ينسب للتجاذب بين جسمين إلى كتلتيهما والمسافة بينهما، ووفقا لمفهوم الجاذبية فإن التجارة الثنائية بين إقليمين تعتمد على دخلهما (GNP. GDP)، وتعتمد على المسافة بينهما بصورة عكسية، حيث أوضح linneman أنه يجب أن نراعي الاعتبارات النظرية لنموذج الجاذبية للتجارة وهي ما يلي[1] :

- العرض الكلي المحتمل (صادرات) الدولة السوق العالمي؛

- الطلب الكلي المحتمل (واردات) الدولة من السوق العالمي؛

- العوامل التي تخلق مقاومة للتجارة والعوامل المؤثرة في درجة تركز التجارة.

وتعددت الدراسات القائمة على مفهوم الجاذبية المتضمن كل العوامل المؤثرة على حجم التدفقات التجارية مثل[2] :

- خلق التجارة فيما بين الدول الأعضاء وتحويل التجارة حيث أكدت الدراسات أن الزيادة في حجم التدفقات التجارية نتيجة المناطق الحرة أكبر مما يستطيع أن يحققه اقتصاد كل الدولة منفردا.

- التدفقات التجارية فيما بين التكتلات مع إضافة متغيرات لتعبر عن قيمة التعريفة وتكاليف النقل.

- قواعد المنشأ مع ضرورة أخذها بعين الاعتبار كمتغير يلي المسافة وحجم الدولة من حيث الأهمية.

* mlahcene80@yahoo.com

-معدلات الصرف والعوامل السياسية وأثر ذلك على التدفقات التجارة بين الدول.

كما يعتمد نموذج الجاذبية في تحديده على مجموعة من الأطر النظرية أهمها[3] :

- الإطار المستمد من الطبيعة ؛ - الإطار المبني على النموذج الاحتمالي ؛

- الإطار المبني على النظام الخطي للإنفاق ؛ - الإطار المستمد من نموذج (**هكشر- أولين**)

I-1- تصميم نموذج الجاذبية : تم تطوير نموذج الجاذبية في معظم الدراسات التجريبية، ومن خلال هذا الإسهام الفكري نجد أن معادلة الجاذبية قد أخذت شكل صيغة عامة يمكن أن تعدل وفقا لأغراض مختلفة.

I-1-1- النموذج البسيط لمعادلة الجاذبية : يمكن اشتقاق النموذج البسيط وفقا لـ (Mathur) على النحو التالي :[4].

بفرض أن كل دولة في حالة تخصص كامل سواء عبر القطاعات أو فيما بين الصناعة الواحدة، وأن كل المستهلكين في كل الدول لديهم نفس التفضيلات المتجانسة والأسعار.

فواردات الدولة هي Si وهي جزء من دخل الدولة j(GDPj)، حيث Si هي مساهمة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لهذا الشرط فإن صادرات الدولة j إلى الدولة i هي :

$$Xji = S_i Y_i = SiSjy_w = \frac{y_i y_j}{y_w}$$

يحث :

yj, yi الناتج المحلي الاجمالي للدول i، j على التوالي هي GDP للعالم، $si = \frac{y_i}{y_w}$, $GDP_{y_w} = \sum_{i=j}^{n} y_j$

وبأخذ لوغاريتم المعادلة السابقة نحصل على :

$$Log\ x_{ji} = b_0 + b_1.Log\ y_j + b_2 Log\ y_i$$

حيث : $b_1=b_2=1$ ، $b_0=-\log y_w$ وهو ثابت المعادلة. فهذه المعادلة بصرف النظر عن مفهوم المسافة تشبه معادلة الجاذبية البسيطة.

I-1-2- النموذج المستخدم لمعادلة الجاذبية : عرف نموذج الجاذبية مراحل عدة وصولا إلى شكله الحالي والأكثر استخداما وهو[5] :

$$x_{ij} = \alpha_0 y_i^{\alpha 1}.y_j^{\alpha 2}.l_i^{\alpha 3}.l_i^{\alpha 4} D_{ij}^{\alpha 5}.p_{ij}^{\alpha b}.e^{uij} \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث : x_{ij} : الصادرات الكلية من الدولة i إلى الدولة j ؛ y_i, y_j : الدخل في الدولتين ؛ D_{ij} : المسافة الجغرافية بين الدوليين i و j ؛

P_{ij} : متغير صوري لترتيب التجارة ؛ U_{ij} : متغير عشوائي لحد الخطأ.

ويمكن كتابة هذه المعادلة على النحو التالي :

$$X_{ij} = \alpha_0 y_i^{\alpha 1}.y_j^{\alpha_2}.L_i^{\alpha_3^*}.L_j^{\alpha_4^*}.D_{ij}^{\alpha_5}.P_{ij}^{\alpha_6}.e^{vij} \ldots\ldots (2)$$

$$Y = \frac{y}{L},\quad \alpha_3^* = \alpha_1 + \alpha_3,\quad \alpha_4^* = \alpha_2 + \alpha_4$$

حيث :

$$X_{ij} = \alpha_0 y_i^{\alpha_1^*} . y_j^{\alpha_2^*} . Y_i^{\alpha_3^*} . Y_j^{\alpha_4^*} D_{ij}^{\alpha_5} . P_{ij}^{\alpha_6} . e^{vij}$$

حيث :

$$\alpha_1^* = -\alpha_3 \ , \quad \alpha_2^* = -\alpha_4 \ , \ \alpha_3^* = \alpha_1 + \alpha_3 \ , \quad \alpha_4^* = \alpha_2 + \alpha_4$$

وباستخدام اللوغاريتم الخطي تتحول المعادلة إلى:

$$\log X_{ij} - \alpha_0^* + \alpha_1^* . \log y_i + \alpha_2^* . \log y_j . \alpha_3^* . \log Y_i + \alpha_4^* . \log Y_j + \alpha_5 . \log D_{ij} + \alpha_6 P_{ij} + U_{ij}$$

حيث :

$$\alpha_0^* = \log \alpha_0 \ , \ P_{ij} = (1,0)$$

ويلاحظ أن نماذج الجاذبية تستخدم بصورة عامة الدخول الاسمية عن معدل الصرف الجاري، ومع ذلك قد ينتج انحراف عندما تدخل الدول النامية أو دول الانتقال في العينة. فاستخدام تعادل القوى الشرائية (p.p.p) سوف يخفض انحراف التجارة المحتملة لهذه الدول، وهذا الاستخدام يعتبر أكثر ملائمة لتقدير التجارة المحتملة في الأجل الطويل عند المستوى الذي تعدل فيه كل أسعار الصرف تجاه حدوث التوازن. وعند استخدام معدل الصرف الجاري يتم استخدام عينة فرعية لتجارة البلدان مع كل الشركاء سواء كانت دولا نامية أو صناعية.

I-2- تطبيقات نماذج الجاذبية : يعد نموذج الجاذبية أحد من الأدوات الشائعة في الدراسات التجريبية لمعالجة موضوعات مرتبطة بالتجارة الدولية، ويمكن أن نشير إلى أربع استخدامات لتطبيق النموذج كما يلي :[6]

I-2-1- التكلفة عند الحدود Cost of border : في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين i و j فإن نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير فإن التجارة البينية للإقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم في i و j وهو ما يعرف بأثر الحدود.

I-2-2- تفسير أنماط التجارة Explaining Trade patterns : يمكن تفسر أنماط التجارة باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات سواء كانت كلية أو بمتوسط مرجح تم تفسيرها باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك نوع التجارة كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات Intra- Industrial Trade .

I-2-3- خلق التجارة مقابل تحويل التجارة Trade creation versus trade diversion : حيث تم استخدام معادلة الجاذبية في معالجة موضوع الإقليمية باعتبار أن دولتينi، j قد وقعنا اتفاقية إقليمية ومتغيرين :

الأول : هو "Both in" ومعناه أن الدولتين في الاتفاقية.

الثاني : "in out" ومعناه أن الدولتين خارج نطاق الاتفاقية، وعليه إذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير "both in" موجبة فإن هناك خلقا للتجارة نتيجة الإقليمية وعلى العكس لو أن الإشارة المقدرة للمتغير "in out" سالبة فإن هناك تحويل للتجارة ويتم إجراء هذا الاختبار لكي نصور التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمة التكامل الإقليمي.

I-2-1- تقدير التجارة المحتملة Calculation of Trade potentials : يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التي تم اختبارها وتستخدم المعادلة السابقة الذكر في عملية المحاكاة للحصول على التجارة الثنائية الطبيعية بين أي زوج من الدول بالاعتماد على (المسافة) الناتج القومي الإجمالي، السكان...) ومقارنتها بعد ذلك بالمشاهدة فنحصل على الصادرات الثنائية المحتملة، وهو ما يمثل موضوع دراستنا.

ورغم الإشادة التي حظي بها هذا النموذج في أدبيات الاقتصاد الدولي وتحديدا ضمن أدبيات الفكر التكاملي، إلا أنه لا يخل من جملة الانتقادات والعيوب.

I-3- عيوب نماذج الجاذبية : لقد ظهرت مجموعة من المشاكل المرتبطة بتطبيق نموذج الجاذبية والتي لا تقلل من أهمية النموذج والقدرة التفسيرية التي يتصف بها، وإنما تجعل القياس القائم على النموذج أقل دقة فقط.

I-3-1- مشكلة تعدد العلاقات الخطية Problem of multicolinearity : ضمن فروض نموذج الانحدار المتعدد أنه لا توجد أي علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية من النموذج. ولما كان هناك ارتباط بين زوجين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية التي يتضمنها النموذج خصوصا تلك التي تتضمن بيانات سلاسل زمنية وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات السابقة لاختبار تعدد العلاقات الخطية فإن أي منها لم يتلق قبولا واسعا، وواحدا من تلك الاختبارات يشترط العدد المرتبط ببيانات التغيرات، وعندما يزيد هذا العدد عن 20 أو 30 يدل ذلك على وجود تعدد للعلاقات الخطية[7].

I-3-2- مشاكل مرتبطة بكيفية قياس متغيرات مثل الدخل والمسافة : لا توجد هناك أي مشاكل سوى توحيد طريقة القياس المستخدمة في نماذج القياس وعليه فسوف نستخدم GNP، GNP Per Capita كمقياس للدخل ونصيب الفرد من الدخل القومي باستخدام طريقة Atlas، وفقا لسعر الصرف الجاري مقابل الدولار الأمريكي US$.

أما في المسافة فيتم حساب أقصر مسافة دائرية بين عواصم الشركاء التجاريين من العلاقة :

$$\Delta = \tau_j - \tau_i$$

$$\Delta_{ij} = Arc\ cos\left[\sin Q_i . \sin Q_j + cosQ_i . cos\ Q_j . cos\Delta_{ij}\ \right] z$$

حيث : z المسافة بالكليومترات، Δ_{ij} تثمل الفرق بين τ_i و τ_j ؛ Q خط العرض، τ خط الطول.

I-3-3- البيانات المستخدمة في النموذج : سواء باستخدام بيانات قطاعية أو بيانات سلاسل زمنية قطاعية،فهناك صعوبة في جمع البيانات عبر فترة زمنية طويلة، حيث كان ذلك يمثل قيدا لاستخدام النموذج في الماضي، حيث اقتصر استخدامه على الدول المتقدمة فقط.

وقد توجهت العديد من الدراسات إلى تقدير الآثار التجارية للاتفاقيات الإقليمية للتجارة كالمجموعة الأوروبية ومجموعة **النافتا،** ومنظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي باستخدام متغيرات وهمية تأخذ القيمة واحد (1) إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الاتفاقية والقيمة صفر (0) ما عدا ذلك[8]. وأدى ذلك إلى العديد من الانتقادات حيث يظن البعض أن استعمال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملاءمة النموذج الخطي للجاذبية وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

وبالرغم من هذه الانتقادات وغيرها إلا أن نموذج الجاذبية يستخدم بشكل واسع مدفوعا بالتطور الهام في منهجيات الاقتصاد القياسي المختلفة، والتي تمكن من تقدير العلاقات السببية بين المتغيرات المفسرة وتدفقات التجارة، وقد مكنت هذه الدراسات من الوقوف على أهمية هذه التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء.

II-أداء وواقع التجارة العربية البينية :

لقد تجدد الاهتمام مؤخرا بالتكامل الإقليمي بين الدول العربية ممثلا في مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA، ومن خلال برنامج تنفيذي يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالترتيبات الإقليمية، حيث تقرر إزالة الرسوم والقيود الجمركية المفروضة على التجارة العربية البينية لفترة عشر سنوات.

ولسنا هنا بصدد تحليل مكاسب التكامل الإقليمي العربي ووفورات الحجم التي يوفرها، لكن هل تمثل الإجراءات المتخذة لإنعاش التبادل التجاري العربي البيني المدخل السليم لمشروع التكامل ؟

II-1- تطور التجارة العربية البينية للفترة 2005-2009 : ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3% سنة 2009 مقارنة مع 8.7% سنة 2008، في حين تراجعت حصة الواردات البينية إلى الواردات الإجمالية لتبلغ 11.2% مقارنة بـ 11.9 في 2008. وترجع زيادة أهمية الصادرات البيئية في الصادرات الإجمالية إلى انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية (نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي) بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية وحصل عكس ذلك بالنسبة للواردات الإجمالية التي انخفضت بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية[9]، كما يوضحه الجدول (1).

وباحتساب مساهمة التجارة البينية من التجارة الإجمالية لعدد من التجمعات العربية، وهي مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي دول اتفاقية أغادير، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتبن أن تطور مساهمة التجارة البينية إلى التجارة الإجمالية من جانب الصادرات خلال الفترة (2005-2009). كانت أعلى بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كما يوضحه الشكل (1) والجدول (2).

وبمقارنة مساهمة التجارة العربية البينية مع التجارة البينية لتجمعات دولية غير عربية، يتبين أن مجمعي دول **المركوسور** ودول آسيا تشارك تجارتها البينية بنصيب أكبر مما تساهم به التجارة العربية البينية في تجارتها الإجمالية للتجمعات العربية.

II-2 مؤشرات تقييم آداء التجارة العربية البينية : قبل إسقاط نموذج الجاذبية على التجارة العربية البينية نَتَبين آداءها من خلال مؤشرين شائعي الاستخدام وهما مؤشر تركز الصادرات (وهو مؤشر أو معدل مستخدم ضمن نموذج الجاذبية)، أما المؤشر الثاني فهو مؤشر تشابه أنماط التجارة وخصائص الدول.

رغم أن التجارة العربية البينية تبدو أقل من معدلاتها المرتقبة لدى الكثيرين، إلا أنه هناك ملاحظة مهمة مفادها أنه إذا تم استبعاد النفط من الصادرات العربية، تصبح التجارة العربية البينية ذات معدلات مقبولة، خصوصاً إذا ما قارناها بأقاليم ذات درجات نمو اقتصادي مشابهة، وهذه نقطة بالغة الأهمية لأنها توضح أن هناك الكثير من السلع التي يمكن أن تدخل في نطاق التجارة العربية البينية عن تلك البيانات التي تتضمن النفط.

II-2-1- مؤشر معدل تركز الصادرات : وهو مؤشر يقيس درجة التنوع أو التركز في هيكل صادرات الدولة، وتتراوح قيمة الرقم القياسي بين صفر وواحد صحيح، ويمثل الصفر أدنى درجات التركز، وأقصى درجات التنوع، وتزيد درجة التركز كلما اتجهت القيمة نحو الواحد الصحيح الذي يمثل أقصى درجات التركز.

ويمكن قياس معدل تركز الصادرات لكل دولة من الدول كالتالي :

معدل تركز الصادرات= قيمة صادرات أكبر ثلاث سلع من حيث القيمة/ قيمة الصادرات الكلية.

عند تطبيق أو احتساب متوسط معدل تركز الصادرات لفترة الدراسة يتبين أن الدول العربية متباينة من حيث تركز صادراتها، حيث تمثل دولاً مثل ليبيا، الإمارات، العراق، اليمن وموريتانيا، الأردن أعلى معدل تركز للصادرات على مستوى الدول العربية، في حين بينت النتائج أن للبنان سجل أقل معدل تركز للصادرات على مستوى الدول العربية، كما يوضحه الجدول (3).

II-2-2- مؤشر تشابه أنماط التجارة وخصائص الدول : إن أنماط التجارة مرتبة وفقاً للمزايا المقارنة كنتيجة للاختلاف في خصائص جانب العرض الدولي، وبالتالي فإن الدول التي لها خصائص متشابهة لابد وأن يكون بها نفس نمط التجارة أو نمط تجارة مشابه.

ويقاس التشابه بالارتباط بين متجهات صافي التجارة للدول ثنائياً، فالدول الأكثر تشابهاً يكون لها أكبر معامل ارتباط موجب، في حين يكون للدول الأقل تشابهاً أصغر معامل ارتباط سالب.

تبين نتائج المؤشر لنفس الفترة (كما يوضحه الجدول (4)) وجود تشابه بين بعض الدول العربية، وهي دول (الجزائر، السعودية، الكويت، والإمارات)، ويتضح وجود تشابه أقل فيما بين (مصر، السعودية، المغرب، ليبيا)، وعليه يمكن تفسير التجارة فيما بين الكويت والإمارات من خلال المنافسة غير الكاملة والتكلفة المتناقصة، فمتوسط التكاليف للمنشآت في أي صناعة والتي ربما تنخفض بزيادة الناتج تعد من أسس التجارة، بينما يمكن تفسير التجارة فيما بين (مصر، المغرب، السعودية، ليبيا) من خلال نسب عناصر الإنتاج، حيث تخلق الاختلافات في وفرة العناصر اختلافاً في تكاليف التجارة وعليه تختلف أسس التجارة[10].

III- التجارة العربية البينية ونموذج الجانبية :

من أجل تبين ما إذا كانت تجارة الدول العربية أقل أو أكثر مما هو متوقع، دراسة فاعلية اتفاقيات التجارة العربية الجزئية الإقليمية، قمنا باستخدام الأسلوب المتبع في الدراسات التطبيقية للتجارة الدولية ونعني به نموذج الجانبية، وكما أشرنا ووفقاً لهذا النموذج فإن التجارة بين دولتين عربيتين تتأثر بحجمهما (حاصل ضرب ناتجيهما الإجماليين)، والمسافة بينهما، ويعود إدراج المسافة إلى أنه يمكن اعتبار أن تكاليف النقل والمعاملات تزداد مع كبرها، ونظراً إلى أن عدداً من العوامل مثل العملة المشتركة وترتيبات التجارة الحرة ووجود حدود مشتركة يمكن أن تؤثر في تكاليف النقل أو المعاملات[11].

III-1- الدراسات التطبيقية السابقة لنموذج الجانبية على التجارة العربية البينية : لا يوجد عدد كبير من الدراسات لقياس تدفقات التجارة العربية البينية على أساس نموذج الجانبية، بل ركزت معظم الدراسات على قياس تدفقات التجارة الثنائية ومن أهمها:

– دراسة حسني لتحليل تدفقات التجارة السلعية الثنائية بين مصر والدول العربية، حيث تضمنت الدراسة ست عشر دولة عربية وسبعة متغيرات للفترة 1990-1996 بمعامل تحديد[12] $R^2= 42.6$.
– دراسة لـ Limam, Imed and Adil Abdallah لقياس تدفقات التجارة الثنائية بين الدول العربية وتضمنت الدراسة إحدى وعشرين دولة واثني عشر متغيراً لفترة زمنية من 1988-1995.[13]

ولعل من أحدث الدراسات وأشملها دراسة عبد مولاه (2009)، حيث تناولت الدراسة تدفقات التجارة لـ 21 دولة عربية للفترة 1990-2007 من محاولة لتقدير أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى ثلاثة تكتلات إقليمية أخرى مماثلة في مجلس التعاون الخليجي العربية والاتحاد المغاربي واتفاقية أغادير في تحفيز التجارة العربية البينية.[14]

III-2- البيانات وتقدير معادلة الجانبية : تتعلق بيانات التجارة السلعية العربية وفق دولة المنشأ ودولة المقصد للفترة 2000-2009، حيث شملت 19 دولة عربية أي دول الجامعة باستثناء (جيبوتي، جزر القمر والصومال)، وتم الاعتماد على جداول الاستبيان الإحصائي المعدة من قبل صندوق النقد العربي ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لنفس السنوات. أما اتجاهات التجارة فتم اعتماد تقارير صندوق النقد الدولي حول اتجاهات التجارة العالمية، وبخصوص حجم الناتج المحلي لكل دولة وعدد السكان والمتغيرات التنموية الأخرى فقد جرى اعتمادها من تقريري مؤشرات التنمية العالمية والمنشورين على موقع البنك الدولي.

وبالاعتماد على الصيغة المستخدمة لنموذج الجاذبية والمشار إليها سابقا نجد :

$$\text{Log}(X_{ij})=-6.212423+0.523833\log(GNI)_i+0.271779\log(GNI)_j+0.459105\log(GNI\ per\ Capit)_i+0.074271\log(GNI\ per\ Capit)_j-0.819303\log(dist)_{ij}+0.703015\log(adj)+0.230766\log(lang)_{ij}-0.181796(ECR)_j$$

$A_{dj}.R^2 = 99.9959.$

فالثلاثة متغيرات التالية تم التعبير عنها في صورة level وليس في صورة log وهي :

CLL : اللغة المشتركة ؛ CRL : مستوى (معدل تركز الصادرات) ؛ SBL : مستوى الحدود المشركة (الجوار الجغرافي)

حيث تشير رموز المعادلة إلى ما يلي:

Bo : ثابت المعادلة ؛ (GNI)ij : الدخل القومي الإجمالي للدولتين i و j ؛ (dist)ij : أقصى مسافة دائرية مطلقة بين الدولتين i و j ؛

(adj)ij : الجوار الجغرافي بين الدولتين i و j : (lang)ij : اللغة المشتركة بين الدولتين i و j ؛ (ECR)j : معدل تركز الصادرات للدولة j ؛ Ue : حد الخطأ.

في ضوء نتائج تقدير المعادلة السابقة نقبل فرضية الدراسة القائلة: "يفسر نموذج الجاذبية التجارة العربية البينية"، حيث يلاحظ ارتفاع معادل التحديد المرجح (بالدرجة التي يمكن معها استخدام المعادلة السابقة كنموذج لمحاكاة التجارة وكذا التنبؤ بتدفقات التجارة العربية البينية السلعية وذلك بتحديد بعض المتغيرات التفسيرية المشار إليها سابقا (المسافة، اللغة...)

أما التفسير الاقتصادي للإشارة السالبة لمعامل معدل تركز الصادرات فيدل ذلك على العلاقة العكسية بين معدل تركز الصادرات وحجم واردات الدولة من حيث عدد المجموعات السلعية، بمعنى أدق كلما ارتفع معدل تركز صادرات دولة (أي انخفاض عدد المجوعات السلعية التي تصدرها) أدى ذلك إلى زيادة حجم وارداتها (زيادة عدد المجموعات السلعية التي تستوردها الدولة)، ونتائج تطبيق النموذج موضحة في الجدول (5) .

III-3- تحليل نتائج تطبيق نموذج الجاذبية : تؤكد قراءة نتائج النموذج كما يبينه الجدول (5) في الشكل (2) :

– تجاوز قيم الصادرات المحتملة لقيم الصادرات الفعلية، وبالتالي وجود فرص تصديرية متاحة للدول العربية وجب عليها توجيه مواردها لاستغلال هذه الفرص.

- حجم الفرص التصديرية للمنتجات العربية في الأسواق العربية منخفض مقارنة بما هو متاح من اتفاقيات إقليمية مشابهة وبنفس معدلات التبادل التجاري البيني.
- تأتي فرص وتجارة الإقليم في المرتبة الرابعة لأحسن الدول العربية من حيث التبادل التجاري البيني كالسعودية والأردن وذلك بعد أقاليم الاتحاد الأوروبي، **النافتا** ودول شرق أسيا.
- استغلال الفرص التصديرية العربية البينية مربوط بمؤشر صافي الصادرات العربية البينية والذي سجل معدلات سالبة في كل (السودان، سوريا، العراق، البحرين).
- عجز الاتفاقيات التجارية الجزئية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي في تحقيق نمو في حجم التجارة العربية البينية مقارنة بتأثير منطقة التجارة الحرة العربية.
- لا يمكن ضمن هذا التحليل إهمال العوامل السياسية والتي مجموعة العوامل التي تعكس وجود تقارب أو عداء سياسي بين حكومة دولة عربية ونظيرتها، وهو ما لم يدرجه النموذج وذلك في ظل افتراض وجود أسس اقتصادية لهذه التدفقات التجارية.

خلاصة : يعتبر نموذج الجاذبية من أحدث وأنجح النماذج المستخدمة لقياس تدفقات التجارة داخل الإقليم أو حتى بين الأقاليم، ورغم تطور النموذج من شكله البسيط إلى النموذج الحالي إلا نتائج تطبيقه في معظم الدراسات كانت مقبولة وواقعية.

وبالرجوع إلى مؤشري تركز الصادرات وتشابه الدول نجد أن هذا التشابه لا يقوم على أساس فردي بين الدول العربية وإنما على أساس إقليمي، وهو ما ينعكس في شكل تباين في الموارد والسلع على المستوى العربي وهو ما يمثل أحد العوامل المشجعة لزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني.

ورغم أن مستويات التبادل التجاري العربي البيني أقل مما هو متاح أو أدنى من الفرص المتاحة – مثلما أثبته النموذج – ووجود فرص لرفع مستويات التبادل التجاري العربي البيني، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذا المدخل أي مدخل تحرير التبادل التجاري البيني لوحده حيث من الضروري تدعيم مشروع التكامل بعمليات التكامل القطاعي ويبدو القطاع الزراعي أو السياحي الأنسب بالنظر للمقومات العربية المتوفرة والمتباينة فيما بينها.

يمثل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الفرصة الأخيرة لدعم التعاون الاقتصادي والتجاري العربي، كما يمثل المشروع اختبار حقيقي لمدى إدراك هذه الدول لأهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي، ورغم البوادر الإيجابية المحققة إلا أن هناك عملا كبيرا لا زال ينتظر الحكومات والشعوب العربية على أكثر من صعيد.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.5	8.5	8.8	8.7	10.3
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	12.6	13.4	12.01	11.9	11.2

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص : 173

الجدول (2) : مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية وغير عربية مختارة عامي 2005 و 2009

التجمعات	قيمة التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)				حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)		حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)	
	الصادرات		الواردات					
	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009
تجمعات عربية								
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	44.812	74.355	38.487	66.898	7.9	10.3	11.1	11.2
مجلس التعاون الخليجي	20.012	31.036	15.751	21.046	5.0	6.0	8.3	6.2
اتحاد دول المغرب العربي	2.154	3.298	1.816	2.972	2.0	2.9	2.7	2.6
دول اتفاقية أغادير	642	2.225	924	1.951	1.3	3.9	1.3	1.8
تجمعات غير عربية مختارة								
دول المركوسور Mercosur	21	42	22	45	12.9	14.9	19.7	17.2
دول آسيان ASEAN	162	252	144	229	24.9	25.5	24.3	24.5

- منظمة التجارة الحرة جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، موريتانيا وجزر القمر) ؛ - مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت) ؛ - اتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا) ؛ - دول اتفاقية أغادير

(الأردن، تونس، مصر والمغرب) ؛ - دول المركوسور (الأرجنتين، البرازيل، البارغواي واليوراغواي) ؛ - دول أسيان (أندونسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، بالإضافة إلى بروناي، كمبوديا، اللاوس، مينمار وفيتنام).

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ومنطقة التجارة العالمية، قاعدة بيانات التجارة العالمية.

الجدول (3) : معدل تركز الصادرات لبعض الدول العربية (2005-2009)

السنوات/ الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	السنوات/ الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	0,0887/80	0,887/99	0,883/93	0,867/101	-------------	المغرب	0,303/170	0,316/174	0,295/180	0,284/180	0,287/182
البحرين	-------------	-------------	-------------	0,849/80	0,855/101	عمان	0,821/152	0,70/165	0,807/169	0,858/165	0,863/153
مصر	0,492/170	0,352/198	0,426/172	0,654/161	0,46/173	قطر	-------------	0,778/37	0,856/43		0,905/46
العراق	0,984/0	0,98/0	0,994/0	0,996/0	0,993/0	السعودية	-------------	0,872/194	0,903/196	0,935/186	0,933/195
الأردن	0,407/128	0,469/132	0,395/147	0,23/148	0,359/143	السودان	0,549/22	0,357/27	-------------	0,842/33	-------------
الكويت	0,896/161	0,846/144	0,856/178	-------------	-------------	سوريا	0,555/108	--------------	-------------	0,763/90	-------------
لبنان	0,176/181	0,184/175	0,172/178	0,218/172	0,168/177	تونس	0,932/186	0,403/187	0,38/194	0,354/190	0,371/195
ليبيا	0,9478/29	0,9478/29	0,9478/29	0,9478/29	0,9478/29	الإمارات	0,923/0	0,913/0	0,9127/126	0,939/151	0,9178/170
موريتانيا	0,9671/0	0,960/0	0,96/0	0,9753/0	0,9711/0	اليمن	0,67	0,762	0,678	0,662	0,6329

مُعدة بناء على : 1) صيغة المؤشر المشار إليها سلفا. 2) إحصائيات التجارة العربية (صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية)

الجدول (4) : مقياس تشابه نمط التجارة العربية الإقليمية لمتوسط الفترة 2005-2009

	ALG	BAH	EGY	IRQ	JOR	KUW	LEB	LYB	MUR	MOR	QAT	OMA	SAU	SOM	SUD	SYR	TUN	EMI	YEM
ALG	1,000000	0,845109	0,845025	0,703107	-0,189925	0,952364	0,187098	0,895467	-0,653753	-0,426106	0,773983	0,941459	0,964392	-0,598903	0,909069	0,764782	-0,514680	0,888271	0,859464
BAH	0,845409	1,000000	0,573354	0,701799	0,169783	0,719604	0,151983	0,664096	-0,778886	-0,639866	0,772652	0,747915	0,819321	-0,655838	0,797137	0,517848	-0,813674	0,576804	0,650005
EGY	0,84525	0,573354	1,000000	0,295719	-0,647674	0,890691	-0,202123	0,776388	-0,338839	-0,055417	0,405209	0,859392	0,928057	-0,214233	0,704598	0,443599	-0,304390	0,880496	0,850257
IRQ	0,703107	0,701799	0,295719	1,000000	0,440624	0,594735	0,57593	0,50021	-0,882975	-0,902445	0,981472	0,723598	0,540264	-0,945890	0,868508	0,768372	-0,443583	0,587688	0,623313
JOR	-0,189925	0,169783	0,647674	0,440624	1,000000	-0,40148	0,373343	-0,363231	-0,457654	-0,714477	0,320932	0,268556	-0,376834	-0,553116	-0,270050	0,135974	-0,371713	-0,462857	-0,391659
KUW	0,952384	0,719604	0,890891	0,594735	-0,40148	1,000000	0,250017	0,939927	-0,474275	-0,296697	0,701339	0,952668	0,962100	-0,420918	0,885915	0,671212	-0,275801	0,970477	0,938135
LEB	0,187098	0,151983	-0,202123	0,57593	0,372243	0,250017	1,000000	0,359903	-0,162563	-0,632133	0,572064	0,203464	0,038722	-0,347546	0,362444	0,488643	0,281626	0,258817	0,225102
LYB	0,895467	0,664096	0,776388	0,50021	-0,363231	0,939927	0,359903	1,000000	-0,29511	-0,231423	0,597916	0,804977	0,880214	-0,285125	0,741739	0,724900	-0,194990	0,866609	0,775346
MUR	-0,653753	0,778885	-0,338839	-0,882975	-0,457654	-0,474275	-0,162563	-0,29511	1,000000	0,820429	-0,862838	-0,673837	-0,543425	-0,957116	-0,795412	-0,544599	0,746014	-0,444439	-0,547248
MOR	-0,425106	-0,639866	0,055417	-0,902445	-0,714477	-0,296697	-0,532133	-0,231423	0,820439	1,000000	-0,875845	-0,347059	-0,267676	0,869519	-0,651160	-0,502659	0,474517	-0,253369	-0,353310
QAT	0,773983	0,772652	0,405209	0,981472	0,320932	0,701339	0,572064	0,597916	-0,862838	-0,875845	1,000000	0,80751	0,650325	-0,889346	0,930310	0,729415	-0,447511	0,683754	0,735206
OMA	0,941459	0,747915	0,859392	0,723598	-0,268556	0,952668	0,203464	0,804977	-0,673837	-0,437059	0,80751	1,000000	0,933511	-0,612476	0,966815	0,656984	-0,377748	0,956212	0,971935
SAU	0,964392	0,819321	0,928057	0,540264	-0,376834	0,962100	0,038722	0,880214	-0,543425	-0,267676	0,650325	0,933511	1,000000	-0,427561	0,855358	0,580028	-0,489540	0,896491	0,894323
SOM	-0,598903	-0,655838	-0,214233	-0,94589	-0,553116	-0,420918	-0,347546	-0,285125	-0,957116	0,865419	-0,889346	-0,612476	-0,427561	1,000000	-0,763081	-0,679978	0,586755	-0,417865	-0,473013
SUD	0,909069	0,797137	0,704598	0,868508	-0,027005	0,885915	0,362422	0,741739	-0,795412	-0,65116	0,39031	0,966815	0,855358	-0,763081	1,000000	0,700845	-0,432569	0,882116	0,921618
SYR	0,764782	0,517848	0,443599	0,768372	0,135274	0,671212	0,484643	0,7249	-0,544599	-0,502659	0,729415	0,656984	0,580028	-0,679978	0,700545	1,000000	-0,232668	0,651697	0,516995
TUN	-0,51468	-0,813674	-0,30439	-0,443583	-0,371713	-0,275801	0,281626	-0,17499	0,746014	0,474517	-0,447511	-0,377748	-0,489540	0,586755	-0,432569	-0,232668	1,000000	-0,121902	-0,222912
EMI	0,858271	0,576804	0,88046	0,587688	-0,462857	0,970477	0,258817	0,866609	-0,444439	-0,253369	0,683754	0,956212	0,896491	-0,417865	0,882116	0,651697	-0,121902	1,000000	0,965402
YEM	0,859464	0,650005	0,850257	0,623313	-0,391659	0,938135	0,225102	0,775346	-0,547248	-0,35331	0,735206	0,951935	0,89423	-0,473013	0,921618	0,516995	-0,222912	9,965402	1,000000

المصدر: بيانات مستخرجة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لتكوين متجه رأس لصافي صادرات كل دولة عربية في تجارتها الإقليمية لقياس معدل الارتباط ومن ثم التشابه أو الاختلاف في نمط التجارة للفترة 2005-2009.

الجدول (5) : الصادرات العربية البينية المحتملة وفق نموذج الجاذبية، القيمة بالدولار الأمريكي

الدولة	الصادرات المشاهدة	صادرات المحاكاة	الدولة	الصادرات المشاهدة	صادرات المحاكاة
الجزائر	551.555.556	874.312.219	المغرب	334.638.277	1.389.794.570
البحرين	858.850.575	1.108.839.477	عمان	1.733.400.822	1.886.453.155
مصر	630.142.133	1.234.114.296	قطر	845.456.139	1.234.719.037
العراق	1.732.492.300	2.461.217.331	السعودية	8.898.102.406	10.405.876.114
الأردن	760.655.276	2261167690	السودان	443.774.753	844.316.208
الكويت	731.888.911	844.682.118	سوريا	1.521.284.162	2313.947.110
لبنان	561.345.471	716.513.801	تونس	1.060.196.995	1.432.861.223
ليبيا	657.626.450	962.318.444	الإمارات العربية المتحدة	3.981.787.467	5.308.212.479
موريتانيا	13.803.659	30.103.200	اليمن	295.061.343	512.391.207
إجمالي الصادرات المشاهدة	**26.028.869.054**		**إجمالي صادرات المحاكاة**	**33.721.839.679**	

الشكل (1) :حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات للتجمعات العربية

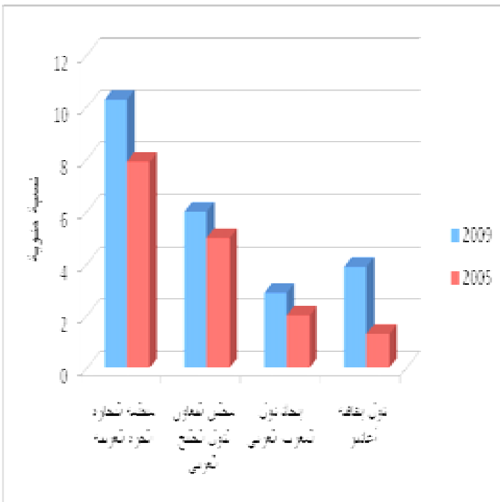

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 175

الشكل (2) : رسم بياني يوضح حجم الصادرات الفعلية والمحتملة وفق نموذج الجاذبية

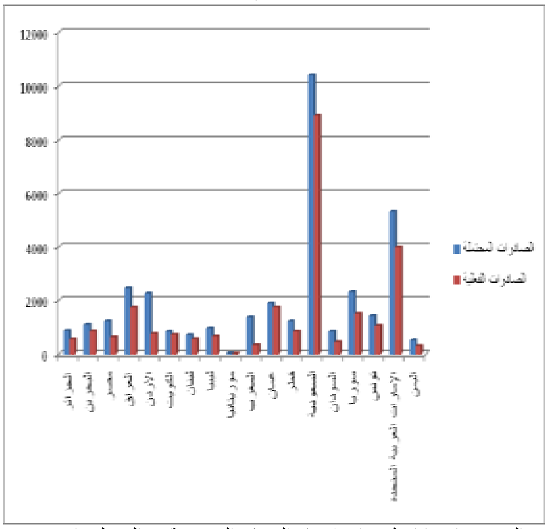

المصدر : اعتماداً على نتائج اختبار النموذج الموضحة في الجدول رقم (05)

<u>الإحالات والمراجع :</u>

[1] -Tiiu Paas, « Gravity Approch of modeling Trade Flows Between Estonia and the main Trading Partners", University og Tartu 2000, pp: 8-12.

[2] -Kandogam Y, "Consisten Estimates of Regional Blaocs: Trade Eects Review of International Economics, 2008, p: 301.

[3] -R.C. Feenstra; Markusen J.A. and Rose A.K, "Using the Gravity Equation to differentiate Amony Alternative Theories of Trade", NEBR Working Paper n:° 6804, 2004, p:22.

*يرى فالراس أن لكل دولة دوال طلب وعرض لكل السلع، وأن الدخل الكلي هو تقريري ستوى الطلب الدولة ا ستوردة، ومستوى العرض الدولة ا صدرة، ويتم النظر عادلة ا اذبية على أ ا صورة مصغرة للتجارة (حجم التجارة) لتقريب القيمة، وتعتا سافة تقريب لنفقات النقل.

[4] -K. Somesh , Mathur, "Pattern of international trade, new Trade theories and Evidence from Gravity Equeation analysis" The Indian Economic journal, 1999, Volume 47, n:° 04, p:78.

[5] -International Trad Center, "Trade Sin, the ITC simulation model of Bilateral, Trade potential", ITC Market Analysis Section, 2000, p:12.

[6] -J Howard wall, "Gravity Model Specification and the Effects of the Canada US border, "Federel reserve Bank of s+ Louis, working paper n:° 024, 2008, p:° 17.

[7] -Kandogam Y, Op. Cit, p: 309.

[8] -Adams W, Fee P, Gali J; "Trade and Investment effects of Preferential Trading arrangements old and new evidence, Productivity commission staff working paper, Canbera, 2003, p: 05.

[9] - صندوق النقد العر وآخرون، التقرير الاقتصادي ا وحد، 2010، ص : 174.

[10] -Robert M. , Dunn, Jr. International Economics, Rutlede, Landon, 2005, p p :55-119.

[11] - رانيا سنيسي، ليل التجارة العربية البينية بواسطة وذج جاذبية، كتاب منطقة التجارة ا رة العربية التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، ب وت، 2005، ص: 210.

[12] - مود حسن حس ، ليل تدفقات التجارة البينية السلعية ب مصر والبلدان العربية، ا لة العلمية للبحوث الدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول 1998، ص:27.

[13] -Imed Limam and Adil Abedalla, Inter Arab Trade and the Poyential success of GAFTA, the Arab Planinig invstitute, API/WPS 98/06, 2006, p: 06.

[14] -Abdmoulah W, Arab Trade integration: An Augmented Gratuity Research presented at the 5[the] international conference on Global Research in Business and Economics, Kuala limpur, Malaysia, 2009.

معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)

ولد محمد عيسى محمد محمود*
جامعة مستغانم - الجزائر

ملخص : يعتبر تكتل الكوميسا أحد التكتلات الإقليمية في القارة الإفريقية، حيث تأسس هذا التكتل في سنة 1994 ليحل محل منطقة اتفاقيات التفضيل التجاري لشرق وجنوب إفريقيا الذي قام سنة 1981، والهدف الأساسي من هذا التكتل هو الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق المصالح المتبادلة للدول الأعضاء، والحصول على وضع أفضل في المفاوضات مع الغير.

وسنتناول من خلال هذه الدراسة : معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، مبرزين بداية الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها تجمع الكوميسا، وكذلك استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية، وانتهاء بتسليط الضوء على أهم العقبات التي تقف في طريق تحقيق تكامل اقتصادي فعال بين مختلف الدول المكونة لهذا التكتل، وسنحاول وفي سبيل ذلك أن نسلك أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي سيطرحها الموضوع.

الكلمات المفتاح : تكتل، الحجم الكبير للأسواق، الموارد الطبيعية والبشرية، الدول الأعضاء، المفاوضات.

تمهيد : لقد أصبح التعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل هذه المتغيرات العالمية الجديدة، حيث أخذت الدعوة للتكامل تتوسع وتزداد أهميتها تعبيرا عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر، فازداد عدد الدول التي أخذت بسياسة التكامل الاقتصادي، فظهرت تكتلات اقتصادية لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي مثل الاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، إضافة إلى تكتلات أخرى في البلدان النامية، كرابطة دول جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهذه النزعة العالمية نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية هي ما جعلت بعض الاقتصاديين يطلقون على هذا العصر عصر التكامل، حيث أصبح هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

وقد أدركت بلدان الكوميسا ضرورة تحقيق هذا الهدف، فكان انتهاء مدة معاهدة منطقة التجارة التفضيلية بين دول المنطقة بداية للتحول إلى المرحلة الموالية وهي إعلان قيام سوق مشتركة، حيث عقدت الدول الأعضاء معاهدة كمبالا بأوغندا لإنهاء المنطقة وإعلان تنظيم جديد هو : السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا المعروفة اختصارا بالكوميسا (COMESA)، وهي الحروف الأولى لكلمات الترجمة الانجليزية the Common Market of East and Southern Africa.

وكان تأسيس سوق الكوميسا في 1994/12/08، وضمت السوق 23 دولة مؤسسة هي أعضاء المنطقة ومعها الكونغو الديمقراطية، مع إمكان ضم بوتسوانا وجنوب إفريقيا وهما غير مؤسستين، وأجيز في عام 1998 ضم دولة افريقية إذا كانت مجاورة لإحدى الدول الأعضاء،فانضمت مصر في تلك السنة[1]، وتأجل انضمام مدغشقر إلى1995، وسيشل إلى 1998، بينما انسحبت ثلاث دول هي : ليسوتو،1996، و موزمبيق، 1997، ثم تنزانيا، 2000.

ويتكون تكتل الكوميسا الآن من 19 دولة هي[2] : بوروندي، جيبوتي، مصر، اريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، جزر القمر، زامبيا، زيمبابوي.

وقد عرفت الاتفاقية الرسمية الكوميسا على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول افريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها[3].

أما عن درجة التكامل الاقتصادي التي تم تحقيقها حتى الآن بين دول الكوميسا، فقد تم إنشاء منطقة للتجارة الحرة في عام 2000، وانطلقت عملية إنشاء الاتحاد الجمركي في 7 يونيو 2009 في مؤتمر القمة 13 لرؤساء الدول والحكومات في فيكتوريا فولز (زيمبابوي)، وكان انطلاق الاتحاد الجمركي تتويجا لجهود الكوميسا في تعميق عملية التكامل الاقتصادي، ولإقامة سوق مشتركة في نهاية المطاف بحلول عام 2015، وانتهاء بتحقيق الوحدة النقدية بحلول عام 2018.

* mohamedec@yahoo.fr

وفي محاولة استعراض أهم العقبات التي تواجه التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتطبيقها العملي على دول الكوميسا ،جاءت هذه الدراسة والتي تحمل عنوان : معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية(دراسة حالة الكوميسا)، ومن خلالها سنحاول الإجابة على الإشكالية الأساسية التالية **:**

ما هي أهم المعوقات والعقبات التي تواجه السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الكوميسا.

المحور الثاني : المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا.

المحور الثالث : المعوقات التي تواجه تكتل دول الكوميسا.

أولا : الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الكوميسا

1. **الأهداف الرئيسية للكوميسا :** تتمثل الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فيما يلي[4] :

- التوصل إلى نمو متواصل وتنمية مستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.
- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وذلك لرفع مستويات المعيشية للأفراد وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء.
- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.
- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.
- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

2. المبادئ الرئيسية للكوميسا : حددت المادة السادسة مبادئ يلتزم بها هذا التجمع شملت[5] :

- المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.
- التضامن والاعتماد الجماعي على النفس بين الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.
- عدم الاعتداء بين الدول، بما يكفل تحقيق السلام والأمن والاستقرار.
- الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقا لإحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات تنميتها الاقتصادية.

وبالإضافة إلى الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها الكوميسا، هناك جملة من الإجراءات تلتزم بها الدول الأعضاء في هذا التكتل، من أهمها ما يلي[6] :

- استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية والتي سبق وأن أعتمدها وأقرتها دول التكتل في اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية.
- إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء، وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.
- التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة[7] (اتحاد جمركي) بحلول عام 2004.

- وقد بلغ عدد الدول التي تطبق تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 100% تسع دول هي : موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، مصر، ملاوي، السودان[8]، كينيا، جيبوتي، زامبيا.

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا

تتمتع دول السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) بمزايا نسبية تشكل إلى حد كبير عوامل إيجابية في إقامة تكتل اقتصادي سياسي إقليمي قوي في مواجهة التكتلات الأخرى، فدول الكوميسا تحتل رقعة جغرافية واسعة النطاق، حيث تبلغ مساحة التجمع حوالي 12.4 بليون كيلومتر مربع، أي ما يوازي 41% من مساحة القارة الإفريقية، كما يضم التجمع تكتلاً بشريًا ضخمًا يناهز 430 مليون نسمة، أي ما يزيد على نصف سكان القارة وهو بهذا يمثل أكبر تجمع اقتصادي أفريقي[9].

وعمليا يمكن أن تقاس الأهمية النسبية والقدرة التنافسية لأي اقتصاد بعدة مؤشرات من ضمنها معدلات النمو الاقتصادي، وحجم الصادرات والواردات، وحجم الاستثمارات الأجنبية ،بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى، وهذا ما سنتناوله من خلال النقاط التالية :

1.معدل النمو الاقتصادي : يمكن التعرف على معدل النمو الاقتصادي في دول الكوميسا من خلال تتبع معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي.

من الجدول (1)، نلاحظ أن اغلب دول التكتل دأبت على تحقيق معدلات نمو موجبة خلال الفترة، وأن اكبر معدلات نمو موجبة محققة كانت في إثيوبيا و رواندا و مالاوي و أوغندا، وهناك من بين التجمع دولا حققت معدلات نمو متزايدة خلال الفترة – باستثناء سنة 2009- ونذكر من بين هذه الدول مالاوي، والتي قفز فيها معدل النمو من 2.6% عام 2005 إلى حوالي 7.6% عام 2009، ونلاحظ أيضا أن هناك دولا تراجعت فيها معدلات النمو لدرجة كبيرة مثل جزر القمر واريتريا وسيشل وزيمبابوي، وهذه الأخيرة والتي وصل فيها معدل النمو (سالب) لعام 2008 إلى-14.4%.

وعلى العموم عرفت بعض دول الكوميسا تحسنا في معدلات نموها على مر السنوات الخمسة الماضية- رغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية- ويعود هذا التحسن في جانب منه إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، إضافة إلى تراجع الصراعات السياسية وبؤر التوتر في المنطقة، مما انعكس إيجابا على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

2. التجارة البينية : تعتبر التجارة البينية بين دول الكوميسا من المؤشرات الهامة والأساسية والتي لها دلالتها، لقياس مدى فعالية ونجاعة أي تكتل اقتصادي، فمن خلال الجدول (2)، نلاحظ أن إجمالي التجارة البينية (صادرات + واردات) قد عرف تزايدا ملحوظا من حوالي9074.1 مليون دولار سنة 2007 إلى 14329.4 مليون دولار سنة 2008، حيث بلغ إجمالي الصادرات البينية 4520.3 مليون دولار سنة 2007 ليصل سنة 2008 إلى 6985.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح مابين 4.21 % و 4.44 % من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي، ومن ناحية أخرى وصل إجمالي الواردات البينية سنة 2007 إلى 4553.8 مليون دولار ليرتفع سنة 2008 إلى 7343.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح ما بين 4.74% و 4.87% من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي.

ومن الملاحظ أيضا أن أهم الدول التي تقوم بأعلى معدلات التجارة البينية نجد مصر ب2834 مليون دولار وكينيا بـ 2066.6 مليون دولار و زامبيا ب 1635.7 مليون دولار...، وغيرها وهذا ما يؤكد دور وأهمية هذه الدول في زيادة ونمو حجم التجارة البينية وتجسيدا لتفعيل آلية التكامل الاقتصادي، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة للكوميسا فإن حجم التجارة البينية لا يزال دون المستوى حيث لم يتعد حجمها نسبة 4.63% من إجمالي التجارة مع العالم، وهي نسبة ضعيفة في مجموعة اقتصادية لها مقومات وإمكانات هائلة.

3. التجارة الخارجية : ترتكز صادرات دول الكوميسا على المواد الخام الاستخراجية أو الزراعية والتي تصدرها في صورة أولية، ويرجع ذلك لعدم قدرة دول الكوميسا على تصنيع هذه المواد نتيجة لضعف جهازها الإنتاجي وتقل صادراتها أهمية بالنسبة للسلع الصناعية والنصف المصنعة،في حين تتركز واردات الكوميسا على السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وهو ماساهم في تدهور معدلات التبادل الدولي لدول المنطقة وتحولها لغير صالحها.

وتتسم الهياكل الاقتصادية لدول الكوميسا بشكل عام بالضعف والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، لهذا جاء هذا التكتل ليعمل على زيادة التعاون والتجارة البينية وإقامة مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء لدفع النشاط الإنتاجي في مختلف القطاعات، ويعتبر اعتماد دول الكوميسا على تصدير المواد الأولية واستيرادها مستلزماتها من المواد المصنعة من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها، وذلك نتيجة للتقلبات في أسعار المواد الأولية.

أما من حيث إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي (الجدول (3))، فقد عرفت تزايدا ملحوظا، حيث بلغت 145339 مليون دولار عام 2005، لتصل إلى 307657 مليون دولار عام 2008، وتعتبر مصر من أهم دول التكتل من حيث حجم التجارة الدولية، ثم تليها كل من ليبيا والسودان وكينيا، ثم تأتي بقية دول الكوميسا.

4.التضخم : يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة للتعرف على اقتصاديات أي دولة، ونلاحظ من الجدول (4)، أن هناك دولا عديدة في التجمع تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، حيث سجلت سيشل أعلى معدل للتضخم بين المجموعة سنة 2009 وصل إلى حوالي 31.8%، وتليها في المرتبة الثانية وحسب بيانات نفس السنة المتوفرة أوغندا وزامبيا بنسب متساوية وصلت إلى 13.4%، ثم تأتي بعد ذلك مصر والسودان وبوروندي...، ومن الملاحظ أن هناك مجموعة قليلة من دول الكوميسا التي تحقق معدلات تضخم منخفضة نذكر منها جيبوتي وليبيا وموريشيوس.

وتعكس هذه البيانات درجة معينة من درجات عدم التجانس بين دول الكوميسا فيما يتعلق بمستوى الاستقرار النقدي والاقتصادي.

5. **تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكوميسا :** نلاحظ من الجدول (5)، أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت ارتفاعا تدريجيا ابتداء من 2005، حيث وصلت أعلى مستوياتها عام 2007، لتبدأ بالانخفاض تدريجيا 2008.

ويرجع هذا التذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الوضع الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب وخاصة في الدول المتقدمة تحت ضغط الأزمة المالية العالمية.

كما نلاحظ أيضا من الجدول (5)، تباين حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دولة إلى أخرى، حيث توضح إحصائيات 2009 أن دولا مثل مصر، السودان، ليبيا، زامبيا، الكونكوا وأوغندا، تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، فمصر لوحدها تنفرد بحوالي 40 % من إجمالي هذه التدفقات ثم تليها السودان بنسبة 18% فليبيا بنسبة 16% فالكونكوا وزامبيا بنسب متساوية 5.6 % ثم بعد ذلك تأتي أوغندا بنسبة 4.7%.

وبناءا على هذه البيانات، نلاحظ أن أربع دول فقط من مجموع 19 دولة تستحوذ على حوالي 80 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، وهذا يدل على أهمية ومكانة هذه الدول في المنطقة، كما يدل على ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باقي الدول.

ثالثا : المعوقات التي تواجه تكتل دول الكوميسا

يمكن أن تلعب الكوميسا دورًا هامًا على المستويين الاقتصادي والسياسي من أجل تدعيم العمل الإفريقي المشترك في ظل عصر العولمة، والتحديات الهائلة التي تشكلها اتفاقية الجات خاصة على الدول الإفريقية الأقل نموًا، لكن هناك مجموعة من المعوقات والعقبات لا تزال تعترض طريق تحقيق هذا الهدف المنشود بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الآتي :

1- **العقبات السياسية :** هناك مجموعة من العقبات السياسة التي تعرقل جهود الاندماج بين مجموعة الكوميسا نجملها في الآتي :

– يرتبط نجاح تكتل الكوميسا بمدى توافر الاستقرار السياسي للدول الأعضاء وبمدى التزامها بالتوجه نحو التنمية وإزالة معوقات الاستثمار،وهنا توجد احد المعوقات الهامة أمام الكوميسا إذ تبرز مشكلة المنازعات الحدودية بين أعضاء التجمع،حيث أن ميراث العداء التاريخي بين بعض الدول قد يعوق مسيرة التعاون فيما بينها، فالإقليم يموج بالصراعات السياسية، سواء أكان ذلك بسبب الحروب الأهلية (أكثر من عشر دول تشهد حروبًا أهلية داخلية، مثل : الكونجو الديمقراطية، رواندا وبوروندي)، أو بسبب النزاعات الحدودية كالنزاع الإثيوبي، الإريتري، ومطالب أوغندا ببعض أراضي كينيا - النزاع بين مالاوي وتنزانيا، وبين مالاوي وزامبيا، ولا شك أن هذه النزاعات واستمرارها قد يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الإقليمي المشترك[10].

– عدم توفر الإرادة السياسية لدى معظم الدول الأعضاء في التكتل للتحرك الجدي نحو تحقيق التكتل القوي الذي يخدم مصالح القارة،وحيث أن الدعم السياسي لمثل هذه التكتلات يمثل أهم العوامل التي تساعد على إنجاحها[11].

– تغليب الاعتبارات السياسية بالمفهوم الضيق على المصالح الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى مزيد من الخلافات والانقسامات بين الدول الأعضاء.

– ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التي تستطيع التعامل مع التكتل الاقتصادي بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من اجل مصالحها الخاصة.

– عدم وجود آلية إقليمية على مستوى الجماعة لفض المنازعات على غرار الموجودة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) أو دول التجمع الجنوب إفريقي (السادك) ؛ إذ أن وجود هذه الآلية قد يكون عاملاً هامًّا في إشاعة الطمأنينة بين الدول الأعضاء بدلاً من الاكتفاء بعمليات الشجب والإدانة أو العمل فقط من خلال هيئة مكتب القمة الذي يقتصر على إصدار البيانات.

2- العقبات الاقتصادية : تواجه دول الكوميسا في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها، العديد من العقبات الاقتصادية التي تحتاج إلى مواجهتها والتعامل معها بالوسائل والأدوات اللازمة للتقليل من آثارها وانعكاساتها، وتتلخص هذه العقبات الاقتصادية في النقاط التالية :

- اعتماد معظم دول الكوميسا على عدد محدود من المواد الخام في صادرتها، حيث تمثل صادرات المواد الأولية حوالي 82.6 % من إجمالي صادرات 15 دولة من دول الكوميسا، إضافة إلى أن معظم هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة للتصدير[12].
- قصور في تدابير الموارد اللازمة لنجاح التكتل، ويبدأ عادة من تأخر الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موازنة التكتل، وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى توقف بعض المشروعات أو التخلي عنها نهائيا[13].
- تعاني معظم دول تكتل الكوميسا من العديد من المشاكل الاقتصادية التي قد تعيق حركة التبادل التجاري فيما بينها مثل ارتفاع حجم المديونية وزيادة خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات، والأسعار والتفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- صعوبات النقل؛ إذ يلاحظ عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه (البري – البحري – الجوي) بين معظم دول السوق، وحيث أن ضعف شبكة المواصلات والمعلومات وعدم توافر البنية الأساسية يمثل عقبات أمام الكوميسا[14].
- مشكلة العملة،حيث تعاني بعض الدول الإفريقية من ندرة الصرف الأجنبي أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الآجل، مع وجود صعوبات ومخاطر في السداد، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبا، فضلاً عن عدم وجود نظم فعَّالة لضمان الصادرات، ولعل إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد عام 1994 بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوردين الأفارقة، وتقديم الضمانات والتسهيلات المصرفية اللازمة يُعدّ خطوة هامة في هذا الطريق، لكن المشكلة أن البنك لا يزال في مهده[15].
- غياب قاعدة المعلومات اللازمة عن التسويق بين دول المجموعة؛ مما يصيب القطاع الخاص بحالة من الإحباط أو عدم اتخاذ القرارات المدروسة في هذا الشأن.
- عدم استقرار الاقتصاد العالمي، واختلاف مستويات التنمية بين دول الكوميسا، حيث تشير الدراسات إلى أن بعض دول الكوميسا أكثر تقدما من الدول الأخرى، وعليه فإن الاعتماد على التوزيع العادل للمنافع من التكتلات الإقليمية قد لا يمكن تطبيقها التطبيق العملي، فمثلا إزالة القيود على التجارة وتطبيق نفس سياسات تشجيع وحماية الاستثمار لن تؤدي بالضرورة إلى توزيع عادل للمنافع، وذلك لأن الاستثمارات سوف تذهب إلى الدول الأكثر تقدما، هذا إضافة إلى انه لا توجد سياسة محددة لتوزيع المنافع داخل الكوميسا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان عدم استقرار الظروف الاقتصادية العالمية تنعكس آثاره على الدول النامية من خلال انخفاض الطلب على المواد الأولية[16].

خلاصة : تعتبر السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، تجمع اقتصادي تكتلت أعضاءه منذ تسعينيات القرن الماضي، وذلك على طريقة الأسواق المشتركة فيما بين 19 دولة أفريقية ليستفيد منه حوالي 430 مليون نسمة يمثلون تعداد سكان المنطقة، وحيث يتجاوز الناتج المحلي لأعضاء التكتل 350 مليار دولار، وتتميز دول التكتل بثرواتها الطبيعية من المعادن النفيسة والنفط والثروات الزراعية .

وتواجه الكوميسا ومنذ تأسيسها العديد من العقبات السياسية والاقتصادية، والتي يقف بعضها حاجزا دون تحقيق أهدافها المنشودة، حيث يلاحظ غياب الإرادة السياسة لدى بعض حكومات هذه الدول في التحرك الجدي نحو إرساء تكتل اقتصادي يعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية مستفيدا من الإمكانات والموارد البشرية الطبيعية لهذه الدول، كما أن تباين اقتصاديات المنطقة واعتماد صادراتها على المواد الأولية الخام وتبعيتها للبلدان المتقدمة وتدني وسائل الاتصال والنقل، إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية وخدمتها، إضافة إلى واقع مناخ الاستثمار وعدم جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كلها عوامل أثرت في عدم قيام تكامل اقتصادي فعال في شرق وجنوب إفريقيا.

ونشير أخيرا إلى أن مجموعة الكوميسا يمكن أن تشكل قطب اقتصادي إفريقي، قادرًا على مواجهة كل التحديات التي تفرزها المتغيرات الاقتصادية العالمية، ولكن ذلك يبقى مرهونا بقدرته على التغلب على العقبات والمعوقات التي تواجهه.

ملحق الجداول

الجدول (1) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الكوميسا (2005- 2009)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
بوروندي	0.9	5.1	3.6	4.5	3.5
جزر القمر	4.2	1.2	1-	1.0	1.8
الكونغوا الديمقراطية	7.9	5.6	6.3	6.2	2.7
جيبوتي	3.2	4.8	5.2	5.8	5
مصر	4	6.8	7.1	7.2	4.6
اريتيريا	2.6	1-	1.3	11.3-	3.6
أثيوبيا	12.6	11.6	11.4	10.8	8.5
كينيا	5.8	6.1	7	1.6	2.6
مدغشقر	4.4	5	6.3	7.3	3.7-
مالاوي	2.3	7.9	7.4	9.7	7.6
موريشيوس	3.1	3.6	4.6	5.1	2.1
ليبيا	9.9	5.9	6.0	3.8	2.1
رواندا	7.1	5.5	6	11.2	4.1
سيشل	1.2	5.3	5.3	0.9-	7.6-
السودان	6.3	11.3	10.5	6.8	4.5
سوازيلاند	2.2	2.8	2.4	2.4	1.2
أوغندا	6.8	5.1	6.5	8.7	7.1
زامبيا	5.2	6.2	5.3	5.7	6.4
زيمبابوي	4-	5.4-	6.1-	14.4-	5.7

المصدر : صندوق النقد الدولي[17]،
http: //donnees.banquemondiale.org/indicateur, consulté, le 28/06/2011.

الجدول (2) : حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا وذلك في عامي 2007 و2008 **الوحدة : مليون دولار**

الدول الأعضاء	الصادرات		الواردات		إجمالي التجارة البينية	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008
بوروندي	69.2	24.4	175.4	75	244.6	99.4
جيبوتي	31.7	2.1	108	44.6	139.7	46.7
مصر	494.3	1669.9	312.2	1164.1	806.5	2834
اريتيريا	6.3	4.3	4.9	4.5	11	9.29
إثيوبيا	124.7	152.5	213.7	324	338.4	476.5
كينيا	1303.5	1656.6	428.3	410.9	1731.8	2066.6
جزر القمر	0.2	00	2.8	14.1	3	14.1
مدغشقر	55.4	13.2	122.8	68.7	178.2	81.9
موريشيوس	144.5	166.4	120.8	140.8	265.3	307.2
مالاوي	183.7	284	140	596.6	323.7	880.6
ليبيا	153.5	233.2	278.5	932.5	432	1165.7
رواندا	56.3	216.1	264.9	408.2	321.2	624.3
سيشل	1.1	2.1	26	48.5	27.1	50.6
السودان	66.6	134.41	441.5	892.7	508.1	1027.11
سوازيلاند	191.1	168	25.5	51.1	216.6	219.1
أوغندا	456.3	668.5	515.9	570.6	972.2	1239.1
زامبيا	667.7	855.2	394.6	780.5	1062.3	1635.7
الكونغو الديمقراطية	188.1	511.3	665.8	718.7	853.9	1230
زيمبابوي	326.1	223.3	312.2	97.6	638.3	320.9
إجمالي تجارة الكوميسا البينية	4520.3	6985.7	4553.8	7343.7	9074.1	14329.4
إجمالي التجارة مع العالم	107144	157055	95962	150602	203106	307657
نسبة التجارة البينية	4.21	4.44	4.74	4.87	4.46	4.46

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على : Comesa annual report 2009, pp :17-21

الجدول (3) : إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي (2005-2008) **الوحدة : مليون دولار**

الدول الأعضاء	2005		2006		2007		2008	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
بورندي	114	282	237	445	320	604	24.4	313
جيبوتي	88	1741	91	1034	177	1890	100	1293
مصر	10607	19758	15961	22411	16145	26966	26491	54714
اريتيريا	29	423	20	315	72	249	28	293
إثيوبيا	914	4006	1032	5105	1277	5787	1602	8694
كينيا	3568	5924	3480	7237	4934	10331	5732	12780
جزر القمر	42	206	68	187	2	86	45	235
مدغشقر	666	1485	961	1636	1271	2344	1680	1840
موريشيوس	1990	3097	2161	3054	1865	3824	2040	4689
مالاوي	501	1145	661	1285	868	1348	3087	7555
ليبيا	48130	12543	60878	13530	65252	17216	92820	25720
رواندا	147	415	128	651	161	689	400	1173
سيشل	314	643	381	748	297	717	246	912
السودان	3325	6888	5567	8880	1344	8460	9501	12756
سوازيلاند	1285	1649	1104	896	1259	1164	921	279
أوغندا	813	2053	919	2558	1227	3280	1809	4367
زامبيا	1885	2566	3813	3070	4710	3840	5098	5094
الكونغو الديمقراطية	2072	2175	2059	2906	2662	3758	4218	5094
زيمبابوي	958	894	1308	1729	3301	3408	1694	2835
إجمالي التجارة مع العالم	77448	67891	100839	77677	107144	95962	157055	150602

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على[18] : Comesa annual report 2009, P 21

الجدول (4) : معدل التضخم في دول الكوميسا (2005-2009)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
بورندي	13.4	2.8	8.4	24.1	11
جزر القمر	3	3.4	3	-	-
الكونغوا الديمقراطية	21.4	13.2	16.7	17.3	-
جيبوتي	3.1	3.5	5	12	1.7
مصر	8.8	4.2	11	18.3	11.8
اريتيريا	12.5	15.1	9.3	-	-
أثيوبيا	6.8	12.3	17	44.4	8.5
كينيا	10.3	14.5	9.8	26.2	9.2
مدغشقر	18.4	10.8	10.3	9.2	9
مالاوي	15.5	13.9	8.1	8.7	8.4
موريشيوس	4.9	5.6	10.7	9.7	2.5
ليبيا	2	3.4	6.7	10.4	2.5
رواندا	9.2	8.8	9.4	15.4	10.4
سيشل	0.8	1.4-	5.7	37	31.8
السودان	8.5	7.2	8	14.3	11.2
سوازيلاند	4.8	5.3	8.2	13.4	7.3
أوغندا	8	6.6	6.8	11.6	13.4
زامبيا	18.3	9	10.7	12.4	13.4
زيمبابوي	237.8	1016.7	10452.6	-	-

المصدر : صندوق النقد الدول[19]ي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص : 251-

.253

• , consulté, le 28/06/2011 http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

الجدول (5) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكوميسا (2005-2009)   الوحدة : مليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
بوروندي	1	1	1	14	10
جزر القمر	1	1	8	8	9
الكونغوا الديمقراطية	(76)	(116)	1808	1727	951
جيبوتي	59	164	234	195	100
مصر	5376	10043	11578	9495	6712
اريتيريا	(1)	00	00	00	00
أثيوبيا	265	545	222	109	94
كينيا	21	51	729	96	141
مدغشقر	86	294	777	1180	543
مالاوي	52	72	92	170	60
موريشيوس	42	105	339	383	257
ليبيا	1038	2013	4689	4111	2674
رواندا	14	31	82	103	119
سيشل	86	146	239	252	243
السودان	2305	3541	2436	2601	3034
سوازيلاند	(50)	36	37	106	66
أوغندا	380	644	733	787	799
زامبيا	364	357	1324	939	959
زيمبابوي	103	40	69	52	60
المجموع	10066	17968	25358	22363	16831

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

*UNCTAD,world investment report 2008, PP :253- 254
*UNCTAD,world investment report 2010,P P : 167-168

الإحالات والمراجع :

[1] - الإمام مد مود، ارب التكامل العا ية ومغزاها للتكامل العر ، (القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص132.
[2] - COMESA, secrétariat du comesa, Le Comesa en bref, Troisième Edition, Avril 2007, P1.
[3] - عبد ا ميد عبد ا طلب، السوق الإفريقية ا شتركة والا اد الإفريقي(القاهرة، موعة النيل العربية، 2004)، ص13.
[4] - هورية مصر العربية، مركز ا علومات ودعم ا اذ القرارات(قطاع ا علومات القومية)، تقرير معلوما : أثر اتفاقية الكوميسا على ا يزان التجاري ا صري (1997-2003)، القاهرة، يونيو 2004، ص ص : 4، 5.
[5] - الإمام مد مود، مرجع سبق ذكره، ص133.
[6] - هورية مصر العربية، مركز ا علومات ودعم ا اذ القرارات (قطاع ا علومات القومية)، تقرير معلوما : أثر اتفاقية الكوميسا على ا يزان التجاري ا صري (1997-2003)، مرجع سبق ذكره، ص5.

[7] - * أعلن عن تدش الا اد ا مركي للكوميسا قمة ز بابوي 2009 بعد أن كان م ا عام 2004.
[8] - * لا تطبق السودان حاليا فيضا ركيا بنسبة 100% مع مصر.
[9] - عبد العزيز مد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية إطار العو ة- الكوميسا، موعة ال15،أوربا ا وحدة- (الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1،2001)، ص23.
[10] - عبد العزيز مد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية إطار العو ة- الكوميسا، موعة ال15، أوربا ا وحدة- مرجع سبق ذكره، ص34.
[11] - ابوستيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية عصر العو ة، (الدار ا صرية اللبنانية، 2004)، ص33.
[12] - ابوستيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية عصر العو ة، مرجع سبق ذكره، ص31.
[13] - عبد ا ميد عبد ا طلب، السوق الإفريقية ا شتركة والا اد الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص33.
[14] - ابوستيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية عصر العو ة، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص34.
[15] - يوسف بدر حس ، الكوميسا ومستقبل التعاون الإفريقي، (على ا ط) 2011/06/20 . http:// www.Islamonline.net
[16] - ابوستيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية عصر العو ة، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[17] - صندوق النقد الدو ،دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية وا الية العا ية، آفاق الاقتصاد العا ي (الإسكان والدورة الاقتصادية)، ابريل 2008، ص ص : 245، 247.
[18]- Comesa annual report 2009, P21 17- COMESA, secrétariat du comesa ,
[19]-* http://donnees.banquemondiale.org/indicateur , consulté, le 28/06/2011 -21
* - صندوق النقد الدو ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية وا الية العا ية، مرجع سبق ذكره، ص ص:251، 253.

التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني

حنيش الحاج*
جامعة البليدة - الجزائر

ملخص : تتعدد الدوافع التي تجعل مجموعة من الدول تلجأ للتكتل فيما بينها، وأهم تلك الدوافع نجد الدوافع السياسية والاقتصادية، والتي تتعاظم في حالة وجود مخاطر وتحدي مشترك لتلك الدول، حيث تُستغل المقومات التي تجمع بينها لتشكيل تكتل مشترك على أساس اقتصادي أو سياسي أو كليهما، حيث نبحث في هذا المقال، مدى توفر مقومات التكامل الاقتصادي للدول العربية من الناحية الواقعية وتطابقها مع متطلبات التكامل التي تشترطها النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاح : التكامل الاقتصادي، الاقتصاد العربي، المجتمع العربي، التقارب الاقتصادي، معوقات التكامل.

تمهيد : من المعروف في الأدبيات الاقتصادية أن مشروع التكامل بين مجموعة من الدول لابد أن يستند لمجموعة من المقومات والدوافع التي تمكن عملية التكامل من الاستمرارية والتقدم مع الزمن، وهذه المقومات تتمثل في العوامل التي تجمع تلك الدول كاللغة والدين والثقافة والجغرافيا...الخ، ولا يشترط اجتماعها كليا في تلك الدول بقدر ما يشترط قابلية أحدها لتقوية الروابط البينية للمجموعة.

وسنتطرق في هذا المقال لإشكالية مقومات وخصائص الدول العربية ومدى مطابقتها للمقومات النظرية المطلوبة لنجاح أي مشروع تكاملي.

1- دعائم ومعوقات التكامل والتقارب في الأدبيات الاقتصادية

1-1. دوافع التوجه نحو التكتلات :

1-1-1. الدوافع الاقتصادية[1] :

أ- تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية : فالتكامل لا يعتبر غاية مطلقة لذاته وإنما يعتبر وسيلة لتحقيق الرفاهية للمجتمعات الطامحة لتشكيل الوحدة، وبالتالي فالسبب الرئيسي لإقامة التكامل الاقتصادي هو البحث على النمو الاقتصادي الجماعي والتنمية العادلة لجميع الأطراف.

ب- توسيع السوق : يؤدي الاندماج الاقتصادي لمجموعة من الدول إلى كبر حجم السوق وزيادة استيعابه للمزيد من الإنتاج وتدفق السلع والخدمات في كامل ربوع الاتحاد الاقتصادي.

ج- تدفق الاستثمارات : يحتاج الاستثمار إلى بيئة ملائمة ليحقق الكفاءة الاقتصادية اللازمة، وأهمها وجود النظم القانونية والاقتصادية المشجعة على إقامة المشاريع المربحة، التي تؤدي إلى القضاء على البطالة وزيادة النمو، وهو ما يتيحه التكامل الاقتصادي باعتباره فضاء حرا لانتقال عناصر الإنتاج.

د- زيادة الكفاءة الاقتصادية : خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة في كل دول العالم، لذلك يتيح التكامل إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة القطاع الصناعي، عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية داخل التجمع الاقتصادي لمواجهة تنافسية العالم الخارجي.

هـ- تقوية المركز التنافسي والتفاوضي : وتزداد أهمية هذا الجانب بالنسبة للدول المتخلفة التي تعتمد على الخارج في تلبية حاجياتها الأساسية.

1-1-2. الدوافع السياسية والاجتماعية : قد تكون الدوافع السياسية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التكامل ويمكن ذكر أهمها :

أ- التكتل من أجل درع المخاطر الخارجية : يسمح التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول، بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم ويمكن أن تكون قوة عسكرية، أين تعجز الدول بمفردها عن حماية أمنها بنفسها من التهديدات الخارجية، سواء لقلة إمكانياتها

* hanniche2000@yahoo.fr

الدفاعية الذاتية أو لصغر مساحتها الجغرافية، في حين يصعب اختراق أي تكتل دولي وصل إلى درجة الاندماج السياسي والاقتصادي .

ب- مواجهة المخاطر الأمنية : وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية مهما كانت طبيعتها ومسمياتها، إضافة لاتفاقيات محاربة الشبكات الدولية للتهريب والمخدرات، والتنسيق الأمني الجماعي.

ج- الدوافع القومية (الوطنية) : وهو السعي للتكتل من أجل المحافظة على الكيانات القومية، للأمم المتقاربة على أساس اللغة والدين والعرق أو كل ما سبق، ويعتبر هذا الدافع من أقوى أسباب التوجه نحو التكتلات الإقليمية.

2-1. عوائق التكامل والتقارب الاقتصادي :

1-2-1. العوائق السياسية :

أ- غموض وضعف الإرادة السياسية : كثيرا ما يتم تفسير فشل التقدم في عملية التكامل إلى ضعف الإرادة السياسية أو انعدامها، وفي الحقيقة أن هذا الطرح يعتبر سليما من الناحية النقدية والتحليلية لو كان هذا الضعف السياسي يمارس بطريقة علنية وفي مواقف سياسية واضحة، لكن الإشكال المطروح هو ما إذا كانت هذه الإرادة الضعيفة هي استنتاج ضمني، مستمد من تراخي بعض الأطراف في تنفيذ الاتفاقيات البينية أو عدم جديتها في دفع العملية التكاملية إلى الأمام، رغم أن الممارسات والمساهمات الرسمية لتلك الأطراف توحي بأنها لا تعارض العملية التكاملية عن طريق الحضور الدائم في الاجتماعات الرسمية لمختلف هيئات الاتحاد وعلى أعلى المستويات وبشكل طبيعي في جميع المناسبات.

تكمن الإجابة في تتبع مراحل تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، من لحظة المصادقة إلى غاية وضعها موضع التنفيذ، حيث يمكن أن تكون الإرادة السياسية قوية في الالتزام بلوائح التكامل، في حين أن هناك قوى عكسية لا يروقها تقدم عملية التكامل وما أكثرها، ويعتبر أخطرها تلك القوى التي تكون مقربة من صنع القرار ومتمكنة من القدرة على التعطيل دون أن توحي تصرفاتها بذلك.

ب- العوامل السياسية الذاتية : من المعروف أن كل دولة لها أجهزتها وأنظمتها السياسية الخاصة، وبالتالي فكل قرار يعكس بالضرورة رغبة وتوجه نظام الحكم نحو قضية ما، فإذا كانت الإرادة السياسية لدولة ما مؤيدة بقوة للتوجهات التكاملية في حين أن الالتزام لا يعكس ذلك، فهذا يعني بالاستنتاج أن هناك أطرافا في السلطة تبدي رفضا ومقاومة لعملية التكامل، لدوافع تتعلق بمراكزهم ونفوذهم والسعي للمحافظة عليها بأي وسيلة، وقد تتحد هذه القوى مع أطراف أخرى في المستويات الدنيا للتنفيذ تستفيد هي الأخرى من التعطيل.

وتزداد هذه الفرضيات في دول العالم الثالث، حيث غالبا ما يتم احتكار قطاعات التجارة الخارجية والاستثمار من قبل أطراف نافذة ومقربة من السلطة قد تكون مدعومة بمجموعات تتغذى على الفساد والضبابية.

ج- العوامل الخارجية : قد تتحد مصالح أطراف أجنبية مع أطراف داخلية للاستفادة من الوضع القائم في قطر ما، وبالتالي تعمل العوامل الخارجية على تغذية العوامل الداخلية الذاتية وتقوي نزعتها المعارضة للتكامل الاقتصادي سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

د- الخوف من الذوبان وفقدان السيادة الوطنية : ويعتبر من العوائق الكبيرة للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي إلى التباطؤ والتردد السياسي في الالتزام بشروط التكامل، خاصة في المراحل المتقدمة منه، أين يكون الالتزام بقرارات السلطة فوق القومية يتطلب التنازل عن جزء كبير من السيادة القطرية.

هـ- ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية : وهو ما ينعكس على الشفافية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة، وبالتالي يؤثر على قرارات السلطة السياسية في موقفها من التكامل، كما يؤدي ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الاجتماعية في تدعيم مشروع التكامل ورهنه في يد المستفيدين من تعطيله.

2-2-1. العوائق الاقتصادية :

أ- عدم ملائمة آليات التكامل لظروف كل الأطراف : كل دولة تسعى إلى التكامل إلا ولها ظروفا اقتصادية خاصة، وبالتالي إن لم تراع تلك الآليات طبيعة وظروف دول التجمع الاقتصادي، فسرعان ما تصطدم النتائج بظروف الواقع مما ينعكس سلبا على مشروع التكامل ويرهن استمراريته.

ب- عدم وضوح الإستراتيجية والأهداف : تشير نظريات التكامل الإقليمي إلى وجوب وضع أهداف وبرامج زمنية مدروسة من أجل التدرج في عملية التكامل الاقتصادي وتفادي المشاكل التي تنجم عن تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، حيث يمكن مواجهتها ومعالجتها دون تعطيل مشروع التكامل.

في حين سيكون من الصعب تفادي ذلك إذا ما كانت عملية التكامل يميزها غموض الأهداف وعشوائية الآليات والمراحل.

ج- الاختلافات الجوهرية للاقتصاديات المتكاملة : تستدعي عملية التكامل وجود انسجام وتشابه في أغلب اقتصاديات الدول المتكاملة وذلك تفاديا لاستفادة دولا بشكل أكبر وعلى حساب الأخرى، ويقصد بالتشابه هنا النظم القانونية والاقتصادية.

د- انعدام الشفافية الاقتصادية : وتستمد هذه الميزة من خصوصيات النظام السياسي نفسه للدولة، فكلما سادت الفوضى وانعدام الشفافية والحريات السياسية كلما انعكس ذلك على النشاط الاقتصادي وأدى لفقدان الثقة من طرف الفاعلين في عملية التكامل الاقتصادي.

2- الدوافع والعوائق الميدانية للتقارب العربي

2-1. المقومات الطبيعية والجغرافية :

2-1-1. الموقع والمساحة : يتوسط الوطن العربي خريطة العالم وفي أهم مناطقه إستراتيجية، ممتدا من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا.

وتبلغ مساحته حوالي 13.487.814 كلم^2، ويقع 22% تقريبا من الوطن العربي في آسيا و78% في أفريقيا وتبلغ السواحل العربية 22828 كلم.

2-1-2.عدد السكان : يقترب عدد سكان الوطن العربي من 350 مليون نسمة خلال 2011 (إذا ما اعتمدنا متوسط نمو قدره 2.29 بالمائة - حسب صندوق النقد العربي-)، وبلغ إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2008 بحوالي 334.5 مليون نسمة، أي بزيادة بلغت حوالي08 مليون نسمة عن العام السابق، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4 في المائة.

ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدل الخصوبة في غالبية الدول العربية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية، ويذكر أن عدد سكان العالم العربي بلغ سنة 2006 حوالي 318.511.000 نسمة مقابل 299.896.000 نسمة في سنة 2003 و 219.832.000 نسمة في سنة 1990. ويلخص الجدول (1) عدد السكان في كل دولة في أعوام 1990و 2003 و 2008.

2-2. تركيبة و خصائص المجتمع العربي : يتميز العالم العربي بخصائص اجتماعية وثقافية موحدة في مبادئها وتوجهاتها، ومتعددة وغنية ومتنوعة في فروعها وتشعباتها التي تمتد إلى عمق مكونات الأمة العربية، وقد لعبت الثقافة والفكر الموحد دورا بارزا في دفع المسيرة التكاملية في مختلف مراحلها، وسنحاول التركيز على تلك الخصائص وبعض ما تثيره من نقاشات حول طبيعتها وأصولها.

2-2-1.تركيبة المجتمع العربي : تناولت الكثير من الدراسات المجتمع العربي من حيث تركيبته وطبيعته[2]، ولكن دون الإرساء على ثوابت موحدة وذلك أمر طبيعي نظراً لتعدد الرؤى والزوايا التي يتناول منها الكتّاب مواضيع المجتمع العربي من جهة والحركية المستمرة لتطور المجتمع نفسه من جهة أخرى، ولسنا في هذه الدراسة نبحث عن مقاربة لتفسير سلوك المجتمع العربي أو التعمق في خبايا مكوناته بقدر ما نحاول البحث عن إطار عام لتوجهاته والنقاط التي تجمع خصائص المجتمع العربي وتوحدها أو على الأقل القواسم المشتركة التي هي فعلاً أكثر من القواسم المتنافرة لحد يبدو فيه المجتمع العربي مجتمعاً واحداً متناسقاً، لا تشكل فيه الاختلافات إلا تنوعاً طبيعياً يتبع خصوصيات المناطق والجهات التي تأثر بها أفراد المجتمع، ذلك لكون حركية المجتمع العربي تتأثر تلازمياً بالقيم الدينية الإسلامية أولاً، لذلك فهي موحدة في شكلها الخارجي وشديدة التنوع والاختلاف في طابعها الداخلي حسب بيئة وحدات المجتمع وتقاليده الموروثة، أو الثقافة بالتعبير الدقيق.

إن اختلاف التقاليد الاجتماعية بين الدول العربية لا يعطي مبرراً لاختلاف المجتمع العربي ككيان كلي ففي الدولة الواحدة هناك اختلافات أعمق وأكثر تنوعاً بين مكونات مجتمعها دون أن يكون ذلك سبباً في تفكك الروابط الاجتماعية وتنامي الصراعات والصدامات بين فئات المجتمع إلى الحد الذي يهدد زوالها.

تتمثل المشكلة المطروحة في : ما هي خصائص المجتمع العربي العامة التي تميزه ككيان شامل ومتكامل ؟

2-2-2. خصائص المجتمع العربي

أ- مجتمع متكامل وموحد في استعداداته[3] : يستند هذا الحكم إلى الدراسات الاجتماعية التي أجريت في المجتمع العربي والتي تناولت نظرة أفراد المجتمع العربي لمسألة الوحدة والتكامل فالأغلبية المطلقة للمجتمع ترى أن العالم العربي هو مجتمع واحد وأن التجزئة القطرية ما هي إلا نتاج استعماري مؤقت ربما سيظل قائماً ما دامت مبرراته أيضاً قائمة وسرعان ما تترابط أجزاءه مع زوال الأطماع الغربية وتغير الظروف.

فمشكل الوحدة إذن يرتبط بزوال الضغوط الغربية التي تعمل من أجل تكريس التجزئة لخدمة مصالحها وهكذا فالمجتمع العربي هو مجتمع مفكك بفعل فاعل حسب قناعة أفراده وأن فكرة الوحدة يجب أن تبقى حية في أذهانهم حتى تتوفر شروط وظروف تجسيدها دون أن يكون لأفراد المجتمع أي تصور لكيفية تحقيق تلك الظروف، هل عن طريق الانتظار لما ستفعله حركة التاريخ أم بالضغط والتوعية أو الاكتفاء برد الأسباب للنظم الحاكمة وتحميلها المسئولية.

ب- مجتمع غير مستقر : يستمد المجتمع العربي صفة الانتقالية بكونه ما زال يعاني من آثار الاستعمار وما خلفه من حرمان وتخلف في شتى المجالات لم يستطيع العالم العربي التخلص منها رغم تضحياته الجسام، فهو إذن شديد الاضطراب والانتقال من مرحلة لأخرى وكثير التجاذب بين الخطط والتجارب التنموية التي لم تستقر على نمط تنموي معين. ويمكن القول أن المجتمع العربي كلما اقترب من تحقيق ما يمكن أن يخرجه من تخلفه تعيده الظروف الدولية إلى نقطة الصفر ليعيد الكرة من جديد مكرساً ظاهرة الانتقالية وعدم الاستقرار.

ج- التنوع الإثني في العالم العربي[4] **:** يعتبر المجتمع العربي مجتمع قبلي – عائلي – عشائري وهي أهم الصفات التي يتميز بها والتي سارت فيه قبل الإسلام أيضاً وأهم معالمها هو الولاء للقبيلة أو العشيرة مهما كانت الظروف.

هناك علاقات خاصة بين أفراد القبيلة الواحدة تعلو جميع الاعتبارات ولم تختف جذورها حتى في ظل الإسلام، بل يتم استغلالها أيضاً من قبل الجماعات السياسية للحصول على مكاسب في المواعيد الانتخابية وكثيراً ما تحسم النتائج الانتخابية لاعتبارات عشائرية محضة.

وبالنسبة للوحدة والتكامل العربي فإن هذه الجماعات لا تعترض على مشروع الوحدة العربية إذا كان ذلك لا يهدد زوالها ومصالحها، وبالتالي فهي تشترط الحفاظ على خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، كالأكراد والأمازيغ، رغم أن الأقلية من متعصبيها ينادون بالاستقلال والانفصال على أساس أنهم ليسو من الأمة العربية فهم ينتسبون لها وصفا فقط.

3-2-2. توزيع السكان في الوطن العربي : إن تزايد عدد السكان الإجمالي للدول العربية من حوالي 220 مليون نسمة عام 1990 إلى حوالي 330 مليون نسمة عام 2008 (أنظر الجدول (2)). ظهر تباينات كبيرة بين دول المنطقة العربية بالنسبة لعدد السكان، حيث يمكن توزيع الدول العربية طبقًا لحجم سكانها لعام 2008 وتقديرات 2010 على أربع مجموعات :

- **المجموعة الأولى :** تتكون من دول صغيرة الحجم جدًا حيث لا يتجاوز إجمالي السكان في كل منها المليون نسمة ويندرج في هذه المجموعة كل من البحرين وجيبوتي وقطر وجزر القمر.

- **المجموعة الثانية** : تتكون من الدول التي يصل عدد السكان في كل منها إلى أقل من عشرة ملايين نسمة وتشمل هذه المجموعة الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والصومال وعُمان وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا.

- **المجموعة الثالثة** : تتكون من دول يتراوح عدد سكانها ما بين 10 وحوالي 40 مليون نسمة وتشمل الجزائر والسعودية والسودان[5] وسوريا والعراق والمغرب واليمن.

- **المجموعة الرابعة** : تضم فقط مصر التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 80 مليون نسمة عام 2010 وتعتبر بذلك الأكبر حجما من حيث عدد السكان في المنطقة العربية.

2-3.الخصائص والتطورات الاقتصادية للوطن العربي

2-3-1.مؤشرات القطاع الزراعي

أ-بلغ الناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة حوالي 114 مليار دولار سنة 2009 مقابل 103 مليار دولار في عام 2008[6] ، أي بزيادة نسبتها 11 حوالي في المائة، وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة الإنتاج الزراعي، منها الظروف المناخية المواتية في بعض الدول الزراعية وزيادة الاستثمارات الخاصة والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وشملت الزيادة غالبية المحاصيل الزراعية والإنتاج السمكي، وبدرجة أقل الإنتاج الحيواني في الدول العربية.

وتشير إحصائيات صندوق النقد العربي ازدياد نمو الناتج الزراعي العربي من 4.5 في المائة في عام 2005 إلى 13.4في المائة في عام 2006 ليصل إلى حوالي 79.3 مليار دولار، و ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية من 232 دولار إلى 257 دولار خلال الفترة نفسها، غير أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بلغت 6.2 في المائة في عام 2006 ، وهي تتناقص باطراد جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي النفط والخدمات، وخلال الفترة 95 – 2006 بلغ متوسط الزيادة السنوية للناتج الزراعي 05 % (أنظر الجدول (3)).

وقد نما الناتج الزراعي في جميع الدول العربية في عام 2006 حيث تراوحت نسبة النمو بين 39.6 في المائة في اليمن و 0.3 في المائة في البحرين، كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة وسقوط الأمطار بكميات جيدة في بعض الدول الزراعية الرئيسية في تحسن أداء الناتج الزراعي، وحسب التقرير الاقتصادي العربي فإن النمو الجيد للناتج الزراعي خلال عام 2006يعود إلى تطور أداء القطاع في عدد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية، في مقدمها السودان، مصر، المغرب والجزائر، كما نما الناتج الزراعي في جميع الدول العربية حيث تراوحت نسبة النمو بين 39.6 في المائة في اليمن و 0.3 في المائة في البحرين.

ووفقا للتقرر نفسه تقدر العمالة الزراعية بحوالي 25 مليون نسمة، أي ما نسبته 25.4 في المائة من العمالة الكلية في الدول العربية في عام 2007 ، وذلك مقارنة مع حوالي 31.8 في المائة في عام 2000 وتعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة في مقدمة المعوقات التي تواجه الزراعة العربية، والتي تعزى في جزء كبير لتدني مستوى الأجور وارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي والذي يعتمد على الظروف المناخية.

وللإشارة فإن التقرير الأخير لصندوق النقد العربي، بين أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبة 6.7 بالمائة.

ب-الأمن الغذائي العربي والفجوة الغذائية : يمكن تحديد أبعاد الفجوة الغذائية في الدول العربية، من خلال تصنيف السلع الغذائية حسب معدلات الاكتفاء إلى أربع مجموعات، تشمل المجموعة الأولى السلع التي حقق إنتاجها اكتفاءاً وفائضاً للتصدير، وهي الأسماك والخضراوات، وتحتوي المجموعة الثانية على السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية، وهي البطاطس والفواكه، وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسطة، وهي اللحوم والأرز والألبان ومشتقاتها والبقوليات، أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة اكتفاء إنتاجها متدنية وتشكل العنصر الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب وفي مقدمتها القمح الذي تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها منه، وقد شكلت مجموعة الحبوب حوالي 76 في المائة من قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2007 .

2-3-2. مؤشرات القطاع الصناعي : تعتبر الصناعة التحويلية العربية بحاجة لجهود كبيرة لتطويرها وتمكينها من المساهمة الفعالة في الناتج المحلي لكل قطر عربي، وعلى الرغم من محاولات أغلب الدول العربية إتباع استراتيجيات متوازنة بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، فلا زالت هناك فجوة واسعة بين الصادرات والواردات المصنعة[7].

إن التطور الصناعي يستند بالضرورة على قدرة الصناعة التحويلية على إنتاج سلع الاستهلاك إلى جانب إنتاج السلع الرأسمالية وخاصة المنتجات الهندسية وأهمها صناعة الآلات والماكينات، فهذه الصناعة هي المعين والمنبع للحيوية والديناميكية، كما أنها المجال المناسب للتطور الفني والتكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي ورفع معدلات إعادة الإنتاج.

واستنادا لتقارير صندوق النقد العربي (2009 ، 2010) فقد ارتفعت قيمة الناتج الصناعي العربي من 735 مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 993 مليار دولار في عام 2008 مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 35.1 في المائة، كما ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2008 لتبلغ 52.3 في المائة وقد سجل ناتج الصناعات الاستخراجية نمواً بلغ 38.6 في المائة، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 43.4 في المائة عام

2008أما الصناعات التحويلية فبالرغم من أن ناتجها حقق نمواً بنسبة 20.2 في المائة في عام 2008 ، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي واصلت انخفاضها منذ عام 2003 لتبلغ 8.9 في المائة في عام 2008.

واستنادا للإحصائيات المتوفرة لسنة 2007[8] فقد استمر تحسن أداء القطاع الصناعي للعام الرابع على التوالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية الذي صاحبه ارتفاع إنتاج النفط الخام والمكثفات والغاز في الدول العربية، مما أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الاستخراجية وبالتالي زيادة إجمالي الناتج الصناعي للدول العربية كمجموعة، ولقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 38 في المائة عام 2002 إلى حوالي 49.5 قي المائة عام 2006 وسجل ناتج الصناعة الاستخراجية ارتفاعاً ملحوظاً عام 2006، إذ تضاعف نحو ثلاث مرات منذ عام 2002 ، وارتفعت بالتالي نسبة مساهمة هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها بحوالي 50 في المائة، وخلال الفترة نفسها، ارتفع ناتج الصناعة التحويلية بأكثر من 60في المائة، غير أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 11 في المائة إلى 9.5 في المائة، ومن أهم التطورات في القطاع الصناعي في الدول العربية خلال العام ذكر التقرير الاقتصادي استمرار جهود التنقيب والاستكشاف في الصناعات الاستخراجية النفطية وغير النفطية، وتحقيق عدد من الصناعات التحويلية معدلات نمو عالية وتوسعات الطاقة الإنتاجية في صناعة مواد البناء وصناعة الحديد والصلب، في ضوء الطفرة العمرانية وزيادة الإنفاق على البنية التحتية في الدول العربية، وبوجه خاص في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وليبيا ، كما شهدت الصناعات الغذائية كصناعة السكر زيادة الاستثمارات فيها والتخطيط لإقامة مصانع جديدة في كل من مصر وسورية والسودان، ويتوقع توسع الإنتاج في الصناعات البتروكيماويات والألمنيوم، في ضوء إلغاء الاتحاد الأوروبي الضريبة الجمركية المفروضة على واردات البتروكيماويات والألمنيوم من دول الخليج العربية.

وفي جانب تنافسية الصادرات الصناعية العربية، تشير مؤشرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد المحتسبة خلال الفترة 1999 - 2000 وكذلك التقرير الإحصائي لسنة 2010، إلى أن صناعات النسيج في مصر وتونس، وكذلك صادرات الأسمدة والألمنيوم في البحرين والأسمدة في الأردن، لا تزال تكتسب مزايا نسبية في الأسواق العالمية، تتمثل في تدني الأجور نسبياً في بعض هذه الدول وتوفر مصادر الطاقة والعمالة، غير أن الدول العربية تحتاج إلى مواكبة التقنيات الجديدة والمزيد من الاستثمارات لتطوير قطاع الصناعات التحويلية وتوفير الحوافز للتشجيع على الإبداع والابتكار وإعادة هيكلة مخرجات التعليم وطرق تأهيل العمالة في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تذليل العوائق الإدارية والبيروقراطية أمام بيئة الأعمال.

2-3-2.السياسات الاقتصادية في الوطن العربي :

أ - القطاع المالي : بلغت الإيرادات العامة والمنح للدول العربية حوالي 488 مليار دولار خلال عام 2006 وهو ما يمثل نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وتقدر مساهمة الإيرادات النفطية بنحو 74% من قيمة الإيرادات الإجمالية لسنة 2006 مقابل 59% في سنة 2001، ويرجع الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط وإنتاجه في العالم العربي، كما تراجعت مساهمة الإيرادات الضريبية من نحو 28 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في 2001 إلى حوالي 18% عام 2006[9].

وبلغ الإنفاق العام في الدول العربية لسنة 2006 نحو 348 مليار دولار، و هو ما يمثل نسبة 28% من الناتج المحلي الإجمالي، وساهمت الدول النفطية الرئيسية بـ 58% من حجم الارتفاع في الاتفاق العام، مقابل 38% للدول المصدرة حديثا للنفط، و04% للدول المستوردة للنفط.

ب : القطاع النقدي : تتباين الدول العربية في السياسات النقدية المطبقة لديها واستنادا لصندوق النقد العربي فقد شهدت السياسة النقدية في الدول العربية عام 2006 تطورات متباينة، حيث قامت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتبع سياسة تثبيت قيمة عملاتها مقابل الدولار، برفع معدلات أسعار الفائدة في سياق زيادة ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، وذلك للاستمرار في الحفاظ على استقرار سعر صرف عملاتها، غير أن انتعاش النشاط الاقتصادي في دول المجلس في ظل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية ترتب عنه زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع السيولة المحلية وزيادة إقراض المصارف التجارية للقطاع الخاص، الأمر الذي ساهم في ارتفاع التضخم إلى معدلات لم تصل إليها بعض هذه الدول من قبل، وقد حاولت السلطات النقدية الخليجية احتواء نمو السيولة المحلية رغم الاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية لديها.

وفي بعض الدول العربية الأخرى أعلنت السلطات النقدية في عدد من الدول العربية التوجه نحو انتهاج سياسة استهداف التضخم، عن طريق تحديد استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية كتونس ومصر والمغرب.

وخلال عام 2008 شهدت السياسة النقدية في الدول العربية اتخاذ السلطات النقدية فيها إجراءات هامة لمواجهة تداعيات **الأزمة المالية العالمية**[10]، والتي جاءت آثارها على الاقتصاديات العربية اعتماداً على انفتاح تلك الاقتصاديات على الأسواق المالية العالمية وتطور القطاع المصرفي فيها، وتضمنت تلك الإجراءات تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة بهدف

تشجيع ودعم قدرة المؤسسات المالية على منح الائتمان الذي تأثر بشح السيولة في العالم، وتوفير السيولة الإضافية في سوق الإقراض بين المصارف، وتخفيض الاحتياطي الإلزامي على الودائع، وضمان الودائع لدى المصارف لإعادة الثقة في القطاع المصرفي المحلي.

وفيما يخص **تطورات أسعار صرف** العملات العربية، فقد أدى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2006 إلى انخفاض قيمة العديد من العملات العربية المرتبطة بالدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خاصة الأورو والجنيه الإسترليني، وفي المقابل تحسنت قيمة عملات بعض الدول العربية الأخرى، وخاصة منها عملات دول المغرب العربي التي تتبع نظم صرف أكثر مرونة، غير أن الاتجاهات العامة لتغير سعر صرف العملات العربية مقابل الدولار والأورو خلال الفترة 2001-2006 تظهر انخفاضاً أكبر في قيمة العملات العربية المعومة تعويماً حراً أو تعويماً مداراً من انخفاض قيمة العملات العربية، كما أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لغالبية الدول العربية تراجعت في الفترة 2001- 2006 ، مما يشير إلى تحسن تنافسية صادراتها في أسواق شركائها التجاريين في تلك الفترة.

ج-التجارة العربية البينية : فيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد بلغ متوسط قيمتها حوالي 82.5 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 22.5 في المائة في عام 2008 وتعتبر نسبة الزيادة أقل من نسبة زيادة التجارة الإجمالية العربية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، مما أدى إلى تراجع مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية، لتشكل حصة 8.3 في المائة من جانب الصادرات و 11.1 في المائة من جانب الواردات في العام نفسه.

وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الإجمالية في عام 2008، ففي جانب الصادرات تزايدت أهمية كل من الوقود المعدني الذي أصبح يشكل نحو 78 في المائة من الصادرات الإجمالية العربية وكذلك المنتجات الكيماوية، بينما تراجعت الأهمية النسبية للمصنوعات في هيكل الصادرات العربية، وفي جانب هيكل الواردات فقد ارتفعت حصة الأغذية والمشروبات، في حين لم تتغير كثيراً حصة كل من المنتجات الكيماوية والآلات ومعدات النقل، التي تشكل حوالي ثلث الواردات الإجمالية العربية.

خلاصة : لا شك أنه من الناحية النظرية فإن متطلبات التكامل كلها متوفرة في الدول العربية لكن يبقى التجسيد الميداني للمشروع الوحدوي مجالا خصبا للبحث والدراسة، وفي هذا البحث تطرقنا للخصائص والمقومات التي يمتلكها العالم العربي والتطرق أيضا لبعض القصور في جوانب استخدام تلك المزايا، وكذلك المتغيرات التي تبطل القوة الدافعة لها لكي تكون دافعا للتكامل وليس معرقلا كما يشهده الواقع العربي.

ويعتبر تكامل الثروات العربية وتقسيم العمل وتحرير التجارة البينية بجدية، يجعل العالم العربي يؤمن غذاءه الذي يستورده من الخارج رغم قدرته على إنتاجه محليا ويؤمن ثرواته التي أصبحت محل صراع دولي على كيفية تقاسمها، وتحقيق التنمية المستدامة التي تقضي على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأولها البطالة، الأمراض والفقر.

وبالتالي يظهر بوضوح أن فشل مشاريع التكامل العربي لا يرجع لعدم توفر مقوماته الأساسية بقدر ما يرجع لظروف أخرى داخلية وخارجية، منها الظروف السياسية والتحديات الدولية والصراع الدولي على ثروات العالم الثالث ومنها العالم العربي.

ملحق الجداول :

الجدول (1) : تقديرات العدد الإجمالي للسكان العرب بالألف، أعوام 1990 - 2003 -2006

الرقم	الدولة	1990	2003[1]	2008
1	الأردن	3468	5480	5850
2	الإمارات	1816	2995	4765
3	البحرين	490	724	1123
4	تونس	8154	9930	10329
5	الجزائر	25334	31320	34643
6	جيبوتي	520	706	868
7	السعودية	14870	22018	24807
8	السودان	23434	33697	38197
9	سوريا	12116	17550	19644
10	الصومال	7200	9800	10386
11	العراق	17890	25175	30581
12	عُمان	1625	2851	2884
13	فلسطين	2483 [2]	3648	-
14	قطر	418	610	1448
15	جزر القمر	520	771	-
16	الكويت	2141	2521	3442
17	لبنان	2690	3652	3967
18	ليبيا	3821	5678	7294
19	مصر	52385	67730	75194
20	المغرب	24177	30148	31177
21	موريتانيا	1980	2881	3204
22	اليمن	12300	20011	22198
الإجمالي		**219832**	**299896**	**331997**

(1) : تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي خلال الفترة 1990 – 2003، تونس 2006

<u>المصدر</u> : صندوق النقد العربي، 2010

الجدول (2) : سكان الوطن العربي (مليون نسمة) 2000-2008

السنة	1990*	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان	219.8	278.5	284.5	291.0	299.3	303.9	310.1	831	326.5	331997

المصدر : بيانات مجلس الوحدة العربية

(*) أضيفت من طرف الباحث

الجدول (3) : الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية 1995 و 2001-2006

	1995	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2008*	معدل النمو السنوي% 2006-95	معدل النمو % 2006
الناتج الزراعي (مليار دولار)	45,187	58,327	57,500	62,339	66,938	69,936	79,274	-	-	-
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.5	8.8	8.5	8.3	7.5	6.4	6.2	103	5.2	13.4
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي/ دولار	168	212	204	217	227	232	257	307	-	-

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، (*)إضافة من الباحث)

الإحالات والمراجع :

1- للتوسع أكثر، أنظر سامي عفيفي حا ، الا اهات ا ديثة الاقتصاد الدو والتجارة الدولية الكتاب الثا ، الدار ا صرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص6.

2- منشورات عديدة ركز دراسات الوحدة العربية.

3 - حليم بركات، ا تمع العر ا عاصر، ث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ب وت، لبنان، 2006.، ص 14.

4 - حليم بركات، ا تمع العر ا عاصر، مرجع سابق، ص 1.

5- قبل انقسام السودان.

6 - التقرير الاقتصادي العر ا وحد، صندوق النقد العر ، 2009.

7 - حسن صادق حسن عبد ا ، دور ا شروعات الصناعية العربية ا شتركة تطوير التعاون الصناعي العر ، مؤ ر التجارة العربية البينية، ا امعة الأردنية، عمان، 2004، ص 406.

8 - التقرير الاقتصادي ا وحد، صندوق النقد العر 2007.

9 - التقرير الاقتصادي العر ا وحد 2007.

10- التقرير الاقتصادي العر ا وحد 2010.

واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية

عبد الحميد بوخاري*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
فرقة البحث : دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تكمن أهمية مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الاقتصاديات الوطنية إلى كونه المسؤول عن معدل تراكم رأس المال، ومن ثم فهو يلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. وعلى ذلك، فان الاقتصاديات التي تصبو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل لابد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات في جسم الاقتصاد الوطني، والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال الاعتماد على الاستثمار المحلي والمباشر العربي والمحلي.

الكلمات المفتاح : مناخ الاستثمار، البيئة الاقتصادية المستقرة، المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، بيئة أداء الأعمال، الاستثمار الأجنبي.

تمهيد : يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات والمحفزة للاستثمار بهذه الدولة.

تعرف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

تقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محدودة ويمكن الأخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وهذا ما يتم التطرق إليه وفق العناصر التالية :

أولا : بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار؛

ثانيا : المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية؛

ثالثا : الجهود الترويجية لجذب الاستثمار في الدول العربية.

أولا : بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

اعتمدت عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب. وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين **مقدار ما يجتذبه من** الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة على وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والدولة الذي تحرز موقعاً متقدماً في مجال التنمية البشرية تحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا. ومن بين هذه المؤشرات ما يلي[1] :

1 - مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة " وال ستريت جور نال" منذ العام 1995 ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة

* bkhamib@yahoo.com

وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في العام 2009 ظهر أن استمرار سيطرة اقتصاديات الدول الواقعة في منطقة جنوب شرق آسيا على مؤشر الحرية الاقتصادية. فقد حافظت كل من هونج كونج وسنغافورة على المرتبتين الأولى والثانية على التوالي من بين 183 اقتصاد مشمولا في التقرير .وحققت هونج كونج أفضل كيان لممارسة النشاط الاقتصادي، حيث يعد اقتصادها حرا بأكثر من 90 في المائة. كما استمرت سنغافورة في المحافظة على المركز الثاني دوليا، إذ يعد اقتصادها حرا بنحو 87 في المائة. إضافة إلى ذلك، تضم قائمة أكثر الاقتصاديات تحررا كل من : أستراليا، أيرلندا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة وكندا على التوالي. الرابط المشترك بين هذه الاقتصاديات هو تبني نظام السوق ما يعني تشجيع المنافسة وبالتالي تنشيط الدورة الاقتصادية .ويلاحظ حسب التقرير حصول بعض دول الاتحاد الأوروبي على مراتب متأخرة نسبيا، إذ نالت إيطاليا المركز رقم 76 على مستوى العالم نتيجة سيطرة المذهب الاشتراكي على الاقتصاد فضلا عن وجود دعم من الحكومة لبعض القطاعات الحيوية مثل الطيران. وخلافا للمتوقع، تراجع ترتيب فرنسا من المرتبة 48 في تقرير عام 2008 إلى المرتبة 64 في التقرير الأخير 2009 ما يعكس الحاجة إلى تقليص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي.

نستنتج أن مؤشر حرية الاستثمار المأخوذ من مؤشر الحرية الاقتصادية يعكس أن للدول العربية بيئة استثمارية متشددة. وترتفع القيود في كل من قطر والإمارات والسعودية ولبنان وتونس وسوريا وليبيا. وترتفع حرية الاستثمار في كل من المغرب وموريتانيا. أما باقي الدول فلها مستوى متوسط.

2- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة : يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية "ولد بيبير" منذ العام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصادات الناهضة منها 4 دول عربية. حيث يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً وهي :

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية : ويضم هذا المؤشر21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلومات : ويضم هذا المؤشر21 عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية : ويضم هذا المؤشر21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة. وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، ويدل ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة.

دليل المؤشر : يتراوح كل مؤشر فرعي بين "0-100" حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب هو 300 نقطة، ويدل رصيد (صفر) على أسوء أداء ورصيد 100 على أفضل أداء، وكلما كان التوازن اكبر زادت فرص تكوين الثروة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل ويقارن رصيد المؤشر بنتائج خمس دول متقدمة (اليابان، هولندا، سنغافورة، اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية) اختيرت بهدف قياس المكتسبات التي حققتها الدول النامية والناهضة مقارنة بالتميز الذي حققتها الدول المتقدمة.

وبالنسبة للبيئة المعلوماتية فمن بين الواحد والعشرين عنصرا التي تكونها ،تشكل عناصر البيئة الرقمية حيزا مهما وتخص : عدد أجهزة الحاسوب المنزلية لكل 1000نسمة، خطوط الهاتف الثابتة والخلوية (لكل10000نسمة)، نسبة استخدام الإنترنت (على إجمالي السكان) وأخيرا الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات[2].

3- مؤشر التنافسية العالمي : يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ العام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم على مؤشر "جار" ومؤشر "النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (5 سنوات) ويدخل في المؤشر حالياً 75 دولة منها دولتان عربيتان، ومن جهة أخرى يصدر المنتدى مؤشر استدامة الحفاظ على البيئة (يغطي 122 دولة) ومؤشر الجاهزية للعصر الرقمي (يغطي 75 دولة) وفضلاً عن تقرير التنافسية العالمي يصدر المنتدى تقارير تنافسية إقليمية، وسيكون من بينها تقارير للتنافسية في الدول العربية ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشرا التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 8

عوامل هي (درجة الانفتاح، ودور الحكومة، ووضع القطاع المالي، والبنية الأساسية، والبيئة المعلوماتية، ونظم الإدارة، ووضع العمالة، ووضع المؤسسات) ويمنح المؤشر أوزاناً متساوية. ويعتمد على إجراء مسوحات رأي تشمل حوالي 3000 من رجال الأعمال والمستثمرين في 53 بلداً. وعلى وفق مؤشر التنافسية الجدول التالي يبين ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشرات التنافسية العالمية: جدول (1) ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشرات التنافسية العالمية.

4- مؤشر التنمية البشرية : يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 وبضم مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع – متوسط - ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية. كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر. ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي :

أ- طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة –85 سنة).

ب- المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر% و 100%)

ج- مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و 40.000 دولار). ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات، هي تنمية بشرية عالية (80% وأكثر)، تنمية بشرية متوسط (من 50% إلى 79%) وتنمية بشرية منخفض (اقل من 50%) وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية[3]. الجدول (2) يبين الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية عالميا وعربيا للدول العربية عام 2007.

5-المؤشر المركب للمخاطر القطرية[4] : يصدر عن مجموعة (بي أر أس) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18دولة عربية. يتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقويم المخاطر المالية (25%) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25%) كما هو موضح أدناه. جدول (3) مؤشر تقويم المخاطر السياسية (الحد الأقصى : 100 نقطة) وجدول (4) : مؤشر تقويم المخاطر المالية (الحد الأقصى : 50 نقطة) وجدول (5) مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى : 50 نقطة).

ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات (من صفر إلى49.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة جدا) والدرجات (من 50 إلى 59.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة) والدرجات (من 60 إلى69.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المعتدلة) والدرجات (من 70 إلى79.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة) والدرجات (من 80 إلى 100نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة جدا) وهذا يعني انه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة وبحسب المؤشر فقد جاء تقييم الدول العربية في 2009 كالأتي :

تبين إن ثمان دول عربية تغير موقعها بين 2008 و 2009 وفقا لدرجات المخاطر، فقد تقدمت قطر من مجموعة المخاطر المنخفضة إلى مجموعة المخاطر المنخفضة جدا، ولبنان من درجة مخاطر مرتفعة إلى درجة مخاطر معتدلة. في حين تراجعت كل من الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت وليبيا من درجة مخاطر منخفضة جدا إلى مخاطر منخفضة، والعراق من درجة مخاطر معتدلة إلى درجة مخاطر مرتفعة. كما تبينان ثلاث دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت الأردن، سوريا ومصر. في حين شهدت ست دول عربية تراجعا في رصيد المؤشر ضمن مجموعاتها شملت كل من تونس، الجزائر، السودان، الصومال، سلطنة عمان والمغرب. مع استقرار رصيد مؤشر اليمن. الجدول (6) وضع الدول العربية حسب درجات المخاطر وفقا لعام 2008.

ثانيا : المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية

نتطرق إلى تعريف المؤشر ثم إلى وضع الدول العربية حسب هذا المؤشر :

أ- المؤشر المركب لمناخ الاستثمار : ويعرف المؤشر المركب-حسابيا – بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية, متوسط مؤشر السياسة النقدية, متوسط سياسة المعاملات الخارجية)[5] حيث يقيس درجة التحسن أو التراجع في

مناخ الاستثمار ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي : مجموعة السياسات المالية, مجموعة السياسات النقدية, مجموعة السياسات المعاملات الخارجية. أما في ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ, مثل : درجة الاستقرار السياسي, والتطورات التشريعية والمؤسسات, وتنمية الموارد البشرية, فسبق ذكرها. وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية آلاتية :

1-**مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** : ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

2- **مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** : ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

3- **مؤشر معدل التضخم** : ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ب- حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية : في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية, وتوصيف مناخ الاستثمار فيها, نحاول استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. وتستند المنهجية التي اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات (أو عدم وجوده) وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج للسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة. وفيما يلي حساب المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009 : الجدول (7) المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2009.

وتشير نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية والمذكورة في الجدول أعلاه إلى ما يأتي :

1- سجلت 3 دول عربية قيما مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم 2 حيث بلغ 2.66 الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهذه الدول هي (قطر، الكويت وليبيا) وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 15.8 %.

2- سجلت 5 دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر، وقدر متوسط المؤشر بينهم 1.33 الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (موريتانيا، الأردن، الإمارات، سلطنة عمان وجيبوتي) وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 26.3 %.

4- سجلت 11 دولة عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر وقدر متوسط المؤشر بينهم 0.2090 ، الأمر الذي يؤكد على عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (العراق، لبنان، تونس، السعودية، السودان، سوريا، مصر، اليمن، البحرين، المغرب والجزائر) وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 57.9 %.

نستنتج أن عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، وبلغت 0.6842 حيث كان متوسط درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي (0.3684) إما متوسط درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي 0.9473 ووصل متوسط درجة مؤشر السياسة النقدية 1.4737 وحسب قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2009 يجب على الدول العربية بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر من اجل تحسين بيئة مناخ الاستثمار، كما نلاحظ أن هناك تراجع لمؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2009، حيث سجل 0.70 نقطة مقارنة مع 1.05 نقطة عام 2008، ويعزى ذلك إلى انخفاض مؤشر التوازن الداخلي والخارجي المكونة للمؤشر المركب بشكل ملحوظ، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي 0.74 نقطة عام 2009 مقابل 1.42 نقطة عام 2008، وسجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي (-0.37) نقطة مقابل 1.53 نقطة عام 2008، في حين تحسن المؤشر الفرعي للسياسة النقدية ليسجل 1.47 نقطة عام 2009 مقابل 0.21 نقطة عام 2008. يبين الجدول التالي اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2009. جدول (8) اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2009.

ثالثا : الجهود الترويجية لجذب الاستثمار في الدول العربية

تعد جهود الترويج التي تقوم بها الدول من العناصر المهمة في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دول العالم والدول العربية، تقع تلك المسؤولية على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار وإن كانت كافة الأطراف الأخرى المعنية، إلا أن هيئة تشجيع الاستثمار تضطلع بمسؤولية رسم ملامح صورة متكاملة للاقتصاد بحيث تغطي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتركز غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي، و تستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب و التقنيات المستخدمة للترويج للاستثمار.

وغالبا ما تمر عملية الترويج للاستثمار بأربع مراحل أساسية تتمثل في : رصد آراء المستثمرين الأجانب سواء كانت إيجابية أو سلبية، بناء الانطباع العام عن القطر وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار، استهداف المستثمر المحتمل والحالي و توليد الاستثمار، و تكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملائمة كمناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات. كما تتأثر بعدة عوامل، منها : مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، فضلا على فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار خاصة ما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها. وتتمثل المرحلة الرابعة في خدمة المستثمر.

وفي ضوء الأدوات التسويقية المتعارف عليها والأكثر استخداما من قبل هيئات تشجيع الاستثمار حول العالم، يحرص التقرير على متابعة الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية والتي من أهمها :[6]

- الفرص المعروضة للاستثمار ؛ - المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة ؛ - فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها ؛ - الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية ؛ - جهود الترويج الأخرى.

وقد كثفت معظم الدول العربية خلال العام 2009 جهودها في مجال الترويج للاستثمار في محاولة للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية العالمية وخصوصا على صعيد وضع السيولة.

ويتضح من واقع البيانات التي وردت من عدد من الدول العربية، تواصل الجهود الترويجية للاستثمار من قبل وكالات وهيئات تشجيع الاستثمار والحكومات في دول المنطقة. كما واصلت كافة الأطراف المعنية بجذب الاستثمار وتطوير أدائها وتفعيل أدواتها واستحداث أخرى جديدة مستفيدة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال جدول (9) : الفرص الاستثمارية المعروضة واصلت الدول العربية هذا العام عرض المزيد من فرص الاستثمار بوثيرة أكثر اهتماما اتضحت من نمو فرص الاستثمار في معظم دول المنطقة وخصوصا في عدد من الدول العربية النفطية مع عودة أسعار النفط إلى ارتفاع وعودة إيرادات النفط إلى الصعود وظهور فوائض مالية جديدة، وذلك في إطار الخطط الاستثمارية الطموحة المعلنة من الدول العربية للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى تريليون منها ما يزيد على 750 مليار دولار معلنة خلال الفترة المقبلة نصفها في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 200 مليار دولار في العراق حدها (جدول الخطط الاستثمارية المعلنة في بعض الدول العربية). ترتب عليها استئناف عدد من المشاريع التي سبق و توقفت أو هدأت وتيرة تنفيذها نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وقد شملت المشروعات مختلف القطاعات إلا أنها تركزت في قطاع الطاقة وقطاع البنية التحتية حيث استحوذ قطاع النقل الجوي بمفرده على نحو 105 مليارات دولار منها 80% معلنة. ويعرض (جدول الفرص الاستثمارية المعروضة قطاعيا) عددا من القطاعات المهمة التي تعرض فيها مجموعة الدول العربية فرصا استثمارية وأهمها : الزراعة والصيد، الطاقة والمياه والبيئة، المحاجر والرخام، التعدين والكيماويات والبلاستيك والسماد، العلو الحيوية، المنسوجات والملابس والجلود، التكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال، الكهرباء والإلكترونيات، السيارات والمحركات، قطاع النقل الجوي، صناعة الحديد والصلب، الخدمات العامة والنقل واللوجيستيات، بنوك، وتأمين وخدمات مالية، قطاع تجارة التجزئة، وأخيرا العقار والسياحة. و قد شملت تلك الفرص معظم الدول العربية تقريبا و تركزت بالطبع معظم الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة والمياه والبيئة في الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، سورية، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، سلطنة عمان والعراق.[7]

أما على صعيد جهود الدول العربية في عرض الفرص الاستثمارية، فقد بلغ مجموع ما تعرضه 20 دولة عربية ما يزيد على 1338 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تزيد على 720 مليار دولار و ذلك وفق جدول عدد و قيمة الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية. جدول (10) : الفرص الاستثمارية المعروضة قطاعيا في عدد من الدول العربية

ففي الأردن، تعرض مؤسسة تشجيع الاستثمار 260 فرصة استثمارية في قطاعات الزراعة، الأقمشة والمنسوجات، الصناعات الكيماوية، البناء، التعليم، الطاقة ومرافقها، الأطعمة والمشروبات، الصحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الدوائية، السياحة والخدمات بكلفة 54 مليار دولار.

وتعرض الجزائر كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعاناة من المزايا المنصوص عليها في القانون المتعلق بتطوير الاستثمار. وتطرح **اليمن** 152 فرصة استثمارية عبر الهيئة العامة للاستثمار (52 فرصة)، في القطاعات، الصناعية السياحية الخدمة الصحية الزراعية والسمكية. وقد بلغت الكلفة الاستثمارية التقديرية لـ 33 مشروعا منها نحو 10 مليارات دولار. فيما عرضت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن و الجهات ذات العلاقة (19 فرصة استثمارية) في قطاعات متنوعة بكلفة استثمارية تقديرية تبلغ 10 مليار دولار. بالإضافة إلى فرص في مجال المعادن بالتنسيق مع التعاون الألماني GTZ والترويج لها بين أوساط مستثمرين مستهدفين في دول محددة.

أما مصر فتسوق الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة 91 فرصة استثمار في 12 قطاعا بتكلفة استثمارية تتجاوز 50 مليار دولار لبعض الفرص فقط منها ، فرصتان في مجال البيتروكيماويات إحداهما بتكلفة 3 مليار دولار لإنتاج الألوفينات من الغاز الطبيعي والثانية لإقامة مجمع لتكرير زيت البترول الخام من الجيل الرابع بتكلفة 16 مليار دولار، 16 فرصة في مجال البيئة وزراعة الغابات، 8 فرص في مجال الصناعة والبقية في مجالات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المتكاملة والزراعة والسياحة والصحة والمرافق والنقل.

وتعرض هيئة الاستثمار في سورية 293 فرصة استثمارية مختلفة الأحجام و في مختلف القطاعات موزعة على عدد من المناطق الصناعية والجغرافية منها : 28 في إدلب، 32 في الحسكة، 35 في السويداء، 14 في القنيطرة، 74 في حلب، 21 في حماة، 29 في حمص، 12في درعا و 48 ففي دير الزور وتعرض وزارة الصناعة 17 فرصة استثمارية محددة موزعة قطاعيا بواقع 7 فرص في الصناعات الكيماوية و فرصة واحدة في الصناعات الهندسية و فرصتين في الصناعات النسيجية، كما تعرض الوزارة نحو 15 فرصة استثمارية في مجالات صناعية مختلفة موزعة حسب المناطق بواقع فرصة واحدة في حمص و 3 فرص في حماة و 9 فرص في الساحلية وفرصتين في طرطوس هذا إلى جانب 34 مشروعا مقترحا من قبل القطاع الخاص في مناطق درعا و السويداء والقنيطرة .

وفي **السودان** تعرض وزارة الاستثمار على موقعها الإلكتروني مشاريع في مختلف القطاعات بقيمة تقريبية تتجاوز 10 مليار دولار منها 26 فرصة في مجال الزراعة بقيمة تزيد على 1150 مليون دولار و 11 فرصة في مجال الموانئ البحرية والنقل النهري والنقل الجوي و الطرق الجسور و السكك الحديدية والتعليم العالي.

وتوفر السعودية فرصا استثمارية كبيرة في قطاعات متنوعة وصناعات مختلفة وخصوصا قطاعات الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل والخدمات اللوجيستية، والصحة، علوم الحياة والتعليم ، بتكاليف استثمارية تقديرية ضخمة تتجاوز 200 مليار دولار موزعة على المدن الرئيسية والمدن الاقتصادية وهي : مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، مدينة جازان الاقتصادية، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، مدينة المعرفة الاقتصادية. ومن أبرز تلك الفرص، بناء ثلاث محطات للطاقة والكهرباء بتكلفة 143 مليار دولار في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ومشروعات في قطاع النقل والخدمات اللوجيستية بتكلفة نحو ملياري دولار ومشروع لصهر الألمونيوم بتكلفة من 5 إلى 10 مليار دولار، وقد عرضت وزارة الكهرباء والماء خلال العام «محطة الرياض 11 للإنتاج المستقبل» بتكلفة 2.5 مليار دولار، كما طرحت مشروع «محطة ينبع 3» للقطاع بتكلفة إجمالية 3.7 مليار دولار، إضافة إلى الفرص المعروضة على القطاع الخاص في مشاريع عقاري ضخمة مثل الأبراج المزمع إنشاؤها حول الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وتعرض **قطر** على القطاع الخاص الأجنبي فرص المساهمة في تنفيذ خططها الاستثمارية البالغ قيمتها 140مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة بنسبة 49 % للشركاء الأجانب مما يحمل معه فرصا استثمارية تصل قيمتها إلى 6.86 مليار دولار سنويا و بفرض السماح للقطاع الخاص المشترك بالتقدم لجميع المشاريع وفي مختلف القطاعات.

وتعرض **الإمارات** فرصا استثمارية متنوعة بقيمة تقريبية تصل إلى 100 مليار دولار عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ خطط تنمية المنطقة الغربية في **أبو ظبي** بتكلفة 200 مليار دولار حتى عام 2030 .

وفي العراق تعرض الهيئة الوطنية للاستثمار أكثر من 360 فرصة استثمارية بقيمة تقديرية تتجاوز 200 مليار دولار منها 48 فرصة استثمارية في مجال الزراعة والري والإنتاج الحيواني و31 فرصة في مجال الكهرباء و50 فرصة في مجالات الإسكان البنية التحتية بتكلفة استثمارية 150 مليار دولار و 68 فرصة في قطاع الصناعة و10 فرص في قطاع ضخمة في قطاع النفط والغاز و6 فرص في قطاع الاتصالات و 150 فرصة في قطاع السياحة و الخدمات الترفيهية.

وتطرح **تونس** عبر وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي عددا من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة حيث شمل برنامج التخصيص في سنة 2009 نحو 219 مؤسسة تنتمي إلى القطاع العام، ويحتوي برنامج سنة 2010 على العديد من المؤسسات المعروضة للتخصيص في مختلف القطاعات، كما يوجد أكثر من 3928 مؤسسة منخرطة في البرنامج الوطني للتأهيل تنشط أغلبها في إطار شراكة مع مؤسسات أجنبية للاستفادة من خبراتها للاندماج في مسالكها التجارية كذلك تمت العديد من مشاريع في مجالات الطـاقة وحماية المحيط و البنية الأساسية للموانئ والمطارات. وقد استهدفت الفرص الاستثمارية بصورة أساسية كلا من دول الإتحاد الأوروبي و الدول العربية.

وتعرض **سلطنة عمان** عبر المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات 34 فرصة استثمارية بقيمة تتجاوز 51 مليار دولار منها 7 فرص في مجال خدمات البنية الأساسية بتكلفة 11.7 مليار دولار، 6 فرص خدمات النفط والغاز بتكلفة 19 مليار دولار، 9 فرص في الخدمات السياحية بتكلفة 20 مليار دولار، 6 فرص في خدمات تقنية المعلومات و 6 فرص في خدمات أخرى.

كما تعرض المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان "إيدال"عددا من الفرص في قطاعات السياحة والنقل والصناعة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والأغذية والتعليم والصحة والخدمات. وتطرح **موريتانيا** عبر المفوضية المكلفة بترقية الاستثمارات في مجالات الطاقة والفنادق والصناعة والزراعة والنقل.

وتعرض الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات في جيبوتي فرص استثمارية في مجالات استخراج المعادن والسياحة والطاقة المتجددة من حرارة الأرض الجوفية والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات.

أما مجلس التنمية في البحرين فيعرض فرصا استثمارية في مجالات الخدمات المالية و النقل والخدمات اللوجيستية وتكنولوجيا المعلومات والعقار والسياحة وصناعة السيارات خصوصا مع تخصص المملكة في إنتاج الألمونيوم وإدارة المشروعات والاستثمارات المالية و الإدارة و تنظيم الأحداث الدولية .

وتطرح المغرب فرصا في قطاعات واعدة أهمها : السيارات والإلكترونيات والنقل الجوي والمنسوجات والجلود والتوزيع والأغذية والسياحة.

كما تعرض الهيئة العامة للتمليك والاستثمار في ليبيا خارطة استثمارية تفصيلية لفرص استثمارية متاحة في مناطق استثمارية متفرقة تشمل الجبل الأخضر وكفرة والجفرة والواحات ووادي الشاطئ وغات وغيرها.

وفي فلسطين أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني في يونيو 2010 عن عرض 130 فرصة استثمارية قيمتها نحو 500 مليون دولار في مؤتمر فلسطين للاستثمار معظمها تم إعداد دراسات الجدوى لها مع وجود شركاء محليين.

و في هذا السياق، قامت المؤسسة بإنشاء قسم خاص على موقعها الإلكتروني لاستعراض الفرص الاستثمارية المعروضة من قبل 16 دولة عربية من خلال مواقعها الإلكترونية الرسمية، وكذلك الخارطة الاستثمارية في دولة فلسطين.

الخلاصة : رغم ما بذلته معظم الدول العربية وفي السنوات الأخيرة من جهودا لتحسين مناخ الاستثمار فيها، وهذا من خلال محاولات جادة لتهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات إلى الدول العربية. لكن رغم تلك الجهود المبذولة تبقى غير كافية رغم توفر المعطيات والوسائل والمقومات لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية على المستويين القطري أو الإقليمي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشرات التنافسية العالمية

البلـد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الترتيب عربيا حسب 2009
قطر	.....	38	32	32	31	26	01
السعودية	....	....	....	48	35	27	02
الإمارات	23	32	29	29	37	31	03
الكويت	......	44	36	52	30	35	04
تونس	31	30	3	35	32	36	05
البحرين	33	49	39	45	43	37	06
سلطنة عمان	....	...	8	....	42	38	07
الأردن	44	52	13	47	49	48	08
المغرب	54	70	7	74	64	73	09
سوريا	....	.....	12	110	80	78	10
مصر	57	63	4	63	77	81	11
ليبيا	.....	......	26	105	88	91	12
الجزائر	80	76	29	......	81	99	13
موريتانيا	.....	114	39	....	125	131	14
عدد الدول	104	117	125	127	131	134	....

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مجموعة تقارير التنافسية العالمية 2004 إلى 2009 www.weforum.org

جدول (2) : الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية عالميا وعربيا للدول العربية عام 2007

الدولة	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا
الجزائر	104	11	سوريا	107	12
قطر	33	02	مصر	123	14
السعودية	59	07	ليبيا	55	05
الإمارات	35	03	جزر القمر	139	16
الكويت	31	01	موريتانيا	154	19
تونس	98	10	جيبوتي	155	20
البحرين	39	04	لبنان	83	08
سلطنة عمان	56	06	فلسطين	110	13
الأردن	96	09	السودان	150	18
المغرب	130	15	اليمن	140	17
سوريا	107	12	سوريا	107	12

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على تقرير التنمية البشرية 2007 www.arabstats.org.

جدول (4) : مؤشر تقويم المخاطر المالية (الحد الأقصى : 50 نقطة)

المكـون	النقـاط
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	10
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	10
نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	15
عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة	5
استقرار سعر الصرف	10

المصدر : فلاح خلف علي الربيعي، المرجع السابق .

جدول (5) : مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى : 50 نقطة)

المكــون	النقـاط
معدل دخل الفرد	5
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	10
معدل التضخم	10
نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	15
نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	10

المصدر : فلاح خلف علي الربيعي ، المرجع السابق .

الجدول (6) : وضع الدول العربية حسب درجات المخاطر وفقا لعام 2008

الــدول	درجة المخاطر
قطر و سلطنة عمان	منخفضة جدا (دولتان)
الإمارات ،البحرين،السعودية،الكويت ،ليبيا،الجزائر،المغرب وتونس	منخفضة (8دول)
اليمن،مصر،سورية،الأردن ولبنان	معتدلة (5 دول)
العراق والسودان	مرتفعة (دولتان)
الصومال	مرتفعة جدا (دولة واحدة)

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

الجدول (7) : المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2009

	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار
الأردن	(1)	3	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
الإمارات	0	2	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
البحرين	(3)	3	0	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	(1)	1	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
الجزائر	(3)	0	0	(1)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
جيبوتي	(2)	3	2	1	تحسن في مناخ الاستثمار
السعودية	(3)	3	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
السودان	(1)	(1)	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
سورية	(1)	0	2	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
العراق	(3)	(3)	2	0.66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
سلطنة عمان	2	0	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
قطر	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
الكويت	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
لبنان	0	0	2	0.66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
ليبيا	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
مصر	0	(1)	0	(0.33)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	(1)	0	1	0	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
موريتانيا	1	2	2	1.66	تحسن في مناخ الاستثمار
اليمن	(1)	(2)	2	(0.33)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

جدول (8) : اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2009 .

البيان/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الحقيقي	%5.05	%2.92	%3.81	%6.87	%5.80	%5.35	%5.68	5.61%	%5.09	2.42%
ميزان الملية العامة للناتج المحلي الاجمالي	تحسن في 14دولة وتراجع في 3دول	تحسن في 7دولة وتراجع في 7دول	تحسن في 9دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 14دولة وتراجع في 4دول	تحسن في 11دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 12دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 14دولة وتراجع في 5دول	تحسن في 8دولة وتراجع في 11دول	تحسن في 13دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 8دولة وتراجع في 11دول
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الاجمالي	تحسن في 17دولة وتراجع في دولتين	تحسن في 11دولة وتراجع في 4 دول	تحسن في 15دولة وتراجع في دولة واحدة	تحسن في 12دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 11دولة وتراجع في 7دول	تحسن في 12دولة وتراجع في 6دول	تحسن في 14دولة وتراجع في 5دول	تحسن في 7دولة وتراجع في 12دول	تحسن في 12دولة وتراجع في 7دول	تحسن في 14دولة وتراجع في 5دول
معدل التضخم	انخفض في 5دول وارتفع في11دولة	انخفض في 10دول وارتفع في4دول	انخفض في 4دول وارتفع في12دولة	انخفض في 5دول وارتفع في13دولة	انخفض في دولتين وارتفع في16دولة	انخفض في 9دول وارتفع في9دولة	انخفض في 4دول وارتفع في15دولة	انخفض في 7دول وارتفع في12دول	انخفض في دولتين وارتفع في17دولة	انخفض في 17دولة وارتفع في دولتين
المؤشر المركب	1.20	0.70	0.90	1.01	1.08	0.91	1.49	0.93	1.05	0.70

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

جدول (9) : الفرص الاستثمارية المعروضة

بعض الخطط الإستثمارية المعلنة في عدد من القطاعات في الدول العربية		
الدولة	الإستثمارات المتوقعة بالمليار دولار	ملاحظات
السعودية	170	لمشاريعالنفط و الكهرباء و المياه خلال 6 سنوات
الإمارات	64	في قطاع النقل الجوي مشاريع المطارات
قطر	140	لمشاريع الطاقة و البنيو التحتية و العقار و النقل خلال 10 سنوات
سلطنة عمان	7.8	لمشاريع المياه و الكهرباء خلال 6 سنوات
الكويت	104	لمشاريع متنوعة في البنية الأساسية و الطاقة و الإسكان
الجزائر	40	لمشاريع في الكهرباء و الغاز و الإسمنت
مصر	25	لمشاريع قطاع الكهرباء في خطة التنمية السابعة من 2012 – 2017
الأردن	18	ضمن الخطة الوطنية للطاقة حتى عام 2020
العراق	200	ضمن شركات تنموية مع الأمم المتحدة و تشمل قطاعات الطاقة والإسكان و البنية التحتية
الإجمالي	768.6	

المصدر : المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الإستثمار في الدول العربية ، يونيو 2011

جدول (10) : الفرص الإستثمارية المعروضة قطاعيا في عدد من الدول العربية

الفرص الإستثمارية المعروضة قطاعيا في عدد من الدول العربية	
الزراعة و الصيد	الجزائر- فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – سورية – تونس – السودان
الطاقة و المياه و البيئة	الجزائر- مصر – الأردن – لبنان – سورية – السعودية – الكويت – الإمارات – قطر – سلطنة عمان – العراق.
المحاجر و الرخام	فلسطين – السعودية – اليمن – مصر
التعدين و الكيماويات و البلاستيك والسماد	الجزائر – فلسطين – الأردن – سورية – تونس
العلوم الحيوية	الجزائر –فلسطين – مصر – الأردن
المنسوجات الملابس و الجلود	فلسطين – مصر – الأردن – المغرب – سورية – السودان – العراق
تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و خدمات الأعمال	الجزائر – فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – المغرب – سورية – تونس – الكويت – الإمارات – قطر – سلطنة عمان – العراق
الكهرباء و الإلكترونيات	الجزائر – المغرب – تونس – سورية
السيارات و المحركات	الجزائر – المغرب – تونس – سورية
قطاع النقل الجوي	المغرب – تونس – الإمارات – قطر – السعودية
صناعة الحديد و الصلب	الجزائر – سورية
الخدمات العامة النقل و الخدمات اللوجيستية	الجزائر فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – المغرب – سورية – تونس – السودان – الكويت
بنوك و تأمين و خدمات مخالية	مصر- لبنان – سورية – البحرين – الكويت
قطاع تجارة التجزئة	مصر – لبنان
العقار و السياحة	الجزائر – فلسطين – مصر – الأردن – المغرب – سورية – تونس – السودان – الإمارات – قطر – سلطنة عمان – اليمن – العراق

المصدر : المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، يونيو 2010

الإحالات والمراجع

[1] - فلاح خلف علي الربيعي، **أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة علوم إنسانية العدد23 تموز 2005 السنة الثانية.

[2] - بوشول فائزة، قطاف ليلى، عماري عمار، **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر**، مجلة الباحث العدد 05، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007. ص : 121.

-[3] فلاح خلف علي الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، نقلا عن : تقرير التنمية البشرية 2009 ترتيب دليل التنمية البشرية 20 / 02 / 2010.

www.UNDP.org " Human Development Index

[4] - http://www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx 12/12/2009

[5] – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص : 107.

[6] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص : 109.

[7] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص : 114 .

سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية

بوزيد سايح*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
مخبر "الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة"
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نحاول في هذا المقال التطرق إلى موضوع الفساد، الذي يحتل مكاناً مميزاً في المواضيع المثارة في عصرنا، لما له من أثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً، إلا ان درجة الاختلاف تتباين من بلد لآخر ومن مرحلة تاريخية لمرحلة أخرى لنفس البلد، ومشكلة بحثنا تتناول أهم الطرق والآليات المعتمدة من طرف الدول عامة والعربية منها خاصة، ومدى إستعدادها لتبني معايير الحكم الراشد وتعزيز الشفافية والمساءلة كمدخلين للحد من آثار ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاح : الفساد، الشفافية ، المساءلة، الحكم الراشد.

تمهيد : تزايد الاهتمام بقضية الفساد مند النصف الثاني من الثمانينيات، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة إستوجب الأمر تعاونا دوليا (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة، القطاع الخاص ...) لمواجهتها، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان الحد من الآثار الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة، ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة فحسب، وإنما شملت أيضا الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة.

ومن هذا المنطلق كان لابد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير الحكم الراشد القائم على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة مستقرة للأعمال، وإدارة [1]فعّالة وكفؤة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة، وتشكيل صورة أكثر دقة لمحاربة ظاهرة الفساد، فالمساءلة والشفافية مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر. فغياب الشفافية لا يُمَكّن من وجود المساءلة، حيث تمثلان محور عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في أدبيات اقتصاد السوق المعاصرة.

وبناءاً على ما سبق فإن معالجة هذا الموضوع تتم من خلال التطرف إلى النقاط التالية :-

أولا : مفهوم الفساد وعلاقته بالشفافية والمساءلة؛
ثانيا : تقييم الفساد في الدول العربية؛
ثالثا : أساليب معالجة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية.

أولا : مفهوم الفساد وعلاقته بالشفافية والمساءلة

لاقت مشكلة الفساد إهتمام الكثير من الباحثين، واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديه ومحددة، ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية، ومع ظهور مفهوم الحكم الراشد أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة تزايد الاهتمام بالموضوع للحد من كافة أشكال الفساد، من خلال إنشاء العديد من المنظمات والهيئات مثل منظمة الشفافية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، نظرا لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي.

يجرنا مفهوم الفساد إلى عدد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها مفهوم المساءلة والشفافية كمقوم أساس من مقومات الحكم الراشد (الصالح) الذي يشكل شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة ولا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية.

1- مفهوم الفساد الاقتصادي : بالرغم من اختلاف الساسة والباحثين الأكاديميين على تعريف الفساد، إلا أنهم يتفقون على اثاره ونتائجه، ولقد تعددت التعاريف لتوضيح مفهوم الفساد قد يعود السبب إلى اختلاف الأفكار والثقافات والتوجهات، إلا أن اغلب التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها.

* sayahbouzid@yahoo.fr

الفساد في معاجم اللغة هو من فعل (فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه، أما إصطلاحا زاد الاهتمام بموضوع الفساد باعتباره ظاهرة عالمية ولكن يختلف من بلد إلى آخر، وهناك توجهات متنوعة حول مفهوم الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالبعد العلمي، وبالأخص من قبل علماء الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، لذلك لا يوجد تعريف واحد شامل متفق عليه، ويحظى بموافقة كافة المهتمين بموضوع الفساد. إلا أن أكثر التعاريف استخداما لدى الاقتصاديين المهتمين بمواضيع التنمية الإقتصادية الشاملة هو تعريف البنك الدولي الذي تناول كل من مفهوم الفساد والمفاهيم المرتبطة به في تقريره لسنة 1997 ووضع تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت موضوع الفساد وفي ما يلي بعض التعاريف حسب نظرة المؤسسات الدولية[1] :

– **يعرف البنك الدولي الفساد على أنه :** إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[2].

ويرمي التعريف إلى نقطتين أساسيتين هما[3] :

أ- دفع الرشوة و العمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال و الشركات الأجنبية؛

ب- وضع اليد على المال العام و الحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

– **تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه :** " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، كما عرف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق، كما يمكن تعريف الفساد بأنه عدم الالتزام المتعمد بعدم تنحية المصالح الشخصية والعائلية جانبا في اتخاذ القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين. ويلاحظ أن هذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد وهما[4] :

أ- الرشوة هي استغلال الموظفين الحكوميين سواء مديرين وتنفيذيين (وبشكل فردي أو جماعي السلطة الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية) مادية أو معنوية (لهم و لغيرهم غير مبالين بالقوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي.

ب- العمولة فهي استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو تطبيق السلطة بطريقة تشكل إنتهاك للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي.

– **حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن :** الفساد هو إساءة استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس[5].

– **يرى صندوق النقد الدولي مفهوما آخر للفساد حيث يرى أنه :** علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين[6].

تتجلى مظاهر الفساد ملخصة فيما يلي :[7]

- الرشوة والسرقة والاختلاس والتزوير؛
- تقاضي العمولات وقبول الهدايا والإكراميات؛
- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف والترقيات؛
- الابتزاز واستغلال النفوذ؛
- الحصول على قروض من الجهات عامة؛
- استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة؛
- بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتأمر ببيع بعض الأوراق الرسمية؛
- المساعدة في التهرب من الضرائب و التزوير في التقديرات الضريبية؛
- التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والأنظمة والتأمر مع غاسلي الأموال؛
- التدخل في أعمال السلطة القضائية.

أما عن أسباب تفاقم ظاهرة الفساد فكثيرة ومتداخلة نوضحها كالتالي :[8]

– **أسباب ذاتية :** هي أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد ورغباته الذاتية، ومستواه الثقافي والتعليمي.

– **أسباب اجتماعية :** متمثلة في العادات والتقاليد والأعراف السائدة والضغوطات الاجتماعية، والتي توفر المناخ الملائم لانتشار مظاهر المحسوبية، الرشوة، إستغلال النفوذ ... الخ.

– **أسباب تنظيمية :** ضخامة الجهاز الإداري من خلال توسيع والتقسيم الإداري وزيادة عدد الموظفين يخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقية الإدارية (الوظيفة العامة) شجع الموظفين على الممارسات والتصرفات التي تحقق المنافع الخاصة وخصوصا في ظل البيروقراطية وضعف أو انعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية.

– **أسباب تشريعية :** منها ضعف القوانين التشريعية وغياب قوانين ردع جريمة الفساد.

– **أسباب سياسية :** وتتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين والقياديين الإداريين من الدرجة العليا، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد.

– **أساب اقتصادية** : ملخصة في :

- المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية؛ - ضعف الحوافز والمكافئات الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين؛ - التخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية؛
- تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة ؛
- فرض ضرائب عالية وقيود الأنشطة الإقتصادية؛
- ضعف المجتمع المدني وعدم الإستقرار الإجتماعي بسبب الجريمة المنظمة، العصابات، بيع المخدرات... إلخ؛
- ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي؛
- معدلات نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وانتشار البطالة.

خلاصة القول هو أن الفساد ظاهرة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية غير سوية توجد في كافة بلدان العالم وان اختلفت خطورتها من دولة إلى أخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في إستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة. والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية، وفي هذه الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعا،كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم.[9]

2- الشفافية والمساءلة : بعد أن تم التطرق لمفهوم **الفساد ولتعزيز** الجهود الدولية المبذولة في سبيل تدعيم وتقوية الاستقرار الاقتصادي، وإيجاد نظام ديمقراطي يحارب الفساد، وبمعنى أدق يجب أن تلتزم الأنظمة الاقتصادية على وجه الخصوص والأنظمة بشكل عام بالشفافية من أحل نمو اقتصادي جيد وكفء مبني على معلومات موثوقة وملائمة . وهنا تبرز الحاجة إلى إيجاد تشريعات تتماشى والمفاهيم الجديدة للاقتصاد العالمي مثل الشفافية والإفصاح والحوكمة وخاصة في الدول النامية، التي يجب عليها الإسراع في البحث عن تشريعات تتواءم وبيئتها الداخلية من جهة، وتلبي المتطلبات الدولية التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة من جهة أخرى.

يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات مُعرّفةً بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء، والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدراً واسعاً من المعلومات.

قامت مبادرة الشفافة العالمية - وهي شبكة تضم مجموعة من منظمات المجتمع الدولي والتي تعمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية لدى المؤسسات المالية الدولية - بصياغة مسودة" ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية ". وينص الميثاق على مبادئ رئيسية والتي ينبغي على المؤسسات المالية الدولية أن تتبناها. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي : الحق في النفاذ، الإفصاح التلقائي، النفاذ إلى صنع القرار، الحق في التماس المعلومات، الاستثناءات المحدودة[10].

تنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التسعة التالية لتحقيق الشفافية[11] :

- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة؛

- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها :

أ- المعلومات التي يجب توفيرها ؛ ب- المواعيد التي يجب نشرها فيها ؛ ج- المسؤولة القانونية عن عدم نشرها.

- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها؛
- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية، وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية؛
- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال؛
- يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم؛
- يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع؛
- يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر؛
- تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

يجرنا الحديث عن الشفافية إلى مصطلحين آخرين لهما علاقة قوية بها وهما المساءلة والمحاسبة، والفساد يزداد عند غياب الشفافية أي أن مصدر قوته في الغموض وعدم الوضوح، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش[12].

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين (في القطاعين العام والخاص) بالقواعد التالية[13] : توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها؛

- التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها؛
- قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات؛
- وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من التزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.؛
- وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.

يمكن حصر المساءلة في ثلاثة محاور رئيسة هي[14] :

المساءلة الذاتية : تتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره، وتوسيع دائرتي الثواب والعقاب، مما يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله والرغبة في ثوابه، هو أرقى صيغة للمساءلة وأقل كلفة.

المساءلة المجتمعية : فعندما تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية تعبير وانتخاب وتشكيل للأحزاب وشفافية للقرارات واستقلالية للقضاء وحرمة للمال العام وتحرير للإعلام، فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.

المساءلة الداخلية : وتتمثل في مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات وشروط التوظيف والتدريب المستمر والتدقيقين الداخلي والخارجي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من إمكانية سوء استغلال المسؤولية.

3- علاقة الفساد بالشفافية والمساءلة : من الملاحظ أن العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية تبادلية وطردية، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح، الانفتاح على المجتمع من شانه أن يؤدي إلى نجاح عملية المساءلة وتثبيت المصداقية، وبالتالي حصول برامج الدولة وسياساتها الاقتصادية على التأييد، أما انعدام الشفافية فانه يفضي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعد المساءلة آلية مهمة من آليات مكافحة الفساد، فهي معيار ضابط لأداء المؤسسات وتقويم هذا الأداء

من خلال المحاسبة التي تخضع لها على يد السلطات التشريعية أو القضائية أو الجهات المختصة لمكافحة الفساد كهيئة النزاهة مثلا، تنطوي زيادة الشفافية والمساءلة في المجتمع على مجموعة من الآثار الإيجابية بالنسبة للإقتصاد الوطني يمكن حصرها في النقاط التالية[15] :

- تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق وتخفيض تكاليف المشروعات لزيادة كفاءة الاقتصاد؛
- حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظراً إلى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات؛
- زيادة جاذبية المناخ الاستثماري حيث يحتاج المستثمر إلى التأكد من أن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة معقولة؛
- التخفيف من حدة الأزمات: أظهرت التجارب الدولية أن عمق الأزمات الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد وبمدى الثقة في قنوات المساءلة.

وتوثيقا للعلاقة بين الفساد والشفافية والمساءلة قام **بيترآيجن** مدير البنك الدولي السابق، بتأسيس منظمة الشفافية الدولية في عام1993، والتي تعد أكبر منظمة غير حكومية في العالم لمحاربة الفساد بصفته آفة العصر الأولى أو مشكلة القرن الراهن، التي تمثل وفق تقدير **بيتر آيجن** أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي في دول العالم بصورة عامة، تمخض عن عمل منظمة الشفافية الدولية في العشر سنوات الأخيرة مجموعة من أدوات وآليات ناجعة لمحاربة الفساد والتي تم تكييفها وتطوير عملها من قبل أفرع منظمة الشفافية الدولية لتتناسب مع طبيعة الاحتياجات على المستوى المحلى" النزاهة" و"الشفافية " هما المفتاحان اللذان يدور حولهما كل الهدف المنشود وهو محاربة الفساد وتعزيز وتمكين الحكم الراشد، حيث استطاعت أن تثبت أن الفساد لا يقتصر على الجزء الجنوبي من العالم كما كان متصورًا بل استشرى في الشمال كذلك كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا ولقد نجحت منظمة الشفافية الدولية في تعزيز التعاون بين الكثير من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بل كان للشفافية المحاسبية وهما على صلة وثيقة يبعضهما البعض دور بارز في محاربة الفقر والارتقاء بالدول المنخفضة الدخل[16].

ووفق المنظور الذي يركز على الجانب الأخلاقي فيعرف الفساد الإداري على أنه " انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين وهنا يشمل الفساد الإداري كل من الرشوة، والغش، التدليس، التهرب الجبائي، التزوير ... الخ، وهناك من ربط الفساد بسوء استخدام السلطة واحتكار المناصب لتحقيق مكاسب شخصية في غياب المساءلة أي أن[17] :

الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة

كما يشير إلى خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية، فمن الناحية التقنية الفساد هو الفعل القائم على تقديم الوعد أو على إعطاء منحة ما لموظف، وينتشر الفساد في البيئة الاجتماعية والسياسية التي تتصف بمايلي[18] :

- ضعف المنافسة السياسية نتيجة لغياب الديمقراطية وحصانة كبار المسؤولين من المتابعة والملاحقة؛
- ضعف تنظيمات المجتمع المدني؛
- نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وضعف رواتب القطاع العام؛
- غياب الآليات والمؤسسات التي تعمل على مكافحة الفساد.

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية آليات مكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد أخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية والمساءلة)، فوضعت الصيغة التالية [19] :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + النزاهة + الشفافية)

وهو أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة (السلطة) السياسية الفعالة والرشيدة، يمكن التمييز بين حالتين من الفساد :

- **الأولى** : عندما يتم تنفيذ وتقديم الخدمات المشروعة أي عندما يقوم الموظف بقبض الرشوة من اجل القيا م بمهامه العادية المكلفة بأدائها.

- **الثانية** : فهي عند قيام الموظف بتامين خدمات يمنعها القانون كتسريب معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة.

حسب أغلب الدراسات تبين أن هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وبصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية[20] :

الفساد : حيث تتسم المؤسسات الحكومية بالهيمنة على وسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وينتشر فيها الفساد وعدم احترام القانون، ووجود علاقة قوية بين رأس المال والسياسيين، وهذه تعيق تطبيق مبدأ الشفافية.

العولمة : توجد علاقة كبيرة بين العولمة وعدم تطبيق الشفافية، حيث أكدت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين العولمة والحرية وعلاقة عكسية بين الشفافية والعولمة، والشفافية بحد ذاتها وسيلة وليست غاية مهمتها إظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها.

الجهل : حيث أن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات هم من نتاج الشعب كمنتجين ومستهلكين، وان الحصول على الخدمة أو المنتج يهمهم فقط بأقل سعر وبأفضل نوعية ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن لتطبيق القانون ومما يزيد من تفاقم المشكلة ضعف الآليات وصعوبة التعامل مع هذه القوانين.

معوقات سياسية واجتماعية : تتمثل في غياب الحياة البرلمانية السليمة والتي ترمي إلى حماية المجتمع وزيادة دور مؤسسات المجتمع المدني.

ثانيا : تقييم الفساد في الدول العربية

هناك عدة مؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء أراء الخبراء، وانطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول، هذا ونستعمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، و مؤشرات الفساد الذي تصده مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي.

1- مؤشر ضبط الفساد [21] : مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الفساد بين المسئولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم " أموال غير قانونية " إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، ويُبين الجدول (1) تطور هذا المؤشر في بعض الدول العربية خلال الفترة 1996-2007، وفي الجزائر مثلا بلغ هذا المؤشر (-0.47) في سنة 2007، فقد تراجع مقارنة بسنة 2006 و 2005 أين بلغ (- 0.39) و (-0.42) على التوالي، وهذه القيمة من المؤشر تظهر نوع من ضبط الفساد، والتحكم فيه، ولكن مازال الفساد متفشيا في بقوة في الدول العربية بصفة عامة.

اعتبرت منظمة "**ترنسبارينسي انترناشونال**" (الشفافية الدولية) غير الحكومية التي تعنى بالفساد في تقرير نشر أن الأحزاب السياسية وكذلك البرلمانات والشرطة والأنظمة القضائية هي المؤسسات التي تشهد اكبر قدر من الفساد في العالم، وقالت **هوغيت لابيل** رئيسة هذه المنظمة "الأحزاب السياسية تعتبر أكثر المؤسسات فسادا في 45 دولة من اصل 69 شملتها الدراسة"، وترتكز هذه النتائج إلى استطلاع للرأي شمل 55 ألف شخص في 69 بلدا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، وأشارت إلى أن تأثير الفساد على حياة الفرد تزداد كلما كان فقيرا. وشددت **هوغيت لابيل** "نعتبر أن الفساد مشكلة رئيسية يكون تأثيرها الأخطر على الفقراء".

ورد عن المنظمة "الشفافية الدولية" في تقريرها أن دول المغرب العربي لا تزال تعاني الفساد، رغم أن بلدين على الأقل هما المغرب والجزائر وقعا شرعة الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة، ولم ينل أي من دول شمال إفريقيا المعدل المطلوب، علما أن مؤشر وجود الفساد الذي تعتمده المنظمة ينتج من تحقيق مركب يعكس آراء رجال أعمال ومحللين داخل الدول المعنية أو خارجها، ويراوح بين عشر نقاط (نزاهة ملحوظة) وصفر (فساد كبير جدا)، واحتلت تونس المرتبة الثالثة والأربعين بين 158 دولة فكانت الأفضل بين نظيراتها في شمال إفريقيا مع 4.9 نقاط، تلاها المغرب مع 3.2 (الثامن والسبعون) فالجزائر مع 2.8 (السابعة والتسعون) ثم ليبيا مع 2.5 (السابعة عشرة بعد المائة)، وكانت تونس العام الماضي الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي حازت المعدل واحتلت المرتبة التاسعة والثلاثين من اصل 145 دولة خضعت للدراسة، وحصل المغرب على الدرجة نفسها التي نالها هذه السنة محتلا المرتبة السابعة والسبعين فيما حلت الجزائر في المرتبة السابعة والتسعين مع 2.7 نقطة وليبيا رتبة الثامنة بعد المئة مع 2.5 نقطة.

2- مؤشر مدركات الفساد : يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين، و تتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا)، وتهتم الدراسة المسحية بقياس القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من اجل الكسب الشخصي، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذا الدول، والمؤشر كمؤشر تم جمعه من 17 دراسة مسحية نفذتها 13 مؤسسة مستقلة مختلفة.

منذ العام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصاراً (CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين، فمثلا في عام 2003 المسح غطى 133 بلد، وفي 2007 كان 180 بلد.

حسب تقارير نشرتها منظمة الشفافية العالمية لمؤشرات الفساد حسب تقدير درجات الفساد في مختلف دول العالم، فكان ترتيب الدول حسب الدول الاقل فساداً.

ويُبين الجدول (2) ترتيب مؤشر الفساد حسب تقدير درجات الفساد في الدول العربية خلال الفترة 2001-2008. حسب بيانات الجدول لاحظنا في الفترة من 2001 إلى 2003 أن أربع دول عربية من بين 21 دولة حصلت على تصنيف ممتاز في عام 2003 مقارنة بعامي 2001 و2002، وكان في مقدمتها سلطنة عمان تم تليها البحرين تم قطر تم تليها الكويت، أما مؤشرات بقية الدول العربية فقد حصلت بعض دول على تصنيف جيد منها الإمارات وتونس والأردن والسعودية ومصر والمغرب، تم تليها دول ذات تصنيف ضعيف لبنان والجزائر واليمن، وأخيرا دول بتصنيف ضعيف جدا ومنها ليبيا والسودان والعراق، وعموما شهد مؤشرات ضبط الفساد تحسنا ملحوظا يعكس جهود الدول العربية في مكافحة الفساد من حلال سن تشريعات وقوانين، وبعض الإصلاحات الإقتصادية والسياسية خلال هذه الفترة، كما أن فرص تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد ومحاربة غسيل الأموال لا تزال دون المتوسط مما يعني درجة الفساد عالية وانعدام الشفافية[22].

حسب مؤشر العام لسنة 2005 للفساد المدرك والتي حددت النتيجة في مؤشر مدركات درجة الفساد، كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، ووفقا لتلك المعلومات التي أصدرتها "منظمة الشفافية الدولية " فإن[23] :

_**فلسطين :** تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 108 إلى المرتبة 107، وتحسن مؤشر الفساد من 2,5 في عام 2004 إلى2,6 في عام 2005، أما على المستوى العربي فبقيت كما هي، وحافظت سلطنة عمان على ترتيبها الأول في الدول العربية حيث تقدمت مرتبة في الترتيب العالمي وذلك من المرتبة 29 في عام 2004إلى المرتبة 28 في عام 2005، وزيادة مؤشر مدركات الفساد 0.2 في عام 2004، أما على المستوى العربي فبقيت المرتبة الأولى عربيا خلال العامين الماضيين.

لبنان : تقدمت أربع عشرة مرتبة للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 97 إلى المرتبة 83 وتقدمت مرتبه واحدة عربيا وتحسن مؤشر الفساد من2.7 في عام 2004 إلى نسبة 3.1 في عام 2005، في حين أن اليمن تقدمت تسع مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 112 إلى المرتبة 103وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من 2.4 في عام 2004 إلى نسبة 2.7 في عام 2005.

قطر : فقد تقدمت ست مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 38 إلى المرتبة 32 وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من5.2 في عام 2004 إلى نسبة 5.9 في عام 2005.

مصر : تقدمت في ترتيبها العالمي سبع مراتب من المرتبة 77 إلى المرتبة 70، بالإضافة إلى تحسن مؤشر الفساد من 3.2 في عام 2004 إلى 3.4 في عام 2005، أما على المستوى العربي فتقدمت مرتبتين وذلك من المرتبة العاشرة إلى المرتبة الثامنة.

وأما بخصوص الدول العربية التي تحسن وضعها الفترة ذاتها فأشارت النتائج إلى أن : كل من السعودية وسوريا والأردن والجزائر، فبقيت تراوح مكانها رغم حدوث بعض التقدم الطفيف، مشيرة إلى السعودية فقد تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71 إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبه واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا، في حين تقدمت سوريا في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبه واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا.

وأشارت المعلومات إلى أن الأردن حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 37 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 4 إلى المرتبة 5 خلال العامين الماضيين، على الرغم من أنها تقدمت بمؤشر الفساد بنسبة من 5.3 في عام 2004 إلى 5.7 في عام

2005، وان الجزائر، حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 97 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 12إلى المرتبة 13خلال العامين الماضيين، على الرغم من مؤشر الفساد ارتفع من 2.7 في عام 2004 إلى 8.2 في عام 2005.

وبخصوص الدول العربية التي تراجع ترتيبها : أشارت المعلومات إلى ليبيا تراجعت تسع مراتب وذلك من المرتبة 108 في عام 2004 إلى المرتبة 117 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فتراجعت مرتبتين من المرتبة 14 إلى المرتبة 16، على الرغم من بقاء مؤشر الفساد كما هو 2.5، وأن العراق تراجعت ثماني مراتب وذلك من المرتبة 129 في عام 2004 إلى المرتبة 137 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فبقيت في المرتبة 17، على الرغم من تحسن مؤشر مدركات الفساد تحسنا طفيف وذلك من 2.1 في عام 2004 إلى 2.2 في عام 2005، كما أن تونس تراجعت أربع مراتب وذلك من المرتبة 39 في عام 2004 إلى المرتبة 43 في عام 2005 دوليا، وذلك بالرغم من أنها حافظت على ترتيبها عربيا، وانخفاض مؤشر الفساد 5.0 في عام 2004 إلى 4.9 في عام 2005، إضافة إلى تراجع البحرين من حيث ترتيبها العالمي مرتبتين، وذلك من المرتبة 34 في عام 2004 إلى المرتبة 36 أما عربيا فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة 3 إلى المرتبة 4، مع بقاء مؤشر الفساد 5.8 خلال العامين الماضيين.

ثالثا : أساليب معالجة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية

هناك التحديات الكبيرة أمام تحقيق الحكم الراشد لا بد من دراسة تحليله للوضع الاقتصادي والسياسي في الدول العربية، فهناك أسئلة كثيرة تطرح حول إشكالية الإصلاحات، ويمكن الإجابة على هذه الأسئلة التي تطرح بأن الفساد له مظهران رئيسان هما[24] :

- فساد النظام السياسي (غياب الديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان ...إلخ)؛
- فساد الإدارة العامة (الفساد المالي، انتشار ظاهرة الفقر والبطالة ...إلخ).

1- وسائل مواجهة الفساد وعلاجه : يقول "**بيتر آيغن**" الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريباً، ويحول دون حلها على الأقل ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة".[25]

ويمكن توضيح هذا الفساد من خلال النقاط الآتية[26] :

- **أوضاع الممارسة السياسية** : تشكو جل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى المشروكية التاريخية، عدم استنادها إلى الشرعية الديمقراطية سواء أتعلق الأمر بنظام الانتخابات المتّبع، أم نظام المشاركة واستقلالية السلطات، فمثلاً تبلغ نسبة مشاركة المرأة العربية في المجالس التشريعية 6% بالمقارنة مع المعدل العالمي 15% زد على ذلك أن رئيس الهيئة التنفيذية في كثير من الدول العربية له الحق التشريع، وفي ذلك غياب استقلالية السلطات الثلاث.
- **استقلالية الجهاز القضائي** : بعض البلدان العربية معروفة بعدم استقلالية الجهاز القضائي، إذا فلا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيد ونزيه وعادل وشفاف، دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.
- **أدوات المساءلة الخارجية أي الإعلام والمجتمع المدني :** أغلب البلدان العربية تضع قيوداً على حرية الإعلام ونشاط الجمعيات ذات الطابع الأهلي (سواء أكانت هذه القيود قانونية، سياسية أو معنوية وحتى مالية ومادية).

ومن اجل مواجهة الفساد الإداري وعلاجه لابد من العمل بالاتجاه الذي يحقق الأتي :[27]

- الإعتماد على معيار للقيم الأخلاقية والإجتماعية ؛ - نزاهة وشفافية القيادات العليا ؛ - نشر وتعميم التعليم وتوعية المواطنين؛

- مساءلة ومحاسبة موظفي الدولة ؛ - العمل على التخلص من المعوقات الإدارية ؛ - تقويم ومكافئة الموظف الأمين وتعديل مستويات الرواتب والأجور ونظام الحوافز.

2- آليات تحقيق الحكم الراشد : لما كانت أسباب الفساد الإداري كثيرة ومتباينة، فأن وسائل مواجهته وعلاجه، هي الأخرى كثيرة ومتباينة، لأنها لابد من أن تتوافق مع أنواع الفساد وأسبابه، **و**يمكن القول بأن الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة أي حينما توفر العناصر التالية التي تعمل مع بعضها بشكل مشترك[28] :

- ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة ؛ - تشجيع حقوق الإنسان وحمايته ؛ - احترام حكم القانون وإدارة العدالة (حق التقاضي، واستقلالية القضاء...) ؛ - استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة ؛ - إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية ؛ - سلطات غير مركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين.

وعلى الرغم مما تقوم به هذه البلدان العربية إلا أنها تواجه على الأقل ستة تحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصالح وهي[29] :

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي ؛ - تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد ؛ - إعادة تحديد دور الدولة وتأكيده ؛ - ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي ؛ - خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة ؛ - تحسين نوعية الخدمات.

وعموما لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد (الصالح) إلا بتوفر آليات تحقيقه على أرض الواقع وأخرى لاستدامته وتطوره وهي[30] :

- الانتخابات الحقيقية ؛ - فعالية المجتمع المدني (الأهلي) ؛ - انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر ؛ - النظام الوطني المندمج (أي أن تعمل الأحزاب المختلفة مع مؤسسات الدولة بالتكامل من أجل تحقيق: التنمية المستدامة، وسلطة القانون ورفاهية السكان) ؛ - الشفافية في إدارة الموارد المالية (التدقيق المالي والمحاسبي) ؛ - الآليات ذات الطابع الأممي ؛ - القطاع الخاص والإعلام الخاص ؛ - المجالس المحلية المنتخبة والرؤية التجديدية.

خلاصة : لعل حجم مشكلة الفساد في الدول العربية، ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل آليات لمحاصرة الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية، وفق إستراتيجية شاملة واضحة متكاملة بعيدة المدى، وليس إجراءات ظرفية قائمة على التغيير الشكلي والتي تكون أقرب إلى إدارة الفساد وبعد تحليل موضوع مكافحة الفساد وتمكين مبادئ النزاهة والشفافية خلصنا إلى :

1. أن الفساد ظاهرة قديمة عالمية حيث استخدمت الوظائف لغايات غير رسمية وشخصية بسبب ضعف الإرادة السياسية لمكافحتها والكشف عن مصادرها؛
2. افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتدأ من الإدارات العليا حيث أصبح وجود عملية هدر للثروة وعمليات اختلاس للأموال جراء الفساد الإداري في مؤسسات الدولة؛
3. ضعف القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم؛
4. يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل؛
5. يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة.

وسعياً نحو بناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة من المستوى الأدنى وتعزيز الشفافية وتمكين الديمقراطية، ولمواءمة الخدمات مع التفضيلات المحلية والدولية الراهنة، وفي سياق تقليص دور الحكومة، واعتماد نهج المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية غير الحكومية، نقترح التالية :

1. مكافحة الفساد وتعزيز الخضوع للمساءلة وذلك من خلال تأمينه بقواعد وتشريعات ومؤسسات دستورية وتعزيز دور القضاء والأجهزة التشريعية والرقابية؛
2. وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب أن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام.
3. إعتماد وتبني الإدارة الإلكترونية.
4. اعتماد سياسة مالية واقتصادية مواتية تكفل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار، وتصميم برامج مكافحة أسباب الفقر وتأمين شروط التمكين لتشجيع نمو القطاع الخاص؛

5. توافر الادارة السياسية الداعمة لتحديث الدولة على مبادئ ومعايير الحكم الرشيد بما يمكن الحكومة من الاسهام بقوة في تطوير مؤسساتها وفي التنمية المستدامة، وأن تعتمد الحكومات مبدأ المشاركة في انشطتها التنموية مع اصحاب المصلحة خارجها ممثلاً في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛
6. الاصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات؛
7. إصلاح الخدمة المدنية والإصلاحات المؤسسية الاخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الامانة وحسن الاداء؛
8. تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية؛
9. تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية؛
10. حماية اموال المنح والقروض التي تخصصها المنظمات العالمية للدول المتلقية لتلك الاموال وذلك عن طريق الضمانات الكافية لدرء الفساد وهدر تلك الأموال.

خلاصة : إن أي إستراتيجية لمكافحة الفساد لا تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت إلى نمو وتفشي هذه الظاهرة والآليات التي تساعد على إعادة إنتاجه، لن تكون إستراتيجية ناجحة إذا تتداخل عوامل الفساد، ولتمكين مبادئ ومعايير الحكم الراشد فإن إقامة حكم راشد تنطلق من محاربة الفساد أولا، ثم ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الشاملة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : يوضح تطور مؤشر ضبط الفساد في بعض الدول العربية خلال الفترة 1996-2007.

الدول	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	0.37-	0.83-	0.75-	0.76-	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47-
مصر	0.06	0.22-	0.37-	0.34-	0.44-	0.44-	0.44-	0.41-	0.58-
ليبيا	0.97-	0.78-	0.83-	0.82-	0.81-	0.84-	0.87-	0.89-	0.83-
المغرب	0.22	0.13	0.04	0.08-	0.1-	0.01-	0.11-	0.06-	0.24-
تونس	0.1-	0.15	0.12	0.45	0.42	0.38	0.03	0.2	0.08

المصدر : برامج إدارة الحكم في الدول العربية

الجدول (2) يبين تطور هذا المؤشر في بعض الدول العربية خلال الفترة 2001-2008.

الدول	2001		2002		2003		2004	2005	2006		2007		2008
	فهرس	الترتيب/ 91	فهرس	الترتيب/ 102	فهرس	الترتيب/ 133	فهرس	فهرس	فهرس	الترتيب/ 163	فهرس	الترتيب/ 180	فهرس
العراق	–	–	–	–	2.2	113	2.1	1.5	1.9	160	1.5	178	1.3
الأردن	4.9	37	4.5	40	4.6	43	5.3	4.7	5.3	40	4.7	53	5.1
الجزائر	–	–	–	–	2.6	88	2.7	3.0	3.1	84	3.0	99	3.2
البحرين	–	–	–	–	6.1	27	5.8	5.0	5.7	36	5.0	46	5.4
مصر	3.6	54	3.4	62	3.3	70	3.2	2.9	3.3	70	2.9	105	2.8
الكويت	–	–	–	–	5.3	35	4.6	4.3	4.8	46	4.3	60	4.3
لبنان	–	–	–	–	3.0	78	2.7	3.0	3.6	63	3.0	99	3.0
ليبيا	–	–	–	–	2.1	118	2.5	2.5	2.7	105	2.5	131	2.6
المغرب	–	–	3.7	52	3.3	70	3.4	3.5	3.2	79	3.5	72	3.6
قطر	–	–	–	–	5.6	32	5.6	6.0	6.0	32	6.0	32	6.5
السودان	–	–	–	–	2.3	106	2.2	1.8	2.0	156	1.8	172	1.6
السعودية	–	–	–	–	4.5	46	3.4	3.4	3.3	70	3.4	79	3.5
الإمارات	–	–	–	–	5.2	37	6.1	5.7	6.2	31	5.7	34	5.9
اليمن	2.9	65	2.7	71	2.6	88	2.4	2.5	2.6	111	2.5	131	2.3
تونس	5.3	31	4.8	36	4.9	39	5.0	4.2	4.6	51	4.2	61	4.4
عُمان	–	–	–	–	6.3	26	6.1	4.7	5.4	39	4.7	53	5.5
سوريا	-	-	3.4	-	3.4	-	3.4	3.4	3.4	-	2.9	-	2.4

المصدر: منظمة الشفافية http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF&oldid=7862592 **العالمية،**

" آخر تعديل الصفحة في 14:39، 10 ديسمبر 2011.

التقرير العالمي للفساد ماي 2007 على الموقع: http://www.transparency.org/publications/gcr.

الإحالات والمراجع :

[1] أنظر : - ياسر خالد بركات الوائلي، **الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه : مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد**، على الموقع : http://www.annabaa.org/index.htm

- بلمقدم مصطفى وحليمي وهيبة، **الفساد الإداري و الحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته**، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، يومي 3 و 4 ديسمبر2006، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة-.

[2] محمد عبه الفضيل، **مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 309 ، نوفمبر 2004 ، ص34، 35.

[3] وصاف سعيدي، **الفساد الاقتصادي في البلدان النامية**، المؤتمر العامي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة الجزائر، مارس 2005، ص339.

[4] الشهابي أنعام وداغر منقذ، **العوامل المؤثرة في الفساد الإداري**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد 3، ديسمبر 2000 ، ص110 .

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية، 1998، ص9.

[6] مازن مسلول محمد، **قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة**، النبأ، العدد80، كانون الثاني 2006.

[7] بوزيد سايح، **معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان : تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية، يومي 10 / 11 مارس2010.

[8] مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والمعلومات، السنة 11، مصر، 2003.

[9] المرسي السيد حجازي، **التكاليف الإجتماعية للفساد**، المستقبل العربي السنة 23، العدد 266 أفريل 2001.

[10] احمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20 / 21 أكتوبر 2009.

[11] عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، **الشفافية والمساءلة كمدخلين للحكم الراشد للحد من ظاهرة الفساد**، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الوطنية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي05/04 ديسمبر 2007.

[12] http // www.pogar.org/ardic/themes/transparency-asp

[13] منتدى الرياض الاقتصادي الثاني نحو تنمية اقتصادية مستدامة، **تطوير وسائل الشفافية والمساءلة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية** ، 2-4 ذي القعدة 1426هـ الموافق 4-6 ديسمبر 2005.

[14] يوسف خليفة اليوسف، **دراسة حالة الفساد في الإمارت العربية المتحدة**، ندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 20 – 23 سبتمبر 2004، ص 21.

[15] شمخي جبر، **الفساد الإداري : المفهوم والآثار وآليات المكافحه**، على الموقع :
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=94303#

[16] منظمة الشفافية الدولية، متاح للمطالعة http://www.Transparency.or بتاريخ2008/6/18 .

[17] بوزيد سايح، **معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية،يومي 10 / 11 مارس2010.

[18] بلمقدم مصطفى وحليمي وهيبة، **الفساد الإداري و الحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته**، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية، يومي 3 و 4 ديسمبر2006، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة-.

[19] منظمة الشفافية الدولية، متاح للمطالعة http://www.Transparency.or بتاريخ 2008/6/18 .

[20] نفس المرجع السابق.

[21] كريم نعمه، **مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس مدركات الفاسد والشفافية، مؤشر قياس الأداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر)**، على الموقع ttp://www.ulum.nl/b158.htm، تاريخ التصفح 2007/09/06.

[22] نواز عبد الرحمان الهيثي، **الحكم الصالح في الوطن العربي : قراءة تحليلية**، على الموقع ttp://www.ulum.nl/b158.htm، تاريخ التصفح 2007/09/06.

[23] زياد علي عربية، **الفساد، أشكاله، أسبابه ودوافعه، آثاره، مكافحته واستراتجيات الحد من تناميه- معالجته**، دراسات إستراتيجية مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية،جامعة دمشق،العدد 16 ،2005،ص ص:99-100.

التقرير العالمي للفساد ماي 2007 على الموقع :.http://www.transparency.org/publications/gcr

[24] آن كريستين سيدنز، **التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة**، الندوة الدولية، أوسلو، 7 يونيو2001 .

[25] (بيتر آيغن) **أفكار تمهيدية، في كتابه (شبكات الفساد والإفساد العالمي)** ترجمة: محمد حديد، قدمس للنشر والتوزيع, دمشق 2005 ص 17.

[26] بشير مصطفى، **الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة**، من فعاليات الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات مارس2005، جامعة ورقلة الجزائر.

[27] أسّار فخري عبد اللطيف، **أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية**، مجلة علوم إنسانية http://www.ulum.nl/ السنة الرابعة : العدد 29 : يوليو 2006.

[28] عبد الوهاب راوح، **الحكم الرشيد والتنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية**، صحيفة 26سبتمبر، العدد 1388 ، بتاريخ 05 أوت 2008.

[29] كلمة مدير مديرية مكافحة الفساد في المملكة الهاشمية الأردنية، العقيد مصلح الكايد، لقاء بيروت، المنعقد 23 و24 أكتوبر 2003، حول : سبل تعزيز المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد، على الموقع: http://www.pogar.org/publications/finances/oecd/alkayed.pd ، تاريخ التصفح 2007/09/26.

[30] بشير مصطفى، مصدر سابق.

واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة

حسين شنيني*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : إن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت تشكل جزءا هاما من اقتصاد كل دول العالم، الأمر الذي أدى بالدول العربية إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال، وتعتبر كل من الجزائر، مصر والإمارات عينة لما يحدث من تحولات وتطورات في مجال التقنية المعلوماتية، ونحاول في هذا المقال تسليط الضوء على واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه الدول الثلاث.
الكلمات المفتاح : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإنترنت، مستخدمو الإنترنت، الحواسيب، الهاتف الثابت، الهاتف المحمول.

تمهيد : منذ مطلع الألفية الجديدة، بدأت الدول العربية في تخطيط ورسم الاستراتيجيات لبلوغ مستويات معينة من حيث نشر وتوفير الانترنت باللغة العربية والانجليزية وغيرها، وحاولت محاكاة الدول المتقدمة في اعتماد الانترنت وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وتشير إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2001 إلى أن نسبة مواطني العالم العربي، الذين سبق أن استخدموا شبكة الإنترنت، لا يتعدى 1% رغم أن سكان العالم العربي الـ 170 مليون نسمة يشكلون 5% من مجموع سكان العالم آنذاك، وقد صرح عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدولي العربية في عهدته بأنه وفي ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات، أصبح انخراط الأمة العربية في مجتمع المعلومات أمرا ضروريا.

وقد تفاوتت الإحصائيات عن مدى تقدم كل دولة في هذا المجال، لكن النظر إلى واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي، يكشف عن وجود هوة رقمية بين بلدان طورت نسيج تكنولوجيا الاتصالات فيها وأغلبها في منطقة الخليج، وبلدان لا زالت متعثرة في هذا المجال.

وعموما مهما كانت الإحصائيات المتحصل عليها في سياقنا هذا فان الكثير يصف المبادرة العربية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها في مرحلة التقديم مقارنة بما أحرزه الغرب منذ سنين في هذا الصدد.

في هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على ثلاث دول عربية هي الجزائر، مصر والإمارات العربية المتحدة كعينة من الدول العربية تم اختيارها بشكل عشوائي من مجتمع يكاد يكون جد متجانس تجمعه العديد من العوامل والمتغيرات المشتركة وجمع هذا الاختيار بين ثلاث دول تتوزع على مختلف أطراف الوطن العربي، شرق (الإمارات)، وسط (مصر)، وغرب (الجزائر) الوطن العربي وتم تسليط الضوء على النقاط التالية :

1. عدد السكان الدول الثلاث لسنة 2010 ؛ 2. خطوط الهاتف الثابت؛
2. مستخدمو الإنترنت ؛ 3. اشتراكات الانترنت الثابتة؛
3. الاشتراكات الخلوية المتنقلة (الهاتف النقال) ؛ 4. التجارة الالكترونية.

في تقرير صدر عن مركز التنافسية العالمية والأداء بالمنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع جامعة إنسياد، لتقييم لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عملية التنمية والقدرة التنافسية للدول، يوضح مؤشر جاهزية الشبكات، مدى استعداد الدول لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية على ثلاثة محاور : أولاً مجال الأعمال العام والمجال التنظيمي والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ثانياً مدى جاهزية الأقطاب الثلاثة للمجتمع – الأفراد والشركات والحكومات- لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها؛ ثالثاً استخدام تلك الأقطاب الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة بالفعل، احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الرابع والعشرين، كأفضل مركز بين الدول العربية تليها دولة قطر (المركز الخامس والعشرين) ثم دولة البحرين في المركز الثلاثين، أما السعودية فاحتلت المركز الثالث والثلاثين. في المقابل، تحتل مصر المركز الرابع والسبعين في حين تأتي الجزائر متأخرة في المرتبة السابعة عشرة ما بعد المائة، تسبقها بذلك كل من تونس (المرتبة 32) والمغرب (المرتبة 88) على سبيل المثال.[1]

* hoci78@yahoo.fr

وقبل الخوض في أهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتأينا أن نقدم تعريفاً لهذا المفهوم.

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات[2].

1- عدد السكان الدول الثلاث لسنة 2010

أصبحت دراسة السكان محوراً رئيساً ومؤشرا مهما في الكثير من الإحصائيات وتشتق منه الكثير من الدراسات في علوم مختلفة، فهو مرجع الكثير من الأرقام والتحاليل تستخدم نتائجه ومخرجاته في اتخاذ القرارات الدقيقة والقيام بالعديد من المقارنات ومنها المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في ما يلي نورد عدد سكان كل من الجزائر، مصر، والإمارات العربية المتحدة كل على حدا ومجتمعة ومقارنتها بإجمالي عدد سكان الدول العربية مجتمعة.

بلغ عدد سكان الدول العربية سنة 2010 ما يقارب 358 مليون نسمة، ما نسبته 5% من إجمالي عدد سكان العالم، كان نصيب الدول الثلاث (الجزائر، مصر، الإمارات) 35% من إجمالي عدد سكان الوطن العربي. بتعداد 81 مليون نسمة احتلت مصر المرتبة الأولى بنسبة 65,3% من إجمالي عدد سكان الدول الثلاث مجتمعة، تليها الجزائر بتعداد 35,5 مليون بنسبة 28,6%، أما الإمارات فتمثلت بنسبة 6% بتعداد 7,5 مليون.

2- خطوط الهاتف الثابت

رغم دخول الهاتف النقال والإقبال الكبير على استخدامه فإن الحاجة مازالت قائمة للتوسع في مقاسم الهاتف الثابت وتلبية طلبات المشتركين، لأن الهاتف النقال لا يغني في كثير من الحالات عن الهاتف الثابت، مثل استخدامات الفاكس والانترنت وغيرها.

نورد في الملحق جدول لخطوط الهاتف الثابت في البلدان الثلاث للفترة الممتدة بين 2000-2010 (الجدول (1)). وعليه فمنذ سنة 2000 عرفت خطوط الهاتف الثابت تطورا ملحوظا في عددها للدول الثلاث بمعدل نمو شبه مستقر إلى غاية سنة 2008 أين بلغ ذروته ثم ما فتئ في التناقص، ففي الجزائر أنتقل من 1,76 مليون خط في سنة 2000 إلى 3 ملايين خط في سنة 2008 بشكل تدريجي ثم انخفض بشكل كبير في سنة 2009 وبعدها بدأ في الارتفاع من جديد، أما بالنسبة لمصر فانتقل من 5,5 مليون في سنة الأساس إلى 11,8 مليون خط ثم بدأ في الانخفاض بشكل حر، كما نلحظ نفس الظاهرة في الإمارات ففي الوقت الذي عرفت أعداد الهاتف الثابت ارتفاعا من 1 مليون خط إلى 1,6 مليون خط في الفترة الممتدة بين 2000 و2008 تراجع هذا الارتفاع نسبيا في سنة 2009 ليواصل تراجعه في سنة 2010.

وتعبيرا عن خطوط الهاتف الثابت بالنسبة المئوية فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة الصدارة بين الدول الثلاث في نسبة خطوط الهاتف الثابت إلى عدد السكان خلال كل سنوات الفترة الممتدة بين 2000 و 2010 والسبب الرئيس في ذلك حسب رأينا يعود إلى قلة عدد السكان في هذا البلد مقارنة بالاثنين الآخرين مع المرونة الكبيرة في تلبية طلبات الهاتف الثابت في هذا البلد، تليها مصر ثم الجزائر.

على الرغم من احتلال الإمارات المرتبة الأولى بين الدول الثلاث في نسبة خطوط الهاتف الثابت إلى عدد السكان خلال كل سنوات الفترة الممتدة بين 2000 و 2010 التي بدأت بنسبة 33,63 في سنة الأساس التي كانت أكبر نسبة في فترة الدراسة إلا أنها انخفضت بشكل تدريجي على مر السنوات العشر، وتراوحت النسب بين مجال [19,70 ؛ 33,63] الذي يعتبر الأوسع بين الدول الثلاث، بينما الجزائر فقد عرف مسار هذه النسبة ارتفاعا تدريجيا منذ سنة 2000 أين تراوح 5,77 ليبلغ أعلى مستوى في سنة 2007 بمعدل 9,05 ثم ينخفض في سنتي 2008 و2009 على التوالي ليعود في الارتفاع من جديد في 2010، وتشابه هذا المسار مع مسار مصر هذا الأخير الذي عرف ارتفاعا تدريجيا منذ أول سنة لكن بدأ في الانخفاض في السنتين الأخيرتين، وما يميز الجزائر عن البقية أن نسبة التطور عرفت نوعا من الاستقرار بمجال [5,77 ؛ 9,05] الذي يعد الضيق على الإطلاق ثم تليها مصر بمجال بين [8,11 ؛ 15,13] وأخيرا الإمارات.

3- مستخدمو الإنترنت

قدّر اقتصاديو موقع "نقودي" المالي الرائد على الانترنت العدد الإجمالي لمستخدمي الشبكة العنكبوتية في الوطن العربي بحوالي 75 مليون مستخدم بنهاية جويلية 2010، كان نصيب الدول الثلاث منها حولي 34 %، احتلت مصر الصدارة ليس فقط بين الدول الثلاث وإنما بين جميع الدول العربية بعدد 17 مليون مستخدم وزاد هذا العدد إلى 21 مليون مستخدم بسبب ما عرفته مصر مما سمي بثورة الـ25 يناير، إلا أن الإمارات العربية كان لها السبق في هذا العدد في سنة 2000 بعدد 735000 مستخدم متقدمة بذلك على مصر بـ 450000 والجزائر بـ 50000 فقط. ويبين الجدول (2) عدد مستخدمي الإنترنت في الدول الثلاث لسنوات 2000,2007,2010.

أما عن النسبة المؤوية لمستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان في الدول الثلاث خلال عشر سنوات، فكما هو مبين في الجدول (3) حيث من الواضح أن الدول الثلاث عرفت قفزات نوعية في عدد مستخدمي الإنترنت خلال هذه سنوات، إلا أن هذا التطور عرف تفاوتا كبيرا بينها، فمثل معدل 12,5% أعلى معدلا عرفته الجزائر سنة 2010، بينما بلغت الإمارات العربية في نفس السنة معدل 78%، وعلى الرغم من وصول مصر معدل 26,74% فقط إلا أنها تبقى الدولة العربية الأولى في عدد مستخدمي الإنترنت.

4- اشتراكات الانترنت الثابتة

تمثل مجموع عدد الاشتراكات في النفاذ إلى شبكة في الإنترنت (السلكية) الثابتة، ويشمل الاشتراكات في الاتصال الهاتفي ومجموع الاشتراكات في النطاق العريض (السلكي) الثابت.[3]

.4-1-اشتراكات الاتصال الهاتفي : من خلال هذه الطريقة يمكن الاتصال بالانترنت عن طريق خطوط الهاتف الثابت أي عدد الاشتراكات في شبكة الإنترنت عن طريق الاتصال الهاتفي. والاتصال الهاتفي هو توصيل بالإنترنت عن طريق مودم وخط هاتفي ثابت، وهو يتطلب أن يقوم المودم بطلب رقم هاتف عند الحاجة إلى النفاذ إلى الإنترنت.

على الرغم من قلة المعلومات المتعلقة بهذا الجزء من الاتصال بالإنترنت وخاصة بالنسبة للجزائر إلا أننا أوردنا الجدول (4) ليبين ذلك. تعتمد كل من مصر والإمارات العربية على هذه الطريقة في النفاذ إلى شبكة الإنترنت منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 وحسب مسار الأرقام تبقى سارية المفعول إلى غاية يومنا هذا على الرغم من بداية تناقصها بالنسبة لمصر في سنة 2008 أما الإمارات فحافظت على تقدمها، أما بالنسبة للجزائر فلم ترد معلومات كافية لتحديد مسار هذه التقنية بشكل دقيق ولكن يبقى استعمالها بشكل محتشم مقارنة بسابقتيها.

4-2-اشتراكات النطاق العريض الثابتة : وهي الاشتراكات في شبكة الإنترنت عريضة النطاق (السلكية) الثابتة عن طريق النفاذ عالي السرعة إلى شبكة الإنترنت العمومية (توصيل بروتوكول التحكم في الإرسال/بروتوكول الإنترنت (TCP/IP)، بسرعات في اتجاه المقصد أكبر من أو مساوية 256 kbit/s. ويمكن أن يشمل كذلك الاشتراكات في المودم الكبلي، وخط المشترك الرقمي (DSL)، والألياف الممتدة إلى المنازل/المباني وغير ذلك من الاشتراكات في النطاق العريض (السلكي) الثابت من ADSL وHDSL و WIMAX.

وعلى عكس الطريقة الأولى فإن الجزائر تداركت أرقامها في هذه الطريقة بشكل متنامي منذ سنة 2003 إلى أن وصلت إلى ما يقارب مليون مشترك بهذه التقنية بمختلف أنواعها، أما مصر فقد تراجعت بشكل محسوس وكأنها تعتمد في الاتصال بالإنترنت على الطريقة السابقة، بينما الإمارات العربية، فقد اعتمد على الأسلوبين لكن تبقى الطريقة الأولى متفوقة في هذا البلد حسب ما ورد في الإحصائيات.

إلا أنه من الملفت مقارنة عدد مستخدمي الإنترنت في هذه البلدان وعدد اشتراكات الإنترنت فمثلا بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في مصر سنة 2007 حسب ما ذكرناه في الجدول (2) بلغ 5 مليون مشترك في حين كان عدد مشتركي النفاذ إلى الإنترنت بالطريقتين في نفس السنة حوالي 2,5 مليون فقط، هذا يدل على انتشار مكاتب خدمة الإنترنت والنفاذ إلى الإنترنت عن طريق مقاهي الإنترنت أو في أماكن العمل، أو طريقة للاتصال الجماعي كالإقامات الجامعية والساحات العمومية وما شابهها، وينطبق الأمر على الجزائر والإمارات العربية. (الجدول (5)).

5- الاشتراكات الخلوية المتنقلة (الهاتف النقال)

يشير إلى الاشتراكات في الخدمة الهاتفية العمومية المتنقلة ويتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية العمومية التبديلية (PSTN) باستعمال التكنولوجيا الخلوية، بما في ذلك عدد بطاقات SIM المدفوعة سلفاً ولاحقاً، ويشمل ذلك الأنظمة التماثلية والخلوية والرقمية IMT-2000 (الجيل الثالث (3G)) والاشتراكات في الجيل الرابع (4G)...إلخ

نورد في الجدول (6) مجموع اشتراكات الهاتف النقال للدول الثلاث خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010. حيث عرف الإشتراك في الهاتف النقال في الدول الثلاث نمواً سريعاً بمجرد انطلاق هذه الخدمة إلى أن وصل إلى نسب عالية من إجمالي عدد السكان التي قاربت الـ 100% في كل من الجزائر ومصر (70 مليون مشترك في مصر و32 مليون مشترك في الجزائر) إلى أن تجاوزت حاجز الـ 145% في الإمارات (10 مليون مشترك) وهذا يعود إلى إمكانية الاشتراك مع أكثر من متعامل للشخص الواحد وسهولة الحصول على شريحة وأسعار الاتصال المعقولة والمتناقصة من سنة إلى أخرى، والجدول (7) يبين نسبة الاشتراكات في الهاتف النقال إلى عدد سكان.

6- التجارة الالكترونية في الدول الثلاث

1-6 التجارة الإلكترونية في الإمارات[4] : أكد تقرير حديث صادر عن دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي، أن حجم التجارة الإلكترونية في الإمارات تجاوز 128 مليار درهم في 2010 (ما يقارب 2 مليار دولار)، بما يشكل 35% من حجم التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحجم نمو سنوي قدر بـ 13 بالمائة سنوياً، وذلك نتيجة التوجه الحكومي لتعزيز الخدمات الإلكترونية ونشر الثقافة المعلوماتية، إضافة إلى توافر البنية التحتية المناسبة التي تجعل الإمارات تتفوق على غيرها من دول المنطقة في نسب النمو بالمجالات الإلكترونية. وأوضحت الدراسات المتخصصة أن معدلات النمو السنوية في التجارة الإلكترونية في الإمارات تتراوح بين 10 و13 بالمائة، وبأن الإمارات وبما تتمتع به من بنية تحتية، وثقافة معلوماتية تتفوق على غيرها من دول المنطقة، حيث تمكنت الإمارات من تحقيق قفزات مهمة في طريق تحقيق الحكومة الإلكترونية، كما أنها عملت بشكل كبير على نشر الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وكانت من أوائل دول المنطقة التي أطلقت المبادرات، ومنذ العام 2000، لتعزيز التوجه نحو التعامل الإلكتروني، وهذا كان في الوقت الذي لم تكن فيه دول في المنطقة قد بدأت في التوجه نحو تعزيز الثقافة المعلوماتية بعد، وأشار التقرير إلى أن الإمارات تمتلك ألف خدمة إلكترونية حالياً، والذي يعد أمراً سباقاً بكل ما تحمله الكلمة من معنى على مستوى دول المنطقة.

ووفقاً للتقرير الذي نشرته الرؤية الاقتصادية، تتميز تجربة أبو ظبي بوجود عدد من المبادرات المهمة في هذا المجال يمكن أن تسهم في تطبيق رؤية أبو ظبي 2030، والقائمة على اقتصاد المعرفة، والاستفادة المثلى للفوائد المحتملة للتجارة الإلكترونية في أبو ظبي، وذلك من خلال ما تقدمه من فرص في مجال التجارة الخارجية، والتجارة الداخلية، وتجارة التجزئة، وفرص نمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتساع مجال أعمال أفراد المجتمع، بما في ذلك الأعمال التي تقوم بها المرأة، سواء على المستوى الإداري أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وإمكانية التعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني، باستخدام شبكة الإنترنت والجامعات الافتراضيّة، التي تعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2-6 التجارة الالكترونية في مصر :[5] في دراسة حديثة لمجموعة "المرشدين العرب" المتخصصة في أسواق الاتصالات والإعلام العربية قدرت حجم إنفاق مستخدمي الإنترنت في مصر على أنشطة التجارة الإلكترونية خلال العام 2009 بنحو 2.1 مليار دولار، وقالت الدراسة التي حملت عنوان "مسح مستخدمي الإنترنت والتجارة الإلكترونية في مصر" إن 34.6% من مستخدمي الإنترنت في مصر، والبالغ عددهم 19.66 مليون مستخدم وفقاً لإحصاء وزارة الاتصالات في يونيو، قاموا بمعاملات تجارية عبر الإنترنت خلال العام الماضي، حيث تشمل هذه التجارة خدمات دفع الفواتير عبر الإنترنت.

وفي تقرير صادر عن نقطة التجارة الدولية أن حجم التجارة الالكترونية وصل إلى 15% من إجمالي حجم التداول التجاري داخلياً بنهاية 2011، ومع ذلك يبقى حجم التجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت بمصر ضئيل جداً، وسبب ذلك يعود لعدم توافر البنية التحتية المؤهلة بالشكل الكافي، ارتفاع تكلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت، المقاومة الثقافية للتجارة الإلكترونية، انخفاض مستوى دخل الفرد، وعدم وجود وعي لما يمكن أن توفره تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، وهو ما يتطلب وضع خطة قومية لبناء بنية تحتية مؤهلة لربط المستهلك بالحكومة وبالشركات والبنوك التي يتم التعامل معها، لتتيح التأمين اللازم لتجنب عمليات التلاعب أو النصب.

3-6 التجارة الالكترونية في الجزائر : قد لا ترد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الالكترونية في الجزائر لكن مؤشراتها وملامحها تظهر جلياً في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة فعلى سبيل المثال ظهر العديد من المواقع الالكترونية

على اختلاف اهتماماتها بل ولقيت اهتماما عميقا من قبل مستخدمو الانترنت في الجزائر مثل موقع واد كنيس OUEDKNISS .COM يقدم هذا الموقع خدمات عدة متميزة، تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها، استضافة أي موقع في خوادم قوية جدا، بتوفير فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض أي صنف من السلع و الخدمات، كما يوفر مساحات إشهارية لمختل للشركات، وموقع الخطوط الجوية الجزائرية عبر الموقع airalgerie.dz حيث تقوم شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتقديم مجموعة من الخدمات المهمة لزبائنها على اختلاف مناطقهم و جنسياتهم، هذه المؤسسة الحكومية التي تختص بالنقل الجوي لجميع أنحاء العالم تقريبا، ومواقع أخرى كموقع -www.dzsoq.dz، الذي يشبه إلى حد كبير موقع ايباي eBay وموقع دي زاد ديل www.dzdeal.dz، وموقع كليو ديالي www.cliodiali.dz وبعض المواقع الجزائرية المحتوى والصنع بنسبة 100% دون أن ننسى خدمات موقع بريد الجزائر عبر الشبكة مثل الإطلاع على كشف الحساب البريدي وطلب الصك البريدي، وإمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع " موبيليس " عبر الحساب البريدي مباشرة، وتوفير خدمة الموزع الصوتي (15.30) للإستعلام حول الحساب البريدي والعديد من الخدمات.

ومن جهة أخرى ظهرت ملامح السداد الالكتروني في الجزائر عن طريق انتشار أجهزة الموزعات الآلية للأوراق النقدية، إصدار العديد من البنوك و المؤسسات المالية لبطاقات بلاستيكية ممغنطة تحتوي على شريحة ميكروية تسمح لصاحبها بسحب مبالغ معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى شاء، ومحاولة اعتماد بطاقات فيزا وماستر كارد وغيرها في المنظومة البنكية الجزائرية كالبنك الجزائري الخليجي ومجموعة الجزائر للخدمات البنكية الإلكترونية AEBS Algeria e-Banking Services وغيرها.

وتبقى الإشارة إلى مؤشرات أخرى تشكل جزءا مهما من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نذكر منها الحواسيب ومدى انتشارها التي تعرف بأنها أجهزة إلكترونية سريعة تقوم بمعالجة البيانات وحفظها وتخزينها واسترجاعها وإخراجها عند الطلب[6]

وأشارت منظمة الإسكوا في تقريرها المقدم لقمة تونس تضمن بالإضافة إلى ما ذكر سابقا، نسب الاستخدام الأسري ونسب الاستخدام في قطاع الأعمال ونسب الاستخدام في التعليم لهذه الوسائل والأجهزة والسياسات والأطر التنظيمية.[7]

وكذلك بعض المظاهر الأخرى مثل :

- شركة الثريا للاتصالات الفضائية الإماراتية ؛ - خدمات الاتصالات البحرية للإمارات ؛ - مدينة دبي للإنترنت ؛
- التجمعات التكنولوجية ؛ - واحة سيليكون دبي لصناعة الالكترونيات وأشباه الموصلات[8] ؛
- التجمع التكنولوجي لمنطقة سيدي عبد الله بالجزائر ؛ - خط الألياف البصرية الجزائري

خلاصة : لم يعد حصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال معين بل امتد إلى العديد من المجالات نذكر منها :

- أهمية استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا في مجال البرلمانات كجزء من التنمية السياسية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، هذا الدور الذي يعد من أوائل اهتمامات المجتمع العالمي.

- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قدرات الإعلام، إضافة إلى أنها توفر العديد من الوسائل لتعظيم إنتاجيته كجهاز يمثل الرأي العام.

إن كل من الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة وكباقي الدول العربية وعلى الرغم من التطور الكبير الذي عرفته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مر السنوات الأخيرة ورغم الاستفاقة التي أبدتها وما قدمته من جهود جبارة بهذا الشأن وعلى الرغم من التفاوت الحاصل بين هذه الدول في درجة الاهتمام، إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة بما تقوم به الدول المتطورة من جهة وسرعة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى.

من أجل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مناحي الحياة، لابد أن نقتنع أولاً بأهميتها وبالدور الذي يمكن أن تلعبه في خلق مجتمع الرفاه، وثانياً بما يمكن أن تقدمه من قدرة على تغيير مستوى المعيشة ومستوى التفكير وصولاً بأفراد المجتمع إلى درجات عالية منم الإبداع.

في النهاية ومن أجل تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الثلاثة خصوصا وفي الدول العربية بشكل عام فلابد من مراعاة عدة أمور.

1- وضع خطة قومية للحد من اتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية بين الدول الثلاث وغيرها من الدول ذات الاقتصاديات المماثلة،
2- تلبية المتطلبات الأساسية للتنمية التكنولوجية، والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتنمية التكنولوجية.
3- ضبط الإطار التشريعي ويتمثل في تعديل القوانين المتعلقة بالتجارة بما يتماشى مع طبيعة التجارة الإلكترونية وأساليب تكوين العقود الإلكترونية.
4- تعديل القوانين ذات الصلة لتتلاءم مع التعاملات الإلكترونية وإنشاء جهة متخصصة لحفظ الوثائق الإلكترونية، وتعديل التشريعات الضريبية الجمركية.
5- استحداث التشريعات الخاصة بحماية المستهلك وتعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، تعديل التشريعات المنظمة للمناقصات والمزايدات والتوريدات الحكومية لملائمة طبيعة التجارة.
6- تعديل التشريعات المنظمة للملكية الفكرية وتلك المنظمة للنقود الرقمية والبنوك الإلكترونية.
7- التعليم والتنمية البشرية وتوفير الكوادر الفنية المطلوبة للتطوير التكنولوجي، عقد دورات تدريبية وبرامج مكثفة بمشاركة القطاع الخاص والعام.
8- توفير الحاسبات الآلية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا، تطوير الأساليب العلمية بما يساعد على الإبداع والابتكار، إقامة المؤتمرات والندوات العلمية لمناقشة المستجدات التي تطرأ على نظم تكنولوجيا المعلومات.
9- الاستفادة من أصحاب الخبرة والعلماء، و'نشاء رابطة بين المؤسسات العلمية والمراكز البحثية وحاجات المجتمع، وزيادة الإنفاق على الأبحاث والتطوير، الإطلاع على الدوريات العلمية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات،

زيادة الاستثمارات، عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول المتقدمة في هذا المجال للاستفادة بخبراتها فى مجال التأهيل والتدريب، توسيع قواعد البيانات ومراكز المعلومات.

ملحق الجداول

الجدول (1) : لخطوط الهاتف الثابت في البلدان الثلاث للفترة الممتدة بين 2000 - 2010

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	1 761 327	1 880 000	1 950 000	2 079 464	2 486 720	2 572 000	2 841 297	3 068 409	3 069 140	2 576 165	2 922 731
مصر	5 483 601	6 694 894	7 794 763	8 735 653	9 535 016	10 474 273	10 890 050	11 228 849	11 852 539	10 312 559	9 618 123
الإمارات	1 020 097	1 052 930	1 093 654	1 135 758	1 187 734	1 236 860	1 309 683	1 385 523	1 595 991	1 580 148	1 479 485

المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (2) : يبين عدد مستخدمي الإنترنت في الدول الثلاث لسنوات 2000,2007,2010.

البلد	2000[9]	2007[10]	2010[11]
الجزائر	50 000	1 920 000	4 700 000
مصر	450 000	5 100 000	17 060 000
الإمارات العربية المتحدة	735 000	1 321 000	3 777 900
مجموع الدول الثلاث	**1235000**	**8341000**	**25537900**
مستخدمو الإنترنت في الدول العربية	**-**	**-**	**75000000[12]**

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول (3) : النسبة المؤوية لمستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	0,49	0,65	1,59	2,20	4,63	5,84	7,38	9,45	10,18	11,23	12,50
مصر	0,64	0,84	2,72	4,04	5,15	11,70	12,55	16,05	18,01	24,28	26,74
الإمارات	23,63	26,27	28,32	29,48	30,13	40,00	52,00	61,00	72,00	75,00	78,00

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (4) : النفاذ إلى الإنترنت عن طريق الاتصال الهاتفي

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	50 000	60 000	-	-	-	190 000	-	-	-	-
مصر	-	-	-	900 000	1 102 382	2 551 583	2 555 573	2 679 127	2 504 753	2 346 499
الإمارات	209 548	256 074	290 350	347 529	419 792	528 677	683 392	904 010	1 200 426	1 404 405

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (5) : النفاذ إلى الإنترنت عن طريق اشتراكات النطاق العريض الثابتة

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	-	0	0	18 000	36 000	135 000	170 000	287 039	485 000	818 000	900 000
مصر	-	0	0	-	-	-	21	98	54	121	77
الإمارات	-	0	0	0	0	1 498	2 781	11 000	26 000	54 000	79 245

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (6) : اشتراكات الهاتف النقال للدول الثلاث خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	86 000	100 000	450 244	1 446 927	4 882 414	13 661 355	20 997 954	27 562 721	27 031 472	32 729 824	32 780 165
مصر	1 359 900	2 793 800	4 494 700	5 797 530	7 643 060	13 629 602	18 001 106	30 093 673	41 286 662	55 352 233	70 661 005
الإمارات	1 428 115	1 909 303	2 428 071	2 972 331	3 683 117	4 534 143	5 519 293	7 731 508	9 357 735	10 671 878	10 926 019

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الجدول (7) : الاشتراكات الخلوية المتنقلة (الهاتف النقال) لكل 100 نسمة

البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	0,28	0,32	1,43	4,53	15,07	41,54	62,88	81,29	78,52	93,65	92,42
مصر	2,01	4,06	6,41	8,11	10,49	18,37	23,82	39,11	52,71	69,44	87,11
الإمارات	47,08	60,62	74,60	87,40	100,69	111,42	118,37	143,03	150,77	153,80	145,45

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات بتصرف

الإحالات والمراجع :

[1] كاي بوتشر، الإمارات وقطر تقودان العالم العربي في تدعيم تكنولوجيا المعلومات من أجل النمو، المنتدى الاقتصادي العالمي، نيويورك في 12 أبريل 2011، (على الخط)، 02-12-2011، http://www.weforum.org/news

[2] معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:107-108

[3] تعاريف ومؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإتحاد الدولي للاتصالات، مارس 2010

[4] عمر بدران، نمو التجارة الإلكترونية في الإمارات بنسبة 13 بالمائة سنوياً، جريدة الرؤية الاقتصادية، عدد سبتمبر 2010، على الخط، 02-12-2011، http://alrroya.com/node/93829

[5] مجموعة المرشدين العرب، 2.1 مليار دولار حجم التجارة الإلكترونية بمصر رغم ضعف ثقافة السوق، ديسمبر 2010، على الخط، 02-12-2011، http://jabbar.com/ar/press-release/273

[6] زيد القاضي وآخرون، مهارات الحاسوب، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999،ص:45

[7] جمال محمد غيطاس، عصر المعلومات القادم مذهل أكثر، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2007، ص:82

[8] أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص:132

[9] إبراهيم علوش، ثورة الإنترنت في الوطن العربي، مقال مقدم على موقع الصوت العربي الحر، (على الخط) 01-12-2011، http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/thawretAlINterNet.htm،

[10] المرجع السابق

[11] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، ملحق:قائمة الدول حسب عدد مستخدمي الإنترنت، (على الخط) 01-12-2011، http://ar.wikipedia.org/wiki، بتصرف.

[12] 75 مليون عدد مستخدمي الأنترنت في الوطن العربي، تقرير موقع "نقودي" المنشور بتاريخ 17 جويلية 2010، (على الخط) 01-12-2011، http://www.nuqudy.com

تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

فضيل رايس*
جامعة تبسة، الجزائر

ملخص : شهد الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2009 تطورات هامة جدا, فمع عودة أسعار النفط للإرتفاع من جديد تحسنت معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية، و تعززت الوضعية المالية والنقدية داخليا وخارجيا، حيث حقق ميزان المدفوعات فوائض هامة أدت إلى تراكم صافي الأصول الأجنبية التي نتج عنها توسع نقدي كبير تسبب في ظهور فائض في السيولة المصرفية، وضغوط تضخمية مقلقة وهو ما أدى إلى إعادة النظر في السياسة النقدية وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد.

الكلمات المفتاح : فائض السيولة، الكتلة النقدية، صافي الموجودات، إسترجاع السيولة، التضخم.

تمهيد : تطرح في الجزائر إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية والتي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الإقتصاد وتوسيع قدرته الإستيعابية، فمنذ سنة 2000 ساعد إرتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي وإنعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي. والملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر الأمر الذي تصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي. بالإضافة إلى أن الوضع الإقتصادي الحالي ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية على المدى القريب الأمر الذي يضع السياسة النقدية أمام مجموعة من التحديات لعل أهمها تراكم السيولة النقدية وكذا مخاطر عودة الضغوط التضخمية وللإشارة فإن للمشكلتين أسباب مستقلة.

بناءا على ما سبق تتجسد مشكلة البحث في توفر فائض نقدي غير مستغل ناتج أساسا عن إختلالات هيكلية في الإقتصاد الوطني وهذا بسبب التبعية المفرطة للخارج خاصة في مجال التصدير، بالإضافة إلى أن هناك ضغوط تضخمية بدأت في الظهور والسبب دائما الخلل الهيكلي للإقتصاد حيث أن نسبة معتبرة من التضخم الحالي ناتج عن تضخم فاتورة المواد الغذائية المستوردة، الشيء الذي يبعث على السعي لوضع سياسة نقدية ملائمة قصد تصحيح هيكل الإقتصاد من خلال البدأ في وضع الأليات المناسبة لتنويع الإقتصاد وتحسين الإنتاج كما ونوعا وزيادة تنافسية الإقتصاد وإستغلال أحسن للموارد النقدية المتاحة.

والحال هذا، تلفت طبيعة الموضوع إلى أهمية معرفة مصادر الفائض النقدي الحالي والوقوف عند أهم مكوناته وتحديد أهم المؤشرات الدالة على تراكم السيولة النقدية في الإقتصاد، وللإشارة يتم الاعتماد على هذه المؤشرات في صياغة سياسة نقدية تعمل على تسيير وإستغلال السيولة في أن واحد و توفير أحسن الظروف لإستقرار الإقتصاد الوطني وأهمها إستقرار الأسعار.

في الجانب البحثي تعرضت العديد من الدراسات لهذه الظاهرة في خارج وداخل الوطن. ومن الدراسات الغربية[1] ما دار حول الموضوع دراسات تجربة النرويج في الإستغلال الأمثل للإيرادات النفطية وكيف تمكن هذا البلد من بناء قاعدة صناعية متطورة. أما في الدول النامية كانت هناك العديد من الدراسات[2] في هذا المجال أجريت لتوضيح الأثر السلبي لتراكم الموارد النقدية الناتجة عن تصدير المواد الأولية ويطلق على هذه الظاهرة بتناقضات الوفرة. في الوطن العربي فقد أنجزت عدة دراسات[3] تناولت السياسات الملائمة لإستغلال الإيرادات الضخمة الناتجة عن تصدير النفط وتفادي أي أثار تضخمية على الاقتصاد.

أما على مستوى الوطن فقد قامت العديد من الدراسات كان أهمها الدراسة[4] التي قدمها المجلس الإقتصادي والاجتماعي سنة 2005 حول السياسة النقدية. كما نظم بنك الجزائر مع نهاية سنة 2010 ملتقى علمي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي[5] كان الهدف منه التشاور حول السياسات المثلى لإستغلال إيرادات المواد الأولية من خلال التعرض لتجارب الكثير من الدول.

الهدف من هذه الدراسة يتمثل في تحليل العوامل التي تتسبب في وجود هذا الفائض النقدي والطريقة المثلى لتسيير وإستغلال هذه السيولة، يتحقق بإستخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول أهم العوامل المسببة للفائض النقدي، أما المحور الثاني فيتناول تحديات السياسة النقدية في الجزائر، والمحور الثالث إصلاح السياسة النقدية في الجزائر.

* foudil.rais@yahoo.com

1- تشكيل الفوائض النقدية في الجزائر

كأي إقتصاد منفتح على الخارج تأثر التغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على الوضع النقدي المحلي في الجزائر. وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الإقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات. كما أن طبيعة النظام الذي كان سائدا وتحوله إلى نظام السوق أفرزت العديد من التغيرات مما إستدعى صياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحول أهمها قانون النقد والقرض 90-10 المتعلق بالجانب النقدي للإقتصاد.

وتعتبر الفترة 2000- 2008 من الفترات التي عرف فيها الإقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الإرتفاع منذ سنة 2000 والتي وصلت إلى أقصاها سنة 2007، وقد أدى ذلك إلى وضعية إقتصادية مميزة حيث إرتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للإحتياطيات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

خلال الفترة 2000-2009 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن إرتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية و النتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

لقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة خلال الفترة (2000-2009)، فقد إنتقلت قيمة المجمع من 775,9 سنة 2000 إلى 10246,9 مليار دج سنة 2008. وحسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، كمصدر رئيسي للإصدار النقدي الكتلة النقدية خاصة منذ سنة 2005. من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الإنخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية وإستمرار تراكم الإدخارت المالية من طرف الخزينة، و مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2004، ويساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي. بالإضافة إلى ما سبق فإن مساهمة كل نوع من المقابلات في الكتلة النقدية كانت متذبذبة، ففي سنة 2000 مثلت الموجودات الخارجية الصافية 38,6% من الكتلة النقدية وإرتفعت إلى 85,5% في 2004 لتتجاوز إبتداء من سنة 2005 نسبة 100% حيث وصلت سنة 2008 إلى 147,3%. ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل وإختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن إرتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم إحتياطات الصرف وإنعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، ومنذ سنة 2005 يعتبر هذا النوع من الأصول المقابل الوحيد للكتلة النقدية. وبناءا على ما سبق فإنه مع الإنتعاش المتواصل للوضعية المالية الخارجية وتراكم إحتياطات الصرف تعد الموجودات الخارجية الصافية المصدر الأساسي للفائض النقدي.

من ناحية أخرى يكشف هيكل الكتلة النقدية عن تحول كبير في حجم ونوع الودائع، فخلال الفترة (2000-2009) تضاعفت الودائع تحت الطلب باعتبارها أحد مكونات الكتلة النقدية ستة مرات، حيث أن مساهمتها في تشكيل الكتلة النقدية تغيرت عبر السنوات على النحو التالي : لم تتجاوز سنة 2000: 23,11% و بلغت42,62% في 2008. ومن جهة أخرى سجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع زيادة ملحوظة 49,8%، 56,7% و 57,7% في 2006، 2007 و2008 على التوالي مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك. وقد كان إرتفاع المكونات الأخرى وهي العملة في التداول والودائع لأجل أقل حدة خلال نفس الفترة. وتعبر هذه التغيرات على أن هناك تذبذب في الطلب على النقود ويتضح ذلك في التغير الكبير لحجم الودائع تحت الطلب وبالتالي على البنك المركزي الإهتمام أكثر بالمجاميع الأقل تذبذبا و التي يمكن التنبؤ بها. رغم أن العملة في التداول كمكون أساسي للكتلة النقدية لم تكن متذبذبة خلال فترة الدراسة كما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب إلا أنها تعتبر مبالغ ضخمة وغير مستغلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في إستقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى إستثمار منتج. ويعبر هذا الوضع على أن هنال فوائض نقدية ضخمة بكل المعايير نتجت عن إختلالات في الإقتصاد الوطني تساهم في توليد هذه السيولة وفي نفس الوقت تمثل عائقا أمام إستغلالها.

لقد أفرز تراكم الموارد المالية لدى البنوك وضعا مميزا حيث تجاوزت منذ 2001 القروض الداخلية (قروض للدولة وللإقتصاد) ويشهد هذا الأمر على الطابع الهيكلي للسيولة في السوق النقدية. ومع وجود هذا الفائض النقدي الكبير يبقى تطور القروض خاصة للقطاع الإنتاجي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دون الهدف المتوخى (إستغلال كامل الموارد المتاحة) عبر مختلف التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية قصد تسهيل هذه القروض. وقد نتج عن هذا الوضع تراكم نقدي ضخم في شكل ودائع وبالمقابل هناك حركة بطيئة في منح القروض مثلما هو موضح في الجدول (2) معبرا عنه بالموارد التي تتلقاها البنوك في شكل ودائع D وما تمنحه من قروض C كاستخدامات لهذه الموارد.

يلاحظ من نفس الجدول (2) أيضا أن هناك فوائض في الودائع على مدى الفترة 2000-2009 وهو ما يفسر تراجع السوق النقدية عن إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. وحسب محافظ[14] بنك الجزائر فإن السوق النقدية أصبحت خارج السيطرة. وبإعتبار 2003 سنة أساس يكون الرقم القياسي للسيولة لسنة 2008 : 465,63% و يرجع كل ذلك إلى ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على إستغلال هذه الموارد بالإضافة إلى غياب سوق مالية تساعد على ذلك.

ومن أجل إحتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف بنك الجزائر إبتداء من 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية و التي تتمثل في سياسة إسترجاع السيولة لفترة سبعة أيام وثلاثة أشهر (وسيلتي السوق). التسهيلة الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005) ثم سياسة الإحتياطي الإجباري.

للإشارة فإن العوامل الأساسية المسببة للسيولة هي : الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر ودائع الخزينة لديه بنك الجزائر بالإضافة إلى التداول النقدي خارج البنوك. وبإختصار يثبت التغير في حجم السيولة وكذا طريقة تعامل بنك الجزائر مع هذا الوضع عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المسطرة لها من خلال قانون النقد والقرض وأهم هدف هو تنويع الإقتصاد الوطني.

2- تحديات السياسة النقدية في الجزائر

لقد ميز فائض السيولة الظرف الإقتصادي الكلي منذ سنة 2000 وسيستمر هذا الوضع بالتأكيد خلال السنوات القادمة نظرا لأن الإختلالات الهيكلية المسببة لهذه الظاهرة لايمكن معالجتها على المدى القصير، وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الإختلالات حيث أن السياسة النقدية في الجزائر اليوم تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها :

- موارد مالية فائضة ومعطلة. - عدم تنوع الاقتصاد مما أدى إلى تدهور في النشاط الإقتصادي وبطالة مرتفعة.

- إنخفاض في الإستثمارات الإنتاجية والذي نجد سببه هو ضعف البيئة المصرفية والمالية وعدم وجود الإئتمان اللازم لذلك بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الإقتصادية الأخرى. - عودة الضغوط التضخمية للإقتصاد.

وعليه على أصحاب القرار إجراء العديد من الإصلاحات والإجراءات للرفع من كفاءة السياسة النقدية للمساهمة في تغيير الوضع القائم، حيث يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي والذي يركز على المراقبة و الإشراف وتوجيه الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة بشكل رئيسي والمتمثلة في (سعر البنك ونسبة الإحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة). ويتم رفع وتعزيز كفاءة هذه الأدوات من خلال رفع فاعلية البنوك التجارية وذلك من خلال وضع سياسة إئتمانية محددة والترويج لها للوصول إلى الأهداف المنشودة.

من جهة أخرى على بنك الجزائر الإهتمام وتفعيل بعض الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مثل سياسة الإقناع الأدبي من أجل تخصيص الإئتمان نحو قطاعات إقتصادية معينة كالمشاريع الإستثمارية في مجال الزراعة والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أيضا للبنك التمييز بين القطاعات في حصولها على القروض من خلال سعر الفائدة أو فترة التسديد حيث يمس بهذا الإجراء المشاريع التي يمكن أن تساهم في توظيف اليد العاملة وتنويع الإنتاج.

إن مهمة بنك الجزائر في الإشراف على النظام المالي تجعل منه المسؤول الأول على تأخر هذا الأخير فالتخلف الكبير في هذا النظام في الجزائر و عدم إستقراره يتطلب من مسؤولي النقد في الجزائر البحث عن شتى الطرق لإحداث ظاهرة التعمق النقدي، حيث تعتبر هذه الظاهرة في الجزائر غير معبرة، فإذا ماقيست بنسبة الإئتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو بنسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن هناك لبس كبير في تفسير معنى هذه النسبة نظرا للخلل الهيكلي في القروض الممنوحة ومن جهة أخرى الخلل في الناتج المحلي الإجمالي، وظيفة البنك المركزي في هذه الحالة هو العمل على تفعيل السياسة النقدية بكل أدواتها لتكون في خدمة الإقتصاد.

إن متابعة حجم ونوع القروض التي يقدمها النظام المصرفي يوضح حجم المشكلة حيث أن متابعة وتحليل وضعية هذه الأخيرة يمكن من معرفة واقع الجانب الحقيقي للإقتصاد، والجدول (03) يوضح القوض الممنوحة حسب الآجال :

من خلال الجدول (3) يظهر الخلل الكبير في الوضعية، فالقروض المتوسطة وطويلة الأجل التي تعتبر في الغالب هي قروض الإستثمارات الإنتاجية لم تتجاوز في فترة الدراسة 54% من إجمالي القروض كما أن زيادة هذه القروض يمثل القروض الرهينة وأيضا في القروض الإستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة) بمعنى أن هناك تمويل لجانب الطلب في الإقتصاد وليس جانب العرض. من جهة أخرى فإن القروض قصيرة الأجل وصلت في بعض السنوات إلى 56% من إجمالي القروض، وهذا ما يعبر عن ضعف في السياسة النقدية عن إبتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على كل قطاعات الإقتصاد وبطريقة منتجة.

ولمعرفة علاقة هذه القروض بالجانب الإنتاجي يوضح الجدول (04) توزيع هذه القروض حسب القطاعات القانونية في الإقتصاد :

يعتبر هذا الخلل من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيث لا تزال نوعية وتعزيز الوساطة المصرفية تشكل مصدر قلق رئيسي للمؤسسات. فالموارد المالية المجمعة لدى الجهاز المصرفي تقريبا تعادل الضعف في أغلب السنوات ويعبر ذلك على الإفراط الكبير في السيولة، كما أن جانب الإستخدامات يعبر على عدم إستغلال هذه الموارد و يمكن طرح الإنشغال حول التناقص التدريجي لقيمة هذه الموارد مع مرور الوقت، حيث أن هذه مشكلة أخرى تتعلق بالسياسة النقدية المتبعة، إذ يجب العمل على وضع السياسة التي تساهم في جمع الموارد وفي نفس الوقت إستخدام هذه الموارد وحمايتها من الضياع.

من جهة أخرى فبإستقراء بيانات ميزان المدفوعات يظهر الوزن الكبير للواردات الغذائية مقارنة بالأنواع الأخرى للواردات، وبالمقابل يلاحظ الضعف الكبير للصادرات من نفس المواد، ويعبر ذلك بحق عن الخلل الهيكلي في القطاع الخارجي. وعدم التفكير في الحل سوف يؤدي إلى تفاقم المشكلة مع مرور الوقت وقد تأخذ أبعادا أخرى. ولعل البعد النقدي من أهمها، والمقصود هنا أن هذه المشكلة من مصادر التضخم المحلي كما يوضحه الجدول (5).

فاستمرار التبعية الغذائية للخارج يعتبر من أهم أسباب التضخم كما سبق الإشارة إلى ذلك، ويمكن النظر إلى هذه المشكلة عبر أكثر من قناة :

- أن الكثير من الواردات تعتبر من السلع المكونة لسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي على أساسها يحسب معدل التضخم في الجزائر، وتذبذب أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية يؤدي إلى تذبذب المستوى العام للأسعار محليا نتيجة التبعية الكبيرة للخارج.

- إن إستمرار إرتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية والتي تشكل نسبة كبيرة من سلع السلة يدفع إلى تدخل الدولة عن طريق الدعم كما سبقت الإشارة، وبالتالي فإن تذبذب الأسعار في السوق الدولية يؤدي إلى تذبذب النفقات العمومية في الداخل.

إذن تعتبر التبعية الغذائية في الجزائر مصدر لعدم الإستقرار النقدي كما أن القضاء على هذه التبعية يعتبر منفذ من المنافذ التي يمكن إستغلالها لإستثمار الفوائض النقدية المتاحة وتنويع الإنتاج و تحقيق تنمية زراعية والإكتفاء الذاتي، ولاشك أن هذا الإدراك الذي كان موجودا منذ عقود لدى القلة من الطبقة الحاكمة أما الأن فإنه حديث العام والخاص نظرا للآثار المترتبة على هذه التبعية.

3- إصلاح السياسة النقدية في الجزائر

تنص مبادئ القانون[6] 90-10 و03-11 على أن أهداف السياسة النقدية تنحصر في إستقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الإستعمال التام للموارد ونمو سريع للإقتصاد. وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و 2001 (تاريخ بداية تكوين الإحتياطيات الأجنبية) يتضح أن البنك لم يأخذ سوى هدف إستقرار الأسعار بعين الإعتبار، إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يلي :[7] "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على إستقرارية الأسعار بإعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك".

ويطرح هذا التناقض في أهداف السياسة النقدية ودور بنك الجزائر -بصفته المخول الوحيد بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية- التساؤل حول الفائدة من معدل تضخم منخفض أو مستهدف (إبتداء من سنة 2003 الهدف ألا يزيد المعدل عن 3%) ومعدل بطالة مرتفع جدا يقارب 12% في بعض السنوات فمثلا كان معدل البطالة للسنوات :[8] 2005، 2006، 2007 على التوالي : 15,3%، 12,3%، 11,8% .

يمكن القول أن هذا التحول في سياسة بنك الجزائر جاء كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة إبتداء من سنة 2001، فتراكم الموجودات الأجنبية وضع البنك أمام وضعية صعبة نظرا لغياب إستراتيجية وطنية شاملة، فمن جهة ألزم القانون 90-10 بنك الجزائر بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية وضمان الإستخدام التام للموارد والنمو السريع للإقتصاد، ومن جهة أخرى تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية في ظرف يتطلب مشاركة جميع الأطراف لإستغلال فائض السيولة وتحويله لتمويل القطاع الحقيقي والتخفيف من مشكلة البطالة.

ومن أجل إحتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف بنك الجزائر ابتداءا منذ 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية والتي تتمثل في سياسة إسترجاع السيولة لفترة 07 أيام و03 أشهر (وسيلتي السوق)[9]. التسهيلة

الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005)[10] ثم سياسة الإحتياطي الإجباري. تساهم هذه الأدوات بنسب مختلفة في إمتصاص السيولة والجدول (7) يوضح ذلك.

للتقليل من خطورة هذه الظاهرة يجب أن تسعى السلطات النقدية إلى تنويع المؤسسات المصرفية وذلك بالنهوض والإرتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم للجمهور و رفع كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها، كما أن تنويع المؤسسات يعتبر من الأركان الأساسية لكفاءة النظام المالي عموما و المصرفي خصوصا، كأن يتم إستحداث مؤسسات تهتم بتمويل قطاعات معينة، والهدف من ذلك إضافة إلى الإستفادة من الموارد المتاحة هو زيادة المنافسة بين البنوك، فتعدد مقدمي الخدمات المالية أمام الحاجات المتعددة و المتزايدة في الإقتصاد يمكن من إستغلال الموارد المالية أحسن إستغلال كما أن ذلك سيكون حافزا لتعدد الأنشطة الإقتصادية.

بالتوازي مع تنويع القاعدة المصرفية و توسيعها على السلطات النقدية تطوير عملية الرقابة المصرفية و صولا إلى تطبيق أهم المعايير الدولية و على رأسها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية[11]. و لعل تطوير هذا الجانب يعد من أهم نواحي الإصلاح إذ أن وجود رقابة مالية على عمل البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى، من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل أداء السياسة النقدية بهدف الوصول إلى بيئة مالية منسجمة و مواكبة للمعايير الدولية و قبل كل شيئ بيئة تساهم في التنمية.

إذ ما يزال يلحظ أن معدلات النمو في القطاعات الحقيقية لا تتجاوز معدلات نمو السكان، ذلك بسبب تشتت الموارد الحقيقية بعيدا عن أهدافها الإستثمارية، من جهة أخرى فإن وضع الموازنة العامة للدولة الحالي في الجزائر يشكل مركز مهم للثروة حيث تستحوذ على نسبة[12] 30% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال العشر سنوات الأخيرة، و بالتالي فإن نشاط التنمية الإجمالي يعتمد بثقله على كفاءة منهج الإستثمار للدولة و حسن أدائه و النشاط الخاص أيضا يتمحور حول الموازنة العامة و أهدافها في التنمية و النمو، و التمويل المصرفي مازال يعد مسألة ثانوية قياسا بالتمويل الحكومي في بناء النشاط الإقتصادي و النهوض به.

كما سبق فقد عرفت الودائع الحكومية تراكما كبيرا وهي تؤشر بذلك على حالة الركود والتدني في إستخدامات تخصيصات الموازنة العامة عبر وظائفها وأبواب الصرف المحددة فيها، وهي تعكس في الوقت نفسه إنخفاضا ملموسا في نسب التنفيذ والإنجاز المالي وخاصة في نشاط الموازنة الإستثمارية. يعبر هذا على وجود فرصة للنظام المالي بكل مكوناته لإستغلال هذه السيولة بدل بقائها معطلة.

يشكل هذا التراكم لموارد الحكومة عبئا على السوق النقدي، حيث تعاني هذه الأخيرة مشكلة فائض في عرض السيولة وليس الطلب عليها، فكل البنوك لم تعد في حاجة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وهي تؤثر تأثيرا كبيرا على أداء وفعالية أدوات السياسة النقدية، كما تعتبر مسؤولة إلى حد ما على حدوث مشكلة التضخم.

والحال هذه يظهر أن السياسة النقدية في مفترق الطرق، كما أن هناك تناقضا في أهدافها، فمن جهة يستهدف بنك الجزائر بسياسته تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار عبر التحكم في نمو الكتلة النقدية، وتقنياته في سحب السيولة، بينما نجد أن أسباب التوسع النقدي تختلف كليا عن أسباب التضخم، فكما سبق أسباب التوسع النقدي وكذا فائض السيولة في الجزائر ترجع إلى الأثر الكبير الذي تمارسه صافي الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر على أن الخزينة بوضعها الحالي تعتبر من أهم مصادر السيولة.

من جهة أخرى فإن أسباب التضخم في الإقتصاد الجزائري ليست نقدية بالكامل، فالعوامل النقدية تعتبر هامشية في هذا المجال، وكما سبق في توضيح أسباب التضخم والذي ينشأ لسببين رئيسيين هما :

- تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد ؛ - الإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية.

يقيد هذا الوضع السياسة النقدية ولا يكون هناك أثر واضح لهذه الأخيرة فكل من مشكلة الفائض في السيولة وكذا التضخم ناتجة عن إختلالات عميقة في هيكل الإقتصاد الوطني، ففائض السيولة ناتج عن ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات نتيجة إرتفاع أسعارها في السوق العالمية، أي أن مصدر الدخل الوحيد هو سبب مشكلة السيولة ومن جهة أخرى عدم القدرة على إستثمار هذه الموارد النقدية محليا يساهم في تعطيل وتراكم هذه السيولة. من جهة أخرى فإن التضخم المستورد يعبر على مدى التبعية للخارج وضعف الإقتصاد الوطني على تلبية إحتياجاته من السلع الأساسية، هذا الخلل الإنتاجي هو سبب المشكلة النقدية.

ومن ثم يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنويع الناتج مع الإستمرار في مواجهة التضخم بالإدوات الموجودة. ويكون ذلك بتحفيز المؤسسات المالية والمصرفية بالتوجه نحو السوق لمساندة السياسة النقدية بتوفير الإئتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة إستهداف الناتج لإزالة بعض مظاهر الركود في النشاط الخاص.

إن تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في الجزائر وإخفاقاتها منذ حوالي الثلاث عقود لا ترتبط فقط بالهيكل التمويلي للقطاع المصرفي وقدراته الإئتمانية من جهة ومن جهة أخرى الإبتعاد عن النظرة المعمقة والمباشرة لأساس المشكلة التنموية والأسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد، وبالتالي يجب توضيح ما يأتي :

- لقد تسبب فشل السياسات الإقتصادية السابقة في فشل مباشر في نهوض البنية الإنتاجية للبلاد وإلى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات.

- إن ظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية وأن التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد يأتي بفعل تراكم إيرادات النفط وإرتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

إذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي، فيمكن التوصل إلى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج قطاع المحروقات وعلى نحو بات يتناسب وتدني إنتاجية الإستثمارات ومستوى الإنجاز والتنفيذ.

إن هذا الوضع الإنمائي يؤشر على ضرورة التوجه إلى أنماط مجترأة للإستثمار تقوي النمو تعتمد دفعة قوية للتنمية تمثل حدا مقبولا من الإستثمار لا يقل عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي اللازم لضمان نمو ذاتي مستدام، وهو أمر يسهل تحقيقه في إقتصاد يتمتع بفائض مالي نسبي كالإقتصاد الجزائري، مبتعدين عن ميكانيكيات الأسعار والتخبط في نظام سوق غير مكتمل في أدواته ومؤسساته، ليتمكن البرنامج الإقتصادي من تحقيق مستوى من التوازن الأمثل ويبعد البلاد عن خطر الركود المستمر.

إن ضمان روافع مالية مهمة للنشاط الإستثماري العمومي والخاص تكفل نجاح المشاريع في هذا المجال ويحفز على المزيد من المبادرات والتي يعد وجودها مبدأ مهما من مبادىء الهيكلة لبعض الأوجه المهمة للنشاط الحقيقي والنقدي.

ففي الجانب الحقيقي ليس المهم هو حجم الناتج وإنما تنويع هذا الناتج، أما بالنسبة للجانب النقدي أو المالي فينصرف الرأي إلى أهمية تفعيل البنوك المملوكة للدولة، وتحويل مهامها من بنوك شاملة إلى بنوك متخصصة، ويكون ذلك بـ :

- يتولى برنامج إعادة هيكلة البنوك مهمة تكييف أوضاعها من حيث التخصص (الصناعية، الزراعية، العقارية) لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض الميسرة إلى القطاع الخاص والقطاع العام، و هي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث فترة وطرق التسديد ومبلغ الفوائد.

- إعادة هيكل الدعم في الموازنة العامة للدولة وإعتماد سلم أولويات لا يغفل النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص عن طريق إسناد رؤوس أموال البنوك العمومية المتخصصة، بشرط أن لاتتحمل الميزانيات العمومية للبنوك أية نفقات دعم، وإنما تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة المالية و تطويرها بما يخدم أهداف التنمية و ضمان العمق المالي للإقتصاد.

- ينبغي أن يلقى النشاط الإستثماري الخاص قدرا من المزايا المالية والإقتصادية بما يكفل النهوض به عن طريق تفعيل القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة وما يمكن أن يضاف إليها من تحسينات تخدم مناخ الإستثمار.

بالإضافة إلى ما سبق ولضمان فعالية السياسة النقدية والمالية يجب عدم إغفال التكامل بين هاتين السياستين، سواءا في منطلقاتها والمتمثلة في توظيف الموارد المتاحة أو في غاياتها وهي تحقيق تنويع للإقتصاد الوطني. فإضافة إلى تحديد الدور التنموي للبنوك يجب إعادة النظر إلى الموازنة العامة للدولة من حيث تكييف النفقات العمومية بشكل يخدم القطاع الإنتاجي.

الخلاصة : يتضح من خلال هذا البحث أن الوضعية النقدية في الجزائر غاية في التعقيد، فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرها قانون النقد و القرض و التعديلات اللاحقة عليه، فإنه لايمكن للسياسة النقدية تجاهل أمور أخرى ذات علاقة بهذه الأهداف فظاهرة فائض السيولة الهيكلي الذي ميز الإقتصاد الوطني خلال الفترة المدروسة، ينبىء بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الإستقرار الإقتصادي حيث لا يمكن للسياسة النقدية كما هي مقيدة بأهدافها مسايرة هذا الوضع، ففائض السيولة في حد ذاته مشكلة تتطلب من السياسة النقدية الإهتمام بها أكثر و إن كان عزل أثار هذا الفائض النقدي الضخم على بقية قطاعات الإقتصاد لن يدوم إلى مالا نهاية، نظرا لأن أسباب هذا الفائض متعلقة بالخلل الهيكلي للإقتصاد ككل و المتمثل في الإعتماد على

قطاع واحد و هو المحروقات فريع النفط الذي يتم تنقيده هو السبب الرئيسي في فائض السيولة، من جهة أخرى فإن إستمرار أحادية الإقتصاد سيزيد من تعقيد مشكلة التضخم فعدم الإنتاج و الإعتماد المفرط على الخارج من أهم الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر، و منه فإنه من غير المعقول التعويل على السياسة النقدية في كل هذا و المطلوب هو التنسيق بينها و بقية السياسات الإقتصادية الأخرى و خاصة السياسة المالية من أجل تنويع الإقتصاد و تقليل التبعية للخارج سواءا في مجال التصدير أو الاستيراد.

ملحق الجداول

جدول (1) : الوضعية النقدية في الجزائر بين 2000-2009 (مليار دج)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الموجودات الأجنبية	775,9	1310,7	1755,7	2342,7	3119,2	4179,7	5515,0	7415,5	10246,9	10886
صافي الموجودات الداخلية	1246,6	1162,8	1145,8	1012,2	525,2	-109,2	-687,5	-1420,9	3291	-3707,3
التداول النقدي خارج البنوك	484,5	577,2	664,7	781,3	874,3	921,01	1081,4	1284,5	1540,0	1829,4
الودائع تحت الطلب	467,5	554,9	642,2	719,6	1133,0	1240,5	1760,6	2570,4	2965,1	2541,9
النقود	1048,18	1238,5	1416,3	1631,0	2165,7	2437,5	3177,8	4233,6	4964,9	4949,8
شبه النقود	974, 3	1235,0	1485,2	1723,9	1478,7	1632,9	1649,8	1761,0	1991,0	2228,9
ودائع لدى الخزينة و الصكوك بريدية(*ccp*)	96,2	106,4	109,4	130,1	158,3	276,0	335,8	378,7	459,8	578,5
الكتلة النقدية (M_2)	2022,5	2473,5	2901,5	3354,9	3644,3	4070,4	4827,6	5994,6	6955,9	7178,7

Source : RAPPORTS: 2009 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Alegria.

جدول (2) : إجمالي الودائع و القروض لدى البنوك (2000-2009)(مليار دج).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الودائع (D)	1441,8	1896,3	2236,8	2573	2863,7	3236,6	3852,3	4710,1	5415,9	5349,3
القروض(C)	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1534,3	1778,9	1904,1	2203,7	2614,1	3086,5
(%)D/C	145,1	165,9	177	177	176,3	166,4	184,6	205	197,4	173,3

Source: RAPPORTS: 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

جدول (3) : توزيع القروض حسب الأجال (مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ق.ط.أ	33,8	35,6	36	47,5	89,1	109,0	203,3	351,1	516,1	913,9	
ق.م.أ	492,9	529,5	602,8	559,1	617,6	747 ,5	786,4	828,0	910,0	852,1	
ق.ق.أ	467	513,3	628	773,6	828,3	923,3	915,7	1026,1	1189,4	1320,5	1311

المصدر : تقارير بنك الجزائر

جدول (4) : توزيع القروض حسب القطاع (مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام	701,8	740,08	715,8	791,4	859,3	882,4	847,0	988,9	1201,9	1485,1
%	70,6	68,7	56,5	57,3	56,0	49,6	44,5	44,8	46	48,1
القطاع الخاص	291,2	337,6	550,2	588,5	675,4	897,3	1057,0	1216,0	1413,3	1600,6
%	29,4	31,3	43,5	42,6	44,0	50,4	55,5	55,1	54	51,9
الإدارة المحلية	0,1	0,2	0,3	0,3	0,3	0,1	1,4	0,3	0,3	0,8

المصدر: تقارير بنك الجزائر

جدول (5) : معدل تضخم أسعار مواد المجموعة الأولى (مدينة الجزائر).

السنة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
1	**27,2**	**25,2**	**24,7**	**22,7**	**20**		**17,6**	**17,7**	**18**	**19,7**	**14,9**
2	**1,2**	**-0,8**	**5,5**	**0,3**	**3,9**	**4,47**	**-1,07**	**4,22**	**6,36**	**7,5**	**8,23**
3	**---**	**---**	**2,96**	**2,57**	**1,46**	**3,6**	**3,21**	**0,95**	**1,71**	**2,81**	**3,73**

1- الواردات الغذائية إلى الإجمالي. 2- مؤشر أسعار المجموعة 1. 3- التغيرات خارج المواد الغذائية.

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 01، سبتمبر 2007.

جدول (6) : السيولة المصرفية (مليار دج)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السيولة لمصرفية	611,2	673,00	732,00	1146,00	2001,18	2845,95

Source: RAPPORTS 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

الجدول (7) : نسب امتصاص السيولة حسب كل نوع من الأدوات (2005-2009)(%)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
إسترجاع السيولة	67.04	40.33	59.29	38.65	44.95
التسهيلة الخاصة بالوديعة	07.04	40.94	26.04	49.21	41.76
الاحتياطي الإجباري	25.55	18.73	14.67	12.14	13.29

Source :- banque d'Algérie, rapport 2006:"évolution économique et monétaire en Algérie", p:142.
-banque d'Algérie, rapport 2008: "évolution économique et monétaire en Algérie", p:177
-banque d'Algérie, rapport 2009: " évolution économique et monétaire en Algérie", p:190.

الإحالات والمراجع :

1 - Williams, W., C. Goodhart, and D. Gowland" Money, Income, and Causality: The U.K. Experience", American Economic, Review, June, 1976, PP: 417– 423.

2 - Kalulumia, P. and Yourogou, P. "Money and Income Causality in Developing Economies; A Case Study of Selected Countries in Sub-Saharan Africa", Journal of African Economics, Vol. 6 (2), 1997, PP: 197-230.

3 - خالد بن حمد بن عبد الله القدير، "العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر : دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية"، دراسات اقتصادية :السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، ع58, 1423.

4 - لجنة آفاق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية، " نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر"، مشروع تقرير لدى المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005.

5- Séminaire de haut niveau sur Ressources naturelles, finance et développement: Faire face aux anciens et nouveaux défis, organisé par l’institut du FMI et la banque d’Algérie à Alger les 4 et 5 novembre 2010.

6 - RAPPORTS , 2003, "EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE", Bank of Algeria.

7 - لجنة آفاق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية، " نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر"، مشروع تقرير لدى المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005.

8 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص : حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي (للأمة لسنة 2008)، قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر :
(2009/06/11) www.cnes.dz/.../ETAT%20ECONOMIQUE%20ET%20SOCIAL2008.doc.2009

9 - Instruction banque d'Algérie, N°02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.

10 - Instruction banque d'Algérie, N°04-05 du 14 juin2005 relative à la facilité de dépôt rémunéré.

11 - لتفادي الوقوع في كوارث مصرفية مثل كارثة الخليفة.

12 - يمكن الرجوع إلى البيانات السنوية المتعلقة بذلك المتوفرة في تقارير بنك الجزائر.

دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر

عبد الرزاق بن الزاوي* & إيمـان نعمون
جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

ملخص : يتنـاول هذا البحث دراسـة سلوك سـعر الصـرف الحقيقـي التـوازنـي فـي الجزائـر فـي محاولـة لإنشـاء رقمـا قياسيا للقيمـة التوازنية في الجزائر خلال الفترة 1970-2007 وذلك حتى يمكن اكتشاف وتحليل فترات عدم التوازن في سعر الصرف الحقيقي، كما يحاول بناء نموذج قياسي يظم مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة لـه، ثم يقوم بدراسـة العلاقـة السببية بين هذا الانحـراف والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف الحقيقي، أساسيات النموذج، النمو الاقتصادي، انحراف سعر الصرف الحقيقي.

تمهيد:

لا يزال شرح وتفسير سلوك سعر الصرف على المستوى الدولي أحد أهم اهتمامات نظريات الاقتصاد الدولي، فالاختلاف بين هذه النظريات مرده إلى اختلاف المقاييس التي يتم على أساساها اختيار القاعدة النقدية، وإلى المجال الزمني الذي يتم فيه تفسير سلوك سعر الصرف (قصير، متوسط، طويل المدى).

كما أن اختيار المتغيرات المفسرة للنموذج يعد إشكالا جوهريا في تحديد النموذج المفسر سعر الصرف التوازني، فهذه المتغيرات ليست دائما متاحة وطرق حسابها تختلف من اقتصاد إلى آخر.

وقد انصبت معظم هذه الدراسات على الاقتصاديات المتطورة، في محاولة لإيجاد مستوى توازني لسعر الصرف الحقيقي، أما في الاقتصـاديات النامية فنـلاحظ شح الدراسات الخـاصة بهذا الموضوع، وتعد دراسة (Cashin- Cespeds- Salay) من أبرز الدراسات التي اهتمت بدراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي في الدول منخفضة الدخل وبالخصوص تلكم التي تعتمد في مواردها على مداخيل تصدير سلعة واحدة (كالمحروقات) إذ بينت هذه الدراسة أن أسعار السلع المصدرة وسعر الصرف الحقيقي ينتقلان معا في الاتجاه الطويل.

وفي الجزائر عرف مسار سعر الصرف تذبذبا نتيجة ارتباطها بالتجارة الخارجية وتؤثرها بالصدمات الخارجية. فبالرغم من الموجة التي عرفتها أسعار النفط في منتصف العشرية الماضية، ورغم الفائض الكبير في القيمة المتداولة بقيت قيمة سعر الصرف عند المستوى الذي حدده البنك المركزي، مما يثير تساؤلات حول ملاءمة مستوى سعر الصرف الحالي مع التغيرات المستجدة.

وسنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال تتبع المراحل التالية :

1. نظرة موجزة حول الأدبيات المفسرة لسعر الصرف الحقيقي التوازني؛
2. تقدير سعر الصرف التوازني في الجزائر؛
3. تأثير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1- نظرة موجزة حول الأدبيات سعر الصرف الحقيقي التوازني :

سنحاول من خلال هذه الفقرة تسليط الضوء باختصار على بعض أهم الأدبيات النظرية التي تناولت موضوع سعر الصرف الحقيقي التوازني بالتحليل، و أول هذه النظريات التي سنتطرق إليها هي نظرية تعادل القوى الشرائية "لكاسل" :

1-1– نظرية تعادل القوى الشرائية : يعتبر السويدي كاسل "Gustav Cassel" أحد مؤسسي نظرية تعادل القوة الشرائية في سلسلة المقالات التي نشرها في الفترة 1921 إلى 1922. ليتم صياغتها في كتابه المعنون "النقود وأسعار الصرف الأجنبية "[1]، حيث أشار إلى ضرورة استخدام تعادل القوة الشرائية كمرجعية لحساب الفروق النقدية كالنسبة مذهب وأن سعر الصرف بين عمليتين سيرتبط بالأسعار النسبية للذهب. وقد قدمت نظرية تعادل القوة الشرائية في عدة صيغ من أهمها :

1 -1-1- نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة : يمكن الحصول على الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية بافتراض أن السوق تامة وأن الحواجز الجمركية أمام حركات السلع غير موجودة إضافة إلى انتقال المعلومات بين الأسواق في شكل تام وأن

* abderezak.benzaoui@yahoo.fr

السلع في هذه الأسواق متجانسة. وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.[2]

$$P_i = E \times P_i \Rightarrow E_t = \frac{P_t}{P_t^*} ....(1)$$

حيث : E_t يعبر عن سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P_t و P^*_t : مستوى الأسعار المحلية والأجنبية على التوالي.

لقد عرفت هذه الصيغة عدة صعوبات في تطبيقها عمليا وهذا لوجود اختلاف بين أسعار السلع في مختلف الأسواق وفي نفس الوقت يطرح التساؤل أي الأسعار تدخل في الحساب، وأي وزن يعطي لكل سلعة في النموذج، ويفسر بعض الاقتصاديين هذا الاختلاف بصعوبة تحويل لسلع المتبادل بها دوليا وبدون تكلفة بين الأسواق غير متجانسة الأسعار، بالإضافة إلى صعوبة تحصيل المعلومات من حركة الأسعار في السوق والقيود على التجارة التي تزيد من تكلفة العملية.

1 -2-1- تعادل القوة الشرائية النسبية : انطلاقا من الصعوبات التي تواجهها الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية :

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل ؛ - حرية الانتقال للعمولات بين الدول ؛ - إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

ويتم استخدام الصيغة النسبية دون حرج حتى لو كانت الدول تستخدم صورا مختلفة للأوزان السعرية، أو إذا كانت تلك العوامل الأخرى تلعب دورها، طالما بقيت الأوزان والعوامل الأخرى ثابتة عبر الزمن، فالتغيرات في مستويات الأسعار النسبية سوف تنعكس على الأرقام القياسية النسبية للأسعار.

وتقرر هذه الصيغة أن التغير في سعر الصرف التوازني بين دولتين يتحدد بنسبة الفرق بين مستويات الأسعار في الدولتين[3].

فإذا قمنا بكتابة المعادلة رقم (1) في صيغة اللوغاريتم الطبيعي، أسقطنا المؤشرات السفلية نصل إلى الصيغة :[4]

$$\ln_{Et} = \ln P_t - \ln P_t^* ....(2)$$

وبأخذ المعامل التفاضلي الأول سوف نحصل على التغير النسبي في سعر الصرف ΔE_t وذلك كدالة في الفرق بين التغيرات النسبية للأسعار المحلية والأجنبية، لذلك نحصل على:

$$\Delta E_t = \Delta P_t - \Delta P_t^* ....(3)$$

حيث تعبر Δ عن المعامل التفاضلي الأول.

وتشير المعادلة (3) إلى أن التغير في سعر الصرف الاسمية يسمح بإزالة الفروض التضخمية المحلية والأجنبية، وإنه إذا تضاعفت الأسعار النسبية في الدولة المعنية بين سنة الأساس وسنة أخرى، فإن سعر الصرف يتغير بنفس النسبة، أي سيشهد انخفاضا.

1-1-3- الصيغة النقدية La PPA Monétaire : لقد انطلق النقديون من مبدأ التفرقة بين السلع المتاجر بها دوليا والسلع غير القابلة للتجارة في تفسيرهم لتعادل القوة الشرائية، فكان الانطلاق من مفهوم سعر الصرف الحقيقي الذي يعرف بـ :

$$TcR = e_t P_t^* / P_t = P_{tT} / P_{tN} ....(4)$$

حيث أن P_N, P_T هي الأسعار المحلية للسلع القابلة للاتجار، وغير القابلة للاتجار هي التوالي، ويشير المؤشر t إلى الزمن :

وحيث أن قيمة سعر الصرف $e_t = TCRP_t / P_t^*$ فإن قيمة e_t تتعدد فقط من نسبة مستويات الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية وذلك إذا كانت TCR ثابتة.

1-2 - المنهج النقدي في تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني : تشتمل الإسهامات المبكرة للمدخل النقدي في معدل الصرف أعمال كل من (Nurkse 1945) و (Freidman 1953). حيث اهتمت هذه الأعمال بدور المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي، فركز Nurkse على مخاطر انتقال الأثر إذ قد يولد ذلك عدم استقرار السوق، وبالتالي عدم استقرار معدل الصرف.[5] وفي هذه الفقرة سنحاول عرض أدبيات المدخل النقدي سعر الصرف من خلال النماذج الفرعية التي تنطوي أسفله.

1-2-1- المنهج النقدي للأسعار المرنة : يعتبر المنهج النقدي للسعر المرن امتدادا لنظرية تعادل القوة الشرائية (PPA) التي تمت دراستها في الفقرة الأولى، ويقوم هذا المنهج – النقدي- على الأعمال المقدمة من طرف Kouri 1976, Frenkel 1976, Hohson 1973,Mussa 1976.

ويهدف هذا النموذج إلى تفسير وبيان كيفية تأثير التغير في عرض وطلب النقود على معدلات الصرف، سواء كان هذا التأثير مباشرا أو غير مباشر[6]. كما أن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هي أن أسعار الصرف تابعة للقيمة الجارية للاحتياطات النقدية (المحلية والأجنبية)، ولمحددات الطلب على النقود و بالخصوص للدخل ولمعدل الفائدة (المحلية والأجنبية).

1-2-2- النموذج النقدي في ظل جمود الأسعار (SPMA) : يعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في النموذج النقدي للأسعار المرنة عائقا أمام تطبيق هذا النموذج في الآجال الطويلة والمتوسطة. وللتغلب على هذا العائق اقترح **دورنبوش** Dornbusch (1976) نموذجا نقديا يشابه إلى حد ما النموذج النقدي للأسعار المرنة، إلا أنه يستبعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في الأجل القصير وإن كانت صحيحة وتسري في الأجل الطويل.

وقد تناول **دورنبوش** دور التوقعات في أسواق المال الدولية في تحديد معدل الصرف من خلال نموذج كلي يأخذ في اعتباره سوق السلع، وسوق النقد، وسوق الأوراق المالية بهدف التعرف على الطريقة التي تتوازن بها الأسواق الثلاثة عبر الزمن (في الأجل القصير، المتوسط، الطويل)، وكيفية انتقالها من توازن إلى توازن جديد طويل الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي.[7]

1 -3- النموذج النقدي لفروق أسعار الفائدة الحقيقية (Frankel) : انطلق Frankel في تحليله لسعر الصرف التوازني من الملاحظات الموجهة لنموذج Dornbusch خاصة تلكم المتعلقة بإهماله للفروق التضخمية إذ يرى Dornbusch أن توقعات أسعار الصرف تتوقف على سرعة تجاوز الفجوة بين معدل الصرف الحاضر الجاري وسعر الصرف التوازني طويل الأجل، فمع تلاشي هذه الفجوة يكون كل من التغير في معدل الصرف الجاري و التضخم المتوقع مساويا للصفر. في حين يرى Frankel أن تأثير هذه الفجوة لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى تأثير فروق المستويات المتوقعة للتضخم. أي أن نموذج Frankel يقوم بين التوليف بين نموذج Dornbusch والنموذج النقدي للسعر المرن.[8]

كما يشير هذا النموذج كغيره من النماذج النقدية إلى التأثير المباشر لنمو عرض النقود على سعر الصرف، والتأثير غير المباشر للتوقعات المرتقبة في مستوى التضخم على سعر الصرف، بالإضافة إلى أثر السيولة على أسعار الفائدة الحقيقية وعلى تحركات رأس المال وبالتالي على سعر الصرف.

وانطلاقا من الملاحظات الموجهة لنموذج Dornbusch خاصة تلكم المتعلقة بإهماله للفروق التضخمية قدم Frankel النموذج النقدي لفروق أسعار الفائدة الحقيقية الذي يرى أن تأثير الفجوة بين معدل الصرف الحاضر الجاري وسعر الصرف التوازني طويل الأجل يؤثر على فروق المستويات المتوقعة للتضخم.أي أنه يقوم بين التوليف بين نموذج Dornbusch والنموذج النقدي للسعر المرن.

وفي مرحلة تالية تم تقديم جملة من المقاربات الحديثة متمثلة في نموذج التوازن الكلي لـ Nurkse سنة 1945 الذي يعتبر من أشهر الطرق البديلة استخدما في تحديد قيم العملات في الأجل الطويل، ومقاربة الاقتصاد الكلي : سعر الصرف التوازني الأساسي (FEER) لـ **ويليامسون** (1985) ومقاربة سعر الصرف الحقيقي الطبيعي : (NATREX) لـ Stein و All (1997)، ثم مقاربة سعر الصرف التوازني السلوكي : (BEER) لـ 1997 Clarck et Macdonald ليتم ختم هذه الدراسة بإشارة بسيطة إلى الدراسات القياسية.

1-4- الدراسات القياسية : بالإضافة إلى المقاربات السابقة الذكر تناول موضوع سعر الصرف التوازني جملة من الدراسات القياسية، اهتمت بدراسة العلاقة طويلة الأجل الموجودة بين سعر الصرف الحقيقي، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي بإمكانها التأثير على التوازن الداخلي والخارجي.

فنظرا للصعوبات التي واجهت النماذج التجريبية في تطبيق نموذج التوازن العام، قامت هذه النماذج القياسية باستخدام العديد من المتغيرات الأساسية المحددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني، الأمر الذي يتم من خلال نظرية التكامل المتزامن La théorie de la cointégration ونموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات، وذلك بالافتراض المسبق لوجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي ومجموعة من العوامل الهيكلية.

فقام Edwards [1989] بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني لمجموعة من الدول النامية، حيث افترض وجود جملة من المتغيرات المحددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني مثل التطور التكنولوجي، تراكم رأس المال مستوى توزيع الإنفاق العام بين السلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار، ومجموعة من العوامل المحددة لسعر الصرف.

وفي سنة 1996 قام Halpern et Wyplosz بالبحث في المحددات الأساسية لسعر الصرف التوازني لمجموعة من الدول السائرة في مرحلة الانتقال في شرق أوروبا، حيث ركز الباحثان على أهمية إنتاجية العمل، عوامل الصرف، وبمعدل المشاركة في سوق العمل.

بينما اختار Parikh et Kahn [1997] اقتصاد جنوب إفريقيا للبحث في محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني بتطبيق نظرية التكامل المتزامن، وقد أوضحت النتائج بأن سعر الصرف الحقيقي التوازني دالة في مجموعة من المتغيرات مثل أسعار الذهب، نمو الإنتاجية، تكاليف النقل، وعوامل الصرف.كما بين تأثير وزن المديونية على سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى القصير. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نمو الإنتاجية في جنوب إفريقيا يؤثر في انخفاض سعر الصرف الحقيقي **للراند** مقابل الدولار في الأجل الطويل، في حين أنه لا يوجد لها أي تأثير في الأجل القصير.

كما قام Aglietta *et al.* [1998] بإيجاد نموذج سعر صرف حقيقي توازني يأخذ بعين الاعتبار أثر **بالاسا**، حيث يعتبر صافي الوضعية الخارجية عامل تمثيلي للتنافسية خارج الأسعار، حيث يعرف صافي الوضعية الخارجية بالرصيد المتراكم للميزان الجاري. فكلما ازداد التراكم في بلد ما، كلما ارتفع صافي وضعيته الخارجية ، وكلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي التوازني.[9]

2- تقدير سعر الصرف التوازني في الجزائر : سنعتمد في تقدير نموذج لتحديد سعر الصرف التوازني في الجزائر ذلك على النموذج الذي تم تقديره من طرف (Edwards 1989)، وعلى نموذج (Cashin et Al.2002)[10] الذي يفترض أن الاقتصاد صغير ومفتوح يعتمد على إنتاج نوعين من السلع، سلع موجهة للتصدير (النفط حالة الجزائر) وسلع غير قابلة للتجارة. ويفترض النموذج عدة قيود تهدف إلى إنشاء نقطة ارتكاز مبسطة يمكن من خلالها تحليل الطريق الديناميكي والعملية الضابطة لسعر الصرف الحقيقي بشكل قوي. وبعد ذلك يمكن إرخاء هذه الافتراضات مما يؤدي إلى بيئة واقعية. باختصار فإن هذا النموذج يهدف إلى بحث تأثير المتغيرات الأساسية على القيمة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي في الأجلين القصير والطويل.

وبالتالي فإن المعادلة التي تصف القيمة التوازنية لسعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل باعتبارها دالة في المتغيرات الأساسية يمكن توصيفها باستخدام المعادلة التالية :

$$LogTCR_t^* = \beta_0 + \beta_1 Log(X\ )_t + \beta_2 ....(5)$$

وحتى يتم تقدير هذه المعادلة النظرية، ومع الوضع في الاعتبار عدم توافر سلسلة على المدى الطويل بامتداد فترة الدراسة لمعظم المتغيرات، بالإضافة إلى الأهمية النسبية لبعض المتغيرات الأخرى في الحالة الجزائرية، فقد تم تطبيق حلين لهاتين المشكلتين. أولا سيتم استخدام بعض المؤشرات الوكيلة (Proxy Variables) عوضا عن المتغيرات التي لم يتوافر بيانات عنها، بينما في الوقت نفسه يمكن توسيع المعادلة (1) باستخدام متغيرات أخرى والتي لها أهمية نسبية في الاقتصاد الجزائري.[11]

2-1- تقديم متغيرات النموذج ودراسة خصائصها : يعرف نموذج Cashin سعر الصرف الحقيقي على أنه دالة في التنافسية النسبية بين القطاعات التجارية والقطاعات غير التجارية، وأيضا أطراف التجارة لتكون متغيرات نموذج سعر الصرف الحقيقي التوازني هي :

1- **TCR** : سعر الصرف الحقيقي الفعلي، المعرف على أنه السعر المحلي للسلع المحلية بالنسبة إلى السعر الأجنبي لسلة السلع الأجنبية.

2- **الفروق الإنتاجية** (dpro) : بين القطاع المنتج للسلع المتاجر بها والقطاع المنتج للسلع غير المتاجر بها، والفروق الإنتاجية بين القطاعات غير التجارية المحلية والأجنبية.

وكتعويض لهذين المتغيرين سنستخدم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي RGDP بالنسبة لكل فرد بالنسبة للشركاء التجاريين كبديل للتباينات الإنتاجية (Achy.2000).

3- **المتغير الثاني** يعكس أطراف التجارة الخارجية، وعلى أساس أن النفط هو السلعة رقم واحد في صادرات الجزائر ممثلا بنسبة 97% فإنه يعتبر الطرف الأكثر فعالية في التجارة الخارجية، ويحسب السعر الحقيقي للنفط Roil عن طريق مخفض مؤشر سعر **البرنت** البريطاني حسب مؤشر سعر وحدة الصادرات المصنعة للدول المتقدمة.

بالإضافة إلى هاذين المتغيرين الأساسيين اللذين اقترحهما (Achy et Al) سنفترض وجود متغيرين آخرين مهمين يؤثران في سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار ألا وهما الإنفاق الحكومي والتعريفات على الواردات. (Edwards, 1989).

كل القيم ستأخذ باللوغاريتم ليصبح النموذج المقترح من الشكل :

$$Ln\left(TCR_{t}\right)=\beta_0+\beta_1 \ln dpro+\beta_2 \ln Roil_{t}+\beta_3 \ln Gk_{t}+\beta_4 \ln close\ \varepsilon_t ....(6)$$

ومن أجل الحصول على نموذج قياسي لسعر الصرف التوازني في الجزائر استخدمنا سلسلة زمنية حجمها 38 من 1970 إلى 2007 وفيما يلي سنقوم بدراسة استقرار المتغيرات والبحث في درجة تكاملها.

2-2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية : سنستخدم **اختبار الجذر الأحادي Unit Roots**

يبين الجدول (1) نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية لكل متغير من متغيرات النموذج وللفروق الأولى، وذلك لفترة الدراسة كلها، وقد تم اختيار فترة الإبطاء Lag طبقا لكل من AKaike information critirion (AIC) و Shwartz Bayesian critterion (SW).

تشير النتائج أن قيم ADF المحسوبة للمتغيرات (LnROIL, LnGK, LnClose) أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% ،(36289- ,29472- ,2.6118-) على التوالي، باستثناء المتغير (Lndpro) الذي يستقر عند المستوى 10% ويظهر احتمال وجود جذر أحادي أكبر من جميع المستويات المعنوية، أي أننا نقبل فرضية العدم $H_0=\phi_j=1$ التي تترجم في كون عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، وتشير إلى وجود جذر أحادي عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% ولا يتحقق الاستقرار إلا بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى.

أي أن :

$$LnTCR \rightarrow CI(1)\,;\, LnROIL \rightarrow CI(1)\,;\, Lnprod \rightarrow CI(1)\,;\, LnGK \rightarrow CI(1)\,;\, Lnclose \rightarrow CI(1)$$

كما تشير دوال الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية إلى عدم استقرار السلاسل إلا بعد القيام بالفروق من الدرجة الأولى.

وتنسجم هذه النتائج مع النظرية القياسية التي تفترض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.كما تتفق خاصية الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولى لسعر الصرف الحقيقي مع الدراسات التطبيقية الأخرى، ومن ثم فنتائج دراسة الاستقرار تشير إلى أنه إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الحقيقية الأساسية (الأساسيات) - وفي ظل تأكد أن جميع المتغيرات لها نفس درجة التكامل- فسوف تقدم آلية تصحيح الخطأ (ECM) وصفا ملائما يربط بين القيم المشاهدة لهذه المتغيرات في الأجل القصير ومسارها التوازني في الأجل الطويل، وفضلا عن ذلك فإن العلاقة التوازنية تعني أنه لا يمكن لأي من المتغيرات التحرك باستقلال عن الأخر، وهو ما ينقلنا إلى الخطوة التالية وهي إجراء اختبارات التكامل التي تختبر وجود علاقة توازنية طويلة لأجل بين المتغيرات الأساسية.

2 -3- اختبار التكامل المتزامن : يشير Granger و Engle إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج، فان هذه السلاسل الزمنية في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة وبالتالي فان يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. ويأخذ المزيج الخطي لنموذج الدراسة الشكل الآتي :

$$\varepsilon_t = LnTCR - \alpha_0 - \alpha_1 LnROil - \alpha_2 Lndpro - \alpha_3 LnGK - \alpha_4 LnClose.....(7)$$

علينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي ε_t المتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية، أي انه سلسلة زمنية مستقرة. فإذا كان هذا المزيج متكامل من الدرجة صفر، فان متغيرات النموذج تحقق التكامل المشترك أي أنها متكاملة من نفس الدرجة.

2 -3-1- اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرا نجر (Engle- Granger Test): يبدأ اختبار انجل-جرا نجر للتكامل المشترك أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي :

$$LnTCR = \alpha_0 + \alpha_1 LnROil + \alpha_2 Lndpro + \alpha_3 LnGK + \alpha_4 LnClose + \varepsilon_t.....(8)$$

وتسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار ε_tوهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. وينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة الصفر كما يلي :

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha_0 + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1} + e_t$$

بتقدير نموذج الانحدار المشترك أعلاه باستخدام برنامج EVIEWS حصلنا على النتائج التالية :

$$LnTCR = 3.58 + 0.13LnROil + 1.49Lndpro + 0.34LnGK + 0.51LnClose....(9)$$

T : 11.5 2.36 20.36 3.41 9.70

(R^2= 0.957) Adj. (R^2=0.0.951) (SSR 0.39) (DW=1.6)

المعالم معنوية عند $\alpha = 5\%$

وفقا للقيمة المحسوبة لـ:ADF (4.182064-)، التي هي أقل من القيم الحرجة عند المستويات 1%1%، 5%، 10% أي أنه يمكن رفض فرضية جذر الوحدة بمعنى قبول الفرضية H0 ونرفض H1.الأمر الذي أكده اختبار PP، الذي كانت قيمته 3.69050- أقل من القيم الحرجة عند المستويات 1%، 5%، 10% ، مما يؤكد استقرار السلسة الزمنية لبواقي التقدير.

2-3-2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن -جسلس Johansen-Juselius cointegration test):

سنقوم فيما يلي بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة "MCO لدراسة العلاقة طويلة المدى أو باستعمال اختبار "Johansen" للقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى (أعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل المتزامن وهذا باستعمال برنامج «EVIEWS».

من خلال الجدول (2) يمكننا استخراج النتائج التالية :

يشير r إلى عدد أشعة التكامل المشترك، وكما نلاحظ عند اختبار فرضية العدم ابتدأنا من r=0 أي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .وتشير إحصائية (Trace) إلى قبول الفرض البديل بوجود شعاع تكامل مشترك واحد عند مستوى 5 % في ظل عدم وجود الاتجاه، وعند مستوى5%، 1% في ظل وجود الاتجاه. وتقترح بان شعاع التكامل المشترك r=1 في ظل وجود الاتجاه، و في حالة عدم وجوده.

الأمر الذي تؤكده إحصائية Maximal Eigenvalue التي أشارت إلى قبول الفرض البديل عند المستوى 5% و1% في ظل وجود الاتجاه وبمستوى 5% في ظل عدم وجود الاتجاه.

2- 4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:(ECM Estimation)

نظرا لكون كل المتغيرات ذات نفس درجة التكامل فإننا سنستخدم نموذج تصحيح الخطأ، وقد أظهر التقدير النموذج التالي :

$$LnTCR = 3.0641 + 1.54LnDPRO + 0.6LnClose + 0.48LnGK + 0.23LnROIL...(10)$$

$$() \quad (3.62) \quad (8.69) \quad (18.39) \quad 3.55$$

ويمكن تلخيص أهم نتائج تقدير الدراسة في الأتي :

1- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي التوازني و أسعار النفط، فارتفاع أسعار البترول الحقيقية بنسبة 1 % سيرفع مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني بحوالي 0.23 %، مما يؤكد فرضية هيمنة قطاع المحروقات على إيرادات الجزائر طيلة فترة الدراسة.

2- ارتفاع نسبة النفقات الحكومية بنسبة 1 % يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 0.48 %. مما يشير إلى الأثر النسبي لرأس المال الحكومي على سعر الصرف الحقيقي على نطاق واسع بما يتسق مع نتائج هيكل الإنفاق العام في الجزائر. إذ تمثل النفقات الرأسمالية ثلث مجموع النفقات، التي تتضمن عادة ما جزءا كبيرا من المعدات والسلع التي لا تنتج محليا. وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الرأسمالي تعزز الطلب على استيراد السلع الاستهلاكية والمعدات.

3- الزيادة في نسبة الإنتاج المحلي الإجمالي GDP لكل فرد بالنسبة للشركاء التجاريين بنسبة 1 % تترافق بارتفاع سعر الصرف الحقيقي التوازني بنسبة 1.54 %، هذا الأمر طبيعي ناجم عن تحسن مداخيل الجزائر في العشرية الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية مما ساهم في رفع قدرتها التنافسية مع شركائها التجاريين.

4- ارتفاع نسبة التعريفات على الواردات بنسبة 1 % يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 0.6 %. مما يشير إلى الأثر النسبي للتعريفات على الواردات على سعر الصرف الحقيقي التوازني.

يمكن استخدام الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي التوازني الذي تم الحصول عليه لتفسير فترات الزيادة والنقصان في تقدير العملة التي حدثت في الاقتصاد الجزائري، وكذلك تغيرات الأنظمة السياسية التي تمت خلال فترة الدراسة، فمن الشكل (4، 7) يتضح أنه عندما يكون سعر الصرف الحقيقي أسفل قيمته التوازنية توجد مغالاة في قيمة العملة المحلية والعكس صحيح. و يوضح الشكل أن الفترة (1976-1987) شهدت مغالاة في قيمة الدينار الجزائري، وهي فترة التسيير الإداري، مما أدى إلى تبني مزيج من السياسات الكلية التوسعية غير الدائمة مع الإبقاء على نظام سعر الصرف الثابت، وكذلك القيود التجارية التي تم فرضها بالإضافة إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الداخلة خاصة بعد اللجوء إلى الاستدانة من المؤسسات الدولية، باستثناء الفترة 1973-1974 فترة الصدمة البترولية الأولى أين عرف سعر الصرف الحقيقي تقييما أقل نوعا ما.

أما خلال الفترة 1988-1994 فقد كان الدينار الجزائري مقوما بأقل من قيمته، وسبب ذلك التخفيض الرسمي في سعر الصرف الاسمي وتقييد شراء النقد الأجنبي، بالإضافة إلى التوقف عن خدمة الديون وإعادة جدولتها. نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والذي تم في إطاره تبني سياسات كلية صارمة أدت إلى إنهاء التقدير المبالغ فيه في قيمة العملة.

وفي الفترة 1995 –2001 عرف سعر الصرف الحقيقي انحرافا أقل ناجم عن بداية الاستقرار مرده إلى تحسن أسعار المحروقات العالمية. وفي سنة 2003 ونتيجة للارتفاع الكبير لأسعار البترول عرف الدينار الجزائري استقرار ملحوظا، أكدته تقارير صندوق النقد الدولي، ليستمر الحال على ما هو عليه حتى نهاية فترة الدراسة.

3– تأثير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر :

بعد أن تم تقدير نموذج لسعر الصرف التوازني الذي من خلاله قمنا بتقدير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني، نحاول في مرحلة أخيرة معرفة تأثير هذا الانحراف على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى غيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى متغير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني المحصل عليه خلال الجزء السابق.

وبصفة عامة فإن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالنمو لم تقدم تبريرا فيما يتعلق باختيار مجموعة محددة لمحددات النمو الاقتصادي. (Makdisi et al, 2000). إلا أن معظم الدراسات النظرية والتطبيقية المختلفة المتعلقة بدراسة محددات النمو اشتملت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يتوقع أن تؤثر في النمو الاقتصادي. وتتمثل أهم هذه المتغيرات في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو في الصادرات وانحراف سعر الصرف الحقيقي، نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام، ومعدل التضخم.

3-1- تقديم المتغيرات ودراسة خصائصها : كما أشرنا سابقا فإن أهم المتغيرات المحددة لنموذج النمو الاقتصادي تتمثل في : نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، النمو في الصادرات والواردات، انحراف سعر الصرف الحقيقي، نمو السكان، ومعدل التضخم. وسيتم التعبير عن النمو الاقتصادي في هذه الحالة بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام *GDP* في الجزائر خلال الفترة 1971-2007.

يمكن التعبير على دالة النمو الاقتصادي بالصيغة التالية :

$$GDP_t = f(CFY_t, \inf_t, X_t, CC_t, RM_t) .... (11)$$

حيث تشير المتغيرات إلى :

- GDP : النمو في الناتج الداخلي الخام ؛ CFY : نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام ؛ inf :التضخم ؛
- X : الصادرات ؛ CC : نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام ؛ RM : انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني.

وقد تم الحصول على البيانات IFS وبنك الجزائر، بحيث تكون سنة 2000 سنة الأساس.

يأخذ نموذج الدراسة المستخدم الشكل التالي :

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 INF + \beta_3 CFY + \beta_4 RM + \beta_5 CC + \varepsilon_t ....(12)$$

نأخذ كل القيم باللوغاريتم باستثناء الانحراف في سعر الصرف، ليصبح النموذج المقترح من الشكل :

$$LnGDP = \beta_0 + \beta_1 LnX + \beta_2 LnINF + \beta_3 LnCFY + \beta_4 RM + \beta_5 LnCC + \varepsilon_t ...(13)$$

و من أجل الحصول على نموذج قياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر استخدمنا سلسلة زمنية حجمها 38 من 1970 إلى 2007. وفيما يلي سنقوم بدراسة استقرار المتغيرات والبحث في درجة تكاملها.

3-2- دراسة استقرار السلاسل الزمنية : إن أول ما يستعان به للكشف عن استقرار السلاسل هي دوال الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، حيث يمكن استخراج هذه باستخدام برنامج *EVIEWS*.

تبين أن معظم معاملات هذه الدوال تقع خارج مجال الثقة أي أنها تختلف معنويا عن الصفر، على عكس دوال الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للفروق من الدرجة الأولى التي تشير إلى استقرايتها. ولإثبات ذلك نستعمل اختبار الجذر الأحادي.

3-2-1- اختبار الجذر الأحادي : نستخدم اختبار **ديكي فولر** الموسع للحكم على استقرار على هذه السلاسل، والجدول **(3)** يبين نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية لكل متغير من متغيرات النموذج وللفروق الأولى، وذلك لفترة الدراسة كلها، وقد تم اختيار فترة الإبطاء Lag طبقا لكل من AKaike information Critirion (AIC) و Shwartz Bayesian Critterion (SW).

تشير النتائج أن قيم ADF المحسوبة للمتغيرات (RM ,LnINF ,LnCC ,LnCFY) أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% ،(-36289, -29472, -2.6118) على التوالي، بينما المتغيرGDP يكون غير مستقرا عند المستويين 1% ، 5% ، أما المتغيرين الصادرات والواردات غير مستقرين عند المستوى 1%. مما يظهر احتمال وجود جذر أحادي أكبر من جميع المستويات المعنوية، أي أننا نقبل فرضية العدم $H_0 = \phi_j = 1$ التي تترجم في كون عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، وتشير إلى وجود جذر أحادي. ولا يتحقق الاستقرار إلا بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى أي :

$$LnGDP \rightarrow CI(1); RM \rightarrow CI(0); LnX \rightarrow CI(1)$$
$$LnCC \rightarrow CI(1); LnCFY \rightarrow CI(1); LnINF \rightarrow CI(1)$$

يشير الجدول (3) إلى استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرات، الأمر الذي ينسجم مع نتائج النظرية القياسية التي تفترض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

3-3- اختبار التكامل المتزامن : بناء على النتائج المحصل عليها من اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق

الأول، باستثناء متغير انحراف سعر الصرف الحقيقي المستقر في المستوى، مما يشير إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار، وبالتالي يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا.

3-3-1- اختبار التكامل المشترك بطريقة (Engle- Granger Test) : يبدأ اختبار **انجل-جرانجر** للتكامل المشترك أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى المتمثلة في معادلة انحدار التكامل المشترك كالآتي :

$$LnGDP = \alpha_0 + \alpha_1 RM + \alpha_2 LnCFY + \alpha_3 LnX + \alpha_4 Ln\inf + \alpha_5 LnCC \ldots(14)$$

ثم يتم الحصول على بواقي الانحدار ε_t ، وينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة الصفر. وبتقدير نموذج الانحدار المشترك أعلاه وباستخدام برنامج EVIEWS حصلنا على النتائج التالية :

$$LnGDP = 2.28 - 0.03RM + 0.55LnCFY + 3.77LnX - 0.1Ln\inf - 1.28LnCC\ldots(15)$$

-3.71 - 53.16 2.07 4.17 T : 2.70 -2.06

كتقييم إحصائي فإن المعالم مقبولة على العموم، إلا أن قيمة **دربن واتسون** 0.08 تشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات بسبب عدم استقرار السلاسل الزمنية. سننظر فيما إذا كانت بواقي التقدير مستقرة لنقول أن السلاسل الزمنية متزامنة.

وبعد الحصول على بواقي الانحدار تم تقدير المعادلة $\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha_0 + \delta\varepsilon_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1} + e_t$ لاختبار جذر الوحدة، باستخدام كل من اختباري ADF لنحصل على النتائج الملخصة في الجدول (4) : نلاحظ أنه وفقا للقيمة المحسوبة لِـ ADF : (3.3881-)، التي هي أقل من القيم الحرجة عند جميع المستويات أي أنه يمكن رفض فرضية جذر الوحدة بمعنى قبول الفرضية H0 ونرفض H1. مما يؤكد استقرار السلسة الزمنية لبواقي التقدير.

3-3-2- اختبار التكامل المشترك بطريقة (cointegration test Johansen-Juseliusd): سنقوم باستعمال اختبار "Johansen" للقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى (أعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل المتزامن وهذا باستعمال برنامج «EVIEWS». من خلال الجدول (4) يمكننا استخراج النتائج التالية :

تشير إحصائية Maximal Eigenvalue إلى قبول الفرض البديل بوجود شعاع تكامل مشترك واحد عند المستويين5% و1% في ظل وجود الاتجاه وفي ظل عدم وجوده. وتقترح بان شعاع التكامل المشترك r=1 وهذا في ظل وجود الاتجاه، وفي حالة عدم وجوده.

الأمر الذي تؤكده إحصائية (Trace) التي أشارت إلى قبول الفرض البديل عند المستويين5% و1%.

وبالاعتماد على نتائج هذا الاختبار والاختبارات السابقة التي أشارت إلى وجود تكامل مشترك وحيد بين متغيرات النموذج، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ.

3-4- تقدير نموذج : بعد التأكد من كون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول بافتراض أيضاً تحقق الفرضيات الكلاسيكية، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومع اعتماد أسلوب تشخيص النموذج تم (Diagnostic) التوصل إلى التقدير التالي :

$$LnGDP = 0.96 - 1.48RM + 4.46LnCFY + 3.92LnX - 0.31Ln\inf - 4.87LnCC\ldots(16)$$

(-3.51) (- 8.73) (4.41) (9.32) (2.84) - (3.51)

$R^2=0.8$

جميع المتغيرات تظهر في شكل الفروق الأولى، ويتضح من تقدير النموذج أن المعامل المقدر لنسبة الاستثمار بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي معنوي وبإشارة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار والنمو، أما الإشارة السالبة في متغير التضخم فتشير إلى وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير والنمو الاقتصادي.

بالنسبة لمتغير الصادرات فكان معنويا بإشارة موجبة مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات متمثلة في المحروقات في التمويل، كما يشير إلى درجة الانفتاح على الاقتصاديات الأجنبية.

بالنسبة للمعامل المقدر لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني فقد كانت إشارته سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي، وهو ما يتناسب مع فرضيات البحث فكلما زاد هذا الانحراف انخفض النمو الاقتصادي.

بالنسبة للاستهلاك فكانت إشارته سالبة تدل على العلاقة العكسية بين الاستهلاك والنمو الاقتصادي.

3-5 - دراسة السببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي : من أجل دراسة السببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي سنستخدم اختبار **قرانجر** الذي يقوم على اختبار الفرضية :

H_0: انحراف سعر الصرف الحقيقي مستواه التوازني لا يتسبب في النمو الاقتصادي.ضد الفرضية البديلة التي تعكس فرضية العدم.

ثم نقوم بحساب قيمة فيشر التقليدي بالصيغة $F=\frac{(SCRR-SCRU)/c}{SCRU/(n-k-1)}$

حيث تشير : $SCRR$: إلى مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بقيد.

$SCRU$: مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بدون قيد.

C : عدد المعالم التي نختبر انعدامها. (restriction)

انطلاقا من جدول السببية المستخرج بواسطة البرنامج .Eviews أن قيمة **فيشر** المحسوبة بالنسبة لـ RM و LnGDP على التوالي هي 0.59 و 2.52.بينما قيمة فيشر الجدولية هي :

$$F=\frac{(21.22-21.12)}{21.12/(35-5-1)}=0.13$$

بما أن $F_{(n,K-1)}^{5\%}\le F_{cal}$ فإننا نرفض H_0 مستواه مما يعني وجود سببية بمفهوم **قرانجر**، من انحراف سعر الصرف الحقيقي مستواه التوازني نحو النمو الاقتصادي.

خلاصة : يمكن تحليل نتائج التقدير فيما يلي :

1. تؤيد نتائج التقدير الفرضية التي تقرر أنه مع استمرار ارتفاع التضخم معبرا عنه بالمستوي العام للأسعار، يزداد تدهور القوة الشرائية للدينار، وبالتالي يتزايد الأثر الكمي الموجب لارتفاع المستوي العام للأسعار علي سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، لأن أثر التضخم علي سعر الصرف هو أثر تراكمي يبدأ من الأثر الفوري إلي الأثر القصير ثم المتوسط ثم طويل الأجل، ليؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

2. ترتب على استمرار ارتفاع معدل التضخم في سنوات الأزمة استمرار انحراف سعر الصرف الحقيقي التوازني، وهو ما صاحبه قيام المستثمرين بمراجعة توقعاتهم التضخمية إلي أعلي، وأدى أيضا إلى قيامهم بمراجعة توقعاتهم حول سعر صرف الدينار في المستقبل، ومن ثم زيادة الطلب علي العملات الأجنبية علي حساب الدينار ومع ثبات عرض الصرف الأجنبي، ارتفع سعره مقابل الدينار.

3. يؤدي الانخفاض في أسعار الصادرات ممثلة بالمحروقات إلى تراجع مستوى الإنتاج الوطني، وكذا الدخل الوطني، وبالتالي إلى اضطراب في مستوى النفقات الحكومية التي تنتقل عبرها الاضطرابات إلى المجالات الاجتماعية وحتى السياسية، مما يرهن الاستقرار المحلي بتقلبات واضطرابات الأسواق الخارجية، وهو ما يشكل تهديدا للأمن الاقتصادي، لكونه يتيح للبلدان الشريكة فرصا للضغط أو المساومة في اتخاذ القرارات الحاسمة في شتى الميادين كالتنظيم السياسي والاجتماعي ونمط التنمية.

4. توجد علاقة سببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي، تشير إلى التأثير السلبي لهذا المتغير على أداء الاقتصاد ككل.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ضرورة إتباع إستراتيجية تركز علي الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير، يجب العمل بكل الطرق على التقييم الفعلي لسعر الصرف، مع المقاومة لأي شكل من أشكال المضاربة على قيمة الدينار، وإحداث تخفيض في الواردات، وتخفيض في الإنفاق الحكومي بالعملات الصعبة في الخارج، سواء كان هذا الإنفاق على تمثيل دبلوماسي

أو قنصلي غير ضروري، وكذلك العمل على تخفيض الإنفاق الخاص في الخارج ولاسيما الإنفاق السياحي، بما يقلص فجوة الطلب الزائد على الصرف الأجنبي. أما في الأجل الطويل، فيجب بذل جهد حقيقي لتنشيط سياسة دفع الصادرات وعمليات الإصلاح الهيكلي الاقتصادية.

كما يجب توجيه السياسات الاقتصادية تجاه استقرار سعر الصرف الحقيقي حول مستوى حقيقي توازني يشجع النمو، والعمل على مراجعة القوانين الخاصة بسوق الصرف بما يتلاءم مع التطورات الجديدة في المحيط الدولي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) نتائج اختبار ADF لكل سلسلة

النوع	SC	AIC	القيمة المحسوبة ADF (t.øj)	درجة التأخير	المتغيرة
ساكنة بعد الفروق الأولى	-1.213434 -1.310546	-1.391188 -1.44386-	-0,372633 -3.889258	2 1	**LnTCR** **DLnTCR**
ساكنة بعد الفروق الأولى	1.469675 0.478114	-0.291921 -0.311789	-1,898770 -4.0862857	2 1	**LnROIL** **DLnROIL**
ساكنة بعد الفروق الأولى	-3.209625 -3.252618	-3.387379 -3.385934	-1,367654 -2.681023	4 1	**LDpro** **DLndpro**
ساكنة بعد الفروق الأولى	-1.490458 -1.501509	-1.668212 -1.63485	-1.713877 -3.976922	3 1	**LnGK** **DLnGK**
ساكنة بعد الفروق الأولى	-0.170191 -0.22268	-.0347945 -0.35599	-1.248922 -4.414170	2 1	**LnClose** **DLnclose**

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews

الجدول (2) نتائج اختبار Johansen **Maximal Eigenvalue Test**

فرضية العدم	الفرضية البديلة	Statistic		مستوى معنوية 5%		مستوى معنوية 1%	
		اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه
r = 0	**r = 1**	42.38957	33.91459	33.46	30.04	38.77	35.17
1≤ r	**r = 2**	21.85654	17.12029	27.07	23.80	32.24	28.82
2 r≤	**r = 3**	13.23322	10.13106	20.97	17.89	25.42	22.99
3 r≤	**r = 4**	5.987642	3.086166	14.07	11.44	18.63	15.69
4 r≤	**r = 5**	1.583090	0.176371	3.76	3.84	6.65	6.51
Trace Test							
r = 0	**1≥ r**	85.05006	64.42847	68.52	59.46	76.07	66.52
1 r≤	**2≥ r**	42.66049	30.51388	47.21	3989	54.46	45.58
2 r≤	**3≥ r**	20.80395	13.39359	29.68	24.31	35.65	29.75
3 r≤	**4≥ r**	7.570732	3.262537	15.41	12.53	20.04	16.31
4 r≤	**5≥ r**	1.583090	0.17631	3.76	3.84	6.65	6.51

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج .EVIEWS

الجدول (3) يبين نتائج اختبار ADF

المتغيرة	درجة التأخير	ADF (t.øj)القيمة المحسوبة	النوع
LnGDP	1	-2.836342	ساكنة بعد
DLnGDP	1	-6.054997	الفروق الأولى
XLn	1	-2.8632968	ساكنة بعد
DLnX	1	-6.260801	الفروق الأولى
INFLn	1	-1.818563	ساكنة بعد
DLnINF	1	-5.811391	الفروق الأولى
LnCC	1	-1.521761	ساكنة بعد
DLnCC	1	-5.964987	الفروق الأولى
CFYLn	1	-1.427426	ساكنة بعد
DLnCFY	1	-5.128703	الفروق الأولى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج *EVIEWS*

الجدول (4) نتائج اختبار Johansen

فرضية العدم	الفرضية البديلة	Statistic		مستوى معنوية 5%		مستوى معنوية 1%	
Maximal Eigenvalue Test							
		اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه
r = 0	**r = 1**	60.32868	53.5938503929	40.30	36.36	46.82	41.00
1≤ r	**r = 2**	30.10657	23.64129	34.40	30.04	39.79	35.17
2 r≤	**r = 3**	22.50209	20.38476	28.14	23.80	33.24	28.82
3 r≤	**r = 4**	14.16884	14.15523	22.00	17.89	26.81	22.99
4 r≤	**r = 5**	6.912762	6.644119	15.67	11.44	20.20	15.69
5≤ r	**r = 6**	2.855917	0.953157	9.24	3.84	12.97	6.51
Trace Test							
r = 0	**1≥ r**	136.8749	136.8749	102.14	82.49	111.01	90.45
1 r≤	**2≥ r**	76.54618	76.54618	76.07	59.46	84.45	66.52
2 r≤	**3≥ r**	46.43961	46.43961	53.12	39.89	60.16	45.58
3 r≤	**4≥ r**	23.93752	23.93752	34.91	24.31	41.07	29.75
4 r≤	**5≥ r**	9.768679	9.768679	19.96	12.53	24.60	16.31
4 r≤	**6≥ r**	2.855917	2.855917	9.24	3.84	12.97	6.51

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج .EVIEWS

تم تحديد عدد التأخيرات المأخوذة في هذا الاختبار باستعمال معاملي: "Schwarz" و"Aicaike"، فقد وجدناه واحدا (1) أي (P=1)، وذلك نظرا لصغر حجم العينة المأخوذة.

الشكل 1 - انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني.

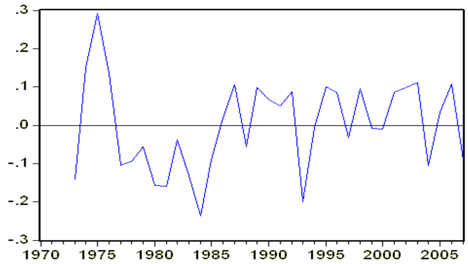

المصدر: مخرجات Eviews.

الإحالات والمراجع :

[1]- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف الموازية، مكتبة النهضة، مصر، 1987، ص 46.

[2]-Redriger Dorumbush, Exchange Rate and Inflation, Cambridge, USA,1994, P266.

[3]- محمد ناظم محمد حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999، ص 26.

[4]- سي بول هالود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2007، ص 215.

[5]- Mac Donald,R"& Taylor,M,Exchange Rate Economics, Asurvey, (IMF staff papers), vol 39, 1992, p2.

[6]- نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة كاس للطباعة، القاهرة، 2006، ص 236.

[7]- نشأت الوكيل، نفس المرجع السابق، ص 252.

[8]- Jeffry.A. FRANKEL, A monetary approach to the Exchange Rate Doctrinal Aspects of Empirical Evidence, in the Economics of Exchange, 1987, PP11-22.

[9] - Aglietta, M., Baulant, C., Coudert, V., Pourquoi l'euro sera fort. Une approche par les taux de change d'équilibre" Revue économique, n° 3, 1998,pp. 721-731.

[10]- Cashin, P, L. Céspedes, and R. Sahay, , Keynes, Cocoa, and Copper: In Search of Commodity Currencies, IMF Working Paper 02/223 (Washington: International Monetary Fund), 2002.

[11] - دى سليم، "إطلالة الطلب السياحي"، جريده أبو ا ول السياحية، العدد 2008/08، مصر، (على ا ط) 2008/11/25

http://www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=450

العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر

Motivational factors to attract foreign direct investment and ways of its evaluation: a Case Study of Algeria

بولرباح غريب*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
المخبر: أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر – منذ أواخر العقد الثامن من القرن المنصرم- من أهم مصادر تمويل التنمية، وذلك يعود إلى انخفاض المساعدات الدولية الرسمية الموجهة للتنمية من جهة، وتفجر أزمة المديونية من جهة أخرى. وبالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، من رفع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية والعمالة، ونقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية، اشتد التنافس بين الدول وبخاصة النامية منها على جذب اكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال جعل عوامل الجذب أكثر تحفيزا من غيرها من الدول، ولذا توصف هذه العوامل بالعوامل المحفزة. ضمن هذا المقال سنحاول معرفة هذه العوامل المحفزة وكيفية تقييمها مع دراسة حالة الجزائر.

الكلمات المفتاح : الاستثمار الأجنبي المباشر، العوامل المحفزة للاستثمار، مناخ الاستثمار، الدول المضيفة، المؤشرات الاقتصادية، التنمية.

Abstract: From 1980s, foreign direct investment (FDI) is considered the most important external source of financing development, due to the decline of the official foreign aids oriented to development in one hand; the debt crisis broke out on the other hand. Given the important role undertaken by FDI in development in generating a higher rate of economic growth, increasing productivity and employment, technology transfer, technical and administrative experience, has intensified competition among countries; especially developing the ones to attract the largest volume of FDI by making the factors of attractions more motivating than other countries. In this article we will try to find out the motivating factors and its evaluation taking Algeria as a case study.

Keywords: Foreign direct investment, motivational factors, Investment climate, host countries, Economic indexes.

تمهيد : عرف الاقتصاد العالمي عدة تحولات، خاصة في نظامه المالي، حيث انتهجت الدول المتقدمة سياسة الانكماش المالي بغية تخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال عقد الثمانينات من القرن المنصرم، والذي أدى إلى تقليص الإنفاق في هذه الدول على المساعدات الخارجية مما أثر سلبا على حجم المساعدات الرسمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من جهة، وتفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982 من جهة أخرى. فجاء الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن المساعدات الخارجية وتبعيتها والديون الخارجية وآثارها. فأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينات المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لاقتصاديات الدول النامية وحتى المتقدمة. وعليه اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق. تكمن المنافسة بين الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جعل عوامل الجذب أكثر تحفيزا لانسياب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة. لهذا نجد الدول في حراك مستمر من اجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي.

من المهم الإشارة إلى الفرق بين العوامل المحفزة (**Motivational Factors**) التي نتناولها في هذا المقال والحوافز الضريبية والمالية (**Financial and Tax Incentives**)، حيث أن هذه الأخيرة تمثل عاملا من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فأظهرت معظم الأبحاث والدراسات الميدانية أن الحوافز الضريبية والمالية تعتبر عاملا ثانويا، وله تأثير بسيط في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والدراسات الميدانية أثبتت في بدايتها أن عامل الحوافز الضريبية والمالية يعتبر من أقل العوامل تأثيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن مع تزايد حرية التجارة وتحرك رؤوس الأموال عالميا في إطار العولمة أظهرت النتائج أن هذه الحوافز لها تأثير في تحديد حجم التدفقات في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة[1].

كما أثبتت بعض الدراسات الميدانية في الدول النامية[2] أن الحوافز الضريبية والمالية لها تأثير قليل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بل كانت لها تأثيرات مضادة، فمثلا في البرازيل أدى حجم الحوافز الضريبية إلى خسارة في مدا خيل الدولة أكثر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ولدتها ؛ وكذا تعد الإعفاءات الضريبية في ماليزيا ضخمة بالنسبة للشركات المستهدفة

* gboularbah@yahoo.co.uk

وفي تايلاند المشاريع التي تمسها الحوافز وبها معدلات فائدة مرتفعة حدثت دون حوافز. في حين يجمع الكثير بأن الحوافز الضريبية والمالية يكون لها الحسم في جذب الاستثمارات الأجنبية بين الدول ذات البيئة الاقتصادية المتشابهة والمتقاربة.

تتمحور إشكالية هذا المقال في السؤال التالي : ما هي العوامل المحفزة في الدول المضيفة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟ وكيف يتم تقييمها من طرف المستثمر الأجنبي ؟ وما هو واقع الحال في الجزائر ؟

سنعالج هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية :

1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
3. المؤشرات الاقتصادية لقياس العوامل المحفزة؛
4. دراسة واقع الجزائر.

1_ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر : يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات الموجهة لاقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطاتها في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر (البلد المضيف) غير البلد المستثمر والتي يتمتع فيها المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة. يكفي لاعتبار أن الاستثمار أجنبي مباشر حيازة المستثمر الأجنبي على 10% من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف[3].

تزايدت أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ التسعينات باعتباره أهم الوسائل التمويلية الدولية المتاحة للأسباب الآتية [4] :

- نتيجة لأزمة المديونية عام 1982 وما ترتب عليها من امتناع الدول النامية المدينة عن سداد ديونها بداية من المكسيك الأمر الذي أدى بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول العاجزة عوض منحها قروضا إضافية.
- حدوث تغير في النظرة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تدخلا في الاقتصاد الوطني إلى تشجيعها كوسيلة لسد فجوة الادخار – الاستثمار والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا والمهارات الإدارية ...إلخ.
- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية في اقتصادياتها لإحلال نظام السوق وفتح أسواقها على العالم، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل أراضيها.
- ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للدور الذي تتوقع الدول النامية أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال[5] :

أ. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول : رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية. كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

ب. المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

ت. رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهوما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

ث. انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

ج. تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

يظهر تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي عالميا من خلال تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التي ترصد سنويا حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ نلاحظ تزايدا مستمرا للتدفقات الواردة، حيث كانت 59 مليار دولار سنة 1982 لتقفز إلى 202 مليار دولار سنة 1990، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 21.7% من 1982-1990، أي بزيادة وصلت إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال الثمانينات.

بلغ المعدل 21.8% خلال الفترة 1991-1995 بسبب التغيرات العالمية الناجمة عن حرب الخليج، إلا أنه تزايد بنسبة 40% خلال الفترة 1996-2000. وارتفعت قيمة التدفقات إلى 1410 مليار دولار سنة 2000 التي تعد أحسن سنة نتيجة عمليات اندماج، وشراء الشركات عبر الحدود الذي تمثل المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة، غير أنها انخفضت في كل من سنة 2001 و2002 بمقدار الخمس بسبب تباطؤ النمو في معظم أنحاء العالم وانخفاض تقديرات سوق الأوراق المالية، وتحقيق الشركات لمستوى أدنى من الربحية وتباطؤ سرعة هيكلة الشركات في بعض الصناعات وتوقف عمليات الخوصصة في بعض البلدان، إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001.

بينما شهدت سنة 2004 طفرة طفيفة في تدفقات الاستثمار الأجنبي على صعيد العالم بعد ثلاث سنوات من التدفقات الآخذة في الهبوط. فالتدفقات في عام 2004 قد حققت أعلى نسبة 27.4% سنة 2003 التي بلغت نسبتها 9.7%، وترجع أسباب الزيادة إلى عدة عوامل حيث أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجيهه إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن.

حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا سنة 2005 زيادة بنسبة 28.9% عن مستواها سنة 2004، متأثرة بالنمو الاقتصادي العالمي، انتعاش صفقات الاندماج، التملك، استمرار تحسين بيئة الاستثمار والاهتمام بالترويج له على المستوى العالمي مع تزايد الاهتمام بتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات في الدول المضيفة. حيث بينت إحصائيات المنظمات الدولية منها UNCTAD وOCDE أن الدول المتقدمة هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغ حجمها غلى المستوى العالمي 1245,50 مليار دولار سنة 2000 و778.7 مليار دولار سنة 2005، وكان نصيب الدول المتقدمة من هذه التدفقات 1098,50 مليار دولار و706,70 مليار دولار على التوالي : أي نسبة 89 % سنة 2000 و 83 % سنة 2004. واحتلت الدول المتقدمة الصدارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي بلغ 1133 مليار دولار سنة 2000 من أصل 1409.5 مليار دولار عالميا و542 سنة 2005 من أصل 916.3 مليار دولار أي نسبة 80 % و 59 % (أنظر الجدول (1)).

اظهر تقرير (WIR 2008) ارتفاعا ملحوظا على المستوي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لتصل إلى 1833 مليار دولار والذي يتجاوز بكثير المستوي القياسي العالمي سنة 2000، حيث ارتفعت بنسبة 30% سنة 2006، وذلك بالرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني سنة 2007.

عزت UNCTAD هذا النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى النمو المرتفع والأداء الاقتصادي القوي في أنحاء كثيرة من العالم. كما ساهم ارتفاع أرباح الشركات، - وبالتالي صعود قيمة أسهمها- في رفع قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، والتي شكلت الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأفاد التقرير بأن من الأسباب الأخرى التي حفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الاستمرار في سياسات الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتبقى الدول المتقدمة تستحوذ على النصيب الكبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة. يرجع سبب ارتفاع التدفق الوارد للدول المتقدمة إلى ما تتمتع به هذه الدول من قواعد صناعية، أسواق ضخمة، قدرات تكنولوجية راقية وبيئة استثمارية جذابة أي بها عوامل تحفيزية لجذب الاستثمارات[6] (رغم الارتفاع الملموس في ارتفاع نصيب الدول النامية) كما يوضحه الجدول (2).

نتيجة لهذه الأهمية اشتدت المنافسة بين الدول النامية وحتى المتقدمة على توفير مناخ استثماري جذاب الذي هو مجمل الظروف، الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، المؤسسية والقانونية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، أي هو عبارة عن مجموعة من العوامل المحفزة تستخدم لزيادة القدرة التنافسية.

2_ العوامل المحفزة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر :

تلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية الأكثر شيوعا في ثلاث مجموعات من العوامل : العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والعوامل القانونية والتنظيمية.

1.2_ العوامل المحفزة الاقتصادية : تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري. منها :

- **حجم السوق المحلية ونموها :** يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري. أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان. فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية :** تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين، ... والشفافية في المعاملات المالية. فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخوصصة) يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر. فتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :** يعد معدل نمو (GDP) من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق. فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف. والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو (GDP) و حجم التدفقات الواردة[7].

- **معدل التضخم :** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج. فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى. وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات[8].

- **سعر الصرف :** يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف و الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

- **توفر اليد العاملة :** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من اجل تعظيم الربحية. ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول. وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها. بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها.

- **توفر البنية التحتية الملائمة :** تتمثل في شبكات النقل (البري، البحري والجوي)، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط، كهرباء وغاز). فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.

- **توفر المناطق الحرة :** تعرف المناطق الحرة بأنها"جزء من ارض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة"[9]. ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب. إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي يمكن أن يتميز بها البلد المضيف، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2_ العوامل المحفزة السياسية : يتأرجح الاستقرار السياسي بين ترتيبه في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات. حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي. وتأخذ الأشكال التالية :

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.
- التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

مصادر الخطر السياسي هي : الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب[10]. كلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة.

3.2_ العوامل القانونية والتنظيمية : تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مسايرة للتشريعات الدولية محفزا للاستثمارات الأجنبية. وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي. وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل نذكر منها[11] :

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- القدرة الفنية والمالية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها[12] :

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب، اعتبر هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.2_ الحوافز الضريبية والمالية : رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات[13] :

- وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛
- خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛
- تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير للمنتجات القائمة أو التي نسعى إلى ابتكارات جديدة؛
- تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة؛
- التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛
- توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

وعلى أساس أن هذه الحوافز سهلة التحقيق على الواقع مقرنة بالعوامل المحفزة السابقة، فإن الدول تتنافس فيما بينها لتقديم أحسن العروض. ويظهر ذلك من خلال تقارير **UNCTAD** السنوية للاستثمار العالمي وعدد القوانين واللوائح المعدلة من اجل جذب الاستثمارات.

5.2_ قانون حماية الملكية الفكرية : يساهم وجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي، تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، في توفير بيئة تشريعية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية.[14]

6.2_ أجهزة الاستثمار الأجنبي : تنشئ الدول عادة أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية وقد تكون بالاشتراك مع هيئات دولية للاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى مهام تسويق وترويج مشروعات الاستثمار محليا ودوليا. كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتواءم مع متطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة[15]. فكلما كانت هذه الأجهزة فعالة وتعمل بكفاءة تساعد في خلق مناخ استثماري محفز.

7.2_ تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي : يسهل وجود اتفاقيات دولية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من ضمانات. كما يعتبر التكامل الإقليمي من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن التكامل الإقليمي يعمل على إيجاد سوق إقليمي يساعد بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية.

8.2_ الترويج الإلكتروني : نظرا للمنافسة القوية التي تواجه الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لهذه الدول اعتماد الترويج الالكتروني لعرض إمكاناتها، فعن طريقه أصبح من السهل الحصول على البيانات والمعلومات الاستثمارية التي يحتاجها المستثمرون الأجانب حول الدولة مثل: تحليل بيئة الأعمال، اتجاهات الاستثمارات الواردة، المؤشرات الاقتصادية، الخدمات المقدمة، التشريعات، الحوافز ... إلخ.

تختلف أهمية هذه العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مستثمر إلى آخر حسب حجم الشركة ونوعية السوق الموجه إليه (محلي - خارجي)، جنسية المستثمر، القطاع المستثمر فيه ...إلخ.

خلصت دراسة لصندوق النقد العربي[16] سنة 2008 لتحديد العوامل المحفزة على الاستثمار في الدول العربية إلى أن أهم العوامل تمثل في تنوع سلة صادرات الدولة المضيفة أساسا (عاكسا أهمية عملية استخدام المصادر داخليا)، يتبعه اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (الذي دفع الاستثمارات الأوروبية إلى دول المغرب العربي)، ويليه تقليص الحواجز الجمركية وسعر صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي. أما العوامل التي لم يكن لها تأثير يذكر فهي معدل نمو الناتج المحلي في سنوات الأساس (ربما لارتباط هذا العامل بأسعار النفط في البلاد العربية) ودرجة نمو السوق المالية في البلد (فمن الخطأ تطوير السوق المالية قبل تطوير القاعدة الاقتصادية)، والاستقرار السياسي أو توقيع السلام مع دولة إسرائيل (مما يدحض فكرة أن استثمارات كبيرة ستأتي مع السلام)، وكذلك إقامة سوق إقليمية كما في دول تعاون الخليج.

ما يعيق الاستثمار المنتج في البلاد العربية هي على الترتيب :

- عدم وضوح السياسات الاقتصادية والمالية العامة،
- الفساد وبالأخص النظام القضائي، و"الكلف الثانوية" الكبيرة على الشركات المستثمرة والمماطلة في الإجراءات الجمركية،
- البنية التحتية غير مناسبة، من ماء وكهرباء واتصالات كما ونوعا.

وتشير الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية ليست لها تلك الأهمية ؛ ويمكن إسقاط هذه النتائج على الدول النامية باعتبار الدول العربية جزء منها.

في دراسة قام بها مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة UNCTAD، تم ترتيب العوامل وفق الآتي[17] :

- العامل الحاسم : الوصول إلى التكتلات التجارية؛
- عوامل هامة جدا : مواقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي المباشر، المخاطر السياسية، وجود شركاء محليين، المستوى العام للضرائب، الاستقرار النقدي و الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- عوامل هامة : الوصول إلى الموردين، شبكة النقل، تكاليف العمل، تكلفة الأراضي، الحوافز الضريبية والمالية وجودة المهارات.

ومن ناحية أخرى أظهرت دراسة استقصائية على كبار المسؤولين التنفيذيين من الشركات الكبرى وضعت الاستقرار السياسي كأهم عامل محفز للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوافر اليد العاملة الماهرة في المرتبة الثانية، كما يُبينه في الجدول (2).

في دراسة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، على عينة من المستثمرين في الدول العربية تم تصنيف العوامل إلى خمس مجموعات:

المجموعة الأولى : الاستقرار السياسي والاقتصادي، البيروقراطية الإدارية وإجراءات التسجيل والترخيص، عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار،عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج وعدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجموعة الثانية : توفر مناخ استثماري ملائم، توفر النقد الأجنبي، إجراءات التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار، التنقل والحصول على تأشيرات الدخول، توفر الأيدي العاملة المدربة، عدد الجهات الراعية لمصالح المستثمر، نسبة العوائد على الاستثمار، توفر شريك محلي من القطر المضيف.

المجموعة الثالثة : توفر البنية التحتية وعناصر الإنتاج، توافر الاستقرار الأمني، ازدواجية الضرائب ومعدلات الضرائب، معدل التضخم، استعمال السلطة الحكومية و توفر خرائط استثمارية.

المجموعة الرابعة : الدعم المادي والمعنوي من قبل البلد المضيف، حجم السوق المحلية وتوفر فرص استثمارية، نسبة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية، الأجهزة المصرفية وتطورها، الفساد الإداري (الرشاوى والعمولات)، التكامل الاقتصادي، القيود على حركة رأس المال.

المجموعة الخامسة : توفر بنوك للمعلومات، توفر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار، مدى تنفيذ التزامات البلد المضيف للاستثمار، وجود سوق مالية متطورة، مدى ثبات السياسة الاستثمارية، نسب معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومدى كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

يلاحظ من العرض السابق للعوامل المحفزة وجود معظمها في الأبحاث النظرية والعملية، وإن اختلفت الدراسات العملية في ترتيبها وأهميتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعزى عادة تلك الاختلافات إلى عينة الدراسة وفترها ونوعية الاستثمارات وغيرها من الأسباب التي سبق وأن ذكرناها. وتجدر الإشارة إلى أن العوامل المحفزة تشكل في مجموعها ما يطلق عليه مناخ الاستثمار الذي يعرفه تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه " مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر[18].

ولتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمشاركة في عملية التنمية للبلد المضيف يجب العمل من طرف الحكومات لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية أكثر تحفيزا. وهنا تكمن المنافسة بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزا وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة المضيفة في المؤشرات الدولية التي تعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك لما أثبتته بعض الدراسات أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي. حتى وإن لم تصل درجة الدقة الكاملة، فإنها حتماً تعد من محسنات القرار، أي من الأدوات التي تزكي القرار وترجحه، وبذلك فهي لا بد أن تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار، للإفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة[19].

3_ المؤشرات الاقتصادية لقياس العوامل المحفزة :

تعتبر المؤشرات الدولية النوعية من أهم طرق قياس مدى ودرجة توفر العوامل المحفزة في الدول، لذا نجد هناك اهتماما كبيرا بهذه المؤشرات خاصة منها التي تصدر عن المنظمات الدولية أو المؤسسات المتخصصة، ومن هذه المؤشرات الدولية :

أ_ مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد : ويصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ 2001. ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل.

أ.1_ العوامل التي يقيسها المؤشر : يقاس مؤشر الأداء بقسمة (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي / تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا) / (حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة. أما مؤشر الإمكانيات فيأخذ بـ 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، وتصنيف البلد السيادي.

أ.2_ دليل المؤشر : بالنسبة لمؤشر الأداء حصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين صفر وواحد ويحتسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة، وأدنى قيمة للمتغير. ومن مقارنة وضع البلد وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

- مجموعة الدول السباقة : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع.
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض.
- مجموعة الدول ما دون إمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع.
- مجموعة الدول متدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض.

ب_ المؤشر المركب للمخاطر القطرية : يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP، الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25 % ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25% [20].

ب.1_ العوامل التي يقيسها المؤشر[21] : تتمثل العوامل في كل من المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية والمخاطر التمويلية.

ب.2_ دليل المؤشر : من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا، من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة، من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة، من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة، من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

ج_ مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر عن معهد **هيرتاج** وصحيفة **ووال ستريت جورنال،** منذ سنة 1995، وهو أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال العوامل التالية :

ج.1_ العوامل التي يقيسها المؤشر : يعتمد المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات.

ج.2_ دليل المؤشر : تمنح العوامل أوزانا متساوية ويحسب المؤشر بالأخذ بالمتوسط ويمكن تقيم هذا المؤشر بما يلي :

- (80 – 100) يدل على حرية اقتصادية كاملة. - (70 – 79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة .
- (60 - 69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة. - (50 – 59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
- (0 – 49.9) يدل على حرية اقتصادية منعدمة.

نلاحظ من عرض العوامل التي تأخذ بها المؤشرات الدولية، أنها تشمل تقريبا كل ما سبق ذكره من العوامل المحفزة، وهذا ما يدل على أهمية هذه العوامل بالنسبة للدول والمضيفة خاصة في إطار المنافسة الدولية لجذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلية نرى بان هذه العوامل تحفيزية لجذب المزيد من الاستثمارات ولا تقتصر على الحوافز المالية والضريبية. فإذا ما حاولنا أن نقارب بين نتائج المؤشرات وحجم التدفقات نلاحظ في أغلب الأحيان الدلالة الإحصائية بين ترتيب الدول وحجم التدفقات الاستثمارية سنويا. حيث نلاحظ أن الدول المتقدمة تحتل المراتب الأولى في هذه المؤشرات وتحتل المراتب الأولى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.

4_ دراسة واقع الجزائر :

ظهر بشكل ملحوظ، دخول الجزائر في المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات من خلال الاهتمام بتحسين العوامل المحفزة التي من شانها جعل المناخ الاستثماري للجزائر محفزا للمستثمرين الأجانب. فبدءا بالهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة كوكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر بتاريخ 1993/10/17 ومجموعة من القوانين[22] تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتعديلات المتعاقبة على قانون تطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصاحبة لذلك. كلها تثبت أن الجزائر تسعى من اجل تحسين العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقييم وضعية العوامل المحفزة للجزائر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

رغم ما قامت به الجزائر من إصلاحات إلا أنها احتلت في سنة 2008، المرتبة 102 من بين 157 شملها المؤشر ب 55.7 نقطة، وفي سنة 2009 رتبت في المرتبة 107 من بين 183 دولة وبـ 56.6 نقطة أي بتحسن طفيف اقل من نقطة واحدة. وتبقى الحرية الاقتصادية في الجزائر اقل من المعدل الدولي والإقليمي. ويمكن تلخيص التقرير في الجدول (3).

يظهر التقرير تحسن وضع الجزائر في دليل المؤشر بحصولها على 72,5 في حرية الأعمال حيث المتوسط العالمي 64.3، ويرجع ذلك إلى التحسن في مدة انشأ وتشغيل مؤسسة حيث يستغرق 24 يوما في الجزائر، في حين المتوسط العالمي 38 يوما، والتقليل من الإجراءات، والى تقليص حجم الحكومة (رغم أن القطاع العام مازال مسيطرا وخاصة في الصناعات الإستراتيجية، فعملية الخوصصة رغم بطئها فهي مستمرة) وذلك من خلال تقليص الإنفاق الحكومي إلى 29.4 % من الناتج المحلي[23]. وقد ورد في التقرير :

- أن القطاع العام لازال يهيمن على العديد من الصناعات الحساسة، وأن الجودة والشفافية في الإنفاق الحكومي في حاجة إلى تحسين، ويجب على الحكومة مواصلة تعزيز الإدارة المالية، وتحديث إدارة الميزانية.
- في محاولة لتنويع ولبعث ديناميكية جديدة، تخطط الحكومة لدعم الخصخصة الجزئية لمؤسسات القطاع العام من خلال البورصة.
- رغم التقدم الذي تحرزه الحكومة في القضاء على الحواجز غير الجمركية، تبقى إجراءات التخليص الجمركي، والرقابة على الصادرات والواردات ، تؤدي إلى تأخير التجارة وزيادة التكاليف.
- إن أعلى معدل لضريبة الدخل هو 40%، إلا أن الحكومة تعتزم تخفيضه 35%. نسبة الضريبة على الشركات خفضت من 30% إلى 25% في سنة 2006. رغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التضخم لا يزال منخفضا نسبيا، حيث بلغ في المتوسط 3.2% بين سنتي 2005 و2007، يعود جزئيا إلى الدعم المباشر ومراقبة أسعار بعض المنتجات الأساسية، بما في ذلك المياه والطاقة والمنتجات الزراعية.
- قانون الاستثمار هو شفاف، ويسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل الأرباح إلى الخارج ولكن بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية قد يكون بطيئا.
- تأثير الحكومة على القطاع المالي والمصرفي، حيث تمتلك أكثر من 95 % من مجموع أصول القطاع.
- تضيف الدراسة أن قطاع التأمين تهيمن عليه ست شركات مملوكة للدولة وعدد من الشركات الصغيرة الخاصة.
- ووفقا لهذا المؤشر، رغم أن الحكومة تتخذ خطوات لتحسين تنفيذ قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. يلاحظ تأثر السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية وأشار التقرير إلى نقص القضاة المتدربين في مجال حماية الملكية الفكرية.
- يقيس المؤشر الفساد في الجزائر بناء على مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 99 من أصل 179 دولة لعام 2007 ويعتبر ه تدهورا عن عام 2006.
- سوق العمل في الجزائر مثقلة بالأنظمة والحواجز التي تعوق فرص العمل ومن ثم نمو الإنتاجية. وتعتبر تكاليف توظيف العامل عالية، والتوقيف عن العمل اقل كلفة.

نستنتج من خلال ما سبق أن المؤشر مبني على مجموعة من العوامل في البلد المضيف والتي تجعل منه بلدا محفزا أو طاردا للاستثمارات الأجنبية المباشر. والتقرير عبارة عن ملاحظات، ويحدد نقاط القوة والضعف للبلد المعني، إضافة إلى انه يقدم النصح بالمزيد من التحسين في العوامل. الشيء الذي يعزز فكرة أن هذه العوامل هي عوامل تحفيزية لجذب الاستمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وأن المؤشرات الاقتصادية تعتبر من بين طرق تقييم هذه العوامل.

وفي هذا السياق أوصى التقرير الجزائر بتحسين بيئة الأعمال، وذلك بتوفير بيئة ملائمة لمساندة تنمية القطاع الخاص الوطني والأجنبي باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية، وجعل العوامل المحفزة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة خارج المحروقات باعتباره الأكثر استقطابا حاليا.

خلاصة : إن الأهمية التي أولتها الدول للاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصدر متاح لتمويل التنمية دفعها للتنافس الشديد فيما بينها لجعل الاقتصاد أكثر جذبا من خلال العوامل المحفزة التي هي جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية الأهم في تقييم هذه العوامل باعتبار أن القائمين على هذه المؤشرات يحضون بثقة المستثمرين.

فالعوامل المحفزة هي عوامل تخص الدول المضيفة في حين أن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تخص الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ملحق الجداول

الجدول (1) : تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم 1997-2007 (بملايين الدولارات)

المجموعة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاقتصاديات المتقدمة	361,02	631,50	1014,30	1098,50	662,20	488,10	504,00	746,00	706,70	1022,70	1692.1
الاقتصاديات النامية	61,21	53,40	75,50	143,80	80,60	47,90	45,40	117,30	115,90	174,40	253.1
الاقتصاديات الانتقالية	1,27	2,30	2,50	3,20	2,70	4,70	10,70	14,00	14,60	18,70	51.3
العالم	423,50	687,20	1092,30	1245,50	745,50	540,70	560,10	877,30	837,20	1215,80	1996.5

المصدر : إعداد الباحث من خلال تقارير الاستثمار العالمي 1998-2007 UNCTAD

الجدول (2) : تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم 1997- 2006 (بملايين الدولارات)

المجموعة السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاقتصاديات المتقدمة	233,90	472,50	828,40	1133,70	609,00	442,30	361,20	418,90	590,30	887,50	1247.6
الاقتصاديات النامية	151,50	194,10	231,90	266,40	212,00	166,30	178,30	283,00	314,30	379,10	499.5
الاقتصاديات الانتقالية	18,60	24,30	26,50	9,10	13,50	13,40	24,10	40,30	49,20	69,30	85.9
العالم	404,00	690,90	1086,80	1409,20	834,50	622,00	563,60	742,20	953,80	1335,90	1833.3

المصدر : من تجميع الباحث من خلال تقارير الاستثمار العالمي 1998-2007UNCTAD

الجدول (3) : مكانة الجزائر بالمقارنة مع المتوسط العالمي

المؤشر	الجزائر	المتوسط العالمي
حرية الأعمال	72.5	64.3
حرية التجارة	68.6	73.2
نظم الضرائب	77.2	74.9
حجم الحكومة	74.1	65
الحرية النقدية	78.6	74
حرية الاستثمار	50	48.8
الحرية المالية	30	49.1
الملكية الفكرية	30	44
الفساد	30	40.3
حرية العمل	55.5	61.3

المصدر : تقرير الحرية الاقتصادية 2009،
http://www.heritage.org

نتائج دراسة استقصائية مع 500 شركة كبيرة

الاستقرار السياسي	%42
اليد العاملة الماهرة	%30
البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية	%24
تكنولوجيا	%21
تكلفة رأس المال	%20
تدخل الحكومة	%18
النقل	%16

المصدر : United Nations ESCAP IBID p 3.

الإحالات والمراجع :

[1] - Rafaelita M. Aldaba, FDI Investment Incentive System and FDI Inflows : The Philippine Experience DISCUSSION PAPER SERIES NO. 2006-20, November 2006 Philippine Institute for Development Studies P3. www.pids.gov.ph/ris/dps/pidsdps0620.pdf

[2]- Easson, A. (2001), Tax Incentives for Foreign Direct Investment Part 1 : Recent Trends and Countertrends.
Bulletin for International Fiscal Documentation, Vol. 55, 266-274.

[3]- عبدا لله الشاملي، سياسات الاستثمار في الدول العربية، دار الكتب، القاهرة، 2008 ص 59.

[4]- جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري أطروحة دكتوراه مصر الموقع الالكتروني : مكتبة جامعة الملك سعود السعودية http://faculty.ksu.edu.sa/73636

[5]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق ص 20.

[6]-World investment report

[7]- عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر 2000، ص 51.

[8]- سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66.

[9]- مغاوري شلبي، المناطق الحرة فوائد وأضرار عرض المقال بتاريخ 04 ابريل 2001 www.islamonline.net

[10]- شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 114.

[11]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى، الكويت، 2002 ص 2.

[12]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق ص 27.

[13]- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 ص 134-133

[14]- عمار زودة، مرجع سابق ص 135.

[15]- عمار زودة، مرجع سابق ص 136.

[16]- وعد المشهداني ملخص التقرير السنوي. 2008 لصندوق النقد العربي، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126902

[17])United Nations ESCAP, Training Workshop on Investment Promotion and Facilitation Module 2, “Understanding Location and Site Selection: How Firms Make Location Decisions” Session Notes Prepared by Asia Policy Research Co., Ltd., 2003

[18]- فلاح خلف الربيعي، سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق، الحوار المتمدن – العدد : 2229 - 2008 / 3 / 23 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=129041

[19]- اقويدري محمد، المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية : تونس والجزائر، منتدى التمويل الاسلامي بتاريخ 10 أفريل 2009 http://islamfin.go-forum.net/montada-f47/topic-t1873.htm

[20]- ناجي بن حسين، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة : العدد 24، ايلول (سبتمبر) 2005. http://www.ulum.nl/b19.htm#_edn19

[21]- ناجي بن حسين مرجع سابق.

[22]- نجد من بين هذه القوانين : قانون النقد والقرض 90-10المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 JORADP، رقم : 16.

المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، JORADP ، سنة 1993، رقم : 64.

المرسوم التنفيذي 94- 319 المؤرخ في 1994/10/17 المتضمن صلاحيات وتنظيم الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمارات، JORADP، سنة 1994، رقم : 67.

أمر رقم 01-03 الموافق ل 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، JORADP ، سنة 2001، رقم : 47.

أمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 جويلية 2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، JORADP ، سنة 2006، رقم : 47.

[23]- تقرير الحرية الاقتصادية 2009، **http://www.heritage.org**

دراسة إحصائية لمساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2007
Statistical study of the building materials sector's contribution in the Algerian economy during the period 1974-2007

محمود فوزي شعوبي* & أحمد التيجاني هيشر
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نشأ الاقتصاد الجزائري وتطور في بيئة تعددت مراحها وتباينت سياساتها وأهدافها وبشكل عنيف، ولا شك أن لهذا التباين أثره على أداء القطاعات المشكّلة للاقتصاد الجزائر من فترة إلى أخرى تبعا للأولوية المخصصة. نحاول في هذا المقال ومن خلال تحليل إحصائي لمساهمة قطاع مواد البناء في حساب الإنتاج وحساب الاستغلال من تقدير أداء القطاع المدروس خلال الفترة الممتدّة بَيْن سنتي 1974 – 2007 التي تعتبر طويلة نسبيا. نتوقع أنّ لهذا تأثيرا على مكانة القطاع محل الدراسة ضمن مجموع القطاعات المشكلة للاقتصاد الجزائري، نعتبر النتائج المتوصل إليها مهمة وتحتاج هذه الدراسة إلى تجديد بصفة دورية، وأن تعمم على باقي القطاعات لإجراء بحث مقارنة للنتائج المحققة بعد ذلك.

الكلمات المفتاح : مواد البناء، حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، التحليل العاملي.

Abstract: The economy of Algeria has grown in environment characterized by a varied phases, policies and targets and in violent way. There is no doubt that this discrepancy has an impact on the performance of the Algerian economic sectors from time to time depending on the allocated priority. In this article, by using statistical analysis of the building materials sector contribution in the production and the operating accounts, we attempt to estimate the performance of the concerned sector during 1974 - 2007, which is relatively long. We expect that this has an impact on the standing of the building materials sector among the other sectors. We consider that the achieved results are important and the study needs to be renewed periodically and generalized to the other sectors, which will enable to conduct a comparative study.

Keywords: Building materials, Production account, Operating account, Factor analysis.

تمهيد : خُصَّ قطاع مواد البناء منذ مرحلة التأسيس للاقتصاد الجزائري (1962 – 1970) بإهتمام كبير، فقد تم في هذه المرحلة وضع النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية للجزائر، تأميم البنوك والتجارة الخارجية والمناجم،... ثُم تطبيق المنهج الاشتراكي ؛ نتج عن تبني سياسة الصناعات المصنعة بناء صناعة وطنية للحديد والصلب وغيرها من الصناعات الأخرى (توفر الموارد الطبيعية)، التي أعطت دفعة قوية لقطاع مواد البناء. وفي ظل اعتماد العديد من الدول المتقدمة المصنعة الكبرى على الاستيراد تحت ضغط تطبيقها الحازم لقوانين البيئة، وتفرد صناعة مواد البناء في الجزائر بمزايا عدة مثل توافر المواد الخام، والعمالة، والطاقة وبتكاليف مناسبة، ممّا أدى إلى زيادة الإنتاج الوطني تولد عنه فرصا للتصدير.

سنحاول في هذا المقال تتبع **تطور مكانة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري** من خلال مساهمته في تشكيل حساب الإنتاج وحساب الاستغلال. وعليه تتمثل الإشكالية في السؤال التالي :

ما هي مكانة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974 - 2007 ؟

يتكوّن هذا المقال[1] من ثلاثة محاور، نُقدّم في الأول تحليلا إحصائيّا لمساهمة قطاع مواد البناء[2] في تشكيل متغيّرات الدراسة. ونحاول في الثاني تحديد أهميّة هذه المساهمة. ونخصص المحور الثالث للبحث عن العوامل المفسّرة لأهمّية القطاع ضمن الاقتصاد الجزائري. ولهذا الغرض فقد استخدمنا مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، تمثلت في بعض مُؤشّرات الإحصاء الوصفي وطريقة التحليل إلى مركبات أساسية لتقديم تفسيرا للعلاقات التي تربط المتغيرات المدروسة.

* mfchaoubi@gmail.com

أ : التّحليل الإحصائي لمساهمة قطاع مواد البناء

بهدف الكشف عن مكانة قطاع مواد البناء، اعتمدنا على مساهمة هذا القطاع في المجموع الكلي للقطاعات. وعليه، تمَّ حساب قيم ثماني متغيرات (تتعلق بحساب الإنتاج وحساب الاستغلال) لأربع وثلاثين مشاهدة تُمثِّل سنوات الدراسة، حيث تشير هذه البيانات إلى مكانة مواد البناء بين القطاعات الاقتصادية الأخرى من منظور الحسابيْن المذكوريْن كما هو مُبيَّن في الجدول (1).

1-1 **التّحليل الإحصائي لمساهمة قطاع مواد البناء في تشكيل متغيّرات الدراسة :** نحاول الإجابة على السؤال التالي :

ما هي الخصائص الإحصائية لقيم متغيّرات الدراسة ؟

بالاعتماد على قيم الإحصاءات الوصفية والمحسوبة لمتغيّرات الدّراسة وبالاستعانة بالأشكال البيانيّة المرافقة (أنظر الملحق) المُوضِّحة لتطور قيم هذه المتغيّرات، نخلص إلى ما يلي :

- **النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الإنتاج الخام الوطني :** يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PPBS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.67% مسجَّلة سنة 1974 وأعلى قيمة 1.73% مسجلة سنة 1986، بمتوسط بلغَ 1.19% وبانحراف معياري0.27%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 23.08% الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (1). وترتبط المتغيرة (PPBS) بالمتغيرات الأخرى بمعاملات ارتباط جميعها دالة عند مستوى معنوية 0.01، باستثناء ارتباطها مع النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني الذي كان بنسبة 39.0% وهو أدنى ارتباط، وكانت دلالته عند مستوى معنوية 0.05.

- **النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني :** يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PCIS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الاستهلاك الوسيط المحقّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.64% مسجَّلة سنة 1974 وأعلى قيمة 1.59% مسجلة سنة 1985، بمتوسط بلغَ 1.27% وبانحراف معياري 0.22%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 17.48%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (2). وترتبط المتغيرة (PCIS) بالمتغيرات الأخرى – ما عدى النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني - بمعاملات ارتباط جميعها دالة عند مستوى معنوية 0.01، باستثناء ارتباطها مع النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في الضرائب المرتبطة بالإنتاج الوطني الذي كان بنسبة 39.6% وهو أدنى ارتباط، وكانت دلالته عند مستوى معنوية 0.05.

- **النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي القيمة المضافة الوطني :** يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PVAS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.59% مسجَّلة سنة 2006 وأعلى قيمة 1.83% مسجلة سنة 1986، بمتوسط بلغَ 1.15% وبانحراف معياري 0.33 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 28.86%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (3). وترتبط المتغيرة (PVAS) بالمتغيرات الأخرى بمعاملات ارتباط جميعها دالة عند مستوى معنوية 0.01، باستثناء ارتباطها مع النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني بنسبة 42.6% وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.05، وهو أضعف ارتباط.

- **النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطني :** يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PCFFS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الأصول الثابتة المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 1.73 % مسجَّلة سنة 2007 وأعلى قيمة 4.87% مسجلة سنة 1996، بمتوسط بلغَ 3.23% وبانحراف معياري 0.92%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 28.54%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (4). وترتبط المتغيرة (PCFFS) بكل من PRSS, PVAS, PCIS, PPBS بارتباطات دالة عند مستوى 0.01 باستثناء ارتباطها بالنسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الدخل الداخلي الوطني الذي كان بنسبة 39.9% وهو دال عند مستوى معنوية 0.05.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الدخل الداخلي الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PRIS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الدخل الداخلي المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.49% مسجَّلة سنة 2006 وأعلى قيمة 1.59% مسجلة سنة 1986، بمتوسط بلغَ 0.93% وبانحراف معياري 0.30%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو32.19%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (5). وترتبط المتغيرة (PRIS) بالمتغيرات الأخرى بمعاملات ارتباط جميعها دالة عند مستوى معنوية 0.01، باستثناء ارتباطها مع PCFFS الذي كان بنسبة 39.9% وكانت دلالته عند مستوى معنوية 0.05، وهو أضعف ارتباط.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PILPS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.25% مسجَّلة سنة 1975 وأعلى قيمة 1.15% مسجلة سنة 1986، بمتوسط بلغَ 0.59% وبانحراف معياري 0.22%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 37.49%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (6). وترتبط المتغيرة (PILPS) بالنسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني بنسبة 38.8% وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.05، وهو أضعف ارتباط.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي تعويض الأجراء الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PRSS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي تعويض الأجراء المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 1.72% مسجَّلة سنة 1975 وأعلى قيمة 3.00% مسجلة سنة 2001، بمتوسط بلغَ 2.54% وبانحراف معياري 0.34%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 13.59%، الذي يُؤشّر على تجانس في قيم هذه المتغيرة، كما يُبيّنه الشكل (7).

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني : يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PENES) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة -0.76 % مسجَّلة سنة 1983 وأعلى قيمة 1.26% مسجلة سنة 1992، بمتوسط بلغَ 0.27% وبانحراف معياري 0.44%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 159.29%، الذي يُؤشّر على تذبب عنيف جدا في قيم هذه المتغيرة مقارنة بغيرها، كما يُبيّنه الشكل (8).

ii : أهميّة مساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الوطني : نحاول في هذا المحور أن ندرس الفروق التي يُمكن أن تكون في متوسطات متغيرات الدراسة الثماني مثنى مثنى - المُوضحة في الشكل (9) – وسنستخدم الاختبار الإحصائي t-student لعينتين مستقلتين. وبالتالي نهدف إلى اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق دالّة إحصائيا في مساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الوطني من خلال متغيرات الدراسة في الفترة 1974-2007.

1-2 فحص اختبار تجانس التباين في متغيرات الدراسة : تعتمد قيمة إحصاءة t-student للعينات المستقلة في حسابها على مدى تحقق فرضية تجانس تباين قيم المتغيرات من عدمه[3]، وعليه نختبر الفرضيتين التاليتين :

1- للكشف عن مدى تحقق فرضية تجانس التباين بين متغيرات الدراسة الثماني، نستخدم اختبار Levene، وجدنا أن : $Levene(ddl1 = 7; ddl2 = 264) = 24.008$ و بما أنّ نتيجة هذا الاختبار دالّة إحصائيا لأنّ : $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ فإنّ هذا يُشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم المتغيرات[4].

2- للكشف عن مدى تحقق فرضية تساوي متوسطات متغيرات الدراسة، نستخدم تحليل التباين الأحادي، نتائج الاختبار مُبيّنة في الجدول (2) حيث قيمة الإحصاءة $F = 175.05$ وهي دالّة إحصائيا كما يتبين من مستوى الدلالة المرافق، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات قيم متغيرات الدراسة ؛ ولتحديد المتغيرات ذات المتوسطات المختلفة ينبغي إجراء اختبار إحصائي لتساوي المتوسطات في حالة العينات المستقلة، النتائج كانت كالتالي :

2-1-1 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في الإنتاج الخام الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PPBS-PCIS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.076 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تساوي المتوسطين أيضا.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PVAS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.193 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تساوي المتوسطين أيضا.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PCFFS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين عدم تساوي المتوسطين وأنّ الفرق هو لصالح المتغيرة (PCFFS).

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PRIS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.579 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PILPS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.149 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.491 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PPBS- PENES) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.082 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

2-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PCIS - PVAS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.004 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS-PCFFS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS- PRIS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.026 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS- PILPS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.601 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS- PRSS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.041 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCIS- PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.005 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

3-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي القيمة المضافة الوطنية مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PCFFS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PRIS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.455 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PILPS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.008 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.687 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PVAS-PENES) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.423 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

4-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطنية مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PRIS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCFFS-ILPS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

2-1-5 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الدخل الداخلي الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PRIS-PILPS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.052 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PRIS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.817 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PRIS-PENES) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.178 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

2-1-6 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PILPS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.074 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

- بالنسبة للثنائية (PILPS-PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.009 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

2-1-7 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي تعويضات الأجراء الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى :

- بالنسبة للثنائية (PRSS-PENES) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.294 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين.

iii : البحث عن العوامل المفسرة لمكانة مواد البناء في الاقتصاد الجزائري

نسعى في هذا المحور إلى الإجابة على السؤال التالي : انطلاقا من المتغيرات المعبرة عن مساهمة قطاع مواد البناء في حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، ما هي العوامل المفسِّرة لمكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ؟

للإجابة نستخدم طريقة التحليل إلى مركبات أساسية[5]، والتي نحاول من خلالها تلخيص مجموعة المتغيرات في أقل عدد من العوامل[6].

3-1 اختبار تحقق فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية : لهذه الطريقة مجموعة من الفرضيات[7] وهي تعتمد على مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة، وذلك لحساب التباينات المشتركة والقيم الذاتية وارتباط المتغيرات بالعوامل المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

أ- الفرضية الأولى هي اختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط عن الصفر، وهو محقق[8]، حيث :

$$.\, Déter\min ant = \prod_{i=1}^{i=8} \lambda_i = 7.87E-8$$

ب- الفرضية الثانية وهي أن لا تقل قيمة مؤشر كايزر-ماير-أولكن (K-M-O) عن 50%، بيَّنَت نتائج المعالجة الموضحة في الجدول (3) تحقق هذه الفرضية، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.626، مما يدل على كفاية العينة موضوع الدراسة. كما تظهر نتيجة اختبار Bartlett دالة، ويُعدُّ هذا مؤشرا لاختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، بمعنى أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة تشكل مجموعة العوامل الخفية، وهو ما نحاول كشفه.

ج- نحصل على نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال قيم مصفوفة معاملات الارتباط الصورية، وهي موضحة في الجدول (4)، وتدل بياناتها على تحقق فرضية كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وإذا تتبّعنا الأرقام المؤشر عليها بالحرف (a) في القطر الرئيسي لمصفوفة المعاملات الصورية نجد أن 75 % من المتغيرات ذات معامل ارتباط صوري لا يقلُّ عن 0.50، مما يدل على استيفاء هذه النسبة من المتغيرات لفرضية كفاية العينة لكل متغير.

3-2 جودة تمثيل المتغيرات : الهدف من استخدام طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية هو إيجاد حد أدنى من المتغيرات يمثل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، والسؤال المطروح، ما مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات ؟

يُبيّن الجدول (5) جودة تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدِّد وكذا مقدار التّباينات المشتركة بين المتغيّرات.

يُبيّن العمود الثاني الموسوم (**Extraction**) حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة... وهكذا، تبدوا متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

3-3 استخراج القيم الذاتية : ينطلق التحليل حسب هذه الطريقة من البحث عن القيم الذاتية والنّسب المرتبطة بالمحاور العاملية، حيث تشير القيمة الذّاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض ندرج الجدول (6) والذي يُبيّن القيم الذاتية ونسب التشتت المقابلة لكل محور عاملي، حيث تم تحديد عاملين أساسين، بناء الاتجاهات المتعلقة بقيمة الارتباط الذي ينبغي أخذها بعين الاعتبار[9]، ونظرا لخصائص عينة الدراسة، فإننا سنعتمد في تحديد العوامل على ما لا يقل عن القيمة **0.65** كنسبة لقبول ارتباط المتغير بالمحور المفسّر.

نُركّز في الجدول (6) على القسمين الثاني عن الأول، لكونهما ناتجان عن استخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية. غير أننا سنعتمد في التفسير على القسم الثالث، والذي يشير إلى القيم الذاتية بعد عملية تدوير المحاور، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تحويل مصفوفة الارتباطات الأولية إلى مصفوفة ارتباطات مكافئة لها تتسم بقدر كبير من الوضوح، وذلك من خلال تعظيم الارتباطات الكبرى وتحجيم الارتباطات الصغرى[10]. وقد اكتفينا بأخذ عاملين اثنين[11]، يُفسران 80.175% من الظاهرة المدروسة[12]، وهي نسبة تُعتبر عالية للاكتفاء بالمحورين الأول والثاني كعاملين مُفسِّرَيْن لأهمية قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1974-2007. وتتوزع النسبة المُفَسَّرَة 80.175% على العاملين المأخوذين بعد التدوير كما يلي :

- يفسر العامل الأول 42.993% من التشتت الإجمالي، ويُقابل أعلى قيمة ذاتية وهي $\lambda_1 = 3.439$ ؛

-يفسر العامل الثاني 37.181% من التشتت الإجمالي، ويُقابل القيمة الذاتية التالية مباشرة وهي $\lambda_2 = 2.975$.

وباستخدام أسلوب « Caiser » في تحديد عدد العوامل تبعا لقيمها الذاتية، وكذا الاتجاه المعتمد في تعيين أدنى قيمة مقبولة للارتباط (حيث حددت في دراستنا هذه بـ 0.65)، تحصلنا على معادلات العوامل قبل التدوير $(C_{11};C_{12})$ وبعد التدوير13 التالي : $(C_{21};C_{22})$

$$C_{11} = 0.99\,PPBS + 0.96\,PVAS + 0.75\,PCIS + 0.93\,PRIS + 0.73\,PRSS + 0.73\,PILPS + 0.61\,PCFFS + 0.46\,PENES \quad ...(1)$$
$$C_{12} = -0.05\,PPBS + 0.04\,PVAS - 0.27\,PCIS + 0.31\,PRIS - 0.36\,PRSS + 034\,PILPS - 0.66\,PCFFS + 0.76\,PENES \quad ...(2)$$

$$C_{21} = 0.78\,PPBS + 0.69\,PVAS + 0.75\,PCIS + 0.49\,PRIS + 0.79\,PRSS + 0.32\,PILPS + 0.90\,PCFFS - 0.15\,PENES \quad ...(3)$$
$$C_{22} = 0.61\,PPBS + 0.66\,PVAS + 0.29\,PCIS + 0.49\,PRIS + 0.21\,PRSS + 0.32\,PILPS - 0.10\,PCFFS + 0.88\,PENES \quad ...(4)$$

تُمكننا هذه المعادلات من معاينة المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة، مما يسهل عملية تفسيرها والكشف عن المعاني التي تتضمنها. ولقد اعتمدنا في تسميّة العوامل المستخرجة على أسلوبَيْ الوصف والسببيّة[14]، ذلك أن متغيرات الدراسة عبارة عن مؤشرات اقتصادية (حساب الإنتاج وحساب الاستغلال) تسمح بالوصف، كما تسمح بتحديد السبب انطلاقا من تفسيراتها الاقتصادية. فينبغي أن يأخذ التفسير المبني على السببيّة بعين الاعتبار طبيعة المتغيرات التي ارتبطت بالعامل، الإلمام بالظروف ذات الصلة بالظاهرة المدروسة والاعتماد عل النظريات والاتجاهات السائدة في هذا المجال.

4-3 تسمية العوامل المستخرجة : انطلاقا من المعادلتَيْن المولدتَيْن للعامليْن بعد تدوير المحاور $(C_{21};C_{22})$، يمكن تقديم وصفا للعاملين المفسرين لأهمية قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري. حيث نسبة التباين المفسر بالعامل الأول 62.181 %، أما نسبة ما يُفسره العامل الثاني فهي 17.994%، وعليه :

1. نلاحظ أن العامل الأول مُفسّر على الترتيب بكل من استهلاك الأصول الثابتة، تعويضات الأجراء، الإنتاج الخام، الاستهلاك الوسطي، والقيمة المضافة، وتشكل هذه المتغيرات بصفة عامة مدخلات ومخرجات العمليّة الإنتاجية، أي الإنتاج وعوامل الإنتاج.

2. كما نلاحظ أن العامل الثاني مُفسّر على الترتيب بكل من : الفائض الصافي للاستغلال، الدّخل الدّاخلي الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج، وتشكل في مجموعها الموارد المالية الناجمة عن العملية الإنتاجيّة.

وعليه، يمكن القول بأن أهمية قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري تظهر من خلال مساهمته في الإنتاج وعوامل الإنتاج ومساهمته في الموارد المالية الناتجة عن العمليّة الإنتاجية. وهو ما يُوَضّحُه الشكل (8)، حيث ترتبط بالمركبة الأولى المتغيرات الخمس المُكوّنة للعامل الأول، كما ترتبط بالمركبة الثانية المتغيرات الثلاث المُعبّر عنها بالعامل الثاني. وبالتالي يعكس الشكل جودة التّمثيل العالية، لابتعاد نقاط المتغيرات عن مركز الدائرة المرسومة داخل المربع واقترابها من محيطها.

5-3 تلخيص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية : نُحاول في هذه الفقرة الإجابة على السؤال التالي :

هل يُمكن أن نُلخّص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئيّة ؟ بهدف تحديد مجموعة السنوات المتشابهة بالنظر إلى متغيّرات الدراسة. لهذا الغرض وانطلاقا من النتائج الحاصلة في الفقرة السابقة، نسقط سنوات الدراسة في معلم محوريْه العامليْن الأول والثاني المأخوذيْن، كما يُبيّنه الشكل (10) والذي لا يُظهر اتّجاه عام واضح لتوزع مجموعة السنوات تبعا لترتيبها، وباللجوء إلى طريقة التحليل العنقودي الهرمي، حصلنا على التوزيع المُبيّن في الجدول (7) :

إذا قبلنا بمجموعتين، فإنّ المجموعة الأولى تضمّ السنوات **1974**، **1975**، **1977** والسنوات من **1999** إلى **2007**، ولهذه المجموعة من السنوات سلوكا مختلفا عن سلوك المجموعة الثانية والتي تضم باقي سنوات الدراسة.

يُمكن تحديد عدد المجموعات على أساس معايير تتحدّد من خلال الدّراية بتطور السياسات الخاصة بالقطاع والقطاعات المتفاعلة معه. بمعنى أنه لا يمكن تفسير مثل هذه النتيجة لقطاع مواد البناء بمعزل عن باقي القطاعات الاقتصادية وطبيعة السياسات المختلفة التي اعتمدتها الدولة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية بصفة خاصة.

خلاصة : يَتبيّن من التحليل الإحصائي لمتغيّرات الدراسة ما يلي :

– أنّ أقل معامل اختلاف كان للنّسبة المئويّة لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي تعويضات الأجراء **PRS**، وبالتالي فبياناتها تُعتبر أكثر انسجاما، ويليها النّسبة المئويّة لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الاستهلاك الوسيطة، بينما كان للنّسبة المئويّة لمساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال أعلى معامل اختلاف وتُعبّر هذه النتيجة على التباعد الكبير بين بيانات هذه السلسلة. وبشكل عام فإنّ هذه السلاسل لا يُمكن اعتبارها مستقرة. يمكن ملاحظة تراجع مساهمة القطاع المدروس في تشكيل حساب الإنتاج وحساب الاستغلال.

– من خلال نتائج التحليل العاملي المستخرجة، تبين أن العوامل المفسرة لمكانة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائر يمكن اختصارها في عاملي الناتج الوطني وعوامل الإنتاج.

– يتوقف تصنيف سنوات الدراسة في مجموعات جزئيّة كما هو مبين في الشكل Dendrogram، على الأهداف المنتظرة من الدراسة ومستوى تحليل النتائج.

– تتميز المجموعة الأولى من تصنيف سنوات الدراسة والتي تضمّ السنوات 1974، 1975، 1977 والسنوات من 1999 إلى 2007 استقرارا في السياسة الاقتصادية الجزائرية المطبقة خلالها. حيث في المرحلة الأولى من سنة 1974، 1975،1977، شهد الاقتصاد الوطني نوعا من الاستقرار من خلال برنامج المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الذي جاء لاستمرارية سياسة المرحلة السابقة وليتمم مجموعة من المحاور الأساسية، ويعتبر هذا المخطط نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة (تغير السلطة السياسية). أما المرحلة الثانية والتي تضم السنوات من 1999 إلى 2007 فهي تعكس الاستقرار الاقتصادي للجزائر الذي ظهر من خلال انتهاج سياسة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج المكمل له (2005-2007) وكلاهما سياسة واحدة.

– **النتائج المتوصل إليها في هذا البحث لا يمكن اعتبارها مخالفة بشكل جوهري لنتائج دراستين مماثلتين متعلقتين بقطاعي الفنادق، المقاهي والمطاعم[15] وقطاع الجلود والأحذية[16].**

–

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) تطور مساهمة قطاع مواد البناء في إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال%

السنة	PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES	السنة	PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
1974	0,667	0,641	0,682	1,768	0,584	0,881	1,730	-0,067	1991	1,347	1,296	1,372	2,993	1,237	0,880	2,608	0,783
1975	0,730	0,728	0,732	2,380	0,546	0,245	1,716	-0,105	1992	1,573	1,428	1,649	2,835	1,567	0,649	2,823	1,263
1976	0,921	0,937	0,910	3,066	0,658	0,402	1,956	-0,088	1993	1,455	1,309	1,545	4,702	1,179	0,737	2,574	0,601
1977	1,005	1,084	0,954	2,202	0,805	0,497	1,739	0,286	1994	1,340	1,192	1,434	3,889	1,160	0,714	2,710	0,615
1978	1,133	0,941	1,253	3,362	1,025	0,339	2,354	0,277	1995	1,418	1,356	1,452	3,662	1,239	0,556	2,887	0,825
1979	1,292	1,408	1,223	4,792	0,829	0,381	2,778	-0,386	1996	1,299	1,340	1,277	4,869	0,913	0,533	2,559	0,509
1980	1,251	1,410	1,162	4,539	0,779	0,363	2,734	-0,380	1997	1,218	1,358	1,143	3,462	0,938	0,519	2,833	0,482

1981	1,107	1,221	1,038	4,136	0,706	0,408	2,660	-0,436	1998	1,359	1,454	1,300	3,612	1,060	0,700	2,932	0,521
1982	1,085	1,294	0,972	3,636	0,648	0,417	2,452	-0,600	1999	1,002	1,051	0,972	2,239	0,833	0,541	2,565	0,391
1983	1,236	1,334	1,177	4,192	0,783	0,552	2,845	-0,759	2000	0,860	1,024	0,779	2,382	0,649	0,367	2,466	0,317
1984	1,399	1,519	1,330	3,854	1,018	0,825	2,626	-0,035	2001	1,080	1,368	0,933	2,627	0,782	0,556	2,996	0,310
1985	1,515	1,586	1,476	3,576	1,189	0,796	2,749	0,281	2002	1,113	1,358	0,985	2,440	0,853	0,546	2,788	0,469
1986	1,733	1,578	1,826	3,296	1,595	1,150	2,781	0,687	2003	0,963	1,367	0,777	2,305	0,648	0,496	2,542	0,282
1987	1,560	1,421	1,649	3,051	1,435	0,866	2,482	0,734	2004	0,937	1,374	0,749	2,148	0,632	0,442	2,367	0,323
1988	1,633	1,581	1,664	4,249	1,321	0,896	2,615	0,480	2005	0,837	1,325	0,655	2,051	0,548	0,331	2,363	0,292
1989	1,302	1,330	1,286	3,766	1,031	0,875	2,724	0,073	2006	0,758	1,195	0,592	2,025	0,491	0,316	2,232	0,248
1990	1,375	1,226	1,456	3,856	1,227	0,778	2,895	0,569	2007	0,902	1,151	0,805	1,733	0,734	0,366	2,122	0,572

المرجع : محسوبة انطلاقا من بيانات :

1- Collections Statistiques, Série E: Statistiques Économiques , N° 131,
2- RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2005, ONS, Alger, Novembre 2006 ;
3- http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html?debut_articles=10#pagination_articles ;...

الجدول (2) ANOVA

Var	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	234.487	7	33.498	175.054	0.000
Intra-groupes	50.519	264	0.191		
Total	285.006	271			

جدول (3) Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		0.626
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	482.563
	ddl	28
	Signification de Bartlett	0.000

جدول (4) Matrices anti-images

		PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
Covariance anti-images	PPBS	.001	-.004	.000	.000	-9.798E-5	-.002	-.003	.003
	PCIS	-.004	.017	.003	.004	.001	.007	.001	-.015
	PVAS	.000	.003	.001	-.003	-.001	.001	.008	.003
	PCFFS	.000	.004	-.003	.032	.009	.015	-.053	-.036
	PRIS	-9.798E-5	.001	-.001	.009	.003	-.001	-.015	-.015
	PILPS	-.002	.007	.001	.015	-.001	.384	.016	.031
	PRSS	-.003	.001	.008	-.053	-.015	.016	.237	.053
	PENES	.003	-.015	.003	-.036	-.015	.031	.053	.124
Corrélation anti-images	PPBS	.703[a]	-.974	-.751	-.062	-.053	-.098	-.181	.254
	PCIS	-.974	.581[a]	.668	.150	.144	.081	.021	-.313
	PVAS	-.751	.668	.636[a]	-.582	-.613	.042	.511	.285
	PCFFS	-.062	.150	-.582	.455[a]	.922	.133	-.599	-.572
	PRIS	-.053	.144	-.613	.922	.610[a]	-.039	-.557	-.792
	PILPS	-.098	.081	.042	.133	-.039	.970[a]	.052	.144
	PRSS	-.181	.021	.511	-.599	-.557	.052	.658[a]	.310
	PENES	.254	-.313	.285	-.572	-.792	.144	.310	.437[a]

a. Mesure de précision de l'échantillonnage

جدول (5) جودة تمثيل المتغيرات Qualité de représentation (Communalities)

	Initial	Extraction
PPBS	1.000	0.977
PCIS	1.000	0.642
PVAS	1.000	0.919
PCFFS	1.000	0.815
PRIS	1.000	0.953
PILPS	1.000	0.644
PRSS	1.000	0.666
PENES	1.000	0.797

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

جدول (6) القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	4.975	62.181	62.181	4.975	62.181	62.181	3.439	42.993	42.993
2	1.439	17.994	80.175	1.439	17.994	80.175	2.975	37.181	80.175

$$\lambda_1 = 4.975\,;\ \lambda_2 = 1.439\,;\ \lambda_3 = 0.765\,;\ \lambda_4 = 0.453\,;\ \lambda_5 = 0.248\,;\ \lambda_6 = 0.118\,;\ \lambda_7 = 0.002\,;\ \lambda_8 = 0.01$$

$$Déter\min ant = \prod_{i=1}^{i=8} \lambda_i = 7.87E-8 \ ; \ trace = \sum_{1}^{8} \lambda i = 8$$

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

جدول (7) Appartenance à la classe (Cluster Membership)

Observation	5 classes	4 classes	3 classes	2 classes	Observation	5 classes	4 classes	3 classes	2 classes
1: 1974	1	1	1	**1**	18: 1991	4	4	3	2
2: 1975	1	1	1	**1**	19: 1992	4	4	3	2
3 1976	2	2	2	2	20: 1993	3	3	2	2
4: 1977	1	1	1	**1**	21: 1994	3	3	2	2
5: 1978	2	2	2	2	22: 1995	3	3	2	2
6: 1979	3	3	2	2	23: 1996	3	3	2	2
7: 1980	3	3	2	2	24: 1997	3	3	2	2
8: 1981	3	3	2	2	25: 1998	3	3	2	2
9: 1982	2	2	2	2	26: 1999	5	1	1	**1**
10: 1983	3	3	2	2	27: 2000	5	1	1	**1**
11: 1984	3	3	2	2	28: 2001	5	1	1	**1**
12: 1985	3	3	2	2	29: 2002	5	1	1	**1**
13: 1986	4	4	3	2	30: 2003	5	1	1	**1**
14: 1987	4	4	3	2	31: 2004	5	1	1	**1**
15: 1988	3	3	2	2	32: 2005	5	1	1	**1**
16: 1989	3	3	2	2	33: 2006	5	1	1	**1**
17: 1990	3	3	2	2	34: 2007	5	1	1	**1**

الأشكال البيانية المرافقة لتطور متغيرات الدراسة

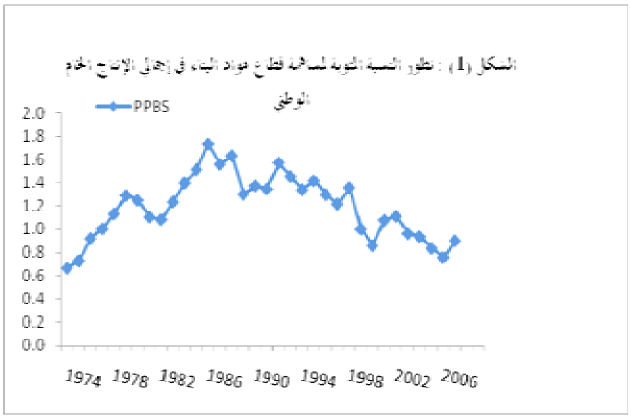

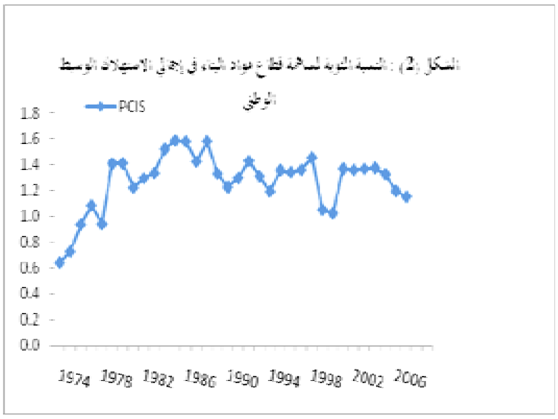

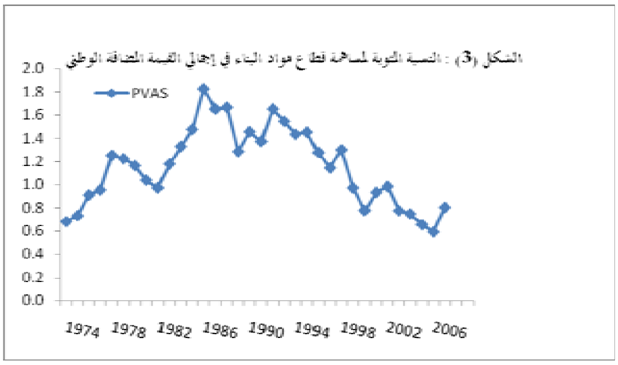

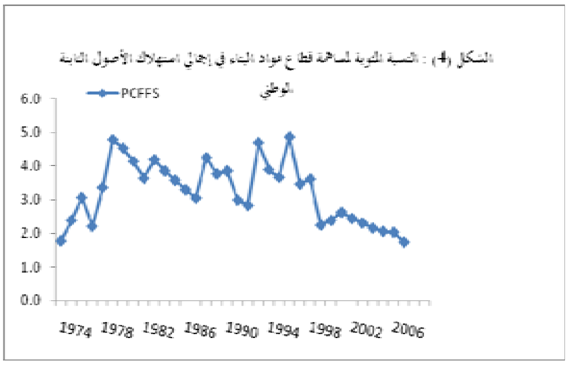

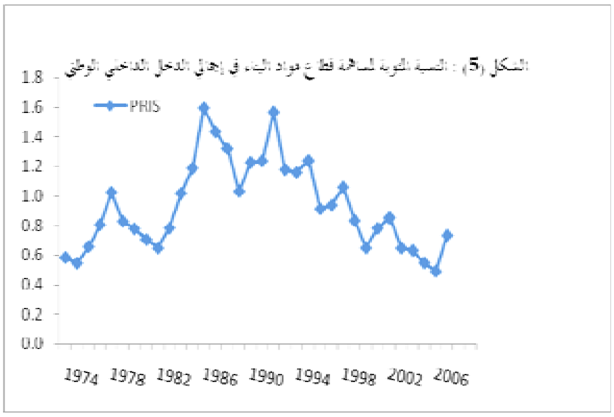

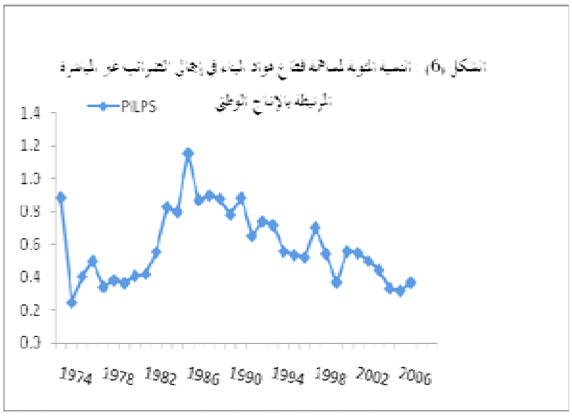

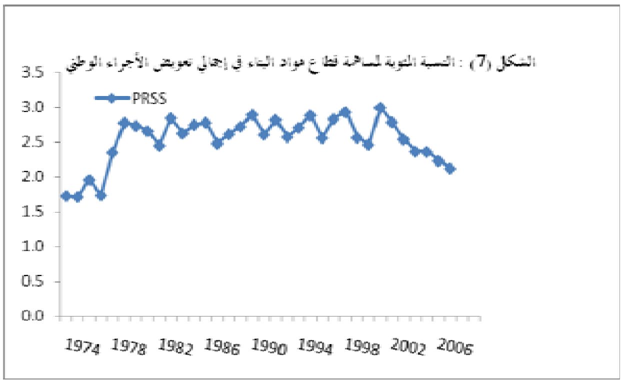

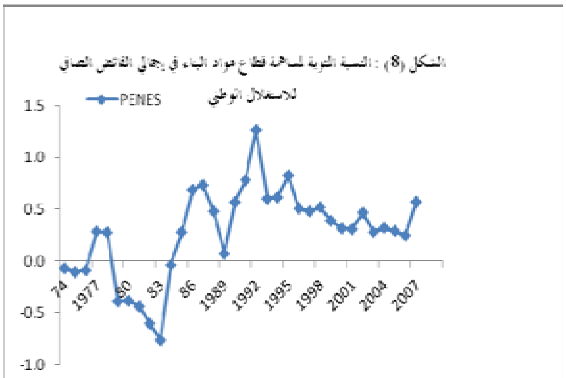

شكل (9) التمثيل البياني يوضح ارتباط المتغيرات بالمستويات العاملية Component

شكل (10) التمثيل البياني يوضح توزع مجموعة السنوات في المستويات العاملية

Component Plot in Rotated Space

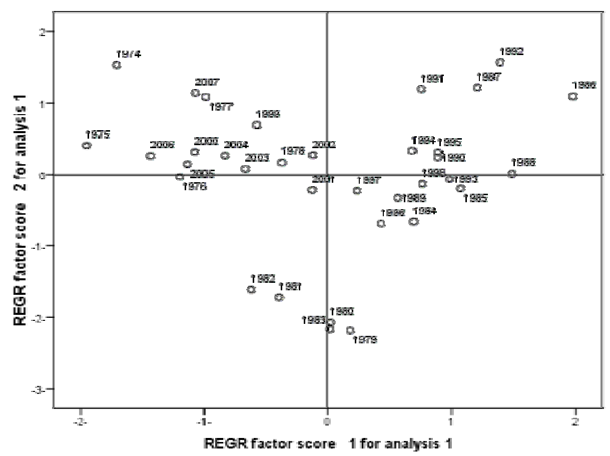

Plot in Rotated Space

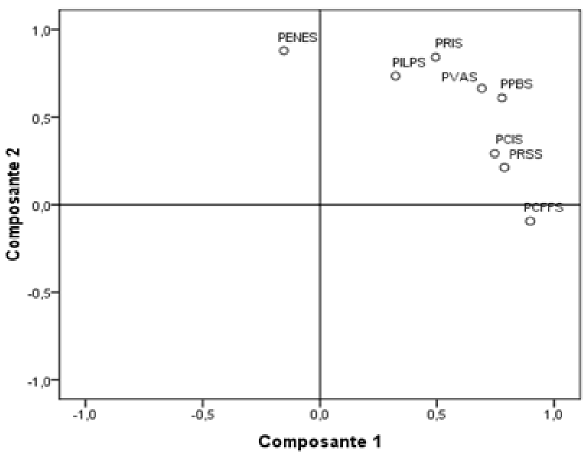

الإحالات والمراجع :

[1]- ضمن نشاطات مخبر "الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة LUEDLD" بجامعة ورقلة، فإن محتوى هذا المقال يعدُّ الثاني ضمن سلسلة بحوث تهدف إلى تحديد مساهمة كل قطاع في الاقتصاد الوطني الجزائري المُقسّم إلى تسعة عشر قطاعا (حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصاء).

[2]- قطاع مواد البناء هو القطاع المُصنّف رقم سبعة بالنّسبة للديوان الوطني للإحصاء مصدر بيانات هذه الدراسة. أنظر :

http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

[3]- محمود فوزي شعوبي، مطبوعة تحليل المعطيات، مُقدمة لطلاب السنة الأولى، تخصص نمذجة اقتصادية، دفعة 2007.

[4]- $Levene(ddl1=(k-1);ddl2=k*(n-1))$ حيث n عدد المشاهدات، k عدد المتغيرات، ddl درجات الحرية.

[5]- خالد بن سعد الجضعي (2005)، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، الجزء الثاني، دار الأصحاب للنشر والتوزيع، الرياض، ص471 [بتصرف]

[6]- تشير درجة التشبع إلى معامل ارتباط كل متغير بالعامل، وبتربيع هذه القيمة نحصل على نسبة التباين المفسر في المتغير من قبل العامل.

[7] - تفصيل هذه الفرضيات، أنظر : خالد بن سعد الجضعي، مرجع سابق.

[8] - محدّد مصفوفة معاملات الارتباط يُساوي حاصل ضرب القيم الذاتية لهذه المصفوفة.

[9]- مزيدا من الشرح أنظر : عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، 02-03 ديسمبر 2008، " تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006- مدخل التحليل إلى مركبات أساسية"، ملتقى الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة، بسكرة.

فضلا أنظر [خالد بن سعد الجضعي، مرجع سابق، ص495-496].

[10]- النسب الإجمالية للتباين المفسر قبل عملية التدوير مساوية لتلك المحسوبة بعد عملية التدوير، ولا يكمن الاختلاف إلا في توزيع تلك النسب على العوامل المستخرجة.

[11]- حسب أسلوب "كايزر"، تستبعد العوامل ذات القيم الذاتية أقل من الواحد الصحيح. علما أن عدد العوامل المأخوذة لوصف ظاهرة ما يرتبط بطبيعة وهدف البحث والدقة المطلوبة.

[12]- أنظر : محمود فوزي شعوبي، عبد العزيز شيخاوي، دراسة إحصائية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2007، مجلة الباحث، عدد 09 / 2011.

[13]- نفس المرجع.

[14]- عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، مرجع سابق.

[15]- محمود فوزي شعوبي، عبد الوهاب دادن، مساهمة قطاع الفنادق في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974 – 2007، دراسة إحصائية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة – الجزائر. 10/09 مارس 2010.

[16]- محمود فوزي شعوبي، عبد العزيز شيخاوي، مرجع سابق.

نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

منى مسغوني*
جامعة، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في نسيج الاقتصاد الجزائر، إذ تساهم في توظيف الاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية ؛ فقد قدرت نسبة مساهمتها 75% من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، وتمثل ما يقارب 94% من النسيج المؤسساتي الوطني، و52% من مجموع إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات، وحوالي 35 % من القيمة المضافة في الجزائر. لكن تحول الاقتصاد العالمي عموما - والاقتصاد الجزائري بشكل خاص - نحو اقتصاد السوق، فرض على السلطات العمومية الجزائرية اتخاذ إجراءات جديدة هدفها الارتقاء بهذه المؤسسات، لابتكار وتطوير أساليب حديثة وناجعة تمكن من تحسين وتميز أداء ها.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأداء، التنافسية، التميز، التأهيل.

تمهيد : أفضت عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، إلى دفع الحكومات ومنظمات الأعمال للبحث عن طرق وأساليب حديثة وناجعة تمكنها من تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام العديد من الإجراءات والبرامج. والجزائر كغيرها من الدول النامية، سعت إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق، من اجل رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين مستوى أداءها.

وبناء على التجارب والدراسات التحليلية التي أجريت بشأن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، فقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام كبير، تجلى بوضوح من خلال تبني الجزائر جملة من البرامج التطويرية هدفها تأهيل هذه المؤسسات وتحسين أدائها. إذ أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات، خصص له غلاف مالي قدره مليار دينار جزائري سنويا، يمتد إلى غاية 2013 .

ومما تقدم ينبغي التساؤل بشأن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟، وكذا الإجراءات الواجب اتخاذها من اجل تأهيل تلك المؤسسات لمواجهة التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة ؟، إضافة إلى إبراز دورها في تحقيق الأداء التنافسي المتميز لها ؟

وفي سبيل إيجاد إجابات لما سبق من أسئلة يجدر التطرق إلى النقاط التالية :

- لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دافع لتحقيق الأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة * عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص، جعلت منها محل اهتمام الباحثين وواضعي السياسات. حيث أثبتت الدراسات والتقارير بأن خلق وإنشاء المناصب، يتحقق بشكل أكبر عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهذا وفقا لما جاء في تقرير OCDE[1] الذي أكد : "أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في ترقية نمو اقتصادي قادر على خلق المناصب، من خلال مساهمتها في رأس المال الاجتماعي، والثقافي والبيئي للأمم". "كما أنها تشكل عنصرا مهما لحركية كل اقتصاد لقيامها بالإبداع والابتكار، خاصة في قطاعات تتطلب كثيرا من المعرفة".

تفطنت الجزائر كغيرها من البلدان النامية لأهمية هذا النوع من المؤسسات، فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وذلك ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة. التي تظهر بوضوح في جملة من الآليات والإجراءات (انظر الجدول (1) حيث يوضح الخطوات العملية التي اعتمدتها الجزائر لدعم وترقية هذا القطاع). ونتيجة للجهود المبذولة في هذا القطاع، وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في السداسي الأول[2] لسنة 2010 إلى 607297 مؤسسة، منها 560 مؤسسة تابعة للدولة، والباقي تابعة للقطاع الخاص، موفرة بذلك ما يقارب 1596308 منصب شغل بزيادة قدرها 7,11 % مقارنة مع سنة 2009[3].

* kirammouna@yahoo.fr

1-1. التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني. فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994.

ويتبين من خلال تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة بين 1995-2004 الموضحة في الجدول (2)، أن عددها في تزايد مستمر، حيث بلغ عددها 177.365 مؤسسة سنة 1995، ليتضاعف من بعدها العدد ليصل إلى 312.956 مؤسسة سنة 2005. وهذا يعنى أن عدد المؤسسات قد زاد بـ 135.591 مؤسسة خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى السياسة الائتمانية والتوسعية المنتهجة من طرف بنك الجزائر، التي تهدف إلى تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001، المقدرة بـ 05 %. وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية صدى ايجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين.

ومرد ذلك، الأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المدى المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ، ومتكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، والغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع وتطويره ؛ زيادة على ذلك وضعت جملة من الآليات تتضمن استحداث صندوق ضمان القروض الذي تبلغ قيمته 30 مليار دينار جزائري، وصندوق رأسمال المخاطر تبلغ قيمته 5,3 مليار دينار جزائري، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال التسلسل السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2010 (الجدول (3))، نلاحظ تطورا كبيرا قد حدث في القطاع، حيث وصل عددها سنة 2010 إلى 607.297 مؤسسة، بعد أن كان عددها يصل إلى 342.788 مؤسسة سنة 2005. فخلال خمس سنوات قارب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعف ما كان عليه في سنة 2005، وثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة 2001.

2-1. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية والصناعات التقليدية في الجزائر : يتبين من خلال الجدول (4)، الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية والصناعات التقليدية في الجزائر، أن عددها في القطاع الخاص ارتفع بين سنتي 2003 و 2004 بـ 17500 مؤسسة ليصل إلى مجموع 225449 مؤسسة، بينما انخفض عددها في القطاع العام بـ 10 مؤسسات، هذا التطور الحاصل في قطاع الخاص راجع إلى إنشاء 18987 مؤسسة جديدة وإعادة تنشيط 1920 بعد توقيفها مؤقتا وحل 3407 مؤسسة.

وفي الفترة الممتدة بين سنة 2004 و 2005 ثم 2006، فقد ارتفع صافي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 20393 ثم بـ 23964 مؤسسة، في حين أن الزيادة في القطاع العمومي من 778 مؤسسة إلى 874 مؤسسة لسنة 2005، وانخفض العدد بـ 139 مؤسسة سنة 2006. هذه المؤشرات تظهر الزيادة السريعة لهذه المؤسسات في القطاع الخاص، الذي يأخذ مكانه – القطاع الخاص - شيئا فشيئا في الاقتصاد الجزائري المتوجه نحو اقتصاد السوق، وهي نفس الظاهرة التي تجعل تراجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العمومي.

أما قطاعات النشاط التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تظهر بشكل واضح في الجدول (5)، أنها شهدت زيادة متفاوتة، على رأسها قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يستحوذ على أعلى نسبة من المؤسسات في هذا النوع. وفي نفس الوقت يعتبر القطاع الذي استقطب اكبر زيادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المعنية. ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع ولاسيما في مجال بناء السكنات، مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي. ثم تليها قطاعي التجارة والتوزيع والنقل والاتصال سواء من حيث الأهمية في النسيج الاقتصادي الوطني، أو من حيث نسبة الارتفاع في عددها.

2. تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة، من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث أعطت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم هذا القطاع، وتشجيعه لأخذ مكانته في إنجاح عملية الإنعاش الاقتصادي، وإعادة الديناميكية للنسيج الصناعي، باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات وتوفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية.

2-1. مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل : يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها إلى الزيادة في خلق مناصب شغل جديدة، وبذلك الحد من مشكل البطالة. وفي الجزائر، وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) فان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تزايد مستمر حيث بلغ عددها سنة 2010 ما يقدر بـ 607.296 مؤسسة، مسجل بذلك ارتفاعا قدر بـ 36459 وحدة مقارنة بالنسبة لسنة 2009، تشغل عددا لا باس به من العمال والذي يفوق 1،6 مليون عامل. حيث أعلن وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار السيد محمد بن مرادي أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل 94 % من النسيج المؤسساتي الوطني، و52 %من مجموع إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات، وحوالي 35% من القيمة المضافة في الجزائر[4].

ويتبن من خلال تطور عدد العمال التي تشتغل في قطاع م ص و م حسب قطاعات النشاط الاقتصادي الموضحة في الجدول (6)، انه هناك زياد في تشغيل اليد العاملة بين السنوات 2003 إلى 2008 في القطاع الخاص من 538055 إلى 1233073 عامل. في حين نجد انه هناك تراجع في عدد العمل في القطاع العمومي، حيث انخفضت اليد العاملة بـ 2937 بين سنتين 2003 و2004، ليرتفع بعد ذلك بـ 4457 عامل وينخفض بـ 14622 عامل في السنة 2006. ويستمر في الانخفاض بـ 4515 عامل سنة 2007 وبـ عامل 4360 سنة. أما بالنسبة للصناعات التقليدية نجد أن عدد اليد العاملة المشغلة في هذا القطاع في تزايد مستمر، حيث بلغ عدد العمال 165247 عامل سنة 2003 ،ليصل إلى 254350 عامل سنة 2008.

2-2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام : يتضح من خلال الجدول (7) الذي يبين مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، أن مساهمة القطاع الخاص لهذه المؤسسات في تزايد مستمر إذ يشارك بنسب كبير، حيث قدرت في سنة 2001 بـ 76.4%. واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 80.80 % سنة 2007، وتتوزع على الوجه الخصوص في النشاط الزراعي والتجاري والبناء والخدمات. وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية، من اجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي.

2-3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة : إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا، فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، سيكون مفيدة إلى حد بعيد لتشخيص مكانة هذه الأخيرة، وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق يوضح لنا الجدول (8) حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة حسب قطاع النشاط ونوع القطاع. ويتبين من معطيات هذا الجدول، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة، وهذا في كل المجالات النشاط الاقتصادي. وتراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وهذا يعود إلى خوصصة المؤسسات العمومية، ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني، وهي من علامات الانتقال إلى اقتصاد السوق.

3. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دافع لتحقيق أداء تنافسي متميز

تهدف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يأتي في مقدمتها تهيئة البيئة التي تنشط فيها على مختلف المستويات (كلية، قطاعية، جزئية)، وأقلمة هذه المؤسسات في ظل الاقتصاد التنافسي. وذلك من خلال إعطاء دفع لهذا القطاع ضمن ديناميكية تنافسية مكيفة مع متطلبات السياق الجديد لعولمة المبادلات[5].

ماهية عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : وردت عدة تعاريف تتعلق بمفهوم التأهيل[6]، ولكن تتفق جميعا على أنه تلك العملية التي تقترن بتحسين تنافسية المؤسسات. ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي :

حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995[7] فان التأهيل : "عبارة عن مجموعة البرامج وضعت خصيصا للدول النامية، التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد، والتكيف مع مختلف التغيرات". كما يقصد بالتأهيل[8] " **La mise a niveau" : "**رفع القيم، تطبيق الإدارة، رفع أداء المؤسسة إلى مستوى تنافسي في المستقبل، في فترة زمنية محددة".

كما يعرف على أنه "عملية مستمرة تهدف إلى تحضير وأقلمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بيئتها لتلبي متطلبات التبادل الحر، مما يسهم في القضاء على المشاكل المؤسساتية والقانونية فيها. مما يدفعها إلى البحث عن التنافسية في مجال خفض التكاليف وتحسين الجودة، وتعزيز إمكانياتها في مجارة التطورات التكنولوجية والسوقية"[9].

نستخلص من هذه التعاريف، أن عملية التأهيل تسعى بالدرجة الأولى إلى تحسين والارتقاء نحو التميز في أداء المؤسسة، من خلال تكيفها مع المحيط وفق متطلبات التبادل الحر. وكذا تقوية نقاط القوة، وامتصاص وتحسين نقاط الضعف، من اجل رفع القدرات التنافسية للمؤسسة.

3-1. الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : يمكن حصر أهم الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في ما يلي :

3-2-1. تأهيل النظام القانوني والتشريعي : بدأ الاهتمام بتطوير وترقية قطاع م ص و م بشكل واضح بصدور القوانين التالية :

3-2-1-1. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عملت الجزائر وفقا المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 24 ربيع الأول سنة 1426 الموافق لـ 03 ماي 2005، على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[10]، والتي أسندت لها المهام التالية[11] :

1) تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2) تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية، واقتراح التصحيحات الضرورية ومتابعة ديموغرافية المؤسسات ص و م.
3) ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستعمالها لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.
4) جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5) انجاز دراسات حول الفروع، وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
6) وضع إستراتيجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7) ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
8) مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج.
9) منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة التنافسية، وذلك عبر التأثير الايجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي.
10) بحث حول المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها لتنسيق مع الجهات المختصة.
11) توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة، التي تمكن من الاستفادة منها لتطوير في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها، إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح والمساعدة.

3-2-1-2.قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001 : كرس هذا القانون المؤرخ في 20 أوت 2001، بموجب الأمر رقم 03/01، الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة من هذا الأمر، والذي جاء ليحل محل القانون رقم 12/93. وقد جاء القانون لتقديم التصحيحات الضرورية، وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

3-2-2. تأهيل النظام الجبائي : زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها قي القانون العام للاستثمار لسنة2001، يمكن أن يستفيد المستثمر بالمزايا التالية[12] :

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصارف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 02%، فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

3-2-3. تأهيل الجهاز المصرفي : في هذا الإطار تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تكييف النظام المالي والمصرفي، وتفعيله عن طريق لامركزية القرار في منح القروض، وتشجيع فتح بنوك خاصة التي جاء بها قانون النقد والقرض. ومن بين الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم إنشاء صندوقين جديدين في جانفي 2004 هما[13] :

- **صندوق ضمان القروض** : أنشئ بموجب المرسوم رقم 02/273 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري.
- **صندوق ضمان الأخطار الاستثمار** : الذي تأسيس سنة 2004، برأس مال قدره 3،5 مليار دينار جزائري.

إضافة إلى التمويل بالقرض الايجاري[14] LEASING حيث تم إقامة شركة للقرض الايجاري مغرب قرض إيجار الجزائر، ذات رأس مال مشترك تونسي- أوروبي، اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005.

3-2-4. تأهيل العنصر البشري : باعتبار العنصر البشري المحور الأساسي في عملية التغيير، تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية. حيث تم انجاز 72 عملية، منها 60 عملية خصصت لمسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي[15]. وخصصت الوزارة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني "Pme/Conform" ما يقارب 03 ملايين مارك ألماني، قصد تحسين أعوان المستثمرين في م ص و م لتطوير فرع الاستشارة، الذي يعتبر احد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات من الناحية التنظيمية. وتتعلق هذه العملية التي انطلقت في أفريل 1992 بتكوين 90 مكونا ألمانيا، والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر[16].

3-2-5. تأهيل المحيط الإداري : إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تفاعل كل الهيئات الإدارية، ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية[17]. ويأتي هذا بإرفاق كل م ص و م بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها، وتقديم المساعدات اللازمة لها. وفي هذا السياق، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير م ص و م لتجسيد ذلك، حيث تتمتع بالتفويض الكامل والمصداقية الكبيرة، مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس، خاصة مع استفادة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غلاف مالي مهم قدره بـ 04 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير هذا القطاع[18].

3-2-6. تأهيل المحيط الاقتصادي : في إطار تأهيل المحيط الاقتصادي، ولحل الصعوبات التي تواجهها في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد مشاريعها، قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعادة برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وقد بدأ الشروع في تنفيذه شهر أوت 2005، وتم تخصص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دينار جزائري[19]. كما تنص المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [20] على إنشاء مشاتل –حاضنات أعمال- وهي مؤسسة قائمة بذاتها ولها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسة صغيرة، ومرافقتهم من اجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.كما نصت[21] المادة 20 من ذات القانون على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم لهذا الغرض تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-2-7. تأهيل وتدعيم البنية التحتية : إن تدعيم البنية التحتية يساعد على تحسين الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، مما يسمح باكتساب مزايا تنافسية. وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى كالطريق السريع شرق غرب، واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات، وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية، بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءتها.

4. البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هناك عدة برامج فيما يخص هذه العملية، كلها تهدف إلى ترقية وتطوير الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

4-1. البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي : أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية، حيث[22]يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية والعمومية منها أو الخاصة، والمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة. وذلك لترقية التنافسية الصناعية، وتحسين كفاءات المؤسسات وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته (من أنشطة مالية، ومصرفية، وإدارية، وجبائية، واجتماعية...الخ). وتتجلى أهدافه[23] في عصرنة المحيط الصناعي، وتطوير وترقية الصناعات من اجل رفع القدرة على المنافسة. إضافة إلى تدعيم قدرات هيئات الدعم لتحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية. ويتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك، ندرج أهمها في ما يلي[24] :

4-1-1. المدرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI) : التابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وهي مكلفة بتسيير برنامج التأهيل. وتتمثل مهامها فيما يلي :

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.
- وضع برنامج إعلامي تحسسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.
- تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.
- اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات، والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.
- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك، قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.والتي تتم على مستوى الأمانة العامة.

4-1-2. اللجنة الوطنية لتنافسية (CNCI) : يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وتضم ممثلي بعض من الوزارات أهمها ممثل عن وزارة المالية، و ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات، وممثل عن وزارة التجارة، وممثل عن وزارة الخارجية. زيادة على ذلك ممثلي النقابات وأرباب العمل. ولعل أهم مهمة تقع على عاتقها، هي إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.

4-1-3. صندوق الترقية التنافسية (FPCI*) : تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000، ولقد تم إنشاؤه لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين : - مساعدات للمؤسسات، - مساعدات للهيئات الدعم كالمؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة.

4-2. برنامج الوزارة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : انبثق هذا البرنامج بعد صدور القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12، والخاص بتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يسعى لتحقيق ما يلي : - تطوير نظام الإنتاج، - تطوير وتحسين كفاءة الأفراد، - العمل على تحسين النوعية وتسييرها، - الاهتمام بالبحوث التسويقية، - تطوير الشراكة، - العمل على التقييم المستمر لعملية التأهيل. ولوضع البرنامج حيز التنفيذ، تم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير م ص و م (AND-PME).

4-3. برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي : تبنت [25]وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبيين. تجسد أساس هذا التعاون في برنامج ميدا **(MEDA)**، والذي يعتبر الأداة الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الاورومتوسطية. وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي، لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج، والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000، ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات.

4-4. برنامج الهيئة التقنية الألمانية (GTZ) : ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات، وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

4-5. التعاون مع البنك العالمي : يتم التعاون مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشراكة المالية الدولية (SFI)، حيث تم إعادة برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع حيز التنفيذ "بارومترا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها والتدخل أيضا في إعداد الدراسات الاقتصادية لفروع النشاط[26].

4-6. التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية : في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية *، تم منح المساعدة المالية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. ويهدف هذا التعاون إلى المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدماجها في الاقتصاد الوطني وتحسين محيطها[27].وإنشاء ورشة حول ترقية التمويلات بالاشتراك مع كل من ماليزيا، اندونيسيا وتركيا، تحت غطاء مالي قدره 1.5 مليون دولار.

4-7. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [28] : بدأت ONUDI* العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية، الذي خصص 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وتعمل على تقديم مساعدات فنية لتأهيل هذه المؤسسات في فرع الصناعة الغذائية، بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.

4-8. التعاون الثنائي[29] **:** في مقدمة برامج التعاون الثنائي، نجد التعاون مع ألمانيا "مجلس تكوين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" (PME/CONFORM) الذي يعتبر في مرحلته الثالثة 2006/2003، ويخص مجال التكوين والاستشارة في التسيير من اجل إنهاء تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان. كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن. ولقد انطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان "دعم تحديث المؤسسات الصغيرة" للفترة 2007/2005 في مراحلها الأولى

بهدف تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق تأهيل هياكلها وتقوية الكفاءة الداخلية. وهناك برامج أخرى للتعاون مع دول لها خبرة في ميدان ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة مثل : فرنسا وايطاليا، اسبانيا، تركيا...الخ، وذلك لاكتساب الخبرة اللازمة من اجل وضع برامج معتمدة وفق تجارب الدول الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. تقييم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وضمن التعاون الأورومتوسطي الذي يهدف بالأساس إلى تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، تمّ في المرحلة الأولى (2002-2007) تحقيق حوالي 448 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر. حيث تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ويمثل هذا العدد 31% من إجمالي عدد المؤسسات والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعية والتي تقدر بـ 2147 مؤسسة. وكانت أهم النشاطات التي ركز عليها هذا البرنامج في هذه العمليّة ترقية الإدارة المقدرة بـ 36% وتطوير الإنتاج بنسبة 26% ونسبة 15% للجودة و14% للتسهيلات المصرفية، أمّا التسويق فقد قدّرت نسبته بـ 9%. ليدخل في مرحلته الثانية "ميدا2" حيّز التنفيذ ابتداء من أوّل جانفي 2009، من أجل تعزيز مكاسب البرنامج الأول "ميدا1"، وتيسير مهمّة هذه المؤسسات في اعتماد المقاييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

وفي إطار البرنامج الجديد لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تم تأهيل 450 مؤسسة جزائرية بالتعاون مع الإتحاد الأوربي الذي أنطلق في ماي 2009.

وضمن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها من اجل التصدير فقد اختيرت أكثر من 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين، في إطار البرنامج الجزائري-الفرنسي هذا القطاع المصدرة خارج المحروقات؛ الذي أطلق عليه **"اوبتيم ايكسبورت"**. واختيرت هذه المؤسسات لفائدة قطاعات خاصة بالتجهيزات الصناعية والصناعة الغذائية والصناعة الكيميائية. ومن ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي مول بقيمة 2.5 مليون أورو[30]. وضمن هذا البرنامج الذي حدد فترة انتهائه في 30 ديسمبر 2010، فانه في نهاية 2009 تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير. وبناءا عليه، تم تمديد فترته إلى غاية 2012، وتوسيعه ليشمل اكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة، حيث تتكفل بتمويله كلا من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لجعله أداة دعم دائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات[31].

الخلاصة : إن التأهيل يعتبر احد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، وأصبح أكثر من ضرورة من اجل الاندماج في الاقتصاد التنافسي ؛ ومجاراة لنسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية، يعتبر كرافد لتحقيق الأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وعلى الرغم من وضع عدة مقومات وآليات بهدف تأهيل وترقية هذه المؤسسات، إلا أنها لازالت هذه الأخيرة تعاني من عدة صعوبات ومعوقات تحول دون سيرورتها ونموها.

حيث أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب تأهيل الذهنيات والممارسات السائدة إلى المستوى الذي يخدم مصلحة المجتمع، وتحديث أساليب إدارتها والنهوض بها إلى السوق العالمية، وتوفير مستلزمات وتطوير ومناخها، ووضع خطط لتكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الإبداع والتجديد، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات والمساعدات والتشجيعات للمستثمرين في هذا المجال. وحتى يكلل مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنجاح، يجب وضع خطة تنموية، في إطار محكم وجيد ضمن جملة من المقومات التنافسية العالمية، والمتمثّلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتوجات. ويجب توطيد العلاقة بين منشأة العمل الصناعي وهياكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي، باعتبار هذه الأخيرة مصادر هامة لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية.

ملحق الجداول

السنة	الجدول (1) : يمثل التسلسل الزمني لتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في 1982/02/21
1983	إنشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة (OSCIP)
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص.
1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق، وإصدار قانون النقد والقرض 10/90(14-04-1990)
1991	تحرير التجارة الخارجية، المرسوم 37/91 (19-02-1991)
1993	تطوير الاستثمارات، المرسوم: 12/93(05-10-1993)
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات.
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية، واعتماد قانون الخوصصة
2001	إصدار القانون التوجيهي 18/2001 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2002	إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2002	مرسوم تنفيذي رقم 373/2002 المؤرخ في 11-11-2002، المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات.
2003	27-02-2003 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2003	أفريل 2003، فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل.
2004	تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو.
2004	تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيام 14-2004/01/15
2009	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005-2009	تخصيص 4 مليار دينار جزائري لتكفل انجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعة التقليدية خاصة بالوسط الريفي، دراسة وانجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية

المصدر : ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، ص 997.

الجدول (2) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1995- 2004

السنوات	1995	1999	2001	2002	2003	2004
عدد م ص م	177.365	159.507	179.893	188.893	288.587	312.956

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

الجدول (3) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005- 2010

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد م ص م	342.788	376.767	410.959	519.526	570.838	607.297

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

الجدول (4) : تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية والصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2010

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطاع الخاص	207.949	225.449	245.842	269.806	293.946	392.013	408.155	606.737
القطاع العمومي	788	778	874	739	666	626	598	560
الصناعات التقليدية	79580	86732	96072	106222	116347	126887	162085	----
المجموع	288.587	312.956	342.788	376.767	410.959	519.526	570.838	607.297

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

الجدول (5) : تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط الاقتصادية الجزائر خلال الفترة 2003-2006

قطاع النشاط/السنوات	2003	2004	2005	2006
البناء والأشغال العمومية	65799	72869	80716	90702
التجارة	34681	37954	42183	46461
النقل والاتصال	18771	20294	22119	24252
خدمات العائلات	15927	16933	18148	19438
والفندقة والمطاعم	13230	14103	15099	16230
صناعة المنتجات الغذائية	13058	13673	14417	15270
خدمات المؤسسات	9897	10843	12143	14134
قطاعات أخرى	36586	38780	41017	43319
الإجمالي	207949	225449	245482	269806

المصدر : ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بيانات، **مرجع سابق**، ص 130.

الجدول (6) : تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعات النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2003 - 2009)

السنوات /عدد العمال حسب القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 [32]
عدد العمال في قطاع الخاص	538055	592758	888829	977942	1064983	1233073	1363444
عدد العمال في القطاع العمومي	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51635
عدد العمال قي الصناعات التقليدية	-----	165247	192744	213044	233270	254350	341885
المجموع	612818	823831	1041395	1252647	129853	1540209	1756964

Source : Nour ei houda sadi, Le rôle des assurances dans le développement des PME-PMI en Algérie, CIFEPME,10 eme congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2010, p 04.

الجدول (7) : مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام "خارج قطاع المحروقات" خلال الفترة 2001-2007

السنوات/ مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام		مساهمة القطاع العمومي في PIB	مساهمة القطاع الخاص في PIB	الإجمالي
2001	القيمة	481.5	1560.2	2041.7
	النسبة%	23.6	76.4	100
2002	القيمة	505	1679.1	24841
	النسبة%	23.1	76.9	100
2003	القيمة	550.6	1884.2	2434.8
	النسبة%	22.06	77.31	100
2004	القيمة	598.6	2146.7	2745.4
	النسبة%	21.8	78.2	100
2005	القيمة	651.0	2364.5	3015.5
	النسبة%	21.59	78.41	100
2006	القيمة	704.05	2740.06	3444.11
	النسبة%	20.44	79.56	100
2007	القيمة	749.86	31533.77	3903.63
	النسبة%	19.20	80.80	100

الوحدة : مليار دينار جزائري **Source** : Nour el houda sadi, op-cit, p 4.

الجدول (8) : تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2003

قطاعات النشاط	نوع القطاع	2001		2002		2003	
		القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الفلاحة	الخاص	410.49	99.61	415.91	99.69	508	99.75
	العام	1.62	0.36	1.31	0.31	1.24	0.24
	الإجمالي	412.11	100	417.22	100	510.03	100
البناء والأشغال العمومية	الخاص	221.52	69.12	263.2	71.17	284.09	70.85
	العام	98.98	30.88	106.64	28.83	116.91	29.15
	الإجمالي	320.50	100	369.93	100	401	100
النقل والاتصال	الخاص	247.85	73.50	270.68	74.30	305.23	74.01
	العام	89.36	26.50	93.65	25.70	107.20	25.99
	الإجمالي	337.22	100	364.33	100	412.43	100
خدمات مقدمة للمؤسسات	الخاص	26.78	72.61	29.01	71.45	31.80	72.03
	العام	10.10	27.39	11.59	28.55	12.35	27.97
	الإجمالي	36.88	100	40.60	100	44.15	100
الفندقة والمطاعم	الخاص	43.75	87.48	47.93	86.58	51.52	86.81
	العام	6.26	12.52	7.43	13.42	7.83	13.19
	الإجمالي	50.01	100	55.36	100	59.35	100
الصناعة الغذائية	الخاص	74.56	69.33	80.54	71.41	86.49	74.96
	العام	32.99	30.67	32.25	28.59	28.89	25.04
	الإجمالي	107.55	100	112.79	100	115.38	100
الجلد	الخاص	1.72	76.11	2.14	82.63	2.02	82.11
	العام	0.54	23.89	0.45	17.37	0.44	17.89
	الإجمالي	2.26	100	2.59	100	2.46	100
التجارة والتوزيع	الخاص	447.07	93.88	475.80	93.43	514.56	93.19
	العام	29.13	6.12	33.47	6.57	37.61	6.81
	الإجمالي	476.20	100	509.28	100	552.17	100

الوحدة : مليار دينار جزائري   المصدر : ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بيانات، مرجع سابق، ص 134.

الإحالات والمراجع :

[*] في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الاورومتوسطي، وكذا التوقيع على "الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في جوان 2000، اخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي. إذ عرفت حسب المشرع الجزائري ، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و /أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار، مهما كانت طبيعتها القانونية و تتوفر على الاستقلالية.

[1] Hayet Kandel, agglomération des PME et développement technologique(Algérie (n.pub), 2005 , P 01.

[2] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 17، السداسي الأول 2010، ص 7.

[3] سلامي منيرة و مسغوني منى، " **إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر** " ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مخبر أداء المؤسسات و الاقتصاديات في ظل العولمة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص.ص 365-366.

[4] http://www.ennaharonline.com/ar/national/77335.html ;consulté le 19-01-2012.

[5] Ministère de la petite et moyenne entreprise, Mise a niveau et compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises, p 19.

[6]يعود أصل استخدام مصطلح التأهيل إلى التجربة البرتغالية التي تم الشروع فيها بداية من سنة 1988، وذلك في إطار الإجراءات الرامية لدمج البرتغال في الاتحاد الأوروبي، حيث هدف البرنامج الاستراتيجي لتأهيل الاقتصاد البرتغالي إلى تحقيق ما يلي:- تسريع تطوير المرافق التي تدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - تعزيز أسس التأهيل المهني. - توجيه التمويل نحو الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - تحسين إنتاجية وجودة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد استقطبت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البرتغالية، بعد نجاحها اهتمام دول المغرب العربي، وبعض دول المشرق العربي كالأردن. حيث استلهمت منه مبادرات التأهيل موازية لاتفاقيات التبادل الحر، التي تندرج في إطار برنامج "ميدا". نقلا عن : Bougault Hervè et Filipiak Ewa, Les programmes de :mise a niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal, 2005,p11 ;Adresseinternet:WWW.afd.fr/jahia/webdav/site/mvjahiasite/users/administrateur/public/publications/notesetdocuments/ND-18.pdf.

[7] قوريش نصيرة، " **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" ، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، ص.ص 1047-1048.

[8] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بنبات، " **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" ، دار المحمدي العام، الجزائر، 2008، ص 101.

[9]Bougault Hervè et Filipiak Ewa, **Les programmes de mise a niveau des entreprises: Tunisie, Maroc, Sénégal**, 2005,op-cit, p 15.

[10] **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة، لها فروع على المستوى المحلي.

[11] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 32، 25 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 04 ماي 2005، ص ص 28-29.

[12] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1053.

[13] معطى الله خير الدين، " **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006 ، ص 764.

[14] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1053.

[15] معطى الله خير الدين، **مرجع سابق**، ص 764. نقلا عن: عبد الرحمان عنتر، **واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، جامعة سطيف ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد، 2002، ص 163.

[16] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**،ص 1053.

[17] عبد الرحمان بن عنتر، " **واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية** "، جامعة سطيف ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2002 ، ص 164.

[18] جمال بلخباط، " **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006، ص 638.

[19] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1053.

[20] معطى الله خير الدين، **مرجع سابق**، ص 765.

[21] المرجع نفسه.

[22] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1053.

[23] عروبة رتيبة ، " **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006، ص.ص 724-725.

[24] **المرجع نفسه**.

* FPCI: Fonds de Promotion de la compétitivité Industrielle.

[25] سلامي منيرة ومسغوني منى، **مرجع سابق**، ص 368.

[26] بابا عبد القادر ،**" مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر"،** الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم 17-18 أفريل 2006، ص 149.

* تأسس هذا البنك في16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء ، وبدا العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975.

[27] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص ص 1056-1057.

[28] **المرجع نفسه**، ص 1057.

* تأسست ONUDI في 1967 في فينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع صناعية مدمجة لكل دولة، هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة ، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي.

[29] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص 1057.

[30] النوري منير ولجلط إبراهيم، **" المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: إشكالية التصدير خارج المحروقات"** ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ص 11.

[31] **المرجع نفسه**، ص 18.

[32] Iman Benziane et Ouafia Tedjani, **Contribution de la mise à niveau des PME à la réduction du taux de chômage**, Recherches économiques et managériale – N° 5 / Juin, Université de Batna, 2009, p 57.

دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *

مداني بن بلغيث & محمد الطيب دويس
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملخص : هذه الدراسة هي محاولة لاستعراض تجربة الجزائر في مجال مرافقة المؤسسات، من خلال المراكز التقنية الصناعية (CTI). العديد من الدول بادرت إلى إنشاء هذا النوع من المراكز، لضمان المساعدة على بناء نسيج صناعي قادر على المساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات والاقتصاديات، وبالتالي ضمان اندماج جيد وناجح في الاقتصاد العالمي. لقد بينت مختلف برامج تأهيل المؤسسات التي قامت بها الجزائر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة على أهمية دور المراكز التقنية في التكفل ببعث برامج البحث والتطوير وتثمين نتائج البحث العلمي، في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي تمكين المؤسسات الصناعية من الانخراط في نظام الابتكار الوطني (SNI). أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الاهتمام في الجزائر بالمراكز التقنية الصناعية لم يرق إلى المستوى الذي يمكن عنده تفعيل برامج التأهيل التي استفادت منها المؤسسات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة على الرغم من تأكيد كل التوصيات على أهمية هذه المراكز.

الكلمات المفتاحية : مراكز تقنية صناعية، مرافقة، ابتكار، تأهيل المؤسسات، بحث وتطوير.

المقدمة : تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمراكز التقنية الصناعية، بالنظر للدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه هذه المراكز في تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ويتضح هذا الدور جليا من خلال الأهداف التي تبنتها هذه المراكز، والتي ترمي إلى تسخير الموارد المالية والمادية للقيام بأعمال البحث والتطوير في قطاعات النشاط الصناعية لتطوير الابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتم التأكيد على أهمية هذه المراكز التقنية، انطلاقا من خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقد في الغالب للقدرة على تعبئة الموارد المالية والمادية للقيام بأعمال البحث والتطوير في مجال نشاطها، وتثمين نتائج البحث العلمي للجامعات ومراكز ومخابر البحث الوطنية.

إن اهتمام الجزائر بالمراكز التقنية الصناعية حديث العهد، تزامن مع إطلاق برامج تأهيل المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) والاتحاد الأوروبي. وبالرغم من تأكيد نتائج التشخيص والتقييم لمختلف هذه البرامج على أهمية وضرورة إنشاء مراكز تقنية لقطاعات صناعية مختلفة، مثل الصناعات الغذائية ((IAA - l’industrie agro-alimentaire))، إلا أن النتائج كانت في الواقع مخيبة، في انتظار تجسيد مضمون المرسوم التنفيذي رقم 11 – 17 بتاريخ 25 جانفي 2011 والقاضي بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، حيث أشار إلى ضرورة الاعتماد على المراكز التقنية الصناعية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية وتعزيز قدراتها في مجال البحث والتطوير.

أولا - المراكز التقنية الصناعية :

المراكز التقنية الصناعية [CTI - Centres Techniques Industriels] هي هياكل متخصصة في قطاعات صناعية مختلفة قائمة على مقاربة على أساس الشراكة (Approche partenariale)، للمساهمة في ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بأعمال البحث والتطوير (R&D) وتثمين نتائج البحث العلمي في القطاعات الصناعية المختلفة ومن ثم العمل على نشر وتعميم نتائج البحث العلمي والمساعدة على تجسيدها ضمن المشاريع الصناعية لمختلف المؤسسات التي تفتقد في الغالب للموارد المالية والبشرية اللازمة لانجاز الأبحاث التطبيقية في مجال تخصصها، وليس في مقدورها تحمل أعباء التجارب والاختبارات المتعلقة بتحسين منتجات قديمة أو بعث منتجات جديدة.

* هذا ا قال قدم كمداخلة إطار فعاليات ا لمتقى الدو حول " استراتيجيات تنظيم ومرافقة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر" ا نعقد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسي ، جامعة ورقلة بتاريخ 18 – 19 أبريل 2012.

يمكن لهذه المراكز أن تساعد المؤسسات الصناعية على تطوير أنشطة الابتكار التكنولوجي، فالمراكز التقنية يمكن أن تكون همزة الوصل بين المؤسسات التي تنتمي لفرع صناعي معين ومراكز ومخابر البحث التابعة لمؤسسات وهيئات البحث العلمي، بحيث تعمل المراكز التقنية على ضمان التعاون المتبادل بينهما وبالتالي ضمان تثمين نتائج البحث العلمي وجعلها في خدمة أهداف التنمية. كما تساهم هذه المراكز في ضمان اليقظة التكنولوجية من خلال رصد التطورات التكنولوجية في الداخل والخارج، والعمل على نقل وتوطين التكنولوجيا الجديدة حسب احتياجات فروع الصناعة المختلفة.

تساهم المراكز التقنية الصناعية كذلك في تطوير أنشطة الابتكار التنظيمي في المؤسسات الصناعية من خلال المساعدة على التحكم في الأداء وتحسينه، وتصميم حلول مبتكرة للمشاكل المتجانسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي لفرع صناعة معين. ويمكن لهذه المراكز المساعدة على ضمان استمرار أنشطة المؤسسات الصناعية، من خلال المساعدة على تحسين نوعية المنتجات وفقا لمقتضيات الجودة ومتطلبات السوق. كما يمكن لهذه المراكز أن تتدخل في كل المجالات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للمؤسسة مثل الذكاء الاقتصادي ؛ التدريب ؛ التكوين المستمر والمساعدة التقنية الخاصة.

تتمثل مهمة هذه المراكز في المساعدة على تحسين نوعية المنتجات والطرق (Produit et procédé) خاصة توقع الاحتياجات والتطور التكنولوجي في القطاع، والابتكار عبر القيام بنشاطات بحث وتطوير مشتركة، ونشر المعارف التكنولوجية ونقل نتائج البحث والتطوير إلى الصناعة عبر خدمات تجارية، وهو بذلك يقوم بالربط بين قطاع صناعي ما ومراكز البحث أو للقيام بدراسات متخصصة أو جماعية، ويرتبط أيضاً بمنظمات تثمين نتائج البحث في المحيطين الوطني والدولي، كما يبينه الشكل.

ويمكن في الواقع تقسيم المراكز التقنية الصناعية حسب طبيعة نشاطها ومهامها إلى ثلاثة أقسام :

- مراكز تضطلع بمهام إعداد البحوث التطبيقية ونشرها ؛
- مراكز تقدم بالإضافة لإعداد البحوث التطبيقية، خدمات في مجال تخصصها ؛
- مراكز تضمن الربط بين مراكز ومخابر البحث والمؤسسات الصناعية.

ثانيا - التجارب الدولية في مجال المراكز التقنية الصناعية

عديدة التجارب الدولية في مجال دعم الأبحاث التطبيقية في مجال الصناعية لأجل ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، وتنوعت هذه التجارب حسب طبيعة سياسات التنمية الصناعية المتبناة في هذه الدول. وتعتبر المراكز التقنية الصناعية واحدة من الآليات المعتمدة لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (PMI)، من خلال مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سنحاول من خلال هذا الجزء من البحث عرض تجربة المراكز التقنية الصناعية في كل من فرنسا وتونس، حيث أصبح عددها في تزايد مستمر عبر الزمن كما هو مبين في الجدول (1).

1. تجربة فرنسا :

أنشئت المراكز التقنية الصناعية في فرنسا بموجب القانون الصادر في 22 جويلية 1948، نتيجة رغبة وإرادة مشتركة بين السلطة العمومية والصناعيين للإجابة على احتياجات مختلف قطاعات الصناعة في فرنسا. شكلت المراكز التقنية الصناعية شبكة وطنية للبحوث التطبيقية، وقدمت خدماتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتعذر عليها الإنفاق في مجالات الابتكار والبحث والتطوير[1]. تضطلع المراكز التقنية الصناعية بمهام عديدة أهمها بناء التصورات على المدى المتوسط والبعيد لمختلف المشاكل التي قد تواجهها الصناعة، وتعمل في هذا السياق على تثمين نتائج البحث العلمي وجعلها في خدمة التنمية الصناعة، وتحرص على توجيه الموارد المخصصة لها من خلال علاقات الشراكة مع قطاعي الصناعة والبحث العلمي.

غطت خدمات المراكز التقنية الصناعية في فرنسا مختلف قطاعات الصناعة، وشملت عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المشغلة لحوالي مليون منصب شغل تمثل 40 % من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة، والمحققة لربع (4/1) رقم الأعمال في مجال الصناعة). بلغ عدد المراكز التقنية الصناعية في فرنسا ستة عشر (16) مركزاً كما هو موضح في الجدول (2).

1-1- مهام وأعمال المراكز التقنية الصناعية في فرنسا :

ترتكز المهمة الأساسية للمراكز التقنية الصناعية على ضمان نقل التكنولوجيا في قطاعات الصناعة المختلفة. ولهذا الغرض تقيم المراكز التقنية الصناعية علاقات تعاون وطيدة مع مخابر البحث التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) والمعهد الوطني للبحوث الفلاحية (INRA) ومختلف المدارس الوطنية، ولقد مكنها ذلك من بناء قاعدة معرفية (خاصة بالنسبة للبيئة الفرنسية والأوروبية) استقطبت اهتمام المؤسسات العاملة في مختلف قطاعات الصناعة. ولقد أثمرت علاقة التعاون انجاز العديد من الأعمال العلمية، مكنت المراكز التقنية الصناعية من :

- ترقية الأبحاث التقنية، بتشجيع الدراسات والأبحاث الجماعية ؛
- تثمين نتائج البحث العلمي ؛
- ضمان اليقظة التكنولوجية وتعميمها ؛
- تقديم خدمات التوحيد (Normalisation) والتّقييس بكفاءة عالية.

2-1- خدمات المراكز التقنية الصناعية في فرنسا :

مكنت الوضعية الجيدة للمراكز التقنية الصناعية ضمن النسيج الصناعي، والقاعدة المعرفية التي بنتها من خلال تجربتها القوية، من تقديم خدمات متكاملة ومتعددة التخصصات، سواء في مجال البحث التطبيقي أو في أعمال الخبرة المختلفة. ويمكن عرض هذه الخدمات إجمالا فيما يلي :

- اليقظة والاستشراف (في المجال العلمي، التقني، براءات الاختراع التوحيد، البيئة والأمن، ...) ؛
- مشاريع البحث والتطوير (R&D) (في مجال المواد الأولية، المنتجات، الطرق، ...) ؛
- الشراكة (من خلال قيادة المشاريع المشتركة، ...) ؛
- الخدمات التقنية (التجارب، القياس، التحليل، الاستشارة، المراجعة، ...)؛
- الخبرة التقنية (في مجال التوحيد، التقنيين، احترام البيئة) ؛
- التكوين والإعلام (التعليم العالي والثانوي، على البطاقة، الجرائد، الملتقيات، ...).

2. تجربة تونس :

انخرطت تونس في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر حيث أبرمت أول اتفاق بتاريخ 17 جويلية 1995 لإنشاء منطقة للتبادل الحر. ما دفع بالسلطات العمومية سنة 1996 تطبيق برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية، وتأهيل الاقتصاد التونسي لإيجاد بيئة اقتصادية مساعدة تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية والاقتصاد التونسي خاصة بعد الانفتاح على الاتحاد الأوروبي. حظيت المراكز التقنية الصناعية باهتمام بالغ من قبل الأعوان الاقتصاديين في تونس وبالأخص مع بداية تطبيق برامج تأهيل المؤسسات.

1-2- مهام وأعمال المراكز التقنية الصناعية في تونس :

تاريخيا يعود إنشاء أول مركز تقني صناعي في تونس إلى سنة 1969، تخصص في تقديم خدماته لقطاع الجلود والأحذية، و يبلغ عدد هذه المراكز حالياً ثمانية (08) مراكز، موزعة على مختلف القطاعات الصناعية وهي موضحة في الجدول (3)[2]، أوكلت للمراكز التقنية الصناعية في تونس مهمة دعم تثمين نتائج البحث العلمي، وترقية الابتكار وتنمية الشراكة بين

قطاعات البحث العلمي ومختلف القطاعات الاقتصادية (المؤسسات العمومية والخاصة – الهيئات والإدارة المركزية) كما تتولى المراكز التقنية الصناعية في تونس ضمان نقل التكنولوجيا في قطاعات الصناعة المختلفة. ويمكن لبعض هذه المراكز التقنية إجراء البحوث التطبيقية لحساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لفروع من الصناعة. كما يحدد القانون الأساسي لهذه المراكز مجموعة من المهام هي[3] :

- جمع ونشر المعلومات التقنية، الصناعية والتجارية وكل الإحصاءات. وتقوم بإجراء الدراسات التقنية والاقتصادية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية ؛
- جرد كل الموارد الوطنية من المواد الأولية بالتعاون مع كل المعاهد الوطنية للبحث العلمي، ودراسة خصائص هذه الموارد بهدف استغلالها ؛
- مساعدة الصناعيين لأجل عصرنة طرق الإنتاج، التحسين التكنولوجي والتحكم في الجودة ؛
- المساهمة في وضع المعايير، ومساعدة الصناعيين في تطبيقها ؛
- التنسيق والتعاون مع المراكز التقنية، المعاهد والجامعات الوطنية والأجنبية، لتطوير القطاع وتطبيق نتائج البحث العلمي المتحصل عليها ؛
- التنسيق مع المراكز المتخصصة في التكوين المهني حسب احتياجات الأنشطة الصناعية ؛
- إعداد كل الدراسات واستشراف سبل تنمية وترقية الصادرات ؛
- تنمية استعمال التقنيات الايكولوجية التي تساعد على حماية البيئة، والمحافظة على الموارد المستدامة وتقليل الفضلات والبقايا الصناعية الملوثة. هذه التقنيات يجب أن تسمح كذلك بإعادة تدوير (Recyclage) المنتجات والبقايا، ومعالجة البقايا غير القابلة للتدوير بطريقة مقبولة ؛
- إنجاز أعمال الخبرة والتحليل التي يتم طلبها من المهنيين أو المحاكم ؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات لتتمكن من استعمال الإمكانات التقنية والبشرية للإنتاج، وتوجيهها نحو تطوير منتجات جديدة واعتماد برامج استثمار ملائمة ؛
- إنشاء مخابر التحليل والتجارب لإعداد أعمال الخبرة الضرورية للأنشطة الصناعية ؛
- المشاركة في إعداد دفاتر الشروط للمهنة.

ثالثا - تجربة الجزائر في مجال المراكز التقنية الصناعية

تأكدت أهمية المراكز التقنية الصناعية في الجزائر، مع انطلاق برامج تأهيل المؤسسات الصناعية وتأهيل الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسية كل منهما تحضيرا لإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة التبادل الحر في أفق سنة 2017[4]. وهو الدافع لإطلاق برامج تأهيل المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) والاتحاد الأوروبي. وبالرغم من تأكيد نتائج التشخيص والتقييم لمختلف هذه البرامج على أهمية وضرورة إنشاء مراكز تقنية لقطاعات صناعية مختلفة، مثل الصناعات الغذائية (IAA - l'industrie agro-alimentaire)، إلا أن النتائج كانت في الواقع غير كافية.

يعتبر البرنامج المتكامل (PI – programme intégré) الذي بدأ تنفيذه سنة 1998 والذي يعتبر ثمرة للتعاون بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) للمساعدة على تحرير وانفتاح الاقتصاد الجزائري في سياق التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وتحسين التنافسية ودعم إعادة الهيكلة الصناعية في الجزائر. يغطي هذا البرنامج خمسة مكونات رئيسية :[5]

- المكون الأول : المساعدة في إعداد وتنفيذ سياسة وإستراتيجية صناعية ؛
- المكون الثاني : تعزيز خدمات الدعم والاستشارة الموجهة للصناعة ؛
- المكون الثالث : البرنامج النموذجي للدعم لأجل إعادة هيكلة وتأهيل وتحسين 48 مؤسسة جزائرية ؛
- المكون الرابع : دعم وتعزيز القدرات المؤسسية في إطار بناء شبكة معلومات ؛
- المكون الخامس : ترقية بيئة ايكولوجية نظيفة ومستدامة في الجزائر.

أظهر تقرير التقييم عند عرض النتائج بالنسبة للمكون الثاني، أن فعالية البرنامج المتكامل في تعزيز وإنشاء المراكز التقنية الصناعية كانت متغيرة، وأكدت على إستراتيجية إنشاء مركز تقني للصناعات الغذائية (Centre technique pour l'industrie agro-alimentaire - CTIAA). عدة أعمال أنجزت في هذا السياق مكنت من مشروع متكامل للمركز التقني، الذي لم ير النور وحولت الأموال المخصصة له إلى نشاط آخر[6].

توالت البرامج الموجهة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ما كان بمبادرة وطنية من السلطات العمومية، ومنها ما نتج عن اتفاقيات الشراكة والتعاون خاصة مع الاتحاد الأوروبي الذي يستهدف تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات في الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط وهذا خدمة لاحتياجات الاقتصاد الأوروبي. وفيما يلي هذه البرامج :

برنامج دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME / PMI)، يندرج هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبتمويل مشترك، تضمنت أهداف هذا البرنامج بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضرورة دعم الهياكل المساعدة وخدمات الدعم الموجهة لتحسين أداء المؤسسات الصناعية.

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث يتكفل هذا البرنامج بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم الموجهة لها.

البرنامج (PME II)، لدعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME / PMI) والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال. يحكم هذا البرنامج اتفاقية تمويل مشترك موقعة سنة 2008 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بمبلغ 44 مليون أورو. أنشطة هذا البرنامج يرتكز حول ثلاثة مكونات رئيسية[7] :

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- الدعم الموجه للهيئات ولخدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- الدعم الموجه لاستحداث نظام للجودة في بعض فروع قطاعات الصناعة : ومن بين الأنشطة المستهدفة في هذا المكون، الدعم الموجه لتعزيز أو إنشاء المراكز التقنية الصناعية التي من شأنها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعات الغذائية، مواد البناء، الكهرباء والالكتروميكانيك) للحصول على تشكيلة من الخدمات من شأنها تعزيز قدراتها واستدامتها على الصعيدين الوطني والدولي.

بصدور المرسوم التنفيذي رقم 11 – 17 بتاريخ 25 جانفي 2011 والقاضي بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار[8]، تم تبني المقاربة الجديدة في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والقائمة على أساس إنشاء مراكز تقنية صناعية، حيث أشارت المادة الثالثة المتعلقة بتنظيم المديرية العامة للتنافسية الصناعية في النقطة الأولى الخاصة بقسم التأهيل إلى ضرورة الاعتماد على المراكز التقنية الصناعية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية وتعزيز قدراتها في مجال البحث والتطوير. والواقع أن تجربة الجزائر مع هذا النوع من المراكز حديثة ومحدودة، بحيث يعمل في هذا الميدان هيئتان وطنيتان تقدمان خدمات محدودة في قطاعي نشاط مختلفين.

مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء (Centre d'Études et de Services Technologiques de l'Industrie des Matériaux de Construction - CETIM)[9]، كانت النواة الأولى لهذا المركز عبارة عن مخبر أنشأ سنة 1975 من قبل المؤسسة الوطنية لمواد البناء، أتخذ هذا المركز سنة 1998 شكل مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم (EPE - SPA) وهي فرع لمؤسسة الأسمنت ومشتقاته للشرق (ERCE) وبمساهمة باقي مؤسسات الأسمنت ومشتقاته للوسط والغرب

والشلف. يستند المركز إلى خبرة تمتد لأكثر من ثلاثين عاما في هذا التخصص، ويسعى إلى تحقيق كل الشروط ليتولى المرافقة التقنية للمؤسسات العاملة مجال تخصصه لدعم الابتكار، الجودة والتنافسية كما يضطلع بمجموعة من المهام الأخرى :

الدعم عند الإنتاج : عبر مراقبة الإنتاج من بداية استخراج المواد الأولية من المناجم إلى غاية المنتج النهائي وكذلك تشخيص خطوط الإنتاج وإعداد الميزانية الطاقوية ؛

الدراسات والمساعدة : وتتمثل في المساعدة في إجراء الدراسات الجيولوجية والمنجمية وكذلك الطبوغرافية؛

التجارب والتحاليل ؛

إدارة أعمال النوعية والبيئة : عبر مرافقة المؤسسات على القيام بالتأهيل والمراقبة الإحصائية، وكذلك التدقيق في تقييم مخابرها، أما في الجانب البيئي فيساعد المركز المؤسسات على دراسة آثار استغلال المناجم وكذلك آثار تشغيل مصانع مواد البناء على البيئة.

المركز الوطني للتكنولوجيات والاستشارة (CNTC - Centre National des Technologies et du Consulting)[10]، أتخذ هذا المركز سنة 1998 شكل مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم (EPE - SPA) حولت ملكيتها سنة 2002 لشركة تسيير المساهمات (SGP - DIPREST). اقتصرت خدمات هذا المركز في البداية على قطاع صناعة الجلود والنسيج، اعتمد المركز على إستراتيجية أملاها المالك الوحيد الذي رغب أن تنجز لحسابه مهام ودراسات حول تطوير، تأهيل وإعادة تأهيل وتقييم المؤسسات لتحضير المؤسسات التابعة له لعملية الخوصصة.

انعكست الوضعية المتردية لقطاع النسيج والجلود في الجزائر الذي مثّل أو ضحية لتحرير التجارة والمنافسة على مخطط أعمال المركز الذي أصبح استمراره مهددا بفعل توقف نشاط العديد من المؤسسات التي كانت تمثل زبائن محتملين للمركز. هذه الوضعية الجديدة دفعت بالمركز إلى ضرورة التفكير في إرساء إستراتيجية جديدة موجهة نحو استهداف قطاعات نشاط جديدة غير تلك التي تمثل مجاله التقليدي الحيوي المتمثل في قطاع صناعة النسيج والجلود.

في هذا السياق يتضح توجه وسعي الجزائر إلى زيادة عدد المراكز التقنية الصناعية، إلا أن عملية الإنشاء تسير بوتيرة بطيئة، سجلت عدة برامج مثل مشروع إنشاء مركز جديد في قطاع الميكانيك، تحت تسمية المركز التقني للصناعات الميكانيكية وتحويل المعادن (CTIMTM - Centre Technique des Industries Mécaniques et de la Transformation des Métaux)، والذي كان من المقرر أن يبدأ العمل مع بداية 2012 مازال لم ينطلق. وكذلك الأمر بالنسبة لباقي المراكز التقنية التي أوصت برامج التأهيل بالاتفاق مع الشركاء الدوليين بتكوينها خاصة بالنسبة للقطاعات ذات الأولوية.

خلاصة : سمحت الدراسة بالوقوف على الوضعية الراهنة في الجزائر لحالة أحد أهم الأدوات المساعدة لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً تلك النشطة في بعض القطاعات الأساسية، بكونها تتطلب القيام ببعض عمليات التّقييس ومراقبة النوعية، وإجراء التجارب التقنية على النماذج المصممة، وهو مالا تسمح به إمكانيات هذه المؤسسات سواء المالية أو البشرية، لذا قمنا بتوضيح دور المراكز التقنية الصناعية وأهمية انجاز هذه النشاطات لحساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استعراض التجربة الفرنسية والتجربة التونسية، وكذلك تسليط الضوء على تقدم عملية إنشاء المراكز التقنية الصناعية في الجزائر التي عرفت بطء شديد وتأخر غير مبرر خاصة في قطاعات النشاط الاقتصادية الإستراتيجية كالصناعات الغذائية والدوائية والبيتروكيماوية، التي تعرف تركيز كبير للمؤسسات وتستقطب عمالة كبيرة، ويمكن تعزيز ودعم تنافسيتها لدخول الأسواق الخارجية.

لذا نورد بعض التوصيات التي يمكن التكفل بها من قبل السلطة العمومية وهي :

- ضرورة العمل على ضمان تحقيق التنسيق والمساهمة في برامج البحث الوطنية التي تم إطلاقها في الجزائر سنة 2011، والعمل على تفعيل وتثمين نتائج البحث العلمي لتفعيل النظام الوطني للابتكار ؛
- ضرورة الإسراع بإنشاء المراكز التقنية الصناعية في القطاعات الباقية، ذات الكثافة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأهمية الاقتصادية، مثلاً قطاع الصناعات الغذائية ؛
- محاولة تقريب خدمات هذه المراكز من جميع المؤسسات على المستوى الوطني، وإنشاء مراكز جهوية، أو فروع في المناطق ذات كثافة المؤسسات المعنية بالمرافقة ؛
- محاولة الاهتمام بالمؤسسات التي يمكنها المساهمة في تخفيض فاتورة الاستيراد، مثلاً صناعة الدواء.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : عدد المراكز التقنية الصناعية في فرنسا والمغرب الغربي

الشكل القانوني	سنة أول إنشاء	عدد العمال	عدد المراكز	البلد
تخضع لقوانين خاصة	1948	2500	16	فرنسا
مؤسسات ذات مصلحة اقتصادية عامة	1969	455	8	تونس
شركات تجارية (SPA)	1990	210	2	الجزائر
جمعيات مهنية	2005	50	9	المغرب

المصدر : ترجمة بتصرف من : Abdelkader djeflat, op cit, pp13-14

الجدول (2) : المراكز التقنية الصناعية في فرنسا

Centre d'études et de recherches de l'industrie du béton	CERIB
Centre technique des industries mécaniques	CETIM
Centre technique des industries de la fonderie	CTIF
Centre technique des industries aérauliques et thermiques	CETIAT
Centre technique du papier	CTP
Centre technique interprofessionnel de la canne et du sucre	CTICS
Centre technique de matériaux naturels de construction	CTMNC
Centre technique de la construction métallique	CTICM
Centre technique interprofessionnel des fruits et légumes	CTIFL
Centre technique de l'industrie du décolletage	CTDEC
Centre technique de la conservation des produits agricoles	CTCPA
Centre Technique du Cuir, chaussures, maroquinerie	CTC
Institut Français de l'habillement et du textile	IFTH
Institut des corps gras	ITERG
Institut de Recherche sur l'Entretien et le Nettoyage	CTTN
Institut Technologique Forêt Cellulose Bois-construction Ameublement	FCBA

Source : Ministère de l’économie de l’industrie et de l’emploi, " Les Centres Techniques Industriels, 60 ans d’appui à la compétitivité de nos entreprises ", 2008, P09.

الشكل (1) : الأجراء الرابط بين المراكز التقنية، الصناعة والبحث

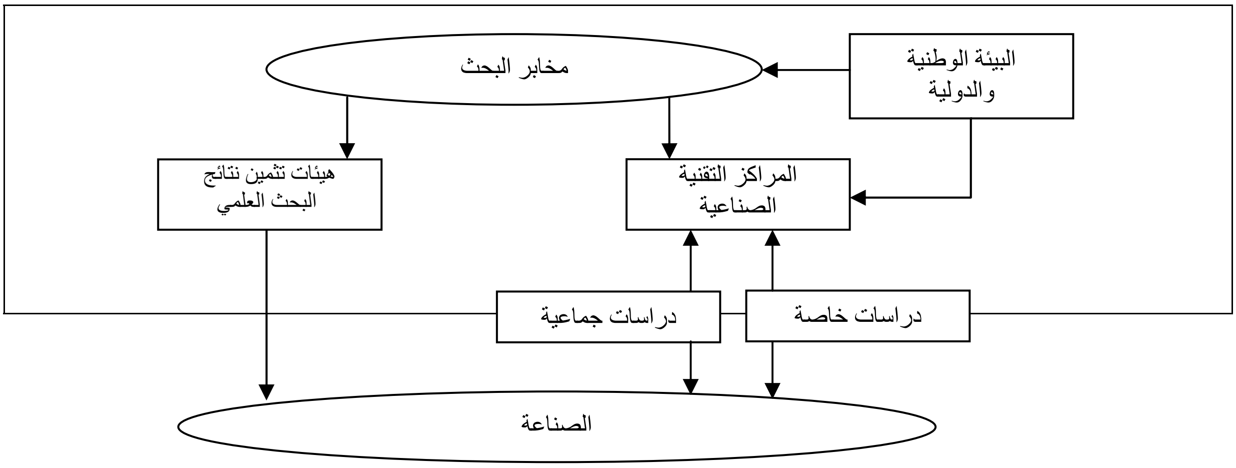

المصدر : ترجمة بتصرف من :

Abdelkader djeflat, "Construction des systèmes d'innovation en phase de décollage dans les pays Africains : essai d'analyse à partir des centres techniques industriels au Maghreb", globelics Dakar 2009, p13.

الجدول (3) : المراكز التقنية الصناعية في تونس

Centre Technique de l'Industrie du Bois et de l'Ameublement	CETIBA
Centre Technique des Industries Mécaniques et Électriques	CETIME
Centre Technique de la Chimie	CTC
Centre Technique du Textile	CETTEX
Centre National du Cuir et de la Chaussure	CNCC
Centre Technique de l'Agroalimentaire	CTAA
Centre Technique des Matériaux de Construction, de la Céramique et du Verre	CTMCCV
Centre Technique de l'Emballage et du Conditionnement	PACKTEC

Source : Commission Européenne : Projet ESTIME, " Les usages de la recherche en Tunisie ", 2007, P6.

الإحالات والمراجع :

[1]- Ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi - FRANCE, " Les Centres Techniques Industriels, 60 ans d'appui à la compétitivité de nos entreprises ", 2008, P09.

[2]- Commission Européenne : Projet ESTIME, " Les usages de la recherche en Tunisie ", 2007, P6.

[3]- Ibid., pp 6-7.

[4]- Lamia AZOUAOU : La compétitivité et la mise à niveau des PME maghrébine – analyse a partir d'une approche multidimensionnelle ; La revue de l'économie et de management N° 09 oct. 2009 ; Université de Tlemcen Algérie - faculté des sciences économique et de gestion, page 01.

[5]- ONUDI – Groupe de l'évaluation : Évaluation indépendante ALGERIE – programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie ; Vienne 23 Aout 2006 ; p ix.

[6]- Ibid. pp 46-47.

[7]- PME II : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des Technologies d'Information et de Communication (PME II) ; dossier de presse ; atelier de visibilité ; Alger le 24 février 2010.

[8]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : المرسوم التنفيذي رقم 17-11 المؤرخ في 25 يناير سنة 2011، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ؛ العدد رقم 05 يناير 2011.

[9]- Pour plus de détails voir : http://www.cetim-dz.com/presentation.htm

[10]- Pour plus de détails voir : http://www.cntcalgerie.com/historique.htm.

سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو

محمد مسعي*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

ملخص: يهدف هذا المقال إلى دراسة أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر على النمو باعتباره أحد أهدافها الرئيسية، وذلك عبر تحليل النتائج المحققة خلال الفترة من 2001 إلى 2009 ، التي تشمل تنفيذ كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.
الكلمات المفتاح : سياسة الإنعاش – النمو – الاستثمارات العمومية – الناتج المحلي الخام.

تمهيد : شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014. وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي :

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique – PSRE (أو المخطط الثلاثي 2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا ؛

- البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance – PCSC (أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE (أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار)[1].

وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية – المالية والسياسية – الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي، والتشغيل، والتنمية الشاملة، فقد طرحت – ولا زالت تطرح – عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف (بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة)، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني (لاسيما الجهاز الإنتاجي) على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري)، وعن جدوى بعض الاستثمارات العمومية وأولوياتها، مقارنة بكلفها المالية المعتبرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منها، وعن مدى استدامة تلك السياسة (على المدَيَيْن المتوسط والطويل خاصة) في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها (احتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة). كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها، وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد وكفاية، وذلك في ظل الاختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته (المضطلع أساسا بتنفيذ مختلف برامج الإنعاش المذكورة)، وضعف المنظومة

* medmessaid@yahoo.fr

الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة.

لكن بما أن المجال هنا لا يسمح بمناقشة كل هذه التساؤلات (التي ربما يحتاج كل واحد منها إلى دراسة مستقلة، والتي تعمدنا الإشارة إليها كونها تطرح نفسها بحدة هذه الأيام على الساحة الوطنية، وتجلب اهتمام الكثير من الملاحظين كلما دار الحديث عن سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأهدافها ونتائجها؛ حيث أن الحكم على مدى نجاح هذه السياسة أو إخفاقها يتطلب في الواقع دراسة وتقييم مختلف جوانبها وأبعادها، وبالتالي تضافر جهود الكثير من الباحثين والدارسين للقيام بذلك)، فإن مساهمتنا ستقتصر على محاولة تقديم بعض الإجابات عن التساؤل الأول والمتعلق بمدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المعلنة لسياسة الإنعاش في الجزائر، ونخص بالتحديد أهم هذه الأهداف وهو النمو الاقتصادي (باعتبار أن أغلب الأهداف الأخرى لكل سياسة اقتصادية تتمحور حوله). ومن أجل ذلك، سنعالج الموضوع من خلال التطرق إلى :

1. لمحة عامة عن مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها ووسائلها وشروط تطبيقها ؛
2. لمحة عامة عن مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وقياسه ؛
3. تحليل النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2009.

1- لمحة عامة عن مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي ووسائلها وشروط تطبيقها

1-1. مفهوم سياسة الإنعاش وأهدافها : من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه **كينزي**، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن "سياسة جانب العرض Supply side economics " التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.

2-1. وسائل سياسة الإنعاش : للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا.

تطبق **سياسة الإنعاش بواسطة الطلب** عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية :

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة،...)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب. وبما

أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).

- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

أما فيما يخص **سياسة الإنعاش بواسطة العرض** (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين، هما :

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص.

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، إلخ؛ حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى "توفيرات خارجية" Economies externes هامة لصالح المؤسسات.

ويمكن التعبير عن كلتي السياستين المذكورتين بسياستي الطلب والعرض الميزانياتين.

ويعتقد البعض[2] أن سياسة الميزانية (السياسة المالية)، بصفة عامة، تعد أكثر فعالية في البلدان النامية، مقارنة بوسائل السياسة الاقتصادية الأخرى، ولاسيما السياسة النقدية. ذلك أن عدم وجود سوق رساميل (رؤوس أموال) حقيقية في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في حين أن اتصال أدوات سياسة الميزانية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق (العام والخاص) والاستثمار، وبالتالي في تحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه. فتغيير معدل ضريبة ما، مثلا، يكون له تأثير سريع وواضح على الميول الاستهلاكية للمجتمع، في حين أن هذا التأثير لا يبدو كذلك في حالة تغيير سعر الفائدة (في إطار السياسة النقدية).

3-1. الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها : بالنسبة **للكنزيين،** ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة، لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية، لاسيما ما يلي :

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب ؛

- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا؛ كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا ؛

- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛

- يجب أن لا تنزع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي)[3].

ويمكن اختصار كل ذلك بالقول إن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي PIB effectif، بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن PIB potentiel، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية. وتبعا لذلك، يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى بفجوة **أوكن** Okun.[4]

لكن بعيدا عن الجدل القائم على المستوى النظري بين التيارات الكينزية والتيارات النيوكلاسيكية أو النيوليبيرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية بصفة عامة وسياسة الإنعاش بصفة خاصة، أو حول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية، فإن النقاش الدائر حاليا، على المستوى السياسي خاصة بالنسبة للحكومات، يتعلق أساسا بمسألة تمويل سياسة الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة، ومستواه، وتداعياته الحاضرة والمستقبلية. وعليه، فإن الإشكال المطروح الآن على المستوى العملي لا يتعلق فقط بالتساؤل حول مدى فعالية سياسة الإنعاش، وإنما أيضا حول القدرة على مواجهة كلفتها

المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي المتراكم وآثاره على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية، وحتى على مستقبل الأجيال القادمة.

وهناك العديد من الدراسات[5] (المتعلقة أساسا بالبلدان المصنعة) التي تبين أن استعمال سياسة ميزانياتية توسعية لا تسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود، خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة، إذ أن الزيادة في عجز الميزانية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاصين، وهو ما يلغي أثر الزيادة في النفقات العمومية (أو تخفيض الضرائب) على الطلب الإجمالي. وبالمقابل، فإن تخفيض عجز الميزانية من شأنه أن يسرع النمو إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة بصفة كبيرة.

2- لمحة عامة عن مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وقياسه

2-1. مفهوم النمو ومحدداته : النمو هو الزيادة المطردة (أو المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة (أو عدة فترات) طويلة من الزمن. وبذلك، فإن النمو يختلف عن مجرد التوسع Expansion الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة.

وكظاهرة اقتصادية، يحظى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد. وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك سباقين في الاهتمام به، حيث اعتبر آدم سميث، مثلا، تقسيم العمل مصدرا رئيسيا للنمو. لكن بالنسبة للكلاسيك، فإن النمو يتوقف دائما حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد (أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد ما تكون مقيدة أو محدودة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية). وتبعا لذلك، فإن الاقتصاد يدخل في حالة سكون Etat stationnaire، حسبهم (إذ يبدو أن الكلاسيك لم يأخذوا بعين الاعتبار مسألة التطور التقني، أو أنهم لم يولوها اهتماما كبيرا).

أما نموذج النمو المقترح من طرف روبرت **سولو** Robert Solow **في** 1956، فإنه ينطلق من الأساس الكلاسيكي لكن في قالب التحليل النيوكلاسيكي. فوفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب-دوغلاس :

$$Y = A.F(K,L)$$

حيث تمثل y الإنتاج، و A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية Gains de productivité، أي التطور التقني، وK مستوى رأس المال، و L مستوى العمل.

وهكذا، فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوما إلى نمو أضعف. ومن ثم، فإن التطور التقني وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو طويل الأجل.

لكن على الرغم من إثبات أهمية التطور التقني في النمو، فإن **سولو** لم يحاول تفسيره، إذ كان يحلله كباق Résidu. وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أن الجزء غير المفسر بهذين العاملين يعزى إلى التطور التقني. ومن ثم، فإن جزءا مهما من النمو يبقى بدون تفسير. وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية **سولو** في النمو بـ"نظرية النمو ذي المنشأ الخارجي " Théorie de la croissance exogène. بعد ذلك، حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد منشأ داخلي للنمو، ومنه وجود ما يسمى بـ "نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي" Théories de la croissance endogène. وكان **بول رومر** Paul Romer الأول الذي قام بذلك في سنة 1986، متبوعا **بروبرت لوكاس** Robert Lucas في 1988 ، **وروبرت بارو** Robert Barro في 1990. وقد انطلق **رومر** من مبدأ أن المردود المتناقص يعتبر مميزا سيئا للاقتصاد الحالي، إذ بين أنه انطلاقا من الآثار الجانبية الخارجية (الإيجابية) Externalités يمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة، وهو ما يعتبر مصدرا للتطور التقني.

في هذا الصدد، يرى **ر.بارو**[6] أنه إذا كان المستوى الحالي لبلد ما أقل من مستوى الحالة المستقرة لناتجه، تكون هنالك عملية لحاق، والتي تحدث أساسا من خلال نقل التكنولوجيا. وبهدف عزل المحددات الرئيسية للنمو، يقوم بارو بتحليل إحصائي دقيق لفروق النمو عبر مائة بلد تقريبا منذ سنة 1965 . والعوامل الرئيسية التي يقوم بتحديدها باعتبارها مساعدة على حدوث

النمو هي مستويات عالية من التعليم، وصحة جيدة (مقاسة بالحياة المتوقعة)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون، وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة.

وقد لوحظ أن مختلف نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي تولي اهتماما كبيرا للنفقات العمومية، باعتبار هذه الأخيرة إحدى وسائل السياسة الاقتصادية التي لها تأثير هام على لنمو. فالآثار الخارجية تبرر على أساس أن الدولة تستطيع، بواسطة بعض السياسات الاقتصادية (مثل السياسة الضريبية، الإعانات، تطوير البنى التحتية،...) توجيه الأعوان الاقتصاديين الخواص نحو بعض النشاطات المولدة للنمو.

وتركز هذه النظريات على أربعة عوامل رئيسية تؤثر على معدل النمو، هي:(أ) **التداوب** Synergie **المتعلق بتراكم رأس المال المادي** (الاستثمار المادي لمؤسسة ما لا يؤدي إلى نمو إنتاجها الخاص فقط، بل يسمح أيضا بزيادة إنتاجية المؤسسات الأخرى عن طريق ما يسمى بـ "التعلم بالأداء" Learning by doing)؛ (ب) **تراكم رأس المال البشري** (المعتبر كمخزون من المعارف والمهارات القابلة للتثمين من الناحية الاقتصادية)؛ (ج) **ترقية البحث من أجل التنمية** (بحيث يتولد النمو عن الإبداع أو الابتكار الذي يقوم به بعض الأعوان الاقتصاديين من أجل الربح)؛ (د) **الأثر الإيجابي للهياكل العمومية على النمو**. فهذه العوامل تكون مصدر آثار جانبية خارجية إيجابية يستفيد منها العمال الآخرون أو المؤسسات الأخرى.

وانطلاقا من حساب اقتصادي جزئي، فإن كل نظرية تعمد إلى إدماج التطور التقني في النموذج الأصلي **لسولو**، ومن ثم تفسير المعلمة "A" ، أي التطور التقني.

وقد سمحت هذه النظريات بإعادة تقييم دور السلطات العمومية في دعم النمو، باعتبار أن السوق يمكن أن تكون قاصرة أو عاجزة Défaillant أمام الآثار الخارجية الإيجابية. في هذه الحالة، يكون باستطاعة الدولة **"دخلنة"** Internaliser هذه الآثار الخارجية، وذلك بدعم البحث العلمي من أجل التنمية، والعمل على زيادة تراكم رأس المال البشري،... وهو ما من شأنه حث الأعوان الاقتصاديين على الأخذ بعين الاعتبار، في حساباتهم الاقتصادية الجزئية، المكاسب الاجتماعية لأعمالهم Les bénéfices sociaux de leurs actions. غير أن هذه السياسات تبقى أساسا ذات طابع هيكلي، ولا تبرر إلا في حالة قصور السوق[7]. فإضافة إلى الانعكاسات السلبية على رأس المال الخاص التي يمكن أن تحدثها الزيادة في مخزون رأس المال العمومي (المتعلقة عموما بالضغط الجبائي، وارتفاع سعر الفائدة الناتج عن ارتفاع الدين العمومي المرتبط بتمويل البنى التحتية، وبالتالي انخفاض مردودية رأس المال الخاص)، فإن الدراسة التي قام بها كل من **إيفنس وكارا**[8] P.Evans et G.Karra تشكك في وجود علاقة سببية بين البنى التحتية والنمو. لكن في المقابل، تؤكد دراسات أخرى **لأشور ومنل وونغ**[9] D.Aschauer, A.Munnell et E.Wang على وجود مرونة قوية نسبيا بين ارتفاع رأس المال العمومي والزيادة في إنتاج القطاع الخاص في البلدان المصنعة. أما في البلدان النامية، فإن دراسة مماثلة قام بها كل من **أجنور ونابلي ويوسف**[10] P.Agénor, K.Nabli et T.M.Yousef لاختبار العلاقة بين مخزون رأس المال العمومي والاستثمارات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية -MENA بينت أن تلك المرونة كانت ضعيفة جدا. لكن حسب نفس الدراسة، فإن هذه النتيجة الضعيفة ليس مردها إلى البنى التحتية في حد ذاتها وإنما إلى نوعية البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص والتي غالبا ما تؤدي إلى إقصائه، بسبب سوء الحاكمية خاصة، وليس من طرف رأس المال العمومي نفسه.

2-2.قياس النمو : يستخدم عادة الناتج المحلي الخام (ن م خ) Produit intérieur brut (PIB) كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما (أي إنتاج السلع والخدمات). وهناك **ن م خ السوقي** الذي يمثل مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني (زائد الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك)، و ن م خ غير السوقي الذي يقيم إنتاج الإدارات العمومية، وذلك برد قيمة هذا الإنتاج إلى تكاليفه. وعليه، فإن **ن م خ** يعبر عن مجموع **ن م خ** السوقي

و**ن م خ** غير السوقي خلال فترة زمنية معينة (سنة في الغالب).

وبإضافة إنتاج مواطني البلد المعني المقيمين في الخارج إلى **ن م خ** نحصل على الدخل الوطني الخام (**د و خ**) أو الناتج الوطني الخام (**ن و خ**). ويستخدم هذا المؤشر خاصة في المحاسبة الوطنية، وكذا من طرف بعض المؤسسات الدولية، مثل البنك العالمي.

يكون مبلغ **د و خ**، في الغالب، قريبا من **ن م خ**. أما الفرق بينهما، فيتمثل في أن **د و خ** يأخذ بعين الاعتبار المداخيل الأولية المدفوعة أو المتحصل عليها من بقية العالم (بمفهوم المحاسبة الوطنية).

وبما أنه من الأسهل متابعة النشاط الاقتصادي على إقليم بلد ما، فقد أصبح **ن م خ** (بدلا من **د و خ**) المعيار الأكثر استعمالا لقياس الدخل الوطني من طرف الاقتصاديين ومختلف المنظمات الدولية. وعليه، فإن قياس النمو الاقتصادي يتم، بكل بساطة، بحساب النسبة المئوية لتغير **ن م خ** بين فترتين (سنتين). ونسبة الزيادة المتحصل عليها تبقى مجرد قيمة اسمية إذا لم يتم تحييد أثر الزيادة في المستوى العام للأسعار(التضخم) خلال فترات القياس. ومن ثم، لابد من إزالة أثر التضخم لقياس النمو الحقيقي (أو بالحجم En volume)، أي حساب **ن م خ** بالأسعار الثابتة انطلاقا من **ن م خ** بالأسعار الجارية ومؤشر الأسعار للاستهلاك (**ن م خ** بالأسعار الثابتة = **ن م خ** بالأسعار الجارية/مؤشر أسعار الاستهلاك).

3- تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 :

1-3. نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا : كما يلاحظ من الجدول (1)، كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة 2001-2009، حيث تراوح هذا المعدل بين 2 % كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9 % كأعلى مستوى له في 2003. ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة (أنظر الجدول (2)). ففي سنة 2006، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية (11.6 %)، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5%) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي.

ومن جهة أخرى، فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو له أثناء الفترة 2001- 2009، وهي 8.8%)، إضافة لقطاع الفلاحة (الذي سجل هو الأخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدرة بـ 19.7%).

في المتوسط، قدر نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة المعنية بنسبة 3.8% . وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة لفترة الدراسة (5.1% ، 3.2 %، 2.4% في السنوات 1998-1999-2000 على التوالي)، وبعيد عن معدل 6 أو 7% المتوقع (قبل تنفيذ برنامجي الإنعاش الأول والثاني)، وهذا على الرغم من تجاوزه لنسبة النمو الطبيعي للسكان المقدرة بـ 1.6% كمتوسط لنفس الفترة.

هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر (بنسبة تفوق 40%).

2-3. نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش : يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إذ تراوح معدله بين 4.7% في 2005 (أدنى نسبة) و 9.3% في 2009 (أعلى نسبة)، وبمتوسط 6.1 % لكل فترة الدراسة. وبذلك يمكن القول، مبدئيا، إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 5% إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له (المدعمة خاصة بالمحصول الفلاحي الجيد الذي قدر خلال الموسم 2008-2009 بـ 6.2 مليون قنطار).

ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول إنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو 8.0% في المتوسط خلال الفترة)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو6.4% في المتوسط خلال الفترة)، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به [على الرغم من أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا، وإلى حد كبير، بدرجة **المغياثية** (التساقط) المسجلة أثناء كل موسم فلاحي]، وكذا قطاع الخدمات (بمعدل نمو 6.3% في المتوسط خلال الفترة).

ومع ذلك، فإن هذا النمو يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.6% (تراوحت بين 0.8% في 2007 و 4.7% في 2009). وبذلك، فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة. " بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع"، كما يرى **معتوق بالعطاف**[11].

وعن أسباب ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة هنا، باختصار شديد، إلى أهمها والمتمثلة في الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية (لاسيما بعد فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص؛ ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات؛ وانتهاء بالأزمة المالية-الاقتصادية والسياسية-الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي شديد وطويل الأمد نسبيا)، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة بصفة خاصة (التي ما انفكت السلطات تتحدث عنها منذ عدة سنوات) والرامية إلى النهوض بهذا القطاع.

ومن جانب آخر، يلاحظ أن الناتج المحلي الخام للفرد (بالأسعار الثابتة) قد حقق تطورا مهما خلال الفترة المعنية، حيث انتقل من 132.261 دج (1711 دولارا) في سنة 2001 إلى 270.253 دج (3720 دولارا) في سنة 2009، أي بزيادة تفوق 117 % . وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من 756 إلى 2995 دولار) إلى الشريحة العليا (من 2996 إلى 9265 دولار) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد. وقد كانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات في الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة (2006 - 2009)، ولاسيما في 2009. ففي هذه السنة الأخيرة، وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات (-6%)، ومن ثم التراجع الهام نسبيا في حجم الناتج المحلي الخام (من 10.602 مليار دينار في 2008 إلى 9.531 مليار دينار في 2009)، تم، ولأول مرة خلال الفترة، تسجيل نقص في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام، التي تراجعت من 306.507 دج (4746 دولارا) في 2008 إلى 270.253 دج (3.720 دولارا) في 2009، أي بنسبة

- 11.8%.

ومع ذلك، وبصرف النظر عن الحالة الاستثنائية لسنة 2009، فإن الارتفاع المستمر للدخل المتوسط للفرد المنوه عنه أعلاه يدل على أن هناك تطورا ملحوظا في مستوى المعيشة للسكان خلال الفترة المعنية، على الرغم من الطابع المجرد لهذا المؤشر (أي دون البحث هنا فيما إذا كان هذا التطور في مستوى المعيشة يعكس تحسنا فعليا في نوعية المعيشة للفرد الجزائري من جهة، ودون إجراء مقارنات بين متوسط الدخل للفرد في الجزائر وبقية دول العالم من جهة أخرى).

3-3. نمو ذو طابع توسعي وإنتاجية ضعيفة : لابد هنا من ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أساسا Extensive، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس المال للدولة (بالمفهوم الواسع لها، وليس بمفهوم قانون المالية في الجزائر، أي الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنى التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي)، وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات. بمعنى آخر، فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا Intensive، أي لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار[12] Innovation. تجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر صنفت مؤخرا، وللأسف الشديد، البلد الأقل إبداعا في العالم بواسطة الدليل العالمي للإبداع (Indice mondial de l'innovation – GII, édition 2011)، حيث جاءت في ذيل الترتيب لـ 125 دولة تم إدراجها في التصنيف الذي تقوم به "**الإينسيد**" (INSEAD)، التي تعد من أكبر المدارس العليا للتجارة والأكثر شهرة في العالم، بمساهمة شركائها الخبراء (مثل Alcatel-Lucent, Booz & Company, l'Organisation mondiale de la propriété intellectuelle,…)[13].

وقد يشكك البعض في مصداقية هذا التصنيف، ويطعن في موضوعية المعايير المعتمدة من طرف الهيئة المذكورة لإنجازه، لكن لا أحد يمكنه حجب حقيقة أن مسألة الإبداع تبقى إحدى أهم الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال. وهذا ما يجعل إشكالية الاستثمار في رأس المال البشري تطرح نفسها بحدة أكثر من أي وقت مضى. ذلك أنه في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، بات الدور الحاسم في كل نمو مستدام وتنمية شاملة للإبداع والابتكار. ومن ثم، أصبح الاستثمار في رأس المال المادي وحده لا يكفي (كي لا نقول لا يجدي كثيرا)، في ظل غياب إستراتيجية واضحة وإرادة سياسية قوية لجعل الاستثمار في رأس المال البشري هو الأساس، أي "الاستثمار في البشر على حساب الحجر"، وليس العكس. فسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر تعطي الانطباع بأن التنمية البشرية تدخل ضمن أهم أولوياتها، خاصة من خلال الموارد المالية الضخمة (حوالي 2048 مليار دينار) المخصصة لبناء وتجهيز آلاف المؤسسات التعليمية في قطاع التربية الوطنية (كل الأطوار)، ومئات الآلاف من المقاعد البيداغوجية (وما يرافقها من أماكن للإيواء، ومطاعم جامعية، إلخ) في قطاع التعليم العالي، ومئات المعاهد ومراكز التكوين في قطاع التعليم والتكوين المهنيين، إضافة إلى الهياكل والتجهيزات الخاصة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال. إلا أن كل ذلك يبقى في الأساس عبارة عن كم في مواجهة كم، أي توفير الأعداد اللازمة من المؤسسات التربوية والمقاعد البيداغوجية لاستقبال الأعداد الجديدة والمتزايدة سنويا من التلاميذ والطلبة. ومع التسليم بضرورة هذه المنشآت وأهميتها في التعليم والتكوين، فإن الاكتفاء بالنتائج الكمية (عدد الطلبة المجازين سنويا، مثلا) من وراء كل هذه الاستثمارات المادية، دون التساؤل حول نوعية التعليم الذي تلقاه كل تلميذ في مختلف المراحل التي مر بها، وفيما إذا كان هذا التعليم يسمح له فعلا بمزاولة تعليم عال نوعي أو تلقي تكوين مهني مؤهل، أو حول قيمة الشهادة المتحصل عليها من طرف كل طالب متخرج، وفيما إذا كانت هذه الشهادة تؤهله، مثلا، لكي يكون منشئا للشغل وليس باحثا عن شغل، دون ذلك إذن لا يمكن الحديث عن استثمار بشري حقيقي.

في هذا الصدد، وبعد التذكير بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية البشرية العربية لسنة 2003 الذي أكد على وجود علاقة قوية بين اكتساب المعرفة وتعزيز القدرة الإنتاجية، خاصة في النشاطات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة، يرى **ناصر مراد**[14] أنه ضمن مفهوم حديث للتنمية الذي يرتكز على المعرفة والإبداع الإنساني، فإن التنمية الاقتصادية ترتكز على مدى توفر منظومة فعالة لاكتساب المعرفة وقادرة على إعداد رأس مال فكري مؤهل لقيادة التنمية الشاملة؛ وأن الاهتمام بالتعليم النوعي، ودعم البحث العلمي ومؤسساته، والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار تشكل مقومات اقتصاد المعرفة، مما يقتضي ربط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار النوعي في التربية والتعليم والبحث العلمي. ويخلص الباحث إلى أنه ورغم أهمية هذا الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن الدول العربية تعاني من ضآلة حجمه، نظرا لضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية، وتردي نوعية التعليم وقلة الإنتاج العلمي.

ولأخذ فكرة أولية وعامة عن أداء الاقتصاد الوطني، يمكن حساب الإنتاجية المتوسطة للعامل عن طريق قسمة الناتج المحلي الخام (بالحجم) على اليد العاملة النشطة المشغلة. وكما يبدو من الجدول (3) ، فإن النتيجة كانت متواضعة جدا خلال الفترة 2006-2009 (المأخوذة هنا كعينة، باعتبار أن النمو خارج المحروقات كان الأهم أثناءها)، إذ أن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام الإجمالي كان حوالي مليون دينار في المتوسط. وباعتبار أن قطاع المحروقات لا يشغل سوى حوالي 2% من مجموع اليد العاملة النشطة، فإن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يمكن تقديرها في المتوسط بحوالي 628 ألف دينار في السنة.

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي[15]، فإن إنتاجية العمل في الجزائر ظلت في تناقص مستمر منذ عدة عقود، وذلك مقارنة بدول المنطقة وبالشركاء التجاريين للبلاد. وهذا من شأنه التأثير على تنافسية الاقتصاد، حسب الصندوق.

3-4. **ما وراء معدلات النمو تكمن المفارقة :** إن حساب مضاعف الإنفاق العمومي الذي قمنا به للفترة 2001-2009 (بناء على المعطيات حول الدخل الخام المتاح، ونفقات الاستهلاك النهائية للعائلات، والادخار، والأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك المستخلصة من الجداول الاقتصادية التجميعية Tableaux économiques d'ensemble المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء) أعطى قيمة متوسطة تساوي 0.90 ($k = 0.902$). وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحولي 10 سنتيمات من الدينار (0.098 دج).

وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80% (متوسط الميل الحدي للاستيراد $m = 0.807$)، أي أنه من كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب حوالي 80 سنتيما منه للخارج لاستيراد السلع والخدمات. والباقي، أي حوالي 20 سنتيما فقط، يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية[16].

هذه النتائج (التي لا يتسع المجال هنا للإسهاب في شرحها) يمكن اعتبارها تدعيما لأراء بعض المحللين، مثل الخبير الاقتصادي **عبد الحق لعميري**[17] الذي يعتبر أن الاقتصاد خارج المحروقات يبقى في الأساس مبددا للثروة L'économie hors hydrocarbures demeure fondamentalement destructrice de richesse، إذ أنه يتم، حسبه، سنويا ضخ أكثر من 15% من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد للحصول على نمو أقل بثلاث مرات مما كان منتظر الحصول عليه، وأن معدل النمو في الجزائر يبقى على العموم أقل من المتوسط العالمي وحتى الإفريقي (أكبر من 5%). وهنا يذكر **لعميري** بنظرية **هافيلمو**[18] Théorème d'Haavelmo التي تبين أنه عندما يتم تمويل الزيادة في النفقات العمومية بواسطة الضرائب على النشاط الاقتصادي فإن المضاعف (الكينزي) يكون مساويا للواحد. أما في الجزائر فقد تم، يضيف **لعميري،** تمويل نمو موسع بالريع البترولي للحصول في النهاية على أثر مخفض للنمو بدلا من عامل مضاعف.

كما أن معدلات النمو، خارج المحروقات خاصة، المعلن عنها من طرف السلطات تبقى محل جدل كبير من طرف الكثير من الخبراء والمحللين، إذ يشكك البعض في مصداقية طرق حسابها، أو يرى فيها شيئا من التضخيم، وهذا بصرف النظر عن بعض الآراء التي يمكن اعتبارها متطرفة، مثل ما ذهب إليه **يوسف بن عبد الله**[19] الذي يرى أن الحديث عن النمو في الجزائر يمكن اعتباره نوعا من الاحتيال الفكري Escroquerie intellectuelle.

أما **لخضر عزي**[20]، فإنه يطرح، في معرض قراءته لكتاب **مصطفى مقيدش** ("الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد")، جملة من التساؤلات حول مصداقية الإحصائيات الرسمية الخاصة بحساب النمو، وربطها بإشكالية السوق الموازية والموارد المالية الهامة المعبأة فيها (على حساب الاقتصاد الرسمي والقطاعات المنتجة) : "لحساب النمو الاقتصادي في الجزائر يظهر وحسب بعض الدراسات أن طرق تقدير الناتج الداخلي الخام تظهر وأنها قابلة للنقاش والتعليل، وعليه هل يمكن اعتبار الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالنمو قابلة للاستغلال المعلوماتي في مجال التحليل الاقتصادي ؟ بمعنى آخر هل يمكن استخدامها في الجانب التوقعي العلمي ؟ إذا ما علمنا وحسب ما نشر من دراسات أن هناك مبالغا متداولة تقدر بحوالي 14 مليار دولار في السوق الموازية سنة 2002 ، فما هي القطاعات التي يمولها هذا المبلغ وما هي درجة تسريعه ؟"

ومن جانب آخر، يتطرق **بشير مصيطفى** في بحثه حول الفساد الاقتصادي[21] إلى العلاقة المتينة بين النمو الاقتصادي القوي وتطبيق معايير الحكم الصالح (أو الراشد) من جهة، وتأثر معدلات النمو بشكل كبير بدرجات الفساد (حيث تخصص الموارد على غير أساس النمو وإنما على أساس الريع المتوقع منها) من جهة أخرى. ويشير **مصيطفى** في هذا المجال إلى بحث **ماجد عبد الله المنيف** الذي توصل من خلاله إلى أن "الفساد يكون كبيرا إذا تعلق الأمر بمشروعات البنية التحتية، مما يشجع على توجيه الإنفاق الرأسمالي (الإنفاق من رأس مال الاستثمار) كمحفز للنمو إلى الكم الهائل من مشروعات البنية التحتية لدى الدول المعروفة بالفساد الاقتصادي".

وهكذا، فإن مسألة الحكم الراشد (أي حسن الحكم أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع) وارتباطها بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة تبقى أيضا إحدى أهم الإشكاليات المطروحة في الجزائر عندما يتعلق الأمر بتقييم أداء الاقتصاد الوطني.

خلاصة : بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، نستنتج أن أثر سياسة الإنعاس الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام؛ وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة)؛ وأن مساهمة قطاع الصناعة (الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم) في هذا النمو كانت، على العموم، ضعيفة.

فهذه النتائج المتواضعة نسبيا، مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة، تمكن من القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها)، لا يزال بعيد المنال. وسبب ذلك، في تقديرنا، هو غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية. كما أن البيئة المؤسساتية غير الملائمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا (المنتظر منه لعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني، في ظل اقتصاد السوق) تشجع أكثر على البحث عن مصادر الريع، بدلا من الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة.

ملحق الجداول

جدول (1) : أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة 2001 – 2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن م خ *الاسمي (بملايير الدينارات)	4.227	4.522	5.252	6.149	7.561	8.514	9.362	11.069	10.017
مؤشر أسعار الاستهلاك	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.1
ن م خ بالحجم (بملايير الدينارات)	4.084	4.425	5.074	5.878	7.420	8.364	9.011	10.602	9.531
نمو ن م خ (%)	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
ن م خ خ م** بالحجم	2.688	2.979	3.268	3.660	4.130	4.551	5.076	5.816	6.572
نمو ن م خ خ م (%)	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.4	6.1	9.3
عدد السكان (ملايين نسمة)	30,879	31,357	31,848	32,364	32,906	33,481	34,096	34,591	35,268
النمو السكاني (%)	-	1.5	1.5	1.6	1.6	1.7	1.8	1.4	1.9
ن م خ للفرد (بآلاف الدينارات الثابتة)	132	141	159	181	225	249	264	306	270
سعر الصرف المتوسط المرجح دج/دولار	77.26	79.68	77.34	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58	72.63
ن م خ للفرد بالدولار	1.711	1.771	2.060	2.522	3.074	3.499	3.809	4.746	3.720

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستخلصة من منشورات الديوان الوطني للإحصاء، ومن التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة – مصالح رئاسة الجمهورية- نوفمبر 2008 ، وكذا تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس 2011.

* **ن م خ:** الناتج المحلي الخام

** **ن م خ خ م:** الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

جدول (2) : معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة 2001-2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-6,0	0,92
الفلاحة	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	5,3	6,5	6,4
الصناعة	2,0	2,9	1,5	2,6	2,5	2,8	0,8	4,4	4,7	2,6
الأشغال العمومية والبناء	2,8	8,2	5,5	8,0	7,1	11,6	9,8	9,8	9,2	8,0
الخدمات	6,0	5,3	4,2	7,7	6,0	6,5	6,8	7,8	6,8	6,3

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستخلصة من التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة – مصالح رئاسة الجمهورية- نوفمبر 2008، و تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس2011، ومجلة "دراسات اقتصادية" الصادرة عن مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية – العدد 16- جويلية 2010.

جدول (3) : متوسط الإنتاجية الإجمالية لليد العاملة خلال الفترة 2006-2009

	2006	2007	2008	2009
ي ع ن م *(ملايين الأشخاص)	8,5	8,7	9,1	9,4
ن م خ بالحجم/ي ع ن م (بآلاف الدينارات)	984	1.035	1.165	1.013
ن م خ خ م بالحجم/ي ع ن م (بآلاف الدينارات)	535	583	639	699
ن م خ خ م/ ي ع ن م خ م** (بآلاف الدينارات)	548	597	635	714
المصدر: من إعداد الباحث، * **ي ع ن م**: اليد العاملة النشطة المشغلة، ** **ي ع ن م خ م**: اليد العاملة النشطة المشغلة خارج المحروقات				

الإحالات والمراجع :

[1]- هذه الطريقة "التراكمية" لمختلف برامج الاستثمار العمومي التي اعتمدتها الحكومة منذ 2005، أي أن كل برنامج جديد يعتبر امتدادا لسابقه ويحتوي قواميه المالي والمادي، قد أثارت نوعا من الالتباس أو الحيرة لدى الجمهور والإعلاميين، وحتى لدى بعض المحللين الاقتصاديين الذين طرحوا عدة تساؤلات حول "ضخامة مبلغ 286 مليار دولار المخصص للبرنامج الجديد (توطيد النمو)". وربما كان مرد هذا الخلط إلى النقص في الإعلام من طرف السلطات العمومية المعنية آنذاك.

[2]- خالد واصف الوزني & أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2006، ص.325.

[3]- J.Brémond, Mieux comprendre l'économie , Éditions Liris, Paris, 1991, P.232.

[4]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص.37.

[5]- Citées par E.Baldacci, B.Clements et S.Gupta , Utiliser la politique budgétaire pour stimuler la croissance, in F&D,FMI- Décembre 2003, pp. 28-31.

[6]- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص. ص. 9-10.

[7]- P.Deubel (sous la direction de…), Dictionnaire d'analyse économique et historique des sociétés contemporaines , Pearson Éducation, Paris, 2009 p.100.

[8]- Citées par Y.Benabdallah, Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement, p.5.

http://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20Benabdallah.pdf

[9]- نفس المرجع السابق، ص.4.

[10]- نفس المرجع السابق، ص.4

[11]- M.Bellataf, Economie du Développement , OPU, Alger, 2010 , P.17.

[12]- يتعلق الإبداع هنا بتطور المؤسسة ككل (التحسينات التقنية التي تسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج) وبمنتجاتها (طرح منتجات جديدة في السوق). والتشديد على أهمية الإبداع التقني يعني التأكيد على تفوق مبادرات المنتجين.

F.Teulon, Vocabulaire économique (Collection Que sais-je), Editions Bouchène, Alger , 1996, P.68.

[13]- Elwatan quotidien du 07/ 07/ 2011.

[14]- ناصر مراد، الاستثمار في رأس المال الفكري – مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية العدد 10 – مارس 2008 ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية – الجزائر. ص ص. 73 و 84.

[15]- Rapport du FMI sur l'Algérie n°11-39 du mois de mars 2011, P.21(Panel 1.Algérie. Principaux indicateurs économique).

[16]- التيار الأول لكل مبلغ أصلي من الإنفاق العمومي ينتج عنه ادخار (أو اكتناز) بنسبة حوالي 40 % (متوسط الميل الحدي للادخار e = 0.401)، واستهلاك بنسبة حوالي 60 %. كما أن 80 % من هذه النسبة الأخيرة، أي الاستهلاك، تستعمل كواردات إضافية من السلع والخدمات، و 20 % المتبقية كنفقات إضافية على السلع والخدمات المحلية. وفي المحصلة، فإن النفقات المحلية المتمثلة في هذه النسبة الأخيرة فقط هي التي تعود للدورة الاقتصادية الداخلية لحفز الطلب من جديد. أما الادخار والإنفاق على الواردات فإنهما يمثلان التسرب الحاصل في الإنفاق الداخلي، أي أنهما لا يساهمان في زيادة التشغيل ورفع الدخل الوطني (لاسيما فيما يتعلق بالواردات الموجهة للاستهلاك النهائي، أي التي ليس لها علاقة بالاستثمار أو بمدخلات الإنتاج).

A.Lamiri, Nous ne savons pas transformer la rente en développement durable, in Elwatan quotidien du 22/04/2OO9.

[17]- A.Lamiri, Nous avons besoin d'une institution unique qui mobilise les meilleurs intelligences, in Elwatan SupEco du 12 au 18/03/2007.

[18]- **هافيلمو**، جائزة نوبل في الاقتصاد وأحد أكبر المنظرين الكينزيين.

[19]- Y.Benabdallah , Parler de croissance en Algérie serait une escroquerie intellectuelle, in Elwatan SupEco du 25/04/ au 01/05/2011.

[20]- لخضر عزي، قراءة وعرض لكتاب مصطفى مقيدش ("الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد")، مجلة دراسات اقتصادية العدد9-جويلية 2007 ، ص. 13.

[21]- بشير مصيطفى، الفساد الاقتصادي – مدخل إلى المفهوم والتجليات، مجلة دراسات اقتصادية العدد 6 – جويلية 2005 ، ص. 20.

الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر

بن شعيب نصر الدين* & شريف مصطفى**
جامعة تلمسان - الجزائر

ملخص : يهدف بحثنا إلى إبراز دور الجماعات لمحلية وعلى رأسها البلدية في إحداث وتفعيل التنمية المحلية، انطلاقا من الوسائل المتاحة (وسائل مادية، مالية، بشرية...)، فالمتتبع لواقع هذه الجماعات يرى تناقضات كثيرة بين مهام التنمية الموكلة إليها وما يتجسد في الميدان. تناقضات تطال كل الفاعلين من إدارة وتشريع ومسؤولين ومواطنين من كل الشرائح والمستويات. نحاول تقديم تحليلا لهذه التناقضات وإبراز أهمها. سعيا منا لإثراء هذا المجال بمزيد من الشرح والتفسير وفهم الظاهرة لأجل اتخاذ القرار الصائب.

الكلمات المفتاح : الجماعات الإقليمية، التنمية المحلية، المصادر المالية، الجباية المحلية، التقسيم الإداري، الموارد البشرية.

مقدمة : تعتبر الجماعات الإقليمية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبينها لقلة مردوديتها أو طول آجالها.

من هذا المنظور، فالجماعات المحلية هي تعبير جغرافي محدد إقليميا، تجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة، وبغية التجسيد الأمثل للأهداف المركزية، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة، وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى.

وعلى الغالب يعتبر عنصر التنمية المحلية أهم هذه الصلاحيات ما دام أن ضبط مفهوم التنمية أخذ في الآونة الأخيرة يمتد إلى مجالات أوسع من تلك التعريفات الكلاسيكية (التنمية والبيئة، التنمية والمحيط، التنمية المستدامة...).

ولأجل تجسيد هذا الدور أُرفقت هذه المهام بمصادر تمويل مختلفة ومتنوعة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم مماثلة وحقوق ومداخل الأملاك وغيرها، غير أن حجم هذه المصادر أضحى لا يتوافق وحجم الصلاحيات المحلية المتنامية، كما أن استئثار الإدارة المركزية بحصة الأسد من الجباية العادية، واستحواذ المدن الكبرى دون سواها على الأنشطة الاقتصادية، زاد من تفاقم الأزمة، بينما تبقى غالبية البلديات عاجزة عن تمويل مصاريف التسيير.

كما أن للبعد الإيديولوجي الذي كان يغذي القرار السياسي أثر كبير في تقليص مصادر التمويل وخاصة التقسيم الإداري لسنة 1984 والذي بررته حجة تقريب الإدارة من المواطن، فأفرز أكثر من 600 بلدية عاجزة هيكليا، والذي تسبب من جهة أخرى في تشتيت المصادر الجبائية على جماعات إقليمية المتناثرة، بالرغم من إدخال العديد من الإصلاحات والتعديلات على النظام الجبائي انطلاقا من إصلاحات 1992. وعليه، **كيف يمكننا تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية في ظل أوضاع متناقضة كهذه ؟**

1. الدور التنموي للجماعات المحلية

تحتل الجماعات المحلية المركز القاعدي وتعتبر الخلية الأساس وحجر الزاوية التي تربط المواطن بالدولة، كما أنها الإدارة الأكثر قربا من المواطن، من مشاكله وشكاويه.

لقد ذكر ميثاق طرابلس في حديثه عن البلدية أن أجهزتها ستختار بطريقة الانتخاب وإنه ستكون لها صلاحيات خاصة تمارسها في ظل وصاية السلطة المركزية[1]، ثم جاء أول دستور للجزائر سنة 1963 لينص في مادته (09) على : " أن المجموعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية هي البلدية "[2]، وتعززت هذه الأهمية بصدور أول قانون بلدي سنة 1967، حيث تنص المادة الأولى منه على أن : "البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية..."[3]. ثم تعززت هذه الإدارة بالقانون الولائي سنة 1969.

كما أكد على أهمية هذا المرفق دستور 1989 المعدل، رغم التوجه الأيديولوجي الجديد، فنص في مادته (15) على أن : "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية ". و اختتمت بتعريف القانون البلدي لسنة 1990 في

* n_benchaib@yahoo.com
** mus_charif@yahoo.fr

مادته الأولى، حيث يعتبر أن : "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوجد بموجب القانون"[4]. إن الاعتراف بأهمية هذا المرفق من خلال النصوص التشريعية يدعونا لمعرفة مدى الصلاحيات التي خص بها في مجالات التنمية.

1.1. البلدية و مجالات التنمية : خصت البلدية بجملة من الصلاحيات في مجالات التنمية وذلك منذ اعتماد أول قانون لها سنة 1967، ثم جاء القانون البلدي الجديد على إثر التعديل الدستوري لسنة 1989، والذي نص على التوجه نحو اقتصاد السوق واعتماد التعددية الحزبية. وخصص القانون المذكور لهذا المرفق جملة من الصلاحيات المحددة أدرجت ضمن باب مستقل تحت عنوان : "صلاحيات البلدية" والمتمثلة في[5] :

التهيئة والتنمية المحلية، التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز، التعليم الأساسي وما قبل المدرسي، الأجهزة الاجتماعية والجماعية؛ السكن، حفظ الصحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية.

من خلال هذا السرد الوجيز لاختصاصات البلدية في مجال التنمية، يمكن استخلاص مدى أهمية هذه المؤسسة.

2.1. الولاية و مجالات التنمية : اعتبرت الولاية منذ نشأتها جماعة عمومية إقليمية ولها اختصاصات سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية وهي أيضا منطقة إدارية للدولة[6]، ثم عزز بقانون 1990 الذي رسخ أهمية التنمية المحلية لهذه الجماعة العمومية في بابه الثالث -اختصاصات المجلس الشعبي الولائي- : "يتخذ المجلس الشعبي الولائي كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بكل ولاية"[7]، ولاسيما : الفلاحة والري، الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي والسكن. ومختصر القول أن للجماعات المحلية الدور المركزي و المحوري في عملية تنمية الإقليم، بما يتناسب ويكمل التنمية الشاملة للوطن ككل. كما استفادت من الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لأجل تجسيد هذه المهام والصلاحيات برامج على أرض الميدان.

اتضح بالممارسة الميدانية لدى هذه الجماعات أن هنالك العديد من المفارقات لمزاولة كل هذه الاختصاصات، وعليه أضحى من الصعب على العديد منها مواكبة المطالب العمومية.

2. مفارقات التنمية المحلية

يمكن حصر جملة العراقيل من وجهة نظرنا في أربعة عوامل تتمثل في : التقسيم الإداري، إشكالية النظام الجبائي المحلي، عدم تطابق الموارد مع الأعباء وأخيرا ضعف الموارد البشرية.

1.2 . التقسيمات الإقليمية وأثرها على الجماعات المحلية : للتقسيمات الإقليمية التي مرت بها الجماعات المحلية في الجزائر آثار وانعكاسات متباينة على تمويل هذه الأخيرة و بالتالي إمكانية إحداث تنمية محلية :

1.1.2 التقسيمات الإقليمية ما قبل لسنة 1984 : اصطنعت السلطات الفرنسية المحتلة 1535 بلدية في الجزائر، لم يكن لها أي تجانس سوى خدمة المصالح الفرنسية[8]، وفي سنة 1963 صدر المرسوم[9] المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات بحيث أدى إلى تخفيض عددها إلى 676 بلدية، وتم تجميعها نحو متوسط عدد سكان يقدر 18 ألف ساكن في البلدية الواحدة، (أنظر الجدول (1)) .

كرّس دستور 10 سبتمبر 1963 رسميا وعلنيا المكان الهام للبلدية في تنظيم الدولة، بحيث نصت المادة التاسعة (09) على أن: "المجموعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدة هي البلدية". وقد كان للتقسيم الإقليمي لسنة 1963 أكبر نتيجة إيجابية تحققها السلطات المركزية على المستوى الإداري، الشيء الذي جعلها تفكر جدية في تجسيد تلك الأفكار المذهبية التي خصت مؤسسة البلدية منذ صدور ميثاق طرابلس ثم نصوص جبهة التحرير الوطني التي جعلت من أن إصلاح البلدية هي قضية ذات أولوية وأعلنت أنها مؤسسة تحتل المكان الأول من الأهمية[10].

لقد كان لإجراء تخفيض عدد البلديات وتجمعها في حدود 676 بلدية أثر جد إيجابي، بحيث أدى إلى تخفيف وبصورة محسوسة من أعباء تسيير البلديات وأقامت لها أساسا ماليا وبشريا أكثر نفعا.

كما كان هذا الإجراء بمثابة الحدث الفعال الذي استطاعت به الدولة رد الاعتبار إلى أجهزتها القاعدية بتحسين سيرها، وتمكينها من استرجاع تلك الصلاحيات التي فقدتها في مرحلتها الأولى من الاستقلال، بضبط الموارد البشرية وحسن تسخيرها للمهام والوظائف، وضبط الموارد المالية التي أصبحت تسترجعها تدريجيا وفق نسبة نمو الأنشطة التجارية والصناعية المحلية،

ومن ثم بدأت تتكفل بالوظائف الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المنوطة بها. إلى أن جاء التقسيم الإداري لسنة 1974[11] بإضافة 28 بلدية ليصبح العدد النهائي 704، غير أن هذه الزيادة لم يكن لها أي تأثير على المستوى الوظيفي لهذه البلديات، أنظر الجدول (2).

2.1.2. التقسيم الإداري لسنة 1984 : جاء التقسيم الإداري لسنة 1984[12] بإضافة جملة من الولايات وعدد هام من البلديات إلى تلك الموجودة، فارتفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية، وعدد البلديات من 704 إلى 1541 أي بإضافة 837 بلدية جديدة.

لقد اتخذ هذا الإجراء في الوقت الذي قارب فيه برميل النفط 40 دولارا (سنة 1985) بحيث ساد الاعتقاد أن أي نقص في الجباية العادية تعوض عن طريق الجباية البترولية[13] غير أن التقسيم الإداري الجديد أفرز عددا من السلبيات نذكر منها :

- ازدياد في عدد البلديات القروية عديمة الدخل لا ترتكز على أي حياة اقتصادية أو مالية (ثلثي 2\3 البلديات العاجزة ريفية[14]).

- ظهور أكثر من 600 بلدية اصطناعية تحتاج إلى توظيف جديد[15].

- لم يصاحب هذا الإجراء وسائل لترقية الاستثمار في هذه البلديات وبالتالي خلق العمالة.

- زيادة عدد الموظفين الذي استلزم مضاعفة ميزانيات التسيير دون أي مورد مالي لتغطية ذلك.

- الانخفاض الحاد لأسعار البترول الذي شاهدته سنة 1986 والذي أدى إلى انخفاض عائدات الجباية البترولية إلى 54.18% انعكس سلبا على المساعدات المخصصة من طرف الدولة للجماعات المحلية.

- تشتيت الحصيلة الجبائية، حيث أن الحصيلة التي كانت توزع على 704 بلدية و 31 ولاية أصبحت تتشارك فيها 1541 بلدية و 48 ولاية.

فهذه الإجراءات الجديدة أدت إلى بداية ظهور عدد من البلديات العاجزة ابتدءا من سنة 1986، 1987 و 1988 بـ 52، 63 و 96 بلدية على التوالي (أنظر الجدول (3)). وهكذا بدأ العجز ينمو عاما بعد عام وأعباء الصندوق المشترك للجماعات المحلية تتزايد لمواجهة هذا العجز ولكن دون جدوى بحيث بدأ يتضاعف ابتداء من سنة 1990 بـ 164 إلى 1248 بلدية سنة 1998 ليستقر في حدود 1.100 أي ¾ بلديات الوطن[16]، (أنظر الجدول (4))، من خلاله يظهر جليا أن عدد البلديات العاجزة تضاعفت بحوالي 07 مرات من سنة 1990 إلى 2005 بينما في نفس الفترة تضاعف مبلغ العجز إلى قرابة 45 مرة، كما أن الولايات لم تسلم أيضا من هذا العجز وإن كان بنسب أقل.

يعتبر العجز المالي لميزانيات الولايات حادث استثنائي قليلا ما يحدث فأكبر عدد مسجل كان سنتي 1997 و 1998 بسبع حالات ليتقلص إلى حالة واحدة لسنوات 2002، 2003 و 2005 (أنظر الجدول (5)).

ما كان ليحدث تزايد عدد البلديات العاجزة بهذه الكثافة لولا التقسيم الإداري الجديد الذي أحدث بلديات جديدة عاجزة بالنشأة[17]، بلديات لا تستند إلى مورد مالي أو نشاط اقتصادي، بحيث كان القصد توسيع أجهزة الدولة لتشمل كل التراب الوطني، وتقريب الإدارة والخدمة العمومية من المواطن، حتى وإن وجد في مناطق معزولة من الوطن ؛ هذه الانشغالات بقدر ما كانت ذات أهداف نبيلة تغلب فكرة خدمة المواطن بقدر ما كانت مثالية تخدم أهداف إيديولوجية فحسب. وإلا كيف يمكننا التسليم بإنشاء أو تجسيد مؤسسة في محيط يفتقد إلى أي حياة اقتصادية كما جاء في الدراسة الإحصائية والمالية للبلديات للمركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط (CENEAP 1997) أن ما يناهز 600 بلدية أنشأت اصطناعيا لا تستند إلى أي مورد مالي تجعلها تستمر في تقديم الخدمات العمومية طول حياة وجودها. فالتقسيم الإداري الجديد قد ساهم بقدر كبير في تفاقم أزمة البلديات العاجزة، عدديا وماليا.

إن أعباء البلديات عديدة ومتنوعة، فزيادة على اختصاصاتها التقليدية من إنشاء وتسيير وتنظيم المصالح العمومية الإجبارية كإصلاح الطرق والأرصفة وجمع النفايات المنزلية، اقتناء وتسيير والتصرف في الممتلكات، واستنادا إلى وجهتها اللامركزية أسندت للبلديات عدة صلاحيات في مختلف المجالات، كالاقتصاد، والتعمير، السكن، التعليم والثقافة والبيئة[18].

أصبحت الجماعات المحلية العاجزة شبه مشلولة عن أداء هذه المهام وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية، من بحيث أنها تخضع لتنظيم موحد رغم خصوصيات كل منها، فهنالك بلديات صغيرة وأخرى كبيرة، فقيرة وأخرى غنية، ساحلية وأخرى صحراوية. فكانت النتيجة هذا التباين والتفاوت و بالتالي هذه المفارقة بين الممكن والمستحيل إنجازه.

2.2 . إشكالية النظام الجبائي : ترتكز مالية البلديات بشكل أساسي على المداخل الجبائية، حيث أن هذه الأخيرة تشكل أكثر من 90 % من ميزانية البلديات، بينما لا تتعدى إيرادات أملاكها نسبة 10%.[19] فأهمية إشكالية النظام الجبائي تتحدد بحجم نسبة هذه الموارد إلى ميزانية البلدية.

تشكل هيمنة المصادر الجبائية على مجموع الموارد المالية للبلديات عنصرا بالغ الأهمية من حيث هيكلة النظام المالي، فالارتكاز المطلق على مصادر من صنف معين، يجعل من الصعب على البلدية تفادي أي خلل مالي يكون سببه نقص في تحصيل جبائي.

1.2.2. حدود النظام الجبائي : حسب الدراسات التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط (CENEAP) خلص إلى أن المصادر الجبائية تشكل في الغالب أكثر من80 % من ميزانية التسيير (حسب ما هو موضح في الجدول (6)) الذي يوضح أن كلا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة تحتلان أهم نسبة في هيكل الموارد المالية للبلديات بحيث أن نسبتها تتراوح بين 81 إلى 88 % من مجموع الموارد.

وهذا الاستناد شبه المطلق للبلديات على الموارد الجبائية يمثل أشكالا كبيرا، من حيث أن القانون قد أجبر البلديات على توازن ميزانياتها، ففي حالة حدوث خلل أو نقص في تحصيل الموارد الجبائية التقديرية، تصعب عملية إعادة توازن الميزانية لولا تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية. و تتجلى آثار نقص التحصيل على مستويين :

- العجز على مستوى الجماعات المحلية : إن هيمنة المصادر الجبائية على مجموع الموارد المالية للبلديات يشكل عنصرا بالغ الأهمية من حيث هيكلة النظام المالي، فالارتكاز المطلق على مصادر من صنف معين، يجعل من الصعب على البلدية تفادي أي خلل مالي يكون سببه ضعف في تحصيل جبائي.

أن القانون قد أجبر الجماعات المحلية على احترام مبدأ توازن الميزانية ففي حالة حدوث نقص في التحصيل، تحدث حالة عجز يصعب تداركه لولا تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية. فمبدأ الاستقلالية يفرض على الجماعات المحلية احترام قاعدة التوازن على اعتبار العجز المحقق لا يمكن مواجهته عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب أو الرسوم أو اللجوء إلى عملية الاقتراض على غرار ميزانية الدولة.

- العجز على مستوى الصندوق المشترك للجماعات المحلية : أوكلت مهمة إعادة التوازن لميزانيات الجماعات المحلية للصندوق المشترك للجماعات المحلية[20] الممول أصلا من بعض الاقتطاعات الإجبارية من الميزانيات المحلية ونسب بعض الضرائب والرسوم. إلا أن هذا الصندوق بدأ يعرف هو أيضا بعض العجز في الآونة الأخيرة لثلاثة أسباب عدة نذكر منها :

- العدد المتزايد و الكبير للبلديات العاجزة.
- تكليف الصندوق بدفع إعانات تسيير الحرس البلدي و التي تتعدى على الغالب 40 % من ميزانيته.
- إلغاء ضريبة الدفع الجزافي حيث كان يستأثر بحصة الأسد (70 %).

من سنة 1986 إلى 1993 كانت نسبة التغطية مطلقة أي أن الصندوق كان يغطي العجز بنسبة 100% وابتداء من 1994 بدأت نسبة التغطية تتراجع إلى حدود 68% ويعزى الصندوق هذا التراجع من سنة 1994 إلى تحمله لأعباء الحرس البلدي التي أوكلت إليه بموجب التعليمة الوزارية المشتركة رقم 52 المؤرخة في 21 جانفي 1995 التي تحدد إجراءات التكفل بنفقات الحرس البلدي إلى أن وصلت نسبة التغطية لإلى حدود 56.51% سنة 1999 (أنظر الجدول (7)).

2.2.2. تبعية النظام الجبائي للدولة : تتمثل تبعية النظام الجبائي للعديد من الدول في عدم وجود أو الاعتراف بوجود سلطة جبائية للجماعات المحلية[21]، فلا ضريبة إلا بموجب قانون. ولقد تبنت الجزائر هذا النظام، بحيث تنفرد الدولة بقرار إنشاء أو إلغاء الضرائب والرسوم، تحديد الوعاء والمعدلات، كما تقرر أيضا عملية تحصيل هذه الضرائب بمصالحها الخاصة، وتنفرد من ذلك بالحصة الأكبر من مبالغ الجباية.

كما أن عملية تحصيل مختلف الضرائب والرسوم هي من صلاحيات الدولة ليس للبلديات أي دخل في هذه العملية سوى استلام حصصها سنويا من مديريات الضرائب، كما أن عملية توزيع الموارد الجبائية على مختلف البلديات يتم عن طريق هذه المصالح التابعة مباشر للدولة (وزارة المالية)، ليس للبلديات أية سلطة للطعن أو الرفض.

3.2.2. هيمنة الدولة على المصادر الجبائية : حسب التقرير النهائي للجنة الوطنية للإصلاح الجبائي المقدم سنة 1989، خلصت إلى أن نسبة العائد الجبائي للدولة يشكل 75% بينما النسبة المخصصة للجماعات المحلية لا تمثل سوى 25% من مجموع الإيرادات الجبائية قبل الإصلاح الجبائي سنة 1992.

غير أنه وبعد الإصلاحات الجبائية بدأت تعرف هذه النسبة انخفاضا إلى حدود 19 % سنة 2003 دون أن تتعدى بأي حال من الأحوال نسبة 24 %، سنة 2006، وعليه تبقى هيمنه الدولة على الموارد الجبائية مستقرة ودون مراجعة، فكيف يمكن إحداث تنمية محلية بالإبقاء على هيمنة الدولة على المصادر المالية (أنظر الجدول (8)).

3.2. عدم تطابق الموارد مع الأعباء : لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة عجز أغلب البلديات غير أن التحاليل أظهرت أن الأسباب الأساسية تكمن في عدم تطابق الوسائل مع المهام الموكلة إليها[22]، لوحظ هذا التعارض بين أعباء البلدية وبين مواردها المتاحة منذ زمن بعيد، بحيث أنه قد اعتمد قانونها قبل الولايات وأسندت لها مثل هذه الصلاحيات وهي لا تزال حديثة العهد بالاستقلال، واعتبارا لهذه الوضعية، كانت ندرة الموارد المالية سيدة الموقف، واضطرت الدولة والظروف هذه الاعتراف بوجود فروق بين ندرة الموارد وحجم الأعباء الملقاة على عاتقها[23].

وبهدف التجسيد الأمثل للصلاحيات والتقدير الأحسن للاعتمادات، عمدت اللجنة الوزارية المشتركة لأجل إصلاح الجباية المالية المحلية سنة 1989 إلى إعداد بطاقة استفسارية تخص البلديات، تبرز فيها المبالغ المخصصة بكل نشاط من مواردها المالية الذاتية والاحتياجات الحقيقية لكل نشاط منها، ثم الفرق بين الاعتمادات المخصصة والاحتياجات الحقيقية بكل نشاط. ولقد تم إعداد جدول ابتداء من هذه البطاقات الاستفسارية وكانت النتيجة أن جل القطاعات تحتاج إلى أكثر من ضعف الاعتمادات المتوفرة لديها، ولتأمين السير الحسن لأي قطاع ومواجهة أعبائه يحتاج إلى مساعدات كبيرة من الدولة، فعلى سبيل المثال تحتاج البلديات لإنجاز الهياكل الأساسية أربعة (04) أضعاف الاعتمادات المتوفرة لديها، إنجاز الطرق وجلب المياه الصالحة للشرب، التطهير والإنارة العمومية تحتاج إلى قرابة الضعفين، النشاط الاجتماعي يحتاج إلى أكثر من الضعفين، الشباب والرياضة يحتاج إعتمادات تفوق (05) أضعاف المتوفرة لديها. هذا على سبيل المثال لا الحصر، حيث من مجموع 06 مليار دينار كاعتمادات متوفرة، يجب على الدولة توفير ما يفوق 03 مليار دينار جزائري. (أنظر الجدول (9)).

وبالرغم من إصلاحات القانون البلدي لسنة 1990، إلا أن الأوضاع زادت تدهورا، حيث أن البلديات عجزت عن تغطية حاجيات معظم القطاعات بمبالغ مختلفة مجموعها يتعدى 17 مليار دينار (أنظر الجدول (10)).

4.2. ضعف الموارد البشرية : تتميز البلديات عن سائر المؤسسات الأخرى في كونها تتكون من جهاز إداري يتم تعيينه بطرف التوظيف العادي – الإعلان والمسابقة والتعيين... – وجهاز تسييري يتم بطرق الاقتراع أو الانتخاب العام، وسوف نتطرق إلى تكوين هذين العنصرين تباعا.

1.4.2. تركيبة وأعباء المستخدمين : تشكل مصاريف المستخدمين عبئا ثقيلا على ميزانية البلديات من حيث أنها تشكل أكبر نسبة من اعتماداتها، كما أن تركيبة هذه الشريحة من حيث سوء التكوين و قلة الكفاءات غالبا ما يحول دون تقديم الخدمات بالشكل الجيد والفعال.

أ) ثقل أعباء المستخدمين : تمثل الاعتمادات المخصصة لأجور ومرتبات الموظفين الدائمين 75% من ميزانية التسيير، فهذه النسبة إذن وحجم المبالغ التي تمثلها، تشكل عبئا كبيرا على البلديات الضعيفة والمتوسطة الموارد التي غالبا ما تعجز عن تسديدها إلا بعد اللجوء إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

يمثل ثقل هذه المصاريف على الموارد المالية للبلديات غالبا المؤشر الحقيقي على الصحة المالية للمؤسسة العمومية وكذا مؤشرا عن طبيعة تسيير البلديات، كما أنه يعتبر أيضا مؤشر على محدودية القدرة الادخارية لهذه الأخيرة، أي أن حجم هذه المصاريف تشكل عائقا للادخار، فنسبة ما يقل عن 30% من الموارد المالية المتبقية عليها أن تكفي لمواجهة مصاريف التسيير الأخرى والإبقاء على النسبة القانونية (10%) المقتطعة لقسم التجهيز والاستثمار العمومي، الشيء الذي غالبا ما يكون مستحيلا.

فهذه النسبة العالية المخصصة لأجور الموظفين تحد وتضعف من قدرة البلديات على الادخار، وبالتالي قدرتها على التمويل الذاتي، وعجز أكثر من 1100 من أصل 1541 بلدية برهان قطعي على ما سبق ذكره. إن حجم المبالغ المخصصة تستوجب منا التوقف لمعرفة تركيبة العنصر البشري للبلديات.

ب) تركيبة مستخدمي البلديات : تتكون تركيبة مستخدمي البلديات من ثلاثة أصناف :

- الإطارات : وهم جملة الموظفين الحاملين لشهادات جامعية عالية أو ما يعادلها من شهادات الكفاءة، والذين لهم القدرة على التصور، فهم النصوص وتفسيرها.

- **أعوان التحكم** : وهم الموظفين المؤهلين الحاملين لدرجات المعاونين الإداريين (كتاب إداريين وملحقين إداريين) وتقنيين سامين.

- **أعوان التنفيذ** : وهم الأعوان الذين يمارسون نشاطات جزئية لا تتطلب أية كفاءة وهي في بعض الأحيان مجرد تمهين على المدى القصير.

حسب إحصائيات المديرية العامة للوظيف العمومي (سنة 2009)، إن العدد الإجمالي لموظفي البلديات الدائمين يقدر بـ 201.113 و التي تشكل 12.11 % من مجموع مستخدمي الوظيف العمومي موزعة على الشكل التالي :

- الإطارات 7.70 % ، أعوان التحكم 6.84 % و أعوان التنفيذ 85 %.

يتضح من الجدول المرفق ضعف التأطير الذي يمثل 7.70% مقابل تضخم في عدد أعوان التنفيذ والذي يمثل 85%. إن ضعف التأطير لا يمكنه أن يستجيب للمتطلبات العمومية. وهذا يمثل الإشكال الأول للبلديات، فهذه الأخيرة التي عليها أن تواجه الطلبات العمومية العاجلة والآجلة للمواطنين تعاني من نقص فادح في التأطير، فعلى مستوى 1541 بلدية هنالك 15.493 إطار يحمل شهادات التعليم العالي، وهنالك 800 بلدية لا تتوفر على إطار جامعي لسبب نقص الموارد المالية أو لسبب بعدها وعزلتها.[24] ومقارنة مع الإدارات الأخرى يلاحظ أن إدارة البلديات هي الأسوأ من حيث التأطير وكذا أعوان التحكم 7 %، في حين أن المصالح غير الممركزة يشكل فيها الإطار نسبة 23 %، أعوان التحكم 45 % وأعوان التنفيذ لا تتعدى نسبتها 31 %. يبقى التأطير إذا، بعيدا كل البعد عن مقاييس النجاعة. (أنظر الجدول (11)).

كما أن المستوى الدراسي لمستخدمي البلديات يبرز بوضوح هذا التدني الكبير في الأداء للخدمات العمومية، حيث تشكل شريحة المستويات الدنيا من التعليم نسبة 83.02% والذي يغلب في القطاع التقني على القطاع الإداري، وعلى اعتبار أن أصحاب المستويات الدنيا هم أعوان التنفيذ، فذلك يفسر عامل تدني الأداء وخاصة ما يتطلب نوع من التأهيل (أنظر الجدول (12)).

وبالرغم من وجود هذه العلة لم تكن هذه الشريحة من الموظفين تستفيد من الدورات التكوينية للرفع من مستواها التأهيلي حيث لاحظ المركز الوطني للدراسات التطبيقية من أجل التخطيط (CENEAP) أن العدد الأكبر من أعوان التحكم وأعوان التنفيذ لم يستفيدون من أدنى تكوين، حيث أن[25] :

- 90 % منهم لم يستفيدوا من دورات تكوينية.

- 10% منهم فقط من استفاد من دورات تكوين في مجالات التقنيات الإدارية، كالعمران، المالية، الصفقات العمومية، الإعلام الآلي، المنازعات، الأرشيف، الحالة المدنية...إلخ.

وعلى غرار أعوان التنفيذ، أشار نفس التقرير إلى الدرجة المتدنية للتحكم في الوظائف من قبل الإطارات لانعدام الربط بين عنصري التكوين التحكم في النصوص القانونية، زيادة على اعتبار أن الأشغال الروتينية تضعف من كفاءة الموظف من حيث أنها تقتل لديه حافز الخلق والإبداع (أنظر الجدول (13)) ، فمن أجل ذلك أقر المشرع بضرورة الدورات التربصية، وإدخال عنصر التجديد والعصرنة في إدارة المصالح العمومية. كما أشار نفس التقرير أن على مستوى البلديات هنالك عدد محدود من **الكتاب العامون** الذين استفادوا من الدورات لتكوينية :

- 82% من المسئولين لم يتابعوا دورات تكوينية. 18% من المسئولين فقط من تمكن من متابعة دورات تكوينية، في التسيير المالي، الحالة المدنية، الموارد البشرية، الأرشيف والعمران.

3. إعادة اعتبار للنشاط التنموي للجماعات المحلية

كبلت النصوص التنظيمية غير المرنة البلديات ولم تترك لها فجوة المناورة بحسب إمكانياتها المتاحة، الشيء الذي أدى إلى جمود التسيير الداخلي، كما أن قلة خبرة المنتخبين وضعف عنصر التأطير أوغل هذه المؤسسات في انحرافات يصعب تجاوزها. بحيث تطورت ديونها من 05 ملايين دينار سنة 1995 إلى 22 مليار سنة 1999 لتصل إلى 48 مليار دينار سنة 2006 لـ 990 بلدية فقط[26].

وكمسعى للتخفيف من حدة هذه المديونية لجأت الدولة إلى تطهير جزء منها عبر قوانين المالية، حيث خصصت 06 ملايير دينار في قانون المالية التكميلي لسنة 2000[27]، 08 ملايير دينار لنفس الغرض في الميزانية الأولية لسنة 2001[28]، 6 ملايير

دينار في الميزانية الأولية لسنة 2002[29]، 02 مليار دينار بموجب قانون الملية 2003[30] وأخيرا 32 مليار دينار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008[31] ، أي مجموع ما يساوي 54 مليار دينار لمدة تقل عن 08 سنوات.

غير أن هذه الحلول تبقى ظرفية وغير فعالة لسبب أن حالة العجز هذه تمس النظام نفسه. وهذا الإجراء ليس سوى سد ثغرة تتوسع باستمرار، دون معالجة حقيقية للظاهرة، بحيث لا تتسنى هذه المعالجة إلا بدرء المسببات التي أوقعت هذه المصالح في هذه الإشكالية، وأوصلها إلى هذه النتائج السلبية ولازالت. وعلى هذا الأساس يجب مراجعة الصلاحيات المنوطة بالبلديات، ومن ثم إعادة النظر في المنظومة الجبائية ككل مع بعض الإجراءات الوقائية.

1.3. إعادة النظر في الدور التنموي للبلديات : نصت المادة 184 من القانون البلدي لسنة 1990 على أنه : "ترفق كل مهمة جديدة تمنح للبلدية، بجميع الوسائل الضرورية لإنجازها"، فهذا النص الصريح الذي يلح على ضرورة توفير الوسائل الكفيلة بإنجاح أي مهمة، بعيد كل البعد عن الواقع. فحسب الأمثلة التي أوردناها عن الأعباء والموارد، يلاحظ جليا ذلك الفرق الواسع والكبير بين الإمكانيات المتوفرة لتسيير المصالح وبين الاحتياجات الحقيقية لتأمين سيرها بصفة صحيحة وسليمة، إن هذه الحقائق تجبر المشرع الجزائري على إعادة النظر في الصلاحيات والاختصاصات وفق المصادر المحلية المتوفرة، والإمكانيات المتاحة، وبالنتيجة إمكانية السيطرة على القدرات المالية المحلية وتوجيهها بطرق سليمة نحو الأهداف الإنمائية المحلية المسطرة.

1.1.3. الأنشطة ذات النفع المحلي : تعتبر هذه المهام بمثابة الصلاحيات التقليدية التي من أجلها وجدت البلدية خدمة لمواطنيها وتسهيلا لكل أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادي. إن توفير مثل هذه الاحتياجات لا يتم إلا بوجود المرفق العام أو المصالح العمومية والتي هي أجزاء من المصالح المركزية للدولة وعليه فهي المسؤولة على تزويد المواطن بالماء الصالح للشرب ومراقبته وصيانة قنواته. وهي المسؤولة على صرف المياه القذرة تجنبا لانتشار الأوبئة والأمراض. فهذه مجال واسع لحفظ وصيانة صحة المواطن. كما أنها المسؤولة على سلامة الأشخاص وممتلكاتهم وحراستها من كل أعمال النهب والسطو. كما أنها في إطار تسهيل الأنشطة المختلفة للمواطنين تسهر على إنجاز الطرق وتعبيدها وإنارتها، الشيء الذي يؤدي إلى تسهيل وتحفيز الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها الرفع من المستوى مداخيل الجبائية نتيجة عبر انتشار الأنشطة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن إبقاء هذه الخدمات ذات الطابع المحلي من صلاحيات البلدية وإسرار السلطات المركزية على أدائها من طرف البلديات بأحسن وجه.

غير أن البلديات تشرف أيضا على تقديم منافع ذات بعد وطني، يتطلب إمكانيات كبيرة قد ينذر توفرها لدى البلديات.

2.1.3. الأنشطة ذات النفع الوطني : يمكن إجمال هذه المهام أو الصلاحيات في خمسة محاور :

- إنجاز وصيانة المؤسسات التعليمية : لقد أوكل المشرع الجزائري إنجاز المؤسسات التعليمية للبلديات طبقا للمقاييس الوطنية والخريطة المدرسية[32]، كما تقوم بتوفير الأرضية الصالحة لبناء مثل هذه المؤسسات، والسهر على صيانتها بعد الإنجاز، كما أوكلت لها مهام النقل المدرسي لتشجيع الأوليات على الاستمرار في تحفيز أبنائهم على هذه المهمة النبيلة. إضافة إلى تشجيع التعليم ما قبل المدرسي والعمل على ترقيته. غير أن هذا القطاع يكلف البلديات أعباء كبيرة تتعدى بكثير منتوج عشر 1/10 الدفع الجزافي[33] المخصص الذي كان مخصصا لها، بحيث نسبة التغطية لا تتعدى في أحسن الأحوال 30 % من احتياجاتها(لسنة 1996)[34].

- إنجاز وصيانة المراكز الصحية[35] : بالرغم من أن هذه المهام هي من صلاحيات وزارة الصحة إلا أن البلدية مطالبة بإنجاز دور العلاج والمراكز الصحية، والتي تتطلب إمكانيات تفوق بكثير تلك التي تتوفر عليها البلديات.

- إنجاز وصيانة المراكز الثقافية[36] : هذه المؤسسات من صلاحيات وزارة الثقافة، غير أن البلدية مطالبة بإنجازها وصيانتها، الشيء الذي يجعل من المستحيل أن تقوم البلديات بهذه المهام على أكمل وجه، حتى ولو قامت به يعتبر من باب المحافظة على هذه الصلاحية فقط.

- الشبيبة والرياضة[37] : أوكلت أيضا هذه المهمة، مهمة صيانة الهياكل والأجهزة الرياضية وإنجازها إلى البلدية، غير أن هذه المهمة تحمل في طياتها تناقضا كبيرا، من حيث أن المشرع الجزائري قد أجبر البلديات على المساهمة بـ 07 [38]% من ميزانية تسييرها لترقية الرياضة والشباب. وتمثل هذه النسبة اقتطاعا إجباريا لصالح حساب ترقية الشبيبة والرياضة، زيادة على تكليفها بإنجاز وصيانة الهياكل الرياضية من ساحات اللعب والملاعب وقاعات متعددة الرياضات وغيرها.

إن اقتطاع هذه الاعتمادات من ميزانية البلدية لصالح ترقية الرياضة والشباب، مع إبقاء إنجاز تجهيزاتها وهياكلها على عاتق هذه الأخيرة تعتبر أمر فيه كثير من الإجحاف على أساس أن هنالك وزارة وصية على هذا القطاع ولها ميزانية بإنجاز مثل هذه الهياكل.

- المحيط، الري، الزراعة والغابات : إن المحافظة على البيئة والمحيط وخلق المساحات الخضراء، وتطوير الاقتصاد الفلاحي أضحى هو الآخر اختصاص من اختصاصات البلدية والمسؤولة عن تطويره وحمايته والمحافظة عليه، بتخصيص إعتمادات هامة لهذا القطاع.

إن حجم هذه المهام إذن، يمثل عبئا ثقيلا جدا على البلديات وبالخصوص على منتخبين ليست لهم خبرة تسيير الشؤون العمومية والتنمية وعلى هذا الأساس هنالك بعض الاقتراحات المطروحة على هذه الانشغالات المجسدة :

- بإمكان البلديات الاحتفاظ بكل المهام، غير أنه على الدولة أن تؤمن تمويل الأعباء ذات النفع العمومي.

- أو إسناد هذه المهام ذات النفع الوطني إلى الدولة والإبقاء على المهام المتعلقة بالسلطة العمومية، بحيث تتكفل كل وزارة بقطاعها المحلي وتسعى إلى تطويره بوسائلها المادية والمالية الخاصة بها.

- كما يمكن إشراك القطاعات المعنية والمتعلقة بالمصالح ذات النفع الوطني مع البلدية في شكل اتفاقات برامج تتقاسم فيها الأعباء بالتساوي. غير أن الغالب عند المتخصصين يرجحون الحل أو الاقتراح الثاني والذي مفاده أن تتكفل الدولة بتلك المصالح التي من صميم اختصاصاتها. فلقد كتب **بوعشيبة أحمد**[39] في مستهل أسباب تزايد نفقات الجماعات المحلية يقول : " تتحمل الجماعات المحلية بعض النفقات التي هي في الواقع من صلاحيات الدولة وتمويلها من اختصاص الوزارة المعنية مثل نفقات التعليم الخاصة بالبناء والتجهيز،... وهي في الحقيقية من اختصاص **وزارة التعليم الابتدائي والثانوي**... ونفقات الصحة التي هي من اختصاص وزارة الصحة... الخ".

وأثناء الملتقى الجهوي حول تسيير الجماعات المحلية المنعقد بنـادي الصنوبر في الجزائر العاصمة بتـاريخ 23 و 24 مارس 1998، خرجت ورشة المالية المحلية بعده توصيات، منها :

- أن تتكفل الدولة بالنفقات التي تنفقها البلديات لصالح قطاعاتها أي التابعة لمختلف الوزارات المعنية خاصة المدارس، الصحة، المساجد، البريد والمواصلات،...إلخ.

- تخصيص مساهمة 07% التي تساهم بها الجماعات المحلية في الصندوق الولائي المتعلق بمبادرات الشباب وتطوير الممارسات الرياضية تخصص تاما في ميزانية الجماعات المحلية وإعطاء السلطة بهذه الأخيرة لتوزيعها على الجمعيات الرياضية والثقافية التابعة لها، إضافة إلى تلك التجاوزات التي قد تفرضها السلطات الوصية حول إجبار البلديات، على تدعيم فرق النخبة.

وعليه يمكن القول أن الصلاحيات الضخمة الموكلة للبلديات يجب أن يعاد النظر فيها بعين الحكمة والتبصر وإلا أصبحت ظاهرة عجز البلديات ظاهرة مرضية مزمنة يصعب الخروج منها دون آثار سلبية تعم كل القطاعات.

2.3. حتمية إصلاح المنظومة الجبائية : يعتبر موضوع إصلاح المنظومة الجبائية أو النظام الجبائي من المواضيع الأكثر دراسة من قبل الخبراء والباحثين، من حيث أنه يمثل اللبنة الأساس للمصادر المالية لأي دولة، وكذا من حيث أنه العنصر الهام في اقتصاديات المالية العامة. و على هذا الأساس تستوجب الظروف و الحال هذه استحداث منظومة جبائية محلية، و إعطاء سلطة أكبر للمنتخبين المحليين.

1.2.3. إحداث منظومة جبائية محلية : لقد خلصنا إلى أن النظام الجبائي يتصف بالمحدودية وهيمنة الدولة على حصة الأسد، بينما ليس للبلديات نظام "جباية محلي"، على غرار استقلالها المالي. ولقد نادت عدة جهات[40]، بضرورة مراجعة منظومة المالية المحلية وخاصة بعد النتائج السلبية التي طبعت الجماعات المحلية من جراء تطبيق الإصلاحات الجبائية لسنة 1992. المقصود بهذا النظام هو أن تكون للجماعات المحلية (الولايات والبلديات) نظام جباية مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة، تخصص إيراداته وتوزع بحصص معينة بين الولاية والبلدية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

في النظام الحالي، السلطة الجبائية للبلدية محدودة بحصتها من إيرادات النظام الوطني العام للضرائب. حيث إن حصتها هذه لا تشكل في المتوسط سوى 23% من مجموع الإيرادات الجبائية العادية الوطنية، هذه النسبة المنخفضة المخصصة لتمويل 48 ولاية و 1541 بلدية، بما فيها الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

إن مجموع البلديات التي أسندت إليها مهام واختصاصات في بعث التنمية المحلية ومواجهة كل المطالب الاجتماعية الثقافية الرياضية،... للمواطن، لا تستفيد من الجباية بقدر ما هو مطلوب منها فعله، وبالخصوص ما هو مفروض عليها من بعث الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بحيث أصبح الأول يتطلب مشاريع ضخمة ذات تكنولوجية عالية، والثاني يمثل وعي المجتمع الذي أصبح يطالب بالمزيد من المرافق العامة، وتحسين خدماتها، خاصة والجزائر مقبلة على اقتصاد السوق وعولمته والذي

يطالب المرافق والمصالح العمومية بالسرعة وحسن الأداء. في إطار التراجع التدريجي للدولة في مجالات الأنشطة الاقتصادية، انطلاقا من هذه المعطيات أصبح إذن من الضروري إعادة النظر في منظومة المالية المحلية.

2.2.3 تفويض بعض الصلاحيات على المستوى المحلي : يجب على السلطات المركزية تفويض بعض الصلاحيات للسلطات المحلية، حتى يكون هؤلاء أكثر مسؤولية وتفهما لمعنى الاستقلال المالي واللامركزية، وقد يكون هذا التفويض عن طريق :

- إقحام البلديات ومسئوليها في تحديد الوعاء الضريبي وتوسيعه حسب الأنشطة الاقتصادية المتوفرة لديها، وكذا في عملية جمع الضرائب المحلية.

- يمكن تقوية مسؤولية السلطات المحلية عن طريق ترك بعض الحرية في تحديد معدلات الاقتطاع بين مجال مضبوط ومحدد قانونا.

- تحديد قائمة ميزانيات البلديات حسب مستوى النمو وحسب قدرتها الاقتصادية المالية.

وعلى السلطات المحلية أن تأخذ في حسبانها خصوصية البلدية (حضرية، ريفية، الحجم،...)، وكذا العبء الضريبي الذي سوف يفرض بالنظر إلى علاقته مع القدرة الشرائية للمواطن، وإلا سوف يكون هنالك تجاوزات في استعمال السلطة لإخضاع المكلفين. ومن هنا يتضح جليا أنه لأجل أن تقوم البلدية بأدوار جدية في التنمية في ظل تراجع الدولة، يجب أن تكون مصادرها المالية أكثر استقلالية ومرونة، لغرض التوفيق بين متاح والمطلوب.

3.3. إعادة تجميع البلديات إلى حدود معقولة : سارت السلطات العمومية في اتجاه المعاكس للتيار العام المتمثل في تجميع البلديات بشتى الوسائل كي تجعل منها وحدات قادرة على التكفل بنفسها اقتصاديا وماليا[41]، وعليه أصبح من الضروري التفكير في تجميع هذه البلديات في حدود 900 بلدية و 40 ولاية[42]. هذا التجميع الذي سوف يقلل من النفقات التسيير. ويمكن حصر هذه العملية في تنميط هذا العدد الكبير من البلديات حسب الخصوصيات المتشابهة لكل منطقة أو جهة من الوطن. حيث سارت جل دول أوربا نحو التخفيف لا الزيادة بعد الإصلاحات التي شهدتها (أنظر الجدول (14)).

وكإجراء لتقريب الإدارة من المواطن يمكن فتح ملحقات إدارية بالمناطق شبه المعزولة للتخفيف على مقرات البلدية من الاكتظاظ من جهة وتقريب الإدارة من المواطن من جهة أخرى على اعتبار أن هذه الأخيرة تنحصر مهمتها في استخراج وثائق الحالة المدنية فقط، هذا الإجراء يمكن البلدية الأم من الإبقاء على مصادرها الجبائية كاملة، كما أن عملية إنشاء هذه المقرات لا يكلف قدر ما يكلفه إنشاء بلدية بكل تجهيزاتها و موظفيها.

الخلاصة : لضرورة قيام البلديات بأداء سليم في مجالات التنمية المحلية، أضحت الظروف تملي على السلطات المركزية إعادة النظر في النصوص التي كبلتها بها وإعادة صياغتها بالشكل الذي يضمن لها حرية التصرف في أموالها من خلال تمكينها من منظومة جبائية محلية، وبنفس الوقت التخفيف من تلك الصلاحيات التي تعود بالأساس إلى الجهات الوصية المركزية المعنية.

كما يجب العمل على إعادة تجميع هذا الشتات الهائل من 1541 بلدية، لتقليص الهوة بين الصغيرة منها والكبيرة، والبحث في صيغ أخرى لتقريب الإدارة من المواطن، كإنشاء الملحقات والفروع، والتي لا تكلف ما يكلفه إنشاء بلدية بأكملها.

ومن ناحية أخرى، على البلدية، أن تعيد تثمين مواردها الذاتية سواء منها المالية غير الجبائية أو البشرية، وهنا تبرز ضرورة التكوين وتحسين أداء الموظفين، وعصرنة التسيير بإدخال الوسائل التكنولوجية المتاحة، ومن ثم ترشيد عملية الإنفاق باعتماد الطرق الكمية العلمية في اختيار المشاريع.

من خلال هذا المنظور يمكن الحديث عن أداء البلديات في مجالات التنمية، عند توفر الوسائل المالية بشكل دائم ومستمر، الشيء الذي يتيح لها فرص خوض ميادين عديدة من الصلاحيات، دون ارتجال نشاط ليس فيه مصلحة للمواطن.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) :التوزيع السكاني حسب عدد البلديات

عدد السكان	عدد البلديات
من 0 إلى 5000 ساكن	38
من 5000 إلى 10000 ساكن	209
من 10000 إلى 20000 ساكن	275
من 20000 إلى 40000 ساكن	113
من 40000 إلى 100000 ساكن	34
+ 100000 ساكن	07
المجموع	676

المصدر: مجلة الجماعات المحلية العدد الأول سنة 1967 صفحة 38.

جدول (2) :التوزيع السكاني حسب عدد البلديات

التقسيم الإقليمي / عدد السكان	التقسيم الإقليمي لسنة 1974 (حسب الإحصاء السكاني لسنة 1977)		التقسيم الإقليمي لسنة 1984 (حسب الإحصاء السكاني لسنة 1987)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 5.000 ساكن	28	4,0%	299	19,4%
بين 5.000 و 15.000	307	43,6%	863	56,0%
أكثر من 15.000	369	52,4%	379	24,6%
المجموع	704	100,0%	1541	100,0%

المصدر: A. GERONIMI et A. TAIEB" fiscalité, ressources et disparités Régionales en Algérie, in " finances locales et développement "revue CENEAP N°12 Alger, juin 1998

جدول (3) :تزايد البلديات العاجزة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 (الوحدة : ألف دينار)

السنوات	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	نسبة البلديات العاجزة
1986	52	31.000	%03
1987	63	76.000	%04
1988	96	108.000	%06

YANAT Abdelmadjid : « Les finances des collectivités locales : Essai de présentation,in « l'Administration territoriale au maghreb », Ouvrage collectif, publication CMERA et Guessous, Rabat 1989, p 168.

جدول (4) : تطور عدد البلديات العاجزة(الوحدة: ألف دينار)

السنوات	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	نسبة البلديات العاجزة
1990	164	250.000	%10
1991	620	1.963.000	%40
1992	660	1.904.000	%42
1993	792	3.804.000	%51
1994	779	3.500.000	%50
1995	929	6.500.000	%60
1996	1090	8.730.000	%70
1997	1159	11.600.000	%75
1998	1249	8.968.000	%81
1999	1207	8.824.000	%78
2000	1184	8.912.000	%76
2001	1150	10.988.000	%74
2002	1162	11.119.000	%75
2003	1126	10.670.000	%73
2004	1129	10.836.000	%73
2005	1127	11.227.000	%73
2006	1138	10.000.000	%73

المصدر: CENEAP : « Refonte du système fiscal » Alger 1997 P : 55. Document interne. تجميع لحواصل التدخلات المالية لصندوق الجماعات المحلية المشترك لسنوات 1994 إلى 2006 وثائق داخلية

جدول (5) : تطور عدد الولايات العاجزة (الوحدة: ألف دينار)

السنوات	بسكرة	بشار	البيض	بومرداس	تندوف	النعامة	غليزان	سعيدة	عين الدفلة	المجموع
1996	/	*	*	/	/	*	/	*	/	64.000
1997	/	20.000	14.000	25.000	10.000	10.000	/	20.000	25.000	124.000
1998	13.000	20.000	10.000	25.000	5.000	20.000	10.000	/	/	103.000
1999	/	15.000	/	/	5.000	10.000	/	/	/	30.000
2000	/	17.000	/	/	7.000	/	/	/	/	24.000
2001	/	20.000	10.000	/	/	/	/	/	/	30.000
2002	/	20.000	/	/	/	/	/	/	/	20.000
2003	/	10.000	/	/	/	/	/	/	/	10.000
2004	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
2005	/	/	15.000	/	/	/	/	/	/	15.000

المصدر:تجميع لحواصل التدخلات المالية لصندوق الجماعات المحلية المشترك، وثيقة داخلية.

جدول (6) : نسبة الإيرادات الجبائية والممتلكات (الوحدة: مليون دينار)

السنوات	إيرادات جبائية		إيرادات الأملاك العمومية		المجموع
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
1995	38 306	83,44%	7 600	19,84%	45 906
1996	37 633	82,58%	7 937	21,09%	45 570
1997	39 471	84,53%	7 222	18,30%	46 693
1998	43 564	81,66%	9 787	22,47%	53 351
1999	47 655	84,28%	8 887	18,65%	56 542
2000	52 982	88,93%	6 598	12,45%	59 580
2001	54 055	88,03%	7 350	13,60%	61 405
2002	53 433	86,98%	8 000	14,97%	61 433
2003	56 230	86,87%	8 500	15,12%	64 730
2004	66 817	88,13%	9 000	13,47%	75 817
2005	73 843	86,02%	12 000	16,25%	85 843

المصدر: - تجميع معلومات من المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية
CNES : « l'évolution à imprimer à la gestion financière locale dans un perspective d'économie du marché », Juin 2001, in www.cnes.dz

جدول (7) : عجز البلديات و مساعدات التغطية (الوحدة: ألف دينار)

السنة	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	مبلغ المساعدات	نسبة التغطية
1986	52	31.000	31.000	100%
1987	63	76.000	76.000	100%
1988	96	108.000	108.000	100%
1990	164	250.650	250.650	100%
1991	620	1.963.510	1.963.510	100%
1992	660	1.904.343	1.904.343	100%
1993	792	3.804.773	3.804.773	100%
1994	779	3.500.000	2.871.645	%82.04
1995	929	6.500.000	4.900.573	%75.40
1996	1090	8.730.000	6.711.002	%76.87
1997	1159	11.600.000	8.000.000	%68.96
1998	1249	16.173.000	8.968.000	55.45%
1999	1207	15.613.000	8.824.000	56.51%

المصدر تجميع حواصل تدخلات الصندوق المشترك للجماعات المحلية
CeNEAP : « Refonte du system fiscal »,Alger 1997
document interne. Non publié, p :38

جدول (8) :نسبة الجبائية المحلية إلى الحباية الوطنية
(الوحدة: مليون دينار)

	الجباية العامة	الجباية المحلية	
		المبلغ	النسبة
1998	350 000	78 562	22,45%
1999	380 100	85 157	22,40%
2000	380 750	90 737	23,83%
2001	415 840	95 722	23,02%
2002	541 350	114 102	21,08%
2003	615 390	121 352	19,72%
2004	665 800	144 023	21,63%
2005	736 830	154 304	20,94%
2006	751 920	184 133	24,49%

المصدر: قوانين المالية لسنوات 1998 إلى 2002 و تصريح المدير العام للضرائب، من مجلة الفكر البرلماني، العدد 03، جوان 2003، CENEAP, "La reforme des finances et de la fiscalité locales "rapport final synthèse, Javier 2008, non publié

الجدول (9) : احتياجات تمويل البلديات سنة 1985 (الوحدة: دينار جزائري)

القطاعات	إعتمادات 1985	الاحتياجات الحقيقية	الانحراف
الهياكل الأساسية	107.907.019	444.952.160	343.045.141
النقل	108.110.507	298.500.811	190.390.304
السياحة	19.404.148	169.901.083	150.450.935
الشؤون الدينية	142.002.791	347.028.171	205.025.380
النشاط الاجتماعي	220.977.185	483.858.905	262.881.320
الطرق، الماء، التطهير و الإنارة	1.152.607.185	2.036.431.058	833.823.873
الشباب، الرياضة و الثقافة	89.133.731	513.044.222	423.910.481
التعليم	790.329.055	1.061.153.142	271.424.087
المستخدمين	3.564.440.132	4.100.496.286	536.056.154
أعباء أخرى	421.738.666	421.738.666	00
المجموع	6.610.650.808	9.877.696.504	3.267.045.696

المصدر: Abdelmadjid YANAT : « Les finances des collectivités locales, Essai de présentation », in « l'administration territoriale au Maghreb », ouvrage collectif. Publication CMERA edguessous, RABAT, 1989 P : 167.

الجدول (10) : الاحتياجات المالية للبلديات (الوحدة: مليون دينار)

السنة	قطاع التعليم	الطرق و الإنارة العامة	لوازم مدرسية	صيانة شبكات التطهير	قطاع الشبيبة، الرياضة و الثقافة	صيانة قطاعات أخرى (قاعات العلاج، وكالات البريد ...	المجموع
1996	3.892	2.124	22	996	1.207	9.813	18.056
1997	5.695	4.415	373	1.574	2.086	1.580	15.725
1998	3.811	3.405	57	1.346	1.530	1.906	12.057
1999	6.312	6.484	-	1.825	1.583	1.622	17.637

المصدر: CNES : « l'évolution à imprimer à la gestion financière locale dans un perspective d'économie du marché », Juin 2001, in www.cnes.dz, P. 37

الجدول (11) : توزيع مستخدمي الإدارة العامة حسب مستوى الكفاءات (2009)

توزيع مستخدمي الإدارة العامة حسب قطاعات الأنشطة	العدد	النسبة%	الإطارات		أعوان التحكم		أعوان التنفيذ	
			العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الإدارات المركزية	245 866	14,81	33 640	13,68	71 474	29,07	140 752	57,25
المصالح غير الممركزة	818 595	49,31	193 713	23,66	370 274	45,23	254 608	31,10
إدارة البلديات	**201 113**	**12,11**	**15 493**	**7,70**	**13 747**	**6,84**	**171 873**	**85,46**
المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري	324 527	19,55	62 457	19,25	106 025	32,67	156 045	48,08
المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي، الثقافي و المهني	70 015	4,22	38 836	55,47	8 788	12,55	22 391	31,98
المجموع	1 660 116	100	344 139	20,73	570 308	34,35	745 669	44,92

المصدر: المديرية العامة للوظيف العمومي فيwww.dgfp.dz

الجدول (12) : توزيع المستخدمين حسب مستوى التكوين

المستوى الدراسي	القطاع الإداري	القطاع التقني	آخر	المجموع	النسبة
يجهل القراءة و الكتابة	7,360	38,146	2,353	47,859	38.99%
المستوى الابتدائي	9,147	22,581	1,241	32,969	26.86%
المستوى المتوسط	15,702	5,066	308	21,076	17.17%
المستوى الثانوي	13,761	1,604	41	15,406	12.55%
تقني/ مهندس تطبيقي	655	1,551	26	2,232	1.82%
شهادة ليسانس	1,871	59	7	1,937	1.58%
مهندس دولة	194	459	4	657	0.54%
مهندس معماري	32	238	1	271	0.22%
بيطري	35	38	1	74	0.06%
شهادات أخرى	243	29	1	273	0.22%
المجموع	49,000	69,771	3,983	122,754	100.00%

المصدر: CENEAP: Étude sur l'encadrement de la Wilaya de la Daira et de la Commune -: juillet 2000

جدول (13) : نسبة التكوين في الجماعات المحلية

الجماعات المحلية	لا يتحكمون في النصوص القانونية	انعدام التكوين	أشغال روتينية	غير كفؤ
إطارات الولايات	%51	%67	%58	%38
إطارات البلديات	%46	%58	%60	%37

المصدر: CENEAP : « Évaluation des besoins en formation des collectivités locales », Rapport d'étape N° 2, document intérieur, Novembre 1999. P : 26. Non publié

الجدول (14) : انخفاض عدد البلديات في بعض الدول الأوروبية بعد الإصلاحات

الدول	سنة الإصلاحات	عدد البلديات قبل الإصلاحات	عدد البلديات بعد الإصلاحات	نسبة الانخفاض
ألمانيا	1968-1970	14 338	8 414	-41%
بلحيكا	1975	2 359	596	-75%
الدنمارك	1967	1 387	277	-80%
فرنسا	1971	37 708	36 394	-3%
هولاندا	1951	1 010	775	-23%
بريطانيا	1974-1975	1549 districts	522	-66%

مع إضافة كل من السويد و فنلاندا بـ 87 % بين سنتي 1950 و 1992 و النمسا بنسبة 42 %

المصدر: Pré-rapport surl'intercommunalité, Direction Générale des Collectivités Locales, août1996, in www,dgcl,fr

الإحالات والمراجع :

[1]- أحمد محيو:" محاضرات في المؤسسات الإدارية "، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية 1979 ص 181.

[2]- ينظر دستور 10 سبتمبر 1963، المادة 09

[3]- ينظر الأمر رقم 24/67 الصادر بتاريخ 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي، المادة الأولى.

[4]- القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، المادة الأولى.

[5]- المصدر نفسه، الباب الثالث: "صلاحيات البلدية" من المادة 84 إلى المادة 111.

[6]- الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 مايو 1969 المتضمن قانون الولاية

[7]- القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية، المادة 63.

[8]- أحمد محيو:" محاضرات في المؤسسات الإدارية "، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، سيق ذكره ص 182.

[9]- المرسوم رقم 189/63 المؤرخ في 16 مايو 1963 المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات في الجريدة الرسمية رقم 35 لسنة 1963.

[10]- أحمد محيو:" محاضرات في المؤسسات الإدارية "، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، سيق ذكره ، ص 179.

[11]- من المرسوم رقم 124/74 إلى المرسوم 154/74 المؤرخين في 12 جويلية 1974، المتعلقين بتحديد الحدود الإقليمية و تكوين الولايات، في الجريدة الرسمية رقم 57.

[12]- من المرسوم رقم 84/09 المؤرخ في 04 فبراير 1984، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، في الجريدة الرسمية رقم 06.

[13] GRABA Hachemi : « Les ressources fiscales des collectivités locales » Ed : ENAG Alger 2000, p:53.

[14] - CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Janvier 2008, document interne. Non publié, p 07.

[15] - CENEAP :« Etude statistiques financière des communes », Alger, 1997,document interne. Non publié, p15.

[16] - CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Op.cit, p 07.

[17] - Idem, p 07

[18] - Raymont Muzellec : « la fiscalité des collectivité locale », éd Armand Colin, Paris 1970, P :26

[19] - Houcine AKLI : « Cours des finances locales » Ecole Nationale d'administration, Algérie 1998 p : 15 non publié.

[20]- أحدث بموجب المرسوم رقم 73-134 المؤرخ في 09 أوت 1973

[21] - J. CATHELINEAU : « La fiscalité des collectivités locales », Armand colin, Paris 1970, P : 26.

[22] - CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Op.cit, p 07.

[23] - Said BENAISSA: « L'aide de l'état aux collectivités locales ».O. P. U, Alger 1983, P : 38.

[24] - Ahmed RAHMANI : « Cours de gestion des ressources humaines », pour les étudiants de PGS en Management Publique Locale, E.N.A, Alger 1998.

[25] [25]- CENEAP : « Evaluation des besoins en formation des collectivités locales », Rapport étape n°02, Nov 1999, P 27, document interne.

[26] - CENEAP : « la reforme des finances et de la fiscalité locales », Alger, 1997, document interne. Non publié, p 07.

[27]- القانون رقم 02/00 المؤرخ في 27 /2000/06 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000. الجريدة الرسمية رقم 2000/37. الجدول ج، ص: 11

[28]- القانون رقم 06/00 المؤرخ في 23 /2000/12 المتضمن قانون المالية لسنة 2001، الجريدة الرسمية رقم 80 لسنة 2000، الجدول ج، ص: 38.

[29]- القانون رقم 21/01 المؤرخ في 22 /2001/12 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 الجريدة الرسمية رقم 79 لسنة 2001، الجدول ج، ص:79.

[30]- القانون رقم 11/02 المؤرخ في 24 /2002/12 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 الجريدة الرسمية رقم 86 لسنة 2002، الجدول ج، ص:53.

[31]- الأمر رقم 02/08 المؤرخ في 24 /2008/07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 الجريدة الرسمية رقم 42، الجدول ج، ص: 22

[32]- القانون البلدي رقم 08/90 سبق ذكره، المواد: 97، 98، 99.

[33] - تم إلغاء الدفع الجزافي بموجب قانون المالية لسنة 2006.

[34] - « CeNEAP : « Refonte du système fiscal ». op cit, P : 11.

[35]- القانون البلدي رقم 90 /08، سبق ذكره المادة: 100.

[36]- المصدر نفسه ، المادة: 102.

[37]- المصدر نفسه ، المواد: 101 و 104.

[38]- ينظر القرار الوزاري المشترك المتعلق بمساهمة البلديات والولايات في ترقية مبادرات الشباب وتطوير الممارسات الرياضية، والتعليمة الوزارية المشتركة رقم 47 المؤرخة في 18 سبتمبر 1989 والمتعلقة بتفسير كيفية اقتطاع 07 % من ميزانية البلديات والولايات لفائدة مبادرات الشباب وتطوير الرياضة.

[39]- أحمد بوعشيبة: "**المالية المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية الاقتصادية الاجتماعية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف د. عبد القادر بن معروف، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، سنة 1991، ص: 54. غير منشورة.

[40]- توصيات الملتقى الجهوي حول تسيير الجماعات المحلية، المنعقد بالجزائر العاصمة أيام 23 و 24 مارس 1998 والذي أجمع فيه المشاركين على ضرورة إصلاح الجباية المحلية.

[41]- رحال بن عمر:"المرفق العام في الجزائر "، ترجمة رحال مولاي إدريس، ديوان المطبوعات الجامعة، ط:02 الجزائر 1995.

[42] - GRABA Hachemi : « Les ressources fiscales des collectivités locale » . op cits. P : 53.

دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

دادن عبد الغني* & بن طجين محمد عبد الرحمان
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نتناول في هذا المقال مشكلة البطالة في الجزائر، وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي. وسنعمل على تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدداتها. معتمدين على النظرية الاقتصادية بالإضافة الى متغيرات وقائع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وقد توصلنا إلى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية، ذلك أن منظري الفكر الاقتصادي حاولوا تفسير واعطاء حلول لمشكل البطالة على فترات مختلفة تعددت بتعدد الوقائع الاقتصادية.

الكلمات المفتاح : البطالة، التشغيل، سوق العمل، طلب العمل، عرض العمل، سياسات التشغيل.

تمهيد : تعد البطالة من بين اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم، خاصة بعد حدوث الازمة المالية العالمية 2008 اين اصبحت الدول المتقدمة هي الاخرى تعاني من ازمة البطالة (الولايات المتحدة 6.5%، بريطانيا 5.8% وباقي دول الاتحاد الأوروبي 6.7%)[1]، تتميز نسب البطالة في الدول النامية بارتفاعها عن تلك النسب في الدول المتقدمة، مما يجعلها اخطر نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها افراد تلك المجتمعات، لما لها من آثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد والمجتمع.

تظهر البطالة عند اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل، اين تعتبر نسب البطالة اهم مؤشرات ومقاييس ذلك السوق، كما تعتبر النسبة بين ثلاث و ست بالمائة في حدود المستويات الطبيعية للبطالة. وبدوره اختلال سوق العمل يعتبر احد مؤشرات تدهور الاداء الاقتصادي الكلي. ولهذا فإن سوق العمل حظي باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد ومنظري الفكر الاقتصادي، كما تعمقت الدراسات والابحاث لمحاولة ايجاد التوازن في هذا السوق.

عانت الجزائر هي الأخرى ولا تزال تعاني نسب مرتفعة للبطالة، فالفترة السابقة لحدوث ازمة النفط 1985 شهدت الجزائر موجة استثمارات كبرى، ساعدت على امتصاص قدر كبير من الايدي العاملة، وبالتالي انخفاض نسب البطالة لمستويات مقبولة. ولكن مع حلول سنة 1985 شهدت نسب البطالة نمواً متزايداً حيث اصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شغل، وذلك نتيجة لتقلص ايرادات الدولة وبالتالي تقلص الاستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتص اعداد كبيرة من البطالين. كما انعكس عن الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينيات، مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة نتيجة للتسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة. مع حلول عشرية 2000 عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشاً انعكس ايجاباً على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها سوق العمل، حيث انخفضت نسب البطالة من 29% سنة 1999 الى 15.30% سنة 2005 ثم الى 10% سنة 2010، وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات والبرامج للتخفيف من حدة الظاهرة.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات، يتمثل مصطلح " بطال " في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية : أن يكون في سن العمل أي ما بين 16-60 سنة ؛ بدون عمل أثناء فترة التحقيق ؛ أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل ؛ أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل أثناء فترة الإسناد.[2]

أما حسب المكتب الدولي للعمل فالبطالين هم كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في الفئات التالية : بدون عمل، متاح للعمل، يبحث عن العمل.[3]

نهدف من هذه الدراسة تحديد أهم محددات البطالة، بغرض الإجابة على الإشكالية التالية :

في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الجزائري، وبناءاً على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كيف يمكن تقدير نموذج قياسي للبطالة في الجزائر ؟

كمحاولة للإلمام بجوانب الموضوع سيتم التطرق اليه من خلال العناصر التالية :

* dadene_abdelghani@yahoo.fr

- البحث في الاطار النظري للبطالة؛
- تتبع واقع البطالة في الجزائر وذلك من خلال منظورين اولهما تحليلي اما الثاني عن طريق المعالجة القياسية.

1- الاطار النظري للبطالة :

نظراً للأهمية البالغة التي تكتسيها ظاهرة البطالة، والتي تعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تهدد استقرار المجتمعات سواء من المنظور الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. فإن علماء الاقتصاد اولوا لها اهتماماً خاصاً منذ القدم محاولين في ذلك ايجاد بعض التفاسير والحلول تعددت مع تعدد آراء المفكرين والمدارس، فأصبحت محل جدل وصراع فكري بين المفكرين.

1-1. النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

أ. نظرية حد الكفاف : من مبادئ الفيزيوقراطيين أن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف. تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (يسمي بحد الكفاف) لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل. إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن اجر الكفاف امر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعاً لعاداتهم وتقاليدهم.

ب. نظرية رصيد الأجور : تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة. يتوقف معدل الأجور وفقاً لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان و رأس المال.[4] يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادي **جون ستيوارت ميل** بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة لزيادة الكمية منه في الإنتاج (قانون تناقص الغلة)، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.

ت. النظرية الماركسية : يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين : استعماليه و تبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة.[5] و يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتجديد قوة عملها. كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء.[6] فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقاً للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح. اي ان البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.

ث. النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية : تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الفرضيات والدعائم الأساسية :

- آمن الكلاسيك بفكرة الحرية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تشمل حرية العمل، حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، اضافة الى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق؛
- يرى **روبرت مالتس** في نظرته المتشائمة للسكان انهم يتزايدون بنسبة متوالية هندسية في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية؛[7]
- كما يؤمن الكلاسيك بسيادة التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج؛ بما فيها عنصر العمل.

يرى **جون باتيست ساي** من خلال قانونه للمنافذ ان كل عرض يخلق طلبه، وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، التي هي عبارة عن علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال. في التحليل قصير المدى يكون عنصر رأس المال ثابتاً وعصر العمل متغير، أي تصبح دالة الإنتاج كالتالي : $Y=Y(L)$

إن شرط تعظيم ربح مؤسسة تنافسية هو مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي أي : $MC=MR$

وبما انه في المدى القصير يكون المتغير الوحيد هو العمل : تصبح التكلفة الحدية كما يلي : $MC=W/MP$

حيث : -W : معدل الأجر النقدي؛ -MP : الإنتاجية الحدية.

يتحدد السعر في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر P ثابت ومساوي للإيراد الحدي MR أي :

$$MC=MR=P=W/MP$$

ومنه فإن $MP = W/P$، تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ويتبين من العلاقة أن المنتج يتوقف عن الطلب على العمل عندما تصبح MP مساوية W/P؛ وبالتالي فإن الطلب على العمل دالة في الاجر الحقيقي أي : $N_D=N_D(W/P)$

نفس الشيء يقال بالنسبة لجانب العرض ؛ حيث أن الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس نسبة تغير الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لن تتغير. ويصبح عرض العمل دالة في الاجر الحقيقي وهي رياضياً كالتالي : $N_S=N_S(W/P)$

أما بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية فتفترض أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدّل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. في إطار فرضيات هذه النظرية، لا يوجد إلا نوعين من البطالة : البطالة الإرادية والبطالة الانتقالية.[8]

مما سبق يمكن الاستنتاج ان سلوك البطالة يتحدد تبعاً لمستوى الاجر الحقيقي (W/P).

ج. النظرية الكنزية : أثرت أزمة الكساد 1929 في تغيير فكر كينز وتشكيل وعيه الجديد، ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تفاقم ظاهرة البطالة. ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، اذ ان الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث يفترض كينز في نظريته العامة ان العمال يرفضون حصول اي انخفاض في اجورهم النقدية من اجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام. في حين لا يعترضون على انخفاض اجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الاجر النقدي ثابتاً.[9]

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي، كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يُولد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية.[10]

ما يمكن استنتاجه من خلال النظرية الكنزية انها تتفق مع النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الاجر الحقيقي، ويبقى الاختلاف في دالة عرض العمل التي يراها كينز دالة في الاجر الاسمي، وهذا ما يفسر وجود البطالة في المجتمع اذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض اجورهم الاسمية.

2-1. البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

أ. منحنى فيلبس : لتوضيح هذه العلاقة يمكن الاستعانة بالشكل (1)، يشير منحنى فيلبس الى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث انه إذا كان معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد 3% سنوياً، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3%، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر. فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6%. وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضاً في معدل البطالة مقداره 3.5% مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3% سنوياً.

ب. ارتفاع معدل البطالة الطبيعي : هناك تيار فكري معاصر ظهر إبّان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد اشتق مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين آخرين هما الركود والتضخم.

يعرف **باري سيجل** الظاهرة على انها الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، ويعرف John f. Helliwell الركود التضخمي بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنباً الى جنب مع الركود. كما يعرفها **فرهاد محمد علي** بأنها تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات من ارتفاع معدل البطالة المصحوبة بمعدلات الزيادة في الاسعار.[11]

ألقى ظهور هذه الظاهرة الشك على الفكر الكينزي ومنحنى فيلبس. فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية، ولقياس هذه الظاهرة يتم جمع معدلي البطالة والتضخم. ويرى **ميلتون فريدمان** أن هناك علاقة تكاملية بين البطالة والتضخم، إلا أن هذه العلاقة ليست دائمة، لأن هناك معدل تضخم غير متوقع يعمل عادة على رفع وتيرة الأسعار.

ت. التفسير التكنولوجي للبطالة : تتجسد هذه النظرية في أفكار **"كوندراتيف" و" جوزيف شومبتر"** عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ **كوندراتيف** ان عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال

لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضيه تتراوح مدتها بين 50 و60 عاماً، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبّان مراحل الانتعاش والركود. ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترناً بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغيرات ابتكاريه وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار. ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعاً لهذه الموجات الابتكارية.

ث. نظرية البحث عن عمل : طبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة. وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

ج. نظرية الاختلال : وفقاً لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير. ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع ؛ حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع.[12]

تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة : تدعى الأولى البطالة الكلاسيكية اما الثانية فتدعى البطالة الكنزية.

والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية و الكنزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

ح. نظرية تجزئة سوق العمل : تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف إلى تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى. تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.

- **السوق الرئيسي :** سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة على درجة عالية من المهارة، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.
- **السوق الثانوي :** هو سوق المنشآت الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور، فضلاً لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة.[13]

ونشير هنا إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة في السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة، ومن ثم فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل، ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة.

خ. علاقة اوكون : في مقاله سنة 1960، أكد **أوكون** أن كل نقطة إضافية للبطالة فوق 4% يقابلها انخفاض 3 نقط للناتج الحقيقي، فسر **أوكون** العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين[14] :

تربط الصيغة الأولى التغير في البطالة بالتغير في الناتج المحلي فكانت نتيجة التقدير كالتالي : $\Delta Ut=-0.3\Delta Yt +0.3 +Zt$

تعني العلاقة السابقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

وتبين الصيغة الثانية (فجوة **أوكون**)، العلاقة بين الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أي : Ut= 3.72 +0.36 gapt +Zt. و يمكن توضيح الصيغتين السابقتين كالتالي :

$$\Delta U = \alpha - \beta \Delta Y + Z \dots 1 \qquad ; \qquad U - \bar{U} = -\delta(Y - \bar{Y}) + Z \dots 2$$

حيث أن: U: معدل البطالة الفعلي ؛ $\bar{U}$: معدل البطالة الطبيعي؛ Y: النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ $\bar{Y}$: مستوى الناتج الحقيقي الممكن؛ $Y - \bar{Y}$: فجوة **أوكون**.

يُبين قانون **أوكون** العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على المستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرة النمو ومعدل البطالة.

2- واقع البطالة في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية

2-1 تطور معدلات البطالة في الجزائر : من خلال الشكل (2) يمكن تقسيم فترة الدراسة الى عدة اقسام حسب تطور وتغير معدلات البطالة بتطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة.

أ. البطالة في مرحلة المخططات التنموية : تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركّبات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل اهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة. وقد شهدت هذه الفترة اربعة مخططات تنموية. مخطط ثلاثي (1967-1979)، مخططين رباعيين (1970-1977) ومخطط خماسي أول (1980-1984). نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات.

استحوذت المشروعات الصناعية على 51.95% من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1.6 مليار دينار ما بين 1967-1969 الى 11.8 مليار دينار ما بين 1970-1977، ليرتفع المبلغ الى 19.6 مليار خلال الفترة 1978-1985. وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000 في سنة 1967 الى 2336000 سنة 1977 (بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967-1977) ليصل العدد الى 3840000 سنة 1985(بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978-1985).[15] ليكون اجمالي عدد المناصب المنجزة خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما ادى الى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 الى 22% سنة 1977 لتنتقل الى 9.7 سنة 1985.

خلال هذا المرحلة ظهر الديوان الوطني لليد العاملة، وظيفته الأساسية تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة، ومع تحسن الجباية البترولية سنة 1973؛ و قصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة القادمة إلى السوق. ومع حلول الازمة البترولية 1985 اصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل، مما ادى الى محدودية عمل هذه المصلحة.

ب. تطور البطالة في ظل ازمة النفط : بمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخططات السابقة نجد اختلافاً كبيراً في مجال التشغيل ومعطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضاً، فابتداء من سنة 1985 سُجل انخفاضاً عالمياً في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 (أكثر من الثلث)، هذا الوضع الصعب انجر عنه انخفاض الصادرات من السلع و الخدمات بنسبة 35% من جهة و اللجوء الى الاستدانة من جهة اخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، انتقلت من 15944 سنة 1984 الى 22906 سنة 1986 ثم الى 28574 سنة 1989.

وقد كان لذلك تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة. حيث وصل معدل خلق مناصب الشغل الى 74000 سنة 1986 ثم انخفض الرقم سنة 1987الى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 سنة 1988 ليبلغ 59000 سنة 1989.[16]

وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة بانتقال عدد البطالين من 435000 سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987 ثم 1150000 سنة 1989. وذلك ما تعكسه معدلات البطالة، فخلال هذا المخطط شوهد ارتفاعاً كبيراً في تلك المعدلات، حيث

وصلت النسبة الى الضعف بين بداية و نهاية المخطط (من 9.7% سنة 1985 الى 18.1% سنة 1989). تلك المعطيات السلبية التي شهدها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير اي برامج او سياسات للتخفيف من حدة ازمة البطالة.

ت. أزمة البطالة في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية : نتج عن ارتفاع عوائد البترول خلال النصف الاول من الثمانينات، زيادة في واردات الجزائر وخاصة في السلع الاستهلاكية، والتي نتج عنها زيادة في عدد السكان خلال تلك الفترة. لكن مع حدوث ازمة البترول سنة 1985 انخفضت ايرادات الجزائر الى النصف تقريباً وتفاقمت ازمة الديون، وقد ادت هذه الظروف بالحكومة الى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه ادارياً وخطط التنمية الى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاصلاح (التعديل) الهيكلي الذي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات.

أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية : إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا لهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح لشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.[17] اما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 03 جوان 1991، والمعروفة باتفاقية "stand-by" بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991 ومارس 1992).[18] وكان من اهم اهداف الاتفاقية: تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، كذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية.

بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، مما أدى ذلك إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أفريل 1994 ؛ والتي سُميت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي بهدف إعادة الاستقرار بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الانتقال إلى اقتصاد السوق. بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي -الاتفاقية الرابعة- في ماي 1995. ومن بين الأهداف المسطرة نجد : تخفيض التضخم إلى 10.3%، تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.

تضمن برامج التعديل الهيكلي تدابير تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، يمكن ايجازها في :[19]ضياع عدد كبير من مناصب الشغل، عدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يستلزم تفقيرًا كبيرًا للعمال، انخفاض الأجر الحقيقي.

ومنذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجع، حيث كان معدل البطالة 19.7% سنة 1990 لينتقل إلى حوالي 29%سنة 1999. حيث صرحت وزارة العمل في 11ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل.[20] هذا وان الاقتصاد الوطني لم يعد قادراً على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في معدل 40 ألف منصب خلال 1994و 1997، أما بعدها فلقد استمر التدهور ليصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنوياً. دون أن ننسي المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة[21]. وعلى العموم يمكن تلخيص اثار هذه الاصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية :

- تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الاصلاحات الى حوالي 50%، حيث نجد ان القطاع العام يمثل القطاع الاول بنسبة 78% في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8% ثم القطاع الاجنبي بنسبة 4.2%؛
- حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5% سنوياً؛
- ارتفاع معدل البطالة نتيجة التسريحات العمالية خلال الفترة، بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل.[22]

نظراً للتطور الرهيب الذي شهدته البطالة خلال الفترة، حاولت الحكومة انشاء بعض المصالح للتخفيف من حدة الازمة أهمها :

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : تم إنشاء الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية[23] وفقا لمخطط التعديل الهيكلي. وقد تم تسجيل اكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة خلال الفترة 1996-1999، ومنذ تلك الفترة بدء منحنى الانتساب في التقلص.[24]

وقد استفاد من تعويض البطالة ولغاية أواخر سنة 2006 ما يقارب 189.830عاملا مسرحًا بنسبة استيفاء 94 بالمئة. كما قام الصندوق بتنفيذ إجراءات إحتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين ثم توظيفهم و تكوينهم خصيصا لهذا الشأن، وبهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية :

- 11.583 بطّالا تّم تكوينهم في مجال تقنيات البحث عن الشغل؛
- 2.311 بطّالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة؛
- 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

وكالة ترقية ودعم الاستثمارات : أنشئت سنة 1993. مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء استثماراتهم من خلال إنشاء شباك يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي :

- متابعة الاستثمارات وترقيتها وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.[25]

والجدير بالذكر ان حجم المشاريع الاستثمارية التي تمت في اطار هذا القانون والتي تم التصريح بها من طرف الوكالة خلال الفترة 1993-2001 قد بلغ 283.278 مليون د.ج لـ440 مشروع واستحداث ما يعادل 51909 منصب شغل.[26]

بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ولكن هذه المصالح لم يكن لها دور كبير في خلق مناصب عمل خلال هذه الفترة بالمقارنة مع العشرية اللاحقة.

كما تبنت الحكومة مجموعة من السياسات منها :

1- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية : كان سنة 1997 وهدف إلى المعالجة الاقتصادية لبطالة الشباب، و المساعدة الاجتماعية للفئات المحرومة. كما يهدف إلى انشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل. وقد تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين، الاولى خلال 1997-2001. في هذه المرحلة تم تشغيل 140000 شخص من بينهم 42000 منصب شغل دائم.

2- عقود ما قبل التشغيل : انطلق البرنامج سنة 1998 ويقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز، ويهدف إلى تشجيع وتسهيل ادماج حاملي الشهادات في سوق العمل. سجلت الوكالة منذ انطلاقها غاية 2001 : 142695 طلباً، فيما وصل عدد المناصب المفتوحة إلى 39373 منصب حسب وكالة التنمية الاجتماعية بغلاف مالي قدره 75000 دج لكل مستفيد.

هذا بالإضافة إلى بعض السياسات الاخرى مثل : برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية، برنامج الإدماج المهني للشباب، برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. التي كانت نتائجها لا ترقى الى المستوى المطلوب.

ث. البطالة في مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري 2001-2010 : للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004، حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار. ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وبرامج وتمويل مختلف برامج دعم الشباب.

كان لهذا البرنامج أثراً ايجابياً على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بطال (بنسبة بطالة 27.3%) ليصل إلى 2078270 بطال سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7%، وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة. ثم إلى 17.65% عام 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت.[27]

وما يميز البطالة في هذه المرحلة هي بطالة الشباب حيث وصل هذا المعدل في سنة 2004 إلى 49% في صفوف الأقل من 20 سنة و44% في الفئة ما بين 20 إلى 24 سنة، في نفس السنة نجد ما يقارب ¾ من البطالين هم أقل من 30 سنة. كما تجدر الاشارة

الى تطور نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2,5 مليون منصب عمل خلال 2001-2005.

وقد أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات (2005-2009)، وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو. رصد له 4200 مليار دينار[28]، يهدف إلى نفس اهداف البرنامج السابق، يمّكن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق. ذلك ما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نبة البطالة من 15.3 الى 11.3% بين سنتي 2005-2008.

جاء في هذه المرحلة القانون رقم : 90/04 المؤرخ في : 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة. وقد تم تسجيل تطوراً ملحوظاً في استحداث مناصب شغل لدى المتعاملين الاقتصاديين. حيث انتقل العدد من 64.092 سنة 2005 إلى 125.645 سنة 2007 و إلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009.[29]

كما انشئت **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** التي تتكفل بتقديم هذا النوع من الخدمات، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار. وقد شهد عدد الملفات المودعة لدى المصلحة تطوراً ملحوظاً منذ سنة 2005 التي كانت 41923 لتبلغ 241490 ملف سنة 2009، في حين تطور عدد الوظائف المنشئة من 4994 سنة 2005 الى 218421 سنة 2009.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار انشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقاً، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية. ادت هذه التعديلات على مستوى الجهاز بنتائج افضل، وتجلى ذلك في حجم الاستثمارات، عدد المشاريع بالإضافة الى الاعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة. حيث بلغ عدد المشاريع حتى سنة 2009: 71185 مشروع حصّل ما يقارب مليون منصب شغل.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بموجب القانون رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المعدل بالقانون المؤرخ في 1989/06/12، وضع اطار مؤسساتي يهدف إلى تشجيع تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وبالرغم من الظهور البعيد لهذه السياسة الا انها لم تشهد تطور الا مع انطلاق مخطط الانعاش الاقتصادي. وقد سمحت هذه الاستراتيجية بخلق عدد مقبول من المؤسسات توظف عدد هائل من الايدي العاملة، تضاعف مرتين بين سنتي 2000 و2006 من 634375 الى 1252707 عامل.

وعلى ضوء الإحصائيات الأخيرة للوزارة يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تقدر بأكثر من 455398 مؤسسة خاصة، توظف أكثر من 1756964. وحسب تصريح وزير القطاع المعني فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الاستثمار وخلق الثروات و ذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع بمنحه الامتيازات والمزايا القانونية و الجبائية[30]

استهل اجتماع مجلس الوزارة المنعقد يوم 2010/05/24، أعماله بالموافقة على برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014، حيث يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية اعادة الاعمار الوطني الذي انطلق مع انطلاق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي سنة 2001-2004، الذي عزز بالبرنامج الخماسي التكميلي للفترة 2005-2009. خصص لهذا البرنامج مبلغ 21214 مليار د.ج ويشمل شقين اثنين :

أ- استكمال المشاريع الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة والطرق والمياه، بمبلغ 9700 مليار د.ج؛
ب- انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار د.ج.

يخصص البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، والنسبة ذاتها لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية، اضافة الى ذلك يخصص البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني.

من خلال ما يطمح اليه هذا البرنامج من تسطير استثمارات ومشاريع، لابد ان يكون لها كل التأثير على معطيات سوق العمل، ذلك ان المشاريع الكبرى المسطر لها تحتاج الى ايدي عاملة كثيفة، علاوة على ذلك فإن تشجيع مناصب الشغل يستفيد هو الاخر من 350 مليار دج من خلال الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص

التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المصاحبة للبرنامج.[31]

2-2 تقدير معدلات البطالة في الجزائر باستعمال نماذج VAR : نحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي للبطالة، وذلك بناءاً على ما قدمته النظرية الاقتصادي، وما هو موجود من وقائع و معطيات حول الاقتصاد الوطني، مستعملين في ذلك أشعة الانحدار الذاتي (VAR). ويتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة استقرارية السلاسل المستخدمة.

أ. تحديد متغيرات النموذج : الاختيار الجيد للمتغيرات وفقاً للنظرية الاقتصادية من جهة والواقع الاقتصادي من جهة اخرى، سيعطي نموذجاً ذو جودة أحسن وذلك ما يعطي نتائج معبرة. من خلال النظريات المفسرة لسوق العمل، بالإضافة إلى تتبع تطور ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري؛ ارتأينا أن تكون المتغيرات كالتالي: معدلات البطالة **(CH)**، إجمالي عدد السكان (N)، الدخل (Y)، الأجر (W)، الاستثمارات (I)، معدل التضخم (R)، عامل التكنولوجيا (T) و اسعار البترول (PP).

مقابلات النموذج : توجد من بين المتغيرات ما يمكن استخراج قيمها من حسابات المحاسبة الوطنية، التي تمثل طريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخامة، من أجل إعطاء صورة رقمية مبسطة مثل الدخل Y الذي يمكن اعتباره ممثلا في الناتج الداخلي الخام PIB**.**[32]

كما أن متغيرات أخرى نعبر عنها بمعدلات أو متوسطات سنوية كمعدل البطالة والتضخم، ويبقى منها من نجد له صفة تعبر عن معناه الكلي، على أن نعتبر أن التكنولوجيا T تمثل نفقات التجهيز من النفقات العامة، والأجر w على انه كتلة الأجور، بالإضافة إلى ذلك فإن أسعار البترول المستعملة هي أسعار منظمة الأوبك، ذلك أن الجزائر تعتمد في تصدير المحروقات على هذه المنظمة، كما نشير إلى أن المتغيرات عبارة عن سلاسل زمنية سنوية اخذت من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ما عدا سلسلة التضخم المأخوذة من موقع (FMI) واسعار البترول المأخوذة من النشرات الاحصائية لمنظمة الاوبك (Annual statistical Bulletin 2005, 2008).

ب. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن.[33] و قد استعنا في هذا الصدد أولاً بدالتي الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي كاختبار بالعين المجردة. ثم باختبار ديكي-فولر المطور لاستقرارية السلاسل الزمنية باعتباره اختبار إحصائي وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 5.1.

من خلال الاختبار توصلنا الى أن سلسلة معدل البطالة متكامل من الدرجة الأولى، سلسلتي اجمالي عدد السكان، كتلة الاجور، معدل التضخم واسعار البترول متكاملة من الدرجة الثانية كل على حدا، اما بقية السلاسل فهي متكاملة من الدرجة الثالثة. وبالاعتماد على شروط تحقيق التكامل المشترك، نجد أن السلاسل ليست متكاملة آنياً ؛ بعبارة أخرى لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. ومن هنا يمكن تطبيق نموذج VAR.[34] وبعد اجراء العديد من المحاولات واختبار العديد من النماذج، توصلنا الى استبعاد المتغيرات : كتلة الأجور (w)، عامل التكنولوجيا (T) و التضخم (R). إذ لم يكن لها التأثير الكبير على سوق العمل في الجزائر وذلك وفقاً للنتائج المتوصل اليها. وتم الابقاء على المتغيرات معدل البطالة (CH)، الناتج الداخلي الخام (PIB)، عدد السكان (N)، حجم الاستثمارات (I) بالإضافة إلى أسعار نفط منظمة الأوبك (PP).

ت. تقدير النموذج : تمّ تحديد فترة الإبطاء لنموذج VAR، وكانت المفاضلة بين النماذج المتحصل عليها، مركزة على اقل القيم للمعياري AIC وSCH. وعليه فإن درجة التأخير (p=5) أي أن النموذج الأفضل هو VAR(5). حيث كانت مخرجات Eviews للتقدير كالتالي (نخص بالذكر شعاع معدلات البطالة فقط) :

$$\mathbf{DLCH} = 0.335 + 0.519*DCH(-1) + 0.067*DCH(-2) - 0.157*DCH(-3) + 0.027*DCH(-4) + 0.571*DCH(-5)$$

[0.886] [2.535] [0.372] [-1.105] [0.165] [3.470]

$$+1.14E\text{-}5*DDN(-1) + 2.11E\text{-}5*DDN(-2) - 1.04E\text{-}5*DDN(-3) + 4.17E\text{-}5*DDN(-4) - 2.53E\text{-}5*DDN(-5)$$

[0.948] [1.726] [-1.082] [2.906] [-2.04]

-8.38E-6 *DDY(-1) -1.17E-7*DDY(-2) – 2.29E-5*DDY(-3)-1.76E-5*DDY (-4) -1.37E-5*DDY(-5)

[-2.31] [-2.206] [-2.050] [-1.947] [-1.761]

-3.27E-6*DDDI (-1) –3.73E-5*DDDI (-2) –1.06E-5*DDDI (-3) -1.57-E-5*DDDI (-4)-4.73E-6*DDDI (-5)

[-0.189] [-2.378] [-0.432] [-0.72] [0.232]

0.113*DDPP (-1) +0.152 *DDPP (-2) +0.172*DDPP (-3) -0.208*DDPP (-4) -0.364*DDPP (-5)

[0.786] [0.951] [0.993] [-1.477] [-3.096]

R-squared = 0.95 **adjusted R-squared = 0.70** **F-statistic= 3.80** **n=31**

التفسير الإحصائي : يُمكن تقديم الملاحظات التالية على النموذج المقدر :

- يدل معامل التحديد على أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة إذ $R^2 = 0.95$ ، كما بلغ معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.70$ هذا ما يعني أن معدل البطالة مفسر بنسبة 70% بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات إلى غاية تأخيره قدره خمس فترات؛
- عدم معنوية بعض المعلمات المكونة لشعاع معدل البطالة ؛
- عدم معنوية الثابت ؛
- يشير اختبار فيشر إلى أن النموذج له معنوية إحصائية، ذلك أن القيمة المجدولة للإحصائية اقل من المحسوبة $F_C=3.8>F_T=2.1$. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

التفسير الاقتصادي :

- منطقية إشارة الحد الثابت، فمن المفترض أن يكون لمعدل البطالة قيمة موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات في النموذج؛
- العلاقة بين معدل البطالة مع تأخرها في السنتين السابقتين علاقة طردية، وهو مقبول من الناحية الاقتصادية، فعدد البطالين الحالي يحسب بجمع مخزون السنوات السابقة من البطالين إضافة إلى عدد طالبي العمل الذين لم يوظفوا في السنة الحالية؛
- العلاقة بين معدل البطالة وإجمالي عدد السكان منطقية فبزيادة عدد السكان تزداد معدلات البطالة وليس العكس، ذلك ما تقره نظرية "توماس روبرت مالتس" و التي لقيت ترحيب لدى الكلاسيك، وهذا حقاً ما وقع في الاقتصاد الجزائري عند تحسنه خلال فترة بداية الثمانينات؛
- سلبية العلاقة بين معدل البطالة مع الدخل (ممثلاً في الناتج الداخلي الخام) والاستثمار منطقية، فبزيادة الدخل والاستثمارات، تخلق مشاريع جديدة مما ينتج عنها طلب زائد على القوى العاملة. وبطبيعة الحال ستنخفض معدلات البطالة، ذلك وفقاً للنظرية الكنزية والماركسية؛
- عدم منطقية العلاقة التي تربط بين اسعار البترول ومعدلات البطالة في السنوات الاولى، فمن المفترض ان تكون للزيادة في اسعار البترول الاثر العكسي على معدلات البطالة، ذلك ان الزيادة في عوائد البترول ستزيد من الدخل، الذي بدوره يؤدي الى ارتفاع الاستثمارات التي تتطلب ايدي عاملة من السوق فتنخفض البطالة. الا ان هذه الحلقة ستأخذ فترة من الزمن، وما يلاحظ ان هذه الفترة تصل الى ثلاث فترات في الاقتصاد الجزائري، ذلك ما تدل عليه معطيات شعاع معدل البطالة ؛ إضافة إلى ذلك فإن معدل البطالة يحسب بجمع معدل البطالة السنوي إضافة إلى جمهور البطالين في السنوات السابقة كما سبق الاشارة اليه.

ث. اختبارات تأكيد النموذج : يتم من خلال هذه الاختبارات تأكيد ومدى صلاحية النموذج وذلك من خلال دراسة بواقي التقدير باستعمال بعض الاختبارات.

- **استقرارية سلاسل البواقي :** من خلال هذا المعيار وباستعمال اختبار ديكي فولر المطور للجذر الوحدوي على سلاسل بواقي التقدير توصلنا الى ان سلاسل البواقي مستقرة ما عدا السلسلة الخامسة.
- **التوزيع الطبيعي للبواقي :** يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي عن طريق اختبار نظريتي التناظر و التسطح، وذلك بالاستعانة بمعاملي التفلطح والالتواء على الترتيب. كما يمكن استعمال اختبار Jarque-Berra .

- وقد بينت جميع الاختبارات السابقة ان جميع البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

- **اختبار Ljung-Box :** يمكن هذا الاختبار من معرفة هل أن البواقي ذات (تشويش) أبيض ؟ وذلك بمقارنة احصائية Ljung-Box والمقابلة لأخر قيمة في العمود Q-Stat من الرسم البياني Correlogram مع احصائية x^2 بمستوى معنوية 5%. وتشير نتائج هذا الاختبار الى ان جميع بواقي التقدير تمثل تشويشا ابيضا ما عدا باقي المعادلة الاخيرة.

من خلال الاختبارات السابقة يمكن على العموم قبول نموذج VAR المتوصل إليه.

ج. دراسة السببية : وهذا لغرض تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم رسم سياسات سليمة. كما تساعد على تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير، وسنستعين بطريقة **جرانجر**، حيث اظهر الاختبار :

- عدم وجود علاقة سببية بين معدل البطالة وباقي المتغيرات (الاستثمار، الناتج الداخلي الخام، عدد السكان وأسعار البترول)، أي أن البطالة لا تسبب المتغيرات والمتغيرات لا تسبب البطالة. ونفس الشيء بالنسبة لأسعار البترول؛
- بالنسبة للسببية بين الناتج الداخلي الخام الاستثمار فهي علاقة سببية ذات اتجاهين، اي الناتج الداخلي الخام يسبب الاستثمار والاستثمار يسبب الناتج الداخلي الخام؛
- بالنسبة للسببية بين الاستثمار وإجمالي عدد السكان فهي سببية ذات اتجاه واحد، ذلك ان عدد السكان لا يسبب الاستثمار، اما الاستثمار يسبب عدد السكان؛
- تشير العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وعدد السكان إلى أنها علاقة سببية ذات اتجاه واحد، اجمالي عدد السكان لا يسبب الناتج الداخلي الخام اما الناتج الداخلي الخام يسبب عدد السكان.

لمعرفة السببية في نماذج VAR يمكن الاستعانة بسببية جرانجر في مجموعة او كتلة واحدة للمتغيرات الخارجية، وذلك من خلال اختبار VAR Granger Causality/Block-Exogeneity الذي يبين وجود او عدم وجود سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة منفردة ومجمعة داخل النظام (نموذج VAR)،[35] حيث كانت النتائج وفقاً لهذا الاختبار :

- بالنسبة لمعدل البطالة : تسبب كل من اجمالي عدد السكان وأسعار البترول البطالة وهي منفردة، ولا يسبب الاستثمار والناتج الداخلي الخام البطالة وهي منفردة، لكن المتغيرات وهي متجمعة تسبب البطالة؛
- بالنسبة للاستثمار : البطالة لا تسبب الاستثمار، اما بقية المتغيرات فتسبب الاستثمار وهي منفردة بالإضافة الى ذلك فإن المتغيرات وهي مجمعة تسبب الاستثمار؛
- جميع المتغيرات لا تسبب الناتج الداخلي الخام منفردة او مجمعة؛
- جميع المتغيرات لا تسبب اجمالي عدد السكان وهي منفردة، لكنها تسبب اجمالي عدد السكان وهي مجمعة؛
- لا تسبب المتغيرات اسعار البترول مجمعة كانت او منفردة.

ح. اثر الصدمات ودوال الاستجابة : سنحاول من خلال دراسة الصدمات ودوال الاستجابة، إحداث صدمة في احد المتغيرات والبحث في الاثر الناتج عن هذه الصدمة على باقي المتغيرات، ولكن نظراً لتعدد المتغيرات، وبما ان موضوع الدراسة يهدف الى دراسة البطالة؛ فإننا سنتتبع استجابة متغير البطالة للصدمات المفاجئة التي تطرأ على المتغيرات الاخرى.

- حدوث صدمة في اجمالي الناتج الداخلي الخام سيؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة خلال السنة الثانية، ثم تنخفض في السنة الموالية وتبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة بين ارتفاع وانخفاض (انظر الشكل (3)).
- حدوث صدمة في حجم الاستثمارات تؤدي الى ارتفاع في معدلات البطالة في السنة الثانية، ثم الانخفاض في السنة الثالثة، وتبقى في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض. حيث أن اثر هذه الصدمة مشابه بأثر الصدمة في الناتج الداخلي الخام (انظر الشكل (4)).
- حدوث صدمة في اجمالي عدد السكان ينتج عنها ارتفاع في معدلات البطالة، لكن هذا الاثر سينعكس اتجاهه بعد السنة الثالثة، ويبقى متذبذب وغير مستقر (انظر الشكل (5)).
- حدوث صدمة في اسعار البترول سيقابلها ارتفاع في معدل البطالة في السنة الثانية، ثم يزول بعدها لتبقى معدلات البطالة في انخفاض في المدى المتوسط حتى السنة السادسة (انظر الشكل (6)).

خلاصة : خلصنا إلى تقدير معدلات البطالة في الجزائر عن طريق اشعة الانحدار الذاتي، ومن خلال النموذج يمكن القول ان الاستثمار هو المؤثر الاول المباشر على معدلات البطالة في الجزائر، ذلك أن أي استثمار يتطلب من السوق أيدي عاملة ، مما يعني تخفيض معدلات البطالة الى مستويات مقبولة. ولهذا فإن الحكومة تبنت هذا الخيار نظراً للنتائج المحققة من جراء تطبيقه خلال السنوات الماضية عن طريق التشجيع على فتح مؤسسات صغيرة و متوسطة من شأنها امتصاص الايدي العاملة. ونشير الى ان الاستثمار بدوره يتأثر بأسعار البترول، هذا ما يعني ان معدلات البطالة تتأثر بتلك الاسعار؛ اي ان النفط في الجزائر يوفر الموارد ولا يوفر الشغل.

ولكن للوصول الى نتائج افضل لا بد من حسن توجيه هذه الاستثمارات على حسب القطاعات، دون توسيع قطاع على حساب آخر، ولكن تجدر الاشارة هنا الى تشجيع الاستثمارات في المجالات الانتاجية للسلع (الصناعة و الزراعة) بدلاً من الخدمات، وهذا لأن الاستثمار في هذان القطاعان اكثر امتصاص لجمهور البطالين، ضف الى ذلك توفير السلع و المنتجات خاصة منها الاستهلاكية بدلاً من استيرادها، وذلك من خلال التوجيه و الاعلام بإنشاء مكاتب محلية خاصة بتوجيه الاستثمار تعتمد على دراسة ميدانية للمنطقة؛

كما يجب الاشارة الى محاولة ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وعدم الاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد يتأثر الاقتصاد الوطني كله بتأثره، وذلك لتفادي وقوع ازمة داخلية نتيجة لوقوع ازمة او هزة في الاسواق العالمية للنفط كما وقع في سنة 1985.

ملحق الأشكال البيانية

الشكل (1): منحنى فيلبس

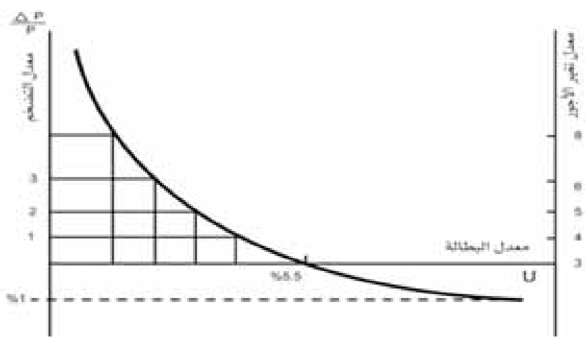

المصدر: رمزي زكي، مرجع سابق

الشكل (2): تطور معدلات البطالة في الجزائر(%)

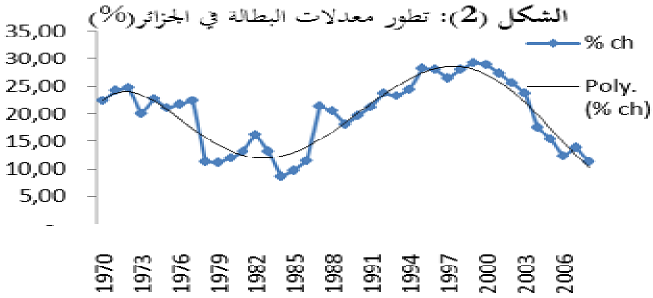

المصدر: مخرجات برنامج ms excel 2007

الشكل(3) : اثر إحداث صدمة في اجمالي الناتج الداخلي الخام

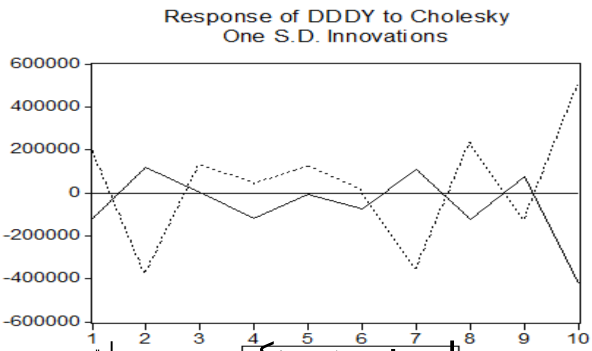

المصدر: رمزي زكي، مرجع سابق

الشكل(4) : اثر إحداث صدمة في الاستثمار

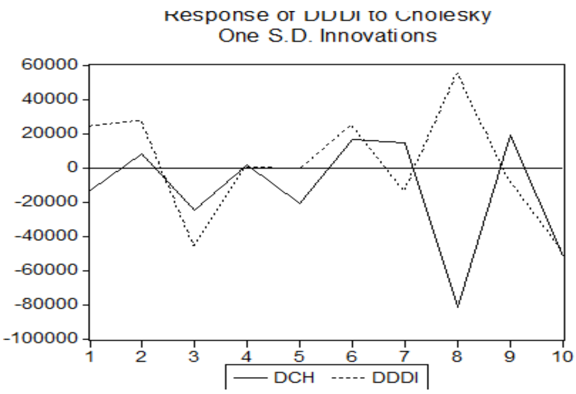

الشكل(5) : اثر إحداث صدمة في حجم السكان

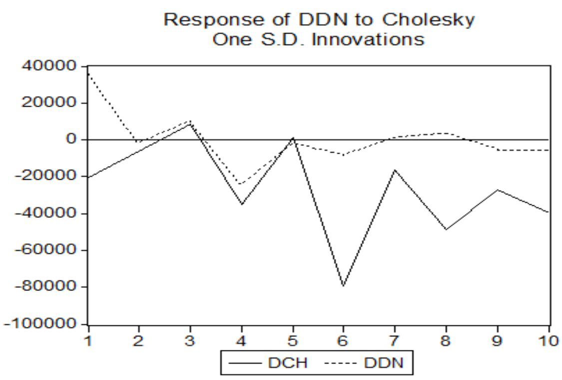

الشكل(6) : اثر إحداث صدمة في اسعار البترول

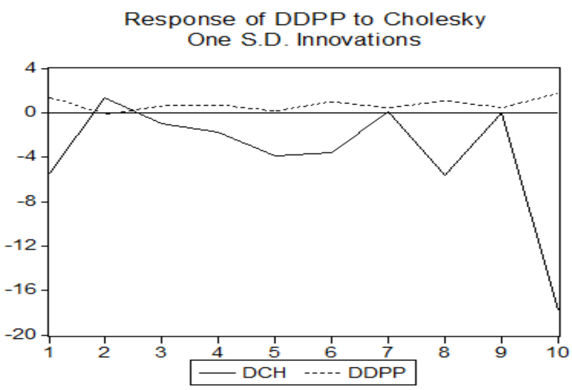

الإحالات والمراجع :

[1]- أحمد عيسى، شبح **البطالة" يخيِّم على العالم**، البلاغ، 2011/08/01، http://www.balagh.com/islam/pl1dvci5.htm

[2] - Lakel Samira, **L'Emploi et le chômage en Algérie**, Mémoire d'ingénieur, INPS, Alger, 1998, P.10.

3 - Bureau International du Travail, **La normalisation du travail**, (Nouvelle série 53. Genève, 1953), P.P 48+49.

[4]- مجلة جامعة الملك سعود، إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، **نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية**، ص 571، جانفي 2010، http://digital.library.ksu.edu.sa/V31M317R1185.doc

[5]- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت 1987، ص 193.

[6]- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ط 1، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1971، ص 21.

[7] - رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت 1987، ص.ص 160-149.

[8] - Gérard Dutuit, **Economie de l' emploi et du chômage**, Edition Ellipses: PARIS, 1994, p 12.

[9] - ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 2005، ص 337.

[10] - قصاب سعدية، **اختلالات سوق العمل وفعّالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 20.

[11] Munich Personal RePEc Archive، ابراهيم لطفي عوض، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية**، جانفي 2010، http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/

[12] - علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص.ص 50-51.

[13]- Eicher.J.E et Levy.Garboua, **Economique de l'éducation**, Edition Economica, Paris, 1979, P.60.

[14]- بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجرائر، 2006، ص ص، 38-39.

[15] - احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.ص 55-56.

[16] - نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر-الاجراءات و النتائج-، **الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص 50.

[17] - احمين شفير، **الإصلاحات الاقتصادية واثارها على البطالة و التشغيل –حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.، ص 133.

[18] - حامد نور الدين، العولمة والاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية –حالة الجزائر-، **عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة**، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ص 05.

[19] - عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية-حالة الجزائر-، **عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص.ص 9-10.

[20] - Saib Musette, Nacereddine Hamouda, **Évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie**, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171.

[21] - Medjkoun Mohamed, **Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie**, les cahiers du Créad, N°46/47, 1998-1999, P 165.

[22] - بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، **الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص.ص 118-119.

[23] - المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 15 ذي الحجة 1414 الموافق 26 مايو.

[24] - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، **تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، جانفي 2010 ، http//www.cnac.dzdefault.aspxid=250

[25] - لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، 2003، ص284.

[26] - جمال عمورة، **دور تطوير وتشجيع الاستثمار في امتصاص البطالة**، منتدى التمويل الاسلامي، جانفي 2010، http://islamfin.go-forum.net/t2619-topic

[27] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من السنة 2004**، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر 2004، ص 120.

[28] - منصوري الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر-حالة الجزائر، **عنوان الملتقى مجهولة**، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص 10.

[29]- الطيب لوح، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق التشغيل وآفاق تطوره، **ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل**، وزارت العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، الجزائر، 2010/6/9، ص 6.

[30]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشريه المعلومات الإحصائية**، نشريه المعلومات الإحصائية رقم 16، الجزائر، 2009.

[31] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010.

[32] - أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 25.

[33] - Melard Guy, **Méthodes de prévision a court terme**, édition ellipse, Bruxelles, 1990, p 182.

[34] - نشير إلى انه في حالة وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، يتم تطبيق نماذج تصحيح الخطاء بدلا من نماذج اشعة الانحدار الذاتي.

[35] - Faculty Of Arts And Social Sciences, **VAR Models**, p 9, 12/01/2011, http://fass.kingston.ac.uk/schools/economics/news/

تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011

مولاي لخضر عبد الرزاق*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نهدف في هذا المقال إلى دراسة أثر سياسات الشغل على أداء سوق العمل في الجزائر، وقد تم استعراض أهم خصائصه الهيكلية من خلال تحليل العرض والطلب على القوى العاملة ومستويات البطالة والتشغيل والإنتاجية ...الخ، وقد تبين أن سوق العمل في الجزائر يتميز بالاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص العمل، إضافة إلى ضعف بيئة الأعمال ومحدودية القطاع الخاص، كما لا تزال العمالة غير الرسمية، وأنشطة القيمة المضافة المنخفضة، تُشكل نسبة كبيرة من فرص العمل.

الكلمات المفتاح : البطالة, التشغيل,الفقر, العمل اللائق, الإنتاجية, الأجور.

مقدمة : شهدت الجزائر في السنوات الماضية، تقدما ملحوظا في مستويات التشغيل، وخفض معدلات البطالة حيث انخفضت هذه الأخيرة من29.77% سنة 2000 إلى 10.2 % سنة 2009, وبالرغم من ذلك يبقى معدلها مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط العالمي البالغ 5.9%. إن انخفاض معدل البطالة في الجزائر لا يعكس بالضرورة أداء أفضل لسوق العمل كما لا يعكس نجاعة سياسة التشغيل في خفض البطالة لذا فإنه من المهم للغاية تحليل تطورات العرض والطلب على القوى العاملة وطبيعة المناصب المستحدثة ومستويات الأجور والإنتاجية...الخ لمعرفة التقدم المحرز في مجال التشغيل نحو العمل المنتج المولد للقيمة المضافة والمعزز للنمو. وانطلاقا من هذا قمنا بصياغة السؤال التالي : **هل يعكس انخفاض معدل البطالة في الجزائر نجاعة سياسات الشغل أم انه توجه نحو تكريس العمل غير اللائق والبطالة المقنعة, وإلى مدى يمكن ربط هذا الانخفاض بالنمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد الجزائري ؟**

1-مفاهيم نظرية حول سياسة التشغيل

1-1-تعريف سياسة التشغيل : تحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية, ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجالا أوسع يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية، ومن صور ذلك : الاهتمام بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه، بحيث يكون هذا العمل منتجًا ويتم اختياره بحرية تامة، مع الاهتمام أيضًا باكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها في مجالات العمل بحيث يشغل العامل الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلاته.

والتشغيل يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجًا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات[1].

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، سياسة التشغيل : **"في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج"[2].**

وتشكل سياسة التشغيل منظومة من الإجراءات النوعية والتي موضوعها سوق الشغل, وتؤثر هذه الإجراءات على جهة الطلب والجزء الآخر على جهة العرض، كما يكون التأثير على الجهتين معا[3].

لقد اتخذت سياسات التشغيل بعدين رئيسيين يقتصر البعد الأول منها على مجالات إيجاد فرص العمل التي يمكن الحصول عليها من مكاتب العمل أو سوق العمل أو من غيرها من الجهات. أما البعد الآخر فيمتد إلى إدارة أسواق العمل وأطرافها الفاعلة وإيجاد العمل اللائق من حيث التقانية والتشغيل الملائم من زاوية التعليم والتدريب وكذلك توفير ظروف العمل المناسبة، والاهتمام

* abdemoulay@gmail.com

بالأجور، وتحسين الإنتاجية عن طريق سياسات الحوافز، والاهتمام بمعالجة الفوارق بين العرض والطلب بالكم والنوع والزمان والمكان جنبا إلى جنب مع الاهتمام بالعمالة الوافدة.[4]

1-2-أهداف سياسة التشغيل وأنواعها : تتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسين وهما :

- رفع عدد مناصب الشغل. - خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة واستخدام أكفأ لقدرات العمال، وكذا إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

ويمكن تقسيم سياسات سوق العمل إلى تدابير **سلبية** وأخرى **إيجابية**. وتشمل الأولى تحويلات المداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل إعانات البطالة والتعويض عن التقاعد المبكر. وتشمل الثانية مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب وفقا لاحتياجات سوق العمل، والخلق المباشر للوظائف، وإعانات الاستخدام، والأشغال العامة، ومساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم، وتدابير تشجيع الحراك. وبصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر إيجابية البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل.

لقد دعت كثيرا من المؤسسات في السنوات الأخيرة مثل (**منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصاديOCDE**) إلى زيادة استعمال السياسات الإيجابية لسوق العمل. ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بالإنصاف والكفاءة. فأفقر العمال وأقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة وتكون مهاراتهم محدودة. وكانت هذه السياسات شائعة بوجه خاص خلال الفترات التي شهدت تزايدا كبيرا في البطالة واستمرارها لأجل طويل. ومن الأسباب الأساسية للفقر في البلدان الصناعية استمرار البطالة لفترة طويلة مما يؤكد أهمية الأخذ بسياسات إيجابية. والعلاقة المباشرة بين الفقر والبطالة هي الأساس الذي تقوم عليه حجة الإنصاف وفي كثير من البلدان النامية لا يتحمل الناس البقاء بدون عمل ويضطرون إلى البحث عن نشاط اقتصادي في القطاع غير المنظم, وهناك نسبة كبيرة من الشباب بين العاطلين في هذه البلدان ومن المتعلمين ينتمون إلى أسر ذات مستوى مادي مناسب وهم يبحثون عن وظائف مستقرة في القطاع العام أو في الشركات الكبيرة التي كثيرا ما تكون مملوكة لأجانب وقد يستغرق ذلك مدة طويلة يعتمدون خلالها على المساعدة التي تقدمها لهم أسرهم[5].

ويؤخذ بالسياسات الإيجابية لسوق العمل كذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة، وذلك لأنها قادرة على تصحيح أوجه الفشل المفترضة في سوق العمل. ذلك أنه من الممكن أن تحول هذه السياسات دون الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور والناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد. فالسياسات الإيجابية لسوق العمل يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على سوق العمل بالإبقاء على حجم القوة العاملة خلال الفترات التي ترتفع فيها نسبة البطالة. فبرامج التدريب يمكن أن ترفع من إنتاجية العمال المستهدفين كما أن خدمات التوظيف يمكن أن تحسن من عملية الاختيار الملائم من خلال إعادة تخصيص العمال والكشف على العاملين. ومن شأن الخلق المباشر للوظائف أن يحدث نوعا من الاستقرار كما أن التدريب وحوافز الحركة وغيرها من خدمات التوظيف من شأنها تقليل الإختلالات البنيوية عن طريق تحسين التناسب بين الوظيفة وشاغلها. كما تؤدي السياسات الإيجابية كذلك إلى زيادة مستوى المهارات والإنتاجية. ويمكن لهذه السياسات أن تيسر عملية التكيف الاقتصادي البنيوي (التحولات بين القطاعات، الخصخصة، دورات الأعمال، متطلبات إعادة تكوين المهارات ...إلخ). ويتفاوت أثر السياسات المختلفة على سوق العمل ولكن من الناحية العملية فإن برامج محدودة هي التي تستهدف المتعطلين لفترة طويلة من أجل ربطهم على نحو أكبر بالقوة العاملة. والهدف الأساسي لجميع البرامج هو تشجيع إعادة توظيف الأشخاص العاطلين، بينما يمكن أن يكون لبعض البرامج، مثل الأشغال العامة، هدف اجتماعي قوي ونفع اقتصادي للمجتمع. وفضلا عن ذلك، فإن السياسات الإيجابية يمكن أن تحسن من العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة عن طريق تحقيق الاستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقصية وبإزالة الاختناقات في سوق العمل خلال الفترات التصاعدية.

1-3-السياسات الاقتصادية للتشغيل ومكافحة البطالة : تتحدد السياسات الاقتصادية المناسبة للشغل انطلاقا من أسباب البطالة وتختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة حيث تركز التحليل الكنزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين,والاتجاه الثاني يركز على تحسين كفاءة العرض من حيث دعم ملكية ومردودية المشاريع و تحسين كفاءة عنصر العمل وهو اتجاه المدرسة النيوكلاسيكية. ومن بين السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل و توفير المزيد من فرص العمل نذكر ما يلي[6] :

أ-سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل : وتهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي أهم السياسات لتنشيط جانب الطلب في سوق العمل :

– **سياسة تحسين مناخ الاستثمار :** وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف وخفض سعر الفائدة والتحكم في الإنفاق الحكومي وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض التضخم وتطوير أسواق رأس المال وخفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار, منح الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين وتشجيع الصادرات وتشجيع الاندماج والتكامل معا العالم الخارجي وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخوصصة.

– **سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة :** تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى آليات لتوفير المزيد من فرص العمل حيث توظف هذه المشروعات اكتر من 75% من حجم التشغيل في الكثير من الدول المتقدمة من بين وسائل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديم المساعدات الفنية كالتدريب والأجهزة والآلات والاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

– **برنامج التشغيل في قطاع الخدمات :** ويتمثل في تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات من خلال ما يسمى ببرامج العمل الجماعي فقد قامت بولندا بابتكار برنامج لتشغيل الشباب في خدمات النظافة.

ب- سياسة تحسين كفاءة جانب العرض: وتستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل عن طريق سياسات التدريب والتعليم و تتفرع هذه السياسة إلى:

— **سياسة التدريب :** وتعتبر سياسة التدريب كسياسات تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءة العرض ويتوقف نجاحها على الوصف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم, التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل وقد يكون التدريب في أماكن حكومية أو خاصة.

– **سياسة التعليم :** تعد العملية التعليمية من اهمم عوامل تحسين المهارات وقدرات قوة العمل ومن ثم فان تكييف وتطوير سياسات التعليم يعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

ج- سياسة تحسين نظم المعلومات سوق العمل : وتهدف هده السياسة إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل أي التوفيق ربين الوظائف الخالية والباحثين عن العمل ومن بين أدوات هذه السياسة ما يلي :

- تكوين هيئات مؤسسية مسؤولة عن توفير خدمات التوظيف. - إقامة معارض تساعد على التقاء الباحثين والعرضين للعمل. -تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.

د- سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين واصطحاب العمل : تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى منح مالية لشركات وأصحاب الأعمال لتحفيزهم على تدريب وتشغيل المتعطلين.

ه- سياسة سوق العمل النشطة : تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة وزيادة الطلب على العمل وتحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الخالية.

و- سياسة زيادة مرونة سوق العمل : وتهدف إلى تخفيض القيود في سوق العمل كخفض الحد الأدنى للأجور أو الحجم القانوني لاسعات العمل تكاليف فصل العمل غير الماهرة والتخفيض من قوة النقابات.

ز- سياسة الاستقرار الوظيفي : وتتمثل في تحقيق أو تشجيع الاستقرار الوظيفي وخفض دوران العمل وتخفيض عقود العمل المؤقتة ومن بين أدواتها خفض نسبة مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.

4-1-العمل اللائق والاستخدام : يعتبر العمل اللائق هدف هام لسياسات الشغل و أحد أهم قضايا سياسات مكافحة البطالة دولياً وإقليمياً، إذ يقتضي إيجاد العمل المنتج والمختار بحرية والمحافظة عليه، وفقا للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ولمعايير العمل الدولية. ويرتبط نجاح هذا الهدف ارتباطا وثيقا بعوامل أخرى تقع في صميم السياسة الاقتصادية الكلية، مثل السياسة النقدية، والسياسة المالية، وسياسة المبادلات التجارية.

أ- **مفهوم العمل اللائق :** إن مفهوم العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية واعتمد من قبل المجتمع الدولي **"هو العمل المنتج للنساء والرجال في ظروف من الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية ويتضمن فرص العمل المنتجة التي توفر دخلاً مجزئياً والأمن في موقع العمل والحماية للعاملين وأسرهم وفرص أفضل لتحقيق الذات وتطويرها وتشجيع الاندماج الاجتماعي وأن تتاح للناس حرية التعبير والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ويؤمن الفرص المتساوية والمعاملة المتساوية للجميع"**[7].

ويقوم العمل اللائق على أربع ركائز[8] : - توليد فرص العمل وتنمية المنشات. - الحماية الاجتماعية. - الحقوق في العمل. - الحوار الاجتماعي.

ويتضمن كل واحد من هذه الركائز عدداً من المجالات ومؤشرات القياس فعلى سبيل المثال فإن الحقوق في العمل تضم اتفاقيات العمل الدولية التي عرفت باسم الاتفاقيات الكبرى وهي تلك التي تكون في مجموعها ما تم تسميته بالميثاق الأساسي لحقوق الإنسان في ميدان العمل وتتضمن : (الحرية النقابية,حق التنظيم والمفاوضة الجماعية, إلغاء السخرية والعمل الجبري, إلغاء عمالة الأطفال, إلغاء التميز في النشاط والمهنة).

ويتكون العمل اللائق من مجموعة من المؤشرات تعكس بعداً معيناً، وهذه المؤشرات هي : العمل غير المقبول, القيمة المضافة للعمل,الدخل الملائم, العمل المنتج باعتباره السبيل المستدام للخروج من الفقر, ساعات العمل المناسبة, الاستقرار في العمل, التوازن بين العمل والحياة الشخصية, المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل في العمل, ظروف عمل آمنة, حماية اجتماعية، حوار اجتماعي، وعلاقات في مكان العمل.

ب- **العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم :** يوجد في معظم البلدان النامية اقتصاد كبير غير منظم، يفتقد النشاط الاقتصادي فيه إلى الاعتراف والحماية بموجب الأطر القانونية والتنظيمية الرسمية. ويتكون هذا الاقتصاد أساسا من عمليات صناعة تحويلية أو خدمات أو منشآت بيع صغيرة الحجم في مناطق ريفية، ومن أشغال محلية أو أشغال زراعية في قطع صغيرة من الأرض. وكثيرا ما يكون من بينهم نسبة كبيرة من العاملات وهذه الأشغال متنوعة جدا وتتراوح بين منشآت صغيرة إلى أنشطة الكفاف، ولا تشمل فقط العاملين لحسابهم الخاص أو لحساب أسرهم فقط، وإنما العاملين مقابل اجر أيضا بأشكال كثيرة وهذه الأنشطة تكون في المعهود منخفضة الإنتاجية، ومستويات الفقر بين العمال في القطاع غير المنظم مرتفعة. غير أن هناك أيضا مخزونا كبيرا من روح المبادرة والابتكار. والعمل غير المنظم اقل بروز في البلدان الصناعية، ولكنه ليس مفتقدا بأي حال من الأحوال.

ويعمل الكثير من عمال العالم في الاقتصاد غير المنظم في المناطق الحضرية والريفية على السواء وفي أعمال منخفضة النوعية وغير منتجة وغير مجزية وغير معترف بها أو غير محمية من جانب القانون ويفتقر هؤلاء العمال إلى الأجور الملائمة والحماية الاجتماعية والأمن والتمثيل. وتتفاعل الإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية وشروط العمل غير الملائمة لتزعزع القدرة التنافسية للمنشآت، مما يزعزع بدوره قدرة المنشآت على توفير ظروف عمل لائقة في دورة غير منقطعة. وإذا استمر الاتجاه الحالي، فإن غالبية الوظائف التي ستتوفر للشباب في المستقبل ستكون ذات اجر منخفض ونوعية سيئة.[9]

وطبقا لدراسة حديثة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يجري توظيف 1.8 مليار شخص في الاقتصاد غير الرسمي في العالم وذلك اكبر كثيرا من الاقتصاد الرسمي الذي يضم 1.2 مليار عامل[10].

في العديد من البلدان النامية ما زال أرباب العمل والموظفون يواجهون قواعد متسمة بالجمود والصرامة المفرطة لتنظيم أسواق العمل وأمام القيود المفرطة يختار الكثير من الشركات ببساطة الابتعاد عن القطاع الرسمي الخاضع للقوانين واللوائح والعمل أو توظيف العمالة في القطاع غير الرسمي, حيث تقل القدرة على الحصول على التمويل الرسمي, وبالتالي لا تسعى المؤسسات والأسواق والشركات إلى تحقيق النمو والتوسع ومن ثم لا تساهم في خلق المزيد من فرص العمل.

2-تطور التشغيل و البطالة في الجزائر(2000-2010)

2-1- البطالة في الجزائر : لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بإرتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، فالأزمة الإقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة والتي أتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وإنخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الإقتصادية

التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال[11].

وتتميز البطالة في الاقتصاد الجزائري بتنوعها فهي متعددة الأشكال (هيكلية واحتكاكية ودورية...) وكذلك بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه نحو الانخفاض، وتشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول (1) إلى ارتفاع نسبة البطالة في التسعينات حيث انتقلت من 24.36% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ثم 29.2% سنة 1999 ثم انخفضت إلى 25 سنة 2002 ثم إلى 12.3سنة 2006 لتصل إلى 10.2 في نهاية 2009 أنظر الجدول (2).

2-2-سياسة التشغيل في الجزائر : تستخدم الجزائر حاليا 6 آليات مباشرة للتشغيل، أهمها من حيث الاعتمادات المالية : وكالة تشغيل الشباب والقرض المصغر وصندوق التأمين على البطالة وعقود الإدماج والشبكة الاجتماعية. وهناك آليات غير مباشرة مثل صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل المشار إليها المقدمة التي تمولها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني.

ترتكز سياسة التشغيل في الجزائر على : دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية ودعم الشغل المأجور.[12]

دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية : وذلك عن طريق ثلاثة أجهزة وهي :

- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البطال ذوي المشاريع والبالغين مابين 19 و35 سنة.
- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة المخصص للبطالين البالغين 35 و 50 سنة.
- جهاز القرض المصغر.

دعم وترقية الشغل المأجور : وذلك عن طريق تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم اكتر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص.

ويتبين من الجدولين (3و4) حصيلة أجهزة التشغيل في الجزائر وفرص العمل المستحدثة في القطاعات الاقتصادية.

3-تقييم أداء سوق العمل في الجزائر

لفهم أداء سوق العمل وتقييم سياسة التشغيل والوقوف على أهم أسباب انخفاض معدل البطالة لابد من الوقوف وتحليل تطورات الطلب وعرض العمل (محددات العرض والطلب) وتفاعلهما, أي ما ينتج عنه من مستويات الأجور والتشغيل المقترنة به والإنتاجية بالإضافة إلى خصوصيات وطبيعة الوظائف المستحدثة في سوق العمل.

أ- **تراجع معل النمو الديمغرافي :** العوامل الديمغرافية ضرورية في فهم ديناميكيات سوق العمل فقد أدى النمو السكاني المرتفع في الستينيات والسبعينيات، حين تجاوز متوسط معدل النمو السكاني 3 % سنوياً، ومعدلات الخصوبة بين 7 إلى 6 أطفال لكل امرأة، إلى فرض ضغوط شديدة على سوق العمل في الثمانينيات والتسعينيات.

لقد شهدت الجزائر منذ أوائل التسعينيات تحوّلاً ديمغرافياً سريعاً باتجاه انخفاض معدلات الخصوبة، وهو اتجاه نجم عن التحّسن الكبير في صحة المرأة وتعليمها. كما أسهم تأخير تكوين الأسرة الناجم عن عدم وجود سكن بأسعار معقولة، وارتفاع البطالة في أوساط الشباب، إلى مزيد من الانخفاض في معدلات الخصوبة. وتراجع معدل النمو السكاني من 3.1 % سنة 1985 إلى 1.9% سنة 1995، و 1.5% في عام 2008. وقد أدى هذا النمو البطيئ في عدد السكان إلى تقليص الضغط على سوق العمل، وساهم في الحد من البطالة, ويبين لنا الجدول (5) ذلك.

ب- **انخفاض معدلات المشاركة :** بالإضافة إلى التحوّل الديمغرافي وأثره على توفر اليد العاملة، لا تزال معدلات المشاركة في سوق العمل في الجزائر منخفضة بشكل استثنائي فوصلت في عام 2009 نسبة 41.4 % فقط ويبلغ المتوسط العالمي للمشاركة في سوق العمل 64%، فيما يبلغ 65% في أميركا اللاتينية، و 69 % في جنوب شرق آسيا، و 73 %في شرق آسيا, ويبين الجدول (6) تطور معدل مشاركة القوى العاملة في سوق العمل بالجزائر.

أما عن مشاركة المرأة في قوة العمل فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا من 21.4 **%**خلال سنة 1980 إلى 39.8**%** في نهاية سنة 2008 ومع ذلك و على الرغم من التحسّن الكبير في تعليم المرأة في الجزائر، إلا أن حصتها في التشغيل لا تزال منخفضة حيث انخفضت إلى اقل من 14 % في سنة 2009 مقارنة ب17 % قبل عشر سنوات[13].

ج- **تباطؤ نمو القوة العاملة** : أدّت أنماط تطور معدلات المشاركة في سوق العمل بالجزائر منذ العام 2000 إلى عدد أقل من الداخلين إلى سوق العمل، وأسهمت بشكل غير مباشر في انخفاض معدلات البطالة بشكل كبير وقد انخفض الطلب الإضافي على فرص العمل،كما يبلغ نمو القوة العاملة خلال الفترة 2000- 2008 نسبة 2.52% بالمقارنة 4.1% في التسعينيات.

من الجدولين (8و9) لاتزال قوة العمل تنمو بمعدل 2.5 % إلى 3.5 %سنويا, ووفقا لقانون **"أوكن"**[*] والذي يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة يتطلب في المدى الطويل 2015-2020 معدل نمو سنوي لا يقل عن 5% لبلوغ معدل للبطالة في حدود 5 % والجدول (9) يبين ذلك.

د- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل : بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على بدء برنامج التعديل الهيكلي فيها، فشلت الجزائر في التخلص من اعتمادها المفرط على قطاع النفط والغاز, لقد شكّل هذا القطاع نسبة 48 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهو يساهم بما يُعادل أكثر من95% من الصادرات، و75% من إيرادات الميزانية. ومع ذلك، فإن قطاع النفط والغاز الذي يتميّز بكثافة رأس المال إلى حد كبير مسئول عن أقل من 5 %من خلق فرص العمل في الاقتصاد.

لقد وفر القطاع الصناعي الذي لايزال غير قادر على المنافسة قدراً أقل من الوظائف الجديدة في السنوات الأخيرة، حيث تتناقص حصته من مجموع العمالة باطراد حيث بلغت 12.8% سنة 2008 مقارنة ب64.2% لقطاع الخدمات و14 % للقطاع الزراعي وهو ما يبين أن قطاع الخدمات هو أول قطاع مولد لمناصب الشغل مما يتطلب توجيه ودعم الاستثمار في هذا القطاع لامتصاص المزيد من القوى العاملة المتدفقة إلى سوق العمل, ويبين الجدول (10) نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات بالجزائر.

ه- الدور المحدود للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في التشغيل : لا تزال الوظائف الحكومية في الكثير من الدول النامية، رغم كون مرتبّاتها الأدنى, جذابة مثيرة للاهتمام العام، يُنظر إليها على أنها تمنح المنافع والعلاوات، وتُعتبر بأنها أكثر أمانًا من غيرها من الوظائف، ويُنظر إلى الوظائفُ الحكومية على أنها أكثر مدعاةً للاحترام، وهي توفر الرواتب التقاعدية، وتتيح في بعض الحالات الحصول على الرشاوى وهي، أكثرُ إثارةً للاهتمام العام من تلك الوظائف التي تمّ إنشاؤها في القطاع الخاص، إن كثافة التركيز على التوجُّه على العمل في القطاع العام، خصوصا من قِبَل أصحاب الكفاءات العلمية وبالتالي ذوي الرواتب العالية، من شأنها أن تفاقم كلفة فرصة توجيه رأس المال البشري بعيداً نحو وظائف تُحقّزُ النموّ الاقتصادي. وعلى المدى الطويل سوف تؤدي الكلفة المرتبطة بكثافة التركيز على وظائف القطاع العام إلى التسبّب بانخفاض عامل إجمالي نموِّ الإنتاجية الأمر الذي يؤثر سلبًا في الجهود التي تُبذل للحدّ من الفقر[14].

وتعد نسبة التشغيل في القطاع العام بالجزائر مرتفعة إذا ما قورنت بدول العالم حيث يقدر متوسط حصة القطاع العام من إجمالي التشغيل بحوالي 11% بالعالم أما متوسطه بالدول العربية فيبلغ 17.5% ويرتبط التشغيل بالقطاع العام بالجزائر بعدة عوامل من أهمها تواضع دور القطاع الخاص نتيجة عدم ملائمة بيئة الأعمال والميزات التي يوفرها القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص من حيث الفارق في الأجور و ضمانات التشغيل الصريحة والضمنية والأمن الوظيفي واستخدام وظائف القطاع العام كوسيلة لتقديم الحماية الاجتماعية[15].

إن القطاع الخاص يشغل في متوسط الفترة 2009/2003 ما بسبته 64% من حجم التشغيل مقارنة بـ 36 % للقطاع العام غير أن مساهمته في التشغيل مازالت متدنية على الرغم من التحفيزات التي يحصل عليها, حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من85% من فرص العمل في الدول المتقدمة وهو ما يطرح تساؤلا هاما حول ضعف التوظف في القطاع الخاص (الجدول (11)).

لقد أوضحت معظم الدراسات على أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ الاستثماري المناسب فبيئة الأعمال في الجزائر، والتي تتسم الآن بضعف البنية التحتية وتعقيد الإجراءات الإدارية، وانعدام الشفافية، والأنظمة التشريعية غير المستقرة, فتقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2010 الصادر عن البنك الدولي يُصنِّف الجزائر في المرتبة 136 من بين 183 بلداً، وهي تتخلف عن تونس 69 ، والمغرب 128 ومعظم البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الجدول (12)).

القطاع المصرفي في الجزائر، الذي لا يزال في غالبيته مملوكاً للقطاع العام، لا يُسهم إلا بشكل ضعيف في تمويل الاقتصاد، إذ لا تتجاوز القروض المصرفية المُقدَّمة للقطاع الخاص نسبة 35.6%من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، في حين و صلت إلى 54.8 %من الناتج المحلي الإجمالي في تونس، و 77.9% في المغرب، في العام2009 إن ضعف الحصول على التمويل يعوق تطوير القطاع الخاص، ويمنع أ صحاب المشاريع المحتملين من الدخول في استثمارات ذات أحجام كبيرة والاعتماد على تقنيات حديثة.

و- **ارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل :** أحد المؤشرات الرئيسة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم أداء سوق العمل، إضافة إلى الانخفاض في أرقام البطالة الرسمية، هي طبيعة ونوعية فرص العمل. فقد لعب القطاع غير الرسمي دوراً هاماً في عملية خلق فرص العمل. وبما أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالتها.

لقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27% من مجموع العمالة في سنة 2007، مرتفعاً من 20% في سنة 2000 وبما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فر ص العمل. إنّ حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي بلغت 42.6% في سنة 2007، مرتفعة من 34.9% إذا أخذنا في الاعتبار فقط عمليات التوظيف في القطاع الخاص في المناطق الحضرية. وفقاً لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل على مدى الفترة 2000-2007 تصل إلى 150 ألف وظيفة جديدة كل عام، أي ما يعادل 45%من فرص العمل المستحدثة في خلال تلك الفترة (الجدول (14)).

وتظهر الإحصاءات الرسمية أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنباً إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي, وفيما انخفض معدل البطالة من 30% إلى 10% تقريباً على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، وارتفعت مساهمته في جميع الوظائف التي وفرها الاقتصاد من 20% في عام 2000 إلى أكثر من27% في العام 2007 [16].

ز- **ارتفاع البطالة لدى المتعلمين :** على الرغم من الانخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة إلا أن معدلها في صفوف الشباب والمتعلمين مرتفعاً، لا بل زاد هذا المعدل في بعض الحالات ويعكس هذا نوعية فرص العمل التي تم خلقها في الاقتصاد والتي أفادت في الأغلب للعمال الأقل تعليماً. فمثلا ارتفع معدل البطالة في صفوف الجامعيين من 12.08% سنة 2005 إلى اكثر من 23.78%سنة 2009 والجدول (15) يبين ذلك.

إن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين تعليماً عالياً يُشوّه صورة الجامعة، ويعكس عدم قدرتها على تلبية متطلبات الاقتصاد من حيث العمالة, في حين لا يمكن تجاهل التفسير القائم في جانب الطلب على العمالة، والذي يُركّز على عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف تحتاج إلى مهارات عالية، لذا فان ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلمين تعكس إشكالية جودة التعليم وموائمته لمتطلبات أسواق العمل في الجزائر.

ح- **ضعف إنتاجية العمل** : تعتبر الإنتاجية عاملاً مهماً من عوامل النمو الاقتصادي الرئيسية، وبالتالي يعتبر تحسينها ورفعها مصدراً رئيسياً لتحقيق مكاسب عالية للعاملين في شكل أجور وخدمات وتأمينات وغيرها, لذلك تعتبر العلاقة بين فرص العمل والإنتاجية والأجور مهمة جدا لتقيم التقدم المحرز في توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع.

وتعاني الجزائر من ضعف إنتاجية العمل (الجدول (16))، وتعزى أهم الأسباب وراء ضعف نمو الإنتاجية إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج بما قد يتسبب في ظهور فائض في العمالة أو ما يعرف بالبطالة المقنعة. بالإضافة إلى ركود الديناميكية الاقتصادية للقطاع الخاص ومحدودية دوره في الاقتصاد وعجزه عن سد الثغرة التي خلفها انحسار دور القطاع العام رغم الفرص التي أتيحت له من خلال نظم الحماية التجارية، ومنح الائتمان، وتطبيق سياسات الخوصصة. أما ضعف إنتاجية القطاع الخاص فيرتبط بمجموعة من المعوقات منها عدم مواكبة المؤسسات الخاصة للتطورات التقنية الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة، ونقص تأهيل وتدريب العاملين إضافة إلى إختلالات الاقتصاد الكلي و بيئة الأعمال غير الجاذبة التي تلعب دوراً كبيراً في ضعف الإنتاجية.

إن تحسين الإنتاجية في الجزائر يحتاج إلى بذل جهود كبيرة تساهم فيها الدولة نفسها، من خلال ما تقره من سياسات وتسنه من قوانين وتضعه من أنظمة إدارية ضرورية لتحسين نوعية التعليم والتدريب، وتحسين ظروف العمل، وتطوير الخدمات الصحية والضمانية، وتحسين مهارات القوى العاملة لتواكب مسيرة التحولات العلمية والتقنية المعاصرة، وهي على جانب كبير من الأهمية بسبب العلاقة الوثيقة بين الموارد البشرية والتقانية المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية، إذ يسهل تطبيق التقنية المتطورة، كلما ارتفعت مستويات معارف ومهارات الأيدي العاملة.

ط- **جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل :** يمثل مؤشر توظيف العمالة والاستغناء عنها أحد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي مند عام 2004 ويقيس هذا المؤشر الفرعي مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم من 183 دولة يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال للعام 2010 ويشمل هذا المؤشر بدوره على مؤشرات فرعية أكثر تفصيلا تتمثل في مؤشرات صعوبة التوظيف عمالة جديدة جمود ساعات العمل اليومية وتكلفة الاستغناء عن العمالة أو تسريحها[17].

لا تزال الجزائر تتوفر على توظيف أقل مرونة بالمقارنة مع معظم البلدان الناشئة, حيث تؤدي القيود المفرطة في والصرامة بشل التوظيف وتضخيم العمالة الزائدة عن الحاجة, إلى زيادة تكاليف العمل وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الإبداع والابتكار والتكييف مع التكنولوجيات الجديدة وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة والقطاع غير الرسمي. والجدول (17) يوضح ذلك.

لقد أجريت دراسات عديدة حول أهمية مرونة تشريعات سوق العمل حول العالم وكان من ضمنها دراسة أجريت في الهند وتوصلت إلى أن جمود تشريعات سوق العمل أدت إلى تراجع فرص العمل في قطاع التجزئة بما نسبته 15% وتشير نتائج دراسة أخرى أجريت على بيانات 90 دولة نامية إلى أن مرونة تشريعات سوق العمل في ظل سياسات تحرير التجارة ساعدت القطاعات التصديرية على النمو من نظيراتها في الدول النامية الأخرى التي تنتهج تشريعات اقل مرونة ويرجع جزء من هذا النمو وفقا لدراسة أخرى إلى قدرة المصدرين على التكيف معا صناعات يتسم الطلب على منتجاتها بالتذبذب وتوصلت دراسة أخرى إلى أن مرونة تشريعات العمل تزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي بما نسبته 1.5% سنويا.[18]

وتستنتج دراسة أخرى أن تطبيق قواعد شاقة ومرهقة يؤدي إلى صعوبة انتقال العمال بين الشركات والصناعات وتخلص إلى أن ذلك يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع معدلات فقدان فرص العمل بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية ومن شان قواعد التوظيف المتسمة بالصرامة أن تحد من قدرة أية شركة على الاستجابة بصورة ملائمة لصدمات الطلب والإنتاجية وهذا هو ما استنتجته دراسة لخيارات العمل الأسبوعي في سلسلة لمطاعم الوجبات السريعة تضم 2500منفذ للبيع في 43 بلدا.

إن عدم مرونة لوائح العمل في الجزائر وتعقيداتها الإدارية تُوفر للمنشآت الاقتصادية إمكانية التحايل عليها من خلال تأسيس أعمالها بصورة غير رسمية، أومن خلال اتخاذ ترتيبات غير رسمية مع عمالها. ومن وجهة نظر العدالة والتماسك الاجتماعي، تحتاج أنظمة العمل إلى تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أ صحاب العمل والعاملين، وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي المستبعدين من أي حماية اجتماعية.

ي- **نمو اقتصادي بلا وظائف :** من المعروف اقتصاديا أن أسواق العمل تتأثر سلبا أو إيجابا بالأداء الاقتصادي الكلي وخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي (أو ما يعرف بما اشرنا إليه سابقا بقانون Okun) وأن هذا الأثر يتم من آليتين الأولى فهي معدل نمو الناتج و مدى استقراره واستدامته وما ينتج عن ذلك من توسع فرص العمل في الاقتصاد القومي والثانية فتتمثل في تكوين النمو أي إذا ما كان نمو ناتج من قطاعات يستخدم فنونا إنتاجية كثيفة العمل أم لا وما يترتب على ذلك من قدرة هذا النمو من زيادة معدل التشغيل ومن هنا تأتي أهمية قياس محتوى التشغيل في النمو أو ما يطلق عليه كثافة التشغيل في النمو وذلك للتعرف على ما إذا كان نمو الاقتصاد القومي هو نمو يخلق فرص العمل الكافية واللائقة أم انه نمو بلا وظائف ومن ثم يعمق مشكلة البطالة والعمل غير الرسمي.[19]

وتقاس مرونة التشغيل بالنسبة للنمو بقسمة التغير النسبي في عدد المشتغلين في اقتصاد ما أو قطاع ما إلى التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة, ووفقا لبيانات البنك الدولي يعتبر النمو الاقتصادي ذا كثافة رأس مالية عندما تكون مرونة التوظيف بالنسبة للناتج اقل من 0.4 وذا كثافة من حيث العمالة عندما تكون المرونة اكبر من 0.8. [20]

من خلال الجدول (18) يتضح أن النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير منتج للوظائف وإنما هو كثيف رأس المال كما أن تطور معدل النمو الاقتصادي والبطالة لا يسيران في نفس الاتجاه ويؤكد هذا على ضعف العلاقة الطردية بين النمو و البطالة.

ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة. ونلاحظ من الجدول كذلك أن ارتفاع سعر البرميل من النفط يسير جنبا إلى جنب مع انخفاض معدل البطالة.حيث أن ارتفاع التشغيل في الجزائر هو بفعل زيادة الإنفاق الحكومي الممثل في سياسات الإنعاش وسياسات دعم النمو المطبق خلال الفترة 2009/2000 المولين نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية لذلك يمكن القول أن الاعتقاد السائد بتلقائية انخفاض نسبة البطالة بفعل النمو المحقق هو أمر غير مثبت في الاقتصاد الجزائري.

لذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة عبر سياسات نشيطة لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات التشغيل لتخفيض نسب البطالة لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي يزاحم في مرحلة معينة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، بينما يفترض من سياسات القضاء على لبطالة هو تشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل[21].

ك- **الوظائف غير اللائقة :** تعتمد سياسات سوق العمل في الجزائر على توفير فرص العمل من خلال برامج الأشغال العامة وإعانات الأجور وتستهدف هذه البرامج كلاً من الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة الباحثين عن وظائف، وشرائح أخرى من السكان البالغين الذين يعانون من الإقصاء الاجتماعي, ومع ذلك فإن هذه السياسات تنطوي على ثلاثة عيوب رئيسة هي : التكلفة العالية، والتغطية المنخفضة، والتأثير المحدود,كما أن معظم الوظائف التي أنشئت في إطار برامج الأشغال العامة مؤقتة، وفي مهن متدنّية الأجر، ويُنظر إليها على أنها خطط مساعدة اجتماعية ولا تعالج القضايا البنيوية للبطالة حيث تشير الإحصائيات أن 32.9% أي ما يقارب 3203000 من مناصب الشغل غير دائمة وهشة يمكن أن تتضاعف حجم البطالة في أي وقت. لذلك ينبغي إعادة النظر في هذه السياسات لتحسين كفاءتها وتوسيعها لتشمل أكثر الشرائح هشاشة من العاطلين عن العمل، وجعلها أكثر فعالية في الحد من البطالة. بالإضافة إلى هذا تركز سياسة التشغيل في الجزائر على كم الوظائف وليس على نوعيتها لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار نوعية تلك الوظائف وخصوصا الوظائف اللائقة المولدة للقيمة المضافة وذات الإنتاجية العالية وذلك لإتاحة المزيد من الاستدامة في سوق العمل, هذه الإنتاجية العالية مرتبطة بكفاءة النظم التعليمية، وتبنّي القطاع الخاص الممارساتِ المكثفة المعتَمِدةَ على التكنولوجيا، وإصلاحات الإدارة العامة، وآليات شبكة السلامة، وإنشاء مصادر للدخل من غير الأجور مثل ضمان العاطلين عن العمل[22].

الخلاصة : انخفضت البطالة في الجزائر على مدى العقد الماضي بشكل كبير, ومع ذلك يبقى معدلها مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط العالمي البالغ **5.9%**. إن انخفاض معدل البطالة لا يمكن أن يُفسّر دوما على أداء أفضل في سوق العمل. حيث أدى الانخفاض الكبير في معدلات الخصوبة إلى تباطؤ نمو السكان ممن هم في سن العمل كما لاتزال العمالة غير الر سمية، وأنشطة القيمة المضافة المنخفضة، تُشكل نسبة كبيرة من فر ص العمل في الجزائر, في حين وفّر القطاع الصناعي، الذي لايزال غير قادر على المنافسة ويعتمد أساساً على أسواق التصدير القليلة، قدراً أقل من الوظائف الجديدة، حيث تتناقص حصته من مجموع العمالة باطراد, وعلى الرغم من الانخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة، لاتزال البطالة في صفوف الشباب والمتعلمين مرتفعة، بل زادت في بعض الحالات.

إن ما يميز سوق العمل في الجزائر هو نمط التشغيل المرتكز على النمو الاقتصادي المتولد عن استغلال الموارد الطبيعية وفي طبيعة البطالة التي ترتفع نسبتها لدى الشباب وخريجي الجامعات، وكذلك الاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص العمل، إضافة إلى ضعف بيئة الأعمال ومحدودية القطاع الخاص وعدم وجود إستراتيجية واضحة لدمج القطاع غير النظامي في التنمية الاقتصادية.

لكي يتم تحسين الأوضاع في سوق العمل ينبغي أن تتوجه سياسات التشغيل في الجزائر نحو يلي :

- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام حيث أن القوى العاملة تنمو بمعدل يتراوح بين 2,5 و 3% سنويا. ولمجرد تثبيت البطالة على معدلها الراهن واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، تحتاج الجزائر إلى تحقيق نمو بمعدل لا يقل عن 5%.

- وضع إستراتيجية نمو في المدى المتوسط واقتراح حوافز كافية لتوجيه استثمارات القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية. تتطلب مثل هذه الإستراتيجية تحسناً كبيراً، في بيئة الأعمال في الجزائر، والتي تتسم بضعف البنية التحتية وتعقيد الإجراءات الإدارية، وانعدام الشفافية، والأنظمة التشريعية غير المستقرة.

- تغيير سياسات توفير فر ص عمل جديدة من الكم إلى الكيف، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية.

- إتباع إستراتيجيات نمو تحتاج لمهارات عالية وخلق وظائف ذات قيمة مضافة مرتفعة.

- مراجعة لوائح العمل لتحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أصحاب العمل والعاملين، وتعزيز قوانين العمل، وتوسيع تغطيتها لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي المستبعدين من أي حماية اجتماعية.

- إعادة النظر في السياسات الخاصة بسوق العمل لتحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها، وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل العاطلين عن العمل غير المؤهلين، والمحرومين من أي مزايا أو ضمانات.

- معالجة السبب الرئيس لارتفاع معدلات البطالة من خلال إصلاح الأنظمة التعليمية وأنظمة التدريب المهني.

ملحق الجداول

الجدول (1) : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

الجدول (2) : بعض مؤشرات البطالة في الجزائر لسنة 2009

البيان	معدل البطالة	عدد العاطلين عن العمل(بالألف)	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث	نسبة النساء بين العاطلين	نسبة الشباب بين العاطلين	نسبة الجامعيين العاطلين	نسبة العاطلين طالبين العمل لأول مرة	نسبة العاطلين لأكثر من سنة
2009	%10.2	1072	%8.6	%18.1	%29.9	%43.6	%20	%38	%66.4

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص315

الجدول (3) : تطور توفير فرص عمل حسب قطاعات النشاط (بالآلاف)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي فرص العمل:	168	356	320	361	773	448	505	267
في قطاع الزراعة	-	143	110	127	52	66	97	72
في قطاع الصناعية	60	4	1	6	13	-	2	3-
في قطاع البناء و الأشغال العمومية	38	22	57	47	73	70	110	98
في قطاع التجارة و المصالح الإدارية	36	52	95	99	102	105	86	91
أشكال خاصة من التشغيل(تشغيل غير رسمي+أجهزة مساعدة على التشغيل+العمل في البيت...)	88	135	57	82	533	206	211	9

المصدر : تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني من اجل الحكامة, نوفمبر 2008, ص279

الجدول (4) : مناصب الشغل المستحدثة بالجزائر خلال الفترة 2008/1999

البيان	2003/1999	2008/2004	2008/1999
1. مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات:	381191	597022	978213
المؤسسات العمومية (الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري وغيرها)	173010	500916	673926
مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة	303160	589158	892318
مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج الفلاحة)	81556	158436	237992
مناصب الشغل المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل	41651	258869	300520
ترتيب المساعدة على الإدماج المهني DAIP	-	164296	164296
مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر-الصندوق الوطني للتامين على البطالة)	103272	276174	379446
2. مناصب الشغل الدائمة المستحدثة في إطار الورشات كثيفة اليد العاملة	905034	1726299	2631333
المجموع :1+2	1988874	4269170	6258044

المصدر : بوابة الوزير الأول, حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2008/1999 www.premier-ministre.gov.dz

الجدول (5) : تطور المؤشرات الديموغرافية للجزائر

البيان	معدل الخصوبة (عدد المواليد لكل امرأة)					معدل النمو السنوي للسكان%				
السنوات	1985	1995	2000	2005	2007	1985	1995	2000	2005	2008
معدل	5.8	3.4	2.7	2.4	2.4	3.1	1.9	1.4	1.5	1.5

المصدر : الحسن عاشي, مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق :تحديات البطالة في العالم العربي, أوراق كارنيغي, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, العدد 23 يونيو 2010, ص7.

الجدول (6) : تطور معدل المشاركة في سوق العمل بالجزائر

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل المشاركة%	48.1	45	39.8	42.1	41	40.9	41.7	41.7	41.4

المصدر : الحسن عاشي, نفس المرجع السابق, ص8.

الجدول (7) : حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة فأكثر) من مجموع القوة العاملة

السنوات	1970	1980	2001	2006	2007	2008
نسبة النساء من القوة العاملة%	19	21.4	28.2	32.7	38.9	39.8

المصدر : صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أعداد متفرقة 2010/2006

الجدول (8) : تطور نمو القوة العاملة في الجزائر

البيان	القوة العاملة (بالآلاف)					معدل نمو القوة العاملة %	
السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	1999-1990	2008-2000
القوة العاملة	8850	9305	9470	10110	10801	4.1	2.52

المصدر : الحسن عاشي, نفس المرجع السابق ص9.

لجدول (9) : معدل النمو الاقتصادي لتخفيض البطالة إلى 5%

متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي% 2008/2004	متوسط معدل نمو التشغيل% 2008/2004	معدل نمو القوة العاملة% 2008/2004	معدل البطالة% 2008	معدل البطالة% 2020	معدل النمو الاقتصادي الضروري لبلوغ معدل بطالة 5%		
					2010	2015	2020
3.30	3.43	3.24	13.8	11.9	8.06	4.50	3.92

المصدر : بلقاسم العباس, حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية, سلسلة جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط بالكويت, العدد98 ديسمبر 2010، ص22

الجدول (10) : نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات

القطاعات	1995	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة%	25.4	23.3	23	20.7	13.6	12.8
الصناعة%	23	14.8	18	18	12	14
الخدمات%	51.6	58.3	59	61.3	74.4	64.2
المصدر : صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد متفرقة 2009/2006						

الجدول (11) : نسبة التوظف في القطاعين العام و الخاص

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام%	39.76	34.34	36.84	30.96	34.75	34.4	34.1
القطاع الخاص%	60.23	65.65	63.15	69.04	65.25	65.6	65.9

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz

جدول (12) : ترتيب دول المغرب في المؤشر المركب سهولة أداء الأعمال 2010/2009/2008/2007

الدولــة	الترتيب عالميا 175/2007 دولة	الترتيب عالميا 178/2008 دولة	الترتيب عالميا 181/2009دولة	الترتيب عالميا 183/2010 دولة
تونس	80	88	73	69
المغرب	115	129	130	128
الجزائر	116	125	134	136

المصدر : البنك الدولي، تقرير أداء الأعمال www.worldbank.or 2010

الجدول (13) : القروض المصرفية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	18.4	19.1	17.9	21.6	22.5	23.6	43.6	35.6

(*) الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي. **المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد, نشرة 2010/2008**

الجدول (14) : مساهمة القطاع غير الرسمي في التوظيف بالجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة القطاع غير الرسمي في مجموع العمالة%	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27.0
حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية %	34.9	36.7	36.6	36.4	42.1	34.0	73.8	42.6
معدل البطالة%	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8

المصدر : الحسن عاشي, مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في العالم العربي, أوراق كارنيغي, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, العدد 23 يونيو 2010, ص11

الجدول (15) : توزيع معدل البطالة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	2005		2006		2007		2008		2009	
بدون مستوى	33	%2.27	41	%3.30	47	%3.41	25	%2.13	36	%3.35
الابتدائي	251	%17.33	237	%19.09	240	%17.45	163	%13.93	140	%13.05
المتوسط	624	%43.09	522	%42.06	553	%40.21	503	%42.99	415	%38.71
الثانوي	365	%25.20	275	%22.15	316	%22.98	247	%21.11	226	%21.08
الجامعي	175	%12.08	166	%13.37	219	%15.92	232	%19.82	255	%23.78
المجموع	1448	%15.3	1241	%12.3	1375	%13.8	1170	%11.3	1072	%10.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz

الجدول (16) : تطور إنتاجية العمل في الجزائر معبرا عنها بنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 1990)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط إنتاجية العمل بالدولار	7,735	7,785	8,023	8,117	8,228	8,115	8,083	8,051

المصدر : البنك الدولي, http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD/countries/1W?page=1&display=default

جدول (17) : ترتيب الجزائر في مؤشر توظيف العاملين وعدد النقط لمؤشراته الفرعية 2010/2009/2008/2007

البيان	175/2007 دولة	178/2008دولة	181/2009دولة	183/2010دولة
ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر توظيف العاملين	93	118	118	122
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	44	44	44
مؤشر جمود ساعات العمل(0-100)	60	60	60	40
مؤشر صعوبة فصل العاملين(0-100)	30	40	40	40
مؤشر صعوبة التوظيف(0-100)	45	48	48	41
تكلفة الفصل عن العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	17	17	17	17

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية, أعداد متفرقة, 2010/2006
ارتفاع قيمة المؤشر يدل على ارتفاع درجة جمود وعدم مرونة التشريعات التي تحكم سوق العمل.

الجدول (18) : تطور التشغيل ونمو الناتج المحلي الاسمي والحقيقي

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(مليون دولار) (1)	67800	85340	103100	117290	134160	170270	140800
معدل التشغيل(2)	21.2	24.4	24.7	26.8	25.5	26.6	26.9
معدل البطالة%	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
مرونة التشغيل بالنسبة للناتج الاسمي (3)	/	0.61	0.12	0.63	0.37-	0.17	0.05-
سعر البرميل من النفط (بالدولار)	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.07	62.25

المصدر : (1)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2)بيانات الجدول رقم. (3) من حسابات الباحث بتطبيق مرونة القوس.

الهوامش والمراجع:

[1] - معين محمد رجب, أحمد فاروق الفرا, **سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق**, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, ديسمبر 2009, ص53.

[2] - عبد القادر زياني, **الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل**
http://algerianexpert.maktoobblog.com/date/2010/12

[3] - نفس المرجع السابق.

[4] - معين محمد رجب, أحمد فاروق الفرا, نفس المرجع السابق ص54.

[5] - سامي العوادي, **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر**, المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية,-http://training.itcilo.it/actrav/courses/2005/A5
00399_web/resource/AUADI/cours%20arabe-Turin.doc

[6] - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, **تجارب دولية في معالجة قضية البطالة**,مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية, 2004 ص ص 5-20.

[7] - إتحاد الغرف الصناعية السوداني, **الموارد البشرية، تشريعات العمل والتنمية الصناعية السودانية**, المؤتمر القومي للصناعة السودانية,فبراير 2010,ص36.

[8] - نفس المرجع السابق,ص 36.

[9]- سامي العوادي, **نفس المرجع السابق.**

[10] - البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان, مطبوعة مشتركة, **تقرير أنشطة الأعمال**, 2010 ص23.

[11] - محمد قرقب, **عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر**, ندوة دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب بطرابلس 2005, منظمة العمل العربية 2005.

http://www.alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Nadwat/libya_11_13_07_05/mohamed_karkab.doc

[12]- وزارة العمل والضمان الاجتماعي,**ترقية تشغيل الشباب**,

http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi/2008/PROMOTION%20DE%20L'EMPLOI%20DES%20JEUNES%20AR.pdf

[13]- الحسن عاشي, **مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق:تحديات البطالة في العالم العربي**, أوراق كارنيغي, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, العدد 23 يونيو 2010, ص8.

(*) يعتبر قانونOkun بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة, وقد توصلOkun في دراسة على الاقتصاد الأمريكي إلى أن تخفيض البطالة بنسبة 1**%** يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3**%**.

[14] - جاد شعبان, **خلق فرص عمل في الاقتصاديات العربية : الإبحار في المياه الصعبة**, تقرير التنمية الإنسانية العربية, سلسلة أوراق بحثية, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2010, ص17.

[15] - صندوق النقد العربي ,**تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية**, التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص190.

[16] - الحسن عاشي, **نفس المرجع السابق**, ص11.

[17]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, **نشرة ضمان الاستثمار**,العدد الفصلي الرابع, أكتوبر-ديسمبر 2008 ص12-13.

[18] - نفس المرجع السابق ص 13.

[19] - نجلاء الاهواني و نهال المغربل, **كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية**, المركز المصري للدراسات الاقتصادية, ورقة عمل رقم 130 مارس 2008 ص4.

[20]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, **تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية**, الجزء1, مارس, 2009 ص44.

[21] - مختاري فيصل, **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية**,

http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7841.doc

Agence Nationale de l'emploi, Note de Conjoncture Annuelle du Marché National de l'Emploi, 2010

[22] - الحسن عاشي, **نفس المرجع السابق**, ص11.

أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels)
على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية
- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -

يوسف بوخلخال*
جامعة الاغواط، الجزائر

ملخص : يتناول هذا البحث مناقشة أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال تسليط الضوء على أهم المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية وتفادي عدم حدوثها في المستقبل، كما تعكس هذه النماذج حرص الدولة من خلال السلطة النقدية توفير مستويات عالية من الرقابة التي تضمن توفير مناخ ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك الآن.
الكلمات المفتاحية : (Camels)، الرقابة المصرفية، مؤشرات المراقبة، كفاية وملاءة رأس المال، جودة الأصول.

تمهيد : تحتلّ الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

إن من الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها (Camels).

I– مؤشرات الإنذار الجزئية

تعتبر مؤشرات الإنذار الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك، وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وتعرف بإطار (Camels) ، هذا الأخير مر بعدة مراحل قبل أن يصبح بشكله الحالي.

I–1 : المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر[1] : تنبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، وتساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يلي[2] :

1) التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛

2) التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛

* Lagh2007@yahoo.fr

3) المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛

4) توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

I–2 : أسباب وبداية ظهور هذه المؤشرات : لقد بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال في 1992 ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي، وقد تم اقتراح نظام (Camels)[3] (والذي يغطي ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، والسيولة L، وتحليل الحساسية لمخاطر السوق S) ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية، ثم تعددت نظم الإنذار المبكر وقامت البنوك المركزية المختلفة بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها، وهناك دراستين هامتين – بجانب العديد من الدراسات الأخرى – ساهمت بشكل أصيل في تطوير المؤشرات المالية الرائدة أو المبكرة، بعض هذه الدراسات قدم نماذج قياسية والآخر التحليل الوصفي والكمي لتقييم مدى ميل المؤسسات المالية للوقوع في أزمات مالية باستخدام مؤشرات اقتصادية كلية وأخرى نوعية من القطاع المصرفي، ولم يكن غريبا أن نجد إجماعا من كل هذه الدراسات على عدد معين من المؤشرات (نمو الناتج المحلى، سعر الفائدة الحقيقي المحلى، معدل التضخم، معدل نمو الائتمان المحلى، نسبة M2 إلى الاحتياطيات الدولية)، وهذه النتائج تتفق ونظرية صدمات البنوك، وهذه الصدمات مرتبطة بالتقلبات في الناتج المحلى، تدهور معدلات التبادل الدولي انخفاض أسعار الأصول المالية، وعلى مستوى النظام المصرفي هناك مشاكل القروض المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، السياسات النقدية التقييدية، تحرير أسعار الفائدة المصاحب لسياسات التحرير المالي، تعرض البنوك لأزمات عملات أجنبية حينما تقرض عملاء محليين عملات أجنبية بضمان نقود محلية وانخفاض قيمة العملة المحلية، أثر المخاطر المعنوية حينما لا يكون هناك رقابة أو إشراف جيد على عمليات القروض، تدفق قدر كبير من رأس المال الأجنبي قصير الأجل ..الخ، ومن خلال العديد من تلك الدراسات يمكن تصنيف تلك المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات اقتصادية كلية والأخرى على مستوى الجهاز المصرفي، ويضم كل مؤشر من هذه المؤشرات مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي، إلا أن معظم نظم الإنذار المبكر جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية.

وعموما هناك مجموعة من المؤشرات يعتمد عليها في رصد هذه الأزمات وهي[4] :

1- ارتفاع رصيد الديون المتعثرة في العمل المصرفي الذي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد ا لديون المستحقة عليه، فمهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الوفاء بالديون المستحقة عليهم، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة (10%) من إجمالي القروض المصرفية، وعند تجاوز هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرًا على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هامًا في رصد الأزمات المصرفية؛

2- غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أزمات حادة؛

3- التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف / مطلوباته؛

4- الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشرًا أوليًا على أزمة النظام المصرفي، ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة ، والتدهور السريع في نسب رأس المال، وانخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار؛

5- مراحل الإفلاس المصرفي وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية؛ مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، العدوى، الخطر المعنوي.

I–3 نشأة معيار (Camels)[5] **:** من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام

المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في علم 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار(Camels) كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (Camels) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار (Camels) للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

II– مقومات نظام التقييم المصرفي Camels وانعكاساته على متطلبات الرقابة المصرفية

لما كانت البنوك المركزية تضطلع بمهام الرقابة المصرفية على أداء الجهاز المصرفي، وتتخذ في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل وإجراءات تنصب نحو كل من الرقابة الوقائية Preventive Control، والرقابة الحمائية Pratective Countrol، إلا أن تطورات العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفير نظم رقابية أخرى داعمة لهذه الرقابة، "فقط ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979م ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Pating System، والتي تم مراجعتها عام 1998م لتعكس التغيرات في العمل المصرفي وإجراءات وسياسات الجهات الرقابية"[6] "وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه نظام (Camels)[7] ، ويقوم على "معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ(Camels)[8].

وهذه المناطق هي :

- كفاية رأس المال Capital Adequacy ؛ - نوعية الأصول Assest Quality ؛ - الإدارة Management ؛

– الربحية Earnings ؛ - السيولة Liquidity ؛ – الحساسية Sensitivity.

II–1 متطلبات نظام التقييم : هذا يتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع إيلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف.

أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة.

أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1 و2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن تلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

ولتحديد التقييم المركب للمصارف التي لها فروع متعددة، فإن البنك المركزي يلجأ عادةً لاستخدام البيانات التي جمعت من الجولات التفتيشية لتلك الفروع، حيث يتم تنظيم الملاحظات الهامة في تقرير التفتيش الموحد لهذه المصارف بشكلها النهائي.

2–II : أهم معايير (Camels)

1- كفاية رأس المال Capital Adequecy : تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خرج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال[9]:

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر ؛ - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

1- مؤشرات جودة الأصول Assets Quality : بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات.

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين[10] :

أ- المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة :

- التركيز الائتماني القطاعي؛ - الاقتراض بالعملة الأجنبية؛ - القروض غير العاملة؛ - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛

- مخاطر الأصول؛ - الإقراض المرتبط؛ - مؤشرات الرفع المالي.

ب- مؤشرات المؤسسة المقرضة :

- جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة؛ - نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ - ربحية قطاع الشركات؛

- المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية؛ - مديونية القطاع العائلي.

2- مؤشرات سلامة الإدارة Management : سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها[11] :

- معدلات الإنفاق؛ - نسبة الإيرادات لكل موظف؛ - التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

3- مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings : إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها[12] :

- العائد على الأصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ - المؤشرات الهيكلية.

4- مؤشرات السيولة والتمويل Liquidity : في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية :

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛ - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛

- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛ - نسبة الودائع إلى القروض؛

- هيكل إستحقاق الأصول والخصوم؛ - سيولة السوق الثانوية؛

5- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk : هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات.

III. الإطار التطبيقي لنظام التقييم Camels وانعكاساته على عمليات الرقابة المصرفية في BADR

1.III: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR : انشىء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إعادة سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعدإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس1982[13]، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته, ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة. ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف، و القيام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة، وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية[14].

2.III تحليل وتقييم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على حسب معايير (Camels)

1- **تحليل ملاءة (كفاية) رأس المال Capital Adequacy :** بالنظر إلى المستوى الحالي لرأس المال وبالمقارنة مع مجموعة البنوك الأخرى Peergroup يتبين أن قاعدة رأس مال البنك جيدة، وذلك اعتماداً على مؤشرات التصنيف المعد من قبل مؤسسة EXAMINER ORIENTATION الأمريكية والتي تقسم رأس المال كالآتي[15] : (أنظر الجدول (2))

- رأس المال الجيد Well Capitalized : تكون نسبة رأس المال جيدة إذا كان إجمالي رأس المال (الأساسي والمساند) المبني على المخاطرة 10% فأكثر، ونسبة رأس المال الأساسي (Tier1) 5% فأكثر ونسبة الرفع في رأس المال الأساسي 5% فأكثر.

- رأس المال الملائم Adeguately Capitalized : تكون نسبة رأس المال ملائمة (الأساسي والمساند) 8% فأكثر، ونسبة رأس المال الأساسي (Tier1) 4% فأكثر ونسبة الرفع المالي في رأس المال الأساسي 4% فأكثر.

- رأس المال الضعيف Under Capitalized : تكون نسبة رأس المال ضعيفة إذا كان إجمالي رأس المال (الأساسي والمساند) أقل من 8% ونسبة رأس المال الأساسي أقل من 4% ونسبة الرفع المالي في رأس المال 4% فأقل.

- رأس المال الضعيف جداً Significantly Under Capitalized : يكون رأس المال ضعيف جداً (الأساسي والمساند) إذا كان أقل من 6% ونسبة رأس المال الأساسي أقل من 3% ونسبة لرأس المال الأساسي أقل من 3%.

- رأس المال الضعيف بشكل حرج Critically Under Capitalized : تكون نسبة رأس المال بشكل حرج إذا كانت حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تساوي أو أقل من 2%.

وبناءً على مؤشرات التصنيف السابقة يلاحظ أن قاعدة رأس مال البنك جيدة (أي التصنيف رقم 1)، ولكن الأمر يحتاج إلى الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال والتي تكشف عنها عمليات التفتيش والرقابة الميدانية والمكتبية التي تقوم عليها السلطة النقدية، وفيما يلي أهم القضايا التي تتعلق بموضوع ملاءة رأس المال والتي يرى الباحث أهمية توضيحها والتركيز عليها لدى إجراء عمليات التفتيش والفحص وذلك قبل إصدار الحكم النهائي على كفاية رأس المال :-

- الوقوف على مستوى مخاطرة السوق والمخاطر المتعلقة بالأنشطة غير التقليدية وكذلك تركز المخاطر ؛

- مدى قوة العوائد وتأثيرها بعناصر غير تقليدية ؛ - مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة ؛

- مدى حاجة البنك إلى رأس مال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلة أنشطته المحتملة ؛

- مدى دخول البنك في أنشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة رأس المال.

2- تحليل جودة الأصول Assets Quality : تحتل عملية تقييم جودة الأصول الأهمية الأكبر في نظام التقييم Camels ولأغراض الوقوف على مدى جودة الأصول للبنك، يتعين القيام بعدة خطوات كما يلي :-

تصنيف الأصول حسب درجة المخاطر المحيطة بها (أنظر الجدول (3)). وقد تم التصنيف على أساس إعطاء وزن ترجيحي لكل مستوى حيث تم إعطاء وزن ترجيحي للأصول المصنفة تحت اسم (أقل من المستوى المطلوب) Substandard Assets منه وأعطي لها وزن ترجيحي قدره 20% لأن هذا الضعف يمكن تداركه وتصحيحه من قبل الإدارة، أما الأصول المشكوك فيها Doubt Ful Assets فقد أعطى لها وزن ترجيحي بنسبة 50% لأن هذه الأصول تحتوي على عناصر ضعف ومن غير المتوقع استردادها بالكامل، وأما الأصول الأخرى المصنفة تحت اسم (في مستوى الخسارة) Loss فقد أعطى لها وزن ترجيحي بنسبة 100% وذلك بسبب ضعف أو انعدام الأمل في التحصيل.

وللحكم على مدى جودة أصول البنك يتم استخدام النسب التالية التي تعتبر مؤشراً على قيمة المخاطرة في محفظة البنك، وبناءً على المعلومات الواردة في الجدول التالي يتبين أن جودة الأصول قد انخفضت عما كانت عليه في السنة السابقة كما تظهرها زيادة نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر.

وبمقارنة المعدلات السابقة مع فئات جودة الأصول (Benchmarks) التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية المذكورة للتعرف على مدى خطورة هذا الانخفاض ودرجة التصنيف الخاصة بالبنك يتم مقارنة المعدلات المذكورة على فئات التصنيف الواردة في الجدول (4).

بناءً على المؤشرات السابقة يتبين أن جودة أصول البنك تعتبر جيدة بعض الشيء أي ضمن التصنيف رقم (3)، وللوقوف بدقة على مدى صحة هذه النتيجة لابد من قيام جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بتحليل العديد من العوامل الإضافية الأتي ذكرها أثناء قيامهم بالمهام الرقابية :-

- مدى كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الخسائر في الأصول.

- حجم ونوع ومستوى المخاطر التي تتضمنها العمليات الائتمانية والالتزامات خارج الميزانية.

- مدى التنوع والجودة في محافظ الاستثمار والائتمان. - مدى وجود تركزات ائتمانية سواء من قبل المقترضين أو الصناعة.

- مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة والضبط الداخلي ونظم المعلومات الإدارية.

- حجم الأصول المعاد هيكلتها ومستوى التسديدات المتعلقة بها.

3-تحليل كفاءة وفعالية الإدارة Management : يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة وأهمها :-

- مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية ؛ - مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.

- مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية ؛ - مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية ؛ - مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي ؛ - مدى وجود خطط واضحة للتعيين ووضع المناسب في المكان المناسب ؛ - مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد ؛ - مدى قدرة الإدارة على مواجهة التقلبات في سوق الأعمال.

4- الأرباح Earnings : تعتبر جودة الأصول ذات تأثير مباشر وكبير على الأرباح، غير أنه لبيان مدى تأثير هذه الأصول على الأرباح في الأجل القصير، يستخدم عادة المفتشون نسبة العائد على متوسط الأصول (Return on average assets "RoAA") كنقطة بداية لتقييم الأرباح كما يلي:- (أنظر الجدول (5)).

ويلاحظ على المعدلات السابقة زيادة نسبة العائد على متوسط الأصول للفترة الحالية بواقع 3.3 كما أنها تزيد عن معدل الصناعة بواقع 1.5 وهو مؤشر على أداء أفضل للبنك مقارنة بالبنوك الأخرى، وبالتالي يمكن القول بأن أرباح البنك جيدة ويأخذ تقييم رقم (1)، ولكن الأمر يتطلب أيضاً قيام جهاز الرقابة والتفتيش المصرفي بتحليل جودة الأرباح من خلال مراعاة تحليل العناصر والقضايا التالية لدى إجراء التفتيش كما يلي :-

- مدى وجود إيرادات ونفقات استثنائية (غير متكررة) غير عادية. - مدى كفاية الأرباح الإجمالية لتغطية النفقات وبناء رأس المال بصورة جيدة. - مدى كفاية المخصصات في مواجهة القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة. - مدى وجود إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية وحجمها مقارنة بالإيرادات المصرفية المعتادة. - مدى المحافظة على مستوى جيد من نمو الأرباح تؤدي للمحافظة على كفاية رأس المال. - تحليل هيكل الأرباح ومدى اعتماده على الأنشطة والعمليات المصرفية العادية ومقارنته مع نفس المكونات في الصناعة. - مدى توافق عملية توزيع الأرباح مع القوانين والأنظمة السارية. - مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة. - مدى كفاية نظم الرقابة والتفتيش الداخلي على كافة المعاملات المصرفية.

5-تحليل السيولة Liquidity : يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، ولكن هذا العنصر يتميز بعدم تداخله بشكل كبير مع العناصر الأخرى المكون لهذا النظام مثل عناصر جودة الأصول والأرباح ورأس المال، ورغم ذلك فقد ينظر البعض إلى عنصر السيولة بأنه أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع البنوك في المشكلات وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، فإذا واجه البنك مشكلات معقدة في تدني جودة أصوله فإنه يصاب بالخسائر مما ينعكس بدوره على قاعدة رأس المال ومن ثم تدني مستوى التدفقات النقدية الداخلة، الأمر الذي يؤثر بالتالي على أوضاع السيولة.

يستند تحليل عنصر السيولة إلى العديد من النسب المالية موضحة في الجدول (7) ؛ وتشير النسب المذكورة إلى سلامة وضع السيولة لدى البنك حيث يتمتع بدرجة عالية من السيولة، وأن مستوى الالتزامات غير الأساسية جيدة، كما أن الودائع

الأساسية تعتبر قوية، وبناءً على ذلك يمكن إعطاء البنك بالنسبة لهذا المؤشر التصنيف رقم (1) مع أهمية مراعاة أن هناك العديد من العوامل والقضايا الأخرى التي يتعين أخذها بعين الاعتبار من قبل جهاز التفتيش والرقابة المصرفية للتأكد من مدى كفاءة إدارة السيولة في البنك وهي :

- مدى ملاءمة السيولة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية للأعمال والأنشطة التي يرتبط بها البنك مع الغير.
- مدى قدرة البنك للوصول إلى أسواق المال Money Market والمصادر الأخرى للتمويل.
- درجة الاعتماد على موارد التمويل قصيرة الأجل ومدى ثبات واتجاه الودائع.
- مدى فاعلية إدارة وتخطيط السيولة وقدرة الإدارة على ضبط وتحديد مستوياتها بدقة.

6- **تحليل الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity market Risk :** لا يعتمد تقييم الحساسية لمخاطر السوق على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام Camels وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وبالتالي فإن هذا البند يحتاج إلى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية، وبالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار عند إجراء التفتيش أهمها :-

- مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم.
- مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر.
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية.
- مدى توفر إدارة قوية لتطبيق فعال للسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.
- مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة إلى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي.
- مدى ملاءمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق.
- مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.
- مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.
- مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط.
- وجود جهاز رقابة يتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادر على القيام بواجباته بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر.

الخلاصة : نخلص مما سبق إلى ما يلي :

1- أظهر البحث أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية بما يؤكد صحة فرضية البحث، حيث تم إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق النظام (Camels) ودورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش والرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

2- تتمثل أهمية تطبيق نظام(Camels) في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظرياً وتطبيقياً بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم

في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً ودولياً، والتي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية.

3- إن التقرير عن نتائج الرقابة المصرفية التي تقوم بها السلطة النقدية على النحو الوارد في هذه الدراسة تؤدي إلى زيادة منفعة وفعالية التقارير والاستفادة منها بشكل جوهري لتحقيق أهداف النمو والتطور ومواكبة مستجدات العصر.

4- إن المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة والتفتيش الحالي (بصورته التقليدية) يتطلب المزيد من التطوير والتحديث في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تشهدها الساحة المصرفية مما يؤكد فرضية التكامل والترابط مع نظام التقييم المصرفي(Camels).

5- ترتبط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميداني بعناصر التقييم (Camels) بشكل جوهري إيجابياً وتتسم بالتكامل والقوة والفعالية في تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي.

6- يعمل النظام المقترح على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية مما يساهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.

في ضوء النتائج السابقة نُوصي بما يلي :

- تطبيق نظام التقييم (Camels) لأغراض دعم كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة والتفتيش التي تقوم أجهزة الرقابة والتفتيش المصرفية للسلطات النقدية على الجهاز المصرفي.
- العمل على تضمين تقرير التفتيش النهائي الذي تعده أجهزة الرقابة المصرفية كافة العناصر الإيجابية والسلبية التي يسفر عنها تطبيق نظام التقييم وتأثيراتها على نتائج عمليات والرقابة.
- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية (النقدية) لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي حتى تصبح تقارير التفتيش أداة فاعلة للرقابة على المصرف وتحقيق مستهدفاته.
- ضرورة تفعيل العناصر الأساسية التي يتسم بها نظام التقييم (Camels) في الكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائياً وعلاجياً بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.
- الحرص على التعلم من الدروس المستفادة في المشكلات التي يتم مواجهتها وتوثيقها ضمن تقارير خاصة توضح مسببات المشكلة والأساليب المتبعة في معالجتها وبدائل العلاج لغرض زيادة تراكم الخبرة الرقابية التي تسمح بزيادة كفاءة وفعالية التدابير والنظم الرقابية الوقائية التي تمنع أو تحد من القابلية للتعرض للأزمات المصرفية وضمان مستويات أعلى من الجاهزية في التعاون مع أي مشكلات مستقبلية.
- زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية من أجل تنمية وتأصيل المهارات والقدرات الفنية القادرة على النهوض بمتطلبات العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية.

ملحق الجداول

الجدول (1) : التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1- قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2- مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3- معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4- هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5- غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة- إشراف

المصدر : شاكر فؤاد، الصيرفة الالكترونية، القضايا المتعلق بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001، ص62.

جدول (2) : تحليل كفاية رأس المال بنك BADR لسنة 2009 القيمة بالمليون دينار جزائري

بيان النسبة	المستوى الحالي(2009)		مستوى الحد الأدنى	المجموعة Peer
رأس المال الأساسي	33.9	%11.38	% 4	4,9
متوسط الأصول	297,7			
رأس المال الأساسي	33.9	% 22.49	% 4	12,8
الأصول المرجحة بالمخاطر	150,7			
إجمالي رأس المال	33.9	% 22.49	% 8	13,1
الأصول المرجحة بالمخاطر	150.7			

المصدر : مُعد اعتمادا على القوائم المالية لبنك BADR لسنة 2009

جدول (3) : تحليل جودة الأصول لبنك BADR لسنتي 2008-2009 القيمة بالمليون دينار جزائري.

بيان التصنيف Classification	مجموع الأصول (TC) Total Classification	نسبة الترجيح	الأصول المرجحة Weighted Classification	الوضع السابق 2008/12/31	الأصول المرجحة 2008/12/31
أصول دون المستوى المطلوب	0.8	% 20	0.16	%20×0.7	0.14
أصول مشكوك فيها	0.7	% 50	0.35	%50×0.6	0.30
أصول في مستوى الخسارة	14.3	% 100	14.3	%100×10.7	10.7
	15.8		14.81	12.0	11.14

المصدر : مُعد اعتمادا على القوائم المالية لبنك BADR لسنتي 2008-2009

جدول (4) : بيان نسب جودة الأصول لبنك BADR لسنتي 2008 -2009 القيمة بالمليون دينار جزائري

نسبة التصنيف المرجح	الوضع الحالي 2009م	النسبة	الوضع السابق 2008م	النسبة
WC	14.81	% 30.72	11,14	% 33
Tier1 + LLR	33.9+14.3		22.8+10.7	
نسبة إجمالي التصنيف	الوضع الحالي	% 32.78	الوضع السابق	% 36
	2009م		2008م	
TC	15.8		12.0	
Tier1 + LLR*	33.9+14.3		22,8+10.7	

*LLR تمثل مخصصات الديون المصنفة (المشكوك فيها) التي كونها البنك.

المصدر : مُعد اعتمادا على القوائم المالية لبنك BADR لسنتي 2008-2009.

جدول (5) : فئات جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR) Weighted Classification Ratio	(TCR) Total Classification Ratio
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5- 15%	20- 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15- 35%	50- 80%
4	حدية	من 35- 60%	80- 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر : Examiner orientation, Bank rating system op.cit.

جدول (6) : تحليل عنصر الأرباح لبنك BADR لسنتي2008-2009 القيمة بالمليون دينار جزائري

البيـان	السنة الحالية 2009م		Peer group RoAA	السنة السابقة 2008م	
	الدخل	RoAA	معيار الصناعة	الدخل	RoAA
الدخل المتحقق	2.5	0.84	0.69	1.1	0.51

المصدر : من تلخيص الباحث اعتمادا على القوائم المالية لBADR- لسنتي 2008-2009

جدول (7) : تحليل عنصر الحساسية لِـ BADR لسنتي 2008- 2009 القيمة بالمليون دينار جزائري

بين النسبة	النسبة للفترة الحالية 2009م		النسبة للفترة السابقة 2008م		مجموعة البنوك Peer Banks
الموجودات قصيرة الأجل	278.7	% 83.5	224.4	% 87.7	79.2
إجمالي الموجودات	333.5		255.9		
الالتزامات غير الأساسية	88.3	% 26.5	64.3	% 25.1	23.4
إجمالي الموجودات	333.5		255.90		
الودائع الأساسية	245.2	% 73.5	191.6	% 74.9	76.6
إجمالي الموجودات	333.5		255.9		

المصدر : من تلخيص الباحث اعتمادا على القوائم المالية لِـ BADR لسنتي 2008-2009

الإحالات والمراجع :

[1] - عبد النبي إسماعيل الطوحي، "التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة"، مجلة جامعة أسيوط، العدد20، مصر2009، ص68.

[2] - الغندور حافظ كامل، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة) "، اتحاد المصارف العربية، بيروت2003م، ص85.

[3] - طارق عبد العال محمد، "حوكمة الشركات،" دار المعرفة، الإسكندرية 2005، ص774-775.

[4] - الشاهد سمير، "الضوابط العامة للرقابة المصرفية أهميتها وأثرها"، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت2001، ص110.

[5] - مالك الرشيد أحمد، "مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية"، مجلة المصرفي، العدد 35، مصر 2005، ص1-3.

[6]- Examiner Orientation, "Bank rating System, report on safety and soundness specialty module", Mag hill; USA 1998,p120.

[7]- Michael G. Hadjimichalakis & Aarmar G Hadjimichalakis, " Contemporary money Banking & Financial markets", Theory and practice. University of washington, USA 1995, P.P 365-368.

[8]- Smith, C.W & Stulz, R., " The determinates of firms hedging policies" , Journal of Financial and Quantitative analysis, 1985, Vol.20, PP.391-405.

[9]- Barbara Stgmiest, "Innovation And Tradition: Adapting to change" the 2nd international Conference, Emirates Institute for Banking & Financial Studies, Abu Dabi, U.A.E November 2001, p98.

[10] - عبد العزيز محمود، "دور البنوك المصرية في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصري"، ورقة عمل في لقاء العمل السنوي الرابع مقدمة للجنة الشئون الاقتصادية والمالية للحزب الوطني الديمقراطي 29-30 يناير، مصر 1995م، ص12.

[11] - الهندي منير إبراهيم، "أدوات استثمار في أسواق رأس المال- الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الامارات1994 م، ص65.

[12]- Stulz, R.M.," Rethinking risk management ", In The Book : The new corporate finance, where the theory meets practice, chew. D.H., (Boston; Irwin / McGraw – Hill, 1999), PP. 491-504.

[13] - مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

[14] - الأرقام والإحصائيات الواردة في هذه الدراسة هي من المديرية العامة لBADR بالجزائر العاصمة لسنتي 2008-2009.

[15]- Examiner Orientation, op.cit.

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009

مسعود صديقي & محمد الهاشمي حجاج
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نحاول من خلال هذا المقال تحليل أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة ما بين 2007/9/1-2009/8/30، قسمت إلى فترتين قبل وقوع الأزمة (إفلاس بنك ليمان برادرز) وشملت الفترة من سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة انحصرت بين شهر سبتمبر من العام 2008 ولغاية شهر أوت من العام 2009، تَمَّ استخدام بعض الأساليب الإحصائي لغرض المقارنة بين مجموعتين للأداء وبيان الفرق بينهما. أظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية العالمية انعكست آثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية.

الكلمات المفتاح : الأسواق المالية، العولمة المالية، الأزمة المالية، أزمة الرهن العقاري، سوق الدوحة للأوراق المالية.

تمهيد : شهدت الرأسمالية العديد من الأزمات المالية خلال تاريخها الطويل، وتعد أزمة الكساد الكبير في حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي أخطر وأكبر أزمة عمت مختلف دول العالم، انهارت بسببها كل الافتراضات النظرية للاقتصاد الحر التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للاقتصاد الرأسمالي، إذ لم يستطيع الافتراض الكلاسيكي أن يواجه هذا الامتحان الصعب الذي تعرض له، فازدادت التقلبات الدورية وانهارت الأسواق المالية وتضخمت أعداد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى كثيرة.

في ظل التغيرات الجذرية التي عرفها النظام الرأسمالي وبعد وضع نهاية للاقتصاد الحر برزت النظرية الكينزية[1]، التي أكدت على أهمية التدخل الحكومي في اقتصاد السوق والذي يمكن من تحقيق الاستخدام الشامل، واستمر الأثر الكينزي في السياسات الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة بشكل خاص والبلدان الأخرى في أوروبا وغيرها، بوجه عام، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليتوقف ذلك الأثر مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، بعد ظهور تغيرات ومشاكل وأزمات اقتصادية عالمية شهدتها الدول الرأسمالية.

نتيجة للأوضاع الجديدة التي عرفتها الدول الرأسمالية، سرعان ما ظهرت انتقادات للنظرية الكينزية وحلت محلها الليبرالية الجديدة أو ما يمكن تسميته " الكلاسيكية المحدثة الجديدة" والمتمثل بمدرسة النقديين (مدرسة شيكاغو)[2]، التي راهنت على كفاءة نظام السوق والاقتصاد الحر ودور القطاع الخاص، وعملت على تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتوفير حرية كاملة لحركة الأسعار وإتاحة المزيد من الحرية للأفراد، وتفعيل سياسات تحرير مبادلات السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، وخصخصة القطاع العام، مع حصر التدخل الحكومي في مجال الدفاع والتعليم والخدمات مثل الصحة وغيرها.

ساعدت الليبرالية الجديدة على ظهور أزمات مالية عديدة منذ سبعينيات القرن الماضي في آسيا وأوروبا وبعض دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك والأرجنتين، تمخضت عنها نتائج كارثية هزت أركان الرأسمالية، وتعد الأزمة المالية الأخيرة التي شهدها العالم منذ منتصف سبتمبر من عام 2008 أخطرها والأكثر حدة، وأثبتت حدة تداعياتها منذ اندلاعها وحتى الآن على أنها أخطر بكثير من الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ نشأته بما في ذلك أزمة الكساد الكبير، لأن نتائجها السلبية طالت الاقتصاد الحقيقي وسادت تقريبا معظم دول العالم الرأسمالي في وقت واحد، لأنها تحدث في ظل توحد الأسواق العالمية وانفتاحها على بعضها البعض وظهورها كسوق واحدة، أو في ظل ما يعرف بالعولمة المالية.

لقد ظهرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ما يسمى بأزمة الرهن العقاري الأمريكية، وكانت البداية الحقيقية للأزمة بعد إفلاس بنك ليمان برادرز أحد أكبر البنوك العالمية، وباعتبار أن الاقتصاد الأمريكي يعد أكبر اقتصاد في العالم فقد تحولت الأزمة الأمريكية للرهن العقاري إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية، وأخذت بذلك الأوضاع الاقتصادية العالمية تشهد تحولات جذرية معقدة ومتشابكة، تعصف بمعظم دول العالم في وقت واحد، ودخول اقتصاديات دول كثيرة في مرحلة صعبة من الركود، وانهيارات متتالية في البورصات العالمية، فضلا عن تدهور أوضاع عدد كبير من المؤسسات المالية من بنوك وشركات التأمين ومؤسسات التمويل العقاري في مختلف دول العالم.

كغيرها من الدول النامية لم تكن الدول العربية بمنأى عن الآثار السلبية لتداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك لاعتماد اقتصاديات الدول العربية بشكل كبير على الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي تصديرا واستيرادا، حيث تراجع بسبب الأزمة الطلب على النفط والمواد الأساسية، التي تمثل صادراتها مصادر الدخل الرئيسية لعدد كبير من الدول العربية، كما تراجعت الإيرادات العامة للدول العربية غير النفطية نتيجة انخفاض مداخيل السياحة والصادرات وتقلص تدفقات الاستثمارات المالية الأجنبية المباشرة من الخارج في ظل الركود الذي يسود العالم.

كما تعتبر الأسواق المالية العربية شديدة الحساسية تجاه أية أحداث اقتصادية خارجية، حيث أن هناك أموال عربية ضخمة موظفة في الأسواق المالية الخارجية، إضافة إلى تواجد عدد كبير من المستثمرين الأجانب في الأسواق العربية اندفعوا وبشكل غير مسبوق منذ بداية الأزمة المالية لبيع أسهمهم وبأسعار منخفضة بحثا عن السيولة المالية لإنقاذ مراكزهم المالية.

تعد سوق الدوحة للأوراق المالية سوق دولية وتعتبر من أهم أسواق الأوراق المالية العربية من حيث الرسملة، وحجم التداول، وعدد الشركات المدرجة، إضافة إلى التنظيم الجيد واستعمال أحدث وسائل الاتصال، ومنذ تفاقم الأزمة المالية والإعلان عن إفلاس بنك ليمان برادرز في منتصف سبتمبر 2008 تدهور أداء البورصة القطرية وشهدت تراجعات حادة غير مسبوقة. وسنحاول في هذا المقال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي : **ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية ؟**

بمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- إذا كان هناك انعكاس للأزمة المالية على أداء البورصة القطرية، إلى أي مستوى انخفض هذا الأداء ممثلا في مؤشر البورصة ؟
- ما هو أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا بتداعيات الأزمة المالية ؟
- هل تأثرت البورصة القطرية بانسحاب الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية ؟

ولغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة سنقوم باختبار الفرضيات التالية :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية العالمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء كل من قطاع البنوك والمؤسسات المالية والتأمين والصناعة والخدمات تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية العالمية.

وعليه، وبناءا على الأسئلة المطروحة، وقصد تحليل هذا الموضوع سنتطرق إلى العناصر الآتية :

1- أثر الأزمة المالية العالمية في الأداء العام لسوق الدوحة للأوراق المالية؛

2- أثر الأزمة المالية في أداء القطاعات الاقتصادية؛

3- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية.

1- أثر الأزمة المالية في الأداء العام لسوق الدوحة للأوراق المالية

الفرضية الصفرية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

الفرضية البديلة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

أحد شروط اختبار t- test للعينات المستقلة هو أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، ولهذا الغرض يمكن استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov ، وتوضح بيانات الجدول (2) وبالنظر لقيم عمود الدلالة، وحيث $Sig. = 0.20 \succ \alpha = 0.05$ ، فإن هذا يشير إلى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي لقيم جميع المؤشرات موضوع الدراسة قبل وبعد الأزمة.

كما تعتمد قيمة t- test في حسابها على مدى تجانس تشتت البيانات من عدمه. ولهذا الغرض نستخدم اختبار Levene، وتوضح بيانات الجدول (3) وبالنظر لقيمة الدلالة المرفقة بقيمة إحصاءة Levene أن فرضية تجانس التباين[3] هي المحققة لجميع مؤشرات الدراسة.

يوضح الجدول (1) تطور مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، ونلاحظ أن السوق القطرية تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية إذ انخفض متوسط مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية من 10257 وبخطأ معياري 348 قبل الأزمة المالية إلى 6389.9 وبخطأ معياري 371 بعد الأزمة ويدعم ذلك درجة التشتت العالية لمؤشر البورصة حيث بلغ الانحراف المعياري 1284.879 للفترة بعد الأزمة المالية مقارنة بـ 1205.622 للفترة فبل الأزمة المالية.

يتضح من خلال هذه النتائج أن الأداء العام للبورصة كان أفضل في الفترة التي سبقت وقوع الأزمة المالية العالمية، بحيث انخفض متوسط مؤشر البورصة بشكل كبير للفترة بعد الأزمة. يفسر هذا الانخفاض في الأداء العام للبورصة سلوك المستثمرين في سوق الدوحة للأوراق المالية وانتشار ظاهرة التقليد لما يجري في الأسواق العالمية، حيث توجه أغلب المستثمرين إلى تصفية مراكزهم الاستثمارية تخوفا من حدوث خسائر مستقبلية. وما يعزز نتائج فروق الأداء اختبار t- test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية.

ويبين الجزء الثاني من الجدول (3) ناتج تطبيق اختيار t، بحيث أن قيمة اختبار t هي 7.603 وبدرجات حرية (df = 22) وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر البورصة هو 3867,198 والخطأ المعياري في هذا الفرق هو 508,629.

كما نلاحظ أيضا أن قيمة (sig (2-tailed أقل من قيمة α=0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، كما يمكن رفض أو قبول الفرضية الصفرية من خلال فترة الثقة للفرق بين العينتين، ومن الجدول نلاحظ أن فترة الثقة للفرق بين وسطي العينتين هي (4922.03 ; 2812.36) ويؤدي هذا إلى رفض الفرضية الصفرية وبالتالي قبل الفرضية البديلة لها ومفادها توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

يظهر أن الأزمة المالية انعكست آثارها على أداء البورصة القطرية، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أداء سوق الدوحة للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية نتيجة لانخفاض رقمها القياسي المرجح بالقيمة السوقية، حيث أن أداء السوق كان أفضل للفترة قبل الأزمة المالية، وتمكنت السوق خلالها من بلوغ قمة أداءها مدفوعة بالمؤشرات الايجابية للاقتصاد القطري، غير أن مؤشر السوق اتخذ منحنى هبوطيا منذ الإعلان عن إفلاس بنك **ليمان برادرز**، وتعود أسباب هذا التراجع إلى تأثيرات نفسية سيطرت على المستثمرين، إضافة إلى انتشار ظاهرة الانقياد والتقليد لما يجري في الأسواق المالية العالمية.

وعليه، وبالرغم من الأداء المتميز للسوق القطري وتحقيقه لحركة تداول نشطة، إلا أن تداعيات الأزمة المالية التي اجتاحت معظم الأسواق المالية العالمية أثرت بشكل واضح على أداء البورصة القطرية وأدت إلى انخفاضه كباقي الأسواق العربية، وما يميز البورصة القطرية كونها تعد ذات درجة عالية من الانفتاح على الأسواق المالية العالمية، وعلى الرغم من المزايا التي يحققها هذا الانفتاح في الظروف الطبيعية، إلا أنه يشكل مصدرا لبعض المشاكل في أوقات الأزمات، لذلك كان من الطبيعي أن تتأثر البورصة القطرية بتبعات الأزمة المالية العالمية.

2- دراسة أثر الأزمة المالية في أداء القطاعات الاقتصادية

بعد عرض نتائج تحليل أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء العام لسوق الدوحة للأوراق المالية، والتي أظهرت أن الأزمة المالية العالمية انعكست بآثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية نتيجة انخفاض مؤشر السوق المرجح بالقيمة للسوقية للأسهم القابلة للتداول، نحاول في هذا البند دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على مستوى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية العاملة في سوق الدوحة للأوراق المالية بدءا من قطاع البنوك والمؤسسات المالية، ثم قطاعي الصناعة والخدمات وأخيرا قطاع التأمين.

2-1- قطاع البنوك : يوضح الجدول (1) تطور مؤشر قطاع البنوك في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، كما تبين أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشر قطاع البنوك للفترة قبل وبعد الأزمة المالية والذي يظهر أن حجم عينة مؤشر قطاع البنوك للفترة قبل الأزمة المالية هو 12 بمتوسط حسابي قدره 14528 وبخطأ معياري 521 وانحراف معياري قدره 1806. أما للفترة ما بعد الأزمة المالية فإن حجم العينة هو 12 نفسه للفترة قبل الأزمة المالية بمتوسط حسابي قدره 9083.2 وانحراف معياري قدره 1792 وخطأ معياري 517.

ما يلاحظ أن اتجاه حركة الأسعار لأسهم قطاع البنوك والمؤسسات المالية شهدت انخفاضا كبيرا للفترة بعد وقوع الأزمة متأثرا بتداعيات الأزمة المالية. وما يعزز نتائج فروق الأداء اختبار t- test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء قطاع البنوك والمؤسسات المالية للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية.

كما نلاحظ من خلال الجدول (3) أن قيمة اختبار t هي 7.415 بدرجات حرية 22 وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر قطاع البنوك كان معنويا بمستوى أقل من القيمة الاحتمالية المعتمدة 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ومضمونها وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء قطاع البنوك والمؤسسات المالية تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

2-2- قطاع الخدمات : يوضح الجدول (1) تطور مؤشر قطاع الخدمات في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، ونلاحظ أن قطاع الخدمات تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية إذ انخفض متوسط مؤشر القطاع من 7621.5 قبل الأزمة إلى 4788.7 بعد الأزمة ويدعم ذلك درجة التشتت العالية لمؤشر قطاع الخدمات حيث بلغ الانحراف المعياري 952.7 للفترة بعد الأزمة مقارنة بـ 702.6 للفترة قبل الأزمة المالية. وما يعزز نتائج تحليل الفروق في الأداء في قطاع الخدمات اختبار t- test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء قطاع البنوك والمؤسسات المالية للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية.

كما يبين الجزء الثاني من الجدول ناتج تطبيق اختيار t وأن قيمة اختبار t هي 8.290 وبدرجات حرية 22 وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر البورصة هو 2832.77 والخطأ المعياري في هذا الفرق هو 341.72. كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة sig (2-tailed) أقل من قيمة $\alpha=0.05$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، كما أن فترة الثقة للفرق بين وسطين العينتين هي (3541.45 ; 2124.1) مما يمكننا من رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها ومفادها توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء قطاع الخدمات تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

2-3- قطاع الصناعة : يوضح الجدول (1) تطور مؤشر قطاع الصناعة في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمؤشر قطاع الصناعة للفترة قبل الأزمة المالية بلغا 9937.3 و

1606.5 على الترتيب بخطأ معياري بلغ 463.75. أما للفترة ما بعد الأزمة المالية فإن حجم العينة هو نفسه للفترة قبل الأزمة المالية بمتوسط حسابي قدره 6210.2 وانحراف معياري قدره 1346.93 وخطأ معياري 388.82.

ما يلاحظ أن قطاع الصناعة قد تأثر بشكل كبير من تداعيات الأزمة المالية. ويعود سبب التراجع الكبير في أداء القطاع الصناعي للفترة بعد الأزمة المالية إلى تخوف المستثمرين في هذا القطاع من أن تمتد الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي وتؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي، وهذا ما يفسر الانخفاض الكبير في أداء القطاع الصناعي. وما يعزز نتائج تحليل الفروق في الأداء في قطاع الصناعة اختبار t test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء الصناعة للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة اختبار t هي 7.415 بدرجة حرية 22 وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر قطاع الصناعة كان معنويا بمستوى أقل من القيمة الاحتمالية المعتمدة 0.05،

(6967.9 ; 2471.9)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ومضمونها وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء قطاع الصناعة تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

2-4- قطاع التأمين : يوضح الجدول (1) تطور مؤشر قطاع التأمين في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة وشملت سبتمبر 2007 ولغاية شهر أوت 2008، والفترة الثانية بعد الأزمة وشملت سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت من العام 2009، نلاحظ أن قطاع التأمين تأثر بأحداث الأزمة المالية العالمية إذ انخفض متوسط مؤشر القطاع من 9330.1 قبل الأزمة إلى 4504.6 بعد الأزمة ويدعم ذلك درجة التشتت العالية لمؤشر قطاع التأمين حيث بلغ الانحراف المعياري 1297.2 للفترة بعد الأزمة مقارنة بـ 862.05 للفترة قبل الأزمة المالية. وعلى ما يبدو أن المخاوف التي طالت المستثمرين في قطاع البنوك وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة قد رافقه أيضا مخاوف المستثمرين في قطاع التأمين حيث كان أداء القطاع منخفض بشكل كبير للفترة بعد وقوع الأزمة المالية.

وما يعزز نتائج تحليل الفروق في الأداء في قطاع التأمين اختبار t test من خلال الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار t للفروق في أداء قطاع التأمين للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية، حيث يتضح من خلال اختبار التجانس أن قيمة sig هي 0.393 وهي أكبر من 0.05 لذا فإن تباين عينتي مؤشر قطاع التأمين للفترة قبل وبعد الأزمة المالية متجانس. كما نلاحظ أن قيمة اختبار t هي 10.732 بدرجات حرية 22 وأن الفرق بين متوسطي العينتين لمؤشر قطاع التأمين كان معنويا بمستوى أقل من القيمة الاحتمالية المعتمدة 0.05، وأن مجال الثقة هو (5758.05 ; 3893.12)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ومضمونها وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء قطاع التأمين تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

يظهر على المستوى القطاعي أن هناك تأثير ذو معنوية إحصائية للأزمة المالية على أداء كل قطاع حيث شهدت حركة الأسعار أسهم قطاع البنوك والمؤسسات المالية انخفاضا كبيرا للفترة بعد وقوع الأزمة متأثرا بتداعيات الأزمة المالية. كما أن المخاوف التي طالت المستثمرين في قطاع كل من البنوك والخدمات والصناعة رافقه مخاوف المستثمرين في قطاع التأمين حيث كان أداء القطاع منخفضا للفترة بعد وقوع الأزمة.

3- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية

يوضح الجدول (4) إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها و تعاملات غير القطريين في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل وبعد الأزمة المالية، وسنعتمد على البيانات المتاحة للفترة ما قبل الأزمة من شهر جانفي 2008 لغاية شهر أوت من السنة نفسها ولمدة ثمانية أشهر فقط نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن تعاملات المستثمرين غير القطرين خلال سنة 2007، بينما للفترة ما بعد الأزمة المالية ستبقى نفسها من شهر سبتمبر 2008 لغاية شهر أوت 2009 وبعدد اثني عشر مشاهدة. وقد تبين وجود

علاقة ارتباط طردية بين إجمالي تعاملات المستثمرين غير القطريين وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل الأزمة، وهذا الارتباط دال إحصائيا عند مستوى أقل من 0.05 بين أداء سوق الدوحة للأوراق المالية وتعاملات غير القطريين، إذ بلغ معامل الارتباط 0.675 للفترة قبل حدوث الأزمة ليفسر الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية.

بينما للفترة بعد الأزمة المالية كانت علاقة الارتباط سالبة وقوية جدا بين تعاملات القطريين وأداء سوق الدوحة للأوراق المالية، حيث تبين وجود علاقة ارتباط سالبة وقوية جدا ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.001 بين أداء سوق الدوحة للأوراق المالية وتعاملات غير القطريين، إذ بلغ معامل الارتباط 0.90- للفترة بعد حدوث الأزمة، حيث أنه كلما قل تعاملات غير القطريين ازداد عدد الأسهم المكتتب بها في سوق الدوحة للأوراق المالية، وبالتالي فإن سوق الدوحة للأوراق المالية لم يتأثر بانسحاب الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة.

خلاصة : توصلنا في نهاية هذا المقال وبعد التحليل الإحصائي لبيانات مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية ومؤشرات القطاعات الاقتصادية وتعاملات المستثمرين الأجانب للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية إلى جملة من النتائج أهمها :

- انعكست الأزمة المالية العالمية بآثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية، نتيجة لانخفاض مؤشر السوق المرجح بالقيمة السوقية للأسهم القابلة للتداول، حيث كان أداء البورصة أفضل في الفترة التي سبقت وقوع الأزمة إذ بلغ متوسط مؤشر السوق المرجح بالقيمة السوقية للأسهم القابلة للتداول 10257 للفترة قبل الأزمة وبحركة تداول نشطة مقارنة بمؤشر السوق بعد وقوع الأزمة الذي انخفض ليصل إلى 6389.9 وبفرق متوسط بلغ 3867.1 لصالح الفترة قبل وقوع الأزمة. وفي الواقع أن هذا الانخفاض يعود إلى عوامل نفسية سيطرت على توجهات المستثمرين، وخاصة الصغار منهم، إضافة إلى دور المضاربين بتخفيض الأسعار واستغلال الظروف الغير طبيعية، ولكن سرعان ما استعاد السوق القطرية عافيتها، وكانت الأقل تراجعا بين أسواق وبورصات دول مجلس التعاون الخليجي.

- تأثر كل من قطاعي البنوك والتأمين بشكل كبير بتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض مؤشر قطاع البنوك بفرق متوسط بلغ 5445 نقطة لصالح الفترة قبل الأزمة، وذلك على الرغم من أن البنوك القطرية لم تشهد أي حالة إفلاس تذكر ولم تتأثر بشكل مباشر بتداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية، ويعود سبب انخفاض هذا القطاع إلى عوامل نفسية، حيث أن النظام المصرفي القطري لا يعاني من نقص السيولة، وأن البنوك والمؤسسات المالية القطرية تتمتع بملاءة مالية عالية، بينما يعود سبب انخفاض أداء القطاع الصناعي للفترة بعد الأزمة المالية إلى تخوف المستثمرين في هذا القطاع من أن تمتد الأزمة إلى القطاع الحقيقي، أما القطاع الخدمي فإن فرق المتوسط في مؤشر هذا القطاع لا يعكس إلا تأثير محدود للأزمة المالية وهو في واقع الحال تأثيرات نفسية سيطرت على سلوك المستثمر القطري.

- للاستثمار الأجنبي غير المباشر دور في التأثير على أداء أسواق الأوراق المالية العربية، إذ لعبت هذه الاستثمارات دور في إظهار الآثار السلبية للأزمة المالية، وبمجرد حدوث الأزمة المالية العالمية اندفع المستثمرين الأجانب لبيع أسهمهم وتصفية مراكزهم الاستثمارية تحسبا من هبوط الأسعار، غير أن سوق الدوحة للأوراق المالية لم يتأثر بانسحاب الاستثمارات الأجنبية على عكس الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ معامل الارتباط 0.90- بين أداء سوق الدوحة للأوراق المالية وتعاملات غير القطريين للفترة بعد حدوث الأزمة حيث أنه كلما قل تعامل المستثمرين الأجانب ازداد عدد الأسهم المكتتب بها، وبالتالي فإن سوق الدوحة للأوراق المالية لم يتأثر بانسحاب الاستثمارات الأجنبية.

ملحـق الجـداول

الجدول (1) : المؤشر قبل وبعد الأزمة

	سوق الدوحة للأوراق المالية		قطاع البنوك		قطاع الخدمات		قطاع التأمين		قطاع الصناعة	
Période	**Avant**	**Après**	**Avant**	**Après**	**Avant**	**Après**	**Avant**	**Après**	**Avant**	**Après**
septembre	8097,05	9314,53	11518,46	13281,32	6157,26	6722,03	9263,85	7856,17	7309,01	9211,21
octobre	9417,41	6928	12715,7	9250,52	7424,98	5314,28	9670,46	6126,76	9264,37	6596,15
novembre	9363,1	6071,39	12949,53	8553,53	7209,24	4874,9	10537,47	4517,97	8966,28	5099,31
décembre	9580,45	6886,12	13411,13	10319,72	7431,1	4660,29	11033,51	4960,37	8738,27	6491,25
janvier	9485,25	5253,03	13441,67	7866,83	7186,81	3594,71	8204,76	3941,49	8796,35	4889,13
février	10472,61	4438	15167,19	6512,48	7613,41	3375,96	8633,78	3512,48	9786,15	4276,8
mars	9554,71	4887,02	13702,1	6977,71	7227,92	3555,57	8137,7	3365	8347,73	5012,95
avril	11289,26	5603,25	15870,95	7858,84	8264,45	4463,13	8821,45	3512,48	11384,65	5425,54
mai	11884,77	6980,76	16907,09	9659,96	8627,73	5494,52	9196,84	4249,82	11743,84	7188,85
Juin	11863,86	6491,65	16925,88	8960,82	8596,3	5163,55	9545,41	3887,84	11646,75	6645,63
juillet	11633,42	6707,73	16469,22	9545,82	8181,84	4989,32	9746,5	3968,28	12253,52	6779,48
août	10443,22	7117,25	15259,23	10211,26	7537,19	5256,68	9170	4155,99	11010,22	6906,37

المصدر: تم الاعتماد على الموقع الالكتروني لبورصة قطر وصحيفة الشرق الاقتصادي القطرية

جدول (2) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov للتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

	لمؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية		لقيم مؤشر قطاع البنوك والمؤسسات المالية		لمؤشر قطاع الخدمات في سوق الدوحة للأوراق المالية		لمؤشر قطاع الصناعة		لمؤشر قطاع التأمين	
	Statistic	Sig	Statistic	Sig	Statistic	Sig	Statistic	Sig	Statistic	Sig
Avant la crise (df=12)	0,213	0,140	0.176	0.200	0.185	0.200	0.165	0.200	0.148	0.200
Après la crise (df=12)	0,202	0,188	0.162	0.200	0.146	0.200	0.166	0.200	0.246	0.200

الجدول (3) : نتائج اختبار t للفروق في الأداء للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية

index	Levene's Test Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig	t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
سوق الدوحة للأوراق المالية	0.040	,844	7,603	22	0,000	3867,198	508.63	2812.37	4922,03
قطاع البنوك	0.472	0.499	7.415	22	0.000	5444.95	734.35	3921.99	6967.90
قطاع الخدمات	0.767	0.391	8.290	22	0.000	2832.77	341.72	2124.09	354.46
قطاع الصناعة	1.264	0.273	6.158	22	0.000	3727.04	605.19	2471.95	6967.90
قطاع التأمين	0.758	0.393	10.732	22	0.000	4825.59	449.663	3893.12	5758.06

الجدول (4) : إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها و تعاملات غير القطريين في سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل و بعد الأزمة المالية

بعد الأزمة		الفترة	قبل الأزمة		القطاع	الفترة
تعاملات غير القطريين	إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها		تعاملات غير القطريين	إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها		
547502,0023	2521932,167	سبتمبر 2008	غ م	غ م	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	سبتمبر 2007
10057,24002	110160,6		غ م	غ م	قطاع التأمين	
72258,78589	822132,524		غ م	غ م	قطاع الصناعة	
238484,1274	2595900,878		غ م	غ م	قطاع الخدمات	
868302,1556	**6050126,169**					
519719,5317	2521932,167	أكتوبر 2008	غ م	غ م	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	أكتوبر 2007
9422,13156	110160,6		غ م	غ م	قطاع التأمين	
68824,77551	822132,524		غ م	غ م	قطاع الصناعة	
233543,2058	2595900,878		غ م	غ م	قطاع الخدمات	
831509,6445	**6050126,169**					
509942,0846	2521932,167	نوفمبر 2008	غ م	غ م	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	نوفمبر 2007
9235,78554	110160,6		غ م	غ م	قطاع التأمين	
65604,47883	822132,524		غ م	غ م	قطاع الصناعة	
231420,5554	2595900,878		غ م	غ م	قطاع الخدمات	
816202,9044	**6050126,169**					
500033,5604	2521932,167	ديسمبر 2008	غ م	غ م	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	ديسمبر 2007

	قطاع التأمين	غ م	غ م		110160,6	9094,77774
	قطاع الصناعة	غ م	غ م		822132,524	62779,71438
	قطاع الخدمات	غ م	غ م		2595900,878	226459,2963
					6050126,169	**798367,3488**
جانفي 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2192935,713	553658,5491	جانفي 2009	2521932,167	490125,0362
	قطاع التأمين	228999	17276,9028		110160,6	8953,76994
	قطاع الصناعة	765994,524	71811,09167		822132,524	59954,94993
	قطاع الخدمات	1817878,534	206049,5353		2595900,878	221498,0372
		5005807,771	**848796,0789**		**6050126,169**	**780531,7932**
فيفري 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2229435,203	564526,9334	فيفري 2009	2602312,14	480615,7347
	قطاع التأمين	104884,6	8485,23536		142013,85	10315,73496
	قطاع الصناعة	765994,524	72976,7165		822132,524	58704,46692
	قطاع الخدمات	2324778,534	218872,3454		2595900,878	221290,6434
		5425092,861	**864861,2307**		**6162359,392**	**770926,58**
مارس 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2370785,961	585028,4109	مارس 2009	2620151,501	481474,7794
	قطاع التأمين	104884,6	8817,84554		142013,85	10293,68253
	قطاع الصناعة	815994,524	76580,08003		822132,524	60532,85954
	قطاع الخدمات	2388643,215	234385,0676		2618688,802	221929,4648
		5680308,3	**904811,4041**		**6202986,677**	**774230,7863**
أفريل 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2466649,155	588781,9463	أفريل 2009	2632934,497	481156,3418
	قطاع التأمين	104884,6	9179,97022		147128,85	11600,87769
	قطاع الصناعة	816357,524	77832,7112		832584,505	64254,57968
	قطاع الخدمات	2436364,215	247187,3891		2618688,802	228793,1648
		5824255,494	**922982,0168**		**6231336,654**	**785804,9639**
ماي 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2497932,167	586629,0753	ماي 2009	2632934,497	478613,4994
	قطاع التأمين	110160,6	9651,32922		147128,85	12487,63544
	قطاع الصناعة	816357,524	77426,84501		832584,505	67692,02421
	قطاع الخدمات	2559234,211	253570,7843		2618688,802	233311,3748
		5983684,502	**927278,0339**		**6231336,654**	**792104,5338**
جوان 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2497932,167	689231,8282	جوان 2009	2632934,497	464029,0742
	قطاع التأمين	110160,6	10400,00934		147128,85	12688,8515
	قطاع الصناعة	816357,524	77678,56228		832584,505	68228,2648
	قطاع الخدمات	2559234,211	254067,3902		2616188,802	234079,9462
		5983684,502	**1031377,79**		**6228836,654**	**779026,1367**
جويلية 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2521932,167	580128,5058	جويلية 2009	2272934,497	361288,7563
	قطاع التأمين	110160,6	10420,05006		147128,85	12817,50543
	قطاع الصناعة	822132,524	77579,90275		876911,283	68582,51399
	قطاع الخدمات	2595900,878	256732,5558		3461588,802	251056,8666
		6050126,169	**924861,0144**		**6758563,432**	**693745,6423**
أوت 2008	قطاع البنوك و المؤسسات المالية	2521932,167	567321,5765	أوت 2009	2272934,497	354749,5577
	قطاع التأمين	110160,6	10264,71126		147128,85	10637,77257
	قطاع الصناعة	822132,524	75352,19873		897224,9255	66402,78113
	قطاع الخدمات	2595900,878	248717,0107		3481902,445	248877,1338
		6050126,169	**901655,4972**		**6799190,717**	**680667,2451**

هوامش وإحالات

[1] - وضعها كينز في عام 1936 في كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود، الذي انتقد فيه كل الافتراضات التي قامت عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

[2] - بزعامة ميلتون فريدمان، الذي حاز على إثرها على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 1976.

[3] - اختيار Levene هو اختبار خاص بفحص تباين العينات (هل تباين العينات متساوي أم لا)، إذا كان مستوى الدلالة sig أكبر من مستوى الدلالة α يكون تباين العينات متساوي وإذا كان أقل يكون تباين العينات غير متساوي.

تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة
- حالة المؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2009 -

عبد الوهاب دادن* & حورية بديدة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسات المؤشر CAC40، وذلك في ظل وجود قرارات مالية أخرى. وفي هذا الإطار، تناولت الدراسة محوران أساسيان: دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح (التوزيعات النقدية، إعادة شراء الأسهم، ربحية السهم) على قيمة المؤسسة، عن طريق الدراسة الاختبارية، وكذا دراسة تأثير المحتوى الإعلامي لهذه السياسة على القيمة، من خلال دراسة الحدث.

خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير لسياسة التوزيعات النقدية على قيمة المؤسسة، بينما لا توجد علاقة خطية بين كل من إعادة شراء الأسهم وربحية السهم على القيمة. هذا بالإضافة إلى عدم وجود تأثير للمحتوى الإعلامي لهذه السياسة على قيمة مؤسسات المؤشر CAC40.

الكلمات الدالة : قيمة المؤسسة، سياسة توزيع الأرباح، التوزيعات النقدية، إعادة شراء الأسهم، ربحية السهم، مؤشر CAC40، المحتوى الإعلامي.

تمهيد : بدأت النظرية المالية من سنة 1958 تدرس بشكل عام وبدقة علمية أكبر موضوع تأثير القرارات المالية على قيمة المؤسسة، حيث بيّنت أن قرار الاستثمار له تأثير مباشر على قيمة المؤسسة، كما أضافت قرارات التمويل وتأثيرها على قيمة المؤسسة، ثم أضافت قرارا ماليا آخر يتمثل في سياسة توزيع الأرباح، وعليه تحاول جل الدراسات المتعلقة بالقرارات ضمن النظرية المالية معرفة ما مدى تأثيرها على قيمة المؤسسة من عدمه، وقد كانت محل تيارات مؤيدة ومعارضة لها.

يعتبر قرار توزيع الأرباح، من القرارات المالية الهامة التي تؤثر على قيمة المؤسسة، والتي يترتب عليها تأثير على الخطط الاستثمارية والتمويلية لتلك المؤسسة، كما تقوم سياسة توزيع الأرباح بإعطاء إشارات لجمهور المستثمرين الحالين والمحتملين حول وضعية وأداء المؤسسة، والتي تندرج في إطار ما يعرف بنظرية الإشارة أو المحتوى الإعلامي. وهو ما يجعل من هذه السياسة تحظى بأهمية بالغة، ليس عند مالكي المؤسسة ومسيرها فقط، بل يتعدى ذلك لجمهور المستثمرين والمحلين الماليين.

تعد بورصة باريس من أهم البورصات العالمية، ويعد مؤشر CAC40 المؤشر الرئيسي لهذه البورصة، حيث يعكس الأداء الإجمالي للسوق، ومختلف قطاعات البورصة. وتولي المؤسسات المكونة لهذا المؤشر أهمية بالغة لسياسة توزيع الأرباح، حيث شهدت هذه السياسة نموا واهتماما كبيرا من طرف تلك المؤسسات.

مما سبق، تحاول هذه الدراسة معرفة مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسات المؤشر CAC40، وذلك من خلال التعريف بالمؤشر CAC40 وعرض أدائه وتطوراته، كما نتناول الدراسة الاختبارية بالاعتماد على نماذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وفي الأخير نتطرق إلى الدراسة الحدثية.

أولا : تقديم عام للمؤشر CAC40

1. **تاريخ مؤشر CAC40 :** يشير الرمز CAC إلى شركة أعوان الصرف (Compagnie des agents en de change)، وهي اليوم اختصار لتحديد السعر المساعد والمستمر **C**otation **A**ssistée en **C**ontinu، إذن المؤشر يوفر الاستمرار، وفكرة عن تطورات واتجاهات السوق.

ولد المؤشر رسميا يوم 15 جوان 1988، مع قاعدة ثابتة بـ 1000 نقطة في 31 ديسمبر 1987، ويتعلق إنشاؤه بأزمة 1987 الذي عدل احتكار التداول البورصي، الذي كان يدار سابقا مباشرة من قبل ضوابط وزارية Officiers ministériels de Bourse، والتي تحولت إلى مؤسسات سماسرة الأوراق المالية Sociétés de Bourse، و تسمى الآن مؤسسات الاستثمار. وكما يوحي اسمه CAC40، فإنه مركب من عينة 40 قيمة (مؤسسة) فرنسية مسعرة من بين 100 قيمة الأولى ذات الرسملة البورصية المعومة، والممثلة لمختلف قطاعات الاقتصاد الفرنسي، والتي تعكس الاتجاه العام للاقتصاد الفرنسي، ويتم تعديل قائمة 40 سهما واستحداثها للحفاظ على الطابع التمثيلي للسوق المالي الفرنسي، على حد سواء من حيث حجم وشروط أنشطة القطاعات. حيث يتم

* dadene2004@yahoo.fr

إعادة النظر في تركيبة المؤشر فصليا (كل 3 أشهر) من قبل لجنة خبراء Comité d'experts، وعندما يتم شطب مؤسسة من المؤشر، فإنه يتم استبدالها من حيث المبدأ بقيم CAC Next20، التي تضمن المتطلبات المالية للإدراج في مؤشر CAC40 (سيولة الورقة المالية، رسملة بورصية كافية Suffisante، حجم التبادل اليومي للأوراق المالية كبير...)[1].

2. **كيفية حساب المؤشر CAC40 :** منذ 1 ديسمبر 2003 أصبح المؤشر CAC40 والمؤشرات العالمية[2] الكبرى تعتمد نظام التعويم الحر، الذي يأخذ في الحسبان بالإضافة إلى الرسملة البورصية للمؤسسات المكونة له عدد الأسهم المتاحة فعلا في السوق، وهذا القرار أتخذ من طرف المجلس العلمي لمؤشرات أورونكست باريس، مما يسمح بتأمين أكثر اتساق (ترابط) بين الواقع البورصي للمؤسسات وترجمة هذا الواقع في المؤشرات، والحد من ظواهر التقلب الناتجة عن التشويه الكبير جداً بين وزن القيمة في المؤشر وحصة رأس المال المعوم المتاحة في السوق.

يقصد بالرسملة البورصية المعومة أو التعويم flottante، ذلك الجزء من رأسمال المؤسسة المملوك من قبل جمهور المستثمرين، وطبقا للتعديل المطبق على منهجية حساب المؤشر CAC40 فإن تقييم أوزان القيم المركبة لهذا المؤشر، تأخذ في الحسبان نسبة المال المحتجز (المملوك) من قبل جمهور المستثمرين بدلا من رأس المال الإجمالي الصادر عن المؤسسات.

انطلاقا مما سبق يمكن التفريق بين طريقتين لحساب المؤشر CAC40 :

أ- **الحساب المرجح بالرسلمة البورصية :** ويتم حساب مؤشره السعري وفق الشكل التالي :

$$I_t = 1000\frac{\sum_{i=0}^{N} Q_{i.t}C_{i.t}}{B_0K_t} \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث : t : يوم الحساب ؛ N : عدد القيم في العينة ؛ $Q_{i.t}$: عدد الأسهم (الأوراق المالية) المستخدمة في المؤسسة i في التاريخ t ؛

$C_{i.t}$: سعر السهم (القيمة) i في التاريخ t ؛ B_0 : الرسملة البورصية في يوم الأساس 1987/12/31 ؛

K_t : المعامل المعدل في التاريخ t للرسملة القاعدية (K_0=1).

ب- **الحساب على قاعدة التعويم الحر :** عند التبديل للحساب على قاعدة التعويم الحر، فإن عدد الأوراق المالية $Q_{i.t}$ السابقة ستستبدل بالمتغير $F_{i,t}.f_{i,t}.Q_{i.t}$، حيث $f_{i,t}$ معامل محتمل للسقف الأعلى plafonnement و $F_{i,t}$ معامل التعويم (أو حصة الرسملة البورصية المعومة). كما أن معامل السقف الأعلى محدد على قاعدة أسعار الإغلاق عشية الترجيح[3].

يتم حساب مؤشره السعري وفق الصيغة التالية :

$$I_t = 1000\frac{\sum_{i=0}^{N} F_{i,t}f_{i,t}Q_{i,t}C_{i,t}}{B_0K_t} \ldots\ldots (2)$$

3. **سير عمل المؤشر :** تنشر قيمة المؤشر CAC40 من الاثنين إلى الجمعة من الساعة 9:00 إلى الساعة 17:00، ويتم تحديثه كل 15 ثانية، ويبدأ كل يوم من الساعة 7:15 إلى الساعة 9:00 وتسمى هذه الفترة بـ Pré-ouverture، حيث تتراكم الأوامر بدون وجود صفقات محققة (مكتملة)، ثم يتبع التداول من الساعة 9:00 إلى الساعة 17:30، ويتم التصويت بصفة مستمرة، ويحدد سعر الإغلاق في 17:35 أي 5 دقائق بعد حساب سعر التوازن.

4. **أهم التواريخ في المؤشر : - أكتوبر 1987 :** تحطم سوق الأسهم (أزمة بورصية) ؛ **- أوت 1990 :** أزمة الطاقة ؛

- 1991 : اجتياح الكويت (أزمة سياسية) ؛ **- سبتمبر 1998:** الأزمة الروسية (أزمة الاستدانة للمؤسسات الكبرى الأسيوية)

- نهاية 2000/1999 : فقاعة الانترنت ؛ **- سبتمبر 2001:** أحداث 11سبتمبر 2001 ؛ **- مارس2003 :** بدأ الحرب في العراق ؛ **- 2003/ نوفمبر2007:** 4 سنوات متتالية شهد فيها المؤشر ارتفاع ؛ **- 2007 :** أزمة العقارات الأمريكية (استدانة العائلات الأمريكية) ؛ - **2008** : الأزمة البنكية[4].

5. **التطورات الإحصائية لمؤشر CAC40 :** اختلفت قيمة مؤشر CAC40 اختلافا كبيراً منذ إنشائه، وشهد عدة فترات صعود وانخفاض، كما يوضحه الشكل (1)، ويمكن من خلال الشكل أن نقسم تطوراته إلى دورتين أساسيتين، حيث الدورة الأولى تمتد من أكتوبر 1998 إلى غاية شهر مارس 2003، وخلال هذه الدورة مر المؤشر بفترة صعود من 08-10-1998 إلى 04-09-2000، هذه الفترة التي تميزت بتشكل فقاعة نظرية bulle spéculative تسمى بفقاعة الانترنت bulle internet، وعلى خلفية ذلك ارتفع مؤشر CAC40 إلى أعلى مستوى له في 4 سبتمبر 2000 إلى 6944.77 نقطة. وأعقبت الفترة السابقة فترة من التراجع انطلاقا من 2000/09/05 إلى 2003/03/12، وفي هذه الفترة تراجع المؤشر إلى 2401،15 نقطة يوم 2003/03/12 (أدنى مستوى له منذ 1997). وذلك بعد انفجار فقاعة المضاربة في قطاعات الاتصالات والانترنت والتي تفاقمت في 11سبتمبر 2001.

أما الدورة البورصية الثانية، فتمتد من مارس 2003 إلى مارس 2009، وهي تتكون من فترة ارتفاع من 2003/03/13 إلى نوفمبر 2007، وفي هذه الفترة سجل المؤشر ارتفاع بشكل ثابت، حيث في 1 جانفي 2007 ارتفع المؤشر إلى أعلى من 5600 نقطة، وهو مستوى لم يشهده منذ شهر ماي 2001، كما وصل المؤشر إلى 5713 نقطة في 28 سبتمبر 2007، وأعقب هذه الفترة فترة تراجع ابتدءا من نوفمبر 2007 إلى غاية 09-03-2009. وفي هذه الفترة شهد المؤشر أدنى مستوى له في 09-03-2009 بـ 2519 نقطة، كما أنه منذ بداية هذه الفترة وإلى غاية الفصل الثاني لـ 2008 شهدت 17مؤسسة أرقام أعمالها المعدلة بالتضخم انخفاضا ومن بينها : Lagardère(6%) ، Accor(%11) وبشكل طبيعي (بدون حساب معدل التضخم) أسهم القطاع البنكي مثل Société générale (%19).

كما يمكن ملاحظة تطور قيم مؤشر CAC40 خلال السنوات الأخيرة، وهي ذاتها فترة الدراسة في مقالنا هذا، من خلال الشكل (2)، ويتضح أن مؤشر CAC40 شهد دورة جديدة منذ بدء شهر مارس 2009، حيث سجل المؤشر ارتفاع مستمر، والذي حدث بعد التصحيح الصارم للانخفاض الحاد التابع لأزمة الرهن العقاري، والتي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع نهاية 2009 وبداية 2010 شهد المؤشر انخفاض في قيمته[5].

ثانيا : الدراسة الاختبارية لتأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسات المؤشر CAC40

لدراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة نستخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، للكشف عن مدى وجود تأثير، وقبل ذلك نرى أنه لا بد من تقديم عام لدراسة الحالة. وفي هذا الإطار، سوف نحاول تقديم مجتمع الدراسة ثم عينة الدراسة،... كما يلي :

1. **مجتمع الدراسة :** يشمل مجتمع الدراسة المؤسسات المسعرة في بورصة باريس للأوراق المالية، والتي تعتبر من بين أهم الأسواق المالية الأوروبية من حيث الرسملة البورصية، وحجم التداول، وعدد المؤسسات، ووجود التنظيم، والاستعمال المكثف لوسائل الاتصال الحديثة...إلخ.

2. عينة الدراسة : تتمثل عينة الدراسة في أربعين 40 مؤسسة المنتمية لمؤشر CAC40، وهو المؤشر الأساسي لبورصة باريس، والذي يعكس أداء السوق الإجمالي، حيث تنتمي هذه المؤسسات لمختلف قطاعات الاقتصاد الفرنسي، وقد تم الاعتماد في الدراسة على 33 مؤسسة فقط[6]، وذلك بإلغاء المؤسسات التي تنتمي للقطاع المالي وهي ست مؤسسات تتمثل في : مؤسسة AXA، Dexia ، BNP Paribas ، Société Général، Crédit Agricoles SA، Unibail-Rodamco، بالإضافة إلى إلغاء مؤسسة Techinip كونها دخلت المؤشر في سنة2009 وبالتالي لا تعكس تطور المؤشر خلال فترة الدراسة. - مع الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات التي تم حذفها- والذي يبين مختلف مجالات القطاعات التي تنتمي إليها مؤسسات المؤشر CAC40 ووزنها في المؤشر.

3. مصادر البيانات : تم تجميع البيانات حول المؤسسات محل الدراسة، من المواقع الإلكترونية للسوق المالي الفرنسي وللمؤسسات، وكذلك التقارير السنوية التي تنشرها ricol lasteyrie Expert et conseil financier، والمعلومات المنشورة في موقع www.vernimmen.net[7]، اعتقادا أن المعلومات المنشورة في المواقع الرسمية على الانترنت تتمتع بمصداقية مقبولة.

4. **متغيرات الدراسة التطبيقية وكيفية قياسها :** تشمل متغيرات الدراسة التطبيقية كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المؤثرة في قيمة المؤسسة، وذلك على مستوى كل المؤسسات محل الدراسة والتي سيتم استخدامها في اختبار فروض الدراسة.

أ- **المتغير التابع :** يتمثل المتغير التابع للدراسة في قيمة المؤسسة، ومن أجل الحصول على أفضل تمثيل لهذا المتغير فقد اعتمدنا متوسط سعر السهم للمؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2010، وتعتبر القيمة السوقية للسهم المعيار الأساسي بالنسبة للمستثمر لتقييم الحالة المالية للمؤسسة ومدى إمكانية استمرارها ونموها، حيث يعتقد أنه يعكس قيمة المؤسسة.

ب- **المتغيرات المستقلة :** على ضوء تحليل الدراسة النظرية وهدف الدراسة، تم الاعتماد على ثلاث متغيرات أساسية تعكس سياسة توزيع الأرباح، والمتمثلة في :

- **نصيب السهم من التوزيعات DPA** : ويعتبر هذا المتغير مقياسا أساسيا لسياسة توزيع الأرباح، ويتم حسابه بقسمة التوزيعات النقدية للأرباح على عدد الأسهم العادية، ومن المتوقع أن يكون هناك علاقة طردية بين العائد الموزع للسهم والقيمة السوقية له.

- **ربحية السهم الواحد BPA :** ويمثل نصيب السهم العادي من الأرباح الصافية للمؤسسة، ويعتبر مؤشراً لمقدار الثروة النظرية التي سيحصل عليها المستثمر في المستقبل، فكلما زاد نصيب السهم من الربح كلما زاد سعر السهم في السوق.

- **إعادة شراء الأسهم Rachat** : تتمثل في نسبة الأسهم المعاد شراؤها بالنسبة للرسملة البورصية. وقد تم الاعتماد على نسبة ما تم إعادة شراؤه من أسهم وليس القيمة، وذلك من أجل إعطاء مقارنة جيدة بين المؤسسات حول هذه السياسة.

- **الخطأ العشوائي** : ويرجع وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها8 :

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.

- الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.

- حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات المالية.

5. **الأسلوب والأدوات الإحصائية المعتمدة :** تعتمد الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لإثبات مدى صحة فروض الدراسة، وذلك لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن أجل ذلك تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS 4.

ونسعى في دراستنا إلى الوصول إلى الهدف الأول والثاني فقط من بين أهداف ومناهج الاقتصاد القياسي الرئيسية والمتمثلة في[9] :

- بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي.

- تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية في القياس الاقتصادي.

- استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي أو اتخاذ القرارات المناسبة.

6. فروض الدراسة : تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفروض التالية :

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوزيعات النقدية وسعر السهم.

H_2 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية السهم وسعر السهم.

H_3 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعادة شراء الأسهم وسعر السهم.

7. **دراسة اتجاهات قيمة المؤسسة من خلال مؤشري PER و PBR :** قبل اختبار فروض الدراسة السابقة، نقوم بدراسة اتجاهات قيمة المؤسسة من خلال مؤشري PER و PBR وذلك كما يلي :

أ- **دراسة اتجاهات قيمة المؤسسة من خلال مؤشر PBR :** تمثل هذه النسبة قيمة الرسملة البورصية الى الأموال الخاصة، وبالتالي فهي تعكس قيمة المؤسسة. ويمكن ملاحظة اتجاهات قيمة مؤسسات المؤشر CAC40 من خلال مؤشر PBR، انطلاقا من الشكل (3). حيث يوضح الشكل متوسط قيم PBR لمؤسسات مؤشر CAC40 – والتي تمثل عينة الدراسة- خلال سنوات الدراسة 2007،2008،2009. ويمكن ملاحظة أن قيم PBR خلال هذه الفترة كانت أكبر من الواحد، وهو دليل على أن الرسملة البورصية لهذه المؤسسات أكبر من قيمة الأموال الخاصة لها، أي القيمة السوقية مرتفعة. كما نلاحظ أن أكبر قيمة ل PBR في سنة 2007، وهو ما يعكس انتعاش السوق خلال تلك الفترة، ويبين أن قيمة مؤسسات المؤشر كانت مرتفعة في تلك السنة، بينما انخفضت قيم المؤسسات في السنة التي تليها، حيث يمكن أن يرجع ذلك الى تداعيات الأزمة المالية، وفي سنة 2009 شهدت القيمة ارتفاع طفيف عما كانت عليه في سنة 2008.

ب- **دراسة اتجاهات قيمة المؤسسة من خلال مؤشر PER :** يمثل PER مضاعف السعر إلى العائد وهو مقلوب معدل المردودية، ويتم حسابه بقسمة الرسملة البورصية على النتيجة الصافية. ويستعمل لرسملة العوائد، بمعنى إيجاد قيمة أصل بدلالة عدد المرات الواجب تحققها من العوائد لتغطية قيمته[10]. كما يتم استعماله في تقييم المؤسسات، وبالتالي معرفة قيمة المؤسسة في السوق المالي. ويمكن ملاحظة اتجاهات قيمة مؤسسات المؤشر CAC40 من خلال مؤشر PER، انطلاقا من الشكل (4)، ونلاحظ من الشكل أن قيم PER شهدت حالات ارتفاع وانخفاض خلال هذه الفترة، حيث في سنة 2008 كانت قيمة PER منخفضة مقارنة بسنة2007، ويمكن ارجاع السبب الى توقع ارتفاع الخطر بالتالي انخفاض سعر السهم، نتيجة تداعيات الازمة المالية، وهو ما يعكس انخفاض قيمة المؤسسة في تلك السنة. أما في سنة 2009 فقد شهد ارتفاع كبير (ويعود السبب الى قيمة PERلمؤسسة Arcelor-Mittal المقدرة ب558، أما خارج هذه القيمة فكان متوسط PER هو 21.89)، ويرجع هذا الارتفاع الى انخفاض الارباح وارتفاع الاسعار، بسبب حصول بعض الاطمئنان حول مستقبل الازمة، وبالتالي قيمة المؤسسة السوقية في هذه السنة شهدت ارتفاع.

مما سبق، نلاحظ أن قيمة مؤسسات المؤشر CAC40 شهدت ارتفاع سنة 2007، لكن بسبب الأزمة المالية فقد شهدت هذه القيمة انخفاض ملحوظ في السنة التي تليها نتيجة انخفاض الأسعار، أما في سنة 2009 فقد عرفت هذه القيمة ارتفاعا بسبب الاطمئان حول مستقبل الازمة.

8. **تحليل نتائج الدراسة الاختبارية :** انطلاقا من متغيرات الدراسة الحالية، يظهر نموذج الدراسة المقترح كما يوضحه الشكل(5)، ووفقا لنموذج الدراسة المقترح والذي يوضحه الشكل السابق، فإن نموذج دالة الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسية الحالية يبدو كما توضحه المعادلة التالية : $Rachat_{i,t-1}$

$$\Pr ix_{i,t} = C_0 + C_1 DPA_{i,t-1} + C_2 BPA_{i,t-1} + C_3 Rachat_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} ....(3)$$

حيث أن : $\Pr ix_{i,t}$: القيمة السوقية للسهم i في الفترة t ؛ $DPA_{i,t-1}$: توزيعات السهم الواحد للمؤسسة i في الفترة t-1 ؛

$BPA_{i,t-1}$: ربحية السهم الواحد للمؤسسة i في الفترة t-1 ؛ $Rachat_{i,t-1}$: إعادة شراء الأسهم للمؤسسة في الفترةt-1 ؛

$\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار المتعدد.

وكما يبدو من نموذج الانحدار للدراسة الحالية، فقد استخدمنا فاصلا زمنياً مقداره فترة واحدة (سنة)، بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة، حيث تقاس توزيعات السهم الواحد وإعادة شراء الأسهم وربحية السهم الواحد في الفترة السابقة عل فترة قياس التغيرات بالنسبة للقيمة السوقية للسهم.

ومن أجل دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة نقوم بما يلي :

أ. **تحليل نتائج الارتباط :** يوضح الجدول (1) نتائج تحليل الارتباط لعينة الدراسة، والذي يتضمن المتغيرات المستقلة (DPA, BPA, Rachat) وقيمة المؤسسة (القيمة السوقية لأسهم مؤسسات العينة). وقد كشفت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لبيانات المؤسسات الفرنسية في سوق باريس للأوراق المالية، عن وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير التابع – القيمة السوقية للسهم – والمتغير المستقل DPA (توزيعات السهم الواحد)، وبدرجة أقل نجد علاقة الارتباط مع المتغير المستقل BPA (ربحية السهم

الواحد)، بينما تظهر النتائج وجود علاقة ضعيفة جدا وسالبة بين المتغير التابع و المتغير المستقل Rachat (إعادة شراء الأسهم)، حيث بلغت معاملات الارتباط حوالي71% ، 20% ، 5%- على التوالي.

كذلك كشفت نتائج تحليل الارتباط عن وجود علاقات بين بعض المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية، فقد أظهرت معاملات الارتباط عن وجود علاقة قوية بين نصيب السهم من التوزيعات DPA وربحية السهم، حيث بلغ معامل الارتباط بالتقريب 0.50، كذلك كشفت نتائج معاملات الارتباط عن وجود علاقة ارتباط لا بأس بها بين ربحية السهم وإعادة شراء الأسهم بمعامل ارتباط0.13، بينما أظهرت النتائج عن استقلالية المتغيرين المفسرين توزيعات السهم الواحد DPA وإعادة شراء الأسهم Rachat، وذلك ما يوضحه معامل الارتباط حيث بلغ نسبة ضعيفة جداً 0.03.

ب. **تحليل الانحدار المتعدد :** يبين الجدول (2) نتائج تحليل الانحدار المتعدد، من أجل تقدير معالم النموذج وتحديد القدرة التفسيرية للنموذج. يمكن ملاحظة أن المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية تفسر 53.36% من التغير في السعر السوقي للسهم (قيمة المؤسسة)، حيث بلغ معامل التحديد % 53.36، ومعامل التحديد المعدل 48.53%، أما بخصوص المعنوية الإحصائية للمعالم فيمكن قبول مقدرات نصيب السهم من التوزيعات DPA، كأساس لمعالم المجتمع الإحصائي، وفي هذا الصدد فإن فرضيات النموذج هي أن جميع معاملات متغيرات النموذج معدومة : $H_0 \ : \ C_i = 0 \ ; \ 1 \le i \le 3$ ضد الفرضية البديلة التي تنص على أن أحد معاملات المتغيرات الثلاث على الأقل يختلف عن الصفر. $H_1 \ \ \exists \ \ k : 1 \le k \le 3 \ \ : \ C_k \ne 0$

حيث : $_j$: مؤشر المتغيرات المستقلة ؛ C_j : مقدرات النموذج.

انطلاقا من نتائج التقدير المبينة في الجدول، وبالنظر إلى عمود قيم الاحتمالات $\Pr ob.$ يمكن تحديد المتغيرات المستقلة المفسرة للمتغير التابع وهي DPA ، أي مقدرة نصيب السهم من التوزيعات تختلف معنويا عن الصفر. أما بالنسبة للمعنوية الإحصائية لمقدر ربحية السهم الواحد BPA وإعادة شراء الأسهم Rachat فليست لهما معنوية إحصائية، وبالتالي هذه المقدرات لا تختلف معنويا عن الصفر.

ت- **اختبار المعنوية الكلية :** يمكن اختبار مدى قبول هذا النموذج إحصائيا، وذلك من خلال اختبار المعنوية الإحصائية الكلية له، من خلال مستوى الدلالة المرفقة بإحصائية فيشر في الجدول Prob(F-statistic)، والمقدرة بـ 0.000052 ، فهي أقل من نسبة المعنوية (5%)، ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

ث- **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء :** بما أن $Durben - Watson - Stat = 2.008$ يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط بين الأخطاء.

ج- **اختبار تجانس تباين الأخطاء :** نستعمل اختبار WHIT من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء، وذلك بالاعتماد على مضاعف *Lagrange* ، والذي يتبع توزيع χ^2 ، حيث : $Lagrange = LM = nR^2 \rightarrow \ \chi^2_\alpha(2K)$

نقبل بتجانس تباين الأخطاء إذا : $LM = nR^2 \le \ \chi^2_\alpha(2K)$ ونرفض ذلك خلافه. K : عدد المتغيرات المستقلة.

نلاحظ من خلال الجدول (3) أن إحصائية *Lagrange* والتي تساوي Obs*R-squared = 7.01 أقل تماما من القيمة المجدولة $\chi^2_\alpha(2K) = \chi^2_{0.05}(6) = 12.592$ ، مما يدل على تجانس تباين البواقي.

انطلاقا مما سبق، ونظرا لعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وثبات تجانس الأخطاء، فان هناك احتمال وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة، ومن أجل الكشف عن هذا المشكل نقوم بدراسة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك بحذف في كل مرة إحدى المتغيرات المستقلة.

نبدأ بدراسة الانحدار بين كل من المتغيرين : نصيب السهم من التوزيعات وربحية السهم ومتغير سعر السهم، وذلك من أجل معرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المستقلين السابقين ومتغير إعادة شراء الأسهم، وقد قمنا بإقصاء متغير إعادة شراء الأسهم أولا، كون المتغير له أكبر معنوية إحصائية في نموذج الانحدار المتعدد، وأسفرت نتائج الانحدار بين المتغيرات على النتائج المبينة في الجدول (4)، حيث تشير النتائج أن متغير ربحية السهم ليست له معنوية إحصائية، وهذا بالرغم من إلغاء متغير إعادة شراء الأسهم، وبالتالي ليس هناك مشكل تعدد خطي بين متغير إعادة شراء الأسهم والمتغيرين المستقلين السابقين، كما تشير النتائج إلى قبول النموذج من الناحية الإحصائية كون $F_c = 16.91$ وأن الإحتمال المرافق لها أقل من α = 5% ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

أما بالنسبة لدراسة الانحدار بين كل من المتغيرين نصيب السهم من التوزيعات وإعادة شراء الأسهم ومتغير سعر السهم، فقد أسفرت نتائج تحليل الانحدار المبينة في الجدول (5) عن عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين ربحية السهم وكل من إعادة شراء الأسهم ونصيب السهم من التوزيعات، حيث أن مقدر إعادة شراء الأسهم ليست له معنوية إحصائية، وهذا بعد إلغاء متغير ربحية السهم. كما تشير النتائج إلى قبول النموذج من الناحية الإحصائية كون $F_c = 15.59$ وأن الإحتمال المرافق لها أقل من α = 5% ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

مما سبق يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة، وأن كل من متغير ربحية السهم وإعادة شراء الأسهم ليست لهما علاقة خطية مع سعر السهم وبالتالي قيمة المؤسسة، ولذلك تم استبعاد كل من متغير ربحية السهم ومتغير إعادة شراء الأسهم، وبالتالي تبقى العلاقة بين نصيب السهم من التوزيعات والقيمة السوقية للسهم، ولأجل ذلك نجري الانحدار بين متغير نصيب السهم من التوزيعات DPA والقيمة السوقية للسهم. والجدول (6) يبين نتائج انحدار القيمة السوقية للسهم كدالة في نصيب السهم من التوزيعات.

تبين نتائج تحليل الانحدار أن متغير نصيب السهم من التوزيعات يفسر 50% من التغير في القيمة السوقية للسهم (قيمة المؤسسة)، كما أن متغير نصيب السهم من التوزيعات يختلف معنويا عن الصفر عند نسبة معنوية α = 5%، بالإضافة إلى أن للنموذج معنوية إحصائية كون $F_c = 31$ وأن الإحتمال المرافق لها أقل من α = 5%، ومنه للنموذج معنوية إحصائية، وهو أفضل من نموذج الانحدار المتعدد، بالنظر إلى قيمتي $Aaike = 8.6$ و $Shwarz = 8.69$ ، في النموذج الأخير، بينما في نموذج الانحدار المتعدد $Aaike = 8.66$ و $Shwarz = 8.83$ ، وبالتالي النموذج في الجدول (6) أفضل من حيث هذا المعيار.

يمكن ملاحظة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لأن $Durben - Watson - Stat = 2.15$. أما اختبار تجانس تباين الأخطاء، فقد كشفت النتائج الموضحة في الجدول (7) أن إحصائية $Lagrange = Obs * R - squared = 13.73$ أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع x^2 بدرجة حرية 2 (x^2 =5.991) في حدود معنوية 5%، وهذا دليل على عدم تجانس تباين البواقي.

9. **تفسير النتائج :** هدفنا إلى دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة، وقد أخذ متغير القيمة السوقية للسهم كمتغير يعكس ويفسر قيمة المؤسسة، أي يعكس كفاءة وأداء المؤسسة وقيمتها في السوق المالي، كما تم أخذ قيم السعر السوقي للسهم خلال سنوات 2008- 2009- 2010 وذلك بأخذ المتوسط الحسابي، وهي فترة تتميز بحدوث الأزمة المالية الخاصة بالرهن العقاري حيث انتشرت هذه الأزمة خلال هذه السنوات وهو ما قد يؤثر على نتائج الدراسة.

بالنسبة لسياسة توزيع الأرباح، اعتمدنا على ثلاث متغيرات رئيسية – والتي تمثل المتغيرات المستقلة في الدراسة – وذلك لسنوات 2007-2008-2009، حيث تم أخذ متغير نصيب السهم من التوزيعات، باعتباره يعكس قيمة الأرباح التي توزعها المؤسسة وأهم متغير في سياسة توزيع الأرباح، أما المتغير الثاني لسياسة توزيع الأرباح، فكان متغير ربحية السهم الواحد، وهو يعكس القاعدة التي يتم من خلالها تحديد قيمة الأرباح الموزعة، أما المتغير الثالث وهو متغير إعادة شراء الأسهم باعتبار أن هذه السياسة من بين أهم أنواع سياسات توزيع الأرباح، والتي شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

يمكن تبرير اعتماد قيم متغيرات سياسة توزيع الأرباح لسنوات 2007-2008-2009، وأخذ فاصل زمني بفترة واحدة مقارنة بالقيمة السوقية للسهم، ذلك كون المعلومات المعلن عنها في سنة 2007 سوف تنعكس على القيم السوقية للأسهم في السنة التي تليها، ونفس الشيء بالنسبة للسنوات الأخرى، لذا تم اخذ هذا الفاصل الزمني من أجل إعطاء نتائج أكثر دقة وأكثر معنوية.

تم اختيار هذه المتغيرات الثلاث لتعكس سياسة توزيع الأرباح، وذلك من أجل معرفة أيهما أكثر تأثيراً بين التوزيعات النقدية أو الاحتفاظ واحتجاز الأرباح، بالإضافة إلى معرفة الاختلاف في التأثيرات بين التوزيعات النقدية وإعادة شراء الأسهم، وذلك من أجل معرفة أيهما أكثر تأثيرا باعتبار العديد من المؤسسات تقوم باستبدال سياسة التوزيعات النقدية بسياسة إعادة شراء الأسهم.

يمكن الإشارة إلى ما يلي :

- قبول الفرض الأول على مستوى المتغير المستقل الخاص بنصيب السهم من التوزيعات، الذي يقر بوجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل نصيب السهم من التوزيعات والمتغير التابع، حيث كشفت النتائج أن نصيب السهم من التوزيعات يفسر التغير في القيمة السوقية للسهم بنسبة 50%، كذلك كشفت نتائج أفضل نموذج في تحليل الانحدار انه يمكن الاعتماد على متغير نصيب السهم من التوزيعات النقدية في تفسير المتغير التابع للدراسة الحالية.

- رفض الفرض الثاني على مستوى المتغير المستقل الخاص بربحية السهم، والذي يقر بوجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل ربحية السهم والمتغير التابع. بينما توصلت دراسة Brown et.at 1987 ودراسة Lev 1989، بان ربحية السهم لا تفسر بشكل عام أكثر من 10% من التغير في عائد السهم، وهو ما توصلت له مغلب الدراسات[11].

- رفض الفرض الثالث على مستوى المتغير المستقل الخاص بإعادة شراء الأسهم، والذي يقر بوجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل إعادة شراء الأسهم والمتغير التابع.

- كشفت نتائج التحليل عن أن متغير نصيب السهم من التوزيعات هو المتغير المدرك من قبل متخذي القرارات و المتعاملين في سوق باريس للأوراق المالية، والمحدد للسعر السوقي للسهم (قيمة المؤسسة)، أكثر من متغير ربحية السهم وإعادة شراء الأسهم بالنسبة لسياسة توزيع الأرباح، وهو ما يؤكد على أهمية المعلومات المحاسبية المتعلقة بالتوزيعات النقدية، والتي تعتبر أهم معلومة تتعلق بسياسة توزيع لأرباح وتأثيرها في قيمة المؤسسة.

- كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد على أن متغيرات سياسة توزيع الأرباح تفسر قيمة المؤسسة بنسبة 53%، وهذا على الرغم من عدم وجود دلالة إحصائية لمتغير ربحية السهم ومتغير إعادة شراء الأسهم، غير أن هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود اثر لهذه المتغيرات على قيمة المؤسسة أو القيمة السوقية للسهم، وقد يرجع عدم وجود علاقة بسبب الأزمة المالية وتأثيرها على أسعار الأسهم حيث الأسعار أكثر حساسية إلى الأزمة المالية، بالتالي لا يمكن ملاحظة وجود تأثير من عدمه، وفي هذا الصدد نلاحظ أنه بالرغم من وجود أزمة مالية إلا أن للتوزيعات النقدية تأثير ملحوظ على القيمة السوقية للسهم (قيمة المؤسسة)، وهو ما يؤكده أهمية هذه السياسة.

- يتأثر سعر السهم بتوزيعات الأرباح النقدية أما ربحية السهم فليست له علاقة بسعر السهم، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن اهتمام المستثمر بنصيب السهم من التوزيعات يفوق اهتمامه بربحيته، كون المستثمرين يولون أهمية أكبر للسيولة.

- نفسر النتائج المتوصل إليها حول التوزيعات النقدية وإعادة شراء الأسهم وعلاقتهما بسعر السهم، بأن موقف المساهمين لا يكون على جد السواء بين التوزيعات النقدية من جهة والتوزيعات في شكل أسهم من جهة أخرى، فعادة ما تؤدي التوزيعات النقدية إلى زيادة سعر السهم بشكل اكبر من سياسة إعادة شراء الأسهم يضاف إلى ذلك أن المساهمين عادة ما يفتقدون لمعرفة كاملة بشان الإجراءات التي تتبعها المؤسسة في برامج إعادة شراء الأسهم، كذلك فان المساهمين لا يحوزون معلومات ملائمة بشان حاضر ومستقبل أنشطة المؤسسة، ليس هذا فحسب فعادة ما تعلن المؤسسة عن برامجها لإعادة شراء الأسهم قبل أن يشرع هؤلاء المستثمرين في التحوط إزاء ذلك. وأخيرا عادة ما تعرض المؤسسة سعرا عاليا للسهم المعاد شراؤه، وهو ما يعني تعرض المساهمين الباقين الذين لا يعرضون أسهمهم للبيع للخسارة، خاصة بعد إتمام عملية إعادة شراء الأسهم، فعادة ما ينخفض سعر السهم عن السعر الذي كانت تعرضه المؤسسة لإعادة شراء بعض الأسهم.

- يمكن أن يرجع السبب في عدم وجود علاقة بين ربحية السهم وإعادة شراء الأسهم إلى أخطاء القياس، وأخطاء المعلومات المتحصل عليها، أو لأن هناك متغيرات أخرى مهمة ولم تؤخذ في الاعتبار بالنموذج، كما يمكن أن يرجع السبب في الفرق بين الشكل الحقيقي للعلاقة والشكل الرياضي الذي تبنيناه في الدراسة (علاقة خطية)، أو لأسباب أخرى.

- تتفق النتائج المتوصل إليها مع ما قدمه نموذج **قوردن ولينتر**، حيث المستثمرون الفرنسيون يفضلون التوزيعات النقدية الآن، بدلا من تأجيلها للحصول على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن نمو التوزيعات.

- بالنظر إلى ما تشير إليه نظرية العميل، فان النتائج المتوصل إليها في دراستنا تبين أن المستثمرين الفرنسيين هم من الفئة التي تفضل التوزيعات المرتفعة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية وأزمة السيولة، حيث المستثمرون يميلون إلى السيولة أكثر والتي تلبي حاجاتهم، وبالتالي اغلب المؤسسات تقوم بعمليات توزيع الأرباح.

- تتنافى النتائج المتحصل عليها حول إعادة شراء الأسهم وربحية السهم وعلاقتهما بسعر السهم، مع ما جاءت به النظرية المالية.

ثالثا : دراسة الحدث لسياسة توزيع الأرباح

1. الإطار النظري لدراسة الحدث : تهدف دراسة الحدث[12] إلى بيان أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح لمؤسسات عينة الدراسة على أسعار الأسهم في مؤشر CAC40، وبالتالي التعرف على مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة من وجهة نظر نظرية الإشارة. ويقوم أسلوب دراسة الحدث على اختيار فترة معينة حول الحدث وقياس الفرق بين العائد الفعلي لعينة الأسهم المختارة في كل يوم من أيام هذه الفترة وبين العائد العادي، وهذا الفرق يطلق عليه العائد غير العادي، والذي يمثل رد فعل السوق

اتجاه هذا الحدث. والخطوات المنهجية لتطبيق أسلوب دراسة الحدث خطوات معياريه، يمكن تطبيقها في مختلف الدراسات المتعلقة بأسواق المال.

أ. تحديد الحدث موضوع الدراسة : وهو الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية لمؤسسات المؤشر CAC40 لسنة 2009، وهذا الحدث يطلق عليه حدث نوعى Type of Eventحيث يكون تاريخ الحدث لكل مؤسسة مختلف عن الأخرى[13].

ب. تحديد نافذة الحدث : ويطلق عليها فترة الحدث، وهى الفترة التي تدور حول الحدث قبله وبعده. ولا توجد فترة حدث مثالية ولكن هناك فترة حدث مناسبة. وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة chan et al., 2002 والتي تناولت مقارنة بين نماذج دراسة الحدث للشركات الأجنبية المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية، وقد قامت الدراسة بالمقارنة بين استخدام نوافذ كبيرة لفترة الحدث واستخدام النوافذ الصغيرة، واستخدمت الدراسة نافذة لفترة الحدث قصيرة نسبيًا في إطار نموذج السوق المعدل واختبار الحساسية. وأوضحت الدراسة أن ميزة استخدام نوافذ الحدث القصيرة، تتمثل في إعطاء قياسات للعائد المتوقع أقل تحيزًا من القياسات في الأجل الطويل، مع إعطاء قناعة أكبر عن مدى تأثير الإعلان عن معلومات المبادئ المحاسبية الأمريكية أو الدولية على أسعار الأسهم. وقد انتهت الدراسة إلى أن جميع النماذج المستخدمة في قياس المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، تعطى نتائج قوية في حالة استخدام توزيع أحداث منفصلة وعدم تجميع تواريخ الحدث. فهناك درجة عالية من الأخطاء عند تجميع تواريخ الحدث معًا، ووقوع أحداث متعددة في تاريخ واحد. وفترة الحدث المستخدمة في هذه الدراسة هي خمسة أيام قبل وبعد الإعلان عن التوزيعات النقدية، وهي ذاتها الفترة التي تم اختياره في دراسة كل من Imed Chkir و Fodil Adjaoudوالتي تدور حول La Politique de Dividende des Entreprises Canadiennes : Coûts d'Agence ou Asymétrie d'Information?, Mai 2004، و دراسة عادل عبد الفتاح الميهي حول المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي 2004-2005 . حيث الفترة قبل حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية هي لاختبار مدى تسريب المعلومات، والفترة بعد الحدث من أجل اختبار مدى قدرة السوق على امتصاص المعلومات الجديدة بسرعة وبالكامل. أي أن إجمالي فترة الحدث في هذه الدراسة هي إحدى عشر يومًا ($t = -5,\dots,0,\dots,+5$)

ت. تقدير العائد العادي : يتم ذلك باستخدام إحدى نماذج المحتوى الإعلامي، وتستخدم هذه الدراسة نموذج السوق في تقدير العائد العادي، والذي يأخذ الشكل التالي :

$$\overline{R}_{it} = \alpha_i + B_i R_{mt} + \varepsilon_{it} \;\ldots\ldots\ldots(6) \quad \text{مع } t=-5,-4,-3,-2,-1,0,+1,+2,+3,+4,+5$$

حيث : $\overline{R}_{it}$: العائد العادي المتوقع للسهم i خلال الفترة t ؛ R_{mt} : عائد السوق m خلال الفترة t وقد تم استخدام المؤشر الرئيسي CAC40 ؛ (αi ; Bi) : معلمات نموذج السوق للسهم i ؛ ε_{it} : الخطأ العشوائي والذي تعبر قيمته عن تأثير المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

ث. تحديد فترة التقدير : وهى فترة قبل فترة الحدث، يتم من خلالها تقدير معلمات نموذج السوق السابقة (Bi و αi) ، وحساب العائد العادي لكل يوم من أيام فترة الحدث. والفترة المناسبة لفترة التقدير هي الفترة التي تتراوح بين 60 يومًا و 600 يومًا في الدراسات التي اعتمدت على بيانات يومية، و قد اعتمدت هذه الدراسة على فترة تقدير قدرها 60 يوم قبل بداية فترة الحدث.

ج. قياس العائد غير العادي AR_{it} : وهو الفرق بين العائد الفعلي للسهم i خلال فترة الحدث وبين العائد العادي السابق حسابه من نموذج السوق. وهذا الفرق يعمل على تحييد عوامل السوق ككل، ومعرفة أثر المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط على أسعار الأسهم.

$$AR_{it} = R_{it} - \overline{R}_{it} \ldots\ldots\ldots (7)$$

ح- قياس متوسط العائد غير العادي (AR_t) : ويتم حساب هذا المتوسط لجميع المؤسسات محل الدراسة وعددها N، وفي كل يوم من أيام فترة الحدث، وتتمثل في دراستنا في 33 مؤسسة، ويتم حساب متوسط العائد غير العادي عن طريق المعادلة التالية:

$$AR_t = \frac{1}{N}\sum_{t=1}^{N} AR_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (Ɛ)$$

يعكس هذا المتوسط تأثير حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم، وتحييد العوامل الأخرى المرتبطة بالمؤسسة. وإذا كان متوسط العائد غير العادي (AR_t) مساويًا للصفر فهذا يعنى عدم وجود محتوى إعلامي للإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية. وإذا كان موجبًا يعنى وجود تأثير إيجابي، بمعنى أن التوزيعات النقدية تحمل أخبار سارة Good News، والعكس لو كان سالبًا، فهذا يعنى أن توزيعات الأرباح النقدية تحمل أخبار سيئة Bad News. ويتم اختبار العلاقة بين

العائد غير العادي وتوزيعات الأرباح وذلك خلال فترة الحدث باستعمال برنامج EVIEWS 4، وذلك من أجل اختبار معنوية تأثير الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار الأسهم.

خ- قياس التأثير التراكمي للحدث(CAR_t) : وذلك بحساب المتوسط التراكمي للعائد غير العادي، لمعرفة تأثير حدث الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم خلال فترة الحدث. ويتم حساب المتوسط التراكمي للعائد غير العادي عن طريق المعادلة التالية :

$$CAR_t = \sum_{t=-5}^{t} AR_t \dots\dots\dots (9)$$

يتضح من العرض السابق، أن المحتوى الإعلامي لتوزيعات الأرباح النقدية يتم معرفته إذا كانت قيمة متوسط العائد غير العادي (التغير في أسعار الأسهم) في يوم الإعلان عن هذه التقارير كبيرًا ومعنويا، وإذا كان هذا المتوسط غير معنوي في الفترة ما قبل الإعلان أو الفترة بعد الإعلان[14].

2. نتائج دراسة الحدث. من أجل معرفة أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم للمؤسسات محل الدراسة. وبالتالي تفسير سياسة توزيع الأرباح النقدية من وجهة نظر نظرية الإشارة، تم تطبيق خطوات منهجية دراسة الحدث السابقة الذكر، وذلك للحصول على قيمة متوسط العائد غير العادي ومعنويته، وقيمة المتوسط التراكمي للعائد غير العادي، وذلك خلال فترة الحدث. وهو ما يوضحه الجدول (8). الذي يلاحظ منه أن قيمة متوسط العائد غير العادي، وكذلك قيمة المتوسط التراكمي للعائد غير العادي خلال يوم الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية من اكبر القيم (بالقيمة المطلقة) خلال فترة الحدث. كما يلاحظ أن متوسط العائد غير العادي في يوم الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية يمثل اكبر القيم (بالقيمة المطلقة) حيث بلغ 0.71-، غير أن هذه القيمة ليست معنوية حيث بلغت 0.0756 أكبر من (α 0.5%)، وهذا يعنى رفض الفرض الأخير من فروض الدراسة، وبالتالي عدم وجود علاقة بين الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية وأسعار الأسهم للمؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40، أي في سوق باريس المالي .

يتضح من الجدول (8) أن قيمة متوسط العائد غير العادي قبل الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية متوسطة، حيث بلغت في اليوم السابق (t=-1)0.24-، وهي قيمة ليست لها معنوية إحصائية، حيث بلغت 0.5398 أكبر من (α =5%)، كما أن قيمة متوسط العائد غير العادي قبل الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية قبل يومين من الإعلان (t=-2) هي من اكبر القيم، حيث بلغت 0.43، وهي قيمة ليست لها معنوية إحصائية حيث بلغت 0.8045 أكبر من (α =5%).

كما تشير النتائج إلى ضعف حجم متوسط العائد غير العادي بعد الإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية. حيث بلغ متوسط العائد غير العادي في اليوم التالي (t=1+) للإعلان عن التوزيعات النقدية 0.09- وبقيمة ليست معنوية قدرها 0.2338 أكبر من (α =5%)، كما أن قيمة متوسط العائد غير العادي في اليوم الثاني بعد الإعلان عن التوزيعات النقدية (t=2+)، يمثل قيمة صغيرة بالنسبة لقيم المتوسط بعد الإعلان، حيث بلغ 0.07 وبقيمة ليست معنوية قدرها 0.9818 أكبر من (α =5%).

وتشير النتائج السابقة في مجملها، إلى عدم وجود تأثير للإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم في سوق باريس المالي- وهي ذاتها النتائج التي توصلت لها دراسة عادل عبد الفتاح الميهي حول المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي 2004-2005 -. ويمكن أن يرجع السبب في عدم وجود تأثير للمحتوى الإعلامي إلى الأزمة المالية التي مست جميع الأسواق المالية، وبالتالي عدم كفاءة سوق باريس المالي، حيث المستثمر الفرنسي يفقد ثقته في المعلومات المنشورة، بالتالي لا يتأثر بالمعلومات المعلن عنها.

كما يمكن إرجاع السبب إلى عدم كفاءة السوق، كون في سياق الأسواق الكفؤة، فإن قرار الإعلان عن توزيعات الأرباح متوقع من طرف المساهمين، وبالتالي فإن الأسعار المستقبلية لا تستجيب لتاريخ الإعلان، غير انه عندما تكون توزيعات الأرباح المعلن عنها أعلى (أقل) من التوزيعات المتوقعة، يعيد المستثمرون النظر في توقعاتهم وترتفع (تنخفض) الأسعار نتيجة لذلك كرد فعل وذلك يوم الإعلان فقط، أما قبل هذا اليوم وبعده فلا يوجد تأثير، وهو ما يتنافى مع النتائج المتوصل إليها.

يمكن أن يرجع السبب في عدم وجود تأثير للإعلان عن توزيعات الأرباح النقدية على أسعار الأسهم في هذه الدراسة إلى أخطاء القياس، أو أخطاء المعلومات المتحصل عليها، أو لأسباب أخرى.

رابعا : خلاصة واستنتاجات

حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المتعلقة بتأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المكونة للمؤشر CAC 40، وهل هناك تأثير للمحتوى الإعلامي للتوزيعات النقدية على أسعار الأسهم السوقية وبالتالي قيمة المؤسسة، ويمكن أن نلخص النتائج والملاحظات المتوصل إليها فيما يلي :

- كشفت نتائج اختبار الانحدار المتعدد عن عدم وجود تأثير لكل من سياسة الأرباح المحتجزة وسياسة إعادة شراء الأسهم وذلك عند مستوى معنوية0.05، ويمكن أن يرجع عدم وجود علاقة بسبب تأثير الأزمة المالية على أسعار الأسهم، كما يمكن أن يرجع السبب إلى أخطاء القياس، وأخطاء المعلومات المتحصل عليها، أو لان هناك متغيرات أخرى مهمة ولم تأخذ بالاعتبار في النموذج، كما يمكن أن يرجع السبب في الفرق بين الشكل الحقيقي للعلاقة والشكل الرياضي الذي تبنيناه في الدراسة (علاقة خطية)، أو لأسباب أخرى.

- كشفت نتائج التحليل أن سياسة التوزيعات النقدية هي السياسة التي يهتم بها المستثمرون والمتعاملون في سوق باريس المالي، وأن التوزيعات النقدية هي المحدد لسعر السهم السوقي (قيمة المؤسسة)، أكثر من المتغيرات الأخرى لسياسة توزيع الأرباح، وهو ما يؤكد على أهمية المعلومات المتعلقة بالتوزيعات النقدية.

- بالنظر إلى ما تشير إليه نظرية العميل، فان النتائج المتوصل إليها في دراستنا تبين أن المستثمرين الفرنسيين هم من الفئة التي تفضل التوزيعات المرتفعة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية وأزمة السيولة، حيث المستثمرون يميلون إلى السيولة أكثر والتي تلبي حاجاتهم، وبالتالي اغلب المؤسسات تقوم بعمليات توزيع الأرباح. كما أن المستثمرين الفرنسيين يفضلون التوزيعات النقدية الآن، بدلا من تأجيلها للحصول على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن نمو التوزيعات.

نظرا لكون التوزيعات النقدية أهم عنصر في سياسة توزيع الأرباح بالنسبة لسوق باريس المالي، تم اختبار تأثير المحتوى الإعلامي لهذه التوزيعات على سعر السهم السوقي، وقد تبين عدم وجود تأثير للمحتوى الإعلامي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل (1) : تطور مؤشر CAC40 من1990/03/01 إلى 2009/10/02.

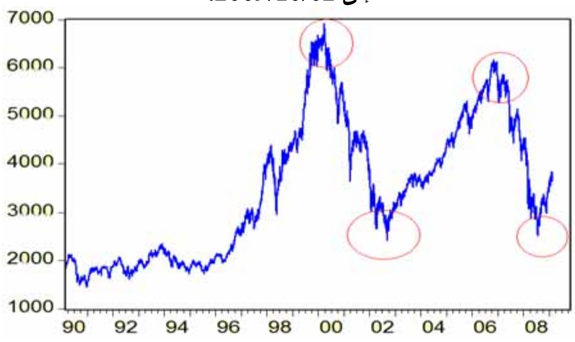

المصدر : François Benhmad, OP CIT., p 140.

الشكل (2) : تطور مؤشر CAC40 من 2007/01/01 إلى 2010/04/01.

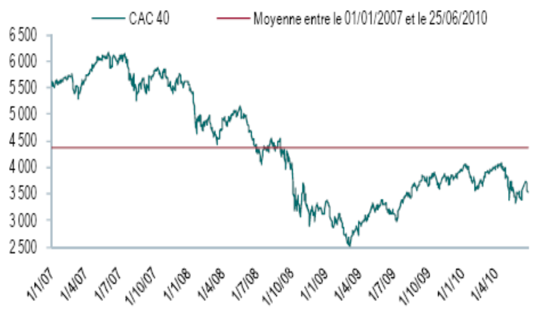

المصدر : www.ricol- lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20cac%2040%202010.pdf p9

الشكل (3) : تطور قيم PBR لمؤسسات المؤشر CAC40

الشكل 4 : تطور قيم PER لمؤسسات المؤشر CAC40

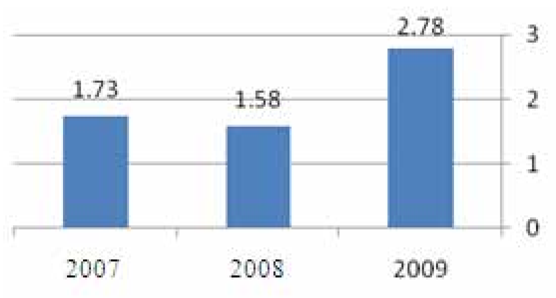

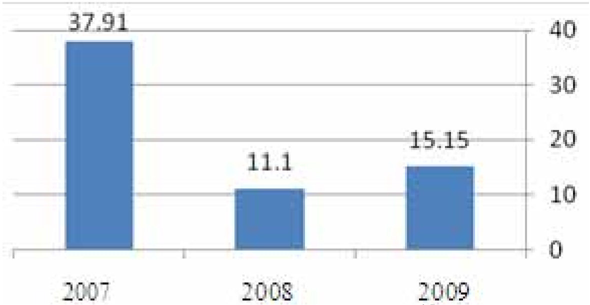

من إعداد الباحثين اعتماد على المراجع[15]

الجدول (1) : نتائج تحليل الارتباط.

	Prix	DPA	BPA	Rachat
Prix	1	0.7092	0.20337	-0.0566
DPA		1	0.4890	0.03626
BPA			1	0.1398
Rachat				1

الجدول (2) : نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

Dependent Variable: PRIX ; Method: Least Squares
Sample: 1 33 ; Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30.62778	4.862043	6.299364	0.00
DPA	16.56621	3.016935	5.491074	0.00
BPA	-1.305071	1.071322	-1.218188	0.23
RACHAT	-1.628033	3.441453	-0.473066	0.64

R-squared	0.5336	Mean dependent var	44.370
Adjusted R-squared	0.4854	S.D. dependent var	24.182
S.E. of regression	17.347	Akaike info criterion	8.6579
Sum squared resid	8726.8	Schwarz criterion	8.8393
Log likelihood	-138.86	F-statistic	11.061
Durbin-Watson stat	2.0077	Prob(F-statistic)	0.0001

الجدول (3) : نتائج اختبار WHIT للانحدار المتعدد

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	1.168829	Probability	0.352879
Obs*R-squared	7.010216	Probability	0.319903

Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 ; Method: Least Squares
Sample: 1 33 ; Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	370.2487	101.7405	3.639149	0.0012
DPA	-95.98760	209.5595	-0.458045	0.6507
DPA^2	27.56549	81.62665	0.337702	0.7383
BPA	0.592633	60.84011	0.009741	0.9923
BPA^2	0.909844	8.923010	0.101966	0.9196
RACHAT	-206.8025	152.2196	-1.358580	0.1860
RACHAT^2	39.62263	52.99179	0.747713	0.4613

R-squared	0.212431	Mean dependent var	264.4487
Adjusted R-squared	0.030684	S.D. dependent var	321.2619
S.E. of regression	316.2947	Akaike info criterion	14.53706
Sum squared resid	2601100.	Schwarz criterion	14.85450
Log likelihood	-232.8614	F-statistic	1.168829
Durbin-Watson stat	1.574865	Prob(F-statistic)	0.352879

الجدول (4) : علاقة ربحية السهم وتوزيعات السهم بسعر السهم

Dependent Variable: prix
Method: Least Squares
Sample: 1 33
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.69768	4.388881	6.766573	0.0000
DPA	16.61933	2.975586	5.585230	0.0000
BPA	-1.376094	1.046938	-1.314399	0.1987

R-squared	0.530032	Mean dependent var	44.37000
Adjusted R-squared	0.498701	S.D. dependent var	24.18175
S.E. of regression	17.12128	Akaike info criterion	8.605030
Sum squared resid	8794.150	Schwarz criterion	8.741076
Log likelihood	-138.9830	F-statistic	16.91706
Durbin-Watson stat	2.034023	Prob(F-statistic)	0.000012

الجدول (5) : علاقة إعادة شراء الأسهم وتوزيعات السهم بسعر السهم

الجدول (6) : علاقة السعر بتوزيعات السهم

Dependent Variable: prix				
Method: Least Squares				
Sample: 1 33				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.27413	4.771389	6.135348	0.0000
DPA	14.76866	2.652586	5.567644	0.0000
RACHAT	-2.215537	3.434869	-0.645014	0.5238
R-squared	0.509766	Mean dependent var	44.37000	
Adjusted R-squared	0.477084	S.D. dependent var	24.18175	
S.E. of regression	17.48654	Akaike info criterion	8.647248	
Sum squared resid	9173.373	Schwarz criterion	8.783294	
Log likelihood	-139.6796	F-statistic	15.59762	
Durbin-Watson stat	2.116862	Prob(F-statistic)	0.000023	

Dependent Variable: PRIX				
Method: Least Squares				
Sample: 1 33				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.88078	4.214117	6.616042	0.0000
DPA	14.70660	2.625755	5.600905	0.0000
R-squared	0.502967	Mean dependent var	44.37000	
Adjusted R-squared	0.486934	S.D. dependent var	24.18175	
S.E. of regression	17.32106	Akaike info criterion	8.600415	
Sum squared resid	9300.590	Schwarz criterion	8.691112	
Log likelihood	-139.9068	F-statistic	31.37013	
Durbin-Watson stat	2.150606	Prob(F-statistic)	0.000004	

الجدول (7) : نتائج اختبار WHIT للانحدار البسيط

White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	10.68591	Probability	0.000313	
Obs*R-squared	13.72873	Probability	0.001044	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Sample: 1 33				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	288.3408	89.09809	3.236217	0.0029
DPA	-206.4147	115.6880	-1.784236	0.0845
DPA^2	87.32573	26.36154	3.312619	0.0024
R-squared	0.416022	Mean dependent var	281.8360	
Adjusted R-squared	0.377090	S.D. dependent var	378.8695	
S.E. of regression	299.0213	Akaike info criterion	14.32541	
Sum squared resid	2682413.	Schwarz criterion	14.46146	
Log likelihood	-233.3693	F-statistic	10.68591	
Durbin-Watson stat	1.621695	Prob(F-statistic)	0.000313	

الجدول (8) : نتائج دراسة الحدث

فترة الحدث	متوسط العائد غير العادي	المتوسط التراكمي	المعنوية
5-	-0.06	-0.06	0.6030
4-	-0.56	-0.62	0.3536
3-	0.4	-0.22	0.9781
2-	0.43	0.21	0.8045
1-	-0.24	-0.03	0.5398
0	**-0.71**	**-0.74**	**0.0756**
1+	-0.09	-0.83	0.2338
2+	0.07	-0.76	0.9818
3+	0.05	-0.71	0.3758
4+	-0.37	-1.08	0.9694
5+	-0.02	-1.1	0.3199

الإحالات والمراجع :

[1] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :

-http://fr.Wikipedia.org/wiki/CAC40. consulté le2011/01/07

- le CAC40 a 20ans, www.euronext.com/Fic/000/038/321/383210.pdf.
- François Benhmad, LA WVAR(WAVELET VALUE AT RISK) UNE ANALYSE TEMPS-FREQUENCE DE LA VAR DU CAC40, Thèse présentée pour l'obtention du grade de docteur, l'université Montpellier, 2010, p 135.

[2] - أهم المؤشرات العالمية هي مؤشر نيويورك Dow Jon NES ، مؤشر أوروبي Dow JONNES، مؤشر لندن FTSE100، مؤشر طوكيو NIKKEI225، مؤشر أمريكي NASDAQ، مؤشر فرنكفورت DAX30.

[3] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :

-Le calcul de l'indice CAC40 sur la base de la capitalisation flottante, www.euronext.com/Fic/000/010/913/109137.pdf.

-Nyse Euronext, Règles de l'indice CAC 40, www.euronext.com/fic/000/042/715/427158.pdf

[4] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :

- Amiral Gestion, Lettre de décembre 2009, www.zonecours.hec.ca/.../H2011-1-2548262.2009-12-la-théorie-deficiente-des-marches.pdf.
- le CAC40 a 20ans, www.euronext.com/Fic/000/038/321/383210.pdf.

[5] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :

- http://fr.Wikipedia.org/wiki/CAC40. consulté le.2011/01/07
- le CAC40 a 20ans, www.euronext.com/Fic/000/038/321/383210.pdf.
- François Benhmad, OP .CIT, p 136.
- ricol lasteyrie Expert et conseil financier, Profil financier du CAC40 , Présentation du 28 juin 2010 , www.ricol- lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20ca c%2040%202010.pdf, p9.
- http://www.club.du.CAC40.com/definition.htm. . consulté le 2011/01/28
- Nyse Euronext, Règles de l'indice CAC 40, www.euronext.com/fic/000/042/715/427158.pdf.

[6] - للتعرف على مؤسسات المؤشر CAC40 والتي تم الاعتماد عليها في دراسة الحالة انظر :
- http://fr.Wikipedia.org/wiki/CAC40. . consulté le 2011/01/07.

[7] - تم الاعتماد على المراجع الآتية :
- Pascal Quiry et Yann Le Fur, la lettre vernimmen.net, N°63Mars 2008
- Pascal Quiry et Yann Le Fur, la lettre vernimmen.net, N°73Février 2009
- Pascal Quiry et Yann Le Fur, la lettre vernimmen.net, N°84Février 2010

[8] - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير ،غ منشورة، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص 97.

[9] - المرجع السابق ، ص89.

[10] - هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 180 .

[11] - عبد الإله جميل وطن، محتوى المعلومات للتقارير المالية دراسة مقارنة بين سوق بغداد للأوراق المالية وعمان المالي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد4، 2006، www.joq-adec.com/add/4%20-2006/almhwralaadarealawl/3T.pdf

[12] - دراسة الحدث Event Study هي وسيلة إحصائية لتقييم تأثير هذا الحدث على قيمة المؤسسة، فعلى سبيل المثال يمكن تحليل الإعلان عن الاندماج بين مؤسستين لمعرفة ما إذا كان المستثمرون يعتقدون أن هذا الاندماج سوف يؤدي إلى رفع قيمة المؤسسة أم العكس.

[13] - انظر إلى الموقع التالي :
- www.bnains.org/archives/action.php?codeISIN... consulté le 31-12-2010

[14] - تم الاعتماد بشكل أساسي لإتمام هذا الجزء على المراجع الآتية :
-عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي : دراسة اختبارية وحدثية.، ص ص: 38-39.
-عبد الإله جميل وطن، محتوى المعلومات للتقارير المالية دراسة مقارنة بين سوق بغداد للأوراق المالية وعمان المالي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد4، 2006، www.joq-adec.com/add/4%20-2006/almhwralaadarealawl/3T.pdf

[15]- ricol lasteyrie Expert et conseil financier, Profil financier du CAC40 , Présentation du 28 juin 2010, www.ricol-lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20cac%2040%202010.pdf.
-ricol lasteyrie Expert et conseil financier, Profil financier du CAC40 , Présentation du 23 juin 2009 , www.ricol-lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20cac%2040%202009.pdf.
-ricol lasteyrie Expert et conseil financier, Profil financier du CAC40 , Présentation du 25 juin 2008 , www.ricol-lasteyrie/fr/.../presentation%20profil%20cac%2040%202008.pdf
.

أهمية مقاربة التدفقات في تقييم المؤسسة
دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات*

بكاري بلخير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : ضمن هذه الدراسة قمنا بأخذ مؤسسة بترولية جزائرية كدراسة تطبيقية ؛ هذه المؤسسة سبق وأن تم تقييمها وفق إحدى طرق مقاربة الذمة المالية وهي طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح، ونحن انطلقنا من فرضية أن التقييم المالي وفق مقاربة التدفقات بمختلف طرقها أحسن وأنجع لهذه المؤسسة من مقاربة الذمة المالية ؛ وهذا ما نريد إثبات صحته من عدمها ضمن هذه الدراسة ؛ كما نبين من خلالها أهمية التقييم وفق هذه المقاربة الذي تتجاهله المؤسسة البترولية الجزائرية ؟

الكلمات المفتاح : تقييم مالي، طرق تقييم، مقاربة التدفقات، تدفق نقدي متاح، معدل الاستحداث، مدة الاستحداث.

تمهيد : يمكن تقييم المؤسسة بأكثر من مقاربة ؛ حيث يرتكز كل منها على مبدأ يختلف عن الآخر، فلدينا مقاربة الذمة المالية التي تعتمد على الميزانية في إيجادها لقيمة المؤسسة، فهي عبارة عن " مخزون مؤرخ"، ومقاربة التدفقات التي تعتمد على جدول حسابات النتائج لإيجاد قيمة المؤسسة، ومقاربة فائض القيمة التي ترتكز على المقاربتين الأولى والثانية في إيجادها لقيمة المؤسسة. ولأن مقاربة الذمة المالية تتجاهل القدرة الربحية المستقبلية للمؤسسة ومن ثم وفي بعض الأحيان يكون هناك تقدير أدنى للمؤسسة ؛ سنركز في هذا المقال على مقاربة التدفقات التي تعتمد على النتيجة المحاسبية بالإضافة إلى نتائج عملية التشخيص التي تعطينا النتيجة المستقبلية.

تظهر قيمة العائد أكثر ديناميكية من قيمة الذمة المالية حيث تسمح بتحديد قيمة المؤسسة انطلاقا من أرباح تعرف المردودية التي تهم خصوصا المستثمرين.[1] ذلك أن الحائز لا يشتري التدفقات السابقة للمؤسسة، بل التدفقات المستقبلية. فالمبدأ الذي تعتمده هذه المقاربة هو أن الأصول عبارة عن مجموعة خدمات مختزنة ينتظر تحققها مستقبلا، فبقدر ما يتوقع أن تحققه هذه الأصول من خدمات تتحدد قيمتها حاليا (أي تاريخ عملية التقييم).

إذًا طرق التقييم المرتكزة على مقاربة التدفقات هي تطبيق للنظرية المالية التي تقيم الأصول المعنية بالقيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المعطاة. تبعا لهذه المقاربة قيمة مؤسسة هي باستخدام توقعاتها المستقبلية المترجمة بتدفقات سيتم تحقيقها في المستقبل ؛ يوجد عدة أنواع للتدفقات التي ستؤخذ في الحسبان لتحديد طريقة التقييم محل البحث ؛ وللنظرية المالية أساسا مستويين كبيرين للتدفقات : قسائم الأرباح المقدمة من طرف المؤسسة للمساهمين، وتدفقات الخزينة المحققة من خلال استغلال المؤسسة.

يحدد استعمال أحد هذين المستويين للتدفقات نوع التقييم الذي نرغب في إجرائه على المؤسسة. أيضا استحداث تدفقات قسائم الأرباح يعطينا تقدير لقيمة الأسهم. القيمة التي نبحث عليها هي الاستثمار المالي الذي تمثله المؤسسة للمستثمرين في السوق. بالمقابل تدفقات خزينة الاستغلال المستحدثة بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال تعرف قيمة الأصل الاقتصادي للمؤسسة أو لقيمة السوق لمجموع الأموال المستخدمة.[2]

وعلى اعتبار أن هذه المقاربة تعتمد أساسا على النتيجة المحاسبية فإنه يتوجب على المقيم إجراء العديد من التصحيحات عليها، ذلك أن النتيجة المحاسبية الصافية هي في الحقيقة بعيدة عن النتيجة الحقيقية للمؤسسة وذلك بفعل تأثير بعض التشويهات للقواعد المحاسبية وخصوصا الجبائية،... حتى يتم تحويل النتيجة المحاسبية إلى نتيجة اقتصادية تعبر أكثر عن الواقع وتتعلق بدورة الاستغلال.

* تعذر علينا ذكر اسم ا ؤسسة، بطلب من مسؤوليها.

وبناء على ما سبق يمكن طرح السؤال التالي : **ما هي المقاربة الأنسب والتي يمكن تطبيقها من أجل تقييم المؤسسات العاملة في مجال المحروقات ؟**

سنقدم هذا العمل في ثلاثة محاور :

المحور الأول : نستعرض فيه بعض طرق التقييم وفق مقاربة التدفقات؛

المحور الثاني : تطبيق الطرق المستعرضة في المحور الأول على المؤسسة محل الدراسة؛

المحور الثالث : مخصص لتحليل النتائج.

I- طرق التقييم وفق مقاربة التدفقات :

وتضم :

- طرق مرتكزة على مقاربة الربح؛
- طرق مرتكزة على مقاربة التدفق النقدي.

I- 1 قيمة المردودية : تعتمد هذه الطريقة في تحديدها لقيمة مؤسسة على رسملة متوسط الربح المتوقع بمعدل استحداث معين وهي تعتبر من الطرق الأكثر استعمالا من طرف الخبراء وتكتب وفق العلاقة الآتية :[3]

$$V = \sum_{t=1}^{n} \frac{B}{(1+I)^t}$$

حيث أن : V : تمثل قيمة المؤسسة ؛ B : متوسط الربح المتوقع ؛ n : عدد السنوات ؛ I : معدل الاستحداث

I- 2 التقييم على أساس القدرة على التمويل الذاتي : يمكن استعمال هذا المفهوم في حساب قيمة مردودية مؤسسة معينة بدلا من استخدام مفهوم الربح الصافي المصحح.

وفيما يتعلق بمعدل الرسملة، والزمن المرجعي تبقى نفس الملاحظات الموجهة في حساب المردودية باستخدام الربح الصافي المصحح، إلا أنه وفي غياب تقديرات صادقة يفضل الاستناد إلى التكلفة الترجيحية المتوسطة لمختلف موارد التمويل[4].

أما فيما يتعلق بالقدرة على التمويل الذاتي (CAF) فيمكن استعماله على غرار نسبة السعر إلى الربح (PER) في طرق مقارنة نظرا للانتقادات الموجهة إلى هذا الأخير فيما يخص سياسة الاهتلاكات التي تميز بعض المؤسسات أو القطاعات كقطاع الصناعات الثقيلة، فالقدرة على التمويل الذاتي هي أكثر تمثيلا للقدرة الربحية.

وتعطى العلاقة لحسابه كما يلي[5] :

$$V = \sum_{T=1}^{n} \frac{CAF_t}{(1+i)}$$

تبين هذه العلاقة المجموع المستحدث للقدرة على التمويل الذاتي، التي تعطينا أيضا القدرة المحتملة لنمو المؤسسة،[6] فالرسملة لقدرة التمويل الذاتي تعطينا القيمة المحتملة لنمو المؤسسة.

I - 3 التقييم عن طريق تدفقات الخزينة المستحدثة[7] : يمكننا تحديد قيمة المؤسسة وفق تدفقات الخزينة المستحدثة على النحو الآتي :

$$V = \sum_{i=1}^{n} \frac{DCF_t}{(1+t)^i} + \frac{VT}{(1+t)^n}$$

حيث أن : V : تمثل قيمة المؤسسة ؛ - DCFi : التدفق النقدي المتاح الخاص بالسنة (i) ؛ - t : معدل الاستحداث

- n : عدد السنوات المأخوذة كآفاق للتقدير ؛ - VT : القيمة الباقية للمؤسسة.

II- قيمة المؤسسة محل الدراسة وفق مقاربة التدفقات :

وسنتناول قيمتها وفق كل من : طريقة الأرباح، طريقة القدرة على التمويل الذاتي، وطريقة تدفقات الخزينة المتاحة. علما أنّ :

- قيمة المؤسسة قبل عملية التقييم = 73 مليون د.ج
- قيمة المؤسسة وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح (ANCC) = 559 مليون د.ج[8].

II- 1 وفق طريقة الأرباح :

السيناريو 1 : نأخذ (B متوسط أرباح السنوات الماضية) ومنه القيمة V = 790 مليون د.ج

السيناريو 2 : نأخذ (B متوسط أرباح السنوات المستقبلية).

ضمن هذا السيناريو سيكون لدينا عدد من السيناريوهات تتعلق بعلاوة المخطر التي من الممكن إضافتها لمعدل الفائدة الموافق لسنة الدراسة 2010 (8,5%) للحصول على معدل الاستحداث (I) الذي سنقوم باستخدامه لتحيين الأرباح المستقبلية، ذلك أن هذا المعدل سيتحكم وبدرجة كبيرة في قيمة المؤسسة، لذا سنقوم بإعداد جملة سيناريوهات تبعا له.

ونظرا لتواجد عدة سيناريوهات فإن العلاقة السابقة المتعلقة بقيمة المردودية يمكننا كتابتها كما يلي :

$$V_j = \sum_{t=1}^{n} \frac{B}{(1+I_j)^t} = B \times \sum_{t=1}^{n} \frac{1}{(1+I_j)^t}$$

حيث أن : $j = 1........11$ تشير إلى السيناريو ؛ و $t = 1.......10$ تشير إلى السنة.

ومنه يمكننا تقديم قيمة المؤسسة ضمن الجدول (1)، وبناءا عليه يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

1- أن عدد القيم (Vj) يتغير تبعا لعدد السيناريوهات المعطاة للعنصر (j)، فنحن لدينا 11 سيناريو فحصلنا على 11 قيمة للمؤسسة وفق طريقة الأرباح ؛

2- أن لمعدل الاستحداث علاقة عكسية مع قيمة المؤسسة وفق طريقة الأرباح، حيث أنه كلما ارتفعت علاوة المخطر وبالتالي ارتفع معدل الاستحداث أدى ذلك إلى نقصان قيمة المؤسسة وفق طريقة الأرباح ؛

3- أن السيناريوهات المقترحة لحساب قيمة المؤسسة وفق مقاربة التدفقات (طريقة الأرباح) أعطت جميعها قيم أكبر من قيمة المؤسسة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية (طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح) والمتمثلة في القيمة : 559 مليون د.ج، حتى أن القيمة الدنيا والتي تم حسابها على أساس أعلى علاوة مخطر - ويتعلق الأمر بالسيناريو (2-11) - ألا وهي : 2065 مليون د.ج، هي أكبر من قيمة الذمة المالية المقيمة بها المؤسسة محل الدراسة.

II- 2 وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي :

<u>السيناريو 3 :</u> بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة ولإيجاد قيمتها (V) وفق هذه الطريقة يمكننا وضع عدة سيناريوهات تتعلق بعلاوة المخطر التي من الممكن إضافتها لمعدل الفائدة الموافق لسنة الدراسة 2010 (8,5%) للحصول على معدل الاستحداث (I) الذي سنقوم باستخدامه لتحيين القدرة على التمويل الذاتي التقديرية، ذلك أن هذا المعدل سيتحكم وبدرجة كبيرة في قيمة المؤسسة، لذا سنقوم بإعداد جملة سيناريوهات تبعا له.

ومنه يمكننا كتابة علاقة القدرة على التمويل الذاتي كالآتي :

$$V_j = \sum_{t=1}^{n} \frac{CAF_t}{\left(1 + I_j\right)^t}$$

حيث أن : $j = 1.......11$ تشير إلى السيناريو ؛ و $t = 1.......10$ تشير إلى السنة.

ومنه قيمة المؤسسة يمكننا تقديمها ضمن الجدول (2)، وبناءا عليه يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

1- أن عدد القيم (Vj) يتغير تبعا لعدد السيناريوهات المعطاة للعنصر (j)، فنحن لدينا 11 سيناريو فحصلنا على 11 قيمة للمؤسسة وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي ؛

2- أن لمعدل الاستحداث علاقة عكسية مع قيمة المؤسسة وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي، حيث أنه كلما ارتفعت علاوة المخطر وبالتالي ارتفع معدل الاستحداث أدى ذلك إلى نقصان قيمة المؤسسة وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي ؛

3- أن السيناريوهات المقترحة لحساب قيمة المؤسسة وفق مقاربة التدفقات (طريقة القدرة على التمويل الذاتي) أعطت جميعها قيم أكبر من قيمة المؤسسة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية (طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح) والمتمثلة في القيمة : 559 مليون د.ج، حتى أن القيمة الدنيا والتي تم حسابها على أساس أعلى علاوة مخطر - ويتعلق الأمر بالسيناريو (3-11)- ألا وهي : 2867 مليون د.ج، هي أكبر من قيمة الذمة المالية المقيمة بها المؤسسة محل الدراسة.

II- 3 وفق طريقة تدفقات الخزينة المتاحة :

<u>السيناريو 4 :</u> نظرا لتواجد عدة سيناريوهات لقيمة المؤسسة يمكننا كتابة علاقة تدفقات الخزينة المتاحة كالآتي :

$$V_{jk} = \left[\sum_{t=1}^{n} \frac{DCF_t}{\left(1 + I_j\right)^t} \right] + \frac{VT_k}{\left(1 + I_j\right)^n}$$

حيث أن : Vjk : تمثل قيمة المؤسسة للسيناريو j ووفقا للطريقة k ؛

DCFt : التدفق النقدي المتاح الخاص بالسنة (t) ؛ Ij : معدل الاستحداث للسيناريو j ؛

n : عدد السنوات المأخوذة كآفاق للتقدير ؛ VT_k : القيمة المتبقية للمؤسسة وفقا للطريقة k.

بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة ولإيجاد قيمتها (V) وفق هذه الطريقة يمكننا وضع عدة سيناريوهات تتعلق بعلاوة المخطر التي من الممكن إضافتها لمعدل الفائدة الموافق لسنة الدراسة 2010 (8,5 %) للحصول على معدل الاستحداث (I) الذي سنقوم باستخدامه لتحيين تدفقات الخزينة المتاحة التقديرية، وبالتالي سنقوم بإعداد جملة سيناريوهات تبعا لهذا المعدل. بالإضافة إلى تقدير القيمة المتبقية (VT) ومن ثم ستظهر لنا (55) قيمة نوضحها ضمن الجدول الآتي :

وبناءا على الجداول (3-أ)، (3-ب) و(3-ج)، يمكننا تقديم الملاحظات التالية :

1- أن عدد القيم (Vjk) يتغير تبعا لعدد السيناريوهات المعطاة للعنصر (j)، والقيمة المتبقية (k) فنحن لدينا (11) سيناريو، وخمس قيم متبقية فحصلنا على 55 قيمة للمؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة ؛

2- أن لمعدل الاستحداث علاقة عكسية مع قيمة المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة، حيث أنه كلما ارتفعت علاوة المخطر وبالتالي ارتفع معدل الاستحداث أدى ذلك إلى نقصان قيمة المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة ؛

3- أن السيناريوهات المقترحة لحساب قيمة المؤسسة وفق مقاربة التدفقات (طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة) وعددها (55) سيناريو، ستة منها بقيم سالبة كما هو مبين في الجدول (3-أ) حيث يتم تجاهلها ؛ إذًا يبقى لدينا (49) سيناريو، منها (23) قيمها أقل من القيمة التي أعطتها مقاربة الذمة المالية الجدول (3-ب) ؛ و(26) سيناريو أي ما نسبته 53 % أعطت لنا قيم أكبر من قيمة المؤسسة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية (طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح) والمتمثلة في القيمة : 559 مليون د.ج، ويتعلق الأمر بالسيناريوهات المبينة في الجدول (3-ج).

III- تحليل النتائج :

إذًا وبعد حسابنا لقيمة المؤسسة وفق مقاربة التدفقات بالطرق الثلاثة المعتمدة (طريقة الأرباح، طريقة القدرة على التمويل الذاتي وطريقة تدفقات الخزينة المستحدثة) تم التوصل إلى ما يلي :

- إن القيمة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية والتي اعتمدتها المؤسسة نجدها تقع ضمن مجال للقيم المحسوب وفق مقاربة التدفقات أي : 559 مليون د.ج موجودة بين أقل قيمة والمتمثلة في : 2,591 مليون د.ج وأعلى قيمة وهي : 3592 مليون د.ج ؛

- لو أخذنا فقط بأكبر علاوة مخطر، هذا يعني الأخذ بأكبر معدل استحداث نجد بأن قيمة الوحدة وفق طريقة الأرباح (السيناريو 2-11) هي : 065 2 مليون د.ج، وقيمتها وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي (السيناريو 3-11) هي : 867 2 مليون د.ج، وقيمتها وفق طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة : السيناريو (4-1-11) هي : 890 مليون د.ج، السيناريو (4-2-11) 957 مليون د.ج، السيناريو (4-3-11) هي : 415 مليون د.ج، السيناريو (4-4-11) هي : 236 مليون د.ج، السيناريو

(4-5-5) هي : 2,591 مليون د.ج - طبعا القيم بعلامة سالبة تم تجاهلها - ؛ نجد بأن القيمة وفق مقاربة التدفقات تقع تقريبا ضمن هذا المجال للقيم ؛

- من ضمن (72) سيناريو للقيمة وفق مقاربة التدفقات نجد (49) سيناريو أعطى لنا قيم أكبر من القيمة المحسوبة وفق مقاربة الذمة المالية ؛ هذه السيناريوهات هي :

- السيناريو 1
- السيناريو (2-1 إلى السيناريو (2-11)
- السيناريو (3-1 إلى السيناريو (3-11)
- السيناريو (4-1-1 إلى السيناريو (4-3-4)

إذن نظن بأن هذا العدد والمتمثل في : (49) سيناريو (أي ما نسبته (68 %)كاف لاعتماد مقاربة التدفقات في تقييم مؤسساتنا البترولية سواء من أجل عقد اتفاقات شراكة أو فتح رأس المال أو لأي غاية نصبو إليها لتقييم المؤسسة.

الخلاصة : من بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكننا الإشارة إلى ما يلي :

1. تعتبر مقاربة الذمة المالية مقاربة تقييم مقبولة في حالة توقف المؤسسة محل التقييم عن النشاط ؛ إلا أنه لا يمكن قبولها من طرف رئيس المؤسسة عندما تعرف مؤسسته استمرارية في النمو لأنه وفق هذه الوضعية نجده يقنع المالكين المحتملين بالأهمية المستقبلية للمؤسسة.

2. مقاربة الذمة المالية هي مقاربة غير كاملة لأنها لا تأخذ في الحسبان سوى ما هو مبين في الميزانية ؛ فهي تتجاهل بعض الاستثمارات المعنوية كالزبائن (la clientèle)، السمعة التجارية، ... إلخ لأنها لا تظهر في الميزانية ومن ثم فلا يوجد سعر يمكن ملاحظته ؛ المؤسسة محل الدراسة وجميع مؤسساتنا البترولية الوطنية تملك يد عاملة تمتاز بقدرة كبيرة على العمل في ظروف المنطقة القاسية جدا أين ستقوم بإنجاز أغلب ورشاتها.

3. إن أي مؤسسة وفي إطار أفق استمرارية الاستغلال فإن المردودية لوحدها هي من يمثل الوسيلة الموضوعية لقياس القيمة ؛ لأن المشتري المحتمل للمؤسسة أو الشريك المحتمل لها سيربح كيان هو في حالة نشاط.

4. مقاربة التدفقات هي مقاربة جد حساسة وأيضا عملية تطبيقها صعبة نظرا للعناصر المكونة لها (إعداد التدفقات المستقبلية، تحديد تكلفة رأس المال، تحديد معدل الاستحداث، الفترة المأخوذة لحساب القيمة النهائية) وبالتالي فإن نتيجة التقييم مرهونة بشكل مباشر باختيار تلك العناصر، والاختيار بدوره مشروط جدا بما هو منتظر من نتيجة التقييم (هل هناك استمرار لنشاط المؤسسة، التعاضد المحتمل (La Synergie Potentiel)، والدخول إلى البورصة، ...).

5. لو تم استخدام مقاربة التدفقات أو مقاربة فائض القيمة، لاستطعنا الاستغناء عن عناصر لم يتم جردها عند تطبيق مقاربة الذمة المالية ونحن الآن سنعاود إدخالها، فكل مرة لاحظنا أثناء تواجدنا بالمؤسسة محل الدراسة أنه وإلى حد قيامنا بإعداد هذا العمل فإن عملية الجرد المادي لذمة المؤسسة لا تزال متواصلة.

6. ترى الدراسة أن طريقة التدفقات المستحدثة تعد من أفضل الطرق المستخدمة في التقييم، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار مقدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية في المستقبل وليس أرباح محاسبية كما ورد ضمن بعض طرق التقييم الأخرى، حيث أن مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية هي ما يهم المستثمر المرتقب في المقام الأول، وهو ما يعاب على المؤسسة محل الدراسة عند اعتمادها طريقة الذمة المالية.

7. تمكنا من خلال دراستنا من التوصل إلى بناء برنامج مصغر لحساب القيمة وفق مقاربة التدفقات بالطرق الثلاثة المعتمدة (طريقة الأرباح، طريقة القدرة على التمويل الذاتي، طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة)، ذلك أن هذا البرنامج سيمكن مؤسسات القطاع البترولي في الجزائر من التعرف على مجال للقيمة وفق مقاربة التدفقات، وبه ستكون لديه قدرة أكبر للتفاوض في أي عملية من أجلها يجرى التقييم المالي، حيث يكفي فقط أن يتم إدخال المعلومات المتوصل إليها من خلال عملية التشخيص، فيعطينا هذا البرنامج قيمة المؤسسة وفق كل طريقة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم اعتماد مقاربة واحدة للتقييم، بل عدة مقاربات، ذلك أن المؤسسة محل الدراسة اعتمدت مقاربة واحدة ألا وهي مقاربة الذمة المالية بل والأكثر من ذلك طريقة واحدة (طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح)، فمقاربة الذمة المالية لوحدها تضم أربعة طرق، فالمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار اعتمدت على مقاربة واحدة بل وطريقة واحدة واستغنت عن غيرها من المقاربات المستخدمة في عملية التقييم، مثل مقاربة التدفقات ومقاربة فائض القيمة، وهذا يضع المؤسسة عند دخولها في عملية التفاوض في مركز ضعف ؛ لأنها تدخل عملية التفاوض بقيمة واحدة، في حين لو اعتمدت كامل مقاربات التقييم بطرقهم المختلفة -طبعا الطرق التي يمكن تطبيقها عليها - التي تعطينا مجال للقيمة لتدخل عملية التفاوض من مركز قوة ودراية لقيمتها الحقيقية.

لو تم التوصل إلى قيم المؤسسة وفق مقاربة التدفقات بمختلف طرقها المعتمدة في الدراسة إلى قيم أقل من قيمتها وفق مقاربة الذمة المالية لمكننا ذلك من التسليم بأن قيمة المؤسسة البترولية وفق مقاربة الذمة المالية كافية لاعتمادها لوحدها كطريقة مرجعية لتقييم مؤسساتنا البترولية.

على العموم نعتقد أن استعمال أكثر من طريقة يؤدي إلى تقييم أفضل للشركات المعنية وأخطاء أقل، سواء بالزيادة أو بالنقصان، وهذا ما تم تجاهله من طرف المؤسسة محل الدراسة عند اعتمادها طريقة واحدة لتقييم مساهماتها.

ويبقى مجال البحث مفتوحا من خلال تناول المواضيع التي يمكننا طرح أسئلتها كما يلي :

- إلى أي مدى يحترم الخبراء المقيِّمين في الجزائر للأسس والقواعد المعمول بها دوليا عند تقييم مؤسسة وفق مقاربة الذمة المالية ؟
- هل أن التقييم وفق مقاربة التدفقات هو الأنسب لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر ؟
- إلى أي مدى يخدم النظام المحاسبي المالي عملية التقييم المالي لمؤسساتنا الاقتصادية ؟

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : يوضح قيمة المؤسسة وفق طريقة الأرباح تبعا لمختلف السيناريوهات

الوحدة : المليون د.ج

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 2-1	2451.154
السيناريو 2-2	2407.180
السيناريو 2-3	2365.418
السيناريو 2-4	2323.836
السيناريو 2-5	2284.328
السيناريو 2-6	2244.975
السيناريو 2-7	2207.570
السيناريو 2-8	2170.296
السيناريو 2-9	2134.854
السيناريو 2-10	2099.523
السيناريو 2-11	2065.914

الجدول (2) : يوضح قيمة المؤسسة وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي تبعا لمختلف السيناريوهات

الوحدة : المليون د.ج

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 3-1	3592.573
السيناريو 3-2	3508.190
السيناريو 3-3	3428.423
السيناريو 3-4	3349.368
السيناريو 3-5	3274.605
السيناريو 3-6	3200.479
السيناريو 3-7	3130.349
السيناريو 3-8	3060.788
السيناريو 3-9	2994.950
السيناريو 3-10	2929.619
السيناريو 3-11	2867.761

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (3-أ) : يوضح القيم السالبة لتقييم المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المتاحة

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)	السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 4-5-6	-1.672	السيناريو 4-5-9	-13.356
السيناريو 4-5-7	-5.682	السيناريو 4-5-10	-17.025
السيناريو 4-5-8	-9.636	السيناريو 4-5-11	-20.478

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (3-ب) : يوضح قيم المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المتاحة والأقل من قيمة الذمة المالية

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)	السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 4-3-5	548.319	السيناريو 4-4-6	308.248
السيناريو 4-3-6	523.596	السيناريو 4-4-7	292.927
السيناريو 4-3-7	500.415	السيناريو 4-4-8	277.860
السيناريو 4-3-8	477.627	السيناريو 4-4-9	263.724
السيناريو 4-3-9	456.253	السيناريو 4-4-10	249.819
السيناريو 4-3-10	435.236	السيناريو 4-4-11	236.768
السيناريو 4-3-11	415.516	السيناريو 4-5-1	21.154
السيناريو 4-4-1	396.195	السيناريو 4-5-2	16.186
السيناريو 4-4-2	376.956	السيناريو 4-5-3	11.517
السيناريو 4-4-3	358.922	السيناريو 4-5-4	6.917
السيناريو 4-4-4	341.200	السيناريو 4-5-5	2.591
السيناريو 4-4-5	324.583		

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (3-ج) : يوضح قيم المؤسسة وفق طريقة تدفقات الخزينة المتاحة والأكبر من قيمة الذمة المالية

السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)	السيناريوهات	قيمة المؤسسة (V)
السيناريو 4-1-10	927.691	السيناريو 4-2-3	1331.587
السيناريو 4-1-11	890.259	السيناريو 4-2-4	1277.128
السيناريو 4-2-1	1446.238	السيناريو 4-2-5	1226.097
السيناريو 4-2-2	1387.040	السيناريو 4-2-6	1175.964
السيناريو 4-1-1	1348.924	السيناريو 4-2-7	1128.972
السيناريو 4-1-2	1293.429	السيناريو 4-2-8	1082.794
السيناريو 4-1-3	1241.444	السيناريو 4-2-9	1039.494
السيناريو 4-1-4	1190.390	السيناريو 4-2-10	996.931
السيناريو 4-1-5	1142.548	السيناريو 4-2-11	957.008
السيناريو 4-1-6	1095.548	السيناريو 4-3-1	656.793
السيناريو 4-1-7	1051.491	السيناريو 4-3-2	627.636
السيناريو 4-1-8	1008.196	السيناريو 4-3-3	600.316
السيناريو 4-1-9	967.599	السيناريو 4-3-4	573.476

المصدر : من إعداد الباحث.

الإحالات والمراجع :

[1] ABDELADIM Leila," les privatisations d'entreprises publique dans les pays du Maghreb (Maroc - Algérie - Tunisie)", , les édition internationales, Alger 1998, P 164.
[2] FABRE-AZMA Flavie, "le Coût du Capital en Evaluation d'Entreprise", thèse d'octorat, non publie, Université Paris Dauphine, Paris, 21 Novembre 2003, PP 95-96.
[3] CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, édition la Revue Banque, Paris 1991, PP: 128-129.
[4] BELLALAH Mondher, "Gestion Financière «Diagnostic, Evaluation, et Choix des Investissements »", édition Economica, Paris, 1998, P 137.
[5] CHOINEL Alain, Op-cit, P 136.
[6] G.Hirigoyen," Evaluation de l'Entreprise ", Encyclopédie de Gestion, sous la direction de yves simon et patrick joffre, 2eme édition, édition Economica, Paris, 1997, P 384.
[7] BOYER André, Op-cit, P 136.
[8] GIREC-ACS, Rapport d'Évaluation des Apports pour la Filialisation de l'Activité de Diagraphie, « Non Publie », Hassi Messaoud.

تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة - حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن

محمود علي الجبالي*
جامعة العلوم المالية والمصرفية - **الأردن**

ملخص : بدأت الخصخصة في الأردن منذ عام 1985، وهدفها الأساسي هو التصحيح الاقتصادي، وقد خصصت حمامات **ماعين**، والنقل العام، والكهرباء، والإسمنت، والاتصالات وغيرها من المؤسسات، والسبب هو انخفاض الكفاءة الإدارية، وارتفاع المديونية. يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على عملية تقييم الأصول الثابتة أثناء خصخصة سكة حديد العقبة، والتقييم بصورة عامة يتم في حالة بيع أو شراء المؤسسة بكاملها أو جزء منها أو لزيادة ر أس مالها أو دمجها في مؤسسة أخرى أو في حالة التأجير، وقد تناول البحث طرق التقييم المختلفة مثل طريقة أساس الموجودات، والأرباح، والقيمة السوقية وتطرق إلى مراحل تقييم سكة حديد العقبة،وهي: مرحلة التخطيط، والتنفيذ، ومرحلة اتخاذ القرار بتحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص، وبين إجراءات التقييم، وبدائل حساب القيمة الحالية للأصول المتحركة و قد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاح : الاقتصاد الأردني، الخصخصة، تقييم الأصول.

تمهيد : تعتبر عملية الخصخصة نهجا اقتصاديا وسياسيا عالميا, يقوم على إستراتيجية تغيير في الملكية والإدارة للشركات, والمؤسسات والمشاريع العامة من القطاع العام, إلى القطاع الخاص, اعتمادا على آليات السوق والمنافسة، وذلك بتطبيق أساليب وأشكال متعددة, بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته وقدراته التنافسية.

والخصخصة ليست هدفا بحد ذاتها، و إنما هي وسيلة لتحقيق الكفاءة في جميع القطاعات الاقتصادية، ولذلك لا بد من أن تكون هذه العملية مخططة بشكل واضح, مع الالتزام بالشفافية في جميع الخطوات, والإجراءات التي تمر بها, لضمان مصداقية تلك العملية واستمراريتها، و بناء الثقة لدى المستثمرين.

ومن أهم الوسائل التي يجب أن تعطى بالغ الأهمية, هي مسألة إعادة تقييم أصول المشروعات لأغراض الخصخصة, حتى يتم ضمان حق المجتمع. وهذه عملية فنية واقتصادية معقدة, لا بد من أن توكل إلى جهات محترفة, ومتخصصة تمتلك الخبرة, وتستخدم معايير ومؤشرات, وطرق متنوعة في إطار تحقيق مصلحة المجتمع. وأن يكون التوجه نحو مستثمرين يتمتعون بالكفاءة في تشغيل واستثمار وإدارة المشاريع, بما يساهم في تعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني.

وسار الأردن على هذا النهج بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية, وقام بخصخصة العديد من المشاريع الاقتصادية, رغبة في تخفيض العجز والمديونية للدولة, ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي, والعمل على خلق الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات الخارجية, وإعادة توزيع الثروات العامة بما يحقق عائدا أفضل للمجتمع.

1- مشكلة البحث : نفذت الخصخصة بأشكال مختلفة, وتناولت العديد من المشاريع والمنشآت الاقتصادية الهامة ومن ضمنها سكة حديد العقبة, وقد نجم عن ذلك مجموعة من المشاكل والقضايا التي هي بحاجة إلى بحث وتحليل وتقييم والمشكلة "أن عملية تقييم الأصول الثابتة لا تتم بشكل متدرج "ويمكن التعبير عنها بالأسئلة التالية :

1- **هل هناك مشاكل وصعوبات في إعادة تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة ؟**

2- **هل هناك اتفاق على كيفية تحديد القيمة العادلة للمشروع موضوع الخصخصة ؟**

3- **هل لعبت المحاسبة دورا ملموسا في تحديد قيمة المشروع, أم أن القيمة حددت بمعزل عنها ؟**

4- **هل تتوفر بالقائمين على عمليات التقييم الكفاءات والخبرات المطلوبة ؟**

2- أهميه البحث : تبرز أهمية هذا البحث من أن سياسة الخصخصة في الأردن أصبحت نهجا مستمرا، وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على مؤسسات القطاع العام في الأردن أن هناك الكثير من التسيب والهذر للمال العام، وتدني الخدمات التي تقدمها، وارتفاع المديونية، في حين تحقق شركات القطاع الخاص نتائج أفضل، وتوجد فرص عمل أكثر[1].

* d.jabali@yahoo.com

ويستمد البحث أهميته من المكانة الإستراتيجية التي تحتله الخصخصة باعتبارها تشكل أسلوبا لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية[2] في الأردن, ومعرفة نقاط الصواب والخطأ في إجراءات الخصخصة, وتقييم الأصول الثابتة والآثار الناجمة عن ذلك, من أجل استخلاص النتائج و تقديم المقترحات والحلول اللازمة.

3- أهداف البحث : يهدف البحث إلى :

1. تحديد مفهوم الخصخصة, والأسباب الموجبة لها, والمشاكل التي تنجم عن تقييم الأصول الثابتة.
2. عرض الطرق المستخدمة في تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة.
3. تحديد الطريقة المناسبة لتقييم الأصول الثابتة.
4. بيان الدور المحاسبي في تقييم الأصول الثابتة وتنفيذ عملية الخصخصة.
5. مدى توفر الكفاءات والخبرات المطلوبة بالقائمين على عملية تقييم الأصول الثابتة.

4- الدراسات السابقة :

4-1- دراسة[3] kevim ، 1993 بعنوان : Why privatization is not enough ? لماذا الخصخصة ليست كافية ؟ تقدم الخصخصة فكرة هي أن خصخصة الشركات العامة يجب أن لا تتم إلى أي مالكين خاصين، وإنما يجب أن توجه إلى هؤلاء، الذين يمتلكون الخبرة والقدرة الكافية في السوق الحرة. وأوردت مثالا على نجاح الخصخصة في شركتين في بولندة مبينة أنواع المشاكل والحلول المقدمة من قبل الإدارة الجيدة.

4-2- دراسة يوسف، 1994 بعنوان : "عمليات تحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص". توضح الدراسة طرق تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومراحل نقل الملكية، وقراراتها، وخطواتها بحسب طريقة البيع المقررة، كما تبين الأخطاء المحتمل حدوثها وضرورة إخضاعها للفحص والتحليل والتقييم حتى تتحقق الأهداف المرجوة من عملية الخصخصة و أوصت الدراسة بتحقيق الأهداف المرجوة من الخصخصة.

4-3- دراسة خوري، 1995 بعنوان : "التخاصية أبعادها وجوانبها ومشاكلها المحاسبية- التخاصية في الأردن". وقد حددت الدراسة أهداف الخصخصة وقسمتها إلى قسمين : أهداف عامة، أهداف خاصة، وشرحت كلا منهما بالتفصيل، وحددت أساليب الخصخصة المتبعة عموما، وأكدت على ضرورة توفر بيئة قانونية مناسبة للخصخصة. وتعرضت الدراسة لدور مهنة المحاسبة في الخصخصة، والمشاكل المحاسبية التي تنجم عنها مثل مشاكل التغيير في الأنظمة المحاسبية، ومشاكل تقييم الأصول، ومشاكل الإفصاح وغير ذلك. كما بينت الدراسة في القسم الثاني منها، الفوائد التي يمكن أن تتحقق من تنفيذ عملية الخصخصة، والمعوقات التي تواجهها في الأردن و أوصت الدراسة بحل مشاكل التقييم والإفصاح.

4-4- دراسة حجازين، 1996 بعنوان : "الخصخصة وتقييم أصول المشروعات العامة". قدمت هذه الدراسة القواعد والإجراءات والمعايير التي تضمن التقييم السليم للأصول التي يتقرر بيعها من خلال عملية الخصخصة. ويرى الباحث أن التقييم المتقدم وفقا لتلك الأسس والمعايير يعتبر أوليا يسترشد به من قبل الأطراف المشتركة للوصول إلى القيمة النهائية.

4-5- دراسة علاء الدين، 1997 بعنوان : "الخصخصة : تعريف ودراسة ومقارنة". استعرضت الدراسة أهداف الخصخصة وأساليبها وتنفيذ عملياتها والآثار المحاسبية المترتبة عليها من خلال مقارنة شملت الموضوعات التالية: أهداف الخصخصة، أساليبها، إجراءاتها، والآثار المحاسبية المترتبة عليها في ست دول هي : فرنسا، بريطانيا، المكسيك، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا. وتوصلت الدراسة إلى استنتاج هو أن المشاكل التي تواجه الدول النامية تختلف عن المشاكل التي تواجه الدول المتقدمة، وإن لكل دولة أهدافها وأولوياتها، وإن الحلول التي تناسب دولة قد لا تناسب دولة أخرى.

4-6- دراسة مصطفى جاموس 2001 "الجوانب التنظيمية والمحاسبية لعملية التخاصية "تجربة الأردن". تناول الباحث مفهوم التخاصية، وصيغ ومبررات تطبيقها في الأردن، وبين الجوانب التنظيمية والمشكلات المحاسبية المرافقة لعملية الخصخصة، وتم التركيز في البحث على دور المحاسبة في تقييم المنشآت الخاضعة للتخصيص من خلال :

1- التقييم على أساس قيم موجودات وأصول المنشأة.

2- التقييم المستند إلى الأرباح المحققة في المنشأة بموجب طريقتي خصم التدفقات النقدية المستقبلية و رسملة الأرباح المتوقعة. ولقد توصل الباحث إلى نتيجة محورية وأساسية تفصح عن الدور الهام والأساسي للمحاسبة, والتحليل المالي في حل العديد من المشاكل النظرية, والتطبيقية المصاحبة لعملية خصخصة المنشآت الاقتصادية الأردنية.

مزايا الدراسة الحالية : تناولت الدراسات السابقة الأهداف والآثار الناجمة عن الخصخصة ودور الإدارة, والجوانب القانونية كل على حده و المشاكل المحاسبية وتقييم الأصول بشكل عام. امتازت هذه الدراسة بأن جمعت معظم الدراسات السابقة في دراسة واحدة وركزت على الأصول الثابتة والمشاكل المحاسبية وطبقتها على مشروع واحد هو سكة حديد العقبة والذي يعتبره الباحث من المشاريع السيادية حيث يوثر على شركة **البوتاس** والخط الحديدي الحجازي مستقبلا.

5- فرضيات البحث : يقوم البحث على الفرضيات التالية :

1. لا يتم اختيار طريقة التقييم لأغراض الخصخصة على أساس علمي.
2. لا تحفظ الطريقة المستخدمة حقوق المجتمع بسبب التقييم غير السليم والعادل للأصول الثابتة للمشروعات المباعة.
3. لا تتوفر بالقائمين على عملية التقييم الكفاءات والخبرات المطلوبة.
4. لا تلعب المحاسبة دورا أساسيا في تنفيذ عملية الخصخصة.

6- محددات الدراسة : واجهت الباحث عدة صعوبات منها صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات من بعض الجهات الحكومية (وحدة التخاصية).

الإطار النظري للدراسة

يمر الأردن الآن بمرحلة هامة تتمثل في التوجه نحو خصخصة المؤسسات والمشاريع العامة. ويمكن اعتبار عام 1985م هو بداية التفكير في الخصخصة, عندما تم توجيه الكتاب الملكي السامي إلى الحكومة[4]، الذي حثها على تشجيع القطاع الخاص، ليأخذ دوره في التنمية الاقتصادية، تمشيا مع التوجهات العالمية نحو العولمة المتمثلة في تحرير التجارة العالمية من الحواجز الجمركية، وضرورة انفتاح الأردن على العالم، عن طريق عقد اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو التوجه نحو إقامة منطقة تجارية عربية حرة. وقد أصبحت الخصخصة في الأردن هدفا من أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبنته الحكومات المتعاقبة بناء على توصيات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

وقد اكتسبت عملية الخصخصة في الأردن زخما واضحا خلال عام 1998م، حيث شرعت الحكومة بخصخصة عدة مشروعات، كحمامات **ماعين**، والنقل العام، والإسمنت، والاتصالات، والملكية الأردنية، وسكة حديد العقبة، وغيرها من المشروعات وقد تم ذلك بالفعل في الأعوام من 1999- 2003م.

أولا : الخصخصة - مفهومها وأهدافها وأشكالها

1) **مفهوم الخصخصة :** يعتبر مفهوم الخصخصة privatization من أهم المفاهيم الحديثة حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1983م ولكنه سرعان ما انتشر وأصبح متداولا في الأدب الاقتصادي. **فالخصخصة تعني** : عملية نقل ملكية كل أو بعض مؤسسات القطاع العام التي تقوم بإنتاج سلع أو تقديم خدمات إلى القطاع الخاص، وتحويلها إلى شركات تدار على أسس تجارية، أو : هي بيع الأسهم المملوكة للدولة في بعض الشركات المساهمة العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، وهي : إعادة التوازن فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، واتجاهها نحو الملكية الخاصة.

ويرى بعض الباحثين أنها مجموعة استراتيجيات تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي في مصلحة القطاع الخاص، ولذا يشار إليها على أنها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وإنها أيضا مجموعة متكاملة من السياسات التي تتجه إلى الاعتماد على آليات السوق[5]. وهناك من يرى أنها التخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام أو تحويلها إلى الملكية الخاصة بهدف رفع كفاءتها, وهذا ما طبق في بريطانيا وأستراليا.

ويرى الباحث أن التخاصية هي عملية منهجية منظمة مستمرة مدعومة بإرادة سياسية قوية, تهدف إلى تهيئة البيئة الداعمة, لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتتمثل في إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص, بحيث تتفرغ الحكومة لمهماتها الأساسية في رسم السياسات والرقابة, والتنظيم والتركيز على الأنشطة التي هي من صميم عملها كالأمن والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية, والمحافظة على البيئة, بينما تتسع دائرة نشاط القطاع الخاص لتشمل مشاريع القطاع العام التي يمكن أن تدار على أسس تجارية ومالية.

2) **أهداف الخصخصة :** تهدف الخصخصة إلى إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، من أجل الوصول بالقدرات الإنتاجية، والأنظمة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة التنافسية الممكنة، وهي ليست هدفا بحد ذاتها وإنما وسيلة لإعادة مرافق الإنتاج العامة والخدمات لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة[6]. وقد قامت الحكومة الأردنية بالإعلان عن أهداف برنامج الخصخصة وحصرتها بما يلي :

أ. زيادة الاستثمارات الخاصة. **ب.** جذب الاستثمارات الخارجية إلى الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ما سبق هنالك أهداف أخرى هامة تتلخص في توسيع قاعدة الملكية، ومنح الإدارة قدرا من الاستقلال المالي والإداري والاستثماري، وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

3) **أساليب التخاصية :** لقد تبنت الحكومة الأردنية مجموعة متنوعة من أساليب التخاصية لتجنب المخاطر المترتبة على اعتماد نهج أو أسلوب محدد، ومن أهم الأساليب المتبعة أو التي يتوقع تبنيها في المستقبل :

1. تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص جزئيا أو كليا، ويندرج ضمن ذلك على سبيل المثال بيع الأسهم المدرجة في سوق عمان المالي، وطرح الأسهم للاكتتاب العام والبيع المباشر للمستثمرين، أو لشركاء فنيين.

2. اتفاقيات الامتياز :كما هو الأمر في تخاصية مؤسسة النقل العام.

3. عقود التأجير : بحيث تبقى ملكية المؤسسة العامة بيد الدولة ولكن القطاع الخاص يقوم بتشغيلها لحسابه الخاص مقابل مبلغ معين، كما هو الحال في تخاصية سكة حديد العقبة.

4. عقود الإدارة حيث تبقى ملكية المؤسسة العامة بيد الدولة ولكن يعهد بإدارتها إلى القطاع الخاص بموجب عقود إدارة، كما هو الحال في عقد إدارة مياه ومجاري محافظة العاصمة.

5. استخدام صيغة تجمع بين التمويل والإدارة, مع إعادة الملكية في نهاية المطاف إلى الدولة.

ثانيا : تقييم الأصول الثابتة والمشكلات الناجمة عن عمليات الخصخصة

2-1- مفهوم التقييم : يعني مفهوم التقييم تحديد قيمة شيء ما، وتقاس هذه القيمة بقوة استبدال الشيء المراد خصخصته بالنسبة لغيره من الأشياء، ونظرا لتعذر قياس قيمة الأشياء بالنسبة لبعضها البعض فقد استخدمت النقود لقياس قيمتها. ومفهوم التقييم بالنسبة لتقييم أصول المؤسسات، هو محاولة الوصول إلى القيمة المالية لها، غير أن هذه القيمة استرشادية تقديرية[7].

2-1-1 : مشاكل التغيير في الأنظمة المحاسبية : وهي التغيرات في الطرق المحاسبة الناجمة عن نقل ملكية الوحدات المحاسبية والتغيرات في أنظمتها المحاسبية والمالية, ونوعية المعلومات المالية المتوفرة, والمطلوبة بعد التخاصية, فالمعلوم أن عدداً كبيراً من المؤسسات الحكومية تتبع الأساس النقدي وهو غير أساس الاستحقاق المقبول في قواعد المحاسبة المتعارف عليها. وهنالك اختلافات جوهرية بينهما منها أن الميزانية العامة لا تظهر قيمة الموجودات الثابتة والمدينين والدائنين، كما أن بيان الأرباح والخسائر لا يظهر الاستهلاك للموجودات الثابتة والإيرادات غير المقبوضة والمصروفات المستحقة, وغير المدفوعة والتي تخص السنة المالية.

أما بالنسبة لنوعية المعلومات فإن المؤسسات الحكومية لا تحتفظ بقيود محاسبية كافيه حول قيم الموجودات الثابتة، واستهلاكاتها، ومعدلات الاستهلاك، ومعلومات وافيه حول تكلفة الخدمات وغيرها, مما تقدمه المحاسبة التجارية غير الحكومية, لذلك فإن لدى مهنة المحاسبة والتدقيق الكثير مما تقدمه في هذا المضمار .

2-1-2 : مشاكل التقييم للمؤسسات : يمثل التقييم في عملية التخاصية أساسا يهتدي به للانطلاق إلى سعر البيع بالإضافة إلى أنه يحدد قيمة رأس المال الفعلي, ويساعد في تحديد رأس المال الضروري للمشروع، كما تبين عملية التقييم المبالغ المقدرة

للموجودات غير الملموسة (الشهرة والعلامة التجارية والحقوق المعنوية الأخرى) إلى جانب أن البحث عن الالتزامات غير المسجلة مثل الضرائب وغيرها يدخل في مشاكل التقييم.

3-1-2 : مشاكل الإفصاح في المعلومات : وهي المعلومات التي تشرح الوضع الاقتصادي, والمالي للمشروع وجدواه الاقتصادية للمستثمرين, مع بيان تاريخ نشاطه بشكل مقارن للسنوات السابقة, مع توقعات للمستقبل, وتبيان مدى الإنجازات المتوقعة, والمنافع المنتظرة، وفي العادة يصدر مدقق الحسابات تقريرا خاصا محددا لذلك من أجل حماية مصالح المستثمرين المنتظرين.

4-1-2 : مشاكل سعر البيع : تظهر نتيجة عملية التخاصية وإجراء التقييمات المختلفة قيم عديدة للمشروع كما ذكرنا وهي :

القيمة على أساس الموجودات والقيمة على أساس المشروع المستمر (أساس الأرباح) والقيمة على أساس السوق وقيمة البيع النهائي.

طرق تقييم الأصول الثابتة : يمكن تقسيم طرق تقييم الأصول المتعارف عليها إلى الطرق الأربعة التالية :

1. **الطريقة القائمة على أساس الموجودات :** يتم تقييم الموجودات تبعا للأسعار المقدرة للبيع بين بائع ومشتر دون ضغط أو إكراه، وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار أولا **الموجودات المتداولة،** وهي ليست موضع بحثنا. وثانيا **الموجودات الثابتة،** ونجد :

1- **الموجودات الثابتة الملموسة،** مثل الأراضي، ويجب أن تقيم حسب سعر السوق، مع الأخذ في الاعتبار حقوق التصرف، والتملك أو حقوق الإيجار طويل الأمد، والمباني والمعدات والموجودات الإنتاجية الأخرى وتقيم وفقا لسعر السوق أيضا أو بالقيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك.

2- **الموجودات غير الملموسة** : وهي إما محددة مثل الترخيص وحقوق الإيجار، وبدل استعمال الاسم التجاري، أو حقوق الملكية الفكرية، كالاختراع وحقوق التأليف، وإما غير محددة مثل الشهرة. وتحدد قيمة الموجودات غير الملموسة بعدة طرق، منها رسملة قيمة الزيادة في الإيرادات في المشروع المعروض للتقييم عن الإيرادات في المشاريع المماثلة، ومنها رسملة قيمة الأرباح الزائدة عن الأرباح العادية، أي أن هذه الطريقة تقيم الموجودات غير الملموسة على أساس قيمة الإيرادات غير العادية التي يمكن الحصول عليها[8].

2. **الطريقة القائمة على الأرباح (القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية) :** وهو التقييم الذي يعتمد على نتائج المشروع وتوقعات أرباحه في المستقبل ولذلك فإن هذا التقييم مرتبط بالماضي وبالحاضر وبالمستقبل ويتطلب إنجاز معلومات معينة مثل :

- خطة العمل لعدة سنوات قادمة.
- توقعات مستقبلية للبيانات المالية للسنوات القادمة مجهزة وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها، والتي كانت متبعة سابقا في المؤسسة.
- معلومات أخرى حول أسعار الأسهم ومعدل العائد على الموجودات، أسعار الفوائد دون المخاطر المتعلقة بالنشاط،... الخ. وتتبع الطريقتان أدناه في هذا التقييم :

طريقة خصم التدفقات النقدية الحرة المستقبلية : وبموجب هذه الطريقة فانه يتم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل وفقا لسعر خصم محدد، مع الأخذ في الاعتبار القيمة المتبقية للمشروع وفي العادة يكون سعر الخصم مقاربا لسعر العائد على الموجودات الذي يتوقعه المستثمر مع اعتبار المخاطر المحتملة. وعند تحديد سعر الخصم تؤخذ العوامل التالية في الحسبان :

- الكلفة المرجحة لرأس المال أي نسبة الملكية إلى المطلوبات.
- نسبة المخاطر معدلة وفقاً لطبيعة النشاط.
- نسبة المخاطر العامة للبيئة الاقتصادية التي يعمل فيه المشروع.

– المدة التي سيتم أخذها في الاعتبار.

ب-طريقة رسملة الأرباح المتوقعة : وبموجب هذه الطريقة يتم احتساب قيمة المشروع على أساس قيمة الأرباح المرجحة المتوقعة في المستقبل على المدى طويل الأجل.

3. التقييم على أساس القيمة السوقية : ويتم تقدير القيمة على أساس الأسعار المتوقعة للأسهم في سوق مالي كفء ونشط عن طريق اعتبار مضاعف القيمة السوقية للأسهم بالنسبة إلى الأرباح أو بالنسبة إلى القيمة الدفترية أو بالقيمة المقارنة مع القيمة السوقية فيها لمشاريع مشابهة من حيث النشاط والحجم. وفي تقييم المؤسسات يتم تحليل الأساسيات لنشاط المؤسسة كما يتم اعتماد مبادئ محددة لتقدير الموجودات غير الملموسة من حيث المعرفة, والتقنية الفنية, والعلامة التجارية, والمكانية في الأسواق التجارية وغير ذلك.

مما تقدم يتضح أن التقييم يعتمد على معلومات تاريخية, وقيم دفترية حالية, وتوقعات اقتصادية مستقبلية, وفرضيات مختلفة, ومن ثم فإنه ينطوي على عنصر التقدير والاجتهاد، وهذا عامل مؤثر وهام, ولذلك كان من الضروري أن تتضمن نتائج التقييم, تقديرات مختلفة مبنية على فرضيات متنوعة, تأخذ الحساسيات اللازمة في الاعتبار أي انه لا يمكن إعطاء قيمة واحدة للمشروع بل تعطي عدة قيم تتراوح بين التقدير الأدنى والتقدير الأعلى للمشروع.

4_الطريقة القائمة على أساس القيمة الدفترية : يتم حسب هذه الطريقة تقييم أصول المؤسسة أو الشركة على أساس التكلفة التاريخية، وتحديد قيمة أصولها من واقع دفاترها وسجلاتها، مع افتراض أن جميع عمليات المؤسسة أثبتت في الدفاتر والسجلات، طبقا للأسس المحاسبية الصحيحة, والبعض يذهب إلى القيمة الدفترية المعدلة، وذلك حسب العمليات التالية :

أ- جرد كل ما تملكه المؤسسة أو الشركة من موجودات ومالها من حقوق على الغير.

ب-جرد الالتزامات المترتبة على المؤسسة للغير.

ج- فحص فني محايد لدفاتر وسجلات ومستندات المؤسسة.

هذا وباستبعاد مجموع الالتزامات من مجموع قيمة الموجودات يتم الوصول إلى صافي قيمة الأصول، أي رأس مال المؤسسة، وإذا كانت تأخذ شكل شركة مساهمة، يمكن أن يقسم رأس مالها على عدد الأسهم للوصول إلى قيمة السهم العادي. ونظرا لاختلاط مفاهيم هذه القيم، فمن الضروري توفر الشفافية الكافية لكل الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية، من أجل التوصل إلى قيمة البيع النهائي[9].

5 _الطريقة القائمة على أساس التكلفة الاستبدالية : تمثل القيمة الحالية لاستبدال الموجودات المملوكة للمؤسسة بأخرى لديها نفس الطاقة مع خصم الاستهلاك وأي عيوب في الموجود "وهي تكلفة الاستبدال في حالة التعرض المفاجئ للضياع أو التلف".

مراحل تقييم الأصول الثابتة : تواجه عملية تقييم أصول المؤسسات العامة صعوبات عديدة تتمثل في أن التقييم لأصول المؤسسة قد يكون مبالغا فيه، ولذلك قد لا يوجد من يقبل على شرائها، وقد يكون التقييم أقل من القيمة الحقيقية لأصول المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى تبديد الثروة العامة. ولذلك يجب على من يقوم بعملية التقييم لأي مؤسسة عامة مطروحة للخصخصة أن يضع برنامجا لعملية التقييم، وأن يكون تقييمه واقعيا وحقيقيا وأن يشمل الخطوات الثلاث التالية[10].

1- مرحلة التخطيط : تشمل هذه المرحلة الخطوات التالية :

أ- جمع البيانات عن المؤسسة العامة المراد خصخصتها، من خلال التقارير السنوية للمؤسسة، والمنشورات المالية الاقتصادية، ونشاط المؤسسة العامة داخل السوق، وإستراتيجيتها ومستقبلها.

ب- تحديد الخصائص العامة للمؤسسة العامة، وتاريخ آخر تقييم، ومعرفة الوضع القانوني لها، ونوع الملكية. هل هي ملكية عامة، أو مشتركة ؟ وتحديد حجم الالتزامات المترتبة على المؤسسة وإجمالي حقوقها[11]. وتحديد الظروف الاقتصادية التي تكتنف الصناعة. هل هناك حالة انكماش أو تضخم نقدي في نفس البلد أو في محيطة. وما هو أثر التقييم على العاملين والإدارة والشركاء والشركة.

ج- تحديد الغرض من التقييم : يختلف التقييم باختلاف الهدف. فالتقييم مثلا من أجل الاندماج يختلف عنه من أجل التصفية، كما يختلف التقييم من أجل التأجير أو البيع للقطاع الخاص وكل ذلك يرتبط بأسلوب التقييم ومعيار القيمة والظروف المحيطة بالاستثمار.

2- مرحلة التنفيذ : وهي تجسد مرحلة التقييم الفعلي، وتشمل الخطوات التالية :

أ- فحص مستندات المؤسسة العامة وبياناتها الاقتصادية والصناعية، وبيانات المقارنة بين المؤسسات، وذلك من خلال تحليل المعدلات، وعمل تصور بالأداء المستقبلي، وتعديل الأداء التاريخي ليتناسب مع الواقع.

ب- تحديد طرق التقييم التي سيتم استخدامها، والتي سبق ذكرها.

ج_ دراسة العوامل المؤثرة في تحديد القيمة، وتشمل الفروق المحاسبية، وأسعار تحويل العملة، والاعتبارات السياسية والاقتصادية، ومعدلات التضخم والخصم، واللوائح القانونية الخاصة بالتقييم، والصناعة والسياسات النقدية للدولة.

د- خطوة التوفيق بين الطرق، وتحديد قيمة الأصول، وذلك لأن عملية تقييم الأصول مليئة بالتناقضات، وأن الطرق المختلفة تؤدي إلى نتائج مختلفة، ولذا يجب التوفيق بين الطرق لاستخراج رقم عادل يتفق عليه, يجسد القيمة العادلة من أجل استعماله في التقييم.

3-مرحلة التقرير : وهي المرحلة النهائية حيث يتم إعداد تقرير يتضمن نتائج عملية التقييم، وأهم التحفظات والصعوبات التي واجهت عملية تنفيذ التقييم لذا يجب مراعاة المعايير التالية عند تقييم الأصول :

1- قيمة التصفية : وتشمل صافي قيمة بيع كل أصل من الأصول، بعد تحديد مديونية المؤسسة للغير.

2- القيمة الاستمرارية للمؤسسة، وتساوي قيمة الأصول في حالة استمرار المؤسسة في العمل.

3- القيمة السوقية العادلة للأصول. وتعتبر هذه المعيار الأكثر شيوعا للتقييم، وهي تمثل أعلى سعر متاح في سوق العمل بين أطراف تتمتع بحسن الاطلاع والحيطة، وتعمل بحرية في التعامل.

4- القيمة الدفترية لصافي الأصول، أي حقوق الملكية. وهذا يعني مجموع حسابات الأصول محذوف منها حسابات الخصوم كما تتضح في بيان الميزانية.

5- القيمة العادلة للأصول : هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة.

6- القيمة الدولية للمؤسسة : وهي التي تساوي قيمة المؤسسة المماثلة عالميا.

الدراسة الميدانية (تطبيق على مؤسسة سكة حديد العقبة)

مقدمة عن سكة حديد العقبة :

إن الدعوة إلى التخصيص في المملكة الأردنية لها أسبابها ودواعيها، فمن مزايا وغايات التخصيص في المملكة جذب الاستثمارات الخارجية. وإيجاد فرص عمل جديدة وتحسين مستوى أداء المنشآت المخصصة بما يقلل التكلفة ويزيد الإنتاجية ويرفع معدل الربحية, ومن ثم تتاح الفرصة للحكومة لإعادة استثمار حصيلة عملية التخصيص, فضلا عن إمكانية ربط الأجور بمعايير الإنتاجية والربحية.

تم إنشاء مؤسسة سكة حديد العقبة كمؤسسة مستقلة من النواحي الإدارية والمالية عام 1973 بهدف نقل الفوسفات المستخرج من مناجم الحسا والأبيض إلى ميناء العقبة لغايات التصدير, وقد بدأت المؤسسة عملها الفعلي في عام 1975, وذلك بعد اكتمال إنشاء خط السكة الذي يربط الخط التابع لمؤسسة الخط الحجازي الأردني عند محطة بطن الغول مع ميناء العقبة بطول (120 كم). وتعمل السكة حاليا على الخط بالإضافة إلى الجزء الآخر المستأجر من الخط الحجازي الأردني والممتد من مناجم الحسا والأبيض وحتى محطة بطن الغول بطول (170كم) وقد قامت المؤسسة في عام 1982 بإنجاز خط يربط مناجم الوادي الأبيض للفوسفات بالخط الحديدي لنقل إنتاجه إلى ميناء العقبة.

وتملك مؤسسة سكة حديد العقبة 24 قاطرة، كما يوجد لدى المؤسسة 350 عربة لنقل الفوسفات, أما بالنسبة للموظفين فيعمل لدى السكة حاليا 1187 موظفا موزعين على الأقسام الإدارية والفنية المختلفة. وتقوم مؤسسة سكة حديد العقبة بنقل الفوسفات من مناجم الحسا والأبيض إلى ميناء العقبة كما تقوم المؤسسة حاليا بنقل جزء من إنتاج مناجم الفوسفات الجديدة في **الشيدية** عن طريق منشآت تحميل مؤقتة تم بناؤها على خط السكة الحالي, عند محطة عقبة حجاز نظرا لعدم وصول السكة إلى المناجم حيث يتم نقل كميات من **الشيدية** بواسطة الطريق لمسافة (25كم) ومن ثم يعاد تحميلها على السكة ونقلها إلى ميناء العقبة ويبن الجدول التالي كميات الفوسفات المنقولة بواسطة السكة والمتوقعة خلال الأعوام 1994 – 2005.

وتشير المعلومات الواردة من شركة مناجم الفوسفات إلى أن إنتاج الفوسفات من مناجم **الحسا** و**الأبيض** آخذ بالانخفاض التدريجي وكان من المتوقع توقف إنتاجها بحلول العام 2005 ويترافق ذلك مع الزيادة المستمرة في إنتاج الفوسفات من المناجم الجديدة في **الشيدية**, والذي وصل في عام 2000 إلى حوالي 5 مليون طن سنويا وفي عام 2005 إلى حوالي 8.5 مليون طن. وفي عام 2007 إلى 9.3 مليون طن أنظر الجدول (1).

الوضع الفني والمالي للمؤسسة : تتعرض القاطرات (Locomotives) العاملة لدى المؤسسة وباستمرار إلى أعطال كثيرة أثناء سيرها مما يؤدي إلى إعاقة عمليات التشغيل بشكل دائم ومستمر، كما تعاني عربات نقل الفوسفات (Wagons) أيضا من بعض المشاكل بسبب ضعف عمليات الصيانة, ومن المشاكل الرئيسية وجود بعض التصدعات في الهياكل المعدنية للعربات والتي تحتاج إلى إصلاحات عاجلة وجذرية.

وتعاني المؤسسة منذ عام 1988 من خسائر مالية متلاحقة حيث بلغ العجز المتراكم حسب الميزانية العمومية للمؤسسة لعام 1996 حوالي 56 مليون دينار أردني, ويبلغ إجمالي المديونية حسب تقديرات وزارة المالية حوالي 70 مليون دينار (وحدة التخاصية 99)، ومما لاشك فيه أن أداء المؤسسة الحالي أصبح يشكل عبئا إضافيا ومتزايدا على خزينة الدولة ومواردها.

مشروع تخاصية مؤسسة سكة حديد العقبة :

المراحل العملية للخصخصة : قرر مجلس الوزراء الموافقة على السير في عملية تخاصية مؤسسة سكة حديد العقبة وعلى استخدام شركة استشارية متخصصة؛ لمساعدة الحكومة في ذلك. وبناء عليه فقد تم استخدام شركة استشارية كندية متخصصة (CPCS- Transcom) للمساعدة في تنفيذ مشروع تخاصية السكة من خلال آلية تتألف من ثلاث مراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى : تم خلال هذه المرحلة وضع الإطار العام للآلية التي ستتم بموجبها عملية التخاصية بالإضافة إلى دراسة الخيارات الممكنة لتمويل وتنفيذ خط **الشيدية** وخط وادي (2) من قبل القطاع الخاص. وقد تم الانتهاء من هذه المرحلة حيث تبنت الحكومة قرارها بالموافقة على نتائج الدراسات التي قامت بها الشركة الاستشارية الكندية والموافقة على تمويل إنشاء وصلة **الشيدية** وخط وادي (2) من قبل القطاع الخاص واعتماد مسار لوصلة خط وادي (2) وكذلك تمت الموافقة على مبدأ منح امتياز إدارة واستثمار وصيانة خطوط ومنشآت سكة حديد العقبة لمدة 25 سنه قابلة للتمديد بموافقة أطرف التعاقد Rolling- (Concession) كما وافقت الحكومة على الآلية التي سيتم اعتمادها للإعلان عن المشروع, وتسويقه وكذلك طرح العطاءات التنافسية الفنية والمالية لتنفيذ المشروع.

المرحلة الثانية والثالثة : بناء على نتائج المرحلة الأولى تم السير في الآلية المقترحة لطرح أو إحالة العطاء حيث تم الإعلان عن المشروع في الصحف المحلية والعالمية في شهر كانون أول عام 1997 وذلك للحصول على رسائل اهتمام (Expressions of interest) من الشركات والتجمعات العالمية حيث تم الحصول على (24) رسالة اهتمام. وبعد القيام بالتأهيل الأولى لهذه الشركات تأهلت منها (19) شركة تأهيلا أوليا. كما تم إعداد وثائق العطاء والاتفاقيات اللازمة لطرح المشروع على القطاع الخاص حيث بلغ عدد الشركات التي تقدمت للحصول على وثائق العطاء (16) شركة تقدمت منها ثماني شركات فقط بعروض الفنية (Technicial Proposal) للمشاركة في المشروع وبعد إجراء عملية التقييم الفني لهذه العروض الفنية تم تأهيل أربعة عروض فقط .

ومن خلال المراحل اللاحقة سيتم إعداد الصيغة النهائية لطلب العروض المالية Request for fi nancal Proposals لإرسالها للشركات المؤهلة فنيا كذلك سيتم العمل على إنهاء كافة النواحي والإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ المشروع, والمتعلقة باتفاقية الامتياز وقانون هيئة النقل على السكك الحديدية وآلية التعامل مع موظفي السكة وكذلك متابعة النواحي الهندسية وخاصة فيما

يتعلق بدارسة مشروع وصله سكة حديد وادي (2) وبعد الانتهاء من دراسة وتقييم العروض المالية سيتم التفاوض وتوقيع الاتفاقيات اللازمة بين المستثمر وكل من الحكومة الأردنية وشركة مناجم الفوسفات الأردنية.

آلية تقييم الأصول الثابتة في السكة : لقد تقدمت ثلاث شركات لعطاء تقدير القيمة الحالية للموجودات المتحركة لمؤسسة سكة حديد العقبة وطلب منها تقدير القيمة الحالية، وذلك بعدة طرق بديلة حسب أصول التقدير المالية والمحاسبية المتعارف عليها. وقد رسا العطاء على شركة الخبراء لإدارة المشاريع، بالرغم من حصول مكتب طلال أبو غزالة على أعلى النقاط وأتت شركة الخبراء لإدارة المشاريع ثانيا. وقد استبعد مكتب طلال أبو غزالة نظرا لبعض الشروط التي وضعها المكتب، وعدم عرض تفصيلات كافية لطرق الوصول إلى القيمة الحالية.

لقد قامت شركة الخبراء لإدارة المشاريع بتقييم الأصول المتحركة في مؤسسة سكة حديد العقبة، ولهذا الغرض قامت بالإجراءات التالية :

1- المراجعة الحسية للموجودات على أرض الواقع من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الفنية عنها.

2- المراجعة الحسابية من خلال الاطلاع على السجلات والدفاتر المحاسبية للمؤسسة وبالذات كشف الموجودات والطرق المعتمدة لاحتساب الاستهلاك، والاطلاع على البيانات الحسابية الختامية للسنتين الماليتين 1997و 1998 اللتين سبقتا تاريخ الخصخصة (التقييم).

ولقد حددت شركة الخبراء لأغراض التقييم الأسس المناسبة لطبيعة المشروع وهي :

1- طبيعة عمل المؤسسة تتسم بالتميز والانفراد وعدم المنافسة.

2- إن الأسعار الجديدة لمعظم الموجودات المتحركة مرتفعة مقارنة مع كلفة الشراء، مما يستوجب الأخذ بعين الاعتبار قيمة الكلفة البديلة.

3- إن الاعتماد على سعر السوق المباشر غير ممكن بسبب انعدام الطلب على هذه الموجودات.

4- إن تقييم أي أصل يجب أن ينظر إليه من خلال ارتباطه بمشروع عامل.

5- إن التدفقات النقدية في احتساب القيمة الحالية يتطلب تعديلا كون التدفق النقدي الحالي لا يعبر عن الواقع.

وفي إطار التحليل الفني لموجودات المشروع المتحركة قسمت الشركة الموجودات إلى عشرة أنواع وهي : القاطرات - الشاحنات - ماكينات ومعدات جر - آليات الخطوط – ماكينات ومعدات الخطوط – الإشارات والاتصالات – آليات ثقيلة – السيارات – ماكثات ومولدات ومعدات متفرقة – المستودعات.

وقد اعتمدت النسب التالية للحالة الفنية التي فيها الأصول وهي : 10% وتعتبر الأصول التي تحمل هذا المستوى خردة و20 % تتطلب إعادة بناء بكلفة عاليةو30% تتطلب إعادة بناء بكلفة متوسطة و40% قابلة للإصلاح بكلفة نسبية و49% غير عاملة وهي قابلة للإصلاح بسهولة و50% عاملة بشكل مقبول و60% عاملة بشكل متوسط و70% عاملة بشكل جيد و80% عاملة بشكل جيد جدا و90% عاملة بشكل ممتاز وبناء على هذه النسب أعطت وصفا وتقييما تحليليا وعاما لكل أنواع القاطرات والشاحنات والسيارات والماكينات... الخ تمهيدا لتقييمها.

وفي إطار التحليل المالي ولأغراض التقييم من أجل أن تصبح الشركة أكثر تعبيرا عن ظروف التشغيل والاستثمار المستقبلية تم إعادة النظر في الآتي :

- عدد الرحلات اليومية، حيث تم احتساب العائدات على أساس سبع رحلات وليس خمس رحلات كما هو الحال قبل التقييم.

- سعر نقل الطن الواحد، حيث جرى الحساب على أساس قيمة متوقعة 4.40 دينار أردني وليس 3 دينار وذلك تحسبا لارتفاع الكلفة كما هو عليه الحال. وبناء على ما سبق زادت الإيرادات بمقدار 6.148.802 دينار.

- وتم أيضا استبعاد فوائد القرض البالغ 2.252.709 دينار من المصروفات حتى تصبح البيانات تعكس الواقع المستقبلي الذي سيعمل فيه المستثمرون.

وانطلاقا من هذه التعديلات واعتمادا على بيانات الشركة عام 1998م، قامت شركة الخبراء لإدارة المشاريع بتقديم ثلاث حالات لتقييم الموجودات المتحركة, باستخدام طريقة القيمة الحالية (Present Value Method).

ففي الحالة الأولى تم إتباع طريقة الحالة الفنية للموجودات المتحركة, وقد جرى تقييمها بمعزل عن المشروع مع استبعاد أي تغيرات تطرأ على القيمة الفعلية للموجودات المتحركة لذلك بلغت القيمة التقديرية للموجودات المتحركة 31.162.421 دينار, وبعد تعديلها بحساب حالتها الفنية بمعدل وسطي 50% أصبحت القيمة= 31.162.421 * 50%= 15.581.211 دينار.

وفي الحالة الثانية، تم تقييم الموجودات المتحركة بمعزل عن المشروع حيث اعتمدت الأسس التالية في التقييم :

1- تم تعديل التدفق النقدي التشغيلي البالغ 4.369.671 دينار بإعادة صافي عجز السنة وإضافة الإرباح المحتسبة بعد التعديلات السابقة.

2- جرى اعتماد معدل خصم 25%، وهذا المعدل يعبر عن العائد المتوقع على رأس المال المستثمر من وجهة نظر مستثمر أجنبي راغب في الشراء والاستثمار في المشروع.

3- تشكل الموجودات المتحركة لمجموع الموجودات نسبة 33.8%

4- تم تقييم الموجودات المتحركة بمعزل عن كون المشروع عامل، وبالتالي جرى استبعاد تأثير ربحية المشروع على قيمة الموجودات المتحركة.

ووفقا لهذه الحالة بلغت قيمة الموجودات المتحركة 16.690.514 دينار.

وفي الحالة الثالثة، تم تقييم الموجودات المتحركة اعتمادا على الأسس التالية :

1- عدم تعديل التدفق النقدي من عمليات التشغيل المحتسب في ظل الظروف السائدة قبل الخصخصة.

2- جرى اعتماد معدل خصم بواقع 11%، وهذا المعدل يعبر عن العائد المتوقع على رأس المال من خلال تقييم الموجودات المتحركة على أساس اعتبارها مرتبطة بمشروع عامل ككل.

3- نسبة الموجودات المتحركة إلى مجموع الموجودات 33.8%

4- لقد جرى تقييم الموجودات المتحركة مع افتراض عدم تحقق أي زيادة في التدفق النقدي من عمليات التشغيل. ووفقا لهذه الحالة فقد بلغت قيمة الموجودات المتحركة 10.640.559 دينار.

لماذا القيمة الحالية للتقييم : استبعد كلا من القيمة الدفترية لأنها لا تتضمن التضخم، والقيمة السوقية بسبب ارتفاع السعر الذي قد يؤدي إلى عدم الشراء، واستبعد التدفق النقدي الذي لا يعبر عن الواقع. أما القيمة الحالية فهي الأقرب إلى الواقع واستبعد أبو غزالة للغموض ورست على الخبراء الذين قاموا بالفحص الحسي للموجودات والحسابات الختامية, وطرق الاستهلاك وقسموا المشروع إلى عشرة أنواع إلا أن معدل الخصم ألاتفاقي كان مرتفعا.

ويرى الباحث أن عملية تطبيق النسب الفنية شابه جملة من الافتراضات ذات التأثير السلبي على القيمة العادلة (العمر ألنتاجي، معدل الخصم، الإيرادات، المصروفات) خضعت للتقدير الشخصي وهي متعلقة بالمستقبل الذي تحفه المخاطر وعدم التأكد.

ويرى الباحث أن تقاس القيمة الحالية انطلاقا من المنافع المستقبلية المعتمدة على الاستمرارية وعدم وجود مشكلة تسويق لذلك لا يستطيع الباحث القول أن عملية التقييم كانت صحيحة وعادلة.

ملاحظات حول تقييم الأصول : بعد استعراض ما سبق نورد الملاحظات التالية حول تقييم الموجودات المتحركة لمؤسسة سكة حديد العقبة :

1- خضعت عملية تطبيق النسب الفنية المعتمدة على أنواع الأصول المتحركة لتقييم حالتها الفنية إلى كثير من العوامل الشخصية (غير الموضوعية).

2- إن إعادة النظر بحساب التدفقات النقدية السنوية بما يتوافق مع ظروف التشغيل لدى المستثمر المنتظر أمر جيد، ولكن يلاحظ من الحالات التي قدمتها شركة الخبراء لإدارة المشاريع من أجل احتساب القيمة الحالية (القيمة الاقتصادية) للموجودات المتحركة أن هناك بعض الافتراضات والتحليلات غير المنطقية التي بني عليها تقييم تلك الأصول من وجهة نظرنا، وهي :

أ- إن تقديم بعض بدائل التقييم للموجودات المتحركة على أساس ارتباطها بمشروع عامل أو عدم ارتباطها بمشروع عامل وتأثير ذلك سلبا على تقدير القيمة يبعد عملية التقييم عن الموضوعية في التوصل إلى القيمة العادلة من وجهة نظر المجتمع, وذلك لأن الموجودات المتحركة موضوع التقييم هي جزء من شركة ستكون مستمرة في عملها إلى أجل غير مسمى، وهي شركة وحيدة في الأردن تمتاز بالتفرد والاحتكار وعدم المنافسة، أي أنه لا توجد مشكلة في تسويق خدمات الشركة بعد الخصخصة باعتبار أن هذه الخدمات مطلوبة باستمرار ولا يوجد منافسين، ولذلك يستطيع المستثمر الجديد استغلال الطاقة الإنتاجية والتسويقية القصوى المتاحة للشركة على أكمل وجه وإلى سنوات طويلة، وبناء على ذلك فإنه يجب قياس القيمة الحالية انطلاقا من المنافع القصوى التي يمكن الحصول عليها دون تخفيضها بحجة إن الأصول تفقد قيمتها إذا نظر إليها من زاوية عدم إمكانية بيعها بصورة مستقلة عن المشروع، فالتقييم هنا لمشروع مستمر بعمله في ظل ظروف استثمارية جيدة وليس لمشروع يراد تصفيته نهائيا.

ب- إن معدل الخصم البالغ 25% والمستخدم في حساب القيمة الحالية في الحالة الثانية، والمفترض لمستثمر أجنبي هو معدل عال جدا وغير منطقي، لذلك كان يجب تخفيضه إلى معدل 15% أو إلى نسبه تماثل النسب المتحققة في دول أخرى لها ظروف مماثلة.

ونرى بصورة عامة أن أي شكل من أشكال انتقال ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص لا بد من توفر المال اللازم للقيام بأعباء ومستلزمات التطوير والتحديث مع وجود الخبرة والكفاءة المناسبة للعمل في بيئة تنافسية وحتى يكون التخصيص ناجحاً سواء تم الاتجاه نحو المستثمرين المحليين أو الأجانب، ولكن نشير إلى أن التوجه نحو بيع معظم مؤسسات الدولة إلى مستثمرين أجانب يؤدي إلى انتقاص السيادة الوطنية ونرى أن تتم الخصخصة على الشكل التالي :

1- لا بد من تقييم موضوعي وعادل لموجودات المؤسسات المراد تخصيصها بحيث لا تفقد الدولة موارد مستحقة في حالة التقييم المجحف ولا يغالي في التقييم حتى لا يحجم المستثمرون عن الشراء, وعلى هذا الأساس فإن القيمة الدفترية لموجودات المؤسسة المعنية غير مناسب لأنها لا تتضمن آثار التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، والأخذ بها فيه بخس لموجودات المؤسسات. كما أن الارتفاع النسبي في القيمة السوقية سيؤدي إلى إحجام المستثمرين عن تملكها. وتلافيا لسلبيات الأخذ بالقيمة الدفترية أو القيمة السوقية يمكن الأخذ بما يمكن تسميته بالقيمة الاقتصادية. ولا بد من احتساب القيمة الاقتصادية بطرق مختلفة واختيار البديل الملائم الذي يحفظ حقوق المجتمع.

2- إنشاء شركات مساهمة عامة وتقسيم أسهمها إلى فئات وشرائح اجتماعية متعددة تتسع دائرة الملكية مع ضرورة إشراف الحكومة المباشر على عملية بيع الأسهم وانتقال الملكية, وتشغيل المنشآت المخصخصة بكفاءة عالية.

من دراسة الجوانب النظرية وتحليلها والمراحل التي مرت بها وخاصة آلية التنفيذ يكون البحث قد أجاب على الفرضية الأولى والثانية، وتم اختبارهما باختيار شركة الخبراء دون أبو غزالة رغم حصولها على أعلى نقاط. أما الفرضية الثالثة فأجيب عنها عندما تقدمت 16 شركة عالمية واختير أربع منها، واختبرت الفرضية بالتحليل التنفيذي باستبعاد أبو غزالة لعدم الوصف التحليلي للتقييم. أما الفرضية الرابعة فتمت الإجابة عنها من قبل الشركة الاستشارية الكندية واختبرت من شركة الخبراء وأبو غزالة عن طريق النسب حيث خفضت نسبة معدل الخصم من 25% إلى 15% حسب مصدر وحدة التخاصية وهذا يرفع العائد بمقدار ستة ملايين دينار سنويا.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا:- الاستنتاجات :

1- تبرز عملية الخصخصة مجموعة من المشاكل المحاسبية والمالية نتيجة تغير السياسات والمفاهيم وأساليب العمل والأهداف والبيئة الاقتصادية والقانونية.

2- تلعب المحاسبة دورا أساسيا في توفير قاعدة البيانات اللازمة لتطبيق طريقة التقييم الملائمة لأغراض الخصخصة.

3- توجد مجموعة من الأسس والمعايير لتقييم الأصول لأغراض الخصخصة أهمها: قيمة التصفية، القيمة الاستمرارية للمنشأة، القيمة السوقية العادلة للأصول، القيمة الدفترية للأصول.

4- توجد مجموعة من الطرق والمناهج المستخدمة في عملية التقييم أهمها : طريقة الكلفة التاريخية, منهج السوق، منهج المكاسب، منهج الدخل(التدفق النقدي) ولكل منها نتائجه الخاصة به.

5- الطرق السابقة في التقييم تعطي نتائج مختلفة ومتباينة بشكل كبير، وهي قيم تقديرية واسترشادية، ولا بد من اختيار القيمة الأكبر التي تضمن حق المجتمع.

6- لقد تم تقييم الأصول المتحركة لسكة حديد العقبة من خلال حساب القيمة الحالية (القيمة الاقتصادية), ولكن تمت عملية الحساب من خلال بدائل مختلفة، وافتراضات فنية واقتصادية غير موضوعية، لذلك لا نستطيع القول إن عملية التقييم كانت صحيحة وعادلة وموضوعية.

ثانيا :- التوصيات

1- إدراج موضوع الخصخصة وتقييم الأصول لهذا الغرض في المساقات المحاسبية وإعطاءه الأهمية التي تستحق من أجل إثراء هذا الموضوع والإلمام به بصورة جيدة سواء من حيث أهدافه وإجراءاته أو الآثار والمشاكل التي تنجم عنه.

2- ضرورة تقييم آثار الخصخصة لكل مشروع على حدة، والعمل على تكريس النتائج الإيجابية وتلافي المشاكل والمصاعب وأسباب الخلل التي تنجم عنها آثار اقتصادية ومالية غير سليمة أو غير ملائمة في خصخصة المشاريع اللاحقة.

ملحق الجداول

الجدول (1) : كميات الفوسفات المنقولة (مليون طن) بين سنتي : 1995 - 2007

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
9.3	9.0	8.5	8.1	7.2	6.6	5.6	5.0	4.5	4.1	3.6	3.0	2.5

الإحالات والمراجع :

[1]- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، برنامج عمل فريق الخبراء العامل دوليا المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة، الدورة العاشرة، آذار 1999.
[2]- صديق عفيفي، التخصصية وإصلاح الاقتصاد المصري مركز الدراسات السياسية بالأهرام 1991, ص5.
[3] -kevin R.Mcdonald." Why Privatization Is Not Enough" .H.B.R,Vol,71, No.1-6, May/June, 1993, p.49
[4]- الهيئة التنفيذية للتخاصية_ أخبار التخاصية- العدد8 –ص 6- كانون الثاني 2000.
[5]- الهيئة التنفيذية للتخاصية_ أخبار التخاصية- العدد8 –ص 6- كانون الثاني 2000.
[6]- نعيم خوري : التخاصية في الأردن- مجلة المدقق. العدد 9 أيار 1998 جمعية مدققين الحسابات القانونيين في الأردن.
[7]- نعيم خوري : التخاصية في الأردن، المرجع السابق.
[8]- نعيم خوري : التخاصية في الأردن – مجلة المدقق ص :4 ، ص : 6-11.
[9]- - المرجع السابق ص 6.
[10]- غريب محمد البيومي. دور النظام المحاسبي في قياس وتحسين النتاج، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
[11]- لهيئة التنفيذية – أخبار التخاصية- العدد(7)-أيار 1999.

أثر الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة في الوحدات الحكومية الأردنية
دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة

علي عبد الله الزعبي*
جامعة عجلون الوطنية الخاصة، الأردن

ملخص : هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية والخارجية في الأردن، وذلك للتأكد من وجود انخفاض في الانحرافات ومتابعة للأداء، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باختيار مجتمع مدققين ديوان المحاسبة الأردني، وتم تصميم وتوزيع استبانه على عينة شملت (114) مدقق. ولأغراض اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (ت) الإحصائي وعند درجة ثقة (95%). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثر على الرقابة الداخلية والخارجية في الأردن. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تنفيذ المزيد من الدورات التدريبية والدراسات.

الكلمات المفتاح : محاسبة حكومية، الموازنة الموجهة بالنتائج، الرقابة الداخلية، الرقابة الخارجية.

مقدمة : تتعرض الحكومات في الدول لضغوطات مستمرة من أجل إجراء مراجعات حقيقية لسياستها المالية والإدارية وللتخلص من التضخم البيروقراطي في أجهزتها الإدارية وتوقيف الهدر الاقتصادي فيها، وللقيام بعمليات إعادة هيكلة للوحدات الحكومية بصورة تمكن من قياس الأداء ومقارنة المنجز بالمستهدف لتحليل الانحرافات وتحديد أسبابها والمسؤول عنها. لذلك اهتمت الإدارات المالية الحكومية بتطوير أداة الموازنة العامة للدولة لتحقيق هدف السيطرة على النفقات والتأكد من أنها ترتبط بغايات عامة للمجتمع ككل.

عرف للموازنة العامة عبر الزمن عدة أنماط أو أساليب، وتأثر تبني الدولة لأيا منها بطبيعة النظام السياسي الحاكم فيها والمرحلة التي يمر بها اقتصادها، إضافة إلى مدى وجود الدراية والمعرفة الكافية لدى إداراتها بفائدة وأهمية ومزايا كل نمط من هذه الأنماط عن غيره، وملائمته للبيئة وللظروف الخاصة بها. ففي الأردن، بدأت الدولة في عام 2007 بالتحول إلى تبني الموازنة الموجهة بالنتائج، وذلك بهدف تطوير البنية التحتية وانجاز المشروعات التنموية التي تخدم المجتمع بصورة دائمة. وللعمل على مراقبة الانجاز بواسطة أساليب ومقاييس تتناسب مع استخدام هذه الموازنة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة ما إذا قامت الأجهزة الرقابية المشرفة على الوحدات الحكومية بإجراء تغييرات على طريقة وإجراءات عملها لتحقيق الغاية من تبني استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج.

مشكلة الدراسة :

اتجهت الحكومة في الأردن نحو تبني أدوات معاصرة تستخدم في تطوير السياسات المالية والنقدية العامة لديها. وتعتبر الموازنة الموجهة بالنتائج إحدى هذه الأدوات التي تربط الإنفاق بالانجاز وترتب المشروعات حسب أولوياتها، ولضمان سلامة التطبيق ونجاحه كان لا بد من وجود نظام رقابي حكومي يتناسب مع طبيعة الموازنة المستخدمة، لذا جاءت هذه الدراسة للبحث عن حلول التساؤلات التالية :

1) هل يوجد أثر لاستخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الخارجية للوحدات الحكومية الأردنية ؟

2) هل يوجد أثر لاستخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية ؟

أهمية الدراسة :

تطلب التحول إلى تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج القيام بإجراء تعديلات على النظم المالية الحكومية والقيام بتأهيل العاملين وعقد دورات تدريبية داخل الأردن أو خارجها من أجل ضمان حسن إعداد الموازنة العامة للدولة وفقا لأسلوب الموازنة الموجهة بالنتائج. وعليه فإن من المهم التأكد من أن النفقات المصروفة والجهد المبذول والوقت المنفق من أجل تبني استخدام هذه الموازنة كان ذا جدوى ومنفعة طالت الوحدات الحكومية وساهمت في زيادة الرقابة فيها على الأموال العامة. ومما يجعل هذه

* d_aaaz@yahoo.com

الدراسة مهما أيضا أن تبني الموازنة الموجهة بالنتائج يمثل بداية لنهج إصلاحي حكومي من المهم متابعته من قبل الدارسين وتقييمه باكرا، للتأكد من قدرته على تقليل الهدر وتحسين الرقابة.

أهداف الدراسة :

تعاني الحكومات في الأردن من مشكلة استباحة المال العام من قبل أصحاب النفوذ والسلطة على هذا المال، لذلك توجهت الحكومة مؤخرا إلى عمل مجموعة من الإجراءات كتبني تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وذلك للحد من التجاوزات وتحقيق استخدام أمثل للموارد المتاحة. وعليه جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1) التعرف على أثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الأساليب والإجراءات المستخدمة من قبل وحدات الرقابة الخارجية لحماية المال العام والتقليص من عجز الموازنة.

2) التأكد من أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج من شأنه أن يؤثر على إجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة من قبل الوحدات الحكومية لحماية المال العام من الاختلاس والهدر.

فرضيات الدراسة :

يمكن صياغة فرضيات الدراسة وبصورة عدمية على النحو التالي :

H01 : لا يؤثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الخارجية للوحدات الحكومية الأردنية.

H02 : لا يؤثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية.

الدراسات السابقة :

فيما يلي أهم الدراسات التي وقعت بين يدي الباحث والتي تم ترتيبها زمنيا من الأقدم إلى الأحدث :

1) دراسة[1] (Thompson، 1994) وهي دراسة تحليلية نقدية تناولت عملية مراجعة الأداء المالي للحكومة الأمريكية من أجل تحسين ظروف حياة المواطنين وتفعيل الرقابة الإدارية والمالية للدولة وإصلاح موازنة الدولة. هذا وقد دعت الدراسة إلى ضرورة التركيز على النتائج عند القيام بعملية إعداد الموازنة العامة للدولة، وربط عمليات التنفيذ بحوافز مناسبة، وتحديد مراكز للتكلفة والمسئولية من أجل التأكد من حسن استغلال الموارد المتاحة بأفضل ما يمكن. وأشارت الدراسة إلى أن تصميم الموازنة موجهة بالنتائج يمثل طريقة يتم معها برمجة الإيرادات لتغطية النفقات وتحليل التكاليف وربطها بالفعالية وعكس المستقبل على شكل موازنة رقمية تساهم في تقليل العجز وتخفيض فوائد الاقتراض، إضافة إلى دور الموازنة الموجهة بالنتائج الذي من شأنه أن يساهم في تقليل الأخطاء غير المتعمدة وتقليل الاختلاسات وإساءة استخدام الموارد المتاحة. ومن ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى إمكانية استخدام مقاييس كمية للأداء المالي والإداري للدولة في ظل تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وهذا من شأنه أن يسهم في تقييم إنتاجية الوحدات الحكومية وبالتالي تحدد مدى ملائمة تفويض السلطات. وتقترح الدراسة عملية ربط الموازنة بالأداء الفعلي من خلال عكس الالتزامات في الموازنة وربطها بالموارد وتوجيهيها نحو وضع وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة. هذا وترى الدراسة أن التحول إلى استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج من شأنه أن يسهم في إصلاح الموازنة الأمريكية.

2) دراسة[2] (الأفندي، 2003) هدفت الدراسة، إلى بيان أهمية استخدام الموازنات كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام وبيان أهمية مشاركة الأفراد في كافة المستويات الإدارية في عملية إعداد الموازنات .وقد قامت الدراسة ببحث الواقع العملي لاستخدام الموازنة كأداة تخطيط ورقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام السورية، وقد بينت نتائج الدراسة أن الموازنة تعتبر من أهم الوسائل الرقابية التي يمكن للمنشأة الحكومية الاعتماد عليها لفرض رقابة فعالة، كما أن إشراك المستويات الإدارية في المنشأة في عملية إعداد الموازنات من شأنه أن يساعد على الالتزام بتقديرات الموازنة، والتقليل من الأخطاء والانحرافات.

3) دراسة[3] (Curristine,2005) وهدفت إلى تقييم كفاءة الإدارات الحكومية في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق الوفورات وتحسين الرقابة الداخلية والخارجية في الوحدات الحكومية في ظل تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج. أجريت الدراسة على مجموعة دول التعاون الاقتصادي العالمي (OECD)، وبينت الدراسة أن معظم هذه الدول تطبق الموازنة الموجهة بالنتائج لما تقدمه من تحسينات على الأداء وتخفيض للنفقات الحكومية، ومن أهم نتائج الدراسة أن عملية إعداد الموازنات الموجهة بالنتائج من شأنه أن يحسن من أداء الحكومة ويزيد من شفافيتها أمام البرلمان ويعطيها مرونة في التطبيق. وقد أوصت الدراسة بضرورة إتاحة المعلومات للمديرين من أجل تحسين جودة قراراتهم أكثر والقيام بإجراء مزيدا من البحوث وخصوصا في مجال مقاييس الأداء المستخدمة والواجب استخدامها.

4) دراسة[4] (Scheers at.el,2005) هدفت الدراسة إلى تقييم الإصلاحات الاسترالية والبريطانية المتعلقة بالجوانب الرقابية ودور المديرين في عمليات صنع القرار في ظل الإصلاحات المالية الحكومية عام (2000)، والمرتكزة على تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وأساس الاستحقاق المحاسبي. وقد بينت الدراسة أن الإصلاحات لم تكن حلا سحريا لجميع المشاكل المالية وإنما هي خطوات متتالية تقود في مجملها نحو بناء نماذج قرارات سياسية واقتصادية سليمة، وان نتائج الدراسة قدمت مؤشرات كافية على نجاح الإصلاحات الاسترالية والبريطانية. وأن نجاح سياسة الترويج للإصلاحات المالية المستخدمة زادت من التأييد لها وقلصت من المقاومة بالتغيير من العاملين، إضافة إلى نجاح سياسة إعادة هيكلة الوحدات الحكومية، وقد بينت الدراسة أن ارتفاع تكاليف الإصلاح تكون مرتفعة في المدى القصير وسرعان ما تنخفض، إضافة إلى أن التقييمات والتعديلات الدورية كانت من أهم أسباب نجاح الإصلاحات المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة استفادة الدول الأخرى من تجارب الإصلاحات الاسترالية والبريطانية.

5) دراسة[5] (Sterck &Scheers, 2006) وهي دراسة أجريت على الموازنات العامة لسبعة دول وهي أستراليا وكندا والسويد وهولندا ونيوزيلندا وبريطانيا وأمريكا، وذلك بهدف تقييم الإصلاحات التي تمت على موازنات هذه الدول وعمليات إعدادها باتجاه استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج، وأساس الاستحقاق المحاسبي، وقد أظهرت الدراسة وجود إصلاحات في كل من بريطانيا واستراليا بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي وتبني استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج، أما هولندا والسويد فقد تقدمت في مجال تبني استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرغم من أنها لا تزال تطبق الأساس النقدي، وفي نيوزلندا تم استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاعات الإنتاجية الحكومية فقط. وترى الدراسة أن تحقيق الإصلاح في عملية إعداد الموازنة يتطلب عمل مواءمة للإطار المالي للدولة والتركيز على النتائج عند إعداد الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى توفير إطار تشريعي مناسب والقيام بتأمين معلومات ذات جودة، وإنشاء قيادة وسلطة مركزية للموازنة في الدولة. وتوصي الدراسة بضرورة تدريب المديرين وتقديم الحوافز المناسبة لهم وربطها بالنتائج واستخدام معلومات التكاليف في صنع القرار.

6) دراسة[6] (حلس، 2006) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الموازنة العامة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في قطاع غزة بفلسطين. حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من (100) مؤسسة جمعت منها البيانات من خلال استبانه صممت خصيصًا لهذا الغرض. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية لديها خطط طويلة الأجل وتقوم بإعداد موازنات سنوية وتهدف من وراء إعداد هذه الموازنات إلى استخدام الموازنة كأداة اتصال وتواصل، وتقييم أداء الإدارة ومساعدتها على التنبؤ، والمساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة بشكل عام، وان الموازنة تمثل أداة فاعلة لتخصيص الموارد.

7) دراسة[7] (Srithongrung,2009) هدفت الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج على الإنفاق الحكومي وأنماطه في تايلاند وكذلك تأثيرها على تخصيص الموارد الحكومية وتقييم الأداء، قامت الدراسة بتحليل السلاسل الزمنية للنفقات من عام 1965 - 2005. وقد بينت النتائج أن التحول إلى الموازنة الموجهة بالنتائج يؤثر في التنمية الاقتصادية والرفاهية والسلامة إضافة إلى زيادة كفاءة وفعالية الإدارة العامة، كما ويسهم التحول في تقليل الإنفاق الدفاعي وإعادة تنظيم الإنفاق الحكومي ليكون إنفاق وظيفي. وتضيف الدراسة إلى أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج من شانه أن يحسن الأداء ويزيد من الرقابة الحكومية على الإنفاق.

منهجية الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالرجوع إلى المصادر التالية للبيانات :

1) مصادر ثانوية : تشمل مسحا مكتبيا للدراسات النظرية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2) مصادر أولية : شملت تصميم استبانه وتوزيعها على عينة الدراسة بهدف تجميع البيانات المتعلقة بآراء الفئة المشمولة.

ولأغراض التحليل الإحصائي للبيانات المتجمعة فقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وذلك بهدف فحص مصداقية أدوات القياس باستخدام معامل **ألفا كرونباخ**، وتقديم وصف كاف لعينة الدراسة، واختبار فرضياتها عند درجة ثقة 95%.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين العاملين في ديوان المحاسبة الأردني والبالغ عددهم (425) مدقق. تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (150) مدقق صالحة لإجراء الدراسة عليها.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات :

تمثل الجداول المدرجة ضمن ملحق الدراسة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات الذي تم إجراؤه على البيانات المجمعة ميدانيا. وفيما يلي عرض لهذه النتائج :

أولا : وصف مجتمع الدراسة : يبين الجدول (1) نتائج عملية توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، والذي يظهر أن عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة من المستجوبين هي (150) استبانة تمت تعبئة وإعادة (114) منها أي بنسبة (76%) وهي صالحة لإجراء الدراسة عليها، والباقية وعددها (36) استبانة لم ترد.

ثانيا : اختبار مصداقية البيانات : لإغراض اختبار مصداقية البيانات بهدف تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة فقد تم قياس معامل كرونباخ ألفا (Cronbachs Alpha) على بيانات عينة الدراسة، حيث بلغت نتيجته (0.782). وتعد هذه النسبة مقبولة لكونها أكبر من نسبة (0.60).

ثالثا : خصائص عينة الدراسة : تعرض الجداول من (2) إلى (4) خصائص عينة الدراسة. وفيما يلي عرض لأعلى النسب في هذه الجداول كما يلي : إن أعلى نسبة مستجوبين هم الذين تقع أعمارهم ضمن فئة (23-32) حيث بلغ عددهم (43) مستجوب ونسبتهم (37.8%)، وأما أعلى نسبة تحصيل فكانت لحملة درجة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (69.3%) وعددهم (79) مستجوب. هذا وقد كان لفئة خبرة العمل من (6-10) أعلى نسبة وهي (35%) وعددهم (40) مستجوب.

رابعا : وصف إجابات عينة الدراسة : تقدم الجداول أرقام (5 و6) عرضا وصفيا لكل إجابة من أسئلة الدراسة تبين فيه الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات كل سؤال على حدا، ويمكن استعراض أهم نتائج الجدول على النحو التالي[8] :

يظهر الجدول (5) وصف لإجابات المستجوبين المتعلقة بأثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على فعالية الرقابة الخارجية، ويبين الوسط الحسابي لهذه الخصائص أن الإجابات تتجه نحو الموافقة وذلك لأن الأوساط الحسابية اكبر من (3.00)، ومن ناحية أخرى فقد كان للفقرة رقم (2) والتي تقول بأن للموازنة الموجهة بالنتائج اثر كونها تحسن من أداء ديوان المحاسبة في تقييم كفاءة الإنفاق الحكومي مقارنة بالموارد المتاحة هي الفقرة الأكثر موافقة من بين مختلف فقرات الجدول حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.14)، وأن الانحراف المعياري كان لها (0.53).

ويعرض الجدول (6) والمتعلق بوصف إجابات المستجوبين الخاصة بأثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على فعالية الرقابة الداخلية، الوسط الحسابي لهذه الخصائص أن الإجابات تتجه نحو الموافقة وذلك لأن الأوساط الحسابية اكبر من (3.00)، ومن ناحية أخرى فقد كانت الفقرة رقم (1) والتي تقول بأن للموازنة الموجهة بالنتائج اثر كونها تحسن من أداء الرقابة الداخلية في مراقبة المال العام وحمايته من السرقات والاختلاسات أكثر الفقرات موافقة في الجدول حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.48)، والانحراف المعياري كان لها (0.42).

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج :

لاختيار الأسلوب المناسب لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم إجراء اختبار Kolmogorove - Smirnov (K-S) على متوسطات الإجابات التي تم الحصول عليها لمعرفة ما إذا كانت تخضع للتوزيع الطبيعي، وقد بينت نتائج الاختبار المذكور وكما يعرضها الجدول (7) أن جميع توزيعات متوسطات إجابات عينة الدراسة موزعة طبيعيا. وعليه تم استخدام اختبار (T) بهدف اختبار فرضيات الدراسة وعند درجة ثقة (95%)، وبقاعدة قرار الاختبار والتي تقول أنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (α) أقل من (0.05) فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود الأثر. وفيما يلي نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

1) **نتيجة اختبار فرضية الدراسة الأولى**، ونصها "لا يؤثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الخارجية للوحدات الحكومية الأردنية". أظهرت نتائج المعالجة أن قيمة إحصاءة $t - student = 8.528$، وهي نتيجة دالة لأن $Sig. = 0.029 \prec \alpha = 0.05$، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية الأولى والقول أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج يؤثر على الرقابة الخارجية للوحدات الحكومية الأردنية.

2) **نتيجة اختبار فرضية الدراسة الثانية**، ونصها لا يؤثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية" أظهرت نتائج المعالجة أن قيمة إحصاءة $t - student = 11.356$، وهي نتيجة دالة لأن $Sig. = 0.019 \prec \alpha = 0.05$، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية الأولى والقول أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج يؤثر على الرقابة الداخلية للوحدات الحكومية الأردنية.

استنتاجات الدراسة :

بناء على ما سبق من نتائج إحصائية تفيد بوجود إثر للموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية والخارجية في الوحدات الحكومية، فإنه يمكن تلخيص أهم استنتاجات الدراسة كما يلي :

1) إن استخدام الأردن للموازنة الموجهة بالنتائج من شأنه أن يسهم في زيادة الرقابة المالية والإدارية الداخلية والخارجية على الموجودات العامة ويحميها من سوء الاستخدام ومن السرقات والاختلاسات التي قد تمارس عليها أحيانا من قبل القائمين عليها.

2) تفعل الموازنة الموجهة بالنتائج المراقبة الداخلية على إنجازات العاملين والموظفين، وتمّكن من ربط الانجازات بالأفراد المعنيين، وهذا ما يمكن ربطه مستقبلا بسياسات الحوافز والترقيات في الدولة.

3) تساعد الموازنة الموجهة بالنتائج وحدات الرقابة الداخلية على متابعة تنفيذ المشروعات الحكومية وصولا إلى تحقيق النتائج العامة المخطط لها مسبقا، من خلال تتبع الانجازات أول بأول وتقييم المخاطر المرتبطة بها والتعامل معها في الوقت المناسب.

4) تسهل الموازنة الموجهة بالنتائج على المراقبين الداخليين والخارجيين من إمكانية تتبع أداء مختلف الموظفين والعاملين كونها تستخدم أساليب التقييم الكمية والعلمية للأداء وهذا ما يمكن انجازه من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية والحاسوبية مستقبلا، أي أن استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج ربما سيقود لاحقا إلى استخدام الرقابة الالكترونية في الدولة.

5) تمكّن الموازنة الموجهة بالنتائج المراقبين الخارجيين على الوحدات الحكومية من التأكد من ربط الإيرادات العامة بالإنجازات الحقيقية التي تقود في مجملها إلى خدمة فئات كبيرة من المجتمع.

6) نظرا لان الموازنة الموجهة بالنتائج تربط الإيرادات العامة بالانجاز الحقيقي في الدولة وتعتمد على ربط الانحرافات بمراكز مسئولية محددة، فإن هذا من شأنه أن يدعم فكرة الرقابة الذاتية لدى الموظفين والعاملين في الدولة.

توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، ونظرا لان استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج يحتاج إلى إجراء إعادة هيكلة للأنظمة والتشريعات الرقابية والمالية في الدولة، فإن الدراسة توصي بالآتي :

1) ضرورة عمل دورات تدريبية وورش عمل وندوات تثقيفية حول الموازنة الموجهة بالنتائج لمختلف العاملين في الإدارات المالية الحكومية عموما وفي الوحدات الرقابية خصوصا.

2) إجراء تعديلات على الأنظمة والتشريعات المالية والرقابية بصورة تتناسب مع متطلبات استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج.

3) تشجيع التحول نحو الإدارة المؤسسية الحكومية وإعطاء استقلالية للوحدات الحكومية وبصورة تدريجية، وصولا للتحول إلى استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي بدلا من الأساس النقدي المعمول به حاليا.

4) زيادة الدراسة والبحث في مجال مساحة الموازنة الموجهة بالنتائج للتعرف على أثرها على الإنفاق الحكومي، وعلى الأداء المالي والنقدي للحكومة، وعلى المعوقات المرتبطة بتطبيقها عمليا في الأردن.

ملحق الجداول

جدول (1) : نتائج توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %
عدد الاستبانات المعادة	114	76
عدد الاستبانات غير المعادة	36	24
المجموع	150	100

جدول (2) : توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
(22) سنة وأقل	0	0
من (23) سنة إلى (32) سنة	43	37.8
من (33) سنة إلى (42) سنة	37	32.4
من (43) سنة إلى (52) سنة	22	19.3
(53) سنة وأكثر	12	10.5
المجموع	114	100

الجدول (3) : توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل الأكاديمي

التحصيل الأكاديمي	التكرار	النسبة %
دبلوم متوسط أو أقل	18	15.7
بكالوريوس	79	69.3
ماجستير	15	13.2
دكتوراه	2	1.8
المجموع	114	100

الجدول (4) : توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

الخبرة	التكرار	النسبة %
بدون خبرة	1	0.8
من سنة إلى (5) سنوات	22	19.3
من (6) إلى (10) سنوات	40	35
من (11) إلى (15) سنة	35	30.8
(16)سنة وأكثر	16	14.1
المجموع	114	100

الجدول (5) : أثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على فعالية الرقابة الخارجية

الرقم	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	التحقيق من مبدأ الشفافية في ربط الأخطاء بمراكز المسؤولية وتحليل الأداء.	3.99	0.97
2	تقييم كفاءة الإنفاق الحكومي مقارنة بالموارد المتاحة	4.14	0.53
3	التحقيق من فعالية إعداد الخطط الحكومية وواقعيتها وتناسبها مع المرحلة التي تمر بها الدولة	3.91	0.77
4	تقييم عمليات اتخاذ القرارات الحكومية	3.87	0.90
5	التثبت من صحة حجم تقديرات الإيرادات العامة للدولة	4.00	0.91
6	التثبت من توقيت تدفق الإيرادات العامة ومن أنها قبضت في الفترة المتوقعة	4.00	0.76
7	تتبع متحصلات الأراضي الأميرية ومن صحة إدراجها في البيانات المالية الحكومية.	3.98	0.89
8	التثبت من أن مخصصات الدولة قد أنفقت للغرض المرصودة من اجله.	3.98	0.79
9	التثبت من أن حجم النفقات لم يتجاوز المخصصات المرصودة من اجله	3.97	0.85
10	التأكد من تطبيق الأسس العلمية للمساءلة واحتساب الانحرافات.	3.95	0.83

الجدول (6) : أثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على فعالية الرقابة الداخلية

الرقم	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مراقبة المال العام وحمايته من السرقات والاختلاسات	4.48	0.42
2	التأكد من حسن استغلال الموجودات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة	4.30	0.87
3	المساءلة وربط الانحرافات بالمسئول المباشر عنها	4.27	0.64
4	تقدير وتقييم المخاطر التي قد تنتج عن الأنشطة وأثرها على تحقيق أهداف الوحدة الحكومية.	4.16	0.95
5	تقييم الإطار الزمني المتعلق بمتابعة الأنشطة والعمليات والموارد الخاصة بالوحدة الحكومية والرقابة عليها.	4.14	0.85
6	تقييم العاملين والموظفين في الوحدات الحكومية ومن امتلاكهم للمؤهلات العلمية والعملية التي تتناسب مع ظروف عملهم	4.09	0.77
7	التأكد من أن صرف النفقات الحكومية ينسجم مع المخصصات المرصودة والخطة الموضوعة للوحدة الحكومية.	4.00	0.86
8	استخدام مقاييس كمية ونوعية تمكن من تقييم الأداء بشفافية وتصويب الانحرافات في الوقت المناسب	3.85	0.94
9	ممارسة الرقابة السابقة أو الوقائية والتي تعتبر أقل أنواع الرقابة تكلفة	4.03	0.93
10	ربط النتائج الفعلية بالنفقات المبذولة	4.01	0.88

جدول (7) : شكل توزيع متوسطات إجابات عينة الدراسة

البيان	مستوى الدلالة (α) Significant	شكل التوزيع
متوسط إجابات الفرضية الأولى	0.452	التوزيع طبيعي
متوسط إجابات الفرضية الثانية	0.343	التوزيع طبيعي

الإحالات والمراجع :

[1] -Thompson, Fred,& Mission-Driven,1994, Results-Oriented Budgeting: Fiscal Administration and the New Public Management, **Public Budgeting & Finance**, Fall94, Vol. 14, Issue 3pp1.

[2]- الأفندي، سجى مصطف (2003) ، مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام، رسالة ماجستير، **جامعة حلب، سوريا، غير منشورة** ص1.

[3] - Teresa Curristine, 2005, Government Performance: Lessons and Challenges, OECD Journal on Budgeting, Volume 5 – No. 1, pp127.

[4]- Bram Scheers, Miekatrien Sterck,& Geert Bouckaert, (2005), Lessons from Australian and British Reforms in Results oriented Financial Management, OECD Journal on Budgeting, Volume 5 – No. 2, pp133.

[5] - Miekatrien Sterck,& Bram Scheers, (2006), Trends in Performance Budgeting in Seven OECD Countries, Public Performance & Management Review, Vol. 30, No. 1, September, pp. 47.

[6]- حلس، سالم عبد الله، (2006)، دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، **مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية** المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص131.

[7] - Arwiphawee Srithongrung, (2009), The Effects of Results-Oriented Budgeting on Government Spending Patterns in Thailand, International Public Management Review, electronic Journal at http://www.ipmr.net, Volume 10 · Issue 1 ·

[8]- تمت عملية ترميز الإجابات لإغراض التحليل الإحصائي على النحو التالي: رقم (5) إذا كانت الإجابة موافق بشدة، رقم (4) إذا كانت الإجابة موافق، (3) إذا كانت الإجابة لا أدري، رقم (2) إذا كانت الإجابة غير موافق، رقم (1) إذا كانت الإجابة غير موافق بشدة.

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات

قورين حاج قويدر*
جامعة الشلف- الجزائر

ملخص : لقد عمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية من أجل إصلاح المنظومة المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، أملاً في تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها تأهيل المؤسسات الاقتصادية والمالية، جلب المستثمر الأجنبي، من خلال تلافي مختلف عيوب المخطط الوطني للمحاسبة نسخة 1975، وتبني نظام محاسبي قادر على إنتاج معلومات ذات جودة عالية تعطي الثقة لمستعمليها، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف إنتاج هذه المعلومة من خلال ربط النظام المحاسبي الجديد بعناصر التكنولوجيا واقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاح : النظام المحاسبي المالي (SCF)، الجودة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، المعايير المحاسبية الدولية، الملاءمة، الشفافية.

مقدمة : في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعاظم دور المعلومات المالية والمحاسبية، حيث أصبحت من المدخلات الإستراتيجية للمؤسسة والتي على أساها تتخذ العديد من القرارات الإستراتيجية للمؤسسة، ولكي تؤدي هذه المعلومات الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون اقتصادية وذات جودة عالية، وهذا لن يتم إلا بتوفر نظام معلومات محاسبي متطور مبني على المعايير المحاسبية الدولة من جهة وعناصر تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة أخرى.

لذا ومن أجل تحقيق الجدوى الاقتصادية للمعلومات المالية والمحاسبية سعت الجزائر إلى بناء نظام المحاسبة المالية المبني على أسس ومعايير محاسبية دولية والذي يمكن تطبيقه باستخدام عناصر التكنولوجيات الحديثة مما يسمح بتقديم معلومات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة، وبالتالي خلق نوع من التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وفي هذه الورقة البحثية سنحاول إبراز أهم الآثار المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تخفيض تكلفة تشغيل وإنتاج المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودوره في تقديم معلومات ذات جودة عالية تمتاز بالشفافية والمصداقية، وذلك من خلال المحاور التالية :

1- الإطار النظري والتنظيمي لنظام المحاسبة المالية؛
2- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على التكلفة الكلية؛
3- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على جودة المعلومات المحاسبية.

1- الإطار النظري والتنظيمي لنظام المحاسبة المالية

1-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي في الاقتصاد الجزائري : لقد جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي والصادر في الجريد الرسمية العدد 47 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري الذي ينص في مواده (3، 6، 7، 8، 9) على أن :

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]".

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما[2] :

(محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصداقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر).

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

* gourinehadj@gmail.com

يعرف الإطار التصوري[3] : (مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء. يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم).

وتحدد المعايير المحاسبية[4] **:** (قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء، محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها، تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم).

وتسجل العلميات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم[5].

كما صدر القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008 المنشور في الجريدة الرسمية الصادر في 25 مارس 2009 العدد 19، ليحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها[6].

وبموجب المادة 42 تلغى ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كل الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة[7].

2-1-أسباب الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي :

كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط الوطني المحاسبي بسبب جملة من النقائص التي سجلت أثناء تطبيقه، وأهمها :

أ- أسباب محاسبية : من الأسباب المحاسبية نجد :

- إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة الاقتصادية للبلاد، كالتوجه نحو اقتصاد السوق والشراكة الأوروبية و المفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- المحاسبة تقنية تهتم بجمع المعلومات وتبويبها وتحليلها في شكل جداول شاملة، كالترجمة للأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية، فيجب أن تكون هذه الأداة في مستوى هذه الترجمة.
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.

- الحاجة إلى معلومات محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات :
  - طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.
  - توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح.
  - توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

- إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي ؛ - ضمان درجة عالية من الشفافية ؛ - تأمين إمكانية مقارنة المعلومات المالية.

ب- الأسباب المالية : من الأسباب المالية نجد : - الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد، مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح مجال للاستثمار الأجنبي، وهم حاليا على رأس قائمة مستعملي القوائم المالية ؛ - إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية ؛ - الحاجة إلى معلومات محاسبية و مالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية و على مستوى المتعامل معها ؛ - توحيد القوائم المالية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين ؛ - إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة.

1-3- أحكام نظام المحاسبة المالية الجديد[8] **:** حددت أحكام نظام المحاسبة المالية الجديد في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ويقرر النظام المحاسبي المالي الجديد حسب هذا القرار محاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وكذا القواعد العامة للتقييم.

وبخصوص القواعد الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد تطرق النص إلى التثبيتات العينية والمعنوية والمخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ والإعانات والقروض بالإضافة إلى تقييم الأعباء والمنتوجات المالية.

وفيما يخص الكيفيات الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد أشار النص إلى عمليات منجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير وشركات المساهمة وامتيازات المرفق العمومي.

كما حددت في هذا النص العقود طويلة الأجل والضرائب المؤجلة وعقود الإيجار والتمويل والامتيازات الممنوحة للمستخدمين بالإضافة إلى العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية. وبالإضافة إلى الكشوف المالية، فقد تطرق نظام المحاسبة المالية الجديد إلى الحصيلة وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة) بالإضافة إلى جدول تغير الأموال الخاصة.

ويجمع النظام المحاسبي المالي الجديد من جهة أخرى مدونة الحسابات وسيرها والمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

وفي هذا الإطار يحدد قرار وزاري ثان صدر في نفس العدد من الجريدة الرسمية أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

ويوضح النص أن المحاسبة المالية المبسطة تطبق على الكيانات التجارية الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها 10 ملايين دينار جزائري وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل وهذا خلال سنتين متتاليتين.

وبالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي فإن رقم الأعمال محدد بـ 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين بـ 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل أما بالنسبة لنشاطات الخدمات ونشاطات أخرى فإن رقم أعمالها محدد بـ 3 ملايين دينار وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

ويشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية و/أو الثانوية حسبما جاء في النص.

وقد استلهم النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 1جانفي 2010 خلفا للنظام الذي كان ساريا منذ سنة 1975 من المعايير الدولية للمحاسبة المالية.

1-4- متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل اقتصاد المعرفة : بهدف تحقيق الفائدة من المعرفة التقنية التي يمكن أن تتوافر لدى الأفراد القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية في أي مؤسسة اقتصادية جزائرية تستخدم تقنيات المعلومات الحديثة، فإن الأمر يتطلب مراعاة الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل التي يمكن أن تساهم في تطوير وترسيخ نظام المحاسبية المالية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

- توافر المؤهلات العلمية في الكادر البشري القائم على عمل نظام المحاسبة المالية ؛ - البحث و التطوير ؛ -التعليم المستمر.

أ- توافر المؤهلات العلمية في الكادر البشري القائم على عمل نظام المحاسبة المالية : تؤكد العديد من الدراسات على أهمية التأهيل العلمي في تكوين المعرفة للفرد، بحيث أن التعليم يمكن أن يساهم في الزيادة من قدرة الفرد على اكتساب المعرفة واختزانها، فالأفراد المتعلمين هم أكثر قدرة على ربط الأفكار، حيث شهدت العديد من المؤسسات الحديثة حقيقة تنامي المؤهلات العلمية الجامعية فيها (من مهندسين وخبراء حاسوب ومدرسين وباحثين) مع تراجع العمل اليدوي الذي يتطلب مهارة في ذلك[9].

وعليه فإن التأهيل العلمي الذي يمكن أن يحصل عليه القائمون على عمل نظام المحاسبة المالية الذي يعمل في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة يمكن أن يساهم في تكوين المعرفة التقنية والعامة (في مجال المحاسبة والعلوم ذات العلاقة معها) ومن تحقيق أقصى فائدة ممكنة أثناء تأدية الأعمال التي تقع على عاتقهم وذلك من حيث :

أ-1- يتطلب استخدام تقنيات المعلومات الحديثة توفير كوادر فنية متخصصة تمتاز بقدرات ومهارات متميزة بحيث تستطيع استيعاب جميع الحقائق والعوامل المتعلقة بالأنظمة والطرق المتبعة في تحليلها وتطويرها بأساليب فنية متخصصة لكي يتم إعدادها بواسطة الحاسوب، وهو ما يتطلب ضرورة وضع خطط لتأهيل العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتدريبهم في هذا المجال، ويجب أن توجه هذه الخطط نحو مجموعتين رئيستين من الأفراد هما[10] :

- تدريب المستفيدين، ويقصد بالمستفيدين الفئات الآتية :
  - المسئولون عن اتخاذ القرارات في الإدارة العليا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
  - **فئة الإدارة الوسطى** : مديرو ورؤساء الإدارات والأقسام.
  - **فئة الموظفين** : وتضم جميع المديرين التنفيذيين المشرفين والموظفين الذين يتطلب عملهم التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات الحديثة.

- تدريب المتخصصين في مجال تقنيات المعلومات الحديثة، وتضم هذه المجموعة أيضاً ثلاث فئات :

- **فئة الكوادر التطويرية** : وتتألف من مديري مراكز الحاسبات ومحللي الأنظمة والمصممين وواضعي البرامج وغيرهم.
- **فئة الكوادر التشغيلية** : وتضم هذه الفئة العاملين في تشغيل الأجهزة والنظم كموظفي التشغيل وموظفي إدخال البيانات.
- **فئة الكوادر الفنية المساعدة** : وتضم مهندسي الصيانة وغيرهم من الفنيين المسئولين عن استمرارية العمل على وسائل تقنيات المعلومات الحديثة.

أ-2- يشكل التدريب (سواء في العمل أو خارجه) مصدراً مهماً من مصادر المعرفة السابقة للفرد، كما أن شدة الانتباه والتركيز من خلال أنماط التدريب المختلفة تسهم في زيادة القابلية على اكتساب المعرفة، إضافة إلى أن الخبرة في العمل تشكل ركناً مهماً ـ أيضاً ـ من أركان المعرفة السابقة، إذ يسهم استخدام المعرفة في العمل باستمرار في زيادة خبرة الفرد. فالأفراد ذوو الخبرة السابقة في مهمات متشابهة يتمتعون بقدرة أكبر على تعلم المهمات الجديدة بسهولة، وقد توصلت عدة دراسات إلى أن عملية التعلم من خلال الممارسة هي من أهم مصادر تراكم المعرفة التقنية[11].

ب- البحث والتطوير : وذلك من حيث :

ب-1- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، حيث أثبتت الوقائع أن اعتماد تقنيات المعلومات الحديثة من شأنه أن يحرر الإنسان من عمله الروتيني ويدفعه باتجاه العمل الخلاق بما يساهم في فتح مجالات جديدة للإبداع[12]. والمتفحص للتجربة اليابانية يرى بوضوح هذه الحقائق من خلال الدور الذي باتت تلعبه هذه التقنيات والذي انعكس في جانب رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية اليابانية.

ب-2- بما أن التوجه المتوقع هو كون مختلف الأعمال (في بيئة الأعمال الحديثة) خلال القرن الحادي والعشرين متجه نحو "الالكترونية " وزيادة استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، فإن الأمر يتطلب من القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية ـ وخاصة المحاسبين ـ ضرورة تطوير المهارات في استخدامات تقنيات المعلومات الحديثة والتواصل المستمر في معرفة آخر التطورات التي تحدث في هذا المجال سواء من حيث إمكانيات الاستخدام أو البرمجيات أو وسائل الاتصال، إضافة إلى متابعة التحديث المستمر للمعرفة في المجالات المرتبطة باستخدامات هذه التقنيات وخاصة ما يتعلق بمستجدات التعامل مع الانترنيت والمواقع التي يمكن أن تُفتح فيها نخص بالذكر تلك التي لها علاقة ببيئة الأعمال الحديثة ومجالات التعامل مع المؤسسة الاقتصادية التي يتم العمل فيها[13].

ب-3- إن قدرة المؤسسة الاقتصادية على التطوير واستيعاب المعرفة التقنية أصبحت تشكل أهم أبعاد التنافس في عدة مجالات (وخاصة الصناعية). فمن خلال جهود وحدات البحث والتطوير تتولد معرفة تصب مباشرة في خزين المؤسسة الاقتصادية من المعرفة التقنية، فضلاً عن تأثيرها في القدرة على الاستيعاب لدى الأفراد، فكلما تمكن أولئك من فهم نتائج البحث والتطوير ازدادت قدراتهم على مواجهة المشكلات التقنية في العمل[14].

ج- التعليم المستمر : نظراً للعلاقة الوثيقة بين المحاسبة والمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه (على اعتبار أنها نظاماً مفتوحاً)، فإن أي تغيرات تحدث في المجتمع لابد أن تؤثر على العمل المحاسبي، وبما أن هناك العديد من التغيرات المستمرة التي تحدث بما يتعلق بمجتمع الأعمال، فان الحاجة تبقى مستمرة من قبل المحاسبة لكي تأخذ بنظر الاعتبار كل تلك التغيرات وتحاول الاستفادة منها في سبيل الوفاء بالاحتياجات المتغيرة والمستمرة للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه.

ومن بين التغيرات العديدة التي تحدث في الوقت الحاضر والتي يمكن أن تؤثر على العمل المحاسبي هي زيادة الاتجاه نحو استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في المؤسسات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يحتم على مستخدمي نظام المحاسبة المالية ضرورة البحث عن كيفية الاستفادة منها من خلال إمكانية استخدامها في العمل المحاسبي.

2- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على التكلفة الكلية

يعتبر تخفيض التكلفة من المداخل الأساسية للميزة التنافسية التي تسمح للمؤسسة بتحقيق أسعار تنافسية، ومن هذا المنطلق ساهم نظام المعلومات المحاسبي المبني على عناصر التكنولوجيا في تخفيض التكاليف الكلية للمؤسسة من خلال تخفيض تكلفة تشغيله وتكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية والذي سمح بدوره للمؤسسة بتقديم أسعار تنافسية من خلال تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة.

2-1- تكاليف ومتطلبات النظام المحاسبي المالي (SCF) :

أ- تكاليف تشغيل نظام المحاسبة المالية : إن تبني نظام المحاسبة المالية يتطلب تكلفة، هذه التكلفة يمكن تقسيمها إلى تكاليف يمكن قياسها وأخرى يصعب قياسها بشكل مادي ملموس. فالتكاليف الممكن قياسها هي مثل تكاليف الأجهزة، الأدوات، المعدات،

البرامج، تكلفة العمالة، التشغيل والتدريب. أما التكاليف التي يصعب قياسها أو غير قابلة للقياس مثل عدم الولاء، عدم الرضا وعدم الكفاءة التشغيلية...الخ.

ويمكن تصنيف تكاليف نظام المحاسبة المالية الجديد التي يمكن قياسها إلى :

أ-1- تصنيف التكاليف وفقاً لعلاقتها بالاقتراح الاستثماري : والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي[15] :

- **تكاليف رأسمالية** : تتمثل خاصة في تكلفة شراء المعدات والبرامج الجديدة، تكلفة تدريب المستخدمين، تكلفة تجهيز الموقع، تكلفة التحويل إلى النظام الجديد.

- **تكاليف إيرادية :** وهي التكاليف المتعلقة بتكلفة تشغيل النظام والمتمثلة في تكلفة صيانة البرامج والمعدات، نفقات تخزين البيانات، تكلفة الاتصال الداخلي، تكلفة المعدات المستأجرة، تكلفة المعدات القابلة للاستهلاك والنفقات الأخرى مثل الورق...الخ، تكلفة أمن النظام...إلخ.

أ-2- تصنيف التكاليف على أساس علاقتها بالوظائف الرئيسية[16] : تنحصر أهم وظائف نظام المحاسبة المالية في تجميع، تشغيل، تحليل، تخرين وإنتاج المعلومات ذات جودة عالية وبناءً على هذه الوظائف يمكن تقسيم تكاليف نظام المعلومات المحاسبي إلى :

- **تكاليف تجميع البيانات وإدخالها إلى الحاسوب** : تتمثل في تكاليف أجور العمال المساهمين في عملية تجميع البيانات، تكاليف أقراص الذاكرة...الخ.

- **تكاليف عملية الحاسوب** : والتي تتمثل في تكاليف المعدات، الحاسوب وأجور ورواتب العاملين على الحاسوب.

- **تكاليف التحليل والبرمجة :** وتتمثل في تكاليف إعداد البرامج وصيانة هذه البرامج.

- **تكاليف إدارية** : وتضم مختلف التكاليف المتعلقة بقسم المعلومات المحاسبية.

أ-3- تصنيف التكاليف على أساس مسلكها : تنقسم مثل هذه التكاليف إلى ما يلي[17] :

- **تكاليف متغيرة** : وتتمثل في التكاليف التي تزداد كلما زادت عملية تشغيل النظام وتنخفض مع انخفاضها ومن أمثلتها نجد تكلفة مهام التشغيل...الخ.

- **تكاليف ثابتة** : هي تكاليف غير متغيرة ترتبط بعمليات ثابتة والممتثلة خاصة في عملية إهتلاك المعدات وأجهزة الحاسوب وتكاليف البرامج بالإضافة إلى التكاليف الإدارية[18].

ب- تكلفة مخرجات نظام المحاسبة المالية :

ب-1- تكلفة المعلومات الأساسية : وهي الكلفة التي لابد أن تتحملها المؤسسة الاقتصادية في سبيل الحصول على كل من الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات اللازمة. ويمكن حصر عناصر هذه الكلفة – بصورة عامة بالآتي[19] :
- الرواتب ؛ - أقساط الاهتلاك للموجودات الثابتة ؛ - مصروفات الصيانة للموجودات الثابتة ؛ - الفائدة على رأس المال المستثمر في إدارة المحاسبة ؛ - كلفة تحليل وتصميم النظام.

ب-2-كلفة المعلومات الإضافية : وهي تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف اتخاذ قرار خاص بشأنها. ويعتمد حدوث هذه التكاليف أو عدم حدوثها على قيمة المعلومات الإضافية الناتجة عنها، حيث أن التوسع في جمع البيانات وتوفير المعلومات له تكاليفه وعائده المالي الذي سوف يعود على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من تلك المعلومات، ويحكم ذلك الموازنة بين اعتبار الكلفة واعتبار العائد، وهو ما يعرف بقيمة المعلومات الإضافية، حيث تتعلق قيمة المعلومات بالأهمية الاقتصادية للمعلومات في اتخاذ القرارات ومدى العائد الذي يجنيه الشخص من جراء استخدام هذه المعلومات. ويتعلق العائد الذي يجنيه الشخص متخذ القرار من جراء استخدام المعلومات المحاسبية" بقيمة المعلومات الإضافية".

ب-3- موازنة قيمة المعلومات المحاسبية مع تكلفة إعدادها وتوزيعها : بهدف تحديد اقتصاديات المعلومات المحاسبية لابد من دراسة كيفية التوصل إلى موازنة قيمة منفعة المعلومات المحاسبية مع تكلفة إعدادها وتوزيعها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنه ليس لقيمة أو منفعة المعلومات خواصًا ملموسة، مما يؤدي إلى صعوبة قياسها خلافًا لتكلفة الإعداد والتوزيع التي يسهل قياسها.

وبصفة عامة يمكن تحديد الحجم الأمثل لتدفقات البيانات والمعلومات المحاسبية من خلال العلاقة بين المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية لإعدادها وتوزيعها، والذي يمكن توضيحه من خلال الشكل (1).

ويلاحظ انه يمكن أن ينتج عن زيادة حجم المعلومات في ضوء التكلفة المرتفعة نسبيًا قيمة حدية سالبة، وعلى هذا الأساس يلاحظ أن النقطة (**ب**) تمثل الحجم الأمثل لتدفق البيانات والمعلومات، وفي ضوء التكلفة المرتفعة نسبيًا، فإن زيادة حجم هذه التدفقات عن النقطة (**ب**) قد ينتج عنه قيمة حدية سالبة.

وعليه فانه يمكن تحديد حجم المعلومات في ضوء الاسترشاد بالمبادئ الآتية :

- إذا ازدادت القيمة الحدية للمعلومات عن تكلفتها الحدية، فيعني ذلك إمكانية زيادة حجم المعلومات.
- إذا ازدادت التكلفة الحدية للمعلومات عن قيمتها الحدية، فيعني ذلك إمكانية خفض (إنقاص) حجم المعلومات.
- إذا تساوت القيمة الحدية للمعلومات مع تكلفتها الحدية، فيعني ذلك التوصل إلى الحجم الأمثل للمعلومات مع تكلفتها الحدية، فيعني ذلك التوصل إلى الحجم الأمثل للمعلومات.

وبدلاً من الاستناد إلى التحليل الحدي للمعلومات، فإنه يمكن الاستناد إلى القيمة الإجمالية والتكلفة الإجمالية للمعلومات، والتي يمكن تمثيلها من خلال الشكل (2) ويتضح أن النقطة (ب) تمثل التكلفة الإجمالية للمعلومات، بينما تمثل النقطة (أ) القيمة الإجمالية للمعلومات، ويمثل (أ . ب) القيمة الصافية للمعلومات (العائد الصافي المترتب على استخدام هذه المعلومات)، أو النقطة (ل) فتمثل الحجم الأمثل للمعلومات.

2-2- اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال وآثارها على تخفيض تكاليف تشغيل نظام المحاسبة المالية وإنتاج المعلومات.

أ-الآثار المتوقعة لاعتماد تكنولوجيا المعلومات في نظام المحاسبة المالية على تخفيض تكلفة : مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في المؤسسات الاقتصادية.

ومن المعروف بأن استخدام الحاسوب في المحاسبة ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظير، بل مكن المؤسسات الاقتصادية من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما مكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون، فلقد كان من الصعب على كثير من المؤسسات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف.

ولقد أصبح الحاسوب العصب الرئيسي لجميع الأنظمة المختلفة، وأصبح علم البرمجيات من العلوم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وبدأ المختصون بوضع برمجيات أنظمة المحاسبة، ولكن من الصعب إيجاد برنامج وحيد يستطيع تلبية جميع حاجات ورغبات جميع المؤسسات الاقتصادية لاختلاف أعمالها.

ولكن الأمر الجدير ذكره، وفي جميع برمجيات الأنظمة المحاسبية وبغض النظر عن طبيعة أعمال مؤسستها، هو حتمية أن تتحقق الدورة المحاسبية بالآلية اليدوية، ويجب أن تجاري تلك الدورة جميع الإجراءات الرقابية التي تكفل استقلالية وحيادية النظام، ويمكن أن تزود البرمجيات بآليات رقابة جديدة تضبط السيطرة على الحاسوب، وعلى سبيل المثال لا الحصر كأن يزود الحاسوب بأرقام سرية لا يعلمها سوى المصرح لهم باستخدامه، وخصوصا مدخلي البيانات، وكذلك بروابط تمنع الشطب أو التعديل بالبيانات، وأمور أخرى كثيرة لم تكن موجودة بالنظام اليدوي، وأوجدت بسبب حوسبة النظام.

ولعل من أهم القدرات الرئيسية لنظام المحاسبة المالية الجديد المبنى على تكنولوجيا المعلومات هو مساعدة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على :

أ-1- كسر حاجز الوقت : حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في توصيل المعلومة لمستخدميها قد وفر كثيرا من الوقت عن كل أشكال توصيل والحصول علي المعلومات، و هذا ما يودي بالضرورة إلى تقليص التكاليف باعتبار أن الوقت عبارة تكلفة بالنسبة للمؤسسة.

أ-2- كسر الحواجز الجغرافية : حيث أصبح العالم كله مجالاً واحداً متسعاً أمام الأعمال المحاسبية حيث تمكن شبكات الاتصال عن بعد من الاتصال بمعظم الأفراد في المكان في العالم مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاتصال وتكاليف الإشهار وغيرها.

أ-3- كسر حواجز التكلفة : حيث عملت شبكات الاتصال على تقليل تكاليف تشغيل وإدارة الأعمال سواء بالاستعانة بشبكات اتصال داخلية تسهل من أداء الأنشطة الإدارية المختلفة وتقلل من تكاليف تشغيلها أو شبكات اتصال عن بعد في مناطق الأعمال المختلفة وبذلك يمكن تخفيض تكاليف (الإنتاج، المخزون، التوزيع، التسويق، تكلفة النفاذ للأسواق، فتح أسواق جديدة).

أ-4- كسر الحواجز الروتينية أو الهيكلية : وذلك بتسهيل الاتصال بالعملاء والموردين وسهولة تداول واتخاذ القرارات بكافة أشكالها فيما بين الفروع المختلفة للمنظمة الواحدة، كذلك عملت على دعم الابتكارات في مجال تداول الخدمات والنفاذ إلي الأسواق.

أ-5- المساهمة في إعادة تصميم العديد من مراحل الأعمال : حيث تساهم تكنولوجيا المعلومات في إعادة تصميم العديد من مراحل وخطوات العمل لخلق تحسينات في التكاليف، الجودة، مستوى أداء الخدمة، مما يؤدي للحصول علي أكبر حصة سوقية ممكنة وخلق ميزة تنافسية قوية.

ب-أفاق ربط تكنولوجيا الاتصالات بنظام المحاسبة المالية وأثره على تخفيض التكلفة : في ظل اقتصاد المعرفة اتجهت العديد من المؤسسات إلى نشر البيانات والمعلومات المالية وغير المالية من خلال مواقعها على الإنترنت. وتحقق المؤسسات الاقتصادية التي تنشر هذه البيانات والمعلومات على شبكة الإنترنت، علاقات أفضل مع أصحاب المصالح المرتبطين بالمؤسسة مثل المستثمرين والمساهمين والموردين والعملاء، كما أنها تخفض من تكاليف الاتصالات المطلوبة للاستفسار عن هذه المعلومات.

ويقصد بالنشر الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال، قيام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية عديدة على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة[20].

ويتمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب نشرها من خلال المواقع على الإنترنت في[21] :
- بيانات ومعلومات مالية، مثل التقارير المالية السنوية والربع سنوية، والنسب المالية، ووضع المخزون، وتقرير مدقق الحسابات، وبيانات مقارنة مع المنافسين.
- بيانات ومعلومات وصفية وغير مالية، مثل وصف المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة وعدد العاملين بها وتشكيل مجلس الإدارة ووسائل الاتصال بها.
- أدوات على الموقع تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع المؤسسة صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية.

وتحقق المؤسسة المستخدمة لهذا الأسلوب الحديث لنقل المعلومات المزايا التالية : - تخفيض تكلفة ووقت نشر المعلومات. - زيادة قدرتها على التعامل مع عملاء غير معروفين من قبل وإمدادهم بالمعلومات. - زيادة حجم ونوعية وسرية البيانات والمعلومات المنشورة إلكترونياً. - تحسين إمكانية الوصول إلى المستثمرين المحتملين سواء داخل الدولة أو خارجها.

وفضلاً عن ذلك يمكن أن تقدم المؤسسة من خلال إستخدام تكنولوجيا النشر الإلكتروني تدفق للصوت والصورة من خلال مواقعها كما هو واضح في خدمة المتجر الافتراضي (**الجزائر خلال 2011 تسعى لتطبيق تقنية الجيل الثالث للاتصالات والذي يضمن الاتصال بالصوت والصورة عبر الأقمار الصناعية)**، كما يمكنها أيضا فتح خطوط مباشرة لتلقي المعلومات والرسائل من خلال البريد الإلكتروني. كما يمكن لهذه المؤسسات إستخدام مجموعة من الأوامر تساعد على تدقيق وتحليل واستخدام المعلومات، ولعل من أهمها :

- تحليلات باستخدام الرسومات والوسائل السمعية والمرئية لانعقاد الجمعيات العمومية وغيرها. - تسجيل عناوين البريد الإلكتروني للمتصلين لإبلاغهم أولاً بأول بمعلومات هامة عن المؤسسة، وإعداد سجل لحصر المترددين على الموقع. - أدوات ربط مع مواقع أخرى على الشبكة توفر للمتصل سرعة الحصول على بيانات ومعلومات أخرى مكملة قد يحتاج إليها من هذه المواقع الأخرى. - تقديم رسائل تحذيرية ترفق مع القوائم المالية. - التعريف بوسائل نقل الملفات والبيانات.

وقد اتضح هناك علاقة إرتباط طردية بين حجم المؤسسة، يمثله القيمة السوقية لأصولها، وبين نشر المعلومات المالية عبر الإنترنت. ولهذه العلاقة ما يبررها منطقياً. فالمؤسسات كبيرة الحجم أقدر مالياً وإدارياً على تكلفة إقامة موقع على شبكة الإنترنت يتضمن من المعلومات الخاصة ما يعود عليها بالمنافع التي تفوق تلك التكلفة. وهذا ما يدعم اتجاه المؤسسات نحو الاندماج والتكتل والتحالف الذي أصبح من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنافسية والتميز[22].

وللمحاسب مهام عديدة في مجال الإنترنت من أهمها دوره في تصميم قاعدة البيانات المحاسبية للمواقع المحاسبية على الإنترنت، ودوره في تصميم المواقع المحاسبية نفسها، ودوره في تحليل التكلفة والعائد من إستخدام الإنترنت.

من ناحية أخرى يمثل التقرير المالي الإلكتروني أحد الممارسات التي يمكن للمؤسسة أن تختارها، وتتفاوت محتوياته إلى حد بعيد من مؤسسة إلى أخرى، كما أن مستوى العرض والإفصاح يرتبط طردياً بحجم المؤسسة بما يعكس انخفاض تكلفة هذا العرض عند كبر حجم المؤسسة.

ويمكن اعتبار المؤسسة بأنها مطبقة للتقرير المالي الإلكتروني إذا كان لديها موقع واحد على الأقل على شبكة الإنترنت ويتضمن واحداً على الأقل مما يلي[23] :

أ- مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية ؛ ب- تقارير مالية دورية طبقاً لما هو محدد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 ؛ جـ- أداة ربط بقوائمها المالية في أي مكان آخر بشبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال يمكن أن يتحول المستخدم من موقع المؤسسة على الشبكة إلى موقع هيئة سوق المال مثلاً على نفس الشبكة ويحصل على بيانات ومعلومات عن القوائم المالية للمؤسسة من هذا الموقع.

ويتيح إستخدام الإنترنت للمؤسسة، الإفصاح الكامل وفي أوقات متعددة والذي لا يتيحه الإفصاح بالطريقة التقليدية، نظراً لكثرة حجم البيانات المنشورة، وارتفاع تكلفة النشر في حالة النشر الدوري مقارنة بالنشر عن طريق الإنترنت[24].

إلا أن عملية الإفصاح الإلكتروني والتي تشمل النشر الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال تثير عدة قضايا أهمها ما يلي[25] :
- هل يمكن أن يتضمن هذا الإفصاح التنبؤات المستقبلية لنشاطات المؤسسة وإنتاجها والتقارير الدورية والقطاعية والتقارير الملحقة لأثر تغيرات الأسعار وأثر ذلك على المنافسة ؟
- تكلفة الإفصاح الإلكتروني وزيادة أعباء التطبيق وهل تتحمل المؤسسة وحدها هذه التكلفة ؟ ، وهل يتطور تصميم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة في هذا الاتجاه ؟
- هل تتطور معايير المحاسبة بشأن العرض والإفصاح العام لتشمل تحديداً لهذا الأسلوب المعاصر ؟، وهل يحل هذا الإفصاح محل الإفصاح التقليدي خصوصاً في الصحف والمطبوعات العادية أو يكون مكملاً له ؟
- مسئولية مدقق الحسابات عن مواد الإفصاح الإلكتروني بخلاف القوائم المالية التي راجعها المدقق.
- يفتح هذا الإفصاح للمستخدمين الباب نحو إجراء التعاملات مع البنوك والبورصة من خلال شبكة الإنترنت، وهذا يتطلب اتخاذ ضوابط ضرورية تتعلق بالسرية والأمن.
- يندرج هذا الإفصاح المعاصر تحت منهج التوسع في الإفصاح ويثير ذلك ما يطلق عليه قضية القدرة على الاستيعاب أو زيادة عبء المعلومات خصوصاً للمستثمرين غير المتخصصين.

3- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على جودة المعلومات المحاسبية

إن تحديد أهداف نظام المحاسبة المالية وبنائه على أساس معايير دولية وعناصر التكنولوجيا، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق نظم معلومات محاسبية حديثة "[26].

ولقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تبنى عليها نظم المعلومات المحاسبية الحديثة لتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB أهم هذه الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية هي : ملاءمة المعلومات ؛ الوثوق بالمعلومات والشفافية.

كما أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات).

3-1- الملاءمة : تعتبر من أهم الخصائص الواجب أن توفرها الأنظمة المحاسبية المبنية على المعايير المحاسبية الدولية في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي.

ولقد اهتمت العديد من الدراسات بالملاءمة وذلك للأهمية التي تتمتع بها وقد عرفتها لجنة المعايير المحاسبية بأنها " المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صنع القرارات.

وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية"[27].

ولقد عرفها **"دهمش"** أنها " قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار "[28].

ويرى **"اسكندر"** أن الملاءمة هي "مدى كفاءة هذه التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب , ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة دقة نظام المعلومات المحاسبي في الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة "[29].

وأوضح **"هندركسون" :** " أن الملاءمة يتحقق معناها اللغوي إذا تفهم من يتلقى المعلومات المعنى المقصود من المعلومات والذي يعتبر الهدف الأساسي للمحاسبة، وتقتضي الملاءمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها "[30].

ويرى مجلس معايير المحاسبة بأن المعلومات لكي تكون ملائمة "فعليها أن توجد فرقا لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي التقارير المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو أنها تؤكد أو تصحح التوقعات "[31].

وعرفها **"النقيب"** : " بأنها المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة "[32].

ويرى **"البدوي" :** " الملاءمة من وجهة النظر الاجتماعية على أنها هي المعلومات التي تعكس صوره واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات فمن ضمنها، الحكومة المحلية أو المركزية هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف القومية [33]".

ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب على نظام المحاسبة المالية أن يوفر الصفات النوعية الفرعية التالية :

أ- التوقيت المناسب : أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوّة من هذه المعلومات.

ونرى من ذلك أن هناك علاقة وطيدة بين الملاءمة والتوقيت المناسب إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسب تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة، و المعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة إليه أيضا.

كما أن خاصية التوقيت المناسب تتفق مع خاصية الأهمية النسبية التي تعتبر المحدد الرئيسي للملاءمة والتي قال عنها **الشيرازي** " أنها الحاكمة لكافة الخصائص النوعية ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية أو نوعية أو على خليط منها معا[34]".

ب- القدرة على التنبؤ : عند التكلم عن التنبؤ فإن الذهن والتفكير يذهب للمستقبل وحالات عدم التأكد أي احتمال لا يصل إلى 100% والقدرة على التنبؤ لا تعني وضع احتمال بنسبة 100% ولكن تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية. وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها.

ج- التغذية العكسية (القدرة على إعادة التقييم) : كما ذكرنا سابقا فإن التغذية الراجعة أو العكسية تعتبر من مكونات أي نظام معلوماتي، فهي من مكونات النظام المحاسبي وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المؤسسة. وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب غلى مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي.[35]

أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية بسمة الارتدادية كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أي يؤدي بالنهاية لتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

نخلص مما سبق إلى أن خاصية الملاءمة تعتبر من الخواص النوعية الهامة للمعلومات في اتخاذ القرار، كما أن المعلومات المحاسبية تمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أصحاب القرار، لذلك فهي تتحكم بمصير المؤسسة في بعض القرارات لذلك يجب توخي الحذر في قياس هذه المعلومات ويجب إيصالها لمتخذي القرار بكل موضوعية وشفافية.

والمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من : - تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية ؛ - تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة ؛ - تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة و الحالية ؛ - تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

2-3- الموثوقية والشفافية : تتعلق خاصية الموثوقية و الشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية[36].

وهذا ما تنص عليه المادة 10 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية العدد 47. والتي تنص على : " أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.

وممكن أن نقوم بتعريفها بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من فبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ويتحقق ذلك بتوافر العناصر التالية :

أ- صدق التمثيل والحيادية : ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر- صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما :

- تحيز في عملية القياس – أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

- تحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزم من وجوب دراسة جدوى المعلومة فبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

- وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملاءمة - لتكون المعلومة مفيدة - يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها, وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

ويرى **فرنون كام** "أن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثله".[37]

كما يرى **القشي** "أن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها".[38]

ونرى مما سبق أن الباحثين ركزّوا على عدة نقاط وهي :
** أهمية أن تحتوي المعلومات على هذه الصفة ليصبح من الممكن الاعتماد عليها.
** أن التمثيل الصادق لا يعني درجة تطابق 100% بل درجة تطابق عالية ولا يوجد اختلاف جوهري بين الواقع والمعلومات الصادرة والسبب في ذلك يرجع إلى ما يلي :
- تدخل الحكم الشخصي للشخص الذي يقوم بإصدار المعلومات وهو ما يعرف بتحيز الشخص القائم بالقياس.

- وجود العديد من الطرق المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية والتي لا تعطي نتائج موحدة وهذا يطلق عملية تحيز بعملية القياس.

ب- إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات : وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح.

ويرى **باتون ولتلتون** "بأن إحدى المساهمات التي قام بها التدقيق المهني في سنوات تطورت الأولية هو التأكيد الذي أعطي للدليل الموضوعي"[39].

وقال أيضا " أن الدليل القابل للتحقق من صحته والموضوعي قد أصبح عنصرا مهما في المحاسبة وجزءا تابعا ضروريا للتنفيذ الصحيح لوظيفة المحاسبة عند تجهيزها بمعلومات يمكن الاعتماد عليها".

أما مجلس المبادئ المحاسبية فقد ذكر في الرأي رقم 29 بأن التحويلات لموجودات غير مالية و غير قابلة للتبادل يجب أن تندرج بالقيمة العادلة " إذا كانت القيمة العادلة قابلة للقياس موضوعيا"[40].

ج- الحيادية : وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين : مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية ؛ مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

وعرفها **فداغ الفداغ** "تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين "[41].

ونرى من التعريفين السابقين أن بعض الباحثين قد أدخلوا شرط عدم التحير في الموضع الأول والبعض الآخر ادخله في الموضع الثاني لكننا نرى بأنه شرط منفصل يجب توفره لتحقيق الموثوقية.

النتائج والأفاق

1- من ناحية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- اعتماد تكنولوجيا المعلومات الحديثة في نظام المعلومات المحاسبي سوف يؤدي إلى : كسر حاجز الوقت، كسر الحواجز الجغرافية، كسر حواجز التكلفة، كسر الحواجز الروتينية أو الهيكلية، المساهمة في إعادة تصميم العديد من مراحل الأعمال، وهدا يؤدي بدوره إلى تخفيض تكاليف تشغيل النظام الذي ينعكس بشكل إيجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة مما يسمح بتقديم أسعار تنافسية.

- اعتماد تكنولوجيا الاتصالات في نظام المحاسبة المالية سوف يسمح بنشر المعلومات المالية والمحاسبية وتقريب المؤسسة من العملاء والموردين وتقليص المسافات وبالتالي تدنئة تكاليف الاتصال المباشر الذي ينعكس هو أيضا بشكل ايجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة مما يسمح بإكساب المؤسسة ميزة تنافسية من مدخل السعر.

2- من ناحية تأهيل المورد البشري : يتبلور الأمر أولاً و أخيراً، في الموارد البشرية، فهم الذين تعتمد عليهم كفاءة وفعالية تشغيل النظام، وهو الذي يستخدم مخرجاته في إدارة شؤون المؤسسة، لذلك يمثل العنصر البشري لنظام المعلومات المحور الرئيسي الذي عليه يعتمد نجاح أو فشل النظام، وبالتالي النشاط الاقتصادي للمؤسسة، فالحاجة للموارد البشرية شيء لازم لشغل الوظائف المتعددة في كل من إدارات المحاسبة ومراكز أنظمة المعلومات, والتي تتراوح فيما بين المختصين في إدخال البيانات ومعدّي البرامج محللي الموازنات، والمراقبين الماليين ومحاسبي التكاليف، ومحللي النظم، ومديري مراكز أنظمة المعلومات، لذا وجب على المؤسسة استقطاب وتأهيل اليد العامل المؤهلة التي لها القدرة في التحكم في مختلف جوانب نظام المعلومات المحاسبي المبني على عناصر التكنولوجيا والمعرفة، لأن الموارد البشرية غير المؤهلة تحمل المؤسسة تكاليف إضافية تزيد من التكاليف الكلية للمؤسسة ومن أهمها : (تكلفة الوقت وبطأ معالجة البيانات واستخلاص النتائج، تكلفة الأخطاء، تكاليف التأهيل والتكوين).

3-من ناحية جودة المعلومات :

- محاولة ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية[42].

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.

- الإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية[43].

- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية[44].

- يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور صادقة لها بين المستثمرين.

- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل.

- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنياً مالياً يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.

- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

الخلاصة : لكي يستطيع نظام المحاسبة المالية من التواصل مع التغيرات العديدة التي تحصل في بيئة الأعمال الحديثة وتساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية التي تعمل فيها، لابد من العمل على التطوير المستمر لنظام المعلومات المحاسبي ومواكبته مع مختلف التغيرات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية ومختلف المتغيرات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى التكنولوجيات الحديثة وكذا استمرارية التأهيل العلمي والعملي للقائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة وعدم البقاء على المعلومات التي حصلوا عليها من خلال دراستهم في السنوات السابقة. و يعني أيضاً أنه يجب الاهتمام بمواصلة عملية التعليم المحاسبي من قبل القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية في المؤسسات الاقتصادية المختلفة وذلك من أجل تدنية التكاليف والزيادة من جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجه نظام المعلومات.

ومن أجل تحقق عوامل من التطوير المستمر، التعلم المستمر، تدنية تكاليف التشغيل وزيادة جودة المعلومات يجب :

- التحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي وفقاً لمتطلبات بيئة الأعمال.
- تبني مختلف التقنيات الحديثة من تكنولوجيات وبرمجيات ومعدات.
- الأخذ بعين الاعتبار تجديد أو تطوير نظام المعلومات المحاسبي و مختلف التحديثات التي أجرتها اللجان الدولية للمحاسبة.
- التحاق القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في الدورات التدريبية (أو وحدات التعليم المستمر) التي تقيمها المؤسسات الجامعية.
- عقد الندوات والمؤتمرات التي تساهم في مناقشة التطورات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية والعلوم الأخرى ذات العلاقة معها.
- تشجيع القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية على إجراء البحوث التطبيقية في ضوء المشاكل التي يواجهونها أثناء عملهم، وتقديم المستلزمات المطلوبة من قبل المؤسسات الاقتصادية التي يعملون فيها أو من قبل الوزارات المتخصصة، أو من قبل نقابة المحاسبين والمدققين.
- تشجيع القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية بإكمال دراساتهم الأولية أو العليا من خلال عمليات الترشح في المعاهد والجامعات (سواء للدراسة الصباحية أو المسائية) وتقديم التسهيلات اللازمة في ذلك.

ملحق الأشكال البيانية

الشكل (1) تكلفة تدفقات البيانات والمعلومات المحاسبية

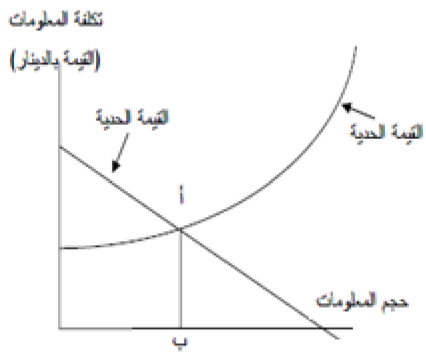

المصدر : قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقة، نظم المعلومات المحاسبية، ص: 78.

الشكل (2) : القيمة الإجمالية والتكلفة الإجمالية للمعلومات المحاسبية

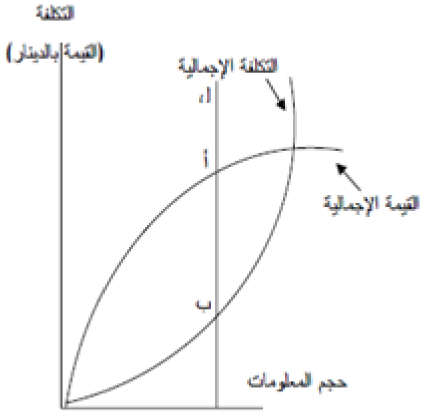

المصدر : قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقة، نظم المعلومات المحاسبية، ص : 79.

الإحالات والمراجع :

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المال، المادة 3.
[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 6.
3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 7.
[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 8.
[5]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 9.
[6]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 19 25 مارس 2009.
[7]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 42.
[8]- جريدة المساء، رابط الكتروني :
http://www.el-massa.com/ar/content/view/19696/41/
9 شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقانية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1998، ص16.
10- إخلاص هزاع كريم العبدلي، استخدام الوسائل الآلية في نظام المعلومات المحاسبية، وسائل مقترحة في مصرف الرافدين، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2003، ص: 9.
11- شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقانية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص:16.
12- عبد الستار محمد العلي العدواني، تطوير نظام المعلومات الإدارية بالتركيز على تطبيقات تقانة المعلومات الحديثة، حالة دراسية في المعهد الفني بالموصل، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1998، ص:56.
13- من اجتهاد الباحث اعتمادا على -زياد هاشم يحيى، قاسم محسن الحبيطي، تأثير التطورات التكنولوجية والبيئية على المحاسبة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص:18.
14- شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقانية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص:18.
15- الطاهر الكري، تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات، مجلة الجندول، هولندا، السنة الثالثة، العدد 24، إصدار سبتمبر 2005 . موقع إلكتروني : http://www.ulum.nl/b10.htm Consulté le 24/09/2008
[16]- أحمد رجب عبد العال، و أخرون، الأنظمة والمشكلات المحاسبية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2002-2003، ص 28- 29.
[17]- قورين حاج قويدر، دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2007، ص: 22-23.
[18]- قورين حاج قويدر، دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص: 23.
[19]- قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقه، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة حدباء للطباعة والنشر – كلية حدباء الجامعة، الموصل العراق، 2003، ص : 19.
[20]- "مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب محمد شريف توفيق التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية"، مؤتمر التجارة الإلكترونية – الآفاق والتحديات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 25 – 27 يوليو 2002، ص. 255.

[21] - Fitzsimons, A., and Shoaf, V., "FASB Studies the Electronic Reporting of Business Information", Commercial Lending Review, fall 2000, pp. 66 – 67.
[22] - Khan, T., "Internet Financial Reporting: Ahead of its time?", Australian CPA, Melbourne, Australia, October 2002, p. 74.
[23]- محمد شريف توفيق، مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص. 258 – 25.
[24]- طلعت عبد العظيم متولي، "تأثيرات الإنترنت على المحاسبة ودور المحاسب في مجال الإنترنت – دراسة تطبيقية لاستطلاع واقع استخدام الإنترنت في البيئة المصرية"، المجلة العلمية – التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 1998، ص. 24.
[25]- محمد شريف توفيق، "توظيف الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) لدعم البحث العلمي: تطبيق على مجالات البحث المحاسبي والإفصاح الإلكتروني"، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، إستراتيجيات تنمية القدرات الذاتية والتنافسية للاقتصاد المصري، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2 – 3 نوفمبر 1998.
[26]- عباس مهدي الشيرازي, نظرية المحاسب, ذات السلاسل, الكويت, 1990 .ص : (194-195).
[27]- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية, ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية, من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان, الأردن 1999, ص45.
[28]- نعيم دهمش, القوائم المالية والمبادئ المحاسبية, الناشر معهد الدراسات المصرفية, عمان, الأردن 1995, ص12.
[29]- اسكندر مصيص, " التقارير المالية والقرارات الاستثمارية ", المحاسب القانوني العربي, العدد الثاني والخمسون كانون ثاني, 1994, ص12.
[30]- الدون هندريكسون, نظرية المحاسبة, الطبعة الرابعة ترجمة كمال أبو زيد, جامعة الإسكندرية, مصر 1990, ص202.
[31] - FASB, Qualitative Characteristics of Accounting Information, Statement of Financial Accounting Concepts No.2, May1980,in Summary of Principal Conclusions. Paragraph 47.
[32]- كمال النقيب, تطور الفكر المحاسبي, الطبعة الأولى, الزرقاء, الأردن, 1999, ص242.
[33]- محمد بدوي, المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع, دار الجامعة الجديدة للنشر,الإسكندرية, مصر, 2000, ص202.
[34]- عباس الشيرازي, مرجع سابق, ص 198-200.
[35]- المعايير المحاسبية الدولية, الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية, مرجع سابق, 1999, ص48.
[36]- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق. صفحة 199.
[37]- فرنون كام, ترجمة رياض العبد الله, نظرية محاسبية,جامعة المستنصرية, العراق, 2000 ,ص712.
[38]- ظاه حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، 2004، ص50.
[39] - William Paton and A. C. Littleton . (An Introduction to Corporate Accounting Standards) ,1940, p.18.
[40] - APB, "Accounting for Nonmonetary Transactions ", APB Opinion No. 29, May 1973, Paragraph 23
[41]- فداغ الفداغ, المحاسبة المتوسطة, الطبعة الثانية, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان, الأردن, 2002, ص54-55.
[42]- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي لموحد (IAS & IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس- 2009، ص: 298-299.
[43]- نفس المرج السابق، ص: 298-299.
[44]- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 1996-2007
Evaluating the innovation process in Algeria during 1996-2007

دويس محمد الطيب (*) & بختي ابراهيم(**)
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

ملخص: تعتبر عملية تقييم الإبداع صعبة، نظرا لتداخل الفاعلين وقلة المعطيات الدقيقة التي تقيس مدخلاتها ومخرجاتها، وتبقى براءة الاختراع من بين الأدوات القليلة المتوفرة، والتي تسمح بإعطاء تقييم كمي ونوعي، جغرافي لعملية الإبداع في أي منطقة ؛ لذا سنحاول من خلال هذا المقال واعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع في الجزائر، تحديد هوية المبدعين الجزائريين الذين حصلوا على براءات الاختراع، باستخدام عملية تصنيف لهم، بغية معرفة القطاعات والجهات التي تقوم بعملية الإبداع وتوزعهم الجغرافي وفق توزع النشاط الاقتصادي في البلاد، ومعرفة المجالات التكنولوجية التي تستقطب معظم المبدعين ؛ وقد بينت أهم النتائج المتوصل إليها بأن معظم الإبداعات يقوم بها أفراد تليهم المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، وهو ما يعطي فكرة واضحة عن نوعية الإبداعات وطرق تمويلها، وهو ما يخالف الوضعية الموجودة في معظم الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاح : الإبداع، براءة الاختراع، المجال التكنولوجي.

Abstract : Evaluating innovation is a difficult process, due to the actors' interference and the lack of accurate data that measure its inputs and outputs. Accordingly, patent remains among the few available tools that enable quantitative and qualitative evaluation of innovation process in any area. Therefore, in this article and depending on the patents' database of in Algeria, we will attempt to determine the Algerian innovators identities who have acquired patents. In addition, we try to classify them in order to find out which sectors and actors do innovation process and their geographic distribution according to the distribution of economic activity in the country, and to know the fields of technology that attract most of the innovators. The results have shown that most of the innovations are carried by the individuals followed by private and public economic institutions. This gives a clear idea about the quality of innovations and its financing in Algeria, which is contrary to the existing situation in most developed countries

Keywords : Innovation, Patent, Field of technology.

تمهيد : بينت النتائج التجريبية حول مستوى المعيشة بأنها "تمثل الأجيال الستة الأخيرة من النمو الاقتصادي المعاصر الاختراق الأكبر في القدرات التقنية للبشرية وفي نوعية الحياة المادية منذ اكتشاف النار وظهور اللغة"[1]، وهذا يُبين أهمية الإبداع لتطور البشرية ورخائها خلال العقود الماضية، ولم ينتبه لها من طرف مسؤولي السياسات الحكومية ومسيري المؤسسات عبر العالم إلا خلال العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي، وأصبحوا يتقبلون ضرورة ترقية الإبداع بصفة عامة لأنهم استوعبوا بأن فوائد الإبداع هي أكثر بكثير من تكلفته، هذا التغير في المفاهيم كان نتاج سببين مهمين، الأول هو أن الاقتصاديات التي دعمت الإبداع (صدفة أم لا) ازدهرت مقارنة بالدول التي ثقافتها وتشريعاتها أو عوامل أخرى (سياسية، تاريخية، ...) مثلت عوائق في وجه الإبداع ؛ الثاني مرتبط بالمؤسسات التي تنفق كثيراً على البحث والتطوير، فقد تبين أنها تتحصل على نتائج مالية جيدة مقارنة بالمؤسسات الأخرى وتتمتع بفعالية مالية أكبر من متوسط الصناعة التي تنتمي إليها، وعليه فإن الأحداث التي لها ارتباط معنوي مع الزيادة غير المنتظرة في البحث والتطوير أو في براءات الاختراع تحث السوق على منح قيمة أكبر للمؤسسة المعنية، وهذا ما يتطابق مع الرأي السائد والقائل بأن المساهمين الأمريكيين يفضلون المؤسسات التي تستثمر على الأمد الطويل في البحث والتطوير.

توفر براءات الاختراع 80% من المعلومات التكنولوجية كما تعبر عن مدى تقدم البلاد وازدهار اقتصادها وتطوره، فقد بينت دراسة لهيئة إستراتيجية الصناعة لكندا[2]وجود علاقة وطيدة بين لوغاريتم الدخل القومي الصافي لكل ساكن (PIB) لدولة ما وعدد براءات الاختراع التي يحوز عليها مواطنوها، وقدرت معامل الارتباط الموحد بقيمة 0.69+ عند مستوى معنوية 0.001%، وقد أكدت عدة دراسات تجريبية أخرى قام بها اقتصاديون آخرون، فرضية ازدهار الاقتصاديات المبنية على الإبداع[3].

(*) : douismt@gmail.com & (*) : bbekhti@luedld.net

يتبين مما سبق أن الإبداع يُحسن الدخل القومي الصافي لكل ساكن، وأن معدل دخل قومي صافٍ لكل فرد مرتفع يُساهم بدوره في زيادة وتيرة الإبداع، لأنه سيزيد في استهلاكه مما يحفز القطاع الصناعي على الإنتاج أكثر والبحث عن تلبية رغباته المتزايدة والمتنوعة.

لا تشترط ظاهرة الإبداع بالضرورة الابتكار، فيمكن أن تعتمد على نقل التكنولوجيا، بحيث تطبق تكنولوجيا موجودة على مجال جديد[4]، وقد عرف Morin J. سنة 1986 الإبداع على أنه "وضع حيز التنفيذ أو استغلال تكنولوجيا موجودة، التي تتم في شروط جديدة وتترجم بنتيجة صناعية"[5]، وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بأنه : "الإبداعات التكنولوجية تغطي المنتجات الجديدة والأساليب الفنية الجديدة، وأيضا التغييرات التكنولوجية المهمة للمنتجات وللأساليب الفنية، ويكتمل الإبداع عندما يتم إدخاله للسوق (إبداع المنتج) أو استعماله في أساليب الإنتاج (إبداع الأساليب)، إذاً الإبداعات التكنولوجية تؤدي إلى تدخل كل أشكال النشاطات العلمية، التكنولوجية التنظيمية، المالية والتجارية"[6]. وهناك تعريف آخر يرتكز على عنصر التكنولوجيا حيث ينص على أن الإبداع هو "تطبيق تبديلات في التكنولوجيا أو توليفة التكنولوجيات التي تؤدي إلى تغيرات في المنتج، في أساليب الإنتاج و/أو التنظيم"[7].

لكن السؤال المطروح، **هو كيف يتسنى لنا قياس الإبداع ؟** ؛ ففي الأعمال التجريبية حول الإبداع يُستعمل عادة ثلاثة أنواع من القياسات الكمية للنشاط الإبداعي، تؤدي في مجموعها إلى نفس النتائج تقريباً، وتتمثل هذه القياسات في :

1- **نفقات البحث والتطوير** : تمثل إجمالي المبالغ المنفقة على البحث والتطوير سواء على مستوى المؤسسات أو الدولة ككل، وتستعمل بشكل واسع كمقياس للاستثمارات في الإبداع لكن هذه المعطيات ليست دوما متوفرة وبالدقة المطلوبة في العديد من الدول.

2- **تعداد الإبداعات** : هي عبارة عن قائمة الإبداعات المتأتية من مختلف المؤسسات وتكون مستخلصة من تحقيق شامل، ويجب أن يمثل أحسن مصادر للمعلومات لأنها تقيس بوضوح الإنتاج ويستطيع القائمون على التحقيق وضع قواعد إعداد مجمل المعطيات ويستهدفون المؤسسات، الصناعات أو الدول ؛ وفي الواقع يُوجه انتقاد لهذا التعداد بسبب طابع العشوائية الذي يميزه، فيجب على القائمين بالتحقيق أن يحددوا ماذا يمثل إبداع وما لا يمثل، وعادة ما يفصلون بين الإبداعات المهمة وغير المهمة، ونشير إلى أن تعداد الإبداعات معلومة غير متوفرة في معظم الدول، وهي أرقام يصعب تحديدها نظرا لتعدد الفاعلين في عملية الإبداع.

3- **تعداد براءات الاختراع** : يمكن قياس الكثافة الإبداعية لدولة ما من خلال عدد طلبات البراءة المودعة من طرف المقيمين بهذه الدولة، وأغلب الإيداعات المنجزة من طرف الأشخاص المقيمين أو المؤسسات هي ثمرة نشاط إبداعي تمت مزاولته ببلد الإقامة، بالرغم من أن هذه الإيداعات لا تقابل دائما اختراعات توصل إليها أشخاص مقيمون، وذلك لاحتمال التوصل إلى اختراع في دولة أجنبية (في إطار مقاولة من الباطن على سبيل المثال) فيتم إيداعه في دولة أخرى من طرف الآمر المقيم بها. لكن كل طلب براءة يتم إيداعه لا يتعلق دائما باختراع حقيقي مستوف لشروط استصدار براءة، مما يجبرنا ربما إلى التفكير في ربط الكثافة الإبداعية بعدد البراءات المسلمة للأشخاص المقيمين ؛ عند مقارنة الكثافة الإبداعية بين الدول باستعمال هذا المؤشر يطرح مشكل بسبب الاختلافات الموجودة بين طرق تسليم البراءات المستعملة عبر العالم، ومنها نظام التسجيل البسيط مقابل نظام الفحص من حيث الموضوع، وبما أن الجزائر والدول التي سنجري مقارنة معها تعتمد على نظام الفحص وبالتالي فليس لهذا المشكل تأثير على النتائج المتوصل إليها.

إن براءة الاختراع هي شهادة تمنحها الدولة بواسطة هيئة عمومية مختصة للمخترع كي يثبت له حق احتكار استغلال اختراعه مالياً، ولمدة زمنية محدودة وفي ظروف معينة، وبذلك فهي تمثل المقابل الذي تقدمه الدولة والمجتمع ككل للمخترع تقديرا لجهوده ويصبح له حق خاص ومطلق قانونا على الاختراع ؛ ويستطيع الاستفادة منه ماليا بنفسه مباشرة أو يتنازل عنه لغيره، وبراءة الاختراع عبارة عن مال منقول معنوي يجوز التصرف فيه، لأنها آلية تمثل حق المخترع، وتمثل المقابل الذي تقدمه الدولة والمجتمع إلى المخترع في حماية اختراعه عن طريق فرض عقوبات رادعة على من يقوم بنقل اختراعه، أو استخدامه بدون موافقة صاحبه.

تعتبر قاعدة المعلومات المتعلقة بعدد طلبات براءات الابتكار وعددها الممنوح مصدر مهم جدا للمعلومات عن الإبداع، ويمكن أن يمثل عدد براءات الاختراع مؤشراً جيداً له باعتباره منتج البحث والتطوير، لذا تبقى براءة الاختراع الأداة الوحيدة المتوفرة في قواعد بيانات المعاهد والدواوين الوطنية للملكية الصناعية.

عرف المشرع الجزائري براءة الاختراع بأنها سند تخول لصاحبها صنع المنتج موضوع البراءة واستعماله وتسويقه أو حيازته لهذه الأغراض، واستعمال طريقة الصنع موضوع الاختراع الحاصلة على البراءة وتسويقها واستخدام المنتج الناجم مباشرة عن تطبيقها وتسويقه وحيازته لهذه الأغراض، مما يؤدي إلى منع أي شخص من استغلال الاختراع، موضوع البراءة صناعيا، دون رخصة من المخترع ؛ وأشترط المشرع كذلك أن تكون كافة هذه الأعمال مؤدية لأغراض صناعية أو تجارية لكي تشملها الحقوق المنجزة عن براءة الاختراع[8].

يمكن لمعلومات براءات الاختراع أن تعطي معلومات مضللة في الجانب الاقتصادي، فأولا الإبداع يخص تطبيق الأفكار والتكنولوجيات الجديدة بهدف تحسين الحياة البشرية وليس فقط إنتاج الأفكار، فعدد كبير من براءات الابتكار لا تعني بالضرورة مستوى عال من الإبداع، وثانيا المؤسسات التي تمتلك تكنولوجية جديدة، وتخشى من منافسيها تقوم بتطبيق ما يسمى بتشويش براءات الاختراع، لذا فإن مقدار التشتت في القيمة الاقتصادية لبراءات الاختراع كبيرا جداً.

سنستعمل في تقييمنا لعملية الإبداع في الجزائر مؤشر براءات الاختراع لتوفر قاعدة معطيات كاملة ولمدة طويلة من الزمن لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية[9] "INAPI : Institut National Algérien de Propriété Industrielle" تسمح لنا بالحصول على كم هائل من المعلومات عن صاحب الاختراع والاختراع في حد ذاته.

الطريقة : تمت دراسة قاعدة معطيات براءات الاختراع لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية[10] عبر مرحلتين، الأولى تم فيها تجميع كل المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع المنوحة للجزائريين خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية 2007، حيث قمنا باستغلال كامل للمعلومات المتوفرة في شهادة براءة الاختراع الممنوحة من طرف المعهد الوطني للملكية الصناعية لكل فرد أو هيئة تقدمت لذلك، هذه المعطيات تتراوح بين الاسم واللقب أو التسمية التجارية والعنوان بالكامل لمودع طلب براءة الاختراع، وكذا المخترع في حالة أن المودع ليس هو المخترع، عنوان وتفصيل الاختراع، تاريخ الإيداع وتاريخ الحصول عليها، هذه المعطيات تم تجميعها وتحليلها إحصائيا بغية الحصول على المعلومات التالية :

- سنة الحصول على براءات الاختراع، وتكرار كل سنة والاتجاه العام لعملية منح براءات الاختراع؛
- الصيغة القانونية للمخترع أو المودع، وحساب التكرار حسب السنوات وحسب الصيغة القانونية؛
- مكان الإقامة للمخترع، تصنيفهم حسب الولايات وحسب التكرار لكل ولاية؛
- تحديد نوع الإبداع، هل هو إبداع منتج أو إبداع أسلوب.

تخص المرحلة الثانية تصنيف براءات الاختراع حسب رموز التصنيف الدولي لبراءات الاختراع نسخة سنة 2010.01 (CIB : Codification International des Brevets) المعد من طرف المنظمة الدولية للملكية الفكرية (OMPI) مستعملين في ذلك موقع هذه المنظمة[11]؛ التصنيف الدولي لبراءات الاختراع أعد لأول مرة من طرف المجلس الأوروبي سنة 1954 وصادق عليه الاتحاد الخاص المنظم بمقتضى اتفاق ستراسبورغ في إطار الاتحاد من أجل حماية الملكية الصناعية المنظم باتفاقية باريس، ويبلغ عدد الدول المعتمدة لهذا التصنيف أكثر من 100 دولة. تتضمن الطبعة الثامنة من التصنيف الدولي للبراءات ثمانية أقسام موزعة على 120 صنفا أساسيا، 628 صنفا فرعيا و 000 70 مجموعة.

استخدمنا في عملية التصنيف المستوى الثالث، الذي يضم أسماء القسم والصنف الأساسي والصنف الفرعي، والذي نعتقد أنه يكفي، نظرا لقلة عدد براءات الاختراع. عملية التصنيف تتم عبر مرحلتين، في الأولى نقوم بتحديد القسم والصنف الأساسي والفرعي الذي تنتمي إليه كل براءة اختراع (مثلاً الرمز A47J : معدات المطبخ، مطاحن قهوة، مطاحن التوابل، جهاز لصنع المشروبات، ينتمي إلى القسم A : الضروريات المعتادة للحياة، الصنف الرئيسي 47 والصنف الفرعي J)، وفي الخطوة الثانية يتم فيها تحديد المجال التكنولوجي الذي تنتمي إليه كل براءة اختراع وحساب تكرار حسب السنوات وكذا التكرار حسب المجالات والسنوات.

النتائج : الدراسة التحليلية للمعطيات التي وفرتها شهادات براءات الاختراع التي تَمَّ منحها للجزائريين أظهرت نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى ثمانية عناصر نوردها بالترتيب التالي :

1- **حصيلة الجزائريين في مجال براءات الاختراع :** تُبَين الإحصائيات المتوفرة على مستوى المعهد الجزائري للملكية الصناعية بخصوص حماية براءات الاختراع أن مجموع الطلبات المودعة على مستوى مصالحه وصل إلى 4432 خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2007، أودع منها المقيمون 577 فقط وهو ما يمثل 13.02% ؛ وتساوي 7.15% في ماليزيا بالنسبة لنفس الفترة، لكن هذه الملاحظة تفقد قيمتها عندما نعرف أن عدد طلبات براءات الاختراع التي قدمها الماليزيون تساوي 3817 أي

أكثر 6.61 مرة من معدل إيداع الجزائريين. أي أن هذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة في كل من مصر 34.82%، 86.84% في أسبانيا و80.95% في فرنسا؛ أما بخصوص براءات الاختراع الممنوحة فقد وصل عدد 2699 وهو ما يمثل معدل منح يساوي 60.90%.

بلغ تعداد براءات الاختراع الممنوحة في الجزائر منذ سنة 1996 إلى غاية 2007 حوالي 2422، وقد تم احتسابها انطلاقا من سنة 1996 لكون الجزائر قبل هذا التاريخ كانت تمنح شهادة براءة الاختراع عند إيداع ملف الطلب فقط، ويبين الجدول (1) حصول الجزائريين على 277 براءة اختراع أي ما يمثل 10.26% من مجمل البراءات الممنوحة، وهي أقل من تلك المسجلة في مجموعة من الدول النامية مثلا 15.70% في مصر و21.85% في اليونان، أما في الدول المتقدمة فإن النسبة مغايرة تماما حيث يحوز المقيمون على أعلى نسبة منح، حيث يمثلون في فرنسا 79% و78.85% في أسبانيا.

يعرف معدل منح براءات الاختراع للجزائريين تزايداً مقبولاً، بحيث كان معدل الإيداع السنوي للفترة 1996-2000 يساوي ستة 6 براءات اختراع، ثم ارتفع إلى 32 براءة اختراع للفترة 2001-2005، ليقفز إلى 51 براءة اختراع للفترة 2006-2007.

2- **الطبيعة القانونية للمبدعين الجزائريين :** مَكَّنَ استغلال قاعدة المعطيات لبراءات الاختراع للمعهد الجزائرية للملكية الصناعية من الحصول على معلومات هامة ومعبرة تتعلق بمجال الإبداع، المبدعون والهيئات العمومية والخاصة الممارسة هم أفراد قاموا بحماية ابتكاراتهم، % لعملية الإبداع في الجزائر، التدقيق في القائمة الاسمية للمبدعين تكشف أن تقريباً 76.90 ، إلا أنها لا تمثل في بقية%وهي نسبة كبيرة جداً، وهي ملاحظة تشترك فيها الدول النامية، فمثلاً في المغرب النسبة تساوي 74.7 وهي التي كان من المفروض أن % في فرنسا[12]، في حين لم تمثل المؤسسات الاقتصادية إلا 15 19.2%الدول المتقدمة سوى ؛ أما النسبة الباقية فكانت من نصيب %تكون أكبر المبدعين من حيث التعداد الإجمالي فنجد النسبة في فرنسا تمثل 72.77 ، وهي كذلك نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات البشرية التي تتوفر عليها في مجال %الجامعات ومراكز البحث بمقدار حوالي 8 البحث بغض النظر عن كون وظيفتها الأساسية هي البحث العلمي والإبداع، ويوضح ال
3-

4- جدول (2) توزيع براءات الاختراع حسب الصبغة القانونية للمودع وحسب السنوات، حيث تتبين المساهمة الكبيرة للأفراد في عملية الإبداع في الجزائر، وهو ما يعني عدم قيام المؤسسات وهيئات البحث بهذه الوظيفة والتي هي من اختصاصها أصلاً.

5- **تركيبة فرق البحث للمبدعين الجزائريين :** تشير المعلومات المتعلقة بتركيبة فرق الباحثين المشاركين في إبداع واحد والواردة عناوينهم في براءة الاختراع، أن 68.59% من المبدعين قاموا بعملية الإبداع بمفردهم، وهي نسبة كبيرة مقارنة بدولٍ أخرى، أما نسبة 10.47% فتمثل الإبداعات التي شارك فيها من باحثين (2) إلى ستة باحثين، وفي الحالات التي لم يشر إلى عدد الباحثين فنعتبر أن الإبداع قد تم بجهد فريق كامل وهي حالة المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث وحصتهم لا تمثل سوى 20.94%.

6- **التوزيع الجغرافي للمبدعين الجزائريين :** أظهر التوزيع الجغرافي للمبدعين حسب العناوين الشخصية أن 73% منهم يقيمون في 8 ولايات فقط منها واحدة جنوبية، من بينهم 40.70% يقيمون بالجزائر العاصمة لوحدها، في حين الولايات التي ورد ذكرها في عنوان مبدع مرة واحدة أو أكثر لا تمثل سوى 27% من مجمل العناوين المذكورة في براءات الاختراع الممنوحة، في المقابل توجد هناك 15 ولاية لم ترد أصلا في أي من العناوين.

7- **أهم المبدعين الجزائريين :** بخصوص ترتيب الأفراد والهيئات التي بحوزتها أكبر عدد من براءات الاختراع فنجد في مقدمتها مجمع صيدال، الذي يمتلك 14 براءة اختراع وهو ما يمثل 05.05% من العدد الإجمالي تليه كل من مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة ومؤسسة EPESPA REEFRACTAL بمقدار تسع 9 براءات اختراع لكل منهما كما هو مبين في الجدول (3)، ويجب الإشارة إلى وجود مجموعة من الأفراد حصل كل منهما عل خمس أو ست براءات اختراع لوحده وهي أرقام لم تتحصل عليها مؤسسات وجامعات، أما الأفراد و الهيئات الذين تحصلوا على براءة واحدة فقد بلغ عددهم 184 وهم بذلك يمثلون الغالبية العظمى بحوالي 66.43% من العدد الإجمالي.

8- **تصنيف براءات اختراع الجزائريين وفقا لرموز التصنيف الدولي :** عملية تصنيف براءات الاختراع تعني أرفاق كل براءة اختراع برمز ذي أربع خانات من الشكل X99Y، حيث يدل الحرف الأول X على القسم، أما الرقم الأول والثاني فيدلان على الصنف الأساسي والحرف الثاني يدل على الصنف الفرعي، وهذا وفقا للتصنيف الدولي المعتمد من طرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأظهرت النتائج المتوصل إليها أن الأصناف الفرعية المستعملة تساوي 141 من أصل 628 الموجودة في التصنيف، وكان أكثرها استعمال هو A61K بتكرار قدره 17 مرة، ويخص كل ما له علاقة بالتحضيرات للاستخدامات الطبية، طب الأسنان أو المراحيض، ومرد ذلك هو حصول مجمع صيدال على 14 براءة تتعلق بتصنيع الأدوية، يليه الرمز C04B

ويتعلق بكل من مواد الجير، أكسيد المغنيسيوم والاسمنت، تراكيبها مثل الخرسانة ومواد البناء المشابهة، الحجر الاصطناعي، السيراميك والحراريات، معالجة الحجر الطبيعي وتكراره 10 براءات تسع 9 منها تخص مؤسسة EPE SPAREEFRACTAL بعنابة ؛ الرمز الثالث هو F04B ويتعلق بآلات السوائل ذات التحريك الإيجابي والمضخات وتكراره 10 براءات ثمانية 8 منها تعود لنفس المخترع في مؤسسة FA PO BE NAS. وأخيراً E04B ويتعلق بالهيكل العام للمباني، الجدران على سبيل المثال أقسام، السقوف، طوابق، السقوف وعزل أو حماية أخرى من المباني بما يساوي تسع 9 براءات. بقية الرموز تكرارها ضعيف حيث نجد 28 رمزا تم استعماله مرتين فقط و68 رمزا تم استعماله مرة واحدة كما هو موضح في الجدول (4).

أهم ما يمكن استنتاجه من تصنيف البراءات حسب الرموز هو التشتت الكبير لعملية الإبداع وأن كان هناك تركيز فسببه يعود دائما لمبدع واحد ينشط في نشاط معين مثال ذلك حالة مجمع صيدال، ومرد ذلك هو هوية المبدعين حيث يمثل الأفراد الفئة المهيمنة في مجال الإبداع في الجزائر مما يجعل مجال اهتماماتهم الإبداعية متنوعة بسبب تكوينهم العلمي و مجال نشاطهم.

9- **تصنيف براءات اختراع الجزائريين وفقا لأقسام التصنيف الدولي :** تجميع الرموز المنتمية لنفس القسم، يسمح لنا بتصنيف براءات الاختراع حسب الأقسام الموجودة في التصنيف الدولي (CIB)، وأظهرت النتائج التالية :

القسم	العدد	القسم	العدد
A: الضروريات المعتادة للحياة	66	**E**: الإنشاءات الثابتة	36
B: التقنيات الصناعية المتنوعة – النقل	84	**F**: الميكانيك – الإنارة – التدفئة – التسلح - التفجير	41
C: الكيمياء – علم المعادن	27	**G**: الفيزياء	34
D: النسيج – الورق	01	**H**: الكهرباء	24

تتوزع براءات الاختراع بشكل تقريبا متساوية بين الأقسام باستثناء القسم D حيث لم يضم سوى براءة اختراع واحدة ويتعلق بقطاع النسيج والورق، ما يفسر بعدم اهتمام الناشطين في البحث والتطوير بهاذين القطاعين بالبحث والإبداع، فيما تركزت النسبة الكبيرة من الإبداعات في القسم A بتعداد 65 براءة.

10- **تصنيف براءات اختراع الجزائريين وفقا للمجالات التكنولوجية :** تصنيف براءات الاختراع التي حصل عليها الجزائريون وفقا للمجال التكنولوجي الذي تنتمي إليه، نجد مجال الميكانيكا أستحوذ على 74 براءة وهو ما يمثل 26,71% من العدد الإجمالي، يليه مجال الكيمياء بتعداد 68 براءة ونسبة مئوية 24,55%، أما المجال التكنولوجي الثالث الأهم فهو الأجهزة بما يساوي 43 براءة وضم مجال الكهروتقنية 29 براءة اختراع.

للتدقيق أكثر في طبيعة التكنولوجيا التي تنتمي إليها براءات الاختراع، قمنا بتصنيف براءات الاختراع حسب المجالات التكنولوجية الجزئية، فظهر أن مجال الهندسة المدنية أستحوذ على 35 براءة، وهو المجال الذي يشمل كل ما يتعلق بالبناء من مواد وعتاد وتقنيات موجهة للأشغال العمومية، يليه المجال التكنولوجي الجزئي أجهزة التحكم بما يساوي 20 براءة وبقية أهم المجالات الجزئية موزعة كالتالي :

المجال	العدد	المجال	العدد
الهندسة المدنية	35	التكنولوجيا الطبية	14
أجهزة التحكم	20	النقل	13
المحركات، المضخات، التوربينات	19	المواد والمعادن	12
المنتجات الصيدلانية	17	عناصر ميكانيكية	11
السلع الاستهلاكية الأخرى	15	بقية المجالات التكنولوجية وعددها 29	107
الآلات والأجهزة الكهربائية، الطاقة الكهربائية	14	**المجموع :**	**277**

ما يلاحظ أن هناك 11 مجالا الأولى منها تستحوذ على 170 براءة، معظمها أي 70% تحصل عليها أفراد، ولتحديد مستوى التخصص في مجال معين لدى المبدعين الجزائريين حسب الوضعية القانونية، قمنا بحساب مؤشر التخصص النسبي[13] (RSI : Indice de spécialisation relative)، فإذا كانت قيمته أكثر من واحد تشير إلى التخصص في هذا المجال، وبالعكس إذا كانت أقل من واحد فليس هناك تخصص ؛ يحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية :

$$RSI = \log\left(\frac{F_{c,t} \Big/ \sum_{c} F_{c,t}}{\sum_{t} F_{c,t} \Big/ \sum_{c,t} F_{c,t}} \right)$$

حيث :

$F_{c,t}$: عدد براءات الاختراع الممنوحة للهيئة c في مجال تكنولوجي الجزئي t

$\sum_c F_{c,t}$: العدد الإجمالي لبراءات الاختراع الممنوحة للهيئة c

$\sum_t F_{c,t}$: العدد الإجمالي لبراءات الاختراع الممنوحة في المجال التكنولوجي الجزئي t

$\sum_{c,t} F_{c,t}$: العدد الإجمالي لبراءات الاختراع الممنوحة للجزائريين

تفحص النتائج الواردة في الجدول (5)، وباستبعاد الحالات التي توجد فيها براءة واحدة في مجال معين تؤدي إلى مؤشر التخصص قيمته أكثر من واحد، فإن حساب قيمة هذا المؤشر لكل المجالات التكنولوجية بَيَّنَ بوضوح عدم وجود تخصص بالنسبة للمبدعين الجزائريين، مما يعني غياب سياسة واضحة المعالم في ميدان الإبداع لدى المؤسسة الصناعية الجزائرية، مراكز البحث أو الجامعات، بالرغم من تركز بعض الصناعات في الجزائر، مثل الصناعات البترولية و صناعة الصلب.

التوصيات:

سمح الاستغلال شبه الكامل للمعطيات الواردة في وثيقة براءة الاختراع، الممنوحة للأفراد أو الهيئات الراغبين في حماية إبداعاتهم، بالحصول على نتائج مهمة على المستوى الكمي والنوعي، مكنتنا من تفسير وتحليل وضعية عملية الإبداع في الجزائر، نوجزها في النقاط التالية :

- يبرز النقص في مساهمة الفاعلين العموميين والخواص، ذوي الصلة بأنشطة البحث والتطوير، في نشاط "البراءة" حيث 23.10% فقط من العدد الإجمالي لبراءات الاختراع الممنوحة في الجزائر تعود لأشخاص معنويين ذوي أصول جزائرية؛

- مَثل الأفراد النسبة الباقية 76.90% وهي الأكبر، بالرغم من مشكل التمويل المالي الذي يواجهونه، وكذا صعوبة تصنيع إبداعاتهم، مما يعني أن الجزء الكبير من إبداعات الجزائريين لا تجد طريقها إلى الصناعة؛

- تشتت كبير لعملية الإبداع في الجزائر، فلا يوجد تخصص محدد لأي هيئة في مجال تكنولوجي معين، معنى ذلك عدم تركز لعملية الإبداع في أي من المجالات التكنولوجية؛

- غياب تام لقطاعات صناعية بأكملها تتميز بها الجزائر مثل الطاقة، الصلب، الميكانيكا والإلكترونيك عن عملية الإبداع ومعنى ذلك عدم فاعلية نشاط البحث والتطوير في هذه القطاعات؛

- مردود مقبول لمجموعة مراكز بحث ونخص بالذكر مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة ووحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم، وهناك مراكز أخرى لم يرد ذكرها بسبب تدني عدد البراءات التي حصلت عليها وهذا لا يقلل من قيمة نشاطها البحثي.

نقترح مجموعة من التوصيات كحوصلة لعملية تقييم الإبداع في الجزائر، والنتائج المتوصل إليها، التي نرى أنها مفيدة للنهوض بعملية الإبداع في بلادنا :

- تشجيع المؤسسات وهيئات البحث على تنشيط البحث والتطوير بشتى الوسائل، لأنه إذا بقي الأفراد هم الحائزون على أكبر حصة من براءات الاختراع، فسوف يفسر بعجز هذه الهيئات بالقيام بعملية الإبداع؛

- نشر ثقافة حماية الاختراعات عبر هيئات البحث والجامعات، وبالمقابل العمل على نشر وإيصال المعطيات التقنية التي بحوزة المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية إلى القطاع الصناعي؛

- تطوير وزيادة الاهتمام بموقع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، وجعله أكثر تفاعلية لكونه أداة الربط المهمة بين نشاط البحث والقطاعي الصناعي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : تعداد طلبات براءات الاختراع للفترة 1996- 2007 .

السنوات	طلبات براءات الاختراع				براءات الاختراع الممنوحة				%الجزائريين مودعة/ممنوحة
	الأجانب	الجزائريين	المجموع	%	الأجانب	الجزائريين	المجموع	%	
1996	150	50	200	25.00%	88	3	91	3.30%	6.00%
1997	207	34	241	14.11%	114	7	121	5.79%	20.59%
1998	267	42	309	13.59%	176	8	184	4.35%	19.05%
1999	248	36	284	12.68%	139	4	143	2.80%	11.11%
2000	127	32	159	20.13%	70	8	78	10.26%	25.00%
2001	94	51	145	35.17%	44	25	69	36.23%	49.02%
2002	291	43	334	12.87%	97	22	119	18.49%	51.16%
2003	296	30	326	9.20%	234	16	250	6.40%	53.33%
2004	334	58	392	14.80%	253	37	290	12.76%	63.79%
2005	465	59	524	11.26%	505	45	550	8.18%	76.27%
2006	611	58	669	8.67%	555	35	590	5.93%	60.34%
2007	765	84	849	9.89%	147	67	214	31.31%	79.76%
المجموع	**3855**	**577**	**4432**	**13.02%**	**2422**	**277**	**2699**	**10.26%**	48.01%

المصدر : للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

جدول (2) : توزيع براءات الاختراع للجزائريين حسب الوضعية القانونية وحسب السنوات.

السنوات	مؤسسات		جامعات	مراكز بحث	أفراد	المجموع
	خاصة	عمومية				
1996	0	0	0	0	3	**3**
1997	3	0	0	0	4	**7**
1998	3	1	0	0	4	**8**
1999	1	0	0	0	3	**4**
2000	0	0	0	0	8	**8**
2001	1	0	0	1	23	**25**
2002	1	0	2	1	18	**22**

السنوات	مؤسسات		جامعات	مراكز بحث	أفراد	المجموع
	خاصة	عمومية				
2003	1	0	0	0	15	**16**
2004	1	6	0	1	29	**37**
2005	4	5	1	5	30	**45**
2006	0	1	0	5	29	**35**
2007	0	14	2	4	47	**67**
المجموع	***15***	***27***	***5***	***17***	***213***	***277***
%	**5.42**	**9.75**	**1.81**	**6.14**	**76.90**	

المصدر : مُعد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

الجدول (3) : ترتيب أهم المبدعين.

التعيين	الوضعية	العدد	%
مجمع **صيدال**	مؤسسة عمومية	14	5.05
EPE SPA REEFRACTAL	مؤسسة عمومية	9	3.25
مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة	مركز بحث	9	3.25
FA PO BE NAS (inventeur :nemli ali)	مؤسسة عمومية	7	2.53
حيحي بشير	فرد	5	1.81
نمديل علي	فرد	6	2.17
(UDTS)وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم	مركز بحث	5	1.81

أولاد الحاج يوسف عبد الحميد	فرد	5	1.81
أيلول مليك	فرد	4	1.44
هوام نور الدين	فرد	3	1.08
سوقي بوسعد	فرد	3	1.08
سحوان عبد الرحمن	فرد	3	1.08
عدد المبدعين المذكورين مرتين	11	2	7.94
عدد المبدعين المذكورين مرة واحد	182	1	65.70
	المجموع	**277**	

المصدر : مُعد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

الجدول (4) : توزيع براءات الاختراع حسب الأصناف الفرعية التصنيف الدولي براءات الاختراع CIB

الصنف الفرعي	العدد	الصنف الفرعي	العدد
A61K	17	B01D	4
C04B	10	B43L	4
F04B	10	B60R	4
E04B	9	C02F	4
A01N	5	G07F	4
E04C	5	H04M	4
G08B	5	الأصناف الفرعية التي تكرارها 3	12
A61B	4	الأصناف الفرعية التي تكرارها 2	30
A63B	4	الأصناف الفرعية التي تكرارها 1	88
		المجموع	**277**

المصدر : مُعد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

جدول (5) : عدد براءات الاختراع ومؤشر التخصص النسبي حسب القطاعات التكنولوجية.

المجالات التكنولوجية	الجامعات		الأفراد		مؤسسات عمومية		مؤسسات خاصة		مراكز البحث		المجموع
	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	
1. الكهروتقنية	**0**		**23**	**0.01**	**0**		**0**		**6**	**0.53**	**29**
الآلات والأجهزة الكهربائية، الطاقة الكهربائية			12	0.05					2	0.37	14
التقنيات السمعية البصرية											
الاتصالات			4	0.02					1	0.51	5
الاتصالات الرقمية			1	0.11							1
تقنيات الاتصالات الأساسية									1	1.21	1
الإعلام الآلي			3	-0.01					1	0.61	4
طرق معالجة البيانات لغايات التسيير			1	0.11							1
شبه الموصلات			2	-0.06					1	0.73	3
2 : الأجهزة	**1**	**0.11**	**33**	**0.00**	**1**	**-0.62**	**0**		**8**	**0.48**	**43**
بصري			1	0.11							1
تقنيات القياس			5	-0.09					3	0.79	8
تحليل العتاد البيولوجي											
Dispositifs de commande	1	0.44	17	0.04					2	0.21	20
التكنولوجيا الطبية			10	-0.03	1	-0.14			3	0.54	14
3 : الكيمياء	**3**	**0.39**	**40**	**-0.12**	**22**	**0.52**	**1**	**-0.57**	**2**	**-0.32**	**68**
الكيمياء العضوية الدقيقة	1	1.27	2	-0.06							3
التكنولوجيا الحيوية			1	0.11							1
المنتجات الصيدلانية			5	-0.42	12	0.86					17
Chimie macromoléculaire, polymères			3	0.11							3
كيمياء الغذاء	1	1.27	2	-0.06							3
الكيماويات الأساسية			9	0.11							9
المواد والمعادن			2	-0.66	9	0.89			1	0.13	12

جدول (5) : عدد براءات الاختراع ومؤشر التخصص النسبي حسب القطاعات التكنولوجية.

المجالات التكنولوجية	الجامعات		الأفراد		مؤسسات عمومية		مؤسسات خاصة		مراكز البحث		المجموع
	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	عدد	RSI	
تقنيات سطح، طلاء			2	0.11							2
التكنولوجيا المجهرية، وتكنولوجيا النانو											
الهندسة الكيميائية	1	0.84	5	-0.09	1	0.11			1	0.31	8
التكنولوجيا البيئية			9	0.07			1	0.27			10
4 : الميكانيك	**1**	**-0.13**	**61**	**0.03**	**0**		**11**	**0.44**	**1**	**-0.66**	**74**
الرفع			5	0.11							5
الآلات، الأدوات	1	0.79	6	-0.06			1	0.31	1	0.26	9
المحركات، المضخات، التوربينات			16	0.04			3	0.46			19
آلات صنع الورق والنسيج			1	-0.19			1	0.97			2
آلات خاصة أخرى			7	0.06			1	0.36			8
العمليات والأجهزة الحرارية			5	-0.03			2	0.72			7
عناصر ميكانيكية			9	0.03			2	0.53			11
النقل			12	0.08			1	0.15			13
5 : مجالات اخرى	**0**		**56**	**0.06**	**4**	**-0.19**	**3**	**-0.06**	**0**		**63**
الأثاث والألعاب			9	0.11							9
السلع الاستهلاكية الأخرى			14	0.08	1	-0.16					15
الهندسة المدنية			30	0.05	3	-0.06	2	0.02			35
تعريف التكنولوجية الطاقوية											
الطاقة الشمسية (بما في ذلك الطاقة الكهروضوئية والطاقة الحرارية)			2	0.11							2
تكنولوجيا خلايا الوقود			1	-0.19			1	0.97			2
تكنولوجيا طاقة الرياح											
المجموع	**5**		**213**		**27**		**15**		**17**		**277**

المصدر : مُعد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع للمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI.

الإحالات والمراجع :

[1] Randall Monck et Young Bernard (De long J. Bradford), "Les déterminants économiques de l'innovation", Industrie Canada, Document hors série no 25, Janvier 2001, P6.

[2] Idem, P6.

[3] تعود هذه الدراسات التجريبية لكل من Jacobs سنة 1984 و Murphy et coll سنة 1991 وكذلك Porter سنة 1990 وأيضا Romer سنة 1994 و Rosenberg et Birdzell سنة 1986.

[4] Bouquet Valerie (Pich89), "Système de veille stratégique au service de la recherche et de l'innovation de l'entreprise : principes – outils - applications", thèse de doctorat (non publié), université de droit et d'économie et de sciences d'Aix-marseille III, 1995, P57.

[5] Bouquet Valerie (Pich89), Op. Cit. P56.

[6] OCDE, "Définitions et convention de base pour la mesure de la recherche et du développement expérimental (R-D)", Paris, 1994.

[7] Corbel Pascal, "Innovation et propriété industriel", cours de LPI2, université de Versailles Saint-Quentin en Yvelines, 2003, P2.

[8] المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93/17المؤرخ في 7 ديسمبر 1993 والمتعلق بحماية الاختراع، الجريدة الرسمية رقم 81، السنة 1993.

[9] تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/68 المؤرخ في 21 فبراير 1998 الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية رقم 11 سنة 1998.

[10] BOPI; "Bulletin officiel de la propriété industrielle BOPI", Institut National Algérien de Propriété, n°270 -304.

[11] Categorization assistant in the international patent classification (version 2009.O1), http://www3.wipo.int/ipccat/faces/page/classification.jsp 28.12.2009

[12] Laura Abitbol et HahmedMouzaoui, "Les PME déposantes de brevets en France : caractéristiques et évolutions récentes";13/06/2010,
http://www.oseo.fr/content/download/.../Ã©tude_brevet_28janv09%5B1%5D.pdf

[13] OMPI,"rapport mondial sur les brevets étude statistique", 2008, P56, 13/06/2010 http://www.wipo.int/freepublications/fr/patents/434/wipo_pub_l434_03.pdf

تنافسية مؤسسات التعليم العالي : إطار مقترح

عثمان بن عبد الله الصالح*
جامعة المجمعة، السعودية

ملخص : يمثل التعليم العالي اليوم أهمية كبرى ومحورية في اقتصاديات الدول، تبدأ هذه الأهمية في التأثير على فلسفة مؤسسات التعليم العالي ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية، والدور الذي تمارسه في الاقتصاد الوطني وفي تنافسية هذا الاقتصاد على المستوى الدولي. تبحث هذه الدراسة تنافسية مؤسسات التعليم العالي وتقترح إطار عمل يمكن أن يوجه هذه المؤسسات للدور الجديد الذي يتحتم عليها ممارسته. كما تفحص واقع ومؤشرات الجامعات الحكومية السعودية في ضوء الإطار المقترح.

الكلمات المفتاح : مؤسسات التعليم العالي, التنافسية، تنافسية مؤسسات التعليم العالي، الجامعات الحكومية السعودية.

تمهيد : أصبح التغيير سمة العصر الحديث، وصار يطال كل مكونات المجتمعات البشرية، وتعتبر المنظمات أحد المكونات الرئيسة للمجتمع الإنساني، وقدرة المنظمات على النجاح تتحدد بقدرتها على التعامل مع تلك المتغيرات بإيجابية وفعالية، ومؤسسات التعليم العالي باعتبارها قائدة للمعرفة ومنتج لها، وذات أبعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية، يطالها التغيير مثل غيرها من المنظمات، وكثير من القضايا التي كانت مؤسسات التعليم العالي تنأى بنفسها عن التعامل معها، صار محتماً عليها النظر إليها باعتبارها محدداً لقدرتها على الاستمرار والبقاء. وفي هذه السياق أصبحت مفاهيم مثل السوق والمنافسة والعملاء قضايا ذات أهمية وضرورة في مؤسسات التعليم العالي. وأصبح التخطيط لخوض غمار التنافسية عملاً أصيلاً وليس تكميلياً أو اختيارياً لقيادات مؤسسات التعليم العالي. وسنتناول إشكالية تنافسية مؤسسات التعليم العالي من خلال أربعة محاور هي :

1. مفهوم التنافسية.
2. التنافسية في التعليم العالي.
3. الإطار المقترح لتنافسية مؤسسات التعليم العالي.
4. واقع الجامعات الحكومية السعودية في ضوء الإطار المقترح.

1- مفهوم التنافسية : أصبح مصطلح التنافسية Competitiveness من المصطلحات الشائعة في الكتابات الإدارية والاقتصادية في العقدين الأخيرين، وأصبح مفهوم التنافسية ذو أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الاقتصادية.

ويختلف مفهوم التنافسية وفقاً لاختلاف المستوى الاقتصادي، فهناك تنافسية على المستوى الكلي وهي تنافسية الدولة، وتنافسية على المستوى المتوسط وهي تنافسية القطاع الاقتصادي، وتنافسية على المستوى الجزئي وهي تنافسية المنظمة.

ويصعب تحديد مفهوم واحد دقيق للتنافسية نظراً لاختلاف وجهات النظر بين علماء الاقتصاد والإدارة في المفهوم ومحتوياته. ولذلك لابد من النظر للتنافسية على أنها مفهوم متغير وديناميكي بفعل الزمان والمكان والسياق. وهو مفهوم عام ومتعدد الأوجه وله طبيعة متعددة الأبعاد مرتبطة بالاستخدام الأمثل للموارد، وتهدف إلى السيطرة على الآفاق المستقبلية للتنمية.

كما أن هناك خلاف في تنافسية الدولة وهل يمكن أن يطلق مفهوم التنافسية على الاقتصاد الوطني. ويظهر بوضوح أن تنافسية القطاع والمنظمة أكثر قابلية للقياس.

وعلى الرغم من ذلك، يستمر كثير من الهيئات والباحثين في تقديم تعريفات لمفهوم التنافسية على المستويات الثلاث باعتبارها واقعاً ينبغي التعامل معه وتطويره والاستفادة منه.ونظراً لتعدد المفاهيم والتعريفات نحصر اهتمامنا بتعريف واحد أو اثنَيْن لكل مستوى يتسق مع طبيعة الدراسة وسياقها.

* oalsaleh@hotmail.com

1-1. التنافسية على مستوى الدولة : يعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي WEF على أنها " مجموعة المؤسسات، والسياسات والعوامل التي تهدف إلى تحديد مستوى الإنتاجية لبلد ما ، ومن ثم تحديد مستوى مستدام من الازدهار والاستقرار الاقتصادي مع تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل للمواطنين"[1].

ويعرفها معهد التنمية الإدارية الدولي IMD بأنها "قدرة الدول والمنظمات على إدارة كفاءاتها لتحقيق الازدهار "[2].

2-1. التنافسية على مستوى القطاع : يعرفها **انرايت** (Enright, M. J) بأنها : " قدرة شركات قطاع صناعي معيّن في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميّز تلك الدولة في هذه الصناعة"[3].

3-1. التنافسية على مستوى المنظمة : يقدم معهد التنمية الإدارية IMD تعريفاً على هذه المستوى يتفق مع تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF للتنافسية على مستوى المنظمة ويعرفها على أنها : " قدرة المنظمة على تصميم وإنتاج وتسويق منتجات متفوقة مقارنة بما يقدمه منافسوها ، حيث يرجع ذلك التفوق إلى عدد من العوامل مثل : السعر والجودة والتقدم التقني وغيرها "[4].

وللتنافسية دوراً مهماً على مستوى المنظمات من حيث :[5]

– أنها آلية الاختيار والبقاء، فمنظمات قليلة هي القادرة على البقاء في السوق؛ وهي تلك المنظمات التي تتمتع بمنتجات أفضل وبعمليات أكثر كفاءة.

– أنها بمثابة الآلية التي تحفز المنظمات على تحسين وتطوير التقنية والتنظيم.

والتأمل في التعاريف السابقة يقودنا إلى أن التنافسية لها عناصر رئيسة تتمثل في ضرورة توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة للتنافسية ؛ ضرورة إنشاء المؤسسات والأدوات اللازمة للقيام بنشاطات التنافسية ؛ مقدرة المنظمات على الوصول إلى الأسواق الدولية بمنتجات عالية الجودة وتكاليف تنافسية ؛ حسن استخدام وإدارة الموارد والكفاءات ؛ أن يظهر أثر التنافسية في تحسن الناتج المحلي ؛ اثر التنافسية على المستوى المعيشي لمواطنين.

2- التنافسية في التعليم العالي : يمكن تفسير الاهتمام المتزايد بالتنافسية في التعليم العالي بغلبة الاتجاه المهني على الاتجاه العلمي في طبيعة التعليم الجامعي، وكذلك بروز مفهوم السوق وآلياته ودخوله في عمق عمليات وأنشطة مؤسسات التعليم العالي، وقياس أداءها ومخرجاتها. وهذا يشير وبوضوح إلى سيطرة المدرسة الأمريكية على المدرسة الأوربية في إدارة مؤسسات التعليم العالي في أماكن كثيرة من دول العالم.

يتم النظر إلى تنافسية التعليم العالي ومؤسساته على مستويين هما مستوى القطاع ومستوى المنظمة.

1-2. تنافسية قطاع التعليم العالي : تشير إلى كافة مؤسسات التعليم العالي التعليمية والتدريبية والبحثية والتوظيفية. وهناك اعتقاد في فعالية التعليم العالي يعكسه الاعتراف بأن الازدهار الاقتصادي والمادي يعتمدان على المهارات التنافسية، وذلك لأن واحدة من المزايا التنافسية الرئيسية في عصرنا الحالي هي التطبيق الفعال للمعرفة العلمية والتكنولوجية . والنتيجة الطبيعية لهذا الاعتقاد هو الاعتراف بأن المعرفة العلمية والتكنولوجية تمثل المنافسة الكونية حيث يتميز من يكتشف المعرفة الجديدة أولاً.[6]

وفي هذه السياق يركز تقرير تنافسية قطاع التعليم العالي في اسكتلندا[7] على القول بأن نجاح قطاع التعليم العالي يستند وسوف يستمر مستنداً على الشراكة المميزة بين مؤسسات التعليم العالي وطلبتها وأساتذتها وأصحاب الأعمال والحكومة.

2-2. تنافسية مؤسسة التعليم العالي : تشير إلى كل مؤسسة تعليم عالي كوحدة منفصلة. ويمكننا النظر إليها من خلال أن التيار المهني في التعليم العالي وقوى العولمة جعلا الجامعة متجهة نحو السوق وفق النظرية الاقتصادية، حيث التعليم الجامعي كما يؤكد محمود يتوجه في أهدافه بمقولة " الطلب يسبق العرض " وهو الأمر الذي جعل مخططي التعليم الجامعي وواضعي سياساته يربطون عمليات الإعداد المهني " كماً ونوعاً " باحتياجات سوق العمل. إلا أنه في مجتمع المعرفة يفترض عكس المقولة السابقة، أي تتوجه أهداف التعليم الجامعي انطلاقا من أن " العرض يخلق الطلب " وهذا يفرض على الجامعات أن تكون مصدراً للإبداع والابتكار في الفكر والتقنية، كما يفرض عليها أن يكون لها رؤية تنبؤية عن مستقبل المجتمع واحتياجاته[8].

تقوم تنافسية المؤسسة الأكاديمية وفقا لمصطفى على شقين أساسيين هما : الشق الأول هو قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية وخصائص أعضاء هيئة التدريس وتقنيات وأوعية المعلومات والتجهيزات المادية والبحثية ونمط الإدارة ونظم الجودة، وابتكار نظم وبرامج تأهيل وتدريب جديدة تتواكب مع المستجدات البيئية. والشق الثاني هو قدرة الجامعة على جذب واستقطاب الطلاب والدعم والتمويل من السوق المحلية والخارجية. ونجاح الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول[9].

وبالتالي فالسياق التنافسي للتعليم العالي يدعو مؤسسات التعليم العالي إلى بذل الجهد في تعريف المستفيدين من أنشطتها وخدماتها (عملاءها) وكذلك توزيعهم إلى شرائح ومجموعات مستهدفة حتى تستطيع العمل على احتياجاتهم ورغباتهم ومحاولة مقابلتها وإشباعها بما يحقق غاياتها وأهدافها وطموحاتها المستقبلية.[10]

3- الإطار المقترح : نحاول من خلال هذا الإطار أن نقدم تصوراً لما يمكن أن يعزز من القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي، ويرفع من مكانة وصورة هذه المؤسسة، ويجعلها قادرة على تبوء مركز أكاديمي مرموق، ويعزز مساهمتها في رفع قدرة الاقتصاد الوطني مقابل الاقتصادات الأخرى.

يحتوي هذا الإطار على ست مكونات تمثل في مجموعها الأدوات التي تساعد مؤسسة التعليم العالي على بناء أداء متفوق يمكنها من التنافس على المستوى المحلي والدولي. وهذه المكونات تتمثل في : المتطلبات – المجالات – الاستراتيجيات - المزايا التنافسية – المؤشرات– القيود. ويوضح الشكل (1) مكونات هذا الإطار.

3- 1 المكون الأول : المتطلبات : لا يمكن لتنافسية مؤسسات التعليم العالي أن تنجح بدون وجود متطلبات نجاحها؛ هذه المتطلبات تأتي من داخل المؤسسة وخارجها.

3-1-1 المتطلبات الخارجية :

أ. الحكومة : دعم الحكومة لتنافسية مؤسسات التعليم الحالي يأتي عبر ثلاث قنوات التشريع والتنظيم والتمويل.

– التشريع يتعلق بتنظيم قطاع التعليم العالي والسماح لأنماط مختلفة من المؤسسات بالتواجد، والعمل على تغيير طريقة تقديم الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي،[11] عبر التحول من ميزانيات الأداء إلى أنواع مختلفة من الميزانيات التي تركز على الأداء والكفاءة، ومنح التمويل بناء على نتائج الأداء والعمل المتفوق.

– التنظيم عبر منح الجامعات الاستقلالية التنظيمية والإدارية والمالية وإدارتها بما يضمن مرونة القرار، عبر مجالس أمناء يمتلكون القدرة على سرعة اتخاذ القرارات والابتعاد على الروتين الحكومي الطويل.

– والتمويل المستمر والدائم حتى يمكن للمؤسسات القيام بأدوارها بكفاءة وبما يضمن قدرتها على التحول نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي.

ب. المجتمع : للمجتمع توقعات معينة من مؤسسات التعليم العالي تتمثل في تعليم وتدريب وتأهيل المواطنين واستيعابهم في هذه المؤسسات، هذه التوقعات قد تصاب بشي من الخيبة عندما تركز الجامعات على التميز إذ ستقل قدرتها على الاستيعاب وهذه يتطلب تفهماً مجتمعياً داعماً لتعزيز تنافسية هذه المؤسسات بما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة.

ت. مؤسسات ضمان الجودة والاعتماد والتنافسية : حتى يمكن لمؤسسات التعليم العالي العمل وفق شروط وبيئة تنافسية صحية، ووفق معايير تقويم وجودة متسقة مع المعايير الدولية؛ فإن هذا يُحتم على الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم العالي بناء مؤسسات ووكالات تهتم بالاعتماد الأكاديمي وتطبيقات الجودة وضمان المنافسة بين مؤسسات هذه القطاع.

3-1-2 المتطلبات الداخلية :

أ. الثقافة التنظيمية : المبنية على قيم التميز، والإبداع، والابتكار، والمبادرة، والتمكين الإداري.

ب. القيادة الجامعية : القادرة على تبني رؤية إستراتيجية تسمح بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، والقدرة على حفز منسوبي المؤسسات والتأثير فيهم، وخلق فرق العمل، والانتماء والولاء للمؤسسة.

ت. الموارد والكفاءات : يعتبر الإنسان هو المحرك الحقيقي لأي تنظيم، ومؤسسات التعليم مؤسسات معرفية بدرجة كبيرة تحتاج من أجل العمل بكفاءة وفعالية أن تضم بين جنباتها كفاءات ذات مؤهلات وقدرات متميزة، هذه الكفاءات والقدرات هي من يخلق التميز والفارق بين مؤسسات التعليم العالي خاصة عندما يتم دعمها بموارد مالية ومادية وتقنية تسهل عملها وتساعدها على الإبداع والابتكار. وتشير إحدى الدراسات[12] على أن هناك ثلاث مجموعات من العاملين في المؤسسات الأكاديمية وهي كبار الأكاديميين، والموظفين، والأكاديميون المبتدئون، وتشير الدراسة إلى أن من مهام قيادات الجامعات الحفاظ على هذه الموارد وإن أهم ما يساعد في ذلك عوامل هي : فرص التقدم والترقي، والأمن الوظيفي، والمرتبات للموظفين والأكاديميين الجدد، وفرص العمل على الأبحاث الجديدة، وفرص العمل مع زملاء مهرة وموهوبين فيما يتعلق بكبار الأكاديميين.

ث. البنية التحتية : بنية المؤسسة التعليمية تمثل البيئة التي تحتضن عمليات وأنشطة المؤسسة، وتوفر البنية المناسبة (من مباني، ومعامل، ومختبرات، ومصادر معرفة...الخ) يدعم أداء تلك العمليات والأنشطة، ويوفر تعزيزاً مهماً في الانصراف نحو الإبداع والابتكار بدلاً من البحث عن متطلبات العمل الأساسية.

3-2 المكون الثاني : المجالات : منذ أن تم استخدام مفهوم النظم في دراسة المنظمات، والدراسات لا تتوقف في البحث عن أي المجالات والعوامل والمتغيرات التي يمكن للمنظمة أن تعمل على تحليلها والاهتمام بها بما يعزز من أداءها وتفوقها،وفي تحليل التنافسية لمؤسسات التعليم العالي، يمكن النظر إلى المجالات التالية باعتبارها الميدان الأكثر وضوحاً وأهمية، والذي يمكن لهذه المؤسسات العمل والتفوق من خلاله بما يخلق لها مكانة أكاديمية متقدمة ويعزز من قدراتها التنافسية المتواصلة، وهذه المجالات هي : التدريس – البحث العلمي وإنتاج المعرفة – الموارد البشرية– التقنية ونظم المعلومات .

3-2-1 التدريس : المهمة الأولى والأكثر شيوعاً في مؤسسات التعليم العالي هي التدريس وتحويل المدخلات البشرية من الأشخاص العاديين إلى كفاءات ذات قدرات معينة يمكنها ممارسة دورها في خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الوطنية باختلاف أدوارها.

وينبغي أن تركز عمليات التدريس والتعليم على تزويد الطلبة بمزيج من المعرفة والمهارات والسلوك، بما يتيح إعداد الخريجين لمقابلة احتياجات سوق العمل، والقدرة على المنافسة مع غيرهم من خريجي مؤسسات التعليم العالي الأخرى سواء المحلية أو الدولية.

ويمكن للتدريس المساهمة في تعزيز تنافسية مؤسسات التعليم العالي عبر توجيه الاهتمام من قبل مؤسسات التعليم العالي لبعض المتطلبات مثل : سياسة القبول في الجامعات، أنظمة تقويم الطلبة، سياسة استقطاب أعضاء هيئة التدريس وتقويم أداءهم وتطويرهم، تطبيقات التعليم الإلكتروني، نوعية البرامج الأكاديمية المقدمة والاعتماد الأكاديمي لتلك البرامج، برامج الإرشاد الأكاديمي للطلبة.

3-2-2 البحث العلمي وإنتاج المعرفة : أصبحت المعرفة knowledge اليوم محدداً رئيساً لنجاح اقتصاديات الدول وتنافسيتها، ومؤسسات التعليم العالي هي المعول عليها في إدارة المعرفة والتحول نحو المجتمع المعرفي ودعم تحقيق اقتصاد المعرفة.

والمرتكز الرئيس في تحقيق ذلك يتمثل في البحث العلمي وربطه بقطاعات الإنتاج المختلفة في الدولة عبر الاستثمار في الشراكات الإستراتيجية بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والشركات والمؤسسات العاملة في قطاعات الإنتاج المختلفة حكومية كانت أو خاصة.

ويقترح **الزبيدي** رؤية عمل مهمة لبناء إستراتيجية تكامل العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الإنتاج تتمثل في المرتكزات الثلاث الآتية[13] :

- اعتراف القطاعات الإنتاجية بمختلف تخصصاتها بأهمية البحث التطبيقي والتكنولوجي وأنها بأمس الحاجة إليه.

- تطوير فلسفة التعليم العالي عبر اعتراف الجامعات بأن مهمتها الأساسية ليست فقط التعليم الأساسي ورفد العناصر البشرية بذلك، وإنما مهمتها أيضاً خلق روابط شراكة مع قطاعات الإنتاج بغرض إجراء وتطبيق البحوث التطبيقية.

- صياغة مناخ بحثي يُشجَع من خلاله الأكاديميون والباحثون على إمكانية تعزيز مكانة البحث التطبيقي والأكاديمي، وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يسهل تحديد المشاكل، وتوفر المعلومات، وعرض البيانات.

ويمكن للبحث العلمي وإنتاج المعرفة تعزيز تنافسية مؤسسات التعليم العالي عبر تحقق متطلبات من أهمها : توفير الموارد اللازمة للبحث العلمي – ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع المحلي وزيادة رصيد المعرفة الإنسانية – بناء مراكز البحوث المتخصصة – العمل على استقطاب الأوقاف والتبرعات وكراسي البحث العلمي _ التركيز على النشر العلمي في المنافذ الدولية

المعترف بها – عقد التحالفات الإستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص – إنشاء حاضنات الأعمال ومناطق التقنية – تطبيقات إدارة المعرفة وريادة الأعمال وتشجيع بيئة الابتكار والإبداع .

وقدرة مؤسسات التعليم العالي على ممارسة وظيفيتي التدريس والبحث العلمي وإنتاج المعرفة بكفاءة وفعالية تحقق لها مزيداً من فرص النجاح في أداء وظيفتها الثالثة والمتمثلة في خدمة المجتمع، فتحقيق الشراكة المجتمعية وتوفير التعليم والتدريب وربط مؤسسات التعليم العالي بقطاعات الإنتاج المختلفة يعزز من دورها داخل المجتمع ويجعلها أداة محورية في حل مشكلات المجتمع والمساهمة في تطويره وتنميته. ويمكن لمؤسسات التعليم العالي كما يشير كل من **ترومباش** وآخرين (Trumbach et.al) أن تلعب دورين رئيسيين في عملية التنمية، أولهما أن تنتج البحوث التي تتماشى مع الاحتياجات المحلية ، وذات الصلة للاقتصاد المحلي، وثانيهما قدرتها على نقل نتائج الدراسات والبحوث المبتكرة من الجامعة إلى المجتمع[14].

3-2-3 الموارد البشرية : تمثل الموارد البشرية مصدر قوة أي منظمة، وبالأخص في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها مؤسسات معرفية، والمعرفة تقوم في الأساس على رأس المال الفكري، ويؤكد **سملالي** ذلك بقوله : أن الموارد البشرية يمكن أن تساهم بدرجة عالية في اكتساب المنظمة للميزة التنافسية إذا توفر فيها شرطان أو مرتكزان هما[15] :
1 - أن تكون الموارد البشرية ذات جودة عالية. 2 - أن تتميز إدارة تلك الموارد بالطابع الاستراتيجي.

وفي هذا السياق يؤكد **نوي** وآخرون (Noe et.al) على أن الموارد البشرية يمكن أن تعزز تنافسية مؤسسات التعليم العالي إذا توفر فيها المعارف والمهارات التالية[16] :

التفكير الناقد والقدرة على حل المشكلات - التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها- القدرة على التعاون والعمل الجماعي- الإبداع والابتكار- التنوع في الثقافات والاتجاهات- مهارات القيادة- مهارات الاتصالات الشفهية والمكتوبة - الالتزام بأخلاقيات العمل واحترافية الأداء- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات العامة.

وحتى يمكن لمؤسسات التعليم العالي رفع دور الموارد البشرية في قدرتها التنافسية يجب الاهتمام بتحقق المطالب الآتية :

تعزيز قيم ثقافية تركز على التفوق في الأداء – إتباع سياسة لاستقطاب الكفاءات والقدرات المتميزة – توفير مناخ تنظيمي معزز ومحفز لبقاء العاملين في المؤسسة التعليمية - التوجه نحو الإثراء الوظيفي عبر تطبيق التمكين الإداري للعاملين – دعم بيئة المبادرة والابتكار والإبداع – توفير معايير عادلة وواضحة للترقيات والمكافآت – توفير التدريب والتطوير المستمر للعاملين.

4-2-3 التقنية ونظم المعلومات : تعتبر التقنية (تقنية المعلومات والاتصالات) وجه العملة الثاني للمعرفة ويمثل الإنسان الوجه الآخر، هذه الأهمية للتقنية تستدعي الاهتمام والتركيز عليها بما يحقق أهداف توظيفها والاستثمار فيها.

وفي عصر المعرفة أصبحت عناصر الإنتاج غير الملموسة ومنها المعلومات، عنصراً حاسماً في تفوق المنظمات وتنافسيتها، فالميزة التنافسية الحقيقية كما يشير **كاشمور** (Cashmore) تأتي من المعلومات وتدفقها[17]. وأصبحت تقنية المعلومات ذات بعد استراتيجي في المؤسسة الأكاديمية، بما يسمح لها بإدارة وتطوير عملياتها التعليمية والإدارية والبحثية، إذ تدعم عمليات الإبداع والابتكار، وتساعد في تطوير المنتجات الحالية وتقديم منتجات جديدة، وجعلها أكثر تميزاً من منافسيها بما يمثل عقبة أمام المؤسسات الأخرى في تقليدها. وهو الأمر الذي يعزز من فرص تنافسية مؤسسات التعليم العالي.

ودور تقنية المعلومات في رفع القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي يمر عبر العديد من المبادرات، وتوجيه الاهتمام نحو بعض أوكل المطالب الآتية :

التحول نحو تطبيقات الإدارة الإلكترونية – الاستثمار في البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يدعم عمليات التدريس والبحث العلمي وإنتاج المعرفة – توفير وتحديث وصيانة مصادر المعرفة وأوعيتها – الاستثمار في نقل وتوطين التقنية بما يعزز الاقتصاد المعرفي – الاهتمام ببناء بوابة مؤسسات التعليم العالي على شبكة الإنترنت وتحويلها إلى مصدر معرفي متكامل – الاستثمار في متابعة مستجدات التقنية وتوفير ما تتطلبه العملية التعليمية والبحثية منها.

3-3 المكون الثالث : الاستراتيجيات : يركز محور الاستراتيجيات على خيارات المؤسسة المستقبلية، وتحديد وجهتها الرئيسة ؛ إذ هذه الخيارات ستحدد فلسفة المؤسسة وثقافتها وسياساتها وعملياتها وأنشطتها.

والإدارة الإستراتيجية وفقاً لأدبياتها، تقسم الإستراتيجية إلى ثلاثة مستويات مستوى المنظمة، مستوى الأعمال، مستوى الوظائف. ومؤسسة التعليم العالي عليها اختيار الإستراتيجية على هذه المستويات وفقاً للتحليل الاستراتيجي والمتمثل في أدوات التحليل الاستراتيجي كتحليل **سوات** (SWAT) وتحليل القوى الخمس (Five Forces) وتحليل سلسلة القيمة (Value Chain)، وبناء على هذا يتم اختيار الإستراتيجية المناسبة للمؤسسة وطبيعة عملها وقدراتها والظروف البيئية المحيطة. وهو ما يؤكده **روي** Rowe بقوله أن تحليل القوى الخمس يحدد للمنظمة وضعها الحالي، واستراتيجيات التنافس تساعد في تحديد ماذا تريد المنظمة أن تكون، وسلسلة القيمة تمثل نموذجاً يساعدنا على الاهتمام بكيف يمكن لنا تنظيم المنظمة للوصول إلى ما تريد[18].

فعلى مستوى المنظمة هناك خيارات إستراتيجية يمكن للمؤسسة الأكاديمية الاختيار بينها أن تكون مؤسسة بحثية أو تعليمية، أن تكون مؤسسة وطنية أو إقليمية، أن تكون مؤسسة شاملة أو متخصصة، أن تكون مؤسسة تقليدية أو افتراضية.

وعلى مستوى الأعمال تكون الإستراتيجية هنا متعلقة بتنافسية مؤسسة التعليم العالي وموقعها التنافسي في قطاع التعليم العالي، وهي هنا بين ثلاث خيارات رئيسة أن تكون قائدة للتكلفة، أو متصفة بالتمايز، أو راغبة في التركيز على قطاع محدد(بحثي أو أكاديمي)، أو منطقة جغرافية محددة. وعلى هذه المستوى ينبغي للجامعة أن تكون جيدة في كل المجالات، متفوقة في بعض المجالات، متميزة في مجالات محددة.

وعلى مستوى الوظائف تحدد المؤسسة أولوياتها لكل وظيفة من وظائفها وعملياتها، وتضع لها إستراتيجية محددة تتسق مع إستراتيجية القطاع والإستراتيجية الكلية للمؤسسة.

3-4 المكون الرابع : المزايا التنافسية : يمكن النظر للميزة التنافسية على أنها امتداد طبيعي لمفهوم وفكرة الميزة النسبية، إلا أن هناك اختلاف في تكوين كل منهما؛ ففي حين تقتضي الميزة النسبية، في اقتحام الأسواق الدولية، الاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود و المنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية و المحلية، فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك(جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة و على الرغم من أثرها في زيادة الكلفة على المدى القصير، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية[19].

ومؤسسات التعليم العالي أصبحت ملزمة ببناء قدراتها لتنافسية والبحث عن التفوق والتميز عن المؤسسات الأخرى، وهذه لا يتم إلا عن طريق الإيمان بحتمية التغيير في فلسفة ورؤية التعليم العالي؛ فلم تعد في منأى عن الصعوبات والتغيرات التي تطال منظمات الأعمال، ففي الوقت الذي ترى المؤسسات الأكاديمية أنها ذات طبيعة مختلفة يمكنها أن تبعدها عن طبيعة منظمات الأعمال وتأثيرات السوق والمنافسة ، وأنها المكان الذي يوفر المعرفة والعلم اللازمين لمواجهة مثل تلك الصعوبات والتغيرات.

فإن قضايا مثل : التغيير والمنافسة والمحاسبة والمزاوجة بين البحوث المخبرية والميدانية من جهة والبحوث التطبيقية من جهة ثانية، وتطوير التحالفات الإستراتيجية، والتعامل مع متعلمين بدلاً من طلبة، والتعلم مدى الحياة كتعريف جديد للتعليم المستمر، والاستجابة الفاعلة لأصحاب المصالح في الجامعات وغيرها من القضايا، تصبح ذات تأثير ملموس في صلب بقاء هذه المؤسسات الأكاديمية، ولقد حان الوقت لكل جامعة أن تحدد الطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها مع ذلك كله[20].

والسبيل لذلك هو بناء ميزة/مزايا تنافسية للمؤسسة الأكاديمية، تقوم على بناء مجتمع المعرفة بما يتضمنه من تطبيقات إدارة المعرفة، وإنتاجها، عبر الاهتمام المتواصل بمنظومة المعرفة القائمة على الإنسان/ التقنية / الإستراتيجية. بحيث تضمن لها حسن استثمار واستخدام مواردها، وإدارتها بكفاءة وفعالية بما يخلق لها مكانة أكاديمية رصينة، ويساعدها على التطوير والتحديث المستمر، والاستجابة لمتطلبات المستفيدين من خدماتها، بمعايير جودة وأداء عالية ومتفوقة.

ومما يدعم جهود بناء الميزة التنافسية في المؤسسة الأكاديمية، قدرتها على الاستفادة من الأساليب والأدوات الحديثة التي ترفع من مستويات الأداء وتختصر كثيراً من التكلفة الزمنية والمالية، ومن أمثلة تلك الأساليب والأدوات الاستخدام الإيجابي للمقارنة المرجعية Benchmarking في البحث عن أفضل الممارسات في الأداء للمؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية، والاسترشاد بها في وضع مؤشرات الأداء داخل المؤسسة الأكاديمية وقياسها. وكذلك التفعيل الإيجابي لدور التحالفات الإستراتيجية Strategic Alliances وما يمكن أن تحققه من نقل للتقنية وتوطينها، وتطوير العمليات الإدارية وتحسينها، وتحديث البحث العلمي وطرقه لآفاق علمية وإنسانية متعددة.

3-5 المكون الخامس : المؤشرات : تختلف مؤشرات قياس التنافسية باختلاف مكان القياس؛ إذ هناك مؤشرات لقياس التنافسية على مستوى الدولة، وعلى مستوى القطاع، وعلى مستوى المنظمة. كما تختلف المؤشرات من حيث الطبيعة فهناك مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة.

واستحداث مؤشرات لقياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي له ما يبرره في ظل أهمية التعليم العالي ومؤسساته ومخرجاته للاقتصاد الوطني وتنافسيته، ومن تلك المبررات[21] :

- توفير الأساس المناسب للتطوير والتخطيط ؛ - توفير البيئة اللازمة لضمان جودة مخرجات النظام ؛ - توفير أسس قوية وقواعد بيانية جيدة للتنمية.

وفي هذا السياق، تقترح هذه الدراسة مؤشراً مركباً لقياس تنافسية مؤسسات التعليم العالي، يحتوي على أثني عشر محوراً ويتضمن كل محور عدد من المعايير الفرعية، وعبر هذا المؤشر يمكن قياس قدرة المؤسسة الأكاديمية وأداءها بصورة تضمن التعرف على قدراتها ومواردها وعملياتها ومخرجاتها ومدى تميزها. ويمكن وضع ثقل نسبي لكل محور وثقل نسبي لمل معيار بما يسمح في النهاية بإعطاء صورة واضحة عن موقع المؤسسة الأكاديمية مقارنة بالمؤسسات الأخرى محلياً ودولياً.

ويوضح الجدول (1) مؤشراً مقترحاً لقياس تنافسية مؤسسات التعليم العالي، متضمناً المحاور المقترحة، وبعض المعايير المقترحة لكل محور.

3-6 المكون السادس : القيود : تمر عملية بناء القدرة التنافسية لأي منظمة بالعديد من العقبات والصعوبات والعوامل التي تمثل قيوداً على قرارات المنظمة في التحول والتغير والتطوير، وتمثل عوامل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة أهم تلك المتغيرات، والتي يجب على المنظمة التعامل معها بكل حساسية من اجل ألا تؤثر على مسار التخطيط والإستراتيجية والتنفيذ في المنظمة.

وتواجه مؤسسات التعليم العالي عند رغبة التحول إلى مؤسسات متميزة ومتفوقة ومتفقة مع المعايير الدولية للتعليم العالي عدداً من العقبات والقيود يتمثل أهمها في :

3-6-1 التدخل الحكومي : على الرغم من أن الحكومة ودعمها من أهم متطلبات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو التنافسية المحلية والدولية؛ إلا أنها في الوقت نفسه قد تصبح قيداً على هذه التحول، عندما يتم استخدام المؤسسات الأكاديمية كأدوات لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية بعيداً عن معايير العمل الأكاديمي المتعارف عليه. وهذا الأمر يُفقد المؤسسات الأكاديمية الاستقلالية؛ وهي شرط مهم في التحول نحو المؤسسات الأكاديمية الرصينة والمتفوقة، والقادرة على المساهمة في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني عبر مساهمتها في دعم التحول للاقتصاد المعرفي والذي يعتبر الفيصل في تنافسية الاقتصادات الحديثة.

3-6-2 الطلب الاجتماعي : يساهم المجتمع ويدعم إنشاء المؤسسات الأكاديمية، ويبتغي من وراء ذلك عدداً من الأهداف والغايات، ومن أهمها استيعاب الراغبين في مواصلة تعليمهم الجامعي وما بعده، وتدريب وتأهيل القادرين على ممارسة الأعمال وتنمية وتطوير المجتمع، ويزداد الطلب على التعليم العالي يوماً بعد يوم، وتجد مؤسسات التعليم العالي نفسها بين خيارين إما التماشي مع الطلب الاجتماعي على خدماتها وبالتالي استيعاب كل من يرغب في مواصلة تعليمه، أو تقنين مسألة القبول من أجل التماشي مع المعايير الدولية التي تمكنها من تحقيق تنافسية مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى. وهو بلا شك خيار صعب وقراره أصعب، ويبدو أن تجاوز مثل هذا الاختبار الصعب لا يكمن فقط في المؤسسات الأكاديمية، وإنما أيضاً يمتد للجهات المنظمة للتعليم العالي في البلد، من خلال التوسع في إنشاء الجامعات والكليات والمعاهد، والسماح بتنوع أنماط مؤسسات التعليم العالي، واستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات في تقديم خدمات التعليم العالي.

3-6-3 نقص الموارد والكفاءات : مؤسسات التعليم العالي التي ترغب في الدخول في معترك المنافسة والتنافس، ينبغي عليها توفير متطلبات نجاح مثل هذا التوجه، ومن أهم متطلبات ذلك توفر الكفاءات والمهارات والقدرات والموارد البشرية والفكرية والمادية والتقنية، إلا أن الواقع يفرض نفسه دائماً، حيث الكفاءات المتميزة نادرة، والطلب عليها مستمر ومرتفع، مما يرفع تكلفة تلك الكفاءات، وهو ما يستلزم معه توفير الموارد المالية من أجل استقطاب تلك الكفاءات والحفاظ عليها. كما أنه لا يكفي فقط الاستقطاب؛ بل ينبغي الحفاظ على تلك الكفاءات وتطويرها وهو ما يستلزم بناء منظمات داعمة للإبداع والابتكار والمبادرة، وخلق مناخ تنظيمي محفز للقدرات الفردية والجماعية، والتطوير والتحسين المستمر في العمليات الإدارية والتقنية.

4 – واقع الجامعات الحكومية السعودية في ضوء الإطار المقترح

4 -1 نظرة تعريفية : يوجد في المملكة العربية السعودية (24) جامعة حكومية، يتم تمويلها بالكامل من الحكومة، تُشرف عليها بشكل مركزي وزارة التعليم العالي، تُدار هذه الجامعات من قبل مجلس الجامعة ويرأسه وزير التعليم العالي. وتخرج جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية عن ذلك، إذ لا تُشرف عليها وزارة التعليم العالي وإنما تُدار من قبل مجلس أمناء مستقل(ولذلك لن يتناولها البحث).

تعتبر الجامعات السعودية جامعات شاملة(برامج أكاديمية متنوعة وبرامج دراسات عليا وبكالوريوس) وكذلك تعتبر جامعات مختلطة(تجمع بين التعليم والبحث العلمي). ماعدا جامعتين فقط تعتبر متخصصة، إذ تعتبر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن جامعة متخصصة في علوم البترول والمعادن، وجامعة الملك سعود للعوم الصحية جامعة متخصصة في العلوم الصحية فقط.

4- 2 تشخيص الواقع : يعتبر التحليل الرباعي (تحليل سوات) من أفضل الأدوات المستخدمة لفحص الواقع البيئي داخلياً وخارجياً لأي تنظيم؛ فعن طريقة يتم تحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، وتحديد الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، مما يعطي التنظيم القدرة على تشكيل سياساته وبرامجه وخططه وفقاً لنتائج هذا التحليل.

4-2-1 نقاط القوة : - موارد مالية مستقرة ومضمونة (ومتزايدة) من خلال الدعم الحكومي ؛ - بنية تحتية (مباني – مرافق – معامل – مختبرات ...) جيدة ومناسبة لطبيعة التعليم العالي ؛ - بنية تقنية مرتفعة ومناسبة لأداء عمليات وأنشطة التعليم العالي ؛ - توفير مصادر وأوعية المعلومات والاشتراك في قواعد البيات الدولية وإتاحتها لأعضاء هيئة التدريس والباحثين.

- نظام المكافآت للتميز البحثي والجوائز العلمية وبراءات الاختراع ؛ - توافر أعداد مناسبة من أعضاء هيئة التدريس محليين وغير محليين، وأعداد مناسبة من الهيئة الإدارية ؛ - تنوع الكليات والبرامج الأكاديمية المقدمة.(487 كلية و 1095 قسم أكاديمي)[22] ؛ -استقطاب الأوقاف وكراسي البحث.

4-2-2 نقاط الضعف : - عدم استقلالية الجامعات (مالياً – وتنظيمياً – وإدارياً) ؛ - ضعف الشراكة مع قطاعات الإنتاج المختلفة ؛ - ضعف الكفاءة الداخلية للجامعات ؛ - ضعف الكفاءة الخارجية للجامعات(ضعف ملائمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل) ؛ - ضعف مستوى النشر العلمي في المجلات العلمية الدولية ؛ - ضعف الربط بين البحث العلمي ومتطلبات المجتمع والتنمية الوطنية ؛ - قلة عدد الابتكارات وبراءات الاختراع والجوائز العلمية.

4-2-3 الفرص : - تزايد الدعم الحكومي لقطاع التعليم والتدريب، وبلغ هذا الدعم في موازنة 1433-1434هـ ما يزيد عن(168) مليار ريال لقطاع التعليم والتدريب (يشمل التعليم العام والعالي والفني والتدريب) تمثل 24% من الإنفاق العام. وتبلغ نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من مجمل الإنفاق العام 4% تقريباً، ونسبة الإنفاق على التعليم العالي من نسبة الإنفاق على التعليم 18% تقريباً.[23]

- تزايد الطلب على التعليم العالي بمختلف برامجه ومستوياته.
- فتح المجال للجامعات باستخدام نظام التعليم الموازي لإتاحة الفرصة للراغبين في مواصلة التعليم الجامعي أثناء العمل برسوم مالية تزيد من موارد الجامعات.
- برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث وتأثيره الإيجابي على استقطاب المتميزين منهم للعمل أعضاء هيئة تدريس.
- ارتفاع النمو السكاني في المملكة، وارتفاع نسبة الشباب من الفئة العمرية18-24.

4-2-4 التهديدات : - الاهتمام المتزايد محلياً ودولياً بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي ؛ - تزايد أعداد الجامعات والكليات الأهلية ؛ - إنشاء الجامعة السعودية للتعليم عن بعد، وإلحاق كل ما يتعلق بالتعليم عن بعد في الجامعات بهذه الجامعة، مما قد يضر بموارد الجامعات التي استثمرت في التعليم عن بعد (خصوصاً جامعات: الملك عبد العزيز، والملك فيصل، والإمام محمد بن سعود) ؛ - برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث وتأثيره السلبي على طلب سوق العمل لخريجي الجامعات المحلية، حيث يفضل سوق العمل خريجي الابتعاث ويقدمهم في التوظيف ؛ - تزايد أعداد مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي وتأثيرها على استقطاب الكفاءات غير السعودية نظراً لعدم قدرة الجامعات على مجاراتها في المرتبات والمكافآت نظراً لارتباط الجامعات بنظام وزارة المالية والخدمة المدنية.

3-4 مؤشرات الجامعات الحكومية السعودية في ضوء الإطار المقترح

1-3-4 مكون المتطلبات

أ. المؤشرات الإيجابية : - ميزانية مستقلة لكل جامعة وتزداد كل عام ؛ - مدينة جامعية لكل جامعة (مدن قائمة أو في طور البناء) تتوفر فيها بنية تحتية مجهزة بأحدث التجهيزات والتقنيات ؛ - إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي؛

- إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم ؛ - إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد؛
- إنشاء المكتبة السعودية الرقمية ؛ - تفعيل الشركة المجتمعية عبر إنشاء مراكز البحث العلمي وقبول الأوقاف.

ب. المؤشرات السلبية : - الإشراف المركزي لوزارة التعليم العالي ؛ - تبعية الجامعات في التوظيف والاستغناء لنظام الخدمة المدنية ؛

- تبعية الجامعة في الميزانية وطرق الصرف لأنظمة وزارة المالية ؛ - قلة الكليات والبرامج الأكاديمية الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي.

2-3-4 مكون المجالات

أ. المؤشرات الإيجابية : - تفعيل التعليم الإلكتروني في الجامعات وإنشاء عمادة للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد ؛

- تفعيل تطوير أعضاء هيئة التدريس وإنشاء عمادة في كل جامعة لتطوير المهارات والتطوير الأكاديمي ؛
- تفعيل التدريب والتطوير للهيئة الإدارية داخل المملكة وخارجها ؛
- اعتماد نظام للمكافآت للتميز في البحث العلمي، والحصول على براءات الاختراع والجوائز العلمية ؛
- تفعيل الشراكة البحثية مع قطاعات الإنتاج المختلفة والبدء في تكوين شراكات استثمارية مع القطاع الخاص ؛
- تفعيل البوابات الإلكترونية للجامعات على شبكة الانترنت ؛
- تفعيل تطبيقات الإدارة الإلكترونية في العمليات الإدارية والأكاديمية ؛
- ارتفاع نسبة التأطير (طالب/أستاذ) حيث تبلغ[24] 18 ؛
- ارتفاع نسبة الالتحاق بالجامعات (يدرس في الجامعات ما يزيد عن 900 ألف طالب وطالبة) [25] ؛
- تطبيقات ريادة الأعمال Entrepreneurship في البرامج الأكاديمية في بعض الجامعات.

ب. المؤشرات السلبية : - تزايد الطلب على التعليم العالي وارتفاع نسب الالتحاق بالجامعات مما قد يضر بالمستوى التعليمي وبموارد الجامعات.

- ارتفاع معدل البطالة في المجتمع مما يضر بالدافعية لدى الطلاب في التحصيل العلمي والرسوب والتسرب وبالتالي انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات.
- ضعف الإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس وضعف النشر في المجلات الدولية المعترف بها.
- ضعف الربط الإلكتروني بين الجامعات السعودية .

3-3-4 مكون الاستراتيجيات

أ. المؤشرات الإيجابية : - وضع خطة إستراتيجية للتعليم العالي لمدة 25 سنة تبدأ من عام 1432هـ تحت مسمى مشروع أفاق ؛ - التوجه لدى الجامعات لوضع خطة إستراتيجية ؛ - التوزيع الجغرافي للجامعات والكليات.

ب. المؤشرات السلبية : - هناك أقل من عشر (10) جامعات لديها خطة إستراتيجية مكتوبة ومعلنة ؛

- غياب آلية معلنة للحكم على مدى تطبيق الخطة الإستراتيجية في الجامعات التي أعلنت خططها الإستراتيجية ؛
- تغيب وبشكل ملحوظ أي إستراتيجية تنافسية معلنة لدى الجامعات السعودية ؛
- قلة الجامعات البحثية والمتخصصة.

4-3-4 مكون الميزة التنافسية

أ. المؤشرات الإيجابية : - إطلاق مبادرة مراكز التميز البحثي والتي تهدف إلى بناء تميز علمي وتقني ما يسمح بتحقيق ميزة تنافسية للجامعات السعودية(توجد في ست جامعات الملك سعود، الملك عبد العزيز، الملك فهد،أم القرى،الملك فيصل، الإمام محمد) ؛

- إنشاء ثلاثة أودية للتقنية في ثلاث جامعات سعودية(الملك سعود، الملك عبد العزيز، الملك فهد) ؛
- إنشاء المراكز البحثية المتخصصة في التقنيات الحديثة كتقنية **النانو** ؛
- تواجد جامعتين سعوديتين (الملك سعود والملك فهد) في التصنيفات الأكاديمية الدولية (تصنيف شنغهاي وتصنيف QS)[26] ؛
- ارتفاع الاستثمارات الموجه للبحث العلمي والإنتاج المعرفي ؛ - زيادة عدد كراسي البحث العلمي.

2-4-3-4 المؤشرات السلبية : - ضعف مراكز أغلب الجامعات السعودية في التصنيفات الأكاديمية الدولية ؛

- غياب الجامعات السعودية وأعضاء هيئة التدريس عن جوائز التميز والجوائز العلمية ؛
- ضعف البحث العلمي والنشر في المجلات البحثية المعترف بها(معدل الإنتاج البحثي حسب تصنيف (ISI) 3.047 بحث، والإنتاج البحثي حسب تصنيف (Scopus) 4.700 بحث[27] ؛
- غياب تواجد الجامعات السعودية على مستوى التميز البحثي الدولي ؛
- غياب تواجد الجامعات السعودية على مستوى الاستثمار والإنتاج المعرفي والتقني.

وفيما يتعلق بمكوني **المؤشرات والقيود** فهما متضمنان في المكونات السابقة، إذ كل المؤشرات السابقة دلالة على توفر أو عدم توفر القدرة التنافسية للجامعات السعودية، كما تعتبر المؤشرات السلبية قيود على تنافسية هذه الجامعات محلياً ودولياً.

5-4 مقترحات لرفع القدرة التنافسية للجامعات الحكومية السعودية

- إنشاء الهيئة السعودية للتعليم العالي بحيث تُنَظِم قطاع التعليم العالي، وتشرف على وكالات الجودة والاعتماد الأكاديمي وضمان المنافسة. وتقتصر وزارة التعليم العالي على أنشطة البنية التحتية الابتعاث ودعم جامعات المناطق والمحافظات.
- منح مزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية من الناحية المالية والتنظيمية والإدارية والأكاديمية والبحثية، بحيث يتم إدارة الجامعات من قبل مجلس أمناء، وفصل الجامعات السعودية عن أنظمة الخدمة المدنية وأنظمة وزارة المالية.
- تحويل بعض الجامعات الحكومية إلى جامعات وطنية بحثية ومتخصصة (يمكن البدء في تحويل جامعات: الملك سعود-الملك عبد العزيز – الإمام محمد بن سعود – أم القرى – الملك فيصل) بحيث تتخصص كل جامعة في تخصصات تمنحها ميزة تنافسية في عملياتها ومخرجاتها.وينبغي قبل تحقيق ذلك تقسيم هذه الجامعات إلى أكثر من جامعة بحيث تستطيع الجامعات الجديدة استيعاب الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في التخصصات المختلفة.
- الاستمرار في افتتاح جامعات المناطق والمحافظات لاستيعاب الطلب الاجتماعي، وإتاحة الفرصة لتحويل المزيد من الجامعات نحو الجامعات البحثية والمتخصصة.

- السماح بتواجد أنماط مختلفة من الجامعات (الجامعات المنتجة- التقنية- الافتراضية،...).
- السماح بافتتاح فروع لجامعات دولية مما يعزز التنافس داخل قطاع التعليم العالي في المملكة، ويرفع من قدرات الجامعات المحلية.
- استقطاب الكفاءات المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والرفع من القدرة التنظيمية للجامعات في التعاقد مع هذه الكفاءات.
- إشراك قطاعات الإنتاج المختلفة في فرق التخطيط والتطوير والقرار داخل الجامعات السعودية ما يسمح بالقدرة على توافق المخرجات مع التنمية المحلية ومتطلبات سوق العمل.
- ربط إنشاء الجامعات والكليات والبرامج الجديدة بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- تفعيل التحالفات الإستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث العالمية لتحسين قدرات الجامعات السعودية الأكاديمية والبحثية والإدارية والتقنية.
- التوجه نحو استخدام المقارنة المرجعية Benchmarking والبحث عن أفضل الممارسات في المؤسسات الأكاديمية المرموقة والنهج على منوالها في تحقيق التفوق في الأداء.
- العمل على إدراج تطبيقات ريادة الأعمال Entrepreneurship في البرامج الأكاديمية والبحثية في الجامعات.

خلاصة : تواجه مؤسسات التعليم العالي اليوم تحديات ضخمة على مستوى فلسفة وطبيعة وإدارة هذه المؤسسات، والسبيل الأهم لمواجهة تلك التحديات هو رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في قطاع التعليم المحلي والدولي. وتؤكد الدراسة على أن الطريق نحو هذا الأمر يتمثل في :

- الوعي بالمتغيرات البيئية (الخارجية والداخلية) وتأثيراتها على مؤسسات التعليم العالي ومستقبلها.
- الإيمان بأهمية التعامل مع مفاهيم وآليات السوق وتأثيرها على مؤسسات التعليم العالي.
- العمل على بناء استراتيجي محكم قوامه الشراكة المميزة مع قطاعات الإنتاج المختلفة في الدولة.
- التحول نحو بناء مجتمع المعرفة في المؤسسات الأكاديمية بما يدعم تحقق اقتصاد المعرفة في الدولة.
- الاهتمام ببناء ميزة/ مزايا تنافسية للمؤسسة الأكاديمية تدعم مستقبل هذه المؤسسة ومكانتها العلمية والبحثية.
- العمل على تحقيق الشراكة المجتمعية، عبر ربط مخرجات المؤسسة الأكاديمية باحتياجات المجتمع المحلي، وحل مشكلاته، والعمل على تطويره وتنميته.
- الاهتمام بمبدأ العالمية في مؤسسات التعليم العالي، ومضمونه القدرة على مقابلة المعايير الدولية لإدارة عمليات ومخرجات المؤسسات الأكاديمية، وتعزيز فرص تنافسية هذه المخرجات دولياً.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) مؤشر قياس تنافسية مؤسسات التعليم العالي

المحور	المعايير
الريادة العالمية	موقع الجامعة في التصنيفات الأكاديمية الدولية .
الشراكة المجتمعية	الأوقاف – كراسي البحث .
بناء مجتمع المعرفة	حجم الاستثمار – المنتجات – الشراكات الاستثمارية.
ريادة الأعمال	حجم الإنفاق – الخريجين أصحاب الأعمال .
البحث العلمي	حجم الإنفاق – النشر في المجلات العلمية.
التعليم والتعلم	جودة الطلاب – جودة أعضاء هيئة التدريس – جودة البرامج – جودة الخريجين – التقنيات المستخدمة .
الاعتماد الأكاديمي	المؤسسي – البرامجي – المهني .
جوائز التميز الأكاديمية	عدد ونوع الجوائز .
شهادات المطابقة الدولية	عدد ونوع الشهادات .
الموارد	الأنظمة المالية الإدارية – الخدمات المساندة – مصادر المعلومات – معدل دوران العاملين .
البنية التحتية	المرافق - التحسين المستمر – التقنية .
السمعة الأكاديمية	براءات الاختراع – الجوائز الأكاديمية – المجلات العلمية المنشورة – الطلب على الخريجين - التحاق الطلبة الدوليين .

*** من إعداد الباحث**

الشكل (1) الإطار المقترح لتنافسية مؤسسات التعليم العالي

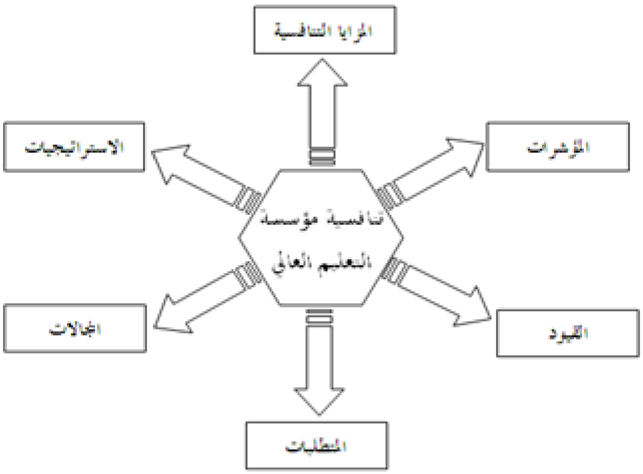

الإحالات والمراجع :

[1] -"Malaysia In World Competitiveness Yearbook 2009", Malaysia Productivity Corporation, Selangor, Malaysia, 2009, p4

[2]- "World Competitiveness Yearbook(WCY)", International Institute For Management Development (IMD), Lausanne, Switzerland,2009, p2.

[3] -"Jordan's Competitiveness Book", The Ministry Of Planning And International Cooperation, Aman,Jordan, 2004, p7.

[4] -D'Cruz, J and A, Rugman, "New Concepts for Canadian Competitiveness", Kodak, Canada,1992, p13.

[5] -DIMIAN, G.C. & DANCIU, A," National And Regional Competitiveness In The Crisis Context: Successful Examples", Theoretical And Applied Economics, Volume XVIII (2011), No. 11(564), p68.

[6] -Lombardi, John V., "The Strategic Principles for Competitive Universities in the Twenty-First Century", The Center for Measuring University Performance, 12/10/2011, http://thecenter.ufl.edu ,p3

[7] -Higher Education Review Report, "The Competitiveness of Higher Education in Scotland", Scottish Executive, Edinburgh, 2004, p 4.

[8]- محمود، يوسف سيد، "التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية : مدخل لتطوير التعليم الجامعي"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة صنعاء، العدد السادس، يونيو 2004، ص27.

[9]- مصطفى، أحمد سيد، "تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين "دعوة للتأمل" مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 144، السنة 32، 2003، ص ص 28-29.

[10] - Suarez, A., Moreira, R.S., Carrapatoso,E., "The Role Of Usability In The Competitiveness Of Higher Education Institutions", papers of Iadis International Conference : Applied Computing, San Sebastian, Spain, 25-28 February 2006, p314.

[11]- الدخيل، عبد العزيز بن عبد الله، "التعليم العالي : ماله وما عليه"، شركة العبيكان للأبحاث والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 19.

[12]- Higher Education Review Report,op.cit, p 16.

[13]- الزبيدي، حمزة محمود، "تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي"، أوراق المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، المنعقد في الفترة 17-20 صفر 1429هـ، الموافق 24-27 فبراير 2008م، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية،ص 717.

[14] -Trumbach,C. , Hartman, Sandra J. And Lundberg. O., "The Role Of Universities In Attaining Regional Competitiveness Under Adversity" – A Research Proposal, Research In Higher Education Journal, Volume 5, December 2009, p3.

[15]- سملالي، يحضية، "أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص65.

[16] -Noe, Raymond & Hollenbeck, John & Gerhart, Barry & Wright, Patrick, "Human Resource Management: Gaining A Competitive Advantage", Fifth Reprint, Tata Mcgraw-Hill , New York, USA,2008, p18.

[17]- الطبيشات، علي محمود عطية، "دور أنظمة المعلومات في الإبداع المؤسسي:دراسة استكشافية في قطاع الهندسة الطبية الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية، 2004، ص31.
[18] -Rowe,Jim, "Studying Strategy",Ventus Publishing Aps, E.Book, www.Bookboon.Com , 2008, P62.
[19] -Botham, Ron and Bob Downs (1999) Industrial Clusters: Scotland's Route to Economic Success.18/11/2011, available at : www.tci-network.org/media/asset_publics/resources/000/000/837/original/Botham-Downes-industrial-clusters-Scotland.pdf,pp 5-6.
[20]- راولي، دانييل جيمس و شيرمان، هيربيرت، "من التخطيط على التغيير : تطبيق الخطة على مستوى التعليم العالي"، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 ، ص ص 47-48.
[21]- قناديلي، جواهر بنت أحمد، "دور عضو هيئة التدريس في تحقيق كفاءة خارجية تتلاءم وسوق العمل السعودي"، تاريخ التصفح 2011/12/11م، دراسة متاحة على شبكة الانترنت : http://uqu.edu.sa/page/ar/90220.2007 ، ص ص 18-19
[22]- "تقرير التعليم العالي بالأرقام"، وزارة التعليم العالي، الرياض، 2010، ص 9.
[23]- مرصد التعليم العالي، "تقرير مؤشرات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية"، وزارة التعليم العالي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 35.
[24]- المرجع السابق، ص 34.
[25]- المرجع السابق، ص 22.
[26]- "الجامعات السعودية على الخريطة الدولية"، وزارة التعليم العالي، الرياض، 2010، ص ص 3-4.
[27]- مرصد التعليم العالي، مرجع سابق، 34.

المناخ التنظيمي والعلاقة مع الإدارة ودورهما في تحقيق الرضا الوظيفي للأكاديميين : دراسة تطبيقية مقارنة في احدى الجامعات الماليزية

سناء عبد الكريم الخناق*
جامعة ملايا، ماليزيا

ملخص : يهدف هذا البحث إلى دراسة المتغيرين المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة، مع محاولة إيجاد العلاقة بينهما وبين تحقيق الرضا الوظيفي. وتم تنفيذ الدراسة من خلال تقسيم الاكاديميين في احدى الجامعات الماليزية إلى مجموعتين حسب التخصص الاكاديمي الحاصلين عليه، والتعرف على موقف كل مجموعة من المناخ التنظيمي السائد في الجامعة، اضافة إلى التعرف على طبيعة علاقتهم بالادارة ودور كل منهمافي تحقيق الرضا الوظيفي العام عن عملهم. وتمت الاستعانة باستمارة استبيان تم اعدادها لهذا الغرض. ومن الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين المتغيرات المبحوثة.

الكلمات المفتاح : الرضا الوظيفي، المناخ التنظيمي، العلاقة مع الادارة، التخصصات العلمية، التخصصات الادبية.

تمهيد : تعددت الأطراف المهتمة بدراسة الرضا الوظيفي في العقود القليلة الماضية، فقد اهتم الباحثون والدارسون بموضوع الرضا الوظيفي لما له من أهمية على الجانب النفسي والجسمي للعاملين، بل إن هناك من الباحثين من يذهب إلى أكثر من ذلك ويرى بأن رضا العاملين عن عملهم يؤدي إلى رضاهم عن جميع جوانب حياتهم الأخرى. ومن جانب آخر، فإن إدارة المنظمات تهتم كذلك بالسعي إلى تحقيق رضا العاملين فيها عن عملهم لما لذلك من دور في زيادة الانتاجية ورفع مستوى ادائهم، وبنفس الوقت فإن إدارة المنظمات تدرك تماما أن عدم مساعدة العاملين على تحقيق الرضا عن عملهم سيؤدي إلى نتائج وخيمة من زيادة تغيب العاملين، الاهمال، ترك العمل وتدني مستوى الاداء والانتاجية. وكذلك، فأن ادارة الموارد البشرية تهتم ايضا بالرضا الوظيفي لتلبية جزء مهم من اهدافها من خلال مساعدة العاملين على تحقيق حصولهم على حقوقهم بالاضافة إلى توفير الكثير من التسهيلات الضرورية لتأدية العمل واستمراره في المنظمة. ويشير مفهوم الرضا الوظيفي إلى مجموعة المشاعر والمواقف للفرد العامل تجاه العمل الذي يقوم به في المنظمة، والتي قد تكون ايجابية متى ما حقق له العمل اشباعا لحاجاته، أو تكون سلبية متى وجد أن توقعاته عن العمل الذي يقوم به لا تتواكب مع الواقع الفعلي الذي يجده على أرض الواقع.

ويرى Locke (1969) أن الرضا الوظيفي لا يعتمد على الوظيفة وحدها أو على الفرد الذي يؤدي العمل، وإنما يعتمد على العلاقة بينهما[1]. ومن جهة أخرى فإن الرضا الوظيفي يعتمد على التفاعل بين الفرد وبيئة العمل، وفي هذا المجال يرى oethlisberger & Dickson (1939) أن الموقف تجاه الاشياء الموجودة في بيئة العمل يرجع إلى التفاعل الناتج بينهما، أي بين الفرد وبيئته[2]. ومن الباحثين من يرى أن الرضا الوظيفي يكون نتيجة استجابة المرؤسين لسلوك المدراء والمشرفين على العمل، وذلك اعتمادا على ما ذكره Likert (1961) من أن استجابة المرؤوسين لتصرفات المشرفين يعتمد على العلاقة بين ادراك العاملين لسلوك المشرفين وبين قيم المرؤسين ومهاراتهم البيشخصية[3].

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على موقف الهيئة التدريسية من بعض المفاهيم المنظمية السائدة في الجامعة وهي المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة، بالاضافة إلى إيجاد العلاقة بين هذه المتغيرات وبين الرضا الوظيفي العام عن العمل الذي يمارسه الاكاديميين في الجامعة، وذلك من خلال تطبيق ذلك في إحدى الجامعات الماليزية. وقد شملت الدراسة عينة تتكون من 202 من الاكاديميين العاملين في الجامعة. وتتكون هذه الدراسة من أربعة أقسام، الأول تطرق إلى منهجية البحث، ثم الجانب النظري والمفاهيمي في القسم الثاني. أما القسم الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي للدراسة، وخصصنا القسم الأخير لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

1- منهجية البحث :

يتناول هذا المحور اهم القضايا المتعلقة بالمنهجية المتبعة في البحث وكما يأتي :

1-1. **مشكلة البحث :** يعتبر الرضا الوظيفي من المواضيع التي نالت الحظ الاوفر في التحليل والتمحيص من قبل المهتمين، رغبة منهم في التعرف على العوامل التي تزيد من رضا العاملين عن الاعمال والمسؤوليات المنوطة بهم، وذلك مساهمة منهم في رفع

* sanalkhanak@yahoo.com

مستوى الاداء والانتاجية وتقليل العديد من الظواهر غير المرغوب بها في العمل كالتغيب، دوران العمل، الاهمال، انخفاض الانتاجية. وتأتي مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

- **ما هو موقف اعضاء الهيئة التدريسية (الأكاديميين) من المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة والعاملين السائدة في الجامعة، ومنها احدى الجامعات الماليزية ؟**
- **هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرضا الوظيفي العام وبين موقف اعضاء هيئة التدريس من المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة في الجامعة، ومنها احدى الجامعات الماليزية ؟**

1-2. اهداف البحث : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالية :

- إلقاء الضوء على مفهوم المناخ التنظيمي، العلاقة مع الإدارة في المنظمات.
- التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس نحو بعض المفاهيم التنظيمية كالمناخ التنظيمي وكذلك العلاقة مع الإدارة في إحدى الجامعات الماليزية.
- التعرف على الرضا العام لمدرسي إحدى الجامعات الماليزية عن العمل الذي يقومون به.

تقييم العلاقة بين الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية مع عوامل المناخ التنظيمي، العلاقة مع الإدارة في إحدى الجامعات الماليزية.

1-3. اهمية البحث : تتميز وظيفة الأستاذ الجامعي بالتركيز على عملية التدريس والبحث العلمي والاشراف العلمي على البحوث والدراسات الطلابية، ناهيك عن الجانب التربوي الذي يعتبر اللبنة الأساسية لأي عملية تعليمية. وبالتالي فإن من أهم واجبات الجامعة هو توفير المناخ التنظيمي المساند والمساعد على تأدية أعضاء هيئة التدريس لوظائفهم في الجامعة، إضافة إلى أن علاقتهم بالإدارة يجب أن تتميز بالشفافية، والاحترام المتبادل، والمرونة، والتعاون، وإتاحة فرص الترقية والتطوير وكل ذلك بما يساهم في تحقيق رضاهم الوظيفي. وتأتي أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات المطروحة للبحث والمناقشة والتجريب وهي المناخ التنظيمي، العلاقة مع الإدارة والرضا الوظيفي العام، إضافة إلى أهمية التعرف على مدى العلاقة بين هذه المتغيرات في المجال الجامعي بعد أن تناولتها دراسات سابقة في منظمات أخرى. إضافة إلى التعريف بالجانب النظري لمتغيرات البحث الذي يعتبر بمثابة الدعم للجانب التطبيقي للدراسة.

1-4. الفرضيات : من أجل تحقيق أهداف البحث وحل مشكلته تم صياغة الفرضيتان التاليتان وكما يأتي :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الأبعاد الرئيسة للمتغير المستقل المناخ التنظيمي والمتغير المستقل العلاقة مع الادارة وبين المتغير المعتمد الرضا الوظيفي على مستوى العينة ككل وعلى مستوى التخصصات الاكاديمية.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كل من الأبعاد الفرعية للمتغير المستقل المناخ التنظيمي والمتغير المستقل العلاقة مع الإدارة وبين المتغير المعتمد الرضا الوظيفي، على مستوى العينة ككل وعلى مستوى التخصصات الأكاديمية.

1-5. موقع ومجتمع الدراسة : لغرض تحقيق الجانب التطبيقي للدراسة وصولا إلى تحقيق أهدافه واثبات فرضياته، تم اختيار إحدى الجامعات الماليزية الحكومية كموقع للدراسة، واشتملت عينة الدراسة 202 من الأكاديميين الذين تم اختيارهم عشوائيا من الكليات المختلفة في الجامعة.

1-6. المفاهيم الاجرائية: المفاهيم الإجرائية : تم تقسيم عينة البحث الى فئتين نسبة إلى التخصص العلمي الذي يحمله أستاذ الجامعة (الأكاديميين) في العينة المدروسة، وذلك بما يتناسب مع بعض ما وضعته الجامعة في بعض أولوياتها وهي :

التخصصات العلمية وتشمل أساتذة كليات الطب، الهندسة، العلوم...الخ

التخصصات الأدبية وتشمل أساتذة كليات التربية، اللغات، الاجتماع...الخ

7-1. الاساليب الإحصائية : استخدم البرنامج الاحصائي الجاهز SPSS لاحتساب الاختبارات التالية :

- **النسبة المئوية :** استخدمت في اعطاء صورة ملخصة لوصف عينة الدراسة، بالإضافة إلى تقدير الأهمية النسبية لبعض العلاقات.
- **متوسط القياس :** لتقدير استجابة العينة وعرض بعض المؤشرات الاحصائية الوصفية للعينة.
- **الانحراف المعياري :** لقياس درجة التشتت المطلق لقيم استجابة العينة عن وسطها القياسي.
- **تحليل الارتباط الخطي البسيط لِـ Spearman :** للدلالة على قوة ونوع العلاقة بين كل متغيرين (بين المتغيرات المستقلة مع المتغير المعتمد).

8-1. أدوات الدراسة : تم استخدام استمارة استبيان تم اعدادها لهذا الغرض، والتي تتكون من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول خصص للتعرف على خصائص مفردات العينة. أما الجزء الثاني فيحتوي على 10 أسئلة في مجموعتين أساسيتين لقياس متغيرات البحث وأبعادهما – المناخ التنظيم والعلاقة مع الادارة. وقد خصص الجزء الثالث لقياس مستوى الرضا الوظيفي العام للعينة. وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس مستويات الاستجابة لعينة الدراسة.

9-1. التعريف بعينة البحث : يتنوع المستجيبين للدراسة من حيث الجنس، العمر، الشهادة العلمية، وكالاتي :

يبين الجدول (1) أن عدد المستجيبين للدراسة 104 (51.5%) وهو أكثر من المستجيبات 98 (48.5%). ويظهر أيضا أن الفئات العمرية للمستجبين للدراسة تتوزع بين 25 سنة إلى 59 سنة، الا أن أكثر الفئات العمرية المستجيبة للدراسة تتمحور حول الفئتين العمريتين (31 – 40) و(41 – 50) وبنسبة (34.8%) و (33.8%). ويتفوق عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه على حملة الشهادات الاخرى ويمثلون نسبة 65.3% من بين المستجيبن للدراسة. ويشير نفس الجدول أيضا إلى تنوع الألقاب العلمية لعينة الدراسة ما بين حاملين للقب أستاذ إلى حاملين لقب مدرس، ويشكل حاملين لقب أستاذ مساعد أعلى نسبة 31%، أما أقل نسبة فقد كانت لحاملين لقب مدرس.

10-1. الدراسات السابقة :

دراسة (Adenike (2011 تناولت الدراسة كيفية استخدام المناخ التنظيمي لتوقع مدى الرضا الوظيفي للأكاديميين في إحدى

الجامعات النيجيرية. وقد أجري البحث باستخدام استبيان موزع على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس. وقد تناولت الدراسة تفسير الرضا الوظيفي كوظيفة للخصائص الفردية وكذلك خصائص العمل نفسه مثل العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة في الوظيفة، العلاقة مع المدير المباشر وطبعة العلاقات في المنظمة. ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو وجود علاقة ارتباط بين المناخ التنظيمي والرضا الوظيفي لاعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة المبحوث.[4]

دراسة (Noordin & Jusoff (2009 وهي إحدى الدراسات التي تناولت الرضا الوظيفي للأكاديميين في الجامعات الماليزية الحكومية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين الرضا الوظيفي العام للأكاديميين وبين بعض خصائصهم الديموغرافية كالعمر، الجنس، الحالة الزوجية والأجر. ومن التوصيات التي رفعها البحث هو ضرورة قيام إدارة الجامعة بعمل مسح شامل للتعرف على آراء الأكاديميين بشأن المناخ العام للجامعة[5].

دراسة (2008) Gül تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إدراك المدراء والأكاديميين للمناخ التنظيمي السائد في الجامعة، وذلك من خلال استجابة 146 أكاديمي لاستبيان أعد لهذا الغرض. وتوصلت الدراسة أن هناك فروق معنوية بين الأكاديميين الذين أسندت لهم وظيفة إدارية (مدير) وبين الأكاديميين الذين لا يمارسون أي عمل إداري في إدراكهم للمناخ التنظيمي السائد في الجامعة[6].

دراسة (1997) Lacy & Sheehan تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الرضا الوظيفي للأكاديميين عبر ثماني دول، وقد شملت عينة الدراسة على 12599 من الأكاديميين، ومن النتائج التي توصلت اليها هو أن الأكاديميين راضين بشكل عام عن مكانتهم العلمية في الجامعة وأقل رضا عن نظام الترقية في المتبع في الجامعة وكذلك الادارة. بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن الأكاديميين في الولايات المتحدة هم الأكثر رضا مقارنة بالاكاديميين في المانيا .[7]

دراسة (1975) Schneider& Snyder تطرقت إلى قياس علاقة الرضا الوظيفي مع المناخ التنظيمي وكذلك مع معدل دوران العمل لدى العاملين في 50 وكالة تامين. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط بين الرضا الوظيفي والمناخ التنظيمي مع بعض الوظائف في الوكالات المدروسة بالاضافة إلى أن العاملين يحاولون التوافق مع المناخ التنظيمي أكثر من كونهم راضين عنه [8].

2- الجانب النظري والمعرفي :

2-1.الرضا الوظيفي : يقصد بالرضا الوظيفي مجموعة المشاعر الايجابية الناتجة من عملية التقييم التي يقوم بها الفرد تجاه خصائص العمل الذي يقوم به[9]، وهو بنفس الوقت يمثل موقف واتجاه نحو العمل أكثر من كونه سلوك. ومن الأمور التي تتفق عليها الكثير من الدراسات، في أن الرضا الوظيفي يعتبر من المواضيع التي تم تعريفها، مناقشتها، اختبارها، وقياسها بكثرة في العقود القليلة الماضية، وذلك لاهميتها على كافة الاصعدة، بل أن الرضا الوظيفي من أكثر المتغيرات التي تكررت في الدراسات المنظمية. وبحسب Lawler, 1973 فأن الرضا الوظيفي هي تلك الاشياء التي يشعر الفرد بأنه يجب أن يحصل عليها من عمله وكذلك جميع تلك الاشياء التي يحصل عليها فعليا في عمله[10]. ويعرف Spector, 1997 الرضا الوظيفي بأنه يشمل كل شخص يحب عمله (وراضي عنه)، أو لا يحبه (أو غير راضي عنه)، كما ويعرفه بأنه الدرجة التي يحب الافراد عملهم[11].أما Fako, et al. (2009) فيؤكد على أن الرضا الوظيفي يتضمن ثلاث أبعاد، الأول هو التصور الذاتي للعمل من قبل الفرد، والدرجة التي يجد فيها الفرد المتعة في العمل، وأخيرا الفرق بين ما يريده الفرد ويطلبه وبين ما يحصل عليه فعليا من العمل الذي يقوم به[12].

ويرى Don Hellriegel ,2001 أن الرضا الوظيفي أو عدم الرضا الوظيفي يختلف من شخص إلى آخر وذلك يعتمد الاهمية التي يمثلها العمل بالنسبة إلى الفرد، فقد يكون العمل مصدرا للتحدي، يشكل درجة من الأهمية التي يحملها الفرد للعمل، مدى النشاط البدني المطلوب للعمل، خصائص ظروف العمل، أنواع المكافآت المتاحة في العمل، بالاضافة إلى طبيعة زملاء العمل[13] .

وتظهر أهمية رضا العاملين عن عملهم في المنظمة من كون العاملين الراضين سيشعرون بالارتياح، التحدث بايجابية، التوقعات العادية عن وظائفهم. أما العاملين غير الراضين فسيعبرون عن ذلك عن طريقة تركهم للعمل، تقديم الشكاوي، العصيان، سرقة ممتلكات المنظمة، التهرب من جزء من مسئوليات عملهم [14].

2-2. المناخ التنظيمي : اتفق أكثر الباحثين إلى أن بدايات استخدام مفهوم المناخ التنظيمي بشكل واسع يعود إلى 1960. أن البحث في مفهوم المناخ التنظيمي يساعد على فهم تأثير المنظمة على الفرد العامل وعلى شخصيته، ومن ثم تتيح امكانية تعميم ذلك على مواقف العاملين تجاه عملهم. وقد يكتنف ادراك الفرد العامل عن المناخ السائد في منظمته بعض الغموض، وذلك لأنه قد يرجع إلى الخصائص السائدة في المنظمة، وفي هذه الحالة فإن قياس المناخ التنظيمي يكون من خلال التقييم الدقيق لإدراك العاملين إلى الخصائص الفعلية للمنظمة. أو قد يكون المناخ التنظيمي نتيجة فهم أو إدراك العاملين لما يدور حولهم في المنظمة، وفي هذه الحالة فأن الرضا الوظيفي يمكن قياسه من خلال قياس رضا العاملين أو موقفهم عن العمل. واهتمت الكثير من الدراسات بموضوع المناخ التنظيمي، ولقد اتفقت معظمها إلى أن المناخ الاجتماعي الذي يتكون في المنظمة له علاقة بادراك العاملين إلى محتوى العمل والذي يعزز بدوره مدى الرضا والاداء المحتمل للعاملين عن عملهم وبالتالي إلى زيادة إنتاجية وفاعلية المنظمة. ويمكن تعريف المناخ التنظيمي بأنه ادراك العاملين إلى السياسات الرسمية وغير الرسمية، التطبيقات، والاجراءات المطبقة في المنظمة [15].

ويقصد بالمناخ التنظيمي كذلك بانه الادراك المشترك للافراد العاملين في المنظمة حول بيئة العمل وبيئة المنظمة بشكل عام [16].

وقد يركز مفهوم المناخ التنظيمي على خصائص العمل إذ يعبر المناخ التنظيمي عن مجموعة من الخصائص التي تميز بيئة العمل [17]. وبنفس السياق يعرف المناخ التنيظمي بأنه مجموعة الخصائص أو المحفزات الناتجة عن الكيفية التي تتعامل بها المنظمة مع ادراكات العاملين لديها[18] .

2-3. العلاقة مع الإدارة : إن المتغير الآخر الذي ركزت عليه هذه الدراسة هو طبيعة العلاقة مع الادارة كأحد المتغيرات التي لها علاقة بالرضا الوظيفي. وتلعب إدارة المنظمة دورا في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين من خلال تحفيز العاملين، تدريبهم، ارشادهم، وقيادتهم. ويرى Robbins & Judge (2008) أن المنظمة وإدارتها تساهم بشكل واسع في تحسين مستوى رضا العاملين عن عملهم[19]. بالاضافة إلى ذلك فأن البحوث والدراسات التي أجراها Kim عام (2002) قد أثبتت بأن الإدارة سواء في القطاع الخاص أو العام تشارك بشكل كبير في تحسين رضا العاملين عن عملهم [20]. كذلك فأن الادارة تساهم في زيادة مستوى الالتزام في المنظمة عن طريق زيادة رضا العاملين عن الأجر، والسياسات المتبعة في المنظمة وشروط العمل [21]. وتلعب طبيعة الاشراف الذي تمارسه الادارة تجاه العاملين دورا مهما في تحديد الالتزام الوظيفي، مستوى الاداء، والانتاجية [22]. ومن الدراسات الأخرى التي تطرقت إلى العلاقة بين الإدارة والعاملين هي Rad and Yarmohammadian (2006) التي بينت أن هناك علاقة ارتباط معنوي بين الرضا الوظيفي للعاملين عن عملهم، وبين الاسلوب القيادي الذي تتبعه الإدارة مع العاملين ويظهر ذلك بشكل واضح مع المدراء الذين يتبعون اسلوب التوجه - نحو العاملين كاسلوب في قيادة العاملين[23].

3- نتائج الدراسة :

من أجل التوصل إلى أهداف الدراسة يتناول هذا المحور عرض النتائج التي توصلت اليها وذلك بعرضها على مستويين، الأول مستوى **العينة ككل**، الثاني هو مستوى ***مستوى تخصصات الأكاديميين***، إذ تم تقسيم العينة إلى مجموعتين نسبة إلى التخصص العلمي للأستاذ وهي مجموعة التخصصات العلمية ومجموعة التخصصات الأدبية.

1-3. نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المبحوثة : نعرض في الجدولين (2) و(3) بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات العينة، المناخ التنظيمي والعلاقة مع الادارة، كالمتوسط لقياس مفردات استجابة العينة، والانحراف المعياري، لتكوين فكرة عن مدى تجانس قيم هذه الاستجابة.

1-3- 1.المناخ التنظيمي السائد في المنظمة : يبين الجدول (2) أن المناخ التنظيمي على مستوى التحليل يتضمن خمسة أبعاد والتي تعكس موقف العينة لهذا المتغير :

مستوى العينة ككل : حققت العينة ككل متوسط قياسي 3.41 وبانحراف معياري 0.77. وقد كانت أعلى قيمة متوسط 3.67 وبانحراف معياري 0.91 وذلك للعامل، استطيع أن أرى أن عملي يساهم بوضوح في عمل الجامعة. أما أقل قيمة متوسط فقد كانت 3.23 وبانحراف معياري 1.11 وذلك للعامل، أداء العمل يقابل بالتقدير. وهذا يفسر أن جميع أفراد العينة يساهمون بشكل واضح في عمل الجامعة إلا أن مستوى قناعتهم بأن أدائهم للعمل يقابل بالتقدير أقل العوامل التي تؤثر على موقف العينة تجاه المناخ السائد في الجامعة.
مستوى تخصصات الأكاديميين : يشير الجدول (2) إلى موقف كل مجموعة من مجموعتي الدراسة تجاه المناخ التنظيمي السائد في المنظمة، ويتبين أن المجموعتين متماثلتين من حيث المتوسط القياسي الأعلى للاستجابة للعامل، استطيع أن أرى أن عملي يساهم بوضوح في عمل الجامعة، إلا أن التخصصات العلمية قد حققت مستوى أعلى بقليل من التخصصات الأدبية. وكذلك الحال فأن المجموعتين قد حققتا ذات العامل، أداء لعمل يقابل بالتقدير كأقل استجابة تجاه المناخ التنظيمي، 3.13 كمتوسط قياسيا للتخصصات الأدبية، 3.33 متوسط قياسي للتخصصات العلمية. وهذ يفسر أن موقف التخصصات العلمية أكثر قناعة من التخصصات الأدبية لجميع أبعاد قياس المناخ التنظيمي السائد في الجامعة.

1-3- 2. العلاقة مع الادارة : تتضح نتائج علاقات الارتباط بين المتغير المستقل العلاقة مع الإدارة وكذلك أبعاده وبين المتغير الثابت الرضا الوظيفي في الجدولين (5) و(6) وذلك على مستوى العينة ككل وعلى مستوى تخصصات الأكاديميين وكما يأتي :

مستوى العينة ككل : يتبين أن علاقة الارتباط بين المتغير المستقل العلاقة مع الادارة كانت ايجابية وبمستوى معنوية 0.01 وبمعامل ارتباط 0.479. أما على مستوى أبعاد المتغير المستقل، فيبين الجدول (5) أن جميع علاقات الأبعاد كانت ايجابية ومعنوية بمستوى دلالة 0.01. وكان أقوى معامل ارتباط 0.432 مع العامل تعزز الادارة تطوير ادائي للعمل وزيادة خبرتي فيه. وتبرهن هذه النتيجة أهمية العلاقة مع الادارة في احداث الرضا الوظيفي للأكاديميين في الجامعة، وذلك يدعم الفرضية الأولى للدراسة.

مستوى تخصصات الأكاديميين : حققت مجموعتي الدراسة علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية 0.01 بالنسبة إلى المتغير المستقل العلاقة مع الادارة مع الرضا الوظيفي، وكانت قوة الارتباط أعلى بالنسبة إلى التخصصات العلمية 0.535 عنه للتخصصات الأدبية 0.457 وكما يظهر ذلك في الجدول (5) و(6). أن أقوى معامل ارتباط للتخصصات الأدبية كان للبعد تعزز الإدارة تطوير أدائي للعمل وزيادة خبرتي فيه 0.428. أما بالنسبة إلى التخصصات العلمية فقد كان للعامل تتعامل الادارة بمرونة وتتفهم الظروف التي اواجهها أقوى قيمة ارتباط مع الرضا الوظيفي 0.478. وهذا بدوره يعزز من أهمية علاقة الأكاديميين بالإدارة يساهم في تحقيق الرضا الوظيفي. وهذا بدوره يدعم قبول الفرضية الثانية للبحث.

خلاصة : أثبتت نتائج الدراسة صحة الدلالات والعلاقات بين متغيرات البحث، الرضا الوظيفي وعلاقته بالمناخ التنظيمي والعلاقة مع الإدارة. وهذا مما يدعم الجانب النظري في تحديد كل متغير من المتغيرات المبحوثة.

يشكل الذكور من الأكاديميين المستجيبين للدراسة نسبة أكبر من نسبة الإناث، وكما أن معظم المستجيبين يقعون ضمن الفئتين العمريتين (31- 40) و (41-50). ويشكل حملة شهادة الدكتوراه وحملة اللقب العلمي أستاذ مساعد النسبة الأكبر من المستجيبين للدراسة.

أن موقف الأكاديميين من المناخ التنظيمي السائد في الجامعة كان جيد وكذلك الحال من موقفهم من طبيعة العلاقة بينهم وبين الإدارة. وينطبق ذلك على الأكاديميين من ذوي التخصصات العلمية وكذلك من ذوي التخصصات الأدبية.

بالرغم من أن موقف التخصصات العلمية من الأكاديميين يبدو أكثر قناعة من التخصصات الأدبية لمعظم أبعاد قياس المناخ التنظيمي السائد في الجامعة، إلا أن جميع الأكاديميين يشعرون بأنهم يساهمون بشكل واضح في عمل الجامعة، ويرون أن أدائهم للعمل يقابل بتقدير أقل مما يجب أن يكون.

يتضح من نتائج الدراسة أن موقف أكاديميي الجامعة من علاقتهم بالإدارة كان جيد، إلا أن تشتت إجابتهم كان كبير مما يدل على تباين وجهة نظرهم نحو أبعاد علاقتهم مع الإدارة وخاصة بالنسبة إلى التخصصات الأدبية. وتقترب أراء المجموعتين من أن الإدارة في الجامعة تتعامل معهم باحترام، وتعزز تطوير أدائهم، مع محاولتها توضيح السلطة والمسؤولية لأداء الأعمال المكلفين بها. أما عن المرونة التي تبديها الإدارة في التعامل معهم فقد كان موقف كل من التخصصات العلمية والأدبية أقل نسبة منه إلى العوامل السابقة.

يتبين من نتائج تحليل الارتباط الخطي البسيط لِـ Spearman أن الأكاديميين عموما راضين، بما يقترب من المتوسط، عن المناخ التنظيمي السائد في الجامعة وكذلك الحال بالنسبة لرضاهم عن علاقتهم بالإدارة.

ويتضح كذلك أن الأكاديميين من التخصصات العلمية أكثر رضا من التخصصات الأدبية بالنسبة إلى المناخ السائد في المنظمة وكذلك عن علاقتهم بالإدارة. فبينما نجد أن معاملات الارتباط تتجاوز نسبة المتوسط لدى التخصصات العلمية، نجد أن الأكاديميين من التخصصات الأدبية راضين كذلك ولكن بنسبة أقل. وهذا ما يعزز أن رضا الأكاديميين في الجامعة يتأثر بالمناخ التنظيمي السائد في الجامعة، وهو ما يدعم الفرضية الأولى للدراسة.

يتباين رضا الأكاديميين عن العوامل ذات العلاقة بالمناخ التنظيمي السائد في الجامعة على مستوى أبعاد المناخ التنظيمي وعلى مستوى التخصص العلمي. فالأكاديميين من التخصصات العلمية راضين بشكل كبير عن طريقة التقدير التي يقابلون بها عند أداءهم للعمل. إلا أنهم غير راضين بالقدر نفسه عن روح التعاون في العمل السائدة في الجامعة. وكذلك فأن توفر الظروف المادية في الجامعة لا تعني لهم الكثير.

أما عن التخصصات الأدبية فأنهم راضين بشكل أقل من المتوسط عن جميع أبعاد المناخ التنظيمي، إلا أن أهمية توفر الظروف المادية في مكان العمل كان قليل وغير معنوي. وهذا ما يثبت أهمية المناخ التنظيمي في تحقيق الرضا الوظيفي للأكاديميين بشكل عام في الجامعة، وبأهمية أكبر بالنسبة إلى التخصصات العلمية منه إلى التخصصات الأدبية.

وهذا مما يثبت أهمية جميع أبعاد المناخ التنظيمي المبحوثة على مستوى العينة ككل وعلى مستوى التخصصات العلمية، مع عدم الأهمية التي يشكلها توفر الظروف المادية في مكان العمل على رضا التخصصات الأدبية. وهذا مما يدعم قبول الفرضية الثانية للبحث.

يتبن من نتائج الدراسة أن جميع علاقات الارتباط بين أبعاد العلاقة مع الإدارة والرضا الوظيفي العام على مستوى العينة ككل وعلى مستوى التخصصات الأكاديمية كانت معنوية. ويجد الأكاديميون من كلا التخصصين أن تعامل الإدارة معهم يتصف بالشفافية، والسعي إلى تطوير أداءهم، إلا أن توضيح الإدارة للسلطة والمسؤولية كان أقل أهمية بالنسبة إلى رضاهم الوظيفي. وهذا بدوره يعزز من أهمية علاقة الأكاديميين بالإدارة يساهم في تحقيق الرضا الوظيفي. وهذا بدوره يدعم قبول الفرضية الثانية للبحث.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : وصف العينة

الجنس	إناث ذكور	98 104	48.5 51.5
المجموع		**202**	**%100**
الفئات العمرية	30-25 40-31 50-41 58-51 59 فأكثر	26 70 68 28 10	12.9 34.8 33.8 13.9 4.6
المجموع		**202**	**%100**

التحصيل الدراسي	دكتوراه ماجستير أخرى	132 61 9	65.3 30.2 4.5
المجموع		**202**	**%100**
اللقب العلمي	أستاذ أستاذ مشارك أستاذ مساعد مدرس زميل باحث مدرس	11 41 75 36 29 10	5.4 20.3 37.1 17.8 14.5 4.9
المجموع		**202**	**%100**

جدول (2) : موقف الأكاديميين تجاه المناخ التنظيمي السائد في الجامعة

التفاصيل	التخصصات العلمية		التخصصات الأدبية		العينة ككل	
	متوسط القياس	**الانحراف المعياري**	**متوسط القياس**	**الانحراف المعياري**	**متوسط القياس**	**الانحراف المعياري**
أداء العمل يقابل بالتقدير	3.33	0.99	3.13	1.16	3.23	1.11
استطيع أن أرى أن عملي يساهم بوضوح في عمل الجامعة	3.78	0.77	3.61	0.97	3.67	0.91
تتوفر الظروف المادية (التبريد، التهوية، الإضاءة...الخ) في مكان العمل في الجامعة	3.54	0.72	3.6	0.98	3.58	0.9
تسود روح التعاون في العمل بين العاملين في الجامعة	3.37	0.89	3.17	1.21	3.24	1.12
أساهم في كافة الأنشطة الأخرى التي تؤثر على عملي في الجامعة	3.43	0.76	3.32	1.03	3.36	0.95
الإجمالي	**3.49**	**0.6**	**3.37**	**0.83**	**3.41**	**0.77**

جدول (3) : موقف الأكاديميين تجاه علاقتهم مع الإدارة وارتباط ذلك برضاهم الوظيفي

التفاصيل	التخصصات العلمية		التخصصات الأدبية		العينة ككل	
	متوسط القياس	**الانحراف المعياري**	**متوسط القياس**	**الانحراف المعياري**	**متوسط القياس**	**الانحراف المعياري**
التعامل مع الإدارة يكون بشفافية واحترام	3.43	0.89	3.45	1.05	3.44	1.05
تعزز الإدارة تطوير أدائي للعمل وزيادة خبرتي فيه	3.42	0.87	3.44	0.96	3.43	0.96
توضح الإدارة السلطة والمسؤولية المطلوبة لأداء العمل	3.42	0.92	3.49	0.99	3.46	0.99
تتعامل الإدارة بمرونة وتتفهم الظروف التي أواجهها	3.31	0.96	3.3	1.08	3.31	1.08
الإجمالي	**3.4**	**0.78**	**3.42**	**0.97**	**3.41**	**0.91**

جدول (4) : معاملات الارتباط بين موقف الأكاديميين تجاه المناخ التنظيمي السائد في الجامعة ورضاهم الوظيفي

التفاصيل		معامل الارتباط		
		التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	العينة ككل
أداء العمل يقابل بالتقدير		0.605**	0.346**	0.419**
استطيع أن أرى أن عملي يساهم بوضوح في عمل الجامعة		0.342**	0.333**	0.33**
تتوفر الظروف المادية (التبريد، التهوية، الإضاءة...الخ) في مكان العمل في الجامعة		0.290*	0.122	0.182**
تسود روح التعاون في العمل بين العاملين في الجامعة		0.287*	0.330**	0.312**
أساهم في كافة الأنشطة الأخرى التي تؤثر على عملي في الجامعة		0.423**	0.353**	0,366**
الإجمالي	العدد	5	5	5
	الأهمية النسبية%	100	100	100
	القيمة	0.564**	0.375**	0.424**

جدول (5) : معاملات الارتباط بين موقف الأكاديميين تجاه علاقتهم مع الإدارة وارتباط ذلك برضاهم الوظيفي

التفاصيل		معامل الارتباط		
		التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	العينة ككل
التعامل مع الإدارة يكون بشفافية واحترام		0.398**	0.400**	**0.399
تعزز الإدارة تطوير أدائي للعمل وزيادة خبرتي فيه		0.435**	0.428**	**0.432
توضح الإدارة السلطة والمسؤولية المطلوبة لأداء العمل		0.360**	0.388**	**0.381
تتعامل الإدارة بمرونة وتتفهم الظروف التي أواجهها		0.478**	0.412**	**0.431
الإجمالي	العدد	4	4	4
	الأهمية النسبية%	100	100	100
	القيمة	0.535**	0.457**	**0.479

جدول (6) : معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة على مستوى العينة والتخصصات الأكاديمية بالرضا الوظيفي

التفاصيل	معامل الارتباط بالرضا الوظيفي			
	التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	العينة ككل	الأهمية النسبية%
المناخ التنظيمي	0.564**	0.375**	0.424**	100
العلاقة مع الإدارة	0.535**	0.457**	0.479**	100
الأهمية النسبية%	100	100	100	100

الإحالات والمراجع :

1 Locke, E.A., "What is job satisfaction? " Organization Behavior and Human Performance", Academic Press Inc., 4 (1969) pp 309-336.

2 Roethlisberger, F.J. & Dickson, W.J. "Management and the Worker", Cambridge: Harvard U. Press, (1939), pp261-262.

3 Likert, R. "New Patterns of Management", New, York, McGraw- Hill (1961), pp 94-95.

4 Adenike, A. "Organizational Climate as a Predictor of Employee Job Satisfaction: Evidence from covenant University", Business Intelligence Journal, 4(1), (2011), pp 151- 165.

5 Noordin, F. & Jusoff, K., "Levels of Job Satisfaction amongst Malaysian Academic Staff", Asian Social Science, 5 (50),(2009).

6 Gül, H., "Organizational Climate and Academic Staff's Perception on Climate Factors", Humanity & Social Sciences Journal, 3 (1), (2008), pp 37- 48.

7 Lacy, F. J., & Sheehan, B.A., "Job satisfaction among academic staff: An international perspective". Higher Education, 34 (3), (1997), pp 305-322. DOI: 10.1023/A: 1003019822147

8 Schneider, B. & Snyder, R.A., "Some Relationship between Job Satisfaction and Organizational Climate", Journal of Applied Psychology, 60(3), (1975), 318-328.

9 Robbins, S.P. & Judge, T.A., "Organizational Behavior", 14thed, Pearson Education Inc, Publishing Prentice Hal1, (2011), p 61.

10 Lawler, E.E., "Motivation in work Organizations", Monterey: CA, Brookers/ Cole, (1993).

11 Spector, P.E., "Job Satisfaction: Application, Assessment, Causes, and Consequences", UK, Sage Publications Ltd, (1997), P 2.

12 Fako, T.T., Moeng, S.R.T. and Forcheh N, " Gender differences in satisfaction with the type of work university employees do: evidence from the University of Botswana", Service science and management, 2, (2009), pp 404-417.

13 Don Hellriegel, J.W., "Organization Behavior", USA: south western college publishing, (2001).

14 Robbins, S.P., "Organizational Behavior". New Jersey: Prentice Hall, (2001).

15 Schnieder, I.I., "Motivation and Organizational Climate", Journal of Personal Psychology. 29 (3), (2008), pp 371-392.

16 Denison, D. R., "what is the difference between organizational culture and organizational climate? A Native's point of view on a decade of paradigm wars", Academy of Management Review, 21(3), (1996), pp 519-654.

17 Mark F., Peterson, M. F. & Fischer, R., "**Organizational Culture and Climate**", Encyclopedia of Applied Psychology, (2004), pp715-721.

18 Kundu, K., "Development of the Conceptual Framework of Organizational Climate", Vidyasagar University Journal of Commerce, (12), (2007), pp 99-108.

19 Robbins, S.P. & Judge, T.A., "Organizational Behavior", 14thed, Pearson Education Inc, Publishing Prentice Hall, (2008), pp79-81.

20 Kim, S., "Participative Management and Job Satisfaction: Lessons for Management Leadership", Public Administrative Review, 62(2), (2002), pp 231-241. DOI: 10.1111/0033-3352.00173

21 Rad, A.M.M., & Yarmohammadian, M.H., "A study of relationship between managers' leadership style and employees' job satisfaction", Leadership in Health Services, 19(2), (2006), pp xi-xxviii, Emerald Group Publishing Limited. DOI 10.1108/13660750610665008

22 Grunberg, M.M., "Satisfaction at Work in Psychological and Social Problem, Southern Minors University Press, (1984).

23 Rad, A.M.M., & Yarmohammadian, M.H., A study of relationship between managers' leadership style and employees' job satisfaction, Leadership in Health Services, 19(2), pp xi-xxviii. Emerald Group Publishing Limited, (2006). DOI 10.1108/13660750610665008

أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية
- دراسة ميدانية في جامعة ورقلة (الجزائر)-

العربي عطية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نسعى في هذا المقال إلى دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية وذلك من خلال البحث في حجم الأداء، ونوعية الأداء وكفاءة الأداء وسرعة الانجاز وتبسيط العمل، إذ اختيرت **جامعة ورقلة** لتشخيص واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومدى أثره على الأداء الوظيفي للعاملين وذلك من خلال اتجاهات وأراء موظفيها، ومن ثم الخروج بجملة من المقترحات تساهم في رفع وتحسين أداء موظفيها وبالتالي يعود على أدائها العام.

الكلمات المفتاح : تكنولوجيا المعلومات، الأداء الوظيفي، حجم الأداء، كفاءة الأداء، نوعية الأداء، سرعة الانجاز، تبسيط العمل، جامعة ورقلة.

تمهيد : فتحت الثورة المعلوماتية التي انطلقت شرارتها منذ العقد الأخير من القرن الماضي أفاقا واسعة حول تنمية الإدارات وتحديث أنظمتها وأساليبها وآلية العمل فيها مما ينعكس على المواطنين، بل على كل مؤسسات الدولة في صورة إنجاز خدمات بشكل أكثر تطورا وفاعلية.

وتتعاظم معاني الانجاز عندما تتضاءل الإمكانيات المتاحة وتتسارع التطورات والمتغيرات من حولنا عندها يزيد الاعتقاد بقدرة الموارد البشرية و دورها في إحداث التغير المنشود لأن نجاح أي منظمة مرتبط بنجاح أفرادها وكفاءتهم.

في ظل هذه الحيثيات شملت توجهات الأجهزة الحكومية مختلف جوانب العملية الإدارية مع التركيز بشكل أساسي على الأبعاد المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وتنميتها و تعزيز استخدامات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة في أدائها.

لذا فإن إدارة الموارد البشرية وتحسين مستوى الأداء الوظيفي للعاملين يأتي في المرتبة الأولى ضمن اهتمامات وأولويات الإدارة بشكل عام، حيث أن رفع مستوى الأداء الوظيفي يقودنا إلى تحسين ورفع الأداء المؤسسي وصولا إلى تقديم الخدمة بشكل أسرع وبجودة عالية وبما يتوافق مع توقعات وحاجات متلقي الخدمة.

مشكلة الدراسة : ضمن المتطلبات الحديثة لمواكبة التطورات في بيئة العمل تبرز عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة الحكومية كمتطلب رئيسي لمجاراة تلك التطورات الكبيرة ووجب على الأجهزة الحكومية تبنيها والتكيف معها وتوجيه العاملين لتطبيقها.

من هذا المنطلق تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ما مدى أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية ؟
سنحاول الإجابة عن إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال الأطر التالية :
- الإطار النظري والمفاهيمي؛ - الإطار الميداني (الجانب التطبيقي).

I- الإطار النظري والمفاهيمي

نحاول في هذا القسم تقديم إطار نظري ومفاهيمي لكل من تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي والعلاقة بينهما، وذلك قصد الوقوف على الخلفية النظرية وتمحيص الدراسات السابقة والاستفادة منها في الإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

I-1 تكنولوجيا المعلومات : أدى التطور التكنولوجي السريع والحاجة المتزايدة إلى السرعة في الانجاز ورغبة المواطنين في الحصول على خدمات عديدة وبصورة أكثر تطورا وبدقة متناهية مع قصور الإدارة التقليدية للاستجابة لتلك الرغبات إلى ضرورة إعادة النظر في نظم وأساليب إدارة الخدمات، ومن هنا ازداد اهتمام المنظمات بتكنولوجيا المعلومات، وذلك نظرا لدورها الناجح والكبير في الجوانب الإدارية المختلفة، حيث أسهمت في إحداث تغييرات كبيرة وهامة، تمثلت في تخفيض تكاليف العمليات الإنتاجية وتحسين مستويات الأسعار، وزيادة السرعة في الانجاز وتحسين الجودة مما أسهم في زيادة القدرة التنافسية لهذه المنظمات، وتحقيق أهدافها في البقاء والنمو والتوسع في أداء أعمالها، بالاعتماد على ما توفره هذه التكنولوجيا من وسائل وأدوات مناسبة.

لقد تعددت مفاهيم تكنولوجيا المعلومات وفقا لأراء الكتاب والباحثين في إعطائهم مفهوما واحدا شاملا ولعل مرد ذلك يرجع لاختلاف مرجعياتهم العلمية ومنطلقاتهم الفكرية فمنهم من عرفها بأنها : مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب والفنون اللازمة لتحويل المدخلات إلى المخرجات.[1]

حيث تتمثل مخرجات تكنولوجيا المعلومات في ظهور العديد من مجالات التطوير، كظهور البرامج المتطورة والتي تتضمن النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي وقواعد البيانات وأتمتة المكاتب والانترنت والانترانت والاكسترانت والبريد الالكتروني وتكنولوجيا الاتصالات البعيدة. وفي هذا الإطار نجد أن تكنولوجيا المعلومات تعتمد وبشكل أساسي على استخدام تقنيات وبرامج الحاسب الآلي، كما تعتمد تطبيقاتها على عدة مراحل إنطلاقا من الحصول على البيانات من البيئة ومراقبتها، ثم عملية معالجة البيانات والتي تتضمن التنظيم والتبويب والتخزين والترميز والتحليل لنصل إلى النتائج المترتبة عن مرحلة المعالجة للاستفادة منها في الوقت والشكل المناسبين. وبهذا نلاحظ أن تكنولوجيا المعلومات تمثل الجانب التكنولوجي لنظام المعلومات (كما تستخدم كبديل لها في أحيان أخرى).

I-1-1 أهمية تكنولوجيا المعلومات : تتمثل أهمية تكنولوجيا المعلومات فيما يلي :[2]
- تساعد المنظمات في الحصول على المعلومات المطلوبة لأداء أعمالها بشكل مناسب ومميز؛
- تساعد المنظمات في إيجاد فرص جديدة للعمل؛
- تعتبر القاعدة الأساس التي تبني على ضوئها المنظمات الإدارية ميزتها التنافسية لما تحتله هذه التكنولوجيا من دور فاعل ورئيس في إنجاح تلك المنظمات؛
- تعمل على تغيير الطريقة التي تعمل بها المنظمات وإعادة تشكيل منتوجاتها وخدماتها.

I-1-2 فوائد تكنولوجيا المعلومات ومكوناتها : تؤثر تكنولوجيا المعلومات ونظمها على قدرة أداء المنظمات لوظائفها الأساسية ولعل أهم الفوائد والمزايا التي يمكن أن تجنيها هذه المنظمات إذا ما استخدمت هذه الأدوات بالشكل الأمثل :[3]
- السرعة والدقة في انجاز الأعمال المطلوبة؛
- تقليل التكاليف والحد من استخدام الملفات الورقية التي تأخذ حيز كبيرة في المؤسسة؛
- تحسين الكفاءة وزيارة الفعالية وذلك من خلال القيام بالأعمال المطلوبة بالطريقة الصحيحة مع زيادة القدرة على التنسيق بين الدوائر والأقسام الإدارية المختلفة؛
- تحديد قنوات الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة في المنظمة؛
- تهيئة الظروف المناسبة لاتخاذ القرارات الفعالة ،وذلك عن طريق تجهيز المعلومات بشكل مختصر وفي الوقت المناسب؛
- المساعدة على التنبؤ بمستقبل المنظمة والاحتمالات المتوقعة بغية اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة وجود خلل في تحقيق الأهداف؛
- مواكبة التطورات العالمية فيما يتعلق بأساليب خدمة الزبائن وتنويعها؛
- حفظ البيانات والمعلومات التاريخية والضرورية التي تعتبر أساس عمل المنظمات.

وتتمثل مكونات تكنولوجيا المعلومات في الحواسيب بأجزائها المادية وغير المادية (كالبرامج) والشبكات المحلية والعالمية والبيانات فضلا عن معرفة كيفية الاستخدام والتطبيق من قبل المستخدمين بشكل كفؤ يخدم المنظمة ويحقق لها أفضل أداء.[4]

I-2 الأداء الوظيفي : اهتم الفكر الإداري التنظيمي بموضوع الأداء الوظيفي نظرا لارتباطه بكفاءة وفعالية المنظمات في تحقيق أهدافها والوصول إلى ما تصبو إليه من رؤى وأهداف وقيم جوهرية.

ومن هنا زادت الاهتمامات والأولويات الفكرية بإدارة الموارد البشرية وتحسين مستوى الأداء الوظيفي للعاملين لأن نجاح أي منظمة مرتبط بمستوى أداء أفرادها وكفاءتهم.

لقد تعددت مفاهيم الأداء الوظيفي وفقا لأراء الكتاب والباحثين في إعطائهم مفهوما واحدا و لعل مرد ذلك يرجع إلى منطلقاتهم الفكرية وتصوراتهم، فمنهم من يعرف الأداء الوظيفي بأنه مدى مطابقة العمليات الإنتاجية التي يتم انجازها في فترة زمنية محددة للخطط الموضوعة مسبقا، والتعرف على أوجه القصور ونقاط الضعف، والإنحراف عن الخطط الموضوعة، ووضع الحلول العلمية والعملية التي تكفل تجاوز القصور، وتجنب الانحراف في الإنتاج مستقبلا.[5]

وعند مراجعة الأدبيات الفكرية نجد أن هناك العديد من مستويات الأداء فمنها ما يكون على مستوى المنظمة ككل، ومنها ما يكون على مستوى الوحدة الإدارية، و منها ما يكون على المستوى الفردي للموظف.

وتتمثل عناصره في المعرفة بمتطلبات العمل، كمية العمل المنجز، نوعية العمل، المثابرة والوثوق.[6] بينما يتحدد مستوى الأداء نتيجة لمحصلة التفاعل بين الدافعية الفردية، مناخ العمل، قدرة الفرد على أداء العمل.[7] ويتأثر الأداء لجملة من العوامل الداخلية والخارجية و من أهمها :[8]

- العوامل الفنية : و تشمل التقدم التكنولوجي، المواد الخام، الهيكل التنظيمي وطرق وأساليب العمل.

إن الجوانب الفنية تؤثر بشكل واضح ومباشر على كفاءة المنظمة والأفراد، فنوعية الآلات وكميتها والطرق والأساليب العملية المستخدمة في العمل جميعها تؤثر على مستوى الإنتاجية والأداء بشكل عام.

- العوامل الإنسانية : وتشمل القدرة على الأداء الفعلي للعمل وتتضمن المعرفة والتعليم والخبرة، بالإضافة إلى التدريب والمهارة والقدرة الشخصية، كما تشمل الرغبة في العمل والتي تحدد من خلال ظروف العمل المادية والاجتماعية وحاجات و رغبات الأفراد.

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الأداء الوظيفي نجملها في الآتي :[9]

- خصائص العمل ؛ - الرقابة الفعالة ؛ - نظام الأجور والحوافز ؛ - الخصائص الديمغرافية مثل : الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي.

I-2-1 مؤشرات الأداء الوظيفي : يمثل الأداء الأساس للحكم على فعالية الأفراد والوحدات الإدارية والمنظمات وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات وأهمها :[10]

- الإنتاجية ؛ - الروح المعنوية للأفراد العاملين ومعدلات الغياب عن العمل ؛ - مدى إنجاز المهام والواجبات بدقة وإتقان وسرعة ؛ - القدرة على الإبداع والابتكار ؛ - درجة الانضباط واحترام النظام وأسلوب التعامل مع الموظفين ؛ - مستوى التعاون مع فريق العمل والمرونة والقدرة على إنجاز القرارات.

وهناك من قسم هذه المؤشرات المستخدمة لدراسة الأداء الوظيفي إلى ما يلي :[11]

- الفعالية : الوصول إلى تحقيق أهداف المنظمة في الوقت المناسب وعلى أكمل صورة وبأسلوب جيد مع البيئة المحيطة، ووفقا لهذا المفهوم، فإن الفعالية تقاس من خلال نسبة الأهداف التي تم تحقيقها فعليا إلى الأهداف المخططة مسبقا، أما على المستوى الفردي فتشير إلى مدى قدرة الفرد على تحقيق الأهداف المطلوبة منه.

- الكفاءة : وتشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف بأقل التكاليف أو أن يؤدي الفرد عمله بأقل تكلفة من الوقت والجهد والمال.

I-2-2 تقييم الأداء الوظيفي : تعد عملية تقييم الأداء الوظيفي من السياسات والبرامج الإدارية الهامة في إدارة الموارد البشرية فعن طريق هذه العملية تتمكن من الحكم على دقة السياسات والبرامج التي تعتمدها سواء كانت سياسات استقطاب واختيار وتعيين أو برامج وسياسات وتدريب وتطوير ومتابعة لمواردها البشرية مما ينعكس عن صورتها القانونية والاجتماعية والأخلاقية.[12]

وعلى مستوى الموظفين أنفسهم تعد عملية التقييم وسيلة يتعرف من خلالها الموظف على نقاط القوة والضعف في أدائه وخاصة عند إعلان الموظف عن نتائج التقييم من طرف المنظمة، عندها يقوم بتطوير نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف مما يؤدي إلى تحسين أدائه.[13]

وبالتالي يمكن تعريف عملية تقييم الأداء الوظيفي بأنها عملية تقدير أداء كل فرد من العاملين خلال فترة زمنية معينة لتقدير مستوى ونوعية أدائه، وتنفذ العملية لتحديد فيما إذا كان الأداء جيد أم لا، وفي أي مجالات. هذا التقدير قد يشمل تنفيذ الأعمال المسندة للفرد و/أو جهوده و/أو سلوكه.[14]

وفي تعريف آخر[15] كونها عملية بموجبها تقدير جهود العاملين بشكل عادل لتجرى مكافأتهم بقدر ما يعملون وينتجون، وذلك بالاستناد إلى معايير (عناصر ومعدلات الأداء) تتم على أساس مقارنة أدائهم بها لتحديد مستوى كفاءتهم في العمل بحيث تتمثل العناصر في الصفات والمميزات التي يجب أن تتوفر في الفرد والذي يجب أن يتحلى بها أثناء عمله، ليتمكن من أدائه بنجاح وكفاءة كالإخلاص و التفاني في العمل، الأمانة، التعاون، أما معدلات الأداء تعد ميزان يمكن بواسطته للمقوم أن يزن إنتاجية

الموظف لمعرفة مدى كفاءته في العمل، من حيث الجودة والكمية خلال فترة زمنية محددة، و يتم هذا من خلال مقارنة العمل المنجز للموظف مع المعدل المحدد للتوصل إلى تحديد مستوى إنتاجه الحقيقي.

وتتمثل أهداف عملية تقييم الأداء الوظيفي فيما يلي :[16]
- يزود متخذي القرارات في المنظمة بمعلومات عن أداء العاملين وهل هو أداء مرض أو غير مرض؛
- تساعد المسؤولين في المنظمة على الحكم على مدى إسهام العاملين في تحقيق أهداف المنظمة وعلى إنجازاتهم الشخصية؛
- يشكل أداة لتقويم ضعف العاملين وإقتراح إجراءات لتحسين أدائهم، وقد يأخذ التحسين شكل تدريب داخل المنظمة أو خارجها؛
- يسهم في اقتراح المكافآت المالية المناسبة للعاملين، ففي ضوء المعلومات التي يتحصل عليها من العملية يمكن زيادة رواتب العاملين أو تخفيضها، بل ويمكن إقتراح نظام حوافز لديهم؛
- يكشف عن قدرات العاملين واقتراح لإمكانية ترقيتهم وتولي مناصب قيادية أعلى؛
- يفيد في التخطيط للموارد البشرية في المنظمة فهو يشكل أداة مراجعة لمدى توفر موارد بشرية معينة بمؤهلات محددة واقتراح إحلال موارد بشرية أخرى محلها؛
- وسيلة تغذية عكسية فهي تبين المطلوب من العاملين وفق معايير أداء معينة؛
- أداة اتصال بين العاملين من جهة وبين رؤسائهم من جهة أخرى وقد تساعد في تحسين أو إساءة الفهم المشترك بين الطرفين؛
- يزود مسؤولي إدارات الموارد البشرية بمعلومات واقعية عن أداء وأوضاع العاملين في المنظمة، مما يعتبر نقطة انطلاق لإجراء دراسات ميدانية تطبيقية تتناول أوضاع العاملين ومشكلاتهم، وإنتاجيتهم ومستقبل المنظمة نفسها؛
- يساهم في تزويد مسؤولي إدارات الموارد البشرية بمؤشرات تنبؤ لعمليات الاختيار والتعيين في المنظمة.

ولتحقيق هذه الأهداف يستوجب ما يلي :

. متطلبات تقييم الأداء الوظيفي والمتمثلة فيما يلي :[17]
- درجة ملائمة المعايير لإستراتيجية المنظمة ؛ - درجة صلاحية المعايير واستقرارها ؛ - درجة قبول المعايير من المتأثرين بالعملية ؛ - أن تكون للمعايير تغذية عكسية محددة تبين المشاكل والانحرافات وتقترح علاجا لها.

. خطوات تقييم الأداء الوظيفي والمتمثلة فيما يلي :[18]
- وضع معايير الأداء ؛ - إبلاغ العاملين بالمعايير ؛ - قياس الأداء الفعلي ؛ - مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة ؛
- مناقشة النتائج مع الموظف ؛ - استمرارية العملية.

. طرق تقييم الأداء الوظيفي والمتمثلة فيما يلي :[19]
- **الطرق التقليدية :** طريقة الترتيب البسيط، طريقة المقارنة الثنائية، طريقة التوزيع الإجباري، الطريقة البيانية، طريقة الوقائع الحرجة، طريقة التقرير المكتوب.
- **الطرق الحديثة :** الإدارة بالأهداف، مقاييس التقييم السلوكي.

. مصادر عملية تقييم الأداء الوظيفي في : المدراء، الزملاء في العمل، الشخص نفسه أو الموظف الخاضع لعملية التقييم، الجمهور والزبائن.[20]

I – 3 العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي للعاملين : أصبحت تكنولوجيا المعلومات عاملا محفزا للمنظمات الباحثة عن المنافسة والتميز في إنتاجها ومخرجاتها وعن الكفاءة والفعالية في أدائها، لذا تسارعت المنظمات لتهيئة الأرضية الكفيلة لتطبيقها ثم استخدامها لما لهذه الأداة من خلق فرص غير مسبوقة في مجالات عدة مثل رفع مستوى الأداء الوظيفي وتحسين القرارات الإدارية وتبسيط وتسهيل الإجراءات والاستغلال الأمثل للقوى العاملة فضلا عن إسهامها الكبير في الأنظمة المالية، وذلك من خلال تطبيق عدد من الإجراءات والتغييرات (الهيكل، العمليات، إدارة المنظمة) وتدريب المستخدمين على كيفية الاستخدام وذلك لضمان عملها بشكل صحيح وبما يحقق معايير الأداء الكفؤ التي تسعى المنظمة لتحقيقه.

لذا نرى أن العلاقة القائمة ما بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي على النحو التالي :[21]

1- تسببت إلى حد كبير في تحسين الأداء الوظيفي وذلك من خلال تخطي القيام بكثير من الأعمال الروتينية وما يترتب عليه، من إنجاز الأعمال بسرعة وكفاءة ودقة متناهية وتكلفة قليلة؛

2- تسببت في تقليل الأعباء الوظيفية الروتينية الملغاة على عاتق المدراء، مما يتيح لهم استغلال هذا الوقت في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة للمنظمة، مما أسهم في رفع كفاءة وفعالية الإدارة العليا؛

3- تسببت في التأثير على الجانب المعنوي لدى العاملين باتجاه زيادة ولائهم وانتمائهم للمنظمة من خلال ما توفره من فرص للإطلاع على المعلومات بشكل سهل مما يسهم في تعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار؛

4- إن اهتمام المنظمات بالتوجه نحوا الميزة التنافسية يدفعها نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يبرز زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير والتدريب، الذي يسهم في بناء وتنمية القدرات الفردية؛

5- إن الثقافة التنظيمية والتوجيهات الإدارية في المستويات العليا في أي منظمة مهما كانت مخرجات عملياتها الإدارية لها دور هام في التوجه صوب إستخدام تكنولوجيا المعلومات مما ينعكس على شكل البيئة التنظيمية للعمل وتبنى وتفعل وتطور العملية الإدارية برمتها؛

6- تسببت في زيادة فعالية المنظمة في تحقيق أهدافها طويلة الأجل المتعلقة بالبقاء والنمو والاستمرار وذلك من خلال تحسين عمليات التعلم ونقل المعرفة، واستخدام شبكات الأعمال المحلية والعالمية، وتحسين فعالية عملية إتخاذ القرارات وزيادة جودتها وتحسين محتواها وزيادة فعالية عملية الاتصالات الإدارية داخل المنظمة وخارجها وتحسين عملية التنسيق والتحالف بين مختلف المستويات والوحدات الإدارية لإنجاز أهداف المنظمة؛

7- تسببت في زيادة كفاءة المنظمة في استغلال مواردها المختلفة لتوليد المخرجات المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة وذلك من خلال أتمته عملياتها وأنشطتها اعتمادا على تطبيقات الحاسوب مما يسهم في تحسين نوعية المنتجات وتقليل التباين والتفاوت في مستوى أداء هذه السلع والخدمات؛

8- تسببت في زيادة عدد الفرص المتاحة أمام المنظمة في الأسواق الداخلية والخارجية وتفعيل عملية توليد وتطبيق الأفكار الجديدة أللازمة لتطوير السلع والخدمات.

II - الإطار الميداني (الجانب التطبيقي)

يعد الإطار الميداني تجسيدا للإطار النظري في أرض الواقع، والمتمثل في الكشف عن طبيعة العلاقة (الارتباط) بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي وأثر السمات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة على وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي، وذلك من خلال إختبار الفرضيات التالية :

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي للعاملين (حجم الأداء، كفاءة الأداء، نوعية الأداء، سرعة الإنجاز، تبسيط العمل).

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية :

1–1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وحجم الأداء.
2-1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ونوعية الأداء.
3-1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وسرعة الإنجاز.
4-1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وكفاءة الأداء.
5-1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبسيط العمل.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي إلى السمات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية المهنية، الفئة الوظيفية).

و تتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للجنس.
2-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للسن.
3-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للمستوى التعليمي.
4-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للأقدمية المهنية.
5-2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحوا أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للفئة الوظيفية.

II – 1 منهج الدراسة.

II-1-1 أسلوب وأدوات جمع البيانات والمعلومات : اعتمدنا في هذه الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي والميداني، أما مصادر البيانات والمعلومات فهي :

- **المسح المكتبي :** جمع ما تيسر من المؤلفات والبحوث في مجال متغيرات الدراسة، فضلا عن المقابلات الشخصية كونها أسلوب فاعل في جمع البيانات والمعلومات.

- **الاستبانة :** تعد المصدر الرئيس للبيانات والمعلومات.

II-1-2 مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في **جامعة ورقلة** (الجزائر) بمختلف فئاتهم الوظيفية والبالغ حوالي (1799) موظفا وموظفة حسب إحصائيات الثلاثي الأول لسنة 2012 موزعين على ستة (06) كليات ومديرية ومن بين هذا المجتمع تم إختيار عينة عشوائية والبالغ عددها (61) موظف وموظفة وذلك بغية تعميم نتائج دراسة العيينة على المجتمع والأجهزة الحكومية الأخرى المثيلة لها.

II-1-3 أداة الدراسة : بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبيانه خصيصا لهذا الغرض وذلك بناءا على فرضيات الدراسة ومتغيراتها التابعة (الأداء الوظيفي ومركباته) والمستقلة (استخدام تكنولوجيا المعلومات).

وتتكون هذه الإستبانه من جزأين على النحو التالي :

- **الجزء الأول :** الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة وتشمل (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية المهنية، الفئة الوظيفية (المدير ونوابه وعمدائه، نواب العمداء ورؤساء الأقسام ونوابهم والأمناء العامون والمديرون الفرعيون، رؤساء المصالح، الموظفون التنفيذيون)؛

- **الجزء الثاني :** يتضمن 28 فقرة مقسمة على النحو التالي :

إستخدام تكنولوجيا المعلومات (متغير مستقل) : يتضمن (09) تسع فقرات تقيس أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات.

– **الأداء الوظيفي :** يتضمن (19) فقرة تقيس الأداء الوظيفي في الدوائر وذلك من خلال :

- حجم الأداء المتمثل في (04) أربع فقرات ؛ - نوعية الأداء المتمثل في (04) أربع فقرات ؛ - سرعة الانجاز المتمثل في (02) فقرتين ؛ - كفاءة الأداء المتمثل في (05) خمس فقرات ؛ - تبسيط العمل المتمثل في (04) أربع فقرات؛

تجدر الإشارة إلى أننا استخداما مقياس (LIKERT SCALE) الخماسي في أداة الدراسة حيث منحت الدرجات من (5،4،3،2،1) إلى (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا) وذلك لغايات التحليل الإحصائي.

II-1-4 أساليب تحليل البيانات :

- تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج (SPSS) واعتمدت عملية التحليل على تحليل الاعتمادية للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة من خلال معامل كرونباخ ألفا (α) والجدول (1) الوارد في الملاحق يوضح قيمة ألفا لكل متغير من متغيرات الدراسة وهي قيم مقبولة ومعبرة عن صدق الأداة.
- مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرار، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية) لبيان خصائص العينة.
- تحليل الانحدار البسيط ومعامل إرتباط بيروسون لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والتابع واختبار (F-TEST) و (T-TEST) التي استخدمت في اختبار الفرضيات.
- تحليل التباين الأحادي ONE WOY ANOVA.

II-2 حدود الدراسة : اقتصرت على دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وأثر السمات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة على وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي.

اختيرت **جامعة ورقلة** (الجزائر) ميدانا للدراسة، لدورها الهام في التنمية الشاملة وذلك من خلال اتجاهات موظفيها.

II-3 إختبار و تحليل فرضيات الدراسة : لقد تم اعتماد قاعدة القرار التالية لاختبار الفرضيات :
- قبول H_0: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).
- رفض H_0: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

II-3-1 إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة منها.

لقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (2).

إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي وقد بلغت قوة العلاقة 44.6 % وذلك بناءا على قيمة معامل الارتباط وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي إلى تحسين ورفع مستويات الأداء الوظيفي من حيث سرعة ودقة وجودة الانجاز ويدل أيضا على وجود أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء العاملين من زيادة في حجم الخدمات وفي معدل الأعمال المنجزة ودقتها وجودتها وزيادة الكفاءة وإلغاء الكثير من الإجراءات والتنسيق بين الأعمال مما ينعكس على تبسيط العمل.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الأولى : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.013) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وحجم الأداء وقد بلغت قوة العلاقة 31.7% وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي إلى رفع حجم الأداء للعامل وزيادته، ولعل السبب يعود إلى أن استخدم تكنولوجيا المعلومات ساعد على ربط الوظائف الإدارية المختلفة مع بعضها والقضاء على الازدواجية والتقليل من الأخطاء والجهد المبذول، الأمر الذي ساهم بشكل ملحوظ بزيادة الإنتاجية لدى الموظف وبالتالي زيادة حجم الأداء بشكل عام.

اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.003) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ونوعية الأداء وقد بلغت قوة العلاقة 37.4 % وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي تحسين وجودة ونوعية ودقة أداء العاملين ولعل السبب يعود أن معظم المعاملات تمت بواسطة الحاسوب وبالتالي تحسين نوعية الخدمة المقدمة.

اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثالثة : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.985) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني لا توجد علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وسرعة الانجاز ولعل السبب يرجع إلى نقص قنوات الاتصال بين مختلف الإدارات وبالتالي ضعف في قوة العمل الفعلية داخل الجامعة وضعف في الرقابة الفعلية في العملية التشغيلية وبالتالي زيادة الوقت والجهد أو أن السبب يعود إلى أن الاستخدام غير أمثل والسبب يعود إما لنقص الكوادر أو التدريب. أو السبب يعود إلى الفقرات المكونة لسرعة الإنجاز لا تفي بالغرض.

اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الرابعة : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.030) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وكفاءة الأداء وقد بلغت قوة العلاقة 27.8% وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي إلى رفع كفاءة الأداء الوظيفي للعاملين والسبب يعود إلى أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمل وتوفير الوقت اللازم للقيام بالأعمال من جانب ووجود كوادر مؤهلة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الفنية والمهنية.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الخامسة : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.008) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبسيط العمل وقد بلغت قوة العلاقة 33.9 % وهذا يفسر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في **جامعة ورقلة** سيؤدي إلى تقليل الروتين والتعقيد في إجراءات العمل مما كسبها الزيادة في الاستثمار في هذه الأداة لتسهيل العملية الإدارية أكثر والحفظ والتخزين ومعالجة البيانات بشكل يوفر المعلومة في وقتها وزيادة التنسيق بين الدوائر الإدارية وإلغاء كثير من الإجراءات التي كانت تتسم بالتعقيد وضياع الوقت وتزيد في التكاليف وبالتالي صعوبة العمل واستبدال هذه الإجراءات بإجراءات مبسطة.

II-3-2 إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها : من خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجداول (3) و(4) و(5) و(6) و(7) الواردة في الملاحق.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الأولى : من خلال الجدول (3) نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.065) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير الجنس وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات الذكور 3.64 بانحراف معياري 0.19 أما لدى إجابات الإناث فقد بلغ 3.55 بانحراف معياري 0.19 وهذا يشير إلى تقارب أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للجنس ولعل السبب يعود إلى إقبال المرأة على العمل في جميع الهيئات حيث انخرطت المرأة في الحياة العامة وأصبحت تنافس الرجل في جميع المجالات.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية : من خلال الجدول (4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.006) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير السن.

وكذلك أن استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى الأفراد المنتمون إلى الفئة العمرية (60 -51) كانوا أكثر أثر على الأداء الوظيفي من الفئات العمرية الأخرى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.82 بانحراف معياري 0.13 وربما يعود السبب إلى مخزون الخبرة الذي يتمتع به هؤلاء الأفراد كما أن نسبة كبيرة منهم في مواقع حساسة في اتخاذ القرارات وبالتالي لهم يد في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، ورسم السياسات العامة أما الفئات العمرية الأخرى فمعظمها تشغل مراكز تنفيذية في العمل الإداري ولم تصل لمستوى قيادي إداري كمدير أو عميد وبالتالي ليسوا في مواقع مباشرة لاتخاذ القرارات بل هم يشاركون فيها كما أن بعضهم لم يلتحق بعد بدورات تدريبية تؤهلهم لتعامل مع تكنولوجيا المعلومات.

إختبار و تحليل الفرضية الفرعية الثالثة : من خلال الجدول (5) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.532) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير المستوى التعليمي.

وكذلك أن المتوسط الحسابي لإجابات ثانوي فأقل قد بلغ 3.52 بانحراف معياري 0.11 وإجابات شهادة التدرج قد بلغ 3.58 بانحراف معياري 0.20 وإجابات شهادة ما بعد التدرج قد بلغ 3.54 بانحراف معياري 0.21 وهذا يشير إلى تقارب أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي لمتغير المستوى التعليمي ولعل السبب في ذلك أن الدورات التدريبية تخص أصحاب المستوى الثانوي فأقل أما الحاصلين على شهادة التدرج وما فوق فإنهم درسوا مثل هذه الأساليب التكنولوجية في الجامعات وتعرفوا على مدى أهميتها في العمل الإداري.

إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الرابعة : من خلال الجدول (6) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.040) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير الأقدمية المهنية.

وكذلك أن أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي لإجابات الأفراد ذوي الأقدمية أكثر من 21 سنة كان أكثر من الفئات الأخرى حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات هؤلاء الأفراد 3.73 بانحراف معياري 0.17 وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هؤلاء الأفراد أصحاب خبرة عالية قد عاصروا العمل قبل وبعد إدخال تكنولوجيا المعلومات ولاحظوا مدى الإختلاف أما الفئات الأخرى فمنهم فئات حديثي التخرج وبالتالي فقد درسوا نظريا وفئات أخرى بحاجة لإثبات وجودهم وقدراتهم لكي يحصلوا على مراكز وظيفية أعلى.

اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الخامسة : من خلال الجدول (7) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.017) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي تعزي لمتغير الفئة الوظيفية.

وكذلك أن أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي لدى الأفراد الذين يشغلون الفئة الأولى والمتمثلة في المدير ونوابه وعمدائه كان أكثر من الفئات الوظيفية الأخرى حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات هؤلاء الأفراد 3.82 بانحراف معياري 0.08 ثم تليه الفئة الثانية والمتمثلة في رؤساء الأقسام ونوابهم ونواب العمداء والأمناء العامون حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.69 بانحراف معياري 0.16 ثم تليه الفئة الثالثة والمتمثلة في رؤساء المصالح والمدراء الفرعيين حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.67 بانحراف معياري 0.17 ثم تليه الفئة الرابعة والمتمثلة في الموظفين التنفيذيين حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.54 بانحراف معياري 0.19 ولعل السبب يعود إلى أن هؤلاء الأفراد يمثلون الإدارة العليا وبالتالي فإنه يجب أن يكون لديهم توجهات للاهتمام بمواضيع تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي من غيرهم من الفئات الوظيفية حيث أن إيمان وتبني الإدارة العليا لمثل هذه المواضيع يسهم في توفير الدعم لها وسرعة نشرها بين فئات الموظفين في المستويات الإدارية الأخرى.

الخاتمة : هدفنا في هذا المقال إلى دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي في الأجهزة الحكومة المحلية. ولتحقيق هذا الهدف تم استعراض الإطار النظري وألمفاهيمي للموضوع قصد الوقوف على خلفيته النظرية وتمحيص الدراسات السابقة بشأنه والاستفادة منها في تحديد المتغيرات المؤثرة في إشكالية الدراسة بوضوح ثم صياغتها في سؤال جوهري وفرضيتين رئيسيتين حينها استعرضنا الإطار الميداني والذي يعد تجسيدا للإطار النظري على أرض الواقع، حيث تم في هذا الصدد تصميم استبانه لغرض جمع البيانات والمعلومات وتوزيعها على عينة مكونة من (61) موظفا وموظفة في **جامعة ورقلة** والمتمثلة في أرائهم واتجاهاتهم.

وباستخدام الأساليب الإحصائية تم تحليل بيانات الإستبانه التي تمكننا من إختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتقديم مقترحات بشأن الموضوع.

النتائج : من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :
- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي للعاملين مما يؤكد على أن **جامعة ورقلة** تدرك هذه الأهمية وتسير بخطوات إيجابية في الاستثمار والتطوير في هذه الأداة؛
- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و (حجم الأداء، نوعية الأداء، كفاءة الأداء، تبسيط العمل)؛
- أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و سرعة الإنجاز و هذا يدعو جامعة **جامعة ورقلة** للقيام بتفعيل هذا المتغير من خلال رفع مهارات العاملين وتدريبهم لإكسابهم الخبرة كي يكون هناك موائمة ما بين تكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها بالشكل الأمثل؛
- أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي)؛
- أظهرت الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي تعزي للمتغيرات (السن، الأقدمية المهنية، الفئة الوظيفية).

الإقتراحات :

- العمل على تحديد الهدف من الجهاز الإداري في ظل التغيرات العالمية وإعادة النظر في بعض الهياكل الإدارية بما يتناسب مع الدور المتوقع للجهاز الإداري وتحقيق التوازن بين وحدات الجهاز الإداري والإدارات التابعة له وإعادة النظر في الوظائف المتماثلة التي تقع في نفس الإدارة الواحدة وضمان تحقيق التنسيق بين الأنشطة المختلفة والوحدات منعا لتضارب الاختصاصات أو ازدواجية العمل وتفعيل دور وحدات المتابعة والتقييم والموائمة بين عامل الكفاءة والبعد الاجتماعي؛

- العمل على تحديث وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بشكل دائم ومستمر ويتناسب مع طبيعة العمل وأيضا الربط الحاسوبي الداخلي بين الأقسام الإدارية حتى يتم تحقيق السرعة في توفير المعلومات والتكامل في تحقيق الخدمات؛

- العمل على رفد الجامعة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات أي مراعاة العنصر البشري عند الاختيار والتعيين من حيث التخصص والمؤهلات، حيث أن كفاءة الأجهزة الحكومية تعتمد بشكل كبير على الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد من أهم العناصر في العملية الإدارية؛

- إعداد البرامج والدورات التدريبية وعقد ورش العمل والندوات المناسبة لمختلف المستويات الإدارية، حول الطرق الفعالة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، والعمل على توفير هذه الأداة لكل الجامعة ولجميع وحداتها الإدارية، وأتمته أعمالها وذلك لزيادة السرعة والدقة في إنجاز المهام والوجبات.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : يوضح نتائج صدق مقياس إستخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي.

	تكنولوجيا المعلومات	الأداء الوظيفي	الكلية
ألفا كرونباخ	0,797	0,608	0,791
عدد الفقرات	9	19	28

جدول (2) : يوضح نتائج معامل الارتباط بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الوظيفي وأبعاده.

		حجم الأداء	نوعية الأداء	سرعة الإنجاز	كفاءة الأداء	تبسيط العمل	الأداء الوظيفي
استخدام تكنولوجيا المعلومات	معامل الارتباط	0,317*	0,374**	-0,002	0,278*	0,339**	0,446**
	مستوى الدلالة	0,013	0,003	0,985	0,030	0,008	0,000
	العينة	61	61	61	61	61	61

جدول (3) : نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير الجنس.

مستوى الدلالة T	درجة الحرية	T المحسوبة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة	الجنس	
0,065	59	1,881	0,19509	3,6466	35	ذكر	الأداء الوظيفي
			0,19985	3,5506	26	أنثى	

جدول (4) : نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير السن.

مستوى الدلالة.	F	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة	السن
0,006	4,056	0,13364	3,4883	18	30-21
		0,21920	3,6689	24	40-31
		0,17733	3,6175	15	50-41
		0,13245	3,8246	3	60-51
		.	3,3684	1	أكبر من 60
		0,20125	3,6057	61	Total

جدول (5) : نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير المستوى التعليمي.

مستوى الدلالة.	F	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة	المستوى التعليمي
0,532	**0,638**	**0,11936**	**3,6241**	**7**	**ثانوي فأقل**
		0,20748	**3,5819**	**36**	**شهادة التدرج**
		0,21497	**3,6462**	**18**	**شهادة ما بعد التدرج**
		0,20125	**3,6057**	**61**	**Total**

جدول (6) : نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير الأقدمية المهنية.

مستوى الدلالة.	F	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة	الأقدمية المهنية
,040	2,686	0,12892	3,4737	11	05 فأقل
		0,22096	3,5911	26	11-06
		0,22330	3,6842	9	16-12
		0,07264	3,6165	7	21-17
		0,17793	3,7368	8	أكثر من 21
		0,20125	3,6057	61	Total

جدول (7): نتائج إختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي حسب متغير الفئة الوظيفية.

مستوى الدلالة.	F	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة	الفئات الوظيفية
0,017	3,689	0,08040	3,8246	3	فئة 01
		0,16841	3,6992	7	فئة 02
		0,17736	3,6798	12	فئة 03
		0,19906	3,5493	39	فئة 04
		0,20125	3,6057	61	Total

الإحالات والمراجع :

1. حنان ا د القضاة، (007 ... عمال جامعة آل البيت الأردن، ص.47.

2. أنظر، عامر شرف الدين طيب الشيشا ، (2004)، اثر تكنولوجيا ا علومات وتكنولوجيا الاتصالات ا تطورة إكساب ميزة تنافسية، دراسة ميدانية على الشركة الأردنية للاتصالات ا لوية موبايلكوم، رسالة ماجستير إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، ص 19 و

Turban, E, & Miclean, E, & we Therbey, j (1999) information, Téchnology for Management, Making, connections for Stratégic Advantege, 2 nd ed, john wiley & sons, lnc, new york, p 103.

3. أنظر عبد العزيز عبد الر ان الغماس، (2006)، اثر استخدام تكنولوجيا ا علومات على جودة ا دمة الوزارات الأردنية، رسالة ماجستير الإدارة العامة، ا امعة الأردنية، ص.44. وحنان ا د القضاة، مرجع سابق ص.55.

4. الدليمي احسان علاوي، (2006)، ليل علاقة تقانة ا علومات بفاعلية إدارة ا وارد البشرية وآثارها بناء الكيفيات ا وهرية، دراسة ميدانية عينة تارة من كليات جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه فلسفة الإدارة العامة، جامعة بغداد، ص.38.

5. خالد مد الشوابكة، (2008)، العلاقة ب تطبيق ا كومة الالكترونية والأداء الوظيفي، دراسة ميدانية من خلال ا اهات موظفي الدوائر ا كومية ا ملكة الأردنية ا ا ية، رسالة ماجستير الإدارة العامة ا امعة الأردنية، ص.41.

6. صلاح عبد ا ، (1999)، فعالية تقييم الأداء، ث مقدم لندوة ا دير الفعال، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص.18.

7. ركان مد حسن ا طيب، (2008)، اثر تطبيق إدارة ا ودة الشاملة الأداء الوظيفي للعامل ، دراسة ميدانية على عينة موظفي موعة الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير إدارة الأعمال، عمان، ص 102.

8. خالد مد الشوابكة، مرجع سابق، ص.42.

9. يمر وآخرون، مرجع سابق، ص.18.

10. خالد مد الشوابكة، مرجع سابق، ص.44.

11. فهد يوسف الدويلة، (2007)، اثر الثقافة التنظيمية على أداء ا وظف الشركات الصناعية الكويتية، رسالة ماجستير إدارة الأعمال، جامعة عمان، ص.25.

12. ربابعة على مد، (2003)، إدارة ا وارد البشرية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص.85.

13. برنوطي سعاد نائف، (2007)، إدارة ا وارد البشرية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص.378.

14. فهد يوسف الدويلة، مرجع سابق، ص27.

15. درة عبد الباري إبراهيم، زه نعيم الصباغ، (2008)، إدارة ا وارد البشرية القرن ا ادي والعشرين، دار وائل للنشر والتوزيع، ص.ص.259-260.

16 . Noe, Raymand A, Hollen beck, john R, Gerhrty, Barry, and Wright, patrick M (2007), fundamentals of human. Ressource Management (2ed), Boston, MC Graw-hill Lrwin, P.253.

17. انظر خالد مد الشوابكة، مرجع سابق، ص.48. و بوسنينة الصديق منصور، وسليمان الفارسي، (2003)، ا وارد البشرية أ يتها، تنظيمها، مسؤوليتها، مهامها ا ماه ية الليبية العظمى، أكاد ية الدراسات العليا، ص.381.

18. بوسنينة الصديق، مرجع سابق، ص396. و ا رسي ال الدين مد، (2006)، الإدارة الإسترا ية للموارد البشرية، الإبراهيمية، الدار ا امعية ، ص.425.

19. Jones, Gareth R, (2007), organizational Theory, Design and change, 5th Ed, USA, pearson prentice Hall, PP 135-136 و عارف سامي، (2008)، أساسيات الوصف الوظيفي، عمان دار زهران للنشر والتوزيع، ص.196.

20. Noe et al , op-cit pp 266-269.

21. أنظر حنان ا د القضاة، مرجع سابق، ص.ص. 65-68.و ندى إ اعيل جبوري، (2003)، اثر تكنولوجيا ا علومات الأداء ا نظمي، دراسة ميدانية الشركة العامة للصناعات الكهربائية، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، ص 146 . و تأث تكنولوجيا ا علومات على الأساليب الإدارية .... اقتباسات من رسائل الدكتوراه- http://aziz-phd.blogspot.com/2011/02/blog-post_25.html

تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية
- دراسة تطبيقية على عينة من المستشفيات -

عرابة الحاج*
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
مخبر أداء اقتصاديات المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تسمح بتقييم عملية توظيف وتوزيع أفراد الهيئة الطبية والصحية في هذه المستشفيات كتوليفات عمل، عن طريق المقارنة بين المؤشرات المحسوبة (الواقعية) والمؤشرات العالمية. وقد تم القيام بدراسة تطبيقية على عينة من المستشفيات العمومية، بغرض توضيح كيفية إسقاط الجانب النظري للدراسة ميدانيا، ومحاولة تقييم مدى نجاح عملية استخدام وتوظيف الموارد البشرية في أداء الخدمات الصحية بهذه المستشفيات.

الكلمات المفتاح : الكفاءة، الأداء، الموارد البشرية، المستشفيات، الخدمات الصحية.

تمهيد : إن من أهم وسائل تحقيق الأداء الناجح في المنظمات الحديثة، هو القدرة على الاستخدام الجيد للمكونات البشرية والمادية فيها، وإدارة هذه التوليفة من الموارد بأسلوب كفء وفعال في عملياتها المختلفة، فكفاءة استخدام هذه الموارد وخصوصا البشرية منها، تتيح لهذه المنظمات تقليل التكاليف، وادخار الجهد والوقت، وتحسين جودة مخرجاتها،...الخ.

وإذا كانت الكفاءة معيارا مهما في الحكم على جودة أداء أي منظمة، فهي تحتل أهمية خاصة بالنسبة للمستشفيات العمومية، على اعتبار أنها مطالبة بتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية في الوقت والمكان المناسبين، للحفاظ على صحة أفراد المجتمع، حيث تمتاز الخدمات الصحية فيها بالتكلفة العالية، هذا مع محدودية الموارد الموجهة لها.

كما تتميز هذه المستشفيات بتعدد وتنوع التركيبة البشرية العاملة فيها، وخصوصا الصحية (التي لها علاقة مباشرة بالخدمات الطبية والصحية، كالأطباء، الممرضون، مساعدي التمريض...الخ)، مع تعقد الوظائف والمهام التي يمارسها هؤلاء وتداخلها مع بعضها البعض، من خلال ما يتم تقديمه من خدمات علاجية يومية...، فكل ذلك يتطلب إعطاء موضوع تقييم استخدام الموارد البشرية الصحية المتاحة لهذه المستشفيات أهمية كبرى، حتى يتسنى للقائمين على تسييرها معرفة مدى كفاءة عملياتها، من خلال مؤشرات الكفاءة البشرية التي سوف نراها لاحقا.

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية :

ما هي أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات ؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه المؤشرات في الواقع بالنسبة للمستشفيات العمومية ؟

ولمعالجة هذا الموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، فقد ارتأينا الاعتماد على خطة العمل التالية :

1- مفهوم الكفاءة ؛ 2- العلاقة بين الكفاءة والفعالية ؛ 3- كفاءة الأداء في المستشفيات ؛

4- مؤشرات قياس كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات ؛

5- تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية على مستوى عينة من المستشفيات العمومية.

* araba_1979@yahoo.fr

1- مفهوم الكفاءة :

تعرف الكفاءة على أنها: "إنجاز الأعمال بطريقة اقتصادية تضمن الوصول للأهداف المرتقب تحقيقها. وهي تعني الحصول على أكبر كمية، نظير ما هو أقل أو أقل بتكلفة. وبمعنى آخر إبقاء التكاليف في حدودها الدنيا والأرباح في حدها الأقصى. فهو مفهوم يربط بين المدخلات والمخرجات، وكلما كانت العلاقة موجبة، كلما تم الحكم على أن المؤسسة ذات كفاءة والعكس صحيح."[1]

كذلك تعرف بأنها: "الزيادة إلى أعلى حد ممكن بالنسبة للنتائج أو المخرجات، مقارنة بالمدخلات وكفاءة المنظمة تعني الوصول إلى الحد الأعلى من المنفعة، أو زيادة نسبة النتائج للمدخلات نفسها."[2]

والكفاءة عموما يتم قياسها انطلاقا من معيار الاستخدام الأمثل للموارد، وهذا الأخير لا يتحقق إلا من خلال العملية الإدارية الإستراتيجية (الخطة الإستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل)، والتي تسمح بالمراقبة الدورية وقياس مستويات الإنتاجية. بمعنى قياس الكفاءة الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج المستعملة، وتحسب الكفاءة بالعلاقة التالية : (**الكفاءة = المخرجات/ المدخلات).**

إن أي تغير في البسط أو المقام سيؤدي إلى تغير في الكفاءة، وبذلك يمكن تحقيق الكفاءة العالية حتى إذا كانت نسبة المدخلات والمخرجات منخفضة، والكفاءة التامة (كفاءة بنسبة 100%) تتحقق عندما تكون المدخلات مساوية للمخرجات، وهذا من الناحية العملية لا يمكن تحقيقه إلا عندما لا يوجد إهدار، ولو بمقدار جزء بسيط من الطاقة أثناء العمليات الإنتاجية المختلفة. وبعبارة أخرى تتحقق الكفاءة التامة عندما يكون الإهدار يساوي صفرا، حيث تتساوى المدخلات مع المخرجات، أي أن الطاقة المحققة تساوي الطاقة المتاحة.[3]

2- **العلاقة بين الكفاءة والفعالية :**

كثيرا ما يساوى بين مفهوم الفعالية ومفهوم الكفاءة، علما بأن المصطلحين مختلفان ومترابطان، فالفعالية تعني كما يقول **دراكر** "ماذا نعمل ؟"، أما الكفاءة فتعني "كيف نعمل ؟". أي أن الفعالية تعبر عن مدى صلاحية العناصر المستخدمة (مال، معدات، إنسان، أساليب)، للحصول على النتائج المطلوبة، أي العلاقة بين العناصر المستخدمة وليست كميتها. أما مفهوم الكفاءة فيهتم بكمية العناصر المستخدمة، أي العلاقة بين هذه العناصر كمدخلات ونسبة المخرجات (النتائج). لذلك فإن الكفاءة تهتم بانجاز الأعمال بأقصر وقت وأقل استخدام للعناصر، للحصول على النتائج المرغوبة.[4]

وهناك من يرى بأن كفاءة الأداء تتحقق عن طريق التصرف السليم في استخدام الموارد النادرة، حيث يكون الاستخدام على قدر الحاجة، بحيث لا يزيد فيؤدي إلى إضعاف قدرة المؤسسة أو الهيئة على الوفاء باحتياجاتها على المدى البعيد، ولا ينقص بالقدر الذي يعيق تنفيذ عملياتها العاجلة.[5]

3- كفاءة الأداء في المستشفيات :

إن من أهم المتطلبات الضرورية لتقديم الخدمات العلاجية والصحية إلى المواطنين بالإضافة إلى الموارد المادية، هو مدى توفر ذوي المهن الطبية (أطباء، أطباء أسنان، صيادلة...). وذوي المهن الصحية في المستشفيات (ممرضين، مساعدي تمريض، مراقبين صحيين،...). حيث إن عدم توفر هذه الكوادر البشرية المتخصصة للعمل في المستشفيات، سوف يعيق عمل هذه الأخيرة. إضافة إلى ذلك فإن توفر هؤلاء بالعدد الكافي لشغل الوظائف الموجودة، بالتناسب مع الوسائل والأجهزة الطبية المتوفرة، يعتبر مؤشرا على مدى تحقيق إحدى المهام الفرعية للمستشفيات، وهي توفير الكوادر الطبية والصحية اللازمة لإدارة المؤسسات الصحية.[6]

وعلى الرغم من أن السبب الرئيسي لوجود المستشفى، هو تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها، إلا أن الاستخدام الكفء للموارد المتاحة (البشرية والمادية) يعتبر هدفا مهما آخر، لأن المستشفى لا تستطيع البقاء على المدى الطويل دون تحقيق الكفاءة.

و يتضح من خلال ما سبق أن قياس الكفاءة في المستشفى، لا بد وأن يعتمد على عنصرين هما :[7]

أ- الطاقة المتاحة (الكامنة) للمستشفى ؛ ب- مدى أو كيفية استخدام تلك الطاقة في التطبيق.

ويعتبر معيار التكلفة من المؤشرات المهمة لقياس كفاءة المستشفى، فتخفيض التكاليف يعتبر دليلا على تحسن الكفاءة، بافتراض المحافظة على النوعية، كما أن تحسن نوعية الخدمات ضمن نفس التكلفة هو دليل على تحسن الكفاءة.

نهدف إلى تقييم كيفية استخدام الطاقة البشرية الصحية المتاحة للمستشفى، من خلال مجموعة من المؤشرات المعروفة في مجال استخدام الموارد البشرية الصحية، للحكم على مدى نجاح أو فشل (كفاءة) توظيف هذه الموارد في المستشفى، من خلال ما ستقدمه هذه المؤشرات من معطيات في الجانب التطبيقي للدراسة.

4- مؤشرات قياس كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات :

من أجل قياس الكفاءة الفعلية لاستخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات، لا بد وأن يكون ذلك من خلال تقدير الاستخدام الفعلي والإهدار الفعلي لهاته الموارد. ونظرا لصعوبة تحقيق ذلك، فإنه يمكن الاعتماد على مقارنة هيكل الموارد البشرية المتوفرة مع المقاييس العالمية لتقدير كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات. ويمكن تقسيم المؤشرات الخاصة باستخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات، إلى أربعة مؤشرات (نسب) وهي :[8]

أ- نسبة ذوي المهن الصحية إلى ذوي المهن الطبية: Health-Medical Staff Ratio

ب- نسبة الممرضين إلى الأطباء: Nurse-Physician Ratio

ج- نسبة الأسرة إلى الأطباء: Physician-Bed Ratio

د- نسبة الأسرة إلى الممرضين: Nurse-Bed Ratio

وفي ما يلي شرح لكل مؤشر من المؤشرات السابقة :

أ- نسبة ذوي المهن الصحية إلى ذوي المهن الطبية : يفترض بأن الاستخدام الجيد لتأهيل الطبيب مثلا، لا يتحقق إلا مع توفر كوادر فنية مساعدة له، تضمن حصر جهوده بمهام تتناسب وتأهيله العالي. وبالنظر إلى أهمية هذا المؤشر كشرط مسبق وضروري للاستخدام الكفء لذوي المهن الطبية والصحية، فقد يعتبر توفر اثني عشر عاملا (12) من الكوادر الوسيطة (ذوي المهن الصحية) مقابل كل عامل من ذوي المهن الطبية (1/12)، كمستلزم أساسي للاستخدام الكفء لكل من ذوي المهن الطبية والصحية.[9]

وتختلف هذه النسبة باختلاف المؤسسات الصحية، فالنسبة المقبولة في المستشفيات تختلف عن النسبة الخاصة بالمراكز الصحية الرئيسية، أو الفرعية، ويمكن اعتبار نسبة (1/10) كنسبة مقبولة لتوفر ذوي المهن الصحية بالمقارنة مع ذوي المهن الطبية في المستشفيات. وعلى الرغم من أن تحقيق النسبة لا يوفر دليلا أكيدا على حسن استخدام الموارد البشرية المتخصصة، إلا أن الخلل فيها يوفر مؤشرا جيدا حول سوء استخدام الموارد المتوفرة، خاصة إذا ما علمنا أن تحقيق النسب المقبولة، يعتبر شرطا أساسيا للاستخدام الجيد للموارد البشرية الصحية في حالة توفر الشروط الأخرى.

ب- نسبة الممرضين إلى الأطباء : إذا كانت نسبة (ذوي المهن الصحية إلى ذوي المهن الطبية) تعتبر من المؤشرات العامة غير المباشرة المعتمدة لتقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية المتاحة للخدمات الصحية عموما، فإن نسبة (الممرضين إلى الأطباء) تعتبر من المؤشرات النوعية المتخصصة لتقدير كفاءة استخدام الأطباء والممرضين، نظرا للدور الكبير الذي يقوم به هؤلاء في تقديم الخدمات الصحية من جهة، ولندرة هذه الفئات وزيادة الحاجة إليها من جهة أخرى. والنسبة المقبولة كحد أدنى هي ثلاثة ممرضين أو ممرضات لكل طبيب واحد (1/3)، وهذه النسبة تختلف باختلاف المؤسسات الصحية، حيث أن النسبة المقبولة كحد أدنى للمستشفيات هي (1/4).[10]

وعلى الرغم من أن توفر النسبة المطلوبة لا يعني بالتأكيد حصول الاستخدام الكفء لهذه الموارد، إلا أن الخلل الكبير في النسبة يوفر مؤشرا جيدا عن احتمالات عالية لعدم الكفاءة. حيث أن زيادة عدد الممرضين عن الحدود المقبولة القياسية، يعني استخداما سيئا للمرضين. أما إذا قل عدد الممرضين عن الحدود المقبولة، فإن ذلك يعني أن الطبيب يقوم بأعمال بإمكان أشخاص آخرين أقل تأهيلا القيام بها، وفي كلتا الحالتين هناك عدم كفاءة أو هدر في استخدام هذا النوع من الموارد البشرية.

ج- نسبة الأسرة إلى الأطباء : المؤشر السابق يشير إلى كفاءة استخدام الطبيب على ضوء الخدمات التمريضية المساعدة المتوفرة له، أما مؤشر (سرير/طبيب) فيشير إلى كفاءة استخدام الأطباء العاملين في المستشفيات على ضوء عدد الأسرة التي يقوم الطبيب الواحد بخدمتها، على أساس الافتراض بأن الاستفادة الجيدة من العاملين بالمستشفيات غير ممكنة، ما لم يكن هناك توازن بين عدد الأطباء وعدد الأسرة في المستشفيات التي يعملون فيها. ومع الافتراض بأن الطبيب الواحد لا يستطيع أن يخدم بكفاءة أكثر من عدد محدد من الأسرة، فإن النسبة المقبولة لعموم المستشفيات هي (4 إلى 5) أسرة لكل طبيب. علما بأن هذه النسبة قد تختلف باختلاف اختصاصات المستشفيات: عامة، أطفال، نسائية وتوليد، صدرية، عقلية،...الخ.[11] إن زيادة هذه النسبة يعني تكليف الأطباء بأعباء تزيد عن الحدود المقبولة، مما يؤدي إلى إهدار وغياب للكفاءة، إما من خلال إرهاقهم واستنزافهم شخصيا، أو من خلال دفعهم إلى تقليل مستوى الرعاية التي يقدمونها إلى المريض الواحد. وأما نقص هذه النسبة، فهو يعني عدم استغلال الطاقة المتوفرة لخدمة عدد أكبر من المرضى الذين هم في حاجة فعلية إليها.

د- نسبة الأسرة إلى الممرضين : إذا كانت نسبة (ممرض/طبيب) تعتبر من المؤشرات العامة غير المباشرة لتقييم كفاءة استخدام الأطباء والممرضين، فإن نسبة (سرير/ممرض) تعتبر من المؤشرات الفرعية المتخصصة. إن هذا المؤشر يستخدم لتقدير كفاءة استخدام الممرضين والممرضات العاملين في المستشفى على ضوء عدد الأسرة، حيث يفترض بأن الاستفادة الجيدة من الممرضات والممرضين في عملهن في المستشفيات غير ممكنة، ما لم يكن عددهن أو عددهم متناسبا مع عدد الأسرة في المستشفيات التي يعملون فيها. ومع افتراض أن الممرض الواحد لا يستطيع أن يخدم أكثر من عدد معين من الأسرة، فإن النسبة المقبولة لعموم الأسرة هي بحدود (2) سرير لكل ممرض أو ممرضة، علما بأن هذه النسبة تختلف باختلاف اختصاصات المستشفيات: عامة، أطفال، أمومة وطفولة، نسائية وتوليد، حميات...الخ.[12]

5- تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية على مستوى عينة من المستشفيات العمومية :

لمعالجة موضوع الدراسة من الجانب التطبيقي، فقد قمنا باختيار عينة من المستشفيات العمومية يقدر عددها بأربعة مستشفيات، تتوزع على ثلاث ولايات جنوبية وهي : ورقلة، الوادي، بسكرة. حيث تعتبر هذه المستشفيات أقطاب صحية كبرى على مستوى هذه المناطق، وهذه المستشفيات هي :

1- مستشفى محمد بوضياف – في مدينة ورقلة - ؛ 2- مستشفى سليمان عميرات - في مدينة تقرت - ؛

3- مستشفى بن عمر الجيلالي - في مدينة الوادي - ؛ 4- مستشفى بشير بن ناصر - في مدينة بسكرة -.

وقد تم اختيار هذه المستشفيات لإجراء هذه الدراسة للعوامل التالية :

أ- القرب الجغرافي لهذه المستشفيات، وهو ما سهل عملية التنقل إليها للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة.

ب- المعرفة المسبقة لهذه المستشفيات، نظرا لأن الباحث قد أجرى دراسة سابقة عليها تتعلق بموضوع بحثي آخر.

أما عن أداة الدراسة، فقد استخدمنا أسلوب المقابلة من أجل جمع البيانات الضرورية للدراسة التطبيقية، حيث تمت مقابلة مسؤولي النشاطات الصحية في كل مستشفى، من أجل الاستفسار عن البيانات الضرورية، ولمعرفة واقع أداء الموارد البشرية في المصالح الصحية والطبية المختلفة في كل مستشفى.

قمنا بجمع البيانات التي تتعلق بهذه المستشفيات العمومية كل على حدى، والتي لها صلة بموضوع البحث وهذه البيانات هي :

1- عدد الممارسين للمهن الطبية (الأطباء بمختلف تخصصاتهم).

2- عدد الممارسين للمهن الصحية (الممرضين، مساعدي التمريض، المراقبين الصحيين،...).

3- عدد الممرضين والممرضات.

4- عدد الأسرة.

ويمكن توضيح هذه البيانات الخاصة بهذه المستشفيات، في الجدول (1).

بعد الحصول على هذه البيانات، قمنا بحساب المؤشرات (النسب) السابقة الخاصة باستخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات، من أجل تقييم مدى كفاءة هذا الاستخدام في المستشفيات العمومية التي أجريت عليها الدراسة التطبيقية، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج قمنا بعرضها في الجدول (2).

ملاحظة : قمنا بتقريب النتائج المحسوبة إلى أرقام صحيحة، حتى يتسنى لنا القيام بالمقارنة بين المؤشرات المحسوبة والمؤشرات العالمية الخاصة باستخدام الموارد البشرية الطبية والصحية، وهو جوهر عملية التقييم التي تهدف إليها هذه الدراسة.

التعليق على الجدول (عملية التقييم) :

حاول إجراء عملية تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية محل الدراسة بالنسبة لهذه المستشفيات العمومية، انطلاقا من التعليق على كل مؤشر محسوب، بالنسبة لكل مستشفى عمومي على حدى، وهو ما سيساعدنا على إجراء عملية المقارنة بين كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في هذه المستشفيات.

أ- المؤشر الأول(نسبة ذوي المهن الصحية إلى ذوي المهن الطبية) : بالنسبة لهذا المؤشر فقد وجدنا أن كل المؤشرات المحسوبة بالنسبة لهذه المستشفيات، أقل من المعدل أو المؤشر العالمي والذي هو : (1/10) أو 10، أي 10 عمال من ذوي المهن الصحية مقابل كل عامل من ذوي المهن الطبية أي طبيب. وقد كانت المؤشرات الأضعف لدى كل من مستشفى محمد بوضياف، ومستشفى بشير بن ناصر، وذلك بمؤشر يقدر بـ : (1/04)، أو أربعة عمال من ذوي المهن الصحية مقابل كل طبيب. وهي مؤشرات ضعيفة نسبيا وبعيدة عن المؤشر العالمي، وهذا يدل على وجود خلل في هذا المؤشر بالنسبة لهذين المستشفيين، كما هو الحال بالنسبة للمستشفيات المتبقية والتي هي رغم ذلك فهي أفضل حالا، حيث بلغ هذا المؤشر بالنسبة لمستشفى بن عمر الجيلالي (1/05)، أما مستشفى سليمان عميرات فقد بلغ المؤشر المحسوب لديه أعلى مستوى، حيث بلغ معدل استخدام الموارد البشرية الصحية لديه بالنسبة لهذا المؤشر (1/06). وهو وإن كان أفضل معدل من بين المعدلات السابقة، إلا أن حساب المؤشر الأول بالنسبة لهذه المستشفيات بصفة عامة، يشير إلى وجود عدم توازن بين عدد أصحاب المهن الصحية وعدد أصحاب المهن الطبية، والذي يرجع ربما إلى عدم كفاية العمال ذوي المهن الصحية (ممرضين، مساعدي تمريض، تقنيين صحة، مراقبين صحيين...)، أو هناك سوء توزيع لعمال الفئتين...، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة عمل أصحاب المهن الطبية أو الأطباء، وقيامهم بمجهودات وأعمال إضافية كان يمكن أن يقوم بها، أو يساعدهم على انجازها أصحاب المهن الصحية.

ب- المؤشر الثاني (نسبة الممرضين إلى الأطباء) : بالنسبة لهذا المؤشر فقد وجدنا من خلال الجدول، أن هناك ثلاثة مستشفيات عمومية قد حققت بالضبط المؤشر العالمي في هذا المجال، وهو : (1/04) أي توفير 04 ممرضين للعمل مع كل طبيب. وهذه المستشفيات هي على التوالي: مستشفى محمد بوضياف، مستشفى بن عمر الجيلالي، ومستشفى بشير بن ناصر. وهو شيء إيجابي يشير إلى استخدام جيد وكفء للممرضين داخل هذه المستشفيات، أي عدم وجود هدر لهذا المورد البشري (الممرضين)، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الضغط على العمل الذي يقوم به الأطباء، نتيجة وجود فئة مؤهلة هي فئة الممرضين تعمل إلى جنبهم، تقوم بالأعمال المساعدة و الروتينية. أما بالنسبة لمستشفى سليمان عميرات بتقرت، فقد بلغت قيمة هذا المؤشر: (1/05)، وهو شيء إيجابي نسبيا، حيث وبالرغم من أنه يفوق المؤشر العالمي في هذا المجال (1/04)، إلا أنه يتضح لنا وجود هدر في هذا المورد البشري يقدر بـ ممرض واحد (01) إضافي عن كل طبيب موجود داخل المستشفى، وبالتالي يمكن لهذا المستشفى أن يعيد إعداد خريطة توزيع الممرضين على المصالح والأقسام حسب التخصصات الخاصة بالأطباء والممرضين، ويستفيد من العدد الإضافي للممرضين في ممارسة أعمال ضرورية أخرى. كما قد يكون العدد ناتجا عن زيادة في أعداد الممرضين في هذا المستشفى مقارنة بعدد الأطباء، وهو ما يمكن تفسيره بالأعداد الكبيرة للمتخرجين والموظفين من الممرضين مقارنة بالأطباء عموما، وبالتالي نستنتج أن كل هذه المستشفيات قد حققت كفاءة في استخدام المورد المتعلق بالممرضين بالتناسب مع عدد الأطباء.

ج- المؤشر الثالث (نسبة الأسرة إلى الأطباء) : من ملاحظتنا للجدول السابق دائما، وبالنسبة لهذا المؤشر نرى بأن المستشفيات الثلاثة السابقة والمتمثلة في مستشفى محمد بوضياف، بن عمر الجيلالي، بشير بن ناصر، قد حققت مؤشرا يقدر بـ : (1/04)، أي أربع أسرة بالنسبة لكل طبيب في هذه المستشفيات، وهو نفسه المعدل العالمي الذي يترواح بين 04 إلى 05 أسرة لكل طبيب. وهو شيء جيد بالنسبة لهذه المستشفيات الثلاثة. كذلك الأمر بالنسبة لمستشفى سليمان عميرات بتقرت، فقد حقق مؤشرا يقدر بـ : (1/05)، أي 05 أسرة لكل طبيب في المستشفى، وهو شيء جيد أيضا يشير إلى وجود أطباء بما فيه الكفاية يسهرون على متابعة جميع المرضى الموجودين على أسرة المستشفى. وعموما يمكن القول أن جميع مستشفيات الدراسة قد حققت المؤشر العالمي أو المعيار العالمي الخاص بكفاءة استخدام الأطباء بالنسبة لعدد الأسرة المتوفر لديها، وبالتالي نستطيع أن نقول أن كفاءة استخدام هذا المورد البشري الصحي (الأطباء) بالتناسب مع هذا المورد المادي (الأسرة)، كانت جيدة ومن دون هدر أو سوء استخدام.

د- المؤشر الرابع (نسبة الأسرة إلى الممرضين) : بالنسبة لهذا المؤشر الأخير، فيتضح لنا من خلال الجدول أن جميع مستشفيات الدراسة قد حققت النسبة أو المؤشر (01)، وهي بعيدة عن المؤشر أو المعيار العالمي (1/02)، أي أن جميع هذه المستشفيات تستخدم ممرض أو ممرضة واحدة لكل سرير فيها، والمعدل العالمي يشير إلى ضرورة وجود ممرضين أو ممرضتين (02) على الأقل عند كل سرير في المستشفى، الأمر الذي يشير إلى وجود خلل في تناسب عدد الأسرة مع عدد الممرضين، وهو ما يجب تغطيته من أجل ضمان خدمة صحية فعالة وكفؤة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حالات الغياب التي قد يقع فيها الممرضون والممرضات، مما قد يؤثر سلبا على سير العملية الصحية في المستشفى ككل، من خلال تدهور الخدمات الصحية المقدمة فيها، نتيجة وجود عجز في استخدام أو توفير مورد بشري هام لا تقل أهميته عن أهمية الأطباء في المستشفى، ألا وهو الممرضون والممرضات. وبالتالي نستطيع أن نقول بأن كفاءة استخدام هذا المورد البشري الصحي في هذه المستشفيات بالتناسب مع عدد الأسرة، هي دون المستوى المقبول.

خلاصة : من خلال ما سبق، تتضح لنا مدى أهمية المؤشرات السابقة في الحكم على كفاءة أداء الموارد البشرية الصحية في المستشفيات، وخصوصا المستشفيات العمومية التي هي في حاجة ماسة لتقييم كفاءة أداء وحداتها البشرية الصحية، من أجل السعي نحو تحسين كيفية استخدام هذه الموارد، ومراقبة توظيفها دوريا في العمليات الصحية، بغية تحقيق خدمات صحية ذات جودة عالية، من خلال القضاء على أي خلل أو هدر في عملية استخدام هذه الموارد، وصولا بها نحو الاستخدام الأمثل. وفي الأخير ومن خلال النتائج التطبيقية التي توصلنا إليها، يمكن أن نقدم للمهتمين بمثل هذه المواضيع، والقائمين على تسيير هذه المستشفيات، الاقتراحات التالية :

1- ضرورة متابعة كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية باستمرار، وحتى غير الصحية (التي ليست لها علاقة بالعمل الصحي كأعوان الأمن، الحراس، عمال الصيانة...الخ)، من خلال هذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات الأخرى، حتى يتم الكشف عن مواطن القوة والضعف في الكفاءة الإستخدامية لهذه الموارد.

2- ضرورة ربط النتائج التي تقدمها هذه المؤشرات، بنتائج تطبيق المؤشرات الخاصة بتقييم كفاءة استخدام الموارد المادية في المستشفى.

3- أخذ النتائج الخاصة بهذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات البشرية الأخرى، بعين الاعتبار عند إعداد مخطط الموارد البشرية السنوي.

4- إعداد خريطة توضح توزيع الموارد البشرية الصحية لجميع الأفراد العاملين في المستشفى، بناءا على توزيع الأسرة، وعلى اختصاصات كل من ذوي المهن الصحية والمهن الطبية، مما يسهل الرجوع إليها عند وجود خلل أو هدر في استخدام هذه الموارد.

5- استخدام هذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات الأخرى على المستوى الجزئي، أي على مستوى المصالح والأقسام الكثيرة في المستشفى، بغية تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في هذه الأقسام والمصالح أيضا، بناءا على الأهمية الإستراتيجية لكل قسم أو مصلحة في المستشفى.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : يوضح البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية

المستشفيات	عدد ذوي المهن الطبية	عدد ذوي المهن الصحية	عدد الممرضين	عدد الأسرة
مستشفى محمد بوضياف	65	290	250	240
مستشفى سليمان عميرات	45	275	230	212
مستشفى بن عمر الجيلالي	54	245	225	220
مستشفى بشير بن ناصر	60	250	240	220

المصدر : مُعدة انطلاقا من البيانات المقدمة

الجدول (2) : يوضح حساب مؤشرات استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات محل الدراسة

المؤشرات (النسب)	مستشفى محمد بوضياف	مستشفى سليمان عميرات	مستشفى بن عمر الجيلالي	مستشفى بشير بن ناصر
المهن الصحية/الطبية	04	06	05	04
الممرضين/الأطباء	04	05	04	04
الأسرة/الأطباء	04	05	04	04
الأسرة/الممرضين	01	01	01	01

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على ما سبق.

الإحالات والمراجع :

[1] **-** Tony Alberto, **" comprendre l'entreprise "**, Nathan, Paris, 1998, p128.

[2] - منيف إبراهيم عبد الله، **" الإدارة: المفاهيم، الأسس، المهام "**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1983، ص 87.

[3] - Reddin, W.J, **" Managerial Effectiveness "**, McGraw-Hill Book Company, London, 1970, p p 5, 6.

[4] - منيف إبراهيم عبد الله، مرجع سابق، ص239.

[5] - محمد بن عبد الله العثمان، **" تفويض السلطة وأثره على كفاءة الأداء "**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2003، ص 73.

[6] - خليل عواد حسن أبو حشيش، **" إطار مقترح لقياس وتقويم الأداء في المستشفيات الحكومية "**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص 141.

[7] - نفس المرجع، ص 147.

[8] - نفس المرجع، ص 148.

[9] - وديع محمد كامل، **" المرشد في إدارة المستشفيات مع أمثلة من العالم العربي "**، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، 1987، ص52.

[10] - سراج الدين فهمي،**" المؤشرات الفنية لقياس الأداء في المستشفيات "**، اللقاء التدريبي حول: معايير قياس كفاءة الأداء في المستشفيات، عمان، من 11/30 إلى 1991/12/12، ص 12.

[11] - حسين البياتي، **" المعايير المعتمدة في إقامة وإدارة المستشفيات: وجهة نظر معاصرة "**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص83 بتصرف.

[12] - Rowe, R.G and Brewer, W,**" Hospital Activity Analysis ",** Butterworths, United Kingdom, 1992, p p 80, 81.

أثر التوجه نحو السوق على الأداء الكلي لمستشفيات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

عبد الإله سيف الدين غازي ساعاتي* & شاكر تركي أمين**
جامعة الملك عبد العزيز - السعودية

الملخص : هدفنا من هذه الدراسة إلى تعرّف على أهمية مفهوم التوجه نحو السوق، ودرجة تبني مستشفيات القطاع الخاص السعودية لهذا المفهوم، وأهمية هذا المفهوم في إكسابها ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسة الحادة من مستشفيات القطاع العام، وأثر ذلك على تحسن الأداء الكلي لمستشفيات القطاع الخاص والمتمثل في زيادة حصتها السوقية ونمو إرباحها، إضافة إلى المحافظة على صورتها الذهنية المشرقة في أذهان العملاء المرضى والمراجعين لها. تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة باختيار عينة مكونة من 100 مفردة من المدراء ومسئولي الأقسام العاملين في عدد من المستشفيات الخاصة.

توصلت الدراسة إلى أهمية هذا المفهوم بالنسبة لمستشفيات القطاع الخاص، حيث اختلفت الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر هذا المفهوم حسب درجة مساهمته في تحسين الأداء الكلي لكل منها.

أوصت الدراسة بضرورة ابتكار متغيرات جديدة لمفهوم التوجه نحو السوق، وإعادة النظر في سياسات التسعير المعتمدة لإضافة ميزة تنافسية أخرى من حيث السعر.

الكلمات الدالة : التوجه بالعملاء، التوجه بالمنافسين، التوجه بالاستجابة للمعلومات.

مقدمة : يشهد قطاع الخدمات الصحية حالة من التنافس الشديد في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع وعولمة الأسواق وانفتاحها وتنامي احتياجات أسواق العمل وحاجات ورغبات العملاء في الأسواق المحلية والإقليمية لمواكبة متطلبات العصر. وأصبحت مسألة الخدمات الصحية بشقيها العلاجي والوقائي من المسائل المهمة التي أولتها الدول جل اهتمامها خاصة عندما اعتبرت منظمة الصحة العالمية أن الخدمات الصحية خدمة قابلة للتداول بين الدول، وأهمية انفتاح الخدمات الصحية على العالم أجمع لما تشكله من فرص لتطوير المجتمعات والرقي بها إلى المستويات العالمية، حيث يعتبر انخفاض نسب وفيات الأطفال وزيادة سن الشيخوخة من المؤشرات الرئيسية لقياس دور وأهمية الخدمات الصحية في التنمية البشرية (World Bank, 2004).

برزت في السنوات القليلة الماضية توجهات جديدة نحو تطبيق مفاهيم وأساليب التسويق الحديث في مجال تقديم الخدمة الصحية والخدمات المرافقة لها، نظرا لطبيعة الخدمة الصحية وما تتصف به من خصائص مميزة فقد أصبح التسويق ضرورة تقتضيها الطبيعة التنافسية ما بين مستشفيات القطاع العام ومستشفيات القطاع الخاص، والمنافسة ما بين مستشفيات القطاع الخاص نفسها نتيجة لتزايد إعدادها مما دعا إدارات هذه المستشفيات في أن تفكر جديا في مواجهة التحديات التي تفرضها تلك المنافسة، وبلورة اتجاهات حديثة لدى إداراتها لتساهم في تدعيم وتعزيز قدراتها من خلال تبني المفاهيم التسويقية الحديثة في تقديم خدماتها (Pride & Ferrell, 2006). ، من أجل المحافظة على بقائها واستمرارها وتحقيق عائد على الاستثمار من خلال إتباع إستراتيجية المبادرة والابتكار في تقديم الخدمات الصحية والخدمات المرافقة لها، وهذا العمل يتطلب منها درجة عالية من الالتزام والكفاءة والفاعلية في خلق صورة ذهنية مشرقة لها ولخدماتها التي تقدمها في أذهان عملائها الحاليين والمستقبليين من المرضى والمراجعين على المستوى المحلي والإقليمي، من أجل زيادة حصتها السوقية وبالتالي تعظيم نسب العائد على الاستثمار.

أهمية الدراسة

تناولت هذا الدراسة أثر مفاهيم التوجه نحو السوق على الأداء الاستراتيجي الكلي لمستشفيات القطاع الخاص، وذلك لأهمية الخدمات الصحية والعلاجية للمرضى والمراجعين، وكون هؤلاء المرضى والمراجعين غير حساسين بالنسبة للسعر بمعنى أن جودة الخدمة الصحية التي يتلقونها تحتل الأولوية الأولى.

* assaati@gmail.com
** Dr.shakerismail@ymail.com

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التوجه نحو السوق والعناصر المكونة لهذا المفهوم، وتعرّف العناصر المؤثرة على الأداء الاستراتيجي الكلي لجودة الخدمة الصحية حسب درجة أهميتها من وجهة نظر العاملين في مستشفيات القطاع الخاص العاملة في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

تعتبر السوق السعودية سوقاً ناشئة بالنسبة للخدمات الصحية (العلاجية والوقائية) التي تقدمها، حيث تتنافس فيها العديد من المستشفيات الخاصة للحصول على حصة سوقية أكبر في ظل الوضع الحالي، أو المحافظة على حصتها السوقية الحالية كون السوق مرشحة لدخول منافسين جدد، إضافة إلى منافسة مستشفيات القطاع العام لها بما تقدمه من خدمات علاجية ووقائية بأجور رمزية مدعومة من قبل الحكومة السعودية، لذا لابد لها من إتباع التوجهات التسويقية التي تحقق لها هذا الغرض، والتوجه المقترح هو التوجه نحو السوق في سياساتها التسويقية من أجل تحقيق هذه الغاية.

وعليه نسعى في هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية :-

1. هل تستخدم مستشفيات القطاع الخاص مفهوم التوجه نحو العميل من أجل تحسين الأداء الكلي الخاص بها ؟

2. هل هناك علاقة بين مفهوم التوجه نحو المنافسين بدراسة نقاط القوة والضعف لديهم وبين الأداء الكلي الخاص بالمستشفى الخاص ؟

3. هل هناك علاقة بين مفهوم التوجه نحو السوق بالتنسيق بين المستويات الوظيفية المختلفة وأداء مستشفيات القطاع الخاص ؟

4. هل هناك علاقة بين مفهوم التوجه نحو السوق باستجابة المستشفى للمعلومات الواردة من السوق وأداء مستشفيات القطاع الخاص ؟

5. هل هناك علاقة بين مفهوم التوجه نحو السوق بنشر المستشفى للمعلومات الواردة إليها للعاملين وأداء مستشفيات القطاع الخاص ؟

نموذج الدراسة

- **المتغيرات المستقلة :** وتتمثل في التوجه نحو السوق المشكل من : – التوجه نحو المنافس – التوجه نحو العميل – التنسيق بين المستويات الوظيفية – استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق – نشر المعلومات للعاملين.

- **المتغير التابع :** ويتمثل في الأداء الاستراتيجي الكلي للمستشفى المشكل من : - زيادة الحصة السوقية – تعظيم نسبة العائد على الاستثمار – نمو الأرباح – البقاء والاستمرار.

فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية للإجابة على أسئلة الدراسة.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو العميل والأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو المنافس وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو المنافس وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو التنسيق بين المستويات الوظيفية وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو نشر المستشفى للمعلومات الواردة إليها للعاملين فيها وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

واقع قطاع الخدمات الصحية

نتيجة للتقدم العلمي المتسارع وثورة الاتصالات العالمية أصبح قطاع الخدمات الصحية في المملكة من أبرز القطاعات الخدمية التي تساهم في ازدهار ونمو الاقتصاد السعودي، حيث يعمل هذا القطاع على توفير الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين، إضافة إلى الخدمات التي يقدمها على المستوى الإقليمي إضافة إلى ارتباطها مع العالم الخارجي نظرا لترابط اقتصاديات الدول وتكاملها لتشكل حلقة متسلسلة من المنافع في ظل ظاهرة عولمة الأسواق والتي جعلتها أكثر تأثرا وتأثيرا على بعضها البعض من ذي قبل. مما فرض على هذا القطاع تحديدا توظيف قدراته وإمكانياته والاستغلال الأمثل لموارده البشرية والاقتصادية المتاحة من أجل تقديم كل مبتكر وجديد في عالم الخدمات الصحية.

يعتبر التسويق أحد أكبر المعوقات التي تواجه قطاع الخدمات الصحية السعودية بشكل عام لرفع وتحسين أداء المؤسسات العلاجية وزيادة مساهمتها في نمو وتقدم الاقتصاد السعودي. (HDR, 2007).

خلال العقد الماضي حظي قطاع الخدمات الصحية بأهمية كبيرة للدور الذي يلعبه في تطوير عجلة التنمية المستدامة إلى جانب قطاعات العمل الأخرى ؛ وتلخصت الأهمية في تحرير هذا القطاع بالكامل والاندماج والشراكة بين المؤسسات العلاجية المختلفة على المستوى المحلي والإقليمي.

من هنا يمكن للمؤسسات العلاجية العاملة في القطاع الخاص تحقيق الميزة التنافسية في السوق السعودية من خلال تبني خطط إستراتيجية تهدف إلى تحسين جودة الخدمات الصحية بمزيد من المنافع التي تحقق مزيدا من الرضاء من العملاء المستفيدين من خدماتها التي تهدف إلى كسب وجذب عملاء جدد على المستوى الإقليمي.

مفاهيم التوجه نحو السوق

يمكن تعريف مفهوم التوجه نحو السوق على أنة الثقافة التنظيمية التي تعمل على خلق السلوكيات الضرورية من أجل الوصول إلى أفضل قيمة مقدمة للعملاء من قبل قطاع العمل (Ge and Ding, 2005). ويمكن تعريف هذا المفهوم على أنه مجموعة من السلوكيات المرتبطة باكتساب وجمع ومعالجة معلومات السوق (Perry and Shao, 2001).

1. **التوجه بالعملاء :** إن أهم العناصر التي ترتبط بمفهوم التوجه نحو السوق هو التوجه بالعملاء للتعرف على حاجاتهم ورغباتهم من أجل تقديم خدمة ذات قيمة لهم وبشكل مستمر (Shergill, Narrgund kar, 2005)، وقد عُرف التوجه بالعملاء على أنه مجموعة من المعتقدات التي تضع اهتمامات العملاء في الدرجة الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات أصحاب المصالح (Kotler & Keller, 2005). وعند قياس المتغير الخاص بالتوجه نحو العميل فقد تم التركيز على الأبعاد التالية وهي : (1) تفهم احتياجات العميل (2) تنظيم الاجتماعات الدورية للعملاء المهمين والأخذ بآرائهم دورياً VIP (3) المحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد (4) تقديم عروض وخدمات طبية جديدة ومبتكرة.

2. **التوجه بالمنافسين :** يقصد بالتوجه نحو المنافسين على أنه جمع المعلومات بشكل دائم ومستمر عن المنافسين العاملين في قطاع الصناعة، نقاط القوة والضعف لديهم، وحول قدراتهم وإمكانياتهم المادية والبشرية، ومستوى الخدمات التي يقدمونها ومخططاتهم الحالية والمستقبلية (Pride & Ferrell, 2006).

3. **التنسيق بين العوامل الوظيفية المختلفة :** وهي تضافر جهود العاملين في كافة مستويات العمل من أجل خلق قيمه عليا ومستمرة للعملاء (Shoham et al, 2005) وسوف يتم قياس هذا المتغير من خلال العناصر التالية وهي : (1) درجة توزيع المعلومات السوقية عبر مناطق نشاطات المستشفيات العاملة على المستوى المحلي والإقليمي (2) مدى توافق نشاطات التسويق مع نشاطات العمل الأخرى (3) تطوير الالتزام الفردي للموظفين نحو مؤسساتهم التي يعملون بها (Olivares & Lado, 2003).

4. **سرعة الاستجابة :** وهي عملية استخدام المعلومات التي تم توليدها وجمعها من أجل خلق قيمة للخدمات التي تقدمها وإيصالها للعميل (Ge and Ding, 2005). وسوف يتم قياس الاستجابة من خلال العناصر التالية : (1) المناطق السوقية المخدومة (2) مواصفات الخدمات المقدمة (3) نشاطات الدعاية والإعلان (3) البحث والتطوير.

5. **توليد وإنتاج المعلومات :** وهي قدرة قطاع العمل على توليد المعلومات ألاستخباراتية حول كل من العملاء والمنافسين. وسوف يتم الاعتماد بشكل أساسي على كافة العاملين بمختلف مستوياتهم ووظائفهم بشكل عام وموظفي الصف الأول في خدمة العملاء (الاستقبال) بشكل خاص في الحصول على المعلومات الضرورية من خلال التغذية الراجعة وسوف يتم قياس المتغير من خلال الأبعاد التالية : (1) قسم بحوث التسويق (2) قواعد البيانات (Pride & Ferrell, 2006).

6. **توزيع المعلومات :** وهي عملية توزيع المعلومات التي تم توليدها على أقسام المستشفيات المختلفة ويتم قياس المتغير من خلال الأبعاد التالية : (1) الاجتماعات الدورية (2) المشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية (3) تبادل المعلومات (Kohli & Gentlemen, 1990) .

مفهوم الأداء الاستراتيجي الكلي

يعرف الأداء على أنة الممارسات المشاهدة والواضحة في أي مؤسسة خدمية وحتى الممارسات الفردية من أجل تحقيق هدف أو أهداف معينة، وعلى انه الأعمال أو الأداء المحقق لأهدافها النهائية (Zeithmal, 2006)، ويشير الأداء الكلي إلى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية مثل العائد على الاستثمار المرغوب والذي يقود إلى زيادة هامش الربح وزيادة الأرباح وخلق صورة ذهنية مشرقة للمؤسسة الخدمية (kotler. & Armstrong, 2006) وسوف يتم قياس متغير الأداء من خلال الأبعاد التالية وهي : (1) رضا العملاء (2) زيادة الحصة السوقية (3) العائد على رأس المال (4) الإنتاجية.

الدراسات السابقة

- **دراسة (Ge, GL. Ding, 2005) بعنوان :** التوجه نحو السوق: الإستراتيجية التنافسية وأداء الشركات.

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف الآثار التوسطية للإستراتيجية التنافسية لها في العلاقة بين التوجه نحو السوق والأداء، تكونت عينة الدراسة من 371 مؤسسة خدمية.

توصلت الدراسة إلى أهمية العناصر المختلفة لمفهوم التوجه نحو السوق "توليد المعلومات، توزيعها، وإستجابية المستشفى تؤثر بشكل تختلف على الإستراتيجية التنافسية لها وأداءها وقد وجدت نتائج هذه الدراسة أن التوجه نحو العميل هي الأكثر تأثيراً على التوجه نحو السوق للمؤسسة وعلى أداءها.

- **دراسة (Kurtinatience, J. 2005) بعنوان :** التوجه نحو السوق في الخدمات الطبية في دول الاتحاد الأوروبي. هدفت الدراسة إلى تحليل درجة تطبيق مؤسسات الخدمات الطبية لمفهوم التوجه نحو السوق وأثرها على الأداء حيث تم إرسال استبانه الدراسة عن طريق الانترنت لعدد المؤسسات الطبية العاملة في سوق دول الاتحاد الأوروبي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التوجه نحو السوق لها، وبين زيادة الحصة السوقية للمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات الطبية، واثر هذا التوجه على الإبداع والابتكار.

- **دراسة (Shergill & Nargundkar, 2005) بعنوان :** التوجه نحو السوق والابتكارات التسويقية. هدفت هذه الدراسة إلى إضافة مفهوم الإبداعية التسويقية في نموذج العلاقة بين التوجه نحو السوق لها وأداءها، وقد تكونت عينة هذه الدراسة من 200 مدير تنفيذي تسويقي أو مدراء عاميين لديهم المعرفة والمعلومات الكافية حول مواضيع التسويق في الشركات المستهدفة في هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين درجة تبني المستشفى لمفهوم التوجه نحو السوق وبين درجة تحسن أداؤها وان هناك علاقة جزئية بين الإبداعية والأداء.

- دراسة (Shoham. A & Kropp F. 2005) بعنوان : التوجه نحو السوق والأداء "الاستخبارات التسويقية والتخطيط".

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر التوجه السوقي على أداء الشركات وقام هؤلاء الباحثين بعمل وتحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة والآثار الكلية للتوجه نحو السوق على أداء الشركات.

توصلت الدراسة إلى أهمية مفهوم التوجه نحو السوق وان هناك أثار مباشرة وغير مباشرة على الأداء الكلي للشركات.

- دراسة (Ellis, P.D, 2004) بعنوان : التوجه نحو السوق والممارسات التسويقية في تطوير الاقتصاد. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق مفهوم التوجه نحو السوق على الحوادث السوقية والممارسة التسويقية، وحاولت أيضاً الإجابة على تساؤل يدور حول فيما إذا كان تطبيق المفهوم التسويقي قادر على زيادة الأداء التنظيمي في شركات تعمل في اقتصاديات الدول النامية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ترابطية بين الممارسة التسويقية والأداء الكلي للعمل وأشارت النتائج أيضاً أن الأسواق الخارجية والعملاء من المرضى والمراجعين هم الأكثر تأثيراً في التوجه نحو السوق في شركات الدول النامية.

- دراسة (Pulendran & Widing, 2003) بعنوان : تخطيط التسويق، التوجه نحو السوق وأداء مؤسسات الأعمال. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تخطيط التسويق، التوجه السوقي وأداء العمل في مجموعة من الشركات الاسترالية، استخدمت الدراسة طريقة الاستبيانات لجمع البيانات.

توصلت الدراسة إلى أن التخطيط التسويقي الفاعل يؤثر إيجابياً على أداء المستشفى وأن التوجه السوقي لم يكن نشاطاً مستقلاً بحد ذاته ضمن نشاطات التسويق المستخدمة في هذه الشركات.

- دراسة (Kim Y., 2003) بعنوان : كيف يمكن للتوجه التسويقي والبيئة وخصائص المؤسسة أن يؤثر على أدائها. هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف أثر التوجه السوقي، البيئة وخصائص المؤسسة على أدائها، حيث تمت دراسة عدد من الشركات الكورية العاملة في السوق الأمريكي ومن أجل جمع البيانات، تم إرسال استبانة عن طريق البريد للشركات المشاركة في هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ترابطية إيجابية بين التوجه نحو السوق لهذه الشركات وبين أداءها وكانت الإبداعية والتوجه نحو السوق أحد أهم العوامل التي تحدد أداء هذه الشركات.

- دراسة (Olivares A. M. & Lado N., 2003) بعنوان : التوجه نحو السوق والأداء الاقتصادي للأعمال. هدفت هذه الدراسة إلى تعرف اثر عناصر مفهوم التوجه نحو السوق على شركات التامين العاملة في الاتحاد الأوروبي، حيث تم اختيار عينة عشوائية بما نسبته 22 بالمائة من هذه الشركات، حيث تم إرسال استبانة عن طريق الانترنت لجميع الشركات المشاركة.

توصلت الدراسة إلى أن التوجه نحو السوق قادر وبشكل دال إحصائيا على تنبؤ أداء العمل.

تشير أدبيات الدراسة إلى أن التوجه نحو السوق من المواضيع المحورية والأساسية في النظريات والممارسات التسويقية، نتيجة التنوع في احتياجات العملاء من المرضى والمراجعين والمنافسة الشديدة بين الشركات العاملة في قطاع الصناعة من أجل استقطاب العملاء والاحتفاظ بهم، من هنا تظهر أهمية دراسة البيئة السوقية بشكل تكاملي في النشاط التسويقي (Kim , 2003).

ويستخدم معظم الدارسين في حقل التسويق مصطلح التوجه نحو السوق للإشارة لدرجة تطبيق منظمات الأعمال لمفهوم التسويق، حيث نرى أن مفهوم التسويق مبني بشكل أساسي على الافتراض الذي يقول أن الوصول إلى أهداف المستشفى يعتمد بشكل أساسي على تحديد حاجات ورغبات السوق المستهدف، ثم العمل على إيصال هذه الحاجات بشكل يخلق الرضا لدى العملاء من المرضى والمراجعين مقارنة مع المنافسين في نفس القطاع (Agarwal &. Eramilli, 2003).

التوجه نحو السوق ذو فاعليه على أداء العمل ,(Guo, C., 2002). أما بالنسبة إلى العناصر التي يتكون منها مفهوم التوجه نحو السوق ثلاثة عناصر سلوكية (التوجه نحو العملاء من المرضى والمراجعين، توجه المنافس، والتنسيق بين العوامل الوظيفية المختلفة، حيث يتضمن كل من هذه العناصر توليد المعلومات الاستخباراتية وتوزيعها على أقسام المستشفى المختلفة، ثم اتخاذ

الإجراءات الإدارية الضرورية، واعتمد الباحثون على منهجين أساسيين في دراسة التوجه نحو السوق، ويتكون المنهج الأول من ثلاثة عناصر أساسية وهي : أن تقوم المستشفى أو المؤسسة بتوليد معلومات حول احتياجات العملاء من المرضى والمراجعين وتوزيع هذه المعلومات على أقسام المستشفى أو المؤسسة المختلفة ومن ثم العمل على تبني سياسية تسويق، وإستجابية المستشفى نحو المعلومات التي تم جمعها (Kohli & Gentlemen,1990). ويعتمد المنهج الثاني على عناصر أساسية أيضاً ولكن ضمن أطار مفاهيمي مختلف، وهذه العناصر هي : توجه العميل حيث يعكس هذا العنصر النشاطات الضرورية من أجل الحصول وجمع المعلومات حول العملاء من المرضى والمراجعين والتوجه نحو المنافس وهذا يعني أن تقوم المنظمة بتكريس جهودها من أجل جمع المعلومات حول المنافسين في السوق والتنسيق بين العوامل الوظيفية المختلفة (Shoham & Kropp, 2005).

منهجية الدراسة : لقد أستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي من أجل التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ولقد تم تصميم استبانة تحاول الإجابة على أسئلة الدراسة بموضوعية، وتغطي هذه الاستبانة متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

مجتمع الدراسة وعينتها : يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في مستشفيات القطاع الخاص في محافظة جدة بكافة مستوياتهم ووظائفهم التي يشغلونها، حيث تم اختيار (100) شخص بأسلوب العينة العشوائية البسيطة.

مصادر جمع البيانات لقد اعتمدنا على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات : المصادر الثانوية وتشمل الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية السابقة في الكتب والدوريات والمجلات المحكمة والانترنت ذات العلاقة بمفهوم التوجه بالسوق والأداء للمنظمات. والمصادر الأولية من خلال تصميم وتطوير استبانة خاصة بمتغيرات الدراسة.

توزيع وإدارة الاستبانة : تم توزيع 100 استبانة على العاملين في مختلف مستشفيات مجتمع الدراسة في جدة، استرجع منها 85 واستبعد منها 6، وعليه فإن عدد الاستبيانات المعتمدة بلغ 79 أي ما نسبته 79%.

ثبات وصدق أداة القياس . صدق الأداة (Validity) : وتعني هل يقيس المقياس المستخدم فعلاً ما يود الباحث قياسه في البحث (Sekaran, 2002) حيث تم التأكد من صدق وثبات أداة القياس عن طريق : الصدق الظاهري ويعنى التأكد إلى أي مدى تعكس العبارات المستخدمة في أداة القياس تمثيل متغيرات البحث وبدقة وبالتالي تعميم المتغيرات ونتائج الدراسة على مجتمعها حيث تم تحكيم الاستبانة على أساتذة في التسويق وعينة ملائمة من العاملين في مستشفيات القطاع الخاص وتمت الموافقة عليها مع بعض التعديلات. وكذلك صدق المحتوى وهي عبارة عن قدرة المقياس في قياس ما يود الباحثان قياسه لمعرفة مدى ملاءمة المقاييس والعبارات المستخدمة. من قياس كل متغير على تمثيل كل خصائصه ومضمونة من أجل التعبير الدقيق لأبعاد كل متغير.

ثبات الأداة : (Reliability) لقد تم اختبار ثبات أداة القياس عن طريق اختبار (كرونباخ-ألفا)، ويوضح الجدول (1) قيم ثبات أداة القياس لمتغيرات الدراسة وكانت كرونباخ – ألفا لمتغيرات الدراسة الكلية 79.2% حيث كانت أعلى من النسبة المقبولة 60% وتعكس ثبات أداة القياس.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

يوضح هذا الجزء من البحث تحليل البيانات بهدف اختبار فرضيات البحث ومناقشة النتائج وصولا إلى بعض الدلالات والتطبيقات بالإضافة إلى بعض الاقتراحات. وفي ضوء أهداف الدراسة وفروضها وطبيعة المتغيرات وأساليب قياسها تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وهي على النحو التالي :

1. معامل الارتباط للتحقق من درجة ثبات قياس التوجه نحو السوق والعناصر المؤثرة فيه، ومقياس الأداء الكلي. بالإضافة إلى استخدام مصفوفة الارتباط وأسلوب التحليل العاملي للتحقق من درجة صدق مقاييس الاستخدام.

2. اختبار التوزيع الطبيعي. (One Sample K_S).

3. مقياس النزعة المركزية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتوزيعات التكرار) بهدف تقييم العاملين لكل للعوامل المؤثرة على مفهوم التوجه نحو السوق والأداء لمستشفيات القطاع الخاص.

4. أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لتحديد قدرة المقاييس المستخدمة على تفسير التباين بين العوامل المؤثرة في مفهوم التوجه نحو السوق مجتمعة والأداء الكلي.

5. أسلوب الارتباط لمعرفة مدى وجود علاقة وقوتها بين العوامل المؤثرة على التوجه نحو السوق مع بعضها البعض (المتغيرات المستقلة).

خصائص عينة الدراسة : ملخصة في الجدول (2)، حيث يتبين منه أن نسبة الذكور في العينة كانت 54.4% بينما كانت نسبة الإناث 45.6% ؛ أما من حيث العمر فإن أعلى نسبته 82.3% من المستجوبين كانت أعمارهم بين 25 و30 سنة ولهذا أكثر من دلالة.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة : نعتمد فيما يلي على نتائج الجدول (3) التحليل الوصفي لمتغيرات التوجه نحو السوق لمستشفيات القطاع الخاص والأداء الكلي وكذلك نتائج k-s للتوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث، هذا الجزء من التحليل يحقق الهدف الأول والثاني من البحث، وتشير نتاج التحليل في نفس الجدول إلى أن مستوى التوجه نحو السوق منخفضة، وهذه النتائج تتفق مع واقع مستشفيات القطاع الخاص لضعف الجانب التسويق فيها وخاصة بحوث التسويق وإدارة البيانات والمعلومات سواء في جمعها أو نشرها وضعف التنسيق بين مختلف الإدارات في المستشفى.

1.التوجه نحو العملاء. هناك ضعف لدى إدارات المستشفيات حول مفهوم التوجه نحو العميل بعمل اجتماعات دورية للعاملين والأخذ بآرائهم دورياً وكان المتوسط (2.6)، ويأتي في المرتبة الأولى سعي المستشفى في تقديم خدمات متمايزة لعملائها من المرضى والمراجعين، وهذا يعود إلى تدني درجة تبني مفهوم التوجه نحو العميل.

2. التوجه نحو المنافسين. تهتم مستشفيات القطاع الخاص اهتماما شديد بالمنافسين في قطاع الخدمات الصحية، ويعود السبب إلا أن جذب العملاء والحصول على حصة سوقية وتنفيذ استراتجيات هجومية على المنافسين أو حتى دفاعية يتوجب عليها الاهتمام بهذا المفهوم كجزء رئيس من مفاهيم التوجه نحو السوق وكان مدى التوجه بالمنافسين (4.2).

3.التنسيق بين مختلف المستويات الوظيفة. تشير نتائج التحليل عن مستوى التنسيق بين مختلف المستويات إلى مستوى متوسط وكانت المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المتغير (3.7) وهذه نتيجة إلى عدم التنسيق بين المستويات الوظيفة وصانعي القرار، حيث أدى هذا السبب إلى ضعف التخطيط الاستراتيجي للمستشفيات وعدم مشاركة العاملين في المستويات الدنيا في صنع القرارات.

4.الاستجابة. تعتبر الاستجابة من المفاهيم المهمة في التوجه نحو السوق نظرا لان هذا المفهوم يقيس مدى اهتمام المستشفى الأخذ بآراء العملاء والعاملين في تطوير الخدمات الصحية من خلال عقد اجتماعات دورية مع العاملين لمعرفة الاحتياجات المستقبلة. وتشير النتائج على ضعف الاهتمام بالعملاء وتلبية احتياجاتهم المستقبلية بسرعة حيث كان متوسط هذه الفقرة (2.9) وهذا دليل على ضعف الأداء في التطوير والابتكار وتقديم خدماتها بأسعار مقبولة.

5.توليد وجمع المعلومات. يعتبر قسم بحوث التسويق الركيزة الأساسية لدعم مفهوم التوجه بالسوق من خلال تقديم دراسات سوقية مهمة، وتشير النتائج إلى تدني درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لهذا المفهوم بمتوسط حسابي مقداره (3.2)، أما أقوى فقرة فقد كانت الاحتفاظ بقاعدة بيانات قيمة للعملاء (4.1)، ونظراً لضعف قسم التسويق فان المستشفى تقدم خدمات لا تعتمد على بحوث التسويق.

6.توزيع المعلومات. تشير نتائج التحليل إلى ضعف في تطوير آلية فعالة إلى نشر المعلومات بين مختلف المستويات، وكانت متوسطات الفقرات التي قاست المتغير (3.6)، وهذا نتيجة إلى ضعف التنسيق الوظيفي بين مختلف المستويات، لان توزيع المعلومات يعتمد على مدى التعاون بين العاملين.

المتغير التابع : الأداء : يعرف (Day, (1994 الأداء على أنة الممارسات المشاهدة والواضحة في أي مؤسسة وحتى الممارسات الفردية من أجل تحقيق هدف أو أهداف معينة، وسوف يتم قياس الأداء من خلال الأبعاد التالية وهي : (1) رضا العملاء (2) نمو الحصة السوقية (3) العائد على رأس المال المستثمر (4) الإنتاجية. وتم قياس المتغير بالعبارات من (1-6) في الجدول (3).

اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي نأخذ بالفرضية H_0 إذا $\alpha = 0.05 \succ ... = .Sig$، خلافه نأخذ بالفرضية H_1 وهذا بالنسبة لاختباريْ $T - test$ للمعنوية الجزئية للنموذج أو لاختبار $F - test$ للمعنوية الكلية للنموذج.

الفرضية الأولى : H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو العميل والأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد في الجدول (4) إلى وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو العملاء وتحسن الأداء الكلي. وعليه ترفض الفرضية العدمية، لأن $Sig.(F) = 0.006 \prec \alpha = 0.05$.

الفرضية الثانية : H_0 **:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو المنافسين وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد في الجدول (5) إلى وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو المنافسين وتحسن الأداء الكلي، وعليه ترفض الفرضية العدمية، لأن $Sig.(F) = 0.000 \prec \alpha = 0.05$.

الفرضية الثالثة : H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو التنسيق بين المستويات الوظيفية وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد في الجدول (6) إلى وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو التنسيق بين المستويات الوظيفية المختلفة وتحسن الأداء الكلي لها، وعليه ترفض الفرضية العدمية، لأن $Sig.(F) = 0.001 \prec \alpha = 0.05$.

الفرضية الرابعة : H_0 **:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد في الجدول (7) إلى وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو السوق/استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق وتحسن الأداء الكلي، وعليه ترفض الفرضية العدمية، لأن $Sig.(F) = 0.014 \prec \alpha = 0.05$.

الفرضية الخامسة : H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو نشر المستشفى للمعلومات الواردة إليها للعاملين فيها وتحسين الأداء الاستراتيجي لها.

تشير نتائج الانحدار المتعدد إلى عدم وجود علاقة ما بين درجة تبني مستشفيات القطاع الخاص لمفهوم التوجه نحو السوق / توليد وإنتاج وتوزيع المعلومات وتحسين الأداء الكلي لها ذلك أن $Sig.(F) = 0.558 \succ \alpha = 0.05$ حيث $F - value = 0.82$ وعليه تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة.

أهمية المتغيرات المستقلة

شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة : وهو أحد شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات النموذج، ولهذا الغرض نستخدم معامل تضخم التباين VIF وبالنظر إلى معاملات هذا المؤشر من بيانات الجدول (9) نلاحظ أن جميعها لا تزيد عن 5 وهو شرط إثبات تحقق فرضية عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات.

أما بالنسبة لأهمية أثر المتغيرات المستقلة فقد تم اعتماد قيم معاملات بيتا المعيارية (Standardized Bêta Coefficients)، تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة قوية بين المفاهيم المؤثرة على التوجه نحو السوق مجتمعة والأداء الكلي لمستشفيات القطاع الخاص، وهذه العناصر هي : التنسيق بين مختلف المستويات الوظيفية والاستجابة، وتوليد المعلومات. حيث تشير النتائج أن قيمة (F=3.341) ، وبمستوى معنوية (0.05<0.006) وتشير نتائج التحليل إلى أن مفاهيم التوجه نحو السوق استطاعت أن تفسر

(R^2=21.8%) من التباين في مستوى الأداء الكلي وهذه القوة متوسطة وتعبر على أن هناك عوامل أخرى لها علاقة في زيادة الأداء الكلي، وتشير نتائج التحليل إلى أن هناك ثلاث متغيرات من المتغيرات التي قاست مفاهيم التوجه بالسوق لها تأثير على الأداء الكلي بشكل ايجابي حسب قيم Bêta وهي على التوالي :-التنسيق بين مختلف المستويات الوظيفية (Bêta =0.39, sig at 0.009)، الاستجابة (Bêta=0.379 , sig at 0.010)، وتوليد المعلومات (Bêta =0.320, sig at 0.03).

النتائج :

— تفاوت الأهمية النسبية للمفاهيم المؤثرة على التوجه نحو السوق مجتمعة تحسن الأداء لمستشفيات القطاع الخاص في حين أخذت العوامل الترتيب التالي : التنسيق بين مختلف المستويات الوظيفية والاستجابة، وتوليد المعلومات.

— هناك علاقة متوسطة بين الأداء الكلي والتوجه بالسوق وكانت القوة التفسيرية لنموذج الدراسة 21.8%.

— أظهرت النتائج وجود أثر للتنسيق بين مختلف المستويات الوظيفة والأداء الكلي، لذا لابد من تطوير آلية لانسياب المعلومات بين الإدارة العليا والدنيا في مستشفيات القطاع الخاص.

— أظهرت النتائج وجود أثر لتوليد المعلومات وتجميعها والأداء الكلي، لذا لابد من دعم قسم بحوث التسويق ودعمه بالموازنة المطلوبة وبناء قاعدة بيانات فعالة به في مستشفيات القطاع الخاص.

— أظهرت النتائج وجود أثر إلى مفهوم الاستجابة والأداء الكلي، لذا لابد من المستشفى أن تهتم بآراء العملاء وتقديم أفضل الخدمات المستقبلية في الوقت المناسب وحسب رغباتهم واحتياجاتهم في مستشفيات القطاع الخاص.

— أظهرت الدراسة أن هناك ضعف في مفهوم توليد المعلومات حيث كان المتوسط الحسابي (3.6) نتيجة لعدم الاهتمام بقسم بحوث التسويق والتي كان الوسط الحسابي لها (3.2).

التوصيات : بناء على نتائج التحليل هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها مستشفيات القطاع الخاص من أجل تطبيق مفهوم التوجه نحو السوق من اجل تحسين الأداء الكلي لها.

— تطوير الخطط الإستراتيجية الخاصة بالمستشفى بناء على مفهوم التوجه بالسوق والاستجابة أكثر إلى رغبات وحاجات العملاء من المرضى والمراجعين.

— تنمية المهارات السلوكية للعاملين وتحفيزهم على التنسيق والتعاون في توليد وجمع البيانات وتوزيعها بشكل ميسر بين مختلف المستويات الوظيفية.

— ضرورة تبني قاعدة بيانات تخص المنافسين والعملاء وتحديثها بشكل دائم ومستمر.

— العمل على تأسيس قسم بل للدراسات والأبحاث ورفدها بالكوادر المدربة والفعّالة وتخصيص ميزانية مناسبة لها.

— الاهتمام أكثر بالعملاء والتواصل معهم لأنهم مصدر رئيس للمعلومات من اجل تحسين الأداء الكلي.

ملحق الجداول

الجدول (1) : قيم ثبات أداة القياس (كرونباخ – الفا)

المتغير	فقرات	قيمة معامل كرونباخ – الفا
التوجه نحو العميل	6	0.767
التوجه نحو المنافس	4	0.775
التنسيق بين المستويات الوظيفية .	7	0.756
الاستجابية	6	0.740
توليد وإنتاج المعلومات	6	0.739
توزيع المعلومات	4	0.763
العوامل المؤثرة على الأداء الكلي	34	0.792
الأداء الكلي	6	0.804

الجدول (2) : خصائص عينة الدراسة

خصائص مجتمع الدراسة	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	43	54.4
	أنثى	36	45.6
العمر	أقل من 25 سنة	6	7.6
	من 25-30 سنة	65	82.3
	من 31-35 سنة	4	5.1
	من 36-40 سنة	0	0
	أكثر من 40 سنة	4	5.1

الجدول (3) : المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ونتائج اختبار التوزيع الطبيعي لكافة المتغيرات

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	التوزيع
التوجه نحو العميل	**3.662**	**.6372**	**0.950**	**طبيعي**
تبذل المستشفى جهداً لمعرفة وتفهم احتياجات المرضى والمراجعين المستقبلية وبشكل مستمر.	3.9367	.8060		
تعمل المستشفى على عمل اجتماعات دورية لتطوير الخدمات المقدمة.	2.6709	1.0945		
تعمل المستشفى على تمييز الخدمة المعروضة التي تنال المرضى وبشكل مستمر .	5190..3	.8299		
تحافظ المستشفى على مساعدة المرضى ذوي الدخول المنخفضة.	4.0759	.7969		
تحافظ المستشفى على الأخذ برأي المرضى والمراجعين من اجل تحسين خدماتها.	3.8101	.6372		
تقدم المستشفى خدمات علاجية ووقائية مجانية في أيام محددة خلال السنة	3.9620	.8234		
التوجه نحو المنافس	4.247	.5363	**1.857**	طبيعي
تهتم المستشفى بجمع معلومات حول قدرات المنافسين وردة فعل المنافس لها في السوق.	4.0886	.89428		
تراقب المستشفى الأنشطة التسويقية لمنافسيهم في السوق دورياً.	4.3671	.58127		
تجمع المستشفى معلومات حول درجة المنافسة وكثافتها بالسوق وبشكل مستمر .	4.1266	.68626		
تهتم المستشفى بمعرفة عدد المنافسين الحاليين والمحتملين في السوق وبدقة.	4.4051	.58876		
التنسيق بين المستويات الوظيفية .	**3.704**	**.8463**	**1.337**	طبيعي
يعمل العاملين في المستويات التنظيمية المختلفة على خدمة المرضى.	3.6835	.98116		
الأطباء والطاقم التمريضي أكثر وعياً وتفهماً لاحتياجات المرضى والمراجعين.	3.8734	1.19150		
تشجع المستشفى العاملين على تحمل المخاطر .	3.5443	1.07175		
تشجع المستشفى العاملين على تغيير نمط تفكرهم	3.4430	1.09482		
يعرف العاملين في المستشفى الدور المطلوب منهم القيام به.	4.0380	.89790		
تشجع المستشفى على التعاون بين مختلف الأقسام أو الإدارات المختلفة.	3.8052	1.08869		
تطبق المستشفى عملية استقبال وتبادل المعلومات بين مختلف الأقسام والعاملين بها.	3.5949	1.03179		
الاستجابية	**3.612**	**.6881**	**0.970**	طبيعي
تأخذ المستشفى بالاعتبار بآراء المرضى والمراجعين عند تطوير خدمات جديدة.	3.6076	1.01801		
تستجيب المستشفى بسرعة وبشكل خلاق لطلبات المرضى والمراجعين .	2.9747	1.04972		
تبحث المستشفى عما هو جديد في الطب.	3.3924	1.21336		
تروج المستشفى لنفسها بكفاءة وفاعلية.	4.2911	.78694		
تستجيب المستشفى للمعلومات الراجعة من الجمهور العام.	3.6456	.87761		
تستجيب المستشفى لمختلف القطاعات السوقية وتقدم لهم الخدمة المناسبة .	3.7595	.97685		
توليد وإنتاج المعلومات	**3.650**	**.6262**	**0.791**	**طبيعي**
تتبنى المستشفى قسم بحوث تسويق كفوء فعال.	3.2152	1.21603		
تعمل المستشفى على بناء والاحتفاظ بقاعدة بيانات قيمة.	4.1139	.71589		
تتفهم الإدارة وفي كافة المستويات ما هي المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها.	3.6203	1.05373		
تتخذ المستشفى قراراتها بناء على نظام المعلومات الخاص بها.	3.1266	.91100		
تعتمد المستشفى على المعلومات الضرورية من العاملين فيها.	3.6709	.95705		
تشارك المستشفى في المؤتمرات الدولية باستمرار.	4.1519	.71770		
توزيع المعلومات	**3.636**	**.8443**	**1.215**	**طبيعي**
تنسق الإدارات والأقسام فيما بين بشكل مستمر	3.5696	.95654		
تنظم المستشفى اجتماعات دورية بين الإدارات والأقسام المختلفة بشكل دوري.	3.7468	.99316		

تعمل المستشفى على تبادل المعلومات بين مختلف الأقسام بشكل مستمر.	3.6582	.98562		
تزود المستشفى العاملين لديها بالتقارير الدورية عن انجازاتها.	3.5696	.84252		
الأداء الكلي	**3.719**	**.5659**	**1.105**	**طبيعي**
يتحسن أداء المستشفى نتيجة تبني مفهوم التوجه بالسوق وبشكل عام.	3.9873	.72490		
فهم العاملين في المستشفى لحاجات ورغبات المرضى يحسن من أداء المستشفى .	3.6962	.73997		
جمع معلومات وبشكل مستمر حول قدرات المنافسين يحسن من أداء المستشفى .	3.8861	.69775		
تنسيق وتضافر جهود العاملين في المستشفى في كافة المستويات يحسن من أداء المستشفى .	3.7468	.80811		
تجميع وتوليد المعلومات الاستخبارانية عن المنافسين يحسن من أداء المستشفى .	3.5443	.76456		
توزيع المعلومات التي تم توليدها وجمعها بين الأقسام والإدارات يحسن من أداء المستشفى .	3.4557	.85930		

الجدول (4) : أثر مفهوم التوجه نحو العملاء على الأداء الكلي

MULTIPLE R	R Square	Adjusted R Square	F value	SIG F	Durbian watson	NUL HO Result test
0.467	0.218	0.153	3.341	0.006	1.938	رفض الفرضية
اختبار الانحدار المتعدد على المتغيرات المستقلة						
SIG T	T VALUE	BETA	**المتغيرات المستقلة**			
			1. التوجه نحو العملاء			
0.754	0.315	0.039	تبذل المستشفى جهداً لمعرفة وتفهم احتياجات المرضى والمراجعين المستقبلية وبشكل مستمر.			
0.102	1.658	0.210	تعمل المستشفى على عمل اجتماعات دورية لتطوير الخدمات المقدمة.			
0.009	2.67	0.390	تعمل المستشفى على تمييز الخدمة المعروضة التي تنال المرضى وبشكل مستمر .			
0.010	2.654	0.379	تحافظ المستشفى على مساعدة المرضى ذوي الدخول المنخفضة.			
0.032	2.190	0.320	تحافظ المستشفى على الأخذ برأي المرضى والمراجعين من اجل تحسين خدماتها.			
0.571	0.569	0.079	تقدم المستشفى خدمات علاجية ووقائية مجانية في أيام محددة خلال السنة			

الجدول (5) : أثر مفهوم التوجه نحو المنافسين على الأداء الكلي

MULTIPLE R	R Square	Adjusted R Square	F value	SIG F	Durbian watson	NUL HO Result test
0.607	0.368	0.316	7.001	0.000	1.684	رفض الفرضية
اختبار الانحدار المتعدد على المتغيرات المستقلة						
SIG T	T VALUE	BETA	**المتغيرات المستقلة**			
			2. التوجه نحو المنافسين			
0.056	1.939	0.218	التعرف على نقاط القوة للمنافسين			
0.000	4.013	0.456	التعرف على نقاط الضعف للمنافسين			
0.043	2.060	0.270	التعرف على قدراتهم المالية			
0.080	1.778	0.228	التعرف على قدراتهم البشرية			
0.296	1.053	0.138	التعرف على طبيعة الخدمات الطبية التي يقدمونها			
0.19	2.410	0.302	التعرف على طبيعة الخدمات المرافقة للخدمات الطبية			

الجدول (6) : أثر مفهوم التوجه نحو ا التنسيق بين لمستويات الوظيفية المختلفة على الأداء الكلي

MULTIPLE R	R Square	Adjusted R Square	F value	SIG F	Durbian watson	NUL HO Result test
0.520	0.270	0.209	4.438	0.001	2.093	رفض الفرضية
اختبار الانحدار المتعدد على المتغيرات المستقلة						
SIG T	T VALUE	BETA	**المتغيرات المستقلة**			
			3. مفهوم التوجه نحو ا التنسيق بين لمستويات الوظيفية المختلفة			
0.781	0.279	0.034	توافق النشاطات التسويقية مع نشاطات المستشفى الأخرى			
0.110	1.618	0.198	تطوير الالتزام الفردي للموظفين نحو المستشفى			
0.004	2.980	0.420	سهولة الاتصال الأفقي والراسي			
0.001	3.507	0.483	تحفيز الموظفين في مختلف المستويات			
0.021	2.359	0.333	اللامركزية في اتخاذ القرارات			
0.324	0.993	0.134	التكامل بين الوظائف على جميع المستويات			

الجدول (7) : أثر مفهوم استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق وتحسين الأداء الكلي لها

MULTIPLE R	R Square	Adjusted R Square	F value	SIG F	Durbian watson	NUL HO Result test
0.441	0.194	0.127	2.896	0.014	1.699	رفض الفرضية

اختبار الانحدار المتعدد على المتغيرات المستقلة

SIG T	T VALUE	BETA	المتغيرات المستقلة
			4. استجابة المستشفى للمعلومات الواردة إليها من السوق
0.729	0.347	0.044	معلومات المناطق السوقية المخدومة
0.295	1.054	0.1350	مواصفات المنتج المقدم
0.005	2.891	0.430	نشاطات الدعاية والإعلان
0.009	2.677	0.390	البحوث والتطوير
0.038	2.109	0.313	الكلمة المنطوقة
0.166	1.399	0.198	نشاطات وممارسات المنافسين

جدول (9) : اختبار معامل التضخم والتباين المسموح لمتغيرات البحث

VIF	Tolerance	المتغير
1.440	0.694	التوجه نحو العميل
1.474	0.678	التوجه نحو المنافس
1.956	0.511	التنسيق بين المستويات الوظيفية
1.874	0.534	الاستجابية
1.963	0.509	توليد وإنتاج المعلومات
1.795	0.557	توزيع المعلومات

الإحالات والمراجع :

1- Agarwal, S. and Eramilli, K.M., (2003), "Market orientation and performance in service firms: role of innovation", Journal of service marketing, 17: (1), 68-82

2- Ellis, P.D . (2005), "Marketing orientation and marketing practice in developing economy ", European Journal of marketing,. 39 (5/6), 629-645

3- Ge, G.L., Ding, D.Z., (2005), Marketing orientation, competitive strategy and firm performance: an empirical study of Chinese firms", Journal of Global Marketing, 18 (3/4).

4- Guo, C. (2002), "Market orientation and business performance A framework for service organizations", European Journal of marketing, 36 (9/10), 1154-116.

5- -HDR, (2007). UN in Jordan, Statistics Indicators, 11/8/2007, (on-line) available: http://www.hdr.org/statistics/data/cty/cty_f_JOR.html

6- Kohli, Ajay K. and Bernard gentlemen. Jaworski (1990),”Market Orientation: The Construct, Research Propositions, and Managerial Implications,” Journal of Marketing ,

7- 54(April), 1-18.

8- Kim, Y. (2003). "How will market orientation and environment and firm's character influence performance", cross cultural management, 10 (4).

9- Kurtinaitiene, J. (2005), "Marketing orientation in the European Union mobile telecommunication market ", Marketing intelligence & planning, 23 (1), 104-113

10- Kotler, Ph. & Armstrong, G. (2006), Marketing Principle, Pearson Education Upper Saddle River, New Jersey.

11- Kotler, Ph. & Keller, Kevin Lane. (2006), Marketing Management, Pearson Education Upper Saddle River, New Jersey.

12- Narver, John C. and Stanly F. Slater (1990), "The Effect of a Market Orientation on Business Profitability," Journal of Marketing, 54 (October), 20-35.

13- Olivares,. A. M. and, Lado,N. (2003), "Market orientation and business economic performance ", international Journal of service industry management,. 14 (3), 284-309.

14- Pride William M and O.C. Ferrell, (2006). Marketing concepts and Strategy, 13th ed, Houghton Mifflin Company, Boston, New York.

15- Pulendran, S., Speed, R. and Widing, R.E, (2003), "Marketing planning, market orientation and business performance ", European Journal of marketing,. 37 (3/4), 476-497.

16- Perry, M.L. and Shao, A.T. (2001), "Marketing orientation and incumbent performance in dynamic market ", European Journal of marketing, 36 (9/10), 1140-1153

17- Shergill, G. S.and Nargundkar, R. (2005), " Marketing orientation, Marketing innovation as performance drivers: Extending the paradigm", Journal of Global Marketing, 19 (1)

18- Shoham,. A., Rose, G. M., and Kropp, F. (2005), " Marketing orientation and performance: a meta-analysis ", Marketing intelligence & planning, 23 (5), 435-454

19- Sekaran, Uma,(2002)"Research Methood For Business", Fourth Edition ,Jonn wiley&Sons ,Inc.

20- World Bank, (2004).World Development Indicators, World View, People, Environment, Economy, State and Markets.

21- Zeithmal, V. & Others, (2006). Service Marketing, Integrating Customer Focus Across the Firm. 4th, ed, McGraw-Hill/Irwin, New York.

LE SYSTEME COMPTABLE DES ENTREPRISES TUNSIEN APRES 15 ANS D'APPLICATION :

Présentation, tentative d'évaluation et perspectives futures[i]

Mohamed Faker KLIBI[*]
Université de Tunis

Résumé : Depuis 1997, les entreprises tunisiennes appliquent le système comptable des entreprises. Il s'agit d'un système qui se rapprochait de la logique de la normalisation comptable internationale au début des années 1990. Actuellement, après 15 ans d'application, le savoir faire qui s'est forgé autour de ce système s'est manifestement amélioré. Cependant, on se retrouve avec des normes qui commencent à être de plus en plus dépassées par rapport à leur homologues internationales (les IAS/IFRS).

Mots clés : Tunisie, système comptable des entreprises, normalisation comptable, IAS/IFRS

Introduction : Le Système Comptable des Entreprises (SCE) gouverne le paysage comptable et financier tunisien depuis 1997. Il a été mis en application suite à une longue (et unique) histoire dominée par une idéologie comptable française incarnée par le Plan Comptable Général de 1968. La Tunisie, un petit pays nord africain et naturellement (dans le sens géographique du terme) peu gâté, a construit, depuis son indépendance (1956) son modèle de développement sur la base de l'ouverture politique, économique et sociale. Suite à des difficultés économiques et sociales éprouvées au milieu des années 1980, les pouvoirs publics on décidé de renforcer ladite ouverture en adoptant des réformes tous azimuts suggérées par les institutions de Bretton woods (le Fond Monétaire International et la Banque Mondiale) et ainsi un nouveau glossaire économique est mis en place dont les termes à définir constituent des dérivés de : mondialisation, globalisation financière…etc.

Le volet comptable n'a pas échappé à cette logique de réformes. C'est ainsi, et après d'énormes pressions exercées par la profession comptable (surtout celle représentant les grands cabinets internationaux), que le SCE a été adopté en 1997. Le SCE est un système comptable à dominante anglo-saxonne. A l'époque de son élaboration, sa principale source d'inspiration était « le référentiel international qui fût -lui-même- en pleine refonte » (PriceWaterhouseCoopers, 2004)[ii]. La logique anglo-saxonne se manifeste à travers la mise en place de normes comptables (techniques et sectorielles) dont l'élaboration se réfère à un cadre conceptuel qui proclame une nette séparation entre la comptabilité (qui doit se rapprocher de la substance économique et financière) et la fiscalité (qui préfère le formalisme juridique) dans l'objectif de pousser les entreprises à publier des informations de qualité à la hauteur des besoins des investisseurs financiers. A côté de cette conception anglo-saxonne, le normalisateur tunisien, pour ne pas choquer une longue tradition comptable francophone, a élaboré une norme générale qui contient des modèles à suivre pour pouvoir élaborer les états financiers, une nomenclature comptable et une note qui présente d'une manière détaillée le fonctionnement des comptes[iii]. Pour réussir cette réforme, des formations professionnelles pour les cadres des entreprises ont été assurées et les programmes de l'enseignement supérieur dans les écoles de commerce ont été mis au goût du jour.

Aujourd'hui, après 15 ans d'application du SCE (1997), toutes les parties prenantes qui s'intéressent à la comptabilité se sentent expérimentées et professionnellement à l'aise. Cependant et entretemps, le paysage comptable international, animé par l'IASB (International Accounting Standards Board), a beaucoup évolué imposant ainsi aux professionnels et académiciens comptables tunisiens des normes comptables internationales d'information financière (IAS/IFRS)[iv] qui ressemblent de moins en moins à leur SCE (1997). Sur un plan politique, la banque mondiale, dont l'objectif est la protection de l'épargne internationale, n'arrête pas de critiquer le référentiel comptable tunisien qui est appelé à s'aligner à celui de l'IASB à l'horizon de l'année 2014.

Dans ce papier, notre objectif est d'analyser les nouveaux enjeux et défis qui se présentent à la comptabilité et aux comptables tunisiens.

[*] faker.klibi@planet.tn

Pour atteindre cet objectif, nous proposons, dans une première section, de mettre le SCE (1997) dans son contexte historique. Dans un deuxième temps, nous présentons les spécificités dudit système (section 2). Enfin, dans une troisième section, nous passons à un examen critique du SCE tout en envisageant son éventuelle abrogation au profit d'un passage à l'application des normes IAS/IFRS.

I. Le SCE (1997) dans son contexte historique : Comme dans la majorité des pays nouvellement indépendants, l'Etat tunisien avait pris dés 1957 la charge d'encadrer un peuple souvent considéré comme une " poussière d'individus". Donc, toute politique économique devrait être envisagée en donnant le rôle principal à cet acteur. Cette conception avait marqué le début de l'ère socialiste du pays, qui s'est soldée par un échec donnant ainsi le coup d'envoi à une ère (presque) libérale qui a favorisé la création de la bourse des valeurs mobilières de Tunis (BVMT) en 1969 (et ce en vertue de la loi n° 69-13 du 28 février 1969). Mais à cette époque, la bourse était plutôt « perçue comme un bureau d'enregistrement des transactions qu'un miroir de l'économie ayant sa place dans le financement des entreprises. »[v]. Durant cette même décennie, et plus précisément en 1968, le Plan Comptable Général (PCG) tunisien a été adopté (Sans qu'il fasse l'objet d'une obligation légale), il correspondait exactement aux orientations socialistes de l'époque où l'Etat jouait le rôle de planificateur économique. Donc, il était logique que les informations produites sur la base de ce plan visaient à satisfaire les besoins de l'Etat. Le PCG, était caractérisé par son formalisme « poussé » ce qui écartait toute possibilité de mise à jour. Mais, il semble que jusqu'à la fin de la décennie 1970, ce plan a su justifier sa raison d'être avant qu'il ne soit critiqué au milieu des années 1980.
Riches d'un héritage de succès économique favorisé par la libéralisation des années 1970, les années 1980 auraient pu voir une économie plus solide et plus développée. Cependant, dans la première moitié des années 1980 on a assisté à une déterioration de l'économie tunisienne qui a atteint son paroxisme en 1986 qualifiée "d'année noire" avec une chute historique de la production réelle (-1.86%) et avec à la cléf une crise de paiement sans équivalent dans les annales de la Tunisie indépendante (Ayari, 2000)[vi]. Pour remédier à cette situation critique qui a engendré des crises sociales et politiques, un Plan d'Ajustement Structurel (PAS) a été adopté en 1986 sous l'impulsion du FMI. L'objectif de ce plan était de "contenir la déterioration de la situation et rétablir les conditions de la relance". Les réformes adoptées touchaient plusieurs aspects dont la dynamisation du marché financier. En termes plus concrets, la nouvelle reglementation, qui avait pour but de mettre à jour la loi n° 69-13 du 28 février 1969, attribuait à la bourse le pouvoir de contrôler toute information publiée concernant les sociétés faisant appel au marché financier, ainsi l'actionnaire ou l'épargnant pourrait disposer d'informations continues et fiables (Matoussi, 1991)[vii]. L'année 1988, a connu la promulgation de deux textes de loi concernant les sociétés d'investissement qui ont favorisé la création des SICAF (Sociétés d'Investissement à Capital Fixe), des SICAV (Sociétés d'Investissement à Capital Variable) et des SICAR (Sociétés d'Investissement à Capital Risque). Ceci en ce qui concerne la loi n°88-92 du 2 août 1988, la loi n° 88-111 a concerné l'émission des emprunts obligataires dont le but est l'ouverture du marché obligataire, jadis réservé aux banques. Durant cette période, avec la montée en puissance de l'initiative privée et la volonté de l'Etat de se « désincarner » de son rôle de planificateur économique, un besoin de mise au goût du jour du système comptable tunisien a été éprouvé. Pendant cette période, l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie (OECT) a été créé (en 1982). Il avait pris en charge la tâche d'élaborer des normes comptables supposées répondre aux difficultés rencontrées par les entreprises. Ces dernières n'hésitaient pas à appliquer des normes comptables internationales, ce qui a amené quelques praticiens à parler d'un shopping comptable.
Si durant les années 1970 et 1980, la Tunisie avait le choix d'opter pour un système économique "façonné" par des considérations internes du pays, les années 1990 ont imposé à la Tunisie l'adoption d'un système économique libéral, une situation qui a rendu obligatoire le passage d'une économie socialiste, parfois capitaliste "hésitée", à une économie ouverte basée sur un marché financier développé. Pour s'y faire, un ensemble de mesures a été adopté pour que le pays soit à la hauteur du nouveau contexte. De ces mesures on invoque, le programme de mise à niveau des entreprises, la loi relative aux entreprises en difficulté, la privatisation de plusieurs sociétés publiques, la libéralisation des prix et de la concurrence…etc. Par ailleurs, la Tunisie a adhéré à l'Organisation Mondiale de Commerce (OMC) et a signé un accord de partenariat avec l'Union Européenne le 17 juillet 1995. En ce qui concerne le marché financier, et pour atteindre les

meilleurs standards internationaux, une réforme majeure a été adoptée, avec la promulgation de la loi de novembre 1994 portant réorganisation du marché financier, qui est venue compléter le train des réformes démarrées en 1988. Cette loi a créé la nouvelle autorité de régulation ; le Conseil du Marché Financier (CMF), de même, elle a insisté sur l'obligation mise à la charge des sociétés qui font appel public à l'épargne de fournir "tous renseignements et documents nécessaires à la négociation ou à l'appréciation de leurs titres dans les conditions fixées par le règlement général de la bourse" (article 4 de la loi n° 94-117). Au début des années 1990, des réflexions sérieuses ont été engagées pour élaborer un nouveau système comptable qui répondra aux nouvelles ambitions économiques où le marché financier est appelé à jouer un rôle de premier ordre dans le financement de l'économie tunisienne. C'est dans cette logique que le Système Comptable des Entreprise (SCE) a été élaboré pour être mis en place à partir de l'exercice comptable 1997.

II. Le SCE (1997) : Un système comptable hybride : Après avoir accepté[viii] la version définitive du SCE, le Conseil National de la Comptabilité (CNC)[ix] tunisien a prévu l'application dudit système à partir du premier janvier 1997 et ce en vertu de la loi (de finance) n° 96-112 du 30 décembre 1996. C'est pour la première fois qu'en Tunisie « toute personne physique ou morale assujettie à la tenue d'une comptabilité en vertu de la législation[x] » se trouve obligée, de par la loi (et non pas de par la force d'usage) de respecter les dispositions d'un référentiel comptable.
Après une première expérience de normalisation basée sur un plan comptable général qui date de 1968, le normalisateur tunisien a choisi de se référer à la normalisation anglo-saxonne ; plus précisément à celle de l'IASC (actuellement l'IASB) en essayant de l'adapter, un tant soit peu, aux spécificités tunisiennes. Cette adaptation s'est concrétisée à travers la prise en compte dans le SCE des techniques de normalisation qui appartiennent à l'école de l'Europe – continentale. Cette double identification a fait du SCE tunisien un référentiel comptable hybride et ce, pour ne pas choquer, tout d'un coup, une culture comptable en place depuis l'indépendance du pays. A notre avis, le SCE est anglo–saxon si nous nous référons à son fond (substance) et franco-germanique si nous nous référons à sa forme. Dans ce qui suit nous développons cette dernière idée.

II.1. Le SCE est un référentiel comptable anglo-saxon…de par sa substance : Le socle du SCE est un cadre conceptuel « qui constitue la structure de référence théorique qui sert de support et de guide à l'élaboration des normes comptables (…) c'est un ensemble d'objectifs, de concepts fondamentaux et d'éléments qui entretiennent entre eux, des liens de cohérence et de complémentarité »[xi]. C'est grâce à ce document que la technique comptable trouve enfin une finalité ; un objectif : produire des informations financières de qualité pour satisfaire des investisseurs à risque qui ont besoin de prendre des décisions économiques. Par ailleurs, il nous semble que le cadre conceptuel, meilleure manifestation de la comptabilité anglo-saxonne, respecte mieux la personne du technicien comptable, car il l'invite à formuler un jugement ou un arbitrage professionnel au moment de la recherche de solutions comptables appropriées liées aux modalités de traitement des opérations découlant des transactions de l'entreprise et des effets liés à son activité. Ledit jugement pourrait s'articuler autour d'un ensemble de postulats énoncés en respectant une approche déductive identifiable à celle utilisée par les sciences « dures » comme les mathématiques. La présentation des postulats, autour desquels s'articule le cadre conceptuel, respecte l'ordre suivant :

- Présentation des utilisateurs (internes et externes) potentiels de l'information comptable et leurs besoins respectifs. La priorité étant donnée aux investisseurs financiers dans la mesure où ils prennent le plus de risque et leurs besoins informationnels sont considérés comme étant les plus larges.
- Identification des objectifs des états financiers : fournir des informations utiles à la prise de décisions relatives à l'investissement, au crédit et autres décisions similaires.
- Présentation des quatre caractéristiques qualitatives de l'information financière : l'intelligibilité, la pertinence et ses trois dimensions (valeur prédictive, valeur rétrospective et rapidité de divulgation), la fiabilité et ses trois dimensions (la représentation fidèle, la neutralité et la vérifiabilité) et la comparabilité (dans le temps et dans l'espace). Dans ce cadre, le normalisateur tunisien insiste sur le fait que la pertinence et la fiabilité constituent les caractéristiques fondamentales de l'information financière.
- Enonciation des hypothèses sous – jacentes : la continuité d'exploitation et la comptabilité d'engagement.

- Définition des conventions (principes) comptables qui sont au nombre de douze[xii].

De ce cadre conceptuel découle, jusqu'à cette date, 41 normes comptables. Une norme comptable générale, des normes techniques ou thématiques (22 normes) et des normes sectorielles (18 normes).

II.2. Le SCE est un référentiel comptable de l'Europe continentale…de par sa forme : La forme de la comptabilité financière en Tunisie est incarnée par la norme générale (c'est la norme n° 1 du SCE (1997)). La norme générale, véritable matrice de la pratique (Colasse, 1997)[xiii], est composée de trois parties. La première partie est intitulée : dispositions relatives à la présentation des états financiers. La deuxième partie est intitulée : dispositions relatives à l'organisation comptable. Et, la troisième partie est intitulée : nomenclature des comptes et fonctionnement général des comptes. L'objectif de cette norme est de faciliter la compréhension de la logique comptable anglo-saxonne en la rendant « terre à terre ». C'est dans ce sens qu'elle rajoute au SCE (1997) une dimension technique[xiv]. En effet, la norme générale propose aux praticiens tunisiens des modèles d'états financiers (bilan, état de résultat, état de flux de trésorerie et des notes aux états financiers) et une nomenclature comptable.

III. Tentative d'évaluation du SCE (1997) : Actuellement, l'expérience liée à la compréhension et à la maîtrise du SCE en Tunisie est riche de 15 ans d'application. Les questions que nous posons dans ce cadre sont les suivantes : le SCE –a- il convaincu ? Faut – il le rapprocher plus des normes comptables internationales (IAS/IFRS) dans leur version actuelle ?

III.1. Le SCE (1997) a –t- il convaincu ? Pour répondre à cette question, il nous semble intéressant, du point de vue méthodologique, de se positionner du côté de chaque individus ou groupe d'individus appartenant aux parties prenantes susceptibles d'être concerné(s) de loin ou de près par la chose comptable.

III.1.1.Les entreprises : Le caractère hybride du SCE (1997) semble satisfaire la majorité des besoins des entreprises qui opèrent sur le territoire tunisien à l'exception des entreprises étrangères qui se trouvent obligées de consolider leurs états financiers avec des sociétés mères cotées sur des marchés financiers internationaux.
En effet, les entreprises de petite et moyenne taille (les PME) dont les activités ne sont pas assez complexes et dont les propriétaires sont souvent les dirigeants ne sont pas obligées (même de par la loi) de faire un reporting financier limpide et très sophistiqué. Ces entreprises qui sont majoritaires[xv] et qui constituent la force de frappe de l'économie tunisienne peuvent recourir uniquement à la norme générale pour décrire comptablement leur activité. De même, rappelons que le SCE tunisien permet aux petites et moyennes entreprises tunisiennes de recourir au modèle autorisé (un modèle simplifié) des états financiers. Par ailleurs, et dans la mesure où ces PME sont tenues de déterminer leur IS (Impôt sur les Sociétés) à la fin de chaque exercice, elles ont souvent tendance à conjuguer la technique comptable (incarnée par le plan des comptes se trouvant dans la norme générale) avec la législation fiscale (code de l'IRPP et de l'IS)[xvi]. Cette conjugaison bien qu'elle est permise, elle s'éloigne, toutefois, de la philosophie du SCE (1997) qui prône la prééminence du fond économique sur la forme juridique et fiscale.
L'application du SCE (1997) semble pertinente, aussi, pour les entreprises cotées en bourse et surtout pour celles qui consolident leurs états financiers. Ces entreprises, qui sont généralement de grande taille, opèrent souvent dans des secteurs d'activité à risque et leur activité est généralement complexe et diversifiée. Ces deux caractéristiques peuvent légitimer le recours de ces entreprises au côté anglo-saxon du SCE (cadre conceptuel et normes comptables). Ce dernier leur offre un cadre comptable très intéressant : d'un côté un cadre conceptuel bien ficelé qui oriente la préparation de l'information financière vers les besoins des investisseurs financiers et des normes comptables (techniques et sectorielles) qui ne cessent de se multiplier (d'une manière assez lente !) au fil des années à mesure que les problèmes comptables deviennent de plus en plus répétitifs.
Après 15 ans d'application, les préparateurs des états financiers dans les entreprises tunisiennes, tailles confondues, semblent maîtriser de plus en plus les petits détails du SCE (1997) et acquérir, par conséquence, un capital savoir – faire considérable[xvii].

III.1.2 : Les utilisateurs de l'information financière : Les besoins des utilisateurs potentiels de l'information comptable ont été énumérés par le cadre conceptuel. A titre d'exemple, ce dernier identifie aux fournisseurs de capitaux (les investisseurs, les prêteurs et les subventionneurs) les besoins suivants : « savoir si l'entreprise est rentable, si elle génère des flux de trésorerie positifs, si ses actifs sont sauvegardés, si elle est en mesure de continuer son activité (…) et d'honorer ses engagements dans un avenir prévisible ». C'est sur la base de ces besoins, considérés comme les plus larges au point qu'ils ont la capacité d'englober et de contenir tous les besoins des autres utilisateurs, que les objectifs de la comptabilité tunisienne ont été formulés. L'analyse de la structure des états financiers proposée par la norme générale montre que lesdits besoins pourraient être bel et bien satisfaits si leur lecture se fait par un utilisateur averti[xviii]. Sur le plan pratique, cette formulation devrait être nuancée dans la mesure où les utilisateurs privilégiés ; à savoir les investisseurs financiers[xix], n'ont pas une place très importante dans le contexte économique et financier tunisien. En effet, la base actionnariale des entreprises cotées en bourse est peu diversifiée dans la mesure où la plupart des actions qui matérialisent les capitaux desdites entreprises sont souvent concentrées entre les mains de quelques familles tunisiennes. Dans ce cadre, le problème lié à l'existence d'une éventuelle asymétrie d'information entre dirigeants et actionnaires se trouvant à l'extérieur de l'entreprise n'est pas souvent posé. En effet, les membres de ces entreprises peuvent accéder directement, et sans passer par une information comptable de qualité, à des informations privées.

III.1.3. Les professionnels comptables indépendants : Les professionnels comptables indépendants sont représentés par l'ordre des experts comptables de Tunisie (OECT) crée en 1982 et la compagnie des comptables de Tunisie (CCT) créée en 2002. L'OECT est un organisme très actif qui contribue au développement comptable dans le pays. Au début des années 1990, la majorité de ses membres ont été derrière la remise en question de l'ancien PCG (1968). L'OECT a aidé d'une manière significative à la mise en place du SCE (1997) et à l'enrichissement de la doctrine comptable qui sert actuellement pour mieux interpréter les différentes normes dudit système. Ces dernières années, quelques cabinets d'expertise comptable, surtout les plus importants du point de vue taille, essayent de lancer un débat sur la possibilité de l'adoption du référentiel comptable international et ce, sans aucune adaptation aux spécificités du contexte économique et financier tunisien[xx]. Cette remise en cause ne semble pas être lancée à cause d'une défaillance éventuelle du SCE (1997), mais plutôt pour créer un nouveau marché de formation portant sur les IAS/IFRS. Cette position semble être encouragée par des considérations politiques nationales (les orientations du pays s'attachant à plus d'ouverture sur les plans politique et économique) et internationale (pressions exercées par la banque mondiale et le fond monétaire international)[xxi].

III.1.4. Les enseignants de la comptabilité : Le SCE (1997) est enseigné à l'université tunisienne[xxii, xxiii] depuis l'année universitaire 1996 – 1997. Depuis cette date, l'enseignement de la comptabilité qui était basé sur des considérations exclusivement techniques, est devenu plus « scientifique ». En effet, depuis 15 ans, l'enseignement des techniques comptables se trouve secondé par des explications théoriques (mettant l'accent sur le pourquoi des choix des méthodes et des écritures comptables) qui ont pour référence le SCE et surtout son cadre conceptuel. A l'instar des programmes des business school anglo-saxons, de nouvelles matières ont été introduites telle que la théorie de la comptabilité financière[xxiv]. Par ailleurs, plusieurs recherches scientifiques (des articles, des communications dans des congrès nationaux et internationaux, des mémoires de mastère et des thèses de doctorat) ont été élaborées pour décrire la portée et l'utilité du système comptable tunisien (pour plus de détail, voir la recherche de Klibi et Dammak (2006)[xxv]). Depuis l'année universitaire 2008 – 2009, le système de l'enseignement supérieur en Tunisie a passé du régime maîtrise au régime LMD (Licence – Mastère – Doctorat). Anticipant une application future du référentiel comptable international, la formation académique des futurs professionnels comptables tunisiens compte désormais des modules (à la licence et au mastère) qui s'intéressent à l'enseignement des IAS/IFRS.

En conclusion, nous estimons que le système comptable tunisien de 1997 est techniquement très bien adapté à la réalité dans laquelle évolue la majorité des parties prenantes qui s'intéressent à l'information financière. Cependant, force est de constater que ces dernières années (depuis 2002) avec l'évolution extraordinaire des normes comptables internationales, la différence entre le

référentiel tunisien et le référentiel international devient de plus en plus importante. La question que nous posons à ce niveau est la suivante : faut – il abroger le SCE (1997) au profit d'une adoption pure et simple des IAS/IFRS ?

III.2. Faut – il rapprocher le SCE (1997) plus des normes comptables internationales (IAS/IFRS) dans leur version actuelle ? Pour répondre à cette question, nous allons tout d'abord dresser la différence entre le SCE tunisien et la version actuelle des normes comptables internationales (IAS/IFRS).

III.2.1. La différence entre le SCE (1997) et la version actuelle des IFRS

- **Un normalisateur peu productif :** Il est remarquable que le normalisateur tunisien (le CNC) entretient très mal[xxvi] le système comptable qu'il a mis en place au début de 1997. Il y a beaucoup de normes qui devraient être élaborées actuellement et qui sont susceptibles d'améliorer la qualité des informations financières publiées par les entreprises qui font appel public à l'épargne. Ces normes manquantes, une fois produites, peuvent adhérer parfaitement à la réalité des activités des entreprises tunisiennes. De ces normes nous évoquons :

1. Tableau des flux de trésorerie (IAS 07) : le tableau des flux de trésorerie (appelé en Tunisie Etat de flux de trésorerie) est défini par la norme générale (Norme Comptable Tunisienne – NCT-n° 1) sans beaucoup de détail. Rappelons que l'état de flux de trésorerie est un état dont la confection sur le plan pratique pourrait poser de problèmes dans la mesure où il échappe, aussi bien à la logique de la comptabilité d'engagement qu'à l'encadrement de la nomenclature comptable (plan des comptes).
2. L'impôt sur le résultat (IAS 12) et plus précisément le volet des impôts différés qui met en valeur les dettes (passifs) et les économies (actifs) d'impôt qui seront supportées (dettes) ou réalisées (économies) par l'entreprise dans le futur. L'impôt différé ne fait pas l'objet d'une norme en Tunisie, quoique au niveau de la nomenclature comptable (qui se trouve dans la norme générale) nous pouvons identifier le compte 4349 intitulé impôt différé!
3. Le résultat par action (IAS 33) dont l'apport est significatif en matière d'amélioration de la compréhension de la performance des entreprises cotées surtout en matière de comparabilité dans le temps et dans l'espace. Nous ne trouvons pas d'équivalent à cette norme en Tunisie sauf une petite trace au niveau du paragraphe 83 de la norme générale[xxvii].
4. Les dépréciations d'actifs (IAS 36) : cette norme prend en considération tous les événements et les facteurs (sauf le facteur temps qui est pris en compte lors de l'élaboration du plan d'amortissement) ayant un impact négatif (et d'une manière irréversible) sur la valeur des éléments d'actifs. Aussi, nous ne trouvons pas d'équivalent de cette norme en Tunisie sauf une trace au niveau de la norme comptable n°5 (immobilisation corporelle) et la norme générale (plan des comptes – compte n° 637).
5. Les provisions, passifs éventuels et actifs éventuels (IAS 37) : c'est une norme qui se spécialise dans la définition et l'évaluation des provisions, des passifs éventuels et des actifs éventuels tout en essayant de prévoir leur échéance. La norme comptable tunisienne n° 14 donne une définition et précise les critères de prise en compte des provisions et ce dans le cadre de la prescription d'un traitement comptable pour les éventualités et événements postérieurs à la date de clôture. Quant aux concepts d'actifs et de passifs éventuels, nous n'en trouvons pas de traces significatives dans les normes comptables tunisiennes sauf lorsque le normalisateur traite des normes comptables bancaires (de la norme comptable n° 21 à la norme n° 25). Ces derniers éléments font partie de l'état des engagements hors bilan (un des éléments des états financiers bancaires)
6. Les immeubles de placement (IAS 40) : les normes internationales réservent un traitement particulier pour les immeubles (terrains et/ou locaux) détenus ou contrôlés par l'entreprise mais qui ne se trouvent pas occupés par cette dernière (ces immeubles sont détenus soit pour être loués soit pour valoriser le capital). La normalisation comptable tunisienne confond les immeubles de placement avec les immobilisations corporelles et leur réserve le même traitement comptable et la même présentation dans le bilan.
7. L'agriculture (IAS41) : il s'agit d'une norme sectorielle ayant pour objectif la prescription d'un traitement comptable pour les actifs biologiques. Malgré que la normalisation comptable tunisienne a prévu des normes réservées à quelques secteurs (banques, assurances, les OPCVM[xxviii],

les associations autorisées à accorder des microcrédits et les structures sportives privées), le secteur agricole, dont le pourcentage de la valeur ajoutée créée est le plus important dans le PIB tunisien, n'est pas encore normalisé.

8. Les actifs non courants détenus pour la vente et les activités abandonnées (IFRS 5) : ce sont les éléments d'actifs qui ont (ou qui vont) cessé(er) de procurer à l'entreprise des avantages économiques futurs (par exemple : mise en place d'un plan de cession d'un immeuble jusque là occupé par l'entreprise (actifs non courants détenus pour la vente) et abandon par un groupe d'entreprises d'une ligne d'activité dans un pays donné (abandon d'activité). Jusqu'à maintenant nous n'identifions pas une norme comptable tunisienne spécifique pour traiter et classer dans les états financiers ces opérations.

9. Exploration et évaluation des ressources minières (IFRS 6) : il s'agit d'une norme comptable sectorielle qui s'intéresse aux activités de recherches de ressources minérales et des travaux liés à l'étude de faisabilité technique et de la viabilité commerciale du projet d'extraction. Aucun équivalent de cette norme dans la normalisation tunisienne.

10. Les secteurs opérationnels (IFRS 8) : il s'git d'une norme qui prescrit la présentation des informations par secteur d'activité et par secteur géographique. Aussi, cette norme n'a pas d'équivalent dans la normalisation comptable tunisienne.

D'un autre côté, force est de remarquer que quelques autres normes comptables internationales n'ont pas été reprises par le normalisateur tunisien, et dans ce cas, nous estimons qu'il n'a pas tort, et ce :

- Soit parce que les normes internationales en question ne reflètent pas une activité ou une pratique courante en Tunisie. De ces normes nous évoquons : l'IAS 19 (avantage du personnel), l'IAS 26 (comptabilité et rapports financiers des régimes de retraite), l'IAS 29 (information financière dans les économies inflationnistes), IFRS 2 (paiement en actions et assimilés),
- Soit parce que les normes internationales en question décrivent des instruments financiers dont le traitement par l'IASB ne fait pas l'unanimité des pays (IAS 32, IAS 39, IFRS 7 et IFRS 9).

- Des normes comptables tunisiennes peu imprégnées par le modèle de la juste valeur :

Les normes comptables internationales sont élaborées pour décrire (et renforcer) un système capitaliste évoluant dans un cadre mondialisé. La pensée comptable anglo-saxonne qui sous-tend les nomes IAS/IFRS est basée sur les besoins informationnels des investisseurs financiers[xxix]. Ces derniers ne cherchent pas à analyser ce que les activités des entreprises coûtent mais plutôt ce que ces activités valent sur le marché : il s'agit d'une approche économique néoclassique qui se concentre sur l'étude de l'utilité telle que placée dans le cadre d'un marché efficient (puisqu'on suppose la rationalité des différents acteurs intervenant dans des marchés – dits actifs). D'où la notion de la juste valeur (fair value). La juste valeur est définie comme étant « le montant auquel un actif pourrait être échangé ou un passif éteint entre parties bien informées, consentantes et agissant dans des conditions de concurrence normale». Sur un plan théorique, l'intérêt de la juste valeur est inestimable, car elle tend à discipliner les dirigeants égoïstes qui cherchent à camoufler les vraies richesses de l'entreprise. Dans ce sens, Colasse et Burlaud (2010, p.163)[xxx] arguent que « l'évaluation en juste valeur empêche les dirigeants de conserver des plus-values latentes et parfois occultes qui pourraient être réalisées pour lisser les résultats ». En utilisant le modèle de la juste valeur, lesdites plus values sont à réintégrer soit dans les capitaux propres (dans un compte d'écart de réévaluation) soit dans le résultat de l'exercice : l'essentiel c'est qu'elle soit visible aux yeux des (et éventuellement partageable par les) investisseurs. Nous estimons que l'utilité de la juste valeur est envisageable si les normes IAS/IFRS sont appliquées dans un pays développé (dont la culture n'est pas étrangère à la globalisation financière) capable d'inventer un marché financier efficient. Dans ce domaine, les pays, dont la Tunisie, qui cherchent encore la voie pour placer leur développement, ne peuvent pas dans l'état actuel des choses recourir à une application forcée des modèles d'évaluation basés sur la juste valeur.

Dans sa version du début des années 1990, le référentiel comptable international ne mettait pas trop l'accent sur la méthode de la juste valeur. Cette version constituait la principale source d'inspiration pour les praticiens tunisiens (mandatés par le normalisateur comptable national) pour

élaborer un nouveau système comptable qui saura remplacer le PCG (1968). Cependant, dans les boudoirs de l'IASC, des réflexions sérieuses ont été déjà engagées pour assoir le référentiel international sur un véritable modèle d'évaluation à base de juste valeur. Par conséquent, la mise en application officielle du SCE (1997) à partir du premier janvier 1997 a été immédiatement suivie par l'achèvement du plan de refonte de l'IASC. En effet, « c'est à partir de 1998 que l'IASC a introduit la référence à la juste valeur dans toutes ses normes, couvrant des domaines comme les regroupements d'entreprises, les engagements sociaux, les actifs incorporels, le portefeuille des titres, la réévaluation des immobilisations…c'est aussi en 1998 que l'IASC a adopté la norme IAS 39 qui (…) prescrit la comptabilisation et l'évaluation de certains instruments financiers à la juste valeur » (Casta, 2003, p. 8)[xxxi].

Jusqu'à ce jour, le normalisateur tunisien s'attache encore au principe du coût historique qui met en avant la fiabilité de l'information financière au détriment de la pertinence (ô combien respectée par le normalisateur international) qui suppose une application à la lettre de la juste valeur. Et c'est là, la principale différence entre les normes tunisiennes et les normes internationales.

III.2.2. Adoptons les IAS/IFRS car il faut se rendre à l'évidence ! Intrinsèquement et sans prendre en considération des facteurs extracomptables et extra- normatifs, le système comptable des entreprises de 1997 est très bien adapté à la réalité économique et financière en Tunisie. Nous estimons que le contenu du SCE (1997) conjugué avec l'expérience cumulée, à travers les 15 dernières années, des professionnels comptables tunisiens est à même de traduire comptablement et d'une manière fiable les activités des PME et le peu des entreprises faisant appel public à l'épargne. Cependant, force est de remarquer que la normalisation comptable obéit à des facteurs de contingence. Il nous semble que ladite normalisation à un instant donné est liée plutôt à des considérations politiques. C'est dans ce sens qu'il faut comprendre le modèle de développement[xxxii] dans lequel évolue la Tunisie. Nous entendons par modèle de développement « un projet politique, économique et social, qui se traduit dans une idéologie, porté par un acteur pilote, qui entraîne dans son sillage, de gré ou de force, l'ensemble d'une nation » (Bagoit, 2008 ; p. 4)[xxxiii]. Depuis son indépendance, la Tunisie, faute de ressources naturelles satisfaisantes, a bâti ses modèles de développement sur une ouverture tous azimut. En se référant aux enseignements de la sociologie du développement et à une analyse de l'environnement politique, économique, social et culturel qui caractérise la scène nationale et internationale ses dernières années, il nous semble que le modèle de développement suivi par la Tunisie est le modèle de la compétition. Le modèle de la compétition, suivi actuellement par la majorité des pays en développement, pousse la Tunisie à adopter toutes les réformes suggérées par les institutions de bretton woods (la banque mondiale[xxxiv] et le FMI). La contrepartie est une reconnaissance par la communauté internationale et surtout par les pays développés avec leurs aides technologique et financière. « Lesdites réformes ont pour objectif une libéralisation progressive de l'économie tunisienne par le biais de la privatisation des entreprises publiques, le démantèlement des barrières douanières, la suppression des fonds de compensation, l'encouragement de l'initiative privée…etc » (Klibi et Ben Slama, 2010)[xxxv]. Parmi ces réformes, il y a le volet comptable incarné par l'adoption pure et simple des normes comptables internationales. Pour la Banque Mondiale, il s'agit d'une manière pour protéger l'épargne internationale. En se référant à cette logique (et uniquement à cette logique) nous estimons que le système comptable des entreprises (1997) a besoin d'une mise à jour pour qu'il reflète mieux la philosophie des normes comptables internationales (IAS/IFRS). Mais, faut – il inventer des marchés liquides et efficients, c'est-à-dire reflétant à tout moment des conditions de concurrence normale, pour pouvoir appliquer les modèles de réévaluation à base de juste valeur ? Faut – il inventer une classe moyenne dont les membres ont un pouvoir d'achat significatif au point qu'ils se permettent d'investir leur épargne dans la bourse et attendre des informations financières de qualité ? Laissons le temps au temps !!

Conclusion : Pendant 15 années d'application, le système comptable des entreprises a su instaurer une nouvelle culture qui a pu remplacer, à notre avis, une culture ancienne à base de plan comptable général. Avant sa mise en place, une immobilisation ne pouvait être définie que lorsqu'on se réfère à son numéro de compte. Avec le SCE on a appris qu'une immobilisation est un élément d'actif, possédé ou contrôlé par l'entreprise susceptible d'accorder à cette dernière des avantages économiques futurs. C'était une révolution comptable. Au fil des années, un savoir faire

tunisien (académique et professionnel) s'est, donc, développé autour du SCE (1997). Nous croyons que le seul maillon faible de « l'institution comptable » en Tunisie est le Conseil National de la Comptabilité. Cette grande muette n'a pas pu formuler une position claire concernant l'avis des institutions financières internationales qui l'appellent à changer son référentiel. Rappelons que ce référentiel n'a pas, jusqu'à ce jour, fait l'objet de critiques internes, exception faite de celles émanant de quelques professionnels ayant intérêt à élargir le marché de formation des IAS/IFRS. Nous sommes convaincus que l'application d'un système comptable donné doit contribuer à un meilleur développement comptable qui est, à son tour, appelé à impacter positivement le développement économique. Il est donc temps, qu'un débat national soit lancé pour décider de l'avenir de la normalisation comptable en Tunisie.

Références :

[1]Ou bien : Faut – il tuer le SCE (1997) ?! Si oui, ayez le courage de dire pourquoi.

[ii] PriceWaterhouseCoopers, (2004), « Similarités et divergences : une comparaison entre les normes internationales (IFRS), américaines (USGAAP) et tunisiennes (NCT) » PriceWaterhouseCoopers, Tunis office, septembre, p. 8.

[iii] Dans une logique anglo-saxonne, la nomenclature comptable (plan des comptes) ne doit pas être normalisée, il s'agit d'un simple paramétrage comptable effectué par les entreprises.

[iv] IAS : International Accounting Standards. IFRS : International Financial Reporting Standards.

[v] Site de la bourse des valeurs mobilières de Tunis.

[vi] Ayari. C. (2000), « Les politiques économiques de Bourguiba », Colloque organisé par l'Institut du Monde Arabe à Paris.

[vii] Matoussi. H (1991) « l'Endettement dans les entreprises : Fondements Théoriques et Comportement Empirique des Entreprises », Thèse pour le doctorat d'État, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion de Tunis.

[viii] Techniquement, le SCE a été préparé par une équipe d'experts qui a commencé ses travaux en 1991.

[ix] Les prérogatives du CNC sont fixées par l'article 5 de la loi n° 96-112.

[x] Article premier de la loi n° 96-112.

[xi] Paragraphe premier du décret n° 96-2459 du 30 décembre 1996, portant approbation du cadre conceptuel de la comptabilité en Tunisie.

[xii] Ces douze conventions sont : la convention de l'entité, la convention de l'unité monétaire, la convention de la périodicité, la convention du coût historique, la convention de la réalisation du revenu, la convention de rattachement des charges aux produits, la convention de l'objectivité, la convention de la permanence des méthodes, la convention de l'information complète, la convention de prudence, la convention de l'importance relative et la convention de la prééminence du fond sur la forme.

[xiii] Colasse. B (1997) « Du nouveau système comptable des entreprises de la Tunisie : alignement sur ou adaptation aux normes comptables internationales ? », Revue française de comptabilité, pp 43-47.

[xiv] Colasse (1997, p. 46) décrit cette norme générale de la manière suivante : «Bien qu'elle prenne conceptuellement appui sur le cadre conceptuel, la norme comptable générale ressemble à s'y méprendre à un plan comptable général « à la française », mais un plan réorganisé et modernisé. Pourquoi d'ailleurs ne pas avoir gardé l'expression de « plan comptable général » ? Peut être parce que le mot de plan appartient à un contexte historique et idéologique disparu ».

[xv] Du point de vue nombre dans le tissu économique tunisien. Leur nombre dépasse les 80% du nombre total des entreprises tunisiennes.

[xvi] Code de l'Impôt sur le Revenu des Personnes Physiques et l'Impôt sur les Sociétés.

[xvii] Un moyen qui nous semble pertinent pour apprécier la maîtrise du SCE (1997) ces dernières années par les comptables des entreprises est, la quasi absence des offres de formation (portant sur ledit système) par les cabinets de formation tunisien.

[xviii] Le paragraphe 20 du cadre conceptuel (consacré à la définition de l'une des caractéristiques qualitatives de l'information financière) suppose effectivement que les utilisateurs « sont présumés avoir une connaissance raisonnable des affaires et de la comptabilité et sont soucieux d'étudier et de traiter l'information avec diligence ».

[xix] Ces investisseurs, opérant dans le cadre du marché financier, sont sensés prendre des décisions économiques c'est-à-dire des *« décisions relatives à l'investissement ''achat, conservation ou vente de titres'' ou au crédit »* (paragraphe 15 du cadre conceptuel tunisien).
[xx] En effet, l'OECT a lancé une campagne en vue de l'adoption des IAS/IFRS depuis l'année 2007 (voir le lien suivant : http://www.webmanagercenter.com/management/article.php?id=28666)
[xxi] Banque mondiale (2006) : « rapport sur le respect des normes et des codes (RRNC)», http://www.worldbank.org/ifa/rosc_aa_tun_fre.pdf
[xxii] En Tunisie, la comptabilité est enseignée à l'université (plus précisément à l'Institut des Hautes Etudes Commerciales – IHEC-) depuis 1977 (Khemiri, 2009). Selon un rapport du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique (2008 – 2009), le nombre total des diplômés de comptabilité en Tunisie a atteint les 11 322.
[xxiii] Khemiri, R., et al., (2009), " Introduction de l'enseignement des technologies de l'information et de la communication en sciences comptables suite à la réforme LMD en Tunisie: vers une orientation marché?", la deuxième édition du colloque international «e-Commerce et Gouvernance de l'Internet 2009 - ECIG 2009 » 8-10 octobre 2009 à Sousse (Tunisie), http:// www.ecig2009.org/
[xxiv] Actuellement cette matière s'appelle : principes et normes comptables.
[xxv] Klibi M.F et S. Dammak (2006) '' Etat de l'art des recherches en sciences comptables en Tunisie '' 27e congrès de l'Association Francophone de Comptabilité (AFC), Tunis du 10 au 12 mai 2006. (www.scientificcommons.org).
[xxvi] La dernière norme comptable élaborée (en 2010) par le CNT est la norme n° 41 relative aux contrats de location. La norme équivalente à l'échelle internationale (IAS 17) a été mise en place en 2004.
[xxvii] Le paragraphe 83 de la norme générale stipule « les notes doivent renseigner les utilisateurs des états financiers sur les mouvements de capitaux propres et *sur la détermination du résultat par action* »
[xxviii] Organisme de Placement Collectif des Valeurs Mobilières.
[xxix] De l'ère qui a caractérisé le moyen âge jusqu'à l'année de la crise économique (1929), on reconnaissait à la comptabilité le rôle de reddition des comptes. A partir des années 1930, l'étude de l'histoire de la normalisation américaine montre que la réussite du FASB (*Financial Accounting Standards Board*) et sa reconnaissance par la SEC (*Securities Exchange Commission*) est liée au fait qu'il a donné le privilège informationnel aux investisseurs financiers qui agissent dans le cadre du marché de capitaux américain qui a été à l'origine de la grande crise économique des années 1920.
[xxx] Colasse B. et A. Burlaud (2010), « Normalisation comptable internationale : le retour du politique ? » Comptabilité – Contrôle – Audit, Tome 6, Volume 3, p. 153 – 176.
[xxxi] Casta JF, (2003) « La comptabilité en juste valeur permet – elle une meilleure représentation de l'entreprise », Centre de recherches sur la gestion (CEREG), université Paris dauphine.
[xxxii] Le lecteur averti peut se référer aux enseignements de la sociologie du développement. La sociologie du développement est une discipline qui aide le chercheur à expliquer le degré de développement dans le quel se trouve un pays donné.
[xxxiii] Bajoit, G. (2008), « les Voies du Développement en Amérique Latine 1950 – 2007 » in Amérique Latine A Gauche toute ?, ouvrage collectif de Bajoit, G ; Houtart. F. et Duterme, B., Edition CETRI et Couleur Livres.
[xxxiv] …et ce à travers les rapports sur le respect des normes et des codes. Ces rapports contiennent une évaluation qui "met l'accent sur les forces et les faiblesses de l'environnement comptable et d'audit influant sur l'information financière publiée (Site de la Banque Mondiale: www.worldbank.org/ifa).
[xxxv] Klibi M.F. et F. Ben Slama (2010) '' Normalisation comptable dans les pays en développement : Explications par les modèles de la sociologie du développement'' Communiqué dans le cadre d'un colloque international « les normes IAS/IFRS entre l'obligation d'application et le défis de l'environnement » Université Djillali Liabès - Algérie.

Essai d'évaluation du programme de la mise en valeur par le biais de la concession : Cas du projet Khechem Errih 2

BOUMADDA Abdelbasset*
Université Ouargla,
Laboratoire de Protection des Ecosystèmes en Zones Arides et Semi-arides

Résumé : Parmi les programmes du développement agricole initiés par les pouvoirs publics on note la mise en valeur des terres par le biais de la concession dont la wilaya d'Ouargla a bénéficié de 26 projets d'une superficie totale de 3297 Hectares. Le périmètre de **Khechem Errih 2** est l'un de ces projets qui occupe, à lui seul, plus du tiers de cette superficie, soit 1250 Hectares.

La réalisation de ces projets s'est confiée à la Générale des Concessions Agricoles (GCA) en qualité de maître d'ouvrage délégué.

Malgré l'enveloppe financière colossale de 2.123.710.823,00 DA allouée au projet, la mise en culture n'est effective que sur quelques parcelles ne dépassant pas le dixième de la surface totale.

A travers cette étude, nous essayerons d'évaluer le programme de mise en valeur par le biais de la concession dans la région de Ouargla en faisant le portrait le plus détaillé possible de ce périmètre tout en relatant les causes de son échec.

Mots clés : Développement agricole, Khechem Errih 2, Mise en valeur, Concession, Actions.

Introduction : Plusieurs auteurs ont cité le développement agricole en se basant tous sur des aspects d'ordre sociaux et de production agricole décrivant l'agriculture qui est en elle-même un ensemble de pratiques utilisées par l'homme pour, à priori, une sécurité alimentaire au profit de son environnement social.

Ce besoin en sécurité alimentaire, augmente avec l'élargissement de l'environnement social dans l'espace et dans le temps (démographie).

Les régions sahariennes de l'Algérie ont connu des extensions considérables en termes de superficies agricoles par la mise en valeur de nouveaux périmètres en s'appuyant sur l'exécution des programmes de développement l'un après l'autre. La superficie agricole est passée de 102.196 hectares en 1984 à 188.608 hectares en 2002 et le patrimoine phoenicicole est passé de 8.024.430 de palmiers en 1988 à 12.035.650 en 2001 (CHAOUCH S., 2004) et certaines sources avancent actuellement un chiffre de plus de 15 millions de palmiers dattiers (BOUAMMAR B., 2008).

La mise en valeur par le biais de la concession fait partie des programmes agricoles adoptés par l'État algérien pour le développement agricole.

Le périmètre agricole Khechem Errih 2 est l'un des 26 périmètres mis en valeur dans ce cadre dans la wilaya d'Ouargla.

1- Mise en valeur par le biais de la concession :

La mise en valeur des terres agricoles par le biais de la concession est un programme d'envergure initié en 1997.

Ce programme est régit par le décret exécutif n° 97-483 du 15 décembre 1997 qui fixe les modalités, charges et conditions de la concession des parcelles de terres relevant du domaine privé de l'État dans les périmètres de mise en valeur et de la conversion éventuelle de cette concession en cession.

La Générale des Concessions Agricoles (**GCA**) est une EPE qui a été créée pour la réalisation et le suivi de ce programme en qualité de maître d'ouvrage délégué.

a) La Générale des Concessions Agricoles :

* aboumadda@gmail.com

La Générale des Concessions Agricoles a été créée pour accomplir et assurer les missions suivantes :

- La réalisation des actions retenues dans les décisions de financement ministérielles des projets en faisant appel aux entreprises et bureaux d'études qualifiés.
- Le contrôle de la réalisation des ouvrages, en collaboration avec les structures techniques compétentes.
- Installation des concessionnaires qualifiés par les commissions des wilayates.
- Sensibilisation des postulants pour la participation aux actions qui sont à leurs charges,
- Assister les concessionnaires dans les démarches nécessaires à l'établissement des documents administratifs notamment les cahiers de charges.

b) Perspectives de la mise en valeur par le biais de la concession :

- Élargir au maximum les superficies agricoles en irrigué;
- Création d'emploi pour les jeunes chômeurs;
- Fixation de la population rurale;
- Participation à l'autosuffisance alimentaire;
- Introduction de nouvelles techniques agricoles;
- Insertion des micro-entreprises pour la réalisation de certaines actions de mise en valeur.

2- Présentation du projet :

Le projet objet de cette étude porte le nom de KHECHEM ERRIH 2 d'une superficie totale de 1250 hectares a été qualifié, dans le cadre du programme de la mise en valeur des terres par le biais de la concession, par décision ministérielle de financement N° : 498 du 02/10/1999. Le montant total alloué au projet dans cette décision de financement était de 1.230.000.000,00 DA (123 Milliards de centimes) dont 70 % à la charge de l'Etat. Les 30 % restantes devaient être supportées par les concessionnaires bénéficiaires.

Le projet a connu une première restructuration en 2003 par décision ministérielle N° : 485 du 11/10/2003 pour atteindre 1.463.193.000,00 DA (plus de 146 Milliards) dont 70 % à la charge de l'état.

Le 06/05/2005 une deuxième restructuration financière du projet a eu lieu faisant monter l'enveloppe pour atteindre le chiffre astronomique de: **2.123.710.823,00** DA (plus de 212 Milliards de centimes) soit presque le double de l'enveloppe initiale. En outre, 98,81 % du montant (soit 2.098.410.824,00 DA) est supportée par l'état c'est-à-dire qu'il n'y a pas d'apports personnels de la part des concessionnaires d'où l'appellation de « **parcelle clé en main** ».

a) **Les actions prévues dans les décisions de financement :** Les actions de mise en valeur prises en charge par l'État et retenues dans les différentes décisions de financements sont :

- Cadastre (délimitation du périmètre) ;
- Réalisation forages ;
- Réalisation abris pour forages ;
- Réalisation réseau d'irrigation ;
- Réalisation réseau goutte à goutte ;
- Étude réseau de drainage ;
- Amélioration foncière (nivellement) ;
- Réalisation de pistes agricoles ;
- Réalisation de brises vents ;
- Plantation palmeraie (Djebbars) ;
- Fourniture d'armature serre.

b) **Réalisations des actions :** La quasi-totalité des actions retenues dans les décisions de financements a été réalisée, exception faite pour le réseau de drainage qui n'a pas été réalisé et la fourniture des serres, du djebbars et des palmes sèches dont la réalisation est

partielle suite aux absentéismes des concessionnaires et au gel des opérations à cause des poursuites judiciaires.

Les engagements physiques et financiers retenus dans les décisions de financements ainsi que les réalisations effectuées sont détaillés dans le tableau 1

c) **Les concessionnaires :** Dans ce périmètre agricole, 625 concessionnaires ont été qualifiés par la commission de wilaya. Chaque concessionnaire a bénéficie d'une parcelle de 2 hectares (petite concession).

Les communes qui ont bénéficiées de ce périmètre sont : Ouargla, Rouissat, Ngoussa, Sidi Khouiled, Ain Beida et Hassi Ben Abdellah.

d) **Emplois génères :** D'après la Générale des Concessions Agricoles, il y a 145 emplois générés par les activités des entreprises de réalisation des actions de mise en valeur, mais ces emplois ne sont que temporaires.

3- État actuel du projet :

En visitant le périmètre, on s'aperçoit qu'il s'agit d'un véritable cimetière des deniers publics à cause de l'état de dégradation avancée auquel il est arrivé.

Ce qui a aggravé cette situation c'est l'abandon des parcelles par les bénéficiaires puisque plus de 70 % des bénéficiaires ont abandonné leurs parcelles. Cet abandon est dû principalement à :

- Mauvais choix du site caractérisé par l'éloignement, et les vents fréquents et violents ;
- Mauvais choix des concessionnaires qui sont des chômeurs dépourvus de moyens financiers et n'ayant, pour la majorité, aucune culture agricole ;
- Impossibilité d'accéder aux différents types de crédits agricoles puisque les bénéficiaires n'ont pas des actes de propriétés (terres non hypothécables) et les banques exigent des garanties ;
- Mauvaise réalisation des ouvrages par les entreprises de réalisation ;
- Mauvaise qualité des fournitures (surtout pour les Djebbars…)
- Des opérations douteuses de passation des marchés, de réalisation de la part de la GCA, confiés à des entreprises non spécialisées dans le domaine agricole. En plus plusieurs actions indépendantes les unes des autres sont confiées à une seule entreprise,
- Absence d'un suivi rigoureux des réalisations ;
- Gel des réalisations suite au scandale de la GCA et à l'introduction de l'affaire devant la justice en 2007.

Les conséquences de cette situation sont :

- Mort de la quasi-totalité des Djebbars plantés suite à l'abandon et à la mauvaise qualité des plants;
- gaspillage d'une ressource non renouvelable par l'utilisation irrationnelle de l'eau et la réalisation d'ouvrage (bassins et conduites) ne répondant pas aux normes reconnues;
- Des investissements lourds (forages etc…) exposés à tous les aléas ;
- Réseau goutte à goutte défectueux malgré la somme importante déboursée pour cet ouvrage (25 Milliards) ;
- Pistes agricoles dégradées ; et périmètre difficilement accessible ;
- Présence de quelques agriculteurs (généralement locataires) pratiquant du maraichage saisonnier au dépend du palmier dattier ;
- Parmi les 258 serres livrées aux bénéficiaires, il n'en reste plus que quelques unes ;

Conclusion :

Malgré une relative extension des superficies de mise en valeur dans la région d'Ouargla, le bilan des différentes réformes démontre la fragilité du nouveau secteur agricole. Cette mise en valeur des terres au niveau de la région n'a pas eu d'effets significatifs sur les productions agricoles comparées aux enveloppes colossales dégagées par l'État.

L'état du périmètre Khechem Errih 2 et le profil des concessionnaires bénéficiaires de parcelles démontrent que nous ne pouvons pas parler de développement agricole en faisant du social.

A notre avis la solution pour ce périmètre réside en son attribution à des investisseurs potentiels et motivés en leur faisant signer des contrats de performances ou des cahiers de charges bien établis faisant ressortir les droits et obligations de toutes les parties.

Annexes :

Tableau 1: **Les engagements retenus et les réalisations effectuées.**

ACTIONS	U	ENGAGEMENTS		REALISATIONS	
		Physique	Financier (DA)	Physique	Financier (DA)
Cadastre	Ha	1250	1.556.894,99	1250	1.542.564,00
Forages (Albien)	U	6	894.777.521,62	6	884.392.849,00
Abris forages	U	6	1.863.611,86	6	1.773.131,00
Réseau d'irrigation	Ha	1250	435.071.140,42	1250	334.770.113,00
Réseau goutte à goutte	Ha	1250	263.110.229,46	1250	244.400.972,00
Étude Réseau de drainage	Ha	1250	2.000.000,00	0	0,00
Nivellement	Ha	1250	40.942.730,00	1250	40.942.730,00
Pistes agricoles	Km	60	64.724.400,00	60	64.595.700,00
Brises vents	Km	85	15.552.450,00	34	5.855.040,00
Djebbars	Ha	1250	224.700.000,00	395	70.645.680,00
Armatures serres	U	1250	175.500.000,00	258	31.477.680,00
TOTAUX			**2.119.798.978,35**		**1.680.396.462,56**

Source: GCA (2010)

Tableau 2: **État des concessionnaires bénéficiaires.**

Concessionnaires				Superficie / concessionnaire
Prévus sur DF	Qualifiés	Installés	Abandon	
625	625	625	437	2 Ha

Source: GCA (2010)

Références :

1- B.N.E.D.E.R. (Novembre) 1999. Programme de mise en valeur des terres par le biais de la concession. Périmètre Khechem Errih 2. Commune de Hassi Ben Abdellah.
2- BOUAMMAR B., 2000. Les effets des changements de l'environnement économique et leurs impacts sur la rentabilité économique et financière des nouvelles exploitations agricoles oasiennes phoenicicoles et céréalières et sur leur devenir : cas de la région de Ouargla. Mémoire de magister. INA d'El Harrach. Alger. P. 124.
3- BOUAMMAR B. BEKHTI B., 2008. Le développement de l'économie agricole oasienne : entre la réhabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies. In le chercheur n° 06/2008- P.20
4- BOUAMMAR B., 2010. Le développement agricole dans les régions sahariennes. Etude de cas de la région d'Ouargla et la région de Biskra. Thèse de doctorat Université Kasdi Merbah Ouargla. P. 49.
5- CHAOUCH SAIDA. 2006. Développement agricole durable au Sahara. Nouvelles technologies et mutations socio économiques: cas de la région de Ouargla. Thèse de Doctorat Université Aix-Marseille.P. 389.
6- DADAMOUSSA ML., 2007. Les effets induits des différents programmes de développement agricole sur la préservation de l'écosystème saharien. Cas de la région d'Ouargla. Mémoire de magister Université Kasdi Merbah Ouargla. P.47.
7- G.C.A., 2010. Bilan des réalisations physiques et financières des projets de la wilaya d'Ouargla.

Université Kasdi Merbah Ouargla – Algérie

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

Périodique scientifique annuel des sciences
économiques, commerciales et des sciences de gestion

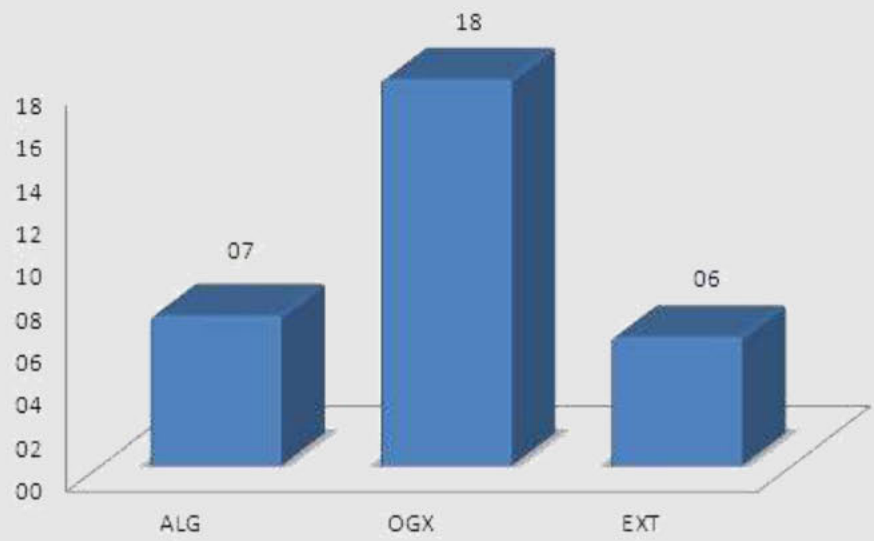

Numéro 10/2012 – Dépôt légal N° : 110/2002 – ISSN : 1112-3613

Imprimerie Université Kasdi Merbah Ouargla

جامعة قاصدي مرباح ورقـــلة – الجزائر

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلـة - 2012

11

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية

المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

العدد الحادي عشر 2012/11

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مجلة الباحث

التعريف بالمجلة

مجلة الباحث، دورية علمية دولية محكمة، ظهرت سنة 2002م، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التي لم يتم نشرها سابقاً، و المعَالجة بأسلوب علمي موثق ؛ وهي موجهة لجميع الباحثين أينما وجدوا سواء في الكيانات البحثية أو الأكاديمية، الدوائر الحكومية أو المؤسسات الإقتصادية ؛ وتنشر فيها الأبحاث باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية.

ترسم سياسة المجلة من قبل المجلس العلمي للجامعة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف المجلس العلمي لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بمعية الهيئة العلمية الإستشارية، وهيئة التحرير للمجلة.

تسهر مديرية النشر للمنشورات العلمية بالجامعة على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة.

المجلة مصنفة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية التالية :

- البوابة العربية للمعلومات الإدارية "إبداع" التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية :
http://www.aradoportal.org.eg/confernece.aspx

- قاعدة البيانات العربية الإلكترونية معرفة E-marefa :
http://e-marifah.net

- قاعدة معلومات الإقتصاد والإدارة EcoLink :
http://www.mandumah.com/ecolinkjournals

- الدليل الأكاديمي للجامعات العربية :
http://www.colleges4arab.com/links/colleges4arab-18.html

- موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي :
http://iefpedia.com/arab/?cat=129

المجلة مُعرَفة لدى العديد من محركات البحث الشهيرة مثل : Yahoo, Bing, Google ... وغيرهم.

المجلة معتمدة لدى العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية.

يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول على نسخة من المجلة الورقية مجانا، بالإضافة إلى شهادة النشر، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع. ويمكن تحميل النسخة الرقمية الكاملة من موقعها الرسمي بالجامعة :
http://www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/PressUniversitaire/PGs/bahith.html

ويمكن تحميلها أيضا من خلال الرابط التشعبي الجنيس : http://rcweb.luedld.net

يمكن لأصحاب أجهزة الأيفون والأيباد تحميل و تصفح المجلة عبر برنامج "المكتبة الجامعة" قسم تجارة وإقتصاد، من خلال الرابط :

http://itunes.apple.com/us/app/almktbt-aljam-t/id560878748?ls=1&mt=8

توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة.

يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم.

قواعد النشر في المجلة

1 – ترسل المقالات وجوبا في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع الخط Times New Roman، مقاسه : 13، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، أما العناوين فتكتب بنفس الخط والمقاس مع تثخينها)، يراعى في حجم المقال كحد أقصى 16 صفحة من حجم A4 (29.7 x 21) سم، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً. أما بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ والمسافة بين الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

2- تقديم عنوان المقال بلغة تحرير المقال وباللغة الإنجليزية، وجوبا.

3- يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 10 عشرة أسطر بلغة تحرير المقال، وباللغة الإنجليزية (نوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 12)، مع ضرورة إدراج الكلمات المفتاحية (Les mots clés) التي لا يجب أن تقل عن 4 كلمات ولا تتعدى 7 كلمات ترتب حسب ورودها في المقال.

4- يجب الإلتزام بقواعد ضبط الكتابة :

أ- إحترام المسافات البادئة، في الفقرات، وتجنب الفقرات و الجمل الطويلة جدا.

ب- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،) وترك مسافة بعدها إذا أتبعت بكلمة أو نص.

ج- يجب ترك مسافة قبل وبعد علامات الضبط المركبة كالنقطة الفاصلة (؛) و النقطتين (:) و علامة التعجب (!) وعلامة الإستفهام (؟).

5- يفضل تحرير المقال وفق النمط IMRAD، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :
http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD
http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

6- يفضل تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :
http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php
http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

7- بغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل المطلوب، يمكنكم تحميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع المجلة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_Ar.dot، أو النسخة الفرنسية : Article_Fr.dot)، على أساس أن هذا الملف يتماشى مع الشروط المذكورة (**يجب أن يكون المقال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**) ؛ لمزيد من التوضيح، يمكن الإطلاع بالموقع الإلكتروني للمجلة على مقال معياري Article_Standard.pdf.

8- ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكتروني الشخصي، والمؤسسة الجامعية المنتمي إليها، و إسم المخبر إن وجد ؛ وفي حالة تقديم المقال من طرف مجموعة باحثين، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهم بقبول النشر المشترك عن طريق بريده الشخصي.

9 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.

- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.
- بالنسبة لمراجع الانترنت : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكتروني كاملا (يشمل الملف).

10 - توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا).

11 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.

12 - يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملائمته لقواعد النشر، و يصبح مقبولا للنشر إذا نال موافقة عضوين من لجنة التحكيم، أحدهما محلي من داخل الجزائر، والآخر خارجي ؛ وفي حالة رفض أحدهما يعرض مرة أخيرة على محكم ثالث ومن تم يتحدد مآله حسب نتيجة التحكيم، التي تعتبر نهائية، وفي حالة القبول بعد التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية لا تتعدى شهرا واحدا.

13- ننبه على أن كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.

14- تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

15- كل مقال مقرصن أو سبق تقديمه إلى جهة أخرى للنشر، فإن صاحبه يدرج في القائمة السوداء الممنوعة من النشر بالمجلة.

16 - ترسل وتوجه المراسلات فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة : rcweb@luedld.net

المحتويات

قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) - دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات - لسنة 2011

د. محمد الجموعي قريشي * & د. الحاج عرابة **
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الخدمات الصحية المقدمة من طرف المستشفيات الجزائرية، وذلك من خلال قياس الكفاءة النسبية لمجموعة من مستشفيات الشرق الجزائري، باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (**DEA**). وتم استخدام عدد الأطباء والممرضين العاملين في مستشفيات العينة كمدخلات للنموذج، وعدد المرضى الداخليين والمرضى الخارجيين الذين تخدمهم هذه المستشفيات كمخرجات للنموذج. وتضمنت عينة الدراسة عشر (10) مستشفيات : منها أربعة (04) عمومية وستة (06) مستشفيات خاصة، وكانت النتائج العامة للدراسة : أن ثلاث (03) مستشفيات كفؤة داخليا وخارجيا (مستشفى عام ومستشفيين خاصين)، وخمس (05) مستشفيات كفؤة داخليا وغير كفؤة خارجيا (ثلاث مستشفيات عامة ومستشفين خاصين)، ومستشفيين (02)خاصين غير كفؤيين داخليا وخارجيا.

الكلمات المفتاح : الكفاءة النسبية، كفاءة الخدمات الصحية، تحليل مغلف البيانات.

تمهيد : يُعد توفير الخدمة الصحية أو الرعاية الصحية الجيدة للمجتمع من أكبر التحديات التي يواجهها القائمون على إدارة المستشفيات والمراكز الصحية المختلفة، ذلك أن هذه الخدمات لها صلة مباشرة بصحة الأفراد وحياتهم بالدرجة الأولى، كما أن هذه الأخيرة تتميز بالتكلفة العالية نسبيا وهو ما لا يتلاءم مع محدودية الموارد المخصصة لها، خصوصا بالنسبة للمستشفيات العامة. وحيث أن تلك الخدمات هي نتاج أداء هذه المؤسسات الصحية، فإنه من الضروري إجراء التقييم المستمر لأدائها، وقياس كفاءة خدماتها من طرف القائمين عليها من أجل تحسين جودتها. لقد تعددت الأساليب المستخدمة في قياس كفاءة الخدمات التي تقدمها المستشفيات على اختلاف أنواعها، حيث صار بالإمكان استخدام الأساليب الكمية الكفيلة بمعرفة مستويات كفاءة هذه الأخيرة، ومن هذه الأدوات والأساليب أسلوب تحليل مغلف البيانات أو التحليل التطويقي للبيانات (Data Envelopement Analysis)، وهو أسلوب يهدف إلى معرفة وتحديد مواطن الخلل في كفاءة استخدام الموارد المتاحة لهذه المؤسسات، والتخصيص الأنسب لهذه الموارد من خلال تقييم مستوى وجودة مدخلاتها ومخرجاتها.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة المتواضعة تطبيق هذا الأسلوب، أي تحليل مغلف البيانات، على واقع المستشفيات الجزائرية من خلال عينة من المستشفيات العمومية والخاصة، بهدف معرفة كيفية استخدامه في قياس كفاءة الخدمات الصحية، وتحقيق الاستفادة القصوى منه بالنسبة للقائمين على إدارة المستشفيات.
من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية :

ما مستوى كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات محل الدراسة ؟ وهل يختلف هذا المستوى في المستشفيات العامة عنه في المستشفيات الخاصة ؟ وما هي أهم الاقتراحات التي من شأنها معالجة مواطن الخلل في المستشفيات ذات الكفاءة المنخفضة ؟

ولمعالجة هذا الموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

1- **كفاءة الخدمات الصحية؛**

2- **نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات؛**

3- **قياس الكفاءة النسبية لمجموعة من المستشفيات العامة والخاصة.**

* Kmdjemoui@gmail.com
** araba_19790@yahoo.fr

1. كفاءة الخدمات الصحية

1.1. مفهوم الكفاءة : إرتبط مفهوم الكفاءة (*efficiency*) في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة.

ويعود مفهوم الكفاءة تاريخيا، إلى الاقتصادي الإيطالي "فلفريدو باريتو" (1848 -1923) الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف بـ : " أمثلية باريتو". وحسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء، وأي تخصيص غير كفء فهو يعبر عن اللاكفاءة (*inefficiency*).[1]

وتعرف الكفاءة لغة على أنها : " الحالة التي يكون فيها الشيء مساوي لشيء آخر"[2]. ؛ أما اصطلاحا : فتعرف الكفاءة على أنها : "الطريقة المثلى لاستعمال الموارد"[3]. ويُعرف (*SHONE*) الكفاءة على أنها : "الكيفية المثلى في استخدام الموارد لإنتاج شيء ما "[4].

والكفاءة هي : " إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء كانت بشرية أم مادية أم مالية، والعمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية "[5] ؛ وهي : " القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات"[6].

ويطلق على العملية الإنتاجية أنها غير كفأة إذا كانت تستخدم كمية أكبر من عناصر الإنتاج أو من عنصر واحد على الأقل ولكن ليس أقل من بقية العناصر لإنتاج نفس الكمية من المخرجات التي تنتجها عملية إنتاجية أخرى أو توفيقه من العمليات.

واللاكفاءة تعني أن المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن من المخرجات باستخدام موارد معينة، أو أنها تستخدم توفيقه مكلفة من الموارد لإنتاج مجموعة معينة من المنتجات أو الخدمات[7].

وتتحقق الكفاءة التامة عندما يكون الإهدار يساوي صفرا، حيث تتساوى المدخلات مع المخرجات، أي أن الطاقة المحققة تساوي الطاقة المتاحة.[8]

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى القول أن الكفاءة هي العمل على تحقيق الندية في الشيء أو في العمل المراد إنجازه، ويتجسد ذلك إما بتحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو بتحقيق أدنى المدخلات لمخرجات محددة. أي يمكن النظر للكفاءة من مدخلين أو جانبين: جانب المخرجات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المخرجات الفعلية والمخرجات القصوى الممكن تحقيقها من مدخلات محددة. جانب المدخلات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المدخلات الفعلية و المدخلات الدنيا التي يمكنها إنتاج مستوى معين من المخرجات. كما تمثل الكفاءة مقياسا أو مؤشرا لأداء المؤسسة أو الصناعة أو الاقتصاد ككل.

2.1. أنواع الكفاءة

تختلف وتتعدد مقاييس الكفاءة حسب غرض ومستويات التحليل الاقتصادي والمتمثلة في المؤسسة والصناعة أو القطاع والاقتصاد ككل. ونحاول إيجاز نوعين من مقاييس الكفاءة حسب ما تقتضيه متطلبات الدراسة وهما الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة *Productive Efficiency* والكفاءة الهيكلية (*Structural Efficiency*) للصناعة.

الكفاءة الإنتاجية : تتضمن العملية الإنتاجية جانبين : الجانب الأول تقني يتمثل في عملية التوليف بين عناصر المدخلات لإنتاج كمية من المخرجات، ويعبر عن هذا الجانب بمقياس الكفاءة التقنية (*Technical Efficiency*) التي تعرف بأنها : " إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أي تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة ".[9] أما الجانب الثاني فهو تكاليفي يتعلق بأسعار المدخلات، ويعبر عنه بمقياس الكفاءة السعرية (*Price Efficiency*)أو كفاءة التكلفة (*Cost Efficiency*) التي تعرف بأنها: " إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج".[10] وعليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أي حاصل ضرب مؤشر الكفاءة التقنية ومؤشر الكفاءة السعرية.

الكفاءة الهيكلية : يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية (*Structural Efficiency*) عن الكفاءة التقنية لصناعة ما أو قطاع ما، وقد قدمه الأمريكي *Farrell* سنة 1957 وطوره كلا من *Forsund* و *Hjalmarsson* في دراستيهما سنتي 1974 و1978. ويهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسن أدائها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.

وتقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب *Farrell* بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون (*weighted average*) للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة؛ ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة. وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات.[11]

بينما يرى *Forsund* و *Hjalmarsson* أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفء من الناحية الاقتصادية، وذلك اعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة.[12]

وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة هما :

الكفاءة الهيكلية التقنية (*Structural Technical Efficiency*)

والكفاءة الهيكلية للحجم (*Structural Scale Efficiency*)

حيث تقيس الأولى مستوى الإدخار في المدخلات، وتقيس الثانية مستوى الزيادة في الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة أو للصناعة. وسيتم قياس هذين النوعين من الكفاءة في الدراسة التطبيقية.

3.1. كفاءة أداء المستشفيات للخدمات الصحية : إذا كانت الكفاءة معيارا مهما في الحكم على جودة أداء أي منظمة، فهي تحتل أهمية خاصة بالنسبة للمستشفيات، على اعتبار أنها مطالبة بتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية في الوقت والمكان المناسبين، للحفاظ على صحة أفراد المجتمع، حيث تمتاز الخدمات الصحية فيها بالتكلفة العالية، هذا مع محدودية الموارد الموجهة لها، ويلخص المؤتمر الوطني المنعقد بماديسن ولاية ويسكانسن (الولايات المتحدة الأمريكية) في 23-2006/05/24، والذي يحمل عنوان: " كفاءة الرعاية الصحية: ماذا تعني؟ كيف تقاس؟ كيف يمكن استخدامها في اقتناء الرعاية الصحية المستندة للقيمة "[13]، لخص هذا المؤتمر كفاءة الرعاية الصحية في شكل من ثلاثة أجزاء يمكن توضيحها على النحو التالي :

يمثل الجزء الأول العلاقة بين متعاملي الرعاية الصحية وهم مقدمي الرعاية الصحية والمستفيدين منها وخطط الدولة الصحية وعلاقة هذه المؤسسات بأفراد المجتمع الذين يمثلون الزبائن الحاليين والكامنين لمؤسسات الرعاية الصحية أي أن الجزء الأول من الشكل والمعنون بالمنظور (perspective) يبرز العلاقة الحتمية بين أفراد المجتمع والدولة ومؤسسات الرعاية الصحية.

أما الجزء الثاني من الشكل، فيبين مخرجات النظام الصحي (outputs) سواء كانت في شكل خدمات صحية يقدمها للزبائن مثل المناوبات الصحية، عدد المرضى الخارجين و المرضى الداخليين، و يقدم أيضا أمثلة عن بعض المؤشرات التي تعكس أداء ومخرجات النظام الصحي مثل معدل الوفيات بعد العمليات الصحية، معدل وفيات الرضع ومعدل متوسط الأعمار...الخ.

أما الجزء الثالث من الشكل فيبين أنواع كفاءة الرعاية الصحية (type of efficiency) المتمثلة في الكفاءة التقنية، الكفاءة الإنتاجية والكفاءة الاجتماعية حيث تعبر الأولى عن التوليفة المثلى لمدخلات النظام والغرض من قياسها المتمثل في تقليل الهدر في الموارد، وتجنب حالات اللاكفاءة الكامنة مثل الإفراط في طول الانتظار وانتهاء صلاحية الأدوية وغيرها من الحالات. بينما تعبر الكفاءة الإنتاجية عن التكلفة الدنيا للمخرجات والغرض من قياسها المتمثل في تقليل التكلفة والادخار في النقود، وعدم الإفراط في التكاليف. أما الكفاءة الاجتماعية تعبر عن ما يعرف بأمثلية باريتو[14] في استغلال موارد المجتمع والغرض من قياسها هو تعظيم القيمة الاجتماعية، ويقدم الشكل أمثلة عن اللاكفاءة في أنواع الكفاءة الثلاث.

2. نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)

1.2. أسلوب تحليل مغلف البيانات : أسلوب تحليل مغلف البيانات هو أداة تستند إلى البرمجة الخطية في قياس الكفاءة النسبية لمجموعة من وحدات اتخاذ القرار القابلة للمقارنة فيما بينها، أي الوحدات التي تشتغل بشكل متجانس، وتستخدم نفس المدخلات وتنتج نفس المخرجات (مع الاختلاف في الكميات بطبيعة الحال). ويمكن أن تكون هذه الوحدات فروع بنكية، وكالات حكومية، أو مستشفيات أو معاهد تكوينية...الخ.

طور هذه الطريقة كل من : (Charnes و Cooper وRhodes) سنة 1978، ثم توسعت في الاستعمال والتطبيق في مختلف الوحدات وفي مختلف الأنشطة وفي مختلف الدول. ويرى بعض المحللين أن أحد الأسباب التي جعلت أسلوب تحليل

مغلف البيانات يلقى هذا الانتشار الواسع في السنوات الأخيرة، أنه فتح إمكانيات استعماله في الحالات التي قاومت الطرق التقديرية الأخرى، أي لم تقدم لها حلا بسبب طبيعة العلاقة المعقدة بين المدخلات المتعددة والمخرجات المتعددة لتلك الحالة أو ذلك النشاط، والتي عادة ما تسجل على أنها حالة أو وحدة غير قابلة للقياس (non-commeasurable Unit). ويرى هؤلاء المحللون أن تطبيقات تحليل مغلف البيانات لم تقتصر على وحدات اتخاذ القرار فحسب بل توسعت لتمتد إلى تقييم أداء المدن والمناطق والدول.[15]

تحسب درجة الكفاءة لكل وحدة قرار، حسب أسلوب تحليل مغلف البيانات وفق النسبة التالية :

(مجموع المخرجات المرجحة بالأوزان)/ (مجموع المدخلات المرجحة بالأوزان) (1)

وبالتالي تنحصر درجة الكفاءة بين الصفر والواحد (0 ، 1)، والوحدة الأقل استهلاكا للمدخلات والأكثر إنتاجا للمخرجات تكون الوحدة الأكثر كفاءة. ثم الوحدات التي تحقق درجة الكفاءة 1، تشكل فضاء رياضيا يعرف بـ : " الحدود الكفء" (Efficient Frontier) الذي يغلف نقاط الوحدات الأخرى التي لم تحقق الدرجة 1 من الكفاءة، ومن هنا جاءت تسمية تحليل مغلف البيانات.[16]

يتميز أسلوب تحليل مغلف البيانات بالعديد من الخصائص منها :

أن الأوزان الترجيحية للمدخلات والمخرجات غير معروفة أو محددة مسبقا وليست واحدة بالنسبة لجميع الوحدات، بل تحسب ضمن عملية التقدير لكي تناسب وتوافق الوحدة الخاصة بها. لا شك أن هذه الخاصية المميزة لأسلوب تحليل مغلف البيانات تكسبه الموضوعية خاصة في تقدير وتحديد التحسينات المطلوبة من الوحدات غير الكفء. يسمح أسلوب تحليل مغلف البيانات أيضا بتعدد المدخلات وتعدد المخرجات والتي يمكن التعبير عنها بوحدات قياس مختلفة، كما يسمح بعدم التقيد بنوع البيانات المستعملة أو العلاقة فيما بين هذه البيانات (كما هو الحال في تقنيات الانحدار مثلا) أي أن المدخلات والمخرجات يمكن أن تكون كمية ونوعية. وغيرها من الخصائص التي لا يسمح المجال لعرضها.

2.2. أهم نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات : تتعدد النماذج التطبيقية لأسلوب تحليل مغلف البيانات بتعدد التوجيهات والعوامل التي يتم تصنيف هذه النماذج حسبها. وسنحاول شرح وإيجاز أهم نموذجين لأسلوب تحليل مغلف البيانات وهما (CCR) و (BCC) واللذان سيتم التركيز عليهما في الدراسة التطبيقية.

ينظر أسلوب تحليل مغلف البيانات إلى الوحدات غير الكفء عبر الحدود الإنتاجية الكفء من خلال توجيهين أساسيين : التوجيه الإخراجي والتوجيه ألإدخالي.

التوجيه الإخراجي (Output-Oriente) : ويقصد بالتوجيه الإخراجي أن يكون هدف وحدات اتخاذ القرار هو تعظيم مستويات المخرجات في ظل مستويات استهلاك المدخلات الحالية. ويمكن تحقيق هذا الهدف بتطبيق نموذج **CCR** الذي يعتبر النموذج الأساسي في تحليل مغلف البيانات والذي يرمز للحروف الأولى لكل من : **(Charnes و Cooper و Rhodes)** الذين قدموا هذا النموذج سنة 1978، و يستند هذا النموذج إلى فرضية ثبات غلة الحجم عند الحدود الكفء، أي أن وحدات اتخاذ القرار المراد قياس كفاءتها يفترض أنها تشتغل عند مستوى غلة حجم ثابتة، والتي تعني الزيادة في وحدات المدخلات بنسبة معينة يترتب عنها زيادة بنفس النسبة في مستويات المخرجات، ومستوى غلة الحجم الثابتة هو المستوى الكفء أو الأمثل. ويتمثل تطبيق CCR وفق التوجيه الإخراجي، والذي يرمز إليه بالرمز (CCR-O)، بحل البرنامج الرياضي التالي بعد تحويله إلى برنامج خطي[17] :

$$CCR\text{-}O\begin{cases} \max_{\mu,\vartheta}\theta = \dfrac{\sum_{r=1}^{s}\mu_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m}\vartheta_i x_{ij}} \\ s.t\begin{cases} \dfrac{\sum_{r=1}^{s}\mu_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m}\vartheta_i x_{ij}} \le 1 \quad ; j = 1,2,\dots,n \\ \vartheta_1,\vartheta_2,\dots,\vartheta_m \ge 0 \\ \mu_1,\mu_2,\dots,\mu_s \ge 0 \end{cases} \end{cases}$$

حيث : θ : درجة الكفاءة المتمثلة في المعادلة (1)، و r : عدد المخرجات وتأخذ القيم : $(r=1,2,3,\dots,s)$،
i : عدد المدخلات وتأخذ القيم : $(i=1,2,3,\dots,m)$،
y_{rj} : كمية المخرجة (r) للوحدة (j)، μ_r: أوزان المخرجة (r)،
x_{ij} : كمية المدخلة (i) للوحدة (j)، υ_i : أوزان المدخلة (i).

أما البرنامج الخطي لنموذج (CCR-O) فهو على النحو[18] :

$$CCR\text{-}O\begin{cases} \max\theta =_{\mu,\vartheta}\mu y_j \\ s.t\begin{cases} \vartheta x_j = 1 \\ -\vartheta X + \mu Y \le 0 \\ \vartheta \ge 0,\mu \ge 0 \end{cases} \end{cases}$$

ويمكن تحقيق نفس الهدف للتوجيه الاخراجي أيضا بتطبيق نموذج BCC والذي يرمز للحروف الأولى لأسماء الذين قدموه سنة 1984 وهم : (**Banker و Charener و Cooper**). ويختلف نموذج BCC عن نموذج CCR أنه يستند إلى فرضية غلة الحجم المتغيرة، أي أن العمليات التشغيلية لوحدات اتخاذ القرار يمكن أن تكون عند مستوى غلة حجم متزايدة أو ثابتة أو متناقصة. وبذلك يتميز نموذج BCC بمخرجاته عن CCR، ويعطينا نوعين من درجات الكفاءة هما الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية لوحدات اتخاذ القرار، ومحصلة جداء النوعين من درجات الكفاءة يعطينا درجة الكفاءة النسبية التامة التي تمثل مخرجة النموذج CCR.

ويمكن تطبيق نموذج BCC وفق التوجيه الإخراجي، والذي يرمز له بالرمز (BCC-O)، بحل البرنامج الرياضي التالي بعد تحويله أيضا إلى برنامج خطي :

$$BCC\text{-}O\begin{cases} \max_{\mu,\vartheta,\mu_0}\dfrac{\mu y_0-\mu_0}{\vartheta x_0} \\ s.t\begin{cases} \dfrac{\mu y_j-\mu_0}{\vartheta x_0} \le 1,\ (j = 1,2,\dots,n) \\ \mu \ge 0, \vartheta \ge 0, \mu_0 \ge 0 \end{cases} \end{cases}$$

البرنامج الخطي لنموذج (BCC-O) :

$$BCC\text{-}O\begin{cases} \max_{\mu,\vartheta,\mu_0} z = \mu y_0 - \mu_0 \\ s.t\begin{cases} \vartheta x_0 = 1 \\ -\vartheta x + \mu y - \mu e \le 0 \\ \vartheta \ge 0, \mu \ge 0, \mu_0 \ge 0 \end{cases} \end{cases}$$

التوجيه الإدخالي (Input-Oriente) : يوضح هذا التوجيه أن هدف وحدات اتخاذ القرار هو تقليص أو تخفيض عدد وحدات المدخلات إلى أقصى ما يمكن مع الإبقاء، على الأقل، على مستويات المخرجات الحالية لديها. ويتحقق هذا الهدف بتطبيق النموذجين السابقين وفق التوجيه ألإدخالي ويرمز لهما بـ : (CCR-I) و (BCC-I) ويتسنى ذلك بحل المسائل الثنائية للبرنامجين الخطيين في التوجيه الإخراجي.

وتعتبر نتائج نموذج (CCR-I) هي نفس نتائج نموذج (CCR-O) بينما قد تختلف نتائج نموذج (BCC-I) عن نتائج (BCC-O) لتميز نموذج(BCC) بفرضية غلة الحجم المتغيرة.

وتتمثل المسألة الثنائية لنموذج (CCR) في البرنامج الخطي التالي :

$$CCR\text{-}I\begin{cases} \min_{\theta,\lambda}\theta \\ s.t\begin{cases}\theta x_0 - X\lambda \geq 0\\ Y\lambda \geq y_0\\ \lambda \geq 0\end{cases}\end{cases}$$

وتتمثل المسألة الثنائية لنموذج (*BCC*) في البرنامج الخطي التالي:

$$BCC\text{-}I\begin{cases} \min_{\theta_B,\lambda}\theta_B \\ s.t\begin{cases}\theta_B x_0 - X\lambda \geq 0\\ Y\lambda \geq 0,\\ e\lambda = 1\\ \lambda \geq 0\end{cases}\end{cases}$$

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نماذج أخرى لها أهميتها في أسلوب تحليل مغلف البيانات ولا يمكن شرحها في هذا المقال، منها النموذج التجميعي(Additive Model) الذي يجمع بين أهداف الاتجاهين الإخراجي والإدخالي، أي يكون هدف وحدات القرار تحقيق أقصى المخرجات وأدنى المدخلات في نفس الوقت. وهناك نموذج يعرف بـ : المقياس المستند للقيم الراكدة (Slacks-Based Measurement) له علاقة بالبيانات غير الشعاعية فقط، في حين أن النموذجين (CCR) و (BCC) يمثلان أو لهم علاقة بالبيانات الشعاعية فقط.

وما يسهل تطبيق هذه النماذج والاستفادة من مخرجاتها وجود برامج حاسوب معلوماتية مثل **(Solver)** و **(XL DEA)** تساعد في إعطاء نتائج ومخرجات تفصيلية تمكن أصحاب وحدات القرار من التقييم الموضوعي لأداء وحداتهم. وأهم المخرجات التفصيلية التي تقدمها هذه البرامج بالإضافة إلى درجات الكفاءة وأنواع الكفاءة، مصادر عدم الكفاءة وسببها والوحدات المرجعية الكفء للوحدات غير الكفء والمستويات التحسينية المطلوبة من الوحدات غير الكفء.

3-قياس الكفاءة النسبية لمجموعة من المستشفيات العامة والخاصة

3-1 عينة وأدوات الدراسة

تتشكل عينة الدراسة أو وحدات اتخاذ القرار (**DMU**)، التي سيتم قياس كفاءتها بأسلوب تحليل مغلف البيانات، من 10 مستشفيات تقع في مناطق الشرق الجزائري، منها (04) مستشفيات عامة ، والأخرى (06) مستشفيات خاصة. أما بالنسبة لمدخلات ومخرجات الدراسة، فقد تم استخدام مدخلتين هما : عدد الأطباء (مدخلة 1)، وعدد الممرضين(مدخلة 2)، واستخدام مخرجتين هما: عدد المرضى الداخليين (مخرجة 1)، وعدد المرضى الخارجيين (مخرجة 2)، وذلك بالنسبة لكل مستشفى من مستشفيات عينة الدراسة، وذلك لسنة 2011. ويوضح الجدول (01) هذه البيانات.

فيما يتعلق بأداة البحث، تم تطبيق النموذجين (CCR) الذي يستند إلى فرضية ثبات غلة الحجم و (BCC) الذي يستند إلى فرضية تغير غلة الحجم، في الاتجاهين الإدخالي والاخراجي، وتم التركيز على التوجيه الإدخالي في تحليل ومحاولة تفسير النتائج لأنه يتناسب وأهداف وحدات اتخاذ القرار (المستشفيات). والاستعانة ببرنامج **XL DEA** باعتباره برنامج متخصص في حل مسائل تحليل مغلف البيانات (**DEA**). ونظرا لارتباط وتكامل النموذجين(CCR) و(BCC) تم دمج المخرجات التطبيقية للنموذجين بما يخدم غرض الدراسة الحالية. وسيتم عرض وتحليل نتائج هذه الدراسة في الفرعين الآتيين :

- **قياس الكفاءة باستخدام نموذجي (CCR-I) و (BCC-I) (التوجيه الإدخالي)**
- **قياس الكفاءة باستخدام نموذجي (CCR-O) و (BCC-O) (التوجيه الإخراجي)**

2.3. قياس الكفاءة باستخدام نموذجي (CCR-I) و (BCC-I) (التوجيه الإدخالي) : نتناول في هذا الفرع تطبيق نموذج التوجيه الإدخالي الذي يهدف إلى تقليص أو تخفيض وحدات المدخلات إلى أقصى ما يمكن مع الإبقاء على الأقل على مستويات المخرجات الحالية. ويتم ذلك من خلال عرض لدرجات الكفاءة ثم وصف وتحليل ومحاولة تفسير النتائج وأخيرا الوحدات المرجعية والتحسين المطلوب في الوحدات غير الكفء.

1.2.3 درجات الكفاءة : أظهرت عملية تطبيق النموذجين(CCR-I) و (BCC-I) باستخدام برنامج XL DEA النتائج المبينة في الجدول (2)، والتي تم تجميعها من جداول درجات الكفاءة (Efficiency Scores)، وجداول المرجعيات الكفء والأوزان (Efficient Peers and Weights) للنموذجين.

2.2.3 وصف وتحليل درجات الكفاءة : يبين العمود (2) من الجدول (2) درجات الكفاءة النسبية التامة التي حققتها وحدات الدراسة وفق نموذج (CCR-I)، حيث نلاحظ أن الوحدات (3 و 8 و 9) قد حققت الدرجة 1، أي النسبة (100%) من الكفاءة وحققت شرط القيم الراكدة تساوي صفر،وبالتالي هي التي تشكل الحدود الكفء لعينة الدراسة، بينما بقية الوحدات (1 ، 2 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 10) والتي حققت درجات أقل من 1 تقع دون الحدود الكفء بحسب درجة كل وحدة.
ويبين العمودان (3) و (4) من الجدول (2) درجات الكفاءة الحجمية والكفاءة الفنية للوحدات وفق نموذج (BCC-I) وهذان المؤشران هما مكوني الكفاءة النسبية التامة التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة لنموذج (CCR-I) أي أن :

درجة الكفاءة الفنية × درجة الكفاءة الحجمية = درجة الكفاءة النسبية التامة وفق CCR-I

كما يبين العمودان (3) و (4) أن الوحدات (3 و 8 و 9) هي كفء فنيا وحجميا لأنها حققت درجة 1 في كلا المؤشرين والقيم الراكدة لديها تساوي صفر. وهذه النتيجة تتوافق والقاعدة التي أشرنا إليها في الجزء النظري وهي: " إذا كانت الوحدة كفء وفق نموذج CCR-I فهي كفء وفق نموذج BCC-I والعكس ليس صحيحا ".

والوحدات (1 ، 2 ، 4 ، 5 ، 6) كفء فنيا لأنها حققت درجة 1 في مقياس الكفاءة الفنية،وقيمها الراكدة تساوي صفر وبالتالي تقع على الحدود الكفء لنموذج (BCC-I)، ولكنها ليست كفء حجميا بسبب درجاتها الأقل من 1 في مقياس الكفاءة الحجمية.

أما الوحدتان (7 ، 10) ليست كفء لا فنيا ولا حجميا لتحقيقهما درجات كفاءة أقل من الواحد في كلى المؤشرين ولأن القيم الراكدة لهما لا تساوي الصفر.

أما سبب ومصدر عدم الكفاءة للوحدات غير الكفء فيبينهما العمودان (5) و (6) في نفس الجدول حيث نجد أن الوحدات (1 ، 2 ، 4) مصدر عدم الكفاءة حجمي وسببه غلة الحجم المتناقصة، بينما الوحدتين (6،5) فمصدر عدم الكفاءة حجمي لكنه يعود لغلة الحجم المتزايدة، أما الوحدات (7 و 10) فمصدر عدم الكفاءة فني وحجمي و سبب عدم الكفاءة الحجمي يعود أيضا لغلة الحجم المتزايدة.

<u>وإذا حاولنا تفسير هذه النتائج نستطيع القول أن :</u>

معظم وحدات عينة الدراسة (8 وحدات من 10) هي وحدات كفء فنيا أو كفء داخليا أي أنها تحسن التوليف بين عناصر المدخلات (عدد الأطباء وعدد الممرضين) لتحقيق حجم معين من المخرجات (عدد المرضي الداخلين، عدد المرضى الخارجين) وقد تبدوا هذه المسألة معروفة و محددة أو شبه ثابتة في الأعمال الطبية والصحية أي العلاقة بين الأطباء والممرضين (عدد الممرضين المقابل لكل طبيب) لخدمة عدد معين من المرضى وبالتالي فهذه النتيجة قد تعكس الواقع إلى حد مقبول.
أما بالنسبة للكفاءة الحجمية فنجد أن 7 وحدات من 10 ليست كفء حجميا، ويعود ذلك إلى عوامل يطلق عليها بعض المحللين أنها عوامل خارجية لا تتحكم فيها وحدات اتخاذ القرار، ومن وجهة نظرنا أنها عوامل هيكلية وبنيوية لها علاقة بالقطاع أو الصناعة ككل، ولا يعبر عن حجم المخرجات في القطاع الصحي بعدد المرضى الداخلين أو الخارجين فقط كما الحال في هذه الدراسة، بل يمكن أن تكون عناصر أخرى مثل الخدمة الصحية ، جودة الخدمة الصحية ، تكلفة الخدمة الصحية...الخ من العناصر. وكلما أدخل عنصر من هذه العناصر ضمن النموذج التقديري كلما قل تأثير العامل الخارجي بالنسبة للكفاءة الحجمية.

وبالنسبة لوحدات الدراسة نجد أن الوحدات (1 ، 2 ، 4) غير كفء حجميا بسبب غلة الحجم المتناقصة أي أن هذه الوحدات تشتغل عند حجم أو مستوى من المخرجات يزيد عن الحجم الكفء أو الأمثل للعينة الذي تمثله الوحدات الكفء 3 و 8 و 9. وتفسير هذه النتيجة هو أن الوحدات (1، 2، 4) هي مستشفيات عمومية حجم مخرجاتها (المرضى الداخلين والخارجين) حسب الجدول (1) يفوق بكثير حجم مخرجات الوحدات الكفء ويفوق أيضا حجم مخرجات المستشفيات الخاصة الممثلة في الوحدات (5 و 6 و 7 و 10) وهي غير كفء حجميا أيضا ولكن بسبب غلة الحجم المتزايدة أي أنها تشتغل عند حجم أو مستوى من المخرجات أقل من المستوى الكفء أو الأمثل للعينة، وتستطيع هذه الوحدات الزيادة في حجم مخرجاتها نتيجة الزيادة في مدخلاتها لأن غلة الحجم متزايدة، أي أن الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أقل في المدخلات، إلى أن تحقق الحجم الأمثل ، في حين لا تستطيع الوحدات (1 ، 2 ، 4) الزيادة في مخرجاتها نتيجة الزيادة في مدخلاتها لأن غلة الحجم متناقصة أي أن الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أكبر في المدخلات، وبالتالي عليها التخفيض في حجم المخرجات حتى تحقق الحجم الأمثل.

3.2.3 الوحدات المرجعية والتحسين المطلوب في الوحدات غير الكفء : يبين العمود (7) في الجدول (2) الوحدات المرجعية للوحدات غير الكفء، ويبين الجدول (3) التحسين المطلوب من هذه الوحدات، وقد تم تجميع معطياتهما من مخرجات تطبيق برنامج XL DEA المتمثلة في جدول المرجعيات الكفء والأوزان (*Efficient peers and weights*) وجدول المدخلات والمخرجات الافتراضية (Virtual Inputs – Outputs) وجدول القيم الراكدة (*Slacks*) للنموذجين (CCR-I) و (BCC-I).

تحدد الوحدات المرجعية الكفء للوحدات غير الكفء استنادا إلى بعدها وقربها من الوحدات الكفء، ويظهرها البرنامج في جدول المرجعيات الكفء والأوزان، حيث تعتبر الوحدة الكفء وحدة مرجعية لذاتها مع الوزن 1، في حين مجموع أوزان الوحدة غير الكفء يقترب من/ أو يساوي الواحد. ونلاحظ في العمود (7) في الجدول (2) أن الوحدات (3 و8 و9) هي مرجعية كفء لذاتها، وهي مرجعية كفء للوحدة (7)، والوحدات المرجعية الكفء للوحدة (10) هي الوحدتان (8 و9)، بينما الوحدات (1، 2، 4، 5، 6) يمكن اعتبارها مرجعية كفء لذاتها فقط فنيا أي حسب نموذج (BCC-I) ولكنها لا تتمتع بكفاءة تامة حسب النموذج (CCR-I) وبالتالي ليست مرجعية كفء لذاتها أو لغيرها ولا تؤثر في حساب المدخلات والمخرجات الافتراضية للوحدات غير الكفء.

تحسب المدخلات الافتراضية والمخرجات الافتراضية لكل وحدة غير كفء بالاعتماد على مرجعياتها وأوزانها التي يظهرها جدول المرجعيات والأوزان، فيصبح حجم المدخلة أو المخرجة الافتراضي للوحدة غير الكفء، المعبر عنه بالقيم المقترحة في الجدول (3)، يساوي مجموع حجم المدخلة أو المخرجة للوحدات الكفء (التي تصبح هدفا للوحدات غير الكفء) مضروبا في أوزانها.

كما يمكن تحديد المدخلات والمخرجات الافتراضية عن طريق جدول القيم الراكدة المعبر عنها بالتحسين المطلوب في الجدول (3) وهي الفرق بين القيم الفعلية والقيم المقترحة.

يبين الجدول (3) مستويات التحسين المطلوبة من الوحدات غير الكفء المتمثلة في الوحدة (7) (مستشفى الرازي) والوحدة (10) (مستشفى الهضاب العليا)، حيث يمكن للوحدة (7) تحقيق الكفاءة التامة للمستشفيات المرجعية لها الوحدات (3، 8، 9) (بن عمر الجيلالي، ابن سيناء والصنوبر) بتقليص عدد الأطباء (المدخلة1) بطبيب واحد من 8 أطباء إلى 7 أي بنسبة 12.5%، وبتقليص عدد الممرضين (المدخلة 2) بعشرة ممرضين من 25 إلى 15 أي بنسبة 40%، مع الإبقاء على نفس حجم المخرجات من المرضى الداخليين والخارجيين.

وتستطيع الوحدة (10) تحقيق الكفاءة التامة التي حققتها المستشفيات المرجعية لها الوحدات (8، 9) (ابن سيناء والصنوبر) بتقليص عدد الأطباء (المدخلة 1) بأربع وحدات من 10 إلى 6 أطباء أي بنسبة 40%، وعدد الممرضين (المدخلة 2) بثمانية وحدات أي من 22 إلى 14 ممرض أي بنسبة 36.36 %، وزيادة عدد المرضى الخارجين (المخرجة 2) ب 1906 من 9380 إلى 11286 مريض أي بنسبة 20.32%.

يمكن القول أن مستشفى الرازي لديه قيم راكدة في المدخلتين (1 و2) طبيب وعشرة ممرضين، أي أنه يستطيع تحقيق حجم المخرجات الحالية (7560 مريض داخلي و12000 مريض خارجي) باستخدام 7 أطباء و 15 ممرضا فقط، بدلا من 8 أطباء و25 ممرضا.

أيضا لدى مستشفى الهضاب العليا قيم راكدة في المدخلتين (1 و 2) أربعة أطباء وثمانية ممرضين ولديه نقصا في المخرجة (2) 1906 مريض، أي أنه يستطيع تحقيق حجم المخرجة (1) الحالية (7000 مريض داخلي) وتحسين المخرجة (2) إلى 11286، باستخدام 6 أطباء و 14 ممرضا فقط، بدلا من 10 أطباء و22 ممرضا.

3.3 قياس الكفاءة باستخدام نموذجي (CCR-O) و (BCC-O) (التوجيه الإخراجي) : نتناول في هذا الفرع تطبيق نموذج التوجيه الإخراجي الذي يهدف إلى تعظيم مستويات المخرجات في ظل استهلاك مستويات المدخلات الحالية. ويتم ذلك من خلال عرض لدرجات الكفاءة ثم وصف وتحليل ومحاولة تفسير النتائج وأخيرا الوحدات المرجعية والتحسين المطلوب في الوحدات غير الكفء.

1.3.3 درجات الكفاءة : كما هو معروف نظريا، فإن نتائج نموذج (CCR-O) هي نفس نتائج نموذج (CCR-I) وبالتالي فإن اختلاف مخرجات التوجيه الاخراجي عن مخرجات التوجيه الإدخالي في هذه الحالة يتمثل في درجات الكفاءة لنموذج (BCC-O) وبالضبط درجات الكفاءة للوحدتين غير الكفء (7 و 10)، ويتمثل أيضا في الوحدات المرجعية ومستويات التحسين المطلوبة من الوحدات غير الكفء لنفس النموذج.

ويمكن إيجاز أو اختصار نتائج مخرجات نموذج التوجيه الإخراجي في الجدول (4) مع الاعتبار أن معطيات الوحدات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 8، 9) هي نفس معطيات مخرجات التوجيه الإدخالي المبينة في الجدول (2).

نلاحظ أن الوحدات (3، 8، 9) قد حققت الكفاءة التامة وفق الاتجاه الإخراجي أيضا أي أنها حققت المستويات القصوى من المخرجات في حدود المدخلات المتاحة،و أن قيمها الراكدة تساوي صفر، وبالتالي هي التي تشكل الحدود الكفء للعينة وتمثل المرجعيات الكفء للوحدات غير الكفء وباقي الوحدات تقع دون الحد الكفء. وأن الوحدات (1، 2، 4، 5، 6) قد حققت نفس درجات الكفاءة التي حققتها وفق الاتجاه الإدخالي ولا تأثير لها على الوحدات غير الكفء، بينما يظهر الاختلاف بين الاتجاهين فقط في معطيات الوحدتين غير الكفء (7 و 10).

نلاحظ أن درجة الكفاءة الحجمية للوحدة (7) قد ارتفعت بنسبة حوالي 0.6%، ودرجة الكفاءة الفنية قد انخفضت بحوالي 0.5 % مقارنة بدرجات الاتجاه الادخالي. أما درجة الكفاءة الحجمية للوحدة (10) فقد انخفضت بنسبة تفوق 2 %، ودرجة الكفاءة الفنية قد ارتفعت بما يقارب 1.70% مقارنة أيضا بدرجات الاتجاه الادخالي.

يمكن التعليق على هذه الاختلافات بأنها متماثلة إلى حد كبير سواء بالنسبة لنسب الاختلاف 0.6 مقابل 0.5 للوحدة (7)، و 2 مقابل 1.70 لوحدة (10)، أو بالنسبة لنوع الكفاءة أي ارتفاع الكفاءة الحجمية يقابله انخفاض في الكفاءة الفنية للوحدة (7) وانخفاض في الكفاءة الحجمية يقابله ارتفاع في الكفاءة الفنية للوحدة (10) وهذا انعكاس لتقابل الاتجاهين الادخالي والإخراجي. أما تفسير هذه النتائج فتوضحه غلة الحجم للوحدتين، فالوحدة (7) رغم أنها غير كفء إلا أنها تستطيع رفع مستويات مخرجاتها بزيادة أقل في مدخلاتها وهو ما تعكسه غلة الحجم المتزايدة، في حين لا تستطيع الوحدة (10) من رفع مستويات مخرجاتها بسبب غلة الحجم المتناقصة.

2.3.3 الوحدات المرجعية والتحسين المطلوب في الوحدات غير الكفء : تم تجميع معطيات الجدول (5) من جداول مخرجات برنامج XL DEA لتطبيق نموذجي : **(CCR-O) و (BCC-O)** أي التوجيه الإخراجي لقياس الكفاءة النسبية لعينة الدراسة.

نلاحظ أن الوحدة (7) (مستشفى الرازي) يمكنها تحقيق الكفاءة التامة للمستشفيات المرجعية لها (3، 8، 9) بزيادة مستويات المخرجات لديها بنسبة 23.10%. أي بزيادة عدد المرضى الداخلين (المخرجة 1) إلى 9306 وكذا عدد المرضى الخارجين (المخرجة 2) إلى 14772 بما هو متاح لها من مدخلات أي 8 أطباء و 25 ممرضا، بل تستطيع تحقيق تلك المستويات من المخرجات بعدد أقل من الممرضين (المدخلة 2) أي 21 ممرضا بدلا من 25 ،حيث يعتبر 4 ممرضين قيما راكدة للمدخلة 2. والذي يساعد في تحقيق هذه المستويات هي الحالة التي تشتغل فيها الوحدة وهي حالة غلة الحجم المتزايدة.

بينما معطيات الوحدة (10) (مستشفى الهضاب العليا) الواردة في الجدول رقم (5) تبين أن المدخلات المستعملة لديها أو أقل منها (حيث يعتبر طبيبان قيم راكدة في المدخلة 1) تؤهلها لتحقيق مستويات عليا من المخرجات (10892 من المخرجة 1، 14595 من المخرجة 2) مقارنة بما تحققه الآن (7000 مخرجة1، 9380 مخرجة 2) أي نسبة زيادة قدرها 55.6%. وهو ما لا يمكن أن تحققه الوحدة لأنها تشتغل عند مستوى غلة حجم متناقصة، أي أن الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أكبر في المدخلات.

واضح وجلي أن الوحدة تعاني من ضعف كبير في الكفاءة التامة (57%) والكفاءة الفنية (64%) حيث تستخدم عدد كبير من المدخلات وتحقق عدد أقل من المخرجات مقارنة بالوحدات الأخرى. ويمكن التأكد بشكل مباشر بمقارنة بيانات الوحدة ببيانات الوحدتين (8 و 9).

هناك اختلاف في الوحدات المرجعية الكفء بين مخرجات الاتجاهين بالنسبة للوحدة (10) حيث كانت (8، 9) في الاتجاه الادخالي وأصبحت (3، 8، 9) في الاتجاه الإخراجي. وبالرجوع إلى أوزان الوحدات الكفء وجدنا أن تأثير الوحدة (3) على الوحدة (10) ضعيف جدا (0.0325) مقارنة بالوحدتين (8، 9) (0.3043 ، 0.6632) على التوالي. ووجدنا أيضا تأثير الوحدة (3) على الوحدة (7) ضعيف جدا حيث كانت الأوزان في الاتجاهين: (0.0073، 0.0358) على التوالي.

ومحاولة تفسير هذه النتائج يعود لطبيعة القطاع الصحي التي تنتمي إليه الوحدة، فالوحدة (3) تنتمي للقطاع العام في حين أن الوحدتين (8، 9) تنتمي للقطاع الخاص،وعليه فالوحدات غير الكفء (7، 10) التي تنتمي للقطاع الصحي الخاص تكون مرجعياتها ونموذجها الوحدتين الخاصتين (8 ، 9). و لا نستطيع الحكم بوجود اختلاف كبير في مستويات الكفاءة بين القطاعين العام والخاص رغم تميز الوحدات الخاصة (8 و9) و(5، 6) عن الوحدات العامة (1، 2، 3، 4)، لأن حجم العينة وعدد المدخلات والمخرجات، حتى وإن حققا بعض الشروط التي يفرضها المحللون في الدراسة التطبيقية، لا تعكسان الصورة الكاملة للقطاع الصحي سواء كان عاما أو خاصا.

الخلاصة : يعتبر مقياس الكفاءة النسبية مؤشرا جيدا لتقييم ومقارنة أداء وحدات اتخاذ القرار في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) بجانبيه ألإدخالي والإخراجي وبرنامج XL DEA ألمعلوماتي أداتين مناسبتين لقياس وحساب هذا المؤشر، وتتميز الأداتان بالدقة والوضوح في مخرجاتهما المتعلقة بدرجات الكفاءة وأسباب عدم الكفاءة ومصادرها ومستويات التحسين المطلوبة من الوحدات غير الكفء. وبتطبيقنا لهذين الأداتين على عينة من 10 مستشفيات جزائرية عمومية وخاصة، توصلنا إلى النتائج التالية :

- حققت الوحدات (3، 8، 9) بن عمر (مستشفى عمومي) وابن سينا والصنوبر (مستشفيات خاصة) مستوى أمثل من الكفاءة مقارنة بالمستشفيات الأخرى، سواء على مستوى الكفاءة التامة أو الكفاءة الفنية (الداخلية) أو الكفاءة الحجمية (الخارجية).

- حققت الوحدتان (5 و 6) الضياء والرمال (مستشفيات خاصة) مستوى مقبول من الكفاءة الفنية أي التوليف بين المدخلات كما أنها من حيث الكفاءة الحجمية تستطيع ولديها الإمكانية لتحقيق الحجم الأمثل من المخرجات وهو ما تعكسه غلة الحجم المتزايدة.

- حققت الوحدات (1، 2، 4) عميرات و بوضياف وبن ناصر (مستشفيات عمومية) مستوى مقبول من الكفاءة التقنية أي التحكم في المدخلات إلا أنها حققت مستوى غير مقبول من الكفاءة الحجمية حيث لا يمكنها زيادة حجم مخرجاتها بسبب غلة الحجم المتناقصة.

- لم تحقق الوحدتان (7 و 10) الرازي والهضاب العليا (مستشفيات خاصة) المستوى المطلوب من الكفاءة النسبية سواء الكفاءة التقنية أو الكفاءة الحجمية، وعليها الأخذ بالتحسينات المطلوبة الواردة في النتائج.

- تميزت وحدات القطاع الخاص بمستويات كفاءة أعلى نسبيا عن وحدات القطاع العام، والسبب قد يعود للأحجام الكبيرة في مدخلات ومخرجات القطاع العام مقارنة بالأحجام الصغيرة لمدخلات ومخرجات القطاع الخاص.

ملحق الجداول

الجدول (01) : مدخلات ومخرجات الدراسة

الوحدة	المستشفى	المدينة	القطاع	المدخلات		المخرجات	
				الأطباء	الممرضين	المرضى الداخليين	المرضى الخارجيين
وحدة 1	سليمان عميرات	تقرت	عام	85	395	57700	153000
وحدة 2	محمد بوضياف	ورقلة	عام	96	412	72000	163400
وحدة 3	بن عمر الجيلالي	الوادي	عام	48	175	38250	106000
وحدة 4	بشير بن ناصر	بسكرة	عام	65	275	64000	114200
وحدة 5	الضياء	ورقلة	خاص	6	18	7300	10000
وحدة 6	الرمال	الوادي	خاص	5	12	4600	8080
وحدة 7	الرازي	بسكرة	خاص	8	25	7560	12000
وحدة 8	ابن سيناء	باتنة	خاص	8	20	13000	11760
وحدة 9	الصنوبر	سطيف	خاص	5	10	3370	11000
وحدة 10	الهضاب العليا	سطيف	خاص	10	22	7000	9380

<u>**المصدر**</u>: مُعد بناء على معطيات المستشفيات الخاصة بسنة 2011.

الجدول (2) : درجات الكفاءة والمرجعيات الكفء

الوحدات	درجة CCR-I	درجة BCC-I		غلة الحجم	مصدر عدم الكفاءة	الوحدة المرجعية
		كفاءة حجمية	كفاءة فنية			
وحدة 1	0.8240	0.8240	1.0000	متناقصة	حجمي	-
وحدة 2	0.8122	0.8122	1.0000	متناقصة	حجمي	-
وحدة 3	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	3
وحدة 4	0.9027	0.9027	1.0000	متناقصة	حجمي	-
وحدة 5	0.9427	0.9427	1.0000	متزايدة	حجمي	-
وحدة 6	0.8508	0.8508	1.0000	متزايدة	حجمي	-
وحدة 7	0.8026	0.9820	0.8173	متزايدة	حجمي وفني	3 ، 8 ، 9
وحدة 8	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	8
وحدة 9	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	9
وحدة 10	0.5734	0.9162	0.6259	متزايدة	حجمي وفني	8 ، 9

الجدول (3) : مستويات التخفيض المطلوبة في مدخلات المستشفيات غير الكفء

المستشفيات	المدخلات والمخرجات		القيم الفعلية	القيم المقترحة	التحسين المطلوب	المستشفيات	المدخلات والمخرجات		القيم الفعلية	القيم المقترحة	التحسين المطلوب
الرازي	مدخلات	عدد الأطباء	08	07	01	الهضاب العليا	مدخلات	عدد الأطباء	10	06	04
		عدد الممرضين	25	15	10			عدد الممرضين	22	14	08
	مخرجات	عدد المرضى الداخليين	7560	-	-		مخرجات	عدد المرضى الداخليين	7000	-	-
		عدد المرضى الخارجيين	12000	-	-			عدد المرضى الخارجيين	9380	11286	1906

الجدول (4) درجات الكفاءة والمرجعيات الكفء

الوحدات	درجة CCR-O	درجة BCC-O		غلة الحجم	مصدر عدم الكفاءة	الوحدة المرجعية
		كفاءة حجمية	كفاءة فنية			
وحدة 7	0.8026	0.9879	0.8124	متزايدة	حجمي و فني	3، 8، 9
وحدة 10	0.5734	0.8922	0.6427	متناقصة	حجمي و فني	3، 8، 9

الجدول (5) : مستويات الزيادة المطلوبة في مخرجات المستشفيات غير الكفء

المستشفيات	المدخلات والمخرجات		القيم الفعلية	القيم المقترحة	التحسين المطلوب	المستشفيات	المدخلات والمخرجات		القيم الفعلية	القيم المقترحة	التحسين المطلوب
الرازي	مدخلات	عدد الأطباء	08	-	-	الهضاب العليا	مدخلات	عدد الأطباء	10	08	02
		عدد الممرضين	25	21	04			عدد الممرضين	22	-	-
	مخرجات	عدد المرضى الداخليين	7560	9306	1746		مخرجات	عدد المرضى الداخليين	7000	10892	3892
		عدد المرضى الخارجيين	12000	14772	2772			عدد المرضى الخارجيين	9380	14595	5215

المراجع والإحالات :

[1] - Lee S.Fredman The Microeconomics of Public Policy Analysis. Part 1, Chapter 2 , p: 26.

[2]- إبن منظور، موسوعة لسان العرب (قرص مكثف).

[3]- محمد الجموعي قريشي، رسالة ماجستير بعنوان : " Measuring Economic Efficiency in Manufacturing Industry "

A case study of electricity generating industry in Algeria and some other countries (1974 - 1983) , University of Leicester, 1988, p: 1

[4] - Shone, R. Applications in intermediate macro-eoconomic. Oxford, 1981, P :32.

[5]- فلاح حسن الحسني و ... إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ص: 227.

[6]- المرجع السابق، ص :227.

[7] - . Sher, W. and Pinola, R. Macro-economic theory a synthesis of classicall theory and the modern approach. Elevier, North Holland, 1981, p: 47

[8] - Reddin, W.J, **"Managerial Effectiveness"**, McGraw-Hill Book Company, London, 1970, p p 5, 6.

[9] -Bo Carlsson. The measurement of efficiency in production: an application to Swedish manufacturing Industry, SJE, 1982, p: 467.

[10] - Bo Carlsson. Ibid, p: 468.

[11] -Farrell, M .J. The measurement of productive efficiency, JRSS, Series A, 1957, 120, p: 258.

[12] - Forsund, F.R. & Hjalmarsson, L. Frontier production function and technical progress. A study of general milk processing in Swedish dairy plant. Econometrica, 1979, 47 (4), p:.121

[13] - Efficiency in health care: What does it mean? How is it measured? How can it be used for value-based purchasing? Highlights from a national conference, Appendix A updated as of 11/06/2006, .www.academyhealth.org/ efficiency report

[14]- Dominick. S . **"Microéconomique"** cour et problèmes , McGraw-Hill, inc Paris, 1978 , p: 246.

[15] Cooper, W.W., Seiford, L.M., and Tone, K. (2000). Data Envelopment Analysis - A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Dordrecht, The Netherlands, Kluwer, P xxix.

[16] www.deazone.com(30/10/2012)

[17] - Cooper, W.W., Seiford, L.M., and Tone, K. (2000). Data Envelopment Analysis - A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Dordrecht, The Netherlands, Kluwer, P: 23،24.

[18]-المرجع السابق ص 45.

قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011

أ. جلال شيخ العيد*
د. عـيسى بهـدي**
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نحاول في هذا المقال تقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، للفترة الممتدة بين سنتَيْ 1996 و2011، وسنعتمد على التحليل الوصفي وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الاجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة كل على حده. ونهدف إلى معرفة مدى تحقق قانون OKUN في الواقع الاقتصادي الفلسطيني مستعيناً ببعض المؤشرات الاحصائية، وقد توصلنا الى سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني ولكن بمعدلات مختلفة عن الاقتصاد الامريكي، ترتبط الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية بالاحتلال الاسرائيلي اكثر من ارتباطه بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة، ولتخفيض معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية يتطلب توفير البيئة الملائمة، والاليات الناجعة لكي يتم رسم السياسات الاقتصادية الفلسطينية على اساس وحدة اقتصادية متكاملة رغم ان المنطقتين منفصلتان جغرافيًا.

الكلمات الدالة : بطالة، نمو،أراضي فلسطينية، ناتج محلي اجمالي، سوق العمل، توظيف.

Abstract: This article presents a quantitative study of the relationship between the economic growth and the rates of unemployment in the Palestinian territories, from 1996 until 2011, using a descriptive analysis, and assessing a model which relates the unemployment with GDP of the Palestinian territories in general and in west bank and Gaza strip severally. The aim of the article is to find out the extent to which the *Okun's law* in the Palestinian economy with the assistance of some statistical indicators. We find that the behavior of the unemployment function in West Bank is different than in Gaza Strip; There is an inverse relationship between the rate of change in the growth rate of GDP and the change of the rate of unemployment in the Palestinian territories but differently than in USA economy; The Palestinian economic conditions are linked to the Israeli occupation more than its association with Palestinian economic policy; The Palestinian National Authority depends on foreign aid and grants as the main source of its public budget. Reducing the rates of unemployment in the Palestinian territories requires providing an appropriate environment and must be an effective mechanisms for the Palestinian economic policy-making on the basis of an integrated economic unit, although geographically separate regions (West Bank, Gaza Strip).
Keywords: Unemployment, growth, Palestinian territories, Gross Domestic Product (GDP), labor market, employment.

تمهيد : تعتبر البطالة إحدى المعضلات الجوهرية التي تواجه غالبية دول العالم المختلفة باختلاف أنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. وكذلك تختلف باختلاف مستويات تقدمها أو تخلفها التكنولوجي. إذ تمثل البطالة الخطر الحقيقي في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، وقطاع غزة) من حيث إهدار قيمة العنصر البشري باعتباره أهم روافد العملية التنموية الاقتصادية ؛ لكون تفشيها يؤدي الى فقدان في الإنتاجية، وتباطؤ في عملية النمو الاقتصادي. والدخول في حلقة الفقر المفرغة. كما يهدد النسيج الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.

تراجع النمو الاقتصادي المتذبذب أصلا ؛ بسبب استمرار الحصار، والإغلاق الاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية عامة، وقطاع غزة خاصة منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام 2000م. وتناقصت معدلات النمو الاقتصادي بمعدلات متزايدة بعد حدوث الانقسام الفلسطيني في منتصف عام 2007م، وزادت الأمور تعقيداً بعد شن قوات الاحتلال الإسرائيلي حربه على قطاع غزة في أواخر عام 2008م، وبداية عام 2009م التي استمرت لمدة (23) يوماً، ودمرت ما تبقى من البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني تحت ذرائع أمنية. مما أضاف أعداد أخرى من العمالة الفلسطينية إلى صفوف البطالة لفقدانهم وظائفهم. والهدف من البحث هو معرفة الاثر المتبادل ما بين معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة ؛ لفهم آلية التأثير على تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها في الاقتصاد الفلسطيني الوليد والمنهك بالتبعية الاقتصادية الاسرائيلية.

* jalal.sallam@hotmail.com
** baheddi.ai@univ-ouargla.dz

السؤال المطروح : ما مدى الترابط الفعلي بين معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب مفهوم OKUN ؟

وللإجابة على هذا السؤال يمكن معالجة الموضوع في النقاط التالية :

- **تحليل عبء البطالة في الأراضي الفلسطينية؛**
- **التحليل القياسي وقانون OKUN؛**
- **اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأراضي الفلسطينية.**

أولا : تحليل عبء البطالة في الأراضي الفلسطينية :

تعتبر البطالة معضلة رئيسية إذ تفشت، وتعمقت في مجتمع ما ؛ لكونها تمثل إهدارا لقدرات وإمكانيات القوى العاملة الذين تقع على عاتقها أعباء التنمية الاقتصادية. وحرمان الاقتصاد الوطني من المساهمات الإنتاجية القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقبل التطرق إلى تحليل عبء البطالة في الأراضي الفلسطينية لابد من التعرف على مفهوم البطالة.

1.1. مفهوم البطالة : اذ عُرفت بأنها "وجود قوة بشرية قادرة على العمل، ترغب في العمل تبحث عنه، ولم تجده".[1] كما عُرفت بأنها "حالة من عدم توافر عمل للراغبين والقادرين والمؤهلين للقيام بعمل معين"[2]، كما عُرف العاطل عن العمل بأنه "كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[3]. فيما عُرفت البطالة وفق مقاييس، ومعايير منظمة العمل الدولية (OLI) : " جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 فأكثر)، ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الوسائل المتاحة ".[4] كما ضبطت الشروط الاقتصادية للبطالة في النقاط التالية :

1. عدم وجود فرصة عمل.
2. الرغبة في العمل.
3. القدرة على العمل : ويستثنى منهم ذوي العاهات الجسدية، والعقلية لمن هم في سن العمل.
4. البحث عن فرصة العمل بالوسائل المتاحة[5].

بناء على ما تقدم يمكن تعريف البطالة : "جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18-60) عاماً لديهم القدرة على العمل، والرغبة في العمل، لكنهم لم يجدوا فرصة عمل". حيث يمثل سن (18) عاما الحد الأدنى لدخول سوق العمل كونه أنهى مرحلة التعليم الأساسي، وهي مرحلة الأعداد، والتأهيل، والتدريب. أما سن (60) عام فيمثل الحد الأعلى لدخول سوق العمل أي سن التقاعد للشخص العامل.

2.1. تحليل البطالة حسب الجنس، والمنطقة الجغرافية : تعتبر البطالة من المشاكل الجسيمة التي يعاني منها العمال الفلسطينيين القاطنين في الأراضي الفلسطينية ؛ لكون ظروفها مرتبطة باعتبارات اقتصادية ممزوجة بظروف سياسية، وأخرى أمنية. إذ نلاحظ حسب جدول (1) ارتفاع معدلات البطالة لدى الذكور أكثر من الإناث في الضفة الغربية، اذ بلغت معدلاتها (18.9%) لدى الذكور، في حين بلغت معدلات البطالة لدى الاناث(15.9%) ؛ يفسر ذلك لكون المرأة تتمتع بثقافة عالية، فالتحقت بتخصصات مختلفة تتناسب نوعا ما مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني. مما فتح لديها خيارات متعددة للالتحاق بسوق العمل. إما في قطاع غزة فنلاحظ النقيض تماما، حيث بلغت معدلات البطالة لدى الاناث (32%)، في حين لا تتجاوز لدى الذكور (28.5%) ؛ يفسر ذلك أن التخصصات الأكاديمية التي تقبل عليها الإناث في قطاع غزة لا تتوافق غالباً ومتطلبات سوق العمل، كما أن الذكور اتجهوا للهجرة الى الخارج، مع ارتفاع معدلات الوفيات من الذكور لكثرة الحروب الاسرائيلية على قطاع غزة، وكذا تزايد الاعتقالات في صفوف الذكور اكثر من الاناث. وقد انعكست معدلات البطالة على الجنسين معاً . اذ بلغت المعدلات في قطاع غزة (30.8%) كمتوسط لفترة الدراسة، أي بزيادة مقدارها (11.7%) عن الضفة الغربية ؛ يرجع ذلك الى خصوصية قطاع غزة من حيث الكثافة السكانية المتذبذبة، الحصار والاغلاق العشوائي لتقييد حرية انتقال السلع والمواد الخام والافراد، الاثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني من انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة، وتوقف عملية اعادة أعمار قطاع غزة بعد الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة في نهاية عام (2008) وحتى بداية عام (2009).

3.1. تحليل البطالة حسب الجنس، والمستوى التعليمي : يعتبر المستوى التعليمي مؤشر حقيقي للتنمية الاقتصادية كونه أحد روافد استغلال العنصر البشري الاستغلال الأمثل لتنمية قدراته، وإبراز إبداعاته، وصقل شخصيته ؛ بهدف زيادة إنتاجيته. وأظهرت البيانات الواردة في جدول (2) إلى وجود علاقة طردية ما بين معدلات البطالة، والمستويات التعليمية لدى الإناث، حيث نجد ارتفاع معدلات البطالة لدى الإناث من ذوات المستويات التعليمية الأعلى، فبلغت (75.4) كمتوسط عام للفترة (1996/2011) مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى. يعود ذلك إلى عدم مواءمة أغلبية التخصصات التي تتجه إليها الفتاة الفلسطينية واحتياجات، ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني ؛ مما حدّ من قدرة سوق العمل الفلسطيني من توفير فرص عمل للفتيات الفلسطينيات. بينما ترتفع معدلات البطالة لدى الذكور من حملة الثانوية العامة. إذ بلغت (34.4%) كمتوسط عام للفترة (1996/2011) مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى؛ يعزى ذلك إلى

توافر العديد من خيارات فرص العمل للذكور في سوق العمل الفلسطيني مقارنة بالخيارات المتوفرة من فرص العمل للفئة التعليمية الأعلى سواء من حيث نمط الأعمال التي يؤدونها، أم من حيث معدلات الأجور.

4.1. تحليل البطالة حسب النشاط الاقتصادي : تشير المعطيات الواردة في جدول (3) الى تذبذب معدلات البطالة في الانشطة الاقتصادية الفلسطينية من نشاط اقتصادي الى اخر، ومن عام الى اخر، وسيتم سرد كل منهما على حده على النحو التالي :

1.4.1. نشاط البناء والانشاءات : ارتفعت وتيرة معدلات البطالة للعاملين في نشاط البناء والإنشاءات سابقاً مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى. إذ بلغت (30.5%) كمتوسط عام للفترة (2011/1996) في الأراضي الفلسطينية. موزعة ما بين (30.9%) في الضفة الغربية، وبمعدل (29.5%) في قطاع غزة. يعزى ذلك إلى ارتفاع وتيرة حجم الطلب على المباني، والمساكن مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ؛ نتيجة تدفق الفلسطينيون القاطنون في الخارج إلى الأراضي الفلسطينية عبر تصاريح جمع الشمل، او تصاريح زيارة للأقارب، أو موظفي قوات الامن الفلسطينية مع اسرهم وفق اتفاقية اوسلو عام 1994، إلى جانب النمو السكاني الطبيعي، بالإضافة إلى ازدياد إقبال المستثمرون على القيام باستثمارات جديدة، أو توسيع استثماراتهم القائمة للاستفادة من المزايا التي توافرت من التشريعات الفلسطينية الخاصة بالاستثمار. إلا أن حجم الطلب على المباني، والمساكن تقلص بشكل كبير مع اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام 2000 ؛ لقيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بفرض قيود على انتقال مواد البناء المختلفة إلى الأراضي الفلسطينية.

2.4.1. نشاط الزراعة والصيد : ارتفعت معدلات البطالة لدى العاملين سابقاً في نشاط الزراعة في الضفة الغربية بمعدل (26.2%)، فيما انخفضت تلك النسبة إلى اقل من النصف في قطاع غزة. يعزى ذلك إلى استيلاء ومصادرة قوات الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية، وضمها لسيطرته تحت ذريعة بناء الجدار العازل، بالإضافة إلى سيطرة المستوطنون على أراضي زراعية أخرى، واستنزافهم للموارد المائية من الضفة الغربية، إلى جانب ضعف خدمات التسويق الدولي للمحاصيل الزراعية. أما في قطاع غزة فقد انخفضت معدلات البطالة لدى العاطلين سابقاً في نفس نشاط الزراعة لتصل إلى (11.3%). يعزى ذلك إلى انتشار الحيازات الزراعية الصغيرة، وغالبية العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني هم من أفراد الأسرة. كما ان قوات الاحتلال الاسرائيلي تعيق عمل الصيادين من قطاع غزة بالصيد في البحر المتوسط بالملاحقة احياناً واعتقالهم او بالقتل، وفرضت عليهم الصيد في حدود (3) اميال بحرية بعكس ما حدده القانون الدولي بحدود (20) ميل بحري[6].

3.4.1. نشاط الخدمات : ارتفعت معدلات البطالة لدى العاملين سابقاً في نشاط الخدمات في قطاع غزة حيث بلغت (27.5%). يعزى ذلك إلى تقلص القدرة الاستيعابية للعمالة الفلسطينية في المشاريع المختلفة نتيجة الركود الاقتصادي الذي واكب انتفاضة الأقصى، كما أن مهارات وقدرات العاطلين عن العمل فيه سابقاً ضعيفة لا تتناسب ومتطلبات سوق العمل في باقي الأنشطة. فيما وصلت تلك المعدلات لتصل إلى (17.4%) في الضفة الغربية ؛ يعزى ذلك لتوسع الاستثمار الخاص في الضفة الغربية رغم محدودية حجمه في قطاع غزة.

4.4.1. نشاط الصناعة : تدنت معدلات البطالة لدى العاملين سابقاً في نشاط الصناعة في الضفة الغربية، حيث بلغت (11.1%) ؛ يعزى ذلك إلى صغر حجم الوحدات والمشاريع الصناعية، ومحدودية قدرتها الاستيعابية، بينما نجد معدلات البطالة مرتفعة لدى العاملين سابقاً في نشاط الصناعة في قطاع غزة حيث بلغت (14.8%) بمعدل (3.7%)؛ يعود ذلك إلى تدمير سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة الصناعية في بيت حانون بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وتسريح العمال جميعهم، فيما قيدت حرية إدخال المواد الخام إلى قطاع غزة مما رفع أسعارها، وتحول أرباب الصناعة في قطاع غزة إلى تجار لاستيراد السلع الصناعية الأجنبية، وتسويقها في السوق المحلي.

5.4.1. الأنشطة الأخرى : تعتبر معدلات البطالة للعاملين سابقاً في الأنشطة الأخرى ليست أفضل حالا من الانشطة السلفة الذكر، حيث ارتفعت معدلاتها في قطاع غزة لتصل إلى (16.9%)، أي بزيادة طفيفة مقدارها (2.5%) فقط عن معدلات البطالة لدى العاملين سابقاً في الضفة الغربية ؛ يعزى ذلك إلى أن الأنشطة الأخرى تحتاج إلى تطوير قدرات الفرد العامل، وتنمية مهاراته بما يواكب التطور التكنولوجي المستمر ثم الالتحاق بسوق العمل في الأنشطة الأخرى مرة أخرى. إضافة إلى ضعف الاستثمارات بشقيه العام والخاص في تلك الأنشطة بعد الانقسام الفلسطيني من جهة، وعدم إدخال سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمواد الخام، والأجهزة المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات الحديثة إلا في أضيق الحدود بسبب الحصار على الأراضي الفلسطينية عامة، وعلى قطاع غزة خاصة.

5.1. تحليل البطالة حسب الجنس، والفئة العمرية : تشير البيانات الواردة في الجدول (4) إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب من ذوي الفئة العمرية (15-24) سنة، حيث بلغت (39.7%) لدى الاناث، و(36.2%) لدى الذكور، أي بمعدل (36.6%) للجنسين معاً كمتوسط عام للفترة (2011/1996). يعزى ذلك إلى خروج الكثير من الشباب من الجنسين إلى سوق العمل مبكراً لأسباب مختلفة فالذكور يتجهون الى سوق العمل لإعالة أسرهم لفقدان معيلهم اما نتيجة

الاستشهاد، او الاعتقال، او الاعاقة، او الوفاة الطبيعية، اما الفتاة غالباً تتجه إما للزواج المبكر او لاستكمال مشوارها التعليمي الاكاديمي. اما معدلات العاطلين عن العمل من ذوي الفئة العمرية (25-34) سنة، حيث بلغت (42.5%) لدى الاناث كمتوسط عام للفترة (2011/1996) ؛ يعزى ذلك إلى أن الفتاة غالباً تتجه إما للزواج المبكر، أو مواصلة تعليمها الأكاديمي، ومن ثم لا تجد فرص عمل او قلة الوعي الثقافي للخروج الى العمل، او وجود فرص عمل محددة تتناسب مع قدرات ومهارات الاناث؛ مما يزيد من معدلات البطالة لديهن في تلك الفئة العمرية. فيما معدلات البطالة لدى الذكور فنجدها منخفضة لدى الفئة العمرية حيث بلغت (31.3%)؛ يعود ذلك إلى قدرة الذكور للالتحاق بسوق العمل حتى وان كانت لا تتناسب مع مؤهلاتهم، وقدراتهم، ومهاراتهم أكثر من قدرة الإناث للالتحاق بسوق العمل من جهة، ومن جهة أخرى استمرار عمليات القتل والاغتيالات، والاعتقال في صفوف الذكور أكثر من الإناث. أما معدلات البطالة لدى الفئة العمرية (35 الى 55عام فما فوق) معاً لدى الذكور فقد بلغت (32.5%)، فيما تناقصت تلك المعدلات لدى الفئة العمرية نفسها لدى الإناث لتصل إلى (17.8%). يرجع ذلك الى ارتفاع الخبرات المتراكمة لدى الأفراد كلما ازدادت أعمارهم، و من ثم تزداد احتمالية الثبات والاستقرار في الوظائف، ونجد ان الإناث أكثر ثباتاً واستقراراً من الذكور في وظائفهم، وبالإضافة إلى تدمير المشاريع الصناعية، وتجريف الأراضي الزراعية، وتدمير المنشات الخدمية، مما يؤدي إلى تسريح العمال من وظائفهم، وارتفاع معدلات البطالة لديها والغالبية العظمى من الذكور، اضافة إلى ان تلك الفئة غالباً ما تكون أكثر عرضة للأمراض من الفئات العمرية الأخرى.

ثانياً : التحليل القياسي نموذج OKUN

تستجيب البطالة عادة للنمو الاقتصادي، وقد اكتشف الباحث الأمريكي ARTHUR OKUN في 1962م وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل البطالة (Unemployment Rate) عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الامريكي خلال الفترة (1947-1957). وتوصل إلى أن انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3%)، سيؤدي إلى زيادة بنسبة (1%) في معدل البطالة، مع ثبات العوامل الأخرى. وارجع **OKUN** ذلك إلى حالة من التباطؤ للنمو الاقتصادي ؛ نظرا لقلة رغبة الشركات في استثمار اموالها في شراء المعدات الجديدة اثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي للمصانع الحالية، كما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة اقل لرأس المال، ومن ثم تناقص نمو القدرة الإنتاجية. وبمرور الوقت يفقد العاطلون دورياً ما لديهم من مهارات، وشعور بالاعتزاز بالنفس، كما يفتقرون إلى وجود دافع أو حافز كاف، مما يترتب على ذلك الاضرار بقدرتهم الانتاجية التي غالباً يستحيل اعادتها حتى لو تمكنوا من العثور على وظيفة جديدة.[7]

يقاس معدل النمو الاقتصادي، ومدى اثره على البطالة حسب **قانون** OKUN **بالعلاقة التالية[8] :**

$$\Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t + e_t \text{..........}(1)$$

حيث أن :

ΔU_t : التغير في نسبة البطالة. ΔY_t : معدل النمو الاقتصادي. β_0: الحد الثابت، β_1 : المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة. e_t : نسبة الخطأ.

يصف نموذج OKUN العلاقة الخطية ما بين معدل التغير في البطالة، ومعدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي. حيث انه يربط بين سوق الإنتاج، وسوق العمل. لذا فالقانون تقريبي لعوامل اخرى غير العمل مثل الإنتاجية والاجور الحقيقية وغيرهما. وتختلف نتائج الدراسات المطبقة على القانون حسب الفترة الزمنية، والبيئة الاقتصادية للدولة. وهذا يجعلنا نتساءل لماذا يتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بسرعة اكبر من التغير في البطالة في عكس الاتجاه ؟ ربما تتجلى الإجابة في النقاط التالية[9] :

– انخفاض في اثر المضاعف الناتج عن تداول الاموال من قبل العمال.

– توقف بعض العاطلين عن العمل عن البحث عن فرص عمل، لذا يتم شطبهم من قوائم وسجلات البطالة لسنوات قادمة.

– بعض العمال يعملون بنظام العمل الجزئي.

– قد تتناقص إنتاجية العمل، ربما لرغبة ارباب العمل في الاحتفاظ بحجم عمالة اكثر مما يحتاجونه. كما يحدث في القطاع العام، مما ينتج عنه بطالة مقنعة.

ثالثا : تقدير نموذج OKUN للاقتصاد الفلسطيني

1.3. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة : نقوم في هذه الفقرة وبالاستعانة بالأشكال البيانية (1،2،3) الموضحة لتطور قيم متغيرات الدراسة من الجدول (5)، وقيم بعض المؤشرات الإحصائية المحسوبة، وضع تعليق إحصائي يمكننا من استخلاص بعض النتائج التي تفيد في فهم السلوك العام لهذه المتغيرات[10].

حيث :

المتغير التابع **المتغير المستقل**

y_1 : معدل نمو البطالة في الضفة الغربية x_1 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية
y_2 : معدل نمو البطالة في قطاع غزة x_2 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة
y_3 : معدل نمو البطالة في الأراضي الفلسطينية x_3 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في الضفة الغربية (Y_1) : تبيّن أن معدل النمو السنوي للبطالة في الضفة الغربية يتراوح بين اقل قيمة -29.73% محققة سنة 1998 وأعلى قيمة 73.21% محققة سنة 2001 وهي تتردد في مدى يصل إلى 102.94% بمتوسط حسابي بلغ 8.49% وبانحراف معياري 26.24% أي بمعامل اختلاف قدره 309.12% . كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع متغيرات الدراسة دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (1%)باستثناء المتغير (y_2) فانه غير دال احصائياً مع المتغير (y_1) الا انه مرتبط عكسيا معه كالمتغيرين (y_3)، و(x_1)، فيما ارتبط طرديا مع المتغيرين(x_2)، و(x_3).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في قطاع غزة (y_2) : تبيّن أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في قطاع غزة تتراوح بين اقل قيمة -15.94% محققة سنة 2006أعلى قيمة 25.72% محققة سنة 2003 وهي تتردد في مدى يصل إلى 41.66% بمتوسط حسابي بلغ 3.35% وبانحراف معياري 12.65% أي بمعامل اختلاف قدره 377.66%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع (y_3) عند مستوى معنوية (1%) و مع (x_2) عند مستوى معنوية (5%)، لذا فان(y_2) دال احصائياً فيهما، اما مع باقي المتغيرات فان (y_2)غير مرتبط بهم، وغير دال احصائيًا فيهم. الا انه يرتبط عكسيا مع المتغيرات (y_1)، و(x_2)، و(x_3). بينما مرتبط طرديا مع المتغيرين (y_3)، و(x_1).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في الاراضي الفلسطينية (y_3) : تبيّن أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للبطالة في الاراضي الفلسطينية تتراوح بين اقل قيمة -13.31% محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 14.87% محققة سنة 2003 وهي تتردد في مدى يصل إلى 28.18% بمتوسط حسابي بلغ 4.64% وبانحراف معياري 8.57% أي بمعامل اختلاف قدره 184.66%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات ارتباط المتغير مع المتغيرات (y_1)، (y_2)، (x_1)، (x_3) عند مستوى معنوية (1%)، فيما ارتبط مع المتغير (x_2) عند مستوى معنوية (5%). لذا فهو دال احصائياً مع كافة المتغيرات. الا انه مرتبط عكسيا مع المتغيرات (y_1)، و(x_2)، و(x_3). بينما مرتبط طرديا مع المتغيرين (y_2)، و(x_1).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية(x_1) : تبيّن أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية للمتغير (x_1) تتراوح بين اقل قيمة -13.97% محققة سنة 2002 وأعلى قيمة 16.13% محققة سنة 2004 وهي تتردد في مدى يصل إلى 30.09% بمتوسط حسابي بلغ 5.44% وبانحراف معياري 9.17% أي بمعامل اختلاف قدره 168.62%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع المتغيرات (x_1)، و (x_3)، و (y_3)عند مستوى (1%)، وتعتبر دالة احصائيا في تلك المتغيرات. بينما لا ترتبط مع المتغيرين (x_2)، و(y_2)اطلاقا، لذا فهو غير دال احصائيا فيهم. الا اننا نجد وجود علاقة عكسية ما بين المتغير(x_1) والمتغيرات (x_2)، و(x_3)، و(y_1)، فيما ارتبط موجبا للمتغيرين (y_2)، و(y_3).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة (x_2) **:** تبيّن أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة (x_2) تتراوح بين اقل قيمة -15.94% محققة سنة 1998 وأعلى قيمة 25.72% محققة سنة 2001 وهي تتردد في مدى يصل إلى 41.66% بمتوسط حسابي بلغ 3.35% وبانحراف معياري 12.65% أي بمعامل اختلاف قدره 377.66%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع المتغيرين (x_3)، و(y_1)عند مستوى (1%)، وتعتبر دالة احصائيا في تلك المتغيرات، وترتبط مع المتغيرين (y_2)، و(y_3) عند مستوى معنوية (5%) وتعتبر دالة احصائيا. بينما لا ترتبط مع (x_1) اطلاقا، لذا فهو غير دال احصائيا فيها. الا اننا نجد وجود علاقة عكسية ما بين المتغير (x_2)، والمتغيرات (x_1)، و (y_2)، و(y_3). فيما ارتبط موجبا مع المتغيرين (y_1)، و (x_3).

- تطور النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في الأراضي الفلسطينية (x_3) **:** تبيّن أن النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في الأراضي الفلسطينية (x_3) تتراوح بين اقل قيمة -13.31% محققة سنة 1998 وأعلى قيمة 14.87% محققة سنة 2001 وهي تتردد في مدى يصل إلى 28.18% بمتوسط حسابي بلغ 4.64% وبانحراف معياري 8.57% أي بمعامل اختلاف قدره 184.66%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن ارتباط هذه المتغيرة مع المتغيرات (y_3)، (x_1)،و (x_2)،و (y_1)عند مستوى (1%)، وتعتبر دالة احصائيا في تلك المتغيرات، بينما لا ترتبط مع (y_2) اطلاقا، لذا فهو غير دال احصائيا فيها. الا اننا نجد وجود علاقة عكسية ما بين المتغير (x_3)، والمتغيرات (x_1)، و(y_2)، و(y_3). وارتبط موجبا مع المتغيرين (y_1)، و (x_2).

2.3. تقدير نموذج Okun لمناطق الضفة الغربية : نتائج التقدير مبينة في الجدول (8)، ويأخذ نموذج الانحدار المقدر الصيغة التالية :

$$Y_1 = 19.682 - 2.057\, X_1$$

النموذج مقبول اقتصاديا، حيث إشارة معامل الانحدار سالبة $\frac{dY_1}{dX_1} - 2.057$. إضافة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج تعتبر متوسطة بالنظر إلى قيمة معامل التحديد المعدل. أمّا من حيث الشروط الرياضية، فإن نموذج المقدر يملك المعنوية الكلية بالنظر إلى قيمة الاحتمال المرفقة بقيمة إحصاءة فيشر المحسوبة؛ والمعنوية الجزئية بالنظر إلى الاحتمال المرفق بإحصاءة ستودنت.

بالنسبة لفرضية الإرتباط الذاتي بين الأخطاء، وبناء على القيم المتعلقة باختبار Durbin-Watson (dw) التالية[11] :

$$dL = 1.10\ ;\ dU = 1.37\ ;\ \alpha = 0.05\ ;\ n = 16\ ;\ k = 1$$

وعلى أساس أن :

$$dU = 1.37 \prec dw = 1.83 \prec 2$$

وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. في حين كانت نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي محققة الجدول (11). مع قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء (الجدول (13)).

السؤال : هل يوجد أثر متبادل بين Y_1 و X_1 ؟ بَيَّن إختبار السببية لِـ **Granger** عدم وجود هذا الأثر عند الفجوتين الأولى بتباطؤ عام واحد بين معدلات نمو البطالة، ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ؛ يرجع ذلك الى وجود متغيرات اخرى تسبب في معدلات نمو البطالة ، ولكن نرفض فرض العدم في حالة الفجوة الثانية بتباطؤ عامين ونقبل أن $Y_t = f\left(X_{t-2}\right)$.حيث توجد علاقة سببية احادية الاتجاه تسير من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الى معدلات نمو البطالة.

3.3. تقدير نموذج Okun لمناطق غزة : نتائج التقدير مبينة في الجدول (9)، ويأخذ نموذج الانحدار المقدر الصيغة التالية :

$$Y_2 = 5.526 - 0.310\, X_2$$

النموذج مقبول اقتصاديا، حيث إشارة معامل الانحدار سالبة $\frac{dY_2}{dX_2} - 0.310$. إضافة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج تعتبر أقل من المتوسطة بالنظر إلى قيمة معامل التحديد المعدل. أمّا من حيث الشروط الرياضية، فإن نموذج المقدر يملك المعنوية الكلية بالنظر إلى قيمة الاحتمال المرفقة بقيمة إحصاءة فيشر المحسوبة ؛ والمعنوية الجزئية بالنظر إلى الاحتمال المرفق بإحصاءة ستودنت المحسوبة للمتغير المستقل (x_2)، إلا أنه لا يمكن اعتبار الحد الثابت غير مساو للصفر. بالنسبة لفرضية الإرتباط الذاتي بين الأخطاء وعلى أساس أن :

$$dU = 1.37 \prec dw = 1.94 \prec 2$$

وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. في حين كانت نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي محققة الجدول (11). مع قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء (الجدول (13)).

السؤال : هل يوجد أثر متبادل بين Y_2 و X_2 ؟ بين إختبار السببية لِـ **Granger** عدم وجود هذا الأثر عند الفجوتين الأولى بتباطؤ عام واحد والثانية بتباطؤ عامين بين معدلات نمو البطالة ، ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ؛ يرجع ذلك الى وجود متغيرات اخرى تسبب في معدلات نمو البطالة ، الجدول (12).

4.3. تقدير نموذج Okun للأراضي الفلسطينية : نتائج التقدير مبينة في الجدول (10)، ويأخذ نموذج الانحدار المقدر الصيغة التالية :

$$Y_3 = 6.541 - 0.252\, X_3$$

النموذج مقبول اقتصاديا، حيث إشارة معامل الانحدار سالبة $\frac{dY_3}{dX_3} - 0.252$. إضافة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج تعتبر متوسطة بالنظر إلى قيمة معامل التحديد المعدل. أمّا من حيث الشروط الرياضية، فإن نموذج المقدر يملك المعنوية الكلية بالنظر إلى قيمة الاحتمال المرفقة بقيمة إحصاءة فيشر المحسوبة؛ والمعنوية الجزئية بالنظر إلى الاحتمال المرفق بإحصاءة ستودنت.

بالنسبة لفرضية الإرتباط الذاتي بين الأخطاء وعلى أساس أن :

$$2 \prec dw = 2.123 \prec 4 - du = 2.63$$

وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. في حين كانت نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي محققة الجدول (11). مع عدم قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء (الجدول (13)).

السؤال : هل يوجد أثر متبادل بين Y_3 و X_3 ؟ بين إختبار السببية لِـ **Granger** عدم وجود هذا الأثر عند الفجوتين الأولى بتباطؤ عام واحد والثانية بتباطؤ عامين بين معدلات نمو البطالة ، ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ؛ يرجع ذلك الى وجود متغيرات اخرى تسبب في معدلات نمو البطالة، الجدول (12).

رابعا : مناقشة النتائج

يعتبر النموذج المستخدم في الدراسة قياسي ذو طابع تقديري لهذا تم ادراج المتغير العشوائي كونه ينوب عن المتغيرات المستقلة غير الموجودة في النموذج ؛ لصعوبة قياسها.و من نتائج التحليل القياسي يتجلى ما يلي :

– سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، اذ يرتفع الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية، وقطاع غزة ولكن بوتيرة مختلفة في كل منهما الا ان معدلات نمو البطالة ترتفع بمعدلات متزايدة مع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات متناقصة في الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة كل على حده في فترة 2000 وحتى 2003 وهي فترة بداية اندلاع انتفاضة الأقصى، وما ترتب عليه من اجراءات من قبل الاحتلال الاسرائيلي ثم ما لبثت تلك المعدلات للمتغيرين بالتذبذب من عام لآخر تحكمه ظروف اقتصادية، سياسية، واجراءات احتلالية ادت الى ارتفاع معدلات البطالة في ظل انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لذا كان تأثير وتيرة ارتفاع النمو الاقتصادي مرتبطة عكسياً بمعدلات البطالة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وبالتالي في الأراضي الفلسطينية عامة. الا ان الارتباط العكسي ليس طبيعياً كما في الاقتصاديات العالمية المختلفة بل ناتج عن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الناجمة عن المساعدات والمنح الاجنبية، وليس ناتجة عن انتاجية حقيقية. رغم احلال عنصر راس المال محل عنصر العمل في العملية الانتاجية في بعض الاحيان. لذا لا يمكن اعتبار منطقة الضفة الغربية، وقطاع غزة منطقة اقتصادية واحدة من حيث تأثير الناتج المحلي الاجمالي على معدلات البطالة ؛ يفسر ذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية بين المنطقتين من حيث محدودية الموارد الاقتصادية في المنطقتين رغم الاختلاف النسبي في المحدودية لصالح الضفة الغربية من جهة، ومن جهة اخرى البعد الجغرافي وفصلهما عن بعضهما البعض نتيجة سياسات الاحتلال الاسرائيلي التعسفية المتمثلة في اقامة المعابر الحدودية، والحواجز العسكرية بين المنطقتين، ناهيك عن الانقسام السياسي الفلسطيني الذي حدث منذ منتصف عام2007م. الامر الذي ادى الى الحد من قدرة القطاعات الاقتصادية الانتاجية.

– ترتبط الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية بالاحتلال الاسرائيلي اكثر من ارتباطه بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، حيث يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد مزقته الحروب. فبالرغم من تعمق التبعية الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي وفق ما جاء في اتفاق باريس الاقتصادي 1994م الذي ادى الى محدودية هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وعدم تنوعه، الا ان سلطات الاحتلال ماطلت، وما زالت تماطل في دفع المستحقات الضريبية الشهرية (عوائد المقاصة) للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقام الاحتلال بالقضاء على فرص التسويق للسلع الفلسطينية في الاسواق الخارجية أو في السوق المحلي، وفرض قيود على دخول المستثمرين الاجانب للأراضي الفلسطينية، وكذلك على المستثمرين الفلسطينيين القاطنين في الشتات، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية المتاحة للفلسطينيين لمزاولة الأنشطة الاقتصادية المنتجة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي تارة، وتارة اخرى من قبل المستوطنين. كما أن العملة المتداولة محلياً في السوق الفلسطيني هي الشيقل الاسرائيلي رغم انسحابه احادي الجانب من قطاع غزة، وعندما يحدث تضخم في اسرائيل يصاحبه تضخم في الأراضي الفلسطينية، واغلاق الأراضي الفلسطينية عامة بين الفينة والاخرى بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، فيما شدد الاغلاق على قطاع غزة خاصة. وزادت عمليات الاعتقال لاسيما من القوى العاملة، وتدمير البيوت، والاراضي الزراعية، والمنشات الصناعية، والمرافق العامة.

– اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة، لمحدودية الموارد الاقتصادية الفلسطينية، مما اوجد تشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وابقته رهينة لاملاءات وشروط الدول المانحة. وتذهب غالبيتها لأنشطة إنسانية واغاثية، وليست مشاريع منتجة توفر فرص عمل بشكل دائم. رغم ارتفاع حجم الموارد الاقتصادية غير المستغلة بسبب سيطرة الاحتلال الاسرائيلي عليها مثل الأراضي الواقعة في اراضي (c) حسب اتفاق اوسلو.

– اغرق سوق الضفة الغربية بالمنتوجات الاسرائيلية، والاجنبية، وكذلك اغرق سوق قطاع غزة بالمنتوجات الاسرائيلية وان انخفضت في السنوات الاخيرة بسبب الإغلاق المحكم، والسلع الاجنبية عبر المعابر الارضية (الانفاق) لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين في ظل قلتها وشحها في بعض الاحيان من السوق المحلي، وفي ظل انخفاض توفر المواد الخام اللازمة للإنتاج في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة. مما اضعف الترابط الهيكلي بين فروع الصناعة، واوجد محتكرين في السوقين.

– استنتج Okun ان معدل النمو الربع سنوي الناتج المحلي الاجمالي يزداد بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو الربع سنوي للبطالة بمقدار (3%). وهذا لا يتماشى مع نتائج دراستنا اذ نجد في الاقتصاد الفلسطيني ككل ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي اذا زاد بوحدة واحدة، سينخفض معدل النمو السنوي للبطالة بمقدار (0.25%). اما في اقتصاد الضفة الغربية نجد ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي اذا زاد بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو

السنوي للبطالة بمقدار (2.057%). وفي اقتصاد قطاع غزة نجد ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي اذا زاد بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو السنوي للبطالة بمقدار (0.31%)؛ يرجع ذلك الى ما يلي :

1. استخدم Okun سلسلة بيانات ربعية للفترة (1947-1957) أي (44) مشاهدة، بينما استخدمنا في دراستنا سلسلة بيانات سنوية للفترة (1996-2011) أي (16) مشاهدة. ولهذا تأثيره على نتائج التقدير ؛ لان البطالة تتميز بانها ظاهرة موسمية.

2. ابتكر Okun قانونه في حقبة زمنية كانت فيها ركود اقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية، عادة تصاحبها انخفاض في الانتاجية .وهذا يتماشى مع حالة الاقتصاد الفلسطيني.

3. عالج Okun اقتصاد متقدم ومتطور صناعياً، بينما دراستنا عالجت اقتصاد تبعي للاقتصاد الاسرائيلي، ويعتمد على المنح والمساعدات الاجنبية.

خامسا : التوصيات

تخفيض معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية يتطلب توفير البيئة الملائمة، والاليات الناجعة لكي يتم رسم السياسات الاقتصادية الفلسطينية على اساس وحدة اقتصادية متكاملة رغم ان المنطقتين منفصلتان جغرافيا، ومن الاليات المقترحة ما يلي :

– اجراء مراجعة دقيقة وشاملة للاقتصاد الكلي الفلسطيني ولن يتم ذلك إلا بإجراء مصالحة وطنية فلسطينية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني،مع الاحتفاظ على خصوصية كل من قطاع غزة، والضفة الغربية كل على حده، وتقييم السوق الفلسطيني، وتوفير المشاريع الاستثمارية المعتمدة على كثافة عمالية.

– ايجاد سياسة مالية فلسطينية متكاملة للمنطقتين معاً بشكل متوازن تعتمد على ايجاد نظام مالي حكومي لسياستي الانفاق العام، والايرادات العامة خاضعة للرقابة والمراجعة والفعالية، وضبطها عند مستوى معين من النفقات الجارية لتستطيع تمويل مشاريع عامة تنفذها الحكومة لها القدرة الجيدة على توفير فرص عمل للعاطلين المؤهلين.

– تفعيل وتبني سياسة الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص الفلسطيني ؛ كونه يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، واقامة علاقات تكاملية للمحافظة على فرص العمل المتوفرة حالياً، واستمرار بقائها.

– ضرورة تطوير مستويات التدريب المهني، وتحسين نوعية التدريب، وتشجيع التعليم الفني والتقني.

– العمل على توجيه التعليم نحو التخصصات التي تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، وتنمية مهارات الخريجين بالمهارات الفنية اللازمة المتمثلة في مهارات الاعلام الالي (الحاسوب)، واللغتين الانجليزية، او الفرنسية ؛ للحد من الفجوة بين التعليم وسوق العمل.

– دعم المنشات الاقتصادية، والاراضي الزراعية، والورش الصناعية، والمرافق العامة المتضررة من جراء العدوان الاسرائيلي، والعمل على اعادة تشغيلها، وتوفير فرص عمل جديدة.

– العمل على دعم تنفيذ برامج المشاريع الصغيرة مقابل التزامها بتوظيف عدد من العمال لديها، ومشاريع التشغيل الذاتي.

– ضرورة التوجه للدول العربية لبناء استراتيجية اقتصادية فلسطينية قائمة على الاعتماد على الذات بدعم عربي لتخفيف اعباء التبعية الاقتصادية الاسرائيلية للاقتصاد الاسرائيلي، وتقلص الاعتماد على المساعدات والمنح الاجنبية المشروطة.

– مطالبة دول الرباعية الدولية، والدول المانحة بالضغط على الاحتلال الاسرائيلي لوقف الاجراءات الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، ووقف وضع العراقيل امام استثمارات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، والسماح لهم بإنشاء استثمارات في مناطق (c).

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، حسب الجنس، والفئة العمرية متوسط عام الفترة (1996/2011)

الجنس	الفئة العمرية				
	15-24	25-34	35-44	45-54	55+
ذكور	36.2	31.3	19	10.3	3.2
إناث	39.7	42.5	13.4	3.5	0.8
الجنسين معاً	36.6	33.1	18.2	9.1	3

جدول (2) : التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، والمستوى التعليمي متوسط عام الفترة (1996/2011)

الجنس	المستوى التعليمي				
	أمي	ابتدائي	أعدادي	ثانوي	دبلوم فاعلي
ذكور	1.3	20.4	29.6	34.4	14.3
إناث	0.9	4	6.5	13.2	75.4
الجنسين معاً	1.3	18	26.2	31.1	23.5

احتسب متوسط عام الفترة (1996/2011) وفق البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، 2012. فلسطين – رام الله.

جدول (3) : التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل السابق متوسط عام الفترة (1996/2011)

المنطقة الجغرافية	الأنشطة الاقتصادية				
	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	أخرى*
الضفة الغربية	26.2	11.1	30.9	17.4	14.4
قطاع غزة	11.3	14.8	29.5	27.5	16.9
الأراضي الفلسطينية	23.1	11.9	30.5	19.5	15

جدول (4) : التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، والمنطقة الجغرافية متوسط عام الفترة (1996/2011)

الجنس	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
ذكور	18.9	28.5	22.7
إناث	15.9	32	19.8
الجنسين معاً	18.5	30.8	22.3

احتسب متوسط عام الفترة (1996/2011) وفق البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، 2012. فلسطين – رام الله. * أخرى تعني الأنشطة

الجدول (5) : قيم متغيرات الدراسة

year	Y1	X1	y2	x2	y3	x3	year	Y1	X1	y2	x2	y3	x3
1996	54.00	3.53	1.72	19.57	2.90	37.5	2004	0.86	16.13	4.44	21.74	11.92	8.65
1997	-3.90	13.85	10.36	-14.55	12.65	-8.33	2005	-5.98	3.27	13.56	-9.52	6.72	-7.46
1998	-29.73	12.82	10.56	-17.02	12.06	-24.79	2006	-1.82	3.42	-15.94	18.42	-3.49	6.45
1999	-15.38	12.52	1.26	-10.26	8.77	-13.19	2007	-0.93	9.62	-5.44	-5.56	4.94	-3.03
2000	27.27	-7.65	-11.08	11.43	-8.72	20.25	2008	12.15	13.86	-8.64	42.35	7.55	25.52
2001	73.21	-11.43	-1.99	66.67	-8.58	70.53	2009	-5.00	9.55	0.71	-1.65	7.44	-3.32
2002	30.93	-13.97	-11.94	20.00	-13.31	26.54	2010	0.00	7.61	15.11	-0.84	9.29	-0.43
2003	-8.66	9.57	25.72	-11.54	14.87	-9.76	2011	8.77	4.36	25.17	-16.95	9.25	-4.31

المصدر : احتسب وفق البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، والحسابات القومية. أعداد مختلفة، 2012. فلسطين – رام الله. http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx

Descriptive Statistics : الجدول (6)

N=16	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	CV%
Y1	102.94	-29.73	73.21	8.49	26.24	309.12
y2	41.66	-15.94	25.72	3.35	12.65	377.66
y3	28.18	-13.31	14.87	4.64	8.57	184.66
X1	30.09	-13.97	16.13	5.44	9.17	168.62
x2	83.69	-17.02	66.67	7.02	23.56	335.73
x3	95.32	-24.79	70.53	7.55	23.66	313.34

الجدول (7) : Correlations

	N=16	Y1	y2	y3	X1	x2	x3
Y1	Pearson Correlation	1.000	-0.343	-0.686**	-0.719**	0.772**	0.958**
	Sig. (2-tailed)		0.194	0.003	0.002	0.000	0.000
y2	Pearson Correlation	-0.343	1.000	0.718**	0.374	-0.578*	-0.473
	Sig. (2-tailed)	0.194		0.002	0.154	0.019	0.064
y3	Pearson Correlation	-0.686**	0.718**	1.000	0.911**	-0.596*	-0.694**
	Sig. (2-tailed)	0.003	0.002		0.000	0.015	0.003
X1	Pearson Correlation	-0.719**	0.374	0.911**	1.000	-0.465	-0.657**
	Sig. (2-tailed)	0.002	0.154	0.000		0.069	0.006
x2	Pearson Correlation	0.772**	-0.578*	-0.596*	-0.465	1.000	0.920**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.019	0.015	0.069		0.000
x3	Pearson Correlation	0.958**	-0.473	-0.694**	-0.657**	0.920**	1.000
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.064	0.003	0.006	0.000	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الجدول (8) : نتائج تقدير النموذج لمناطق الضفة الغربية

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares ; Date: 06/10/12 Time: 17:33
Sample: 1996 2011 ; Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.68203	5.529382	3.559535	0.0031
X1	-2.057384	0.530776	-3.876183	0.0017

R-squared	0.517654	Mean dependent var	8.487469
Adjusted R-squared	0.483200	S.D. dependent var	26.23620
S.E. of regression	18.86088	Akaike info criterion	8.828526
Sum squared resid	4980.260	Schwarz criterion	8.925099
Log likelihood	-68.62821	F-statistic	15.02479
Durbin-Watson stat	1.829469	Prob(F-statistic)	0.001679

الشكل (1) : منحنيا تطور قيم المتغيرين المستقل X1 والتابع Y1

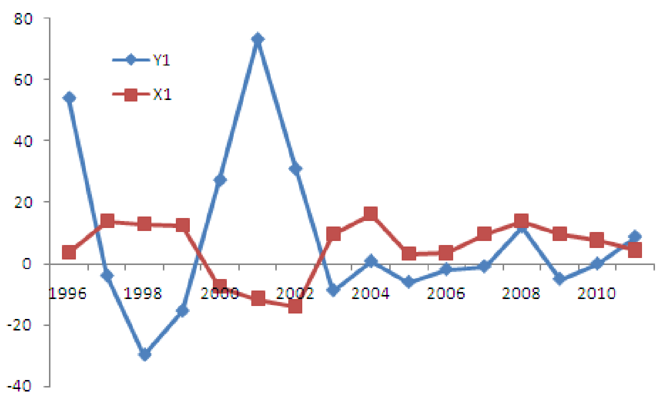

الجدول (9) : نتائج تقدير النموذج لقطاع غزة

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares ; Date: 06/10/12 Time: 17:40
Sample: 1996 2011 ; Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.525558	2.794423	1.977352	0.0680
X2	-0.310177	0.117075	-2.649395	0.0191

R-squared	0.333945	Mean dependent var	3.348693
Adjusted R-squared	0.286370	S.D. dependent var	12.64680
S.E. of regression	10.68359	Akaike info criterion	7.691764
Sum squared resid	1597.948	Schwarz criterion	7.788337
Log likelihood	-59.53411	F-statistic	7.019292
Durbin-Watson stat	1.944514	Prob(F-statistic)	0.019052

الشكل (2) : منحنيا تطور قيم المتغيرين المستقل X2 والتابع Y2

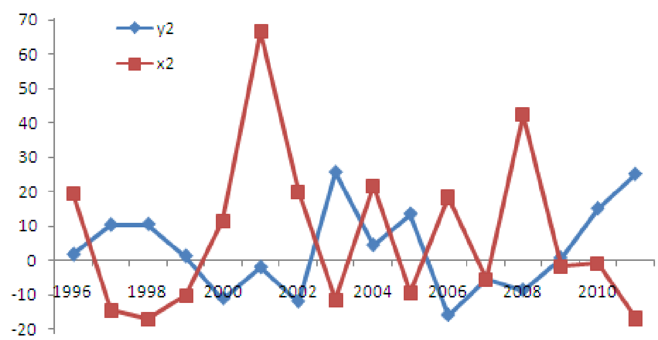

الجدول (10) : نتائج تقدير النموذج للأراضي الفلسطينية

Dependent Variable: Y3
Method: Least Squares ; Date: 06/10/12 Time: 17:42
Sample: 1996 2011 ; Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.541244	1.680760	3.891837	0.0016
X3	-0.251522	0.069675	-3.609924	0.0028

R-squared	0.482087	Mean dependent var	4.641906
Adjusted R-squared	0.445093	S.D. dependent var	8.571571
S.E. of regression	6.385142	Akaike info criterion	6.662293
Sum squared resid	570.7806	Schwarz criterion	6.758867
Log likelihood	-51.29835	F-statistic	13.03155
Durbin-Watson stat	2.123180	Prob(F-statistic)	0.002842

الشكل (3) : منحنيا تطور قيم المتغيرتين المستقل X3 والتابع Y3

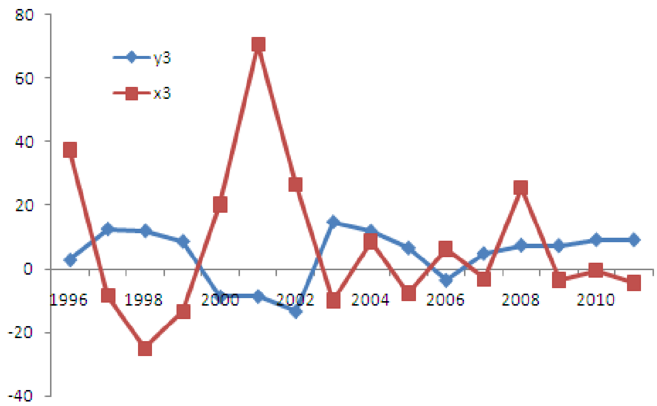

Tests of Normality: (11) الجدول				
df=16	Kolmogorov-Smirnov[a]		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
Standardized Residual e(y1)	0.205	0.070	0.910	0.115
Standardized Residual e(y2)	0.112	0.200*	0.954	0.563
Standardized Residual e(y3)	0.163	0.200*	0.917	0.154
a. Lilliefors Significance Correction ; *. This is a lower bound of the true significance.				

Pairwise Granger Causality Tests : (12) الجدول					
Sample: 1996 2011 ; Obs=15 ; Lags: 1			Sample: 1996 2011 ; Obs=14 ; Lags: 2		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability	Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability
X1 does not Granger Cause Y1	0.01041	0.92043	X1 does not Granger Cause Y1	2.06252	0.18308
Y1 does not Granger Cause X2	1.04549	0.32672	Y1 does not Granger Cause X1	19.2979	0.00056
X2 does not Granger Cause Y2	0.00041	0.98411	X2 does not Granger Cause Y2	1.61353	0.25185
Y2 does not Granger Cause X2	0.57682	0.46222	Y2 does not Granger Cause X2	2.52431	0.13482
X3 does not Granger Cause Y3	0.13160	0.72309	X3 does not Granger Cause Y3	3.40837	0.07908
Y3 does not Granger Cause X3	2.05631	0.17712	Y3 does not Granger Cause X3	2.96762	0.10236

Levene's Test for Equality of Variances: (13) الجدول					
Standardized Residual (e1)		Standardized Residual (e2)		Standardized Residual (e3)	
F	Sig.	F	Sig.	F	Sig.
3.507	0.091	0.103	0.755	11.096	0.008

الإحالات والمراجع :

[1]- السيد سامي، وآخرون. مبادئ الاقتصاد، مطابع الولاء الحديثة، مصر. 2005، ص457.

[2]- خصاونة صالح، " البطالة في الأردن، أسباب وحلول " مجلة العمل، العدد (40)، 1987م، ص7.

[3]- بلوناس عبد الله، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي دراسة للفترة (04-85)، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل 2006م. جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية جزء 2. البليدة – الجزائر. ص 117.

[4]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة الفلسطينية. التقرير السنوي2010. رام الله – فلسطين.

[5]- هوسمانز رالف وآخرون : مسوح السكان الناشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة، والعمالة الناقصة، منظمة العمل الدولية، عمان، 1996، ص96.

[6] - 18/09/2012 www.bahethcenter.net.

[7] Okun.Qrthur.M.Potentiql GNP,its measurement and significance (1962), Cowles Foundation, Yale university, http://cowles.Ecom.yale.edu/p/cp/p01b/p0190.pdf.

[8]- الشوربجي محمد. أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس. ص143، ص 144.

17/09/2012, http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N._06/article-08.pdf.

9-, Okuns law- wikipedia, the free encyclopedia, 17/09/2012, http://en.Wikipedia.org/wiki/Okuns law

[10] - أنجزت الحسابات بالاعتماد على البرامج : SPSS ver 17.0 ; Eviews ver 5.0 ; Excel 2007.

[11] - الحد الأدنى للمجال dL ؛ الحد الأعلى للمجالdU ؛ عدد المتغيرات المستقلة هو1 ؛ حجم العينة هو 16 ؛ مستوى الدلالة α.

أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970 - 2010

أحمد سلامي*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نهدف في هذا المقال إلى التعرف على أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويله للتنمية على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010، بإتباع المنهج الاستقرائي، حيث يتم التركيز على دراسة وتحليل البيانات المتاحة.

الكلمات المفتاح : ادخار محلي، فجوة موارد داخلية، فجوة تمويلية، استثمار أجنبي، دين خارجي، اقتصاد جزائري.

تمهيد : يعتبر موضوع الادخار من أهم الموضوعات الاقتصادية التي لقيت تركيزا كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية، نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الوطني، حيث يعد ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية. فالادخار هو المصدر الأساسي المرغوب لتمويل الاستثمارات الوطنية، دون الحاجة إلى التمويل بالعجز أو استخدام القروض الأجنبية، ومتى توفرت المدخرات كانت كلفة الاستثمار ضعيفة، وهذا لكون الوفرة في الادخار تؤدي إلى تراجع سعر الفائدة بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي، وهذا ما يشجع على إقامة الاستثمارات والتوسع فيها. فمن ضروريات التنمية إذن ؛ هو تعبئة الادخار المحلي لكي يحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي، وإن أي تحليل حقيقي لمشكلات التنمية، من الضروري أن يركز على المتغيرات الاقتصادية والتي من بينها معدلات الادخار. فما هو حجم الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري وما مدى كفاءته في تمويل التنمية الاقتصادية ؟

نناقش في هذا المقال أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر، وسوف نعالج هذا الموضوع من خلال التطرق إلى :

1- الادخار المحلي وتبيان أهميته ؛

2- أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر.

1- الادخار المحلي وتبيان أهميته

1-1. مفهوم الادخار المحلي : الادخار المحلي هو جملة الادخار الناتجة عن زيادة الدخول المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة، أي أن الادخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهتلاك وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي، بمعنى أن :

الادخار المحلي = قيمة الدخل المحلي - قيمة الاستهلاك الكلي[1].

1-2. أهمية الادخار المحلي في التنمية الاقتصادية : إن دراسة الادخار في الأمد الطويل هي في مركز التحليل الاقتصادي، وذلك لأن الادخار المحلي هو مصدر العرض لرأس المال، والذي يعتبر العامل الرئيسي للإنتاج الذي يحدد إنتاجية العمل ونموها عبر الزمن[2]. وإن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار)، وحيث إن كل استثمار لابد أن يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار المحلي[3]. فالادخار إذن له أهمية كبيرة في الإسراع بعملية التنمية وحفز الاستثمار ؛ إنه السبيل الوحيد لرفع معدلات الناتج الكلي والدخول وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمار الضخمة والطموحة[4]. ويُنظر إلى الادخار على أنه

* selahm_66@yahoo.fr

قوة اقتصادية وأمر تفرضه الضرورة وتحتمه المصلحة، وهو وسيلة للنماء والتمكين من الإنفاق وخير معين عند النوائب وفي الملمات[5]. ويعتبر الادخار المحلي عصب عملية التنمية، خاصة وأن الادخار الأجنبي لا تزيد نسبته في أي من الدول النامية عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي[6]، و هو وسيلة لتقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي، ويؤدي الانخفاض في معدلاته إلى تفاقم التبعية لرؤوس الأموال الأجنبية وإضعاف للاقتصاد الوطني[7]. ذلك أن الاعتماد على الادخار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تفادي السلبيات التي يمكن أن تنجم عن استخدام المصادر الخارجية للتمويل، حيث يمكن أن يتم ذلك عن طريق رسم سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى رفع معدلات نمو الادخار المحلي، وذلك لزيادة معدلات نمو الاستثمار[8].

إن الادخار هو موازنة زمنية تعكس تفضيل الاستهلاك في المستقبل[9]، ويكتسب أهميته من توفيره للتأمين ضد الصدمات الاقتصادية والاجتماعية[10]. وهو مرصود أساسا لامتصاص هذه الصدمات، من أجل الحفاظ على الاستهلاك في مسار نموه المنشود[11]. وقد أصبحت الدول تراهن على المدخرات الوطنية لإحداث التنمية، وتؤكد على دورها كوسيلة اقتصادية لتأجيل الاستهلاك وتفادي الضغوط التضخمية، وضمان الاستقرار الاقتصادي[12]. وإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا انه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها الوطنية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة[13]. فالدولة القادرة على ادخار من 15% إلى 20% من دخلها الوطني يمكنها أن تحقق نموا بمعدل أسرع من تلك الدول الأقل ادخارا، وتبقى المعضلة وراء النمو والتنمية الاقتصادية تكون ببساطة في حدوث الزيادة في الادخار والاستثمار الوطني[14]. وفي سياق سياسة الادخار، يجب اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين محو الأمية المالية[15].

2- أهم مؤشرات كفاءة الادخار في تمويل التنمية بالجزائر

سنتعرض في هذا الجزء لأربعة مؤشرات تبين مدى قدرة الادخار المحلي على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك بالاستعانة بإحصائيات تغطي فترة الدراسة، وسيكون ذلك في أربع نقاط :

1- فجوة الموارد المحلية ؛ 2- الفجوة التمويلية ؛ 3- قدرة الصادرات على تغطية الواردات ؛ 4- نسبة تدفقات رأس المال الخارجي إلى الاستثمار المحلي.

2- 1- فجوة الموارد المحلية : يقصد بفجوة الموارد المحلية نقص المدخرات الفعلية التي يتم تعبئتها عن مقدار التمويل اللازم للاستثمار، ومعنى هذا أن هذه الفجوة يمكن تقديرها بناء على تقدير كل من الاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو معين، والادخار المتوقع إعداده لتمويل الاستثمارات[16]. ولكي يكون هذا المؤشر أكثر واقعية يحتاج إلى استبعاد المدخرات التي لا تدخل دائرة الاستثمار، وتبقى المشكلة في غياب إحصائيات عن حجم هذه التسربات، فالادخار المذكور في الإحصائيات ليس إلا قيمة الجزء الذي لم يستهلك من الناتج، ومعنى هذا أن الادخار الذي تم تعبئته فعلا ودخل دائرة الاستثمار أقل بكثير من الادخار الفعلي، خاصة إذا تذكرنا ضعف وسائل تعبئة المدخرات في الجزائر. ومع هذا فإن لهذا المؤشر قدرا من الدلالة على مدى قدرة المدخرات المحلية على تمويل التنمية. لذا سنحاول قياس فجوة الموارد المحلية خلال الفترة (1970-2010).

تدل الإشارة السالبة في العمود الخاص بفجوة الموارد المحلية في الجدول (1) على أن هذا الرقم يمثل نقصا في الادخار المحقق عن الاستثمار المحقق، أما الإشارة الموجبة فتدل على أن المدخرات المحلية المحققة قد زادت عن الاستثمار المحلي المحقق بهذا المقدار الذي يلي الإشارة. وهناك ملاحظة أخرى، وهي أن كبر الرقم في عمود الفجوة ربما يعود إلى ضخامة الإنفاق على الاستثمار أو يعود إلى انخفاض الادخار، وصغر هذا الرقم ربما يعود إلى انخفاض الإنفاق على الاستثمار، وربما يعود إلى ارتفاع معدل الادخار.

الفترة (1970-1979) : بناءا على بيانات الجدول (1)، نلاحظ أن الجزائر قد عانت من فجوة سالبة خلال هذه الفترة بلغت في المتوسط حوالي (-6,29%) من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا باستثناء سنة 1974 أين سجلت فجوة موجبة بلغت 3,5%. وكان معدل الاستثمار يفوق معدل الادخار في طول هذه الفترة، باستثناء طبعا سنة 1974، فقد بلغ معدل الادخار المحلي 35,32% في المتوسط، بينما بلغ الاستثمار المحلي معدلا مرتفعا يقدر بـ 41,61%. إن معدلات الاستثمار هذه، كانت من أعلى المعدلات على المستوى العالمي في سبعينات[17] القرن الماضي.

إن هذه الفجوة السالبة نتجت على الرغم من ارتفاع معدل الادخار في الجزائر خلال هذه الفترة، وربما يرجع ذلك إلى الدور البارز الذي مارسه القطاع العام، الذي يستحوذ على قطاع المحروقات، والذي يمكنه من تحقيق فوائض مالية

مهمة، فهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، ويضاف إلى ذلك عامل آخر، وهو أن جزءا من الادخار ربما يأتي من قطاع الأعمال الخاص الذي تساهم فيه فروع شركات أجنبية ضخمة ذات أرباح مرتفعة نسبيا تسمح لها بتكوين مدخرات مرتفعة. وكذلك هذه الفجوة السالبة نتجت عن الارتفاع الكبير في معدل الاستثمار، ويبدو أن الجزائر كان لديها قدرا من الاعتماد على الذات في مجال تمويل التنمية الاقتصادية، ولكنها تنفق على الاستثمار بمعدلات مرتفعة تفوق معدلات الادخار. كذلك معدل الادخار المحلي الذي عرف ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة ربما يعود إلى انخفاض معدل الاستهلاك الوطني[18] الذي شهد هبوطا مستمرا من 60,09% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1971 إلى 45,49% سنة 1974، ثم أخذ في التذبذب صعودا ونزولا إلى أن استقر عند القيمة 45,06% سنة 1980 ؛ بالإضافة إلى الارتفاع الذي شهده الادخار الحكومي الذي ارتفع من 8,53% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1970 إلى 25,26 % سنة 1974، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في الجباية البترولية التي انتقلت من 21,41% من الإيرادات العامة سنة 1970 إلى 57,17%، وهذا بسبب الصدمة النفطية الأولى[19]، إلا أنه استقر بعدها (الادخار الحكومي) عند 20,54% سنة 1979، وهذا بالرغم من تقهقر الادخار الأسري الذي وصل إلى نسبة 2,21% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1977 بعدما كان يمثل 14,1% سنة 1970، ليبدأ بعدها في الارتفاع أين بلغ 7,74% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1979.

الفترة (1980-1985) : سجل الاقتصاد الجزائري فيها فجوة موجبة في الموارد الداخلية بلغت في المتوسط حوالي 3% من إجمالي الناتج الداخلي، أي 6,6 مليار د.ج. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط 39,52%، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 36,52%. وسبب هذه الفجوة الموجبة هو الانخفاض الحاصل في الاستثمار، ذلك أن الاستهلاك الوطني قد ارتفع وبلغ بمتوسط 48% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفض كل من الادخار الحكومي الذي سجل متوسط 18,94% من الناتج بسبب انخفاض الجباية البترولية التي انتقلت من 63,19% من الإيرادات العامة سنة 1980 إلى 44,2% سنة 1985. وكذلك الادخار الأسري الذي سجل متوسط 6,89% من الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة (1986-1990) : عاودت الفجوة السالبة الظهور من جديد مسجلة في المتوسط حوالي (-4,29%) من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا باستثناء سنة 1987 التي عرفت قيمة موجبة بنحو 2,04%. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط 25,93%، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل انخفاضا كذلك، لكن بمتوسط 30,22%، وهو راجع إلى قيام السلطات بإيقاف الاستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الأساسية والتي مثلت التوجهات الأساسية في السبعينات، ومن تحقق أهدافها المخططة. إذن هذه المرحلة شهدت انخفاضا في كل من معدل الادخار والاستثمار معا، وللإشارة فإن فجوة الموارد الناتجة عن تدني مستوى الادخار ومستوى الاستثمار معا تدل على خطورة الوضع الاقتصادي، فهي تشير إلى صعوبة اعتماد الدولة على نفسها من ناحية، وإلى تدني جهود التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. وما ميز سنة 1988 هو انخفاض معدلي الادخار والاستثمار المحليين بشكل واضح إلى حدود 19,89% و 28,2% على الترتيب، نتيجة لهبوط أسعار البترول وهو الذي كان يُعول عليه كثيرا في تمويل نفقات التنمية.

إن الانخفاض في الادخار، إلى جانب الانخفاض في الاستثمار، ربما كان نتيجة لتباطؤ النمو نتيجة الصدمات النفطية. فنمو أقل يعني ادخار أقل واستثمار أقل. لكن في المقابل، عندما يكون المجتمع ككل يستهلك حصة أكبر من الدخل الذي يحققه، فإنه لا يوفر وسيلة للإعداد للمستقبل، أي أنه لا يهيئ شروط النمو في المستقبل للدخل الوطني[20]. وكان انخفاض الادخار المحلي أكثر حدة، ويرجع السبب في ذلك إلى الهبوط الحاد في الادخار الحكومي الذي انحدر إلى 4,98% من الناتج سنة 1988 بعدما كان قد شهد ارتفاعا خلال السنوات السابقة، وهو بدون شك ناتج عن انخفاض الجباية البترولية التي انخفضت من 44,2% من الإيرادات العامة للدولة سنة 1985 إلى 25,78% سنة 1988 ؛ والسبب هو تدهور إيرادات الصادرات الهيدروكربونية منذ سنة 1986، حيث انخفض سعر البرميل من حوالي 40 دولار أمريكي للبرميل إلى 13 دولار أمريكي للبرميل عام 1986 و 11 دولار أمريكي عام 1988، مع انخفاض قيمة الدولار التي تعتبر عملة سداد صادرات النفط، بالإضافة إلى ثبات سعر الصرف المحدد بأكثر من قيمته السوقية، حيث تمثل هذه الإيرادات أكثر من 50% من إيرادات الميزانية. بالإضافة إلى ضعف الحصيلة الضريبية، التي تراجعت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 2,8% منذ 1986 إلى 1989. وكان هذا التدهور في حصيلة الإيرادات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية متزامنًا مع محاولات الضغط على الإنفاق العام، إلا أن هذا الضغط لم يفلح في تعويض هبوط الإيرادات العامة، وتجسّد الوضع في تفاقم عجز الميزانية من 10,7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1985 إلى 13,7% من هذا الإجمالي[21] لعام 1988.

إن تراجع معدل الاستثمار التدريجي خلال الفترة (1980–1986) مسجلا 36,09% كمتوسط، ثم زيادة هذا التراجع أكثر حدة خلال الفترة (1987–1990) حيث بلغ في المتوسط نسبة 29,41%، قد تزامن مع إشتداد أزمة المديونية الخارجية للجزائر. وقد رافق تدهور معدلات الاستثمار انخفاضا في معدلات الادخار خاصة سنوات 1988 ؛ 1989 ؛ 1990، حيث سجل على التوالي القيم التالية : 19,89% ؛ 20,65% ؛ 27,47%.

الفترة (1991-1992) : أصبحت فيها الفجوة موجبة حيث بلغت في المتوسط حوالي 4,03% من إجمالي الناتج الداخلي. وقد سجل معدل الادخار المحلي ارتفاعا خلال هذه الفترة بمتوسط 34,38%، نتج عن الارتفاع في معدل الادخار الحكومي بسبب الصعود القوي في معدل الجباية البترولية التي سجلت نسبة 64,89% من الإيرادات العامة للدولة سنة 1991، وذلك راجع إلى ما ترتب عن أزمة المحروقات عام 1990 التي ظهرت مع حرب الكويت، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط في ظل المخاوف العالمية من هذه الحرب، حيث كانت تدار في أكبر منطقة مصدرة للنفط و هي منطقة الخليج[22]. وكذلك ناتج عن الادخار الأسري الذي شهد ارتفاعا وصل إلى 14,25% من الناتج سنة 1992، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 30,34%. ويمكن أن يكون الارتفاع في معدل الادخار المحلي نتيجة لاتفاق الاستعداد الائتماني للجزائر مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 الذي كان يهدف إلى ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف[23].

الفترة (1993-1995) : تميزت بفجوة سالبة بلغت في المتوسط حوالي (-3,59%) من إجمالي الناتج الداخلي. وقد سجل معدل الادخار هبوطا من 36,74% بداية من 1991 ليستقر عند معدل 26,83% من الناتج خلال الفترة (1993-1995) وكان السبب المباشر في هبوط معدل الادخار المحلي هو انهيار الادخار الحكومي الذي وصل إلى أدنى مستوياته مسجلا رقما قياسيا بـ 1,89% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1993. وهذا ما يفسر أن عملية الاستثمار كانت غالبا يتم تمويلها بالإصدار النقدي وكذلك اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية مما أجبر الدولة على الدخول في اتفاقات دولية للحصول على القروض.

إن سبب انهيار الادخار الحكومي هو التدهور الحاصل في سعر النفط، والذي انخفض إلى 20 دولار سنة 1993 ثم إلى 14 دولار في سنة 1994، وركود النشاط الاقتصادي بسبب التخفيض الكبير في الواردات خلال الفترة (92–93) حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي وصلته سنة 1985. وبالنظر إلى الاختلالات الخارجية، نجد أن رصيد الدين الخارجي قد انتقل من 18,4 مليار دولار أمريكي (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 1985 إلى 26,5 مليار دولار أمريكي (63% من إجمالي الناتج المحلي)[24] عام 1993، وهو ما يؤدي إلى امتصاص الادخار المحلي. كما أدى تراجع الحكومة عن تشديد الإنفاق العام إلى تخلي ميزانية الدولة عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد، ويتجلى ذلك في التطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تزايدت من 61% إلى 76% إلى 93% خلال 1991، 1992، 1993 على التوالي ؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية لأنه لم يبق لها إلا القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة، وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينات أين كان ادخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية، ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية[25]. وهذا بالرغم من التحسن الملاحظ في الادخار الأسري الذي واصل ارتفاعه مسجلا 15,50% من الناتج سنة 1993، لكنه سرعان ما عاود الانخفاض إلى نقطة 6,88% سنة 1995، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 30,43%.

الفترة (1996–2010) : بداية من سنة 1996 إلى غاية 2010 استقرت فجوة الموارد الداخلية في الاتجاه الموجب وبلغت في المتوسط قيمة معتبرة بنحو 13,16% من إجمالي الناتج المحلي. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط 44,33%، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط 31,16%. وسجلت سنة 2009 فجوة معدومة تقريبا بلغت (-0,06%) من إجمالي الناتج الداخلي، ونستطيع اعتبارها كنقطة توازن بين الادخار والاستثمار تحدث لأول مرة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2010)، حيث سجل الادخار معدل 46,55% من إجمالي الناتج الداخلي، في حين سجل معدل الاستثمار 46,62% من إجمالي الناتج الداخلي.

إن التطور الإقتصادي يمكن أن يتحقق إذا أصبح معدل الإدخار أعلى من 20% من الناتج المحلي، أما إذا كان أكثر من 25% فيصنف "جيد"، وأكثر من 30% يصنف "جيد جدًا "[26]. وعلى الرغم من تحسن مستوى الادخار المحلي في الجزائر ابتداء من سنة 1999 وحتى سنة 2010 بمتوسط بلغ 47,81% من إجمالي الناتج الداخلي، إلا أن مستوى

الاستثمار يسير ببطأ، حيث سجل متوسط 32,64% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خلال نفس الفترة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الصعوبة في تحويل الموارد الهامة من الادخار إلى الاستثمار. وهذا يتطلب ضرورة العمل على تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر. ويرجع ضعف الاستثمار كذلك إلى إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة، المتمثلة في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 53%، وهو ما يؤدي إلى عجز كبير في حالة انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار، كما أدت الأزمة السياسية والاقتصادية إلى تأخير هذا النشاط الحيوي. كما يعود تراجع الاستثمار في الجزائر إلى عدم استقرار الحكومة الجزائرية، وعدم استقرار السياسات، إذ تحتل الجزائر المرتبة 29 من مجموع 40 دولة بالنسبة إلى مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2007 وبعلامة 3,98، ولعل الفساد يشكل عائقا أمام جلب الاستثمار إلى الجزائر[27]. ومع هذا فإن الجزائر تعتبر في صدارة الدول العربية فيما يتعلق بمؤشري الادخار والاستثمار، وهما مؤشران حاسمان في تحديد المستقبل الاقتصادي لأي دولة[28].

ويُعد مستوى الادخار اليوم في بلادنا من أكثر النسب ارتفاعا في العالم، وقد وصل ذروته سنة 2006 بـ 57,4% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ24% في فرنسا و 10% في ألمانيا[29]. وخلال السنوات الأربعة من 2005 إلى 2008 بلغ متوسط الادخار في الجزائر نحو 56,65% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، علما أن المتوسط العالمي لهذا المعدل يبلغ نحو 21% سنويا[30]. ولكن بالمقابل نسبة الادخار العالي يعني فرصة سانحة للاستثمار للقضاء على البطالة والفقر، لكن نجد أن نسبة قليلة من الادخار تذهب إلى الإستثمار والباقي يتم اكتنازه. فهناك 27.15% من الناتج المحلي الخام أي من الثروة مكتنزة عام 2006 ولم تستعمل في شيء، إذ أنها لم تُستهلك ولم تُستثمر، وهو ما يعادل 2312,13 مليار د.ج أو 31,82 مليار دولار، أي أن نسبة الادخار تُظهر أننا لا نستخدم بطريقة منتجة إمكاناتنا المالية في نفس الوقت الذي يتعطش اقتصادنا للاستثمارات المنتجة وإلى النمو والتشغيل، و هذا يعود إلى ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

إن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا، وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية، وهذا ما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية[31]. فمشكلة الطاقة **الاستيعابية**[32] في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل الاعتماد الكلي على البترول[33]. لقد أصبحت ميزة الاقتصاد الجزائري هو تحويله لاحتياطي غير قابل للتجديد (المحروقات) إلى احتياطي متقلب (الدولارات الأمريكية المودعة في الخارج) وقابل للزوال[34].

وكما صرح محافظ بنك الجزائر، فإن معدلات توظيف الادخار الوطني في تمويل الاقتصاد لا تزال ضعيفة جداً مقارنة ببلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وأوضح أن المغرب وتونس يوظفان أفضل ادخارهما الوطني على محدوديته، وهو ما دفع الناتج الداخلي الخام في الجزائر للنمو بنسب أقل، مقارنة بالجارتين تونس والمغرب، رغم وفرة الموارد المالية بالنسبة للحالة الجزائرية[35].

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي استهدف ضبط التوازنات المالية، ومنها سد حجم الفجوة القائمة بين الاستثمار والادخار وهي فجوة الموارد المحلية، قد أتى بثماره. وتشير بيانات الجدول (1) إلى أن الاقتصاد الجزائري قد سجل فجوة سالبة في الموارد المحلية بلغت نحو(-7,3 مليار د.ج) كمتوسط سنوي للفترة (1970-1995) أي بمتوسط (-2,66%) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم اختفت هذه الفجوة بعد مرحلة الإصلاح، حيث سُجل فائض بلغ نحو 475 مليار د.ج كمتوسط سنوي للفترة (1996-2010) بما يمثل متوسط سنوي 13,16% من الناتج المحلي الإجمالي.

2- 2- الفجوة التمويلية : يُقصد بالفجوة التمويلية تلك الفجوة القائمة بين الادخار الوطني المتاح والاستثمارات الكلية في الاقتصاد. وتمثل الفجوة التمويلية ذلك الجزء من الاستثمار الكلي الذي لم تستطع المدخرات الوطنية المتاحة تمويله، ويتم تمويله من مصادر خارجية، أو من خلال التمويل بالعجز أو كلاهما[36]، أي الفجوة التمويلية = الاستثمارات الكلية - الادخار الوطني المتاح.

لقد صاحب فجوة الموارد الداخلية فجوة في التمويل، هذه الأخيرة كانت تتحرك في نفس اتجاه التغير لفجوة الموارد الداخلية. وبشكل عام فقد بقيت الفجوة التمويلية تتسم بالسلبية، معبرة عن الاحتياج للتمويل في الاقتصاد الوطني خلال طول الفترة (1970-1999)، حيث بلغت متوسط (-9,65%) من إجمالي الناتج الداخلي باستثناء سنة 1997 التي كانت فيها موجبة وسجلت 1,17%. لكن بداية من سنة 2000 تحسنت أوضاع الفجوة التمويلية وأصبحت تسجل فائضا، معبرة في ذلك، عن قدرة الاقتصاد الوطني للتمويل الذاتي، فقد بلغت في متوسط الفترة (2000–2010) نحو 9,11% من إجمالي الناتج الداخلي، وبلغ ذروته مع سنة 2006، أين وصلت إلى 19,15%، أي بقدرة على التمويل تقدر بـ 1630,9 مليار د.ج أي ما يعادل 22,45 مليار دولار أمريكي، وهذا باستثناء سنة 2009 التي سجلت احتياج للتمويل بـ 6,34% من إجمالي الناتج الداخلي. وبنظرة شاملة إلى كل فترة الدراسة، نجد أن الاقتصاد الجزائري قد عانى من إشكالية تمويل الاستثمارات الوطنية الجزائرية، حيث بلغت فجوة التمويل خلال الفترة (1970-2010) متوسط (-4,62%) من إجمالي الناتج الداخلي، وكانت هذه الفجوة أكثر حدة سنة 1978 التي وصل فيها احتياج الاقتصاد الجزائري للتمويل إلى أعظم قيمة له على الإطلاق وهي (-23,77%)، أي احتياج إلى التمويل بـ 24,9 مليار د.ج بالأسعار الجارية لسنة 1978.

وقد بلغ أعلى معدل للاستثمار على طول فترة الدراسة القيمة 52,10% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك سنة 1978، بينما أدنى معدل للاستثمار سجل سنة 1997 حيث انخفض إلى 23,29%، وكان متوسط معدل الاستثمار هو 34,29% خلال الفترة (1970–2010). كما سُجل أعلى معدل للادخار خلال فترة الدراسة في سنة 2006 بنحو 57,40% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما أدنى معدل للادخار سجل سنة 1988 بنحو 19,89%، وبلغ معدل الادخار 37,42% كمتوسط خلال الفترة (1970-2010). إن هذه الأرقام تبين أن العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الجزائر، في الواقع، تتمتع باستقرار ملحوظ، وهي بلا شك علاقة قوية، ويمكن تفسيرها بوجود تكامل مالي مرتفع بينهما.

ونشير إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي استهدف سد حجم الفجوة القائمة بين الدخل الوطني المتاح والطلب المحلي في الاقتصاد الجزائري وهي الفجوة التمويلية، كان له أثر ايجابي في ذلك. فالفجوة التمويلية التي بلغت نحو (-42,87 مليار د.ج، أي -9,65% من الناتج المحلي الإجمالي)كمتوسط سنوي للفترة (1970– 1999)، قد اختفت بداية من 2000 حيث سُجل فائض بلغ نحو 683,6 مليار د.ج كمتوسط سنوي خلال الفترة (2000-2010)، أي ما يمثل 9,11% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

2- 3- قدرة الصادرات على تغطية الواردات : إن جزءا من مستلزمات التنمية يتم استيراده من الخارج ويدفع ثمنه بالعملة الصعبة، وتعد قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات أهم مصدر للعملة الصعبة. وعليه، فإن قدرة قيمة الصادرات على تغطية قيمة الواردات تعد أحد المؤشرات على مدى قدرة البلد على كسر قيد النقد الأجنبي الذي يواجه التنمية. ويبين هذا المؤشر نسبة تغطية إيرادات الصادرات لمدفوعات الواردات، ويُفترض أن تحسن أداء الصادرات يؤدي إلى زيادة قيمة هذا المؤشر، كما أن انخفاض الواردات يؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة هذا المؤشر. وبصورة عامة، فإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تعني انخفاض قدرة الصادرات على تمويل الواردات، وهذا يعني أن البلد سوف يلجأ إلى الاحتياطيات الدولية لتمويل الواردات، مما يؤدي إلى تدهور وضع الاحتياطيات الدولية، ويزيد من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية[37]. كما أن هناك علاقة بين حجم قطاع التصدير وحجم المدخرات المحلية، ومعنى ذلك أن نمو الصادرات يعمل على زيادة حجم المدخرات المحلية وبالتالي يضيق من الفجوة التمويلية المحلية بين الاستثمار والادخار المحليين. فالصادرات هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي من ناحية، ولعلاج الفجوة وعدم التوازن المحلي والخارجي معا من ناحية أخرى. ويمكن إيجاز الملاحظات في النقاط التالية الجدول (2) :

الفترة (1970–1979) : نقصت فيها قيمة الصادرات عن قيمة الواردات باستثناء سنة 1974، وبلغ معدل التغطية الخارجية لهذه الفترة النسبة 81,32% فقط. وهذا يدل على أن الجزائر عانت من نقص العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات، أي أن فجوة الصرف الأجنبي شكلت عائقا في طريقها إلى النمو.

الفترة (1980-1985) : عرفت زيادة في الصادرات عن الواردات، وشهد معدل التغطية الخارجية نوعا من الاستقرار في حدود 111% كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

الفترة (1986-1990) : شهد معدل التغطية الخارجية هبوطا كبيرا وصل إلى 76,2% سنة 1986 وهو ناتج عن انهيار أسعار المحروقات التي مثلت حصة الأسد في الصادرات الجزائرية، ثم عرف معدل التغطية ارتفاعا ملحوظا سنة 1987 بلغ 114,7%، ليعاود الانخفاض من جديد ولكن بشكل أكثر حدة، مسجلا بذلك رقما قياسيا بلغ 62,8% سنة 1988. ثم بعدها ارتفع تدريجيا حتى بلغ معدل 93,2% سنة 1990 لكن دون أن ترقى الصادرات إلى تغطية الواردات.

الفترة (1991-1995) : بعدما وصل معدل التغطية سنة 1991 إلى 124,3% مستدلا على قدرة الصادرات لتغطية الواردات، شهد انحدارا متواصلا للسنوات 1992، 1993، 1994 بلغ على الترتيب : 108,9%، 93,7%، 80,7%.

الفترة (1996-2010) : بداية من سنة 1996 أصبحت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، باستثناء سنتي 1998 و 2009 اللتين عرفتا تراجعا بتسجيلهما 99,4% و 98,4% على الترتيب، وبالتالي فمعدل التغطية الخارجية فاق نسبة 100% في باقي السنوات، حيث سجل معدل التغطية الخارجية 126,2% سنة 1996، وخلال هذه الفترة بلغ متوسط 153,95%.

وبنظرة شاملة على طول فترة الدراسة (1970-2010) نجد أن معدل التغطية الخارجية بلغ متوسط 114,48% أي أن متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال فترة الدراسة هو أكبر من الواحد، و سجل خلالها رقمين قياسيين؛ الأدنى كان سنة 1988 بمقدار 62,8% والأعلى تحقق سنة 2006 بمقدار 222,7%، هذا الأخير كانت نتيجة الانفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعفت بين 2001 و 2006.

إذا كانت الدول النامية تعاني من ضعف الادخار المحلي الكفيل بضمان تمويل برامج التنمية، أي وجود فجوة مالية بين ما توفره مواردها المحلية المتمثلة في المدخرات الوطنية وبين مستلزمات التنمية الاقتصادية من جهة، وتعاني أيضا من ضعف حصيلة العوائد المالية من الصادرات أي وجود فجوة في التجارة الخارجية تحول دون تغطية الواردات من جهة، فإن الوضع في الجزائر يختلف، حيث توفر التجارة الخارجية للبترول والجباية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول مصادر تمويل هامة كافية لتنفيذ مخططات التنمية[38].

وإن ما أتت به الوفرة المالية النفطية ستذهب به الندرة المالية النفطية إذا لم يتم الإسراع في تجميع كافة الطاقات المالية وغير المالية الكبيرة منها والصغيرة. ومن ثم العمل على تعبئتها وبالتالي إعادة تشكيلها في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة تزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني[39]. ذلك أن الإنتاج العالمي للنفط قد توقف نموه، ويتوقع أن يتناقص في سنة 2019 إلى 90% من الذروة التي بلغها إنتاجه[40]. إن الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر اليوم يوفر لها فرصة تاريخية للتعامل مع التحديات في الوقت الراهن، والمتعلقة بتحقيق الاستفادة المثلى من التدفق النقدي اليومي الكبير للعائدات النفطية، وهو ما يقتضي توظيفه في فرص الاستثمار التي تكفل لها تحقيق هدفها الاستراتيجي في تنويع مصادر دخلها، وخلق مصادر تعوض تراجع مخزونها النفطي، سواء تمثلت تلك الفرص في قطاعات الاقتصاد الداخلي، أو كانت فرص استثمارية خارجية. ولابد من الإسراع بوتيرة النشاط الاقتصادي فيها وبمعدل يتناسب مع ارتفاع حجم السيولة، والموازنة بين وتيرة التنمية الاقتصادية من جهة، واحتياجات التنمية البشرية من جهة أخرى[41]. وإذا كان مؤشر قدرة الصادرات على تغطية الواردات يتعلق بمدى وفرة النقد الأجنبي، فهناك حاجة ماسة لمعرفة مدى مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمار، وهذا ما سنراه في النقطة الرابعة.

2- 4- نسبة تدفقات رأس المال الخارجي إلى الاستثمار المحلي : يتم التوصل إلى حساب هذا المؤشر بحصر تدفقات رأس المال الخارجي من جميع المصادر للدولة خلال فترة معينة، واستخراج النسب المئوية لمجموع هذه التدفقات منسوبة إلى إجمالي الاستثمار المحلي خلال الفترة نفسها، وهذا المؤشر يقيس مدى مساهمة رأس المال الخارجي في تمويل الاستثمار المحلي، ومدى مساهمة المدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار المحلي. وتتمثل رؤوس الأموال الخارجية في القروض العمومية، القروض التجارية، المنح والمساعدات الأجنبية... إلخ. وتتأتى رؤوس الأموال هذه في الغالب من عدة مصادر مختلفة كالبنوك التجارية، الأسواق المالية العالمية، الديون الحكومية. وهي تشكل المصادر الأساسية الخارجية لتمويل التنمية الإقتصادية.

إن العلاقة التي قد تكون موجودة في البلدان النامية بين المدخرات المحلية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، قد أخذت حيزا كبيرا من الدراسات النظرية والتجريبية. وهناك طرحيْن أساسيين متنافسين ؛ الأول يرى أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر موارد إضافية صافية للمدخرات المحلية تساهم في تعزيز التمويل الداخلي، والثاني يرى أن حشد رؤوس الأموال الخارجية يؤدي إلى إزاحة الادخار المحلي عن طريق استبعاده من الاستثمارات الأكثر ربحية[42]. فحسب الطرح الأول، فإن رؤوس الأموال الأجنبية سوف تحقق استثمارات يعجز الادخار المحلي عن تمويلها؛ وهي تمثل فرضية التكامل. وحسب الطرح الثاني، فإن رؤوس الأموال الخارجية (خاصة المساعدات) ستكون بديلا عن الادخار المحلي الذي من شأنه أن يرتخي ويضعف، كما أن الأثر على النمو سيكون عديم الجدوى (تافه)، وعلى المدى الطويل ستكون هناك تأثيرات سلبية على سلوك الادخار؛ وهذه تمثل فرضية الاستبدال[43].

إن الاستعانة بالموارد الخارجية عموما، وفي حالة البلدان النامية على وجه الخصوص يجب أن تضل في حدود الدور المكمل أو المعزز للموارد الوطنية بما يضمن في النهاية تخفيف الاعتماد عليها، كما لا يجب أن يقبل بلد ما على الاعتماد على رأس المال الأجنبي طالما تسنى له تعبئة الموارد الوطنية لنفس الغرض. إن الإفراط في دور الاستثمارات الأجنبية قد يؤدي – إذا ما أهمل تقديره والتخطيط لإحتواء آثاره – إلى استرخاء المدخرات الوطنية أو استرخاء المجهودات الوطنية بصفة عامة، وهو أمر يتعارض مع قيام هذه الاستثمارات بدور المعزز للمجهودات الوطنية، فهناك العديد من الدراسات التي أجريت أخيرا لدراسة الأثر الصافي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مستوى الادخار المحلي في البلدان المتخلفة، وأثبتت أن استيراد رأس المال الأجنبي قد أدى إلى حدوث ما يمكن تسميته باسترخاء المدخرات الوطنية (خاصة الحكومية)[44]. وفي هذا الجزء سنعتمد فقط على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، بالإضافة إلى الديون الخارجية وآثارها على الادخار المحلي.

2- 4- 1- نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي : يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في البلدان النامية، نظرا للادخارات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى البلدان النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة[45].

ويتضح من الجدول (3) ما يلي :

- الفترة (1970-1984) : بلغ متوسط نسب مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي المقدار 1,67%، أي بمتوسط117,1 مليون دولار ؛

- **الفترة (1985-1995)** : شهد متوسط الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي استقرارا وسجل 0,061%، أي بمتوسط 9,45 مليون دولار، وهي نسبة ضعيفة جدا ؛ فبالرغم من الدور المرجو للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية الاقتصادية، إلا أن الجزائر كانت غير مُوفقة خلال هذه الفترة في استقطاب إلا الجزء اليسير منه خاصة منذ بداية الصدمة النفطية سنة 1986. وهكذا يتبين، أنه منذ بداية هذه الصدمة النفطية وحتى عام 1995 تدهورت الحصة النسبية للجزائر في استقطاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فبالرغم من الموقع الجغرافي المميز للجزائر، وصلاتها التاريخية مع أوروبا، إلا أنها لم تتمكن من استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم مسيرتها التنموية، مقارنة مع عقد السبعينات. ويرجع هذا التدهور في استقطاب التدفقات بشكل أساسي إلى عدم توفر الأوضاع الملائمة لجذبه خاصة بعد مرحلة الصدمة النفطية، التي عرف فيها الوضع الماكرو اقتصادي تباطأ في النمو الاقتصادي العام، وسجلت معدلات نمو سالبة خلال الفترة (1990-1994) وتفاقمت حدة الاختلالات والفجوات، منها تفاقم حجم المديونية الخارجية والفجوة التضخمية وعدم واقعية أسعار الصرف، بالإضافة إلى الوضع السياسي والأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ابتداء من أواخر 1989. وبسبب هذه الأوضاع المتردية في الجزائر كان المناخ غير جذاب للاستثمار الأجنبي[46].

- **الفترة (1996-2010)** : بلغ متوسط نسب مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي المقدار 4%، أي بمتوسط 1194,2 دولار. ونلاحظ أن الجزائر قد استقطبت 270 مليون دولار في عام 1996 ليصل إلى 2264 مليون دولار سنة 2010. لكن هذا المقدار لا يتلاءم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات، ويرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اقتصارها على قطاع النفط من جهة، وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام وتباطؤ عملية الخوصصة

من جهة أخرى[47]. وعموما، فقد بلغ متوسط نسب مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي للفترة (1970-2010) المقدار 2,09%، ومعنى هذا أن المدخرات المحلية في الجزائر بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الأخرى من ديون حكومية وقروض ومساعدات ومنح قد مولت خلال الفترة نفسها ما نسبته 97,91% من الاستثمارات، بصورة إجمالية.

وهناك ملاحظة وهي أن أرقام الاستثمار وتدفق الاستثمار الأجنبي تعبر عما كان فعلا، وليس ما يجب أن يكون، فهي لا تبين الحاجة الحقيقية من الاستثمار وتدفق رأس المال الخارجي، وفي ضوء الأحوال الاقتصادية للجزائر فإن ما نُفذ من استثمارات وما تم الحصول عليه من الاستثمار الأجنبي أقل بكثير من الحاجة الحقيقية للجزائر من الاستثمارات وتمويلها.

2- 4- 2- نسبة الديون الخارجية إلى الادخار المحلي : من خلال التجربة التنموية للجزائر يلاحظ أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الاعتماد على الذات، ولم تستطع تسريع عمليات التنمية المنشودة. بل على العكس من ذلك، فقد تفاقمت مشاكل ديونها الخارجية خلال حقبة السبعينات والثمانينات وخاصة التسعينات من القرن الماضي، فقد سبب الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي في حصول تراخي معتبر في تعبئة الادخار المحلي.

لقد بلغ دين الجزائر الخارجي 25 مليار دولار سنة 1991، وكان من أسباب المديونية غياب الادخار ؛ إذ نتج من ضعف الادخار الوطني اختلالات أثرت في توازن السيولة النقدية الناجمة عن فائض في الأوراق النقدية المتداولة، حيث تسبب ذلك في حدوث تضخم تسارعت وتيرة ارتفاعه بنسبة 85% إلى 90% سنة 1989، لأن المداخيل النفطية أصبحت لا تتماشى مع الأهداف الرامية إلى الاحتفاظ بالحجم الإنتاجي، وهو ما أدى إلى زيادة العجز السنوي الذي تسجله خزينة الدولة، إذ بلغ 190 مليار د.ج سنة 1991، مما دفع بالجزائر إلى الاقتراض الداخلي و الخارجي، وتسبب في تدهور قيمة الدينار أمام سعر الدولار الواحد حتى بلغ 5 دنانير سنة 1985، ثم تدهور إلى 8,9 دنانير سنة 1989، ليصل إلى 18,12 دينارا سنة 1991، و 23 دينارا سنة 1993، ثم يقفز إلى 80 دينارا سنة 2004[48]، ليتحسن في سنة 2010 ببلوغه 74,39 دينارا.

إن أزمة المديونية كان لها الأثر السلبي على حجم الادخار المحلي، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال النقاط التالية[49] :

- الانسياق وراء التمويل الأجنبي في ظل سهولة تجنيد القروض الأجنبية خاصة في فترة السبعينات جعله بديلا للادخار المحلي، والنتيجة حدوث ما يعرف الاسترخاء في تعبئة الادخار المحلي، وهذا في الوقت الذي نمت فيه القوى الاستهلاكية بشكل متسارع ؛
- زيادة عبأ التمويل الخارجي أدى إلى إضعاف القدرة على تكوين المدخرات المحلية، لأن هذه الأعباء أصبحت تلتهم نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل نقصا في الموارد المتاحة التي كان من الممكن أن تؤدي إلى تدعيم القدرة الادخارية. وهكذا تساهم الأعباء الناتجة عن الدين الخارجي في التدهور الحاصل لمعدلات الادخار المحلي، حيث تصبح خدمة الدين منافسا بارزا للادخار المحلي.

ويمكن قياس أثر أعباء الدين الخارجي على الادخار المحلي عن طريق حساب نسبة مدفوعات خدمة الديون الخارجية إلى الادخار المحلي. تبين أن نسبة خدمة الدين إلى الادخار المحلي في الجزائر مرتفعة[50]، وقد ارتفعت هذه النسبة بصورة متواصلة من سنة 1970 إلى 1989 أين سجلت على التوالي 3,08% و 61,15% ، لتتراجع بعدها سنة 1990 حيث سجلت 51,78% ثم ارتفعت من جديد بحدة مسجلة رقما قياسيا سنة 1993 وصل إلى 66,12% من الادخار المحلي، لتبدأ في مرحلة التراجع والانحدار تدريجيا إلى أن وصلت إلى نسبة 1,55% سنة 2009 ، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع ما حصل في الفترة (1988-1995) أين بلغت متوسط 53,85%، أي أن الديون الخارجية كانت تلتهم أكثر من نصف المدخرات المحلية. وكان من الممكن زيادة الادخار المحلي، وذلك إذا تصورنا أن معدل خدمة الدين الخارجي كان أقل من ذلك المستوى الذي كان سائدا خلال السنوات المذكورة. فالديون إذن؛ كانت تمتص بشكل رهيب معظم ما يُدخر، فعوض أن تأخذ هذه المدخرات طريقها إلى الاستثمار، فإنها تذهب لسداد الديون.

وبصفة عامة، ما كان الأمر كذلك بالنسبة للجزائر في السنوات الأخيرة من الألفية الثالثة. فقد أتاحت لها وفرة مواردها المالية فرصا متنامية لزيادة الاستهلاك والادخار في آن واحد، مما جعلها قادرة على تمويل مختلف مشروعات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون معاناة من الخيارات الصعبة والقاسية. وخلافا للمعادلة المألوفة في الدول النامية عامة حيث مشروعات التنمية تبحث عن التمويل اللازم لها، كانت الموارد المالية للجزائر تبحث عن مشروعات لتمويلها. وتتمثل التحديات في قدرة الجزائر على اغتنام فرصها في التنمية، التي أتاحتها لها ظروف الوفرة المالية فيها، على أفضل وجه ممكن. وضرورة التوظيف الأمثل للادخار الوطني الذي بلغ على مستوى صندوق ضبط الموارد لوحده حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام[51].

خلاصة : بشكل عام فيما يتعلق بكفاءة المدخرات المحلية في تمويل التنمية بالجزائر، نلاحظ أنها لم تكن قادرة على تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة (1970-1999)، ولكنها بداية من سنة 2000 أصبحت تتمتع بقدرة تمويلية ذاتية، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التي حاولنا تطبيقها وهي : فجوة الموارد المحلية ؛ الفجوة التمويلية ؛ قدرة الصادرات على تغطية الواردات ؛ نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي ؛ ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي. فبالنسبة لفجوة الموارد المحلية أتضح أن الجزائر عانت من هذه الفجوة بدرجات متفاوتة من سنة إلى أخرى، إلى أن استقرت في الاتجاه الموجب بداية من سنة 1996. بالنسبة لمؤشر قدرة الصادرات على تغطية الواردات، فيتضح أن قيمة الصادرات الجزائرية قد عجزت عن تغطية قيمة الواردات خلال الفترات (1970—1979) و (1986—1990)، بينما استطاعت أن تغطي الواردات خلال الفترات (1980—1985) و (1996–2010). أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي فبلغت خلال الفترة (1970– 1984) النسبة 1,67%، أما الفترة (1985-1995) فبلغت النسبة 0,061%، وخلال الفترة (1996-2010) بلغت التدفقات 4%. وبلغ متوسط الفترة (1970–2010) ما نسبته 2,09%، ومعنى هذا أن المدخرات المحلية في الجزائر بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الأخرى من ديون حكومية وقروض ومساعدات ومنح قد مولت خلال الفترة (1970–2010) ما نسبته 97,91% من الاستثمارات، بصورة إجمالية. وبالنسبة لمؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الادخار المحلي فنلاحظ أن الديون الخارجية كانت تمتص بشكل رهيب معظم ما يُدخر، فعوض أن تأخذ هذه المدخرات طريقها إلى الاستثمار، كانت تذهب لسداد الديون، خاصة خلال المرحلة الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري (1988-1995) التي امتصت فيها الديون أكثر من نصف المدخرات المحلية في الجزائر.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2010   الوحدة : مليون د.ج

السنة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
1970	24 072,3	7 172,3	29,79	8 751,6	36,36	-1 579,3	-6,56	4 945,1	-3 806,5	56,5	-15,81
1971	24 922,8	6 652,6	26,69	8 887,1	35,66	-2 234,5	-8,97	5 979,7	-2 907,4	67,3	-11,67
1972	30 413,2	8 952,5	29,44	10 441,1	34,33	-1 488,6	-4,89	7 522,6	-2 918,5	72,0	-9,60
1973	34 531,1	11 877,6	34,40	13 940,5	40,37	-2 062,9	-5,97	9 063,5	-4 877,0	65,0	-14,12
1974	55 560,9	24 020,9	43,23	22 075,2	39,73	1 945,7	3,50	18 876,4	-3 198,8	85,5	-5,76
1975	61 573,9	22 234,7	36,11	27 837,6	45,21	-5 602,9	-9,10	17 477,2	-10 360,4	62,8	-16,83
1976	74 075,1	29 044,3	39,21	31 926,5	43,10	-2 882,2	-3,89	22 353,5	-9 573,0	70,0	-12,92
1977	87 240,5	31 142,0	35,70	40 814,0	46,78	-9 672,0	-11,09	22 730,0	-18 084,0	55,7	-20,73
1978	104 831,6	39 509,4	37,69	54 621,7	52,10	-15 112,3	-14,42	29 701,8	-24 919,9	54,4	-23,77
1979	128 222,6	52 441,6	40,90	54 431,3	42,45	-1 989,7	-1,55	38 354,3	-16 077,0	70,5	-12,54
1980	162 507,2	70 119,2	43,15	63 512,0	39,08	6 607,2	4,07	52 486,9	-11 025,1	82,6	-6,78
1981	191 468,5	78 104,2	40,79	70 835,7	37,00	7 268,5	3,80	58 432,7	-12 403,0	82,5	-6,48
1982	207 551,9	81 519,5	39,28	77 342,4	37,26	4 177,1	2,01	58 309,1	-19 033,3	75,4	-9,17
1983	233 752,1	93 122,0	39,84	87 819,0	37,57	5 303,0	2,27	66 423,2	-21 395,8	75,6	-9,15
1984	263 855,9	99 204,0	37,60	92 531,5	35,07	6 672,5	2,53	69 581,5	-22 950,0	75,2	-8,70
1985	291 597,2	106 342,2	36,47	96 765,4	33,18	9 576,8	3,28	72 851,9	-23 913,5	75,3	-8,20
1986	296 551,4	87 738,9	29,59	99 333,3	33,50	-11 594,4	-3,91	52 402,2	-46 931,1	52,8	-15,83
1987	312 706,1	100 247,6	32,06	93 880,2	30,02	6 367,4	2,04	62 317,7	-31 562,5	66,4	-10,09
1988	347 716,9	69 160,4	19,89	98 040,2	28,20	-28 879,8	-8,31	55 115,0	-42 925,2	56,2	-12,34
1989	422 043,0	87 133,6	20,65	128 766,0	30,51	-41 632,4	-9,86	88 669,3	-40 096,7	68,9	-9,50
1990	554 388,1	152 300,7	27,47	160 217,0	28,90	-7 916,3	-1,43	139 785,4	-20 431,6	87,2	-3,69
1991	862 132,8	316 768,2	36,74	266 733,9	30,94	50 034,3	5,80	264 989,9	-1 744,0	99,3	-0,20
1992	1 074 695,8	344 124,9	32,02	319 811,1	29,76	24 313,8	2,26	290 745,0	-29 066,1	90,9	-2,70
1993	1 189 724,9	322 463,8	27,10	336 203,0	28,26	-13 739,2	-1,15	236 784,1	-99 418,9	70,4	-8,36
1994	1 487 403,6	389 702,8	26,20	467 941,2	31,46	-78 238,4	-5,26	306 405,3	-161 535,9	65,5	-10,86
1995	2 004 994,7	545 643,3	27,21	633 031,4	31,57	-87 388,1	-4,36	422 442,0	-210 589,4	66,7	-10,50
1996	2 570 028,9	815 532,5	31,73	644 641,4	25,08	170 891,1	6,65	606 273,5	-38 367,9	94,0	-1,49
1997	2 780 168,0	889 402,1	31,99	647 459,0	23,29	241 943,1	8,70	680 060,0	32 601,0	105,0	1,17
1998	2 830 490,0	777 348,2	27,46	773 955,4	27,34	3 392,8	0,12	530 300,7	-243 654,7	68,5	-8,61
1999	3 238 197,5	1 031 186,3	31,84	849 951,4	26,25	181 234,9	5,60	704 896,0	-145 055,4	82,9	-4,48
2000	4 123 513,9	1 856 985,5	45,03	971 661,1	23,56	885 324,4	21,47	1 481 270,8	509 609,7	152,4	12,36
2001	4 227 113,1	1 764 258,9	41,74	1 134 601,9	26,84	629 657,0	14,90	1 453 140,0	318 538,1	128,1	7,54
2002	4 522 773,3	1 849 343,1	40,89	1 386 382,4	30,65	462 960,7	10,24	1 494 895,4	108 513,0	107,8	2,40
2003	5 252 321,1	2 366 121,4	45,05	1 593 589,0	30,34	772 532,4	14,71	2 002 979,9	409 390,9	125,7	7,79

7,59	122,8	466 823,0	2 515 018,4	14,75	906 909,0	33,31	2 048 195,4	48,06	2 955 104,4	6 149 116,7	2004
15,53	149,0	1 174 578,8	3 571 096,1	23,47	1 774 694,2	31,69	2 396 517,3	55,16	4 171 211,5	7 561 984,3	2005
19,15	163,3	1 630 891,6	4 206 423,1	27,15	2 312 134,3	30,25	2 575 531,5	57,40	4 887 665,8	8 514 838,8	2006
16,75	148,7	1 569 014,2	4 793 938,0	22,56	2 113 030,6	34,43	3 224 923,8	56,99	5 337 954,4	9 366 562,2	2007
14,64	139,1	1 623 351,0	5 777 888,8	19,62	2 175 769,7	37,46	4 154 537,8	57,08	6 330 307,5	11 090 022,2	2008
-6,34	86,4	-636 123,0	4 041 403,8	-0,06	-6 380,7	46,62	4 677 526,8	46,55	4 671 146,1	10 034 255,0	2009
2,86	107,1	344 922,9	5 210 787,4	7,61	916 472,8	40,38	4 865 864,5	47,99	5 782 337,3	12 049 493,0	2010

Source: Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, p 10, 12, 54, 55, 60, 61, 162.

بيانات الأعمدة :

(1) : الناتج الداخلي الخام ؛ (2) : الادخار المحلي (*) ؛ (3) : معدل الادخار المحلي (*) % ؛ (4) : الاستثمار الكلي ؛ (5) : معدل الاستثمار (*) % ؛ (6) : فجوة الموارد المحلية (*) ؛ (7) : فجوة الموارد المحلية / الناتج الداخلي الخام (*) % ؛ (8) : الادخار الوطني الصافي ؛ (9) : الفجوة التمويلية (*) ؛ (10) : الادخار الوطني الصافي / الاستثمار % (*) ؛ (11) : الفجوة التمويلية / الناتج الداخلي الخام (*) %.
(*) : قيم محسوبة من طرف الباحث.

الجدول (3) : نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي خلال الفترة (1970 - 2010)			الجدول (2) : الصادرات منسوبة إلى الواردات للجزائر خلال الفترة (1970 - 2010)			
الاستثمار الأجنبي المباشر / الاستثمار المحلي %	الاستثمار المحلي بالمليون دج	الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دج	معدل تغطية التجارة الخارجية %(*)	الصادرات بالمليون دج	الواردات بالمليون دج	السنة
4,52	8 751,60	395,56	76,3	5 323,3	6 972,3	1970
0,03	8 887,10	2,95	66,6	4 578,2	6 871,9	1971
1,78	10 441,10	185,92	80,1	6 166,8	7 703,0	1972
1,45	13 940,50	202,06	80,6	8 750,0	10 857,3	1973
6,78	22 075,20	1496,80	109,8	21 403,1	19 500,7	1974
1,69	27 837,60	469,93	78,6	20 714,1	26 361,8	1975
2,44	31 926,50	778,67	89,2	24 362,8	27 322,2	1976
1,81	40 814,00	740,04	73,2	26 553,5	36 298,9	1977
0,98	54 621,70	536,00	63,7	26 689,4	41 874,8	1978
0,18	54 431,30	99,00	95,1	39 908,3	41 981,6	1979
2,11	63 512,00	1339,29	113,2	55 802,2	49 299,3	1980
0,47	70 835,70	332,32	112,1	66 181,8	59 032,9	1981
0,00	77 342,40	0,00	106,7	64 223,3	60 185,4	1982
0,42	87 819,00	368,71	108,5	65 343,9	60 205,8	1983
0,41	92 531,50	383,73	110,0	67 688,0	61 558,1	1984
0,00	96 765,40	0,00	115,4	68 629,8	59 462,2	1985
0,02	99 333,30	23,51	76,2	38 714,2	50 832,5	1986
0,02	93 880,20	19,35	114,7	45 834,0	39 961,8	1987
0,08	98 040,20	76,89	62,8	49 897,5	79 453,4	1988
0,07	128 766,00	91,30	64,5	78 057,9	121 065,9	1989
0,07	160 217,00	107,58	93,2	129 593,0	139 110,1	1990
0,08	266 733,90	221,61	124,3	246 532,5	198 354,3	1991
0,07	319 811,10	218,72	108,9	266 289,9	244 491,7	1992
0,09	336 203,00	303,55	93,7	252 299,4	269 125,7	1993
0,11	467 941,20	525,83	80,7	342 567,2	424 503,2	1994
0,06	633 031,40	381,19	86,5	533 047,1	616 099,4	1995
2,29	644 641,40	14781,74	126,2	793 315,3	628 496,5	1996
2,32	647 459,00	14995,68	139,2	835 488,1	600 360,0	1997
3,80	773 955,40	29426,29	99,4	652 257,3	656 079,5	1998
3,97	849 951,40	33752,11	123,6	911 556,4	737 629,0	1999
3,39	971 661,10	32962,52	202,4	1 734 750,7	857 221,9	2000
8,14	1 134 601,90	92402,96	166,6	1 550 898,4	930 677,5	2001
6,12	1 386 382,40	84862,29	138,5	1 605 789,6	1 159 170,2	2002
3,08	1 593 589,00	49068,24	160,2	2 008 951,3	1 254 041,2	2003
3,10	2 048 195,40	63557,18	156,2	2 462 919,6	1 577 137,7	2004
3,31	2 396 517,30	79301,73	196,1	3 569 649,3	1 820 427,1	2005
5,06	2 575 531,50	130400,65	222,7	4 149 706,9	1 863 501,3	2006
3,58	3 224 923,80	115510,54	189,3	4 402 231,8	2 326 059,4	2007
4,03	4 154 537,80	167527,78	167,5	5 311 253,0	3 170 777,2	2008
4,29	4 677 526,80	200544,96	98,4	3 525 855,1	3 583 772,0	2009
3,46	4 865 864,50	168420,77	123,0	4 610 102,5	3 748 617,9	2010

المصدر : Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, pp 10, 54,55.
(*): قيم محسوبة من طرف الباحث.

المصدر: السنوات من 1970 - 1979 و 2008-2010:
World Development Indicators WDI2012, (01.04.2012), en ligne: http://data.worldbank.org/country/algeria
السنوات من 1980–1995: علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي ـ اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010. ص 361.
السنوات من 1996–2007: حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 99، ص 109

الشكل (2) : تطور خدمة الدين إ الادخار ا لمي خلال الفترة 1970 ـ 2009

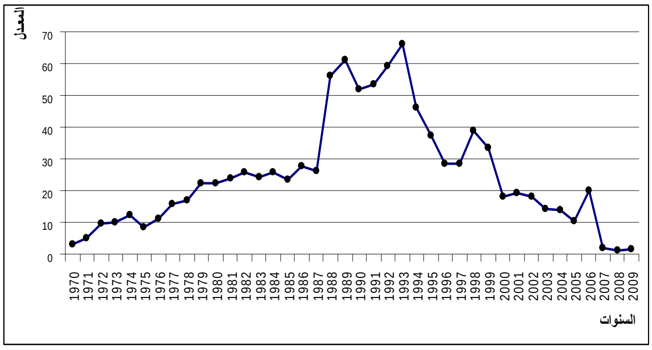

المصدر: اعتمادا على بيانات المصادر التالية : Collections Statistiques N° 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, p 162 -.
-WDI2009
- الجزائر بالأرقام رقم 40، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2010، ص 56.

الإحالات والمراجع :

1- عمار السيد عبد الباسط، أثر الضريبة العامة على المبيعات على القوة الادخارية في الاقتصاد، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2011، ص ص 139-149.

2- Modigliani Franco. Cycle de vie, épargne individuelle et richesse des nations. In: Revue française d'économie. Volume 1 N°2,1986. pp.17-18, (27/03/2012), en ligne:
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfeco_0769-0479_1986_num_1_2_1116

3- فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي - غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 23.

4- غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، دون سنة نشر، ص 238.

5- الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، معهد العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011، ص ص 6-7 ، على الخط :
http://www.sustech.edu/staff_publications/20120226103804244.pdf

6- عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 7.

7- Georges a. Soglohoun, épargne intérieure et croissance économique : cas du bénin, mémoire de maîtrise es science économique, université d'Abomey calavi, république du bénin,2010, p 25.

8- خالد عبد الرحمن البسام، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة (1970-2002)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 1، 2005، ص ص4-5.

9- Pierre VOLLE, Les arbitrages budgétaires des ménages : réflexions et voies de recherche, Centre de recherche DMSP – DRM (UMR CNRS 7088), Université Paris Dauphine, Paris, Cahier n°351, Février 2006, P 15.

10- Schubert Katheline. Cycle de vie et élasticité de l'épargne des ménages au taux d'intérêt. In: Économie ET prévision. Numéro 104, 1992-3. p. 115 , (27/03/2012), en ligne:
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecop_0249-4744_1992_num_104_3_5296

11- Coudert Virginie. Les disparités internationales de comportements d'épargne. In: Economie et statistique, N°232, Mai 1990. p 54 , (27/03/2012), en ligne:
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/estat_0336-1454_1990_num_232_1_5452

[12]- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، دون سنة، ص 175.

[13]- سمير محمد عبد العزيز، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983، ص 7.

[14]- ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، ط7، 2006، ص ص 126-128.

[15]- MORRISON, William G (Université Wilfrid Laurier) & OXOBY, Robert J (Université de Calgary), Étude économique utilisant des expériences en laboratoire pour Examiner les aspects comportementaux des décisions relatives à l'épargne, Document de recherche préparé pour le Groupe de travail sur la littératie financière, 9 février 2011, p10.

[16]- أحمد بن سعد الخطابي الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، غير منشورة، دون سنة، ص ص 206 - 210.

[17]- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، (رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر - غير منشورة، باتنة)، الجزائر، 2005/2006، ص 112.

[18]- اعتمادا على بيانات المصادر التالية :

- rétrospective statistique 1970_2002, édition 2005, ONS, Alger, p 198.
- Annuaire Statistique De L Algérie N 26, Edition 2010, ONS, Alger, PP 401 402
- الجزائر بالأرقام رقم 40، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر،نشرة 2010، ص 53.

[19]- حيث شهدت ارتفاع سعر برميل النفط من 1,21 دولار عام 1970 إلى 2,90 دولار عام 1973 (أي من 4 دولار إلى نحو 10 دولار مع حساب التضخم) لأشهر معدودة. وذلك راجع إلى أسباب سياسية واقتصادية، منها ارتفاع الطلب بشكل غير مسبوق وصل إلى ذروته أوائل السبعينات حيث قفز من 46 مليون برميل يوميا عام 1970 إلى 58 مليون برميل عام 1973 ؛ موجة تأميم للصناعات النفطية في الدول المصدرة أدت فيما بعد إلى سيطرة تقنين الإنتاج ؛ بالإضافة إلى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 والحظر العربي على تصدير النفط إلى الغرب.

[20]- Kessler Denis, Peyrelevade Jean. L'épargne et l'Europe. In: Revue française d'économie. Volume 7 N°2, 1992. p22.

[21]- فلة عاشور، آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، غير منشورة، الجزائر، 2004/2005، ص 62.

[22]- محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،ط1،2011،ص 37.

[23]- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، 1996، ص ص199-200.

[24]- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص102.

[25]- مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، ص ص 7-8.

[26]- هانز جيرت برون، (2006/09/05)، تعبئة المدخرات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث هل تكون وسيلة لتشجيع عملية التنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة /غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، [على الخط]، http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0908.htm

[27]- ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص ص 279-280.

[28]- أحمد السيد النجار، (2007/01/17) ، اقتصاد الجزائر... من سنوات الجمر إلى آفاق النمو السريع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الخط: http://www.ahram.org.eg/

[29]- عبد المجيد بوزيدي، الجزائر تراهن على رؤوس الأموال العربية، الشروق اليومي، 2006/11/22.

[30]- أحمد السيد النجار، مرجع سابق، على الخط: /http://www.ahram.org.eg

[31]- موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية ـ حالة الجزائر ـ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 8.

[32]- وهي تدور حول قدرة اقتصاد الدولة على استخدام موارده المالية المتوفرة أو المقترضة واستخدامها بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها.

[33]- عيسى مقليد، مرجع سابق، ص 57.

[34]- أحمد بن بيتور، ماذا سترث الأجيال المقبلة ؟، جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6457، 25 أوت 2011، ص 7.

[35] - الرؤية الاقتصادية،(2010/11/07)، قانون جديد لحل مشكلة السيولة الفائضة في بنوك الجزائر، على الخط:
http://alrroya.com/node/103850

[36]- علاوة نوارى، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي ـ اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010. ص 129.

[37]- علاوة نوارى، مرجع سابق، ص 139.

[38]- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص 68.

[39]- الخشرمي، عبد الله علي محرر، وسائل إستثمار المدخرات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التجارة، العدد 350، الغرفة التجارية الصناعية، السعودية، بدون سنة نشر، ص 34.

[40]- كينيث س. ديفيس، ترجمة صباح صديق الدملوجي، ما بعد النفط، بيروت، ط1، 2009، ص 42.

[41]- حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 165، بتصرف.

[42]- Kessler Denis, Strauss-Kahn Dominique, Existe-t-il un lien entre l'épargne intérieure et l'afflux de capitaux extérieurs ?, Revue Tiers Monde, Avril-Juin 1984, tome 25 n°98. p269. , (27/03/2012), en ligne: http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1984_num_25_98_3381

[43]- Kessler Denis, Strauss-Kahn Dominique, Op. p270.

[44]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي 4، السنة 25، أكتوبر ـ ديسمبر، الكويت، 2007، ص 6.

[45]- سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 5.

[46]- علاوة نوارى، مرجع سابق، ص 155.

[47]- علي لطفي، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 73.

[48]- ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 213.

[49]- روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص 123.

[50]- اعتمادا على بيانات المصادر التالية :

.- Collections Statistiques N° 166/ 2011, novembre 2011, ONS, Alger, p 162

-WDI2009

ـ الجزائر بالأرقام رقم 40، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، نشرة 2010، ص 56.

[51] - الشروق أون لاين، (2010/11/04)، حسب الأفامي : احتياطي الصرف الجزائري بلغ 157 مليار دولار، على الخط :
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=62408?print&output_type=atom

معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري

د. لزعر علي
المركز الجامعي سوق أهراس - الجزائر
أ. آيت يحيى سمير *
جامعة باتنة - الجزائر

ملخص : تدرس هذه الورقة وتناقش مسألة تنافسية الاقتصاد الجزائري، بإتباع أفق اقتصادي كلي على المدى المتوسط للفترة (1999-2010)، وذلك بالتركيز على التنافسية-السعر (compétitivité-prix) للتجارة الخارجية الجزائرية، وبالاعتماد على مؤشر يتم استعماله على المستوى الدولي وهو معدل الصرف الفعلي الحقيقي، هدفه السماح بمقارنة تنافسية الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي خاصة وأن بنك الجزائر يكرس جهوده، منذ إتباع الجزائر نظام التعويم الموجه أواخر سنوات 1990، على العمل على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كهدف أساسي لسياسة الصرف.

الكلمات المفتاح : معدل الصرف الحقيقي، معدل الصرف الفعلي الحقيقي، التنافسية -السعر، التجارة الخارجية الجزائرية.

تمهيد : منذ أن عرفت الجزائر تحولات عميقة في اقتصادها، بانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي بداية سنوات 1990، وهي تسعى جاهدة إلى الرفع من مستوى منتجاتها المحلية التي تشهد موقف تنافسي ضعيف أمام المنتجات الأجنبية، والعمل على إعطائها أكثر تنافسية على المستوى الدولي، بغية التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات الذي يسيطر على الصادرات الجزائرية منذ عقود طويلة من الزمن، ومحاولة توجيه الاهتمام إلى القطاعات الأخرى خارج المحروقات للرفع من مستواها، خاصة في ظل معاناة الجزائر –منذ الاستقلال- من التبعية الاقتصادية للعالم الغربي، وتتجسد هذه التبعية في ارتفاع الواردات الجزائرية أمام هذه الدول من سنة لأخرى.

ولعل أهم مؤشر يتم استعماله على المستوى الدولي لدراسة التنافسية – السعر لأي اقتصاد هو معدل الصرف (الفعلي) الحقيقي الذي يعتبر مؤشر شامل (un indicateur synthétique) للاقتصاد الكلي وهو ما يجعلنا نركز على هذا المؤشر في مناقشة ودراسة مسألة تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال للفترة (1999-2010).

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

هل أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال الفترة 1999-2010 على تنافسية الاقتصاد الجزائري؟

وعليه، نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إنشاء مؤشر معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بالاعتماد على معطيات سنوية (متوسط القيمة) تغطي الفترة 1999-2010، وذلك مقارنة بأربعة عشر دولة شريكة للجزائر. ومعرفة مدى تأثير هذا المؤشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنة بهؤلاء الشركاء التجاريين المهمين للجزائر.

1- تحديد مؤشر التنافسية

تتمثل تنافسية أية دولة في قدرتها على تصريف وبيع منتجاتها للعالم الخارجي في ظل وجود منافسة دولية. أي العمل على محاربة الواردات ومحاولة تقليصها في السوق المحلية وتعويضها بالسلع المحلية، وفي نفس الوقت مضاعفة قدرة البلد على تصدير سلعه و/أو خدماته في الأسواق الأجنبية[1].

كما يعتمد تحليل تنافسية الاقتصاد لأية دولة على فهم الميكانيزمات التي تؤثر، من خلالها، تغيرات أسعار الصرف على الواردات والصادرات. وإذا خصصنا الاهتمام على التنافسية- السعر (compétition-prix) فإنه يمكن التعبير حينئذ على التنافسية على أنها النسبة بين المستوى العام للأسعار بين الدول معبرا عنها بنفس العملة. وهو ما يستدعي معرفة معدل الصرف الحقيقي كمؤشر للتنافسية في ظل المبادلات الثنائية، ومعدل الصرف الفعلي الحقيقي كمؤشر للتنافسية في ظل المبادلات متعددة الأطراف.

1-1. **معدل الصرف الحقيقي** : إن حدوث تغيير في معدل الصرف الاسمي – الذي يمثل قيمة عملة محلية لدولة ما مقارنة بعملة دولة أخرى- قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام. فإذا حدث انخفاض في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسا إلى الوضع في

* say082@yahoo.com

دولة أخرى، فإن القدرة التنافسية للدولة المعنية، قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في معدل الصرف الاسمي[2]. وهو ما يستدعي استخدام مفهوم معدل الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل، ويتم حسابه بالصيغة التالية:

$$TCR = TCN\left(P^*/P\right)$$

TCR : معدل الصرف الحقيقي.
TCN : معدل الصرف الاسمي (عدد الوحدات الوطنية مقابل وحدة أجنبية واحدة).
$(P^*)P$: الرقم القياسي للأسعار المحلية (الأجنبية).

ومعنى ذلك أن معدل الصرف الحقيقي هو عبارة عن معدل الصرف الاسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية، والذي يعتمد أساسا على نظرية تعادل القوة الشرائية[3]. لذلك، إذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيره في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع معدل الصرف الاسمي من أجل تثبيت معدل الصرف الحقيقي. والجدير بالذكر أن الهبوط في TCR يعد ارتفاع في قيمة العملة (appréciation)، وهذا يقلل من التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار، بينما الارتفاع في TCR يمثل انخفاض في قيمة العملة (dépréciation) ويؤدي إلى زيادة التنافسية لذلك البلد.

غير أن هذا المؤشر المتمثل في معدل الصرف الحقيقي، يعتمد فقط على المبادلات ثنائية الأطراف (بين البلد المعني وبلد أجنبي واحد)، وهو ما يدفعنا إلى البحث عن مؤشر آخر يدرس تطور معدل الصرف الحقيقي لعملة ما، ليس مقارنة بعملة أجنبية واحدة، وإنما مقارنة بمجموعة (سلة) من عملات أهم الشركاء التجاريين لذلك البلد يسمى بمعدل الصرف الفعلي الحقيقي.

2-1. **معدل الصرف الفعلي الحقيقي** : يُعرّف هذا المؤشر على أنه معدل صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين. ومعدل الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار مقابل، ليس عملة أجنبية واحدة وإنما، عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد. وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية، لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني[4].

2- إنشاء مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري

يعتبر معدل الصرف الفعلي الحقيقي نوع من مؤشرات التنافسية الذي ينطبق وحالة الجزائر، نظرا للتطورات الجوهرية التي عرفها نظام الصرف الجزائري. فقبل سنة 1987 احتلت سياسة الصرف في الجزائر مكانة ثانوية داخل السياسة النقدية وكان سعر الصرف وسيلة لخدمة إستراتيجية التنمية. هذه المقاربة في سياسة الصرف تغيرت جذريا منذ سنة 1987 من أجل إعطاء شكل آخر للتسيير الديناميكي لسعر الصرف يتجاوب والمعطيات الاقتصادية الجديدة. فاتجهت الجزائر خلال سنوات 1990 إلى تحرير نظام صرفها شيئا فشيء من انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف خلال الفترة 1987-1992 إلى تخفيض صريح لقيمة الدينار بـ 40.17% في نيسان/أبريل 1994، ثم واصلت الجزائر في نفس التوجه إلى مرحلة "قابلية تحويل الدينار" (la convertibilité de Dinar) وكذا خلق سوق الصرف البيني الذي يسمح للبنوك التجارية من التصرف بحرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من قبل زبائنها وكان ذلك في كانون الثاني/ يناير 1996 كما تبنت الجزائر سنة 1997 المادة 08 من أنظمة صندوق النقد الدولي، واعتبر ذلك كأول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق نظام صرف عائم يسمى بالتعويم الموجه والذي يستمر بنك الجزائر في تطبيقه لغاية يومنا هذا.

إن الهدف من سياسة الصرف في الجزائر بحسب السلطات النقدية هو محاولة الحفاظ على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في قيمته التوازنية مقابل عملات الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر والمحددة بأساسيات الاقتصاد الوطني و بُغية الرفع من تنافسية المنتجات المحلية أمام منتجات هؤلاء الشركاء. وهو ما يدفعنا إلى محاولة إنشاء هذا المؤشر (معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار) ودراسة مدى تأثيره على تنافسية التجارة الخارجية للجزائر من خلال استقراره على المدى المتوسط .

سوف يتم الاعتماد في منهج الحساب على تحديد مؤشر التنافسية على أساس ترجيح معدلات الصرف الاسمية للدول الشريكة وعلى أساس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك IPC لهذه الدول وعلى أساس أيضا وزنها النسبي في المبادلات التجارية مع الجزائر. ولكن قبل ذلك نجد من الضرورة بمكان توضيح هيكل التجارة الخارجية للجزائر وتوزيعها الجغرافي.

2-1. الهيكل والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية : ويكون تفصيل ذلك من خلال ما يلي :

أ- هيكل التجارة الخارجية الجزائرية : يقع هيكل الصادرات الجزائرية تحت هيمنة قطاع المحروقات حيث تمثل نسبة هذا القطاع ما يزيد عن 96% من إجمالي قيمة السلع المصدرة خلال العقد الأول من القرن الحالي وظلت الصادرات من المنتجات الأخرى بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيما هامشية من مجموع الصادرات.

أما بالنسبة للواردات فتنقسم أساسا إلى أربعة مكونات أساسية تتمثل في السلع الغذائية، التجهيزات الصناعية والزراعية، السلع التجهيزية وأيضا المواد الاستهلاكية غير الغذائية (انظر الجدول 1 من الملحق).

شهدت الصادرات الجزائرية خلال الفترة المبحوثة تزايدا ملحوظا ومستمرا بلغ ما يقارب 80 مليار دولار سنة 2008 وهو ما لم تحققه الجزائر منذ الاستقلال، ويعود السبب في ذلك إلى الأرقام التاريخية التي وصلت إليها أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الأول من نفس السنة[5]. هذه الطفرة البترولية قابلها في الجهة الأخرى تزايد مستمر في الواردات الجزائرية التي لم تتوقف من الاتجاه في المنحى التصاعدي حتى في عز الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008، وذلك كان نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت الجزائر تطبيقه بداية الألفية الثالثة والذي كان يحتاج أموال ضخمة خاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية من أجل تطوير البنية التحتية للجزائر وتحقيق التنمية المرجوة من قبل السلطات. أما ما يخص الميزان التجاري الجزائري فقد شهد هو أيضا فائض مستمر ذو اتجاه متصاعد باستثناء سنة 2009 التي كان فيها الميزان التجاري موجب لكن بقيمة ضعيفة نتيجة الأثر السلبي للصدمة الخارجية – الأزمة العالمية- والتي تجلت في الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات، وذلك بالموازاة مع دخول الاقتصادات المتقدمة مرحلة الركود وهو ما يؤكد مرة أخرى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

ب- التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية : تتم المبادلات التجارية الجزائرية في المقام الأول مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ويأتي الاتحاد الأوروبي في المقدمة بنسبة تقارب 50% من مجموع المبادلات الخارجية للجزائر، وذلك كون أن فرنسا هي الممول الأول للجزائر منذ عقود لأسباب تاريخية من جهة وجغرافية من جهة أخرى، بنسب تتراوح على العموم بين 22% و 24% بالإضافة إلى ايطاليا التي تعتبر الزبون الثاني للجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية لعقود أيضا، وذلك بنسب تتراوح بين 15% إلى 20%. وفيما يلي تفصيل التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر سنة 2010:

- يمثل الاتحاد الأوروبي 50% من مجموع التجارة الخارجية للجزائر تتقدمهم كل من فرنسا، ايطاليا وأيضا اسبانيا بما يعادل 32% من مجموع المبادلات الإجمالية.
- أما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي خارج الاتحاد الأوروبي فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الصادرات والثالثة من حيث الواردات تتصدرها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ثم تركيا بنسب 24.24% و 4.74% على التوالي بالنسبة للصادرات و5.16% و 3.74% بالنسبة للواردات.
- أما آسيا فتتقدمها كل من الصين، كوريا الجنوبية واليابان بنسب 10.97%، 4.88% و3.73% على الترتيب بالنسبة للواردات أما الصادرات نحو هذه الدول فهي ضعيفة تقدر بـ 2.06% للصين و2.03% لكوريا الجنوبية.

2-2. المراحل المتبعة في إنشاء معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري: سيتم تبني إنشاء مؤشر معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار من خلال إتباع ثلاث مراحل أساسية .

أ- المرحلة الأولى: اختيار أهم الشركاء التجاريين الداخلين في إنشاء المؤشر

قبل الخوض في كيفية اختيار الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر، سوف يتم اختيار سنة 1999 كسنة أساس خلال الفترة المدروسة وهي 1999- 2010[6]، ويكمن هذا الاختيار في سببين نجدهما أساسيين:

- تعتبر سنة 1999، السنة التي تم فيها إطلاق عملة اليورو، وبالتالي يمكن دمج جميع العملات الأوروبية التي تنتمي للاتحاد النقدي في عملة واحدة مما يسهل علينا الحساب والتحليل؛
- كما تعتبر سنة 1999 أيضا، السنة التي بدأت تشهد فيها التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر تحسنا ملحوظا وإعادة التوازن في جميع المتغيرات الكلية – عكس الفترة التي سبقتها 1994-1998 والتي طبقت فيها الجزائر برنامج التعديل الهيكلي الذي كان مفروضا من طرف صندوق النقد الدولي-، وبالتالي سوف يتميز هذا البحث عن بقية البحوث الأخرى في تقييم معدل الصرف في الجزائر وأثره على التنافسية خلال فترة الفائض التجاري وليس، كما هي الحالة المعهودة، دراسة أثر معدل الصرف على التنافسية في حالة عجز الميزان التجاري.

أما ما يخص اختيار الشركاء التجاريين الذين يشكلون هذا المؤشر، فقد تم تقليص عددهم إلى الزبائن العشر الأوائل للجزائر (من جهة الصادرات)، والممولين العشر الأوائل للجزائر (من جهة الواردات) لسنة الأساس، ويكون بذلك العدد الإجمالي للشركاء التجاريين للجزائر هو 14 دولة تمثل ما قيمته 82% من المبادلات التجارية مع الجزائر لسنة الأساس 1999[7]. وهذه الدول هي: فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا التي تمثل الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا اليابان، كندا، أما الدول النامية فهي ممثلة في: تركيا، الصين، كوريا الجنوبية، البرازيل. وقد تم اختيار الشركاء العشر الأوائل سواء للواردات أم الصادرات لسببين:

- تمثل واردات هذه الدول مع الجزائر ما يقارب 72.3% من مجموع الواردات، كما تمثل صادرات الجزائر لهذه الدول ما يناهز 89.2%، وبالتالي فإن معدل المبادلات التجارية مع هذه الدول تمثل تقريبا 82.35% من مجموع المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، وهي نسبة مقبولة إحصائيا؛
- تم تجاهل عدد من الدول (الشركاء) وبالتالي تجاهل عملاتهم ذات الترجيحات الضعيفة التي ليس لها أي معنى – أثر- إحصائي على النتائج، وذلك أنه من الشائع عمليا، العمل فقط بعدد محدود من العملات التي تمثل نسبة كبيرة من مجموع الترجيحات وتجاهل عدد من العملات الأخرى ذات التأثير الضعيف على السلة.

ب- المرحلة الثانية : اختيار العملات المحددة للسلة وتحديد ترجيحاتها

بعد اختيار أهم الشركاء التجاريين للجزائر، يمكن تقليص عدد العملات الصعبة الداخلة في إنشاء المؤشر إلى خمس عملات أساسية:

- ✓ عملة اليورو : وتحتوي على جميع دول الاتحاد النقدي الأوروبي أضفنا إليها تركيا؛
- ✓ عملة الدولار : وتحتوي على الولايات المتحدة الأمريكية أضفنا إليها البرازيل؛
- ✓ عملة الجنيه الإسترليني : وتحتوي على بريطانيا العظمى؛
- ✓ عملة الين الياباني : وتحتوي على اليابان أضفنا إليها كل من الصين وكوريا الجنوبية؛
- ✓ عملة الدولار الكندي : وتحتوي على كندا.

أما بالنسبة لترجيحات هذه العملات التي تمثل سلة العملات المشاركة في إنشاء معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري فقد تم الحصول على النتائج التالية[8]:

- تمثل منطقة اليورو ما يعادل 70% من مجموع التجارة الخارجية للجزائر.
- تمثل منطقة الدولار الأمريكي 19.55%.
- تمثل منطقة الجنيه الإسترليني 1.2%.
- تمثل منطقة الين الياباني 5 %.
- أما منطقة الدولار الكندي فتمثل 4.25%.

من المهم التذكير أن التجارة الخارجية للجزائر تتركز بصفة أساسية مع عدد مهم من دول الاتحاد الأوروبي (ما يعادل 70% سنة 1999)، ولعل أهم تفسير لهذه التبعية الأوروبية هو العلاقات التجارية التاريخية منذ القدم بين الجزائر وأوروبا التي تم تدعيمها خلال السنوات الأخيرة من خلال إقامة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي انخرطت فيه الجزائر بشكل رسمي في سبتمبر 2005. لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بما يقارب خمس المبادلات التجارية الجزائرية، ثم المنطقة الآسيوية فكندا وبريطانيا بنسب ضعيفة[9].

جـ- المرحلة الثالثة : حساب معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار

كما تم الإشارة إليه سابقا، فإن المؤشر الذي يقيس تنافسية الاقتصاد الجزائري أمام أهم الشركاء التجاريين يتمثل في معدل الصرف الفعلي الحقيقي الذي يتم حسابه كمتوسط هندسي لأسعار الصرف الحقيقية الثنائية ويكون وفق المعادلة الآتية :

$$TCERdz = \prod_{i=1}^{n} \left\{ N_{i/dz} \frac{P_i}{P_{dz}} \right\}^{\omega i}$$

حيث $N_{i/dz}$: هو الرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الثنائية بين عملة الدولة الشريكة i والدينار الجزائريdz (عدد وحدات الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من عملة الدولة الشريكة i).

TCERdz : يمثل معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.

$\prod_{i=1}^{n}$: يمثل المتوسط الهندسي.

P_i : هو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للدولة الشريكة i.

P_{dz} : هو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للجزائر.

ω_i : هو معدل الترجيح النسبي للدولة i حيث: $\sum_{i=1}^{n}\omega_i = 1$

n : عدد الدول الشريكة وهي 5 مناطق.

كما ينقسم TCER إلى عنصرين أساسيين: معدل الصرف الفعلي الاسمي TCEN (المتوسط الهندسي لأسعار الصرف الاسمية الثنائية) والرقم القياسي للأسعار النسبية الفعلية IPRE (المتوسط الهندسي للأسعار النسبية) أي أن :

$$TCERdz = TCENdz \times IPREdz$$

حيث :

$$TCENdz = \prod_{i=1}^{n}\left\{N_{i/dz}\right\}^{\omega i}$$

و

$$IPREdz = \prod_{i=1}^{n}\left\{\frac{P_i}{P_{dz}}\right\}^{\omega i}$$

لقد تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية (1999-2010) والمعطيات التي تم الاعتماد عليها كانت سنوية (متوسط القيمة) لأسعار صرف العملات الخمس أما الدينار الجزائري ونفس الأمر ينطبق على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك للجزائر والدول الشريكة. وبعد أن توفرت لدينا جميع المعطيات وبالاعتماد على الترجيحات السابقة يمكن عندئذ الحصول على نتائج تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري وفق الجدول (02) من الملحق.

باعتبار أن TCER هو المتوسط الهندسي لمعدلات الصرف الحقيقية الثنائية، فإن ذلك يعني أن القيمة الحقيقية للدينار يمكن أن ترتفع أمام بعض العملات فتفقد الجزائر تنافسيتها أمام دول هذه العملات، وتنخفض أمام البعض الآخر فتزداد تنافسية الجزائر أمام هذه الدول الأخرى، والجدول (03) من الملحق يظهر تطور معدلات الصرف الحقيقية الثنائية للدينار أمام عملات أهم الشركاء التجاريين.

وعليه فإن ديناميكية معدل الصرف الفعلي الحقيقي تكمن حسب هذه الحالة، في تجميع هذه الآثار المتضادة في مؤشر واحد، وتفسيره أسباب تطوره بحسب معدلات الصرف الحقيقية الثنائية كل على حدة وهو ما سوف يعطي للتحليل أكثر دقة.

ما ينبغي التذكير به قبل التحليل، أن أي ارتفاع (انخفاض) في TCERdz يمثل انخفاض (ارتفاع) حقيقي لقيمة الدينار أمام عملات الشركاء التجاريين، والعكس صحيح.

3- تحليل أثر تطور TCERdz على تنافسية الاقتصاد الجزائري

حسب الشكل (01) من الملحق، يمكن تقسيم TCERdz إلى ثلاثة مراحل أساسية :

3-1. مرحلة الانخفاض النسبي للقيمة الحقيقية للدينار 1999-2001 : عرف الدينار انخفاض في قيمته الحقيقية أمام عملات الشركاء التجاريين بـ5.3% سنة 2000 ثم 3.86% سنة 2001 وكان ذلك نتيجة الانخفاض الشديد للقيمة الحقيقية للدينار أمام الدولار بـ 19.8% مع استقرار قيمته أمام اليورو. هذا الانخفاض الحقيقي لقيمة الدينار وافقه انخفاض بسيط لـ TCENdz خلال سنتي 2000، 2001 في حدود 2% نتيجة الانخفاض الاسمي لقيمة الدينار، خلال نفس الفترة، أمام الدولار بـ16% وأمام الين الياباني، الجنيه الاسترليني والدولار الكندي بـ 8.7%، 7.5% و11.3% على الترتيب مقابل ارتفاع قيمة الدينار أمام اليورو بـ 2.5%.

وبالعودة إلى معطيات التجارة الخارجية الجزائرية في العنصر الثاني من البحث، ولمعرفة أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، خلال هذه المرحلة، على سلوك التجارة الخارجية فقد عرف رصيد الميزان التجاري ارتفاع كبير

سنة 2000 قدر بـ 273% بانتقاله من 3.44 مليار دولار سنة 1999 إلى 12.86 مليار دولار سنة 2000 ليعود إلى الانخفاض بـ 28.51% سنة 2001 (9.19 مليار دولار)(انظر الجدول (01) من الملحق).

ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير للصادرات، خاصة منها قطاع المحروقات الذي انتقل من 12 مليار دولار سنة 1999 إلى 21.42 مليار سنة 2000 ليستقر في حدود 18.48 مليار سنة 2001. وكان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البرنت في الأسواق الدولية من 17.91 دولار/برميل سنة 1999 (متوسط سنوي) إلى 28.6 دولار/برميل سنة 2000 لينخفض سنة 2001 بقيمة تقدر بـ 24.8 دولار/برميل.

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن صادرات قطاع المحروقات لا تتعلق بتنافسية-السعر لاقتصاد البلاد، ذلك أن المحروقات الجزائرية تخضع لمنطق الأوبك من حيث الحصص الإنتاجية، أما السعر فيتحدد في الأسواق العالمية. وما يهمنا أكثر هو الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تبقى محتشمة ودون المستوى المأمول، وذلك بالرغم من ارتفاعها بـ55.77% سنة 2001 مقارنة بسنة 1999 إلا أنها تبقى لا تتجاوز عتبة واحد مليار دولار. وهو ما يعني توجه الطلب الجزائري إلى المنتجات الأجنبية التي انعكست في زيادة قيمة الواردات بـ10.22% سنة 2001 مقارنة بسنة 1999. وعليه فبالرغم من الانخفاض الحقيقي لقيمة الدينار خلال نفس الفترة إلا أنه لم يستطع كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية ممثلة في الواردات.

3-2. **مرحلة الانخفاض الجارف للقيمة الحقيقية للدينار 2002-2003** : واصلت القيمة الحقيقية للدينار الجزائري انخفاضها أمام سلة عملات الشركاء التجاريين، لكن هذه المرة كان بشكل كبير بلغ على الإجمال 21.37% سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس (1999)، أي انخفاض قيمة الدينار عمّا يزيد خمس قيمته الحقيقية. وهو نفس السلوك الذي سلكه TCENdz نتيجة استقرار الأسعار النسبية (الفروقات في التضخم) خلال هذه الفترة. ويعود سبب هذا الانخفاض الشديد لقيمة الدينار بالمقام الأول إلى :

- الانزلاق الكبير الذي شهده الدينار أمام اليورو وانخفاضه الحقيقي (الاسمي) أمام هذه العملة سنة 2003 بـ23.8% (23.25%) مقارنة بسنة الأساس، والذي أثر بدوره بشكل كبير على TCER نظرا للترجيح الكبير لليورو في التجارة الخارجية للجزائر.
- انخفاض قيمة الدينار الحقيقية (الاسمية) أمام الدولار سنة 2003 بـ18% (16.22%)، وأمام كل من الجنية الإسترليني، الين والدولار الكندي بـ12.8%، 2.28% و25.21% على الترتيب (بالقيمة الحقيقية).

هذا الانخفاض الهائل في قيمة الدينار الحقيقية، لم يوافقه الارتفاع المرجو في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي انخفضت من 734 مليون دولار سنة 2002 إلى 673 مليون سنة 2003 لتبقى بذلك لا تتجاوز عتبة 3% من مجموع الصادرات، وبالتالي ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي، لتواصل الجزائر تفضيلها للمنتجات الأجنبية بتزايد قيمة الواردات التي ارتفعت بـ33.16% سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس وبلغت ما قيمته 13.53 مليار دولار.

3-3. **مرحلة استقرار TCERdz كهدف لسياسة الصرف 2004-2010** : منذ أن بدأت الجزائر تعمل بنظام التعويم الموجه سنة 1996، تم توجيه جميع اهتمامات سياسة الصرف إلى العمل على استقرار TCERdz على المديين المتوسط والطويل، وهو ما بدأ يتحقق - حسب هذه الدراسة- قبل حتى هذه السنة وكان ذلك منذ منتصف سنة 2003 وبداية سنة 2004[10] (انظر الشكل 01). ومن الزاوية العملياتية فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك يكون بغية السهر على عدم تأثير حركات معدل الصرف الاسمي على التوازن طويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي والذي يمنح في الواقع رؤية واضحة في الأجل الطويل في مجال القرارات الإستراتيجية للاستثمار كما يسمح أيضا للمتعاملين الاقتصاديين بإرساء دائم لتنافسيتهم الخارجية، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور فجوة وتباعد كبيرين بين مساري كل من TCERdz و TCENdz بسبب الانزلاق الحاد للدينار وانخفاض قيمته الاسمية أمام العملات الأساسية[11] ، لتبلغ هذه الفجوة حدتها سنة 2009. بالموازاة مع ذلك كان هناك انزلاق مستمر في معدل IPREdz بسبب تزايد فروقات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين وعدم تحكم بنك الجزائر في معدل التضخم خلال هذه السنوات حين وصل إلى أعلى مستوى له سنة 2009 ليبلغ 5.7%.

إن الدولة التي تعرف فوائض قوية في ميزانها التجاري – والحال هكذا بالنسبة للجزائر التي عرفت فوائض مستمرة ومتزايدة في ميزانها التجاري خلال هذه المرحلة- عادة ما تكون عملتها محل اتهام بأنها عملة مقيمة بأقل من قيمتها[12]. لكن الحكم على كذا نتيجة، بالنسبة للجزائر، لا يكون بهذه البساطة، خاصة إذا ذكرنا أن الجزائر هي دولة أحادية التصدير.

فبالرغم من استقرار TCER خلال الفترة 2003-2010 (باستثناء سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر في ظل محيط دولي كان يتميز بعدم اليقين فيما يخص الآفاق المستقبلية للدول الشريكة)، فإن الصادرات خارج المحروقات لم تغير من سلوكها وبقيت دائما تمثل مستوى متدني لا يوافق وتطلعات السلطة الجزائرية،

والذي لم يتجاوز خلال جميع سنوات هذه الفترة، والحال هكذا، نسبة 03% من مجموع الصادرات وبقيت تنافسية الجزائر قابعة في مكانها.

ولعل ما يدعم ذلك هو أنه، وبالرغم من تحقيق الجزائر لمستويات نمو مقبولة خلال السنوات الأخيرة إلا أن صادرات المحروقات تبقى ذات مستوى مرتفع نسبة إلى الدخل المحلي الإجمالي الخام PIB وهو ما يجعل دائما الاقتصاد الجزائري مرتبط اسمه بقطاع المحروقات. وهو ما يوضحه الجدول (04) من الملحق.

وعلى العكس من ذلك، فقد عرفت الواردات مستويات تاريخية لم تشهدها من قبل، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول حقيقة واقع التنافسية في الجزائر. فالمنحى التصاعدي لواردات السلع، تبقى الظاهرة التي تميز الميزان التجاري الجزائري، الذي عرف سنة 2004 ارتفاعا كبيرا يقدر بـ35.27% مقارنة بسنة 2003. ليستقر هذا المستوى نسبيا سنتي 2005 و2006 ثم عاود الارتفاع من جديد سنة 2007 بـ28.78% مقارنة بسنة 2006. لتستمر الواردات مسارها التصاعدي سنة 2008 لتصل إلى قمة تاريخية تقدر بـ39.47 مليار دولار (42.88% مقارنة بـ2007) لتعاود الاستقرار عند هذا المستوى سنة 2009 مع ارتفاع طفيف سنة 2010، وذلك في عز الأزمة المالية العالمية، التي تعتبر صدمة خارجية للجزائر.

يعود تفسير الزيادة المستمرة لقيمة الواردات خلال الفترة السابقة إلى عاملين أساسيين:

- من حيث الحجم: توسع الجزائر في حجم الواردات لغرض تطبيق مخططات برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي شرعت فيه الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة (2001-2004)، ثم تبعه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وأخيرا برنامج تدعيم الموارد البشرية (2010-2014). حيث أدت جميع هذه البرامج إلى إتباع سياسة مالية توسعية خاصة ارتفاع الطلب على التجهيزات الصناعية والسلع التجهيزية المرتبطة بزيادة الاستثمارات العمومية الموجهة لبناء البنية التحتية للجزائر وتحسينها (برنامج مليون سكن، برنامج الطريق السيّار شرق- غرب....)؛
- من حيث السعر: فارتفاع قيمة اليورو الكبير أمام الدولار خاصة سنة 2004 (نتيجة حرب العراق) وأيضا سنة 2008 (نتيجة الأزمة المالية العالمية) والتي وصلت فيها قيمة اليورو إلى أرقام تاريخية أمام الدولار، كان له الأثر البالغ في تضخيم القيمة الاسمية للواردات الجزائرية المقيمة بالدولار.

على الإجمال، فإن المستوى الضعيف والهامشي الذي يميز الصادرات خارج قطاع المحروقات والمستوى الاستثنائي المرتفع جدا لواردات السلع الذي لا يتماشى بالتوازي مع استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، ما هو إلا انعكاس لواقع التنافسية الضعيفة للاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي.

خلاصة : من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- لم تستطع سياسة الصرف تحفيز المنتوجات المحلية للتصدير وتحويل الطلب الداخلي على المنتجات المحلية مكان المنتجات الأجنبية، وبقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات تحت مستوى التطلعات، وذلك بالرغم من انخفاض القيمة الحقيقية للدينار بـ20% سنة 2003 أمام العملات الرئيسية مقارنة بسنة الأساس ثم استقرارها عند هذا المستوى إلى غاية 2010.
- لم تكن أبدا سياسة الصرف هي سبب فائض الميزان التجاري في الجزائر وفي نفس الوقت ليست هي سبب عدم تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات. وهذا لسبب بسيط أن الجزائر دولة أحادية التصدير.
- لا يمكن الحكم على سياسة الصرف المتبعة من خلال هذه الدراسة على أنها سيئة، ذلك أن إعطاء نفس جديد للتنافسية لا يمكن التحكم فيه بأداة واحدة فقط (معدل الصرف)، وإنما تحتاج إلى تضافر الجهود، ووضع إستراتيجية طويلة المدى للرفع من مستوى إنتاجية منتجاتنا وبالتالي فرض وجودها في السوق الدولية. فواقع التنافسية الخارجية للجزائر هو أعمق بكثير من أن يتأثر بمعدل الصرف الفعلي الحقيقي فقط. فالضعف الهيكلي للصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات راجع فعلا، إلى ضعف تنافسية الصادرات للاقتصاد الوطني، ولكن راجع أيضا –وهو الأساس- إلى ضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي في المحيط الإنتاجي خارج المحروقات.

وفي ضوء ما توصلنا إليه من نتائج ولأجل تحسين تنافسية التجارة الخارجية للجزائر فإننا نقترح التوصيات التالية:

- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر مواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كأداة فعالة لتنافسية الاقتصاد.
- إن الرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات ولأجل تنويع مصادر النمو والإيرادات بالعملات الصعبة، ينبغي أن تأخذ أهمية أكبر مما هي عليه الآن من طرف أعلى سلطة في البلاد، والإيمان بأن الثروة البترولية هي ثروة

زائلة ولا مناص من تعويضها إلا من خلال إيجاد البدائل لهذه الثروة كتحفيز المستثمرين المحليين، محاربة الفساد بأنواعه، محاربة البيروقراطية، تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،.....إلخ

- باعتبار الجزائر تمر خلال السنوات الأخيرة بفترة مالية مريحة نتيجة الطفرة البترولية التي تشهدها هذه السنوات والتي تجلت نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق الدولية، فإن ما يجزم به العاقل أن للجزائر فرصة ذهبية ممكن أنها لا تتكرر للإقلاع بقطاع خارج المحروقات خاصة في ظل توفرها على احتياطات صرف أجنبية ضخمة فاقت 160 مليار دولار.

- العمل على مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي كسياسة للإقلاع بالإنتاج المحلي وتدعيمه، من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتوجات المحلية وتنويعها وهو المسلك الوحيد الذي يسمح للجزائر من تحقيق الامتياز عند اندماجه في المبادلات الإقليمية (منظمة التجارة الحرة العربية 2009، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 2005) والدولية (من خلال المساعي الحثيثة والمفاوضات الماراطونية التي تقوم بها الجزائر من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية).

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1999-2010) (بالمليون دولار)

السنة	هيكل الصادرات (FOB)					هيكل الواردات (CAF)					رصيد الميزان التجاري	
	قطاع المحروقات	النسبة %	خارج قطاع المحروقات	النسبة %	المجموع	السلع الغذائية	التجهيزات الصناعية	السلع التجهيزية	المواد الاستهلاكية	المجموع	القيمة	نسبة التغير%
1999	12041	96.66	416	3.34	12457	2453	3045	2183	1337	9018	3439	/
2000	21419	97.22	612	2.78	22031	2415	2212	2943	1603	9173	12858	273.89
2001	18484	96.61	648	3.39	19132	2395	2489	3363	1693	9940	9192	-28.51
2002	18091	96.10	734	3.90	18825	2740	3043	4254	1272	12009	6816	-25.85
2003	23939	97.27	673	2.73	24612	2678	3660	4656	2540	13534	11078	62.53
2004	31302	97.57	781	2.43	32083	3597	4602	6441	3668	18308	13775	24.35
2005	45094	98.03	907	1.97	46001	3587	5051	7702	4017	20357	25644	86.16
2006	53429	97.83	1184	2.17	54613	3800	6021	7685	3950	21456	33157	29.30
2007	58831	97.79	1332	2.21	60163	4954	8754	8680	5243	27631	32532	-1.88
2008	77361	97.56	1937	2.44	79298	7813	12002	13267	6397	39479	39819	22.40
2009	44128	97.64	1066	2.36	45194	5863	11914	15372	6145	39294	5900	-85.18
2010	55527	97.33	1526	2.67	57053	6058	12462	16117	5836	40473	16580	181.02

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمديرية العامة للجمارك "وزارة المالية".
http://www.douane.gov.dz ; < http://www.ons.dz>
<http://www.bank-banque-canada.ca> ; < http://epp.eurostat.ec.europa.eu>

الجدول (2) : تطور معدل الصرف الفعلي (الاسمي والحقيقي) والأسعار النسبية للجزائر (بالنسبة المئوية) base1999

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنة
120.22	123.2	119.58	121.31	121.04	120.8	119.62	121.37	110.81	103.86	105.3	100	TCERdz
134.4	134.56	125.25	126	123.61	123.76	122.26	121.13	109.24	101.97	102.28	100	TCENdz
89.43	91.53	96.26	97.05	98.6	98.12	97.74	100.1	101.5	101.7	102.9	100	IPREdz

المصدر : حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، بنك كندا وEUROSTAT .
< http://www.ons.dz> ; <http://www.bank-banque-canada.ca>
< http://epp.eurostat.ec.europa.eu> ; <http://www.bank-of-algeria.dz>

الجدول (3) : معدلات الصرف الحقيقية الثنائية للدينار الجزائري أمام عملات الشركاء التجاريين. 1999=100

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
126.81	131.61	129.17	130.22	127.03	126.6	133.75	123.79	108.08	99.17	100.55	100	اليورو
101.53	103.73	97.83	105.7	111.89	111.44	108.72	117.98	122.94	119.81	117.58	100	الدولار الأمريكي
94.02	96.4	94.5	114.41	121.71	109.77	120.91	112.82	109.13	106.55	107.27	100	الجنيه الاسترليني
100.15	97.07	104.1	81.04	84.5	98.65	103.53	102.27	96.7	104.16	119.34	100	الين الياباني
144.55	130.57	130.09	141.38	142.12	134.13	122.51	125.2	115.86	113.86	116.84	100	الدولار الكندي

المصدر : حسابات الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر الجدول (2).

الجدول (4) : تطور الدخل المحلي الإجمالي الخام للجزائر (بالمليار دينار جزائري)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنة
12049.5	10034.3	11090	9366.6	8514.8	7498.6	6127.5	5266.8	4541.9	4235.6	4098.8	3248.2	PIB (بالأسعار الجارية)
3.3	2.4	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	3.3	26.2	14.8	معدل النمو الحقيقي %
34.7	31.0	45.1	43.7	45.6	44.7	37.9	35.5	32.5	34.1	39.4	27.4	المحروقات/PIB %

Source : Office National des Statistiques : Commissariat Général de la planification et de la prospective.

الشكل (1) : تطور معدل الصرف الفعلي (الاسمي والحقيقي) للدينار الجزائري %، 1999 سنة الأساس

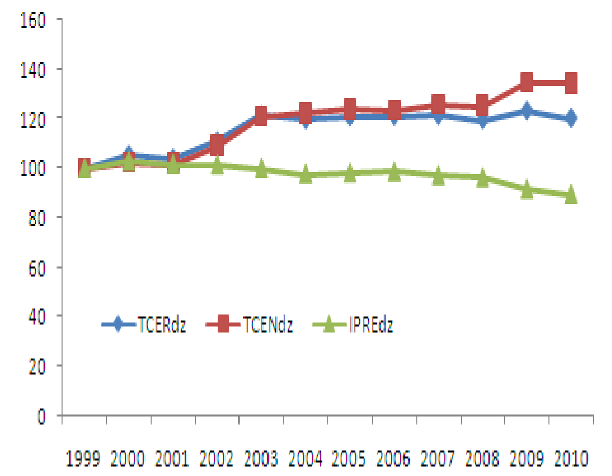

المصدر: من معطيات الجدول (2).

الشكل (2) : تطور معدل الصرف الحقيقي الثنائي للدينار أمام عملات الشركاء التجاريين. %، 1999 سنة الأساس

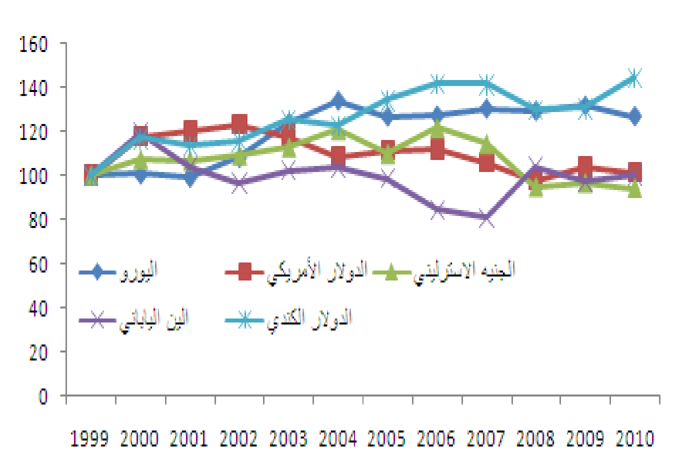

المصدر : من معطيات الجدول (3).

الإحالات والمراجع :

[1] Fabian CANDAU [et al], « Taux de change réel et compétitivité de l'économie réunionnaise », document de travail de la série CERDI, Nov 2010. disponible sur site : < www.cerdi.org/uploads/ed/2010/2010.29.pdf>

[2] سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، " النقود والتمويل الدولي"، (تعريب محمود حسن حسنى)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 55.

[3] هناك العديد من تعريفات معدل الصرف الحقيقي والتي على أساسها يمكن تمييز نوعين من معدل الصرف الحقيقي: الأول يعتمد على نظرية تعادل القوة الشرائية وهدفه قياس التنافسية الخارجية للدولة المعنية، والنوع الثاني هدفه قياس التنافسية الداخلية للدولة،

والتي تمثل النسبة بين السلع القابلة للاتجار دوليا والسلع غير القابلة للاتجار دوليا (ارجع إلى Aukrust 1977, Swan 1960, Salter 1957). وما يهمنا في دراستنا هذه هو النوع الأول.

[4] محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقديً، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 87.

[5] حيث بلغت أسعار البترول أكثر من 145 دولار/برميل خلال الأسبوع الثاني من شهر جويلية 2008، لتسقط خلال السادسي الثاني إلى نقطة أدنى من 35 دولار/برميل نهاية ديسمبر من نفس السنة نتيجة الأزمة المالية العالمية.

[6] على خلاف بنك الجزائر الذي اختار سنة 1995 كسنة أساس في تحديد معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.

[7] خلافا لبنك الجزائر الذي اختار 15 دولة تمثل ما قيمته 88% من المبادلات التجارية للجزائر لسنة 1995 كسنة أساس.

[8] من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات، 1999. http://www.ons.dz.

[9] مع العلم أن ترجيحات العملات التي يعتمد عليها بنك الجزائر في استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي لا يتم الإعلان عنها.

[10] وهي نفس النتيجة التي وصلت إليها دراسة قام بها بنك الجزائر مؤخرا، وأيده عليها صندوق النقد الدولي في دراسة أخرى خاصة به.

[11] حيث وصل الانخفاض الاسمي للدينار أمام اليورو والدولار الكندي سنة 2009 نسبة تقارب 42.7% وانخفاضه أمام الين الياباني بنسبة 34.8% وأمام كل من الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني بنسبة 9%.

[12] ولعل أهم مثال على ذلك حاليا، على المستوى الدولي، هي حالة الصين التي تعاني ضغوطات كبيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الرفع من قيمة عملتها اليوان، والتي أصبحت من خلالها الصين محل اتهام بإتباع سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل الرفع من تنافسية اقتصادها خاصة أمام الاقتصاد الأمريكي، مع التذكير أن المنتوجات الصينية تغزو حاليا الأسواق الأمريكية نتيجة هذه السياسة.

تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009

عبد القادر زيتوني *
جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية - الجزائر
سهام دربالي**
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : إبرازا لحقيقة أداء الأوعية المصرفية الجزائرية تأتي هذه الدراسة لتقييم نشاط تعبئة المدخرات العائلية بشكل خاص لعقد من الزمن اعتمادا على عدد من المؤشرات التحليلية، فتبين بعد دراسة هذه الأخيرة أن الأوعية المصرفية على ضخامة هيكلها لم تتمكن من تجميع سوى 14% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع، وبقاعدة عملاء لم تتجاوز 14% في المتوسط من إجمالي القوى العاملة وحجم ادخار سنوي لم يتعد 1360 دينار لكل عامل.

الكلمات المفتاح : الكفاءة، الأوعية المصرفية، الادخار العائلي، نشاط التعبئة.

تمهيد : لا شك في أن مصطلح الكفاءة كان وما يزال لحد السّاعة عند أغلب المؤسّسات الجزائرية الاقتصادية منها والخدماتية مفهوما لا يعتدّ ولا يؤخذ به، لأنه وببساطة إذا ألقينا نظرة سطحية فإننا سنقع على حقيقة أن لكل صناعة ولكل خدمة ولكل نشاط تقريبا مؤسسة واحدة ترعى شؤونه وتسيطر على مساره، وما دامت المنافسة غائبة فإن مؤشّر الكفاءة لن تحتكم ولن تخضع له مؤسساتنا الجزائرية كمرشد ومقيّم للأوضاع.

هذا وإن حال مؤسسات القطاع المصرفي على أهميته وحيويته لم يختلف عن حال الباقي مذ نشأته وحتى الآن، فالدّارس لأرض الواقع سيلحظ بلا ريب سيطرة وهيمنة شبه كلية لعدد محدود من المؤسسات على خدمات القطاع ككل، الأمر الذي يفضي بنا إلى التأكيد على غياب كل شكل من أشكال المنافسة، مما قد يشير بالتوازي إلى غياب الكفاءة في الأداء.

وأخصّ بالذّكر في ذلك أداء نشاط تعبئة المدخرات العائلية، هذا الجانب الذي ظلّ على مدار سنين عديدة تحت المستوى المطلوب وذلك على الرّغم من الاهتمام التنظيري البليغ الذي حضي به جانب الادخار.

إنّ انخفاض المستوى الفعلي لمدخرات القطاع العائلي لدى مؤسّسات التعبئة قد انشق بالتحليل إلى طريقين، فإمّا أن يكون ذلك راجع إلى فائض السيولة التي ترتع فيها بنوكنا وتعاني منها، وإما هو الخلل والضّعف في عملية التجميع. ووقوفا على حقيقة الأمر فقد عنيت دراستنا بتحليل نشاط تعبئة مدخرات القطاع متسائلة عن **مدى كفاءة الأوعية المصرفية في القيام بذلك ؟**

احتكاما للواقع وإبرازا للحقيقة وصفا وعدّا أتت دراستنا هذه للوقوف على الوضع الحقيقي لعدد من المؤشرات المصرفية الكمية المرتبطة بنشاط تعبئة المدخرات غاية لتقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تجميع مدخرات القطاع العائلي وكشفا عن حجم الطاقات الادّخارية الضّائعة تحت غطاء الاكتناز. اعتمدنا في دراستنا على تحليل سلسلة بيانات زمنية امتدت من عام 1999 حتى عام 2009، معتمدة في ذلك على أداة القياس غاية للوصول إلى نتائج واقعية غير وصفية مدعّمة بشواهد إحصائية ورقمية.

وسعيا إلى أن تكون دراستنا متّسمة بالموضوعية والمنهجية فقد ارتأينا تنظيم مضمونها في ثلاث نقاط.

1. قنوات وأدوات تعبئة المدخرات العائلية؛
2. تطور نشاط التعبئة لدى المؤسسات المصرفية؛
3. تحليل مستوى كفاءة نشاط التعبئة لدى الأوعية المصرفية؛

* abdelkaderzitouni9@gmail.com
** project1644@yahoo.fr

1- قنوات وأدوات تعبئة المدخرات العائلية

تتميز المدخرات[1] العائلية بتنوع مجالاتها وضخامة حجمها، ما يعني أن استقطابها وتعبئتها[2] سيحتاج إلى قنوات وأوعية متخصصة لها من الوسائل والأدوات ما يمكنها من معرفة احتياجات ورغبات ودوافع العائلات وقدراتهم المالية وتطلّعاتهم المستقبلية.

1.1. قنوات تعبئة المدخرات العائلية : منها المصرفية وغير المصرفية.

- البنوك التجارية : اتّسمت عمليات الاستثمار والاستغلال في عصرنا الحديث باستخدام المصارف كوسائط مالية، إذ تفترض النّظرية المالية أن البنوك قادرة على تعبئة مدخرات مختلف العناصر الاقتصادية، وتكوين محفظات كافية تسمح لها بتوجيه هذه المدخرات نحو تمويل المشروعات النّاشئة وتلك التي ترمي إلى إحداث توسّع في نشاطها[3].

إن عملية تجميع المدخرات العائلية بالنسبة للاقتصاد والاستثمار لها من الأهمية ما تجعلها واحدة من أهم مجالات المساهمة الاجتماعية الخارجية للبنوك التجارية[4]، إذ تستطيع من خلال ما تقدمه من خدمات تشجيع الأفراد على الادخار خصوصا في القطاعات المتوسطة الدخل والفقيرة التي قد يكون من الصعب إقناعها باقتطاع جزء من الدخل وإيداعه لديها. هذا، ويساهم انتشار البنوك التجارية وفروعها في المناطق الجغرافية ذات النشاط الاقتصادي في تحويل المدخرات العينية إلى مدخرات نقدية فتقل بذلك ظاهرة الاكتناز[5] وتزداد القدرة الإنتاجية للأفراد والمشروعات في المجتمع.

- بنوك الاستثمار[6] : وهي بنوك تباشر عمليات تتصل بتجميع المدخرات (أموال المساهمين فيها وحملة سنداتها) [7] وتنميتها واستثمارها من خلال مساهمتها في إنشاء شركات استثمارية وشركات ذات نشاطات اقتصادية مختلفـــة بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد المحلي.

- البنوك الإسلامية : تعتبر البنوك الإسلامية من أهم التطوّرات المصرفية التي ظهرت حديثا، وهي منشآت مالية إسلامية اجتماعية **تلتزم** في جميع معاملاتها بأحكام وقواعد الشّريعة الإسلامية، وتقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية التقليدية دون استخدام سعر الفائدة أخذا أو عطاء، وتحصل على أموالها من الودائع من الأفراد الطبيعيين وغير الطبيعيين. وتقوم بتوظيف هذه الأموال في أنشطة عديدة منها التجارية والصناعية والعقارية والخدمية معتمدة في ذلك على أدوات التمويل ذات الصبغة الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة[8].

هذا ولقد جاء التفصيل في أنواع البنوك غاية منّا لتميزها بناء على طبيعة نشاطها، فمنها التجاري البحث ومنها الاستثماري البحث ومنها الجامع بين الصنفين.

- مؤسسات التأمين : وهي مؤسسات مالية غير مصرفية تقوم بصفة رئيسية بجمع المدخرات. والتأمين بطبيعته الغرض منه قيام المؤمن بتحمّل أخطار معيّنة نيابة عن الشّخص أو الجهة التي يحتمل تعرّضها لمثل هذه الأخطار وتقاضي أجر محدّد نظير ذلك غالبا ما يكون أقل بكثير من تكلفة تحمّل الخطر المتوقع حدوثه عند صاحب الخطر الأصلي[9]. وينقسم التأمين إلى قسمين، تأمين تعاوني وتأمين تجاري. فالتأمين التعاوني[10] يقوم به مجموعة من النّاس يتعرضون لنوع معين من المخاطر، فيلتزمون فيما بينهم بحصص نقدية توضع في صندوق الطوارئ ويقدّم التعويض لأيّ مشارك منهم عندما يقع عليه الخطر. أمّا التأمين التجاري، فيكون بعقد بين المؤمّن والجهة المؤمّنة وهي غالبا شركة التأمين[11]، على أن يدفع المؤمن قسطا شهريا وهو قسط التأمين.

ويتميز التّأمين عن مختلف أوعية الادخار الأخرى بأنه يعتبر وعاء منظّم يدفع في شكل أقساط ممّا يعطيها صفة الثّبات والاستقرار[12] كما أن التأمين يغطّي خسائر الأخطار غير المنتظرة، فربّ الأسرة الذي يقوم بالتأمين يحصل على مدخراته إذا انتهى أجل وثيقة التأمين – بوليصة – أو في حالة الوفاة فيترك لورثته الشّرعيين ما يساعدهم على مواجهة الظّروف التي تترتب على وفاته.

- صناديق الاستثمار : وهي عبارة عن أوعاء مالية[13] – تأخذ عادة شكل شركة مستقلة عن البنك الذي أنشأه- يتم من خلالها تجميع مدخرات المشاركين فيه من أفراد وشركات، لتقوم باستثمارها في الأوراق المالية أو بعض الأصول العينية، خاصة الأفراد الذين لا يملكون القدرة على استثمارها بأنفسهم.

- السوق المالية : تؤثر سوق الأوراق المالية على الميل للادخار من خلال ما توفره من مجموعة كبيرة من الأصول ذات جاذبية أكبر من ناحية السيولة والعائد والمخاطرة لوحدات الفائض – أصحاب المدخرات – غاية لتوليد أصول مالية أكبر والمحافظة على تفضيلاتها[14].

- صندوق توفير البريد : يعتبر صندوق توفير البريد من أقدم الأوعية الادخارية التي تعمل على تجميع المدخرات الفردية وكذا تشجيع محدودي الدخل على الادخار بما يؤدي إلى تنمية مدخرات القطاع العائلي، وبما يكفل زيادة قدرة الدولة على استثمار هذه المدخرات في المشروعات العامة. ويتميز هذا الوعاء بقدرته على استقطاب المدخرات الاختيارية الصغيرة التي لا تجد لها سبيلا مباشرا للاستثمار فتتجه بسهولة نحو الإنفاق الاستهلاكي[15].

1-2. أدوات تعبئة المدخرات العائلية : منها المصرفية، سنذكر بعض الأدوات التي تستخدمها كلاً من البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية. وغير المصرفية.

- الودائع الثابتة: تشتمل على نوعين، ودائع لأجل وودائع بإخطار سابق.

الودائع لأجل : وهي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة تتراوح بين 7 أيام وعدة سنوات ويدفع البنك فائدة تختلف وفقا لأجل استحقاق الوديعة. وعادة لا يمكن سحب الوديعة إلا في نهاية المدة المتفق عليها، إلاّ أن المودع قد يطلب سحب وديعته قبل الاستحقاق.

الودائع بإخطار سابق : وهي ودائع يمكن السحب منها بإخطار سابق من العميل تحدّد مدته عند فتح الحساب، حيث تحول هذه الوديعة إلى الحساب الجاري بمجرد إنهاء فترة الإخطار.

- ودائع التوفير : يمثل هذا الوعاء إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار عالمي واسع النّطاق، وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات منها صغر مبالغها وكثرة حساباتها وتزايد نموها بنمو الوعي المصرفي والزيادة في الدخل، وتتفق ودائع التوفير مع الودائع لأجل في أن كل منها يعد ادخار يمنح عليه فوائد إلا أن الأولى يمكن استردادها في أي وقت عكس الثانية التي تكون بأجل محدّد.

- شهادات الاستثمار العام : يمكن للبنك الإسلامي أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي يقوم بها البنك[16]، ممّا يعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه البنك من جميع أعماله، وهذا الشكل من التوظيف أقرب إلى الاحتفاظ بأسهم في المصرف نفسه. بالإضافة إلى الاستفادة من خبرة المصرف، فإن شهادات الاستثمار العام تحقق درجة أكبر من التنويع في الاستثمار ما يخفف عامل المخاطرة لدى المدخرين. كما يلاحظ أن الصيغة الاستثمارية لتلك الشهادات تسمح بإصدارها بقيم وفترات مختلفة وذلك يجعل بالإمكان تسويقها الشهادات ذات الفئات القليلة بين صغار المدخرين، كما يمكّن ذلك المدخر من أن ينوع استثماراته بين شهادات مختلف المصارف. أما اختلاف فترات الشهادات فيعطي مجالا إضافيا لتنويع التوظيف للمدخرات عبر البعد الزمني، كما يمكّن المدخر من التوفيق بين احتياجاته من السيولة وحسن توظيفه لمدخراته. ولاشك أن طبيعة هذه الشهادات تجعل قابليتها للتسويق عالية جدا مما يجعلها أداة جيدة لتوظيف المدخرات.

- أدوات التعبئة لدى شركات التأمين : تتمثل في وثائق التأمين على الأشخاص الفردية والجماعية.

- أدوات التعبئة لدى صناديق توفير البريد : وتعتبر ودائع التوفير[17] الأداة الوحيدة بصندوق توفير البريد يتم من خلالها تجميع المدخرات التي يتم استثمارها حسب ظروف السوق والمجالات الاستثمارية المتاحة.

- أدوات التعبئة والتوظيف في السوق المالية: تعتبر الأوراق المالية (الأسهم، السندات، المشتقات المالية) بمثابة أدوات لتعبئة مدخرات الأفراد وتحسين دخولهم، وذلك نظرا لإمكانية إصدارها بقيم تتناسب مع مختلف المدخرين، الأمر الذي يمكّن من تعبئة موارد مالية كبيرة بقدر اتساع قاعدة المشتركين وليس بقدر مقدرتهم المالية[18].

2- تطور نشاط التعبئة لدى المؤسّسات المصرفية

تتعدّد الأوعية التي تساهم في تعبئة المدخرات العائلية بالجزائر، فمنها المصرفية ومنها التأمينية ومنها أيضا ما يتم من خلال صندوق توفير البريد، ويعتمد كل وعاء من هؤلاء على منتجات تسهل عملية التجميع وتتيح مزايا لمستعمليها.

ويعدّ النظام المصرفي في الجزائر الوعاء الأكثر شيوعا داخل الاقتصاد الوطني، كونه مؤسّسة مالية تعمل على أساس الوساطة ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها وفقا للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية ووفقا للحاجات الاقتصادية[19].

ويعتمد في نشاط التعبئة على ما يسمى بالوديعة المصرفية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الشكل الادخاري الوحيد في معاملاته وهو ما يؤكد حقيقة توجه السياسة المصرفية إلى اعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة ادخارية. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه لا يمكن النظر إلى الودائع بأنواعها المختلفة على أنها تمثل ادخارا وفقا للمفهوم الاقتصادي المتعارف عليه لذلك المصطلح، فالحسابات الجارية لا تمثل في الواقع أموالا يتم حبسها عن الإنفاق عن الاستهلاك خلال الفترة الزمنية الحالية، وإنما هي أموال سائلة يتم التعامل عليها بشيكات لتسوية المعاملات، أي أن الوعاء الادخاري الذي يساهم في تعبئة مدخرات القطاع العائلي هو الودائع لأجل.

هذا، وتساهم جميع مؤسّسات النظام المصرفي بما فيها البنوك التجارية الحكومية والبنوك الخاصة في جذب المدخرات الأسرية، إلاّ أنه وبحكم هيمنة البنوك العمومية* على السوق المصرفية فإن الجزء الأكبر من مدخرات الأفراد يتركز لدى هذه البنوك، هذا مع مساهمة ضئيلة جدا من طرف البنوك الخاصة. وبغية إعطاء تحليل مفصّل لتطوّر مدخرات القطاع العائلي على مستوى النظام المصرفي فإننا سنحاول دراسة وتحليل تطوّر حجم هذه المدخرات على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط باعتباره أهم مؤسّسة لتعبئة مدخرات قطاع الأسر ثم على مستوى باقي البنوك الأخرى، العمومية والخاصة على السواء.

1.2. تطوّر حجم المدخرات العائلية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط : يعتبر الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط جهازا وطنيا متميزا في مجال تعبئة المدخرات العائلية، فهو من أكبر المؤسّسات المصرفية المتخصّصة في ذلك على مستوى السوق المصرفية الجزائرية، إذ أنه يساهم في تعبئة أكثر من 20% من مجموع المدخرات التي تتجمّع لدى النظام المصرفي، بقاعدة عملاء تجاوزت 6.6 مليون أي ما يعادل سدس السكان.

يعتمد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في نشاط التجميع على عدة منتجات من أهمها، دفتر ادخار السكن الذي يسمح للمدخر بالحصول على المبلغ وفوائده أو إمكانية الحصول على سكن اجتماعي ضمن مخطط الادخار، هذا إلى جانب دفتر الادخار الشعبي الذي يعتبر بمثابة ادخار حر في الإيداع وفي السحب وغير محدود المبلغ.

وتبرز بيانات الصندوق أن حصّتة في سوق الودائع قد كانت متذبذبة وبنسب متقاربة في حدود 20% و 42%، حيث حقّق البنك أعلى نسبة له في سوق الودائع عام 1991 بمعدل 42,6% ما يؤكّد هيمنة هذا الأخير على السوق وكذا أهمية الدور الذي كان يؤدّيه في عملية التعبئة، ثم انخفضت هذه النسبة تدريجيا على مدى 5 سنوات لترتفع مرة أخرى إلى 40.3%، لكن وانطلاقا من سنة 1996 بدأت حصته السّوقية في التراجع وبشكل مستمر، وذلك بسبب التغيرات التي لحقت به، إذ تحوّل من صندوق إلى بنك، فتقلصت بذلك مهامه الأساسية التي أوكلت له فيما سبق، وفي نفس الوقت لقي نوعا من المنافسة من باقي البنوك، لكن ورغم ذلك لازال هذا البنك يسيطر على حصة مهمة من ودائع العائلات بنسبة لا تقل على 20%.

ولقد عرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال العقدين الماضيين تطوّرا مهما سواء من حيث عدد المدخرين ومن حيث حجم المدخرات التي تمكّن من تجميعها، إذ وصل حجم المدخرات المتراكمة لديه إلى أكثر من 673 مليار دينار عام 2009، ما يبرز أهمية الدور الذي يقوم به حيال نشاط التعبئة وكذا شكل الأوعية الادخارية التي تفضلها العائلات الجزائرية.

أمّا بخصوص التطوّر السّنوي لحجم المدخرات لدى الصندوق، فإن حجم المدخرات شهد نموا متذبذبا طول الفترة 1970-1989. وأكثر تفصيلا، فقد سجل أعلى معدل نمو في حجم المدخرات خلال الأعوام 1982،1971و2009 بـ 135% 112% و125% على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى أنه في عام 1971 كلّف الصندوق بتمويل برامج السكنات اعتمادا على أموال الادخار، الأمر الذي أدى إلى حدوث ارتفاع كبير في حجم المدخرات العائلية لديه. هذا، وقد قامت الدولة في عام 1982 بعملية سحب الأوراق المالية ذات القيمة 500 د.ج وهو ما استفاد منه الصندوق الوطني إذ استطاع تجميع أكثر من 2,2 مليار دينار نتجت أساسا من الأشخاص الذين يمتهنون النشاطات التجارية الحرة. أما بخصوص عام 2009 فإن ذلك يبرر على أساس الارتفاع الملحوظ في مستوى دخل الأفراد. وبشكل عام يمكن القول أنه خلال الفترة 1970-1989 شهد الادخار العائلي نموا بمعدلات مرتفعة قدرت بـ 37% في المتوسط باستثناء سنة 1972 و1981 وكذا 1983 حيث كانت معدلات النمو سالبة ما يعني حدوث تراجع في حجم المدخرات لدى الصندوق.

وبخلاف ذلك فقد شهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008 انخفاضا كبير في معدلات النمو، بل وكانت سالبة تقريبا على طول الفترة خصوصا خلال 1997-2008، ويعود السبب في ذلك إلى منافسة البنوك وكذا انخفاض معدلات الفائدة.

2.2. تطوّر حجم المدخرات العائلية لدى باقي البنوك : إن دور البنوك الأخرى، العمومية والخاصة، هو الآخر لا يمكن وصفه بالأهمية التي قد يراها البعض ظاهريا، بل إن نشاطها التجميعي قد كان أسوء في بعض الفترات إذا ما قورن بحجم المدخرات المتاحة في الاقتصاد، إذ تشير التحاليل أن حجم المدخرات لديها عرف تذبذبا كبيرا جدا طوال الفترة 1987-2009. وبتحليل معدلات النمو يتضح لنا جليا أنه لم تك للبنوك سياسة واضحة مرسومة المعالم اتجاه نشاط التعبئة، ذلك أن معدّل نموها تارة يكون مرتفعا جدا وتارة يكون سالبا ما يشير وبشكل واضح إلى أن ادخار الفرد الجزائري هو ادخار طوعي وليس ادخار محفّز من طرف تلك البنوك.

وتفسر معدلات النمو الايجابية إما بارتفاع معدلات الفائدة أو حدوث تحسن في مستوى دخل الفرد، وعلى خلاف ذلك فإن معدلات النمو السالبة قد تشير إلى حدوث سحب للمدخرات إما لإيداعها في بنوك أخرى كالصندوق الوطني قصد الاستفادة من بعض الخدمات التي تظهر بين الفينة والأخرى، وإما غاية لاكتنازها بفعل فقدان الثقة في الجهاز المصرفي وهو الأمر الجاري فعلا، حيث أن ظاهرة الاكتناز باتت ظاهرة مفروضة على الفرد الجزائري لأسباب من بينها ما ذكرناه آنفا.

3- تحليل مستوى كفاءة نشاط التعبئة لدى الأوعية المصرفية

تعتبر الأوعية المصرفية بمثابة العمود الفقري للنظام المصرفي الجزائري، ولذا فإن تقييم نشاطها وتحليل مستوى كفاءته يعدّ مطلبا ضروريا. ونظرا لازدواجية نشاطها فإن الجانب الأوْلى بالتقييم والمتابعة هو نشاط تعبئة المدخرات خصوصا العائلية لكونها تمثل جزءا معتبرا من إجمالي الادخار. وبطبيعة الحال فإن عملية التقييم تعتمد على عدد من المؤشرات الكمية تحدّد مستوى الأداء وتكشف عن مصادر القوة ونقاط الضعف.

1.3. مؤشّرات كفاءة نشاط التعبئة : إن الوقوف على مدى كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات العائلات الجزائرية يتطلّب تحليل مستوى المدخرات التي تم جمعها مقارنة بعدد من المؤشرات ذات العلاقة، ذلك أن معدل النمو وحده لا يعدّ مؤشرا كافيا للدّلالة على كفاءة أداء النشاط من عدمه، ومن ثم فإننا سندرج عددا من المؤشرات الأكثر عمقا ودلالة غاية لتقييم الواقع العملي للنشاط، فكان من تلك المؤشرات ما يلي :

أ- المتغير التابع : يشير إلى كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة المدخرات العائلية، وقد تم التعبير عنه بالتطور السنوي لحجم المدخرات العائلية لدى الأوعية المصرفية. فكلّما ارتفع حجم المدخرات بمعدل يماثل التغير في المؤشرات التي سنتناولها ارتفع مستوى الكفاءة.

ب- المتغيرات المستقلة :

ب.1. إجمالي الادخار العائلي : يعبر عن الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها (أي الدخول الموزعة بعد خصم الضرائب المباشرة) والإنفاق الخاص على الاستهلاك[20]. وهو أحسن المؤشرات التي تدلّ على مدى كفاءة نشاط التعبئة، إذ كلّما اقترب حجم المدخرات المعبأة إلى الحجم الإجمالي دلّ ذلك على نجاعة سياسة جذب الادخار، بينما يشير العكس إلى انتشار ظاهرة الاكتناز.

ب.2. الدخل العائلي المتاح: يعبر عن مستوى الدخل المتوفر للإنفاق والادخار من طرف العائلات في الاقتصاد ويعطى بالعلاقة التالية :

الدخل العائلي المتاح = الناتج الداخلي الخام + صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج- الإهلاك- الأرباح غير الموزعة + التحويلات – الضرائب

ولقد تم اعتماد هذا المؤشر غاية لبيان مدى تأثر نشاط التعبئة بتغير الدخل المتاح، فالمنطق يقضي بأن كل زيادة في الدخل يصاحبها زيادة في معاملات الأفراد مع الأوعية المصرفية.

ب.3. تغطية الائتمان المصرفي : يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد الأوعية المصرفية على المدخرات العائلية في تمويل نشاطها الائتماني والمصرفي، فقوّة العلاقة بين المدخرات المعبأة وحجم الائتمان يشير إلى قدرة الأوعية المصرفية على تغطية احتياجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على استقطاب المدخرات. والتزاما بمبدأ تخصيص الموارد فقد تم التركيز هنا على مدى قدرة المدخرات العائلية المعبأة على تغطية الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقط باعتبار القطاع العائلي هو من يشكّل هذا الأخير.

ب.4. حجم قاعدة العملاء : إن الغاية من إدراج هذا المؤشر هو بيان حجم قاعدة العملاء استطاعت الأوعية المصرفية الوصول إليها وبالأخص الفئة العاملة التي باعتبارها الفئة الأكثر قدرة على تكوين مدخرات، فكلّما اتسع نطاق التأثير على هذه الفئة كلما زادت قدرة الوعاء المصرفي على استقطاب مدخرات إضافية.

2.3. تحليل الأهمية النسبية لمستوى المدخرات العائلية لدى الأوعية المصرفية : بعد أن تم التعريف بالمؤشرات وبينا اتجاه العلاقة بينها وبين المتغير التابع، سنأتي الآن على عملية الإسقاط الميداني، إذ سنتعمد على طريقة التحليل بالنسب لفترة عقد من الزمن.

1.2.3. نسبة المدخرات المعبأة إلى إجمالي الادخار العائلي : كما سبق وأشرنا فإن هذه النسبة هي أحسن المؤشرات تعبيرا عن كفاءة نشاط التعبئة لدى الأوعية المصرفية، حيث يعكس مستواها مدى قدرة هذه الأخيرة في التأثير على قرارات الفرد الادخارية وتغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي.

وبقراءة ما توفّر لنا من بيانات حول هذه النسبة يتبين لنا أن هناك حجما كبيرا من المدخرات بما يزيد عن 80% لا يزال طليقا في الاقتصاد وهو ما يشير وبلا ريب إلى عدم فاعلية الأوعية المصرفية في امتصاص مدخرات القطاع العائلي وتحويلها إلى مجالات الاستثمار المختلفة، وقد فسّر البعض ذلك بإحجام أوعية الجهاز المصرفي عن تعبئة المزيد من المدخرات بسبب وجود فائض كبير من السيولة لديها، بينما أرجع البعض الآخر ذلك إلى تفضيل الأسر الجزائرية اكتناز أموالهم وجعلها في صورة أموال سائلة أو في صورة ذهب ومجوهرات أو شراء أراضي وعقارات. وأيّا كان من السببين أو غيرها من الأسباب، فإن ما يخلص إليه التحليل هو أن القنوات المصرفية بأدائها هذا هي قنوات ضعيفة الكفاءة لا من حيث نشاط التعبئة ولا من ناحية تسيير الحجم المعبأ، بحكم الانخفاض الشديد والمستمر أحيانا في النسبة المدروسة.

2.2.3. درجة تأثر نشاط التعبئة بالتغير في الدخل العائلي المتاح : إذا كان المنطق يقضي بأن كل زيادة في الدخل المتاح يصاحبها زيادة في معاملات الأفراد مع الأوعية المصرفية فإننا نجد أن الواقع قد خالف المنطق إلا في حالات قليلة، حيث يظهر لنا أن الدخل العائلي المتاح قد شهد تغيرات ايجابية طوال فترة الدراسة عكس ما يشير إليه التغير في حجم المدخرات المعبأة والذي كان سلبيا في عدة فترات تقريبا. وحتى بالنسبة للفترات التي شهد فيها نشاط التعبئة تجاوبا ايجابيا للتغير في الدخل المتاح فإن نسبة الاستجابة أو الحساسية لذلك التغير قد كانت ضعيفة جدا، إذ لم تتجاوز 14% باستثناء عامي 2000 و2001، ما يدل على عجز أو عدم اهتمام الأوعية المصرفية بنشر الوعي المصرفي، ويمكن الاستدلال على ذلك بارتفاع الطلب على السلع الكمالية بشكل ملفت للانتباه خصوصا خلال العقد الأخير.

ولئن أردنا أن نقف على مظاهر العجز فإننا سنصل ذلك بفشل منتجات التعبئة، فهذه الأخيرة وللأسف لا تمتلك صفات التميّز والتحفيز، فبالإضافة إلى كونها ذات نمط واحد لدى جميع الأوعية تقريبا، فإنها لا تخضع للتحديث ولا تساير التغيّرات السلوكية للأفراد ولا حتى الاقتصادية وأقصد هاهنا التضخم، إذ لا يزال لحد الساعة عائد الادخار سلبي، وبالتالي ليس من المستغرب أن يعزف الفرد الجزائري عن إيداع مدخراته لدى الأوعية المصرفية باحثا عن فرص بديلة ذات عائد أحسن.

3.2.3. أهمية المدخرات العائلية في تغطية الائتمان المصرفي : كبنوك تمتلك مقومات السلامة فإنه من المفترض أن يكون الادخار المصدر الرئيس لتغطية طلبات الائتمان خصوصا طويل الأجل باعتباره يخدم الجانب التنموي بشكل أكبر، فكلما كان التوافق بين الطرفين كبيرا كان نشاط البنوك سليما. وانطلاقا من هذه

العلاقة الترابطية وقراءة لواقع النشاط الائتماني للأوعية المصرفية فإنه يمكن القول بأن نشاط تعبئة المدخرات العائلية قد كان بعيدا جدا عن المستوى المطلوب، فعلى الرغم من أننا ركزنا فقط على الجانب الائتماني للقطاع الخاص إلا أن نسبة التغطية لم تتجاوز 19% باستثناء السنوات الثلاث الأولى وبالأخص عام 2001 أين كان معدل نموهما متقارب، وهو ما يفسر بالتحفيزات التي أولتها الدولة للقطاع الخاص دافعة بذلك الأوعية المصرفية إلى تنشيط جانبي التعبئة والائتمان، وفيما عدا ذلك التغير الظرفي فإن نسبة تغطية الادخار العائلي لحجم الائتمان الخاص قد عرفت تناقصا مستمرا ما يعني تدهور قدرة البنوك على جذب مدخرات الأسر الجزائرية واعتمادها وبشكل كبير جدا على السيولة المتاحة لتعويض العجز، الأمر الذي يدلّ على تركيز الأوعية المصرفية على الائتمان قصير الأجل والذي كما نعلم لا يخدم مسار التنمية المنشود. ولئن أردنا تفسير ذلك فإننا سنربط التدهور الحاصل بانعدام ثقة الأفراد في قدرة الأوعية المصرفية على توظيف وتثمير مدخراتهم فيما يعود بالنفع عليهم.

4.2.3. حجم قاعدة العملاء المستقطبة : إن من مظاهر قوة أداء الأوعية المصرفية قدرتها على جذب المزيد من العملاء ودفعهم إلى زيادة مدخراتهم فكونها مصدر مهما لموارد البنك فإن مبدأ الرشادة يقضي بضرورة الاهتمام بتلبية احتياجاتها ورغباتها خصوصا في ظل المنافسة التي تشهدها البيئة المصرفية اليوم. ولئن كان هذا هو المنطق فإن واقع الأوعية المصرفية الجزائرية قد أخذ اتجاها مغايرا، فعلى الرغم من اتساع حجم القوى العاملة فإن القنوات المصرفية لا تزال عاجزة عن توصيل خدماتها لتشمل جميع أفراد تلك الفئة، حيث يتبين لنا أنه طوال عقد من الزمن لم تتمكن البنوك من استقطاب سوى 14% في المتوسط من حجم الفئة العاملة، بل والأكثر من ذلك أنه وبإجراء تحليل لمتوسط الادخار المستقطب من كل فرد عامل وجدنا أنه لم يتجاوز 1360 دينار سنويا، وهي نسبة تدل على غياب تام لكل شكل من أشكال الوساطة المالية. وبطبيعة الحال هذا التدني الكبير له أسبابه، أوّلها غياب سياسة الابتكار وتنويع المنتجات وثانيها الوقوف عند رغبات الأفراد فهاهي بريطانيا البلد الغربي قد أنشأت بنوكا إسلامية ليس حبا في الإسلام وإنما غاية لاستقطاب مدخرات ذلك الحجم الهائل من الجالية المسلمة المقيمة هناك والتي قدرت بأكثر من 3 مليون مسلم، وقس على ذلك فرنسا وغيرها من الدول، وإذا كان هذا هو حال الدول المتقدمة فكيف بنا نحن كدولة متخلفة بعيدة ألف ميل عن مسار التنمية.

خلاصة : إذا كان الاستثمار عماد التنمية والادخار مورد الاستثمار، وإذا كانت التنمية شعار دولة الجزائر، فإن قوّة الترابط بين تلك الأطراف الثلاث لتتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة الجهاز المصرفي في أداء نشاطه، ففيه تتجمع الموارد ومنه تنساب. وإذ الأمر كذلك، فإن النجاح في تجسيد مبدأ الكفاءة في نشاطه مقترن بمدى قدرته على تعبئة كل دينار يفيض عن استهلاك الفرد. بيد أنه وكما اعتادت عليه باقي المؤسسات الجزائرية فإن الانحراف لم تسلم منه أوعية ذلك الجهاز على الرغم من حساسيته الكبيرة لباقي متغيرات الاقتصاد، فالأداء الضعيف الباهت الذي عكفت عليه تلك القنوات ولا تزال قد كسّر حلقة الادخار وبالأخص العائلي وما المؤشرات التي تناولتها دراستنا على قلتها إلا دليل صارخ على ذلك، فهذه الأخيرة قد كشفت عن وجود ضعف كبير في نشاط التعبئة ضعف تعددت مداخله وتنوعت مبرراته. وطبعا لا أجزم هاهنا بأني قد أحطت بأوجه ذلك الضعف كلها بيد أني أجملت البعض منها لتدل على غيرها، فكان من ذلك :

- على الرغم من أن الأوعية المصرفية هي الأكبر حجما والأكثر انتشارا مقارنة بالأوعية الادخارية الأخرى إلا أنها لم تستطع تعبئة سوى 14% في المتوسط من الحجم الإجمالي لمدخرات الأسر الجزائرية.

- تشير نتائج التحليل إلى محدودية قدرة الأوعية المصرفية على نشر الوعي المصرفي بدليل اختلاف اتجاهات التغير لكل من الدخل العائلي المتاح والحجم المعبأ من مدخرات الأسر، هذا إضافة إلى انخفاض نسبة تغير الادخار المعبأ مقارنة بالتغير في الدخل المتاح وذلك في حالات التوافق.

- تعتمد أوعية الجهاز المصرفي في تغطيتها للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على سيولتها بنسبة تفوق 82% ما يعني أن نسبة مساهمة المدخرات العائلية في تمويل طلبات الائتمان لا تتجاوز 18%، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على انخفاض الحجم المعبأ من المدخرات.

- تدني حجم قاعدة العملاء من الأفراد لدى الأوعية المصرفية، فهذه الأخيرة لم تتمكن من استقطاب اهتمام سوى 14% في المتوسط من الحجم للقوى العاملة باعتبارها الفئة الأكثر قدرة على تكوين مدخرات وبادخار سنوي لا يتجاوز 1360 دينار جزائري.

بناء على هذه النتائج فإننا نفزع إلى تقرير القول بأن الأوعية المصرفية الجزائرية لا تزال بعيدة جدا عن المستوى الكفء أو الأمثل لنشاط الوساطة المالية القائم أولا على جانب التعبئة، فلو استثنينا مدخرات القطاع الحكومي فإن نشاط هذه الأوعية سينهار حتما. وأكثر من ذلك فإن هذا الضعف قد ولّد ظاهرة خطيرة لدى أفراد المجتمع صنفها فقهاء الاقتصاد من بين الجرائم الاقتصادية، ألا وهي ظاهرة الاكتناز.

بناء على ما أقرّته النتائج ونظرا للأهمية البالغة للادخار بشكل عام سنقدم بعض التوصيات أملا أن تحظى باهتمام أهل الشأن وهي كما يلي :

- التوسّع في الأوعية الادخارية التي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح.
- تحديث وتبسيط الخدمات والمنتجات المصرفية والاهتمام أكثر برغبات المدخرين.

- خلق أوعية ادخارية جديدة لا تستند على أسعار فائدة محدّدة ولكن على فكرة التقييس، بمعنى أن يقوم البنك بإعادة تقييم أرصدة المدخرات على أساس الرقم القياسي للأسعار بما يكفل المحافظة على القوة الشرائية لتلك المدخرات ومنع تآكلها بفعل التضخم.

- توفير امتيازات للمدخرين.

الإحالات والمراجع :

[1]- يعرّف الادخار على أنه اقتطاع جزء من دخل أو ثروة مكتسبة، بشرط أن يكون في صورة تمكن الاستفادة منه وأن يكون متاحا في أي زمن للاستخدام في الاستثمار.
[2]- يقصد بنشاط التعبئة ذلك النشاط الهادف إلى تحويل الادخار من مجرد حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك والاكتناز إلى ادخار مولد لدخل إضافي، أي ادخار منتج.
[3]- فرحي محمد، التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية""، جامعة الشلف، 2006، ص346.
[4]- حسني خليل محمد، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي " محاولة لقياس الأثر الكمي لبعض العوامل "، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " المدخرات في مصر مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989،ص158.
[5]- قد يظهر للبعض أن الاكتناز والادخار يحملان نفس المفهوم، إلا أن المتعمّق يجد خلاف ذلك، فالاكتناز ولو أنه يتشابه مع الادخار في كونه جزء من الدخل الذي لا تنفق على الاستهلاك إلا أنه لا يعرض في سوق رأس المال، بل يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، فهو إذ يشكل جزء من الثروة المعطلة. للتوسّع أنظر: محمد عبد العزيز عجمية و مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص: 183.
[6]- بنوك الاستثمار هي عبارة عن منشآت مالية غير تجارية تختلف عن البنوك التجارية في أنها تقوم أساسا بتمويل الأنشطة الاستثمارية عن طريق القروض الطويلة الأجل، وإنشاء المشروعات المختلفة والمشاركة فيها، كما أن رأسمالها كبير وودائعها طويلة الأجل.
[7]- ناجي مخائيل حبيب، الفجوة الادخارية – التضخم- عبئ الدين الخارجي " دراسة عن الاقتصاد المصري 1984-1986 "، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص83.
[8]- سعيد بن حسين بن علي المقرفي، "الاستثمار القصير الأجل في البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية 2005، ص34، بتصرف.
[9]- عثمان بابكر، "التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2005، ص478، وللمزيد من التفصيل أنظر :
- مليكة محديد، "التأمينات على الأشخاص ومدى مساهمتها في الادخار الوطني"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص01.
- محمد سليمان الأشقر وآخرون،"قضايا اقتصادية معاصرة"، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص11-12.
[10]- حسن محمد الرفاعي، "الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص149، بتصرف.
[11]- يوسف كمال، "الزكاة وترشيد التأمين المعاصر"، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1986، ص22، بتصرف.
[12]- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، ، 2006، ص199 بتصرف.
[13]- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ' دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية '"، رسالة ماجستير الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة 2006، ص35.
[14]- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص121.
[15]- أميرة تهامي محمد الطيب، "دور الأوعية الادخارية في تنمية الادخار العائلي في مصر"، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، مصر، 2008، ص119.
[16]- للتوسع أنظر: شعبان محمد إسلام البرواري، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي – دراسة تحليلية نقدية"، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2001 ص161.
[17]- للتوسع أكثر أنظر: علي أحمد السالوس، "حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار"، دار القرآن،قطر، الطبعة الرابعة عشر، 2003، ص120.
[18]- حسين عبد المطلب حسين الأسرج، "دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر" ، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، مصر، 2001، ص41 بتصرف.
[19]- بطاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 ص193، بتصرف.
* تهيمن البنوك العمومية على السوق المصرفية بنسبة 92.2 %.
[20]- صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، "مقدمة في الاقتصاد"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص461.

عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر
(دراسة قياسية للفترة من 1970-2009)

د. علي يوسفات *
جامعة أدرار، الجزائر

ملخص : يدرس هذا البحث العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 1970-2009 باستخدام نموذج " خان وصنهاجي" لتحديد عتبة التضخم، وكانت نتيجة الدراسة أن عتبة التضخم في الجزائر هي6 %، معنى ذلك معدلات التضخم الأكبر من 6% قد تسبب الضرر للنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاح : التضخم، النمو الاقتصادي، عتبة التضخم، نموذج خان وصنهاجي.

تمهيد : على مدى العقود القليلة الماضية، كان دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تلقى اهتماما واسعا من خبراء والاقتصاديين، وصانعي السياسات ومحافظي البنوك المركزية، وفي كل البلدان سواء المتقدمة أو النامية، على وجه التحديد مسألة ما إذا كان التضخم مفيدا للنمو الاقتصادي أو ضاراً له، لأن هذا الأمر ولد نقاشاً وجدلاً كبيراً نظرياً وتجريبياً بين أنصار النظرية البنيوية (Structuralists) وأنصار النظرية النقدية (Monetarists).

وفي هذا الصدد كانت أبحاث موندال و توبين Mundell and Tobin (1965) توقعت وجود علاقة إيجابية بين معدل التضخم ومعدل تراكم رأس المال، وهذا بدوره يعني ضمناً وجود علاقة إيجابية مع معدل النمو الاقتصادي.

وفي المقابل دراسات فيشر و موديلياني Fischer and Modigliani (1978) تشير إلى وجود علاقة سلبية وغير خطية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي من خلال آليات نظرية النمو الجديد (New growth theory)، ويذكرون بأن التضخم يفيد النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لا تزال محل جدال وغير حاسمة، وكما أن العديد من الدراسات التجريبية القياسية تؤكد وجود علاقات سببية بين هذين المتغيرين الاقتصاديين الكليين الرئيسيين، ولكن ما هو الحد المسموح به من التضخم الذي لا يأتي بضرر على معدلات النمو، والذي يصطلح عليه بعتبة التضخم (The threshold level of inflation).

يمكن معالجة هذا الموضوع في ظل الإشكالية التالية :

ما هو مستوى عتبة التضخم المقبولة في الجزائر الذي لا يضر بالنمو الاقتصادي ؟

فرضيات البحث :

- الفرضية 1 : إن العتبة التضخم في الجزائر تقع بين 7 و 11% حسب دراسة (2001Khan and Senhadji).

- الفرضية 2 : إن العتبة التضخم في الجزائر تقع بين 3 و 6 % حسب دراسة (Khan, Senhadji and Smith 2005)

أهداف البحث :

- هو الاستكشاف التجريبي القياسي لعتبة التضخم من خلال العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

منهجية البحث : تقوم هذه الدراسة على اعتماد واستخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (rGDP- Real gross domestic product)، والأرقام القياسي لأسعار المستهلك (CPI -Consumer price index) للفترة من 1970-2009 في الجزائر، ستجرى هذه الدراسة في مستويات لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (log of real GDP) والتي سيرمز بـ GDP^* و لوغاريتم مؤشر أسعار المستهلكين (log of CPI) والذي سيحسب من التغيرات في معدلات التضخم والتي يرمز لها بالرمز بـ INF . هذا قصد الوصول لمعرفة عتبة التضخم في الجزائر باستخدام نموذج " خان وصنهاجي " (Khan & Senhadji) (2000) في هذا الصدد.

* Yousfatali@gmail.com

- الدراسات السابقة : بسبب أهمية هذا الموضوع وآثاره المهمة على الاقتصاد هناك العديد من الدراسات، ومنها :

- ساريل (**1996 Sarel**) باستخدام جدول بيانات من 1960-1996، قدر **ساريل** مستوى عتبة التضخم في حدود 8 و 10%. وأن معدلات التضخم الأقل منه ليس له تأثير كبير على النمو، أما المعدلات التضخم الأكبر فلها تأثير سلبي، وذات دلالة إحصائية.

- غوش وفيليبس (1998 Ghosh and Phillips)، وذلك باستخدام عينة أكبر من Sarel، والوصول إلى مستوى عتبة أقل بكثير من معدلات التضخم (1996) Sarel، بمعدل سنوي قدره 2.5%.

- خان وصنهاجي (2001 Khan and Senhadji) تبين أن عتبة التضخم تميل إلى أن تكون أعلى في البلدان النامية بحيث تكون هذه العتبات في نطاق 7 و 11 % في مقابل 1 و 3 % للبلدان الصناعية.

- سويدان (2004 Sweidan) في دراسة تفحص العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الأردني في الفترة بين عامي 1970 و 2003، حيث وجد أن هناك علاقة تميل إلى أن تكون إيجابية وذات دلالة إحصائية دون بلوغ معدل التضخم 2%، أما إذ فاق مستوى عتبة التضخم 2% فهذا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأردن.

- حسين (2005 Hussain) الذي قدر مستوى عتبة التضخم في باكستان بين 4 إلى 7% باستخدام البيانات السنوية للفترة ما بين 1973 و 2005 بأن معدل التضخم الذي يتجاوز هذا النطاق ضارة بالنمو الاقتصادي في باكستان.

- خان وصنهاجي وسميث (2005 Khan, Senhadji and Smith) وقدرت هذه الدراسة العتبات التضخم في حدود 3 و 6%، مما يشير إلى أن التضخم قد يسبب الضرر في حالة المعدلات المنخفضة (أكبر من7%).

ولقد قسمت الدراسة إلى مراحل أساسية وهي :

1- الإطار النظري لعتبة التضخم والنمو الاقتصادي.
2- النموذج و المنهجية الدراسة.
3- معالجة بيانات الدراسة.

1- الإطار النظري لعتبة التضخم والنمو الاقتصادي.

1.1. ماهية التضخم : يعرف **معدل التضخم** (Inflation rate) بأنه النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار CPI (**Consumer price index**)، وله أنواع عديدة، منها[1] :

- التضخم الجامح (Hyperinflation) هو تضخم ذو معدلات عالية (يصل إلى 1000 أو مليون، أو حتى مليار بالمائة سنويا).

- التضخم السريع (Galloping inflation) ومعدله 50 أو 100 أو 200 بالمائة.

- التضخم المعتدل (Moderate inflation) وهو ارتفاع في مستوى الأسعار لا يحرف الأسعار أو المداخيل بحدة.

كما هو معلوم للتضخم آثار اقتصادية كبيرة تؤثر على مستويات المعيشة، على العملة الوطنية، وعلى إنجاز المشاريع، وحركة التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي...الخ.

2.1. ماهية عتبة التضخم (The threshold level of inflation) : يمكن وصف مستوى عتبة التضخم بأنه نقطة انعطاف التي يكون بعدها نمو الناتج ليس أمثلا، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن معدلات التضخم في مستوى أعلى من العتبة تضر بالنمو الاقتصادي[2].

3.1. ماهية النمو الاقتصادي (Economic Growth) : يعرف **النمو الاقتصادي** بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معين. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا[3].

ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي GDP (**Gross domestic product**) وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها[4]، و لكن هدف أي الاقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth) قائم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة. ولكن هناك أشكال أخرى للنمو غير متوازنة شائعة في الاقتصاديات العالمية الحالية[5].

4.1. التضخم والنمو في الجزائر خلال الفترة (1970-2009) : تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي و وضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائر بعد ذلك أشد فتراته تأزماً نتيجة تراجع أسعار النفط، وتدهور احتياطيات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام، و تدهور الوضع الأمني...الخ.

1.4.1. متوسط نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم كل خمس سنوات (1970-2009) : من خلال الشكل (1) أدناه، شهدت الفترة من 1970-1989 تراجعات نسبية في معدلات النمو الاقتصادي من حوالي 22% إلى 10% في المتوسط، كما شهدت نمو معدلات التضخم نمواً حتى بلغت أقصى قيمة متوسطة لها حوالي 12% ثم تراجعاً بسيطة إلى 9%، أما الفترة بين 1990-1999 فقد شهدت بداياتها ارتفاعات متزايدة في متوسط معدلات النمو حتى وصلت أقصى متوسط لها خلال 1990-1994 حوالي 29 % لكنها مصحوبة بارتفاعات حادة لمتوسط معدلات التضخم حتى بلغت حوالي 25% من نفس الفترة، كما تراجعت متوسط معدلات النمو بحدة خلال الفترة 1995 -1999 لتصل إلى حوالي 17% مصحوبة بتراجع كبير لمعدلات تضخم بلغ متوسطه حوالي 12%، ولكن الفترة من 2000-2009 شهدت تراجعات بسيطة من 15% إلى 12% في متوسط، مع تراجع كبير لمتوسط معدلات التضخم عن فترة التسعينات واستقراره خلال هذه فترة 2000-2009 عند متوسط سنوي 3% تقريباً.

2.4.1. معدلات التضخم والنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1970-2009) : من خلال الشكل (2) أدناه، شهدت الفترة بين 1970-2009 تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط وأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على طلب العالمي للطاقة، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 (65 %) يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 (16%) والتي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية ولكن هذه أسعار سرعان ما انهارت خلال أزمة 1986 المالية مما انعكس على معدل النمو بانحدار الشديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي – 9%، ولكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 (12%) و 1991 (23%) تقريباً، وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بسلب على معدلات النمو خلال 1992-1994، ومعدلات نمو متواضعة بين 1994- 1999.

مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حين وصلت أقصى معدل لها عام 2008 بحوالي 28% برغم الأزمة المالية العالمية الراهنة، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حادة جدا نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد، وبروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية.

أما معدلات التضخم فقد شهد نمو بسيط خلال الفترة من 1970 إلى 1989، ولكن فترة من 1990-1996 فشهدت أعلى مستويات التضخم إذ بلغت عام 1992 أكثر 31%، لتراجع إلى عام 2000 إلى 0.3% ثم يستقر عند مستويات 3% من عام 2001-2009.

2. النموذج و المنهجية

- المرحلة الأولى : - اختبار جذر الوحدة (Unit Root test) : نستعمل اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار (ADF) Augmented Dickey-Fuller، اختبار Phillips-Perron (PP)، اختبار (KPSS). Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin.

لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلستين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختيار ديكي فوللر (DF)، أو ديكي فوللر المطور (ADF) (في هذا البحث

سنكتفي بالاختبار الأخير) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن أو بدونه، الصيغة الرياضية العام لاختبار (DF) هي كالآتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

أما اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF)، و بإضافة قيم التأخر للمتغيرات التابعة المضافة في تقدير الصيغة الرياضية لاختبار (DF)، والصيغة الرياضية المطورة هي كالآتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين واختبار توزيع الطبيعي الموجودة في سلسلة زمنية ما، ولذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، وهو اختبار فيليبس وبيرسون ((Phillip-Perron(PP))، لأن لديه قدرة اختباريه أفضل وأدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، والصيغة الرياضية

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma(t - \frac{T}{2}) + \psi \Delta Z_{t-i} + e_{3t}$$

لاختبار (PP) كالآتي :

تمثل Δ الفرق الأول ؛

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم MacKinnon (1991) [[6]].

في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و(PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) وهذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و(PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة، ويبدأ اختبار من هذه العلاقة الأساسية :

$$Z_t = \alpha_{t-1} + \beta + \eta_t + \zeta_t$$

والصيغة الرياضية لاختبار (KPSS) كالآتي :

$$KPSS = \sum_t \left(\sum_{r=1}^{t} \hat{u}_r\right)^2 / T^2 f_0$$

تعتمد القيم الحاسمة لهذا الاختبار على قيم LM statistic مقارنة مع قيم Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin[7].

ـ المرحلة الثاني : معادلة تقدير عتبة التضخم : سنعتمد في هذه الدراسة على نموذج قياسي لـ "خان وصنهاجي " (Khan & Senhadji) (2000) لتبيان آثار العتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، وذلك وفق معادلة النموذج (1) **التالي** [[8]] **:**

$$d\log(y_{it}) = \mu_i + \mu_t + \gamma_1 \log(\pi_{it}) + \gamma_2 d_{it}^{\pi^*}\left[\log(\pi_{it}) - \log(\pi^*)\right] + \theta^t X_{it} + e_{it} \quad d_{it}^{\pi^*} = \begin{cases} 1......if \pi_{it} > \pi^* \\ 0......if \pi_{it} \le \pi^* \end{cases}$$

$$i = 1,..., N; t = 1,..., T$$

حيث : $d\log(y_{it})$: معدل النمو الحقيقي لـ GDP ؛ μ_i : تأثير الثابت ؛ μ_t : تأثير الزمن ؛ π_{it} : التضخم القائم على مؤشر CPI ؛ π^* : مستوى حد التضخم أو عتبة التضخم ؛ $d_{it}^{\pi^*}$: المتغير الوهمي الذي يأخذ قيمة من مستويات التضخم من 0 إلى 1؛ X_{it} θ^t : هذا المتغير ومعامله يمثل كل المتغيرات التفسيرية الأخرى ومعاملاتها للمتغير التابع، والتي تمثل نسبة منه، مثل النمو السكاني، الدخل الفردي ، معدل نمو التبادل التجاري،...الخ (لكن بعض إضافة log) ؛ e_{it} : المتغير العشوائي ؛ I : المؤشر المستعرض لجدول بيانات (Panel) ؛ T : وهو مؤشر السلاسل الزمنية.

من خلال المعادلة (1) تظهر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم، من طرح $\log(\pi^*)$ من $\log(\pi_{it})$ مستمرة حتى مستوى العتبة π^* .

3- معالجة بيانات الدراسة :

1.3. اختبار استقرارية سلسلتي GDP^* و INF : الجدول (1) يبين ذلك : ونلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر القيمة المطلقة لـقيم المجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF وPP عند الفرق الأول، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). كما أن KPSS نلاحظ أن القيم المقدرة أصغر من القيمة المجدولة للاختبار، أي أن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول، أي أن السلسلتين تصلحان لتقدير النموذج.

2.3. تقدير نموذج عتبة التضخم : تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج قياسي لِـ "خان وصنهاجي " (2000) لتقدير مستوى الحد الأدنى للتضخم أو عتبة التضخم في الجزائر، من خلال العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم، في المعادلة (2) قد عبر عن مستوى عتبة التضخم في شكل الشرطي :

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 INF + \beta_2 D(INF_t - K) + U_t \quad (2)$$

حيث : GDP^* لوغاريتم GDP الحقيقي، INF معدل التضخم، β_0 الثابت، أما معامل المتغير الوهمي β_2 فيقيس تأثير معدل التضخم على النمو الاقتصادي، أما β_1 معامل التضخم فيقيس تأثير النمو الاقتصادي على معدل التضخم، بالإضافة إلى K فهو قيم عتبة مستوى التضخم (The threshold level of inflation) و U_t هو الخطأ العشوائي الذي يمثل الخطأ في قياس المتغيرات التفسيرية، D متغير شرطي يعرف كما يلي :

$$D = \begin{cases} 1 if \; .... \; INF \; > \; K \\ 0 \, if \; .... \; INF \; \le \; K \end{cases}$$

تم التركيز على علاقة بين GDP^* و INF ، دون التشعب إلى متغيرات مفسرة أخرى للنمو الاقتصادي، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وبرنامج (Eviews 6)، نقوم بإنشاء الجدول (1) أدناه، والذي يعطينا نتائج التقدير لقيم العتبات من K=1 إلى K=11 للفترة من 1970-2009 لدراسة العلاقة بين التضخم والنمو في الجزائر، ولقد اعتمد على القيم لـ K استنادا للدراسة (Khan & Senhadji) (2000) حيث بينت أن عتبات التضخم في الدول الصناعية تكون عادة مابين 1-3% أما الدول النامية بين 7-11% ، بالتالي نستطيع تحدد مجال قيم[9] من K=1 إلى K=11 . نجد بعد التقدير قيم متغيرات المعادلة (2) من خلال التغير في قيم K ، كما هو مبين في الجدول (2).

خلاصة : من النتائج التقديرية في الجدول (2)، لوحظ عند عتبات التضخم المنخفضة (K< 6%) أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية أو ليست لها معنوية على مستوى 5%، بين المتغير الوهمي (الشرطي) لعتبة التضخم D(INF-K) والنمو الاقتصادي.

أما عند عتبات التضخم المرتفعة ($k = 6\%$) لوحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، بين المتغير الوهمي (الشرطي) لعتبة التضخم *D(INF-K)* والنمو الاقتصادي، والتي تستمر تقريبا حتى معدل التضخم 11%.

ومع ذلك، لوحظ عند مستوى عتبة التضخم 6% أن معامل التحديد يكون في أقصى قيمة له R^2 =0.45 مما يدل على القدرة التفسيرية للنموذج وأن *RSS* في أدنى قيمة لها، وإحصاء F أقل من 0.05 أي لها دلالة إحصائية تدل على قبول النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية.

في حين أن معدلات التضخم تحت مستوى هذه العتبة أي 6%، لا يوجد لديها تأثير كبير على النمو الاقتصادي (ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى 5%)، وأما معدلات التضخم الأعلى من 6%، فلها تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي، وحسب هذا التحليل التجريبي فإن معدل التضخم الأعلى من 6% يؤثر سلباً على أداء النمو الاقتصادي في الجزائر وقد تؤدي بالأوضاع الاقتصادية إلى مشاكل كبيرة.

- مصادر البيانات : - بيانات صندوق النقد الدولي International Financial Statistics (**IFS**) .
- الديوان الوطني للإحصائيات Office National des Statistiques (ONS).

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : اختبار الاستقرارية

المتغيرات	ADF			PP			KPSS		
	عند المستوى	الفرق الأول	القرار	عند المستوى	الفرق الأول	القرار	عند المستوى	الفرق الأول	القرار
*GDP**	- 2.26	- 5.48	I(1)	- 2.30	- 5.48	I(1)	0.11	0.10	I(0)
INF	-1.95	-5.65	I(1)	-2.04	-5.65	I(1)	0.134	0.05	I(0)
القيم الحرجة: ADF= - 3.52; PP= - 3.52 ; KPSS= 0.14 عند 5%									

المصدر : مُعدّة بالاعتماد على برنامج Eviews 6

الجدول (2) : تقدير نموذج عتبة التضخم

K	Variable	Coefficient	Standard Error	t-statistic	Probability	R^2
1%	*INF* *D(INF-K)* c	13.01295 -0.048428 -0.270402	0.474725 0.028656 0.516474	27.41157 -1.689967 -0.523554	0.0000 0.1018 0.6046	0.125017
2%	*INF* *D(INF-K)* c	13.28995 -0.035243 -0.710922	0.326020 0.027110 0.357629	40.76428 -1.299978 -1.987877	0.0000 0.2038 0.0563	0.222668
3%	*INF* *D(INF-K)* c	13.01564 -0.053883 -0.233187	0.289040 0.028783 0.290020	45.03064 -1.872072 -0.804037	0.0000 0.0710 0.4277	0.143405
4%	*INF* *D(INF-K)* c	12.98878 -0.036779 -0.300327	0.258417 0.026675 0.282588	50.26287 -1.378814 -1.062772	0.0000 0.1775 0.2958	0.122540
5%	*INF* *D(INF-K)* c	13.03511 -0.038104 -0.365376	0.214099 0.022188 0.225793	60.88346 -1.717337 -1.618186	0.0000 0.0956 0.1154	0.182117
6%	*INF* *D(INF-K)* c	13.21017 -0.037545 -0.803357	0.177250 0.017874 0.182488	74.52867 -2.100578 -4.402247	0.0000 0.0436 0.0001	0.448929
7%	*INF* *D(INF-K)* c	13.03111 -0.040466 -0.305490	0.208675 0.018323 0.231929	62.44680 -2.208450 -1.317173	0.0000 0.0345 0.1971	0.152603
8%	*INF* *D(INF-K)* c	13.24980 -0.047463 -0.477581	0.195767 0.015919 0.190908	67.68160 -2.981508 -2.501627	0.0000 0.0055 0.0179	0.285722
9%	*INF* *D(INF-K)* c	13.22802 -0.039519 -0.481993	0.186908 0.015377 0.183439	70.77297 -2.570108 -2.627533	0.0000 0.0152 0.0133	0.297891
10%	*INF* *D(INF-K)* c	13.12684 -0.043680 -0.197929	0.201898 0.016496 0.199105	65.01709 -2.647823 -0.994097	0.0000 0.0128 0.3281	0.198127
11%	*INF* *D(INF-K)* c	13.23851 -0.050597 -0.223697	0.201768 0.015656 0.192184	65.61242 -3.231801 -1.163974	0.0000 0.0031 0.2539	0.264810

المصدر : مُعدّة بالاعتماد على برنامج Eviews 6

الشكل (1) : متوسط نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم كل خمس سنوات (1970-2009)

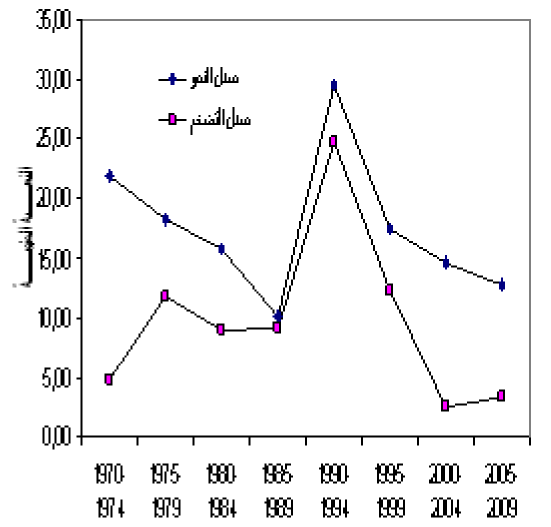

الشكل (2) : معدلات التضخم والنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1970-2009)

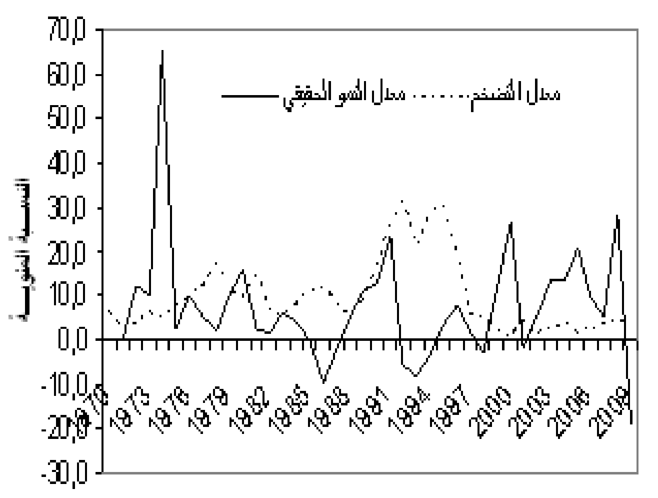

المصدر : مرسومة بالاعتماد على بيانات ISF ، ONS.

<u>الإحالات والمراجع :</u>

[1]- بول ساموليسون، و يليام نوردهاوس، **"الاقتصاد"**، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001، ص779.

[2] - Bhanumurthy & Dony Alex, **What about threshold inflation?**, Institute of Economic Growth, Delhi , India, March 06, 2007, **available at**: <http://www.rediff.com/money/2007/mar/06inflation.htm >.

[3]- سيدي محمود ولد سيدي محمد، **"المشاكل الهيكلية للتنمية"**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995، ص90.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **اتجاهات حديثة في التنمية** " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص11 .

[5]- للمزيد أنظر في: أوسرير منور، **"التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- الاستراتيجيات و الإبعاد "**، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية والتنمية و استراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد2007/03، ص07.

[6] - Kerry Patterson, " **An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach** ", Palgrave, New York, 2002. p265

[7] - Ibid. p267

[8]- Khan, M. S. and A. S. Senhadji, " **Threshold Effects in the Relationship Between Inflation and Growth**", WP/00/110IMF Working Paper, IMF Institute, , june2000, **available a**t: <*www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp00110.pdf* > .p06.

[9]- Ibid.

ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات

سميرة العابد * & زهية عباز **
جامعة باتنة – الجزائر

الملخص : يختص هذا المقال في مناقشة ظاهرة البطالة بكل إفرازاتها وواقعها في الجزائر، وإبراز ما تكبدته الحكومات الجزائرية المتعاقبة من عناء البحث عن آليات للحد منها، وذلك في ظل إستراتيجية تشغيل أقل ما يقال عنها أنها طموحة، ولكن التزايد الهائل لطالبي العمل خاصة خريجي الجامعات يضع هذه البرامج والآليات مجرد حلول مؤقتة وظرفية، وفي إطار هذه الرؤية التحليلية والتقييمية لإستراتيجيات التشغيل، والمعتمدة للقضاء على البطالة تبقى المعادلة الصعبة قائمة والمتمثلة في ضمان منصب عمل لكل راغب وطالب وباحث عنه، كما تبقى حقائق السوق والاقتصاد في رأي الخبراء هي المؤشر الحقيقي الذي يجب أن ترسم في إطاره إستراتيجية تشغيل فعالة.

الكلمات المفتاحية : بطالة، سياسة تشغيل، سوق عمل، الوكالة الوطنية للتشغيل، حقائق السوق والاقتصاد.

تمهيد : تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم ظاهرة البطالة، أي التزايد المستمر والمطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

ومن بين نتائج وآثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر هو تفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات حيث وصلت الى معدل 11.3% سنة 2008، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، فهي بطالة لا تستثني أية فئة من الخريجين وأضرت خصوصا بطالبي الشغل لأول مرة، كما أن التشغيل أصبح في غالب الأحيان يظفي عليه الطابع المؤقت، حيث أن الاستقرار في مناصب الشغل بدأ يتقلص تدريجيا، كما أن متابعة الدراسة والحصول على مؤهل لم يعد يضمن منصب عمل. وسعيا من الحكومة الجزائرية لتفادي هذه الاختلالات الصعبة، الناتجة من عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل تكمن إشكالية هذا المقال في :

ما هي الاستراتيجيات المتبعة من الحكومة الجزائرية لتقليص معدل البطالة، خاصة فئة خريجي الجامعات، وما مدى فعالية هذه الاستراتيجيات في ظل الواقع الاقتصادي الذي تشهده السوق الجزائرية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم المقال إلى ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول تناولنا فيه البطالة كظاهرة اقتصادية واجتماعية، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى طموحات الحكومة الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة، أما المحور الأخير من هذا المقال فتناولنا فيه خطط الحكومة للقضاء على البطالة في ظل حقائق السوق والاقتصاد.

أولا : البطالة كظاهرة اقتصادية وإجتماعية

1.1. البطالة، تعريفها، أنواعها وأسبابها : تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه[1].

وتختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وكذلك تسميات هذا الأنواع بين الباحثين. ولكننا نذكر أهم أنواع البطالة في ما يلي :

– **البطالة الاحتكاكية :** تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، وقد يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى (رعاية الأطفال، السفر، الدراسة)، وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخرى لسوق العمل فان ذلك يتطلب مرور بعض من الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظائف المناسبة[2].

– **البطالة الهيكلية :** تنتج من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى.

* s.laabed@yahoo.fr
** oumhayder @ gmail.com

- **البطالة المقنعة :** تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد. **و** تعرف النظرية النيوكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل (تصبح سالبة)[3].

ومن أهم أسباب البطالة في البلدان النامية يمكن تلخيصه فيما يلي **:**

1. نمو السكان بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية.

2. بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال (أي موفرة للعمل). وبالتالي كانت ظاهرة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها.

3. تنتاب البلدان النامية حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية. فعندما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة ينجم عنه ركود اقتصادي في البلدان النامية. فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية. فحينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة.

4. ظاهرة البطالة المقنعة التي انتشرت في الأجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة. فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية (الجزائر) بالنسبة للخريجين من المعاهد العليا والجامعات.

5. انبثق عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، ونذكر منها :

- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي

- تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.

- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.

- أدى تطبيق برامج الخصخصة إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام. وفي هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات.

2.1. البطالة، أرقام وإحصائيات : تعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولمجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى.

تعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي الأسوأ في العالم، حيث تجاوز معدلها 19.5% سنة 2001 مقارنة بالدول الإفريقية جنوب الصحراء (14.4%)، والبلدان الاشتراكية سابقا (13.5%)، ودول أمريكا اللاتينية (9.9%)، وبعض المناطق الأسيوية (أقل من 4.2%) .

وصفت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس 2005، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ " الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، وأنه " في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء". ويجب على الاقتصاديات العربية ضخ نحو 70 مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%، واستحداث ما لايقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا، حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من المتعطلين[4].

والجزائر كغيرها من الدول العربية، عملت على القضاء على البطالة منذ الاستقلال في ظل الاقتصاد المخطط إلى عهدنا الحالي، حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة، فقد لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فما هي انعكاسات هذا البرنامج على سياسة التشغيل، وماهي آثار تطبيقه على مشكلة البطالة في الجزائر ؟

لقد تم تسجيل تخفيض ملحوظ في وتيرة خلق مناصب الشغل، فبينما تراجعت البطالة بصفة معتبرة خلال مرحلة السبعينيات بحيث انخفضت نسبتها من 33% سنة 1967 إلى 16.5% عام 1985، لكنها سرعان ما بدأت تعرف ارتفاعا بداية من العام 1987 إلى مستوى 17 % وفي عام 1989 بنسبة 19%، وبدأت نسبة البطالة تتضاعف ابتداء من سنة 1993 حيث بلغت 27% سنة 1994 و 29.29% سنة 1999. وعادت معدلاتها إلى الانخفاض بداية من عام 2000 أين بلغت معدلات البطالة على التوالي 28.71%، 27.30%، 23.7%، 17% خلال الأعوام[5] 2000، 2001، 2003، 2004.

لقد ارتفع عدد البطالين خلال الفترة الممتدة بين (1992-2001) من 1.5 مليون شخص إلى 2.3 مليون عاطل، ويقدر معدل طلب الشغل الإضافي سنويا بأكثر من (250000- 200000) داخل جديد إلى سوق العمل بالجزائر، لذا فإن معظم التحليلات تشير إلى أنه ومن أجل الحفاظ على مستويات البطالة الحالية يتعين خلق بين (250000 - 300000) منصب شغل سنويا، أما إذا أردنا تلبية كافة الطلب فإنه يتطلب إنشاء بين (700000–750000) منصب شغل جديد سنويا[6].

ثانيا : طموحات الحكومة الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات إلى تفاقم إختلالات سوق العمل عبر الارتفاع الكبير لنسبة البطالة والاستخدام الناقص لليد العاملة، وفي نفس الوقت كان انتشار النشاطات غير المصرح بها أو غير الرسمية الملجأ لعدد متزايد من اليد العاملة، تتشكل أغلبيتهم من طالبي العمل لأول مرة، وتقل أعمارهم عن 30 سنة وبدون تأهيل أو حاملي شهادات، بما فيهم الجامعيين بالإضافة إلى العمال ضحايا التسريح لأسباب اقتصادية، وفي إطار مواجهة هذه التحديات فيما تكمن جهود الحكومة الجزائرية لحل معضلة البطالة ؟

1.2. طبيعة سوق العمل في الجزائر : يعبر سوق العمل عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل. وتمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص وهي أن خدمات العمل تؤجر و لا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل. ولا تقل ظروف العمل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب[7].

هناك صنفين من العوامل المحددة لطبيعة سوق العمل في الجزائر : يتمثل العامل الأول في مؤسسات سوق العمل والثاني في صدمات الاقتصاد الكلي. يرتبط الصنف الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل. أما الثاني فيتعلق بنمو الإنتاجية، معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومحددات الصدمات التجارية[8].

وتتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية[9] :

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المُولّد لمناصب الشغل.

– العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.

– ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.

– ضعف التنسيق ما بين القطاعات.

– ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

ومن خلال مؤشرات البطالة والتشغيل لسنة 2008، قدر تعداد القوة العاملة حسب الناتج المحلي الإجمالي بـ : 10.315000 فرد في ديسمبر 2008، حيث سجلت نسبة النشاط المقدرة[10] بـ 41,7% ارتفاعا طفيفا بالمقارنة مع 2007 أين بلغت 40,9%. ويقدر تعداد اليد العاملة النشيطة الحالية بـ 9.146.000 فرد أي ما يساوي نسبة نشاط 26,6%: 16,6% في المناطق العمرانية و10,0 % في المناطق النائية. وتمثل النسبة 15,6% مجموع الفئة السنوية النشيطة[11].

وتقدر نسبة اليد العاملة النشيطة من الفئة التي في سن العمل بـ 37.0%، ويمثل الأجراء ذوي المناصب الدائمة 35.0% من اليد العاملة النشيطة ويمثل الأجراء ذوي المناصب غير الدائمة والمتربصين والرعاية العائلية 36.0%، فيما يمثل المستخدمون والمستقلون 29% من مجموع اليد العاملة النشيطة[12].

وتبين بنية العمل حسب القطاعات أهمية القطاعات (التجارة، الإدارة العمومية وخدمات أخرى) والتي تستخدم أكثر من نصف اليد العاملة النشيطة مما يمثل 56.6% من إجمالي اليد العاملة النشيطة. ويحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة 17.2%، فيما يحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة 13.7% وقطاع الصناعة المرتبة الرابعة بنسبة 12.5%.

وتقدر نسبة العاطلين عن العمل بـ: 11.3% أي 1.169.000 فرد مما يمثل نسبة بطالة تقدر بـ : 11.3%، حيث نلاحظ انخفاضا في نسبة البطالة مقارنة بـ : 2007. وتقدر نسبة النساء العاطلات عن العمل بـ : 25.8%. والشباب هم الشريحة الأولى المتأثرة بالبطالة حيث أنها تمثل ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل (4/3)، أي 75.0%، تقل أعمارهم عن 30 عاما و87.8% لا تتجاوز أعمارهم 35 عاما[13].

تعاريف : يمكن اعتماد التعريفات التالية :

– **الفئة النشطة** : تتمثل في الفئة السكانية بين (16 و 60 سنة) والتي تملك القدرة والرغبة والاستعداد للعمل والذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. وتنقسم الفئة النشطة إلى قسمين بارزين هما: المشتغلون فعلا ـ العاطلون (البطالون).

– **معدل النشاط** : حجم القوى العاملة (الفئة النشطة) إلى حجم السكان في سن النشاط.

– **معدل الاشتغال** : حجم السكان المشتغلون فعلا إلى مجموع السكان.

– **معدل العمالة :** نسبة السكان العاملين إلى السكان في سن العمل.

– **معدل البطالة** : نسبة السكان العاطلين عن العمل إلى الفئة النشطة.

2.2. البرامج المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل : إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة إستلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها. وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني، متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين، الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة الى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي :

– الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ؛ - وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) ؛ - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ؛ -كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة، والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الادماج المهني. وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي :

1**- البرامج الأولية لمكافحة البطالة :** وتتمثل في :

– **برنامج تشغيل الشباب :** هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة. يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق **"صندوق مساعدة تشغيل الشباب"** الذي تم إنشاءه خصيصا لذلك. ونتجت عدة نقائص في هذا البرنامج (إدارية ومالية)، مما جعل السلطات تقترح برنامجا آخر هو **"جهاز الإدماج المهني للشباب"** سنة 1990.

– **جهاز الإدماج المهني للشباب :** عمل هذا البرنامج على تدعيم الشراكة المحلية فيما يخص مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب، ويرتكز هذا البرنامج على خلق النشاط من طرف الشباب ولحسابهم الخاص.

2- أجهزة التشغيل المؤقت : وهي :

– **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية** : انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة 1990 في إطار أول جهاز للإدماج المهني للشباب، فقد ظلت إلى سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي ومهني للشباب طالبي الشغل، غير أن حجم الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يبقى خاضعا لمستوى التمويل المخصص، في إطار الغلاف المالي الموجه لتمويل مختلف أجهزة تشغيل الشباب، وهذا المستوى بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية[14].

– وقد كان عدد المستفيدين من هذه الوظائف 181.225 مستفيد سنة 1997 بلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 86.157، بتكلفة إجمالية تقدر ب 2.312 مليار دينار جزائري، انخفض هذا العدد سنة 1998 ليصل إلى 152.943 مستفيد، بتكلفة إجمالية تقدر ب: 1.316 مليار د.ج، وهذا يعني أن عدد المستفيدين انخفض بنسبة 15.60%، وكان عدد الدائمين في هذه السنة 72.212 مستفيد. وإرتفع سنة 1999 ووصل إلى 157.567 مستفيد، بلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 68.323 مستفيد، أي أرتفع بنسبة تقدر ب 3%، وبلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 68.323 مستفيد. بتكلفة إجمالية تقدر بـ 2.431 مليار د.ج[15].

– **عقود ما قبل التشغيل :** وجه هذا الجهاز الذي أنشأ سنة 1998، إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل، ويهدف من خلال توظيف حاملي الشهادات الجدد في المؤسسات والإدارات، ومن خلال التكفل بأجورهم من الخزينة العمومية إلى تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم النهائي. وتمول أجور وأعباء المستفيدين من هذا الجهاز من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أما بالنسبة للتسيير فتقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. وتتمثل مدة العقد في سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة ولمدة 06 أشهر بطلب من الموظف.

– وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 6.544 سنة 1998، وقد تم إدماج كل هذا العدد بصفة دائمة في مناصبهم، بتكلفة إجمالية تقدر ب 121 مليار د.ج، انخفض هذا العدد ليصل سنة 1999 إلى 2.196 مستفيد، وتم كذلك إدماج هذا العدد بصفة دائمة، وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بـ 323 مليار د.ج. وبالتالي انخفاض عدد المستفيدين من هذا البرنامج بين سنتي 1998 و1999 بنسبة كبيرة تقدر[16] بـ : 66.44%.

– **برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة :** تم وضع هذا البرنامج في سنة 1997، عن طريق تمويل خارجي (قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بمبلغ 50 مليون دولار. وهو موجه أساسا إلى البطالين الذين لهم مستوى تعليمي متوسط، بحيث أن الوظائف المعروضة مؤقتة، وتتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات.

– وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 86.093 سنة 1997 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1.179مليار د.ج، وبلغ 83.842 مستفيد سنة 1998 بتكلفة إجمالية تقدر ب 2.523 مليار د.ج، بمعنى انخفاض عدد المستفيدين بين سنتي 1997 و 1998 بنسبة 2.061%. وقد بلغ هذا العدد 128.641مستفيد سنة 1999 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3.923 مليار د.ج، أي إرتفاع عدد المستفيدين بين سنتي 1998 و1999 بنسبة كبيرة تقدر[17] بـ : 53.43%.

– **برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة** : أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت وكالة التنمية الإجتماعية بتطبيقه منذ 1996، وهو يدخل ضمن الشبكة الإجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام المساعدة بإتجاه الشباب الذين ليس لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل الإستفادة من 2.800 د.ج شهريا، وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي.

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 133.943 سنة 1997 بتكلفة إجمالية تقدر ب 4.615 مليار د.ج، ووصل إلى 134.715 مستفيد سنة 1998 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 504 أي إرتفع عدد المستفيدين بنسبة 0.57%. ووصل عدد المستفيدين إلى135.000مستفيد سنة 1999 حيث ارتفع بنسبة 0.21% وذلك بتكلفة تقدر بـ 504 مليار د.ج[18].

3- خلق النشاط : وتتمثل هذه الأنشطة في ما يلي :
– **القروض المصغرة :** هو عبارة عن برنامج لترقية ومكافحة البطالة والفقر أنشأ سنة 1999، وهو موجه للأشخاص الراغبين في خلق نشاط مستقل، أو العمل في المنزل، والتشغيل الذاتي، المهن الصغيرة والحرف، وغير القادرين على الاستفادة من برنامج المؤسسة الصغيرة.

– **إنشاء الأنشطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :** عبارة عن مؤسسة تنشط في إطار الضمان الاجتماعي، أنشئت في1994، وتتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب إقتصادية، وكذا في تحويل فترة البطالة (سواء كانت طويلة أو قصيرة) إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل. قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة والدعم وخلق النشاط، وذلك بانشاء" مراكز البحث عن العمل"، "ومراكز مساعدة العمل الحر"، والتكوين بمفهومه الواسع.

المؤسسة المصغرة : انطلق هذا البرنامج إبتداء من سنة1997، يهدف هذا الجهاز الذي تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الى دعم التشغيل للحساب الخاص في إطار مؤسسات مصغرة، يبادر بها متعاملون شباب. وقد بلغ عدد المناصب التي تم استحداثها لعام 2008 عن طريق المؤسسة المصغرة 14094 منصب عمل في إطار 4857 مشروع من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وبلغ عدد المناصب التي تم استحداثها من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2398 منصب في إطار6643 مشروع، ومن المتوقع أن يتم خلق مناصب عمل عن طريق المؤسسات المصغرة (2009- 2013) 227200 من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في إطار 69300 مشروع، و47800 منصب عمل من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في إطار[19].

وقد تم استحداث جهاز جديد للمساعدة للإدماج المهني (DAIP)، الذي أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة للادماج المهني، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، المسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ومن جهة أخرى يولي اهتمام خاص لحاملي الشهادات بدون وظيفة، ويتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود للإدماج :
- عقود إدماج حاملي الشهادات ؛ - عقود الإدماج المهني ؛ - عقود تكوين/ إدماج.

3.2. إستراتيجية التشغيل والتدفق الهائل لخريجي الجامعات: أشارت إحدى تقارير منتدى **دافوس** الاقتصادي العالمي إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، وأن معدلها يرتفع في أوساط ذوي التعليم المتوسط والثانوي والجامعي، لتصل إلى 3 أضعاف في الجزائر[20]. هذا التقرير يعكس من جهة مدى تمتع غير المتعلمين بحظ الحصول على عمل أكثر من المتعلمين، ومن جهة أخرى عدم وجود توافق وموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ولعل الجزائر من البلدان التي تحظى بتوافد عدد هائل من خريجي الجامعات والمعاهد على سوق العمل سنويا، في ظل واقع محبط تصطدم به هذه الشريحة لتتأكد مقولة الشهادة لا تكفي للحصول على وظيفة.

ويقدر عدد الوافدين سنويا لسوق العمل من الجامعيين بـ 120 ألف حامل شهادة جامعية[21]. وهذا يمثل عبء إضافي لبقية شرائح المجتمع التي تصطف في طابور طالبي العمل، ليبقى أمل الحصول على منصب عمل مرهون بالعديد من الاعتبارات التي يتطلبها سوق العمل، والتي من المفترض أن تتوفر في خريجي الجامعات.

إن الحكومة الجزائرية لم تتوان في البحث عن آليات لحل هذه المعضلة مبدية اهتمام كبير في برامجها لتشغيل خريجي الجامعات، حيث اعتمدت إستراتيجية تقوم على مقاربة أساسها الجانب الاقتصادي وتكوين قوة عاملة مدربة، وكأولوية محاولة تقليص معدل البطالة إلى 9% بحلول 2013 من خلال خلق ما بين 350 ألف و450 ألف منصب عمل كل عام[22]، ومنذ 1998 استحدثت الحكومة الجزائرية لفئة الجامعيين جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا، وبعد 10 سنوات تبين ضرورة تطوير هذه الآلية بما يتماشى وعولمة الاقتصاد، ليتم صياغة جهاز آخر لإدماج حاملي الشهادات بربط مسألة تسيير بطالة الجامعيين بالقطاع الاقتصادي وتكوينهم وتحسين معارفهم أثناء فترة الإدماج.

إن إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة تضع في أولوياتها حاملي الشهادات الجامعية كموارد بشرية مؤهلة يجب أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني، غير أن الشباب الجامعي الذي كان يؤمن بان مجرد الحصول على شهادة يعني الحصول على وظيفة اقتنع أكثر من أي وقت مضى بان هذا خطأ شائع لابد من تصحيحه. إن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تتطلب استحداث همزة وصل بين الجامعة والمحيط، كما ان اختيار التخصصات في مختلف مراحل التعليم وربطها بالتدريب المستمر من شانه خلق موارد بشرية مؤهلة معرفيا ومهنيا، وهذا ما يمثل قفزة نوعية لإحداث التوازن.

وأخذت الدولة على عاتقها دعم المستخدمين من خلال المساهمة في دفع أجر الشاب الجامعي وإشراك الوكالة الوطنية للتشغيل في شؤون الجامعيين، توظيفهم والتفاوض مع المستخدم بشأن عقود العمل المدعمة، التي تمكن من تحويل منصب العمل بعقد إدماج على نفقة الدولة إلى عقد عمل مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة.

4.2. تحديات التعليم الجامعي في الجزائر : إن البحث عن آليات للحد من ظاهرة البطالة يظل جهد مشترك بين الفاعلين في الدولة من أجهزة ووزارات، وتظل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمام تحدي حقيقي في محاولة تكييف ما تضخه من موارد بشرية مؤهلة مع متطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي، وكيفية إدماجهم بكل معارفهم ومؤهلاتهم العلمية في مناصب عمل ملائمة. ولكن التعليم العالي في الجزائر يواجه مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي[23] :
1. الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث قدر سنة 2008 بـ 750000 طالب ووصل إلى أكثر من 1500000 طالب سنة 2010، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة، بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة(36 جامعة، 16 مركز جامعي، 16 مدرسة عليا إضافة إلى الأحياء الجامعية والمطاعم ووسائل النقل.

2. قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة بـ 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد، كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي على أبواب التقاعد.

3. نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فانه يبقى محاولات فردية، وليست سياسة تعليمية.

4. التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية، بحيث لا يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحضى بها في السابق.

5. هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد.

6. البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

7. تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

ولقد ظهر الاهتمام جليا بضرورة البحث عن آليات لتحقيق الموائمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، وكرهان تم إعادة النظر في سياسة التكوين المنتهجة في الجامعات، وإثراء التواصل والتنسيق بينها وبين المحيط

الاقتصادي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية. وبهدف تكييف الشهادات مع متطلبات سوق الشغل، تم في إطار الإصلاح الجامعي العمل على إشراك الباحث في تكريس العلم والمعرفة وتكييف مجموعة من التكوينات وسوق الشغل، فالقطاع الاقتصادي والاجتماعي أصبح يشارك في وضع الشهادات ذات البعد المهني، من خلال طرح الانشغالات والوظائف التي يريد أن يتمرس فيها الطالب حتى يكون جاهزا للشغل بعد تخرجه.

ثالثا : خطط الحكومة للقضاء على البطالة وحقائق السوق والاقتصاد

1.3. برامج طموحة لكن ؟ إن ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية ومالية مكنها من الحصول على حصانة مالية في مواجهة الأزمة المالية، إذ يساهم النفط والغاز بـ 60% من موارد الخزينة و97% من الصادرات، وقد بلغ الفائض التجاري خلال السداسي الأول من 2010 قيمة 6 مليارات دولار واحتياطي الصرف تجاوز147 مليار دولار وتميل مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى استقرار بمعدل التضخم 5.7% ومعدل بطالة قدرته الحكومة بـ 11%، كما قدرت نسبة النمو الاقتصادي خلال شهر أوت 2010 بـ 9% خارج المحروقات الذي يرجع إلى الإنفاق العمومي، الذي بلغ سقف 300 مليار دولار خلال 10 سنوات الأخيرة لترقية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي مجال التشغيل اعتمدت الحكومة برامج أقل ما يقال عنها أنها طموحة من خلال التركيز على :

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل.
- ترقية التكوين التأهيلي.
- إيجاد سياسة محفزة لإنشاء مناصب عمل من خلال خلق تحفيزات في المجال الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.
- عصرنة تسيير سوق العمل من خلال إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل.
- وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات.

ويرى الخبراء أن غنى الجزائر بالموارد الطبيعية مكنها من تجاوز الأزمة المالية، وأنها سوق واعد بالنسبة للشركات الأجنبية خاصة بعدما خصصت الحكومة استثمارات حكومية بقيمة 286 مليار دولار ستنفذ خلال 2010 و2014 كخطة للرقي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن تبقى البطالة مشكل قائم يتطلب جهود وإجراءات إضافية تتوافق ومعطيات السوق والاقتصاد. في ظل هذه التحديات وضعت الحكومة الجزائرية عدة خطط، محاولة منها تقليص معدل البطالة إلى 9% بحلول 2013 من خلال خلق ما بين 350 ألف و450 ألف منصب عمل[24]، ومنح تخفيضات ضريبية للشركات التي تساهم في خلق مناصب شغل. إضافة إلى تنويع طرق تمويل المشاريع لفائدة الشباب، غير أن سعي الحكومة في وضع تدابير الشغل يثار حولها في نظر الخبراء عدم جدوى هذه السياسة، في ظل تجاهل حقائق السوق والاقتصاد الذي يعتمد كليا على مداخيل النفط. فبعد 10 سنوات من تطبيق سياسة التشغيل في الجزائر نجد :

- ارتفاع مستوى الواردات في الربع الأول من 2011 بنسبة 10% عن نفس الفترة لسنة 2010.
- انخفاض نصيب الإنتاج الصناعي في الناتج الداخلي الخام إلى 5%.
- ارتفاع حصة التوظيف العمومي من الكتلة النشطة إلى 15% مما يدل على عدم إنتاجية سوق التشغيل.
- ارتفاع كمية الاحتياطي غير الموظف في البنوك العمومية إلى 1400 مليار دينار أي 17 مليار دولار.

إن هذه الحقائق والمؤشرات لا يجب تجاهلها من قبل الحكومة التي تسعى للبحث عن آليات لرسم سياسة تشغيل فعالة في ظل اقتصاد يعتمد كليا على مدا خيل النفط.

2.3. إستراتيجية الحكومة في ظل تقييم الخبراء : إن قرار الحكومة بضخ مليار دولار لتشجيع الاستثمارات الخاصة وتخصيص ثلث المبلغ لدعم مشاريع لفائدة الشباب، أثار ردود أفعال خبراء الاقتصاد حول تداعيات هذه الإجراءات على الاقتصاد لا سيما معدل التضخم طالما أن الأنشطة الممولة غير منتجة للثروة.

حيث يرى الخبير الاقتصادي **بشير مصيطفى** أن نتيجة ضخ السيولة لغرض التشغيل فاشلة، بسبب الطابع الاجتماعي للعملية وعدم تطبيق معايير النجاعة على المؤسسات الجديدة، إضافة إلى ارتفاع أعباء القروض والإيجار والعقار. وهذا ما حمل السلطات العمومية للضغط على تلك الأعباء، من خلال ما تناوله قانون المالية التكميلي لسنة 2011 من إجراءات تخص تخفيض الفوائد على القروض، ورفع سقف القروض بدون فوائد والتنازل عن العقار الزراعي بأكثر مرونة لفائدة الامتياز، وإطلاق مشروع 36 منطقة صناعية وتمديد فترة الإعفاء من الأداء الجبائي لفائدة حملة المشاريع[25].

وصنف الخبير الإجراءات المتخذة على أنها تدخل في إطار الطابع الاجتماعي البحت نظرا لِما يلي :

- غياب الرؤية لدى الحكومة للتوجيهات المفضلة للاستثمار.

- طبيعة السوق الوطنية وتفتحها على السوق الخارجية مما يعيق التسويق أمام المستثمر الصغير.
- غياب ثقافة المقاولة لصالح قطاعي التجارة والمناولة.

ويخلص الخبير إلى أن ضخ الأموال له انعكاس على رفع الطلب على النقود في السوق الداخلية دون مقابل من الناتج مما يزيد معدل التضخم. وكحل يرى الخبير :
- توجيه آليات وحوافز التشغيل نحو القطاعات كثيفة العمالة ومرتفعة القيمة المضافة كالصناعات البتروكيمياء، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية، الإلكترونيك، والصناعات المعرفية.
- تملك أصول المؤسسات المتعثرة.
- إطلاق شركات صغيرة ومتوسطة بملكية حكومية بحتة في القطاعات الذكورة سابقا ثم خصخصتها وإسناد تسييرها للكفاءات الشابة الطموحة.

أما الخبير الاقتصادي **عبد الحق لعميري** فيرى بأنه لابد من استحداث مقاولات جديدة بدلا من هدر الأموال على حلول مؤقتة ويحصر العراقيل التي تواجه عملية التشغيل في[26] :
- عجز اليد العاملة المؤهلة وضعف تطور الحرف ؛ - عدم التوافق بين دفعات التكوين واحتياجات التشغيل ؛
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ؛ - الخلل في التقريب بين العرض والطلب ؛
- عدم توفر شبكة لجمع المعلومات حول التشغيل ؛ - انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي مما يعيق الاستثمار.

وبالنسبة للمستشار السابق للأمم المتحدة والخبير الدولي **مالك سراي**، فإن معدل النمو المحقق في الخمس سنوات الماضية المتراوح بين4.5% و 5% لا يكفي لتشغيل أكثر من 280 ألف شاب، وان المعدل الأنسب لابد أن يستقر في حدود 6% في غضون 5 سنوات القادمة للحد من المشكلة[27].

وأثار الخبير عدة نقاط هامة تعيق إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومة، والمتمثلة في التناقض القائم بين معالم الإستراتيجية وتطبيقها بسبب الطابع الإداري البحت، وان توفير مناصب العمل بشكل مؤقت هو قرار سياسي بعيد عن معالجة اقتصادية وفعلية للمشكلة، كما أن هناك تباين كبير في نسب البطالة جغرافيا بسبب سوء توزيع الثروة وانعدام العدالة الاجتماعية[28].

ومن جهة فان اكبر جهاز حكومي للتشغيل المتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يقر بمساهمته في تخفيض البطالة إلى 10% أي ما يمثل 1.7 مليون عاطل بعدما كان عددهم 5 ملايين بطال في 2001، وانه تم استحداث 22 ألف مشروع في 2010 مقابل 10 ألف مشروع في 2008 و20 ألف في 2009، ورغم هذا فان 20% من هذه المشاريع لا زالت تعاني من مشاكل عويصة مرتبطة أساسا بالتسيير ومعطيات المحيط الاقتصادي والنسيج الصناعي المحلي.

وبالنسبة للحكومة فإنها ترفض وصف سياسة التشغيل المتبعة بالفاشلة وترجع مشاكل التشغيل في غياب المتابعة المحلية للإستراتيجية الوطنية، وسوء ترجمتها على المستوى المحلي، وقد أعلنت مصالح الوزير الأول في حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية عن خلق 5556 منصب شغل كل يوم بين الفترة الممتدة من 1 جانفي 2011 إلى 30 جوان الماضي في القطاعات التالية : الخدمات والإدارة والفلاحة والغابات والصناعة منها الصناعات البتروكيميائية.

وقد خلفت هذه البيانات تعجب خبراء الاقتصاد، ومنهم البروفيسور **عبد الرحمان تومي** الذي يرى بأن هذه الأرقام تتنافى والأرقام الخاصة بالتضخم والبطالة، مبررا ذلك باستحالة بقاء التضخم عند حدود 4% بعد ضخ حوالي 29 مليار دولار في الاقتصاد في ظرف قياسي. ويضيف بأنه في حال صحة هذا الرقم بالنسبة لمناصب الشغل فإن معدل البطالة سينخفض من 10.2% في جانفي 2011 إلى أقل من 1% نهاية جوان وهذا يعني أن عدد البطالين في الجزائر لا يتعدى 100 ألف بطال وأن الاقتصاد الجزائري متقدم عن الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية وهي أرقام وهمية لا تعكس حقيقة الاقتصاد والسوق الجزائري.

خلاصة : مما سبق يتضح أنه برغم الإمكانات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، تبقى الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة، سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض وتعقيداتها أو افتقار الشباب لروح المبادرة. ويمكن اعتبار آراء وتوصيات الخبراء الجزائريين بمثابة تقييم فعلي لإستراتيجية التشغيل في الجزائر، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومة من أجل تنسيق الجهود في إطار البحث عن إستراتيجية فعالة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.

المراجع والهوامش

[1]- Werner sengenberger ,**"Beyond the measurement of unemployment and underemployment"** , www.ilo./public/arabic/region/arpro/beirut/unemployment21.htm, 22/4/2011.
22/4/2011

[2]- محمود يونس، وآخرون، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية،** الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003.

[3]- عبد الرحمن يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية،** الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 1999.

[4]- تقرير منظمة العمل العربية لسنة 2005.

[5]- توات عثمان، تباني أمال، **التشغيل والبطالة في الجزائر،** بحث ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

[6]-نفس المرجع السابق.

[7]-حسن الحاج، **"مؤشرات سوق العمل"،** جسر التنمية، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

[8] - Kangni Kpodar, **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?,** IMF Working Paper; 2007.

[9] - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة،** ملف صحفي، 2008.

[10]- Office National des statistiques, EMPLOI_ET_C HOMAGE (au Quatrième Trimestre 2008),site www.ons.dz.

[11]- Ibid.

[12] - Ibid.

[13] - Ibid.

[14]- مشروع التقرير حول " **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001** "، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002.

[15]-وزارة العمل والحماية الاجتماعية، متاح على الموقع : www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/index.htm

[16]- نفس المرجع السابق.

[17]-نفس المرجع السابق.

[18]- نفس المرجع السابق.

[19]- نفس المرجع السابق.

[20]- حمدي سليم، منظمة العمل العربية، **"معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى والأسوأ"،** جريدة الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 10828، 2008/06/21. متاح على الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10828&article=479653&state=true/details.asp

[21]- يوسف تازير،" **الحكومة الجزائرية تحاول إحباط الثورة وشراء السلم الاجتماعي بحرب على البطالة"،** الجزائر: 2011/03/10. متاح على الموقع:
http://www.maghress.com/mohammediapress/10329.

[22]- هيام الهادي،" **شباب الجزائر متفائل لخطة الحكومة لتقليص البطالة"،** 2008/03/25. متاح على الموقع :
http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1

[23]- نعيم بن محمد، التعليم العالي في الجزائر،" **التحديات، الرهانات وأساليب التطوير"،** متاح على الموقع: www.hoggar.org. بتاريخ 2011/08/29.

[24]- بوعلام غمراسة، بشير مصيطفى، **"خطة الحكومة الجزائرية لمعالجة البطالة تتجاوز حقائق السوق والإقتصاد"،** جريدة الشرق الأوسط، العدد 11854، 2011/05/13. متاح على الموقع: http://aawsat.com/details.asp

[25]- تعزيبت خالد، **جامعيون في حاجة إلى الإندماج في سوق العمل،** الجزائر، 2008/11/23، متاح على الموقع
http://www.djazaress.com/echaab/2660

[26]- نفس المرجع السابق.

[27]- نفس المرجع السابق.

[28]- نفس المرجع السابق.

تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل العاملي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2006*

د/ عبد الوهاب دادن **
د/ عبد الغني دادن ***
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تمثلت إشكالية هذا المقال في كيفية الكشف عن طبيعة القرارات المالية المحددة للأداء المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2006، حيث نهدف إلى إيجاد وتفسير العوامل الخفية المفسرة لهذا الأداء. وقد استخدمنا التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد وتحديدا طريقة التحليل إلى مركبات أساسية والتي هدفها اختصار المتغيرات المفسرة للظاهرة في أدنى حد ممكن من العوامل. وحسب النتائج المتوصل إليها، تمثلت العوامل الخفية المفسرة لأداء هذه المؤسسات في المردودية والنمو، السياسة التجارية، الهيكل المالي، حجم المؤسسة، التمويل الذاتي، وسياسة التمويل. وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة، يمكننا تفسير الاختلاف والتباين الموجود بعديد من الأسباب، من بينها أساليب التحليل المستخدمة إضافة إلى بعض المتغيرات الكيفية التي يتعذر تكميمها وإدراجها في نماذج تقييم الأداء المالي.
الكلمات المفتاح : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الأداء المالي، القرار المالي، التحليل العاملي.

تمهيد : حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير باهتمام البحث العلمي في العقود الأخيرة، خاصة بعد ملاحظة ارتفاع مستويات الأداء الاقتصادي والمالي في عديد من الدول النامية والمتقدمة، إلى جانب الدور الجوهري الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات في مختلف الاقتصاديات، إذ يفسر هذا الدور بعدة أبعاد : اقتصادية، مالية، اجتماعية، وسياسية. لذلك، اتجهت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قياس الأداء، حيث يشكل الأداء المالي إحدى أهم الركائز الأساسية لعنصري الكفاءة والفعالية. فيقاس الأداء المالي للمؤسسات بعدة مؤشرات مالية، من بين أهمها معدل النمو المحتمل، والذي يتحدد بتركيبة من المتغيرات تترجم في مضمونها: السياسة التجارية، سياسة الاستثمار، سياسة التمويل وسياسة توزيع الأرباح. ومن ثم يمكن القول بأن مستوى نمو المؤسسة عبارة نتيجة لقراراتها المالية المتخذة. لذلك، نحاول في هذا البحث أن نكشف عن العوامل الخفية المتحكمة في ظاهرة التمويل الداخلي لنمو عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية انطلاقا من بطارية متغيرات مالية مقترحة. وسنستخدم لهذا الغرض إحدى أهم طرق التحليل العاملي وهي طريقة التحليل إلى مركبات أساسية.

أولا : تقديم مجتمع الدراسة ووصف العينة المختارة والمتغيرات المستخدمة

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المحاسبية والمالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2006، حيث حاولنا تشكيل قاعدة معطيات محاسبية ومالية في شكل نسب مالية مفسرة للسلوك المالي، تحديدا القرارات المالية للمؤسسات موضوع الدراسة، . ولقد حرصنا على أن تكون العينة المختارة ذات تمثيل جيد للمجتمع الإحصائي المستهدف. فتم تشكيل عينة مكونة من 65 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توزعت من حيث طبيعة النشاط إلى مؤسسات خدمية، مؤسسات تجارية، مؤسسات صناعية، مؤسسات بناء وأشغال عمومية ومؤسسات فلاحية. تم تنويع هذه المؤسسات كذلك من حيث المنطقة الجغرافية (مؤسسات في غرب الجزائر، شمال الجزائر، الجزائر العاصمة، الجنوب الشرقي، منطقة الهضاب العليا والجنوب الغربي).كما تتوزع هذه المؤسسات إلى مؤسسات ذات ملكية خاصة، مؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة وعمومية. إلا أن 60% من هذه المؤسسات تابعة للقطاع الخاص.

* أصل هذا المقال مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، مع إجراء بعض التعديلات الشكلية.

** dadene2004@yahoo.fr
*** dadene@gmail.com

لغرض التحقق من دلالة بيانات الدراسة، تم إخضاعها إلى اختبارات أولية باستخدام طرق إحصائية (باستخدام برنامج SPSS نسخة 13)، فتبين أن بعض البيانات المحاسبية غير معبرة (10 مشاهدات) وقد تؤدي إلى الحصول على نتائج غير دالة. وعليه تم استبعادها من العينة لنحصل في الأخير على 55 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بـ 162 مشاهدة (ميزانيات).

اعتمدنا في التحليل على 20 نسبة مالية، نعتقد أنها مفسرة لظاهرة التمويل الداخلي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم هذه النسب بدورها إلى مجموعات، نسب المردودية، نسب النشاط، نسب الدوران ونسب الهيكل المالي. والواقع أن انتقاء هذه النسب ليس عشوائيا، وإنما مبني على أسس ومبررات علمية وعملية، من بينها الاستفادة من نتائج الدراسات العلمية السابقة، إضافة إلى الأسس النظرية في تفسير ظاهرة التمويل الداخلي لنمو المؤسسات الاقتصادية. واستنادا إلى بعض النتائج النظرية لهذا البحث، يمكننا تقسيم هذه النسب إلى: نسب مفسرة لقرارات التمويل؛ نسب مفسرة لقرارات الاستثمار؛ ونسب مفسرة لقرارات توزيع الأرباح، باعتبار هذه القرارات مفسرة للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع الدراسة والتحليل الجدول (1).

وبعد إعداد الجدول الأولي للمعطيات القاعدية للتحليل، ظهرت بعض النسب ليست لها دلالة من الناحية المالية، بمعنى أن نتائجها غير واقعية، ومرد ذلك في اعتقادنا إلى عدم واقعية بعض الأرقام المحاسبية لمجموعة من المؤسسات. وحرصا على الحصول على نتائج دالة في دراستنا هذه، تم استثناء مجموعة المؤسسات ذات النسب غير الدالة من عينة الدراسة وعددها حوالي 10 مؤسسات. وبذلك ارتكزت الدراسة على عينة نهائية مشكلة من 55 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باستعمال بطارية مكونة من 20 نسبة مالية.

ثانيا : منطق طريقة التحليل إلى مركبات أساسية

تعود فكرة التحليل العاملي إلى العالم البريطاني «Spearman» في أوائل القرن العشرين، وطورت هذه الفكرة عن طريق إسهامات العديد من العلماء. فيعتمد جوهر هذا التحليل على تقليص عدد المتغيرات بحثا عن بناء أكثر شمولية في تفسير الظاهرة محل الدراسة، إذ يمكن اختصار عدد كبير من المتغيرات المقترحة في دراسة ما إلى عدد أقل من المتغيرات المفسِّرة والممثلة لكافة المتغيرات.

ويعرف هذا التحليل بأنه "تصميم ينصب على فحص تغاير (أو ارتباط) مجموعة من المتغيرات تمهيدا لتقديم تفسير حول العلاقات بينها من أجل الخلوص إلى عدد قليل من المتغيرات الخفية (الضمنية) والتي يمكن تسميتها بالعوامل[1].

فتعني عبارة "العامل" هنا مجموعة أبعاد أو متغيرات خفية تتضمن عددا من المتغيرات المرتبطة خطيا، وتتحدد المتغيرات في كل عامل وفقا لدرجة تشبعها فيه[2]. وباعتبار المتغيرات مرتبطة، بنسب مختلفة، بكافة العوامل المستخرجة فإن تحديد انتماء المتغير إلى عامل ما يتم وفقا لأعلى درجة من درجات التشبع (الارتباط).

ثالثا : استخراج العوامل المفسرة للسلوك المالي

اعتمادا على قاعدة المعطيات المشكلة، نستخدم أسلوب التحليل العاملي وتحديدا طريقة التحليل إلى مركبات أساسية بهدف الكشف عن طبيعة القرارات المالية التي لها تأثير على نمو المؤسسات موضوع الدراسة، بمعنى آخر نسعى إلى الإجابة على الأسئلة التالي:

- ما هو الحد الأدنى من العوامل المفسرة للتباين المشترك بين متغيرات الدراسة ؟
- هل يمكن تصنيف متغيرات الدراسة في مجموعات جزئية متجانسة ؟
- إذا تحقق الأمر كذلك، ما هي المعاني التي تتضمنها هذه المجموعات؟

ننطلق في تفسير نتائج هذا التحليل من استخراج مصفوفة الارتباط، تمهيدا لحساب التباينات المشتركة والقيم الذاتية وارتباط المتغيرات بالعوامل المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل الجدول (2).
من أهم افتراضات هذا التحليل اختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط عن الصفر[3]، وهو محقق في هذه الحالة، مما يدل على سلامة معطيات ونتائج التحليل.

ندرج الجدول (3) الذي يبين نتائج اختبار كايزر-ماير-أولكن (K-M-O)، وهو يشير إلى مدى تحقق إحدى فرضيات هذا التحليل وهي تجاوز قيمة (K-M-O) لنسبة 50%. وهذا ما يبدوا محققا حيث بلغت قيمة هذا المؤشر0.526، مما يدل على كفاية العينة موضوع الدراسة والتحليل. كما تظهر نتيجة اختبار Bartlett دالة، ويعد هذا مؤشرا لاختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، بمعنى أنه توجد تباينا مشتركة بين متغيرات الدراسة تشكل مجموعة من العوامل الخفية، وهو ما نسعى إلى الكشف عنه.

تحاول هذه الطريقة إيجاد حد أدنى من المتغيرات يمثل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، والسؤال المطروح، ما مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات ؟

يبين الجدول (4) جودة تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدد وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات.

يشير العمود الأول في هذا الجدول (Initial) إلى مربع قيمة الارتباط المتعدد بين المتغير من جهة وبقية المتغيرات من جهة أخرى، بينما يبين العمود الثاني (Extraction) حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة. وهكذا، تبدوا متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

1. استخراج القيم الذاتية وفق طريقة التحليل إلى مركبات أساسية (العوامل)

ينطلق التحليل حسب هذه الطريقة من البحث عن القيم الذاتية والنسب المرتبطة بالمحاور الأساسية، حيث تشير القيمة الذاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض ندرج الجدول (5) والذي يبين القيم الذاتية ونسب التشتت المقابلة لكل محور عاملي، حيث تم تحديد ستة (6) عوامل أساسية، بناء على أحد الاتجاهات المتعلقة بقيمة الارتباط الذي ينبغي أخذها بعين الاعتبار وهي :[4]

- **الاتجاه الأول :** وهو الأكثر شيوعا ويتمثل في قبول الارتباط إذا تجاوز 0.3 ؛

- **الاتجاه الثاني :** وهو اتجاه متحفظ يوصي به "Ford et *al*"، حيث يتم إهمال أي ارتباط يقل عن 0.4 باعتبارها ارتباطات ضعيفة؛

- **الاتجاه الثالث :** يقوم على صيغة رياضية قدمها كل من "Norman & Streiner" شريطة أن لا يقل حجم العينة عن 100 وهي كالتالي:

$$Min_{loading} = \frac{5.152}{\sqrt{N-2}}$$

وإذا اعتمدنا في دراستنا هذه الاتجاه الثالث، نجد أن أدنى قيمة مقبولة للارتباط هي 0.407 وهي جد قريبة من القيمة التي حددها " Ford et *al* ".

يتكون جدول القيم الذاتية من ثلاثة أقسام، يتمثل القسم الأول في التقديرات الأولية القائمة على أساس طريقة التحليل إلى مركبات أساسية. ويختلف القسم الثاني عن الأول في كونه ناتج عن استخدام طريقة المحاور الأساسية. ونظرا لاستخدمنا لهذه الأخيرة في التحليل، فإن اهتمامنا سينصبُّ على القسمين الثاني والثالث، حيث يتمثل القسم الثالث، في القيم الذاتية بعد عملية تدوير المحاور[5]، على عكس قيم القسم الثاني.

يتبين أن المحاور العاملية المأخوذة، وعددها ستة، تفسر 80,285% من الظاهرة محل الدراسة، وهي نسبة عالية ومقبولة لأخذ هذه المحاور كعوامل مفسرة لظاهرة التمويل الداخلي للنمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع الدراسة. فنلاحظ أن النسب الإجمالية للتباين المفسر قبل عملية التدوير مساوية لتلك المحسوبة بعد عملية التدوير، ولا يكمن الاختلاف إلا في توزيع تلك النسب على العوامل الستة المستخرجة.

توجد عدة أساليب لتحديد عدد العوامل (المحاور الأساسية)، ومن بينها أسلوب التباين المفسِّر، حيث يتجه بعض المحللين إلى إدراج العوامل التي تفسر نسبة محددة من التباين. غير أننا سنعتمد في دراستنا هذه على :

- أسلوب "كايزر" « Kaiser Criterion » (1960) : وهو الأسلوب الأكثر شيوعا، حيث يعتمد على تحديد عدد العوامل تبعا لقيمها الذاتية، فإذا بلغت هذه الأخيرة الواحد الصحيح أو أكثر، فإنه يتم إدراج العامل في النموذج، وإذا كانت القيمة الذاتية أقل من ذلك فإنه يتمن استبعاد العامل من النموذج.

- أسلوب الرسم البياني «Scree Plot» : ابتكر هذه الطريقة العالم «Cattell» سنة 1966، وتعتمد على إجراء رسم بياني للعوامل، فإذا اتسم العامل بدرجة انحدار قوية، بمعنى أنه يميل إلى الاتجاه العمودي النازل، فإنه يدرج في النموذج، وتستبعد العوامل التي تميل إلى الانحدار التدريجي، أي التي تميل إلى الاتجاه الأفقي.

يتبين من جدول القيم الذاتية بعد التدوير أن نسبة التشتت الإجمالي للعوامل المستخرجة كانت 80,285%، حيث تتوزع هذه النسب على تلك العوامل كما يلي :

- المحور العاملي الأول، يفسر حوالي 23.896% من التشتت الإجمالي، وتقابله أعلى قيمة ذاتية وهي 4.779 ؛
- المحور العاملي الثاني، يفسر حوالي 15.849% من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية 3.17 ؛
- المحور العاملي الثالث، يفسر حوالي 11.734% من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية 2.347 ؛
- المحور العاملي الرابع، يفسر حوالي 10.162% من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية 2.032 ؛
- المحور العاملي الخامس، يفسر حوالي 9.326% من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية 1.865 ؛
- المحور العاملي السادس، يفسر حوالي 9.318% من التشتت الإجمالي، وتقابله أدنى قيمة ذاتية وهي 1.864.

ونلاحظ أنه تبعا لأسلوب "كايزر" تستبعد العوامل ذات القيم الذاتية أقل من الواحد الصحيح. والواقع أن عدد المحاور العاملية المأخوذة بعين الاعتبار لوصف ظاهرة ما مرتبط بطبيعة وهدف البحث والدقة المطلوبة.[6]

يبن الشكل (1) القيم الذاتية التي يمكن أخذها وتلك التي يمكن استبعادها حسب أسلوب (1966) Cattell. ونلاحظ، أن القيم الذاتية ذات الانحدار الشديد تكون في المجال [1-6] للعوامل، وبذلك نجد أن عدد القيم الذاتية المقابلة للعوامل المستخرجة (المحاور العاملية) هو ستة (6)، بعدها تميل بقية القيم إلى الانحدار الأفقي، وهي بذلك مستبعدة من النموذج.

وبفضل عملية التدوير للمحاور الأساسية، وباستخدام أسلوب كايزر « Caiser » في تحديد عدد العوامل تبعا لقيمها الذاتية، وكذا اتجاه "Norman & Streiner " لتعيين أدنى قيمة مقبولة للارتباط (حيث حددت في دراستنا هذه بـ 0.407)، تحصلنا على مصفوفة العوامل بعد التدوير والتي يبينها الجدول (6).

تتسم هذه المصفوفة بالوضوح في إمكانية ملاحظة المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة، مما يسهل عملية تفسير المحاور العاملية والكشف عن المعاني التي تتضمنها. وتوجد عدة أساليب لتسمية العوامل المستخرجة ومنها :[7]

- **الوصف :** وهو استخدام مفاهيم مختصرة متعارف عليها تعكس بوضوح طبيعة المتغيرات التي تضمنها العامل.

- **السببية :** وهي طريقة تتجاوز الوصف إلى البحث عن المؤثرات التي تسببت في تشكيل العامل الذي النحو الذي تشكل به، بمعنى أن هذا الأسلوب يحاول الإجابة على السؤال التالي: لماذا تضمن العامل متغيرات معينة ؟

- وسنعتمد في تحليلنا على الأسلوبين معا، ذلك أن متغيرات الدراسة عبارة عن نسب مالية تسمح بالوصف، كما تسمح بتحديد السبب انطلاقا من تفسيراتها الاقتصادية والمالية. فينبغي أن يأخذ التفسير السببي بعين الاعتبار :

- طبيعة المتغيرات التي ارتبطت بالعامل ؛
- الإلمام بالظروف ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة ؛
- الاعتماد عل النظريات والاتجاهات السائدة في المجال الذي تنتمي إليه الظاهرة.

2. تسمية العوامل المستخرجة

انطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، يمكن تلخيص العوامل الستة والمتغيرات المرتبطة بها في الجدول (7) :

1. نلاحظ أن العامل الأول مفسر بكل من : المردودية الاقتصادية الصافية، القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي، المردودية الاقتصادية الإجمالية، المردودية المالية، القدرة على التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة، دوران الأموال الخاصة، ونسبة الاستقلالية المالية. وانطلاقا من تحليل المردودية إلى مجموعة من النسب (هامش صافي، معدل دوران، معامل استدانة)، نجد أن النسب الواردة أعلاه كلها معنيّة بتفسير سلوك المؤسسة في تحقيق معدل معين من المردودية. فتتميز نسب المردودية عادة بأنها العلاقة بين نتيجة ما ومقدار الأموال المولدة لهذه النتيجة. وعليه، يمكن تسمية هذا العامل بـ : **مردودية المؤسسة**.

2. نلاحظ أن العامل الثاني مفسر بكل من: معدل الهامش الصافي، الهامش الصافي للاستغلال، نسبة التكامل العمودي، والهامش الإجمالي للاستغلال. وتعبر هذه المتغيرات برمتها عن معدلات هوامش. وتتميز نسب الهوامش بأنها عبارة عن العلاقة بين مستوى النشاط (رقم الأعمال، أو الإنتاج أو القيمة المضافة) ونتيجة ما. وعليه، يمكن تسمية هذا العامل بـ : **السياسة التجارية للمؤسسة.**

3. كما يظهر العامل الثالث مفسرا بكل من: نسبة الهيكل المالي، معامل الاستدانة، دوران الأموال الخاصة، ودرجة الاستقلالية المالية. وتعتبر كل هذه المتغيرات نسب تمويل. وعليه، يمكننا أن نطلق على العامل الثالث إسم : **الهيكل المالي للمؤسسة**.

4. وقد ارتبط بالعامل الرابع كل من : معدل الهامش على القيمة المضافة، مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة، والتمويل الذاتي إلى القيمة المضافة، وهي نسب تتعلق بالقيمة المضافة. وهكذا نجد أن القاسم المشترك بين هذه المتغيرات هو القيمة المضافة. وباعتبار القيمة المضافة معيارا تنظيميا لتصنيف المؤسسات حسب الحجم، إلى جانب عدد المستخدمين، ورقم الأعمال، فإنه يمكن تسمية العامل الرابع بـ : **حجم المؤسسة.**

5. ونلاحظ أن العامل الخامس ارتبطت به المتغيرات التالية : القدرة على التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة، الهامش الإجمالي للاستغلال، التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة. وتتعلق كل هذه النسب بالتمويل الذاتي، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية تسمية هذا العامل بـ : **سياسة التمويل الذاتي**.

6. كما ارتبط العامل السادس بكل من : نسبة المصاريف المالية إلى القيمة المضافة ونسبة المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي للاستغلال، و كلاهما نسبة تتعلق بالمصاريف المالية، والتي تعكس في الواقع تأثير سياسة التمويل على نتائج المؤسسة. وعليه يمكن تسمية العامل الأخير بـ : **سياسة التمويل**.

رابعا : تحليل النتائج : يمكن القول بأن مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات في تمويل نموها، والمستخرجة من العوامل الأولية المقترحة باستخدام طريقة التحليل العاملي، هي: المردودية، السياسة التجارية، الهيكل المالي، حجم المؤسسة، سياسة التمويل الذاتي وسياسة التمويل. وبالرجوع إلى صيغة حساب معدل النمو الداخلي المحتمل حسب نموذج Bourgeois et Lavallé (1993) ، وبتحليل هذه الأخير إلى جداء مجموع من النسب (طريقة المفكر Brown Donaldson سنة 1920 والتي اقترحها وقدمها في لوحة القيادة لشركة Dupont de Nemours الأمريكية) كما يلي :

$$TCS = [(m.rot) + [(m.rot)-i]D/CP](1-d)$$

حيث TCS : معدل النمو المحتمل؛ m : معدل الهامش الاقتصادي؛ rot. : معدل دوران الأصل الاقتصادي؛ i : تكلفة الاستدانة؛ D/CP : نسبة الهيكل المالي (الديون البنكية المالي إلى الأموال الخاصة)؛ d : معدل توزيع الأرباح.

نجد أن معدل النمو الداخلي، يتأثر بكل من :

- معدل الهامش الصافي (السياسة التجاري)؛
- دوران الأصل الاقتصادي (حجم المؤسسة)؛
- الهيكل المالي (سياسة التمويل)؛
- سياسة توزيع الأرباح، وتفسر بأسلوب معاكس لسياسة التمويل الذاتي.

باستخدامنا لطريقة التحليل إلى مركبات أساسية الأساسية، لمعرفة الحد الأدنى من المتغيرات المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل، تم الحصول على ستة عوامل رئيسية انطلاقا من المتغيرات الأصلية. وهكذا، يمكن القول بأن مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات في تمويل نموها، والمستخرجة من العوامل الأولية المقترحة باستخدام طريقة التحليل العاملي، هي: المردودية، السياسة التجارية، الهيكل المالي، حجم المؤسسة، سياسة التمويل الذاتي وسياسة التمويل. وبذلك نكون قد اختصرنا عدد المتغيرات المتحكمة في الظاهرة من 20 إلى 6 متغيرات.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

االجدول (1) : متغيرات الدراسة وتفسيراتها المالية والاقتصادية

الرمز	النسب: تسمية النسب	التفسير المالي والاقتصادي	الرمز	النسب: تسمية النسب	التفسير المالي والاقتصادي
R1	المردودية الاقتصادية الإجمالية	الأداء الاقتصادي لدورة الاستغلال	**R11**	التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة	نصيب المؤسسة من القيمة المضافة
R2	الهامش الإجمالي للاستغلال	قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الاستغلال	**R12**	نسبة الاستثمارات الصافية إلى إجمالي الأصول	كثافة الاستثمار في المؤسسة
R3	معدل دوران الأصل الاقتصادي	فعالية الأصل الاقتصادي	**R13**	المردودية المالية	الأداء المالي/ مردودية المساهمين
R4	المردودية الاقتصادية الصافية	الأداء الاقتصادي لدورتي الاستغلال والاستثمار	**R14**	نسبة الهيكل المالي	درجة الرفع المالي
R5	الهامش الصافي للاستغلال	مردودية النشاط التجاري	**R15**	معدل الهامش الصافي	المردودية التجارية
R6	معدل الهامش على القيمة المضافة	مساهمة القيمة المضافة في نتيجة المؤسسة	**R16**	معامل الاستدانة	الاستقلالية المالية
R7	القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي	أداء الأدوات الصناعية والتجارية	**R17**	نسبة الاستقلالية المالية	قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها (الملاءة)

R8	نسبة التكامل العمودي	درجة تكامل المؤسسة داخل قطاعها	R18	دوران الأموال الخاصة	قدرة المؤسسة على استغلال الموارد الخاصة
R9	مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة	نصيب اليد العاملة من القيمة المضافة	R19	القدرة على التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة	مردودية الأموال الخاصة
R10	المصاريف المالية إلى القيمة المضافة	نصيب المقرضين من القيمة المضافة	R20	المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي للاستغلال	نصيب المقرضين من فوائض دورة الاستغلال، ويبين مدى التحكم في الثروة الموزعة للجهات الممولة

الجدول (2) : مصفوفة معاملات الارتباط لـ Pearson (a)

	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11	R12	R13	R14	R15	R16	R17	R18	R19	R20
R1	1	0,172	0,615	0,94	0,088	0,122	0,806	0,044	-0,106	-0,093	0,182	0,027	0,715	-0,07	0,11	-0,3	0,327	0,359	0,749	-0,12
R2	0,172	1	-0,098	0,046	0,621	0,116	0,046	0,517	-0,125	0,009	0,718	0,317	0,179	-0,025	0,606	0,019	-0,078	-0,185	0,457	-0,053
R3	0,615	-0,098	1	0,744	-0,09	0,111	0,553	-0,058	-0,078	-0,082	-0,002	-0,155	0,541	-0,012	-0,058	-0,218	0,283	0,674	0,388	-0,069
R4	0,94	0,046	0,744	1	0,124	0,185	0,803	0,068	-0,117	-0,088	0,051	-0,061	0,762	-0,057	0,138	-0,314	0,292	0,432	0,612	-0,112
R5	0,088	0,621	-0,09	0,124	1	0,178	0,148	0,891	-0,083	0,052	0,116	0,125	0,328	0,006	0,948	0	-0,06	-0,184	0,196	-0,014
R6	0,122	0,116	0,111	0,185	0,178	1	-0,104	-0,099	-0,623	-0,05	0,55	0,335	0,42	-0,05	0,289	-0,037	-0,142	0,002	0,209	-0,238
R7	0,806	0,046	0,553	0,803	0,148	-0,104	1	0,235	0,149	-0,166	-0,132	-0,171	0,627	-0,1	0,177	-0,376	0,327	0,363	0,554	-0,119
R8	0,044	0,517	-0,058	0,068	0,891	-0,099	0,235	1	0,159	-0,064	-0,071	-0,074	0,219	-0,03	0,893	-0,045	-0,013	-0,111	0,121	-0,014
R9	-0,106	-0,125	-0,078	-0,117	-0,083	-0,623	0,149	0,159	1	-0,11	-0,465	-0,383	-0,237	-0,086	-0,102	-0,108	0,036	-0,056	-0,199	0,028
R10	-0,093	0,009	-0,082	-0,088	0,052	-0,05	-0,166	-0,064	-0,11	1	0,004	-0,118	-0,091	0,388	-0,062	0,376	0,075	-0,02	-0,055	0,865
R11	0,182	0,718	-0,002	0,051	0,116	0,55	-0,132	-0,071	-0,465	0,004	1	0,437	0,199	-0,017	0,192	0,051	-0,107	-0,055	0,479	-0,14
R12	0,027	0,317	-0,155	-0,061	0,125	0,335	-0,171	-0,074	-0,383	-0,118	0,437	1	0,019	-0,095	0,158	0,033	-0,257	-0,273	0,157	-0,275
R13	0,715	0,179	0,541	0,762	0,328	0,42	0,627	0,219	-0,237	-0,091	0,199	0,019	1	0,092	0,393	-0,052	0,35	0,497	0,8	-0,155
R14	-0,07	-0,025	-0,012	-0,057	0,006	-0,05	-0,1	-0,03	-0,086	0,388	-0,017	-0,095	0,092	1	-0,027	0,85	0,489	0,417	0,144	0,38
R15	0,11	0,606	-0,058	0,138	0,948	0,289	0,177	0,893	-0,102	-0,062	0,192	0,158	0,393	-0,027	1	-0,034	-0,072	-0,149	0,245	-0,1
R16	-0,3	0,019	-0,218	-0,314	0	-0,037	-0,376	-0,045	-0,108	0,376	0,051	0,033	-0,052	0,85	-0,034	1	0,285	0,267	0,035	0,335
R17	0,327	-0,078	0,283	0,292	-0,06	-0,142	0,327	-0,013	0,036	0,075	-0,107	-0,257	0,35	0,489	-0,072	0,285	1	0,707	0,459	0,111
R18	0,359	-0,185	0,674	0,432	-0,184	0,002	0,363	-0,111	-0,056	-0,02	-0,055	-0,273	0,497	0,417	-0,149	0,267	0,707	1	0,435	0,021
R19	0,749	0,457	0,388	0,612	0,196	0,209	0,554	0,121	-0,199	-0,055	0,479	0,157	0,8	0,144	0,245	0,035	0,459	0,435	1	-0,111
R20	-0,12	-0,053	-0,069	-0,112	-0,014	-0,238	-0,119	-0,014	0,028	0,865	-0,14	-0,275	-0,155	0,38	-0,1	0,335	0,111	0,021	-0,111	1

(a) Déterminant = 3,54E-013

الجدول (3) :نتائج اختبار Bartlett ومؤشر KMO		
قياس مدى كفاية العينة لـ .Kaiser-Meyer-Olkin		0,526
اختبار Bartlett	قيمة X2 التقريبية	4400,626
	درجات الحرية	190
	دلالة اختبار Bartlett	0

الجدول (4) : جودة تمثيل المتغيرات

المتغيرة	الإحداثيات	جودة التمثيل	المتغيرة	الإحداثيات	جودة التمثيل
R1	0,985	0,898	R11	0,989	0,868
R2	0,988	0,949	R12	0,53	0,353
R3	0,869	0,581	R13	0,974	0,835

R4	0,987	0,926	**R14**	0,838	0,786
R5	0,984	0,947	**R15**	0,973	0,989
R6	0,966	0,854	**R16**	0,862	0,824
R7	0,836	0,805	**R17**	0,794	0,59
R8	0,961	0,947	**R18**	0,889	0,765
R9	0,584	0,519	**R19**	0,977	0,852
R10	0,86	0,893	**R20**	0,838	0,875

الجدول (5) : القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية

التباين الإجمالي المفسَّر									
العوامل	**القيم الذاتية الأساسية**			**Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus**			**مجموع مربعات العوامل المستخرجة للتدوير**		
	المجموع	**% التباين**	**% التباين المتراكم**	**المجموع**	**% التباين**	**% التباين المتراكم**	**المجموع**	**% التباين**	**% التباين المتراكم**
1	5,347	26,737	26,737	5,185	25,925	25,925	4,779	23,896	23,896
2	3,723	18,615	45,352	3,565	17,824	43,749	3,17	15,849	39,745
3	2,921	14,607	59,958	2,747	13,736	57,485	2,347	11,734	51,48
4	2,547	12,733	72,691	2,331	11,653	69,138	2,032	10,162	61,641
5	1,413	7,064	79,756	1,254	6,27	75,408	1,865	9,326	70,967
6	1,133	5,666	85,422	0,976	4,878	80,285	1,864	9,318	80,285
القيم الذاتية غير المأخوذة في التحليل									
7	0,705	3,527	88,949	**14**	0,092	0,461	99,064		
8	0,547	2,736	91,685	**15**	0,072	0,361	99,425		
9	0,473	2,364	94,049	**16**	0,056	0,279	99,704		
10	0,356	1,78	95,829	**17**	0,032	0,161	99,864		
11	0,266	1,33	97,159	**18**	0,018	0,09	99,955		
12	0,172	0,862	98,021	**19**	0,005	0,026	99,981		
13	0,116	0,582	98,603	**20**	0,004	0,019	100		

التمثيل البياني للقيم الذاتية حسب طريقة Cattell (1966)

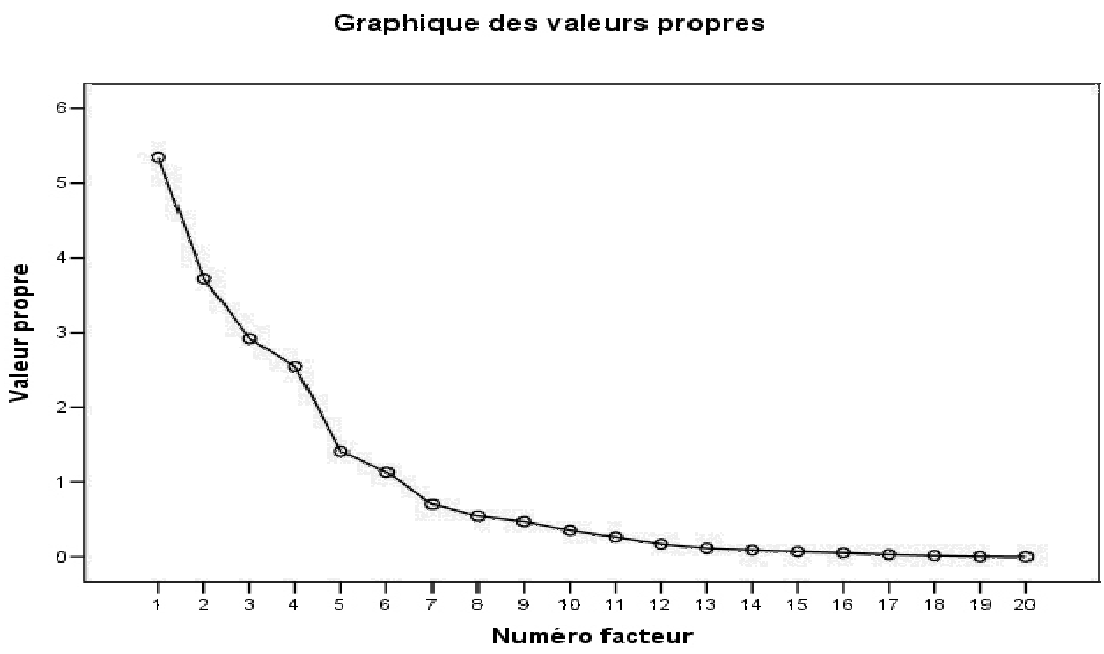

الجدول (6) : مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور

المتغيرة	1	2	3	4	5	6	المتغيرة	1	2	3	4	5	6
R4	0,951						**R16**			0,818			
R1	0,923						**R18**	0,568		0,614			
R7	0,839						**R17**	0,424		0,61			
R13	0,79						**R6**				0,904		
R3	0,733						**R9**				-0,692		
R19	0,712				0,498		**R12**						
R15		0,964					**R2**		0,512			0,827	
R5		0,956					**R11**				0,497	0,786	
R8		0,948					**R10**						0,924
R14			0,843				**R20**						0,901

الجدول (7) : تلخيص العوامل الستة والمتغيرات المرتبطة بها

وصف العامل	ترتيب المتغيرات حسب درجة الارتباط (من اليمين إلى اليسار)								نسبة التباين المفسر	ترتيب العوامل حسب قيمها الذاتية
نسب متعلقة بالمردودية	**R17**	**R18**	**R19**	**R3**	**R13**	**R7**	**R1**	**R4**	%23.896	**الأول**
نسب نشاط	**R2**		**R8**		**R5**		**R15**		%15.849	**الثاني**
نسب متعلقة بالهيكل المالي	**R17**		**R18**		**R16**		**R14**		%11.734	**الثالث**
نسب متعلقة بالقيمة المضافة	**R11**		**R9**				**R6**		%10.162	**الرابع**
نسب متعلقة بالتمويل الذاتي	**R11**		**R2**				**R19**		%9.326	**الخامس**
نسب متعلقة بالمصاريف المالية	**R20**				**R10**				%9.318	**السادس**

الهوامش والإحالات

[1] - خالد بن سعد الجضعي، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، الجزء الثاني، دار الأصحاب للنشر والتوزيع، الرياض، 2005، ص471 [بتصرف]

[2] - تشير درجة التشبع إلى معامل ارتباط كل متغير بالعامل، وبتربيع هذه القيمة نحصل على نسبة التباين المفسر في المتغير من قبل العامل.

[3] - وهو ما نسميه بمعامل التحديد، وهو عبارة عن حاصل جداء كل القيم الذاتية.

[4] - خالد بن سعد الجضعي، مرجع سابق، ص495-496.

[5] - تهدف عملية التدوير إلى تحويل مصفوفة الارتباطات الأولية إلى مصفوفة ارتباطات مكافئة لها تتسم بقدر كبير من الوضوح، وذلك من خلال تعظيم الارتباطات الكبرى وتحجيم الارتباطات الصغرى. ويكون تدوير المحاور على أحد النوعين: المتعامد أو المائل، ولكل نوع عدة أوجه:

أولا : التدوير المتعامد : 1- طريقة Varimax وهي مصطلح مختصر لتعظيم التباين، وترجع هذه الطريقة إلى إسهامات العالم "كايزر" وتعتمد على تقليل عدد المتغيرات المرتبطة بعامل ما، أي أنها تميل إلى اختصار وتبسيط بنية المتغيرات بالنسبة للعوامل، وبالتالي تيسر تعيين متغير ما في أحد العوامل المستخرجة. وتعد هذه الطريقة الأكثر شيوع واستخداما. 2- طريقة Quartimax، وهي طريقة معاكسة للسابقة ، حيث تعمل على تقليل عدد العوامل اللازمة لتفسير تباين المتغيرات، ويشير هذا إلى أنها تميل إلى تبسيط بنية العوامل بالنسبة إلى المتغيرات. 3- طريقة Equamax، وهي طريقة وسطية بين السابقتين.

ثانيا : التدوير المائل : يختلف هذا النوع عن السابق في كونه يفترض ارتباط العوامل، وله نوعا هما : التدوير المائل المباشر والبروماكس، حيث يتصف الأخير بأنه أكثر فاعلية في التعامل مع البيانات كبيرة الحجم. وتعد طرائق التدوير المتعامد التي تفترض عدم ترابط العوامل الأنسب في حقل العلوم الاجتماعية، على اعتبار أن استخدام التدوير المائل يتسبب في صعوبة التمييز بين العوامل. [أنظر بخصوص هذا الشأن : خالد بن سعد الجضعي، مرجع سبق ذكره، ص ص486-487].

[6] - دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، ص157.

[7] - خالد بن سعد الجضعي، مرجع سابق، ص497.

مراجع أخرى مستخدمة

1. بدر الدين الصادق التومي، نصر المحتوت عبد الرحمن، عبد العزيز فرج الورفلي، الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا، دراسة تطبيقية، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس2006.

2. بوخالفة خمنو، ندوة حول تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودروس من تنظيم البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 6-7 جويلية 2005.

3. بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر، يومي 17 – 18 أفريل 2006.

4. دادن عبد الوهاب، نمذجة السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- دراسة قياسية مقارنة بين القطاعين : الخاص والعام خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2006"، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09/9، جامعة فرحات عباس – سطيف - الجزائر.

5. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002.

6. شعوبي محمود فوزي، السياحة والفندقة في الجزائر - دراسة قياسية 2002/1974 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

7. شعوبي محمود فوزي، النسب المالية من منظور التحليل العاملي، نحو بناء نموذج للتصنيف، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998.

8. صالحي صالح (2001)، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر.

9. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2002.

10. قدي عبد المجيد ودادن عبد الوهاب، إشكالية تمويل ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر ، يومي 17 – 18 أفريل 2006.

11. قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)

د.عمر عزاوي & أ.أمال مهاوة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نهدف من هذه الدراسة إلى تناول المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية، فالتوجه الدولي نحوا تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية أدى إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية مبسطة تراعي خصوصية الدول النامية وطبيعة نسيجها المؤسساتي الذي يتكون أغلبه من 95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن إيجاد نظم يمكن توسيعها والوصول بها إلى نظم يمكن استخدامها في المؤسسات الكبيرة، هذا ما سنحاول تأكيده من خلال تحليل واقع الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

الكلمات المفتاح : مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدول النامية.

تمهيد : تسعى معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، إلا أن هذه الأهداف لا تقل أهمية عن أهداف البيانات المالية في حالة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، فهذه الأخيرة تحتاج هي الأخرى إلى معايير تضمن جودة تقاريرها المالية وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.

انطلاقا من هذه الأهمية وبموجب التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (ديسمبر 2000)، التي تنص على أن هناك طلب على معايير تراعي حاجة وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا تراعي خصوصية اقتصاد الدول النامية، والتي تزامنت مع إعادة تنظيم خطة عمل المجلس، بهدف دعم وتعزيز دوره في إعداد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في محيط متنوع ومتباين بشكل حقيقي وأكثر فعالية، انطلق المجلس في دراسة وإعداد مشروع يراعي هذه المتطلبات، ليصدر بعدها في شكله النهائي في 09 جويلية 2009.

1. المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SME$_S$

1.1. عرض IFRS for SME : قام مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بإعداد المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SME$_S$ في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض **مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات** الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر(Micros Entities)، التي تمثل وفق لتصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم. يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، وبالتحديد لما ينطبق على أسواقها. يُمَكن هذا المعيار معالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من[1] 90% مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لاسيما في ما يتعلق بالإفصاح.

لقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الاستعمال الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة. يعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار ألمفاهيمي لِـ IFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر، كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتمادا كاملا على المعايير الدولية للتقارير المالية من ناحية أخرى. ولقد تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين أساسيين هما[2] :

- سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق IFRS for SME لمعالجته للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات ؛

- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRSبشكلها الكامل.

هناك جملة من الاعتبارات والأسباب التي تمت مناقشتها من طرف IASB والتي تم على أساسها تحديد الجوانب التي تجيز انحراف $IFRS_S$ for SME_S عن $IFRS_S$ الكاملة، ويمكن حصرها في خمسة جوانب تمثلت في[3] :

- إلغاء بعض الأمور والمسائل التي تغطيها المعايير الكاملة، لأنها ليست ذات صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تعديل بعض خيارات السياسة المحاسبية التي تقدمها المعايير الكاملة، والتي لم يعد مسموح بها حاليا؛

- تبسيط عدد من مبادئ الاعتراف والقياس في المعايير الدولية الكاملة؛

- اعتماد المعيار الجديد على تقليل عدد طرق الإفصاح؛

- لغة المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التبسيط.

ومن أمثلة العمليات المبسطة للاعتراف والقياس المحاسبي نجد :

• **فيما يتعلق بإعادة التقييم الناتجة عن انخفاض قيمة الأصل** : ينص المعيار الدولي 36 على تقييم ما إذا كان هناك أية دلالة عل احتمال انخفاض الأصل، سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية للمؤسسة دون تحديد واضح لهذه الدلائل والاكتفاء بإعطاء أمثلة فقط وفقا لما جاء في الفقرة 09 من المعيار ويمكن للمؤسسة أن تحدد دلائل أخرى على إمكانية انخفاض قيمة الأصل، في حين جاء $IFRS_S$ for SME_S بتحديد واضح لمجموعة الدلائل التي لا يمكن اعتماد غيرها مع الأخذ في عين الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية للمؤسسة لتقييم ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الأصل أم لا.

• **فيما يتعلق بمصاريف التطوير** : نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قياس الإنفاق الذي يُعزى إلى الأصول غير الملموسة أثناء تطويره بشكل موثوق به، فإن $IFRS_S$ for SME_S يبقى هذا من الإنفاق المعترف به كمصروف في البيانات المالية.

• **فيما يتعلق بتكلفة الاقتراض** : تنص الفقرة 11 من المعيار 23 بأن " تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل. ويجب تحديد قيمة تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة طبقا لما جاء بهذا المعيار"، فحين ينص $IFRS_S$ for SME_S على اعتبار هذه التكاليف كمصروف في البيانات المالية مهما كانت.

قبل دخول هذا المعيار حيز التنفيذ لابد على الجهات التنظيمية لكل دولة أن تحدد نطاق المؤسسات التي ينطبق عليها هذا المعيار. إن معيار الحجم ليس الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فقد حددت الجنة IASB معيارا أخر يجب اعتماده لتطبيق هذا المعيار وهو مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور كأساس لهذا التصنيف، حيث يتعين على المؤسسات ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور تطبيق IFRS الكاملة.

تعتبر مؤسسة ما ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور إذا توفرت فيها أحد الشروط التالية على الأقل[4] :

- قدمت أو هي بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور؛

- تقوم بإدارة مخاطر ائتمانية؛

- مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة؛

- ذات أهمية اقتصادية في بلدها على أساس مجموع الأصول، عدد الموظفين، مجموع الإيرادات، درجة السيطرة في السوق وطبيعة وحجم الاقتراض من الغير.

من أجل تشجيع التبني الدولي للمعيار IFRS for SME والمساعدة على تطبيقه خاصة في الدول النامية، تم تشكيل المجموعة التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5] (SMEIG) . قام المجلس بتعيين هذه المجموعة التوجيهية

وأوكل لها مهمتين أساسيتين تتمثلان في تقدير القضايا التي واجهت صعوبات في تطبيقها ومحاولة إيجاد طرق لتبسيط فهمها بالإضافة لتقديم النصح للمجلس فيما يخص الحاجة لتعديل المعيار في كل فترة.

2.1. التطورات التاريخية للمعيارIFRS for SME : صدر في التقرير السنوي للمجلس في ديسمبر 2000 ما يلي[6] :

"A demand exists for a special version of International Accounting Standards for Small Enterprises".

انطلاقا من هذه التصريحات التي تبين بأن هناك طلب على إعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام المجلس IASB بعد تأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء لدراسة المشروع، وعلى إثر ذلك صرح الأعضاء الإداريون (Trustees) في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس من أجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذالك خصوصية الدول النامية. وقد تجسد هذا الدعم فعلا عندما قام الأعضاء الإداريون بإضافة هدف جديد للهيئة إلى جانب الأهداف السابقة والمتمثل في ضرورة قيام المجلس بإعداد معيار محاسبي دولي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدول النامية. كما قام المجلس الاستشاري بدعم هذا المشروع.

بعد قيام اللجنة بحصر أولي للقضايا المرتبطة بالموضوع، تم إصدار أول ورقة مناقشة في جوان 2004 بعنوان " وجهة نظر أولية حول مشروع المعيار ".

إثر استلام التعليقات على ورقة المناقشة الأولية، اتضح أن العديد يطالب بتبسيط سياسات الاعتراف والقياس المحاسبي، لكن القليل منهم جدا من أعطى البديل، كما لم تكن أية إشارة إلى القضايا التي يجب تعديلها في المعيار الجديد مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات أكثر لإمكانية تقييم ماهية القضايا التي تحتاج إلى التبسيط والتعديل. لهذا قام المجلس بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في أفريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم خلالها طرح سؤالين أساسيين هما[7] :

- ما هي القضايا التي يمكن تبسيطها من أجل المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- انطلاقا من خبرتك، ما هي القضايا التي يجب إلغاؤها من IFRS بشكلها الكامل لأنها غير موجودة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي حالة ظهورها هل يمكن لهذه المؤسسات الرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل لمعالجتها ؟

وفي جانفي 2006 قام فريق العمل بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها. ومنذ فيفري 2006 انطلق المجلس في دراسة ومراجعة البيان لإعداد مسودة عرض المعيار الذي تم نشره للعموم في فيفري 2007 بأربع لغات : إنجليزية وفرنسية وألمانية وإسبانية[8]، والتي صدرت بخمس لغات على شبكة الانترنت. حدد شهر سبتمبر 2007 كحد أقصى لاستقبال الإجابة لكن بطلب من مشاركي التجربة الميدانية التي أجريت من أجل التأكد من إمكانية تطبيقه المعيار في الواقع والتقرب أكثر إلى أصحاب المصلحة، تم تمديد هذه الفترة إلى غاية 30 نوفمبر[9] 2007. ومن أجل عدم التشتت في الإجابات وتضاربها خصص المجلس فريقا من الخبراء لتبسيط فهم الأسئلة للعموم في موقع الهيئة على شبكة الانترنت.

ومنذ مارس 2008 إلى غاية أفريل 2009 تم عقد 13 اجتماعا عاما مفتوحا خلال هذه الفترة من أجل إعادة النظر في مسودة عرض المعيار قبل إصداره نهائيا. وفي جويلية 2009 صدر المعيار بشكله النهائي، وقد حددت فترة ثلاث سنوات في كل مرة لإعادة النظر في المعيار وفق المستجدات.

2. إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الاقتصاد الجزائري، الشيء الذي جعلها تحتل الأولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر الابتكار وتنمية روح المبادرة، فضلا عن أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية، وهي تمثل مصدرا أساسيا من الوظائف، وخلق روح المبادرة والابتكار وبالتالي حاسما لتعزيز القدرة التنافسية والعمالة. حيث يمثل تعداد هذه المؤسسات 95% من إجمالي المؤسسات وتساهم بنسبة 17.08% من إجمالي مناصب العمل في الجزائر، لهذا يمثل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر من أجل النمو

الاقتصادي وخلق فرص العمل والترابط الاقتصادي وحتى الاجتماعي. منذ عقد من الزمن بدأت التطورات الإيجابية لهذا القطاع تظهر نتيجة تكاثف جهود الدولة الرامية لدعمه، أهمها إنشاء المؤسسات الداعمة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها.

يترجم الجدول (1) زيادة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال الخمس سنوات الأخيرة، في مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وخفض البطالة نتيجة تحسن محسوس لمناخ وبيئة أعمال هذا القطاع، والتي تعود بدرجة أولى لدعم مختلف المؤسسات والهيئات المنجزة لهذا الغرض، وحجم القروض والتسهيلات المقدمة. ورغم هذه النتائج إلا أن 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة بالجزائر، تعلن عن إفلاسها وتخرج من السوق قبل خمس سنوات من إنشائها وذلك لعدة إشكاليات يواجهها القطاع. لهذا فإن المحاسبة تعتبر عقبة من العقبات الرئيسية، ولكنها ليست بالقطع العقبة الوحيدة، التي تحد من نمو هذا القطاع وبالتالي تأديته لمهامه.

2.2. تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : لقد سبق للجزائر وأن تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل Full IFRS، وعممت تطبيقها على جميع المؤسسات على حد سواء، الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يمثل عقبة، وبالطبع ليس الوحيدة، أمام تطور هذا النوع من المؤسسات وتأديتها للمهام المنوط إليها.

إن رسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها الاقتصادي، لا يمكن أن يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصية ومتطلبات هذا النوع من المؤسسات، فالافتقار إلى الشفافية والكشف عن المعلومات المالية يؤدي إلى صعوبات في التسيير والحصول على التمويل ونقص المعرفة اللازمة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم عدم القدرة على الاستمرار والمنافسة، إذ تكمن أهمية المحاسبة والحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التي تقدمها لأصحاب المصلحة، فهي مصدرٌ هامٌ للقوة السياسية والاقتصادية وان الأفراد الذين يمتلكون المعلومات يكونون أقدر من غيرهم على اتخاذ قراراتهم وتسيير مؤسساتهم. إن المعلومات المالية المصرع بها ليست الهدف ولا النهاية، بل معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل تمكينهم من أن يفهموا بشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري وما مدى جدواه، فضلا على معرفة الحالة الراهنة لعمليات المؤسسة ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلا.

كما تلعب المعلومات المالية دورا أساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم المختلفة. وتزداد هذه الأهمية عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تُعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال. ويعتبر سوق المال هو القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الأفراد إلى الاستثمارات في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتتوقف نوعية المعلومات المالية، إلى حد كبير، على مدى متانة وتماسك القواعد والمبادئ المحاسبية التي يتم الاستناد إليها، في حين أن تطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية متوقف على توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إل آخر، لأن تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، الأمر الذي يلفت الانتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة أو على الأقل تختلف عنها إلى حد ما لاختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات. ففي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون بحجم اكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويفسر هذا بانعدام الشفافية المالية وهيكل الملكية وغيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها، وهذا ما يولد تردد من قبل المدينين فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل وهذا مع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول، فببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية (one size fits all) ربما قد تشكل عقبة رئيسية أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة.

وعلى هذا الأساس تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقة للجزائر في تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة وأنها وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها. كما أن اعتماد هذا المعيار في إعداد نظم محاسبية مبسطة يزيد من فرص الاستفادة من

الاقتصاد العالمي لأنه يمثل مرجعية محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعتمدها معظم الدول اليوم كأداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع العلم بأن الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لم يعد أمرا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة والت تتمثل في مختلف التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية واقتصادية وبالتالي أصبحت الدول النامية بما فيها الجزائر تواجه مشكلتي التنمية والعولمة، الأمر الذي يجعل من IFRS for SME أداة أكثر حداثة لدفع القطاع وتطويره فضلا عن تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية.

3. الدراسة الميدانية

1.3. هيكل الاستبيان وفرضياته : نهدف من هذه الدراسة الميدانية إلى الوقوف على مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة هذه الأخيرة بالجزائر، وذلك بالاستناد إلى استمارة استبيان، كخيار ملائم لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة، إذ تم الاعتماد في بنائه وتصميمه على مجموعة من نماذج الاستبيانات التي سبق وأن طبقت في مجموعة من الدول، أهمها النموذج الألماني والنموذج الأوروبي. تم تصميم الاستبيان بطريقة لا تشترط أي معرفة مسبقة بالمعيار **IFRS for SMEs.**

فرضيات الدراسة : بناء على الإطار النظري وانسجاما مع هدف الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

- ضرورة وجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- النظام المحاسبي المالي لا يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- في ظل غياب كفاءات داخلية لإعداد أنظمة محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني إستراتيجية توحيد تأخذ بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، تظهر خطوة تحيين النظام المحاسبي المالي بالاستفادة من IFRS for SMEs كضرورة حتمية تفرض نفسها.

مجتمع الدراسة : لقد اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة على معيار التكوين في النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية التي جاءت ضمن برنامج التكوين والاستعداد لتطبيق النظام المحاسبي المالي، المنجز من طرف المجلس الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، نظرا لارتباط جزء كبير من أسئلة الاستمارة بالمعرفة المسبقة بالنظام المحاسبي المالي وما يحتويه من مستجدات. وعليه تم حصر مجتمع الدراسة ضمن فئتين رئيستين هما :

- الفئة الأولى : محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتكونين في النظام المحاسبي المالي؛
- الفئة الثانية : مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذين تكونوا في النظام المحاسبي المالي؛

بالإضافة إلى هذا، تم الأخذ بعين الاعتبار في نطاق المؤسسات الخاضعة للدراسة تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعرفها على أنها :

- التي ليس لها مسؤولية اتجاه الجمهور ؛ - تقوم بنشر القوائم المالية للأغراض العامة لأصحاب المصلحة الخارجيين.

2.3. تحليل نتائج الاستبيان ومعالجة الفرضيات

1.2.3. الخصائص الديموغرافية للعينة

السؤال (01) : ما هو القطاع الذي تنتمي إليه ؟ بلغت نسبة المؤسسات محل الدراسة 85% من المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص، بينما تنتمي نسبة 11% إلى القطاع الحكومي، في حين تنتمي نسبة 4% إلى قطاع مختلط. تفسر النسبة الكبيرة للقطاع الخاص سياسة خصخصة المؤسسات التي اعتمدتها الجزائر في إطار تهيئة الأرضية اللازمة لدخول إلى اقتصاد السوق.

السؤال (02) : ما هو الشكل القانوني لمؤسستكم/شركتكم ؟ أخذ شكل المؤسسة الفردية أكبر نسبة قدرت بـ 66%، يليها شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بنسبة 17%، ثم شكل شركة التضامن (SNC) بنسبة 7%، بينما أخذ كل من شكل التعاونية والمؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL) نسبة 4%، وأخيرا أخذ

شكل شركة المساهمة (SPA) نسبة 2%. يفسر التمركز الكبير لأفراد العينة في المؤسسات الفردية باعتبارها الشكل الأكثر رواجا في ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وحتى في غيرها من الدول. أما التمركز بدرجة ثانية في شركة التضامن (SNC) باعتبارها أحد أصناف شركات الأشخاص وهي الأكثر تفضيلا في الأشكال القانونية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد المؤسسة الفردية.

السؤال (03) : ما هو عدد العمال خلال أخر دورة ؟ بلغت المؤسسات التي يعمل لديها 10 موظف فأقل نسبة 60%، أما المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها ما بين {10 إلى 50} بلغت نسبة 38%. وقد بلغت نسبة المؤسسات التي بلغ عدد العاملين فيها ما بين { 50 إلى 250} نسبة 2%، وهي أقل نسبة. هذه النسب متنوعة لتنوع تقسيم المؤسسات بين الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

السؤال (04) : ما هو رقم الأعمال المحقق خلال أخر دورة ؟ تمثل 47% أعلى نسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين {5.000.000.00 د.ج إلى 10.000.000.00د.ج}، تليها نسبة 43% للمؤسسات التي يفوق رقم أعمالها 10.000.000.00د.ج، وأقل نسبة كانت 10% للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 5.000.000.00د.ج.

السؤال (05) : ما هو مجموع أصول وخصوم الميزانية خلال أخر دورة محاسبية ؟ بلغت أعلى نسبة للمؤسسات التي يفوق مجموع أصول وخصوم الميزانية فيها 10.000.000.00د.ج بـ 58% ، تليها نسبة 40% للمؤسسات التي يتراوح مجموع أصول وخصوم الميزانية فيها ما بين {5.000.000.00 د.ج إلى 10.000.000.00د.ج }، وأقل نسبة 2% للمؤسسات التي يقل مجموع أصول وخصوم ميزانيتها عن 5.000.000.00د.ج.

2.2.3. قضايا محاسبية خاصة بالمؤسسة

السؤال(01) : من يقوم بتحضير القوائم المالية للمؤسسة ؟ تعتمد نسبة 80.9% من المؤسسات على محاسب خارجي في تأدية مختلف خدمات المحاسبة، في حين تعتمد نسبة 17% من إجمالي المؤسسات على محاسب داخلي، بينما تعتمد نسبة 2.1% على كل من محاسب داخلي وأخر خارجي.يفسر ارتفاع نسبة الفئة التي تلجأ إلى المحاسب الخارجي بتجنبها التكاليف الباهظة التي قد تتكبدها هذه المؤسسات في حالة الاعتماد على محاسب داخلي، أما الفئة التي اعتمدت على محاسب داخلي فهي في معظمها مؤسسات متوسطة ومؤسسات غير مستقلة، وعن الفئة التي تعتمد المصدرين هي تمثل الأقلية التي لديها ثقافة محاسبية جد متطورة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى.

السؤال (02) : لتمويل مؤسستكم تعتمدون أساسا على المصادر التالية ؟ تشير نتائج الاستبيان بأن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بالدرجة الأولى على رؤوس الأموال كأحد أهم مصادر تمويل في المؤسسات، الأمر الذي يرجع إلى سببين أساسيين هما : لتجنب المخاطر بدرجة أولى ووجود الوازع الديني لتجنب التعامل بالبنوك من حيث التمويل، أما الاعتماد على القروض من مؤسسات الائتمان بالدرجة الثانية لسياسات تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق تمويلها ودعمها، يليها الرجوع إلى الحسابات الجارية للمساهمين بالدرجة الثالثة لطابع الملكية الذي يغلب عليه الطابع العائلي، وتبقى المصادر الأخرى كبديل في بعض الحالات الاستثنائية.

السؤال (03) : هل تقومون بالعمليات التالية في مؤسستكم ؟ تشير نتائج الدراسة بأن نادرا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعمليات من قبيل الإقراض والاقتراض من الخارج أو شراء أو بيع سلع وخدمات من الخارج باستثناء تلك التي نشاطها الأساسي التصدير، وأحيانا ما تقوم بتخلي أو بيع نشاط ما لأنها عادة ما يكون لديها إلا نشاط واحد على الأكثر وبيعه يعني توقفها تماما عن العمل، بينما أنشطة من قبيل عقود الإنشاء طويلة الأجل، بحيث لا تكون فيها الدولة طرفا، أو مشاريع البحث والتطوير تكون موجودة بنسبة صغيرة جدا.

3.2.3 قضايا محاسبية خاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

السؤال (01) : في سياق الاستفادة من فرص الاقتصاد الدولي، هل تعتقد بأن النظام المحاسبي المالي (SCF) مناسب للمؤسسات الجزائرية وخاصة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ يرون نسبة 14.9% من المستجوبين بأنه تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ملائم، في حين أن نسبة 74.5% ترى العكس (غير ملائم)، بينما نسبة 10.6% فضلت عدم الإجابة.

السؤال (02) : كيف تقيم المستوى العام لدرجة الإلمام بإجراءات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في مؤسستكم ؟ تشير نتائج الدراسة بأن :

- نسبة 61.7 % من لديهم إلمام ضعيف بقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ؛

- نسبة 34% من لديهم إلمام بشكل مقبول بقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ؛
- نسبة 4.3% من ليهم إلمام بشكل جيد بقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

3.2.4. قضايا محاسبية خاصة بـ IFRS for SME

ما مدى أهمية وأثر تطبيق القضايا التالية ؟

من حيث الأهمية : - ملائمة لاحتياجات صنع القرار والإدارة الداخلية ؛ - ملائمة لأصحاب المصلحة الخارجيين.

من حيث الأثر : - خلق تكلفة للمؤسسة ؛ – معقدة في التطبيق.

يوضح الجدول (1) أراء أفراد العينة في مختلف القضايا التي تناولها المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل أهم نقاط الاختلاف بين هذا المعيار والمعايير بشكلها الكامل من حيث أهمية تطبيقها وتأثيرها على اتخاذ مختلف القرارات من جهة، وعلى مدى اعتبارها مكلفة ومعقدة التطبيق في المؤسسة من جهة أخرى.

نتائج اختبار الفرضيات

بخصوص الفرضية الأولى المرتبطة بضرورة وجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد تبين من خلال الدراسة بأن هذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى نظم محاسبية مختلفة عن تلك المطبقة في المؤسسات الكبيرة وذلك لاختلاف الظروف المحيطة بالمؤسسات.

أما بخصوص الفرضية الثانية التي تشير بأن النظام المحاسبي المالي لا يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد تحققت انطلاقا من أن إستراتيجية التوحيد التي اعتمدتها الجزائر بالأخذ بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، والتي لم تراع الاحتياجات والمتطلبات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة وفق الظروف التي تحيط بها، قد تؤدي إلى أثار وخيمة على المؤسسة وبالتالي عدم نجاح مسيرة الإصلاح المحاسبي.

وبخصوص الفرضية الثالثة المتعلق بضرورة الاستفادة من التجربة الدولية IFRS for SME، فلقد تحققت أيضا لاعتبار IFRS for SME نموذج يساعد الدول النامية على إرساء نظم محاسبية مبسطة تتوافق مع احتياجاتها الخاصة، وبما يضمن لها فرصة الاندماج في الاقتصاد العالمي فمع استمرار زيادة مجتمع المعايير الدولية في كل مرة يصبح أكثر تنوعا وتعقيدا، يصبح من الصعب على الدول النامية اتخاذ سياسات مستقلة قد لا تنسجم مع النظام المالي العالمي وأيضا الاستثمار العالمي، كما يتطلب عليها اتخاذ سياسات رشيدة في ظل ضرورة ردم التباين في التطبيقات المحاسبية ومراعاة الاحتياجات الخاصة لكل دولة على حدى.

وفي ضوء الإطار النظري وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، يمكن الخروج بالنتائج التالية :

1. ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية ؛

2. تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى ؛

3. هناك طلب قوي على الصعيد العالمي لوجود معايير محاسبية ذات الصفة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن معظم المؤسسات عالميا تتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة ؛

4. تعتبر تكاليف تبني تطبيق بـ IFRS for SME_S في الجزائر أقل تكاليف من تطبيق (IAS/IFRS) بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة ؛

5. تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SME_S من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفعالة ؛

6. بتحيين النظام المحاسبي المالي SCF تصبح المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر قادرة على تطبيق هذا النظام بأقل تكلفة وحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية ؛

7. تكون المؤسسات الصغيرة ومتوسطة قادرة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية حسب متطلبات المعيار IFRS for SMEs دون الحاجة إلى التفصيلات غير الضرورية والمعقدة لهذه المؤسسات والواردة في معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية بشكلها الكامل مما يحقق منفعة أكبر من التكلفة ويخفف العبء على هذه المؤسسات.

خلاصة : بناءا على النتائج السابقة في شقيها النظري والتطبيقي يمكن القول بأن IFRS for SME فرصة حقيقية للدول النامية من اجل تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة الدول التي وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها.

وفي ظل التطورات التي تشهدها هيئة معايير المحاسبة الدولية استجابة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، يمثل تبنيها XBRL كلغة معتمد في إعداد IFRS for SME وIFRS بشكلها الكامل، تحديا أمام المحاسبين في مختلف أنحاء العالم ومادة دسمة للنقاش في مستقبل الهيئة. لهذا لابد على جميع الدول الإسراع في وضع خطط مدروسة لتبني (تطبيق) معايير المحاسبة الدولية وإنجاحها ومن ثم الاستفادة من هذه التكنولوجية الرقمية ميداني.

ملحق الجداول

الجدول (1) : أهمية وأثر تطبيق طرق المعالجة المحاسبية وفق IFRS for SME

رقم	بيان العملية	ملائمة لاحتياجات صنع القرار والإدارة الداخلية %	ملائمة لأصحاب المصلحة الخارجيين %	مكلفة للمؤسسة %	معقدة في التطبيق %
1	من حيث المبدأ: تغلب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني	62	41	32	40
2	تقيم لاحق وفق القيمة العادلة	64	40	81	61
3	الرجوع إلى القيمة المحينة (حالة تقييم مصاريف البحث والتطوير على سبيل المثال)	26	9	43	26
4	تصنيف إجباري إلى أصول وخصوم جارية وغير جارية	47	47	2	2
5	محاسبة الأجزاء	83	59	15	15
6	دمج مصاريف القرض في تكلفة اقتناء الأصل	77	34	33	42
7	إعادة تقييم سنوي للأصول الثابتة	55	53	66	68
8	تحديد النقص في قيمة الأصول الثابتة أو المعنوية بمقارنة أسعارها في السوق.	68	36	72	62
9	اعتماد طريقة الاعتراف المسبق لعقود الإنشاء	72	53	68	47

المصدر : مُعد بناء على استمارات الاستبيان

الإحالات والمراجع :

[1]- أ د الفارس، ا عيار الدو ا ديد للتقارير ا الية، جريدة الرأي، العدد 11076، الكويت، 2009/10/28، **ص**4.

[2]- IASB, IASB Questionnaire on Possible Recognition and Measurement Modifications for Small and Medium-sized Entities (SMEs),London, 2ND JUNE , 2005,p3.

[3]- International Accounting Standards Board, basis for conclusions IFRS for SMES, london,2009.

[4]- International Accounting Standards Board, Press Release, United Kingdom, 9 July 2009, P1

[5]- International Accounting Standards Committee Foundation, Terms of Reference and Operating Procedures for the SME Implementation Group, London, January 2010, p4.

[6]- IASC Foundation, Press Release, London, 29 January 2009. p01.

[7]- IASB, IASB Questionnaire on Possible Recognition and Measurement Modifications for Small and Medium-sized Entities (SMEs), London, 2ND JUNE , 2005, p3.

[8]- ORG Accessed 02/07/2011. WWW.IASB

[9]- International Accounting Standards Board, Press Release, London, 15 February 2007, p2.

التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لحوادث المرور بالجزائر

رحيمة حوالف *
جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تمثل حوادث المرور هاجسا مخيفا بالنسبة لمستعملي الطرقات في الجزائر، لما حققته من ارتفاع مرعب في الأرقام حيث تُخلف حوادث السير في الجزائر 13 قتيلا و175 جريحا كل يوم في المتوسط. أي بمعدل 4500 قتيل سنويا و 3500 شخصا بعاهات مستديمة. ويمثل الشباب غالبية ضحايا هذه الحوادث. ونظرا لأن مشكلة الحوادث المرورية تسبب تكاليف ضخمة يتكبدها المجتمع من خسائر في الأرواح ما بين وفيات وإصابات كذالك التلفيات في الممتلكات العامة والخاصة، ما ينعكس على الفاقد في الناتج الاقتصادي، جاءت هذه الدراسة لإبراز و تسليط الضوء على إشكالية السلامة المرورية بالأرقام من حيث عدد الوفيات والضحايا وما تتكبده خزينة الدولة من خسائر مادية جسيمة من جهة، ولمعرفة مدى دور قانون المرور الجديد في التقليل من الحوادث و تقليص الفاقد الاقتصادي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاح : حوادث المرور، حوادث الطرق، ضحايا المرور، خسائر المرور، تكاليف اقتصادية واجتماعية.

تمهيد : أصبحت حوادث المرور في كل مكان في العالم وهو ما يترتب عليه خسائر بشرية واقتصادية بالغة الخطورة على المستويين الفردي والاجتماعي، وتزداد هذه الظاهرة بشكل كبير جداً في البلدان النامية حيث تؤكد منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على أن حوادث الطرق هي ثاني الأسباب الرئيسة للوفاة بين سكان العالم، وخاصة بين المرحلة العمرية من 5 سنوات إلى 29 سنة[1]، وتقتل حوادث الطرق حوالي 2.1 مليون نسمة سنوياً وتؤذي إلى إصابة وإعاقة ما بين 20 مليون إلى 50 مليون نسمة على مستوى العالم، كما يتوقع أنه بحلول عام 2020م سوف تزيد الوفيات بسبب حوادث المرور حوالي 80% في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

ورغم تراجع نسبة حوادث المرور في الجزائر بعد تطبيق سلسلة النصوص الردعية لقانون المرور الجديد، إلا أن طرقاتنا لا تزال تحصد العشرات من الأرواح شهريا بالرغم من أن النصوص المتضمنة تبدو أكثر حزما وصرامة، وبالرغم من التعزيزات الأمنية التي رافقت تطبيق هذا القانون، وهذا ما تؤكده الحصيلة الثقيلة المقدمة من قبل مصالح الأمن والدرك الوطنيين، وما تترجمه أيضا الإحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق.

تشكل الحوادث المرورية وما ينتج عنها من تلفيات وإصابات ووفيات واحدة من أهم معوقات التنمية في الدول النامية، خاصة في الدول العربية. وتكمن خطورة الحوادث المرورية فيما تتركه على الفرد والمجتمع من آثار عدة، منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

ويهدف البحث موضوع الدراسة لبعث وإثراء الموضوع العلمي لمشكل حوادث المرور الذي أصبح يمثل هاجسا مخيفا بالنسبة لمستعملي الطرقات في الجزائر، لما حققته من ارتفاع مرعب في الأرقام حيث تُخلّف حوادث السير 13 قتيلا و175 جريحا كل يوم في المتوسط. أي بمعدل 4500 قتيل سنويا و3500 شخصا بعاهات مستديمة. ويمثل الشباب وخاصة الذكور غالبية ضحايا هذه الحوادث. ونظرا لأن مشكلة الحوادث المرورية تسبب تكاليف ضخمة يتكبدها المجتمع من خسائر في الأرواح ما بين وفيات وإصابات كذالك التلفيات في الممتلكات العامة والخاصة هذا ما ينعكس على الفاقد في الناتج الاقتصادي.

ما هي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لحوادث المرور بالجزائر ؟

جاءت هذه الدراسة لإبراز وتسليط الضوء على إشكالية السلامة المرورية بالأرقام من حيث عدد الوفيات والضحايا وما تتكبده خزينة الدولة من خسائر مادية جسيمة من جهة، ولمعرفة مدى دور قانون المرور الجديد في التقليل من الحوادث وتقليص الفاقد الاقتصادي من جهة أخرى. وحتى يمكن تناول موضوع البحث بالدراسة والتحليل وفقا للأسلوب العلمي وفي محاولة لمعالجة الإشكالية المطروحة وبلوغ الأهداف المحددة قسم البحث إلى أربعة محاور :

1. حوادث المرور - مفاهيم نظريات وأسباب ؛ 2. تكاليف حوادث المرور ؛
3. القياس المالي لحوادث المرور ؛ 4. وضعية حوادث المرور في الجزائر – دراسة حالة ولاية تلمسان.

1. حوادث المرور - مفاهيم نظريات وأسباب

1.1. المفهوم الاقتصادي والقانوني لحوادث المرور : يرجع تاريخ حوادث السير مع وقوع أول حادثة سير في العالم عام 1896 حيث أعلنت صحيفة لندنية أن ما حدث يجب أن لا يتكرر مما حدا بمنظمة الصحة العالمية لان تدعو كافة الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لأن تتكاتف لإيقاف النزيف الدموي على الطريق والنظر لمعالجة هذا الموضوع.

* rhoualef@yahoo.com

ويعرف الحادث المروري على انه حدث اعتراضي يحدث بدون تخطيط مسبق من قبل سيارة (مركبة) واحدة أو أكثر مع سيارات (مركبات) أخرى أو مشاة أو حيوانات أو أجسام على طريق عام أو خاص. وعادة ما ينتج عن الحادث المروري تلفيات تتفاوت من طفيفة بالممتلكات والمركبات إلى جسيمة تؤدي إلى الوفاة او الإعاقة المستديمة. فهو كل حادث ينتج عنه إضرار مادية أو جسمية وغير مقبولة، وهو ما يقع للمركبة أو منها أثناء سيرها فهو كل فعل مزهق للنفس أو متلف لأطراف الإنسان أو الأموال نشأ عن سير الإنسان أو وقوفه أو مركبته على الطريق، إذا فحوادث المرور هي عبارة عن الإصابات المادية والمعنوية التي تصيب المركبة (السيارة الصغيرة أو الكبيرة) بسبب تصادم أو انحرافات فنية في المركبة أو لتصرفات سيئة لقائد المركبة مما يسبب خسائر مادية ومعنوية وهي ما تسمى حوادث المرور[2]. وتعرف منظمة الصحة العالمية حادثة المرور بأنها واقعة غير متعمدة ينتج عنها إصابة ظاهرة [3]، أما اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة لهيئة الأمم المتحدة تعرف الحادث المروري من خلال توفر العناصر التالية : أن يحدث في الطريق العام – أن ينتج عنه وفاة أو إصابة شخص أو أكثر – أن تشترك فيه إحدى المركبات المتحركة على الطريق.

ويتضح لنا أنه من التعريفات السابقة لا بد من توافر العناصر الآتية في تعريف حادث المرور :

1 - الخطأ : هو الفعل الصادر من الشخص بدون قصد و يتحقق هذا الفعل بسبب الإهمال وعدم مراعاة القوانين واللوائح والأنظمة أو عدم الاحتياط.

2 - المركبة : أن ينجم عن هذا الفعل الخاطئ ضررا واقعا بسبب المركبة، والركبة هي كل ما أعد للسير على الطريق العام كالسيارات والجرارات والمقطورات ...الخ.

3 - الطريق العام : ونعني به أن يكون هذا الفعل الخاطئ الذي نجم عنه الضرر قد وقع بسبب استخدام المركبة للطريق العام.

4 - الخسائر المادية أو البشرية : ونعني بها الخسائر الناتجة عن وفيات وإصابات وتلف في الممتلكات العامة والخاصة.

أما تعريف الحادث المروري من الوجهة الاقتصادية "فهو ذالك الحادث غير العمدي الذي نتج عنه استخدام المركبة على الطريق العام، وينتج عنه خسائر في الأرواح والممتلكات تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الاقتصاد الوطني" ويتضح المفهوم الاقتصادي في عنصر الضرر نظرا للخلل في فاقد الإنتاج وفي الإعاقات والوفيات وعنصر الوقت الضائع بسبب الحوادث المرورية.

2.1. أسباب حوادث المرور : إن تحديد الأسباب المؤدية للحوادث بكيفية دقيقة يتطلب فعلا عملا مهنيا واحترافيا بدءا من المصالح المكلفة بالتحقيق في الحوادث الى المميزات والخصوصيات التي تشترط في شبكة الطرقات[4]، ورغم تعدد الأسباب وتنوعها إلا أن مردها الأساسي يعود إلى الإنسان باعتباره المدرك والقادر على التأقلم مع كل الأوضاع وفي كل الحالات، ومن بين أهم الاسباب :

أ - العنصر البشري : لقد أكدت الدراسات وعملية المتابعة على أن العامل البشري يعتبر المتسبب الأول في حوادث السير حيث بلغت 78،89% لسنة 2005، حيث أن عدم الالتزام بقواعد السير والسلامة المرورية كالسرعة في قيادة المركبة والتهور من خلال المناورات الخطيرة وعدم احترام الأولوية فضلا عن لامبالاة الراجلين بالحيطة والحذر، بالإضافة لضعف عملية التكوين (فالحصول على رخصة سياقة في الجزائر لا يعني أن صاحبها قادر على السياقة)، لأن في المتوسط حوالي 37% من المعدّل العام للحوادث يتسبّب فيه سائقون شباب تتراوح أعمارهم بين 18 عاما إلى 25 سنة، كشفته الأرقام الفعلية مثلما يظهرها الجدول (1).

ب- هندسة وصيانة السيارات : قد تكون السيارة نفسها أحد العوامل المتسببة في حوادث المرور وذلك نتيجة لعطب ما حدث أثناء القيادة. ورغم حرص الدولة الدائم على المحافظة المستمرة للمركبات من خلال فرض قانون المراقبة التقنية للسيارات كل سنتين للسيارات الجديدةو سنة واحدة للسيارات القديمة، لكن رغم ذلك تبقى الحظيرة الوطنية للسيارات مهترئة.

ج – هندسة الطرق : هي فرع من علوم الهندسة المدنية المختص بتصميم وتنفيذ الطرق وتجهيزها بحيث تكون مريحة وأمنة لكل مستخدمي الطريق، حيث تقل الحوادث في الطرقات المعدة إعدادا جيدا ومبنيا على دراسات علمية متخصصة. ولكن رغم تسجيل الجزائر لأعلى نسبة لتغطية شبكة الطرق مقارنة بعدد السكان، حيث تصل النسبة إلى 3,3 كلم لكل 1000 ساكن، مقابل 9 ،1 لتونس والمغرب، و9، 0 لمصر وتركيا، فضلا عن نسبة الطرق المعبدة بنسبة 72% مقابل 66% لتونس، و56% للمغرب، ثم 78% لمصر، فإن أكثر من 60% من الطرقات مصنفة بأنها في وضع متردي أو سيئ[5] مقابل 39% من الطرق التي توجد في حالة جيدة. بينما توجد الطرق البلدية والريفية في وضع أسوأ بنسبة 70%.

3.1. النظريات المفسرة للحوادث : للحوادث أسباب كثيرة سواء كانت إنسانية او خارجية ونعرض الآراء المختلفة المتعلقة بنشوء الحوادث.

النظرية القدرية : أصحاب هذه النظرية يرون ان الناس صنفان احدهما سعيد الحظ والآخر تعيس الحظ فمنهم من لديه حصانه ضد الحوادث والآخر أكثر قابلية للحوادث. ويفسرون ذلك ويرجعونه إلى القدر ولكننا نرفض هذه النظرية لأنها تقوم على وجهة نظر ينقصها المنطق العلمي.

النظرية العلمية : وتقول هذه النظرية أن الشخص دائم الإصابة إنما يعاني خللا جسديا أو عصبيا وان هذا الخلل هو السبب فيهذه الحوادث ونحن نفكر أن يكون هذا هو السبب القوي الفعال في هذه الحوادث المتكررة.

نظرية التحليل النفسي : وتعتبر هذه النظرية الحوادث إنما هي أفعال مقصودة لا شعورية ويعتقد أصحاب هذه المدرسة التحليلية أن الإصابة الجسدية إنما هي عدوان لا شعوري موجه للذات ويعتبر **فرويد** أن سبب معظم الحوادث هو الدافعية اللاشعورية.

نظرية علم النفس التجريبي : هذه النظرية تقول أن للحوادث أسبابا كثيرة ومتعددة والعامل يقع تحت تأثيرات كثيرة ومتغيرة وإذا كان هناك أسباب متعددة للحوادث فان لها أيضا أهداف متعددة فقد يكون الدافع لها الرغبة في الحصول على تعويض مادي أو في تخفيف المسؤولية عن نفسه.

نظرية الميل أو النزوع إلى إستهداف الحوادث : هناك صفات وراثية خاصة تجعلهم أكثر نزوعا أو ميلا لارتكاب الحوادث من غيرهم ،ممن ليس لديهم هذه الصفات.

نظرية الحرية والأهداف واليقظة : الحادث هو مجرد سلوك عملي رديء تحت ظروف سيكولوجية غير مناسبة.

نظرية الضغط والتكيف : أهمية المناخ السيكولوجي السوي بالنسبة للفرد في محيط عمله في التقليل من وقوع الحوادث فالضغط والتوتر يزيد من إمكانية تعرض الفرد للحوادث.

2. تكاليف حوادث المرور

هي عبارة عن مجموع ما يسببه الحادث من أضرار مادية ومعنوية على مستوى الفرد والمجتمع حيث تنقسم تكاليف حوادث المرور إلى نوعين من التكاليف هما :

1.2. التكاليف المباشرة : وهي عبارة عن جملة من التكاليف المادية تشمل تكلفة الخدمات العلاجية المقدمة للمصابين أثناء وقوع الحادث، وتتضمن تكلفة العلاج، الإقامة في المستشفيات، تكلفة الإسعاف وتكلفة الفحص والمراقبة الطبية للمصابين، كما تتضمن التكاليف المباشرة على تكلفة الأضرار في الممتلكات العامة والخاصة ومنها الأضرار التي تلحق بالمركبة وإزالتها من الطريق والأضرار التي لحقت بالطريق مثل تلف أعمدة أو أسوار المباني أو إنارة الطريق، كما تتضمن أيضا تكاليف إدارة الحوادث المرورية ومنها تكاليف التحقيق في الحوادث وفحص المركبات ورفع المركبات المتضررة وخدمات الإطفاء والإنقاذ وإزالة مخلفات الحادث، إضافة لذلك يوجد تكاليف ما تتحمله شركات التأمين من مبالغ طائلة تصرف على المركبة المؤمن عليها تأمين شاملاً حيث تقوم هذه الشركات بتحديد تكلفة إصلاح هذه السيارة وتكلفة اصلاح السيارات الأخرى وكذلك دفع المبالغ للمتضررين من الحادث خاصةإذا كان مالك المركبة يملك تأميناً شاملاً على مركبته وعلى غيره.

ولقد صنفت هذه التكاليف وفق عناصر متفق عليها دوليا في غالب الأحيان تتمثل في :

1 - تكلفة الخدمات العلاجية المقدمة للمصابين وتعني : تكلفة العلاج، تكلفة الإقامة في المستشفيات، تكلفة الإسعاف، تكلفة الفحص الدوري الطبي للمصابين.

2 - تكلفة الأضرار في الممتلكات العامة والخاصة من حيث ما يصيب : الأضرار التي تلحق بالسيارات، أضرار حمولات السيارات، الأضرار التي لحقت بالطريق وما يوجد على جانبيه من إشارات وأعمدة وأسورة مباني.

3 – تكاليف ادارة الحوادث المرورية وتعني : التحقيق في الحوادث، فحص المركبات، رفع المركبات المتضررة، خدمات الإطفاء والإنقاذ وإزالة المخلفات.

2.2. التكاليف غير المباشرة : وهي عبارة عن تكاليف يتكبدها العنصر البشري من إعاقة أو مرض أو حالة نفسية واجتماعية واقتصادية، وتتضمن تكلفة الفاقد في الإنتاج نتيجة الإصابة بمعنى أن العنصر البشري في حالة إصابته بحادث فقد يتوقف عن العمل نتيجة الإصابة أو الإعاقة وذلك يؤثر على مستوى الإنتاج، إضافة الى تكلفة في غاية الأهمية وهي تضرر الأسرة من الناحية المادية مما سوف يؤثر على دخل الأسرة المتناقص كلما كان الضرر كبيرا، أما من الناحية الاجتماعية من حيث زيادة المشاكل الاجتماعية في الأسرة وتتفاقم الوضعية من الناحية النفسية في حالة العجز أو توفي المتضرر، كما تتضمن التكاليف غير المباشرة تكاليف تسبب ضرر للمجتمع ففي حال وقوع الحادث في الطرقات سوف يتسبب في عرقلة وتأخير الكثير عن أعمالهم، بالإضافة لتكلفة الإعانات الحكومية التي تقدم إلى المتضررين في حال أصاب المتضرر حالة إعاقة أو موت، كل هذه التكاليف يصعب في كثير من الأحيان تحديدها وقياسها وذلك لتشعبها المعقد. ويمكن إيجازها في العناصر التالية :

.- تكلفة العنصر البشري، - تكلفة الفاقد في الإنتاج نتيجة الإصابة، - تكلفة تضرر الأسرة والمجتمع، - تكلفة الإعانات الحكومية، - تكلفة الألم والمعاناة.

3. القياس المالي لحوادث المرور

تعتبر حوادث المرور واحدة من أهم المشكلات التي تستنزف الموارد المادية والمالية والطاقات البشرية وتستهدف المجتمعات في أهم مقومات الحياة، وهو العنصر البشرياعتباره أهم الاستثمارات التي تعول عليها الاقتصاديات الحديثة لأنه القيمة الحقيقية المطلوب الحفاظ عليها، إضافة إلى ما تحدثه من مشاكل اجتماعية ونفسية وخسائر مادية ضخمة حيث يذكر أن حوادث السير تقتل سنوياً أكثر من مليوني شخص عبر العالم وتخلف نحو 50 مليون جريح وخسائر مادية بنحو 800 مليار دولار أميركي حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية. حيث قدرت دراسة علمية حديثة حجم الفاقد الاقتصادي الناجم عن الحوادث المرورية في الوطن العربي بنحو 24.1 مليار دولار كناتج لتقديرين خسائر التلفيات والإصابات والوفيات. إذ أفصحت الدراسة بأن تكلفة الحوادث المرورية من تلفيات في الممتلكات العامة والخاصة لوحده استحوذ على نسبة كبرى بحوالي 19.1 مليار دولار سنويا من إجمالي الفاقد الاقتصادي، وقد بلغت الخسائر في المملكة العربية السعودية لوحدها 2.135.582.676 ريالا كما يظهره الجدول (2).

1.3. مفهوم القياس المحاسبي : عرف Campell القياس بأنه يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها أما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، لكن Steven أضاف بعدا رياضيا إلى تعريف عملية القياس حين عرفها بالمطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي. أما الهيئة المحاسبية الأمريكية (AAA) فقد ورد ما يلي"يتمثل القياس في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة".

أما فيما يتعلق بالقياس المحاسبي لتكاليف حوادث المرور فإن القياس يتمثل في تحديد قيمة الإضرار والتلفيات التي سببها الحادث المروري ومنها ما يمكن حسابه وحصره مثل تكلفة السيارة تكلفة علاج المصاب وتكلفة التأمين على المركبة وتسمى هذه التكاليف المباشرة أما التكاليف الغير المباشرة والتي لا يوجد حتى الآن مقياس يعتمد عليه يتميز بالموضوعية وخاصة بما يتعلق من الناحية النفسية والاجتماعية وما يسببها الحادث من حالة نفسية لدى أسرة المتوفاة من الحادث فهي تعتبر من أحدى أصعب المشاكل التي يعاني منها الإطار الفكري الحالي للقياس المحاسبي لتكاليف الغير مباشرة من منظور المحاسبة القومية للمحاسبة والتي تعتبر أهم عقبة في قياس التكاليف الغير مباشرة لحوادث المرور، ويكمن السبب الرئيسي في صعوبة قياس التكاليف الآثار الاجتماعية غير المباشرة .

2.3. القياس المحاسبي لحوادث المرور : بعد معرفة مفهوم القياس لحوادث المرور يبقى علينا تسليط الضوء على القياس المحاسبي لتكاليف المباشرة والتي تقترن بكثير من المؤشرات الاقتصادية وسوف نتطرق إلى أفضل الطرق في قياس التكاليف المحاسبية وأثرها على الاقتصاد الوطني كالتالي :

- طريقة الناتج الإجمالي : وتتلخص الطريقة في حساب مجموع الخسائر المترتبة على الحادث المروري كتكلفة إصلاح المركبات والعلاج ويضاف إليها إجمالي القيمة لإنتاج الأفراد المتوفين في المستقبل وتضاف نسبة متغيرة تصل إلى 50% من إجمالي التكلفة السابق حسابها كمعدل للآلام والأحزان التي يسببها الحادث في الجانب الاجتماعي وتعد هذه الطريقة هي الأقرب من الناحية النظرية ولكن تجد صعوبة في أن البيانات قد تكون غير دقيقة وفي نفس الوقت صعوبة قياس المقابل المادي للآلام والأحزان، كما يعيب هذه الطريقة هي إضافة إجمالي قيمة الإنتاج للأفراد المتوفين فقط بدون الاخذ بعين الاعتبار الأفراد الذين سوف يعودون إلى العمل بعد قضاء مدة علاجهم في المستشفيات.

- طريقة الناتج الصافي : وهي الطريقة لا تختلف عن سابقتها إلا بخصم القيمة الحاضرة للاستهلاك المستهلك المستقبلي للأفراد (الضحايا) من إجمالي التكلفة في الطريقة الأولى، وحساب القيمة الحاضرة للاستهلاك يعتمد على متغيرات عديدة وبيانات متشابهة، مهما توخينا الدقة فلن نصل إلى رقم يمكن الاعتماد عليه ويمكن في هذا الصدد أن يتم حساب العلاقة بين قيمة الأجر وقيمة الإنتاج، وبمقتضى بيانات الضحية يمكن تحديد أجره وتدرجه وعدد السنوات التي يعد فيها عاملاً منتجاً ومن ثم يمكن الوصول إلى رقم أقرب إلى الدقة، وهذه الطريقة تتميز بتعقيدها وخاصة في معرفة قيمة الأجر وقيمة الإنتاج وذلك لاختلاف إنتاجيات الأفراد في العمل.

- طريقة التأمين على الحياة : وتعنى هذه الطريقة بقيمة التأمين على الحياة أو الأعضاء الذي حددته الضحية سلفاً، حيث تضاف إلى الخسائر المادية الأخرى، وتفترض هذه الطريقة أن معظم الأفراد يؤمنون على حياتهم في ظل دور الوعي والمؤسسات التأمينية في الغرب، ومع ذلك فإن هذه الطريقة يعيبها الاعتماد على تقدير شخصي دون النظر إلى انعكاس تكلفة الحادث على الاقتصاد القومي، كذلك هناك طريقة تقدير قيمة ما تم دفعه للمتضررين من شركات التأمين ويمكن معرفة ذلك من إحصائيات شركات التأمين على المركبات والحوادث وذلك يفيد في معرفة وتقدير الخسائر المادية التي تم دفعها للمتضررين في الحوادث سواء كانت الحوادث المرورية صغيرة أو كبيرة.
- حساب قيمة التعويض المقرر من المحكمة : وتعتمد هذه الطريقة على أحكام التعويض في جرائم القتل أو الإصابة الخطأ كأساس لحساب تكلفة حوادث المرور على الطرق، وواضح أن في ذلك تبسيط شديد لطبيعة حسابات التكلفة وإهمال لعناصر متعددة من مكونات تكلفة الحادث المروري، ولا يمكن الاعتماد على هذه الطريقة فقط لأنها تهمل كثير

من التكاليف المباشرة وغير المباشرة وإنما يكمن اعتبارها نوعاً من التكاليف يمكن ضمها مع التكاليف الأخرى التي تكبدها الحادث المروري.

إن التعويض في الجزائر عن أضرار الحوادث المادية التي تصيب الأشياء المنقولة والتعويضات الخاصة بها يقدرها القضاء حسب نوع الضرر اللاحق بصاحبها ،أما الأضرار الجسمانية فقد حددها القانون، أما التعويضات التي تمنح للمصاب في حادث المرور حسب الضرر الذي يلحقه فقد وردت في الملحق المتضمن جدول التعويض لضحايا الحوادث الجسمانية[6].

- حساب التكلفة الضمنية الداخلة في حساب الإنفاق العام : وتعتمد هذه الطريقة في حساب متوسط تكلفة الحادث على أساس قيمة الإنفاق الحكومي المقرر لتأمين الطرق على فرق عدد الحوادث في عامين متتاليين، حيث يتضح من ذلك صعوبة الفصل بين الإنفاق على إنشاء وصيانة الطرق لأهداف استكمال ودعم البنية القومية وبين الإنفاق على الطرق من أجل منع أو تقليص حوادث المرور ومن ثم يعد تقدير التكلفة طبقا لهذه الطريقة جزافاً لا يجوز الاعتماد عليه.

والحقيقة أن كل هذه الطرق لا تجاوز كونها تجريبية وتقريبية تعتمد على البيانات المتاحة أو النظم العامة المطبقة لخصوصية المكان والأفراد ولو تم حساب تكلفة حادث واحد بطرق مختلفة فسوف تتغير التكلفة من طريقة إلى أخرى بل في الطريقة نفسها من باحث أو أكثر، والشيء المتفق عليه أن معظم الدول تقوم بحساب الخسائر الاقتصادية من حوادث الطرق وقد يختلف الأسلوب من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر إلا أن العناصر المكونة لحساب الخسائر الاقتصادية لحوادث المرور قد تكون ثابتة وأبرز تلك العناصر هي الفاقد من أجور العمل والمصاريف الطبية على الإصابات والإعاقات وتكلفة إجراءات التأمين وتكلفة تلفيات الممتلكات العامة والخاصة وتلفيات الأجهزة المستخدمة من إدارة المرور لإصلاح ما نتج عن الحوادث ورفع مخلفاتها.

3.3. محددات القياس المحاسبي لتكاليف حوادث المرور : مما سبق يتضح أن هناك محددات كثيرة لعملية القياس المحاسبي وسوف نختصر تلك المحددات في عملية القياس على نوعين من التكاليف هما كالتالي :

أ - محددات التكاليف المباشرة : تكمن محددات التكاليف بشكل رئيسي في التكاليف المباشرة في تشعب وكثرة التكاليف التي تصيب الأفراد والمجتمع من إضرار ففي حين يتم الحادث المروري سوف يدخل في حساب التكاليف المباشرة العديد من التكاليف منها ما يمكن تقدير قيمة الضرر الذي سببته والبعض الأخر يصعب تقدير الضرر الذي تسبب الحادث فيها.

ب - محددات التكاليف غير المباشرة : تكمن محددات التكاليف غير المباشرة في عدم الموضوعية في عملية القياس وخاصة بما يتعلق بالجانب الاجتماعي والنفسي الذي خلفه الحادث والذي تسبب في وفاة السائق مثلا فما هي قيمة التأثير النفسي على أفراد أسرته؟ وما هي قيمة الأحزان التي تسببها الحادث المروي للأسرة ؟، أما من الناحية الاجتماعية فما هي مقدار الخسائر التي تسبب بها الحادث أثناء تعطل مركبات الأفراد في الطريق الذي يقع الحادث به وما هو مقدار قيمة عدم وصول الكثير إلى أعمالهم في الوقت المحدد وما يترتب عليه من تكاليف وخسائر قد تكون كبيرة جداً بسبب ذلك التأخير أو إلى تأخر أحد الأفراد عن رحلته عن طريق الطيران أو القطار في الوقت المحدد مما قد سبب له خسائر مادية ومعنوية كبيرة بسبب تأخره عن الرحلة، والكثير من هذه المشاكل التي لا يمكن قياسها نقدياً بسبب ما قد سببه الحادث من إضرار للمجتمع.

4- وضعية حوادث المرور بالجزائر – دراسة حالة - ولاية تلمسان

لاشك في أن القانون يحدد المبادئ الأساسية والفلسفة النظرية للتعامل في جوهر القضايا الاجتماعية، وبالتالي فهو بحاجة إلى نصوص تنظيمية تطبيقية تجسد هذا الفكر ميدانيا. ويشكل موضوع المسألة المرورية الشغل الشاغل بالنسبة للعديد من المسئولين القائمين على هذا القطاع، مما دفع بضرورة تعديل هذا القانون ليكون تطبيقه أكثر صرامة و حزما بهدف المحافظة على حياة الناس وممتلكاتهم، حيث أدخل البرلمان الجزائري أمر رقم 09 / 03 [7]. المعدل والمتمم للقانون رقم 01 /14 المؤرخ في 29 جمادي الأول عام 1422 الموافق لـ19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها.

وينص القانون الجديد المعدل على تقسيم المخالفات الي أربع درجات وهذا حسب خطورتها وتلزم مرتكبيها بدفع غرامات مالية جزافية تضاعفت قيمتها، فتعديلات الصارمة بلغت حد فرض عقوبات تصل إلى السجن النافذ، يتراوح ما بين عامين إلى 10 أعوام في جناية القتل بحوادث السير، وغرامة مالية تصل إلى 12 ألف دولار.

كما أفادتنا مديرية الأمن الوطني بالولاية بتطور إحصائيات عدد الحوادث، القتلى والجرحى على المستوى الوطني من 2001- 2009 (الجدول (3))، مع الإشارة على أن السنوات من 2001 -2008 تشمل المناطق الحضرية والريفية، أما سنة 2009 تشمل المناطق الحضرية فقط. وهذا ما يبينه الجدول (4). وبعد التطبيق الفعلي لقانون المرور، كشفت المصالح المعنية عن انخفاض محسوس في سنة 2010 ولكن سرعان ما عاد المؤشر للارتفاع وهذا ما يظهره الجدول (5)، إضافة للنتائج التي حققتها المصالح المعنية من خلال سحب رخص السياقة.

تعتبر ولاية تلمسان من الولايات الاستراتيجية والمهمة من حيث وضعها ومكانتها السياحية والاقتصادية، وقد كشفت حصيلة الأرقام المقدمة من مصالح الأمن في المناطق الحضرية فقط عن ارتفاع في عدد الحوادث والجرحى والقتلى مما يفسر أن القوانين الردعية المطبقة تتطلب تقنيات أخرى لتطبيقها وتفعيلها في الميدان (الجدول (6)).

وقد أكدت المصالح المختصة وجود نقاط سوداء على مستوى المناطق الحضرية مثل مفترق طرق حي الكدية، محطة الحافلات حي الزيتون، ثانوية الرائد فراج ...الخ، والتي أصبحت تشكل خطرا بسبب تكرار الحوادث بها. وللتقليل من حوادث المرور ومن تكاليفها وجب العمل على تنفيذ مجموعة من الخطوات نوجزها فيما يلي :

1.4. إصلاح الطرقات وتطوير وسائل النقل العمومي : إن إعطاء الأولوية من قبل السلطات الجزائرية للاستثمارات الجديدة على حساب الصيانة الدورية والمنتظمة، ساهم في ارتفاع كلفة إعادة تأهيل الطرق والمنشآت، حيث سجل بأن نسبة 65% من الطرق الولائية و70% من الطرق البلدية و46% من الطرق الوطنية أضحت في وضع سيئ أو متواضع، إذ تتضاعف الكلفة ست مرات إذا تأخرت الصيانة ثلاث سنوات و18 مرة إذا تم التخلي عن الصيانة لمدة خمس سنوات، مضيفا بأن النفقات العمومية توزعت بنسبة 55% للطرق و10% للموانئ و14% للمطارات و20% للسكك الحديدية، ليشير التقرير بأن عدم إعطاء أهمية للتقييم الاقتصادي أدى إلى عدم مردودية عدد من الاستثمارات في السكك الحديدية، إذ أن مشاريع على المدى المتوسط تنجز بينما نسب مردوديتها الاقتصادية ضعيفة فضلا عن غياب حركة التنقل بها.

إن عدم تطوير وسائل النقل العمومي كالحافلات والقطارات والمترو ...الخ، وضمان الأمان باستعماله يزيد من تفاقم الوضع والاستعمال المفرط للسيارات الخاصة وهذا ما أدى بالدرجة الأولى الى زيادة عدد الحوادث، لذا من الضروري العمل على تطوير هذه الوسائل مما يعمل على التقليل من الحوادث من جهة وخفض تكاليف استعمال الطاقة التي تؤدي الى المحافظة على البيئة وكذا القضاء على الاختناقات التي تعرفها الطرقات بالجزائر.

2.4. الإجراءات الوقاية والردعية : الوقاية هي المحافظة بأعلى درجة ممكنة على صحة الفرد من كل خطر أو مرض يفقده التوازن البدني أو النفسي، ونظرا لما تعانيه الجزائر من مشاكل مرورية لا بد من اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية :

- ضرورة عدم تشجيع قيادة السيارة لفترات طويلة تزيد عن 9 ساعات بما فيها فترات الراحة، خاصة بعد سن 45.
- لا يجب أن يسمح للسائقين بقيادة السيارات أكثر من 3 ساعات دون أن تتخللها فترة راحة معقولة.
- إجراءات لسحب رخص السياقة مع عدم التساهل في تطبيق القانون.
- زيادة توعية الأفراد بقواعد المرور والسلامة في الطرقات وتطبيق أشد العقوبات على المخالفين (الجدول (7))، حيث توضح بعض الدراسات أن دولة الإمارات العربية المتحدة طبقت عقوبات رادعة بحق المخالفين مما سبب في انخفاض حوادث المرور بشكل كبير جداً.
- تقديم المعلومات التي تساعد على معرفة حجم الخسائر التي تكبدها أي جهاز حكومي بسبب الحادث المروري مثل الصحة والأمن العام.

خلاصة : يعتبر العامل البشري هو العنصر العاقل والمتحكم في كيفية التعامل مع المركبة والطريق، لذا فالمسؤولية الأكبر تقع على عاتقه في تفادي أو الوقوع في حادث مروري. لذا وجب على المهتمين والمختصين في السلامة المرورية بحث ودراسة كيف يمكن مساعدة السائق في تفادي الوقوع في الحوادث المرورية وكذلك حمايته ومن معه من ركاب من شدة خطورة الحوادث. كما يجب أن نسعى الى تربية النشئ الصاعد من خلال استغلال الوسائل المرئية والمسموعة كالتلفزة والمذياع والمؤسسات التربوية على احترام قواعد المرور بضبط السلوك وتطوير سلوك المواطنة التنظيمية لدى الفرد للمحافظة على حياته وحياة غيره.

ملحق الجداول

الأسباب	عدد الحوادث	النسب	الأسباب	عدد الحوادث	النسب
الجدول (1) : الأسباب البشرية لحوادث المرور لسنة 2010					
عدم احترام السرعة القانونية	2660	29.54	التجاوزات الخطيرة	661	7.34
فقدان السيطرة على السيارات والمركبات	959	10.65	عدم احترام مسافة الأمان	480	5.33
لا مبالاة المارة	816	9.06	التعب	449	4.99
عدم احترام إشارات المرور	752	8.35	السياقة في حالة السكر	169	1.88
المصدر : المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية تلمسان			استعمال الهاتف النقال	27	0.30

الجدول (2) : إحصائيات تكاليف حوادث المرور لسنة 2007 و 2009

الفاقد الاقتصادي	% من إجمالي التكلفة	المجموع	% من إجمالي التكلفة	الفاقد الاقتصادي
فاقد إنتاج المعوقين	%1.4	%100	%24.5	نفقات التنويم في المستشفيات
فاقد إنتاج المصابين	%4.9		%33.5	المصاريف الإدارية للمرور
نفقات خدمات الإسعاف	%14.1		%21.6	نفقات تلف الممتلكات
جملة الفاقد	2.135.582.676 ريالا			

الجدول (3) : إحصائيات حوادث المرور لسنة 2001 و 2009 على المستوى الوطني

السنة	عدد الحوادث	عدد الجرحى	عدد القتلى	ملاحظة
2001	39910	54341	3853	المناطق الحضرية والريفية
2002	38312	51959	3926	
2003	43227	63699	4343	
2004	43777	64714	4356	
2005	39233	58082	3711	
2006	40885	60120	4120	
2007	41175	61139	4177	
2008	42673	64708	4422	
2009	18351	21197	778	المناطق الحضرية فقط

الجدول (4) : إحصائيات حوادث المرور لسنة 2007 و 2009 على المستوى الوطني

السنة	عدد الحوادث	عدد الجرحى	عدد القتلى	ملاحظة
2007	16968	19440	709	المناطق الحضرية
2009	18351	21197	778	
الفرق بينهما	1383	1757	69	-

الجدول (5) : إحصائيات حوادث المرور لسنة 2010 و 2011 على المستوى الوطني

السنة	عدد الحوادث	عدد الجرحى	عدد القتلى	ملاحظة
2009	64148	19440	709	المناطق الحضرية والريفية
2010	51000	21197	778	
الفرق	1383	1757	69	

الجدول (6) : إحصائيات حوادث المرور عبر المناطق الحضرية لولاية تلمسان

السنة	عدد الحوادث	عدد الجرحى	عدد القتلى	ملاحظة
2007	1354	2026	123	المناطق الريفية
2008	1488	2289	146	
2009	1454	2079	166	

الجدول (7) : إحصائيات العوامل الردعية لسنة 2010

العوامل الردعية	العدد	العوامل الردعية	العدد
سحب رخص السياقة	193.683	غرامة جزافية	545.000
عدم إخضاع المركبة للمراقبة	75.852	جنحة	90.425
المصدر : الوسائل السمعية والبصرية			

المصدر : المصلحة الولائية للأمن العمومي بأمن ولاية تلمسان

الإحالات والمراجع :

[1]- عامر بن ناصر المطير "حوادث المرور في الوطن العربي حجمها وتكاليفها الاقتصادية" مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف الرياض 2006 ص.9

[2] -حسين عبد الجليل آل غزوي " حوادث المرور ما بين التكاليف والقياس "

[3] راضي عبد المعطي السيد " الاثار الاقتصادية لحوادث المرور " مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2008 ص17 .

[4] مجلة الشرطة " قانون المرور الجديد أعطى نتائج ايجابية " العدد 81 – جويلية 2006. ص35. الجزائر.

[5]تقرير البنك العالمي حول تقييم قطاع النقل والأشغال العمومية 2009-2010

[6]أمر رقم 74 / 15 المؤرخ في المتضمن الزامية التامين .

[7]أمر رقم 09 / 03 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 هـ الموافق لـ22 يوليو سنة 2009 م

التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

فيصل بهلولي *
جامعة سعد دحلب، البليدة ـ الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملخص : لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية من إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية وكذا بروز ما يعرف بالتكتلات الإقليمية، والجزائر تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والذي أدى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية، واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يطرح جملة من التساؤلات حول انعكاسات هذا الانفتاح على قطاع التجارة الخارجية على المدى القصير، المتوسط والطويل.

الكلمات المفتاح : تجارة خارجية، تكتلات إقليمية، المنظمة العالمية للتجارة، منطقة تجارة حرة.

تمهيد : الجزائر كسائر الدول النامية تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات الاقتصادية العالمية خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول من الاقتصاد المخطط التي عاشت في ظله أكثر من ثلاثة عقود إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا التحول جاء بعد ظهور سلبيات النظام السابق والذي تجلى في الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي عصفت باقتصادها إلى حافة الهاوية، إذ كانت كل المؤشرات الاقتصادية آنذاك تشير إلى قرب حدوث كارثة، وهو ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية قصد الحصول على مساعدات مالية وتقنية، غير أن هذه المساعدات كانت مصحوبة بمجموعة من الاشتراطات كان على الجزائر تطبيقها والتي تمثلت في الشروع في الإصلاحات الاقتصادية التي مست كافة القطاعات ومنها قطاع التجارة الخارجية الذي مر بعدة مراحل كانت تهدف في كل مرة إلى تحريره من القيود التي كانت مفروضة في ظل الاقتصاد المخطط. واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول لها، هذا الاتفاق جاء ليدعم العلاقات الأورو جزائرية المتميزة منذ السنوات الأولى للاستقلال وتجسيدا لمحاور مؤتمر برشلونة من خلال إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق 2017، كما يتجسد موقف الجزائر هذا من خلال محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشاء هذه الأخيرة، رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية القائمة ومواصلة تحرير التجارة الخارجية تماشيا مع مبادئ المنظمة.

ومما لاشك فيه أن هذه الخطوات التي أقدمت عليها الجزائر سواء توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في حال حدوثه، سيترتب عليها آثار وانعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني على المدى القصير، المتوسط والطويل، وهو ما يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية فعالة تقوم على تهيئة الاقتصاد الوطني لهذه التحديات المستقبلية.

والسؤال المطروح : ما هي إستراتيجية الجزائر في قطاع التجارة الخارجية في ظل الالتزامات الدولية المتمثلة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة، واتفاق الشراكة الأورو متوسطية من جهة أخرى ؟ وما هي الرؤى المستقبلية لهذا القطاع في ظل هذه الرهانات الدولية ؟

وهو ما سنتطرق إليه في هذا العمل عبر 04 محاور كالتالي :

- أولا : التجارة الخارجية بين الترتيبات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف؛
- ثانيا : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير؛
- ثالثا : الاقتصاد الوطني بين الشراكة الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية؛
- رابعا : الرؤى المستقبلية للتجارة الخارجية في ظل الشراكة الدولية.

* Fay.finance@gmail.com

أولا : التجارة الخارجية بين الترتيبات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف
شهد العالم تغيرات وتطورات لم يعرفها من قبل تمثلت في بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي تعني اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح سوقا واحدة كالسوق القومية[1].

وقد تم تكريس هذه الظاهرة من خلال المؤسسات الثلاثة والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ولما لهذه الأخيرة من تأثير كبير على التجارة الدولية اليوم، من خلال الاتفاقيات التي تم توقيعها والتي تمس كل المجالات، وما تدعو إليه من تحرير كامل للتجارة الدولية وإلغاء القيود على حركة السلع والخدمات بين الدول في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف.

غير أن ما شهده العالم من تغيرات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي أدى إلى ظهور ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية، والتي يقصد بها اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق يبن سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائدا إلى الاختلافات في هذه السياسات[2].

فبحلول ماي 2004 استلمت منظمة التجارة العالمية إبلاغات عن قيام 208 اتفاقية تكامل إقليمي، وأصبحت غالبية الدول تنتمي إلى تكتل أو إلى عدة تكتلات في آن واحد، كما أن أكثر من ثلث (3/1) التجارة العالمية يتم الآن من خلال هذه التكتلات التي انتشرت في كامل أرجاء العالم، بحيث تم تكوين 84 تكتلا إقليميا جديدا خلال عقد التسعينات فقط، في حين لم يتجاوز متوسط عدد التكتلات الجديدة المقامة كل عشر سنوات خلال الفترة 1949-1989 السبع (07) تكتلات وبالرغم من هذا الانتشار الواسع والعدد المهم، إلا أنه يبقى أهمها حاليا، الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، واتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب وشرق آسيا (آسيان) [3].

ومن المصادفات أن يتزامن الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود وازدياد الحمائية وانتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في أول ينـاير 1995 من القرن الماضي وإخضاع النظام الاقتصادي العالمي لقواعد سلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام وهو ما عمق الاتجاه نحو العولمة من خلال تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين كل هذه الأطراف.

ولقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي والعولمي، إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هم خارجه، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات، عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار قانوني ملزم لكافة أعضائه[4].

ثانيا : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير
نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 ولجوءها إلى المؤسسات الدولية (FMI) الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

أ- وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962-1988) : كأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة، اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة مابين (1963-1970) مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبالخصوص على الواردات، تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA).

ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي كان يتمتع بها هذا القطاع، لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1971-1989)، فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهاية الثمانيات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية.

ب- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية (1989-1993) : لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بـ (3,1-%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7% من PIB، كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره (1825) مليار د.ج في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية،حيث تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى[5].

ت- التحرير الكلي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة (1994-1998) : تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي المديونية الخارجية، عجز الميزانية، لتضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

فيما يخص التجارة الخارجية، فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط[6] والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية[7].

ث- التجارة الخارجية الجزائرية بالأرقام خلال الفترة (1998-2009) : المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1998-2009) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيدا موجبا على طول هذه الفترة، غير أن المتفحص لهيكل الصادرات يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري ذلك أنه اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كلية على قطاع النفط.

- **تطور قيمة الصادرات** : إن حصيلة الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول (1) هي في تصاعد مستمر، وذلك راجع الى زيادة قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى، إلا أن هذه الزيادة تعود أساسا إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما الصادرات خارج المحروقات فبقيت تراوح مكانها كما يوضحه نفس الجدول (1).

ومما سبق ذكره يمكننا استخلاص نتيجتين مهمتين :

- الأولى هي استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية رغم محاولات الدولة المتكررة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

- الثانية فهي أن هذه الفترة جاءت مباشرة بعد فترة الإصلاحات الواسعة التي مست قطاع التجارة الخارجية وسائر القطاعات الأخرى، وهنا يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي :

- ما هي جدوى هذه الإصلاحات إذا بقيت الجزائر ذات اقتصاد ريعي يعتمد على البترول بصفة شبه مطلقة في تمويل نفقاته ؟

- **تطور قيمة الواردات :** الملاحظ من خلال الجدول (2) هو تزايد حجم الواردات من سنة إلى أخرى، قيمة الواردات المواد الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، ويمكن إرجاع هذه النسب المرتفعة التي تحتلها المواد الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات إلى نقطتين أساسيتين، فمن جهة زيادة الطلب عليها من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة عدد السكان، ومن جهة أخرى ضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء تسييره وضعف إنتاجه الراجع إلى عدم تحديثه،كما تمثل قيمة الواردات من سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات، وهو ما يفسر بمحاولات الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة بالإضافة كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له أموال ضخمة.

أما بقية المواد المستوردة فلا تمثل سوى 30% من مجموع الواردات، وتتمثل هذه المواد أساسا في السلع الاستهلاكية غير الغذائية، سلع التجهيز الفلاحي، الطاقة والمحروقات، والمواد الخام.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية فيبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر لأسباب تاريخية وطبيعية واقتصادية مع بروز متعاملين تجاريين جدد كالصين واليابان.

ثالثا : الاقتصاد الوطني بين الشراكة الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية

إن الاقتصاد العالمي أصبح يتميز بخاصيتين أساسيتين، الأولى هي إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أساس ما تفرضه العولمة الاقتصادية ومؤسساتها، والثانية هي اتجاه دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها خدمة لمصالحها، وهو ما ينطبق على الجزائر والتي تحاول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها من جهة، وكذا توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي والتي ستنضم بموجبه إلى منطقة للتجارة الحرة في أفاق 2017 من جهة أخرى،

أ- العلاقات الأورو-جزائرية من التعاون إلى الشراكة الأورومتوسطية : يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60% من وارداتها تأتي من أوروبا، في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60% من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية كما هو مبين في الجدول (3).

أ.1. التعاون الأورو- جزائري قبل مؤتمر برشلونة : لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل كل من المغرب وتونس سنة 1969 واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لقرار المجموعة الأوروبية الصادر في 28 مارس 1963، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني، ولكن ومع نهاية الستينات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة آنذاك، وفي 26 أفريل 1976 وقعت الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطية على اتفاقية التعاون، والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

وبهدف تعميق مجالات التعاون مع دول جنوب المتوسط قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بوضع سياسة متوسطية متجددة الهدف من ورائها تعميق التعاون المالي والتقني مع هذه الدول وتسهيل نظام استيراد المواد الفلاحية من دول جنوب المتوسط، وفي هذا الإطار تم إصدار النظام 1764-95 بتاريخ 29 جوان 1992 من طرف المجلس الأوروبي، والذي ينص في مادته الأولى على تسريع عملية إلغاء الرسوم الجمركية اتجاه دول جنوب المتوسط من خلال تخفيض التعريفة الجمركية إلى أقل من 2%.

وقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية متمثلة في البروتوكولات المالية بلغها عددها أربعة، والتي غطت الفترة (1976-1996)، حيث كانت قيمة هذه المساعدات في البرتوكول الأول144 مليون (ECU)، أما في الثاني فكانت 155 مليون (ECU)، والثالث239 مليون (ECU)، في حين كانت قيمتها في البروتوكول الرابع 350 مليون (ECU)، وقد استبدلت فيما بعد ببرنامج ميدا للمساعدات المالية[8].

أ.2. مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الأورو – جزائرية : انعقد المؤتمر الأورو متوسطي في مدينة برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر سنة 1995 ليكون نقطة البداية لمسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية، والتي مثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الاتحاد الأوروبي[9] والشركاء الإثني عشر في جنوب وشرق المتوسط (الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطة، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا)، ولقد حدد هذا المؤتمر جوانب الشراكة الأورومتوسطية في ثلاثة جوانب أساسية هي : المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الثقافية والإنسانية.

ففيما يخص التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط فقد تجلى من خلال برنامج (MEDA) الذي أقره المجلس الأوروبي بمقتضى المرسوم 96/1488 بتاريخ 23 جويلية 1996، فهو يعتبر أساس التعاون الاقتصادي والمالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، فمن خلاله يقوم الاتحاد الأوروبي بمنح مساعدات مالية وتقنية لدول جنوب المتوسط، والهدف من ورائه هو دعم الاستقرار السياسي في هذه الدول هذا في الشق السياسي، أما في المجال الاقتصادي فهو يهدف إلى تهيئة اقتصاديات هذه الدول لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر، وتدعيم التعاون في المجال الثقافي والإنساني.

ولقد تجاوزت المساعدة المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي لصالح الشركاء المتوسطيين 850 مليون أورو سنة 2005 وحدها، بحيث أن القسم الأكبر من هذه المساعدة قدم في إطار برنامج(MEDA- II) ، بالإضافة إلى القروض التي منحت سنويا والتي قدرت بـ 02 مليون أورو، ولقد صرحت المفوضة المكلفة بالعلاقات الخارجية والسياسة الأوروبية للجوار " بنيتا فيريرو فالدنر" أن مساعدة الاتحاد الأوربي في العالم لم تبلغ مستوى كهذا من قبل، وأن المساعدة معتبرة

جدا وتترجم الأهمية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لعلاقاته مع جيرانه المتوسطيين، مع العلم أن حوالي نصف هذه المساعدة موجه إلى تدعيم برامج الإصلاح الرئيسية التي ترمي إلى ترقية سيادة أحسن وازدهار أكبر[10].

أ.3. اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية – قراءة في الأهداف والمحتوى : تعد الجزائر من آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ سبقتها في ذلك كل من المغرب وتونس، فبالإضافة إلى الظروف السياسية الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات تعتبر خصوصية التي تميز العلاقات الجزائرية الأوروبية سببا في تأخر توقيع هذا الاتفاق، خاصة وأن المشروع الذي طرح آنذاك لا يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الوطني، وهو ما جعل المفاوضات تستمر لمدة 05 سنوات على مدار 21 جولة مقسمة على ثلاث (03) مراحل أساسية[11]، وقد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001 ، وكان التوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا (valence) الاسبانية، كما تم المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

ولا تختلف اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها لملفين الجديدين هما : العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة، بحيث يحتوي هذا الاتفاق على 110 مادة تضمنت في البداية شق الحوار السياسي، أبعاده وأهدافه وأهميته ثم الجانب المالي والاقتصادي الذي يخص حرية تنقل السلع والخدمات وكذا حرية تتنقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي[12].

مع التذكير أنه تم وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئتان مشتركان بين الطرفين، لهما مسؤولية وضع ميكانيزمات واليات تنفيذ هذه الاتفاقية وهما[13] : مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزراء)، والذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين، وكذالجنة الشراكة وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين.

ب- الجزائر ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة : لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT ، لكن انطلاقا من مارس 1965 استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ شأنها في ذلك شأن الدول النامية تطبيقا للمادة 26 من الاتفاقية، ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلا في 30 أفريل 1987، وانطلاقا من ذلك تم تشكيل فوج عمل في جويلية 1987 لدراسة ملف الجزائر، وشاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ ووقعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي 1995، ولكن بتحول GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر منذ سنوات استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها، ففي جوان 1996 قدمت الجزائر رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومما لا شك فيه أن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يقف وراءه مجموعة من الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها والتي يمكن إيجازها فيما يلي[14] :

- **إنعاش الاقتصاد الوطني :** من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات :** إن انضمام الجزائر إلى المنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي تعود باستثمارات هامة على الجزائر.

- **التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية :** وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية[15].

وقصد تحقيق هذه الأهداف تقدمت الجزائر رسميا بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية في شهر جوان من سنة 1996 عندما قدمت مذكرة المساعدة لإدارة المنظمة التي أودعتها لدى سكرتاريتها تحتوي على دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية وكذا السياسية ومعلومات عن التجارية الخارجية وسياسة الدعم الممنوح للمصدرين، كما تشمل جداول التعريفات الجمركية المعمول بها، وانطلقت بذلك مفاوضات الجزائر الماراطونية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومنذ تأسيسها ، فان المجموعة المكلفة بمشروع انضمام الجزائر قد عقدت عشر اجتماعات لدراسة نظام التجارة الجزائري، تقديم تقرير عن أعمالها وبرتوكول الانضمام، إضافة إلى مشروع قرار الانضمام لهيئة اتخاذ القرار التي تتمثل في المؤتمر الوزاري، وكان على الجزائر الدخول في مفاوضات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف[16].

إلا أنه ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتنازلات التي قدمتها منذ سنة 1996 تاريخ تقديمها ملف الانضمام، لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها رغم انضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر، ويرجع ذلك إلى مجوعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي :

- **أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري :** تتمثل في غياب إستراتيجية واضحة، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة بالإضافة إلى :

- عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة والاعتمادات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي.

- عدم تحديد أي رزنامة أو برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية، فتغيير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية أفقد الملف الجزائري مصداقيته نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعين وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة.

- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة، قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية :** إن الدول التي لم تنضم بعد تدفع ثمنا باهظا، لأن الانضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل، وكلما تأخرت في الانضمام كلما أصبحت الشروط والالتزامات أقصى وأعسر، حيث تشترط معظم الدول الصناعية أن يكون مستوى التزامات الدول الطالبة للعضوية أعلى من تلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول المؤسسة للمنظمة راغبة في إبقاء سيطرتها على التجارة العالمية، وهو ما يزيد من صعوبات انضمام الجزائر، كما لا يمكن الاستفادة من التدابير التفضيلية التي تمنحها المنظمة لصالح الدول النامية، حيث أنه من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المفاوضة بهدف الانضمام، هي صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا حيث أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا كما حدث مع الصين والمملكة العربية السعودية.

وفيما يخص الجزائر فالملاحظ هو تأخر بداية المفاوضات الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظرا للأوضاع الاقتصادية للجزائر آنذاك، ولكن وانطلاقا من سنة 2002 بدأت الجزائر تستجيب لشروط المنظمة، وهي في طريق مطابقة قوانينها وتشريعاتها مع قواعد المنظمة، إلا أنه من الواضح أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترق بعد إلى مستوى المعايير الدولية المعتمدة والتي مكنت من انضمام العديد من الدول إلى المنظمة والتي منها من باشر المفاوضات بعد الجزائر.

- **أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري :** وتتعلق أساسا بالأزمة السياسة والأمنية في الجزائر، إذ أن المشاكل السياسية والأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة في فترة التسعينيات أين عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة ،بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية، والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع الخدمات.

رابعا : الرؤى المستقبلية للتجارة الخارجية في ظل الشراكة الدولية

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، والذي دخل حيز التطبيق اعتبارا من شهر سبتمبر 2005 له، وكذا انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة وما سيترتب عنه بعد إقامة منطقة حرة للحركية الاقتصادية المتعلقة بالسلع والخدمات، ورؤوس الأموال، والكفاءات والأيدي العاملة، والمنظومة المؤسسية وما يرتبط بها من تحرير للمبادلات التجارية، وانسياب لرؤوس الأموال، وانتقال للأيدي العاملة والكفاءات، يطرح مجموعة من التساؤلات حول الآثار والانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية، وكذا الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة هذه التحديات.

أ- الآثار والانعكاسات المحتملة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على قطاع التجارة الخارجية : يكتسي اتفاق الشراكة الأوروبي-الجزائري أهمية بالغة لما سيترتب عنه بعد فترة 12 سنة (انطلاقا من 2005) من إقامة منطقة حرة للحركية الاقتصادية، سيترتب عنه حتما أثار وانعكاسات على قطاع التجارة الخارجية.

أ.1. الآثار المحتملة على الميزان التجاري : ويجب التمييز بين الآثار المتوقعة على بنية الصادرات والواردات :

- **بالنسبة للصادرات :** تتشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات، فهي تمثل أكثر من 97% من مجموع

الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فانه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق الأوروبية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، وعلى صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وتبقى أكثر الدول المتوسطية احتمالا لتعرض صادراتها اتجاه الاتحاد الأوروبي آثار سلبية هي: تركيا، تونس، المغرب، إسرائيل بسبب تعرض صادراتهم للأثر المزدوج[17].

• **بالنسبة للواردات :** إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيمس ذلك أزيد من 53% من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين: أولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتوجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)، وثانيا ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين[18].

أ.2. الآثار المرتقبة على الشركاء التجاريين : إن غالبية الشركاء التجاريين للجزائر هم دول أوروبية، وبالتالي فإن التأثيرات على الشركاء التجاريين تكون جد هامة، باعتبار أن هذه الدول تمثل القوى المسيطرة على الوحدة النقدية الأورو، بحيث تبقى طبيعة الآثار المتوقعة على الشركاء التجاريين والمتعاملين الاقتصاديين متوقفة على مدى نجاح الأورو واستقراره في المستقبل، فلحد الآن تسيطر دول منطقة الأورو على حجم المبادلات التجارية على حساب الشركاء الآخرين كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتركيا الذين لا يمكنهم منافسة دول الأورو في المدى القصير والمتوسط.

ب- الآثار والانعكاسات المحتملة للانضمام إلى OMC على قطاع التجارة الخارجية : بالمقابل فإن انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يطرح مجموعة من التساؤلات حول مدى الآثار والانعكاسات الايجابية من جهة، والسلبية من جهة أخرى على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، هذه الانعكاسات ستمس بالدرجة الأولى السياسة الجمركية الوطنية في اتجاهين مختلفين، الأول ايجابي والثاني سلبي كما سيتم إبرازه فيما يلي.

ب.1. الانعكاسات الايجابية على السياسة الجمركية الوطنية : إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون له انعكاسات ايجابية على النظام الجمركي الجزائري نبرزها فيما يلي :

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون له أي أثر خاص على السياسة الجمركية للجزائر، وذلك كون أن كل الإجراءات المفروضة من طرف اتفاقيات المنظمة محتواة في النظام الجمركي الحالي كما هو الحال بالنسبة لتقييم البضائع على أساس القيمة التعاقدية، كما أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسمح بإرساء سياسة تجارية دائمة من خلال ضبط الرسوم الجمركية وتحديد القيود والاستثناءات بشكل نهائي، بالإضافة إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي مازال في مرحلة التفاوض[19].

- ستلتزم الجزائر بتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 24% على مدى عشر سنوات، واستبدال كافة الإجراءات والعوائق التجارية بالتعريفة الجمركية، فانضمام الجزائر إلى الفضاء التجاري الدولي يزيد من حركة السلع والخدمات على مستوى التجارة الخارجية، وبالرغم أن التنوع في السلع وزيادة نشاط الاستيراد، ودخول سلع جديدة كانت محصورة من قبل سيزيد من حصيلة الرسوم الجمركية.

- فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية فإن اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي يلزم إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية مثلا، لان عملية تسيير البضائع مهمة جدا، كما أن توسيع استعمال الإعلام الآلي يسهل من الإجراءات الجمركية للبضائع، ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة وسريعة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها.

- يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الآجال، وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع[20].

ب.2. الانعكاسات السلبية على السياسة الجمركية الوطنية : ومن أهم سلبيات التي قد تنجم عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على السياسة الجمركية الوطنية ما يلي[21] :

- إن الانضمام إلى المنظمة يعني الخضوع إلى القوانين العالمية للتجارة الدولية وفقدان الحرية في وضع القوانين باستقلالية تامة.

- تصبح الجزائر سوق دولية للدول المصدرة لأن كل الشروط التجارية تتوفر فيها، والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تعد قلب إفريقيا وبوابة للقارة الأوروبية وكذا بسبب انخفاض حقوق ورسوم التصدير، وخاصة لأن المواطن الجزائر يتميز بصفة المستهلك واسع الأذواق ومتعدد النفقات، وهو ما يؤدي إلى إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية والتي قد تدخل إلى الوطن بطرق غير شرعية.

- تطبيق مبادئ المنظمة سيكون له نتائج سلبية على العوائد الجمركية بسبب التخفيض في الحقوق الجمركية، والتي تبلغ حوالي 02 مليار دولار سنويا، وإن تخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية يؤدي إلى الانخفاض في الإيرادات المالية لتغطية النفقات الحكومية.

- الامتيازات التعريفية تأثر سلبا على المخطط الجبائي وذلك لانعدام النسب عن حقوق الخزينة العمومية، وهذه الخسارة تخفض عن طريق تطوير التبادلات الخارجية كمثال لذلك المستثمرين الأجانب والضرائب.

- المنافسة الكبيرة التي سوف تشكلها السلع الواردة إلى الإقليم الجزائري سوف تؤدي بالمنتوج الجزائري إلى التلاشي تدريجيا إن لم نقل زوال عملية التصنيع نهائيا وتبقى المحروقات الصادرات الوحيدة التي تتميز بها الجزائر الشيء الذي سوف يزيد من هوة الأزمة خاصة لأنها تعتمد على كل عائدات المحروقات لتلبية الحاجيات الداخلية، وتبقى الجزائر تعتمد على الجباية البترولية فقط.

- زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض في الرسوم الجمركية وإنشاء المناطق الحرة، وكذا احتكار السوق الداخلي من طرف المؤسسات الأجنبية.

- تحصيل إيرادات جمركية أقل بسبب مشكلتي التقييم الجمركي وقواعد المنشأ.

ت- السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار والانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية : إن حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات دفع بالسلطات للشروع في إصلاحات اقتصادية مست كل المجالات ومنها قطاع التجارة الخارجية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وفي بداية الألفية الثالثة تم تسريع وتيرة هذه الإصلاحات قصد تهيئة الاقتصاد الوطني للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ت.1. إصلاح النظام الجمركي وانتهاج سياسة جمركية مطابقة للمعايير الدولية : لقد عرف النظام الجمركي الجزائري إصلاحات عديدة، كانت كل مرة تؤدي إلى هيكلة التعريفة الجمركية الجزائرية سواء عن طريق تقليص عدد المعدلات الجمركية، أو تخفيض قيمة هذه المعدلات مرة أخرى حيث انتقلت من 125% كأقصى نسبة سنة 1986 إلى 45% سنة 2000، ولكن ورغم كل هذه الإصلاحات التي عرفها النظام التعريفي الجمركي إلا انه كان مازال بعيدا عن المعايير الدولية والاستحقاقات الدولية التي تنتظر الجزائر (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهو ما تطلب إعادة النظر في هيكلة التعريفة الجمركية من جديد، حيث حمل الأمر رقم 01-02 الصادر في سنة 2001 تعديلات جديدة على هيكل التعريفة الجمركية من خلال تقليص عدد المعدلات من جهة وخفض قيمتها من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تم تخفيض القيمة القصوى للرسوم الجمركية إلى 30% بعدما كانت 45% في سنة 1999، حيث تأسست تعريفة جمركية جديدة كما يوضحه الجدول (4)، تحدد نسبها كما يلي : 5% للمواد الأولية ومواد التجهيز، 15% للمنتجات المصنعة و30% للسلع الاستهلاكية، وإلغاء القيمة لدى الجمارك وتعويضها بالرسوم الجمركية ذات المفعول المماثل (DAP) بمعدل[22] 60%.

كما عرفت سنة 2004 صدور الأمر 03-04 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، يهدف هذا الأمر إلى تحديد القواعد العامة لعمليات الاستيراد والتصدير، حيث ينص هذا الأمر على كل عمليات تصدير واستيراد المواد تنجز بكل حرية، ويستثنى من مجال تطبيق هذا الأمر عمليات استيراد وتصدير المواد التي تخل بالأمن وبالنظام العام وبالأخلاق[23].

أما اليوم وفي إطار تنفيذ الالتزامات الدولية التي تنتظر الجزائر، سواء تعلق الأمر باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق 2017 وكذا مفاوضات الجزائر المستمرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإن نظام التعريفة الجمركية يضم في الوقت الحالي (03) نسب تم تحديدها حسب درجة تصنيع المنتجات وهذا بالإضافة إلى الإعفاءات ، كما أنه لم تعد هناك رسوم جمركية ذات مفعول مماثل إذ تم إلغاء وبصفة نهائية الحق الإضافي المؤقت (DAP) بحلول نهاية 2005 والذي تم إنشاؤه سنة 2001 بنسبة 60%، كما كرس قانون الجمارك القيمة التعاقدية المتعامل بها في اتفاقية (GATT) كطريقة وحيدة للتقييم الجمركي[24].

ت.2. ترقية الصادرات خارج المحروقات : إن فكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مطروحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى الحالة الاقتصادية للجزائر وبالأخص بالنسبة للتوازنات المالية للجزائر في المستقبل ذلك أن الصادرات النفطية (البترول والغاز) تعتبر زائلة بمرور الزمن، هذه الصادرات النفطية كانت ولا تزال مسيطرة على هيكل الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول (5).

ولمواجهة هذه التحديات الكبيرة اتخذت الجزائر منذ سنوات طويلة مجموعة من الإجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات، غير أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، ولهذا فقد كثفت الجزائر من جهودها في هذا المجال خاصة في العشرية الأخيرة، حيث مست هذه الإجراءات كل الجوانب التي تتعلق بعمليات التصدير والتي نبرزها فيما يلي :

- **الإجراءات المؤسساتية :** إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات هدفها تطوير المبادلات التجارة بالأخص الصادرات خارج المحروقات، وهو ما تطلب إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الإستراتيجية الوطنية، ومن بين هذه الهيئات هناك[25] :

- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) : من بين المهام الموكلة إليها ضمان تأمين الصادرات الجزائرية من الأخطار السياسية وكذا الأخطار التجارية.

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات (CNCPE) : من بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف الأساسية للإستراتيجية المتعلقة بتطوير الصادرات، وكذا المشاركة في تطوير البرامج والإجراءات المتخذة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX) : وقد كلفت هذه الوكالة بالمساهمة في تطوير المنتجات المحلية وتنويع الصادرات الجزائرية من خلال المشاركة في وضع إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

- **الإجراءات التنظيمية :** تتعلق الإجراءات التنظيمية أساسا بتسهيل عمليات التصدير من خلال تبسيط هذه العملية، و تحفيزها من خلال الإعفاءات الضريبية والدعم المالي :

- التحرير الكلي لعمليات التصدير : إن عملية التصدير في الجزائر لا تخضع لأي موافقة أو ترخيص مسبق، هذا التحرير يتجسد في التسجيل البسيط للمصدريين في السجل التجاري، وكذا إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا إلى نظام بنك الجزائر رقم 13-91.

- الإعفاءات الضريبية : إن من أهم الامتيازات التي ستفيد منها المصدرون تتعلق بـ[26] :

* **الرسم على النشاط المهني (TAP) :** إذ لا يتم إدخال ضمن رقم الأعمال الخاضعة للرسم على النشاط المهني كل عمليات بيع ونقل السلع الموجهة أساسا لعملية التصدير.

* **الرسم على القيمة المضافة (TVA) :** حسب المادة 14 من TCA فإن العمليات التالية من الرسم على القيمة المضافة وتتعلق بالعمليات المتعلقة بتصنيع وبيع السلع الموجهة أساسا إلى التصدير، وكذا العمليات المتعلقة بتصنيع وبيع السلع الوطنية الموجهة إلى المحلات تحت رقابة الجمارك.

* **الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :** تستفيد من الإعفاءات الضريبية كل الشركات التي تقوم ببيع السلع والخدمات الموجهة لعملية التصدير، باستثناء عمليات النقل البري والبحري والجوي، عمليات إعادة التأمين والبنوك.

- الدعم المالي: تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، حيث يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة[27].

- **التسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير :** قصد التحفيز على القيام بعمليات التصدير، تم اتخاذ إجراءات أخرى قصد تسهيل هذه العملية وتبسيطها، وذلك في كل من الموانئ والمطارات وفي الحدود البرية وكذلك من خلال تبسيط سير عمليات التصدير، هذه الإجراءات تتمثل في[28] :

- **التسهيلات الجمركية** : لتشجيع عمليات التصدير وتسهيل الإجراءات المتعلقة بها، تم إعفاءها من الضرائب الجمركية، واستجابة لانشغالات المصدرين فإن إدارة الجمارك اتخذت مجموعة من الإجراءات الجمركية قصد تسهيل مهمة المصدرين مثل الإعفاء من دفع الكفالة في إطار القبول المؤقت للتغليفات المستعملة للسلع الموجهة للتصدير.

- **التسهيلات على مستوى الموانئ :** تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التسهيلية من طرف المؤسسة الوطنية للجزائر (EPAL) منذ سنة 2003 تتمثل في إقامة مخازن لاستلام السلع الموجهة للتصدير، إنشاء منطقة خاصة على رصيف الموانئ لتحضير السلع الموجهة لعملية التصدير، الإعفاء لمدة 10 أيام من تكاليف تخزين السلع الموجهة للتصدير... الخ.

الخلاصة : إن الرهانات المستقبلية التي ستواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة وذلك راجع إلى توقيع الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وكذا انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، ورغم اتخاذ السلطات لمجموعة من الإجراءات إلا أنها تبقى غير كافية ويجب تدعيمها بإجراءات أخرى تصب كلها في إطار واحد هو تحقيق أهداف السياسة التجارية الجزائرية المتمثلة خاصة في تنويع المبادلات وترقية الصادرات خارج المحروقات، هذه الإجراءات تكمن في :

- الاستفادة من الفترة الانتقالية التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمقدرة باثني عشر سنة (ابتداءا من 2005) والمساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج (MEDA)، وكذا الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة لأعضائها من الدول النامية قصد مواصلة الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية.

- دعم الإصلاحات في القطاع الفلاحي من خلال تدعيم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهو ما سيساهم حتما في التخفيض من قيمة الفاتورة الغذائية وترقية الصادرات خارج المحروقات.

- إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية باعتماد دراسات للمحيط الصناعي والتنافسي، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على إنشاءها باعتبارها أساس اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا، ولما لهذه المؤسسات من دور في تنويع الصادرات خارج المحروقات.

- الاهتمام بقطاع الخدمات الذي يشكل اليوم أزيد من 20% من حجم التجارة العالمية، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية وذلك من خلال مواصلة الإصلاحات المصرفية، وكذا فتح المجال أمام القطاع الخاص، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات الأخرى كقطاع الاتصالات وتكنولوجيا، وكذا قطاع السياحة والخدمات السياحية.

- إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره أحد الأجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية ، وكذا إصلاح المنظومة الجبائية التي مازالت تعاني، وذلك لتخفيف الأثر الموازني السلبي للتفكيك الجمركي على المالية العامة للدولة.

- استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في ظل ما توفره الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وكذا في ظل الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال وهذا بتوفير كل الظروف المناسبة بالقضاء أو على الأقل التقليل من العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين.

ملحق الجداول :

الجدول (1) : تطور الصادرات الجزائرية (1998-2009) – الوحدة : مليون دولار

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات النفطية	9,86	12,08	21,419	18,484	18,091	23,939	31,302	45,094	53,429	58,831	77,345	42,600
صادرات خ المحروقات	358	438	612	648	734	673	788	907	1.180	1.332	1.945	1.050
المجموع	10.22	12.52	22.03	19.13	18.83	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	43.68

Source: Direction Générale des douanes – Centre National de l'informatique et des Statistiques (CNIS).

الجدول (2) : تطور الواردات الجزائرية (1998-2009) – الوحدة: مليون دولار

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مواد غذائية	2.533	2.307	2.415	2.395	2.740	2.678	3.597	3.587	3.800	4.954	7.810	5.810
سلع تجهيز صناعي	3.120	3.219	3.068	3.435	4.423	4.955	7.139	8.452	8.528	10.026	13.090	15.040
المجموع	9.403	9.164	9.173	9.940	12.009	13.534	18.308	20.375	21.456	27.631	39.470	39.100

Source: Direction Générale des douanes – Centre National de l'informatique et des Statistiques (CNIS).

الجدول (03) : تطور الميزان التجاري الأورو الجزائري (1980-2009)-الوحدة: مليار دولار

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009
الصادرات	25,8	37,3	7,59	6,63	13,79	25,59	23,33
الواردات	27,4	30,1	5,83	6,38	5,25	11,25	20,64
م.تجاري	-1,6	7,2	1,76	0,25	8,54	14,34	2,69

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مصادر مختلفة

الجدول (4) : تطور التعريفة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (1992-2002)

السنوات	نسب التعريفة الجمركية المطبقة						عدد المعدلات
1992	%3	%7	%15	%25	%40	%60	06
1996	%3	%7	%15	%25	%40	%50	06
1997	-	%5	%15	%25	%45	-	04
1998	%3	-	%15	%25	%45	-	04
1999	-	%5	%15	%25	%45	-	04
2001	-	%5	%15	%25	%40	-	04
2002	-	%5	%15	%30	-	-	03

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مصادر مختلفة.

الجدول (05) : تطور الصادرات خارج المحروقات (1980-2009)-الوحدة: مليون دولار

	1980		**1990**		**2000**		**2009**	
	القيمة	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**
صادرات خ المحروقات	242,7	1,55	439,2	3,89	612	2,8	1.050	2,40
المجموع	15.612	100	11.303	100	22.031	100	43.680	100

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مراجع مختلفة.

المراجع والإحالات :

[1]- محمد الأطرش : " هموم اقتصادية عربية – حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005، ص 226.

[2]- جاسم محمد" التجارة الدولية "، دار زهران للنشر، عمان - الأردن، 2006، ص25.

[3]- احصاءيات المنظمة العالمية للتجارة على موقعها : www.wto.org

[4]- عبد المطلب عبد الحميد : " العولمة الاقتصادية- منظماتها، شركاتها، تداعياتها " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 254.

[5]- Bouzidi M'hamsadji Nachida: " 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne", Algérie, ENAG éditions, 1998, P 15.

[6]- هذه المواد هي المواد المحرمة شرعا والمواد الممنوعة لأغراض صحية واجتماعية، المواد الممنوعة من الاستيراد بشكل مؤقت، و المواد الغذائية التي تتمتع بدعم من الدولة.

[7] - Karim Nashashibi et autres :" l'Algérie stabilisation et transition a l'économie de marché ", Fonds Monétaire International, Washington, USA, 1998, p 84.

[8] - Un quart de siècle de coopération, document de la Délégation de CE en Algérie, page 05.

[9]- دول الاتحاد الأوروبي : بلجيكا، الدانمرك، ألمانيا، اليونان،اسبانيا، فرنسا،ايرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد وهولندا.

10 - معطيات مندوبية الاتحاد الأوروبي في الجزائر على الموقع: www.deldza.ec.europa.eu

11 - Samy Amine: " 18 rounds de négociations ", Mutations – publication trimestrielle éditée par la chambre de commerce et d'industrie (CACI), Algérie, N° 39, 2002, pp 24-25.

12- للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى المرسوم الرئاسي السابق رقم 159-05.

13- براق محمد – ميموني سمير : " الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية "، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس– سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 09.

14- ناصر دادي عدون- محمد منتاوي : " الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة – أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها "، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص135.

15 - Mouloud Hedir:" l'économie algérienne a l'épreuve de l'OMC ", éditions ANEP, Algérie, 2003, pp 243-244.

16 - كمال رزيق – مسدور فارس: " انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة " ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب- البليدة،21-21 ماي 2002، ص 2-3.

17 - قطاف ليلى : " الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية "، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس– سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص ص 08-09.

18 - نفس المرجع السابق، ص ص 06-07.

19 - Déclaration de " Sid Ali Lebbib "ancien directeur générale des douanes nationales, journal liberté, 12 avril 2004.

20- منتاوي محمد: " المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها، والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني"، رسالة ماجستير – تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.، ص 143.

21- طويل آسيا: " دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة "، رسالة ماجستير – فرع تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص199-200.

22- الأمر01-02 المؤرخ في 20أوت 2001 – الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2001.

23 - الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها.

24 - Zbiri Abdelhakim:" la libération du commerce extérieur et le dispositif législatif et réglementaire ", une journée d'étude sur les reformes législatives et réglementaires dans le secteur de commerce, ministère de commerce, avril 2007, pp 04-06.

25 - Documents de l'agence nationale de promotion de commerce extérieur sur le site officiel de l'agence : www.algex.dz

26 - le recueil relatif aux avantages et facilitations accordées aux exportations hors hydrocarbures: document de la direction de promotion des exportation – ministère du commerce, avril 2007, p05.

27 - معطيات وزارة التجارة على الموقع الرسمي للوزارة : www.mincommerce.gov.dz

28 - Documents de l'agence nationale de promotion de commerce extérieur (ALGEX) sur le site officiel de l'agence: www.algex.dz

دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عاميّ 2001– 2007

عائشة بن عطاالله *
جامعة الأغواط - الجزائر

ملخص : سنعمل من خلال هذه الدراسة، على بحث وضعية الصادرات الصينية خلال عاميّ 2001– 2007، أي منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية حتى بداية أزمة الرهن العقاري داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً لاستخلاص خصائص الصادرات الصينية التي بلورت فيما بعد أداء القطاع أثناء الأزمة المالية العالمية.

الكلمات المفتاح : معدل الاعتماد على الصادرات، هيكل الصادرات، أسواق الصادرات، الصين.

تمهيد : مرت أكثر من ثلاثين سنة على انفتاح الدولة الصينية على العالم الخارجي، وانتهاجها مساراً اقتصاديا جديداً مكّنها من بلوغ أعلى المراتب الإقتصادية، فالصين حالياً تمثل ثاني أقوى إقتصاد في العالم، وتشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الصيني بإمكانه تخطي هذا الرقم ليصبح الاقتصاد الأقوى عالمياً خلال الفترة القادمة، و لعّل أبرز ما يشد انتباه العالم لهذا التطور المذهل حجم الصادرات الصينية التي باتت تغزو أسواق العالم دون استثناء، وبناءاً على ذلك إرتأينا أن ندرس وضعية الصادرات الصينية خلال الفترة بين عام 2001 حيث انضمت الصين لمنظمة التجارة العالمية، حتى بداية ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية، إثر أزمة الرهون العقارية داخل الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2007، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من البيانات التي يمكن من خلالها التّعرف عن كثب على وضعية الصادرات الصينية خلال فترة الدراسة وبعدها، وذلك من خلال المحاور التالية :–

1. نظرة عامة على أداء التجارة الخارجية الصينية؛
2. تحركات وخصائص الصادرات الصينية؛
3. تحليل هيكل الصادرات الصينية؛
4. منشأ وأسواق الصادرات الصينية.

1. نظرة عامّة على أداء التجارة الخارجية الصينية

شهدت التجارة الخارجية الصينية نمواً كبيراً، بعد عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الصين بداية من سنة 1978، حيث سجلت التجارة الخارجية للصين أرقماً قياسية ساهمت في بناء النسيج الاقتصادي، وتعظيم حصة الصين في السوق الدولية.

1.1. مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني : يتم التّعرف على مدى مساهمة التجارة في اقتصاد ما، وتقدير نسبة مساهمة التجارة الخارجية لهذا الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي بحساب معدل الاعتماد على التجارة الخارجية[1]، والذي يمكن وصفة على أنه :

– معدل يستخدم كمؤشر لقياس مدى اعتماد اقتصاد بلد ما على الصادرات والواردات التجارية، كما يعكس درجة إرتباط اقتصاد البلد بالاقتصاد العالمي[2]؛

– نسبة إجمالي حجم التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجماليGDP[3].

ويمكن أن ينقسم معدل الاعتماد على التجارة الخارجية إلى معدل اعتماد على الصادرات ومعدل اعتماد على الواردات. من خلال تحليل بيانات معدل الاعتماد على التجارة الخارجية ومعدلي الاعتماد على الصادرات والواردات في الصين

* aicha_benatallah@yahoo.com

خلال عاميّ 2001-2007 الصادرة عن المكتب الوطني الصيني للإحصاء، نجد أن معدل الاعتماد على التجارة الخارجية سجل نسبة 38.47% سنة 2001 و 66.20% سنة 2007، و ذلك بمعدل نمو سنوي مقدر بحوالي 5%، في حين سجل معدل الاعتماد على الصادرات 20.09% و 37.00% سنة 2011 و2007 على التوالي بمعدل نمو سنوي قدره 2 نقطة مئوية خلال نفس الفترة، ليسجل معدل الاعتماد على الواردات 18.38% و39.10% خلال سنة 2001 و2007 على التوالي و ذلك بمعدل نمو سنوي قدره 3 نقطة مئوية خلال الفترة ذاتها. حيث مثل معدل الاعتماد على الصادرات النسبة الأكبر من معدل الاعتماد على التجارة الخارجية بفارق أدنى يتراوح بين 1 و 2 نقطة مئوية وحد أقصى بين 5 و 6 نقطة مئوية، عدا سنة 2007 حيث تجاوز معدل الاعتماد على الواردات معدل الاعتماد على الصادرات بفارق 2 نقطة مئوية ليسجل 39.10% و 37.00% على التوالي .

وتشير البيانات إلى تعاظم دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني، وهذا ما يظهر من خلال بيانات معدل الاعتماد على التجارة الخارجية في الصين بالمقارنة بباقي دول العالم، حيث يأخذ معدل الاعتماد على التجارة الخارجية الصيني منحاً تصاعدياً، ليسجل زيادة مضاعفة خلال العشر سنوات بين عاميّ 1980-1990، و زيادة مقدرة بـ 10 نقاط مئوية بعد عشر سنوات أخرى في سنة 2000.

2.1. الميزان التجاري الصيني : تشير معطيات الميزان التجاري الصيني، إلى وجود تذبذبا في الفائض المحقق خلال الفترة بين 01\2001 – 12\2007، ليسجل أول عجزاً له بـ 2.26 مليار دولار في شهر أفريل 2004[4]، ليسجل فائضاً خلال الفترة المتبقية إلى نهاية سنة 2007، وذلك ناتج عن المعدلات المحققة في نمو إجمالي الصادرات الصينية.

3.1. مساهمة التجارة الخارجية الصينية في الاقتصاد العالمي : تمثل الصين حالياً أحد أهم المشاركين الرئيسيين في السوق الدولية، فبعدما كانت مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني لا تعد أن تذكر رغم موارد البلاد الوفيرة، إلا انه ومنذ بداية الحكومة الصينية في إصلاح سياساتها الإقتصادية وفتح اقتصادها الذي يعتمد على النظام الاشتراكي سنة 1970، بدأ تصاعد ونمو القطاع الخاص الصيني و الأجنبي، والذي يمثل حالياً أحد أهم دعائم الاقتصاد الصيني .

وفق إحصاءات وزارة التجارة الصينية، نجد أن نسبة إجمالي الصادرات الصينية لإجمالي صادرات العالم تحقق معدل نمو سنوي قدره 0.3 نقطة مئوية خلال الفترة بين عامي 2001 و2007، في حين سجل معدل النمو السنوي لنسبة إجمالي الصادرات والواردات الصينية إلى إجمالي صادرات وواردات العالم خلال نفس الفترة معدل 0.3 نقطة مئوية وهو نفس المعدل المحقق في نسبة إجمالي الواردات الصينية لإجمالي واردات العالم .

2. تحركات و خصائص الصادرات الصينية

سنقوم برصد تحركات الصادرات الصينية من خلال تتبع إجمالي الصادرات وتحركات معدل الاعتماد على الصادرات، ومن ثم سنقوم باستخلاص خصائص أداء الصادرات انطلاقا من بيانات تحركاتها.

1.2. إجمالي حجم الصادرات : بلغ إجمالي الصادرات الصينية 1216 مليار دولار سنة 2007، ما مثل زيادة سنوية مقدرة بـ 26% بداية من سنة 2000، وهذا راجع للأسباب التالية : أولاً- زيادة تنافسية المنتجات التصديرية الصينية وتوّسع حصتها في السوق الدولية ؛ ثانياً- تنامي دور الإستثمار الأجنبي في الصين، والذي لعب دوراً مهماً في نمو الصادرات الصينية، حيث ساهم وبشكل كبير في نقل التقانات والتكنولوجيا الجديدة، إضافة للدور الإيجابي الذي لعبته في تحفيز الصناعات الصينية في ظل المنافسة التي تفرضها شركات الإستثمار الأجنبي ؛ ثالثاً- استمرار عملية إصلاح نظام التجارة الخارجية والذي تم اعتماده منذ وقت مبكر منذ القرن التاسع عشر، إضافة لارتفاع مساهمة القطاع الخاص الصيني في مجال التصدير .

2.2. معدل الاعتماد على الصادرات : بلغ معدل الاعتماد على التجارة الخارجية في الصين 66.20% سنة 2007، في حين سجل معدل الاعتماد على الصادرات 37.00%، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول كفرنسا، بريطانيا، كوريا وألمانيا يبلغ متوسط معدل الاعتماد على التجارة الخارجية فيها 30%، و يفوق هذا المعدل نسبة 70% في بعض دول جنوب شرق أسيا[5]، إلا أن الصين تمثل الاقتصاد الأبرز الذي يحقق أعلى المستويات في هذا المجال، مع تزايد الدور الذي تلعبه الصادرات في الاقتصاد الصيني منذ الانفتاح الاقتصادي. ومن خلال تتبعنا للتطورات الحاصلة في كل من معدل الاعتماد على التجارة الخارجية و معدل الاعتماد على الصادرات في الصين، نجد أن معدل الاعتماد على

الصادرات يأخذ منحاً تصاعدياً و متناغماً مع معدل الاعتماد على التجارة الخارجية، و ذلك راجع إلى أن معدل الاعتماد على الصادرات في الصين يمثل أكثر من نصف 1/2 معدل الاعتماد على التجارة الخارجية، وهو ما يعد ميزة حقيقية للتجارة الخارجية الصينية.

3.2. خصائص الصادرات الصينية : في عام 1987، تم تصنيف ما يقرب من ربع 1/4 صادرات الصين بأنها منتجات يرتفع الطلب عليها في جميع أنحاء العالم، وفي سنة 2000 ارتفع هذا الرقم ليصل إلى نسبة 60%، حيث تُبين مؤشرات تركيز الصادرات بأن عرض الصادرات الصينية متنوع للغاية مقارنة بباقي الدول الأخرى[6]، وهو ما يضفي على الأنشطة التصديرية الصينية سمة التنوع والديناميكية العالية.

وتشير الاتجاهات الحالية إلى تزايد المحتوى التكنولوجي للصادرات الصينية، أي أن الصادرات الصينية تتحوّل تدريجياً من السلع المصنعة البسيطة نسبياً، نحو المزيد من المنتجات المتطورة. ففي منتصف سنة 1980 شكلت المنتجات الأولية والمواد المصنعة نسبة 90% من الصادرات الصينية التي تتمثل أساساً في الموارد الأولية ومنتجات ذات تكنولوجيا منخفضة، وبحلول عام 2002 انخفض هذا الرقم ليصل إلى 50%، وفي نفس السنة ارتفعت نسبة صادرات الصين من المنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة من نسبة أقل من 5% إلى 30%، ما يمثل جلياً اتجاه الصين نحو إضفاء العنصر التكنولوجي في منتجاتها التصديرية.

3. تحليل هيكل الصادرات الصينية

1.3. نمو صادرات المنتجات فائقة التكنولوجيا والمنتجات الكهروميكانيكية : وفقاً لبيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاء، سجل متوسط النمو السنوي لإجمالي للصادرات والواردات التجارية خلال عاميّ 1979–2007 نسبة 17.4%، حيث بلغ المتوسط السنوي لنمو الصادرات التجارية وحده نسبة 18.1%، كما وصلت نسبة إجمالي الصادرات الصينية لإجمالي الصادرات العالمية 8.8% سنة 2007 [7]، لتحتل الصين بذلك المركز الثاني من حيث سرعة نمو الصادرات. كما بلغ إجمالي صادرات المنتجات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الصينية نسبة 49.7% سنة 1980، ليرتفع بعد ذلك إلى نسبة 94.9% سنة 2007 محققة زيادة قدرها 45.2 نقطة مئوية. أما صادرات المنتجات الميكانيكية والكهربائية، فقد مثلت نسبة 7.8% من إجمالي الصادرات الصينية سنة 1980، لتحقق نسبة 57.6% سنة 2007، أما صادرات المنتجات ذات التكنولوجية العالية فوصلت إلى نسبة 28.6% من إجمالي الصادرات الصينية خلال نفس السنة.

حيث حافظ إجمالي الصادرات الصينية على وتيرة ارتفاع مستمرة، مثلت المنتجات الصناعية نسبة آخذة في التزايد من إجمالي المنتجات الصينية، وجدير بالذكر أن المنتجات الصناعية مثلت وبشكل مباشر نسبة 90% من الصادرات الصينية مع بداية سنة 2001، في حين شهدت الصادرات الصناعية من المنتجات الكهربائية والميكانيكية والمنتجات فائقة التكنولوجيا نسبة متزايدة من إجمالي الصادرات، لتحتل بذلك المركز المهيمن من الصادرات. ووفقاً للنظام المتناسق لتوصيف السلع Harmonized System (HS) [8]، نجد أن صادرات منتجات الشركات الكهروميكانيكية وشركات المنتجات فائقة التكنولوجيا احتلت نسبة 54.5% من إجمالي صادرات أكبر 200 شركة عاملة في مجال التصدير في الصين، حيث مثلت العمود الأول من مختلف أنواع الشركات لاسيما شركات المعلومات الإلكترونية، و التي كانت لها الأسبقية في ترتيب الشركات المصدرة.

وتوزعت أولى عشر منتجات تصديرية في الصين خلال سنة 2007 كالتالي: آلات ومعدات نقل 47%، نسيج، مطاط ومنتجات معدنية 18%، منتجات كيميائية 5%، مواد غذائية 3%، معادن ووقود 2% و25% منتجات أخرى.

2.3. تراجع نسب التجارة التجهيزية : منذ سنة 2007، كثفت وزارة التجارة الصينية جهودها لتعديل سياسات التجارة التجهيزية، فوفقاً لإحصاءات ذات الوزارة، نلحظ تعرض معدل الضريبة على المنتجات التصديرية كثيفة العمالة لإعادة التقييم، لكن مع عدم إمكانية التغيير في اتجاه ترقية التجارة التجهيزية، حيث أن هذه السياسات تسهم في تحسين و تطوير الهيكل الصناعي، وتساعد في الحد من نسبة التجارة التجهيزية، وتحسين مستوى الابتكار المستقل للشركات الصينية. فمنذ عام 2002 حققت شركات الإستثمار الأجنبي اختراقا كبيرًا في مجال التصدير، حيث مثلت التجارة التجهيزية مباشرة نسبة تجاوزت 50% من إجمالي الصادرات التجارية الصينية، في حين أظهرت النسبة الكلية اتجاه منخفض تدريجياً لنسب التجارة التجهيزية، كما أظهرت التنافسية للمنتجات الصناعية الصينية وفقاً للتصنيف المعياري للتجارة

الدولية (SITC) خلال الفترة الممتدة بين عـاميّ 2001– 2006 ارتفاعاً متواصـلاً، مسجلة معدل 0.0959 و 0.2050 سنة 2001 و 2006 على التوالي، على خلاف باقي المنتجات الأخرى.

3.3. تزايد حصة صادرات شركات الإستثمار الأجنبي والشركات الخاصة : شهد نشاط شركات الإستثمار الأجنبي دوراً متنامياً، حيث أصبحت تتمتع بموقع مهيمن و قوة مؤثرة في هيكل التجارة الصينية، فقد مثلت تجارة الشركات الخاصة نصف التجارة الخارجية للصين. في سنة 2006 شكل إجمالي أعمال شركات الاستثمار الأجنبي في مجال التصدير والاستيراد نسبة 58.9% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصين، ليبلغ بذلك فائضها التجاري نسبة 51.4% من إجمالي الفائض التجاري الصيني. كما احتلت شركات الإستثمار الأجنبي نسبة 62.5% من إجمالي صادرات أكبر 200 شركة عاملة في المجال التصدير سنة 2005، في حين مثلت حصة الشركات المملوكة للدولة 28.5%، أما باقي الشركات فكانت حصتها 9%.

تُوضح بيانات التغيرات الحاصلة في معدلات مساهمة الشركات العاملة في مجال التصدير في الصين خلال عاميّ 2001–2007 الصادرة عن وزارة التجارة الصينية، هيمنة صادرات الشركات الأجنبية على إجمالي الصادرات الصينية بنسبة مساهمة متزايدة تفوق 50 بالمائة خلال السنوات السبعة، تليها الشركات المملوكة للدولة و التي أخذت نسب مساهمتها في التراجع ، وهو ما انعكس على أداء الشركات الخاصة ـ احتلت الترتيب الأخيرـ حيث شهدت تزايداً ملحوظاً في نسبة مساهمتها في الصادرات الصينية .

4. منشأ و أسواق الصادرات الصينية

1.4. منشأ الصادرات الصينية : اعتمادا على نموذجيّ Mould & Die [9]، نجد أن مصدر معظم الصادرات الصينية يتمثل في عشر مقاطعات رئيسية هي : قوانغدونغ Guangdong، تشيجيانغ Zhejiang، جيانغسو Jiangsu، شنغهاي Shanghai، شاندونغ Shandong، تيانجين Tianjin، فوجيان Fujian، لياونينغ Liaoning، بيجين Beijing و وانهوي Anhui.

ومثلت كل من مقاطعة Guangdong، Jiangsu، Shanghai، Zhejiang، Shandong على التوالي المقاطعات الخمسة الأولى المصدرة في الصين خلال عاميّ 2001–2007.

2.4. أسواق الصادرات الصينية : لقد شهدت التجارة الصينية ازدهاراً في تبادلاتها، ولاسيما في العقدين الماضيين، حيث ارتفعت الصادرات الصينية من 25 مليار دولار سنة 1984 إلى 383 مليار دولار سنة 2003، وهو ما مثل قفزة من نسبة 1.5% إلى 5.8% في حصتها من الصادرات العالمية[10]، وبالاعتماد على ذات النموذجين (Mould & Die)، نجد أن أسواق التصدير الرئيسية للصين تتمثل في: هونغ كونغ، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وفي درجة ثانية تأتي أسواق كل من : ألمانيا، الهند، تايوان، إسبانيا، فرنسا، البرازيل والفيتنام[11]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الصادرات الصينية نحو هونغ كونغ هي عبارة عن تجارة ترانزيت، وبالتالي فإن الوجهة النهائية لهذه الصادرات ستتفرق فيما بعد.

ومن خلال تتبعنا لترتيب الشركاء التجاريين العشرة الأوائل للصين خلال عامي 2000–2007، نجد أن كل من اليابان والاتحاد الأوروبي يتبادلان الترتيب الأول و الثالث على التوالي خلال عامي 2000–2002 و2005–2007، في حين حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على ترتيبها كثاني اكبر شريك تجاري للصين، و تراوح الترتيب الرابع و الخامس بين كل من الآسيان وهونغ كونغ، أما الترتيب السادس و السابع فبين كوريا و تايوان، ليأتي في الترتيب الثامن و التاسع كل من استراليا و روسيا، أما الترتيب العاشر فتراوح بين كندا و الهند.

الخلاصة : يمكن الإشارة في نهاية هذه الدراسة لمجموعة من الخصائص التي ميزت أداء الصادرات الصينية خلال عاميّ 2001-2007، والتي ساهمت بشكل جلي في بلورت أداءها خلال الأزمة المالية العالمية :-

أ. حجم الصادرات وحصتها السوقية : شهد إجمالي الصادرات الصينية وتيرة نمو متسارعة ومتزايدة مع مرور الوقت، ويسهم الطلب العالمي المتنامي على المنتج الصيني، في حفاظ الصادرات الصينية على مركزها الريادي في السوق الدولية.

ب. دور الصادرات في الاقتصاد الصيني : يُظهر معدل الاعتماد على الصادرات منحاً تصاعدياً، وذلك نتيجة لاهتمام الحكومة الصينية بقطاع الصادرات، وعملها المتواصل على تنويع وتطوير منتجاتها التصديرية، وهو ما يمثل الدور المحوري للصادرات في النمو الاقتصادي للصين.

ج. تنافسية الصادرات : انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، كان بمثابة محفز جديد للحكومة الصينية لترقية صادراتها، وجعلها السلعة الأولى في السوق الأوروبية والعالمية، وهو الأمر الذي ساهم ولحد كبير في رفع المحتوى التكنولوجي للسلع الصينية و توسع نطاق أسواق الصادرات الصينية، وهو ما يُمثل بالضبط نتاج إستراتيجية الحكومة الصينية القاضية بتنويع صادراتها وتوسيع أسواقها، بغرض زيادة تنافسية الصادرات الصينية في السوق الدولية، وتنويع المخاطر من خلال تنويع الأسواق.

<u>الإحالات والمراجع :</u>

[1]. يتم حساب معدل الإعتماد على التجارة الخارجية بالإعتماد على طريقيتين : تتمثل الطريقة الأولى في إيجاد نسبة إجمالي التجارة الخارجية، بما في ذلك إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في حساب هذا المعدل، أما الطريقة الثانية فتتمثل في إيجاد نسبة القيمة المضافة الصناعية لإجمالي التجارة الخارجية، و هي الطريقة التي أعتمدت من طرف البنك العالمي للمقارنة بين مستويات الإنفتاح الخارجي للإقتصادات.

[2].Li Jian & Huang Huan, Analysis Status and Cause of China Foreign Trade Dependence Degree, Coastal Enterprises and Science and Technology Magazine, GuangXi Academy of Siences, N.12, 2006, P4.

[3].Yang Cuihong & Pei Jiansuo, Import Dependence of Foreign Trade: A Case of China, Paper for the 16th International Conference on Input Output Technique, July 2-6, 2007, Istanbul, Turkey, P2.

[4]. عجز في الميزان التجاري الصيني للمرة الأولى منذ 6 سنوات، موقع قناة بي بي سي، 2010/4/10، تاريخ التصفح 2011/12/23، على الرابط

http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2010/04/100410_dh_china_economy_tc2.shtml

[5].Henan Provincial System Information, China Economic in 2010: the Export-Oriented Economic Model; Problems and Prospects, on the fellow link:

http://www.ha.stats.gov.cn/lh/sjsj/qgjj/webinfo/2011/01/1291597837381211.htm

[6]. Javier Silva-Ruete, The development of China's export performance. alternate executive director of the IMF for the constituency of Argentina, Bolivia, Chile, Paraguay, Peru, and Uruguay, at a conference at the central reserve bank of Peru Lima, Peru, March 7.2006.

[7]. Liu JianLi, China's export trade structure, analysis of competitiveness changes and trade policy, Reform of Economic System Magazine, Social Sciences Academy of Sichuan Province N.01, 2009, P12-13.

[8]. النظام المتناسق لتوصيف السلع Harmonized System : هو جدول معتمد لتصنيف وتبويب السلع وفق أسس متفق عليها عالمياً بموجب إنفاق النظام المنسق لوصف وترميز السلع، وهو نظام مقبول عالمياً في مجال التصنيف التجاري، أستحدث نظام HS لتصنيف السلع بتاريخ 1988/01/01، يتم إستخدامه من قبل 190 دولة كأساس للتعاريف الجمركية ولتجميع البيانات والإحصائيات حول التجارة الدولية، يشتمل تصنيف HS على أكثر من 98% من السلع التي يتم الإتجار بها عالمياً، أي حوالي 5000 مجموعة من السلع. وُضع هذا النظام لتحقيق أهداف إحصائية و اقتصادية ولتسهيل عملية التبادل التجاري، عدّل في السنوات 1990، 1996 و2002. النظام المتناسق هو تصنيف دولي من ستة أرقام تم تطويره من قبل منظمة الجمارك العالمية World Customs Organization WCO وبعض الدول وسعته إلى تصنيف من ثمانية أرقام لأغراض التصدير وإلى تصنيف من عشرة أرقام لأغراض جمركية. يستخدم لغايات معرفة نسبة الرسم المطبق على أي سلعة من خلال الرجوع إلى الفهرس Nomenclature، يتم ترتيب السلع على درجة التصنيع التي لحقت بها وهي:1/ مواد خام. 2/ منتجات نصف مصنعة. 3/ منتجات جاهزة توزع ضمن المجموعات التالية: الحيوانية، النباتية، الثروات الطبيعية، المنتجات الصناعية. المعلومات مأخوذة من المعهد العربي للتخطيط/الكويت، تاريخ التصفح 2011/12/25، على الرابط http://www.arab-api.org/course18/c18_3-2.htm

[9]. Die :قالب (أسطمبة) (فورمة): فورمه من معدن صلب أو خشب به سكاكين مساطر للقطع و التحزيز، تستخدم لتحزيز وقطع أو عمل تأثيرات بارزة على أجزاء أو غفل من الورق أو البلاستيك. جزء معدني يستخدم لتشكيل البلاستيك المنصهر إلى أفراخ، قضبان أو أي شكل آخر. Mould :قالب (تشكيل): تجويف يتم فيه صب أو دفع مادة منصهرة (زجاج، معدن، بلاستيك) لتتشكل بالشكل المطلوب المماثل الداخلي للقالب."التعريفات مأخوذة من موقع وزارة التجارة و الصناعة المصرية، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية، قاموس التعبئة والتغليف، تاريخ التصفح: 2011/12/26، على الرابط

http://www.tpegypt.gov.eg/Arabic/PackingDict.aspx?id=

[10]. Javier Silva-Ruete, The development of China's export performance, Ibidem.

[11].Wang Jinzhen, China’s National Export Strategy and CCPIT’s Role, Paper for 7th World Conference of TPOs; The Hague, The Netherlands, 2008,13-14 October 2008.

المواقع المرجعية :

1. China National Bureau of Statistics http://www.stats.gov.cn/english/

2. China General Administration of Customs http://www.customs.gov.cn/publish/portal0/

3. China Ministry of Commerce http://english.mofcom.gov.cn/

4. Trading economics http://www.tradingeconomics.com/

5. Starmass International www.starmass.com

تحليل دور بيئة الأعمال العربية في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية في إطار الوحدة الاقتصادية العربية

عبد الله قلش*
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر

ملخص : نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة دور عوامل بيئة الأعمال العربية في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية في إطار الوحدة الاقتصادية العربية، ومن اجل ذلك قمنا بتحليل مختلف العوامل المكونة لهذه البيئة بناءا على دراسة تطورها التاريخي واتجاهاتها المستقبلية واهم آثارها على المؤسسات الاقتصادية وفرصها التسويقية، وبناءا على ذلك تم دراسة عوامل دعم القدرات التنافسية لهذه المؤسسات كالموارد الإقتصادية وما تتميز به من تنوع وتباين في التوزيع مما يعتبر دافعا قويا للوحدة الاقتصادية العربية، إضافة إلى تحليل تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية عالميا بناءا على مجموعة من المؤشرات، ثم تحليل مناخ الأعمال في الدول العربية ومدى جاذبية هذه البيئة للاستثمار وتحليل أثر ذلك على تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاح : التنافسية، الفرص التسويقية ، المؤسسات الاقتصادية، الوحدة الاقتصادية العربية.

تمهيد : تعتبر المؤسسة الاقتصادية حلقة مهمة في إتمام الدورة الإقتصادية، ومحور أساسي في التنمية الاقتصادية وذلك أنها المسئولة عن أنشطة الإنتاج والتوزيع والتخزين وغيرها من الأنشطة التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إيجاد وسائل وأدوات إشباع الحاجات والرغبات للأفراد، ولا ينحصر دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية فحسب بل يمتد إلى جوانب أخرى كالمساهمة في التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي والتنمية الاجتماعية والثقافية والبشرية، لذا فأي جهود وبرامج تنموية يجب أن تتضمن تنمية ودعم هذه المؤسسات وتسهيل عملها وتوفير لها الفرص المناسبة للظهور والنمو والبقاء.

إن فرص تأسيس ونمو المؤسسات الاقتصادية وبقائها لا يقتصر على ما تمتلكه من موارد وإمكانيات بشرية ومادية ومالية فحسب بل يكون ذلك مرتبط ارتباطا شديدا بمدى فعالية الطرق المتبعة في استغلال تلك القدرات والمهارات الداخلية، وتوجيهها نحو استغلال الفرص وتجنب التهديدات، فتحليل فرص نجاح تلك المؤسسات وتحديد وضعيتها التنافسية لابد وان يقوم على بعدين أساسيين وهما البعد الداخلي والذي ينعكس في نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والبعد الخارجي الذي يحدد بالفرص والتهديدات التسويقية، من هذا يتضح أن لبيئة المؤسسة بما تحمله من فرص والتهديدات دور وأثر كبير على إمكانيات نجاح المؤسسة وبقائها.

بالنظر للدور التنموي للمؤسسة الاقتصادية وأهمية البيئة التسويقية في دعم تنافسية هذه الأخيرة، فيمكن للحكومات العربية التركيز على تنمية ودعم المؤسسة كسبيل لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وهذا من منطلق تحسين بيئة الأعمال وزيادة جاذبية الاستثمارات العربية البينية، فبناءا على هذا يمكن صياغة السؤال الرئيسي لبحثنا هذا على النحو الآتي :

ما هو دور العوامل البيئية في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل الوحدة الاقتصادية العربية ؟

ويمكن تحليل الإشكالية الرئيسية للبحث إلى أسئلة فرعية على النحو الآتي :

- ما هو مستوى تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية على المستوى العالمي ؟
- ما هي العوامل البيئية التي يمكن أن تساهم في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية ؟
- كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية العربية مواجهة مختلف المخاطر واستغلال الفرص المتاحة في إطار الوحدة الاقتصادية العربية ؟

وبناءا على الإشكالية المطروحة لموضوع البحث سنقوم بتناول العناصر التالية :

1. تقييم عام لتنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية ؛
2. العوامل البيئية المساهمة في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية ؛
3. العوامل المساهمة في إضعاف تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية.

1. تقييم عام لتنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية

لتقييم تنافسية المؤسسات الاقتصادية بشكل عام في قطر ما يتعين بحث وتحليل بعض المؤشرات والعوامل الدالة على ذلك كتحليل التنافسية الكلية للاقتصاد وللقطاع، وتحليل أهم مكاسب هذه المؤسسات من الشهادات العالمية كشهادات الجودة، إضافة إلى اعتماد حجم المؤسسات بالمقارنة مع المؤسسات العالمية، وفيما يلي تحليل عام لأهم تلك المؤشرات :

* kabd.dz@gemail.com

1.1. التنافسية الكلية للدول العربية : تعتبر التنافسية الكلية للاقتصاد الوطني أمرا مهم لفهم مدى قوة الاقتصاد وفعالية المؤسسات وقدرته على إحداث التنمية، كما أن هناك علاقة قوية بين التنافسية الكلية وتنافسية المؤسسات الاقتصادية لكون أن هذه الأخيرة تشكل وحدة أساسية وجوهرية في إحداث الأنشطة الاقتصادية، ولهذا يكون من المهم جدا بحث تطور تنافسية الدول كمدخل لفهم تنافسية مؤسساتها ومعرفة قدرة بيئات تلك الدول على دعم تنافسية المؤسسات وتوفير لها المزايا التنافسية، وعند تحليل هذا المؤشر حسب ما ورد في تقرير التنافسية العربية لسنة 2009 الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، والذي تضمن تنافسية لعدد من الدول العربية إضافة إلى ثلاث دول للمقارنة وتبين أن هناك فجوة بين تنافسية الدول العربية ودول المقارنة بلغت حوالي 49%.[1] وهذا ما يعبر عن ضعف تنافسية الدول العربية وذلك راجع لضعف مؤسساتها الاقتصادية وعدم قدرتها على مواجهة التحديات التنافسية وخاصة تلك المرتبطة بالمنافسة الأجنبية، إضافة إلى ذلك احتواء بيئة الأعمال العربية على معوقات ومخاطر كالفساد الإداري وضعف البنية التحتية وغيرها، حيث سنعمل على تحليل هذه العناصر لاحقا.

2.1. تحليل القيمة المضافة للصناعات العربية : تعتبر القيمة المضافة لصناعة ما مؤشرا مهما لقياس تنافسية المؤسسات العاملة بهذا القطاع، والجدول (01) يوضح لنا تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية للدول العربية بالمقارنة مع مجموعات دول أخرى حسب إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

حيث يبين لنا هذا الجدول أن متوسط مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2005 إلى 2007 بلغ حوالي 15.4% لمجموعة الدول الصناعية وحوالي 20.3% بالنسبة لمجموعة الدول النامية بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل سوى 9.4% بالنسبة لمجموعة الدول العربية كما شهدت تلك النسبة تراجعا نسبيا من 9.7 إلى 9.3%، ويشير تدني هذه النسبة لدى الدول العربية بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى إلى تدني تنافسية قطاع الصناعات التحويلية، بحيث أن مجموعة الدول العربية تغلب على اقتصادياتها الصناعات الاستخراجية التي تحتل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي حيث تبلغ نسبة القيمة المضافة في هذه الصناعات حوالي 30.4 %.[2] بينما تشكل نسبة هذه القيمة في الصناعات التحويلية 10.2%، وفي قطاع الخدمات 45.6%.

حسب تحليلات التقرير الاقتصادي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لمؤشرات التنافسية الصناعية للدول العربية إتضح أن 16 دولة تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الزيوت والشحوم والكيماويات والمنتجات البلاستكية والأسمدة والملابس والمنتجات الجلدية والإسمنتية والألمنيوم.

وباستخدام مؤشر التخصص الدولي (لافاي)[3] يتضح أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية كما يوضحها الجدول (02)، فمثلا الأردن يملك ميزة نسبية في أربع منتجات منها الأسمدة والمنسوجات والكيماويات غير عضوية والملح والكبريت.

وعند تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب ما يوضحه الجدول (03)، نلاحظ أن قطاع الصناعات الاستخراجية يحتل نسبة كبيرة في اقتصاديات الدول العربية إذ تفوق هذه النسبة 30% خلال الفترة 2000 إلى 2009 بينما تبلغ الصناعات التحويلية نسبة 10% فقط، وتتراوح باقي قطاعات الإنتاج بما فيها الزراعة بين 5 و6% فقط، هذا ما يدل على أن اقتصاديات الدول العربية لا زالت تعتمد على الصناعات الاستخراجية وعلى رأسها النفط بينما تتميز القطاعات الأخرى بضعف التنافسية، ومن جهة أخرى تظهر التحليلات أن هناك تباين في هذه النسب بين الدول العربية فمثلا نجد أن قطاع الصناعات التحويلية بلغ المرتبة الأولى في الدول النفطية كليبيا مثلا بنسبة 48.4%، وقد احتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى في السودان بنسبة 30.4% أما في سوريا فقد احتل قطاع التجارة والمطاعم المرتبة الأولى بنسبة 33.5%، هذا التنوع والتباين بين تنافسية القطاعات لدى الدول العربية يوفر لها دوافع ومزايا مهمة للتكامل وتعزيز العمل العربي المشترك، كما أن ضعف تنافسية بعض القطاعات في بعض الدول يوحي بوجود فرص تسويقية واستثمارية متاحة أمام المؤسسات الاقتصادية العربية.

وعند عرض هيكل الصادرات الإجمالية للدول العربية لعام 2009، تبين أن الوقود والمعادن يشكل 70.8% والسلع غير مصنفة 9.6% أما السلع الزراعية: 3.1% والمصنوعات 16.4% .[4] فمن خلال تحليل هيكل الصادرات العربية يتضح أنها تعتمد بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية، حيث تحتل نسبة تفوق 70%، بينما باقي القطاعات بما فيها الصناعات التحويلية والآلات فهي تحتل نسب ضعيفة، وهذا يدل على ضعف تنافسية هذه القطاعات وعدم قدرة المؤسسات بهذه القطاعات على دخول الأسواق العالمية، أي ضعف تنافسيتها بالمقارنة مع تنافسية المؤسسات العالمية. ونجد نسبة أداء اقتصاديات الدول يختلف من دولة إلى أخرى فمثلا احتلت السعودية الترتيب رقم 18 عالميا من حيث قيمة الصادرات السلعية بقيمة تصل إلى 189 مليار دولار وبذلك تقدر نسبتها إلى العالم بـ 1.5%. وتلتها في الترتيب الإمارات العربية المتحدة بقيمة 175 مليار دولار بحيث تقدر نسبتها إلى العالم بـ 1.4%.

3.1. قياس أداء المؤسسات الاقتصادية العربية عالميا : إن البيانات والمؤشرات المعتمدة في قياس تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية عالميا، والتي توضح مستويات أدائها بالمقارنة مع المؤسسات العالمية، تبين أن هناك ضعف كبير

لهذه المؤسسات، حيث يظهر هناك قلة المؤسسات الاقتصادية العربية من التصنيفات العالمية والحصول على الشهادات العالمية كشهادات الايزو، فمثلا في سنة 2003 كان إجمالي شهادات الايزو الممنوحة في الوطن العربي حوالي 3233 بينما ماليزيا لوحدها بلغ 3668 وكوريا الجنوبية 12.846، وتركيا 3975، وأوربا 267732،[5] ويمكن أيضا الاستناد على بعض المؤشرات في تحليل الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية العربية على النحو الآتي:

- تطور حيازة الدول العربية لشهادات الجودة الدولية : تبين دراسة مست 17 دولة عربية تطور عدد شهادات الجودة الدولية المتضمنة لـ (iso9000 و iso9001) التي حازت عليها الدول العربية لثلاث سنوات، وهذا ما يلخصه الجدول (04)، حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات الحاصلة على شهادات الجودة العالمية في الوطن العربي يقدر بـ3233 سنة 2003 وهذا الرقم ضعيف جدا إذا ما تم مقارنته بدول أخرى فمثلا ماليزيا لوحدها بلغت 3668، وتركيا 3975. وهذا أيضا يدل على ضعف أداء هذه المؤسسات على المستوى العالمي، وخاصة نلاحظ تراجع في عدد المؤسسات الحاصلة على الجودة العالمية من سنة 2001 إلى سنة 2003 حيث كانت 3510. وهذا يدل على أن هناك ضعف في الأداء التسويقي والتنظيمي لهذه المؤسسات بالمقارنة مع المؤسسات العالمية مما يجعلها مهددة وبشكل كبير من طرف المنافسة العالمية.

- وعند تحليل أداء المؤسسات حسب القطاعات وبالتركيز على القطاع المصرفي، نجد أن عدد المصارف العربية في ترتيب أكبر ألف مصرف في العالم بلغ 81 مصرفا في عام 2006، وشكلت حصة موجودات هذه المصارف نحو 1.2% من مجموع موجودات أكبر ألف مصرف، كما أنها حققت أرباحا ضخمة شكلت نسبة 4% من إجمالي أرباح اكبر ألف مصرف في العالم. وهذا يعتبر تطور ملحوظ بالمقارنة مع سنة 1998 التي بلغ عدد المصارف العربية الكبرى ضمن قائمة اكبر ألف مصرف في العالم 61 مصرفا وشكلت حصة موجوداتها نسبة تقل عن 1% من إجمالي موجودات اكبر ألف مصرف. ويقع أكبر مصرف عربي ضمن هذه القائمة في عام 2006 المرتبة 110 من حيث رأس المال وفي المرتبة 215 من حيث الموجودات أما بقية المصارف العربية الكبرى فتندرج في مرتبة متأخرة ضمن ترتيب أكبر ألف مصرف.[6]

2. مقومات تدعيم تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل التكامل الاقتصادي العربي

تزخر المنطقة العربية بموارد اقتصادية هامة، تشكل قاعدة هامة للبناء الحضاري ودعم التنمية بكافة أنواعها، حيث تتنوع وتتعدد تلك الموارد من قطر عربي إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى فنجد هناك الموارد البشرية والمالية والطبيعية والثقافية وغيرها، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلى مضاعفة الاستفادة من تلك الموارد، إلى جانب ذلك هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في دعم تنافسية المؤسسات وتوفير الفرص التسويقية ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :

1.2. الموارد الاقتصادية : تعتبر المنطقة العربية منطقة ذات أهمية اقتصادية كبيرة، اعتبارا من الموقع والامتداد الجغرافي الذي يجعلها تتميز بتنوع المناخ والأقاليم، وأيضا لاحتوائها على موارد اقتصادية كثيفة ومتنوعة تشمل الموارد البشرية والطبيعية، هذا ما يجعل هذه البيئة موطن مهم لظهور ونمو المؤسسات الاقتصادية وخاصة في ظل الوحدة الاقتصادية التي تتيح لهذه المؤسسات الاستفادة من تلك الموارد دون قيود أو شروط، فمن خلال ما يلي سنقوم بشرح أهم هذه الموارد :

- تقدر المساحة الكلية للوطن العربي بحوالي 14.2 مليون كلم^2 أي ما يعادل 1.4 مليار هكتار، حيث تحتل نسبة حوالي 10.2% من مساحة العالم،[7] وهذا ما يجعل الوطن العربي يوفر إمكانيات وموارد مهمة أمام المؤسسات الاقتصادية التي ترغب في استثمار أو إقامة مشاريع استثمارية سواء في المجال الصناعي أو الخدمي أو التجاري أو الزراعي، خاصة وان المساحة القابلة للزراعة تقدر بنحو 197 مليون هكتار حيث تشكل المساحة المستغلة منها حوالي 36.5%.[8]
- عدد سكان الوطن العربي حوالي 340 مليون نسمة سنة 2010 حيث يحتل بذلك نسبة 10.2% من سكان العالم، بزيادة قدرها 8 مليون نسمة عن عام 2008 وبمعدل 2.3%. ويعتبر هذا المعدل مرتفع بالمقارنة مع باقي الأقاليم في العالم، (يبين الجدول رقم 12 تطور عدد السكان في الوطن العربي)، ويساهم هذا المعدل المرتفع في نمو الأسواق وبالتالي ظهور الفرص التسويقية للمؤسسات الاقتصادية، كما يبين أن الوطن العربي يحتوي على موارد بشرية معتبرة، إذ تتنوع من حيث المهارات والقدرات، خاصة وان حجم العمالة يبلغ حوالي 136 مليون عامل حسب إحصاءات سنة 2008 وهو يمثل 41.1% من إجمالي عدد السكان،[9] حيث يعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعا إذ بلغ 3.6% في الفترة 1995- 2008. ويختلف هذا المعدل على صعيد الدول منفردة ففي قطر بلغ 11.1% و6.3% في الإمارات وحوالي 5% في الكويت وتجاوز هذا المؤشر المعدل العربي

في 8 دول أخرى كالأردن والسعودية وسورية...، كما يختلف توزيع مشاركة القوى العاملة حسب القطاعات وهذا ما يوضحه الجدول (05).

تدل الإحصائيات السابقة عن الموارد البشرية بالوطن العربي على الوفرة والتنوع خاصة وان عدد العاطلون عن العمل يقدر بـ 14 مليون عاطل بمعدل 14.5 %، وهو متوسط يفوق متوسطات معدل البطالة في مختلف الأقاليم الأخرى في العالم، حيث تحتل مصر والسودان صدارة ترتيب الدول العربية من حيث عدد العاطلين، كما أن هناك تباين حاد في توزيع عدد السكان بين الدول العربية إذ ترتفع في مصر إلى حوالي 76.8 مليون نسمة وفي السودان إلى حوالي 39.2 مليون نسمة وفي الجزائر 35.2 مليون نسمة وفي كل من المغرب والعراق 31.5 مليون نسمة بينما جيبوتي أقل من مليون نسمة، ويظهر أيضا الاختلاف والتنوع من حيث المهارات التعليمية إذ تتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم تفاوتا كبيرا بين الدول العربية وقد تصدرت لبنان هذه القائمة سنة 2007 بنحو 51.6% تليها فلسطين بـ 46.2% وبشكل عام حقق هذا القيد نموا ملحوظا خلال الفترة 1990 – 2007 في جميع الدول العربية.[10]

- وبالإضافة إلى الموارد البشرية والأراضي هناك موارد أخرى تعرف بها المنطقة العربية كالمحروقات، فقد بلغ احتياطي النفط العربي المؤكد إلى الاحتياطي العالمي حوالي 57.8%،[11] بينما بلغ احتياطي الغاز الطبيعي العربي إلى الاحتياطي العالمي حوالي 28.9%، سنة 2010.

إن التنوع والتباين في الموارد التي تزخر بها الدول العربية هو الباعث الأساسي والدافع القوي لإقامة الوحدة الاقتصادية العربية وخاصة أن كل مقوماتها متوفرة، حيث تمكن الوحدة الدول العربية من الاستفادة من أثر تكامل وتآزر الموارد بما يعطي مزايا تنافسية أقوى وأعظم.

2.2. مؤشر سهولة أداء الأعمال : يتتبع هذا المؤشر الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى زيادة السهولة في أداء الأعمال من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشر المكونة له وهي : مؤشر تأسيس مشروع، مؤشر حماية المستثمر ومؤشر استخراج التراخيص ومؤشر دفع الضرائب ومؤشر توظيف العاملين ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر تسجيل الممتلكات ومؤشر إنفاذ العقود ومؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر إغلاق المشروع. حيث يظهر الجدول رقم (06) الترتيب العالمي للدول العربية حسب هذا المؤشر بناءا على عوامل وإصلاحات ذات علاقة بهذا المجال، إذ حصلت السعودية على المرتبة الأولى عربيا برتبة 13 عالميا وتلتها البحرين برتبة 20، بينما وردت موريتانيا في ذيل ترتيب الدول العربية برتبة 166 وهذا حسب بيانات سنة 2010، وعند مقارنة هذه البيانات مع بيانات سنة 2009 يتضح أن هناك 8 دول تحسنت رتبتها تتقدمهم الإمارات التي تقدمت بـ 14 رتبة ثم مصر بـ 10 رتب، حيث تظهر هذه الأرقام عزم الدول العربية على تحسين بيئة أعمالها مما يجعل هناك فرص استثمارية وتسويقية أمام المؤسسات الاقتصادية، ويزيد في قدرة تلك البيئة على توليد المزايا التسويقية.

3.2. جاذبية الاستثمار : يشير مؤشر جاذبية الاستثمار لمدى تحسن بيئة الأعمال، من حيث الفرص التسويقية والحرية الاقتصادية، والاستقرار السياسي وجميع معوقات الأنشطة الاقتصادية، فقد عرف مناخ الاستثمار في الدول العربية تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2000 إلى 2010 نتيجة اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الأكثر ملاءمة لتشجيع الاستثمار وبالأخص الاستثمار الأجنبي ومنها :[12]

- فتح قطاعات اقتصادية جديدة أمام القطاع الخاص؛
- رفع الحد الأقصى لملكية الأجانب في المشاريع المحلية؛
- خفض معدل الضرائب أو تنفيذ سياسة الحفز المالي؛
- تم تنفيذ إصلاحات تشريعية في 16 دولة عربية مست بيئة ممارسة أنشطة الأعمال خلال 2009؛
- النشاط الكثيف لـ 15 وكالة عربية لترويج الاستثمار خلال عام 2009 وتنظيم 400 فعالية لترويج الاستثمار؛
- انتهجت 48 دولة حول العالم منها 10 دول عربية إجراءات وسياسات تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة هدفت إلى : تحرير القطاعات الاقتصادية مثل القطاع المصرفي والنقل الجوي، إضافة إلى تسهيل شروط وأحكام الاستثمار من خلال وضع أحكام تفضيلية في المناطق الاقتصادية الحرة؛
- انتهجت 67 دولة منها 13 دولة عربية إجراءات وسياسات جديدة ذات تأثير غير مباشر على أداء تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة تمثلت في ضخ مبالغ ضخمة في بعض القطاعات الاقتصادية وتقديم حزمة مساعدات مالية حكومية جديدة؛
- اتجاه معظم الدول العربية لإتباع خطط أكثر تحررا في التعامل مع الاستثمار الأجنبي، حيث سارعت الكثير من الدول العربية في إطلاق برامج الخصخصة وفتح المزيد من القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي، حيث قامت 16 دولة عربية بتنفيذ 38 إصلاحا في بيئة أداء الأعمال لعام 2009.

- على صعيد السياسات التشريعية في الدول العربية فقد شهدت خلال الفترة تحسينات هامة تصب في اتجاه منح المزيد من التحرير لمناخ الاستثمار، حيث أدخلت كل من العراق وسورية وتونس والجزائر إجراءات جديدة تسمح للمستثمر الأجنبي بالنفاذ وتملك مشاريع استثمارية في عدة قطاعات.

إن هذه الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية ساهمت كثيرا تحسين بيئة الأعمال ورفع جاذبية الاستثمار لهذه البيئة والذي يعتبر عامل مهم في توليد الفرص الاستثمارية والتسويقية للمؤسسات الاقتصادية وتسهيل أداء الأنشطة.

4.2. الإنتاجية : تعتبر الإنتاجية في بلد ما مصدر مهم لدعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية، فإنتاجية عوامل الإنتاج المرتفعة تمكنها من الحصول على قدرات إنتاجية ذات كفاءة عالية، وتعزيز تنافسيتها، كما تمكنها من بيع منتجاتها بأسعار تنافسية، وعليه سنعمل على توضيح تطور الإنتاجية في الدول العربية حسب القطاعات. ففي القطاع الصناعي يظهر الجدول (07) أن هناك تطور في إنتاجية العامل حيث بلغت في سنة 2004 حوالي 20.13 لتصل سنة 2005 إلى 27.05 وفي سنة 2006 بلغت 32.34، إذ تدل هذه الأرقام على التطور الايجابي للإنتاجية في القطاع الصناعي بشكل عام، وعند مقارنتنا لمستوى الإنتاجية في الدول العربية مع دول أخرى فنجد قيمتها منخفضة كثيرا ففي سنة 1995 مثلا تراوحت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الدول العربية والخاصة بقطاع الصناعات التحويلية بين 0.13 و0.72 بينما بلغت في ماليزيا 1.00،[13] هذا يدل على أن مستوى الإنتاجية في الدول العربية منخفض لكنه يعرف تحسن وتطور مستمر.

5.2. حجم وطبيعة السوق العربية : ما يميز السوق العربية بشكل عام هو أنها سوق استهلاكية وأنها تتميز بالتنوع والاتساع وسرعة النمو، هذا ما يجعل هذه الأخيرة ذات فرص تسويقية متنوعة ومتجددة باستمرار، يجب على المؤسسات الاقتصادية العربية استغلال هذا التنوع والكثافة للفرص التسويقية، خاصة وان هذه الفرص تبقى دون استغلال وعادة ما تغطى عن طريق الاستيراد أو الاستثمارات الأجنبية، ويمكن إبراز خصائص السوق العربية بشكل عام ودور ذلك في دعم تنافسية المؤسسات من خلال تحليل بعض المؤشرات والعوامل المعبرة عن حجم وطبيعة هذه السوق على النحو التالي :

- **تطور مؤشرات الفقر** : لقد صنف التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 الصادر عن صندوق النقد العربي الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان، حيث تتكون المجموعة الأولى من الدول التي تفوق فيها نسبة الفقر 40 % وتشمل اليمن وموريطانيا وفلسطين والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر. والمجموعة الثانية تضم الدول التي تتراوح فيها نسبة الفقر بين 10 إلى 25% وتضم الأردن والبحرين وسوريا والعراق ومصر، والمجموعة الثالثة تضم الدول التي تقل فيها نسبة الفقر عن 10% وتشمل تونس والجزائر والمغرب ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي. وتوضح هذه البيانات أن هناك تنوع وتباين بين الأسواق العربية، ما يتيح للمؤسسات الاقتصادية تنويع أنشطتها ومنتجاتها بحسب خصائص كل سوق.
- **السوق الأجنبية** : بالنظر إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدول العربية حيث تتوسط خريطة العالم ويمتد على مختلف القارات مما يتيح سهولة الاتصال والتنقل إلى مختلف مناطق العالم، وبالتالي هذا يفتح أمام المؤسسات الاقتصادية العربية آفاق واسعة لتسويق منتجاتها عبر العالم ودخول الأسواق الدولية، حيث تبين بيانات التجارة الخارجية للدول العربية تعاملها مع مختلف الأقاليم في العالم، وقد استطاعت هذه المؤسسات تصدير منتجاتها إلى دول مختلفة كما يوضحه الجدول رقم (08)، الذي يبين أن هذه المؤسسات قامت بتسويق منتجاتها إلى مختلف مناطق العالم، الأمر الذي يظهر أن هذه السوق مفتوحة عن السوق الدولية، وبالتالي ففي الوقت الذي يمكن أن تشكل فيه آفاق واسعة لهذه المؤسسات لدخول أسواق جديدة عالمية، تشكل أيضا تهديدات من قبل المؤسسات الأجنبية وخاصة متعددة الجنسيات.
- **مؤشر تنمية تجارة التجزئة العربية (الأسواق)** :يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 2001 عن A.T.kearney، إحدى أكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم وذات حضور عالمي في قياس أداء الأسواق الرئيسية والناهضة وتقديم الاستشارات الإستراتيجية والتشغيلية والتقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في هذا المجال، ويهدف هذا المؤشر إلى مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب أولويات استراتيجياتها الاستثمارية في دول الأسواق الناشئة والعالم النامي، من خلال توفير المعلومات حول 30 دولة ناشئة منها 6 دول عربية. حيث يبين الجدول (08) أن السوق العربية عرفت تحسنا ملحوظا في أربع دول من بين ستة دول تم دراستها ماعدا مصر والمغرب اللتين عرفتا تراجعا ضمن هذا المؤشر. كما أن الترتيب العام للدول العربية ممثلة في ستة دول التي تمت دراستها يعتبر ترتيبا مناسبا الأمر يصف مدى ملاءمة السوق العربية واحتوائها على فرص تسويقية جيدة للمؤسسات الاقتصادية، كما يشير أيضا إلى تنامي وتحسن هذه الفرص. خاصة إذا علمنا أنه قد صاحب هذا المؤشر تقريرا استحدث مؤشرا جديدا حول تجارة التجزئة للملابس تضمن تقييم أكثر من 30 سوقا دوليا للملابس لتحديد قائمة أفضل 10 دول في ضوء أربعة عوامل شملت: حجم السوق وآفاق النمو وثراء

المستهلك واستعداده لشراء الملابس ذات الأسماء التجارية الشهيرة عالميا، إذ أسفرت النتائج عن دخول السعودية قائمة أفضل 10 دول ضمن هذا المؤشر.

ما يعني أن السوق العربية أصبحت تعرف تحسنا وتعتبر عاملا مشجعا لنشوء وتطور المؤسسات الاقتصادية، من حيث الحجم وآفاق النمو وثراء المستهلك واستعداده للشراء خاصة وان المجتمعات العربية تتميز بميلها للاستهلاك كما تعرف هذه الدول ارتفاعا في المداخيل وخاصة منها النفطية.

6.2. الفرص التسويقية/ فجوة الطلب : تعتبر الفرص التسويقية المتوفرة في دولة ما مصدر لتوسع المؤسسات الاقتصادية ونموها، كما يمكن أن تكون مصدر مهم لصناعة المزايا التنافسية ودعمها، إن استطاعت هذه المؤسسات تحقيق السبق في اكتشاف تلك الفرص واستغلالها بشكل جيد، ولهذا يكون من الجدير بنا هنا تحليل أهم المؤشرات التي توضح مدى تطور وازدهار الفرص التسويقية بالدول العربية، وهذا بالاعتماد على تحليل تكلفة الخطط التنموية لهذه الدول والمتمثلة في عروض استثمارية أو من خلال تتبع العروض الاستثمارية المقدمة من طرف وكالات ترويج الاستثمار، وتحليل فجوة الطلب التي تبينها حجم الواردات من السلع والخدمات لأنها تعبر عن حجم الطلب المحلي الذي لم يتم تغطيته من طرف الإنتاج المحلي، إضافة إلى تحليل الفجوة الغذائية.

- تحليل الفرص الاستثمارية المعروضة في وكالات ترويج الاستثمار : يمكن للمؤسسة الاقتصادية العربية تتبع الفرص التسويقية من خلال العروض المعلن عنها في وكالات ترويج الاستثمار الدولية أو العربية، والتي تلعب دورا كبيرا في ذلك، فحسب دليل المشروعات الترويجية التابع لوزارة الاستثمار السودانية فقد تم عرض خلال أبريل 2010 فقط نحو 303 مشروع استثماري موزعة على أربعة قطاعات كما يوضحها الجدول (09). وقد كثفت الدول العربية من جهودها في مجال الترويج للاستثمار لعام 2009 ويعرض الجدول (10) توقعات الفرص الاستثمارية المتاحة في بعض الدول العربية، والتي تشكل فرصا تسويقيا هامة للمؤسسات الاقتصادية العربية، حيث واصلت الدول العربية عرض الفرص الاستثمارية أمام المؤسسات وقد شملت مختلف القطاعات إلا أنها ركزت على قطاع الطاقة والبنية التحتية إذ استحوذ قطاع النقل الجوي لوحده على 105 مليار دولار، وقد بلغ مجموع مما تم عرضه في 20 دولة عربية ما يزيد عن 1338 فرصة استثمارية في مختلف المجالات بتكلفة 720 مليار دولار، وهذه العروض الاستثمارية توضح حجم وعدد الفرص التسويقية المتاحة أمام المؤسسات الاقتصادية العربية التي يجب عليها العمل على استغلالها.

- تطور الواردات العربية من الدول الأجنبية: يمكن معرفة أيضا فجوة الطلب أو الفرص التسويقية من خلال تحليل الواردات من الدول الأجنبية، لان ذلك يعبر عن حجم الطلب الذي تم تغطيته من خلال الاستيراد وبالتالي يمكن للمؤسسات العربية إكتشاف الفرص التسويقية من خلال تتبع تطور الواردات من الدول الأجنبية، خاصة وأن حجم الواردات العربية يعتبر مرتفعا حيث بلغ سنة 2009 حوالي 603.3 مليار دولار أمريكي إذ تمثل نسبتها إلى الواردات العالمية 4.8%. وتختلف نسبة الواردات العربية من الدول الأجنبية حسب القطاعات، حيث تحتل السلع الزراعية 16%، والوقود والمعادن 15.8%، وسلع غير مصنفة 7.6%، المصنوعات 60.6%.[14] من خلال تحليل هيكل واردات الدول العربية يتضح أن نسبة الواردات في قطاع المصنوعات بمختلف أنواعها يحتل نسبة كبيرة ضمن هذا الهيكل مما يحي بوجود فجوة طلب في هذا القطاع يتم تغطيتها من خلال الاستيراد، أي هناك فرص استثمارية أمام المؤسسات العربية يمكن لها أن تستغلها.

- تحليل الفجوة الغذائية: يمكن تحديد ومعرفة الفرص الاستثمارية من خلال تحليل الفجوة الغذائية، لأنها تعبر عن قصور الإنتاج المحلي على تغطية حجم الاستهلاك، أي هي عبارة عن فرص تسويقية غير مستغلة يكون بإمكان المؤسسات الاقتصادية استغلالها، خاصة إذا علمنا أن هذه الفجوة تعتبر مرتفعة في الدول العربية، بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول (11)، ففي سنة 2007 مثلا وصل حجم الفجوة الغذائية في الدول العربية إلى 51.1% من الحبوب والدقيق، بينما القمح لوحده وصلت إلى 52.3% أما الزيوت النباتية فوصلت إلى 62.8%، والسكر الخام وصلت فيه الفجوة إلى 70.8%، وتشير البيانات إلى تراجع نسبة الفجوة بالنسبة إلى خمسة أصناف من المواد الغذائية وارتفعت في خمسة أصناف أخرى وهذا بين سنتي 2000 و2007.

أما عن الحجم الإجمالي لهذه الفجوة فنجدها في عام 1990 بلغت حوالي 11.8 مليار دولار ثم ارتفعت إلى حوالي 13.9 مليار دولار عام 2000 لترتفع أيضا إلى حوالي 18.1 مليار دولار عام 2005 كما بلغت حوالي 23.8 مليار دولار عام 2007، وازدادت بنحو 40% في عام 2008 مقارنة بعام 2005. وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 1.7% خلال الفترة 1990 – 2000 بينما ازدادت بمعدل 8% خلال 2000- 2007 . وحسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية فإن هذه الفجوة ستصل في عام 2020 إلى 44 مليار دولار.[15] فهذه النسبة المرتفعة للفجوة الغذائية تعبر عن وجود فرص تسويقية متاحة أمام المؤسسات الاقتصادية يكون بإمكانها استثمارها. خاصة وان هذه الفجوة في توسع مستمر في ظل معدلات النمو المرتفعة لعدد السكان حيث وصل هذا المعدل إلى 2.08 سنة 2008.

6.2. العمل العربي المشترك : يعتبر العمل العربي المشترك مؤشر هام يدل على اتساع السوق أمام المؤسسات العربية الاقتصادية وتنوعها، الأمر الذي يزيد في حجم الفرص التسويقية المتاحة، كما يمثل خطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية التي تزيد من تنافسية المؤسسات الاقتصادية، وخاصة أنها توفر حظوظ وأولوية الحصول على الاستثمارات وامتيازات جمركية هامة، كما تمكن هذه المؤسسات من إحداث التحالفات والتكتلات الاقتصادية وتبادل الخبرات والقدرات. وقد حققت الدول العربية قفزة مهمة في هذا الجانب خاصة بظهور عدة مؤسسات ومنظمات مشتركة تحرص على تنمية وتفعيل العمل العربي المشترك، وأبرزها جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية سنة 1978. والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وجمعية أصدقاء الجودة مايو 2000 ومجلس الأعمال العربي سنة 2003 وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فهذه التنظيمات كان لها الفضل الكبير في دفع عجلة الوحدة الاقتصادية العربية الأمر الذي أسفر عن نتائج هامة منها: إبرام العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية وإنشاء مناطق التجارة الحرة وغيرها، حيث قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية خلال دورته 59 بالإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال 10 سنوات ابتداء من 01/01/ 1998.[16] وقد اعتمد على جملة من القواعد والأسس التي بموجبها يتم معاملة السلع العربية التي تتمتع بالإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وقد توصلت الدول الأعضاء إلى منح الإعفاء بالكامل للسلع العربية منذ 2005 وعلى هذا الأساس تم تأسيس اللجان ذات العلاقة بقضايا تحرير التجارة مثل لجنة قواعد المنشأ. كما احتوت قواعد وأسس تبادل المعلومات والبيانات وآلية تسوية المنازعات والمعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا ودعم الخدمات المرتبطة بالتجارة وتنسيق النظم والتشريعات التجارية وحماية حقوق الملكية وغيرها، ورغم هذا التقدم في تحقيق منطقة التجارة الحرة إلا أنها لم تتمكن من رفع مستوى مؤشر التكامل الاقتصادي أكثر من 5 % عام 2009 مقارنة ب4.8% عام 1998. ويعود ذلك إلى ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية للمنطقة وممارسة العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة.[17]

كما شهد عام 2009 رقما قياسيا من حيث القمم واللقاءات العربية التي ركزت على تعزيز العمل العربي المشترك ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة.[18] وأهمها عقد قمة عربية بالكويت عام 2009 نصت على ضرورة البدا بالتحضير للانتقال إلى الاتحاد الجمركي العربي مع التأكيد على ضرورة الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له في عام 2015، كما عرف عام 2009 نموا في حجم المساعدات الإنمائية الممنوحة في إطار التعاون العربي إذ بلغت قيمته 5.1 مليار دولار والتي تمثل نسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية حوالي 0.6% لهذه السنة.

إضافة إلى قيام العديد من الاتحادات العربية المشتركة في مختلف المجالات كاتحاد المصارف العربية واتحاد شركات التامين واتحاد المستثمرين العرب واتحاد رجال الأعمال العرب، إتحاد مجالس البحث العلمي، إتحاد المقاولين العرب، الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء، الاتحاد العربي للفنادق والسياحة، الاتحاد العام لفرق التجارة والصناعة والزراعة، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، إتحاد المستشفيات العربية، الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة وغيرهم.

ونتيجة لنشاط هذه المنظمات فقد حققت الدول العربية خطوات مهمة نحو تعزيز العمل العربي المشترك فقد ساهمت المؤسسات العربية المشتركة في تقديم مساعدات إنمائية في شكل قروض بلغت قيمتها حولي 5.4 مليار دولار عام 2009 مع تركيز اهتمامها في ذلك على دعم مشروعات البنى الأساسية . وبالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت مجهودات تلك المؤسسات وأثرها على تقدم وتطور العمل العربي المشترك الذي تعكسه تطورات التجارة الخارجية البينية لهذه الدول، حيث بلغ إجمالي الصادرات العربية البينية 74.7 مليار دولار أمريكي سنة 2009، كما بلغت لنفس السنة نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية 10.3%،[19] وحسب الجدول (13) فقد بلغ معدل نمو التجارة العربية البينية من سنة 2005 إلى 2009 حوالي 24.5%، وينعكس أيضا العمل العربي المشترك في ارتفاع نصيب الاستثمارات العربية البينية من الإجمالي الاستثمارات الواردة إلى مجموعة الدول العربية من 24.5% عام 2004 إلى 35.2% عام 2008.[20]

يوفر العمل العربي المشترك والاتجاه نحو الوحدة العربية مزايا تنافسية هامة للمؤسسات الاقتصادية العربية، لأنه يساهم في فتح الأسواق أمام هذه المؤسسات بما يزيد من سهولة الدخول والخروج منها ويجعلها تستفيد من مزايا اتساع الأسواق ووفورات الحجم، كما يمكن من تسهيل عملية إقامة الاندماجات والتحالفات الإستراتيجية بين المؤسسات العربية، كما يساهم التكامل بين الدول العربية من استغلال الإمكانيات والموارد المتنوعة والمختلفة بين هذه الدول مما يجعل هناك تآزر واتحاد بين المزايا التنافسية معطيا ذلك مزايا أكبر.

3. العوامل البيئية والتسويقية المساهمة في إضعاف تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية

من خلال تحليل مختلف مكونات البيئة التسويقية العربية يتضح أن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في عرقلت نجاح المؤسسات الاقتصادية العربية وأدت إلى إضعاف تنافسيتها، فمنها ما هو مرتبط بالسياسات الاقتصادية ومنها ما هو مرتبط بطريقة التعامل مع مختلف العوامل والتغيرات المكونة لهذه البيئة، حيث شكلت هذه العوامل تهديدات وتحديات حقيقية لهذه المؤسسات، يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

3.1. العوامل البيئية المساهمة في إضعاف تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية : والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

- الانتشار الواسع لثقافة السوق السوداء العرف الاجتماعي:[21] تتميز البيئة التسويقية العربية بالانتشار الواسع للأسواق السوداء التي لا تكون خاضعة للرقابة القانونية والضريبية، حيث تلقى قبولا واسعا من طرف المستهلك العربي، هذا ما يجعل المؤسسات التي تعمل وفق القوانين تواجه صعوبة في تسويق منتجاتها.

- عدم جاهزية البيئة التسويقية العربية لتقبل بعض الأساليب والنماذج التسويقية الحديثة، كالتعاون مع بحوث التسويق ومبادئ المسؤولية الاجتماعية وهذا راجع إلى انتشار الأمية وانخفاض الوعي لدي المستهلكين.

- غياب المعلومات التسويقية والمعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية، بسبب إما احتكارها من الجهات المختصة أو ندرتها الناتجة عن عدم وجود هيآت مختصة تعمل على جمع وتحيين تلك المعلومات وتوفيرها إلى مستحقيها. إلى جانب نقص في مكاتب الخبرة والاستشارات التسويقية والمعاهد التي تبحث في ترقية وتطوير النشاط التسويقي للمؤسسات العربية والعمل على حل مشاكله.

- المنافسة الأجنبية: تعاني المؤسسات الاقتصادية العربية من المنافسة الأجنبية المتأتية من مختلف بلدان العالم، التي يمكن أن تؤثر على المؤسسات المحلية عن طريق الواردات أو عن طريق الاستثمارات. وهذا ما يزيد في حجم المخاطر التي تواجهها المؤسسات العربية ويحد من إمكانية استفادتها من الفرص التسويقية المتاحة. وخاصة بالنسبة للمؤسسات متعددة الجنسيات، علما أن 500 شركة متعددة الجنسية تسيطر على مختلف الأعمال الدولية وتسيطر على 90% من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وعلى 50% من التجارة العالمية.[22]

- غياب استراتيجيات تسويقية واستثمارية مشتركة بين الدول العربية وانتشار الخلافات السياسية بينها.

- التبعية الأجنبية الاقتصادية: تعاني الكثير من الدول العربية من الضغوطات التي تمارسها عليها الدول الأجنبية مما يضعف من استقلالية قرارها الاقتصادي ما يعزز هذه التبعية وجود عدة عوامل منها التاريخية ومنها الديون حيث بلغت قيمة الدين الخارجي للدول العربية سنة 2009 حوالي 162.3 مليار دولار أمريكي وقيمة خدمة الدين العام نحو 14.6 مليار دولار أمريكي، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 22.7 %.[23] حيث تعمل الدول الأجنبية على أن يبقى الاقتصاد العربي يعمل وفق الحدود التالية :[24]

- منع قيام سوق عربية مشتركة أو الوحدة العربية؛
- العمل وفق اقتصاد القطاع الواحد؛
- غياب شبكة قوية للاتصالات والمواصلات والنقل الجوي والبحري والبري مع ارتفاع التكاليف؛
- التركيز على قطاع الخدمات والتقليل من أهمية الصناعة والزراعة؛
- ربط الدول العربية بقاعدة الدولار بدلا من قاعدة الذهب، والضغط عليها لإيداع عوائد البترول في البنوك الأجنبية بدلا من إعتماد بنوك عربية مشتركة؛
- نشر فلسفة إعتماد الوكالات التجارية، والتي تكون من نصيب أصحاب النفوذ، الأمر الذي يرجح كفة الاستيراد بدلا من الاعتماد على الإنتاج المحلي؛
- الاعتماد على الخبرات والاستشارات الأجنبية في حل المشاكل واتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية بدلا من الاعتماد على الخبرات المحلية؛
- إزدياد الضغوط الأجنبية من اجل رفع الأجور وتحسين مستويات الرفاهية الاقتصادية وتقليص حجم الدعم للمؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي يحد من القدرات التنافسية للمؤسسات العربية؛
- تأثير الإعلام الغربي على سلوك المستهلك العربي واتجاهاته، بحيث أصبح أكثر قبولا للمنتجات الأجنبية وانبهارا بها. وهذا راجع لضعف الإعلام المحلي وانخفاض تنافسيته أمام الإعلام الأجنبي الذي استطاع وباستخدام أساليب وتقنيات حديثة ومتطورة أن يؤثر ويوجه الفرد العربي نحو الثقافة الغربية وان يتمسك بها أكثر. هذا الأمر زاد في تراجع ثقة هذا المستهلك في المؤسسات العربية ومنتجاتها.

- العراقيل الإدارية والتنظيمية كالبيروقراطية والفساد الإداري وغيرها، وصلابة القوانين التي لا تساعد على تشجيع الاستثمار والابتكار. فقد احتلت الدول العربية المرتبة ما قبل الأخيرة بعد دول إفريقيا ضمن مؤشر ضبط الفساد بقيمة (-0.4)بينما حققت دول آسيا قيمة أفضل من (-0.3) بينما قاربت قيمة هذا المؤشر لدول العالم ككل (-0.1). كما تعتبر نسبة الفساد في المجال الاقتصادي مرتفعة فحسب مسح لخمسة دول عربية لسنة 2003 أن المجال الاقتصادي يحتل

المرتبة الثالثة بعد مجال السياسة والعلاقات الاجتماعية، حيث بلغت نسبة الفساد فيه 20%، وهي نسبة تعد مرتفعة ومعرقلة للسير الحسن لمختلف الأنشطة الاقتصادية.[25]

- ضعف حماية الملكية الفكرية مما يجعل هذه المؤسسات تشعر بعدم الأمان وبالتالي انخفاض جهود الإبداع والابتكار؛
- الاعتماد على الاستيراد وتراجع الإنتاج المحلي بالنظر إلى ارتفاع تكاليف هذا الأخير بالمقارنة مع المنتج الأجنبي، حيث تعتبر اقتصاديات معظم الدول العربية ذات قطاع واحد كالبترول أو السياحة أو القطن.

2.3. المشاكل التنظيمية التي تحول دون الاستفادة من الفرص التسويقية : ويمكن توضيحها من خلال ما يلي :

- غياب الفلسفة الفكرية التسويقية والأدوات الابتكارية في صناعة القرارات التسويقية على مستوى المؤسسات.
- ضعف إنتاجية النشاط التسويقي وانخفاض فعاليته: وهذا يعود إلى عدة أسباب منها عدم دراسة احتياجات السوق، كما أن معظم الشركات في الوطن العربي هي شركات عائلية يديرها أفراد عائلة واحدة.[26] فعلى سبيل المثال وحسب إحصاءات 2010 لوزارة التجارة الجزائرية أن عدد الأشخاص الطبيعيون المسجلين في قطاع النشاط حوالي 1.325417 أي بنسبة تقارب 89.4% وبينما لا يتجاوز عدد الشركات المسجلة في قطاع النشاط 157178 شركة أي بنسبة 10.6%،[27] أما بالنسبة للسعودية فإن عدد شركات المساهمة لا يتجاوز 118 مقارنة بـ10503 شركة مسجلة إلى غاية تاريخ 1422/6/8هجري، أي بنسبة 1.12%.[28]
- اقتصار المؤسسات الاقتصادية العربية على تطبيق مبادئ المفهوم التقليدي للتسويق القائم على أولوية الإنتاج والبيع فقط، وذلك لان معظم القطاعات الإنتاجية في هذه الدول تعاني القصور أمام الطلب الموجه إليها "اقتصاديات القلة"،[29] مما يجعل مؤسسات القطاع تفرض منطقها على السوق وتهمل رغبات ومصالح المستهلكين.
- إنعدام التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية ومخرجات التعليم العالي من الكفاءات التسويقية والبحوث التطبيقية والنظرية في مجال التسويق، والتي يمكن أن تساهم في ترقية مجال التسويق في الوطن العربي وان تساهم في حل المشاكل التسويقية التي تواجه هذه المؤسسات.
- صغر حجم المؤسسات الاقتصادية العربية ومحدودية مواردها المالية مما يجعلها قاصرة على استخدام الأساليب والتقنيات التسويقية الحديثة، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بارتفاع التكاليف.
- تطبيق النماذج والأساليب الإدارية والتسويقية المستوردة والتي غالبا ما تكون غير ملائمة للبيئة التسويقية العربية، فهناك الكثير من الحالات التي استخدمت فيها مؤسسات عربية نماذج تسويقية تحاكي فيها مؤسسات أجنبية، ولكنها لم تلقى نفس النجاح الذي حظيت به في بلدانها الأصلية، ونذكر على سبيل المثال ما قامت به إحدى مؤسسات الإعلان العربية[30] بتطبيق فكرة الشريط الذهبي (وهو شريط فيديو يحمل معلومات عن مختلف السلع والخدمات في سوق ما لتسهيل على المستهلك عملية التسوق) ولكن هذه العملية فشلت،[31] وذلك للأسباب التالية :
  - أن المستهلك العربي لم يتعود على شراء شيء لم يفحصه؛
  - أن المستهلك العربي يميل إلى حب الخروج إلى السوق والتجول فيه باعتباره متعة في حد ذاته؛
  - أن المستهلك العربي لا يعاني من ضيق الوقت كما هو الحال بالنسبة للمستهلك الغربي؛
- كما أن هذه المعلومات التي يتضمنها الشريط تعتبر من قبيل الإعلانات التجارية، ما يجعل المستهلك يعتقد أنها مبالغ فيها.

خلاصة : من خلال الدراسة التحليلية لمختلف العوامل المكونة لبيئة الأعمال العربية، إتضح لنا أن لها دور كبير في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية، وخاصة إذا ما كان نشاط هذه الأخير يحدث في ظل الوحدة الاقتصادية العربية، وهذا راجع لتنوع وتباين في الموارد وخصائص الأسواق العربية، أما فيما يخص التهديدات والمخاطر فهي نتيجة للسياسات والتصرفات غير مناسبة سواء كانت ناتجة عن المؤسسات في حد ذاتها وكيفية التعامل مع بيئتها الخارجية، أو نتيجة الحكومات العربية التي قصرت في إصلاح وتطوير محيط الأعمال والاتجاه نحو التكتل وإذكاء العمل العربي المشترك. ومن اجل استفادة المؤسسات الاقتصادية العربية من دعم وتنمية تنافسيتها بناءا على استغلال الفرص التسويقية نقترح ما يلي :

- الاتجاه نحو التحالفات الإستراتيجية.
- تطبيق مبادئ وتقنيات التسيير الحديث واستخدام الأساليب التسويقية الفعالة التي ترفع من قدرتها على كسب رضا وولاء العملاء.
- دعم الحكومات للعمل العربي المشترك من خلال تفعيل الاتفاقيات الثنائية والجماعية الخاصة بهذا الشأن وتطبيقها على الواقع.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية على دعم وتحسين تنافسيتها بدلا من انتهاج أساليب الدعم الكلاسيكية والمتضمنة تقديم الدعم المالي أو تقديم الحماية الجمركية وهذا ما يجعل هذه المؤسسات تتشبع بروح الاتكالية ونبذ التجديد والتحسين كسبيل لاكتساب المزايا التنافسية.
- ضرورة توعية المدراء ومسؤولي المؤسسات العربية بأهمية المسؤولية الاجتماعية والمساهمة في التنمية الشاملة والحفاظ على الموارد وتحقيق تلبية حاجات الأفراد، لان ذلك سينعكس ايجابيا على مصالح المؤسسات ومستقبلها.
- محاربة التصرفات والثقافات السلبية لدى المستهلكين كالميل للمنتجات الأجنبية وانخفاض الوعي الاستهلاكي هذا من خلال اعتماد استراتيجيات إعلامية موحدة تعمل على معالجة المشاكل في هذا الاتجاه وتتصدى لهجومات الإعلام الغربي.

من خلال ما سبق يتضح أن الوحدة الاقتصادية العربية تشكل مناخا ملائما لدعم وتقوية تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية، حيث انه كلما تقدمت الدول العربية في اتجاه تعزيز وحدتها وتنمية العمل المشترك فيما بينها كلما زاد ذلك في دعم تنافسية مؤسساتها الاقتصادية انطلاقا من توسيع حجم السوق وتكامل الفرص والمزايا المتنوعة والمتعددة التي تتميز بها كل دولة، تبادل الخبرات والموارد والاستفادة من أثر الامتيازات ومبدأ الأولوية التي يمكن أن تحظى به هذه المؤسسات في إطار الوحدة الاقتصادية وبالأخص الإعفاءات الجمركية وتوزيع الصفقات وتشجع الاستثمار وغيرها.

ملحق الجداول

ا دول (01) : مسا ة القيمة ا ضافة للصناعة التحويلية إ الناتج ا لي الإ ا موعات من الدول (2005-2007) – نسبة مئوية-

السنة	الدول الصناعية			موعة الدول الصناعية	الدول النامية	الدول العربية
	أمريكا الشمالية	الا اد الأورو	شرق آسيا			
2005	13.6	15.5	21.7	15.7	20.4	9.7
2006	13.0	15.1	22.0	15.3	20.2	9.5
2007	12.9	15.0	21.8	15.2	20.4	9.3

ا صدر : التقرير الاقتصادي ا وحد لسنة 2010- الصادر عن صندوق النقد العر - ص88.

الجدول (02) : مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية 2008

المنتج	الدولة وقيمة المؤشر
الأسمدة	الأردن : 92، تونس:42، البحرين:23، المغرب:17
المنسوجات والملابس الجاهزة	تونس :67، الأردن:52، المغرب:27
الكيماويات غير العضوية	المغرب : 31، الأردن:29، تونس:22
الملح والكبريت	الأردن : 38، المغرب:24، سورية:9
صناعة الأسماك	موريطانيا : 64، اليمن:8
الألمنيوم	البحرين : 95
منتجات الحديد الخام	موريطانيا : 316
الجلود	جيبوتي : 19

المصدر : التقرير الاقتصادي الموحد 2010- صندوق النقد الدولي- ص89.

الجدول (03) : الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

	2000	2005	2008	2009
إجمالي قطاعات الإنتاج منها:	55.8%	60.5%	62.9%	53.9%
الزراعة	8.3	6.4	5.2	6.7
الصناعات الاستخراجية	31.0	38.6	43.4	30.4
الصناعات التحويلية	10.6	9.7	8.7	10.2
باقي قطاعات الإنتاج	5.9	5.8	5.5	6.6
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	41.6%	38.7%	36.9%	45.6%
الخدمات الحكومية	12.4	11.0	9.4	12.0
صافي الضرائب غير المباشرة	2.6	0.7	0.2	0.6
الناتج المحلي الإجمالي	%100	100%	%100	%100

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010- صندوق النقد العربي- ص24.

الجدول (04) : تطور عدد شهادات الجودة الدولية المتضمنة لـ (iso9000 و iso9001) التي حازت عليها الدول العربية لثلاث سنوات

السنوات	2001	2002	2003
الوطن العربي	3510	4315	3233
إجمالي العالم	510616	561747	567985
أوروبا	269950	292970	267732
أمريكا الشمالية	50894	53806	55265
تركيا	2949	3941	3975
كوريا الجنوبية	17676	14520	12846
سنغفورا	3513	5379	3480
ماليزيا	3195	3733	3668

المصدر : ماجد خسبة- الجودة الشاملة 0.53 وتنافسية المشروعات – المعهد العربي للتخطيط- 2005- العدد15- ص32.

الجدول (05) : معدل مشاركة القوى العاملة

الجدول (06) : ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال

الدول	2010	2009	التغير	
السعودية	13	15	2	↑
البحرين	20	18	(2)	↓
الإمارات	33	47	14	↑
قطر	39	37	(2)	↓
الكويت	61	52	(9)	↓
سلطنة عمان	65	60	(5)	↓
تونس	69	73	4	↑
اليمن	99	103	4	↑
الأردن	100	104	4	↑
مصر	106	116	10	↑
لبنان	108	101	(7)	↓
المغرب	128	130	2	↑
الجزائر	136	134	2	↑

فلسطين	139	137	(2)	↓
سورية	143	138	(5)	↓
العراق	153	150	(3)	↓
السودان	154	149	(5)	↓
جيبوتي	163	157	(6)	↓
موريطانيا	166	161	(5)	↓

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - التقرير السنوي 2009- ص175.

(15 سنة فأكثر) في البلدان العربية لعام 2007

نسبة الاستخدام في الزراعة	نسبة الاستخدام في الصناعة	نسبة الاستخدام في الخدمات
%15.41	12.39%	72.20%

المصدر : منظمة العمل العربية/ إحصاءات السكان والقوى العاملة في البلدان العربية/ الجدول رقم 2.

الجدول (07) : تطور متوسط إنتاجية العامل من الناتج الصناعي للدول العربية (بالدولار وبالأسعار الجارية)

السنوات	**2004**	**2005**	**2006**
متوسط الانتاجية	20.129	27.049	32.341

المصدر : منظمة العمل العربية/ إحصاءات السكان والقوى العاملة في البلدان العربية/ الجدول رقم 7.

الجدول (08) : اتجاهات التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين لعام 2009

الشركاء التجاريين	الدول العربية	الاتحاد الاوروبي	الولايات المتحدة أ	اليابان	الصين	باقي دول آسيا	باقي دول العالم
الصادرات%	10.3	15.8	8.7	12.8	6.7	20.8	24.8
الواردات%	11.2	28.9	8.7	4.4	11.3	18.1	17.3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010- صندوق النقد العربي- ص170.

الجدول (08) : ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تجارة التجزئة

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا			
		2008	2009	التغير	
1	الإمارات	20	4	16	↑
2	السعودية	7	5	2	↑
3	الجزائر	12	11	1	↑
4	تونس	18	14	4	↑
5	مصر	5	15	(10)	↓
6	المغرب	6	19	(13)	↓

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- التقرير السنوي 2009- ص170.

الجدول (09) : **العروض الاستثمارية في السودان سنة 2010**

النوع	الزراعة	الصناعة	التعدين	الخدمات الاقتصادية
عدد المشاريع	43	37	9	214

المصدر : دليل المشروعات الترويجية- وزارة الاستثمار- السودان- أبريل 2010.

الجدول (10) : بعض الخطط الاستثمارية المعلنة في عدد من القطاعات في الدول العربية

الدولة	الاستثمارات المتوقعة بالمليار دولار	أهم القطاعات
السعودية	170	لمشاريع النفط والكهرباء والمياه
الامارات	64	في قطاع النقل الجوي (مطارات)
قطر	140	لمشاريع الطاقة والبنية التحتية والعقار والنقل
سلطنة عمان	78	لمشاريع المياه والكهرباء
الكويت	104	مشاريع متنوعة في البنية التحتية والطاقة والاسكان
الجزائر	40	لمشاريع الكهرباء والغاز والاسمنت
مصر	25	لمشاريع الكهرباء
الاردن	18	ضمن الخطة الوطنية للطاقة
العراق	200	قطاعات الطاقة والإسكان والبنية التحتية
الإجمالي	7686	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- ص108

الجدول (11) : تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة من السلع الغذائية (2000- 2007) مليون طن

السلع	**سنة 2000**				**سنة 2007**			
	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	نسبة الفجوة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	نسبة الفجوة
الحبوب والدقيق	37.6	84.0	46.4	55.2	50.1	102.3	52.2	51.1
القمح	16.8	35.4	18.5	52.6	22.9	48.0	25.0	52.3
الارز	6.1	9.0	2.9	32.0	7.4	9.8	2.3	24.5
الشعير	2.8	11.2	8.4	75.0	4.4	14.8	10.4	70.2
البطاطس	6.9	7.0	0.5	1.0	9.3	9.4	0.7	1.0
البقوليات	1.2	2.0	0.7	40.0	1.4	2.2	0.7	36.4
الزيوت النباتية	1.7	3.8	2.0	55.0	1.6	4.3	2.6	62.8
الخضروات	39.1	39.4	0.2	0.8	48.3	47.5	0.8-	-
الفاكهة	27.3	28.0	0.6	2.5	30.2	31.3	1.1	3.5

السكر الخام	2.4	6.5	4.0	63.0	3.0	10.3	7.3	70.8
اللحوم	6.3	7.3	1.0	13.7	7.0	8.7	1.7	19.5
الالبان ومنتجاتها	19.3	26.7	7.4	27.8	24.6	35.2	10.6	30.2
الاسماك	3.0	2.8	0.2-	-	3.4	3.2	0.1-	-

المصدر : صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- 2010- ص177

الجدول (12) : تطور عدد السكان في الوطن العربي خلال الفترة 2005 الى 2008

السنوات	2005	2006	2007	2008	معدل النمو السكاني
مجموع الدول العربية	312944834	319081882	326044884	333141648	%2.08

المصدر : منظمة العمل العربية/ إحصاءات السكان والقوى العاملة في البلدان العربية الجدول رقم 01

الجدول (13) : أداء التجارة العربية البينة للفترة 2005 الى 2009- القيمة مليار دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	معدل التغير للفترة 2005- 2009
متوسط التجارة البينية	46.2	56.1	67.6	88.4	71.1	%24.2
الصادرات البينية	48.3	58.6	71.0	93.0	74.7	24.4%
الواردات البينية	44.1	53.6	64.2	83.8	67.5	23.9%

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010- صندوق النقد العربي- ص172.

الإحالات والمراجع :

[1]- تقرير التنافسية العربية 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص50.
[2]- التقرير الاقتصادي الموحد 2010، صندوق النقد العربية، ص170.
[3]- مؤشر لافاي هو مؤشر يقيس مدى تنافسية الدول في أحد المنتجات ومدى امتلاكها لميزة نسبية وهو يعادل الفرق بين الميزان التجاري المعدل لمنتج معين وإجمالي الميزان التجاري المعدل للبلد مضروبا في نسبة التجارة في ذلك المنتج إلى إجمالي تجارة البلد. وكلما كان أكبر دل ذلك على امتلاك هذا البلد لتنافسية قوية في هذا المنتج.
[4]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، مرجع سبق ذكره، ص171.
[5]- محمد ماجد خشبة، الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات، المعهد العربي للتخطيط، 2005، العدد15، ص32.
[6]- التقرير الاقتصادي الموحد 2010، الفصل العاشر، مرجع سبق ذكره ،ص178.
[7]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، المرجع السابق، ص ج.
[8]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، المرجع السابق، ص180.
[9]- منظمة العمل العربية، إحصاءات السكان والقوى العاملة في البلدان العربية، الجدول رقم 3.
[10]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، مرجع سبق ذكره، ص 36.
[11]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، نفس المرجع السابق، ص37.
[12]- التقرير السنوي لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص10.
[13]- الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية ودول المقارنة، المنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو، الإحصاءات الصناعية، ص58
[14]- التقرير الاقتصادي الموحد 2010، مرجع سبق ذكره- ص171.
[15]- نفس المرجع السابق، ص180.
[16]- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع59 بتاريخ 1997/02/19.
[17]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- 2010، مرجع سبق ذكره، ص174.
[18]- مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص21.
[19]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، مرجع سبق ذكره، ص ج.
[20]- التقرير السنوي لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص78.
[21]- ياسر محمد زكي، إستراتيجيات التطوير في المؤسسات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص60.
[22]- فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية- الإسكندرية- 2008، ص65.
[23]- التقرير الاقتصادي الموحد 2010، مرجع سبق ذكره، ص174.
[24]- فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص51.
[25]- موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- ص133
[26]- شرفي منصف، أسباب فشل التسويق في الوطن العربي، أكاديمية عبد القادر العداقي الدولية للتدريب والاستشارات، تاريخ الاطلاع2012/01/06، www.dr-al-adakee.com.
[27]- إحصاءات المركز الوطني للسجل التجاري التابع لوزارة التجارة الجزائرية، الموقع:www.chrc.org.dz.
[28]- - تطور عدد الشركات العاملة- وزارة التجارة والصناعة السعودية، www.mci.gov.sa.
[29]- سويسي عبد الوهاب، أزمة التسويق في الوطن العربي بين المفهوم والاندماج- الملتقى العبي الثاني" التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات"، الدوحة 6،8 أكتوبر 3003، ص244.
[30]- وهي مؤسسة العين لل'لان من المؤسسات الإماراتية الرائدة في مجال الإعلان.
[31]- أحمد إبراهيم غنيم، أساسيات إدارة التسويق الحديث، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص114.

الريادة في الأداء البيئي : شركة نوكيا أنموذجا

الطيب الوافي *
جامعة تبسة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ملخص : تواجه المنظمات المعاصرة مشكلة تميزها بيئيا، وهي في إطار ذلك تبحث عن سبل لترسيخ ثقافة الصداقة مع محيطها أملا في الظفر بمنزلة متميزة في أدائها من خلال التجاوب مع الاشتراطات البيئية التي تفرضها التشريعات المحلية والدولية، وقد عدت شركة نوكيا كواحدة من المنظمات المعاصرة التي استطاعت من خلال جملة من البرامج والخطط الواعية متمثلة أساسا في إستراتيجيتها تجاه البيئة وكذا المناخ، والتي استطاعت بموجبهما تحقيق السبق في أدائها البيئي دون الإضرار بمكاسبها المادية.

الكلمات المفتاح : التميز البيئي، الاشتراطات البيئية، المنظمات المعاصرة، الأداء البيئي، شركة نوكيا.

تمهيد : يواجه المديرون مشكلة تعدد نظم الإدارة المتعلقة بمشاكل عدة كالجودة وإدارة المعرفة والإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات والتأخر في دمجها في نظم الإدارة الكلاسيكية، ومن ثم تضافرت الجهود للتغلب على هذه المشكلة لتحقيق التكامل والاندماج بين نظم الإدارة البيئية ونظم إدارة العمل بالمنظمة.

في إطار الإملاءات الجديدة التي تفرضها التشريعات سواء الدولية منها أو المحلية، أصبح لزاما على المنظمات المعاصرة مسايرة ذلك، من خلال بالعمل على ممارسة أنشطتها بطريقة تقلل أو تزيل معها التأثيرات السلبية على البيئة وتعظم التأثيرات الايجابية بشقيها البيئي والاجتماعي.

تشتمل الدراسة على جانبين رئيسيين : الأول الجانب النظري سيتم فيه التطرق لمفهوم الأداء البيئي وآليات تحقيق الريادة في هذا المجال من طرف المنظمات بشكل عام. وسوف يتم تغطية هذا الجانب من خلال دراسة الأبحاث والمقالات والكتب ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك لتكوين إطار نظري للبحث يمكننا من تحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع. أما الثاني فهو الجانب التطبيقي للدراسة ويتضمن دراسة حالة شركة نوكيا من خلال تحقيقها للسبق في مجال الصداقة مع البيئة باعتماد معيار الأداء البيئي لتقييم تميزها.

مشكلة الدراسة : تزايدت أهمية تقييم كفاءة أداء المنظمات المعاصرة في المجالات البيئية وقياس اتجاهات الأداء في المستقبل لأجل تحقيق الريادة في مجال أدائها البيئي، وذلك من خلال تبني استراتيجيات صديقة للبيئة باعتماد جملة من البرامج والخطط التي من خلالها يمكن تحقيق ما تصبو إليه دون الإضرار بمكاسبها المادية والتوفيق في علاقتها مع بيئتها، وبرزت في إطار ذلك شركة نوكيا كأحد المنظمات الرائدة في صياغة استراتيجيات بيئية تستطيع بموجبها التعايش السلمي مع بيئة الأعمال المعاصرة التي تحتدم فيها المنافسة ومن ثم السبق نحو تحقيق التميز لا سيما في مجال الصداقة مع البيئة، وعليه يتبادر إلى الذهن السؤال التالي :

كيف استطاعت شركة نوكيا في محيط أعمالها الذي يشوبه غليان تحركه قوى المنافسة الشرسة أن توفق بين مكاسبها المادية وأن تحقق ريادة في أدائها البيئي ؟

فرضيات الدراسة : اعتمدت الدراسة على فرضيتين أساسيتين لتغطية مختلف جوانب الدراسة هما :
- إن دمج المنظمات المعاصرة لمعايير الأداء البيئي من شأنه أن يضمن استدامتها وتوازنها؛
- تُعد شركة نوكيا رائدة على مستوى العالم في مجال صناعة الأجهزة المتحركة، ومع الريادة تعظم مسؤولتها، ولذا وجب عليها أن تحتل الريادة كذلك مجال في الأداء البيئي.

أهمية الدراسة : تأخذ هذه الدراسة أهميتها حيث أنها جاءت لمعالجة موضوع حساس ويشغل الساحة الدولية في ظل تزايد مطالبة المنظمات غير الحكومية تحديدا وممارستها لضغوط على ساسة العالم من أجل الحد من الآثار السلبية على البيئة ومن ثم توجيه أصابع الاتهام للشركات العملاقة بالتسبب في الآثار المدمرة لكوكبنا، مما أجبر هذه المنظمات للانصياع ولو شكليا من خلال البحث عن الآليات التي من شأنها أن توفق بين أهدافها الربحية المتنامية واشتراطات الطرف الآخر المنادي بضرورة أخذ شرط الصداقة مع البيئة كأحد المكونات الأساسية لاستراتيجيات هذه التنظيمات، وبرزت شركة نوكيا كأحد الأمثلة الرائدة التي تسعى لتحقيق التميز من خلال الريادية في مجال الأداء البيئي.

* louafiredouane@yahoo.fr

منهجية البحث : نظرا لطبيعة الدراسة تم اعتماد مختلف المناهج المستخدمة في البحوث والدراسات الاقتصادية والإدارية، حيث تم توظيف كل واحدة منها كلما دعت الحاجة البحثية لذلك. وبشكل عام فقد تم اعتماد المنهج الوصفي حين تناول مفهومي الأداء البيئي والريادية البيئية. ومن بين الأدوات المنهجية المتبعة أيضا أسلوب دراسة الحالة المطبق عند تناول الجزء الخاص بالشق التطبيقي من البحث وذلك من خلال دراسة حالة شركة نوكيا كواحدة من الأمثلة الرائجة في مجال ريادية الأداء البيئي.

هيكلة البحث : للإجابة على السؤال المطروح، ارتأينا تقديم الهيكلة التالية :
1. ضبط مفهوم الأداء؛
2. تقييم المنظمات لأدائها البيئي لأجل تميزها؛
3. شركة نوكيا وريادتها في مجال الأداء البيئي.

1- ضبط مفهوم الأداء

إن تحقيق المنظمة لميزة تنافسية مقارنة بنظيراتها، إنما يقتضي تميز أدائها بمعنى أن تكون في وضع أفضل من منافساتها سواء من ناحية الوضعية الإستراتيجية أو التنظيمية.

في علم الإدارة يعرف الأداء كتوأمة بين الفعالية والكفاءة. الفعالية وهي الترجمة للمصطلح الانجليزي Effectiveness وتعني انجاز المهمة المناسبة أو القيام بالعمل المطلوب ويمكن أن تقاس بحصة المنظمة في السوق التنافسي. أما الكفاءة وهي الترجمة للمصطلح الانجليزي Efficiency، فتتعلق بإنجاز المهام بطريقة سليمة، وتقاس بالنظر لعلاقة المدخلات بالمخرجات، فتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة مع المحافظة على النوعية يعتبرا مؤشرا لزيادة الكفاءة[1].

يتفق كثير من الباحثين على أن الفعالية تعنى مدى نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها، وهذا يعني أن درجة فعالية المنظمة إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلا لتتحقق، أما الكفاءة فتعني مدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي تحققها المنظمة.

يعرف KHEMAKHEM الفعالية بأنها القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك وهذا ما يسمى بـ " الفعالية - معيار" أو ما يقابله بالمصطلح الفرنسي Efficience والتي تهدف فقط إلى قياس مدى تحقيق الأهداف بغض النظر عن الإمكانيات التي استخدمت في تحقيقها إذن[2] :

(الفعالية - معيار) = (الأهداف المحققة / الأهداف المحددة)، أما فيما يخص (الفعالية - إنتاجية) والمقابل للمصطلح الفرنسي Efficacité فهي تعكس العلاقة التالية : (الفعالة - إنتاجية) = (الأهداف المحققة/ الوسائل المستعملة).

هذه الازدواجية "الفعالية - معيار" و " الفعالية - إنتاجية" تبين مستوى أداء إدارة المنظمة.

نشير إلى أنه كثيرا ما يستخدم مصطلحي الكفاءة والفعالية ككلمتين مترابطتين أو مترادفتين وتعنيان شيئا واحدا مع أنهما في الحقيقة كلمتان منفصلتان وتعنيان شيئين مختلفين. ومع أنه غالبا ما تكون فرص المنظمات التي تراعي جانب الكفاءة وتستمر في تحقيقه على المدى الطويل من حيث الازدهار والنمو والبقاء، أفضل من تلك التي لا تهتم بهذا الجانب، وذلك لأن الكفاءة قد تكون إحدى مكونات الفعالية، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه المنظمات فعالة، فقد يكون مستوى فعالية المنظمة جيدا ولكن مستوى كفاءتها ضعيفا كما قد يحدث العكس لأنها لم تتحقق من تحقيق الأهداف أو النتائج المحددة لها سلفا.

2- تقييم المنظمات لأدائها البيئي لأجل تميزها

تتعامل المنظمات مع كم كبير من المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتواجه تحديات لتكثيفها في عدد محدود من المؤشرات الحاكمة التي تستطيع بموجبها قياس أدائها واتخاذ قرارات التطوير. تهتم مؤشرات الأداء البيئي بتأثير المنظمة على النظم الطبيعية الحية وغير الحية متضمنة بذلك النظم البيئية الحيوية والأرض والهواء والماء، تساعد هذه المؤشرات في تحديد التأثيرات البيئية الأكثر أهمية.

يعرف تقييم الأداء البيئي وفقا لمعيار الإيزو على أنه منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمنظمة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المنهج[3].

من الأساسيات المستخدمة في اختيار مؤشرات الأداء البيئي الملائمة : التوافق البيئي والقابلية للمقارنة دوليا وكذا القابلية لتطبيق المعلومات التي يوفرها المؤشر. تمثل المؤشرات البيئية مقاييس يتم صياغتها لأهميتها الإستراتيجية

في نجاح البرنامج البيئي، لكن الملاحظ أن المنظمات تميل لاختيار المؤشرات الرقمية التي تقيس التغيرات الدقيقة في الأداء عن المؤشرات النوعية.

يعد تقييم الأداء البيئي للمنظمات من الأمور المعقدة بسبب اختلاف نوعيات الأداء وصعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لصياغة المقاييس البيئية الملائمة، بسبب صعوبة استخدام المعايير الخارجية في وضع المؤشرات اتجه مدير البيئة لاعتماد المداخل التقليدية لجعل الأرقام التي تتيحها تلك المؤشرات ذات مدلول،كمقارنة الأداء المرجعي الذي يتم من خلاله مقارنة المؤشرات في المنظمة المعنية بمثيلاتها، والتحدي الذي واجه هذا المدخل هو تحديد الحالات المشابهة بدقة والذي يكون قياس مؤشر معين له نفس المعنى في كليهما.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تقارب بين الاتجاهات في المداخل النظرية والعملية حاليا لتقييم الأداء البيئي، حيث تقوم المنظمات المهنية بتطوير مقاييس تقييم الأداء البيئي وتقييم استخدام المؤشرات المتعددة للأداء البيئي وتصميم أطر لإعداد التقارير مما أرسى أسس نظام قياس نمطي يسمح للمنظمات بإدارة أدائها البيئي بطريقة أكثر استدامة وبمقارنة ذلك الأداء بالمستهدف بصورة متواصلة[4].

إضافة لمعيار الإيزو السابق الذكر هناك محاولات أخرى لتحديد مؤشرات تقيم الأداء البيئي للمنظمات كإرشادات الكفاءة البيئية لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والتي تقسم مؤشرات التقييم البيئي إلى ثلاثة مؤشرات أساسية نوردها تباعا فيما يلي[5] :

- مؤشرات الإدارة البيئية : والتي تشتمل على مجهودات الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للمنظمة والتي تشتمل على الإستراتيجية و السياسة، الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، الالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية والاتصالات بالأطراف الداخلية و الخارجية ذات المصلحة.
- مؤشرات الحالة البيئية : والتي توفر معلومات عن الحالة المحلية أو الإقليمية أو العالمية للبيئة مثل سمك طبقة الأزون، متوسط الحرارة العالمية وتركيز التلوث في الهواء والتربة والماء.
- مؤشرات الأداء البيئي : والتي تنقسم إلى قسمين هما :
- مؤشرات تشغيلية بيئية : وتتعلق بمجالات المقاييس الفنية للمنتج/العملية ومقاييس استعمال المنتج/العملية وتصريف المخلفات.
- مؤشرات الأثر البيئي : وتتعلق بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات، استهلاك المواد والمياه والطاقة وانبعاث الغازات.

3- شركة نوكيا وريادتها في مجال الأداء البيئي

سيتم في هذا الموضع تناول مثالا رائدا في مجال الأداء البيئي ألا وهو شركة نوكيا الفلندية المتخصصة في صناعة الهواتف النقالة.

3-1. تقديم شركة نوكيا NOKIA : هي شركة فنلندية تأسست سنة 1865 على يد المهندس (Fredrik Idestam)، وكان نشاطها هو صنع الخشب والأوراق. بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الشركة بمجال الالكترونيات والاتصالات فتخصصت في صناعة الكوابل والتلغراف وشبكات الهاتف، وفي سنة 1967 وبعد أن انضم شركاء آخرون إلى نوكيا تغير اسمها ليصبح مجموعة نوكيا (NOKIA GROUP). بدأت شركة نوكيا للكوابل والالكترونيات في صرف مبالغ ضخمة في مجال البحث العلمي والتطوير في أواخر الستينات. في أوائل السبعينات طورت نوكيا ساعة ديجيتال والتي حملت اسم Nokia DX 200، في سنة 1981 صنعت نوكيا أول جهاز محمول في الكون والذي كانت مواصفاته محدودة جدا مقارنة بأجهزة الكمبيوتر المحمول اليوم، وفي منتصف الثمانينات أحدثت الشركة قفزة نوعية في عالم الاتصالات وذلك من خلال ابتكار النظام الشامل لاتصالات المحمول (Global System for Mobile Communications) والذي يطلق عليه اختصارا GSM[6].

خلال فترة الثمانينات دخلت شركة نوكيا عهدا جديدا وكانت إستراتيجيتها ترمي إلى تغطية كل دول المنطقة. وأصبحت بعد ذلك نوكيا أكبر شركة تكنولوجيا معلومات في دول شمال أوروبا الاسكندينافية. خلال التسعينات أخذت تكنولوجيا الاتصالات تعرف تطورا هائلا، وبدأت معها نوكيا خططها لتواكب التطور وفي مايو عام 1992 صنعت نوكيا جهاز 2100 وهو أول جهاز محمول للاتصال عبر الأقمار الاصطناعية وكانت مواصفات الجهاز في ذلك الوقت سبقا في مجال الاتصالات. وفي عام 1994 كانت إستراتيجية نوكيا بيع نصف مليون جهاز لكنها باعت أكثر من عشرين مليون جهاز. وبعدها انفصل عن شركة نوكيا بعض الشركاء السويديون وأسسوا شركتهم (ERICSON)، نشير إلى أن شركة نوكيا تدير اليوم عالم التكنولوجيا في مجال المحمول والتلفون والاتصالات بشكل غير مسبوق ليس هذا فقط بل تسعى كذلك لفرض سيطرتها على الأسواق العالمية من خلال تميزها في أدائها البيئي من خلال محاولات التطوير الدائمة التي تجسدها على أرض الواقع ساعية إلى تعميق علاقتها مع بيئتها. يتوافر لدى شركة نوكيا قاعدة

مستخدمين تتكون من 900 مليون شخص، وهو ما يعني أن لديها فرصة متميزة لإحداث أثر إيجابي يتجاوز إلى حد كبير أنشطتها الخاصة. ولهذا فهي تسعى إلى توفير منتجات وحلول تساعد الأفراد على تحقيق خيارات مستدامة[7].

3-2. الإستراتيجية البيئية لشركة نوكيا : تعد نوكيا شركة رائدة على مستوى العالم في مجال صناعة الأجهزة المحمولة، ومع الريادة تعظم مسؤوليتها. ولذا فهي تتطلع إلى أن تحتل الريادة كذلك في مجال الأداء البيئي. تأمل الشركة في أن تتواجد في عالم يمكن للجميع فيه الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة. إن حيازة الريادة البيئية إنما يتضمن تقليل الأثر السلبي على البيئة. ومع زيادة انتشار الاتصالات اللاسلكية والمحمولة، زادت أهمية هذا الهدف إلى حد كبير. وعليه تبذل الشركة قصارى جهدها للحد من التأثير البيئي لمنتجاتها وعملياتها. كما أنها تتعاون مع مورديها لتحسين الأداء البيئي لسلسلة الإمداد الخاصة بها.

يقوم العمل البيئي لشركة نوكيا على التفكير على مستوى دورة الحياة. وهو ما يعني أنها تستهدف تقليل التأثير البيئي لمنتجاتنا على مدار عملياتها، بدءاً من استخراج المواد الأولية ونهاية بعملية إعادة التدوير ومعالجة النفايات واستعادة المواد المستخدمة. وعموما ينصب تركيز جهود شركة نوكيا البيئية على ثلاثة محاور أساسية نوردها تباعا كما يلي[8] :

- **إدارة المواد** : تعمل شركة نوكيا عن كثب مع مورديها وتطالب بإيضاح شامل للمواد التي تستخدمها في أجهزتها. إذن فعملها يقوم على المبدأ الوقائي، كما أنها تهدف إلى مواصلة التقليل من كمية المواد التي تثير قلقها. أضف إلى ذلك عملها على استكشاف الفرص المواتية لاستخدام مواد جديدة أكثر ملائمة للبيئة، مثل المواد البلاستيكية الحيوية أو المعادن والمواد البلاستيكية المجددة.
- **فعالية استهلاك الطاقة** : تحرص الشركة على استخدام أقل قدر ممكن من الطاقة. كما أنها تعمل على تقليل استهلاك عملياتها للطاقة، وذلك من خلال اتفاقها مع مورديها على أهداف فعالية استهلاك الطاقة.
- **الاسترجاع وإعادة التدوير** : وذلك من خلال زيادة وعي المستهلكين بإعادة التدوير، حيث توفر عملية إعادة تدوير فائقة في جميع الأسواق وتشجع على إعادة تدوير الأجهزة المستخدمة من خلال مبادرات وحملات خاصة. إن الأساس الذي تقوم عليه برامج الاسترجاع المقدمة من نوكيا هي مراكز تجميع الأجهزة المستخدمة والمتواجدة في 5000 مركز عناية لشركة نوكيا في 85 بلدا.

3-3. إستراتيجية الشركة تجاه المناخ : شركة نوكيا لأن تصبح شركة رائدة على صعيد الأداء البيئي، ومن ثم يعد أسلوب تناولها للتغير العالمي للمناخ من خلال فعالية استهلاك الطاقة في منتجاتنا وعمليتنا جزءً لا يتجزأ من إستراتيجيتها الشاملة. وعلى الرغم من أن شركة نوكيا ليست متخصصة في مجال الطاقة وأن أغلب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون تأتي من خلال المكونات التي يصنعها الموردين أو أثناء مرحلة استخدام منتجات نوكيا، إلا الشركة عازمة على أن تظهر ريادتها في هذا المجال، وذلك من خلال الحد من الأثر السلبي لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وزيادة وعي المستهلك بشأن بعض الإجراءات التي يمكنه القيام بها لتقليل الأثر السلبي من قبلهم، وكذا القيام بأفضل الممارسات في صناعتها.

تشتمل إستراتيجية المناخ لشركة نوكيا على أهداف تتناول المجالات التي تسهم في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بصورة مباشرة أو غير مباشرة، قامت نوكيا بوضع إستراتيجية للمناخ في عام 2006، تسترعي استهلاك الطاقة وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام منتجاتها وعملياتها ووضعت أهدافا لتقليل استهلاك الطاقة وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في أغلب أنشطتها الهامة. ثم قامت بتحديث هذه الإستراتيجية سنة 2008، حيث حددت لنفسها تحقيق الأهداف المتعلقة بأربعة مجالات حيوية متمثلة فيما يلي[9] :

✓ **المنتجات والخدمات :** وذلك من خلال العمل على :
- تقليل متوسط استهلاك الشاحن للطاقة في وضع عدم التحميل عن مستواه في عام 2006 بنسبة 50% مع حلول نهاية عام 2010؛
- الاستمرار في دراسة تقنيات جديدة والتي سوف تستخدم مصادر طاقة متجددة مثل اللوحات الشمسية والطاقة الحركية؛
- الاستمرار في البحث عن طرق لتقليل استهلاك طاقة مراكز البيانات، العمليات (التي تشتمل على الموردين ومزودي الخدمة)؛
- التأكد من أن جميع الموردين الرئيسيين يضعون أهداف فعّالة للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وتقليل استهلاك الطاقة؛
- وضع أهداف لتقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فيما يتعلق بمزودي الخدمات اللوجستية؛

✓ **المرافق :** وذلك من خلال العمل على :

- تحقيق وفرات جديدة بنسبة 6% في أنظمة صيانة المباني الفنية بين سنوات 2007 - 2012 مقارنة بسنة 2006، هذا إضافة إلى نسبة 3.5% من التوفير المتحقق بالفعل خلال سنوات 2003- 2006؛
- بدء توزيع مشتريات الكهرباء صديقة البيئة إلى الدول خلال سنة 2010 التي تعمل فيها نوكيا والتي سوف يؤدي شراء الكهرباء صديقة البيئة للحد من آثار انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. ويعتمد هذا على كيفية تركيز الكربون في صناعة توليد الطاقة المحلية وتوفير مشتريات الكهرباء صديقة البيئة؛
- تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال القياسات بحد أدنى 18% سنة 2010، مقارنة بسنة الأساس 2006.

✓ **ممارسات العمل والإدارة :** و ذلك من خلال العمل على :
- تقليل السفر المتعلق بالعمل والتنقل من خلال العمل عن بعد وإمكانيات العمل عن بعد وكذلك تقليل المساحات المكتبية للحصول على توفير في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك الطاقة؛
- إتاحة الإمكانية للموظفين لتعويض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن سفرهم جوًا؛
- الاستفادة من تقنيات توفير الطاقة في المكاتب والمعدات والأجهزة المكتبية.

✓**المشاركة في المبادرات الخارجية :** وذلك من خلال العمل على :
- الاستمرار في البحث عن فرص للانضمام إلى مزيد من المبادرات لتشجيع فعّالية استهلاك الطاقة في الصناعة؛
- توفير الحلول والتأثير على صانعي السياسات لإدراك دور وإمكانية تقنية المعلومات والاتصالات في الحد من اقتصاديات الاستهلاك الإجمالي للطاقة عند مواجهة سياسات تغير المناخ.

3-4. انجازات شركة نوكيا : نموذج ريادي في مجال الأداء البيئي : إن ازدهار اتصالات الهاتف النقال تعني إنه أصبح من الهام بالنسبة لشركة نوكيا بصفتها رائداً في هذا السوق، أن تقود كذلك مسيرة الاستدامة وتستعرض أفضل الممارسات وكجزء من مسئوليتها. سنعمل فيما سيأتي على تقديم معلومات تفصيلية حول إنجازاتها لتكون شركة رائدة على صعيد الأداء البيئي.

3-4-1. نوكيا وعضوية منظمات حماية البيئة: تعزيز لدورها في مجال حماية البيئة : إسهاما منها في زيادة الوعي العام، قامت نوكيا بالتوقيع على الإعلان العالمي مع أكثر من 150 منظمة عالمية على رأس مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بتغير المناخ الذي عقد في ديسمبر 2007 في بالي العاصمة الإندونيسية. ولقد حث المؤتمر زعماء العالم على وضع سياسات وإجراءات خاصة بقطاع الأعمال للمساهمة في بناء اقتصاد منخفض الاستهلاك الكربوني للمساعدة على مواجهة مشكلة التغير المناخي. ولقد عكست مشاركة نوكيا رغبتها الصادقة في أن تكون شركة رائدة على الصعيد البيئي، كما أوضحت دعم الشركة التام للاتجاه بأن ثمار اتخاذ إجراء حاسم ومبكر حيال مشكلة التغير المناخي تفوق كثيراً تكلفة عدم القيام بأي شيء على الإطلاق. ومنذ يناير 2008، أصبحت نوكيا عضوًا في برنامج إنقاذ المناخ التابع للصندوق العالمي للبيئة، حيث يتعاون من خلال الصندوق العالمي للبيئة مع رجال الأعمال لمواجهة تغير المناخ. إن انضمام نوكيا لعضوية هذا البرنامج يعزز من التزامها تجاه توفير الطاقة في عملياتنا وسبل عملها ومنتجاتها[10].

3-4-2. نوكيا ونشر مفهوم إعادة التدوير : تتعاون شركة نوكيا مع مجموعة من الشركات المنتقاة بعناية والتي تقوم باستخلاص المواد من أجهزة الهاتف والإكسسوارات التي ترسل إليها. تخضع هذه الشركات للتقييم على نحو منتظم للتأكد من قيامها بمهامها على النحو الصحيح وأن كل ما يسلم إليها يتم إعادة تدويره على نحو مسؤول.

تدعم نوكيا مفهوم مسئولية المنتج الفردي. حتى يتسنى لها مزاولة مسئولياتها، فهي بحاجة لباقي أفراد سلسة القيمة الآخرين، مثل المستهلكين وتجار التجزئة، أي أن يلتزموا بإعادة الأجهزة النقالة غير المستخدمة حتى يتم إعادة تدويرها على نحو مسئول. إن مثل هذا التعاون من شأنه حتمياً أن يؤدي إلى تعزيز الدوافع الجوهرية لتصميم المنتجات على نحو مناسب للبيئة مما يسهل إعادة تدويرها، ويجلب معه المزيد من المنافع للمستهلكين والمنتجين والبيئة.

تقوم شركة نوكيا بقيادة حملات للاسترجاع منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وتعمل على نحو منتظم مع المنظمات البيئية أو المنظمات غير الحكومية مثل صندوق البيئة العالمي لزيادة وعي المستهلكين في مختلف الأسواق حول العالم. كما أنها نتعاون مع جهات أخرى في صناعتها لتحسين معايير التجديد.كما أنها تشارك في العديد من المشروعات لتحسين سبل استخدام أجهزة الهاتف الفائضة عن الحاجة، وهو ما يتضمن مجموعة عمل MPPI والتي وضعت مسودة لتوجيهات عالمية تشمل تصميم وتجميع وترميم وإعادة تدوير الأجهزة المتحركة. كما أنها تعد عضواً بارزا في مبادرة حل مشكلة النفايات الإلكترونية وهو اتحاد صناعي وأكاديمي تحت قيادة الأمم المتحدة. إذا اتجهنا جميعاً إلى تجديد المزيد من المنتجات، فهناك حاجة لتعريف الأشخاص ما المقصود فعلياً من إعادة تدوير هاتف نقال ومدى سهولة تنفيذ ذلك. و عليه تعمل شركة نوكيا في المساعدة على القضاء على بعض العوائق التي تواجه إعادة تدوير

الهواتف، مثل القلق حيال فقدان الأرقام والصور المخزنة على الهواتف. إن وجود مثل هذه العوائق يعني أن معدلات الإعادة الناتجة عن كل نظم التجميع لدى الشركة بطيئة للغاية في الوقت الراهن، حيث إنها تسترجع 3% فقط من الهواتف الفائضة عن الحاجة. إن ما يقرب من نصف هذه الأجهزة يبقى ملقى مهملاً في أدراج الأفراد. وكجزء من برنامج نوكيا فهي تعمل بمساعدة المستهلكين وتجار التجزئة وشبكة الصيانة التابعة لها على إعادة هذه الأجهزة إليها لإعادة تدويرها. تجدر الإشارة إلى أن نوكيا لا تقوم بأعمال الترميم كشركة، وكذا لا تدعم أي أعمال ترميم تتم من خلال شركات ترميم في الوقت الراهن. وسبب ذلك هو أنها لا تمتلك سلطة التحكم في جودة أو أمان الهواتف التي يعاد بيعها بعد الإصلاح. علاوة على ذلك، فهي لا ترغب في رؤية العالم الثالث مكاناً يقوم العالم الصناعي بإلقاء التقنية القديمة فيه. فالحل الأكثر استدامة هو الاستفادة من التطورات الجوهرية التي طرأت على التقنية خلال العقد الأخير وتقديم منتجات مصممة خصيصاً لتناسب استهلاك الأسواق النامية، والتي تفتقد عادة للبنية التحتية لإعادة التدوير. و في هذا الصدد توفر الشركة ما يقرب من 500 مركز عناية لـنوكيا، تقوم كل منها بتجميع الأجهزة المتحركة والإكسسوارات، كما يمكن للمستخدم كذلك تسليم هاتفه في أي من متاجر نوكيا الرئيسية وتجار التجزئة المحددين[11].

3-4-3. ابتكارات نوكيا كداعم لتعزيز ريادتها البيئية[12] : تتبنى شركة نوكيا منهجا سباق عند التفكير في الأنشطة المختلفة التي من شأنها التأثير على البيئة، وذلك من خلال وضع القضايا البيئية قيد الاعتبار في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج. حيث ينصب تركيزها على تصنيع المواد الآمنة بيئيا، كفاءة استهلاك الطاقة وكذا توفير تطبيقات وخدمات ذات صلة بالبيئة، من خلال زيادة وعي الأفراد بالخيارات البيئية وبتشجيع الإجراءات المستدامة.

3-4-3-1. الابتكار في أجهزة وإكسسوارات نوكيا : إن نهج شركة نوكيا يكمن في التحسين المستمر لتكون منتجاتها صديقة للبيئة، فبدلاً من تقديم أجهزة "صديقة للبيئة" مرة واحدة، فهي تتبع مجموعة من الخطوات الإبداعات تنتقل تدريجيًا إلى مجموعة منتجاتها. حيث تعتمد أنشطتها البيئية على التفكير في دورة حياة المنتج. وهذا يعني أن تستخدم ما يحصل على اعتماد، واختبار، ويكون صديقًا للبيئة من الخامات والموارد في منتجاتها. وذلك من أجل تحسين فعّالية استهلاك الطاقة لأجهزتها، تطبيقاتها وتعزيزاتها التي تشتمل على أجهزة الشحن. هذا فضلاً عن تطوير ما يتصف بالأصغر حجمًا والأكثر ذكاءً من العبوات لمنتجاتها. ويعتبر الهاتف النقالEvolveNokia 3110 محمول تلبي فيه التقنية المتطلبات البيئية من حيث :

- الأغلفة الحيوية مصنعة من 50% من الخامات الأولية المتجددة؛
- تتسم العبوات بالصغر، والقابلية للتدوير بالكامل وهي مصنعة من 60% من محتوى معاد تدويره؛
- احتواء الجهاز مع شاحن نوكيا الأكثر فعّالية في استهلاك الطاقة AC-8.

3-4-3-2. الابتكار في المواد واللوازم : تعد كافة المواد المستخدمة في منتجات وعمليات نوكيا آمنة على الأفراد والبيئة. ومن ثم يعد الإيفاء بالمتطلبات الصحية والبيئية التنظيمية من أهم أولويات الشركة ومتطلب جوهري لها. وبذلك تعد نوكيا بحق رائدة صناعية في مجال إدارة المواد.

تتوافق منتجات نوكيا مع التشريعات والمعايير البيئية، مثل EU و RoHS الصينية. يتوافق أحدث شاحن من إنتاج نوكيا مع معايير Energy Star. علاوة على ذلك، وحيث إنه لديها أسباباً وجيهة للقلق بشأن إمكانية تسبب أحد المواد في ضرر فادح أو غير قابل للإصلاح بالصحة أو بالبيئة، وعليه فهي تحرص على تجميع وتقييم المزيد من البيانات ذات الصلة. وهو ما قد يقودها إلى اتخاذ بعض الخطوات التطوعية مثل استبدال اللوازم التي تشكل قلقا بيئيا ببدائل أكثر أمناً حينما تتوافر.

تشمل قائمة نوكيا للمواد تلك المواد التي قامت نوكيا بحظر أو تقييد استخدامها أو قررت التقليل منها سعياً لإيقاف استخدامها في منتجاتها. وهي تعمل بالتعاون مع مورديها للبحث عن بدائل وتقديمها. لقد استخدمت نوكيا مواد قابلة للتجديد بالكامل في Nokia 3110 Evolve. كما إن 50% من المواد البلاستيكية الموجودة في الغطاء مصنعة من مواد بلاستيكية حيوية، منتجة من موارد قابلة للتجديد.

تقوم نوكيا بأبحاث نشطة وجادة حول استخدام المواد البلاستيكية المعاد تدويرها. وهو ما يعني على وجه الخصوص العثور على سبل للتغلب على مشكلات قوة التحمل التي ترجع ً إلى انخفاض مستوى جودة المواد البلاستيكية المعاد تدويرها المتوافرة في الوقت الراهن. إلى جانب جهود الاختبار والتجريب، تتأكد الشركة من أن منتجاتها تفي بنفس المعايير وتتمتع بنفس مستوى الجودة والكفاءة وطول فترة الاستخدام. وهو ما يضمن بدوره تحقيق أقصى مدة استخدام للهواتف وبالتالي تقليل النفايات.

3-4-3-3. الابتكار في الخدمات والبرامج : أن تكون الحياة المعاصرة متوافقة مع البيئة فذلك يعد أمراً عسيراً. لكن تسعى شركة نوكيا لتحقيق هذا التعايش من خلال الأجيال المتعاقبة لهواتفها النقالة، فمع إمكانية الوصول إلى Ecozone

من على هاتفك النقال من نوكيا، سيتوفر لديك معلومات مختارة بعناية حول المنظمات والجمعيات والتطبيقات والحركات البيئية. تدعم نوكيا المنظمات التي تؤمن بها و تقوم في أحياناً كثيرة، بالمساعدة على الدفع بتأثيرها في تغيير العالم. جميع محتويات Ecozone متوفر مجاناً ويتم تحديثها كل ثلاثة أشهر. يتضمن المحتوى الحالي على سبيل المثال :

- خلفيات مستوحاة من الحياة البرية وأفلام فيديو من صندوق البيئة العالمي؛
- روابط إلى معلومات خاصة بالبيئة والجمعيات البيئية.

3-4-3-4. الابتكار في التغليف : تتمثل أهمية الغلاف في أنها تحمي المنتج خلال انتقاله من مصانع نوكيا إلى المستخدم. تعمل شركة نوكيا جاهدة للحد من تأثيراتها البيئية من خلال مراعاة نوعية المواد التي نستخدمها في العبوات من خلال تقليل حجم المواد التي تستخدمها و بواسطة تقدير ما الذي سيحدث للعبوة عند انتهاء الحاجة إليها.

لا يؤثر وزن وحجم العبوة على المواد المستخدمة فحسب، بل يؤثرا كذلك على الطاقة اللازمة لنقل وتخزين المنتجات. لقد وفرت الشركة طاقة في اللوجيستيات من خلال تقليل كمية المواد المطبوعة داخل عبوات البيع. في سنة 2007 نجحت الشركة في توفير 15.000 طن من المواد بواسطة استخدام عبوات أصغر حجماً. وهو ما أدى كذلك إلى توفير 100.000 متر مكعب من المياه.

تعمل نوكيا على مدار عدة سنوات على استبدال البلاستيك بمواد قائمة على الورق. كما أنها نستخدم المزيد من مواد العبوات المجددة، وكمثال على ذلك تستخدم عبوة هاتف Nokia Evolve 3110 في أوروبا 60% من مكونات العبوة مواد معاد تدويرها. تعد العبوات دوماً من المجالات التي يستهدف فيها التوفير، ليس فقط لصالح البيئة ولكن لصالح الشركة كذلك. فمنذ فبراير 2006، عندما قامت الشركة بإبداع عبوات أصغر حجماً للمرة الأولى.

3-4-4. نوكيا وفعاليتها في استهلاك الطاقة : رغم أن صناعة نوكيا لا تستهلك قدرًا كبيرًا من الطاقة غير أن الاتصالات السلكية واللاسلكية مسئولة عن أقل من 1% من الانبعاثات العالمية لغاز ثاني أكسيد الكربون، تهدف شركة نوكيا لاستخدام الطاقة بفعّالية إلى أقصى حد ممكن من خلال طرق عملها. فهي تعمل على تقليل أثر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن عمليات تصنيع منتجاتها، كما تعمل على زياد الوعي بالإجراءات التي يمكن للمستخدم القيام بها لتقليل الأثر الناتج عن استعماله لهذه المنتجات. تقوم نوكيا بأفضل الممارسات في صناعتها.

تجدر الإشارة إلى أن مرحلة استخدام المنتج مسؤولة عن ثلث الطاقة المستهلكة على مدار مجمل دورة حياة المنتج في شركة نوكيا، ولهذا السبب عمدت نوكيا إلى تطوير المزيد من أجهزة تتسم بالفعّالية. حيث قامت بالتقليل إلى حد كبير من حجم الطاقة التي تستهلكها أجهزة الشحن. تعمل نوكيا على جعل الأجهزة النقالة أكثر فعّالية من خلال جعلها أكثر ذكاءً. وتتضمن أحدث الأجهزة خصائص مثل الملاحة، وكاميرات، ومشغلات موسيقى، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت، بحيث لا يكون المستخدم في حاجة لشراء أو استخدام أو إعادة شحن أجهزة إلكترونية منفصلة. الطاقة اللازمة لجهاز هاتف نقال تتراوح من 1- 5 واط بينما تستهلك أجهزة الكمبيوتر من 10إلى 50 واط، مما يجعل الأجهزة النقالة الصغيرة لنوكيا أكثر فعّالية في استهلاك الطاقة بعدة مرات مقارنة بأجهزة الكمبيوتر. بذلت نوكيا جهودًا عديدة لتقليل استخدام الطاقة وتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المتعلق بالأعمال اليومية لموظفي نوكيا. وفيما يلي بعض الأمثلة على أنشطة سنة2008[13] :

- **رحلات العمل :** خلال عام 2008 قامت نوكيا ببذل جهود عديدة لتقليل رحلات العمل غير الضرورية. ولقد اشتملت هذه الجهود على حملات لزيادة الوعي مع اتخاذ منهج صارم لإعطاء الموافقة على رحلات العمل وكذلك توفير 35 جناح مخصص ليناسب أغراض العمل، و 130 مرفق من أجهزة المؤتمرات عن بعد منتشرة في جميع أرجاء العالم، كل ذلك قد ساعد على تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن رحلات السفر الجوي سنويًا بنسبة نحو 22% مقارنة بمستواها في عام2007. كما قدمت الشركة برنامجا تطوعيا لتعويض انبعاثات الكربون الناتجة عن جميع رحلات الطيران الخاصة بأعمال نوكيا، فبعد القيام برحلة ما، يمكن أن يقوم المسافر بدفع مبلغ مالي للتعويض عن انبعاثات الكربون الناتجة عن هذه الرحلة ويتم رد التكلفة إليه من قبل نوكيا. تساعد المبالغ السابقة في تمويل حقيبة متوازنة من مشاريع Gold standard حول العالم والتي تُعنى بالطاقة المتجددة والفعّالية في استهلاك الطاقة.

- **تأجير السيارات :** قامت نوكيا فنلندا بإتباع سياسة تأجير السيارات صديقة البيئة في يناير 2008 والتي شجعت على استخدام السيارات ذات أقل مستوى من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون يمكن تحقيقه.

- **التنقلات** : تدعم نوكيا استخدام المواصلات العامة في تنقلات الموظفين، حيث يتم تقديم مزايا على ذلك.

- **أجهزة الحاسوب الخاصة بالموظفين** : من الممكن أن يقل استهلاك الطاقة نظرًا لاستخدام أجهزة حاسوب وشاشات عرض تتسم بالفعّالية في استهلاك الطاقة.

- **المكاتب المتحركة:** كان الانتقال إلى هذا النوع من المكاتب الأثر في تقليل المساحة داخل الأماكن التي كانت توضع فيها المكاتب التقليدية وهذا يعني تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن ذلك.

خلاصة : في ظل الاشتراطات العالمية الجديدة المتعلقة بحماية البيئة، فإن المنظمات المعاصرة ملزمة بتطبيق قوانين البيئة المحلية والدولية واللوائح المعمول بها فيما يخص تصميماتها، إنشاءاتها وعملياتها بالإضافة إلى مراحل الإنتاج، مما يجعلها تحمل على عاتقها مسؤولية التنمية المتواصلة فضلاً عن تطوير نشاطها من خلال تعزيز الأداء البيئي.

تعنى السياسة البيئية للمنظمة بتحديد صيغة للالتزام المؤسسي بالإدارة البيئية والاستفادة من هذه الصيغة كإطار للتخطيط والتنفيذ، كما أنها عبارة عن إعلان الإدارة العليا عن التزامها نحو البيئة. وهذه السياسة يجب أن تعمل كأساس لنظم الإدارة البيئية وتعطى رؤية للاهتمامات البيئية للمنظمة المعنية بأكملها. ولأنها تعتبر الإطار لتحديد الأهداف والأغراض فإنها أيضاً تتحكم في التخطيط. كما يجب أن يكون كل شخص في المنظمة على دراية بسياستها البيئية من أجل العمل على تعزيزها.

إن ارتباط نشاط المنظمات المعاصرة بالمشكلات البيئية، فإن هذا يتطلب دراسة واعية ودقيقة لعلاقة الأنشطة وكذلك الخدمات التي تقدمها والخدمات التي تحتاجها ومدى تأثيرها البيئي. ومن اهتمامات الاعتبارات البيئية ضرورة تحديد الأثر البيئي ومصدره وخطط منع التلوث. ومع دراسة الأثر البيئي يتم دراسة هل الآثار تحت السيطرة، وهل يوجد تأثيرات أخرى ومدى تأثيرها و هذا أملا في الظفر بتحقيق سبق في مجال الأداء البيئي. في ظل ذلك برزت شركة نوكيا المتخصصة في مجال صناعة الهواتف النقالة كمثال رائد في مجال التميز البيئي من خلال سياستها المتوجهة أساسا نحو تحقيق الوئام والصداقة مع البيئة باعتماد خطط عمل هادفة ومبنية على وعي تام بأهمية مراعاة الجوانب البيئية في نشاطاتها، وهذا ما أتاح لها فرصة الظفر بمنزلة متقدمة إذا ما تم مقارنتها بنشاطات الشركات العالمية الكبرى التي تشكل نشاطاتها عبئا ثقيلا على بيئتها المحلية ليس فقط، بل تتعداه لتؤثر سلبا على كوكبنا الذي تشير كثيرا من الدراسات البيئية المعاصرة على أنه منكوب وعلى فوهة بركان نتيجة النشاطات التي تهدد استمرار الحياة عليه. تجدر الإشارة أن نوكيا تعد رائداً في سوق الهاتف المحمول بلا منازع، وهذا يفرض عليها أن تقود كذلك مسيرة الاستدامة وتستعرض أفضل الممارسات البيئية. وعليه فهي تعمل باستمرار على أن تقدم معلومات تفصيلية حول كيفية سعيها لتكون شركة رائدة على صعيد الأداء البيئي من خلال العمل على تقليل التأثير البيئي لمنتجاتنا على مدار عملياتها، بدءاً من استخراج المواد الأولية ونهاية بعملية إعادة التدوير ومعالجة النفايات واستعادة المواد المستخدمة.

الإحالات والمراجع :

[1]- محمد رفيق الطيب، "مدخل للتسيير : الجزء الأول"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص : 16.
[2]- عبد الرزاق بن حبيب، " اقتصاد وتسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص : 127.
[3]- نادية راضي عبد الحليم، "دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية(عدد خاص)، المجلة الواحد والعشرون، كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2005، ص:09.
[4]- Ford.G‹ "Using information technology to measure, monitor and report on environmental performance", 25février 2012, http://mgmt.14k.com/articles/greenware.htm.
[5]- نادية راضي عبد الحليم، نفس المرجع السابق، ص : 11.
[6] - Nokia company, "Story of Nokia",26 Février 2012 ,http://www.nokia.com/about-nokia/company/story-of-nokia/nokias-first-century/the-birth-of-nokia.
[7]- شركة نوكيا،" الإستراتيجية البيئية الشركة نوكيا"، 03 مارس 2012، http://mea.nokia.com/about-nokia-ar/environment/our-responsibility/environmental-strategy
[8]- Nokia company," Nokia environment strategy", 04 Mars 2012 , http://www.nokia.com/environment/our-responsibility/environmental-strategy.
[9] - Nokia company," Nokia climate strategy", 04 Mars 2012, http://www.nokia.com/environment/our-responsibility/environmental-strategy/climate-strategy.
[10] - Nokia company," Nokia climate strategy", 05 Mars 2012, http://www.nokia.com/environment/our-responsibility/environmental-strategy/climate-strategy.
[11]- 11- شركة نوكيا، " أين وكيف يتم إعادة التدوير"، 12 أفريل 2012، http://mea.nokia.com/about-nokia-ar/environment/we-recycle/where-and-how-to-recycle
[12] - Nokia company, "Nokia creating", 12 Avril 2012, http://www.nokia.com/environment/we-create.
[13] - Nokia company, ‘‘How Nokia contributes to energy efficiency", 13 Avril 2012, http://www.nokia.com/environment/we-create.

الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر

فروحات حدة *
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الجامعة،المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة

الملخص : يتزايد الاهتمام بدراسة موضوع الطاقات المتجددة كونها تمثل أحدى أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة التقليدية فضلا عن كونها طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما نحاول إبرازه من خلال هذه الدراسة وذلك بتسليط الضوء على أحد المشاريع الهامة في هذا المجال والمتمثل في مشروع تطبيق الطاقة الشمسية الفوتوفولطية في الجنوب الكبير بالجزائر (مشروع كهربة عشرين قرية بالطاقة الشمسية في الجنوب الكبير).

كلمات المفتاح : الطاقات المتجددة، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، التنمية المستدامة، الجزائر، جنوب الجزائر.

تمهيد : تؤدي الطاقة دورا حيويا لا غنى عنه في عالمنا المعاصر، فقد اتضحت أهميتها في عملية التنمية وارتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنمية المستدامة وأبعادها، هذا الارتباط ولد ضغوطا كبيرة على البيئة، نتيجة لسيطرة مصادر الطاقة الاحفورية على هيكل المزيج الطاقوي العالمي، هذه الوضعية تبين حالة الإدمان الكبير للاقتصاد العالمي على تلك المصادر الطاقوية الناضبة، والتي يتم إنتاجها واستهلاكها بأساليب تؤدي إلى الإضرار بمختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات البشرية، الأمر الذي حفز على ضرورة البحث عن موارد طاقة متجددة صديقة للبيئة للحد من التلوث البيئي من جهة ولتخفيف الضغط على استخدام الطاقة التقليدية من جهة أخرى، وبذلك أصبحت الطاقة المتجددة تشكل إحدى أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة التقليدية كونها طاقة نظيفة وغير ملوثة، وتعتبر الأقدم التي استخدمها الإنسان كما تتميز بالتجدد التلقائي وبصفة الديمومة، وهو الأمر الذي ألزم الاعتماد عليها كبديل للطاقة التقليدية وضرورة ملحة في سبيل تحقيق مبادئ التنمية المستدامة ؛ وتمثل الجزائر واحدة من بين الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة لاسيما منها الطاقة الشمسية على غرار المشروع المتعلق بكهربة عشرين قرية في الجنوب الكبير بالطاقة الشمسية الفوتوفولطية.

نحاول في هذا المقال الإجابة عن الإشكالية التالية : **فيما يتمثل واقع ومستقبل الطاقة المتجددة في الجزائر ؟ وما مدى مساهمة هذا النوع من الطاقات في تحقيق التنمية المستدامة ؟** ذلك ما سيتم الإجابة عنه من خلال المحاور الآتية :

أولا. مدخل مفاهيمي حول الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة؛

ثانيا. تشخيص واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر؛

ثالثا. دراسة حالة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر.

1. مدخل مفاهيمي حول الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة

تشكل الطاقات المتجددة مصادر مستقبلية هامة للطاقة بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية ويتمثل الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بهذا النوع من الطاقة في الدافع البيئي للحد من الغازات المنبعثة وخصوصا غاز ثاني أكسيد الكربون، وسنحاول ضمن هذا العنصر توضيح مفهوم الطاقات المتجددة وكذا أهم مصادرها، ثم علاقتها بتحقيق التنمية المستدامة.

1.1. الطاقات المتجددة : يقصد بالطاقات المتجددة : "تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، كما تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة"[1] . تتميز الطاقات المتجددة بأنها أبدية وصديقة للبيئة، وهي بذلك على خلاف الطاقات غير المتجددة (قابلة للنضوب) الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه

* FrouhatFarida@yahoo.fr

ومصادر الطاقة المتجددة تختلف كليا عن الثروة البترولية حيث أن مخلفاتها لا تتسبب في تلويث البيئة كما هو الحال عليه عند احتراق البترول.

2.1. مصادر الطاقات المتجددة : ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما : الطاقة المتجددة التقليدية (غير التجارية)، والطاقة المتجددة الجديدة.

- الطاقة المتجددة التقليدية (غير التجارية) : وتعرف **بطاقة الكتلة الحيوية،** وهي من مصادر الطاقة التي كانت شائعة في القرون الماضية، خاصة قبل ظهور النفط، وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية (biomasse) التي تنتج محليا، ومن خلال الكتلة الحيوية يمكن إنتاج الوقود، الديازيل الحيوي والايثانول ويعد هذا الأخير من أفضل أنواع الوقود المستخدمة من الكتلة الحيوية، وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في مجالات استعمال الطاقة، لا يزال هذا النوع مصدرا وحيدا للطاقة لأكثر من 02 بليون نسمة يعيش معظمهم في جنوب أسيا وفي أوساط إفريقيا كما أنها تشكل حوالي 10% من المصادر الأولية للطاقة العالمية، علما أنه من الصعب جدا تقدير كميات الكتلة الحية عالميا، وهذه الأرقام هي الأرقام العالمية التقديرية فقط.

- الطاقة المتجددة الجديدة : من أنواعها ما يلي :

أ. الطاقة الشمسية : تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من الطاقة الشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محركة،وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية وطيفها المرئي بشكل 49% وغير المرئي كالأشعة الفوق بنفسجية يشكل 2% والأشعة دون الحمراء 49%، وقد كان استخدام الطاقة الحرارية للشمس معروفا منذ آلاف السنين في المناطق الحارة، حيث استخدمت في تسخين المياه وفي تجفيف بعض المحاصيل لحفظها من التلف، أما في الوقت الحالي فان الأبحاث والتجارب تقوم على محاولة استغلال طاقة الشمس في إنتاج طاقة كهربائية وفي التدفئة وتكييف الهواء وصهر المعادن وغيرها، والطاقة الشمسية تختلف حسب حركتها وبعدها عن الأرض، كما أنها تصل إلى الأرض ضوء أو إشعاعية، ففي اليوم الصحو وحين تكون الشمس عمودية فان طاقتها الإشعاعية تصل إلى سطح الأرض الخارجي بمعدل 1 كيلوواط/م^3 فهي مصدر وفير لو أمكن تجميعه واستغلاله[2]، وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تعتبر المرشح الأقوى لتحل محل البترول بعد نضوبه في إنتاج الكهرباء، ومن المتوقع أيضا نجاح ألواح الفوتوفولتيك التي تحول أشعة الشمس إلى كهرباء. وتعتبر الطاقة الحرارية الشمسية تكنولوجيا جديدة نسبيا وواعدة إلى حد بعيد فمواردها كثيرة وآثارها على البيئة محدودة وتؤمن للبلدان الأكثر عرضة للشمس في العالم فرصة مماثلة لتلك التي تؤمنها حاليا مزارع الرياح في البحار الأوروبية ذات الشواطئ الأكثر عرضة للرياح، ومن بين المناطق الأكثر وعدا : جنوبي غربي الولايات المتحدة وأفريقيا والدول الأوروبية المطلة على المتوسط والصين وأستراليا[3]. وفي عدد من مناطق العالم يكفي كم^2 واحد من الأرض لتوليد مابين 100 و 120 جيغاوات/ساعة من الكهرباء في السنة من خلال استخدام تكنولوجيا الحرارية الشمسية.

ب. طاقة الرياح : لقد استخدمت طاقة الرياح منذ القدم في دفع السفن الشراعية وفي إدارة طواحين الهواء التي استعملت في كثير من البلدان في رفع المياه من الآبار، وفي طحن الحبوب[4]. وقد أجريت أبحاث وتجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية وتجسدت في أكبر طاحونة في أمريكا يبلغ ارتفاعها 55م، وقد تم الحصول على طاقة كهربائية تعادل 1250 كيلوواط، ويتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات 3 أذرع تديرها الرياح وتوضع عل قمة أبراج طويلة وتعمل كما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، فعوض استخدام الكهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح تقوم هذه التوربينات باستعمال الرياح لإنتاج الطاقة، وتستطيع التوربينات كبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء للاستعمال العام توليد ما بين 650 كيلوواط و1.5 ميغاوط.

ج. الطاقة المائية : إن الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي حيث يصل إنتاجها إلى حوالي 3000 تيرواط ساعة (TWH) عام 2002 وبالتالي فهي تشكل حوالي 18% من إنتاج الكهرباء في العالم، كما أن نموها خلال السنوات الأخيرة كان أعلى قليلا من معدل نمو الطلب على الطاقة عالميا. وتوجد في العالم مصادر واسعة جدا لزيادة استغلال الطاقة المائية إلا أن تكاليفها وبعدها عن مصادر الاستهلاك يحول بينها وبين الاستثمار. كذلك فإن الطاقة المائية تعاني من مشاكل بيئية كبيرة ناتجة من غمرها لمناطق واسعة مما يتطلب تحريك وإعادة إسكان أعداد كبيرة من الناس بعد تنفيذ السدود.

د. **طاقة الحرارة الجوفية :** يتمثل مبدأ حرارة الأرض الجوفية في استخراج الطاقة الموجودة في التربة لاستعمالها في شكل تدفئة أو كهرباء، حيث ترتفع الحرارة أساسا من سطح الأرض نحو باطنها، وارتفاع درجة الحرارة يتغير حسب العمق، ويتم إنتاج هذه الحرارة أساسا عن طريق النشاط الإشعاعي الطبيعي للصخور المكونة للقشرة الأرضية، ولا يتم الحصول على هذه الحرارة إلا إذا كانت المكونات الجيولوجية لباطن الأرض تحتوي على مسامات ونفوذية وتحتوي أيضا على طبقات خازنة للماء (طبقات جوفية بها ماء أو بخار الماء)[5].

3.1. مفهوم التنمية المستدامة : يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الانجليزي "sustainability" إلى القابلية للدوام والحفظ والتدني، وهذا المفهوم يمكن أن يمثل موقفا ساكنا، بمعنى أن استدامة التنمية يمكن أن تحقق إذا احتفظ الإنتاج بمستواه الحالي، بينما يجب النظر إلى الاستدامة كموقف ديناميكي يعكس الاحتياجات المتغيرة لسكان متزايدين، وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، منذ ظهوره بداية الثمانينيات من القرن العشرين، ولعل من أهمها والأكثر تداول ومرجعية المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978 على أنها : «التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها»[6]، وأيضا التعريف الصادر عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980، والذي عرفها على أنها : "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع "[7]. وقد عرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على أنها : "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرات الأجيال المستقبلة لتلبية احتياجاتهم "[8].

4.1. دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة :

1-4-1. الطاقة المتجددة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة : لقد تعرض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين الى العلاقات بين الطاقة والأبعادالبيئية للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بحماية الغلاف الجوي من التلوث الناجم عن استخدام الطاقة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وفي قطاعي الصناعة والنقل على وجه الخصوص، حيث دعت الأجندة 21 الى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثيرات السلبية لقطاع الطاقة مع مراعاة العدالة في توزيع مصادر الطاقة وظروف الدول التي يعتمد دخلها القومي على مصادر الطاقة الأولية أو تلك التي يصعب عليها تغيير نظم الطاقة القائمة بها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا للحد من التأثيرات البيئية غير المرغوبة لقطاع الطاقة، مثل انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ودعم برامج البحوث اللازمة للرفع من كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة، اضافة الى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي النقل والصناعة.

2-4-1. الطاقة المتجددة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة :

- **الطاقة المتجددة والتنمية البشرية :** تتضح العلاقة بين التنمية البشرية والطاقة من خلال الارتباط القوي بين متوسط استهلاك الفرد من الطاقة ومؤشر التنمية البشرية وخاصة في الدول النامية، كمايؤدي استهلاك الفرد من مصادرالطاقة التجارية دورا هاما في تحسن مؤشرات التنمية البشرية عن طريق تأثيرها في تحسين خدمات التعليم والصحة وبالتالي مستوى المعيشة، وتعطي الكهرباء صورة واضحة حول ذلك، اذ تمثلمصدرا لا يمكن استبداله بمصدر آخر للطاقة في استخدامات كثيرة كالانارة، التبريد والتكييف وغيرها.

- **تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غيرالمستدام :** يمثل قطاع الطاقة واحد من القطاعات التي تتنوع بها أنماط الانتاج والاستهلاك، والتي تتميز في معظمها بمعدلات هدر مرتفعة، وفي ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة للنمو السكاني فان الأمر يتطلب تشجيع كفاءة استخدام وقابلية استمرار موارد الطاقة من خلال وضع سياسات تسعير ملائمة من شانها اتاحة حوافز زيادة كفاءة الاستهلاك والمساعدة على تطبيق الاصلاحلا القانونية والتنظيمية التي تؤكد على ضرورة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتنمية موارد الطاقة المتجددة اضافة الى تسهيل الحصول على التجهيزات المتسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة والعمل على تطوير آليات التمويل الملائمة.

2. تشخيص واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر

1. الهياكل التنظيمية والمؤسساتية في مجال الطاقات المتجددة بالجزائر : حضيت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر بالاهتمام منذ عام 1980 باعطاء أهمية بالغة للملف الخاص بها من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية في عام 1982 ومن ثم بدأت في اعداد الوسائل الأساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية فانطلقت بخمس مراكز تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعة لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة. كما تم انشاء الهيئات المؤسساتية ومن ضمنها :

أ. مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة (C.D.E.R) [9] : وتتلخص مهام هذا المركز في : - جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات: الشمسية الريحية، حرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية. - صياغة أعمال البحث الضرورية لتطوير انتاج الطاقات المتجددة واستعمالها. - صياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان المتجددة واستعمالها.

ب. وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.D.E.S) : هذه الوحدة مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وانجاز نماذج تجريبية تتعلق بـ : - التجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي والفلاحي ؛ - التجهيزات الشمسية بفعل الانارة الفولتية وذات الاستعمال المنزلي والفلاحي ؛ - التجهيزات والأنظمة الكهربائية، الحرارية، الميكانيكية والتي تدخل في تطوير التجهيزات الشمسية في استعمال الطاقة الشمسية.

ج. وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRUE) : تم انشاؤها من طرف الحكومة من أجل تنشيط تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيس في التنسيق ومتابعة اجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الاطار مع مختلف القطاعات (الصناعة، النقل، الفلاحة...الخ).

د. نيو اينارجيالجيريا "نيال" (New Energy Algeria) [10]**:** وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركو الوطنية سونلغاز ومجمع SIM المواد الغذائية، تم انشاؤها سنة 2002، وتتلخص مهمامها في : - ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها. - تعيين وانجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات الجديدة والمتجددة، والتي تكون لديها فائدة مشتركة بالنسبة للشركاء داخل الجزائر وخارجها. ومن أهم مشاريعها والتي شرعت في تنفيذها خلال 2005 :
- مشروع 150 ميغاوط تهجين شمسي غاز في حاسي الرمل، يمثل الجزء الشمسي فيه 30%. - مشروع انجاز حظيرة هوائية بطاقة 10ميغاواط في منطقة تندوف. - استعمال الطاقة الشمسية في الانارة الريفية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي.

ان السياسة الوطنية لترقية الطاقات المتجددة هي مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية تتمثل في :
- قانون ترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 04-09 الصادر في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة.

- قانون التحكم في الطاقة، والمتمثل في القانون رقم 99-09 الصادر في 08 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.

- قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز والمرسوم التنفيذي الذي تبعه والمتعلق بتكاليف التنويع، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 02-01 الصادر في 05 فيفري 2002 والمتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طرق القنوات.

2. واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر : الجزائر واحدة من بين الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة، وفيما يلي نحاول عرض لبعض المشاريع التي بادرت بها في هذا المجال :

1.2. ففي مجال الطاقة الشمسية : بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع انشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينيات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988، مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، وانجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 كيلواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة وانشاء وحدة لانتاج الخلايا الشمسية ووحدة لتطوير تقنية السيليسيوم بهذا المركز الذي كان يحوي أحد أكبر أفران الطاقة الشمسية، رغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا جدا بالجزائر وغير مستخدمة بالشكل المطلوب، وان كانت الجزائر قد اعتمدت قانونا خاصا بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول الى نسبة 5% خلال سنة 2012 و10% بحلول سنة[11] 2020. ويهدف تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر إلى تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات توزيع الطاقة، ويتمثل الهدف الآخر في المساهمة بابقاء احتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية مجددة سيما الشمسية منها. وحسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر ما بين 2000 و3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلوواط في الساعة من الطاقة على مساحة 1م^2 على كامل التراب الجزائري، أي أن القوة تصل إلى 1700 كيلوواط/م^2 في السنة في الشمال و2263 كيلوواط/م2 سنويا في الجنوب، لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب باستثناء مشاريع انجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغاوات في منطقة تندوف بالتعاون بين شركة **NEAL** وبين سوناطراك وسونلغاز ومجموعة سيم (السميد الصناعي لمتيجة)، واستعمال الطاقة الشمسية في الانارة الريفية بمنطقة اسكرام التابعة لولاية

تمنراست الجنوبية، بما يكفل توصيل الكهرباء إلى1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا، بالاضافة إلى انجاز أول محطة هجينة لتوليد الكهرباء العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تيلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهي بذلك تمثل أكبر حقل غازي في افريقيا مرشحة لان تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف وتتربع على مساحة 64 هكتارا حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 مترا[12]. كما تمت برمجة محطتين أخريين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة المغير بولاية الوادي بشرق البلاد ومحطة النعامة بولاية البيض بغرب البلاد. وفي الفترة الممتدة بين 2016-2020 سيتم انجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغاواط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بـ 1200 ميغاواط. وهناك برنامج يمتد إلى غاية 2030 بطاقة 600 ميغاواط/سنويا ابتداء من 2013.

وقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الاشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة اشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى لاشراق الشمس على المستوى العالمي، وهو مادفع بالوكالة الى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول اقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري، وبناء عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 لانتاج حوالي 5% من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها الى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر اسبانيا[13]. بالاضافة الى المشروع المتعلق بصنع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة ومن المقرر أن يدخل هذا المشروع بطاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و 120 ميغاواط حيز الإنتاج سنة 2012. ويسير هذا الاتجاه نحو التصدير مع مخطط أخر محلي لإنتاج 20% بحلول العام 2020.

والجدير بالاشارة أن الجزائر تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر بـ 4 مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، و60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية، ولأجل ذلك شرعت الجزائر في انشاء محطة للطاقة الهجينة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى العالم التي تعمل بالمزج بين الغاز والطاقة الشمسية، بالاضافة الى انشاء ثلاث محطات أخرى للطاقة الهجينة بقوة 400 ميغاواط شمسي والتي ستكون موجهة للاستهلاك المحلي فحسب، وبالتالي فتفعيل الطاقة الهجينة من شأنه حماية مخزون الجزائر من الغاز الطبيعي، لأن استعماله في انتاج الكهرباء قد استنزف حوالي 48% من احتياطي الطاقة الغازية، وبالتالي أصبح الاعتماد على الطاقة الشمسية هو الحل الأمثل، خاصة بعد ارتفاع تكلفة الكهرباء المنتجة بالغاز الطبيعي علما أن مقدار الاستهلاك الطاقوي في الجزائر يترواح ما بين 25 و30 ألف ميغاواط سنويا، في حين يمكن الاعتماد على 9.13 ألف ميغاواط في السنة كطاقة ناتجة عن الخلايا الشمسية.

2.2. طاقة الرياح : يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان الى آخر نتيجة الطوبوغرافيا وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر الى منطقتين جغرافيتين كبيرتين :

- الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا.

- منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار[14]. وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتترواح ما بين 2 إلى 6م/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

3.2. الطاقة المائية : ان حصة قدرات الري حظيرة الانتاج الكهربائي هي 5 أي حوالي 286 جيغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة، وخلال 2005 تم اعادة تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة بولاية جيجل بقدرة 100 ميغاوات.

4.2. طاقة الحرارة الجوفية : يشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40°م، والمنبع الحار أكثر هو منبع المسخوطين 96 °م، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي على العموم تسربات لخزانات موجودة في باطن الأرض تدفق لوحدها أكثر من 2 م/ثا من الماء الحار وهي جزء صغير فقط مما تحويه الخزنات، كما يشكل التكون القاري الكبيس خزانا كبيرا من حرارة الأرض الجوفية، ويمتد على آلاف الكيلومترات المربعة ويسمى هذا الخزان طبقة ألبية، حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة الى 57°م،

ولو تم جمع التدفق الناتج من استغلال الطبقة الألبية والتدفق الكلي لينابيع المياه المعدنية الحارة فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من700 ميغاواط.

5.2. طاقة الكتلة الحيوية : حيث تنقسم الجزائر الى منطقتين : المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90 من المساحة الاجمالية للبلاد. ومنطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار، أي حوالي 10 من مساحة البلاد، وتغطي الغابات فيها حوالي 1800000 هكتار، في حسن تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000 هكتار.

3. دراسة حالة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر

1.3. أهمية وأهداف مشروع كهربة عشرون قرية في الجنوب الكبير بالطاقة الشمسية : أبرزت نتائج تطبيق البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد قرى الصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتوفولطية وتشيرالاحصاءات التي تمت في الثلاثي الأول من سنة 1994 أن 6300 مركز يحتوي على 270000 ساكن ويتطلب أكثر من 40000 ألف كيلومتر من الشبكة الخاصة لسد احتياجاتها الضرورية، ويختص هذا البرنامج بايصال الكهرباء لِـ 20 قرية نائية في الجنوب ذات المعيشة القاسية والبعد على الشبكة، بسبب صعوبة ايصال الكهرباء لها بالوسائل التقليدية كالبترول، وهذه القرى المعنية متواجدة في ولايات الجنوب (تندوف، تامنغست، أدرار واليزي) وتعتبر شركة سونالغاز المؤسسة المسؤولة عن انجاز هذا البرنامج، لذلك بادرت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الأجنبية وكذا مراكز البحث والتنمية بحكم أن لها الأولوية لخوض مهمة تطبيق التقنيات التي تستجيب للتكنولوجيات الاقتصادية والمشاكل المتعلقة بتزويدها للمناطق النائية، ومن أهداف المشروع نذكر ما يلي :

- ايجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طريقها للنفاذ.
- استخدام مصدر طاقة نقي ونظيف وغير ناضب.
- باستخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الانارة في القرى النائية وكذا ترقية الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس.
- توفير مناصب شغل جديدة وفي مختلف القطاعات لامتصاص البطالة.
- اقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى اقامة المشاريع التنموية.
- تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء الى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن.
- المساهمة في محاربة ظاهرة النزوح وذلك عن طريق توفير طاقة لاستخدامها في مختلف المراحل الزراعية.
- دراسة وضعية الأجهزة التي تستجيب للمحيط الطبيعي والصعب وذات درجات الحرارة المرتفعة والرمال.
- مقارنته مع العائد الاقتصادي للبترول والقوة الحرارية قوة الضغط للكهرباء المقدمة للمناطق النائية.
- استعمال حد محكم فيه لوسائل البطاريات وهذا مايتفادى التقطعات الكهربائية التقليدية.
- تحديد الطاقة عن طريق التسيير الجيد لتوزيع الطاقة بواسطة محدد، هذا المحدد ذو ميزتين :

1- تسجيل منحنى تعبئة ووحيد الاستهلاك من الطاقة اليومية ؛ 2- التوقف واعادة التشغيل الأوتوماتيكي للبطارية.

كما أن هذا البرنامج يساعد على التحكم في هذه التكنولوجيا مع اختباره للخدمات المقدمة من خلال الأجهزة ذات الفعالية في توزيع نوعية دائمة للخدمات المطلوبة والتي ترتكز على ضمانه مردودية فعلية والتي تستجيب للمتطلبات المتعلقة بالصيانة وتسيير الطلب عليها. ومؤسسة سونلغاز مستعدة لوضع كل الوسائل المتعلقة بالقدرة في مجال تسيير الاطارات التي تستجيب لها حتى تضمن التوزيع الخاص بالطاقة مع توفير الخدمات الضرورية، وبذلك تتحمل خلالالفترة الانتقالية هذه التكاليف بالتعاون مع الجهات المحلية، كما تسمح لها بدراسة الأنظمة الفوتوفولطية والهيئات المستعملة وفي نفس الوقت تحسين نظام التسيير، لهذا ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج وضعت تحت تصرف هذا النظام الفوتوفولطي جميع الوسائل المتعلقة به مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الجنوب لتركيب أجهزة بسيطة والتي تستطيع أن توفر طاقة ضرورية تكفي لتغطية احتياجات السكان.

2.3. الاختبارات التقنية للمشروع :

- القوة المطلوبة : ان هرم التكاليف لكل ساكن غير محدد بدقة، الا أن الدراسات المتعلقة بالأجهزة الفوتوفولطية توصلت إلى أن قوة وحدوية من نوع 1.5 كيلواط كالوري و3 كيلواط كالوري و6 كيلواط كالوري يمكن أن تزود بانتضام ما بين 3 و10 مساكن بناء على تجميع السكان، في حين الوسائل المتعلقة بالنظام البسيط والفردي ذو قوة ثقيلة

تتراوح ما بين 360 واط كالوري و720 واط كالوري والتي تستعمل لوسائل استثنائية والبعيدة جدا ولضخ المياه، وتجدر الاشارة إلى أن هذه التكاليف المقدرة من طرف الجهات المعنية والخاصة بكل عملية انجاز كهربائية من الصعب التحكم فيها، مع أن كل قوة ضغط تستعين بقوة أخرى مجاورة أو مساعدة، الا أن هذه الأنظمة تستطيع أن تتفادى استعمال الشبكات ذات القوة الضعيفة مع مرونتها للاستعمال وفعاليتها في الصيانة لوسائلها وتركيباتها، في حين التوقعات اليومية لعينة من السكان أظهرت أن الاستهلاك المتوقع للسكان في بداية الاستعمال يتروا ح مابين 1.5 كيلواط /سا في اليوم كحد أدنى و6 كيلواط /سا في اليوم كحد أقصى وهذا ما يمثل استهلاك 3 مصابيح وثلاجة وتلفزة وجهاز راديوا ومبرد هوائي[15].

- الضغط : الاستعمال الشبه جماعي يوضع تحت التصرف قوات تمكن من تقديم ضغط مستمر شبه مرتفع لمخرجات الأنظمة تقارب 110 فولت، أي مايعادل قوة بطارية ضعيفة، وهذا الضغط يسمح لنا باسغلاله لوسائل 110 فولط وهو ذو مردودية مرتفعة والذي يمكن من تزويد وتموين الأجهزة الكهرومنزلية، مع الميزة الأخرى المتمثلة في توزيع كهرباء بقوة 220 فولط وهذا لتشغيل وسائل الانتاج الوطنية كالتلفزة ، المصابيح و الثلاجات.

3.3. واقع الانجاز الميداني للمشروع :

- قرية مولاي لحسن : أول قرية بدأت التشغيل هي : مولاي لحسن بولاية تامنغراست والتي تتواجد ما بين تامنغاست وعين صالح بواسطة الصحراء والتي تصل بها الحرارة إلى 48 درجة مئوية في الصيف وهي مجهزة كلية بالطاقة الشمسية عن طريق :

نظام شمسي فولتوفولطي بقوة 6 كيلواط كالوري لتوفير الاحتياجات الطاقوية الضرورية لـ 20 مسكن القاطنين بها، وقد بدأ التشغيل به سنة 1998 وقد أنجز أكثر من 1300 كيلواط/سا.

سخان الماء بالطاقة الشمسية لسعة 200 لتر مستعمل للتوزيع العمومي وتزويد السكان بالماء الصحي ومن أجل تخفيف استهلاك الغاز وتفادي استعمال الحطب والوسائل الأخرى.

- القرى الأخرى التي بدأت في التشغيل :

- **قرية غار جبيلات** بقوة اجمالية 34.5 كيلواط كالوري موزعة على 11 أجهزة الأنظمة الفوتوفولطية ذات أنواع مختلفة للتوزيع لما يقارب 50 مسكن ومختلف المرافق العمومية الأخرى.

- **قرية حاسي منير**، قوة اجمالية 21 كيلواط كالوري، عدد الأنظمة الفوتوفولطية ما بين 4-24 مسكن.

- **قرية تاحيفات** بقوة اجمالية 61.5 كيواط كالوري بعدد أنظمة فوتوفولطية متوقعة ما بين 14-100 مسكن، وقد بدأ التشغيل بالموازاة لنظامين بقوة 12 كيلواط كالوري لتزويد 20 مسكن والباقي في طريق التشغيل.

- **قرية عين دلاغ**، بقوة اجمالية 15 كيلواط كالوري بعدد أنظمة فوتوفولطية ما بين 3-25 مسكن.

- **قرية عراق** بقوة اجمالية مركبة 52.5 كيلواط كالوري عدد الأنظمة الفوتوفولطية المتوقع ما بين 12-88 مسكن المنجز فعلا والذي بدأ في التشغيل، 3 أنظمة بقوة 12 كيلواط كالوري لتزويد 20 مسكن والباقي في طريق التشغيل.

- **قرية تاماجارت** بقوة اجمالية 24 كيلواط كالوري لعدد أنظمة فوتوفولطية ما بين 8-42 مسكن والمستغل منها فعلا نظام واحد بقوة 6 كيلواط كالوري لتزويد 10 مساكن للاحتياجات اليومية والباقة ينطلق في تشغيلها لاحقا.

خلاصة : ان مشاكل نموذج الطاقة العالمية ليست مشكلة موارد بالدرجة الأولى بقدر ما هي مشكلة سياسات وتكنولوجيا، فتحديد الخيارات الطاقوية البديلة يعتبر عنصرا هاما في سياق التحول نحو نموذج مستدام، والجزائر احدى الدول التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا في اعتمادها لسياسة طاقوية تنطلق من ايجاد العناصر البديلة الفعلية التي تحقق ذلك وهذا من أجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة واستغلالها وادارتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة وهو الأمر الذي أكد عليه البيان الختامي لقمة أوبك الثالثة التي تم عقدها في الرياض أواخر 2007، ومن خلال دراسة الحالة التي تم تسليط الضوء عليها والمتمثلة في مشروع تطبيق الطاقة الشمسية الفوتوفولطية في الجنوب الكبير للجزائر، فما أمكن الوصول اليه كملاحظة هامة للتحكم في تشغيل وتزويد هذه القرى كلية بالطاقة الشمسية الفوتوفولطية ليس بالأمرالسهل وذلك بسبب تباعد السكان وتجميعهم في مناطق وذلك لما يتصفون به من تركيبات اجتماعية يصعب التوفيق بينها، اضافة إلى ما تتطلبه العملية من

استثمارات في هذا المجال رغم توفر التكنولوجيا عن طريق الوحدات التطبيقية لتنمية تكنولوجيا الحرارة الفوتوفولطية لوحدة بوزريعة وغيرها. الا أنه مع تطبيق التكنولوجيا الحديثة الخاصة بالخلايا السيليكونية وانشاء سوق خاصة بتسويقها فان السياسة الطاقوية في جانبها الخاص بالطاقات المتجددة تستجيب للمتطلبات والاحتياجات الضرورية خاصة منها لسكان المناطق النائية من الوطن ولو على المدى البعيد تماشيا مع سياسة الطاقة التقليدية الأخرى، من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تستجيب لتساؤلها الخاص بحماية البيئة متى اعتمدنا تطبيق واستغلال طاقة نظيفة كالطاقة الشمسية. لذلك ومن أجل تحقيق فعالية في استغلال هذا النوع من الطاقات، نقترح جملة من **التوصيات** :

– ضرورة انشاء بنك لمعلومات الاشعاع الشمسي ودرجات الحرارة وشدة الرياح وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدورية الضرورية لاستخدام الطاقة الشمسية.

– الدعم المادي والمعنوي وتنشيط حركة البحث في مجالات الطاقة المتجددة.

– القيام بمشاريع رائدة وكبيرة نوعا ما وعلى مستوى يفيد بلادنا كمصدرآخر للطاقة.

– تنشيط طرق التبادل العلمي والمشورة العلمية بين البلدان العربية والدول الرائدة في هذا المجال، من خلال عقد الندوات واللقاءات الدورية.

– تطبيق جميع سبل ترشيد الحفاظ على الطاقة ودراسة أفضل طرقها بالاضافة إلى دعم المواطنين اللذين يستعملون الطاقة الشمسية في منازلهم.

الإحالات والمراجع :

[1]- منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، العدد : 2007،33، ص : 112.

[2]- رياض شديد، " إمكانيات وفرص تعزيز الطاقات المتجددة في لبنان"، مجلة أبعاد، لبنان أكتوبر 1998، ص:88.

[3]- رياض شديد، مرجع سبق ذكره، ص : 90.

[4]- وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، "دليل الطاقات المتجددة"، الجزائر2007،ص : 39.

[5]- دوجلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2000، ص : 17.

[6] - 02/15/2008,http://www.prcteam.gemzo.net/SUB(1).html.

[7] - Corinne Gendron, "le développement durable comme compromis», Publications de l'université Qubec,2006,p:166.

[8]- وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة، مرجع سبق ذكره، ص : 77.

[9] - CHAOUCHE Yelles, ZOHRA Fatima, Utilisation des ressources naturelles et des énergie renouvelables en économie de l' environnement, "Séminaire national de Economie de l'environnement et développement durable", centre universitaire de MEDIA le 06-07Juin2006, p : 01.

[10]- كامل الشيرازي، "الجزائر تحضر لتصبح بلدا منتجا للكهرباء"،2008/02/17، على الرابط الالكتروني http://www.elaph.com/Elaph web/Economics/2008/2/304985,htm

[11]- وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، مرجع سبق ذكره، ص :41.

[12] - B.Mohmed,Le triangle, Février 2000,p 4.

[13]- وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، مرجع سبق ذكره، ص :41.

[14] - B.Mohmed,Op.Cit,p 4.

[15]- عمر شريف، اقتصاديات الطاقة المتجددة والآثار الاقتصادية لمجالات استخدامها، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 2008، ص : 14.

دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة الجزائر

د. عمر صخري
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3
أ. عبادي فاطمة الزهراء*
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة سعد دحلب- البليدة - الجزائر

ملخص : في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، وجب على هذه الأخيرة ضرورة السعي المستمر لتحسين أدائها وذلك دون إهمال متطلبات الحفاظ على البيئة، ولقد اتجهت الإدارة المعاصرة للبحث عن السبل التي تساعدها في الموازنة بين الهدفين، حيث اهتدت الى نظم إدارة البيئة، كوسيلة تمكنها من تحسين أدائها الاقتصادي وكإطار يجسد مدى احترام المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية؛ ويكون تطبيق هذه النظم اختياريا في المؤسسات الاقتصادية ويصبح إجباريا في حالة تعامل هذه الأخيرة مع الأسواق الخارجية، ويعتمد نجاح تطبيق نظم إدارة البيئة على قدرات المؤسسة وطموح القيادة الإدارية فيها، إضافة الى الدور التي تقوم به الدولة في دعم تطبيق هذه النظم.

الكلمات المفتاح : نظم إدارة البيئة، مسؤولية اجتماعية، جباية بيئية، عقود اتفاقية.

تمهيد : تعمل المؤسسات الاقتصادية في ظروف تنافسية تحتم عليها السعي المستمر لتحسين أداءها، لذلك لا بد عليها من إتباع الخطط اللازمة للوصول إلى تحقيق أهدافها، وذلك في ضوء مراعاة الحفاظ على البيئة كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية.

وقد ظهرت نظم إدارة البيئة كمدخل حديث في الإدارة يساعد المؤسسات على تحسين أداءها وصورتها أمام المجمع ككل، إضافة الى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في مواجهة مشاكل المجتمع وتطويره.

ومن أجل تحقيق هذا النظام بنجاح، لا بد من وجود سياسة واضحة داخل المؤسسة، لتوضيح آليات العمل المطبقة، والتي تقوم الإدارة العليا بالسهر على تنفيذها والتقيد بها، إضافة الى الاستفادة من كل الآليات الحديثة المطبقة في هذا المجال، في إطار المساعدات الخارجية المقدمة سواء كانت من طرف الدولة أو أي جهات مختصة.

إشكالية الدراسة : من خلال ما سبق يمكن بلورة تساؤل جوهري على النحو التالي :

ما هو دور الدولة الجزائرية في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ؟

من خلال هذا السؤال الجوهري يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- هل تطبيق نظام لإدارة البيئة هو لأغراض تحسين سمعة المؤسسة أمام المتعاملين وترسيخ مدى اهتمامها بمسؤوليتها الاجتماعية فقط ؟
- هل تعد نظم إدارة البيئة ضرورة حتمية على كل المؤسسات الاقتصادية ؟
- هل يجب أن يبقى دور الدولة ينحصر في مجموعات الإجراءات الوقائية لحماية البيئة، أم يجب عليها وضع آليات تحفز المؤسسات الاقتصادية على إبداء الرغبة الطوعية في حماية البيئة ؟
- هل الأساليب الطوعية لحماية البيئة تحقق الأهداف المرجوة منها ؟

فرضيات الدراسة : من خلال الأسئلة الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- إن تطبيق نظام لإدارة البيئة هو لأغراض تحسين سمعة المؤسسة أمام المتعاملين وترسيخ مدى اهتمام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع ككل؛
- نظم إدارة البيئة ليس ضرورة حتمية على كل المؤسسات الاقتصادية، بل هي نظم اختيارية؛

* fati_ab09@yahoo.fr

- على الدولة بذل كل الجهود واستعمال الطرق التي تكفل إنجاح تطبيق نظم إدارة البيئة؛

- تبقى الأساليب الطوعية كأساليب تكميلية، بحيث لا تضمن هذه الأساليب المشاركة الأكيدة للمؤسسات الاقتصادية في تطبيق نظم إدارة البيئة.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها حلقة ربط بين موضوعين هامين هما : الحفاظ على البيئة وبين التحسين المستمر للأداء الاقتصادي للمؤسسة، وذلك من خلال تطبيق نظم إدارة البيئة، مع الإشارة الى دور الدولة الجزائرية في دعم تطبيق هذه النظم من خلال إتباع الطرق القانونية والجبائية وكذا الاتفاقية لضمان التطبيق الناجح لهذه النظم.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية تطبيق نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية، وذلك نظرا لأثرها الايجابي على أداء هذه الأخيرة، إضافة إلى إبراز دور الدولة في دعم المؤسسات التي تتبنى تطبيق هذه النظم، من خلال تقديم المساعدات اللازمة لإنجاح تطبيق هذه الأخيرة.

منهجية الدراسة : لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقسم الإطار العام للموضوع الى دراسة المفاهيم النظرية المتعلقة بنظم إدارة البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، إضافة الى دراسة حالة الجزائر من خلال عرض مختلف الطرق المنتهجة لدعم تطبيق نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية، للوصول في الأخير الى النتائج والاقتراحات.

خطة الدراسة : ومن أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى العناصر التالية :

1. نظم إدارة البيئة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛
2. الهياكل المعينة بحماية البيئة في الجزائر؛
3. أساليب دعم تطبيق نظم إدارة البيئة في الجزائر.

1. نظم إدارة البيئة و علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تعبّر نظم إدارة البيئة كأسلوب إداري حديث عن مدى اهتمام المؤسسة بمراعاة البيئة التي تنشط فيها كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية، لذا سنتطرق فيما يلي الى مفهوم نظم إدارة البيئة و فوائد تطبيقها وكذا علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

1.1 تعريف نظم إدارة البيئة : تعرف نظم إدارة البيئة على أنها: "مجموعة من السياسات والمفاهيم والإجراءات والالتزامات وخطط العمل التي من شأنها منع حدوث عناصر التلوث البيئي بأنواعه، وتفهم العاملين في المؤسسات المختلفة لذلك النظام كل في اختصاصه، هذا بالإضافة الى تطبيق هذه الأساليب والإجراءات في الواقع العملي، وإعداد تقارير دورية عن نتائج ذلك التطبيق".[1]

ونظم إدارة البيئة هي جزء من نظم إدارة شاملة لمؤسسة ما وهي تشمل البناء التنظيمي وأنشطة التخطيط والمسؤوليات والإجراءات العملية ومصادر التطبيق والمحافظة على الأداء البيئي الجيد وتشمل أوجه الإدارة التي تخطط وتنمي وتطبق وتراجع وتحافظ على السياسة البيئية للمؤسسة وأغراضها وأهدافها؛

2.1 فوائد تطبيق نظم إدارة البيئة : تساهم نظم إدارة البيئة في مساعدة المؤسسات على دمج مساعي المحافظة على البيئة كجزء عادي من عملياتها والإستراتيجية الموضوعة، ومن بين مزايا تطبيق هذه النظم في المؤسسات نجد أن :[2]

المؤسسة التي تطبق نظاما لإدارة البيئة تستفيد ماليا من وفورات في التكاليف من خلال الإنتاج الأنظف، إضافة الى تقليص الآثار المترتبة على حوادث العمل كتكلفة العلاج وتوقف العمل، كما أن العمل بالأدوات المالية الاقتصادية مثل الضرائب أو الرسوم المفروضة على الانبعاثات (النفايات) تساعد في خفض مستويات التلوث؛

ومن خلال تطبيق نظام لإدارة البيئة تستطيع المؤسسة التخلص من الضغوط المتزايدة عليها من بعض الأطراف مثل المؤسسات المالية، مؤسسات التأمين، المساهمين والموظفين، وكذا ضغوطات جماعات المصالح البيئية والمستهلكين وعامة الناس، وذلك نتيجة تنامي الوعي في المجتمع بالأعمال المتعلقة بالبيئة، كما أن الآثار المترتبة على حوادث العمل تعتبر كدعاية سلبية تضر بصورة المؤسسة أمام العامة والسلطات، وفي إطار تزايد حجم السياسات والقوانين واللوائح الملزمة باحترام البيئة، فإن تطبيق نظام لإدارة البيئة يساعد المؤسسة في الالتزام باحترام التشريع المطبق.

من خلال ما سبق يتضح أن الفوائد التي تتحصل عليها المؤسسة لا تقتصر على تحسين صورتها أمام المجتمع الذي تنشط فيه فحسب، فلتطبيق هذه النظم فوائد أخرى أهمها الفوائد المالية التي تستفيد منها المؤسسة والتي تساعدها في

الحد من التكاليف والحصول على تسهيلات من قبل المؤسسات المالية والحكومية، إضافة الى تطوير أداء ها العام، حيث أن أهم ما يميز نظم إدارة البيئة هو التحسين المستمر، الامر الذي ينعكس على تحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسة.

3.1. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعلاقتها بحماية البيئة : حتى وقتنا الراهن لم يتم تحديد تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث لا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها من طبيعتها الطوعية، و عموما هي تعبّر عن التزام المؤسسة وموظفيها والمجتمع بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة.

ويتوقف نجاح قيام المؤسسات بدورها في المسؤولية الاجتماعية على التزامها بثلاثة معايير هي :[3]

الاحترام والمسؤولية، بمعنى احترام المؤسسة للبيئة الداخلية (العاملين) والبيئة الخارجية (أفراد المجتمع)، دعم المجتمع ومساندته اضافة الى حماية البيئة، سواءً من حيث الالتزام بتوافق المنتج مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

ومن هنا يتضح العلاقة الوطيدة بين المسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة من خلال تقديم منتجات تتوافق مع البيئة والمشاركة في حل المشاكل البيئية والتقليل منها.

2- الهياكل المعنية بحماية البيئة في الجزائر

تعددت الأجهزة المكلفة و المهتمة بحماية البيئة في الجزائر بين أجهزة مركزية و أخرى محلية هذا الى جانب الجمعيات المهتمة بحماية البيئة والتي سيتم التطرق إليها فيما يلي.

1.2. الأجهزة المركزية المكلفة بحماية البيئة : تعاقب دور حماية البيئة في الجزائر على عدة أجهزة مركزية قبل صدور قانون 83-03 وبعده بحيث :[4]

استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974، وكانت أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة، تقدم هذه اللجنة للحكومة الخطوط العامة لسياسة البيئة في إطار التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،[5] ولم يصدر المرسوم المنظم لصلاحياتها إلا بعد سنة واحدة من إنشائها، وتم إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبيئة بسنتين بعد تنظيم الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة؛[6]

تم إلحاق موظفو الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة وكذلك وسائلها المادية بوزارة الري و استصلاح الأراضي وحماية البيئة دون تحديد لصلاحياتها، وذلك بعد إنهاء نشاطات اللجنة الوطنية للبيئة؛[7]

بعد التعديل الحكومي 1979 تم استحداث كتابة الدولة لغابات والتشجير وانحصرت صلاحياتها البيئية في الحماية من أي ضرر من شأنه أن يمس أو يتلف أو يخل بتوازن البيئة،[8] وبدورها لم تعمر كتابة الدولة للغابات والتشجير إلا سنة واحدة مما يؤكد مرة أخرى عدم وضوح مهمة حماية البيئة التي كانت تتقاذفها مختلف الهياكل المركزية؛

وبعد التعديل الحكومي لسنة 1980 أعيد تنظيم كتابة الدولة للغابات والتشجير بكتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي ومن بين أهم ما أنيط بها حماية الطبيعة واستخدامها للرفاهية الجماعية[9]، وقد حافظت على نفس صلاحيات كتابة الدولة للغابات والتشجير في مجال الفلاحة والثروة الزراعية؛

وفي سنة 1983 صدر قانون حماية البيئة 83-03 والذي يهدف إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة التي ترمي إلى :[10]

حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكلة وإضفاء القيمة عليها، اتقاء كل شكل من أشكال التلوث والمضار ومكافحته وكذا تحسين إطار المعيشة ونوعيتها؛

إلا إن التصريح بحيوية موضوع حماية البيئة بالنسبة للمصلحة الوطنية لم يوقف حالة عدم الاستقرار وكثرة تداول مختلف الوزارات على ملف البيئة، واستمرت بنفس الوتيرة، ليعرف الاستقرار لأول مرة بإنشاء وزارة خاصة وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2001، والتي عرفت تنظيما دقيقا للهياكل التي تضم المديريات والمديريات الفرعية التي تضطلع بحماية البيئة والحفاظ على الإقليم؛[11]

نلاحظ أن عدم استقرار الجهات المركزية التي كلفت بقطاع البيئة على الرغم من وجود اهتمام بهذا القطاع منذ سنة 1974، نتج عنه عدم وجود إستراتيجية واضحة لحماية البيئة، هذا ما أدى الى استحداث وزارة مختصة بتهيئة الإقليم وحماية البيئة، غير أن هذه الوزارة ليست المسؤولة الوحيدة عن حماية البيئة، حيث أن الهيئات المحلية وكذا الجمعيات لها دور بارز في هذا المجال.[12]

2.2. الهيئات المحلية : للولاية والبلدية دور هام في حماية البيئة لما لهما من اختصاصات في هذا المجال بحيث :[13]

تشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهيئة الإقليم وحماية البيئة[14]، ومن بين الاختصاصات المتعلقة بحماية البيئة نجد أنه يحدد مخطط التهيئة العمرانية للولاية

ويراقب تنفيذه[15]، ضمان حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية وتجهيز القرى وترقية الأراضي الفلاحية،[16] العمل على التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من الأوبئة، والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية، وتشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات التي تستقبل الجمهور وفي ومواد الاستهلاك.[17]

أما البلدية فهي تعد مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه وتنفذه، بانسجام مع مخططات الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية[18]، أما عن دور البلدية في حماية البيئة والواردة في قانون البلدية 90-08، فيكمن في صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة ومكافحة التلوث وحماية البيئة،[19] كما أنها تتكفل بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء بهدف تحسين إطار الحياة كما تسهر على حماية التربة والموارد المائية وتساهم في استعمالها الأمثل.[20]

3.2. دور الجمعيات في حماية البيئة : أجاز قانون البيئة لسنة 1983 إنشاء الجمعيات للمساهمة في حماية البيئة، ولكن دون تبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه و كيفيات تدخلها، كما أن القضاء من جهته لم يعترف للجمعيات بهذا الدور، إلا أن المشرع وفي ظل قانون البيئة الجديد 03-10، قد أتاح للجمعيات التي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، أن تساهم في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة[21]، كما أعطى الحق في رفع الدعاوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام[22]، كما أتاح للأشخاص الطبيعيين الذين تعرضوا لأضرار فردية، أن يفوضوا جمعية معتمدة قانوناً لكي ترفع باسمهما دعوى تعويض أمام أية جهة قضائية.[23]

3- أساليب الدولة الجزائرية في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية

في إطار الحفاظ على البيئة اعتمدت الجزائر على عدة أساليب من شأنها أن تدعم تطبيق نظم لإدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية، تكمن هذه الأساليب في :

1.3. الأساليب الوقائية لحماية البيئة : هناك مجموعة من الوسائل القانونية الوقائية المطبقة في الجزائر من أجل حماية البيئة، بدأ بنظام الترخيص، الإلزام، الحظر والتقارير إلى نظام دراسة التأثير :[24]

يقصد بالترخيص الإذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين، الهدف منه تقييد حريات الأفراد بما يحقق النظام العام داخل المجتمع، وفي التشريع الجزائري أمثلة كثيرة على نظام التراخيص تشمل : رخصة البناء وحماية البيئة- رخصة استغلال المؤسسات المصنفة[25]- رخصة استعمال واستغلال الغابات- رخصة الصيد- رخصة استغلال الساحل والشاطئ؛

الإلزام هو عكس الحظر، لأن هذا الأخير إجراء قانوني وإداري يتم من خلاله منع إتيان النشاط، في حين أن الإلزام هو ضرورة القيام بتصرف معين، ومن الأمثلة التي تجسد أسلوب الإلزام، نجد أنه في إطار حماية الهواء والجو نصت المادة 46 من قانون 03-10 على أنه يجب على الوحدات الصناعية اتخاذ كل التدابير اللازمة للتقليص من استعمال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأوزون.

ويعتبر نظام الحظر وسيلة قانونية تقوم بتطبيقه الإدارة، تهدف من خلاله منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها، وبرجوعنا إلى قوانين حماية البيئة نجد الكثير من هذه القواعد فلقد نص قانون 03-10 على أمثلة للحظر في المادة 33، والتي نصت على فرض نظام حظر داخل المجال المحمي، كل معمل من شأنه أن يضر بالتنوع الطبيعي، ويتعلق هذا الحظر خصوصا بالصيد والصيد البحري والأنشطة الفلاحية والغابية والرعوية والصناعية والمنجمية والاشهارية والتجارية وانجاز الأشغال واستخراج المواد القابلة وغير القابلة للبيع واستعمال المياه وتنقل المارة وشرود الحيوانات الأليفة والتحليق فوق المجال المحمي؛[26]

أما نظام التقارير فهو أسلوب جديد استحدثه المشرع، يهدف إلى فرض رقابة لاحقة ومستمرة، لهذا فهو يعتبر أسلوبا مكملا لأسلوب الترخيص، كما أنه يقترب من الإلزام كونه يفرض على صاحبه تقديم تقارير دورية عن نشاطاته، ويرتب القانون على عدم القيام بهذا الإلزام جزاءات مختلفة، ومن أمثلة أسلوب التقرير نجد قانون المناجم الذي ألزم أصحاب السندات المنجمية أو الرخص أن يقدموا تقريرا سنويا متعلقا بنشاطهم، إلى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية[27]، كما يتعين على صاحب رخصة التنقيب تقديم تقرير مفصل عن الأشغال المنجزة كل ستة (6) أشهر إلى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية؛[28]

أما بالنسبة لنظام دراسة مدى التأثير فقد أخذ المشرع الجزائري به بهدف معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة و/أو غير مباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان،[29] وقد عرف القانون الجديد 03-10 هذا النظام على أنه " تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة مشاريع التنمية والهياكل والمؤسسات الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، وكذلك على الإطار ونوعية المعيشة ".[30]

2.3. الجباية البيئية : تبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر، فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم :[31]

الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة وتتمثل في فرض رسم لإخلاء النفايات العائلية والذي تتراوح قيمته بين 640 د.ج و 1000 د.ج/ سنويا /للعائلة، بالإضافة إلى فرض رسوم تحفيزية على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية وكذا النفايات الصناعية الخاصة، يقدر مبلغ هذه الرسوم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 24000 د.ج/طن بالنسبة للنفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية، و 10500 د.ج/طن بالنسبة للنفايات الصناعية الخاصة، مع منح المستغل مهلة تقدر بثلاث سنوات لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات، كما تم ادخال رسم على الأكياس البلاستيكية بموجب قانون المالية لسن 2004 ، يشمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة، ويقدر الرسم بـ 10.5 د.ج/كغ؛

كما تخضع المؤسسات المصنفة الى الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، وقد تم إعادة تقدير قيمة هذا الرسم ضمن قانون المالية لسنة 2000، حيث قدرت بـ 9000 د.ج بالنسبة للمؤسسات المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و 20000 د.ج بالنسبة للمؤسسات المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي، و 120000 د.ج بالنسبة للمؤسسات المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة؛

وقد تم إدخال الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث تم إنشاء الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي وتخصيص نسبة 30 في المائة من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات؛

وفي إطار الحفاظ على جودة الهواء فقد تم وضع إتاوة لذلك جاء بها قانون المالية لسنة 1993، وهي إتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، ولتحصيلها تم تحديد معدل 4 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الشمال، ومعدل 2 % من مبلغ الفاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الجنوب الآتية : ورقلة، الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، إليزي، تامنراست، أدرار وبسكرة.

3.3. العقود الاتفاقية : نجد من بين الأساليب الإدارية في مجال حماية البيئة، مجموعة النشاطات الاتفاقية بين الإدارة المسؤولة عن حماية البيئة والمتعاملين الاقتصاديين، وفيما يلي نحاول التطرق باختصار الى عقود تسيير النفايات وكذا عقود التنمية، بحيث في إطار عقود تسيير النفايات تمنح الدولة إجراءات تحفيزية قصد تشجيع تطوير نشاطات جمع النفايات ونقلها وتثمينها وإزالتها،[32] وقد لجأ المشرع في اعتماده طريقة التعاقد في تسيير النفايات، الى توجيهات البرنامج الوطني للتسيير المندمج للنفايات الحضرية الصلبة للمدن الكبرى 2002-2004، والذي أشار بأن التسيير المباشر من قبل البلديات أظهر في مختلف دول العالم عجز هذا الأسلوب، ونص على ضرورة إسراع السلطات العامة الى التخلي عن المرفق العام لتسيير النفايات؛[33]

اما بالنسبة الى عقود التنمية فيمكن أن يترتب على تنفيذ المخططات التوجيهية وخطط التهيئة لاسيما في المناطق الواجب ترقيتها، إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة و/أو الجماعات الإقليمية والمتعاملين والشركاء الاقتصاديين، حيث أن عقد التنمية هو اتفاقية تشترك فيها الدولة ومجموعة أو عدة مجموعات إقليمية، أو متعامل أو عدة متعاملين أو شريك أو شركاء اقتصاديين للقيام بأعمال وبرامج تحدد انطلاقا من المخططات التوجيهية و خطط التهيئة لمدة معينة؛[34]

ونظرا لحداثة لهذه العقود وعدم دخولها حيز التنفيذ فإنه من الصعب الحكم على مدى فعالية هذه العقود.
من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه العقود هي ذات فعالية اكبر من الأدوات العقابية، ذلك لأنها نابعة من الرغبة الطوعية لمسيري المؤسسات في إتباع وتطبيق سياسات من شأنها المساهمة في حماية البيئة، الأمر الذي يحسن من صورة المؤسسة وكذا أداها الاقتصادي، وذلك مقابلة الحصول على إعانات من الدولة.

خلاصة : من خلال ما سبق تتجلى ضرورة الاهتمام بتطوير أداء المؤسسة الاقتصادية، حيث أنه في ظل اشتداد المنافسة والتطور التكنولوجي الكبير وتنامي الاهتمام بالجودة، أصبح السعي للتحسين المستمر لأداء المؤسسة الاقتصادية هو الملاذ لمواجهة هذه التغيرات ومسايرتها، بما يحقق لها البقاء والاستمرار والتوسع، حيث أن ظروف المنافسة تحتم عليها الأخذ بمتطلبات جديدة تتمثل في مدى احترام المؤسسة ومنتجاتها للمعايير البيئية كجزء من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

ومن خلال اختبار الفرضيات السابقة نتوصل الى خطأ الفرضية الأولى حيث أن تطبيق نظم إدارة البيئة ليس لأغراض تحسين سمعة المؤسسة أمام المتعاملين و ترسيخ مدى اهتمام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل له أثر على تحسين أداء المؤسسة كذلك؛

كما نتوصل الى صحة الفرضية الثانية حيث أن تطبيق نظم إدارة البيئة ليس ضرورة حتمية على كل المؤسسات الاقتصادية بل هي نظم اختيارية؛

كما نتوصل الى صحة الفرضية الثالثة، حيث أن حماية البيئة قضية تفوق قدرات المؤسسات، لذا يجب على الدولة التدخل ومساعدة المؤسسات واستحداث كل الطرق التي تساهم في الحفاظ على البيئة؛

كما نتوصل الى صحة الفرضية الرابعة حيث أن الأساليب الطوعية تبقى كأساليب تكميلية، بحيث لا تضمن هذه الأساليب المشاركة الأكيدة للمؤسسات الاقتصادية في تطبيق نظم إدارة البيئة، بل يجب الحفاظ على الأساليب القانونية والجبائية لمنع التجاوزات التي يمكن أن تحدث، غير أن ما يميز الأساليب الاتفاقية، أنها نابعة من الرغبة الطوعية للمؤسسة لتطبيق هذه النظم مع الاستفادة من المساعدات المقدمة من طرف الدولة، خصوصا تلك المؤسسات المجبرة على تطبيق هذه النظم، حيث أن عدم لجوءها لهذه الأساليب سيحتم عليها تطبيقها دون الحصول على مساعدات من الدولة؛

وتعد الجزائر من بين أولى الدول العربية المهتمة بالبيئة، فمع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972، استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974، وكانت أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة، وقد عرفت البيئة بعد ذلك اهتماما أوسع من خلال استحداث أجهزة مركزية ومحلية تكلف بحماية البيئية أو تقوم بهذا الدور ضمن أولوياتها، ومع تطور الوعي ظهرت الجمعيات كمؤسسات تضغط على المؤسسات للحفاظ على البيئة؛

وإلى جانب الإجراءات الوقائية مثل أنظمة التراخيص والإلزام والحظر والتقارير وكذا دراسة مدى التأثير إضافة الى الجباية البيئية، فقد استعملت الجزائر طرقا ادارية أخرى تكمن في العقود الاتفاقية بين المؤسسات الاقتصادية ووزارة البيئة، و التي تنبع عن الرغبة الطوعية لهذه المؤسسات في تطبيق نظم إدارة البيئة، الأمر الذي يكفل نجاح تطبيق هذه، باعتبار أن المؤسسة هي الجهة المبادرة لإبرام هذه العقود، ليتجلى في الأخير الدور الهام الذي تلعبه الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة بما يعود من نفع على كل من المؤسسات والمجتمع ككل.

التوصيات والاقتراحات : في ختام هذا البحث ارتأينا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي من شانها أن تساعد على تثمين هذا البحث :

- يجب على الدولة تقديم تسهيلات ومساعدات مالية للمؤسسات التي تطبق نظم لإدارة البيئة، وذلك قصد تعزيز الفوائد المتحققة وتعميمها على المؤسسة والمجتمع ككل؛

- تقديم الدعم الفني للمؤسسات التي تبدي استعدادها على تطبيق نظم إدارة البيئة، وذلك من خلال تدريب مواردها البشرية والمكلفة على تطبيق هذه الإستراتيجية على يد خبراء مختصين من وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ؛

- انطلاقا من عرض الجهات المعنية بشؤون البيئة في الجزائر نلاحظ أن وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ليست الوحيدة التي تقوم بهذا الدور وإنما توجد جهات أخرى تساهم في حماية البيئة كجزء من مهامها، كالولاية والبلدية والجمعيات إضافة الى وزارات أخرى، لذا يجب إيجاد تنسيق على مستوى عال بين الجهات المعنية بقضايا البيئة لتفعيل دورها وتركيز الجهود المبذولة؛

- عقد مؤتمرات لعرض الخبرات الدولية للدول التي حققت نجاحا في تطبيق نظم إدارة البيئة والاستفادة من كل الأساليب الحديثة في هذا المجال، والتي تمكن الدولة من القيام بدعم هذه النظم بشكل فعال؛

- أما على مستوى المؤسسة فيجب بذل كل الجهود اللازمة لإنجاح نظم إدارة البيئة، خصوصا المتعلقة بالتدريب المستمر لمواردها البشرية والقيام بمراجعة هذه النظم وتعديلها حسب الحاجة وتقييم نتائجها، ومقارنة هذه الأخيرة مع تكاليف تطبيق هذه النظم وأثرها على أداء المؤسسة وسمعتها؛

<u>الإحالات والمراجع :</u>

[1] - أحمد فرغلي حسن، "البيئة والتنمية المستدامة، الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي"، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة جامعة القاهرة، ص 31، (على الخط) 2011/06/30

http://www.pathways.cu.edu.eg/subpages/downloads/Health-Ar_Chapter2

[2] john Stans and Maarten Siebel, "Environmental management systems, purpose and benefits of an EMS ", UNESCO, IHE, Delft, The Netherlands, p3.

[3] - رقية عيران، "المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية"، موقع سوق فلسطين للأوراق المالية، ص 3، (على الخط) 2010/06/09،

www.p-s-e.com/PSEWEBSite/publications/المسؤولية20%الاجتماعية20%للشركات .doc

[4] - يحيى وناس، "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ، ص 12.

[5] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة الثانية من المرسوم رقم 74- 156 ، المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1394 الموافق 12 جوان سنة 1974، يتضمن احداث لجنة وطنية للبيئة، العدد 59 الصادر بتاريخ 3 رجب عام 1394 الموافق 23 جوان 1974، السنة الحادية عشرة، ص 808.

[6] - يحيى وناس، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[7] - الجريدة الرسمية، المادة الأولى والثانية من المرسوم رقم 77-119 المؤرخ في 29 شعبان عام 1397 الموافق 15 غشت سنة 1977 يتضمن إنهاء نشاطات اللجنة الوطنية للبيئة، العدد 64 ، الصادر بتاريخ 6 رمضان عام 1397 الموافق 21 غشت سنة 1977، السنة الرابعة عشر، ص 924.

[8] - الجريدة الرسمية، المادة الثانية من المرسوم رقم 97-263 المؤرخ في 3 صفر عام 1400 الموافق 22 ديسمبر سنة 1979 يتضمن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للغابات والتشجير، العدد 52 الصادر في 6 صفر عام 1400 الموافق 25 ديسمبر سنة 1979، السنة السادسة عشرة، ص 1412.

[9] - الجريدة الرسمية، المادة الأولى من المرسوم رقم 81-49 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1401 الموافق 21 مارس 1981 يحدد صلاحيات كاتب الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، العدد 12 الصادر في 18 جمادى الأولى عام 1401 الموافق 24 مارس 1981، السنة الثامنة عشرة، ص 321.

[10] - الجريدة الرسمية، المادة الأولى من القانون رقم 83-03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 يتعلق بحماية البيئة، العدد 6 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 8 فبراير سنة 1983، السنة العشرون، ص 381.

[11] - الجريدة الرسمية، المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 12 شوال عام 1421 الموافق 7 يناير سنة 2001 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، العدد 4 الصادر بتاريخ 19 شوال عام 1421 الموافق 14 يناير سنة 2001، السنة الثامنة والثلاثون، ص 17.

[12] - يحيى وناس، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[13] - حوشين رضوان، "الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها"، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2006، ص40.

[14] - الجريدة الرسمية، المادة 58 من القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أفريل سنة 1990 يتعلق بالولاية، العدد 15 الصادر في 16 رمضان عام 1410 الموافق 11 ابريل سنة 1990، السنة السابعة والعشرون، ص 509.

[15] - الجريدة الرسمية، المادة 62 من القانون 90.-09، مرجع سبق ذكره، ص 509.

[16] - الجريدة الرسمية، المادة 66 من القانون 90.-09، مرجع سبق ذكره، ص 510.

[17] - الجريدة الرسمية، المادة 78 من القانون 90.-09، مرجع سبق ذكره ، ص 511.

[18] - الجريدة الرسمية، المادة 86 من القانون رقم 90-80 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 يتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره، ص 495.

[19] - الجريدة الرسمية، المادة 107 من القانون 90-08 مرجع سبق ذكره، ص 497.

[20] - الجريدة الرسمية، المادة 108 من القانون 90-08 مرجع سبق ذكره، ص 497.

[21] - الجريدة الرسمية، المادة (35) من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43 الصادر في20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 20 يوليو سنة 2003، السنة الأربعون، ص 13.

[22] - الجريدة الرسمية، المادة (36) من القانون رقم 03-10، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[23] - الجريدة الرسمية، المادة (38) من القانون رقم 03-10، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[24] - حوشين رضوان، مرجع سبق ذكره، ص16.

[25] - المؤسسات المصنفة هي المصانع والورشات والمشاغل ومقالع الحجارة والمناجم وبصفة عامة المنشآت التي يستغلها أو يملكها كل شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص والتي قد تتسبب في أخطار على الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناطق السياحية أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار (المادة18 من القانون 03-10 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ص 12).

[26] - المادة 33 من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص 13.

[27] - الجريدة الرسمية، المادة 61 من القانون رقم 01-10 ، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001، يتضمن قانون المناجم العدد 35 الصادر في 12 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 4 يوليو 2001، السنة الثامنة والثلاثون، ص 14.

[28] - الجريدة الرسمية، المادة 101 من القانون رقم 01-10، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[29] - الجريدة الرسمية، المادة 130 من القانون رقم 83-10، مرجع سبق ذكره، ص 399.

[30] - الجريدة الرسمية، المادة 15 من القانون رقم 03-10، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[31] - فروحات حدة، "استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الباحث، العدد رقم 07، 2009-2010، ص130، (على الخط) 2011/04/08،

http://rcweb.luedld.net/rc7/09-30A0702903.pdf

[32] - الجريدة الرسمية، المادة 52 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ، العدد 77 الصادر في 30 رمضان عام 1422 الموافق 15 ديسمبر 2001، السنة الثامنة والثلاثون ، ص 16.

[33] - يحيى لوناس، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[34] - الجريدة الرسمية، المادة 59 من القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم، مرجع سبق ذكره، ص30.

دور إدارة المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية
دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية السورية

وهيبة داسي *
جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر

ملخص : تناولت هذه الدارسة موضوع إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف الحكومية السورية، واستهدفت الدراسة (54) مديرا في الإدارة العليا (مدير عام، معاون مدير عام، مديري مديريات) يعملون في (6) مصارف حكومية سورية، مع العلم انه تم أخذ جميع المصارف الحكومية العاملة في سورية، حيث جمعت البيانات عن طريق تصميم استبيان خصص جزء منها لإدارة المعرفة وتكونت من ستة متغيرات، وخصص الجزء الثاني منها للميزة التنافسية التي تفرع عنها خمسة متغيرات، وأسفرت نتائج اختبار العلاقات عن وجود علاقة معنوية بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية إذ حققت نتيجة الارتباط (54.6%).

الكلمات المفتاح : معرفة، إدارة المعرفة، ميزة تنافسية، قطاع المصارف.

تمهيد : تعد إدارة المعرفة أحد التطورات الفكرية المعاصرة، إلا أن الاهتمام بالمعرفة والسعي لاكتسابها والبحث عنها يعد قديما إذ تمتد جذورها إلى أفلاطون وأرسطو، حيث يقول أفلاطون : «بدون المعرفة لن يكون الإنسان قادرا على معرفة ذاته، وإن حامل المعرفة وحده القادر على فهم عالمه المحيط به والمتمثل بالوجود»، ولكن الاهتمام بالمعرفة يتحدد ويتعمق بتعقد الحياة وتطورها.

حيث بدأت نظرية المعرفة تخلخل النظرية القديمة التي تحدثت عن عوامل الإنتاج، إذ أصبحت المعرفة اليوم أهم من رأس المال، الأرض، وهذا ما يؤكده دركر، إذ يرى أن مصدر التحكم الحقيقي و «عامل الإنتاج » الحاسم في هذه الأيام هو المعرفة، حيث يعلن في كتابه « الإدارة من أجل المستقبل »، أن المعرفة منذ الآن هي المفتاح، وأن العالم بدأ يصبح مركزا لتجميع المعرفة وليس المواد والطاقة. حيث اقترحت إدارة المعرفة في بادئ الأمر كأطر ومداخل جديدة في دراسة وفهم الأعمال المنظمة، وسرعان ما تحولت إلى ممارسة عملية، أكثر ملاءمة للتغييرات المتسارعة في عالم الأعمال، وقد تعاظم دورها بعد أن أدرك أن بناء الميزة التنافسية وإدامتها يعتمد أساسا على الموجودات الفكرية، وتحديدا على الأصول المعرفية والاستثمار فيها، بما يعزز من الإبداع المستمر، سواء على صعيد المنتج أو العملية والذي يعد هو الآخر أحد مقومات تعاظم تلك الميزة لأطول مدة ممكنة، لكن هذه المعرفة بمفردها ليست ذات نفع، ولابد من فعل للإدارة الذي حولها عبر التطبيق إلى أداة للتنافس. ومن هنا سنحاول دراسة الدور الذي تلعبه إدارة المعرفة في بناء الميزة التنافسية وذلك من خلال ثلاث أجزاء هي كالآتي :

1. الإطار العام للدراسة؛
2. الإطار النظري ؛
3. عرض وتحليل النتائج.

1. الإطار العام للدراسة

1.1. **مشكلة الدراسة وعناصرها :** تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الحكومية السورية، حيث من المتوقع أن يكون واقع هذا الدور ضعيفا بالمقارنة بما يجب أن يكون عليه، خاصة بعد ظهور المصارف الخاصة في سورية، وامتلاكها عناصر منافسة كثيرة مقابل المصارف الحكومية. وعليه فإن المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة يمكن صياغتها في سؤال جوهري كالآتي: ما دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الحكومية السورية ؟

يمكن تجزئة المشكلة الرئيسة للدراسة إلى مشكلات جزئية يمكن صياغتها بالأسئلة الآتية :

- ما واقع إدارة المعرفة في المصارف الحكومية السورية ؟

- ما مستوى الميزة التنافسية التي تحققها المصارف الحكومية السورية ؟

* wahibadaci@yahoo.Fr

- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية التي تحققها المصارف الحكومية السورية ؟

2.1. أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا مهما وحيويا وهو دراسة العلاقة بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية لقطاع المصارف الحكومية السورية، التي تعمل في قطاع يتسم بدرجة عالية من التنافس، خاصة في المرحلة الحالية والقادمة التي تعد حساسة لما تخطوه سورية من خطوات إصلاحية في ميدان العمل المصرفي وذلك لخلق بيئة تنافسية للعمل المصرفي من خلال إنشاء مصارف خاصة وفروع للمصارف العربية والأجنبية بعد صدور قانون المصارف رقم (28) لعام 2001، لهذا فإن المصارف الحكومية السورية بحاجة إلى نمط جديد في العمل المصرفي وإدارته يضمن لها البقاء والاستمرار في جو المنافسة في البيئة المصرفية القادمة.

3.1. أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة على النحو الآتي :

- تسليط الضوء على أهمية إدارة المعرفة في مواجهة التحديات غير المسبوقة حاضرا ومستقبلا، التي يواجهها قطاع المصارف السورية.
- تأكيد أهمية ودور إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة لقطاع المصارف الحكومية السورية.
- كشف طبيعة العلاقة بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية للمصارف الحكومية السورية من وجهة نظر المديرين في هذه المصارف.
- وضع الاقتراحات اللازمة لتعزيز دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف الحكومية السورية.

4.1. فرضيات الدراسة : يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي :

الفرضية الأولى : إن مستوى إدارة المعرفة في المصارف الحكومية السورية هو مستوى ضعيف.

الفرضية الثانية : إن مستوى الميزة التنافسية التي تحققها المصارف الحكومية السورية هو مستوى ضعيف.

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية للمصارف الحكومية السورية.

5.1. متغيرات الدراسة :

- **المتغير المستقل : إدارة المعرفة،** يتم التطرق إلى هذا المتغير من خلال عملية إدارة المعرفة التي تبدأ بتشخيص الحاجة المعرفة، وتوليد للمعرفة، وخزن المعرفة، وتوزيع المعرفة وتطبيق المعرفة كالآتي :

- **تشخيص المعرفة** : وتعني عملية التعرف إلى المعرفة الحرجة داخل المنظمة وخارجها ثم تحديد مكانها والفجوة المعرفية.

- **توليد المعرفة** : من خلال اكتسابها من المعرفة الخارجية مثل الاندماجات وبراءات الاختراع واستقطاب العاملين أو من خلال الموارد الداخلية من خلال التعلم وفرق العمل.

- **خزن المعرفة :** الاحتفاظ بالمعرفة وإدامتها لما له من أهمية في بناء الذاكرة التنظيمية.

- **توزيع المعرفة** : نقل والتقاسم والتشارك في المعرفة من خلال تبادل الخبرات والمهارات بين العاملين من أجل تنمية وتعظيم المعرفة لدى كل واحد منهم.

- **تطبيق المعرفة** : الاستخدام والاستفادة من المعرفة في الوقت المناسب.

- **تكنولوجيا المعلومات المساندة لإدارة المعرفة :** هي أنظمة تكنولوجيا المعلومات التي تقدم الدعم إلى عمليات إدارة المعرفة، وتقصي مجالات استفادة إدارة المعرفة من تطبيقات نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتمثل في (أنظمة عمل المعرفة، وأنظمة الذكاء الصناعي، والنظم الخبيرة، ونظم مساندة القرارات الجماعية، ونظم أتمتة المكتب**).**

- **المتغير التابع : الميزة التنافسية،** هي الميزة التي يحققها المصرف من خلال استخدام إدارة المعرفة وتتمثل في:التكلفة المنخفضة وجودة الخدمات المصرفية والاستجابة السريعة للعميل ووقت الاستجابة والتحديث، أي يتفرع عن هذا المتغير خمسة متغيرات فرعية :

- **التكلفة المنخفضة :** يتطلب تحقيق الميزة التنافسية على أساس بعد التكلفة المنخفضة قيام إدارة المصرف بتخفيض تكلفة الخدمات الإدارية والتشغيلية والمالية والخدمة المقدمة للعميل، لان العميل عندما لا يستطيع أن يميز بين الخدمات التي يقدمها المصرف عن المصارف الأخرى فانه يلجا للتكلفة كمحدد أساسي لعملية الشراء، كما تعتبر التكلفة النظير الاستراتيجي للسعر بوصفه سلاحا تنافسيا[1].

- **جودة الخدمات المصرفية** : ويعرف (Payne:1993) جودة الخدمات المصرفية من خلال وجهتي نظر إحداهما داخلية تركز على الالتزام بالمواصفات التي تكون الخدمة المصرفية قد صممت(994 على أساسها من خلال التحسين المستمر، والأخرى خارجية تركز على جودة الخدمة المصرفية المدركة من قبل العملاء[2]. أما تعريف Lewis Orledge and) (Mitchell : 1994 فينظر إلى جودة الخدمة على أنها: التركيز على التقاء الاحتياجات والمتطلبات، وتوضيح كيفية تسليمها بشكل جيد بناء على توقعات الزبائن وجودة الخدمة المدركة هي الاتجاه الذي يحدد وجهة نظر الزبون العالمي تجاه الخدمة ووجهة النظر هذه ناتجة عن مقارنة توقعات زبائن الخدمة مع ادراكاتهم عن الأداء الفعلي للخدمة.[3]

- **سرعة الاستجابة للعميل :** ويقصد بها التغير والاستجابة، والانتقال لحاجات ورغبات العملاء وذلك بأقل جهد ووقت وتكلفة[4] . كما تعرف بأنها : " القدرة على تلبية الاحتياجات الجديدة أو الطارئة للزبائن من خلال المرونة في إجراءات ووسائل تقديم الخدمة[5]

- **وقت الاستجابة** : هو تسليم المنتجات في الوقت المتفق عليه دون تأخير، ليس ذلك فقط بل في الوقت الذي يحدده العملاء[6]. كما تعد القاعدة للتنافس في الأسواق من قبل العديد من المنظمات، من خلال التركيز على خفض المهل الزمنية والتسريع في تصميم منتجات جديدة وتقديمها إلى الزبائن في أقصر وقت[7].

- **التحديث** : ويقصد بالتحديث أو الابتكار " التوصل إلى ما هو جديد بصيغة التطور المنظم والتطبيق العملي لفكرة جديدة".[8] كما يعرف تشير ميرهورن J.R.Schermerhorn وزملاؤه الابتكار "بأنه عملية إنشاء الأفكار الجديدة ووضعها في الممارسة، مؤكدا أن أفضل الشركات هي التي تتوصل إلى الأفكار الخلاقة ومن ثم تضعها في الممارسة. أي إن الابتكار هو عملية متكاملة من الفكرة إلى المنتج (الممارسة) ومن ثم إلى السوق (الميزة)[9].

6.1. مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف الحكومية السورية البالغ عددها ستة مصارف من مجموع المصارف الحكومية الموجودة في القطاع المصرفي السوري، وتشتمل الدراسة على جميع هذه المصارف.أما **المجتمع المستهدف :** هو الإدارة العليا في المصارف الحكومية السورية (الإدارة العامة) ويقصد بها المدير العام ومن يرتبط به من المعاونين ومن يرتبط بهم من مديري الإدارات الرئيسة، وتشتمل الدراسة جميع هؤلاء في المصارف. البالغ عددهم 70 فردا، وكانت الاستجابة 54 فردا أي بنسبة (77%)، أما ما نسبته (23%) فتمثل نسبة عدم المستجيبين، وهي مكونة من الأفراد الذين يشغلون الوظائف العليا (مدير عام، معاون مدير عام).

7.1. اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة :

اختبار الصدق (Validity) اعتمدت الباحثة في الحصول على البيانات من مجتمع الدراسة على الاستبانة، لذلك توجب اختبار صدق الأداة لما له من أهمية في نجاح الدراسة، وذلك من خلال عرض المقياس على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص.

اختبار الثبات (Reliability) وللتحقق من درجة ثبات المقياس وباستعمال معامل (Cronbach's Alpha) تبين أن ثبات المقياس = (89 %).

2. الإطار النظري

1.2. مفهوم الميزة التنافسية : إن أهمية التعرف إلى الميزة التنافسية يأتي من الدور الحاسم الذي تلعبه في حياة المنظمات، باعتبارها العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية للمنظمات. وترجع بدايات ظهور هذا المفهوم والاهتمام به إلى: (Chamberlin /1939) لكن يمكن عزوه إلى (selzmick /1959) الذي ربط الميزة بالمقدرة. وبعد ذلك وصف (Hofer and Schendel) كل الميزة التنافسية بأنها : «الموقع الفريد الذي تطوره المنظمة مقابل منافسيها عن طريق أنماط نشر الموارد»، ومن خلال هذا التعريف يلاحظ أنهم يجدون أن الميزة التنافسية تتحقق من خلال المقدرات، حيث أخذوا الميزة على أنها شيء يمكن استخدامه ضمن إستراتيجية المنظمة، فالمقدرات والميزة التنافسية عدة متغيرات مستقلة وعدوا الأداء هو المتغير التابع.

وبعد ذلك جاء (Porter/1985 and Day 1984) ووضعوا الجيل التالي من الصياغة المفاهيمية للميزة التنافسية، حيث عدوها هدف الإستراتيجية المتغير التابع، وليست بأنها شيء يستخدم ضمن الإستراتيجية وتبريرهم لذلك هو أن الأداء المتفوق يرتبط بالميزة التنافسية، إذ أن تحقيقها سيتولد عنها ضمنا وبشكل أوتوماتيكي أداءً بشكل أعلى[10].

كما يشير بورتر "Porter" أن " الميزة التنافسية تنشأ بمجرد وصول المنظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية مقارنة بتلك المستعملة من قبل المنافسين، أي بمجرد إحداث المنظمة لعملية الإبداع، أي إن جوهر الميزة التنافسية هو الإبداع[11].

ومن هنا نجد أن معنى الميزة التنافسية ينصرف إلى الكيفية التي تستطيع بها المنظمة أن تميز بها نفسها من منافسيها وتحقق التفوق والتميز عليهم، وتحقيقها هو محصلة العديد من العوامل المختلفة في أنماطها ودرجة تأثيرها وبعض العوامل تمثل وتعكس فعلاً مزايا تنافسية مادية وحقيقية يمكن تجسيمها وتحديدها فعلاً كانخفاض الكلفة وتحسين الجودة وطول الخبرة...الخ، ومحصلة هذه العوامل تشكل ما يسمى بالميزة التنافسية، حيث تكسب صاحبها التميز وسمعة وجاذبية، ويمكن القول أيضاً إنها تنبع بشكل أساسي من القيمة أو الإشباع الذي تستطيع المنظمة أن تقدمه لعملائها بسعر أقل من أسعار المنافسين أو تقديم منافع متميزة أو فريدة من نوعها لهم يتفوق الإشباع المتأتي منها على الأسعار المدفوعة لها[12].

ومما سبق **تعرف الباحثة الميزة التنافسية** : بأنها القدرة المستمرة على مواجهة مختلف مصادر المنافسة في ظل محيط متغير، الأمر الذي يتطلب تحقيق الأفضلية التنافسية التي تمكن من الحفاظ على هذه المقدرة التنافسية واستمرارها.

2.2. خصائص الميزة التنافسية : من أجل إعطاء الميزة التنافسية المفهوم الأوضح فذلك يظهر من خلال خصائصها، التي يمكن أن تستخدم من قبل المنظمة لتقييم ميزتها التنافسية، وهذه الخصائص هي[13] :

- تشتق من رغبات وحاجات الزبون. - تقدّم المساهمة الأهم في نجاح الأعمال. - تقدم الملاءمة الفريدة بين موارد المنظمة والفرص في البيئة. - طويلة الأمد وصعبة التقليد من قبل المنافسين. - تقدم قاعدة للتحسينات اللاحقة. - تقدم التوجيه والتحفيز لكل المنظمة.

3.2. مداخل تطوير الميزة التنافسية في المصارف : أدت الزيادة التنافسية إلى سعي البنوك على اختلاف أنواعها إلى رفع الكفاءة وفعالية أدائها بهدف امتلاك الميزة التنافسية، وذلك من خلال المداخل التالية [14] :

1- مدخل تلبية حاجات العملاء : يتوقف نجاح البنوك في اختراق الأسواق البنكية في ظل المناخ الاقتصادي الجديد على مدى إمكانية العمل باستمرار وباستعمال كل الوسائل التكنولوجية في تلبية حاجات العملاء التي تتطور بشكل دائم.

- سرعة الاستجابة في تلبية الحاجات: من خلال العمل على تقديم الخدمات البنكية ذات الجودة العالية في الوقت والمكان المناسبين وبالسعر المناسب.

- ضرورة تقديم الخدمات بأساليب متطورة : يعني قيام موظفي البنك بتقديم الخدمات بأساليب تستجيب لرغبات وحاجات العملاء، كالشباك الموحد، أو مصرف الجلوس وغيرها من الخدمات.

2- مدخل تنمية وتطوير القدرات : تعتبر مسألة تنمية القدرات من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تطوير قدرة البنوك على تحقيق رضا العملاء وتلبية حاجاتهم كنتيجة لتقديم الخدمة الأفضل والمتميزة دائماً، وتتمثل تلك القدرات في:

- **المرونة**: وهي قدرة البنك على تنويع خدماته وتسويقها في الوقت المناسب الذي يكون العملاء في حاجة إليها، كما أن مرونة التعامل مع المتغيرات التسويقية تساعد على تحسين سمعتها وصورتها لدى العميل وتعزز ولاءه لخدماتها.

- **الإنتاجية :** يؤدي الاستثمار والاستغلال الأمثل للأصول المادية والمالية والتكنولوجية والبشرية للمصارف إلى زيادة الإنتاجية، وتحقيق أفضل المخرجات وأجودها بأقل تكلفة ممكنة، مما يؤثر إيجابياً في ميزة البنك التنافسية.

- **الزمن** : أدت التغيرات التنافسية المتلاحقة إلى تغيير حيز التنافس ليشمل عنصر الزمن وتقليصه لمصلحة العميل والبنك في الوقت نفسه.

- **الجودة العالية :** بهدف البقاء في الأسواق وتنمية الموقف التنافسي يلزم البنوك تبني وتطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة الذي يضمن استمرارية الجودة العالية في الخدمات والوظائف والعمليات رغم تزايد الضغوط التنافسية وشدتها.

4-2 مفهوم المعرفة إدارة المعرفة :

المعرفة لغويا : اقترنت كلمة المعرفة في اللغة العربية بالعلم فتطلق كلمة معرفة ويراد بها علم وكما جاء في قوله عز وجل : (مما عرفوا من الحق) سورة المائدة -38 ومعناها أي علموا.

كما أشار الباحثون إلى أنه هناك شيئا من الخلط والتشويش في مفهوم كل من المعرفة والبيانات والمعلومات لدى البعض، حتى إن الكثيرين يعدون المعرفة والمعلومات والبيانات شيئا واحدا. لذلك لا بد من التمييز بين هذه المصطلحات كما يلي :-

- **البيانات :** هي « مواد وحقائق خام أولية، ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا، ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة»[15] .
- أما **المعلومات** فهي المخرجات الأساسية للبيانات وفقاً لمدخل النظم، كما تمثل المعلومات أيضاً: في حقائق وبيانات منظمة تشخص موقفاً محدداً أو ظرفاً محدداً أو تشخص تهديداً ما أو فرصة محددة[16].
- أما **المعرفة** فهي معلومات بالإمكان استخدامها واستثمارها للوصول إلى نتائج مفيدة .

ومن ثم نجد أن المعلومات هي مرحلة وسطية بين البيانات التي تتمثل في أرقام ورموز وصيغ لغوية والمعرفة التي تعني تكامل المعلومات المنظمة واستخدامها في شيء مفيد[17] .

وعند الحديث عن المعرفة فإن الحديث يتشعب ويتناول مجالات متعددة، وما يهم المنظمة الحديثة بصورة جوهرية وأساسية هو المعرفة بالعمل والأعمال أو ما يسمي **بالمعرفة التنظيمية** وهذه المعرفة وفقاً لـ **lucier & Morsilier** [18] : « تعبر عن قدرة الأفراد والمنظمات على الفهم والتصرف بصورة فاعلة في بيئة العمل، وهذه المعرفة عادة يقوم بإدارتها المديرون والأفراد ذوو القدرات المتميزة وصناع المعرفة وزملاء العمل، وهؤلاء يكونون مسؤولين عن تحقيق بقاء المنظمة في بيئة العمل التنافسية، ويعمل كل من هؤلاء على بناء أفضل معرفة ممكنة في كل جانب من مجالات المنظمة».

مفهوم إدارة المعرفة : نستطيع القول إنه من الصعب إيجاد مفهوم واحد لإدارة المعرفة. إلا أن الفكرة الجوهرية لإدارة المعرفة تتلخص بعمليات استقطاب المعرفة، تكوين المعرفة، المشاركة بالمعرفة، تخزين وتوزيع المعرفة وإدارة التعاضد الإستراتيجي بين رأس المال الفكري والتكنولوجيا المعلومات لهدف تحقيق ميزة التنافسية المؤكدة للمنظمة. أي إن إدارة المعرفة تهتم باستثمار الأصول المعرفية أو الرأس المال الفكري واكتشاف القيم المخفية وغير الملموسة الأصول الإنسانية والفكرية في المنظمة. حيث يعرفها بـ **wick** بأنها تبرز في المنظمة القادرة على توليد المعرفة، فهي " مصدر أساسي للقيمة المضافة ونوع من الميزة التنافسية وسوق رئيسي لأعمال المنظمة، ونشاط مهم يتخلل كل جانب فيها، ومستخدموها ذوو مؤهلات عالية وثقافة راقية فهم صناع المعرفة [19].

كما يمكن تعريفها بأنها" الاستراتيجيات والتراكيب التي تعظم من الموارد الفكرية والمعلوماتية، من خلال قيامها بعمليات شفافة وتكنولوجية تتعلق بإيجاد وجمع ومشاركة وإعادة تجميع وإعادة استخدام المعرفة بهدف إيجاد قيمة جديدة من خلال تحسين الكفاءة والفعالية الضرورية والتعاون في عمل المعرفة لزيادة الابتكار واتخاذ القرار"[20].ولغاية هذه الدراسة تعرف **الباحثة إدارة المعرفة** من خلال عمليات منظمة تتمثل في تشخيص واكتساب و توليد وتخزين وتطوير وتوزيع وتطبيق المعرفة في المنظمة بهدف إضافة قيمة للأعمال وتحقيق ميزة تنافسية.

5.2. أنواع المعرفة : المعرفة معارف أي إنها ليست نوعاً واحداً متجانساً ونمطياً . ويعد تصنيف **(Polony 1962)**، الأكثر استخداما وذلك بإجماع أغلب الباحثين. حيث تصنف المعرفة إلى معرفة ضمنية وأخرى ظاهرة. **بالنسبة لـ Stewart** أن المعرفة **الضمنية** هي معرفة تملكها ولا تعبر عنها[21]، إلى جانب أن المعرفة الضمنية يصعب إيصالها إلى الآخرين في مكان العمل ومحيطه فهي أيضاً ثمينة للغاية وممتلك فريد يصعب على منظمات أخرى استنساخه (تقليده) كل ذلك يجعلها أساساً للميزة التنافسية ومن الأمور الحاسمة للمنظمة هي الكشف عن المعرفة الضمنية المخزونة لدى عامليها وقطافها بهدف إدارة رأسمالها الفكري [22]، أما **المعرفة الظاهرة** أو(المعلنة أو المرمزة) التي يمكن التعبير عنها بالكلمات والأرقام والصوت والتشارك فيها من خلال البيانات، المحاولات العلمية ومواصفات المنتج والكتيبات وبناء عليه فإنه يمكن نقل المعرفة المعلنة إلى الأفراد بسهولة.

أما **(Zouder)**، **Gogut** فقد قسم المعرفة إلى[23] **المعرفة الفردية** : وهي إجمالي مجموع الكفاءات للأفراد، المعلومات، والمعرفة المتراكمة لديهم. وأخرى **الجماعية** تتألف من المبادئ التنظيمية، الإجراءات الروتينية والعملية، خطط الإدارة العليا، وثائق المنظمة المتعلقة بفعاليتها الماضية، أهدافها، مهامها، منافستها، علاقاتها.

6.2. إدارة المعرفة في المصارف : إن ظهور المنظمات المستندة على المعرفة في القطاعات البنكية والمالية بسبب ارتباط هذه القطاعات بالمعرفة المتخصصة في كل أبعادها وعناصرها ولطبيعة الصناعة البنكية التي تركز على إنتاج وتقديم الخدمات البنكية والمالية الشاملة إلى العملاء في كل مكان، وفي البنوك تأخذ المعرفة التنظيمية (المتخصصة والفنية والتنظيمية) الممزوجة بالخبرات الميدانية المتراكمة بعد الشكل والإطار أو السياق وبعد المحتوى أو المضمون، ومن ثم يصبح دور إدارة المعرفة هو تطوير المحتوى والإطار وتشكيلهما في توليفة واحدة لتمكين إدارة البنك والعاملين من إنجاز الأنشطة البنكية المتخصصة من إدارة الأصول والخصوم، وتخطيط وتقييم الخدمة البنكية بجودة عالية وتقديمها للمستفيد النهائي وتعزيز القدرة التنافسية للمصرف[24] .

من هنا أصبحت المعرفة القوة الرئيسية لأي مصرف، وأصبحت البنوك القوية هي البنوك العارفة ولم تعد قوة أي مصرف تقاس بحجم أصوله، أو بإجماليات نشاطه، ولكنها تقاس بما لديه من عقول مبدعة قادرة على التفكير والتطوير والابتكار وإدارة عمليات التغيير بنجاح، وفي الوقت ذاته قادرة وراغبة في صناعة المزايا التنافسية. فالبنوك القادرة على صنع المزايا التنافسية، هي وحدها القادرة على الاستمرار والبقاء في عالم المال، وهي بذلك في حاجة دائمة إلى العقول البشرية.العقول القادرة على أن تستوعب تجربة الماضي، وتحلل ظروف الحاضر، وتستشرف آفاق المستقبل، لذا أصبح التفكير، والعمل الإبداعي، وقيادة عمليات التحسين والتطوير أمرا لصيق الصلة بمستقبل أي مصرف. ويقول السيد **(Jo Anne Raynes)** نائب رئيس مجموعة الأعمال المرتكزة على المعرفة في مصرف امبريالي التجاري الكندي(CIBC) " إن إحدى المقومات الرئيسية لأصول المعرفة للمنظمة قدرتها على الابتداع المتواصل لتطوير منتجاتها وخدماتها الابتكارية[25] .

7.2. العلاقة بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية : تشير أدبيات الإدارة الإستراتيجية إلى أن المورد لكي يصبح استراتيجيا يجب أن تتوفر فيه خصائص معينة منها[26] :

- أن يكون المورد ثمينا. - أن يتسم بالندرة. - لا يمكن إحلال بديل محله.

وعندما تتأمل هذه الخصائص سيتبادر للذهن تساؤل حول كيفية ومدى انطباق هذه الخصائص على المعرفة، يمكن القول إن قيمة وثمن المورد البشري يتجلى في أن المعرفة ستؤدي إلى تحسين في العمليات والمنتجات، لذلك يجب الاهتمام الفائق بالموارد البشرية باعتبارها أثمن أصول المنظمة مع تخصيص الاستثمارات الكافية لتعظيم إنتاجية هذا المورد، لذا أصبحت المعرفة أهم وأكثر قيمة من الخامات وحتى رأس المال، والمعرفة في عقول البشر، وأصبحت الحاجة للمدير أو للموظف أو العامل المتمكن فكريا ومهنيا على رأس أجندة تعزيز التنافسية، لذلك يتعين اعتبار العاملين أثمن موارد المنظمة وليس مجرد أفراد. ففي رؤوسهم تولد الأفكار وتتطور الابتكارات وتصاغ الأهداف والإستراتيجية

والبرامج وتصنع القرارات، ويتجسد الاهتمام المطلوب بالموارد البشرية في تحري فاعلية تخطيط الموارد البشرية والاختيار والتدريب والتنمية والتحفيز وتقييم الأداء وتخطط المسار الوظيفي، تحت مظلة من التخطيط الاستراتيجي الذي يستهدف تحقيق القدرة التنافسية للمنظمة والحفاظ عليها[27]، وهذه الميزة التنافسية ليست بالقليلة، ومن جهة أخرى فإن كون المعرفة نادرة فهذا أمر مرتبط بكونها حاصل تراكم خبرات العاملين ومعرفتهم التطبيقية، فإنها ستكون نادرة لأنها مبنية على الخبرات الذاتية إن المعرفة في أي منظمة هي خاصة بها و لها بصماتها المميزة التي تكتسب عبر فترة زمنية ومشاركة مجاميع العاملين وتقاسم خبراتهم لذلك فهم مختلفون عن سائر المنظمات الأخرى. أما في ما يخص عدم قابلية الإحلال فهو مرتبط بالقدرة المميزة للمجاميع والدأب بين العاملين الذي لا يمكن نسخه وإحلاله محل المعرفة السابقة.

واستنادا إلى البحث الذي أجراه (Zack) والذي تضمن (25) منظمة تم التوصل إلى أن الربط بين إدارة المعرفة والمزايا الإستراتيجية للمنظمات، كما أن تطبيق عمليات إدارة المعرفة في المنظمات لابد أن تقود إلى تحقيق مزايا التنافسية من خلال تمكين المنظمة من صياغة أفضل وتطبيق أنسب للإستراتيجية التنافسية لها، المعتمد على العناية والاهتمام بميادين المعرفة الإستراتيجية التي تصبح فيها إدارة المعرفة مسألة إستراتيجية وما تحققه من دعم مباشر للإستراتيجية التنافسية للمنظمة، كما أن التركيز على المسألة التي تشير إلى أن كلا من الإستراتيجية وإدارة المعرفة يأتيان معا تنطلق أساسا من حقيقة فهم الطبيعة الإستراتيجية للمعرفة نفسها، وأن الإستراتيجيين في المنظمات يدركون الدور الإستراتيجي للمعرفة، وهم يتمكنون اعتمادا على ذلك من توجيه التركيز الاستراتيجي للمعرفة ومن ثم التعلم الذي يقع ضمن مسؤولياتهم الإدارية والإستراتيجية في المنظمة، كما أن المنظمات تدرك وتقتنع بالعلاقة فيما بين الإستراتيجية التنافسية وإدارة المعرفة التي يفترض بها تأكيد على مسألة التكامل والارتباط فيما بين المنفذين لإدارة المعرفة وضرورة تعاونهم مع الاستراتيجيين فيها لضمان الوصول إلى تحقيق المزايا التنافسية المنبثقة عن عمليات إدارة المعرفة[28] .

3. عرض وتحليل النتائج

1.3. عرض وتحليل نتائج متغيرات الدراسة : سنحاول في هذا الجزء عرض وتحليل نتائج متغيرات الدراسة وفق إجابات مجتمع الدراسة كالآتي :

إدارة المعرفة : (المتغير المستقل) وحققت متغير إدارة المعرفة وسطا حسابيا (3.60) وانحرافا معياريا (0.36) ومعامل اختلاف (10%) كالآتي :

1- تشخيص الحاجة للمعرفة : حققت العملية وسطا حسابيا عاما (3.72) وانحرافا معياريا عاما (0.61) ومعامل اختلاف عام (16.39%) وتم معالجة هذا المتغير من خلال خمسة عبارات(05) المصارف تعتمد في تشخيص الحاجة للمعرفة على الخبرات الداخلية أكثر من المتغيرات الأخرى في حين حققت تشخيص الحاجة للمعرفة من خلال الصيرفة الالكترونية أقل وسط حسابي.

2- توليد المعرفة : حققت العملية وسطا حسابيا عاما (3.83) وانحرافا معياريا عاما (0.46) ومعامل اختلاف عام (12.01%) بالتالي حققت وسطا حسابيا أعلى من الوسط الحسابي النظري ومعامل اختلاف أقل، وتم معالجة هذا المتغير من خلال سبع عبارات، حيث بينت النتائج أن المصارف تعتمد على الخبراء في العمل المصرفي إلى إن الاعتماد محدود وغير كاف كما ترى الباحثة أن اعتمادها على الخبرات الخارجية هو اعتماد ضعيف وهذا ما يشكل نقطة ضعف للمصارف الحكومية، بالإضافة إلى اعتمادها على تحليل المعرفة المتاحة بالمصرف، والتعلم التنظيمي من خلال الاستفادة من التجارب والمواقف السابقة.

3- خزن المعرفة : حققت العملية وسطا حسابيا (4.16) وانحرافا معياريا (0.50) ومعامل اختلاف (12.01%) أي إن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الحسابي النظري (3) وأقل تشتتا، وعولجت هذه العملية من خلال ثلاث عبارات (03).

ومن هنا نجد أن عملية الحفاظ على المعرفة حققت وسطا حسابيا أعلى من الوسط الحسابي النظري (03). وهذا مؤشر على أن هناك اهتماماً بهذه العملية خاصة اعتماد المصارف على الحاسبات في الحفاظ على المعرفة لأنها حققت وسطا حسابيا أعلى من العبارتين (13) و (15) وذلك راجع إلى اعتماد المصارف على نظام الأرشفة.

4- توزيع المعرفة : حققت العملية وسطا حسابيا عاما (3.71) وانحرافا معياريا عاما (0.57) ومعامل اختلاف عام (15.36%) وعولجت هذه العملية من خلال ست عبارات : ومن خلال النتائج المتحصل لديها يتبين ضعف هذه العملية

في المصارف خاصة في اعتمادها على الأدوات الالكترونية، حيث حققت أقل وسط حسابي من بين المتغيرات الأخرى كالفقرة (17) والفقرة (19) اللتين حققتا وسطين حسابيين أعلى من الوسط الحسابي النظري، فضلا عن وجود تشجيع لتبادل المعرفة بين العاملين لإيصالها للشخص المناسب وفي الوقت المناسب وذلك ما تبينه الفقرة (21) لأنها حققت وسطا حسابيا أعلى من الوسط الحسابي النظري (3).

5- تطبيق المعرفة : حققت العملية وسطا حسابيا عاما (3.81) وانحرافا معياريا عاما (0.68) ومعامل اختلاف عام (17.84%) وتفرع عن هذه العملية أربعة متغيرات. ومن خلال النتائج يمكن القول إن تطبيق المعرفة حقق وسطا حسابيا أعلى من الوسط الحسابي النظري (03)، أي إن المصارف تعتمد بشكل كبير على عملية التدريب وكذلك في تشكيلها للجان لتطبيق معارفها.

6- تكنولوجيا المعلومات المساندة لعمليات إدارة المعرفة : حققت العملية وسطا حسابيا عاما (2.55) وانحرافا معياريا عاما (0.46) ومعامل اختلاف عام (18.03%) و عولج هذا المتغير من خلال خمس عبارات، ومن هنا نجد أن التكنولوجيا المساندة لعملية إدارة المعرفة حققت وسطا حسابيا عاما أقل من الوسط الحسابي النظري (3) وتباينـاً أقل، وهذا مؤشر ضعف امتلاك المصارف لبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تقدم الدعم لعمليات إدارة المعرفة، حيث حققت الفقرات (26) و(27) و(28) و(29) وسطا حسابيا اقل من الوسط الحسابي النظري، الأمر الذي يتطلب وجود دعم لامتلاك هذه البنية.

- الفقرة (30) حققت وسطا حسابيا أعلى من الوسط الحسابي النظري وتبايناً صغيراً وهذا مؤشر على وجود توجه إلى تزويد المصارف الحكومية السورية بالمزيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم المعلومات وهذا ما لمسته الباحثة من خلال المقابلات مع "مديري التقنية" لأتمتة العمل المصرفي سواء على صعيد فروع المصارف أو الإدارات العامة، وربط الفروع مع الإدارة العامة بشبكة واحدة وكذلك الشروع في تطبيق نظام الأتمتة الشاملة وتقديم الخدمات عن طريق الانترنت.

الميزة التنافسية (المتغير التابع) : الميزة التنافسية كمتغير تابع، حققت وسطا حسابيا عاما (3.52) وانحرافا معياريا عاما (0.59) ومعامل اختلاف عام (16.76%)، ويمكن قياس هذا المتغير من خلال خمسة معايير كالآتي :

1- **التكلفة المنخفضة :** حيث حققت وسطا حسابيا عاما (3.74) وانحرافا معياريا عاما (0.71) ومعامل اختلاف عام (18.98%) وتناول ثلاث فقرات. وبينت النتائج وجود توجه نحو تخفيض التكاليف الإدارية، وذلك راجع من وجهة نظر الباحثة إلى سعي المصارف إلى تطبيق نظام الأرشفة وأتمتة العمل المصرفي الذي سيسمح بتخفيض الإجراءات الإدارية وتسهيلها وتخفيض مدة تقديمها. كما بينت انخفاض كلفة الخدمة للمقدمة للعميل وهذا راجع عدم وجود متابعة للعميل بالأصل وعدم وجود أقسام مخصصة لذلك، بالإضافة إلى انخفاض التكاليف التسويقية ومن وجهة نظر الباحثة هو عدم اهتمام المصارف بالتسويق المصرفي.

2- **جودة الخدمات المصرفية :** حقق هذا المتغير وسطا حسابيا عاما (3.07) وانحرافا معياريا عاما (0.57) ومعامل اختلاف عاما (18.56%) وتناول هذا المتغير ثلاث عبارات: ومما سبق نجد أن الخدمات التي تقدمها المصارف الحكومية السورية لا تمتاز بجودة عالية لأن الفقرة (35) و(37) حققتا وسطا حسابيا أقل من الوسط الحسابي النظري (03)، الأمر الذي يتطلب منها الاهتمام بهذا الجانب وهذا ما بينته الفقرة (36) وهو وجود توجه نحو تحسن في الخدمات المصرفية.

3- الاستجابة السريعة للعميل : حقق المتغير وسطا حسابيا عاما (3.44) وانحرافا معياريا عاما (0.95) ومعامل اختلاف عام (27.61%) وعولج من خلال ثلاث عبارات: ومن هنا نجد الوسط الحسابي المحقق للفقرات المخصصة لقياس سرعة الاستجابة للعميل قريب من الوسط الحسابي النظري، مما يدل على أن سرعة استجابة المصارف الحكومية السورية للعميل تمتاز بمستوى متوسط.

4- وقت الاستجابة : حقق المتغير وسطا حسابيا عاما(62،3) وانحرافا معياريا عاما (1.04) ومعامل اختلاف عاماً (28.72%) وتم تناوله من خلال ثلاث فقرات، وبينت النتائج وجود نوع من الالتزام من قبل المصارف بتقديم خدماتها في الوقت المحدد.

5- **التحديث : (الابتكار)**، حقق المتغير وسطا حسابيا عاما(3.61) وانحرافا معياريا عاما (0.88) ومعامل اختلاف (24.37%) وتم تناوله من خلال خمس فقرات :

2-3 تحليل العلاقات واختبار فرضيات الدراسة : بعد تحليل وعرض نتائج الدراسة يتم في هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة بحسب ترتيبها، حيث سيتم التحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد المجتمع أقل أو أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس (اعتمدنا في هذه الدراسة الوسط الحسابي (3) يمثل نسبة 60%) ولهذا الغرض سيتم استخدام الاختبار الإحصائي **One Sample T- test** وستكون قاعدة القرار وفقا لهذا الاختبار هي : قبول فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة أكبر من أو يساوي (0.05) في حين سنرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة أقل من (0.05).

1-2-3 اختبار الفرضية الأولى :

- **فرضية العدم** : إن مستوى أداء إدارة المعرفة في المصارف الحكومية السورية هو مستوى ضعيف.

- **الفرضية البديلة** : إن مستوى أداء إدارة المعرفة في المصارف الحكومية السورية هو ليس بالضعيف.

بلغت قيمة الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (الممثلة لإدارة المعرفة) (3.60) وهو أعلى من وسط أداة القياس البالغ (3) بنسبة (72%) وهي نسبة مرتفعة تزيد عن النسبة المعتمدة البالغة (60%) وبمعامل اختلاف مقداره (10%) يقل كثيرا عن النسبة المعتمدة البالغة (50%)، مما يشير إلى وجود انسجام في إجابات المستجيبين، ولتأكيد التحليل السابق تم استخدام اختبار **One Sample T- test** لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية في الفرق بين الوسط الحسابي (3.6) ووسط أداة القياس البالغ (3)، ان قيمة (Sig. 2-tailed) دلالة **t** تقل عن (0.05) فضلا على أن قيمة **(t)** المحسوبة أكبر من قيمة **(t)** الجدولية (2.00) لجميع الأسئلة المعروضة في الاستبيان. وهذا يدل على وجود فرق معنوي بين الوسط الحسابي لإجابات أفراد المجتمع ومتوسط أداة القياس (3).

وبناء على ما تقدم من تحليل للبيانات الخاصة بالفرضية يتم رفض الفرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة أي إنه: **إن مستوى أداء إدارة المعرفة في المصارف الحكومية السورية هو ليس بالضعيف**، ما عدا وجود بندين هما: المعرفة عن الصيرفة الالكترونية والاستكشاف عبر شبكة الانترنت فقد حققا قيمة دلالة **t** أكبر من(0.05) وهذا يعتبر مؤشر ضعف بالنسبة للمصارف الحكومية السورية.

2-2-3 **اختبار الفرضية الثانية :**

- **فرضية العدم** : إن مستوى الميزة التنافسية التي تحققها المصارف الحكومية السورية هو مستوى ضعيف.

- **الفرضية البديلة** : إن مستوى الميزة التنافسية التي تحققها المصارف الحكومية السورية هو مستوى ليس بالضعيف.

بلغت قيمة الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (الممثلة للميزة التنافسية) (3.52) وهي أعلى من وسط أداة القياس البالغ (3) بنسبة (70.4%) وهي نسبة مرتفعة تزيد عن النسبة المعتمدة البالغة (60%) وبمعامل اختلاف مقداره (16.76%) يقل كثيرا عن النسبة المعتمدة البالغة (50%)، مما يشير إلى وجود انسجام في إجابات المستجيبين، ولتأكيد التحليل السابق تم استخدام اختبار **One Sample T- test** لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية في الفرق بين الوسط الحسابي (3.6) ووسط أداة القياس البالغ (3)، حيث يظهر الجدول (02) أن دلالة **t** تقل عن (0.05) فضلا على أن قيمة **(t)** المحسوبة أكبر من قيمة **(t)** الجدولية (2.00) لجميع الفقرات وهذا يدل على وجود فرق معنوي بين الوسط الحسابي لإجابات أفراد المجتمع ومتوسط أداة القياس (3).وبناء على ما تقدم من تحليل للبيانات الخاصة بالفرضية يتم رفض الفرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة أي إنه: إن مستوى الميزة التنافسية التي تحققها المصارف الحكومية السورية هو مستوى ليس بالضعيف. ما عدا وجود بندين هما: تتوفر تغذية عكسية من العميل عن الجودة و تطوير الأنظمة الرئيسية القادرة على الاستجابة السريعة للطلبات غير المتوقعة للعميل فقد حققا قيمة دلالة t أكبر من (0.05) وهذا يعتبر مؤشر ضعف بالنسبة للمصارف الحكومية السورية.

3-2-3 اختبار الفرضية الثالثة :

- **فرضية العدم** : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية.
- **الفرضية البديلة** : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية.

لاختبار هذه الفرضية قمنا باستخدام التحليل العاملي (**Factor Analysis**) لتجميع المتغيرات في مجموعات متناسقة فيما بينها وحصلنا على ثلاثة عوامل رئيسية كالآتي :

وبناء على ذلك قمنا بعملية اختبار العلاقة بين مكونات المتغير المستقل (إدارة المعرفة) والعوامل الرئيسية للمتغير التابع (الميزة التنافسية) ولأجل ذلك تم اختيار معامل الارتباط لبرسون وكانت النتائج :

أن قيمة معامل الارتباط بين العامل الأول لإدارة المعرفة الذي يتمثل في تشخيص الحاجة للمعرفة وتطبيق المعرفة والعامل الأول للميزة التنافسية الذي يتمثل في جودة الخدمات المصرفية وسرعة الاستجابة للعميل بلغت(54.6%)، وهو ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (1%).

ومن الجدول يتضح لنا أيضا وجود علاقة ارتباط عكسي قوي (32%) بين العامل الثاني لإدارة المعرفة، الذي يتمثل في توزيع وخزن المعرفة والعامل الثالث للميزة التنافسية، الذي يتمثل في التحديث وذلك عند مستوى دلالة (5%).

وبالنسبة لباقي العوامل الأخرى فقد كانت قيمة معامل الارتباط ضعيفة و يمكن توضيح ذلك كالآتي:

- وجود علاقة ارتباط ضعيف جدا (14.5%)، (7%) بين العامل الأول لإدارة المعرفة المتمثل في تشخيص وتطبيق المعرفة والعامل الثاني والثالث للميزة التنافسية المتمثل في التكلفة المنخفضة والتحديث على التوالي وذلك من وجهة نظر المبحوثين.

- كما يتضح من مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباط ضعيف جدا بين العامل الثاني لإدارة المعرفة المتمثل في خزن وتوزيع المعرفة والعامل الأول للميزة التنافسية المتمثل في جودة الخدمات المصرفية وسرعة الاستجابة للعميل والعامل الثاني للميزة التنافسية المتمثل في التحديث حيث كانت قيمة معامل الارتباط (3.8%) و(10%) على التوالي، وذلك من وجهة نظر المبحوثين.

- كما يتضح من مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباط ضعيف جدا بين العامل الثالث لإدارة المعرفة المتمثل في توليد المعرفة والعامل الأول والثاني والثالث للميزة التنافسية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (4.7%) و(11%) و(-19%) على التوالي، وذلك من وجهة نظر المبحوثين.

خلاصة : استنتجت الباحثة من خلال الدراسة الآتي :

1- اعتمدت المصارف في تشخيص الحاجة للمعرفة على المصادر الداخلية أي خبرات ومهارات الأفراد (المعرفة الضمنية للعاملين)، وكذلك كان اعتمادها على الحصول على المعرفة من خلال قطاع المصارف وكذلك المصادر الخارجية ، بينما لوحظ وجود ضعف في اعتمادها على الصيرفة الالكترونية .

2- اعتمدت المصارف في توليد المعرفة بشكل كبير على تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض لحل المشاكل وإيجاد أفكار جديدة.

3- اعتمدت المصارف في خزن المعرفة على الحاسبات بشكل أكثر وكذلك اعتمدت على الأساليب التقليدية والأفراد العاملين.

4- ركزت المصارف في توزيع المعرفة على البرامج التدريبية والنشرات ومختلف أنواع المطبوعات المختلفة ومع وجود ضعف كبير في اعتماد المصارف الحكومية السورية على الأدوات الالكترونية لتوزيع المعرفة.

6- وجود ضعف بنسبة كبير ة في اعتماد المصارف على تكنولوجيا المعلومات المساعدة لعملية إدارة المعرفة.

7- وجود ضعف في جودة الخدمات المقدمة من طرف المصارف الحكومية السورية وعدم تبنيها لمفاهيم إدارة الجودة الشاملة.

8- وجود انخفاض في التكاليف التسويقية وفي تكاليف الخدمة المقدمة للعميل وهذا يعد مؤشر ضعف بالنسبة للمصارف السورية في عدم اعتمادها على التسويق المصرفي وعدم وجود أقسام لمتابعة الخدمات المقدمة للعميل.

10- تتميز سرعة الاستجابة لطلبات العملاء بالنسبة للمصارف الحكومية السورية بمستوى متوسط وذلك لعدم توفرها على الأنظمة القادرة على الاستجابة السريعة للعملاء.

11 - إن مستوى أداء إدارة المعرفة في المصارف الحكومية السورية هو مستوى ليس بالضعيف.

12- إن مستوى الميزة التنافسية لدى المصارف الحكومية السورية هو مستوى ليس بالضعيف.

13- أسفرت نتائج اختبار العلاقات عن وجود علاقة معنوية بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية إذ حققت نتيجة الارتباط 54%.

ثانيا : الاقتراحات : بناءا على نتائج الدراسة نقترح الآتي :

1- تقديم الخدمات المصرفية من خلال الاعتماد على شبكة الانترنت العالمية كوسيلة لتقديم خدمات متميزة إلى جانب تخفيض التكلفة.

2- السعي الدائم إلى كسب المعرفة التي تلبي الاحتياجات الإستراتيجية والتنافسية والوظيفية، القادرة على تحقيق عمليات التعلم، والعمل على نشر المعرفة اللازمة والكافية وبالتوقيت المناسب إلى كل الأطراف ذات العلاقة.

3- ضرورة تخصيص فريق مهني متخصص يكون نشاطه وعمله الأساسي هو إدارة أنشطة وجهود المعرفة على مستوى المصرف ككل.

4- تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، ونشر ثقافة الجودة، كاتجاه للتحسين المستمر في العمليات والخدمات المصرفية ككل من خلال مشاركة العاملين استلهاما لتوقعات العملاء وتوافقا معها أو استباقا لها.

5- تبني إستراتيجية التدريب المستمر للعاملين ورصد المخصصات المناسبة لذلك دون تقتير بما يهيىء رصيدا كافيا من الموارد البشرية الماهرة على كل المستويات التنظيمية وفي كافة مجالات الأداء وذلك من خلال :

- الاستعانة بخبراء محليين أو من الخارج.

- إرسال العاملين لإكمال دراساتهم العليا إلى الخارج.

6- زيادة الاهتمام بالحفز المادي والمعنوي للعاملين لزيادة الدافعية لديهم وتحقيق رضا العاملين وذلك من خلال:

* التمكين الفاعل للعاملين ضمن فرق عمل ذاتية الإدارة مع إشراكهم في المعلومات والقوة والسلطة.

7- ضرورة تبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

8- استحداث إدارة للمعرفة في كل مصرف لتشترك مع نظم المعلومات وتكنولوجياتها في تحقيق الميزة التنافسية لها.

الإحالات والمراجع :

[1]- الطويل أكرم محمد، وسلطان حكمت رشيد، العلاقة بين الأسبقيات التنافسية والأداء الاستراتيجي : دراسة استطلاعية لأراء المدراء في عينة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى ،المجلة العربية للإدارة، المجلد 26، العدد الأول، مصر، 2006. ص 71.

[2]- محارمة محمد ثامر، قياس جودة الخدمات المصرفية للبنوك الوطنية التجارية القطرية : دراسة ميدانية، دورية الإدارة العامة، المجلد45، العدد3، المملكة العربية السعودية،2005. ص 522.

[3]- الصرن رعد حسن، طريقة جديدة لدراسة جودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية مقارنة لبعض البنوك الأردنية والسورية، أطروحة دكتوراه غير مشورة، جامعة دمشق، 2004، ص75.

[4] - الطويل أكرم محمد، وسلطان حكمت رشيد، مرجع سابق، ص74.

[5] - المحياوي قاسم، إدارة الجودة في الخدمات، مفاهيم، عمليات، تطبيقات، دار الشروق، الأردن، 2006، ص 94.

[6]- مصطفى أحمد سيد، التسويق العالمي"بناء القدرة التنافسية للتصدير"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2001.ص122.

[7]- الطويل، وسلطان، مرجع سابق، ص75.

[8] - نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل، الأردن، 2003، ص19.

[9] - المرجع نفسه، ص 19.

[10] - الزعبي حسن علي، نظم المعلومات الإستراتيجية، مدخل استراتيجي، دار وائل، الأردن، 2005، ص137.

[11]- الداوي الشيح، دور تسيير الفعال لموارد وكفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص 259.

[12]- العربي للمحاسبين القانونيين، إدارة واستراتيجيات العمليات، بموجب المناهج الدولي الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكاد -UNCTAD)، العدد5، عمان، الأردن، 2001. ص155.

[13]- نجم نجم عبود، إدارة المعرفة، المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات، دار الوراق ،الأردن، 2001، ص27.

[14] - بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص263.

[15] - حجازي هيثم علي، إدارة المعرفة، مدخل نظري، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص113.

[16] - أبو فارة يوسف أحمد، العلاقة بين استخدام مدخل إدارة المعرفة والأداء، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع "إدارة المعرفة في العالم العربي"، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 26-28 نيسان2004، ص6.

[17] - ناصف أحمد مصطفى، فعاليات نظام إدارة المعرفة الكلية في المنظمات لتحويلها إلى الاقتصاد الرقمي في القرن الحدي والعشريين ، دورية التقدم العلمي، العدد التاسع والثلاثون، الكويت، 2002، ص 23.

[18] - أبو فارة، مرجع سابق ، ص6

[19] Wick، Corey، **"Knowledge Management and leadership Opportunities for Technical communicators"**، Technical Communication.، Vol.47، issue.4، November 2004، P514.

[20]- العمري غسان إبراهيم، الاستخدام المشترك لتكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة لتحقيق قيمة عالية لأعمال البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدراسات التطبيقية، عمان ،الأردن ،2004، ص26

[21] - توماس أ .ستيوارت، ترجمة علا أحمد إصلاح، ثروة المعرفة رأس المال الفكري ومؤسسة قرن الحادي والعشرين، الدار الدولية للاستثمارات الدولية،مصر، 2004،ص199

[22]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منهجية إدارة المعرفة :مقاربة تجريبية في قطاعات مركزية في دول الاسكوا الأعضاء، نيويورك،2004، ص5 .

[23] - يوسف عبد الستار، إدارة المعرفة كأداة للتنافس والنمو والبقاء في شركات الأعمال، مجلة الإداري، السنة27، العدد104، ديسمبر 2005، ص59

[24] - الرفاعي، وياسين، مرجع سابق، ص9.

[25] - مجلة الدراسات المالية والمصرفية، إدارة رأس المال الفكري، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد التاسع، العدد الأول، الأردن، آذار، 2001.، ص44.

[26] - العامري صالح مهدي والغالبي طاهر محسن، رأس المال المعرفي" الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال في ظل الاقتصاد الرقمي" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع"إدارة المعرفة في العالم العربي" ، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 26-27 نيسان 2004، ص11.

[27] - مصطفى أحمد سيد، التسويق العالمي"بناء القدرة التنافسية للتصدير"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2001، ص144.

[28] - أحمد ميسر إبراهيم والمعاضيدي معن وعد الله، اثر عمليات إدارة رأس المال المعرفي في تحقيق المزايا التنافسية لمنظمات الأعمال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني – إدارة الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات -،جامعة العلوم التطبيقية – عمان، الأردن، 2006، ص10.

أثر استخدام أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة
- دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر – فرع ورقلة –

أ. حكيم بن جروة *
جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

ملخص : نهدف من هذه الدراسة إلى محاولة تقييم استخدام المؤسسة لأبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية، حيث أن الفكرة الأساسية لهاته الدراسة تنطلق من كون أن اهتمام المؤسسات الخدمية أصبح منصب بدرجة كبيرة حول كيفية تلبية وتحقيق رغبات واحتياجات زبائنها، حيث تركز المؤسسة على الكيفية التي تستطيع بها كسب رضا زبائنها من جهة وتحقيق الولاء التام لهم، والذي لن يتم إلا من خلال تبنيها لأسلوب يساعدها على إدارة علاقتها بزبائنها على أحسن وجه، وذلك بالاعتماد على ما يعرف بتسويق العلاقات من خلال الزبون، وعلى هذا الأساس سيتم معالجة هذه الموضوع انطلاقا من التساؤل التالي : هل في استخدام المؤسسة لأبعاد تسويق العلاقات تأثير على تحقيق الميزة التنافسية ؟

الكلمات المفتاحية : تسويق العلاقات، زبون، منافسة، ميزة تنافسية.

تمهيد : نظرا للتغيرات التي شهدتها الألفية الثالثة على الصعيد الدولي وفي جميع نواحي الحياة ومختلف التوجهات الحديثة، ولعل من أبرزها ذلك الاتجاه العام من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وباشتداد المنافسة وظهور ما يسمى بالعولمة الاقتصادية وكذا ثورة المعلومات التكنولوجية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية والذي أدى بدوره إلى انخفاض تكلفة الاحتفاظ بالزبائن عن تكلفة جذب زبائن جدد، ومن هنا كان الاهتمام بتسويق العلاقات حيث أن الأساس لتحقيق النجاح والنمو وكذا الاستمرارية في السوق يتوقف في القدرة على جذب أكبر عدد من الزبائن بتنمية ولائهم والقيامƒ بتأسيس علاقة شراكة وثيقة مع كل زبون أو معاملته كأنه قسم سوقي قائم بذاته، وكل هذه العوامل تجعل من المؤسسة التي تمتلك ميزة تنافسية بتوفير نماذج وإجراءات تسويقية حديثة تكون المنطلق لاستحداث أنظمة للمعلومات وإعادة التفكير في متطلبات الزبون ومدى صدق وصحة علاقة الشراكة بين المؤسسة والزبون.

وفي ظل اشتداد المنافسة بين المؤسسات كان لزاما على المؤسسة وضع مجموعة من الإستراتيجيات والمخططات التي تمكنها من الوقوف في وجه المنافسين من خلال إنشاء علاقة وطيدة مع زبائنها والسيطرة عليهم من جهة وجلب أكبر عدد من زبائن منافسيها من جهة أخرى، وكل هذا لا يتأتى إلا بالتعرف الجيد على الزبائن من خلال جمع وتحليل بياناتهم وكذا حسن تجزئتهم إلى مجموعات متجانسة واختيار الشرائح الأكثر ملائمة للمؤسسة.
ومن أجل ذلك كان جديرا بأي مؤسسة تبنى منهج جديد يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ومكانة مرموقة في السوق من خلال ما يعرف بتسويق العلاقات الذي يهتم بالزبون وببناء علاقات دائمة معه والبحث عن أفضل الطرق لخلق الولاء لديه .

من خلال ما سبق سيتم معالجة هذا الموضوع بطرحنا للإشكالية التالية :

هل في استخدام المؤسسة لأبعاد تسويق العلاقات تأثير على تحقيق الميزة التنافسية ؟

ومن أجل معالجة هذا الموضوع في شقيه النظري والتطبيقي، ارتأينا التطرق للعناصر التالية :

1. مفهوم تسويق العلاقات؛ 2. أبعاد تسويق العلاقات؛ 3. الميزة التنافسية؛
4. تأثير أبعاد تسويق العلاقات على الميزة التنافسية للمؤسسة؛
5. تقييم استخدام أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ورقلة.

1. مفهوم تسويق العلاقات

يمثل تسويق العلاقات مسمى لإستراتيجية تسعى إلى بناء وتنمية شراكات طويلة الأجل مع الزبائن، حيث تقوم المؤسسات ببناء علاقات مع الزبائن من خلال إمدادهم بالقيمة وإشباع حاجاتهم ورغباتهم حيث يعود أول ظهور لمفهوم تسويق العلاقات عام 1983 وكان **بيري** أول من استخدمه وعرفه على أنه « **جميع أنشطة التسويق التي تهدف لإنشاء وتطوير والحفاظ على التبادلات العلائقية الناجحة بين المؤسسات** »، حيث يري **بيري** أن اللقاءات المتكررة مع الزبون مع مرور الوقت تخلق روابط اجتماعية تمكن المشاركين في العلاقة من تحويل هذه التفاعلات إلى شراكة أي يصبح الزبون شريك في المؤسسة[1]، وعلى العموم لقد وردت العديد من التعاريف الخاصة بتسويق العلاقات والتي منها نذكر:

---

* Pdr.Hakim@yahoo.fr

- يعرف J. LENDREVIE تسويق العلاقات بأنه : « **سياسة ومجموعة من الأدوات لإنشاء علاقة فردية تفاعلية مع الزبائن، وخلق والحفاظ على مواقف إيجابية دائمة في نفوسهم واحترام المؤسسة والعلامة** »[2].
- كما يعرف Gronnoos تسويق العلاقات بأنه : « **إنشاء وصيانة وتعزيز العلاقات المربحة مع الزبائن والشركاء الآخرين، من أجل تحقيق أهداف الأطراف المعنية، وذلك لا يتم إلا من خلال عمليات التبادل والوفاء بالوعود** ».[3]
- أما Ph. Kotler فقد عرف تسويق العلاقات على أنه : « **إنشاء علاقات طويلة المدى مع الزبائن أو مجموعة من الزبائن، تختار وفقا لمساهمتها في نحاج المؤسسة** ».[4]

انطلاقا من جملة التعاريف التي تم التطرق لها يمكن القول بأن تسويق العلاقات يعبر عن المنهج والسياسة التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى التوجه نحو زبائنها وبناء علاقات طويلة معهم، سواء كان الزبائن مستهلكين أو موردين أو موزعي أو عمال المؤسسة، وهذا كله من أجل إرضائهم عن طريق معرفة تطلعاتهم، والتعاون معهم لتحقيق الأهداف المشتركة وبالتالي كسب ولائهم.

2. أبعاد تسويق العلاقات

انطلاقا من القول بأن تسويق العلاقات مسمى لإستراتيجية تسعى إلى بناء وتنمية مؤسسات طويلة الأجل مع الزبائن، من خلال إمدادهم بالقيمة وإشباع حاجاتهم ورغباتهم، حيث يمكن لتلك المؤسسات حصد العديد من المنافع جراء تكرار البيع لهؤلاء الزبائن الذين يتم تنمية العلاقات معهم، حيث تستطيع تحقيق زيادة في كل مبيعاتها وحصتها السوقية ومستويات أرباحها[5]، وبناءا عليه ولغرض التطبيق الجيد لمفهوم تسويق العلاقات من طرف المؤسسات فإنه ينبغي عليها التطرق لأبعاده الخمسة وهي: الجودة، التحسين المستمر للجودة، شكاوي الزبائن، تقوية العلاقة بين المؤسسة والزبون، وأخير التسويق الداخلي، وعلى العموم سيتم تقديم أهم المميزات الخاصة بكل بعد كما يلي: [6]

1.2. الجودة : وتعني إمكانية المنتج في مواجهة توقعات الزبون المرتقب، أي مدى تحقيقها لرغبات وحاجات الزبائن، نظرا لأن إعداد منتج جيد لا يعني قبوله من الزبون، وهي تمثل السمات والخصائص النهائية للخدمة أو المنتج والتي تنبثق من قدرتها على تحقيق الرضا التام ومقابلة احتياجات الزبون؛
2.2. التحسين المستمر للجودة : وهو جانب أساسي ومحوري في إدارة الجودة الشاملة، ويعرف على أنه الدراسة المستمرة للعمليات في نظام ما، يهدف إلى تحسين الأداء والحصول على أفضل النتائج؛
3.2. شكاوي الزبائن: وهي توقعات الزبائن التي لم تقم المؤسسة بإشباعها، وهي سلاح ذو حدين إذا تم الاهتمام بها زاد ولاء الزبائن للمؤسسة، وإذا تم إهمالها يتحول زبائنها إلى منافسيها؛
4.2. تقوية العلاقة بين المؤسسة والزبائن : حيث تعمل المؤسسة على تقوية علاقتها بزبائنها كون ذلك سوف يؤدي إلى تنمية علاقات الزبائن مع المؤسسة، ويكون محصلة ذلك استمرار المؤسسة في السوق، لذا فالمؤسسة التي لا تقوم بتقوية علاقتها مع زبائنها، سوف يحتاج زبائنها إلى إقامة علاقة مع مؤسسة أخرى بدلا منها، ومن ثمة سوف يوجه الزبون أمواله إلى تلك المؤسسة لتوطيد علاقته بها؛
5.2. التسويق الداخلي : حيث تقوم فكرة التسويق الداخلي على أن كل الأفراد داخل المؤسسة يجب أن يبدلوا قصارى جهدهم من أجل زيادة كفاءة وفعالية أنشطة التسويق الخارجي بها، وأن كل وحدة تنظيمية أو جماعة داخل المؤسسة تسوق قدراتها وإمكانياتها للوحدات الأخرى داخل نفس المؤسسة.

3. الميزة التنافسية

حضي مفهوم الميزة التنافسية بأهمية كبيرة في الأدبيات المعاصرة، والسبب يعود إلى أن منظمات الأعمال تعيش في بيئات تتصف بالتغير السريع والتعقيد وتتصف بظواهر مختلفة مثل العولمة والأسواق غير المنتظمة وطلبات الزبون المتغيرة والمنافسة المتزايدة على المنتج / السوق إضافة إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحرير التجارة العالمية، وعلى الرغم من أن الاهتمام ببعض جوانب هذا الأمر يعود لزمن بعيد إلا أن تبلور هذا المفهوم يرجع إلى الستينات من القرن الماضي وذلك عندما أكد Learned anderwes على الاهتمام بالتحليل الداخلي للمؤسسة (نقاط القوة والضعف) والتحليل الخارجي (الفرص والتهديدات) فكان يشار إلى القوة على أنها تعبير عن الميزة التنافسية.[7]

هذا وتسعى أي مؤسسة لضمان بقائها واستمرارها مع جميع العوامل المحيطة أن تنشط في ظل بيئة تنافسية تحدد وضعيتها التنافسية في السوق لمجابهة المنافسة من خلال اختيار الإستراتيجية المثلى لنطاق نشاطها بحيث تتوافق وتنسجم مع بيئتها وبهذا تحقق التميز والتوافق من أجل كسب رضا الزبون ومن ثمة الحصول على ولائه، وبالتالي تحقيق المؤسسة لميزة تنافسية والتي تعرف بأنها:« **أهم المؤشرات على النجاعة الاقتصادية في المواقع التنافسية للمؤسسة، حيث تعد المقوم الأساسي الذي بواسطته تحقق المؤسسة أهدافها الأساسية المتمثلة في الربح والمرودية والنمو، والمحافظة على الحصص السوقية مقارنة بالمنافسين** »[8]، كذلك تعرف الميزة التنافسية بأنها : « **مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لإنتاج قيم ومنافع للزبائن أعلى مما يحققه لهم المنافسون، بالإضافة إلى تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها** ».[9]

ومن هنا يمكن القول بأن الميزة التنافسية تعبر عن الوضع المتفوق الذي تحصل عليه المؤسسة، هذا التفوق الذي يكون في شكل إضافة قيمة لدى الزبون قد تأخذ شكل أسعار أقل مقارنة بأسعار المنافسين، أو في شكل منتج مميز، والتي دوما الغرض منها هو زيادة الحصة السوقية وكذا تحقيق هدف البقاء على مستوى السوق.

4. تأثير أبعاد تسويق العلاقات على الميزة التنافسية للمؤسسة

كون أن خدمة الزبائن تعتبر من أهم العناصر اللازمة لبناء علاقات قوية فإن تسويق العلاقات يقوم على أساس تبادل العلاقات والثقة بين المؤسسة وزبائنها، ولذلك فإن عامل الجودة يعتبر من بين العناصر الدائمة لتقوية تلك العلاقات بالإضافة لبقية الأبعاد التي تم ذكرها، والتي ومن دون شك إن تم تطبيقها واستغلالها من طرف المؤسسة أحسن استغلال سوف يمكنها من كسب ميزة تنافسية تضاهي بها كل منافسيها وعليه كيف سيظهر تأثير أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة؟ هذا الذي سنعرفه من خلال تتبع ما يلي :

1.4. الجودة مصدر لتحقيق الميزة التنافسية : إن تحقيق رضا الزبون وولائه لمنتجات وخدمات أي مؤسسة وفي ظل سوق يتسم بشدة التنافس لا يتحقق إلا من خلال تعظيم القيمة المقدمة له والتي ينظر لها الزبون على أنها الجودة، وبناءا عليه فلكي تستطيع المؤسسة المنافسة على مستوى ذو جودة لا بدة لها أن تنافس على مستوى جودة عالية، وإلا فإنها سوف تخسر وتضطر للخروج من السوق[10]، لذلك فإنه من أجل توفير المؤسسة لميزة تنافسية يجب عليها وضع ومتابعة تطبيق برامج الجودة وقياس تقييم الأداء في أنشطة المؤسسة التسويقية والهندسية والإنتاجية والخدمات المختلفة وهذا كله من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في رضا الزبون وزيادة الحصة السوقية لها بحيث يمكنها اختيار الجودة كهدف وشعار لها؛[11]

2.4. التحسين المستمر والميزة التنافسية : إن اعتماد التحسين المستمر لمجالات العمل كافة في المؤسسة يجعلها تتفوق على المنافسين والتميز عليهم وتحقيق هذه الكيفية وتطويرها بشكل دائم يضمن متطلبات الاستمرار في الأسواق والبقاء فيها بثبات، ومن هنا يبدو بوضوح أن التحسين المستمر شرط أساسي لنجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، ولهذا السبب بالذات وظفت الكثير من المصادر التحسين المستمر بالعمود الفقري للمؤسسة ومطلب أساس نجاحها[12]، لذلك فالتحسين المستمر يعتبر من أهم الأساليب المحققة للميزة التنافسية؛

3.4. نظام شكاوي الزبائن ودوره في تحقيق ميزة تنافسية : إن نظام الشكاوي التي تقتضيها المؤسسة تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تساهم في زيادة فرص نجاح المؤسسة مقارنة بمنافسيها من خلال الكشف عن الأخطاء وتقويم الانحرافات التي تظهر في العمل[13]، وعليه فإنه من المهم جدا الترحيب بأي شكوى من الزبون إلى المؤسسة ودراستها والاهتمام بها واتخاذ قرار بشأنها باعتبارها فرصة لحل المشكل وللكشف عن نقاط الضعف المحتملة، ومن خلال هاته الشكاوي يمكن تحول الأشخاص غير الراضيين عن المؤسسة إلى أشخاص لديهم ولاء للمؤسسة وبالتالي اكتساب تميز عن المؤسسات المنافسة؛[14]

4.4. تقوية العلاقة بين المؤسسة والزبون والميزة التنافسية : إن تزايد الاهتمام بالزبون في الآونة الأخيرة وذلك بعد ازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات، حيث أدى هذا التنافس الحاد بين المؤسسات إلى ضرورة التركيز على إشباع حاجات الزبون وذلك محاولة لإرضائه وإسعاده[15]،كما أن المؤسسات تسعى إلى تحقيق رضا الزبائن بالتعرف على حاجاتهم والعمل على تلبيتها والسعي لإضافة بعض الخصائص المبدعة التي لا يتوقع الزبون وجودها عند اقتنائه للمنتج أو الخدمة فيسبب وجودها شعور عال بالرضا بما يضمن من الاحتفاظ بالزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد[16]،وبناءا عليه فإنه كلما كانت علاقة المؤسسة بزبائنها قوية كلما كان ذلك مكسب وتميز يساعدها على مجابهة كل منافسيها؛

5.4. التسويق الداخلي والميزة التنافسية : إن تحسين الوضع التنافسي على مستوى وطني مسألة ليست سهلة أبدا فمن الممكن أن يحدث ذلك على مستوى المؤسسة أو مجموعة من المؤسسات أو حتى على مستوى قطاع اقتصادي معين، فالأفراد العاملين في المؤسسة على وجه الخصوص هم الأكثر معرفة ومهارة وتدريب وتعليما وهم الأكثر معرفة ومهارة وتدريب وتعليما وهم الأكثر إنتاجية والأفضل أداء بحيث أن تقليدهم وتدريبهم مهم في حالة المنافسة العالمية وتقديم منتجات وخدمات تنفق أقل بكثير من تلك التي لا تهتم بجانب التعليم التدريب[17]، ولتحقيق ميزة تنافسية بالنسبة للمؤسسة تعتمد على مجموعة من العوامل المقدمة من طرف جودة الخدمات كمكان تقديم الخدمة، عملية وطريقة تقديم الخدمة ومن أهم هذه العوامل هي موظفي المؤسسة فهم على اتصال مباشر بالزبائن[18].

5. تقييم استخدام أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ورقلة

من أجل معالجة هذا الموضوع في شقه التطبيقي سيتم توظيف عناصر الجانب النظري على مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ورقلة وهذا لغرض الإجابة على سؤال الإشكالية والمتعلقة بالعوامل المساعدة على تحقيق الميزة التنافسية باستخدام أبعاد تسويق العلاقات، ارتأينا القيام بدراسة ميدانية عن طريق توزيع قائمة أسئلة - استبيان – على موظفي المؤسسة والتي يتم من خلالها التعرف على تأثير استخدام أبعاد تسويق العلاقات لتحقيق و/ أو كسب ميزة تنافسية.

1.5. تحضير الاستبيان : قبل التنفيذ الفعلي للدراسة الميدانية ينبغي القيام بتحديد بعض النقاط الرئيسة والتي تمثل الرؤى التوضيحية التي يتم عليها بناء وصياغة الاستبيان، ويتجلى ذلك بمعرفة هدف الدراسة وكذا الفرضيات التي سيتم من خلالها بناء الأسئلة إضافة إلى مجتمع الدراسة والعينة المدروسة وطريقة سحب تلكم العينة وحجمها.

أ. الهدف من الدراسة : لكل دراسة هدف معين، وهدف هذا البحث هو جمع أكبر عدد ممكن من البيانات الميدانية لمعرفة أثر استخدام أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية، مع محاولة معرفة ما إذا كان لتحقيق المؤسسة لميزة تنافسية تأثير أم لا باستخدام أبعاد تسويق العلاقات، ولأجل معالجة هذا البحث فقد تم الاعتماد على الفرضية التالية:
يوجد تأثير بين أبعاد تسويق العلاقات وتحقيق المؤسسة للميزة التنافسية.

ب. مجتمع الدراسة : كون الموضوع المختار للدراسة يتعلق بأثر استخدام أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية مع إسقاط حالة الدراسة على مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ورقلة، فإن المجتمع المحدد للدراسة يتمثل في مختلف عمال وموظفي المؤسسة الذين يعتبرون اللبنة المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة والتي من أهمها تحقيق التميز والرضا للزبائنها.

جـ. طريقة سحب العينة : بما أنه تم الاعتماد على أسلوب البيانات ارتأينا تحديد الطريقة التي يمكن من خلالها سحب العينة التي سيتم توزيع وإجراء الاستبيان عليها، لذا فقد تم الاعتماد على الطريقة غير العشوائية، وهذا لكونها ميسرة بالنسبة للقائم بالبحث ونظراً لسهولة اختيار مفردات العينة من مجتمع الدراسة.
د. حجم العينة : إن تحديد الحجم المناسب للعينة هو الآخر يعتبر أمراً مهما، إذ يتم الاعتماد على عدة طرق إحصائية حتى تكون محددة بدقة، فمن الناحية العلمية يجب أن يكون حجم العينة المدروسة أكبر أو يساوي 7/1 من حجم المجتمع الكلي، ونظراً لطبيعة وغرض الدراسة المراد إعدادها فقد ارتأينا تحديد ودراسة عينة يبلغ عددها الـ : 40 مشترك، وبعد عملية المراجعة الأولية لقوائم الاستبيان وإجراء عملية الفرز الأولية للإجابات المقدمة من طرف العينة المستقصاة، فقد تم الاعتماد في تحليل النتائج على 34 إجابة من بين الـ : 40 استمارة التي تم توزيعها وبالتالي فإن معدل الأجوبة التي تم جمعها هو : 34/40 أي بنسبة : 85% من الأجوبة المقدمة، هذا وقد تراوحت فترة توزيع الاستبيان حوالي ثلاثة أسابيع نهاية شهر أفريل وبداية شهر ماي، مع العلم أن عملية مراجعة وترميز وجدولة المعلومات كانت تتم بصفة دورية بعد كل مقابلة أو توزيع للأسئلة على الفئة المختارة.

2.5. إنجاز الاستبيان : تم الاعتماد في عملية طرح الاستبيان على الأفراد المختارين بالاستناد إلى طريقة المقابلة الشخصية بهدف ربح الوقت مع تقديم تفسيرات حول الهدف من الدراسة، والشرح المباشرة لكيفية ملء القوائم مما يقلل من احتمالات حدوث أخطاء أثناء الإجابة، وإمكانية تفسير بعض الأسئلة الغامضة للمجيبين إذا تطلب الأمر ذلك وكل هذا من أجل الحصول على إجابات دقيقة، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمقابل أن يتأكد من مدى جدية المستقصى منه أثناء الإجابة وفي نفس الوقت استخدام أسلوب الملاحظة، بغرض تحديد الانطباعات الأولى للمستقصى منه حول الموضوع المدروس، كما أن المقابلة الشخصية تتميز بالارتفاع في نسبة الرد مقارنة بالطرق الأخرى، حيث يتمكن المقابل من تخفيض درجة تردد أو تكاسل المستقصى منه من الاستمرار في الإجابة، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن الاستبيان يحتوي على 15 سؤال متعلقة بأبعاد تسويق العلاقات التالية: (الجودة، التحسين المستمر، نظام الشكاوي وتقوية العلاقة مع الزبون) بينما سيخصص لبعد التسويق الداخلي دراسة تفصيلية خاصة به في مقال لاحق، و05 أسئلة متعلقة بالميزة التنافسية وأبعاد تسويق العلاقات.

3.5. دراسة ثبات الاستبيان : نحاول فيما يلي دراسة ثبات الاستبيان، وهي مرحلة يراد منها تقييم الأداة المستخدمة في دراسة أثر استخدام أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية، ومن أهم المعاملات المستعملة في ذلك نجد ألفا كرونباخ α الذي يأخذ القيمة من 0 - 1 تعبير عن نسبة الثبات الذي يبين نسبة المتعاملين الذين يعيدون نفس الإجابة إذا أعيد استجوابهم في نفس الظروف، حيث بلغت قيمة α للاستبيان 0.807 أي بنسبة 80% ، وهذا معناه أن 80% من أفراد العينة يعيدون نفس الإجابة في حالة استجوابهم من جديد وهي نسبة تعبر عن مدى ثبات الأداة المستعملة في قياس العلاقة يمكن أن تبين ما مدى مصداقية النتائج التي يمكن الحصول عليها من هذا الاستبيان.
4.5. تحليل نتائج أسئلة الاستبيان الخاصة بأبعاد تسويق العلاقات : في هذا الجزء سيتم معرفة الاتجاه العام لآراء عمال وموظفي المؤسسة حول تطبيق أبعاد تسويق العلاقات في المؤسسة وهذا عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتطبيق التسويق حيث تعطى للمستقصى منه اختيار مستوى من بين مستويات الموافقة ونقيس درجتها بإعطاء خمس أوزان وهذا من أجل الحصول على متغير كمي يقيس مدى تطبيق أبعاد تسويق العلاقات في المؤسسة والجدول (1) يوضح اتجاه آراء المستقصى منهم في كل بعد من أبعاد تسويق العلاقات في المؤسسة مقارنة بمتوسطات إجابات كل سؤال بمعيار ليكارت الخماسي، حيث من خلال تحليل نتائج الجدول (1) تم تقسيم أبعاد تسويق العلاقات إلى مجالات بحيث من السؤال 1 إلى 3 فهو مجال متعلق ببعد الجودة، أما من السؤال 4 إلى 8 فهو مجال متعلق ببعد التحسين المستمر، في حين السؤال من 6 إلى 8 فمتعلق ببعد نظام شكاوي الزبائن، والأسئلة من 9 إلى 15 فهي متعلقة ببعد تقوية العلاقة بين المؤسسة والزبون، وبناءا على نتائج الجدول (2) والخاص بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع أبعاد تسويق العلاقات يتضح لنا بأن هذه الأخيرة تتراوح مابين 3.16 و3.35 أين كان أعلاها لبعد التحسين المستمر بمتوسط حسابي 3.35 ودرجة التقييم كانت محايد، يليها بعد نظام الشكاوي بمتوسط حسابي 3.33 ودرجة تقييمها أيضا محايد، بينما كان أدنى متوسط حسابي هو 3.16 والخاص ببعد الجودة بدرجة تقييم محايدة، كما بلغ المتوسط الحسابي لأبعاد تسويق العلاقات ككل 3.28 وبدرجة تقييم محايدة.

5.5. تحليل نتائج أسئلة الاستبيان الخاصة بالميزة التنافسية وأبعاد تسويق العلاقات : بناءا على نتائج الجدول (3) والخاصة بالمتوسطات الحسابية لأبعاد تسويق العلاقات وتحقيق الميزة التنافسية والتي تراوحت بين 3.29 و4.12، حيث كان أعلاها في الفقرة رقم 5 بمتوسط حسابي 4.12 وكان أدناها في الفقرة 1 بمتوسط حسابي 3.29، كما بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال تأثير أبعاد تسويق العلاقات على الميزة التنافسية الكلي 3.81 بدرجة تقييم موافق، مما يدل على أن التواصل الايجابي الفعال بين المؤسسة وزبائنها ومما يفرز مدى رضاهم واستمرارهم في التعامل مع المؤسسة وبالتالي تحقيق الولاء لدى المؤسسة وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية.

6.5. دراسة معامل الارتباط بيرسون لمعرفة ارتباط أبعاد تسويق العلاقات بالميزة التنافسية : إن من بين أهم العوامل الإحصائية الخاصة بقياس علاقة تسويق العلاقات بالميزة التنافسية نجد معامل الارتباط الخطي الذي يقيس قوة ونوع العلاقة بين المتغيرين حيث يبين الجدول (4) أن معامل الارتباط بين تسويق العلاقات والميزة التنافسية بلغ 0.501 وهي قيمة دالة إحصائيا (α=0.01) مما يدل على وجود ارتباط طردي بنسبة 50% وهي قيمة دالة إحصائية في الواقع وهذا من خلال قيمة احتمالية (Sig(2-tailed والتي تساوي 0.003 وهي أقل من مستوى الدلالة1 %، ومن اجل معرفة قوة الارتباط بين كل بعد من أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية وأيهما الأكثر تأثيرا كان لنا الجدول (5)، حيث يظهر لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين بعد الجودة والميزة التنافسية بلغ **0.533 وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة α=0.01 ، وهذا يدل على وجود ارتباط بين الجودة والميزة التنافسية، أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين التحسين المستمر والميزة التنافسية فقد بلغ *0.842 وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة α=0.05 وهذا يدل على وجود ارتباط بين التحسين المستمر والميزة التنافسية، أما عند معامل الارتباط بين نظام الشكاوي والميزة التنافسية فقد بلغ 0.200 وهي قيمة غير دالة إحصائية وهو ما يدل على عدم وجود ارتباط قوي بين بعد نظام الشكاوي والميزة التنافسية، في حين بلغ معامل الارتباط بين تقوية العلاقة مع الزبون والميزة التنافسية فقد بلغ **0.496 وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة α=0.01 وهذا أيضا يدل على وجود علاقة بينهما، وبناءا على هذا التحليل يتضح لنا أن بعد الجودة هو الأكثر تأثيرا على الميزة التنافسية حيث بلغ **0.533، ثم يليه بعد تقوية العلاقة مع الزبون من حيث التأثير والذي بلغ **0.496.

خلاصة : انطلاقا من الدراسة النظرية التي قادتنا للتعرف على كل من أبعاد تسويق العلاقات والميزة التنافسية، وبعد محاولة إسقاط ذلك على مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ورقلة من خلال محاولة التعرف على مدى توظيف المؤسسة لتسويق العلاقات وأبعاده من أجل كسبها لميزة تنافسية، حيث أنه ومن خلال الدراسة وبتحليلنا لنتائجها فقد تم التوصل إلى القول بأنه من أجل تحقيق أي مؤسسة للنجاح في ميدانها التجاري ينبغي عليها معرفة مختلف العناصر التي تمكنها من تسطير ذلك النجاح، لذا تعتبر الانطلاقة الأساسية لرصد وفهم كل ذلك من خلال تحسينها لعلاقتها مع زبائنها وبعد تصفحنا لخطوات ما جاءت به هذه الدراسة يمكن الخروج بالنقاط التالية :

- أن تسويق العلاقات يمثل أداة لتقوية العلاقات بين المؤسسة وزبائنها وبصفة مستمرة أي منذ الوهلة الأولى، وهو يهدف إلى كيفية تصميم وخلق علاقة مطولة بين عملائها كإقامة نوع من الصداقة والحوار بينهما؛
- أن تسويق العلاقات يركز على خمس أبعاد أساسية وهي : **الجودة، التحسين المستمر للجودة، شكاوي الزبائن، تقوية العلاقة بين المؤسسة والزبون،** وأخير **التسويق الداخلي؛**
- تشير الميزة التنافسية للقيمة التي يدركها الزبون من أجل اكتشاف طرق فعالة للمؤسسة عن غيرها من المنافسين؛
- تساهم كل من الجودة والتحسين المستمر في خلق وتحقيق ميزة تنافسية من خلال قدرة المؤسسة على تحقيق رضا الزبون وضمان ولائه من جهة، وتدارك الوقت المحدد لإنتاج الخدمة من جهة أخرى؛

وأثناء القيام بدراسة أبعاد تسويق العلاقات وتحقيق الميزة التنافسية وبتسليط الضوء على مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ورقلة من خلال محاولة التعرف ما إذا كانت تستخدم تسويق العلاقات وأبعاده أم لا وهذا بالاستبيان الذي تم عرضه على موظفيها ولغرض اختبار الفرضية التي تم طرحها كانت لنا النتائج التالية :

- من خلال تحليل نتائج الاستبيان يتضح لنا بأنه يوجد تأثير لبعض أبعاد تسويق العلاقات على مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ورقلة ومنه تحقيقها لميزة تنافسية، حيث من الأبعاد التي تؤثر وبصورة مباشرة وقوية نجد بعدي الجودة وتقوية العلاقة مع الزبون وهما العاملان الأساسيان الذين باستخدامهما يمكن للمؤسسة تحقيق التميز عن منافسيها وتجدر الإشارة بنا بأن منافسي المؤسسة يعتبرون منافسين غير مباشرين وهم مؤسسات اتصالات الهاتف النقال إلا أنه يجدر بها أخذ الحيطة والحذر منهم وبالتالي نستطيع القول **بصحة الفرضية** المقدمة لهذه الدراسة؛

وعلى ضوء الدراسة التي تم القيام بها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- الاهتمام بالزبائن والمتعاملين الذين يحققون للمؤسسة أكثر ربحية، وذلك بوضع برنامج أو برامج تسويقية خاصة بهم؛
- الاهتمام بمعالجة شكاوى الزبائن بشكل أسرع من الوقت الراهن والاستجابة لشكاويهم من أجل ضمان ولائهم للمؤسسة؛
- ضرورة مراعاة أهمية تجسيد مفهوم تسويق العلاقات على مستوى أي مؤسسة، مع ضرورة التركيز على العناصر الأكثر أهمية في جلب انتباه الزبون؛
- محاولة اكتشاف أكثر العناصر التسويقية فعالية من أجل اعتماد المؤسسة عليها ومن أجل توضيح ملامح وصورة المؤسسة وكذا الثقافة المتبعة من طرفها؛

- كذلك ضرورة إجراء الدراسات واستطلاع الآراء لمعرفة مستوى درجة الرضا لدى الزبائن التي تتعامل معهم أي مؤسسة؛
- محاولة إشراك المؤسسات لزبائنها في كيفية بناء، إعداد وتقديم الخدمات؛
- وفيما يخص مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ورقلة مضاعفة مجهوداتها للتطبيق الجيد لأبعاد تسويق العلاقات لاسيما بعدي الجودة وتقوية العلاقات مع الزبون الذين يعتبران البعدين الأكثر استجابة وتحقيقا للميزة التنافسية ومن دون نسيان بقية الأبعاد.

ملحق الجداول

الجدول (1) : اتجاه آراء المستقصى منهم في كل بعد من أبعاد تسويق العلاقات في المؤسسة

أبعاد تسويق العلاقات	مرفوض تماما	مرفوض	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
1- مدة انتظار الزبون لتلقي الخدمة مقبولة.	%26	%17.6	%11.8	%44.1	%0	2.74	1.286	محايد
2- يتلقى الزبون معاملة جيدة عند القدوم.	%0	%14.7	%14.7	%55.9	%14.7	3.17	0.906	موافق
3- تغطي المؤسسة تحفيزات العاملين عند تغطيتهم لعدد كبير من الزبائن	%8.8	%23.5	%32.4	%26.5	%8.8	3.03	1.114	موافق
4- يرغب رجال التسويق الزبون باقتناء كميات أكبر من الخدمات مقابل تخفيضات مغرية.	%0	%29.4	%26.4	%32.4	%11.8	3.26	1.024	محايد
5- يحفز رجل التسويق الزبون على اقتناء خدمات المؤسسة.	%2.9	%14.7	%41.2	%35.3	%5.9	3.26	0.898	محايد
6- يحاول رجال التسويق حل مشاكل الزبائن ومتابعتها والوفاء بالوعود.	%0	%21.2	%18.2	%48.5	%12.1	3.52	0.972	موافق
7- تتبع المؤسسة نظام يهتم بشكاوي الزبائن.	%5.9	%14.7	%11.8	%64.7	%8.8	3.68	0.843	موافق
8- تواجه المؤسسة مشاكل الزبائن بنوع من السرعة.	%5.9	%32.4	%17.6	%41.2	%2.9	3.03	1.058	محايد
9- توفر المؤسسة نظام قاعدة بيانات لزبائنها.	%5.9	%11.8	%17.6	%50	%14.7	3.56	1.078	موافق
10- يسعى رجال التسويق لتوطيد العلاقة مع الزبائن وضمان ولائهم لها.	%8.8	%8.8	%23.5	%41.2	%17.6	3.50	1.161	موافق
11- تقوم المؤسسة بإشراك زبائنها في كيفية تقديم الخدمة.	%17.6	%20.6	%23.5	%29.4	%8.8	2.91	1.264	محايد
12- تقدم المؤسسة لزبائنها الهدايا التحفيزية جراء اقتناء خدماتها.	%2.9	%26.5	%29.4	%32.4	%8.8	3.18	1.029	محايد
13- تطبق المؤسسة إدارة العلاقة مع الزبائن بهدف الوصول لتطلعاتهم وبالتالي تقوية العلاقة مع زبائنها.	%12.1	%9.1	%21.2	%57.6	%0	3.24	1.062	محايد
14- تهتم المؤسسة ببناء علاقات طويلة مع زبائنها بتعداد طرق ووسائل الاتصال بهم.	%2.9	%8.8	%29.4	%52.9	%5.9	3.50	0.862	موافق
15- يستمر رجال التسويق بالاتصال والتواصل مع زبائنهم قدر المستطاع حتى بعد الانتهاء عملية التبادل بتقديم خدمات ما بعد البيع.	%5.9	%20.6	%20.6	%47.1	%5.9	3.26	1.053	محايد
المجموع الكلي						2.28	0.55	محايد

المصدر : بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

الجدول (2) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد تسويق العلاقات

أبعاد تسويق العلاقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
بعد الجودة	3.16	1.102	محايد
بعد التحسين المستمر	3.35	0.959	محايد
بعد نظام الشكاوي	3.28	1.1133	محايد
بعد تقوية العلاقة مع الزبون	3.33	0.993	محايد
المجموع الكلي	3.28	0.55	محايد

المصدر : بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

الجدول (3) : المتوسطات الحسابية لأبعاد تسويق العلاقات وتحقيق الميزة التنافسية

أبعاد تسويق العلاقات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
1- استطاعت المؤسسة التميز من خلال عرض خدماتها بأسعار مغرية.	8.8%	14.7%	26.5%	38.2%	11.8%	3.29	1.142	محايد
2- تستحوذ المؤسسة على ولاء الزبائن من خلال التحسين المستمر لجودة خدماتها.	0%	8.8%	20.6%	58.8%	11.8%	3.74	0.790	موافق
3- استطاعت المؤسسة الوصول إلى شرائح كبيرة من الزبائن بفضل نشاطها التسويقي.	0%	0%	23.5%	61.8%	14.7%	3.91	0.621	موافق
4- تقديم خدمات جديدة ومتطورة يساهم في تحسين علاقة المؤسسة بزبائنها.	0%	0%	23.5%	61.8%	14.7%	4	0.603	موافق
5- تحسين علاقة المؤسسة بزبائنها يساعد في زيادة حصتها السوقية.	0%	2%	8.8%	73.5%	14.7%	4.12	0.592	موافق
المجال الكلي						3.81	0.482	موافق

المصدر : بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

الجدول (4) : درجة الارتباط بين أبعاد تسويق العلاقات والميزة التنافسية

N=34	**Mayenne marketing R**	**Mayenne canc**
Mayenne pear son corrélation sig (2-tailed)	1	0.501 0.003
Mayenne pear son corrélation sig (2-tailed)	0.501 0.003	1

المصدر : بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

الجدول (5) : التأثير النسبي لأبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية

N=34	**متوسط تسويق العلاقات**	**متوسط تاثير الميزة التنافسية**	**M1**	**M2**	**M3**	**M4**
Mark pear son corrélation sig (2-tailed)	1	0.501** 003.0	567** 005.0	467** 007.0	596** 001.0	574** 001.0
Conc pear son corrélation sig (2-tailed)	501**.0 003.0	1	533**.0 001.0	842*.0 650.0	200.0 313.0	496**.0 003.0
M1	567**.0 005.0	533**.0 001.0	1	743.0 304.0	053.0 390.0	433**.0 010.0
M2	496**.0 007.0	842*.0 650.0	350**.0 0043	1	346**.0 0045	484**.0 004.0
M3	596**.0 001.0	200.0 313.0	743.0 304.0	346*.0 045.0	1	533*.0 001.0
M4	574**.0 001.0	496**.0 003.0	433*.0 010.0	484**.0 004.0	530**.0 001.0	1

المصدر : بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

الإحالات والمراجع:

1 Julien Hermetet, Marketing Relationnel et événementiel sportif, Mémoire de Master de Formation Internationale a la Gestion, Faculté de Science du Sport, Université de Strasbourg, paris, 2005, p: 4.

2 J. Lendrevie et autres, MERKATOR ,8 édition, dunond éducation, France, 2006, p 904.

3 Christian Gronroos, From Marketing Mix to Relationship Marketing : Towards a Paradigm Shift in Marketing, Management Decision, Vol. 32 No. 2, University Press Limited, 1994, P: 9 http://trp.jlu.edu.cn:8000/yuhongyan_jpk/upfiles/20060527120710.pdf.

4 Ph.Kotler et autres, Marketing Management, 12 édition, Person éducation, France, 2006, p: 180.

5 **محمد عبد العظيم أبو النجا**، إدارة التسويق مدخل معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص : 34.

6 **منى شفيق**، التسويق بالعلاقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة، 2005، ص ص : 34 - 46.

7 **محمد على الروسان**، العلاقة بين الميزة التنافسية والتحليل البيئي دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63 / 2007، الجامعة المستنصرية، العراق، ص : 140، نقلا عن الموقع – www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=26394، تاريخ التصفح، 2012/08/09.

8 M. Porter, L'Avantage concurrentiel, Paris, Dunond, 1999, Page 35.

9 **سامية لحول**، التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم غير منشورة، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، 2007 - 2008، ص : 68.

10 **إياد عبد الله شعبان**، إدارة الجودة الشاملة (مدخل نظري وعملي)، نحو ترسيخ ثقافة الجودة وتطبيق معايير التميز، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص : 62.

11 **عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، زينب شكري محمد نديم**، إدارة الجودة الشاملة المعولية (الموثوقية)، التقنيات الحديثة في تطبيقها واستدامتها، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص : 73، (بتصرف).

12 **إسماعيل إبراهيم القزاز، رامي حكمت الحديثي، عادل عبد المالك كوريل**، Six Sigma وأساليب حديثة أخرى في إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص : 279.

13 **لعلي بوكميش**، إدارة الجودة الشاملة أيزو 9000، ط 01، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص : 91.

14 **محفوظ أحمد جودة**، ثلاثية إدارة الجودة الشاملة، ط 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص : 78.

15 **المرجع نفسه**، ص : 74.

16 **عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، زينب شكري محمد نديم** ، مرجع سبق ذكره، ص : 74.

17 **إياد عبد الله شعبان** ، مرجع سبق ذكره، ص : 62.

18 **عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، زينب شكري محمد نديم** ، مرجع سبق ذكره، ص : 74.

دور بحوث التسويق في سد الفجوة الاتصالية بين المنتج والمستهلك
(دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر موبيليس)

بوعلام بن زخروفة
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
مخبر : أداء المؤسسات والاقتصاديات في ضل العولمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : لا يقتصر دور بحوث التسويق على جمع وتسجيل وتحليل البيانات لمشكلة تسويقية معينة واتخاذ القرار التسويقي المناسب فحسب، وإنما يتعدى دورها أكثر من ذلك وخاصة مع مطلع القرن21، فسر نجاح المؤسسات الرائدة كان نتيجة الاهتمام ببحوث التسويق كون أن لها دور بالغ الأهمية ويعالج أهم ما تصبو إليه المؤسسة ألا وهو سد الفجوة الاتصالية بينها وبين زبائنها، وقد قمنا بدراسة حالة لمؤسسة اتصالات الجزائر مع دراسة محتوى رسائلها الإعلانية، ودرجة الاستجابة لها من قبل زبائنها المستهدفين، مع توضيح كيفية صياغة الرسائل الإعلانية، وذلك من خلال بحوث التسويق التي توضح في النهاية ما ينبغي على المؤسسة القيام به قصد توطيد علاقتها وتحسين اتصالاتها مع زبائنها وإبراز أهمية هذا النوع من البحوث في المؤسسة.

الكلمات المفتاح : العملية الاتصالية، الرسالة الإعلانية، البحوث الإعلانية، الزبائن المستهدفين، الفجوة الاتصالية، بحوث التسويق.

تمهيد : يتمثل دور العملية التسويقية في المؤسسات الاقتصادية بمضمونها الرئيسي في تحديد حاجات ورغبات المستهلكين ثم إيجاد الكيفية والوسائل التي من خلالها يمكن إشباع هذه الحاجات والرغبات، وذلك بعد معرفة ما يحتاجه ويرغب فيه المستهلك، فيقوم رجال التسويق على إشباع حاجات زبائن المؤسسة وتلبية رغباتهم مستخدمين في ذلك الأدوات الرئيسية المناسبة.

ومع مطلع القرن 21، الذي كثرت فيه حاجات ورغبات المستهلك، واشتدت فيه المنافسة في نفس الوقت، أصبح المستهلك يمثل نقطة الانطلاق التي يرتكز عليها المنتج في تحديد اتجاهاته ومواقفه المتغيرة باستمرار، والعمل على التلائم مع هذه التغيرات ، فالاهتمام بالمستهلك هو سر نجاح المنتج. مما دفع المؤسسات إلى العمل على تقوية روابطها مع المستهلك. وذلك بتوسيع وتنويع طرق الاتصال معه من اتصالات مباشرة واتصالات غير مباشرة، واستخدام النموذج الاتصالي الأمثل وذلك حسب طبيعة المنتوج.

ولكن رغم كل ما اعتمدته من هذه المجهودات الاتصالية في تحسين علاقاتها مع المستهلك إلا أنه بقيت فجوات في هذه الاتصالات، ومبرر هذا يعود إلى فشل المنتجات الجديدة، وفقدان الكثير من المؤسسات لزبائنها وتوجههم إلى مؤسسات أخرى وبالرغم من استخدامها لعدة طرق اتصالية لكن من دون جدوى، أي أن الاتصال بين المنتج والمستهلك أدى إلى تفاعل سلبي أو إلى نتيجة سلبية.

وهذا ما جعلنا نثير اشكاليتنا البحثية على النحو التالي : هل يمكن لبحوث التسويق أن تلعب دورا هاما في سد هذه الفجوة الاتصالية بين المنتج والمستهلك ؟، فسنحاول في هذا المقال تقديم فكرة رئيسية عن ماهية الاتصال ونخص بالذكر الإعلان، ثم نوضح بعض العناصر الرئيسية لبحوث التسويق، ونحاول دراسة مدى مساهمة بحوث التسويق في تفعيل الاتصال بين المؤسسة وزبائنها بدراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر "موبيليس".

1.ماهية الاتصالات التسويقية : المزيج الاتصالي للمؤسسة يعني استخدام عدة أشكال للاتصال بما يتناسب مع أهدافها، وكل شكل تستخدمه يتضمن أدوات خاصة تناسبه، فالإعلان مثلا، يمكن أن يستخدم عدة أدوات، سواء يكون عن طريق الراديو، أو التلفاز، المطبوعات اللاصقة، الانترنت، ...إلى آخره[1]، وللقيام ببيع ماركة معينة هذا لا يعني بأنه هذا هو الهدف الوحيد للعلامة، هناك مجموعة من الأهداف الأخرى منها: التعريف بالعلامة كالمزايا ونوعية المنتجات التي تحملها هذه العلامة، تحسين صورة المنتوج والمؤسسة للمشككين في أشياء معينة، كسب ولاء الزبائن.. إلى آخره [2] ، وبالتالي يسمح بتنقل الرسائل بين المؤسسة وزبائنها المستهدفين وهذا مما يساعد المؤسسة على فهم اتجاهاتهم والقدرة على التأثير عليها[3] .

1.1.مفهوم الاتصال : تشير الدراسات إلى أن الإنسان العادي المتفاعل مع مفردات الحياة اليومية بصيغتها التقليدية، يتلقى أو يجري ما يقارب من 1600 عملية اتصال في اليوم الواحد، وبافتراض أن الإنسان يقضي في اليوم بالغالب 08 ساعات يومية، فهذا يعني أنه يجري في الساعة الواحدة ما يقرب 100 عملية اتصال، وهذا ما يبين لنا أن وظيفة الاتصال هي وظيفة مهمة في الحياة البشرية[3].

وكما عرفها MURPHY بأنها عملية نقل وتسلم الرسائل اللفظية وغير اللفظية بهدف التواصل[4].

وهذه الاتصالات ممكن أن تكون اتصالات شخصية أو اتصالات غير شخصية فمنها: البيع الشخصي، وتنشيط المبيعات، العلاقات العامة، والإعلان، وسنحاول في هذا المقال أن نخصصه للإعلان، لما له من أهمية كبيرة مقارنة بباقي عناصر الاتصال الخارجية الأخرى وسنوضح ذلك في النقاط الموالية.

2.1.مفهوم الإعلان وأهدافه : هو وسيلة اتصال غير شخصية تستخدم لنقل المعلومات من المرسل إلى المستقبل، أو نقل أراء المستهلكين المستهدفين حول السلعة للمنتج.

ومن الأهداف التي يسعى الإعلان إلى تحقيقها هي: ضمان شهرة المنتوج أو العلامة، الإخبار بقيمة المنتوج، وإعطاء صورة واضحة ومميزة للمنتوج والعلامة والمؤسسة، وإتمام العملية التجارية للمنتج، وتدعيم مختلف أشكال الاتصال[5]، والتأثير في اتجاهات و سلوكيات مختلف الجماهير المستهدفين، فمن خلال الاتصال يمكن تداول مجموعة من المعلومات والآراء ومفاهيم حول طبيعة المؤسسة ، لذلك تقوم المؤسسة بإرسال توجيهات إلى الجماهير المستهدفة من خلال الاتصال باستخدام مجموعة من الوسائل، وبالتالي من الأكثر أهمية على المؤسسة أن تعطي نظرة شاملة حول سياستها الاتصالية لتضمن التكيف والتفاعل على أقصى حد مستخدمة كافة إمكانيتها للتواصل،[6] وكذلك من أهم ما يصبو إليه الإعلان هو ترسيخ الرسالة أي مدى تمكن المستهلكون من تذكر الرسالة (الشعار)، وإبقاءها في أذهانهم، فالمنتوج مهما كان معروف من قبل إلا أن المشترون يبقون مختلفون نوعا ما، فمثلا إذا كان موقف المستهلك سلبي اتجاه المنتج، فهدف الشركة هنا يكون إعادة عكس هذا الموقف.[7]

3.1.الإعلان كعملية اتصال : ويقصد به كل ما ينشر من معلومات وأخبار من خلال وسائل الإعلام المختلفة (المرئية وغير المرئية، وذلك بقصد تزويد الجمهور بالأخبار ونشر الثقافة وتنمية الوعي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي)، وبالتالي فهو نقل المعلومات من المرسل إلى المستقبل أو المرسل إليه، تنتقل هذه المعلومات في صورة رسالة والتي تمثل نوع المعلومات التي يرغب المرسل في نقلها إلى المرسل إليه والمستهدف، كما يتم نقل هذه الرسالة عبر قنوات الاتصال، وتكتمل عملية الاتصال باستقبال المرسل ردود الفعل الناتجة عن استقبال المرسل إليه للرسائل ومعانيها وتفسيره لها، وهذا ما يطلق عليه بالأثر الرجعي[8].

إضافة إلى ذلك وما يبرر أهمية الإعلان في الاتصال عن بقية عناصر الاتصال الأخرى كذلك هو الدراسات الأخيرة التي أوضحت أنه من أكبر وسائل الاتصال جنبا إلى جنب هي : الصحف والتلفاز، فقد صنفت من أكبر وسائل الإعلام، ويوزعون كليا إلى 03 أصناف : التلفاز، الصحف، والأربع وسائل الإعلام الأخرى تدمج ضمن الصنف الثالث. ففي 2009 ولأول مرة التلفاز انخفضت نسبة الاستثمار فيه ب 11%، حيث تعد أول وسيلة إعلامية للمعلنين، ثم تليها الصحف التي تراجعت بنسبة 17%، كما أوضحت نتائج خاصة بالسداسي الأول لسنة 2010م، أكدت هذه الأهمية، حيث سجل التلفاز نتيجة حساسة وجد مهمة، بالإضافة إلى الصحف[9].

2.ماهية بحوث التسويق : إن بحوث التسويق لم تعد مثلما كانت سابقا يقتصر دورها على تجميع وتسجيل وتحليل البيانات حول مشكلة متعلقة بتسويق سلعة أو خدمة، أو مجرد عرض حقائق فقط، وإنما توسعت مسؤولياتها إلى تفسير تلك الحقائق والتوصية بناء على ذلك وباتخاذ قرارات معينة ، وصوتها في ذلك صوت استشاري . كما عرفت أيضا من قبل المعهد البريطاني الاجتماعي لبحوث السوق على أنها : " الوسيلة التي يمكن استخدامها من قبل مقدمي السلع والخدمات لإبقائهم بتماس واتصال مستمر مع حاجات ورغبات الذين يقومون بشراء تلك المنتجات"[10] ، ولابد أن نميز هنا بين بحوث التسويق وأبحاث السوق، حيث أن هذه الأخيرة تهتم بدراسة وقياس وتحليل الأسواق بينما نجد أن الأولى تهتم بدراسة كل المتغيرات المرتبطة بتسويق السلع والخدمات بما في ذلك نشاطات الإعلان والمنتجات المتنافسة وتحديد السياسات التسويقية، وكل ما يتعلق بالمستهلك النهائي وذلك بالاعتماد على أسس علمية، وقد ذهب البعض إلى إطلاق مصطلح صناعة البحوث التسويقية نظرا لأهميتها الكبيرة في مجال التسويق[11].

من هذا التعريف يتبين لنا بأن لبحوث التسويق دور كبير في توطيد العلاقة بين المنتج والمستهلك، وذلك لما تلعبه بحوث التسويق من مهام، سواء من جهة المنتج أو من جهة المستهلك.

1.2.مجالات بحوث التسويق : وسنعرض فيما يلي بعض مجالات بحوث التسويق :

- بحوث المنتج : وتشمل كل ما يتعلق بأفكار المنتجات الجديدة، والتنبؤ بنجاح المنتج الجديد، واختيار المنتجات، خدمات ما بعد البيع، دواع الشراء ...الخ.

- بحوث السوق : وتخص حجم السوق، وحجم السوق المحتمل، التنبؤ بالمبيعات، والتغيرات في السوق، خواص الزبائن واتجاهاتهم، الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ.

بحوث عمليات البيع : مناطق البيع، قنوات التوزيع، اتجاهات وسياسات الموزعين، احصاءيات البيع... إلى آخره [12].

-بحوث المستهلك : وتشمل كل ما يتعلق بخصائص المشترين أو المستهلكين وما يتعلق بالقرار الشرائي والعوامل المؤثرة على هذا القرار.

- بحوث التسعير : وتشمل جميع السياسات التسعيرية وطرق واستراتيجيات تسعير المنافسين لمنتجاتهم.
- بحوث الترويج : وتشمل جميع طرق والأساليب والوسائل الممكن استخدامها لتنشيط المبيعات وأساليب الترويج والإعلان.

ويمكن لمشروع البحث التسويقي أن يكون له أحد هذه الأنواع الثلاثة من البحوث وهي :

1.1.2.البحوث الاستكشافية الاستطلاعية الاستقرائية : وهي بمثابة المعلومات الأولية التي تساعد على تحديد المشكلة واقتراح بعض الفرضيات.

2.1.2.البحوث الوصفية : يتم هذا البحث لتحديد ووصف الخصائص الديمغرافية والأسواق والقرارات السوقية للسلع وآراء المستهلكين الذين يشترون هذه السلع، وهو الاستنتاج عن بعض الدلائل التي يمكن أن تشكل أساسًا للعلاقات بين المتغيرات.

3.1.2.البحوث السببية : وهو عبارة عن فرضيات لاختبار العلاقة بين السبب والنتيجة (الأثر)، مثلا : هل ستؤدي الحملات الإعلانية المتنوعة التي تقوم بها اتصالات الجزائر إلى زيادة درجة الولاء لدى المستهلكين المستهدفين ؟

وفي الغالب ما يتم البدء بالدراسة الاستقرائية ومن ثم الانتقال إلى البحث الوصفي وأخيرا إلى البحث السببي، أي علاقة السبب بالنتيجة، كما أن صياغة مشكلة وأهداف البحث تعتبر القاعدة الأساسية لكل عملية بحثية[13].

3.دراسة حالة مؤسسة موبيليس : من خلال ما تناولناه بصورة مختصرة حول بحوث التسويق والإعلان، سنحاول في هذا المطلب توضيح الدور الذي تلعبه بحوث التسويق في تفعيل الاتصال بين مؤسسة موبيليس وزبائنها، من خلال ما يمكن أن نخرج به من نقاط مهمة انطلاقا من بعض المعطيات المقدمة من طرف هذه المؤسسة (بحوث تسويقية لهاته المؤسسة).

1.3 نظرة شاملة ومختصرة عن المؤسسة وأهدافها : مؤسسة موبيليس أو ما تسمى الجزائر للاتصالات موبيليس" AT M" هي عبارة عن شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم وبرأسمال قدره : 100.000.000دج مقسم إلى 1000سهم، وهي مملوكة بشكل كلي لاتصالات الجزائر وأصبحت مستقلة في أوت2003، ومقرها الاجتماعي موجود بالجزائر العاصمة، وسعت هذه المؤسسة إلى تصميم إسم تجاري خاص بها، وكان تحت إسم " موبيليس " ، وهو مكون من كلمتين : "موبيل" وتعني الهاتف النقال، و "يس" وتعني امتلاك الآخر للشيء، أما المعنى الكامل ل "موبيليس" فهو هاتفك النقال، أما الرمز فقد اقتبس من رمز مؤسسة اتصالات الجزائر، مع القيام ببعض التعديلات التي تتناسب مع أهداف المؤسسة.

أما من الأهداف التي تسعى إلى بلوغها مؤسسة موبيليس هي :

– تصدر قمة السوق، واستعمال مختلف التكنولوجيا الحديثة؛ - الوصول إلى تغطية أكبر على الأقل 95% من المواطنين.
– تعدد نقاط البيع[14].

2.3 القيام ببحوث إعلانية للمؤسسة : لما قمنا ببحوث إعلانية أي حول السياسة الإعلانية للمؤسسة منذ 2004 إلى غاية 2009 وذلك من خلال الوقوف على أبرز ما كانت تروجه في إعلاناتها المتنوعة من خلال هذه السنوات وهذا بالاعتماد على مجموعة من المصادر الخارجية وجدنا مشكلة رئيسية والتي كذلك يعود الفضل في تحديدها إلى بحوث التسويق وهو عدم تمكننا من الحصول على معلومات دقيقة من طرف عمال المؤسسة كونهم يخلطون ما بين الإعلان والدعاية والتمويل وتنشيط المبيعات وبقية عناصر الاتصال.

لذلك سنوضح ما تضمنته مختلف رسائلها الإعلانية وعدد المشتركين في المؤسسة من سنة 2004 إلى غاية 2009 (انظر إلى ملحق الجداول).

ونلاحظ من خلال المعطيات الموجودة أسفل المقال أن عدد المشتركين يزداد من سنة إلى أخرى، إلى أنه قد نقص عددهم في سنة 2008، لكن سرعان ما زاد العدد في السنة الموالية (2009)، كما نلاحظ بأن زيادة عدد المشتركين كانت أكثر ما بين سنة 2004 وسنة 2005 بحوالي تقريبا 4 ملايين مشترك مقارنة بالسنوات الأخرى، كما كانت نسبة الانخفاض بشكل رهيب أي أن المؤسسة فقدت حوالي 02 مليون من المشتركين في سنة 2008م، كما كانت كذلك الحصة السوقية للمؤسسة في هذه الفترة تقريبا تسير بنفس السياق[15] انظر إلى الجدول (3).

كما نلاحظ هنا بأننا نحن أمام مشكلتين هما: لماذا كانت الزيادة أكبر بكثير في السنة 2005 ولم تستمر هذه الزيادة بشكل متوازن مقارنة بالسوق الإجمالية ؟

ولماذا انخفض عدد المشتركين بشكل كبير في السنة ما قبل الأخيرة (2008) ؟

سنعالج هاتين المشكلتين من خلال المنظور الإعلاني، أي ما هي أهم الرسائل التي كانت توجهها مؤسسة موبيليس في السنتين 2005، و2008، فقبل أن نعالج هاتين المشكلتين، سنقوم بتحليل شامل لمحتوى الرسائل الإعلانية ومقارنته مع أهداف المؤسسة الرئيسية.

فلو نقارن هذه الرسائل مع ما تهدف إليه المؤسسة نجد هناك عدم تناسق بين أهدافها ورسائلها الإعلانية الموجهة لزبائنها، فمن بين أهدافها وأهمها هو الريادة والسيطرة على السوق، وذلك بتغطية السوق على الأقل بنسبة : 95%، لكن من خلال كل ما لاحظناه من هذه الرسائل من 2004 إلى غاية 2009، نجد أن المؤسسة توجه رسائلها إلى فئة معينة كأصحاب الشركات أو المشتركين الذين يملكون الأرقام 0661، وذوي الأرصدة التي تفوق 1000دج، هذا كله يمس فئة ذوي الدخول المرتفعة وهي تمثل نسبة قليلة في السوق الجزائرية التي تسيطر عليها الطبقة المتوسطة، أو ذوي القدرة الشرائية المتوسطة، فلو نبدأ مثلا بأصحاب الاشتراكات 0661 فهم الذين اشتروا الشرائح في وقت كان سعرها يفوق 2000دج، وأصحاب الشركات أي رجال الأعمال، وذوي الأرصدة التي تفوق 1000 د.ج كل هذه الخصائص لا تعني إلا الطبقة الغنية وهي تمثل نسبة قليلة كما قلنا في السوق المستهدفة، وبالتالي يمكن أن القول بأن هدف المؤسسة وشعارها (والكل يتكلم) كان متعارض بشكل كبير مع الرسائل التي كانت توجهها إلى الزبائن المستهدفين مما أحدث تموقع لدى أذهان الزبائن المنتمين إلى الطبقة المتوسطة بأن خدمات هذه المؤسسة لا تعنيهم وهذا ما كان ذلك سهل على المؤسسات المنافسة إلى استقطاب هذه الفئة وبالتالي فقدان مؤسسة موبيليس أكبر فئة كانت ضمن زبائنها المستهدفين.

أما فيما يخص الإشكالين السابقين، فمن معطيات الجدول (1) الخاص بمحتوى الرسائل الإعلانية نجد أنه: في سنة 2005 أطلقت المؤسسة رسالة في مضمونها هو أنه يمكن لزبائنها التكلم بدون أي تعبئة لمدة شهرين، ويكون الدفع بعد انتهاء هذه المدة (الدفع المؤجل)، كما وجهت رسالة خاصة لأصحاب المؤسسات ومختلف النشاطات أنه يمكنهم التمتع ببعض المزايا وذلك بمنحهم التكلم مجانا مع أرقامهم المفضلة فكلما زاد عدد المشتركين في المؤسسة كلما زاد عدد الأرقام المفضلة، وخصصت عرضا لزبائن الحساب الجاري البريدي ، كما نجد أنه في سنة 2008م كان فيه خمسة أرقام مفضلة أي مكالمات مجانية نحو هذه الأرقام طيلة نهاية السنة لأصحاب الدفع ألبعدي.

لذلك يمكن أن نستنتج من ما لاحظناه بأن للمؤسسة سياسة إعلانية واضحة ومحفزة تجعل الزبون ينظر إلى المؤسسة رؤية إيجابيه من خلال الثقة التي منحته إياها المؤسسة، فهي من خلال الرسالة الخاصة بسنة 2005، تريد أن تقول لزبائنها المستهدفين إني أضع الثقة فيكم فستستفيدون من خدمتي قبل أن تدفعوا نقودكم، وهذا له مدلول آخر يمكن أن يستنتجه الزبون من خلال هذه الرسالة وهو أن المؤسسة واثقة من جودة خدمتها وبالتالي لا يمكن للزبون أن يتهاون في الدفع المؤجل مادام أنه مقتنع بنوعية الخدمة المقدمة، فهو ما يجعله يبادل المؤسسة بنفس التعامل الذي غرزته في ذهنه وهو عامل الثقة' بالإضافة إلى طريقة الدفع المميزة لزبائن الحساب الجاري البريدي أي انه استطاعت هذه المؤسسة أن تقسم السوق حسب طريقة حصول الزبون على دخله وهو تقسيم في غاية الأهمية والدقة، مما جعل عروضها تتلقى استجابة واسعة داخل هذه الشريحة من الزبائن (زبائن CCP) .

أما فيما يخص الرسالة الإعلانية الخاصة بسنة 2008م فهو يعكس نظرة سلبية إلى حد ما حول المؤسسة وذلك لعدم قدرتها على الفهم الصحيح لما يرغب فيه زبائنها فرسالتها كانت دائما تتمحور نحو الأرقام المفضلة، أي أن المؤسسة كانت ترى بأن الأرقام المفضلة التي وضحتها في رسالة 2005 هو ما دفع الزبائن إلى التوجه بكثرة نحو خدماتها، في حين حسب ما رأيناه في المعطيات السابقة أن عامل الخدمة ثم الدفع هو أهم ما جعل الزبائن يتوجهون بشكل كبير نحو خدماتها، وبالتالي فإن المؤسسة قد أخفقت نوعا ما في تحديد رسالتها الخاصة بسنة 2008م مما جعل الزبائن ينظرون إليها نوعا ما باللامبالاة وعدم الاهتمام والتماشي مع ما يرغبون فيه لاحقا. وهذا ما كلف المؤسسة لإعادة سياساتها الإعلانية من خلال ما قدمته في سنة 2009 من رصيد إضافي قدره 50%، واشتراك مجاني طول السنة وغير محدود لمن يملكون شريحة الهاتف ذات الرقم 0661 لإعادة تحسين صورتها وتموضعها في أذهان زبائنها واسترجاع مكانتها نوعا ما وهو ما كان قد حدث فعلا.

3.3 تحديد قيمة البحث : للقيام ببحث تسويقي يتطلب من المؤسسة إمكانيات مادية وبشرية معتبرة وممكن أن يكون هذا البحث داخل المؤسسة أو خارجها (في السوق المستهدفة) وفي عدة مجالات، وهذا ليس بالأمر السهل، وبالتالي لابد أن يعود هذا البحث بنتائج قيمة أي قياس قيمة هذا البحث ومدى أهميته، فالقيمة الصافية للبحث التسويقي تساوي القيمة المتوقعة للقرار الذي سوف يتم اتخاذه بمساعدة البحث مطروحا منها القيمة المتوقعة لنفس القرار إذا ما تم اتخاذه بدون مساعدة هذا البحث، مطروحا مما سبق كله تكلفة البحث [16] أي:

ق س = (ق ح – ق ب) – ت ح

حيث أن :

ق س = القيمة الحقيقية للبحث التسويقي.

ق ح = قيمة القرار بمساعدة البحث.

ق ب = قيمة القرار بدون البحث.
ق ح = تكاليف البحث.

وهناك طرق مختلفة لتقدير قيمة المعلومات، منها طريقة التركيز على الخسارة ويكمن مضمونها أنه عند تقدير قيمة معلومات البحث التسويقي ، حيث تركز على الخسارة المحتملة في حالة اتخاذ قرار خاطئ وبالتالي يمكن تقدير هذه الخسارة، فإذا كان من الممكن الحصول على معلومات تساعد على تقليص فرص اتخاذ القرار الخاطئ ، ومنه يمكن تقدير القيمة الصافية لمثل هذه المعلومات.

فلو فرضنا أن مؤسسة موبيليس تريد طرح شريحة جديدة في السوق "شريحة عائلتي" (هي شريحة للنساء على وجه الخصوص لا يمكن أن تستقبل المكالمات إلا بين النساء مع أربعة أرقام للرجال تختارهم صاحبة الشريحة كالأب والأخ والزوج والابن هذه الشريحة هي خصيصا لتفادي الإزعاجات والمشاكل من طرف الآخرين وتتماشى مع تقاليد ومبادئ السوق المستهدفة)، غير أن المؤسسة لا تعرف ما إذا كان هذا المنتج (شريحة عائلتي) سوف ينجح أم يفشل، ولكن هذا المنتج سوف يكلف المؤسسة حوالي 90000000 د.ج، وتدرك المؤسسة أن فرص النجاح لهذا المنتج هي 60% (أي فرص فشله هي 40%)، وفي حالة إجراء بحث تسويقي بتكاليف 1000000 د.ج فان ذلك سوف يؤدي إلى تحسين فرص المؤسسة في اتخاذ القرار الصحيح بخصوص المنتج الجديد، والإشكال الذي نواجهه هنا هو هل يجب القيام بالبحث التسويقي إذا كانت فرص اتخاذ القرار الصحيح مع وجود البحث يمكن أن تتحسن إلى 75% ؟

لحل هذا الإشكال يمكن القيام بالعمليات التالية :

التكاليف المتوقعة بدون بحث تسويقي = 90000000* 40/100(فرصة القرار الخاطئ)

الخسارة= 36000000 د.ج.

التكاليف المتوقعة مع وجود البحث التسويقي = 90000000* 25/100 (فرصة القرار الخاطئ مع الاستعانة بالبحث)

الخسارة= 22500000 د.ج.

قيمة البحث التسويقي = 36000000-22500000=13500000دج.

ومنه القيمة المتوقعة للبحث هي: 135000000دج أي تحسين فرص القرار من 60% إلى 75% فان البحث ذو التكلفة 1000000دج يجب القيام به في هذه المؤسسة.

كذلك لابد أن نشير بأنه لبحوث التسويق دور في تدعيم قرار المؤسسة حول اختيار قطاع سوقي معين ومدى قدرتها على تغطية التكاليف اللازمة لدخوله وما إذا كان هذا الدخول سيحقق الربح المناسب وفق أهداف المؤسسة وهذا ما يسمى العائد المشروط GC والذي يتم احتسابه وفق المعادلة التالية[17]:

$$GC= (P-C)*(CP*\alpha)- RI$$

حيث أن:

GC : العائد المشروط أو الجهد اللازم للدخول إلى قطاع سوقي معين؛

CP : يمثل عدد المستهلكين الموجودين داخل القطاع السوقي الذي يعبر عن اهتمامه بالمنتج؛

P : سعر بيع الوحدة الواحدة من السلعة؛

C : تمثل تكلفة إنتاج وتسويق الوحدة؛

RI : العائد على الاستثمار؛

α : تمثل نسبة السوق المحتمل دخوله إلى مجمل السوق.

نلاحظ بأنه بالرغم من أن هذه المتغيرات اغلبها يمكن الحصول عليها من داخل المؤسسة، إلا أن المتغير "CP" لا يمكن الحصول عليه من دون اللجوء إلى البحوث التسويقية، فلو أرادت مؤسسة موبيليس معرفة مدى تغطية تكاليفها اللازمة لدخول هذه السوق (تقسيم السوق على أساس الجنس "نساء") بهذا المنتج الجديد "شريحة عائلتي" لابد أن تحدد عدد المستهلكين الموجودين داخل القطاع السوقي اللواتي يعبرن عن مدى اهتمامهن بالمنتج، وهذا العدد لا يمكن تحديده إلا باللجوء إلى القيام ببحوث تسويقية.

أي لما ترغب شركة موبليس في بيع هذا المنتج الجديد في احد القطاعات السوقية الجديدة (سوق النساء)، وقد توفرت لدى تلك الشركة بعض المعلومات المهمة عن هذا السوق وهي: عدد سكان القطاع 10000000 نسمة، بلغت نسبة المهتمين بمنتج الشركة نحو 40% من مجمل السكان، بلغت تكلفة إنتاج الشريحة الواحدة 300 د.ج، وسعر بيع الوحدة 600 د.ج، كما وصلت تكاليف العائد المشروط 600000000 د.ج،

فالإشكال المطروح هنا هو هل يمكن الدخول إلى السوق وفقا للمؤشرات السابقة ؟

أولا : نحدد عدد المستهلكين الفعلي المهتمين بالمنتج= 10000000*40%

=4000000.

ثانيا : حساب فرق السعر FP :

$$FP=600-300=300da/u$$

ثالثا : النقطة الميتة PM وهي النقطة التي يكون فيها العائد المشروط = صفر، وهنا يجب حساب عدد الوحدات (الشرائح) الواجب إنتاجها وتسويقها للوصول إلى هذه النقطة ونرمز لها بالرمز "X " حيث :

$$X=RI/FP$$

$$X=600000000/300= 2000000unit$$

وهي الكمية التي تغطي التكاليف للوصول إلى النفقات :

$$\alpha= 2000000/4000000= 0.05$$

حيث α تمثل نسبة السوق المحتمل دخوله إلى مجمل السوق .

وعليه فإن العائد المشروط يمكن الحصول عليه كما يلي :

$$GC= (FP*CP*\alpha) -(RI)$$

$$GC= (300*4000000*0.05)-600000000=0$$

إذا أرادت الشركة الدخول إلى القطاع السوقي فيجب أن تكون مبيعاتها أكثر من 2000000 وحدة لكي تحقق الربح

الخلاصة : يتضح لنا مما سبق أنه مادامت المؤسسة تعمل في بيئة تتميز بمنافسة قوية لابد من أن تهتم بكل خطوة تقوم بها فمن الناحية التسويقية يتوجب عليها أن تعطي اهتماما كبيرا إلى زبائنها فإن لم توطد العلاقة بينهم، فستجد نفسها أمام عواقب وخيمة ولا مآل من الإفلاس، وبالتالي عملية الاتصال والتواصل، وفهم كل ما يرغبون فيه الزبائن واتجاهاتهم وحتى سلوكياتهم هو أساس وسر نجاحها وذلك بوضع أهداف المؤسسة وفق ما يتماشى مع تغيراتهم، وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالاهتمام بالبحوث التسويقية التي أصبح دورها يتسع إلى درجة أن اعتمدته الكثير من المؤسسات الرائدة في تحسين الاتصال بينها وبين زبائنها وذلك ما تقوم به الشركات الصينية حيث تعتمد بنسبة 75% من عملياتها الانتاجية والتسويقية على آراء زبائنها هذا من خلال التواصل معهم عن طريق بحوث التسويقية هذا من جهة، كما يتوجب على المؤسسة أن تحسن في تكوين عمالها وتوضح لهم أهمية الاتصال وأشكاله وطرقه ومكانته ومدى مساهمته في تحقيق أهدافها والمحافظة على استقرارها فوسائل الاتصال مكملة لبعضها البعض فبمجرد تحسين الإعلان يمكن أن يؤثر هذا بشكل ايجابي على باقي وسائل الاتصال الأخرى.

كذلك من أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا المقال :

- السياسة الإعلانية لمؤسسة موبيليس غير محددة بدقة، فهناك عدم تناسق بين شعارها الرئيسي ومحتوى رسائلها الإعلانية؛
- يمكن للمؤسسة تتبع مدى تقبل زبائنها لهاته الرسائل ومواقفهم اتجاهها، وذلك من خلال بحوث تسويقية واسعة؛
- توسيع محتوى رسالتها الإعلانية لتصل إلى أكبر شريحة موجودة في السوق وهذا ما يساعدها في تحقيق أهدافها؛
- الاهتمام ببحوث الإعلان وبحوث سلوك المستهلك، مما يساعدها في صياغة رسائلها الإعلانية التي قد تغير مواقف الزبائن الذين فقدتهم المؤسسة ولاسيما الزبائن الذين فقدتهم في سنة 2008م ولمالا استقطاب زبائن جدد؛
- بحوث التسويق تمكن المؤسسة من تقسيم السوق بطرق دقيقة وبالتالي توجيه منتجات تتناسب مع هاته التقسيمات والذي يؤدي بدوره في نفس الوقت إلى تلقي استجابة واسعة من طرف الشريحة المستهدفة.

وعلى العموم يمكن القول بأن لبحوث التسويق مزايا عديدة في تحسين الاتصال بين المنتج والمستهلك، وذلك باستخدام كافة مجالات بحوث التسويق وتوسيعها في الميدان الاتصالي، لتفعيله وتضييق الفجوة الاتصالية بين المنتج والمستهلك.

ملحق الجداول

الجدول (1) مختلف ما تضمنته الرسائل الإعلانية لموبيليس من 2004 إلى غاية 2009

السنوات	مضمون الرسائل الإعلانية
2004	تخفيض سعر الشريحة إلى 1000دج مع رصيد يبلغ 1000دج، مع تخفيض الأسعار على المستوى الدولي يصل إلى 75%، SMS باتجاه الخارج، ثلاث بطاقات تعبئة: 500دج، 1000دج، 2000دج
2005	عرض موبيلايت Mobilight هذا العرض يتكيف مع إمكانيات الزبون المادية وكذا الرسائل من موبيليس إلى موبيليس، الدفع المؤجل، أي لا يقوم الزبون بدفع قيمة المكالمات التي يجريها إلا بعد انتهاء المدة المخصصة لكل عرض وذلك عن طريق فاتورة، العرض الجزافي 08 ساعات من المكالمات مجانا محتواة في الاشتراك (شهرين)، عرض المؤسسات flotte وهو عرض موجه بالدرجة الأولى للمؤسسات ويمكن الاستفادة من هذا العرض بالاشتراك على الأقل في 10خطوط وتخفض أسعار الخدمات كلما زاد عدد الخطوط المستغلة من طرف المؤسسة. عرض موبيبوست Mobiposte هذا العرض مخصص لزبائن الحساب الجاري البريدي (CCP)
2006	طرح منتج جديد يسمى gosto، مع تخفيض أسعار المكالمات في السهرات، ونهاية الأسبوع إلى 50% بشرط أن تكون من gosto إلى gosto موبيليس تعلن عن مكالمات مجانية للأرصدة الأكثر من 1500دج، وتخفيض الأسعار إلى 3دج للمكالمات لأصحاب الأرصدة ما بين 500دج و1500دج، وهذا طيلة شهر رمضان، وذلك بالنسبة للمشتركين في الدفع المسبق. عرض آخر من موبيليس، مكالمات مجانية لأصحاب الدفع البعدي الجزافي إلى رقم أو رقمين مختارين من طرف المشترك.
2007	موبيليس تمنح مكالمات مجانية من منتصف الليل إلى منتصف النهار إبتداء من الدقيقة 3 أو 5 في إطار عرض "الليالي الزرقاء لموبيليس، وهذا يخص عرض gosto و mobilis la carte
2008	عرض ترويجي اخر لأصحاب الدفع البعدي premium مكالمات مجانية إلى 5 أرقام المفضلة وهذا إلى نهاية السنة.
2009	50% رصيد إضافي على كل التعبئات صالحة نحو كل الشبكات، الاشتراك الجديد 0661 مجاني وغير محدود كل ليلة ونهاية والأسبوع، موبيليس تقترح نتائج شهادة التعليم المتوسط عن طريق الرسائل القصيرة.

المصدر : الموقع الالكتروني لموبيليس، وبعض المقابلات مع عمال المؤسسة، www.mobilis.dz,13.03.2012

الجدول (2) عدد المشتركين أو زبائن المؤسسة من 2004 إلى غاية 2009،

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المشتركين	1176485	4907960	7476104	9692762	7703689	10079500
عدد المشتركين الإجمالي	4882414	13661355	20997954	27562721	27031472	32729824

Source : www.arpt.dz, Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications, rapport annuel 2009,p48, 20-11- 2011.

الجدول (3) نسبة الحصة السوقية لمؤسسة موبيليس

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الحصة السوقية لموبيليس %	24.10	35.93	35.60	35.17	28.50	30.80

Source: www.arpt.dz, Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications, rapport annuel 2009,p50, 20-11-2011.

الإحالات وا راجع :

[1]- Gary Armstrong, Philip Kotler, principes de marketing, 10e edition, publié par pearson education, France, 2010, p343.
[2]- Eric Vernette, L'ESSENTIEL DU MARKETING, 3eédition, groupe eyrolles, paris, France, 2010, p423.
[3]- Sébastien Soulez, Said Halla, Thierry Himber, Marketing stratégique (Exercices de Marketing), 2eédition, Gualno, paris, france, 2010, p187.

[4]- ثامر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، دار حامد للنشر، الطبعة2، عمان، الأردن، 2009، ص25.

[5]- Catherine Viot, Le Marketing, Gualino éditeur, EJA- paris, 2005, p 181.
[6]- Jacques Lendervie, Denis lindon , MERCATOR, 6é édition, Dalloz, paris, 2000, p411.
[7]- Jean-Pierre Hlfer, Jacques orisoni, Marketing, 11e édition, Magnard-Vuibert, paris, 2009, p417.

[8]- زكرياء ا د عزام، عبد الباسط حسونة، وآخرون، مبادئ التسويق ا ديث ب النظرية والتطبيق، دار ا سا ة للنشر، الطبعة2، عمان، 2011، ص365.

[9] - Nathalie van lathem, Corinne Billon, Olivier Bertin, L'Atlas Du Marketing, Groupe Eyrolles, édition d'organisation, 2011-2012, p377.

[10]- ثامر البكري، وث التسويق"أسس وحالات"، اثراء للنشر، الطبعة1، عمان، 2009، ص61.

[11]- مؤيد الفضل، مدخل الى الاساليب الكمية في التسويق، دار المسيرة للنشر، الطبعة1، عمان، الأردن، 2008، ص409.

[12]- علي مد ا اج أ د، حسن عودة، ادارة التسويق، مكتبة ا تمع العر للنشر، الطبعة1، عمان، 2010، ص36.

[13]- زكرياء ا د غدام، عبد الباسط حسونة، وآخرون، مبادئ التسويق ا ديث، دار ا سا ة للنشر، عمان، 2011، ص159.

[14]- www.mobilis.dz, le journal, n 3, 2006, p 10, 11-12-2011 لة فصلية تصدرها مؤسسة موبيليس.
[15]- www.arpt.dz, Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications, rapport annuel 2009,p50, 20-11-2011.

[16]- ثابت عبد الرحمن إدريس، بحوث التسويق "أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض"، الدار الجامعية للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2003، ص68.

[17]- إياد عبد الفتاح النسور، أساليب التحليل الكمي " مدخل لدراسة التسويق الحديث"، دار صفاء للنشر، الطبعة1، عمان، الأردن، 2011، ص166.

أهمية الكفاءات البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة
دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، حاسي مسعود، الجزائر

أ. رشيد مناصرية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

ملخص : إن نجاح تطبيق إدارة الجودة في المؤسسة الاقتصادية مرهون بتوفير وتسخير جميع الإمكانيات والموارد اللازمة لذلك، والتي من أهمها الموارد البشرية، لأن التنافس في ظل عالمية السوق أصبح يعتمد على تنمية الموارد والكفاءات البشرية باعتبارها القادرة على الإبداع والتطوير واستثمار المعلومات وحسن إدارة التغيير.
الكلمات المفتاح : إدارة الجودة الشاملة، كفاءات بشرية، إيزو، جودة تدريبية، تطبيق الجودة.

تمهيد : يمكن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية رفع مستوى أدائها من خلال عدة مداخل منها تعزيز إمكانياتها المادية والمالية ورفع مستواها التكنولوجي. ونظرا لعدم سهولة التحكم في هذه المداخل، فإنه يمكن للمؤسسة العمل على رفع مستوى مواردها البشرية في ظل الإمكانيات المتاحة بغرض تحقيق وضعية تنافسية مقبولة.

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية العامة كما يلي :

- ما هو دور الكفاءات البشرية في تفعيل نظام الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة التساؤلات التالية :

- ما هي إدارة الجودة الشاملة وما علاقتها بمواصفات الإيزو العالمية ؟
- ما هو دور المورد البشري عموما، والكفاءات خصوصا في تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالجودة ورفع تنافسيتها ؟
- ما هي أهم أساليب تنمية الكفاءات البشرية لتمكينها من لعب الدور المناط به ؟
- ما هو واقع الاهتمام بالمورد البشري والكفاءات في المؤسسة الاقتصادية عموما، ومؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود خصوصا، وهي المؤسسة محل الدراسة الميدانية ؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال العناصر التالية :

1- ماهية وتعريف إدارة الجودة الشاملة

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة يعتبر من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات العميل. ونبدأ بتعريف وفهم معنى (الجودة) ومقصودها قبل الخوض في مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

1-1- مفهوم إدارة الجودة الشاملة : إذا كان مفهوم الجودة مرتبط بجودة المنتجات والخدمات، فإن مفهوم إدارة الجودة الشاملة مرتبط بجودة النظام الذي من نتائجه جودة المنتوج أو الخدمة والتوافق مع رغبات المستهلك. فقد أعطيت عدة مفاهيم لإدارة الجودة الشاملة، يمكن إيجازها في التعريف التالي:

إدارة الجودة الشاملة : هي نظام يستخدم بشكل أمثل مجموعة من الفلسفات الفكرية المتكاملة والعمليات التسييرية والأدوات الإحصائية والموارد المالية والبشرية بهدف تلبية احتياجات العميل الداخلي (العامل داخل المؤسسة) والخارجي (زبون المؤسسة) على حد سواء.

فهي نظام تسيري يلتزم بتقديم قيمة للعملاء من خلال إيجاد بيئة يتم فيها تحسين وتطوير مستمر لمهارات الأفراد ولنظم العمل، مع الالتزام بإرضاء العميل ودعم العمل الجماعي، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة الإستراتيجية وامتلاك ميزة تنافسية مستدامة.

2-1 - المبادئ العامة لإدارة الجودة الشاملة : يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- خلق ثقافة جديدة في المؤسسة تهدف إلى التجديد المستمر، مع خلق علاقات عمل بناءة بين أفرادها.
2- تبني مفهوم اللاخطأ، وذلك بأداء الشيء الصحيح بشكل صحيح من أول مرة[1].
3- تبني التحسين المستمر، ويتطلب ذلك سرعة الاستجابة للمتغيرات وتبسيط الإجراءات والفعاليات التشغيلية.

4- تنمية مدخل متكامل لدعم الأفراد داخل المؤسسة من خلال استثمار الطاقات الذهنية للعاملين وخبراتهم العملية مع إشعارهم بأهميتهم داخل المؤسسة.
5- التركيز على العميل الخارجي بتلبية احتياجاته ومحاولة معرفة مدى رضاه عن المنتج مع ضرورة محاولة التعرف على احتياجاته المستقبلية[2].

2- الإطار المفاهيمي للكفاءات البشرية وإدارتها

في الوقت الحالي يمكن الحكم بعدم وجود صعوبة في إدارة الموارد البشرية بكفاءة في ظل استخدام التقنيات الحديثة، ولكن الإشكالية هي في إدارة كفاءات الموارد البشرية. لأن نتائج إدارة كفاءات الموارد البشرية أكبر بكثير من إدارة الموارد البشرية بكفاءة عالية.

وبالتالي يمكن تعريف إدارة الموارد البشرية بالكفاءات بأنها "تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة كفاءات العنصر البشري في المؤسسة، بما يضمن تحقيق التوافق مع كفاءات الوظيفة المطلوبة وتنمية كفاءاته بصفة مستمرة لتحقيق الأداء المتميز له وللمؤسسة. إن التحول من إدارة الموارد البشرية إلى إدارة الموارد البشرية بالكفاءات هو الانتقال من إدارة نقاط الضعف ومعالجتها إلى إدارة نقاط قوة الأفراد وكفاءاتهم وتقويتها، بالتركيز على الكفاءات المعنوية الأكثر فعالية في تحقيق الأداء المتميز".

1-2 - تعريف أسلوب الكفاءة : أسلوب الكفاءة هو أسلوب لتحديد أنواع و مستويات الكفاءات المسببة لتميز الموظفين الأكفاء من أجل الاستعانة بها لمساعدة باقي الموظفين لتحقيق الأداء المتميز.

ظهر هدا الأسلوب في 1971 حيث صادف إدارة الموارد البشرية لوزارة الخارجية الأمريكية مشكلة تتعلق باختبارات القبول لشغل إحدى الوظائف الحساسة، كانت اختبارات القبول لشغل هذه الوظيفة (على دقة هذه الاختبارات وتعقيدها) غير كافية لاختيار الأفضل بين المتقدمين لشغل الوظيفة، حيث ثبت بعد استخدامها لسنوات عديدة عدم وجود علاقة بين نتائج اختبارات المترشحين لشغل الوظيفة ومستوى الأداء الفعلي للناجحين منهم في عملهم بعد تعيينهم بمدة زمنية طويلة [3].

لجأت الخارجية الأمريكية إلى الخبير الإداري (ماك ماكيلاند) للمساعدة في حل المشكلة التي تمت صياغتها على الصورة التالية[4] :

"إذا لم تكن تلك الاختبارات كافية للتعرف على ذوي الأداء الجيد قبل التعيين، فكيف يمكننا إذن أن نتعرف على ذلك ؟" طلب (ماك ماكيلاند) قائمتين بأسماء بعض شاغلي الوظيفة، على أن تقتصر القائمة الأولى على أسماء الموظفين المشهود لهم بالتفوق الفعلي (بغض النظر عن نتائجهم في اختبارات القبول) بينما تشتمل الثانية على أسماء ذوي الأداء المتدني فقط، ثم قام بعقد دراسة ميدانية بهدف التعرف على الخصائص المشتركة التي يتمتع بها المتميزون في الوظيفة ولا يتمتع بها الآخرون، وبذلك استنبط ماكيلاند قائمة الخصائص (الكفاءات) التي تميز المتميزين عن الباقين والتي أطلق عليها لاحقًا "نموذج الكفاءة" لتلك الوظيفة، وقد توسعت الدراسات بعد ذلك في أساليب توضيح الكفاءات وتطبيق "نماذج الكفاءة" في إدارة الموارد البشرية[5].

2-2- أثر إدارة الموارد البشرية بالكفاءات على تحقيق الأداء المتميز

في اقتصاد القرن الواحد والعشرين، سوف تكون كفاءة المورد البشري مفتاح الكفاءة المميزة للمنظمة. وإدارة الموارد البشرية سوف تتولى مهمة بناء الكفاءات الفردية والجماعية اللازمة لتحقيق قيمة مستدامة.

وهنا يكمن دور إدارة الموارد البشرية في تحويل هذه الكفاءات إلى ممارسات تساهم في تحقيق أداء أفضل وتجعل المؤسسة أكثر تنافسية[6].

إن الكفاءة لا يمكن أن تكون مهمة إذا لم تكن مكونا أساسيا للأداء، إلى جانب محيط الوظيفة والدافعية. إضافة إلى ذلك فهي من خصوصيات الفرد عندما يقوم بتحريك الموارد[7].

3- دور الكفاءات البشرية في إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة

1-3 -تطوير الكفاءات البشرية بالمؤسسة وأثره على الجودة الشاملة : لقد أضحت الكفاءات هي التي تمثل الفيصل ما بين المؤسسات ،ويقال في العبارة الشائعة c'est la compétence qui fait la différence ، ومهما تنوعت مصادر الكفاءة،فإن العنصر البشري يظل وراءها والتي تحتل فيها إستراتيجية التكوين والتدريب المستمرين مكان الريادة.[8]

تطوير الكفاءات ليس تقنية جديدة كالتدريب الذي تقوم به المؤسسة من أجل الحصول على مؤهلات مفيدة، إنما هو موقف أو سلوك يجب تبنيه من طرف المؤسسة من أجل تدعيم كفاءاتها واكتشاف إمكانيات التطور، وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى هذه العملية من خلال ثلاثة محاور أساسية تتمثل في :

- وضع نظام للأجور على أساس الكفاءة؛
- دور التدريب في تطوير الكفاءات؛
- الكفاءة التنظيمية للمؤسسة المرتبطة بمدى الاستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى محيطها.

2-3 - مكانة تسيير الموارد البشرية ضمن المواصفات العالمية للجودة : المواصفات العالمية للجودة الإيزو حيث تمثل أعلى مواصفات الجودة للنظم الفنية والإجراءات المعتمدة عالميا، ويمكن للمؤسسة أن تتبنى إدارة الجودة الشاملة كأسلوب تسييري دون ضرورة حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية التي تعتبر فقط كدليل لتطبيق معايير الجودة.

1-2-3 - بالنسبة مواصفات تأكيد الجودة الإيزو 9001 نسخة 2008 : والمقصود بالإيزو 9001 هو أنها مواصفة إدارية تنصب كلها على المنظومة الإدارية للمؤسسات بكافة أنواعها وأحجامها،صناعية كانت أم خدمية، وهي مواصفة في النهاية تبحث عن كفاءة أداء المنظومة الإدارية والتطور الذي تحققه[9]. ومواصفة ISO 9001 نسخة 2008 ظهرت في 2008/11/15 حيث تلغي النسخ السابقة للإيزو 9001.

يمكن إبراز مكانة تسيير الموارد البشرية في الهيكل العام لمواصفة ISO 9001 نسخة 2008 ضمن العنصر 2:6 وذلك كما يلي :

6- إدارة الموارد : ويتجزأ هذا العنصر إلى أربع نقاط :

1.6- توفير الموارد.

2.6- الموارد البشرية.

1.2.6- عموميات : يجب أن يكون العمال الذين يشغلون مناصب ذات تأثير على جودة المنتوج ذوي كفاءات ومؤهلات مكتسبة من خلال التكوين الأساسي والمهني، المعرفة الأدائية ومن الخبرة. حيث يمكن أن تتأثر مطابقة المنتوج بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أفراد يؤدون مهام داخل نظام إدارة الجودة.

2.2.6- الكفاءة والتدريب والتوعية : على المنظمة القيام بـ :

- تحديد الكفاءة اللازمة للعمال الذين يشغلون مناصب ذات تأثير على جودة المنتوج.
- القيام بالتدريبات اللازمة أو الاعتماد على نشاطات أخرى لتلبية الاحتياجات.
- تقييم فعالية الإجراءات المتخذة.
- التأكد من أن كل العاملين يعرفون طريقة أداء أعمالهم ولديهم وعي بأهمية نشاطاتهم وبالطريقة التي يساهمون بها في تحقيق أهداف الجودة.
- الاحتفاظ بسجلات التعليم والتدريب والمهارة والخبرة.

3.6- الهياكل القاعدية[10].

2-2-3 -بالنسبة لمواصفات مراجعة الجودة الإيزو 10011:

تهتم بالتأكد والتحقق مما إذا تم تطبيق شروط معايير تأكيد الجودة من جانب المؤسسات التي تسعى للحصول على شهادة الإيزو، وفيما يتعلق بتسيير الموارد البشرية فإن معايير مراجعة الجودة تقوم بالمراجعة في التدريب فقط وذلك بطرح الأسئلة التالية:[11]

- هل تم تدريب كافة العاملين الذين يؤدون نشاطاً يؤثر في الجودة تدريباً مناسباً ؟؛
- هل تم تعريف المسؤولين عن تحديد الحاجات التدريبية ؟؛
- ما هو أساس اختيار الأفراد للتدريب المتخصص ؟؛
- هل يتم الاحتفاظ بسجلات التدريب ؟؛
- هل تحدد تلك السجلات مستوى المهارات والمؤهلات ؟؛
- هل تتضمن الأساليب توفير دورات تنشيطية إذا لزم الأمر ؟

3-2-3- بالنسبة لمواصفات تأكيد جودة المستخدمين الإيزو 17024: من بين معايير أو شهادات تأكيد جودة المستخدمين وأولها هناك المواصفة الأوروبية (EN45013) والتي أصدرت سنة 1989 من طرف المنظمة الأوروبية المشتركة للمعايير (CEN)، ثم أصدرت بعدها المنظمة الدولية للمعايير (ISO) المواصفة ISO 17024 والتي تعتبر تعديلا وتحسينا للمواصفة EN45013. والهدف منها هو التأكد وإثبات كفاءات ومؤهلات الأفراد، مدى فعالية برامج

التدريب، مدى فهم ودراية الأفراد بالطريقة الفعالة لأداء عملهم، وهل يتماشون مع التطورات والمستجدات التكنولوجية في المحيط الخارجي[12].

4-2-3 -بالنسبة لمواصفات نظام إدارة الصحة و السلامة المهنية الإيزوOHSAS 18001: وتعني هذه المواصفة القيام بأعمال مراقبة مستمرة للنواحي البيئية والصحية وإجراءات السلامة ضمن العمليات المهنية التي تقوم بها، هناك العديد من فوائد الحصول على المطابقة وفق مواصفات نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية الإيزوOHSAS 18001 نذكر منها ما يلي :

- إرضاء العاملين والزبون ورفع الروح المعنوية وزيادة جودة مكان العمل ؛
- التوفير بمواد الإنتاج نتيجة إستخدام عمليات آمنة وخفض إستهلاك الطاقة أثناء العمليات الإنتاجية وغيرها ؛
- خفض وقت الأعطال الناتجة عن الإصابات والحوادث جراء الظروف الآمنة لمكان العمل؛
- الحفاظ على الأيدي العاملة والموارد الأخرى ؛
- تقليل الحوادث التي تسبب الموت أو المرض أو الجرح أو أي أضرار أخرى؛
- زيادة الأرباح و تقليل التكاليف[13].

4- أساليب تنمية المورد البشري لمساهمة أكثر فعالية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة

1-4 -إدارة الجودة التدريبية : إن تحقيق الأداء البشري المتميز دليل على جودة الموارد البشرية بناءا على جودة العملية التدريبية المقدمة للأفراد[14] .

يقصد بإدارة الجودة التدريبية إدارة العملية التدريبية وفقا لمواصفات الجودة العالمية وتحقيق أفضل دعم للمؤسسة في مجال تطوير كفاءة الموارد البشرية والبرامج التدريبية الفعالة من أجل ضمان تحقيق العائد من التدريب[15].

ظهرت المواصفة الدولية للتدريب (ايزو10015) في الأول من سبتمبر 2001 من طرف المنظمة العالمية للتقييس بسويسرا، حيث أول شركة معتمدة مانحة للمطابقة لهذه المواصفة هي شركة (CSEND) في 19فيفري 2003.

2-4 -صيانة وتحفيز الكفاءات البشرية في إدارة الجودة الشاملة : يمكن تعريف التحفيز بأنه دفع الأفراد على تنفيذ المطلوب منهم بشكل جيد ومقبول عن طريق بث الحماس فيه وتشجيعهم بالوسائل المختلفة، وذلك لتحقيق أهداف المؤسسة.

من أجل ضمان المشاركة الفعالة للأفراد في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على المؤسسة بذل جهود متواصلة لتحقيق هذه المشاركة، فمن بين هذه الجهود العمل على تحفيز العمال، لأن التحفيز يكتسي أهمية كبيرة من خلال النتائج المحققة من جراه مثل :[16]

- تحسين نواتج العمل في شكل كميات إنتاج وجودة منتجات ؛
- تخفيض الفاقد في العمل ومنه تخفيض التكلفة ؛
- إشباع احتياجات العاملين بشتى أنواعها خصوصا ما يسمى التقدير والاحترام ؛
- شعور العاملين بروح العدالة داخل المؤسسة ؛
- جذب العاملين إلى المؤسسة، وزيادة روح الولاء والانتماء ؛
- تنمية روح التعاون بين العاملين وتنمية روح الفريق والتضامن ؛
- تحسين صورة المؤسسة أمام المجتمع .

3-4 -أهمية الاتصال الداخلي في مجال تحسين نظام الجودة : تبرز أهمية الاتصال في إدارة الجودة الشاملة من خلال كونه عامل استراتيجي وفعال في كافة مراحل العملية الإدارية : [17]

التخطيط : يعتبر الاتصال الوسيلة التي تكفل التحديد الأمثل للأهداف بالإضافة إلى التعرف الواقعي على الاحتياجات والإمكانيات، كما يعد أداة إعلان الخطة ومتابعتها.

التنظيم : إن الاتصال هو العنصر الحيوي في فاعلية التنظيم، حيث أن وجود قنوات واضحة للاتصال بين الأفراد، يؤدي إلى فعالية التنظيم في تحقيق أهدافه.

التوجيه : للاتصال دور أساسي في نجاح مهام القادة وفي توافر الفاعلية للحوافز والتعرف على حاجات الأفراد ودوافعهم.

الرقابة : يعد الاتصال روح العملية الرقابية في كشف الأخطاء والانحرافات وتوفير التوجيه المناسب لإنجاح الإجراءات التصحيحية.

اتخاذ القرارات : يمثل نظام الاتصال مجموعة من الإجراءات التي تكفل استخدام البيانات اللازم توافرها لاتخاذ قرارات سليمة.
في حين تبرز أهمية الاتصال في إدارة الجودة الشاملة على أنه العملية التي تسمح بتدفق المعلومات اللازمة لعمليات التحسين المستمر وحل المشكلات التي تواجه العمليات التسييرية.
ظهرت فكرة حلقات الجودة لأول مرة في اليابان سنة 1960 من قبل الدكتور كارو إيشكاوا KARU ISHIKAWA من جامعة طوكيو.
وفي سنة 1962 تم تأسيس أول حلقة للجودة بشركة نيبون للتليفون والتلغراف اليابانية.[18]
وتعمل هذه المجموعات طواعية ويجتمعون بمحض إرادتهم ساعة في الأسبوع لمناقشة مشكلات الجودة وإيجاد الحلول المناسبة ويتخذون الإجراءات التصحيحية بشأنها لمواجهة الانحراف الحاصل بين المحقق فعلا والمخطط.

5-واقع تجربة المؤسسات الجزائرية في تبني نظام الجودة و الإيزو9000

لقد أصبح لزاما على المؤسسات الجزائرية ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في ظل اقتصاد السوق، والذي في بعض الأحيان يصبح من شروط التنافس فيه الحصول على شهادة الجودة العالمية التي تثبت جودة وكفاءة النظام الداخلي للمؤسسة،و التي تعتبر جودة وتكلفة المنتج دليلا على ذلك.
وفي ظل تبني الجزائر لنظام إقتصاد السوق ،بدأت ملامح إهتمام عدة مؤسسات جزائرية بضرورة التوافق مع مواصفات الجودة العالمية،لكن يبقى ذلك في إطار محدود و بوتيرة بطيئة،حيث بينت إحصائية صادرة عن وزارة الصناعة من مديرية تقييس الجودة و الأمن الصناعي في 2005 ، وجود 173 مؤسسة جزائرية حاصلة على شهادة المطابقة مع مواصفة الإيزو9000،ومن خلالها لاحظنا على هذه المؤسسات ما يلي :

- 56.7 % منها مؤسسات خاصة والباقي عمومية.
- 65 % منها مؤسسات إنتاجية و 35 % خدماتية.
- 99 % منها حاصلة على الإيزو 9001 نسخة 2000.
- بالنسبة لمكان الهيئة المانحة لشهادة المطابقة نجد 61 % من فرنسا و 20 % من كندا و 16 % من بلجيكا و 03 % من كل من إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أدى تطبيق أنظمة إدارة الجودة في المؤسسات الجزائرية إلى التركيز على العنصر البشري :[19]
- التأهيل : إن بعضا من الأنشطة الخاصة تتطلب تأهيل الأفراد، هذا التأهيل يساعد في البرهنة على قابلية تطبيق معيار أو إجراء داخلي بالمؤسسة.
-التحفيز والتحسيس بالجودة : وهذا يعني توضيح أهمية العمل المحضر والمنفذ جيدا لكل فرد بالمؤسسة، إضافة إلى توضيح النتائج الناجمة عن إرضاء الزبون، السيطرة على التكاليف ورفاهية المؤسسة. وبالتالي يجب وضع برنامج تحسيسي للجودة والذي سيوجه بمحتوى ملائم للأفراد الجدد وللأفراد القدامى وللأفراد المكلفين بالقيام بالأنشطة التصحيحية والوقائية.
-التدريب : الذي يخص كل أصناف الأفراد داخل المؤسسة والذين يمارسون أنشطة ذات أثر على الجودة. فيجب ترجمة الحاجات المختلفة لكل أصناف الأفراد (إطارات، عمال تنفيذيين، أعوان تحكم) في خطة التدريب، التي تشمل الفترة والمكان والمجال والتكاليف والهيئة المشرفة على التدريب...الخ.
والملاحظ من الدراسات التي أجريت أن التدريب المتبع في الجزائر قد أتى ببعض النتائج، خاصة عندما يكون مبنيا على الاحتياجات الحقيقية، للمؤسسات الاقتصادية والصناعية و الخدمية، وفشل في بعضها الأخر خاصة إذا كانت نوعيته ناقصة بسبب نقص الخبرة وعدم ملائمة مجال العمل.[20]

6- واقع الكفاءات البشرية و أثرها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود

6-1 -التعريف بالمؤسسة وواقع تسييرها لموارده البشرية : تعتبر مقاطعة حاسي مسعود من أهم المقاطعات البترولية لتواجد أكبر احتياطي للبترول على مستواها71% واحتياطي متوسط للغاز، كما يتواجد به العديد من المنشآت الصناعية والشبكات الهامة من نوات البترول والغاز. مما تطلب تواجد أربع مديريات جهوية لمؤسسة سوناطراك خاصة بالاستكشاف والتنقيب والإنتاج والنقل بالأنابيب.
إن عملية تسيير الموارد البشرية في المديريات الجهوية الأربعة متطابقة نظرا لمركزية التسيير على مستوى المديرية المركزية للموارد البشرية لمجمع سوناطراك بالجزائر العاصمة سوءا بالنسبة لسياسة الموارد البشرية أو تخطيط الموارد البشرية، التوظيف، التدريب،تقييم الأداء، الأجور والحوافز...الخ.حيث من خلال الإجراءات المتبعة في هذه

الأنشطة ندرك مدى الاهتمام الكبير الذي توليه مؤسسة سوناطراك بطريقة تسييرها لمواردها البشرية في مختلف الأنشطة بالتحديث المستمر للإجراءات المتبعة في ذلك وتطبيق المداخل الحديثة في تسيير الموارد البشرية.

6-2 **-دراسة وتحليل الاستبيان :** بغرض التأكد من مدى أهمية مساهمة الكفاءات البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المديريات الجهوية الأربعة لمؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود قمنا بإجراء العديد من المقابلات الشخصية مع المسؤولين والمسيرين وبعض العمال والإطلاع على مختلف الوثائق الورقية والإلكترونية وإعداد وتوزيع استبيان على عدد من عمال المديرات الأربع.

حيث يتطلب موضوع البحث إجراء استبيان لاستقاء المعلومات مباشرة من العمال ولمعرفة آراءهم ووجهات نظرهم حول بعض المواضيع ذات العلاقة بالبحث.

6-2-1 صدق الأداة وثباتها : لقد تضمن الاستبيان ثلاثة وستون (63) عبارة مقسمة على أحد عشر محورا بالإضافة للمحور الثاني عشر المتعلق بالخصائص الشخصية للمستقصى، وللتأكد من ثبات الأداة تم استخراج معامل (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha للاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان بصيغته النهائية الكلية ولكل متغير، حيث يلاحظ من قيم (كرونباخ ألفا) أن معامل الثبات (93%) مرتفع ومناسب لأغراض الدراسة وهي نسبة جيدة مقارنة بالحد الأدنى المقبول والبالغ (60%).

6-2-2 -الأساليب الإحصائية المستخدمة : للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 15 للتوصل إلى ما يلي :

-مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب عبارات كل متغير تنازليا؛

-مصفوفة الارتباطات سبيرمان لمعرفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛

-تحليل الانحدار المتعدد لاختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (تطبيق إدارة الجودة الشاملة)؛

- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛

-تحليل الانحدار المتعدد المتدرج Stepwise لإختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع؛

6-2-2-1-مقاييس الإحصاء الوصفي : يظهر من دراسة المتغير المتعلق بتطبيق إدارة الجودة الشاملة أن متوسطه بلغ (3.63) وانحراف معياري (0.71) و قد احتلت الفقرة رقم 12 (من الضروري التقيد بنظام الجودة والمواصفات بشكل دائم ومستمر) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وانحراف معياري (1.001) في حين جاءت الفقرة رقم 15 (أهداف العمل المتعلقة برضا الزبون وتخفيض التكلفة وسرعة العمل لا يمكن التنازل عنها، أو التخلي عن الالتزام بها) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (3.23) وانحراف معياري (1.39)، كما يظهر من المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات أن هذا المتغير جاءت بدرجة مرتفعة مما يدل على وجود مستوى جيد ومقبول من تطبيق لإدارة الجودة الشاملة.

وكخلاصة لإجابات باقي الأسئلة يمكن القول بوضوح مفهوم الكفاءة البشرية لدى عمال مؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود، والاهتمام المتوسط وغير الكافي لأساليب تنميتها وتدعيمها.

6-2-2-2-العلاقات الارتباطية بين جميع متغيرات الدراسة : يتضح من جدول الارتباطات بأن جميع العلاقات الارتباطية دآلة إحصائيا وعند مستويات إيجابية بين المتغيرات المستقلة للكفاءات البشرية وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسة سوناطراك حاسي مسعود كمتغير تابع ،سواء على المستوى الكلي أو على مستوى كل متغير على حده،و قد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الإرتباطية بين الكفاءات البشرية وتطبيق إدارة الجودة الشاملة ككل (56.1%) وهي قيمة إيجابية تؤكد الدور الفاعل للكفاءات البشرية في علاقتها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة حيث كانت أقوى العلاقات مع البعد التابع (تطبيق إدارة الجودة الشاملة) بنسبة (65.9%) مع مفهوم الكفاءات البشرية. وهذا دليل قاطع على أن الكفاءات البشرية مهمة جدا جدّا في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، لكن واقع الاهتمام بها من خلال أساليب تنميتها وتدعيمها لا يعكس ذلك جيد مما يؤدي لتدني نسبة العلاقة الإرتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات مستقلة الخاصة بالكفاءات البشرية إلى نسبة (53.6%) كم لاحظنا أن أضعف هذه العلاقات كانت مع المتغير المستقل التمكين بنسبة (20.1%).

اختبار العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع :

ويمكن ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغيرات المستقلة هي (التدريب، التحفيز، الاتصال الداخلي، إدارة المعرفة، التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، بحوث الكفاءات البشرية، التسويق الداخلي والتمكين) والمتغير التابع هو (تطبيق إدارة الجودة الشاملة) (أنظر الجدول(1)). ومنه فإن معامل الارتباط الخطي بين أساليب تنمية وتدعيم الكفاءات البشرية وبين تطبيق إدارة

الجودة الشاملة هو (56.1%) أي هناك ارتباط متوسط بينها، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (31.5%)، بمعنى أن (31.5%) من تطبيق إدارة الجودة الشاملة يعود لأساليب تنمية وتدعيم الكفاءات البشرية، والنسبة المتبقية (68.5%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ.

6-2-2-3- اختبار الارتباطات بين المتغيرات : قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات تم إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة المعطيات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك من خلال عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة من خلال حساب معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.05) فإنه يمكن القول أن هذا المتغير له ارتباط عالٍ بين متغيرات مستقلة أخرى وهذا ما سيؤدي إلى حدوث مشكلة في تحليل الانحدار.

يوضح الجدول (2) قيمة معامل تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به لكل متغير من المتغيرات المستقلة، من خلال ملاحظة القيم المبينة في الجدول نجد أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من 10 حيث تراوحت بين (1.266 و 2.983) كما نلاحظ أن قيم التباين المسموح به لجميع المتغيرات المستقلة كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.335 و 0.79) ، ولذلك يمكن القول بعدم وجود مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للمعطيات فقد تم الاستناد إلى حساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) للمتغيرات، وكما يشير الجدول (3) أن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت سالبة وأقل من (01) أي هناك التواء ناحية اليسار، ما عدا قيمة معامل الالتواء للمتغير المستقل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال كانت تساوي (1.003)، رغم ذلك يمكن القول بعدم وجود مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لمعطيات الدراسة وسيتم التأكد من صلاحية نموذج الدراسة في الخطوات الموالية.

6-2-2-4-تباين خط الانحدار : يوضح الجدول (4) تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة". من الجدول (4) يتبين أن :

-مجموع مربعات الانحدار يساوي 30.622 ومجموع مربعات البواقي هو 66.627 ومجموع المربعات الكلي يساوي 97.250؛

- درجة حرية الانحدار هي 8 ودرجة حرية البواقي هي 181 ؛
- معدل مربعات الانحدار هو 3.828 و معدل مربعات البواقي هو 0.368 ؛
- قيمة إختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 10.399 ؛
- مستوى دلالة الاختبار 0.000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.005 فنرفضها، وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل (1) يوضح ذلك.

دراسة معاملات خط الانحدار : نتائج تقدير معاملات العلاقة $Y = \sum_{i=1}^{8} a_i * x_i$ مُبينة في الجدول (5) ويوضح قيم معاملات خط الانحدار المقدرة، حيث نجد أن الحد الثابت يساوي 1.639 .

أما ميل خط الانحدار فهو متعدد بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثمانية، يتبين من قيم المؤشر Sig أن متغيرات (التحفيز، الاتصال الداخلي، التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، بحوث الكفاءات البشرية، التسويق الداخلي والتمكين) قيمها على التوالي (0.127، 0.437، 0.104، 0.677، 0.575، 0.131) قيم مرفوضة لأنها تحقق فرضية العدم H0 لأنها أكبر من 0.05 بينما قيم الثابت، التدريب وإدارة المعرفة على التوالي (0.000، 0.000، 0.002) مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة H1 فتصبح معادلة الانحدار مبدئيا هي : y=1.639 + 0.271x1 +0.65x4

وبالتالي نستنتج أن تدريب وإدارة معارف الكفاءات البشرية هما الأكثر أهمية وتأثيرا على تطبيق إدارة الجودة الشاملة من بين باقي أساليب تنمية ودعم الكفاءات البشرية.

6-2-2-5-إعادة التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي : ولصياغة النموذج النهائي لمعادلة خط الانحدار علينا إعادة التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بتطبيق إدارة الجودة الشاملة من خلال أساليب تنمية ودعم الكفاءات البشرية.

يوضح الجدول (6) معاملات الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة المتبقية والمتغير التابع لنموذج الدراسة، حيث نلاحظ أن استخدام طريقة تحليل الانحدار المتعدد التدريجي أدى إلى خروج ستة متغيرات مستقلة والاحتفاظ بمتغيرين مستقلين هما التدريب وإدارة المعرفة وهذا ما يتوافق تماما مع نتائج عملية التحليل الإحصائي المتعدد السابقة.

حيث بلغ معامل الارتباط الخطي بين هذين المتغيرين المستقلين (التدريب وإدارة المعرفة) والمتغير التابع (تطبيق إدارة الجودة الشاملة) نسبة (53.6%) وهو دليل على وجود ارتباط خطي متوسط بينهما. حيث أن (28.7%) من تطبيق إدارة الجودة الشاملة يعود إلى تدريب وإدارة معارف الكفاءات البشرية والنسبة المتبقية (71.3%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ.

علما أن الفضل الأكبر في هذا الارتباط الخطي يعود للمتغير المستقل التدريب لأنه لوحدة يضمن ارتباط خطي بنسبة (48.4%) مع المتغير التابع رغم المستوى المتوسط لإجابات العمال على فقرات هذا المتغير في الاستبيان.

يوضح الجدول (6) تحليل تباين خط الانحدار بطريقة Stepwise، حيث نجد ما يلي :

-مجموع مربعات الانحدار يساوي 27.903 ومجموع مربعات البواقي هو 69.346 ومجموع المربعات الكلي يساوي 97.250؛

-درجة حرية الانحدار هي 2 ودرجة حرية البواقي هي 187 ؛

-معدل مربعات الانحدار هو 13.952 و معدل مربعات البواقي هو 0.371 ؛

-قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 37.622؛

-مستوى دلالة الاختبار 0.000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.005 فنرفضها، وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.

أما بالنسبة لدراسة معاملات خط الانحدار فالجدول (7) يوضح قيم معاملات خط الانحدار بطريقة Stepwise. حيث من هذا الجدول يمكن تحديد مقطع خط الانحدار a ميل خط الانحدار بالنسبة للتدريب وميل خط الانحدار بالنسبة لإدارة المعرفة وفق المعادلة التالية :

$Y=a\ cx1 + bx2$ و منه معادلة خط الانحدار هي : $y=1.83 + 0.281x1 + 0.287x2$

وعند دراسة قسم Sig نجد أن جميع القيم مقبولة لأنها أقل من 0.005 وتحقق الفرضية البديلة H1 ونستنتج أن أهم الأساليب المؤثرة على تطبيق إدارة الجودة الشاملة هي تدريب وإدارة معارف الكفاءات البشرية.

من خلال تحليل الاستبيان لاستقاء المعلومات مباشرة من العمال ولمعرفة آراءهم ووجهات نظرهم حول متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة تأكد لنا أهمية أحد أساليب تنمية الكفاءات البشرية المتمثل في التدريب وأحد الوسائل الداعمة المتمثل في إدارة المعرفة في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

خاتمة : بعد التطرق لموضوع البحث المتمثل في أهمية مساهمة الكفاءات البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة،فتحقيق الجودة والجودة الشاملة هدف تسعى إليه أي مؤسسة، التي لا تكاد تخلو من توفرها على كفاءات بشرية عالية المستوى،لكن التحدي يتمثل في قناعة الإدارة العليا للمؤسسة بذلك، بتسخير كل إمكانيتها وتعبئة وتجنيد كفاءاتها البشرية بتدريبهم وتحفيزهم وتوفير لهم ظروف العمل المناسبة. وأيضا من التوصيات التي خلصنا إليها نذكر ما يلي :

- ضرورة الاقتناع بأهمية الجودة كخيار إستراتيجي للمؤسسة للوصول إلى أهدافها؛
- يجب تحري استخدام المدخل المناسب من المداخل الحديثة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة والملائم لطبيعة نشاط المؤسسة؛
- إن اعتماد مفهوم الكفاءات البشرية والتركيز بصفة خاصة على الكفاءات المعنوية المتمثلة في إدراك الذات،الصفات الشخصية والدوافع في اختيار وتوظيف الأفراد، ومختلف أنشطة تسييرهم يعتبر من أفضل الطرق لاكتساب موارد بشرية متميزة في أداءها وسلوكياتها؛
- إن الوعي بأهمية الكفاءات البشرية وأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة يشكل إدراكا راسخا لمدى تكامل وتلازم هذين المدخلين ودورهما في تحقيق ميزة تنافسية مستديمة للمؤسسة،مما يتطلب جيدا للتطبيق وتعبئة كاملة بتدريب وصيانة الكفاءات البشرية وتقوية مختلف أشكال الاتصال الداخلي بينها؛ والتدريب الجيد يعتمد على إدارة المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتمكين وإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة ثم التسويق اللائق لهذه الخدمة لأفراد المؤسسة.

وفي الأخير نرى أن مؤسسة سوناطراك حاسي مسعود تعتبر بمثابة قدوة في مجال الجودة والاهتمام بالمورد البشري للمؤسسات الجزائرية، خاصة منها غير الحاصلة على شهادة الإيزو. لذلك فإن هذه المؤسسة تستحق التقدير والاحترام وتقديم التشجيع اللازم لمواصلة الاهتمام بالجودة بها.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,561[a]	,315	,285	,60672

a. Predictors: (Constant), ME, MTIC, MK, MF, MM, MCOM, MR, MMK

جدول (2) : يوضح قيمة معامل تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به لكل متغير من المتغيرات المستقلة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	1,639	,271		6,054	,000		
	MF	,271	,051	,387	5,291	,000	,708	1,412
	MM	,076	,049	,116	1,531	,127	,663	1,507
	MCOM	-,047	,061	-,066	-,779	,437	,524	1,910
	MK	,265	,086	,225	3,094	,002	,716	1,396
	MTIC	,095	,058	,113	1,633	,104	,790	1,266
	MR	,032	,076	,038	,417	,677	,449	2,228
	MMK	,050	,089	,060	,562	,575	,335	2,983
	ME	-,124	,081	-,157	-1,519	,131	,353	2,833

a. Dependent Variable: MPQ

جدول (3) : يوضح قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة

Statistics

		MQ	MPQ	MC	MF	MM	MCCM	MK	MTIC	MR	MMK	ME
N	Valid	190	190	190	190	190	190	190	190	190	190	190
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Skewness		-,678	-,304	-,459	-,214	-,139	1,003	-,143	-,625	-,090	-,004	-,061
Std. Error of Skewness		,176	,176	,176	,176	,176	,176	,176	,176	,176	,176	,176

جدول (4) : يوضح تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[b]

Mod		Sum of Squares	df	ean Squa	F	Sig.
1	Regress	30,622	8	3,828	10,399	,000[a]
	Residua	66,627	181	,368		
	Total	97,250	189			

a. Predictors: (Constant), ME, MTIC, MK, MF, MM,

b. Dependent Variable: MPQ

شكل (1) : يوضح مدى ملائمة خط الانحدار

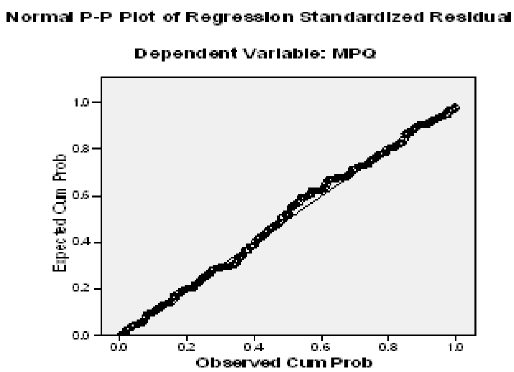

جدول (5) : يوضح قيم معاملات خط الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.	Collinearity Statistics Tolerance	Collinearity Statistics VIF
1	(Constant)	1,639	,271		6,054	,000		
	MF	,271	,051	,387	5,291	,000	,708	1,412
	MM	,076	,049	,116	1,531	,127	,663	1,507
	MCOM	-,047	,061	-,066	-,779	,437	,524	1,910
	MK	,265	,086	,225	3,094	,002	,716	1,396
	MTIC	,095	,058	,113	1,633	,104	,790	1,266
	MR	,032	,076	,038	,417	,677	,449	2,228
	MMK	,050	,089	,060	,562	,575	,335	2,983
	ME	-,124	,081	-,157	-1,519	,131	,353	2,833

a. Dependent Variable: MPQ

جدول (6) : يوضح معاملات الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة المتبقية و المتغير التابع

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,484[a]	,234	,230	,62937
2	,536[b]	,287	,279	,60896

a. Predictors: (Constant), MF b. Predictors: (Constant), MF, MK

جدول (7) : يوضح تحليل تباين خط الانحدار بطريقة Stepwise

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22,783	1	22,783	57,517	,000[a]
	Residual	74,467	188	,396		
	Total	97,250	189			
2	Regression	27,903	2	13,952	37,622	,000[b]
	Residual	69,346	187	,371		
	Total	97,250	189			

a. Predictors: (Constant), MF b. Predictors: (Constant), MF, MK c. Dependent Variable: MPQ

جدول (8) : يوضح قيم معاملات خط الانحدار بطريقة Stepwise

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.	Collinearity Statistics Tolerance	Collinearity Statistics VIF
1	(Constant)	2,601	,144		18,046	,000		
	MF	,339	,045	,484	7,584	,000	1,000	1,000
2	(Constant)	1,830	,250		7,312	,000		
	MF	,281	,046	,402	6,129	,000	,887	1,128
	MK	,287	,077	,244	3,716	,000	,887	1,128

a. Dependent Variable: MPQ

الإحالات والمراجع :

[1]- خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات على القطاع الصحي، الرياض، 1998، ص63.

2- صلاح عبد الباقي، قضايا إدارية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص144.

[3] - علاء داود، كيف تقيّم موظفيك، مقال الكتروني على الرابط :

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1176631672092&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout on line , consulté le 19/07/2006.

[4] - علاء داود، مرجع سبق ذكره، ص02.

[5] - علاء داود، مرجع سبق ذكره، ص03.

[6] - عبد الفتاح بوخمخم و شابونية كريمة، تسيير الكفاءات ودورها في بناء الميزة التنافسية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2005، نقلا عن :

Zeroual Mohamed, « La gestion préventive des compétences », Idées et Débats , Quotidien El-Watan, 20 Novembre 2003.p11.

[7] - عبد الفتاح بوخمخم و شابونية كريمة، مرجع سبق ذكره.

[8] - رحيم حسين، تسيير المعارف وإستراتيجيات الإبداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، عدد03، مارس 2004، ص242.

[9]- نظمي نصر الله، إيزو 9000 بداية الطريق لتطوير المنظومة الإدارية، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 22.

[10] - إسماعيل القزاز، التطبيق العملي للمواصفة ايزو9001 نسخة 2008، دار دجلة، عمان، 2009، ص88.

[11]- علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية الإسكندرية 2002، ص 155.

[12]- موزاوي سامية، مكانة تسيير الموارد البشرية ضمن معايير الإيزو وإدارة الجودة الشاملة، مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003، ص 63.

[13]- سعيد إبريق، الدور الذي يلعبه قائد الفريق في الصحة والسلامة والبيئة، مجلة أضواء على الصحة والسلامة والبيئة، العدد الرابع، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص03.

[14]- محفوظ أحمد جودة، تحديد احتياجات التدريب وأثره في إدارة الجودة الشاملة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001-2000، ص 31.

[15]- نجم العزاوي، جودة التدريب الإداري، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص220.

[16] - أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الخامسة، 2001، ص 120.

[17] - حشمت جبر و ياسر فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[18] - حرفوش مدني، الطريق إلى إعادة اختراع الحكومة وإدارة الجودة الشاملة،مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996، ص 109 .

[19]- يحياوي مفيدة و يحياوي إلهام، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 9-10 مارس 2004، بعنوان تنمية المورد البشري أساس تحسين تسيير الإنتاج لاندماج المؤسسة الجزائرية في الاقتصاد العالمي، جامعة ورقلة، ص 183. نقلا عن :
ISO 9000 : Version 2000, Système de management de la qualité, Exigences , Chap 06 p 13.14.

[20]- يحياوي مفيدة و يحياوي إلهام، مرجع سبق ذكره، ص184.

دور هيئة التدريس في تصور نمط إدارة الجامعة
دراسة حالة : جامعة ورقلة 2009/2010

مبارك بوعلاق*
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تحول التعليم العالي من نشاط محدد إلى جهد كبير في حجمه وطاقته وأهدافه ومسؤوليته يتطلب إعادة نظر دقيقة في كيفية إدارة مؤسساته. وتسليط الضوء على الإدارة المستقبلية للجامعات الجزائرية. وتأتي دراستي هذه كمساهمة في تصور نمط إدارة المؤسسة الجامعية من وجهة نظر هيئة التدريس بحكم أنها عنصر محوري في العملية التعليمية والبحثية متخذاً جامعة ورقلة كعينة، بهدف معالجة إشكالية ما مدى مساهمة هيئة التدريس في تصور النمط الإداري المناسب لإدارة المؤسسة الجامعية؟. وقد توصلت إلى أنه بحكم الدور المركزي لهيئة التدريس كمساهمة في العملية التعليمية والإدارية والقيام بالبحث العلمي، يمكنها تصور النمط الإداري اللائق لإدارة الجامعة، وأن إعادة هندسة المؤسسة الجامعية، يجب أن تبدأ بإعادة هندسة العمليات الإدارية مع التنسيق الدائم والمتواصل بين كل الأطراف الفاعلة، مع التركيز على الأفكار الإبداعية والأداء المبتكر لهيئة التدريس.

الكلمات المفتاحية : التعليم العالي، الإدارة الجامعية، هيئة تدريس.

مقدمة : إن تطور الدول يكون من خلال تطوير الإدارة وتطوير نماذجها وثقافتها، كما أن تقدم الأمم يمثل انعكاسا لنمط إدارة مواردها المادية والبشرية. وتعتبر الموارد البشرية أهم عنصر فاعل لضمان التنمية والنمو[1]. وتعادل مكانة الإدارة بالنسبة لمؤسسات القطاع العام بصفة خاصة مكانة المسئول الأول. فمطلوب من هذه الإدارة دائما أن تفي بالتزاماتها الداخلية والخارجية بشكل دائم ومستمر. ذلك أن صنع إدارة الغد يتطلب النظر لحاجاتنا المستقبلية وليس النظر في المرآة العاكسة لنحدد من خلالها تلك الحاجات[2]. ولبلوغ ذلك يستلزم إقامة قواعد عمل متجددة، ويتعين على الإدارة أن تتجاوب معها موضوعياً، وغرس ثقافة قوامها الإبداع والتجديد ومواكبة مستجدات العصر ووسيلتها الإشراك وحسن الأداء. فالتأهيل الإداري يشكل رهاناً أساسياً ينبغي أن يحتل موقع الأولوية في إهتمامات كافة القيادات الإدارية[3].
نهتم في هذا البحث بالإدارة الجامعية باعتبارها المسؤول على ضمان تحقيق أهداف الجامعة المتمثلة أساسا في تكوين رأس المال البشري المطلوب والقادر على تحمل مسؤولياته في الحاضر والمستقبل. ويلزم لتحقيق منتوج بشري جامعي متميز التحكم في إدارة الإمكانات المتاحة لهذه المؤسسات الجامعية. كثيرة هي الأطراف المكونة للإدارة، وسوف نركز فقط على الطرف المتمثل في هيئة التدريس، وعليه نطرح السؤال التالي :

ما مدى مساهمة هيئة التدريس في تصور النمط الإداري المناسب لإدارة المؤسسة الجامعية ؟
ولمعالجة هذه الإشكالية وضعت الفرضيات التالية:

1. للمؤسسة الجامعية مستوى لباس به من الإمكانات المادية والبشرية، النظم، وطرق عمل تؤهلها لأداء دورها الحضاري، وجعلهما في خدمة المجتمع.

2. هناك قلة إهتمام بهيئة التدريس يحول دون السماح لها بأن تلعب دورها المحوري، بالإضافة إلى نقص التنسيق والمتواصل مع باقي الأطراف الفاعلة.

3. الإدارة تدرك جيداً أهمية الدور الذي تؤديه هيئة التدريس لذا تعمل على تهيئة الجو لها وبتمكينها مما تحتاجه.

4. لدى الإدارة قلة إدراك بوضع رسالة المؤسسة الجامعية فوق كل الاعتبارات، مما يترجم ضعف التركيز على أهمية الابتكار لدى مختلف المستويات الإدارية.

- أهداف الدراسة : أهدافها في حقيقتها أهداف للجامعة الجزائرية في ظل إصلاح التعليم العالي، وباعتباره أسلوباً ومنهجاً علمياً يقوم على مجموعة من المبادئ تركز على العملاء وحاجاتهم وتوقعاتهم، فضلاً عن تركيزها على تحسين العمليات والنشاطات، ومشاركة العاملين في وضع الخطط والأهداف المتعلقة بعمليات التحسين. كما أنها تهدف بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على الإدارة المستقبلية للجامعات الجزائرية كما يراها الأكاديميون (الهيئة التدريسية). فتوجد العديد من الأسباب التي جعلتنا نتناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة، هذه الأسباب التي تعتبر في الوقت نفسه أهداف الدراسة :

- نجاح المجتمع هو نتاج لنجاح نظام التعليم السائد، فالمطلوب الآن هو الإدراك العميق للتحدي الحاصل مما يؤدي إلى التفكير في كيفية السماح للجامعة القيام بدورها الحضاري عن طريق تجديد تلك الآراء حول التعليم الجامعي والجامعة

* m.boualeg@luedld.net

وعن طريق الإستفادة من تجارب الآخرين لتكون نقطة النهاية لهم هي نقطة البداية لنا، أو على الأقل محاولة تجنب ما صادف هؤلاء من عقبات.

• دراسة وتوظيف الوضع الأكاديمي الإداري في الجامعة و تبيان الإدارة الجامعية وسماتها الآنية ومتطلبات التغيير الحاصل في الأنماط الإدارية عن طريق توظيف الثقافة التنظيمية السائدة.

• التوصل إلى إطار مقترح بوضح سمات أو صفات الإدارة الجامعية المطلوبة لتحقيق جودة إدارية متمثلة في الإستغلال الكامل والصحيح للإمكانات المادية والبشرية المتاحة وبمشاركة كل الأطراف الفاعلة بالجامعة من أجل تحقيق الأهداف بمبدأ القيام بالعمل الصحيح من أول خطوة، وهو ما يحقق لنا جودة الخدمة الجامعية.

- **المنهج والأسلوب المتبعين في الدراسة :** إتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. معتمدين على :

• الدراسة المكتبية وهذا بالإطلاع على المراجع والدوريات الأجنبية والعربية وكذا الأبحاث والتقارير والمؤتمرات التي تخص الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

• توفير البيانات المطلوبة للدراسة الميدانية عن طريق : المقابلات الشخصية مع المسؤولين بإدارة الجامعة والأساتذة والباحثين.

• تصميم استمارة إستقصاء توجه إلى عينة من هيئة التدريس، وذلك لتحليل إجابات وبيانات المستقصين منهم لعمل الإحصاءات اللازمة لإختبار الفروض. وتفصيلات الاستمارة مقسمة إلى : وصف الأوضاع الأكاديمية الإدارية من وجهة نظر هيئة التدريس من جهة، ووصف علاقة الإدارة بهيئة التدريس من جهة ثانية.

- الدراسات السابقة : إن الإدارة الجامعية إنما هي بالقدر الأكبر إدارة المستقبل التي لا تتعامل مع التحديات بردود الفعل، وإنما بالتنسيق لإستشراف المستقبليات البديلة وإيجاد الحلول الناجحة لمشكلات الحاضر والمستقبل المتوقعة وتكوين أطر فكرية جديدة تتماشى وتطورات العصر وتستطيع من خلالها أن تتعامل مع الواقع المتغير وتتهيأ للتفاعل مع كل تطور مستقبلي. مما لا يختلف فيه إثنان أنه لتكون الجامعة قائدة للمجتمعات يتطلب النظر بالدراسة في دور الجامعات الحضاري وخاصة الأكاديمي (التعليم والبحث) في خطوة أولى بهدف تطوير وتحديث برامجها التعليمية والبحثية هذه الخطوة كانت لها الحصة الأكبر بالدراسة والتحليل، مع أنها لا تتحقق إلا بتوفير الموارد اللازمة لذلك، فتوفيرها وترشيدها يتطلب من يقف عليه، وهنا يظهر جلياً دور الإدارة الجامعية، إلا أن موضوع الإدارة الجامعية لم يحظ بإهتمام كثير من الباحثين، ونعرض فيما يلي إلى بعض الدراسات إذ تمت مراجعتها وترتيبها حسب نشرها على سبيل المثال لا الحصر، وفيما يلي مختصرًا عن بعض هذه الدراسات :

دراسة سلوكيات واتجاهات مديري كليات المجتمع الأمريكي فيما يتعلق بالقيادة التحويلية، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح المديرين كان بسبب إتباعهم عناصر القيادة التحويلية، وإلى أن معظم مديري كليات المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية لا يجيدون التعامل بشكل كامل بالقيادة التحويلية، وإنما يتداخل في تصرفاتهم بعض التصرفات التبادلية أو التعاملية، وأوصت الدراسة بحاجة مديري الكليات إلى دورات متكررة من أجل صقل قدراتهم على العمل بقدرات القائد التحويلي (رويش 2002)[4].

في دراسة حول الأساتذة الجامعيين ومهام التسيير، بطرحها مجموعة من الأسئلة : (ما هي مناصبهم ؟ ما هي الصلاحيات الممنوحة لهم ؟ ما هي درجة المسؤولية التي على عاتقهم ؟ ما هي المعايير المحددة للتعيين في المناصب ؟) وقد توصلت إلى أن إعادة إنعاش هذه المجالات (للمشاركة والتشاور)، إعادة تنظيمها بطريقة أفقية كمراكز قوية للتحليل للتقويم وللمصادقة والاقتراح فهي أساسية لتسيير الجامعة كنظام مستقل يتحكم في مصيره. كما تؤسس السلطة الشرعية في الجامعة أيضاً على الإقناع لا على الأمر.فإن إدارة مؤسسات التعليم العالي هي إدارة تتميز بنظام هرمي، مركزي يحصر تسيير الجامعات في إطارات قانونية ضيقة. فالمؤسسة الجامعية توجد في الواقع في وضعية التسيير وغياب اتخاذ القرار والتقييد الذي يعقم سيرها (نصيرة مزعاش 2006)[5].

دراسة هدفت إلى تصميم برنامج تدريبي لإعداد القيادات الأكاديمية والإدارية في جامعتي الملك سعود والملك عبد العزيز لتمكينهم من المهارات اللازمة للقائد الجامعي لممارسة القيادة التحويلية في بيئة عمل مليئة بالتحديات وتوصلت الدراسة إلى أن درجة موافقة القيادات الجامعية على إستخدام عناصر القيادة التحويلية في أساليبهم القيادية وإدارتهم للعاملين معهم كانت بدرجة كبيرة جداً وصممت الباحثة برنامجاً تدريبياً متكاملاً ضمنته كل ما تحتاجه القيادات الجامعية للتمكن من ممارسة القيادة التحويلية (الجارودي 2008)[6].

مما سبق الملاحظ أن الدراسات السابقة بحثت القضايا التي تتصل بموضوع الدراسة الحالية حول إدارة الجامعات والمستقبل المأمول لها، فقد تناولت الكثير من القضايا الجوهرية التي تمس التعليم العالي ومنها : العولمة والتنوع الثقافي والسياسة وإستقلالية الجامعات والحريات الأكاديمية والتنافسية والتجويد، بالإضافة إلى كيفية صياغة وإتخاذ القرار وكيفية تطبيقه من خلال المرؤوسين وإلى نمط القيادة الجامعية بالتعرض للقيادة التحويلية والتعاملية بإعتبارهما إتجاهين حديثين في نمط القيادة. ولكنها أهملت تناول الإدارة الجامعية، أو التطرق إلى كيف تدار جامعاتنا التي في الحقيقة تسخر لها إمكانات ضخمة مادية وبشرية تنافس المؤسسات العملاقة. وعليه نحاول في دراستنا استدراك ذلك لذا نجدها تختلف

عن الدراسات السابقة في أنها محاولة لتصور نمط إدارة المؤسسة الجامعية من خلال نظرة نظامية تحليلية من وجهة نظر طرف فعال في عمل هذه المؤسسات.

نحاول معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى مؤسسات التعليم العالي وإدارتها، ثم الدراسة الميدانية وأخيراً تقييم نتائج هذه الدراسة ومناقشتها :

1. مؤسسات التعليم العالي:

إن تحول التعليم العالي من نشاط محدد إلى جهد كبير في حجمه وطاقته وأهدافه ومسؤولياته، والذي أدى إلى بروز إتجاهات هامة مثل تكافؤ الفرص التعليمية وحقوق المواطنين في التعليم، والنهوض بمستوى التعليم ومحتواه وربطه بالحياة، توجيهه لسد حاجة المجتمع من العمالة على شتى المستويات بالإضافة إلى تكوين المواطن الجديد القادر على مواجهة تحديات العصر بفعل التغيير والتطوير، مما أدى إلى إعادة النظر في الإدارة التعليمية ونخص بالذكر الإدارة الجامعية وتطويرها بما يتلاءم وهذه المتغيرات. إن مغزى هذا المنظور التاريخي هو توضيح مدى الإهتمام الذي تم إعطاؤه لإدارة مؤسساتنا، فاليوم يوجد مستوى فهم متزايد وجذري من التفاعل بين التقنية والهياكل التنظيمية، ووظائف الأعمال ومتطلبات زبائننا الجديدة، كما أصبحت مؤسسات التعليم العالي تعاني من ضغوط سوقية حادة ومن ضعف لا نظير له من مصادر متنوعة لكي تصبح أكثر مساءلة فسارعت كثيراً من الجامعات إلى وضع برامج إعادة تصميم الأعمال والتجديد الإداري بالبحث عن الجودة وبرامج خدمة الزبائن وإرضائهم[7].

1.1. إدارة مؤسسات التعليم العالي : إن إعطاء الأولوية في البرامج لتطوير النظم التعليمية للتجديد والتحديث الإداري مطلب لا توص به دروس الماضي فقط وإنما توجهه ما تعانيه هذه النظم من أوضاع إدارية صعبة تصل إلى ضرورة التفكير لمواكبة التطورات الحاصلة في التعليم وإتجاه سياسته خلال السنوات الأخيرة، ومسايرة التطور الحاصل في علوم الإدارة والتكنولوجيا الإدارية الجديدة والإستفادة من نتائج هذه العلوم وأدوات هذه التكنولوجيا بهدف تطوير نفسها أو التغلب على مشكلاتها، وفتح الطريق أو التمهيد للتطورات التعليمية المنتظرة المطلوبة مستقبلا.

فيكون إدارة الجامعة ركيزة أساسية من ركائز النظام التعليمي لإعتماده عليها في توطيد باقي النظم بالمؤسسة الجامعية، كما أن للإدارة مسؤولية عظيمة يخاف منها اللذين يدركون حجم هذه المسؤوليات فأزمة الإدارة الجامعية تواجه تحديات منها تحديات كامنة كالأمراض التنظيمية والإدارية والتي أطلق عليها مسميات كثيرة منها "بيروبلثولووجي"8 وهو مصطلح يعني أن بعض الظواهر السلوكية والإدارية والتنظيمية قد تعاني من مشكلات تتعلق بالقوانين واللوائح وأساليب وطرق الأداء وكذلك الأفراد. وبالرغم من أن بعض الجامعات أخذت بأنماط إدارية معاصرة في الإدارة الجامعية مثل (الإدارة بالرؤية المشتركة – الإدارة المرئية – الإدارة التفاعلية – الإدارة الإستراتيجية...إلخ) بالرغم من تميز هذه الأنماط بكونها أساليب متداخلة ومتشابكة، ولا يمكن تفضيل نمط على آخر، وهذا ما يعكس فن القيادة الجامعية الرشيدة[9].

مما سبق أصبح الحديث عن ماهية النمط الإداري المناسب لهذه المؤسسات ؟ لتؤدي دورها الحضاري ؟ ولعله السؤال الذي بقي متداولاً لحد الساعة. ولم يتم وضع إجابة صريحة نهائية له، كما سبق وأن أشرنا بالرغم من إعتماد بعض المؤسسات على أنماط إدارية معاصرة إلا أن الإشكال بقي قائماً، فهل هذا يعود إلى اختلاف وجهات النظر ؟ أم أنّ هناك تناقض في المعارف ؟ أم لعدم إدراك دقيق لتركيبة المؤسسة الجامعية ودورها الذي تميزه المرونة ؟ هذا الإشكال الذي سنحاول معالجته في بحثنا، وما ميزه هو تناول الإشكال من وجهة نظر طرف فعال ومركزي وله دور في جميع مراحل إدارة المؤسسات الجامعية وهو هيئة التدريس.

2.1. هيئة التدريس ومكانتها في المؤسسة الجامعية : إن هيئة التدريس عنصر مركزي في الحياة الجامعية، عليها مسؤولية المشاركة في بلورة التوجه، والتنفيذ العملي للمهمة الأساسية للجامعة وفي هذا المنعطف يجب أن يكون هناك إضطلاع بمختلف جوانب المهام والإجراءات المناسبة والتي تسمح بالإكتشاف والتعرف على قدرات هيئة التدريس من أجل السماح لها بأن تلعب الدور المنتظر منها في ظل مختلف التحديات التي تواجه الجامعات[10] . فهيئة التدريس هي من تضع المنهاج وتدرس المواد الدراسية وتحدد البحوث حول المواضيع التي يمكن تصورها، وتشكل عقول آلاف إن لم نقل الملايين من الطلاب وتدير ثرواتها الجماعية الخاصة بها كمجتمع يحكم ذاته[11]. بالإضافة إلى ذلك فإن هيئة التدريس هيكل بمحركين : محرك التعليم – محرك البحث، أي أنها تؤدي المهمتين الأساسيتين وهما التعليم الجامعي والبحث العلمي مما يعكس مكانتها في الجامعة.

3.1. حالة الإدارة الجامعية الجزائرية ودور هيئة التدريس : في الواقع إن إدارة المؤسسة الجامعية بالجزائر لا تختلف عن أبعاد الأزمة المشار إليها آنفاً كما أنه هناك مشاركة للأساتذة في الهياكل الإدارية ويترأسون الهياكل الإستشارية. فالنشاط الجامعي الجزائري يتميز بإزدواجية تنظيمه "تفرض نشاطات التسيير الإداري تنظيماً عمودياً للسلطة. بينما تحتاج النشاطات البيداغوجية والعلمية إلى بنية أفقية للمشاركة. فالمؤسسة الجامعية الجزائرية تعتبر المؤسسة المفضلة التي من خلالها تفكر المجتمعات المعاصرة في ذاتها وتقوم بتوضيح ممارستها والتحكم أيضاً في تنميتها الفكرية والمادية[12]. فالتسيير الجامعي يتضمن لا مركزية السلطة، مفضلاً الهيئات الأفقية للمشاركة وللتسيير الجماعي بالنسبة للعلاقات الهيراركية العمودية، إن إعادة إنعاش هذه المجالات (للمشاركة والتشاور)، إعادة تنظيمها بطريقة أفقية كمراكز

قوية للتحليل، للتقويم وللمصادقة والإقتراح فهي أساسية لتسيير الجامعة كنظام مستقل يتحكم في مصيره. كما تؤسس السلطة الشرعية في الجامعة أيضاً على الإقناع لا على الأمر. فإن إدارة مؤسسات التعليم العالي هي إدارة تتميز بنظام هرمي، مركزي يحصر تسيير الجامعات في إطارات قانونية ضيقة. فالمؤسسة الجامعية توجد في الواقع في وضعية التسيير وغياب إتخاذ القرار والتقييد الذي يعقم سيرها. إن التراكم المعقد للمشاكل خلق لدى الأسرة الجامعية إحساس بالإحباط وبالملل وبمواقف عدم الإلتزام والإنطواء على الذات[13].

2. الدراسة الميدانية:

1.2. أهمية الدراسة : تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تناولها لموضوع الإدارة الجامعية، الذي لا يزال موضوع اهتمام مؤسسات التعليم العالي في جميع الدول، كما تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها قد تكون من أول الدراسات الميدانية (في حدود معرفة الباحث)، تتناول موضوع إدارة المؤسسة الجامعية بالتركيز على الفئة (الهيئة) صاحبة الدور المحوري في العملية التعليمية والبحثية، وهذا قد يفيد المسؤولين عن التعليم العالي وسياساته ومؤسساته، في التعرف على مفهوم وفلسفة ومبادئ وعناصر وخطوات النمط الإداري الأكثر تلاؤماً لِتُدَارْ به المؤسسة الجامعية.

لذا فإن ما ستسفر عليه الدراسة من استنتاجات وتوصيات يعد في غاية الأهمية وذلك من أجل الارتقاء بمؤسساتنا إلى معدلات عالية من الأداء والجودة، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة والعمل على أكبر إستغلال لإمكانات المؤسسة الجامعية وللقطاع ككل. وإنسجاماً مع هذا الاتجاه الرامي إلى متابعة الجديد في مجال الإدارة، فإن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على أهم المفاهيم الإدارية الحديثة في الإدارة من خلال الدراسات التي تم التطرق لها أو النتائج والتوصيات المتوصل لها، وذلك من خلال :

أولاً : إجراء تشخيص للعملية الإدارية من وجهة نظر هيئة التدريس ويعتبر هذا سؤالاً فرعياً أولاً للسؤال الأصلي. كيف توصف الأوضاع الإدارية من وجهة نظر هيئة التدريس ؟

ثانياً : التطرق إلى علاقة هيئة التدريس بالإدارة الجامعية ويعتبر هذا سؤالاً فرعياً ثانياً للسؤال الأصلي. ما علاقة هيئة التدريس بالإدارة الجامعية ؟

2.2. مجتمع الدراسة : أجريت الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهي إحدى كليات جامعة ورقلة بالجزائر التي أنشأت بموجب المرسوم رقم 65/88 بتاريخ 1988/03/22، وفتحت أبوابها للسنة الجامعية 1988/1987، باعتبارها مدرسة عليا للأساتذة. ثم حُولت سنة 1997 إلى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي 159/97 بتاريخ 1997/05/10، متوفرة على ستة (06) معاهد. وقد تم ترقيتها سنة 2001 إلى جامعة ورقلة بموجب المرسوم 210/01 بتاريخ 2001/07/23، وبصدور المرسوم التنفيذي 279/03 المؤرخ في 2003/08/23 حددت كليات الجامعة بست (6) كليات[14].

3.2- عينة الدراسة : تتكون من ثلاث وثلاثين (33) عنصرا تم اختيارهم من مجموع أعضاء هيئة التدريس (الأسرة الأكاديمية) المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التي يصل إجمالي عدد طلابها حاليا إلى 3733 طالبا[15] ؛ وقد اختيرت لاحتوائها على التخصصات التي تضمن إدراك أعضائها للمفاهيم الواردة في استبيان الدراسة مما يساعدنا في الإجابة على الأسئلة المطروحة. حيث تم جمع البيانات المطلوبة لمعالجة الموضوع خلال شهري مارس وأبريل من السنة الجامعية 2010/2009.

4.2. تطوير أداة الدراسة : اعتمدنا لهذا الغرض على دراسة المفاهيم والمهارات والمجالات المتعلقة بالمنظمات بشكل عام ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص. مراجعة العديد من الدراسات الخاصة بالتعليم العالي الجامعي والجودة، إدارة الجودة والإدارة الجامعية، وما أوصت به المؤتمرات والندوات التي عقدت بشأن تطوير وتحديث التعليم العالي وإدارته[16]. وإستطلاع أراء بعض الخبراء والأكاديميين حول تصوراتهم من أجل تحديد المشكلة ومناقشة المفاهيم الرئيسية في الإدارة، من أجل تحديد المحاور ومجالات إدارة الجامعات.

قمت بإستطلاع أراء الأساتذة خاصة ممن مارسوا الإدارة والإداريين وطلب منهم تحديد السمات والخصائص التي تتصف بها الإدارة الجامعية والتي تندرج تحت المجالات السالفة الذكر حسب تصورهم. بناءً على رأي الخبراء ومن خلال الأدبيات بالمشكلة فقد توصلنا إلى تحديد المجالات ذات الصلة بالدراسة ويمكن أن تتوزع عليها محاور الدراسة وهي مرتبة على النحو التالي :

الأول : ويتضمن وصفا للأوضاع الأكاديمية والإدارية من وجهة نظر هيئة التدريس، ويتكون من واحد وعشرين (21) سؤالا.

الثاني : علاقة الإدارة بهيئة التدريس، ويتكون من واحد وثلاثين (31) سؤالا.

حكمت الإستبانة بعد ضبطها الأولي مستخدماً مقياساً **ليكرت** ثلاثي التدرج لتقييم الخصائص كما يلي : موافق وأعطيت لها ثلاث (3) درجات ؛ محايد وأعطيت لها درجتين (2) ؛ غير موافق وأعطيت لها درجة (1)، بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها وزع الباحث الإستبانة الأولى والمكونة من محورين محاور رئيسية موجبة الصياغة، وطلب من

المدرسين والإداريين إعطاء درجة الموافقة على كل فقرة من الفقرات، جمع الباحث ردود المشاركين وتمت معالجتها وأخذ جميع الملاحظات بعين الإعتبار.

5.2. إجراءات صدق وثبات الأداة : للتأكد من صدق أداة الدراسة استعنا بسبعة محكمين ممن لهم دراية بالمنهجية وخبرة في التعليم والإدارة وقد اعتمادنا الفقرة (العبارة) التي تحصل على موافقة خمسة (5) محكمين كحد أدنى، وذلك للحصول على الفقرات الأكثر دقة وموضوعية وإرتباطاً بالمجالات والمحاور التي تمثل الإدارة المأمولة. وللتأكد من ثبات أدوات الدراسة، قمنا بحساب معامل الاتساق الداخلي بإستخدام معامل **آلفا كرنباخ** :
- المحور الأول والخاص بوصف الأوضاع الأكاديمية التعليمية، حيث بلغت قيمة معامل **كرنباخ ألفا** 0.924.
- المحور الثاني والخاص بوصف علاقة الإدارة بهيئة التدريس، حيث بلغت قيمة معامل **كرنباخ ألفا** 0.954.

3. نتائج الدراسة ومناقشتها: نعرض النتائج ونناقشها حسب المحور وهي :
1.3. المحور الأول : وصف الأوضاع الأكاديمية والإدارية من وجهة نظر هيئة التدريس : للإجابة على الأسئلة (العبارات) المكونة لهذا المحور والتي عددها **(19)** تسعة عشرة عبارة حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات المحور الأول، ويبين الجدول **(1)**، المتوسطات الحسابية مرتبة ترتيبًا تنازليًا لوصف الأوضاع الأكاديمية من وجهة نظر هيئة التدريس.

1.1.3. تحليل المحور الأول : من خلال الجدول **(1)**، والمتعلق بمحور وصف الأوضاع الأكاديمية من وجهة نظر هيئة التدريس. نرى بأن العبارة السابعة **(07)** إحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقدر بـ : **2.66** والتي تنص على " هناك خدمات جامعية (الإجتماعية، الصحية، السكنية...) تتوافق وحاجات هيئة التدريس وهذا ما يبرهن على أنه في كثيراً من الحالات خاصة بالجامعات الجزائرية يكون الحديث عن الجانب الإجتماعي يحتل الصدارة قبل الجوانب الأخرى، ولعل هذا من منطلق أن توفير ما تحتاجه هيئة التدريس سيساهم لا محالة في تحسين باقي الجوانب وفي مقدمتها التعليم والبحث هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجسد هذا النظرة السائدة وهي النظرة الإجتماعية وتأثيراتها على باقي الجوانب حتى نجد أحياناً أن الجانب الإجتماعي يعلو فوق الجانب القانوني. لنحس أحياناً أننا في مؤسسة إجتماعية وليست تعليمية وبحثية، فمن المستحسن أن يقابل هذا الإهتمام بالخدمات الجامعية عطاء تعليمي وبحثي يتوافق وتطلعات المجتمع الحضارية. العبارة التي تليها الثامنة **(08)** والتي تنص على "أنه هناك دعم مادي وأدبي لأعضاء هيئة التدريس يساعد على التفرغ العلمي الكامل"، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه. هل لهذا الدعم تأثير على منتوج المؤسسة الجامعية؟. لتليها العبارة السابعة عشرة **(17)** والتي محتواها أنه هناك تنسيق متواصل ومتكامل بين الأقسام العلمية ومراكز البحث العلمي، وتليها العبارة السادسة عشرة **(16)** التي محتواها " هناك كفاية لإمكانات البحث العلمي الدائم المادية والبشرية" وتليها "نظم التقييم وأداء الطلاب يتماشى ومستوى القدرات ومتطلبات التطوير". ربما الملاحظ في العبارات الثلاثة السابقة الذكر والتي إحتلت مكانة ضمن العبارات الأربعة الأولى، نجدها تتحدث عن الخدمات الجامعية كإشارة لإمكانات المادية والبشرية المخصصة لمواجهة حاجة الهيئة التدريسية وكدعم مادي وأدبي لها، وهناك تنسيق مستمر ومتواصل وأن أداء الطلاب يتماشى ومستوى القدرات ومتطلبات التطوير وهذا في رأينا ما يثبت الفرضية الأولى القائلة أن للمؤسسة الجامعية مستوى لباس به من الإمكانات المادية والبشرية، النظم، وطرق عمل تؤهلها لأداء دورها الحضاري، وجعلهما في خدمة المجتمع.

أما المرتبتين الأخيرتين فكانتا للعبارتين رقم أربعة عشرة **(14)** وستة **(06)** على التوالي "هناك إهتمام بالدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي يساير التطور الحاصل (التنسيق المستمر)، وهناك ترقية مستمرة لأعضاء هيئة التدريس (التحسين المستمر- رغبات المستفيدين) هاتين العبارتين لا نجدهما أقل أهمية من سابقتهما بهدف الإهتمام بدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي وجعلهما يسايران التطور الحاصل ولأن مرحلة ما بعد التدرج والتي على العموم نقوم فيها بإعداد باحثي المستقبل، وتوجيه البحث وربطه بالقطاع الإنتاجي والخدماتي والبحث في مشكلات المجتمع ومعالجتها، فيجب أن تتميزا بالتحسين المستمر وإعطاء أهمية لرغبات المستفيدين إن كنا نتجه نحو الأخذ بالنوعية (الكيف) وليس الكم فقط. كما أنه أصبح الحديث كذلك عن الحرية الأكاديمية إذ تشير المعطيات إلى أهمية الحرية الأكاديمية والبحث العلمي، باعتبار أن كل ما ضاقت الحريات العامة وتقلصت الممارسات الديمقراطية وكثرت تدخلات الدولة في شؤون وقضايا الجامعة إلا وإبتعدت الجامعة عن المشاركة في الشأن العام وكلما ضاقت الحرية الأكاديمية وتقلص فعلها، ضاق معها البحث العلمي وتقلص مردوده وإبتعد عن مهامه ورسالته. ويمكن القول أن الجو الأكاديمي اللائق بالمؤسسة الجامعية يجب أن يتصف بالإلتزام بإحترام الحرية الأكاديمية للأعضاء الآخرين في المجتمع الأكاديمي، وضمان المناقشة السليمة للآراء المعارضة. إن تجسيد الحرية الأكاديمية يتطلب إستخدام هذه الحرية بطريقة تنسجم مع إلتزام قاعدة علمية وهي التوجه إلى البحث الصادق عن الحقيقة. وينبغي إجراء البحث والتعليم والمنح الدراسية بما يتماشى تماما مع المعايير الأخلاقية والمهنية، وينبغي عند الاقتضاء والاستجابة للمشاكل المعاصرة التي تواجه المجتمع وكذلك الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للعالم. وهذا ما يثبت الفرضية الثانية وهي أنه هناك قلة إهتمام بهيئة التدريس يحول دون السماح لها بأن تلعب دورها المحوري، بالإضافة إلى نقص التنسيق والتواصل مع باقي الأطراف الفاعلة.

2.3. المحور الثاني : علاقة الإدارة بهيئة التدريس : للإجابة عن الأسئلة (العبارات) المكونة لهذا المحور والتي عددها **(29)** تسعة وعشرون عبارة حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات المحور الثاني، ويبين الجدول **(2)** المتوسطات الحسابية مرتبة تنازليًا لتحديد وتفسير طبيعة العلاقة القائمة بين الإدارة وهيئة التدريس.

1.2.3. تحليل المحور الثاني : من خلال الجدول **(2)**، والمتعلق بمحور علاقة الإدارة بهيئة التدريس نلاحظ أن العبارات المتصدرة الترتيب بمتوسط حسابي متزايد هي إثنان **(02)** وسبعة **(07)** وأربعة **(04)** وستة **(06)** وعشرة **(10)** على التوالي فالعبارة الأولى : هي أن الإدارة تقوم بتقييم الأساتذة على كافة المستويات وفقاً لفاعليتهم وقدرتهم على إنجاز الأعمال والوفاء بها دون النظر إلى توقيت تنفيذها ففي الحقيقة أن تقييم الأساتذة على كافة المستويات وفقاً للفعالية والقدرة لعنصر مهم ويدخل ضمن متطلبات التحسين المستمر وضمان الجودة في إنجاز الأعمال الموكلة لهم والوفاء بما يطلب منهم ولكن يتطلب النجاح في هذه العملية (التقييم) ربطها بالعامل الزمني في تنفيذ هذه المهام مما يساعد على ربح الوقت وتقليص التكاليف في تحقيق الأهداف، وتتبع هذه العبارة العبارات الآتية على التوالي، تتبع الإدارة برامج تدريبية على كافة مستويات الأساتذة لتحسين مستويات الأداء المتعلقة بالجودة كما أنها تدرك بأنه من المفضل أن يشعر الأستاذ بالمتعة في عمله ولذلك نجدها تبذل كافة جهودها للتعرف على مواهب العاملين وخصائصهم وسماتهم وليس مجرد تحفيزهم مادياً لإنجاز الأعمال. وتعمل على خلق مناخ تنافسي بين الأساتذة كوسيلة لدفعهم لإنجاز الأعمال وحل المشكلات مستعينة في ذلك بالأفكار والطرق والأساليب المناسبة لمواجهة مشكلات الجودة. فالملاحظ أن التقييم والتدريب وخلق جو منافسة بالنسبة للأساتذة بهدف إنجاز الأعمال سواءً كانت بيداغوجية (تعليمية) أم بحثية في وقت مناسب وتماشياً ومتطلبات المحيط الداخلي والخارجي. وقد نلمس هذا من خلال النصوص المنظمة لهذه المهام أو الطرق والأساليب المساعدة في ذلك. فهل الإحساس بهذا هو نفسه لدى كل الأطراف وهدفه تحقيق الجودة في آخر المطاف؟ فكلما كان الهدف واحداً بالنسبة للإدارة وكذلك الهيئة التدريسية كلما نجد أن تلك العلاقة تتصف بالتعاون والعمل الجماعي من أجل الرقي بالمؤسسة ودورها الريادي وليس إدارة تعمل على تجنب المشاكل وقتياً فقط، ولا هيئة تدريس تعمل على تحقيق أهداف مثل الوصول إلى رتب الأستاذية دون الإدراك بأن هاته الرتبة ما هي إلا بداية العطاء الحقيقي فالتعليم قبل كل شيء رسالة. وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة ويبرهن على صحتها والقائلة : أن الإدارة تدرك جيداً أهمية الدور الذي تؤديه هيئة التدريس لذا تعمل على تهيئة الجو لها وبتمكينها مما تحتاجه.

أما بالنسبة للمراتب الثلاث الأخيرة نجد أن العبارات رقم إثنى عشرة **(12)** ومحتواها تناقش الإدارة الجامعية/الكلية في جميع الأحوال صحة القيم والأفكار الجديدة مع الأساتذة ولا تجد أي غضاضة في أن يوجه إليها الأساتذة أي نقد لآرائها وأفكارها وتليها العبارة أربعة عشرة **(14)** وثلاثة عشرة **(13)**على التوالي ومحتواهما توفر الإدارة الجامعية/الكلية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ما يتيح لهم فرصة المشاركة والإسهام العلمي في الداخل والخارج، تقدير الإحتياجات في أعضاء هيئة التدريس يغلب عليه: الطابع العلمي (تحليل وتقدير عبء العمل والاتجاه نحو النمو)، وهذا ما يدل أن التساؤل المطروح سابقاً والمتعلق بالهدف الموحد وتحقيق الجودة يتجسد. فبالرغم من كل ما سطرته الدولة ممثلة بوزارة التعليم العالي في مشروع إصلاح التعليم العالي ومنها إعطاء الكيف مكانته بمنتوج الجامعة من خلال التركيز على هيئة التدريس وعلاقتها بالإدارة. وهذا ما يثبت الفرضية الرابعة ويبرهن على صحتها وهي أنه لدى الإدارة قلة إدراك بوضع رسالة المؤسسة الجامعية فوق كل الاعتبارات، مما يترجم ضعف التركيز على أهمية الابتكار لدى مختلف المستويات الإدارية.

الخاتمة: مما سبق يمكن القول أن التحول ضروري كونه يهدف إلى نظام أكاديمي يرقى إلى مستوى الدور المنوط بالجامعة، وذلك بمراجعة الوضع القائم من خلال تصور هيئة التدريس، وما يجب القيام به للرفع من قدرات الإدارة كإستجابة لما يراه أعضاء هيئة التدريس، فنرى أن ذلك يتم تحديده من زاويتين أولهما : قدرات التحول المطلوبة في الوضع الأكاديمي فالجودة في أي مؤسسة جامعية إنما تقاس بهيئة تدريسها. وأن نوع التعليم الذي تقدمه الكلية (الجامعة) لطلابها يعتمد إلى حد كبير على قدرات وأصالة هيئة التدريس بها. ولذلك فالتدريس في العصر الحالي أصبح ميداناً علمياً وفنياً وتقنياً متطوراً. فلم يعد يكفي الإعتماد على درجة الدكتوراه كأساس للتدريس الجامعي، ولأهمية تلك الرؤية يؤكد عدد من الباحثين على أن إعادة هندسة مؤسسات التعليم العالي، يجب أن تبدأ بإعادة هندسة العمليات الإدارية. من خلال صياغة مجموعة من التحولات الضرورية في إطار مؤسسات التعليم العالي وربط ذلك بالعامل الزمني الذي يعتبر من أصعب التحديات التي يواجهها أي مشروع إصلاحي، وثانيها : قدرات التحول المطلوبة في الممارسات الإدارية الأكاديمية إذ يجب تطوير وتحويل القدرات القيادية للقيادات الأكاديمية بما يمكنهم من إحداث التغير المستهدف بنجاح. وتطوير الخبرات الذاتية في مجال الإدارة الجامعية بمؤسسات التعليم العالي. تشجيع فكرة إنشاء مراكز التطوير الجامعي والمهني بهدف تدريب المرشحين لقيادة العمل الجامعي والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال مجموعة عناصر منها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قيام الإدارة الجامعية بدور فعال في تطوير وظائف الجامعة، ودعم التوجه نحو لامركزية الإدارة الجامعية. التحول في التخطيط إلى التنبؤ الاجتماعي الشامل، وأن نولي عناية بالتنمية المهنية والإدارية لرؤساء الأقسام لزيادة مهاراتهم القيادية. إجراء دراسات وبرامج لفهم ديناميكيات العمل الأكاديمي. وتطوير العمل الإداري وفق تطور النظريات. ولعل ما سبق ذكره في الخلاصة يحدد تموقع هذه الدراسة، ويوضح معالم الإختلاف بالنسبة للدراسات السابقة المذكورة في "الفصل التمهيدي"، وذلك لتميزها بأنها أخذت رأي الفئة صاحبة الدور المحوري والتي نجدها في جميع مراحل تسيير مؤسساتنا الجامعية وهي الهيئة التدريسية (الأساتذة)،

فهم رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة والمجلس العلمي، عمداء الكليات وأعضاء مجالسها،ورؤساء وأعضاء اللجان العلمية والبيداغوجية والأقسام...إلخ فهي عبارة :

1/ على مجموعة من المُدخلات التي تعطي الإدارة مقومات قوتها ودرجة جودتها.

2/ على عملية تفاعل بين هذه المدخلات على طول جبهة التعليم من ناحية وعند مختلف المستويات الإدارية من ناحية أخرى.

3/ ناتج أو نواتج (مخرجات) تعطي للتعليم موضوع النشاط الإداري وقدرته على الحركة والتطوير بالفعل في ضوء أهدافه وتكون مؤشراً للكفاية الإدارية.

التوصيات : نوجزها فيما يلي :

1. لابد من جعل العطاء العلمي والبحثي يتوافق وتطلعات المجتمع الحضاري (المعرفي).
2. التقييم الدائم والمستمر للنتائج المحققة مقارنة بالدعم المادي والبشري.
3. إرساء ثقافة التنسيق المتواصل والدائم بين مختلف الفاعلين بالمؤسسة الجامعية.
4. وضع معايير ونظم تقييم موحدة لقياس الأداء في أوساط الأساتذة.
5. الإهتمام بالدراسات ما بعد التدرج لأن في ذلك إهتمام بأساتذة وباحثي المستقبل، أي التميز بالتحسين المستمر.
6. ربط عنصر التقييم بالعامل الزمني لأن في ذلك ربح للوقت، وتقليصاً لتكاليف تحقيق الأهداف.
7. توحيد الأهداف لكل من الإدارة وهيئة التدريس مما يحقق رقي المؤسسة الجامعية.
8. بعث النقاش بين الإدارة والأساتذة فيما يخص صحة القيم والأفكار وتقبل النقد.
9. إعطاء الكيف مكانته بمنتوج الجامعة، وتشجيع الإبتكار والإبداع.

ملحق الجداول

الجدول (1): وصف الأوضاع الأكاديمية من وجهة نظر هيئة التدريس :
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتوصيف الأوضاع الأكاديمية في جامعة ورقلة مرتبة تنازليًا

الرتبة	العبـارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	النتيجة
	نتيجة المحور الأول	2.08	0.91	محايد
01	7. هناك خدمات جامعية (الاجتماعية – الصحية – السكنية) تتوافق وحاجات هيئة التدريس	02.66	00.701	موافق
02	8. هناك دعم مادي وأدبي لأعضاء هيئة التدريس يساعد على التفرغ العلمي الكامل	02.50	00.842	موافق
03	17. هناك تنسيق متواصل ومتكامل بين الأقسام العلمية ومراكز البحث العلمي	02.44	00.959	موافق
04	16. هناك كفاية لإمكانيات البحث العلمي الدائم المادية والبشرية	02.41	00.837	موافق
05	13. نظم التقييم وأداء الطلاب يتماشى ومستوى القدرات ومتطلبات التطوير	02.31	00.896	محايد
06	17. هناك تكامل بين خطط الدراسات العليا والبحوث العلمية في المجتمع	02.31	0.780	محايد
07	12. طرق وأساليب التدريس تتماشى والاحتياجات المستقبلية	02.25	00.950	محايد
08	3. هناك تناسب بين أعدا أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلاب	02.19	00.896	محايد
09	18. هناك تلبية من القطاعات الأخرى لنداء الجامعة / الكلية لإتاحة الفرص التدريبية للطلبة	02.16	00.847	محايد
10	9. وجود معايير لالتحاق الطلبة بالتخصصات تتوافق وإمكانيات الطلبة العلمية	02.09	00.928	محايد
11	11. المناهج والبرامج والمقررات الجامعية تساهم بشكل فعال في تحقيق التحديث المتواصل	02.00	00.916	محايد
12	2. هياكل وأنماط التعليم الجامعي قائمة على أساس الربط والمزج بين الدراسة النظرية والتطبيقية	01.97	00.933	محايد
13	5. هناك تطوير مستمر لأعضاء هيئة التدريس	01.97	00.933	محايد
14	4. إختيار الأساتذة يتفق واحتياجات كل كلية	01.94	00.914	محايد
15	1. تحديد الأهداف يتم على اساس منهج علمي وتخطيط إستراتيجي	01.91	00.928	محايد
16	10. هناك توافق بين تخصص الأستاذ والبرامج والمقررات الجامعية	01.91	00.928	محايد
17	14. هناك إهتمام بالدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي يساير التطور الحاصل	01.88	00.942	محايد
18	- التنسيق الدائم والسوق	01.78	00.870	محايد
19	6. هناك ترقية مستمرة لأعضاء هيئة التدريس	01.75	00.803	محايد
20	- التحسين المستمر	01.72	00.851	محايد
21	- رغبات المستفيدين	01.56	00.840	محايد

الجدول (2) : علاقة الإدارة بهيئة التدريس:
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتفسير طبيعة العلاقة القائمة بين الإدارة وهيئة التدريس في جامعة ورقلة مرتبة تنازليًا

الرتبة	العبـــــــــارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	النتيجة
	نتيجة المحور الثاني	2.20	0.870	محايد
01	02. تقوم الإدارة بتقييم الأساتذة على كافة المستويات وفقاً لفاعليتهم وقدرتهم على إنجاز الأعمال والوفاء بها دون النظر إلى توقيت تنفيذها	02.56	00.619	موافق
02	07. تتبع الإدارة برامج تدريبية على كافة مستويات الأساتذة لتحسين مستويات الأداء المتعلقة بالجودة	02.53	00.803	موافق
03	04. تدرك الإدارة بأنه من المفضل أن يشعر الأستاذ بالمتعة في عمله ولذلك تبذل الإدارة كافة جهودها للتعرف على مواهب العاملين وخصائصهم وسماتهم وليس مجرد تحفيزهم مادياً لإنجاز الأعمال	02.50	00.903	موافق
04	06. تعمل الإدارة على خلق مناخ تنافسي بين الأساتذة كوسيلة لدفعهم لإنجاز الأعمال وحل المشكلات	02.44	00.878	موافق
05	10. تستعين الإدارة بالأفكار والطرق والأساليب الغير تقليدية في مواجهة مشكلات الجودة	02.44	00.716	موافق
06	05. تؤمن الإدارة بأن تنمية المهارات الفردية لدى الأساتذة تؤدي إلى نتائج أفضل من إتباع أسلوب فرق العمل	02.36	00.787	موافق
08	09. تقوم إدارة الجامعة/الكلية بتشجيع ودعم جميع الأفكار المتعلقة بتحسين الجودة مهما كان مصدرها	02.34	00.745	موافق
09	11. تشجع الإدارة في الجامعة/الكلية الأساتذة على المشاركة في إتخاذ القرارات والاشتراك في كل نواحي التغيير إبتداء من أول التفكير فيه حتى تنفيذه	02.28	00.888	محايد
10	15. توجد بالجامعة معايير دقيقة لاختيار الأساتذة بما يتفق واحتياجات الخدمة التعليمية	02.25	00.842	محايد
11	18. هناك إرتباط للمناهج بالبيئة مما يثري شخصية المتعلم مما يزيد في فعالية التعليم	02.16	00.920	محايد
12	01. تدرك الإدارة الجامعية/الكلية بأن الأساتذة تتوفر لديهم القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في التطوير لذلك فهي تعمل على تدعيم هذه الصفات لديهم	02.12	00.942	محايد
13	17. هناك جودة في المناهج الدراسية (الأسلوب – المستوى – الطريقة)	02.06	00.982	محايد
14	03. تؤمن الإدارة بأن معظم المشكلات التي تتعلق بمستوى جودة الخدمة المقدمة للأستاذ تكون بسبب انخفاض مستوى أداء العاملين فقط لذلك فهي ترى أن إدخال النظم الآلية والحاسب الآلي يساهم في حل هذه المشكلات.	02.06	00.914	محايد
15	16. هناك تأثير مباشر للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس على المحيط الداخلي والخارجي للجامعة	02.03	00.933	محايد
16	08. تدرك الإدارة الجامعية / الكلية بأهمية الأخذ بمفهوم العميل الداخلي بمعنى أن الإدارات والأقسام الداخلية عملاء لبعضهم البعض	02.03	0.740	محايد
17	12. تناقش الإدارة الجامعية/الكلية في جميع الأحوال صحة القيم والأفكار الجديدة مع الأساتذة ولا تجد أي غضاضة في أن يوجه إليها الأساتذة أي نقد لأرائها وأفكارها	02.00	0.842	محايد
18	14. توفر الإدارة الجامعية/الكلية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ما يتيح لهم فرصة المشاركة والإسهام العلمي في الداخل والخارج	01.81	00.896	محايد
19	13. تقدير الاحتياجات في أعضاء هيئة التدريس يغلب عليه: الطابع العلمي (تحليل وتقدير عبء العمل والاتجاه نحو النمو)	01.66	00.827	غير موافق

الإحالات والمراجع :

[1] - عمر سيد الأهل، أهرامات مصر العظيمة رؤية إدارية، لة إدارة ا نظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد جويلية 2010 ص 15.

[2] - OCDE Colloque sur la gestion publique " Construire Aujourd'hui L'administration de demain" Juin 2001. P 06.

[3] - مد السعيد العلمي، ديث الإدارة العمومية العربية، خيار إستراتيجي لا يد عنه، لة إدارة ا نظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد جويلية 2010 ص 04

[4] - عبد المحسن إبن محمد السميح، مرجع سابق، 256.

[5]- Nacira Mezaach, les enseignants universitaires de rang magistrale et les taches de gestion, les cahiers de cread étude sur l'université algérienne, CREAD 77/2000,P 113.

[6] - عبد المحسن إبن محمد السميح، مرجع سابق، 256.

[7]- دياناجي أوبلنغر، ريتشارد إن كانز وآخرون، ديد الإدارة، يئة الكليات وا امعات للقرن ا ادي والعشرين، مكتبات ونشر العبيكان،ا ملكة العربية السعودية، طبعة 2006، ص ص 25-26.

[8] - ها عبد الر ان الطويل، الإدارة التعليمية، مفاهيم وآفاق، دار وائل، 2001، ص 312.

[9]- بوحنية قوي، إدارة مؤسسات التعليم العا ظل الإقتصاد ا عر ، مقاربات معاصرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظ ، 2009، ص158.

[10] - www.fqppu.org/bibliotheque/prises de positions/mémoires-avis/ . l'institution universitaire: son rôle dans la société, sa mission et ses mécanismes de régulation. P 03 – le 05/06/2012.

[11]- ديفيد إ ف وآخرون، تر ة مد الشريف الطرح، العمادة الأكاد ية، مهن فردية وادوار مؤسساتية، العبيكان للنشر 2008، ا ملكة العربية السعودية، ص237.

[12] -Arezki Derguini,Vers quelles cohérence et quelle différenciation du système de l'enseignement supérieur, les cahiers du CREAD- algérien "Etude Sur L'université Algérienne" N° 77/2006, page 53.

[13] -Nacera Mezache, Les Enseignants Universitaires de Rang Magistral et les taches de gestion, les cahiers du CREAD- algérien" Etude Sur L'université Algérienne" N° 77/2006, page 113.

[14] - موقع جامعة ورقلة، www.ouargla-univ.dz ، صفحة نبذة عن الجامعة، 2012/05/25

[15] - موقع جامعة ورقلة، مرجع سابق.

[16] - أهم هذه المراجع هي :

– بيتر دركر " مطور الفكر الإداري"، جون إي فلا هرتي، تعريب مروان أبو جيب، دار العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية. 2004.

– ديانا جي أوبلنغر ورتشارد إن كاتز، تعريب سميح أبو فارس، تجديد الإدارة " تهيئة الكليات والجامعات للقرن الحادي عشر"، دار العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية. 2006.

– محمد محمود الحيلة، تصميم التعليم "نظرية وممارسة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2005.

– حسن الحسين البيلاوي وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم "مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، الأسس والتطبيقات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2006.

– عبد المحسن إبن محمد السميح، دراسات في الإدارة الجامعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمات الصحية
(حالة المؤسسة الاستشفائية محمد بوضياف بورقلة)

دبون عبد القادر *
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تواجه المؤسسات الصحية العديد من التحديات من أبرزها ارتفاع التكاليف وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف المسطرة إلى جانب تدني مستوى الرضا لدى المستفيدين ولدى الموارد البشرية في المؤسسة، لذلك يعتبر منتوج المؤسسات الصحية أكثر حساسية نظرا لطبيعة المنفعة التي تستفيد منها كل المجتمعات بصورة لا تستلزم التأجيل والانتظار وتدرك المؤسسة أن الإنسان هو العامل الأساسي لعمليات التنمية و يعتمد عليه في نجاح هذه العمليات واستقرارها،

في هذا الإطار تبرز أهمية الموضوع في تزايد الاهتمام بضرورة تحسين الخدمات الصحية من قبل المؤسسات الاستشفائية نظرا لكون هذه المؤسسات تعرف تغيرا ملحوظا في سلوك المستفيدين من الخدمات الصحية وكذلك الرغبة في المشاركة في حيثيات الرعاية الصحية والمطالبة بتحسين هذه الخدمة لذلك تزايد الاهتمام بسبل رفع كفاءة المؤسسات الصحية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها.

وفي هذا السياق جاء هذا المقال ليستعرض فعالية تحسين الخدمة الصحية من خلال التطرق إلى جودة الخدمة الصحية كمؤشر أساسي لفعالية الخدمة الصحية لأن الأمر يتعلق بالمنتوج الصحي الذي تقدمه المؤسسة للأفراد والجماعات.

الكلمات المفتاح : الخدمة الصحية، المؤسسة الاستشفائية، الأداء الصحي

تمهيد : صحة أفراد المجتمع هي أحدى عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مطلوبة بكل أبعادها وخصائص ومميزات جودتها، فالجودة مفهوم نسبي لها عدة معاني تتغير بتغير الموضوع المستخدمة فيه ففي مجال الصحة يمكن النظر إلى مفهوم الجودة من ثلاثة جوانب، الأول تقني وهو تعريف مطلق لجودة الرعاية الصحية، أما الثاني فيتعلق بمدى تلبية احتياجات وتوقعات المرضى، في حين يتعلق الجانب الثالث بتعريف المجتمع بجودة الرعاية الصحية من حيث توفير العدالة والكفاءة والفعالية في تقديم مختلف الخدمات. وقد يضاف في بعض الأحيان البعد التنظيمي في تقويم جودة الخدمات الصحية وبذلك مفهوم الجودة يهدف إلى التحسين المستمر على مستويات ووظائف المؤسسات الصحية ويعتمد على مشاركة ومساندة كل هذه المستويات.

وتنشط المؤسسات الصحية عموما في بيئة توصف بسرعة التحولات والمتشابكة نظرا لمكانة قطاع الخدمات الصحية الخاصة والصلة المباشرة بصحة الأفراد، وقد تزايد الاهتمام بأساليب الرفع من كفاءة وتحسين جودة الخدمات الصحية التي تقدمها هذه المؤسسات. وقد سعت الجزائر باستمرار إلى تطوير جودة الخدمات المقدمة والمتمثلة في إصلاح النظام الصحي. وفي هذا يمكن طرح التساؤل التالي :

إلى أي مدى يمكن تفعيل جودة الخدمة الصحية بالتحسين المستمر؟

بمعنى آخر :
ما هي المفاهيم الأساسية للتحسين المستمر؟
كيف يمكن إبراز جودة الخدمات الصحية من أجل تقييم الأداء في المؤسسات الصحية ؟
ما هو واقع التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمة الصحية في المؤسسة العمومية الاستشفائية ؟
سنقدم معالجة لهذا الموضوع في محورين حيث نقدم في الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحسين المستمر ؛ ونقدم في الثاني بعض ما توصلنا إليه من نتائج لدراسة ميدانية في هذا الشأن يمكن للمؤسسات العمومية الصحية الاستفادة منها لتقويم الأخطاء الحاصلة في الواقع العملي.

1. المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحسين المستمر وجودة الخدمة الصحية

مبدئيا، يوجد تطور لمفهوم التحسين المستمر، ويمكن تقييم الأداء في المؤسسات الصحية من خلال جودة الخدمات الصحية، كما أن للتحسين المستمر دورا في تفعيل جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية الاستشفائية. وتعتبر جودة الخدمة الصحية جانب تنافسي هام بالنسبة للمؤسسة ويؤدي تحسينها إلى زيادة جودة الخدمة الصحية المدركة ورضاء العملاء عن الخدمة مما يؤدي إلى احتفاظ المؤسسة بعملائها الحاليين وجذب عملاء جدد وزيادة إيراداتها

* debboune@yahoo.fr

وحصتها السوقية وأرباحها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تحسين جودة الخدمة يخفض من تكاليف إنتاجها وبالتالي تزداد أرباح المؤسسة أيضا.

1.1. خصائص الخدمة الصحية : تعتبر الخدمة الصحية نتاج عملية شاملة متعددة الأطراف داخل المؤسسة بدءا من عملية تحديد الأهداف وتوفير وتوجيه الموارد إلى غاية تحقيق هذه الأهداف وتقويمها من أجل تصحيح أو تطوير الوضعية، لذلك سنتطرق إلى إبراز الإطار المفاهيمي للخدمة الصحية.

وقد اختلفت وجهات النظر حول تعريف الخدمة، كإطار يدخل في تحديد مفهوم الخدمة الصحية، باختلاف الكتاب ومن التعريفات التي يمكن تقديمها نذكر ما يلي :

عرفت الخدمة على أنها " أي فعل أو أداء يمكن أن يحققه طرف ما إلى طرف آخر، ويكون جوهره غير ملموس، ولا ينتج عنه أي نقل للملكية وإنتاجه قد يكون مرتبطا بإنتاج مادي أو قد لا يكون"[1].
كما يمكن تعريف الخدمات بأنها "عبارة عن تصرفات أو أنشطة أو أداء يقدم إلى طرف آخر، وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة، ولا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء، كما أن تقديم الخدمة قد يكون مرتبط أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس"[2].

وعرفت جمعية التسويق الأمريكية الخدمات بأنها " منتجات غير ملموسة أو على الأقل هي كذلك إلى حد كبير، فإذا كانت بشكل كامل غير ملموسة فإنه يتم تبادلها مباشرة من المنتج إلى المستعمل، ولا يتم نقلها أو خزنها، وهي تقريبا تفنى بسرعة، فسلع الخدمات يصعب في الغالب تحديدها ومعرفتها لأنها تظهر للوجود بنفس الوقت التي يتم شراؤها واستهلاكها، فهي تتكون من عناصر غير ملموسة متلازمة وغالبا ما تتضمن مشاركة الزبون بطريقة هامة، حيث لا يتم بيعها بمعنى نقل الملكية وليس لها لقب أو صفة.[3]

يمكن أن نحدد من التعريفات السابقة الخصائص الأساسية للخدمات فيما يلي :
- **غير ملموسة :** لا يترتب على بيعها أي نقل للملكية من البائع إلى المشتري.

- **التلازم :** عدم الانفصال والتلازم بين إنتاجها واستهلاكها أي أن إنتاجها واستهلاكها يحدث في نفس الوقت.

- **التباين :** التباين في مستوى أدائها من وقت إلى آخر ومن زبون إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى

- **الفناء :** عدم قابليتها للتخزين.

- **الملكية :** يعود عدم القدرة على امتلاك خدمة ما إلى عدم كونها ملموسة ففي شراء السلع يكسب المشترون ملكية السلعة موضع البحث ونتيجة لذلك يستطيعون أن يفعلوا ما يشاءون بها. ومن جهة أخرى عند تأدية خدمة لا يتم نقل الملكية من البائع إلى المشتري، فالمشتري يشتري فقط الحق في عملية خدمة. بعبارة أخرى نقصد بعدم التملك أن الخدمة يمكن الانتفاع بها ولا يمكن التمتع بحق امتلاكها عند الحصول عليها.

- **اشتراك المشتري :** هناك العديد من الخدمات التي تتسم بوجود درجة عالية من الاتصال والتفاعل بين مقدمي الخدمة والزبائن، بحيث يعتبر متلقي الخدمة أحد المدخلات الرئيسية لنظام تحويل الخدمات، وهو في نفس الوقت أحد المخرجات الرئيسية ولكن بعد تغيير حالته.

يمكن أن نضيف التعريفين الهامين التاليين للخدمة الصحية حيث :
- تعرف الخدمة الصحية بأنها جميع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية سواء كانت علاجية موجهة للفرد أو وقائية موجهة للمجتمع والبيئة أو إنتاجية مثل إنتاج الأدوية والمستحضرات الطبية والأجهزة الطبية وغيرها بهدف رفع المستوى الصحي للأفراد وتلبية الرغبات المرتبطة بهذه الخدمة[4].

- تعرّف كذلك باستعمال لفظ "المنتج الصحي " على أنها : مزيج متكامل من العناصر المادية الملموسة والأخرى غير الملموسة والتي تحقق مستوى من الإشباع للمستفيد[5].

كما تتميز الخدمة الصحية بعدة خصائص أخر أهمها :
- قلة التنميط والتوحيد للخدمة الصحية : تعتبر صناعة الخدمة الصحية نتيجة حيث يتواجد الأفراد، ونظرا لاختلاف الوضعية الصحية والاجتماعية والنفسية فإن الخدمة تتنوع من فرد لآخر، حتى للفرد الواحد فإنه يحصل على خدمة الجراحة والعيون والقلب والصدر ...الخ ونفس الشيء بالنسبة للوحدات التي تنتج الخدمة فإنها تتنوع باختلاف الأمراض والتخصصات وهذا الأمر يتطلب تقدير الطلب على كل تخصص عند تقدير الطلب على الخدمة الصحية.

- التنبؤ بالطلب على الخدمات الصحية : يؤدي عدم تجانس الخدمة وتباينها، من فرد لآخر طبقا لحاجاته الشخصية، إلى تفاوت مخرجات المؤسسة الخدمية الواحدة، وكذلك تباين الخدمات التي يقدمها العاملون بمؤسسة الخدمة من وقت لأخر

إلى صعوبة التنبؤ بالطلب على المؤسسات الخدمة بالإضافة إلى ذلك فإن صعوبة التنبؤ بالطلب على الخدمات تكون نتيجة لما يتميز به هذا الطلب من عدم ثبات وعدم استقرار فقد يحدث الطلب مرة واحدة في العام أو لفترة زمنية قصيرة خلال العام أو في مواسم معينة كما قد يتنوع الطلب خلال الشهر أو الأسبوع الواحد أو حتى في اليوم الواحد.

- الخدمة الصحية منتوج غير ملموس: نظرا لطبيعة المنتوج الصحي الذي يستوجب ضرورة وجود اتصال مباشر قوي وفعال بين مقدم الخدمة (المؤسسة الصحية) والمستفيد منها حتى تتحقق الاستفادة الكاملة من هذه الخدمات، فإنها تملي على مقدم الخدمة ضرورة التأكد بصفة مستمرة عن طريق أساليبها الخاصة من تحقيق هذا الاتصال لتضمن تحقيق خدمة فعالة للمستفيدين من خدماتها حيث لا يمكن فصل مقدم الخدمة الصحية عن المستفيد منها.

- الخدمات الصحية غير قابلة للتأجيل : تتطلب الخدمات الصحية في غالبيتها السرعة في تقديمها فالإصابة بمرض معين على سبيل المثال يقتضي سرعة علاجه للقضاء عليه عند ظهور الأعراض.

ويضيف بعض الكتاب مجموعة من الخصائص يسمونها بالاقتصادية ترجع إلى وضعية السوق التي تقدم فيه هذه الخدمة فنجد :

- جانب الطلب وتتمثل في :[6]

- الخدمات الصحية تعد سلعا جماعية : فالسلع الجماعية هي تلك السلع التي يرى المجتمع أنها تقدم منافع لكل أفراده وليس فقط للفرد الواحد الذي يستهلكها وهذا ما ينطبق على الخدمات الصحية إذ أن تحسن صحة الفرد لا تفيد هذا الفرد فقط ولكنها تفيد محيطه البشري وهو ما يطلق عليه بآثار الانتشار الخارجية الموجبة للخدمات الصحية.

- الطلب على الخدمات الصحية يعد طلبا مشتقا : إن كل الخدمات الصحية يمكن اعتبارها كمدخلات لإنتاج الصحة وبالتالي يكون الطلب على الخدمات الصحية طلبا مشتقا من الطلب على الصحة ككل.

- الخدمات الصحية تعد إنفاقا استهلاكيا : تعتبر السلع الاستهلاكية تلك السلع التي يشتريها المستهلك عادة من أجل المنفعة التي تقدمها إما بصفة مباشرة أو في صورة تدفق خدمات وهذا ما ينطبق على الخدمات الصحية إذ أن شراء المستهلك للأدوية واستهلاكها يعطي إشباعا مباشرا بينما شراء جهاز لقياس السكر أو جهاز لقياس الضغط الشخصي مثلا يقدم خدمات على مدى فترة زمنية ممتدة.

- جانب العرض ويتمثل في :[7]

- تخضع أسواق الخدمات الصحية إلى جانب كبير من التدخل والتنظيم الحكومي ويتعلق الأمر بتحديد منهج عملها والقواعد المهنية في مجال تقديم الخدمات الصحية كما يتسع هذا التدخل لتقوم بالإنتاج المباشر لهذه الخدمات من خلال ملكيتها لأغلب وحدات إنتاج الخدمات الصحية.

- انخفاض مرونة عرض الخدمات الصحية في الأجل القصير : يتسم عرض الخدمات الصحية بانخفاض المرونة في الأجل القصير وذلك لأن بناء المستشفيات وتجهيزها بالإضافة إلى تدريب الأطباء والمهنيين يحتاج إلى سنوات عديدة ومن ثم فان العرض غير مرن لبعض مدخلات إنتاج الخدمات الصحية في الأجل القصير يجعل من هذه الخدمات كمنتج نهائي غير مرن في الأجل القصير.

- كثافة استخدام عنصر العمل: من الخصائص الهامة التي تميز الخدمة الصحية كثافة عنصر العمل في صناعتها حيث تعتمد على العديد من الموارد البشرية ذات التخصص المتفاوت والذي يبين مدى التكامل ودرجة الاعتماد بينها مثل الطبيب المتخصص والطبيب العام والممرض والإداري...إلخ.

2.1. تقويم الأداء في المؤسسات الصحية

يرتبط تقويم الأداء في المؤسسات الصحية إلى حد كبير بمدى قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهداف الرعاية الصحية التي تسعى إلى بلوغها من حيث إعداد البرامج الصحية (التخطيط الصحي) ومستوى تنوع الخدمات الصحية المقدمة، وتعكس إستراتيجيتها وأهدافها في النتائج المحققة من سير عملها.

إذن فتقويم الأداء في المؤسسات الصحية ينصب نحو تحسين البرامج والخدمات الصحية المقدمة في حدود ما هو متاح من موارد، ويعتمد على نظام المعلومات ويرتبط به ارتباطا وثيقا. ترجع أهمية تقويم أداء الخدمات في المؤسسات الصحية على الاعتبارات الآتية :[8]

أهمية وحيوية الأهداف المتعددة التي تقوم بها المستشفيات في العصر الحديث ؛

الدور الاجتماعي الذي يقوم به المستشفى في العلاج والوقاية وتنظيم الأسرة والسكان وخاصة في الدول النامية ؛

إن صعوبة وضع مقاييس كمية لتقييم أداء بعض الأنشطة الطبية، تتيح الفرصة لإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث العملية في مجال تقييم أداء هذه المؤسسات؛

تطور مفهوم إدارة وتنظيم الخدمات الطبية من التركز على الخدمات الصحية على التركيز على المرضى الحاليين والمرتقبين ووضع نظام متكامل لتقديم هذه الخدمات بما يحقق حاجات المرضى؛

الاهتمام بتفاعل المؤسسات الصحية على البيئة المحيطة بها، وتحديد المشاكل الصحية التي تعاني منها البيئة مثل الأمراض وتلوث الجو وانخفاض مستوى الصحة العامة للسكان ...الخ ؛

انعكاس نتائج تقييم الأداء على تحسين الأداء الطبي في المؤسسات الصحية وجعل المؤسسة الصحية نظاما ديناميكيا يتفاعل مع المؤثرات الخارجية والداخلية ؛

تتميز الموارد الصحية وخاصة في الدول النامية بندرتها وعدم كفايتها لمتطلبات واحتياجات الأفراد، وهذا يؤدي على الاهتمام بفاعلية وكفاءة إدارة هذه الموارد على أحسن وجه ممكن، بما يحقق اكبر فوائد ممكنة، مثل الوقاية والنهوض بالصحة العامة، وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

3.1. أبعاد جودة الخدمة الصحية وطرق قياسها

1.3.1. مفهوم جودة الخدمة الصحية : بالرغم من الاهتمام المتزايد بجودة الخدمات الصحية وشيوع استخدام مصطلح "الجودة" في الأدبيات المتخصصة وفي الحياة العامة، فإنه من الصعب إيجاد تعريف لهذا المفهوم يتفق عليه الجميع ويرجع ذلك في الأساس إلى أن مفهوم الجودة يخضع لتقدير الأفراد، ويختلف باختلاف اهتماماتهم وأولوياتهم وأهدافهم. ويمكن عرض مجموعة من التعريفات كالتالي :
تعرف الرعاية الطبية الجيدة على أنها : تلك التي تمارس وتدرس من قبل قادة مهنة الطب في فترة معينة من التطور الاجتماعي والثقافي والمهني في مجتمع معين[9].

تعرف الهيئة الأمريكية المشتركة لاعتماد مؤسسات الرعاية الصحية الجودة بأنها : درجة الالتزام بالمعايير المتعارف عليها لتحديد مستوى جيد من الممارسة ومعرفة النتائج المتوقعة لخدمة أو إجراء أو تشخيص أو معالجة مشكلة طبية معينة[10].

وتعرف الجودة من خلال مدى تحقيقها لاحتياجات المريض على النحو التالي : درجة تمكن الرعاية الصحية من تلبية جميع احتياجات المريض، على أن تكون هذه الرعاية سهلة المنال، منخفضة التكاليف وموثقة جدا.

وتعرف جودة الخدمات الصحة : "بأنها جميع الأنشطة الموجهة نحو الوقاية من الأمراض أو علاج هذه الأمراض بعد حدوثها ثم الأنشطة التأهيلية التي قد يتطلبها استكمال التخلص من آثار المرض، أو هي الرعاية التي تقدم للمريض والتي تتضمن فحصه وتشخيص مرضه وإلحاقه بإحدى المؤسسات الصحية وتقديم الدواء اللازم لعلاجه والغذاء الجيد الملائم لحالته مع حسن معاملة الفريق العلاجي له لمساعدته على استعادة صحته.

وعرفت جودة الخدمات الصحية بأنها : تحقيق أفضل نتيجة لكل مريض وتجنب المضاعفات التي قد يسببها الطبيب المعالج ثم الاهتمام بالمريض وذويه بصورة تحقق التوازن بين ما أنفقه المريض وما حصل عليه من فوائد إضافة إلى ضرورة التوثيق المفعول للعملية التشخيصية والعلاجية[11].

2.3.1. أبعاد جودة الخدمة الصحية : توجد جملة من الأبعاد لجودة الخدمة الصحية حيث تعتبر الإطار الذي يساعد مقدمي الخدمة على تحديد وتحليل المشاكل وقياس مدى تطابق الأداء مع المعايير المتفق عليها. ويمكن عرض هذه الأبعاد في العناصر التالية :

التمكن الفني : ويعنى المهارات والقدرات ومستوى الأداء الفعلي للمدير ومقدم الخدمة ومساعديهم بالدقة المطلوبة والتوافق وبصفة مستمرة بما يشبع رغبات المرضى والمصابين؛

الإمكانيات المادية للمستشفى : ويقاس هذا البعد من خلال تقييم العميل لمباني المستشفى ومعداتها وأجهزتها، والإمكانيات والتسهيلات المادية الأخرى، وموقع المستشفى ومظهر المستشفى من الداخل والخارج من حيث المظهر ومدى توافر أماكن انتظار السيارات، ومظهر الأطباء والفنيين والإداريين والعاملين وطرق وأدوات الاتصال ومصادر المعلومات التي يحصل منها العملاء على المعلومات اللازمة لهم ؛

الأمان : ويعني أن يشعر الفرد أنه دائما تحت مظلة من الرعاية الصحية لا نعلم متى سيحتاج إليها.ويعنى كذلك تقليل مخاطر الإصابة بالعدوى والمضاعفات الجانبية سواء تعلق الأمر بمقدم الخدمة أو المستفيد منها؛

الاستمرارية : وتعنى تقديم الخدمات الصحية دون توقف أو انقطاع، على أن تصمم هذه الخدمات على أساس مبدأ الاستمرارية وأن يحصل عليها المريض مباشرة عند الحاجة وأن تتوفر السجلات الطبية التي تسهل لمقدم الخدمة التعرف على التاريخ الصحي للمستفيد، وغياب الاستمرارية قد يضعف تأثير وفعالية وكفاءة الخدمة ويقلل من ضمان الجودة؛

الفعالية والكفاءة : فالفعالية تعني درجة فعالية تقديم الخدمة للحصول على النتائج المرجوة، أي أن هذا البعد يهتم بان يتم الإجراء بطريقة صحيحة، أما الكفاءة فتعني تقديم أفضل خدمة في ظل الموارد المتاحة، أي أن هذا البعد يهتم بالعلاقة بين مردود الخدمة والتكلفة؛

الاعتمادية : وهي تعبر عن درجة ثقة الزبون (المريض) في المؤسسة الصحية ومدى اعتماده عليها في الحصول على الخدمات الطبية التي يتوقعها ويعكس هذا العنصر مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بتقديم الخدمات الطبية في المواعيد المحددة وبدرجة عالية من الدقة والكفاءة ومدى سهولة وسرعة إجراءات الحصول على تلك الخدمات و يرفع هذا من مستوى مصداقية المنتوج (الخدمة الصحية) وتتلخص هذه المجموعة في العناصر التالية :

- الوفاء في تقديم الخدمة في الموعد المحدد ؛

- الحرص المخلص على حل مشكلات الزبون ؛

- أداء الخدمة بدقة وبدون أخطاء التشخيص ؛

- الثقة في الأطباء والفنيين وكفاءتهم وشهرتهم.

يتبين مما سبق أن جودة الخدمات الصحية لها جانبين : فني وإنساني، حيث أن هذا الجانب يكون في نفس درجة الأهمية للجانب الفني والمتمثل في تطبيق العلم والتقنية الطبية.

3.3.1. قياس جودة الخدمة الصحية : أصبح قياس جودة الخدمات الصحية ضرورة ملحة، ولكن عند اختيار القياسات يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الغرض من القياس وأنواع القياسات وأنواع المتغيرات التي سوف نقيسها.

وفي حدود علم الباحث توجد طريقتين لقياس جودة الخدمات الصحية، الأولى وصفت بأنها تقليديه والثانية حديثة.

تشمل الطريقة التقليدية ثلاث أنواع من المقاييس هي :

أ- المقاييس الهيكلية (قياسات البنية) : إن مقاييس الرعاية الصحية مرتبط بالأفراد والتسهيلات المقدمة في تقديم وتزويد الخدمات والطريقة التي تنظم بهاو لذا فإن أبعاد المقاييس الهيكلية تشمل التنظيم والأفراد والتسهيلات المتاحة في المستشفى؛

ب- مقاييس الإجراءات : تسمى كذلك مقاييس العمليات ويدل مفهوم العمليات على تتابع خطوات العمل لتقديم أو وصول الخدمة الصحية وهي التي تتسبب في الوصول إلى النتائج (المخرجات).

وتعتمد كل المداخل المتصلة بتقويم الإجراءات على إصدار معايير مقبولة للرعاية الجيدة ودراسة تطبيقات هذه المعايير على حالات من المرض، ومثال ذلك قياس إجراءات تصفية كلى المرضى أو مدة انتظار المرضى ؛

ج- مقاييس النواتج : يعكس التغيرات الصافية في الحالة الصحية كناتج للرعاية الصحية ومن المؤشرات التي يتم استخدامها في ذلك ما يلي:

- الحالة الصحية العامة : والتي يعبر عنها بمجموعة من المقاييس مثال معدلات الوفيات أو أحد الأمراض كمقياس ويكمن ذلك في استخدام ملامح تأثير المرض.

- مؤشرات النواتج لأمراض بالتحديد : وذلك بما تشمله من معدلات الوفيات لأمراض معينة أو وجود أعراض معروفة مصحوبة بالمرض، أو معوقات سلوكية مرتبطة بأمراض معينة.

كما نشير إلى ضرورة وجود نظام معلومات بالمؤسسات الصحية تحدد من خلال الإجراءات الفعلية بجمع وتحليل وتوزيع المعلومات من أجل اتخاذ القرار المناسبة وفي الوقت المناسب .

أما المدخل الحديث فيرى أن التركيز على الجودة ورقابتها يجب أن يوجه ليس فقط في ملامح محددة للمخرجات والعمليات أو الهيكل ولكن في كل مؤسسة الخدمة الصحية.

كما يمكن قياس جودة الخدمات الطبية والصحية من خلال[12] :

1- دراسة وتحديد توقعات المرضى المستفيدين من خدمات المؤسسات الصحية؛

2- وضع مواصفات محددة ومعلنة ومدروسة على كل مستوى من مستويات المؤسسات الصحية وذلك كأداة رئيسية لتصميم الخدمات التي تتماشى مع توقعات المرضى والمترددين على المستشفى؛

3- تقييم الأداء الفعلي أولا بأول للتعرف على مدى مقابلة الخدمة لتطلعات وتوقعات طالبي الخدمة الصحية.

ويمكن قياس الخدمة في الجوانب غير القابلة للقياس، وذلك من خلال توجيه قوائم الاستقصاء للعملاء مثلما يحدث في المطاعم الكبيرة أو الفنادق ويجب أن تكون الأسئلة سهلة وبسيطة ومحدده وثيقة الصلة بموضوع الخدمة حيث يمكن تحليلها تحليلا ملائما، وقد تكون جودة الخدمة أو ضمان جودة الخدمة أكثر صعوبة من ضمان الجودة بالنسبة للسلع والمنتجات الملموسة، وذلك راجع لخصائص الخدمات والتي سبق توضيحها.

إن تحقيق جودة عالية في مجال الخدمات الصحية أمر هام وعنصر جوهري في أي مؤسسة صحية، إلا أن هناك صعوبة في قياس الجودة والرقابة عليها في مجال الخدمات مقارنة بمجال الإنتاج، وذلك راجع للعوامل أو الخصائص التي يصعب قياسها كميا في الخدمة.

2. الإطار العام للتنظيم داخل المؤسسة محل الدراسة

مقر مستشفى محمد بوضياف في مدينة ورقلة وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صحي استشفائي تم إنشاؤها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم466 المؤرخ في 1987/12/2 المحدد لقواعد إنشاء وتنظيم وتسيير القطاعات الصحية فهو قطاع تابع لوزارة الصحة والسكان، بدأ العمل به في 1989/03/22 حيث كان قطاع صحي إلى غاية 2008 حيث أصبح مؤسسة عمومية للصحة الاستشفائية. يقع في وسط المدينة ويتربع على مساحة إجمالية قدرها 18199 متر مربع وتبلغ قدرة استيعابه حوالي 625 سرير، وله دور هام في المنطقة حيث يقدم مختلف الخدمات العلاجية والصحية العمومية للمجتمع المحيط به إذ يتكون من عدة تخصصات تتمثل في :

مجموعة الاختصاصات الجراحية، مجموعة الاختصاصات الطبية، بالإضافة إلى مجموعة تضم مصلحة الاستعجالات، المخابر، مصلحة الأشعة،...إلخ.

ويعتبر تقديم وتحسين الخدمات الصحية الهدف الأساسي للمؤسسة بغية تحقيق رضا المرضى، وتندرج من خلاله عدة أهداف أخرى نذكر منها :

- المساهمة في تحسين التنمية المحلية من خلال تقديم الخدمات الصحية؛
- وضع نمط تكويني متواصل للموارد البشرية داخل المؤسسة؛
- ترشيد استهلاك الأدوية والمنتجات الصيدلانية؛
- احترام إجراءات التوظيف والامتحانات المهنية؛
- تحسين معدل التغطية الصحية في الوسط المدرسي.

1.2. النشاطات العلاجية للمؤسسة : يقوم بالنشاطات التالية :

نشاط الفحص الخارجي : ويشمل الفحوصات الطبية العامة والمتخصصة،علاج وجراحة الأسنان والعلاجات العامة ؛

نشاط الاستعجالات : يضم فريق من المراقبين والأطباء يعملون على مدار اليوم بأسلوب المناوبة في العمل؛

نشـاط الكشـف : يـتم فيـه إعـداد التحاليـل الطبيـة والمخبريـة، الكشـف بمختلـف أنـواع الأشـعة السـينية والكشـف بجهـاز الموجهات الصوتية؛

نشاط مصلحة تصفية الدم : يقوم بإجراء حصص تصفية الدم لعدد من المرضى.

نشاط مصلحة العظام : يقوم بإجراء حصص الترويض للمرضى

وكغيرها مـن المؤسسـات تتميـز المؤسسـة الاستشـفائية بشـكل معـين مـن التنظـيم يعكـس نشـاطها الخـدمي العمـومي والـذي يتمثل أساسا في الإدارة العليا التي تسهر على تحديد الأهداف ومتابعة انجازها وتقييم الأنشطة، والإدارة الوسطى التي تشرف على تقديم الخدمات الصحية وإجراء مختلف عمليات التقييم مثل الدخول والاستشفاء الداخلي والخروج والرقابة الطبية، بالإضافة إلى توجيه الموارد داخل المؤسسة

2.2. تحسين الخدمات بالمؤسسة : لمؤسسة دورا هاما في تقديم الخدمات الصحية على مستوى المنطقة ولتحقيق هذا الدور تبنت المؤسسة نظام التسيير في تقديم خدماتها تسعى من خلاله إلى تقديم أحسن الخدمات لزبائنها ومن أهم النقاط الأساسية التسييرية التي تقوم بها المؤسسة لغرض تحسين خدماتها الصحية ما يلي :

- يكون تحديد الهدف العام والأساسي للمؤسسة هو تقديم أحسن خدمة صحية بأقل تكلفة ممكنة ، كما يكون تحديد الأهداف على مستوى المديريات الفرعية للمؤسسة عن طريق الاجتماع السنوي الذي يعقده المدير العام و رؤساء هذه المديريات وذلك لتحديد الأهداف على مستوى كل مديرية؛

- تحديد العمليات الرئيسية التي يتم القيام بها على مستوى كل مصلحة أو قسم من أقسام المؤسسة

ويكون على رأس المصلحة أو القسم رئيس مصلحة من مهامه :

* تحديد الاحتياجات من المستلزمات الطبية والتشغيلية للمصلحة المسؤول عنها؛

* المشاركة في تقييم العمال الذين يعملون في إطار المصلحة المسؤول عنها؛

* وضع على مستوى كل مصلحة دفتر الملاحظات وشكاوى المرضى وذويهم، ومن حق أي مريض أو أحد ذويه الاطلاع على الدفتر وكتابة ملاحظاته فيه؛

- المراقب الطبي العام أو منسق للأنشطة الصحية مهنته الأساسية هي التنسيق بين مختلف المصالح الاستشفائية بالمؤسسة؛

- يكون تقييم العمال والموظفون عن طريق اجتماع يعقده المدير العام مع المراقب الطبي ورئيس المصلحة التي تعمل فيها العمال، يتم فيه تقييم أداء العمال واتخاذ الإجراءات اللازمة على ضوء ذلك؛

- تقوم مصلحة الأنشطة الصحية بإعداد الاستمارات التقييمية توزع على المرضى يستنتج منها مدى رضا المريض بالخدمة المقدمة له؛

- يكون تحديد الوجبة الغذائية للمريض على أساس قانون الحمية الذي يعطيها الطبيب للمريض، وقد تم تطوير سعر الوجبات وهذا بسبب مجهودات المؤسسة في تطوير الوجبات والاعتمادات المالية المقدمة من طرف السلطة الوصية؛

- يقوم المدير العام و رؤساء المديريات الفرعية بإعداد تقارير شهرية وثلاثية وسنوية وتتضمن تقييم عام لأهم الأعمال المنجزة في المؤسسة، ويتم توجيه نسخة من هذه التقارير لمديرية الصحة الولائية والوصية على المؤسسة.

3.2. تحليل الاستبيان : نهدف إلى التعرف على مستوى الخدمات الصحية في هذه المؤسسة، ولهذا الغرض اعتمدنا في جمع المعلومات على طريقة الإستبيان، حيث طرحنا مجموعة من الأسئلة حول تحسين وجودة الخدمات الصحية ؛ تم توزيع الاستبيان على أربعين عاملا إلا أن الرد كان من ثلاثين، (12 ؛ 40%) منهم إناث والباقي(18 ؛ 60%)ذكور ؛ وأن 50% من المجموع تراوحت أعمارهم بين 25 و 34 سنة، و37% تراوحت أعمارهم بين 35 و 44% ؛ وقد كان عدد الأطباء العامون(9 ؛ 30%) وطبيب مختص (4 ؛ 13.3%) ومثل عدد الممرضين (18 ؛ 56.7%).

ويمكن أن يؤشر هذا على قدرة المستخدمين على استيعاب كل ما هو جديد من أساليب وأدوات تكنولوجية لتحسين الأداء.

- يبذل المسؤولون في المؤسسة مجهودا لتحسين الخدمات الصحية، وعن دور التحسين في تفعيل هذه الخدمات في نظر أفراد العينة ومعرفة مدى استيعابهم لأسلوب التحسين.

مستوى الرضا عن الوظيفة : تبين أن (27 ؛ 90%) من أفراد العينة راضون عن وظائفهم، بينما الباقي (3 ؛ 10%) من العينة غير راضية.

فرصة الحصول على تكوين مستمر : تبين أن (17 ؛ 57%) من أفراد العينة استفادوا من فرص الحصول على التكوين المستمر، بينما الباقي (13 ؛ 43%) من العينة لم يحصل على هذه الفرصة.

تحديد المهام : تبين أن (25 ؛ 83%)من أفراد العينة يرون أن تحديد المهام واضحة جدا، أما (5 ؛ 17%) ترى أن تحديد المهام واضح.

ظروف العمل : تبين أن (22 ؛ 73%) من أفراد العينة غير راضين عن ظروف العمل، وأن (8 ؛ 27%) راضون عن ظروف العمل.

توفر وسائل العمل : نلاحظ أن (17 ؛ 57%) من العينة ترى أن هناك توفر الوسائل قليل أما (13 ؛ 43%) ترى أن وسائل العمل متوفرة.

طبيعة الحوافز المقدمة من طرف المؤسسة : نلاحظ أن (20 ؛ 67%) من حجم العينة ترى أن الحوافز المقدمة هي حوافز مادية أما بقية النسبة ترى أن الحوافز المقدمة تكون معنوية.

مستوى النظافة : نلاحظ أن (10 ؛33%)من العينة ترى أن مستوى النظافة مرتفع جدا، بينما (16 ؛ 53%) ترى أن مستوى النظافة مرتفع، ويرى باقي أفراد العينة (4 ؛ 14%) أن النظافة رديئة.

مستوى الإطعام بالمؤسسة : نلاحظ أن (16 ؛ 53%) من حجم العينة يرون أن مستوى الإطعام المقدم من طرف المؤسسة كاف للمرضى، بينما (14 ؛ 27%) من حجم العينة يرون عكس ذلك.

اقتراحات لتحسين مستوى أداء الخدمات التي تقدمها المؤسسة : نلاحظ أن (10 ؛ 33%) من حجم العينة ترى أنه لتحسين مستوى أداء الخدمات الصحية بالمؤسسة لابد من توفير وتحسين المعدات الطبية، كذلك (10 ؛ 33%) ترى أن العمل على استقطاب الاختصاصيين يعد الاقتراح الأمثل لتحسين مستوى أداء الخدمات، أما (5 ؛ 17%) ترى أن تحسين وترقية استقبال المرضى هي الوسيلة لتحسين مستوى أداء الخدمات، وكذلك (5 ؛ 17%) ترى أن العمل على تطبيق بعض النماذج الطبية في المؤسسة هي الوسيلة الأنجع لتحسين مستوى أداء الخدمات الطبية. وللأسف لم تُقدم أي اقتراحات أخرى من طرف أفراد العينة.

استخلاص النتائج

من خلال وقوفنا على واقع تقديم الخدمات في المؤسسة محل الدراسة تبين لنا عن طريق تحليل الاستبيان ما يلي :

- أظهر ثلثي العينة رضاهم عن وظائفهم في المؤسسة محل الدراسة؛

- عبر أكثر من نصف العينة عن عدم حصولهم على فرص للتكوين المستمر؛

- عبرت أغلبية العينة عن الوضوح الجيد لتحديد المهام وهذا يسهل سيرورة العمل؛

- أقرت نسبة كبيرة عن عدم الرضا بظروف العمل؛

- أقرت نسبة كبيرة من العينة بقلة توافر وسائل العمل بالمؤسسة؛

- أظهرت الدراسة أن ثلثي العينة ترى أن الحوافز المقدمة من طرف المؤسسة ذات طبيعة مادية؛

- هناك شبه إجماع من قبل العينة على ارتفاع مستوى النظافة في المؤسسة؛

- هناك تقارب في النسب حيث أن نسبة 53.33% ترى أن مستوى الطعام كافي و نسبة 46.66% ترى أن مستوى الطعام غير كافي؛

- اختلفت وجهات النظر نحو مشروع تحسين مستوى أداء الخدمات حيث اقترح البعض توفير وتحسين المعدات الطبية والعمل على استقطاب الاختصاصيين في حين اقترح البعض الآخر تحسين وترقية استقبال المرضى والعمل على تطبيق النماذج الطبية في المؤسسة.

نخلص من خلال الدراسة التطبيقية قصد معرفة دور تحسين الخدمة الصحية المقدمة من طرف المؤسسة من أجل إشباع رغبة الزبائن ما يلي :

- نعتبر تحقيق رضا المرضى الهدف الأساسي للمؤسسة؛

- إن درجة تحسين الخدمات تعتبر مقبولة مع الإمكانيات المتاحة للمؤسسة و الضغط المتواصل على إمكانياته وباعتباره يمثل خدمة عمومية تؤدى بأسعار رمزية و مجانا في أغلب الأحيان؛

- وجود بعض العراقيل لتحسين جودة الخدمات الصحة منها :

*ضعف الاعتمادات المالية للمؤسسة؛

*الضعف المستمر في خدمات المؤسسة مع وجود بعض المشاكل التي تعاني منها المنظومة ككل،كنقص الإطارات الطبية و ضعف هياكل التكوين؛

*عدم الحرية في اتخاذ القرارات الرئيسية للمؤسسة وذلك لوجود مديرية وصية ومن بعدها وزارة تقوم بالتدخل في اتخاذ هذه القرارات.

الخلاصة : حاولنا في هذه الدراسة التعرف على الخدمة الصحية وتقويم الأداء في المؤسسات الصحية الذي يعتبر حلقة جوهرية لأهم وظائف الإدارة في المؤسسات الصحية ويعبر عن قدرة هذه الأخيرة في تحقيق أهداف الرعاية الصحية (الطبية)، كما تطرقنا إلى جودة الخدمة الصحية حيث تختلف باختلاف موقع الفرد من النظام الصحي فهناك منظور طبي على أساس تقديم أفضل الخدمات وفق أحدث التطورات العلمية ومنظور المستفيد الذي يركز على طريقة الحصول على الخدمة ونتيجتها النهائية،في حين تعني من الناحية الإدارية كيفية استخدام الموارد المتوفرة والقدرة على جذب المزيد من الموارد لتغطية الاحتياجات اللازمة لتقديم خدمة متميزة.

ومن أجل ضمان مستوى عال لفعالية الخدمة الصحية وجب تحقيق مستوى عال من جودة هذه الخدمة.فقياس جودة الخدمة الصحية يتطلب وجود مقاييس تعبر عن مستوى الأداء الفعلي،في هذا الإطار يوجد مدخل تقليدي وآخر حديث لقياس الجودة، حيث يبين المنظور الحديث عدم كفاية توجيه الاهتمام فقط بملامح محددة من المخرجات أو العمليات أو الهيكل بل يتعدى ذلك كل المستويات والعناصر في المؤسسة الصحية وهو المنظور الذي تدعو إليه فلسفة إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة التي تأخذ بعين الاعتبار المورد البشري كأساس النجاح بالإضافة إلى العامل التنظيمي والعملياتي والمعلوماتي في إطار النظرة الإستراتيجية للمؤسسة.

اقتصر مفهوم الجودة في المؤسسة العمومية الاستشفائية "محمد بوضياف في مدينة ورقلة"على تحسين الخدمات الصحية وذلك بتبني بعض الجوانب التسييرية والتنظيمية في إدارته التي تساهم في هذا التحسين،ولهذا عند محاولتنا لإسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة قمنا بتحديد بعض العناصر التسييرية في المؤسسة لتحسين الخدمات وقمنا أيضا بإجراء دراسة استبيانيه على عينة من المستخدمين وذلك لمعرفة مستوى تحسين الخدمة الصحية.

الإحالات وا راجع :

[1]- تامر ياسر البكري، إدارة المستشفيات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص56.

[2]- عوضبدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1999، ص48.

[3]- شفيق حداد، نظام سويدان، أساسيات التسويق، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ط1، عمان، 1998، ص25.

[4]- عدمان مريزق، واقع جودة الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية، دراسة حالة المؤسسات العمومية بالجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008، ص19.

[5]- فوزي مذكور، تسويق الخدمات الصحية، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 1998، ص 198.

[6]- فوزي مذكور، المرجع السابق، ص 185.

[7]- إبراهيم طلعت الدمرداش، اقتصاديات الخدمة الصحية، دار الكتب المصرية، ط2، مصر، 2000، ص 29.

[8]- محمد سيد جاد الرب، إدارة المنظمات الطبية والصحية منهج متكامل في إطار مفاهيم الإدارية الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة،1997، صص 307–306.

[9]- عدمان مريزق، مرجع سابق، ص35.

[10]- عبد العزيز مخيمر، محمد الطعامنة، الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص187.

[11]- عبد العزيز مخيمر، محمد الطعامنة، المرجع السابق، ص187.

[12]- سيد محمد جاد الرب، مرجع سابق، ص187.

ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
La balance des paiements algérienne dans le contexte d’adhésion de l’Algérie à l’OMC

د/ جميلة الجوزي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملخص : سارعت مختلف دول العالم منذ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبات الانضمام إليها، خاصة تلك التي كانت مهمشة في الاقتصاد العالمي بفعل سياساتها الاقتصادية والتجارية غير المنسجمة مع منطق اقتصاد السوق. وباعتبار الجزائر إحدى تلك الدول، فقد سارعت بتقديم طلب رسمي إلى سكرتارية المنظمة للانضمام إليها بغية الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد.

ولمعرفة سيرورة أداء ميزان المدفوعات الجزائري خلال مراحل سعيها للانضمام للمنظمة التجارة العالمية جاء هذا المقال ليبين:

- أن انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية سوف يساعد على زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويؤدي إلى خلق الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق الجزائرية، هذا بالإضافة إلى المساهمة في إمكانية وصول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.
- في المقابل يفرض انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية تحديات كثيرة تخلق ضغوطاً على المنتجات الوطنية، وتتطلب الاستعداد لمواجهتها بسوق أكثر كفاءة ومنتجات أكثر تنافسية.

كلمات مفتاحية : المنظمة العالمية للتجارة، ميزان مدفوعات، الاندماج العالمي، استثمار أجنبي.

Résumé : Depuis la création de l'Organisation mondiale du commerce, une vague de demande d'adhésion a été observé en particulier par les pays qui ont été marginalisés dans l'économie mondiale en raison de leurs politiques économiques et commerciales incompatibles avec la logique de l'économie de marché. Et l'Algérie comme tant d'autres, s'est empressé de présenter une demande officielle au prêt du Secrétariat de l'Organisation, ceci afin de bénéficier des avantages accordés par cette dernières aux pays en voie de développement et d'intégration dans la nouvelle organisation commerciale mondiale.

Dans cette perspective, l'article ci dessous vient montrer la performance du processus sur la balance de paiement, à travers les étapes de la quête algérienne pour l’adhésion à l'Organisation mondiale du commerce:

- Que l'adhésion de l'Algérie à l'organisation du commerce mondial aidera à améliorer son intégration dans l'économie mondiale, et fournir des conditions favorables aux investissements étrangers, en plus de contribuer à l'exportation des produits algériens sur marchés mondiaux, ce qui reflètera positivement sur la balance des paiements.

- D'autre part, l'adhésion de l'Algérie à l'Organisation mondiale du commerce se confrontera à de nombreux défis qui feront pression sur les produits nationaux, et nécessiteront une préparation à un affrontement avec des marchés plus efficaces et des produits plus concurrentiels.

Mots clés : OMC, balance des paiements, intégration mondiale, investissement étranger.

تمهيد : جاء طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وعزمها انتهاج نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ولقد عرفت مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تغييرات في أداء الاقتصاد الجزائري، من شأنها التأثير على وضعية ميزان المدفوعات. وفي هذا الإطار يمكن طرح الأسئلة التالية :

ما هي وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة المفاوضات ؟ وإلى ماذا تعزى هذه الوضعية ؟ وما هي الآثار المحتملة عليه في حال الانضمام ؟

سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة وفق المحاور التالية :

أولا- إطلالة على المنظمة العالمية للتجارة ؛
ثانيا- علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة ؛
ثالثا- ميزان مدفوعات الجزائر إبان مفاوضات الانضمام ؛
رابعا- الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات بعد الانضمام.

أولا- إطلالة على المنظمة العالمية للتجارة

يرجع الفضل في إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى النجاح الذي أحرزته جولة الأورجواي، حيث حولت اتفاقية الجات والسكرتارية التي كانت تنظمها، من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية وتطبق الاتفاقيات الثماني والعشرين التي أقرت في جولة الأورجواي وبالتالي أصبحت منظمة التجارة العالمية تقف جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي.

تعرف المنظمة العالمية للتجارة نفسها على أنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول. وفي داخل المنظمة توجد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المتفاوض عليها والموقعة من قبل معظم القوى التجارية العالمية والمصادق عليها من قبل برلماناتها. والهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات، والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم[1].

جاءت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد انتهاء جولة الأورجواي في أول جانفي 1995. أما فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية فقد نبعت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية في عام 1945 مشروعا لإنشاء هذه المنظمة بالإضافة إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار اتفاقية بريتين وودز، إلا أن هذا المشروع لم ير النور بسبب اعتراض الكونجرس الأمريكي عليه. ولكن نتيجة التطورات الاقتصادية المتسارعة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، برزت أهمية إيجاد منظمة التجارة العالمية من جديد وبدأت المطالبة بإحياء هذه الفكرة خلال جولة الأورجواي التي بدأت عام 1986، وبعد مناقشتها والاتفاق عليها تم الإعلان عن المنظمة العالمية للتجارة في مراكش بالمغرب عام 1994 لتبدأ العمل في أول جانفي[2] 1995.

1.1. أهداف منظمة التجارة العالمية : الهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة بين دول العالم. وإلى جانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى يمكن تلخيصها كما يلي :

- تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة ورفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتنسيق السياسات التجارية والمالية والنقدية.
- محاولة إدماج اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والدول النامية في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية المتاحة لديها[3].
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترة سماح أطول من تلك الفترة الممنوحة للدول المتقدمة للسماح لها بالاندماج في اقتصاد السوق.
- إيجاد هيكل خاص بفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة لمختلف مستويات التنمية.
- إيجاد التشريع القانوني والمؤسساتي لتنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة[4].
- توسيع وخلق أشكال جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة الدولية.
- السعي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- خلق منافسة في التجارة الدولية تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

2.1. وظائف المنظمة العالمية للتجارة : حددت الوثيقة الختامية لجولة الأورجواي في مادتها الثالثة وظائف المنظمة العالمية للتجارة على النحو التالي :

- تيسير متابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة الأورجواي والسعي إلى تحقيق أهدافها.
- متابعة السياسات التجارية المحلية للدول الأعضاء.
- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض حول الإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات.
- القيام بالمشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه التعاون مع المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملا جوانبه المالية والنقدية والتجارية[5].

3.1. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة : يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية[6] :

- **عدم التمييز في المعاملات التجارية** : حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا، سواء فيما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.
- **مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية** : إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية، وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية.
- **مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية** : وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.
- **مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية :** تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.
- **مبدأ الشفافية** : ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف[7].
- **مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية :** لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء

4.1. شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[8] : تنقسم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية.

أ- الشروط الموضوعية : على الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:
- أن توافق على الإعلان النهائي لجولة الأورجواي الذي صدر في مراكش في 15 أفريل 1994، وهذا يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة به.
- تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقانون المنظمة وقواعدها التجارية.
- عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية.
- فتح أسواقها أمام التجارة العالمية.
- تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.

ب- الشروط الشكلية : تتمثل الشروط الشكلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية:
- تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.
- يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدى مقدم طلب الانضمام.
- الدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة.
- يتم قبول الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء التي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل[*].

ثانيا- علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي ترغب في تحسين وتطوير قطاعاتها الحساسة، للرفع من المستوى المعيشي لأبنائها، وهو ما جعلها ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة من الامتيازات والفرص التي تقدمها المنظمة للبلدان النامية.

1.2. تقديم طلب الانضمام : قررت الأطراف المتعاقدة في جولة الأورجواي، في 1986، أن تسمح للدول النامية، التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مجريات جولة الأورجواي مع شرط أن تبلغ بنية التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة التي شاركت فيها بعض الدول – منها الجزائر- كعضو ملاحظ دون أي شرط. وبالفعل قدمت الجزائر طلب التعاقد إلى سكرتارية الجات في 30 أفريل 1987[9]، وفي جويلية من نفس السنة تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف طلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية، وبالتالي شاركت الجزائر في جولة الأورجواي كعضو ملاحظ.

وعند ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 1 جانفي 1995 تم الاتفاق بين الجزائر والأطراف المتعاقدة في الجات التي أصبحت تمثل الأعضاء الأصليين في المنظمة، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف طلب التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقدمت الجزائر بصفة رسمية مذكرة الانضمام تشرح فيها سياستها الخارجية بتاريخ 05 جوان 1996. وكانت المذكرة تتضمن النقاط التالية[10] :

- شرح الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الذي انتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.
- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها.
- شرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في المجال الصناعي.
- تقديم عرض عن تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

2.2. الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانضمام : قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات لتسهيل وتسريع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهمها :

أ- تعديل المنظومة القانونية : تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية لتسهيل عملية التفاوض، وذلك لما للتعريفة الجمركية من أهمية في المفاوضات، وتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي والمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد قامت الجزائر بإصدار أمر رئاسي في أوت 2001 يتضمن قانون الاستثمار. ومن جهة أخرى وقعت الجزائر على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، كما صادقت على اتفاقية بيرن "المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية سنة 1997"، مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية[11].

ب- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية[12] : يعتبر إعادة الاعتبار لتجار الجملة في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 أول إجراء رسمي ملموس فيما يخص تحرير التجارة الخارجية، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها وتم إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته السلطات الجزائرية سنة 1994 عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها، وتمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة.

تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995، وجاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992، كما نص على إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات، وابتداء من جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية، كما تم تحرير أسعار العديد من المواد؛ مما يسمح للأسعار بأداء دورها المتمثل في الملاءمة بين العرض والطلب من جهة والقضاء على الاحتكار وتطوير ميكانيزمات المنافسة من جهة أخرى .

3.2. عراقيل وصعوبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : رغم سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبكرا ، أي منذ 1996، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، نتيجة مجموعة من العوائق يمكن اجمالها فيما يلي :

- عدم وضوح شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يتم التفاوض مع أعضائها وفق المادة 12، التي لا تحتوي على شروط محددة، مما فتح المجال لشروط مختلفة بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة. وبالتالي فالدولة الراغبة في الانضمام حاليا تتحمل التزامات تفوق تلك الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأورجواي.
- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية: أصبحت صفة الدولة النامية لا تمنح بسهولة حتى لو كانت الدولة نامية، حيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام من أجل أن تتخلى على وضعها كدولة نامية، مثل ما طلب من الصين والسعودية فرفضتا وتمسكتا بهذه الصفة.
- عدم وجود خطة واضحة تسير الجزائر وفقها للتفاوض، وإتباعها لأسلوب واحد في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي.
- تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي في مفاوضاته. الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاقية الشراكة. وعليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الاقتصادي.

- عدم قدرة الجزائر على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها في عشرية التسعينيات من القرن العشرين، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات و عدم استقرار القوانين فضلا عن اختلاف المعطيات والبيانات المقدمة إلى المنظمة، مما كبح من مسار الانضمام.

ثالثا- ميزان مدفوعات الجزائر إبان مفاوضات الانضمام

قبل تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، من المفيد التعرف على خصائصه.

1.3. خصائص ميزان المدفوعات الجزائري : يتميز الاقتصاد الجزائري - وبالتالي ميزان مدفوعاته – بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في :[13]

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية. - التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن ابرازها فيما يأتي :

أ- عدم استقرار أسعار الصادرات : تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90 % من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعل حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل- على قدرتها على التصدير[14]. كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات. وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات. أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج انخفاض عن حجم الصادرات ، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات[15].

ب- انخفاض معدل التبادل الدولي : يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (أي Px/Pm). ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي[16] :

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها،
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ومن هنا يرى سمير أمين أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر[17].

لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير :

- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.
- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا. وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

ت- ضعف القاعدة الإنتاجية[18] **:** تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها - كما سبق الإشارة إلى ذلك - وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد. كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على صناعة خفيفة. وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية، على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر. وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.

2.3. تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصدته خلال تسعينات القرن العشرين : من المهم أن نشير إلى أن فترة التسعينات عرفت جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية. فضلا عن كون الفترة كانت مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري. وكانت الإصلاحات تدور في النهاية حول الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي. ولقد مس الإصلاح[19] :

- النظام الجبائي بتبسيطه وتكييفه مع الأنظمة الضريبية في دول الجوار؛

- نظام النقد والبنوك بإعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية في وضع وإدارة الساسة النقدية وإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وتمكين البنك المركزي من القيام بأدواره التقليدية،

- نظام الاستثمار بتكريس مبدأ حرية الاستثمار وإزالة التمييز بين الاستثمار الوطني و الأجنبي من جهة وبين العمومي والخاص من جهة ثانية. ومنحه مجموعة من الحوافز الجبائية والمالية والقانونية وتبسيط الإجراءات المتعلقة به، لتشجيع القطاعات خارج المحروقات بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الخام،

- اعتماد مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية كوسيلة للاندماج في اقتصاد السوق والتخلص من أعباء المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء وهذا بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتمكينه من المنافسة وتجاوز الاحتكار والبيروقراطية في المجال الاقتصادي.

ولقد أسفرت هذه الإصلاحات على نتائج هامة على المستوى الكلي يمكن إبرازها فيما يلي :

- العودة إلى النمو الاقتصادي؛
- التحكم في التضخم وتحقيق استقرار الأسعار؛
- إعادة تكوين الاحتياطي من العملة الأجنبية؛

- تقليص مخزون الدين الخارجي والوصول بخدماته إلى مستويات مقبولة.

ورغم هذه النتائج فإن هذه الإصلاحات لم تستطع تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بحيث لم يستطع التخلص من هيمنة المحروقات عليه على مستوى بنية الناتج المحلي الخام. وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية.

نسجل انطلاقا من سلسلة موازين المدفوعات المبينة في الجدول (1) ما يلي :

1.2.3. على مستوى الميزان التجاري : نلاحظ أن الميزان عرف رصيدا موجبا في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيدا سالبا. ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:
- الفترة 90-94 : ففي هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط. مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا.
كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993، ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9,2 مليار دولار. وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0,3 مليار دولار.

- الفترة 95-99 : نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998. وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17,6 ،19,8 و21,7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقرب 14 مليار دولار.

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول. ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12,94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10,15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات. مما أدى إلى تراجع الطلب عليها. وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملا تجاريا.

وكان لهذه الظروف أثر إيجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0,2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5,69 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيد سنة 1998 متأثرا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1,28 مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3,36 مليار دولار سنة 1999 .
2.2.3. على مستوى صافي خدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد : سجلت خدمات غير العوامل وضعا شبه مستقر تراوح في عمومه مابين (-1) و(-1,84) مليار دولار كصافي سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها، وهذا يؤشر على الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية للجزائر مع الخارج. ذلك أن التدفقات الداخلة بالكاد وصلت مليار دولار خلال طول الفترة، لنجد الخارجة وصلت إلى 2,56 مليار دولار.
ونسجل نفس الاختلال على مستوى دخل العوامل، ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج. ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.
تجاوزت المداخيل المحولة إلى الخارج حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطيع تجاوز ربع المليار في أفضل الأحوال باستثناء سنة 1998. وإذا أضيف إلى هذا التحويل مدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2,4 مليار دولار سنة 1992 لتعرف تراجعا قي السنوات 1993، 1994 و1995(نتيجة عملية إعادة الجدولة) لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع. تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف للاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.

3.2.3. على مستوى ميزان حساب رأس المال : عرف ميزان حساب رأس المال تدهورا من سنة 1990 إلى1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992 و1993، ليدخل مرحلة التفاقم سنتي 1994-1995 ليعرف نوعا من

التحسن في السنوات اللاحقة، ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، ولقد كان هذا التحسن محسوسا، حيث قدر بـ 0,8 مليار دولار ما بين 1995-1996 و1,01 مليار ما بين 1996-1997 ليتعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1,63 مليار دولار.

4.2.3. على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية : لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديدا كبيرا للاقتصاد الجزائري، إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات، وكان هذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة. إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري وبدءا من سنة 1996 بدأ تحسن محسوس في مستوى الاحتياطات بلغ أوجه سنة 1997، إذ وصل إلى 12 شهر واردات تقريبا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بالانخفاض بنسبة 15 **%** حيث تم استخدامها لمواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر.

يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية هي:حجم المداخيل من الصادرات النفطية، مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

بقي لنا أن نشير في الختام أن الميزان الكلي عرف وضعية غير مستقرة. انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانتا 1994-1995 أين بلغ العجز على التوالي 4,4 ، 6,6 مليار دولار أمريكي. وهي السنوات التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد.

3.3. تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2010 : تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

نلاحظ من بيانات الجدول (2) تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008.
وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة بـ 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ36.99 مليار دولار في 2008. وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا.

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا، حيث بالكاد بلغت 1,40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

ومع بدء سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اعتبارا من سبتمبر 2005 وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية.

إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية، الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ سنة 2002، والذي وصل إلى 11,22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10,93 مليار دولار في تلك السنة. ويتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية بالاستمرار منذ 2004، لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2008 تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجبا، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بمبلغ 2,33 مليار دولار في سنة 2008، بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1,37 مليار دولار فقط كاستثمارات أجنبية مباشرة. وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب رأس المال مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17,73 مليار دولار، بارتفاع قدره 4,7**%** مقارنة بسنة 2005. كما تواصل الفائض وانتقل من 29,55 مليار دولار سنة 2007 إلى 36,99 مليار دولار سنة 2008.

تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11,90 سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

رابعا- الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات بعد الانضمام

يعتمد التنبؤ بميزان المدفوعات ووضعيته على مدى القدرة على توفير المعلومات الاقتصادية، وتحديد العلاقات السلوكية بين مختلف المجاميع الاقتصادية، وبالنظر إلى حجم المتغيرات الداخلية في ميزان المدفوعات والقادرة على التأثير فيه، فإن المعلومات المحتاج إليها ذات طبيعة غير متجانسة ومصادرها متباينة. وتنبع أهمية المعلومات الاقتصادية من كونها وسيلة لاستقراء التطورات المختلفة للمتغيرات الخارجة عن سيطرة البلد كأسعار الواردات والصادرات والفائدة. فضلا عن كونها وسيلة لتحديد الأهداف على ضوء الواقع والإمكانيات.

1.4. مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري : تعترض إعداد ميزان مدفوعات الجزائر والتنبؤ بوضعيته المستقبلية بعض الصعوبات التي نشير إلى أهمها فيما يلي :

أ- ضعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي وتأخر نظام الحسابات القومية : تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة، بما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصداقية، لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تأكد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها.

تعاني السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات من مشكلة المصداقية وذلك لكون المعلومات في الجزائر تعاني من جوانب قصور عديدة أبرزها عدم القدرة على تقدير التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية الكلية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يستغرقها إعداد البيانات. وهكذا يظهر عدم اتساق بين تغيرات الهيكل الاقتصادي شديد الحساسية لتقلبات السوق العالمية من جهة، وطريقة التوصل إلى المعلومات من جهة أخرى؛ ذلك أن نظام المحاسبة الوطنية الجزائري الحالي غير قادر على إعداد بعض الجداول، كجدول العمليات المالية أو التأخر في انتاج بعض الجداول المركزية الأخرى كجدول المدخلات والمخرجات. وقد يصل هذا التأخر في بعض الأحيان إلى مدد تتجاوز ا العشر سنوات. ومما يؤثر على إنتاج المعلومات في الجزائر وفق المعايير الدولية، عدم موافقة نظام الحسابات الوطنية الجزائري للأنظمة المحاسبية الدولية، إذ أن النظام المحاسبي الوطني الجزائري لا زال يستلهم الكثير من جوانبه من القواعد التي تحكم المحاسبة للناتج المادي بالرغم من شروع الجزائر في التحول إلى اقتصاد السوق الحر. وهو تحول يتطلب تغيير الأساليب الإدارية المستخدمة في الإدارة المركزية للاقتصاد، وتكوين مؤسسات وآليات ذات طابع سوقي مع تفعيل لنظم المعلومات المستخدمة كأساس لاتخاذ القرار.

ب- صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات وأداء ميزان المدفوعات الجزائري : يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات، بما يساعد على نمذجتها. وقد تتداخل هذه المتغيرات فيما بينها، فقد يؤثر حجم الواردات المحلية على أسعارها، فضلا عن تأثير أسعار الصرف عليها بالإضافة إلى مدى تشاؤم أو تفاؤل الأعوان المتدخلين على مستوى الأسواق العالمية.

وباعتبار ميزان المدفوعات سجلا شاملا لمختلف التعاملات مع الخارج، فإنه يمكننا الإشارة إلى بعض المشكلات، التي تعترض التنبؤ به، على النحو التالي:

- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الأجنبي. هل هو سعر النفط أم كمية النفط المصدرة، أم مستوى الواردات أم هذه المتغيرات جميعا وإن كان الأمر كذلك، فما هو حجم إسهام كل منها.

- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان من جهة، وبتحركات وتقلبات أسعار الصرف المعومة من جهة أخرى.
- صعوبة معرفة نصيب تأثير كل من سياسات العرض وسياسات الطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية، بما يجعل الاختيار بين إحدى السياستين صعبا لما تكون إدارة السياستين معا في آن واحد مستحيلة.
- عدم اتساق البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها، فضلا عن مدى مصداقيتها، و مدى القدرة على تحديد أيها أولى بالاعتبار.

2.4. انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات : يعمل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على افراز مجموعة من الانعكاسات على ميزان المدفوعات، يمكن تصور بعضها على النحو التالي:
- توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى الأعضاء وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل أكبر، بحيث تتمكن الصادرات الجزائرية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة، لأن الرسوم الجمركية ستكون منخفضة أو ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات أي عضو آخر، وعلى هذا فإن الصادرات الجزائرية سوف تزداد إلى الأسواق العالمية،
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيحسن مناخ الاستثمار ويدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة، لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادئ المنظمة ومن ضمنها مبدأ الشفافية، ووضوح الأنظمة والإجراءات، وتوفير الحماية اللازمة، ومنها حماية الحقوق الملكية الفكرية، وهو ما سوف يحفز الابتكار والإبداع، مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

الخلاصة : قررت الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لخلق بيئة تجارية أكثر انفتاحا وتحررا، من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي بلغها. ورغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل الانضمام، إلا أن مسعى الانضمام لم يتحقق بعد.

وعليه فإن الحديث عن مدى استفادة ميزان المدفوعات الجزائري من المزايا التي تمنحها المنظمة ومواجهة آثارها السلبية لن يكون إلا بالقيام بالعديد من الإصلاحات والاستراتيجيات التي تعمل على رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية وتطويرها وتحديثها وإعدادها لمرحلة الانفتاح والتحرر التجاري.

ملحق الجداول

الجدول (1) : تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصدته خلال التسعينات — الوحدة : مليار دولار أمريكي.

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزان العمليات الجارية	**1,35**	**2,39**	**1,3**	**0,8**	**1,8-**	**2,2-**	**1,2**	**3,45**	**1,12-**	**0,02**
الميزان التجاري	3,11	4,67	3,2	2,4	0,3-	0,2	4,1	5,69	1,28	3,36
الصادرات (فوب)	12,88	12,44	11,51	10,41	08,89	10,25	13,20	13,82	10,15	12,32
محروقات	12,35	11,97	11,0	9,9	8,6	9,7	12.6	13.18	9,77	11,91
أخرى	0,53	0,47	0,5	0,6	0,3	0,5	0,6	0,64	0,38	0,41
الواردات	9,77-	7,77-	8,3-	8,0-	9,2-	10,1-	9,1-	8,13-	8,87-	8,96-
صافي خدمات غير العوامل	1,20-	1,35-	1,1-	1,0-	1,2-	1,3-	1,4-	1,08-	1,5-	1,84-
دائن	0,51	0,42	0,6	0,6	0,7	0,7	0,8	1,07	0,74	0,72
مدين	1,71-	1,77-	1,8-	1,6-	1,9 -	2,0-	2,2-	2,15-	2,24-	2,56-
صافي دخل العوامل	2,09-	2,21-	2,2-	1,8-	1,7-	2,2-	2,4-	2,22-	2,00-	-2,29
دائن	0,07	0,07	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2	0,26	0,37	0,22
مدين	-	-	-	-	1,84-	2,31-	2,56-	2,47-	2,37-	2,51-
مدفوعات الفوائد	2,16-	2,29-	2,4	1,9-	1,8-	1,3-	2,6-	2,11-	1,95-	-
صافي التحويلات	1,53	1,29	1,4	1,1	1,4	1,1	0,9	1,06	1,09	0,79
ميزان حساب رأس المال	**1,57-**	**1,89-**	**1,1-**	**0,8-**	**2,5-**	**4,1-**	**3,3-**	**2,29-**	**0,66-**	**2,40-**
الاستثمار المباشر(صافي)	0,04-	0,08-	0,00	0,00	0,00	0,00	0,3	0,26	0,47	0,46
رأس العام (صافي)	0,44-	1,23-	0,1	0,3-	2,4-	3,9-	3,4-	2,51-	1,33-	1,97-
السحب	6,29	6,00	6,9	6,5	4,7	3,2	1,8	1,69	1,83	1,08
السداد	6,73-	7,22-	6,8-	6,9-	7,1-	7,1-	5,2-	4,2-	3,16-	-3,04
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	1,03-	0,56-	1,2-	0,5-	0,1-	0,3-	0,2-	0,04-	0,2-	-0,89
قروض قصيرة الأجل	1,03-	0,56-	0,2	0,5-	0,1-	0,1-	0,2-	0,16-	-	-

السهو والخطأ	-	-	1,3-	0,00	0,00	0,2-	0,00	-	-	-
الميزان الكلي	0,22-	0,5	0,2	0,00	4,40-	6,30-	2,10-	1,16	1,78-	-2,38
التمويل	-	-	0,2-	0,00	4,4	6,3	2,1	1,16-	1,78	2,38
التغير في الاحتياطات الإجمالية	0,22	0,5	0,1	-	1,1-	0,5	2,10-	3,83-	1,21	2,40
إعادة الشراء من الصندوق	0,09	0,84-	0,20-	-0.3	0,70	0,3	0,60	0,35-	0,45-	-0,36
التغير في الالتزامات الأخرى بنك الجزائر	-	-	-	0,30	0,00	0,10-	0,10-	0,00	-	-0,05
الديون المعاد جدولتها	-	-	-	-	4,4	4,9	3,5	2,22	0,52	0,00
ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الأطراف	-	-	-	-	0,44	0,60	0,94	0,80	0,13	0,08
الاحتياطات من غير الذهب	0,80	1,60	1,50	1,50	2,60	2,10	4,20	8,04	6,84	4,40
المصدر : بنك الجزائر.										

الجدول (2) : وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2010 : الوحدة : مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان العمليات الجارية	**8,93**	**7,06**	**4,36**	**8,84**	**11,12**	**21,18**	**28,95**	**30,54**	**34,45**	**0.41**	**12.16**
الميزان التجاري	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60	7.78	18.2
الصادرات (فوب)	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45.18	57.09
محروقات	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,6 1	77,19	44.41	56.12
أخرى	0,59	0,56	0,60	0,47	0,67	0,74	1,13	0,98	1,40	0.77	0.97
الواردات	-9,35	-9,48	12,01-	- 13,32	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	37,99-	37.4-	38.9-
صافي خدمات غير العوامل	-1,45	-1,53	-1,18	1,35-	- 2,01	- 2,27	- 2,20	- 4,09	7,59-	8.69-	8.33-
دائن	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85	2,51	2,58	2,84	3,49	2.99	3.57
مدين	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,78	4,78-	-6,93	-11,08	11.68-	11.9-
صافي دخل العوامل	-2,71	-1,69	-2,23	2,70-	3,60-	5,08-	4,52-	1,82-	-1,34	1.31-	0.36.-
دائن	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99	1,43	2,42	3,82	5,13	4.74	4.60
مدين	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,51	6,94-	5,64-	-6,47	6.05-	4.96-
مدفوعات الفوائد	-	-	-	-1,18	-1,29	-1,03	-0,76	-0,23	0.19-	0.17-	0.11-
صافي التحويلات	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,78	2.63	2.65
ميزان حساب رأس المال	**-1,36**	**-0,87**	**-0,71**	**-1,37**	**-1.87**	**-4,24**	**-11,22**	**0,99-**	**2,54**	**3.45**	**3.42**
الاستثمار المباشر(صافي)	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1,37	2,33	2.54	3.47
رأس العام (صافي)	-1,96	-1,99	-1,32	-1,99	2,23-	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1.30	0.44
السحب	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12	1,41	0,98	0,51	0,84	2.19	0.55
السداد	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	0.89-	0.11-
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	0,18	-0,06	-0,36	-	-	-	-	-	-	-	-
قروض قصيرة الأجل	-	-	-	-	-	-	0,06	-1,13	-	-	-
السهو والخطأ	-	-	-	-0,61	-0,26	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	0.39-	0.49-
الميزان الكلي	**7,57**	**6,19**	**3,65**	**6,86**	**8,99**	**16,94**	**17,73**	**29,55**	**36,99**	**3.86**	**15.58**
التمويل	**-7,57**	**-6,19**	**-3,65**	**-7,47**	**-9,25**	**-16,94**	**-17,73**	**-29,55**	**36,99-**	**3.86-**	**15.58-**
التغير في الاحتياطات الإجمالية	-7,51	-6,05	-3,39	-7,03	- 8,88	16,31-	17,73-	28,27-	36,53-	2.28-	15.25-
إعادة الشراء من الصندوق	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37	-0,63	0,00	0,00	0,00	0.00	0.00
التغير في التزامات أخرى لبنك الجزائر	0,00	0,00	0,00	-	-	-	-	-1,28	-0,46	0.09	0.08-
الاحتياطات من غير الذهب	11,90	17,96	23.11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	147.22	162.22
المصدر : بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية لعدة سنوات											

قائمة المراجع والإحالات :

[1] - موقع ا نظمة العا ية للتجارة على الانترنت www.wto.org ، تاريخ الاطلاع : 2012/60/10

[2] - ا وزي يلة، مظاهر العو ة الاقتصادية وانعكاسا ا على اقتصاديات الدول العربية،أطروحة دكتوراه الاقتصاد، جامعة ا زائر، 2007، ص 97.

[3] - بقة شريف،" ا نظمة العا ية للتجارة والاقتصاد ا زائري"، لة وث اقتصادية عربية، العدد 20، صيف 2000، السنة التاسعة، ص 84.

[4] - عياش قويدر، إبراهيمي عبد ا ، "أثر انضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة بـ التفاؤل والتشاؤم"، لة اقتصاديات ال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف، 2005، ص 58

[5] - الغفوري عبد الواحد، العو ة وا ات (التحديات والفرص)، مكتبة مدبو ، القاهرة،1997، ص 65.

[6] - عبد ا ميد عبد ا طلب، ا ات وآليات منظمة التجارة العا ية، الدار ا امعية، الإسكندرية،2003، ص 186.

[7] - جوب بسمان فيصل، "رؤية إستشرافية لأثر منظمة التجارة العا ية على أداء ا نشآت الصغ ة الوطن العر "، لة العلوم الاقتصادية وعلوم التسي ، العدد 02، سنة 2003، جامعة سطيف، ص 51.

[8] - بن موسى كمال، ا نظمة العا ية للتجارة والنظام التجاري العا ي ا ديد، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر، 2005، ص ص 131-133.

(*) حسب ما حددته الفقرة(02) من ا ادة (12) من اتفاقية تأسيس ا نظمة العا ية للتجارة.

[9] - ناصر دادي عدون، متناوي مد، ا زائر وا نظمة العا ية للتجارة، دار ا مدية العامة ا زائر، 2003، ص132.

[10] - انضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة –الأهداف والعراقيل http://kanz-redha.blogspot.com/2011/05/blog-post_9116 تاريخ الاطلاع 2012/07/02.

[11] - نفس ا رجع السابق.

[12] - بن موسى كمال، مرجع سابق، صفحات تلفة.

[13] - كاظم حبيب،" الاقتصاد العر بـ التعثر والوحدة"، وث اقتصادية عربية، العدد الأول، خريف 1992، ص32.

[14] - رمزي زكي، أزمة الديون ا ارجية، رؤية من العا الثالث، ا يئة ا صرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص81-82

[15] - زعباط عبد ا ميد، الأسعار الدولية للمواد الأولية، وأثرها على تنمية الدول ا صدرة، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر،1996/1995، ص ص217-218.

[16] - جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، تر ة طه عبد ا منصور و مد عبد الصبور مد علي، دار ا ريخ، الرياض، 1987، ص665.

[17] - زيد من التفاصيل أنظر أم ، الاقتصاد العر ا عاصر، تر ة إدريس غسان، دار ا قائق، 1984.

[18] - ا وزي يلة، ميزان مدفوعات الدول النامية ظل العو ة الاقتصادية، رسالة ماجست ، جامعة ا زائر، 2000، ص ص 89-90.

[19] - قدي عبد ا يد، الإصلاحات الاقتصادية ا زائر : اولة تقو ية، les cahiers de cread N° 61, 3° trimestre 2002, p15

Le Contrôle de gestion, en tant que mécanisme de gouvernance des entreprises, et la rentabilité : cas des sociétés marocaines

Azzouz Elhamma[*]
Professeur agrégé en économie & gestion, Maroc

Fatma Ben Slama[**]
Université de la Manouba, Tunisie

Résumé : La crise financière qui secoue le monde actuellement et les défaillances successives des entreprises conduisent à remettre en cause le rôle de l'audit externe dans la bonne gouvernance, et à présenter le contrôle interne, notamment le contrôle de gestion comme mécanisme alternatif pouvant résoudre les problèmes d'agence. L'article met en évidence, à partir d'une étude empirique réalisée auprès de 62 entreprises installées au Maroc, le rôle du contrôle de gestion dans la gouvernance des entreprises. Nos résultats montrent que les entreprises marocaines adoptent un suivi budgétaire qui peut être qualifié comme « développé », par contre la rémunération des dirigeants n'est pas totalement indexée à l'atteinte des objectifs budgétaires et ne peut donc pas être considérée comme un mécanisme de gouvernance qui joue pleinement son rôle. On a pu également montrer qu'un suivi des écarts budgétaires développé et détaillé et un système de rémunération basé sur l'atteinte des objectifs budgétaires sont susceptibles d'améliorer significativement la rentabilité des entreprises, le principal souci des actionnaires.

Mots clés : Gouvernance d'entreprise, Contrôle de gestion, Suivi budgétaire, Evaluation budgétaire des dirigeants, Rentabilité.

Introduction : La dernière décennie a été marquée par une série de désastres financiers qui ont débuté avec Enron en 2001 et la disparition du cabinet d'audit Arthur Andersen qui lui a été consécutive en 2002, et qui se sont poursuivis et accentués en 2008 avec la faillite de banques de renommée comme Lehman Brothers, l'affaire Madoff et l'affaire du courtier de la Société générale qui a occasionné une perte nette de 5 milliards d'euros à cette banque. Ce sont des exemples non exhaustifs qui ont témoigné de la possible non efficience des systèmes de gouvernance en place, premiers responsables du contrôle externe et interne de la gestion de l'entreprise. Depuis ces événements, plusieurs efforts ont été faits en la matière au sein des pays développés mais aussi de plusieurs pays en développement afin de mettre en place des systèmes de gouvernance adaptés aux besoins des environnements concurrentiels de ces pays. A titre d'exemple, au Maroc, il y a eu récemment la publication du Code Marocain de Bonnes Pratiques de Gouvernance d'Entreprise[1] aligné sur les benchmarks internationaux et largement inspiré des principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE. Les principales dispositions de ce code s'intéressent à la réglementation des relations entre les actionnaires et les dirigeants d'entreprises et tentent de promouvoir les pratiques de bonne gouvernance au sein des entreprises des secteurs public et privé notamment en ce qui concerne les missions d'audit. Toutefois, le contrôle interne dans les entreprises marocaines, plus spécifiquement le contrôle de gestion, n'a pas fait l'objet d'un intérêt particulier malgré son importance.

Pigé (2009)[2] considère l'audit et le contrôle interne comme les piliers qui soutiennent la crédibilité de l'information comptable et financière ; l'audit parce qu'il constitue un regard externe et le

[*] elhamma_azzouz@yahoo.fr
[**] benslama_fatma@yahoo.fr

contrôle interne car il regroupe l'ensemble des procédures et mécanismes employés pour s'assurer de la pertinence des processus de collecte, de traitement et de diffusion de l'information. Le contrôle externe, notamment par le biais de l'audit externe, a fait preuve d'inefficacité parce qu'il n'a pas pu protéger les intérêts des actionnaires des entreprises, ni les alerter, de la dégradation de la situation de leurs firmes. Il n'a donc pas pu résoudre les conflits d'agence. Ceci pourrait être expliqué par les difficultés rencontrées par l'auditeur légal dans l'exercice de sa mission de contrôle, et notamment de sa mission la plus connue et qui porte directement sur l'information financière à savoir l'audit financier (Bertin et al. 2002)[3]. On distingue, dans le cadre de l'audit financier, entre l'audit légal et l'audit contractuel. C'est le commissaire aux comptes qui réalise le premier dans le cadre de sa mission telle qu'elle est définie par la loi[4], il a pour principale fonction de certifier que les comptes annuels sont réguliers et sincères et qu'ils donnent une image fidèle du résultat de l'exercice, du patrimoine et de la situation financière de l'entreprise à la clôture de l'exercice.

L'aspect du contrôle le plus étudié dans les recherches portant sur la gouvernance de l'entreprise est l'audit légal qui a fait preuves de deux principales limites. La première concerne la vision restrictive de la gouvernance axée sur la rentabilité et la résolution des conflits entre dirigeants et actionnaires (Watts et Zimmermann, 1983)[5] alors que d'autres parties prenantes au sein de l'organisation (salariés) ou externes (clients, créanciers) doivent être également satisfaites (Cornell et Shapiro, 1987)[6]. La seconde critique à l'encontre de l'audit légal est relative à la défaillance de la mission même d'un auditeur légal qui peut faire preuve d'opportunisme en choisissant de ne pas engager toutes les ressources et les efforts nécessaires à un audit efficace puisque le client n'est pas en mesure d'observer l'effort de l'audit engagé (Bertin et al. 2002)[7]. Ajoutée à cela une difficulté de mesurer la qualité d'audit liée à la compétence et à l'indépendance de l'auditeur. Si l'audit externe a fait preuve d'inefficacité, il nous semble pertinent de nous intéresser au contrôle interne en tant que deuxième pilier de la gouvernance d'entreprise sans lequel cette dernière risque de s'effondrer.

L'audit légal s'inscrit dans une approche restrictive de la gouvernance de l'entreprise. En adoptant une vision multicritère et multidimensionnelle de la gouvernance, qui émane de la philosophie européenne et qui rompt avec la vision financière réductionniste de la gouvernance, nous intéressons au rôle du contrôle interne, spécifiquement du contrôle de gestion. Bouquin (2005)[8] considère le contrôle de gestion à la fois comme un dispositif de gouvernement d'entreprise, une représentation des missions des managers ainsi qu'une grille d'analyse des processus organisationnels. Le contrôle de gestion intervient dans trois phases (Bouquin, 1994)[9]. La première a lieu avant l'action. Elle consiste à définir les finalités et à les traduire en objectifs quantifiés sur un horizon déterminé (le plus souvent l'année), c'est la phase de la « finalisation ». La seconde phase est celle qui concerne le déroulement de l'action. Il s'agit d'assurer le suivi du déroulement et de proposer les actions correctives des déviations éventuelles, c'est la phase de « pilotage ». La troisième phase intervient une fois l'action prévue terminée. Il s'agit de mesurer les résultats afin de sanctionner positivement ou négativement les responsables, cette phase est souvent appelée « post-évaluation ». Dans cette recherche, notre attention sera focalisée sur la seconde (suivi des écarts budgétaires) et la troisième phase (rémunération des dirigeants en fonction de l'atteinte des objectifs budgétaires).

Pigé et Lardy (2003)[10], dans cette perspective de gouvernance d'entreprise, considèrent que le système de contrôle budgétaire permet d'alimenter les membres du conseil d'administration, pour lesquels les actionnaires ont transféré le pouvoir de contrôle et de fixation des orientations stratégiques de la firme, en informations leur permettant de mieux évaluer le respect des intérêts des actionnaires, ainsi que le maintien et le développement de la performance de la firme. Ces

auteurs évoquent le fait que cette dimension et son importance soit souvent sous-évaluée dans l'étude de la gouvernance d'entreprise et de la relation d'agence. Ce qui nous encourage à aborder la problématique de la gouvernance d'entreprise dans cette dimension de contrôle budgétaire et de son rôle en tant que mécanisme de contrôle et d'incitation des dirigeants dans l'amélioration de la performance des entreprises. Dans cet article, nous tentons de répondre à la question suivante : dans quelle mesure le contrôle de gestion, en tant que dimension de la gouvernance d'entreprise, contribue-t-il à l'amélioration de la rentabilité des entreprises marocaines? Autrement dit, ce contrôle de gestion, appréhendé à travers la qualité du contrôle budgétaire a-t-il un impact significatif sur la rentabilité des entreprises marocaines? Et dans quelles mesures l'utilisation des données budgétaires dans l'évaluation des performances des managers permet-elle de favoriser ladite rentabilité ?

Cet article est structuré ainsi : tout d'abord, nous présentons notre développement des hypothèses de l'étude. Par la suite, nous mettons en exergue les outils méthodologiques mis en œuvre pour tester les hypothèses. Enfin, nous présentons les principaux résultats, interprétations et conclusions.

1. Développement des hypothèses

Dans le cadre de cette étude, nous nous intéressons au rôle du contrôle de gestion dans l'amélioration des la rentabilité des entreprises. Nous présentons tout d'abord, le lien entre contrôle de gestion et gouvernance d'entreprise. Par la suite nous essayons de développer l'hypothèse relative au lien entre contrôle budgétaire et rentabilité de l'entreprise. Enfin, nous mettons en relief le lien théorique qui pourrait exister entre rémunération des dirigeants en fonction de l'atteinte des objectifs budgétaires et la rentabilité de l'entreprise.

1. 1. Le contrôle de gestion et la gouvernance des entreprises : Pigé (2009)[11] considère que derrière l'audit et le contrôle interne, c'est la gouvernance des entreprises qui figure en toile de fond. Comme nous nous intéressons au contrôle de gestion, nous tentons tout d'abord de définir le contrôle de gestion et ensuite, d'étudier les rôles qu'il peut jouer dans la gouvernance des entreprises.

1.1.1. Qu'est ce qu'on entend par contrôle de gestion ? Depuis son essor et son développement durant les années 1920 chez General Motors, le contrôle de gestion s'est toujours avéré délicat à définir (Bouquin, 1996)[12]. Il est surprenant de remarquer qu'il n'existe toujours pas de définition consensuelle. La définition formelle la plus répandue reste toujours celle donnée par Robert Anthony au début des années 1960[13] selon laquelle, « le contrôle de gestion est le processus par lequel les dirigeants s'assurent que les ressources sont obtenues et utilisées avec efficacité (par rapport aux objectifs) et efficience (par rapport aux moyens employés) pour réaliser les objectifs de l'organisation». Les deux aspects du contrôle budgétaire qui nous intéressent dans le cadre de cette étude sont la phase de pilotage à travers le suivi des écarts budgétaires et la phase de post-évaluation qui consiste à récompenser ou à sanctionner les responsables en fonction de la réalisation des objectifs pré-fixés, il s'agit précisément de la rémunération des dirigeants en fonction de l'atteinte des objectifs budgétaires.

1.1.2. Importance du contrôle de gestion dans la gouvernance des entreprises : Le contrôle de gestion prend toute son importance en tant qu'outil de la bonne gouvernance, car il constitue une pièce centrale du contrôle interne. Le contrôle interne pourrait être défini comme « l'ensemble des systèmes de contrôle, établis par les dirigeants pour conduire l'activité de l'entreprise d'une manière ordonnée, pour assurer le maintien et l'intégrité des actifs et fiabiliser autant que possible les flux d'information. Le concept de contrôle interne comprend les matières comptables et financières ainsi que la sauvegarde des actifs de l'entreprise, mais il inclut également les contrôles

destinés à améliorer l'efficience opérationnelle et à renforcer l'adhésion à la politique stratégique de l'entreprise » (Pigé 2009, p10)[14].

La dernière phrase de la définition nous renvoie au contrôle de gestion entant que contrôles qui améliorent l'efficience opérationnelle et qui renforcent l'adhésion à la politique stratégique de l'entreprise. Les fonctions de contrôleurs de gestion ou d'auditeurs sont apparues dans les grandes entreprises où il y a séparation entre actionnaires et dirigeants. Ces entreprises se caractérisent par une nette distinction entre les fonctions de direction et de contrôle (Fama et Jensen 1983)[15], ce qui entraine une relation d'agence. Généralement, cette relation se caractérise par deux problèmes : la divergence des intérêts du principal et de l'agent et l'asymétrie d'informations entre ces deux parties. Le principal est généralement moins informé que les agents. Pour faire face à cette situation, il tente de construire un système d'incitation et de surveillance qui empêche l'agent d'avoir un comportement susceptible de léser ses intérêts (Charreaux, 1999)[16]. Le contrôle de gestion intervient dans ce système aussi bien dans les mesures de contrôle (suivi des écarts budgétaires) que dans les mesures d'incitation (rémunération des dirigeants en fonction de leurs résultats) en s'inscrivant dans une logique de gouvernance d'entreprise. Nous commençons dans ce qui suit par présenter la première notion de gouvernance d'entreprise à laquelle nous nous intéressons dans le cadre de cette étude qui est la notion de contrôle budgétaire *;* par la suite, nous mettons en exergue, la notion de mesures incitatives qui permettent de contrôler les comportements des dirigeants à travers leur rémunération.

1.2. Le contrôle budgétaire en tant que mesure du contrôle de gestion : Selon Pigé et Lardy (2003, p19)[17], « le contrôle budgétaire recouvre l'ensemble des systèmes et procédures qui vont de l'établissement des budgets à la collecte et au contrôle des réalisations par confrontation avec les prévisions. Le contrôle budgétaire constitue un instrument essentiel du contrôle de gestion, tant par son aptitude à fournir des informations clés pour l'application et le suivi de la stratégie, que par sa capacité à intégrer les problèmes de délégation de responsabilité, de contrôle et d'incitation des individus ». Cette définition tire son importance à notre avis du fait qu'elle évoque l'importance du contrôle budgétaire en tant que composant du contrôle de gestion et en tant que mesure d'incitation pour les dirigeants. Berland (2001)[18] estime que « le contrôle budgétaire compare l'état réel du système à son état prévu ».

Dans ce sens, nous nous référons aux développements de Bouquin (2001)[19] qui distingue entre trois niveaux de contrôle interne. Un premier niveau stratégique et d'ailleurs, nous estimons que la formulation de la stratégie est l'affaire des dirigeants qui une fois approuvée par l'actionnaire, elle doit être mise en œuvre et déployée le plus efficacement et le plus rapidement possible. Un deuxième niveau, qui concerne le contrôle de moyen terme qui s'appuie principalement sur les budgets et les tableaux de bords (Pigé, 2001)[20]. Pour ce faire, les dirigeants disposent des outils permettant la mise en œuvre des actions d'amélioration des performances. Parmi ces outils, on trouve le suivi budgétaire qui identifie les écarts pouvant exister par rapport aux objectifs initiaux fixés par les actionnaires. Un troisième niveau de contrôle interne qui concerne le contrôle opérationnel ou contrôle des procédures internes.

Le contrôle budgétaire apparaît donc comme un moyen dont disposent les propriétaires pour s'assurer que leurs intérêts sont servis par les actions des membres de l'organisation. Il leur permet de suivre et d'orienter les actions des dirigeants et d'améliorer donc la performance ou la rentabilité de l'entreprise. Ce procédé de contrôle est considéré donc comme un moyen pour réduire la latitude discrétionnaire des dirigeants (Charreaux, 2000)[21]. Il s'appuie sur des comparaisons assez permanentes entre les réalisations et les prévisions chiffrées contenues dans les budgets dans un objectif de dégager les origines des écarts, d'en informer les différents niveaux hiérarchiques et

comme finalité de procéder à des mesures correctives si possible afin d'améliorer la performance de l'entité en permettant d'apprécier en même temps la performance des responsables budgétaires Gervais (1990)[22]. En suivant ce raisonnement, plus le suivi des écarts budgétaires est efficace, plus la performance de la firme augmente. Ce qui nous amène à formuler la première hypothèse de l'étude qui est :

Hypothèse H1: la rentabilité des entreprises est d'autant plus élevée que le suivi des écarts budgétaires est détaillé et développé.

1.3. Le contrôle budgétaire en tant que mécanisme d'incitation des dirigeants : Nous nous intéressons dans le cadre de cette partie au contrôle budgétaire dans une perspective d'évaluation des performances des dirigeants et comme mécanisme d'incitation ou de sanction de ces derniers. Parmi les mesures incitatives des dirigeants, Holmström (1979)[23] suggère d'utiliser une ou plusieurs mesures de la performance organisationnelle et d'associer une partie de leur rémunération à cette performance. En se référant à Smith et Watts (1983)[24] nous identifions trois catégories de systèmes de rémunération des dirigeants :

- les rémunérations fixes qui sont indépendantes de la performance de la firme ou du dirigeant.
- les rémunérations liées à la performance comptable de la firme. Ce type de rémunérations permet théoriquement de résoudre les conflits entre les parties prenantes. Toutefois, il présente le problème de la manipulation de l'information comptable par les dirigeants.
- les rémunérations liées à la valeur de marché des titres : ce type de rémunérations est basé sur la performance boursière des sociétés.

Dans cette recherche, notre attention sera focalisée sur le second type de rémunérations à savoir les rémunérations liées à la performance comptable de la firme. En contrôle de gestion, plusieurs travaux de recherche se sont intéressés à l'utilisation des données comptables et budgétaires dans la mesure de la performance individuelle des managers (RAPM : *Reliance on Accounting Performance Measures*). Harisson (1993)[25] définit la RAPM comme « … l'intérêt et l'importance accordés par le manager à l'utilisation des données budgétaires pour l'évaluation de la performance». Selon Hopwood (1972)[26], les données budgétaires peuvent être utilisées selon trois formes dans l'évaluation des performances des managers. Premièrement, le « management sous contrainte du budget » («*budget constrained* »), les données budgétaires constituent le seul critère utilisé dans l'évaluation du manager. Deuxièmement, le « management à long terme du profit » (« *profit conscious* ») et dans ce cas les données budgétaires sont utilisées dans l'évaluation de la performance du manager responsable d'une manière flexible et avec prudence et troisièmement, le « management sans la comptabilité («*non-accounting*»), les données budgétaires n'ont aucun rôle dans l'évaluation du manager. Cette dernière est totalement subjective. Nous pouvons formuler l'hypothèse suivante :

Hypothèse H2: la rentabilité des entreprises est d'autant plus élevée que l'évaluation budgétaire du manager est stricte.

2. Méthodologie de l'étude empirique

Notre étude de la relation entre contrôle de gestion en tant que mécanisme de gouvernance et rentabilité des entreprises met en relation trois concepts fondamentaux qui sont les deux mesures

du contrôle de gestion : contrôle budgétaire et évaluation budgétaire du manager et de l'autre côté la rentabilité.

Nous avons choisi de mesurer ces concepts en se basant sur leur perception par les responsables dans l'entreprise. Pour chacun des concepts, nous avons tenu compte d'un ensemble d'aspects sur lesquels le responsable émet son avis sur une échelle allant de « 1= importance très faible » à « 5= importance très forte ». En fonction des réponses au questionnaire nous constituons notre mesure de chacun des concepts.

2.1. Echantillon et procédure d'administration du questionnaire : Afin de mener notre étude, un questionnaire a été construit et adressé à 422 entreprises installées au Maroc. Après une relance téléphonique et contacts physiques, soixante-seize (76) questionnaires ont été reçus, donc un taux de réponse brut de 18%. De ce nombre, 14 questionnaires ont été éliminés pour diverses raisons, notamment les questionnaires incomplets, illisibles, ou des entreprises n'adoptant pas un contrôle de gestion, etc. Le taux de réponse final a été de 15%. Les questionnaires ont été remplis par 18 directeurs financiers (29%), 23 contrôleurs de gestion (37%), 17 comptables (27%) et 4 autres types de responsables (6%).

Le tableau 1 présente la répartition sectorielle des sociétés de l'échantillon. Notre échantillon se compose de 48 entreprises industrielles (77%), 6 entreprises du BTP (10%), 6 entreprises des services (10%) et 2 entreprises commerciales (3%). Concernant la taille, 48% de cet échantillon est constitué des PME et 52% des entreprises de grande taille.

2.2. Perception du degré de développement du suivi des écarts budgétaires : Pour étudier le suivi budgétaire et son développement, nous avons choisi d'adopter le cadre méthodologique figurant dans l'encadré 1.

Pour mettre en évidence la diversité des pratiques relatives au suivi budgétaire, nous avons utilisé l'analyse classificatoire. Elle permet de regrouper les pratiques similaires. Elle nécessite de choisir un algorithme de classification, c'est-à-dire de savoir la procédure adéquate pour regrouper convenablement des objets distincts dans des classes. Dans cette recherche, notre partition a été réalisée par la classification hiérarchique. Nous avons choisi l'algorithme de Ward comme un critère d'agrégation qui a pour but est de minimiser la variance interne de chaque classe et maximiser la variance entre classes. Cette technique a été adoptée récemment par plusieurs auteurs, notamment Sponem et Lambert (2010[27], 2008[28]).

2.3. Perception de l'évaluation budgétaire des dirigeants en fonction de l'atteinte des objectifs budgétaires : Pour opérationnaliser la variable relative à la rémunération des managers en fonction de l'atteinte des objectifs budgétaires, nous avons aussi opté pour l'analyse classificatoire en se basant sur les questions présentées dans l'encadré 3.

2.4. Perception de la contribution du suivi des écarts budgétaires sur la rentabilité de l'entreprise : Afin de tester l'hypothèse H 1 selon laquelle, la rentabilité des entreprises est d'autant plus élevée que le suivi des écarts budgétaires est détaillé et développé. Nous avons utilisé une approche perceptuelle à travers un nombre de questions posé aux mêmes responsables dans l'entreprise. Le détail de ces questions est fourni dans l'encadré 3.

Pour confirmer ou infirmer l'hypothèse H1, nous avons choisi d'utiliser la régression linéaire simple de la rentabilité en fonction du suivi budgétaire.

2.5. Perception de la contribution de l'évaluation budgétaire des dirigeants sur la rentabilité de l'entreprise : Afin de tester l'hypothèse 2 selon laquelle la rentabilité des entreprises est d'autant plus élevée que l'évaluation budgétaire du manager est stricte, nous avons recours à une régression simple qui met en relation le niveau de développement de l'évaluation budgétaire des dirigeants avec la rentabilité de l'entreprise.

3. Résultats et interprétations

3.1. Résultats de l'analyse classificatoire : degré de développement du suivi budgétaire : Les résultats de nos analyses classificatoires se présentent dans le cadre du tableau 2.

A la lumière des résultats dégagés, nous avons identifié quatre principaux groupes de suivi budgétaire : le premier groupe se caractérise par un suivi budgétaire très fortement développé. Il est adopté par 3,2% de l'échantillon. Le deuxième groupe contient 45,2% des entreprises enquêtées. Elles adoptent un suivi budgétaire fortement développé. Le troisième groupe se compose des entreprises adoptant un suivi budgétaire moyennement développé. Il contient 19,4% de l'échantillon et le quatrième groupe se caractérise par l'utilisation d'un suivi budgétaire faiblement développé. Ce style est adopté par plus de 32% des entreprises enquêtées.

3.2. Analyse univariée de l'impact du suivi budgétaire sur la rentabilité de l'entreprise : Les résultats relatifs au test de la régression qui met en relation la rentabilité de l'entreprise en fonction de l'importance du suivi budgétaire sont présentés dans le cadre du tableau 3.

Le développement du suivi budgétaire a un impact positif et significatif sur l'amélioration de la rentabilité des entreprises ($\beta=0,393$; $p<1\%$). Le suivi budgétaire explique plus de 15% (R2) de la variation connue par la rentabilité. Le modèle identifié est significatif au seuil de 1% ($F=10,989$). Ces résultats nous permettent de valider l'hypothèse H1.

3.3. Résultats de l'analyse classificatoire de la rémunération des dirigeants en tant que mesure incitative de la gouvernance des entreprises : Les résultats de l'analyse classificatoires nous permettent d'identifier quatre groupes qui sont présentés dans le tableau 4.

Nous avons pu identifier quatre styles d'évaluation budgétaire. 21% des entreprises enquêtées utilisent une évaluation des performances individuelles basée très fortement sur l'atteinte des objectifs budgétaires. Une évaluation budgétaire forte est adoptée par 29% de l'échantillon. L'utilisation des résultats budgétaires dans l'évaluation individuelle est quasi-absente dans plus de 32% de l'échantillon et elle est jugée comme faible dans 17,7% des entreprises étudiées.

3.4. Impact de l'évaluation budgétaire des dirigeants sur la rentabilité de l'entreprise : Les résultats de la régression linéaire simple de la rentabilité en fonction de l'évaluation budgétaire des dirigeants sont résumés dans le tableau 5.

Un système de rémunérations basé sur l'atteinte des objectifs budgétaire a un impact positif et significatif au seuil de 5% sur l'amélioration de la rentabilité des entreprises ($\beta=0,318$; $p<5\%$). Le modèle identifié est significatif ($F=6,727$; $p<5\%$). L'hypothèse H2 est donc validée par les résultats de nos analyses. Pour améliorer la rentabilité, les actionnaires ont intérêt à mettre en place une rémunération indexée sur leur richesse. Cette indexation prend la forme d'un bonus qui varie en fonction de l'atteinte des objectifs budgétaires préalablement fixés. Cependant, les résultats obtenus devraient être utilisés avec précaution puisque, selon Charreaux (2000), « le dirigeant a intérêt à manipuler l'information comptable de façon à présenter la séquence de résultats qui lui permet de maximiser ses revenus ».

Conclusions : Cette recherche, réalisée auprès d'un échantillon de 62 entreprises installées au Maroc, montre que :

- Les entreprises étudiées adoptent un suivi budgétaire assez développé et détaillé. 32% seulement de l'échantillon dispose d'un système de suivi faiblement développé. Un système développé et détaillé de suivi des écarts budgétaires améliore significativement la rentabilité des entreprises et s'inscrit dans la bonne gouvernance des entreprises.

- 50% des entreprises enquêtées ont un système de rémunérations axé sur l'atteinte des objectifs budgétaires. Ce système contribue significativement dans l'amélioration de la rentabilité et donc il répond aux soucis de la bonne gouvernance des entreprises.

Les résultats obtenus doivent être interprétés avec prudence au vu des limites de notre recherche. Deux grandes limites d'ordre méthodologiques doivent être soulignées : la taille modeste de l'échantillon et le recours à une approche perceptuelle pour collecter les données. Il peut exister un décalage important entre les discours et les pratiques effectives.

Annexes :

Tableau 1. Répartition sectorielle des sociétés de l'échantillon

Nombre de sociétés	Pourcentage de l'échantillon	Secteur d'activité
48	77%	Industriel
6	10%	BTP
6	10%	Services
2	3%	Commercial
Total : 62	100%	

Encadré 1 : Cadre méthodologique relatif au suivi des écarts budgétaires

Pour étudier le degré de développement du suivi budgétaire, nous avons posé la question suivante : quelle importance accordez-vous aux opérations suivantes concernant le suivi budgétaire? Cinq items ont été choisis et qui sont : « calcul d'écarts entre réalisations et prévisions » ; « recherche des causes des écarts au travers de calculs de « sous-écarts » » ; « compréhension et explication des écarts » ; « détection de problèmes de coordination entre centres de responsabilités » ; « propositions d'actions correctives aux écarts ». Le répondant avait le choix, pour chaque item, entre cinq réponses (allant de « 1= importance très faible » à « 5= importance très forte »). Toute entreprise ayant un score global élevé, sera considérée comme une entreprise disposant un système de suivi budgétaire développé et détaillé et vice versa.

Encadré 2 : Cadre méthodologique relatif à la rémunération des dirigeants en fonction de l'atteinte des objectifs budgétaires

Pour opérationnaliser la variable « évaluation budgétaire », nous avons choisi quatre items. Une échelle de Likert à cinq points29permet aux répondants d'indiquer dans quelle mesure ils sont d'accord avec chacune des affirmations suivantes : « l'évaluation du manager est basée sur sa capacité à atteindre les objectifs budgétaires » ; « vous accordez des primes pour les responsables arrivant à réaliser les budgets » ; « vous faites des promotions pour les responsables arrivant à concrétiser les budgets » et « vous sanctionnez les responsables non arrivant à concrétiser les budgets ». Plus le score est élevé, plus l'entreprise est considérée comme disposant d'un système d'évaluation basé principalement sur l'atteinte des objectifs budgétaires et vice versa.

Encadré 3 : Cadre méthodologique relatif à la rentabilité générée par le suivi des écarts budgétaires

Pour collecter les données sur l'impact du suivi des écarts budgétaires sur la rentabilité des entreprises, nous avons posé la question suivante: comment trouvez-vous la contribution de votre système de suivi budgétaire dans l'amélioration de la rentabilité ? Le répondant avait le choix entre 5 réponses : de « 1 : contribution très faible » à « 5 : contribution très forte ».

Tableau 2 : Les principaux styles de suivi budgétaire des entreprises étudiées

Groupe	Caractéristiques	% d'entreprises
GROUPE 1	Suivi budgétaire très fortement développé	3,2%
GROUPE 2	Suivi budgétaire fortement développé	45,2%
GROUPE 3	Suivi budgétaire moyennement développé	19,4%
GROUPE 4	Suivi budgétaire faiblement développé	32,3%
Totale		100%

Tableau 3 : Les principaux résultats de la régression linéaire de la rentabilité en fonction du suivi budgétaire

Variable dépendante (Rentabilité)	Variable indépendante (suivi budgétaire)
β t (de Student)	0,393 3,315*
R^2	0,155
F	10,989*

(*) *Significatif au seuil de 1%*

Tableau 4 : Les principaux styles de l'évaluation budgétaire des entreprises étudiées

Groupe	Caractéristiques	% d'entreprises
GROUPE 1	Rémunération des dirigeants dépend très fortement de l'atteinte des objectifs budgétaires	21%
GROUPE 2	Rémunération des dirigeants dépend fortement de l'atteinte des objectifs budgétaires	29%
GROUPE 3	Rémunération des dirigeants dépend faiblement de l'atteinte des objectifs budgétaires	17,7%
GROUPE 4	Rémunération des dirigeants dépend très faiblement de l'atteinte des objectifs budgétaires	32,3%
Total		100%

Tableau 5 : Les principaux résultats de la régression linéaire de la rentabilité en fonction de l'évaluation budgétaire des dirigeants

Variable dépendante (Rentabilité)	Variable indépendante (évaluation budgétaire)
β t (de student)	0,318 2,594**
R2	0,101
F	6,727**

**Significatif au seuil de 5%*

Références :

[1] Avant la publication de ce code, un état des lieux a été élaboré à travers l'étude ROSC (ou RRNC) de la Banque Mondiale (2001- Mise à jour en 2003) et l'enquête menée par la CGEM sur la gouvernance d'entreprise au Maroc (2005).

[2] Pigé, B. (2009), Audit et contrôle interne, 3ème édition, éditions ems, management et société.

[3] Bertin, E., Jaussaud, J. et Kanie, A. (2002), Audit légal et gouvernance de l'entreprise, une comparaison France/Japon, Comptabilité Contrôle Audit/Numéro spécial-Mai, 117-138.

[4] La pratique de l'audit légal au Maroc est encadrée par des textes légaux et réglementaires, voir essentiellement : la loi 15-89 qui réglemente la profession d'expert comptable et crée l'Ordre des Experts Comptables ; la loi du 17 octobre 1996 sur les sociétés anonymes et la loi formant code de commerce du 1996 qui abroge le dahir de 1913.

[5] Watts, R. L. et Zimmerman, J. L. (1983), Agency problems, auditing, and the theory of the firm: some evidence, Journal of Law & Economics 26, October; 613-633.

[6] Cornell, B. et Shapiro, A.C. (1987), Corporate stakeholders and corporate finance, Financial Management.

[7] Bertin, E. et al. (2002), op. cit.

[8] Bouquin, H. (2005), Les grands auteurs en contrôle de gestion, éditions ems.

[9] Bouquin, H. (1994), Les Fondements du Contrôle de Gestion, Que sais-je?, PUF.

[10] Pigé, B. et Lardy, P. (2003), Reporting et contrôle budgétaire, éditions ems, management et société.

[11] Pigé, B. (2009), op. cit.

[12] Bouquin, H. (1996), Pourquoi le contrôle de gestion existe-t-il encore ?, Gestion, Vol.21, n°3, septembre.

[13] Anthony, R.N. (1965), Planning and control systems: a Framework for analysis, Harvard University.

[14] Pigé, B. (2009), op. cit.

[15] Fama, E.F. et Jensen, M.C. (1983), Separation of ownership and control, Journal of Law and Economics, Vol.26, 301-325.

[16] Charreaux, G. (1999), La théorie positive de l'agence : lecture et relecture, in G. Koenig (éd), De nouvelles théories pour gérer l'entreprise du XXIè siècle, Economica, 61- 141.

[17] Pigé, B. et Lardy, P. (2003), op. Cit.

[18] Berland, N. (2001), Les rôles du contrôle budgétaire: un modèle d'interprétation, Revue Française de Gestion, Septembre- Octobre.

[19] Bouquin, H. (2001), Le contrôle de gestion, 5ème édition mise à jour, PUF, collection Gestion.

[20] Pigé, B. (2001), Audit et contrôle interne, 2ème édition, éditions ems, management et société.

[21] Charreaux, G. (2000), Gouvernement d'entreprise et comptabilité, in Encyclopédie de Comptabilité Contrôle de Gestion et Audit, Economica.

[22] Gervais, M. (1990), Contrôle de gestion et planification de l'entreprise, Economica.

[23] Holmström, B. (1979), Moral Hazard and Observability", Bell Journal of Economics, Vol. 10, 74-91.

[24] Smith, C. et Watts R., (1983), The structure of executive compensation contracts and the control of management, Unpublished paper (University of Rochester, Rochester, NY).

[25] Harrison, G.L. (1993), Reliance on accounting performance measures in superior evaluation style – the influence of national culture and personality, Accounting, Organizations, and Society, 18, 319-339.

[26] Hopwood, A. (1972), An empirical study of the role of accounting data in performance evaluation, Journal of Accounting Research, Supplement, 156-182.

[27] Sponem S. et Lambert C. (2010), Pratiques budgétaires, rôles et critiques du budget Perception des DAF et des contrôleurs de gestion, Revue Comptabilité – Contrôle – Audit. Tome 16 - Volume 1- Avril 2010, p. 159-194.

[28] Sponem S. et Lambert C. (2008), Pratiques budgétaires : proposition d'une typologie, communication publiée dans "la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité, France (2008) (http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/52/59/87/PDF/p188.pdf).

[29] Pas du tout d'accord (chiffre 1), Plutôt pas d'accord (chiffre 2), Moyennement d'accord (chiffre3), Plutôt d'accord (chiffre 4), Totalement d'accord (chiffre 5).

Dix ans de recherche en Comptabilité, Contrôle et Audit au Maroc: une approche bibliographique.

Khalifa AHSINA *
Université Ibn Tofail
Faculté des sciences juridiques
Économiques et sociales Kenitra
Maroc.

Résumé : Les disciplines de La comptabilité, du contrôle et de l'Audit, forment un domaine de recherche assez récent bien que les origines des pratiques comptables remontent à des siècles, la recherche en gestion au Maroc quant à elle a débutée dans les années 90 du siècle dernier.

Toutefois le bilan de l'activité de recherche dans le domaine de gestion et plus spécialement de la comptabilité, le contrôle de gestion et l'Audit n'a jamais été réalisé d'où l'utilité de ce travail.

Ce travail est fondé sur le recensement exhaustif des thèses de troisième cycle (Diplôme des Etudes Supérieur, Doctorat National et Doctorat d'Etat) soutenues dans le domaine de la CCA dans les universités les plus productives au Maroc, au cours de la décade écoulée.
Ce travail s'articule autour de quatre principaux axes. En premier lieu, nous proposons dans un premier temps une revue succincte de la littérature puis la méthodologie sera présentée, dans un troisième point sera présentées les résultats et en dernier lieu nous conclurons sur les avenues de la recherche.

Mots clés : Comptabilité, Contrôle de gestion, Audit, Recherche bibliographique, facteur h.

Introduction

Les disciplines de La comptabilité, du contrôle et de l'Audit, forment un domaine de recherche assez récent bien que les origines des pratiques remontent à des siècles.

La recherche en gestion au Maroc quant à elle a débutée dans les années 90 la fin du siècle dernier.

Toutefois le bilan de l'activité de recherche dans le domaine de gestion et plus spécialement de la comptabilité, le contrôle de gestion et l'Audit n'a jamais été réalisé d'où l'utilité de ce travail.

Ce travail est fondé sur le recensement exhaustif des thèses de troisième cycle (Diplôme des Etudes Supérieur, Doctorat National et Doctorat d'Etat) soutenues dans le domaine de la CCA dans les universités les plus productives au Maroc, au cours de la décade écoulée.

Il s'articule autour de quatre principaux axes. En premier lieu, nous proposons une revue succincte de la littérature puis la méthodologie sera présentée, dans un troisième point sera présentées les résultats des analyses statistiques et en dernier lieu nous conclurons sur les avenues de la recherche.

* Email: k_ahsina@yahoo.fr

1. Etat de la recherche au Maroc

Cet état de l'art est dans ce cas très important et ce pour deux raisons principales. Tout d'abord, parce qu'il est, à notre connaissance, le premier article qui présente des analyses descriptives sur ces travaux couvrant les institutions ayant intégré des études de troisième cycle en comptabilité contrôle audit dans le contexte marocain Ensuite, parce qu'il tend à réfléchir sur le sujet à travers une analyse qualitative portant sur les principaux axes de recherche, les méthodologies utilisées et les Directeurs de recherche les plus productifs.

Mais avant de présenter les résultats de ces analyses, il est intéressant de situer la place du Maroc au niveau de la recherche scientifique en général, de délimiter le sujet de la recherche dans le domaine comptable et enfin de se poser la question sur l'existence d'une communauté de recherche dans ce domaine au Maroc.

1-1 La situation de Maroc au niveau de la recherche scientifique :

Dans le monde académique, la recherche conduit à un processus de création de connaissances publiées dans des revues scientifiques (Gordon et al., 1991) ou des livres, ce qui assure un contrôle de la qualité par les pairs qui « certifient » la robustesse des démarches scientifiques et la qualité des résultats par un processus de relecture en aveugle des articles proposés.
Qu'en est-il du Maroc ? , dans sa thèse sur l'institutionnalisation de la recherche scientifique au Maghreb[1], Paule Laberge pouvait conclure qu'en 1980, ce que l'on nommait un chercheur, au Maroc, était très souvent un enseignant ou un fonctionnaire qui faisait peu ou pas de recherche.

De même, pour Abdelali KAAOUACHI2, Dans le classement de Shanghai et celui de THES (Times Higher Education's), aucune université marocaine n'est classée dans les tableaux statistiques de toutes les éditions passées, du fait que les critères adoptes ne sont pas remplis par les universités marocaines. De même le projet Webometrics, l'édition de Juin 2010 a donner des positions très médiocres de neuf établissements marocains qui figurent dans le Tableau 1.

Donc, selon ce classement le Maroc est mal parti au niveau de la recherche scientifique international, la première université Marocaine ; l'Université Cadi Ayyad de Marrakech est classé au rang 2365, et sur les huit universités classés parmi les 100 universités africaines, l'Ucam arrive en 24ème position.

Toutefois on observe que sur les huit universités, la ville de Rabat accapare 50% des institutions cités, en effet la capitale garde toujours le monopole de la recherche vu que la plupart des universités étaient à leur création des annexes de l'Université Mohammed V Rabat.

1.2 La genèse des sciences de gestion et délimitation du champ de la recherche. [3]

Pour DE FOURNAS[4] L'histoire des sciences de gestion est, au regard des sciences exactes millénaires, très récente, La gestion est une discipline très jeune, qui n'a fait l'objet en France d'un enseignement académique dispensé par des enseignants spécialisés et d'une recherche que vers la fin des années 60 et au Maroc au début des années 90 du siècle dernier.

En France, les sciences de gestion, avant leur développement et leur autonomie, étaient une spécialité de l'économie et du droit. Les professeurs de gestion étaient des agrégés d'économie option entreprise.

La première difficulté pour cette revue de la littérature en CCA, tient à la délimitation du champ : il est particulièrement délicat de définir ce qu'est une thèse en CCA, tant sont nombreuses les thèses se situant à l'articulation de plusieurs disciplines. Pour Robert Reix [5]il n'y a pas unité du champ disciplinaire : « En conséquence, le regroupement actuel des recherches dans un ensemble comptabilité-contrôle semble découler davantage des héritages de l'histoire que d'une unité ontologique véritable ».

1-3 La recherche en CCA au Maroc

Il faudrait aussi signaler qu'au Maroc, nous ne disposons d'aucune source d'informations donnant de façon fiable et exhaustive la liste des travaux de recherche soutenus dans les différentes institutions et universités.

Concernant les programmes de recherche dans les disciplines économiques, N.El Aoufi N[6], nous fait remarquer que, les travaux réalisés procèdent davantage de tâtonnements individuels que d'un processus d'élaboration collective intégrant à la fois les enjeux de la globalisation et les avancées de la discipline au niveau international.

De même, R. M'RABET[7] Directeur de l'Institut Supérieure de Commerce et de Gestion, la première grande école de management au Maroc : « sollicités par une demande en consultation souvent plus rémunératrice, les enseignants ne consacrent pas toujours un temps suffisant aux activités de recherche. Dés lors, les activités de recherche et de publication, grandes mangeuses de temps, peuvent se voir ou non préférer parfois une activité de conseil, plus souvent une participation accrue à des activités …de formation continue »

Or, pour J. Jallais la réputation d'un IAE,[8]d'une Ecole, d'une Faculté, se bâtit plus sur la qualité de la recherche qui y prévaut, que sur ses enseignements, même si ces derniers restent essentiels. Il faut pour effectuer une recherche dans de bonnes conditions, disposer de bases de données, aussi bien bibliographiques, que relatives aux caractéristiques des entreprises ou des marchés étudiés.

Dresser alors un état des lieux de la recherche en CCA au Maroc n'est pas chose aisée. Les obstacles sont nombreux et seraient même décourageant, le recensement des thèses ne sont pas toujours disponibles. Les congrès, colloques et séminaires se déroulent sans que les communications ne soient éditées. De même qu'il n'a pas de communauté de recherche dans les disciplines de gestion, et que les chercheurs publiant au niveau international et les revues nationales existantes sont plutôt des revues généralistes, et ceci est due à ce qu'il n'a pas d'obligation pour les enseignants de publier dans des revues classées.

1-4 Expérience de l'AFC Section-Maroc et expériences à en tirer pour une structuration plus solide de la recherche :

Dans une vision poppérienne de la dynamique scientifique (POPPER, 1959)[9], la communauté académique s'accorde sur un certain nombre d'hypothèses à explorer, de sujets « chauds » qu'il est important de comprendre. La définition des questions de recherche considérées à un moment donné comme importantes par la communauté académique se construit de manière informelle, dans les conférences, les revues.
Ainsi, l'influence des chercheurs dépend à la fois de leur participation aux travaux scientifiques internationaux et de leur visibilité dans la communauté scientifique.

Pour Marc NIKITIN, [10] il serait dangereux de relâcher cette vigilance, tant la tentation de subordonner les énoncés scientifiques à des intérêts particuliers peut être forte. Entre le praticien, le consultant et le chercheur, il pourrait y avoir, en matière de méthodes de gestion, les mêmes rapports qu'entre le client, le fournisseur et l'association de consommateurs. Les sciences de gestion auraient d'une part un projet : rendre compte de la façon dont les choses se sont passées, et d'autre part une fonction : permettre de juger du sérieux des énoncés produits par les vendeurs de méthodes de gestion.

Ainsi, Gosselin[11], dans son article sur 10 ans de publication dans la revue CCA, les auteurs qui publient dans cette revue, la grande majorité 96.4%, sont français (83.1%) ou québécois (13.3%), Les autres auteurs proviennent de Suisse, des Etats-Unis, d'Allemagne, de Belgique et d'Afrique soit 3,4%.

Si l'American Accounting Association (AAA) a été créée en 1916[12] (sous le nom d'Association of University Instructors in Accounting), la première association marocaine de recherche dédiés aux sciences comptables a été crée en 2004 (Association Francophone de Comptabilité-Section Maroc) c'est à dire 88 ans plus tard !

Toutefois, selon BESSIRE et alii [13] la recherche francophone bat de l'aille, après que la section marocaine de l'AFC a disparu avec son fondateur et la création d'une section en Tunisie s'éloigne. Les collègues canadiens, belges et Suisse, quant à eux, ne considèrent la publication en français que comme un second best, la communauté des chercheurs marocains en CCA qui était constituée par une trentaine de membres s'est dissoute après le départ à la retraite de ses principaux fondateurs.

Les chercheurs marocains en gestion qui travaillent sur les thématiques de la comptabilité, le contrôle de gestion et l'Audit sont encore souvent isolés, peu sont rattachés à des équipes spécialisées. Il paraît important dès lors de rassembler ces chercheurs pour favoriser les échanges, capitaliser les savoirs et faire émerger les spécificités de cette recherche au niveau du Maroc et la rattacher à ce que ce fait au niveau international.

Toutefois, on remarque aujourd'hui, des tentatives de structuration de la recherche en CCA au niveau africain tel que le premier congrès en 2012, du COMREFAS en cote d'Ivoire (Consortium pour le Management de la Recherche Fondamentale et Appliquée en Afrique au Sud du Sahara) et l'engagement de la communauté francophone par le biais de l'Association Francophone de Comptabilité pour la réussite de ces programmes de recherche.

2. Méthodologie de recherche mobilisée : Une recherche bibliographique

Au Maroc, on ne dispose guère, pour la discipline économique comme pour les autres disciplines scientifiques, d'indicateurs sur la qualité des publications en termes à la fois d'impact interne (sur les chercheurs) et externe (sur l'environnement économique) et de classement international[14]. Vu le manque de bases de données sur ce champ de recherche, on a opté pour une méthodologie qualitative.

Notre méthodologie se fonde sur une étude qualitative faite sur la base d'une recherche bibliographique des thèses soutenues et sur des entretiens avec des professeurs qui ont lancés les formations dans les disciplines de la Comptabilité, le Contrôle de gestion et l'Audit au Maroc.

La méthodologie retenue consiste à recenser les thèses comportant la thématique de comptabilité contrôle de gestion ou Audit.

Notre première source d'information était les bibliothèques universitaires notamment celles des institutions ayant un diplôme de 3ème cycle en gestion spécialité en Comptabilité, Contrôle de gestion ou Audit.
Mais nous avons constaté que ces bibliothèques ne disposent pas nécessairement d'une liste actualisée des thèses et des mémoires soutenus. Nous remercions alors vivement les professeurs et les chercheurs qui nous ont aidés à actualiser, à compléter et à fiabiliser notre base.
L'horizon retenu a été de dix ans, de 1999 à 2009 inclus, comment justifier cette période ?
Il faut mentionner qu'à cette époque plusieurs programmes en gestion ont été lancés avec le concours de la Fondation Nationale pour l'Enseignement de la Gestion des Entreprises (France).
Parmi ces programmes, figurent la formation des formateurs des écoles nationales de commerce et de gestion, les écoles doctorales de gestion, et enfin la section marocaine de l'association francophone de gestion sise à l'école doctorale de gestion de Rabat-Agdal, etc.

Donc, cette base élaborée concerne les recherches qui s'inscrivent dans le cadre des travaux de recherche universitaires préparés pour l'obtention des diplômes des études supérieures (DES) de doctorat ou de doctorat d'Etat dans les spécialités sus mentionnées.

On a malheureusement exclus des thèses de DESA (diplôme des études supérieures approfondies), de Master et DESS (diplôme des études supérieures spécialisé) soutenus durant la même époque dans les différentes universités ou grandes écoles de commerce publiques ou privés a causse de manques de base de données informatisés.

Nous avons alors recensé 2 thèses de DES (diplôme des études supérieures), 22 Thèses de doctorat national et 7 thèses de doctorat d'Etat soutenus sur une période de 11 ans, ces 31 thèses ne concernent que les thèses soutenues dans les disciplines de la comptabilité, le contrôle de gestion, l'audit.

On remarque du tableau 2, que les thèses de DES et de Doctorat d'Etat ne représentent que 6% et 23% du total des thèses soutenus et cela est principalement à la réforme de 1997 et que ces deux thèses ont été remplacées par le nouveau diplôme de doctorat national.
On remarque aussi que l'université Mohammed 5 de Rabat-Agdal se positionne en tête avec 18 thèses soit 58%, vient en 2ème position l'Université Cadi Ayyad de Marrakech avec 6 thèses, puis l'Université Hassan 2 de Casablanca avec 4 thèses et en dernière position l'Université Mohammed 1 d'Oujda avec 3thèses.

Après la description la méthodologie d'obtention des données, on passera dans le point suivant, à l'analyse descriptive des travaux de recherche.

3. Les résultats des analyses statistiques thèses de recherche

Cette recherche qualitative portera sur analyse statistique descriptive et uni-variée selon les axes suivants :

- Institutionnelle,
- Par acteur ;
- Et enfin par discipline.

3.1 Analyse institutionnelle.

L'analyse institutionnelle concernera quatre grandes universités marocaines, à savoir l'université Mohammed V Rabat-Agdal, l'université Cadi ayyad de marrakech, l'université Hassan 2 Casablanca et l'université Mohammed 1èr de Oujda.

3.1.1 L'Université Mohammed V Rabat-Agdal

Première université du Maroc moderne crée en 1957, l'Université Mohammed V a formé la grande majorité des hauts responsables de l'Etat marocain ainsi que plusieurs centaines d'enseignants chercheurs actuellement en poste dans différents établissements d'enseignement supérieur.

Pour ce qui est de la répartition par Université, on constate une domination persistante de l'Université Mohammed 5 Rabat-Agdal (58% des thèses soutenues de 1999 à 2009, plus que les trois universités réunies).

A- Analyse par acteur.

On remarque que le professeur MR Sbihi le fondateur de l'AFC section Maroc, accapare le plus de thèses encadrées avec 6 thèses, c'est-à-dire 33% du total des produites de 1999 à 2009, et fait plus que double du challenger le professeur L Oulhaj.

B- Analyse par discipline.

Du l'observation de la figue 1, les thèses en comptabilité sont les plus dominantes avec 12 thèses sur les 10 années, suivi du contrôle de gestion, l'audit est mal étudié cela s'observe aussi dans d'autres pays comme la France.

3.1.2 L'Université Cadi Ayyad Marrakech

Créée en 1978, l'Ucam détient le deuxième rang en ce qui concerne la production de thèses en CCA au niveau national avec 8 thèses.

A- Analyse par acteur.

Concernant les directeurs de recherche les plus influents, on remarque le professeur A Ibenrissoul qui fait 50% de thèses encadrées, suivi par les autres professeurs avec chacun une thèse par décade ce qui dénote de la faible productivité.

B- Analyse par discipline.

Du l'observation de la figure 2, 6 thèses ont été produites en 10 ans par l'Ucam, trois en comptabilité et trois autre an contrôle de gestion, par contre l'audit est mal étudié.

3.1.3 L'Université Hassan 2 Casablanca

Créée en 1974, l'université Hassan 2 de Casablanca, détient le troisième rang en ce qui concerne la production de thèses en CCA au niveau national avec 4 thèses.

A- Analyse par acteur.

L'UH-2 avec trois chercheurs les plus productifs en CCA fait 4 thèses, El Mouatassim Z fait plus que le double des professeurs Rahj M et Aboueljaouad M.

B- Analyse par discipline.

On constate que la production total des thèses ne dépasse pas les 4 thèses sur dix ans, une productivité de 0.4 , ainsi on remarque que la productivité par encadrant est très faible, mais toute fois il ne faut pas oublier qu'un encadrant encadre en économie et aussi en gestion.

Pour ce qui concerne la répartition par disciplines, on remarquera la prédominance du domaine du contrôle de gestion avec une part 50%, suivi de la comptabilité 25% et de l'audit 25%.

3.1.3 L'Université Mohammed 1èr Oujda

Créée en 1979, l'université Mohammed 1èr d'Oujda, détient le dernier rang en ce qui concerne la production de thèses en CCA au niveau national avec 3 thèses.

A- Analyse par acteur.

L'université Mohammed 1èr d'Oujda avec deux chercheurs les plus productifs en CCA fait 3 thèses, Benabid Mohamed et Amamou Belkassem.

B-Analyse par discipline.

Pour ce qui concerne la répartition par disciplines, on remarquera la prédominance du domaine de la comptabilité avec une part 67%, suivi de contrôle de gestion pour 33% , l'audit quant à lui n'est pas bien étudié.

4. Discussion des résultats et avenues de la recherche

On discutera dans ce qui suit de la production des thèses de troisième cycle soutenus sur les dix années de 1999 à 2009, et aussi des disciplines de comptabilité, du contrôle et de l'Audit, en essayant d'expliquer les évolutions sur cette période.

Pour ce qui concerne la répartition par discipline (Tableau 8 en annexes), on remarquera la prédominance du domaine de la comptabilité et du contrôle de gestion avec une part de 97%, l'Audit est quant à lui mal étudié avec 1 seule thèse sur 10 ans.

Le tableau 9 indique que le nombre annuel moyen de thèses en CCA soutenues est de 3.1. La moyenne annuelle sur la période 1999-2002 est de 1.67, alors qu'elle est de 7.33 pour la période 2003-2006, et de 2 sur la période 2004-2009.

La vitesse de croisière à été atteint sur la période 2003-2006 avec la production de 22 thèses (Tableau 8), puis il y'a eu une chute de la production sur la période 2007-2009 avec à peine 4 thèses et ceci à causse du Départ Volontaire à la Retraite des principaux directeurs de recherche.

Comment expliquer ce niveau record de la production des thèses sur la période 2003-2006 ?

Il est à noter que cela est dû à notre avis à plusieurs facteurs :

- Premièrement, la période 1999-2002 à connue la création des Diplômes de troisième cycles en gestion, Oujda, Marrakech et Rabat avec des diplômes consacrés à la finances-Comptabilité (EDG Rabat-Agdal), en Audit-Contrôle de gestion (Université M1 Oujda) ou en Stratégie (UCAM Marrakech), ainsi cette première phase a été avec la production moyenne de 1.67 par an une période d'apprentissage et de maitrise du domaine de la recherche en CCA .
- De même l'engagement de la Fondation nationale pour l'Enseignement de la Gestion des Entreprises (FNEGE) à coté des universités marocaines pour la mise en place des diplômes dédiés à la gestion, l'échange des enseignants et de étudiants, ainsi que l'élaboration des programmes ont permis aux enseignants marocains et aux doctorants de partir sur de bonnes bases, et a donné un grand élan à la production de thèses.
- l'AFC (Association Française de Comptabilité) a aussi encouragée les chercheurs marocains à créer la section locale de l'AFC, qui s'est transformée en Association Francophone, et la participation de l'AFC dans l'organisation et l'animation de plusieurs journées de recherche à l'université de Rabat-Agdal.

Ainsi, la recherche en CCA est influencé par :

- la création de cycles de formation à la recherche et d'équipes homogènes dans un domaine donné,
- la création de structures d'accompagnement de la recherche, telles que la fnege (Fondation Nationale pour l'Enseignement de la Gestion des Entreprises),
- l'existence de communauté scientifique de recherche dans le domaine, telles que l'association francophone de comptabilité ou l'association internationale de management stratégique, et aussi l'organisation de conférences périodiques par ces associations,
- l'existence de bases de données électronique de recherche et nationaux et internationaux,
- Existence d'incitations morales et financières pour les chercheurs,

Une question se pose alors, quelle direction doit emprunter l'enseignant chercheur marocain dans le domaine de la CCA?

Il faut dire qu'actuellement avec l'obligation pour les jeunes enseignants de publier pour obtenir l'habilitation, nombre de chercheurs en CCA cherchent à publier d'ici et la, sans considération de leur spécialisation d'origine.

Donc, il y'a un besoin de créer une structure fédérative des enseignants-chercheurs marocains pour relancer la section marocaine de l'AFC, et de chercher les facteurs de sa continuité et ainsi de pérenniser son travail.

Conclusion

Dans ce travail nous avons essayé de dresser un premier état de l'art des recherches en comptabilité, contrôle de gestion et audit.

On a dégagé les directeurs et les institutions les plus influents, par année et par discipline, et que les domaines de recherche principaux sont le contrôle de gestion et la comptabilité.
Les principales institutions sont l'université Mohammed 5 de Rabat, suivi de l'université caddy Ayad de Marrakech.

Les conclusions dégagés concernent aussi l'inexistence ou la non structuration des recherches en gestion dans le domaine de la CCA , l'expérience de l'AFC section Maroc a permis de lancer des chantiers inachevés, et le besoin de sa remise en action devient urgent.

D'autre part l'inexistence de base de données des travaux de recherche dans le domaine de la gestion complique la tache du chercheur et l'oblige à utiliser une méthodologie telle qu'utilisé dans ce travail.

Annexes :

Tableau 1 : Rangs des universités marocaines au niveau Africain et mondial

Université ou Etablissement	Ville	Rang au niveau National	Rang en Afrique	Rang mondial
Université Cadi Ayyad	Marrakech	1	24	2365
Université Al Akhawayn	Ifrane	2	35	3288
Université Mohammed V Agdal	Rabat	3	48	4142
École Mohammadia d'Ingénieurs	Rabat	4	52	4301
Faculté des Sciences Rabat	Rabat	5	53	4324
Université Abdelmalek Essaâdi	Tanger	6	65	5178
Université Mohamed Premier	Oujda	7	73	5590
Université Mohammed V Souissi	Rabat	8	91	7037

Source :Classement Webometrics 2010.

Tableau 2 : Répartition des thèses par universités et type de diplôme

Type de diplôme	Université M5 Rabat	Université CAM Marrakech	Université M1 Oujda	Université H2 Casablanca	Total	%
DES	2	0	0	0	2	6%
Doctorat National	16	3	3	0	22	71%
Doctorat d'Etat	0	3	0	4	7	23%
Total	18	6	3	4	31	100%
Pourcentage	58%	19%	10%	13%	100%	

Source : Réalisé par moi-même.

Tableau 3 : Répartition des thèses par universités

Université	Date de création	Nombre de Thèses	%
Mohhamed 5 Rabat	1957	18	58%
Cadi Ayyad Marrakech	1979	6	19%
Hassan 2 Casablanca	1974	4	13%
Mohammed 1 Oujda	1979	3	10%
Total		31	100%

Source : Réalisé par moi-même.

Tableau 4 : Répartition des thèses par Directeurs de recherche Université M-5

Directeurs de Recherche	Nombre Thèses	%
SBIHI Mohammed Rachid	6	33%
OULHAJ Lahcen	3	17%
ZEKRI Ahmed	3	17%
AMRANI Mohammed Raja	2	11%
BOUSSETTA Mohamed	2	11%
ELAOUFI Noureddine	1	6%
LAKHDAR Ghazal Farid	1	6%
TOTAL	**18**	100%

Source : Réalisé par moi-même.

Tableau 5 : Répartition des thèses par Directeurs de recherche à l'Université Cadi Ayyad

Directeurs de Recherche	Nombre Thèses	%
Ibenrissoul Abdelmajid	3	50%
Louitri Abdenbi	1	17%
Bensalah Zemrani Anas	1	17%
Marzak Mohamed	1	17%
Total	6	100%

Source : Réalisé par moi-même.

Tableau 6 : Répartition des thèses par Directeurs de recherche à l'Université Hassan 2

Directeurs de Recherche	Nombre Thèses	%
EL MOUATASSIM Zakia	2	50%
Rahj Mohamed	1	25%
ABOUELJAOUAD Mohammed	1	25%
TOTAL	4	100%

Source : Réalisé par moi-même.

Tableau 7 : Répartition des thèses par Directeurs de recherche à l'Université Mohammed 1

Directeurs de Recherche	Nombre Thèses	%
Benabid Mohamed	2	67%
Amamou Belkassem	1	33%
Total	3	100%

Source : Réalisé par moi-même.

Tableau 8 : Nombre de thèses produites par disciplines et par période

Disciplines	1999-2002	2003-2006	2007-2009	Total
CDG	3	11	2	16
Comptabilité	2	11	1	14
Audit	0	0	1	1
Total	5	22	4	31

Source : Réalisé par moi-même.

Tableau 9 : Nombre de thèses produites CCA par période

Période	Nombre de Thèses	Moyenne
[1999-2002]	5	1.67
[2003-2006]	22	7.33
[2007-2009]	4	2.00
Total	31	3.1

Source : Réalisé par moi-même.

Fig.1 : Les disciplines les plus étudiées à L'Université Rabat-Agdal

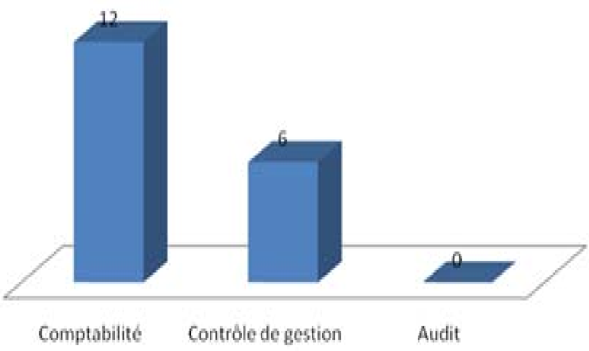

Fig.2 : Les disciplines les plus étudiées à L'Université Cadi Ayyad de Marrakech

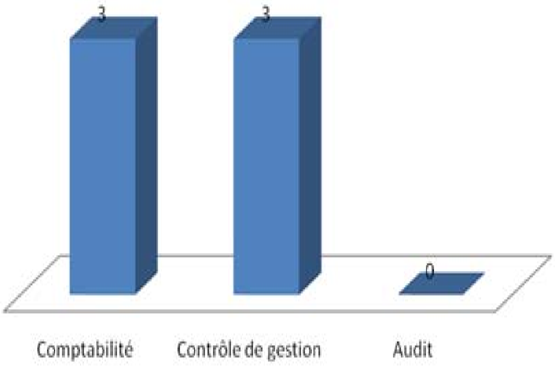

Fig.3 : Les disciplines les plus étudiées à L'Université Hassan II

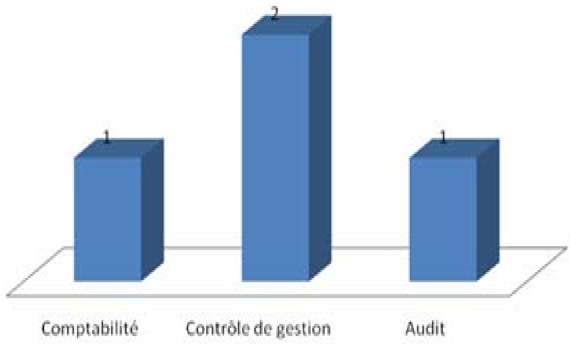

Fig.4 : Les disciplines les plus étudiées à L'Université Mohammed 1 Oujda

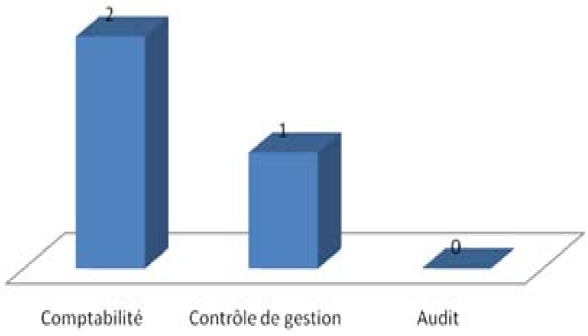

Références :

1- AYADI S D et KLIBI M F. (2006), « Etat de l'art des recherches en sciences comptables en Tunisie » 27ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité-Tunsie

2- BESSIRE D, LEVANT Y, NIKITIN M. (2009), « L'émergence et la structuration d'une communauté scientifique : le cas de l'AFC depuis 30 ans » Revue CCA

3- BESSIRE D. (2009), « Etat des thèses en comptabilité contrôle audit », 30ème Congrès annuel de l'Association Francophone de Comptabilité, Strasbourg, mai

4- BESSIRE D. (2004), « Etat des thèses récemment soutenues en comptabilité contrôle et audit », Anales des 17èmes journées des IAE, Lyon.

5- CHANTIRI-C R. et COLASSE B. (2003), Comptabilité générale, Economica.

6- COLASSE B (2010), « Cinq questions à propos de la recherche comptable francophone » Intervention aux États-généraux de la recherche comptable organisée par l'Autorité des Normes Comptables (ANC) à la Maison de l'Amérique Latine le 16 décembre 2010

7- COLASSE B. (1995), « A quoi sert la recherche comptable ? », Revue Française de Comptabilité, n° 264, février.

8- DE FOURNAS P.(2007) « Quelle identité pour les grandes écoles de commerce françaises? » 12 septembre 2007. 3 vol., 421 pages. Thèse de Doctorat en Economie et Sciences sociales, spécialité Gestion, Ecole Polytechnique.

9- DUPUY Y (1994), « Une lecture des recherches actuelles en comptabilité », Anales du management, 12èmes journées nationales des IAE, Montpellier 1994, p.38.

10- DUPUY Y., MALO J.L. et TELLER R. (2000), « Recherches et pratiques en comptabilité, contrôle et audit », in Recherches et pratiques en gestion, Instituts d'Administration des Entreprises, XVèmes Journées Nationales, Bayonne-Biarritz 2000, Dalloz – Réseau des IAE, pp. 29-41.

11- El AOUFI N (2009) « Economie: un état des recherches » Association Marocaine de Sciences Economiques WP N° 2009-04

12- GENSSE P. et DUPUY Y. (2002), « Présentation des thèses récentes en Comptabilité Contrôle Audit »,XVIèmes Journées Nationales des IAE, Paris, 2002.

13- GOSSELIN M. (2005) « Un bilan de dix ans de publication dans Comptabilité, contrôle et audit » Revue Comptabilité, Contrôle, Audit Paris

14- GORDON ME, PURVIS JE. (1991) "Journal Publication Records as a Measure of research Performance in Industrial Relations". Industrial and Labor Relation Review 45(1): 194-201

15- JALLAIS J. (2009), « Cinquante ans de recherche en gestion à l'IGR-IAE : d'une recherche utilitariste à l'impérieux besoin de la recherche fondamentale et libre » .Annuaire de la Recherche en Management 2007-2009.

16- KAAOUACHI A. (2008), « Les classements internationaux des universités : quels enjeux pour l'université marocaine? », Ecole Supérieure de Technologie Université Mohammed Premier, Oujda Prospectives Universitaires, n°1, pp. 159-173

17- LABERGE P. (1987) *« Politiques scientifiques du Maghreb : l'implantation du système scientifique dans les sociétés maghrébines de 1830 à 1980 ».* Phd, Université de Montréal, décembre. 1987.

18- MALO J.L. (1989), « Première approche d'un cadre méthodologique de recherche en comptabilité », Anales du congrès AFC, Reims 1989, p. 384.

19- M'RABET R. (2000), «Réflexions sur la recherche en gestion », Journée d'étude 23-02-2000 ISCAE, Management 2000 Paroles d'enseignants

20- NIKITIN M. (2003), **«** De la science des affaires aux sciences de gestion : un siècle de tâtonnements ? » Revue : Gérer et comprendre, Décembre 2003, N° 74

21- PETIT P. (2007), « Recherche : un pacte à revoir et à compléter », L'Economie politique, janvier

22- Popper K. (1959), La logique de la découverte scientifique, Paris, Payot.

23- REIX R., (1995), « Quelques réflexions sur l'identité de la recherche en comptabilité contrôle », in *Mélanges en l'honneur du Professeur Perrochon*, pp.461-473.

---

[1] LABERGE P. (1987) *« Politiques scientifiques du Maghreb : l'implantation du système scientifique dans les sociétés maghrébines de 1830 à 1980 ».* Phd, Université de Montréal, décembre. 1987.

[2] KAAOUACHI A. (2008), « Les classements internationaux des universités : quels enjeux pour l'université marocaine? », Ecole Supérieure de Technologie Université Mohammed Premier, Oujda Prospectives Universitaires, n°1, pp. 159-173

[3]

[4] DE FOURNAS P.(2007) « Quelle identité pour les grandes écoles de commerce françaises? » 12 septembre 2007. 3 vol., 421 pages. Thèse de Doctorat en Economie et Sciences sociales, spécialité Gestion, Ecole Polytechnique.

[5] Reix R., (1995), « Quelques réflexions sur l'identité de la recherche en comptabilité contrôle », in *Mélanges en l'honneur du Professeur Perrochon*, pp.461-473.

[6] El Aoufi N ; (2009) « Economie : un état des recherches », Association Marocaine de sciences Economiques, working paper N° 2009-04.

[7] M'RABET R. (2000), «Réflexions sur la recherche en gestion », Journée d'étude 23-02-2000 ISCAE, Management 2000 Paroles d'enseignants.

[8] JALLAIS J. (2009), « Cinquante ans de recherche en gestion à l'IGR-IAE : d'une recherche utilitariste à l'impérieux besoin de la recherche fondamentale et libre » .Annuaire de la Recherche en Management 2007-2009.

[9] POPPER K. (1959), La logique de la découverte scientifique, Paris, Payot.

[10] NIKITIN M. (2003), « De la science des affaires aux sciences de gestion : un siècle de tâtonnements ? » Revue Gérer et comprendre, Décembre 2003,N° 74

[11] GOSSELIN M. (2005) « Un bilan de dix ans de publication dans Comptabilité, contrôle et audit » Revue Comptabilité, Contrôle, Audit Paris

[12] Colasse B « Cinq questions à propos de la recherche comptable francophone » Intervention aux États-généraux de la recherche comptable organisée par l'Autorité des Normes Comptables (ANC) à la Maison de l'Amérique Latine le 16 décembre 2010

[13] BESSIRE D, LEVANT Y, NIKITIN M 2009 « L'émergence et la structuration d'une communauté scientifique : le cas de l'AFC depuis 30 ans » Revue CCA

14 Petit P. (2007), « Recherche : un pacte à revoir et à compléter », L'Economie politique, janvier

AL-BAHITH REVIEW

***Number* 11/2012**

Contents

Kasdi Merbah University of Ouargla - Algeria

EL-BAHITH REVIEW

Annual refereed journal of applied research in economic, commercial and management sciences

Printed in Kasdi Merbah University of Ouargla 2012

Number 11 - Legal deposit N° : 110/2002 - ISSN : 1112-3613

جامعة قاصدي مرباح ورقــلة – الجزائر

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة - 2013

12

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية

المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر

العدد الثاني عشر 2013/12

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مجلة الباحث

التعريف بالمجلة

مجلة الباحث، دورية علمية دولية محكمة، ظهرت سنة 2002م، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التي لم يتم نشرها سابقاً، والمعَالجة بأسلوب علمي موثق ؛ وهي موجهة لجميع الباحثين أينما وجدوا سواء في الكيانات البحثية أو الأكاديمية، الدوائر الحكومية أو المؤسسات الإقتصادية ؛ وتنشر فيها الأبحاث باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية.

ترسم سياسة المجلة من قبل المجلس العلمي للجامعة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف المجلس العلمي لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بمعية الهيئة العلمية الإستشارية، وهيئة تحرير المجلة.

تسهر مديرية النشر للمنشورات العلمية بالجامعة على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة.

المجلة مصنفة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية التالية :

-البوابة العربية للمعلومات الإدارية "إبداع" التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية :
http://www.aradoportal.org.eg/confernece.aspx

- قاعدة البيانات العربية الإلكترونية معرفة E-marefa :

http://e-marifah.net

- قاعدة معلومات الإقتصاد والإدارة EcoLink :

http://www.mandumah.com/ecolinkjournals

- الدليل الأكاديمي للجامعات العربية :

http://www.colleges4arab.com/links/colleges4arab-18.html

- موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي :

http://iefpedia.com/arab/?cat=129

المجلة مُعرَفة لدى العديد من محركات البحث الشهيرة مثل : Yahoo, Bing, Google ... وغيرهم.

المجلة معتمدة لدى العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية.

يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول على نسخة من المجلة الورقية مجانا، بالإضافة إلى شهادة النشر، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع. ويمكن تحميل النسخة الرقمية الكاملة من موقعها الرسمي بالجامعة :
http://www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/PressUniversitaire/PGs/bahith.html

ويمكن تحميلها أيضا من خلال الرابط التشعبي الجنيس : http://rcweb.luedld.net

توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة.

يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم.

قواعد النشر في المجلة

1 – ترسل المقالات وجوبا في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع الخط Times New Roman، مقاسه : 13، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، أما العناوين فتكتب بنفس الخط والمقاس مع تثخينها)، يراعى في حجم المقال كحد أقصى 16 صفحة من حجم A4 (29.7 x 21) سم، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً. أما بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ والمسافة بين الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

2- تقديم عنوان المقال بلغة تحرير المقال وباللغة الإنجليزية، وجوبا.

3- يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 10 عشرة أسطر بلغة تحرير المقال، وباللغة الإنجليزية (نوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 13)، مع ضرورة إدراج الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا يجب أن تتعدى 7 كلمات ترتب حسب ورودها في المقال.

4- يجب الإلتزام بقواعد ضبط الكتابة :

أ- إحترام المسافات البادئة، في الفقرات، وتجنب الفقرات و الجمل الطويلة جدا.

ب- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،)وترك مسافة بعدها إذا أتبعت بكلمة أو نص.

ج- يجب ترك مسافة قبل وبعد علامات الضبط المركبة كالنقطة الفاصلة (؛) و النقطتين (:) وعلامة التعجب (!) وعلامة الإستفهام (؟).

5- يفضل تحرير المقال وفق النمط IMRADبحيث يشتمل على (تمهيد، الطريقة، النتائج ومناقشتها، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD
http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

- للمساعدة في التحرير العلمي يمكنكم تحميل المقال الموسوم بـ : "أسلوب الكتابة العلمية للمقال وفق طريقة IMRAD" من الرابط التالي : http://rcweb.luedld.net/Article_IMRAD_BB.pdf

6- يجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php
http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

7- بغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل المطلوب، يمكنكم تحميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع المجلة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_Arb.dot، أو النسخة الأجنبية : Article_Ang.dot)، على أساس أن هذا الملف يتماشى مع الشروط المذكورة (**يجب أن يكون المقال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**)؛ لمزيد من التوضيح، يمكن الإطلاع على مقال معياري Article_Standard.pdf، بالموقع الإلكتروني للمجلة.

8- ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكتروني الشخصي، والمؤسسة الجامعية المنتمي إليها، وإسم المخبر إن وجد ؛ وفي حالة تقديم المقال من طرف مجموعة باحثين، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهم بقبول النشر المشترك عن طريق بريده الشخصي.

9- مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.

- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.
- بالنسبة لمراجع الانترنت : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكتروني كاملا (يشمل الملف).

10 - توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا).

11 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.

12 - يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملائمته لقواعد النشر، و يصبح مقبولا للنشر إذا نال موافقة عضوين من لجنة التحكيم، أحدهما محلي من داخل الجزائر، والآخر خارجي ؛ وفي حالة رفض أحدهما يعرض مرة أخيرة على محكم ثالث ومن تم يتحدد مآله حسب نتيجة التحكيم، التي تعتبر نهائية، وفي حالة القبول بعد التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية لا تتعدى شهرا واحدا.

13- ننبه على أن كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.

14- تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

15- كل مقال مقرصن أو سبق تقديمه إلى جهة أخرى للنشر، فإن صاحبه يدرج في القائمة السوداء الممنوعة من النشر بالمجلة.

16 - ترسل وتوجه المراسلات فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة :rcweb@luedld.net

المحتويات

تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)

براهيم بلقلة *
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، حيث شهدت منحا تصاعديا منذ 2002 وإلى غاية منتصف 2008، في حين أنها عرفت خلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية 2009 تقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية للدول العربية. وفي ضوء الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد العربي، وباعتبار الدور الأساسي لهذه العائدات النفطية في الموازنة العامة للدول العربية فقد تجسدت هذه التطورات في نهاية المطاف في الوضع المالي في الغالبية العظمى من الدول العربية، وتجلى ذلك في تأثيرها على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي الوضع الكلي للموازنة العامة.

الكلمات المفتاح : أسعار النفط، عائدات نفطية، نفقات عامة، إيرادات عامة، موازنة عامة.

تمهيد : لقد توافرت قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الأسباب الكامنة وراء الارتفاع غير المسبوق الذي شهدتها أسعار النفط، والتي بلغت مستويات قياسية لم تكن متوقعة منذ سنوات قليلة. وقد دفعت هذه التطورات إلى مغالاة البعض في استقراء التوقعات العالية للأسعار بعد هذه الفترة من الارتفاعات، حيث توقع العديد من المغالين وفيما يشبه الإجماع على أن أسعار النفط سوف تبلغ 200 دولار في الأجل القريب. وخلال النصف الثاني من عام 2008 ألقت الأزمة المالية العالمية بضلالها على السوق النفطية والتي لم تكن بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وخلال فترة وجيزة لم تتجاوز بضع أشهر تخلت أسعار النفط عن المكاسب التي حققتها على مدى يفوق عن ست سنوات ونصف من الارتفاع المتواصل.

وبالنظر إلى أهمية دور قطاع النفط في الاقتصاد العربي، وتشكل العائدات النفطية منه العمود الفقري لاقتصاديات أغلب الدول العربية والمحرك الأساسي لعملية التنمية في الوطن العربي، فإنه وفي ضوء التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2000-2009، فقد أنعكس ذلك على الموازنة العامة للدول العربية من خلال تأثيرها على الإيرادات والنفقات العامة. ومن هذا المنطلق فإنه يتبادر لنا السؤال الرئيسي التالي :

ما هي انعكاسات تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009) على الموازنة العامة للدول العربية ؟

وبهدف الإجابة على السؤال الرئيسي ولغرض الإلمام بمحتويات الموضوع، سنتناول المحاور التالية :

1. تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008) وأهم العوامل المؤثرة عليها ؛
2. تطورات الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2008) ؛
3. انعكاس الأزمة المالية العالمية الأخيرة على أسعار النفط ؛
4. تأثير تقلب أسعار النفط في ظل الأزمة المالية على الموازنة العامة للدول العربية.

1- تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008) وأهم العوامل المؤثرة عليها

بينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل. إلا أنها أخذت منحا تصاعديا بعد عام 2002 وحتى منتصف عام 2008، حيث تخطت سلسلة متتالية من المستويات القياسية غير المسبوقة وخاصة خلال النصف الأول من عام 2008، عندما تجاوزت الأسعار الاسمية لسلة خامات أوبك حاجز 130 دولار للبرميل، وخلال نفس العام فقد وصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك بالقيم الاسمية إلى 94.1 دولار للبرميل (أنظر الجدول 1). وفيما يلي سنقوم بتفصيل هذه التطورات خلال كل مرحلة على حدى كما يلي :

1.1. انخفاض أسعار النفط خلال عام 2001 وأثر أحداث 11 سبتمبر عليها : لقد شهد الاقتصاد العالمي منذ مطلع العام 2001 تراجعا شديدا في معدلات نموه حيث تعرض لأسوء حالة تباطؤ لم يشهدها منذ 8 سنوات من قبل، ثم جاءت

* belkellabrahim@gmail.com

أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية لتزيد من حدة هذا التباطؤ ليتحول الحديث من تباطؤ في النمو الاقتصادي إلى حالة ركود وكساد. وحيث أن الارتباط بين اقتصاديات دول العالم المختلفة وبين أكبر اقتصاد وهو الاقتصاد الأمريكي يعد ارتباطا وثيقا فقد انتشر هذا الركود إلى مختلف هذه الاقتصاديات. ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن هذه التطورات والتي أثرت بشكل محسوس على الطلب العالمي من النفط الخام الأمر الذي أدى إلى تدهور أسعار النفط، فلقد شهدت مستوياته أسعار سلة أوبك انخفاضا بنسبة 16% خلال عام 2001 مقارنة بمستويات عام 2000، حيث بلغ معدل سعر أوبك 23.1 دولار للبرميل عام 2001 بعد أن بلغ 27.6 دولار للبرميل عام 2000. وأخذت الفروقات بين مستويات الأسعار تتزايد بشكل ملحوظ خلال الربع الأخير، فلقد انخفضت بـ 1.6 دولار للبرميل خلال الربع الأول مقارنة بنظيره من عام 2000، وانخفضت في الربع الثاني والثالث بـ 0.7 و5.3 دولار للبرميل على التوالي، وكانت مستوياتها مقاربة للسعر المستهدف من أوبك وهو 25 دولار للبرميل حتى سبتمبر 2001. وصلت الفروقات بعد ذلك إلى ما يزيد عن 10 دولارات للبرميل خلال الربع الأخير أي بنسبة انخفاض بلغت 36% [1]، وقد كان لأحداث 11 سبتمبر دور فاعل في تدني أسعار النفط، حيث انخفض على إثرها السعر الفوري لسلة أوبك بمقدار 3.47 دولار للبرميل دفعة واحدة خلال الأسبوع الأخير من سبتمبر، واستمر الاتجاه التنازلي للأسعار في الأشهر التالية إلى أن بلغ السعر 17.6 دولار للبرميل في نهاية العام[2]. ويمكن إبراز أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض مستويات أسعار النفط خلال عام 2001 في ما يلي :

– باعتبار أن معدلات النمو الاقتصادي من أهم محددات الطلب على النفط، فإنه وبانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1.0% عام 2001، بعدما أن سجل معدل نموه 4.1% عام 2000، وأداء الاقتصاد العالمي بشكل عام الذي شكل نموا لا يتعدى 2.4% عام 2001 مقارنة بمعدله خلال 2000 والذي بلغ 4.7%، فقد تأثرت مستويات الطلب على النفط سلبا، بحيث لم يشهد إلا زيادة طفيفة بلغت 100 ألف برميل يوميا أي بنسبة لا تتعدى 0.1% مقارنة بمستواه خلال عام 2000، وهي أدنى نسبة نمو وصل إليها في السنوات الأخيرة [3].

– ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزونات في الضغط على أسعار النفط بالانخفاض، حيث شهد إجمالي المخزون ارتفاعا بـ 83 مليون برميل عام 2001 مقارنة بمستوى عام 2000، حيث وصل إلى 2579 مليون برميل في نهاية عام 2001. وقد بلغ إجمالي المخزون التجاري في نهاية شهر ديسمبر 2001 بحدود 4508 مليون برميل[4] أي بنسبة زيادة تقدر بـ 1% عن مستويات عام 2000.

– على مستوى إجمالي الإمدادات العالمية، بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي، بلغ إجمالي الإمدادات لعام 2001 مستوى 76.8 مليون برميل يوميا مرتفعا بـ 100 ألف برميل يوميا، أي بنسبة تغير طفيفة لا تتجاوز 0.1 % مقارنة بمستوى الإمدادات خلال العام الماضي، وهو أعلى مستوى تصل إليه الإمدادات خلال السنوات الخمس الأخيرة، الأمر الذي أثر على أسعار النفط نحو الانخفاض .

– لقد لجأت أوبك إلى سلسلة من قرارات الخفض في إمداداتها النفطية لمحاولة المحافظة على توازن السوق عقب الانخفاض الذي عرفته مستويات الأسعار، مما ترتب عليه ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى بلدان أوبك، الأمر الذي ساهم في تبديد المخاوف في نقص الإمدادات النفطية وبث نوع من الطمأنينة وحالة من الاستقرار في الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الأسعار.

2.1. تطورات الأسعار خلال الفترة 2002-النصف الثاني من 2008 : عرفت أسعار النفط خلال الفترة 2002-2008 منحا تصاعديا منتقلتا من مستوى 24.3 دولا للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل خلال عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي قدره41.21 % -مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض- ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 و2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل وبذلك فقد قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف. ويمكن إبراز أهم العوامل التي ساهمت في بروز الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة فيما يلي :

– **النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط :** يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2002-2008 من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة، حيث شهد الطلب على النفط زيادة مضطردة ومتسارعة ارتفع خلالها الطلب العالمي على النفط من حوالي 77.1 مليون ب/ي خلال عام 2001 إلى أن بلغت مستوياته حوالي 86.7 مليون ب/ي خلال الربع الأول من عام 2008 أي بزيادة تقدر بنسبة 12.45% ، ثم انخفض إلى مليون 85.5 ب/ي خلال الربع الثاني من نفس العام. وقد كانت الزيادة في الطلب العالمي على النفط مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، الذي سجلت معدلات نموه زيادات مرتفعة خلال الفترة 2001 إلى النصف الأول من عام 2008، حيث انتقل من 2.2% عام 2001 إلى 5.2% سنة 2007 [5].

– **إنخفاض سعر صرف الدولار :** لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرًا كبيرًا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع أسعار النفط[6]. حيث أن الارتفاع الكبير الذي يبدوا في الأسعار الاسمية لسلة أوبك لم يكن حقيقيا، فارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى ساهم إلى حد بعيد في اتساع الهوة بين قيمته الحقيقية والاسمية، حيث لم تتجاوز ذروة المعدل السنوي للأسعار الحقيقية 75.2 دولار للبرميل المسجلة في عام 2008، كما أن مقدار الزيادة في الأسعار الحقيقية كان أكثر تباطؤا عنه في قيمها الاسمية . وعند مقارنة الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك بقيمها الاسمية بالعملات الرئيسية يتضح جليا أثر انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي في تضخيم حدة الارتفاع في أسعار النفط، إذ تجاوزت معدلات الزيادة في أسعار النفط ما بين عامي 2000 و2008 بالدولار الأمريكي حوالي ضعف مثيلاتها بالأورو، فلقد بلغت معدلات الزيادة في الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك ما بين عامي 2000-2008 بالدولار حوالي 241%، بينما لم تتجاوز معدلات الزيادة خلال ذات الفترة باليورو 115%، وبذلك لم يتجاوز المعدل السنوي لسعر برميل النفط ذروته في عام 2008 مقوما بعملات دولية أخرى 64.3 يورو للبرميل، و51.3 جنيه إسترليني للبرميل، وذلك عندما بلغ 94.1 دولار للبرميل [7].

– **انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج :** لقد هيأت الفترة الزمنية التي شهدتها الأسواق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات والمتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط لنزوح الاستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية، أضف إلى ذلك الارتفاع الهائل للتكاليف الرأسمالية للمشاريع البترول التي شهدها العقد الحالي، إذ تعتبر زيادة تكلفة الإنتاج من أحد أهم العوامل المحبطة لنشاط الاستثمار في مشاريع إنتاج النفط، خاصة في ظل البيئة غير المشجعة للاستثمار، حيث واجهت المشاريع القائمة قيد التنفيذ زيادة في تكلفة محطات الإنتاج، وتكلفة الأنابيب وتكلفة الكوادر البشرية. هذا ما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض- الناجم عن قلة الاستثمار في طاقات الإنتاج الإضافية والذي نتج عن الأسعار المنخفضة خلال فترة الثمانينات والتسعينات وارتفاع تكاليف الإنتاج- وبين الزخم الصعودي في الطلب العالمي، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالشكل التصاعدي القوي الذي عرفته منذ 2002 إلى غاية المنتصف الأول من 2008 .

– **زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط :** لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الاستثمار في السلع الأساسية نتيجة لاحتمالات التشدد في العوامل الأساسية في السوق على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية والمتمثل في المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين. وكون أن العلاقة طردية بين عائدات السلع الأساسية وارتفاع معدلات التضخم، فقد دخل العديد من المستثمرين في سوق السلع للتحوط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار [8]. وقد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون، وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة (وهي شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية) في الأسواق الآجلة للنفط.

وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق المستقبلية للبترول ترتفع من سنة إلى أخرى، بل ومن شهر إلى أخر، بحيث فاقت كمياتها وبحدة مراحل الكميات الفعلية للإنتاج أو الاستهلاك العالمي من البترول وبهذا فقد أصبح المتداول من العقود النفطية مما يعرف بالبراميل الورقية أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية، هذا ما أدى إلى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية للنفط، وتزايدت حدة الهلع في الأسواق إزاء الارتفاع المتواصل للأسعار مما دفع مستخدمي النفط الفعليين من مستهلكين ومصافي تكرير إلى التحوط من الارتفاع المستمر للأسعار عن طريق دعم بناء مخزوناتهم النفطية مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب والمخزون للضغط على الأسعار صعودا [9].

– **مشكلة الاختناقات في صناعة التكرير :** يعود ارتفاع أسعار الخام جزئيًا لضعف نمو الطاقة التكريرية بدول مستهلكة رئيسية مثل الولايات المتحدة[10] ، وذلك بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصاف جديدة خلال العقدين الماضيين، واقتصار الأمر على بناء عدد قليل من المصافي الجديدة - أغلبها في آسيا- حيث كانت قوانين وتشريعات حماية البيئة حائلا أمام إنشائها في الدول المستهلكة. وقد حفز النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000- منتصف 2008 إلى الزيادة في استغلال طاقات التكرير المتاحة الأمر الذي دفع أسعار النفط للصعود.

– **الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية التي عرفها العالم** : حيث تزايدة درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تتردد حول أية مخاطر تهدد بانقطاع الإمدادات بفعل الظروف الطبيعية أو الجيوسياسية. ومن بين الظروف الطبيعية التي أثرت على أسعار النفط خلال الفترة 2002-2008 إعصار **إيفان** الذي اجتاح خليج المكسيك عام 2004 . وإعصار **كاترينا** الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأميركية سنة 2005، حيث تعرضت الولايات المتحدة (المستهلك الأول للنفط) لعواصف بحرية أوقفت إنتاجها لكميات لا بأس بها من النفط وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته[11] . كما يعتبر الملف النووي الإيراني والعدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 من أهم العوامل السياسية المؤثرة على أسعار النفط، وذلك لاعتبار إيران كمنتج ومصدر رئيسي للنفط، وباعتبار العراق

ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الأوسط. وقد تزامن احتلال العراق في 2003 مع اضطرابات سياسية في فنزويلا سبب إضرابا شاملا أوقف معظم الصادرات الفنزويلية من النفط، وتبع ذلك اضطرابات قبلية في نيجريا، وبما أن فنزويلا ونيجريا من أهم الأعضاء في الأوبك فقد فقدت المنظمة حوالي 300000 برميل نفط يوميا مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية[12].

2- تطورات الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2008)

تعتمد الدول العربية بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة، إذ أن سلوك هذه الأخيرة يتطور تبعا لسلوك تطور العائدات النفطية. وفيما يلي سنتعرض تأثير تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008) على أوضاع المالية العامة للدول العربية من خلال تحليل تأثيرها على كل من الإيرادات العام والنفقات العامة ثم التطرق في الأخير إلى الوضع الكلي للموازنة العامة.

1.2. الإيرادات العامة : يبين الجدول (1) أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة ارتفع بصورة كبيرة خلال الفترة 2000-2008 إذ انتقل من مستوى206.56مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 817.89 مليار دولار سنة 2008 أي بمتوسط نمو سنوي قدره 40%، ويعزى الارتفاع الكبير في الإيرادات بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، حيث وصلت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنحو 75% سنة 2008، وبدرجة أقل الأداء الجيد في بنود الإيرادات الأخرى.

وفيما يتعلق ببنود إجمالي الإيرادات العامة والمنح فقد نمت الإيرادات النفطية والتي تمثل أكبر نسبة مساهمة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 48% منتقلتا من مستوى 126.83مليار دولار عام 2000 إلى مستوى 615.05 مليار دولار عام 2008، وقد مثلت هذه السنة أكبر معدل زيادة والتي قدرة بنسبة 47.7% وذلك يعود إلى المستويات الغير مسبوقة التي وصلت إليها أسعار النفط خلال هذه السنة .

وباعتبار أن الارتفاع الكبير في حجم الإيرادات العامة يعود بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته الإيرادات النفطية، فإن ذلك كان أيضا سببا رئيسيا في ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية وخاصة النفطية منها، بما نجم عنه ارتفاع في معدلات نمو عناصر الإيرادات العامة الأخرى، وتبعا لذلك فقد انتقلت الإيرادات الضريبية من مستوى 52.88 مليار دولار عام 2000 إلى مستوى 130.05 مليار دولار عام 2008 أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره18.44%، وهذا وقد تضاعفت قيمة الإيرادات الغير ضريبية خلال الفترة 2000-20008 إذ انتقلت من مستوى 22.10 مليار دولار عام 2000 إلى مستوى 42.53 مليار دولار، في حين أن الإيرادات الأخرى- والتي تتمثل في المنح والدخل من الاستثمار- فقد انتقلت من مستوى 4.95 مليار دولار عام 2000 إلى مستوى 31.08 مليار دولار عام 2008 (أنظر الجدول 2).

2.2. النفقات العامة : من خلال الجدول (3) يتبين أن الإنفاق العام للدول العربية قد شهد ارتفاعا بصورة منتظمة منذ بداية الألفية الجديدة وحتى عام 2008 وبمتوسط سنوي بلغ نحو 22.9% منتقلا من مستوى200.9 مليار دولار عام 200 إلى مستوى565.9 مليار دولار عام 2008، باستثناء تراجع بسيط حدث خلال عام 2002، وذلك تزامنا مع المنحى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة 2000-2002 والذي ترتب عنه زيادة في قيمة العائدات النفطية للدول العربية.

وفيما يتعلق بتوزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والرأسمالي، فقد نما الإنفاق الجاري في الدول العربية بمتوسط سنوي قدر بـ18.26% منتقلا من مستوى 160.7مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 395.56 مليار دولار عام 2008، بينما نما الإنفاق الرأسمالي بمتوسط سنوي قدره 42.42% إذ انتقل من مستوى 38.38 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 168.63 مليار دولار عام 2008.

ويعكس الاتجاه السائد منذ مطلع الألفية نحو ارتفاع الإنفاق أن عملية إصلاحه وضبطه وتحسين كفاءة إدارته وتفعيل دور السياسة المالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية لا تزال تمثل ضرورة ملحة لغالبية الدول العربية . ويلاحظ أن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة للدول النفطية من جراء الارتفاع الملحوظ والمستمر في الموارد المالية، الأمر الذي يحدث ضغوطاً على الحكومات للمزيد من الإنفاق . وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحاً بالنسبة للدول النفطية في الاستخدام الفاعل والكفء للزيادة الكبيرة المعتمدة في الإنفاق وفي إدارة الفوائض المالية الكبيرة. إلا أننا نشير في المقابل، إلى أن استخدام الفوائض المالية الكبيرة في الإنفاق على تنمية وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة يكون أكثر فاعلية إذا ما صاحبه إحداث المزيد من التخفيض في الديون العامة التي تراكمت خلال السنوات الماضية، وإنشاء وتغذية صناديق تثبيت الإيرادات وصناديق الادخار وذلك لتعزيز ثقة القطاع الخاص في الاقتصاديات الوطنية ولضمان استمرارية الوضع المالي الحالي.

3.2. الوضع الكلي للموازنة العامة : وفقا للجدول (4) فإن رصيد الموازنة العامة للبلدان العربية أخذى اتجاها تنازليا متلازما مع هبوط العائدات النفطية خلال عامي 2001، 2002 إذ بلغ عجز الموازنة العامة خلال هاتين السنتين بما يقدر بـ 17.9 و20.19 مليار دولار على التوالي، وبعد الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2003-2006 والتي ترتبت عنها زيادات ملموسة في العائدات النفطية، تحققت فوائض هامة للميزانيات العامة خلال هذه الفترة منتقلتا من مستوى 6.37 مليار دولار سنة 2003 إلى مستوى 149.1 مليار دولار سنة 2006. ولقد سجلت سنة 2008 أعلى فائض في الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2008 والذي قدر بمستوى 250.5 مليار دولار وهو ما يزيد عن ضعف ما تحقق في سنة 2007، وقد تزامن ذلك مع المستوى الكبير الذي حققته العائدات النفطية خلال نفس السنة والذي بلغ مستوى 623.9 مليار دولار. ومن خلال ما سبق تتبين لنا الأهمية الكبيرة لقطاع لنفط في تمويل الموازنة العامة للدول العربية كما تبرز لنا العلاقة الطردية المباشرة التي تجمع الموازنة العامة بالعائدات النفطية وبالتالي أسعار النفط.

3- انعكاس الأزمة المالية العالمية الأخيرة على أسعار النفط

مع ظهور بوادر تفاقم الأزمة المالية وتعاظم الهواجس المتعلقة بها، واجهت أسواق النفط تحديات جمة، ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى أسواق الائتمان الأخرى، وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، وشهدت التوقعات بشأن النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط تراجعات متتالية، الأمر الذي سبب تراجعا حادا لأسعار النفط وبمعدلات أسرع خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009.

3-1. تحليل تقلبات أسعار النفط خلال سنتي 2008 و2009 : شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعا في مستوياتها خلال عام 2008 بنسبة 36% مقارنة بعام 2007، حيث انتقل السعر الفوري لسلة أوبك من 69.1 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 94.1 دولار للبرميل سنة 2008، لتنخفض بنسبة35.4% خلال سنة 2009 مسجلا ما قيمته 61.0 دولار للبرميل .

والجدير بالاهتمام تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال عام 2008 فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل، وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 25 دولار للبرميل ليصل إلى 117.6 دولار للبرميل، ثم بدأ المتوسط الفصلي للأسعار في التراجع، فانخفض في بداية الأمر بشكل طفيف وذلك بنحو 4.1 دولا للبرميل خلال الفصل الثالث ليصل إلى 113.5 دولار للبرميل، وخلال الفصل الأخير من العام شهد انخفاضا كبيرا ليصل المتوسط إلى 52.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بمقدار 61 دولار للبرميل دفعة واحدة أي بنسبة53.7% مقارنة بالفصل الثالث من عام 2008 (أنظر الجدول 5). والجدير بالذكر أن مقدار انخفاض معدل أسعار سلة أوبك من أعلى مستوى وصلته خلال عام 2008(131.2 دولار للبرميل في جويلية) مقارنة مع أدنى مستوى لها في ديسمبر وهو 38.6 دولار للبرميل، قد بلغ 92.6 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض بلغ 70.6% [13] .

ولقد استهل الاقتصاد العالمي عام 2009 بمزيد من التدهور والفوضى المالية وأصبح واضحا في بداية العام بأن العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام، ومع مرور الوقت خلال العام بدأت تظهر بوادر التحسن والانتعاش الاقتصادي بالأخص في النصف الثاني من العام، الأمر الذي ترتب عنه اتجاه تصاعدي بشكل عام، على الرغم من بعض حالات التراجع، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة من العام بالمقارنة مع حوالي 40 دولار للبرميل في بداية العام.

إن استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط طيلة عام 2009 –رغم الاتجاه التصاعدي- جعلتها في حالة من التذبذب حيث انخفض المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من 94.4 دولار للبرميل في عام 2008، إلى نحو 61 دولار للبرميل، ويمثل ذلك تراجعا نسبته 33.4% أي بانخفاض قدره 33.4 دولار للبرميل .

وبخصوص المعدلات الفصلية لأسعار النفط خلال سنة 2009 فقد سجل سعر سلة أوبك 42.9 دولار/برميل خلال الربع الأول من العام، بانخفاض قدره 9.6 دولار للبرميل، وهو ما يعادل 18.3 % بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2008، ووصل متوسط السعر إلى 58.5 دولار للبرميل خلال الربع الثاني من العام، مرتفعاً بحدود 15.6 دولار للبرميل، وهو ما يعادل 36.4 % بالمقارنة مع الربع الأول، كما شهد الربع الثالث ارتفاعاً في السعر بواقع 9.2 دولار للبرميل، أي ما يعادل 15.7 % بالمقارنة مع الربع الثاني ليصل إلى 67.7 دولار للبرميل، أما بالنسبة للربع الرابع فقد ارتفع معدل السعر بواقع 6.6 دولار للبرميل، أي ما يعادل 9.7 % بالمقارنة مع الربع الثالث ليصل إلى 74.3 دولار للبرميل (أنظر الجدول 5).

3-2. العوامل المؤثرة على انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009 : ببروز الأزمة المالية العالمية، وانتقال آثارها على الاقتصاد العالمي وعلى الكثير من المتغيرات الاقتصادية، فإن ذلك قد ولد العديد من العوامل التي أدت إلى اتخاذ أسعار النفط منحا تنازلي، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

– **انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي وعلاقته بالطلب على النفط :** لقد تسببت التطورات المتسارعة للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث لعام 2008 في زيادة مستوى الضبابية وعدم الثقة في الرؤى المستقبلية للاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدخله في أعمق ركود مر به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولقد كانت الدول الصناعية سباقة إلى مرحلة الانكماش حيث بدأ نشاطها الاقتصادي ينكمش منذ الربع الثالث لعام 2008 عندما سجلت نموا سالبا بلغ -1.4%. و بحلول الربع الرابع من عام 2008 أصبح هبوط النشاط الاقتصادي عالمي النطاق، حيث كان النمو السالب مهيمنا على الاقتصاد العالمي ومجموعاته الرئيسية من دول صناعية ونامية ومتحولة على حد سواء، فانكمش الاقتصاد العالمي بنسبة -6.5%، واقتصاد الدول الصناعية بنسبة -8.0% واقتصاد الدول النامية والمتحولة بنسبة -3.9%. وقد جاء الربع الأول من عام 2009 مخيبا للآمال رغم كل الجهود المبذولة في سبيل الخروج من الأزمة، بحيث واصل الاقتصاد العالمي انكماشه إلى -6.4% واقتصاد الدول الصناعية إلى -7.8%، بينما ازداد انكماش اقتصاد مجموعة الدول النامية والمتحولة عمقا بتسجيله لمعدل قدر بـ -4.2%[14].

وبشكل عام فقد انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 5.2 سنة 2007 إلى 3.0 سنة 2008 ثم إلى -1.1 عام 2009، وعلى مستوى المجموعات الدولية فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية من 2.6% عام 2007 إلى 0.6% عام 2008 ثم إلى -3.4% عم 2009[15].

لقد كان الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو في الطلب العالمي على النفط وثيقا جدا، إذ أدى الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2008، 2009 إلى انخفاض في معدلات نمو الطلب على النفط حيث بلغ 1.2% عام 2007 ليتقلص إلى -0.3% ثم إلى -1.6% عام 2009، وبتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2008، 2009 يلاحظ جليا مدى التقلبات في معدلات النمو استجابة لحالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي بشكل عام. حيث انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2008 بمستوى 1.2 مليون ب/ي مقارنة بالربع الأول، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثالث بمستوى 0.7 مليون ب/ي حيث بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط في نهاية الربع الثالث مستوى 84.8 مليون ب/ي، وبلغ المتوسط العام للطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 مستوى 85.8 مليون ب/ي[16]. واستمر الطلب العالمي على النفط في تراجع متصل حتى بلغ أدنى مستوياته في الثاني من عام 2009 عندما بلغ 83.1 مليون ب/ي، منخفضا بحدود 0.9 مليون ب/ي بالمقارنة مع الربع الأول من العام، ثم بدأ يسجل بعض التحسن خلال النصف الثاني من العام.

– **انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط :** بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع وشراء البراميل الورقية وذلك خلال مرحلة بروز الأزمة وفي ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط[17]، فإنه وبعد تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الاقتصادي، مما أدى إلى انحصار دور المضاربات في تلك الأسواق، وانعكس ذلك على انخفاض حاد في الأسعار، مما يعكس تميز أسواق النفط من أنها من أسرع وأشد الأسواق حساسية تجاه المتغيرات المحيطة بها، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداول في السوق الآجلة للنفط انحسارا عارما خلال النصف الثاني من عام 2008.

– **الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية :** ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الانخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و 2009 ارتفاعا ملحوظا في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتجية) حيث بلغت 6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، ويمثل ذلك ارتفاعا بنحو 165 مليون برميل أي بنسبة 2.5% عن سنة 2007، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009، ويمثل ذلك ارتفاعا بنحو 168 برميل أي بنسبة 2.5%[18] .

– **ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى أوبك :** تشير الأدلة التاريخية إلى أنه كلما كانت الإنتاجية الفائضة مرتفعة، فسيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وعلى نفس القدر من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدودا[19].وبلجوء أوبك إلى إقرار الخفض في إمداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط، مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق، وذلك لمنع أسعار النفط من الانخفاض، -حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاثة مناسبات خلال عام 2008 الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك، وهو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة ويساهم في تبديد مخاوف نقص الإمدادات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

4. تأثير تقلب أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة للدول العربية

أفرزت الأزمة المالية العالمية واقعاً جديداً أمام السلطات المالية في الدول العربية تمثل في تراجع مرونة السياسيات المالية فيها بدرجات متفاوتة، فقد أدت الأزمة إلى تراجع حاد في الإيرادات العامة لهذه الدول من جهة، وإلى انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي فيها من جهة أخرى. وبغرض درء تداعيات الأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي في عام 2009، فقد كان الأمر يتطلب آنذاك إتباع سياسة مالية توسعية، جنباً إلى جنب مع سياسة نقدية نشطة. وإذا كانت الظروف التي سادت خلال الأشهر القليلة التي تلت الأزمة أتاحت المجال لإتباع سياسة نقدية نشطة، مثل انخفاض مستوى السيولة المحلية وتراجع معدلات التضخم، فإن الظروف لم تكن مواتية بالقدر نفسه لتبني سياسة مالية توسعية، فقد أدى هبوط الإيرادات العامة إلى تضاؤل قدرة بعض الدول على اتخاذ سياسة مالية توسعية بدرجة كافية للجم التراجع في الطلب الكلي المحلي، وفي المقابل كان بمقدور دول أخرى تبني سياسات مالية توسعية نسبياً مستفيدة من الأوضاع المالية المريحة التي كانت سائدة فيها عند نشوب الأزمة. وإزاء هذه الأوضاع جاءت السياسات المالية التي أتبعتها الدول العربية في عام 2009 متفاوتة ومتباينة في توجهاتها طبقاً للأوضاع المالية للمجموعات الفرعية وللدول فرادى[20]. ففي إطار تأثر وتيرة الإنفاق العام في الدول العربية في عام 2009 بانعكاسات الأزمة المالية العالمية وبالخيارات المتاحة أمام السياسات المالية والظروف المستجدة في كل دولة على حدة، فقد اتبعت معظم الدول العربية سياسة مالية توسعية، اختار بعض منها التوسع في الإنفاق الاستثماري بينما تبنى البعض الآخر زيادة وتيرة الإنفاق الجاري. وفيما يلي سنتعرض لتأثيرات الأزمة المالية على أوضاع المالية العامة من خلال تحليل تأثيرها على كل من الإيرادات العام والنفقات العامة ثم التطرق في الأخير إلى الوضع الكلي للموازنة العامة.

1.4. الإيرادات العامة والمنح : انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على كافة بنود الإيرادات العامة في معظم الدول العربية بدرجات متباينة، وجاءت هذه التداعيات في فترات متقدمة أو متأخرة طبقاً لطبيعة هذه البنود، والظروف الاقتصادية المؤثرة فيها، وتشمل البنود الرئيسية في الإيرادات العامة في هذه الدول الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية والإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

لقد أدت تداعيات الأزمة المالية بمختلف عناصر الإيرادات العامة إلى انخفاض حاد في إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية، فبعد أن سجلت نمو قياسيا عام 2008 قدر بـ41.4%، فإنها تراجعت من نحو 818 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 593 مليار دولار في عام 2009، أي بانخفاض بلغت نسبته 27.5%، ويعود هذا التراجع الكبير بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية للدول العربية إثر تراجع عوائد صادراتها النفطية جراء الأزمة المالية العالمية والذي بلغت نسبته 39.4% كما تراجعت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير وذلك من نسبة 42.8% خلال سنة 2008 إلى 34.9 % في عام 2009 (أنظر الجدول (1)).

وباعتبار أن التراجع الكبير في حجم الإيرادات العامة يعود بشكل أساسي إلى التراجع الحاد الذي شهدته الإيرادات النفطية، فإن ذلك كان أيضا سببا رئيسيا في انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية وخاصة النفطية منها خلال العام 2009، بما نجم عنه انخفاض في معدلات نمو عناصر الإيرادات العامة الأخرى، وتبعا لذلك فقد اقتصر النمو في الإيرادات الضريبية على حوالي 6.6%،والنمو في الإيرادات غير الضريبية على 21% والدخل في الاستثمار على حوالي 30.5% في عام 2009 بعدما سجلت الإيرادات الضريبية والدخل في الاستثمار معدلات نمو كبيرة في عام 2008 تقدر بـ 24.4% و75.5%على التوالي[21].

2.4. النفقات العامة : لقد أدت طبيعة السياسات المالية التي اتبعتها الدول العربية التي وازنتها اعتبارات ارتبطت بتداعيات الأزمة المالية وتأثيرها على الوضع المالي من جهة، ومدى مرونة السياسات المالية في العمل على التصدي لتباطؤ النشاط الاقتصادي من جهة أخرى إلى ارتفاع الإنفاق العام في الدول العربية عام 2009 بنسبة 4.3% منتقلا من مستوى 565.89 مليار دولار عام 2008 إلى مستوى 590.3 مليار دولار عام 2009. ومع تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2009، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العام في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 29.8 % في عام 2008 إلى34.7% في عام 2009 (الجدولين (3) ، (6)).

وفيما يتعلق بتوزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والرأسمالي، فقد نما الإنفاق الجاري في الدول العربية بنسبة 9.9% منتقلا من مستوى 395,56 مليار دولار سنة 2008 إلى مستوى 434.7 مليار دولار سنة 2009، في حين انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 9.4% وذلك بانتقاله من مستوى 168,63مليار دولار عام 2008 إلى مستوى 152.7 مليار دولار سنة 2009، هذا ما انعكس على حصة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق العام، والجدير ذكره في هذا الصدد أن التغيرات في الإنفاق الرأسمالي جاءت أكثر حده من التغيرات في الإنفاق الجاري، حيث ارتفعت حصة الإنفاق الجاري في الإنفاق العام من 70.7% عام 2008 إلى 73.6% عام 2009، في حين تراجعت حصة الإنفاق الرأسمالي في الإنفاق العام من 28.9% في عام 2008 إلى 25.9 %في عام2009 (الجدول (3) و (7)).

4-3.الوضع الكلي للموازنة العامة : أدت تبعات الأزمة إلى تراجع حاد في الوضع الجاري والكلي للموازنة العامة التجميعية للدول العربية، فقد تراجع الفائض الجاري بحدة بعد سنوات من النمو المطرد ليقتصر على 155.1 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بنحو 415.8 مليار دولار في عام 2008 أي بنسبة انخفاض قدرها 62.7%، وجاء الانخفاض في الفائض الجاري نتيجة تراجع إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 27.5 % في عام 2009 ونمو إجمالي الإنفاق الجاري بنسبة 9.9 %، ومع الانخفاض الحاد في الفائض الجاري في الموازنة العامة المجمعة للدول العربية، فقد تقلصت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21.5% في عام 2008 إلى 9.1% في عام 2009 (الجدول (8)). وقد سجلت معظم الدول العربية فوائض جارية في موازناتها العامة في عام 2009، إلا أن هذه الفوائض جاءت دون مستوياتها في عام 2008، باستثناء كل من سورية وموريتانيا وجيبوتي التي شهدت ارتفاعاً في الفائض الجاري.

وفيما يتعلق بالوضع الكلي للموازنة العامة المجمعة للدول العربية فقد تراجع هو الأخر بصورة حادة في عام 2009 بعد سنوات من تحقيقها فوائض كلية مرتفعة، فقد تقلص من حوالي 250.5 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 2.5 مليار دولار فقط في عام 2009 متأثراً بالتراجع الكبير في الإيرادات العامة للدول العربية الذي أفرزه الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية، ومع هذا الانخفاض الحاد في الوضع الكلي للموازنة العامة للدول العربية فقد انحسرت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13% خلال عام 2008 إلى 0.1% في عام 2009 (أنظر الجدول (8)).

وقد شمل التراجع في نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي معظم الدول العربية في عام 2009 حيث واجهت السلطات المالية مشكلة التوفيق بين الحاجة إلى تبني سياسة مالية توسعية للحيلولة دون مزيد من التباطؤ الاقتصادي الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية وضرورة العمل على عدم التسبب في مزيد من التراجع في الوضع الكلي للموازنة العامة.

الخلاصة : كان للتطورات التي شهدتها معدلات أسعار النفوط الخام العربية للدول عربية خلال الفترة 2000- 2008 انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية والتي شهدت ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات. ومن جهة أخرى ، فقد نجم عن الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مما ساهم أيضاً في تحسن أداء النشاط الاقتصادي وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية التي تتناسب طردياً مع وتيرة النشاط الاقتصادي، وقد انعكست هذا التطورات بالإيجاب على أوضاع الموازنة العامة للدول العربية والتي شهدت تطورا في رصيدها تبعا لتطورات التي شهدتها أسعار النفط. في حين أنه ومع الانخفاض الحاد التي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل الحاد، الأمر الذي نتج عنه تناقص التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، كما أن التداعيات الحادة للأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول وتنامي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطرها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، وتمثلت تلك السياسات في زيادة الإنفاق العام بما نجم عنه تكبدها انخفاض كبير في فائض موازناتها العامة.

وما يمكن استخلاصه في الأخير هو أن مشكلة التقلبات في أسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي. ويمثل التصدي للتراجع الحاد في أوضاع المالية العامة التحدي الأهم أمام السلطات المالية في الدول العربية فقد أظهرت تداعيات الأزمة ضرورة العمل على أكثر من صعيد في هذا الإطار، ففي جانب الإيرادات العامة، فإن الضرورة تقتضي العمل على تعزيز الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية في ظل التقلبات في الإيرادات النفطية، وفي مجال النفقات العامة، تبرز الحاجة إلى ترشيد النفقات ورفع كفاءتها. ففي مجال الإنفاق الرأسمالي، ينبغي العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والابتعاد عن تنفيذ مشاريع ضخمة ذات مردود اقتصادي ضئيل، أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، فالتحرك المتاح أمام السلطات المالية هو ترشيد الإنفاق الجاري.

ملحق الجداول

الجدول (1) : العلاقة بين إجمالي الإيرادات العامة والمنح وأسعار النفط خلال الفترة 2000-2009 **الوحدة :** *دولار للبرميل،** مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط *	27,6	23,1	24,3	28,2	36	50,6	61	69,1	94,1	61
إجمالي الإيرادات العامة والمنح**	206,564	195,88	190,048	229,917	316,91	412,015	526,857	578,535	817,894	592.834

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2000-2009.

الجدول (2) : تطور بنود الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2008. **الوحدة :** مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات النفطية	126,83	115,52	107	142,78	207,57	296,23	356,71	416,41	615,05	360.44
الإيرادات الضريبية	52,88	52,86	55,49	57,7	75,74	79,51	94,3	104,1	130,05	128.05
الإيرادات غير الضريبية	22,1	20,56	20,14	21,38	21,55	24,72	30,03	39,9	42,53	61.65
الإيرادات الأخرى	4,95	5,67	7,41	8,05	11,72	11,53	15,8	17,93	31,08	42.68

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2000-2008.

الجدول (3) : تطور الإنفاق العام للدول العربية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000- 2009) الوحدة : *دولار للبرميل، ** مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط*	27,6	23,1	24,3	28,2	36	50,6	61	69,1	94,1	61
اجمالي الإنفاق العام**	200,933	213,782	210,242	228,181	281	322,353	378,066	464,349	565,895	590,3
الإنفاق الجاري**	160,7	168,88	166,09	181,4	221,14	243,05	285,06	328,75	395,56	434,7
الإنفاق الرأسمالي**	38,38	44,03	43,3	45,63	59,85	73,17	89,22	130,94	168,63	152,7

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2000-2009.

الجدول (4) : العلاقة بين العائدات النفطية والموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة 2000-2009 الوحدة : مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
	5,63	17,6-	20,19-	6,37	35,47	89,41	149,1	115,2	250,5	73,98-
التغير في العائدات النفطية	-	50,06-	3,73-	159,8	28,3	118,22	82,96	10,59	188,5	246-
التغير في رصيد الموازنة العامة	-	23,53-	-2,29	26,56	29,1	53,94	59,69	33,9-	135,3	260,7-

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2000-2009

الجدول (5) : تطور متوسط الأسعار الربع سنوية لسلة خامات أوبك لسنتي 2008، 2009 الوحدة : دولار للبرميل

	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009
أسعار سلة خامات أوبك	92,7	117,6	113,5	52,5	42,9	58,5	67,7	74,3

المصدر : منجز بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة (أوابك)، 2008، 2009

الجدول (6) : تطور نسبة الإنفاق العام للدول العربية في الناتج المحلي خلال الفترة 2006-2009 الوحدة : %

السنوات	2006	2007	2008	2009
نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	28,4	30,8	29,8	34,7

المصدر إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد:2007-2009

الجدول (7) : تطور كل من حصة الإنفاق الجاري والرأسمالي إلى الإنفاق العام الإجمالي خلال الفترة 2006-2009-الوحدة : %

السنوات	2006	2007	2008	2009
نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام	75,4	70,8	70,7	73,6
نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق العام	23,6	28,2	28,9	25,9

المصدر : إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 2007-2009.

الجدول (8) : تطور نسبة الفائض الجاري والكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2006-2009-الوحدة : %

السنوات	2006	2007	2008	2009
نسبة الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	17,2	16,2	21,5	9,1
نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	11,3	7,5	13	0,1

المصدر : إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 2009.

الإحالات والمراجع :

1- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام، 2001.
2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001.
3- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام، 2001.
4- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001.
5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " أوابك "، تقارير الأمين العام، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة من 2001-2008.
6- حسام الدين محمد، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 20،غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن ،2008،ص30.
7-United Nations Conference on Trade and Development, Recent commodity market developments: trends and challenges, 2008
8- كريستوف آلسوب وبسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية(2-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد136، المجلد37، (أوابك)، شتاء2011، ص49.
9- الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد132، المجلد36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، شتاء 2010، ص44-45.
10- حسام الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.
11- حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29)، العدد (2) ، سوريا،2007، ص71.
12- سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل، لبنان، 2007، ص23
13- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام، 2008.
14- World Bank, Global Economic Prospects, Commodities at the Crossroads, 2009.
15- تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، أعداد مختلفة 2007، 2008، 2009.
16- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " أوابك "، ***التقارير الشهرية لأسواق النفط***"، 2008.
17- الإدارة الاقتصادية لأوابك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، شتاء 2009، ص17.
18- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام ، 2008، 2009.
19- كريستوفر آلسوب وبسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (1-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، خريف2010، ص16.
20- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.
21- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، 2009.

تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل -حالة الجزائر-

The environmental impact of oil during the transport phase (the case of Algeria)

أ. أمال رحمان *
جامعة قاصدي مباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أ.د. محمد التهامي طواهر **
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تعد عملية النقل من المراحل الأساسية في سلسلة مترابطة من مراحل الصناعة النفطية، هذه الصناعة التي ظهرت كرد فعل للحاجة المتزايدة والملحة للنفط.
إن عملية نقل النفط عملية مشوبة بالمخاطر بما لها من تأثيرات سلبية على البيئة بعناصرها المختلفة من ماء و هواء وتربة وكائنات حية، والجزائر واحدة من البلدان التي تمسها هذه التأثيرات نتيجة اعتمادها الكبير على النفط. ومن ثم كان لابد من إيجاد السبل الكفيلة بحماية البيئة خلال مراحل الصناعة النفطية بما فيها النقل من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاح : نفط، صناعة نفطية، نقل النفط، تلوث بيئي، حماية البيئة.

تمهيـد : يعتبر النفط من مصادر الطاقة الأساسية وشريان الحياة للكثير من القطاعات، وقد عرف الإنسان النفط منذ زمن بعيد، فاهتمامه بالنفط ليس حديث النشأة إذ استعمله منذ القدم ولكن بصورة بدائية ومحدودة، ومع التقدم الصناعي والتكنولوجي زادت أهمية النفط، حيث تم استخراجه من باطن الأرض لأول مرة بصورة تجارية في بولندا سنة 1858 ثم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859 ثم انتشرت في مناطق أخرى من العالم، ومسايرة لتلك التطورات ظهر نوع جديد من الصناعات وهي الصناعة البترولية التي تمر بالعديد من المراحل. ويعتبر نقل النفط سواء بطرق برية أو بحرية احد أهم هذه المراحل.

إن عملية نقل النفط عملية مشوبة بالمخاطر بما لها من تأثيرات سلبية على البيئة بعناصرها المختلفة من ماء وهواء وتربة وكائنات حية، والجزائر واحدة من البلدان التي تمسها هذه التأثيرات نتيجة اعتمادها الكبير على النفط إذ يشكل 98% من صادراتها. ومن ثم كان لابد من إيجاد السبل الكفيلة بحماية البيئة خلال مراحل الصناعة النفطية بما فيها النقل من اجل تحقيق التنمية المستدامة. إن حماية البيئة في هذا المجال تتحقق من خلال استعمال العديد من الوسائل تتنوع بين الوسائل القانونية من اتفاقيات دولية وقوانين محلية والوسائل الاقتصادية وحتى الوسائل الطوعية، كما تلتزم المؤسسات البترولية باتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى لحماية البيئة كحماية الأنابيب من التآكل والتخلص من بقع الزيت وغيرها من الإجراءات.

هذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا البحث وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية : **ما هو واقع نقل النفط في العالم والجزائر في ظل التحديات البيئية الراهنة ؟ وما هي أهم الإجراءات المتبعة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في هذا النشاط ؟**

1. واقع نقل النفط في الجزائر

1.1. أساسيات حول نقل النفط :

أ. **مفهوم النفط والصناعة النفطية :** النفط أو البترول كلمة مركبة من مقطعين يوناني الأصل Petro تعني الصخر oleum تعني الزيت، وبذلك تعني كلمة بترول زيت الصخر تعبيرا عن تكوينها بين الصخور[1].

كما يعرف النفط بأنه عبارة عن مزيج من الهيدروكربونات التي تتكون بشكل رئيسي من الكربون والهيدروجين، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية الأخرى، بالإضافة إلى الهيدروكربونات فإن النفط يحتوي بكميات ضئيلة على موارد أخرى ومركبات معقدة من النيتروجين والكبريت والأوكسجين.

أما الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات أو العمليات الإنتاجية ذات الطابع الفني والتكنولوجي والتنظيمي الإداري المتعلق باستغلال المادة النفطية أو المورد النفطي.

إن الصناعة النفطية تشمل خمس مراحل أساسية وهي البحث والتنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق ويمكن أن تقع مرحلة النقل إما قبل أو بعد مرحلة التكرير إذ يمكن نقل النفط قبل تكريره أو بعده، بالإضافة إلى هذه المراحل الخمسة توجد مرحلة سادسة مكملة وهي مرحلة التصنيع البيتروكيماوي.

كما تعرف الصناعة النفطية بأنها تتضمن نشاطات المنبع والتي تكون سابقة لاستخراج النفط ونشاطات المصب والتي تأتي بعد استخراج النفط.

تضم نشاطات المنبع عمليات البحث واستكشاف الحقول النفطية والاختبارات التي تجرى عليها من أجل تحديد قيمتها، الإنتاج، بينما تضم نشاطات المصب كل من النقل، التكرير وبيع المنتجات النفطية التي تستعمل بدورها في البتر وكيمياء[2].

---

* r.amel70@yahoo.fr
** mtouahar@yahoo.fr

ب. **نقل النفط :** بعد القيام بعلميات البحث عن النفط وإنتاجه تأتي مرحلة نقل النفط، حيث في السابق كان النفط ينقل في براميل، وبعدها صهاريج نقل على عربات إلى أن ظهرت خطوط الأنابيب[3].

خلافا لمفهوم النقل التقليدي الذي تكون فيه المادة المنقولة ثابتة بينما تكون وسيلة النقل متحركة، فإن نقل المحروقات يعكس هذه الوظائف فالمادة (المحروقات) هي التي تتحرك بينما وسيلة النقل (الأنابيب) ثابتة. إن سرعة نقل المحروقات في الأنابيب ترتبط ارتباطا وثيقا بخصائص المادة المنقولة.

بالنسبة للمحروقات السائلة مثل النفط الخام أو المكثفات التي تعتبر من المواد غير قابلة للانضغاط فمن الضروري دفعها بممارسة قوة عليها من محطات الضخ أو الدفع الموزعة على طول الأنابيب. في بداية عصر النفط كان النقل يتم في براميل تنقل على عربات، وقد أدت هذه الوسيلة من النقل إلى تكوين وحدة لقياس النفط الخام هي البرميل الذي يساوي 159 لتر.

إن نقل الثروة النفطية يتم بواسطة العديد من وسائل النقل بري أو بحري ومن أهم هذه الطرق نذكر :

- **النقل عن طريق الأنابيب :** في عام 1865 تم مد أول خط أنابيب ناجح لنقل النفط من الحقول المنتج في بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية وكان طوله حوالي 5 أميال[4]، ثم انتشر النقل بواسطة خطوط الأنابيب بسرعة في أجزاء أخرى من العالم حيث تطلب الإنتاج المتزايد واتساع الأسواق وجود وسائل استخراج وتوزيع هامة وموثوقة.

وقد أنشئ خط أنابيب بطول 547 ميل في روسيا لربط منطقة باطوم بحقول النفط على شواطئ بحر قزوين، وبعد ذلك انتشر مد خطوط الأنابيب حيث أوجبت الاكتشافات في إيران وضع أنابيب جديدة في الشرق الأوسط[5].

إن مصطلح أنابيب (Oléoducs) تعني مجموعة من القنوات تعمل على نقل النفط والمنتجات النفطية بين مراكز الإنتاج ومراكز التوزيع أو بين محطات التكرير ومراكز التفريغ والاستعمال. هذه الأنابيب تكون مجهزة بمحطات للضخ على طول الأنبوب لضمان الضغط المناسب للنفط داخل الأنبوب.

إن النقل عن طريق الأنابيب يعتبر أهم وسيلة لنقل النفط الخام فهي أقل تكلفة مقارنة بباقي الطرق البرية للنقل، ومن ثم فهو الوسيلة الأساسية للنقل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأيضا بين مختلف الدول الأوروبية حيث أن الأنابيب تمتد على مسافات قصيرة نسبيا. كما تم إنشاء شبكة أنابيب في الشرق الأوسط لنقل النفط تمر بالعراق وسوريا، لبنان، السعودية، الأردن، مصر، من أجل نقل النفط من تلك المناطق إلى البحر المتوسط[6].

كما استعملت خطوط الأنابيب أيضا في الدول المستهلكة للنفط كخط الأنابيب بجنوب أوروبا بلغ طوله 1800 كم، وطاقته 65 مليون طن[7]. وفي الوقت الحالي قدر طول شبكات الأنابيب على المستوى العالمي بـ 500000 إلى 600000 كم[8].

- **النقل عن طريق الناقلات (Tankers) :** تعتبر البحار والمحيطات هي أطول الأطراف وأكثرها استعمالا لنقل النفط الخام، ففي سنة 2006 حوالي 1.9 مليار طن من النفط تم نقلها بطرق بحرية وهو ما يمثل 62% من الإنتاج العالمي[9].

إن النقل البحري للنفط يتم بواسطة سفن أو بواخر مخصصة لهذا الغرض وقد استمر توسع أسطول النقل البحري منذ اكتشافه عام 1869[10] حيث عرف النقل البحري تطورات كبيرة في وسائل النقل سواء في جانبها الكمي أو النوعي.

ينقل النفط من آباره إلى الدول المستهلكة بحرا، وفي السبعينات من القرن العشرين ازدادت الحاجة للنقل أكثر مما سمح به الإنتاج بسبب التغيرات في أسلوب حركة النفط وقد ازداد الأسطول العالمي لنقل النفط خلال العشر سنوات من 1963 إلى 1973 من 65.1 مليون طن من الحمولة الساكنة إلى 189 مليون طن. ويحظى أسطول الناقلات العالمي عدا العربي بمراكز الصدارة في سوق النقل الدولي وهو يسيطر على نحو 91 % من حجم النفط المتبادل في التجارة الدولية[11].

وقد زادت طاقات التحميل لناقلات النفط حيث انتقلت من 280 مليون طن عام 2000 إلى أكثر من 380 مليون عام 2007 بنسبة زيادة قدرت بـ 35% وهي اكبر من النسبة المحققة خلال الفترة 1990-2000 إذ قدرت بـ 15% . كما ساعد التطور التقني على انجاز ناقلات نفطية ضخمة (superpétrolier) قادرة على تحميل من 200 ألف طن إلى 550 ألف طن[12].

- **وسائل أخرى للنقل :** بالإضافة إلى نقل النفط عن طريق الأنابيب والناقلات فإن هناك طرق أخرى استعملت لنقل النفط الخام والمنتجات النفطية، نذكر منها النقل عن طريق السكك الحديدية أو عن طريق شاحنات هذه الأخيرة تستعمل إما من أجل نقل منتجات نفطية من نوع خاص أو عندما تكون المسافات قصيرة.

2.1. تطور نشاط نقل النفط في الجزائر : منذ تأسيسها عام 1963 اضطلعت الشركة الوطنية سوناطراك بمهمة نقل وتسويق المحروقات التي كانت الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر آنذاك تستخرجها من حقول الجنوب، مما جعل من نشاط النقل عبر الأنابيب أولى الحرف التي مارسها مجمع سوناطراك.

تجدر الإشارة أنه منذ بدء عمليات الإنتاج النفطي عام 1957 كان نقل النفط من الصحراء إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط يتم عن طريق أنبوب (OK1) يمتد من حاسي مسعود إلى حوالي 200 كم داخل تقرت ثم يشحن في صهاريج على عربات إلى سكيكدة. وفي نفس الوقت تم إنشاء أنبوب ينقل النفط من حاسي مسعود إلى بجاية (OB1) بطول 662 كم وتم الانتهاء من انجازه في نوفمبر 1969 [13]، وفي 19 مارس 1966 تم إنشاء ثالث أنبوب لنقل النفط من حوض الحمراء إلى أرزيو (OZ1) بقرار من الرئيس هواري بومدين، حيث أن ملكية هذا الأنبوب 100% للجزائر وهكذا كانت الجزائر أول دولة منتجة في العالم الثالث تمتلك خط أنابيب خاص بها[14].

بالرغم من وجود وسائل أخرى لنقل النفط إلا أن الوسيلة الأساسية في الجزائر هي النقل عن طريق الأنابيب ومن مهام نشاط النقل عن طريق الأنابيب أنه يتكفل بتحديد وانجاز واستغلال وتأمين الصيانة وتطوير شبكة الأنابيب التي يزيد طولها عن 16000 كم[15]. وكذا مختلف المنشآت الملحقة بها.

منذ بدء الإنتاج النفطي وإنجاز أول خط أنابيب عملت سوناطراك على إنشاء شبكة كاملة للنقل تضم أكثر من 30 أنبوب لنقل المحروقات يصل طولها إلى 16200 كم[16]، من بين هذه الأنابيب نجد 12 أنبوب مخصصة لنقل الخام يصل طولها إلى

4970 كم[17]، وفي نهاية عام 2008 وصل عدد الأنابيب الناقلة للنفط إلى 17 أنبوب[18]. واليوم وصل عدد أنابيب نقل النفط إلى 20 أنبوب يصل طولها إلى 9883 كم[19].

إن طاقة نقل النفط الخام قد عرفت زيادة معتبرة خلال الفترة (1999-2007)، حيث ارتفعت من 79.4 مليون طن عام 1999 لتصل إلى 145.8 مليون طن عام 2007، هذه الزيادة كانت ناتجة بالأساس عن البدء باستغلال أنبوب جديد لنقل النفط عام 2003 (OZ2) [20]، والذي ينقل النفط الخام من حوض الحمراء إلى أرزيو. كما انتقلت طاقة النقل من 98 مليون طن عام 2000 إلى 148 مليون طن عام 2008 أي بمعدل نمو يقدر بـ 51% [21].

أما فيما يخص النقل البحري للنفط فقد تم توقيع اتفاقية شراكة عام 2006 بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة اليابانية كوازاكي لإنشاء ناقلة للنفط الخام لأول مرة بطاقة 300000م^3 بمبلغ إجمالي 120 مليون دولار أمريكي[22]، ويتكون الأسطول الحالي من ناقلتين على أن يتم تدعيم هذا الأسطول بأربع ناقلات في مجال الشراكة وأربع ناقلات أخرى تتكفل بها سوناطراك وحدها[23].

يتم تصدير المحروقات في الجزائر عبر ثلاث موانئ نفطية رئيسية وهي : أرزيو، سكيكدة وبجاية ومن اجل تطويرها تم انجاز في 2004 شركة تسيير واستغلال الموانئ النفطية بين سوناطراك وشركة تسيير الموانئ وقد شرع في أعمال تكييف الموانئ مع ارتفاع الكميات المنقولة. كما تم إبرام عقد في 2004 بقيمة 250 مليون دولار مع الشركة الأمريكية FMC تم من خلاله انجاز 5 محطات شحن للمحروقات السائلة في أعالي البحار.

2. التحديات البيئية التي يواجهها نقل النفط

1.2. مصادر التلوث الناتجة عن عمليات نقل النفط :

أ. **مصادر التلوث نتيجة نقل النفط بالأنابيب :** تنحصر الآثار السلبية لاستعمال الأنابيب النفطية على البيئة بحصول حوادث التسرب بسبب حدوث الكسور في الأنابيب النفطية والتي عادة ما تحصل نتيجة احد الأسباب التالية :

- تآكل الأنابيب بسبب تقادمها وعدم وضع أنظمة للحماية من التآكل.
- الحوادث بشتى أنواعها مثل اصطدام وسائل النقل بها وغيرها من الأسباب.
- أعمال سرقة السوائل النفطية من خلال وضع فتحات في الأنابيب.
- الأعمال العسكرية في أوقات الحروب وكذا أعمال التخريب.

وقد عرف التاريخ الكثير من الحوادث عند نقل النفط بالأنابيب نذكر منها[24]:

- في سنة 1963 تسرب النفط من خطوط أحد الأنابيب البحرية التي كانت تنقل النفط من أحدى الحقول إلى خليج السويس، وكانت إسرائيل قد استنزفت هذا الحقل خلال احتلالها شبه جزيرة سيناء، فتكونت بقعة نفطية كبيرة نتيجة هذا التسرب فأخذت تعوم فوق مياه خليج السويس ثم نقلتها الأمواج إلى الشواطئ المصرية المطلة على البحر الأحمر وقد أدى ذلك إلى توقف السياحة في تلك المنطقة وماتت ملايين الأسماك والطيور والحيوانات الأخرى.
- في 18 فيفري 2000 انفجر أنبوب نفط مملوك لشركة بتروبراس بالقرب من ريوديجانيور مما تسبب في حدوث تسرب لحوالي 343200 جالون من النفط الثقيل في خليج جيونابارا.

وبعيدا عن حوادث انكسار الأنابيب فان أنابيب نقل المنتجات النفطية تتعرض لنوع مغاير من التلوث هو التلوث الناتج عن اختلاط المشتقات النفطية مع بعضها البعض. إن اكبر مصدر ملوث لنشاطات النقل هو ما يعرف "بالمزيج الملوث"، وهو عبارة عن مزيج من المنتجات النفطية (بنزين، نفط ابيض، زيت الغاز) يتكون من جراء الضخ التعاقبي للمنتجات النفطية بالأنابيب ولا يمكن الاستفادة من المزيج الملوث مباشرة كوقود، كما لا يمكن إعادة تكريره لكون البنزين الموجود فيه يحتوي على مادة رابع اثيلات الرصاص والتي تؤدي إلى تلف العامل المساعد المستعمل في العمليات التحويلية[25].

ب. **مصادر التلوث نتيجة نقل النفط بالناقلات :** تقوم الدول المنتجة للنفط بتصديره إلى الدول المستهلكة بواسطة الناقلات الضخمة، ولعل أهم المشاكل التي ترافق هذه العلمية هي مياه التوازن التي تستخدمها هذه الناقلات في مرحلة العودة، بالإضافة إلى مصادر أخرى للتلوث نذكرها فيما يلي :

- **مياه التوازن :** بالرغم من أن كثيرا من الناس يعتقدون أن حوادث الناقلات هي السبب الرئيسي في تلوث مياه البحار إلا أن هذا غير حقيقي فهذه الحوادث نادرة الحدوث تقريبا، وهي في حقيقة الأمر لا تشترك في إحداث هذا التلوث إلا بنسبة صغيرة لا تزيد عن 10% من مجمل كميات النفط الملوثة لمياه البحار[26]. وقد تبين أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا التلوث الهائل بزيت النفط هو تلك النفايات أو المخلفات النفطية التي تلقيها الناقلات في أثناء سيرها في عرض البحار.

يقصد بمياه التوازن ذلك الجزء من مياه البحر الذي تملأ به ناقلات النفط جزءا من صهاريجها أثناء رحلتها وهي فارغة للمحافظة على توازنها وتصل نسبة هذه المياه إلى نحو 30% من حجم مستودعها[27].

فقريبا من السواحل تأتي حاملات النفط متجهة إلى مراكز التحويل وبخزاناتها حمولة توازن من ماء ملوث ببقايا النفط فتفرغ حمولتها من ماء التوازن قبيل وصولها إلى ميناء التحميل في ماء البحر استعدادا لملئ خزاناتها بحمولة جديدة من النفط وتقدر كمية ما يحتويه ماء التوازن من النفط بحوالي 1 إلى 1.5% من حمولتها السابقة بالنفط[28].

- **التلوث بسبب التسرب من الأنابيب الناقلة :** يمكن أن تحصل حوادث تسرب من الأنابيب التي توصل النفط الخام إلى موانئ التصدير لمختلف الأسباب مثل حوادث التآكل التي تحدث خصوصا في الأنابيب الممتدة تحت سطح الأرض إلى منصات التصدير.
- **التلوث نتيجة التسرب من الموانئ :** وهي التسربات التي تأتي من أنابيب النفط الخام التي يتم ربطها بالناقلات عند القيام بعملية التحميل.

- **التلوث نتيجة لحوادث التسرب من الناقلات :** تحدث الكثير من الحوادث لناقلات النفط الخام مثل حوادث الاصطدام فيما بين الناقلات أو مع أرصفة الموانئ أو حوادث الغرق. وغالبا ما تؤدي هذه الحوادث إلى كوارث بسبب تسرب كميات هائلة من النفط الخام إلى البحر.
- **التلوث الناتج عن تنظيف الناقلات :** يتم غسل وتنظيف ناقلات النفط وسط البحر باستخدام الماء والمنظفات وبعض المواد والمحاليل المذيبة، وعادة ما ترمى مخلفات عملية التنظيف في البحر مسببة التلوث لمياهه.

يسبب نقل النفط تأثيرات بيئية كثيرة وواضحة، حيث يتم نقل أكثر من 2 مليار طن سنويا بطرق بحرية، حيث تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج العالمي للنفط. هذا ما اوجد 4000 ناقلة للنفط تجوب بحار المعمورة، والتي تسبب في بعض الحالات حوادث بيئية خطيرة. ففي سنوات التسعينيات تسبب نقل النفط بإلقاء 5 مليون طن من النفط سنويا نتيجة تفريغ الناقلات، وقد بدأت بعدها هذه الكميات في الانخفاض[29].

أما في الجزائر فيعبر حوالي 100 مليون طن في السنة من المحروقات بجوار سواحلها في حين يتم شحن 50 مليون طن في السنة من الموانئ الوطنية، ويقدر الحجم الضائع من هذه المحروقات خلال عملية الشحن بنحو 10 آلاف طن في السنة، وحجم ما تصبه كبريات الناقلات في عرض البحر من مياه التوازن ومخلفات عمليات التنظيف بنحو 12ألف طن في السنة والموانئ الجزائرية سيئة التجهيزات حاليا من حيث محطات إزالة هذه الملوثات، هذا ما يثير قلقا متزايدا من تلوث محتمل جراء تسرب المواد النفطية بما يهدد أمن الشريط الساحلي الجزائري[30].

وأشارت لجنة "تل بحر"[31] إلى تسجيل 11 حادثا على مستوى السواحل ما بين سنتي 2003 و2007، ما بين العاصمة، سكيكدة، جيجل وأرزيو.

وقد كانت هناك العديد من الحوادث لناقلات بحرية والتي بقيت راسخة في الأذهان لضخامة آثارها على البيئة حيث تسببت في تشكيل بقع الزيت في المياه، ومن هذه الحوادث نذكر :

- حادث غرق الناقلة العملاقة أموكو كاديز عام 1978 أمام الشاطئ الفرنسي، وقد أدى هذا الحادث إلى تدفق نحو 220.000 طن من الزيت إلى مياه البحر مكونا بقعة هائلة من الزيت حول الناقلة. ولم يقتصر التلوث الناتج على هذه البقعة فقط، ولكن التلوث امتد ليغطي مساحات هائلة من سطح البحر أمام الشاطئ الفرنسي وذلك بفعل الرياح والأمواج والتيارات البحرية ثم امتد بعد ذلك إلى رمال الشواطئ نفسها التي تغطت بكتل سوداء لزجة منعت الناس من النزول إلى مياه البحر[32].
- حادثة الناقلة اكسون فالديز في 24 مارس 1989 في خليج الملك ويليام بألاسكا حيث كانت تحمل أكثر من مليون برميل من النفط، انسكبت منها 266000 برميل في البحر وجعلت من هذه البقعة النفطية تحتل المرتبة العشرون من حيث الأهمية هذه الحادثة هي أقل خطورة بـ 25 مرة من تلك التي حدثت في حرب الخليج.

وجراء هذه الحادثة تحملت شركة اكسون Exxon مسؤولية تعويض 3.5 مليار دولا منها 2.5 مليار دولار لأعمال التنقية والتنظيف وحوالي مليار دولار لإعادة ترميم الموقع وإعادته إلى ما كان عليه و 250 مليون لتعويض الصيادين المحليين[33].

ملاحظة : هناك نوع آخر من النفايات الناتجة عن عمليات النقل وهي الانبعاثات الغازية والتي تتضمن بصورة رئيسية أكاسيد النيتروجين، أكاسيد الكبريت، ثاني أكسيد الكربون، المركبات العضوية المتطايرة[34]، الهيدروكربونات المحترقة جزئيا (أول أكسيد الكربون)...

2.2. المشاكل البيئية لنقل النفط : تستخدم ناقلات النفط وعربات النقل والقطارات و القطارات في نقل النفط. إن عملية نقل النفط عن طريق خطوط الأنابيب يمكن أن تلحق أضرارا كبيرة بالبيئة نتيجة تأكلها أو انكسارها أو تعرضها لعلميات التخريب مما يؤدي إلى التسرب والانفجارات ملحقا أضرارا كبيرة بالبيئة. أما فيما يتعلق بالنقل البحري فقد تؤدي الحوادث العارضة أو قصور الهيكل البنائي أو الظروف الطبيعية إلى أن تسكب الناقلات كل أو جزء من حمولتها. وعلى الرغم من أن بعض حوادث الانسكاب تكون مأساوية (مثل حادثة اكسون فالديز)، فان بعض الحوادث تكون صغيرة وبسيطة نسبيا. وقد وقع عدد يعتد به من حوادث انسكاب النفط في المياه القومية و حولها. وعموما فان هناك العديد من التأثيرات السلبية لعمليات نقل النفط سواء برا أو بحرا على عناصر البيئة المختلفة من ماء وهواء وتربة وكائنات حية. ويمكن تلخيص التأثيرات المحلية لعمليات نقل النفط في الجدول رقم 1 :

- **تلوث المياه :** على الرغم من أن زيت النفط لا يقبل الذوبان في الماء إلا أن جزءا صغيرا من طبقة الزيت التي تغطي سطح البحر يختلط بالماء ليكون معه مستحلبا تعلق به دقائق الزيت المتناهية في الصغر في ماء البحر وبمرور الوقت يختلط هذا المستحلب بالمياه تحت السطحية ويمتزج بها، وينتج من ذلك تلوث طبقات المياه العميقة في البحر.

ويؤدي تلوث الماء بزيت النفط إلى حدوث بعض الأضرار الأخرى غير المنظورة ؛ ففي معظم الحالات تعمل بقعة الزيت كمذيب وتبدأ باستخلاص كثير من المواد الكيميائية الأخرى المنتشرة في مياه البحر ومن أمثلة هذه المواد بعض المبيدات الحشرية والمنظفات الصناعية وغيرها من المواد التي يلقيها الإنسان في ماء البحر، وينتج من ذلك ارتفاع تركيز هذه المواد في المنطقة التي تغطت ببقعة الزيت مما يرفع كثيرا من درجة التلوث في منطقة الحادث.

كذلك يقوم المستحلب الناتج من اختلاط الزيت بالماء بامتصاص بعض العناصر الثقيلة مثل الزئبق، الرصاص، الكادميوم من مياه البحر فيزداد بذلك تركيز هذه العناصر في المنطقة المحيطة ببقعة الزيت فتظهر بذلك أثارها السامة في منطقة الحادث[35].

وقد تعمل الرياح وحركة الأمواج على زيادة التلوث في منطقة الحادثة، فهي قد تدفع أجزاء من بقعة الزيت نحو الشواطئ المقابلة لمنطقة الحادث، فتلوث رمالها وتحولها إلى منطقة عديمة النفع والفائدة، ولا يمكن التخلص من هذا التلوث إلا بعد انقضاء زمن طويل.

وتؤثر حوادث التسربات النفطية خصوصا في المياه على صحة الإنسان والحيوان أثناء حدوثها، وأثناء تنظيفها، وحين استهلاك الكائنات المتسممة منها. بالإضافة إلى هذا تكون لهذه الحوادث العديد من الانعكاسات الاقتصادية مثل تدمير الثروة السمكية وترحيلها إلى أماكن أخرى لسنوات عديدة، بالإضافة إلى انخفاض درجة ثقة المستهلكين في سلامتها الصحية.

بالإضافة إلى المياه السطحية قد تتلوث المياه الجوفية أيضا نتيجة نقل النفط بالطرق البرية من خلال تشقق الأنابيب أو انكسارها و تسرب النفط منها أو اصطدام شاحنات نقل النفط مما يؤدي إلى نفاذه إلى التربة مسببا أضرارا بالغة بتلك المنطقة كما قد يصل النفط إلى المياه الجوفية.

- **تلوث الهواء :** خلال مراحل النقل يتم استعمال خطوط الأنابيب لنقل النفط من مراكز الإنتاج إلى موانئ الشحن والتصدير أو إلى مصافي التكرير لتحويله. على مقربة من خطوط الأنابيب وعلى مسافات مختلفة يتم إنشاء محطات لدفع النفط وكذلك لتعويض انخفاض الضغط داخل الأنبوب ولضمان تدفق ثابت للنفط.

هذه المحطات يتم تزويدها بمضخات تعمل بمحركات الديزل أو مولدات كهربائية أو توربينات الغاز هذه الأخيرة تتسبب في انبعاث بعض الغازات في الهواء وإن كانت الخطورة تكون أكبر عند نقل الغاز الطبيعي الذي قد يتسرب هو الأخر مسببا مشاكل يصعب التحكم فيها.

كما قد تسبب بقع الزيت في المياه تلوثا للهواء. وتتوقف الأضرار التي تنشأ عن تصاعد الأبخرة من بقعة الزيت والناتجة من تكوين مستحلب الزيت في الماء على كثير من العوامل أهمها : خواص الزيت مثل كثافته، درجة لزوجته، ضغطه البخاري كما يتدخل في ذلك بعض العوامل الطبيعية الأخرى مثل : درجة حرارة الجو، درجة حرارة مياه البحر، حركة الأمواج، نوع التيارات البحرية واتجاهها وشدة الرياح السائدة فوق هذه المنطقة.

وتبلغ نسبة المواد الهيدروكربونية المتطايرة التي تتصاعد أبخرتها إلى الجو من بقعة الزيت نحو 10% على الأقل من وزن الزيت المكون للبقعة إذا كان هذا الزيت من النوع الثقيل مثل زيت الديزل أو زيت الوقود، أما إذا كان الزيت المكون للبقعة من النوع الخفيف مثل الجازولين فإن نسبة المواد المتطايرة التي تتصاعد أبخرتها إلى الجو قد تصل إلى نحو 75% من وزن الزيت الملوث لماء البحر[36]. بالإضافة إلى ذلك قد يتلوث الهواء نتيجة انفجار أنابيب النفط.

- **تلوث التربة :** قد تتلوث التربة أيضا نتيجة عمليات نقل النفط وخصوصا بالطرق البرية، حيث يؤدي تشقق الأنابيب أو انكسارها إلى حدوث تسربات تمتصها التربة وقد تمتد إلى المياه الجوفية ملوثة إياها، كما أن نقل النفط يؤثر على التربة بسبب الأنابيب التي تدفن في بعض الحالات في التربة ناهيك عن التجهيزات الأخرى المصاحبة للأنابيب كل هذا قد يؤدى إلى انضغاط التربة وفقدان خصوبتها، وتغيير تركيب التربة نفسه ومن ثم على الكائنات الدقيقة بالتربة مثل البكتريا والفطريات وكذلك على جذور النباتات ذلك أن حبيبات التربة عندما تتشبع بالنفط الخام فإنها تكون طبقة تمنع التبادل الغازى بين الكائنات والجذور التى توجد تحت التربة من جهة وأوكسجين الهواء الجوي من جهة أخرى لذا فإنه ليس أمام الكائنات ألا الموت بسبب تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون أسفل الطبقات النفطية.

3. حماية البيئة خلال عمليات نقل النفط لتحقيق التنمية المستدامة

إن حماية البيئة تعني المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته وقد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتحقيق هذه الحماية[37]. وتهدف حماية البيئة بصفة عامة إلى المحافظة على التوازن البيئي أو الوصول بالبيئة لحالة من التوازن والانسجام بين عناصرها وفقا لقانون الاتزان البيئي.

ويرى البعض أن مفهوم حماية البيئة يشمل على ما يلي[38]:

- وقاية المجتمعات البشرية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة.
- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.

ومن مظاهر الاهتمام بالبيئة ارتباطه بمفهوم التنمية المستدامة، وقد ظهر هذا المصطلح في بداية الثمانينات بالرغم من الإشارة إليه خلال مؤتمرا ستوكهولم للتنمية البشرية سنة 1972 الذي ركز على وضع الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية وإلى ضرورة استعمال الموارد الطبيعية بشكل يضمن بقاءها للأجيال القادمة.

وقد عرفت التنمية المستدامة في تقرير بروتلاند عام 1987 كما : "عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته"[39].

1.3. التنظيم القانوني لحماية البيئة خلال نقل النفط : يعتبر التشريع أو التنظيم القانوني أكثر وسائل حماية البيئة انتشارا وقبولا في غالبية دول العالم، وذلك لوجود علاقة قوية بين فعالية التشريعات وحماية البيئة، لذلك يجب أن يستهدف التشريع البيئي منع الإضرار بالبيئة عن طريق إقرار العقوبات الرادعة على جميع ألوان التصرف والسلوكيات الضارة بالبيئة، وتتمثل الإجراءات القانونية في الأوامر التي تصدر من السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة متمثلة أساسا في المنع أو التصريح (افعل أو لا تفعل). وتجدر الإشارة إلى أن عدم احترام هذه القوانين يؤدي إلى فرض عقوبات كما هو الحال بالنسبة لاختراق القواعد القانونية للنظام العام، وتختلف العقوبة من مجرد مبلغ مالي إلى السجن وذلك حسب درجة اختراق القانون ظهور الوعي البيئي لدى المجتمعات البشرية قد ساعد على تكثيف الجهود الرامية لحماية البيئة لاسيما على المستوى الدولي حيث عقدت الكثير من الاتفاقيات الدولية نذكر منها[40]:

- الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط المنعقدة في لندن 1954 بصيغتها المعدلة في 11 أفريل 1962 و 21 أكتوبر 1969.
- اتفاق التعاون في التصدي لتلوث بحر الشمال بالنفط عام 1969.

- الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر المنجر على التلوث بالنفط والمنعقدة في بروكسل عام 1969.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث بالنفط، بروكسل1969.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق للتعويض عن الضرر الناتج عن النفط، في بوركسل1971 والتي تم تعديلها في برتوكول سنة 1992 سمي معاهدة الصندوق.
- البروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط ومواد ضارة أخرى في حالات الطوارئ، برشلونة 1976.
- الاتفاقية المتعلقة بحماية العمال من الأخطار المهنية الناجمة في بيئة العمل عن تلوث الهواء وعن الضوضاء والاهتزازات، جنيف 1977.
- البروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة حالات انسكاب النفط في منطقة الكاريبي الكبرى، قرطاجنة 1983.
- اتفاق للتعاون في التصدي لتلوث بحر الشمال بالنفط ومواد ضارة أخرى، بون 1983.
- اتفاقية الخليج عام 1991، تلوث المياه البحرية من جراء النفط.
- لجنة OSPAR : تم التصديق على الاتفاقية الخاصة بحماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلنطي في 22سبتمبر عام 1992 لتحل محل اتفاقية أوسلو 1972 لمنع التلوث البحري بإلقاء المخلفات من السفن والطائرات واتفاقية باريس 1974 لمنع التلوث البحري من المصادر البرية. والهدف من اتفاقية OSPAR هو حماية صحة الإنسان والحفاظ على الأنظمة الحيوية والبحرية لحماية منطقة البحر من الآثار الخطيرة الناتجة عن الأنشطة البشرية واستعادة المناطق البحرية المفقودة.

وفي عام 1998 تم التصديق على إستراتيجية OSPAR الخاصة بالمواد الخطرة، وهدف الإستراتيجية بعيد المدى هو وقف تلك المخلفات والانبعاثات من المواد الخطرة بحلول عام 2020[41]. أما في سنة 1999 فقد تم تبني إستراتيجية OSPAR للصناعة البترولية والغازية في المناطق البحرية لمدة 4سنوات من 1999 حتى 2003 وهدف هذه الأخيرة هو التقليل من التلوث وأخذ جميع الإجراءات اللازمة بعين الاعتبار للمحافظة على المنطقة البحرية من الآثار الضارة للصناعة البترولية في المناطق البحرية بطريقة تحفظ صحة الإنسان والتنوع البيولوجي للأوساط المائية.

أما في الجزائر وباعتبار اعتمادها الكبير عن النفط فقد سعت إلى إصدار الكثير من القوانين لحماية البيئة من التلوث الناتج عن نقل النفط و من أهمها :

- القانون 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات المعدل والمتمم بالأمر 10/06 لعام 2006.
- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة. حيث تضمنت هذه القوانين مجموعة من البنود لتنظيم عمليات نقل النفط و تسيير ها بشكل يتوافق مع متطلبات حماية البيئة.
- مرسوم تنفيذي رقم 312/08 المؤرخ في 5 أكتوبر 2008 يحدد شروط الموافقة على دراسات التأثير في البيئة للنشاطات التابعة لمجال المحروقات.
- مرسوم تنفيذي 331/10 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 يحدد حدود محيط الحماية حول المنشات والهياكل الأساسية لنقل و توزيع المحروقات والكهرباء والغاز.

كما عملت الجزائر على تفعيل أدوار الشركة المتعددة الجنسيات "Oil spill response company" المكلفة بمكافحة تلوث مياه البحر بالمواد النفطية، علما أن هذه الشركة تأسست سنة 2007 بمبادرة من الجزائر، وتتخذ من العاصمة الجزائرية مقرا لها، وتحوز هذه الشركة مركزا للتدخل مزودا بكل الوسائل الضرورية بغرب الجزائر، وهى مطالبة بالتدخل فى حالة وقوع أى حالة تلوث بحري في منطقة تربو مساحتها عن العشرين ألف كيلومتر وتمتد من قناة السويس (مصر) إلى خليج كابيندا (أنغولا).

كما تنظر وزارة الشؤون الخارجية فى ملف التوقيع على بروتوكول برشلونة 1976 و2002، كما تم تقديم اقتراح من قبل فرنسا للتعاون في هذا المجال، على اعتبار أن الجزائر إحدى دول حوض البحر الأبيض المتوسط المهددة بالتلوث البيئي.

2.3. الوسائل الاقتصادية و السياسة البيئية للمؤسسات النفطية خلال مرحلة نقل النفط : تعتمد الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية على الحوافز ذات الطبيعة المالية وتسعى هذه الأدوات إلى تطبيق مبدأ آلية السعر مفضلة إياه على أسلوب التحكم. وتعد الوسائل الاقتصادية من أنجح الوسائل لحماية البيئة في الوقت الحالي فمنذ انعقاد ندوة ريو عام 1992 أصبح تطبيق الأدوات الاقتصادية اتجاها جديدا لاستراتيجيات الحماية الدولية للبيئة.

وهناك عدة نظم لتوفير هذه الحوافز ذات الطبيعة المالية منها[42] : تحصيل تكاليف التلوث، بيع تصاريح للتلوث، توسيع نطاق الملكية الخاصة.

لقد عملت المؤسسات النفطية جاهدة على تفادي أو السيطرة على مشاكل البيئة المرتبطة بنشاطها، وذلك من خلال آليات وأدوات الإدارة البيئية والتي ينظر لها على أنها الإدارة الفاعلة في المعالجات المنهجية لرعاية شؤون البيئة في كل جوانب النشاط، حيث أن هذه المعالجات هي في الأساس عمل طوعي يأتي بمبادرة من قيادات المؤسسة القائمة بالنشاط.

إن المؤسسات أصبحت أكثر وعيا بالتعويضات المالية الثقيلة التي تقع على عاتقها نتيجة التلوث وحوادث تسرب البترول ...الخ، والذي ينعكس سلبا على صورة المؤسسة وقدرتها التنافسية وهذا ما دفعها إلى تبني سياسات بيئية تمكنها من العمل بصورة أكثر أمنا من أجل المحافظة على البيئة ومن ثم تعزيز مكانتها في السوق الوطنية والدولية وإطالة فترة حياتها.

ومن بين أهم الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات النفطية لحماية البيئة خلال عمليات نقل النفط : دراسة التأثير البيئي، المراجعة البيئية، تسيير النفايات، النظام المتكامل لإدارة الجودة-الأمن-البيئة.

بالإضافة إلى كل هذه الوسائل لحماية البيئة خلال مرحلة نقل النفط فان هناك مجموعة من الإجراءات تتبعها المؤسسات لحماية البيئة، من بين هذه الإجراءات نذكر [43] :

- إجراءات لحماية الأنابيب من التآكل.
- برنامج مراقبة دوري وصيانة أنابيب النقل.
- كواشف للضغط موصولة بأجهزة إنذار ونظام صمامات للتوقيف التلقائي للمضخات في حالة تسرب غير متوقع.
- رصد و تسجيل جميع التسربات غير المتوقعة.
- الالتزام بإجراءات الطوارئ في حالة تسرب غير متوقع لتقليل الآثار على البيئة.

وزيادة على ما سبق لابد أيضا من حماية البيئة البحرية من التلوث النفطي بمصادره المختلفة سواء كانت بقع الزيت أو مياه التوازن أو غيرها من النفايات[44] :

- طريقة إقامة الحواجز العائمة فوق سطح الماء باستخدام أجهزة خاصة مع الاستعانة بالجرافات والكانسات لحصر بقع الزيت العائمة ومنع انتشارها.
- طريقة إحراق طبقة الزيت باللهب بعد حصرها وإضرام النيران فيها بالرغم من أنها ليست صالحة في جميع الأحوال ولا يستحب استخدامها لخطورتها على البيئة فهي تلوث الهواء وتسبب ضررا بالغا لكثير من الكائنات الحية.
- الطريقة الكيميائية برش أنواع معينة من المذيبات والمنظفات الصناعية والمساحيق عالية الكثافة أو بعض الرمال الناعمة على سطح البقع النفطية في البحار الملوثة للالتصاق بها لتحولها بعد تفتيتها إلى ما يشبه المستحلب فينتشر في الماء ويذوب فيه أو يتسرب إلى القاع نتيجة ارتفاع كثافته. إلا أن هذه الطريقة لا تمثل حلا نهائيا نتيجة لآثارها الجانبية على البيئة.
- رش مواد ماصة على البقع النفطية حتى تتشبع بالنفط ثم استعادته منها.
- طريقة المعالجة الطبيعية (البيولوجية) التي تستخدم أنواعا من البكتريا في مقدورها استخلاص الملوثات التي ارتبطت بالتربة أو الماء. لكن أعدادها القليلة طبيعيا تجعلها أقل كفاءة في معالجة التلوث.
- ضرورة الحصول على تصاريح خاصة لإلقاء النفايات النفطية مع وجوب إعلام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بكافة هذه الأذونات.
- التشدد في مراقبة السفن التي تزور الموانئ -كما اقترحت المفوضية الأوربية- والتعامل بقسوة مع السفن التي لا تستوفي مقاييس السلامة وتعتزم المفوضية منع السفن التي يزيد عمرها عن 15 سنة من دخول موانئ بلدان الاتحاد الأوربي إذا احتجزت أكثر من مرتين في سنتين متتاليتين وتخطط المفوضية لنشر لائحة سوداء بهذه السفن كل ستة أشهر واستنكرت الاستعمال الواسع للأعلام الأجنبية على ناقلات النفط التي تستأجرها شركات أوربية لأسباب ضريبية.

خلاصة : تعد عملية النقل من المراحل الأساسية في سلسلة مترابطة من مراحل الصناعة النفطية، هذه الصناعة التي ظهرت كرد فعل للحاجة المتزايدة والملحة للنفط. مما دفع الإنسان إلى تطوير هذه الصناعة باستخدام أحدث التكنولوجيا وكذا تنظيمها كي تتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة.

إن تطوير هذه الصناعة وتكثيف عمليات البحث والإنتاج للنفط دفعت إلى تطوير عمليات النقل على المستوى العالمي والمحلي حيث زادت عدد خطوط الأنابيب وكذا عدد الناقلات وطاقاتها وغيرها من وسائل نقل النفط الأخرى.

غير أن هذا التطور أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبيئة، حيث تأثرت عناصر البيئة من ماء وهواء وتربة وكائنات حية نتيجة المصادر المختلفة للنفايات الناتجة عن هذه المرحلة، حيث تعد مياه التوازن والتسربات النفطية أهم هذه المصادر بالإضافة إلى بعض الانبعاثات الغازية.

ولكن في العقود الأخيرة نتيجة زيادة الوعي البيئي وبداية اهتمام الصناعة النفطية بحماية البيئة منذ سنوات السبعينيات، كما أدرج مفهوم جديد في الأدبيات الاقتصادية وهو التنمية المستدامة. وهذا ما دفع الإنسان إلى بذل قصار جهده لإيجاد السبل الكفيلة بمعالجة المشاكل البيئية الناتجة عن نقل النفط من خلال إصدار القوانين وعقد الكثير من الاتفاقيات الدولية، كما اوجد وسائل اقتصادية وأخرى طوعية لحماية البيئة، بالإضافة إلى اتخاذ المؤسسات النفطية لمجموعة من الإجراءات المدعمة لهذه الوسائل.

إن الجزائر من البلدان الكثيرة التي مستها التأثيرات السلبية على البيئة لنقل النفط باعتبار اعتمادها الكبير على هذا المورد، ومن ثم فقد سعت جاهدة إلى حماية بيئتها من هذه الصناعة وقامت بالعديد من الإجراءات كإصدار القانون 07/05 المعدل مرتين.

ومن ثم و من خلال هذا البحث أمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تعتبر عمليات نقل النفط من المراحل المهمة والإستراتيجية في صناعة النفط وهي تفصل بين مراحل المنبع والمصب، كما أنها قد تفصل بين التكرير والتسويق.
- لقد عرفت عمليات النقل النفطي على المستوى العالمي عامة وفي الجزائر خاصة تطورات عدة سواء في جانبها الكمي أو النوعي إذ يتم نقل الثروة النفطية بواسطة العديد من وسائل النقل برية أو بحرية، كما أن طاقات النقل زادت عبر الزمن.
- تعتبر مياه التوازن والتسربات النفطية والمياه الملوثة الناتجة عن تنظيف السفن وكذا بعض الانبعاثات الغازية من أهم مصادر التلوث عند نقل النفط.

- بذلت الكثير من الجهود الدولية والمحلية لحماية البيئة عند نقل النفط سواء من خلال الاتفاقيات الدولية أو التشريعات والقوانين، بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية والطوعية لحماية البيئة.
- لا يمكن التوقف عن نقل النفط مادامت الصناعة النفطية قائمة و لكن لابد على الجزائر أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة. وقد أصدرت الكثير من القوانين من اجل ذلك كما تنظر فى ملف التوقيع على بروتوكول برشلونة 1976 و2002. وتعمل على تفعيل أدوار الشركة المتعددة الجنسيات " oil spill response company".

ملحق الجداول و الأشكال البيانية

جدول (1) : موجز التأثيرات البيئية لعمليات نقل النفط

النشاط	المياه	الهواء	الأرض	النفايات
النقل	انسكاب وانسياب	انفجار وأبخرة	تسرب وانسكاب من خطوط الأنابيب وشاحنات النقل	تنظيف من الانسكاب أو التسرب

المصدر : ترافس واجنر، ترجمة : محمد صابر، **البيئة من حولنا**، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 1997، ص 252.

الإحالات و المراجع :

[1]- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 172.

[2] -**Emploie dans l'industrie pétrolière et gazière**, Ministère de l'éduction, de la culture et de la formation, territoire de nord- Ouest, France, Novembre 2005, p2, 3.

[3] - Rabah Mahiout, **Le pétrole Algérien**, Edition ENAP, Algérie ; 1974, p 81.

[4]-1 ميل = 1.609 كم.

[5]- سمير القريش، **خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية**، مقال من المجلة الفصلية النفط والتعاون العربي عدد 127، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الكويت، خريف 2008، ص 112- 113

[6]- نتيجة الظروف السياسية تم الإيقاف المؤقت لأنابيب بعض هذه الدول.

[7] - Xavier boy de la tour, **le pétrole au delà du mythe,** Edition Technip, Paris, France, 2004, p 75.

[8] - Wikipédia (free encyclopédie) **industrie pétrolière**, le 09/02/2013, http://fr.wikipedia.org/wiki/Industrie_p%C3%A9troli%C3%A8re

[9] -**Pétrole (Technologie)**, vue le 19/02/2013, http://r0.unctad.org/infocomm/francais/petrole/technologie.htm#Transport

[10]- تم نقل النفط بحريا بواسطة سفينة نقل بلجيكية ذات حمولة 794 طن.

[11]- جمعة رجب طنطيش، محمد أزهر سعيد السماك، **دراسات في جغرافية مصادر الطاقة**، منشورات ELGA، مالطا، 1999، ص 443.

[12] -Pétrole (Technologie), op cit.

[13] -Rabah Mahiout, op-cit, p114.

[14] -Sonatrach**, la revue**, Alger, Algérie, mai 1996, p18.

[15]- وزارة الطاقة والمناجم، **مجلة الطاقة والمناجم**، عدد8، الجزائر، جانفي 2008، ص 12.

[16] -Ministre de l'énergie et des mines, **évolution du secteur de l'énergie et des mines (1962-2007)**, Algérie, édition 2008, p28.

[17]- وزارة الطاقة والمناجم، مجلة الطاقة والمناجم، مرجع سابق، ص 13.

[18]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، الكويت، 2009، ص 77.

[19] -Sonatrach, **une compagnie pétrolière et gazière intégré**, Hydra, Alger, Algérie, 2012, p4.

[20] -Ministre de l'énergie et des mines, **évolution du secteur de l'énergie et des mines**, op-cit, p29.

[21]- وزارة الطاقة والمناجم، **حصيلة انجازات قطاع الطاقة و المناجم 2000-2008**، حيدرة، الجزائر، 2009، ص 30.

[22] -Ministre de l'énergie et des mines, **bilan du secteur de l'énergie et des mines (2000-2006)**, Algérie, édition 2007, p13.

[23]- الورقة القطرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مؤتمر الطاقة العربي التاسع**، الدوحة، قطر، 9-12 ماي 2010، ص 15.

[24]- أيمن الأحمد وآخرون، **تلوث البيئة البحرية بالنفط**، سوريا، 2007، ص 14 -15، http://www.ao-academy.org/docs/talawith_albeaa_albahriyah_bilnaft_0904009.pdf

[25]- وسام قاسم الشالجي، **الدليل البيئي النفطي**، بغداد، العراق، 2007، ص 44.

[26]- أحمد مدحت إسلام، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 30.

[27]- نفس المرجع، ص 31.

[28]- حسين العروسي، **تلوث البيئة وملوثاتها**، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 50.

[29] -Sophie Chautard**, le pétrole**, groupe vocatis, France, 2008, p 113.

[30]- كريم/ل، **ناقلات نفط أجنبية تهدد السواحل الجزائرية بالكارثة**، الجزائر المستقلة، صحيفة يومية وطنية مستقلة شاملة، 17 أكتوبر 2012، بتصرف.

[31]- اللجنة الوطنية "تل بحر" تأسست عام 1994 يرأسها وزير تهيئة الإقليم والبيئة، تعمل وفق برنامج وقائي وآخر للتدخّل السريع عن طريق إشراك أربعة وزارات، هي وزارة البيئة ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ووزارة النقل، عن طريق تكليف لجان محلية وجهوية ووطنية بالتكفل بعملية التدخّل في حال حدوث أي حادث من هذا النوع.

[32]- أحمد مدحت إسلام، **الطاقة وتلوث البيئة**، مرجع سابق، ص 25.

[33] - Bjorn Lomborg, traduit de l'anglais par Anne Terre, **L'écologiste sceptique- le véritable état de la planète**, le cherche midi, sans place de pub, 2001, p280.

[34]- المركبات العضوية المتطايرة من أهمها البنزين، التوليين، الكزيلين.

[35]- أحمد مدحت إسلام، **التلوث مشكلة العصر**، الكويت، 1990، ص 166 – 167.

[36]- نفس المرجع، ص 166.

[37]- محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص321.

[38]- أنطوني س فيشر، ترجمة: عبد المنعم إبراهيم عبد المنعم وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص 321.

[39]- أسامة الخولي، **مفهوم التنمية المستدامة**، مقال من مجلة، البيئة والتنمية (أوراق غير دورية)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة،مصر، عدد 9، نوفمبر 1999، ص44.

[40]- عامر محمود طراف، **أخطار البيئة والنظام الدولي**، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع لبنان ، 1998، ص.ص 126 - 134 بتصرف.

[41]- رحمان أمال، **تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الحفر و الاستخراج (دراسة حالة حوض بركاوي- الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2008، ص 64.

[42]- محمد صالح الشيخ، مرجع سابق، ص325- 330.

[43] - Lignes directrices environnementales (Coface), **Extraction, transport, transformation et stockage des hydrocarbures – Oléoducs et gazoducs**, novembre 2002, vue le 19/02/2013, http://www.ecobase21.net/Petrole/PDFs/GazoducsOleoducs.pdf

[44]- لبنى نعيم، **التلوث النفطي وأساليب مكافحته**، شوهد في 2013/02/19، http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/328987

المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية
شركتي "سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية " أنموذجا

محمد فلاق*
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نهدف من هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني الشركات النفطية العربية ممثلة بشركة سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية لهاتين الشركتين على مجتمعاتها. تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على تحليل الأرقام والبيانات من خلال تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركتين. توصلنا إلى أن الشركتين تساهمان في تنمية مجتمعاتها المحلية عن طريق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية بدرجة متوسطة، وأن هناك تباينا واضحا في الأداء الاجتماعي للشركتين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية إدارتا الشركتين بدورهما في تحمل مسؤوليتها نحو مجتمعاتها، عن طريق توجيه بعض استثماراتهما نحو مشاريع ذات صبغة اجتماعية تساهم في توفير فرص عمل مما يساهم في الحد من البطالة وتنمي الجوانب الثقافية والاجتماعية والرياضية.

الكلمات المفتاح : مسؤولية اجتماعية للشركات، سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية.

تمهيد : في ضوء الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لرفع مستويات الإنتاجية، تسعى الكثير من الشركات النفطية العربية إلى تبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه. حيث تمثل الشركات النفطية الجزء الأكبر والأساسي في الأنظمة الاقتصادية لعديد من الدول على غرار الجزائر ودول الخليج العربي، وعليه أصبح الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية مطلبًا أساسيًّا للحد من الفقر من خلال هذه الشركات بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا. ونجاح قيام الشركات بدورها في المسئولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسئولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، ودعم المجتمع ومساندته، وحماية البيئة سواءً من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة، ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ويعالج المشاكل البيئية المختلفة. وعليه تتمثل إشكالية الدراسة في : **ما واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات النفطية العربية ممثلة في سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية ؟**

تنبثق من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية نوردها كالتالي :

- ما هو المقصود بالمسئولية الاجتماعية للشركات، وما هو التطور التاريخي لهذا المفهوم ؟
- وما هي الدوافع التي تشجع الشركات على الاضطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية وكذلك التحديات التي تواجهها للقيام بدورها الاجتماعي ؟
- ما مدى تبني شركة سوناطراك الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ؟
- ما مدى تبني شركة أرامكو السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ؟

تهدف الدراسة إلى :

- إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأصيل بعض المفاهيم الأساسية للأداء الاجتماعي.
- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات النفطية العربية (سوناطراك، أرامكو).
- مناقشة طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها الشركات النفطية العربية (سوناطراك، أرامكو).
- الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار في الشركات قيد الدراسة على تطوير عملها.

وتنبع أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية ومنافعها الجمة على الشركات، حيث أشارت الدراسات إلى أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يعمل على زيادة الولاء والاحترام للشركة من العملاء، وبناء شهرة للشركة، وجعل منتجات وخدمات الشركة الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية مرحبا بها في المجتمع، وجذب الموظفين المتميزين الذين يفضلون العمل لدى الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية، كذلك أثبتت التجارب– وخاصة في الدول النامية- أنه يمكن زيادة معدلات العائد على الاستثمار من خلال تلبية احتياجات الفئات الأكثر فقرا، ومن خلال فتح أسواق جديدة توفر منتجات وسلعا تتلاءم أسعارها مع الدخول المحدودة، فضلا عن وضع

* Mohamed.fellag@voila.fr

برامج مبتكرة وخدمات جديدة تساعد في تحسين القدرة التنافسية لتلك الشركات، وتوسيع قاعدة العمالة من خلال تدريب العاملين مما يؤدي إلى خفض تكلفة الشركات، وتقديم خدمات وسلع عالية الجودة. وسيعود هذا بنفع كبير على محدودي الدخل من خلال توفير احتياجاتهم الأساسية وكل ما يساعد في توفير مستوى معيشة كريمة.

أولا : المسؤولية الاجتماعية

ونظرا للضعف السائد في معرفة ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول النامية عامة والعربية خاصة، تأتي هذه الدراسة لتوضيح ماهية المسؤولية الاجتماعية. كما ستحاول تقديم معلومات عملية عن أهمية وواقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات النفطية العربية (سوناطراك، أرامكو)، وبالتالي يمكنها الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

1.1. تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال : يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة حيث يوجب على المنظمات بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين، ومحاربة الفساد والمنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات المنظمات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارتها العليا ومجالس إدارتها من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواء محليا أو عالميا.

وكما سبق فقد تم الإشارة على أن المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنظمة حتى خارجها بوصفها تمثل قراراتها لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد والموارد المستخدمة والمرتبطة بالأداء المحقق للعمل داخل المنظمة والذي يساهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل المهنية، أما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع ومحاولة معالجتها ومحاربتها.

ففي وقت لم تكن فيه المنظمات تتحدث إطلاقا عن "المسؤولية الاجتماعية" أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة وآفاق التنمية المستدامة، إذ نالت المسؤولية الاجتماعية حيزا هاما من النقاشات في مؤتمر جوهانسبرغ 2002[1]، وبالرغم من أن عددا كبيرا من المنظمات تدرك أهمية هذا الاتجاه الجديد إلا أنه لم يتم حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورة مقبولة، ومن أهم المفاهيم الفكرية[2] لهذا المفهوم نذكر ما يلي :

أ- المفهوم الكلاسيكي : يستند على أفكار الاقتصادي الشهير آدم سميث القائمة على مبدأ" ما هو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع" باعتبار الربح الهدف الأول والأخير للمؤسسة وهو منفعة المجتمع ؛ ويشير العالم ميلتون فريدمان بقوله: "هناك شيء واحد لا شيء غيره في منظمات الأعمال وبما تتحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزيادة الأرباح على الأمد الطويل وجعل ذلك قاعدة في انجاز أعمالها"، إلا أن كافة المنظمات تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع ككل مع تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح بمراعاة الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة وبهذا يعتبر الربح الهدف الوحيد للمنظمة.

ب- المفهوم الإداري : حيث يشير العالم الاقتصادي (Paul Samuelson) : " أن منظمات الأعمال الكبيرة هذه الأيام لا تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل إنها يجب أن تحاول وبشكل تام عمل ما هو أفضل"، فمع التطورات الحاصلة والطبيعة الجديدة للمنظمات ظهرت فجوة كبيرة فيما يخص المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية والأهداف التي تطمح المنظمة الوصول إليها، فتبلورت الأفكار وظهر مفهوم جديد أكثر بعدا وعمقا يقوم على فكرة أن المنظمة نظام مفتوح تحقق منفعتها الذاتية مع تحقيق منافع أخرى كإرضاء حاجات الأفراد والاهتمام بالعمال كتوفير الأمن، السلامة، الرعاية الصحية...الخ، وما عزز المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية مجموعة الأفكار التي طرحتها لجنة التطوير الاقتصادي بوصفها المفهوم كونه "يمثل علاقة المنظمة بالزبائن والمجتمع ككل".

ت- المفهوم البيئي : فبعد أن أدرك المسيرون أن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المنظمة وإنما تتعدى حدودها ذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، ظهر مفهوم جديد سمي بـ "المفهوم البيئي" أو "أنموذج البيئة الاجتماعية"، حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطا بالبيئة، وما ميز ذلك مختلف الأبحاث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين وكأفضل مثال دراسة كل من "(Ralph Nader and John K.Galbraith)"على مجموع المنظمات الصناعية الكبيرة ومدى تأثيرها على المجتمع، وبها وصلا إلى استنتاج مفاده : "عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هناك أي حق طبيعي يعلو تلك المصلحة"، بمعنى أن المصلحة العامة للمجتمع من أولويات المنظمة وفوق أي اعتبار ذاتي؛ وبالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدى تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل بمراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع[3].

وحتى وقتنا الراهن لم يتم الوصول إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزامية قانونية وطنية أو دولية ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية.

2.1. المسؤولية الاجتماعية للشركات : تعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية لدى المفكرين والكتاب بسبب أن الموضوع يكتسب أهمية متزايدة يوم بعد يوم ولم يتوصل إلى اتفاق محدد بهذا الشأن، وفيما يلي نورد بعض من هذه التعريفات :

عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد[4] .

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم[5].

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف[6]" .

كما تعرف : على أنها التزام المنظمة لتعظيم التأثيرات الإيجابية والتقليل من التأثيرات السلبية في المجتمع. وأنها التزام المنظمات المستمر للسلوك أخلاقيا والمساهمة في التطوير الاقتصادي من خلال تحسين نوعية حياة العاملين وعوائهم وكذا الالتزام تجاه المجتمع بشكل عام[7].

من هذه التعاريف نجد أنها تباينت في محتواها ، ومضامينها والجوانب التي تم التركيز عليها، وإن اشتركت في هدف أو أكثر تمثل في تفاعلها واتجاهها لخدمة المجتمع.

ومن هذا نستطيع استخلاص تعريف شامل :" المسؤولية الاجتماعية تتمثل بكونها مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها.

3.1. أهمية المسؤولية الاجتماعية : يمكن إيجاز أهمية المسؤولية الاجتماعية منظمات الأعمال في العناصر التالية[8] :

- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وإيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الاجتماعية؛
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع؛
- تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة مستوى التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات؛
- تساهم في تعزيز صورة المنظمة بالمجتمع، وبالتالي مردودات إيجابية لها وللعاملين فيها.

4.1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية : إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث كارول (Archie Carroll) يشير إليها بأربعة أبعاد هي البعد الاقتصادي (Economic) والأخلاقي (Ethical) والقانوني (Legal) والخيري (Philanthropic) :

فالبعد الاقتصادي يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل عل مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضرراً في المجتمع والبيئة[9] ، أما البعد القانوني يمثل التزام بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها منظمات الأعمال وان تحترمها عادة ما تحددها الدولة[10]، وفي حالة عكس ذلك فأنها تقع في إشكالية قانونية، في حين البعد الأخلاقي فيفترض في إدارة منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فأن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه، وعلى قمة الهرم يوجد البعد الخيري ويرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها من جوانب أخرى[11] .

لقد وظفت هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بُعد آخر يمثل حالة واقعية، واستنادا الى ذلك تكون مسؤولية الشركة الاجتماعية الشاملة (Corporate Responsibility Social) هي حاصل مجموع العناصر الأربعة.

5.1. عناصر المسؤولية الاجتماعية : تكمن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات في التالي :
أ- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي : يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد

من الرفاهية العامة. والتي تشمل : المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني, تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المادي لهم، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات. وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، التعليم وتدريب المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي .

ب- المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين : إذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من تقديم لهم ما هو أفضل، لان العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، وقد أثبت ذلك تجريبيا حيث أن أكثر الناس يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما أثبت بنفس السياق أن الناس يحبذون التعامل تجاريا مع نفس المنظمات.

ت- المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن : تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمينة بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار[12] .

ث- المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين : ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل[13].

ج- المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة : لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، أن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتيا أي ضمن فلسفة المنظمة, والتقارير البيئية للمنظمة
ح- المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين : تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة. وتكمن مسؤولية المنظمة تجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجوداتها[14].

ثانيا : واقع المسؤولية الاجتماعية في شركتَيْ سوناطراك و أرامكو

لم يصل مستوى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات النفطية في الدول النامية بعد إلى ما وصل إليه في الدول المتقدمة، لأنها لم تصل بعد إلى الحرص على المتطلبات البيئية والاجتماعية إلى جانب المكاسب الاقتصادية في إدارة أعمالها التجارية. ومن خلال هذه الفقرة سنحاول دراسة شركتي سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية وتقييم دورهما الاجتماعي، وهذا باعتبارها من أهم الشركات النفطية الرائدة في الوطن العربي في هذا المجال.

1.2. شركة سوناطراك الجزائرية (SONATRACH) : نشأت المؤسسة الوطنية للبحث والتنقيب والاستغلال والنقل للمحروقات "سوناطراك" في 31 ديسمبر 1963، وهي المؤسسة الوحيدة في الجزائر المسؤولة عن استغلال المصادر النفطية والغازية الهائلة في البلاد وكذا عن بيعها. وهي تحتل المرتبة 11 من بين الشركات النفطية الدولية والمرتبة الأولى إفريقيا، وتحتل المرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، والمرتبة الثالثة بين الشركات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي، كما تعمل سوناطراك في الجزائر وفي عدة مناطق من العالم: في أفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) وفي أوربا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى) وفي أمريكا اللاتينية (البيرو) و في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل مبيعاتها حوالي 95 % من إجمالي صادرات الجزائر. كما تمثل نشاطاتها 30% من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، وهي توظف أكثر من 120 ألف شخص[15].

- واقع المسؤولية الاجتماعية في شركة سوناطراك : فضلا عن دورها الاقتصادي و التجاري، تعتبر سوناطراك مؤسسة مواطنة تعمل في عدة مناطق من البلاد على مساعدة السكان المعوزين وعلى ترقية النشاطات العلمية والثقافية والرياضية. وتشارك سوناطراك أيضا في النشاطات التي تهدف إلى المحافظة على الطبيعة وحفظ التراث الثقافي والتاريخي الوطنيين.

إن الاستثمار الاجتماعي لسوناطراك موجه لسكان المناطق المحرومة. كما أن المحافظة على الموروث الثقافي الوطني المادي و غير المادي تشغل مرتبة هامة في تترجم لاسيما بتثمين المواقع المعمارية والأثرية. تتم نشاطات تسيير الاستثمار الاجتماعي حسب مقاربة تساهمية تهدف إلى ثلاثة نقاط رئيسة :

- تحسين ظروف المعيشة للسكان المحرومين عن طريق امتصاص فوارق التنمية وترقية التآزر والتعاون المحلي.
- المشاركة الفعالة في البرامج التي تهدف إلى تطوير وخلق الثروات، بتفضيل البرامج الخلاقة لمناصب الشغل.
- تعزيز ثقافة التضامن في وسط سوناطراك بالتحرك في آن واحد على الحالات الاستعجالية والعمل على المدى البعيد.

1.1.2. استحداث نظام الصحة والسلامة والبيئة HSE (Health, Security, Environment) : من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، اتبعت شركة سوناطراك نهج المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال تطوير نظام متميز لإدارة الصحة والسلامة والبيئة تم تصميمه لمراعاة جميع النواحي التي من شأنها أن تلعب دورا في الصحة والسلامة والبيئة. وقد تم تزويد هذا النظام بآلية تضمن على الدوام توفر المعلومات الحديثة واستخدام التقنية والأنظمة في سير عمليات الشركة.

كما أعلنت شركة سوناطراك شعارا أساسيا لتحسين أدائها في هذا المجال وهو "لا حوادث، لا إصابات للعمال، لا تأثير على البيئة". وفيما يلي أهم الأنشطة التي عزمت المؤسسة على بلوغها في هذه المجالات الثلاثة :

أ. في مجال الصحة : تخفيض الأمراض المهنية، تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم، خلق جو مناسب للعمل، ترقية التكوين والتعليم والتوعية في مجال الصحة والنظافة والعمل.

ب. في مجال الأمن : تخفيض عدد حوادث العمل، ترقية مستوى عال من الأمن، تجنب وإلغاء كل مسبب للحوادث، ضمان سلامة وأمن التجهيزات، تكوين العمال في مجال الأمن الصناعي.

ت. في مجال البيئة : الحفاظ على الموارد الطبيعية، التخفيض ومنع الانبعاث الجوية، حماية التنوع البيولوجي، معالجة المياه والأوحال، المساهمة في تنمية الطاقات النظيفة وترقيتها، المساهمة في الجهود الوطنية للتشجير[16].

وتتحقق النتائج في هذه المجالات الثلاثة من خلال اعتماد شركة سوناطراك على إستراتيجيها في تنمية و تكوين وتطوير الموارد البشرية،حيث أن حوالي 78% منهم معنيون بالتكوين سنة 2010، أي بزيادة تفوق 03% مقارنة بسنة 2009، فقد ارتفعت الميزانية المخصصة للتكوين إلى ما يقارب 6.26 مليار دينار جزائري سنة 2010.[17]

وتتم وظيفة رفع المستوى و التخصص للعاملين عن طريق ثلاث وسائل للتكوين بسوناطراك: المعهد الجزائري للبترول (IAP)، مركز تطوير المؤسسة (CPE)، ونفطوغاز (NAFTOGAZ).

- **مركز تطوير المؤسسة (CPE) :** يتركز دور هذا المركز على التدريب على التكنولوجيات وتقنيات التسيير، إدارة الأعمال، اللغات، تكوين المكونين، المالية و الشؤون القانونية، الإعلام الآلي وأنظمة الإعلام والصحة والسلامة والبيئة.

- **المعهد الجزائري للبترول (IAP) :** يقع المعهد الجزائري للبترول (IAP) ببومرداس، وهو يوفر تكوينات عملية ذات مستوى دولي في مجالات الطاقة والمناجم تتعلق بنشاطات المنبع للمحروقات، نقل المحروقات، نشاطات المصب للمحروقات، الاقتصاد البترولي، إدارة الأعمال، الصحة والسلامة والبيئة، هندسة البيئة، المالية، الموارد البشرية، الاتصال في الشركة.

- **معهد التكوين نفطوغاز (NAFTOGAZ) :** يقع مركز التطوير وتطبيق التقنيات البترولية والغازية (نفطوغاز) بحاسي مسعود، وتتمثل مهامه فيما يلي : - تكوين التقنيين السامين وأعوان التحكم العملياتي؛ - إعادة تأهيل وتحسين أداء إطارات الشركة؛ - المساعدة والاستشارة والبحث التطبيقي.

2.1.2. بعض الأنشطة المحققة من طرف سوناطراك في مجال المسؤولية الاجتماعية : شرعت سوناطراك منذ 2003 والى اليوم في تنفيذ برنامج في تسع مجالات (التكوين المهني، التعليم ومحو الأمية، فك العزلة، الزراعة والدعم الفلاحي، المياه، الصحة، البيئة، الصناعات التقليدية، الرياضة والثقافة). حيث تم الالتزام بخمسة مجالات وهي: التكوين، التعليم ومحو الأمية، فك العزلة، الفلاحة، الرياضة، وعموما نوجز هذه الانجازات فيما يلي :

- مجال التكوين المهني : يهدف إلى توفير للشباب والبنات فرصة للاندماج في سوق العمل بصفة خاصة ضحايا التسرب المدرسي حيث تم سنتي 2004 و2005 تجهيز 22 ورشة خياطة وحلاقة.

- التعليم ومحو الأمية : تمت هذه النشاطات على مستوى الجنوب الجزائري، فاستفادت منها ولايات (بشار، الوادي، الأغواط)، وتتمثل في 06 حافلات مدرسية، كما استفادت هذه الولايات من كتب مدرسية وتجهيزات بيداغوجية لفائدة الطلبة المحتاجين.

- فك العزلة : استفادت 18 منطقة على مستوى ولايات (أدرار، البيض، الجلفة، إليزي، الأغواط، سوق أهراس) من عمليات فك العزلة، وتمثلت المساهمات فيما يلي: الكهرباء الريفية وفتح الطرقات؛ إعادة تهيئة محطة الوقود ؛ الربط بشبكة سونلغاز لقصور بلدية تالمين ؛ توفير مولد كهربائي لتوفير الكهرباء لآبار السقي والمنازل غير المربوطة بالشبكة الكهربائية. كما استفادت ولايات (الجلفة ،الأغواط ، سوق أهراس، إليزي) من عتاد للأشغال العمومية[18].

- الفلاحة : استفادت ولايات (أدرار، بسكرة ،الوادي ، تمنراست، وغرداية) من إنجاز آبار وخزانات تحت الأرض لتخزين مياه الأمطار وفتح طرق فلاحية وتوفير مضخات مياه وإنجاز بعض البيوت البلاستيكية، كما استفادت ولايات البيض، الجلفة، الأغواط الواقعة في المنطقة السهبية الشبه الجافة ذات الطابع الرعوي من انجازات تمثلت في إيجاد نقاط مياه لقطعان الماشية والتزود بالمياه الصالحة للشرب للبدو الرحل وبحث عن مراعي وآبار على مستوى الطرقات، كما استفادت ولايتي تيبازة وسوق أهراس من تجهيزات فلاحية وقطعان من المواشي لـ 18 تعاونية.

- المياه : استفادت ولايات (أدرار، ولاية بسكرة، الوادي والبيض) من 06 آبار وتجهيزات لتخزين والتزويد بالماء الصالح للشرب، كما تم إدخال مضخة تعمل بطاقة الرياح كتجربة بولاية أدرار.

أما بقية الأعمال فتمثلت في إنجاز وتجهيز مجموعة من مدخات المياه العاملة بالطاقة الكهربائية بالتزويد بالماء الصالح للشرب.

- **الصحة :** تزويد الهياكل الصحية الموجودة على مستوى ولاية تمنراست بأدوات (Radio Mobile) للتشخيص، استفادت أيضا ولايتي بشار والأغواط من 04 سيارات إسعاف، كما استفادت ولاية غرداية بتجهيزات طبية لفائدة عيادة الولادة، كما استفادت ولاية أدرار من مكيفات لـ 33 قاعة علاج .[19]

- **الشباب والرياضة :** تم إنشاء مجموعة من ساحات اللعب للبلديات المحرومة من مساحات الترفيه عين صالح بولاية تمنراست، مزيرعة بولاية بسكرة وكراكدة بولاية البيض قصابي بولاية بشار.

- **البيئة :** تم القيام بنشاطات كثيرة قصد القضاء على آثار نشاطات سوناطراك على البيئة، و على وجه الخصوص بتخفيض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري و أي ملوث آخر للغلاف الجوي. وكذلك، فقد تم منح استثمارات معتبرة من أجل تخفيض الغازات المحروقة. حيث أن حجم الغازات المصاحبة المنتجة قد ارتفع بأربعة أضعاف في خضم 30 سنة الأخيرة، نسبة حرق الغاز المصاحب على منتجات الغاز قد انتقلت من 80% سنة 1970 إلى 2% سنة 2010. أما فيما يتعلق بتخفيض انبعاث CO_2 ، فتعمل سوناطراك بالشراكة مع BP و ستاتوإيل هيدرو على إعادة حقن CO_2 على مستوى حقل كرشبة بحقل عين صالح.

- **مؤسسة سوناطراك طاسيلي :** ان مؤسسة سوناطراك طاسيلي هي التقاء لشركة بترولية كبرى بقيم إنسانية وبيئية والطاسلي مصنف ارث عالمي، حيث تسير المؤسسة عن طريق قانون 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات. كما أوكلت إلى سوناطراك طاسيلي مهمة حماية الطبيعة من أجل الإبقاء عليها ومكافحة التلوث بجميع أشكاله والمحافظة على الحيوانات والنباتات والمحافظة على الموروث الثقافي المادي و غير المادي والمساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المعزولين والمحرومين. كما تتدخل مؤسسة سوناطراك طاسيلي في كامل التراب الوطني، في المناطق الصحراوية الواسعة وبصفة خاصة في مناطق أقصى الجنوب وبالتحديد في مناطق الطاسيلي.

- **مدونة سلوك لشركة سوناطراك** : في سنة 2010 تم الإعلان عن إصدار مدونة سلوك لشركة سوناطراك، تم التذكير في هذه الوثيقة الجديدة بأن شركة سوناطراك ترتكز "على محورين متكاملين لقيمها" من أجل تطورها وهما "القيم الجوهرية و مبادئ المؤسسة"، تتعلق القيم الجوهرية بالالتزام لمصلحة البلاد و روح الشركة والأخلاقيات والمهنية والثقة و روح الجماعة والحوكمة المثالية والبحث عن الجودة لتكافؤ، وتنص قيم الشركة على التكوين وتحسين كفاءات الموظفين والسهر والتحكم في التكنولوجيا وتحسين نوعية المحيط الاجتماعي وإرضاء الزبائن والتحلي بحس التسويق واحترام الشركاء ونقل المهارات نحو الشركات الجزائرية الأخرى واحترام البيئة و كذا مسعى تنمية مستدامة، كما تم تزويد شركة سوناطراك بلجنة أخلاقيات، مهمتها السهر على تعزيز الممارسات الأخلاقية على مستوى الشركة واحترام أحكام مدونة السلوك.[20]

2.2. شركة أرامكو السعودية (ARAMCO) : شركة بترول سعودية عالمية متكاملة تدير أكبر احتياطي نفط في العالم، وتتضمن أعمالها، التنقيب والإنتاج والتكرير والبتروكيمياويات والتوزيع والشحن الدولي والتسويق، توظف شركة أرامكو السعودية 54.798 موظفا إلى غاية ديسمبر 2010.

تمتلك أرامكو أكبر احتياطي ثابت من الزيت الخام التقليدي في العالم بـ260.1 بليون برميل، كما تملك رابع اكبر احتياطي في العالم من الغاز بـ 278.5 ترليون قدم مكعب قياسية. إضافة إلى ذلك لارامكو أحد أكبر أساطيل النقل البحري في العالم لنقل المنتجات البترولية[21].

- **واقع المسؤولية الاجتماعية في شركة أرامكو :** سارت أرامكو السعودية في إطار نهج ثابت ومستمر منذ نشأتها عام 1933 لتوسيع الدور التقليدي المتوقع من أي شركة في المجتمع، وبفضل اتساع رقعة أعمال الشركة في جميع أنحاء المملكة السعودية، وارتقاء مكانتها بصفتها إحدى ابرز القوى المحركة لنمو الاقتصاد السعودي وعلاقات العمل القوية بينها وبين الأطراف المعنية والمستفيدة على اختلاف أنواعها.

أخذت شركة أرامكو السعودية على عاتقها قدرا من المسؤولية الاجتماعية يفوق ما تقوم به معظم الشركات السعودية الأخرى، تشمل قيم المواطنة في نهج الشركة ركيزة إستراتيجية في جميع أوجه نشاطها فعلى سبيل المثال :

- تسعى شركة أرامكو عبر نهج هادف يركز على الشراكة في مجال شراء المواد إلى دعم الاقتصاد السعودي وإيجاد فرص العمل.

- تعمل الشركة عبر تعليم وتدريب موظفيها وأبناء المجتمع السعودي بصورة عامة لرفع مستوى مهارة اليد العاملة السعودية والارتقاء بقدرة المواطن على الفوز بالوظائف.

- تسعى الشركة كذلك عبر نشاط البحث والتطوير إلى المحافظة على موقعها بين الشركات العالمية الرائدة في مجال تقانات الطاقة.

اختارت أرامكو السعودية أربع مجالات تركيز أساسية لمساندة نشاطها في مجال المسؤولية الاجتماعية وأهداف المستقبل كما يلي[22] :

1.2.2. الركن الأول : الاقتصاد تركز شركة أرامكو في هذا الركن على المجالات التالية :

- تعزيز روح الريادة في الأعمال وتشجيع الابتكار - تطوير منظومة التوريد المحلية والتوظيف - تسليم منتجات عالية الجودة بصورة آمنة ومستقرة.

من انجازات أرامكو السعودية في الركن الاقتصادي :

- إنتاج 7.9 مليون برميل من النفط الخام في اليوم.
- ضخ 9.4 بليون قدم مكعب قياسية في اليوم من الغاز الخام إلى معامل الغاز.
- توظيف 620 سعوديا توظيفا مباشرا و 22.354 فرصة عمل للسعوديين عبر الشركات المتعاقدة مع أرامكو لسنة 2010.
- تقديم موظفي الشركة المشاركين في مسابقة لعام 2010 لـ 1800 فكرة مبتكرة جديدة من ترشيد استهلاك الطاقة، ويبلغ الوفر الممكن من خلال هذه الأفكار إذا نفذت 100مليون دولار أمريكي.
- ترسية مقاولا خدمات، مجموع قيمتها 12.6 بليون دولار أمريكي عام 2010، منها 77% رست على شركات محلية.
- شراء مواد بقيمة 3.1 بليون دولار منها 85 % من السوق المحلية.
- الحصول على 34 براءة اختراع من مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب تقديم 104 طلبا إضافيا للحصول على براءة اختراع.
- انخفاض معدل الإصابات المهدرة للوقت بنسبة 26%.
- تقديم 13118 فكرة إلى نظام إدارة الأفكار، وتمت الموافقة على 11707 فكرة، ويجري تنفيذ 939 فكرة منها.
- تقديم 55 معيارا مقترحا إلى هيئة التقييس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- فوز 9 معامل معالج للغاز بجائزة تحسين مستوى السلامة التي يمنحها رئيس رابطة العاملين في مجال معالجة الغاز، وذلك تقديرا لمرور 500.000 ساعة عمل دون حدوث إصابات مهدرة للوقت.

2.2.2. الركن الثاني : المعرفة تركز شركة أرامكو في هذا الركن على المجالات التالية :

- الاستثمار في التعليم والتدريب؛ - تحفيز الشباب السعودي؛ - تعزيز الوعي الثقافي.

من انجازات أرامكو السعودية في الركن المعرفي :

- بدء أعمال إنشاء في مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي، الذي يعد تحفة ثقافية جديدة في مدينة الظهران.
- رعاية 1922 طالبا وطالبة لمواصلة تعليمهم الجامعي والدراسات العليا والبرامج الأكاديمية المتخصصة.
- تسجيل 1781 طالب في برنامج الإعداد للدراسة الجامعية لغير الموظفين، منهم 1293 يدرسون في جامعات خارج المملكة السعودية.
- حضور 14 موظفا دورة إعدادية لدراسة الماجستار في إدارة منظومة التوريد في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وهو البرنامج الأول من نوعه في المملكة السعودية.
- تزويد الجامعات السعودية بـ3000 دورة دراسية عبر برنامج التعلم الالكتروني.
- مشاركة 190 طالبا في برنامج الطلبة الموهوبين.
- رفع المحتوى العربي لموقع ويكيبيديا بنسبة 2 % بمواد أنتجتها 220 مشاركا في برنامج الشركة الصيفي للطلاب الموهوبين.
- التحاق 5442 متدربا، منهم متدرب المشاريع المشتركة ببرنامج التدرج وما بعد التدرج.
- استضافة 20056 زائرا في المكتبة المتنقلة في غرب ووسط المملكة السعودية.
- تسجيل 287 مشاركا، ذكورا وإناثا في برامج الإعداد للدراسة الجامعية.

3.2.2. الركن الثالث : البيئة تركز شركة أرامكو في هذا الركن على المجالات التالية :
- تعزيز جدوى استهلاك الطاقة؛ - حماية البيئة الطبيعية ؛ - تطوير تقنيات الطاقة النظيفة.

من انجازات أرامكو السعودية في الركن البيئي :

- اعتمدت 41 فرصة لترشيد استهلاك الطاقة تمخضت عن توفير 11.38.000 برميل في اليوم من الزيت المعادل.
- قامت أرامكو بإعادة تدوير نحو 800 طن من الورق والورق المقوى، و20 طنا من البلاستيك، ونحو 10000 حاوية حبر طابعات، عبر برامج إعادة التصنيع في المكاتب والأحياء السكنية.
- استخدمت شركة أرامكو 10 شركات محلية وهيئات حكومية للأنظمة الوطنية السعودية لإدارة الطاقة التي ساعدت الشركة في تطويرها.

- استثمرت شركة أرامكو في بناء محطة كهربائية بقوة 10 ميقا واط متصلة بالشبكة الكهربائية في مبنى مجمع المكاتب الجديد بظهران، وهي الأكبر من نوعها في العالم.
- أشركت شركة أرامكو 175 شخصا من عدة دول في الشبكة الابتكارية لإدارة المياه ومياه الصرف الصحي.
- لبت أكثر من 70% من حاجة الري باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة من الأحياء السكنية والمرافق العائدة لارامكو السعودية.
- بلغ عدد الحضور في حملة إدارة خدمات المكاتب لإعادة التدوير 9500 شخص.
- استضافت 3000 زائر في حملة ترشيد استهلاك الطاقة لعام 2010 في ظهران.

4.2.2. الركن الرابع : المجتمع تركز شركة أرامكو في هذا الركن على المجالات التالية :

- تعزيز صحة المجتمع وسلامته؛ - بناء ثقافة العمل التطوعي ؛ - توجيه أهداف التبرعات الخيرية.

من انجازات أرامكو السعودية في الركن المجتمعي :

- حضور 3000 طالب في المنطقة الوسطى لعرض السياقة المتهورة من اجل زيادة الوعي بالسلامة المرورية.
- استقبال أكثر من 5 ملايين مشاركة من أكثر من 25 دولة على الموقع الالكتروني لمسابقة السلامة المرورية.
- زيادة 43874 شابا ممن أعمارهم أعلى من 15 عاما لمقطورة المحاكاة لسياقه آمنة لتعلم السياقة الوقائية.
- مشاركة 7334 موظفا في برنامج المحافظة على الصحة البدنية في أرامكو السعودية.
- مشاركة 250.000 شخص في برامج شركة ارامكو التي نظمتها في فصل الصيف وشهر رمضان والعيدين في عام 2010، والتي قدم خلالها 82000 ساعة من العمل التطوعي.
- زيارة 3000 شخص للحملة السنوية لترشيد استهلاك الطاقة، وكان شعارها نعم نحن جزء في منظومة ترشيد استهلاك الطاقة.
- زيارة 7000 شخص لمهرجان الحدائق والزهور السنوي الثالث، الذي نظم في مارس 2010.
- استقبال ما يقارب 500 يتيم للاحتفال بعيد الفطر المبارك 1432 هجري.
- منح 1103 قرض جديد بموجب برنامج تملك البيوت في الشركة، وتوزيع 231 قطعة أرض مجانية على الموظفين الذين تتوافر فيهم الشروط.
- حضور 8000 زائر للمهرجان العلمي البريطاني عام 2010، وهو أكبر مهرجان علمي في بريطانيا حيث كانت شركة أرامكو السعودية الراعي الرسمي للمهرجان.

3- تحليل نتائج الدراسة " النظرية والميدانية " : انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها ما يلي :

1- أظهرت الدراسة في **شقها النظري** أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها ما تقوم به الشركات وتقدمه للمجتمع طبقا لتوقعاته من هذه الشركات على أن تتضمن هذه المسؤولية الاجتماعية مراعاة لحقوق الإنسان وقيم المجتمع وأخلاقياته والالتزام بالقوانين ومكافحة الفساد والشفافية والإفصاح.

2- اتضح أنه ثمة اهتمام متزايد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في معظم البلدان و أصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلي شركاء في التنمية المستدامة .

3- تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معا والتي تتمثل في تقديم سلع و منتجات صحية للمجتمع والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث و زيادة ولاء الموظفين و تمتع الشركة بالمصداقية و خلق علاقات جيدة مع المساهمين و غيرهم من أصحاب المصالح.

4- أما في **الشق الميداني** وبعد سرد واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركتين النفطيتين العربيتين ممثلة في شركة سوناطراك الجزائرية وشركة أرامكو السعودية، توصلنا إلى أنه يوجد قيمة للمسؤولية الاجتماعية عند القائمين والمحيطين بالشركتين، من خلال الاهتمام بنشاطات المسؤولية الاجتماعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولكن بتفاوت لصالح شركة أرامكو السعودية. ويرجع هذا التفاوت إلى بعض نقاط الضعف حيث هناك غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل شركة سوناطراك، اذ نجد أن هيكلها التنظيمي يخلو من قسم خاص بالمسؤولية الاجتماعية وهذا عكس شركة أرامكو التي خصصت مديرية مستقلة على غرار المديريات الاخرى -كالإنتاج والتسويق،...الخ- لها سياسات وبرامج وخطط وأهداف استراتيجية .

5- فيما يخص المسؤولية الاجتماعية لسوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية اتجاه العاملين، فيلاحظ الاهتمام الكافي للمجالات التالية :

- وجود سياسة واضحة ورسمية لإدارة الموارد البشرية.
- الاهتمام بتطوير الكفاءات البشرية من خلال التدريب. (تخصيص سوناطراك لـ 6.26 مليار دينار جزائري سنة 2011 أما شركة ارامكو فقد دربت 5442 موظفا في السنة نفسها).

- توفير ظروف العمل المناسبة. (استحداث سوناطراك لنظام الصحة والسلامة والبيئة عزز من تقليص معدل دوران العمل وتقليص الحوادث، كما أن السياسة المنتهجة في ارامكو جعلت معدل الاصابات المهدرة للوقت ينخفض بنسبة 26%).

- وجود آليات تسمح بتوفير الحماية الاجتماعية ومنح الامتيازات للأفراد. (توفر كل من سوناطراك وأرامكو على مدونة سلوك).

- وجود هيئات تمثل العمال يتم من خلالها ربط قنوات الاتصال الفعال مع الادارة. (يجدر الاشارة الى أن نقابة العمال لشركة سوناطراك قد توصلت لاتفاق حول الأجور مع ادارة الشركة يقضي بزيادة بنسبة 25 % من الأجر القاعدي، واتفق الطرفان على تطبيق المنشور المتعلق بتوسيع الاستفادة من المنحة التعويضية (منحة منطقة الجنوب) إلى كل أشكال التقاعد وتطبيق قرار تسوية أصحاب شهادات الدراسات الجامعية المعمقة وتقني سامي).

- وجود الاتصال الفعال بين الإدارة والعمال بحيث من خلاله يتم إعلام العمال بكل القرارات الإستراتيجية التي تمس مصير ومستقبل المؤسسة. (هنا يظهر جليا في النظام المستحدث من طرف شركة ارامكو وهو نظام ادارة الافكار الذي تولد عنه 13118 فكرة وتم تطبيق منها 939 فكرة).

إلا أن هذا الاهتمام يعتبر غير كافي حتى تبرهن الشركتين على مسؤوليتهما اتجاه عمالهما، حيث أن هذه الأمور نصت عليها قوانين وتشريعات العمل في الجزائر كما في السعودية. وهذا يؤكد أن هذه قوانين وتشريعات تعتبر من ضمن الأمور المؤثرة بدرجة كبيرة في مسؤولية الشركات اتجاه عمالها. فهذه القوانين تضمن حقوق العمال حيث أنها تجبر المؤسسات على ضرورة الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية للعمال وضرورة وجود طب العمل وتكفل هذه القوانين أيضا حق العامل في الحصول على العطل المدفوعة الأجر وهي أيضا تحدد مدة العمل القانونية.

6- تبين من الدراسة أيضا أنه لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب شركة سوناطراك الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية واضحة ومنتظمة، فهي تعتمد على برامج اجتماعية ذات طابع خيري وتطوعي، فهي أقرب ما تكون إلى الأعمال الخيرية التي يتم القيام بها بناءا على دوافع دينية والتي تكثر في المناسبات الدينية (مثل شهر رمضان المبارك أو الأعياد الإسلامية)، بعكس شركة أرامكو التي لها إستراتيجية واضحة في هذا المجال.

7- تعتبر المسؤولية البيئية تحديا كبيرا بالنسبة لكل من شركة سوناطراك وشركة أرامكو، ولهذا فإنها تقوم بإصدار تقارير على مواقعها الإلكترونية حول معالم إستراتيجياتها لحماية النظام البيئي، وهذا من أجل ضمان ثقة المتعاملين فيها واستدامة استثماراتها وأنشطتها المربحة. فبالنسبة لشركة "سوناطراك" فترى أن آثار مشاريع التنقيب على البترول والغاز على الثروة البيئية أصبحت أكثر أهمية، وهي تسعى جاهدة يوما بعد يوم من أجل تقليل استعمالها للمياه النظيفة في عملياتها، ومحاربة التسربات النفطية. كما تعمل شركة سوناطراك على الإدارة الجيدة لآثارها البيئية بالاعتماد على خبرتها في المحافظة على السلامة البيئية، وترتكز إستراتيجيتها على تخفيض آثار غاز CO_2 على البيئة.

أما شركة "أرامكو" فتعتبر أن حماية البيئة هي استراتيجية مدمجة في استراتيجياتها الإنتاجية، و تعمل أرامكو على تطوير أساليبها وسياساتها التي تساعدها على توفير حماية أفضل للبيئة، ووقاية أكبر من التسربات النفطية، حيث أنه على مدى الأربع سنوات الأخيرة لم يحصل أي تسرب نفطي من ناقلاتها أكثر من برميل واحد، كما أنه لم تحدث أي حادثة تسرب كبيرة منذ آخر حادثة من ثلاث سنوات.

إلا أنه في حقيقة الامر تبقى هذه الجهود دون المستوى المطلوب، لأنه وجب على سوناطراك وارامكو القيام بالوقاية أولا وليس الاعتماد على ردود أفعال علاجية، والعمل على أن تصبح المسؤولية البيئية ثقافة مرسخة داخليا، وأن تنشرها خارجيا من خلال تشجيعها للمؤسسات الاخرى عن طريق مدها بخبرات وامتيازات.

8- بالرغم من كل هذه الالتزامات الأخلاقية لشركة سوناطراك وشركة أرامكو من خلال اصدارهما لمدونة سلوك، إلا أنهما ليست لديهما ثقافة أخلاقية و لا سياسة واضحة تعكس التزامهما الأخلاقي، ولا أدل على ذلك فضيحة الرشوة والفساد التي أعلن عنها مؤخراً في شركة سوناطراك، ويتعلق الأمر بصفقات نفطية مشبوهة يعتقد أن الشركة أبرمتها خلال السنوات القليلة الماضية. مما استدعى إصدار دليل جديد لأخلاقيات المهنة للعاملين والشركاء التجاريين. وفي خطوة نادرة نشرت شركة سوناطراك التوجيهات الجديدة في موقعها على الإنترنت بالفرنسية والانجليزية. ويحظر الدليل على موظفي سوناطراك قبول أي شيء ذي قيمة مقابل تقديم خدمات ويضع قيوداً صارمة على الهدايا ويحدد قواعد بشأن تضارب المصالح خاصة مع الأقارب.

التوصيات : بناءا على ما جاء في المفاهيم النظرية والعملية للدراسة، فقد اقترحنا التوصيات التالية :

- ضرورة صياغة النشاطات والممارسات الاجتماعية التي تقوم بها شركة سوناطراك ضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتحويل تلك النشاطات والممارسات إلى منهاج عمل يمارس ضمن إطار خطط وبرامج تفصيلية .

- هيكلة نشاطات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها شركة سوناطراك ضمن الهيكل التنظيمي وإنشاء وحدة تنظيمية تخص نشاطات المسؤولية الاجتماعية على أن ترتبط بشكل مباشر بالإدارة العليا، وذلك من خلال الاستعانة بهيئة استشارية متخصصة تدرس وتحلل الهيكل التنظيمي للشركة، وتحدد موقع المسؤولية الاجتماعية.

- تنويع الممارسات والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها شركتي سوناطراك الجزائرية وأرامكو السعودية ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية والتي تحقق رضا وولاء أصحاب المصالح سواء أكان من داخل الشركة أم من خارجها.

- تنمية الدور الذي تلعبه شركتي سوناطراك وأرامكو في خدمة وتنمية مجتمعها المحلي عن طريق توجيه بعض استثماراتها نحو مشاريع ذات صبغة اجتماعية تساهم في توفير فرص عمل مما يساهم في الحد من البطالة وتنمي الجوانب الثقافية والاجتماعية والرياضية .

- ضرورة حضور صناع القرار في شركة سوناطراك وشركة أرامكو لدورات تدريبية وندوات لصقل الخبرات في مجالات المسؤولية الاجتماعية.

- تنظيم ورشات عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي المستوى تضم صناع للقرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية بالشركات العربية عامة والشركات النفطية خاصة، وتعميم منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لإذكاء التنافسية بين الشركات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية.

ونختتم هذه الدراسة بالقول أن المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة روح المواطنة التي تعتمد على ضمير وشخصية الإنسان ، ولهذا فإذا كانت أهمية لهذه العملية فسيكون تعاون بين كل ماله علاقة بالشركة مما يسمح بتحسين مستوى معيشة المجتمع بأسلوب يخدم صاحب الشركة من جهة والمستفيدين من الشركة (العمال، الملاك، المنافسين، أفراد المجتمع، الزبائن...) من جهة أخرى، ومن ثم تحسين الاقتصاد الوطني الذي بدوره يحقق التنمية المستدامة الشاملة.

الإحالات والمراجع :

[1]- محمد عادل عياض، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة : مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني"، **ملتقى الاقتصاد التضامني،** جامعة تلمسان، (21-22 نوفمبر2005).ص.04.

[2]- ثامر ياسر البكري، **"التسويق والمسؤولية الاجتماعية"**، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص.22.

[3]- ثامر ياسر البكري، مرجع سبق ذكره، ص.30.

[4]- Capron Michel et Françoise Quairel-Lanoizelée**, la responsabilité d'entreprise, éditions la découverte**, Paris, 2007,P 23.

[5]- صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على العربية السعودية، **المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف،** بيروت، 23-25 مارس 2009، ص 04.

[6]- Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD, **, Du management environnemental au développement durable des entreprises**, France : ADEME, 2004,P05.

[7]- Pride, M., William and Ferrell,. C.O, "**Marketing Concepts And Strategies**, Ninth Edition, Houghton, Mifflin company, Boston, ,(1997), P65.

[8]- الغالبي طاهر محسن منصور، وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل،** عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص 526.

[9]- الحمدي فؤاد محمد حسين، مدى إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها، **المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك،** صنعاء، 29-30 اكتوبر 2008، ص 7.

[10]- الربيعي ليث، أخلاقيات التسويق ...والمسؤولية الاجتماعية، **المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية،** جامعة عدن، عدن 5-6 مايو2010 .ص 11.

[11]- حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، **مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،** العدد 90، 2010، ص9.

[12]- بدوي محمد عباس، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع،** الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2000، ص95.

[13]- الغالبي طاهر محسن والعامري صالح مهدي، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)،** عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2010 ص81.

[14]- سويدان نظام و وحداد شفيق، **التسويق مفاهيم معاصرة،** عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006، ص 97.

[15]- http://www.sonatrach-dz.com/arabe/presentation.html, 01 / 03 / 2012

[16]- بابا عبد القادر و وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة، 14/12/2011، http://iefpedia.com/arab/?p=19505

[17]- Sonatrach. Annuel report 2010.P 31.

[18]- Sonatrach. Annuel report 2010 P33.

[19]- Sonatrach. Annuel report 2008 P91.

[20]- موقع جزايرس، سوناطراك تصدر مدونة سلوك لمكافحة الرشوة بين موظفيها، (2011/11/1)، http://www.djazairess.com/annasr/7948

[21]- http://www.saudiaramco.com/en/home.html#our-company 28 / 02 / 2012

[22]- http://www.saudiaramco.com/en/home.html#society--environment 02 / 03 / 2012.

إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر - دراسة مقارنة مع مصر –

علي عبد الصمد عمر*
جامعة المدية – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على نقاط القوة والضعف لأطر الحوكمة في الجزائر ومصر (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية) مقارنة بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة صياغة إطار الحوكمة الجزائري وجعله إلزاميا بما يوافق مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا نوع المؤسسات بالإضافة إلى العمل على زرع ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية واستحداث وكالات ترتيب وتقييم المؤسسات مع السعي لتوفير إطار مؤسسي وقانوني لذلك.

الكلمات المفتاح : أطر الحوكمة لمصر والجزائر، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

Abstract : This research aims to shed light on the strengths and weaknesses of corporate governance frameworks in Algeria and Egypt (Charter of the good governance of the institution in Algeria, user rules and standards of corporate governance Arab Republic of Egypt) as compared to the principles of the Organization for Economic Cooperation and Development.
The study concluded the need to recast the framework of governance Algerian including agreed principles of the Organization for Economic Cooperation and Development as well as the type of institutions in addition to working on a culture of governance in the business environment of Algeria and the development agencies, arrange and evaluate institutions, while seeking to provide the institutional and legal framework for it.

Keywords: Governance frameworks for Egypt and Algeria, the principles of the Organization for Economic Cooperation and Development.

تمهيد : تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية والتغير في البيئة النظامية للمؤسسات والتي مست عدد من دول العالم، وأصبحت الحاجة ملحة لإيجاد آليات وطرق لإدارة المؤسسات ومراقبتها بما يضمن حقوق ويحقق أهداف أصحاب المصالح.

دفعت هذه الظروف لوضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها، حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2004 تقرير حول ***" مبادئ حوكمة الشركات "*** حددت فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات والقطاعات الاقتصادية.

وتعد البلدان العربية ومن بينها مصر حديثة العهد بتطبيق المبادئ والممارسات السليمة للحوكمة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة مؤخراً في هذا المجال، إلا أنه يبقى هناك الكثير أمامها ليتم عمله. فالنظرة المقارنة لممارسات الحوكمة الحالية في مصر والبلدان العربية بصفة عامة مع الممارسات والمعايير والمبادئ المطبقة دوليا تُظهر مدى التطوير المطلوب إنجازه.

أما بالنسبة للجزائر، ففي شهر جويلية 2007 ، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول -الحكم الراشد للمؤسسات- وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، حيث يعتبر هذا الميثاق – الذي صدر سنة 2009- كإطار ودليل إرشادي يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية .

نحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي : **كيف يمكن تطوير اطار الحوكمة في الجزائر مقارنة بمصر وبمتطلبات وتوصيات مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ؟**

وتتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة التالية :

1- ما هو مضمون إطار الحوكمة المصري والجزائري ؟

2- في ماذا تتمثل أهمية مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ؟

---

* samado05@yahoo.fr

3- ما هي أهم الفروق بين إطار الحوكمة الجزائري مع المصري؟ وكيف يمكن تطويره ؟

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة وكذا أسئلته الفرعية فإننا نهدف إلى :
- التعرف على إطار الحوكمة المصري والجزائري من خلال تحديد كيفية إصدارهما وتبين فحوى كل واحد منهما.
- تبيين العناصر الأساسية المشكلة لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأهميتها في بيئة الأعمال.
- دراسة أهم الفروق لأطر الحوكمة محل الدراسة ودرجة الالتزام بها من أجل معرفة نواحي القصور والضعف في إطار الحوكمة الجزائري مقارنة بمصر وصولاً إلى توصيات تسهم في تفادي نقاط الضعف، لرفع مستوى الحوكمة فيها والقيام بالإصلاحات المنشودة.

يستمد البحث أهميته من أهمية مفهوم الحوكمة بصفة عامة باعتبارها من المفاهيم الحديثة فقد تزايد الاهتمام بها لمواجهة متغيرات بيئية الأعمال الحالية، وهذا بجعلها أداة لإضافة قيمة للمؤسسة، وتعزيز ميزتها التنافسية حيث بادرت العديد من الدول بإصدار أطر الحوكمة وتفاوتت كيفيات تطبيقها باختلاف الجهات التي أصدرتها والبيئات التي تعمل فيها.

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي قسمنا دراستنا إلى جزء نظري وآخر تطبيقي، حيث يشمل الجزء النظري على بعض الدراسات التي تناولت تجارب الحوكمة، ثم التعريف ببنية اطار الحوكمة للدول محل الدراسة وكذا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أما في الجزء التطبيقي فسنقوم بإتباع المدخل المقارن من خلال دراسة بنود إطار الحوكمة للبلدين محل الدراسة مقارنة بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأخيرا نعرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

1- الدراسات السابقة

أ- دراسة[1] MENA Regional Corporate Governance Working Group, «**Corporate Governance in Morocco, Egypt, Lebanon, and Jordan, Countries of the MENARegion** », October 2003.

التقرير الإقليمي لمجموعة العمل لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقية MENA بعنوان " **حوكمة الشركات في المغرب، ومصر، ولبنان، والأردن"** بالتعاون مع المركز الدولي للمشاريع الخاصة الـ CIPE لعام 2003، وتناولت الدراسة وصفاً للوضع الاقتصادي في البلدان محل الدراسة وباقي الإقليم، ولمدى تطبيق مبادئ OECD وحول الحوكمة والتعاون الإقليمي في هذا السياق. وخلص التقرير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تصب عموماً في مجال تحسين الحوكمة في البلدان محل الدراسة والإقليم، من أهمها :أن تعريض المؤسسات لممارسات الحوكمة الجديدة إنما تتم بأفضل الأحوال من خلال أسواق رأس المال، والتقليل من الاعتماد على البنوك كمصدر وحيد للتمويل.

ب- دراسة[2] Nasser, S and Nick, N, «**Corporate Governance in MENA Countries: Improving Transparency and Disclosure**», 2004.

الدراسة المقارنة لمنتدى حوكمة الشركات الثاني للـ *MENA* **حوكمة الشركات -الشفافية والإفصاح-** التي استضافتها مجموعة العمل اللبنانية لعام 2004 تغطي هذه الدراسة المبدأ الخامس حول تحسين الشفافية والإفصاح في دول المنطقة بالتركيز على لبنان، ومصر، والأردن، والمغرب. خلصت ورقة العمل هذه إلى مجموعة من التوصيات المهمة، من أهمها، أن كثيراً من إصلاحات الحوكمة ينبغي أن تأتي من داخل كل بلد والتأكيد على التعاون بين بلدان الإقليم في إرساء مبادئ حوكمة الشركات.

ت- دراسة[3] K. Dahawy, «**Developing Nations and Corporate Governance: The Story of Egypt**», 2009.

الدول النامية وحوكمة الشركات : قصة مصر، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم الإفصاح عن مبادئ الحوكمة لـ 30 شركة مدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لها، وخلصت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح منخفض للشركات محل الدراسة وأوصت بضرورة زيادة التركيز على التدريب والتعريف لأصحاب المصالح خصوصا الإدارة العليا بمزايا الحوكمة، كذلك تكثيف الدراسات حول قياس الإفصاح عن الحوكمة ومدى الالتزام الشركات بها في الدول النامية لما له من مزايا على التنمية المستدامة، زيادة الثقة في الاقتصاد وتدعيم قدرتها التنافسية.

ث- دراسة[4] Mubarak, A, «**Corporate Governance Practices and Reporting in Listed Companies- Comparative Study between Egypt and the UAE**», 2011.

ممارسات حوكمة الشركات والتقرير عنها للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية – دراسة مقارنة بين مصر والإمارات العربية المتحدة – هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار مدى التزام 30 شركة مدرجة في بورصة مصر

وما يماثله في بورصة أبو ظبي بالأطر التي أصدرها هذين البلدين ومقارنتها بين البلدين ومدى التقرير عنها وهذا من خلال جمع المعلومات المقدمة لبورصتي البلدين من قبل الشركات محل الدراسة لسنة 2010، وخلصت الدراسة إلى أن درجة الالتزام بمتطلبات الحوكمة والتقرير عنها في الإمارات هو أكثر منه مقارنة مع مصر نظرا لوجود الجانب القانوني المدعم لذلك وأنه هناك العديد من متطلبات الحوكمة في مصر رغم أهميتها مازلت بصفة طوعية.

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها طبقت في بيئات عربية لم تشمل الجزائر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تتناول هذه الدراسات عملية المقارنة من خلال أطر الحوكمة لهذه البلدان مع ما تضمنته مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا سبل تفعيلها.

2- عرض فحوى دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر : اهتمت الحكومة المصرية من خلال وزارة الاستثمار ومركز المديرين والهيئة العامة لسوق المال بتفعيل تطبيق قواعد ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة للمؤسسات في جمهورية مصر حيث أصدر وزير الاستثمار في أكتوبر 2005 بصفته رئيس مجلس أمناء مركز المديرين دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والذي عُدِّل في فيفري 2011، ويتكون هذا الدليل من تسع مجموعات تنقسم كل مجموعة إلى مجموعة مبادئ شارحة لكيفية تطبيق وتحقيق الغرض من كل مجموعة وكذلك تقييم مدى نجاح المؤسسة في التطبيق كما يلي[5] :

1- نطاق تطبيق هذه القواعد ؛ 2- الجمعية العمومية ؛ 3- مجلس الإدارة ؛ 4- إدارة المراجعة الداخلية ؛ 5- مراقب الحسابات ؛ 6- لجنة المراجعة ؛ 7- الإفصاح عن السياسات الاجتماعية ؛ 8- قواعد تجذب تعارض المصالح ؛ 9- قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات الأخرى.

وفي نوفمبر 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005 والعمل على إدخالها حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير 2007، وقد أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال قرار رقم 11 سنة 2007 بشأن القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغير المقيدة في البورصة والمستمد من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية وضرورة التزام المؤسسات بها كأحد متطلبات استمرار الترخيص لمزاولة النشاط. وقد تمثلت هذه القواعد فيما يلي[6] :

1- مجلس إدارة الشركات ؛ 2- الجمعيات العامة وحماية حقوق المساهمين ؛ 3- تعارض المصالح وتعاملات الداخليين ؛ 4- الشفافية والإفصاح ؛ 5- نظم الرقابة والمراجعة الداخلية ؛ 6- مراقب الحسابات ؛ 7- الجزاءات الخاصة بالشركات.

3- عرض فحوى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية : قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، أعلنت كل من جمعية كير(CARE)، واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري. وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كلٍ من المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ويتضمن الميثاق جزئين وملاحق كما يلي[7] :

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي ينبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة(الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، الممونون،...الخ بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.
- ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات، رؤية متعددة الأوجه – بانورامية – للمؤسسات الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري، تضارب المصالح في المؤسسة،...الخ.

4- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن الـ OECD : تهدف مبادئ الحوكمة الصادرة عن الـ OECD وفق النسخة المستحدثة في عام 2004، إلى عرض معايير للممارسات المثلى الشائعة، بحيث يمكن للبلدانِ ذات الثقافات المختلفة الاتفاق عليها دون أن تكون إلزامية وتفصيلية بشكل مرهِق. ويمكن تطبيق المبادئ بغض النظر عن مستوى تركز الملكية، أو نموذج التمثيل في مجلس الإدارة، أو اتباع القانون المدني أو العام في البلد المعني.
تتعلق هذه المبادئ بالمؤسسات المدرجة في البورصة بشكل أساسي، لكن يمكن أن تكون أداة مفيدة لتحسين الحوكمة للمؤسسات غير المدرجة في البورصة[8]. أنظر الجدول (1) ؛

5- 5- الدراسة المقارنة

تتضمن الدراسة مقارنة لدولتين عربيتين هي مصر والجزائر فكلا الدولتين نشرت إطاراً للحوكمة فقد نشر دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر بالإضافة إلى القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغير المقيدة في البورصة وفي الجزائر نشر ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري، كما أنه ليس المقصود من هذه الدراسة انتقاد التقصير لهذه البلدان بل المساعدة في تحديد الخصائص والمساهمة في تطوير إطار الحوكمة لكلا الدولتين.

تعتمد الدراسة المقارنة على مسح لمبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعلى ما نشرته من إرشادات لإطار عمل حوكمة المؤسسات خصوصا في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع محاولة تحديد جوانب الاختلاف لإطار الحوكمة للدولتين محل الدراسة من خلال تصميم مجموعة من الأسئلة تغطي متطلبات مبادئ الحوكمة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهذا من أجل الخروج بتوصيات واقتراحات في ذلك.
وقد افترضنا الآتي :
الفرضية 1 : ليست هناك فروق بين أدلة الحوكمة في البلدين (مصر والجزائر) وتلك المتبعة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن ثم يمكن القول: أن أطر الحوكمة في البلدين المذكورين تلبي متطلبات ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحوكمة
الفرضية 2 : ليس هناك فروق مهمة بين أدلة الحوكمة في البلدين (مصر والجزائر) محل الدراسة.

تم تصميم (34) سؤالاً جوهرياً تغطي جوانب مختلفة من مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قسمت إلى (15) سؤالاً تتعلق بالمبدأ الأول مسؤوليات مجلس الإدارة متضمنة طريقة عمله واللجان المنبثقة منه، (04) أسئلة تتعلق بالمبدأ الثاني والثالث حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية لهم، (08) أسئلة تتعلق بالمبدأ الرابع الإفصاح والشفافية، (07) أسئلة تتعلق بالمبدأ الخامس دور أصحاب المصالح، فضلاً عن فحص شدة الإلزام بها ودرجة قوتها وضعفها. أنظر الجداول (2، 3، 4، 5).

1- نتائج الدراسة

تم مسح مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبلدين محل الدراسة وجاءت نتائج من الأسئلة كالتالي :
- عدد الإجابات المتوافقة (مصر : 28 ، 82%) ؛ (الجزائر : 16 ، 47%)
- عدد الإجابات غير المتوافقة (مصر : 06 ، 18%) ؛ (الجزائر : 18 ، 53%).

تشير النتائج إلى أن مصر تبدي تقدماً ملحوظاً في مجال الإيفاء بمتطلبات مبادئ الحوكمة مقارنة بالجزائر إلاّ أنه هناك مجموعة من المتطلبات التي لم تلبها أدلة الحوكمة في البلدين محل الدراسة بصفة كلية، وعليه يمكن القول أن القواعد الواردة في أدلة الحوكمة للبلدين محل الدراسة لا تلبي متطلبات مبادئ الـ OECD بصفة اجمالية وهذا ما يتفق مع الفرضية الأولى.

أما بالنسبة لشدة الالتزام بمبادئ الحوكمة ودرجة قوتها وضعفها فقد كانت النتائج كما يلي :
- موجودة (مصر : 06) ؛ (الجزائر : 09) ؛ موجودة بصفة إلزامية (مصر : 17) ؛ (الجزائر : 00) ؛
- موجودة بصفة سطحية (مصر : 05) ؛ (الجزائر : 07).

وعليه، يلاحظ وجود اختلافات بين أطر الحوكمة للبلدين محل الدراسة وهذا ما يناقض الفرضية الثانية.

من خلال مقارنة الأسئلة المطروحة في المجالات الأربعة المذكورة أعلاه، ودراسة وتحليل أطر الحوكمة للبلدين محل الدراسة توصلنا إلى نتائج حول نقاط الخلاف وعدم الاتساق مع متطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD متمثلة في ما يلي :

- صدور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وهو بذلك موجه إلى هذه الفئة من المؤسسات بالدرجة الأولى وهي في غالبيتها مؤسسات عائلية تعتمد على التمويل الذاتي والبنكي وهي بذلك ذات طابع وتركيبة خاصة هذا ما أدى إلى اختلافها عن مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والموجهة إلى المؤسسات المدرجة في البورصة بالدرجة الأولى.

- وجود العديد من متطلبات مبادئ الحوكمة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري مدرجة بشكل سطحي كإشارات فقط رغم أهميتها كعدم تضمينه وصفا وافيا لمواصفات ومؤهلات عضو مجلس الإدارة حيث اكتفى بالإشارة إلى أعضاء ذوي خبرة ومهارات، بالإضافة إلى عدم وجود شرح دقيق ومفصل للجان مجلس الإدارة، عددها كيفية إعدادها تركيبتها ومهامها

- على الرغم من وجود العديد من متطلبات مبادئ الحوكمة في إطار الحوكمة المصري إلا أنه هناك مجوعة من المطالب غير موجودة حتى بنسبة للجزائر كطرق وأساليب تقييد عمل مجلس الإدارة ذو الأداء السيئ، الميثاق الأخلاقي مع أهمية هذين المطلبين.

2- التوصيات والاقتراحات

كحلول مستقبلية نقترحها، لابد من الاهتمام بمبادئ الحوكمة وآلياتها والعمل على تفعيل العلاقة التعاونية بين أطرافها والسعي لزرع ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية من خلال :

- ضرورة إعادة صياغة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري من حيث الاسم والمحتوى ليتوافق مع المبادئ الدولية وتحويله إلى مجموعة من الأدلة توجه إلى مجموعة من المؤسسات باختلاف أنواعها كدليل حوكمة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر متضمنا العلاقة التفاعلية لآلياتها والذي يعتبر كمرشد وموجه للشركات كما يعمل على إضفاء الثقة بالنسبة للمجتمع المالي خصوصا في مراحل نمو البورصة مع إلزام الشركات المقيدة به، والعمل على تعزيز توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك. دليل حوكمة المؤسسات العائلية الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دليل حوكمة البنوك.

- العمل على زرع ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال من خلال إنشاء معهد لحوكمة المؤسسات الجزائري أسوة بالدول العربية الأخرى والترويج لمبادئ الحوكمة ولأدلتها وكذا تقديم فرص تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وعمال المؤسسات بالإضافة إلى عقد مؤتمرات في هذا المجال.

- العمل على استحداث وكالات ترتيب وتقييم المؤسسات من حيث جودة ممارسات الحوكمة السليمة وبرامج تحفيز لها كجوائز" أفضل المؤسسات حوكمة " وتشجيع وضع أدلة تفصيلية للممارسات المثلى كميزة تنافسية بين المؤسسات.

- تشكيل جمعية لأعضاء مجالس إدارات الشركات بحث تقدم النصح، المعلومات، اقتراح مستويات أداء أعضائه، إصدار قواعد إرشادية لعمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه مع تبين طريقة تفاعله مع باقي أطراف الحوكمة والتي تعتبر كمعايير لقياس فعالية أدائهم.

- العمل على تعزيز الإفصاح والشفافية للتقارير المالية للمؤسسات الجزائرية وهذا عن طريق تعزيز النظام المالي المحاسبي بتحديثه حسب معايير المحاسبة الدولية وتفعيل دور مجلس المحاسبة وجمعية المحاسبين الوطنية من أجل تحسين كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات، بالإضافة إلى الإفصاح عن سياسات الحوكمة المطبقة خصوصا في الشركات المدرجة في البورصة.

- الاهتمام أكثر بجودة أداء التدقيق الخارجي عن طريق تفعيل دور مجلس المحاسبة فيما يخص اصدار معايير التدقيق الخارجي تتوافق مع المعايير الدولية وكذا معايير الجودة، والعمل على وضع قوانين وضوابط من أجل الالتزام السليم بها.

ملحق الجداول

الجدول (1) : مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن الـ OECD

ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	لديه تأثير في الأداء الاقتصادي العام
	تنوع وتعدد المتطلبات القانونية
	توزيع المسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة وفق اختصاص تشريعي واضح وفي خدمة المصلحة العامة.
حماية حقوق حملة الأسهم	توافر الحقوق الأساسية للمساهمين
	الحق في المعلومات عن القرارات
	الحق في المشاركة بالتصويت
	تسهيل المشاركة الفعالة
	التصويت شخصياً أو غيابياً
	الإفصاح عن الهياكل والترتيبات
	تسهيل ممارسة حقوق الملكية
المعاملة المتكافئة للمساهمين	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم
	فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم
دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات	الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون
	تشجيع الاتصال بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح
	تطوير وتفعيل آليات المشاركة
الإفصاح والشفافية	تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بالمؤسسة
	تفعيل آلية التدقيق الخارجي
	القابلية للمساءلة
مسؤوليات مجلس الإدارة	تحديد الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات
	المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية واللجان التابعة له.
	مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

من إعداد الباحث (بالاعتماد على مبادئ OECD)

الجدول (2) : الأسئلة المطروحة في مجال مجلس الإدارة	مصر	الجزائر
1- هل هناك في الدليل تعريف لعضو مجلس الإدارة المستقل ؟	**نعم**	**لا**
2- هل هناك نسبة معينة موصى بها من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ومدة عضويتهم؟	**نعم (إ)**	**لا**
3-هل هناك بنود تبين مهام مجلس الإدارة ؟	**نعم**	**نعم**
4-هل هناك إرشادات حول المواصفات والمؤهلات لعضو مجلس الإدارة ؟	**نعم**	**نعم (س)**
5-هل هناك مطلب دوري بتدريب أعضاء مجلس الإدارة ؟	**نعم**	**لا**
6-هل هناك حد لعدد المجالس التي يمكن لشخص واحد أن يدخل في عضويتها؟	**نعم (إ)**	**لا**
7-هل هناك توصية للإفصاح عن الطريقة التي يتم بها انتقاء العضو؟	**نعم**	**نعم (س)**
8-هل هناك مطلب بتوفيق أو تقييد عمل مجلس الإدارة ذو الأداء السيئ ؟	**لا**	**لا**
9-هل هناك مطلب للإفصاح عن تضارب مصالح حملة الأسهم مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين في حال وجودها ؟	**نعم(س)**	**نعم (س)**
10-هل هناك مطلب أن يتضمن المجلس على ميثاق أخلاقي ؟	**لا**	**لا**
11-هل هناك مطلب لمتابعة فعالية تطبيق الحوكمة من طرف مجلس الإدارة ؟	**نعم(إ)**	**نعم (س)**
12-هل هناك مطلب يوضح كيفية وضع المجلس لاستراتيجيات العمل، الأهداف والسياسات العامة وتولى تعيين المدير العام والمسؤولين الرئيسيين والمساعدين، الخبراء والاستشاريين...الخ؟	**نعم**	**نعم**
13- هل هناك مطلب يوضح كيفية قيام المجلس بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمال الشركة وكيفية عملها كلجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافآت والتعويضات، لجنة الحوكمة ..الخ ؟	**نعم(إ)**	**نعم (س)**
14- هل هناك مطلب يتابع المجلس سلامة البيانات المالية الصادرة عن الشركة وأنها تعبر بوضوح عن عدالة المركز المالي ؟	**نعم(إ)**	**نعم**
15- هل هناك مطلب يتم اطلاع أعضاء المجلس على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تنظم عمل الشركة ويتحقق من سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى انعقاده بشكل دوري ووفقا لضروريات العمل ؟	**نعم(إ)**	**نعم**

الجدول (3) : الأسئلة المطروحة في مجال حملة الأسهم	مصر	الجزائر
16-هل هناك مطلب يوضح الحقوق الأساسية للمساهمين كأساليب تسجيل الملكية، حق نقل وتحويل الملكية، الحصول على معلومات خاصة حول المؤسسة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، الحصول على حصص من الأرباح، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة..الخ ؟	نعم(إ)	نعم
17- هل هناك مطلب لحق المساهمين في توجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ؟	نعم(إ)	لا
18- هل هناك مطلب يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب ؟	نعم(إ)	نعم
19- هل هناك مطلب يكفل للمساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم ؟	لا	لا

الجدول (4) : الأسئلة المطروحة في مجال الإفصاح والشفافية	مصر	الجزائر
20-هل هناك مطلب بالإفصاح ونشر المعلومات المالية وتقرير المدقق الخارجي وعن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة لتلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية؟	نعم(إ)	نعم
21-هل هناك مطلب على أن تكون عملية الإفصاح واضحة، مستمرة، سهلة ومتاحة لجميع الأطراف وعبر وسائل سهلة الوصول إليها وبتكلفة منخفضة ؟	نعم(إ)	نعم
22-هل هناك مطلب للإفصاح عن سياسات الحوكمة في المؤسسة ؟	نعم(إ)	لا
23-هل هناك مطلب للإشارة الواضحة إلى الأخلاقيات التي تتبناها المؤسسة ومدى الالتزام بها ؟	نعم(س)	لا
24-هل هناك مطلب بضرورة وجود نظام الرقابة الداخلية محكم يتولى تنفيذه قسم التدقيق الداخلي ؟	نعم(إ)	لا
25-هل هناك لجنة تدقيق تعنى بالإشراف على تعيين المدقق الخارجي ؟	نعم(إ)	لا
26-هل هناك مطلب بتغير المدقق الخارجي دوريا وفي حالات خاصة ؟	نعم(إ)	لا
27-هل هناك أدلة إرشادية حول مؤهلات المدقق الخارجي ؟	نعم(إ)	لا

الجدول (5) : الأسئلة المطروحة في مجال دور أصحاب المصالح	مصر	الجزائر
28-هل هناك مطلب لالتزام المؤسسة بوضع الإجراءات التي تكفل حقوق العملاء، الموردين وغيرهم من أصحاب المصالح ؟	نعم(س)	نعم(س)
29-هل هناك مطلب لحرص المؤسسة على عقد اجتماعات دورية مع موظفي وإدارة المؤسسة من أجل أخذ آرائهم ومناقشة مقترحاتهم لتحسين الأداء ؟	نعم(س)	لا
30-هل هناك مطلب لتوفير المؤسسة لكافة أصحاب المصالح المعلومات بسهولة والإفصاح عنها بشفافية ؟	نعم(إ)	نعم
31-هل هناك مطلب لضرورة المؤسسة باتخاذ الإجراءات عاجلة لمعالجة أي خرق لحقوق الأطراف ذات العلاقة ؟	لا	لا
32-هل هناك مطلب لحرص المؤسسة على الظهور بصورة جيدة والتصرف بمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع بشكل عام ؟	نعم(س)	نعم(س)
33-هل هناك مطلب بضرورة وجود آليات للمشاركة لأصحاب المصالح ؟	لا	لا
34-هل هناك مطلب لإتاحة فرصة الحصول على تعويضات لأصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم ؟	لا	لا

قائمة المراجع

[1]- MENA Regional Corporate Governance Working Group, «**Corporate Governance in Morocco, Egypt, Lebanon, and Jordan, Countries of the MENARegion** », October 2003, p: 65.

[2]- Nasser, S and Nick, N, «**Corporate Governance in MENA Countries: Improving Transparency and Disclosure**», Second Middle East and North Africa Regional Corporate Governance Forum, Beirut, June 3-5, 2004,p: 27-80.

[3]- K. Dahawy, "**Developing Nations and Corporate Governance: The Story of Egypt**", The International Financial Corporation (IFC), 2009, p-p: 02-16.

[4]- Mubarak, A, **"Corporate Governance Practices and Reporting in Listed Companies- Comparative Study between Egypt and the UAE"**, paper presented to: International Conference on E-business, Management and Economics, IACSIT Press IPEDR Vol.25 Singapore:2011, p- p: 282-285.

[5]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، "**دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية**"، القاهرة، 2005، ص-ص 03-18.

الهيئة العامة لسوق المال، "**القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغير المقيدة في البورصة**"، قرار رقم 11 سنة 2007، ص-ص 04-16.

[6]- الهيئة العامة لسوق المال، "**القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغير المقيدة في البورصة**"، قرار رقم 11 سنة 2007، ص-ص: 04-16.

[7]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، "**ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري**"، 2009، ص-ص 14-47.

[8]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، "**مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**"، القاهرة، 2004، ص-ص 01-36.

التوجه السوقي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الضرورة والاختيار
دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات بولاية سطيف

أ.د. الشريف بقة *
أ. سمراء دومي **
جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : يؤكّد مفهوم التوجّه السوقي على التنافسية التي تعتمد على تحديد رغبات المستهلك أو العميل وحاجاته وتقديم المنتجات التي تتميّز عمّا يعرضه المنافسون أو أفضل منه. فمنذ الخمسينات من القرن الماضي ومفهوم التوجّه السوقي مازال موضع اهتمام ومثار جدل بين الباحثين والممارسين له، وخصوصا في الدول المتقدّمة صناعيا، وقد ركّز معظم النقاش حول مدى نجاحه كنموذج يمكن أن يحتذى به وكفلسفة لتوجيه إدارات المؤسسات نحو ممارسته فعليا من أجل مواجهة الظروف والتحديات البيئية المختلفة واستغلال الفرص المناسبة، وقد ازداد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالبحث في مدى ممارسة التوجّه السوقي من قبل مختلف القطاعات الإنتاجية في الدول النامية، وذلك لما تشهده هذه الدول من تحدّيات وظروف تنافسية وبيئية صعبة.

الكلمات المفتاح : تسويق، توجه تسويقي، توجه نحو الزبون.

تمهيد : يضمن إتباع مفهوم أو مدخل التوجّه للسوق للمؤسسة القدرة على تشخيص وتحديد المنافسين الحاليين والمرتقبين في المستقبل. فالمدخل يتضمن المنافسة المباشرة وغير المباشرة معا. وبالتالي يضمن أن يكون التركيز دائما على حاجة السوق والحلول الممكنة القائمة لإشباع تلك الحاجة. كما ينبغي أن يتصف تحديد وتعريف السوق بالديمومة، بمعنى أن لا يتغير مع مرور الوقت ما لم يظهر بالطبع اكتشاف يقدم منافع في مجالات إشباع مختلفة تماما كما ينبغي قيام المؤسسة بتحديد المجال أو المدى الحقيقي للفرصة التسويقية قبل الإقدام على تجزئة السوق إلى قطاعات وفي حالة عدم تحديد وتعريف قدرات وإمكانيات السوق الكامنة بشكل كامل فإن المؤسسة قد تواجه الحالات والمواقف التالية :

- استثناء أو استبعاد أو إهمال بعض القطاعات السوقية الجذابة، بمعنى إخفاق المؤسسة في تحديد المدى أو المجال الواسع لجميع القطاعات السوقية قد يؤدي إلى أن تختار المؤسسة القطاع غير الملائم أو القطاع غير مرغوب فيه أو غير المستهدف أصلا.

- إن التحديد والتعريف الخاطئ أو غير الكامل للسوق قد يحرم المؤسسة من فرصة تحديد وتشخيص جميع المنافسين الحقيقيين في السوق ويفقدها القدرة أيضا على الانتفاع بالقطاع السوقي المستهدف.

- إن التحديد والتعريف الخاطئ أو غير الكامل للسوق قد يحرم المؤسسة من إمكانية تشخيص وتمييز العلاقات المتداخلة فيما بين القطاعات السوقية، وبالتالي لن تكون المؤسسة قادرة على تطوير السوق على أساس بعيد الأمد إلى هذا القطاع السوقي. والعمل فيه ،يعني على المدى البعيد، أن المؤسسة قد بددت مواردها المالية والبشرية، بالإضافة إلى موارد الوقت، وحرمت نفسها من إيرادات كان بالإمكان الحصول عليها لو أن المؤسسة اختارت قطاعا سوقيا مختلفا.

- التحديد والتعريف الخاطئ أو الغير متكامل للسوق خصوصا إذا تبعه قرار بالدخول.

مما سبق سنركز في هذا البحث على الكيفية التي يمكن من خلالها للمؤسسات أن تتبنى وتطبق مفهوم التوجه السوقي من خلال طرح الأسئلة التالية :

أ. ما ذا نعني بالتوجه السوقي للمؤسسات ؟
ب. ما هو الفرق بين التوجه السوقي والتوجه التسويقي ؟
ج. هل تمارس المؤسسة الجزائرية هذا المفهوم أم مازالت عالقة في صعوبات تطبيق المفهوم التسويقي ؟

وتمت معالجة مشكلة البحث في خمس نقاط أساسية. تناولنا في النقطة الأولى مفهوم التوجه السوقي وذلك بالاستعانة بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية رغم قلتها نظرا لحداثة هذا المفهوم، وأدرجنا في النقطة الثانية أهم الفروقات بين مفهوم التسويق والتوجه السوقي، وقمنا في النقطة الثالثة بالتطرق إلى أهم عناصر ومكونات التوجه السوقي، لنصل في النقطة الرابعة إلى ذكر أهم الفوائد التي تعود على المؤسسة الموجّهة بالسوق، وأخيرا تم إسقاط ما توصلنا إليه في الجانب النظري على واقع حال بعض المؤسسات على مستوى ولاية سطيف.

أولا- مفهوم التوجه السوقي : يعرف التوجّه السوقي بأنه "وضع ذهني موحّد يركّز على التكامل والتنسيق لجميع وظائف التسويق التي بالمقابل تنسجم مع الوظائف الإدارية الأخرى في المؤسسة ذلك بهدف تحقيق الأهداف طويلة

* be58_cherif@yahoo.fr
** samk192002@yahoo.fr

الأمد"، إلاّ أنّه من وجهة أخرى ينظر إلي مفهوم التوجّه السوقي بشكل أوسع إذ يعرّف بأنّه "فلسفة إدارة الأعمال التي تعتمد على قبول واسع من قبل المؤسسة لتتوجّه نحو العميل أو التوجّه البيعي والاعتراف بأهمية دور التسويق في توصيل حاجات السوق لجميع أقسام المؤسسة[1]. ويرى كل من **Lambin** 1986 ، **McGee et Shapiro** 1988 ، **Webster** 1988 أن التوجه السوقي قائم على ثلاثة أبعاد[2] : التوجه السوقي هو فلسفة تسيير (ثقافة)، وأداة من أدوات التفكير الاستراتيجي (التحليل)، وهو الذراع التجاري للمؤسسة(الفعل). وأشار كل من **كوهلي** و**جراوسكي** إلى التوجّه السوقي بقولهم :"استحداث استخبارات سوقية تخصّ حاجات الزّبائن الحالية والمستقبلية والقدرات النسبية للمؤسسات المنافسة لإشباع تلك الحاجات، إضافة تكامل وتوزيع هذه المعلومات الاستخباراتية على الإدارات المختلفة مع تنسيق وتنفيذ ردّ الفعل الاستراتيجي للمؤسسة بالفرص التسويقية"[3]. يؤدّي هذا التعريف إلى ثلاثة اتجاهات سلوكية : **التوجه نحو الزبون، التوجه نحو المنافسة، والتنسيق بين الإدارات الوظيفية**.

ثانيا- الفرق بين مفهوم التسويق والتوجه السوقي : إن النظرة التقليدية التي تدمج بين مفهوم التسويق التقليدي والتوجه السوقي الآن قد تجاوزها الزمن في ظل اقتصاد عالمي يتسم بالعولمة كما يتضح ذلك من خلال عدد كبير من المفكرين والخبراء في مجال التسويق نذكر من بينهم : Brady et Davis (1993) ، Freeling et Court (1994) ، Webster (1997)؛ Aufreiter Lawver et Lun (2000) ، Meredith(2002) ، Court(2004) ؛ Webster et Malter et Ganesan(2005) وغيرهم كثيرين[4] . ويمكن أن نلخص الاختلافات الرئيسية بين المفهومين من خلال النقاط الأربعة التالية :

1. يركز التسويق على التوجه نحو الزبون فقط، في حين يركز التوجه السوقي على العوامل الأساسية للسوق وهي الزبائن،المنافسين، الموزعين، والمتخصصين وأصحاب المصلحة الآخرين.
2. التسويق يركز أساسا على نموذج الابتكار المستوحى من السوق، بينما التوجه لبسوقي يركز أساسا على نموذج الابتكار التكنولوجي والتسويق الاستراتيجي، وهو ما يطلق عليه بالتوجه التكنولوجي.
3. التسويق موجه أساسا للعمليات من خلال المزيج التسويقي، أما التوجه السوقي يركز على الثقافة-التحليل-العمليات.
4. يدمج مفهوم التسويق عادة في وظيفة أو قسم التسويق، بينما نجد التوجه السوقي مترجم كثقافة تتقاسمها كل وظائف المؤسسة وعلى كل المستويات المتدرجة.

ثالثا- عناصر التوجه السوقي : يقوم التوجه السوقي على ثلاثة عناصر :
التوجّه نحو الزبون : يعرف التوجه بالزبون على أنه " الحالة الذهنية التي تحكم العلاقات بين المؤسسة وزبائنها"، ويعود هذا المفهوم إلى Peter Drucker عام 1954 عندما قال بأن : " الزبون يجب أن يكون في صميم التفكير الإداري"، وحسب Drucker دائما فإن التوجه بالزبون ليس مجرد وظيفة (مثل وظيفة الإنتاج ، التمويل، والموارد البشرية) ولكنها **فلسفة الإدارة** الحقيقية للاسترشاد بها في المؤسسة بأكملها"[5]. ولهذا نجد في العديد من المؤسسات الكبيرة أن التوجه بالزبون هو **مرادف** لمفهوم التسويق. وتتصف المؤسسات الموجهة بالزبون بإتباع إستراتيجية واضحة في إطار متناسق، فتحقيق الجودة المطلوبة يتطلب اتخاذ التوجه بالزبون كمحور استراتيجي وحيد، وهذه مهمة الإدارة العامة للمؤسسة وتعمل على تجسيدها في واقع المؤسسة من خلال **غرس ثقافة العميل** لدى الأفراد والرفع من كفاءتهم من أجل الرفع من أداء الأنشطة[6]. وعليه تكون تنافسية المؤسسة نتاج تفاعل المتغيرات الثلاث "التوجه بالزبون، كفاءة الأفراد وأداء الأنشطة"[7].

وهذا يعني أن المؤسسة إذا لم تكن موجهة بالزبون فهي **ضعيفة** من الناحية التنافسية، في حين أن تبني هذه الفلسفة وتطبيقها قد يمنحها ميزة تنافسية. فالزبون أضحى **الحلقة المفقودة** التي تستوجب على المؤسسات استرجاعها والمراهنة عليها في وضع الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف. ومنذ ظهور هذا المفهوم أصبحت المؤسسات تركز على العناصر التالية[8] :

1. أن يكون الزبون هو مركز الاهتمام.
2. وضع استراتيجيات الابتكار على أساس الاحتياجات التي أعرب عنها العملاء المحتملين.
3. واستخدام نموذج لتطوير المزيج التسويقي من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية الموجهة" بالزبائن".

وهو ما نطلق عليه مفهوم التسويق التقليدي Marketing Traditionnel.

وتعمل المؤسسات الموجّهة بالسوق باستخدام مفهوم تسويق العلاقات Relationship Marketing والذي وفقا له ينظر إلى النشاط التسويقي على أنّه جزء من تلك **التفاعلات** التي تحدث **بين المؤسسة والمستهلك** والذي يؤدّي في النهاية إلى وجود علاقة **دائمة و مستمرّة** معه. ويتطلّب تسويق العلاقات أن تكون كل أجزاء المؤسسة منسقة في تعاملها مع المستهلك وأن يلعب التسويق الدور الرئيسي في هذا التعامل[9]. وتعتبر العلاقات القوية مع العملاء من أهم الميزات التنافسية للتفوق على المنافسين، وتنشأ هذه العلاقة من خلال الاتصال المباشر والفعّال مع الزبائن بشكل متواصل لتحقيق رضاهم وضمان ولائهم. ويطلق على هذا الأسلوب المبتكر **"إدارة علاقة الزبائن"** CRM Customer Relationship Marketing وهو مفهوم جديد بدأ يغزو لغة التسويق، ويقصد به " نظام جذب واكتساب العملاء المربحين والاحتفاظ

بهم، من خلال تحليل معلوماتهم وفهم متطلباتهم، عبر عملية طويلة تأخذ بالاعتبار التوفيق بين نشاط المؤسسة واستراتيجيتها، لتوطيد علاقات قوية مع العملاء المربحين فقط، وتقليص مستوى العلاقات مع العملاء غير المربحين"[10]. ويفيد هذا الأسلوب في تحقيق التكامل ما بين الوظائف التسويقية وعمليات الإنتاج والبيع وخدمة الزبائن داخل المؤسسة من جهة بحيث تصبح كل من عمليات الإنتاج والبيع والوظائف التسويقية في تكامل من خلال إدخال أسلوب التخصيص وفقا للبيانات الشخصية للزبائن فيهما، وفي تكوين رأسمال الزبائن من جهة أخرى بالاحتفاظ بهم ومحاولة الإصغاء لمقترحاتهم وانتقاداتهم وتلبية رغباتهم الخاصة. وقد تطور هذا الأسلوب من خلال ما يعرف **بالتسويق التفاعلي** (المباشر) والذي يعتمد على تقديم المؤسسة لأفضل مزيج من الإشباع لتحتفظ بأفضل مزيج ممكن من العملاء وهم العملاء الذين يحققون للمؤسسة أعلى الأرباح[11]. وقد أشار **Berry 1983** الذي يعتبر من الأوائل اللذين قدموا هذا المصطلح بأن التسويق بالعلاقات يقوم على ثلاث أسس هامة هي جذب العملاء، ثم الاحتفاظ بهم و تعزيز الإشباع والولاء لديهم من خلال تقديم المنافع المميزة والقيمة المضافة التي يسعى العميل إلى تحقيقها من خلال استهلاكه للسلعة أو الخدمة[12].

وتتضح أهمية وجود إدارة علاقة الزبون في المؤسسة من خلال ما ذكره Kotler في أحد الأمثلة عن مؤسسة مختصة في صناعة النسيج قولها لزبائنها " كل منتجاتنا مضمونة لتحقق لكم 100% من الرضا، أعيدوا لنا بضاعتنا إن لم تحققوا ذلك، سنستبدلها أو نعيد لكم نقودكم، من أجل لياقتكم لا نريد أن نقدم لكم شيئا لا يحقق رضاكم". وفيما يخص مستخدميها صرحت على ملصقات وضعت في كل المكاتب تعرف فيها الزبون قائلة[13] : **"الزبون (المستهلك) ملك"**.

من خلال هذا المثال تبرز **أهمية الحفاظ** على الزبائن، فكل المؤسسات تسعى للحفاظ على زبائنها لأنها أدركت أن الزبائن هم **رأسمال حقيقي** بدونه تفقد المؤسسة شرعيتها[14]. ويقوم مفهوم التسويق بالعلاقات على المرتكزات التالية :

أ-رضا المستهلك : ويمكن التعبير عن الرضا بأنه "مستوى من إحساس الفرد الناتج عن المقارنة بين أداء المنتوج كما يدركه العميل وبين توقعات هذا العميل". وبعبارة أخرى يمكننا القول أن رضا العميل هو "مؤشر للفرق بين الأداء والتوقعات"[15].

وترتبط حالة رضا المستهلك من عدم رضاه بالتوقعات التي لديه : فإذا كانت التوقعات لديه عالية وتم تلبيتها فانه سيكون راضي، أما إذا لم يتم تلبيها فانه سيكون غير راضي. ويعتبر الرضا أحيانا على انه انفعال وتأثر (شعور) بخصائص المنتوج[16]، ورضا المستهلك يشجع على ولائه للعلامة التي كان له تجربة بها. ويقصد بالولاء تلك "الاستجابة السلوكية التي تتكون عبر الزمن وتتجسد في اتخاذ قرار من طرف الزبون على أساس نفسي بتكرار التجربة الشرائية مع المؤسسة نفسها[17].

ب- القيمة التي يدركها الزبون في المنتوج : وهي الفرق بين القيمة الكلية التي تساوي مجموع المزايا التي يراها الزبون في المنتوج، والتكلفة الإجمالية التي تساوي مجموع الأسعار النقدية والنفسية التي يتحملها الزبون عند اقتنائه واستخدامه وتخليه عن المنتوج[18].

ج- ثقة الزبون : ثقة المستهلك تتكوّن من خلال ثلاث عناصر[19] : الثقة نحو البائع وهو الموزع لمنتجات المؤسسة، الثقة نحو المؤسسة التي يتم معها المستهلك عمليات التبادل، والثقة نحو العلامة التي تتاجر بها المؤسسة.

د- ولاء الزبون : يكون الزبائن الموالون **رأسمال الزبائن في المؤسسة** لأنها تحقق من خلالهم اكبر المبيعات. وكلما ازداد عددهم كلما زاد رأسمال الزبائن، ويتكون رأس المال هذا من مجموع القيم التي يحققها الزبائن للمؤسسة. ويوجد ثلاثة محددات تكون رأسمال الزبائن وهي[20] :

- قيمة المنتوج : وهي القيمة التي يدركها الزبون في المنتوج والتي سيدفع مقابل الحصول عليها تكاليف قد تفوق سعر المنتوج.
- قيمة العلامة : تكسب المنتج قيمة ضمنية تفوق السعر الظاهر. ولها دور كبير في تكوين ولاء الزبائن، كما يمكن رفع قيمة العلامة في أعين الزبائن من خلال الإعلان ووسائل الاتصال الأخرى.
- قيمة العلاقة : هي استعداد الزبون ليصبح مواليا للمؤسسة بالاعتماد على تقييمه لقيمة المنتوج وارتباطه بالعلامة.

ه- الاحتفاظ بالعملاء : تسعى الإدارة في المؤسسات التي لديها توجه بالعميل إلى الاحتفاظ بالعملاء الحاليين بالإضافة إلى محاولة جذب واستقطاب عملاء جدد. وبطبيعة الحال يمكن القول بأن مهمة **الاحتفاظ بالعملاء الحاليين** تعتبر **أصعب** من جذب واستقطاب **عملاء جدد**، وذلك ما توصلت إليه الكثير من الدراسات في هذا المجال.[21] وقد قدم Leonard Berry and A Parasuraman 1991 مجموعة من الاستراتيجيات التي تعمل على الاحتفاظ بالعملاء[22] :

1. المجموعة المالية : والقائمة على تقديم حوافز مادية للعملاء لتشجيعهم على تكرار الشراء وربطهم مع المؤسسة لأطول فترة ممكنة.

2. **المجموعة الاجتماعية** : والقائمة على أهمية بناء العلاقات الاجتماعية مع العملاء وبشكل شخصي .

3. **المجموعة المتوافقة مع حاجات العملاء :** والمعتمدة على تقديم المنتوج المناسب لحاجات العميل بشكل فردي، من خلال تقديم الحلول الخاصة والمناسبة لكل عميل.

4. **المجموعة الهيكلية :** وتعتمد على المشاركة والتكامل مع العملاء الذين يرتبطون مع المؤسسة بعلاقات طويلة الأجل.

إن التوجه بالعميل من خلال الاهتمام بحاجاته ورغباته وتوقعاته هو المدخل الحقيقي لنجاح المؤسسة في أداء المهام التسويقية.

و- تحقيق نمو في حصة المستهلك مع المؤسسة : يمكن تحقيق هذا النمو في حصة المستهلك إذا ما استطاعت المؤسسة أن تصبح المصدر الوحيد للمنتجات التي يقوم المستهلك حاليا بشرائها، كما قد تتم هذه الزيادة أيضا من خلال قيام المؤسسة بإقناع المستهلك بشراء المزيد والمزيد من منتجاتها[23]. وأحد أفضل الطرق لزيادة حصة المستهلك هي طريقة **توسيع عملية البيع مع المستهلك الحالي**.

ي- نظام التعامل مع شكاوي العملاء : إن المؤسسات التي يكون لديها توجه بالعميل تتجاوب بشدة مع شكاوي عملائها، بل وتذهب إلى أبعد من ذلك إذ أنها تحاول **البحث عن شكاوي**. وقد اعتبر **Lovelock** المعلومات الواردة من شكاوي العملاء بأنها مدخل إلى إدارة الجودة، لما تنتجه من معلومات حول النقاط التي يهتم بها العملاء وتسبب حالة من عدم الرضا لديهم، مما يعني مصدرا للتغذية الراجعة للمسوق تساعده على تطوير العمل ومعالجة أسباب عدم الرضا، وهذا يحقق إمكانية العمل بطريقة صحيحة مستقبلا[24]. وكمثال على ذلك فقد كلف **اعتذار** مؤسسة منتجة للبن المطحون في و.م. الأمريكية عن الانزعاج - الذي تسبب فيه عطل آلتين لطحن البن - لزبائنها شراء مساحات إعلانية بـ 250.000 دولار تعلن فيها عن أسفها لهذا الانزعاج وذلك من أجل وضع حد للزبائن غير الراضين على الاحتكاك بزبائن آخرين ناقلين لهم عدم رضاهم. وفي المتوسط، الزبون الراضي ينقل رضاه إلى ثلاثة أشخاص من حوله، أما في حالة عدم الرضا فينقل ذلك إلى تسعة أشخاص[25].

ن- قياس مستوى رضا العملاء : يعتبر رضا العملاء **أصل** من أصول المؤسسة ويساعد المؤسسة على الاحتفاظ بعملائها، حيث من الواضح أن العميل الراضي **يعود إلى الشراء** مرات أخرى، بالإضافة إلى انه يعمل على **نقل** الصورة الجيدة عن المنتوج وعن المؤسسة إلى معارفه مما يؤدي إلى جذب واستقطاب عملاء جدد. ويعرف قياس مستوى رضا العملاء بأنه " عملية دقيقة لجمع وتحليل المعلومات عن المتغيرات التي تحدد رضا العملاء "[26].

ويتم قياس رضا العملاء من خلال قياس المتغيرات التالية[27]:

- رضا العميل الإجمالي اتجاه المؤسسة أو المنتوج / الخدمة أو العلامة التجارية .
- التوقعات ذات الصلة في شأن الشركة وتقييمها لأداء الشركة في كل من الأبعاد التي تحدد توقعاتها.
- رضا الزبون المرتبط بكل بعد عن التوقعات (الفرق بين التوقعات والأداء يمكن استخدامها لقياس الرضا).
- تقييم الزبون لما حصل عليه من المؤسسة مقابل ما دفعه.

والواقع أن قياس مستوى رضا العملاء يوفر للمؤسسة[28] : مستوى الرضا في أوقات مختلفة، توقعات العملاء وتقييم إلى أي مدى يمكن إرضاء هذه التوقعات. كما يظهر كيف يختلف الرضا على الخدمات والمنتجات، وفي أجزاء السوق، حسب المنطقة.

كما أن قياس مستوي رضا العملاء هو **مؤشر رئيسي للصحة المالية** للمؤسسة[29]. وهناك نماذج عديدة لقياس مستوي رضا العملاء أهمها نموذج **كانو** لرضا العملاء[1]، الذي يقسم نموذج متطلبات المنتوج من حيث مدى تأثيرها في رضا العملاء إلى ثلاثة أنواع[30] :

1- **المتطلبات الأساسية** : يتوقع أن تكون هذه المتطلبات موجودة في المنتج، وبالتالي لا حاجة إلى التعبير عنها.
2- **متطلبات الأداء** : كلما كانت درجة تلبية هذه المتطلبات عالية كلما كان مستوى الرضا عالي والعكس بالعكس.
3- **المتطلبات الجاذبة** :حسب طبيعة المتطلبات فإنها غير معبر عنها وغير متوقعة من قبل العميل.

ك- التسويق من فرد إلى فرد One to One وإدارة العلاقة مع العميل: يبنى التسويق من فرد إلى فرد على حصة العميل وليس فقط على حصة السوق، ويركز جهد المختص بالتسويق One to One على مستهلك واحد لكي يبيعه أكثر كمية من السلع الممكنة، طيلة فترة حياة العلاقة التجارية. ويجب الإشارة أيضا إلى أن التسويق One to One يفرض قبل كل شيء تجزئة عملاء المؤسسة استنادا لقيمتهم الإستراتيجية. وباختصار نستطيع أن نقول[31] :

أن إدارة العلاقة مع العميل CRM متمحورة نحو الوفاء له، و متمركزة أولا على الفردية، أما علاقة One to One هي شكل من أشكال التسويق المباشر الاستراتيجي أو التكتيكي المستند إلى مبادئ **"قيمة العميل والعلاقات الشخصية"**.

2. **التوجّه نحو المنافس** : يعتقد P.Doyle أن امتلاك المؤسسة للميزة التنافسية يتم من خلال تقديم **قيمة** أكبر للزبون تدفع هذا الأخير إلى **تكرار** الشراء من المؤسسة ومن ثم تزداد حصتها السوقية[32]. بالإضافة إلى ذلك فإن الميزة التنافسية

لمؤسسة ما هي القوة الدافعة أو قيمة أساسية تتمتع بها المؤسسة، وتؤثر على سلوك العملاء في إطار تعامله معها، وقد تستمر لفترة طويلة بغض النظر عن طول أو قصر دورة حياة السلعة أو الخدمة التي تقدمها هذه المؤسسة[33]. وبذلك فإنه عندما تحصل المؤسسة على ميزة تنافسية فإنها ستحقق مجموعة من المزايا منها: تحقيق ولاء ورضا الزبائن تجاه منتجات المؤسسة ومن ثم يصعب اختراق المنافسين لهؤلاء الزبائن، كما يمكن للمؤسسة أن تحصل على حصة سوقية أكبر من خلال قدرتها على تقديم قيمة أعلى للزبائن. وقد تنعكس زيادة الحصة السوقية على زيادة حجم الأرباح في المؤسسة. وبشكل عام نجد بأن جل الإدارات العليا في كافة المؤسسات الصناعية تسعى جاهدة إلى تحقيق المزايا التنافسية من خلال ما تقدمه العمليات، إذ تشير الميزة التنافسية إلى المقدرة على تحقيق حاجات المستهلك أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من ذلك المنتج[34].

يفرض الواقع العملي حاليا على المؤسسات أن تكون موجهة بالسوق، وهذا يعني ضرورة تحقيق التوازن في تركيزها على كل من مستهلكيها ومنافسيها، كما يجب على المؤسسة هنا أن لا تترك الفرصة لمنافسيها ليحصلوا على معلومات تخص ما يتعلق بتوجهها بمستهلكيها. فلقد مرت المؤسسات بأربعة توجهات مختلفة عبر الزمن[35]:

- ففي **المرحلة الأولى** كانت المؤسسات موجهة بالمنتوج، وكانت تعطي اهتماما أقل بكل من المستهلكين والمنافسين.
- أما في **المرحلة الثانية** فقد أصبحت المؤسسات موجهة بالمستهلك، الأمر الذي يعني أنها بدأت تعطي اهتماما أكبر بالمستهلكين.
- وفي **المرحلة الثالثة** بدأت المؤسسات بإعطاء اهتمام أكبر بالمنافسين، وبالتالي أصبحت موجهة بالمنافس.
- **أما الآن فقد احتاجت المؤسسات بأن تكون موجهة بالسوق،** وهذا يعني-كما قلنا سابقا-قيامها بإعطاء اهتماما متوازنا بكل من **المستهلكين والمنافسين معا**. فهي تنظر وتركز على منافسيها حتى تستطيع مواجهتهم والتعامل معهم، كما أنها تحتاج إلى **التقرب** من مستهلكيها والتعرف عليهم حتى يمكنها تنمية طرق جديدة لبناء علاقات مربحة معهم من خلال تقديم قيمة كبيرة لهم مقارنة بالقيمة التي يقدمها منافسيها.

3. **التنسيق بين الإدارات الوظيفية المختلفة** : ويقصد به كيف يمكن للمؤسسة من استثمار مواردها الداخلية في خطاها لاستحداث القيمة الفائقة لزبائنها في سوقها المستهدفة، وهذا العنصر بدوره يتكون من عنصرين آخرين هما المشاركة والانتفاع في المعلومات المتوفرة والتكامل بين الأقسام والإدارات الأخرى. إن المفتاح الرئيسي لتحقيق هذا التعزيز هو من خلال تطبيق أساليب وأدوات ومفاهيم التسويق داخل المؤسسة وهذا ما يعرف بالتسويق الداخلي.
ويرتكز مفهوم التسويق الداخلي على معادلة بسيطة وهي : **الموظفين المشبعين =الزبائن المشبعين**

رابعا : الفوائد التي تعود على المؤسسة الموجّهة بالسوق

ويمكننا هنا أن نذكر أربع فوائد تعود على المؤسسة الموجّهة بالسوق :

الفائدة الأولى : هي أنّ الإدارة سوف تدرك أنّ حاجات العملاء أكثر أهمية، وقد أدّى ذلك إلى أنّ بعض المؤسسات قد أعادت مسمياتها لتعكس حقيقة عملياتها، فمثلا أخذت شركات الهواتف تقدّم نفسها ليس على أنّها على أنّها تلبية لحاجات الاتصال.

الفائدة الثانية : هي أنّ التركيز على حاجات المستهلك يساعد على اكتشاف فرصة الإنتاج بسرعة أكثر، فأفضل المصادر للأفكار الجديدة هي حاجات عملاء المؤسسة التي لم تلبّ بعد.

الفائدة الثالثة : يصبح ترويج السلع أكثر فعالية، فالسلعة نادرا ما تمثّل أفضل قيمة لجميع مستخدميها لأنّ رغباتهم وعاداتهم الشرائية تتباين تباينا كبيرا وغالبا ما تكون المؤسسة أكثر فعالية بتبنّي وتعديل منتجاتها لتلائم حاجات قطاع محدّد.

الفائدة الرابعة : التوجّه نحو السوق يعنى أنّ الإدارة تبنى مستقبل أرباحها من خلال سعيها للوصول إلى أفضل الطرق لتلبية الاحتياجات. كما أن هناك عدة دراسات نظرية وتجريبية عن وجود **علاقة** بين التوجه السوقي للمؤسسة وأدائها والتجاري والمالي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. الزبائن **الراضين** أكثر استعدادا لقبول سعر أعلى من المنافسة المباشرة.
2. المؤسسة الموجهة نحو السوق أكثر **استجابة** للتغيرات البيئية.
3. المؤسسة التي تضع نظاما لرصد المنافسين هي **أكثر إدراكا** لمواطن القوة والضعف، وكذلك قدرتها على الفعل ورد الفعل.
4. المؤسسة التي لديها شراكة مع موزعيها، تتمكن بشكل كبير من **الحد من تكاليف المعاملات** وتحسين التعاون بين الموزعين.
5. المؤسسة الموجهة بالسوق تتجه نحو **تطوير** المنتجات التي توفر للمشتري قيمة أكبر من تلك المتواجدة بالسوق.

خامسا- دراسة حالة بعض المؤسسات على مستوى ولاية سطيف : نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد اعتمدنا على أسلوب العينات حيث تقرر أن يكون حجم العينة متناسبا مع حجم المجتمع والذي يضمن التمثيل الشامل والصادق لحجم المجتمع، كما تم اختيار أسلوب العينة القصدية. بلغ عدد المؤسسات التي قبلت التعاون معنا 40 مؤسسة موزعة على كل

من مدينة سطيف، العلمة، مزلوق، عين الكبيرة، بوقاعة، وهو ما يمثل نسبة 20% من مجموع المؤسسات المتواجدة على مستوى ولاية سطيف وهي نسبة جيدة. قمنا بطرح عدد كبير من الأسئلة على هذه المؤسسات (تمت الإجابة عن هذه الأسئلة من مدراء الأقسام التجارية مباشرة وفي بعض الأسئلة تم كذلك اللجوء إلى مدير المؤسسة شخصيا).

نتائج الدراسة الميدانية

- يتضح أن معظم المبحوثين يؤكدون على أن المؤسسة تقوم بدراسات عن السوق وتقدر نسبتهم بـ (69.2%)، وترتفع هذه النسبة إلى (70.6%) لدى مؤسسات القطاع العام، وتنخفض إلى (68.2%) لدى مؤسسات القطاع الخاص. مقابل نسبة (30.8%) ممن يؤكد على أنها لا تقوم بأية دراسة، وترتفع هذه النسبة إلى (31.8%) لدى مؤسسات القطاع الخاص، وتنخفض إلى (29.4%) لدى مؤسسات القطاع العام. وعليه نستنتج أن أكثر من ثلثي المؤسسات الخاصة منها والعامة تقوم بدراسات عن السوق.
- معظم المجيبين يؤكدون على أن المؤسسات تقوم بالأنشطة والوظائف والممارسات المتعلّقة بإدارة النشاط التسويقي مرّة أو مرّتين في السنة، فنجد نسبة (59%) منها تضع خطط رسمية ومكتوبة في مجال التسويق، مقابل نسبة (53.8%) ممن تقوم بتحديد أهداف تسويقية واضحة (أهداف تتعلّق بالربحية أو مبيعات أو حصة المؤسسة في السوق).
- بينت هذه الدراسة أن أكثر من ثلث المؤسسات الخاصة منها والعامة تحتوي على نظام للمعلومات 64.1%.
- معظم المجيبين يؤكدون على أن المعلومات داخل المؤسسات مهمة جدا بحيث نجدهم يؤكدون على أهمية المعلومات الخاصة بالزبائن بنسبة (79.5%) وتليها المعلومات المالية وكذا الخاصة بالمنتوجات بنسبة (76.9%)، ثم المعلومات الخاصة بكل من الأسواق والمنافسين بنسبة (61.5%) لكل منهما.
- معظم المبحوثين يؤكدون على أن المؤسسة تقوم وباستمرار بتقديم منتجات جديدة، أو تطوير وتحسين المنتوجات الموجودة وتقدر نسبتهم بـ (87.2%)، وعليه نستنتج أنه بالتقريب كل المؤسسات الاقتصادية مجال الدراسة الميدانية تقوم وباستمرار بتقديم منتجات جديدة، أو تطوير وتحسين المنتوجات الموجودة.
- بينت النتائج أن كل المعايير هامة جدا وتأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عند إطلاق منتوجات جديدة، أو تطوير وتحسين المنتوجات الموجودة غير أن درجة أهميتها تختلف من معيار لآخر فنجد رضا الزبائن بنسبة (97.1%)، وتحسين تنافسية المؤسسة بنسبة (73.5%)، وزيادة رقم الأعمال وبنسبة (70.6%)، وكذا التميز عن منتجات المنافسين بنسبة (55.9%).وعليه يمكن القول أن **رضا الزبائن** من بين **أهم** المعايير التي تأخذها بالتقريب كل المؤسسات بعين الاعتبار عند إطلاق منتوجات جديدة، أو تطوير وتحسين المنتوجات الموجودة.
- تقريبا كل المؤسسات المختلفة 97.4% على دراية بتطور منتجاتها في السوق.
- أكثر من ثلاثة أرباع من المؤسسات تواكب التطورات التي تقوم بها المؤسسات المنافسة على خدماتها وسلعها.
- معظم المؤسسات تقوم بتقديم عروض تشجيعية أو تسهيلات للعملاء والزبائن الدائمين وتقدر نسبتهم بـ (84.2%).
- معظم المبحوثين يؤكدون على أن منتجات المؤسسة تحقق رضا الزبائن وتقدر نسبتهم بـ (59%) بشكل كبير.
- أوضحت النتائج أن ثلثي المؤسسات تملك قسم خاص بالمستهلكين يستقبل استفساراتهم ويتصل بالزبائن ويتعامل مع الشكاوي التي يقدمها هؤلاء الزبائن.
- اتضح من هذه الدراسة أن معظم المؤسسات ترى أن خدمات ما بعد البيع التي تقدمها لزبائنها في المستوى.
- معظم المجيبين يؤكدون على أن هناك عدة أسس تعتمد عليه المؤسسات في تحديد السعر نجد منها التكلفة بنسبة (84.6%)، والسوق (العرض والطلب) بنسبة (46.2%)، والمنافسة بنسبة (35.9%)، في حين سجلت نسبة (23.1%) من المؤسسات التي تعتمد على التشريعات لتحديد السعر، ومنها كذا سعر العلامة التجارية بنسبة(10.3%).
- وعليه يمكن القول أن التكلفة هي الأساس الذي تعتمد عليه معظم المؤسسات في تحديد سعر منتجاتها.
- لاحظنا من خلال هذه الدراسة أن هناك عدة أهداف تسعى المؤسسات لتحقيقها من وراء السعر الذي تعتمده غير أن درجة أهميتها تختلف من مؤسسة لأخرى بحيث نجد معظم المجيبين رتبوا تحقيق أهداف الربح في المرتبة الأولى وتقدر نسبتهم بـ (30.8%)، في حين رتب معظمهم إرضاء الزبائن في المرتبة الثانية بنسبة (35.9%).أما تحقيق أهداف المبيعات فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة(15.4%)، وجاء تحقيق أهداف النمو في المرتبة الرابعة بنسبة (20.5%).في المقابل نجد **إرضاء الزبائن في المرتبة الخامسة** بنسبة (12.8%)، أما المرتبة الأخيرة فجاء فيها البقاء في السوق بنسبة (23.1%).

- ونستنتج أن الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسات لتحقيقه من وراء السعر الذي تعتمده هو تحقيق أهداف الربح.
- أكثر من ثلثي المؤسسات تقوم بترقية المبيعات من خلال سياسة التسعير.
- ترقية المبيعات من خلال سياسة التسعير تتم في ثلثي المؤسسات بالتقريب من خلال التخفيضات وكذلك تسهيلات الدفع.
- أهم عامل دفع بثلاثة أرباع من المؤسسات بالتقريب إلى تغيير السعر هو زيادة التكاليف.
- أكثر من ثلاثة أرباع من المؤسسات المختلفة تقوم بدراسة الأسعار المنافسة في الأسواق المستهدفة.
- بينت الدراسة أن أكثر من نصف المؤسسات تقدم أسعار تنافسية منخفضة مقارنة بمنافسيها.
- معظم المبحوثين يؤكدون على أن المؤسسة تقوم بمراقبة أسعار المنافسين لمواكبة أية تغييرات فيها تؤثر على المؤسسة في المدى الطويل وتقدر نسبتهم بـ (76.9%).
- بينت نتائج الدراسة أن سعر الشراء يغطي المنفعة المتوقع الحصول عليها من السلعة بالنسبة للمستهلك وتقدر نسبتهم بـ (69.2%)، وعليه يمكن القول أن سعر الشراء في أكثر من ثلثي المؤسسات يغطي المنفعة المتوقع الحصول عليها .
- إن سياسة التسعير التي تتبعها المؤسسة تسعى لتحقيق جملة من الأهداف غير أن هذه الأهداف تختلف في أولويتها من مؤسسة لأخرى بحيث نجد معظم المجيبين رتبوا انتشارا مناسبا لمنتجات المؤسسة في المرتبة الأولى وتقدر نسبتهم بـ (47.4%)، في حين رتبوا اهتماما أكبر بجودة منتجاتها في المرتبة الثانية بنسبة (31.6%).أما ميزة تنافسية سعرية بسبب انخفاض سعر منتجاتها فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة (36.8%)، وجاء دعما قويا للسياسات التسويقية الأخرى في المؤسسة سياسة المنتوج التوزيع الترويج في المرتبة الرابعة بنسبة (42.1%).في المقابل نجد حماية سعرية مقابل السلع الأجنبية مرتب في المرتبة الخامسة والأخيرة كأحد الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خلال سياسة التسعيرة التي تتبعها بنسبة (34.2%).
- معظم المجيبين يؤكدون على أن سياسة التوزيع تحقق للمؤسسة جملة من الأهداف نجد منها تسليم المنتجات للزبائن بسهولة ويسر وفي الوقت المحدد بنسبة (71.8%) وتحسين قدرتها التنافسية أمام المنافسين المحليين والأجانب بنسبة (53.8%)، مقابل منهم المحافظة على مستوى مخزون معين من المنتوجات في المؤسسة بنسبة (84.6%)، وزيادة حصتها السوقية بنسبة (56.4%)، وكذا توفير منتجاتها في جميع الأسواق المحلية بنسبة (51.3%). ومما سبق يمكن القول أن سياسة التوزيع التي تنتهجها ثلاثة أرباع من المؤسسات بالتقريب تهدف إلى تسليم المنتجات للزبائن بسهولة ويسر وفي الوقت المحدد.
- بينت نتائج الدراسة أن ربع المؤسسات قامت في الآونة الأخيرة بتعديل قنوات التوزيع.
- أهم أسباب قيام أكثر من ثلاثة أرباع من المؤسسات بتعديل قنوات توزيعها هو زيادة المبيعات ثم زيادة ولاء الزبائن.
- معظم المجيبين يؤكدون على أن هناك عدة أشكال للاتصال تستخدم من قبل المؤسسة نجد منها كل من المعارض والإشهار بنسبة (71.8%) و العلاقات العامة بنسبة (56.4%) ، و مبيعات شخصية بنسبة (48.7%)، في حين سجلت فقط نسبة (28.2%) لكل من ترقية المبيعات وكذا Sponsoring . ومما سبق يمكن القول أن المعارض والإشهار هما الشكلين الأساسيين الذين تستعملهما المؤسسات المختلفة كشكل من أشكال الاتصال.
- نستنتج أنه بالتقريب نصف المؤسسات وفي مختلف القطاعات تحدد طريقة ترويجها بناءا على دراسة خصائص الزبائن في الأسواق المستهدفة.
- معظم المبحوثين(66.7%) يؤكدون على أن عمال البيع في المؤسسة يقومون بزيارات مستمرة للزبائن قبل وبعد البيع.
- معظم المجيبين يؤكدون على أن سياسة الترويج المتبعة في المؤسسة حققت عدة أهداف وأغراض نجد منها بناء شهرة وسمعة للمؤسسة بنسبة (71.8%)، وتعريف المشترين بمنتجات المؤسسة بنسبة (69.2%)، وإقامة علاقات عامة ممتازة مع العاملين فيها والمستهلكين لمنتجاتها بنسبة (64.1%)، ودخول المنتوجات على أسواق جديدة بنسبة (53.8%)، في حين سجلت نسبة (82.1%) القيام بحملات ترويجية أقوى من حملات الشركات المنافسة، وكذا الانتظام والاستمرار في النشاط الترويجي للمؤسسة بنسبة (71.8%).
- معظم المؤسسات أكدت أنها على اطلاع دائم على محيطها التنافسي منه بنسبة (82.1%)، والتكنولوجي بنسبة (69.2%)، والاقتصادي بنسبة (66.7%)، في حين لا يدري ما نسبته (89.7%) من المجيبين إن كانت المؤسسات على اطلاع على محيطها أم لا، وأكدت نسبة (84.6%) على أن المؤسسة مطلعة محيطها الثقافي، ونسبة (64.1%) على محيطها السياسي.

- أكثر من ثلث المؤسسات تؤكد على أن متوسط نمو القطاع الذي تنشط فيه خلال السنوات الثلاث القادمة سيكون بين 05,1% و10% .
- عدد المنافسين المباشرين لنصف للمؤسسات بالتقريب لا يفوق الخمسة منافسين.
- معظم المجيبين يؤكدون على أن المنافسين المباشرين للمؤسسة يتواجدون في مختلف المناطق بحيث نجد منها نسبة (84.6%) تتواجد في ولايات أخرى، ونسبة (43.6%) في كل من ولاية سطيف و الأجانب.
- معظم المجيبين رتبوا جودة المنتوجات كأول وسائل المنافسة التي تستخدمها المؤسسة وتقدر نسبتهم بـ (46.2%)، في حين رتب معظمهم السعر في المرتبة الثانية بنسبة (35.9%). أما صورة الماركة فجاءت مرتبة في المرتبة الثالثة بنسبة (41%)، وقنوات التوزيع في المرتبة الرابعة بنسبة (46.2%).
- معظم المبحوثين يؤكدون على أن حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية قوية وتقدر نسبتهم بـ (46.2%)، هذا مقابل نسبة (43.6%) ممن يرى أنها عادية.
- وعليه يمكن القول أن حدة المنافسة بين نصف المؤسسات الاقتصادية بالتقريب قوية وهذا ما يساعدها ويجبرها على رفع جودة منتوجاتها وتحسين سياسة التسعيرة التي تتبناها.
- الوضعية التنافسية في السوق لثلثي المؤسسات بالتقريب قوية وتصنيفها من بين الـ05 الأوائل في السوق.
- معظم المبحوثين يؤكدون على أن حصة المؤسسة في السوق خلال الخمسة سنوات الأخيرة في تصاعد مستمر وتقدر نسبتهم بـ (69.2%)، في حين أكدت نسبة (17.9%) فقط على أنها في استقرار، ونجد منها نصف مؤسسات قطاع البلاستيك.
- 42% من المؤسسات يؤكدون الاهتمام بتدريب العمال في مجال وظائفهم إلا أن 58% يرون عدم كفاية البرامج التدريبية المتاحة في المؤسسة.
- الأجور في المؤسسات لا تعتبر عالية بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة، كما ان المكافآت والحوافز لا تتناسب مع متطلبات المعيشة
- 65% من المؤسسات تؤكد على وجود اتصال داخلي في المؤسسة.
- 29% فقط من المؤسسات أكدت على إشراك العمال في تحليل بعض المشكلات وليس كلها، وهذا راجع لعدة أسباب لعل أهمها حسب مسئولي هذه المؤسسات هو عدم تأهيل هؤلاء العمال أو لأسباب أمنية تخص المؤسسة.

ومما سبق نستنتج أن :

- أن المؤسسات الجزائرية المختلفة العامة منها والخاصة تدرك أهمية التسويق ولكنها **غير قادرة على تطبيقه** بأسلوبه الحديث.
- كما أن المؤسسة الجزائرية تعتمد في تسويقها للمنتجات على المزيج التسويقي ولكن تبقى سياستها غير فعالة وغير واضحة.
- المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة **ليست لديها كل المعلومات** الكافية حول محيطها وغير ملمة بما يحدث في بيئتها على المستويين الوطني والدولي وذلك راجع لعدم قدرتها على إجراء دراسات علمية (مسحية وشاملة) عن الأسواق المحلية على الأقل. وأن المؤسسات الجزائرية **غير قادرة** على مسايرة التحولات التي تطرأ على محيطها، كما أنها **لا تعتمد على دراسة الأسواق.**
- لا ينحصر تطبيق سياسات التسويق الداخلي على العاملين الذين هم في احتكاك مباشر مع المستهلكين وإنما يكون تطبيقه على كل عامل داخل المؤسسة بغرض تحسين أدائهم بطريقة تضمن نجاح البرامج الداخلية والخارجية التي يتم تنفيذها بواسطة المؤسسة.
- مما سبق نستنتج **أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعتمد على سياسة تسويقية تقليدية تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها، ولكن التسويق بمفهومه الحديث لا يحتل مكانة وأهمية بالغة أما التوجه السوقي فمازال مبكرا أن نراه في المؤسسات الجزائرية.**

الخلاصة : من خلال هذه الدراسة، واعتمادا على الإطارين النظري والميداني، يتضح أنه أصبح من **الضروري** على المؤسسات الجزائرية استخدام مفهوم التوجّه السوقي بدلا من مفهوم التوجّه التسويقي، وذلك لثلاث أسباب هي[36] :

1- إنّ مفهوم التوجّه السوقي كمركّب لا ينحصر فقط بوظيفة التسويق، ولكن باشتراك الإدارات الأخرى لهدف بناء استخبارات سوقية Market intelligence وتوزيعها، زيادة على اعتبار مفهوم التسويق مقيّدا ومحدّدا بدائرة التسويق وحدها.

2- إنّ مفهوم التوجّه السوقي لا يضخّم وظيفة التسويق في المؤسسة، فالمؤسسة تخفّض من حصر المسؤولية في دائرة التسويق وجعلها في مستوى جميع الدوائر في المؤسسة.

3- إنّ تسمية مفهوم السوق تركّز على الأسواق بما تشمله من عملاء وعوامل بيئية مختلفة مؤثّرة على العملية التسويقية ككل، وتتفق مع التوجيه نحو مفهوم إدارة الأسواق، إذ أصبحت الاستخبارات السوقية نقطة البداية في التوجّه السوقي، فمفهوم استخبارات السوق وتحليل العوامل الخارجية المؤثرة أشمل من معرفة حاجات العملاء وتفضيلاتهم[37].

وتشير الدراسات التسويقية الحديثة إلى إضافة عنصرين آخرين لمفهوم التوجّه السوقي وهما **الإبداع** و**المرجع التنافسي،** إذ أنّ مفهوم التوجّه السوقي، حتى يكون متميّزا عمّا يقوم به المنافسون، فإنّه يجب أن يعتمد على الإبداع والمرجع التنافسي. كما أنّ المنافسة تعدّ إطارا مرجعيا يميّز المؤسسة عن غيرها من خلال الطريقة التي تشبع بها حاجات عملائها مقارنة مع ما يقوم به المنافسون[38]، وهو ما يطلق عليه حديثا مفهوم التوجه التنافسي. وتعدّ شركة **زيروكس** شركة موجهة بالسوق، ولذا فهي تقوم بأكثر من 40000 استقصاء شهريا[39]، للتعرف على حاجات المستهلكين الحالية والمستقبلية ولكي تضمن الحصول على رضا المستهلكين. ومن الوهلة الأولى قد تبدو المؤسسة الموجّهة بالسوق مثل المؤسسة التي تبنّت المفهوم التسويقي فعلى الرغم من أنّ المفهومين مترابطان إلاّ أنّ المؤسسة الموجّهة بالسوق تذهب بشكل أبعد من تلك المؤسسات الموجّهة بالتسويق، فهدف المؤسسة الأولى هو تنمية مستهلكين ذوي ولاء لها، وخلق علاقات دائمة معهم تتجاوز مجرّد سلسلة الصفقات المستقلة المستندة على عمليات المبادلات الفردية فيما بينهما. والمؤسسات العملاقة الناجحة هي تلك التي توجّه كل أنشطتها الداخلية بالسوق وليس مجرّد التوجّه بالتسويق.

إن الواقع العملي حاليا يفرض على المؤسسات الجزائرية **أن تكون موجهة بالسوق،** وهذا يعني ضرورة تحقيق التوازن في تركيزها على كل من مستهلكيها ومنافسيها. ولقد بينا المتطلبات الرئيسية اللازمة للمؤسسات للوصول إلى تبني التوجه السوقي والتركيز على الزبون حيث يقتضي الأمر تبني فلسفة التسويق الداخلي والتركيز على الزبون الداخلي – الموظفين – تماما مثل التركيز على المستفيدين من خدماتها. كما أظهرنا أهمية التركيز و الاهتمام بالمنافسة من خلال تعزيز جودة الخدمات المقدمة بغية تنفيذ إستراتيجية تسويقية فاعلة.

الإحالات والمراجع :

[1] د.بشير العلاق : "التخطيط التسويقي، مفاهيم و تطبيقات"، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص65

[2] Jean Jacques Lambin, Ruben Chumpitaz Caceres : " L'orientation-marché est-elle une stratégie rentable pour l'entreprise? , Recherche et application en Marketing,Revue Française du Marketing, vol 21,PUG, N 2 2006, page 04

[3] Kohli and jaworski :"Market orientations" the consruct Research, Propositions and Managerial implications,journal of Marketing ,vol 54,april 1990, page 1-18

[4] Jean Jacques Lambin, Ruben Chumpitaz Caceres, opcit, page 03

[5] Jean Jacques Lambin, Ruben Chumpitaz Caceres : " L'orientation-marché est-elle une stratégie rentable pour l'entreprise? , Recherche et application en Marketing,Revue Française du Marketing, vol 21,PUG, N 2 2006,page 02

[6] Bernard Diridollu, Charles Vincent : "le client au cœur de l'organisation, la qualité en action ", 2 ème édition, édition d'organisation, Paris, France, page 26

[7] Bernard Diridollu, Charles Vincent : "le client au cœur de l'organisation, la qualité en action ", 2 ème édition, édition d'organisation, Paris, France, page 26

[8] Jean Jacques Lambin, Ruben Chumpitaz Caceres, opcit, page02-03

[9] Christian Gronroosn: "On definning marketing: finding a new roadmap for marketing", in " Marketing théorie", 2006 , volume 6, SAGE publications , p401

10 رونالد سويفت : إدارة علاقات العملاء"، كتب المدير ورجل الأعمال، العدد 225 ، ماي 2002 ،الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، القاهرة، ص 01

11 عمرو أبو اليمين عبد الغنى : " دور الإنترنت في تغيير الاستراتيجيات التسويقية وتوجه العملاء نحو السوق الإلكترونية" ، الملتقى الإداري الثالث " إدارة التطوير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري"، أيام 29-30 مارس 2005 بالسعودية، متوفر على الموقع http://www.managementforum.org.sa/ar/Default.asp?Do=4&LinkToDisplay=52

12إلهام فخري أحمد حسن : " التسويق بالعلاقات "، الملتقى العربي الثاني " التسويق في الوطن العربي، الفرص والتحديات "، 6 -8 أكتوبر2003، ص 393

[13] ouvrage collectifs :"e-economie scénarios pour la net économie",édition d'organisation,paris ,2000,page 27.

[14] ouvrage collectifs ,opcit,page 63.

[15] Julien Levy, Delphine Manceau : "La recherche sur la satisfaction des clients, présentation et commentaire d'un choix d'articles sur 30 ans de recherche", Revue Française du Marketing, N°144-145, page 103

16 فاطمة مانع، بارك نعيمة : " إدارة علاقة الزبون ودورها في الحفاظ على الجودة والتميز لمؤسسات الأعمال الممارسة للتسويق الإلكتروني"، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة : العدد 37: ربيع 2008 ، ص05

[17] Dominique Crié: "la relation client: fidélité, fidélisation, produit fidélisant", édition FNEGE, Paris, France, 2002, page 32

[18] Kotler et Dubois, 11 édition,op cit , p66.

[19] D.Inès Chouk et D. Jean Perrien, op cit

[20] Kotler et Dubois,11 édition, OP. Cit. P 81

[21] Kotler et Dubois,12 édition, OP. Cit. P 176-177

22 إلهام فخري أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص402 - 403

23 محمد عبد العظيم أبو النجا ، مرجع سبق ذكره، ص 41

24 إلهام فخري أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 404

[25] R.Whiteley, Diane Hessane:"Les avantages compétitives de l'entreprise orientée clients",édition Maxima, France 1997, p 228

[26] Robert Desormeaux , JoAnne Labrecque: " La mesure de la satisfaction de la clientèle", Gestion, Revue internationale de gestion, Montréal, volume 24, numéro 2, été 1999, page 75

[27] Ibid, page 75

[28] Robert Desormeaux , JoAnne Labrecque, page 74-75

[29] Robert Desormeaux , JoAnne Labrecque , op cit, page 74

1 محفوظ أحمد جودة : " إدارة الجودة الشاملة : مفاهيم وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص81

30 محفوظ أحمد جودة : " إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص80-81

31 غي أوديجيه، مرجع سبق ذكره، ص 391

[32] P. Doyle: "Marketing Management and Strategy" ,Prentice- Hall , London, 1994, page 49.

33 عبد السلام أبو قحف : " إدارة الأعمال الدولية: دراسات وبحوث ميدانية "، الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية،مصر، 2000، ص428

34 نظام موسى سويدان، عبد المجيد البرواري : "إدارة التسويق في المنظمات غير الربحية" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008 ص 53- 54

35 محمد عبد العظيم أبو النجا، مرجع سبق ذكره، ص 302-303

[36] kohli, A.K and Jaworski, B.J :"Market orientation ", the construct research, propositions and managerial implication",Journal of marketing , April 1990, p 1- 18.

37 فايز الزغبي، هاني الضمور : "مستوى التوجّه السوقي : دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامّة في الأردن"، الدليل الإلكتروني للقانون العربي، عمّان، الأردن، ص 05 .

[38] Narver J.Cand slater S.F: "the effect of Market orientation on business profitability", Journal of marketing, vol 54, October 1990, p 20-35.

39 إسماعيل السيّد:"التسويق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص 34 .

دور نظام المعلومات التسويقية في تحسين مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (GMS)-الجزائر

د. مفيدة يحياوي *
أ. حنان سبع **
جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام المعلومات التسويقية ودوره في تحسين مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف إلى التعرف على العلاقات التي تربط بين متغيرات الدراسة من خلال إظهار دور وأهمية المعلومات في المجال التسويقي بالإضافة إلى إظهار واقع استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنظام المعلومات التسويقية وتحديد أهمية هذا الأخير في تحسين مبيعاتها خاصة من خلال دراسة الحالة.
توصلنا الى أن نظام المعلومات التسويقية يوفر قاعدة من المعلومات التي تساعد المؤسسة على اقتناص الفرص وحل المشاكل التي تعيقها ويساعد على القيام بعملية التخطيط للمبيعات والرقابة عليها، كما أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تعتمد على نظام معلومات تسويقية يتمثل في استخدام الوسائل التقليدية واليدوية بالإضافة إلى نظام معلومات آلي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبرامج مما يساهم في جمع معلوماتها ولو بصفة غير منتظمة ومعالجتها وتخزينها وتبادلها سواء داخل أو خارج المؤسسة، بالإضافة إلى قلة اهتمامها بالاستخبارات التسويقية التي تساعد في يقظتها على بيئتها الخارجية، وعدم استخدامها لنظام تدعيم القرارات التسويقي، إلا أنها تملك نظام السجلات الداخلية الذي يساهم في توفير البيانات الخاصة بالإنتاج والتسويق والمالية التي سيكون لها دورا في تحسين مبيعاتها.

الكلمات المفتاح : مؤسسات صغيرة ومتوسطة، نظام معلومات تسويقية، تحسين مبيعات.

تمهيد : تعتبر المؤسسة كيانا مفتوحا على البيئة المحيطة بها، ونظرا لاضطراب هذه البيئة وعدم استقرارها، وتميز مستقبلها بالغموض وعدم اليقين والتغير السريع، فإن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة تواجه اليوم عقبات وتحديات عديدة، منها انفتاح السوق وبالتالي شدة المنافسة، هذا كله في ظل ظهور التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال TIC، التي سرعت من حركية وخطورة هذه التحولات وعجلت بظهور اقتصاد المعرفة، حيث وجدت المؤسسة نفسها تتعامل يوميا مع كم هائل من المعلومات التي لم يعد التعامل معها قضية تأقلم مع متغيرات المحيط بقدر ما هو ضمان لتوقع التغيرات قبل حدوثها والتخفيف من حدة المخاطر التي تهدد بقاءها، وعلى الرغم من التقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فإن المؤسسات مازالت تعاني من بعض المشكلات المتعلقة بالحصول على البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة أو عدم الحصول عليها في الوقت المناسب، أو تحمل المؤسسة تكاليف عالية للحصول على بيانات ومعلومات غير مهمة، كل هذا قد ينجر عنه تذبذب مبيعاتها وبالتالي فقدانها لحصص من السوق.
ومن هنا برزت مشكلة الدراسة والتي يمكن صياغتها من خلال السؤال التالي :

ما هو دور نظام المعلومات التسويقية في تحسين مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وللإجابة على مشكلة الدراسة نضع الفرضيات التالية :

1- يوفر نظام المعلومات التسويقية قاعدة من المعلومات التي تساعد المؤسسة على اقتناص الفرص وحل المشاكل التي تعيقها.

2- فعالية نظام المعلومات التسويقية والاستفادة منه تتوقف على مدى استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتوفرة في المؤسسة ومحيطها.

3- يساعد نظام المعلومات التسويقية المؤسسة على القيام بعملية التخطيط للمبيعات والرقابة عليها مما يمكنها من تصحيح الانحرافات مما ينتج عنه تحسين مبيعاتها.

نحاول تقديم هذا البحث كما يلي :
1- تسيير المبيعات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و نظام المعلومات التسويقية؛
2- فعالية نظام المعلومات التسويقية في تحسين المبيعات؛
3- مساهمة نظام المعلومات التسويقية في تفعيل التخطيط والرقابة لزيادة المبيعات؛

* moufida_yahiaoui@yahoo.fr
** hananetic@yahoo.fr

4- مساهمة نظام المعلومات التسويقية في تحسين مبيعات المطاحن الكبرى للجنوب؛
5- فعالية نظام المعلومات التسويقية في تحسين مبيعات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
6- نموذج مقترح لنظام المعلومات التسويقية لزيادة مبيعات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

1- تسيير المبيعات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و نظام المعلومات التسويقية : ارتكزت المؤسسات في البداية ترتكز على الإنتاج والكفاءة فيه بالدرجة الأولى، وكانت نظرتها محصورة في بيع ما يتم إنتاجه، ونظرا لأهمية عملية البيع وفي ظل المنافسة الشديدة بين المؤسسات أصبح من الضروري على المؤسسة زيادة مبيعاتها والذي يتطلب عدة طرق لقيامها بعملية البيع، سواء من ناحية شبكة أو خطوط التوزيع لمنتجاتها، أو منطقة البيع وكذلك نوع المحلات المرغوبة في البيع، فقد تبيع المؤسسة إلى بائعي الجملة، وهؤلاء يصلون إلى بائعي التجزئة ثم المستهلك الأخير، وقد تكون العملية تتم مباشرة بين المؤسسة المنتجة والبائعين بالتجزئة والمستهلك، عن طريق وحدات بيع خاصة بها، وفي حالات أخرى يتم التوزيع عن طريق الوسطاء أو الوكلاء، ولكل من هذه الطرق أهداف، عادة ما يتم الاختيار على أساسها أو استعمال أكثر من واحدة منها في نفس الوقت، بعد دراسات كافية، تجارب وملاحظات في فترات معينة، وبالإضافة لاهتمام المؤسسة بعملية التوزيع الملائمة تقوم بعملية التخطيط والرقابة على المبيعات لتحسينها برسم الخطط المناسبة والرقابة عليها لتصحيح الانحرافات. وقد أصبحت نظم المعلومات بصفة عامة والتسويقية بصفة خاصة في السنوات الأخيرة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها القائمون على التسويق، وهي أداة فعالة في هذا المجال للمساعدة على سرعة اتخاذ القرارات ومواجهة المشكلات التسويقية المختلفة.
فنظام المعلومات التسويقية يعرف بأنه : طريقة منظمة لجمع وتسجيل وتبويب وحفظ وتحليل البيانات السابقة والحالية والمستقبلية المتعلقة بأعمال المؤسسة والعناصر المؤثرة فيها، وذلك بهدف الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالدقة المناسبة، وبما يحقق أهداف المؤسسة.[1]
حيث يعمل نظام المعلومات التسويقي من خلال أربع خطوات أساسية تمثل مكوناته والمتمثلة في المدخلات، المعالجة، المخرجات والتغذية العكسية،كما أنه يتكون من ثلاثة نظم فرعية هي[2] :
- نظام معلومات المبيعات ؛ - نظام معلومات إدارة المنتجات الجاهزة ؛ - نظام معلومات الأسواق.
من بين الأهداف الأساسية لإنشاء المؤسسة نظام معلومات تسويقية هو زيادة مبيعاتها وصولا إلى مزيد من الأرباح وتوسيع حصتها السوقية، ومن هذا المنطلق فإن وظيفة نظام المعلومات التسويقية هي تزويد متخذي القرار بالمعرفة اللازمة عن بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية من معلومات عن السلع والأسواق والمنافسين والعملاء وغير ذلك، ويتم ذلك اعتمادا على النظم الفرعية لمدخلات نظام المعلومات التسويقية لبناء الخطط الملائمة، ومن خلال الرقابة عليها يتم اكتشاف الانحرافات واتخاذ الإجراءات الملائمة لتصحيحها لتحقيق الأهداف، وعلى ضوء ذلك سنقوم بدراسة فعالية بحوث التسويق كعنصر من عناصر نظام المعلومات التسويقية في زيادة المبيعات، بالإضافة إلى تأثير نظام المعلومات التسويقية على كل من التخطيط والرقابة لزيادة المبيعات.

2- فعالية نظام المعلومات التسويقية في تحسين المبيعات : تعتبر بحوث التسويق إحدى الأدوات المستخدمة لتوفير المعلومات عن الأسواق وخصائصها، والمستهلكين ودوافعهم وأنماط شرائهم، والموزعين وكيفية تحفيزهم وضمان تعاونهم... وما إلى غير ذلك من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات التسويقية بشكل عام، وتحسين نتائج المبيعات بشكل خاص عن طريق دراسة المشكلات والفرص التي يمكن أن تؤثر على حجم المبيعات.
فالبحث التسويقي يجب أن يمر من خلال خطوات منظمة تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي باستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائي.[3]
توجد علاقة قوية بين بحوث التسويق ونظام المعلومات التسويقية حيث تعرف بحوث التسويق بأنها تصميم البيانات المرتبطة بحالة تسويق محددة تواجه التنظيم، وجمعها، وتحليلها، وإعداد تقرير بها بطريقة نظمية[4]، كما يعرف بأنه تلك البحوث المنظمة والموضوعية التي تقوم بجمع وتسجيل وتشغيل وتحليل البيانات التسويقية اللازمة لمتخذي القرارات في المجال التسويقي بحيث تؤدي إلى زيادة فعالية هذه القرارات وتخفيض المخاطر المرتبطة بها.[5] أما نظام المعلومات التسويقية يمكن النظر إليه على أنه نظام يتم تصميمه لإنتاج وتوزيع – بشكل منظم ومستمر- المعلومات على مديري التسويق لاتخاذ القرارات التسويقية وعلى هذا فإن :
- بحوث التسويق تهتم بعملية توليد وتوفير المعلومات، بينما نظام المعلومات التسويقية يركز على إدارة عملية تدفق المعلومات إلى مراكز القرارات، والمعلومات التي يتم توفيرها بواسطة نظام المعلومات التسويقية والتي يتم استخدامها لمعاونة المديرين في كل مهمة من المهام الأساسية التي تنطوي عليها عملية اتخاذ القرارات التسويقية.[6]
- يعمل نظام المعلومات التسويقية على التكامل في المعلومات والبيانات عن كل الأنشطة التسويقية ولذلك يزيل النظام التناقض والتداخل بين مكونات المعلومات التي يحصل عليها متخذ القرار من المصادر الخارجية والداخلية، فالمصادر المالية والإحصائية داخل المؤسسة قد تعد بيانات مختلفة وكذلك أقسام بحوث التسويق تقوم بإعداد بيانات أخرى وهكذا نجد أن نظام المعلومات التسويقية يعمل على تكامل هذه البيانات ويساعد على التعمق في فهم المشاكل وتحليلها.[7] ويقدم الجدول (1) المقارنة بين نظام المعلومات التسويقية وبحوث التسويق :

اتخاذ القرارات التسويقية التي تساهم في تحسين المبيعات يقوم على قاعدة من المعلومات السليمة والكافية، التي يتم جمعها حول المستهلك، السوق والسلعة، وهنا يأتي دور بحوث التسويق في توفير قاعدة المعلومات من خلال مجالاته والتي لها علاقة بفرص البيع وجهود البيع.

3- مساهمة نظام المعلومات التسويقية في تفعيل التخطيط والرقابة لزيادة المبيعات : إن المعلومات قوة يمكن استخدامها كأداة للتخطيط والرقابة في التأثير على حجم المبيعات، حيث يجب أن تتبع هذه الاخيرة عملية تحليل واستنتاج ترمي إلى استخلاص مؤشرات تكون هي الأساس في توجيه وتخطيط نشاط البيع.

1.3. مساهمة نظام المعلومات التسويقية في تفعيل التخطيط لزيادة المبيعات : يقتضي توضيح دور نظام المعلومات التسويقية في توفير المعلومات الضرورية لإعداد خطة البيع التمييز بين حالتين هما التخطيط للاستمرار في السوق الحالية والتخطيط للدخول في أسواق جديدة، ومستوى هذا التخطيط يتراوح في نطاقه بين التخطيط طويل والمتوسط والقصير الأجل، وسنوضح فيما يلي المعلومات اللازمة لكل حالة :

- المعلومات اللازمة للاستمرار في السوق الحالية : من الأمور الأساسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بعملية التخطيط دراسة وتحليل المعلومات التي يتم جمعها عن السوق الحالية التي تعمل فيها المؤسسة لرصد حركة الأحداث الجارية في بيئتها، كما هو موضح في الجدول (2).

- المعلومات اللازمة للدخول في سوق جديدة : تتأثر عملية التخطيط البيعي بمدى توفر المعلومات التي تساعد في القيام بدراسة تحليلية للبيئة العامة للسوق المستهدفة وذلك من أجل تحديد الفرص المتاحة، والمشاكل التي يمكن أن تعترض الوصول إلى تلك الفرص، كما هو موضح في الجدول (3).

- المعلومات المطلوبة لإعداد الخطة البيعية الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأمد : كل نوع من التخطيط سواء كان طويل أو متوسط أو قصير الأجل يتطلب توفير معلومات خاصة به وهذه المعلومات يلخصها الجدول (4).

2.3. مساهمة نظام المعلومات التسويقية في تفعيل الرقابة لزيادة المبيعات : يحتاج النظام الرقابي الجيد – بغض النظر عما إذا كان بسيطا أو معقدا، يدويا، آليا أو أوتوماتيكيا- إلى معلومات كمية ومعلومات وصفية في مختلف جوانب الرقابة والمتمثلة بإعداد المعايير ومطابقة الإنجاز الفعلي مع المخطط وتصحيح الانحرافات عند اكتشافها، وكنشاط بيعي فإن النظام الرقابي يتضمن كل الفعاليات الضرورية لجعل الجهود التي تبذل في إطار هذا النشاط تصب عند أهدافه، من هنا فإن النظام الرقابي البيعي هو الأداة الضابطة للبرنامج البيعي والذي يحدد نقاط الخلل التي تعترض تقديم هذا البرنامج وتؤشر التعديلات المناسبة[8].

فالهدف الأساسي من وراء النظام الرقابي هو توفير المعلومات المرتدة فيما يتعلق بأداء النشاط لتعديله، وإذا كان لا يمكن تصور وجود رقابة بدون تخطيط، فإن عملية الرقابة أيضا تعتمد على نظام نشط وفعال للمعلومات التسويقية يستطيع توفير كافة المعلومات اللازمة عن الأداء الفعلي بشكل دقيق وصحيح وكاف وفي الوقت المناسب.

4- مساهمة نظام المعلومات التسويقية في تحسين مبيعات المطاحن الكبرى للجنوب

نحاول هنا إسقاط الجانب النظري على واقع مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب فهي كغيرها من المؤسسات التي تعاني من بعض المشاكل التي يجب عليها أن تبحث عن حلول لها وتتخذ بشأنها القرارات المناسبة خاصة في ظل المنافسة الشديدة بالإضافة لاقتناص الفرص المتوفرة أمام المؤسسة، ومن هنا جاءت أهمية نظام المعلومات التسويقية كأداة فعالة لتزويد مسئولي المؤسسة بالمعلومات التي يحتاجونها حول المشاكل التي تواجههم للبحث عن حلول لها والفرص المتاحة لها وبالتالي إمكانية استغلالها بهدف زيادة مبيعاتها وحصتها السوقية.

وقد اعتمدنا في جمع المعلومات وتحليلها على مجموعة من الوسائل تتمثل في الملاحظة وتحليل وثائق المؤسسة وتدعيم ذلك بمقابلات مع بعض رؤساء المصالح والمديريات بالمؤسسة.

1.4. التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب محل الدراسة : المطاحن الكبرى للجنوب[9] (GMS)هي مؤسسة إنتاجية تابعة لقطاع الصناعات الغذائية، يتمثل نشاطها في إنتاج السميد، الفرينة، الكسكسي ومواد تغذية الأنعام، تعود ملكيتها للقطاع الخاص حيث تندرج ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تدخل في إطار الشراكة الجزائرية الإماراتية. بدأت بإجراءات التأسيس القانونية (السجل التجاري) في سبتمبر 1999، وقد أخذت شكلا قانونيا كمؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL برأس مال قدره 135.000.000 د.ج، وبعد توسعتها وزيادة رأسمالها الذي وصل إلى 300.000.000 د.ج أصبحت مؤسسة مساهمة في شهر أفريل سنة 2007. انطلقت أشغال بناء المطحنة في سبتمبر 2001 وانتهت في جويلية 2002 لتبدأ مرحلة التجهيز بالآلات من طرف مؤسسة سويسرية (BUHLER). بدأت عملية الإنتاج لوحدة السميد والفرينة في 15 مارس 2003، أما وحدة الكسكسي بدأت أشغال بنائها في سبتمبر 2001، وجهزت مباشرة بالآلات من طرف مؤسسة فرنسية (AFREM). يبلغ حجم العمالة في المؤسسة حوالي 217 عامل.

وللمؤسسة دور كبير في الاقتصاد الوطني يتمثل في :

- كونها من مؤسسات القطاع الخاص الرائدة في المنطقة والتي أثبتت جدارتها في فترة زمنية قصيرة، ولها دور فعال في التنمية.
- المساهمة في التخفيض من حدة البطالة خاصة في المنطقة المتواجدة بها.
- تخفيض استيراد بعض المنتجات وتلبية احتياجات السوق.

- توفير المنتوج بالجودة اللازمة وتحقيق الاكتفاء خاصة في السوق المحلي.

2.4. تسيير المبيعات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب : تتمثل الإدارة المسؤولة عن تسيير المبيعات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في المديرية التجارية، حيث يتم فيها عمليات البيع والتسويق للمنتجات. اتبعت المؤسسة في بداياتها أسلوب البيع الشخصي للتقرب من زبائنها وتعريفهم بها وبمنتجاتها والاستماع لانشغالاتهم وميولهم وتحفيزهم على الشراء، ثم قامت بشهر منتجاتها عن طريق الإعلانات والمعارض الوطنية والدولية بالإضافة إلى تزويد أغلفة المنتجات بمختلف المعلومات التي تسهم في جلب الزبون للاتصال بالمؤسسة والقيام بعملية الشراء، أما بعد شهر منتجاتها فقد أصبحت المؤسسة تتعامل مع العديد من الزبائن في مختلف المناطق بأسلوب البيع المباشر، إما عن طريق وسائل الاتصال من الهاتف، الفاكس والإنترنت أو عن طريق نقاط البيع أو البيع لتجار الجملة الذين يعتبرون كوسطاء غير مباشرين.
تتم عملية البيع عبر المراحل التالية :
- يتقدم الزبون بسند الطلبية إلى مصلحة التجارة حيث يختار المنتوج الذي يرغب به فيسلم له وصل التسديد الذي يحتوي مجمل الكميات المطلوبة مع تحديد مبلغ التسديد الإجمالي.
- ثم يتوجه الزبون إلى مصلحة الصندوق حيث يدفع المبلغ وتكون عملية التسديد إما نقدا أو بواسطة صك بنكي أو بتحويل للحساب البنكي، فيسلم له وصل الدفع من طرف أمين الصندوق.
- يتوجه الزبون بوصل الدفع إلى مصلحة التجارة التي تستبدله بوصل التحميل ليثبت بأنه تقدم إلى مصلحة التجارة وقام بالإجراءات اللازمة.
- ثم يقدم الزبون هذا الوصل إلى مصلحة التوزيع، التي بدورها تحرر وصل الاستلام ووصل الخروج.
- ثم يدخل الزبون شاحنته عبر مدخل المؤسسة المزود بميزان لوزن الشاحنة فارغة عند الدخول ووزنها وهي محملة بالسلعة عند الخروج والتأكد من أن وزن السلعة هو الموجود في الوصل.
وتجدر الإشارة أنه في حالة كان الطلب على منتجات المؤسسة أكبر من العرض، فالمؤسسة تفضل التعامل مع العملاء الذين تكون نسبة تعاملهم معها أكبر.
تقوم المؤسسة بعملية البيع بطريقتين، إما عن طريق تجار الجملة الذين يمكن اعتبارهم كوسطاء غير مباشرين للمؤسسة، ويمثلون 90% من مبيعات المؤسسة، أو عن طريق نقاط البيع الأخرى التي تمثل 10% من مبيعاتها، وهي :
- **منطقة بسكرة :** تعمل مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب جاهدة على تقريب المنتوج إلى زبائنها المتواجدين في مدينة بسكرة، لأجل ذلك قامت المؤسسة بفتح نقاط بيع في العديد من أرجاء الولاية وتتواجد نقاط البيع التابعة للمؤسسة في كل من : العالية، بسكرة القديمة، زقاق بن رمضان، حي المجاهدين، بالإضافة إلى مدينة طولقة.
كما أن تعامل نقاط البيع هذه يتم مع كل من تجار الجملة وتجار التجزئة المتواجدين في تلك الأحياء أو أحياء أخرى وهكذا يصل المنتوج إلى المستهلك النهائي.
تستخدم المؤسسة نقاط البيع كوسيلة ترويج لمنتجاتها بالإضافة لعملية البيع والتوزيع.
- **المناطق الأخرى التي تتعامل معها المؤسسة :** بالنسبة لعملية التوزيع في المناطق الأخرى فإن المؤسسة لا تعتمد على نقاط بيع تابعة لها كما هو الحال بالنسبة لمدينة بسكرة، وإنما يتم التعامل مع زبائنها عن طريق تجار الجملة التابعين لتلك المناطق، بحيث تباع لهم كميات كبيرة من المنتوج. وأهم هذه المناطق : تقرت، وادي سوف، جامعة، تمنراست، المغير، ورقلة، غرداية، باتنة، قسنطينة، عين البيضاء وتبسة. أما بالنسبة للجزائر العاصمة وضواحيها فإن المؤسسة كان لديها نقطة بيع تابعة لها وذلك في كل من البويرة والبليدة لكنها أغلقت لقلةِ عوائدها.
والملاحظ أن عملية التوزيع في المؤسسة تتركز بنسبة كبيرة في ولاية بسكرة للتكاليف وشدة المنافسة.

3.4. التوزيع المادي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب : التوزيع المادي هو عملية مساعدة لإيصال السلعة للمستهلك وفي إطار ذلك تستعين مؤسسة المطاحن الكبرى بعناصر التوزيع المادي التالية :
- **معالجة الطلبية :** حيث تقوم المديرية التجارية بمعالجة الطلبية، وذلك من خلال تجميع طلبيات الزبائن ودراستهم ودراسة إمكانية توفير الطلبية من خلال المعطيات الخاصة بالمخزون والإنتاج ووقت الطلبية والعملاء الدائمين للمؤسسة.
- **النقل :** تعتمد المؤسسة غالبا على وسائل النقل الخاصة بالزبائن في توزيع المنتوج لهم لكنها تمتلك عدة وسائل نقل خاصة بها وذلك لشحن وتوصيل البضاعة المنتجة إلى معظم نقاط بيعها أو للزبائن في حالة طلبوا ذلك ومن بين وسائل النقل التي تملكها المؤسسة 11 شاحنات مصنفة كما يلي :
- ثلاث (03) شاحنات ذات حمولة 20 طن.
- شاحنة واحدة (01) ذات حمولة 10 طن.
- خمس (05) شاحنات ذات حمولة 3 طن.
- شاحنتين (02) ذات حمولة 2.5 طن.
وكل هذه الشاحنات تحمل علامة المؤسسة والمعلومات المتعلقة بها، بالإضافة إلى امتلاكها لعشر (10) سيارات صغيرة تحمل العلامة والمعلومات الخاصة بالمؤسسة كذلك، تستعمل للمهمات الخاصة بالإدارة.

- التخزين : حيث تحتوي المؤسسة على أربع صوامع لتخزين القمح بنوعيه وهي ذات طاقة تخزين تقدر بـ 10 أيام من الطاقة الإنتاجية للمطحنة، كما تحتوي على 12 من الصوامع الصغيرة لتخزين المنتوج النهائي قبل التغليف ومكان لتخزين المنتوج النهائي بعد التغليف، بالإضافة إلى أن المؤسسة في طور إنجاز 18 من الصوامع لتخزين القمح الصلب واللين بميناء جيجل بقدرة تخزين تقدر بـ : 140000 طن، وهذا المخزن خاص لتفريغ الشحنات أو الحمولة التي تأتي عن طريق البحر وذلك لتقليل التكاليف وتسهيل المعاملات مع الجمارك بالإضافة إلى توفير الشروط المناسبة لتخزين المادة الأولية (القمح) كما تقوم بتأجيره لغيرها من المؤسسات للتخزين.

4.4. تطور أسعار ومبيعات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

بالاستناد إلى بيانات المؤسسة (أنظر جداول الملحق) نجد :

أ- بالنسبة لمنتوج الفرينة ومشتقاتها :

- سنة 2004 كانت الأسعار مرتفعة مقارنة بأسعار سنة 2005 وذلك لأن المؤسسة حملت بعض التكاليف لأسعار المنتوج وهذه التكاليف متمثلة في تكاليف إنشاء المؤسسة، التكاليف الكبيرة لاستيراد المادة الأولية (الشحن والمصاريف الجمركية)، غلاء أسعار المادة الأولية في الأسواق العالمية.

- سنتي 2005- 2006 انخفضت الأسعار تدريجيا نتيجة تحقيق المؤسسة لمبيعات كبيرة في سنة 2004، انخفاض تكاليف المؤسسة من بينها تكاليف النقل لاستخدامها وسائلها الخاصة وانخفاض أسعار المادة الأولية في الأسواق العالمية، بالإضافة لرغبة المؤسسة في كسب أسواق جديدة.

- سنتي 2007- 2008 نلاحظ ارتفاع الأسعار مرة أخرى نتيجة لارتفاع أسعار المادة الأولية في الأسواق العالمية وذلك نتيجة الأزمة العالمية (ارتفاع الطلب وانخفاض العرض على القمح) في 2007 واشتدادها في 2008 وتعود أسباب الأزمة إلى انتشار الكوارث الطبيعية من جفاف وأعاصير وفيضانات في أكبر الدول المنتجة للقمح مثل أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وروسيا وكون المؤسسة تستخدم القمح تأثرت بهذه الأزمة فرفعت من أسعار منتجاتها.

ب- بالنسبة لمنتوج السميد ومشتقاته :

- سنة 2004 أسباب ارتفاع الأسعار هي نفسها المذكورة سابقا في منتوج الفرينة ومشتقاتها.

- سنتي 2005 - 2006 أسعار متقاربة لأن الطلب في السوق العالمي للقمح الصلب أقل من القمح اللين بالإضافة إلى أن الاستهلاك في القمح الصلب متوازن والإنتاج وفير.

- سنتي 2007 - 2008 نلاحظ ارتفاع الأسعار الذي يعود إلى ارتفاع أسعار القمح الصلب في الأسواق العالمية، فبالإضافة للأزمة التي ذكرناها سابقا ظهرت دول نمط جديد التي استبدلت نمط التغذية مثل الصين من استهلاك الأرز إلى استهلاك القمح أيضا مما أدى إلى رفع الطلب العالمي لمادة القمح.

ج- تطور مبيعات المؤسسة محل الدراسة : من خلال المعلومات المستخرجة من وثائق المؤسسة يمكن تتبع تطور مبيعات المؤسسة من سميد، فرينة ومشتقاتهما خلال الفترة (2003- 2008) كما هو مرفق في الجدول(6).

- نلاحظ أن مبيعات سنة 2003 منخفضة مقارنة بمبيعات السنوات الأخرى لأن المؤسسة بدأت الإنتاج في شهر مارس فقط من هذه السنة ولم يكن منتوجها معروفا بعد عند الزبائن، وقد زادت المبيعات في سنة 2004 كون المؤسسة فرضت نفسها في السوق وأصبح لها زبائنها الأوفياء بالإضافة لرفعها أسعار منتجاتها، وفي سنة 2005 انخفض رقم أعمال المؤسسة ذلك نتيجة لعطب تقني في آلات الإنتاج مدة ثلاثة أشهر مما أدى لانخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض المبيعات. ثم بدأ رقم الأعمال في سنة 2006 بالارتفاع تدريجيا ليصل ذروته في 2007 نتيجة لعدم تحديد الدولة لسقف معين لأسعار السميد مما أدى إلى ارتفاع أسعار السميد بأنواعه هذا ما أدى إلى ارتفاع قيمة المبيعات

- 2008 قامت الدولة بتحديد سقف لأسعار السميد مما أدى إلى انخفاض المبيعات نسبيا.

وعموما نلاحظ أن تطور مبيعات المؤسسة في تزايد مستمر.

5- فعالية نظام المعلومات التسويقية في تحسين مبيعات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

يمثل نظام المعلومات التسويقية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب مصدرا لجمع المعلومات سواء عن المحيط الداخلي للمؤسسة أو الخارجي التي على أساسها يتم بناء خطط البيع والرقابة عليها لتحسين المبيعات.

1.5. تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب : تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأساس الفني والأدوات اللازمة لنظام المعلومات للقيام بوظائفه وتتكون تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمة في المؤسسة من العتاد والبرامج والشبكات.

أ- العتاد في المؤسسة محل الدراسة : تتمثل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتوفرة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في الحاسوب، الهاتف النقال، الفاكس وهي موزعة حسب حاجة كل مديرية مثلما يوضحه الجدول (7). بالإضافة لاستخدامها لتكنولوجيات أخرى مثل: الأقراص بمختلف أنواعها الصلبة واللينة ووسائل حفظ وتخزين المعلومات ونقلها.

ب - البرمجيات في المؤسسة محل الدراسة : يعتبر هذا العنصر من مركبات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمثابة الروح في الجسد، فبدون برمجيات معينة لا يمكن الاستفادة من العتاد التكنولوجي السابق الذكر، فمن المعلوم أن استخدام

الحاسوب مثلا كان لأغراض الحساب ثم بعد ذلك تطور ليصبح آلة لمعالجة المعلومات، والمؤسسة تتوفر على مجموعة من البرمجيات التي تساهم في عملية معالجة المعلومات، فبالإضافة إلى البرامج العادية التي تعمل بها المؤسسة مثل برنامج Excel و Word اللذان يساهمان في معالجة البيانات لتصبح معلومات صالحة للاستعمال في اتخاذ القرارات وهناك برامج أخرى تساهم في السير الحسن للمؤسسة تتمثل في :

– **برنامج GMAO (تسيير الصيانة عبر الحاسوب) :** يعتبر هذا البرنامج حديث النشأة بالمؤسسة حيث يقوم بحفظ، معالجة وصيانة الآلات ومتابعة المخزون من قطع الغيار عبر الحاسوب عن طريق التخطيط على المدى القصير من خلال إنجاز قاعدة معلومات خاصة بكل آلة من اسم الآلة، تاريخ الصنع، تدخل عمال الصيانة ومعرفة مرد ودية كل آلة لتغييرها أو إصلاحها حالة كانت تكاليفها كبيرة، بصفة عامة الغاية من هذا البرنامج القيام بالصيانة الوقائية.

إن اختيار هذا البرنامج جاء استجابة لحاجة المؤسسة لسرعة تداول المعلومات و صحتها حول عملية الصيانة.

- **برنامج PC Stock :** برمجية لتسيير المخزون والمواد ومتابعة العمليات الخاصة بهما.

- **برنامج PC Compta :** برمجية خاصة بالعمليات المحاسبية من متابعة حركية المبيعات والمشتريات، تسجيل الفواتير والتأكد منها، إعداد التقارير والإحصائيات المطلوبة.

- **برنامج PC Paie :** برمجية خاصة بتسيير ملفات العمال من لحظة توظيفهم إلى غاية نهاية علاقتهم مع المؤسسة بالإضافة إلى حساب أجورهم.

- **برنامج Step 7 (Automate Programmable):** برمجية خاصة بتسيير ومراقبة عملية الإنتاج من وصول المادة الأولية إلى خروج المنتوج النهائي، ويكون التحكم آليا من غرفة المراقبة.

جـ - الشبكات في المؤسسة محل الدراسة : حيث تحتوي المؤسسة على مجموعة من الشبكات التي تساعد على تبادل المعلومات داخل المؤسسة :

الإنترنت : أنشأت المؤسسة موقعا خاصا بها على الإنترنت سنة 2005، حيث أنها استخدمته فقط كوسيلة إشهار لها ولمنتجاتها، وهو حاليا موقوف لعدم الاهتمام به، وستقوم المؤسسة باستغلاله مرة أخرى قريبا، أما خدمة الإنترنت فهي موجودة على مستوى المدير التنفيذي بالأمانة العامة والمديرية العامة والمديرية التجارية.

الإنترانت : توجد شبكتين للإنترانت في المؤسسة تتمثل في :

- **شبكة تربط بين مصلحة محاسبة المواد ومديرية التجارة :** وقد أنشئت هذه الشبكة سنة 2006 لتسهيل وتسريع عملية تبادل المعلومات، لحجم المعاملات الكبير بين المصلحتين وقد ساهمت هذه التقنية في كسب الوقت وتخفيض التكاليف.

- **شبكة تربط بين مصلحة الصيانة ومصلحة المخزون ومصلحة الإنتاج :** تعتبر هذه الشبكة حديثة العهد وهي تقوم بربط قاعدة المعطيات الخاصة بالبرنامج GMAO للتنسيق بين هذه المصالح فيما يخص تبادل المعلومات الخاصة بالصيانة.

الإكسترانت : لا توجد شبكة إكسترانت بالمؤسسة، كما أنه لا تطمح لإنشائها.

بالإضافة لهذه الشبكات فالمؤسسة تحتوي على شبكة اتصالات هاتفية داخلية تربط بين جميع مديريات ومصالح وأقسام المؤسسة لتسهيل وتسريع عملية تبادل المعلومات شفويا فيما بينهم، زيادة على استخدام الفاكس في إرسال واستقبال المعلومات.

ومن طموحات المؤسسة إنشاء شبكة إنترانت داخل المؤسسة تضم كل المصالح لتمكين المسير من الاطلاع على قاعدة المعلومات الخاصة بكل مصلحة من جهة ولتبادل المعلومات بين المصالح من جهة أخرى.

5.2. أثر نظام المعلومات التسويقية على تحسين مبيعات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب : تعتمد مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في التعامل مع المعلومات على نظام معلومات يدوي يتمثل في استخدام الوسائل التقليدية واليدوية مثل الأوراق والأقلام ومختلف وسائل تخزين المعلومات التقليدية الأخرى بالإضافة إلى نظام معلومات آلي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي عرضناها سابقا.

أ- تشخيص وتقييم نظام المعلومات التسويقية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

تستخدم المؤسسة نظام تسيير وتصميم قواعد المعلومات MERIS الذي يساعد على تسيير قاعدة المعلومات في كل حاسوب على حدى ثم طورت المؤسسة نظام معلوماتها لتمكين المصالح من تبادل المعلومات عبر الشبكات وذلك باستخدام نظام تسيير وتصميم قواعد المعلومات ORACLE الذي يساعد على تسيير قاعدة المعلومات في إطار شبكة.

وبما أن نظام المعلومات التسويقية يعتبر جزء من نظام معلومات المؤسسة وتربطه علاقات تبادلية بين أنظمة معلوماتها الوظيفية الأخرى فهو كذلك يتأثر بتكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمة وبالتالي فقد ساعدت هذه الأخيرة في تفعيل دور نظام المعلومات التسويقية للمؤسسة لتسيير المعلومة، وقد عرفنا في الفصل السابق أنّ نظام المعلومات التسويقية هو وسيلة تضمن جمع المعلومات التسويقية ومعالجتها بغرض الاستفادة منها من طرف مستغليها، وتطرقنا إلى أن هذا النظام في عملية تنمية المعلومات المطلوبة يعتمد على الأنظمة الفرعية لمدخلاته التي تعتبر مصادر لتدفق المعلومات وهي في المؤسسة :

أ-1- نظم السجلات الداخلية : نتيجة النشاط الذي تقوم به المؤسسة فإنه يتم تسجيل وتنظيم مختلف عملياتها اليومية في مختلف المصالح بشكل آلي في الحاسوب أو بشكل تقليدي بواسطة الأوراق والوثائق وذلك للحصول على معلومات

معالجة تقوم من خلالها بتقييم الأداء التسويقي من خلال التعرف على نقاط قوته وضعفه كما تستخدم السجلات والتقارير الداخلية في صناعة القرارات اليومية والتشغيلية وتنفيذ القرارات والرقابة عليها وتتمثل هذه السجلات فيما يلي :

* **سجلات مديرية التجارة :** حيث توفر هذه السجلات قاعدة من المعلومات المتنوعة الخاصة بـ :

- **الزبائن :** من مشترياتهم، متابعة التغير المستمر في حاجاتهم، تصنيفهم ومختلف التعاملات معهم، بالإضافة إلى اتجاهاتهم نحو الأسعار.

- **رجال البيع :** تحليل أدائهم لتحديد فعاليتهم بالإضافة إلى التقارير التي يقومون بإنجازها حول المبيعات والزبائن.

- **تحليل المبيعات :** لمعرفة توزيع عمليات البيع بحسب المناطق الجغرافية والعملاء والمنتجات.

حيث أن هذه المعلومات يتم تنظيمها في سجلات وتستغل في اتخاذ القرارات المناسبة فبيانات المبيعات للمناطق المختلفة والعملاء والمنتجات تعتبر ذات أهمية بالغة للمؤسسة سواء عند تقييم أداء تلك المناطق أو المنتجات، أو عند وضع الخطط التسويقية المختلفة لتحقيق أهداف البيع.

* **سجلات مديرية المحاسبة والمالية :** حيث أن هذه السجلات تحمل صورة عن نشاط المؤسسة فهي توفر القوائم المالية ومعلومات عن الأرباح والخسائر وبيانات عن المبيعات والتكاليف، ويتم إنشاؤها عن طريق المعلومات المرسلة إلى مديرية المحاسبة والمالية من قبل مختلف المديريات في المؤسسة في شكل سجلات ووثائق خاصة بالمبيعات والمشتريات من فواتير، أوراق القبض، أوراق الدفع، وثائق مراجعة المخزون،...الخ حيث بعد التأكد من صحتها بمراجعتها يتم تقييد المعلومات في الحسابات المعنية للدفاتر المحاسبية وإعداد الميزانيات.

* **سجلات مديرية الإنتاج :** هي سجلات تتضمن معلومات خاصة بتدفق المادة الأولية والإنتاج كما تتضمن المعلومات المتعلقة بتحديد متطلبات الإنتاج ومواصفات المنتجات وعدد الآلات والطاقة الإنتاجية وساعات التشغيل وطاقة التخزين وتقارير الجرد وبرامج الصيانة فهذه المعلومات تقدم فرص كبيرة لتوفير التكاليف وزيادة الكفاءة التشغيلية مما يحقق نتائج ملموسة للمؤسسة.

ومنه فالمؤسسة تستعين بنظام السجلات الداخلية لأن تكاليفه منخفضة فهي تتلاءم مع طبيعة المؤسسة كما أنها متاحة ويتم الحصول عليها بسرعة ومهمتها جمع البيانات والمعلومات داخل المؤسسة، فالسجلات والتقارير الداخلية للمؤسسة توفر العديد من المعلومات التي تتطلبها عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.

أ-2- البحوث التسويقية : تفيد البحوث التسويقية في توفير المعلومات التي تمكن من اتخاذ القرارات بصورة غير منتظمة والتي تعكس مشاكل تواجه المؤسسة من وقت لآخر أو قرارات تحتاج إلى جمع معلومات للمساعدة في اتخاذها (مثل تقديم منتج جديد إلى السوق) وهي الوسيلة التي تربط بين المستهلكين والعملاء بصانع القرار التسويقي بالمؤسسة.

ومؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لا تقوم ببحوث تسويقية إلا في حالات قليلة بطريقة بسيطة حيث ترسل عون من أعوان التسويق إلى السوق للقيام بالبحث عن أسباب المشكلة التي تعرضت لها وما هي الحلول التي يمكن للمؤسسة أن تقوم بها كما تقوم باقتناص الفرص المناسبة إن وجدت ومن هذه الحالات :

- قامت بدراسات لمعرفة ميول المستهلك في كل منطقة فوجدت أن الجهة الشرقية يميلون إلى استخدام السميد أكثر، بينما في الشمال يميلون لاستهلاك الفرينة (الخبز) وكونها في منطقة الشرق زادت في إنتاج السميد أكثر من الفرينة.

- في بداية إنتاج المؤسسة كان هناك مشكلة في تسويق منتوج الكسكسي ولما بحثت عن أسباب المشكلة وجدت أن السبب هو قلة المعرفة بمنتوج المؤسسة لدى الزبائن فلجأت إلى التعريف بالمنتوج عن طريق رجال بيعها باتصالهم المباشر وتعريفهم بالمؤسسة ومنتوجاتها بالإضافة إلى وسائل الترويج الأخرى المستخدمة .

- في البحث عن الطريقة المناسبة لعملية الإشهار وجدت أن الطريقة المناسبة للمؤسسة هي الإشهار عن طريق الراديو، إعطاء عينات عن المنتوج عندما يكون جديدا، بالإضافة إلى الجرائد ومنح رزنامات لأصحاب المحلات الكبيرة التي تبيع منتوج المؤسسة.

- كما قامت بدراسة لمعرفة مناطق البيع الأكثر اقترابا للمستهلك وعلى أساسها حددت مناطق بيعها.

- وفي دراسة جديدة وجدت أن القدرة الشرائية للمستهلك في انخفاض وعلى ذلك الأساس هي تقوم حاليا بتجريب عملية إنتاج الكسكسي بمادة الفرينة بالإضافة إلى بيعها لمنتوجها بأحجام صغيرة لمسايرة القدرة الشرائية للمستهلك.

وعلى الرغم من أن المؤسسة تبحث عن حلول للمشاكل التي تعترضها عن طريق عون من أعوان التسويق بالإضافة إلى المعلومات التي يقدمها زبائنها، إلا أن هذا لا يكفي فالمؤسسة بحاجة إلى توفر نظام للأبحاث التسويقية يكون أكثر تنظيما للإطلاع على ظروف الأسواق فالأبحاث والدراسات التسويقية تساعد في تشخيص المشاكل التسويقية وإيجاد حلول لها، وكذا في عملية اتخاذ القرارات التسويقية على أسس سليمة.

أ-3- نظام الاستخبارات التسويقية : حيث يوفر هذا الأخير بيانات يومية مستمرة حول التطورات المختلفة في البيئة التسويقية وكون مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب دخلت السوق في فترة انتشرت فيها المؤسسات التي تنتج نفس منتجها، وبالتالي كانت المنافسة في قمتها وحتى تفرض نفسها في ظل هذه الظروف كان لزاما عليها متابعة عوامل نجاح المنافسين من آلات الإنتاج إلى تحليل منتجات المنافسين في مخبرها وهذا من أجل فرض منتجها في السوق بقوة، بالإضافة لمعرفة حجم إنتاج المنافسين ودراسة عروض المنافسين والمزايا التي يمنحونها وما هي قدرتهم على تغطية السوق، وكانت تقوم بجمع هذه المعلومات بطريقة تقليدية عن طريق الملاحظة وجلب عينات من منتوج المنافسين، أما حاليا فتعتمد في جمع المعلومات حول المنافسين بالإضافة لما سبق على الإنترنت بحيث تطلع على آخر أخبارهم بالإضافة إلى الجرائد اليومية والمجلات وحضور المعارض.

أ-4 نظام تدعيم القرارات التسويقية : كما رأينا سابقا فنظام دعم القرارات التسويقية هي مجموعة من الأدوات الإحصائية و نماذج القرارات و البرامج المعدة سلفا لمساعدة مديري التسويق في تحليل البيانات و ترشيد القرارات التسويقية و تمكن من استخلاص المؤشرات و النتائج من المعلومات التي تم جمعها.
إلا أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لا تقوم باستخدام نماذج إحصائية مساعدة لاتخاذ القرارات التسويقية وكل ما تتوفر عليه هو بعض الطرق التقليدية التي تتبعها من أجل الحصول على قيم كمية وهي ذات طابع إحصائي كاستخدام برنامج Excel .
إنّ افتقار المؤسسة وخاصة المديرية التجارية لهذا النظام عامل سلبي فهذا النظام يساعد على تحديد العلاقات بين المتغيرات التسويقية المختلفة وانطلاقا من المعلومات التي يوفرها هذا النظام يمكن تحقيق الرقابة على النشاط التسويقي والتخطيط له.

ب ـ مساهمة نظام المعلومات التسويقية في التخطيط والرقابة لتحسين مبيعات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
من خلال هذا العنصر نحاول دراسة تأثير نظام المعلومات التسويقية على التخطيط والرقابة لتحسين مبيعات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
ب ـ 1- مساهمة نظام المعلومات التسويقية في التخطيط لتحسين المبيعات : نظام المعلومات التسويقية يساهم في توفير المعلومات اللازمة للتخطيط بهدف تحقيق أقصى إشباع لحاجات ورغبات المستهلكين بالإضافة إلى المشاركة في تطوير وتصميم مختلف الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام المؤسسة في التعامل مع الظروف والمقتضيات البيئية المختلفة وإعداد الخطط الكفيلة بمواجهتها بالإضافة إلى وضع التقديرات الخاصة بالمبيعات المتوقعة والحصص السوقية الممكنة والفرص المتاحة للمؤسسة.
وللوصول للأهداف السابقة تستعين مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بتوفير المعلومات اللازمة عن طريق نظام المعلومات التسويقية لمساعدتها على التخطيط سواء للاستمرار في الأسواق الحالية أو لدخول أسواق جديدة بالإضافة إلى إعداد الخطط طويلة قصيرة ومتوسطة الأمد، حيث أن المؤسسة في بداياتها كانت تهتم بجمع المعلومات الضرورية للقيام بعملية التخطيط لدخول السوق ثم قامت بجمع معلومات خاصة بالاستمرار في السوق الحالي وتتمثل هذه المعلومات في: معلومات عن القوانين التي تحكم نشاط المؤسسة، معلومات عن المنافسين من عددهم وجودة منتجاتهم والآلات المستخدمة للإنتاج، بالإضافة إلى معلومات عن السوق من مستويات الأسعار وخصائص المستهلكين من رغباتهم وأذواقهم والطريقة الأحسن لجلبهم لمنتجات المؤسسة.
وقد ساعدت هذه المعلومات المؤسسة بفرض نفسها في دخولها للسوق بقوة واستمرارها فيه وبالتالي كسبها لحصة سوقية معتبرة، وهذا كله عن طريق الأنظمة الفرعية لمدخلات نظام المعلومات التسويقية التي ذكرناها سابقا.
ب ـ 2- مساهمة نظام المعلومات التسويقية في الرقابة لتحسين المبيعات : المعلومات قوة يمكن استخدامها كأداة للرقابة في التأثير على حجم المبيعات فمن خلال المعلومات المتوفرة يمكن للمؤسسة أن تحلل مختلف المتغيرات التي تؤثر على المبيعات وتقوم بتصحيح الانحرافات، فمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تقوم بالاستعانة بنظام المعلومات التسويقية الذي يوفر لها المعلومات اللازمة للقيام بعملية الرقابة وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تساعد على تصحيح الانحرافات وبالتالي زيادة المبيعات والحصة السوقية وذلك كما يلي :
ـ تحليل المبيعات حسب المناطق البيعية : حيث تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بعملية الرقابة على مناطقها البيعية وذلك من خلال إنجاز الإحصائيات الخاصة بكل نقطة بيعية عن المبيعات وعلى أساس هذه الإحصائيات يتم اختيار نقاط البيع الأكثر مردودية ومن ثم الاهتمام أكثر بهذه الأخيرة كإعداد البرامج لتزويدها بالمنتوجات، وغلق نقاط البيع ذات المردود القليل مثلما فعلت في نقطة بيعها الموجودة في البليدة بالإضافة إلى أن المؤسسة تحفز رجال بيعها عن طريق دفع أجورهم حسب نسبة حجم المبيعات فمن يبيع أكثر يكون أجره أكبر.
ـ تحليل المبيعات حسب المنتوج : فمن خلال هذا التحليل تراقب المؤسسة كل ما يتعلق بالمنتوج من جودته وسيطرته على السوق مقارنة بالمنتوجات الأخرى للمنافسين، فقد لاحظت المؤسسة مثلا ارتفاع الطلب على السميد نوعية رفيعة ولما بحثت عن الأسباب عن طريق رجال بيعها وجدت السبب في أن المستهلك يفضل السميد نوعية رفيعة كون المنطقة مشهورة بنوعية من المأكولات تستخدم فيها سميد يكون غني بمادة العلك مما أدى إلى زيادة إنتاج هذا النوع من السميد، كما أنه في 2004 لاحظت المؤسسة أن الطلب على منتوج الكسكسي المتوسط أكبر من الطلب على منتوج الكسكسي الرقيق مما دفع بالمؤسسة إلى التغيير في الآلات فأصبحت معظمها تنتج الكسكسي المتوسط.
تحليل المبيعات حسب الزبائن : حيث عن طريق قاعدة المعلومات التي توفرها المؤسسة عن زبائنها (مصلحة التجارة) والتي تحتوي على كل المعلومات الخاصة بهم من قيمة مشترياتهم وسرعة تسديدهم، فتقوم بترتيبهم حسب الأهمية(العملاء الأكثر تعاملا مع المؤسسة، والأسرع تسديدا) ثم تقوم بتشجيعهم عن طريق منح حسومات لهم، وبذلك تشجيعهم على زيادة التعامل مع المؤسسة.
وبالتالي فمتابعة المبيعات من خلال تحليلها حسب مناطق البيع والمنتوج والزبائن تعتبر من الأدوات الرقابية المهمة التي ساعدت المؤسسة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتحسين المبيعات.

6- نموذج مقترح لنظام المعلومات التسويقية لزيادة مبيعات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
حيث أن نظام المعلومات التسويقية للمؤسسة يتكون من العناصر التالية:

المدخلات : حيث تتمثل مدخلات نظام المعلومات التسويقية في مختلف البيانات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة ويتم الحصول عليها من خلال نظام البحوث التسويقية ونظام الاستخبارات التسويقية ونظم السجلات الداخلية حيث من خلالها توفر قاعدة من البيانات الخاصة بـ :
- الأسواق : وتحتوي على بيانات حول الظروف العامة السائدة في السوق من حجمه، اتجاهاته السائدة والمبيعات والربحية في كل سوق، والعوامل المؤثرة في حجم المبيعات بالإضافة إلى حصة المؤسسة السوقية.
- العملاء : تحتوي على جميع البيانات المتعلقة بهم من عدد العملاء الحاليين والمرتقبين خصائصهم وأذواقهم ومواعيد قيامهم بالشراء، وأماكن شرائهم، وحجم مشترياتهم، ومستويات دخولهم، ونسبة تعاملهم مع المؤسسة.
- المنافسة : حيث تحتوي قاعدة البيانات هذه على عدد المنافسين ومواقع تواجدهم، الخبرة السوقية لكل منافس، والتغيرات في حصصهم السوقية، خصائص منتجاتهم، والاستراتيجيات التسويقية المعتمدة من طرفهم.
- المزيج التسويقي : وتحتوي جميع البيانات الخاصة بالمزيج التسويقي والمتمثلة في التوزيع من وسائله ومردودية قنوات التوزيع في المؤسسة، المنتوج من تكاليف الإنتاج سير العملية الإنتاجية...، الترويج من وسائل الترويج المستخدمة ونجاعتها في التعريف بالمؤسسة وجلب الزبائن...، التسعير من طرق تسعير المنتجات وتطور الأسعار وأسباب ذلك...
- المبيعات : وتحتوي على البيانات المتعلقة بالمبيعات من حجمها في الماضي والحاضر وعلى أساس المنتجات والمناطق البيعية والعملاء، وحجم الطلب المتوقع، وأداء رجال البيع، تكاليف المبيعات بالإضافة إلى بيانات أخرى.
المعالجة : بعد توفير قاعدة من البيانات التي تحتاجها المؤسسة تأتي عملية المعالجة سواء بالطرق الإحصائية البسيطة باستخدام برنامج Excel أو بالاستعانة بنظام تدعيم القرارات التسويقية، وبما أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تفتقر لهذا النظام فعليها تبني نموذج لنظام تدعيم القرارات التسويقية مبني على استخدام الحاسب الآلي، فهو يعمل على الدمج بين قاعدة البيانات المتوفرة وقاعدة النماذج التحليلية لدعم القرار.

ومنه نظام تدعيم القرارات التسويقية لديه قدرات تحليلية تسمح للمستخدم بالاستفادة من قاعدة البيانات في إطار مجموعة من النماذج لتحليل البيانات والتوصل إلى علاقات بين المتغيرات التسويقية المختلفة وعلاقات التأثير بينها التي تساعد على القيام بعملية التخطيط والرقابة على المبيعات لزيادتها. إلا أن على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تهيئة المواهب الفنية والعلمية القادرة على تشغيل هذه الأنظمة وتحليل نتائجها.
المخرجات : حيث بعد عملية معالجة البيانات تنتج معلومات تنظم في شكل تقارير سواء كانت تقارير خاصة بالعمليات أو تكتيكية أو إستراتيجية، هذه التقارير تساهم في مساعدة متخذي القرارات في المؤسسة على القيام بعمليات الرقابة ورسم الخطط وعن طريق التغذية العكسية تصحح الانحرافات وبالتالي تساهم في عملية رسم خطط جديدة تساهم في تحسين المبيعات.

خلاصة : قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات :
أولا : النتائج
1- رغم أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب دخلت إلى السوق حديثا لكنها استطاعت فرض نفسها في ظل المنافسة الشديدة وذلك لجودة منتجاتها نتيجة لاستخدامها تكنولوجيا الإنتاج الحديثة من آلات متطورة وتحليل المادة الأولية بطريقة علمية لتعديل خصائصها الكيميائية في مخابرها.

2- رغم كثرة إجراءات البيع ودقتها في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب إلا أن ذلك يساعد على ضمان السير الحسن لعملية البيع.

3- هناك تطور مستمر لمبيعات المؤسسة رغم عدم استغلالها لطاقتها الإنتاجية الكلية بسبب اعتمادها على ممون وحيد هو (OIAC) الذي يتبع نظام الحصص بعد ارتفاع أسعار المادة الأولية في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة الاقتصادية.

4- تعتمد مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في التعامل مع المعلومات على نظام معلومات يدوي يتمثل في استخدام الوسائل التقليدية واليدوية مثل الأوراق والأقلام ومختلف وسائل تخزين المعلومات التقليدية الأخرى بالإضافة إلى نظام معلومات آلي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

5- تتوفر المؤسسة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال من تجهيزات مثل الحاسب الآلي والهاتف والفاكس..والبرامج مثل PC Paie ، PC Stock ، GMAO، PC Compta والشبكات مثل شبكة الإنترنت والإنترانت وشبكة الهاتف، هذه التكنولوجيا تساهم في نظام معلومات المؤسسة من خلال جمع ومعالجة وتخزين وإيصال وتبادل المعلومات سواء داخل أو خارج المؤسسة.

6- للمؤسسة نظام معلومات تسويقية بسيط وغير مكتمل حيث أن المؤسسة لا توليه اهتمام كبير فهي تقوم بجمع معلوماتها بصفة غير منتظمة، وهذا ما يظهر من خلال البحوث التسويقية التي تقوم بها بطريقة غير علمية حيث تكتفي ببعث عون من أعوانها لدراسة المشكلة التي تواجهها أو الفرصة التي تريد اقتناصها وبعدها تتخذ القرار المناسب، بالإضافة إلى قلة اهتمامها بالاستخبارات التسويقية التي تساعد في يقظتها على بيئتها الخارجية، وعدم استخدامها لنظام

تدعيم القرارات التسويقية، إلا أنها تملك نظام السجلات الداخلية الذي يساهم في توفير البيانات الخاصة بالإنتاج والتسويق والمالية.

7- استعانت المؤسسة بنظام المعلومات التسويقية في التخطيط في بدايات إنشائها حيث قامت بجمع المعلومات ومعالجتها لتتمكن من الدخول في السوق بالإضافة إلى استمرار جمعها للمعلومات لتتمكن من المحافظة على مكانتها في السوق.

8- تقوم المؤسسة بعملية الرقابة من خلال تحليل مبيعاتها على أساس العملاء والمنتجات ومناطق البيع لتصحيح الانحرافات من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة بهدف زيادة المبيعات.
9- صعوبة دراسة دور نظام المعلومات التسويقية على تحسين مبيعات المؤسسة نتيجة لوجود عوامل عديدة غيره تؤثر في ذلك منها جودة المنتوج، شدة المنافسة.
ومن خلال النتائج السابقة توصلنا إلى تأكيد صحة الفرضيات والمتمثلة في أن:

1. نظام المعلومات التسويقية يوفر قاعدة من المعلومات التي تساعد المؤسسة على اقتناص الفرص وحل المشاكل التي تعيقها.
2. فعالية نظام المعلومات التسويقية والاستفادة منه تتوقف على مدى اهتمام المؤسسة واستغلالها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال المتوفرة في المؤسسة ومحيطها.
3. يساعد نظام المعلومات التسويقية المؤسسة على القيام بعملية التخطيط للمبيعات والرقابة عليها مما يمكنها من تصحيح الانحرافات مما ينتج عنه تحسين مبيعاتها وبالتالي الحصول على حصة سوقية أكبر.

ثانيا : التوصيات
من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية :
من خلال ما سبق نجد أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تملك نظام معلومات تسويقية لكنه بسيط وغير مكتمل ولتفعيل دور نظام المعلومات التسويقية في المؤسسة محل الدراسة عليها أن تقوم بإنشاء مصلحة أو قسم في المؤسسة تكون مهمته تنظيم نظام المعلومات التسويقية داخل المؤسسة من خلال إنشاء قاعدة بيانات تتزود بالبيانات من خلال النظم الفرعية لمدخلات نظام المعلومات التسويقية وذلك للقيام بجمع البيانات ومعالجتها وتبويبها وإخراجها في شكل معلومات تستفيد منها مختلف مديريات المؤسسة وخاصة متخذي القرارات التسويقية وذلك كما يلي :
1- على المؤسسة إنشاء قسم أو مصلحة خاصة بنظام المعلومات التسويقية في المؤسسة وتصميمه بشكل دائم ومتكامل، حيث على مستواه يتم جمع البيانات ومعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تستفيد منها المؤسسة.
2- إن جانب التقصير في نظام المعلومات التسويقية بالمؤسسة يكمن بشكل أساسي في غياب قاعدة معلومات، لذلك على المؤسسة إنشاء هذه الأخيرة حيث تتزود بالبيانات من خلال نظام بحوث التسويق ونظام الاستخبارات التسويقية ونظام السجلات الداخلية وتستعين في معالجتها بنظام تدعيم القرارات التسويقية.
3- تحديث قاعدة المعلومات المستحدثة بصفة مستمرة من خلال الجمع المستمر للمعلومات.
4- الاستعانة بالبحوث التسويقية من خلال إتباع الطرق العلمية.
5- تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مساعدة نظام المعلومات التسويقية على جمع المعلومات ومعالجتها وخزنها وتبادلها من خلال الاستخدام الأكثر لها كتوسيع شبكة الإنترانت في المؤسسة لمساعدة المستخدمين على الاستفادة من المعلومة في أنحاء المؤسسة.
6- القيام بدورات تكوينية لمستخدمي نظام المعلومات التسويقية من أجل الاستفادة منه بأكبر قدر ممكن.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : المقارنة بين نظم المعلومات التسويقي وبحوث التسويق

الخصائص	نظام المعلومات التسويقي	بحوث التسويق
النطاق	أساسها النظم	أساسها المشروع أو البرنامج
الوقت	مستمرة	غير مستمرة (وقتية)
طبيعة المشاكل	مشاكل متكررة	مشاكل محددة
مصدر المعلومات	خارجية وداخلية	خارجية

المصدر : صالح حناوي، محمد فريد الصحن، نادية أبو الوفا عارف، نبيلة عباس ، مرجع سابق، ص105.

جدول (2) : المعلومات اللازمة للاستمرار في السوق الحالية

مجال المعلومات	نوع المعلومات
1- المقومات الأساسية للدولة التي تعمل فيها المؤسسة :	الخصائص الجغرافية، المناخ، الكثافة السكانية، اللغة السائدة، الأيديولوجية السياسية، الوضع الاقتصادي، الأنماط الثقافية...الخ.
2- خصائص السوق :	توزيع الدخل، مجال استخدام السلعة، الاستيراد، التصدير، مستويات الأسعار...الخ.
3- المستهلكين :	المستهلكين المحتملين، مواقع تواجدهم، رغباتهم وأذواقهم، عاداتهم الشرائية، دخولهم، الجهات

	المؤثرة في قراراتهم الشرائية...الخ.
4- المنافسة :	عدد المنافسين، طبيعة المنافسة (مباشرة، غير مباشرة) الحصص السوقية للمنافسين الرئيسيين، تغطية السوق، الشهرة والمركز المالي لكل منافس، الطاقة الإنتاجية، نطاق المنافسة (محلية، دولية)...الخ

المصدر : تيسير العجارمة، محمد الطائي، مرجع سابق، ص106.

جدول (3) : المعلومات اللازمة للدخول في سوق جديدة

المؤسسات التسويقية والتشريعات الخاصة بها	التصدير	التسويق	الاعتبارات القانونية	الاعتبارات المالية
المؤسسات التجارية	الترخيص الوثائق المطلوبة	منافذ التوزيع	براءات الاختراع	البنوك والمصارف
تجار الجملة	الرسوم والضرائب	رجال البيع والمكاتب والوكلاء	العلامات التجارية	رؤوس الأموال المتاحة
المتطلبات الحكومية	الوثائق والمستندات التعويضات الرسوم والضرائب تكاليف النقل تكاليف الدخول	هامش الربح وسائل الإعلان والترويج اللغات والثقافة والعادات والقيم	التشريعات المحلية	شروط الدفع وطبيعة الائتمان ومستويات الإقراض

المصدر : تيسير العجارمة، محمد الطائي، مرجع سابق، ص107.

جدول (4) : المعلومات المطلوبة لإعداد خطة البيع الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأمد

التخطيط طويل الأمد	التخطيط متوسط الأمد	التخطيط قصير الأمد
1- المعلومات عن المستهلكين (العمر، الجنس، الدخل)	تحليل المبيعات الإضافية حسب السلع والمستهلكين، فصول السنة	حجم المبيعات لكل منطقة ولكل مستهلك
2- معلومات التجارة ومنافذ التوزيع والاتجاهات	أداء المنتج بالمقارنة مع الأهداف المخططة	معدل الطلبيات المتوقع تحقيقها
3- المعلومات الاقتصادية (حركة الأسعار، المواد الخام، القوانين الاقتصادية)	السلعة (حجم المبيعات، الحصة السوقية، الأرباح المتحققة)	تكاليف الطلبيات المتوقع تحققها
4- النشاط التنافسي	الاستراتيجيات والأهداف لكل مجموعة سلعية ولكل شهر ولكل إقليم	الكوادر المؤهلة المطلوبة لتنفيذ خطة المبيعات
5- المبيعات المتحققة في الفترات الماضية	أهداف التسعير، الترويج والتوزيع	أهداف مراكز البيع والترويج

المصدر : تيسير العجارمة، محمد الطائي، مرجع سابق، ص107.

جدول (5) : تطور أسعار المنتجات (الفرينة، السميد ومشتقاتهما)

المنتوج	2004	2005	2006	2007	2008
الفرينة50 كغ	1920.84	1868.90	1850	1912.75	1912.17
الفرينة25 كغ	1961.31	1902.84	1880	1940.69	1960.31
السميد الممتاز 25 كغ	2950.02	2946.45	2950	3298.13	3450
السميد الممتاز 10 كغ	3046.84	3050.32	3050	3459.25	3400
السميد الخشن 25 كغ	2968.42	2968.32	2991.70	3520.64	3508.3
السميد من الدرجة 2 25 كغ	1200	2702.17	2450	2451.05	2448.02
السميد من نوع sssf	938.82	1200	1200	1367.68	988.27
نخالة خشنة	839.36	1066.27	1035.23	1196.92	1220.01
نخالة خشنة بالجزاف	00	1079.43	1213.8	1249.66	1432.84
نخالة مكعبة	697.25	1096.72	00	00	00

المصدر : سجلات مديرية التجارة لـ GMS

جدول (6) : تطور مبيعات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

السنة	السميد	الفرينة	النخالة	المجموع
2003	403559359.2	350703894	73880763.3	828144016.5
2004	667264486.2	501177625.9	17387720.33	1185829832.43
2005	576589228	375740639.6	139289087.26	1091618954.86
2006	611693914	448009118.8	123471189.4	1183174222.2
2007	625278024	476856265	170862230.9	1272996520.701
2008	530975887.8	561363295.8	178404593.47	1270743777.07

المصدر : سجلات مديرية التجارة لـ GMS

جدول (7) : وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتوفرة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

الوسيلة الإدارة	الحاسوب المحمول	الحاسوب	الهاتف النقال	الهاتف الثابت	الفاكس
المدير العام	01	01	01	01	01
الأمانة	/	02	/	01	01
مديرية الإدارة العامة	/	01	01	01	/
مديرية الاستغلال	/	06	01	01	/
مديرية المحاسبة والمالية	01	07	01	02	/
المديرية التجارية	/	04	02	02	/

المصدر : وثائق مصلحة الوسائل العامة لـ GMS

المراجع والإحالات :

[1] - محمود جاسم الصميدعي، بشير عباس العلاق، **أساسيات التسويق الشامل والمتكامل**،الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع : عمان، ص. 307.

[2] - عبد الرحمان الأحمد العبيد، سلوى أمين السامرائي، **نظم المعلومات الإدارية -مدخل معاصر-**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع : عمان، 2004، ص.ص. 80-88.

[3] - صالح حناوي، محمد فريد الصحن، نادية أبو الوفا عارف، نبيلة عباس، **مقدمة في أعمال في عصر التكنولوجيا**، الدر الجامعية للنشر رمل : الإسكندرية، ص. 103.

[4] - فيليب كوتلر، جاري ارمسترونج، **أساسيات التسويق**، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر : المملكة العربية السعودية، 2007، ص. 236.

[5] - صالح حناوي، محمد فريد الصحن، نادية أبو الوفا عارف، نبيلة عباس، مرجع سابق، ص. 103.

6 - ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي، **المنشآت التسويقية (إدارة منافذ التوزيع، مدخل وفي تحليلي)**، الدار الجامعية : الإسكندرية،2007 ص. 172.

7 - أحمد عبد العزيز حسن، **استراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرين**، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة،2001، ص154.

[8] - تيسير العجارمة، محمد الطائي، **نظام المعلومات التسويقي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، للنشر والتوزيع : عمان، 2002، ص. 111.

[9]- GMS: LES GRANDS MOULINS DU SUD

علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية 1970-2010
(دراسة قياسية لحالة الجزائر)

تومي صالح * : أستاذ التعليم العالي
جامعة الجزائر"3"
جمعة رضوان ** : طالب الدكتوراه:
أستاذ مساعد قسم "أ" بجامعة المدية

ملخص : هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين الواردات من السلع والخدمات في الجزائر وأسعار النفط العالمية ومعدل التضخم لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، باستخدام منهجية التكامل المشترك ودوال الاستجابة المبنية على نموذج تصحيح متجهات الخطأ، حيث دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات الجزائرية وأسعار النفط العالمية ومعدل التضخم لدول (OECD)، ودلت دوال الاستجابة على أن الواردات الجزائرية جد حساسة لمعدلات التضخم لدى دول (OECD) وأسعار النفط العالمية، ما يعني أن التنمية الاقتصادية في الجزائر تكون مرهونة باستقرار هذين العاملين، كما أن أسعار النفط العالمية هي جد حساسة لتضخم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاح : تنمية، واردات، تكامل مشترك، سببية.

تمهيد : عرف الاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة وملحوظة منذ مطلع سنوات التسعينيات، لا سيما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية ودور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق انفتاح اقتصادي أوسع. فالتقارير والإحصاءات تشير إلى أن حجم المبادلات الدولية تضاعف بحوالي 44 مرة من سنة 1967 إلى سنة 2007، هذا ما يوحي لنا بأن حدوث أي أزمة اقتصادية وفي أي منطقة من العالم تؤثر على باقي اقتصادات الدول وفي مقدمتها الدول النامية. يضاف إلى هذا أن النمو الاقتصادي العالمي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي بسبب الخصائص التي تميزه عن باقي مصادر الطاقة الأخرى، وأثبتت التجارب أن العلاقة بين النمو الاقتصادي، خاصة في الدول المتقدمة، وأسعار النفط تكون طردية، لكن ونظرا للأزمات التي يعرفها الاقتصاد العالمي فإنها تجعل أسعار النفط غير مستقرة، ما يؤثر على الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي في تكوين الناتج.

كما هو معلوم فالاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة نتيجة اعتماده على النفط كمصدر رئيسي في تكوين الناتج، لذا شهدت الجزائر تجربة انمائية كبيرة خلال سنوات السبعينيات من أجل النهوض باقتصادها إلا أنها باءت بالفشل، وفي الوقت الراهن تخوض الجزائر محاولة ثانية عن طريق اعتمادها على تنمية شاملة ومستدامة، لكن من جهة المعطيات تغيرت مقارنة بسنوات السبعينيات، ومن جهة أخرى يشهد الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة خانقة من الممكن أن تؤثر على أسعار النفط، فحسب اعتقادنا فان الاعتماد المفرط للجزائر على الواردات من السلع و الخدمات الأجنبية يمكن أن يؤثر على عمليات التنمية خاصة على بعض القطاعات الرئيسية، وعلى هذا الأساس ارتأينا أن تكون الإشكالية كالآتي :

ما هي درجة الحساسية بين الواردات الجزائرية والتغيرات في الاقتصاد العالمي ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تمثلت خطوات الدراسة في :
1- التنمية الاقتصادية ومصادر التمويل الأجنبية؛
2- أسباب اختلال التوازن الخارجي؛
3-الدراسة القياسية.

1- التنمية الاقتصادية ومصادر التمويل الأجنبية

حسب فرانسوا بيرو François Perrous التنمية هي مجموعة التوليفات للتغيرات الذهنية والاجتماعية للمجتمع الذي يرغب في تأهيل وتنمية قدراته الذاتية لإنتاجه الوطني[1].

التنمية حسب هذا التعريف تتمثل في مجموع التغييرات المؤسساتية (تأهيل اليد العاملة وتنظيم الإنتاج)، والتغيرات الاجتماعية المتمثلة في التحول الحضري، الصناعي، والتعليم،...الخ، بهدف تفعيل النظام الإنتاجي للمجتمع وتلبية الحاجات الإنسانية. بمعنى آخر التنمية تضمن زيادة مستمرة في الإنتاج والتي تكون مرفقة بتحسن المستوى الصحي، التعليمي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

التنمية هي عملية معقدة ومركبة تحتاج لتراكم رؤوس الأموال لإنجاحها، غير أن أغلبية الدول النامية من بينها الجزائر تجد نفسها أمام عائق حقيقي نتيجة نقص تراكم رؤوس الأموال بسبب ضعف الادخار خاصة المحلية، وللتوضيح نستعين بمتطابقة الدخل الوطني :

---

* toumi52@voila.fr
** redhouaneeconometrie@gmail.com

$$Y = C + I + G + X - M \ldots\ldots\ldots (1)$$

Y : الناتج الوطني، C : الاستهلاك الوطني، I : الاستثمار، G : الإنفاق الحكومي، X : الصادرات، M : الواردات.

نفرض أن

$$Y_d = Y - TA \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث :

$$Y_d = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

Y_d : الدخل المتاح، TA : الضرائب

وينتج :

$$I = S - (X - M) + (TA - G) \ldots\ldots\ldots (4)$$

تبين العلاقة (4) أن الاستثمار في الدولة يتحدد بقدرتها على الادخار المحلي الخاص (S) وعلى ميزانية الحكومة $(TA - G)$، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي في الغالب إلى تحقيق عجز في ميزان المدفوعات.

إذًا يتم تمويل التنمية عن طريق التمويل المحلي المتمثل في مدخرات العائلات ورجال الأعمال ومدخرات القطاع الحكومي. لكن تقديرات الأمم المتحدة أشارت إلى أن معدلات الادخار للعديد من الدول النامية لا تتجاوز 10% من نواتجها الوطنية، وعلى هذا الأساس أصبح التمويل الأجنبي في الوقت الراهن من أهم مصادر التمويل للدول النامية الذي ينقسم إلى نوعين : قروض خارجية واستثمارات أجنبية.

1-1- **القروض الخارجية :** تنقسم القروض الخارجية إلى قروض عامة التي تعقدها الدولة في الخارج مع أشخاص طبيعيين أو معنويين أو حكومات أو هيئات دولية مثل البنك الدولي، أو هيئات إقليمية مثل بنك التنمية الإفريقي. وقروض خاصة التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في الدولة مع أشخاص طبيعيين أو معنويين أو هيئات دولية وإقليمية.

لكن هذا النوع من مصادر التمويل الأجنبية زاد من تفاقم وضعية العديد من الدول النامية، نتيجة ارتفاع مديونيتها الخارجية خاصة خلال سنوات الثمانينيات، بسب انخفاض أسعار النفط، وارتفاع التضخم، وتباطؤ معدل نمو التجارة.

1-2- الاستثمارات الأجنبية : تنقسم بدورها الاستثمارات الأجنبية إلى : استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة؛ فالاستثمارات الأجنبية المباشرة هي عبارة عن المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو حكومة، ويديرها إما لكونه صاحب المشروع أو لإشراكه في رأس المال. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات هي المحتكرة لهذا النوع من الاستثمارات بنسبة 80% من إجمالي الاستثمارات.

وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) أن جملة تدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة عام 2004 بلغت 612 مليار دولار، كان نصيب الاتحاد الأوروبي منها 116.5 مليار ونصيب الولايات المتحدة 121 مليار- وارتفعت التدفقات المالية إلى الدول النامية ككل عام 2004 إلى مستوى قياسي بلغ 655 مليار دولار بزيادة 48% عن عام 2003.[2]

وفي السنوات الأخيرة زاد اهتمام الدول النامية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغت حصتها 46.1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة عام 2008، واستطاعت بعض الدول تحقيق معدلات نمو جد مرتفعة، خاصة الصين التي تحتل الصدارة بعد الولايات المتحدة من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 106 مليار دولار.

أما الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تتمثل في الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية، التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدولة، على أن يكون للأجنبي الحق في إدارة المشروع، لكن هذا النوع من الاستثمارات تراجع نوعا ما منذ بداية سنوات الثمانينيات، نظرا لعدم استقرار أسعار الصرف الخارجي.

2- **أسباب اختلال التوازن الخارجي :** يمكن لبعض الدول أن تحقق فائضا في الميزان التجاري الذي ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، لذا يمكن القول بأن التوازن الخارجي للدولة يلعب دورا فعالا في إنجاح عمليات التنمية كما هو الحال عند الدول المصدرة للنفط، غير أنه توجد عوامل تعمل على تحقيق غير ذلك.

2-1- تغير المستوى العام للأسعار : إذا كانت الأسعار المحلية للدولة مرتفعة فان طلبها الداخلي والخارجي على سلعها ينخفض، لأن الأسعار تعتبر من وجهة نظر المستهلك المحلي والأجنبي مرتفعة، مما يعمل هذا على تقليص الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات الأجنبية نحو الداخل، هذا بدوره يسمح لميزان المدفوعات أن يحقق عجزا، والعكس صحيح.

2-2- تغير سعر الصرف الأجنبي : إذا تم تقييم سعر الصرف الأجنبي بأعلى من قيمته (overvaluation)، بمعنى آخر إذا كان أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل، يمكن لهذا أن يحدث عجزا في ميزان المدفوعات، لأنه في نظر المستهلك المحلي تعتبر السلع المستوردة أرخص من السلع المحلية، والمستهلك الأجنبي ينظر للسلع

المصدرة من بلده على أنها هي الأرخص كذلك. أما إذا قدر سعر الصرف الأجنبي بأقل من قيمته (undervaluation) تصبح السلع المستوردة في نظر المستهلك المحلي مرتفعة الأسعار.

2-3- تغير مستوى الدخل : إن ارتفاع مستويات الدخل للدول يدفعها إلى رفع نفقاتها من السلع والخدمات الأجنبية، لاسيما الدول التي ترغب في تنمية اقتصادها بتكثيف وارداتها من المواد الأولية والتجهيزات الصناعية، لكن هذا يمكن أن يترتب عنه عجز في ميزان المدفوعات خلال السنوات التي تعقب ارتفاع دخلها، خصوصا إذا كانت وارداتها مرنة جدا للدخل وأكبر من الزيادة في صادراتها.

من الشكل(01) الذي يوضح تطورات معدلات نمو الناتج الداخلي الخام والواردات من السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 1980-2009، نلاحظ أنه في بداية سنوات الثمانينيات سجلت أسعار النفط مستويات عالية أدت إلى ارتفاع حجم الناتج في الجزائر ما سمح بدوره للواردات من السلع والخدمات بالارتفاع، أما خلال الفترة 1986-1988 سجل معدل نمو الواردات الحقيقية انخفاضا كبيرا نتيجة انخفاض معدل نمو الناتج تزامنا مع الانخفاض الشديد لأسعار النفط، لكن مع بداية القرن الواحد والعشرين نلاحظ من الشكل أن معدل نمو الواردات سجل ارتفاعا لم يسبق له من قبل والمتزامن كذلك مع ارتفاع معدل نمو الناتج وأسعار النفط.

3- الدراسة القياسية

نستخدم في هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي Vector Auto Regression (VAR) ونموذج تصحيح الأخطاء (ECM)، اعتمادا في ذلك على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، واختبار السببية وتحليل دالة الاستجابة. واستخدمنا في ذلك المعطيات الآتية :

m : تطور نسبة حجم الواردات الحقيقية من الناتج الداخلي الخام للجزائر ($m = \frac{M}{GDP} * 100$) خلال الفترة 1970-2010، ومصدر المعطيات هو البنك الدولي 2012.

INFDO : معدل التضخم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وهو يمثل مكمش الناتج الداخلي الخام السنوي (inflation GDP deflator) خلال الفترة 1970-2010، ومصدر المعطيات البنك الدولي 2012.

PP : أسعار النفط العالمية بالدولار الأمريكي (سنة الأساس 2011) خلال الفترة 1970-2010، ومصدر المعطيات : BP statistical review of world energy –june 2012.

3-1- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) : لقد بينت بعض الدراسات أن كثيرا من السلاسل تكون غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، مثل دراسة (Stock and Watson) التي أثبتت أنه في ظل افتراض استقرار السلاسل الزمنية في النماذج القياسية، يمكن الحصول على نتائج إحصائية جيدة خاصة فيما يتعلق بمعامل التحديد ومعنوية المعلمات، إلا أنه بوجود مشكلة الارتباط الذاتي تكون هذه النتائج مزيفة. وتوجد عدة اختبارات للكشف عن جذر الوحدة، إلا أن اختبار ديكي فولر المدعم (DFA) يعتبر من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها. والجدول (01) يبين نتائج اختبار ديكي فولر المدعم، حيث يتضح لنا أن كل المتغيرات غير مستقرة (nonstationarety) عند مستواها الأول (level)، فنلاحظ أن كل القيم المحسوبة هي أكبر من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 1%، 5%، و 10%، لكنها مستقرة عند الفرق الأول (first difference) وعند كل مستويات المعنوية. ونشير أنه من أجل تحديد عدد التأخيرات اعتمدنا على معيار Schwartz.

3-2- اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Cointegration test) : اقترح (Engle - Granger 1987) اختبارا للكشف عن وجود توازن طويل الأجل بين المتغيرات غير المستقرة في مستواها الأول، لكن بشرط أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة. فهذه الطريقة ذات المرحلتين تسمح بتقدير المعادلة بطريقة (OLS) والتي تسمى انحدار التكامل المشترك.

$$Y_t = A + BX_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

ثم نختبر بعد ذلك استقرارية بواقي التقدير e_t باستخدام اختبار ديكي فولر المركب (المدعم)، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة صفر I(0) عندئذ نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين Y_t و X_t .

لكن طريقة جوهانسن (Johansen 1988) تعد أفضل من طريقة (Engle - Granger) عندما تكون عدد المتغيرات أكثر من اثنين، لذا اقترح جوهانسن اختبارا مدعما على مرحلتين :

المرحلة الأولى : نقدر الانحدارين

$$\Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_\rho \Delta Y_{t-\rho} + \mu_t \dots\dots\dots. (6)$$

$$Y_t = \hat{\Lambda}_0 + \hat{\Lambda}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{\Lambda}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \hat{\Lambda}_\rho \Delta Y_{t-\rho} + v_t \dots\dots\dots. (7)$$

حيث : $Y_t' = [y_{1t}, y_{2t}, \dots, y_{kt}]$ مع Y_t' هو منقول الشعاع Y_t.

المرحلة الثانية : نحسب المصفوفات الأربع للتباين والتباين المشترك $_t$ و v_t كما يلي :

$$\hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} v_t v_t \qquad \hat{\Sigma}_{\mu\mu} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \mu_t \mu_t$$

$$\hat{\Sigma}_{v\mu} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} v_t {\mu_t}' \qquad \hat{\Sigma}_{\mu v} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \mu_t {v_t}'$$

ثم نحسب قيمة المصفوفة M ذات البعد (k,k) :

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1}\hat{\Sigma}_{v\mu}\hat{\Sigma}_{\mu\mu}^{-1}\hat{\Sigma}_{\mu v}$$

أخيرا نحسب أثر $_t$:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1-\lambda_i)$$

λ_i : قيم المصفوفة M، n : عدد المشاهدات، k : عدد المتغيرات، r : رتبة المصفوفة

فهذه الإحصائية تتبع قانون احتمال χ^2 اعتمادا على محاكاة (Johansen and Juselius)

فإذا كانت رتبة المصفوفة $\prod$ بين 1 و k-1 فانه يوجد r عدد متجهات التكامل المشترك، وإذا كانت رتبة المصفوفة $\prod$ تساوي الصفر تدل على عدم وجود لمتجهات التكامل المشترك، أما إذا كانت رتبة $\prod$ تساوي k فان مشكلة التكامل المشترك غير مطروحة.

والجدول (02) يبين نتائج اختبار الأثر (λ_{trace}) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث نلاحظ أنه لا يمكن قبول فرضية العدم ($r = 0$) عند مستوى معنوية 1%كما هو موضح في السطر الأول من الجدول، لكن نقبل فرضية العدم ($r = 1$) التي تدل على أن رتبة المصفوفة تساوي الواحد، هذا بدوره يدل على وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك (وجود متجه واحد لتصحيح الأخطاء)، وعلى هذا الأساس السلاسل الزمنية موضع الدراسة تشكل فيما بينها علاقة توازنية في الأجل الطويل، لكن بوجود متجهات تصحيح الخطأ.

بما أن كل متغيرات نموذج الانحدار الذاتي (VAR) متكاملة تكاملا مشتركا ورتبة المصفوفة تساوي (k-1)، يمكن الآن كتابة نموذج الانحدار الذاتي المتضمن لمتجهات تصحيح الخطأ التي تضمن أن الأخطاء لن تتوسع في الأجل الطويل، ونشير إلى أن متجهات تصحيح الخطأ تتضمن الثابت (c).

فمن النموذج الآتي نلاحظ من المعادلة أو العلاقة رقم (8) من الطرف الأيسر الممثل لقيم تصحيح الأخطاء أن العلاقة عكسية بين نسبة حجم الواردات من الناتج (m) وأسعار النفط العالمية (PP)، فإذا ارتفعت هذه الأخيرة بواحد دولار أمريكي تنخفض نسبة الواردات من الناتج بنسبة 0.01%، وهذا لا يوافق المنطق الاقتصادي، أما العلاقة بين نسبة الواردات من الناتج (m) ومعدل التضخم (INFDO) في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإذا ارتفع هذا الأخير بنسبة 1% يسمح بارتفاع نسبة الواردات من الناتج بنسبة 1.27%، وهذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي، إضافة إلى هذا نلاحظ أن معلمة (INFDO) معنوية، لكن هذا النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

أما العلاقة بين متغيرات الفرق من الدرجة الأولى وفرق نسبة الواردات من الناتج D(m) أصبحت طردية، أين نلاحظ في الطرف الأيمن أن أي ارتفاع في أسعار النفط العالمية D(PP(-1)) والتضخم D(INFDO(-1)) تؤدي إلى ارتفاع في نسبة الواردات من الناتج D(m)، هذا ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي الذي هو ناتج عن وجود متجه تصحيح الخطأ $ecm_{(-1)} = -0.55$ حيث نلاحظ أن هذا الأخير سلبي ومعنوي في نفس الوقت، مما يعني أن حدوث أي صدمة عشوائية في نسبة الواردات من الناتج (m) يمكن أن تخل بالتوازن في الأجل الطويل، غير أنه بوجود متجه تصحيح الخطأ تضمن أن هذا الخطأ سوف يزول، لذا $ecm_{(-1)}$ له دور فعال في تحقيق التوازن في الأجل الطويل بضمان عدم توسع الأخطاء.

$$\begin{cases} D(m) = -0.55*[\,m(-1) + 0.01*PP(-1) - 1.27*INFDO(-1) - 19.17\,] + 0.18*D(m(-1)) + 0.04*D(PP(-1)) + 0.26*D(INFDO(-1)) \;\ldots\ldots(8) \\ \quad (3.49)\quad(0.65)\quad(9.65)\quad(17.13)\quad(1.20)\quad(1.15)\quad(0.64) \\ D(PP) = 2.99*[\,m(-1) + 0.01*PP(-1) - 1.27*INFDO(-1) - 19.17\,] - 0.48*D(m(-1)) - 0.46*D(PP(-1)) + 6.50*D(INFDO(-1)) \;\ldots\ldots(9) \\ \quad (4.21)\quad(0.65)\quad(9.65)\quad(17.13)\quad(0.72)\quad(2.73)\quad(3.53) \\ D(INFDO) = 0.05*[\,m(-1) + 0.01*PP(-1) - 1.27*INFDO(-1) - 19.17\,] - 0.005*D(m(-1)) - 0.003*D(PP(-1)) + 0.27*D(INFDO(-1)) \;\ldots\ldots(10) \\ \quad (0.61)\quad(0.65)\quad(9.65)\quad(17.13)\quad(0.05)\quad(0.15)\quad(1.16) \end{cases}$$

ملاحظة : القيم الموجودة بين قوسين تمثل t-student.

3-3- اختبار السببية (Granger causality Test): في هذا الاختبار يمكن تحديد العلاقة بين متغيرين، أين نتمكن من معرفة أن المتغيرين يسببان بعضهما البعض (علاقة تبادلية) أو أحادية (من جانب واحد)، أو عدم وجود علاقة سببية بينهما، لذا فالاختبار يوضح مثلا أن (X) يسبب أو يؤثر في (Y) إذا كان التأخير الزمني للمتغير (X) له تنبؤ أفضل من تنبؤ التأخير الزمني للمتغير (Y) نفسه، وهذا بالاعتماد على اختبار فيشر.

إذا كان لدينا : $Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 Y_{t-1} + \hat{a}_2 X_{t-1} + e_{1t} \ldots\ldots (11)$

نقدر هذا النموذج بطريقة (OLS) ونحسب البواقي (SCRU)

ثم نقدر النموذج الثاني : $Y_t = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 Y_{t-1} + e_{2t} \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$

ونحسب كذلك بواقي هذا النموذج المقدر (SCRR)

وأخيرا نحسب إحصائية (Fisher) التي تكون موزعة توزيعا طبيعيا بدرجة حرية (n-k,m) .

$$F_c^* = \frac{(SCRR - SCRU)/c}{SCRU(n-k-1)}$$

فإذا كانت القيمة المحسوبة F_c^* أكبر ن القيمة المجدولة نقول أن (X) يسبب (Y).

يبين الجدول (03) نتائج اختبار السببية بين نسبة الواردات من الناتج (m) ومعدل التضخم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (INFDO) وأسعار النفط العالمية (PP)، حيث تشير النتائج المتحصل عليها إلى وجود علاقة أحادية بين نسبة الواردات من الناتج وأسعار النفط العالمية (m تسبب PP) وكذلك التضخم في دول المنظمة (INFDO) يتسبب أو يفسر الواردات والعكس غير صحيح، وفي الأخير نلاحظ كذلك أن أسعار النفط العالمية هي وحدها التي تتسبب في معدل التضخم لدى دول المنظمة.

4-3- نتائج تحليل دوال الاستجابة Impulse Reponse Fonction :

1-4-3- صدمة الواردات m : نلاحظ من الشكل رقم (02) ومن الجانب الأيسر أن حدوث صدمة ايجابية في نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام (m) تساوي 2.50 تؤثر سلبا في تطوراتها الخاصة، فهذا يفسر على أن أي ارتفاع في نسبة الواردات من الناتج في الجزائر ترفع من نسبة التضخم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نتيجة ارتفاع الطلب الخارجي على سلعها، بالتالي هذا ما ينعكس سلبا على الواردات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات في دول المنظمة.

إن حدوث صدمة ايجابية في نسبة الواردات من الناتج في الجزائر تؤثر إيجابا على أسعار النفط العالمية (PP) خلال الفترة (1-4)، مما يمكن تفسير هذا على أن حدوث صدمة عشوائية للواردات الجزائرية تعمل كما قلنا على رفع معدلات التضخم في دول منظمة التعاون والتنمية، هذا بدوره يشجع أسعار النفط بالارتفاع في الفترة القصيرة فقط، لذ فهذه

النتيجة تعكس من جهة أن نسبة الواردات من الناتج للجزائر (m) تفسر أسعار النفط العالمية (PP) في الأجل القصير بشكل أفضل في الأجل الطويل، ومن جهة أخرى يؤكد ذلك على النتيجة المتحصل عليها في اختبار السببية (m يسبب PP).

إن حدوث صدمة ايجابية في نسبة الواردات من الناتج في الجزائر تفسر بالآثار الايجابية لمعدلات التضخم (INFDO) لدول المنظمة خلال الفترة (1-3) ثم لتعرف نوع من الاستقرار، هذا ما يوضحه دائما الشكل (02) من الطرف الأيسر، مما يعني كذلك أن الواردات الجزائرية تؤثر في معدلات التضخم لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الأجل القصير بشكل أفضل في الأجل الطويل.

3-4-2- صدمة أسعار النفط العالمية (PP) : نلاحظ كذلك من الشكل (02) السابق ومن الجانب الأوسط أن حدوث صدمة ايجابية تساوي تقريبا 12 في أسعار النفط العالمية (pp) تؤثر سلبا في تطوراتها الخاصة خلال الفترتين (1-2) و (4-5)، وسلبيا خلال الفترتين (2-3) و (5-10). وحدوث صدمة ايجابية في أسعار النفط العالمية تترجم بالآثار الايجابية على معدلات التضخم خلال الفترة (1-2)، مما يعني أن أي ارتفاع غير متوقع في أسعار النفط العالمية يشجع الجزائر على رفع قيمة أو نسبة وارداتها للسلع والخدمات من الناتج (m) من منطقة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نتيجة ارتفاع الدخل، هذا ما يسمح بارتفاع معدلات التضخم (INFDO) لدى دول المنظمة، وبارتفاع هذا الأخير تضغط على الواردات الجزائرية بمعاودة الانخفاض.

إن حدوث صدمة ايجابية في أسعار النفط العالمية تترجم بالآثار الايجابية على حجم الواردات الجزائرية، حيث نلاحظ دائما من الشكل (02) السابق من الجانب الأوسط أن منحنى (m) يعرف ارتفاعا مستمرا خاصة خلال الفترة (1-5) نتيجة حدوث صدمة في أسعار النفط العالمية (PP)، بالتالي يمكن القول أن أسعار النفط لها تأثير قوي على الواردات الجزائرية، وتفسرها في الأجلين القصير والطويل.

3-4-3. صدمة التضخم (INFDO) : من الشكل (02) ومن الجانب الأيمن نلاحظ أن حدوث صدمة ايجابية في التضخم (INFDO) تساوي حوالي 1.3 تترجم بالآثار الايجابية في تطوراتها الخاصة خلال الفترة (1-2) ثم لتعرف نوعا من الاستقرار. وان حدوث صدمة ايجابية في معدل التضخم لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تفسر كذلك بالآثار الايجابية على الواردات الجزائرية (m) خلال الفترة(1-2)، هذا ما يمكن تفسيره أن أي ارتفاع غير متوقع لمعدلات التضخم تسمح بارتفاع أسعار النفط العالمية (PP)، الأمر الذي يمكن الجزائر من رفع قيمة ناتجها الداخلي، وهذا بدوره يعمل على رفع قيمة وارداتها من السلع والخدمات في الأجل القصير. وهذه النتيجة تعني من جهة أن تضخم دول المنظمة يفسر الواردات الجزائرية في الأجلين القصير والطويل، ومن جهة أخرى هذه النتيجة تدعم النتيجة المتحصل عليها في اختبار السببية والتي دلت على أن التضخم (INFDO) يؤثر أو يتسبب في الواردات للجزائر.

أخيرا نلاحظ من الشكل (02) من الجانب الأيمن أن حدوث صدمة ايجابية في معدل التضخم لدول المنظمة تفسر بالآثار الايجابية على أسعار النفط العالمية (PP) خلال كل الفترات التنبؤية، ما يدل كذلك على أن التضخم في الدول الكبرى يؤثر على أسعار النفط خلال الأجلين القصير والطويل.

الخلاصة : يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات في النقاط الآتية :

أ. أسعار النفط العالمية هي جد حساسة للتغيرات في معدلات التضخم لدى الدول المتقدمة، فمن جهة عند ارتفاع هذه الأخيرة تضغط على الدول المنتجة للنفط على رأسها الجزائر برفع أسعار النفط لمواكبة التطورات الحاصلة، ومن جهة أخرى الدول المتقدمة خاصة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تكون مجبرة على رفع نواتجها الوطنية لتخفيض معدلات التضخم، هذا ما يستلزم منها زيادة طلبها على النفط التي تسمح لأسعار النفط بالارتفاع، والعكس صحيح.

ب. تتأثر الواردات الجزائرية بالتغيرات التي تحصل في اقتصاديات الدول خاصة المتقدمة منها، ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية المفرطة التي تؤثر بلا شك على مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري، خاصة قطاعي الفلاحة والصناعة. فعند حدوث انخفاض في مستويات الأسعار لدى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نتيجة ارتفاع الناتج الوطني، يشجع هذا الجزائر على رفع وارداتها من السلع الأجنبية بسبب ارتفاع معدل التضخم بها وارتفاع أسعار النفط العالمية.

ج. حدوث أي أزمة أو صدمة في اقتصاديات الدول خاصة المتقدمة تؤثر مباشرة على الاقتصاد الجزائري ولفترة طويلة، مما يدل على أن الواردات الجزائرية حساسة للتضخم في الدول المتقدمة.

د. استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على قطاع المنتجات الصناعية في الجزائر، وهذا بدوره يؤثر بلا شك على القطاع الفلاحي، باعتبارهما قطاعين مكملين لبعضهما البعض.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : نتائج اختبار ديكي فولر المدعم

المتغيرات	المستوى الأول				الفرق الأول			
	التأخير	$(ts+c)^*$	c	لا شيء	التأخير	$(ts+c)^*$	c	لا شيء
m	P=0	-2.70	-	-	P=1	-5.23	-5.26	-5.33
INFDO	P=0	-1.89	-1.90	-0.19	P=0	-6.74	-6.84	-
PP	P=0	-3.10	-	-	P=0	-5.00	-5.02	-
القيم الحرجة %1 %5 %10		-4.20 -3.52 -3.19	-3.60 -2.93 -2.60	-2.62 -1.94 -1.62				

c^* تمثل الثابت، و ts: تمثل الاتجاه العام

المصدر : مُعد بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

الجدول (2) : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

الفرض	Eigenvalue	λ_{trace}	القيم الحرجة عند مستوى معنوية %1	القيم الحرجة عند مستوى معنوية %5
*r =0	0.488028	35.83128	41.07	34.91
$r \leq 1$	0.173204	9.721329	24.60	19.96
$r \leq 2$	0.057357	2.303650	12.97	9.24

المصدر: مُعد بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

الجدول (3) : نتائج اختبار السببية (التأخير p=0)

فرضية العدم	F المحسوبة	قيمة الاحتمالية	النتيجة
M ←==============PP	0.29	0.58	عدم وجود سببية
PP ←==============m	3.48	0.06	وجود سببية
M ←==========INFDO	15.16	0.00	وجود سببية
INFDO←===========M	0.09	0.76	عدم وجود سببية
PP ←==========INFDO	0.09	0.76	عدم وجود سببية
INFDO ←==========PP	3.72	0.06	وجود سببية

المصدر : مُعد بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

الشكل (1) : تطورات معدلات نمو الناتج الداخلي الخام والواردات في الجزائر (1980-2009)

المصدر: مُعد اعتمادا على معطيات البنك الدولي 2012

الشكل (2) : تحليل صدمات المتغيرات

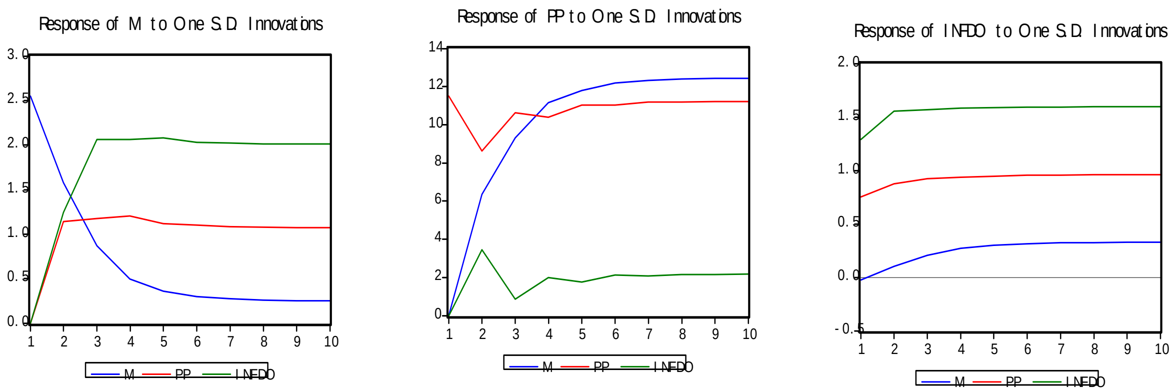

المصدر : مُعد بالاعتماد على نتائج البرنامج Eviews

المراجع والإحالات :

[1] - Frédéric Teulon, 2001, **croissance, crise et développement**, « 6^{e}ed, presse universitaires de France (PUF) », p181.

[2]- محمد صفوت قابل، 2008، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، » دار الوفاء، الاسكندرية »، ص191.

1 - الطيب داودى، "الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص12-15.

2 - جواد سعد عارف، "التخطيط والتنمية الزراعية"، ط1، الراية، الأردن، 2010، ص19.

3 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص41.

4 - عثمان أبو جرب، "الاقتصاد الدولي" دار أسامة، الأردن، 2008.

5 - محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص191.

6 - محمد صفوت قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، دار الوفاء، الإسكندرية، 2008، ص191.

7 - سامي عفيفي حاتم، "دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية، 1987، ص ص211-215.

8 - Bouzidi Abd el Madjid, « les années 90 de l'économie Algérienne », ENAG-Alger, 1999, pp55-60.

9 - Frédéric Teulon, , « croissance, crise et développement », 6^{e}ed, presse universitaires de Franc (PUF) , 2001, p181.

10 - G. S. Maddala, «Introduction to econometrics», second edition, Macmillan company- USA, 1992, pp578-600.

11 - Jack Johnston and John Dinardo, «econometric methods», fourth edition, McGraw-Hill-USA, pp266-270.

12 - Regis Bourbonnais, , « économétrie», 5^{e}ed, Dunod, Paris – France, 2003, pp277- 2294.

تقويم أثر إنضمام المملكة العربية السعودية لإتفاقية GATS على سوق التأمين السعودي

د/ أسامة ربيع أمين سليمان*
أستاذ مساعد بقسم الرياضيات
كلية العلوم والدراسات الإنسانية
جامعة سلمان بن عبد العزيز – الملكة العربية السعودية

ملخص : تهدف الدراسة الحالية لرصد وتحليل أثر قرار إنضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، وفتح الباب أمام الإستثمار الأجنبي في سوق التأمين السعودي، تنفيذا للإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، والتي تعرف بإتفاقية الجاتس GATS. وقد أظهرت النتائج العديد من الآثار الإيجابية لهذا القرار، تمثلت في : زيادة درجة كثافة وتغلغل التأمين، تحسن مستوى أداء الخدمة، مجابهة جزء كبير من فائض الطلب على الخدمات التأمينية، تحسن كل من درجة الخطورة في محفظة الإكتتابات والملاءة المالية والطاقة الإحتفاظية لسوق التأمين، ثم توفير المزيد من فرص العمل، وأخيرا، إستفادة سوق التأمين السعودي من خلال إكتساب المزيد من الخبرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة.

الكلمات المفتاح : إتفاقية الجاتس، كثافة التأمين، تغلغل التأمين، حد الإحتفاظ، الملاءة المالية، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، منظمة التجارة العالمية.

تمهيد : تم التوقيع، في 30 أكتوبر 1947، على معاهدة متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين عدد من الدول وصل عددها إلى 23 دولة، وعرفت هذه الاتفاقية باسم " الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " (الجات). وقد كان الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية تحقيق أكبر قدر ممكن من حرية التجارة الدولية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أجريت سلسلة من المفاوضات المتعاقبة بغرض توسيع نطاق المشاركة بلغ عدد هذه المفاوضات ثمانية، كان أخرها جولة أورجواي وفيها تم وضع إطار تفاوضي متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات، وهو ما يعرف بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS، حيث أصبحت التجارة الدولية في الخدمات تخضع لنفس قواعد ومبادئ الجات فيما يتعلق بفتح الأسواق المحلية أمام موردي الخدمات الأجانب.

وبصفة عامة، كانت فكرة إدخال قطاع الخدمات ضمن اتفاقية التجارة أمرا مثيرا للجدل والخلاف الكبير بين الأعضاء، خاصة من جانب الدول النامية، على اعتقاد أن هذا من شأنه أن يقلص من دور الحكومة في تحقيق أهداف السياسة العامة، وغيرها من التخوفات الأخرى. وما زال هذا الخلاف قائما حتى الآن بين وجهات النظر المؤيدة والمعارضة فيما يتعلق بالنتائج أو الآثار المترتبة على تحرير قطاع الخدمات.

الجزء الباقي من الدراسة، سوف يتم تنظيمه، كما يلي :

1. الإطار المنهجي للدراسة؛
2. إتفاقية الجاتس GATS (المفهوم – الأهداف)؛
3. آليات تحرير التجارة في الخدمات التأمينية في ظل اتفاقية الجاتس؛
4. نتائج الدراسة التطبيقية.

1 – الإطار المنهجي للدراسة

1.1. مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي : ما هي المحصلة النهائية للمكاسب والأضرار التي لحقت بسوق التأمين السعودي، بعد قرار تحرير خدمات التأمين والسماح لشركات التأمين الأجنبية بالسوق المحلي ؟

2.1. فروض البحث : لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في درجة انتشار (أو تغلغل) التأمين في المجتمع قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.

(1) لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في كثافة التأمين قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.

(2) لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مستوى الأسعار (المنافسة السعرية) قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.

* oras1992@yahoo.com

(3) لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مستوى الخدمة قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.
(4) لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في فائض الطلب على التأمين قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.

(5) لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في درجة المخاطر في محفظة اكتتابات سوق التأمين قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.

(6) لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في الملاءة المالية لسوق التأمين قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.

(7) لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في الطاقة الإحتفاظية لسوق التأمين قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.

(8) لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مستوى التوظف قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.

(9) لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مستوى الخبرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة في مختلف مجالات العمل في التأمين قبل وبعد تحرير قطاع التأمين المملكة العربية السعودية.

3.1. الدراسات السابقة : بصفة عامة، هناك ندرة شديدة في الأبحاث المتعلقة بتقييم أثر إتفاقية الجاتس على صناعة التأمين في كل دول العالم. وعلى مستوى الدول العربية، وعلى حد علم الباحث، لم يكن هناك أي بحث أو دراسة تناولت هذا الموضوع. ومن الدراسات القليلة في هذا الشان، أجريت دراسة[1] كان الهدف منها هو دراسة مدى تأثير كل من أسلوب التحرر Liberalization وأسلوب الحد من القيود الرقابية Deregulation معا على كفاءة سوق التأمين على الحياة في أربع (4) دول من الدول النامية هي كوريا الجنوبية، الفلبين، تايوان، وتايلاند. وكانت كوريا والفلبين قد قاموا بتطبيق كلا الأسلوبين في تحرير صناعة التأمين، أما تايلاند وتايوان فقد قاموا بتطبيق أسلوب التحرير فقط (أي الاكتفاء بالسماح للشركات الأجنبية بالعمل في سوق التأمين المحلي). ومن خلال أسلوب تحليل Data Envelopment توصلت هذه الدراسة إلى أنه عند تطبيق أسلوب التحرر مع الحد من القيود الرقابية كان له تأثير معنوي على زيادة وتحسن الكفاءة الإنتاجية، في حين أن أسلوب التحرر بمفرده لم يكن له تأثير معنوي بل كان ضعيفا جدا على الكفاءة الإنتاجية.

4.1. أهداف البحث : يتمثل الهدف الأساسي من هذا البحث في تحليل أهم الآثار والانعكاسات والنتائج المترتبة على تحرير التجارة في مجال الخدمات التأمينية في ظل اتفاقية الجاتس على صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة وتحليل :

وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للاتفاقية بصفة عامة.
المكاسب أو الفوائد من تحرير التجارة في الخدمات التأمينية.
المخاطر أو الأضرار المحتملة من قرار تحرير التجارة في الخدمات التأمينية.

5.1. أنواع البيانات، ومصادرها : سوف يتم الاعتماد على البيانات الأولية التي تتمثل فى آراء مفردات العينة عن متغيرات الدراسة، وذلك من خلال أسلوب الإستقصاء.

2. **اتفاقية الجاتس GATS : المفهوم - الأهداف**

1.2. مقدمة : تعتمد في البداية نود الإشارة إلى كلمة (GATS) هي اختصار لـ The General Agreement on Trade in Services أي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، وتعتبر هذه الاتفاقية واحدة من أهم الاتفاقيات الـ (15) التي تم الاتفاق عليها بين أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) خلال جولة أروجواي، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من يناير 1995. ومما هو جدير بالذكر أن فكرة إدخال قطاع الخدمات ضمن اتفاقية التجارة كانت أمرا مثيرا للجدل والخلاف الكبير بين الأعضاء خاصة من جانب الدول النامية.

يعتبر القطاع الخدمي هو القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي، ويمثل إنتاج هذا القطاع ما يوازى ثلثي الإنتاج العالمي، ويعمل به ما يقرب من ثلث العمالة العالمية ويمثل 20% من حجم التجارة العالمية. بداءت فكرة إدخال قطاع الخدمات ضمن المفاوضات متعددة الأطراف كان في منتصف الثمانينات وكانت هذه الفكرة محل جدل وخلاف كبير

على اعتقاد أن هذا من شأنه أن يقلص من دور الحكومة في تحقيق أهداف السياسة العامة، وربما كان هذا هو السبب الذي فرض على الاتفاقية ضرورة إتاحة قدرا كبيرا من المرونة[2].

والهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو فتح الأسواق المحلية والسماح للخدمات وموردي الخدمات (سواء في شكل استثمار أو عمل) بالدخول إلى أراضي الدول الأعضاء. وطبقا لهذه الاتفاقية تحدد كل دولة من الدول الأعضاء ما هي القطاعات الرئيسية أو الفرعية التي ترغب في تقدم تعهدات بالتحرر، بمعني أنها تحدد حدود وحجم التحرر الذي سوف تسمح به للمنافسة الخارجية، ويمكن للدولة –أيضا- ألا تقدم أي تعهدات في قطاع معين من الخدمات وذلك من خلال عدم إضافة هذه الخدمات في جدول التعهدات أو الالتزامات.

2.2. الأهداف المعلنة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات : من خلال قراءة نص اتفاقية الجاتس، نستطيع أن نتلمس أهم الأهداف المعلنة في هذه الاتفاقية، والتي تتمثل في :
(1) توسيع وتدعيم نطاق حجم التجارة الدولية في مجال الخدمات، من خلال إرساء القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية في هذا الشأن، مما يساعد في النهاية على تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء في هذا الاتفاق بصفة عامة وللدول النامية بصفة خاصة.

(2) وضع إطار عام للتعاون متعدد الأطراف يقوم على الشفافية والتحرر التدريجي كوسيلة لتحقيق مستويات مرتفعة ومطرده من تحرير التجارة في الخدمات.

(3) أن يتم تحرير التجارة في الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة، وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى احترام أهداف السياسة العامة للدول الأعضاء.

(4) تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات وتوسيع نطاق صادراتها من الخدمات من خلال تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها على المنافسة.

(5) توجيه عناية خاصة للبلدان الأقل نموا التي تواجه ظروف اقتصادية معينة.

3.2. النطاق والتعريف Scope and Definition : تشير المادة الأولى (Article I) من اتفاقية الجاتس إلى أن تعبير " الخدمات" في هذه الاتفاقية : يشمل جميع الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية". ويقصد بالخدمات الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية : أية خدمة يتم إنتاجها على أساس غير تجاري وغير تنافسي، هذا بالنسبة للنطاق. أما بالنسبة لتعريف التجارة في الخدمات على، نجد أن – أيضا في المادة الأولى – المقصود بها هو توريد الخدمة:

(أ) من أراضي عضو في إقليم ما أي أراضي عضو آخر؛

(ب) في أراضي عضو ما إلى مستهلك الخدمة من أراضي عضو آخر؛

(ج) من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر؛

(د) من خلال وجود أشخاص طبيعيين من قبل موردي الخدمات من عضو ما في أراضي أي عضو آخر.

4.2. الأشكال والأنماط المختلفة للتجارة في الخدمات : طبقا للمفهوم السابق، تكون اتفاقية "الجاتس" قد حددت أربعة أشكال أو أنماط للتجارة في الخدمات :

(1) انتقال الخدمات عبر الحدود cross-border movement of the service or "cross border trade" : مثال ذلك : التدريب أو التعليم عن بعد، هنا يحصل المستهلك على خدمة في مكانه من مورد خدمة بالخارج.

(2) انتقال مستهلك الخدمات عبر الحدود cross-border movement of the service consumer or "consumption abroad" : مثال ذلك : السياحة، التعليم في الخارج، أو العلاج في الخارج.

(3) انتقال مورد الخدمات عبر الحدود من خلال الاستثمار أو التواجد التجاري cross-border movement of the corporate service provider through investments or "commercial presence" : مثال ذلك : شركة تابعة أو ممثل أو فرع (لبنك أو شركة تأمين أو شركة مقاولات ...الخ) تكون مملوكة لشركة أجنبية.

(4) انتقال الأشخاص الطبيعيين عبر الحدود "cross-border movement of persons" : مثال ذلك : تقديم مواطن أجنبي لخدمة استشارية في.

3 . آلية تحرير التجارة في الخدمات في ظل اتفاقية الجاتس : تبدأ عملية التحرر بتلقي الدولة العضو في منظمة WTO بطلب من الأعضاء الآخرين في المنظمة بفتح الأسواق في عدد معين من الخدمات. في المقابل تقوم الدولة بالرد على هذه الطلبات من خلال تقديم قائمة بالخدمات التي تكون مستعدة لتحرير التجارة فيها. ثم يتبع ذلك مفاوضات ثنائية سرية bilateral secret negotiations من خلالها يتم التفاوض بين العروض والطلبات، بحيث في النهائية تتقدم كل دولة بجدول التزاماتها فيما يتعلق بالخدمات التي سيتم تحريرها[3] .

يقصد بالالتزامات - في ظل اتفاقية الجاتس - تحديد ماهية القطاعات الخدمية التي ستوافق الدول الأعضاء على فتح أسواقها المحلية أمام موردي الخدمات من الدول الأخرى. ويتم إعداد هذه الالتزامات في شكل جداول يحدد فيها[4] :

(1) الخدمات التي سيتم تحريرها؛

(2) المدى أو النطاق المسموح به لفتح الأسواق بالنسبة للخدمات المحددة في الفقرة السابقة؛

(3) مدى وجود قيود على الملكية الأجنبية في هذه القطاعات.

(4) ما هي الامتيازات التي ستمنح للوطني دون الأجنبي (أوجه المعاملة التمييزية). فمثلا قد تطلب الحكومة حد أقصى لعدد الترخيصات المصدرة للشركات الأجنبية أو حد أقصى لعدد فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلى.

ومما هو جدير بالذكر أن الحالات التي تتضمن استثناءا لمبدأ المعاملة بالمثل تسمى التزامات الدول في هذه الحالة بالالتزامات المقيدة bound . كما تعتبر الخدمات الحكومية مستبعدة تماما في اتفاق الجاتس ولا تتضمن الاتفاقية أي نصوص من شأنها إجبار حكومات الدول الأعضاء لخصخصة الصناعات الخدمية.

1.3. الأنواع المختلفة للقيود المفروضة على الالتزام بفتح الأسواق[5] :

(1) فرض حد أقصى لعدد الشركات الأجنبية سواء بالنسبة لعدد الفروع او الشركات التابعة.

(2) فرض حد أقصى لرأس المالي الأجنبي.

(3) فرض قيود على حجم المخرجات (حجم العمليات).

(4) فرض حد أقصى لعدد الأفراد الأجانب المسموح لهم بالعمل في قطاع الخدمة المحرر، بمعنى أن الأغلبية في مجلس الإدارة يجب أن يكون من المواطنين المحليين.

(5) اشتراط شكل قانوني معين للشركات الأجنبية كأن تكون شركة مساهمة incorporation.

(6) حد أقصى نسبي لملكية الأجانب لرأس المال في القطاع الخدمي ككل.

2.3. المخاوف من تحرير التجارة في الخدمات[6] :

(1) عدم الاستقرار المالي بسبب الإجبار نحو الخصخصة.

(2) الخوف من سيطرة موردي الخدمات الأجانب على السوق المحلي.

(3) ضعف سيطرة الحكومة على مجريات الأمور خاصة فيما يتعلق بالتشريع والرقابة على القطاعات التي يتم تحريرها.

(4) تعتبر الدول النامية هي المستورد الرئيسي للخدمات.

(5) عدد قليل من الدول النامية تقع ضمن اكبر 25 دولة مصدرة للخدمات، وربما لو تم استثناء قطاع السياحة لأصبح الوضع أكثر سوءا.

وربما كان ردود المؤيدين لهذه الاتفاقية تمثلت في[7] :

(1) لا يوجد في اتفاقية الجاتس أي نصوص تجبر الدول على الخصخصة.

(2) تتسم الاتفاقية بالمرونة فهي تقوم على منهج Bottom – up – approach بمعنى أن الدول الأعضاء تحدد القطاعات التي ترغب في فتح الأسواق فيها والمدى المسموح به في كل قطاع على حده.

(3) لم تنص الاتفاقية على عدم التشريع من جانب الحكومات، ولكن تحث الاتفاقية على التخلص من التشريعات غير الضرورية منها التي تعوق فتح الأسواق أمام الشركات الأجنبية.

(4) أن تحرير التجارة والنمو الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته بل الهدف الاسمي هو ضمان توفير الرفاهية بمعناه الواسع. والسياسة التجارية ما هي إلا مجرد أداه من أدوات كثيرة تعتمد عليها الحكومات في تحقيق ذلك وان كانت هي أهم هذه الأدوات.

3.3. المقصود بالخدمات التأمينية في اتفاقية الجاتس : في الملحق الخاص بالخدمات المالية في اتفاقية الجاتس تم حصر الخدمات التأمينية التي تشملها الاتفاقية تحت عنوان التأمين والخدمات المرتبطة بالتأمين Insurance and insurance – related services وتشمل هذه الخدمات :

(1) التأمين المباشر (بما في ذلك التأمين التعاوني) : ويشمل :-

(أ) التأمين على الحياة. (ب) التأمينات الأخرى خلاف التأمين على الحياة.

(2) إعادة التأمين و إعادة إعادة التأمين.

(3) وسطاء التأمين: مثل الوكلاء والسماسرة.

(4) الخدمات المساعدة للتأمين: مثل الخدمات الاستشارية، الخبرة الإكتوارية، إدارة الأخطار، ثم خدمات تسوية الخسائر.

4.3. أشكال الحماية المفروضة على صناعة التأمين : قد تأخذ الحماية - المفروضة على عرض أو تقديم الخدمات التأمينية في أي سوق تأمين - واحد أو أكثر من الأشكال التالية :[8]

(1) المنع أو الحظر التام لشركات التأمين الأجنبية للعمل في سوق التأمين المحلى.

(2) الحظر الجزئي : وذلك من خلال السماح للشركات الأجنبية بالتواجد في سوق التأمين المحلي وفي الغالب تكون برأس مال مشترك Joint Venture مع إحدى شركات التأمين الوطنية التي تعمل في السوق المحلى، أو أن تكون في شكل شركة مساهمة Corporate form. أي أنه - في هذه الحالة - يحظر فتح الفروع أو التوكيلات.

(3) التمييز في المعاملة الضريبية بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية، حيث تختلف المعدلات الضريبية في الحالتين.

(4) يشترط التنازل عن عمليات إعادة التأمين لإحدى شركات إعادة التأمين الوطنية.

(5) فرض القيود الكمية والنوعية على محفظة استثمار شركات التأمين.

(6) وضع قيود على حجم عمليات إعادة التأمين الصادر الخارجي.

(7) فرض القيود على حجم الأموال المحولة للشريك الأجنبي.

(8) بالإضافة إلى أشكال الحماية السابقة يمكننا إضافة أشكال أخري مثل :

أ - القيود الجغرافية من خلال السماح لشركات التأمين الأجنبية بالعمل في مناطق جغرافية معينة دون الأخرى داخل نفس البلد.

ب- نوعية التغطيات التأمينية : السماح بالعمل في أنواع معينة دون الأخرى، كأن تسمح للشركات الأجنبية بتقديم الحماية التأمينية في فروع التأمين التجاري فقط واستثناء التأمينات الإجبارية أو في التأمينات على الحياة دون تأمينات الممتلكات.

ج - فئة معينة من المستأمنين: فقد يفرض على الشركات التأمينية تقديم التغطيات التأمينية في فرع معين للمنشآت أو الأفراد الأجانب فقط.

إذا يمكننا تقسيم القيود السابقة إلى :
1- قيود على ملكية رأس المال سواء بشكل كلي او جزئي ؛ 2- المعاملة الضريبية. 3- إعادة التأمين الإجباري ؛ 4- حجم العمليات ؛ 5- استثمار أموال شركات التأمين ؛ 6- التحويلات للخارج ؛ 7- نوعية التغطيات التأمينية ؛ 8- قيود جغرافية ؛ 10- نوعية أو فئات المستأمنين.

5.3. المقومات الأساسية لتحرير أسواق التأمين : لكي يستطيع التأمين أن يؤدي الدور المنوط به – كما سبق وأن أشرنا – بكفاءة وفاعلية، لابد من توافر مقومات تكون بمثابة القوة الدافعة أو الداعمة لهذا الدور. أهم هذه المقومات[9] :

(1) فتح المجال أمام جميع أشكال عرض الخدمة التأمينية ؛ 2- المساواة في المعاملة بين الوطني والأجنبي ؛ 3- توافق شروط الحد الأدنى لرأس المال والملائمة المالية وإعادة التأمين مع المعايير الدولية ؛ 4- الملكية الكاملة لرأس المال لشركة التأمين ؛ 5- توحيد معايير الرقابة على التأمين على المستوى الدولي ؛ 6- مقومات أخري[10] .
بالإضافة إلى المقومات السابقة يمكن إضافة مقومات أخري لضمان تحقيق المكاسب المنشودة من وراء تحرير التجارة في الخدمات التأمينية، أهمها :

أ- وجود أسواق مالية ذو فاعلية عالية ؛ ب- وجود سياسات اقتصادية قومية مستقرة وقوية ؛ ج- وجود بنية تحتية قوية ومتطورة في المجتمع.

6.3. مبررات أو مكاسب تحرير التجارة في مجال الخدمات التأمينية[11] :

(1) التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية ورأس المال، وتدعيم أو تعبئة المزيد من المدخرات القومية.

(2) تحرير قطاع التأمين بشكل سليم يساعد على جذب المزيد من الاستثمار في قطاع الخدمات المالية ككل، ومن ثم المساهمة في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية[12] .

(3) خلق أسواق تنافسية ذو شفافية واحترافية عالية.

بالإضافة إلى المبررات أو الأسباب السابقة التي تدعو إلى ضرورة تحرير تجارة الخدمات التأمينية، نجد أن هناك أسباب أخري قد تكون مبرر لتحرير التجارة في هذا النوع الخدمات[13] :
(1) تشير إحدى التقارير التي نشرها مركز بحوث السياسة التجارية البريطانية BTPR إلى أن أشكال الحماية المفروضة على سوق التأمين يترتب عليها العديد من الآثار والانعكاسات السلبية منها ارتفاع أسعار التأمين وانخفاض جودة الخدمة التأمينية المقدمة،بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات فيما يتعلق بخدمة التأمين وعلاقتها بالعالم الخارجي.

(2) ربما يكون – أيضا - من الأسباب الملحة لتحرير قطاع التأمين انه مع الزيادة في النمو الاقتصادي نتيجة لتحرير تجارة السلع وزيادة حجم المشروعات ذات الكثافة العالية لرأس المال وزيادة حجم ونوع المخاطر، نجد أن صناعة التأمين المحلية تكون غير قادرة على توفير الحماية التأمينية المناسبة في ظل الإمكانيات المادية والفنية الحالية لها.

7.3. الأضرار المحتملة عند تحرير صناعة التأمين : المنافسة السعرية الضارة التي يمكن أن تهدد حقوق حملة الوثائق والإضرار باتجاهات الأفراد نحو هذه الصناعة وعدم الثقة فيها. وذلك عندما تصبح الأسعار التي يطلبها هيئات التأمين غير كافية لتغطية التزامات شركة التأمين.

8.3. أشكال دخول شركات التأمين الأجنبية :[14] التواجد التجاري لمورد الخدمة الأجنبي في مجال الخدمات التأمينية يمكن أن يأخذ واحد أو أكثر من الأشكال التالية :

(1) التوكيلات: Agency : الوكيل هو ممثل لشركة التأمين وغالبا يتولى أداء مهمة التوزيع بالإضافة إلى إمكانية القيام بمهام الاكتتاب وتسوية المطالبات.

(2) الفروع Branches : هي جزء من الشركة الأم ويعيب هذا الشكل أنها تكون معرضة لازدواجية في المعاملة الرقابية.

(3) الشركة التابعة Subsidiary : هي شركة تأمين تكون مملوكة لشركة أخرى، وقد تكون مملوكة بالكامل لشركة أجنبية أو برأس مال مشترك Joint Venture.

9.3. سوق التأمين السعودي[15] **:** أول تشريع سعودي بشأن الرقابة الحكومية على التأمين، الذي يعرف بنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، تم صدوره بالمرسوم الملكي رقم م/32 بتاريخ 1 أغسطس 2003. وكان الدافع الرئيسي لصدور هذا القانون هو رغبة المملكة في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO). وكان شرطاً، للموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، فتح المملكة لسوق التأمين فيها أمام رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي 30 يوليو 2003، قام مجلس الوزراء السعودي بإقرار تشريع تاريخي يسمح لرؤوس الأموال الأجنبية المشاركة في ملكية شركات التأمين في قطاع التأمين السعودي، وتم وبدأ العمل بنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في العشرين من نوفمبر 2003. ومع ذلك فقد تأخر إصدار اللائحة التنفيذية والتي كان المقرر نشرها في 21 أكتوبر 2003 حتى 23 أبريل 2004.

في عام 1985 تأسست أول شركة تأمين سعودية، وهي الشركة الوطنية للتأمين التعاوني (NCCI)، بالمرسوم الملكي، كشركة مساهمة سعودية، ومساهميها هم صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وقد جاء ذلك استجابة لتوصيات هيئة كبار العلماء، في مارس 1977، بضرورة إنشاء شركة تأمين تعاوني بالمملكة العربية السعودية تكون بديل شرعيا للتأمين التجاري.

وعلى الرغم من حداثة العهد بنظم الرقابة على التأمين في المملكة العربية السعودية، إلا أن سوق التأمين السعودي يشهد طفرة كبيرة على كافة المستويات سواء التنظيمية أو الرقابية أو المالية، والإحصاءات التالية تكشف لنا النمو السريع والكبير في نشاط التأمين بالمملكة :

(1) في عام 2009 حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين الإجباري على السيارات المكتتب فيها 14,6 مليار ريال مقارنة بـ 10,9 مليار ريال في عام 2008 ، وذلك بنسبة نمو 33,7% ، بالمقارنة مع نسبة نمو في عام 2008 قيمتها 27,2%.
(2) ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي التعاوني المكتتب بها إلى 7,3 مليار ريال ليمثل 50% من أقساط سوق التأمين مقارنة مع 4,8 مليار في عام 2008 وذلك بنسبة نمو قيمتها 51,8%.
(3) ارتفع إجمالي أقساط التأمينات العامة المكتتب بها إلى 6,3 مليار ريال ليمثل 43% من سوق التأمين وذلك بنسبة نمو 14,4% بالمقارنة مع 5,5 مليار ريال في عام 2008.
(4) كما ارتفع إجمالي أقساط الحماية والادخار المكتتب بها إلى مليار ريال ليمثل 7% من سوق التأمين بنسبة نمو 68,9% بالمقارنة مع 59 مليار ريال عام 2008.
(5) بلغ عدد العاملين في شركات التأمين 5,800 موظف مقابل 5,447 موظف في عام 2008 بنسبة سعودة 47,5% وبزيادة قدرها 2,7% عن عام 2008.
(6) بلغ عدد الشركات العاملة في السوق 34 شركة حققت فيها 8 شركات 67,6% من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في حيث حققت 26 شركة 2,4% من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها.

4 . الدراسة التطبيقية

1.4. متغيرات الدراسة : تقويم أثر تحرير التجارة في الخدمات التأمينية على سوق التأمين السعودي سوف يتم تحليل مجموعة من المعايير والمقاييس التي من خلالها نستطيع أن نحكم على مدي الإستفادة أو الضرر الذي لحق بسوق التأمين السعودي بعد تطبيق اتفاقية الجاتس، من خلال إستقصاء خبراء التأمين والعاملين في سوق التأمين السعودي.

المتغير الأول: انتشار (أو تغلغل) التأمين في المجتمع Insurance Penetration : يتم قياس تغلغل التأمين من خلال إيجاد نسبة إجمالي أقساط قطاع التأمين التجاري (بعد استبعاد الأقساط الخاصة بالتأمينات الاجتماعية والصناديق الخاصة) إلى إجمالي الناتج القومي (GDP).

المتغير الثاني : كثافة التأمين Insurance Density : يقصد بكثافة التأمين متوسط نصيب الفرد من إجمالي الإقساط.

المتغير الثالث : المنافسة السعرية Price Competition : للوصول إلى حكم سليم فيما يتعلق بشكل أو طبيعة المنافسة السعرية لابد من الإجابة على الأسئلة التالية: هل هناك انخفاض ملحوظ في أسعار التغطيات التأمينية بعد تحرير أسواق التأمين. في حالة الإجابة بـ (لا) فهذا يعني أن فتح باب المنافسة وتحرير سوق التأمين لم يحقق الأهداف أو المزاعم التي روج لها المؤيدين لتحرير صناعة التأمين فيما يتعلق بانخفاض الأسعار. أما في حالة الإجابة بـ (نعم)، يكون هناك سؤال آخر: هل هذا الانخفاض قد أخل بمبدأ أو شرط كفاية الأسعار، بحيث تكون المنافسة السائدة في السوق هي المنافسة الضارة أم لا ؟. وللإجابة على السؤال الأخير لابد من الربط بين مقدار الانخفاض في الأسعار ومعدل الخسارة المرتبط بكل مستوى من مستويات الأسعار. لأنه في المنافسة السعرية لو ارتبط انخفاض أسعار التغطيات التأمينية بزيادة كبيرة في معدلات الخسارة فإن ذلك يعد دليل على المنافسة الضارة.

المتغير الرابع : مستوى الخدمة (المنافسة غير السعرية) Non-Price Competition : بالإضافة إلى المنافسة السعرية السابق الإشارة إليها هناك شق أو بُعد آخر للمنافسة في سوق التأمين وهي المنافسة غير السعرية والتي تتمثل في أوجه الخدمات الأخرى التي تقدمها شركات التأمين للمستأمن مثل خدمة ما بعد البيع والعلاقات العامة ورضاء العملاء وغيرها من الخدمات.

المتغير الخامس : فائض الطلب على التأمين : من المبررات التي ساقها مؤيدي تحرير صناعة التأمين وجود فائض في الطلب على الخدمات التأمينية وعجز العرض عن مقابلة هذا الفائض، وأن فتح الباب أمام المنافسة بصفة عامة والمنافسة مع شركات التأمين الأجنبية بصفة خاصة سوف يساعد على حل هذه المشكلة. وبالتالي سوف يتمكن قطاع التأمين من القيام بالدور المنوط به في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحقيق توظيف واستغلال أفضل للموارد الاقتصادية في المجتمع.

المتغير السادس : درجة المخاطر في محفظة اكتتابات سوق التأمين : تقاس درجة المخاطر في محفظة اكتتابات سوق التأمين من خلال قياس تذبذب معدل الخسارة في المحفظة. ويقاس هذا التذبذب باستخدام أحد مقاييس التشتت والتي أشهرها الانحراف المعياري.

المتغير السابع : الملاءة المالية لسوق التأمين : يرتبط مفهوم الملاءة المالية لسوق التأمين بمدى قدرة الشركات العاملة في هذا السوق على الوفاء بالتزاماتها وقت استحقاقها، وتتحقق القدرة على الوفاء عندما يكون مجموع ما تمتلكه من أصول مضافا إليه حقوق الملكية أكبر من مجموع التزاماتها المختلفة.

المتغير الثامن : الطاقة الإحتفاظية لسوق التأمين : تقاس الطاقة الإحتفاظية بصافي احتفاظ سوق التأمين من الأقساط (إجمالي الأقساط المباشرة مضافا إليه الفرق بين أقساط إعادة التأمين الصادر وأقساط إعادة التأمين الوارد).

المتغير التاسع : مستوى التوظف : كان أحد المخاوف المرتبطة بتحرير التجارة في الخدمات بصفة عامة هو الاستغناء عن العمالة وزيادة معدلات البطالة في المجتمع. ولمعرفة أثر هذا التحرير على حجم العمالة تتم المقارنة قبل وبعد التحرير بين حجم القوى العاملة في قطاع التأمين من العمالة الوطنية في كل من الجهاز الإداري والجهاز الإنتاجي قبل وبعد التحرير.

هذا بالإضافة إلى جانب آخر في غاية الأهمية وهو تفريغ شركات التأمين المحلية من الكوادر والكفاءات البشرية الوطنية، من خلال إستقطاب شركات التأمين الأجنبية لهذه الكوادر بمرتبات ومزايا عمل أفضل، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إضعاف قدرات الشركات الوطنية في مواجهة المنافسة مع الشركات الأجنبية.

المتغير العاشر : مستوى الخبرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة في مختلف مجالات العمل في التأمين : هنا يتم تحديد هل عندما تم فتح الباب للشركات التأمين الأجنبية للعمل في السوق المحلي قد جلبت معا الخبرات الجديدة سواء الإدارية أو الإكتوارية أو التسويقية أو في مجال الاكتتاب وتسوية التعويضات بالإضافة إلى الأدوات الاستثمارية المستحدثة من أسواق المال الأجنبية، والتي يمكن من خلالها يمكن أن تستفيد منها شركات التأمين المحلية في تطوير الأداء ونشاطها بفاعلية وكفاءة.

2.4. الدراسة الميدانية

1.2.4. هيكل قائمة الإستقصاء : تضمنت قائمة الإستقصاء، التي تم إرسالها لخبراء التأمين سواء في شركات التأمين أو المهتمين بالرقابة على التأمين في سوق التأمين السعودي، الأسئلة التالية :
السؤال الأول : يتعلق بالبيانات العامة والديموجرافية للمستقصى منهم.

السؤال الثاني : يتعلق برأي المستقصى منهم حول رأيهم في مدى إستفادة سوق التأمين السعودي من قرار الحكومة السعودية بشأن فتح الباب أمام رأس المال الأجنبي في سوق التأمين السعودي، وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة السابق الإشارة اليها، وقد تم الإعتماد على مقياس ليكرت ذو الدرجات الخمسة لتحديد الإتجاهات حول تلك المتغيرات.

2.2.4. الإحصاءات الوصفية : الجداول، من الجدول (1) إلى الجدول (10)، توضح التكرار المطلق والتكرار النسبي لإجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة. كما يوضح الجدول (11) التكرار النسبي للمستقصى منهم حسب العوامل الديموجرافية : عدد سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، المستوى الإداري، في سوق التأمين السعودي، كما يتضمن الجدول (12) وسيط إجابات المستقصى منهم لكل متغير من متغيرات الدراسة.

3.2.4. نتائج إختبارات الفروض : لدراسة المعنوية الإحصائية لمتغيرات الدراسة، تم الإعتماد على الإختبار اللامعلمي إختبار الإشارة لعينة واحدة 1-Sample Sign Test. وذلك للفروض الإحصائية التالية: الفرض العدمي ($H_0: median \le 3$)، مقابل الفرض البديل ($H_1: median > 3$)، عند مستوى معنوية 5%، وقد أوضحت النتائج المبينة بالجدول (12)، أن (9) متغيرات من المتغيرات محل الدراسة كانت ذات دلالة إحصائية، أي أن هناك تغير إيجابي وجوهري قد حدث في سوق التامين السعودي بالنسبة لهذه المتغيرات، وهذه المتغيرات هي :

1. كثافة التأمين Insurance Density ؛ 2. انتشار (أو تغلغل) التأمين في المجتمع Insurance Penetration ؛ 3. مستوى الخدمة (المنافسة غير السعرية) Non-Price Competition ؛ 4. فائض الطلب على التأمين ؛ 5. درجة المخاطر في محفظة اكتتابات سوق التأمين ؛ 6. الملاءة المالية لسوق التأمين ؛ 7. الطاقة الإحتفاظية لسوق التأمين ؛ 8. مستوى التوظف ؛ 9. مستوى الخبرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة في مختلف مجالات العمل في التأمين.

بينما كان هناك متغير واحد فقط وهو المنافسة السعرية، يرى المستقصى منهم أنه لم يكن هناك تغير معنوي قد حدث في سوق التأمين السعودي بعد تحرير التجارة في الخدمات التامينية.

5. النتائج والتوصيات :

1.5. النتائج : يمكننا تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية في أن فتح الباب أمام الإستثمار الأجنبي، في سوق التأمين السعودي، قد على تحقيق عدد من المكاسب أو المنافع تمثلت في زيادة الوعي التأميني من خلال زيادة تغلغل التأمين وارتفاع كثافة التأمين في المملكة العربية السعودية، هذا بالإضافة إلى زيادة عرض الخدمات التأمينية لمجابهة الطلب المتزايد على التأمين، ومع زيادة عدد شركات التأمين العاملة في سوق التأمين السعودي، أمكن توفير عدد كبير من فرص التوظف في هذا القطاع الذي ينمو بسرعة كبيرة ويستطيع أعداد أكبر من المستوى الحالي من القوى العاملة، أيضا زادت الطاقة الاحتفاظية للسوق، وزادت ملاءته المالية وانخفضت درجة المخاطر في محفظة إكتتابات سوق التأمين، كما أنه أمكن نقل وتطبيق الكثير من الخبرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة في مختلف مجالات العمل في التأمين.

2.5. التوصيات : يوصي الباحث بالمزيد من الأبحاث والدراسات في هذا الشأن، على أن تكون هذه الدراسات مدعمة بالبيانات الثانوية، لكي تكون هناك إعتمادية أكبر، ومما هو جدير بالذكر لم يتوافر للباحث الحصول على البيانات الثانوية لمعظم متغيرات الدراسة، خاصة في الفترة قبل فتح الباب أمام رأس المال الأجنبي للعمل في قطاع التأمين، وهذا ما أجبر الباحث في الإعتماد على البيانات الأولية للقيام بالدراسة. كما يوصي الباحث بأن تشمل الدراسات المستقبلية متغيرات أخرى مثل : ميزان المدفوعات، نسبة رأس المال الأجنبي إلى رأس المال الوطني في سوق التأمين السعودي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1)
الجدول التكراري لمتغير تغلغل التأمين

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق على الإطلاق	3	6.5
غير موافق	6	13.0
محايد	7	15.2
موافق	17	37.0
موافق تماما	13	28.3
الإجمالي	46	100.0

جدول (2)
الجدول التكراري لمتغير كثافة التأمين

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق على الإطلاق	1	2.2
غير موافق	2	4.3
محايد	5	10.9
موافق	19	41.3
موافق تماما	19	41.3
الإجمالي	46	100.0

جدول (3)
الجدول التكراري لمتغير المنافسة السعرية

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق على الإطلاق	6	13.0
غير موافق	17	37.0
محايد	13	28.3
موافق	5	10.9
موافق تماما	5	10.9
الإجمالي	46	100.0

المصدر : من نتائج التحليل الإحصائي

جدول (4)
الجدول التكراري لمتغير مستوى الخدمة

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق على الإطلاق	1	2.2
غير موافق	12	26.1
محايد	3	6.5
موافق	11	23.9
موافق تماما	19	41.3
الإجمالي	46	100.0

جدول (5)
الجدول التكراري لمتغير فائض الطلب على التأمين

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق	5	10.9
محايد	1	2.2
موافق	20	43.5
موافق تماما	20	43.5
الإجمالي	46	100.0

جدول (6)
الجدول التكراري لمتغير درجة المخاطر في محفظة اكتتابات سوق التأمين

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق	7	15.2
محايد	2	4.3
موافق	17	37.0
موافق تماما	20	43.5
الإجمالي	46	100.0

جدول (7)
الجدول التكراري لمتغير الملاءة المالية لسوق التأمين

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق على الإطلاق	2	4.3
غير موافق	2	4.3
محايد	1	2.2
موافق	28	60.9
موافق تماما	13	28.3
الإجمالي	46	100.0

جدول (8)
الجدول التكراري لمتغير الطاقة الإحتفاظية لسوق التأمين

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق على الإطلاق	4	8.7
غير موافق	6	13.0
محايد	4	8.7
موافق	25	54.3
موافق تماما	7	15.2
الإجمالي	46	100.0

جدول (9)
الجدول التكراري لمتغير مستوى التوظف

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق على الإطلاق	3	6.5
غير موافق	5	10.9
محايد	5	10.9
موافق	10	21.7
موافق تماما	23	50.0
الإجمالي	46	100.0

جدول (10)
الجدول التكراري لمتغير مستوى الخبرات الإدارية والتكنولوجية

حالات المتغير	التكرار	التكرار المئوي
غير موافق على الإطلاق	5	10.9
غير موافق	2	4.3
محايد	3	6.5
موافق	22	47.8
موافق تماما	14	30.4
الإجمالي	46	100.0

جدول (11) المتغيرات الديموجرافية للمستقصى منهم

المتغير الديموجرافي	الحالات	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	11	%24
	من5 إلى 10 سنوات	16	%35
	أكثر من 10 سنوات	19	%41
المستوى التعليمي	أقل من جامعي	6	%14
	جامعي	37	%69
	دراسات عليا	3	%7
المستوى الإداري	الإدارة العليا	15	%32
	الإدارة المتوسطة	31	%68

المصدر : من نتائج التحليل الإحصائي

جدول (12) نتائج إختبار الإشارة 1-Sample Sign of median

المتغيرات	العدد الكلي للمشاهدات N	عدد المشاهدات أقل من الوسيط Below	عدد المشاهدات تساوي الوسيط Equal	عدد المشاهدات أعلى من الوسيط Above	الإحتمال P - Value	وسيط المشاهدات Median
كثافة التأمين	46	3	5	38	*0.0000	4
تغلغل التأمين	46	9	7	30	*0.0050	4
المنافسة السعرية	46	23	13	10	0.9932	2
مستوى الخدمة	46	13	3	30	*0.0069	4
فائض الطلب على التأمين	46	5	1	40	*0.0000	5
درجة المخاطر في محفظة اكتتابات سوق التأمين	46	7	2	37	*0.0000	4
الملاءة المالية لسوق التأمين	46	4	1	41	*0.0000	4
الطاقة الإحتفاظية لسوق التأمين	46	10	4	32	*0.0005	4
مستوى التوظف	46	8	5	33	*0.0001	4
مستوى الخبرات الإدارية والتكنولوجية	46	7	3	36	*0.0000	4

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

الإحالات والمراجع :

[1] Thitivadee Boonyasai, "the effect of liberalization and deregulation on life insurer efficiency", working paper no. 02-2, Center for Risk Management and Insurance Research Georgia State University, 2001, p.214.

[2] World Trade Organization, the result of financial services negotiation under the general agreement on trade in services, Sept. 2007, Http://wto.org,.

3 Vander Stichele, trade in financial services: liberalization in the gats agreement and insufficient assessment of the risks, www.somo.nl, agust 2006.

[4] World Trade Organization, Sept. 2007, Http://wto.org.

[5] Gats, Dec. 2006, www.jurisint.org/pub/06/en/doc/c17.pdf

[6] Vander Stichele, agust 2006, www.somo.nl, Op. Cit.

[7] The Role of Gats, itd_services_brief. Pdf

[8] Association of British insurers, (2003 April)," insurance liberalization and the model schedule".p.7.

[9] David f. Snyder, (2008), The World Trade Organization and Trade in Services, Martinus Nijhoff, p. 78-92.

[10] Zakaria Ismail, insurance supervision and WTO: a developing country’s perspective, Tokyo executive seminar on *insurance regulation and supervision*, 2002, p. 10-11.

[11] ibid.

[12] Association of British insurers, (2003 April), Op. Cit .p.4.

[13] ibid.p.7-8.

[14] Harold d. Skipper, Insurance in the General Agreement on Trade in Services, The American Enterprise Institute , (2001), p. 15.

[15] مؤسسة النقد العربي السعودي، "مبادئ وممارسات التأمين، المعهد المصرفي"، 2011، ص 37 – 45.

إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة : مقاربة توفيقية

THE PROBLEMATIC OF THE CONTRADICTORY RELATIONSHIP BETWEEN ECONOMIC GROWTH AND ENVIRONMENT PROTECTION : a conciliation approach

د. أحمد لعمى *
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : نهدف من هذا المقال إلى إبراز إشكالية تنموية عاشتها الدول النامية في العقود الثلاثة الأخيرة، وهي محاولة حل التناقض الذي أصبح يواجهها في عملية انجاز خططها التنموية وهو الصدام الواقع بين تعظيم النمو الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وحماية البيئة كشرط للمحافظة على استمرارية هذه التنمية من جهة أخرى. نؤكد في هذه المقالة على ضرورة حل هذا التناقض بشكل يأخذ بعين الاعتبار وبصورة دائمة وعلمية. طرفي هذه المعادلة، أي النمو وحماية البيئة، بشكل يضمن التوازن والتجانس دون الإضرار والتفريط في أي منهما بحيث يتم تحقيق الهدفين معا؛ لأن عدم حدوث هذا التوازن المقصود سوف يقضي على الجهود الحاصلة في المجالين معا، ومنه إجهاض الهدف العام المنشود وهو التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاح : تنمية اقتصادية، نمو اقتصادي، سياسة اقتصادية، خطة تنمية، حماية بيئة،

SUMMARY: This article aims at clarifying a developmental question that faced the developing countries in the last three decades: the efforts to solve the contradiction between the aim of maximizing Economic Growth as a means to reach Economic and social development on the one hand ,and the need to protect the environment as a necessity to secure sustained development on the other hand. The paper emphasises the necessity and the urgency to solve this problematic on the basis of taking into account permently and seriously both sides of the equation; namely, economic growth and environment protection. This has to be reached in a way that must secure the achievement of both aims with harmony and without harming or overdoing any of them.

It is argued in this article that without enhancing and pursuing the work to secure such harmony and equilibrium between the two goals, all the efforts that have been sacrifyed to reach sustainable development would be without meaning.

Keywords: Economic, Development, Economic Growth, Environment protection, Economic Policy, Development plan.

Jel Classification Codes (Jel) : O13, O21, O44, Q5.

مقدمة : في خلال الثلاثين سنة الماضية و بصورة أدق منذ ثمانينات القرن الماضي أصبح هدف الحفاظ على البيئة وحمايتها على رأس قائمة كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو العالمي، كما أن الوعي الفردي بهذه القضية المتعلقة بحياة الإنسان ومعيشته حاضرا ومستقبلا أضحى يزداد يوما بعد يوم ودليل ذلك الانتشار المتنامي للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الاستهلاكية المهتمة بحماية البيئة وترقيتها على المستويين المحلي والدولي.

وكانعكاس لهذا الاهتمام المتزايد بشؤون البيئة وحمايتها كأولوية اقتصادية واجتماعية في آن واحد تبنت هذا المسعى كثير من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التي أنشأت هيئة متخصصة تسمى "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" « The United Nation Environment » كما بدأت الأمم المتحدة بعقد ندوات خاصة بالبيئة والتنمية عرفت باسم "ندوة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" « The United Nation Conference on Environment and Development (UNCED) ».

وقد كانت أولى هذه الندوات في ستوكهولم بالسويد سنة 1972. وتلتها الندوة الثانية والتي كانت أكثر الندوات أهمية والتي سميت بمؤتمر الأرض Earth Summit والمنعقدة في ريوجينورو بالبرازيل في جوان 1992. وقد انعقدت الندوة الثالثة في مدينة كيوتو باليابان في ديسمبر سنة 1997.

والآن وقد زاد الاقتناع بموضوع البيئة و أولوية حمايتها سواء على المستوى الفردي أو الرسمي أو الأكاديمي أصبح لا يخلو تقرير رسمي أو بحث أكاديمي إلا وأخذ موضوع البيئة بعين الاعتبار وربطها بنجاح أي مجهود يصبو إلى رفاهية الإنسان حاضرا وأحفاده مستقبلا. فقد ذكر مثلا تقرير الأمم المتحدة لسنة 1998 أن "أن تحطيم البيئة يمس بقساوة عادة أولئك الذين يعيشون الفقر"[1] وجاء في أطلس البنك الدولي لسنة 1997 أن "المفهوم القديم للتنمية في مواجهة البيئة فتح المجال لنظرة جديدة عنوانها أن عناية أحسن بالبيئة ضرورية للتنمية المستدامة"[2].

---

* dr.ahmed58@yahoo.fr

ولكن موضوع حماية البيئة كأهمية وأولوية تنموية لم يظهر سوى في العقود الثلاثة الأخيرة. فقبل ذلك و منذ بداية الثورة الصناعية كانت الأولوية الاقتصادية المتمثلة في النمو والتنمية الاقتصادية مستحوذة على كل الاهتمام ولم يكن لقضايا البيئة اعتبار كبير في رسم البرامج والسياسات الاقتصادية فمنذ الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر كان الهدف الأساسي للدول الصناعية ودول أوروبا الغربية بصورة خاصة هو تحقيق الانتشار الصناعي عموديا أي ظهور تكنولوجيا وصناعات جديدة، وأفقيا، بتوسيع عملية التصنيع إلى مناطق مختلفة من العالم وخاصة شمال أمريكا وذلك من اجل استغلال الموارد الطبيعية والأسواق المتاحة في تلك المناطق وخاصة عندما أصبحت الأسواق الأوروبية مشبعة وبدأت التكاليف الصناعية ترتفع تبعا لزيادة مستوى الأجور بسبب تحسين المستوى المعيشي للسكان من جهة وكذلك لتوسع قائمة الموارد الطبيعية والأملاح المعدنية الضرورية للصناعات الجديدة من جهة أخرى.
وفي كلتا الحالتين كان عنوان عملية التوسع الصناعي هو تحقيق أرباح جديدة من خلال النمو الاقتصادي المحقق محليا أو خارجيا عن طريق توسيع التجارة الدولية.
وخلال تلك الفترة كلها لم يكن اعتبار التكلفة الاجتماعية لعملية التصنيع أو آثارها على البيئة وعلى التنمية المستدامة ضمن حسابات الخطط والسياسات والبرامج الاقتصادية.
وبعد الحرب العالمية الثانية وانقشاع غطاء الاستعمار على مجموعة كبيرة من الدول سميت فيما بعد بالدول النامية والتي من أجل خروجها من عملية التخلف والالتحاق بالدول الصناعية عمدت إلى إتباع خطط وبرامج تصنيعية اقتداء بها حدث في أوروبا الغربية علها تحقق التقدم الاقتصادي المنشود والذي أصبحت عملية التصنيع مرادفة له.
وتكررت نفس العملية التي سلكتها الدول الصناعية الأولى فكانت السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول النامية على حساب البيئة والتنمية المستدامة عامة فزادت التكلفة الاجتماعية للجهود التنموية وأنقصت من فعاليتها التنموية خاصة على المستوى البعيد وحقوق الأجيال المستقبلية وفي كثير من الأحيان كان مردود هذه الجهود التصنيعية عكسيا نظرا لآثاره السلبية على الفاتورة الصحية وعلى مستقبل الموارد الطبيعية والزراعية خاصة.
والآن وبعد إدراك كل من الدول الصناعية والدول النامية أهمية الاعتناء بالبيئة كشرط لتحقيق التنمية الحقيقية والتي أصبح يشار إليها بالتنمية المستدامة التي تراعي رفاهية كل من الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء ظهرت إشكالية التوفيق بين هدف تعظيم النمو الاقتصادي وتحقيق منفعة دون أن يضر بالموارد البيئية وفي نفس الوقت المحافظة على المحيط البيئي وترقيته دون أن يكبح ذلك من معدلات النمو الاقتصادي المنشود. وبعبارة أخرى كيف يمكن الاعتناء بالبيئة دون أن يؤدي ذلك إلى التقليص من معدلات النمو الاقتصادي التي هي أصلا مصدر للإنفاق على عملية حماية البيئة وترقيتها. ففي هذه المداخلة سوف نحاول تناول هذه الجدلية أي العلاقة التناقصية بين هدف النمو الاقتصادي من جهة وهدف حماية البيئة من جهة أخرى. ولعلاج هذه الجدلية سوف نحلل الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والبيئة أولا ثم نحاول إيجاد موقف توازي أو توافقي لتعايش كل من النمو الاقتصادي وحماية البيئة في نفس الوقت أي نحاول تعظيم فوائد كل منهما أي دون أن يكون حدوث منافع أي منهما على حساب منافع الآخر.

أولا : أثر النمو الاقتصادي

لقد ظل، ومنذ فجر الثورة الصناعية وإلى غاية نهاية السبعينات، هدف النشاط الاقتصادي للإنسان ومن خلاله السياسات والبرامج الاقتصادية للدول هو رفع مستوى رفاهية شعوبها وذلك بواسطة عمليات التصنيع والتقدم التكنولوجي باعتبار ذلك أهم طريقة لتحقيق ذلك. فكان المسعى الاقتصادي المتمثل في النمو الاقتصادي المتزايد على حساب المسعى البيئي والاجتماعي.
ولكن في العشريات القليلة الأخيرة بدأ الإنسان والدول والمنظمات العالمية كلها تشعر بأهمية الجانب البيئي باعتبار البيئة هي المحيط الذي نعيش فيه وهو أيضا المصدر الأصلي للموارد التي نستغلها لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم الرفاهية الاقتصادية التي هي الهدف الأخير لكل نشاط اقتصادي.
وهكذا شيئا فشيئا تغيرت المفاهيم من أجل تفادي الخطر المحدق ألا وهو خطر تحطيم النمو الاقتصادي للبيئة وأثر ذلك على رفاهية الإنسان نفسها إذا لم تراقب سبل تحقيق هذا النمو الاقتصادي.
ويمكن أن نلخص خطورة النمو الاقتصادي على البيئة من عدة جوانب منها :

1. تلوث المياه وندرتها : حيث هناك أكثر من 02 مليون حالة وفاة في العالم سنويا إضافة غلى كثير من الأمراض بسبب تلوث المياه[3] كما أن ندرة المياه أو نقصها قد ساهم في قلة النظافة والعديد من المشاكل الصحية. حيث تعتبر صعوبة الحصول على المياه العذبة ونقص الصرف الصحي أهم عاملين بيئيين يهددان صحة سكان الأحياء الفقيرة في كثير من الدول النامية. فإذا كان حوالي مليار شخص في العالم يشربون من مياه ملوثة ومليار آخر يعاني من نقص خطير في المياه، فإن هناك 1.7 مليار من الأشخاص ليس لديهم شبكة صرف للمياه. ويلاحظ أن عدد الأشخاص الذين هم بدون شبكة صرف للمياه في العالم الثالث قد زاد بنسبة 247% بين السبعينات والتسعينات في القرن الماضي. وإن عدد أولائك الذين هو بدون مياه عذبة زاد بنسبة 56% في نفس الفترة[4]. وبسبب هذا النقص يلجأ الكثير من هؤلاء وخاصة في المناطق الريفية إلى أخذ احتياجاتهم من المياه في الأنهار والوديان والقنوات المائية الأخرى التي هي في كثير من الأحيان ملوثة بالمواد الكيميائية وبالفعل الإنساني الناتج عن توسع وكثافة النمو الاقتصادي الصناعي.
إن الانعكاسات السلبية المباشرة وغير المباشرة لواقع تلوث المياه كثيرة وهي في الأخير توتر على المستوى المعيشي للسكان سواء في المناطق العمرانية أو في الأرياف، من هذه الانعكاسات هو تدهور الموارد الصيدية وكذلك ارتفاع تكاليف توفير المياه العذبة في المناطق المتضررة من تلوث المياه، إضافة إلى الانعكاسات الصحية المعروفة الناشئة عن

تلوث المياه في الأرياف ونقص شبكة صرف المياه في المدن. وبسبب الكثافة السكانية والاكتظاظ في المدن فإن هذه الآثار تكون أحيانا أكثر خطورة في المناطق العمرانية. إن واقع الدول النامية يبين أن الآثار والتكاليف الصحية المرتبطة بنقص المياه وتلوثها تشكل عائقا كبيرا لمجهودات تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية.
لقد أصبح معروفا أن انتشار الأراضي والأوبئة مرتبط كثيرا بقضية توفر المياه الصالحة للشراب وخاصة في الأوساط الريفية.
فحسب الإحصائيات هناك حوالي 900 مليون حالة للأمراض المعدية سنويا، وتزايد أمراض الكوليرا والتيفوئيد والتي هي ذات علاقة مباشرة بمشكل المياه إلى الوضعية السيئة و المعاناة الصحية نتيجة لذلك فإنه مثلا يكون الأطفال الذين يعيشون في المناطق التي تعاني من تلوث ونقص المياه 60% أكثر عرضة للوفاة بسبب هذه الأمراض بالمقارنة مع الأطفال المنتمين للأحياء الراقية[5].

2. تلوث الهواء : لقد بينت الدراسات أنه في المراحل الأولى لعملية التصنيع في العالم الثالث هناك علاقة طردية بين التزايد في الدخول من جهة والتدهور في الظروف البيئية من جهة أخرى (البنك الدولي : التقريري العالمي للتنمية لعام 1992، الشكل رقم 4). فالمقارنة البينية لعدة دول نامية أشارت إلى أن مستويات التلوث في المدن تميل نحو الزيادة مع كل زيادة في مستويات الدخل. والمصادر الأساسية لتلوث الهواء هي مرتبطة بالعصرنة والتطور العمراني، واستعمال الطاقة والإنتاج الصناعي وإصدارات السيارات، ويساهم عدم توفر قوانين وتشريعات بيئية رادعة وحامية للبيئة فإن الطريقة الأسهل والأقل تكلفة بالنسبة للشركات الصناعية للتخلص من نفاياتها بصورة غير معالجة في الأجواء والقنوات المائية أو دفنها تحت الأرض حيث تتسرب شيئا فشيئا نحو الأعماق و منها نحو الأنهار والبحار والمياه الجوفية، إذن وبدون تشريعات ضبطية و تكنولوجيا و بنيات تحتية قادرة على معالجة قضايا التلوث فإن التمدن والعصرنة يقودان إلى الزيادة في مستوى التكاليف البيئية[6].
وتشير التقارير الصحية إلى أن التلوث الجوي مسؤول عن ما بين 400 و 700 مليون وفاة سنويا وخاصة في المناطق الفقيرة المعرضة للهواء الملوث، فحسب منظمة الصحة العالمية فإن حوالي 1.3 مليار شخص في العالم معرضون لتنفس هواء ملوث وأن أكثر من مليار شخص يعيشون في مناطق ذات مستويات عالية من غاز ثاني أكسيد السولفور، وفي المدينة الصناعية كوباتاو في البرازيل تم نقل 10 آلاف حالة استعجالية إلى المستشفيات أي حوالي ثمن سكان المدينة بسبب أمراض تنفسية مصدرها التلوث الجوي، وعادة ما تكون هذه الحالات المرضية أكثر تعقيدا وخطورة لدى السكان الفقراء في الدول النامية بسبب سوء التغذية وتردي الصحة العامة للأشخاص خاصة الأطفال منهم[7].

3. النفايات الصلبة : مع زيادة مستويات التمدن والعصرنة تزداد مستويات الكثافة السكانية والاكتظاظ في المناطق العمرانية وتتفاقم الهجرة من الريف إلى المدينة كما ترتفع معدلات الاستهلاك كما ونوعا وخاصة مع ارتفاع معدلات الدخول المرتبطة بالنمو الاقتصادي وكذلك زيادة عرض الإنتاج الصناعي. نتيجة هذه المستويات العالية من الزيادات هو الارتفاع في معدل حجم النفايات الصلبة في المناطق العمرانية وانتشارها داخل وبين هذه المناطق وخاصة إذا لم يقابل هذه التطورات العمرانية والسكانية والاستهلاكية تحسن وتوسع في البنيات التحتية وتوفر تكنولوجيا قادرة على معالجة هذه النفايات الصلبة والتخلص منها بصورة مناسبة. وعدم قدرة السلطات العمومية على متابعة هذه التطورات وتسييرها أو تهاونها في ذلك وخاصة عندما تكون درجة الوعي والحس السكاني بهذه القضية منخفض فإن النتائج تكون وخيمة على كل صحة السكان ومستوى معيشتهم حاضرا وعلى مستوى التنمية المستدامة مستقبلا لأثر ذلك على التلوث السطحي والجوفي وعلى مصادر المياه و الإنتاج الزراعي وكذلك على التكلفة الاقتصادية والاجتماعية عامة.

4. تدهور الفراش الأرض : على الرغم من أن للتكنولوجيا آثار إيجابية على المستوى المعيشي للسكان وخاصة على المستوى القريب، إلا أن التوسع العمراني العشوائي والانتشار الصناعي الذي لا يراعي الأهمية البيئية يجعل للتكنولوجيا والنمو الصناعي آثارا سلبية على المستوى المتوسط والبعيد.
ومن هذه الانعكاسات السلبية للتكنولوجيا والنمو الصناعي والتوسع العمراني دون قيود وحذر، نجد تدهور خصوبة الأراضي الزراعية. مما يؤدي إلى انخفاض كمية الغذاء لدى المزارعين وارتفاع احتمال تعرضهم لحالة الجفاف. فقد بينت الإحصائيات أن الانخفاض الحادث في إنتاجية الأرض أدت إلى خسارة وصلت ما بين 0.5% و 1.5% من الناتج الخام[8].
كما أن التصحر وتقلص الغطاء الغابي Deforestation هما أيضا ظاهرتان تنتجان عن النمو الصناعي غير المراقب والمنظم. وتؤديان إلى زيادة المعدلات السنوية للفيضانات ومنع إلى زيادة حالات الوفيات والأمراض، وتؤدي اقتصاديا إلى انحراف التربة وانهيارات في البنيات التحتية الحامية للسكان والأراضي الزراعية وتقلص الغطاء النباتي الضروري لنشاط الرعي الذي يعتبر مصدرا هاما للمداخيل لكثير من المناطق الفقيرة في العالم الثالث.
كما أن النمو الاقتصادي وخاصة الصناعي منه قد يؤثر سلبيا على وضعية التنوع البيئي الذي يؤدي بدوره إلى فقدان كثير من النباتات الطبيعية وانقراضها وإلى تقلص كبير في الحجم السكاني لكثير من الحيوانات وحتى انقراضها أيضا.
وأخيرا فإن أحد النتائج السلبية الهامة للنمو الصناعي والتوسع في الاستخدام التكنولوجي غير المراقب والمنظم هو التغيرات التي حدثت في العشريات الأخيرة على الغطاء الجوي للأرض أو ما يسمى بطبقة الأوزون.
وقد بدت آثار هذه التغيرات جلية في شكل كوارث طبيعية ومناخية كثيرة في السنوات الأخيرة كما زادت عدد حالات التشوهات الخلقية وسرطان الجلد الذي زادت عدد حالاته بحوالي 300 ألف حالة إضافية سنويا والانعكاسات الاقتصادية

لهذه التغيرات الحاصلة كثيرة منها الدمار الحاصل في الاستثمارات الساحلية (السياحة مثلا) يسبب الارتفاع الناتج في منسوب مستوى مياه البحر إضافة إلى الآثار السلبية على الإنتاجية الزراعية وكذلك على السلسلة الغذائية البحرية[9].
ومن خلال هذه الآثار المختلفة للنمو الاقتصادي وخاصة الصناعي منه وسوء استعمال التكنولوجيا وكذلك حالات التمدن العشوائي، نرى أن الولوج في نمو اقتصادي لا يراعي الظروف البيئية ولا يستهدف تحقيق تنمية مستدامة قد ينقلب على هذا النمر الاقتصادي نفسه فيؤدي في الأمر البعيد إلى توقيفه أو تخفيض معدلاته على أقل تقدير، وهذا ما يطلق عليه أحيانا بعبارة حدود النمو أو النمو الصفري والحالة التي يكون فيها النمو الاقتصادي ضحية للتدهور البيئي الذي كان هو أصلا سببا في تدهوره.

ثانيا : آثار مجهودات التكفل بالبيئة على النمو الاقتصادي

فكما أن مشكلة تدهور البيئة وعدم حمايتها سوف تحد من النمو الاقتصادي مستقبلا بواسطة أثرها سلبيا على إنتاجية الأراضي الزراعية كما رأينا وعلى صحة الإنسان ورفع التكاليف الصحية و تدميرها للبنيات التحتية تحت طائلة الكوارث الطبيعية وبصفة عامة تكون عواقب ذلك وخيمة على مستوى معيشة الإنسان نفسه مستقبلا أو ما يسمى بالتنمية المستدامة، فإنه كذلك تتطلب عملية حماية البيئة موارد مالية طائلة، وخاصة إذا كانت درجة التدمير البيئي قد وصلت مستوى خطيرا، قد تعيق من مجهودات النمو الاقتصادي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة ورفع المستوى المعيشي للسكان بصورة دائمة. وفي الأخير وعند حدود النمو الاقتصادي تكتمل الحلقة المفرغة وتتعثر عملية حماية البيئة من جديد.
وتظهر وضعية الدول النامية ذات النقص في الموارد المالية حالة الجدلية القائمة بين متطلبات البيئة ومتطلبات النمو بشكل واضح. ولهذا فمنذ بداية اهتمام المجتمع الدولي بقضية البيئة أصدرت الأمم المتحدة قرارا في ديسمبر 1968 جثت فيه الدول المتقدمة إلى مساعدة الدول النامية لحل مشاكلها البيئية. وفي المؤتمر البيئي الأول للأمم المتحدة في استوكهولم عام 1972 أكدت الدول النامية على ما يلي[10] :

1- أولوية التنمية نظرا للحالة الاقتصادية للدول النامية.
2- الاهتمام بالبيئة يجب أن لا يكون على حساب التنمية من وجهة نظر النفقات.
3- يجب أن تساهم الدول المتقدمة بالقسط الأكبر في نفقات حماية البيئة نظرا لتسببها في كثير من الأضرار البيئية بسبب عمليات التصنيع والآثار السلبية للتكنولوجيا.

وبناء على هذه الأساس نما شيئا فشيئا الاعتقاد بأن العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي هي علاقة جدلية يحكمها التأثير المتبادل بينهما فإذا كان على سياسات النمو الاقتصادي أن تكون حذرة فيما يخص البيئة فإنه يجب على مجهودات حماية البيئة أن لا تكون مكلفة وعلى حساب متطلبات شروط النمو الاقتصادي والتنمية التي هي الهدف الأساسي للدول النامية بصورة خاصة في سبيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.
ومن هذه الناحية يمكن القول وخاصة في حالة الدول النامية أن هناك انعكاسات اقتصادية سلبية لتحقيق متطلبات حماية البيئة يمكن إيجازها فيما يلي :

1- **تهديد مستوى النمو الاقتصادي :** إن حماية البيئة بصورة دائمة وشاملة يحتم على الدول الحذر في استعمال الموارد الطبيعية في العمليات الإنتاجية و خاصة في الصناعة و ربما توقيف استخدام البعض منها وذلك لتفادي الإضرار بالبيئة أو نضوب مواردها. كما أن تنفيذ سياسيات حماية البيئة يحتاج إلى إنفاق مالي معتبر وبصورة دائمة و منتظمة قد تفتقر إليه الدول النامية أو تكون على حساب الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لهذه الدول. وفي كلتا الحالتين يؤدي الكبح في الموارد الطبيعية والموارد المالية إلى التقلص في الإنتاج وبالتالي انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

2- **ارتفاع التكلفة الإنتاجية :** إن مجهودات حماية البيئة وتطويرها والتوعية بالشؤون البيئية و القيام بالدراسات الخاصة بمواضيع البيئة وكذلك إدخال وسائل تكنولوجيا جديدة للتخفيف من الآثار الضارة للبيئة يقود إلى تضخيم تكلفة الإنتاج لدى الشركات الإنتاجية مما يسبب لها عبئا ماليا إضافيا وقد ينتج عنه تفادي المستثمرين الاستثمار في بعض المجالات التي قد تكون إستراتيجية للاقتصاد الوطني مثل الاستثمار في قطاعات مواد البناء والصناعات الإستراتيجية.

3- **ارتفاع مستوى البطالة :** بسبب الشروط الموضوعة على استغلال الموارد الطبيعية وكذلك زيادة الإنفاق على حماية البيئة على حساب الاستثمارات الاقتصادية يتقلص حجم الإنتاج المحقق وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي مما يزيد من معدلات البطالة على المستويات المعهودة قبل عمليات الإنفاق على حماية البيئة. ومنه فإن الدول التي تعاني من البطالة ومنها الدول النامية قد تواجه تحديا كبيرا متمثلا في التناقض الظاهري بين أولوية النمو وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية كأولوية اقتصادية واجتماعية من جهة و هدف حماية البيئة التي تمثل المحيط المعاشي للسكان ومصدرا لمواردهم الطبيعية والغذائية من جهة أخرى.

4- **الأثر على الصادرات :** إن التقلص في الإنتاج وزيادة تكلفة الإنتاج الحاصلين بسبب ارتفاع حجم الإنفاق على البيئة على حساب النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وتضرر الميزان التجاري نظرا لانخفاض الإنتاج المحقق من جهة وارتفاع تكلفة المنتجات النهائية من جهة أخرى.

إذن فمن الواضح أن المتطلبات البيئية بما تحمله من أعباء إنفاقية وحذر في استخدام الموارد الطبيعية قد تحد من معدلات النمو الاقتصادي. ولكننا رأينا أيضا أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وعدم الأخذ بعين الاعتبار عنصر الحفاظ على البيئة أثناء عملية رسم السياسات الاقتصادية الإنمائية سوف يكون لهما فعل تدميري بالبيئة وبالتالي بالموارد الطبيعية والزراعية والمياه وينتهي الأمر بعرقلة الإنتاجية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مستقبلا[11].
وعليه يظهر لنا من كل هذه التحاليل أن هناك أثرا متبادلا بين كل من البيئة والنمو الاقتصادي، ويبدو هذا الأثر المتبادل في شكل جدلية أو تناقض بين أهداف كل منهما. ولحل هذه الجدلية يجب البحث عن حالة أو نقطة التوازن بين متطلبات الطرفين بحيث تكون النتيجة الأخيرة هي تحقيق إمكانية المزيد من النمو الاقتصادي وإمكانية المحافظة وفي نفس الوقت على البيئة و تطويرها.
فحماية البيئة أصبح عنصرا أساسيا في مجهودات النمو والتنمية التي سوف لا يكتب لها النجاح بدون مراعاة ظروف البيئة. كذلك فإن تزايد معدلات النمو الاقتصادي ضروري لحماية البيئة بما يوفر من موارد مالية لازمة للقيام بذلك بصورة دائمة.

الخلاصة : لقد حاولنا في هذا النص دراسة وتحليل العلاقة الجدلية الكائنة بين النمو والبيئة والتي أصبحت تشغل بال الكثير من المهتمين سواء على المستوى الرسمي أو الأكاديمي وتكاد تطيح بالنتائج المحققة لكل من مجهودات النمو وحماية البيئة إذا لم تعالج بالطريقة المناسبة. ولقد بينا أنه في العشريات الأولى من الثورة الصناعية والتكنولوجية وحتى السبعينات من القرن العشرين لم يكن هذا التناقض بين أهداف النمو وأهداف حماية البيئة مطروحا لأن النمو والتنمية الاقتصادية كانا الهدفين الأساسيين لكل مجهودات النشاط الاقتصادي والسياسات الاقتصادية بغرض رفع مستوى العمالة والمستوى المعيشي للسكان عن طريق رفع مستوى المداخيل. إلا أنه في العشريات الأخيرة ومع تنامي الوعي البيئي على المستوى الفردي والرسمي و الأكاديمي وأضحى هنالك إدراك بأهمية البيئة وضرورة حمايتها وصيانتها باعتبارها الوسط الذي تعيش فيه جميعا ومصدرا لكثير من المواد الطبيعية والزراعية التي نستخدمها لتحقيق النمو الاقتصادي ومنه رفع مستوى معيشة المجتمع. ومن هذا المنطلق تكونت قناعات قوية فردية ومحلية ودولية على أن تنشأ سياسة واضحة للبيئة ضمن المحتوى الكلي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، بحيث يكون عنصر حماية البيئة مأخوذا بعين الاعتبار في كل المجهودات الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ومنه ظهر مصطلح التنمية المستدامة والتي يعني زيادة مستوى معيشة السكان من خلال البرامج والسياسات الاقتصادية التي تحقق النمو والتنمية الاقتصادية دون الإضرار بالتوازن البيئي أو مصادرة المستوى المعيشي والحقوق البيئية للأجيال المقبلة. وأصبح هناك اعتقاد راسخ أنه بدون إيجاد هذا التوازن بين تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت حماية البيئة وصيانتها فإن هدف النمو الاقتصادي ذاته يكون مهددا ومحدودا وبالتالي لا تتحقق التنمية الاقتصادية باعتبار أن النمو الاقتصادي المتزايد هو وسيلة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
ولكن، وكما وضحنا في هذا المقال، وخاصة في حالة الدول النامية الفقيرة، ظهرت في الآونة الأخيرة الإشكالية من أن متطلبات حماية البيئة قد تكون ذات تكلفة باهظة لا تستطيع هذه الدول الالتزام بها، وهي إن قامت بذلك فقد تكون على حساب المجهودات الاستثمارية والائتمانية وبالتالي قد تحد من معدلات النمو وترفع مستوى البطالة والتكلفة الإنتاجية وقد تضر حتى بحجم صادرات تلك الدول.
ومنه وصلنا إلى حل نراه هو الحل الأمثل للتغلب على هذا التناقض الذي صار واقعا مشهودا بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة. يتمثل ذلك في إيجاد حالة توازن بين المطلبين بحيث لا يكون تحقيق أي منهما على حساب بلوغ الهدف الآخر. وبعبارة أخرى إيجاد حالة تكامل بين المطلبين باعتبارهما مجتمعين يحققان فكرة التنمية المستدامة التي أصبحت المأوى المرغوب الذي يجسد التنمية الاقتصادية الحقيقية.
وكعلاج لإشكالية التكلفة الباهظة لعملية حماية البيئة أو ما يسمى بقضية الإنفاق أو التمويل البيئي بدون مضايقة كبيرة للاستثمارات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي يمكننا اقتراح بعض الوسائل الاقتصادية التي تستطيع حكومات الدول النامية استخدامها لتجميع موارد مالية إضافية قد تمكنها من التخفيف من العبء المالي الضروري لإنفاقه على عملية الحفاظ على البيئة. ومن هذه الوسائل نقترح :

1- تسعير الموارد الطبيعية بصورة مناسبة تعكس أهمية هذه الموارد اقتصاديا من جهة ومدى ندرتها أو توفراها من جهة أخرى. إن هذه الطريقة تجعل سعر هذه الموارد يتناسب مع العرض والطلب عليها، مما يقلل من علمية التبذير في استغلالها. والنتيجة تكون عدم الإفراط في استخدام هذه الموارد مما يساهم في حمايتها من جهة وتسعيرها حسب ما تمليه قواعد السوق من جهة أخرى. هذه العملية سوف تقتصد من أموال الدولة التي كانت ستنفق على حماية البيئة.

2- فرض ضريبة خاصة بحماية البيئة بحيث تفرض بنسبة متفاوتة على مختلف الموارد البيئية حسب أهميتها ومستوى ندرتها أو توفرها. إن ذلك سوف يشجع على الاستغلال العقلاني لتلك الموارد من جهة ويوفر موارد مالية للدولة تمكنها من المساهمة في عملية الإنفاق على حماية البيئة.

3- إشراك المجتمع المحلي في الشؤون البيئية وخاصة على مستوى البرامج المسطرة. إن ذلك سوف يمكن من التنسيق بين الأهداف المحلية والأهداف الوطنية مما يجعل البرامج البيئية أكثر فعالية وأقل تكلفة وذات منفعة للسكان المحليين من

حيث المداخيل وتوفير مناصب الشغل. إن عملية إشراك المجتمع المحلي في رسم السياسات الاقتصادية والبيئية سوف يجعل هؤلاء السكان أكثر قبولا لهذه السياسات وبالتالي أكثر مساهمة في تكاليفها مما يوفر التكاليف البيئية الكلية للدولة.

4- إصلاح نظام الملكية وتوضيحه وخاصة بالنسبة للأراضي الزراعية والموارد الطبيعية. إن ذلك سوف يمكن دون شك من تحديد المسؤولية القانونية عن حماية البيئة كما أنه سوف يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي لسكان الأرياف بتشجيعهم على الاستثمار في الزراعة بعد توضيح حقوقهم في الملكية. إن إصلاح نظام الملكية الزراعية سوف يقود أيضا إلى العدالة في توزيع الأراضي الزراعية واستصلاح أراضي جديدة من طرف غير المالكين مما يرفع من مداخيل هؤلاء ويقلل من تبعيتهم من الإقطاعيين وملاك الأراضي ويجعلهم أكثر اهتماما بأمور بيئتهم ومسؤولية عنها. وهذا كله سوف يخفف من عبء الإنفاق البيئي عن الحكومات وبالتالي على الموارد المالية التي ستوجه أكثر نحو المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

5- تشجيع الطرق التقليدية في التقنيات الزراعية وفي الري والطاقة وفي صد انجراف التربة. إن هذه التقنيات هي أقل كلفة للفلاحين الفقراء وأقل تدميرا للبيئة وبالتالي ذات تكلفة مالية قليلة من وجهة نظر الإنفاق البيئي. ولهذا فعل الحكومات أن تدعم هؤلاء الفقراء بالقروض وتمكينهم من المدخلات الزراعية لتشجيعهم على الاستثمار الزراعي المناسب للبيئة.

6- ومن الأمور المساعدة على رفع مستوى معيشة سكان الريف من جهة وعلى الحفاظ على البيئة من جهة أخرى هو حث سكان الأرياف على الاستثمار خارج القطاع الزراعي كالمناجم الصغيرة والصناعة التقليدية والغذائية والبنيات التحتية الصغيرة والسياحة ... الخ. إن هذه الفرص الاستثمارية البديلة في شأنها أن توفر للفلاحين مناصب عمل بديلة تغنيهم عن زراعة أراضي فلاحية هامشية كالمراعي والغابات وبالتالي تمكنهم من رفع مداخلهم دون الحاجة إلى الإخلال بالتوازن البيئي. إن من شأن ذلك أن ينشئ تنمية ريفية متكاملة تمكن من المساعدة على استقرار سكان الريف في أماكنهم و جعلهم يحرصون على حماية الوسط الطبيعي الذي يعيشون فيه فيستغلون مواردهم دون إهدارها أو تدميرها.

إن هذه الإجراءات الحكومية للدول النامية هي عناصر تكميلية من شأنها أن تكون فعالة في تحقيق العبء المالي للدولة في قضية حماية البيئة وتمكين الموارد المالية للدولة من التركيز أكثر على الإنفاق الاقتصادي والاجتماعي الذي يبقى دائما أولوية الدول النامية. وإن نجاح هذه الإجراءات التكميلية أو عدمه يبقى دائما متوقفا على مدى إشراك المجتمع المحلي في رسم السياسات الاقتصادية و البيئية لأن ذلك سيجعل هذه السياسات أكثر واقعية و قابلية للتطبيق. وأخيرا ينبغي أن لا نزدري دور التحسين والتوعية في رفع إدراك السكان بموضوع حماية البيئة لأن عملية تحطيم البيئة تكون بأفعال الإنسان وكذلك بواسطته وحده تكون حمايتها.

الإحالات والمراجع :

[1]- هيئة الأمم المتحدة التقرير السنوي، سنة 1998، نيويورك. ص 36.

[2]- Michael P.Todaro. Economic Development, Addison Wesley Longman 7th edition, London 2000, P. 216.

[3]- نفس المرجع. ص 334.

[4]- بوشامة مصطفى،حواس مولود، البيئة التنمية المستدامة من منظور إسلامي دراسات اقتصادية، العدد 16،2010، ص 87.

[5]- انطوني س، فيشر، اقتصاديات الموارد والبيئة، ترجمة عبد المنعم إبراهيم العبد المنعم، أحمد يوسف عبد الخير، دار المريخ، الرياض،2002. ص 105.

[6]- World Bank,The annul report on world development, 1992. NewYork, 1992. P 87.

[7]- نفس المرجع : ص 102.

[8]- المهني عبد الرحمان أبا الخيل، قواس محي الذين، النظم البيئية والإنسان، دار المريخ للنشر، الرياضي،2005 ص 75.

[9]- الصيرفي محمد،السياحة والبيئة ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007 ص 88.

[10]- الخطيب نهي، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة 2000 ص 181.

[11]- نفس المرجع، ص 192.

البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)

شراف براهيمي*
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تشكل البيئة في عصرنا الحالي محور اهتمام جميع الدول والهيئات والمنظمات، خصوصاً بعدما باتت تعانيه من مشاكل تتعلق بالمخلفات الصناعية وتأثيراتها وكذلك من حيث استخدام الموارد. وعليه يتناول هذا المقال دراسة المشكلة البيئية المتمثلة في التلوث من وجهة نظر اقتصادية والأساليب المختلفة للتحكم فيها مع الإشارة إلى مظاهر التلوث في الجزائر، ليختم بالتطرق إلى ما قامت به الجزائر من مجهودات في هذا الصدد في إطار الإستراتيجية العشرية للبيئة (2001-2011).

الكلمات المفتاح : بيئة، تلوث، إستراتيجية بيئية، مشكلات بيئية، حماية البيئة، تشريعات البيئة.

تمهيد : خلال السنوات الماضية صاحب تزايد الوعي البيئي في الدول الصناعية المتقدمة اهتمام عالمي موسع من الهيآت والمنظمات الدولية والمحلية بالبيئة، تجسد في انعقاد العديد من المؤتمرات والبروتوكولات. حيث صدر في تلك الفترة كم كبير من الدراسات والأبحاث المتخصصة في كيفية التحكم في التلوث الصادر عن الصناعة، وتم سن العديد من التشريعات واللوائح لحماية وصون البيئة.

ورغم قول العديد من الباحثين بحداثة تنامي الفكر البيئي، إلا أن جذوره تعود إلى فترة البعثة النبوية منذ 14 قرناً حيث تناول الدين الإسلامي هذه القضية وأولاها اهتماماً كبيراً بتدعيمه، للحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم التبذير في استغلالها فضلاً عن اهتمامه بالبشر. ولقد تجسد هذا في ما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بكل أنواعها القولية والفعلية منها وحتى التقريرية. وعليه تناول الإسلام معالجة القضايا البيئية بدراسة الأسباب والجذور ولفت الانتباه إلى وجود ظاهرة التوازن البيئي وشمولية المحافظة على البيئة بشقيها البشري والطبيعي و طرق ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

وبناءا عليه سيتم في هذا المقال تسليط الضوء على المنظور الإسلامي للتعامل مع البيئة، فدراسة المشكلة البيئية المتمثلة في التلوث من وجهة نظر اقتصادية والأساليب المختلفة للتحكم فيها مع الإشارة إلى مظاهر التلوث في الجزائر، ليختم بالتطرق إلى ما قامت به الجزائر من مجهودات في هذا الصدد في إطار الإستراتيجية العشرية للبيئة (2001-2011).
وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكال التالي :

ما هو الواقع الاقتصادي للبيئة في الجزائر، وما هي أفاقها في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011) ؟

1- البيئة

تفجرت قضية البيئة منذ التاريخ الذي عقد فيه أول مؤتمر دولي للبيئة في ستوكهولم عام 1972، وعلى أثره توالت صيحات التحذير للعالم تنبه إلى وجود المشكلات البيئية، وفي 1974 عقد مؤتمر الأغذية الدولي للأمم المتحدة الذي ناقش مشكلة عدم إدراك التوازنات بين الطاقات الإنتاجية، ثم دور منظمة اليونسكو في التخطيط والوعي البيئي سنة1975، تلتها في نفس السنة هيئة الأمم المتحدة من خلال برنامجها المتخصص في البيئة.كما تم التعاون بين الهيئتين السابقتين في المجال البيئي حيث خصصت الفترة 1982-1992 تحت عنوان التعايش مع المحيط الحيوي. بالإضافة إلى مرفق البيئة العالمي سنة1991. وأثناء هذه الفترة تم الاتجاه نحو حث المنشآت الصناعية على إعطاء أهمية خاصة للاعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية وعلى ضرورة إنشاء دائرة تنظيمية مختصة بتتبع الآثار البيئية ومعالجتها، وهذا ما تم التأكيد عليه في قمة الأرض (ريو ديجانيرو) عام 1992 التي عدت نقطة تحول مهمة في الاهتمام لبناء نظام دولي خاص بالإدارة البيئية على مستوى العالم.حيث تم على إثره قيام المنظمة العالمية للتقييس بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة عام 1996.كما يمكن إدراج بعض المساهمات الدولية مثل مؤتمر كيوتو 1997، وبرنامج الأمم المتحدة في نفس السنة، مؤتمر لاهاي 2000، قمة جوهانسبورغ 2002، قمة المناخ مؤخرا والمعاهدات الحديثة العاملة على ترسيخ مفاهيم (الإنتاج الأنظف، الطاقات المتجددة، المنتج الأخضر،...).

* ch.brahimi@gmail.com

1.1. مفهوم البيئة : تتنوع التعريفات الخاصة بالبيئة من حيث الزاوية التي ينظر منها لها وبمكوناتها وفي هذا السياق يمكننا عرض البعض منها كما يلي :

البيئة هي اشتقاق من (باء) إلى الشيء (يبوء)، (بوأ) أي رجع، وهي بمعنى (يتبوأ) أي يتخذ منزلا[1]. قال الله تعالى : " وكذلك مكّنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين". (سورة يوسف، الآية56).

ومن التعاريف الهامة للبيئة، تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1982 : " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"، وبالتالي تتكون البيئة من جزأين (طبيعي : موارد طبيعية، مشيد : نظم اجتماعية واقتصادية). كما يعرفها البعض بأنها : " كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والتي تتكون من الأرض والماء والهواء والغلاف الجوي"[2].

ووفقاً للتشريع الجزائري تتكون البيئة من الموارد الطبيعية والحيوية واللاحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية3.

وبناءاً على ما سبق يمكن ذكر تعريف أكثر شمولية للبيئة، فهي الإطار الذي يحيط بالكائن الحي والذي يضم العوامل الحيوية وغير الحيوية ويدرس العلاقة بين المشاكل البيئية والمشاكل الاقتصادية لأن كلاهما موضوع مرتبط بنواحي الحياة التي تحيط بالإنسان.

2.1. المسؤولية البيئية في الفكر الإسلامي : إذا كان اهتمام الدول المتقدمة بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة لم يبدأ إلا منذ زمن قصير بإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة التلوث فإن الفكر الإسلامي قد تناول القضية منذ أربعة عشر قرنا، وقبل أن يصبح حجم الخطر فيها كما هو موجود الآن.

فهناك أولاً الآيات القرآنية الكريمة التي تنهى عن قتل الإنسان نفسه وعن الإفساد بوجه عام. فقال تعالى : " ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما" (سورة النساء، الآية29)، واهتمام الإسلام وحثه على الحفاظ على البيئة وصيانتها وحماية ما تحتويه من أوساط حيوية أو نظم ايكولوجية شمل التصنيف النوعي لها (مائية، أرضية وهوائية) وفي هذا الصدد يقول عز وجل : " وجعلنا من الماء كل شيء حي" (سورة الأنبياء، الآية35). ويقول أيضاً : " وأنزلنا من السماء ماء طهورا " (سورة الفرقان، الآية48). وقال تعالى : " ولا تعثوا في الأرض مفسدين" (سورة هود، الآية85). كما أن دعوة القرآن صريحة لتعمير الأرض لا لتخريب مكوناتها، قال تعالى : " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إنّ ربي قريب مجيب " (سورة هود، الآية61).

*كما وضع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قواعد محددة لحماية البيئة الطبيعية، فقد روي عنه (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : "لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كان له صدقة" (رواه مسلم).

3.1. معالجة القضايا البيئية من منظور إسلامي : من خلال الشمول القرآني في النظرة إلى البيئة جاءت معالجة الإسلام لقضايا ومشكلات البيئة على الوجه التالي :4

أ- معالجة الأسباب والجذور : فمدخل الإسلام إلى تنظيم المشكلة البيئية هو تكييفه لأسبابها واعتباره أن تلك الأسباب ترجع إلى عوامل سلوكية و أخلاقية غير قوية وغير ملتزمة بأوامر الله. قال تعالى : " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" (سورة الروم، الآية41). ويقول الله تعالى : " ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام (204) وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد (205)"(سورة البقرة، الآيتان 204-205).
ب- لفت الانتباه : وذلك من خلال التنويه بوجود ظاهرة التوازن البيئي اللازمة لبقاء النظم البيئية المختلفة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى رسم الطريق السليم للحفاظ على بقاء هذا التوازن. قال تعالى : " لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون" سورة يس، الآية40). وقوله تعالى : " والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون" (سورة الحجر، الآية19).

ت- شمولية المحافظة على البيئة : ينص المنهج الإسلامي على أن المحافظة على البيئة من الإيمان، حيث يقول صلى الله عليه وسلم : "عرضت علي أعمال أمتي أحسنها وسيئها، فوجدت في محاسن أعمالها الأذى يماط عن الطريق، ووجدت في

مساوئ أعمالها النخامة تكون في المسجد لا تدفن". (رواه مسلم). والمحافظة على البيئة الطبيعية، وفي هذا السياق يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها، فليمنحها أخاه المسلم، ولا يؤاجرها، فإن لم يفعل، فليمسك أرضه" (صحيح الجامع).

ث- الأمر بالمحافظة على الصحة وصحة البيئة : وبهذا الصدد يقول عليه الصلاة والسلام" اتقوا الملاعن الثلاث : البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل" (حسن، صحيح الجامع). وقال صلى الله عليه وسلم : " إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود، فنظفوا أفناءكم وساحاتكم ولا تشبهوا باليهود يجمعون الأكباء في دورهم".

ج- ترشيد استخدام المواد الطبيعية : حيث يقول الله سبحانه وتعالى : " كلوا واشربوا ولا تسرفوا" (سورة الأعراف، الآية31). ويقول أيضاً : " وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض" (سورة القصص، الآية77). وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَ بسعد وهو يتوضأ فقال: "لا تسرف". فقال : "يا رسول الله أو في الماء إسراف ؟ " قال : "نعم، وإن كنت على نهر" (رواه أحمد).

2- التلوث

1.2. مفهوم التلوث : يعرف التلوث على أنه " ذلك التصريف المباشر أو غير المباشر نتيجة النشاط الإنساني المتمثل بالمواد والأبخرة والحرارة والضوضاء الصادرة إلى الجو والماء والأرض التي قد تكون مضرة بصحة الإنسان وجودة البيئة والتي تؤدي بالنتيجة إلى دمار وتلف الممتلكات المادية والتأثير والتدخل بالاستخدامات الشرعية للبيئة[5].

كما عرفه كل من Porter & Vander بأنه : "التغيرات الفيزيائية والكيميائية التي تحدث في العناصر الطبيعية وتغير من خصائصها"6. فهما ينظران إلى التلوث كنوع من أنواع الضائعات الاقتصادية من خلال طرح المخلفات والمواد التالفة أو الضارة بالبيئة. فهي الإشارة إلى الاستخدام الجزئي غير الكفء للموارد الطبيعية.

نستنتج من التعاريف الواردة آنفاً أن التلوث هو عبارة عن مخرجات أي نشاط ديناميكي حي أو غير حي مقصود أو غير مقصود تعجز معه الأنظمة البيئية عن المعالجة مما يؤدي إلى استحداث علاقة طردية بين زيادة هذه المخرجات وتدهور البيئة. ويترتب عليه إتلاف كفاءة وفاعلية الموارد الطبيعية والمادية مما يؤدي إلى حدوث أضرار محققة لها،كما يعتبر مقدمة وبداية غير مرغوب فيها تسعى أغلب المشاريع إلى محاولة إزالته منعاً لما يحدثه من أضرار تقع على البيئة وتؤثر على حركة التنمية الاقتصادية.

2.2. الجوانب الاقتصادية لمشكلات البيئة والتلوث : تفاقمت مشكلة تلوث البيئة كما ونوعا مؤخرا لدرجة أنها حلت في المجتمعات المتقدمة محل المشاكل التقليدية كالمجاعات والأوبئة. ويمكن إرجاعها إلى التوسعات الصناعية الضخمة وما نتج عليها من استخدام متزايد لمصادر الطاقة غير النظيفة وزيادة نسبة المخلفات الصناعية، وعليه وجب دراسة هذا الجانب من النواحي التالية :

أ- مؤشر التكلفة : يفرق الاقتصاديون بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية للتلوث، فالأولى هي التكلفة التي يتحملها مستهلك أو منتج سلعة معينة أو مورد إنتاجي معين[7]. حيث أنها تعبر عن التكلفة الخاصة مضافا إليها كل الأضرار التي تلحق قطاعا آخر [8]. فبفرض أن النشاط الإنتاجي لسلعة معينة في غياب قوانين منع التلوث وبفرض وجود سوق تنافسي مثالي لهذه السلعة وكل من السعر والكمية التوازنيتين هي (P, Q)، وبفرض أن التكاليف غير المعوضة مفروضة على الأعوان الاقتصاديين الآخرين، مع وجود التلوث، فان سعر السوق P لا يعكس التكاليف الناتجة عن الإنتاج، لذلك يجب إضافة عناصر التكلفة الاجتماعية (غير المأخوذة بالحسبان) إلى التكلفة الخاصة، بمعنى الانتقال من التكلفة الخاصة إلى التكلفة الاجتماعية وإضافة هذه التكلفة يعني دمج الآثار الخارجية، فينتج لنا بذلك سعر P^* أكبر من السعر P وبكمية منتجة أقل Q^* وهذا التحليل يعني تحقيق أرباح لعون اقتصادي وانخفاضها الآخر.

وتفادياً لمثل هذا الخلل اقترح بيجو تقليص الفرق بين التكلفة الخاصة والاجتماعية (الإدماج) من خلال إجبار المصدر على دفع تعويض يساوي الفرق وهو ما يعرف بالحل البيجوفي La Solution Pigouvienne[9].

ب- الحجم الأمثل للتلوث/ Optimum Level of Pollution : يتحدد عندما تتساوى التكاليف الحدية للتعقيم مع منافعه الحدية[10].

ت- العلاقة بين التلوث والدخل : قام العالم سايمون كوزنتس بتحليل العلاقة السببية بين التدهور البيئي والعوامل المؤثرة فيه حيث يصف مستوى الجودة البيئية كدالة في متوسط دخل الفرد. ويمكن التعبير عن العلاقة بالمعادلة التالية[11] :

$$\mathbf{Log\ (D)= \alpha\ Log(N) + \beta Log(Y/N) + Log(D/N) + \delta Log(e)}$$

D : التدهور الكلي ؛ N : عدد السكان ؛ e : الخطأ العشوائي ؛ المعاملات α, β, δ .
Y/N : متوسط نصيب الفرد من الدخل كمؤشر لمرحلة نمو البلد.
D/N : كثافة التدهور البيئي لكل وحدة من الدخل والذي يرتبط بطبيعته بالتكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية.

ث- العلاقة بين التلوث والإنتاج : إن أي زيادة في النشاط الإنتاجي يمكن أن يحدث خللا بيئيا كبيرا. وبالتالي فإن العلاقة بين مستويات التلوث و حجم النشاط الإنتاجي عبارة عن علاقة طردية[12].

ج- التوازن الاقتصادي والتوازن البيئي : يوجد ارتباط وثيق بين التوازن الاقتصادي والتوازن البيئي. يمكن تفسيره كالآتي حيث أن هناك قدرة استيعابية للوسط البيئي؛ كما أن هناك كمية تلوث منبعثة عن الأنشطة الاقتصادية؛ ومن خلال التقاء هذين البعدين تتشكل نقطة التوازن الايكولوجي مع الأنشطة الاقتصادية، عند هذه النقطة يمثل مستوى الإنتاج المستوى الأمثل للنشاط الاقتصادي الذي يحقق التوازن البيئي على اعتبار أن القدرة الاستيعابية لن تتأثر، و أي زيادة في مستويات الإنتاج ينجم عنها زيادة في كميات التلوث الذي ينجم عنها الاختلال في التوازن البيئي[13].

3.2. التحكم في مشكلة التلوث والاتجاهات المختلفة لها : إن مشكلة التلوث لا يمكن القضاء عليها مرة واحدة فهي ناجمة كما سبق القول عن التقدم الاقتصادي والصناعي السريع، وبقدر ما كان لهذا التقدم من آثار ايجابية كانت له آثاره السلبية. إن طرق التحكم أو السيطرة على التلوث يمكن أن تكون اتجاها عاما محصورة في ثلاث حالات هي :[14] التعقيم المباشر بعد أي نشاط يخفف التلوث، تغيير وسائل الإنتاج بإدخال طرق تكنولوجية جديدة (التكنولوجيا النظيفة) تكون أقل إحداثا للتلوث، منع الأنشطة المسببة للتلوث.

ويعد تبني أحد هذه الحلول بالنسبة للمشروع تكلفة إضافية، لذلك ظهرت اتجاهات أخرى للتحكم في هذه المشكلة نذكر منها : أساليب المعالجة، التضحية الاختيارية من جانب ممارسي النشاط المسبب للتلوث، مطالبة ضحايا التلوث بحقوقهم في بيئة نظيفة، التدخل الحكومي المباشر عن طريق الجباية الخضراء والإعانات، والعمل مع القطاع الخاص، وتنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

وعلى الصعيد العملي ورغم عدم وصول الدول إلى النسب المطلوبة منها في مجال حماية البيئة، إلا أنها حققت بعض النجاحات البيئية ومن أمثلة ذلك :[15]

- ألمانيا : كانت في طليعة الدول التي بدأت بانتهاج سياسة طاقة جديدة، منذ 1996 و وضع تشريعات بينية واقتصادية تشجع التوجه نحو التنمية المستدامة ووصلت نسبة تخفيضها لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى 18% نهاية 2002. وقررت ألمانيا في عام 2025 إنهاء خدمات المفاعلات النووية وتعويضها بمصادر الطاقة المتجددة (الرياح، الشمس، الكتلة الحية).
- إيسلاندا : رغم صغر مساحتها إلا أنها تطمح بأن تصبح البلد الأول عالميا الذي يتحول إلى الطاقة الهيدروجينية مقابل استغنائها عن الفحم والنفط عام 2030، وتركز هذه الدولة على خلايا الوقود الهيدروجيني، وتتم التدفئة فيها بالطاقة الجيوحرارية، وتوفر الكهرباء المائية 20% من الطاقة فيها.

- البرازيل : استطاعت تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 10% خلال 10 سنوات وذلك لتركيزها على تطوير الكتلة الحيوية، و تنويع مصادر الطاقة وتحسين الكفاءة في استخدامها.

- جنوب إفريقيا : تقلصت انبعاث الكربون بنسبة 5% من خلال تقليصها لدعم الحكومة لقطاع الطاقة والفحم الذي ساهم في ترشيد استهلاكها.

- تركيا : تعتبر من أكثر أسواق الطاقة نموا، ساهمت فيها سياسات تحديث الطاقة في تخفيض نسب الكربون بـ 10%.
إلى جانب هذه الجهود الدولية التي بلغت في مجملها 288 طن (نسبة تخفيضات الكربون)، تقوم العديد من المشاريع الكبرى بأبحاث علمية لتحقيق نفس الهدف ومن ذلك :[16]

- ظهور "علم هندسة المناخ" الذي يعتمد على التخزين الدائم لغاز الكربون سواء بحبسه في تجويفات واسعة تحت الأرض و هو ما تعتمده مشروع نورسك إيدور Norsk Idor البترولية في النرويج أو بحبسه في أعماق المحيطات أو في الأشجار كما فعلت مشروع بيجو التي تستثمر في الأمازون بإعادة إحياء الغابات وتطلق على ذلك (آبار الكربون).

- تقوم مشروع "تويوتا" اليابانية للسيارات بتطوير أبحاث قصد التوصل إلى أشجار مطورة جينيا لها قدرة اكبر على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون.

- تقوم مشروع (ريتي) بالبحث عن نباتات تتحمل درجات الحرارة المرتفعة ونقص الماء تحضيرا لتخضير الصحاري.

3- مظاهر التلوث البيئي في الجزائر

إن وضعية البيئة في الجزائر لا تختلف عما هي عليه في باقي دول العالم، فإلى جانب المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي التي تهددها -كظاهرة الاحتباس الحراري- تعاني من مشكلات ذات طابع إقليمي طغى عليها التلوث الصناعي، ويمكن في هذا إبراز بعض المظاهر الخاصة بمشكلة البيئة (التلوث) على المستوى الوطني في النقاط التالية :

1.3. استنزاف الأراضي وتدهورها : منذ الاستقلال أراد مقررو السياسة الزراعية في الجزائر تحديث القطاع الزراعي كوضع خطط زراعية، سياسة الأسمدة و سياسة البذار، بالإضافة إلى سياسات الإصلاح الزراعي التي اتبعتها الجزائر منذ 1962، والتي مكنت المزارع من الاستفادة من برامجها الزراعية السنوية وحقه في الإنفاق.[17] إلا أن هذا الإنفاق لم يعد كافيا لمواجهة التدهور الذي تعانيه الأراضي الزراعية في الجزائر وسوء إدارتها مما تسبب في تعريتها وبالتالي خسائر في التربة والملوحة والتحول الحضري. كل هذا أصبح يهدد الخصوصية المناخية والجيولوجية والتضاريسية للمجموعات الجغرافية الكبرى الثلاث (المناطق التلية، السهبية والصحراوية) [18].

إن تدهور الأراضي في الجزائر كان نتاجاً للصور التالية : الانجراف المائي وهو الذي تحدثه السيول بنسبة 83% (المنطقة الغربية 47%، المنطقة الوسطى 27%، المنطقة الشرقية 26%)، والانجراف الهوائي الناتج عن الرياح ويحتمل أن تتصحر حوالي 500 ألف هكتار من الأراضي السهبية وأكثر من 7 ملايين هكتار مهددة بنفس الظاهرة[19]. وقد قدر هذا التدهور وفقا لأسبابه الكيميائية بـ 8406 ألف هكتار، وبسبب انجراف التربة بالماء والهواء على التوالي بـ 3858 ألف هكتار و12309ألف هكتار[20].

2.3. محدودية المياه العذبة : تبقى مسالة الموارد المائية تشكل انشغالا عظيما في الجزائر لأن 95 % من الإقليم خاضعة لمناخ جاف، ولكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا وبصعوبة، كما أن هذا المورد يعاني من التبذير والاستعمال غير العقلاني خاصة إذا علمنا ارتفاع تكلفة التعبئة. وتتمثل الموارد المائية في الجزائر في المياه السطحية غير متساوية التوزيع حيث تتركز أساسا وبنسبة 90% في المنطقة التلية أما الباقي فيتوزع بين الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية بكميات ضئيلة جدا.21 وتقدر الدراسات الحديثة في الجزائر أن الحجم الإجمالي الممكن تعبئته من المياه السطحية يقدر بـ 4,7 مليار متر مكعب في الوقت الذي تكون فيه كل السدود التي يمكن إنجازها (تقنيا وماليا) جاهزة ولا يمثل هذا الحجم سوى 38% من الحجم السنوي الإجمالي للمياه السطحية. ويتمثل في المياه الجوفية حيث تعرف هذه الأخيرة توزيعا آخر بالمقارنة مع التوزيع الذي يميز المياه السطحية. وتسمح احتياطات المياه الجوفية في الجنوب باستغلال حجم سنوي يقدر 5ملايير متر مكعب في حين لا يمكن استغلال سوى 1,8 متر مكعب من الحقول الباطنية الشمالية.

إن الجزائر ومحاولة منها لتغطية الندرة في المياه العذبة الصالحة للشرب شرعت في تحلية مياه البحر عن طريق استعمال الطاقة النووية ولكن المشكل الذي تعانيه هو الأمن البيئي بمعنى الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة (التكنولوجيا المحبة للبيئة) التي تولد نفايات أقل. كما يمكن الإشارة إلى أن نصيب الفرد من المياه المتجددة سيعرف انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدة إلى غاية 2025 من 689 (م^3/السنة) عام 1990 إلى 576 عام 2000، إلى 332 عام[22] 2025.

كما أن تلوث مياه السواحل يعتبر من أخطر أنواع التلوث في بعض المناطق الجزائرية كمنطقة واد السمار بالعاصمة ووادي الكرمة بوهران، ضف إلى ذلك تلوث السواحل الشرقية كسواحل مدينة سكيكدة حيث ورد في أحد التقارير ارتفاع نسبة الزئبق في الماء إلى 1 ملغ /متر^3، في حين أن النسبة المسموح بها دوليا تقدر ب 0.001ملغ / متر^3 مما أثر على الثروة السمكية في هذا الشريط[23]. ويمكن لظاهرة تلوث المياه أن ينجر عنها مجموعة من الأمراض مصدرها جرثومي طفيلي أو فيروسي تنقلها المياه لجسم الإنسان. وخلال السنوات الأخيرة تم تسجيل تفاقم لهذه الأمراض ومنها التيفويد، الكوليرا، التهاب

الكبد الفيروسي وحمى الأمعاء[24]. إن الأضرار الناتجة عن قلة التطهير وتلوث المياه وتأثيرها على الصحة تمثل نسبة 0.61% من الناتج الداخلي الخام PIB وعدم الاهتمام بتحسين تسيير التطهير يزيد من حدة هدا التأثير [25].

3.3. الثقل المفرط للسكان : حيث يعتبر التزايد السكاني أخطر من التلوث البيئي في حد ذاته لأنه منبعه الأصلي، إذ أنه يساهم في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية وله تأثير كبير علي الموارد الطبيعية المحدودة من خلال المخلفات وتلوث المياه[26]. ومن مظاهر الثقل السكاني التي تعيشها الجزائر : إعمار معظمه ساحلي بنسبة 3/2 من إجمالي السكان، بالإضافة إلى التوسع على حساب المساحات الخضراء وتدهورها[27]. بالإضافة إلى أن تزايد السكان يتسبب في تلويث الهواء بأخطر الغازات نتيجة حركة المرور الكثيفة كإنبعاثات أكسيد الأزوت وثاني أكسيد الكبريت والرصاص[28].

4.3. انتشار النفايات الصلبة : للنفاية تعريف قانوني من وجهة النظر البيئية، فحسب القانون رقم 83-03 المؤرخ في 08 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة: "النفاية هي كل ما تخلفه عملية الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وكل مادة أو منتج أو بصفة عامة كل شيء منقول يهمل أو يتخلى عنه صاحبه"[29].

كما تعرف النفاية على أنها كل مادة أو شيء يتخلص منها. وقد أكدت الدراسات المحلية أن نسبة إنتاج النفايات تقدر بـ 0,5 كغ للساكن في اليوم الواحد، أما في المناطق الحضرية فإن هذه النسبة تتجاوز 0,65 كغ للساكن /اليوم الواحد، وقد بلغت هذه النسبة ذاتها في العاصمة 0,74 كغ للساكن / اليوم الواحد. وقدرت في الجزائر بـ70% نفايات عادية، 24% نفايات معدية، 4,8% نفايات سامة، 1,2% نفايات خاصة، بمجموع يقدر بـ 125000 طن سنويا[30].

ولقد صاحب التطور في ميدان التصنع والنمط المعيشي والاستهلاك، التزايد في إنتاج النفايات من حيث الكم والنوع، فمن ناحية النوع إذا أخذنا كالمثال السابق القمامة المنزلية فهي تسبب أثاراً جانبية على حاسة الشم بمرور الزمن أما من ناحية الكم فإن حجم النفايات يزداد مع ازدياد عدد السكان[31]. أما فيما يخص النفايات الصناعية الخطيرة فإن عددا كبيرا من الوحدات يعاني من مشكلة كيفية التخلص منها، وبالتالي احتمال حدوث تلوث بيولوجي بانتشار الجراثيم المسببة للمرض نتيجة تحلل النفايات، وتلوث كيميائي آثاره بعيدة المدى[32].

5.3. تآكل التنوع البيولوجي : تعتبر مشكلة تآكل التنوع البيولوجي كمثيلاتها من المشاكل التي تعاني منها الجزائر وذلك راجع لعدة أسباب. وتعرف الاتفاقيات الدولية التنوع البيولوجي بأنه التباين الكلي للحياة على سطح الكرة الأرضية[33].

وفي الجزائر أحدث توسع التنمية الاقتصادية إلى العديد من المشاكل البيولوجية كاختفاء بعض الحيوانات الثديية والأسماك والطيور بالإضافة إلى بعض أصناف النباتات وبالتالي تم تسجيل هذا التدهور ضمن القائمة الحمراء للمنظمة الدولية للمحافظة على الطبيعة. وأخيرا فان التنوع البيولوجي في الجزائر يبقى معرضا للخطر ويعود ذلك بشكل كبير إلى الممارسات البشرية الضارة.

4- الجهود الجزائرية لحماية البيئة في إطار الإستراتيجية البيئية العشرية (2001-2011)

تعاني الجزائر كدولة من بين كل الدول من مشاكل بيئية عديدة كتلوث الهواء، الماء، التوسع العمراني والتصحر، وهذا راجع لعدة أسباب منها ما تعلق بالإقليم والمناخ أو بالنمو الديمغرافي، ومنها ما يتعلق بسياسات التعمير أو كيفية استهلاك المواد، الفقر وعدم وجود الأمن...الخ لذلك أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالبيئة من خلال سن مجموعة من القوانين في إطار حماية البيئة بالإضافة إلى الإجراءات الاقتصادية المعتمدة والمطبقة من طرف الدولة دون أن ننس المشاريع والهيئات البيئية العاملة على تحسين الوضعية البيئية في الجزائر.

1.4. التشريعات البيئية في إطار حماية البيئة : هناك مجموعة من القوانين الخاصة بحماية الإطار الايكولوجي والبيئي بالجزائر منها :

أ- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة : ولقد تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث تبنى المشروع الجزائري فيه الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة لقمة ريوديجانيرو الذي نص على تحديد الرقابة لمختلف مركبات البيئة من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى إجبارية تعيين المستغل الممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتي وتعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم، وأخيرا سن إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث34.

ب- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها : تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2001، وقد نص هذا القانون على حتمية إنتاج النفايات والوقاية منها، وتثمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها، أو بأي طريقة تضمن إعادة

استخدامها على شكل طاقة أو مواد حيث لا تشكل خطرا على البيئة وصحة الإنسان. كما أقر وجوب إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكيفية تجنبها والوقاية منها، كما يجسد هذا القانون مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي يخلفها[35].

ت- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو : يتمحور هذا القانون حول ثلاثة معالم رئيسية تتضمن الوقاية والإشراف الإعلام، إعداد أدوات التخطيط وترتيب إجراءات تقنية، جباية، مالية، رقابية وعقابية. حيث ينص على حتمية قيام السلطات العمومية بالرقابة على جودة الهواء على مستوى التجمعات الكبرى (أكثر منم 50 ألف ساكن)، اعتمادا على مجموعة أدوات تخطيطية تشتمل على المخطط الجهوي لجودة الهواء PRQA ، مخطط حماية الجو PPA ومخطط التنقل الحضري PDU ، بالإضافة إلى قوانين أخرى تصب كلها في بوتقة الحفاظ على البيئة في الجزائر وتهدف إلى ترقيتها.

2.4. الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة في الجزائر : إن الإستراتيجية المتبناة في الجزائر في إطار حماية البيئة ارتكزت أساساً على مجموعة أدوات اقتصادية متمثلة في الجباية البيئية، الإنفاق الحكومي وسياسة تخفيض الدعم.
أ- الجباية البيئية : عرفها وزير البيئة الجزائري شريف رحماني (2002) كالأتي[36] :"...لقد اتفقنا مع أصحاب المشاريع أن يدفعوا مبلغا معينا من المال نظير ما يقومون به من تلويث إذا تجاوزت مخلفاتهم الحد المسموح به حتى يساهموا بطريقة ما في تحمل تكاليف إعادة التأهيل البيئي...". فالجباية البيئية هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المنتج كعقوبة له على تلويث البيئة، وبالتالي سيكون هذا حافزا لعدم التلويث أو أن يبحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا.هذه الإيرادات المحصلة من إدارة الضرائب تذهب إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث بنسبة 75% أما الجزء المتبقي فيذهب إلى ميزانية البلدية 10% والميزانية العمومية 15%.

وتم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD)، لكن تجسيدها لم يتم إلا بعد استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية من 2000-2003 بالإضافة إلى الرسوم البيئية الجزائرية كتلك الخاصة بالنفايات الصلبة، والرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، والرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية (2002)، والرسم على الانبعاثات الصناعية السائلة (2003).

ب- الإنفاق الحكومي : وهي تلك الموارد المالية المخصصة أساساً لتدابير مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية وهي متأتية من الدول وتشمل برامج انجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية، برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب، برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تقتنيها المشاريع العمومية الكبرى في قطاعات الطاقة والصناعة، نفقات متعلقة بجمع النفايات وطرحها في المفرغات، نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة، نفقات تسيير الوكالات الرئيسية.

وفي إطار الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية حوالي 28,9 مليار دينار جزائري موزعة على : شبكات المياه، حماية المناطق السهبية والأحواض، معالجة النفايات، مكافحة التلوث، تهيئة الإقليم، التنوع البيولوجي، حفظ المواقع الأثرية.

ت- سياسة خفض الدعم : إن اعتماد هذه السياسة هو الحث على الاقتصاد في الموارد الطبيعية وذلك من خلال الاقتراب من السعر الحقيقي للمورد، فتكون بذلك السياسة مكيفة للأسعار فإذا ما اتحدت هذه السياسة مع السياسة القطاعية يمكن ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للجو، والتحكم في استهلاك الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة.

ث- المشاريع البيئية في الجزائر : أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالبيئة فأنشأت عدة مشاريع لحمايتها.فمنذ سنة 1974 تم إنشاء المجلس الوطني للبيئة، وفي أوت 1977 حل المجلس وتحولت مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وتم إنشاء مديرية البيئة الذي تم إلغاؤها في مارس 1981 وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي والتي تدعى بمديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها. وفي جويلية1983 تأسست الوكالة الوطنية لحماية البيئة (ANPE). وفي 1984تم إسناد مصالح البيئة إلى وزارة البيئة و الغابات كمديريات مكلفة. وفي 1988 تحولت اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفلاحة.

وفي الفترة الممتدة بين 1990-1992 أعيد تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعة، وتم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وإنشاء مديرية عامة للبيئة والمفتشية العامة للبيئة بالإضافة إلى إنشاء المجلس العلى للبيئة والتنمية المستدامة ومشروع مراقبة التلوث الصناعي عام 1994.وفي السنوات 1996-1999 أنشأت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وتم إعادة دفع مشروع مراقبة التلوث الصناعي (نتج عنه أكثر

من 60 اتفاقية لإعادة تأهيل المشاريع الصناعية بيئيا)، بالإضافة إلى إنشاء المفتشيات الولائية (48) ومشروع مراقبة التلوث الصناعي CPI37. ومن سنة 2003 إلى حد الآن تم ويتم إنشاء مشاريع للحفاظ على البيئة، وتخصيص رؤوس أموال معتبرة لإتمامها في إطار الخطة العشرية للبيئة (2001-2011).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التحدث بشيء من التفصيل عن مشروع مراقبة التلوث الصناعي الذي ظهر سنة 1994، وتعلق أساسا بشمال وجنوب البلاد، والذي أعيد دفعه سنة 1997 وكان يهدف إلى تحقيق نجاعة في الإطار المشاريعي وتشكيل نظام متابعة لتحقيق المشروع و إعادة دفع الاستثمارات الرائدة للتقليل من الغبار والنفايات الانبعاثات الغازية وتشجيع المراجعات البيئية. ونتج عن هذا أكثر من 60 اتفاقية موقعة من طرف وزير البيئة مع المجمعات الصناعية بما يسمح للمشاريع الصناعية أن يعاد تأهيلها ويجبرها على احترام قوانين البيئة. ويجب الإشارة أيضا إلى المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة (PNAGDES) المستمد من الإستراتيجية الوطنية للبيئة (SNE) 2001-2011 والمخطط الوطني للأفعال البيئية والتنمية المستدامة (PNAE-DD) الذي سوف يتم التطرق إليه في النقطة الموالية38.

3.4. الإستراتيجية البيئية في الجزائر (2001-2011) / الإطار الاستراتيجي العشري : إن تحليل الخطوات المعدة في إطار المخطط الوطني للأفعال البيئية والتنمية المستدامة (PNAE-DD)، أظهرت أن المشاكل الإيكولوجية كانت مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وبالتالي قررت الجزائر أن تستثمر في التنمية المستدامة. هذا القرار يعتبر المبدأ الأساسي لإستراتيجية البيئة الممتدة من 2001 إلى 2011 التي ترتكز على المخطط السابق وتسعى لتحسين صحة ونوعية حياه المواطن وذلك بالتقليل من التلوثات الصناعية الخطيرة (المياه الصالحة للشرب، تخفيض التلوثات الصناعية، تحسين نوعية الهواء، التقليل من إنتاجية النفايات)، والمحافظة على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته، التخفيض من الضياع الاقتصادي وزيادة التنافسية، ترشيد استخدام الطاقة والمواد الأولية، وتقوية تدوير النفايات وتحسين صورة المشاريع.

وفي عام 2000 وصف التقرير الوطني حول وضعية ومستقبل البيئة في الجزائر، أن هذه الأخيرة تواجه أزمة إيكولوجية مهددة لنظام البيئة وبالتالي التنمية المستدامة والحفاظ على الموروث الطبيعي للأجيال اللاحقة لتلبية حاجياتها. وحدثت بالفعل أزمات لتدهور التربة والندرة المائية التي تسببت في خسارة الغطاء الغابي والتغيرات البيئية وقلة الأمطار39. كما صرح وزير البيئة في الجزائر عام 2004 أن الدولة الجزائرية قطعت شوطا كبيرا في الاهتمام بالبيئة بكافة مجالاتها وأن الدولة أصدرت 12 قانونا يؤطر العمل البيئي منها القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة عام 2003، والقانون المتعلق بترويج الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ومشروع القانون المتعلق بالمحافظة على المناطق الجبلية، ومشروع القانون المتعلق بنوعية الهواء والمحافظة على الجو وغيرها من القوانين[40].

وفي الإقليم الوطني كان التوسع الصناعي في الآونة الأخيرة كبيرا لتلبية الحاجات السكانية فعدد المناطق الصناعية أصبح 72 منطقة تغطي مساحة كلية قدرها 14818 هكتار بدون حساب مناطق النشاط في حاسي الرمل وحاسي مسعود[41]. ومؤخرا وبالضبط في 2010/11/23 صرح السيد شريف رحماني -لوسائل الإعلام المحلية و الدولية- بأن الجزائر في محادثات هامة مع ألمانيا فيما يخص تطوير وتأهيل البيئة والمحافظة عل البنية الايكولوجية الجزائرية بدءا بالمؤسسات الاقتصادية. ذلك أن ألمانيا رائدة في هذا المجال.

ويمكننا عرض أهم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية والخاصة بحماية البيئة في إطار التخطيط للإستراتيجية البيئية وخلال تطبيقها :[42]

أ- في مجال التصحر : امتدادا وتطبيقا أعمال مؤتمر "قمة الأرض" وما عالجه من قضايا بيئية أهمها مشكلة التصحر قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر حيث تم تخصيص 800 مليون دولار سنويا لتنفيذ هذا المشروع، وتم استرجاع ما يقارب 3 ملايين هكتار ضمن 7 ملايين هكتار كانت مهددة منذ 1996 بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير. كما عقدت عدة مؤتمرات واتفاقيات وورشا ت عمل بشأن هذه الظاهرة. ونظرا للمقترحات التي قدمتها الجزائر في مجال التصحر وحماية البيئة في المناطق الجافة عين وزير البيئة الجزائري سفيرا لمنظمة "صحاري العالم" لسنة 2006.

ب- في مجال التلوث الجوي : اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليص من أخطار التلوث الجوي كتمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري واختيار أنواع من الوقود خالية من الملوثات والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة (الكهرباء، الطاقة الشمسية، غاز البترول المميع كغاز وقودي، البنزين الخالي من الرصاص)، بالإضافة إلى أن سوناطراك استثمرت 272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة. كما تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو (برنامج وطني لحماية طبقة الأزون وتشجيع الاقتصاد في الطاقة)كما تبنت الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث والضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر في أوت 2008 المفرزة للأميانت بعد غلق وحدة "مفتاح بالبليدة "، حيث تبين أن هذه المادة تتسبب في السرطان.

ت- في مجال تلوث المياه والبحر والمناطق الشاطئية : بادرت الجزائر بإعداد خطة للتهيئة الشاطئية، إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية، وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء. ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار جزائري أنجزت منه نسبة 50%.

ث- في مجال النفايات الحضرية والصناعية : تعتمد الجزائر خطة للتخلص من النفايات الخطيرة أصبحت قانونا عام 2001 على تقليص حجم المخزونات وخطر المنتجات السامة، وفرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئية وعمليات معالجة النفايات وتشجيع المشاريع للمحافظة على البيئة بمحاولة إزالة كمية النفايات التي تفرزها كالزئبق والزنك وبقايا النفط، ويستوجب ذلك استخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع المقاييس البيئية. وقد تم إبرام حوالي 60 عقدا خاصا بالبيئية والأداء الاقتصادي سنة 2005 بين وزارة البيئة والمشاريع العاملة في مجال الغذاء والصناعة. وفيما يخص النفايات الحضرية تم اتخاذ إجراءات لمحاولة التقليل من أضرارها وذلك بقرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي تم منحه من طرف البنك الإسلامي لولاية الجزائر.

ج- في مجال التنوع البيئي : في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية استفادت الجزائر من الدعم التقني والمالي من طرف الصندوق العالمي للبيئة، وتجسد ذلك في وضع مخطط لتسيير منطقة سهل قرباس بسكيكدة من أجل الاستعمال العقلاني لموارد المنطقة المحيطة والهدف من هذا المشروع هو المحافظة على التنوع البيئي الموجود في حالة الخطر. وتم في سنة 2008 توقيع اتفاقية للتحسيس حول التنوع البيئي وقد أكد وزير البيئة وتهيئة الإقليم أن الأمر يتعلق ببرنامج وطني موجه إلى جميع السلطات الوطنية ذات الطابع الوطني والجهوي والمحلي بهدف التحسيس وإدراج ثقافة التنوع البيئي داخل المشاريع والمجتمع ككل.

ح- في مجال التربية البيئية : إن الوعي بثقافة بيئية نابع من السياسة البيئية الناجحة، حيث تم ربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي. وفي هذا الصدد أدرجت الجزائر دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني. كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة.

الخلاصة : شهد العالم على مدى القرن العشرين مجموعة من المعاهدات والمواثيق وكذا التشريعات التي عالجت بعض مشاكل البيئة الدولية وتلوثاتها، كل هذا لتحقيق هدف واحد هو التحكم في مستوى الانبعاثات الصناعية الضارة. وباعتبار العلاقة الهامة والمتعددة والمعقدة بين التجارة والبيئة قائمة فقد قامت منظمة التجارة العالمية بفرض شرط توفر المعايير والمواصفات البيئية على منتجات الدول المصدرة، واستخدامها كمعايير حمائية من خلال قيامها بالعديد من المؤتمرات الوزارية وإنشائها للجنة التجارة والبيئة.

وعلى غرار هذه المنظمة أولت الجزائر اهتماما كبيراً بالبيئة من خلال سنها لمجموعة من القوانين في هذا الإطار إضافة إلى تطبيقها لإجراءات اقتصادية لحماية البيئة واعتمادها للإستراتيجية الوطنية للبيئة الممتدة من 2001 إلى 2011 ساعية بذلك إلى التقليل من التلوثات الصناعية الخطيرة وتخفيض الضياع الاقتصادي من خلال ترشيد استخدام الطاقة والموارد الطبيعية لتحسين صورتها وزيادة تنافسيتها.

الإحالات والمراجع :

[1]- باسم سالم صالح الخلاقي اليافعي، البيئة وأثرها على التصميم والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير في قسم العمارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص. 7.

[2]- محمد زكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، جامع القاهرة، مصر، 2000، ص 47.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 03- 10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يوليو 2003.

[4]- بدوي محمود الشيخ، الجودة الشاملة في العمل الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000، ص (58-63)/ بالتصرف.

[5] - Former M, Managing Environmental pollution, St . California, USA, 1999, p54.

[6] - Porter M. & Lind Claas Vaner, “Green and Competitive Ending the Stalemate, Harvard Business Review, Sep-Oct, 1995, p120.

[7] - Sylvie Foucheux, Jean Froncois Noël, Economie des Ressources Naturelles et environnement, Armand Colin, Paris, 1996, p180.

[8] - M G. Royston, International program of environmental management education, CEI Geneve, 1977, p36.

[9] - Sylvie Foucheux, Jean Froncois Noël, op-cit, p181

[10]- نعمة الله نجيب إبراهيم، "اقتصاديات تلوث البيئة مع الإشارة إلى الدول النامية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، 1976، ص64.

[11]- تشارلز كولستارد، ترجمة أحمد يوسف عبد الخبير، الاقتصاد البيئي، الجزء الثاني، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2005، ص455.
[12]- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار أمين للطباعة، مصر، 2003، ص159.
[13]- سامية خضر صالح، البعد السياسي للجامعة والأمن البيئي دراسة في المشاركة واتخاذ القرار، رسالة دكتوراه، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، عين شمس، القاهرة، 1996، ص176.
[14]- نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص66.
[15]- باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص232.
[16]- كلورفوسلر و بيتر جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة علاء أحمد صلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص74.
[17] - Michel Benat-Gattin , Michel Criffon et Patrick Guillaumont, Economique des politiques agricoles les pays en voie de développement, Les fondements microéconomique, Paris-AUPLEF AREG, 1994, P66
[18] - François lery, L'Agriculture au Maghreb ou pour une agronomie méditerranée, G-P- Maisonneur et la rose, paris, 1982, p155.
[19]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، الديوان الألماني للتعاون التقني، حيدرة، الجزائر، ماي 2001م ، ص ص 26،27.
[20]- محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، ط 1، أوت 2001، ص 91.
[21]- برنامج الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة حول نسبل المياه في العالم "الماء من اجل الناس، الماء من أجل الحياة"، إعداد ركام ريسوس، رئيس صندوق النقد الدولي السابق، 2003.
[22]- جان خوري, دور التكامل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية، "الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول المياه العربية"، دمشق، 1998.
[23]- سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005م، ص 197.
[24]- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2003، ص 144.
[25] - Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Rapport Sur l état et l'avenir de l'environnement, (RNE) 2003, p 231.
[26]- الخولي و أسامة أمين، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، عالم المعرفة، الكويت، 2002، ص167.
[27]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، توافق الآراء في مونتريال، الدورة الرابعة، مونتريال- المكسيك، 21-22 مارس 2002.
[28] - Michlel Morlot, Aspect analytique du plombs dans l'environnement, ,Londres- TEC et doc Lavoisier Paris-cedex 08, Paris, 1996, p03.
[29]- وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران، الملتقى الدولي حول التسيير التكاملي للنفايات الصلبة، 7/6/5مارس2000، مجلة الحدث، "الجزائر_البيئة"، العدد2000/03، الجزائر، 2000، ص20.
[30]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الدليل الإعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الحضرية الصلبة، التعاون التقني الألماني، الجزائر، أفريل2003، ص39.
[31] - Martin, P. Laffort, L'odeurs et désodorisation dans L'environnement, TEC et doc Lavoisier, Paris, 1991, p203.
[32] - Alain Demien. Guide du traitement des déchets, Dunod, France, 3 eme Ed, 2004. p08.
[33]- محمد محمد الشاذلي، علي علي المرسي، علم البيئة العام والتنوع البيولوجي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000،ص ص(163-164).
[34]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم03-10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 20 يوليو2003.
[35]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها، المؤرخ في 15 ديسمبر2001.
[36]- سهام بلقرمي، "تجربة الجزائر في حماية البيئة"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، الجزائر ،2008.
[37]- مهدي ساطوح، البيئة في الجزائر "واقعها و الإستراتيجية المتبعة لحمايتها"، الملتقى الوطني الخاص حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، المعهد الوطني لمهن البيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني للتكنولوجيات التطبيقية لمكافحة التلوث الصناعي.
[38] - Plan National d'Action pour l'environnement et le Développement Durable(PNAE-DD), Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'environnement, Javier 2002, p62 .
[39]- منتدى البيئة، مجلة تصدرها الشبكة العربية للبيئة و التنمية RAED . العدد 194، ماي 2008. ص 06.
[40]- مجلة البيئة و المجتمع، مشروع زايد للبيئة، العدد 17، مارس 2004، ص 10.
[41] - Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Algérie, 2005, p206.
[42]- سهام بلقرمي، مرجع سبق ذكره.

العرض العمومي البورصة وأثره على الأداء ا ا للمؤسسات الإقتصادية
- دراسة حالة مؤسسات إقتصادية مدرجة بورصة ا زائر-.

د. محمد زرقون
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية أسلوب العرض العمومي في خوصصة القطاع العام وكذا دعم وتطوير بورصة الجزائر من خلال تعبئة موارد القطاع الخاص، ذلك أن العرض العمومي في البورصة يعتبر من الأدوات و الطرق الناجعة في خوصصة المؤسسات، و هذا الأسلوب أصبح له أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك بإدماج المؤسسات العمومية الاقتصادية في المسار التنموي بعد دخولها إلى البورصة. كما أن عملية فتح السوق المالية أمام مؤسسات القطاع الخاص للإكتتاب من شأنه أن يسمح لهذه الأخيرة بتنويع مصادر تمويلها بأقل تكلفة ممكنة، وعليه تأتي هذه الدراسة لإبراز فعالية أسلوب العرض العمومي كآلية للخوصصة وتمويل المؤسسات بما يؤدي إلى تحسين الأداء الإقتصادي للقطاع العمومي الإقتصادي وإعادة الهيكلة لتحسين الأداء وبما يكفل أيضا بتعبئة موارد القطاع الخاص الجزائري وتنمية مؤسساته.

الكلمات المفتاح : مؤسسة عمومية إقتصادية (قطاع عام)، قطاع خاص، خوصصة، بورصة، عرض عمومي (إكتتاب عام)، أداء مالي.

تمهيد : في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك وتعزيز التجارة وتحريرها وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، ارتبطت قضايا تسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطًا مباشرًا ووثيقًا بإعادة تقويم دور القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وقد تبلور توجه جديد في الأعوام الأخيرة يسعى لإعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد الحديث من مهيمن على النشاط الاقتصادي ومنفذ للمشاريع الإنتاجية إلى منظم للحياة الاقتصادية بما يكفل تحقيق التوازن الجزئي والكلى للاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار إرتأت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى، السعي نحو إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في مسيرتها التنموية، فقد شهدت الساحة الإقتصادية تغيرات هيكلية هامة لاسيما التخلي عن الفلسفة الإشتراكية التي تقوم على الملكية العامة والتخطيط المركزي والتوجه تدريجيا نحو النظام الرأسمالي الذي يعتمد على الملكية الخاصة وآليات السوق، وكان لوجود قطاع عام كبير ومؤثر أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، إلا أنه واجه مشاكل عدة جعلته ينحرف عن أهدافه المحددة حيث شهد خللا واضحا من الناحية المالية والتنظيمية، الأمر الذي جعله غير قادر على الصمود في مواجهة الأزمات والتحولات الإقتصادية، وسعيا للقضاء على روابط التبعية وإرساء قواعد الإستقلال الإقتصادي، كان لابد على الجزائر أن تعمل على إصلاح القطاع العمومي الإقتصادي والذي أدى بالمسؤولين والسلطات المعنية إلى التفكير في تطبيق سياسة الخوصصة كإستراتيجية من شأنها إعطاء نفس جديد للقطاع العمومي وجعل مؤسساته فعالة وناجحة إقتصاديا، وبطبيعة الحال فإن برنامج الخوصصة كعنصر من عناصر الإصلاح الإقتصادي يحتاج إلى الأساليب المناسبة لإدارته بنجاح.

ويعتبر أسلوب خوصصة أسهم المؤسسات العمومية الإقتصادية من خلال الدخول إلى البورصة، أي طرحها للإكتتاب العام، أو ما يسمى بالدعوة للإدخار من أكثر الطرق شيوعا وإنتشارا في جميع أنحاء العالم، وقد لاقى إهتماما واسعا ودراسات مستفيضة من كل الأفراد في المجتمع بصفة عامة، والمساهمين والأكاديميين بصفة خاصة، حيث يترتب على هذا الأسلوب زيادة قاعدة المساهمين، كما يعتبر أسلوبا ناجحا لتشجيع صغار المستثمرين والمدخرين على الإستثمار، ويساعد على منع وجود ظاهرة التحكم والسيطرة من المستثمرين كمستثمر أو مستثمرين رئيسيين.
وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التي دخلت إلى البورصة من خلال طرح أسهمها للإكتتاب العام أربعة (04) مؤسسات (**رياض سطيف، مجمع صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، شركة أليانس**) (والآن أصبح عدد هذه المؤسسات ثلاثة (03) مؤسسات فقط بعد إنسحاب مؤسسة رياض سطيف سنة 2006)، حيث تم طرح أقلية من أسهم المؤسسات للإكتتاب العام تراوحت النسبة بين 20% و31% من رأسمال هذه المؤسسات.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية على النحو التالي:

ما مدى فعالية أسلوب العرض العمومي في البورصة في الرفع من كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة وكذا تطوير بورصة الجزائر من خلال تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على الإستثمار ؟

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة سوف تقسم إلى محورين (02) رئيسيين حيث نتناول ما يلي :

- **المحور الأول :** العرض العمومي في البورصة كآلية لخوصصة القطاع العام وتعبئة موارد القطاع الخاص في الجزائر؛
- **المحور الثاني :** دراسة الآثار المالية لأسلوب العرض العمومي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة.

1- العرض العمومي في البورصة كآلية لخوصصة القطاع العام وتعبئة موارد القطاع الخاص في الجزائر.

يعد العرض العمومي أو الطرح أو الإيجاب العام للإكتتاب عن طريق البورصة إحدى أنجع الطرق التي تؤدي إلى تحسين الأداء الإقتصادي للقطاع العمومي الإقتصادي وإعادة الهيكلة لتحسين الأداء. وعليه سنحاول التعرف على أهم أساسيات الإكتتاب العام عن طريق البورصة وذلك من خلال :

1.1. صيغ العرض العمومي وإجراءات الدخول إلى البورصة : يعتبر الطرح أو الإيجاب العام للإكتتاب خير وسيلة لتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة المساهمة الشعبية، ويتم ذلك بإعلان نشرة لدعوة الجمهور إلى الإكتتاب في أسهم الشركة محل الإكتتاب، بعد تقييمها، وتحديد سعر السهم المعروض، وتشمل نشرة الإكتتاب كافة البيانات اللازمة لتعريف الجمهور بما يقدمون عليه تعريفا كافيا، وبخاصة قيمة السهم والحد الأقصى لعدد الأسهم التي يمكن للشخص أن يكتتب فيها، وعدد الأسهم التي يشترط تملكها للحصول على العضوية في مجلس الإدارة، وميعاد الإكتتاب ومكانه وشروطه، ومراعاة نسبة الأسهم القابلة للتملك، ويمكن تطبيق هذه الطريقة بشكل مباشر في حالة بيع حصص الدولة في الشركات المختلطة، لتكون شركات خاصة بالكامل، وكذلك يمكن تخصيص عدد معين من الأسهم لعمال الشركة، أو صغار المساهمين، كما يمكن وضع حد أقصى للإكتتاب، وسعر يتناسب مع دخول الطبقة العريضة من الأفراد، ليكون حافزا لهم على الإكتتاب، وحيازة الأسهم لتنشأ قاعدة عريضة من الرأسمالية الشعبية.

تعتبر البورصة من أحد العوامل أو الأدوات التي تساعد على تغيير ملكية المؤسسة العمومية إلى الملكية الخاصة، فبمجرد عرض أسهم المؤسسة للبيع في البورصة فيتم بذلك تداول أسهمها مقابل قيمة معينة يحددها الطلب على هذه الأسهم، عملية الدخول في البورصة تتضمن عدد معين من الصيغ الإلزامية، وعلى المؤسسة أن تختار من إجراءات الدخول تلك التي تظهر الأكثر تناسبا، وذلك وفقا للكيفية التي تريد من خلالها المؤسسة نشر أو توزيع رأس مالها بين الجمهور. فهي تتم بطريقتين :

- **التسجيل في الشفرة** (Inscription à la carte) وتقتصر هذه الطريقة على السماح بتنازل حر لأسهم المؤسسة وذلك بالمشاركة في رأسمال المؤسسة من خلال شراء أسهمها، فيتسنى للخواص المساهمين بمتابعة وتولي مراقبة وملكية المؤسسة بدل الحكومة؛[1]
- **العرض العمومي للبيع** (Offre Publique de Vente) فهذه التقنية تختلف من حالة لأخرى ومن بلد لآخر،[2] وتبقى الخاصية المشتركة متمثلة في أهمية الإشهار التي تتبعها في ظل الشفافية المعمول بها، وتقتصر على وضع كل أو جزء من الأسهم الخاصة بالحكومة في المؤسسة في متناول يد الجمهور وفق إحدى الصيغ التالية :

- **أسلوب عرض البيع العمومي بسعر أدنى (OPM).**
- **العرض العمومي بسعر مفتوح (OPO).**
- **الإجراء العادي أو التسعيرة المباشرة.**
- **أسلوب العرض العمومي للبيع بسعر ثابت (OPF).**

يعد هذا الإجراء حديث الاستعمال، وهي تقنية تستعمل كثيرا في الخوصصة، وهو يتمثل في وضع تحت التصرف كمية من الأوراق المالية، بسعر ثابت ومحدد مسبقا.[3]

تجمع شركة إدارة البورصة أوامر الشراء المرسلة من طرف الوسطاء في العمليات البورصية، لمقارنتها بسعر البيع المحدد، ولا يتم قبول إلا طلبات الشراء المحصورة في هذا السعر.

يسمح إجراء العرض العمومي للبيع بسعر ثابت، للمؤسسة بتحديد السعر الذي يوافقها، ففي حالة نجاح هذا الإجراء تتمكن المؤسسة من الاستفادة بتقييد أوراقها بسعر أولي معقول.

أما إذا كانت نتيجة هذا الإجراء سلبية، فلا يمكن للمؤسسة أن تستعين بإجراء آخر، مما يجعلها مجبرة عند استعمال هذا الإجراء بتحديد أسعار معقولة بالنسبة لها، ولكن في نفس الوقت جلابة للمستثمرين.

يعتبر هذا الأسلوب قليل الإستعمال، إذ لا يستعمل عادة إلا في حالة فشل الإجراء العادي أو العمومي للبيع بسعر أدنى.[4]

وهو يتطلب وضع عدد كبير من الأوراق المالية تحت تصرف الجمهور، فتهمش عادة طلبات الشراء الصغيرة الحجم، والتي يمكن أن تحقق عن طريق ما يسمى بـ « إجراء العرض العمومي للبيع بسعر إسمي محدود »، وفي هذه الحالة يجب أن تكون أوامر الشراء إسمية، ولا يجوز لأي مشتري إصدار إلا أمر شراء واحد يودع لدى وسيط واحد. تقوم بعد ذلك شركة إدارة البورصة بتجميع كل الأوامر الإسمية، ثم الإعلان عن الأوامر المحققة عن طريق عملية

السحب. ومن مزايا هذا الإجراء يتمثل في كونه إجراء بسيط يسمح بالتحكم في سعر الدخول (هذا الأخير يختار من قبل المصدر والمتدخل وليس من قبل السوق)، أما عيوبه فتتمثل في كونه يتطلب ضرورة المعرفة الدقيقة لقيمة المؤسسة.

2.1. إجراءات دخول المؤسسات الإقتصادية إلى بورصة الجزائر : إن دخول مؤسسات القطاع العام (الإكتتاب العام في حدود 20%) والقطاع الخاص (الإكتتاب العام في حدود 31%) إلى البورصة تم وفق شروط قدمت من طرف لجنة تنظيم ومراقبة العمليات البورصية (COSOB) وهي كما يلي :

- وجود رأس مال يفوق 500.000.000د.ج بالنسبة لمؤسسة القطاع الخاص (شركة أليانس) قبل أن كان 100.000.000د.ج بالنسبة لمؤسسات القطاع العام المخوصصة (مجمع رياض سطيف، مجمع صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي)؛
- توزيع 30% من رأس المال الاجتماعي بالنسبة لمؤسسة القطاع الخاص (شركة أليانس) مقابل 30% بالنسبة لمؤسسات القطاع العام المخوصصة؛
- نشر الوضعية المالية المصادق عليها لثلاث سنوات سابقة والسنة الجارية التي قدمت خلالها طلب القبول؛
- تقديم مذكرة إعلامية للجنة تنظيم ومراقبة العمليات البورصية (COSOB)؛
- تحقيق ربح خلال ثلاث سنوات السابقة للطلب؛
- تعد المؤسسة المقبلة على الدخول إلى البورصة شركة ذات أسهم (SPA) وأسهمه محررة كليا؛
- يتم توزيع الأسهم المعروضة على الجمهور بما لا يقل عن 150مساهم بالنسبة لمؤسسة القطاع الخاص (شركة أليانس) مقابل 300 مساهم بالنسبة لمؤسسات القطاع العام المخوصصة.

3.1. سوق الأوراق المالية في الجزائر بين خوصصة القطاع العام وتعبئة موارد القطاع الخاص : تجمع الخوصصة وأسواق الأوراق المالية علاقة مزدوجة، فوجود سوق متطورة للأوراق المالية يكون دافعا فعالا لبرنامج الخوصصة، وفي المقابل يتيح هذا البرنامج أمام سوق الأوراق المالية فرصة هامة للنمو والتوسع، حيث تلعب سوق الأوراق المالية دورا هاما في بيع مؤسسات القطاع العام إلى الأفراد من خلال إنتقال الأموال النقدية من المدخرين إلى الدولة البائعة، وتتم عملية التحويل هذه عن طريق شراء المدخرين شراء مباشرا (بأنفسهم) أو غير مباشر (بالوسطاء) الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات الإقتصادية محل الخوصصة، وبذلك يتحول الإدخار النقدي إلى إدخار مالي يزيد مستوى السيولة في السوق المالية، مما يتيح للمؤسسات عموما الحصول بسهولة أكبر على التمويل المباشر من سوق الأوراق المالية مما يقلل من إعتمادها على الإقتراض المصرفي.

ويربط المختصون ومن واقع كثير من تجارب الخوصصة، أن هناك علاقة تبادلية بين أسواق المال المحلية وتطبيق أسلوب الطرح العام للأسهم، حيث يرون من الصعب إجراء الخوصصة من خلال هذا الأسلوب في ظل ضعف أسواق رأس المال، ومن خلال إستقراء تجارب الخوصصة في الدول النامية التي تتسم بضعف أسواق رأس المال يتضح إبتعاد تلك الدول عن أسلوب الطرح العام للأسهم، حيث أن أكثر من نصف عمليات الخوصصة التي تمت في الدول النامية إتبعت أسلوب البيع في صفقات خاصة.

إن تطبيق أسلوب الخوصصة في الجزائر عن طريق فتح الرأسمال في البورصة عرف بداية محتشمة، فقد شهدت البورصة الجزائرية خلال فترة نهاية التسعينات وحتى بداية الألفية الثانية نموا ملحوظا في حجم المعروض من أسهم الشركات المقيدة، ويرجع هذا النمو في جزء منه إلى عمليات طرح الأسهم نتيجة تطبيق سياسة الخوصصة على القطاع العام الجزائري. حيث نسجل دخول ثلاث مؤسسات فقط وهي: الرياض سطيف، وصيدال وفندق الأوراسي من خلال بيع جزء من أسهمها للجمهور.

ويتضح من الجدول (1) بطء تطبيق سياسة الخوصصة منذ صدور المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق بسوق القيم المنقولة وكذا صدور الأمر رقم 22/95 المتضمن قانون الخوصصة، وهو ما يدل على عدم وجود جدول زمني محدد لتطبيق هذا البرنامج.

يدفعنا هذا الأمر إلى دراسة أثر برنامج الخوصصة على سوق الأوراق المالية من خلال جانبين أساسين:

1.3.1. توسيع قاعدة الملكية : يعتبر طرح الأسهم للإكتتاب العام من أكثر أساليب الخوصصة إتباعا في التجارب الدولية للخوصصة، وخصوصا في الدول التي تتوافر فيها أسواق للأوراق المالية، حيث يحقق هذا الأسلوب هدف توسيع القاعدة الإجتماعية للملكية كهدف مؤثر من أهداف الخوصصة، ولذلك فإن القانون الجزائري المتعلق بخوصصة المؤسسة العمومية الإقتصادية بموجب المادة 25 من الأمر رقم 22/95 المؤرخ بتاريخ 1995/08/26 جعل التنازل عن طريق السوق المالية جوازا ولم يجعله حتميا وله الأولوية في التطبيق بين بقية الأساليب.

يلاحظ من الجدول (**1**) أن عدد المؤسسات التي دخلت البورصة محدود كون فتح رأس المال تم في حدود 20% وهي نسبة ضعيفة وغير كافية للإستفادة من مزايا الشراكة كالتمويل والتجديد التكنولوجي وفتح منافذ جديدة، زيادة على ذلك فإن الإنفتاح على الرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي بهذه النسبة يجعله أقلية في مجلس الإدارة، ومن ثم تبقى صناعة القرار بخصوص مستقبل المؤسسة ذو صبغة عمومية محضة. كما يلاحظ مراعاة الدولة الجزائرية للتنوع

والتوزيع القطاعي لبرنامج الخوصصة رغم ضآلة عدد المؤسسات المدرجة في البورصة، وهو ما يؤكد هدف الدولة في خلق الإستقرار والإهتمام بالقطاعات الإستراتيجية المربحة وعدم المغامرة في الإستثمار البورصوي.

كما نشير إلى أن المؤشرات المالية للمؤسسات العمومية الإقتصادية التي تم فتح رأسمالها في البورصة ماعدا مؤسسة رياض سطيف قد حققت تطورا وهذا ما يعكس تحسن الأداء المالي لهذه المؤسسات في الفترة التالية للدخول للبورصة.
أما بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص نسجل دخول مؤسسة أليانس للتأمينات، حيث كان ذلك بتاريخ 07 مارس 2011 بطرح أسهمها للإكتتاب العام في حدود 31% وهي نسبة ضعيفة وغير كافية أيضا للإستفادة من مزايا التمويل، لكنها تعتبر أفضل مقارنة بمؤسسات القطاع العام، وتعتبر شركة أليانس للتأمينات من المؤسسات الوطنية الكبرى المملوكة للقطاع الخاص في الجزائر، والرائدة في خدمات التأمين، وهو الشيء الذي أكسب المؤسسة ميزات تنافسية عدة، جعلها تحظى بثقة أكثر من 300 ألف مؤَمَّن. كما أن الشركة تتوفر على قدرات نمو هائلة، كونها ثاني شركة تأمين خاصة في الجزائر، من حيث رقم الأعمال، وهي أول شركة تأمينات في الجزائر من حيث معدل النمو، بعد تحقيقها لنمو بمعدل 15.46% سنة 2011، وهو أكثر بمرتين متوسط معدل نمو قطاع التأمينات الجزائري.

2.3.1. مدى إستقرار مستوى الأسعار في السوق من خلال عمليات تسعير وطرح الأسهم : يعرض الجدول (2) البيانات الخاصة لمؤسسات القطاع العام والخاص الجزائري والتي تم فتح رأسمالها في البورصة وإنخفضت أسعارها، وقد بلغ متوسط الإنخفاض في السعر لجميع هذه المؤسسات حوالي 15.33% وقد سجلت مؤسسة مجمع صيدال أكبر متوسط إنخفاض يقدر بحوالي 33.53% يليها مجمع رياض سطيف بمتوسط إنخفاض قدره 17.89%، ونرى أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة لعل من أهمها :
1- تعتبر سوق الأوراق المالية الجزائرية من الأسواق الناشئة فالمستثمر في تلك السوق يهتم بالحصول على الأرباح الرأسمالية للأسهم فقط، وتحقيقا لذلك يقوم ببيع وشراء الأسهم التي تحقق له ذلك الهدف، هذا بالإضافة إلى عدم تمتع ذلك المستثمر بالوعي الكافي للإستثمار في سوق الأوراق المالية؛
2- المغالاة في تقدير بعض أسهم الشركات المطروحة، بالإضافة إلى غياب هيئة مالية متخصصة تجمع الخبراء وتعنى بقضايا التقييم، أمورا كلها أدت إلى عدم وصعوبة تبني نموذج للتقييم يستطيع التماشي والوقوف على حقيقة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
3- عدم وجود سوق كفؤة، وعدم توافر المعلومات الكافية عن الشركات في ظل ضعف نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى عدم إختيار التوقيت المناسب لعمليات الطرح، مما يسبب عدم الإستقرار في مستوى الأسعار، في ضوء الإتجاه العام للمستثمرين للمضاربة فقط؛
4- قلة عدد المؤسسات المقيدة في بورصة الجزائر بالإضافة إلى محدودية نسبة الطرح العام أو فتح رأس مال بنسبة 20%، تبين محدودية بورصة الجزائر في تحقيق تنمية الإستثمار في الأوراق المالية والتخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة، وأن مساهمة الدولة لازالت مرتفعة أي 80% يفسر بحماية ودعم ورقابة الدولة لهذه المؤسسات؛
مما يسبق يتضح لنا أن إن برنامج الخوصصة كان له دور في تنشيط جانب العرض في سوق الأوراق المالية الجزائري وطرح في السوق قدرا من الأصول والأدوات المالية المتداولة، والتي كان السوق في حاجة إليها في بداية نشاطه كسوق ناشئ لتشجيع القطاع الخاص على مزيد من الإصدارات، لكن لا يجب الإقتصار على هذا العنصر في تنشيط جانب العرض في سوق الأوراق المالية نظرا لكونه عاملا مؤقت وذلك راجع لعدم وجود خطة شاملة ودقيقة لتطبيق تلك السياسة.

2- دراسة الآثار المالية لأسلوب الخوصصة من خلال الإكتتاب العام للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة

بهدف معرفة أثر الإكتتاب العام على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها تم إختيار جميع المؤسسات الإقتصادية الجزائرية المخوصصة عن طريق الإكتتاب العام (العرض العمومي) في البورصة، وقد بلغ عدد المؤسسات الإقتصادية التي تم خوصصتها من خلال طرح أسهمها للإكتتاب العام في الجزائر أربع (4) مؤسسات (والآن أصبح عدد هذه المؤسسات ثلاث (3) مؤسسات فقط بعد إنسحاب مؤسسة رياض سطيف سنة 2006).

1.2. البطاقة الفنية وأهم الخصائص الرئيسية للمؤسسات موضوع الدراسة : لقد تم التعامل مع مؤسسات الدراسة المدرجة في بورصة الجزائر من خلال أسلوب الخوصصة عن طريق الإكتتاب العام (أي اللجوء العلني للإدخار) أو ما يسمى بالعرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة (OPV) كما يلي :

1.1. مؤسسة مجمع رياض سطيف وعملية الإكتتاب العام في البورصة : يعتبر مجمع رياض سطيف من المؤسسات الصناعية الكبرى في الجزائر، والرائدة في مجال إنتاج الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها، فهو أول المؤسسات التي دخلت إلى بورصة الجزائر، حيث كان ذلك بتاريخ 17 جويلية 1998 بطرح أسهمه للإكتتاب العام، كما أنه يعتبر

أول المؤسسات التي خرجت منها بعد تجربة دامت حوالي أكثر من سبع (7) سنوات وذلك سنة 2006، وقد انتهج المجمع هذه التقنية كوسيلة من وسائل تمويل الإحتياجات المالية.

وبتاريخ 06 ديسمبر 2006 إنسحبت مؤسسة رياض سطيف من البورصة بطلب منها وذلك على إثر قرار مجلس مساهمات الدولة بسحب المؤسسة من البورصة قصد التنازل عنها للقطاع الخاص، وقد أيدت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بالموافقة على هذه العملية أثناء إجتماعها المنعقد بتاريخ 23 ماي 2006، وبموجب ذلك توقفت العمليات المرتبطة بسهم مؤسسة رياض سطيف من البورصة إبتداء من 10 أفريل 2006.

ولقد سمحت فترة العرض العلني للإنسحاب من البورصة ببلوغ نسبة إنجاز قدرها 94.28%، وقد تم عرض سهم مؤسسة رياض سطيف على المساهمين بسعر 1500 د.ج للسهم الواحد، أي بفارق 800 د.ج للسهم مقارنة بسعر الإكتتاب المحدد بمبلغ 2300 د.ج للسهم الواحد أثناء دخول المؤسسة للبورصة، وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة رياض سطيف ظلت توزع الأرباح بصورة دورية على المساهمين فيها، ووصل مبلغ الأرباح الموزعة خلال فترة الإكتتاب العام في البورصة (من سنة 1999 إلى غاية سنة 2003) مجموع 793.5 د.ج للسهم الواحد، وعليه فإن المساهم الذي إكتتب سهمه وإحتفظ به حتى صدور قرار العرض العلني للإنسحاب من البورصة يكون قد إسترجع المبلغ الذي دفعه.

وقد حددنا المجال الزمني للدراسة في الفترة (2001/1995)، وقسمنا هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة قبل الإكتتاب العام أي قبل الدخول إلى البورصة (1997/1995)، ومرحلة مرحلة بعد الإكتتاب العام (بالرغم من محدودية النسبة 20%)، أي بعد الدخول إلى البورصة (2001/1999) وإهمال سنة 1998 بإعتبارها سنة الدخول إلى البورصة.

2.1.2. مؤسسة مجمع صيدال وعملية الإكتتاب العام في البورصة : تعتبر هذه المؤسسة ثاني المؤسسات التي دخلت إلى بورصة الجزائر، حيث كان ذلك بتاريخ 17 جويلية 1999 بطرح أسهمها للإكتتاب العام، ويعتبر مجمع صيدال من المؤسسات الكبرى في الجزائر، والرائدة في الإنتاج الصيدلاني، الشيء الذي أكسب المجمع ميزات تنافسية عدة، ولقد مر مجمع مثله مثل العديد من المؤسسات العمومية، بمراحل عدة حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، هذه المراحل جاءت تلبية لمتطلبات جملت الإصلاحات التي قامت بها الدولة في ذلك الوقت.

يعتبر مجمع صيدال ثاني مؤسسة دخلت البورصة في سبتمبر 1999، طبقا لقرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) خلال اجتماعه المنعقد في 2002/06/18 وفي إطار عملية الخوصصة، وطبقا للأمر رقم 22/95 بتاريخ 1995/08/26 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المؤهلة لبرنامج الخوصصة المقرر من طرف الحكومة، أيدت الدورة العامة غير العادية لمجمع صيدال في 98/06/22 القرار رقم 04 لاقتراح مجلس الإدارة الذي يسمح للمجمع بإدخال حصة من رأسماله في البورصة، إذ أن حصة رأسمال المتنازل عنها هي 20% من رأس المال وتمثل 2.000.000 سهم بسعر محدد بـ 800د.ج.

لقد حقق مجمع صيدال نتائج كبيرة منذ انطلاقه إلى غاية السنوات الأخيرة، ولقد أهلته هذه النتائج لكي يكون من بين المؤسسات الوطنية الأولى للدخول في بورصة الجزائر، والهدف من وراء ذلك هو تطوير شهرة المجمع، وخوصصته جزئيا، وكذلك إدخال معايير معاصرة ومرنة للتسيير.

وقد حددنا المجال الزمني للدراسة في الفترة (2002/1996)، وقسمنا هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة قبل الإكتتاب العام أي قبل الدخول إلى البورصة (1998/1996)، ومرحلة مرحلة بعد الإكتتاب العام (بالرغم من محدودية النسبة 20%)، أي بعد الدخول إلى البورصة (2002/2000) وإهمال سنة 1999 بإعتبارها سنة الدخول إلى البورصة.

3.1.2. مؤسسة تسيير فندق الأوراسي وعملية الإكتتاب العام في البورصة : تعتبر هذه المؤسسة من المؤسسات الرائدة في القطاع الخدماتي، حيث إستطاعت أن تكون من بين المؤسسات الأولى المدمجة في البورصة، لقد تم تحويل ملكية مؤسسة تسيير فندق الأوراسي إلى الشركة القابضة للخدمات بموجب المرسوم 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية للدولة، وبموجب ذلك قامت المؤسسة برفع رأسمالها في إطار تدعيم قدراتها المالية، عن طريق إدماج فرق إعادة التقييم، حيث أصبح رأسمالها يعادل 1.5 مليار دينار جزائري. ولتنفيذ برنامج الخوصصة المسطر من طرف الدولة والرامي إلى تنشيط بورصة الجزائر تقرر في بداية سنة 1999 طرح جزء من رأس مال المؤسسة بنسبة 20% للإكتتاب العام، وهو ما يعادل مليون سهم بقيمة إسمية 250 دينار للسهم حيث تكفلت بهذه المهمة مؤسسة الراشد المالي.

وقد حددنا المجال الزمني للدراسة في الفترة (2003/1997)، وقسمنا هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة قبل الإكتتاب العام أي قبل الدخول إلى البورصة (1999/1997)، ومرحلة مرحلة بعد الإكتتاب العام (بالرغم من محدودية النسبة 20%)، أي بعد الدخول إلى البورصة (2003/2001) وإهمال سنة 2000 بإعتبارها سنة الدخول إلى البورصة.

4.1.2. مؤسسة أليانس للتأمينات وعملية الإكتتاب العام في البورصة : تعتبر شركة أليانس للتأمينات رابع المؤسسات التي دخلت إلى بورصة الجزائر، حيث كان ذلك بتاريخ 07 مارس 2011 بطرح أسهمها للإكتتاب العام، حيث تعتبر شركة أليانس للتأمينات، شركة ذات أسهم، تأسست في جويلية 2005 بموجب الأمر رقم 95-07 المؤرخة في 25 جانفي 1995، والصادرة عن وزارة المالية، والمتعلقة بفتح سوق التأمينات. بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة (رقم

122/05)، انطلق نشاط الشركة سنة 2006، بواسطة القيام بجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين. وتمتلك أليانس للتأمينات حاليا، شركتين فرعيتين:
- **الأولى :** "**ATA**" (Algérie Touring Assistance) : شركة ذات أسهم (Spa) الموجهة لمساعدة المُؤَمَّنين (الرائدة في السوق) تأسست سنة 2006 بالشراكة بين النادي السياحي الجزائري، تمتلك شركة أليانس للتأمينات حوالي 74.99% من رأسمالها.
- **الثانية :** "**ORAFINA**": شركة ذات مسؤولية محدودة (Sarl) المتخصصة في أجهزة الإعلام الآلي تأسست سنة 2008 برأس مال قدره 10 ملايين دينار جزائري تمتلك شركة أليانس للتأمينات حوالي 60% من رأسمالها.

وتعتبر شركة أليانس للتأمينات من المؤسسات الوطنية الكبرى المملوكة للقطاع الخاص في الجزائر، حيث تضم الشركة مساهمين جزائريين معروفين في الساحة الاقتصادية الوطنية. والرائدة في خدمات التأمين، الشيء الذي أكسب المؤسسة ميزات تنافسية عدة، تحظى الشركة بثقة أكثر من 300 ألف مؤَمَّن. حققت في نهاية سنة 2010 عائداً إجماليا وقدره بـ 3.4 مليار دينار ونتيجة صافية وقدرها 198 مليون دينار، وفي أواخر عام 2009، كان رأس المال الاجتماعي للشركة يبلغ 800 مليون دينار. افتتحت الشركة رأسمالها للجمهور من أجل رفعه إلى 2,2 مليار دينار في نوفمبر 2010. تأتي هذه العملية بعد منح لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الضوء الأخضر من خلال موافقتها يوم الثامن أوت 2010 تحت رقم 2010/02. وقد حدد سعر الاكتتاب بـ 830 دينار للسهم الواحد. هذه الزيادة في رأس المال هي جزء من الخطة الإستراتيجية المعتمدة من طرف الشركة التي سبق لها وأن قامت في عام 2009، بعملية مماثلة تمثلت في زيادة رأسمالها ليصل إلى 800 مليون دينار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-244 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 والمتعلق بالرأسمال الأدنى لشركات التأمين. ولتوضيح وضعية مؤسسة أليانس للتأمينات التي دخلت إلى بورصة الجزائر بتاريخ 07 مارس 2011، فإنه من الأفضل الإستعانة بالبطاقة الفنية الآتية :

- **إسم الشركة وغرضها الإجتماعي :** مؤسسة أليانس للتأمينات.
- **رأس المال الإجتماعي :** شركة ذات أسهم برأسمال إجتماعي 2.205.714.180 دينار جزائري بما يعادل 5.804.511سهم.
- **طبيعة العملية :** العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة بنسبة 31% من رأسمالها الإجتماعي.
- **عدد المساهمين الجدد :** 5.653 مساهم جديد.
- **المساهم الرئيسي :** خليفاتي حسان.
- **العملية المنجزة :** عرض عمومي لبيع 1.804.511 سهم إسمي بقيمة 380 د.ج للسهم وبسعر إصدار 830 د.ج للسهم.
- **تاريخ العرض :** من 02 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 2010.
- **تأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة :** التأشيرة رقم 02/10 بتاريخ 08 أوت 2010
- **تاريخ الدخول إلى البورصة :** 07 مارس 2011.
- **تاريخ أول تسعيرة في البورصة :** 07 مارس 2011.
- **الأرباح وفوائض القيمة المترتبة على بيع أسهم :** شركة التأمين "أليانس" معفاة كليا من الضريبة على الدخل (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) إلى غاية 31/ 12/ 2013.
- **ممارسة الحق التفضيلي للإكتتاب :** لم يوجد إلا المساهم "شركة المغرب للمركبات"، شركة ذات أسهم MTC) (SPA الذي مارس حق الاكتتاب التفضيلي بصفة غير قابلة للتخفيض بالتناسب مع عدد الأسهم التي توجد بحوزته، أي 5% من الإصدار (90226 سهم). أما باقي المساهمين في شركة التأمين "أليانس"، شركة ذات أسهم، فإنهم قد تنازلوا عن حقوقهم التفضيلية في الاكتتاب.

لقد اختارت شركة أليانس للتأمينات، طريق الاكتتاب العام على طرق وأساليب أخرى (مثل تحرير الرأس المال من طرف المساهمين التاريخيين، أو إشراك صناديق استثمار، أو الانفتاح على مستثمرين أجانب ووطنيين...) من أجل إشراك الجمهور في عملية التطوير والتنمية المستدامة للشركة. ولأنها وفية لقيمها في مجال الابتكار والمواطنة، تعتزم أليانس للتأمين أيضا المساهمة في إنعاش سوق بورصة الجزائر وتقاسم ثمار التنمية مع أكبر عدد من الجزائريين. ولقد بلغت الأموال التي تم رفعها مقدار 1,4 مليار دينار، إن هذه الزيادة في رأس المال ستسمح للشركة، إلى جانب تطوير التأمين على الخسائر وتفريع التأمين على الأشخاص، بتنفيذ مشروعين لفروع جديدة للشركة: في مجال الترقية العقارية، وإدارة الأصول العقارية؛ وفرع خاص بشركة الاستثمارات الخاصة والتي من شأنها أن تشتري حصصا محدودة في المؤسسات والشركات الجزائرية التي تتوفر على إمكانات تنموية قوية.

وقد حددنا المجال الزمني للدراسة في الفترة (2011/2008)، وقسمنا هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة قبل الإكتتاب العام أي قبل الدخول إلى البورصة (2010/2008)، ومرحلة بعد الإكتتاب العام (رغم إرتفاع النسبة عن سابقاتها 31% كون المؤسسة تمثل قطاعا خاصا من البداية)، أي بعد الدخول إلى البورصة (سنة 2011) وذلك نظرا لحداثتها في الدخول إلى البورصة.

2.2. التحليل المقارن لأثر الإكتتاب العام على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر : فيما يلي إستعراض لنتائج الدراسة التطبيقية فيما يتعلق بأداء المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر والتي قامت بعملية الإكتتاب العام من خلال دخولها إلى البورصة، وقد تم ترتيب المؤسسات حسب تاريخ الدخول كما يلي :

- **المؤسسة الأولى :** ممثلة بمؤسسة مجمع رياض سطيف، من المؤسسات العمومية الإقتصادية (القطاع العام) الرائدة في صناعة الحبوب والأغذية في الجزائر، حيث تمثل نسبة العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة (OPV) في هذه المؤسسة 20% ونشير هنا إلى أن المؤسسة قد تم إستبعادها من البورصة سنة 2006؛
- **المؤسسة الثانية :** ممثلة بمؤسسة مجمع صيدال، من المؤسسات العمومية الإقتصادية (القطاع العام) الرائدة في صناعة الأدوية في الجزائر، حيث تمثل نسبة العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة (OPV) في هذه المؤسسة 20%؛
- **المؤسسة الثالثة :** ممثلة بمؤسسة تسيير فندق الأوراسي، من المؤسسات العمومية الإقتصادية (القطاع العام) الرائدة في قطاع الخدمات السياحية، حيث تمثل نسبة العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة (OPV) في هذه المؤسسة 20%؛
- **المؤسسة الرابعة :** ممثلة بمؤسسة أليانس للتأمينات، من المؤسسات الإقتصادية الخاصة (القطاع الخاص) الرائدة في قطاع الخدمات التأمينية، حيث تمثل نسبة العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة (OPV) في هذه المؤسسة 31%.

1.2.2. مؤشرات الأداء الربحي (المردودية) : يعرض الجدول (2) البيانات الخاصة بمؤشرات الأداء الربحي (المردودية) قبل وبعد عملية الإكتتاب العام للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وتظهر النتائج ما يلي :

1- تحسن عام في مستوى الأداء الربحي المحقق للمؤسستين (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي ومجمع رياض سطيف) على حد سواء من خلال زيادة مؤشرات الأداء الربحية المختلفة بعد الإكتتاب العام، كما نسجل تدهور في مستوى الأداء بالنسبة للمؤسستين (مجمع صيدال وأليانس للتأمينات) من خلال إنخفاض معظم مؤشرات الأداء الربحية المختلفة بعد الإكتتاب العام.

2- من خلال معدل العائد على الأصول **(ROA)** كمؤشر معبر عن الأداء الربحي في المؤسسات تظهر النتائج التالية :

أ- تطور معدل العائد على الأصول **(ROA)** في المؤسسة الثالثة أي في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي ليرتفع المعدل من 3.74% إلى 5.63% محققا معدل تطور يبلغ 50.56%، وهو أعلى عائد محقق بين جميع المؤسسات، وعلى الرغم من تحسن أداء تلك المؤسسة إلا أن هذا المعدل بعد الخوصصة لم يعرف تطورا كبيرا، كما نسجل تطور معدل العائد على الأصول **(ROA)** في المؤسسة الأولى أي في مجمع رياض سطيف ليرتفع المعدل من 4.84% إلى 6.17% محققا معدل تطور يبلغ 27.41% وهي ثاني نسبة تطور حققها هذا المجمع بعد مؤسسة تسيير فندق الأوراسي؛
ب- تأتي المؤسستين (مجمع صيدال وأليانس للتأمينات) في المراتب الأخيرة من حيث معدل العائد على الأصول **(ROA)** حيث بلغ في مجمع صيدال 4.08% وإنخفض المعدل إلى 2.78% محققا معدل إنخفاض يبلغ 31.89%-، بينما وصل المعدل في مؤسسة أليانس للتأمينات 6.17% وهذا المعدل هو الأعلى بالنسبة لمجموعة المؤسسات قبل الإكتتاب العام لينخفض المعدل إلى 5.50-% بعد الإكتتاب العام مسجلا أعلى معدل إنخفاض بين جميع المؤسسات بلغ 189.10%- ويرجع ذلك إلى حداثة دخولها إلى البورصة وما يترتب عليه من تكاليف.

2.2.2. مؤشرات أداء عناصر الإستغلال : يعرض الجدول (3) البيانات الخاصة بمؤشرات أداء عناصر الإستغلال قبل وبعد عملية الإكتتاب العام للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وتظهر النتائج ما يلي :

1- تحسن مستوى كفاءة إستغلال الأصول من خلال زيادة معدلات دوران عناصر الأصول المختلفة في المؤسستين (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي ومجمع صيدال) بشكل عام، مع تدهور في مستوى الأداء بالنسبة للمؤسستين (مجمع رياض سطيف وأليانس للتأمينات)؛
2- بإستخدام معدل دوران الأصول كمؤشر معبر عن مستوى أداء عناصر الإستغلال تظهر النتائج التالية:
أ- تحقق مؤسسة تسيير فندق الأوراسي أعلى معدل لدوران الأصول بعد الإكتتاب العام حيث تطور المؤشر من 8.90% إلى 11.46% محققا معدل تطور يبلغ 28.79%، وبذلك تحتل هذه المؤسسة المرتبة الأولى في أقل معدل دوران الأصول و وأعلى معدل للتطور لهذا المؤشر ويرجع هذا التحسن إلى:
- زيادة جوهرية في متوسط المبيعات المحققة بمعدل 37.55%؛
- إرتفاع متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسة بمعدل 6.67%.

ب- يأتي مجمع صيدال في المرتبة الثانية من حيث تحقيقه لمعدل دوران الأصول حيث إرتفع المؤشر من 37.29% إلى 45.36% محققا معدل تطور يبلغ 21.66%، وذلك يرجع إلى:
- إرتفاع متوسط المبيعات المحققة بمعدل 35.21%؛
- إرتفاع متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسة بمعدل 10.97%.

ج- يأتي مجمع رياض سطيف في المرتبة الثالثة من حيث تحقيقه لمعدل دوران الأصول حيث إنخفض المؤشر من 116.61% إلى 86.39% محققا معدل إنخفاض يبلغ 25.92%، بالرغم من تحقيقه لأعلى معدل قبل الإكتتاب العام مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وذلك يرجع إلى:

- إستقرار في متوسط المبيعات المحققة بمعدل 0.53%؛
- إرتفاع متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسة بمعدل35.52%.

ج- تأتي مؤسسة أليانس للتأمينات في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث تحقيقها لمعدل دوران الأصول حيث إنخفض المؤشر من 74.36% إلى 59.61% محققا معدل إنخفاض يبلغ 19.84%، بالرغم من تحقيقها لثاني أعلى معدل قبل الإكتتاب العام بعد مجمع رياض سطيف، وذلك يرجع إلى :

- زيادة جوهرية في متوسط المبيعات المحققة بمعدل 49.13%؛
- زيادة جوهرية في متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسة بمعدل74.51%.

3.2.2. مؤشرات أداء هيكل رأس المال : يوضح الجدول (4) البيانات الخاصة بمؤشرات أداء هيكل رأس المال قبل وبعد عملية الإكتتاب العام للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وتظهر البيانات النتائج التالية :

1- تحسن عام في مستوى أداء هيكل رأس المال بالنسبة للمؤسسة الأولى (مجمع رياض سطيف) من خلال إنخفاض معظم مؤشرات أداء هيكل رأس المال المختلفة بعد الإكتتاب العام، وتظهر المؤسسات الأخرى (مجمع صيدال، مؤسسة أليانس للتأمينات) نوع من الإنخفاض في الأداء من خلال زيادة مؤشرات أداء هيكل رأس المال المختلفة بعد الإكتتاب العام، مع نوع من الإستقرار في الأداء قبل وبعد الإكتتاب العام بالنسبة للمؤسسة الثالثة (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي) من حيث:

- إرتفاع متوسط حقوق الملكية في المؤسسة الأولى (مجمع رياض سطيف) بمعدل 96.66%؛
- إنخفاض متوسط حقوق الملكية بالنسبة للمؤسسة الثانية (مجمع صيدال) بمعدل 11.67%؛
- إرتفاع متوسط حقوق الملكية بالنسبة للمؤسسة الثالثة (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي) بمعدل 6.18%؛
- إرتفاع متوسط حقوق الملكية في المؤسسة الرابعة (مؤسسة أليانس للتأمينات) بمعدل 40.87%.

وذلك يشير إلى تحسن الهيكل التمويلي في مجمع رياض سطيف، وزيادة مساهمة مصادر التمويل الذاتية في تمويل عمليات هذه المؤسسة، وإستقرار في الأداء نوعا ما في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، مع إنخفاض في الأداء بالنسبة للمؤسسات الأخرى (مجمع صيدال، مؤسسة أليانس للتأمينات).

2- تظهر المؤسسة الأولى (مجمع رياض سطيف) إنخفاض أكبر في نسب المديونية بشكل عام حيث تحتفظ بأقل نسبة للإستقلالية المالية بين المؤسسات الأخرى، وذلك نظرا للإرتفاع الكبير في حقوق الملكية بها، والتي بلغت 96.66%، على الرغم من إنخفاض متوسط المديونية الإجمالية بمعدل 13.91%، مما يعني أنها ذات هيكل تمويلي أفضل من المؤسسات الأخرى.

3- تظهر المؤسسة الرابعة (مؤسسة أليانس للتأمينات) إرتفاع أكبر في نسب المديونية بشكل عام حيث تحتفظ بأكبر نسبة للإستقلالية المالية بين المؤسسات الأخرى، وذلك نظرا للإرتفاع الكبير في متوسط المديونية الإجمالية بمعدل 98.52%، على الرغم من الارتفاع الملحوظ لحقوق الملكية بها والتي بلغت 40.87%، مما يعني أنها ذات هيكل تمويلي متدهور نوعا ما مقارنة بالمؤسسة الأخرى.

4- بإستخدام معدل الديون للأصول أي نسبة قابلية التسديد كمؤشر معبر عن مستوى أداء هيكل رأس المال تظهر النتائج التالية:

أ- أظهرت المؤسسة الأولى (مجمع رياض سطيف) إنخفاضا بينما المؤسسات الأخرى إرتفاعا على حد سواء في نسبة قابلية التسديد؛

ب- أظهرت المؤسسة الأولى (مجمع رياض سطيف) إنخفاض في نسبة قابلية التسديد بعد الإكتتاب العام حيث إنخفض المؤشر من 54.59% إلى 34.07% محققة معدل إنخفاض يبلغ 37.58%، وهذا الإنخفاض في المؤشر يعود إلى:

- إرتفاع متوسط إجمالي الأصول بمعدل 35.52%؛
- إنخفاض متوسط المديونية الإجمالية بمعدل 13.91%.

ج- أظهرت المؤسسة الثانية (مجمع صيدال) أعلى نسبة تطور لمؤشر قابلية التسديد بعد الإكتتاب العام حيث تطور المؤشر من 29.53% إلى 43.79% محققا معدل تطور يبلغ 48.29%، وذلك يرجع إلى:

- إرتفاع متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسات بمعدل10.97%؛
- إرتفاع متوسط المديونية الإجمالية لهذه المؤسسات بمعدل 65.09%؛

وتجدر الإشارة إلى البيانات تشير إلى إعتماد المؤسسة الثانية (مجمع صيدال) بشكل أكبر على الخصوم المتداولة والقروض القصيرة الأجل، حيث إرتفع متوسط إجمالي الديون القصيرة بعد الإكتتاب العام بمعدل 106.11%.

هـ- أظهرت المؤسسة الثالثة (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي) نوع من الإستقرار من حيث تحقيقها لنسبة قابلية التسديد حيث إرتفع المؤشر من 51.61% إلى 51.83% محقق معدل تطور يبلغ 0.44%، وذلك يرجع إلى:

– إرتفاع متوسط إجمالي الأصول بالنسبة للأسلوب الثاني بمعدل 6.67%،
– إرتفاع متوسط المديونية الإجمالية بالنسبة للأسلوب الثاني بمعدل 7.12%.
وذلك يشير إلى إستقرار مستوى أداء الهيكل التمويلي في هذه المؤسسة بعد عملية الإكتتاب العام في البورصة.
د- أظهرت المؤسسة الرابعة (مؤسسة أليانس للتأمينات) ثاني أعلى نسبة تطور لمؤشر قابلية التسديد بعد الإكتتاب العام حيث تطور المؤشر من 63.09% إلى 70.31% محققا معدل تطور يبلغ 11.45%، وذلك يرجع إلى:
– إرتفاع متوسط إجمالي الأصول لهذه المؤسسات بمعدل74.51%؛
– إرتفاع متوسط المديونية الإجمالية لهذه المؤسسات بمعدل 98.52%؛

وتجدر الإشارة إلى البيانات تشير إلى إعتماد المؤسسة الرابعة (مؤسسة أليانس للتأمينات) بشكل أكبر على الخصوم المتداولة والقروض القصيرة الأجل، حيث إنخفض متوسط إجمالي الديون الطويلة والمتوسطة بعد الإكتتاب العام بمعدل 30.12% في حين إرتفع متوسط إجمالي الديون القصيرة بعد الإكتتاب العام بمعدل 298.18%.

4.2.2. مؤشرات السيولة : يوضح الجدول (5) مستوى السيولة قبل وبعد عملية الإكتتاب العام للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وتظهر البيانات النتائج التالية :

1- هناك تحسن عام في مستوى السيولة الذي تحتفظ به المؤسستين الأولى والثالثة (مجمع رياض سطيف ومؤسسة تسيير فندق الأوراسي)حيث زادت جميع نسب السيولة، بينما المؤسستين الثانية والرابعة (مجمع صيدال، مؤسسة أليانس للتأمينات) فهناك إنخفاض في نسب التداول، التداول السريعة، في حين حققت المؤسسة الثانية (مجمع صيدال) زيادة في رأس المال العامل.
2- أظهرت المؤسسات الأولى والثانية والثالثة (مجمع رياض سطيف، مجمع صيدال ومؤسسة تسيير فندق الأوراسي) إرتفاعا ملحوظا في معدل تطور رأس المال العامل بينما سجلت المؤسسة الرابعة (مؤسسة أليانس للتأمينات) إنخفاضا شديدا في معدل تطور رأس المال العامل حيث :
أ- أظهرت المؤسسة الأولى (مجمع رياض سطيف) نسبة تطور لرأس المال العامل بلغت 82.60%؛
ب- المؤسسة الثالثة (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي) أظهرت إرتفاعا في رأس المال العامل بمعدل تطور يبلغ 39.56% بعد الإكتتاب العام؛
ج- المؤسسة الثانية (مجمع صيدال) أظهرت إرتفاعا ضئيلا في رأس المال العامل بمعدل تطور يبلغ 28.48% بعد الإكتتاب العام؛
د- تأتي مؤسسة أليانس للتأمينات في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث تحقيقها لإنخفاض شديد في معدل تطور رأس المال العامل بمعدل تطور يبلغ 49.06% بعد الإكتتاب العام.
3- بإستخدام نسبة النقدية كمؤشر معبر عن مستوى السيولة تظهر النتائج التالية:
أ- تحقق المؤسسة الأولى (مجمع رياض سطيف) أعلى مستوى للنقدية بعد الإكتتاب العام حيث إرتفعت النسبة من 31.21% إلى 56.81% محققة معدل تطور يبلغ 82%، وهي بذلك تحقق أعلى نسبة سيولة وأعلى نسبة تطور لنسبة النقدية بين المؤسسات الأخرى؛
ب- تأتي المؤسسة الثالثة (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي) في المرتبة الثانية من حيث مستوى السيولة حيث إرتفع المؤشر من 23.59% إلى 34.65% محققة معدل تطور يبلغ 46.89%؛
ج- تأتي المؤسسة الثانية (مجمع صيدال) في المرتبة الثالثة من حيث تحقيقها لمستوى السيولة حيث إنخفض المؤشر من 32.18% إلى 24.37% محققا معدل إنخفاض يبلغ 24.27%؛
د- تأتي مؤسسة أليانس للتأمينات في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث تحقيقها لمستوى السيولة حيث إنخفض المؤشر من 359.72% إلى 12.98% محققا معدل إنخفاض يبلغ 96.39%.

5.2.2. مؤشرات مردودية وتشغيل الموارد البشرية : يوضح الجدول (6) مؤشرات مردودية وكفاءة تشغيل الموارد البشرية قبل وبعد عملية الإكتتاب العام للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وتظهر البيانات النتائج التالية :

1- هناك تدهور عام في مستوى معدل إنتاجية العمل بالنسبة للمؤسسات الثلاث (مجمع رياض سطيف، مجمع صيدال ومؤسسة أليانس للتأمينات) ماعدا المؤسسة الثالثة (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي) التي أظهرت تحسنا، حيث إرتفع معدل إنتاجية العمل في معظم المؤسسات وهو ما يبين عدم تحكم المؤسسات الثلاث (مجمع رياض سطيف، مجمع صيدال ومؤسسة أليانس للتأمينات) بعد الإكتتاب العام في الأجور والمرتبات وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات في تقرير بنية سليمة للقيمة المضافة، حيث:
أ- أظهرت المؤسسة الثالثة (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي) إنخفاضا مستقرا نوعا ما في معدل إنتاجية العمل يبلغ 13.13% بعد الإكتتاب العام؛
ب- أظهرت المؤسسة الأولى (مجمع رياض سطيف) نسبة إرتفاع لمعدل إنتاجية العمل بلغت 11.41%؛

ج- المؤسسة الثانية (مجمع صيدال) أظهرت إرتفاعا في معدل إنتاجية العمل بمعدل تطور يبلغ 24.82% بعد الإكتتاب العام؛
د- تأتي مؤسسة أليانس للتأمينات في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث تحقيقها لإرتفاع شديد في معدل إنتاجية العمل بمعدل تطور يبلغ 46% بعد الإكتتاب العام.
2- هناك تحسن عام في مدى مساهمة كل عامل في تحقيق القيمة المضافة، رقم الأعمال، النتيجة الصافية بالنسبة للمؤسستين الأولى والثالثة (مجمع رياض سطيف ومؤسسة تسيير فندق الأوراسي) حيث تطورت جميع نسب مردودية تشغيل الموارد البشرية، وهذا يفسر قوة رقم الأعمال والنتائج الجيدة المحققة بعد الإكتتاب العام، بينما هناك إنخفاض عام في مؤشري مساهمة العمال في القيمة والمضافة والنتيجة الصافية بالنسبة للمؤسسات الأخرى (مجمع صيدال، مؤسسة أليانس للتأمينات)، وهذا يرجع إلى ضعف هذه المؤسسات في تقرير بنية سليمة للقيمة المضافة والنتائج السيئة المحققة بعد الإكتتاب العام.

خلاصة : يوضح الجدول (7) نتائج الدراسة التطبيقية أي نتائج أثر عملية الإكتتاب العام على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر والتي كانت موضوع دراستنا.
حيث يظهر تحسن عام في مستوى أداء المؤسستين الأولى والثالثة (مجمع رياض سطيف ومؤسسة تسيير فندق الأوراسي) بعد الإكتتاب العام في بعض جوانب الأداء بينما يظهر تدهور في مستوى أداء المؤسستين الثانية والرابعة (مجمع صيدال، مؤسسة أليانس للتأمينات) بعد الإكتتاب العام في بعض جوانب الأداء وتتمثل النتائج في:

1. تعد البورصة وسيلة هامة و ركيزة أساسية لاقتصاد السوق لما تلعبه من دور في التمويل الكفء للاقتصاد، إضافة لما تفرضه من انضباط على المتعاملين فيها، كما أن البورصة تنوع المصادر التمويلية للمؤسسة، و بالتالي تخفيض تكلفة التمويل؛
2. يعتبر أسلوب العرض العمومي في البورصة (الدعوة للإدخار العلني) من خلال طرح الأسهم للإكتتاب العام من أكثر الأساليب إتباعا في تجارب الخوصصة، وخصوصا في الدول التي تتوافر فيها أسواق للأوراق المالية، حيث يحقق هذا الأسلوب هدفين رئيسيين الأول؛ هو توسيع نطاق المشاركة الشعبية في ملكية المؤسسات العمومية الإقتصادية، والثاني؛ هو تطوير وتنشيط الأسواق المالية، و بالتالي يساهم هذا الأسلوب في معضلة التقييم من خلال الأخذ بسعر السوق؛
3. تعتبر العلاقة بين سوق الأوراق المالية وسياسة الخوصصة علاقة ذات تأثير متبادل، أي أن كلا منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، فالخوصصة من شأنها أن تؤثر على البورصة من خلال توسيع قاعدة الملكية الخاصة وما يترتب على ذلك من طرح مزيدا من أسهم المؤسسات المملوكة للدولة، وبالتالي التأثير على جانب العرض للبورصة، ومن جانب آخر فإن سوق الأوراق المالية الكفؤة تقوم بتدعيم سياسة الخوصصة، كونها تعتبر قناة يتدفق بها المدخرات طلبا للإستثمار ؛
4. قلة عدد المؤسسات المقيدة في بورصة الجزائر بالإضافة إلى محدودية نسبة الطرح العام، والمغالاة في تقدير بعض أسهم الشركات المطروحة، تبين محدودية بورصة الجزائر في تحقيق تنمية الإستثمار في الأوراق المالية والتخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة؛
5. لقد ساعد برنامج الخوصصة المطبق في الجزائر على توسيع قاعدة الملكية من خلال تنشيط جانب العرض في سوق الأوراق المالية الجزائري وطرح في السوق قدرا من الأصول والأدوات المالية المتداولة؛
6. توصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن أسلوب طرح الأسهم للإكتتاب العام (العرض العمومي في البورصة) ساعد كثيرا على الإرتفاع بكفاءة الأداء المالي للمؤسستين الأولى والثالثة (مجمع رياض سطيف ومؤسسة تسيير فندق الأوراسي) بعد الإكتتاب العام، فلقد عرف مجمع رياض سطيف نتائج إيجابية لكنها سرعان ما عجلت الأحداث فيما بعد بخروجه من البورصة سنة 2006، بينما سجلت مؤسسة تسيير فندق الأوراسي إستقرارا إيجابيا مقارنة بفترة الإكتتاب العام وما قبله، فالعرض العمومي في البورصة قد ساهم بشكل ملحوظ في تحسن معظم جوانب الأداء المالي، فقد أدى إلى تحسين المردودية والنقدية والأداء الربحي نوعا ما، بينما لم يؤدي إلى تحسين الهيكل التمويلي؛
7. توصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن أسلوب طرح الأسهم للإكتتاب العام (العرض العمومي في البورصة) لم يساعد كثيرا على الإرتفاع بكفاءة الأداء المالي للمؤسستين الثانية والرابعة (مجمع صيدال، مؤسسة أليانس للتأمينات) بعد الإكتتاب العام، فلقد عرف مجمع صيدال نتائج إيجابية لكنها لم تنعكس على أدائه في البورصة، بينما سجلت مؤسسة أليانس للتأمينات تدهورا في الأداء مقارنة بفترة الإكتتاب العام وما قبله، بالرغم من التطور الكبير لرقم أعمالها وهذا راجع طبعا لحداثتها في سوق التأمين الجزائري وفي دخولها للبورصة من جهة بالإضافة إلى كونها تمثل قطاعا خاصا ونسبة الإكتتاب العام كانت في حدود 31% (أكبر من نسبة مؤسسات القطاع العام) من جهة أخرى، لذلك فهي تعتبر من المؤسسات الواعدة سواء في البورصة أو في سوق التأمين الجزائري التي سينعكس أدائها بفعالية مستقبلا.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : المؤسسات الإقتصادية التي تم فتح رأسمالها في البورصة والتي طرحت أسهمها بسعر سبق تحديده وإنخفضت أسعارها عن سعر الطرح مرتبة حسب سنة الدخول حتى آخر حصة تسعير بتاريخ 2012/07/02.

المؤسسات المخوصصة	نوعية النشاط	تاريخ الدخول إلى البورصة	تاريخ الطرح	سعر الطرح (د.ج)	متوسط التسعير من تاريخ الطرح(د.ج) إلى غاية 2012/07/02	التغير (%)
أليانس	خدمات التامين	07 مارس 2011	07 مارس 2011	830	829.94	-0.01
فندق الأوراسي	السياحة	20 جانفي 2000	14 فيفري 2000	400	360.38	-9.90
صيدال	الكيمياء والصيدلة	17 جويلية 1999	20 سبتمبر 1999	800	531.75	-33.53
الرياض-سطيف	الصناعات الغذائية	17 جويلية 1998	13 سبتمبر 1999	2300	* 1 888.56	-17.89
*: بالنسبة لمجمع رياض سطيف تم حساب متوسط التسعير من تاريخ الطرح إلى غاية 03 أفريل 2006 (آخر حصة رقم:551) كون المؤسسة انسحبت من البورصة.						
					المتوسط العام	-15.33

لمصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج أسعار الحصص لموقع بورصة الجزائر.

الجدول (2) : مؤشرات الأداء الربحي (المردودية) للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر قبل وبعد الإكتتاب العام.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل الإكتتاب العام				المتوسط بعد الإكتتاب العام			
		مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس	مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس
R1	معدل الربح الصافي	4.06	10.58	19.38	8.09	6.47	6.07	22.70	-9.23
R2	معدل نتيجة الإستغلال%	8.56	20.23	29.67	13.62	10.48	12.91	31.46	-12.72
R3	معدل العائد على حق الملكية (ROE)%	10.56	5.81	7.68	18.76	9.39	4.94	11.69	-18.52
R4	معدل العائد على الأصول (ROA)%	4.84	4.08	3.74	6.17	6.17	2.78	5.63	-5.50
R5	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل%	8.97	5.81	4.82	16.59	8.61	4.94	6.30	-18.52

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (3) : مؤشرات أداء عناصر الإستغلال للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر قبل وبعد الإكتتاب العام.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل الإكتتاب العام				المتوسط بعد الإكتتاب العام			
		مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس	مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس
R6	**معدل دوران الأصول%**	116.61	37.29	8.90	74.36	86.39	45.36	11.46	59.61
R7	**معدل دوران الأموال الخاصة%**	263.58	53.05	18.38	221.19	131.15	81.52	23.80	200.79
R8	**مدة دوران العملاء (يوم)**	9	76	116	-	14	113	98	-
R9	**مدة دوران الموردين (يوم)**	36	58	2	-	9	70	4	-
R10	**أهمية BFR%**	-4541	1082	-63.49	242.83	367	269	-129.67	-247.47
R11	**نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات%**	1068	189.38	11.86	0.13	1329	185.35	14.60	0

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (4) : مؤشرات أداء هيكل رأس المال للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر قبل وبعد الإكتتاب العام.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل الإكتتاب العام				المتوسط بعد الإكتتاب العام			
		مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس	مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس
R12	نسبة قابلية التسديد%	54.59	29.53	51.61	63.09	34.07	43.79	51.83	70.31
R13	نسبة الإستقلالية المالية%	125.79	42.02	106.72	185.43	51.70	78.64	107.62	236.84
R14	نسبة الرافعة المالية%	227.03	142.02	206.72	291.80	151.70	178.64	207.62	336.84
R15	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية%	25.57	50.65	65.44	71.75	20.26	38.49	58.76	21.41
R16	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية%	74.43	49.35	34.56	28.25	79.74	61.51	41.24	78.59

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (5) : مؤشرات السيولة للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر قبل وبعد الإكتتاب العام.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل الإكتتاب العام				المتوسط بعد الإكتتاب العام			
		مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس	مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس
R17	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)%	133.58	275.14	135.28	2831.05	256.29	225.74	162.15	180.96
R18	نسبة التداول السريعة (الفورية)%	105.99	121.92	122.94	2831.05	232.30	131.87	145.17	180.96
R19	نسبة التداول الفورية (النقدية)%	31.21	32.18	23.59	359.72	56.81	24.37	34.65	12.98
R20	تطور واهمية رأس المال العامل%	113.72	113.29	99.01	377.84	207.65	145.55	138.18	192.49

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (6) : مؤشرات مردودية وتشغيل الموارد البشرية للمؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر قبل وبعد الإكتتاب العام.

الرقم	المؤشرات	المتوسط قبل الإكتتاب العام				المتوسط بعد الإكتتاب العام			
		مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس	مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس
R20	معدل إنتاجية العمل %	26.18	38.36	32.09	31.72	29.17	47.88	27.88	46.32
R21	مردودية كل عامل (د.ج)	1 083 473	778 980	870,749	3 293 586	1 549 688	778 676	1,185,711	2 829 761
R22	مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال (د.ج)	5 255 386	1 424 116	1,200,360	8 326 825	6 750 889	1 493 947	1,568,632	10 978 891
R23	مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة (د.ج)	230 460	153 756	238,303	675 366	483 784	89 837	358,887	1 012) (819

المصدر : من إعداد الباحث.

الجدول (7) : نسب التطور والنتائج المحققة لمؤسسات القطاع الإقتصادي العام والخاص المدرجة في بورصة الجزائر بالاكتتاب العام.

طبيعة الأداء	المؤشرات	نسب التطور%				الترتيب والنتائج المحققة			
		مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس	مجمع رياض	مجمع صيدال	الأوراسي	أليانس
الربحية	**معدل العائد على الأصول (ROA)**	**27.41**	**-31.89**	**50.56**	**-189.10**	**تحسن إيجابي رقم 02**	**إنخفاض سلبي رقم 03**	**تحسن إيجابي رقم 01**	**إنخفاض سلبي رقم 04**
الإستغلال	**معدل دوران الأصول**	**-25.92**	**21.66**	**28.79**	**-19.84**	**إنخفاض سلبي رقم 04**	**تحسن إيجابي رقم 02**	**تحسن إيجابي رقم 01**	**تحسن إيجابي رقم 03**
هيكل رأس المال	**نسبة قابلية التسديد**	**-37.58**	**48.29**	**0.44**	**11.45**	**إنخفاض سلبي رقم 04**	**تحسن إيجابي رقم 01**	**تطور مستقر نوعا ما رقم 03**	**تحسن إيجابي رقم 02**
السيولة	**نسبة النقدية**	**82.00**	**-24.27**	**46.89**	**-96.39**	**تحسن إيجابي رقم 01**	**إنخفاض سلبي رقم 03**	**تحسن إيجابي رقم 02**	**إنخفاض سلبي رقم 04**

المصدر : من إعداد الباحث.

الإحالات والمراجع :

[1]. عبد القادر صافي، **سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الإقتصادية : حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، غير منشورة، ص.26.

[2]. Xavier Denis Judicis, Jean Pierre Petit, Les Privatisations, CLEFS économiques, 1998, P.54.

[3]. Pierre vernimmen, **Finance D'entreprise**, édition Dalloz, 1998, P.677.

[4]. زهية زرفة، بورصة القيم المنقولة ودور وسطاء عمليات البورصة- دراسة حالة : بورصة الجزائر، رسالة ماجستير,2001/2000، ص63.

أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية
دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة- الجزائر

The impact of tax management on financial performance in the economic institutions:
Study of a sample of institutions in the wilaya of Biskra – Algeria

صابر عباسي *
جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محمود فوزي شعوبي **
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : نهدف من هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية، ومحاولة الإستفادة من جميع الإمتيازات التي يمنحها القانون الجبائي وقوانين الإستثمار. بالإضافة إلى توضيح أهمية التسيير الجبائي وحدوده، وأهم أدواته المتمثلة في الوظيفة الجبائية التي أصبحت تبحث في كيفية الإستفادة من جميع التطورات التي شهدها علم التسيير. ويكمن الهدف الأساسي لهذا التسيير في أثره على الأداء المالي للمؤسسة، ذلك أنّ كُل أثر جبائي يُقابله أثر مالي وبالتالي التّأثير على : التوازن المالي، القرارات المالية، قيمة المؤسسة،...إلخ، بينت النتائج أن التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على المؤشرات المالية لعينة الدراسة.

الكلمات المفتاح : تسيير جبائي، إستراتيجية جبائية، حوكمة جبائية، خطر جبائي، أداء مالي، قيمة المؤسسة.

Abstract: This study aims to investigate the impact of tax management on financial performance of the economic institutions through financial and accounting practices and attempts to make use of all the privileges granted by tax and investment laws. In addition, the study aims to illustrate the importance of tax management and its limits and its most important tools represented by the tax function which is looks at how to take advantage of all the developments in the science of management. The fundamental aim of this tax management lies in its impact on the institution’s financial performance, so that each fiscal impact is offset by a financial impact and thus influencing financial balance, financial decisions, the institution value, etc. The results show that tax management is not an effective tool in influencing financial indicators of the study sample.

Keywords: Tax management, tax strategy, tax governance, tax risk, financial performance, institution value.

Jel Classification Codes : C12, C58, H21, H26.

تمهيد : يُعرّف التسيير على أنّه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. والتسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير، يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها، ولذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني، كما يقول Maurice Cozian هو أعلى مستوى لتسخير الجباية[1].

وبما أنّ كُل أثر جبائي يقابله أثر مالي، فإنّ التّسيير الجبائي يعمل على تعزيز قدرة المؤسسة في الحصول على التّدفقات المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية، وبالتالي الرفع من المردودية المالية للمساهمين ؛ كما أنّ له أهمية بالغة على مستوى الأداء والقرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة : الإستغلال، التمويل، الإستثمار ؛ لذلك يجب على المؤسسة معرفة هذه الآثار ومحاولة تعظيم الإستفادة منها في إطار ما يسمح به القانون الجبائي. في ظل ما سبق ذكره، تتبلور معالم السؤال الأساسي لهذا البحث، والذي يمكن صياغته على النحو التالي : **" ما مدى أثر تسيير المتغير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"** ؟ نحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال إختيار خمس مؤسسات مقراتها الاجتماعية في ولاية بسكرة – الجزائر.

نقدم هذا المقال في ثلاثة (03) محاور كما يلي :

المحور الأول : التسيير الجبائي ومقوماته في المؤسسة الإقتصادية؛
المحور الثاني : آليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية؛
المحور الثالث : قياس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

---

* abbassi20mag@gmail.com
** chaoubi.mf@univ-ouargla.dz

1- التسيير الجبائي ومقوماته في المؤسسة الإقتصادية

يُترجم التسيير الجبائي لدى الفرانكوفون بالعديد من المصطلحات منها (la gestion fiscale)، l'optimisation fiscale)، (Stratégie fiscale) ولدى الأنجلوسكسون بـ : التخطيط الجبائي (Tax Planning) أو (Tax management)...إلخ، وهو يعني التّحكم في تسيير المتغير الجبائي بشكل يحقق القيمة للمؤسسة، بإعتبار أن الجباية هي تكلفة ومخطر وفرصة ويجب تسييرها.

لقي موضوع التّسيير الجبائي إهتمام العديد من المفكرين من بينهم : (1961) Hoffman.W.H في كتابه "نظريات في التخطيط الجبائي"، و(1992)Scholes.M.S&Wolfson.M.A في كتابيهما " الضرائب والتجارة الإستراتيجية من منظور التخطيط الجبائي"، (2001) Shackelford.D.A & Shevlin.T في مجلة المحاسبة والإقتصاد (New jersey) بمقال بعنوان "Empirical tax research in accounting"[2]، كما نجد المفكرين (Watts&Zimmerman) اللذين يريا أنّ المؤسسات الإقتصادية تلجأ إلى التسيير الجبائي وإختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح بهدف تجنب التكاليف التي تفرضها الدولة مثل قوانيين زيادة الضرائب[3]. وهُناك تصورين :

التصور الأول : وهو التعريف الفرانكوفوني، يرى أنّ التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدأي عدم التعسف في إستعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية، وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع.

التصور الثاني : وهو التعريف الأنجلوسكسوني، يرى أنّ التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل : حملة الأسهم (المساهمين)، المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين...إلخ، المعنية بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة(أي أنّه لا يتعلق بالإدارة فقط)، بالإضافة إلى أنّ لهُ نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع جبائي وهذا ما يسمى : المساهمة في خلق القيمة. إذن نستنتج أن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا ينظر فقط إلى كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة بل يتعداه إلى نظرة أبعد من ذلك وهي كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة (Les parties prenantes).

بحيث نجد أنَه في بيئة الأعمال الدولية أن المؤسسات توجهت نحوى إستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL (Extensible Busines Reporting Language) التي تُعتبر نظام يعتمد على شبكة الأنترنت في عرض وتصنيف المعلومات الموجودة في ملفات المؤسسة، بحيث يمكن تجميعها في شرائح بعدة طرق تزيد من فعالية النشر الإلكتروني للمعلومات الجبائية والمحاسبية، وبذلك أصبحت النظرة حول تسيير التقارير الجبائية والإلتزام يرتكز على ضرورة إستخدام تكنولوجيا المعلومات (Tax Reporting Software) مثل الأنظمة (CPM،TAX STREAM، CORPTAX، ERP ، PLANITAX...إلخ) في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تجعل الوظيفة الجبائية أكثر فعالية خاصة في إطار الإلتزام العالمي للضريبية، حيث في بيئة الأعمال الأمريكية أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية SEC في يناير 2009 قواعد تلزم فيها الشركات المسجلة لديها بتطبيق XBRL[4]،كما نجد (Progiciels): FIDGI Software الذي بدأ العمل به في مجمع المؤسسات الفرنسية من أجل التسيير الجبائي[5]. من خلال هذه الأهمية لنظام المعلومات الجبائي في المؤسسة أصبح للوظيفة الجبائية دور مهم ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، حيث أصبحت تنافس الوظائف الأخرى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم والكثيفة النشاط والتي لديها العديد من الفروع في الخارج مثل الشركات متعددة الجنسيات.

قام في سنة 2005 مكتب المراجعة العالمي Ernst&Young بتحقيق يتعلق بالبحث عن ماهية نسبة إنشاء الوظائف الداخلية التالية : الوظيفة الجبائية، الوظيفة المحاسبية، الوظيفة المالية الموجودة في مجمعات المؤسسات الفرنسية(بإستخدام إستقصاء على شبكة الأنترنت) موجه لمدراء الجباية والإدارة والمالية، وذلك لعينة تقدر بـ : 166 تمثل المؤسسات التي استجابة لهذا التحقيق والتي تمثل : 46% من قطاع الصناعة، 21% خدمات، 9% قطاع البنوك و التأمينات، والباقي 24% للقطاعات الأخرى. وكانت نتائج التحقيق هو أنّ : الوظيفة المالية تحصلت على نسبة 52% والوظيفة الجبائية 42% والوظيفة المحاسبية 4% ووظائف أخرى بنسبة 2%.[6] والملاحظ أن وجود الوظيفة الجبائية في المؤسسة يرتبط بحجم المؤسسة وكثافة العمليات، حيث نجد أن عينة المؤسسات المأخوذة أغلبها من قطاع الصناعة والخدمات وهي قطاعات تتوفر فيها الصفات المذكورة.

والوظيفة الجبائية بالمقارنة مع الوظائف الأخرى أخذت تتطور منذ سنة 1990 في المؤسسات الأمريكية، ولكن طابعها الرسمي والقانوني بدأ منذ سنة 2002 في القانون « 404 » Sarbanse Oxley ، وذلك بسبب تنبّه المنظمات والباحثين لتسارع الفجوة بين الدخل المالي في التقارير المالية والدخل الخاضع للضريبية للمؤسسات مثل : Enron, Worldcom & Arther Anderson...إلخ، وهذا ما يسمى بعدوانية التقرير الضريبي والمالي (Tax and Financal reporting aggressiveness) حيث يعرف الأول بـ : "القيام بالمعاملات أو التحويلات التي تهدف إلى التخفيض من الدخل الخاضع للضريبة" أما الثاني فيعرف على أنه : "الإنخراط في المعاملات أو الإبلاغ عن سلوكات هدفها زيادة

الدخل المالي"، مما أدى بالحكومة الأمريكية لمحاولة العمل على سد هذه الفجوة عن طريق إصدار قوانين تنظم آليات الرقابة الداخلية الجبائية في المؤسسة والتي من أهمها ضرورة إنشاء الوظيفة الجبائية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتنظيم عملها مثل : إصدار القانون[7] FIN°48 في 15 ديسمبر 2006 من طرف FASB والذي يتعلق بأهمية الإفصاح عن الوضعية الجبائية في التقارير المالية للشركات العالمية والكبيرة الحجم والنشاط (LB&I)، كما يرتبط بالإلتزام بتشكيل مؤونات من أجل المخاطر الجبائية المتعلقة بالتحويلات المالية، بالإضافة إلى إدخال الحلول التكنولوجية في العلاقات الجبائية، ويعتبر هذا القانون كأحد الإصلاحات المتعلقة بضرورة الإلتزام بالإفصاح عن المواقف الضريبية غير المؤكدة والمتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات (Tax reporting) المدفوعة في القوائم المالية لأصحاب المصلحة والحكومة في المؤسسات الأمريكية (Disclosure of uncertain income tax position)، في إطار تأمين الإلتزام الضريبي للعمليات (Compliance Assurance Process) و تحقيق جودة فحص العمليات (Quality Examinatin Process)، وبالتالي هو مُعد للتخفيف في حدة الإختلاف بين الدخل المالي والخاضع للضريبة. كما قام مكتب المراجعة Deloitte سنة 2006 بدراسة تتمثل في البحث عن الأدوار الأساسية للوظيفة الجبائية في المؤسسات الأمريكية، من خلال إستبيان إلكتروني لعينة تتكون من 400 مؤسسة تمثل شريحة واسعة من قطاعات الصناعة والخدمات المالية والتي يتجاوز العائد السنوي لها أكثر من 500 مليون دولار، وذلك لمعرفة أراء المدراء الماليين والتنفيذيين في هذا الموضوع. حيث كان عدد المجيبين أكثر من 150 مجيب على هذا الإستبيان الإلكتروني[8].

إنّ الدّور الكبير للوظيفة الجبائية في المؤسسات الأمريكية هو دعم المعاملات بنسبة 60%، ثم دعم القرارات التشغيلية بنسبة 35% والمساهمة في تسيير المخاطر بنسبة 32% والمشاركة مع الوظائف الأخرى بنسبة 28%. وبالتالي يمكن القول أنّ الوظيفة الجبائية في المؤسسة تُعنى بـ[9] :

- الإستراتيجية الجبائية ومدى ربطها بالأهداف العليا للمؤسسة؛
- الضرائب العملية (المرتبطة بالمرحلة التشغيلية) والمخاطر الجبائية المرتبطة بها والكفاءة للموارد المستعملة في المؤسسة؛
- المعالجة الضريبية (حساب الضريبة) والإبلاغ، والمرتبطة بالموثوقية في تقارير المؤسسة؛
- الالتزام للضريبة والمرتبط بمدى تطبيق المؤسسة للقوانين والإجراءات؛
- إدماج الإعلام الآلي والتكنولوجيا المرتبطة بنظام المؤسسة؛
- التنظيم والموارد البشرية المرتبطة بالكفاءات في المؤسسة.

أعطى تطور الفكر المالي المعاصر للعامل الجبائي نظرة أكثر من كونه إلتزام على المؤسسة، مما جعلها تبحث عن التكيف مع هذه التطورات، ومنها : النظرة الإستراتيجية، النظرة العالمية، التسيير بالتغيير، تسيير الخطر الضريبي، الحوكمة الجبائية،...إلخ.

الإستراتيجية مفهوم مرتبط بمدى تحقق أهداف المساهمين، أي عندما تتحقق أهداف المساهمين يعني تحقيق الهدف الإستراتيجي. والإستراتيجية الجبائية تعني : معرفة الضرائب التي سوف تدفعها المؤسسة، معرفة المناطق الجغرافية التي يجب التركيز عليها من أجل الحصول على الإمتيازات الجبائية، تحديد أهداف جبائية ذكية بالنسبة لأنشطة الأعمال ليتم التركيز عليها، مناقشة الإستراتيجية الجبائية مع مجلس الإدارة، إمتلاك قاعدة بيانات تساعد على توثيق المعلومات الجبائية. وبالتالي "هي مجموعة الأهداف المرتبطة بالجباية على مدى حياة المشروع"[10]، يحتاج تطبيقها قيام الوظيفة الجبائية بالنظر للوحدات التشغيلية مع توفر : الحوكمة، التسيير بالمشاركة، التسيير بالأداء، التكنولوجيا، العمليات[11].

كما يهدف التسيير الجبائي على المستوى الدولي إلى التخفيض في معدل الضريبة الفعلي(ETR) الذي يُعتبر معيار لقياس لمدى التحكم في المتغير الجبائي، ولما له من تأثير على أرباح الأسهم، وعلى أراء المحللين الماليين والمساهمين، وذلك خاصة مع التوجه نحو ضرورة إظهاره في التقارير المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والذي يحسب بالعلاقة التالية[12] :

معدل الضريبة الفعلي= (التكاليف الضريبية الفعلية + الضرائب المؤجلة)\ (الأرباح قبل الضريبة)

وبما أنّ الوظيفة الجبائية جزء من المؤسسة هي معنية أيضا بالتغيّرات التي تُؤثر على محيط المؤسسة، خاصة ما تَعلق بالقوانين الجبائية والمحاسبية والمالية، حيث وضعت مجموعة PriceWaterhouseCooper مُتغيرات الوظيفة الجبائية المعنية بالتغيير وهي : المعطيات، الرقابة الداخلية، الإستراتيجية، التكنولوجيا، الهيكل التنظيمي، المورد البشري، العمليات[13].

ويعتبر التوجه نحو تسيير الخطر الضريبي أحد التحديات التي يواجهها المسير الجبائي، والذي يعرفه مكتب المراجعة Ernst &Young الخطر الجبائي على أنه:" كل أعمال التراخي في الإستراتيجية الجبائية والعمليات والتقارير المالية أو الإلتزام، والذي يؤثر سلبا على ضريبة الشركة أو الأهداف التجارية لها، نتيجة أعمال غير مقبولة أو غير متوقعة مثل:العقوبات، الضرائب الإضافية، الإضرار بالسمعة، الفرص الضائعة، تحريف للقوائم المالية، تقييمات غير كافية للمخاطر[14]، ولذلك يجب على المؤسسة تسييره بين المستوى الإستراتيجي والعملي[15].

كما أن التوجه نحو الحوكمة الجبائية تعتبر أحد التحديات التي تواجه المسير الجبائي، والتي نجدها في تصورين : حوكمة جبائية في المحيط الداخلي[16] للمؤسسة تهتم بالأداء الأمثل لتسيير الجباية، والخارجي الذي يهتم بكيفية إيصال معلومات شفافة عن الوضعية الجبائية لأصحاب المصلحة في إطار أنّ لديهم الحق بالمشاركة في تسييرها :

- **الحوكمة الجبائية الداخلية :** والتي تُعرف كما يلي :

يرى كل من Béatrice et Vincent أن الحوكمة الجبائية في المؤسسة تعتمد على :

- إنشاء الوظيفة الجبائية في المؤسسة ؛

- مصداقية المعلومات الجبائية وذلك بوضع تقرير جبائي يُشارك فيه جميع أطراف الوظيفة الجبائية والمحاسبية من أجل المصادقة على معدل الضريبة الجاري ومعدل الضريبة الحقيقي للمؤسسة ؛

- تسيير المخطر الجبائي بحساب المؤونات من أجل تغطيتها، وذلك بإحترام مبادئ المعايير المحاسبة الدولية IAS37 (المخصصات والإلتزامات الطارئة)؛

- إستخدام وسائل الإعلام الآلي من أجل تحليل و تخزين المعلومات الجبائية مثل :Tax packages ، portails fiscaux par intranet ، حساب معدل الضريبة المؤجل ومعدل الضريبة الحقيقي؛

- وضع الجباية في أجندة مجلس الإدارة، وذلك للتأكد من مصداقية المعلومات الجبائية المعلن عنها والتحكم في المخاطر الجبائية.

وهناك من يرى أنّ الحوكمة الجبائية هي "عامل لجودة وأمن التسيير العام للجباية في المؤسسة "[17].

ويرى H.Pidaud أنّ الحوكمة الجبائية تعني " تنظيم الوظيفة الجبائية بأحسن أداء داخل المؤسسة"[18].

- **الحوكمة الجبائية الخارجية :** والتي تُعرف على أنها " التسيير بالقيمة في المجال الجبائي فيما يتعلق بالإتصال بين المساهمين والمحللين الماليين وإدراج العامل الجبائي في مشروع التسيير العام للمخاطر داخل المؤسسة"[19].كما تُعرف على أنها : " مجموعة قواعد وضوابط و إجراءات تضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توفير الشفافية وتعزيز المصداقية بين المؤسسة والأطراف الأخذة في المسائل الجبائية"[20].

هذه المشاركة في تسيير المتغير الجبائي داخل المؤسسة من طرف أصحاب المصلحة والتي كفلها لهم القانون أو التنظيم في إطار البحث عن الشفافية، جعل المسير الجبائي يكون ملزما بتوفير المعلومات المطلوبة عن الإستراتيجية الجبائية المتبعة من طرف المؤسسة، بحيث لم تعد تقليل التكاليف الضريبية العامل الأهم بل شاركه في ذلك ما يطرح التساؤل التالي : كيفية الإفصاح الشفاف عن التسيير الجبائي لأصحاب المصلحة، مع تعارض المصالح بينهم ؟[21]

2- آليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

الدراسات التي قامت بدمج المتغير الجبائي في الأبحاث المالية عديدة والتي أغلبها ذات أصول أنجلو سكسونية تناولت العديد من المواضيع مثل : تأثير الجباية على القرار الإستثماري، الجباية والقرار المالي، الجباية وهيكل رأس المال، الجباية وتوزيع الأرباح، الجباية وقيمة المؤسسة، ...إلخ ونجد من المفكرين : موديغلياني وميلر سنة (1963/1958) في نظرية الهيكل الأمثل لرأس المال، (1992) Scholes & Wolfson قاما بدراسة دور الجباية داخل المؤسسة وذلك بتأثيرها على القرارات الإستثمارية والمالية، وأعمال (1977)Miller الذي قام بدراسة تأثير الإخضاع الشخصي على القرارات المالية في المؤسسة، (1998)Fama & French الذيْن قاما بدراسة تأثير الجباية على القرارات والقيمة في المؤسسة، بالإضافة إلى العديد من المفكرين مثل : Keen & Schiantarelli(1991)، Waegenaere& al (2003)[22].

سنحاول إبراز أهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة في مراحل نشاط المؤسسة : الإستغلال، التمويل، الإستثمار.

1.2. أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الإستغلال : إنّ عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة، يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في : الخزينة، رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل.

تَأثُّر الخزينة بعامل الجباية، يكون من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التالية : الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم الجمركية، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري. وبالتالي يمكن القول أن وضعية الخزينة تعتبر من بين المهام الأساسية والنقاط الحساسة التي ينبغي على المسير الجبائي وضعها ضمن الأولويات. حيث تقتضي هذه الدراسة ضرورة حصر جميع أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة، وحسن تسييرها من خلال جدولتها وتحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية، وهذا لتفادي ما يترتب عن تأخيرات الدفع من غرامات وتكاليف إضافية تؤثر سلباً على التدفقات النقدية للمؤسسة.

كما أنّ فكرة التأثير الجبائي على رأس المال العامل لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة، وإنما هي متضمنة من خلال العناصر المكونة لرأس المال العامل. فتأثير الجباية على رأس المال العامل يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة، بحيث تحتوي الأموال الخاصة غالبا على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي، وهذا الأخير معفى بنسبة كبيرة من الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للديون التي تترتب عليها وفورات ضريبية. كما يتجلى التأثير الضريبي على رأس المال العامل من خلال الاستثمارات، فهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية، وذلك بعد طرح قيمة الاهتلاكات من القيمة الإجمالية للاستثمارات، ففي حالة تسريع الإهتلاك، الذي يعد اختيارا محضا، فإن قيمة الاستثمارات ستنخفض، وترتفع قيمة الأموال الدائمة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العامل.
ويعد الرسم على القيمة المضافة، أهم رسم يؤثر مباشرة على إحتياجات رأس المال العامل، وذلك من خلال قاعدة " التفاوت الشهري"، ومن خلال الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع، حيث أنه كلما كان الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها إحتياج مالي (TVA a paye)، مُطالبة بدفعه والعكس صحيح.

يمكن أن نستنتج بأن تأثير الجباية على دورة الاستغلال ينعكس بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية، حيث أنّ هذا التأثير يكون في صالح المؤسسة إذا أتقنت هذه الأخيرة تسييرها والتحكم في مواعيد إستحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتفادي الوقوع في ضغوطات مالية، غرامات أو تقويمات جبائية. ومنه فإنّ مثلوية الخزينة ومرونتها لا تُهم المسير المالي فحسب، بل كذلك المسير الجبائي، الذي بواسطة تسييره لمختلف الضرائب والرسوم، يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجة والاستفادة من مختلف القواعد الجبائية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

2.2. أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل : من خلال هذه الأهمية سيتم التركيز على : سياسة الاقتراض، التمويل الإيجاري، سياسة توزيع الأرباح.

- من خلال سياسة الاقتراض : تنقسم هيكلة التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الجبائي يؤخذ بعين الإعتبار للمفاضلة بين المصدرين، ولهذا نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في إختيار سياسة مالية تأخذ بعين الإعتبار تفضيل اللجوء إلى الاقتراض[23].

- من خلال التمويل الإيجاري : إنّ شرح أثر الجباية على سياسة التمويل الإيجاري يكون من خلال إبراز الإعتبارات الجبائية التي تدخل في قرار حيازة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة، حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول، وهي شراء هذا الأصل من مالها الخاص أو شرائه من مال مقترض، أو استئجاره لمدة معينة مقابل أجرة محددة.

- من خلال سياسة توزيع الأرباح : إنّ العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجباية تكمن من خلال تفسير نظرية التمييز الجبائي والتي تشير إلى أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد على معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية. فإن حملة الأسهم يطلبون معدل عائد أكبر قياسا بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منه، مما يزيد من تكلفة الأموال للمؤسسة الأولى وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للسهم الواحد[24].

تكون في هذه المرحلة مهمة المسير الجبائي هي المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة بالبحث عن مختلف طرق التمويل التي تساعد على تحقيق الوفورات الضريبية التي تخفض من الوعاء الجبائي، وبالتالي يمكن القول أن على المسير الجبائي أن يرشد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي.

ومنه التسيير الجبائي في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، إذا كان التمويل بالإستدانة، وإختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيزات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

3.2. أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الإستثمار : يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب قرار نظرا لطبيعته الإستراتيجية وتأثيراته التي يحدثها على مصير المؤسسة ككل، لذا على المؤسسة أخذ بعين الاعتبار المتغير الجبائي عند اتخاذ أي

قرار إستثمار. والمسير الجبائي في هذه المرحلة يهدف إلى الإستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، حيث تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار، والتحريض الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي ، تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين، بغرض توجيه اهتمامهم الاستثماري نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراد تشجيعها وتنميتها، وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة. وهي قد تكون في شكل :

- **إعفاء ضريبي :** وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضريبة المستحق عليها، مقابل الإلتزام بنشاط إقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة، والذي قد يكون دائم أو مؤقت.

- **تخفيض ضريبي :** وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات إقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل إلتزامهم ببعض الشروط؛

- **إجراءات ضريبية تقنية :** وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، والتي يترتب عنها أثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي، من بينها : نظام الإهتلاك، الترحيل إلى الأمام أو الخلف، إعادة إستثمار الأرباح، إعادة إستثمار فائض القيمة، إعادة تقييم إستثماراتها[25].

3- قياس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية

بهدف معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، إرتئينا إسقاط الدراسة على عينة من المؤسسات الإقتصادية في ولاية بسكرة، والتي يوضح أهم خصائصها الجدول (1)، وقد أختيرت عينة الدراسة وفقا للأسس التالية : الإختلاف في طبيعة النشاط والحجم والشكل القانوني وذلك لمعرف مدى تأثيرها على دراسة الأسئلة المطروحة، وإستخدام بيانات السلسلة المقطعية في الدراسة كالتالي :[26]

من 2001 إلى 2010 بالنسبة للمؤسسة AT؛ من 2006 إلى 2010 بالنسبة للمؤسسة BT؛ من 2005 إلى 2010 بالنسبة للمؤسسة CT؛ من 2005 إلى 2009 بالنسبة للمؤسسة DA؛ من 2005 إلى 2009 بالنسبة للمؤسسة EE. ولذلك سنتحقق من الفرضيتين التاليتين :

- المؤسسات الإقتصادية عينة الدراسة لا تمارس التسيير الجبائي بفعالية؛
- لا يوجد علاقة إرتباط قوية بين التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية لعينة الدراسة، من خلال التحقق من :

- لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المردودية المالية للمؤسسة والمقاسة بنسبة المردودية المالية؛
- لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المردودية الإقتصادية للمؤسسة والمقاسة بنسبة المردودية الإقتصادية؛
- لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المردودية التجارية للمؤسسة والمقاسة بنسبة المردودية التجارية؛
- لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة والمقاسة بنسبة مردودية الأموال الخاصة؛
- لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى الرفع قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الإستغلال والمقاسة بنسبة الهامش الإجمالي للإستغلال؛
- لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين سيولة المؤسسة والمقاسة بنسبة السيولة الفورية؛
- لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين الإستقلالية المالية للمؤسسة والمقاسة بمعدل الإستدانة.

1.3. قياس مدى فعالية ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات عينة الدراسة : لهذا الغرض نفترض أنه إذا إنخفضت التكاليف الجبائية عن متوسطها خلال فترة الدراسة لكل مؤسسة، نقول أن المؤسسة تمارس التسيير الجبائي بفعالية خلال هذا العام، وإلا فإنها لم تمارس التسيير الجبائي بفعالية، وعليه سيتم إجراء إختبار مدى معنوية الممارسة وذلك بإختبار ذات الحدين (Binomial Test)[27]، للفرضية الأولى والتي تنص على أن : "لا تمارس المؤسسات المأخوذة كعينة التسيير الجبائي بفعالية".

نلاحظ من بيانات الجدول (2)، أن مؤسسات عينة الدراسة، مارست التسيير الجبائي بفعالية خلال فترة الدراسة بما نسبته 58%، وذلك بعدد مشاهدات 18 مشاهدة من أصل 31 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم ممارسة التسيير الجبائي بفعالية 42% بعدد مشاهدات 13 مشاهدة. أي أن نسبة ممارسة التسيير الجبائي بفعالية أعلى من نسبة عدم ممارسة التسيير الجبائي بفعالية. وبما أن مستوى المعنوية $Sig. = 0,473 \succ \alpha = 0,05$ فإننا نقبل الفرض العدم ونرفض البديل،

أي أن المؤسسات المأخوذة كعينة للدراسة لا تمارس التسيير الجبائي بفعالية خلال فترة الدراسة. وهذا راجع للعديد من العوامل أهمها : نقص الموارد البشرية في المتخصصة في التسيير الجبائي، الخيارات التي يمنحها القانون الجبائي غير كافية، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الجبائية، المؤسسات المأخوذة كعينة هي صغيرة ومتوسطة وغير كثيفة النشاط مما يضعف من فعالية هذا النوع من التسيير، عدد وأنواع الضرائب والرسوم التي تخضع له المؤسسات ليس بالكبير والمهم، عدم وجود أنظمة معلومات صلبة يمكن الاعتماد عليها ، انغلاق المؤسسات عن السوق الخارجية، مما يجعل المؤسسة تهتم بالجباية المحلية فقط، عدم ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الإقتصادية بطرق علمية ومدروسة.

2.3. قياس تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسات عينة الدراسة : لهذا الغرض نتبع الخطوات التالية :
- تحديد مؤشرات للأداء المالي : وهي على الترتيب النسب (R7, R6, R5, R4, R3, R2, R1) المردودية المالية، المردودية الإقتصادية، المردودية التجارية، مردودية الأموال الخاصة، الهامش الإجمالي للإستغلال، نسبة السيولة الفورية، معامل الإستدانة.

- تحديد مؤشرات للتكاليف الجبائية ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق الوفورات الضريبية : والمتمثلة في أربعة مؤشرات هي :R11,R10, R9, R8 وهي على الترتيب نسبة الضريبة على الأرباح على النتيجة الإجمالية أو الضريبة على الدخل الإجمالي إذا كانت المؤسسة شركة تضامن إلى النتيجة الصافية، نسبة الضرائب والرسوم الأخرى إلى النقديات، نسبة التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة، نسبة الرسم على النشاط المهني إلى النقديات، حيث تم الأخذ بعين الإعتبار الإعفاءات أو التخفيضات الممنوحة للمؤسسات عينة الدراسة عند الحساب، مثل الحصول على التخفيض بـ : 12,5% من الضريبة على أرباح الشركات عند إعادة إستثمار الأرباح والإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لشركة التضامن.

القيم المحسوبة لهذه المتغيرات مبيّنة في الجدول (3). وتبين من الجدول (4) ما يلي :
- إرتباط موجب ودال عند مستوى 5% بين المردودية المالية (R1) ونسبة الضريبة على الأرباح على النتيجة الإجمالية (R8) ؛

- إرتباط موجب ودال عند مستوى 1% بين مردودية الأموال الخاصة (R4) ونسبة الضريبة على الأرباح على النتيجة الإجمالية (R8) ؛

- إرتباط سالب ودال عند مستوى 1% بين الهامش الإجمالي للإستغلال (R5) الذي يمثل نسبة الضرائب والرسوم الأخرى إلى النقديات (R9) ؛

- إرتباط موجب ودال عند مستوى 1% بين معامل الإستدانة (R7) ونسبة الضريبة على الأرباح على النتيجة الإجمالية (R8).

وعليه، فإن أربع مؤشرات للأداء المالي من بين سبعة لها ارتباط موجب ودال بثلاثة مؤشرات للتكاليف الجبائية.

ونستدل من الجدول (5) على أن زيادة دفع مؤسسات العينة لمستويات منخفضة من IBS وIRG نتيجة الإستفادة من الإمتيازات الجبائية بسبب (خروجها من مرحلة الإعفاءات الكلية، ونموها الذي زاد من مستوى الوعاء الضريبي) أدى إلى الرفع من مؤشرات المردودية المالية ومردودية الأموال الخاصة ومعامل الإستدانة (زيادات منخفضة في مستوى الضريبية المدفوعة من IBS وIRG قابله زيادات عالية في نمو المؤسسات عينة الدراسة، ما تعلق بـ : النتيجة الإجمالية، قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، الأصل الاقتصادي لها.

إن الإعفاءات الجبائية التي تحصلت عليها المؤسسات عينة الدراسة لكل من ضريبتي IBS وIRG ليست مؤثرة بدرجة كبير على إتجاه المؤشرات المالية (R7، R4،R1)، حيث نرى مثلا أن المؤسسة AT بالرغم من حصولها على إعفاءات جبائية خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2005 إلا أن مؤشر المردودية المالية إنخفض من 5,78% إلى 0,48% وهذا بسبب قيام المؤسسة بالزيادة في رأس مالها، وبعد إنتهاء هذه الفترة (فترة الإعفاءات)، حيث أصبحت المؤسسة تسدد أقساط ضريبتي IBS وIRG بإجمالي مبلغ من 2,7 مليون سنة 2006 إلى 6,7 مليون سنة 2007 ، إلا أن معدل المردودية المالية إرتفع من 0,29% إلى 0,37% ، وكذلك نفس الأمر بالنسبة للمؤسسات الأخرى.

يُمكن أن تكون الإجابة على فرضيات السؤال الأساسي لهذا البحث باستخدام **معادلة الإنحدار المتعدد** التي تعتبر أحد الإختبارات المعلمية، والذي يهتم بقياس العلاقة بين متغير تابع واحد ومجموعة من المتغيرات المستقلة، وتحديد أكثر المتغيرات المستقلة أهمية من حيث تأثيرها في المتغير التابع، والمعبر عنها في النموذج التالي :

$$Y = a_0 + \sum_{i=1}^{N} b_i Ri + \varepsilon_i$$

- تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المردودية المالية (R1) : يتبين من نتائج التقدير (النموذج (1))، أن للمتغيرة R8 تأثير دال وموجب على المتغيرة R1 بينما التأثير الدال للمتغيرة R9 كان سالبا. وعلى الرغم من ضعف قيمة معامل التحديد المعدل فإن الدلالة المرفقة بإحصاءة فيشر المحسوبة تمكننا من قبول النموذج. وبالتالي توجد علاقة بين المردودية المالية (المتغير المستقل) والتسيير الجبائي ؛

- تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المردودية الإقتصادية والتجارية ونسبة السيولة الفورية (R2-R3-R6) : بما أنه لا يوجد إرتباط دال، فإن التسيير الجبائي لا يؤدي إلى تحسين فعال لهذه المؤشرات ؛

- تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين مردودية الأموال الخاصة (R4) : يتبين من نتائج التقدير (النموذج (2))، التأثير R8 الايجابي بينما تأثير المتغيرتين R9 و R10 كان سلبيا، ومع التحفظ على النموذج فإننا نقبل بوجود علاقة بين مردودية الأموال الخاصة (المتغير المستقل) والتسيير الجبائي ؛

- تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين معامل الإستدانة (R7) : يتبين من نتائج التقدير (النموذج (3))، التأثير R8 الايجابي بينما تأثير المتغيرتين R9 و R10 كان سلبيا، ومع التحفظ على النموذج فإننا نقبل بوجود علاقة بين معامل الإستدانة والتسيير الجبائي ؛

- تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين الهامش الإجمالي للإستغلال (R5) : يتبين من نتائج التقدير (النموذج (4))، التأثير الدال والعكسي للمتغيرة R9، وبالتالي توجد علاقة بين الهامش الإجمالي للإستغلال والتسيير الجبائي .

نتائج الدراسة

- كان عدد سنوات ممارسة المؤسسات عينة الدراسة للتسيير الجبائي أكثر من سنوات عدم ممارسة التسيير الجبائي، وهذا ما أظهره تحليل (Binomial Test)، وهي ممارسات غير معنوية ناتجة عن ضعف فعالية هذا النوع من التسيير ؛

- كانت العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في مؤسسات العينة ضعيفة، وهذا ما أظهره معامل الإرتباط لبيرسون في الدراسة القياسية، حيث وجدنا أن :

- ممارسة التسيير الجبائي في هذه المؤسسات الإقتصادية الجزائرية غير كافية للتأثير المعنوي على المردودية الإقتصادية والتجارية ونسبة السيولة الفورية ؛

- ميل تسيير ضريبتي IBS وIRG كان له التأثير الأقوى على طبيعة الارتباط بالمؤشرات المالية، لارتباطها المباشر بمستوى النمو ؛

- التسيير الجبائي لكل من ضريبتي IBS وIRG- (R8) خلال فترة الدراسة، كان له إرتباط إيجابي على إتجاه المؤشرات المالية (R1،R4،R7)، أي كلما يزيد دفع هذين الضريبيتن **بمعدلات منخفضة** وذلك بسبب عاملين هما : **خروجها من مرحلة الإعفاءات الكلية إلى الجزئية**، و**درجة النمو** في (رقم الأعمال، النتيجة، رأس المال، الاستثمارات...إلخ، التي تؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي، أدى ذلك إلى تحسين مستوى المؤشرات المالية، والعامل الثاني كان له **التأثير الأقوى**، أي كلما تم الحفاظ على مستويات منخفضة من الضريبتين عند كل مستوى نمو لها كان له أثر إيجابي على أدائها المالي؛(أنظر الجدول 8) ؛

- التسيير الجبائي لكل من الضرائب والرسوم الأخرى (R9) كالرسوم الجمركية، وذلك باستفادة المؤسسات عينة الدراسة من الإمتيازات الجبائية عند القيام بعمليات التصدير مثلا، يؤدي إلى التخفيض في تكاليف الإستغلال وبالتالي التحكم فيها ؛

وبالتالي يمكن القول أن التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على إتجاه المؤشرات المالية لعينة الدراسة، وذلك لا يرجع بصورة مباشرة إلى درجة جودة هذا النوع من التسيير، وإنما إلى عدم كون الضريبة متغير مؤثر بدرجة كبيرة على مؤشرات الأداء المالي. لأن هذا المفهوم يتضمن العديد من العوامل الأخرى المتداخلة والمؤثرة على نموها المالي مثل : الموارد البشرية، طبيعة السوق والمنافسة، جودة المنتوج، فتح مراكز بيع جديدة، التطور التكنولوجي، إحتكار إنتاج سلعة، الشراكة،...إلخ.

ملحق الجداول

جدول (1) : خصائص المؤسسات المأخوذة كعينة للدراسة

تسمية المؤسسة ورمزها	نوع المؤسسة	طبيعة النشاط	رأس المال (مليون د.ج)	عدد العمال
مؤسسة طهراوي (AT)	**SARL**	إستيراد وتوزيع المضخات المائية، إنتاج المياه المعدنية، الأعمال الفلاحية والري	164	200
مؤسسة طهراوي (BT)	**SARL STPH**	الأشغال العمومية الكبرى	35	300
مؤسسة طهراوي (CT)	**SNC**	محطة خدمات	0,2	12
مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (DA)	**SARL**	إنتاج الدقيق والفرينة ومشتقاتها	745	50
مؤسسة الكوابل بسكرة (EE)	**SPA**	إنتاج الكوابل الكهربائية	2079	800

المصدر : مُعد بناء على المعلومات المقدمة من المؤسسات عينة الدراسة

الجدول (2) :Test binomial

Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification asymptotique (bilatérale)
Groupe 1 تمارس التسيير الجبائي بفعالية	18	0,58	0,50	0,473[a]
Groupe 2 لا تمارس التسيير الجبائي بفعالية	13	0,42		
Total	31	1,00		

a. Basée sur l'approximation de Z

المصدر : نتائج المخرجات

جدول (3) : مؤشرات التسيير الجبائي والأداء المالي

R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11
5,7791	1,4230	0,0411	7,34089	0,0144	0,6102	4,0486	0,0010	0,0163	-1,4115	0,1343
7,4945	0,3341	0,0423	10,00979	0,0137	0,1202	21,8979	0,0010	0,2037	-4,0881	0,5314
0,6568	0,2159	0,0225	1,55041	-0,0032	0,0835	5,2119	0,0010	0,0124	-2,7249	0,4076
0,8427	0,0407	0,0287	2,77524	-0,0065	0,0058	8,0709	0,0010	0,2027	-4,1418	4,2446
0,4752	0,0696	0,0291	1,28158	-0,0105	0,0856	5,8126	0,0010	0,0155	-6,6131	0,2329
0,2911	0,1229	0,0330	0,89358	-0,0146	0,0947	2,3914	0,1274	0,0015	1,7135	0,2463
0,3684	0,1796	0,0438	0,70913	0,0057	0,1325	2,0571	0,1130	0,0094	1,5712	0,1984
0,1894	0,0341	0,0328	0,46748	-0,0142	0,1186	3,6017	0,1101	0,0203	0,9855	0,1403
0,2916	0,1096	0,0404	0,76518	0,0002	0,1954	3,6336	0,1105	0,0199	2,8611	0,0820
0,2406	1,1792	0,0436	0,60318	-0,0115	0,3879	2,7178	0,1105	0,0145	3,6551	0,0583
0,0020	0,0040	0,0040	0,00097	0,0020	0,3731	0,3277	0,0010	0,0032	0,0000	0,0045
0,3709	0,8793	0,0791	0,49964	-0,0245	0,4691	0,4227	0,0010	0,0045	0,4426	0,0361
0,6696	0,1367	0,0701	0,98304	0,0033	0,1077	2,9381	0,0010	0,0053	0,4444	0,1046
1,3629	0,1670	0,0815	2,09095	0,0266	0,3303	6,6655	0,0010	0,0186	0,9259	0,0506
1,2857	0,1766	0,1057	1,78571	0,0562	0,2906	4,2059	0,0010	0,0118	0,7231	0,0507
6,2340	0,1461	0,0209	11,02344	0,0089	0,6131	42,6778	0,2567	0,0007	-1,4236	0,0234
7,3261	0,1932	0,0233	11,83067	0,0081	0,6721	38,2536	0,2730	0,0031	0,6996	0,0238
9,4221	0,1847	0,0280	15,50604	0,0142	0,6447	51,0026	0,2653	0,0022	-1,5588	0,0211
6,4748	0,1428	0,0166	12,78016	0,0005	0,0500	44,6972	0,2548	0,0185	0,6642	0,3329
8,5943	0,4853	0,0199	21,37444	0,0001	0,2058	38,3918	0,2734	0,0024	-3,5144	0,0817
33,0250	0,8558	0,0706	25,00000	0,0508	0,1046	45,5864	0,3331	0,0052	0,5199	0,1854
0,0118	0,0097	0,0100	0,10622	-0,0289	0,6084	0,8685	0,0010	0,0708	0,6211	0,6064
0,0298	0,0479	0,0185	0,14054	-0,0191	0,4422	1,1169	0,0010	0,0365	0,5241	1,7351
0,1167	0,1124	0,0685	0,22572	0,0311	0,2144	1,0883	0,0010	0,0754	0,6683	0,5826

0,0743	0,0967	0,0404	0,19106	0,0002	4,2150	1,0614	0,0010	0,0038	0,5801	0,3015
-0,0536	-0,0507	-0,0409	0,06316	-0,0986	1,5001	0,8730	0,0010	0,0243	0,3905	1,0722
0,1975	0,1913	0,0691	0,35049	-0,0619	0,1315	1,4876	0,1819	0,2039	0,3553	0,1618
0,1851	0,3791	0,0614	0,32486	-0,0683	0,0457	1,1008	0,4220	0,7999	0,3238	0,6691
0,0681	0,1006	0,0317	0,18402	-0,1103	0,0752	0,9652	0,2762	0,5110	0,3026	0,4598
0,1923	0,4464	0,0675	0,32886	-0,0512	0,3795	0,8242	0,2868	0,2911	0,3464	0,2594
0,1607	0,3861	0,0452	0,24033	-0,0597	0,3565	0,6748	0,2879	0,1364	0,3037	0,1275

R1=Rnet/CP ; R2=Rexp/AE ; R3=Rnet/CA ; R4=CAF/CP ; R5=EBE/CA ; R6=Disp/DCT ; R7=AE/CP ; R8=IBS-IRG/RB-NET ; R9=ITD/Disp ; R10=CAF/VA ; R11=TAP/Disp

المصدر : الحسابات الاجتماعية للمؤسسات عينة الدراسة

جدول (3) : معاملات الإرتباط لبيرسون بين مؤشرات التسيير الجبائي والأداء المالي

	N=31	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11
R1	Corrélation de Pearson	1	0.358*	0.093	0.880**	0.441*	-0.097	0.739**	0.411*	-0.171	-0.126	-0.134
	Sig. (bilatérale)		0.048	0.619	0.000	0.013	0.604	0.000	0.022	0.358	0.500	0.473
R4	Corrélation de Pearson	0.880**	0.286	-0.064	1	0.441*	-0.104	0.920**	0.470**	-0.219	-0.287	-0.145
	Sig. (bilatérale)	0.000	0.119	0.734		0.013	0.576	0.000	0.008	0.237	0.118	0.435
R5	Corrélation de Pearson	0.441*	0.157	0.358*	0.441*	1	-0.036	0.404*	-0.260	-0.588**	-0.088	-0.145
	Sig. (bilatérale)	0.013	0.400	0.048	0.013		0.849	0.024	0.158	0.001	0.637	0.437
R7	Corrélation de Pearson	0.739**	0.074	-0.152	0.920**	0.404*	-0.083	1	0.507**	-0.232	-0.249	-0.146
	Sig. (bilatérale)	0.000	0.693	0.414	0.000	0.024	0.658		0.004	0.208	0.177	0.433

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral). **. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : نتائج المخرجات

جدول (5) : بعض مستويات النمو للمؤسسات عينة الدراسة -(خلال فترة الدراسة) %(معدل النمو)

/	CP	R-NET	AE	CAF	IBS-IRG
AT	80,8	2,413	54	5,72	1,975
BT	1,5	1	32	4,58	0
CT	0	4,3	0,07	1,26	0,47
DA	-0,2	4,5	-0,18	-0,52	0
EE	0,61	0,31	-0,27	0,1	0

المصدر : الحسابات الاجتماعية للمؤسسات عينة الدراسة

النموذج (1)

Dependent Variable: R1 ; Method: Least Squares
Sample: 1-31 ; Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.929396	1.296581	0.716805	0.4794
R8	29.92545	8.241888	3.630898	0.0011
R9	-17.15247	6.373002	-2.691427	0.0119

R-squared	0.339970	Mean dependent var	2.979991
Adjusted R-squared	0.292825	S.D. dependent var	6.345738
S.E. of regression	5.336364	Akaike info criterion	6.278732
Sum squared resid	797.3500	Schwarz criterion	6.417505
Log likelihood	-94.32034	F-statistic	7.211169
Durbin-Watson stat	1.550945	Prob(F-statistic)	0.002978

النموذج (2)

Dependent Variable: R4 ; Method: Least Squares
Sample: 1-31 ; Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.197517	1.046878	1.143893	0.2627
R8	41.30206	6.680741	6.182257	0.0000
R9	-24.12708	5.119935	-4.712380	0.0001
R10	-1.334847	0.371480	-3.593323	0.0013

R-squared	0.641771	Mean dependent var	4.239573
Adjusted R-squared	0.601968	S.D. dependent var	6.751674
S.E. of regression	4.259617	Akaike info criterion	5.856150
Sum squared resid	489.8971	Schwarz criterion	6.041180
Log likelihood	-86.77032	F-statistic	16.12360
Durbin-Watson stat	1.089892	Prob(F-statistic)	0.000003

النموذج (3)

Dependent Variable: R7 ; Method: Least Squares

Sample: 1-31 ; Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.213904	2.404688	1.336516	0.1925
R8	108.2487	15.34571	7.054003	0.0000
R9	-63.07748	11.76053	-5.363490	0.0000
R10	-3.062929	0.853292	-3.589544	0.0013

R-squared	0.690469	Mean dependent var	11.11850
Adjusted R-squared	0.656077	S.D. dependent var	16.68408
S.E. of regression	9.784373	Akaike info criterion	7.519364
Sum squared resid	2584.817	Schwarz criterion	7.704395
Log likelihood	-112.5501	F-statistic	20.07627
Durbin-Watson stat	1.200916	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج (4)

Dependent Variable: R5 ; Method: Least Squares

Sample: 1-31 ; Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000228	0.006334	0.035999	0.9715
R9	-0.129068	0.032972	-3.914473	0.0005

R-squared	0.345714	Mean dependent var	-0.011201
Adjusted R-squared	0.323152	S.D. dependent var	0.038038
S.E. of regression	0.031294	Akaike info criterion	-4.028450
Sum squared resid	0.028400	Schwarz criterion	-3.935934
Log likelihood	64.44097	F-statistic	15.32310
Durbin-Watson stat	1.709770	Prob(F-statistic)	0.000504

الإحالات والمراجع :

[1]- Maurice Cozian, les grands principes de la fiscalité de l'entreprise, LITEC droit, 2eme édition, Paris, 1986, Postface de l'ouvrage.

[2]- Nor Shaipah Abdul Wahab, Tax planning and corporate governance : Effects on Shareholders Valuation, Doctor of Philosophy, Sience management, University of Southampton, june 2010, p : 21.

[3]- جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الإقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (فلسطين)، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2009، ص: 829.

[4]- أسامة سعيد عبد الصادق، الإنعكاسات الدولية لإستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على التصنيف المصري للمعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونيا، مجلة كلية التجارة الإسكندرية (مصر)، العدد الثاني، المجلد 47، السنة 2010، ص:07.

[5] www.Fidgisoftware.com/ 23-08-2001.

[6]- Ernst&Young, Entreprise et contrôle fiscaux, panorama des pratique courantes et évolution, Enquête réalises en 08-19 avril 2005, p : 01.

[7]- FIN 48: FASB Interpretation N°48, Accounting for uncertainty in income Taxes / يتعلق بجميع US.GAPP المؤسسات التي تنشر قوائمها المالية وفق

[8]- Ken Leikam, jacien L. Steele, Delloitte, Research report prepared by CFO and Tax Executives, what do companies Want from tax Function ,November 2006, p: 03

[9]- Tony Elgood, Tax-risk Policy, PricewaterhouseCooper, International Tax Review, Tax management in Companies,2006 , N: 29, p14.

[10]- Robert Van der Laan, Managing the Tax Value chaine, PriceWaterHouseCooper, Netherland, International Tax review,2006 p: 04.

[11]- Matthias Bammatter, Scott Melton, Besoin d'une stratégie fiscale, Tax News, Ernst & Young, Suisse, juillet 2010, p : 02

[12]- Anne Schafer and christoph Spengel, International Tax planning in the age of ICT,Discussion paper N 04-27, ZEW, centre for european econemic Research ,2006, p : 07-09.

[13]- www.PriceWaterhouseCooper.com/la gestion du changement pour la fonction fiscale, Bulletin fiscal 05-Aout 2009, p02/25-02-2011.

[14]- Marc Borstein, Jeff Bogan, Tax Risk management, America Tax, ERNST & Young, Tax Educator's Symposuim 2006, p15.

[15] Bernd Erle, Loughl G. Hicky, Ross H. Doherty ,Bruce P. Flexman , Tax in Boardroom A Discussion Paper, KPMG International, UK,2005, p : 10

[16]- معظم الدراسات التي تناولت مفهوم الحوكمة الجبائية الداخلية تتناول هذا الموضوع في الشركات الضخمة (Large Busnice) مثل : الشركات متعددة الحنسيات.

[17]- Béatrice Lunghi, Vincent Lacombe, Vers une gouvernance Fiscale, rapport par le conseil d'administration ou le conseil de surveillance (France), Année 2009, N : 18, p : 22.

[18]- H.Pidaudm, la fonction fiscale dans l'entreprise (les nouveaux défis), chambre de commerce et d'industrie de paris(France), lundis 21 mars, 2005, p : 60.

[19]- Raymund Gerardu, Sophie Starkey, la gouvernance fiscale pour les membres du comite d'audite, KPMG, Audite committee News N : 21, Mars 2008, p : 11.

[20]- www.2r-net.com/vb/t2725.html/ 12-04-2011.

[21] Raymund Gerardu, Sophie Starkey, la gouvernance fiscale pour les membres du comite d'audite, KPMG, N : 21, USA, Mars2008, p: 11.

[22]- Soulef Dammak, Impact de la fiscalité sur les décisions et modalités de financement de l'investissement ainsi que sur la valeur de la firme, thèse Doctorat, Science économique, université SFAX, Décembre 2006, p04.

[23]- يحي لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص67.

[24]- حمزة محود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الطبعة : الأولى، الأردن – عمان-، 2004، ص : 930.

[25]- يحي لخضر، مرجع سابق، ص:21-32.

[26]- النتائج المحصلة كانت باستخدام البرامج : SPSS ver 17.0 ; Eviews ver 5.0 ; Excel 2007.

دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية
دراسة حالة عينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولايات الجنوب الشرقي الجزائري
Auditor's role in the meeting the needs of the financial statements users
Case study of a sample of accountants in Algerian south-east states

د. محمد بشير غوالي *
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : يرى اصحاب الشركات ان على المراجع اكتشاف كل المخالفات القانونية الموجودة بالقوائم المالية على الرغم من القيود المفروضة عليه، "قيود الوقت، الأتعاب، القوانين، المعايير" وعدم امكانية اعطاء عملية المراجعة تأكيدات مطلقة من ان القوائم المالية خالية من الاخطاء، ولتوضيح مدى اثر ذلك على قدرة خدمة المراجعة في تحقيق الرضا للمستفيدين من خدمات المراجعة، استخدمنا استمارة استبيان وزعت على المراجعين المسلجين في جدول المصف الوطني للجنوب الشرقي وبعض مستخدمي القوائم المالية ممثلة في المدراء الماليين لبعض الشركات ومسيري البنوك ومفتشى الضرائب، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية : الجهل بدور المراجع في ابداء الراي على القوائم المالية، الاعتقاد بان اكتشاف الغش من مهام المراجع، تحفضات تجاه فتح السوق للمكاتب الاجنبية.

الكلمات المفتاح : مراجعة، غش، جودة المراجعة، ضغوط المراجعة، مستفيدين من خدمات المراجعة.

Abstract: Despite the constraints imposed on the auditor such as time, fees, regulations, standards and free from errors, company owners believe that the auditor must discover all irregularities in the financial statements, To show the impact of this on the auditor's ability to achieve the satisfaction of the beneficiaries of audit services, we used a questionnaire distributed to a sample consist of same auditors and financial statements users. Cfos, for some companies ,bank managers and tax inspectors in the Algerian south-east states ,we got the following conclusions, the ignorance of auditor's role to express an opinion on the financial statements, the belief that the discovery of fraud is the auditor's task and the reservations about opening the market to foreign offices.

Keywords: audit, fraud, audit quality, pressure of audit, beneficiaries of audit services
Jel classification code : C12, M41, M42

مقدمة : ان الهدف الرئيسي لنجاح مهنة المراجعة في اي بلد هو وجود الثقة بين طالبي الخدمة وعارضيها، فرغم وجود التعارض بين مصالح كل هذه الأطراف يبقى الهدف الرئيسى لمهنة المراجعة هو ابداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية لتعزيز الثقة بها تمهيدا لاستعمالها في اتخاذ القرارات. وقد برز دور مهنة المراجعة بسبب تزايد الطلب على خدمات المراجعة نتيجة لكبر حجم المؤسسات وظهور شركات الاموال وأسواق المال الامر الذي يتطلب مزيدا من الشفافية والوضوح حول القوائم المالية وهذا لا يمكن توفيره إلا اذا تدخل طرف ثالث محايد لا علاقة له بالفاعلين في الشركة وابدى راية في مصداقية القوائم المالية بعد مراجعتها. بالرغم من أن الغرض الرئيسي لمهنة المراجعة هو ابداء الرأي حول سلامة وعدالة القوائم المالية لزيادة مصداقيتها إلا انه يبقى امام تحد كبير يتعلق بكيفية ارضاء الاطراف المستفيدة من خدماته.

لا يوجد اتفاق واضح حول دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمى القوائم المالية فهناك العديد من الانتقادات وجهت للمهنة خاصة بعد فضيحة **انرون** وما نتج عنها من تداعيات. ولقد أدى هذا الاختلاف الى ظهور ما يسمى بفجوة التوقعات اى فجوة بين ما يتوقع مستخدموا القوائم المالية وبين ما يتوقع المراجعون. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي :

هل يستطيع مراجع الحسابات تعظيم منفعته الذاتية من جهة ؟ وتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى؟

للإجابة على هذا التساؤل تم تناول الدراسة من زاويتين شق نظري نتعرض فيه لبعض الادبيات التي تناولت موضوع المراجعة والمشكلات المرتبطة بها، وشق تطبيقي يعتمد على توزيع استمارة استبيان على المراجعين والمستفيدين من خدمات المراجعة وذلك لاختبار الفرضية التالية :

لا توجد فروق جوهرية بين عينة المراجعين وعينة المستفيدين من خدمات المراجعة من حيث ان العوامل المدرجة بالاستبيان تؤثر على الاداء المهنى ورضا المستفيدين من خدمات المراجعة من حيث :

* gmohamedbachir@yahoo.fr

- مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش؛ - العوامل المؤثرة على جودة المراجعة.

أولا : الدراسة النظرية

1- المفاهيم الاساسية للمراجعة

ادى انتشار استخدام الوسائل الإلية ألإلكترونية إلى حدوث تطوراً كبيراً في أساليب وإجراءات ألمراجعة إلا انه لم يحدث أي تغيير في المفاهيم الأساسية للمراجعة فمازال المراجع يسعى في تقريره إلى التأكد من أن القوائم المالية تمثل تمثيلا عادلا للمركز المالي للشركة محل المراجعة.
تقوم عملية المراجعة بكاملها على فرضية أساسية وهي، أن البيانات المالية وغير المالية المعدة من قبل إدارة الشركة تفتقر للثقة التي تمثل أساسا يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات ألمختلفة ،فالمستخدم الداخلي او الخارجي للبيانات المحاسبية يبحثون عن درجة الثقة التي تحققها تلك البيانات.
المراجعة بصورة رئيسية هي فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها ألقانوني ،وقد عرف إتحاد المحاسبين القانونيين الأمريكي المراجعة بأنها، "إجراءات منظمة من أجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى ألمستفيدين"
تعتبر المعايير من المقومات الأساسية لأي مهنه فهي بمثابة المبادئ العلمية والعملية التي يعملون حسبها وهذه المبادئ والمعايير تكون متعارف عليها من قبل جميع الممارسين والعاملين في مجال معين، إذا هنالك العديد من المهن لها معايير متعارف عليها ومن هذه المهن مهنة ألمراجعة ففي معظم بلدان العالم توجد معايير مراجعة متعارف عليها وكل المراجعين والمحاسبين يعملون حسب ما يرد في ألمعيار، وأول من أصدر هذه المعايير هو المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين AICPA وصدرت في سنة 1954 في كتيب تحت عنوان معايير المراجعة المتعارف عليها.

2-الاخلاقيات

قدم دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين للأخلاقيات المرتبطة بالمحاسبين المهنيين مبادئ أساسية للأخلاقيات واجبة التطبيق على كافة المحاسبين تتمثل في الآتي :

1.2. النزاهة والموضوعية : يجب أن يكون المحاسب المهني مستقيم وأمين عند أداء الخدمات ألمهنية ،وتتضمن أنواع تلك الخدمات المهنية خدمات المحاسبية والمراجعة والضرائب والاستشارات الإدارية وخدمات الإدارة ألمالية، يفرض مبدأ الموضوعية التزام على كافة المحاسبين المهنيين بأن يكونوا صادقين وعادلين وأمناء ذهنيا بالإضافة إلى تحررهم من أي تعارض في ألمصلحة.[1]

2.2. الكفاية الفنية والعناية الواجبة[2] : إن المحاسب المهني بموافقته على تقديم الخدمات المهنية يشير ضمنا أنه ذو كفاية فنية لأداء ألخدمات ، وتتطلب الكفاية الإلمام المستمر للمحاسبين المهنيين بالتطويرات في مهنة ألمحاسبة وبصفة عامة يجب أن يتمهل المحاسبون عند موافقتهم على أداء الخدمات المهنية التي ليس لديهم كفاية في تنفيذها، ما لم يحصلوا على نصيحة أو مساعدة من أحد المؤهلين فنيا بها، كما يتعين على المحاسبين أن يؤدوا كافة الخدمات بعناية مهنية واجبه وكفاية واجبة كما يجب أن يكون لديهم التزام مستمر للحفاظ على المعرفة والمهارة المهنية.

3.2. السرية : يجب أن يكون لدى المحاسبين المهنيين التزام تجاه سرية المعلومات عن أمور العميل (صاحب العمل) المطلوب في مسار الخدمات ألمهنية ويجب على المحاسبين احترام سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء أدائهم الخدمات ألمهنية حيث يجب عليهم عدم استخدام أو الإفصاح عن مثل تلك المعلومات بدون سلطة خاصة أو ملائمة، حيث توجد مسؤولية عن سرية الاحتفاظ بالمعلومات التي يتم التعرف عليها عند أداء خدمة ألتأكد والاستمرار في ذلك حتى بعد انتهاء علاقة العمل بين المحاسب والعميل أو المحاسب وصاحب العمل[3].
كما يجب على المحاسبين أيضا أن يتأكدوا بالإضافة لأنفسهم، من تفهم التزام أعضاء فريق العمل لديهم والمستشارين الخارجيين الذين يخضعون لسيطرتهم بمبدأ سرية ألمعلومات ويجب أن لا يتم استخدامها عن طريق هؤلاء الذي يرتبطون بأداء الخدمة لمنفعة شخصية أو لمنفعة طرف ثالث.

3- مسؤوليات المراجع الخارجي

1.3. مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش : تعد مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والمخالفات والتقرير عنها، أحد الأسباب الهامة التي ساعدت على ظهور فجوة التوقعات في مهنة ألمراجعة ،حيث يعتقد معظم مستخدمي القوائم المالية أن التقرير النظيف يعني أن المراجع قد اكتشف كل الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أو المخالفات التي تكون قد حدثت أثناء السنة المالية محل ألمراجعة ،وبالتالي فإن لدى مستخدمي القوائم المالية توقعاً عالياً بأن يقوم المراجع باكتشاف الغش والمخالفات، وذلك كهدف ضروري لعملية ألمراجعة في حين تختلف المعايير المهنية والتوصيات الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية عن وجهة النظر ألسابقة ،حيث قللت المعايير والتوصيات من درجة مسؤولية المراجع بشأن اكتشاف الغش والمخالفات وذلك بالإشارة إلى أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الغش وبالتالي فهي المسؤولة على منع تلك المخالفات من خلال وسائل الرقابة الداخلية الفعالة.

2.3. مسؤولية المراجع القانونية تجاه عملائه : إن الذي يحكم العلاقة بين المراجع وعميله هو العقد المبرم بينهما وبالتالي فان مراجع الحسابات يعتبر مسؤولاً من الناحية القانونية تجاه عميله أي الشركة التي يراجع حساباتها ، ويتحمل المراجع مسؤولية الإخلال بأحكام ذلك العقد وتسمى المسؤولية "مسؤولية عقدية".

3.3. المسؤولية تجاه الطرف الثالث : يعتبر المراجع الخارجي مسؤولاً عن الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود هذا العقد ، وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية المراجعة كانت الأسباب الرئيسية هي فشل المراجع في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكولة إليه ، وتسمى هذه المسؤولية (بالمسؤولية التقصيرية).
تنعقد المسؤولية القانونية بنوعيها العقدية والتقصيرية ضد المراجع بتوافر ثلاثة أركان هي :
- حصول إهمال وتقصير من جانب المراجع في أداء واجباته المهنية .
- وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المراجع.
- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير المراجع.

4.3. المسؤولية المهنية للمراجع : يتوقف تقييم وتقدير كافة الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة للمراجع الخارجي على قدرته على تحمل المسؤولية ، وكلما كان المراجع قادراً على تحمل مسؤولياته كلما زاد احترام هذه الجهات له .
إن المراجع الخارجي يعرض على الشركات وكذلك الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة خبرته وخدماته وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على تحمل المسؤولية ، بالإضافة إلى حياده واستقلاله في ممارسة مهنته، وتعتبر القدرة على تحمل المسؤولية عنصراً هاماً بالنسبة للمراجع الخارجي نظراً لأن قيامه بمسؤولياته يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله .كما أن القواعد الأخلاقية للمهنة تساعد على زيادة ثقة الرأي العام فيها، وتشجع الغير على الاعتماد على ما يتحمله المراجع من مسؤولية ، ولا شك أن المراجع الذي يلتزم بتلك القواعد ويطبقها ينجح عن أي مراجع آخر يتجاهل تلك القواعد.

5.3. المسؤولية الجنائية للمراجع : المسؤولية الجنائية يتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمد على المعلومات المحاسبية التي تم مراجعتها إلى المجتمع ككل. ويتعين في هذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية للمراجع الخارجي والتي تنص عليها جميع التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات ، ولا شك أن النص على المسؤولية الجنائية للمراجع ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة جمهور المستفيدين من خدمات المراجعة ومزاولي المهنة عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية وأية خدمات إدارية واستشارات أخرى .

4-الضغوط التي يتعرض لها المراجع

1.4. ألضغوط المرتبطة بمكتب المراجعة : هناك العديد من الضغوط التي تواجه مراجع الحسابات يكون مصدرها مكتب المراجعة هي :

ا- ضغط الموازنة التقديرية للوقت : تعتبر الموازنة التقديرية للوقت هامة جدا لشركات المراجعة ،حيث لها العديد من ألوظائف حيث تستخدم كأساس لتحديد الأتعاب ولتقدير التكاليف وللرقابة على إنجاز المهام وتقييم ألأداء، وتستخدم أيضا لتخصيص الأفراد على المهام[4] وقد أدت المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة للحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء إلى ضرورة تقليل المكاتب لأتعابها لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء،ومما لا شك فيه فإن ضيق الوقت سوف يؤدي إلى الشك حول مدى فعالية عملية المراجعة.

ب- ضغط الإذعان للمشرفين (الرؤساء) : وهو يشير إلى إمكانية قيام المشرف (الرئيس) بالضغط على المرؤوسين في صورة تعليمات غير ملائمة (غير صحيحة) لاتخاذ قرارات معينة قد تخالف المعايير المهنية والأخلاقية، وقد قام Dezoort and Lord بدراسة تأثير ضغط الإذعان على أحكام مراجعي الحسابات وذلك اعتمادا على نظرية Milgram للإذعان للسلطة حيث تم تخصيص 146 مراجع من أحد مكاتب المراجعة العالمية عشوائيا على ثلاث مجموعات لمعالجة ضغط الإذعان وباستخدام تحليل ANOVA(تحليل التباين) توصلت الدراسة إلى أن :
-المراجعين الذين تعرضوا للضغط من المدير أكثر احتمالا لمخالفة المعايير المهنية عن هؤلاء الذين لم يتعرضوا للضغط.
- المرجعين الذين تعرضوا لضغط من الشريك يكون له تأثير أكبر من المدير.
- ميل الفرد نحو السلطة ليس له تأثير جوهري على المراجع.

ج- التعارض بين التكلفة والجودة : تواجه مكاتب المراجعة مشكلة التوفيق بين التكلفة والجودة، حيث أن البقاء والاستمرار من الناحية الاقتصادية يتطلب تخفيض تكلفة أداء عملية ألمراجعة وبالتالي ينعكس ذلك على أداء المراجع حيث يواجه بنفس المشكلة.وقد أشار Arens and Loebbecke إلى ذلك التعارض بأن المكاتب حتى تعمل بصورة تنافسية يجب أن تتسم بالكفاءة والفعالية، أي يجب أن تقوم بجمع الأدلة الكافية لمقابلة المعايير ألمهنية ويجب أن تؤدي عملية المراجعة بالكفاءة والجودة ألمطلوبة وفي نفس الوقت تدني أو تحقق الرقابة على عنصر ألتكاليف.

د- ضغط الزملاء في مكاتب المراجعة : مما لا شك فيه فان سلوك الفرد يرتبط بسلوكيات الأفراد المحيطين به، ولا شك فإن سلوكيات الأفراد المحيطين بفرد قد تشكل ضغطا عليه وتدفعه نحو سلوك معين، وقد أشار Loeb إلى أن الاتجاهات

الأخلاقية لمجموعة الزملاء في المكتب قد تؤثر على رد فعل مراجع الحسابات لضغوط العميل عليه، حيث أن مجموعة الزملاء في المكتب ربما تمثل عمليات تسهيل لتشجيع أو عدم تشجيع المراجع لمخالفة المعايير المهنية.وقد أوضح Lightner وزملاءه أن ضغط الزملاء على المراجع يؤثر في سلوكه وأدائه، شأنه في ذلك شأن المعتقدات والقيم الذاتية للمراجع، وكذلك أوضح Lightner وزملاءه أن ضغوط الزملاء غير الرسمية قد تؤثر في تقرير المراجع عن الوقت المنقضي في عملية المراجعة بأقل من الوقت الفعلي فمثلا المراجع قد يدرك أن المراجعين الآخرين (الزملاء) في نفس الشركة التي يعمل فيها قد يقومون بالتقرير عن الوقت بأقل من الفعلي ربما يجد أن أدائه غير كفء مقارنة بالزملاء، أو أن يشعر أن زملائه في فريق المراجعة أكثر مهارة في أداء المهام الموكلة لهم، مما يمثل ضغطا عليه للتقرير عن الوقت بأقل من الوقت الفعلي.

2.4. الضغوط المرتبطة بالجوانب السلوكية والإدراكية للمراجع : وهي الضغوط التي يكون مصدرها المراجع ذاته ومنها :

ا- التعارض بين المصلحة الذاتية للمراجع والتزامه بالمعايير المهنية : حيث يتمثل هذا التعارض في الصراع الداخلي الذي يعاني منه المراجع بين مصلحته الذاتية (دالة هدفه الذاتية) والتزامه بالمعايير ألمهنية، وتتمثل دالة هدف المراجع (مصلحته الذاتية) في تعظيم عدة عناصر هي العائد المادي الذي يحصل عليه والاحتفاظ بالعميل وتجنب المسؤولية القانونية والسمعة المهنية.وبالتالي قد يجد المراجع نفسه في موقف يستطيع أن يستفيد ماديا بمخالفة المعايير ألمهنية[5] وقد اهتمت الجهات التشريعية والمجامع المهنية في معظم دول العالم بهذا التعارض المحتمل ووضعت القواعد التي تؤكد على عدم استقلالية المراجع في حالة وجود مصالح شخصية له في الشركة محل ألمراجعة ،حيث اعتبر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC أن المراجع غير مستقل إذا كان له منفعة مادية في الشركة محل المراجعة.

ب- إدراك المراجع للمسؤولية : تناولت العديد من الدراسات تأثير إدراك المراجع للمسؤولية على تصرفاته وأحكامه، فقد اهتمت دراسة Johnson and Kaplan بتأثير المسؤولية على أحكام المراجع وذلك من خلال إجراء تجربة على مجموعة من المراجعين من إحدى شركات المراجعة الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وتتعلق التجربة بتقييم خطر تقادم 20 عنصر من عناصر المخزون وقد تم تخصيص الأفراد عشوائيا على مجموعتين حيث المراجعين في مجموعة المسؤولية تم إخبارهم بأن أحكامهم سيتم مراجعتها وسيطلب منهم تفسير وتبرير الأحكام في حين أن المراجعين في المجموعة الأخرى (مجموعة الرقابة) تم إخبارهم بأن أحكامهم تكون بدون ذكر الاسم. وقد تم إجراء مقارنة بين أحكام المجموعتين من حيث الإجماع (مدى الاتفاق بين المراجعين في لحظة زمنية معينة على نفس الشيء) والثبات (المدى الذي يقوم فيه المراجع باتخاذ نفس الأحكام لنفس الحالات) والرؤية الذاتية (مدى إدراك المراجع لعملية صياغة الأحكام) وقد توصلت الدراسة إلى أن إدراك المراجعين للمسؤولية تؤدي إلى زيادة الإجماع وزيادة الرؤية الذاتية وبالتالي زيادة مقدرتهم على تبرير الأحكام للغير ولأنفسهم، وقد دعمت دراسة Messier and Quilliam نتائج الدراسة السابقة حيث أوضحت أن المسؤولية تؤدي إلى استخدام عمليات تفكير إدراكي أكثر تعقيدا والبعد عن أساليب التفكير السطحية مما يعني معالجة تحليلية متعمقة للبيانات المتاحة وبالتالي تؤدي إلى زيادة الإجماع (الاتفاق) بين المراجعين.
وفي دراسة أخرى قام Lord بفحص تأثير المسؤولية على رأي ألمراجع حيث أوضحت الدراسة أن المراجعين المسؤولين عن قراراتهم أكثر احتمالا للتحفظ في آرائهم عن المراجعين غير المسؤولين عن قراراتهم.

3.4. الضغوط المرتبطة بعملاء المراجعة : هناك العديد من الضغوط يواجهها مراجع الحسابات والمرتبطة بالشركة محل المراجعة ومنها :
ا- التعارض بين المراجع والشركة محل المراجعة (إدارة وملاك) : يمكن تعريف التعارض بين المراجع والشركة محل المراجعة (العميل) على أنه خلاف أو نزاع يحدث عند مستوى اتخاذ ألقرارات[6] وتعتبر قضية التعارض بين المراجع والعميل تهديدا خطيرا لاستقلال المراجع وقد لاقت هذه القضية اهتمام كل من الباحثين والمسؤولين عن تنظيم مهنة ألمراجعة فقد ركزت لجنة Cohen على تلك القضية حين أوضحت في تقريرها أن مهمة المراجع المستقل غالبا ما تكون إقناع أو إرغام إدارة العميل في تنفيذ مالا يرغبون في تنفيذه.وقد اهتمت الجهات التشريعية والمهنية في العديد من الدول بتلك المشكلة بأن جعلت عملية تعيين وعزل المراجع من مسؤولية الجمعية العمومية للمساهمين، إلا أنه بالنظر إلى الواقع الفعلي نجد أن مجلس الإدارة يكون له اليد العليا في ذلك من خلال تأثيره على المساهمين.

ب- التعارض بين المراجع والأطراف الأخرى (الطرف الثالث) : تعتبر العلاقة بين المراجع والأطراف الأخرى علاقة وكالة ضمنية نشأت هذه العلاقة من خلال العرف المهني وإن كان المراجع وكيلا عن الأطراف الأخرى وممثلا لمصالحهم إلا أن دالة هدفه قد تتعارض مع دالة هدف الأطراف الأخرى، فالمراجع يسعى لتعظيم منفعته (دالة هدفه الذاتية) والممثلة في العائد المادي والاحتفاظ بالعميل وتجنب المسؤولية القانونية والاحتفاظ بسمعة جيدة، في حين أن الأطراف الأخرى تسعى لمعرفة أكبر توضيح ممكن للأمور غير المؤكدة بالقوائم ألمالية وبالتالي فإن تحقيق مصلحة الأطراف الأخرى قد تكون على حساب مصلحة المراجع وكذلك فإن تحقيق مصلحة المراجع قد تكون على حساب مصلحة الأفراد الأخرى.

ج- التعارض بين الملاك والإدارة : تتميز الشركات الحديثة بانفصال الملكية عن الإدارة ولأن المدير قد لا يمتلك سوى نسبة ضئيلة من أسهم شركته فقد يكون لديه دوافع لتخصيص موارد الشركة بطرق ليست بالضرورة متفقة مع مصلحة الملاك الذين لا يشتركون في ألإدارة وعلى الرغم من سيطرة الإدارة على كافة مصادر البيانات داخل الشركة إلا أنها لا تفصح عن القوائم المالية (التقارير الخارجية) إلا عن المعلومات التي تتفق مع مصلحتها، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث تعارض بين الملاك والإدارة يكون له تأثير على سلوك ألمراجع ويظهر هذا السلوك جليا من رغبة الإدارة في الحصول على تقرير مراجعة يعطي انطباعا جيدا لدى الملاك حتى تستمر في الشركة في حين أن الملاك يرغبون في الحصول على تقرير يوضح مدى صحة وسلامة المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية حتى يتسنى لهم تقييم أداء الإدارة بصورة سليمة، لذلك فإن الاختلاف بين دوافع وأهداف كل من الملاك والإدارة قد يشكل ضغطا كبيرا على عمل المراجع ويلقي بضلال الشك حول مدى استقلالية المراجع لأن انحيازه إلى فئة سيكون بالضرورة على حساب الفئة الأخرى.

د- التعارض بين المستويات الإدارية بعضها البعض : ينظر هذا النوع من التعارض إلى المستويات الإدارية في المؤسسة كسلسلة من العلاقات الوكالية، يكون فيها كل مستوى إداري وكيلا عن المستوى الأعلى وأصيلا بالنسبة للمستوى ألأدنى ومن المتوقع وجود تعارض بين تلك المستويات الإدارية للفوز بالمكافآت والحوافز للحصول على قدر أكبر من الموارد النادرة المخصصة لهم، ومما لا شك فيه فإن لهذا التعارض تأثير على عمل المراجع حيث أن هذه المستويات الإدارية هي البيئة التي يمارس فيها المراجع فحصه تمهيدا لإصدار تقريره، فقد يتعمد مستوى إداري إخفاء بعض البيانات عن المراجع حتى لا يظهر بمستوى سيء بالنسبة للمستويات المنافسة[7].

ثانيا : الدراسة التطبيقية : تم تصميم استبيان اشتمل مجموعة من أسئلة تضمنت ثلاثة محاور، وقد تم استخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس في إعداد إجابات الاستمارة، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من رقم (5) موافق بشدة إلى (4) موافق إلى (3) غير متأكد إلى (2) غير موافق إلى (1) غير موافق بشدة، ومن أجل تحسين مستوى صدق الأداة فقد تم عرض استمارة الاستبيان على بعض الأكاديميين لأخذ آرائهم حولها والاستفادة من تعليقاتهم وملاحظاتهم من حيث الصياغة النهائية للاستمارة، يتكون مجتمع البحث من كل من مراجعو الحسابات على أنهم طرفا أساسيا يمثل وجهة نظر مقدمي خدمة المراجعة، والأطراف ذات العلاقة فتشمل كل من المدراء الماليين في الشركات الخاصة والعمومية ومفتشي مصلحة الضرائب وموظفي البنوك.
وفيما يتعلق بالطرف الأول من مجتمع البحث وهم المراجعين المتخصصين الممارسين في الجزائر فقد تم اختيار عينة عشوائية من واقع بيان مكاتب المحاسبة والمراجعة المرخص لها بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في منطقة الجنوب الشرقي وتشمل الولايات (ورقلة، غرداية، بسكرة الأغواط، وتمنراست)، وقد احتوى البيان على تفاصيل عن مكاتب المراجعة وأماكن وجودها في منطقة الجنوب الشرقي، حيث بلغ إجمالي مكاتب المحاسبين القانونيين والمحاسبين بمنطقة الجنوب الشرقي 149 مكتباً، وقد قمنا بتوزيع 200 استبيان على المراجعين المتخصصين الممارسين للمهنة بمكاتب المراجعة بمنطقة الجنوب الشرقي وبعد متابعة مستمرة لفترة امتدت إلى ثلاثة شهور تم جمع الاستبيانات، فكان المسترجع منها 150 استبانه أي بنسبة 75% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وقد تم استبعاد 20 استبانه لعدم استكمال إجاباتها، وبالتالي أصبح عدد الاستبيانات المستلمة الصالحة للتحليل 130 استبانه أي بما نسبته 65% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، أما بالنسبة للطرف الثاني من مجتمع البحث وهم الأطراف ذات العلاقة، فقد تم توزيع 200 استبيان على كل من المدراء الماليين العاملين في الشركات ومجموعة متكونة من مفتشي الضرائب للجهات الأربع لمنطقة الجنوب الشرقي، وبعد متابعة مستمرة لفترة امتدت إلى ثلاثة شهور تم جمع الاستبيانات فكان المسترجع منها 180 استبانه أي بنسبة 90% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، مع استبعاد 25 استبانه لعدم استكمال إجاباتها، وبالتالي أصبح عدد الاستبيانات المستلمة الصالحة للتحليل 155 استبانه أي بما نسبته 77.5% من إجمالي الاستبيانات الموزعة.
وقد تم تقسيم البحث إلى محورين، نتناول في المحور الأول مدي مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش، وفي الثاني محددات جودة عملية المراجعة.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة : استخدامنا في تحليل النتائج الأساليب الإحصائية التالية :
الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية ؛ - مقياس ليكرت ؛ - اختبار الفروض بين المتوسطات.
- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية : يستخدم الإحصاء الوصفي عندما يكون الهدف هو وصف البيانات الإحصائية المأخوذة من مجتمع ما، وفي الغالب فإن هذه الأساليب تستخدم قاعدة البيانات المتوفرة في المجتمع وتعمل على تبويبها وتلخيصها.
يوضح الجدول (1) عدد الاستبيانات المستلمة من كل من مراجعي الحسابات والأطراف ذات العلاقة، وقد تم حساب المتوسط المرجح لإجابات عينة الدراسة على الأسئلة الواردة في كل محور[8]، ويستخدم المتوسط المرجح إذا كان المتغير يأخذ قيماً تختلف من حيث أهميتها، لذلك يجب أخذ هذه الأهمية في الاعتبار وذلك بإعطاء كل عبارة الوزن المناسب لأهميتها.

- اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي : نستخدم في هذه الدراسة إحصائية[9] **Mann-Whitney** التالية :

$$U = n_1 n_2 + \frac{n_1(n_1+1)}{2} - R_1$$

حيث : n حجم العينة و R الرتبة.

وفي هذا الاختبار كلما كبر حجم العينة كلما اقترب توزيع إحصاء الاختبار U للتوزيع الطبيعي وهكذا تصبح $z = \frac{U-\mu_u}{\sigma_u}$ تتبع تقريبا توزيع طبيعي قياسي، حيث :

$$\mu_u = \frac{n_1 n_2}{2}, \qquad \sigma_u = \sqrt{\frac{n_1 n_2 (n_1 + n_2 + 1)}{12}}$$

وجدير بالذكر أنه يكون هناك فروق معنوية ما بين الأطراف إذا وقعت قيمة إحصاء الاختبار z خارج منطقة حرجة محصورة ما بين قيمتين تحددان بناءً على مستوى المعنوية المستخدم من جداول التوزيع الطبيعي القياسي، وفي هذا البحث نستخدم مستوى معنوية 5% وبناءً عليه تكون المنطقة الحرجة ما بين القيمتين (1.96 و -1.96)، تم اختبار فرضيات الدراسة باستعمال اختبار Man whitney test، لاختبار وجود تباين في آراء عينتي الدراسة.
نعتمد في اتخاذ القرار على القاعدة التالية : **"تقبل الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية المحسوب الاحتمالي اكبر من مستوى المعنوية 5%. خلافه نرفض الفرضية العدمية.**

المحور ألأول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش : كان الهدف من المراجعة في بداية ظهورها هو اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، إلا انه بعد ظهور الشركات الكبيرة أصبح دور المراجع هو إبداء الرأي فقط عن مصداقية القوائم المالية في ضوء العينة التي شملها الفحص. وفي هذا البحث تم تقسيم اكتشاف الغش إلى مجموعة من العوامل، عوامل مرتبطة بالمراجع نفسه وأخري مرتبطة بالشركة وفيما يلي نتائج الاختبار الإحصائي :

1. العوامل المرتبطة بالمراجع : نلاحظ من الجدول (2)، أن اتجاهات عينة الدراسة سلبية نحو المحور (مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش فيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بالمراجع) وذلك لأن الوسط الحسابي الإجمالي لهذه العوامل المدرجة تحت هذا المحور لفئة مراجعي الحسابات بلغ 3.0 بينما بلغ المتوسط الإجمالي لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة لإجمالي هذه العوامل 3.0 وهذان المتوسطان أقل من 3.5 (متوسط ليكرت الافتراضي)، ولكن هذا لا يدل ذلك على وجود دلالة إحصائية لهذا ألفرق. نلاحظ أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % بين عينتي الدراسة بالنسبة للعوامل التالية :

- ممارسة درجة ملائمة من الشك المهني ؛
- تجميع الأدلة والبراهين كما وكيفا.

وقد كانت قيمة P الاحتمالية المحسوبة بالنسبة لهذه العوامل أقل من 0.05 بينما كانت أكبر بالنسبة لبقية العوامل، مما يعني أن العينة لا تؤيد قبول فرض العدم بالنسبة لهذه ألعوامل وتقبله بالنسبة للعوامل الأخرى المرتبطة بالمراجع، أي يوجد اختلاف جوهري بين آراء كل من المراجعين والأطراف ذات العلاقة بالنسبة لهذه العوامل.

2. العوامل المرتبطة بالشركة : نلاحظ من الجدول (3) أن اتجاهات عينة الدراسة سلبية نحو المحور (مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش فيما يتعلق بالعوامل المرتبطة بالشركة)، وذلك لأن الوسط الحسابي الإجمالي لهذه العوامل المدرجة تحت هذا المحور لفئة مراجعي الحسابات بلغ 2.7 بينما بلغ المتوسط الإجمالي لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة لإجمالي هذه العوامل 2.6 وهذان المتوسطان أقل من 3.5 (متوسط ليكرت الافتراضي)، ولكن لا يدل ذلك على وجود دلالة إحصائية لهذا الفرق، مما يعني أن العينة تؤيد قبول فرض العدم بالنسبة لهذه العوامل.

المحور الثاني : محددات جودة عملية المراجعة في البيئة الجزائرية
1. عدم الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد السلوك : تنقسم معايير المراجعة إلى معايير شخصية تتعلق بشخص ألمراجع ومعايير مهنية تتعلق بمنهجية العمل الميداني وأخري تتعلق بكيفية إعداد التقرير،على المراجع الالتزام بها.و بالنظر إلى الجدول (4) نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو المحور (محددات جودة عملية المراجعة في البيئة الجزائرية فيما يخص اثر عدم الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد السلوك على الاداء المهني امراجع الحسابات) بالنسبة لفئة المراجعين وذلك لأن الوسط الحسابي الإجمالي لهذه العوامل المدرجة تحت هذا المحور لفئة مراجعي الحسابات بلغ 3.9، وسلبية بالنسبة لفئة المستفيدين من خدمات المراجعة حيث بلغ الوسط الحسابي لإجمالي هذه العوامل 3.3 ولكن لا يدل ذلك على وجود دلالة إحصائية لهذا الفرق بين عينتي الدراسة بالنسبة للعوامل التالية :

- تعود المهنيين على نطاق واسع من الحرية في أداء عملهم خلال الفترات التي سبقت صدور القانون رقم 08/91.
- ارتفاع التكاليف المنتظر أن تتكبدها المكاتب المهنية إذا ما أرادت الوفاء بمتطلبات الأنظمة المهنية.
- عدم ملاءمة متطلبات الأنظمة المهنية لبيئة المراجعة في الجزائر.
- قلة عدد المكاتب المهنية الملتزمة بتطبيق الأنظمة المهنية الملزمة.

وقد كانت قيمة P الاحتمالية المحسوبة بالنسبة لهذه العوامل أقل من 0.05 بينما كانت أكبر بالنسبة لبقية العوامل، هذا يعني أن العينة لا تؤيد قبول فرض العدم بالنسبة لهذه ألعوامل وتؤيده بالنسبة لبقية العوامل المرتبطة بعدم الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد ألسلوك أي يوجد اختلاف جوهري بين آراء كل من المراجعين والأطراف ذات العلاقة بالنسبة لهذه العوامل.

2. استمرار وتفشي ظاهرة انخفاض أتعاب المراجعة : بالنظر إلى الجدول (5) نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة سلبية نحو المحور (محددات جودة عملية المراجعة في البيئة الجزائرية فيما يخص اثر استمرار وتفشي ظاهرة انخفاض أتعاب المراجعة على الاداء المهني لمراجع الحسابات)، وذلك لأن الوسط الحسابي الإجمالي لهذه العوامل المدرجة تحت هذا المحور لفئة مراجعي الحسابات بلغ 2.6 ،بينما بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة لإجمالي هذه العوامل 2.4 وهذان المتوسطان أقل من 3.5 (متوسط ليكرت الافتراضي)، ولكن لا يدل ذلك على وجود دلالة إحصائية لهذا الفرق، بينما هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة بالنسبة لأغلبية العوامل فيما عدا :

- مواكبة ظروف ومقتضيات السوق المهني المحلي
- إمكانية عدم الإفصاح عن مستويات الأتعاب المهنية المرتبطة بعمليات المراجعة

حيث بلغت قيمة الاحتمال لهذين العاملين 0.065 و 0.381 على التوالي أكبر من 0،05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية لهذه العوامل بمعنى انه لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء كل من المراجعين والأطراف ذات العلاقة بالنسبة لهذه العوامل، ويوجد اختلاف جوهري بين آراء كل من المراجعين والأطراف ذات العلاقة بالنسبة للعوامل الأخرى.

3. احتكار تقديم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من المكاتب : بالنظر إلى الجدول (6) نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة سلبية نحو المحور (محددات جودة عملية المراجعة في البيئة الجزائرية فيما يخص اثر احتكار تقديم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من المكاتب على الاداء المهني لمراجع الحسابات)، وذلك لأن الوسط الحسابي الإجمالي لهذه العوامل المدرجة تحت هذا المحور لفئة مراجعي الحسابات بلغ 3.3 بينما بلغ المتوسط الإجمالي لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة، لإجمالي هذه العوامل 3.2 وهذان المتوسطان أقل من 3.5 (متوسط ليكرت الافتراضي)، ولكن لا يدل ذلك على وجود دلالة إحصائية لهذا الفرق، بينما نجد أنه عند مستوى 0.05 هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة بالنسبة للعوامل التالية :

- القيود النظامية التي تحد من توافد مكاتب مهنية أجنبية قادرة على منافسة المكاتب المحلية؛
- محدودية عدد المكاتب التي تستطيع مراجعة الشركات الكبرى؛
- استخدام النفوذ والعلاقات الشخصية التي يتمتع بها ملاك وشركاء المكاتب المحتكرة.

وقد كانت قيمة P الاحتمالية المحسوبة بالنسبة لهذه العوامل أقل من 0.05 بينما كانت أكبر بالنسبة لبقية العوامل، مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول الفرض العدمي لهذه العوامل، وتقبله لبقية العوامل المرتبطة باحتكار تقديم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من المكاتب أي يوجد اختلاف جوهري بين آراء كل من المراجعين والأطراف ذات العلاقة بالنسبة لهذه العوامل.

4. انضمام الجزائر لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية : بالنظر إلى الجدول (7) نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة سلبية نحو المحور (محددات جودة عملية المراجعة في البيئة ألجزائرية فيما يخص اثر انضمام الجزائر لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الداء المهني لمراجع الحسابات)، وذلك لأن الوسط الحسابي الإجمالي لهذه العوامل المدرجة تحت هذا المحور لفئة مراجعي الحسابات بلغ 2.7 بينما بلغ المتوسط الإجمالي لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة 2.4 وهذان المتوسطان أقل من 3.5 (متوسط ليكرت الافتراضي)، ولكن لا يدل ذلك على وجود دلالة إحصائية لهذا الفرق، بينما نجد أنه عند مستوى 0.05 هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة بالنسبة لأغلبية العوامل فيما عدا العامل المتعلق بتوالي قدوم شركات مهنية أجنبية. حيث بلغت قيمة الاحتمال لهذا العامل 0.597، أكبر من 0.05، مما يعني أن بيانات العينة تؤيد قبول الفرض ألعدمي بخصوص هذا ألعامل وترفضه بالنسبة للعوامل الأخرى.

خلاصة : تناولنا في هذا البحث دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتم ذلك من خلال التعرض لبعض الادبيات ذات العلاقة وتحليل استمارة استبيان وكانت أهم الاستنتاجات :

- وجود تفاوت في آراء أطراف المحيط المهني حول جوانب عدة تتعلق بطبيعة عمل المراجع ودوره ومسؤولياته.
- اختلاف آراء أطراف المحيط المهني في مدى تأثر مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر بمجموعة من التحديات المعاصرة .
- وجود تفاوت في درجة إدراك المجتمع المحاسبي والمراجعي بالمسؤوليات الملقاة على مراجع الحسابات من جهة وما يجب أن يوفره له المجتمع حتى يحقق الأهداف المرجوة من جهة أخرى.
- الغالبية العظمى من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن دور المراجع لا يختلف عن دور الشرطي الذي يتصيد أخطاء المارة ففي نظر هؤلاء المراجع الذي لا يكتشف ألأخطاء والذي لا يكشف عيوب الإدارة فلا داعي لوجوده في الشركة، مما يدل على عدم استيعاب هؤلاء لمهمة المراجع وللدور الذي يلعبه.

ومن خلال ما سبق نوصي بما يلي :

- تفعيل دور الغرفة الوطنية في الحياة ألمهنية وزيادة التواصل مع التطورات المهنية عالمياً للاستفادة من كل ما يرفع المستوى المهني في الجزائر.
- يجب أن يدرك مستعملي القوائم المالية ان الهدف من المراجعة هو إبداء الرأي ففقط وان مسؤولية المراجع هي مسؤولية وسائل وليست مسؤولية أهداف.

– على مراجع الحسابات عند قبوله مهمة الرقابة لا يمكنه بأي حال من الأحوال بأن يلتزم تجاه المؤسسة بالوصول إلى نتائج محددة حتى وإن كانت المصادقة على ألحسابات وإنما عليه الالتزام بإثبات الكفاءة وطريقة إدارة المهمة الموكلة له أي أن يلتزم ببدل عناية و ليس بتحقيق نتيجة.

ملاحق الجداول

جدول (1) : عدد الاستبيانات المستلمة

نوع العمل	العدد	النسبة
مراجعي الحسابات	130	%46
ألأطراف ذات العلاقة	155	%54
الإجمالي	285	%100

ألمصدر : مُعد اعتمادا على بيانات الاستبيان

جدول (2) : العوامل المرتبطة بالمراجع

العبارة	المراجعون		المستفيدون		الاختبار الإحصائي		
	الوسط	ا معياري	الوسط	ا معياري	U	Z	P
فهم المراجع لواجباته ومسؤولياته	3.7	0.69	3.8	0.87	9680,000	-0,829	0,407
فهم المراجع لمخاطر حدوث التضليل	3.7	0.73	3.8	0.72	9264,500	-1,702	0,089
بذل العناية الكافية	2.9	1.01	3.4	1.00	9255,000	-1,322	0,186
الدراسة والتقييم الجيد لنظام الرقابة الداخلية	3.0	1.09	3.0	1.15	10045,000	-0,047	0,962
استقلال المراجع وموضوعيته ونزاهته	3.0	1.48	3.0	1.47	10022,000	-,080	0,936
التغيير الإلزامي للمراجع	1.9	1.00	2.2	1.29	9067,500	-1,551	0,121
التعليم المستمر للمراجع	3.1	1.18	2.8	1.31	8848,000	-1,881	0,060
رقابة الجودة علي أعمال المراجع	4.4	0.49	4.0	0.99	8450,000	-2,638	0,008
تجميع الأدلة والبراهين كما وكيفا	4.0	0.27	4.1	0.55	9190,000	-2,018	0,044
ممارسة درجة ملائمة من الشك المهني	3.0	1.24	2.0	0.93	9190,000	-7,043	0,000
تحميل المراجع مسؤولية اكبر عن عدم أكشاف الغش	2.1	0.95	2.1	0.93	9730,000	-0,557	0,578
استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة	2.3	0.96	2.2	0.90	9964,500	-0,195	0,845
المتوسط العام	3.0		3.0				

جدول (3) : العوامل المرتبطة بالشركة

العبارة	المراجعون		المستفيدون		الاختبار الإحصائي		
	الوسط	ا معياري	الوسط	ا معياري	U	Z	P
1-حجم الشركة	2.4	1.504	2.5	1.478	9577,000	-,751	,452
2-نتيجة الشركة	1.9	1.247	2.0	1.333	8822,500	-,394	,694
3-وجود هيكل تنظيمي واضح بالشركة	2.2	1.365	2.1	1.126	10038,000	-,057	,954
4- كفاية الضوابط الرقابية الداخلية	3.4	1.270	3.1	1.438	9024,500	-1,608	,108
5-تعاون الإدارة مع المراجع	2.1	0.975	2.0	1.021	9313,500	-1,197	,231
6-تقديم البيانات المطلوبة للمراجع	4.0	0.923	3.8	1.096	9073,000	-1,592	,111
7-وجود برنامج معتمد لردع التضليل	3.4	1.368	3.1	1.520	9116,500	-1,478	,139
	2.7		2.6				

جدول (4) : عدم الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد السلوك

العبارة	المراجعون		المستفيدون		الاختبار الإحصائي		
	الوسط	ا معياري	الوسط	ا معياري	U	Z	P
-تعود المهنيين على نطاق واسع من الحرية في أداء عملهم خلال الفترات التي سبقت صدور القانون رقم 08/91	4.5	0.499	3.7	1.117	6469,500	-5,688	000
2-غياب الرادع الحقيقي الذي يحول دون تمكين المسؤولين عن المكاتب المهنية من عدم التقيد بمتطلبات الأنظمة المهنية الملزمة	4.4	0.540	4.0	1.065	8555,000	-2,460	,014
- ارتفاع التكاليف المنتظر أن تتكبدها المكاتب	4.3	0.643	3.0	1.226	3745,000	-9,802	,000

المهنية إذا ما أرادت الوفاء بمتطلبات الأنظمة المهنية							
- عدم ملائمة متطلبات الأنظمة المهنية لبيئة المراجعة في الجزائر	3.2	0.991	2.1	0.955	5196,500	-7,789	,000
-افتقار المكاتب للكفاءات المهنية التي تستطيع فهم وتنفيذ متطلبات الأنظمة المهنية	3.1	1.039	3.3	1.176	8892,000	-1,910	,056
عدم فاعلية دور المصف الوطني في تقديم العون والمساعدة للمكاتب	3.5	1.079	3.4	1.093	9661,000	-,665	,506
-قلة عدد المكاتب المهنية الملتزمة بتطبيق الأنظمة المهنية الملزمة	4.4	0.683	3.6	1.022	5804,000	-6,901	,000
المتوسط العام	3.9		3.3				

جدول (5) : استمرار وتفشي ظاهرة انخفاض أتعاب المراجعة							
العبارة	المراجعون		المستفيدون		الاختبار الإحصائي		
	الوسط	ا معياري	الوسط	ا معياري	U	Z	P
1-مواكبة ظروف ومقتضيات السوق المهني المحلي	2.4	1.238	3.0	1.260	8894,000	-1,842	,065
2-إمكانية تعويض تأثير انخفاض أتعاب المراجعة من خلال عقود الخدمات الاستشارية	3.3	1.129	2.5	1.325	3654,000	-9,918	,000
3-عدم وجود مسطرة موحدة ملزمة ومقنعة تحكم تحديد أتعاب المراجعة	3.7	1.168	2.2	1.063	2811,000	-10,980	,000
4-إمكانية تقليص نطاق وعمق إجراءات الفحص دون التعرض للمسائلة النظامية	3.7	1.150	1.9	0.858	2844,500	-10,985	,000
6-عدم فاعلية برامج مراقبة جودة الأداء المهني في الحد من انخفاض أتعاب المراجعة	2.1	0.955	2.0	1.031	6413,000	-5,842	,000
7-إمكانية عدم الإفصاح عن مستويات الأتعاب المهنية المرتبطة بعمليات المراجعة	2.7	1.073	2.2	1.141	9512,500	-5,842	,381
8-عدم تقبل العملاء لزيادة مستويات أتعاب المراجعة نتيجة للتوسع والنمو التدريجي لأنشطتهم التجارية	3.0	1.268	1.9	1.143	3233,500	-10,430	,000
المتوسط العام	2.6		2.0				

جدول (6) : احتكار تقديم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من المكاتب							
العبارة	المراجعون		المستفيدون		الاختبار الإحصائي		
	الوسط	ا معياري	الوسط	ا معياري	U	Z	P
1-الشهرة والتميز في أداء الخدمات المهنية	4.1	0.636	4.1	0.843	9900,000	-,304	,761
2-قناعة البنوك و الشركات الكبرى بكفاءة المكاتب المحتكرة دون غيرها	3.8	1.440	3.9	0.891	9608,500	-,736	,462
3-محدودية عدد المكاتب التي تستطيع مراجعة الشركات الكبرى	3.3	1.497	3.6	1.293	8839,000	-1,979	,048
4-استخدام النفوذ والعلاقات الشخصية التي يتمتع بها ملاك وشركاء المكاتب المحتكرة	4.2	0.679	4.1	0.499	8168,000	-3,619	,000
5-القيود النظامية التي تحد من توافد مكاتب مهنية أجنبية قادرة على منافسة المكاتب المحتكرة	4.3	0.685	4.1	0.350	8416,500	-3,155	,002
المتوسط العام	3.3		3.2				

جدول (7) : انضمام الجزائر لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية							
العبارة	المراجعون		المستفيدون		الاختبار الإحصائي		
	الوسط	ا معياري	الوسط	ا معياري	U	Z	P
1-توالي قدوم شركات مهنية أجنبية	2.1	1.149	2.1	1.041	9743,000	-,529	,597
2-بروز أهمية جودة الأداء المهني كأساس لنجاح المكاتب	4.1	0.346	4.3	0.478	7960,000	-4,055	,000
3-توجه المكاتب المحلية نحو إبرام اتفاقيات تعاون مع مكاتب أجنبية بهدف تطوير الأداء والتنظيم الداخلي	3.5	1.119	4.4	0.791	4404,500	-8,796	,000
4-تعديل نظام المحاسبين القانونيين فيما يتعلق	2.5	1.265	1.9	0.951	7220,500	-4,520	,000

							بعدم السماح للأجنبي بالحصول على ترخيص مزاولة المهنة في الجزائر .
,002	-3,170	8139,000	0.497	1.6	0.955	2.0	5-تعديل نظام الشركات المهنية فيما يتعلق بعدم السماح للأجنبي بتملك حصة شراكة في المكاتب المهنية تخوله من ممارسة مراجعة الحسابات
,000	-4,474	8110,0	0.564	2.0	0.724	2.3	6-تقليص نطاق السلطات التنظيمية الممنوحة للمصف الوطني للمحاسبين
				2.4		2.7	المتوسط العام

المراجع والإحالات :

[1] - خالد أم عبد ا ، (علم تدقيق ا سابات). دار وائل للنشر، 2004، ص ص 108-109.

[2]- هادي التميمي، (مدخل إ التدقيق)، دار وائل للنشر، 2006 ، ص 64.

[3] - غسان فلاح ا طارنة، (تدقيق ا سابات ا عاصر). دار أ يسرة 2006 ، ص 64.

[4]- OLIVIER HERRBACH, (le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier). thèse de doctorat université de Toulouse, p 194

[5]- علي أ د أبو ا سن، (الأسباب ا تملة لتغ ا راجع القانو دراسة ميدانية ا ملكة العربية السعودية). الإدارة العامة، العدد 77، يناير 1993، ص 71.

[6] - مد بلال الزغ ، (النظام الإحصائي SPSS)، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص ص13-14.

[7] - مد صبحي أبو صا عدنان مد عوض، (مقدمة الإحصاء)، دار ا سـ ة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004، ص ص 380-381 .

قياس كفاءة البنوك الجزائرية
باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)
Measuring Efficiency of Algerian Banks - Use of Data Envelopment Analysis

أ. فريد بن ختو * & د. محمد الجموعي قريشي **
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الوطنية والعربية والأجنبية التي تم اعتمادها بعد صدور قانون النقد والقرض(90-10)، أي في ظل التحولات التي تشهدها الجزائر نحو اقتصاد السوق، وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات. تضمنت الدراسة عشرة (10) بنوك : ثلاثة وطنية، وأربعة عربية وثلاثة أجنبية. أستخدمت في الدراسة معطيات سنة 2010 لكل من: القروض والناتج البنكي الصافي كمخرجات؛ والديون والمصاريف العامة للاستغلال وإهتلاك الأصول الثابتة كمدخلات لنموذج التوجيه الإخراجي (CCR-O وBCC-O) لقياس الكفاءة. وكانت النتائج العامة للدراسة : أن معظم بنوك الدراسة تتمتع بوفرة في الموارد وهو ما يعكس ضعف الاستثمارات المصرفية لدى هذه البنوك؛ وأن درجات الكفاءة تتسق بشكل كبير وتصنيف عينة الدراسة إلى المجموعات أعلاه؛ وأن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك العربية والوطنية وأن درجات مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم البنك.

الكلمات المفتاح : إصلاحات بنكية، كفاءة تقنية، كفاءة حجمية، تحليل مغلف البيانات.

Abstract: Our purpose from this study is to measure relative efficiency of Algerian banks after the deregulations and banking reforms of 1990. We applied the output-oriented DEA model using three inputs and two outputs of ten banks during the year 2010. The analysis concluded that most banks have plenty of resources which expresses the weakness of investment in Algerian banks, efficiency scores are consistent with banks classification(Arab, Foreign and National), foreign banks are more efficient than arab and national ones and no relationship between efficiency scores and size of banks.

Keywords: banking reforms, technical efficiency, scale efficiency and data envelopment analysis.
Jel Classification Codes: C21, D22, G21, L25.

تمهيد : بعد الاستقلال طبقت الجزائر النظام الاقتصادي الاشتراكي لما يقارب من ثلاثة عقود، وفي ظل التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية العالمية توجهت نحو اقتصاد السوق. ويعتبر إصدار قانون النقد والقرض (90-10) سنة 1990 نقطة التحول الاقتصادي والمصرفي في الجزائر، حيث أولت السلطات أهمية كبيرة للقطاع البنكي الذي يشكل عصب بل شريان كل اقتصاد، وحاولت من خلال قانون (90-10) والأوامر المعدلة والمتممة له إعادة هيكلة وتنظيم الجهاز البنكي ومنح البنك المركزي دوره كبنك للبنوك في تطبيق السياسة النقدية وتنظيم ومراقبة الائتمان.
ومنذ إصدار القانون (90-10) عرفت الجزائر إنفتاحا تدريجيا نحو الاقتصاد العالمي، حيث تم اعتماد ومنح التراخيص للعديد من البنوك العربية والأجنبية للعمل في الجزائر مما أدى إلى إيجاد مناخ ومجال تنافسي بين هذه البنوك والبنوك الوطنية المهيمنة على المعاملات البنكية والمالية طيلة الفترة السابقة والتي - أي البنوك الوطنية- تتمتع بكبر حجم أصولها وعدد فروعها. ولا شك أن الغرض من المنافسة، وفق نظرية اقتصاد السوق، هو تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق الكفاءة في الأداء.
تقاس كفاءة أداء المؤسسات البنكية أو الكفاءة المصرفية وفق ثلاثة أساليب أساسية هي : تحليل النسب لمختلف المعايير والمؤشرات المالية؛ تحليل الانحدار لمختلف مجالات كفاءة البنك في بيئة متعددة البنوك وتحليل مغلف للبيانات (DEA) الذي يتم استعماله بشكل واسع لقياس كفاءة أداء مختلف المؤسسات المالية والاقتصادية.
وسنحاول من خلال هذه الدراسة تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات، لما يتميز به من مزايا وخصائص وسهولة في التطبيق، على مجموعة من البنوك الوطنية والعربية والأجنبية العاملة في الجزائر بغرض مقارنة أداء هذه البنوك والوقوف على أثر الإصلاحات المصرفية وقدرة البنوك الوطنية على منافسة البنوك العربية والأجنبية.
من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية :

هل تختلف كفاءة البنوك الوطنية عن كفاءة البنوك العربية والأجنبية ؟ وهل ترتبط مستويات الكفاءة بحجم البنك ؟

ولمعالجة هذه الاشكالية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام إضافة إلى التمهيد. نتناول في القسم الأول مدى اختلاف مصطلح الكفاءة في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الاخرى وأهم مؤشرات الكفاءة التي سيتم تطبيقها

* fbenkhettou@gmail.com
** kmdjemoui@gmail.com

في هذه الدراسة ؛ يليها ملخص لبعض الأدبيات والدراسات السابقة لقياس الكفاءة ؛ ثم عرض عينة ومتغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة في القسم الثالث اما القسم الاخير فتتم من خلاله مناقشة نتائج الدراسة وأهم الاستنتاجات.

1. الكفاءة المصرفية ومؤشرات قياسها

يولي الاقتصاديون والمصرفيون أهمية كبيرة للكفاءة المصرفية باعتبارها وسيلة لتقييم أداء المؤسسة المصرفية الفردية وتقييم أداء الصناعة المصرفية ككل من جهة، وباعتبارها أداة لاختبار مدى نجاعة السياسات الحكومية والتشريعات القانونية ومدى تأثيرها في القطاع المالي والمصرفي من جهة ثانية. سنحاول في هذا المحور تقديم شرح موجز لمفهوم الكفاءة المصرفية ومؤشرات قياسها.

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسة الاقتصادية خاصة من حيث المبدأ أو المعنى الاقتصادي لكلمة كفاءة (Efficiency)، حيث تعني: " الاستغلال الأمثل للموارد" أو " تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة " أو " تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة " سواء بالنسبة للمؤسسة المصرفية أو المؤسسة الاقتصادية.[1]

ولكن قد يبرز الاختلاف عند تحديد مدخلات ومخرجات البنك مقارنة بتحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة الاقتصادية التي تتسم عمليتها الإنتاجية بالوضوح والسهولة، في حين يعتبر البنك مؤسسة متعددة المنتجات (Multi-Product Firm) وذلك لتعدد و تنوع وتداخل أنشطتها. كما تتميز أعمال البنك بالتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى صيغ التمويل أو الخدمات المصرفية أو استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ أو على مستوى البيئة والمحيط الذي يعمل فيه البنك كاستقطاب عملاء ومتعاملين جدد أو ظهور منافسين جدد أو ظهور أسواق جديدة ... وغيرها من التغييرات السريعة في مجال المال والبنوك. وعليه تبدو العملية الإنتاجية في البنك أكثر تعقيدا وتداخلا مما هي عليه في المؤسسة الاقتصادية. وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد الأنشطة التي تعتبر مدخلة أو مخرجة بالنسبة للبنك وذلك من خلال عرض ثلاث طرق أساسية: طريقة الموجودات أو الأصول وطريقة التكلفة المستعملة وطريقة القيمة المضافة.[2]

كما قدم الاقتصاديون في الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية مقاربتين لقياس المخرجات، تعرف الأولى بالمقاربة الإنتاجية، تقاس وفقها المدخلات والمخرجات بعدد الوحدات أي عدد الحسابات أو عدد القروض أو عدد الصفقات، وتعرف الثانية بمقاربة الوساطة أي تقاس المدخلات والمخرجات بالوحدات النقدية من دينارات أو دولارات.[3]

تتعدد وتتنوع مؤشرات الكفاءة المصرفية وذلك حسب الغرض من التحليل وسنحاول وشرح نوعين من المؤشرات التي تعكس أداء البنوك واللذين سيتم استخدامهما في الدراسة التطبيقية، مؤشر الكفاءة التقنية ومؤشر الكفاءة الحجمية.

مؤشر الكفاءة التقنية من خلال التعاريف السابقة التي أشرنا إليها في مفهوم الكفاءة المصرفية يمكننا أن ننظر إلى مؤشر الكفاءة التقنية من جانبين: جانب المدخلات، الذي يمثل تعريف الكفاءة بأنها: " تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة"، ويعبر عنه بمقياس أو معيار الادخار أو التخفيض في المدخلات، ويتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات والمخرجات (ننظر من حيث المدخلات) بالمدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء. ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية: (المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء / المدخلات الفعلية) وعليه فالوحدة الكفء هي التي تكون لديها المدخلات الفعلية تساوي المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء وبذلك تحقق نسبة تساوي الواحد وتكون كفء تقنيا؛ أما الوحدة غير الكفء فتكون لديها المدخلات الفعلية أكبر من المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفء وبالتالي تحقق نسبة أقل من الواحد وتكون غير كفء تقنيا.[4]

أما الجانب الثاني للكفاءة التقنية فهو جانب المخرجات، الذي يمثل تعريف الكفاءة بأنها: " تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة"، ويعبر عنه بمقياس أو معيار زيادة المخرجات، ويتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات والمخرجات (ننظر من حيث المخرجات) بالمخرجات الكفء لنفس المدخلات، وبعبارة أخرى هي النسبة بين المخرجات الفعلية والمخرجات الممكن تحقيقها (الكامنة) عند مستوى الحد الكفء باستخدام المدخلات الفعلية، وتقاس بالعلاقة التالية: (المخرجات الفعلية / المخرجات الكامنة لنفس المدخلات) وعليه فالوحدة الكفء تقنيا هي التي تحقق نسبة الواحد وتكون مخرجاتها الفعلية تساوي المخرجات الكامنة لمدخلاتها الفعلية؛ أما الوحدة غير الكفء تقنيا فهي التي تحقق نسبة أقل من الواحد وتكون مخرجاتها الفعلية أقل من المخرجات الكامنة لمدخلاتها.[5]

مؤشر الكفاءة الحجمية يعرف هذا المؤشر أيضا بكفاءة وفورات الحجم ويعكس بشكل واضح التعريف العام للكفاءة وهو : " الاستغلال الأمثل للموارد" حيث يقيس مدى قدرة البنك على تحقيق وفورات اقتصادية نتيجة استغلال قدراته وإمكانياته التوسعية.

يرتبط مؤشر الكفاءة الحجمية بمبدأ غلة الحجم الذي يعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية، سواء في مؤسسة اقتصادية أو مصرفية. وغلة الحجم هي مقياس للتغير النسبي في المخرجات الناتج عن التغير النسبي في المدخلات، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة حجم متزايدة، وإذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون غلة الحجم متناقصة أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فغلة الحجم ثابتة.

كما يرتبط مؤشر الكفاءة الحجمية بمبدأ الحد الأدنى الكفء، وهو المستوى الأمثل للإنتاج (المخرجات) الذي تصل عنده التكاليف المتوسطة حدها الأدنى في المدى البعيد. عند هذا المستوى يكون التغير النسبي في المخرجات يساوي التغير النسبي في المدخلات، أي أن غلة الحجم ثابتة وبالتالي وفورات الحجم تساوي الصفر (معدومة)، وعند هذا المستوى من الإنتاج يتساوى مؤشر الكفاءة الحجمية ومؤشر الكفاءة الفنية ويحققا درجة الواحد (1) وبذلك يتحقق مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد.[6]

لا شك أن حالة العملية الإنتاجية قبل المستوى الأمثل من الإنتاج يكون فيها التغير النسبي في المخرجات أكبر من التغير النسبي في المدخلات، أي أن غلة الحجم متزايدة ووفورات الحجم موجبة؛ أما بعد المستوى الأمثل من الإنتاج فيكون التغير النسبي في المخرجات أقل من التغير النسبي في المدخلات وغلة الحجم متناقصة وبالتالي وفورات الحجم سالبة.
مما سبق و من خلال علاقة الكفاءة الحجمية بمبدأ غلة الحجم والحد الأدنى الكفء يمكن صياغة معادلة قياس مؤشر الكفاءة الحجمية أو وفورات الحجم على النحو: (وفورات الحجم = غلة الحجم – 1). وعليه تكون الوحدة كفء حجميا إذا حققت غلة حجم ثابتة ووفورات حجم معدومة. وتكون غير كفء حجميا في حالتين: الحالة الأولى إذا كانت غلة الحجم متزايدة ووفورات الحجم موجبة، ففي هذه الحالة تستطيع الوحدة التوسع في الإنتاج (المخرجات) إلى أن تصل إلى المستوى الأمثل من الإنتاج وتحقيق درجة الكفاءة الحجمية أي الواحد (1)، وتحقيق غلة حجم ثابتة ووفورات حجم معدومة. أما الحالة الثانية إذا كانت غلة الحجم متناقصة ووفورات الحجم سالبة ففي هذه الحالة لا تستطيع التوسع في الإنتاج وعليها إعادة النظر في التوليفة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج، أي بين المدخلات والمخرجات.[7]

2. الأدبيات والدراسات السابقة

حضي موضوع قياس الكفاءة وتقييم أداء المؤسسات البنكية بالعديد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة و أوروبا، بينما قلت مثل هذه الدراسات على مستوى الدول العربية والجزائر.
وتعتبر النسب المالية أو التحليل المالي طريقة تقليدية في تقييم وتحليل الوضعية المالية و أداء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية على السواء. كما تعتبر أداة لقياس الكفاءة المصرفية للبنوك وللقطاع البنكي ككل. ويتم ذلك من خلال حساب وتحليل النسب لمختلف المعايير والمؤشرات المالية والاقتصادية للمؤسسة وللبنك. ويعتبر نموذج العائد على الأموال الخاصة (ROE) أحد التطبيقات الأساسية في تقييم أداء البنوك وقياس كفاءة إدارة التكاليف البنكية ضمن نظام يعرف بـ : " نظام ديبون " (Dupont System).[8] ورغم أهمية أسلوب التحليل باستخدام النسب، إلا أنه يؤخذ عليه أنه يقدم بعدا واحدا ولا يعطي صورة شاملة للعملية التقييمية، أي يعجز عن حساب وقياس التفاعل والآثار المتبادلة بين مختلف المعايير والمؤشرات.[9]
كما يستخدم أسلوب التقدير الإحصائي، كأداة معلمية، بشكل واسع في معظم الدراسات الاقتصادية التطبيقية وفي شتى المجالات والقطاعات، ومنها القطاع البنكي. ولقد تعددت وتنوعت نماذج التقدير الإحصائي المستخدمة في قياس مؤشرات الكفاءة المصرفية سواء من حيث آلية التقدير أو موضوع التقدير وذلك حسب ما تقتضيه معطيات الدراسة. فنلاحظ مثلا أن العديد من الدراسات في قياس الكفاءة المصرفية قد ركزت بدرجة كبيرة على مدخل التكاليف (المدخلات) كمؤشر للكفاءة، في حين اعتمدت دراسات أخرى الربح أو الإنتاج أو الإيرادات (المخرجات) كمدخل لقياس مؤشرات الكفاءة المصرفية. كما استخدمت العديد من نماذج وآليات التقدير في قياس الكفاءة المصرفية بجانبيها المدخلات أو المخرجات، ومن بينها على سبيل المثال : طريقة الحد القياسي العشوائي(SEFA) و طريقة الحد السميك (TFA) و طريقة التوزيع الحر (FDA)[10].
ويعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات أداة غير معلمية تستخدم تقنيات البرمجة الخطية لتقييم وقياس كفاءة وحدات اتخاذ القرار، سواء كانت بنوكا أو شركات تامين أو مستشفيات أو جامعات أو غيرها، شريطة توفر تجانس نسبي بين هذه الوحدات. أي أن الوحدات المراد مقارنتها تستخدم نفس المدخلات وتنتج نفس المخرجات.
وتعود نشأة أسلوب تحليل مغلف البيانات إلى دراسة (Farell 1957) التي حاول من خلالها قياس الكفاءة الإنتاجية لنموذج من مدخلة واحدة ومخرجة واحدة، ثم طورت هذه الطريقة في دراسة (Charnes 1978 و Cooper و Rhodes)، التي عممت النموذج إلى نموذج متعدد المدخلات و المخرجات. ثم توسعت في الاستعمال والتطبيق في مختلف الوحدات وفي مختلف الأنشطة وفي مختلف الدول.
ومنذ منتصف الثمانينات أصبح أسلوب تحليل مغلف البيانات أكثر استخداما في تقييم و قياس كفاءة الصناعة المصرفية، فنجد على سبيل المثال كل من : (Sherman and Gold 1985) و (Rangan and al 1988) و (Ferrier and Lovell 1990) و (Leibenstine an Maital 1992) يرون أن أسلوب تحليل مغلف البيانات هو أفضل طريقة لقياس عدم الكفاءة التقنية العامة.[11]
قدم كل من: (Berger 1993) و(Berger and Humphrey 1997) و (Berger et al 2007) تقارير شاملة للدراسات التطبيقية المستخدمة لمختلف التقنيات المعلمية وغير المعلمية لدراسة كفاءة المؤسسات المالية.
على مستوى الاقتصاديات العربية هناك مجموعة من الدراسات منها: (Al-Faraj et al 1993) وتتعلق بكفاءة الفروع البنكية لأحد البنوك السعودية، (Al Shammari et Salimi 1998) وتخص كفاءة البنوك الاردنية، (Hassan et al 2004) تناولت الكفاءة النسبية للبنوك في البحرين، (Al-Faraj et al 2006) الكفاءة التقنية للبنوك السعودية، (Saeed Al-Muharrami 2007) كفاءة البنوك الخليجية، (Mostafa M.M 2007) كفاءة البنوك العربية، وأحدثها دراسة (Al-Khathlan and Abdul-Malik 2010) حول كفاءة البنوك السعودية.[12]
استخدمت جميع هذه الدراسات تحليل مغلف البيانات كتقنية غير معلمية لقياس الكفاءة.
أما على مستوى الاقتصاد الجزائري فقد تم الاطلاع على ورقة بحثية لهواري معراج وشياد فيصل بعنوان قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر، مقدمة لملتقى الاقتصاد الاسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل بالمركز الجامعي بغرداية. استخدمت في الدراسة بيانات 2008 لعشر بنوك ومخرجة واحدة ومدخلتين وتم تطبيق تحليل مغلف البيانات في ظل فرضية تغير غلة الحجم. واهم نتيجة للدراسة هي عدم تحقيق بنك البركة الاسلامي الوحيد في عينة الدراسة درجة الكفاءة التامة سواء الحجمية أو التقنية مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى.

إضافة إلى مقال لمحمد الجموعي قريشي وعرابة الحاج بعنوان قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات بمجلة الباحث.

3. عينة وأدوات ومتغيرات الدراسة

في ظل عدم وجود قاعدة بيانات للنشاط المصرفي في الجزائر، يتم تحديد واختيار عينة الدراسة بناء على البيانات والمعلومات المتوفرة في تقارير البنوك وفي مواقعها الالكترونية. ويمكن تصنيف عينة هذه الدراسة التي تتكون من 10 بنوك، والتي تم تجميع بياناتها لسنة 2010 إلى ثلاث مجموعات : مجموعة بنوك وطنية و مجموعة بنوك عربية و مجموعة بنوك أجنبية.

تتمثل المجموعة الأولى في: البنك الوطني الجزائري(BNA)، والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، و بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وتتميز هذه البنوك بأنها محلية و تابعة للقطاع العام أي أن ملكيتها للدولة .وهي بنوك قديمة النشأة و تتميز بالانتشار الواسع لوكالاتها عبر الوطن و بالتالي كبر حجم أصولها، وتمثل جزء كبيرا من البنوك الوطنية التي تهيمن على معظم المعاملات المالية والبنكية في الجزائر.

أما المجموعة الثانية فتتشكل من بعض المصارف العربية في الجزائر وهي : بنك البركة الجزائري و هو اول بنك خارجي يعتمد بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 و بدا نشاطه سنة 1991 . كما انه يتميز عن بقية البنوك باحتكاره للعمل المصرفي الإسلامي ورغم قدم تواجده نسبيا يبقى قليل الانتشار. والمؤسسة المصرفية العربية (ABC) و بنك الخليج (GBA) و بنك الإسكان والتجارة والمالية (HBTF) وتتميز هذه البنوك بأنها حديثة النشأة و قليلة الانتشار و بالتالي فهي قليلة حجم الأصول.

تتكون المجموعة الثالثة من البنك الوطني الباريسي (BNP)، والشركة العامة (SG) و (TRUSTBANK) وتتميز هذه المجموعة بأنها حديثة النشأة أيضا و متوسطة الانتشار نسبيا و متوسطة حجم الأصول.

يشترط بعض المحللين أن لا تقل وحدات عينة الدراسة عن ضعف مجموع عدد المدخلات زائدا عدد المخرجات لإثبات قوة تميز طريقة تحليل مغلف البيانات عن بقية الطرق.[13]

فيما يتعلق بأداة البحث سيتم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) و ذالك من خلال تطبيق نموذجيه: (CCR) الذي يستند إلى فرضية ثبات غلة الحجم و (BCC) الذي يستند إلى فرضية تغير غلة الحجم، في الاتجاه الإخراجي: **(CCR-O) و (BCC-O)**، الذي يهدف إلى تعظيم وحدات المخرجات إلى أقصى ما يمكن مع الإبقاء على الأقل على مستويات المدخلات الحالية. وهو ما يتناسب وأهداف وطبيعة نشاط البنوك التي تمثل وحدات اتخاذ القرار في هذه الدراسة . كما تتم الاستعانة ببرنامج **(XL DEA)** باعتباره برنامج متخصص في حل مسائل تحليل مغلف البيانات. ونظرا لارتباط وتكامل النموذجين(CCR) و(BCC) سيتم دمج المخرجات التطبيقية للنموذجين بما يخدم غرض الدراسة الحالية. ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى النماذج الرياضية والخطية لتحليل مغلف البيانات في هذه الاحالة.[14]

أما فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة فنستطيع القول بأن البنوك تتميز بأنها مؤسسات متعددة المنتجات وبالتالي فهي متعددة المدخلات والمخرجات، ويصعب تناول جميع مدخلات و مخرجات البنك في مستوى مثل هذه الدراسة ولذلك نقتصر على المتغيرات التي نرى أنها تمثل وتعكس بشكل كبير النشاط الأساسي للبنك. وعليه تتمثل متغيرات النموذج الذي تم تقديره في هذه الدراسة في العناصر التالية :

المخرجات : تم تحديد واختيار مخرجتين رئيسيتين تساهمان في تحصيل وزيادة إيرادات البنك، وهما :

القروض والتي تعبر عن النشاط الرئيسي للبنك وتشمل بنود الميزانية (الأصول) التالية : قروض وديون على المؤسسات المالية، وقروض وديون على العملاء. و يرمز لهذه المخرجة بـ (Y_1) .

الناتج البنكي الصافي (PNB) الذي يعبر على قدرة البنك في إدارة عملياته المصرفية الأساسية، و يمثل الفرق بين الإيرادات المحصلة من فوائد القروض وعمولات الخدمات المصرفية من جهة، ومصاريف الفوائد والعمولات المدفوعة للغير، ويرمز لهذه المخرجة بـ (Y_2) ويؤخذ من جدول حسابات النتائج .

المدخلات : تم تحديد واختيار ثلاث مدخلات لها تأثير على مخرجات البنك وهي :

الديون التي تمثل الموارد الأساسية للبنك وتشمل بنود الميزانية (الخصوم) التالية : ديون اتجاه المؤسسات المالية، وديون اتجاه العملاء، وديون ممثلة بسندات، ويرمز إليها بـ (X_1).

المصاريف العامة للاستغلال : وتشمل مصاريف الخدمات، ومصاريف المستخدمين، والضرائب والرسوم، ومصاريف مختلفة ويرمز إليها بـ (X_2) و تؤخذ من جدول حسابات النتائج

مخصصات اهتلاك الأصول : تتمثل في مخصصات اهتلاك وخسائر قيم الأصول الثابتة وغير الثابتة ويرمز إليها بـ (X_3) وتؤخذ من جدول حسابات النتائج .

يبين الجدول (1) عينة الدراسة وعدد الوكالات لكل بنك، والبيانات المجمعة لمتغيرات النموذج وذلك لسنة 2010.

4. مناقشة نتائج الدراسة

نتناول في هذا الفرع نتائج تطبيق نموذج التوجيه الإخراجي لأسلوب تحليل مغلف البيانات بشقيه (CCR-O) و(BCC-O) و ذلك من خلال عرض لدرجات الكفاءة وغلة الحجم و الوحدات المرجعية ثم وصف وتحليل ومحاولة تفسير النتائج وأخيرا التحسين المطلوب في الوحدات غير الكفء.

1.4 درجات الكفاءة وغلة الحجم والوحدات المرجعية :

أظهرت عملية تطبيق النموذجين **(CCR-O)** و **(BCC-O)** باستخدام برنامج XL DEA النتائج المبينة في الجدول (2)، والتي تم تجميعها من جداول درجات الكفاءة (Efficiency Scores)، وجداول المرجعيات الكفء والأوزان (Efficient Peers and Weights) للنموذجين.
يبين العمود (2) من الجدول (2) درجات الكفاءة النسبية التامة التي حققتها وحدات الدراسة وفق نموذج (CCR-O) ويبين العمودان (3) و (4) من نفس الجدول درجات الكفاءة الحجمية والكفاءة الفنية للوحدات وفق نموذج (BCC-O) وهذان المؤشران هما مكوني الكفاءة النسبية التامة، أي أن:

(درجة الكفاءة الفنية × درجة الكفاءة الحجمية) وفق BCC-O = درجة الكفاءة النسبية التامة وفق CCR-O

ويبين العمود (5) غلة الحجم لوحدات الدراسة والتي تكون ثابتة أو متزايدة أو متناقصة. ويبين العمود (6) سبب أو مصدر عدم الكفاءة للوحدات غير الكفء هل هو فني أم حجمي أم كلاهما فني وحجمي. أما العمود (7) فيبين الوحدات المرجعية الكفء للوحدات غير الكفء، ويتم تحديد الوحدات المرجعية الكفء استنادا إلى بعدها وقربها من الوحدات الكفء، ويظهرها البرنامج في جدول المرجعيات الكفء والأوزان، حيث تعتبر الوحدة الكفء وحدة مرجعية لذاتها مع الوزن 1، في حين مجموع أوزان الوحدة غير الكفء يقترب من/ أو يساوي الواحد.

2.4 وصف وتحليل درجات الكفاءة :

من خلال بيانات العمود (2) في الجدول (2) نلاحظ أن الوحدات (1 و7و 8 و 10) قد حققت درجات الكفاءة النسبية التامة (الدرجة 1) وفق نموذج (CCR-O)، أي حققت النسبة (100%) من الكفاءة وحققت شرط القيم الراكدة تساوي صفر، وبالتالي هي التي تشكل الحدود الكفء لعينة الدراسة، بينما بقية الوحدات (2،3،4،5،6،9) والتي حققت درجات أقل من 1 تقع دون الحدود الكفء بحسب درجة كل وحدة.
كما تبين بيانات العمودان (3) و (4) أن الوحدات (1و7 و 8 و 10) هي كفء أيضا فنيا وحجميا لأنها حققت درجة 1 في كلا المؤشرين والقيم الراكدة لديها تساوي صفر.
ويبين العمودان (3) و (4) أن الوحدة (9) كفء فنيا لأنها حققت درجة 1 في مقياس الكفاءة الفنية، و قيمها الراكدة تساوي صفر وبالتالي تقع على الحدود الكفء لنموذج (BCC-O)، ولكنها ليست كفء حجميا بسبب درجتها الأقل من 1 في مقياس الكفاءة الحجمية.
أما الوحدات (2، 3، 4، 6، 5) ليست كفء لا فنيا ولا حجميا لتحقيقها درجات كفاءة أقل من الواحد في كلا المؤشرين ولأن القيم الراكدة لديها لا تساوي الصفر.
يوضح العمودان (5) و(6) أن الوحدات التي حققت درجة كفاءة نسبية تامة وهي (1و7 و 8 و 10)، فإن غلة الحجم لديها ثابتة أي أنها حققت الحجم الأمثل أو الكفء، وتستطيع الاستمرار في نشاطها وفق التوليفة الحالية لعناصر المدخلات والمخرجات رغم أن وفورات الحجم لديها معدومة. بينما الوحدات غير الكفء فنيا وحجميا وهي (2، 3، 4، 6، 5) فإن غلة الحجم لديها متناقصة وبالتالي فهي تحقق وفورات حجم سالبة، ولم تستطع تحقيق الحجم الأمثل أو الكفء بما هو متاح لها من موارد وتكاليف، بل لا يتسنى لها ذلك إلا بتقليص حجم المدخلات الذي حدده جدول التحسين المطلوب من الوحدات غير الكفء والذي سنوضحه في الفقرة اللاحقة. أما الوحدة (9) الكفء فنيا وغير الكفء حجميا، تمتع بغلة حجم متناقصة وتحقق وفورات حجم سالبة، و لم تحقق الحجم الأمثل أو الكفء ولا تستطيع التوسع في نشاطها طالما غلة الحجم لديها متناقصة.
ويبين العمود (7) أن الوحدات (1 و7 و8 و9 و10) هي مرجعية كفء لذاتها ولغيرها.
<u>وإذا حاولنا تحليل وتفسير نتائج الدراسة يمكننا القول أن :</u>
نتائج الدراسة تستند إلى توليفة متغيرات النموذج أي إلى المدخلا ت والمخرجات التي تم تحديدها واختيارها على أنها تمثل أو تعكس العملية الإنتاجية للبنوك محل الدراسة، بمعنى أن إضافة أية مدخلة أو مخرجة أخرى للنموذج قد تؤدي إلى تغير في نتائج الدراسة، وعليه ستكون عملية التحليل ومحاولة تفسير النتائج ضمن هذا الإطار.
من خلال النتائج الواردة في الجدولين (2) و(3) نلحظ ما يلي:

1. أن متغيرات النموذج (X_3 ، X_2 ، Y_2 ، Y_1) قد أثرت بشكل مختلف على درجات الكفاءة للبنوك محل الدراسة، بينما المتغيرة (X_1) التي تمثل الديون (الموارد)، لم تؤثر أو قد أثرت بشكل متساو على درجات الكفاءة لبنوك العينة. ويظهر هذا من خلال أن قيم الموارد المقترحة للوحدات غير الكفء وقيم الوحدات الكفء هي نفسها القيم الفعلية لكافة الوحدات، وأن القيم الراكدة للمتغيرة (X_1) لجميع بنوك العينة تساوي صفر.
وتفسير هذه النتيجة قد يعود لوجود فائض في الموارد لدى معظم بنوك الدراسة،خاصة المحلية منها (بل يمكن تعميم هذه الظاهرة إلى حد كبير على كافة البنوك العمومية الجزائرية) أي أن موارد البنوك تفوق استخداماتها، وهو ما يفسر بشكل عام ضعف الاستثمارات المصرفية لدى البنوك الجزائرية سواء كانت وطنية أم عربية أم أجنبية.
2. أن درجات الكفاءة و الوحدات غير الكفء و الوحدات المرجعية لها جاءت ***متسقة إلى حد كبير*** مع تصنيف عينة الدراسة إلى مجموعة البنوك الوطنية ومجموعة البنوك العربية ومجموعة البنوك الأجنبية، حيث نجد البنك الوطني الجزائري (الوحدة (1)) في المجموعة الأولى قد حقق درجة الكفاءة التامة (100%)، أي أنه كفء فنيا وحجميا ويمثل وحدة مرجعية بنسبة 61 %، لكل من القرض الشعبي الجزائري (الوحدة (2)) و63% لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الوحدة (3)) في نفس المجموعة، واللذان حققا درجات كفاءة أقل من الواحد (0.9332) و (0.7251) على التوالي، وبذلك فالبنكين لا يتمتعان بالكفاءة فنيا وحجميا.

أما في المجموعة الثانية (البنوك العربية) فقد حقق بنك الإسكان والتجارة والمالية (الوحدة (7)) درجة الكفاءة التامة (100%)، بينما بقية بنوك المجموعة وهي بنك البركة والمؤسسة المصرفية العربية وبنك الخليج (الوحدات 4، 5، 6) قد حققت درجات كفاءة أقل من الواحد وهي على التوالي (0.8894) و (0.9472) و (0.6614) وهي أيضا غير كفء فنيا وحجميا. ويمثل بنك الإسكان والتجارة والمالية وحدة مرجعية للمؤسسة المصرفية العربية بنسبة تفوق 68 %.
أما مجموعة البنوك الأجنبية فقد حقق كل من البنك الوطني الباريسي (BNP) وبنك (TRUSTB) (الوحدتين 8 و10) درجة الكفاءة التامة (100%)، وحقق بنك الشركة العامة (SG) (الوحدة 9) درجة الكفاءة الفنية، أي الواحد (1) إلا أنه حقق درجة أقل من الواحد (0.6943) على مستوى الكفاءة الحجمية. ويمثل بنك (BNP) وحدة مرجعية لكل من القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية المحلية بنسبة 38%، وللمؤسسة المصرفية العربية بنسبة ما يقارب 12%. كما يمثل بنك (TRUSTB) وحدة مرجعية لكل من بنك البركة بنسبة 90% وبنك الخليج بنسبة تفوق 83% والمؤسسة المصرفية العربية بما يقارب 20%.
لا شك أن الاتساق في نتائج الدراسة وتصنيف مجموعات العينة يعكس مدى اختلاف وتميز المجموعات في درجات الكفاءة، وقد يعود ذلك إلى عوامل عديدة منها: الثقافة المصرفية لمسيري هذه البنوك، ونمط تسيير وخبرة وكفاءة إطاراتها في إدارة موارد واستخدامات البنك، و كذلك المستوى التكنولوجي المستعمل لدى هذه البنوك.
3. أن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك الوطنية والعربية حيث استطاعت أن تحقق الحجم الأمثل من المخرجتين Y_1 و Y_2 في ظل الموارد المتاحة لديها X_1 وفي ظل مستوى متدني من التكاليف X_2 و X_3 ؛ بينما البنوك الوطنية والعربية وباستثناء البنك الوطني الجزائري وبنك الإسكان والتجارة والمالية، عجزت عن تحقيق الحجم الأمثل من المخرجات Y_1 و Y_2 في ظل فائض من الموارد المتاح لديها X_1 وارتفاع نسبي في التكاليف العامة للاستغلال و اهتلاك قيم الأصول الثابتة X_2 و X_3.
4. أن درجات مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم البنك، فهناك بنوك صغيرة الحجم قد حققت درجة الكفاءة التامة مثل بنك الإسكان والتجارة والمالية و (TRUSTB) ، وهناك بنوك كبيرة ومتوسطة حققت هي أيضا درجة الكفاءة التامة مثل البنك الوطني الجزائري و (BNP)، مع اعتبار القروض والديون و عدد الوكالات مؤشرات لحجم البنك.
وسنحاول توضيح وتفصيل هذه النتائج على مستوى تحليل نتائج كل بنك غير كفء على حدا في القسم الآتي.

3.4 التحسين المطلوب في الوحدات غير الكفء :

يبين الجدول (3) التحسين المطلوب في مخرجات و مدخلات الوحدات غير الكفء، وقد تم تجميع معطياته من مخرجات تطبيق برنامج XLDEA المتمثلة في جدول المدخلات والمخرجات الافتراضية - Virtual Inputs (Outputs) وجدول القيم الراكدة (*Slacks*) للنموذج: (BCC-O).
تحسب المخرجات و المدخلات الافتراضية لكل وحدة غير كفء بالاعتماد على مرجعياتها وأوزانها التي يظهرها جدول المرجعيات والأوزان، فيصبح حجم المخرجة أو المدخلة الافتراضي للوحدة غير الكفء، المعبر عنه بالقيم المقترحة في الجدول (3)، يساوي مجموع حجم المخرجة أو المدخلة للوحدات الكفء (التي تصبح هدفا للوحدات غير الكفء) مضروبا في أوزانها. ويستند التحسين المطلوب إلى عوامل أساسية هي:
نموذج التوجيه المستخدم (الإخراجي أم الإدخالي) حيث يكون الهدف في التوجيه الإخراجي هو تحسين المخرجات، وفي التوجيه الإدخالي تحسين المدخلات؛ و درجة كفاءة الوحدة غير الكفء، أي مدى قربها وبعدها عن الوحدات الكفء المرجعية لها؛ والقيم الراكدة في المدخلات أو المخرجات؛ وغلة الحجم التي تحدد إمكانية وقيود التحسين المطلوب في التوجيهين الإخراجي والإدخالي. وعليه يكون التحسين المطلوب من الوحدات غير الكفء على النحو التالي:

بنك (CPA)

يمكن للقرض الشعبي الجزائري تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (الوحدة 1 و 8) بزيادة مخرجاته (حجم القروض (Y_1) بنسبة 4.21 % والناتج البنكي الصافي (Y_2) بنسبة 51.63 % و بالتالي تحقيق الحجم الأمثل من المخرجتين(Y_1 و Y_2) المحدد بالقيم المقترحة في الجدول 3. ولا يتسنى له ذلك إلا بتخفيض مدخلاته بنسبة 6.15 % للمصاريف العامة للإستغلال (X_2) و 43.56 % لإهتلاك الأصول الثابتة (X_3)، و هو ما تعكسه غلة الحجم المتناقصة للبنك. أي عدم قدرة البنك على الاقتصار على تحسين المخرجات فقط (تحقيق الكفاءة الفنية) بل عليه تخفيض مدخلاته المذكورة أعلاه حتى يحقق الكفاءة الحجمية أيضا، وبالتالي الكفاءة النسبية التامة. ونلاحظ أنه حقق نسب كفاءة فنية وحجمية 0.9596 و 0.9725 على التوالي.

بنك (BADR)

لم يستطع أيضا بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحقيق الحجم الأمثل من المخرجتين (Y_1وY_2) والمحدد بالقيم المقترحة في الجدول 3، في ظل ما هو متاح له من موارد ومدخلات (X_1 ،X_2 ، X_3) حيث حقق درجات كفاءة ضعيفة فنيا وحجميا مقارنة بـ CPAو BNA 0.9001 و 0.8055 على التوالي. ولا يمكنه تحقيق ذلك الحجم إلا بزيادة حجم القروض بنسبة 11% والناتج البنكي الصافي بما يقارب 91 %. ولا يمكنه تحقيق الكفاءة النسبية التامة إلا بتخفيض المدخلات التي تتضمن قيم راكدة وهي X_2 التي يجب تخفيضها بنسبة 42.59 % و X_3 بنسبة 54.50 %.

بنك (ALBARAKA)

لم يحقق بنك البركة الكفاءة النسبية التامة للوحدات المرجعية الكفء (9، 10) خاصة الوحدة 10، وعليه زيادة حجم الاستثمارات المصرفية (Y_1) مما يقارب 45% وحجم الناتج البنكي الصافي بـ 7% ، كما عليه أن يقلل من قيم اهتلاك الأصول الثابتة بنسبة 21.5% . ويمكن تفسير نتائج بنك البركة وإرجاعها للحذر من التوسع في الاستثمارات المصرفية وعدم الاندفاع في فتح مزيد من الوكالات، حيث لم يصل عدد وكالاته عبر الوطن، سوى 24 وكالة رغم أنه يعتبر أول بنك خارجي اعتمد وفق قانون الإصلاحات المصرفية (90-10) وبدأ نشاطه منذ 1991. إذا ما قورن مثلا بـ SG أو BNP اللذان تجاوز عدد وكالاتهما 70 وكالة ولم يبدءا نشاطهما إلا نهاية التسعينات وبداية 2000. وقد تعود هذه النتائج أيضا للارتخاء والاستكانة لما يحققه من عوائد مرتفعة نتيجة الميزة الاحتكارية التي يتمتع بها في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

بنك (ABC)

تستطيع المؤسسة المصرفية العربية تحقيق الكفاءة النسبية التامة للوحدات المرجعية الكفء لها (7،8،9،10) خاصة أنها حققت درجة كفاءة حجمية قريبة جدا من الواحد (0.9887 أي ما يقارب 0.99%) ودرجة كفاءة فنية تقارب (0.96%) وبالتالي فإن نسبة التحسين المطلوبة في المخرجتين (Y_1) و(Y_2) جاءت منخفضة 4.38%، وكذلك قيد أو شرط التحسين جاء في مدخلة واحدة وهي تخفيض (X_2) بنسبة 12.75%.

بنك (GBA)

حقق بنك الخليج أضعف درجات كفاءة فنية تامة لعينة الدراسة 0.6624 وهي محصلة درجتي الكفاءة الفنية 0.934 والكفاءة الحجمية 0.7082 ، ورغم توسعه من حيث عدد الوكالات (31 وكالة)، فإن حجم القروض (Y_1) والناتج البنكي الصافي(Y_2) لا يعكسان هذا التوسع والاندفاع نحو فتح مزيد من الوكالات، لذا عليه أن يرفع في حجم القروض بنسبة 53% وحجم الناتج البنكي الصافي بنسبة 70% وتخفيض قيم اهتلاك الأصول الثابتة المبالغ في تقديرها أو حسابها بنسبة 85% حتى يحقق درجة الكفاءة النسبية التامة للوحدات المرجعية الكفء له وهي: (1،9،10).

بنك (SG)

الشركة العامة كفء فنيا وغير كفء حجميا (0.694) ولديها غلة حجم متناقصة أي أنه لا يمكنها التوسع أكثر في مخرجاتها في ظل الموارد وتكلفة المدخلات المتاحة لديها، وعليها إعادة النظر في حجم الموارد والتكاليف إذا ما أرادت المزيد من التوسع في مخرجاتها.

الخلاصة: تكتسي عملية تقييم أداء البنوك الجزائرية أهمية كبيرة في ظل التحولات الاقتصادية الجارية وبعد الاعتماد والترخيص للعديد من البنوك العربية والأجنبية للعمل في الجزائر. وتعتبر الكفاءة المصرفية مؤشر رئيسي في تقييم أداء المؤسسات المصرفية والقطاع المصرفي ككل. كما تعتبر اختبار لمدى منافسة البنوك العربية والأجنبية للبنوك الوطنية. و يعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) بجانبيه الإدخالي والإخراجي أداة كمية متميزة في قياس وحساب هذا المؤشر.

في هذه الدراسة تم تطبيق التوجيه الإخراجي لأسلوب تحليل مغلف البيانات، أي نموذج (CCR-O وBCC-O) على عينة من عشر بنوك، وباستخدام الديون(الموارد) والمصاريف العامة للاستغلال وإهتلاك الأصول الثابتة كمدخلات للنموذج؛ والقروض والناتج البنكي الصافي (PNB) كمخرجات للنموذج، وبالاستعانة ببرنامج XL DEA ألمعلوماتي أعطت الدراسة النتائج العامة التالية :

- معظم بنوك الدراسة تتمتع بوفرة في الموارد وهو ما يعكس ضعف الاستثمارات المصرفية لدى هذه البنوك؛
- درجات الكفاءة تتسق بشكل كبير وتصنيف عينة الدراسة إلى مجموعات البنوك الوطنية والعربية والأجنبية؛
- البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك العربية والوطنية؛
- درجات مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم البنك.

شملت الدراسة ما يزيد عن50% من البنوك ولمعطيات سنة واحدة (2010)، وأعطت نتائج مبدئية عن الكفاءة المصرفية لمجموعات البنوك، ولا شك أن أفق هذه الدراسة هو توسيع العينة لتشمل كافة البنوك العاملة في الجزائر، وزيادة فترة الدراسة وكذلك زيادة عدد مدخلات ومخرجات النموذج وبذلك تعطي صورة شاملة عن القطاع البنكي الجزائري وعن جدوى التحولات.

ملحق الجداول

الجدول (01) : عينة ومدخلات ومخرجات الدراسة

الوحدة	البنك	عدد الوكالات	المدخلات			المخرجات	
			الديون	مصاريف عامة	اهتلاك الاصول الثابتة	القروض	الناتج البنكي الصافي
وحدة 1	BNA	197	1048090975	9961522	958451	858981230	52437400
وحدة 2	CPA	139	688397500	7303458	1234284	552178960	22554056
وحدة 3	BADR	290	711222860	12282275	1567417	534138644	18524044
وحدة 4	ALBARAKA	25	89977911	1573166	177653	55770477	7241256
وحدة 5	ABCA	23	25580374	868840	121961	32450092	2373729
وحدة 6	GBA	31	38520215	1582439	1026447	26515037	5353329
وحدة 7	HBTFA	05	11154365	500729	107742	20910191	1395061
وحدة 8	BNPA	70	122771004	1967355	284798	129550916	5520646
وحدة 9	SGA	70	117923939	5305211	636076	116283790	11994936
وحدة 10	TRUSTBA	16	15481010	819343	61947	19849513	4182365

المصدر: تم تجميع المعطيات من التقارير السنوية والمواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة لسنة 2010.

الجدول (2) : درجات الكفاءة وغلة الحجم والمرجعيات الكفء

الوحدات	درجة CCR-O	درجة BCC-O		غلة الحجم	مصدر عدم الكفاءة	الوحدة المرجعية
		كفاءة حجمية	كفاءة فنية			
وحدة 1	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	1
وحدة 2	0.9332	0.9725	0.9596	متناقصة	حجمي وفني	1، 8
وحدة 3	0.7251	0.8055	0.9001	متناقصة	حجمي وفني	1، 8
وحدة 4	0.8894	0.9511	0.9352	متناقصة	حجمي وفني	1،9،10
وحدة 5	0.9472	0.9887	0.9580	متناقصة	حجمي وفني	7، 8، 10،9
وحدة 6	0.6614	0.7082	0.9340	متناقصة	حجمي وفني	10،9،1
وحدة 7	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	7
وحدة 8	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	8
وحدة 9	0.6943	0.6943	1.0000	متناقصة	حجمي	9
وحدة 10	1.0000	1.0000	1.0000	ثابتة	لا يوجد	10

الجدول (3) : مستويات التحسين المطلوبة من البنوك غير الكفء

(الوحدة: مليون دج)

البنك	المدخلات والمخرجات		القيم الفعلية	القيم المقترحة	التحسين المطلوب	نسبة التحسين
CPA	مخرجات	Y_1	552178.96	575,434.69	23255.73	4.21%
		Y2	22554.06	34,199.77	11645.71	51.63%
	مدخلات	X_1	688397.5	688397.541	0.00	00%
		X_2	7303.458	6,854.00	(449.458)	6.15%
		X_3	1234.284	696.59	(537.694)	43.56%
BADR	مخرجات	Y_1	534138.644	593,427.93	59289.29	11.10%
		Y2	18524.04	35,357.09	16833.05	90.87%
	مدخلات	X_1	711222.86	711222.89	0.00	00%
		X_2	12282.275	7,051.20	(5231.075)	42.59%
		X_3	1567.417	713.21	(854.207)	54.50%
ALBARAKA	مخرجات	Y_1	55770.477	80,735.38	24964.903	44.76%
		Y2	7241.256	7,743.38	502.124	6.93%
	مدخلات	X_1	89977.911	89977.915	0.00	00%

0.00%	0.00	1573.166	1573.166	X_2		
21.53%	(38.243)	139.41	177.653	X_3		
4.38%	1421.855	33871.947	32450.092	Y_1	مخرجات	ABC
4.38%	104.011	2,477.74	2373.729	Y2		
00%	0.00	25580.374	25580.374	X_1	مدخلات	
12.75%	(110.75)	758.09	868.84	X_2		
0.00%	00	121.961	121.961	X_3		
53.24%	14166.863	40,631.90	26515.037	Y_1	مخرجات	GBA
7.07%	378.321	5,731.65	5353.329	Y2		
00%	0.00	38520.216	38520.215	X_1	مدخلات	
0.00%	00	1582.439	1582.439	X_2		
84.63%	(868.697)	157.75	1026.447	X_3		

المراجع والإحالات :

[1] أنظر التعريف التفصيلي لمصطلح الكفاءة في محمد الجموعي قريشي و عرابة الحاج، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011. مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص: 12.

[2] Hiller, R.L. & Vanhtoose D.D. Modern Money and Banking, 3rd ed, Newyork, McGrawhil, 1993 , p: 264.

[3] David, C. W. & Paul, W.W. Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter? FRBSLR, Jul/Aug 1995, Vol 77, pp: 3-4.

[4] Forsund, F. R. and Hjalmarsson, L. Generalised Farrell measure of efficiency. An application to milk processing in Swedish dairy plants. Economic Journal, 1979, 89, pp 294-315.

[5] Forsund, F. R. and Hjalmarsson, L. Ibid , pp 294-315.

[6] Roger, L.M. & David, D.V. Modern money and banking, 3rd ed. Macgrhill, Newyork , 1993, p:261.

[7] عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998، ص:682.

[8] Mona, J.G. & Dixi, L. M. Managing Financial Institutions an Asset/ Liability approach, Part 4, chapter 22 (Performance Evaluation) . p: 662.

[9] Sathya S. D. Efficiency Performance in India Banking – Use of Data Envelopment Analysis, Global Business Review, 7:2, 2006, p: 325.

[10] Robert, T. Defferences across First district banks in operational efficiency. New England economic review, may/jun 1995, p: 41.

[11] Sathya S. D. ibid, p: 326.

[12] Al-Khathlan and Abdul-Malik . International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 2, May 2010, pp: 53-58.

[13] Sathya S. D. ibid, p: 327.

[14] أنظر شرح نماذج تحليل مغلف البيانات في محمد الجموعي قريشي و عرابة الحاج ، مرجع سابق، ص: 14 و 15 .

دور إستراتيجية التعويضات في تحقيق الميزة التنافسية - دراسة ميدانية في المصارف التجارية الجزائرية

مديحة بخوش *
جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر

ملخص : استهدفت الدراسة اختبار أثر إستراتيجية التعويضات في تحقيق ميزة تنافسية على مستوى المصارف التجارية الجزائرية. وباعتماد الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة وتحليلها تم التوصل إلى رفض الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وقبول الفرضيات البديلة؛ أي أن هناك أثرا لإستراتيجية التعويضات في تحقيق الميزة التنافسية من خلال أبعاد الكفاءة، والجودة، والتجديد والاستجابة لحاجات العميل. واختتمت الدراسة بعدد من النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاح : إستراتيجية التعويضات، ميزة تنافسية، كفاءة، جودة، تجديد، استجابة لحاجات العميل.

تمهيد : في ظل البيئة المعاصرة باتت طرائق استغلال الموارد أهم المصادر التي تعتمد عليها المنظمات في كسب ميزة تنافسية، وأصبح المورد البشري أهم الموارد التي تساهم في ذلك، ولكن يبقى رسم الاستراتيجيات اللازمة لإدارته أساس ذلك لاسيما في العمل المصرفي الذي يرتكز على العنصر البشري، وتمتد هذه المشكلة النظرية لواقع المصارف التجارية الجزائرية لاسيما والبلاد تشهد عدة تحديات تزيد من حدة المنافسة، وسعيا لمعرفة مدى إدراك القائمين على إدارة الموارد البشرية لما تؤديه الاستراتيجيات التي يرسمونها في تحقيق مزايا لمنظماتهم وتحديدا إستراتيجية التعويضات التي تمثل إحدى الفعاليات المهمة في إدارة الموارد البشرية لكونها أداة لجذب واستقطاب الموارد البشرية، لُخصت الإشكالية فيما يأتي :

إلى أي مدى تؤثر إستراتيجية التعويضات في تحقيق ميزة تنافسية ؟
وما واقع ذلك في المصارف التجارية الجزائرية ؟

وانطلاقا من المشكلة التي تم طرحها تبرز جملة من التساؤلات الفرعية من أهمها ما يلي :

- ما هو مفهوم إستراتيجية التعويضات ؟ ما هي مختلف أشكال التعويضات التي تتضمنها ؟
- ما هي الميزة التنافسية ؟ وما هي سبل بنائها ؟
- هل يمكن أن تسهم إستراتيجية التعويضات في تحقيق ميزة تنافسية داخل المصارف عينة الدراسة ؟

وتكتسب الدراسة أهميتها من كون التعويضات التي تدفع للعاملين بمختلف أشكالها من المواضيع الهامة التي لاقت الاهتمام الكبير من قبل الباحثين في مجالي الاقتصاد والإدارة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص لما للتعويض من أثر مباشر على المستوى المعيشي للعامل باعتباره مصدر رزق أساسي أو على الدولة وأصحاب الأعمال لأن التعويضات تمثل نسبة لا بأس بها من تكلفة العمل في معظم المنشآت وعلى اختلاف أنواعها. وبإسقاط الدراسة على الواقع الميداني تحاول إبراز مدى مساهمة إستراتيجية التعويضات في تحقيق ميزة تنافسية على مستوى المصارف التجارية الجزائرية عينة الدراسة سواء أكانت عامة أو خاصة من خلال الاستبيان كأداة للدراسة.

وقد بُنيت الدراسة على فرضية مفادها : "لا توجد علاقة تأثير معنوية (ذات دلالة إحصائية) لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة لميزة تنافسية من خلال أبعاد الكفاءة، الجودة، التجديد والاستجابة لحاجات العميل".

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لإيجاد بيانات مفصلة عن واقع الظاهرة والتنبؤ بالآثار المستقبلية لها. ولمعالجة البيانات الأولية التي جُمعت ميدانيا تم الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية[1] للحصول على نتائج أكثر دقة، ووزعت البيانات وفق الآراء (موافق جدا، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق وغير موافق تماما) طبقا لمقياس (likert) الخماسي على الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، مع متوسط فرضي بلغت قيمته (3) ((5+4+3+2+1)/ 5)، وقد أعتمد على مستوى الدلالة (0.05) يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج الاختبارات المستعملة لفحص فرضيات الدراسة، إضافة لمعامل الارتباط (Alpha Cronbach) الذي أستعمل لاختبار ثبات الأداة، كما أعتمد على عدد من الأساليب الإحصائية لفحص الفرضيات.

وخصت الدراسة المصارف التجارية الجزائرية، وقد تم اختيار(18) مصرفا عشوائيا، وشملت العينة مديري إدارة الموارد البشرية والمسئولين فيها حسب مراكزهم الوظيفية (سواء أكانوا مديري إدارات أم رؤساء أقسام أم رؤساء مصالح) وكان عددهم (54) مسؤولا[2] ووُزعت استمارات الاستبيان عليهم واسترجع منها (53) كانت صالحة للتحليل، وقد بلغت نسبة الاستجابة الإجمالية للعينة (98.14%). وبغية الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة أولية كانت أم ثانوية تم الاعتماد على مصدرين أولاهما ما توفر من أدبيات لتغطية الجانب النظري. وثانيهما الاستبيان الذي اشتمل على جزأين خصص الأول منهما لجمع معلومات عن الخصائص المميزة لأفراد عينة الدراسة، وضم الجزء الثاني محاور الاستبيان المحتوية على ثمان وعشرين فقرة، منها إحدى عشرة تخص إستراتجية التعويضات وخصصت سبع عشرة فقرة لمحور الميزة التنافسية.

ولغرض الوصول بهذا الاستبيان إلى تحقيق الهدف المصمم له أُختبر من خلال ما يأتي :

* madihabakhouche@yahoo.com

ـ **اختبار الصدق** : يعني إلى أي درجة يقيس القياس ما صمم لقياسه فعلا، واستخدم صدق المحتوى لمعرفة الدرجة التي يقيس بها المقياس خصائص الشيء المراد قياسه ؛ وذلك بعرضه على مجموعة من المختصين الذين يطلب منهم إبداء رأيهم فيه من ناحية احتوائه على جميع أبعاد المتغير أو العكس، وتجمع هذه الآراء وتُقوَّم ثم يقاس الحكم على صدق المحتوى، ويليه تنقيح المقياس. وقد عُرض الاستبيان على عدد من الأساتذة الأكاديميين والمختصين في الموضوع وفي ضوء الملاحظات عُدّل للتماشي ومتطلبات الدراسة.

ـ **اختبار الثبات** : يقصد به مدى قياس الاختبار للمقدار الحقيقي للسمة التي يهدف لقياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة إذا كان الاختبار يقيس سمة معينة قياسا متسقا في الظروف المتباينة التي قد تؤدي لأخطاء القياس، وأستعمل معامل الثبات بمعنى الاتساق (Alpha Cronbach)، وكانت قيمة المعامل للاستبيان (96.27%). وبلغ ثبات محور إستراتيجية التعويضات (87.55%) في حين وصل ذات المؤشر بالنسبة للميزة التنافسية (94.09%) وهي نسب مقبولة.

1- إستراتيجية التعويضات

1.1. مفهوم إستراتيجية التعويضات : تعرف إستراتيجية التعويضات بأنها: "نشاط إدارة الموارد البشرية لتصميم أنواع المدفوعات الهادفة لجذب، وإبقاء، وتحفيز الموارد البشرية، وتنفيذها بما يتلاءم مع الخصائص البيئية، وتشمل دفع الراتب أو الأجر المقابل الذي يحصل عليه المورد البشري يمثل قيمة للوظيفة التي يشغلها جرى تحديده على أساس طبيعة الوظيفة وخصائصها بالنسبة للوظائف الأخرى في المؤسسة، ودفع منافع لجميع الموارد البشرية في المنظمة كالالتزامات الاجتماعية تجاه أعضائها، وهي غير مرتبطة بأدائها للعمل بل تسهم في المحافظة عليه، وتشمل مزايا مادية عن وقت لا يجري العمل فيه كالإجازات الرسمية، والتأمينات، الخدمات الصحية كالعلاج، الأدوية والهبات، القروض لحالات الولادة أو الزواج، الخدمات الاجتماعية الأخرى، كنقل الموارد البشرية من المنظمة وإليها، ودفع الحوافز وهي الوسائل التي تستطيع المنظمة بواسطتها أن تدفع الموارد البشرية على لانجاز عملها بصورة أفضل.[3]

وتكمن أهمية إستراتيجية التعويضات فيما يلي :[4]

- تقديم المكافآت المستحقة لسلوك العامل؛
- تعد حافزا للعمل خاصة عند ربط الإنجازات بالمكافآت التي تتضمنها هذه الإستراتيجية؛
- الرفع من معدلات الكفاءة داخل المؤسسة، وبالتالي ارتفاع احتمالات نجاحها في نشاطها؛
- تدعيم ثقافة المنظمة التي ترغب الإدارة في نشرها خاصة إذا تمّ ربط الأجر بالأداء.

2.1. مكونات إستراتيجية التعويضات : تضم قرارات متعلقة بجملة التعويضات التي تقدّمها المنظمة لمواردها البشرية، التي تتعدد أشكالها و تنقسم إلى ما يأتي :

1.2.1. التعويضات المالية : تشبع الحاجات المادية وتكون عادة ملموسة،[5] وتتكون ممّا يأتي :

أ- التعويضات المباشرة : يمثل الأجر الجزء الأكبر من التعويض النقدي الذي يتقاضاه العاملون في المنظمة لقاء كمية وجودة الإنتاج أو الأداء الذي يقدّمه العامل للمنظمة خلال عمله لدعمها، ويدفع إمّا على أساس الزمن أو على أساس كمية الإنتاج.[6] ويفرّق كتاب الإدارة في فرنسا بين الأجر والرتب، ويكمن الفرق في كون الأجر تعويض على أساس الجهد وكمية الإنتاج، أمّا الراتب فيستخدم للتعويض على أساس الوقت أو تعويض العامل عند وضع نفسه تحت تصرف المنظمة لمدّة معينة.[7]

إضافة للحوافز التي تشكل العائد المحصل عليه نتيجة التميز في العمل، ووفقا لذلك فهي القوى المحركة الموجودة في البيئة المحيطة بالفرد والتي تحثه على تحسين مستوى أدائه في المؤسسة.[8] كما تضم التعويضات المباشرة نظام المكافآت المالية القائم على مفهوم أساسي هو إعادة تعزيز أو تقوية الأداء الجيد أي أن تكون المكافآت مستمرة طالما أنّ أداء الفرد متميز فالمعرفة المسبقة للعاملين بأنهم كلما حققوا أداء متميزا حصلوا على مكافأة يدفعهم للاستمرار في بذل الجهود وتحقيق التميز.[9] فالفرق بين الحوافز والمكافآت يكمن في كون الحوافز تمثل القوى المحركة التي تحثّ الفرد على تحسين مستوى أدائه، في حين أنّ المكافآت تعطى للفرد بعد تحقيقه لأداء متميز للعمل.

وتعبر العلاوات الدورية (الزيادات) عن المبالغ التي تدفع للعاملين في مدة زمنية سنوية عادة تضاف لرواتبهم الأساسية إمّا على أساس الكفاءة أو الأقدمية، أو الاثنين، وتدفع هذه التعويضات للعامل لقاء أعمال إضافية تكلفها إياه المؤسسة، أو أعمال متميزة قام بها، أو صفات محدّدة تتميز بها أعمالهم عن باقي الأعمال الأخرى بالمنظمة على الترتيب.[10]

ب- التعويضات غير المباشرة :[11] هي خدمات اجتماعية تتخذ أشكالا متعدّدة كبرامج الحماية العامة والخاصة التي تستهدف مساعدة الفرد العامل وعائلته في حالة توقف أجره أو راتبه كما تستهدف التخفيف من أعباء النفقات الصحية وتشترط هذه البرامج من قبل الدولة بقوانين أو لوائح أو أنظمة محدّدة لهذا فإنّها تكتسب الصفة الإلزامية وتتميز بكونها تشمل جميع المنظمات دون استثناء كما تشمل برامج الحماية الخاصة على خطط الرواتب التقاعدية، والتي تتباين بتباين عمر العامل وطول فترة خدمته في الوظيفة. إضافة للبرامج الإضافية المستخدمة كمزايا ومنافع إلى جانب خطط الضمان الاجتماعي وخطط الراتب التقاعدي، وتعتمد على المشاركة الطوعية من قبل العاملين في صناديق ادخار تستخدم لتغطية نفقاتهم الطارئة في الأجل القصير ويطلق عليها بخطط المدخرات قصيرة الأجل، تلقى هذه البرامج قبولا لا بأس به من قبل العاملين كونها أموال ضامنة للحالات الطارئة، إضافة إلى كونها نوع من الادخار الإجباري من قبل العاملين. كما

تبرز خطط الدفع المضمون الشاملة لمبالغ نقدية يشارك فيها الأفراد العاملون والمنظمة على حدّ سواء، وتستخدم لحماية دخل العاملين خلال فترات البطالة، ويشيع استخدام هذا النوع من الدفع في الصناعات التي تتعرض لتغيرات في حجم الموارد البشرية باستمرار، وعند الاستغناء الإجباري عن العامل. إضافة إلى منافع الرعاية الصحية المتعلقة بالنفقات التي تحدّدها المستشفى وأجور الأطباء، كما تشمل على نفقات التأمين الصحي، وغالبا ما تدفع إلى مؤسسات التأمين تتعامل معها المنظمات بشكل دائم، وتعد هذه المنافع من قبيل برامج الصالح العام أو برامج مساعدة العاملين، فالمبالغ التي تدفع للعاملين أو إلى المؤسسات لا تحدّد بشكل معياري وإنّما تحدّد حسب طبيعة الحالة المرضية ونفقات الرعاية الصحية اللازمة. وتميل بعض المنظمات لاستخدام برامج الصالح العام للتخفيف من عبء تكاليف الرعاية الصحية كتدابير احترازية لمنع أو تقليل حدوث إصابات وأمراض العمل، وتستقطب لهذا الغرض الخبراء والمديرين لإعطاء التمارين الرياضية للعاملين أو إرشادهم في مجال العمل.

2.2.1. التعويضات غير المالية (المعنوية) : تعمل على الإشباع الذاتي والاجتماعي، وتشمل جملة من العناصر كإرسال خطابات الشكر للمتميزين والمشاركة في اتخاذ القرارات، والاعتراف بالإنجاز، والإبداع، ووجود علاقة طيبة بين الرؤساء والمرؤوسين وإدراج أسماء المتميزين في لوحات الشرف. وعادة ما تكون التعويضات المعنوية على شكلين، أولهما تتعلق بالعمل تتناسب ومعارف الموظف ومهاراته، وميوله، واهتمامه، وطموحاته، وهذا التوافق يكون محفزا على الأداء الفاعل ودافعا ذاتيا للتميز، يزاد على التصميم المحفز للعمل من خلال الخصائص الجوهرية له ودرجة التعقيد أو الصعوبة في أدائه، ومتطلباته من حيث السلطة والمسؤولية، وثانيها يتعلق ببيئة العمل من خلال ظروفه المادية، من إضاءة وتهوية وحرارة وغيرها، فالظروف الجيّدة تسهم بالشعور بالرضا عن العمل. وتنمية الدافع والتقليل من الأخطاء، ورفع مستويات الجودة وزيادة الإنتاجية، كما تتضمن الإشراف، فدور المشرف لا ينحصر في أداء الأفراد بل يتعدى إلى تنمية جو معنوي مناسب لتحقيق الأهداف والمشاركة في الإدارة، واتخاذ القرارات والعلاقة الجيدة مع الزملاء التي تسهم في شيوع روح الفريق.[12]

3.1. آلية تصميم إستراتيجية التعويضات : ترمي إستراتيجية التعويضات إلى تحقيق المساواة الخارجية مع المنظمات الأخرى وبخاصة المنافسة مع جعل التعويضات أداة استقطابية في ظلّ تحقيق العدالة والمساواة الداخلية، ولرسم إستراتيجية التعويضات تقوم المنظمة بما يأتي :[13]

1.3.1. دراسة التعويضات السائدة في سوق العمل وتحديد معدلها : من خلال تحديد ما يأتي :

- المنطقة الجغرافية التي ستجري فيها الدراسة الاستكشافية أو الموازنة.
- المنظمات التي ستوازن بها التعويضات المدفوعة في المنطقة التي تقوم بالدراسة ضمن المنطقة الجغرافية المحدّدة ويشترط أن تكون المنظمات مشابهة للمنظمة من حيث الحجم والنشاط، والنجاح وغيرها.
- مجالات الموازنة فيما إذا كانت تعويضات مباشرة أو غير مباشرة أو غير مالية.
- الوظائف التي ستوازن تعويضاتها مع تعويضات الوظائف نفسها بباقي المؤسسات، على أن تتصف بالاستقرار وتكون ذات طابع عمومي موجودة في بقية المنظمات، ويعمل فيها عدد كبير من العاملين كوظيفة المحاسب.

ويمكن الاعتماد على شبكة الانترنت في إجراء دراسات سريعة ودقيقة كما أنّ الشبكة الدولية توجد العديد من مصادر البيانات عن الدخل الدولي مقابل الحصول على رسم معين.[14]

2.3.1. اختيار إستراتيجية التعويضات المناسبة : فتخطيط التعويضات يجب أن يتناسب وأهداف المنظمة وظروف السوق والإنتاج، فكما أنّ لها جانبا ماليا ونفسيا فهي تمثل نوعا من الإنفاق يوجه لتحقيق النتائج التي تريدها المؤسسة.[15] ويمكن للمنظمة تبنّي إحدى الخيارات الإستراتيجية الآتية :[16]

- إستراتيجية جعل معدل التعويضات أعلى من السوق : تتماشى والمنظمة التي ترى في التعويضات إنفاقا استثماريا يحقق لها ارتفاعا في مستوى الأداء وزيادة رضا الزبائن وتجعل منها مكانا محبّبا للعمل فيه، وتساعدها على استقطاب الكفاءات البشرية والحفاظ عليها وعدم تسربّها للمنظمات الأخرى.

- إستراتيجية جعل التعويضات أقل من معدل السوق : تتناسب ونظرة المنظمة للتعويضات على أنّها تكلفة تؤثر في ربحيتها ويجب ضغطها ولهذه الإستراتيجية آثار سلبية من أهمها هروب الكفاءات البشرية للمنظمات الأخرى مما يؤثر سلبا في إنتاجيتها وفعاليتها، وخسارة زبائنها على مدى الزمن، فهي توجد مالا للمنظمة إلاّ أنّ هذه الوفرة ستتآكل بسبب انخفاض مستوى رضا الزبائن ورقم مبيعاتها إلى جانب احتمال ارتفاع معدل دوران العمل فيها، وصعوبة استقطاب حاجيتها من الكفاءات البشرية من سوق العمل.

- إستراتيجية جعل التعويضات مكافئة لمعدل السوق : تمثل حلا توفيقيا بين الإستراتيجيتين السابقتين، إذ بإمكان المنظمة ومن خلالها تحقيق الجانب ألاستقطابي ومنع تسرب مواردها للمؤسسات الأخرى، وتحقيق المساواة الخارجية في التعويضات ولا تجعلها متميزة عن الغير بل تمثل اتجاها معتدلا.

- إستراتيجية التعويضات المركبة : تسعى المنظمة إلى أن تكون متميزة في بند أو أكثر من بنود التعويضات والبنود الأخرى إمّا تكون متكافئة وإمّا أقل من معدل السوق، وهذه الإستراتيجية عملية؛ فالإستراتيجية الأولى يصاحبها عدم إمكانية تغطية العائد المتوقع للإنفاق الزائد على التعويضات لاحتلال الريادة فيها، أمّا الثانية فيصاحبها مشكلات متعدّدة

وضحت سابقا، والثالثة ليس بالأمر السهل تطبيقها عندما يكون معدل السوق مرتفعا ولا يمكن للمنظمة مجاراته لذلك تأتي الإستراتيجية المركبة كحل وسط بين الإستراتيجيات الثلاث الواردة سابقا.

وفي ظلّ هذه الإستراتيجيات يمكن للمنظمة استخدام أجور ذات نسب ثابتة ومنافع متغيرة تغيرا ضئيلا، والتي تتطلب مخاطر قليلة، أو دفع أجور متغيرة يتم تعديلها زيادة أو نقصان بما يتناسب طردا والمخاطرة، والخيار الآخر هو الدفع على أساس المنصب أو الوظيفة أو حسب إسهاماتهم الفردية في المنظمة، أمّا المكافآت فيمكن أن تكون حسب الأقدمية أو الأداء كما يمكن أن تكون الأجور مركزية بيد إدارة الموارد البشرية أو تفوض الصلاحيات للمشرفين أو مجموعات العمل في كيفية تحديد الأجور وتوزيع المكافآت.[17]

ومن ثم فإنّ إستراتيجية التعويضات تسعى إلى تشكيل وخلق الدافعية الجيدة لدى الموارد البشرية التي تعمل في المنظمة لتحقيق الأداء المتميز، والولاء، والانتماء لديها تجاه أعمالها ومنظماتها بما يسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف إستراتيجية المؤسسة.

2- الميزة التنافسية

1.2. مفهوم الميزة التنافسية : عرفت الميزة التنافسية بأنها : " قوة داعمة أو قيمة أساسية تتمتع بها المنظمة وتؤثر في سلوك العملاء في إطار تعاملهم معها، وتستمر لمدة طويلة بغض النظر عن طول دورة حياة السلعة أو الخدمة التي تقدمها هذه المنظمة أو قصرها".[18] ويعرفها (fahy) بأنها:" أي شيء يميز المنظمة أو منتجاتها بشكل إيجابي عن منافسيها في أنظار زبائنها أو المستخدمين النهائيين لمنتجاتها".[19]وبالنظر إلى مصدرها يقصد بأنها: "تنشأ بمجرد توصل المنظمة إلى اكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من المنافسين، فيكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، أي بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع".[20]

وقد ظهرت الميزة التنافسية نتيجة التحول في المفاهيم، بداية بالميزة المطلقة التي ترتبط بإيجاد عوامل اقتصادية نادرة لدى الآخرين منها امتلاك تكنولوجيا فائقة، ومواد خام نادرة، وموقع استراتيجي خاص، وإيجاد الطاقة، والعمالة المتخصصة الماهرة.[21]

وظهر بعد ذلك مفهوم الميزة أو الموازنة النسبية كما أطلق عليه بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم David) (Ricardo ليشير إلى تميز دولة ما موازنة بأخرى في الإنتاج ومن ثم في تجارة منتج ما دوليا، ومن خلال مراجعة أدبيات الإدارة يظهر أن المفهوم الأساس للميزة يرجع إلى (Chamberlain) سنة 1959 ثم (Selzinck) سنة 1939 الذي ربط بين الميزة والقدرة، ثم حصل تطور في هذا المفهوم إذ وصف (Chandler) و (Hoover)الميزة التنافسية بأنها الوضع الفريد الذي تطوره المنظمة مقابل منافسيها من خلال تخصيص الموارد.[22] وتطور المفهوم في أواخر السبعينات من القرن الماضي من خلال شركة (ماكينزي) للاستشارات وانتشر في الثمانينات على يد (Michael Porter) أستاذ الإدارة الإستراتيجية بجامعة (هارفارد) من خلال كتاباته بشأن إستراتيجية التنافس والميزة التنافسية، فأصبح التحدي الذي يواجه رجال الاقتصاد والإدارة هو كيفية تحويل الميزة النسبية إلى تنافسية.[23]

2.2. أسس بناء الميزة التنافسية : تعبر عملية تحقيق الميزة التنافسية عن : "الاستجابة والتواكب مع الفرص الخارجية أو الابتكارات الداخلية، وهذا يتطلب من المنظمة أن تستغل وتستفيد من كل ما يلوح أمامها من فرص من خلال الاستخدام الاستراتيجي لكل مواردها وأن تتمتع بإمكانات الإبداع الخلاق الذي تتميز به الموارد البشرية داخل المنظمة."[24] كما يقصد بها: " الاستغلال الأفضل والأمثل للإمكانات والموارد التقنية، والمادية، والمالية، والتنظيمية، والكفاءات والمعرفة، وغيرها من الإمكانات التي تتمتع بها المنظمة التي تسمح لها بتصميم إستراتيجيتها التنافسية وتطبيقها، ويرتبط تحقيق الميزة التنافسية ببعدين أساسين؛ القيمة المدركة لدى الزبون، وقدرة المنظمة على تحقيق التميز."[25] ويطلق على أساليب تحقيق الميزة التنافسية"الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية"، وتشمل العناصر التالية :

1.2.2. الكفاءة : المنظمة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات، والمدخلات هي عوامل أساسية للإنتاج مثل العمالة، الأرض، ورأس المال، والإدارة والمهارة التكنولوجية، وتمثل المخرجات السلع والخدمات التي تنتجها المنظمة، ويتمثل أبسط مقياس للكفاءة في مقدار المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، وكلما كانت المنظمة أكثر كفاءة قل مقدار المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، كما تظهر الكفاءة بالتحسين المستمر للوضعية في السوق، وتقديم أكبر إشباع لتفضيلات المستهلك وحاجاته، ومن ثم ضمان رضاه وولائه.[26] والكفاءة الفردية تمثل خصائص كل فرد بالمنظمة والتي تختلف حسب منصبه، وينظر إليها من خلال المردودية المحققة من إنتاج أعمالهم، وتعد إنتاجية الموظف أهم مكونات الكفاءة بالكثير من المنظمات، وبأخذ كل الثوابت بالحسبان يتحقق المستوى الأدنى من التكاليف إذا تم التوصل لمستوى عال من إنتاجية الموظف. أما الجماعية فتعكس المهارات والمعرفة الناتجة عن تضافر نشاطات المنظمة بالاحتكاك الحاصل بين مؤديه، وهي تسمح بإنشاء موارد جديدة من خلال التطوير والتجديد بفضل تفاعل المعرفة المشكلة للكفاءات المحورية التي تمثل مجموعة المهارات الخارقة، والأصول الملموسة أو غير الملموسة ذات الطابع الخاص، والتكنولوجيات المتقدمة كأساس لقدرات المنظمة على التنافس.[27]

2.2.2. الجودة : عرفها (Juran) بأنها : "الالتزام بالمتطلبات"، أما (Crosby) فيعرفها بأنها : "الملائمة للاستخدام"، ويضيف (Deming) بأنها : "تحقق وانعدام العيوب وأن يعمل كل فرد بشكل صحيح من المرة الأولى لتلبية احتياجات وتوقعات المستفيد حاضرا ومستقبلا."[28] والمنتجات ذات الجودة يمكن الاعتماد عليها، والثقة بها لإنجاز الوظائف المصممة لأدائها، ويعد تأثير الجودة العالية في المنتج تأثيرا مضاعفا، فإيجاد منتجات عالية الجودة يزيد من قيمتها في

أعين المستهلكين، وهذا المفهوم المدعم للقيمة يسمح للمنظمة بعرض سعر عال لمنتجاتها كما يصدر عن الكفاءة العالية والتكاليف المنخفضة للوحدة، فأقل وقت يضيعه العامل يؤدي إلى خروج منتجات معيبة أو خدمات ذات مستوى أقل من المستوى القياسي، ويؤدي اختصار عامل الوقت إلى إنتاجية أعلى للعامل وتكاليف أقل للوحدة، وهكذا نجد أن المنتج العالي الجودة لا يسمح للمنظمة فقط بفرض أسعار عالية لمنتجاتها ولكن يخفض التكلفة، وقد زادت أهمية الجودة في مجال بناء المزايا التنافسية بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، ولاشك أن اهتمام الكثير من المنظمات بجودة المنتج لا يمكن النظر إليه على أنه مجرد طريقة لاكتساب المزايا التنافسية فقد أصبح ذلك في كثير من المجالات الصناعية أمرا حتميا من أجل البقاء والاستمرار.[29]

3.2.2. التجديد : يقصد به : "الجهود المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول فنية، في صورة طرق إنتاج أو منتجات مادية أو استهلاكية أو استثمارية."[30] ويمثل: "كل شيء جديد أو حديث يتعلق بطريقة إدارة المنظمة أو المنتجات التي تنتجها، ويشتمل التجديد على كل تقدم يطرأ على أنواع المنتجات، وعمليات الإنتاج، ونظم الإدارة، والهياكل التنظيمية، والاستراتيجيات التي تعتمد عليها المنظمة"، فالتجديد يمثل أحد أهم الأسس البنائية للمزايا التنافسية، وعلى المدى الطويل يمكن النظر إلى المنافسة كعملية موجهة بالتجديد الذي يحرز نجاحا يمكن أن يشكل مصدرا رئيسا للمزايا التنافسية، لأنه يمنح المنظمة شيئا متفردا يفتقر إليه منافسوها، ويسمح لها بتمييز نفسها وفرض أسعار عالية لمنتجاتها أو خفض تكاليفها بنسبة كبيرة موازنة بمنافسيها.[31]

4.2.2. الاستجابة لحاجات العميل : تشير الاستجابة إلى : " الاستعداد الدائم لمقدمي الخدمة لخدمة عملائهم وعلى قدرتهم لأداء الخدمة لهم عند احتياجهم إليها."[32] ويتعين على المنظمة أن تكون قادرة على تحديد احتياجات عملائها وإشباعها بشكل أفضل من المنافسين، وعندئذ سيولي المستهلكون قيمة كبرى لمنتجاتها مما يؤدي لخلق التميز، ويجب أن تتماشى عملية تحسين جودة المنتج وتحقيق الاستجابة لحاجات العميل، كما في حالة تطوير منتجات جديدة بها سمات تفتقر لها المنتجات الموجودة، يزاد على ضرورة مواءمة السلع والمطالب الفردية ومراعاة وقت الاستجابة الذي يمثل الوقت المستغرق بالنسبة للسلعة حتى تسليمها أو الخدمة حتى أدائها، فبالنسبة للمصرف فالوقت المستغرق هو الوقت اللازم لمعالجة قرض أو الوقت الذي يستغرقه العملاء في الوقوف في صف الانتظار، كما توجد مصادر أخرى للاستجابة للعميل هي التصميم المتفوق ، وخدمات ما بعد البيع لتدعيم مبدأ الاستجابة للعميل وتهيئة الفرصة للمنظمة لتمييزها من منافسيها.[33]

3.2. الميزة التنافسية في البنوك : تحقق المصارف الميزة التنافسية بعدة طرائق تعمل من خلالها على كسب رهانات المنافسة بالسيطرة على عوامل خارجية تعكس الأداء المصرفي المتميز مما يساعد على القيام بالوظائف من خلال مؤشرات تكنولوجية تشمل السرعة، والزمن، والاتصالات، ووسائل الدفع الالكترونية، يزاد على تنمية ثقافة العميل وتطويرها كمورد بشري مهم يسهم بإيجابية في تحقيق المصرف لميزة تنافسية من خلال قوة التعامل والمشاركة في التنمية الاقتصادية بالمبادرة في رفع المؤشرات الاقتصادية الخاصة بوظائفه كرفع حجم إيرادات الأفراد والادخار، والفوائد المصرفية وحجم الاستثمارات.[34] ومما يساهم في تحقيق مزايا تنافسية ما يلي :[35]

- إقامة وحدة بحث وتطوير متقدمة لعمليات التطوير تساندها وحدة دعم قرار ونظام معلومات ارتقائي فعال، وكذلك وحدات لبحوث السوق والعميل المصرفي وإدارة متخصصة للتغيير الارتقائي البنائي تعمل على أن يكون التغيير ايجابيا ومصدرا للإلهام وعامل تقدم في مجالات العمل المصرفي كافة.
- إنشاء شبكة متطورة للفروع للتأثير في السوق المصرفية محليا أو دوليا، والقيام بعمليات الاستحواذ وابتلاع المصارف.
- بناء معهد دراسي متقدم يقوم باختيار الكوادر البشرية وإكسابها الخبرة والمعرفة بالأصول المصرفية، كما يحرص في اختيار العناصر التي تتولى التعليم والتدريب لنقل الخبرات، والمبادئ والقيم المصرفية للأجيال المتلاحقة من العمال ليكونوا أكثر دراية وقدرة على التوافق مع المستجدات.
- بناء ثقافة متخصصة للمصرف وتأكيد رسالته بما يسهم في توحيد الجهود داخله، وزيادة جماهيريته، فالرسالة يجب أن تكون مزدوجة التأثير في المجتمع المحلي والدولي على اختلاف تياراته واتجاهاته.

فالنشاط المصرفي ذو طابع خاص، يستمد خصوصيته من قيامه على الثقة دعائمه قائمة على الدقة الكاملة التي لا تسمح بأي خطأ، والسرعة الفائقة التي لا تسمح بأي تأخير، والفاعلية في إشباع رغبات العملاء التي تزداد جودتها باستخدام الجديد من التكنولوجيا واكتشافه، ومن ثم السعي للتقدم في الحصول على مزايا تنافسية بالمزج المتفاعل بين الخبرة، والكفاءة والمهارات، والعامل الحاسم في ذلك حسب مقاربة الموارد هو العامل البشري الذي يلقى من إدارة الموارد البشرية التحفيز والتوجيه المناسبين.

3- تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة : تبعا للبيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد العينة المحصلة عن طريق استمارات الاستبيان تم الحصول على المعلومات الموضحة في الجدول (01)، والملاحظ منه الآتي :

- تقارب نسبة الذكور مع الإناث في شغل المناصب الإدارية المهمة داخل المصارف التي خصتها الدراسة.
- توزعت العينة على متغير العمر حسب الفئات المحددة إلا أن أكبر عدد احتوته الفئة التي تتراوح بين (41-50 سنة) التي احتوت على نسبة (37.7%) من أفراد العينة، ويفسر ذلك بطبيعة الوظائف (مديرو إدارات) التي تتطلب عادة أصحاب الخبرة العملية التي لا يحصل عليهاالفرد إلا في مثل هذا العمر.

- توزعت العينة حسب مختلف المؤهلات العلمية وكانت الأغلبية من حملة شهادة الليسانس 67.9%. وهذا ما يؤكد التركيز على المؤهل العلمي الجامعي.
- شملت عينة الدراسة مديري إدارة الموارد البشرية في كل مصرف والمسئولين فيها تبعا للهيكل التنظيمي لكل مصرف لذلك كانت أكبر نسبة لمديري الإدارات بـ (35.8%)، وقد حصلت فقرة وظيفة أخرى على نسبة (17%) تمثل هذه النسبة الأشخاص المكلفين بمهام إدارة الموارد البشرية ولكن بأسماء أخرى تبعا للهيكل التنظيمي لكل مصر ف كمنصب رئيس مصلحة التكوين.
- توزعت العينة حسب الفئات المتعلقة بالخبرة وحازت الفترة (5-10 سنوات) أكبر نسبة (37.7%) وهذا ما يوضح وجود تمسك بعنصر الخبرة في مثل هذه الوظائف زيادة على طول دورة الحصول على الترقيات، كما يفسر عدد المصارف الخاصة الحديثة قصر مدة العمل لبعض المسئولين في مناصبهم الحالية. أما نسبة العاملين في المصارف العامة الذين مستهم الدراسة (45.3) والعاملين في المصارف الخاصة (54.7).

1.3. تحليل فقرات إستراتيجية التعويضات : من خلال الجدول (02) بلغ المتوسط الحسابي لإستراتيجية التعويضات (3.48)، والانحراف المعياري (0.651) ومعامل الاختلاف بلغت قيمته (18.70%)؛ أي أن معظم الآراء كانت موافقة على تطبيق فقرات محور التعويضات بمنظماتهم، وبالنظر لمعامل الاختلاف فتجانس الإجابات كبير.
وقد كان أقل متوسط حسابي (2.96) واختلفت الآراء حوله بانحراف معياري (1.192) في الفقرة رقم (4) المتعلقة برفع أجور الموارد البشرية المتميزة بالولاء والالتزام، ويفسر ذلك بوجود منظمات تقوم بذلك في حين لا تقدم منظمات أخرى لمواردها البشرية مثل تلك الحوافز، وبالنظر إلى معامل الاختلاف (40.27%) فالتجانس في الآراء كان متوسطا.
كما وصل أقصى متوسط حسابي إلى (4.09) ؛ أي أن الآراء كانت موافقة على اتخاذ الإدارة العليا لقرار التعويضات مع العلم أن هناك تشتتا في إجابات أفراد العينة بـ (0.791) إلا أن قيمة معامل الاختلاف وصلت إلى(19.34%)، وتفسر هذه القيم من خلال طبيعة النظام الإداري في الجزائر المتميز بالمركزية؛ فالإدارة العامة في أغلب الحالات تقوم بتحديد أجور الموارد البشرية تبعا للحدود الدنيا للأجور وموازنة ما هو سائد في السوق الذي تنشط فيه، وتشارك الإدارات المعنية من خلال التقارير التي تعدها عن أداء العامل، وكذلك سجلات الغياب والحضور، وهذا ما تأكده الفقرة رقم (11) بمتوسط حسابي وصل إلى (3.6). وقد وافقت نسبة (54.7%) من العينة على توافق إستراتيجية التعويضات بمنظماتهم مع ما هو سائد بالسوق الجزائري نتيجة المنافسة الحادة التي يعرفها القطاع بعد فتح المجال للخواص فأصبحت التعويضات أهم وسائل جذب اليد العاملة الكفأة من سوق العمل.

ووافق (56.6%) من أفراد العينة على ربط منظماتهم لمستوى التعويضات مع معايير الأداء ويتم ذلك عادة من خلال سجلات الغياب والحضور والتقارير التي تعد بصفة دورية حول كل موظف داخل إدارته وهذا ما نلمسه في الفقرة رقم (3)، في حين أكدت الفقرة رقم (5) ذلك من خلال موافقة عينة الدراسة ربط الحوافز بالقيمة التقديرية لأعمال أصحابها بمتوسط حسابي (3.19) وتجدر الإشارة إلى تطبيق برنامج حديث يهتم بمؤشرات الأداء في المصارف العامة ابتداء من سنة 2009 من خلال مصرف الفلاحة والتنمية الريفية وهذا دليل على وعي القائمين على هذه المصارف وإدراكهم لأهمية قياس وتقويم الأداء من خلال معايير موضوعية. كما كانت هناك موافقة على اعتماد المنظمات على سياسات تحفيزية متنوعة لجذب الكفاءات من سوق العمل والمنظمات المنافسة، ومع أن المصارف العامة توافر امتيازات للعاملين فيها فتح وجود المصارف الخاصة المجال للمنافسة في هذا الجانب مع ما تتيحه الدولة للموارد البشرية العاملة في المنظمة أو الإدارات العامة من خلال نص المرسوم (59/85) المؤرخ في مارس 1985 في القانون الأساس النموذجي لعمال المنظمات والإدارات العمومية، إذ تفيد المادة (16) منه بـ : "يتمتع العامل في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما بالحق فيما يأتي خاصة :الراتب بعد أداء الخدمة، والحماية الاجتماعية، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية، والراحة والعطل القانونية، التكوين وتحسين المستوى والترقية."[36] ومن ثم أصبحت الموارد الكفأة مجالا للمنافسة من خلال إستراتيجية التعويضات التي تتبعها المصارف مع أن سوق العمل يتوافر على عدد كبير من الكوادر الجامعية إلا أن الجهود توجهت نحو المختصين في المجال المصرفي (تعد المدرسة العليا للصيرفة نموذجا لتكوين إطارات البنوك في الجزائر).

ومن خلال ما تقدم يتضح ما يأتي:
- هناك منافسة على جذب الموارد الكفأة من سوق العمل عن طريق إستراتيجية التعويضات؛
- إستراتيجية التعويضات بالمنظمات عينة الدراسة تطابق ما هو سائد في السوق الجزائري؛
- مع وجود اختلاف في الآراء في العلاوات والحوافز والتعويضات المعنوية والمالية غير المباشرة من منظمة لأخرى؛
- تربط المنظمات التعويضات بمستوى الأداء من أجل تحسينه.

2.3. التحليل الإحصائي لفقرات محور الميزة التنافسية : بالرجوع إلى الجدول (03) وصل المتوسط الحسابي لهذا المحور إلى (3.67) ؛ أي أن هناك موافقة على تطابق آراء أفراد العينة مع واقع المصارف التي يعملون بها، وكانت قيمة الانحراف المعياري (0.636) في حين بلغت قيمة معامل الاختلاف (17.33%) كدليل على أن نسبة التجانس في الآراء كبيرة. ووصلت قيمة أقصى متوسط حسابي إلى (4.19) في الفقرة رقم (28) والمتعلقة بتحسن نتائج أعمال المنظمة سنويا، ووصل الاختلاف إلى قيمة (0.982) كانحراف معياري، ومعامل اختلاف وصل إلى (23.44%) ويفسر هذا الاختلاف بوجود مصارف تتحسن نتائجها سنويا وأخرى تشهد تدهورا أو تذبذبا في نتائجها. وقد حصلت

الفقرة رقم (27) على قيمة (3.98) كمتوسط حسابي؛ أي أن هناك موافقة على نمو الحصة السوقية لمنظمات مجتمع الدراسة، ومعامل اختلاف وصل إلى (25.35%) مع أن(34) وافقوا على التوسع السنوي في الحصة السوقية للمنظمات التي يعملون بها، ويفسر ذلك بالاختلاف الحاصل بين نتائج كل منظمة وأخرى، وبالنظر إلى هذه النسبة الضعيفة فإن تجانس الإجابات يعد كبيرا.وقد حصلت الفقرتين (22) و (24) المتعلقتين بإقبال ذوي الكفاءات العلمية للعمل بالمنظمة، وامتلاك قدرة التركيز على العميل على موافقة عينة الدراسة بمتوسط حسابي (3.87)، إلا أن الاختلاف كان كبيرا في الفقرة رقم (22) بانحراف معياري (1.194) ومعامل اختلاف وصل إلى (29.70%)، نتيجة وجود منظمات تمثل فرصا للكفاءات العلمية لما تتيحه من امتيازات لها في حين أن أخرى تمثل العكس. وقد وافق (66) من العينة على امتلاك منظماتهم قدرة التركيز على العميل، ويفسر ذلك بالحركية التي يشهدها القطاع المصرفي الجزائري مؤخرا من خلال فتح المجال لتقديم خدمات متعددة لم تكن موجودة من قبل مع وجود مرونة كبيرة في ذلك بما يتوافق وإمكانيات العميل ووضعيته، وقصر مدة الحصول على القرض مع تحديد مدة السداد بما يتماشى وأجر العميل (قروض البناء، وقروض السكنات، والقروض الفلاحية، وقروض السيارات والمعدات الطبية للمختصين في المجال الطبي)، وقد بلغ المتوسط الحسابي أقل ما يمكن عند الفقرة (16) بـ (3.26) ؛ أي أن هناك موافقة على انخفاض تكاليف أداء الأعمال وقدرة على التركيز على العميل مع وجود اختلاف حول ذلك.

3.3. اختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية : نصت الفرضية الرئيسة الثالث : لا توجد علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة لميزة تنافسية"، وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية :
- لا توجد علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة للكفاءة.
- لا توجد علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة للجودة.
- لا توجد علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة للتجديد.
- لا توجد علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في استجابة المصارف عينة الدراسة لحاجات العميل.

ويوضح الجدول (04) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة وفرضياتها الفرعية.
وقد تم اختبار كل الفرضيات عند مستوى الدلالة (α=0.05) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95).

1.3.3. اختبار الفرضية الفرعية الأولى : يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير لإستراتيجية التعويضات في تحقيق الكفاءة بالمنظمات (عينة الدراسة) وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق الكفاءة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.687) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.627)، وهذا ما أوضحه اختبار(t) ويدل ذلك على أن إستراتيجية التعويضات ومن خلال المحاور التي تناولتها الدراسة تسهم في تحقيق المنظمات للكفاءة من خلال التقليل من معدل دوران العاملين، وزيادة معدلات أدائهم مع انخفاض الإجازات الاعتيادية والمرضية والإسهام في زيادة الإنتاجية، وتخفيض تكاليف أداء الأعمال. أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.394) مما يعني أن نسبة (39.4%)من التغيرات في كفاءة المنظمات تعود لإستراتيجية التعويضات. وأظهر اختبار(F) بأن أنموذج الانحدار- بشكل عام -ذو دلالة إحصائية وبهذه النتائج ترفض الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية :

"توجد علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة للكفاءة".

2.3.3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية : يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المنظمات عينة الدراسة للجودة ، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.741) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.709)، وهذا ما أوضحه اختبار(t) ويدل ذلك على أن إستراتيجية التعويضات ومن خلال المحاور التي تناولتها الدراسة تسهم في تحقيق المنظمات للجودة مما يؤدي إلى رضا الإدارة عن الخدمات المقدمة من العاملين من جهة وتطابق هذه الأخيرة والمعايير المحددة من جهة أخرى مع طرح تلك الخدمات بأسعار تنافسية. أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد(R^2) فقد بلغت (0.503) مما يعني أن نسبة (50.3%) من التغيرات في الجودة تعود لإستراتيجية التعويضات. وأظهر اختبار(F) بأن أنموذج الانحدار- بشكل عام -ذو دلالة إحصائية وبهذه النتائج ترفض الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسة لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية :

"توجد علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة للجودة".

3.3.3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق الكفاءة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.608) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.657) ، وهذا ما أوضحه اختبار(t) ويدل ذلك على أن إستراتيجية التعويضات ومن خلال المحاور التي تناولتها الدراسة تمكن المنظمات من التجديد من خلال تطوير المنظمات لأساليب أداء الخدمات وطرائقها، ويمنحها القدرة على التأقلم مع الضغوط والتغيرات البيئية، كما يسهم في تعلم العاملين للمهارات المطلوبة للقيام بالوظائف خاصة المعقدة منها وينعكس ذلك على إقبال ذوي الكفاءات العلمية للعمل بها. أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.431) مما يعني أن نسبة (43.1%) من التغيرات في التجديد

تعود لإستراتيجية التعويضات. وأظهر اختبار(F) بأن أنموذج الانحدار- بشكل عام -ذو دلالة إحصائية وبهذه النتائج ترفض الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسة لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

"توجد علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة للتجديد".

4.3.3. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة : يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق الكفاءة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.759) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.720)، وهذا ما أوضحه اختبار(t) ويدل ذلك على أن إستراتيجية التعويضات ومن خلال المحاور التي تناولتها الدراسة يمكن أن تسهم في استجابة المنظمات لحاجات عملائها من خلال أداء الأعمال بطرائق أسرع وأكثر دقة من المنافسين، وامتلاك قدرة التركيز على العميل في المستويات كافة وقلة الشكاوى المقدمة من طرفهم حول خدمات المنظمات. أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.518) مما يعني أن نسبة (51.8%) من التغيرات في استجابة المنظمات لحاجات العميل المنظمات تعود لإستراتيجية التعويضات. وأظهر اختبار(F) بأن أنموذج الانحدار- بشكل عام -ذو دلالة إحصائية وبهذه النتائج ترفض الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسة لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية :

"توجد علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في استجابة المصارف عينة الدراسة لحاجات عملائها".

ومما سبق من اختبار للفرضيات الفرعية نستطيع الحكم برفض الفرضية الرئيسة للدراسة، ولتعزيز هذه النتيجة تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، ومن نتائج الجدول السابق يتضح وجود علاقة تأثير موجبة لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المنظمات لميزة تنافسية من خلال تمكينها من أداء أعمالها بكفاءة وجودة وزيادة قدرتها على التجديد والاستجابة لحاجات عملائها، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.698) في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين(0.715) وهذا ما أوضحه اختبار(t) في حين بلغت القابلية التفسيرية للأنموذج المتمثلة بمعامل التحديد (R^2) (0.512)مما يعني أن (51.2%) من التغيرات في تحقيق المنظمات لميزة تنافسية تعود لإستراتيجية التعويضات وهذا ما أكده اختبار (F). وبهذه النتائج ترفض الفرضية الرئيسة وتحل محلها الفرضية البديلة :

"توجد علاقة تأثير معنوية (ذات دلالة إحصائية) لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة لميزة تنافسية".

خلاصة : أصبح المورد البشري اليوم يحتل صدارة الاهتمام في المؤسسات، باعتباره مصدرا للتنمية والتطوير، والتمييز لما يملكه من معارف، ومهارات إبداع وسرعة رد الفعل وسبق التغيرات، وهو ما يمكن المؤسسات من التأقلم مع التغيرات التي يشهدها المحيط بتحديده للأهداف والسياسات ووضع الخطط والإستراتيجيات لذا فهو أحد أهم العوامل التي تحدّد نجاح أو فشل المؤسسة، وتعد إستراتيجية التعويضات من أهم الاستراتيجيات التي ترسمها الإدارة المسئولة عنه؛ فهي تعنى بكافة أنواع المبالغ المالية المقدمة من إدارة المنظمة لمواردها البشرية إما لمكافأة المجهود المبذول من طرفهم أو لتحفيزهم على المزيد من الأداء وبالتالي العمل على تحقيق ميزة تنافسية. وقد تم التوصل في الجانب الميداني لعدد من النتائج أهمها أن هناك علاقة تأثير معنوية لإستراتيجية التعويضات في تحقيق المصارف عينة الدراسة لميزة تنافسية من خلال أبعاد الكفاءة، والجودة، والتجديد والاستجابة لحاجات العميل. وتم رصد تطابق إستراتيجية التعويضات بكل مصرف وما هو سائد في السوق الجزائري، إلا أن هناك تنوع واختلافا في قيم هذه التعويضات ومجالاتها (التعويضات المالية المباشرة أو غير المباشرة والتعويضات المعنوية) من مصرف إلى آخر لكن تغلب عليها الصفة المادية عامة.كما تستخدم أغلب المصارف عددا من التعويضات كالحوافز والمكافآت لتحسين الأداء وتحقيق ميزة تنافسية مع وعي وإدراك من المعنيين بالمصارف التجارية الجزائرية للمفاهيم والتحديات التي تفرضها البيئة المعاصرة (الميزة التنافسية، الجودة، التجديد، الاستجابة لحاجات العميل) كما أنها تسعى لبلوغها وإن كانت الخطوات في سبيل ذلك بسيطة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)	المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	29	54.7	الوظيفة الحالية	مدير إدارة	19	35.8
	أنثى	24	45.3		نائب مدير إدارة	09	17
العمر	30 سنة فاقل	10	18.9		رئيس قسم	16	30.2
	من 31-40 سنة	15	28.3		وظيفة أخرى	09	17
	من 41-50 سنة	20	37.7	مدة الخدمة في الوظيفة الحالية	5 سنوات فاقل	19	35.8
	من 51 سنة فأكثر	08	15.1		من 5-10 سنوات	20	37.7
المؤهل العلمي	البكالوريا فما دونها	03	5.7		من 11-15 سنة	04	7.5
	دبلوم	02	3.8		16 سنة فأكثر	10	18.9

	الفئة	التكرار	النسبة	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
	شهادة الليسانس	36	67.9	نوع المصرف	مصرف عام	24	45.3
	شهادة الماجستير أو دكتوراه	11	20.8		مصرف خاص	29	54.7
	مهندس دولة	01	1.9				

المصدر : تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول (2) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرات الخاصة بإستراتيجية التعويضات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)
01	تتوافق إستراتيجية التعويضات مع ما هو سائد في السوق.	3.87	0.962	24.85
02	تربط المنظمة إستراتيجية التعويضات بمعايير الأداء .	3.49	0.846	24.24
03	تحفز المنظمة العاملين الذين يوفون باحتياجات العملاء وتقدم لهم العلاوات المختلفة.	3.49	1.049	30.05
04	ترفع المنظمة أجور مواردها البشرية التي تتميز بالولاء والالتزام.	2.96	1.192	40.27
05	تربط المنظمة الحوافز بالقيمة التقديرية لأعمال أصحابها ومدى انتفاعها بها.	3.19	1.039	32.57
06	تهتم المنظمة بإيجاد حاجات الموارد البشرية المتميزة والمبدعة.	3.30	0.952	28.85
07	توافر المنظمة جملة من التعويضات المالية غير المباشرة لعامليه (كالخدمات الطبية، والإسكان).	3.47	1.049	30.23
08	تعتمد المنظمة على سياسات تحفيزية متنوعة لجذب ذوي الكفاءات العالية من المنظمات المنافسة وسوق العمل.	3.23	0.933	28.88
09	تعتمد المنظمة على أسلوب الترقية من الداخل كأحد أساليب التعويضات وملء الوظائف الشاغرة .	3.53	0.799	22.63
10	تتخذ الإدارة العليا قرارات التعويضات.	4.09	0.791	19.34
11	تشارك الإدارات المعنية مع الإدارة العليا في اتخاذ قرارات التعويضات.	3.60	1.044	29.00
	المتوسط الحسابي العام لإستراتيجية التعويضات والانحراف المعياري	**3.48**	**0.651**	**18.71**

المصدر : تم إعداده بناءا على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول (3) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرات الخاصة بالميزة التنافسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)
12	تحقق المنظمة انخفاضا واضحا في معدل دوران العاملين لديها.	3.30	0.952	28.85
13	معدلات أداء العاملين في المنظمة في ارتفاع مستمر.	3.62	0.904	24.97
14	انخفاض الإجازات غير الاعتيادية والمرضية للعاملين بالمنظمة.	3.28	0.948	28.90
15	هناك ارتفاع في إنتاجية العاملين.	3.58	0.865	24.16
16	هناك انخفاض في تكاليف أداء الأعمال.	3.26	0.923	28.31
17	تطور المنظمة في أساليب وطرائق أداء خدماتها من سنة إلى أخرى.	3.70	0.749	20.24
18	تحوز الخدمات المقدمة من قبل الموارد البشرية رضا الإدارة.	3.55	1.048	29.52
19	قلة الشكاوى من الزبائن حول الخدمات المقدمة من المنظمة.	3.66	0.732	20.00
20	تطابق الخدمات المقدمة من المنظمة المعايير المحددة.	3.75	0.731	19.50
21	تطرح المنظمة خدماتها بأسعار تنافسية.	3.72	0.769	20.67
22	هناك إقبال شديد من ذوي الكفاءات العلمية للعمل بالمنظمة.	3.87	1.194	30.85
23	تؤدي المنظمة أعمالها بطرائق أسرع وأكثر دقة من المنافسين.	3.68	0.956	25.97
24	تمتلك المنظمة قدرة التركيز على العميل في المستويات كافة.	3.87	0.708	18.29
25	لدى المنظمة قابلية للتأقلم مع الضغوط والتغيرات البيئية.	3.55	0.722	20.33
26	يستطيع العاملون تعلم المهارات المطلوبة للقيام بالوظائف خاصة المعقدة منها.	3.79	0.689	18.18
27	تنمو الحصة السوقية للمنظمة باستمرار.	3.98	1.009	25.35
28	تتحسن نتائج الأعمال بالمنظمة من سنة إلى أخرى.	4.19	0.982	23.44
	المتوسط الحسابي العام للميزة التنافسية	**3.67**	**0.636**	**17.33**

المصدر : تم إعداده بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول (4) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسة وفرضياتها الفرعية

المتغير المستقل	المتغيرات التابعة	ثابت الانحدار (α)	معامل الانحدار (β)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (F) المحسوبة
إستراتيجية التعويضات	الكفاءة	1.025	0.687	0.627	0.394	5.754	33.114
	الجودة	1.096	0.741	0.709	0.503	7.185	51.625
	التجديد	1.614	0.608	0.657	0.431	6.219	38.672
	الاستجابة لحاجات العميل	1.098	0.759	0.720	0.518	7.405	54.840
	الميزة التنافسية	1.242	0.698	0.715	0.512	7.309	53.429

المصدر : تم إعداده بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

الإحالات والمراجع :

[1]- SPSS: Statistical Package for social Sciences

[2]- ثلاثة مسؤولين في إدارة الموارد البشرية من كل مصرف.

[3]- فيصل محمد الجعدني،"العلاقة بين خصائص البيئة التنظيمية وإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية"، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد التاسع، العدد 19، اليمن، 2006، ص236.

[4]- Without the name of the writer, Strategic Human Resource,26-03-2012, on the website: www. Alukah.net Com.

[5]- مهدي حسن زويلف، "إدارة الأفراد"، مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 1998، ص162.

[6]- منصور محمد إسماعيل لعريفي، "إدارة الموارد البشرية"، مركز الأمين، الطبعة الثانية، اليمن، 2005، ص 115.

[7]- سعاد نائف برنوطي، "إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص256.

[8]- سيد محمد جاب الرب،"إدارة الموارد البشرية (مدخل إستراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية)"، جامعة قناة السويس، مصر،2009/2008، ص 296.

[9]- عمر وصفي عقيلي، "إدارة الموارد البشرية المعاصرة (بعد إستراتيجي)"، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2005 ، ص 518.

[10]- منصور محمد إسماعيل لعريفي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[11]- خالد عبد الرحيم الهيتي ،"إدارة الموارد البشرية، (مدخل إستراتيجي)"، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2005 ، ص ص 185-186.

[12]- أحمد سيد مصطفى،"إدارة الموارد البشرية (الإدارة المعاصرة لرأس المال الفكر ي)"، الناشر أحمد السيد مصطفى، القاهرة، 2004، ص ص 370-375.

[13]- عمر وصفي عقيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 499-501.

[14]- جاري دسيلر، "إدارة الموارد البشرية"، ترجمة محمد سيد أحمد عبد المتعال وعبد المحسن عبد المحسن جودة، دار المريخ، الرياض، 2003، ص ص 387-388.

[15]- علي السلمي، "إدارة الموارد البشرية"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 364.

[16]- عمر وصفي عقيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 502-504.

[17]- رندة اليافعي الزهري ،"التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، دمشق، 2000 ، ص261-301.

[18]- عبد السلام أبو قحف،" إدارة الأعمال الدولية-دراسات وبحوث ميدانية- "، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص 428.

[19]- أحمد بن عيشاوي ،"إدارة المعرفة وتحسين الميزة التنافسية للمنظمات"، بحث مقدم للملتقى الدولي الثالث : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، أيام 13، 12نوفمبر2005 ، ص 296.

[20]- Michael Porter, Michael Porter, **"l'Avantage concurrentiel des nations**", traduction de Pierre Mitrailles et autres, inter éditions, Paris, 1993, P48.

[21]- لويزة قويدر، بسمة كشيدة،"دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها"، بحث مقدم للملتقى الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، أيام 27–28 نوفمبر 2007، ص4.

[22]- فيصل سيف المخلافي، "المزايا التنافسية وتنميتها لمقتضيات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث، العدد الرابع، اليمن، 2007، ص191-232.

[23]- رتيبة نحاسية،"أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمنظمة- حالة الخطوط الجوية الجزائرية-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2003 ، ص54.

[24]- علي عبد الله، أحمد مصنوعة، "الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية الجديدة"، بحث مقدم للملتقى الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، أيام 27 –28 نوفمبر2007 ، ص1.

[25]- مصطفى محمود أبو بكر، "إدارة الموارد البشرية(مدخل تحقيق الميزة التنافسية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، ص13

[26]- تشارلز وجاريث جونز، "الإدارة الاستراتيجية-مدخل متكامل-"، الجزء الأول، ترجمة ومراجعة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ للنشر، السعودية، ص196-200 .

[27]- لويزة قويدر، بسمة كشيدة، مرجع سبق ذكره، ص9.

[28]- عبد الله بن موسى الخلف، "ثالوث التميز : تحسين الجودة وتخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول، الرياض، 1997، ص121-160.

[29]- تشارلز وجاريث جونز، مرجع سبق ذكره، ص200-201.

[30]- الحاج عرابة، نور الدين تمجغدين،" وظيفة الدراسة والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية"، بحث مقدم للملتقى الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، أيام 27–28 نوفمبر2007 ، ص4.

[31]- تشارلز وجاريث جونز، مرجع سبق ذكره، ص 201 -202.

[32]- محمد صالح الحناوي، إسماعيل السيد، "قضايا معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر، ص 59.

[33]- تشارلز وجاريث جونز، مرجع سبق ذكره، ص202-204.

[34]- محسن أحمد الخضيري، "صناعة المزايا التنافسية"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص 221 -222.

[35]- المرجع نفسه، ص226-227.

[36]- الجريدة الرسمية، المرسوم رقم (59/85) المتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية، العدد (13)، 24 مارس 1985.

قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر
دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006-2010)
Measuring Operational Efficiency of some banks operating in Algeria: An Empirical Study (2006-2010)

جعدي شريفة* & د/ سليمان ناصر**
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : تتناول هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية بإستخدام طريقة النسب المالية لبعض البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (2006-2010)، من خلال هذا المقال استعرضنا المفاهيم المتعلقة بالكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية وطرق قياسها، كما حاولنا الإجابة على الإشكال المطروح، والمتمثل في مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على تحقيق الربح وتدنية التكاليف، حيث اعتمدنا الطريقة المذكورة للإجابة على هذا التساؤل، إذ تمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في محدودية كفاءة هذه البنوك محل الدراسة من حيث تحقيق الربحية وتدنية التكاليف.

الكلمات المفتاح : كفاءة تشغيلية، نسب مالية، مؤسسة مصرفية، بنوك جزائرية، ربحية، تدنية تكاليف.

Abstract: This study measures the operating efficiency of some banks operating in Algeria during the period 2006- 2010 sing the financial ratios. The researchers try to investigate empirically the extent to which Algerian banks have an operating efficiency that reflects the ability of these banks to maximize their profit and to minimize their costs. The results of this study reveal that the operating efficiency of these banks is limited according to their profits and costs minimization.

Keywords: operational efficiency, financial ratios, banking institution, Algerian banks, profit, costs minimization.

Jel Classification Codes : D22, G21, L25.

I- تمهيد :

تهدف المجتمعات الإقتصادية لتخصيص مواردها، بغرض تحقيق أعلى كفاءة إقتصادية إنطلاقا من مزج عناصر الإنتاج والحصول على أكبر منتوج، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم نقطة للكفاءة في النظرية الاقتصادية والتسيير، كما أعطى الإقتصاديون للكفاءة أهمية عظمى، ويتضح ذلك من خلال وصف الإقتصادي جيفونز Jevons لمشكلة الكفاءة بأنها المشكلة الأساسية في الإقتصاد، وتكمن أهمية الكفاءة في مبدأ الإنتفاع من الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة.

يحتل موضوع رفع الكفاءة في العمل المصرفي موقعا هاما، خاصة في فترة التحرر والعولمة في الأسواق المالية، حيث أصبحت المصارف تزاول نشاطها من خلال سوق تتسم بالمنافسة الشديدة، سواء من طرف المؤسسات المالية أو غير المالية، وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية على صعيد العمليات والتقنيات والأدوات، وجدت هذه المصارف نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على كفاءة أدائها في مختلف المستويات، كشرط لنجاحها في المحافظة على نشاطها والقدرة على المنافسة.

لقد شاع إستخدام مصطلح الكفاءة في تحليل قدرة المؤسسة على حسن إستخدام مواردها، والتحكم الجيد في تكاليفها. حيث يعود مفهوم الكفاءة إلى الإقتصادي الإيطالي فلفريدو باريتو[1]، والذي طور هذا المفهوم حتى أصبح يعرف بأمثليه باريتو، فحسب هذا الأخير فإن أي تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء، وأي تخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة[2] Iinefficiency.

كما أن إهتمام الاقتصاديين بموضوع الكفاءة في البنوك يرجع لعدة أسباب أهمها :
- اعتبار مقاييس الكفاءة مؤشرات تحدد نجاح أو فشل البنك، فمن خلالها يتم تقييم أداء البنوك.
- اعتبار السياسات الحكومية والتغييرات القانونية والتشريعية في المجال المصرفي على كفاءة البنوك.

---

* cherifa2010@gmail.com
** dr.nacer25@yahoo.com

ولهذا فإن تقييم كفاءة البنوك الجزائرية يعد عملية ضرورية وملحة، لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، انطلاقا من قانون النقد والقرض وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة، وأثر هذه الإصلاحات على كفاءة ومردودية البنوك.

تعرف الكفاءة التشغيلية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات، وتقاس بالنسبة التالية : المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة[3] ؛ وتتكون الكفاءة التشغيلية من الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، فالكفاءة التقنية تعرف على أنها قدرة المؤسسة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد (المدخلات)، مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي ؛ أما الكفاءة التخصيصية فهي الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الإستخدامات البديلة لها، آخذين في الحسبان تكاليف استخدامها.

توجد طرق عديدة لقياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، منها نموذج خلق القيمة، نظام CAMELS، طريقة الكفاءة -X-، مؤشرات النسب المالية التي شكلت محور تطبيق هذه الدراسة.

يتم تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية بإستخدام النسب المالية، بغرض قياس مدى كفاءتها في إستخدام مواردها، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة، وتتمثل وظيفة هذه المعايير في قياس مدى نجاح البنك في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة، حيث تهدف إلى بيان مدى نجاحه في تحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة ؛ وتتمثل هذه النسب في نسب النشاط، نسب المردودية، نسب المديونية، نسب السيولة.

يساعد قياس الكفاءة كل من المسؤولين والمسيرين على إختيار إستراتيجياتهم وتحديد أولوياتهم من خلال معايير الكفاءة، كما تقوم بتقديم معلومات، حيث أن تحديد معايير قياس الكفاءة هي طريقة رائعة لمعرفة الاختيارات الإستراتيجية، مما يسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف و خاصة في البنوك والوكالات التابعة لها، نتيجة البعد الجغرافي ونوعية و تخصص كل وكالة بالإضافة إلى التحولات الإستراتيجية، إن قياس الكفاءة يمكن أن يؤدي إلى خلق نوع من الإتصال بين الموظفين ومسيري البنك وذلك بإعلام كل المستويات بالنتائج المحققة في البنك، كما يساهم قياس الكفاءة بشكل كبير في تحفيز وتشجيع المسيرين لتحقيق أهدافهم المسطرة، وذلك بدفعهم لخلق الكفاءة من خلال نظام التعويضات والعقوبات[4].

بما أن قياس الكفاءة يقدم للمسيرين المعلومات والمعطيات المؤدية إلى إتخاذ القرار السليم، فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم بضمان متابعة إختيار القرارات الإستراتيجية، و من خلف عملية التحكم نستخرج الإنحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن التحليل نتعرف على أسباب هذه الإنحرافات، وبالتالي اتخاذ القرارات الصحيحة.

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع قياس الكفاءة في البنوك بإستخدام طريقة النسب المالية :

- دراسة محمد الجموعي قريشي "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"[5] : هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الربحية والمخاطرة في نشاط مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة من 1994-2000 إستخدام نموذج العائد والمخاطرة، حيث توصل الباحث إلى أن بنك البركة الجزائري أكثر كفاءة وربحية وأقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى محل الدراسة.
- دراسة فاطمة الزهراء نوي "قياس الكفاءة المصرفية بإستخدام طريقة النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية"[6] : قامت هذه الدراسة بقياس كفاءة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة من 2004-2008 بإستخدام طريقة النسب المالية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هذه البنوك محدودة الأداء.

اعتمدنا في هذه الدراسة على النسب المالية لقياس الكفاءة التشغيلية لمجموعة البنوك، والتي من خلالها نحاول الإجابة على السؤال المطروح المتمثل في : ما مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على تحقيق الربح وتدنية التكاليف ؟

تمت هذه الدراسة بغرض تبيان أن مجموعة البنوك المدروسة محدودة الأداء في تحقيق عوائد بأقل التكاليف.

II-الطريقة :

تتكون مجموعة البنوك محل الدراسة من ثلاثة بنوك تجارية تتمثل في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر، بنك الخليج الجزائر. حيث يعود اختيارها على أساس أن بنك القرض الشعبي

بنك وطني عمومي، وما له من مكانة في السوق المصرفية الجزائرية، وباعتبار أن بنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر أول بنك دولي خاص يعمل في الجزائر، وبنك الخليج الجزائر نظرا لكونه بنك يقدم منتجات إسلامية إضافة إلى المنتجات التقليدية.

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك، حيث اعتمدنا على مؤشر العائد على حقوق الملكية، بإعتباره مؤشر متكامل وشامل لتقييم كفاءة الربح وكفاءة التكاليف البنكية للبنوك محل الدراسة. وللقيام بهذه الدراسة تم الحصول على البيانات من القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لهذه البنوك لمدة خمس سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2010، وتمثلت هذه البيانات في كل من : مجموع الأصول، النتيجة الصافية، الأموال الخاصة، الإيرادات. حيث تمثل الأشكال (1-2-3-4) تطور معطيات هذه البنوك خلال فترة الدراسة.

كما تم حساب النسب المئوية لمؤشرات البنوك محل الدراسة كما يلي :

- نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة x 100%.
- نسبة مؤشر العائد على الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول x 100 %.
- نسبة مؤشر مضاعف حقوق الملكية = الأموال الخاصة / مجموع الأصول x 100%.
- نسبة مؤشر منفعة الأصول = الإيرادات / مجموع الأصول x 100%.
- نسبة مؤشر هامش الربح = النتيجة الصافية / الإيرادات x 100%.

III- النتائج ومناقشتها :

أ- **تقييم كفاءة الأرباح :** يتم قياس ربحية البنوك محل الدراسة، من خلال المؤشرات المتمثلة في العائد على حقوق الملكية ROE، العائد على الأصول ROA، مضاعف حقوق الملكية EM، منفعة الأصول AU.

تشير نتائج الجدول (1) والذي يمثل مؤشر العائد على حقوق الملكية، أن بنك المجموعة العربية المصرفية حقق أكبر معدل لمؤشر العائد على حقوق الملكية ROE من بين بنوك محل الدراسة، حيث وصل أعلى عائد له إلى 36.30% سنة 2007 وأقل عائد له 10.07% سنة 2010، ثم يليه بنك الخليج إذ حقق أعلى عائد له بــ 24.07% سنة 2008 أما أدنى عائد بلغ 11.62% سنة 2006، ثم في الأخير بنك القرض الشعبي الجزائري حيث قدر أعلى عائد له بـ 16.99% سنة 2006 وأدنى عائد له حدد بــ 06% سنة 2007.

يعود تحقيق مؤشر العائد على حقوق الملكية إلى مؤشري العائد على الأصول ROA ومضاعف حقوق الملكية EM، حيث أن العائد على حقوق الملكية ROE للبنوك محل الدراسة يرجع بشكل كبير إلى مضاعف حقوق الملكية وهذا ما يتضح من خلال الجدولين (2) و (3)، كما أن نسب مؤشر مضاعف حقوق الملكية للبنوك خلال سنوات الدراسة كانت أكبر من مؤشر العائد على الأصول، ويفسر هذا باعتماد هذه البنوك الثلاثة على التمويل بالديون بشكل أكبر مقارنة بحقوق الملكية، أما نسب مؤشر العائد على الأصول جدول (2) لهذه البنوك كانت ضعيفة إذ لم تتجاوز 4% خلال فترة الدراسة.

أما مؤشر منفعة الأصول والمتمثل في الجدول (4) فإن معدلاته كانت متقاربة، حيث حقق بنك الخليج أعلى معدل له بــ 9.34% سنة 2010، أما بنك المجموعة العربية المصرفية فبلغ أعلى معدل له 6.40% سنة 2006، وفي نفس السنة حقق بنك القرض الشعبي الجزائري أعلى معدل له بــ 3.50%.

ب- تقييم كفاءة التكاليف : نعتمد في تقييم كفاءة التكاليف على مؤشر هامش الربح، والذي يبين قدرة البنك على التحكم في تكاليفه. يبين الجدول (5) مؤشر هامش الربح PM، إذ حقق بنك الخليج أعلى معدلات هامش ربح بين البنوك الثلاثة، حيث بلغ أعلى معدل هامش ربح 64.59% سنة 2008، ثم يليه بنك المجموعة العربية المصرفية بأعلى معدل له بــ 56.77% سنة 2007، وأخيرا بنك القرض الشعبي الجزائري بأعلى معدل له بــ 57.14% سنة 2010.

إن قيام المؤسسة المصرفية بالحصول على تمويلات تعادل ضعف رأسمالها، مشروط بإستخدام هذه الأموال بكفاءة، وعليه فتحقيق الربح يعني تحويل هذه الموارد إلى إستخدامات مناسبة، ومن خلال ما سبق نتوصل إلى الإستنتاجات التالية :

أ- من حيث الربحية : يتم قياس ربحية البنك من قدرته على توليد عائد من توظيف وحدة نقدية واحدة، حيث تبين مؤشرات الربحية والمتمثلة في كل من (ROE, ROA, PM)، أن بنك المجموعة العربية المصرفية هو الأفضل من

حيث العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للعائد على الأصول وهامش الربح، فقد تصدر بنك الخليج المرتبة الأولى من بين بنوك المدروسة.

ب- من حيث التكاليف : يبين مؤشر هامش الربح PM أن بنك الخليج أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفه مقارنة بالبنوك الثلاثة، وهذا يعود إلى قلة عدد فروع ووكالات هذا البنك مقارنة بالبنكين الآخرين، حيث بلغ عدد وكالات هذا البنك 35 وكالة، هذا يؤدي إلى إنخفاض حجم البنك وعليه إنخفاض حجم تكاليفه، إضافة إلى إقبال المتعاملين على طلب المنتجات الإسلامية، هذا ما يؤدي إلى إرتفاع مستوى القروض الممنوحة بإعتبار أن بنوك المدروسة لا تقدم هذا النوع من المنتجات.

ج- من حيث المخاطرة : يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته، من خلال هذه الدراسة يتضح أن بنك الخليج أكثر مخاطرة وذلك لاعتماده الكبير على الديون للتمويل، ثم يليه بنك المجموعة العربية المصرفية، حيث يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري أقل مخاطرة بالبنوك محل الدراسة.

د- من حيث الإنتاجية : بين مؤشر منفعة الأصول تقارب معدلاته للبنوك الثلاثة خلال فترة الدراسة، ويعود هذا لعدم وجود منافسة بين البنوك الجزائرية نظرا لسيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية.

IV- الخلاصة :

من خلال دراستنا هذه خلصنا إلى ما يلي :

1. محدودية كفاءة البنوك محل الدراسة في تحقيق الربحية وتدنية التكاليف، ويعود هذا لنقص الكفاءة في الإدارة والتحكم في التكاليف والتقليل منها، وكذا عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يضمن تحقيق أعلى العوائد، وعليه فهذه البنوك المتمثلة في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك المجموعة العربية المصرفية الجزائر وبنك الخليج الجزائر لا تتمتع بكفاءة تشغيلية.
2. إن مؤشرات النسب المالية تساعد على تشخيص الإنحرافات المالية للبنك، وذلك لمعرفة وضعيته من حيث الربحية ودرجة المخاطرة وأين يتمركز بين البنوك، ولكن ما يعاب على هذه المؤشرات أنها غير كافية للحكم على كفاءة هذه البنوك.
3. على الرغم من الإصلاحات المصرفية المتتالية، إلا أن واقع هذه الإصلاحات يبقى أضيق من متطلبات التحول المطلوب في النشاط المصرفي. كما أن الوضعية الحالية للبنوك الجزائرية تتميز بسيطرة القطاع العمومي، ما تطلب إجراء عمليات التطهير المالي إلا أن الوضع بقي على حاله.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : مؤشر العائد على الأموال الخاصة (ROE) : %

	2006	2007	2008	2009	2010
بنك القرض الشعبي الجزائري	16.99	06.00	14.14	14.90	15.95
بنك المجموعة العربية المصرفية	22.66	36.30	15.91	09.87	10.07
بنك الخليج الجزائر	11.62	15.70	24.07	14.48	19.03

المصدر : اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

الجدول (2) : مؤشر العائد على الأصول (ROA) : %

	2006	2007	2008	2009	2010
بنك القرض الشعبي الجزائري%	01.62	0.67	01.40	01.38	01.58
بنك المجموعة العربية المصرفية%	02.12	02.76	01.90	02.06	02.51
بنك الخليج الجزائر%	03.30	03.59	03.92	03.16	03.54

المصدر : اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

الجدول (3) : مضاعف حقوق الملكية (EM) : %

	2006	2007	2008	2009	2010
بنك القرض الشعبي الجزائري	09.53	11.18	09.88	09.29	09.92
بنك المجموعة العربية المصرفية	09.34	07.62	11.96	20.86	24.93
بنك الخليج الجزائر	28.40	22.89	16.28	21.84	18.62

المصدر: اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

الجدول (4) : منفعة الأصول (AU) : %

	2006	2007	2008	2009	2010
بنك القرض الشعبي الجزائري	03.50	03.02	03.30	02.89	02.77
بنك المجموعة العربية المصرفية	06.40	04.87	05.18	05.16	05.65
بنك الخليج الجزائر	05.83	06.08	06.07	05.46	09.34

المصدر: اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

الجدول (5) : هامش الربح (PM) : %

	2006	2007	2008	2009	2010
بنك القرض الشعبي الجزائري	46.25	22.24	42.31	47.92	57.14
بنك المجموعة العربية المصرفية	33.07	56.77	36.72	39.92	44.40
بنك الخليج الجزائر	56.63	59.10	64.59	57.88	37.94

المصدر : اعتمادا على القوائم المالية للبنوك المعنية.

الشكل (1) : تطور حجم الأصول للبنوك الثلاثة خلال الفترة (2006-2010)

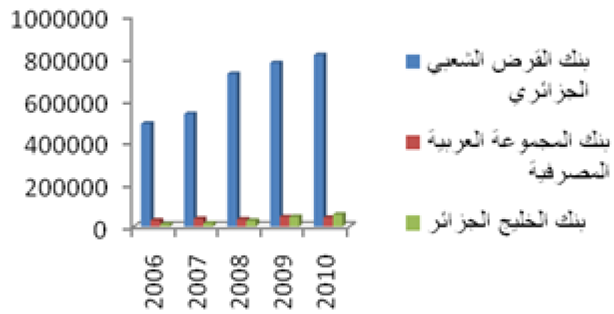

الشكل (2) : تطور حجم النتيجة الصافية للبنوك الثلاثة خلال الفترة (2006-2010)

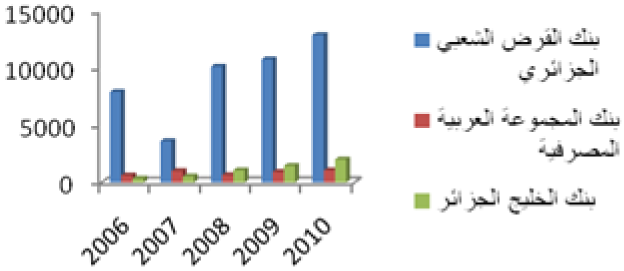

الشكل (3) : تطور حجم الأموال الخاصة للبنوك الثلاثة خلال الفترة (2006-2010)

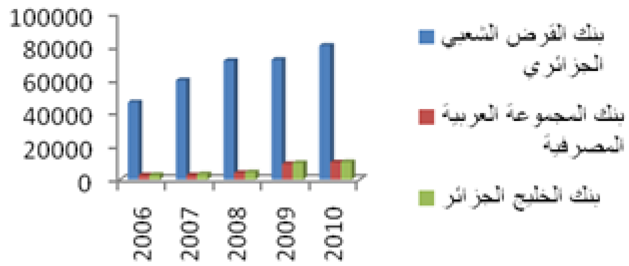

الشكل (4) : تطور حجم الإيرادات للبنوك الثلاثة خلال الفترة (2006-2010)

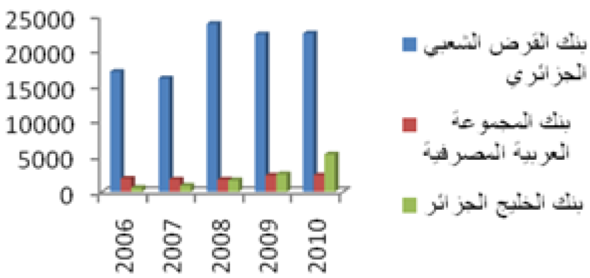

المصدر : اعتمادا على وثائق البنوك المدروسة.

الإحالات و المراجع :

[1]- فلفريدو باريتو (1848-1923) أحد علماء الإقتصاد والاجتماع في القرن 19م، وكان من الأوائل الذين إهتموا بالكفاءة.

[2]- هال فاريان، الإقتصاد الجزئي التحليلي : مدخل حديث، ترجمة محمد راشد أبوزيد، أحمد يوسف عبد الخير، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2000، ص : 19-20.

[3]- طارق الحاج و حسن فليح، الإقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص : 242.

[4]- Richard O & Zerbe Jr, Economic efficiency in law and economics, Edward Elgar Publishing, USA, 2001, p:34.

[5]- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد03، جامعة ورقلة، 2005.

[6]- فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية بإستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

Dutch disease et désindustrialisation en Algérie, une approche critique.

BELLAL Samir [*],
Université de Guelma,

Résumé : Dans cet article, on se propose de traiter de l'opportunité de recourir à la théorie du « syndrome hollandais » pour analyser le phénomène de la désindustrialisation qui caractérise la trajectoire économique de l'Algérie durant ces dernières années. Après un exposé succinct sur le contenu et le statut théorique des modèles du dutch disease, nous procèderons, sur la base d'une vérification empirique, à une analyse critique de la théorie, ce qui nous amènera à nous interroger sur les facteurs à même d'expliquer les blocages auxquels l'industrialisation est confrontée.

Mots clés : dutch disease, industrialisation, régime rentier, taux de change.

Jel Classification Codes: B52, L5, O43, Q33.

Introduction.

Lorsque l'on évoque la situation économique qui prévaut dans les pays exportateurs de pétrole, le constat est presque partout le même : en dépit des énormes capacités d'importer dont ils disposent, on observe une régression absolue de l'activité dans le secteur non pétrolier de l'économie, notamment dans l'agriculture, une faible productivité de la production industrielle, une polarisation croissante des ventes à l'extérieur sur le pétrole, une tendance à la « pétrolarisation » du budget de l'Etat, … bref, on assiste, dans ces pays, à une *véritable intoxication pétrolière*[1], source d'innombrables effets pervers sur la dynamique interne des processus d'accumulation. Pourquoi les pays pétroliers s'appauvrissent-ils donc à la source même de leur richesse ? L'interprétation dominante du phénomène se ramène, pour l'essentiel, au modèle du Dutch Disease[2].

Dans les analyses consacrées aux expériences de développement à partir de l'exportation d'une ressource minière, il est souvent fait référence à la théorie du dutch disease. De par son statut dans le débat théorique, cette théorie est aux économies rentières ce que la théorie de l'équilibre général est aux économies de marché constituées : elle constitue la référence théorique dominante. Mais, à l'instar de la théorie néo-classique de l'équilibre général, sa fragile contexture ne doit sa survie qu'à la rareté de ses applications pratiques.

En effet, confrontée à « l'impureté » des situations concrètes, cette théorie s'avère d'un secours limité. C'est ce que nous nous proposons, dans ce papier, de montrer en étudiant le cas de l'économie algérienne.

1. De la théorie du Dutch Disease comme instrument d'analyse.

Après une présentation préliminaire de la notion de « Dutch Disease», nous évoquerons le statut théorique des analyses en termes de Dutch Disease par rapport à la problématique générale du blocage de l'accumulation par l'échange international. Nous terminerons par l'exposé de la version classique du modèle.

[*] samirbellal@yahoo.fr

1.1. La notion de Dutch Disease.

L'expression « Dutch disease » ou « syndrome hollandais » est apparue au cours des années 70 et fait référence aux difficultés rencontrées par l'économie hollandaise suite à la mise en exploitation, dans les années 60, de nouvelles réserves de gaz naturel.

Après la hausse des prix du pétrole du début des années 70, l'économie hollandaise s'est en effet trouvée confrontée à un phénomène étrange : une baisse du niveau d'activité du secteur manufacturier et une chute de l'investissement privé, conséquemment à la baisse des profits. Cependant, sur le plan extérieur, le pays enregistre de bonnes performances. Ce contraste entre, d'une part, une conjoncture économique interne plutôt récessionniste et, d'autre part, des comptes extérieurs excédentaires, est révélateur des symptômes de ce que la revue anglaise « The economist » appela « Dutch Disease ».

Les nouvelles hausses des prix du pétrole survenues en 1979-1980 allaient permettre un nouveau regain d'intérêt pour le phénomène du syndrome hollandais. Plusieurs modèles ont été élaborés à partir des années 80. Ils ont pour but d'expliquer les effets pervers survenus dans l'économie de certains pays en développement ayant bénéficié de la hausse des prix du pétrole.

La multiplication des travaux relatifs à l'analyse de l'impact des « chocs exogènes positifs»[3] sur les pays en voie de développement a amené une généralisation du concept de Dutch disease. Désormais, celui-ci ne résulte plus seulement de l'exportation du pétrole, mais peut également résulter de l'exportation d'autres produits de base : cuivre, cacao, café, … etc. ou d'importants flux de capitaux. Dans le cas particulier des produits de base, le mal peut survenir en raison d'un accroissement majeur des prix, d'un progrès technique qui réduit considérablement le coût de production d'un produit d'exportation donné ou d'une découverte de ressources importantes. Dans ce cas, le phénomène du Dutch disease devient plus général et plus complexe. Il désigne alors l'ensemble des effets néfastes créés dans une économie par l'expansion du secteur qui produit la ressource naturelle exportée. Il se traduit par de brusques modifications dans l'attribution des ressources, avec une contraction des secteurs produisant des biens échangeables et une expansion des secteurs produisant des biens non échangeables. Les mouvements des prix relatifs seraient au centre de ces distorsions sectorielles.

1.2. Statut théorique des modèles du Dutch Disease (MDD)[4].

Les MDD présentent des divergences essentielles par rapport à la théorie de la dépendance et de la domination. Bien qu'ayant de forts liens de parenté avec les analyses néo-classiques, ces modèles n'en sont pas moins liés par de grandes convergences avec les modes d'appréhension du blocage de l'accumulation par l'échange international.

Par rapport à la théorie de la dépendance et de la domination[5], les MDD présentent deux divergences principales. La première, d'ordre méthodologique, porte sur le fait qu'ils sont des instruments d'analyse néo-classique. Ils ne se situent pas véritablement dans une problématique de développement, c'est-à-dire dans la moyenne ou longue période. Ces modèles s'inscrivent dans une perspective « d'ajustement » dont l'horizon temporel est le court ou moyen terme. Ils ne se situent pas de manière explicite dans le cadre d'un projet ou d'une définition du développement. La seconde divergence renvoie à l'idée essentielle, mise en évidence dans le cadre de leurs hypothèses, que l'amélioration des termes de l'échange a un effet négatif sur la croissance économique, soit le contraire de ce que soutient la théorie de la dépendance.

La filiation des MDD avec les analyses néo-classiques est incontestable. En effet, les théories néo-classiques ont cherché à expliquer les facteurs qui déterminent la configuration des échanges internationaux. La composition du commerce international y est expliquée à partir du concept « d'abondance relative d'un facteur de production » qui est à l'origine de l'avantage comparatif. Dans la lignée de ces théories, nous pouvons citer le théorème de Rybscynski, qui correspond à la dynamisation du modèle de Hecksher-Ohlin[6]. La conclusion principale de ce dernier est que le

développement d'une ressource naturelle, comme le pétrole, dans un pays, est susceptible de retarder le développement d'autres produits, comme les produits manufacturés. La désindustrialisation se produit car le nouveau secteur (le secteur pétrolier) attire les ressources qui sont soustraites du secteur manufacturier. C'est donc à un phénomène de « réallocation des ressources » que la désindustrialisation est due. De ce point de vue, le théorème de Rybscynski est compatible avec les arguments développés par les MDD. La différence, car différence il y a, est que dans ces derniers, la baisse de la production du secteur manufacturier pourrait s'expliquer aussi bien par l'effet « réallocation des ressources » que par « l'effet dépense » qui induit une appréciation de taux de change réel, ou encore par la combinaison des deux effets.

Autre théorie se situant dans la problématique du blocage de la croissance par l'échange international : la théorie de la croissance appauvrissante de Bhagwati. Celle-ci avance l'idée simple selon laquelle une amélioration de la capacité d'offre de certains produits existants, déjà exportés, tend à faire baisser leur prix sur les marchés mondiaux à un point tel que la croissance devient paradoxalement appauvrissante. Avec la théorie du Dutch Disease, l'analyse de Bhagwati présente des points communs. Ces derniers se situent surtout au niveau des prémisses : le fait de développer une nouvelle ressource peut paradoxalement appauvrir l'économie. Cependant, il y a lieu de noter que si dans la théorie de Bhagwati cet « appauvrissement » se traduit par une baisse du revenu réel, dans les MDD, il se traduit par une régression de la production des biens commercialisés autres que ceux provenant du secteur en boom, de sorte que le pays devient quasiment dépendant de sa seule ressource naturelle. Au niveau des hypothèses, contrairement à la théorie de Bhagwati, les MDD sont fondés sur l'hypothèse de petit pays. Autrement dit, nous sommes en présence d'une économie où les producteurs sont « price tackers » sur le marché international. Enfin, sur le plan doctrinal, les points de divergence entre les deux approches sont manifestes. En effet, l'argument de la croissance appauvrissante est avancé pour justifier la nécessité, pour les pays en voie de développement (PVD), de limiter les exportations de matières premières et de développer en priorité la production des biens se substituant aux importations. C'est la stratégie d'industrialisation par substitution aux importations. A l'inverse, dans les MDD, ce qui pose problème, ce n'est pas le mode d'insertion des PVD dans le marché mondial, mais l'utilisation des revenus extérieurs suite au boom dans un secteur d'exportation. Ceci explique pourquoi les MDD recommandent, entre autres, une stérilisation volontaire des revenus extérieurs par placement à l'étranger.

La théorie du DD présente par ailleurs un certain nombre de convergences avec les analyses du blocage de l'accumulation par l'échange international. Trois notions constituent, dans cet ordre d'idées, des lieux de convergence pour les analyses qui traitent du blocage de l'accumulation par l'échange international. Il s'agit des notions d'enclave, de comportements rentiers et de capacité d'absorption de capital. Ces notions, forgées pour rendre compte des blocages de la croissance dans les pays exportateurs de ressources naturelles, ne sont cependant pas spécifiques à un courant de pensée déterminé, et se retrouvent par conséquent mobilisées, de façon plus ou moins explicite, dans les MDD.

Ainsi, la notion d'enclave[7] se retrouve aussi bien chez les théoriciens de la dépendance et de la domination que chez les keynésiens et les néo-classiques. Dans les MDD, on retrouve cette notion d'enclave. L'hypothèse qui y est faite d'un accroissement des revenus extérieurs suite à un choc exogène positif qui affecte le budget de l'Etat découle d'une définition des activités extractives comme enclaves. Dans ce cas, « l'effet dépense » est à même, à lui seul, de déclencher une situation de type Dutch disease[8].

Quant à la notion de comportements rentiers[9], elle est souvent utilisée dans les analyses relevant d'écoles de pensée différentes. La notion se retrouve aussi, bien qu'implicitement, dans les MDD. En effet, l'idée selon laquelle il serait préférable de stériliser volontairement la rente par un placement à l'étranger renvoie à celle de seuil dans l'absorption des revenus supplémentaires.

Enfin, la notion de capacité d'absorption découle d'une question fondamentale : jusqu'à quel point peut-on investir productivement ? Utilisée fréquemment dans les analyses keynésiennes, la

notion de capacité d'absorption de capital se retrouve aussi, bien qu'implicitement, dans les MDD. En effet, l'idée selon laquelle il serait préférable de stériliser volontairement la rente par un placement à l'étranger renvoie à celle de seuil dans l'absorption des revenus supplémentaires.

1.3. Les effets du DD.

Le concept de « dutch Disease » est devenu un terme générique, renvoyant à l'idée de l'impact macroéconomique d'un choc externe positif. Il convient de préciser que la théorie distingue en fait l'impact d'un choc externe positif selon qu'il est anticipé comme permanent ou comme temporaire. Les MDD à proprement parler s'appliquent aux chocs anticipés comme permanents. En outre, l'origine du boom peut être multiple. Selon son origine, il aura un coût ou bien sera une aubaine[10].

Il existe tout un ensemble de modèles de Dutch Disease. Dans l'impossibilité d'en exposer, ici, les différentes variantes, nous nous contenterons d'évoquer les effets d'un boom externe tels qu'ils sont formulés dans le modèle de référence de Corden (1984), version approfondie du modèle Corden-Neary (1982)[11].

L'analyse se situe dans le moyen terme. Seul le facteur travail est supposé mobile, les autres facteurs de production sont supposés spécifiques à chacun des trois secteurs. Le capital est internationalement immobile et les stocks de facteurs sont fixes, mais leurs prix flexibles.

Pour Corden (1984), un boom sectoriel entraîne deux principaux effets réels, « effet mouvement des ressources » et « effet dépense », qui vont se manifester sur le marché des biens et sur le marché des facteurs.

- *L'effet mouvement des ressources* :

Cet effet apparaît lorsque surgit un boom sectoriel[12]. A la suite du boom, le produit marginal du travail augmente dans le secteur concerné, de sorte qu'à salaire constant en termes de biens échangeables, la demande de main d'œuvre dans ce secteur croît, d'où un transfert de main d'œuvre vers celui-ci. C'est ce que Corden et Neary (1982) appellent « l'effet de déplacement de ressources ».

Sur le marché des biens, l'effet de déplacement de ressources engendre une diminution de la production des services et de produits manufacturés. Un excès de demande dans les secteurs produisant ces derniers va s'en suivre. Le taux de change réel va s'apprécier pour éliminer l'excès de demande dans le secteur des biens non-échangeables.

- *L'effet dépense :*

Suite à un boom sectoriel, un « effet dépense » se produit si une certaine part du surcroît de revenu généré est dépensée, soit directement par les titulaires, soit par l'Etat. Au niveau de prix relatifs initial, le boom va entraîner une augmentation de la demande de biens non-échangeables. Dans ces conditions, si l'élasticité-revenu de la demande pour les biens du secteur des biens non-échangeables est supérieure à l'unité, le prix de ces biens va croître relativement à celui des biens échangeables.

L'effet de dépense, lié à l'augmentation du revenu disponible, entraîne ainsi une augmentation de la demande, laquelle induit une appréciation du taux de change réel[13]. La demande de travail dans le secteur des biens non-échangeables va augmenter et, l'offre de travail étant fixe, ce secteur va drainer une partie de la main-d'œuvre de celui des biens échangeables. Ce dernier voit donc sa production diminuer et son coût du travail en termes de biens échangeables augmenter. Si le secteur des biens échangeables est le secteur manufacturier, alors un choc positif externe induit, à travers l'effet de dépense, une désindustrialisation.

Notons aussi que le supplément de demande de biens échangeables, engendré par l'effet de dépense lorsque ces biens sont « ordinaires », ne peut être satisfait par la production locale. D'où le recours à l'importation ; ce qui entraînera une augmentation des importations nettes de biens échangeables.

Au plan de la répartition sectorielle, les deux effets (dépense et déplacement de ressources) réduisent les revenus réels du facteur spécifique du secteur non boomier[14] ; ce qui, il convient de le

rappeler, constitue le problème essentiel du DD. Le secteur des biens échangeables voit, dans tous les cas de figure, sa production chuter alors que celle du secteur des non-échangeables peut croître ou décroître[15].

Un cas particulier mérite d'être souligné : c'est celui d'un boom pétrolier lorsque le secteur pétrolier n'emploie pas un facteur mobile dans le reste de l'économie, ce qui signifie que ce secteur constitue une enclave pure. Dans ce cas, le seul effet à l'origine du DD est « l'effet dépense ». Le mécanisme clé de la réallocation des ressources est l'appréciation réelle : si une partie des revenus du secteur pétrolier est affectée à l'achat des biens non-échangeables, le produit du secteur des biens non-échangeables sera finalement plus élevé qu'antérieurement.

En conclusion, l'intérêt majeur des MDD réside dans la manière dont sont mobilisés les instruments d'analyse pour comprendre les effets d'un boom sur l'allocation des ressources, la distribution factorielle des revenus et le taux de change réel.

2. L'économie algérienne se reconnaît-elle dans le modèle du « syndrome hollandais » ?

L'économie algérienne est-elle victime du « syndrome hollandais » ? A cette question, que nombre d'auteurs se sont posés[16], de manière récurrente pour certains, la réponse n'est cependant pas simple. La raison, comme nous le verrons, en est que, « morphologiquement », l'économie algérienne présente en effet tous les symptômes du syndrome, mais pas ses mécanismes.

Le déclin industriel, principal symptôme du syndrome, est un phénomène que les statistiques font apparaître. Une vérification empirique du syndrome, en comparant l'évolution des termes de l'échange avec celle du taux de change effectif durant la période de boom, montre cependant une absence manifeste des mécanismes de la maladie. D'où des questionnements sur l'opportunité de recourir à des grilles d'analyse autres que la théorie du DD pour expliquer le phénomène de la désindustrialisation (Sid Ahmed, 1991, 1987).

2.1. Du déclin de l'industrie.

Le déclin du secteur industriel manufacturier est le phénomène qui caractérise le mieux la trajectoire économique du pays durant les deux dernières décennies[17]. Source de croissance à long terme, le secteur manufacturier a vu sa contribution relative au PIB décroitre. De 15 % en 1990, la part du PIB manufacturier dans le PIB total est passée en dessous de 10 % depuis 1997, pour atteindre en 2004 moins de 06 %.

Depuis 1990, ce secteur est donc sur une dynamique récessive, notamment dans le secteur public qui, en dépit des mesures d'assainissement dont il n'a cessé de bénéficier, n'a pu endiguer cette descente aux abîmes. L'embellie financière des années 2000 ne semble pas avoir eu des effets sur cette dynamique régressive puisque ce secteur continue à enregistrer des taux de croissance négatifs (tableau ci-dessous). Le secteur privé n'est pas en reste puisque celui-ci enregistre des performances tout à fait modestes[18].

Tableau n° 1 : Croissance hors hydrocarbures (2001-2007) (En %).

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Croiss. hors hydrocarbures	5	6	6	6.2	4.7	5.3	6.3	6.1
Croiss. manufac-turière publique	-1	-1	3.5	-1.3	-4.5	-2.2	-6.5	-

Source: *ONS.*

En somme, le secteur manufacturier est loin de constituer un moteur de la croissance. Celle-ci demeure très dépendante des performances du secteur des hydrocarbures et de celle des services. Ainsi, à titre d'illustration, 50 % de la croissance enregistrée en 2005 était l'œuvre du secteur des hydrocarbures, 35 % des services, 12 % de l'agriculture et seulement 2.5 % était générée par

l'industrie manufacturière (Djoufelkit-Cottenet, 2008), chiffres qui reflètent, globalement, la structure sectorielle du PIB durant cette même année 2005.

Par ailleurs, une comparaison internationale, avec des pays voisins, prenant en considération la contribution du secteur industriel à la croissance permet de montrer que l'Algérie est l'un des rares pays en développement qui a connu une forte chute de la part de l'industrie dans la valeur ajoutée globale[19].

Tableau n° 2 : Contribution des industries manufacturières à la valeur ajoutée globale (En %).

	1990	1995	2005
Algérie	15.0	11.7	5.3
Tunisie	16.9	18.8	17.8
Egypte	17.8	17.4	18.9
Turquie	19.5	20.6	13.3

Source: *FMI.*

En termes de produit industriel par tête, l'Algérie est passée, ces dernières années, à la dernière place des trois pays du Maghreb (Benachenhou, 2009).

L'analyse des performances sectorielles confirme le recul considérable de l'industrie.

Ainsi, dans le secteur public industriel, le marasme est manifeste. En termes réels, celui-ci s'exprime par une baisse continue et ininterrompue de la production industrielle. A titre d'illustration, les données statistiques de l'ONS relatives à l'évolution de l'indice de la production industrielle montrent qu'en 2008, la production des industries manufacturières ne représente plus qu'un peu plus de la moitié de celle de 1989. Selon A. Benachenhou (2009), durant l'année 2006, l'industrie hors hydrocarbures a produit, en termes constants, pratiquement la même valeur que celle produite en 1983.

Le déclin du secteur public s'exprime aussi au travers de la baisse de sa contribution en termes d'emplois. En 2007, les entreprises publiques industrielles et commerciales ne représentent que 03 % de l'emploi total.

La désindustrialisation à laquelle nous assistons dans le secteur public n'a pas été contrebalancée par le secteur privé, en dépit du dynamisme qu'on lui prête et du potentiel qu'on lui attribue habituellement. Essentiellement présent dans les activités naturellement peu ouvertes à la concurrence étrangère (c'est-à-dire, pour reprendre la terminologie de la théorie du DD, le secteur des biens non échangeables) et où les délais de récupération sont très courts, le secteur privé est peu présent dans l'industrie manufacturière, où seulement un tiers (1/3) des entreprises opèrent[20].

Outre le déclin du secteur industriel, principal symptôme de la maladie hollandaise, on observe :

- Une croissance vigoureuse du secteur minier (hydrocarbures) ; celui-ci ayant mobilisé des investissements de l'ordre de 21 milliards de $ entre 2000 et 2005, de 32 milliards de $ entre 2005 et 2009. En termes de recettes d'exportation, les années 2000 se caractérisent par l'avènement d'un boom, sous forme d'aubaine, conséquence du raffermissement soutenu et durable des prix du pétrole sur le marché mondial. Depuis 1999, les recettes pétrolières du pays n'ont cessé de croître, pour atteindre un pic jamais égalé en 2008.

Tableau n° 3 : Recettes pétrolières (1999-2009)
(En Mds de US $).

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
12	20	22	19	24	32	45	54	59	77	40

Source: *Banque d'Algérie.*

- Un dynamisme appréciable des secteurs des services, bâtiment et travaux publics et énergie. Ce dynamisme s'explique grandement par la disponibilité de financements importants, apportés par le secteur des hydrocarbures par le biais de la fiscalité pétrolière.

Tableau n° 4: Croissance du PIB par secteurs d'activité
(1990-2008) (En %).

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Hydrocarbures	4.9	-1.6	3.7	8.4	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3
Agriculture	-5.0	13.2	-1.3	17	3.1	1.9	4.9	5.0	-5.3
Energie, Eau	2.4	5.0	4.3	6.6	5.8	9.5	3.4	6.0	-
Ind.manufact. publique	-1.9	-1.3	-1.0	-3.3	-1.3	-4.5	-2.2	-6.5	-
Ind. sect. privé	5.3	3	6.6	2.9	2.5	1.7	2.1	3.2	-
BTP	5.1	2.8	8.0	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8
Services	2.1	6.0	5.3	4.5	4.0	3.0	3.1	6.5	7.8

Source: *Banque d'Algérie et ONS.*

L'ensemble des éléments qui précédent font dire à Benabdellah (2006) que l'économie algérienne présente, ces dernières années, une configuration sectorielle de plus en plus conforme à celle qui est décrite par la théorie du dutch disease[21].

Selon l'auteur, la libéralisation des prix, l'ouverture du commerce extérieur et la convertibilité courante du dinar ont contribué conjointement à faire émerger une configuration qui tend, sans toutefois les atteindre, vers les hypothèses du modèle du dutch disease (Benabdellah, 2006).

2.2. Vérification empirique.

Le déclin du secteur manufacturier, dans un contexte de boom, signifie t-il pour autant que c'est le mécanisme décrit par la théorie du syndrome hollandais qui en est à l'origine ? A ce stade de l'analyse, il nous semble opportun de faire passer la réponse à la question par l'examen de l'évolution du taux de change effectif réel (TCER), seul canal d'action du dutch disease[22].

Selon les statistiques du FMI[23], il semble que l'on ne puisse manifestement parler de dutch disease puisque le taux de change effectif réel a suivi, tout au long de cette période de boom, une tendance à la baisse tandis que les termes de l'échange n'ont cessé de croître.

A titre d'illustration, entre 1999 et 2006, le TCER s'est déprécié d'environ 20 % alors que les termes de l'échange ont augmenté. Il n'y a donc, à l'évidence, pas de relation entre l'évolution des termes de l'échange et celle du taux de change réel[24].

Une telle situation (paradoxale) s'explique par le fait que le TCER ne constitue pas, dans la pratique, un élément déterminant la politique de change. Cette dernière se traduit, par ailleurs, par une accumulation sans précédent des avoirs extérieurs bruts (réserves de change) à la Banque centrale[25].

S'il en est donc ainsi, c'est parce qu'un facteur d'ordre institutionnel, en l'occurrence la politique de change, a agi pour contrecarrer le scénario auquel nous aurions sans doute assisté si l'on était en présence d'une situation où la détermination du taux de change est laissée au libre jeu des forces du marché[26].

Ceci nous amène à considérer la dimension institutionnelle du problème de la désindustrialisation à laquelle nous assistons dans la majeure partie des pays à régime rentier en général et en Algérie en particulier.

Un tel constat statistique nous dispense par ailleurs de trop nous attarder sur la question de savoir si le boom des années 2000 a un quelconque effet sur le secteur manufacturier, dont on sait que la productivité est pour le moins médiocre, en empêchant que les sources d'accumulation à long terme n'y apparaissent ; l'examen de la structure sectorielle de la croissance montre en effet que celle-ci est essentiellement l'œuvre du secteur en boom.

2.3. Critique des MDD.

Au vu de ce qui précède, il nous semble qu'il y a nécessité de recourir à une autre approche pour analyser les facteurs de blocage sur lesquels butent le développement de l'industrie manufacturière. La nouvelle approche devrait permettre de dépasser le cadre restrictif des hypothèses des MDD. De ce point de vue, l'approche en termes d'institutions offre une grille de lecture fort intéressante. D'abord parce qu'elle permet de fournir des éléments d'explication pertinents sur la trajectoire prise par l'histoire de l'industrialisation en Algérie, des débuts jusqu'à nos jours. Ensuite parce que, par rapport aux MDD, une approche par les institutions présente l'avantage d'avoir une portée plus générale. Si l'on se réfère à la typologie des institutions établie par la théorie de la régulation, il est en effet aisé de remarquer que le phénomène du syndrome hollandais correspond en fait à une configuration particulière de la combinaison institutionnelle d'ensemble, particularité qui se lit notamment au niveau du mode d'insertion internationale à travers la politique de change.

Concernant le premier aspect, il semble bien que seul le facteur institutionnel est à même d'expliquer la trajectoire suivie par l'industrialisation durant les années 70. L'industrie a connu, durant cette phase que nous qualifions d'« étatiste » en référence à la configuration institutionnelle d'ensemble marquée par la prédominance de la volonté « subjective » de l'Etat dans la conduite du processus d'accumulation, une formidable croissance qui, du point de vue de la théorie du dutch disease, semblerait paradoxale lorsque l'on sait que c'est le boom du secteur des hydrocarbures qui a rendu cela possible. L'industrialisation du pays, entendue ici dans son sens morphologique, fut entreprise dans un contexte très éloigné des hypothèses du modèle du dutch disease puisque, comme le souligne à juste titre Benabdellah (2006), la distinction habituellement opérée entre biens échangeables et non échangeables et sur laquelle est bâtie toute la structure du modèle, n'a aucune signification dans une économie où l'Etat détient le monopole absolu sur l'activité intérieure et sur le commerce extérieur.

Quant au second aspect, à savoir la portée plus générale d'une approche en termes d'institutions, il est clair que le caractère spécifique de la configuration institutionnelle à laquelle renvoie implicitement le modèle du dutch disease, à savoir une petite économie ouverte, non contrôlée[27], insérée par l'industrie dans la DIT[28]…, ne permet pas d'envisager, dans le cadre du modèle, d'autres situations différentes, qui présentent des configurations institutionnelles multiples. En identifiant clairement un ensemble de formes institutionnelles à partir desquelles une typologie des situations concrètes peut être construite, l'approche en termes de régulation, pour ne prendre que cette approche, offre une grille de lecture qui permet d'intégrer la diversité des situations dans

l'explication du phénomène de la désindustrialisation, observé dans les pays à régime rentier d'accumulation.

Ainsi, la désindustrialisation ne saurait être réduite à un phénomène dont l'origine est l'appréciation du taux de change effectif réel. Par-delà les aspects liés au déroulement séquentiel du DD et aux mécanismes de transmission entre booms de ressources pétrolières et mauvaises performances du secteur manufacturier, il convient de souligner que la théorie du DD, qui continue encore de nos jours de servir de grille dominante pour appréhender la question de l'industrialisation, et partant, de l'accumulation, dans les pays rentiers, pèche, tout comme la théorie de l'équilibre général, par le fait qu'elle évacue totalement le rôle des institutions.

Il y a cependant lieu de remarquer à cet égard que, bien que de filiation néo-classique**,** la théorie du DD n'en préconise pas moins une stérilisation, mesure qui nécessite une intervention de l'Etat, d'une partie des ressources du boom pour endiguer la menace de la désindustrialisation[29].

De ce point de vue, il semble manifestement que le nouveau mode de régulation qui s'est mis en place en Algérie ces dernières années se caractérise par une incohérence dans la mesure où, au moment où certaines de ses configurations partielles tendent effectivement à contenir le phénomène décrit par le modèle (manipulation du taux de change nominal de manière à stabiliser le TCER, placement à l'étranger d'une partie des surplus pétroliers), d'autres, au contraire, tendent à le libérer (ouverture extérieure, démantèlement tarifaire, …)[30]. Il s'agit là d'une considération importante sur laquelle l'analyse ne saurait faire l'impasse lorsque l'on examine la question de la cohérence du nouveau mode de régulation.

Nous terminons par rappeler l'idée essentielle que le DD n'est pas une fatalité. L'expérience montre aujourd'hui que les avantages comparatifs liés aux ressources naturelles ne bloquent pas la construction d'autres avantages comparatifs (Benabdellah, 2006). Beaucoup parmi les pays agro-industriels ont su, à partir de ressources de l'agriculture, installer une industrie manufacturière compétitive[31], d'autres pays ont su, à partir de ressources minières, enclencher un mouvement de diversification de leurs exportations (Iran, Indonésie). Que les expériences se traduisent par un échec cuisant dans la majeure partie des cas ou par un succès, ce qui est moins fréquent, dans d'autres cas, les études empiriques (Eifert B., A. Gelb et N.B. Tallroth, 2003) tendent de plus en plus aujourd'hui à souligner le rôle majeur que jouent les médiations institutionnelles pour expliquer la diversité des trajectoires nationales dans la mobilisation des ressources minières à des fins de développement économique. Ces études montrent que la rente externe n'est ni une malédiction, ni une bénédiction pour le pays qui en bénéficie. Tout dépend en fait de la nature et du contenu des arrangements institutionnels qui encadrent sa mobilisation.

D'une manière générale, il est aujourd'hui admis (Sid Ahmed, 1991) qu'un processus de régulation volontariste a la vocation de contrer le phénomène du syndrome hollandais. Un tel processus, conditionné par l'existence d'une volonté, partagée par l'ensemble des acteurs économiques, d'œuvrer pour l'instauration d'une économie productive compétitive, doit conduire l'Etat à engager un ensemble de dépenses génératrices d'externalités positives pour l'ensemble de l'économie. Il s'agit des dépenses d'éducation, de formation, de santé, de recherche et développement, ainsi que des dépenses d'infrastructures. De telles dépenses sont de nature à augmenter la compétitivité de l'économie nationale**,** contrebalançant ainsi un des effets négatifs du DD, à savoir la baisse de la compétitivité de l'industrie manufacturière locale.

Dans le contexte qui est celui de l'économie algérienne où les sources de la croissance ne sont pas encore présentes dans le secteur manufacturier[32]**,** l'impact négatif de la rente pétrolière sur la croissance à long terme réside justement dans le fait qu'elle empêche que ces sources de croissance n'apparaissent, notamment dans le secteur industriel. Le rôle de l'Etat, dans ces conditions, est de veiller à ce que l'allocation des ressources profite davantage aux secteurs productifs**,** et plus particulièrement le secteur manufacturier.

Conclusion.

La théorie du dutch disease est un passage obligé lorsque l'on se propose d'étudier les blocages auxquels l'industrialisation est confrontée dans les économies rentières. Cependant, la pertinence du recours à cette théorie se trouve souvent contrariée par le caractère contraignant de ses hypothèses qui, confrontées à l' « impureté » des situations concrètes, semblent loin de correspondre à la réalité économique étudiée. Appliquée au contexte de l'économie algérienne, la théorie se révèle, en dépit de la présence morphologique de tous les symptômes qu'elle décrit, statistiquement inapte à expliquer le phénomène de la désindustrialisation. Cette dernière semble davantage relever d'une dynamique institutionnelle que d'une mécanique par trop abstraite.

Références bibliographiques.

ADDI L., 1991, *L'impasse du populisme*, ENAL, Alger.

AMAROUCHE A., 2006. *Etat-Nation et économie de rente en Algérie, essai sur les limites de la libéralisation*, Thèse de doctorat d'Etat, Institut National de Planification et de Statistique, Alger, novembre.

BELLAL S., « *Une approche régulationniste de la désindustrialisation en Algérie* », Les Cahiers du CREAD, numéro 95, juillet 2011, pages 27-52.

BELLAL S., « *Le syndrome hollandais en Algérie : un débat d'actualité ?* », Le Quotidien d'Oran, édition du 13/10/2010.

BENABDELLAH Y., 2006. *« Croissance économique et dutch disease en Algérie »*, Cahiers du CREAD, n° 75, Alger, pp. 09-41.

BENABDELLAH Y., 1999, *Economie rentière et surendettement - spécificités de l'algérian disease*, Thèse de doctorat (NR) en sciences économiques, soutenue le 28 juin 1999 à l'université Lumière-Lyon 2.

BENABDELLAH Y., 1999b, « *Ajustement structurel et nouveau statut de la rente pétrolière en Algérie* », Cahiers du CREAD, n° 46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, Alger, pp. 57-66.

BENACHENHOU A., 2009, « *Keynes est mort* », dans le quotidien El Watan du 20 et 21 janvier 2009.

BOUDJEMA R., 2011, *Economie du développement de l'Algérie 1962-2010*. Dar-Al-Khaldounia, Alger.

CHAVANCE B., 2007, *L'économie institutionnelle*, La découverte, Paris.

CORDEN W. M., 1984, « *Booming sector and Dutch Disease: economics surveys and consolidation* », *Oxford Economic Papers*, vol. 36, n° 1, mars.

CORDEN W. M. et J. P. NEARY 1982, « *Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy* », The Economic Journal, Vol. 92, N° 368, décembre 1982, pp. 825-848.

DAHMANI A., 2004, « *La persistance de l'économie rentière ou la malédiction du pétrole en Algérie* », in Le Quotidien d'Oran du 28/01/2004.

DJOUFELKIT-COTTENET H., 2008. « *Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie* », Agence Française de Développement, Document de travail, n° 64, juin.

DJOUFELKIT-COTTENET H., 2003, *Booms de ressources exogènes et développement manufacturier en Egypte : l'illusion du syndrome hollandais*. Thèse de Doctorat (NR) en Sciences Economiques, soutenue au C.E.R.D.I. (Univ. D'Auvergne Clermont-Ferrand I).

EIFERT B., A. GELB et N. TALLROTH, 2003, « *Gérer la manne pétrolière – Les raisons de l'échec de la politique économique de certains pays exportateurs de pétrole* », Finances & Développement, mars, pp. 40-44.

HUGON P., 2006, *L'économie de l'Afrique*, La découverte, Paris.

NEMOUCHI F., 2005, « *L'économie algérienne et le « syndrome hollandais »* », in Le Quotidien d'Oran, n° 3262 du 15/09/2005.

NORTH D., 2005, *Le processus du développement économique*, Editions d'Organisation. Traduit de l'anglais par Michel Le Séac'h. Titre original: *Understanding The Process of Economic Change,* Paris.

SID AHMED A., 1991, « *Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques* », dans Beauge G. et F. Buttner (sous la dir.), *Les migrations dans le monde arabe*, éd. du CNRS, Paris.

SID AHMED A., 1990, *Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles*, Tome 2, Publisud, Genève.

SID AHMED A., 1987. *Du "Dutch disease" à "l'OPEP disease". Quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole*, Revue Tiers-Monde, n°112, octobre - décembre 1987.

SID AHMED A., 1983, *Développement sans croissance : l'expérience des économies pétrolières du Tiers-Monde, Publisud, Paris.*

TALHA L., 2001, *«Le régime rentier à l'épreuve de la transition institutionnelle : l'économie algérienne au milieu du gué»*, dans MAHIOU A. et HENRY J.R. *Où va l'Algérie?*, Karthala, Paris, pp 125-160.

YACHIR F., 1990. *« L'ajustement structurel dans le tiers-monde »*. Cahiers du CREAD, n° 21, 1er trimestre 1990, Alger, pp. 15-41.

Notes :

[1] L'expression est de C. Ominami (1986). Le terme de « pétrolarisation » (ou « pétrolisation ») peut être considéré comme équivalent à celui de Dutch Disease, ce dernier ayant cependant une portée beaucoup plus large puisqu'il fait référence aux situations qui découlent de l'exportation d'autres produits de base.

[2] Cette théorie sert présentement de grille de lecture à de nombreux économistes, ainsi qu'à la Banque Mondiale et au FMI pour expliquer la « désindustrialisation » des pays développés ou en développement, ayant connu des chocs externes positifs.

[3] Par « chocs exogènes positifs », il faut entendre les chocs qui découlent de l'environnement international et qui se traduisent, pour le pays bénéficiaire, par un accroissement des revenus extérieurs.

[4] En raison de l'usage fréquent qui en sera fait, les expressions « dutch disease » et « modèles du dutch disease» seront souvent remplacées dans la suite par les abréviations « DD » et « MDD », respectivement.

[5] Pour les partisans de cette théorie – S. Amin, C. Furtado, A. Gunder Frank, R. Prebish, W. Singer … – les modalités de l'échange international, maîtrisées par le centre, contribuent au renforcement de la division internationale du travail, à un accroissement des inégalités internationales et à la dépendance des pays de la périphérie. Tout l'effort théorique de ces auteurs vise à montrer l'impossibilité d'un développement économique dans le contexte d'un capitalisme dépendant. La mise en évidence du caractère stagnationniste du capitalisme dépendant est l'objectif ultime de la théorie.

[6] Le théorème de Rybscynski peut s'énoncer comme suit : à termes de l'échange constants, lorsqu'un des facteurs s'accumule, il y a réduction absolue de la production de biens utilisant ce facteur de façon moins intensive, tandis que la production des bien utilisant ce facteur intensivement augmente plus que proportionnellement à l'accroissement du revenu.

[7] La notion d'enclave renvoie à l'idée que l'industrie extractive est, dans les pays du tiers-monde, une activité enclavée dans la mesure où ses effets d'entraînement sur le reste de l'économie sont faibles, voire inexistants.

[8] Ce cas de figure constitue, en fait, un cas particulier des MDD.

[9] La notion de comportements rentiers fait référence à l'idée d'une substitution des comportements d'accès aux revenus liés à l'apparition d'une rente aux comportements fondés sur la production.

[10] Un boom ayant un coût est généralement sectoriel. Il est lié à l'augmentation de l'offre dans un secteur particulier d'exportation. Ce type de booms implique une utilisation accrue des ressources domestiques. Un boom est par contre une aubaine lorsque le supplément de devises « tombe du ciel », et qu'il n'implique pas l'utilisation accrue des ressources domestiques. Il peut alors se présenter sous la forme d'un boom de transferts sans contrepartie ou bien d'un boom d'exportation dans un secteur n'utilisant que très peu de ressources domestiques, tel le secteur pétrolier.

[11] Ce choix se justifie par le fait qu'il correspond le mieux au cas qui nous intéresse puisque le cadre d'analyse est celui d'une économie ouverte, preneuse de prix et où les produits du secteur manufacturier sont supposés être échangeables ou exportables.

[12] Cet effet a peu de chance de se produire dans le cas d'une aubaine, à moins de considérer que celle-ci va à son tour provoquer un boom dans un secteur productif.

[13] Il convient de rappeler les définitions respectives du taux de change réel (TCR) et du taux de change effectif réel (TCER). L'indice du taux de change réel (TCR) se définit comme suit :

$$TCR = (P_i/P_d)(R/R_0) \text{ ; où :}$$

P_i : indice des prix des biens internationaux (biens échangeables) à l'étranger ;

P_d : indice des prix domestiques dans le pays considéré ;

R_0 : le taux de change nominal de la période de base ;

R : le taux de change nominal bilatéral.

Le TCR est un indicateur utile des comparaisons bilatérales de taux de change et de prix. Son inconvénient est qu'il n'englobe pas l'ensemble des relations commerciales d'un pays. C'est pourquoi on définit un indice de taux de change effectif réel (TCER) :

$$TCER = (P_i/P_d).n$$

Où n est l'indice du taux de change effectif nominal, ce dernier étant la moyenne pondérée des indices de taux de change nominaux.

Lorsque le TCER s'apprécie (c'est-à-dire baisse), cela signifie, en l'absence de variation du taux de change effectif nominal, que les prix domestiques montent plus vite qu'à l'étranger. Ceci équivaut à une perte de compétitivité de l'économie et la balance commerciale se dégrade.

[14] Autrement dit, la profitabilité du secteur manufacturier (secteur non boomier) diminue de façon absolue. Dans le cas d'une aubaine, n'entraînant qu'un effet dépense, la profitabilité du secteur manufacturier diminue relativement au secteur non-échangeable (Corden et Neary, 1982).

[15] Soulignons que pour Corden, le secteur en retard peut produire à la fois des « exportables » qui ne font pas l'objet d'un boom et des « importables ». Ce secteur ne recouvre pas obligatoirement la seule industrie manufacturière.

[16] Voir Amarouche (2006), Benabdellah (2006), Djoufelkit-Cottenet (2008), Sid Ahmed (1991, 1987), Talha (2001), pour ne citer que quelques-uns.

[17] En effet, l'évolution du produit manufacturier permet de fournir, à elle seule, l'indication la plus fiable sur la trajectoire économique d'un pays. Ainsi, la crise, quand elle se produit, se traduit toujours par le ralentissement de la croissance ou une contraction du produit manufacturier. Le recours à cet indicateur industriel pour repérer la dynamique de croissance s'explique entre autres par le fait que c'est le plus sûr et le plus homogène, mais aussi parce que le PIB (ou le PNB) n'a pas un sens évident puisque celui-ci mesure surtout l'intensité des échanges marchands et salariaux. La littérature sur la Comptabilité nationale regorge de paradoxes qui en résultent.

[18] Selon des données du Plan, citées par A. Bouzidi dans un article paru dans le quotidien « Le Soir d'Algérie », édition du 30/01/2008, la croissance réalisée par l'industrie privée a été en moyenne de +10 % par an durant la période 1996-2000 alors que, sur la période 2000-2006, elle n'est plus que de 2 % en moyenne annuelle.

[19] Il convient de préciser ici, au risque de noircir davantage le tableau, que dans le secteur industriel hors hydrocarbures sont comptabilisées des branches telles que « énergie, mines et carrières ». Selon les données de l'ONS, ces dernières ont vu leurs poids dans la production industrielle passer de 8 % en 1989 à 16 % en 2000 et 19 % en 2005. En d'autres termes, la régression de la production des industries manufacturières est beaucoup plus importante que celle du secteur de l'industrie dans sa globalité.

[20] Il convient également de remarquer que la présence du secteur privé dans l'industrie manufacturière est essentiellement concentrée dans l'agroalimentaire, les textiles et cuirs.

[21] Nous nous intéresserons ici aux années 2000 car elles correspondent à la période où le déclin industriel s'est accentué, dans un contexte d'ouverture accélérée de l'économie, ce qui, du point de vue du déroulement des événements, correspond parfaitement aux hypothèses du modèle. La théorie du syndrome hollandais ne nous semble pas applicable aux booms des années 70 et 80 puisque, durant cette période, le secteur manufacturier est fortement protégé et l'économie contrôlée, ce qui va à l'encontre d'une des hypothèses essentielles du modèle, à savoir une économie ouverte.

[22] Il n'est pas inutile de rappeler ici que dans la théorie du dutch disease, le recul du secteur manufacturier s'opère par le biais exclusif d'un canal de transmission, à savoir l'appréciation du taux de change effectif réel, laquelle induit une modification des prix relatifs en

faveur des secteurs non échangeables (services) au détriment des secteurs échangeables non concernés par le boom (industrie manufacturière et agriculture).

[23] Voir rapports annuels au titre de l'article IV.

[24] Pour Benabdellah (2006), cela est dû au fait que la Banque d'Algérie réprime systématiquement le surplus de devises par des mesures de stérilisation afin de couper le canal de transmission entre l'offre de monnaie et le taux de change.

[25] Remarquons aussi qu'une telle politique a l'avantage de permettre (du moins théoriquement) d'atténuer le degré d'exposition du secteur productif local à la concurrence externe, bien que celui-ci ne pèse pas beaucoup dans l'économie nationale.

[26] Dire cela, c'est, de toute évidence, reconnaître la validité de la théorie du dutch disease dans le cadre, restreint, de ses hypothèses. En effet, envisager que le taux de change et tous les autres prix soient déterminés par le libre jeu des forces du marché revient à admettre la possibilité que le TCER s'apprécie, ce qui est conforme aux hypothèses de la théorie.

[27] En particulier dans le domaine des changes.

[28] En effet, comme le note, non sans raison, Amarouche (2006), la théorie du DD présuppose implicitement l'existence d'un certain niveau d'industrialisation du pays et que celui-ci s'insérait, jusqu'à la survenue du boom minier, dans la DIT par ses exportations de produits manufacturés (biens échangeables). D'un point de vue méthodologique, cela ne nous semble cependant pas constituer une limite majeure puisque, dans le cas des pays qui ont entrepris de s'industrialiser comme l'Algérie, le syndrome peut se manifester par le fait qu'aucun processus productif ne parvient à exporter. C'est là, en effet, une caractéristique spécifique du secteur non pétrolier, caractéristique observée aussi bien durant la phase volontariste que durant la période récente de libéralisation.

[29] Outre la désindustrialisation, la littérature économique identifie d'autres effets liés aux booms exogènes, effets qui renvoient davantage à des mécanismes institutionnels qu'à celui sur lequel est fondé le modèle du DD. Ainsi, le boom de ressources minières conduit à consolider le rôle de l'Etat dans des situations de rentes centralisées ; favorise l'émergence de comportements rentiers dans la population, avec l'octroi de subventions importantes à la consommation ; stimule la création de nombreux emplois artificiels (notamment dans la fonction publique) ; pousse à l'émergence d'entrepreneurs parasitaires, articulés sur la rente ; induit une accélération des importations de toute nature… (Sid Ahmed, 1987).

[30] C'est sans doute ce qui pousse Benabdellah (2006) à se demander si, finalement, la réforme économique n'a pas eu pour effet de libérer le phénomène du DD, réprimé durant la période de l'économie administrée.

[31] Les exemples de la Thaïlande et de la Malaisie sont souvent cités.

[32] L'absence des sources de la croissance dans le secteur manufacturier signifie essentiellement que ce dernier ne parvient pas encore à se doter d'une dynamique propre qui soit autonome du secteur des hydrocarbures et de la sphère budgétaire.

EL-BAHITH REVIEW

Number 12/2013

Contents

Kasdi Merbah University of Ouargla - Algeria

EL-BAHITH REVIEW

Annual refereed journal of applied research in
economic, commercial and management sciences

Printed in Kasdi Merbah University of Ouargla 2013

Number 12 - Legal deposit N° : 110/2002 - ISSN : 1112-3613

جامعة قاصدي مرباح ورقــلة – الجزائر

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

13

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلـة - 2013

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

العدد الثالث عشر 2013/13

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مجلة الباحث

التعريف بالمجلة

مجلة الباحث، دورية علمية دولية محكمة، ظهرت سنة 2002م، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التي لم يتم نشرها سابقاً، والمعَالجة بأسلوب علمي موثق ؛ وهي موجهة لجميع الباحثين أينما وجدوا سواء في الكيانات البحثية أو الأكاديمية، الدوائر الحكومية أو المؤسسات الإقتصادية ؛ وتنشر فيها الأبحاث باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية.

ترسم سياسة المجلة من قبل المجلس العلمي للجامعة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف المجلس العلمي لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بمعية الهيئة العلمية الإستشارية، وهيئة تحرير المجلة.

تسهر مديرية النشر للمنشورات العلمية بالجامعة على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة.

المجلة مصنفة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية التالية :

1. - البوابة العربية للمعلومات الإدارية "إبداع" التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية :
http://www.aradoportal.org.eg

2. - قاعدة البيانات العربية الإلكترونية معرفة E-marefa :
http://e-marifah.net

3. - قاعدة معلومات الإقتصاد والإدارة EcoLink :
http://www.mandumah.com/ecolinkjournals

4. - موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي :
http://iefpedia.com/arab/?cat=129

5. - قاعدة فهرس المجلات Journalindex :
http://www.journalindex.net/?qi=+El-BAHITH+REVIEW

6. - قاعدة بيانات Gobookee :
http://www.gobookee.org/search.php?q=El-BAHITH+REVIEW

7. - قاعدة بيانات Researchbib :
http://journalseeker.researchbib.com/?action=viewJournalDetails&issn=11123613&uid=r33086

8. - قاعدة بيانات الجمعية الدولية لبحوث العلوم العالمية (EyeSource) :
http://isurs.org/master_list.php?topic_id=5

9. - قاعدة بيانات Exalead :
http://www.exalead.com/search/web/results/?q=+El-BAHITH+REVIEW

10. - قاعدة بيانات دليل مجلات البحوث المفهرسة Drji :
http://drji.org/Search.aspx?q=El-BAHITH%20REVIEW&id=0

11. - قاعدة بيانات دليل المجلات المفتوحة الوصول PDOAJ :
http://www.pdoaj.com/?ic=info&journal=325

12. - قاعدة بيانات مكتبة المجلات الإلكترونية :
http://rzblx1.uni-regensburg.de/ezeit/searchres.phtml?bibid=AAAAA&colors=7&lang=en&jq_type1=KT&jq_term1=El-BAHITH+REVIEW

13. - قاعدة بيانات مكتبة النشر الرقمي YUDUfree :
http://free.yudu.com/item/details/1370804/-El-BAHITH-REVIEW

14. - قاعدة بيانات Wilbert :
http://wilbert.kobv.de/simpleSearch.do?plv=1&query=+El-BAHITH+REVIEW&formsearch=%E2%9C%93

15. - قاعدة بيانات البحوث المفتوحة Sherpa :
http://www.sherpa.ac.uk/romeo/search.php?source=journal&sourceid=25541&la=en&fIDnum=|&mode=advanced

بالإضافة المجلة مُعرَفة لدى العديد من محركات البحث الشهيرة مثل : Yahoo, Bing, Google ... وغيرهم.

المجلة معتمدة لدى العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية.

يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول على نسخة من المجلة الورقية مجانا، بالإضافة إلى شهادة النشر، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع. ويمكن تحميل النسخة الرقمية الكاملة من موقعها الرسمي بالجامعة :

http://revues.univ-ouargla.dz

ويمكن تحميلها أيضا من خلال الرابط التشعبي الجنيس :

http://rcweb.luedld.net

توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة.

يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم.

قواعد النشر في المجلة

1 – ترسل المقالات وجوبا في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع الخط Times New Roman، مقاسه : 13، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، أما العناوين فتكتب بنفس الخط والمقاس مع تثخينها)، يراعى في حجم المقال كحد أقصى 16 صفحة من حجم A4 (29.7 x 21) سم، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً. أما بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ والمسافة بين الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

2- تقديم عنوان المقال بلغة تحرير المقال وباللغة الإنجليزية، وجوبا.

3- يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 10 عشرة أسطر بلغة تحرير المقال، وباللغة الإنجليزية (نوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 13)، مع ضرورة إدراج الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا يجب أن تتعدى 7 كلمات ترتب حسب ورودها في المقال.

4- يجب الإلتزام بقواعد ضبط الكتابة :

أ- إحترام المسافات البادئة، في الفقرات، وتجنب الفقرات و الجمل الطويلة جدا.

ب- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،) وترك مسافة بعدها إذا أتبعت بكلمة أو نص.

ج- يجب ترك مسافة قبل وبعد علامات الضبط المركبة كالنقطة الفاصلة (؛) و النقطتين (:) وعلامة التعجب (!) وعلامة الإستفهام (؟).

5- يفضل تحرير المقال وفق النمط IMRAD بحيث يشتمل على (تمهيد، الطريقة، النتائج ومناقشتها، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD
http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

- للمساعدة في التحرير العلمي يمكنكم تحميل المقال الموسوم بِـ : "أسلوب الكتابة العلمية للمقال وفق طريقة IMRAD" من الرابط التالي : http://rcweb.luedld.net/Article_IMRAD_BB.pdf

6- يجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php
http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

7- بغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل المطلوب، يمكنكم تحميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع المجلة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_Arb.dot، أو النسخة الأجنبية : Article_Ang.dot)، على أساس أن هذا الملف يتماشى مع الشروط المذكورة (**يجب أن يكون المقال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**)؛ لمزيد من التوضيح، يمكن الإطلاع على مقال معياري Article_Standard.pdf، بالموقع الإلكتروني للمجلة.

8- ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكتروني الشخصي، والمؤسسة الجامعية المنتمي إليها، وإسم المخبر إن وجد ؛ وفي حالة تقديم المقال من طرف مجموعة باحثين، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهم بقبول النشر المشترك عن طريق بريده الشخصي.

9- مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.

- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.
- بالنسبة لمراجع الانترنت : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكتروني كاملا (يشمل الملف).

10 - توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا).

11 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.

12 - يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملائمته لقواعد النشر، و يصبح مقبولا للنشر إذا نال موافقة عضوين من لجنة التحكيم، أحدهما محلي من داخل الجزائر، والآخر خارجي ؛ وفي حالة رفض أحدهما يعرض مرة أخيرة على محكم ثالث ومن تم يتحدد مآله حسب نتيجة التحكيم، التي تعتبر نهائية، وفي حالة القبول بعد التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية لا تتعدى شهرا واحدا.

13- ننبه على أن كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.

14- تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

15- كل مقال مقرصن أو سبق تقديمه إلى جهة أخرى للنشر، فإن صاحبه يدرج في القائمة السوداء الممنوعة من النشر بالمجلة.

16 - ترسل وتوجه المراسلات فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة : rcweb@luedld.net

المحتويات

دراسة تطبيقية لمنهج التصنيف الداخلي الأساسي
(حالة البنك الخارجي الجزائري خلال فترة 2004 – 2008)
An Applied Study of the Foundation Internal Rating Approach
(Case Bank Extérieur Algérien during the period 2004 - 2008)

أ/ فاطمة بن شنة *
أ.د/ محمد الجموعي قريشي**
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : يهدف هذا المقال إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق منهج التصنيف الداخلي الأساسي في أحد البنوك الجزائرية، ومدى مساهمته في تقييم مخاطر الائتمان. وهذا بإستخدام أسلوب دراسة حالة، وذلك بتطبيق معايير لجنة بازل من خلال مقترحها الجديد " منهج التصنيف الداخلي الأساسي" بالاعتماد على ما توفر من بيانات ومعطيات للبنك الخارجي الجزائري (BEA) - وكالة ورقلة - خلال فترة 2004 – 2008، بإستخدام أداة التحليل التمييزي في تقدير دالة scoring.

الكلمات الدالة : إتفاقية بازل II ، منهج تصنيف داخلي أساسي، تحليل تمييزي، نسب مالية، دالة تمييز.

Abstract : The main objective of this article is to identify the extent of the possibility of applying the Foundation Internal Rating Approach in an Algerian bank, and its contribution to the credit risk assessment. This is using the method of case study, by applying " Foundation Internal Rating Approach " as a new criteria of Basel II in Bank Extérieur Algérien – Ouargla Agency-; during the period of 2004-2008, using the discriminatory analysis tool in estimating function scoring.

Keywords: Basel II, Internal Rating Approach, discriminant analysis, Financial ratios, scoring function.

Jel Classification Codes : G24

تمهيد : يتناول هذا المقال موضوع مدى إمكانية تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح[1] من قبل لجنة بازل في البنك الخارجي الجزائري، ومدى مساهمته في تقييم مخاطر الائتمان. لذا سنحاول من خلال هذا المقال تحليل المتغيرات (المحاسبية وغير المحاسبية) التي يمكن أن تميز المؤسسات المتعثرة عن السليمة في تقييمنا لمخاطر الائتمان. وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المقال والتي من بينها حساب المتغيرات الأساسية الأربعة لمنهج التصنيف الداخلي. فسنعمل على إستغلال النتائج المتحصل عليها بطريقة التحليل التمييزي من أجل حساب المتغير الأساسي لمنهج التصنيف الداخلي وهو متغير احتمال التعثر، حيث تم انتقاء مجموعة من المؤسسات كعينة للدراسة وكذا المتغيرات التي نعتقد أن لها تفسير في تمييز المؤسسات من حيث إمكانية تعثرها.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا المقال إلى ثلاثة محاور، ففي المحور الأول سنقوم بعرض لمنهجية الدراسة والأدوات المستخدمة؛ أما المحور الثاني فسنحاول فيه تقدير دالة النتيجة انطلاقا من معطيات لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة من البنك الخارجي الجزائري – وكالة ورقلة- خلال فترة 2004 – 2008 ؛ وفي المحور الأخير سنقوم بحساب المتغيرات الأساسية لمنهج التصنيف الداخلي الذي وضعته لجنة بازل، ومحاولة إعطاء تصنيفات لمؤسسات العينة المدروسة.

نستخدم في هذا المقال طريقة التحليل التمييزي للإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث يمكننا من تصنيف أفراد العينة إلى مجموعتين حسب معيار التعثر. ونسعى من خلال هذه الطريقة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- من بين تلك المتغيرات المعتمدة في الدراسة، ما هي المتغيرات المسؤولة عن تحديد وضعية المؤسسة وخصائصها الإحصائية ؟
- ما مدى قدرة متغيرات الدراسة على تمييز المؤسسات المتعثرة عن المؤسسات السليمة ؟
- انطلاقا من مجموعة من المتغيرات المحاسبية وأخرى غير المحاسبية، هل يمكن الحصول على دالة لها القدرة على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة ؟ وما هي القدرة التنبؤية لتلك الدالة ؟

* benchenna_fatma2008@hotmail.com
** kmdjemoui@gmail.com

وارد بتاريخ : 02-04-2011

- هل يمكن حساب الخسائر المتوقعة بإستخدام المتغيرات الأربعة لمنهج التصنيف الداخلي ؟
- انطلاقا من احتمالات التعثر هل يمكن إعطاء تصنيف لكل مؤسسة مقترضة لعينة الدراسة ؟

أولا : عرض منهجية وأدوات الدراسة

1- اختيار العينة : اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة من البنك، لذلك سنحاول أن نقوم بتطبيق الدراسة على إحدى وكالات البنوك العمومية. حيث تمثلت عينة الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي إستفادت من القروض خلال فترة 2004 – 2008 من البنك الخارجي الجزائري– وكالة ورقلة-، وعليه فإن البيانات المستخدمة في هذا الجزء هي عينة من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الخاص، وعددها عشر مؤسسات. أما البيانات المعتمدة هي بيانات لسلسلة قطاعية لثلاثين ميزانية وجدول حسابات النتائج وغيرها من المعلومات غير المحاسبية التي تمكننا من حساب بعض النسب وبعض العلاقات التي قد يكون لها تأثير على سلامة أو تعثر المؤسسة. وتشمل فترة الميزانيات من 2000 – 2008 ، وهي موزعة كما يلي :

- ثلاث ميزانيات للمؤسسة رقم 1؛
- خمس ميزانيات للمؤسسة رقم 2؛
- ثلاث ميزانيات للمؤسسة رقم 3؛
- ميزانية واحدة للمؤسسة رقم 4؛
- ميزانية واحدة للمؤسسة رقم 5؛
- أربع ميزانيات للمؤسسة رقم 6 ؛
- ثلاث ميزانيات للمؤسسة رقم 7؛
- سبع ميزانيات للمؤسسة رقم 8 ؛
- ميزانية واحدة للمؤسسة رقم 9؛
- ميزانيتان للمؤسسة رقم 10.

2- معيار التعثر : صنفت قواعد الحيطة والحذر الديون بالشكل التالي[2]: الديون الجارية، ديون ذات مشكل محتمل، الديون جد خطرة والديون المعدومة. لكن هذا التصنيف لا يلبي الهدف من بناء هذا النموذج للفصل بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات غير المتعثرة وذلك لغرض تحديد إحتمال تعثر كل مؤسسة. وبهدف تقسيم العينة إلى فئتين إخترنا معيار التعثر التأخر في السداد مساوي أو أكثر من 3 أشهر، وذلك من خلال ما يتم تسجيله في نظام البنك. وهذا ما يسمح لنا بقبول تعريف التعثر الذي وضعته لجنة بازل[3].

ولغرض بناء النموذج قسمت العينة إلى مجموعتين، الأولى مجموعة المؤسسات السليمة وبلغ عددها ستة مؤسسات بنسبة 60 بالمائة من أفراد العينة. أما مجموعة المؤسسات المتعثرة بلغ عددها أربع مؤسسات بنسبة 40 بالمائة.

3- انتقاء المتغيرات : إعتمدنا في عملية التحليل على ستة وعشرين نسبة مالية (متغيرة محاسبية) وأربع متغيرات غير محاسبية نعتقد أنها مفسرة لظاهرة التعثر. وفي الواقع أن إنتقاء هذه المتغيرات ليس عشوائيا، وإنما هو مبني على أسس ومبررات علمية وعملية نخص بالذكر الإستفادة من الدراسات السابقة[4] للموضوع. ويمكن إيضاح هذين النوعين من المتغيرات على النحو الآتي:

1.3. متغيرات غير محاسبية : بهدف تدعيم وإثراء الدراسة قمنا بإدراج معلومات مرتبطة بنشاط المؤسسة، عمر المؤسسة، أقدمية المؤسسة والشكل القانوني للمؤسسة، وهي معطيات تم استخراجها من ملفات طلبات القروض ويمكن إيضاحها بالشكل التالي :

أن هناك متغيرين غير محاسبيين وذات طبيعة كمية يمكن قياسهما بعدد السنوات وهما: عمر المؤسسة AGE ويحسب بالطريقة التالية : (تاريخ طلب القرض - تاريخ إنشاء المؤسسة) أما أقدميه المؤسسة ER تحسب بـ : (تاريخ طلب القرض – تاريخ فتح الحساب على مستوى البنك). إضافة إلى متغيرين آخرين غير قابلين للتكميم، حيث قمنا بإعطاء نقاط تدريجية لكل من نشاط المؤسسة والشكل القانوني لها، بالنسبة لنشاط المؤسسة رمزنا ETPH (1)، صناعة بترولية (2)، نشاط تجاري (3) خدمات (4). أما الشكل القانوني فرمزنا A.P[5] (1) ، SARL (2) وذلك بهدف معرفة مدى تأثير كل منهما على وضعية المؤسسة إن كانت متعثرة أو سليمة.

2.3. متغيرات محاسبية : وهي متغيرات كمية يتم حسابها إنطلاقا من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة والمتمثلة في ميزانيات وجداول حسابات النتائج لمؤسسات العينة، وتنقسم النسب المالية بدورها إلى نسب مردودية، نسب ربحية، نسب نشاط ونسب هيكلية. وقد تم إختيار 26 نسبة مالية التي تمت دراستها وتلخيصها في الجدول (1).

4- تقديم الأسلوب المستخدم في التحليل : نعتمد في هذا المقال في تقدير دالة النتيجة على أحد أساليب التحليل العاملي، وبالتحديد التحليل التمييزي المبني على أساس خطوة بخطوة، حيث يسمح هذا الأسلوب بإختبار قدرة المتغيرات المقترحة على التمييز بين المؤسسات، إذ ينطلق من متغيرة واحدة فقط ، ثم يضيف المتغيرات الأخرى بالتتابع، ويستخدم البرنامج الإحصائي SPSS هذه الخوارزمية حيث يعتمد في اختياره للمتغيرات على معيارين [6] :

- **المعيار الأول :** وهو معيار قدرة مجموعة من المتغيرات على التمييز؛
- **المعيار الثاني :** وهو معيار إحصائية lambda de wilks.

وتحدد أهداف التحليل التمييزي فيما يلي[7] :

- التمييز بين مجموعتين أو أكثر من المجموعات المتداخلة استنادا إلى عدد من المتغيرات المستقلة التي تعبر عن خصائص بارزة في هذه المجموعات؛
- تحديد أية مفردة - غير معلومة للمجموعة التي تنتمي إليها - لأحد المجموعات على ضوء قيم متغيراتها المستقلة؛

- تحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في نموذج التمييز على أساس ما يتمتع به من قوة تمييز بين مجموعات محل الدراسة.

ويقوم التحليل التمييزي على مجموعة من الفرضيات، يمكن ذكرها على النحو التالي[8] :
- عدم وجود مشكلة الإرتباط بين المتغيرات التمييزية المستخدمة في النموذج والتي ينجم عنها الإزدواج الخطي المتعدد؛
- تتبع المتغيرات التمييزية توزيعا طبيعيا متعددا في كل مجموعة من مجموعات الدراسة.
- تكون مصفوفات التباينات المشتركة (التغايرات) لمجموعات الدراسة غير متساوية، أي أن هذه المجموعات لها كثافة حول أوساطها مع الأخذ بعين الإعتبار التباينات بين كل متغيرين.
- أن المجموعات الخاضعة للدراسة منفصلة إحصائيا وقابلة للتحديد وإن كانت هناك درجات معينة للتداخل فيما بينها.

وتشكل أهم خطوة في التحليل التمييزي بحساب دالة التمييز والتي يتم عن طريقها فصل المشاهدات بين المجموعات. وهناك أنواع مختلفة من دوال التمييز، أشهرها وأكثرها استخداما من الناحية التطبيقية هي دالة التمييز الخطية والتي لا تتطلب توافر الشروط اللازمة لتطبيق التحليل التمييزي.

ثانيا : تطبيق طريقة التحليل التمييزي

يمكن تصنيف مجموعة المؤسسات موضوع الدراسة إلى تصنيفين حسب معيار التعثر (المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة) ونميز بين المجموعتين بإعطاء رقم لكل مجموعة، حيث يرمز لمجموعة المؤسسات السليمة برقم واحد (1) ولمجموعة المؤسسات المتعثرة بـ صفر (0).

1- التحليل التمييزي بإستخدام المتغيرات المحاسبية : تمثلت المتغيرات المحاسبية في النسب المالية التي أستقيت من دراسات سابقة والموضحة في الجدول (1). وبإستعمال أسلوب خطوة بخطوة (stepwise) للتحليل التمييزي لبرنامج SPSS 16 إستخلصنا النتائج التالية :

1.1. إستخلاص المتغيرات : يتضح من خلال الجدول (2) أن الحد الأقصى للخطوات هو 52 خطوة، وأن هناك ثلاثة متغيرات فقط من بين المتغيرات المقترحة التي يمكنها أن تقوم بتفسير وتمييز المؤسسات المتعثرة عن المؤسسات السليمة، ويمكن ذكرها بالترتيب حسب قدرتها على التمييز كما يلي: نسبة الأجور إلى القيمة المضافة R14 ؛ نسبة رقم الأعمال (CA) إلى الأصول الثابتةR21 ؛ ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى المتاحات R10 . وتظهر مستويات الدلالة عند هذه المتغيرات قيم أقل من 0.05 وهذا ما يفسر القدرة العالية لهذه المتغيرات وهي مجتمعة على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة.

2.1. دالة التمييز القانونية : انطلاقا من مجموعة معاملات الدالة التمييزية القانونية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمجموعة التي تنتمي إليها الحالات الجديدة يمكن كتابة المعادلة التمييزية القانونية كما يلي :

$$Z = -2.298 + 2.516\ R10 + 3.3125\ R14 + 0.143\ R21$$

نسعى من خلال دالة التمييز القانونية إلى تحقيق هدف التنبؤ من خلال مجموعة من المتغيرات التي تمكننا من إيجاد إحتمال تعثر المؤسسة وذلك بتصنيفها ضمن إحدى المجموعتين (المؤسسات المتعثرة أو المؤسسات السليمة).

3.1. نتائج جودة التصنيف : يعتمد إختبار جودة التصنيف على مقارنة التصنيف المقترح مع التصنيف الناتج عن دالة التمييز القانونية. حيث تقوم عملية إعادة تصنيف المشاهدات في إحدى المجموعتين (المؤسسات المتعثرة أو المؤسسات السليمة) على أساس الإحتمالات الشرطية وفقا لقاعدة Bays، إضافة إلى مربع قيم المسافة بمفهوم Mahalanobis الذي يشير إلى أن كل مفردة عند مركز ثقل المجموعة عندما تكون القيمة كبيرة فإن ذلك يدل على أولوية عدم إنتمائها إلى المجموعة المصنفة فيها. وأن عملية تصنيف المفردة في إحدى المجموعتين يتم بناءً على النتيجة التمييزية للمفردة (المشاهدة)، وحسب نتائج برنامج SPSS أن هناك بعض القيم الموسومة بالعلامة (*) تشير إلى المفردة التي لم يتم تصنيفها بشكل جيد، أو بمعنى آخر أن التصنيف المقترح لا يتطابق مع تصنيف دالة التمييز.

ويتبين من خلال النتائج أن العينة تحتوي على 30 مفردة منها 19 مشاهدة تنتمي إلى الصنف الأول (صنف المؤسسات السليمة)، و11 مفردة تنتمي إلى الصنف الثاني (صنف المؤسسات المتعثرة). ومن بين 19 مشاهدة تنتمي إلى الصنف الأول إعتبر النموذج أن 16 مشاهدة تنتمي إلى الصنف الأول، بينما 3 مشاهدات تنتمي إلى الصنف الثاني. وعليه فإن نسبة التصنيف الصحيح في مجموعة الصنف الأول هي 84.2 بالمائة ونسبة التصنيف الخاطئ 15.8 بالمائة. في حين أنه من بين 11 مشاهدة تنتمي إلى الصنف الثاني إعتبر النموذج أن 10 مشاهدات بقيت في نفس المجموعة بتصنيف صحيح يقدر بـ 90.9 بالمائة واعتبر مشاهدة واحدة تنتمي إلى الصنف الأول بتصنيف خاطئ يقدر بـ 9.1 بالمائة.

ومنه نستخلص أن نسبة التصنيف الصحيح الإجمالي للعينة هو 86.7 بالمائة ونسبة التصنيف الخاطئ هي 13.3 بالمائة، وهذا ما يؤكد ثبات النموذج إلى حد ما نظرا إلى نسبة التصنيف الصحيح المرتفعة ومنه يمكن القول بأن النموذج مقبول إلى حد كبير.

2- التحليل التمييزي بإستخدام المتغيرات المحاسبية والمتغيرات غير المحاسبية : بعد إدخال المتغيرات المحاسبية (26 نسبة مالية) ومتغيرات غير محاسبية (4 نسب) وبإستخدام أيضا التحليل التمييزي خطوة بخطوة تحصلنا على النتائج التالية :

1.2. إستخلاص المتغيرات : يسمح أسلوب خطوة بخطوة بإختبار قدرة المتغيرات على التمييز بين المؤسسات وذلك وفق مبدأ إضافة متغيرة واحدة في كل خطوة لتأخذ المتغيرات الأكثر تمييزا، حيث تظهر نتائج الجدول رقم (3) أن الحد الأقصى للخطوات هو 60 خطوة، وأنه من بين المتغيرات المقترحة أستخلصت ست متغيرات فقط التي يمكنها أن تقوم بتفسير وتمييز المؤسسات المتعثرة عن المؤسسات السليمة، ويمكن ذكرها بالترتيب حسب قدرتها على التمييز كما يلي: طبيعة النشاط activ[9]؛ نسبة الإهتلاكات والمؤونات إلى القيمة المضافة R25 (VA) ؛ نسبة مجموع الديون إلى القدرة على التمويل الذاتي R15 (CAF) ؛ عمر المؤسسة AGE ؛ نسبة الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE) إلى الأصول المتداولة R3؛ رقم الأعمال (CA) إلى الأصول الثابتة R1. وتظهر مستويات الدلالة عند هذه المتغيرات معدومة وهي أقل من 0.05 وهذا يفسر القدرة العالية للمتغيرات على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة.

2.2. دالة التمييز القانونية: يمكن من خلال معاملات المتغيرات المستخلصة activ، R25 ؛ R15 ؛ AGE ؛ R3 ؛ وR10 صياغة دالة التمييز القانونية Z المبينة على النحو التالي :

$$Z = 5.777 + 1.326R3 + 2.045R10 - 0.872R15 + 17.603R25 + 0.160AGE - 5.051activ$$

تفيد دالة التمييز القانونية إنطلاقا من مجموعة من الخصائص المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت ذات طبيعة كمية أو وصفية في عملية التنبؤ، بمعنى أن نتيجة التنبؤ ستكون للمؤسسة إما أن تنتمي إلى المؤسسات السليمة أو المؤسسات المتعثرة .

3.2. نتائج جودة التصنيف : إن عملية إعادة التصنيف للمشاهدات في إحدى المجموعتين يكون على أساس الإحتمالات الشرطية وفقا لقاعدة Bays ، إضافة إلى مربع قيم المسافة بمفهوم Mahalanobis للمفردة عن مركز ثقل المجموعة، حيث كلما كانت القيمة كبيرة فإن ذلك يدل على أولوية عدم إنتماء المفردة (المشاهدة)، بمعنى أن هذه القيمة تعكس النتيجة التمييزية، وأن الأساس تصنيف المفردة يكون بناءً على النتيجة التمييزية.

وذكرنا سابقا حسب الحالة الأولى التي تم دراستها وذلك بإدخال المتغيرات المحاسبية فقط ومعالجتها أن العلامة الموسومة (*) تشير إلى المفردة التي لم يتم تصنيفها بشكل جيد ؛ لكن هذه الحالة هي عكس سابقتها، فبعد إدخال المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية أعطت النتائج على أنه لا توجد أية مفردة موسومة تشير إلى التصنيف غير الجيد، وإنما أشارت النتائج على أن جميع المفردات مصنفة بشكل جيد، و هذا ما يفسر على أن التصنيف المقترح يتوافق مع نتائج تصنيف دالة التمييز.

ويتبن من خلال نتائج التصنيف أن جودة التنبؤ بعضوية المجموعة وذلك بإستخدام التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية، حيث أن جميع أفراد المجموعة الأولى وعددها 19 ميزانية، قد صنفوا تصنيفا صحيحا بنسبة 100 بالمائة. وكذلك بالنسبة للمجموعة الثانية، فان جميع أفرادها قد صنفوا تصنيفا صحيحا بنسبة 100 بالمائة.

ومنه نستخلص أن نسبة التصنيف الصحيح الإجمالي للعينة (الميزانيات) هو 100 بالمائة ومنه يمكن القول بأن النموذج مقبول.

ثالثا : نتائج تطبيق منهج التصنيف الداخلي

بعد ما تمكنا من التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة إنطلاقا من خصائصهما المالية وغير المالية وذلك بإستخدام أسلوب التحليل التمييزي، نقوم في الخطوة الموالية بمحاولة تقدير المعلمات الأساسية لمنهج التصنيف الداخلي وذلك بإستغلال النتائج المتحصل عليها حسب طريقة التحليل التمييزي.

1- حساب المتغيرات الرئيسية لمنهج التصنيف الداخلي الأساسي حسب منهجية لجنة بازل : إقترحت لجنة بازل منهجين في حساب متطلبات رأسمال: المنهج المعياري الذي يقوم على أساس التصنيف الخارجي ؛ ومنهج التصنيف الداخلي الذي يعتمد على التقديرات الداخلية للبنك.

1.1. تقدير إحتمالات التعثر Probability of Default (PD) : يشكل إحتمال التعثر معلمة أساسية في حساب متطلبات رأس المال وذلك في إطار منهج التصنيف الداخلي، فهو يقيس مدى إحتمالية عدم قدرة المقترض على السداد لإلتزاماته خلال فترة زمنية معينة، سواء إتبع البنك منهج التصنيف الأساسي أو المتقدم فإنه يجب عليه تقدير هذا الإحتمال بإستخدام التصنيف الداخلي للبنك بالإعتماد على البيانات التاريخية للتعثر. ونظرا لعدم وجود نظام تصنيف داخلي في البنوك الجزائرية، حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير إحتمالات التعثر لمؤسسات العينة المدروسة إنطلاقا من دالة النتيجة scoring المتحصل عليها عن طريق إدماج كل من المتغيرات المحاسبية والمتغيرات غير محاسبية والتي تم

توضيحها سابقا، حيث يتم حساب دالة النتيجة لكل مقترض [10]، بعد ذلك يتم حساب إحتمال حدوث التعثر لكل مؤسسة وذلك بإستخدام العلاقة التالية :

$$PD = 1 - \left(\frac{EXP\left(S\right)}{1 + EXP\left(S\right)} \right)$$

وفي حالة ما إذا كان إحتمال التعثر يأخذ نسبة أقل من 0.03 بالمائة[11] فقد حددت لجنة بازل على أن جميع القيم الأقل تأخذ أيضا النسبة 0.03 بالمائة.

يتبين من خلال النتائج أن إحتمال تعثر كل من المؤسسة 5، المؤسسة 8، والمؤسسة 10 كان كبير جدا وصل إلى نسبة 99.99 بالمائة، في حين إحتمال تعثر المؤسسة رقم 9 قدر بـ 99.96، بينما قدر إحتمال تعثر المؤسسة 4 بنسبة 0.10 بالمائة والتي شكلت أقل إحتمال، يليها إحتمال تعثر المؤسسة 2 بنسبة 0.13 بالمائة ثم المؤسستين رقم 1 ورقم 7 بإحتمال تعثر 0.16 بالمائة ثم المؤسسة رقم 3 بإحتمال 0.19 بالمائة ثم المؤسسة 6 بنسبة 0.22 بالمائة. ويمكن أن نفسر ذلك بأن تسديد المؤسسة لمستحقاتها مرتبط بما تحققه المؤسسة من أرباح خلال الفترة التي تمارس فيها نشاطها، حيث وجدنا سابقا في تقدير دالة scoring أن لعمر المؤسسة تأثير على حالة المؤسسة، بحيث كلما كان عمر المؤسسة قبل طلب القرض كبير – عدد السنوات التي مارست فيها نشاطها- كلما دل ذلك على أن المؤسسة سليمة، والعكس في حالة المؤسسة التي عمرها أقل ولا يتجاوز 6 سنوات تكون في حالة متعثرة. وعليه فإن إحتمال التعثر يفسر بعمر المؤسسة، حيث أن إحتمال التعثر لكل من المؤسسات رقم 4، رقم 1، رقم 2، رقم 7، رقم 3، رقم 6 كانت إحتمالات ضعيفة تتراوح أعمارها مابين 6 سنوات إلى 36 سنة. بينما إحتمال التعثر المرتفع لكل من المؤسسة رقم 5، رقم 8، رقم 9 ورقم 10 كانت أعمار المؤسسات فيها أقل، حيث المؤسسة رقم 5 قدر عمرها قبل طلب القرض بسنة واحدة، في حين المؤسسة رقم 9 بسنتين والمؤسسة رقم 8 بثلاث سنوات، بينما المؤسسة 10 قدر عمرها بـ 5 سنوات. ولكن ما يلاحظ في المؤسسة الأخيرة وذلك بالرجوع إلى البيانات المالية للمؤسسة رقم 10 وجدنا أن هذه المؤسسة خلال فترة 5 سنوات من ممارسة نشاطها تحملت ديون كبيرة الأمر الذي يفسر ذلك. ولإعطاء توضيح أكثر لإحتمالات التعثر قمنا بحساب متوسط إحتمالات لمؤسسات كل قطاع.

وجدنا أن نسبة التعثر لمؤسسات القطاع التجاري ومؤسسات القطاع الخدماتي تقدر 99.97 بالمائة و99.99 بالمائة على التوالي، في حين نسبة التعثر لكل من مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة البترولية بلغت 0.16 . وهذا ما يفسر إعتماد البنك على تمويل مؤسسات قطاع الصناعة البترولية بنسبة 45 بالمائة ومؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 43 بالمائة، حيث تعتبر إحتمالات تعثرها ضعيفة ويدل هذا على أن قدرتها على التسديد عالية، بينما مؤسسات قطاع الخدماتي تم تمويله بنسبة 5 بالمائة ومؤسسات قطاع التجاري بنسبة 7 بالمائة وهذا راجع إلى إحتمالات تعثر هذه المؤسسات بنسبة عالية جدا وبالتالي قدرتها على التسديد ضعيفة.

2.1. تقدير الخسائر الناجمة عن التعثر Losses Given Default (LGD) : وهو معدل الخسارة عند وقوع حالة التعثر، حيث يتم عن طريق هذا المعدل قياس حجم الخسائر التي سيتعرض لها البنك عند تعثر المدين عن السداد. وحسب المنهج الأساسي للتصنيف الداخلي يمكن التمييز بين حالتين[12] :

1.2.1. قروض بدون ضمان : لقياس الجزء من القرض الذي لن يتسنى إسترداده في حال تعثر العميل بالنسبة للأسلوب الأساسي تحدد لها نسب ثابتة كالآتي:

- جميع القروض الرئيسة (senior) الممنوحة للشركات والتي هي بدون ضمان تحدد لها نسبة LGD بـ 45% ؛
- جميع القروض المشتركة (subordinated) الممنوحة للشركات والتي هي بدون ضمان تحدد لها نسبة LGD بـ 75%.

2.2.1. قروض بضمان : يستخدم في تقدير LGD في حالة وجود الضمانات وذلك بإستخدام طريقة Haircut[13] حسب المنهج المعياري[14] والتي تشترط أن تكون الضمانات مقيمة بصفة دورية خلال كل ستة أشهر.

بإعتبار أن البنوك الجزائرية لا يتم فيها تقييم الضمانات بصفة دورية إضافة إلى عدم وجود معدلات Haircut المعيارية، فإننا نفترض أن هذه القروض بدون ضمان ونستخدم المعدل المقابل لها وهو 45%.

3.1. تقدير قيمة القرض عند التعثر Exposure At Default (EAD) : هي قيمة القرض المستحق على المقترض عند وقوع حالة التعثر، أو هي الخسارة الفعلية عند وقوع التعثر. وحسب هذا المنهج فقد حددت لجنة بازل عملية المقاصة بين القرض والضمانات بنفس الطريقة المعتمدة في المنهج المعياري وذلك بالنسبة لأصول الميزانية؛ أما بالنسبة لأصول خارج الميزانية فإن الإلتزامات المصرح بها وغير مستخدمة تضرب في معامل تحويل كما يلي[15] :

- 50 بالمائة بالنسبة للالتزامات أقل من سنة واحدة؛ - 20 بالمائة بالنسبة للالتزامات أكبر من سنة؛

لكن في المنهج المتقدم فإن البنك يقوم بتقدير قيمة القرض عند التعثر ذاتيا، أما فيما يخص معاملات التحويل يستخدم المعاملات الخاصة به ماعدا معامل التحويل 100 بالمائة. وسيتم معالجة كل إئتمان بشكل منفصل :

1.3.1. قروض متوسطة وطويلة الأجل CMT : يعتمد في تقدير قيمة القرض عند التعثر بالنسبة للقروض الإستثمارية على أساس المبلغ الإسمي.

1.3.2. قروض الإستغلال : وهي قروض قصيرة الأجل، كذلك سنعتمد في تقدير قيمة القرض عند التعثر على القيمة الإسمية.

1.3.3. إعتمادات بالإمضاء : هي إلتزامات خارج الميزانية، وحسب المنهج الأساسي للتصنيف الداخلي فإن هذا النوع من الإئتمان له معاملات تحويل بناءً على المبالغ المصرحة المستخدمة وغير المستخدمة، وفي حالتنا هذه ليس لدينا معلومات عن ما إذا كانت القروض الممنوحة في هذا الشكل قد تم إستخدامها بالكامل أم لا، وعليه نفترض على أن هذه القروض قد أستخدمت بالكامل، وبالتالي لا معامل تحويل يطبق في هذه الحالة.
ولتقدير قيمة القرض عند التعثر أخذنا المبالغ المستحقة على المؤسسات عند وقوع التعثر من البنك، والقيم موضحة في الجدول (4).

2- حساب الخسائر المتوقعة Expected Losses: وهي الخسارة التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، وعادة ما يتحوط البنك من هذه الخسائر بتشكيل مخصصات.[16] وتعتمد في حسابها على المتغيرات التالية لكل مقترض :

- متوسط إحتمال التعثر (PD) ؛ - قيمة القرض عند التعثر (EAD)؛ - الخسائر الناجمة عند التعثر (LGD).

للتخفيف من حدة آثار مخاطر الائتمان يستلزم حساب الخسائر المتوقعة لتلك المخاطر وتخفيضها إلى الحد الأدنى. ولحساب الخسائر المتوقعة يحتاج إلى تقدير المعلمات الأساسية الثلاث: إحتمال التعثر ؛ الخسارة الناجمة عن التعثر ؛ قيمة القرض عند التعثر حسب منهج التصنيف الداخلي الأساسي للمقترضين[17]، والجدول (5) يوضح كيفية حساب الخسائر المتوقعة لبعض مؤسسات عينة الدراسة باستخدام العلاقة التالية :

$$EL = PD \times LGD \times EAD$$

3- تصنيف المؤسسات : يختلف مصطلح التصنيف عن مصطلح التنقيط، حيث يعبر مصطلح التصنيف عن مقدرة المؤسسة المقترضة على تأدية خدمة دينها (أصل القرض + الفوائد + العمولات) في تواريخ إستحقاقه المحددة وفق العقد المبرم مع الطرف المقابل، وذلك بناءً على محتوى القوائم المالية المنشورة إضافة إلى المحيط الذي تزاول فيه نشاطها، وعوامل داخلية مستخلصة من خصائص المؤسسة تساعد على عملية التقييم.[18] لكن مصطلح التنقيط في الأدبيات المالية لا يرقى إلى مصطلح التصنيف ذلك أن التصنيف هو تقييم ينتج من طرف وكالة مختصة في مخاطر عدم السداد، وكل تقييم ينتج من تقييمات كمية مثل النسب المالية، وأخرى نوعية مثل تحليل المحيط، تحليل إستراتيجية المؤسسة، دراسة التسيير الإداري، تحليل المخاطر المالية والمخاطر الإقتصادية إضافة إلى الأخذ بعين الإعتبار الظرف الإقتصادي (رواج، كساد، أزمة ...الخ).
إن إعطاء وبناء تصنيفات يتطلب طرح سؤالين أساسيين، وهما :

- ما هو عدد التصنيفات التي يتم بناؤها ؟
- ما هي الملاحظات التي تحدد كل فئة من التصنيف ؟

ولكن في الواقع لا توجد قاعدة يستند على أساسها لأخذ هذين السؤالين بعين الإعتبار ، لذلك يكون الخيار متروكا أمام البنك في إعطاء التصنيفات. ولغرض مواصلة ما قمنا به إخترنا أن نقوم بتقسيم تصنيفات المخاطر إلى سبع فئات متميزة لتحديد مخاطر الائتمان والتي تستند على إحتمالات التعثر، وهذه الأخيرة هي مستخدمة من طرف وكالة تصنيف Standard & Poor's والتصنيفات المقترحة تعطى من أحسن أداء إلى أكثر مخاطرة، وهي بالشكل الآتي[19]: AAA؛ AA؛ A؛ BBB ؛ BB ؛ B؛ CCC ، تضاف إلى هذه التصنيفات الفئة الثامنة والتي تمثل صنف التعثر والتي يرمز لها بالرمز D ، وتعطي قيم دالة النتيجة وقيم إحتمالات التعثر مع التصنيفات في الجدول رقم (6).

بحساب كلا من قيم دالة النتيجة وإحتمال التعثر لكل مؤسسة مقترضة، يتبين من خلال الجدول رقم (7) أن كلا من المؤسسة رقم 1؛ رقم 3؛ رقم 6؛ ورقم 7 صنفت عند التصنيف BBB (تصنيف ذو مقدرة كافية للدفع) بنسبة 40 بالمائة من مؤسسات العينة حيث تراوحت إحتمالات تعثرها مابين 0.15 بالمائة إلى 0.21 بالمائة، بينما صنفت كل من المؤسسة رقم 5؛ رقم 8؛ رقم 9؛ رقم 10 عند التصنيف D (حالة التعثر) والتي بلغت إحتمالات تعثرها 99.99 بالمائة وتمثلت في نسبة 40 بالمائة من مؤسسات العينة. في حين صنفت كل من المؤسسة رقم 2 والمؤسسة رقم 4 عند التصنيف A (تصنيف ذو مقدرة عالية على الدفع) بنسبة 20 بالمائة من مؤسسات العينة.

الخلاصة : حاولنا من خلال هذا المقال الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة والمتعلقة بمدى إمكانية تطبيق منهج التصنيف الداخلي الأساسي على البنك الخارجي وذلك بناءً على المعطيات المتوفرة لدينا. وعليه أسفرت الدراسة على مجموعة من النتائج التالية :

1- باستخدام طريقة التحليل التمييزي تبين أن إحتمال التعثر للمؤسسات يختلف باختلاف طبيعة نشاط المؤسسة وعمرها، حيث بلغت جودة التصنيف 100% وذلك باستخدام جميع المتغيرات وبالتالي المجموعتان اللتان خضعتا إلى التحليل

منفصلتين لكل منهما خصائص تميزها عن الأخرى. بينما في حالة إستخدام المتغيرات المحاسبية فقط بلغت جودة التصنيف 86.7%.

2- توصل التحليل إلى أن هناك ثلاثة متغيرات لها القدرة على التنبؤ للتمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة من بين 26 متغيرة محاسبية مستخدمة وهي : نسبة الأجور إلى القيمة المضافة R14 ؛ نسبة رقم الأعمال (CA) إلى الأصول الثابتة R21 ؛ ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى المتاحات R10، بينما عندما إستخدمنا المتغيرات المحاسبية (26 متغيرة محاسبية) مع المتغيرات غير المحاسبية (4 متغيرات غير محاسبية) وجدنا أن المتغيرات التي تميز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات غير المتعثرة ست متغيرات من 30 متغيرة مقترحة وهي: طبيعة النشاط activ؛ نسبة الاهتلاكات والمؤونات إلى القيمة المضافة (VA) R25 ؛ نسبة مجموع الديون إلى القدرة على التمويل الذاتي (CAF) R15 ؛ عمر المؤسسة AGE ؛ نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) إلى الأصول المتداولة R3؛ نسبة رقم الأعمال (CA) إلى الأصول الثابتة R10 .

3- إن المتغيرات المستخلصة في دالة التمييز في حالة إدخال المتغيرات المحاسبية فقط ليست بالضرورة نفسها في حالة إدخال المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية معا، وهذا يعني أن المتغيرة تمتلك القدرة على التمييز ولكن تفقدها عند إتحادها مع مجموعة من المتغيرات عن المجموعة الأخرى.

4- من خلال النتائج المتحصل عليها بطريقة التحليل التمييزي إستطعنا حساب إحتمالات التعثر لمؤسسات عينة الدراسة ووجدنا أن أربع مؤسسات بلغ إحتمال تعثرها 99.99 بالمائة – إحتمال مرتفع جدا – وست مؤسسات بلغت إحتمالات تعثرها مابين 0.10 بالمائة و0.22 بالمائة وهو إحتمال ضعيف.

5- بإستخدام إحتمالات التعثر المحسوبة، إضافة إلى تقدير الخسائر الناجمة عن التعثر وقيمة القرض عند التعثر وبناءً على معطيات البنك ومقترحات لجنة بازل حسب المنهج الأساسي للتصنيف الداخلي تمكنا من حساب الخسائر المتوقعة.

6- كما حاولنا أن نعطي تصنيفات للمؤسسات المقترضة واعتمدنا في ذلك على التصنيفات المقترحة من طرف وكالة التصنيف Standard & Poor's، واستخلصنا أن 40 بالمائة من المؤسسات صنفت عند التصنيف BBB (تصنيف ذو مقدرة كافية للدفع) ، و40 بالمائة عند التصنيف D (حالة التعثر) ، ونسبة 20 بالمائة من المؤسسات عند التصنيف A (تصنيف ذو مقدرة عالية على الدفع).

7- رغم تجاوز الفرضيات نقبل بنتائج التحليل التمييزي ، وذلك أنها صادقة نسبيا في ضوء الخطأ من النوع الأول[20].

ملحـــق الجداول

جدول (1) : المتغيرات المحاسبية المدرجة في الدراسة

النسبة	النوع	النسبة	النوع
R1 = النتيجة الصافية / مجموع الأصول	مردودية	R14 = الأجور / القيمة المضافة (VA)	نشاط
R2 = الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) / مجموع الأصول	مردودية	R15 = مجموع الديون / القدرة على التمويل الذاتي (CAF)	مردودية
R3 = EBE / الأصول المتداولة	مردودية	R16 = القدرة على التمويل الذاتي (CAF) / رقم الأعمال (CA)	ربحية
R4 = EBE / رقم الأعمال (CA)	ربحية	R17 = مجموع الديون / مجموع الأصول	هيكلية
R5 = رقم الأعمال (CA) / الأصول المتداولة	نشاط	R18 = المتاحات / رقم الأعمال (CA)	مردودية
R6 = الديون قصيرة الأجل (DCT) / الأصول المتداولة	هيكلية	R19 = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	مردودية
R7 = القدرة على التمويل الذاتي (CAF) / مجموع الأصول	مردودية	R20 = رقم الأعمال (CA) / مجموع الأصول	نشاط
R8 = الأصول المتداولة / مجموع الأصول	هيكلية	R21 = رقم الأعمال (CA) / الأصول الثابتة	نشاط
R9 = الخصوم المتداولة / الأصول المتداولة	هيكلية	R22 = القيمة المضافة (VA) / رقم الأعمال (CA)	ربحية
R10 = الديون قصيرة الأجل (DCT) / المتاحات	هيكلية	R23 = EBE / الأصل الاقتصادي	مردودية
R11 = مجموع الديون / الأموال الخاصة	هيكلية	R24 = نتيجة الاستغلال / الأصل الاقتصادي	مردودية
R12 = الديون متوسطة وطويلة الأجل / الأموال الخاصة	هيكلية	R25 = الاهتلاكات والمؤونات / القيمة المضافة (VA)	نشاط
R13 = المصاريف المالية / القيمة المضافة (VA)	نشاط	R26 = رقم الأعمال (CA) / الأصل الاقتصادي	مردودية

ا صدر : من إعداد الباحثة

جدول (2) : المتغيرات المدخلة حسب أسلوب خطوة بخطوة بإستخدام المتغيرات المحاسبية

Variables introduites/éliminées[a,b,c,d]

Pas	Introduite	Lambda de Wilks							
		Statistique	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
						Statistique	ddl1	ddl2	Signification
1	R14	0.758	1	1	28.000	8.940	1	28.000	0.006
2	R21	0.600	2	1	28.000	8.986	2	27.000	0.001

3	R10	0.473	3	1	28.000	9.643	3	26.000	0.000
A chaque pas, la variable qui minimise le lambda de Wilks global est introduite									
a. Le nombre maximum de pas est 52.									
b. La signification maximum du F pour introduire est .05.									
c. La signification minimum du F pour éliminer est .10.									
d. Seuil du F, tolérance ou VIN insuffisant pour la poursuite du calcul.									

المصدر : من نتائج برنامج SPSS 16

جدول (3) : المتغيرات المدخلة حسب أسلوب خطوة بخطوة بإستخدام المتغيرات المحاسبية والمتغيرات غير المحاسبية

Variables introduites/éliminées[a,b,c,d]									
Pas	**Introduite**	**Lambda de Wilks**							
		Statistique	**ddl1**	**ddl2**	**ddl3**	**F exact**			
						Statistique	**ddl1**	**ddl2**	**Signification**
1	activ	.078	1	1	28.000	331.640	1	28.000	.000
2	R25	.048	2	1	28.000	267.151	2	27.000	.000
3	R15	.032	3	1	28.000	261.905	3	26.000	.000
4	AGE	.024	4	1	28.000	252.431	4	25.000	.000
5	R3	.016	5	1	28.000	295.216	5	24.000	.000
6	R10	.013	6	1	28.000	291.990	6	23.000	.000
A chaque pas, la variable qui minimise le lambda de Wilks global est introduite									
a. Le nombre maximum de pas est 60.									
b. La signification maximum du F pour introduire est .05.									
c. La signification minimum du F pour éliminer est .10									
d. Seuil du F, tolérance ou VIN insuffisant pour la poursuite du calcul.									

المصدر : من نتائج برنامج SPSS 16

جدول (4) : تقدير قيمة القرض عند التعثر لبعض مؤسسات عينة الدراسة

رقم المؤسسة	قيمة القرض عند التعثر (EAD)
3	8000
4	10000
5	8000
8	1200
9	900
10	9000

الوحدة : بالآلاف دينار جزائري — المصدر : من إعداد الباحثة

جدول (5) : حساب الخسائر المتوقعة لبعض مؤسسات عينة الدراسة

رقم المؤسسة	PD	LGD	EAD	EL
3	% 0.19	% 45	8000	6.84
4	% 0.10	% 45	10000	4.5
5	% 99.99	% 45	8000	3599.64
8	% 99.99	% 45	1200	539.946
9	% 99.96	% 45	900	404.838
10	% 99.99	% 45	9000	4049.595

الوحدة: بالآلاف دينار جزائري — المصدر : من إعداد الباحثة

جدول (6) : الحدود الفاصلة لتصنيفات المخاطر

التصنيف	مجال إحتمال التعثر	مجال قيم دالة النتيجة	*معنى التصنيف*
AAA	] 0.1 ؛ 0]	〉9 . 21024	تصنيف ذو درجة إستثمارية : أعلى مستويات الجودة
AA	]0.04 ؛ 0.01]	[9.21024 ؛ 7.92364 [	مستويات جودة عالية
A	] 0.145 ؛ 0.04]	[7.82346 ؛ 6.53474 [	مقدرة عالية على الدفع
BBB	] 0.695 ؛ 0.145]	[6.53474 ؛ 4.96203[	مقدرة كافية للدفع
BB	] 3.505 ؛ 0.695]	[4.96203 ؛ 2.42147[	تصنيف ذو درجة مضاربة : احتمالية الوفاء بالالتزامات مع بقاء عنصر عدم التأكد
B	] 15.335 ؛ 3.505]	[2.42147 ؛ 1.38723[	التزامات ذات مخاطر عالية بعدم السداد
CCC	] 50 ؛ 15.335]	[1.38723 ؛ 0[	احتمالية عالية لعدم الوفاء
D	[100 ؛ 50]	اقل من أو يساوي 0	حالة التعثر

المصدر: www.standardandpoors.com

جدول (7) : توزيع المؤسسات حسب تصنيفات المخاطر

رقم المؤسسة	قيمة دالة النتيجة	إحتمال التعثر	التصنيف	معنى التصنيف
1	6.40265632	0.165441	BBB	مقدرة كافية للدفع
2	6.65811441	0.128192	A	مقدرة عالية على الدفع
3	6.24986622	0.192699	BBB	مقدرة كافية للدفع
4	6.89437887	0.101244	A	مقدرة عالية على الدفع
5	-9.96488493	99.995298	D	حالة التعثر
6	6.1288805	0.217428	BBB	مقدرة كافية للدفع
7	6.45719692	0.156673	BBB	مقدرة كافية للدفع
8	-11.5643713	99.99905	D	حالة التعثر
9	-7.98699211	99.966026	D	حالة التعثر
10	-11.4878906	99.998975	D	حالة التعثر

المصدر : من إعداد الباحثة

الإحالات والمراجع :

[1] - يعتبر منهج التصنيف الداخلي من الأساليب المتقدمة التي اقترحتها لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية الذي يتطلب موافقة البنك المركزي قبل تطبيقه والالتزام بالحد الأدنى من المتطلبات . كما أن هذا المنهج يعتمد على التقديرات الذاتية للبنوك في قياس مكونات مخاطر الائتمان في حالة استخدام المنهج المتقدم Advaanced Approach أو بمساعدة السلطات الإشرافية في وضع الأوزان الترجيحية في حالة استخدام المنهج الأساسيFoundation Approach . ويقوم كلا من المنهجين على أربعة مفاهيم تعتبر كمحددات أساسية لمخاطر الائتمان وهي: احتمال التعثر؛ الخسائر الناجمة عن التعثر؛ قيمة القرض عند التعثر؛ تاريخ الاستحقاق الفعلي.

[2] - يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- التعليمة رقم 74 – 94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر؛

- Saïd Dib, **le provisionnement des risques bancaires**, strategica, n 39, kalamocom, janvier / février 2008, pp 13-14;

- Saïd Dib, **le provisionnement des risques bancaires**, ELWATAN ECONOMIE, du lundi 25 février au dimanche 2 mars 2008, pp 4-5.

[3] - وفقا لمعايير لجنة بازل فإن تعثر العملاء عن السداد (القرض + الفوائد) يتم بعد 90 يوم من تاريخ الإستحقاق ليعتبر بعد ذلك إفلاسا .

[4] - أهم الدراسات السابقة التي اعتمد عليها هي :
- دراسة كريم زرمان [التوقع بخطر قرض البنك التجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية – دراسة حالة على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري البانوراميك قسنطينة] مذكرة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد خيضر – بسكرة سنة2007-2008 . وتهدف هذه الدراسة إلى وضع نموذج إحصائي يسهل ويسرع عملية إتخاذ قرارات منح القروض بدرجة عالية من الجودة، ويتماشى في نفس الوقت مع خصوصية البنوك التجارية الجزائرية ومنه إبراز دور الأساليب الإحصائية في ترشيد قرارات منح القروض، حيث إستخدم الباحث في التحليل الإنحدار المتدرج. وأهم نتيجة توصل إليها الباحث أن النموذج المحصل عليه بطريقة الإنحدار المتدرج الأمامية يسمح بتوقع خطر القرض بدرجة عالية من الجودة، وتوصلت الدراسة إلى أفضل النسب التي يمكن بها التنبؤ بخطر القرض وهي : عمر المؤسسة؛ نسبة النتيجة الصافية إلى إجمال الأصول؛ نسبة إجمال الديون إلى إجمال الأصول ونسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة.
- دراسة هلا بسام عبد الله الغصين [إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات – دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة] مذكرة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين سنة 2004. وتهدف الدراسة إلى التوصل إلى أفضل النسب التي يمكن من خلالها التنبؤ بتعثر قطاع المقاولات في قطاع غزة، حيث يعطي هذا التنبؤ مؤشرا مبكرا للجهات المعنية للتدخل وإتخاذ القرار المناسب قبل فشل الشركة وتعثرها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إحتساب إثنان وعشرون نسبة مالية لعينة تتكون من 10 شركات متعثرة و16 شركة غير متعثرة من خلال قوائم مالية لثلاث سنوات 2000، 2001 و2002. وتم تحليل النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف الانحدار اللوجيستي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية التي يمكن بها التمييز بين شركات المقاولات المتعثرة وغير المتعثرة . وتم التوصل إلى نموذج مكون من أربع نسب: رأسمال العامل إلى إجمال الأصول؛ نسبة الإيرادات إلى إجمال الأصول؛ نسبة الذمم المدينة إلى الإيرادات ونسبة الذمم المدينة إلى الأصول المتداولة.

- دراسة Altman [Financial Ratio Discriminant analysis and the prédiction of corporate Bankruptcy] تعتبر دراسة Altman من أهم الدراسات التي أجراها في مجال التنبؤ بفشل الشركات سنة 1968، حيث إعتمدت عليها الكثير من الدراسات، واستخدم طريقة التحليل التمييزي في تحليل النسب المستخرجة من القوائم المالية لمؤسسات عينة الدراسة وشملت العينة 33 مؤسسة غير مفلسة و33 مؤسسة مفلسة خلال فترة 1946 – 1965 ، حيث التصنيفين متساويين من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول، وقام بتحليل 22

نسبة مالية مستخرجة من قوائم مؤسسات عينة الدراسة وتوصل إلى أهم النسب التي يمكن التنبؤ بفشل المؤسسات هي: رأسمال العامل إلى مجموع الأصول ؛ الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول؛ الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول؛ القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات؛ المبيعات إلى مجموع الأصول، حيث كان النموذج قادرا على التنبؤ بفشل الشركات قبل سنتين بدقة بلغت 83 بالمائة.

[5] - A.P : affaire personale .

[6] - محمود فوزي شعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1974 – 2002** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 120.

[7] - عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 298.

[8] - Boubacar Diallo , **Un Modèle de "Crédit Scoring pour une Institution de Micro Finance Africaine : Le Cas de Neysigiso au Mali** , Laboratoire d'Economie d'Orléans (LEO), Université d'Orléans , Mai 2006 , p18.

[9] - activ هي اختصار ورمز لـ activité .

[10] - نعتمد في حساب دالة النتيجة لكل مقترض على المتوسط الحسابي للنسب (حسب عدد الميزانيات لكل مؤسسة في عينة الدراسة) المؤثرة في الدالة.

[11]- Basel Committee on Banking Supervision**, "The Internal Ratings - Based Approach "**, Consultative Document, Supporting Doucment to the New Basel Capital Acoord , "Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January 2001 , p 15.

[12] - Basle Committee on Banking Supervision , **International Convergenc of Capital Measurement and Capital Standards "**, A Revised Framework – Comprehensive Version, "Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June 2006, p 67.

[13] - Haircut هي المبلغ الذي يستقطع من القيمة الفعلية للضمانة للمزيد من التحوط. فإذا كان مبلغ القرض المعدل بالتقلبات أكبر من قيمة الضمانة المعدلة بالتقلبات، فإن قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر تعادل الفرق بين القيمتين مضروبة في وزن مخاطر العميل.

[14] - يعتبر النهج المعياري الطريقة الأبسط فيما اقترحته لجنة بازل لحساب متطلبات رأسمال، حيث يستعمل هذا النوع من المناهج البنوك التي لا تمارس تعقيدات في أنشطتها والتي تتضمن تصنيفا أدق لمخاطرها .

[15] - Samia ASSAM**, BALE II : Les Nouvelles Approches pour La Gestion de Risque de Crédit**, Diplôme Supérieur des Etudes Bancaires, Ecole Supérieur de Banque, Alger, octobre 2007, P61.

[16] - ABBAOUI Sabir **, Modélisation du risque de crédit: Théorie et applications**, Diplôme Supérieur des Etudes Bancaires, Ecole Supérieur de Banque, Alger, octobre 2005, p4.

[17] - نقتصر في حساب الخسائر المتوقعة على كل من المؤسسة رقم 3؛ 4؛ 5؛ 8؛ 9؛ 10.

[18]- Youssef CHALACH & autres**, «Risque crédit»**, le : 03/06/2009 17:51, http://perso.wanadoo.fr, p 11.

[19] - Michel Crouhy , Dan Galai , Robert Mark , **A comparative analysis of current crédit risk models**, Journal of Banking & Finance, Elsevier, 2000, p66 .

[20] - يعد الخطأ من النوع الأول أكثر خطورة من النوع الثاني باعتباره أكثر كلفة ، وذلك أن حصول خطأ في تصنيف مؤسسة متعثرة على أنها سليمة يترتب عليها تكلفة عالية تتمثل في احتمال انهيار المؤسسة وتصفيتها ، أما حدوث خطأ من النوع الثاني في تصنيف مؤسسة سليمة على أنها متعثرة يعني زيادة الاهتمام بها واتخاذ إجراءات وسياسات جديدة تؤدي إلى تحسين أوضاعها.

قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) : دراسة قياسية (1970-2010)

أ. محمد زكريا بن معزو * أستاذ مساعد قسم "أ".
د. كمال حمانة ** أستاذ محاضر قسم "أ".
جامعة باجي مختار – عنابة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ملخص : منذ مطلع سنوات 1990، اتجهت العديد من البلاد النامية لسياسة التحرير المالي في محاولة منها لجني منافع النمو المتأتية من العولمة المالية، والجزائر كغيرها من هذه الدول شرعت منذ سنة 1990 في تغيير النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. تعنى هذه الورقة بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي وهذا باعتماد مؤشر (KAOPEN) الذي تم بناؤه من قبل (M. Chin and H. Ito)، إذ تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) من سلاسل زمنية سنوية تمتد على الفترة من 1970 إلى غاية 2010، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سلبية طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاح : تحرير مالي، نمو اقتصادي، اقتصاد جزائري، مؤشر (KAOPEN).

تمهيد : منذ الاستقلال، شرعت الجزائر في تأسيس المشاريع الاقتصادية الكبرى التي ساعدت في بناء قاعدة صناعية ثقيلة، الأمر الذي مكنها من الاستفادة من عائدات النفط، إذ أن الكثير من هذه العائدات قد تمت إعادة استثماره في مشاريع تنموية.
خلال سنوات 1980، شهد اقتصاد الجزائر صعوبات كبيرة. في الواقع، لقد وجهت الصدمة النفطية للعام 1986، ضربة قاصمة لاقتصاد ريعي بامتياز، كانت هذه فترة المخططات ضد الندرة (plans anti-pénurie) ومخططات تحقيق الاستقرار. مع مطلع سنوات 1990، لجأت الجزائر إلى مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods) بغرض إبرام أول اتفاق للتعديل الهيكلي (PAS)[1]. اتفاق تتعهد بموجبه الجزائر بمواصلة الإصلاحات الهيكلية وبالتالي الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما تم إصدار القانون رقم (10/90) المتعلق بالنقد والقرض في 10 أفريل من العام 1990، والذي يمثل بداية التحرير المالي للاقتصاد الجزائري، وتتوقف نتائج هذه التعديلات على التحولات الحالية والمستقبلية للاقتصاد العالمي في سياق حرية التجارة والعولمة المالية.
في العام 2012، بقي الاقتصاد الجزائري يعتمد بصورة كبيرة على الريع المتأتي من الموارد الهيدروكربونية التي تمثل المصدر الرئيس للدخل في البلاد، حيث لم تنجح الجزائر في تنويع وتطوير صناعات قادرة على المنافسة دوليا، ولا حتى تنويع التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تهدف الورقة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

1- هل أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحرير والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل ؟
2- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل ؟

كما تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيتين التاليتين :

(H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.
(H2): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

1- نظرة تاريخية على التحرير المالي في الجزائر :

يعتبر قانون النقد والقرض (10/90) الصادر في 14 أفريل من العام 1990، والأمر رقم 11.03 الصادر في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، انطلاقة التحرير المالي في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال التحولات العميقة على مستوى هياكل وأنشطة المؤسسات البنكية في البلاد[2] (B.Chabha et A. Benhlima, 2011).
على العموم، يمكن تلخيص أهم النقاط التي جاء بها قانون (10/90)، في أنه أسهم في : استعادة البنك المركزي لدوره كالسلطة الأولى المسئولة عن إدارة السياسة النقدية في البلاد ؛ خلق وضع لمنح القروض في ظل شروط غير تمييزية بين مؤسسات القطاع العام والخاص ؛ تحقيق نوع من المرونة في تحديد أسعار الفائدة من قبل المصارف ؛ استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية[3].

* zakariaeconomie@yahoo.fr
** Kamanni5622@yahoo.fr

وارد بتاريخ : 21-03-2013.

كذلك شرعت الجزائر خلال سنوات 1990، فى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلى (PAS)، حيث وقعت الحكومة على هذا البرنامج فى شهر أفريل من العام 1994، وتمثل فى اتفاق مع صندوق النقد الدولى (IMF)، إذ تم قبول الجزائر لأول مرة فى تاريخها إعادة جدولة ديونها الخارجية تجاه ناديى باريس ولندن ؛ لقد تمت الموافقة على هذا الالتزام بإعادة الجدولة من طرف كافة الحكومات المتعاقبة منذ أزمة 1986، إلى غاية نهاية سنة 1993، السنة التى وصلت فيها خدمة الدين (النسبة بين قيمة المدفوعات السنوية وقيمة الصادرات) إلى مستوى قياسي قدره 86% (A. Bouyacoub, 1997)[4].

بالأساس هدف برنامج التعديل الهيكلى إلى ضمان تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وإعداد الظروف لإعادة بعث النمو الاقتصادى. من حيث النتائج الكمية، فإن الموازنة الحكومية التى قدمت للنقاش أمام البرلمان، تم التأكيد فيها على أن الاقتصاد الجزائرى قد حقق معدل نمو قدره 4% خلال 1996، وهو مماثل للعام الذى سبقه، فى حين شهدت السنوات 1993 و1994 معدلات سالبة ؛ هذا النمو هو نتاج قطاعين : المحروقات والزراعة، الشيء الذى دفع بالمعلقين على موازنة الحكومة للقول بأن النمو المحقق فى العام 1996، كان نتاج متغيرين خارجيين هما النفط والأمطار.

تمثل الفخر الآخر لهذه الميزانية، فى تقليص خدمة الدين الخارجى إلى مستوى 32% خلال العام 1996، فى حين كان من المتوقع أن تكون نسبتها 42%. فيما يتعلق بالتضخم، لا تبدوا النتائج مهمة، لأن المعدل المحقق قدر بـــ 16.5% وهو أبعد من المعدل الذى كان مبرمجا (10.5%)، لكن الموازنة تعتبره نجاحا مقارنة مع العام 1995، الذى شهد معدل تضخم قدره 29%. أما مؤشر الأداء الذى حضى بالتقييم الأكبر للحكومة، فهو تطور حجم احتياطيات الصرف الذى انتقل من 2 مليار دولار فى العام 1995، إلى أكثر من 4 مليارات من الدولارات فى العام 1996. أما فيما يخص توازن الخزينة، فقد تم تخفيض العجز من 8.7% خلال 1993، إلى أقل من 1% في 1996، وهو ما تجاوز حتى توقعات صندوق النقد الدولى فى هذا الشأن.

على العموم، ترجمت مؤشرات كبريات التوازنات الاقتصادية الكلية تحسنا واضحا فى صحة الاقتصاد الجزائرى، كما كان مسطرا فى برنامج التعديل. لكن هذه الانجازات بقيت عاجزة عن إخفاء الأزمة الاقتصادية العميقة التى تميزت بارتفاع فى معدلات البطالة، وإغلاق العديد من المؤسسات، وانخفاض فى القدرة الشرائية للسواد الأعظم من المواطنين.

وقد خلص خبراء فى صندوق النقد الدولى، فى دراسة تقييمية لبرامج التصحيح الهيكلى التى نفذت خلال سنوات 1990، إلى أنه إذا كانت النتائج الاقتصادية الكلية مرضية بوجه عام، فإن النتائج المحققة على الصعيد الداخلى (الاجتماعى) كانت أقل إثارة للإعجاب. نتيجة لذلك، فإن برنامج التعديل الهيكلي بالرغم من أهميته، إلا أنه لا يمكنه تعويض برنامج تنموى[5] (S. Schandler, 1996).

أدت عودة الانتعاش لأسواق النفط ابتداء من الثلث الأخير من عام 1999، إلى إعادة بعث الحياة من جديد فى الاقتصاد الجزائرى، فقد عادت الإيرادات النفطية للارتفاع من جديد، مما زاد فى حجم الإنفاق العام وكان ذلك فى إطار برنامج دعم النمو الاقتصادى[6] (PSCE)، إذ ارتفعت نسبة الإنفاق العام من إجمالى الناتج المحلى من 28.31% فى العام 2000 إلى قرابة 34.87% خلال 2003. تلى برنامج دعم النمو، برنامج آخر تكميلى يغطى الفترة 2004-2009، وقد حظى هذا الأخير، بظرف مالى قدره 60 مليار دولار، وقد تركز حول المحاور التالية: تحسين ظروف المعيشة ؛ تطوير البنية التحتية ؛ دعم التنمية الاقتصادية ؛ تحديث الخدمات العامة ؛ وتطوير تكنولوجيات الاتصال الحديثة.

عموما، شهدت سنوات 2000، تحسنا في المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويمكن رصد ذلك من خلال الجدول (1)، حيث تم تحقيق متوسط نمو قدره 3.6%، كما أن معدلات البطالة والتضخم قد عرفت اتجاها هبوطيا بشكل عام، بالإضافة إلى تحسن في وتيرة سداد المديونية الخارجية، إذ أن حجم الدين الخارجي قد تراجع بنسبة تقارب 85% خلال الفترة 1999-2009.

بالرغم من هذه النتائج الجيدة للاقتصاد الجزائري، إلا أنه بقي على مدار عقود يتميز بتبعية لإيرادات قطاع المحروقات، ويتضح هذا من الارتباط الايجابي القوى بين الإنفاق الحكومي الاسمي وإجمالي الناتج المحلي المتأتي من قطاع المحروقات كما يوضحه الشكل 1 (أنظر الملاحق). لذلك يتوجب على الحكومة الجزائرية استغلال هذه التدفقات النقدية (ارتفاع حجم احتياطي الصرف) لدعم النمو الاقتصادي نحو تفعيل القطاعات المنتجة خارج المحروقات، وتقليص التبعية لمورد آيل للنضوب، تتحدد أسعاره في الأسواق الدولية.

تشرع حاليا الحكومة الجزائرية في تطبيق برنامج الاستثمار العمومي (Programme d'Investissement Public) والذي يغطي الفترة 2010-2014، وقد تأثر هذا البرنامج بالمناخ الدولي الذي تميز خلال العام 2009، بتعميق في حدة الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، والتي تحولت إلى أزمة سيولة، ركود في الاقتصاديات المتقدمة، وتباطؤ في نمو الاقتصاديات الناشئة والنامية. هذا الوضع انعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني، فيما يتعلق بعوائد الصادرات والموارد العامة. فقد تراجعت عوائد الجباية البترولية بنسبة 42.5%، حيث انتقلت من 77.256 مليار دولار في 2008 إلى 44.399 مليار دولار خلال العام 2009.

بالرغم من هذا الظرف الصعب، بقي الاقتصاد الجزائري محافظا على توازناته، فلقد عرف الثلاثي الأول من العام 2010 انتعاشا في سوق النفط، إذ وصل سعر الخام الجزائري إلى 76.43 دولار للبرميل مقابل 45.6 دولار للبرميل في المتوسط خلال الثلاثي الأول من العام 2009. ترجم هذا الوضع بتحسن بنسبة 37% في رقم الأعمال المتأتي من قطاع المحروقات ؛ كنتيجة لهذا التطور في رقم أعمال قطاع المحروقات، نمت نواتج الجباية البترولية بمعدل 17%، إذ انتقلت من متوسط شهري قدره 193 مليار دينار جزائري خلال العام 2009 إلى غاية 226 مليار دينار خلال العام 2010.

سجلت تدفقات الواردات، معبرا عنها بالدولار الجاري تراجعا بنسبة 7% خلال الثلاثي الأول من العام 2010، بالمقارنة مع الثلاثي الأول من العام 2009. قدرت احتياطيات الصرف في نهاية أفريل من العام 2010 بما يزيد عن 147 مليار

دولار، أما معدلات التضخم فقد استقرت في المتوسط عند مستوى 4.32% خلال الثلاثي الأول من العام 2010، في مقابل 5.73% في المتوسط خلال الثلاثي الأول من العام 2009.
إجمالا، اندرج العام 2010 ضمن التطلعات الملائمة، فالإطار الاقتصادي الكلي والمالي بقي محافظا على استقراره، رغم الظرف الصعب الذي عرفه الاقتصاد الدولي في العام 2009.

2- نظرة على الأدبيات حول التحرير المالي : منذ أيام [7] (McKinnon, 1973)[8] و (Shaw, 1973) عرفت نظرية التحرير المالي تطورا من مجرد التركيز على أسواق الائتمان والقطاع العام لتشمل القطاع الخاص. ناقشت غالبية الدراسات الحديثة ديناميكية تحرير أسواق رأس المال[9] في الاقتصاديات النامية. الغرض من هذه الفقرة هو تقديم عرض وجيز لأبرز الدراسات حول العلاقة بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي. وكما سنرى أدناه، فإنه لا يوجد إجماع بين الباحثين حول وجود مثل هذا الرابط المهم.
يتمثل تحرير حساب رأس المال في سياسة تنتهجها الحكومات، تعطي بموجبها الحق للمستثمرين الأجانب في شراء الأسهم والسندات على مستوى الأسواق المحلية، وفي الوقت ذاته تمنح المستثمرين المحليين الحق في تداول الأوراق المالية الأجنبية. يجادل دعاة التحرير بـأن تدفقات رأس المال غير المقيدة والناجمة عن عملية التحرير من شأنها أن تخفض من تكلفة رأس المال، كما تسمح بتنويع المخاطر (risk diversification)، وتشجيع الاستثمار في المشروعات ذات العوائد المرتفعة.

2-1. الآراء المناصرة للتحرير : تعلمنا نماذج تسعير الأصول الدولية (International asset pricing models) بأن التحرير سيقود إلى انخفاض في تكاليف الأسهم والسندات وذلك عبر دمج الأسواق المجزأة (المنفصلة عن بعضها البعض). ويمكن القول بأنه قد تم تحقيق التكامل المالي (financial integration) عندما تتساوى عوائد الأصول الدولية التي تواجه مخاطر متماثلة بغض النظر عن مكان تداولها.
يشير (Bekaert and Harvey,1995)[10] إلى أنه إذا انتهجت الدول المعزولة سياسة التحرير المالي، فإن تدفق رأس المال عبر الحدود سوف يعمل على معادلة سعر الخطر على مستوى كافة الأسواق، والقضاء على فارق الخطر. في ورقة أخرى نجد أن (Henry, 2004)[11] يجادل بأنه إذا قام بلد نام بفتح سوقه المالي أمام المستثمرين الأجانب، فإن حصة ربح السهم المجمعة (aggregate dividend yield) سوف تتراجع بـ 240 نقطة أساس، في حين سوف يرتفع معدل نمو الناتج بمعدل 1.1% سنويا، وأن معدل نمو حصة الفرد من الناتج سوف يرتفع بمعدل 2.3% سنويا. في ورقة أخرى، توصل (Levine and Zervos, 1996)[12] إلى أن التحرير يحدث زيادة في سيولة أسواق المال، هذه السيولة تؤدي إلى مزيد من تطوير الأسواق الكامنة بعد أن ضمن المستثمرون الدخول والخروج من مراكزهم دون مواجهة صعوبات. علاوة على ذلك، أظهرت دراسة (Bekaert, Harvey, and Lundblad, 2005)[13] ، بأن المستثمرين الأجانب سيضغطون على المؤسسات المحلية حتى تلتزم بالمعايير الدولية، مما يحسن من نوعية حوكمة الشركات (corporate governance) المحلية ويقلص من التمييز بين التمويل الداخلي والخارجي.
باختصار، يمكن تشبيه عملية تحرير حساب رأس المال في البلاد النامية بعرض عمومي لعملية شراء (Martell and Stulz, 2003)[14] والذي يعزز من إمكانية الحصول على رأس المال ويسمح بتقارب تكلفة رأس المال بين البلاد المتقدمة والنامية.

2-2. الآراء المنتقدة للتحرير : يزعم منتقدو التحرير المالي بأنه يزيد من خطر التعرض للهجمات المضاربية ويرفع من تعرض البلد للصدمات الدولية ولهروب رأس المال (capital flight). بحسب (Gridlow, 2001)[15] فإنه تم اقتياد البلدان النامية خلال سنوات 1980 وبدايات 1990 إلى الإيمان بأن الاستثمار الأجنبي في صورة أسهم وسندات متداولة داخل الأسواق المحلية يتميز في طبيعته بالاستقرار على المدى الطويل مقارنة بالقروض المصرفية الأجنبية التي اجتذبتها خلال سنوات 1970. ومع ذلك، فقد أدت حالات هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة في أواخر سنوات 1990 إلى تكذيب هذه الأسطورة. في ورقة أخرى لاحظ (Baldacci, De Mello, and Inchauste Combini, 2002)[16] زيادة في الأزمات المالية بعد انتهاج المكسيك سياسة التحرير[17]. في دراسات مماثلة، توصل (Kaminsky and Schmuckler, 2001)[18] و(Tornell et. al, 2004)[19] إلى أن عملية التحرير قد تسببت في إحداث طفرات وانهيارات عميقة داخل الأسواق الناشئة. يقول (Stiglitz et. al, 1994)[20] بأن عدم تماثل المعلومة (information asymmetries) والذي يعتبر سمة خاصة بالأسواق المالية والمعاملات في البلدان النامية، من شأنه أن يضر بعملية التحرير. ويعتبرون كذلك انه مقارنة بنظيراتها المتقدمة، تجد الأسواق الناشئة نفسها عاجزة عن تجميع المعلومات ذات الصلة بالمعاملات المالية، وبالتالي لا يمكنها ضمان تدفق رأس المال إلى حيث تفوق إنتاجيته الحدية تكلفة الفرصة البديلة (opportunity cost).

2-3. المناصرون الحذرون : تتألف المجموعة الثالثة من المحافظين الداعين للتحرير، والذين يشيرون إلى أن هناك العديد من الشروط التي لم تتحقق حتى الآن في معظم البلاد النامية، والتي تعتبر ضرورية لضمان نجاح عملية التحرير. قام (Aghion, Bachetta, and Banerjee, 1999)[21] ببناء نموذج اقتصادي قياسي لإظهار أن الاقتصاديات ذات المستوى المتوسط من التنمية المالية (financial development) تعتبر أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الكلية. إن التحرير الكامل لهذه الاقتصاديات قد يقود نحو زعزعة التوازن، وتعريضها إلى فترات مزمنة من هروب رؤوس

الأموال. يرى [22](Rodrik and velsasco, 1999) بأن الانفتاح على تدفقات رأس المال يمكن أن يضر بالبلاد إذا لم يترافق بالضوابط المناسبة، وببيئة اقتصادية كلية وتنظيمية قوية. يقول [23](Johnston, 1997) بأنه ينبغي على الحكومات تطوير مؤسسات قوية للسياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف قبل الشروع في عملية التحرير. إجمالاً يمكن حصر الشروط المسبقة للتكامل المالي والتي تمكن البلد من جني منافعه، في الشكل رقم 2 (أنظر الملاحق).

3- **منهجية الدراسة :** سنقوم في هذه الفقرة بوضع منهجية بناء النموذج النظري والذي يتميز بكونه نموذج نمو ذو تفاعل تام (fully interacted growth model) على غرار تلك التي استخدمت في دراسات سابقة (Bekaert et.al, 2005)[24] ؛ (Li, 2004)[25] ؛ (Robert G. King, and R. Levine, 1993)[26]. تغطي هذه الدراسة القياسية الفترة 1970-2010، وقد تم الحصول على البيانات من موقع البنك المركزي الجزائري[27]، ومنظمة الأونكتاد[28] (UNCTAD)، كما تم الاعتماد على مؤشر [29](KAOPEN) الذي تم نشره من قبل (M. Chinn and H. Ito, 2007)[30]، وقد تم الحصول على بيانات المؤشر من موقع الباحثين على الانترنت[31]. بعد القيام باختبارات جذور الوحدة (unit root tests) وكافة الاختبارات المتعلقة بالسلاسل الزمنية، توصلنا إلى النموذج الذي يمكن التعبير عنه بالصورة التالية:

$$RGDP_t = \beta_0 + \beta_1 KAOPEN_t + \beta_2 FDI_t + \beta_3 TRADE_t + \beta_4 M2_t + \beta_5 INT_t + \beta_6 INF_t + \beta_7 EXC_t + \varepsilon_t \; \dots 1$$

حيث أن:

$RGDP_t$: حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ؛ $KAOPEN_t$: مؤشر يعبر عن التحرير المالي ؛

FDI_t: نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ؛

$TRADE_t$: نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ؛

$M2_t$: عرض النقود؛ INT_t: معدل الفائدة ؛ INF_t: معدل التضخم السنوي ؛ EXC_t: سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار الأمريكي.

1.3- اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test):

في هذا السياق ستتم دراسة إمكانية وجود علاقة على المدى الطويل بين كل من : التحرير المالي والنمو الاقتصادي ؛ الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، في الجزائر. إلا أن التحليل على المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية (non-stationary time series) وبخاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي حال غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا، ومن المؤشرات الأولية الدالة على ذلك نجد كبر قيمة معامل التحديد، زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، ووجود ارتباط سلسلي ذاتي (serial correlation) يظهر من قيمة معامل ديربن واتسون (DW)، وتتضح فكرة الانحدار الزائف في دراسة [32](C.W.J. Granger, and P. Newbold, 1974). تمكن عملية المفاضلة من تصحيح السلاسل الزمنية وإعادة طابع الاستقرار لها، ولكنها في هذه الحالة يحتمل أن تفقد كافة المعلومات المتعلقة بسلوك هذه المتغيرات على المدى الطويل. في مثل هذه الوضع، يستخدم اختبار التكامل المشترك (cointegration) الذي جاء به (C.W.J. Granger, 1981)[33]، والذي يمكن من دراسة العلاقة على المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف.

قبل استخدام السلاسل الزمنية، يتوجب اختبار استقرارها، وذلك بالاعتماد على اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF : Augmented Dickey-Fuller test). لغرض القيام بهذا الاختبار، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير:

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots 2$$

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots 3$$

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots 4$$

حيث أن : p:عدد فترات الإبطاء في النماذج والتي تحدد بحسب معايير (Akaike or Schwartz).

Δx_t: التفاضل من الدرجة الأولى للمتغير x.

2.3- اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) :
لغرض دراسة العلاقة على المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، تم اعتماد اختبار (Johansen, 1988)[34] الذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المشترك عبر حساب عدد أشعة التكامل المشترك (R. Bourbonnais, 2009)[35]، ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1\Delta Y_{t-1} + A_2\Delta Y_{t-2} + \cdots + A_p\Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon \dots 5$$

حيث أن المصفوفة π يمكن أن تكتب على الشكل : $\pi = \sum_{i=1}^{P} A_{i-1}$
حيث أن :
P: عدد فترات الإبطاء (lags). $r = R(\pi_p)$: رتبة المصفوفة π والتي تمثل عدد علاقات التكامل المشترك.

3.3- بناء نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) :
بعد اختبار (Johansen) ننتقل إلى صياغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، فعلاقة الانحدار التي تحصلنا عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) يمكن أن تكون زائفة، وقد تظهر أعراض ذلك في كبر قيمة معامل التحديد (R-square) مقارنة باحصائية (DW)، لذلك يتم اللجوء إلى تقدير نموذج (ECM)، حيث أثبت كل من (Engle. R and Granger. C, 1987)[36] إمكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك من خلال تمثيلها بنموذج (ECM) الذي يمكن إنجازه تبعا للخطوات التالية (Caboret. I., et al, 2009)[37]:

لنفترض أننا بدأنا بالمتغيرين : Y_t وX_t، وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية:

$$Y_t = \widehat{\alpha_0} + \widehat{\alpha_1}X_t + \varepsilon_t \dots 6$$

حيث أن:
Y_t: قيمة المتغير التابع. X_t: قيمة المتغير المستقل.

عندئذ يمكننا الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ، والذي يتمثل في البواقي، حيث يمكن كتابة :

$$\varepsilon_t = Y_t - \widehat{\alpha_0} - \widehat{\alpha_1}X_t \dots 7$$

باستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج (ECM) على النحو التالي :

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i-1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j-1}^{n} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots 8$$

حيث أن e_{t-1} يمثل حد تصحيح الخطأ في المعادلة رقم (6) ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل[38].

4- النتائج التجريبية : يتضح من الجدول (2) فيما يخص اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) بأن القيم الحرجة عند مستويي المعنوية (1% و5%) تفوق القيمة المحسوبة بالنسبة لكافة متغيرات الدراسة، وعليه فإننا نقبل فرض العدم القائل بأن هناك جذر وحدة (السلسلة غير مستقرة)، لذلك تم أخذ الفروق الأولى وإعادة اختبار (ADF) وتوضح بعد ذلك أن كافة السلاسل الزمنية قد أصبحت مستقرة بعد أخذ التفاضل الأول (first difference)، وبالتالي أصبح من الممكن إخضاعها لكافة الاختبارات القياسية الضرورية.
يمكننا الآن إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen cointegration test) لأجل معرفة إمكانية وجود علاقة بين متغيرات النموذج على المدى الطويل.
يتضح من الجدول (3)، أن قيمة إحصائية الأثر (trace statistic) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي فإنه يتم رفضها، كما أن قيمة الاحتمال تقدر بـ 0.0000 وهي أقل من 5% مما يؤكد على رفض الفرضية العدمية، ونفس الملاحظات تنطبق على الفرضية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر ؛ والقائلة بوجود 2 و3 من علاقات تكامل مشترك، أما بالنسبة

للفرضيات المتبقية فإنه تم قبولها بحكم أن قيمة إحصائية الأثر كانت أقل من القيمة الحرجة المقابلة لها، كما أن نسب الاحتمال جميعها قد زادت عن 5%.

من نتائج الجدول (4) يمكننا تقدير المعادلة التالية[39] :

$$RGDP_t = 1993.89 - 179.50KAOPEN_t + 883.41FDI_t + 41.19TRADE_t + 0.24M2_t - 9.86INT_t + 0.66INF_t + 1.37\,EXC_t + \varepsilon_t$$
$$(336.55) \quad (175.95) \quad (295.26) \quad (9.49) \quad (0.20) \quad (20.06) \quad (6.67) \quad (2.44)$$

عند إخضاع معلمات النموذج منفردة إلى اختبار (Student)[40] اتضح بأن معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر معنوية بحيث أن قيمتها تقل عن 5%، كذلك معلمة إجمالي الصادرات والواردات، أما بقية المعلمات فلم تكن معنوية، إلا أن قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) كانت أقل من 5% وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل، أي أن جميع المتغيرات المدرجة في النموذج لما تكون مجتمعة فإنها تكون معنوية. كما يتضح من الجدول (4) بأن قيمة معامل التحديد قدرت بـ 0.777593 أي أن قرابة 78% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسرها متغيرات النموذج مجتمعة، كما أن قيمة معامل التحديد تقل عن قيمة إحصائية داربن-واتسون (DW) المقدرة بـ 0.991334 وهو ما يدل على أن الانحدار المقدر ليس زائفا (spurious regression).
لغرض التأكد من صحة النموذج المقدر، سنقوم الآن باختبار استقرار الحد العشوائي (residual)، فإن ثبت استقراره فذلك يعني أن نموذج الانحدار المقدر ليس زائفا.
يتضح من الجدول (5) بأن قيمة إحصائية (t) قدرت بـ (-7.12) وهي تفوق القيمة الحرجة عند مستوى 10% والتي قدرت بـ (-2.60) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي فإن الحد العشوائي مستقر، الشيء الذي يؤكد على معنوية النموذج المقدر[41]. إن استقرار الحد العشوائي يعني كذلك بأن المتغيرات متكاملة فيما بينها وأنها تمثل علاقة توازنية طويلة الأجل (long-run equilibrium relatioship). بعد التأكد من تكامل المتغيرات يمكننا الآن بناء نموذج تصحيح الخطأ (ECM).
عند بناء نموذج تصحيح الخطأ لا بد من اخذ التفاضل الأول للبيانات، كما أننا نأخذ فترة إبطاء واحدة (1 period lag) بالنسبة للحد العشوائي ونسميه حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term).
يتضح من الجدول (6) بأن معلمتي سعر الفائدة وحد تصحيح الخطأ تقلان عن 5% مما يدل على معنويتهما. قدرت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ بـ (-0.069117) ما يعني أن حد تصحيح الخطأ يقوم بتصحيح اختلال النظام (disequilibrium of the system). بعبارة أخرى، سرعة تعديل الاختلال هي 6.91% سنويا، كما أن إشارة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وهذا يعتبر مؤشرا جيدا، إذ يؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وبقية المتغيرات داخل النموذج.

خلاصة : بالنسبة للتحرير المالي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية على المدى الطويل بينه وبين النمو الاقتصادي، وهي معنوية، الشيء الذي يدل على صحة الفرضية الأولى (H1). هذا قد يعني بأن التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر كان لها تأثير سلبي في الأجل الطويل على مستويات النمو الاقتصادي، ولعل ذلك يعود إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، حيث أن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تنشط في قطاع المحروقات (شركات مثل : ... ,BP, Statoil, Shell)، الشيء الذي يدعو إلى ضرورة تنويع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك عبر تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، وتعريفهم بالتسهيلات والمزايا التي تمنحها الدولة للمستثمرين.
فيما يتعلق بالانفتاح التجاري فإن العلاقة طويلة الأجل كانت سلبية، وهذا ما يدل على صحة الفرضية الثانية (H2)، وقد يعود سبب هذه العلاقة السلبية إلى أن الجزائر ليست بلدا منتجا لمواد مصنعة في صورتها النهائية، كما أن الانفتاح التجاري قد لا يكون "عادلا" في مثل هذه الحالة، إذ أن إنتاجية الاقتصاد الجزائري لا يمكن مقارنتها مع أبرز شركائها التجاريين (الاتحاد الأوروبي) ؛ لذلك يتوجب على الجزائر قبل الانفتاح تجاريا أن تعمل على تطوير قاعدتها الصناعية والعمل على التخصص في الصناعات التي تحضى فيها بميزة نسبية.
نهاية، خلصت الدراسة إلى أن توجه البلاد نحو التحرير المالي من دون تجهيز بعض الشروط المسبقة الداعمة، قد يخلق تعارضا أساسيا بين تكاليف ومنافع سياسة التحرير يصعب تحاشيه. إذن فقبل المضي قدما في مثل هذا النهج التحرري لا بد من تحسين نوعية السياسات والمؤسسات المحلية، تفعيل سيادة القانون، اتخاذ تدابير صارمة لمحاربة الفساد، تطوير القطاع المالي، تفعيل دور البنك المركزي كسلطة نقدية، وضرورة استقلاليته عن السلطة السياسية، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن تخفض من تكاليف الانفتاح وتعظم منافعه على المدى الطويل، كما أنه من المفضل أن تتجه الجزائر نحو الانفتاح التجاري قبل المضي قدما في طريق التحرير المالي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية لاقتصاد الجزائر 1970-2011

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو (%)	3.20	2.20	2.60	4.70	6.90	5.10	5.10	2.00	3.00	2.40	2.40
معدل البطالة(%)	29.20	29.50	27.30	25.9	23.71	17.70	15.26	12.30	11.84	11.30	10.53
معدل التضخم(%)	2.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.80	4.60	4.86	5.73
المديونية الخارجية (مليون USD)	25897	23342	20855	21397	22411	21113	16357	5140	5145	4708	3998

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات منظمة الأونكتاد (UNCTAD).

الجدول (2) : اختبار السكون

المتغيرات	اختبار (ADF)			اختبار (ADF) باعتبار التفاضل الأول		
	t_e : (ADF)	القيمة الحرجة		t_e : (ADF)	القيمة الحرجة	
		%1	%5		%1	%5
$RGDP$	-0.7482	-3.6537	-2.9571	-5.9285	-2.6256	-1.9496
$KAOPEN$	-1.8824	-3.6055	-2.9369	-11.0272	-2.6256	-1.9496
FDI	-1.0312	-3.6055	-2.9369	-8.2793	-2.6256	-1.9496
$TRADE$	-0.5160	-3.6055	-2.9369	-6.8291	-2.6256	-1.9496
$M2$	-0.6715	-3.6616	-2.9604	2.9344	-2.6416	-1.9520
INT	-2.8842	-3.6267	-2.9458	-4.3142	-2.6256	-1.9496
INF	-1.9218	-3.6055	-2.9369	-5.7970	-2.6256	-1.9496
EXC	-0.3168	-3.6104	-2.9389	-3.2301	-2.6256	-1.9496

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EViews.

الجدول (3) : اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضيات عدد المتجهات المتكاملة	جذور أيقن (Eigen value)	إحصائية الأثر (Trace Statistic)	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	الاحتمال**
لا شيء*	0.863952	227.9508	159.5297	0.0000
على الأكثر 1*	0.697192	150.1557	125.6154	0.0007
على الأكثر 2*	0.552555	103.5641	95.75366	0.0130
على الأكثر 3*	0.479799	72.20027	69.81889	0.0319
على الأكثر 4	0.368169	46.71224	47.85613	0.0638
على الأكثر 5	0.339500	28.80606	29.79707	0.0647
على الأكثر 6	0.270814	12.63051	15.49471	0.1291
على الأكثر 7	0.007963	0.311810	3.841466	0.5766

يشير اختبار الأثر إلى وجود 4 علاقات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%.
*تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.
**تبني القيم المعيارية ماكينون-هوج-ميشيلس (1999).
المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EViews.

الجدول (4) : اختبار التكامل المشترك لانجل وجرانجر

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمال
الثابت	1993.893	336.5578	5.924370	0.0000
مؤشر الانفتاح المالي (KAOPEN)	-179.5086	175.9575	-1.020182	0.3151
الاستثمار الأجنبي المباشر	-883.4188	295.2663	-2.991939	0.0052
إجمالي الصادرات والواردات	41.19870	9.492988	4.339908	0.0001
عرض النقود	0.247284	0.206253	1.198937	0.2391
سعر الفائدة	-9.863654	20.06515	-0.491581	0.6263
معدل التضخم	0.668161	6.674578	0.100105	0.9209
سعر الصرف الحقيقي	1.377235	2.448616	0.562455	0.5776
معامل التحديد	0.777593			
إحصائية فيشر (F)	0.000000			
إحصائية داربن واتسون (DW)	0.991334			

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EViews.

الجدول (5) : اختبار استقرار الحد العشوائي

		إحصائية (t)	الاحتمال
إحصائية اختبار ديكي-فولر المعزز		-7.124385	0.0000
القيم الحرجة	%1	-3.615588	
	%5	-2.941145	
	%10	-2.609066	

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EViews.

الجدول (6) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمال
الثابت	42.48819	15.31773	2.773792	0.0096
تفاضل المؤشر (KAOPEN)	-194.3465	96.18538	-2.020541	0.0426
تفاضل الاستثمار الأجنبي المباشر	-95.68910	95.96476	-0.997128	0.3270
تفاضل إجمالي الصادرات والواردات	-0.049698	4.474274	-0.011108	0.9912
تفاضل عرض النقود	0.019958	0.170737	0.116892	0.9078
تفاضل سعر الفائدة	-30.68986	11.02203	-2.784411	0.0093
تفاضل معدل التضخم	3.338005	2.771118	1.204569	0.2381
تفاضل سعر الصرف الحقيقي	-5.316561	2.807765	-1.893521	0.0683
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.069117	0.298001	-0.231936	0.0482
إحصائية داربن واتسون (DW)	1.399351			

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EViews.

الجدول (7) : ملخص الإحصائيات

	RGDP	KAOPEN	FDI	TRADE	M2	INT	INF	EXC
Mean	2718.519	-1.448054	0.168170	12.07642	493.8699	5.707317	9.575448	31.57852
Median	2722.966	-1.159348	0.092399	9.922505	161.2182	4.000000	6.542510	8.957508
Maximum	3313.302	-1.159348	0.795779	34.38564	2113.382	15.00000	31.66966	79.68190
Minimum	1905.542	-1.855640	-0.030088	2.613286	15.07887	2.750000	0.339163	3.837450
Std. Dev.	317.2691	0.347296	0.219673	6.840558	614.1550	3.665678	8.122854	30.94575
Skewness	-0.183821	-0.346552	1.447042	1.465077	1.331340	1.164311	1.372157	0.445875
Kurtosis	2.780142	1.120098	4.158861	4.998355	3.500578	2.999901	4.011124	1.381410
Jarque-Bera	0.313477	6.857974	16.60274	21.48950	12.53993	9.263400	14.61246	5.834048
Probability	0.854928	0.032420	0.000248	0.000022	0.001892	0.009738	0.000671	0.054094
Sum	111459.3	-59.37023	6.894972	495.1331	20248.67	234.0000	392.5934	1294.719
Sum Sq. Dev.	4026387.	4.824576	1.930256	1871.729	15087455	537.4878	2639.231	38305.57
Observations	41	41	41	41	41	41	41	41

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EViews.

الجدول (8) : وصف متغيرات الدراسة

المتغير	الشرح
المتغير التابع	
RGDP	حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وهي متوفرة من 1970 إلى غاية 2010. المصدر: إحصائيات منظمة الأونكتاد (UNCTAD) المنشورة على موقعها الإلكتروني: www.unctad.org
المتغيرات المستقلة	
KAOPEN	مؤشر يعبر عن الانفتاح المالي وهو متوفر على طول الفترة 1970-2010. المصدر: الموقع الالكتروني للباحثين (MD Chinn and H. Ito).
FDI	نسبة التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. متوفرة

	من 1970 إلى غاية 2010. المصدر: إحصائيات منظمة الأونكتاد (UNCTAD) المنشورة على موقعها الإلكتروني: www.unctad.org
TRADE	نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وهي متوفرة من 1970 إلى غاية 2010. المصدر: إحصائيات منظمة الأونكتاد (UNCTAD) المنشورة على موقعها الإلكتروني: www.unctad.org
M2	عرض النقود وهي متوفرة من 1970 إلى غاية 2010. المصدر: إحصائيات البنك المركزي الجزائري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: www.bank-of-algeria.dz
INT	سعر الفائدة وهي متوفرة من 1970 إلى غاية 2010. المصدر: إحصائيات البنك المركزي الجزائري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: www.bank-of-algeria.dz
INF	معدل التضخم وهو متوفر من 1970 إلى غاية 2010. المصدر: إحصائيات البنك المركزي الجزائري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: www.bank-of-algeria.dz
EXC	سعر الصرف الحقيقي وهو متوفر من 1970 إلى غاية 2010. المصدر: إحصائيات البنك المركزي الجزائري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: www.bank-of-algeria.dz

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

الشكل (1) : التغيرات في الإنفاق الحكومي الاسمي وإجمالي الناتج المحلي المتأتي من المحروقات، 1968- 2003 (%)

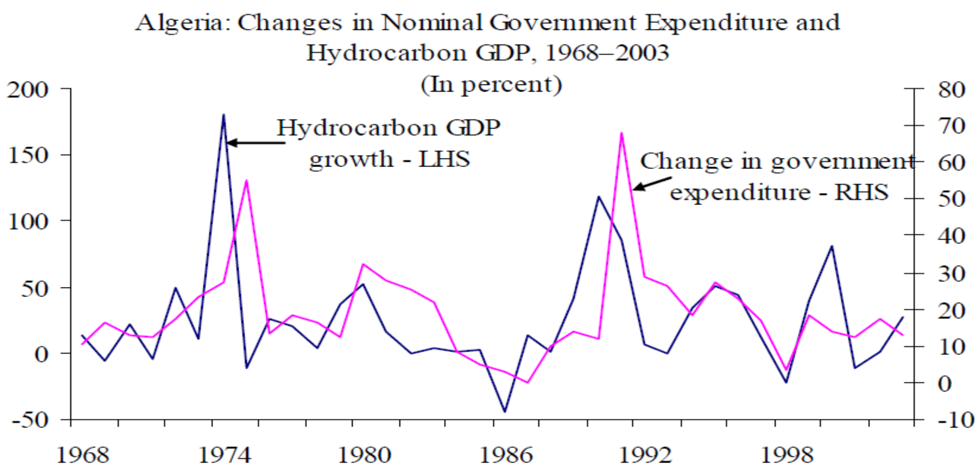

Source : IMF Country Report No. 05/50, February 2005, P. 6.

الشكل (2) : القنوات التي تمكن التكامل المالي من رفع النمو الاقتصادي

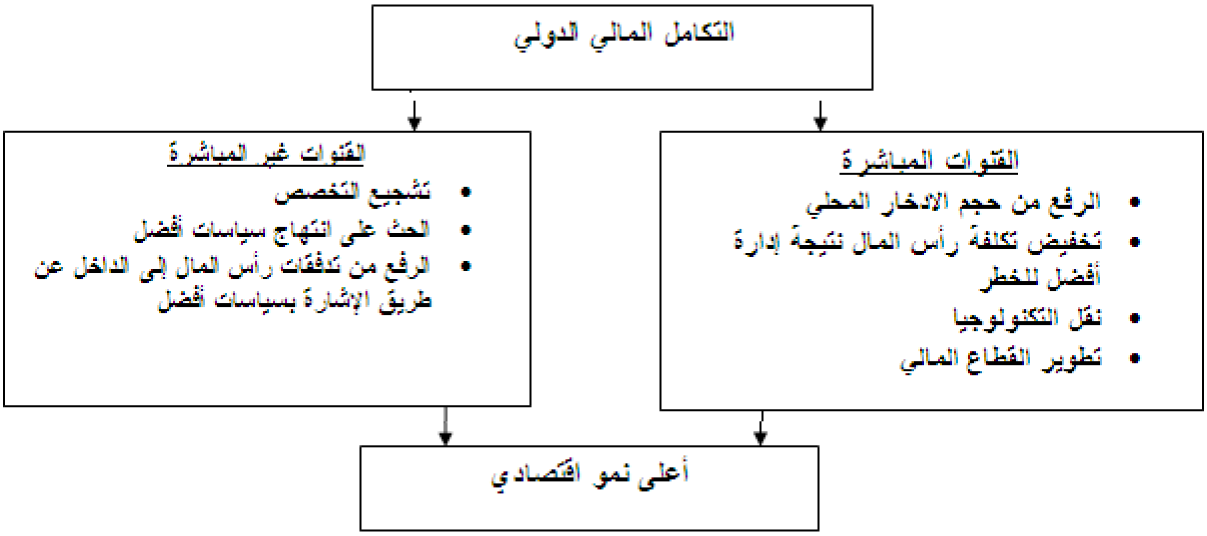

المصدر : مُعد بالاعتماد على :
(Kose, A., E. Prasad, K. Rogoff, K. S. Wei. "Effects of Financial Globalization on developing Countries : Some Empirical Evidence," IMF Working Paper, 2003).

الإحالات والمراجع :

[1] PAS : Programme d'Ajustement Structurel.

[2]B.Chabha et A. Benhlima, "La bancarisation dans le contexte de la libéralisation financière en Algérie", CREAD, No. 95, 2011, (53-78).

[3] Journal Officiel de la République Algérienne N°. 16/ 18 Avril 1990, P. 450.

[4] A. Bouyacoub, "L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel", Confluences, Printemps 1997, (77-85).

[5] Susan Schandler, "How successful are IMF-Supported Adjustment Programs ?", Finance & Development, Vol. 33, n°2, June 1996, (14-17).

[6] PSCE : Programme de Soutien à la Croissance Économique.

[7] Shaw, E. S. "*Financial Deepening in Economic Development*", Oxford University Press, New York, 1973.

[8] McKinnon, R. "*Money and Capital in Economic Development*", Brookings Institution, Washington D.C, 1973.

[9] نعني بأسواق رأس المال كل من سوقي الدين (سندات) وحقوق الملكية (أسهم).

[10] Bekaert, G. and C. Harvey. "Market Integration and Investment Barriers in Emerging Equity Markets," *World Bank Economic Review*, 9(1), 1995, 75-107.

[11] Henry, P. "*Capital Account Liberalization, the Cost of Capital, and Economic Growth*". Working Paper No.: 9488, Mass.: National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2004.

[12] Levine, R. and S. Zervos. "Stock Market Development and Long-Run Growth," *World Bank Economic Review,* 10(2), 323-339, 1996.

[13] Bekaert, G., C. Harvey, and Lundblad. "Does Financial Liberalization Spur Growth?" *Journal of Financial Economics*, 77(1), 2005, 3-55.

[14] Martell, R. and R. Stulz. "Equity Market Liberalizations as Country IPOs", Working paper No. 9481, Mass.: National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2003.

[15] Gridlow, R. M. "Foreign Capital Flows and Economic Policies in South Africa," *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 4(3), 2001, 524-541.

[16] Baldacci, E., L. R. De Mello Jr., and M. G. Inchauste Comboni. "Financial Crises, Poverty and Income Distribution," International Monetary Fund Working Paper WP/02/4, 2002.

[17] لأجل الإطلاع على تأثيرات سياسات التحرير المالي على دول أمريكا اللاتينية أنظر:
C. Diaz-Alejandro, *« Good-Bye Financial Repression, Hello Financial Crash »*, Journal of Development Economics, 19 (1985), 1-24. North-Holland.

[18] Kaminsky, G. and S. Schmukler. "Short and Long Run Integration: Do Capital Controls Matter?" Working Paper No.: 2660. World Bank Policy Research Working Paper Series, 2001.

[19] Tornell, A., F. Westerman, and L. Martinez. "The Positive Link between Financial Liberalization, Growth, and Crises," (March 2004). Working Paper No. 1164, Center for Economic Studies and The Institute for Economic Research (CESIFO). Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=528225

[20] Joseph Stiglitz, Bruce Greenwald, and Richard Arnott, "Information and Economic Efficiency", Vol. 6, Issue 1, March 1994, (77-82).
[21] Aghion, P., P. Bachetta, and A. Banerjee. "Capital Markets and the Instability of Open Economies," CEPR Discussion Paper No. 2083. London, UK, 1999, Center for Economic Policy Research.

[22] Rodrik, D. and A. Velasco. "Short-term Capital Flows," Working Paper No.7364. Cambridge, Mass, 1999, National Bureau of Economic Research.

[23] Johnson, R., S. Darbar, and C. Echeverria. "Sequencing Capital Account Liberalization: Lessons from Experiences in Chile, Indonesia, Korea, and Thailand," Working Paper, WP/97/157, International Monetary Fund, Washington, D.C, 1997.

[24] Bekaert et. al, 2005*, op.cit.*

[25] Li, Z. "*Financial Development, Equity Market Liberalization, and Economic Growth".* Ph.D. thesis. Princeton University, Princeton, NJ, 2004.

[26] Robert G. King ; and Ross Levine, "Finance and Growth : Schumpeter Might be Right", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 108, No. 3 (Aug., 1993), 717-737.

[27] الموقع الالكتروني للبنك: www.bank-of-algeria.dz

[28] الموقع الالكتروني لمنظمة الأونكتاد: www.unctad.org

[29] للإطلاع على طريقة حساب المؤشر ومميزاته أنظر:

M. Chinn and H. Ito, « Notes on the Chinn-Ito Financial Openness Index : 2010 Update », *Journal of Comparative Policy Analysis.*

[30] MD. Chinn and H. Ito (May, 2007), « A New Measure of Financial Openness », *Journal of Comparative Policy Analysis.*

[31] الموقع الالكتروني للباحثين (MD. Chinn and H. Ito):
(http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito_website.htm).

[32] Granger,C, and Newbold,P, "Spurious Regression in Econometrics", *Journal of econometrics*, Vol. 26, 1974, (1045-1066).

[33] Granger,C, "Some Properties in Time Series Data and Their Use in Econometric Model Specification", Journal of econometrics, Vol. 16, 1981, (121-130).

[34] Johansen, S, "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", Journal of econometrics dynamics and control, Vol. 12, 1988, (231-254).

[35] R. Bourbonnais., " Econométrie :Manuel et exercices corrigés", Dunod, 7ème éd, Paris, 2009, pp. 279-286.

[36] Engle R, and Granger. C. "Cointegration and Error Correction : Representation, Estimation and Testing", Econometrica, Vol. 55, 1987, (251-276).

[37] Caboret. I, Benjamin. C, Martin. F, Herrard. N, et Tanguy. S, "Econométrie Appliquée : Méthodes-Applications- Corrigés", de boeck, 2ème éd, Paris, 2009, pp. 343-350.

[38] يشير هذا المعامل إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن تكون قيمة هذا المعامل سالبة.

[39] معلمات النموذج المقدر هي معلمات طويلة الأجل.

[40] عدد المشاهدات كبير $(N-2 > 30)$ حيث أنه يقترب بشكل جيد من التوزيع الطبيعي.

[41] هنا نعتمد القيمة المطلقة للنتائج المحصل عليها.

التمويل الدولي للاقتصاد الفلسطيني فرصة للانعتاق أم تكريس للتبعية

اشرف سليمان حميد الصوفي*
طالب دكتوراه - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر

ملخص : يعتبر التمويل الدولي أهم مصدر من مصادر التمويل في دول العالم الثالث وخاصة بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وتسعى الدول المستفيدة من التمويل الدولي بالاجتهاد لمعرفة الطرق المثلى لإدارة التمويل الممنوح والعمل على تحقيق الكفاءة والفعالية للتمويل المقدم،و توجيهه نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة. لقد قدم المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني تمويل يتخذ عدة أشكال، ولقد بلغ حجم التمويل الدولي المقدم حوالي 13.9 مليار دولار دولار خلال الفترة (1994-2010)، أي بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، إلا انه رغم هذا الحجم الكبير نسبيا للتمويل الدولي، فالاقتصاد الفلسطيني اخذ في التراجع في معظم المؤشرات. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة التمويل الدولي المقدم من طرف الدول المانحة للشعب الفلسطيني، ونحاول التعرف على أهم انعكاساته وتأثيراته على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى مقدرته في تقوية وتعزيز مقدرة الاقتصاد الفلسطيني على الانعتاق من التبعية للعوامل الخارجية بشكل خاص.

الكلمات الدالة : اقتصاد فلسطيني، تمويل دولي، تبعية اقتصادية، تحرر اقتصادي.

Abstract : The International finance is the most important source of funding in third world countries, and particularly for the Palestinian Authority, Countries benefiting from it seek to determine the best ways to manage the granted funding and work to achieve it's efficiency and effectiveness, and directing it towards social and economic sectors.

The international community has provided many forms of funding for the Palestinian people however; it has reached about 13.9 billion Dollars during the period (1994-2010), after the signing of the Oslo agreement in 1993, but despite this relatively large volume of international finance, The Palestinian economy is on decline. The purpose of this study is to identify the goals and nature of the funding provided by the international donor countries for the Palestinian people and its impact on the Palestinian economy in general. and the ability to strengthen and enhance the ability of the Palestinian economy on emancipation from dependence on external factors in particular.

Key words: Palestinian economy, international finance, economic dependency, economic liberalization.

تمهيد : في أعقاب اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تدفقت المساعدات الدولية للفلسطينيين، وذلك لمساعدة وتمكين السلطة الفلسطينية الوليدة من إدارة المناطق الفلسطينية، والعمل على تحسين وضعية الحياة المعيشية للفلسطينيين وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، ولقد جاء التحرك الدولي مواكبا للحدث هادفا لتقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، وذلك بهدف إكساب اتفاق أوسلو مصداقية اقتصادية لدى المواطنين الفلسطينيين الذين أبدوا ترددا وحذرا في دعم الترتيبات السياسية والأمنية المنبثقة عنه، وذلك من منطلق أن الاتفاق ليعمل ويصمد أمام التحديات، لابد أن يلمس المواطن الفلسطيني العادي تغييرا إيجابيا على نوعية حياته اليومية.
وبالفعل نجح هذا التحرك في تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار في غضون ثلاثة شهور من تاريخ انعقاد مؤتمر الدول المانحة في أكتوبر 1993، ومنذ ذلك الحين أخذت تتدفق المساعدات على الشعب الفلسطيني من جهات متعددة وقنوات مختلفة، ولأوجه انفاق متنوعة، وبشروط عديدة وبوتائر غير منتظمة، إلى أن وصل حجمها التراكمي إلى 13.892 مليار دولار حتى نهاية 2010.

إن اعتماد الفلسطينيين على التمويل الدولي كمصدر أساسي ورئيسي في تمويل الموازنة ومشاريع التنمية، أوجد لديها حالة من الارتباط القسري مع الخارج، كونه مرهون بتطورات العملية السياسية مع الحكومة الإسرائيلية وبالأجندة السياسية للدول المانحة، الأمر الذي أدى إلى فقدان استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني، والذي بدوره أضعف قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي. واستنادا إلى ذلك يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة عبر التساؤلات التالية :
كيف ساهم اختلاف الأولويات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين المانحين في الحد من فعالية التمويل الدولي في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني ؟
هل أدى التمويل الدولي إلى انعتاق الاقتصاد الفلسطيني من المؤثرات الخارجية وبالأخص المؤثر الإسرائيلي ؟

* abosuliman1954@yahoo.com
وارد بتاريخ : 10-02-2013

هدفنا من هذه الدراسة هو من جهة تسليط الضوء على أهداف وطبيعة التمويل الدولي المقدم من طرف الدول المانحة للشعب الفلسطيني. ومن جهة أخرى التعرف على أثر التمويل الدولي على أداء الاقتصاد الفلسطيني، ومدى انسجامه مع الأولويات الفلسطينية، والدور الذي لعبه في انعتاق الاقتصاد الفلسطيني من التبعية القسرية للاقتصاد الإسرائيلي.
وقد تم استخدام أسلوب التحليل المقارن في إعداد هذه الدراسة، حيث تم الأخذ بالاعتبار نسب توزيع المساعدات الدولية مقارنة بالأهمية النسبية للقطاعات المستهدفة وانعكاسات ذلك علي الأوضاع العامة.

أولا : الملامح الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

تقوم التنمية الفلسطينية على ركيزتين : الأولى إعادة الإعمار، والثانية بناء أسس اقتصاد وطني قادر على الاعتماد على الذات، وتتمثل الأولى بإعادة بناء البنية التحتية وترميم وإعمار ما خلفته سنوات الاحتلال الطويلة من دمار في البنية التحتية، وتردي في الخدمات، وهذا يتطلب جهدا مكثفا في الصحة والتعليم والطرق والمواصلات والكهرباء والماء والمجاري والاتصالات والخدمات المالية كما يتطلب ذلك جهدا مشتركا بين القطاعات الرسمية والقطاعات غير الحكومية، والقطاع الخاص، خاصة أن العمل في البنية التحتية يحتاج لوقت طويل، وجهد مكثف وله مردود بطئ ومباشر، كما تتمثل الركيزة الثانية، بخلق المقومات الضرورية لبناء اقتصاد وطني قادر على التعامل مع الاحتياجات الفلسطينية بقدر أكبر من الاستقلالية، وفك الارتباط تدريجيا مع الاقتصاد الإسرائيلي للتخلي عن التبعية المفروضة عليه بفعل الاحتلال وهذا يعتمد على تهيئة المناخ للاستثمار الوطني رغم أن ذلك كما هو معروف يعتمد أساسا على الوضع السياسي ومسيرة السلام ومدى التقدم فيه[1].
بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993، ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، برزت متغيرات جديدة ذات تأثير مهم على البيئة الاقتصادية الفلسطينية، فقد أصبح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وللمرة الأولى إدارة تنموية رسمية و لها مصلحة في إطلاق عملية التنمية والتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وقد امتلكت هذه الإدارة بموجب اتفاقيات أوسلو، أدوات إدارية واقتصادية هامة لإدارة وتوجيه عملية التنمية والتأثير عليها، كما قدمت الجهات المانحة معونات كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بغرض مساعدتها في مواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت على مدى العقود الماضية، ولإطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].
ولقد حققت السلطة الوطنية الفلسطينية تقدما ملموسا فيما يخص إنشاء جهاز حكومي فعال بعد سنوات من التفكك تحت الاحتلال[3]، وبدأت ملامح جديدة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ترتبط بقدوم هذه السلطة، وذلك لارتباط السلطة باتفاقيات اقتصادية (اتفاقية باريس)[4]، التي بدأت ترسم معالم جديدة في طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني وعلاقتــه الدولية في الشؤون الاقتصادية[5]، ولمعرفة واقع الحال بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1994-2010)، سوف نوضح أهم المؤشرات العامة في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة.

- الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي (1994- 2010) : تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول حجم الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، إلى حدوث تطور في قيمة هذين المؤشرين، وذلك لغاية نهاية المرحلة الانتقالية عام 1999، إلا أنها شهدت تدهور مستمر خلال انتفاضة الأقصى. ويوضح الجدول (1)، النمو الملحوظ لقيم كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي في السنوات الأولى لنشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، فلقد تزايد معدل نمو كل من المؤشرين منذ عام 1994 وحتى عام 1999، ثم أخذ في الانخفاض حتى العام 2002، ليعاودا الارتفاع في الأعوام الثلاثة التالية لينخفضا في عام 2006، ثم يعاودا الارتفاع حتى عام 2010 ليحققا اعلي مستوي علي الإطلاق منذ قيام السلطة بقيمة 5728 و 6245.6 علي التوالي.

- نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2010) : يوضح الجدول (1) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي، حيث نجد أن هناك تحسنا ملحوظا على نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1997-1999)، ثم يأخذ في الانخفاض في السنوات التالية حتى عام 2002، ليعاود الارتفاع خلال عامي 2003-2005،لكنه ينخفض ثانية في العام 2006،ليعاود الارتفاع بعد ذلك حتى 2010، ويعتبر هذا المؤشر من أصدق المؤشرات الاقتصادية الذي يدل على مدى تدهور وتراجع الاقتصاد الفلسطيني.

- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي : على الصعيد القطاعي، يلاحظ من البيانات المتاحة خلال الفترة (1994-2010) سيطرة قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي والاجتماعي على الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل سيطرة أقل لقطاع الإنتاج السلعي مع مرور السنوات.
فعلى صعيد قطاعات الإنتاج السلعي نلاحظ انخفاض مساهمتها من سنة لأخرى، فقطاع الزراعة كانت مساهمته عام 1994 في الناتج المحلي 12.3%، لتنخفض لتصل إلى 9.5% في عام 2000، وتستمر في الانخفاض لتساهم ب 6.3% عام 2010، أما قطاع الصناعة فلم يكن حاله أفضل من قطاع الزراعة فبعد أن كان يساهم ب 21.2% عام 1994، أصبح في عام 2000 يساهم بنسبة 15.7% ليداوم على الانخفاض حتى عام 2009 لتشكل مساهمته 12.3%.أما قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي والاجتماعي، فيلاحظ نمو متسارع في مساهمته في الناتج المحلي من سنة لأخرى، فبعد أن كان يساهم بنسبة 56% من الناتج المحلي عام 1994، أصبح يساهم بنسبة 70% عام 2000، ويستمر في النمو لتشكل مساهمته حوالي 76.8% عام 2010.[6]

- البطالة : لقد كان أمل الفلسطينيين خلال مرحلة السلام أن يستطيع القطاع الخاص المتجه نحو التصدير أن يخلق فرص عمل محلية و بشكل سريع ليحول الاقتصاد الفلسطيني من مصدر العمالة إلى مصدر للسلع لكن العوامل السياسية في فترة ما بعد أوسلو أدت إلى ضعف فرص القطاع الخاص المتجه نحو التصدير وفي نفس الوقت تفاقمت ظاهرة البطالة في الأراضي الفلسطينية، ومن الملاحظ أن حجم البطالة الفلسطينية شهد تذبذبا واسعا خلال فترة قصيرة من الزمن حيث انخفض من 24.7% عام 1994 إلى 11.8% في عام 1999 ثم ارتفع ليصل على 31.3% في عام 2002، ثم انخفض ليصل إلى 23.7% عام 2010.[7]

- الفقر : إن زيادة نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية تؤدي على اتساع رقعة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة للأفراد والأسرة مما يؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية الشاملة. وتشير البيانات، أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وذلك على الرغم من التحسن في هذه النسبة في بداية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث انخفضت من 24% عام 1996 إلى 20% عام 1998، ولتأخذ بعد ذلك في الارتفاع لتصل إلى 32% من عام 2000، وتستمر بالارتفاع بشكل جنوني لتصل إلى 57.3% في عام 2007، وهذا يدل على مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى أن الفقر في قطاع غزة أكثر انتشارا منه في الضفة الغربية، حيث تبين أن 76.9% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر في عام 2007، مقابل47.2% من سكان الضفة الغربية، لينخفض بعد ذلك مسجلا 25.7% في عام 2010، موزعين بواقع 18.3% في الضفة الغربية و 38% في قطاع غزة[8].

- العجز في الموازنة العامة : ينشأ العجز في الموازنة العامة بشكل عام عند زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إصدار نقدي جديد، أو طلب مساعدات وقروض من الدول الخارجية، ولكن في الشأن الفلسطيني حيث لا يوجد نظام لإصدار عملة وطنية لتغطية العجز في الموازنة، فتكون الموازنة محتاجة بشكل دائم إلى المنح والقروض من الدول الخارجية في حالة وجود العجز، ويوضح الجدول (2) أن هناك عجزا سنويا دائما في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وأنه لا يمكن تغطية النفقات العامة بدون اللجوء إلى المنح والمساعدات الخارجية، وخاصة في ظل استمرار تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانيا : السمات الرئيسية للتمويل الدولي للفلسطينيين

بدأت حكاية التمويل الدولي للفلسطينيين بانعقاد مؤتمر الدول المانحة في أكتوبر من العام 1993، والذي عقد في واشنطن بمشاركة 42 دولة ومؤسسة مانحة، حيث كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطيني ووضع آلية لتنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، وذلك لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي ستؤول إليها بموجب الاتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى دورها في إعادة تأهيل البنية التحتية، وتمويل إدارة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية. وسوف نتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى آلية وأهداف تقديم هذا التمويل وحجمه ومصادره وتوزيعه القطاعي.

1. أهداف وآلية تقديم التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية :

1.1. أهداف تقديم التمويل الدولي : تمثل عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط نموذجا حيا لطبيعة علاقة وأهداف المساعدات المالية الدولية المقدمة من الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ولقد اتفقت الدول المانحة على خطوط عريضة لأهداف وأغراض تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني يمكن تلخيصها فيما يلي[9] :

-دعم عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتنفيذ المشاريع التي من المفترض أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة، ونوعية الحياة للفلسطينيين.

- إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار، والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مشترك واعد بالنظام الاقتصادي العالمي.

- إزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

2.1. آلية تقديم التمويل الدولي للشعب الفلسطيني : ارتبطت المساعدات والمنح الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني بالعديد من المصطلحات والمفاهيم والتي طغت على الحياة الاقتصادية اليومية للفلسطينيين مثل المنح والمعونات والإغاثة ولكن هناك ثلاثة مصطلحات غلبت عليها وهي[10] :

- التعهد : هو إعلان دولة ما عن نيتها في تقديم مساعدة مالية لدولة أخرى، وذلك بإصدار تعهد تحدد فيه إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدات التي تنوى تقديمها، ودون أي التزام رسمي بذلك، أو الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديمها، أو الغرض النهائي منها ويتم ترك ذلك إلى مرحلة لاحقة يجرى التفاوض حول الأمور المتعلقة بالمنحة أو المساعدة.

- الالتزام : هو الخطوة أو المرحلة المتقدمة من مراحل تقديم العون، والتي يسبق توقيع اتفاقيتها مفاوضات طويلة ومكثفة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجهة المانحة، ويعد أهم عنصر من عناصر الالتزام هو تحديد المشاريع والبرامج التي سيتم تنفيذها بواسطة المعونة.

الصرف الفعلي : هي عملية الدفع الفعلي للمنح والقروض المتفق عليها عبر صناديق مالية تخصص لذلك ويشرف البنك الدولي على عدد كبير من هذه الصناديق المخصصة للمناطق الفلسطينية ، وفي بعض الأحيان تلجأ بعض الدول إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمعونات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة.

2. حجم ومصادر التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية :

1.2 حجم المساعدات الدولية : منذ العام 1993 ومع بدء العملية السلمية اجتمعت الدول المانحة وتعهدت بتقديم ما مجموع 2400 مليون دولار للفلسطينيين خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ انعقاد هذا الاجتماع، واستمر هذا المبلغ بالارتفاع وبشكل مطرد خلال السنوات اللاحقة نتيجة لتعثر عملية التسوية السياسية وما رافق ذلك من ترد للأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية،وازدياد الاحتياجات، وبالتالي المساعدات الواجب تقديمها للفلسطينيين لمواجهة تلك الأوضاع، فارتفعت قيمة التعهدات لتصل إلى حوالي 3420 مليون دولار مع نهاية أكتوبر من العام 1997، ولقد بلغت إجمالي المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتنفيذها خلال الفترة (1994-2010) حوالي 17948 مليون دولار، بمعدل سنوي مليار دولار، وقد قامت تلك الجهات فعليا بتقديم مساعدات بلغت قيمتها حوالي 13892مليون دولار، وذلك حتى نهاية العام 2010، بمعدل سنوي بلغ حوالي 817 مليون دولار، أو ما نسبته 77% من إجمالي الالتزامات، وقد شهد العام 2008 أعلى قيمة صرف للمساعدات إذ بلغت حوالي 1953 مليون دولار، في حين سجلت أدنى قيمة صرف في العام 1995، إذ لم تتجاوز قيمة المساعدات الفعلية في ذلك العام 426.5 مليون دولار.

2.2 مصدر المساعدات الدولية : أما بالنسبة للجهات التي قامت بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، فقد تم تصنيفها وذلك لأغراض التحليل، إلى سبع مجموعات هي : الدول العربية، والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، واليابان، ومؤسسات دولية، ودول أوربية، ودول أخرى.

وتشير بيانات وزارة التخطيط ووزارة المالية في السلطة الفلسطينية إلى أن الدول الأوربية كانت المساهم الأكبر، سواء من حيث الالتزام أو من حيث الصرف الفعلي، فقد التزمت خلال الفترة (1994-2010)، بتقديم حوالي 5257.7 مليون دولار، أنفقت منها بشكل فعلي حوالي 3390 مليون دولار أو ما نسبة 65%، وإذا ما أضفنا ما قدمه الاتحاد الأوربي وهو مبلغ 2847 مليون دولار، فإن إجمالي المساعدات المقدمة من القارة الأوربية للفلسطينيين يصل حوالي 6237 مليون دولار، مشكلة بذلك حوالي 50% من إجمالي المساعدات المقدمة خلال هذه الفترة، أما الولايات المتحدة فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث الالتزامات مشكلة ما نسبته 20.5% من إجمالي الالتزامات في هذه المرحلة، فيما كانت في المرتبة الرابعة من حيث الصرف الفعلي فقدمت 2547.3 مليون دولار، ممثلة 17.8% من المساعدات المقدمة خلال هذه المرحلة، وبالنسبة للدول العربية فقد احتلت المرتبة الثانية سواء من ناحية الالتزام أو الصرف الفعلي، وكانت مساهمة المملكة العربية السعودية هي الأكبر طول هذه الفترة،فلقد بلغ حجم المساعدات التي قدمتها الدول العربية 27789.3 مليون دولار مشكلة بذلك19.2%من المساعدات المقدمة خلال الفترة السابقة.

3. التوزيع القطاعي للتمويل الدولي واستخداماته :

من أجل تتبع مسار التمويل الدولي في محاولة لمعرفة الاتجاهات المختلفة والتوزيع القطاعي لهذا التمويل، تم استخدام التوزيع المعتمد من قبل وزارة التخطيط الفلسطينية، والذي يتم بموجبه تصنيف التمويل الدولي من حيث الاستخدام على خمسة أجزاء رئيسية، وهي : (البنية التحتية، القطاعات الإنتاجية، والقطاعات الاجتماعية، وبناء المؤسسات، وقطاعات متنوعة).

وتشير التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط الفلسطينية[11]، إلى أن القطاعات الاجتماعية قد استحوذت على الجزء الأكبر من المساعدات الفعلية المقدمة للفلسطينيين خلال السبعة عشر عاما الأخيرة، حيث بلغ نصيبها حوالي 40.6% من إجمالي المساعدات وتشمل القطاعات الاجتماعية العديد من القطاعات الفرعية، منها : (التعليم والصحة، الشباب، والطفولة، المرأة والمساعدات الإنسانية)، وبالرغم من أهمية هذه القطاعات للفلسطينيين، إلا أنها لا تأتي في المرتبة الأولى من حيث أولويات الفلسطينيين، واحتياجاتهم و مدى تأثيرها في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم.

ويلي القطاعات الاجتماعية قطاع بناء المؤسسات في المرتبة الثانية من خلال انفاق ما نسبته 21% من إجمالي المساعدات الفعلية، ويلي ذلك قطاع البنية التحتية الذي يشمل (الطاقة، والإسكان، والنفايات الصلبة، والصرف الصحي والاتصالات، المواصلات وغيرها)، حيث جاء هذا القطاع ثالثا، إذ صرف عليه حوالي 20% من المساعدات، ويعتبر قطاع البنية التحتية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني وذلك لما يحققه من آثار إيجابية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كزيادة التشغيل والحد بالتالي من مشاكل البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية وتحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني بسبب ارتباطاته الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات، إضافة إلى زيادة دوره في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تخفيض التكاليف الكلية لتلك الاستثمارات على المستثمرين، وقد احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث الالتزام، إلا أن انخفاض نسبة الصرف له والتي لم تتجاوز 53% جعلته ثالثا، وبدا واضحا انخفاض حصة القطاعات الإنتاجية من إجمالي المساعدات إذ لم تتجاوز حصتها 10% من إجمالي الالتزامات، وانخفضت تلك النسبة إلى 6% من إجمالي الصرف، ويلاحظ أيضا انخفاض نسبة الصرف في تلك القطاعات على غرار قطاع البنية التحتية، والتي لا تتعدى 53%، وهذا مؤشر آخر على عدم إيلاء المانحين الاهتمام الكافي للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وعلى عدم سعيهم الجاد لتقوية دورة الإنتاج في هذا الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، أما القطاعات الأخرى المتنوعة أو غير المصنفة ضمن المجموعات السابقة فقد استحوذت على 10% من إجمالي الالتزامات وحوالي 12.4% من إجمالي الصرف، وذلك نظرا لتعددها ووجود الاختلافات فيما بينها، أو أنها أوجدت للاستجابة للأوضاع الطارئة التي حدثت خلال المرحلة السابقة.

أما فيما يتعلق بتوزيع المساعدات الدولية وفقا للاستخدامات المختلفة، فتشير بيانات وزارتي التخطيط والمالية إلى أن الاستثمار العام قد استحوذ على 32% من إجمالي المساعدات الفعلية خلال السنوات السابقة، كما تم تخصيص 28% من المساعدات للاستشارات الفنية والخبراء، وتعتقد الجهات المانحة أن تلك الاستشارات مهمة جدا لضمان كفاءة صرف المساعدات وتوجيهها نحو الأهداف المطلوبة، وبالرغم من أهمية هذا الشكل من المساعدات، إلا أن المبالغة فيها تكون في الغالب على حساب قيمة المساعدات الحقيقية المقدمة للأطراف المتلقية للمساعدات وبالتالي التأثير في فاعلية المساعدات الدولية وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن الاستخدامات الرئيسية للمساعدات هو دعم الموازنة التطويرية للسلطة الفلسطينية، إذا أمتنعت الجهات المانحة وحتى العام 2000 (أي قبل اندلاع الانتفاضة) عن تقديم أي دعم للموازنة الجارية، وقد شكلت المساعدات المقدمة لدعم الموازنة التطويرية حوالي 12% من إجمالي المساعدات الفعلية وإذا ما أضفنا لهذا البند المنح المقدمة لدعم الموازنة الجارية، فإن نسبة المساهمة لهذا البند أو الاستخدام سترتفع بشكل كبير، إذ قدمت الجهات المانحة منذ اندلاع الانتفاضة أكثر من 8060 مليون دولار ضمن هذا البند، أما المساعدات العينية التي قدمت للفلسطينيين على شكل معدات، فشكلت حوالي 8% من إجمالي المساعدات الفعلية، وصرف حوالي 5% من المساعدات من خلال برامج فرص عمل للعاطلين عن العمل، و3% فقط لدعم القطاع الخاص.

ثالثا : آثار وانعكاسات التمويل الدولي على الاقتصاد الفلسطيني

بعد اتفاق أوسلو الموقع عام 1993، عقدت آمال كبيرة بتحقيق السلام والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، فالفلسطينيين من جانبهم كان يصبوهم الأمل في العيش في سلام ورفاهية بعد سنين عدة قضوها تحت ويلات الاحتلال، وذلك من خلال مساعدتهم على وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار النمو والتنمية المستدامة، وبالفعل التزمت الدول المانحة منذ مؤتمر المانحين في مطلع أكتوبر 1993 بالمساعدة في جعل السلام حقيقة ملموسة، وترجمته في المساعدة وإعادة الإعمار والإسهام في خلق فرص عمل، والبناء المؤسسي الفلسطيني، وبالفعل فقد وصل الدعم الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها عام 1993 حتى نهاية عام 2010، ما يقارب 13892 مليون دولار. وعلى الرغم من ذلك يعيش 20% من الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر المدقع، وثلثي هذا الشعب يعيش تحت خط الفقر النسبي وهذا كله انعكاس للاستخدام الضعيف لموارد الاقتصاد الفلسطيني وإمكانياته.

وفي هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول التعرف على أهم انعكاسات وتأثيرات التمويل الدولي على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى مقدرته في تقوية وتعزيز مقدرة الاقتصاد الفلسطيني على الانعتاق من التبعية للعوامل الخارجية بشكل خاص.

1.3. مدى انسجام التمويل الدولي مع الأولويات الفلسطينية : إن معيار مدى انسجام التمويل الدولي مع الأولويات الفلسطينية، يعتبر المعيار الرئيسي الذي يمكن الحكم من خلاله على دور وأهمية التمويل الدولي في تمكين المجتمع الفلسطيني وتحقيق الأهداف المنشودة والمتوقعة من هذا التمويل، ويمكن القول أن نجاح التمويل في تعزيز هذا الدور أو الوصول إلى تلك الأهداف، يكون بالقدر الذي يحدث فيه انسجام وتوافق بين التخصيص الفعلي للتمويل على القطاعات والأنشطة المختلفة وبين أولويات واحتياجات الشعب الفلسطيني ومتطلبات التنمية التي يسعى إلى توفرها.

من خلال البيانات والنتائج التي ذكرناها. مما سبق وملاحظتنا لتوزيعها القطاعي تبين لنا ما يلي :

- يلتهم **القطاع الاجتماعي** الحصة الأكبر من التمويل الدولي، حيث بلغت حصته حوالي 40.6% من إجمالي صرف المساعدات المقدمة للفلسطينيين منذ العام 1994 وحتى نهاية عام 2010، ولم تكن تلك النسبة هي السائدة على مدى الفترة السابقة، إذ لم تزد عن 30% حتى العام 2000، إلا أنها استحوذت على حوالي نصف المساعدات منذ اندلاع الانتفاضة، وهذا الارتفاع في نصيب القطاعات الاجتماعية كان نتيجة لزيادة حجم المساعدات الإنسانية والإغاثية الطارئة والمنح المقدمة لدعم الموازنة الجارية والتي تندرج ضمن هذا البند، وبالرغم من الدور الذي يلعبه هذا النوع من المساعدات في إغاثة العديد من الأسر الفلسطينية، وخلق فرص عمل لعدد كبير من العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى دورها في منع انهيار السلطة من خلال دعم موازنتها ودفع رواتب الموظفين لديها، إلا أنها لا تشمل على أية أبعاد تنموية ولا ترتبط بخطة أو رؤية محددة، بل يقتصر دورها على الإسعاف والإغاثة، وتشمل القطاعات الاجتماعية، بالإضافة للمساعدات الطارئة، المساعدات الموجهة لتعزيز الديمقراطية، وتأهيل المعتقلين والبيئة، وحقوق الإنسان وغيرها، وتشكل تلك القطاعات أحد أهم أولويات الدول المانحة.
- **قطاع بناء المؤسسات :** ويحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث اهتمام أو أولوية المانحين، إذ وجهت تلك الدول ما نسبته (21%) من إجمالي الصرف الفعلي للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية، وهي نسبة معقولة في ظل الحاجة لإقامة المنشآت الخاصة بعمل السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى حداثة نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه النسبة تعتبر مؤشر مهم لمدى الحاجة للأموال اللازمة لإعادة إعمار ما تم تدميره من طرف جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الحالية، وخاصة في ظل تركز التدمير على مراكز ومقرات السلطة، والأمنية منها على وجه التحديد.
- **قطاع البنية التحتية** : بلغت حصة قطاع البنية التحتية (الطاقة، الإسكان، النفايات الصلبة، الاتصالات، ترميم الآثار، المواصلات، الصرف الصحي) حوالي 31.5% من إجمالي التزامات الدول المانحة، في حين بلغت حصة هذا القطاع حوالي 20% من إجمالي الصرف الفعلي من المساعدات الدولية، ولقد شهدت فترة ما بعد انطلاق انتفاضة الاقصى تراجعا ملحوظا في حجم المساعدات المخصصة أو الموجهة إلى هذا القطاع، إذ لم تتجاوز نسبة 10% من إجمالي

المساعدات المقدمة خلال تلك الفترة، وذلك بالرغم من الدمار الهائل الذي لحق بمرافق البنية التحتية الفلسطينية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على تلك المرافق.
- **القطاعات الإنتاجية** : بلغت حصة القطاعات الإنتاجية ما نسبته 9.3% فقط من أجمالي الالتزامات، في حين لم تتجاوز حصته 6% فقط من إجمالي الصرف الفعلي للمساعدات الدولية، فلقد احتلت القطاعات الإنتاجية ذيل الترتيب من حيث الصرف للقطاعات المختلفة. وهذا المؤشر يدل على عدم إيلاء المانحين الاهتمام الكافي للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وعلى عدم سعيهم الجاد لتقوية دورة الإنتاج في هذا الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وهذا يتضح من خلال انحياز الدول المانحة نحو حل الأزمات المالية قصيرة المدى بسبب الصدمات السلبية مثل الإغلاق أو الحصار أو القصف أو غيرها، وابتعادهم عن تمويل المشاريع طويلة الأجل التي تخدم الاقتصاد الفلسطيني وتساعد في تنميته، كما أنه وفي نفس الوقت، فإن ذلك يتوافق وبشكل كلي مع الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية السابقة والحالية، والتي تهدف بشكل أو بآخر إلى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد مشوه، وعبارة عن سوق استهلاكي للمنتجات الإسرائيلية، والعمل على إفشال أي مشروع يخدم أو يصب في اتجاه دعم وتقوية وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

2.3. التمويل الدولي وانعتاق الاقتصاد الفلسطيني : تنقسم العوامل والمحددات المتحكمة بالملامح الأساسية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، إلى عوامل موضوعية خارجية كالعامل الإسرائيلي وعامل المساعدات الخارجية، وعوامل ذاتية تتعلق بأداء المؤسسات الفلسطينية، الرسمية منها والأهلية.
ولقد أسهمت هذه المحددات في رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة السابقة، حيث اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على نظيره الإسرائيلي، وتعددت أوجه وقنوات التشابك بين الاقتصاديين في مجالات العمالة، والعلاقات التجارية، وعوائد المقاصة الضريبية، ويتمثل مجال العمالة في استيعاب سوق العمل الإسرائيلي لفائض العمالة الفلسطينية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 145 ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل قبيل الانتفاضة الفلسطينية الحالية[12]، أما في مجال العلاقات التجارية الفلسطينية الإسرائيلية، فتشكل التجارة مع إسرائيل أكثر من 80% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية[13]،وفي عوائد المقاصة تعتمد السلطة الفلسطينية في تمويل خزينتها على الإيرادات الجمركية وإيرادات المقاصة الناجمة عن المعاملات التجارية مع إسرائيل، حيث تشكل الإيرادات الجمركية والضريبية الناجمة عن التجارة الخارجية مع إسرائيل حوالي 65% من إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة الفلسطينية[14]، وتكمن خطورة هذا التشابك والترابط بين الاقتصادين في استمرار إسرائيل بإتباع سياسات تقوم على منع أي محاولة فلسطينية للإنعتاق والتحرر من الهيمنة الإسرائيلية، والتصدي لمحاولات النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحكم الفلسطينيين بمواردهم الطبيعية.
ويتمثل المؤشر الثاني بالمساعدات الخارجية، فقد غطت تلك المساعدات أكثر من 80% من الأموال اللازمة لتمويل برنامج الاستثمار العام في الأراضي الفلسطينية، فلقد أشار تقرير البنك الدولي للعام 2000 [15]حول فعالية المساعدات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن هذه المساعدات أثرت بشكل محدود على تحسين الاقتصاد الفلسطيني، حيث رفعت معدل إجمالي الدخل المحلي بنسبة 2.1% مقارنة بما كان يمكن تحقيقه لو لم تتوفر هذه المساعدات. كما أشار إلى ارتفاع معدل الاستثمار العام من الدخل الإجمالي المحلي إلى 5.7% في الفترة ما بين 1997-1998، مقارنة مع 2.9% في العام 1990-1992، لكن هذا المعدل يبقى منخفضا مقارنة بحجم الاستثمار العام في دول مجاورة كالأردن ومصر.

1.2.3. التمويل الدولي ومؤشرات الأداء الاقتصادي : إن عملية تقييم المساعدات الدولية للتعرف على انعكاساتها المباشرة على البيئة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية عملية معقدة نسبيا، وذلك بسبب حداثة تجربة تلك المساعدات إذ أن عمرها لم يتجاوز السبعة عشر سنة، كما أنه لا يمكن إيجاد علاقة مباشرة وواضحة بين المساعدات الدولية والتطورات التي حدثت على مؤشرات التنمية في الأراضي الفلسطينية، ومن هنا، سيتم البحث في التأثير غير المباشر لعملية التمويل الدولية، وربطها بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية في الأراضي الفلسطينية، وذلك للخروج ببعض الاستنتاجات، والتي ربما لن تكون جازمة ولكنها قد تعطي بعض المؤشرات والدلالات على أهمية تلك المساعدات ودورها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين المجتمع الفلسطيني. وبالنتيجة فعن طريق تتبع عملية التمويل الدولي وبداية نشأتها في فلسطين، يلاحظ التغيرات التي طرأت على المؤشرات الكلية، ويمكن رصد عدد من تلك المؤشرات خلال المرحلة التي تمت فيها عملية التمويل على النحو التالي :
- تشير البيانات إلى أن الناتج القومي الإجمالي للأراضي الفلسطينية قد نما بمعدلات سالبة بلغت 3.5% و 10.1% و 2.9%، وذلك خلال الأعوام 1993-1995-1996 على التوالي[16]، في حين تحققت معدلات نمو موجبة خلال العامين 1998-1999، فقد بلغت معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي 16.3% و8.4% على التوالي[17]، ثم عاودت معدلات النمو للانحدار في الأعوام اللاحقة خاصة منذ اندلاع الانتفاضة وما رافقها من إجراءات إسرائيلية حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي خلال العام الأول للانتفاضة بحوالي17.7% كما سجلت انخفاضات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2000-2001-2002، حيث نمت بمعدلات سالبة، إلا أنه استرد عافيته في الأعوام اللاحقة لينمو بمعدلات موجبة خلال فترة 2003-2005 ،لينخفض ويعاود الارتفاع في العام 2010.
- لقد تفاقمت ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني ليصل إلى أكثر من 30% بعد العام 1993 مقارنة مع 5% قبل هذا العام[18]، ولقد كان هناك تذبذب في تلك المعدلات صعودا وهبوطا وذلك تبعا للسياسات الإسرائيلية المتبعة في الأراضي الفلسطينية، وقد وصلت إلى أعلى مستوى لها في العام 2002 لتصل إلى 31.3%،إلا أنها تراجعت لتصل إلي 23.7% عام2010.

- لقد طرأ تراجع ملحوظا على مستويات المعيشة للفلسطينيين بعد العام 1993، فقد انخفض الدخل الحقيقي للفرد إلى أكثر من 30% عما كان عليه العام 1993، إذ بلغ في ذلك العام 2000دولار للفرد في السنة[19]، وأصبح في عام 2008 حوالي1055 دولار تعادل في قوتها الشرائية 50% في الأردن و 45% في سوريا، و 70% في مصر، كما وصلت معدلات الفقر إلى مستويات قياسية منذ أيلول 2000، إذ تشير التقارير إلى أن 34.5% من المجتمع الفلسطيني يعانون من الفقر خلال العام 2007، كما ارتفع المستوى العام للأسعار بأكثر من 37.7% مقارنة مع أسعار العام 1996.
-ترافق مع هذه المظاهر، الكثير من الأضرار والتراجع التي أصابت القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص الزراعة، حيث سبق لهذا القطاع أن حقق عام 1988 (1572 مليون دولار في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي البالغ آنذاك 3896مليون دولار (40%)) وفي العام 1995 تراجع هذا القطاع وانخفضت مساهمته إلى 799 مليون دولار(21%)[20]، وأخذت مساهمة هذا القطاع في التدهور لتصل نسبته إلى الناتج المحلي في العام 2010 حوالي 6.3%.

2.2.3. التمويل الدولي والحياة الاجتماعية للفلسطينيين : لا يمكن إنكار مساهمة التمويل الدولي في تحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني والتخفيف من معاناة الفلسطينيين عن طريق الخدمات المقدمة في مجال الرعاية الاجتماعية والمساعدات الإغاثية الطارئة فلقد حققت بعض الإنجازات في هذه المجالات، بالرغم من المعيقات والعراقيل التي وضعتها السلطات الإسرائيلية. ولقد أشار تقرير صادر عن البنك الدولي[21]، يتحدث عن الإنجازات التي حققتها المساعدات الدولية في الأراضي الفلسطينية إلى أن المساعدات الدولية قد أسهمت في تطوير الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية، من خلال بناء وتطوير عدد من المستشفيات والمراكز الصحية، وقد شكلت إجمالي المساعدات المقدمة لهذا القطاع خلال الفترة (1994-1998)حوالي7.7% من إجمالي المساعدات، مما انعكس في ارتفاع عدد مراكز الرعاية الصحية من 207 مركزا في العام 1994 إلى أكثر من 369 مركزا خلال العام 1998، وأثر ذلك بالتالي على عدد الأسرة وتطوير حجم ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للفلسطينيين خلال تلك الفترة.
كما حققت المساعدات إنجازات مهمة في القطاع التعليمي، فقد تم خلال السنة الأولى وحدها بناء 6 مدارس وتجهيزها بالمعدات اللازمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلال خمس سنوات تم تطوير وترميم أكثر من 76 مدرسة من خلال "بكدار" وحدها، وارتفع بذلك عدد الصفوف المدرسية بحوالي 2068 صفا. وفي مجال البنية التحتية تم إنفاق حوالي 1156.5 مليون دولار أو ما نسبته 33% من إجمالي المساعدات خلال الفترة (1994-2000) فقد تم تنفيذ أكثر من 112 مشروعا للمياه والصرف الصحي، كما تم شق مئات الكيلومترات من الطرق الرئيسية والفرعية، وساهم ذلك إلى حد كبير في تطوير خدمات البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية وبالتالي تسهيل الحياة اليومية للفلسطينيين.
ولكن في جانب آخر أخفقت المساعدات الدولية في تفعيل مشاركة الفئات المهمشة في صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة بها، حيث أنها لم تعمل على دمج مفهوم المشاركة المجتمعية في المشاريع التي تدعمها بحيث يصبح المستفيدون من المشاريع مشاركين في صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة بمجتمعاتهم، ولعل خير مثال على ذلك الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، والتي من المفترض فيها أن تلبي احتياجات جميع شرائح وفئات المجتمع، إلا أن الطريقة التي يتم بها إعداد الموازنة العامة وإقرارها وتنفيذها والرقابة عليها لا تسمح بمشاركة تلك الفئات فيها.

خلاصة : إن الحديث عن دور التمويل الدولي في تعزيز القدرة الذاتية الاقتصاد الفلسطيني يقودنا إلى القول بأن هذا التمويل على مدار السبعة عشر سنة الماضية لم يؤد إلى تحقيق الطموحات الفلسطينية المتمثلة في وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، وهذا الضعف نابع من الأهداف الحقيقية التي كانت وراء تقديم التمويل الدولي للفلسطينيين والمتمثلة في دعم العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإعطائها الزخم المناسب وذلك عن طريق دعم الاقتصاد الفلسطيني وإزالة التوتر والعنف في المنطقة واحتواء أسبابه، ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بين الفلسطينيين وكان ذلك كله بالطبع على حساب إحداث التنمية الحقيقية التي يسعى إليها الفلسطينيين أو بمعنى آخر اهتم التمويل بالأزمات قصيرة المدى والطارئة على حساب الاهتمامات طويلة المدى التي تخدم التنمية الحقيقية للفلسطينيين، أي أنه استخدم كمسكنات لأزمات الاقتصاد الفلسطيني وليس كعلاج لها .
ومن جهة أخرى ، تزامن هذا التمويل مع التغيرات السلبية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ولكن هذا لا يعني أن هذا التمويل هو السبب المباشر لوجود تلك التغيرات، ولكن يمكن الجزم بأن ذلك التمويل لم يكن بمقدوره علاج الأزمات والظواهر السلبية التي عانت منها الأراضي الفلسطينية خلال السبعة عشر سنة الماضية، ورغم أن التمويل الدولي حقق بعض الإنجازات وخصوصا في تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وساهم في تقوية بعض الفئات المهمشة، إلا أنه لم يكن له الدور الفعال في انعتاق الاقتصاد الفلسطيني وتقليل انكشافه للعوامل الخارجية واعتماده عليها، حيث لم يسهم التمويل الدولي في الحد من الآثار السلبية المترتبة على العامل الإسرائيلي، فعلى مدى السنوات الماضية فشل التمويل في تعويض الخسائر والأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية طيلة المرحلة السابقة، كما لم ينجح ذلك التمويل في تقليل اعتمادية الفلسطينيين على العامل الخارجي الثاني، وهو التمويل الدولي في حد ذاته.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : الناتج المحلي الإجمالي،والدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1994-2010)

	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	نصيب الفرد من ن م ج	معدل النمو	الناتج القومي الاجمالي	معدل النمو	نصيب الفرد من ن ق ج	معدل النمو
1994	3,012.3	-	1406.2	-	3,407.0	-	1590.4	-
1995	3,193.2	6	1388.2	1.3-	3,683.4	8	1601.2	0.6
1996	3,286.0	2.9	1347.8	2.9-	3,721.7	1	1526.5	4.6-
1997	3,701.6	12.6	1437.7	6.7	4,218.6	13.4	1638.5	7.3
1998	4,147.9	12	1558.4	8.4	4,869.5	15.4	1829.5	11.6
1999	4;511.7	8.8	1640.3	5.3	5,285.6	8.5	1921.7	5
2000	4,118.5	8.7-	1450.2	11.6-	4,770.6	9.7-	1679.8	12.6-
2001	3,765.2	8.6-	1287.9	11.2-	4,096.7	14.1-	1401.2	16.6-
2002	3,264.1	13.3-	1084.8	15.8-	3,512.0	14.3-	1167.2	16.9-
2003	3,749.6	14.9	1210.9	11.6	4,011.6	14.2	1295.5	11
2004	4,198.4	12	1317.0	8.8	4,430.4	10.4	1389.8	7.3
2005	4,559.5	8.6	1387.2	5.3	4,896.9	10.5	1489.9	7.2
2006	4,322.3	5.2-	1275.4	8-	4,719.9	3.6-	1392.7	6.5-
2007	4,554.1	5.4	1303.2	2.2	4,993.9	5.8	1429.1	2.6
2008	4,878.3	7.1	1356.3	4	5,409.8	8.3	1504.1	5.2
2009	5,241.3	7.5	1415.7	4.4	5,716.7	5.7	1544.1	2.7
2010	5728	9.3	1502	6.1	6245.6	9.2	1638.8	6.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2010)، رام الله،فلسطين.

جدول (2) العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال (1999-2010) **القيمة : بالمليون دولار**

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الايرادات العامة	942	939	273	290	747	1050	1370	722	1616	1780	1548	1901
النفقات العامة	1411	1655	1435	1246	1635	1528	2281	1707	2877	3273	2920	2983
الرصيد	469-	716-	1162-	956-	888-	478-	911-	985-	1261-	1683-	1372-	1082-

المصدر : **السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة للسنوات (1999-2010).**

جدول (3) : **مساهمات الجهات المانحة في المساعدات الدولية خلال الفترة(1994-2010))** القيمة : بالمليون دولار

البيان	الدول العربية	دول اوربية	مؤسسات دولية	اليابان	الولايات المتحدة الامريكية	الاتحاد الأوروبي	أخرى
الالتزام	3886.7	5257.7	756	593.5	3813.2	2847	376.4
الصرف	2789.3	3390.2	1313.6	558.9	2547.3	2758.6	458
النسبة%	72	65	174	94	67	97	121.6

المصدر : وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات ومصادر التمويل، كانون ثاني 2011.

جدول (4) : إجمالي المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1994-2010)
القيمة : بالمليون دولار

10	09	08	07	06	05	04	03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	البيان
1277	1402	1953	1322	1019	636	609	620	697	849	510	497	530	526	516	427	508	اجمالي التمويل الدولي، ومنه :
1146	1355	1763	1012	738	349	353	261	468	531	54	23	10	-	-	-	-	منح لدعم الموازنة
131	47	190	310	281	287	256	359	229	318	456	474	520	526	516	427	508	منح لدعم المشاريع التطويرية

المصدر : وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات ومصادر التمويل، كانون ثاني **2011**.

شكل (**2**) : التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية **للفترة 1994–2010**

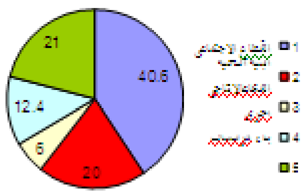

المصدر : تم إعدادها بناء على التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط والمعلومات المتوفرة من وزارة المالية .

شكل (**1**) : **المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2009.**

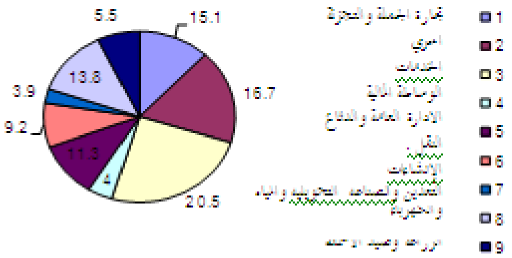

المصدر : تم إعدادها بناء على التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الإحالات والمراجع :

1- هديل رزق القزاز، " فيضان التمويل.. سدود التنسيق.. وفرص الغرق في دوامة الفساد، الحالة الفلسطينية نموذجا"، ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة إعادة الإعمار، عمان، مارس 2006.

2- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، " نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"، رام الله، 2005، ص 18.

3- روذمل تيموثي، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 1998.

4- تم توقيعها بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني في باريس في أفريل 1994، يتناول البروتوكول الضوابط والأحكام التي تحدد نوع العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل و السلطة الوطنية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لمراحل إعلان المبادئ وتشمل موادها المواضيع والمسائل التالية : اللجنة الاقتصادية المشتركة، الضرائب وسياسات الاستيراد، القضايا النقدية والمالية، الضرائب المباشرة وغير المباشرة، العمل، الزراعة، الصناعة، السياحة، التأمين.

5- إبراهيم سالم جابر، " التمويل الأجنبي، الواقع..التحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، مايو 2005.

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2010)، رام الله، فلسطين.

7- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر،2010 رام الله، فلسطين، تموز2011، ص 129.

8- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010، بيروت، ص 408.

9- محمد أشتيه، " الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية "، بكدار، القدس، 1999، ص 68- 69.

10- نفس المرجع، ص 113-118.

11- تغطي البيانات الواردة في تلك التقارير الفترة 1994 وحتى نهاية عام 2010، كما أنها لا تشمل المساعدات المقدمة من المانحين لدعم الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية.

12- تقرير التنمية البشرية 2004، مرجع سابق، ص 117.

13- سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص 48.

14- نفس المرجع، ص .52

15- The World Bank, "Aid Effectiveness in the west Bank and Gaza", 2000.

16- محمد أشتية، مرجع سابق، ص 91.

17- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : الحسابات القومية بالأسعار الجارية و الثابتة (1994-2008)، رام الله، فلسطين.

18- محمد أشتية، مرجع سابق، ص 91.

19- غازي الصوراني، " محاضرات في التنمية والمقاومة"، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2002، ص 39.

20- نفس المرجع.

21- The World Bank," Donor Investment in Palestinian development (1994-1998), the Promise, the challenges, and the achievements", 1999.

قرار الرفع في رأس المال نقداً تحت تأثير الأداء المالي والبورصي
دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية
Capital increase's decision and the impact of financial and market performance
An applied study on a sample of industrial firms listed in Amman stock exchange

إلياس بن ساسي * & ذهيبة بن عبد الرحمان **
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة

ملخص : يهدف هذا المقال إلى إبراز تأثير الأداء المالي والبورصي على قرار الرفع في رأس المال نقداً، حيث شملت العينة ستة وثلاثين مؤسسة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال سنة 2008، وذلك بالاعتماد على أسلوبي الانحدار اللوجيستي وانحدار الاحتمال الشرطي، وخلصنا إلى وجود تأثير ايجابي للأداء البورصي وتأثير سلبي للأداء المالي على احتمال إصدار المؤسسات الصناعية الأردنية لأسهم جديدة بدلاً من اللجوء إلى الاستدانة.

الكلمات المفتاح : قرار الرفع في رأس المال نقدا، أداء مالي، أداء بورصي، نموذج Logit، نموذج Probit.

تصنيف JEL: G32

Abstract : This article aimed to highlight the impact of financial and market's performance on Capital increase's décision. The sample included 36 industrial companies listed in Amman stock exchange in 2008, by using a Logistic regression and Probit Model. We concluded that the market performance has a positive impact, while the financial performance has a negative impact on the probability of issuing new sharesinstead of indebtedness (debt).

Keywords : Capital increase's décision, financial performance, market performance, Logit model, Probit model

Jel Classification Codes: G32.

I- تمهيد :

في ظل اشتداد المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية أصبح اهتمام أصحاب المصالح مُنصباً على تحقيق الأداء الفعّال باعتباره المرآة التي تعكس وضعية المؤسسة في مختلف الجوانب، وكونه الأكثر إسهاماً في تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في البقاء والاستمرارية، ونظراً لإمكانية قراءة أداء المؤسسة بوضوح من وجهة مالية، فإنّه يُمكن استخدام الأداء المالي كركيزة أساسية في عملية التحليل الداخلي لها بشكل يُمكّن المسيرين من استخدامه في تحديد مستوى الأداء الكلي، وانطلاقاً من ذلك يعد الأداء المالي والذي يندرج تحته الأداء البورصي مُحدّداً فعّالاً لنجاح أو فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها، وعليه سنحاول من خلال هذا البحث دراسة إشكالية تأثير الأداء المالي والأداء البورصي على قرارات الرفع في رأس المال نقداً لعينة من المؤسسات المدرَجة في سوق عمّان للأوراق المالية لسنة 2008 وذلك تحت فرضيتين أساسيتين تمت صياغتهما على النحو التالي :

– يُؤثّر الأداء المالي على قرار الرفع في رأس المال نقداً من خلال تأثير مؤشرات تقييمه التي تَتَجسَّد في مؤشر المردودية المالية باعتباره المِقياس الرئيس للأداء المالي، لذلك نفترض وجود علاقة تأثير ايجابي ذات دلالة بين المردودية المالية واحتمال إصدار أسهم جديدة؛
– يُؤثّر الأداء البورصي على قرار الرفع في رأس المال نقداً من خلال تأثير مؤشر عائد المساهم الكلي باعتباره مقياساً للأداء البورصي وعليه نفترض وجود علاقة تأثير ايجابي ذات دلالة بين عائد المساهم الكلي واحتمال إصدار المؤسسات لأسهم جديدة.

تناولت العديد من الدراسات السابقة هذه الإشكالية، حيث ركّز **Gaud P.**(2003) على ثلاث متغيرات متمثلة في عمليات التعديل نحو النسبة المستهدفة، دور الأداء التشغيلي والأداء البورصي لعينة من المؤسسات الأوروبية مُعتمداً على نموذج الانحدار اللوجستي Logit، الذي تم تطبيقه على عينة تضم 21615 مشاهدة سنوية للفترة الممتدّة من سنة 1989 إلى سنة 2000، وقد قام الباحث بإدخال تحليل التخفيض الثنائي لرأس المال وكشفت نتائجه عن صورة للسلوك

* ilyes12@yahoo.fr
** bd.finance2012@gmail.com

وارد بتاريخ : 03-11-2012

الديناميكي للتمويل المستوحَى من منطق التعديل إلى مستوى الاستدانة المستهدف، بالرغم من الكبح الذي يُشكّله تفضيل التمويل الذاتي والرغبة في الاستفادة من الوضعيات أو الحالات الملائمة للسوق، وتوصل إلى وجود تأثير إيجابي للمردودية البورصية على قرار إصدار أسهم وتأثير سلبي لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (المحاسبية) على حجم الاستدانة، وهذا ما يتفق مع الفرضية التي مفادُها أن خيارات النمو لها قدرة سالبة على الاستدانة، وبمراقبة مستوى التمويل الذاتي خَلُص إلى أنه يستمر تأثير المردودية التشغيلية على اختيار التمويل بشكل يتّفق مع فرضية تعظيم النتيجة الجبائية[1].

أما **Zorguil**.(2009) فتمحورت دراسته على عيّنة من المؤسسات الكندية في اختبار ما إذا كانت المؤسسات تأخذ اعتبارات التعديل نحو الهيكل المالي المستهدَف بعد انحرافها عنه، و فيما إذا كان يُوجِّه اختيار المؤسسات محل الدراسة لتمويلها، وكذا تحديد أي الأسلوب تختاره المؤسسات للتمويل من بين الديون أو الأسهم و الذي يمكّنها من الاقتراب وبسرعة من النسبة المستهدَفة، معتمداً في دراسته على نموذج الانحدار اللوجستي Logit ونماذج Probit، حيث شملت العينة 103 مؤسسة من قطاعات مُختلفة خلال الفترة الممتدّة من سنة 1998 إلى سنة 2003، وتوصّل في دراسته إلى أنّ اختيار المؤسسات الكَندية لتمويلها يكون مُوجَّهاً بآليات التعديل نحو الهيكل المستهدَف، بحيث تتَّجه إلى إصدار أسهم بدلاً من الدّين للرجوع إلى تلك النِّسبة المستهدَفة[2].

غير أن الغرض من دراستنا هذه هو إبراز تأثير الأداء المالي والبورصي على اتخاذ قرار التمويل عن طريق الرفع في راس المال نقدا بالنسبة للمؤسسات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وللإجابة على اشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج التجريبي ضمن الطريقة المعتمدة، كما تم استخدام برنامج Eviews النسخة الرابعة لمعالجة البيانات المستمدة من الكشوفات المالية للمؤسسات عينة الدراسة.

أما عن أسباب اختيارنا للدراسة هي أن مجال تطبيق الدراسات السابقة كان على مؤسسات تنشط في بيئات اقتصادية ومالية متقدمة وهو ما دفعنا إلى اسقاط الدراسة على مؤسسات تنتمي إلى دولة عربية نامية مدرجة في سوق مالي يعرف أكبر عدد من المؤسسات المدرجة بعد بورصتي مصر خلال سنة 2008.

II - الطريقة :

لدراسة تأثير الأداء المالي والبورصي على قرارالرفع في رأس المال نقدا لمؤسسات عينة الدراسة، سنحاول التعريف بالعينة المدروسة والنماذج المستخدمة.

II - 1- عينة الدراسة :

يتكوّن مجتمع الدراسة من المؤسسات الصناعية المدرَجة في سوق عمَّان للأوراق المالية خلال سنة 2008 والبالغ عددها 77 مؤسسة، حيث تم استبعاد مجموعة من المشاهدات وتشمل تلك التي :

- قامت بعملية اندماج مع مؤسسة أخرى خلال فترة الدراسة؛
- كان تداول أسهمها غير مستمر خلال نفس الفترة؛
- لم تتوافر عنها بيانات مالية كافية لإجراء الدراسة.

وعلى هذا الأساس تَمّ اختيار 36 مؤسسة تُمثل 46,75% من مؤسسات مجتمع الدراسة والتي استوفت الشروط السّابقة، وقد تم الحصول على بيانات الدراسة مُلخَّصَة من قبل بورصة عمَّان في دليلها الخاص لكل المؤسسات والقطاعات.

II - 2- النماذج المستخدمة :

لمعرفة مدى تأثير الأداء المالي والبورصي على اتخاذ قرار الرفع في رأس المال نقداً تم الاعتماد على أسلوبيالانحدار اللوجستي، أي نموذج Logit والانحدار ذو الاحتمال الشرطي، أي نموذج Probit.

II -2-1- التعريف بالانحدار اللوجستي والانحدار ذو الاحتمال الشرطي :

يُبنى نموذج الانحدار اللوجستي على فرضية أساسية مُمثّلة في كون المتغير التابع، هو متغير نوعي أي ثنائي يتبع توزيع Bernolli يأخذ القيمة واحد باحتمال p والقيمة صفر باحتمال $q = 1 - p$، وتكتب دالة التوزيع اللوجيستي بالعلاقة التالية[3] :

$$P_i = \frac{1}{1 + exp[-(b_0 + \sum_{j=1}^{k} b_j X_{ij})]} \dots (1)$$

ويسمى هذا النموذج بنموذج Logit وللإشارة نموذج الانحدار اللوجستي ما هو إلاّ تحويلة لوغاريتمية للانحدار الخطي، يتبع التوزيع اللوجستي الذي يُقيِّد الاحتمالات المقدَّرة ويجعلها محصورة بين 0 و 1.

أما نموذج الانحدار ذو الاحتمال الشرطي Probit، فيُعد أحد نماذج الاختيار الثنائي (التي يأخذ فيها المتغير التابع القيم 0 أو 1)، تتبع دالة توزيع الخطأ فيه القانون الطبيعي المختصر *N(0,1)* والتي تُعطى بالعلاقة التالية[4] :

$$P_i = \int_{-\infty}^{b_0+\sum b_j X_{ij}} \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-\frac{t^2}{2}} dt \ldots . . (2)$$

كما تجدر الإشارة إلى أنّ تقدير معالم نموذجي Logit و Probit يتم بطريقة المعقولية العظمى Maximum likelihood.

II - 2-2- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم واختبار القيود على المعالم :

II - 2-2-1- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم : بخلاف النماذج الخطية المُقدَّرة بطريقة المربعات الصغرى العادية، لا تكون قيم معاملات نموذج Logit قابلة للترجمة الاقتصادية مُباشرة، بل تدل إشارات المعاملات فقط على التأثير الإيجابي أو السّلبي على الاحتمال Pi، و تجدر الإشارة إلى أنّ دلالة المعاملات، تكون مُقدّرة باستخدام نسبة Z المحسوبة، لكون توزيع نسب المعاملات إلى انحرافها المعياري لا يتبع توزيع ستودنت كما في النماذج الخطية العامة، بل يتبع القانون الطبيعي، إذ تسمح هذه النسبة بوضع كل اختبارات الدلالة متعلقة بالمعاملات كما تُترجم الإحصائية Z انطلاقاً من الاحتمال الحرج، بحيث إذا كانت نسبة الاحتمال الحرج prob أقل من نسبة المعنوية 5%، فالمعلم يختلف معنوياً عن الصفر و هو مقبول، و العكس بالعكس.

II - 2-2-2- اختبار القيود على المعالم : لاختبار الفرضية التالية[5]: $H_0 : b_1 = b_2 = b_3 = \cdots = b_k = 0$ يتم استخدام نسبة المعقولية العظمى log vraisemblance، و تُعطى الإحصائية LR بالعلاقة التالية :.

$$LR = -2(\ln(L_R) - \ln(L_U)) \ldots (3)$$

حيث :

L_R : قيمة دالة المعقولية المُقيَّدة في ظِل الفرضية H_0؛ L_U : قيمة دالة المعقولية غير المُقيَّدة؛

ففي ظِل الفرضية الصفرية H_0، تتبع إحصائية LR توزيع χ^2 بدرجة حرية K[6] (والتي تعبر عن عدد القيود)، فإذا كانت الإحصائية LR أكبر من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية K ونسبة معنوية 5%، نرفض الفرضية H_0 أي أن القيود غير مُحققة[7] والنموذج المُقدَّر مُشكَّل على الأقل من متغيرة مُفسِّرة ذات دلالة[8].

وتجدر الإشارة إلى أن هذاالاختبار، يُعد مُكافِئا لاختبار فيشر[9] للمعنوية الكلية في نموذج الانحدار الخطي. وعند الأخذ في الاعتبار لميزة المتغير التابع (المفسَّر) في أخذه القيمة 0 و 1، يكون معامل التحديد غير قابل للتفسير من حيث تعديل النموذج، لذلك يتم استخدام إحصائية Pseudo – R² والتي تُعطى بالعلاقة التالية[10] :

$$R^2 = 1 - \frac{\log(L_U)}{\log(L_R)} \ldots (4)$$

وعند استخدام البرنامج الإحصائي Eviews، يظهر معامل التحديد المبين في العلاقة (4) ضِمن مخرجاته ويُعبِّر عنه معيار McFadden R– squared. وفيما يتعلّق بقيمة الدالة المعقولية المُقيَّدة (L_R) فنجدها تسمى بـ Restr.loglikelihood، أما قيمة دالة المعقولية غير المُقيَّدة (L_U) فتكون باسم Log likelihood في مخرجات هذا البرنامج، وتمثل LR statistic الظاهرة في هذه المخرجات، إحصائية LR المبينة في العلاقة (3).

II - 2-3- نموذج Logit المستخدَم :

يهدف هذا النموذج إلى تقدير P(Y=1) المتعلّق باحتمال إصدار أسهم جديدة مقابل بديله الاعتماد على الاستدانة P(Y=0) وذلك لمعرفة فيما إذا كان الأداء المالي والبورصي يؤثر على اتخاذ قرار التمويل عن طريق الرفع في رأس المال نقداً، بحيث تكون المتغيرات الدّالة ذات المعامل الايجابي لصالح الحدث P(y=1) أي إصدار المؤسسة لأسهم جديدة وفي مقابل ذلك، تُعبِّر المتغيرات الدّالة وذات الإشارة السالبة عن اللجوء إلى الاستدانة، وقد تم كتابة المعادلة ذات الشكل الخطي لهذا النموذج بالصيغة التالية :

$$D_{it} = C + b_1 RF_{it} + b_2 TSR_{it} + b_3 Ecart_{it} + b_4 MB_{it} + b_5 Dum + \varepsilon_{it} \ldots (5)$$

حيث :

D_{it} : اختيار تمويل المؤسسة i في السنة t، بين الرفع في رأس المال نقداً الذي يأخذ القيمة (1) أو اللجوء إلى الاستدانة الذي يأخذ القيمة(0)؛

C : المتغيرة الثابتة؛

RF_{it} : المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة) للمؤسسة i في السنة t وهي نسبة العائد على حقوق المساهمين والتي تُعد مؤشراً للأداء المالي؛

TSR_{it} : عائد المساهم الكلي أو معدل مردودية السهم (بنسبة مئوية) والذي يُعبِّر عن الأداء البورصي، يأخذ في الاعتبار الأرباح الموزعة في السنة t والربح الرأسمالي أو ما يسمى بفائض القيمة (أي الفرق بين سعر السهم في السنة الحالية t وسعره في السنة السابقة t -1) وقد تم حسابه كما يلي:

$$TSR_{it} = \frac{CB_{it} - CB_{it-1} + Div_{it}}{CB_{it-1}} = \frac{P_{it} - P_{it-1} + DPA_{it}}{P_{it-1}} \quad \ldots(6)$$

حيث :
CB_t : القيمة السوقية (الرسملة البورصية)للمؤسسة i في السنةt؛
CB_{t-1} : القيمة السوقيةللمؤسسة iفي السنةt-1؛
DIV_{it} : الأرباح التي توزّعها المؤسسة i في السنة t؛
DPA_{it} : نصيب السهم الواحد من توزيعات المؤسسة i في السنةt؛
$Ecart_{it}$: الانحراف عن النسبة المستهدَفة يُمثل الفرق بين نسبة الرافعة المالية السابقة LF_{t-1} للمؤسسة i والمتوسط القطاعي للرافعة المالية LF^* (باعتبارها النسبة المستهدفة للاستدانة) في السنةt[11]؛ وتُقاس نسبة الرافعة المالية بنسبة إجمالي الديون (مجموع المطلوبات) إلى الأموال الخاصة (حقوق المساهمين)، وقد تم حساب الانحراف بالعلاقة التالية :

$$Ecart_{it} = LF_{it-1} - LF_t^* \ldots (7)$$

MB_{it} : القيمة السوقية إلى القيمة المحاسبية (الدفترية) للمؤسسة i في السنة t، تعكس هذه النسبة مؤشر النمو المتوقَّع للسهم ومقدار اقتراب أو ابتعاد سعر السهم السوقي من قيمته المحاسبية، حيث تُستخدَم لمعرفة مستويات الأسعار، فكلما زادت هذه النسبة عن الواحد دلّ ذلك على أن المؤسسة كانت مُوفَّقة في قراراتها الاستثمارية[12]؛

dum : متغيرة صورية (نوعية) تأخذ القيمة واحد (1) عندما تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة المحاسبية تفُوق الواحد، وفي الحالة العكسية تأخذ القيمة صفر0، تُراقب هذه المتغيرة تأثير الذوبان l'effet dilutif أي انخفاض الأموال الخاصة عن القيمة المحاسبية للسهم الواحد أو عدم وجود هذا الأثر وذلك لارتفاع قيمة الأموال الخاصة عن القيمة المحاسبية للسهم الواحد[13].

وبالإضافة إلى أسلوب الانحدار اللوجستي (نموذج Logit)، سيتم تأكيد النتائج باستخدام (نموذج Probit).

III- النتائج ومناقشتها :

بعد تحديد نموذج الدراسة وتطبيق الانحدار اللوجيستي والانحدار ذو الاحتمال الشرطي تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (2)، ويتّضح منه أنّ متغيرتي المردودية المالية وعائد المساهم الكلي كان لهما دلالة في كلا النموذجين، حيث كان الاحتمال الحرج لمتغيرة المردودية المالية في نموذج Logit0,0162 أمّا في نموذج Probit فكان 0,0053 والذي يقل عن نسبة المعنوية 5% وبإشارة سالبة لمعامل هذه المتغيرة.
أما متغيرة عائد المساهم الكلي، فكان احتمالها الحرج في نموذج Logit 0,0384 وفي نموذج Probit0,0336 والذي يقل عن نسبة معنوية 5% وكانت إشارة مُعاملِها موجَبة، أما المتغيرة الثابتة فكانت لها دلالتها في نموذج Probit فقط، حيث بلغ احتمالها الحرج 0,0475، في حين لم تُظهر النتائج دلالة كل من متغيرة الانحراف عن النسبة المستهدَفة والنمو والمتغيرة النوعية Dum.

وقد بلغ مُعامِل التحديد McFadden R– squared في نموذج41,71 %Logit، أما استخدام نموذج Probit فقد أظهر تحسُّنًا في هذا المعامل حيث بلغ 42,83 %، كما تكشف نتائج الانحدار اللوجستي (نموذج Logit) أنّ إحصائية LR التي تساوي 13,53 أكبر من القيمة الحرجة (المجدولة) لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 5 (عدد المتغيرات المفسِّرة للنموذج) ونسبة معنوية 5% والتي تساوي $(LR > \chi^2_{0.05}(5) = 11,070)$11,070، في حين كانت إحصائية LR وفقا لنتائج الانحدار ذو الاحتمال الشرطي (نموذج Probit) تساوي بالتقريب 13,90 و هي أيضاً أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 5 ونسبة معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 أي أن القيود غير مُحقّقة والنموذجين المقدَّرين مقبولين ويضمان على الأقل متغيرة مُفسِّرة ذات دلالة.

وعليه فإن نتائج الانحدار ذو الاحتمال الشرطي (نموذج Probit) كَشفت عن وجود متغيرتين ذات دلالة إحصائية هما متغيرة المردودية المالية بمستوى ثقة يزيد عن 99 % ومتغيرة عائد المساهم الكلي بمستوى ثقة يزيد عن 95 %، حيث تُساهم هاتين المتغيرتين بـ 42,83 % في تفسير احتمال إصدار المؤسسات الصناعية الأردنية لأسهم جديدة أو لجوئها إلى الاستدانة وهذا ما يُشير إليه معامل التحديد McFadden R-squared، في حين لم يكن لبقية المتغيرات المتمثلة في النمو والانحراف عن النسبة المستهدَفة ومتغيرة أثر الذوبان (أو كبح إصدار أسهم) دلالة، حيث كانت إشارة هذه المتغيّرات سالبة.

كما أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً لمتغيرة المردودية المالية على احتمال إصدار أسهم جديدة ويمكن تفسير ذلك بتأثير هذه المتغيرة على احتمال اللجوء إلى الاستدانة وهذا استناداً إلى تقنية الرافعة المالية التي ارتقت لتصبح نظرية مُفسِّرة للسلوك التمويلي للمؤسسات والتي تقضي بضرورة استفادة المؤسسات التي يفوق معدل مردوديتها الاقتصادية تكلفة استدانتها من أثر الرافعة الإيجابي وذلك باللجوء إلى الاستدانة في تمويل احتياجاتها المالية وهذا ما يتفق أيضا مع نظرية التوازن TOT التي تشير إلى أنّ المؤسسات ذات المردودية تميل إلى الاقتراض للاستفادة من الوفورات الضريبية الناجمة عن خصم المصاريف المالية للديون، وذلك لوجود احتمال كبير لهذه المؤسسات في تسديد ديونها.

أمّا عن متغيرة عائد المساهم الكلي أو ما تسمى بالمردودية البورصية التي تمثل الأداء البورصي، فقد كشفت النتائج عن تأثيرها الإيجابي على احتمال إصدار المؤسسات الصناعية الأردنية لأسهم جديدة بدلاً من اللجوء إلى الاستدانة وهذا ما يُؤيِّد توقعات نظرية التمويل الرتبي POT التي تشير إلى أنّ الأداء البورصي العالي للمؤسسات، يمكن أنْ يؤدّي إلى إصدارها لأسهم من أجل تحسين قدرتها الاقتراضية وهذا ما خَلُصت إليه دراسة Philippe Gaud.

IV- الخلاصة :

حاولنا في هذه الدراسة إبراز تأثير الأداء المالي والبورصي على قرار التمويل عن طريق الرفع في رأس المال نقداً والتي تم إسقاطها على عينة من المؤسسات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، حيث خَلُصنا فيها إلى النتائج التالية :

- يُعد قرار الرّفع في رأس المال نقداً من أصعب القرارات وذلك لتميُّزه بالتعقيد مقارنة بالقرارات التمويلية الأخرى، كونُه يأخذ في الاعتبار وجهة نظر المستثمرين وتطلّعاتهم تجاه أداء المؤسسة والذي يتطلّب من المسير المالي المتابعة المستمرة لأسعار الأسهم في السوق المالي، حيث يكون هذا القرار مرهونٌ بالأداء المالي والبورصي للمؤسسة.

- كشفت نتائج الانحدار اللوجستي (نموذج Logit) والانحدار ذو الاحتمال الشرطي (نموذج Probit) عن عدم وجود تأثير ايجابي للأداء المالي على احتمال إصدار المؤسسات الصناعية الأردنية لأسهم جديدة، بل كان التأثير سلبياً والذي يعني تأثير المردودية المالية على اختيار اللجوء إلى الاستدانة (بديلاً لإصدار أسهم جديدة)، وذلك عندما يكون أثر الرافعة المالية إيجابي والتمويل الذاتي غير كافٍ لتمويل كل الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات، مقابل ذلك أظهرت النتائج وجود تأثير للأداء البورصي على قرار التمويل عن طريق الرفع في رأس المال نقداً بدلاً من اللجوء إلى الاستدانة، حيث كان تأثير عائد المساهم الكلي – الذي يمثّل معدل المردودية البورصية– إيجابي على احتمال إصدار المؤسسات الصناعية الأردنية لأسهم جديدة وهذا ما يتّفق مع جزء من نتائج دراسة P.Gaud (2003) وبالتالي نرفض الفرضية الأولى ونقبل الفرضية الثانية.

وبناءًا على نتائج الدراسة نوصي بضرورة اهتمام المؤسسات الصناعية الأردنية بمؤشر عائد المساهم الكلي كونُه يُعبّر عن أدائها البورصي، والذي يُمكن على أساسه اتخاذ قرار إصدار أسهم جديدة، كما نُوصي بإعادة إجراء الدراسة على عينة أكبر للتحقق من صحة النتائج.

ملحق الجداول :

الجدول (1) : معلومات أساسية حول المؤسسات المعتمدة في الدراسة

الرقم	الرمز	اختصار الاسم	اسم المؤسسة	القطاع الجزئي
1	141026	JOIC	الصناعات الكيماوية الأردنية	الصناعات الكيماوية
2	141027	UNIC	العالمية للصناعات الكيماوية	الصناعات الكيماوية
3	141032	INMJ	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	الصناعات الكيماوية
4	141054	NAIC	الوطنية لصناعة الكلورين	الصناعات الكيماوية
5	141086	INOH	المتكاملة للمشاريع المتعددة	الصناعات الكيماوية
6	141039	WIRE	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	الصناعات الكهربائية
7	141059	JNCC	الكابلات الأردنية الحديثة	الصناعات الكهربائية
8	141072	AEIN	العربية للصناعات الكهربائية	الصناعات الكهربائية
9	141019	JOPI	الأردنية لصناعة الأنابيب	الصناعات الهندسية والإنشائية
10	141077	IENG	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	الصناعات الهندسية والإنشائية
11	141098	ASPMM	العربية لصناعة المواسير المعدنية	الصناعات الهندسية والإنشائية
12	141004	JODA	الألبان الأردنية	الأغذية والمشروبات
13	141052	UMIC	العالمية الحديثة للزيوت النباتية	الأغذية والمشروبات
14	141084	NATP	الوطنية للدواجن	الأغذية والمشروبات
15	141094	NDAR	دار الغذاء	الأغذية والمشروبات
16	141205	FNVO	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	الأغذية والمشروبات
17	141015	JOCF	مصانع الخزف الأردنية	الصناعات الزجاجية والزخرفية
18	141078	ICER	الدولية للصناعات الخزفية	الصناعات الزجاجية و الزخرفية
19	141006	AALU	العربية لصناعة الألمنيوم/آرال	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
20	141042	JOCM	مصانع الاسمنت الأردنية	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
21	141043	APOT	البوتاس العربية	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
22	141045	JOWL	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
23	141070	JOST	حديد الأردن	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
24	141091	NATA	الوطنية لصناعات الألمنيوم	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
25	141170	SLCA	الدولية لصناعات السيليكا	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
26	141203	TRAV	شركة الترافرتين	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
27	141003	APCT	العربية للمشاريع الاستثمارية	الصناعة الورق والكرتون
28	141017	JOPC	مصانع الورق والكرتون الأردنية	الصناعة الورق والكرتون
29	141012	DADI	دار الدواء للتنمية والاستثمار	الأدوية والصناعات الطبية
30	141023	APHC	المركز العربي للصناعات الدوائية	الأدوية والصناعات الطبية
31	141204	JPHM	الأردنية لإنتاج الأدوية	الأدوية والصناعات الطبية
32	141110	UADI	الاتحاد للصناعات المتطورة	الطباعة والتغليف
33	141014	JOWM	مصانع الأجواخ الأردنية	الملابس والجلود والنسيج
34	141031	WOOL	عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	الملابس والجلود والنسيج
35	141061	ELZA	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	الملابس والجلود والنسيج
36	141074	UTOB	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	التبغ والسجائر

المصدر : انطلاقا من دليل بورصة عمان

الجدول (2) نتائج تحليل الانحدار اللوجستي والانحدار ذو الاحتمال الشرطي لقرار الرفع في رأس المال نقداً

Convergence achievedafter 7 iterations QML(Huber/White) standard errors& covariance						
عدد المشاهدات الإجمالية :36عدد المشاهدات التي يأخذ فيها المتغير التابع القيمة 0:30(0=Dep) عدد المشاهدات التي يأخذ فيها المتغير التابع القيمة1 :6 (1=Dep)						
الطريقة	ML-BinaryLogit(Quadratichillclimbing)			ML-BinaryProbit(Quadratichillclimbing)		
المتغيرات المستقلة	**المعاملات**	**إحصائية - Z**	**الاحتمال الحرج**	**المعاملات**	**إحصائية - Z**	**الاحتمال الحرج**
Rf	-0,137656**	-2,404619	0,0162	-0,080466***	-2,790789	0,0053
TSR	0,004173**	2,070422	0,0384	0,002457**	2,125024	0,0336
ECART	-0,008949	-0,478869	0,6320	-0,005308	-0,560328	0,5753
MB	-0,172124	-0,174925	0,8611	-0,057607	-0,110122	0,9123
DUM	-2,160923	-1,422065	0,1550	-1,284487	-1,533957	0,1250
القيمة الثابتة C	-2,929670	-1,776684	0,0756	-1,763373**	-1,981583	0,0475
معامل التحديد McFadden R–squared	0,417115			0,428362		

إحصائية LR	13,53137	13,89623
احتمالLR	0,018877	0,016282
$\chi^2_{0.05}(5)$	11,070	

المصدر : انطلاقا من بيانات الدراسة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews نسخة 04.
** تشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى ثقة يزيد عن95% ويقل عن 99%؛
*** تشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى ثقة يزيد عن 99%؛

- الإحالات والمراجع :

[1].Gaud P.(2003), Choix de financement des firmes Européennes, cahier de recherche, N° 09-2003 Université de Genève, Section HEC, Suisse, 13/05/2010,http://www.hec.unige.ch/recherches_publications/cahiers/2003/2003.09.pdf

[2].ZorguiI.(2009), Le choix de financement entre la dette et l'équité : survol de la théorie et application pour les firmes canadiennes de 1998 à 2003,13/05/2010, http://www.archipel.uqam.ca/2312/1/M10927.pdf

[3].عدنان غانم، فريد خليل الجاعوني، استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة، دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأسر في محافظة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، دمشق، سورية،2011،ص 120(بتصرف).

[4].BourbonnaisR.Econométrie, 6ème édition, Dunod, Paris, 2005, Page 299.

[5]. تم تغيير ترميز المعاملات للحفاظ على نفس المعاملات المستخدمة سابقا عند تعريفنا بنموذج logit.

[6].Ibid, p : 301.

[7]. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 74.

[8].Idem.

[9]نفس المرجع السابق نفس الصفحة.

[10].Idem.

[11]. للإشارة يختلف حساب هذه المتغيرة من دراسة لأخرى، فبعض الدراسات تعتمد في حسابها لهذا الانحراف على الفرق بين نسبة الرافعة المالية في السنة tونسبتها المستهدفة لنفس السنة، لكن في دراستنا لم نستخدم ذلك كونه يخفض من معامل التحديد في النموذج المفسر لاختيار الرفع في رأس المال نقداً مقابل بديله اللجوء إلى الاستدانة.

[12]. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان، الأردن،2010، ص 82.

[13]. ZorguiI, Op.Cit., page 63.

أثر التنويع الدولي على خصائص المحفظة المالية
" دراسة ميدانية لمجموعة من الأسواق المالية خلال الفترة (2010- 2013) "
Impact of international diversification on the characteristics of the financial portfolio
"applied study on a Group of financial markets during the period (2010 – 2013)"

هواري سويسي * & غالية مليك **
جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق

ملخص : يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة التنويع الدولي في الإدارة الفعالة للمحافظ المالية من خلال تدنئة المخاطرة، وتحقيق علاقة أفضل بين عائد ومخاطرة المحفظة، ومدى إمكانية الاستفادة منه في ظل التحوط من مخطر الصرف. وعلى هذا الأساس، تم اختيار وتكوين عينة الدراسة من مجموعة من مؤشرات الأسهم في الأسواق المالية للفترة ما بين جوان 2010 إلى أفريل2013. حيث تم استخدام التحاليل والبرامج الإحصائية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن كل من معامل الارتباط والوزن النسبي للأصل، والتحوط من مخطر الصرف محددات أساسية في تحسين خصائص المحفظة الدولية من خلال التنويع الدولي، ومن ثم المساهمة في فعالية إدارة المحافظ المالية.

الكلمات المفتاح: نظرية المحفظة، محفظة مالية، تنويع دولي، مخاطرة، عائد.

Abstract : The objective of this research is the study the contribution of international diversification in the effective management of the financial portfolios through reducing risk, and realizing a better relationship between return and risk of the portfolio, and the possibility to take advantage of it under the hedging exchange risk .And On this basis, it has been selected and configured a sample study from group of indices in the stock exchanges for the period between 03/06/2010- 04/17/2013 where the analysis and statistical are used.

The study concluded that the correlation coefficient and the relative weight of the asset, and hedge exchange risk are key determinants to improve the characteristics of the international portfolio, thus contributing to the effective management of the financial portfolio.

Key words : portfolio theory, financial portfolio, international diversification, risk, return.

Jel Classification Codes : C81, G15, G11, F31.

I. تمهيد

يعود الفضل في بناء نظرية المحفظة لهاري ماركويتز 1952، إذ شكلت أعماله الأساس الأول الذي مهد فيما بعد لظهور نماذج أخرى وهو الذي أظهر العلاقة بين مردودية الأصل المالي ومستوى المخاطرة، ويكمن الهدف من تكوين المحفظة في تحقيق أقل مستوى من المخاطرة عند مستوى مقبول من العوائد. ولعل أبسط طريقة لتدنئة هذه المخاطرة هو تكوين محفظة منوعة بشكل جيد فالاستثمار يجب أن يكون موزعا بين مجموعة من أصول، ولا يرتكز على أصل واحد. كما يعتبر موضوع المحافظ المالية وتنويعها، من المواضيع التي برزت نتيجة لتزايد حاجيات المستثمرين بازدياد حجم الأموال التي تبحث عن مجالات لتوظيفها.

لم يتوقف الاهتمام بنظرية المحفظة وتطبيقاتها المختلفة على المستثمرين فقط، بل حظيت باهتمام الكتاب والباحثين في حقل الإدارة المالية منذ تقديمها من طرف ماركويتز 1952. ومنذ ذلك الوقت ظهرت العديد من المسائل الجديدة بالبحث في هذا الميدان، ومن ضمنها موضوع التنويع الدولي، والذي يمثل أحد أساليب التنويع التي شهدت تطورا كبيرا خلال العقود الثلاث الأخيرة متزامنة مع موجة تحرير التجارة، وازدياد حركة رؤوس الأموال، وتوسع الفرص الاستثمارية المتاحة والمتنوعة بين مختلف أرجاء العالم (العولمة المالية). وتتمثل إستراتيجية التنويع الدولي في توسيع نطاق التنويع بحيث لا يقتصر على بورصات القيم المحلية، وإنما تشمل الأوراق المالية المدرجة في بورصات القيم العالمية باتجاه ما يعرف بمحفظة الدولية. غير أن هذه الإستراتيجية في التنويع الدولي ترتبط بعوامل تؤثر في فعاليتها بغرض تحقيق

وارد بتاريخ : 2013/07/07.

* souici.ho@univ-ouargla.dz
** ghaliame@yahoo.fr

أهداف المستثمرين في ظل إدارة محافظهم المالية، لذا تأتي هذه الدراسة لمحاولة اختبار جدوى وفعالية التنويع الدولي من خلال اختبار المحددات التي من شأنها أن تعظم مكاسبه لغرض تفعيل أدارة المحافظ المالية، وبالتحديد للمستثمر في سوق دبي للأوراق المالية، بالإضافة للأسواق المالية الأخرى المختارة.

ما هي محددات جدوى التنويع الدولي في سياق إدارة المحفظة المالية ؟

ولقد تم الاعتماد على الفرضيات التالية كإجابات محتملة للمشكل المطروح، وهي :
1- يؤدي التنويع الدولي إلى تحقيق علاقة أفضل بين عائد ومخاطرة المحفظة المالية ؛
2- تتحقق أقصى مزايا التنويع الدولي عندما يكون الارتباط بين الأسواق المنوع بينها سالبا أو موجبا ضعيفا ؛
3- يؤثر الوزن النسبي للأصول المالية الداخل في تشكيل المحفظة الدولية على خصائصها ؛
4- يؤدي التحوط من مخطر أسعار الصرف لتحقيق علاقة أفضل لخصائص المحفظة الدولية.

ولغرض اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية سنعتمد المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الجزء نحو الكل، من خلال الاستعانة بتحليل أدبيات الدراسة وبتحليل عينة من الأسواق المالية ليتم تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

كما سبق ذكره، حظيت نظرية المحفظة وتطبيقاتها المختلفة باهتمام الباحثين في حقل الإدارة المالية، و من بين الدراسات الأوائل التي هدفت لإبراز المكاسب الكبيرة للتنويع الدولي على نجد دراسة (***Donald R. Lessard***، **1973**)[1] التي هدفت لاختبار إمكانية الاستفادة من التنويع الدولي بين مجموعة من البلدان النامية، وتحديد جدوى إنشاء النقابات الاستثمارية ؛ من أجل تحقيق هدف الدراسة حدد الباحث عينة تتكون من أربعة أسواق مالية لدول أمريكا اللاتينية وهي كولومبيا، تشيلي، الأرجنتين والبرازيل. حيث استخدم بيانات فصلية لـ 100 سهم مقسمة بين الأسواق الأربعة. ولمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على دراسة التباين المشترك لعائد الأسهم، والمقارنة بين أداء المحافظ الافتراضية الوطنية والدولية ؛ سواء التي تم انتقاؤهم عن طريق إستراتيجية التنويع الساذج أو وفقا لمعيار متوسط- التباين. توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي أظهرت تفوق التنويع متعدد الجنسيات على الاستثمار في البلدان الأربعة كل على حدا، كما توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تحقيق مكاسب من التنويع بين البلدان النامية في منطقة جغرافية واحدة، على عكس الافتراض الشائع.

أما دراسته (***Donald R. Lessard***، **1976**)[2] فقد هدفت لاختبار إمكانية تحقيق مكاسب من التنويع الدولي في ظل الأسواق المتكاملة والأسواق المجزأة. شملت عينة الدراسة مجموعة من الأسواق المالية لـ 16 دولة، لذلك استخدم الباحث مجموعتين من البيانات ؛ الأولى تتمثل في نسبة التغيرات الشهرية لأسعار مؤشرات الأسواق لـ 16 دولة، والتي تغطي30 قطاعا لفترة تمتد من جانفي 1959 إلى أكتوبر 1973، والمجموعة الثانية من البيانات هي التغيرات في الأسعار الشهرية لـ 205 ورقة مالية فردية من 14 دولة ولـ 14قطاعا للفترة الممتدة من جانفي 1969 إلى أكتوبر 1973. واعتمد في دراسته على تحليل التباين المشترك والانحراف المعياري لكل من عائد الأوراق المالية في الأسواق الوطنية، والأسواق المختلفة ولعائد القطاعات. فتم التوصل إلى أن العوامل الوطنية لها تأثير قوي نسبيا على عائد الأسهم مقارنة بأي عامل مشترك في العالم (وبذلك إذا قمنا بتنويع المحفظة دوليا يخفض هذا التأثير)، وإن أثر القطاع أضعف نسبيا. كما توصل إلى أن الارتباطات المنخفضة بين عوامل الدول تمثل المفتاح لتحقيق مكاسب ومزايا التنويع الدولي، ويتوقف حجم هذه المكاسب على ما إذا كانت هذه الأسواق مجزأة أو متكاملة دوليا، وكل هذا يؤكد الأهمية النسبية للبعد الدولي في الحد من المخاطر.

كما هدف كل من (**Cheol S. Eun,Bruce G. Resnick**،**1991**)[3] من خلال دراستهم لتحليل وتقييم مكاسب التنويع الدولي في المحافظ الاستثمارية من وجهة نظر كل من المستثمر الأمريكي والمستثمر الياباني بالاستثمار في كل من السندات والأسهم من جهة، وتحليل أثر سعر الصرف على مكاسب التنويع الدولي من جهة أخرى. فتناولت هذه الدراسة عينة من سبعة أسواق، تم الاعتماد فيها على بيانات شهرية لعائد مؤشرات الأسهم والسندات خلال فترة الدراسة (1978 إلى 1989) لحساب الانحراف المعياري ومتوسط العوائد، ومصفوفة الترابط بكل من العملتين الدولار الأمريكي والين الياباني. وبحساب عائد ومخاطر المحافظ المشكلة، والتي كانت تختلف بين محافظ مشكلة من أسهم وأخرى من سندات وأخرى مشكلة من كليهما، المحلية والدولية في ظل التحوط من مخاطر الصرف من عدمه. وتتلخص النتائج الرئيسية للدراسة في إمكانية تحقيق مكاسب من التنويع الدولي، وهذه المكاسب أكبر بكثير بالنسبة للمستثمر الأمريكي منه للمستثمر الياباني. و عموما يسمح التحوط من مخطر الصرف للمستثمر الأمريكي، بالاستفادة من التنويع الدولي أكثر من المستثمر الياباني، كما يقدم التنويع الدولي بالاستثمار في السندات في ظل التحوط من مخطر الصرف مفاضلة أحسن بين المخاطرة والعائد، منه من التنويع الدولي بالاستثمار في الأسهم سواء مع أو بدون التحوط من مخطر الصرف.

أما دراسة (**حيدر نعمة الفريجي، 2008**)[4] هدفت لاختبار إمكانية الاستفادة من التنويع الدولي في تخفيض مخاطرة المحفظة وتحقيق علاقة أفضل بين العائد والمخاطرة، من وجهة نظر المستثمر الأمريكي. فشكل الباحث عينة

تتكون من ثلاثة مؤشرات للأسواق العالمية اعتمادا على معاملات الارتباط بينها. ولمعالجة الموضوع استخدم الباحث بيانات لفترات نصف شهرية لهذه المؤشرات، فقام بحساب عائد ومخاطر كل المحافظ المشكلة سواء المحلية (100% من مؤشر المحلي) أو الدولية عن طريق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، كما اعتمد على أسعار صرف العملات الأجنبية وفقا لأسعار الصرف الفعلية السائد خلال فترة الدراسة. توصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاستفادة من التنويع الدولي في بعض الحالات عندما يكون معامل الارتباط صغيرا أو صفريا أو سالبا بين عوائد الأصول الأجنبية، وبينت كذلك بأنه يزداد عائد المحفظة بزيادة نسبة الاستثمار في الموجود ذي العائد الأعلى وينطبق ذلك على المخاطرة.

أما دراسة (**Zouaouil Mhamed Dherry,and Armand Bellalah, Makram Fadhlaoui, Kais**، **2008**)[5] هدفت لدراسة العلاقة بين سبعة أسواق أسهم لدول متقدمة وثلاثة أسواق أسهم ناشئة في أوروبا الوسطى، ودراسة الفوائد المحتملة من التنويع الدولي بين الأسواق السبعة المتقدمة والأسواق الثلاثة للأسهم الناشئة في أوروبا الوسطى. شملت عينة الدراسة مؤشرات الأسهم للأسواق السبعة المتقدمة والثلاثة الناشئة، ولمعالجة الموضوع تم الاعتماد على البيانات اليومية لأسعار مؤشرات أسواق الأسهم للفترة الزمنية من 2000/10/01 حتى 30 /09/ 2006، فتم استخدام سعر الصرف الثابت، حيث حولت كل المؤشرات بالدولار الأمريكي من أجل القضاء على مشكلة التغيرات في أسعار الصرف. فتم قياس الارتباط بين أسواق الأسهم المتقدمة والناشئة، وكذلك قياس عائد ومخاطرة (الانحراف المعياري) للمؤشرات ومجموعة من اختبارات إحصائية ؛ كالالتواء والتفلطح، وأقصى وأدنى حد للعوائد. فتوصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة التكامل المالي بين حركة أسواق الأسهم لم تأثر بشكل كبير على الفوائد المتوقعة من التنويع الدولي في هذه الأسواق الناشئة، وتبقى هذه المكاسب مهمة بالنسبة للمستثمرين من البلدان الصناعية، وأسواق الأسهم الناشئة في أوروبا الوسطى.

أما (**Gholamreza Mansourfar, Shamsher Mohamad and Taufiq Hassan**، **2010**)[6] فكان هدف دراستهم إعطاء لمحة عامة عن التنويع الدولي للمحفظة وأثره على خصائص المحفظة الإستثمارية، وذلك من خلال عرض مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا. فالدراسة في مضمونها، كانت عبارة عن دراسة نظرية بحتة تملي مجموعة من النتائج المتوصل إليها بخصوص هذا الموضوع. وقد بينت هذه الدراسات بانخفاض الارتباط بين الأسواق المالية الدولية، وسلطت الضوء على المكاسب الكبيرة للتنويع الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات السابقة قد ركزت معظمها على هدف رئيسي واحد وهو تبيان المكاسب الممكن تحقيقها من التنويع الدولي أو أثره على خصائص المحفظة، وهو ما تهدف له دراستنا، ولكن لكل طريقته الخاصة في صياغة هدفه، و أسلوب معالجته. أما بالنسبة لعينة الدراسة فوجدنا اختلاف بين الدراسات فالدراسات الأجنبية معظمها كونت عينة من مؤشرات الأسواق المالية الأجنبية والمحلية، ماعدا دراسة واحدة التي كونت عينة من الأسهم فقط، أما الدراستين العربيتين فإحداها كونت عينة من الأسهم، و الأخرى استخدمت المؤشرات ولكن كانت عينتها صغيرة، كما أن كل الدراسات السابقة التي استخدمت المؤشرات كعينة كانت تطرقت للمسألة من وجهة نظر المستثمرين في الولايات المتحدة، سواء العربية أو الأجنبية. لذلك جاءت دراستنا من وجهة نظر المستثمر العربي (في سوق دبي)، وبتكوين عينة تتكون من مجموعة من المؤشرات العربية والأجنبية.

II. الطريقة

تم تشكيل عينة شملت 12 مؤشرا من بينها المؤشر العام لسوق دبي (على اعتباره المؤشر المحلي)، و11 مؤشرا مختلطا بين المؤشرات العربية والأجنبية، حيث روعي في اختيارنا لعينة الدراسة كل من التنويع الجغرافي للأسواق المالية وتباين الاقتصاد للدول المنتمية لها، ومدى توفر المعلومات حولها. والجدول رقم 1 يبين مؤشرات عينة الدراسة.

لغرض الحصول على المعطيات لتنفيذ أهداف الدراسة واختبار فرضيات الدراسة تم اعتماد قاعدة البيانات التالية:

- بالنسبة لأسعار الإغلاق للمؤشرات من :

-http://www .forexpros .ae
- http://sa .investing .com

- بالنسبة لأسعار الصرف الجارية، والثابتة للعملات الأجنبية مقابل العملة المحلية من:

-www .oanda .com

- المعلومات الخاصة بكل مؤشر:

- http://sa .investing .com
- http://en.wikipedia.org
- http://www.standardandpoors.com
- www.bloomberg.com/markets/stocks

تنطلق هذه الدراسة من جمع المعطيات الخاصة بمؤشرات الأسواق المالية، وتتمثل هذه المعطيات تحديدا في أسعار الإغلاق الخاصة بهذه المؤشرات طوال مدة الدراسة (2010/06/03 إلى 2013/04/17)، وأسعار الصرف

الجارية والثابتة خلال فترة الدراسة لكل العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحويل العوائد من العملات الأجنبية إلى العملة المحلية التي تتمثل في الدرهم الإماراتي من وجهة نظر المستثمر في دبي .
ومن أجل الوصول لهدف الدراسة تم تلخيص المعطيات كتالي:

- تغطية المعطيات الناقصة عن طريق المتوسط الحسابي. والاعتماد على سلاسل أسبوعية لأسعار المؤشرات، فبذلك يصبح لدينا 12سلسلة مكونة من 151 مشاهدة لكل مؤشر؛

- حساب معدلات العوائد الأسبوعية لكل مؤشر، ومتوسط معدلات العوائد ؛
- حساب الانحراف المعياري، معامل الاختلاف لكل مؤشر ؛

- تحويل معدلات العوائد من العملة الأجنبية للدرهم الإماراتي حسب سعر الصرف الجاري والثابت، ومن ثم حساب متوسط معدلات العوائد والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل مؤشر بعد تحويل العوائد للعملة المحلية في حالة سعر الصرف الجاري (عدم التحوط من مخطر الصرف)، وفي حالة سعر الصرف الثابت (التحوط من مخطر الصرف) ؛
- تشكيل مصفوفة الارتباط، ومصفوفة التباين- التباين المشترك ؛

- حساب عائد ومخاطرة المحافظ الدولية المشكلة.

ومن أجل حساب ماسبق تم الاستعانة بالبرامج الإحصائية التالية : EVIEWS 3 ، Microsoft Excel 2007 .

و من أجل توضيح جوانب الدراسة أكثرتم تحديد متغيراتها و طريقة قياسها فكانت كالتالي :

☑ **المتغير التابع :** يتمثل في خصائص المحفظة المالية، وهي عائدها ومخاطرتها أي أنه لدينا متغيرين تابعين هما :
مردودية المحفظة المالية : يتطلب قياسها معلومات مالية عن الأصول الداخلة في تكوين المحفظة. والمتمثلة في معدل العائد لكل أصل داخل في تشكيلها، ووزنه النسبي. ومن أجل حساب معدل عائد الأصل نحتاج للمعلومات التاريخية الخاصة به، والمتمثلة في أسعار الإغلاق خلال فترة الدراسة.
- يتمثل عائد المحفظة في متوسط عوائد الأوراق المالية المكونة للمحفظة، مرجحة بأوزانها النسبية.
مخاطرة المحفظة المالية : يتطلب قياسها معلومات مالية عن الأصول الداخلة في تكوين المحفظة، والمتمثلة في الانحراف المعياري (مخاطرة) لكل أصل داخل في تشكيلها ووزنه النسبي، وكذا التباين المشترك بين الأصول في حالة المحفظة المكونة من أكثر من أصلين.
لكن في دراستنا تم اعتماد معامل الاختلاف للتعبير عن مخاطرة المحفظة المالية، بدلا من الانحراف المعياري لأن هذا الأخير مقياسا مناسبا عند المقارنة بين أصلين، أو استثمارين يكون لهما نفس العائد. ولكن عندما يختلف العائد كما هو الحال بالنسبة لدراستنا يكون معامل الاختلاف مقياس المخاطرة المناسب، لأنه يبين مخاطرة الوحدة الواحدة من العائد أي يبين لنا العلاقة بين عائد ومخاطرة المحفظة. فيمكننا من المفاضلة بين الاستثمارات المالية (أما الانحراف المعياري فقد تم الاعتماد عليه كوسيط لحساب معامل الاختلاف فقط).
- تتمثل مخاطرة المحفظة حسب دراستنا في معامل اختلافها.

☑ **المتغير المستقل :**
التنويع الدولي : و يمكن الاستدلال عن إمكانية الاستفادة منه من خلال معامل الارتباط بين الأسواق المالية.

III. نتائج الدراسة ومناقشتها

1. عوائد ومخاطرة الاستثمار في مؤشرات الأسواق المالية الدولية.

- عوائد ومخاطرة الاستثمار في مؤشرات الأسواق المالية الدولية محل الدراسة بالعملة الأساسية (الأجنبية) للمؤشر موضحة في الجدول (2).
- عوائد ومخاطرة الاستثمار في مؤشرات بورصات القيم الدولية محل الدراسة بالعملة المحلية (الدرهم الإماراتي) موضحة في الجدول (3).

2. نتائج دراسة أثر معامل الارتباط على خصائص المحفظة الدولية.

من أجل اختبار إمكانية الاستفادة من التنويع الدولي، ومن أثر معامل الارتباط بين الأسواق المنوع بينها وبين الأصول المالية الداخلة في تكوين المحفظة على خصائصها. سيتم فيما يلي تشكيل ثلاث محافظ منوعة دوليا بين الأسواق المالية

محل الدراسة، وتكون هذه المحافظ غير مرجحة، حيث يتم تنويع أحداها بطريقة عشوائية بين أصول من خمسة أسواق مالية، وثانية يتم تشكيلها من أصول لخمسة أسواق، يكون الارتباط بينها سالبا أو موجبا ضعيفا، والثالثة من أصول بين خمسة أسواق يكون الارتباط بينها موجبا قويا، وذلك للمقارنة بينها وبين الاستثمار في المؤشر المحلي– الذي يعتبر محفظة منوعة جيدا محليا- وذلك من أجل اختبار الفرضية الأولى والثانية.

ولتشكيل المحافظ سابقة الذكر، تم تحديد معاملات الارتباط بين مؤشرات الأسواق المالية محل الدراسة من أجل تحديد الارتباط بين هذه الأسواق من جهة، والارتباط بين الأصول الداخلة في تشكيل المؤشرات من جهة أخرى. و يتم تحديد معاملات الارتباط بين المؤشرات انطلاقا من العوائد الأسبوعية للمؤشرات خلال فترة الدراسة ليتم تشكيل مصفوفة الارتباط المبينة في الجدول (4).
نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 لمعامل الارتباط بين مؤشرات الأسهم للأسواق المالية، ارتباط كل الأسواق المالية محل الدراسة مع السوق المحلي (سوق دبي المالي) بمعامل موجب، وهذا يدل على أن عوائدها تتحرك بنفس الاتجاه، ويبقى مقدار الحركة حسب قوة الارتباط بينهم، ويبقى سوق وول ستريت للأوراق المالية بنيويورك هو من أحدث الاستثناء بتسجيله لارتباط سالب مع السوق المحلي، على غير العادة، حيث نجد أن أغلب الأسواق المالية العالمية ترتبط ارتباطا موجبا مع سوق وول ستريت، بالنظر لقوته المرتبطة بقوة الاقتصاد الأمريكي، والذي يجعل من المستثمرين في كل العالم يتتبعونه.
وسيتم انطلاقا من معاملات الارتباط اختيار أعلى الارتباطات الموجبة بين السوق المحلي وباقي الأسواق المالية محل الدراسة، لتشكيل محفظة منوعة بين الأسواق التي يكون معامل الارتباط بينها و بين السوق المحلي موجب قوي والمتمثلة في الارتباط بين سوق الكويت ودبي بنسبة 39,6%، وبنسبة 26,3 % بين سوق دبي المالي وسوق طوكيو في اليابان، وبنسبة 24,8 % بين سوق دبي المالي وسوق ساو باولو في البرازيل، ثم بنسبة 23,9 % بين سوق دبي المالي وسوق بيروت في لبنان.
وسيتم بنفس الطريقة اختيار الأسواق التي لها ارتباط سالب أو موجب ضعيف مع سوق دبي من أجل تشكيل المحفظة منوعة بين الأسواق التي يكون الارتباط بينها سالب أو موجب ضعيف، وهي سوق وول ستريت الذي كان ارتباطه سالبا مع سوق دبي وقدر بـ 2,3 – %، أما أقل نسبة ارتباط موجبة هي 3% بين سوق دبي وسوق وارسو، ثم 4,1 % كانت بين سوق دبي وسوق المغرب. ومن ثم سوق دبي والسعودية بنسبة 4,6 % . قبل تشكيل وحساب خصائص المحافظ المراد دراستها نقوم بتشكيل مصفوفة التباين والتباين المشترك لأننا لا نستطيع حساب مخاطرة المحافظ المشكلة دونها، وذلك في الجدول (5).

3. نتائج دراسة أثر الأوزان النسبية على خصائص المحفظة الدولية .
بعد اختبار أثر معامل الارتباط على خصائص المحفظة الدولية، قمنا باختيار أفضل محفظة من المحافظ الدولية السابقة اعتمادا على معامل الاختلاف، من أجل دراسة أثر الوزن النسبي على خصائصها، مما يؤدي لاختبار الفرضية الثالثة. لذلك سيتم افتراض أوزان نسبية للاستثمار في كل مؤشر من المؤشرات المستثمر فيها في هذه المحفظة، ويتم تغيير هذه الأوزان في كل مرة، كما هو موضح في الجدول (9).

4. نتائج دراسة أثر التحوط من مخطر الصرف على خصائص المحفظة الدولية.
بعد اختبار أثر الأوزان النسبية على خصائص المحافظ الدولية، تم اختيار أفضل محفظة من بين هذه المحافظ اعتمادا على معامل الاختلاف لإعادة تشكيلها، لكن مع التحوط من مخطر الصرف (أي استخدام سعر الصرف الثابت) من أجل اختبار الفرضية الرابعة. وللوصول لخصائص المحفظة الجديدة سنتبع نفس الخطوات السابقة، والمتمثلة في حساب متوسط معدلات العوائد، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل المؤشرات التي سيتم الاستثمار فيها في هذه المحفظة التي سيتم تشكيلها، لكن هذه المرة في ظل التحوط من مخطر الصرف، وانطلاقا من العوائد الأسبوعية لهذه المؤشرات يتم تشكيل مصفوفة التباين – التباين المشترك في ظل تغطية مخطر الصرف. ويتم قياس عائد ومخاطرة المحفظة الجديدة والموضحة في الجداول رقم 10، 11 و12 .

تفسير نتائج الدراسة

- **تحليل، وتفسير عوائد ومخاطرة الاستثمار في مؤشرات الأسواق المالية.**

يظهر لنا من خلال مقارنة نتائج الجدولين (2) و (3) لمتوسط معدلات العوائد، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمؤشرات العينة بالعملة الأجنبية، وبالعملة المحلية على التوالي بأن معدلات العوائد ومخاطرة الاستثمار في مؤشرات العينة قد تأثرت بتقلب أسعار الصرف عند تحويلها من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية.
يفسر الارتفاع الحادث في متوسط معدلات العائد بارتفاع قيمة العملات الأجنبية لهذه المؤشرات أمام الدرهم الإماراتي (العملة المحلية) خلال فترة الدراسة، مما أدى إلى زيادة معدلات العوائد عند تحويلها إلى الدرهم الإماراتي. وهذا ما أدى إلى زيادة المخاطرة، كون المخاطرة تربطها علاقة طردية بالعائد، وبالتالي فإن أي زيادة في العائد سيتبعه زيادة في المخاطرة (الانحراف المعياري) هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن أي تغير في العائد والانحراف المعياري بدوره يؤدي لتغير معامل الاختلاف لأنه تحصيل حاصل، فإذا ارتفع الانحراف المعياري بقيمة أكبر من قيمة ارتفاع

العائد، و هذا عند تحويلهما من العملة الأجنبية إلى المحلية، سيؤدي إلى ارتفاع معامل الاختلاف والعكس صحيح، أما بالنسبة للإشارة السالبة في معامل الاختلاف فهي تدل على أن استثمار في ذلك المؤشر يحقق خسارة.

يفسر هذا الانخفاض الحادث في متوسط معدلات العائد سواء كانت حققت ربحا أو خسارة، والانحراف المعياري بقوة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية خلال فترة الدراسة لهذه المؤشرات، مما أدى إلى انخفاض متوسط معدلات عائدها عند تحويلها إلى العملة المحلية. أما بالنسبة للانخفاض الذي حدث في الانحراف المعياري فهو نتيجة لانخفاض العوائد، لأن المخاطرة تربطها بالعائد علاقة طردية. أما بالنسبة لمعامل الاختلاف فكما سبق وأن ذكرنا فإن أي تغير في العائد والانحراف المعياري بدوره يؤدي لتغير معامل الاختلاف.

من خلال ما سبق، نستنتج أن التقلبات التي تحدث في سعر الصرف تؤثر على عائد الاستثمار في المؤشر إما بالإيجاب عند ارتفاع أسعار الصرف (سعر صرف العملة الأجنبية أعلى من العملة المحلية) أو سلبا في حالة انخفاض سعر الصرف (سعر صرف العملة الأجنبية أعلى من العملة المحلية)، وهذا ينعكس على انحرافها المعياري (مخاطرة استثمار فيها).

يلاحظ بأن أقل معاملات الاختلاف لعوائد الاستثمار (العلاقة الأفضل بين العائد والمخاطرة) والمحسوب بالدرهم الإماراتي كان في مؤشر NIKKI 225 والذي بلغ 11,06404904 أي أن أقل مخاطرة للوحدة الواحدة من العوائد تتحقق عند الاستثمار في هذا المؤشر، ولذلك ومن هذا المنطلق فإن المستثمر في سوق دبي المالي من مصلحته الاستثمار في مؤشر NIKKI 225 لوحده، على أن يستثمر في أي من المؤشرات الأخرى كل على حده، وحتى على الاستثمار في المؤشر المحلي الذي يعتبر المحفظة المثلى للسوق المحلي.

- **تحليل وتفسير أثر معامل الارتباط على خصائص المحفظة الدولية.**

من خلال المقارنة بين خصائص المحافظ الدولية المشكلة بطريقة عشوائية، والتي تم الاعتماد على معامل الارتباط في تشكيلها، نلاحظ أن المحفظة المنوعة بين الأسواق المرتبطة ارتباطا سالبا وتتضمن أصولا مالية ذات معاملات ارتباط سالبة، تحقق أعلى عائد من المحفظة التي تتضمن أصولا مالية ذات معاملات ارتباط موجبة، وأيضا من المحفظة التي تم تشكيلها بطريقة عشوائية. حيث بلغ عائد المحفظة ذات الارتباط السالب0,02430107، بينما محفظة الارتباط الموجب كان 0,00092189، أما المحفظة المشكلة بطريقة عشوائية فقد حققت خسارة بمقدار 0,00286048. وفي المقابل تتحمل المحفظة ذات الارتباط السالب مخاطرة قدرت بـ 0,26715544 والمحفظة ذات الارتباط الموجب 0,03627493، بينما المحفظة المكونة بطريقة عشوائية0,07409431 و هي التي تتحمل أعلى مخاطرة بين المحافظ الثلاثة. من خلال هذه النتائج يتضح أنه هناك علاقة طردية بين عوائد ومخاطر هذه المحافظ الثلاث. ومن أجل المفاضلة بين هذه المحافظ تم استخدام معامل الاختلاف كون عوائد هذه المحافظ مختلفة، حيث تبين لنا من خلال هذا المعامل بأن المحفظة ذات الارتباط السالب هي الأفضل كونها حققت أقل معامل اختلاف أي أقل مخاطرة للوحدة الواحدة من العوائد والذي قدر بـ 10,99356476 وفي نفس الوقت أعطتنا أعلى عائد بين المحافظ المشكلة من جهة، ومن جهة أخرى حققت هذه المحفظة عائدا أعلى من عائد الاستثمار في مؤشر225 NIKKI لوحده، ومعامل اختلاف أقل منه.

ومن هنا يتضح بأن التنويع الدولي حسن من خصائص المحفظة المالية المحلية، وفي نفس الوقت أعطى علاقة أفضل بين عائد ومخاطرة المحفظة، مما يساعد المستثمر في إدارة جيدة لمحفظته المالية، و يتضح ذلك من خلال المقارنة بين المحفظة ذات الارتباط السالب والمحفظة الخاصة بالمؤشر المحلي لوحده من جهة، و بينها و بين المحفظة التي اعتبرناها في ما سبق الأفضل عندما يستثمر في سوق مالي واحد (الاستثمار في مؤشر225 NIKKI) بينما محفظة الارتباط الموجب فمعامل اختلافها أكبر بكثير من محفظة الارتباط السالب والذي بلغ 39,34860374 . والأمر نفسه بالنسبة للمحفظة المكونة بطريقة عشوائية.

ما سبق يؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية واللتان تنصان على:
الفرضية الأولى: يحقق التنويع الدولي علاقة أفضل بين عائد ومخاطرة المحفظة المالية .
الفرضية الثانية : لتحقيق أقصى استفادة من التنويع الدولي، يجب أن يكون الارتباط بين الأسواق المنوع بينها سالب أو موجب ضعيف والأمر كذلك بين الأصول المالية الداخلة في تكوين المحفظة .

- **تحليل وتفسير أثر الوزن النسبي على خصائص المحفظة الدولية.**

تبين من خلال نتائج الجدول (9) أنه عند تغيير الأوزان النسبية تتباين العوائد والمخاطرة للمحفظة الدولية، فلاحظنا أنه كلما زاد الوزن النسبي أو نسبة الاستثمار في المؤشر المحلي، وانخفضت النسبة المستثمرة في بقية المؤشرات المستثمر فيها، أدى ذلك إلى انخفاض كل من عائد ومخاطرة المحفظة ومعامل اختلافها إلى أن يصلوا إلى الحد الأدنى عندما يكون الوزن النسبي للمؤشر المحلي 90% وباقي المؤشرات 2,5%. حيث قدر عائد المحفظة في هذه الحالة بـ :

0,00462881 وقدر انحرافها المعياري بـ : 0,03819936، أما معامل الاختلاف فقد بلغ 8,25251252. كما لاحظنا بأن خصائص نفس المحفظة وهي في حالة الترجيح تحسنت كثيرا على ما كانت عليه في حالة عدم الترجيح.

وتفسر النتائج السابقة بكون المؤشر المحلي أقل مخاطرة من بقية المؤشرات المستثمر فيها في هذه الحالة. فكلما رفعنا من النسبة المستثمر فيه انخفضت مخاطرة المحفظة والعكس صحيح. وبأن للوزن النسبي دور مهم في تدنئة مخاطرة المحفظة، لذلك تحسنت خصائص المحفظة، وهنا تظهر مهارة المستثمر في إتباع سياسة إدارة المحفظة المناسبة بين هجومية، متحفظة، أو متوازنة وذلك حسب سلوكه الاستثماري.
وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على : يؤثر الوزن النسبي للأصول المالية الداخل في تشكيل المحفظة الدولية على خصائصها.

- **تحليل وتفسير أثر التحوط من مخطر الصرف على خصائص المحفظة الدولية.**

من خلال مقارنة نتائج الجدول (11) لخصائص محفظة منوعة دوليا في ظل التحوط من مخطر الصرف وخصائص نفس المحفظة في ظل عدم التحوط الجدول (9)، نلاحظ بأنه عند التحوط ارتفع العائد من 0.00463 في حالة عدم التحوط إلى 0,00465 عند التحوط. الأمر كذلك بالنسبة لمخاطرة المحفظة ، حيث ارتفعت على ما كانت عليه في حالة عدم التحوط، إذ قدرت بـ 0.0382 لترتفع في حالة التحوط إلى 0.0383، ويعود ذلك للعلاقة الطردية بينهما، وقابل ذلك انخفاض في معامل الاختلاف من 8,2525 في ظل عدم التحوط إلى 8,2358 في حالة التحوط .
كما سبق وأن ذكرنا، تؤثر التقلبات التي تحدث في سعر صرف الأصول المشكلة للمحفظة بالإيجاب عند ارتفاع أسعار الصرف وسلبا في حالة انخفاض سعر الصرف، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على كل من العائد، والانحراف المعياري و معامل الاختلاف للمحفظة. ويتضح حسب نتائج الدراسة بأن التحوط من مخطر الصرف يحقق علاقة أفضل بين عائد و مخاطرة المحفظة التي اختبرت من خلال المقارنة بين عائد ومعامل الاختلاف في حالتي التحوط من مخطر الصرف من عدمه، الأمر الذي يثبت صحة الفرضية الرابعة، التي تنص على أن : "تغطية مخطر سعر الصرف يؤدي لتحقيق علاقة أفضل بين خصائص المحفظة الدولية".

بعد القيام بعملية تحليل وتفسير واختبار فرضيات الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج، والتي سنقوم بمناقشتها ومقارنتها بما توصلت له الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

- يؤدي التنويع الدولي لتحقيق علاقة أفضل بين العائد والمخاطرة المحفظة المالية ؛ تتفق هذه النتيجة مع دراسة (DONALD R . LESSARD ،1973) التي توصلت إلى مجموعة من النتائج التي أظهرت تفوق تنويع متعددة الجنسيات على الاستثمار في استثمار المحلي.
- يجب أن يكون الارتباط بين الأسواق المنوع بينها سالبا أو موجبا ضعيفا وكذا بين الأصول المالية الداخلة في تكوين المحفظة لتحقيق أقصى استفادة من التنويع الدولي : تتفق هذه النتيجة وتؤيد ما توصلت له كل من دراسة (حيدر نعمة الفريجي، 2008) التي توصل إلى إمكانية الاستفادة من التنويع الدولي في بعض الحالات، عندما يكون معامل الارتباط صغيرا أو صفريا أو سالبا بين عوائد الأصول الأجنبية . ودراسة (Donald R . Lessard ،1976) التي أوضحت بأن الارتباطات المنخفضة بين الدول تمثل المفتاح لتحقيق مكاسب ومزايا التنويع الدولي، وحجم هذه المكاسب يتوقف على ما إذا كانت هذه الأسواق مجزأة أو متكاملة دوليا، وكل هذا يؤكد الأهمية النسبية للبعد الدولي في الحد من المخاطر.
- يؤثر الوزن النسبي للأصول المالي الداخل في تشكيل المحفظة الدولية على خصائصها: تتفق هذه النتيجة مع دراسة (حيدر نعمة الفريجي، 2008) التي توصلت إلى أن عائد المحفظة يزداد بزيادة نسبة الاستثمار في الموجود ذي العائد الأعلى و ينطبق ذلك على المخاطرة.
- تغطية مخطر سعر الصرف يؤدي لتحقيق علاقة أفضل بين خصائص المحفظة الدولية ؛ تتماشى هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Cheol S . Eun,Bruce G . Resnick،1991) التي أوضحت بأن التحوط من مخاطر الصرف عموما يسمح للمستثمر الأمريكي، بالاستفادة من التنويع الدولي أكثر من المستثمرين اليابانيين.

IV. الخلاصة

من خلال هذه الدراسة الميدانية، تبين أن محددات جدوى التنويع الدولي تتمثل في ما يلي :

- عدم وجود ترابط قوي بين الأسواق المالية،
- عدم وجود تقلبات شديدة في أسعار صرف عملات الأسواق المالية، حيث تزيد تقلبات معدلات صرف العملة من مستوى المخاطرة بالنسبة للاستثمارات الدولية؛
- ضرورة وجود إستراتجية وإدارة جيدة للمحفظة المالية تراعي وضع التوليفة المناسبة من وزن الأصول المالية المشكلة للمحفظة المالية، ذلك أن الأوزان النسبية للأصول المالية من شأنها التأثير على خصائص المحفظة سلبا أو إيجابا.

انطلاقا من نتائج الدراسة، نوصي بما يلي:

- على المستثمرين في سوق دبي بشكل خاص أنه من أفضل الخيارات المتاحة لهم أن يقوموا بإتباع إستراتيجية التنويع الدولي مع السوق السعودي، السوق الأمريكي والسوق الألماني باعتبارهم من سجلوا أضعف ارتباط مع سوق دبي خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي ينعكس على أداء محافظهم المالية في ظل إدارة وإستراتيجية جيدة لهذه المحافظ.
- تشجيع المستثمرين بشكل عام على تدويل محافظهم، لكون أن التنويع الدولي في إطار وجود ارتباط سالب أو موجب ضعيف، أثبت مساهمته في تحسين خصائص المحفظة، ومن ثم يتيح فرصة أحسن لأجل إدارة كفؤة للمحافظ المالية ؛
- القيام بعملية التنويع الدولي مع الأسواق التي قيمة عملتها أقوى من العملة المحلية، والابتعاد عن تلك التي تشهد عملات بلدانها تقلبا شديدا في أسعار صرفها مقابل العملة المحلية، أو اعتماد أدوات التحوط من المخاطر عند الخوض في هذه الظروف للحد من مخطر الصرف؛

تبقى هذه الدراسة محدودة للإحاطة بجميع محددات الظاهرة وموضوع التنويع الدولي، مما يدعو إلى البحث في جدوى التنويع الدولي في سياق تكامل الأسواق وأيضا في ظل الأزمات والصدمات البورصية، مما يدفع إلى اختبار آخر لجدوى التنويع الدولي وفعاليته في أطار أدارة المحافظ المالية.

ملحق الجداول

الجدول (1) : الأسواق المالية قيد الدراسة ومؤشراتها (عينة الدراسة).

السوق	المؤشر	العملة الأساسية للمؤشر
سوق دبي المالي	DFMGI	الدرهم الإماراتي
سوق الكويت المالي	KWSE	الدينار الكويتي
سوق السعودية المالي	TASI	الريال السعودي
سوق لبنان المالي	BLOM STK IDX	الليرة اللبنانية
سوق المغرب المالي	MASI	الدرهم المغربي
سوق طوكيو المالي، اليابان	NIKKI 225	الين الياباني
سوق ميلانو المالي، إيطاليا	It mib 40	اليورو
سوق وارسو المالي، بولاندا	WIG 20	اليورو
سوق باريس المالي، فرنسا	CAC40	اليورو
سوق وول ستريت المالي، الولايات المتحدة	S&P 500	الدولار أمريكي
سوق تورونتو المالي، كندا	S & P / TSX	الدولار الكندي
سوق ساو باولو المالي، البرازيل	Bovespa	الريال البرازيلي

المصدر: بالاعتماد على معطيات المواقع الالكترونية التالية:

http://sa .investing .com ; - http://en.wikipedia.org - ; http://www.standardandpoors.com - ; www.bloomberg.com/markets/stocks-

الجدول (2) : متوسط معدلات العوائد، والانحراف المعياري، معامل الاختلاف لمؤشرات العينة بالعملة الأساسية للمؤشر.

	DFMGI	KWSE	TASI	BLOM STK IDX
متوسط معدلات العوائد	0 ,00181849	0 ,00033191	0 ,00438350	-0 ,00154615
الإنحراف المعياري	90 ,0208985	0 ,01161363	0 ,088354078	0 ,00825535
معامل الإختلاف	11 ,49225925	34 ,9900647	20 ,15603636	-5 ,33928423

MASI	NIKKI 225	It mib 40	WIG 20
-0 ,00168996	0,002369343	-0 ,00095824	0 ,00350511
0 ,01255017	0,022696367	0 ,03041548	0 ,09479604
-7 ,42630005	9,579181423	-31 ,7409753	27 ,0450817

40 CAC	S&P 500	S & P / TSX	Bovespa
-0 ,00261178	0 ,027193829	0 ,000387822	0 ,000631632 -
0 ,04839117	0 ,342620636	0 ,016250247	0 ,023850729
-18 ,5280182	12 ,5992054	41 ,90130625	-37 ,76050669

المصدر: بإستخدام برنامج Excel 2007

الجدول (3) : خصائص مؤشرات العينة بالعملة المحلية (الدرهم الإماراتي) وباستخدام سعر الصرف المتغير.

BLOM STK IDX	TASI	KWSE	DFMGI	
-3 ,71E-06	0 ,00429	0 ,00406	0 ,001818493	**متوسط معدلات العوائد**
1 ,98128E-05	0.08650	0 ,15171	0 ,020898588	**الانحراف المعياري**
-5 ,34E+00	20 ,15560556	37 ,34279	11 ,49225925	**معامل الاختلاف**

Bovespa	S & P / TSX	S&P 500	40 CAC
- 0,001235	0,00145232	0,09986	- 0,01191491
0,049270	0,05951	1,25823	0,21995689
39,91035 -	40.97823	12,59947	- 18,4606

WIG 20	It mib 40	NIKKI 225	MASI
0 ,01628	0 ,00565 -	9 ,1248E-05	0.000749-
0 ,45059	0 ,14886	0 ,0010	0 ,005504
27.7	2 ,63E+01 -	11,0640	-7 ,35

المصدر: باستخدام برنامج Excel 2007

الجدول (4) : معامل الارتباط بين مؤشرات الأسهم للأسواق المالية محل الدراسة.

	DFMGI	KWSE	TASI	MASI	BLOM STK IDX	Bovespa	WIG 20	CAC 40	S&P 500	S&P / TSX	NIKKI 225	It mib 40
DFMGI	1	0 ,396	6,04	,041	90 ,23	0 ,248	300 ,0	0 ,199	-0 ,023	0 ,185	0 ,263	0 ,229
KWSE	0 ,396	1	,005	2,03	20 ,23	0 ,112	00 ,08	0 ,114	0 ,040	0 ,034	0 ,145	0 ,127
TASI	60 ,04	0 ,005	1	8,03	0 ,069	0 ,021	0 ,017	60 ,04	- 0 ,001	- 0 ,007	0 ,151	0 ,061
MASI	0 ,041	20 ,03	8,03	1	20 ,16	30 ,20	0 ,024	0 ,007 -	0 ,101	0 ,154	0 ,086	0 ,132
BLOM STK IDX	90 ,23	20 ,23	9,06	2,16	1	0 ,103	0 ,004	0 ,082	-0 ,001	0 ,074	0 ,258	0 ,167
Bovespa	0 ,248	0 ,112	,021	3,20	0 ,103	1	0 ,088	600 ,3	0 ,007	0 ,720	0 ,454	0 ,614
WIG 20	300 ,0	00 ,08	,017	,024	0 ,004	0 ,088	1	0 ,069	- 0 ,010	0 ,157	0 ,038	0 ,086
CAC 40	0 ,199	0 ,114	6,04	- ,007	0 ,082	600 ,3	0 ,069	1	0 ,017	0 ,446	0 ,375	0 ,518
500 S&P	3- 0 ,02	0 ,040	- 1,00	0 ,101	0 ,001 -	0 ,007	100 ,0 -	0 ,017	1	-0 ,060	- 0 ,002	0 ,014
S & P / TSX	50 ,18	0 ,034	- 7,00	4,15	40 ,07	200 ,7	0 ,157	0 ,446	0 ,060 -	1	0 ,525	0 ,617
NIKKI 225	30 ,26	0 ,145	,151	,086	80 ,25	40 ,45	0 ,038	20 ,375	20 ,00 -	0 ,525	1	0 ,551
It mib 40	90 ,22	0 ,127	,061	2,13	70 ,16	0 ,614	0 ,086	0 ,518	40 ,01	0 ,617	0 ,551	1

المصدر: باستخدام برنامج EViews 3

جدول (5) : مصفوفة التباين ـ التباين المشترك في ظل عدم التحوط من مخطر الصرف.

	DFMGI	KWSE	TASI	MAZI	NIKKI 225	WIG 20	S&P 500	Bovespa
DFMGI	0,00043384	0,00124528	8,2164E-05	4,8301E-06	5,3817E-06	0,0002906	-0,00059533	0,00024766
KWSE	0,00124528	0,02286222	7,44E-05	2,81E-05	1,96E-05	0,00554061	0,00774657	0,00091043
TASI	8,2164E-05	7,4398E-05	0,00743198	1,7911E-05	1,3371E-05	0,00069648	-9,7232E-05	0,00014065
MAZI	4,8301E-06	2,8089E-05	1,7911E-05	3,01E-05	4,6546E-07	6,5709E-05	0,00072439	5,9139E-05
NIKKI 225	5,3817E-06	1,9609E-05	1,3371E-05	4,6546E-07	1,0124E-06	1,9693E-05	-7,6142E-07	2,3173E-05
WIG 20	0,0002906	0,00554061	0,00069648	6,5709E-05	1,9693E-05	0,20168114	-0,00610486	0,00229175
S&P 500	-0,00059533	0,00774657	-9,7232E-05	0,00072439	-7,6142E-07	-0,00610486	1,57259394	0,00026036
Bovespa	0,00024766	0,00091043	0,00014065	5,9139E-05	2,3173E-05	0,00229175	0,00026036	0,00241135

المصدر : باستخدام برنامج EViews 3

الجدول (6) : خصائص المحفظة الدولية المشكلة بطريقة عشوائية بدون ترجيح .

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	العائد	
- 25,9027274	0,07409431	**- 0,00286048**	DFMGI+BLOM STK IDX +It mib 40 + CAC 40 + S & P / TSX

الجدول (7) : خصائص محفظة منوعة دوليا بين أصول مرتبطة ارتباطا سالبا بدون ترجيح .

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	العائد	
10 ,99356476	0 ,267155441	0 ,02430107	DFMGI+MASI+TASI +WIG 20+S&P 500

الجدول (8) : خصائص محفظة منوعة دوليا بين أصول مرتبطة ارتباطا موجبا بدون ترجيح .

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	العائد	
37.062191	0.03509137	0.00094682	DFMGI+KWSE+NIKKI225+Bovespa+BLOM STK IDX

المصدر: باستخدام برنامج Excel 2007 .

الجدول (9) : أثر الأوزان النسبية على خصائص المحفظة الدولية .

	العائد	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
50% DFMGI+10% MASI+10% TASI +10% WIG 20+20% S&P 500	0 ,02286432	0 ,255452253	11 ,17252704
60% DFMGI+10% MASI+10% TASI +10% WIG 20+10% S&P 500	0 ,01305978	0 ,134067793	10 ,26569783
50%DFMGI+30%MASI+10%TASI +5%WIG 20+5%S&P 500	0 ,00692099	0 ,068168085	9 ,849471978
60% DFMGI+25% MASI+5% TASI +5% WIG 20+5% S&P 500	0 ,0069257	0 ,068000634	9 ,818595797
80%DFMGI+5%MASI+5%TASI +5%WIG 20+5%S&P 500	0 ,00743914	0 ,068723415	9 ,238088378
90% DFMGI+2 ,5% MASI+2 ,5% TASI +2 ,5% WIG 20+2 ,5% S&P 500	0 ,00462882	0 ,038199356	8 ,252512525

المصدر: باستخدام برنامج Excel 2007

الجدول (10) : متوسط معدلات العوائد، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمؤشرات المحتارة للاستثمار فيها بالعملة المحلية (الدرهم الإماراتي) وباستخدام سعر الصرف الثابت .

	DFMGI	MASI	TASI	WIG 20	S&P 500
العائد	0 ,00181849	- 0 ,000742728	0 ,004289698	0 ,01713439	0 ,09986118
الانحراف المعياري	0 ,02089859	0 ,005546665	0 ,086463301	0 ,463400973	1 ,2581715
معامل الاختلاف	11 ,4922593	-7 ,467967088	20 ,15603636	27 ,04508168	12 ,5992054

المصدر: باستخدام برنامج Excel 2007

الجدول (11) : مصفوفة التباين - التباين المشترك في ظل تغطية مخطر الصرف.

	DFMGI	TASI	MAZI	WIG 20	S&P 500
DFMGI	0,00043	8,22E-05	4,84E-06	0,00029	-0,0006
TASI	8,22E-05	0,00743	1,81E-05	0,00069	-9,68E-05
MAZI	4,84E-06	1,81E-05	3,06E-05	6,23E-05	0,00071
WIG 20	0,00029	0,00069	6,23E-05	0,21331	-0,00566
S&P 500	-0,0006	-9,68E-05	0,000705	-0,00566	1,57244

المصدر: بإستخدام برنامج EViews 3

الجدول (12) : خصائص محفظة منوعة دوليا في ظل تحوط من مخطر الصرف.

	العائد	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
90%DFMGI+2 ,5%MASI+ 2 ,5%TASI +2 ,5%WIG 20+2 ,5%S&P 500	0.0047	0.0383	8 ,2358

المصدر: باستخدام برنامج Excel 2007 والاعتماد على الجدولين (10) و(11) .

الإحالات والمراجع :

1 DONALD R. LESSARD, "International portfolio diversification : A multivariate analysis for a group of Latin American countries", The Journal of Finance, Vol:28, No :03, (Jun, 1973) : http://dlessard.scripts.mit.edu/docs/Lessard,%20International%20Portfolio%20Diversification...%20.pdf Consulté le 24/02/2013 à 23 : 20.

2 Donald R. Lessard , "World, Country, and Industry Relationships in Equity Returns Implications for Risk Reduction Through International Diversification", Financial Analysts Journal, 1976:

http://dlessard.scripts.mit.edu/docs/Lessard,%20World,%20Country,%20and%20Industry%20Relationships...pdf Consulté le 25/02/2013 à 13 : 14

3 Cheol S. Eun,Bruce G. Resnick, "International diversification of investment portfolios : U. S. & Japanese perspectives", School of Business Discussion Papers, 1991:www.jstor.org/stable/2632850 Consulté le 25/02/2013 à 17 : 02.

4 حيدر نعمة الفريجي، "أثر التنويع الدولي على مردودية ومخاطرة المحفظة الدولية (دراسة تطبيقية)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العراق، العدد السادس عشر، سنة 2008:

http : //www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=26836 Consulté le 01/11/2012 à 11 : 46.

5 Kais Fadhlaoui, Makram Bellalah, Armand Dherry,and Mhamed Zouaouil," An Empirical Examination of International Diversification Benefits in Central European Emerging Equity Markets", International Journal of Business, Vol:13, No : 4, 2008 :www.craig.csufresno.edu/ international. .. - ETATS-UNIS Consulté le 25/02/2013 à 18 : 20.

6 Gholamreza Mansourfar, Shamsher Mohamad and Taufiq Hassan, "A review on international portfolio diversification : The Middle East and North African region", African Journal of Business Management Vol: 04, No : 19, 2010:

http://www.academicjournals.org/ajbm/pdf/pdf2010/29Dec/Mansourfar%20et%20al.pdf Consulté le 01/01/2013 à 17 : 02.

أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول
Sovereign debt crisis in Greece: causes and solutions

أ/ بوالكور نورالدين*
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : هددت الأزمة اليونانية استقرار منطقة اليورو وطرحت فكرة خروج اليونان من المنطقة الاقتصادية بعدما عصفت أزمة الدين السيادي بالاقتصاد اليوناني في 2010 حيث طلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تقديم قروضا لمساعدة اليونان على تجنب خطر الإفلاس والتخلف عن السداد. وبعدما ارتفعت معدلات الفائدة على السندات اليونانية إلى مستويات عالية نتيجة مخاوف بين المستثمرين من عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها خاصة بعد ارتفاع معدل عجز الموازنة وتصاعد حجم الدين العام. وقد قررت أوروبا وصندوق النقد الدولي تقديم المساعدة إلى اليونان مقابل تنفيذها لإصلاحات اقتصادية.

الكلمات المفتاح : أزمة اليونان، أزمة أوروبية، أزمة الدين السيادي، أزمة الديون الأمريكية الأوروبية.

Résumé: Crise grecque menace la stabilité de l'euro martelés et lancé l'idée de la Grèce de la zone économique après la crise de la dette souveraine a englouti l'économie grecque en 2010, où le gouvernement grec a demandé à l'Union européenne et le Fonds monétaire international à accorder des prêts pour aider la Grèce afin d'éviter le risque de faillite et de valeurs par défaut. Et après que les taux d'intérêt ont augmenté sur les obligations grecques à des niveaux élevés en raison de craintes chez les investisseurs de l'incapacité de la Grèce à respecter ses dettes en particulier après le taux élevé de déficit budgétaire et la dette publique de montage. L'Europe a décidé et le Fonds monétaire international pour fournir une aide à la Grèce.

Mots clés: la crise grecque, la crise européenne, une crise de la dette souveraine, la crise américaine de la dette européenne.

مقدمة : بدأت الأزمة الأوروبية في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، حيث أنه خلال الفترة 2002-2007 زاد الطلب المحلي بمقدار 4.2%، بالمقارنة بنسبة 1.8% نمواً في منطقة اليورو بأكملها، وتعود أسباب هذه الزيادة إلى القروض الخارجية التي عقدتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنموية، دون أن تتخذ الاجرءات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها الخارجية. **"الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجارية، الذي ارتفع من 5.8 % في عام 2004 إلي 14.4% في عام 2008م. كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي ، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلي 13.6% في أبريل عام 2010م. كما وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2008م إلي 112%، كما بلغ في عام 2011م إلي 18 مليار دولار أمريكي"**[1]، مما أنعكس على ارتفاع معدلات الفائدة على الديون المستحقة، وارتفاع العجز الائتماني للديون الحكومية. لقد كان لأزمة الديون الأمريكية تداعياتها السلبية علي الاقتصاد اليوناني، لاعتماده علي القطاع الخدمي والسياحي، مما أدى إلى انخفاض محسوس في حصيلتها من النقد الأجنبي، بسبب وأن السياحة من أهم القطاعات التي تؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية.وعليه :

ما هي أسباب أزمة الدين السيادي اليوناني ؟
ما هو أثارها على الاقتصاد اليوناني ؟
ما هي أبرز الحلول المقترحة ؟

وقصد الإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى 04 عناصر :

- واقع الاقتصاد اليوناني
- أزمة الدين السيادي اليوناني
- أسباب الأزمة المالية اليونانية
- حلول الأزمة المالية اليونانية

أولا : واقع الاقتصاد اليوناني

يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعامات أساسية, هي : قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75,5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي, إضافة إلى انه يستوعب حوالي 20% من قوة العمل، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3,7 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل. هذا, وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9%، وهي نسبة تمثل مؤشراً مرتفعاً مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى. ويواجه اليورو أسوأ أزمة في تاريخه الذي يمتد لـ14 عاماً،

* nboulkour@yahoo.fr
وارد بتاريخ : 07-02-2013.

فاليونان، وهي واحدة من 16 دولة في الاتحاد الأوروبي تتعامل باليورو، حيث نجد أن أبرز المؤشرات الكلية لهذه الأزمة، تتمثل في الاختلالات الهيكلية الآتية :[2]

- عدم توازن القطاعات الاقتصادية, فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75,7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، (أي أكثر من ثلاثة أرباع)، ويستوعب 68% من قوة العمل (أي أكثر من الثلثين) مقارنة بالقطاعين الصناعي والزراعي, وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجما واتساعا من قطاع الإنتاج الحقيقي.
- إن نسبة البطالة تبلغ 9%، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بمعدلات البطالة في الاقتصاديات الأوروبية، وبالتالي فهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني علي خلق فرص العمل الجديدة، وهو مؤشر لضعف الاستثمارات، وتحديدا عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشرة وغير المباشرة.
- اللجوء المتزايد للاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار.
- اللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الاتحاد الأوروبي.

تزايدت ضغوط اللجوء للاستدانة، وترافقت في مطلع عام 2010 مع تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية، وبدأت المفوضية الأوروبية أكثر تدقيقا وفحصا لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي, ومن سوء الحظ, أن معدل النمو الاقتصادي اليوناني, قد هبط فجأة من 4% إلى 1,3% الأمر الذي اعتبره الأوروبيون مؤشرا سالبا جديدا ينذر بالخطر.

تصنف اليونان حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2010، برتبة 32 في العالم على أساس حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبرتبة 33 على أساس قيمة دخل الفرد، وقد كان معدل دخل الفردي اليونان % 75 من دخل الفرد الفرنسي عام 1980 ، ارتفع إلى90% عام 2007 وأصبح % 97 عام 2009، وتشكل الخدمات نسبة % 79 من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة % 18 والزراعة .3% أما أهم الخدمات فهي السياحة والنقل البحري، وأهم الصناعات :الغذائية، التبغ، النسيج، الكيماويات والتعدين.حيث تجذب اليونان ما يزيد عن 16 مليون سائح سنوياً، ويسهم قطاع السياحة بنسبة 18%من الناتج المحلي الإجمالي، زادت عام 2009 لتصبح 19%. كما يعتبر قطاع النقل البحري قطاعا أساسياً منذ وقت طويل، وتعتبر اليونان اليوم ضمن أكبر 5 دول في العالم، وهي الأكبر ضمن الإتحاد الأوروبي. هذا و تصنف اليونان حسب إحصائيات الإتحاد الأوروبي لعام 2010 بأعلى إنتاج في الإتحاد الأوروبي في إنتاج القطن 183 (ألف طن)، وتصنف في الترتيب الثاني في إنتاج الأرز 229 (ألف طن)، والترتيب الثالث في إنتاج التين والطماطم والبطيخ، والترتيب الرابع في إنتاج الخدمات، ويعمل % 12 من القوة العاملة في قطاع الزراعة[3].

ثانيا : أزمة الدين السيادي في اليونان

تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض. ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة علي الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها علي ثقتها لدي المستثمرين الأجانب، وكذلك علي تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض. ولو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة وهي أزمة الديون السيادية، كما هو الحال في أزمة الديون السيادية اليونانية.[4]

دخلت اليونان كعضو في الإتحاد الأوروبي، بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية عليها، أما مؤشراتها الاقتصادية الكلية فقد كانت كما هو في الجدول (1)، ولقد تبين في عام 2004، بأن اليونان خفضت قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية، حيث كانت 3.8% إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ 3%، وفي عام 2010 تم اكتشاف بأن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك Goldman Sachs وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة. بدأت الأزمة اليونانية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2007، حيث أن السياحة والنقل البحري يتأثران كثيرا في الأزمات، ونتيجة لذلك بدأ الدين الحكومي يتضخم بسرعة، وفي بداية 2010، بدأ القلق يزداد تجاه النمو المتزايد للدين الحكومي، وقد طلبت الحكومة اليونانية من صندوق النقد الدولي خطة إنقاذ، وخفضت ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني لليونان لتصبح + BB حيث أصبح العائد على السندات لأجل سنتين 15.3% % وبهذا انخفضت أيضا الأسواق المالية للأسهم. وفي 2011، ظهر الدين الحكومي كمسألة خطيرة ومزعجة للحكومة اليونانية وبالضبط في منتصف جوان 2011 خفضت ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للحكومة اليونانية إلىCCC ، مع العلم بأن هذا التصنيف هو من أقل التصنيفات للدول في العالم، وأن اليونان دولة متعثرة لا تستطيع تسديد ديونها[5].

ثالثا: أسباب الأزمة المالية اليونانية

هناك عوامل داخلية و عوامل خارجية أدت إلى ظهور هذه الأزمة : [6]

1- **العوامل الداخلية** : حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشاً ونشاطاً خلال الفترة 2007 - 2001 حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة % 87 بينما زادت الإيرادات بنسبة 31%، كذلك ساهم ضعف التحصيل الضريبي، في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنوياً، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنوياً، بينما بلغت الزيادة في الإتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية، وزيادة عجز الميزان التجاري.

2- **العوامل الخارجية :** إذ تتمثل أهم الأسباب الخارجية في :

- **الدخول في عضوية العملة الأوروبية :** أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماسترخت- نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي- وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل.

- **الأزمة المالية العالمية 2008 :** تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6% في عام 2009، كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115% .

- **المبالغة في الدين العام :** منذ نهاية عام 2009، ازدادت مخاوف الدائنون والمستثمرون في بعض الدول الأوروبية(اليونان، ايرلندا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال) وهذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية. إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية.

رابعا : حلول الأزمة المالية اليونانية

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها قبل 10 أيام مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية خلال السنة إضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات. وأهم القروض الممنوحة لليونان مبينة في الجدول (2).

لقد وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات خلال الفترة من مايو 2010 حتى يونيو 2013. منها 80 مليار يورور مقدمة دول الاتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما زيدت فترة السداد لتبلغ 7 سنوات ونصف، وقد اشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الإنفاق. وبحسب الخطة يتعين على اليونان خفض العجز في ميزانيتها إلى 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 و7.6 في المائة في عام 2011 و6.5 في عام 2012. ويتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول عام 2014. في حين سيرتفع الدين العام إلى نحو 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعه بداية من عام 2014.

أقرت دول منطقة اليورو في 21 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائنيها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو. من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53.5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات أي ما يعادل 107 مليارات يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق يحل بعد ثلاثين سنة وبنسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015، و3% حتى 2020، و4.3% في السنوات الموالية، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042. وأما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيا إلى غاية 2014. وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو ، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120.5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد. [7]

اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية من أجل كبح جماح عجز الميزانية، واستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من 1% إلى 5.5% عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص مكافآت العمل الإضافي وبدلات السفر. كما وافق البرلمان اليوناني على مشروع قانوني يهدف إلى توفير 4.8 مليار يورو على إثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، تضمن القانون رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام وتقليص المكافأت والبدلات الممنوحة للموظفين الحكوميين. [8]

ملحق الجداول

الجدول (1) : مؤشرات الاقتصاد اليوناني للفترة 2001- 2011											
البيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدين العام (مليار دولار)	151.9	159.2	168	183.2	195.4	224.2	239.3	263.3	299.7	329.5	355.6
الدين العام/GDP	103.7	101.7	97.4	98.6	100.0	106.1	107.4	113.0	129.4	145.0	165.3
التضخم (%)	3.7	3.9	3.4	3.0	3.5	3.3	3.0	4.2	1.3	4.7	3.1
النمو الحقيقي/GDP (%)	4.2	3.4	5.9	4.4	2.3	5.5	3.0	−0.2	−3.3	−3.5	−6.9
عجز الميزانية/ GDP (%)	−4.5	−4.8	−5.6	−7.5	−5.2	−5.7	−6.5	−9.8	−15.6	−10.3	−9.1
Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011											

الجدول (2) : القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 210- 2011				
الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد الدولي	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14.5	5.5	20
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر/جانفي 2011/2010	6.5	2.5	9
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8.7	3.2	11.9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5.8	2.2	8
المجموع		52.9	20.1	73
Source: IMF press releases.				

الهوامش :

[1] -Nelson, et.al. Greece's debt crisis: overview, Policy, Reponses, and Implication, Congressional Research Service, August, 2011, p.9.

[2] - محمود عبد العزيز توني، أزمة اليونان الاقتصادية على الموقع : www.faculty.ksu.edu.sa

[3] - محمد حبش، الأزمة المالية اليونانية إلى أين ؟، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 19 العدد الخاص 3 و4 ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص : 12

[4]- مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي حول: **الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية** ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ،العدد 19 ، المملكة العربية السعودية ، 2011، ص ص: 16 17

[5] -www.alhewar.org/debat/show.art.asp

[6]- محمد حبش، مرجع سابق، ص : 13

[7] -Dadush, U., Paradigm Lost : **The Euro in Crisis**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, pp, 60- 63

[8] -www.spiegel.de/fotostrecke/fotostrecke-54629-3.html.

دور إبداع المنتج في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية
ـ دراسة حالة شركة روائح الورود لصناعة العطور ـ

عبد الرؤوف حجاج*
مسعود صديقي
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ـ الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : يهدف البحث إلى توضيح دور إبداع المنتج باعتباره أحد أشكال الإبداع التكنولوجي في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، واختيرت شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي في الجزائر مجالا للبحث وفق دراسة الحالة، ولقد تم اختيار المؤسسة لسببين الأول : هو قلة الدراسات في قطاع صناعة العطور، والثاني باعتبارها من بين أولى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في القطاع.

استندت نتائج البحث إلى تحليل واقع الأنشطة والممارسات التي قامت بها المؤسسة في الفترة 2001- 2005، فضلا عن تحليل نتائج دراسة قامت بها المؤسسة وكذلك بعض المقابلات التي أجريناها والمؤشرات المستخرجة من وثائق المؤسسة.
إذ أظهرت النتائج الدور الذي لعبه إبداع المنتج في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاح : تنافسية، ميزة تنافسية، إبداع، موارد، إبداع المنتج، منتج جديد، منتج مطور.

تمهيد : في ظل التغيرات المتسارعة التي تميز محيط الأعمال، فإن المؤسسات الصناعية الجزائرية مهما كانت طبيعتها وحجمها تجد نفسها مجبرة على البحث عن ميزة أو مزايا تنافسية، وذلك من خلال حصولها على مصادر تساهم في تحقيق تفوقها المطلوب من أجل تقديم منتجات تلبي حاجات المستهلكين الحالية والمستقبلية بالشكل المناسب، فإشباع حاجات المستهلكين أصبح من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها بهدف التوسع في الحصة السوقية وتقوية المركز التنافسي لها في السوق.
إن الأمر لا ينتهي بمجرد حصول المؤسسة الصناعية على ميزة تنافسية، وإنما يتطلب منها أيضا السعي دوما وبشكل مستمر إلى تنميتها بهدف الحفاظ عليها، من خلال اكتشاف طرق جديدة ومفضلة للمنافسة في القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه، حيث عمدت شركة روائح الورود لصناعة العطور على ذلك ، والذي يشار إليه عادةً بإبداع المنتج الذي يعتبر أحد أشكال الإبداع التكنولوجي، إذ يؤدي إلى الانتقال بالمزايا التنافسية إلى حالة أفضل، وبخاصة عندما تفشل بقية المؤسسات من اكتشاف طرق جديدة للمنافسة، أو عندما تعجز تلك المؤسسات من الاستجابة لتحولات المحيط المختلفة، ذلك أن إهمال تنمية الميزة التنافسية يؤدي مع الزمن إلى تقليدها من قبل المؤسسات المنافسة، مما يجعل المؤسسة تفقد ميزتها أو مزاياها التنافسية .
انطلاقا مما سبق يمكن تقديم الإشكالية التالية :

كيف ساهم إبداع المنتج في تنمية الميزة التنافسية لشركة روائح الورود لصناعة العطور؟

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية :
1. الميزة التنافسية لشركة روائح الورود ؛
2. إبداع المنتج في شركة روائح الورود ؛
3. أثر إبداع المنتج في الميزة التنافسية.

أولا : الميزة التنافسية لشركة روائح الورود

انطلاقا من تواجدنا بالشركة ودراستنا لمختلف أنشطتها، لا حظنا أن شركة روائح الورود وهي أول الشركات التابعة لمجمع ورود تتميز بميزة المنتج المتميز، أي ميزة تنافسية من درجة منتج متميز، وهو ما سنحاول تحليله من خلال ما يلي :

1.1. العوامل المساعدة على تميز منتجات الشركة : بإسقاط تحليل M. Porter فإنه يمكن تحديد العوامل المساعدة على تميز منتجات شركة روائح الورود كما يلي :
1- الإجراءات التقديرية : تتمثل في تقدير الأنشطة التي يجب أن تعتمد وللكيفية التي تمارس بها، كما تظهر في الاهتمام بالإشهار وكل ما يساعد على التعريف بالمنتجات ونوعية الآلات المستخدمة، حيث نجد مثلا الآلة الخاصة التي تنتج منتج Féminin آلية 100%، إذ يكفي إدخال المزيج (المادة الأولية) للآلة حتى يخرج المنتج بشكله النهائي، إضافة إلى كفاءة وخبرة العمال المكتسبة، مما يكسبهم المهارات التي تتطلبها الصناعة.
2- الروابط والعلاقات : حيث يمكن أن تأتي خاصية تمييز المنتج لأي مؤسسة من خلال الروابط الموجودة بين الأنشطة من جهة، وعلاقة المؤسسة بالمتعاملين من جهة ثانية، والتي تأخذ الأشكال التالية :
- الترابط التكنولوجي بين أنشطة المؤسسة : حيث أن كل المنتجات من ماء التزيين مثلا، يستخدم فيها نفس (الآلات) التكنولوجيا، وخطوط الإنتاج مترابطة.

* abderraouf. hadjadj@gmail. Com

وارد بتاريخ : 09-05-2013.

- **الروابط (العلاقات) مع الموردين :** إذ نجد بأن شركة روائح الورود تربطها علاقات جيدة مع ورديها، خاصة بعد إنشاء شركة الوليد للطباعة والتغليف وهي أحد الشركات التابعة لمجمع ورود، والتي عوضت العديد من الموردين الأجانب الذين كانت تتعامل معهم قبل ذلك.
- **الروابط (العلاقات) مع قنوات التوزيع :** إذ نجد بأن روائح الورود تعمل على إيصال منتجاتها إلى تجار الجملة في مختلف المناطق، وذلك من خلال توفرها على وسائل للنقل تتوفر فيهم كل الشروط من أجل الحفاظ على سلامة المنتج، هناك من تحمل ما مقداره 100 طن من المنتجات، وأخرى تحمل ما مقداره 20 طن، إضافة إلى ذلك فإن الموزعين الخاصين بالشركة هم الممثلين التجاريين لها.

3- الرزنامة : أي ميزة السبق في دخول قطاع الصناعة، وهو ما يتجلى بوضوح لدى الشركة محل الدراسة، حيث تعتبر الأولى في دخول صناعة العطور في الجزائر منذ سنة 1963، مما يكسبها ميزة تنافسية مقارنة ببقية المنافسين داخل القطاع.

4-التكامل : يساهم التكامل في تميز المؤسسة ومنتجاتها؛ وذلك من خلال توجهها نحو أنشطة جديدة منتجة للقيمة، هذا التكامل الذي نجده في الشركة الذي يأخذ شكل التكامل الأمامي، وذلك من خلال قيامها بعملية التوزيع بوسائلها الخاصة، وتهدف من وراء ذلك إلى ما يلي:
- تجنب اللجوء إلى الغير؛
- الإشراف على عملية التوزيع من خلال عمال الشركة ؛
- التقليل من مصاريف النقل، هذا مقارنة إذا ما تم كراء أو استخدام وسائل نقل أخرى من خارج المؤسسة.

كما يمكن الإشارة إلى أحد العوامل الذي من شأنه أن يكون قد ساعد المؤسسة في حصولها على ميزة المنتجات المتميزة، وهو التكامل الخلفي للشركة على مستوى مجمع ورود، وذلك من خلال توجه إدارة المجمع إلى إنشاء شركة الوليد للتغليف والطباعة، حيث أصبحت شركة روائح الورود تقوم باستيراد قارورات الزجاج وهي شفافة (دون تلوين أو رسوم) وتقدمها لشركة الوليد التي تقوم بمعالجة سطوحها مما يوفر عليها مبالغ مالية هامة، حيث أن 80% من منتجات الوليد موجهة لشركة روائح الورود، وتجدر الإشارة على أن الوليد تعتبر الوحيدة على المستوى الوطني التي تقوم بمعالجة سطوح القارورات (تلوين، رسم، زخرفة، ترميل)، مما يتيح لشركة الورود ميزة تنافسية مقارنة بباقي المنافسين.

نشير إلى بعض العوامل التي قد تؤثر سلبيا على الشركة :
- **عامل الموقع :** إذ نجد بأن موقع الشركة في ولاية الوادي، البعيد عن مدينة الجزائر العاصمة والولايات الكبرى للوطن من شأنه التأثير على الميزة التنافسية خاصة في حالة دخول شركات جديدة في القطاع، وتمتلك نفس الإمكانيات، ويكون موقعها أحسن من موقع شركة روائح الورود ؛
- **عامل الإلحاق :** حيث نحد غياب ما يسمى بتجميع أو إلحاق بعض الأنشطة والمنتجة للقيمة مع بعضها، بهدف استغلال الإمكانيات المشتركة.

2.1. مصادر الميزة التنافسية لشركة روائح الورود : سنقوم بتقسيم مصادر الميزة التنافسية لشركة روائح الورود إلى مجموعتين، وذلك كما يلي :

1.2.1. المصادر الداخلية : إن الحديث عن المصادر الداخلية يعني الحديث عن موارد المؤسسة، ويمكن تصنيف موارد شركة روائح الورد إلى المجموعات التالية :

- **الموارد الملموسة :** تتمثل أساسا في: المواد الأولية، معدات الإنتاج، الموارد المالية.

1- المواد الأولية : وهي تتمثل أساسا في المدخلات التي تحتاجها صناعة العطور من أجل تحويلها في شكل مخرجات(منتج)، إذ نجد أن المواد الأولية التي تشتريها الشركة محل الدراسة تتمثل فيما يلي[1] : **الكحول :** هذه المادة متوفرة في الجزائر، إذ توجد مؤسسة وحيدة تابعة للدولة محتكرة هذه المادة، ولقد شكلت نسبة 11. 37% من حجم المشتريات لسنة 2005.
- **المادة العطرية المركزة :** وهي أساس صناعة العطور حيث تعتبر الفاصل بين منتج وآخر، وتتوقف جودة المنتجات النهائية بنسبة كبيرة عليها، وهذه المادة تستورد من أوروبا بالتحديد، أين يوجد هناك عدة شركات عالمية متخصصة ولقد شكلت نسبة 16.28% من حجم المشتريات لسنة 2005.
- **القارورات الخاصة بمزيل الروائح :** تأتي من الخارج بريطانيا، إسبانيا وفرنسا بالتحديد، وهذه القارورات التي تكون مصنوعة من الألمنيوم الخاصة بمزيل الروائح، شكلت نسبة 13.07% من المشتريات من المواد الأولية لسنة 2005.
- **المضخات :** تعتبر من اللواحق وهي ذات أهمية كبيرة في تحديد جودة المنتج من عدمه، حيث إذا كانت غير صالحة (نوعية رديئة)، فلا معنى لوجود المنتج حتى إذا كانت المادة العطرية المركزة ذات جودة عالية، ولذلك تلجأ الشركة لاستيرادها، حيث شكلت نسبة 20.83% من مجموع المشتريات لسنة 2005.
- **القارورات الشفافة :** أي مكان وضع المزيج (تعبئته)، هذه القارورات التي تكون مصنوعة من الزجاج الخاصة بماء التزيين، وتتوقف أهمية هذه القارورات في كونها تضمن سلامة وجودة المزيج، كذلك أن شكلها له دور فعال في جاذبية المستهلك للمنتج النهائي، إذ شكلت نسبة 12.88% من حجم المشتريات لسنة 2005.
- **مواد التعبئة والتغليف :** أي كل ما يتعلق بالعلب التي توضع فيها المنتجات، والتغليف المقصود به هنا هو غلاف القارورة، حيث تتم عملية معالجة القارورات الشفافة على السطوح (معالجة السطوح) من خلال التلوين، الترميل، الرسومات. والتي تؤثر على الشكل الخارجي للمنتج، حيث أن هذه القارورات التي تكون مصنوعة من الزجاج الخاصة

بماء التزيين، كانت الشركة تقوم باستيرادها من الخارج، إضافة إلى غلاف السيلوفان. لكن ومنذ إنشاء شركة التوليد، أصبحت تقوم بذلك على مستواها، ولقد شكلت نسبة 25.57% من حجم المشتريات لسنة 2005.
ومن خلال ما سبق ذكره حول المواد الأولية نلاحظ أن هناك مواد محلية (وطنية)، وأخرى مستوردة (أجنبية)، تبين لنا بأن المواد الأولية المستوردة تمثل نسبة 63.06%، أما المحلية تمثل ما نسبته 36.94%. كذلك يجب الإشارة إلى أن جميع المواد الأولية تخضع لمراقبة مخبر مراقبة الجودة، من أجل معاينتها، ثم بعد ذلك تخزينها في مخزن خاص به كل الشروط التي تحتاجها مثل هذه المواد، وذلك من أجل المحافظة عليها واستغلالها في أحسن الظروف.
2- معدات الإنتاج : وهي تلك المعدات التي تعمل على تحويل المدخلات من المواد الأولية إلى مخرجات في شكل منتج نهائي، وتشمل الآلات والأدوات والأجهزة المستخدمة في العملية الإنتاجية كافة. ويمكن تقسيم هذه الآلات المتواجدة في الشركة محل الدراسة إلى:
- الآلات المتخصصة : ويطلق عليها كذلك وحدات الاستخدامات الخاصة، وتضم الآلة المتخصصة في إنتاج منتج Féminin (ماء التزيين)، حيث تقوم بإنتاج هذا المنتج فقط، كذلك الحال بالنسبة للآلة الخاصة بإنتاج المناديل المعطرة، حيث تقدم لها المادة الأولية فتخرج على شكل منتج نهائي، أي أنها آلية 100%.
- الآلات غير المتخصصة : ويطلق عليها أيضا وحدات الاستخدامات العامة، وهي تلك التي تصمم لتأدية وظائف متعددة وعامة، ونجدها كذلك عند المنافسين في القطاع، وهي تتمثل أساسا في تلك الخاصة بتعبئة قارورات ماء التزيين، مزيل الروائح، وكذلك الخاصة بالغلق والتغليف.
3- الموارد المالية : من أجل حصول الشركة على المواد الأولية ومعدات الإنتاج، فإن ذلك يتطلب منها توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، حيث أنه ومن أجل وصول الشركة إلى ما هي عليه الآن احتاجت إلى حوالي197 مليون دينار مقسمة إلى[2] :
- البنية التحتية : 000. 000. 92 د.ج ؛ - تجهيزات الإنتاج : 000. 000. 105 د.ج.

- الموارد غير الملموسة : بالرغم من صعوبة التعرف على هذه الموارد ودراستها نظرا لطبيعتها غير الملموسة، لكن من خلال اللقاءات التي أجريت مع إطارات الشركة فإنه يمكن ذكر هذه الموارد فيما يلي :

أ- الجودة والمعلومات : بالنسبة للجودة فهي تمثل مجموعة من الخصائص والميزات الخاصة بالمنتج أو الخدمة، حيث نجد أن شركة روائح الورود تهتم بها، وذلك من خلال النظر إلى الهيكل التنظيمي لها، ومن أجل تعزيز هذا المفهوم فإنها تقوم بمراقبة جودة المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، وذلك إلى غاية خروجها في شكل منتج نهائي.
أما بالنسبة للمعلومات وبما أن الشركة تنشط في بيئة تنافسية حادة، فإنها تعمل جادة من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات المرتبطة بنشاطها والتي تأتي من مصدرين[3] :
- مصدر داخلي : أي داخل حدود الشركة، وذلك من خلال الوثائق والسجلات المتوفرة بالمؤسسة، التي يمكن أن تزودها بالمعلومات المناسبة؛
- مصدر خارجي : أي خارج حدود الشركة، خاصة من الموردين والعملاء، حيث يخبر الموردون الشركة بكل ما هو جديد في المواد الأولية (شكل ونوعية القارورات، المادة العطرية المركزة، المضخات...)، كذلك الحال من قبل العملاء، حيث من خلال التعامل معهم والإصغاء لهم يمكن معرفة حاجاتهم وأذواقهم الجديدة، وبالتالي العمل على إشباعها.

ب- التكنولوجيا ومعرفة طريقة العمل : بالنسبة للتكنولوجيا، والتي يمكن أن تصنع الفرق بين المؤسسات، حيث نجد أن الشركة محل الدراسة رائدة في استعمال التقنيات الحديثة، إذ استخدمت عدة وسائل تكنولوجية متطورة منذ نشأتها منها[4] :
- إدخال الكمبيوتر في الفوترة والتسيير واستعمال الفاكس منذ 1987؛
- أول شركة في الجزائر تنشئ موقعا على الانترنت سنة 1994؛
- استخدام أحدث المنتجا في مجال مراقبة جودة العطور.
أما فيما يخص معرفة طريقة العمل، فإنها تأتي نتيجة الخبرة المكتسبة، وهي تعبر عن الدرجة العالية من الممارسة والإتقان، وبما أن الشركة محل الدراسة تعود جذور تأسيسها إلى سنة 1963، أي أنها تملك تقاليد عريقة في قطاع نشاطها، مما يعني توفرها على خبرات هائلة، وهذا مقارنة بمنافسيها مما يسمح لها بالحصول على ميزة أو مزايا تنافسية مقارنة بمنافسيها.

ت- المعرفة : وهي تتمثل في مجموعة المعارف الصريحة أو الضمنية المكتسبة من طرف الفرد أو المجزأة على مستوى المؤسسة، وبما أن هناك مدة طويلة نسبيا للشركة، وهي تنشط في نفس الصناعة فإنها تكون مزودة بمعارف كثيرة، وذلك من خلال الدورات التكوينية التي تقوم بها الشركة بحضور متخصصين في الصناعة، مما يؤهلها للحصول على ميزة تنافسية من خلال توظيف هذه المعارف.

-الكفاءات : تتميز شركة روائح الورود بتوفيرها على مجموعة من المهارات، حيث أن الشركة توظف 156عاملا مقسمين كما يلي[5] :
حيث نجد أن الإطارات (24 عاملا) بالشركة يمثلون ما نسبته 15.38%، وهي تشمل رؤساء المصالح، المساعدين للرئيس المدير العام والمتخصصين، أما التقنيين (10 عمال) فيمثلون41. 06%، وأخيرا التنفيذيين (122عاملا) فهم يمثلون أكبر نسبة والمقدرة بـ 78.20%.

إن توفر الشركة محل الدراسة على هذا العدد من العمال، إضافة إلى الخبرة المتراكمة وتوفير ظروف العمل المناسبة، هو ما أهلها للحصول على ميزة تنافسية.
من خلال ما سبق ذكره، وما توقفنا عنده داخل الشركة، تبين لنا توفرها على موارد ملموسة وغير ملموسة من درجات عالية، إضافة إلى وجود كفاءات تتمتع بالخبرة الكبيرة في الصناعة.

2.2.1. المصادر الخارجية : إن توفر الموارد لوحدها لا يكفي ما لم يتم استغلالها في شكل اختيار إستراتيجية تنافس مناسبة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس المدير العام للشركة، تم اختياره ثاني أحسن مسير في الجزائر في سنة 2001(6).
ومن أجل الاستغلال الأمثل لتلك الموارد التي تتميز بالجودة العالية، وتوافرها بشكل مناسب على الأقل في المدى المتوسط، فإن القائمين على الشركة محل الدراسة اختاروا إستراتيجية التمييز في المنتج.

- صفات منتجات الشركة : نجد أن منتجات الشركة تتصف ببعض الصفات، التي يمكن أن تصنع الفرق وتجعلها تتميز عن بقية المنافسين، نذكر منها :

1- التصميم : تتميز منتجات الشركة بتصاميم تخضع للمعايير العالمية، وتتوافق مع اسم المنتج وطبيعته (سواء للرجال ، للنساء أو للأطفال) ، فمثلا نجد منتج ماء التزيين الذي يحمل اسم Mawja، وهو مخصص للنساء، معبئ في قارورة تأخذ شكل الموجة (موجة البحر) ، مع الإشارة إلى أن هذه التصاميم تتوافق مع احتياجات الزبائن.
وحسب دراسة أجراها الممثلون التجاريون للشركة بولاية عنابة، تبين بأنه من بين معايير اختيار المنتج (العطور)، شكل القارورة، وقد أوضحت الدراسة بأن 43% شخص يأخذونه بعين الاعتبار أثناء الشراء[7].

2- الجودة : تتميز منتجات شركة روائح الورود بالجودة العالية، وهذا نتيجة جودة المواد الأولية المستخدمة، والتي تأتي من طرف أكبر المتعاملين على المستوى العالمي.
أما من حيث العلامة التجارية فقد خلصت الدراسة التي أجريت بمدينة عنابة، وهي تعتبر أحد عمليات سبر الآراء التي قامت بها الشركة، وفي سؤال حول تقييم المستهلكين لعلامة روائح الورود، حيث أقترح على المستهلكين أربع اقتراحات فكانت النتائج كما يلي[8] :
ممتازة : 20 (بنسبة 20.61%)، جيدة : 51 (بنسبة 52.57%)، متوسطة : 21 (بنسبة 21.64%)، رديئة : 01 (بنسبة 01.03%) ، عدم الإجابة :04 (بنسبة 04.12%).
ويتبين بأن نظرة المستهلك إلى منتجات روائح الورود تتراوح بين جيدة وممتازة بنسبة 75%، وهو ما يؤكد جودة منتجات روائح الورود.

3- خدمة الزبائن : تهتم الشركة محل الدراسة بخدمة زبائنها، وذلك من خلال الاهتمام بآرائهم وانشغالاتهم والعمل على إشباعها، إذ نجد داخل الشركة سجلا خاصا بآراء الزبائن، حيث يقوم من خلاله المستهلك بتسجيل كل ملاحظاته، وحسب القائمين على هذا فإن ثقافة دفتر أو سجل الزبائن ما زالت دون المستوى على العموم رغم وجود بعض المستهلكين الذين يهتمون بذلك.
أما خارج حدود الشركة فإنه، ومن خلال المشاركة في المعارض الجهوية والوطنية، فإن الشركة تقوم على الأقل مرة أو مرتين في السنة، بعملية جمع سبر الآراء من خلال استمارة توزع على زوار المعارض، أين تكون الفرصة أحسن من أجل التواصل مع المستهلكين ومعرفة حاجاتهم من أجل العمل على إشباعها.

- مزايا إستراتيجية شركة روائح الورود : إن اختيار الشركة محل الدراسة لإستراتيجية التمييز في المنتجات يوفر لها عدة مزايا، واستنادا إلى نموذج قوى المنافسة يمكن ذكر جزء منها فيما يلي[9] :
- **المنافسون :** إن تبني شركة روائح الورود لإستراتيجية التمييز في المنتجات يشكل صمام أمان، وذلك من خلال مبدأ الولاء للعلامة، والصورة الجيدة للمنتج في ذهن المستهلك؛
- **المشترون (العملاء) :** إن صورة المنتج المتميز يجعل الشركة بإمكانها فرض زيادات في الأسعار، وذلك كون العملاء لديهم الاستعداد لدفع أسعار استثنائية عالية، طالما أنه يشبع حاجاتهم؛
- **الموردون :** بما أن إستراتيجية الشركة قائمة على فلسفة التمييز أكثر مما تتجه نحو تكاليف الإنتاج، فإن تهديد الموردين يكون ضعيفا على الشركة، وهذا لأن المنتج يتسامح تجاه الزيادات الطفيفة في أسعار المواد الأولية، إضافة إلى ذلك فإن تعدد الموردين يشكل ميزة تنافسية لشركة روائح الورود؛
- **الداخلون الجدد :** يعتبر كل من تمييز المنتجات والولاء للعلامة، عوائق دخول بالنسبة للشركات الأخرى الداخلة إلى القطاع، وبالتالي تجد المؤسسات الجديدة نفسها مضطرة لتطوير كفاءاتها، ذلك لأن القيام بذلك يكلفها كثيرا؛
- **المنتجات البديلة :** إن تهديد المنتجات البديلة يبقى ضعيفا، لعدم قدرة هذه المنتجات على الوفاء باحتياجات العملاء بنفس الدرجة التي تفي بها منتجات شركتهم.

- نقائص إستراتيجية شركة روائح الورود : بما أنه لكل إستراتيجية نقائص أو عيوب، يجب على الشركة أخذها بعين الاعتبار، وذلك من أجل تجنبها أو التقليل منها على الأقل، إذ يمكن تلخيص النقائص الخاصة بإستراتيجية شركة روائح الورود في النقاط التالية :

- مدى قدرة الشركة على الوفاء بتميز منتجاتها، وهذا في المدى الطويل، إذ يجب على المؤسسة أن تضمن الحفاظ على خصائص منتجاتها في المدى الطويل؛
- الاهتمام المفرط بجودة وتمييز المنتج، مما قد يتسبب في سعر إضافي مرتفع؛
- التركيز الشديد على المنتج، أي الاهتمام بالناحية الفيزيائية للمنتج فقط.

ومما سبق ذكره يتبين لنا بأن المصدر الخارجي للميزة التنافسية للشركة، يتمثل أساسا في اختيار إستراتيجية التمييز كإستراتيجية للتنافس، لكن يجب الإشارة إلا أن الشركة مطالبة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمزايا هذه الإستراتيجية، والتقليل من نقائصها التي تشكل خطرا يهددها.

إذن فشركة روائح الورود تتوفر على موارد بالكمية اللازمة والجودة العالية، تستغلها في تنفيذ إستراتيجية التمييز أي إنتاج منتجات مختلفة، وهو ما يكسبها ميزة تنافسية مقارنة ببقية المنافسين.

ثانيا : إبداع المنتج في شركة روائح الورود

تعتمد الشركة محل الدراسة على سياسة الإنتاج والأفكار الإبداعية، وذلك نتيجة الخبرة المتراكمة في الصناعة، وبما أن الإبداع في أي مؤسسة يتوقف بدرجة أساسية على مدى وجود جهاز وإدارة فعالة تكفل وترعى الأفكار الإبداعية، وتعمل على مراعاة مختلف الجوانب الإنسانية، المادية، الفنية والمالية المرتبطة بالإبداع، عمدت شركة روائح الورود إلى إنشاء مصلحة خاصة بالإبداع والأفكار الجديدة.

ومن خلال الهيكل التنظيمي يتبين لنا بأنه توجد مصلحة تطوير المنتجات، كما أنه من خلال معاينتنا للواقع داخل الشركة والمقابلات مع إطارات الشركة، توصلنا إلى بعض الخصائص المرتكزة على المؤسسات المبدعة، حيث وجدنا بأنها تشجع الإبداع والأفكار الإبداعية ونذكر منها:

- ارتكاز إستراتيجية الشركة على ثقافة الإبداع، أي مجموعة المعتقدات والقيم والتوقعات المشتركة التي تتفاعل مع بناء العملية الإبداعية؛
- تملك الشركة إستراتيجية لتثمين الأفراد المبدعين، حيث تعطي أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن يلعبه أصحاب الأفكار الجديدة، ناشرو المعلومات وذو التفكير الإبداعي والمهارات والقدرات؛
- تتميز الشركة بإدارة عليا واعية بالأهمية والدور الذي يلعبه الإبداع في القدرة على مواكبة التطورات الجديدة في الصناعة، وتعمل على إزالة العقبات التي يمكن أن تعترضه؛

وبما أنه يمكن تصنيف إبداع المنتج من حيث طبيعته إلى نوعين إبداع المنتج الجديد وإبداع في المنتج المطور، فإننا سنبين ذلك على مستوى شركة روائح الورود.

1-2- مراحل الإبداع في المنتجات الجديدة : تعمل الشركة محل الدراسة على تنويع منتجاتها، حيث بدأت عند انطلاق نشاطها إلى طرح منتجات ماء التزيين (Eaux de toilette)، ثم بعد ذلك إنتاج مزيل الروائح (Déodorant)، ثم المناديل المعطرة (pochettes parfumées)، وأخير إنتاج (coffret cadeau).

وتسعى الشركة إلى إدخال كل سنة منتج أو منتجات جديدة، وفق رغبات الزبائن وما تقتضيه ظروف المنافسة، حيث بلغ عدد المنتجات الجديدة خلال فترة الدراسة 08 منتجات[(10)].

- **مراحله :** يمر الإبداع المنتج في المنتجات بشركة روائح الورود بمجموعة من المراحل نوجزها فيما يلي[(11)]:
- الفكرة، والتي غالبا ما تبدأ من مصلحة تطوير المنتجات، ورغبات الزبائن؛
- اختيار الاسم وتسجيل العلامة في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، حيث يتم تحديد طبيعة المنتج إذا كان مخصص للنساء أو الرجال أو الأطفال؛
- جمع المعلومات من الموردين، حيث تطلب الشركة من الموردين من 05 إلى 07 نماذج بالنسبة للصورة، والتركيبة التي يمكن أن يأخذها هذا المنتج ،حيث يتم تقديمها في شكل مجموعة من البدائل؛
- تقييم النماذج (البدائل)، ويقوم بذلك مجموعة من رؤساء المصالح إضافة إلى الرئيس المدير العام، حيث يتم وضع معايير محددة يتم على أساسها تقييم هذه البدائل؛
- اختيار البديل المناسب، ونشير هنا إلى انه إذا صعب الاختيار بين مجموعة من النماذج، فان الشركة تلجا إلى العمال، وتتم عملية جمع سبر الآراء، وفيه يتم الاختيار، كما يمكن أن تلجا الشركة إلى الأحياء الجامعية على مستوى العاصمة، وتقوم أيضا بعملية جمع سبر الآراء، وهنا تتوقف مهمة رئيس مصلحة تطوير المنتجات؛
- المصادقة من طرف مجلس الإدارة؛
- قيام رئيس مصلحة التموين بكل الإجراءات الروتينية من اجل شراء المواد الأولية، والمرور بمراحل الإنتاج العادية، ثم إخراج المنتج الجديد إلى السوق.

كما نشير هنا إلى أن اختيار المنتجات الجديدة يتطلب من الشركة الدراسة العملية، المنتجة، والقانونية لمعرفة أهم براءات الاختراع في صناعة العطور، ومحاولة اختيار الأكثر ربحية وفائدة للشركة والمستهلكين، على أن لا يتعارض ذلك الاختيار مع القوانين التي تنظم القطاع، كقوانين حماية حقوق الملكية الصناعية.

2.2. نماذج من الإبداع في المنتج : عرفت شركة روائح الورود عدة إبداعات في المنتج منذ نشأتها، لكن سنحاول ذكر بعض الأمثلة، والتي تمت خلال فترة الدراسة (2001-2005) :

- ماء التزيين"Merci"، وهو منتج خاص بالنساء، ثم إنتاجه سنة 2004 بسعة 100مل؛
- ماء التزيين "Darling"، وهو منتج خاص بالنساء، تم إنتاجه سنة 2004 بسعة 50 مل؛

- ماء التزيين "Top secret"، وهو منتج خاص بالرجال، تم إنتاجه سنة 2005 بسعة 50 مل.

إلى جانب الإبداع في المنتجات، فان الشركة محل الدراسة، ومن خلال مصلحة تطوير المنتجات، تسعى دوما إلى تطوير وتحسين منتجاتها، حيث بلغ عدد المنتجات الجديدة خلال فترة الدراسة 05 منتجات[12].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة التطوير أو التحسين في المنتج الحالي يمكن أن تكون من طرف المستهلك، وذلك من خلال استغلال نتائج عمليات سبر الآراء التي تقوم بها الشركة بشكل دوري، إضافة إلى دفتر أراء المستهلك الموجود داخل الشركة.

3.2. المنتجات المطورة خلال الفترة 2001- 2005 : قامت شركة روائح الورود بتطوير عدة منتجات، حيث وصل عدد منتجات الشركة إلى غاية نهاية سنة 2005، حوالي 52 منتجا بعدما كان 39 منتجا مع نهاية سنة2000 ، أي أن عدد المنتجات التي حدث فيها إبداع المنتج خلال فترة الدراسة 09 منتجات، سواء كان الإبداع في المنتج الجديد أو المطور[13].

ثالثا : أثر إبداع المنتج على الميزة التنافسية للشركة
بعد دراسة الإبداع المنتج بالشركة محل الدراسة، ومن اجل معرفة دوره في تنمية الميزة التنافسية لها، سنحاول التطرق إلى تأثير إبداع المنتج على المصادر الداخلية والخارجية للميزة التنافسية لشركة روائح الورود.

1.3. أثر إبداع المنتج على موارد الشركة : وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال دراسة أثر الإبداعات التي قامت بها الشركة على مختلف الموارد: الملموسة، غير الملموسة والكفاءات من خلال ما يلي :

1.1.3. إبداع المنتج والموارد الملموسة : تتمثل الموارد الملموسة في: المواد الأولية، معدات الإنتاج، والموارد المالية.
- **إبداع المنتج والمواد الأولية :** بما أن الشركة تعمل على القيام بهذا النوع من الإبداعات بشكل مستمر، فان ذلك يجبرها على البحث عن مواد أولية جديدة، أي البحث عن مصادر تموين جديدة، حيث قامت بالتوجه نحو السوق الأسيوية، وبالتحديد إلى الهند، من اجل الحصول على المادة العطرية المركزة الجديدة، والتي تتطلبها المنتجات الجديدة[14] :
- **إبداع المنتج ومعدات الإنتاج :** إن قيام الشركة بإبداعات تكنولوجية في المنتج لم يؤثر بشكل كبير على المعدات المستخدمة في الإنتاج، حيث تقريبا كل المنتجات التي تطرحها الشركة في السوق (ماء التزيين مثلا) تمر بنفس المراحل، سواء كانت المنتجات الجديدة أو القديمة، ماعدا منتج ماء التزيين féminin الخاص بالنساء، الذي تطلب إنتاجه آلة خاصة به، لكن بداية إنتاجه كانت قبل سنة 2001 (بداية الدراسة) .
- **إبداع المنتج والموارد المالية :** إن توجه الشركة للبحث عن مواد أولية جديدة، أو شراء معدات إنتاج جديدة، أو لواحقها، يتطلب منها توفير الموارد المالية اللازمة من اجل ذلك، حتى وان كانت طبيعة الإبداع المنتج تختلف في احتياجاتها من هذه الموارد.
إلا انه ما يجب الإشارة إليه هنا هو أن الشركة بقيت دائما تحافظ على نسبة التمويل الذاتي والمقدرة بحوالي % 66. 7[(15)] ، ذلك انه في حالة غياب هذا النوع من الموارد بالشكل الكافي، فإن الأفكار الإبداعية، تبقى مجرد خيال ما لم يتم تجسيدها في الواقع.
وكخلاصة لما سبق ذكره حول تأثير إبداع المنتج على الموارد الملموسة، فانه يمكننا اختصار ذلك في النقاط التالية:
- البحث عن مصادر تموين جديدة، وهو ما حصل فعلا من خلال توجه الشركة للتعامل مع شركة هندية لأول مرة؛
- البحث عن لواحق جديدة لمعدات الإنتاج، حسب المنتجات الجديدة التي تطرحها الشركة في السوق، بغية الحفاظ على تميز منتجات الشركة؛
- العمل على توفير الموارد المالية اللازمة من اجل ذلك والمحافظة على نسبة التمويل الذاتي والمقدرة بـ 7 .66 %.

2.1.3. إبداع المنتج والموارد غير الملموسة : تتمثل الموارد غير الملموسة في: الجودة، المعلومات، التكنولوجيا، طريقة الاستخدام، المعرفة.
- **إبداع المنتج والجودة- المعلومات :** إن تأثير إبداعات المنتج على الجودة في شركة روائح الورود، ومن اجل المحافظة على صورة منتجاتها المعروفة بتميزها، جعلها تهتم بها أكثر فأكثر بمفهوم الجودة وهذا بداية من جودة المواد الأولية إلى غاية جودة المنتجات النهائية.
- بالنسبة للمواد الأولية: اتجهت مصلحة التموين بالشركة ومن اجل المحافظة دوما على جودة المنتجات إلى وضع معايير محددة، من أجل اختيار الموردين الذين تتعامل معهم ولكل معيار معامل
ومن بين هذه المعايير ومعاملاتها[16] : - جودة المادة الأولية (معامل 2)؛ - السعر (معامل 2)؛- مدة وطريقة الاستلام معامل 2؛- طريقة الدفع (معامل) 2.
من خلال ما سبق يتبين لنا بان الشركة تهتم بالمعايير الأربعة، خاصة الجودة والسعر، إلا أن التركيز أكثر يكون على جودة المنتج، أما السعر يمكن التحكم فيه نسبيا، وذلك من خلال النظر إلى طريقة الدفع، هل هي دفعة واحدة أم على أقساط، أي أن الشركة تراعي جودة المواد الأولية، مع مراعاة السعر، في حدود ما تسمح به إمكانياتها. ويتم اختيار الموردين من خلال المراحل التالية :
- تتفاوض الشركة مع عدد من الموردين الذين يبيعون نفس المادة الأولية، وهذا حتى تكون في موقف قوة وليس ضعف؛

- تجمع لكل مورد نقاطه، وفق المعايير المحددة من طرف الشركة؛
- تقييم الموردين من خلال النقاط المحصل عليها، ويتم تحديد إمكانية التعامل معه أم لا، على أساس النقاط التالية :
النقطة أكبر من (> 12) : التعامل معه. وإذا كانت بين تسع و12 (9< النقطة <12) : تحت الخدمة. أما إذا كانت النقطة أقل من (< 9) : تجاهله.

إن اهتمام الشركة بالجودة دفعها للعمل وبالتحديد منذ سنة 2002، إلى العمل من اجل الحصول على شهادة 9001 Iso معيار 2000، والتي ترمي إلى التأكيد على الجودة.

كما نشير إلى أن اهتمام شركة روائح الورود بالجودة لا يتوقف فقط عند حصولها على المواد الأولية، بل تخضع هذه المواد للمراقبة من طرف مخبر مراقبة الجودة المتواجد بها، ونجد أن هناك ثلاثة أشكال من المراقبة يقوم بها هذا المخبر[17] :

- **المراقبة الأولية :** وهي تخص مراقبة جودة المزيج (المادة العطرية المركزة، الكحول، الماء، إضافة إلى الملون في بعض الأحيان)، جودة مادة صنع القارورة (الزجاج بالنسبة لماء التزيين، الألمنيوم بالنسبة لمزيل الروائح)، طريقة الاستخدام. . . الخ.
- **المراقبة نصف النهائية :** وتكون أثناء عملية الإنتاج، وذلك بأخذ عينات والتحقق من مدى موافقتها للمعايير المحددة.
- **المراقبة النهائية :** وهي تخص المنتج النهائي، والتي تهتم بالشكل الخارجي للمنتج، وكل العناصر المشكلة للمنتج.

أما بالنسبة لتأثير إبداع المنتج على المعلومات، فان توجه الشركة محل الدراسة للقيام بهذه الإبداعات يحتم عليها معرفة متطلبات السوق، وبالتالي زيادة رصيدها من المعلومات، وهو ما تقوم به الشركة باستمرار من عدة مصادر نذكر منها:

- الموردين، حيث أن لديهم مصلحة للتسويق والممثلين التجاريين يقومون بتزويد عملائهم بكل ما هو جديد في صناعاتهم.

ومن اجل المتابعة الدائمة لأخر المعلومات الخاصة بصناعة العطور، فإن الشركة تشترك في مجلات عالمية متخصصة في صناعة العطور، حيث تقدم احدث المعلومات الخاصة بسوق العطور.

- عمليات سبر الآراء، من اجل التعرف على الحاجات الحالية والمستقبلية للمستهلكين، فان الشركة ومن خلال الممثلين التجاريين، تعمل باستمرار على إجراء عمليات سبر الآراء، أين تكون الفرصة أحسن للتعرف على حاجات اكبر عدد من الزبائن.

إلا انه يجب الإشارة هنا إلى أن شركة روائح الورود تقوم بجمع المعلومات التي تخص صناعتها، لكن في غياب خلية خاصة بذلك، والتي تعرف بخلية اليقظة، خاصة وأنها تنشط في سوق يتسم بالمنافسة الحادة.

- **إبداع المنتج والتكنولوجيا- طريقة الاستخدام :** بالنسبة لتأثير إبداع المنتج على التكنولوجيا المستخدمة في الشركة محل الدراسة، فان الشركة تقوم بالاستثمار في احدث التكنولوجيا الموجودة في العالم، ذلك كون أن طرح منتجات جديدة أو مطورة في السوق يتطلب توفير مثل هذه التكنولوجيا، وكمثال على ذلك فان مخبر مراقبة الجودة والبحث والتطوير، يتوفر على احدث التقنيات والوسائل والآلات المخبرية الخاصة بكل أشكال المراقبة.

أما فيما يخص تأثير الإبداع المنتج على طريقة الاستخدام، فان حصول الشركة على احدث التكنولوجيا لا يكفي لوحده ما لم يتم استغلالها، حيث تقوم بطرح منتجات جديدة في فترات قصيرة، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تمتلكها بكل جدية.

- **إبداع المنتج والمعرفة :** إنه من اجل القيام بإنتاج منتجات جديدة أو مطورة، فان ذلك يتطلب من الشركة أن تكون قادرة على زيادة رصيدها المعرفي، حيث تهتم شركة روائح الورود باستقطاب المهارات والخبرات المتقدمة.

3.1.3. إبداع المنتج والكفاءات : إن قيام الشركة بسلسلة من الإبداعات ، تطلب منها الاهتمام بالموارد البشرية التي تمتلكها، كون أن هذه الأخيرة هي المصدر الرئيسي للإبداع، وهو ما تقوم به الشركة من خلال البرامج التكوينية التي تقوم بها، كما تهتم بالجانب الاجتماعي لعمال المؤسسة، إذ تخصص سنويا 2. 7% من رقم الأعمال من أجل ذلك (التأمينات، المركز الصحي الاجتماعي، . . .) [18].

إذ أن برامج التكوين تكوين من خلال تنسيقها مع مختلف المصالح الأخرى بالشركة، من اجل تحديد الاحتياجات التدريبية، وكذلك التنسيق مع مدارس التكوين المتخصصة التي تتعامل معهم الشركة، مع مراعاة الميزانية المخصصة لذلك.

فلقد برمجت مؤسسة عطور وورود من أجل العاملين في المجال التقني التجاري عدة تربصات بمدينة قراس الفرنسية والتي تعتبر العاصمة العالمية للعطور، بالإضافة إلى دورات من المحاظرات والدروس الجامعية التكميلية[19].

ونشير هنا إلى أن الدورات التكوينية التي تعتمدها شركة روائح الورود، هناك منها ما تكون داخل الشركة من خلال استقبالها للخبراء والمستشارين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بداية اهتمام الشركة محل الدراسة ببرامج التكوين كان في سنة 2003، وهذا في إطار الحصول على شهادة الإيزو 9000 معيار 2000. إذ أن عدد العمال المستفيدين من برامج التكوين يختلف من سنة إلى أخرى.

من خلال ما سبق يتبين لنا بان اهتمام الشركة بتكوين العمال بدا في سنة 2003، حيث بلغ عدد العمال المكونين 41 عاملا، وهو أكبر عدد ثم بعد ذلك يتناقص في السنتين الأخيرتين من الدراسة، إلى أن وصل إلى 16عاملا، ويرجع هذا الاختلاف حسب الاحتياجات التدريبية للشركة، ولقد مس التكوين كل من الإطارات والتقنيين في الشركة، وكان التكوين

يمس عمال كل مصالح الشركة خاصة التموين، التسويق، تطوير المنتجات والإنتاج، وذلك من أجل معرفة أحدث التقنيات التي تخص العمال المكونين.

كما يتبين لنا بأن عدد العمال المستفيدين من برامج التكوين يتغير من سنة لأخرى وهذا خلال الثلاث السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وهذا حسب الاحتياجات التدريبية للشركة، وتهدف الشركة من وراء ذلك تنمية المزايا التنافسية لمنتجاتها، ويمكن تلخيص تأثير الإبداع المنتج على كفاءات الشركة محل الدارسة فيما يلي:
- زيادة خبرة العمال؛
- الاهتمام أكثر بتكوين العمال حسب احتياجات الشركة؛
- تحفيز العمال أكثر فأكثر هذا من اجل إنتاج منتجات جديدة أو مطورة أكثر ربحية ونجاحا في السوق؛
- التعرف على كل ما هو جديد في صناعة العطور؛
- مواكبة التطورات التي تحدث في صناعة العطور.

2.3. أثر الإبداع المنتج على المصادر الخارجية : في سياق الحديث عن دور الإبداع المنتج في تنمية الميزة لشركة روائح الورود، سنتطرق في هذا الجزء إلى كيفية تأثير الإبداع المنتج على المصادر الخارجية للميزة التنافسية للشركة، والممتثلة في إستراتيجية التمييز التي اختارتها كإستراتيجية للتنافس.

1.2.3. إبداع المنتج وإستراتيجية الشركة خلال الفترة 2001- 2005 : إن توجه الشركة إلى القيام بإبداعات تكنولوجية (إنتاج منتجات جديدة، التحسين في المنتج الحالي) ذات جودة عالية، أدى إلى تطور رقم أعمالها، وهذا لانفرادها بميزة المنتجات المتميزة.

تبين لنا بان حجم المبيعات عرف انخفاضا سنة2002 قدره 74441000 د.ج مقارنة بسنة2001، ويرجع ذلك إلى دخول المنتجات المستوردة بشكل كبير مما أثر على مبيعات الشركة، ثم بعد ذلك عرف رقم الأعمال تزايدا في السنتين المواليتين حيث بلغ أقصاه في سنة2004، إذ وصل إلى 384655000دج، بزيادة تقدر بـ 36. 58% مقارنة بسنة2001، ثم بعد ذلك تناقص إلى 320154000 د.ج، وهذا نظرا لدخول شركات جديدة للسوق إضافة إلى زيادة عدد المنتجات المستوردة.
أي أن التطورات التي عرفها رقم أعمال الشركة خلال فترة الدراسة، فمن خلال مقارنة حجم المبيعات بين سنة 2001 و2005، يتبين لنا بأنه زاد بنسبة تقدر بـ 68.13%، أي أن توجه الشركة محل الدراسة للقيام بإبداعات تكنولوجية تتوافق مع رغبات العملاء أدى إلى تطور في رقم الأعمال، وهو ما يعني تنمية الميزة التنافسية للشركة، ونشير هنا إلى أن سعي الشركة وراء إنتاج منتجات جديدة، ساعدها في الحفاظ على المستهلكين الحاليين والعمل على جذب عملاء جدد، طالما أنها تبقى دائما تنتج منتجات متميزة مقارنة بمنافسيها.
يتضح لنا بأن الشركة محل الدراسة اختارت إستراتيجية التمييز في المنتج كمصدر خارجي لميزتها التنافسية، فإنها اتجهت إلى إبداع المنتج، وهذا من أجل تنمية ميزتها التنافسية.

2.3.3. استمرارية الميزة التنافسية لشركة روائح الورود : إن حصول الشركة محل الدراسة على ميزة المنتج المتميز، ساعدها في تحقيق حجم مبيعات بشكل عام متزايد من سنة لأخرى، مما جعل بعض المؤسسات المنافسة تتجه إلى تقليد منتجاتها، والذي تمارسه بعض الشركات التي تفضل انتظار نجاح منتجات الشركة، وذلك من أجل الدخول في السوق بمنتجات منافسة، وهو ما يرهن استمرارية الميزة التنافسية لشركة روائح الورود، وهو ما حصل في الواقع، حيث وجدت الشركة محل الدراسة منتجات مقلدة في السوق، وبعد التحري تم التعرف على الشركة المقلدة والتي تبين بأنها تنشط في الغرب الجزائري[20].
ونشير هنا إلى أن معرفة وجود هذه المنتجات المقلدة في السوق كان انطلاقا من معلومات قدمها بعض عملاء الشركة، وهو ما يؤكد ولاء الزبائن لمنتجات الشركة، وهو ما يمثل أيضا ميزة تنافسية لشركة روائح الورود.
كذلك أن كل منتجات الشركة مسجلة في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، كما أن هناك عدة علامات مسجلة باسم الشركة، وتدفع من اجلها حقوق الملكية رغم عدم استغلالها بعد، كل ذلك بهدف الحصول على تميز منتجاتها عن بقية المنافسين.

الخلاصة : يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية :
- لشركة روائح الورود ميزة تنافسية من درجة منتجات متميزة، وهذا لتوفر من مجموعة من العوامل ساعدتها في الحصول على هذه الميزة نذكر منها: الروابط، الرزنامة، التعلم والخبرة؛
- تتوفر شركة روائح الورود على مصادر داخلية (موارد ملموسة وغير ملموسة إضافة إلى الكفاءات)، واستغلالها في تطبيق إستراتيجية التمييز في المنتج كمصدر خارجي ساهم في حصول الشركة على ميزة تنافسية من درجة منتج متميز؛
- تهتم الشركة محل الدراسة بعملية إبداع المنتج، وهذا راجع للإستراتيجية التي تنتهجها؛
- ساهم إبداع المنتج في التأثير على مصادر الميزة التنافسية، مما أدى إلى تنمية ميزتها التنافسية.

وفي نهاية هذه الدراسة نقدم بعض التوصيات لشركة روائح الورود، نوجزها فيما يلي:

- العمل على الحصول على معدات الإنتاج الحديثة، من أجل الحفاظ على صورة منتجات الشركة في أذهان العملاء. ؛
- تشكيل خلية يقظة، وهذا من أجل متابعة المعلومات الخاصة بسوق العطور في الجزائر وفي الخارج؛
- مواصلة تكوين الموارد البشرية، باعتبارها من أهم مصادر الميزة التنافسية لأي مؤسسة؛
- الاستمرار في القيام بإبداعات في المنتجات، من أجل تنمية الميزة التنافسية لها أو الحفاظ عليها على الأقل.

الإحالات والمراجع :

[1]- عن مقابلة مع السيد : علي نجيب باي، رئيس مصلحة التموين، بتاريخ 2006/09/19.

2- Le Groupe Wouroud, Une PME au Coeur de la Mondialisation, Symposium de l'ISG- El Oued, 6 & 7 avril 2002. . , p08.

3- عن مقابلة مع السيد: ياسين دردوري، رئيس مخبر مراقبة الجودة، البحث والتطوير، بتاريخ 2006/09/18.

4- عن دليل ورود، الوليد للتغليف والطباعة، الوادي، الجزائر، 2004، ص 16.

5- عن وثيقة صادرة من مصلحة تسيير الموارد البشرية .

6- عن دليل ورود 2004، المرجع السابق، ص05.

7- عن وثيقة صادرة من مصلحة التسويق، شركة روائح الورود، سنة2006.

8- عن وثيقة صادرة من مصلحة التسويق، المرجع السابق.

9- عن مقابلة مع السيد : ياسين دردوري، مرجع سابق.

10- عن وثيقة صادرة عن مصلحة الإنتاج، شركة روائح الورود، سنة 2006.

11- عن مقابلة مع السيد : ياسين دردوري، مرجع سابق.

12- عن وثيقة صادرة من مصلحة الإنتاج، مرجع سابق.

13- وثيقة صادرة عن مصلحة الإنتاج، مرجع سابق.

14- عن مقابلة مع السيد : ياسين دردوري، مرجع سابق.

15- عن دليل مجموعة ورود، مرجع سابق، ص 05.

16- عن مقابلة مع السيد : علي نجيب باي، مرجع سابق.

17- عن مقابلة مع السيد : ياسين دردوري، مرجع سابق.

18- Le Groupe Wouroud, Une PME au Coeur de la Mondialisation,. op. cit. ,. , p .35

19 -الجودة في شركة روائح الورود، متوفر على الموقع:

http://www. parfums-wouroud. com/rubrique. php?id=3&lg=ar

20- عن مقابلة مع السيد : علي نجيب باي، مرجع سابق.

تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية

هاني نوال *
جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : لا يزال قطاع السياحة يلقى الاهتمام الواسع عند كثير من الجهات المسؤولة والمشرفة على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية...؛ لما له من قدرة على التحفيز الايجابي لقطاعات أخرى لتحقيق أغراض التنمية المستهدفة. ونحاول في هذا البحث وبالتركيز على بعض مؤشرات أداء قطاع السياحة في البلدان العربية معاينة تنافسيته. وتوصلنا إلى أنه رغم ما تتمتع به هذه الدول من ميزات نسبية من حيث جذب السياح، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية ما زال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه الدول يواجه قيود كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزء من عملية التنمية الاقتصادية.

الكلمات الدالة : سياحة، مقومات سياحية، سياحة دولية، تنافسية السياحة، دول عربية.

Code (JEL) : L83

تمهيد : تتمتع السياحة باعتبارها نشاطا اقتصاديا بأهمية كبيرة، وقد أخذت في النمو والتطور إلى أن أصبحت صناعة قائمة بذاتها، فاعتمدت عليها اقتصاديات كثيرة من دول العالم، حيث تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها لما لها من قدرة على تحريك القطاعات الاقتصادية والأنشطة المختلفة الأخرى.

وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبى من خلالها حاجة السياح، وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع، وتخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا، وتولد الدخل للمجتمعات المحلية.

ولهذا قد ارتأينا التطرق لدراسة تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية بالنظر لما تتمتع به من مزايا نسبية مرتبطة بالجغرافية والتأريخ. حيث يمكن طرح السؤال التالي : **ما هي حالة قطاع السياحة في الدول العربية ؟**

نحاول معالجة هذا السؤال في المحورين التالية :

الأول : مفاهيم عامة حول السياحة؛

الثاني : تحليل تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية.

أولا : ماهية تنافسية السياحة

1. السياحة : تحظى السياحة بأهمية متميزة لما لها من أثار على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات والدول، وتزايدت هذه الأهمية مع التطورات التي يشهدها العالم كالتقدم التكنولوجي والعولمة وتحرير التجارة الدولية خاصة تجارة الخدمات التي تعد السياحة من أبرزها.

ولقد عرف الألماني Guyer Freuler سنة 1905 السياحة بأنها " ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد ونمو الإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة من الجماعة الإنسانية".[1]

وتعرف المنظمة العالمية للسياحة (WTO) السياحة بأنها " نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز السنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل".[2]

وإن تعريف السياحة لا يكتمل إلا بتعريف السائح الذي يمثل محور هذا النشاط، وفي هذا السياق فقد عرفته لجنة الخبراء الاقتصاديين التابعة لعصبة الأمم سنة 1973 بأنه " أي شخص يسافر لفترة من 24 ساعة أو أكثر غير تلك التي يقيم فيها بصفة دائمة ".[3]

ووصل مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين إلى تعريف شامل حيث يعتبر السائح " أي شخص يزور مكان غير موطنه الأصلي لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه"[4].

نستنتج من التعريفات السابقة ما يلي :

- تهتم السياحة بالجوانب النفسية والاجتماعية للفرد وما تقدمه من راحة وترويح عن النفس؛
- تتضمن السياحة تنقل الفرد من الوسط الذي يقيم فيه لفترة معينة؛
- الهدف من السياحة هو المتعة دون وجود هدف للكسب المادي؛
- السائح هو كل شخص يغادر مكان إقامته ويرتحل إلى أماكن أخرى تحقق له إشباعا نفسيا ومتعه.

وتعرف تنافسية قطاع السياحة على أنها قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدول في

* nawal.nori@gmail.com

وارد بتاريخ : 30-12-2012

هذا القطاع. والقطاع التنافسي هو القطاع الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي للمنافسة سواء الداخلية أو الأجنبية الخارجية، من خلال المحافظة على حصتها من السوق والعمل على تنميتها باستمرار وتحقيق الأرباح.[5]
ويتم معرفة تنافسية وتحليل التنافسية على مستوى القطاع بمقارنته بالقطاعات المنافسة في البلدان الأخرى، فتنافسية القطاع يمكن أن تقاس بنمو الحصة السوقية له ومقارنتها بباقي القطاعات المنافسة الأخرى، ويكون القطاع تنافسيا إذا حقق عوائد عالية أعلى من المتوسط مع وجود منافسة حرة من قبل الموردين الأجانب، وهناك تعريف أخر لتنافسية القطاع هو أن تكون إنتاجية عناصره أكبر من إنتاجية عناصر منافسيه، إلى جانب تحقيق التفوق من خلال ارتفاع نصيبه من إجمالي الصادرات العالمية.[6]

2. خصائص السياحة : تأسيسيا على التعريفات السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإن هذه التعريفات تؤكد على خصائص السياحة التالية[7] :
أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة؛
نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية؛
مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بناءات أساسية وخدمات تكميلية.

3- السياحة أنواع وأهميتها : يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيف السياح ويمكن توضيحها في الجدول (1). وتظهر أهمية السياحة من خلال ما تحققه من المنافع للدول يمكن ذكر بعضها كما يلي :
تعتبر السياحة أحد مصادر الدخل الوطني من خلال مشاركتها في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة المدفوعات التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة للإنفاق اليومي للسياح على السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السياحة؛
تؤدي السياحة من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية مما يحقق قدر من التوازن الإقليمي في التنمية، ويترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة والتقليدية؛
تعمل السياحة على نقل التقنية حيث تساهم السياحة- خاص في حالة السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار (أو المشاركة) في المشاريع السياحية- في نقل التقنية سواء كانت في صور معارف ومهارات أو بصورة الآلات ومعدات، كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية في النشطة السياحية وتحسينها وإيجاد نوع جديد من طرق تقديم الخدمات والسلع السياحية وبيعها؛[8]
تؤدي السياحة دورا مهما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعد من القطاعات المهمة التي توفر عائدات سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل؛
التأثير على ميزان المدفوعات من خلال الحركة السياحية الصادرة والواردة وتسعى كل الدول لأن تكون هذه الأخيرة أكبر حتى يكون هذا التأثير إيجابيا؛
تؤدي السياحة إلى تنمية عدد كبير من الخدمات المتكاملة وكثيفة العمالة بمختلف مستوياتها وبالتالي القضاء على البطالة وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة.[9]

5- مقومات السياحة : ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات نذكر بعضها فيما يلي :
المقومات الطبيعية : وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية،... الخ أي كل مظاهر جذب السواح.
المقومات البشرية : وتتمثل في الجوانب التاريخية، كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.
المقومات المالية والخدمة : وتتمثل في مدى توافر البني التحتية،كالمطارات النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران،... الخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية.
كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الأعلام على جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

ثانيا : تحليل تنافسية قطاع السياحة بالدول العربية

يشهد الطلب السياحي تطورا كبيرا على المستوى العالمي منذ عقد الخمسينات من القرن العشرين، ومن خلال الجدول (2) يتضح لنا مدى التطور الكبير لعدد السياح حيث ارتفع عدد السياح من 25 مليون سائح سنة 1950 ليصل إلى 924 مليون سائح سنة 2008 بزيادة مقدارها 899 مليون سائح وبمعدل نمو قدره 6.40%، مع ملاحظة انخفاض بسيط في سنة 2003، حيث انخفض عدد السياح الدوليين من 702 مليون سائح سنة 2002 ليصل إلى 692 مليون سائح سنة 2003 بانخفاض قدره 10 مليون سائح.

وقد تم توزيع هؤلاء السياح[10] بنسبة كبيرة بدول أوروبا 58%، ثم تليها الأمريكيتين 18%، شرق آسيا والباسيفيك 16%، أفريقيا 4%، الشرق الأوسط 3% وأخيرا جنوب آسيا 1%.

كما أن إيرادات السياحة في العالم تطورت من 264 مليار دولار سنة 1990 إلى أن وصلت إلى 944 مليار دولار سنة 2008 بزيادة قدرها 680 مليار دولار بمعدل نمو قدره 7.33%. والجدول (3) يوضح ذلك.

1. عدد السياح : بلغ إجمالي عدد السياح القادمين إلى الدول العربية عام 2005 ما يقدر ب 51 مليون سائح، تركزوا في خمسة دول رئيسية تشكل في المتوسط حوالي 70% من جملة أعداد السياح في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. والدول العربية الخمس هي : مصر، السعودية، تونس، المغرب، الإمارات، ويصعب ترتيب الأهمية النسبية لكل واحدة من الدول الخمس المذكورة نظرا لتغير ترتيبها من عام إلى أخر حسب حركة السياحة العالمية، إلا أنها تبقى كمجموعة في صدارة المقاصد السياحية العربية.

ووفقا لإحصاءات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2005 حوالي 52.8 مليون سائح، تشكل 6.5% من إجمالي عدد السياح على مستوى العالم، ما يقل قليلا عن حصة إسبانيا التي تصل إلى 6.9% من إجمالي أعداد السياح على مستوى العالم.[11]

وعادة ما يشار إلى القدرات الإستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسائحين بمؤشر نسبة عدد السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة أن هذه النسبة تتجاوز 100% أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السائحين على مدار العام أكثر من تعداد سكانها مع توفير كافة الخدمات لهم من (إقامة، إنتقالات، غذاء...) فنجد النسبة في فرنسا تبلغ 126%، إسبانيا 129%، النمسا 244%، أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100% في ثلاث دول عربية خلال عام 2005 وهي : البحرين 538.4%، الإمارات 143%، قطر 114.7%.[12]

ويمكن ملاحظة أن ما يجمع بين هذه الدول الثلاث هو أنها دول ينخفض فيها عدد السكان بشكل كبير إلى جانب كونها دول ذات مستويات دخول مرتفعة وإنفاق كبير على البنية التحتية بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدمات لعدد أكبر بكثير من تعداد سكانها، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد حققت هذه النسبة مستويات معقولة خاصة إذا ما قورنت بالنسبة على مستوى العالم، وتبقى هناك ثلاثة دول عربية تنخفض فيها نسبة عدد السياح إلى عدد السكان عن المتوسط العالمي 12.5% وهي : مصر 11.8%، الجزائر 4.4%، اليمن 1.5%، وتختلف أسباب انخفاض النسبة في الدول الثلاث فنجد في مصر أنه على الرغم من كونها تتبادل مع السعودية دائما المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد السياح في الدول العربية كما تمتلك طاقة فندقية ضخمة تؤهلها لاستقبال أكثر من 38% من جملة أعداد السياح في الدول العربية إلا أن ضخامة حجم السكان بها 70 مليون نسمة تساهم في خفض هذه النسبة، ومع ذلك فإن نسبة أعداد السياح إلى أعداد السكان في مصر مرشحة للارتفاع بشكل جيد خلال الفترة القادمة نظرا لأن معدل نمو أعداد السياح في مصر يفوق معدل نمو السكان فيها وكذلك تدفق الاستثمارات على قطاع السياحة فيها بشكل كبير.

أما بالنسبة للجزائر فإن انخفاض النسبة يأتي من التركيز على السياحة مع الدول الأوروبية، وضعف تنويع المنتج السياحي، إضافة لبعض المشاكل الأمنية. وبالنسبة لليمن فإن ضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات يلعب الدور الأساسي في انخفاض نسبة السياح إلى عدد السكان فيها.[13] والجدول (4) يوضح عدد السياح مقارنة بعدد السكان في بعض الدول العربية :

2. الإيرادات السياحية : ارتفع نصيب الدول العربية من الإيرادات السياحية العالمية من 2.3% خلال عام 2001 إلى 72% عام 2005، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنفاق السائح في الدول العربية من 370 دولار أمريكي عام 2001 إلى 930 دولار أمريكي عام 2005 بزيادة نسبتها 300%، ويفوق هذا المتوسط مثيله العالمي الذي بلغ في نفس العام 843 دولار.[14]

ويعود أكبر نصيب من إيرادات السياحة العالمية في سنة 2008 على مستوى الشرق الأوسط لمصر ب 10.985مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 24.07% من إجمالي إيرادات هذه المنطقة (45.640 مليار دولار أمريكي) تليها المملكة العربية السعودية ب 9.720 مليار دولار، ثم كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة ب 7.192 مليار دولار، 7.162 مليار دولار أمريكي على التوالي.[15]

أما نصيب المغرب وتونس من الإيرادات السياحية العالمية لسنة 2008كان 7.202مليار دولار أمريكي و2.932 مليار دولار على التوالي، مقابل 7.879 مليون سائح للمغرب، و7.049 مليون سائح لتونس، في حين لم يتعد نصيب الجزائر من هذه الإيرادات 255 مليون دولار أمريكي مقابل 1.771 مليون سائح لنفس السنة.[16]

وهكذا فإن ارتفاع حجم الإيرادات السياحية الدولية يعود أساسا إلى نمو الحركة السياحية على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لارتفاع مستويات دخول الأفراد، وتحسن ظروف المعيشة وظروف العمل، وتطور مستوى التسهيلات السياحية التي ترافق المنتوج السياحي، كمشروعات البناءات التحتية ومؤسسات الإقامة ومشروعات النقل، وفي حقيقة الأمر فإن تحقيق هذه الإيرادات تتوقف على حجم وأهمية الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي ضمن الاستثمارات الإجمالية في المناطق السياحية.

3- توفير فرص العمل : يلعب النشاط السياحي دورا هاما في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر يتصل باستغلال المقاصد السياحية، أي داخل قطاع السياحة ذاته كالعمالة المخصصة للنقل السياحي، والإرشاد السياحي، وحماية السياحة وحفظ شؤونهم، أو بشكل غير مباشر، بالمساهمة في خلق فرص العمل بالقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية الأساسية، والزراعية، وتجارة المواد الغذائية، والرعاية الصحية.

وطبقا لدراسات مكتب العمل الدولي فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل واحده لكل غرفة جديدة في فندق، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبيا ليصل إلى 1.5 أو أكثر، كما تقدر دراسات أخرى أن إضافة سرير جديد في فندق بتونس يساهم في توظيف سنوي لنحو 2.7شخص في قطاع البناء والتجهيزات الأساسية(كأدوات المطبخ والمناضد وغيرها من المنقولات المنزلية) بالإضافة إلى خلق مزيد من فرص التوظيف من خلال مضاعف التشغيل وأن إضافة غرفة جديدة لفندق في مصر تساعد في توفير 1.8 فرصة عمل.[17]

والجدول (5) يوضح فرص العمل المباشرة وغير المباشرة

4- الاستثمار السياحي : تنوع مجالات الاستثمار السياحي وتتعدد أشكالها بحيث تمثل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم ومراكز الرياضية والترويج والقرى السياحية ... بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة، هذا بالإضافة إلى شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي إلى غير ذلك.

وكشف تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية والتي قدرت ب 19.4% لتصل إلى 96.5 مليار دولار سنة 2008 وذلك مقارنة مع 80.8 مليار دولار سنة 2007، كما أشار التقرير الذي أطلقه" مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" "UNCTAD" بالتعاون مع " المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" في الكويت إلى أن التدفقات الوافدة إلى الدول العربية تمثل 5.7% من الإجمالي العالمي البالغ 1.7 تريليون دولار، و36.6 من إجمالي الدول النامية البالغ 620.7 مليار دولار.

وأوضح التقرير أن السعودية احتلت المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 38.2 مليار دولار وبحصة بلغت 39.6% من الإجمالي العربي، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بقيمة 13.7 مليار دولار وبحصة 14.2%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.5 مليارات دولار بحصة 9.8%.

وبين ذات التقرير أن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.4% إلى 13.7 مليار دولار يعزى إلى الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على النشاط السياحي والعقاري والمصرفي وخاصة في إمارة دبي، أما الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى البحرين والعراق والأراضي الفلسطينية فلم تشهد سوى ارتفاعا طفيفا، وقد حافظت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الأردن على نفس المستوى الذي بلغته سنة 2007، في حين شهدت التدفقات الواردة إلى كل من الكويت واليمن وسلطنة عمان تراجعا.

وأضاف نفس التقرير أن التدفقات الوافدة نحو تونس بلغت 2761 مليون دولار أمريكي بمعدل نمو 70.6% خلال سنة 2008، كما بلغت التدفقات نحو الجزائر 2646 مليون دولار بمعدل نمو 59.2% خلال نفس السنة، وبالمقابل تراجعت التدفقات الوافدة إلى المغرب بمعدل 14.8% لتبلغ 2388 مليون دولار أمريكي.[18]

والواقع أن تطور حجم الاستثمارات السياحية له تأثير واضح على تطور صناعة السياحة، ويتجلى ذلك في الزيادة الملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي منذ العقد الأخير في القرن العشرين كما أن نسبة مساهمة الاستثمار السياحي في الاستثمار المحلي الإجمالي تتفاوت من دولة إلى أخرى، حيث تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية لعام 2007 إلى ارتفاع نسبة الاستثمار السياحي إلى جملة الاستثمار المحلي عن المتوسط المحقق عالميا 9.5% في كل من السودان، الإمارات وليبيا حيث بلغت 32.9%، 30.6%، 28.7% على التوالي، في حين تصل هذه النسبة أدنى مستوياتها في الجزائر 5.9%، البحرين 6.4%، السعودية 6.5%، وتأتي باقي الدول العربية في مكانها متوسط بين المجموعتين.[19]

ويمكن تقسيم الدول العربية وفقا لنسبة مساهمة الاستثمار السياحي في إجمالي الاستثمار المحلي، ومعدل النمو السنوي للاستثمار السياحي ومقارنة المؤشرين بالمتوسط العالمي إلى أربعة مجموعات :[20]

- المجموعة الأولى : تضم كل من الأمارات، السودان ليبيا، مصر، قطر، لبنان واليمن، وقد ساهمت الاستثمارات السياحية في هذه الدول مساهمات مرتفعة في الاستثمارات المحلية تفوق المتوسط المحقق عالميا والبالغ 9.5%، وبالإضافة فقد حققت الاستثمارات السياحية لها معدلات نمو كبيرة تجاوزت أيضا المتوسط العالمي البالغ 5.1%.
- المجموعة الثانية : تضم كل من تونس، الأردن، المغرب، وجمهورية القمر، وعلى الرغم من تحقيق الاستثمارات السياحية في هذه المجموعة لنسب مرتفعة في إجمالي الاستثمارات المحلية وأعلى من المعدلات العالمية، إلا أن معدل نمو الاستثمار السياحي بها جاء دون المحقق عالميا.
- المجموعة الثالثة : تضم كل من البحرين، الكويت، عمان، السعودية والجزائر، ولم تصل نسبة الاستثمارات السياحية إلى الاستثمار المحلي الإجمالي في هذه الدول إلى المتوسط المحقق عالميا، لكن في الوقت ذاته فإن معدل نمو الاستثمار السياحي فيها جاء مرتفعا بما يتجاوز المتوسط المحقق عالميا.
- المجموعة الثالثة : تضم سوريا فقط حيث تنخفض نسبة الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار عن المتوسط العالمي، كما ينخفض أيضا معدل نمو الاستثمار السياحي فيها عن المتوسط العالمي. والجدول (6) يوضح أداء الاستثمار السياحي في بعض الدول العربية.

5- مدى توافر الخدمات السياحية : تتباين الطاقة الفندقية المتاحة في الدول العربية بشكل كبير حيث تزيد أعداد الفنادق عن الألف فندق في كل من السعودية 1049، مصر 1031، الجزائر 1034، في حين تقتصر على 35 فندقا في قطر، و45 فندقا في الكويت وتتفاوت الطاقة الفندقية في الدول العربية فيما بين المجموعتين.
لكن توزيع أعداد الفنادق حسب فئاتها يظهر بعدا أخر، حيث أن توزيع الطاقة الفندقية في الدول العربية حسب فئاتها يختلف بشكل كبير وفقا للوضع الاقتصادي للدولة وطبيعة السياح الوافدين إليها نجد مثلا أن الفنادق من فئة النجمتين والثلاثة نجوم نسبتها 73% من الطاقة الفندقية في السعودية وهو ما يتناسب مع طبيعة السياح القادمين إليها من حيث كونها في معظمها سياحة دينية على شكل أفواج كبيرة وخلال فترات محددة حيث تحرص على تخفيض تكلفة الإقامة قدر الإمكان، وبالمقارنة بالجزائر التي تمتلك طاقة فندقية متقاربة في عددها مع السعودية، نجد أن 80% من الطاقة الفندقية بالجزائر يصنف في فئة أخرى والتي تتضمن المنتجات والشاليهات وبيوت الشباب وهو أيضا ما يتناسب مع كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من أوروربا والذين يقصدون الجزائر لزيارة اليوم الواحد وقضاء العطلات على السواحل، وتتميز كل من مصر والإمارات بتوزيع متكافئ للطاقة الفندقية على الفئات المختلفة لها، فيما ترتفع نسبة الفنادق المصنفة تحت بند (أخرى) في كل من المغرب والأردن.[21] و يوضح الجدول (7) توزيع الطاقة الفندقية.

6- تنافسية السياحة في الدول العربية : تمثل التنافسية معيارا لتقييم الأداء للدول مقارنة بغيرها من دول العالم وذلك للوقوف على جوانب القوة والضعف لها في مجال المقارنة، وقد اهتمت كثير من المؤسسات الدولية بإعداد تقارير عن مستوى تنافسية الدول في مجالات اقتصادية عديدة كان أحدثها مجال السياحة والسفر حيث أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره الأول عن تنافسية السياحة والسفر في عام 2007، ويعتمد هذا التقرير في تحليل تنافسية قطاع السياحة على 14 مؤشر تضم معظم العوامل التي تؤثر في تنافسية القطاع، ويحتوي المعيار على ثلاثة فروع رئيسية وكل فرع يحتوي على مجموعة من المؤشرات، و يوضح الشكل (1) ذلك.
ويمكن عرض نتائج هذا المؤشر خلال عام 2007-2008 كما يوضح الجدول (8)، ونلاحظ أن قطر احتلت المرتبة الأولى بين الدول العربية قاطبة بحلولها في المركز رقم (37) عام 2008 دوليا في التقرير بعد أن جمعت 4.44 من النقاط. وحققت الإمارات ترتيبا متقدما (18) بين دول العالم في 2007، والأول على الشرق الأوسط والدول العربية، في حين حققت الإمارات ترتيبا متأخرا بعض الشيء فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والثقافية (80) إلا أنها عوضت ذلك بتحقيق ترتيب متقدم في مجالات أخرى. حيث كان ترتيبها (03) على مستوى العالم من حيث تقديرها لدور السياحة، وذلك بسبب السلوكيات الإيجابية لمواطنيها تجاه السياح وحرص الدولة على جذبهم. كما أنها حققت ترتيبا متميزا من حيث المنافسة السعرية (08) وذلك بسبب انخفاض الرسوم على تذاكر الطيران وعلى دخول المطارات وانخفاض من الضرائب بشكل عام. هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار الوقود داخل الدولة. أما فيما يتعلق بأولوية قطاع السياحة لدى الحكومة فقد كان ترتيبها (04) كما كان لحملاتها الترويجية المتميزة السبق على كافة دول العالم التي تناولها المؤشر. أما عام 2008 فقد أحرزت المرتبة 40 من بين 130 دولة.
وتأتي تونس في المرتبة (39) بين دول العالم فيما يتعلق بأولوية السياحة والسفر لدى الدولة عام 2008، أما عن مصر فعلى الرغم من غناها الحضاري والثقافي المتميز والعريق (حيث تحتوي على 6مواقع تعتبر من التراث العالمي) إلا أن ترتيبها جاء متأخرا بين دول العالم (58) عام 2007، في حين حققت مصر ترتيبا متقدما في المنافسة السعرية (05) بفض الانخفاض النسبي للأسعار عن باقي دول العالم، إلا أن البنية الأساسية لا تزال متواضعة خاصة فيما يتعلق بالسياحة مما أدى إلى تأخر ترتيبها (66) عام 2008. [22]

7- عوامل تطوير صناعة السياحة في الدول العربية : لتطوير قطاع السياحة والارتقاء بقدراته التنافسية من خلال توفير العوامل التالية[23] :
تنفيذ الهيئات الوصية على قطاع السياحة لمشاريع تطوير قطاع السياحة وتطبيق استرتيجية التنمية السياحية المستدامة لتأهيل القطاع من خلال استغلال الإمكانيات السياحية الضخمة والمتنوعة والتصدي في الوقت نفسه

للمنافسة وأدواتها الاقتصادية والتقنية القادمة نتيجة للعولمة، مما يتطلب توجيه السياسات الحكومية لتحسين بيئة الاستثمار السياحي، وتنمية الموارد البشرية السياحية، وفتح المجال للقطاع الخاص، حيث أن صناعة السياحة تقع على عاتقه أكثر من القطاع الحكومة خاصة في تهيئة المناخ المطلوب لاجتذاب السياح وفي تجويد نوعية المنشآت والخدمات إلى جانب تطوير الكفاءات العاملة في القطاع السياحي وتحسين مهاراتهم.

قد يتطلب انتشار التركز في القطاع السياحي على المستوى العالمي وضع آلية دولية لتنظيم عمل الشركات العالمية، لمنع استغلال القوى الكبيرة والمسيطرة لنفوذها، مع تطبيق نظام عالمي لأخلاقيات السياحة يسهم في تحقيق تنمية سياحية مستديمة، ومسئولة وعادلة على المستوى العالمي.

الاتجاه إلى تطبيق السياحة الالكترونية حيث يؤدي توسع وشيوع استخدامها إلى :

* تمكين الشركات السياحية مهما كان حجمها من التنافس في السوق وفي حدود متساوية. فمواقع الانترنت لا تتناسب مع كمية المال المصروفة في تصميمها، وسبب ذلك يعود إلى أن الصفحات التي تشمل مواقع الانترنت لشركة معينة ممكن أن تكون متوفرة لنفس مجتمع الزبائن مثل موقع أي شركة منافسة أخرى وبدون أية نفقات إضافية.

* تسهيل الاتصال بين الشركات وزبائنها الفعليين والكامنين في السوق وذلك من خلال تيسير وتهيئة طرق جديدة للبيع والتسويق دون دخول وسطاء. وعلى هذا الأساس فإن شبكة الانترنت تقدم فرصا هامة للشركات في توزيع وترويج منتجاتها وخدماتها مباشرة إلى الزبائن الذين يرغبون بالحصول عليها في الوقت والمكان المحددين.

الاهتمام بتدريب العاملين في شركات السياحة ووكالات السفر والشركات الفندقية على كيفية استخدام شبكة الانترنت في الترويج السياحي لتحقيق الأهداف التسويقية السياحية بأعلى مستوى من الكفاءة وأقل تكلفة .

خلق أنماط جديدة من المؤسسات والهيئات الخاصة بتنشيط السياحة والتي تعتمد في عملها على المواقع الالكترونية المتقدمة على شبكة الانترنت، وينبغي التركيز على تقديم وعرض البرامج السياحية بشكل يجذب انتباه مستخدمي شبكة الانترنت من العملاء السياحيين وأثارتهم لشرائهم لشرائها.

* يجب تحديث المعلومات والبيانات التسويقية السياحية التي تبثها شبكة الانترنت باستمرار وجعلها للتعاملين وضمانا وثقة في التعامل من خلالها.

* الاهتمام بتخطيط وتصميم المواقع على الانترنت بشكل يساعد على إبراز الصورة السياحية بشكل جيد.

نتيجة للارتباط الوثيق بين السياحة والعولمة، فمن المفيد أن تعمل الدول العربية على الاستفادة من العولمة وذلك بزيادة حصتها من سوق السياحة العالمي من خلال طرح منتجات سياحية ملائمة، والارتقاء بمستوى المنتجات والخدمات السياحية المحلية إلى مصاف المقاييس العالمية مجاراة للمنافسة الدولية في هذا المجال .

التجاوب مع أطروحات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال قطاع السياحة، والتأكيد على احترام القيم الإنسانية والأخلاقية في مجال السياحة، ومراعاة السائح الأجنبي للعادات والتقاليد العربية، وحماية الأماكن الأثرية.

دعم تحرير القطاعات الخدمية المرتبطة بالسياحة حيث ينعكس الأمر إيجابيا على تطوير السياحة، وعلى تحسين فرص استفادة الاقتصاد من نمو السياحة عبر تقليل التسربات.

من الأهمية بمكان التفاعل المستمر مع جولات المفاوضات المستقبلية، ودراسة إمكانية تحرير قطاعات سياحية جديدة، وتقديم التزامات إضافية في الخدمات الفرعية في قطاع السياحة، وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية الواردة في قوائم الالتزامات الحالية؛ لأن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في المنظمة سيطالب بذلك.

من المهم كذلك تخفيف شروط النفاذ إلى الأسواق خاصة فيما يتعلق بالتواجد هذه التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، للحاجة إلى جذب المزيد من الاستثمارات، مع التمسك بالقيود الخاصة بتوظيف العمالة المحلية في المشروعات السياحية.

توعية رجال الأعمال والمستثمرين في الأنشطة السياحية بانعكاسات تحرير تجارة الخدمات السياحية ، والتنسيق مع هم لتحسين فرص نفاذ الخدمات السياحية الوطنية إلى الأسواق العالمية، من خلال دراسة جداول التزامات الدول الأخرى، تمهيدا ل تقديم طلبات محددة في المفاوضات القادمة لغرض النفاذ إلى الأسواق المستهدفة.

التعاون مع الدول العربية والإسلامية والنامية ؛ لتنسيق المواقف التفاوضية في القضايا التي تهمها وأبرزها : التنمية المستدامة، ومناهضة احتكار خدمات السياحة والسفر، وتطبيق مدونة السلوك السياحي ، وتصنيف الخدمات السياحية.

خلاصة : يُعزز الاهتمام بالقطاع السياحي نصيب الدول العربية من السياحة العالمية بالنسبة لمؤشراته المختلفة من حيث عدد السياح والإيرادات السياحية...الخ.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للسياحة دورا متزايدا في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعكسه تزايد عدد السياح في العالم وتزايد الإيرادات السياحية.

وقد توصلنا من خلال دراستنا أيضا إلى أن البلدان العربية ورغم تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح لاسيما من حيث المقومات السياحية(ثروات طبيعية مواقع السياحية الثقافية والحضارية...)، وأسعارها المنخفضة إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال

يواجه قيودا كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية ونقص الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة، والأهم من ذلك الافتقار إلى سياسة موجهة لتنمية السياحة وتسويقها. و بالنسبة لوضعية قطاع السياحة في الوطن العربي فهو عرضة للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، و خاصة عملية الأمن والسلام وسيضل غياب السلام الشامل عائقا رئيسا أمام تنمية قطاع السياحة وتوسيعه في بلدان المنطقة، وتشكل ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية المتصلة بها عائقا آخر أمام سرعة نمو السياحة في المنطقة وفي الوقت ذاته يعتبر ظهور أسواق سياحية جديدة في جميع أنحاء العالم و خاصة في جنوب آسيا وشرقها، مصدر المنافسة الحادة لأسواق السياحة في البلدان العربية.
يمكن القول أن القطاع السياحي في البلدان العربية لم يلق الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخلق فرص العمل.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : التقسيم العام لأنماط السياحة

	وفق		
أنماط السياحة	الموقع والحدود	نجد	- سياحة دولية (خارجية). - سياحة محلية (داخلية).
	مناطق الجذب السياحي		- سياحة ثقافية. - سياحة طبيعية. - سياحة اجتماعية.
	الهدف		- سياحة ترويجية. - سياحة ثقافية. - سياحة علاجية. - سياحة دينية. - سياحة رياضية . - سياحة مؤتمرات. - سياحة رجال الأعمال.
	التنظيم		- سياحة عائلية - سياحة فردية - سياحة جماعية (مجموعات سياحية)
	أعمار السياح		- سياحة الشباب (16-30) سنة. - سياحة الناضجين (30-60) سنة. - سياحة كبار السن (المسنين)
	فترة الإقامة		- سياحة دائمة. - سياحة موسمية.

المصدر: مُعدّ بالاعتماد على : عميش سميرة، أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة-دراسة حالة الجزائر- ، ص ص 4،5.

الجدول (2) : تطور الحركة السياحية الدولية خلال الفترة 1950-2008. **الوحدة : مليون**

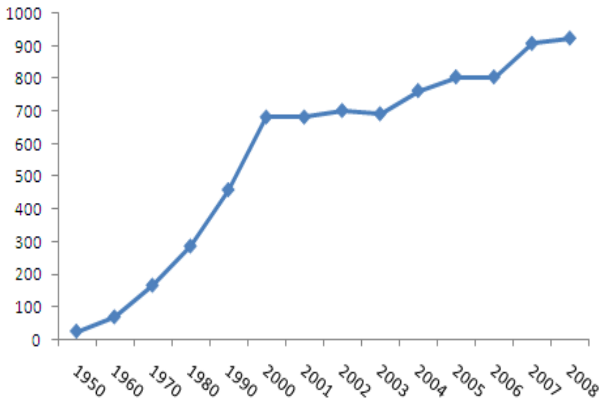

السنة	عدد السياح	السنة	عدد السياح
1950	25	2002	702
1960	69	2003	692
1970	166	2004	763
1980	286	2005	805
1990	459	2006	805
2000	682	2007	908
2001	682	2008	924

. **المصدر** بالتصرف .html : www.globalpolicy.org/component/article/109/27543

الجدول (3) : تطور إيرادات السياحة الدولية خلال الفترة 1990-2008   **الوحدة : بالمليار دولار.**

قيمة الإيرادات	السنة
264	1990
405	1995
475	2000
680	2005
742	2006
856	2007
944	2008

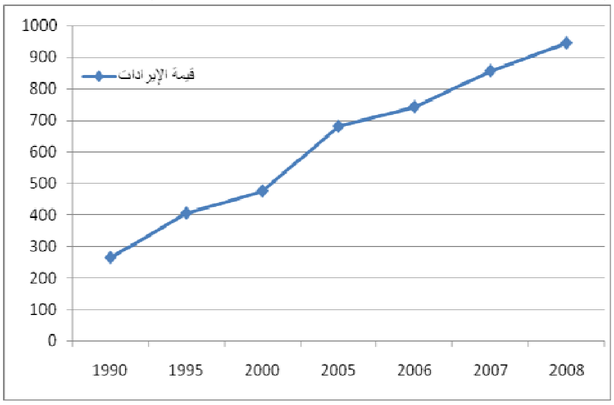

المصدر : www.globalpolicy.org/component/article/109/27543.html

الجدول (4) : عدد السياح مقارنة بعدد السكان في بعض الدول العربية 2005.

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	السياحة: العدد بالألف سائح	السياحة: معدل النمو السنوي %	نسبة عدد السياح إلى عدد السكان %	الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	السياحة: العدد بالألف سائح	السياحة: معدل النمو السنوي %	نسبة عدد السياح إلى عدد السكان %
الأردن	5.5	2987	10.8	54.6	عمان	2.5	1195	17.5	47.6
الإمارات	4.1	5871	12.3	143	قطر	0.8	913	11.4	114.7
البحرين	0.7	3914	10.9	538	لبنان	3.9	1140	9.7	29.3
تونس	10	6378	4.5	63.6	مصر	70	8244	11.1	11.8
الجزائر	32.9	1443	10.7	4.4	المغرب	31.1	5843	8.4	18.8
السعودية	23.1	9100	10.6	39.4	اليمن	21.9	336	18.6	1.5
سوريا	18.3	3368	15.2	18.4	العالم	6449	806000	4.1	12.5

المصدر : جامعة الدول العربية : النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس، 2007.

الجدول (5) : فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي يوفرها القطاع السياحي في بعض الدول العربية 2007

الدولة	العمالة المباشرة: عدد المشتغلين بالألف	العمالة المباشرة: النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	العمالة المباشرة وغير المباشرة: عدد المشتغلين بالألف	العمالة المباشرة وغير المباشرة: النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد%	الدولة	العمالة المباشرة: عدد المشتغلين بالألف	العمالة المباشرة: النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	العمالة المباشرة وغير المباشرة: عدد المشتغلين بالألف	العمالة المباشرة وغير المباشرة: النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد%
الأردن	142	8	329	19.1	عمان	33	3	107	10.1
الإمارات	40	1	348	11.3	قطر	11	2	62	13
البحرين	41	10	93	23	الكويت	29	2	132	7.1
تونس	282	9	524	17	لبنان	60	5	198	14.7
الجزائر	125	1	479	5.4	ليبيا	52	3	267	15.8
جزر القمر	4	2	9	5.5	مصر	1505	7	2.816	13.7
السعودية	227	3	738	8.6	المغرب	942	9	1.658	15.5
السودان	39	1	361	7.1	اليمن	90	2	428	7.7
سوريا	476	7	1.017	14.2					

المصدر : جامعة الدول العربية، التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل 12، 2007، ص 404.

الجدول (6) : أداء الاستثمار السياحي في بعض الدول العربية 2007.

الدولة	نسبة الاستثمار السياحي من الاستثمار المحلي الإجمالي%	معدل النمو%	الدولة	نسبة الاستثمار السياحي من الاستثمار المحلي الإجمالي%	معدل النمو%
الأردن	17.9	1.7	عمان	7.2	17.3
الإمارات	30.6	15.7	قطر	13.6	17.6
البحرين	6.4	51.9	الكويت	8.7	25.4
تونس	16.9	1.7	لبنان	11.8	12
الجزائر	5.9	9.2	ليبيا	28.7	12.9
جزر القمر	24.6	20.7-	مصر	16.3	10.6
السعودية	6.5	11	المغرب	13	4.9
السودان	32.9	5.6	اليمن	10.8	7.8
سوريا	7.4	2			

المصدر : جامعة الدول العربية، التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل 12، 2007، ص 404.

الجدول (7) : توزيع الطاقة الفندقية لبعض الدول العربية لعام 2005.

الدولة	إجمالي عدد الفنادق	الدولة	إجمالي عدد الفنادق
الأردن	468	**عمان**	152
الإمارات	366	**قطر**	35
البحرين	92	**الكويت**	45
تونس	800	**مصر**	1031
الجزائر	1034	**المغرب**	982
السعودية	1049	**اليمن**	692
سوريا	566		

المصدر : جامعة الدول العربية : النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس، 2007.

الشكل (1) : هيكل مؤشر تنافسية السياحة والسفر

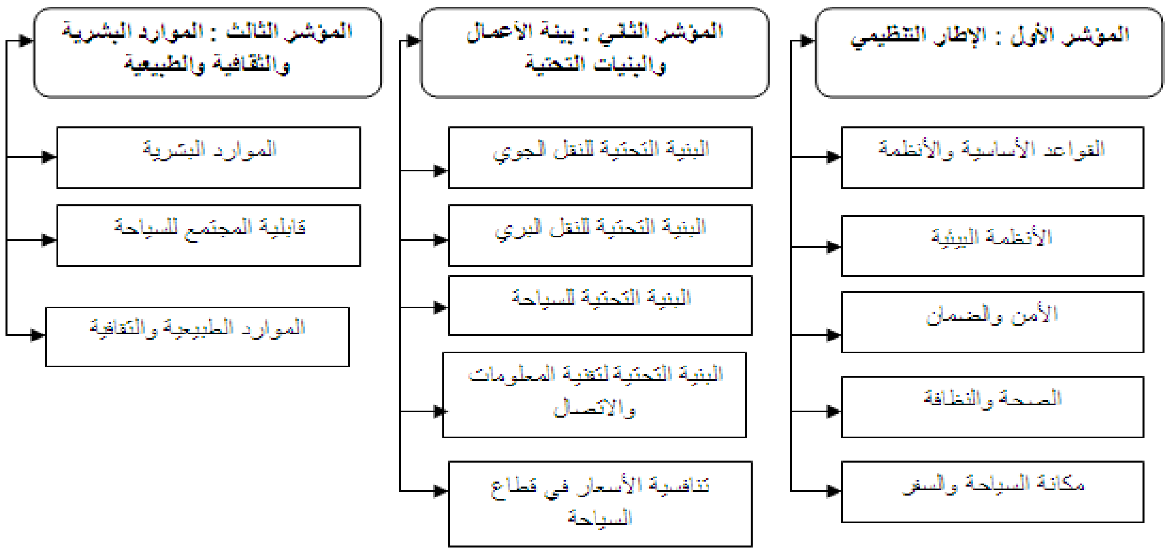

المصدر : محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل لدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 20نوفمبر 2011. ص 14.

الجدول (8) : ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات السياحة والسفر

الدولة	المرتبة 2007	المرتبة 2008	الدولة	المرتبة 2007	المرتبة 2008
قطر	124/32	124/37	**الأردن**	124/46	124/53
تونس	124/34	124/39	**مصر**	124/58	124/66
الإمارات العربية المتحدة	124/18	124/40	**المغرب**	124/57	124/67
البحرين	124/47	124/48	**الكويت**	124/67	124/85

المصدر: تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة والسفر لعام 2008 ، الموقع الالكتروني :
www.jnco.gov.jo/static/pdf/The-**Travel**.pdf . تاريخ الاطلاع2012/12/23 ، ص2 .

المراجع والإحالات :

[1]- يسرى دعبس، السياحة والمجتمع دراسات وبحوث في أنثروبولوجيا السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 14.

[2]- صليحة عشي، الأداء والأثر الإقتصادي والاجتماعي للسياحة في- الجزائر، تونس، المغرب-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 4.

[3]- يسرى دعبس ، مرجع سابق، ص 29.

[4]- نفس المرجع السابق، ص ص 32،31.

[5]- النجار، يحي غني، العلاقة الدالية بين الإستثمار السياحي والدخل القومي، دراسة تحليلية ضمن إطار نماذج رياضية، مجلة البحوث الإقتصادية، العدد الثاني، 2005.

[6]- النعيمي، قاسم وأخرون، تطور النشاط السياحي في سورية، دراسة تحليلية لأعداد القادمين ونزلاء الفنادق في الفترة 1982-2002، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، المجلد27، العدد 3، 2003.

[7]- سعيد محمد المصري: إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والإستراتيجيات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.

[8]- الفارسي عيسى حمد، القطاع السياحي والتنمية الإقتصادية في ليبيا، مجلة البحوث الإقتصادية، العدد الثاني، 2003، ص 30.

[9]- وائل مهنا منصور، الفعالية الإقتصادية لسياسات التسويق والترويج السياحي في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا، ص 28.

[10]- محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، الملتقي الدولي الرابع حول : المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 20 نوفمبر 2011، ص5.

[11]- UNWTO(2006) : World Tourism Barometer.

[12]- جامعة الدول العربية : النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس، 2007، ص 214.

[13]- جامعة الدول العربية : التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل 12، 2007، ص 215.

[14]- UNWTO, World Tourism Barometer, Committed to Tourism, Travel and Millennium Development Goals, Volume 5, No.2, June 2007, P32.

[15]- صليحة عشي، مرجع سابق، ص61.

[16]- نفس المرجع السابق، ص62.

[17]- جامعة الدول العربية : التعاون العربي في قطاع السياحة، ص219.

[18]- صليحة عشي، مرجع سابق، ص ص 63، 64.

[19]- جامعة الدول العربية : التعاون العربي في قطاع السياحة، ص 220.

[20]- نفس المرجع السابق، ص 221.

[21]- جامعة الدول العربية : التعاون العربي في قطاع السياحة، ص222.

[22]- تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة والسفر لعام 2008، الموقع الالكتروني ، www.jnco.gov.jo/static/pdf/The-**Travel**.pdf
. تاريخ الاطلاع 2012/12/23 ، ص1.

[23]- صالح مفتاح، عتيقة وصاف، متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الإشارة إلى حالة الدول العربية، الملتقى الدولي : اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيذر، بسكرة، يومي 09 و 10 مارس 2010، ص ص 17-19.

تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير)

عبد العزيز عبدوس *
جامعة بشار، الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : تتناول هذه الدراسة تقييم وتحليل تنافسية قطاع الصناعة التحويلية الجزائرية ومقارنته مع الصناعات التحويلية لدول المغرب العربي نظراً لما تلعبه هذه الصناعات من دور مهم في توسيع وتنويع الإنتاج وتساهم في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية، تبين هذه الدراسة أن رفع القدرات التنافسية لهذه الصناعات لا يختلف بشكل كبير عن القدرات التنافسية للصناعات المتطورة في الدول المتقدمة إذا أحسن التعامل معها، إذ تعتمد الصناعة المغاربية ومنها الجزائرية في أغلب الأحيان على الموارد الطبيعية والمواد الخام المحلية مما يجعلها تتحول من الميزة النسبية إلى تملك ميزة تنافسية قادرة على اكتساح الأسواق الدولية، كما أن منتجات الصناعة التحويلية الجزائرية تتوجه أساساً نحو الأسواق المحلية لأنها نشأت لتلبي الطلب على سلع بعينها ،و تتمتع بعدد من الخصائص تجعلها تلعب دوراً مهماً وملموساً ومستمراً في التنمية الاقتصادية المنشودة، من هنا يكتسب دراسة موضوع القدرات التنافسية للصناعة التحويلية أهمية متزايدة لدى مختلف البلدان النامية وفي مقدمتها الجزائر حيث يتم وضع السياسات وترسيم الخطط والبرامج لدعم وتطوير الصناعات.

الكلمات المفتاح : قدرة تنافسية، ميزة تنافسية، إنتاجية العامل، صناعة تحويلية.

تمهيد : لا يختلف اثنان على أن رفع القدرة التنافسية للصناعات تعتبر إحدى التحديات التي تواجه أي دولة في العالم في الألفية الجديدة، ففي ظل البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التي يشهده العالم، تصبح إستراتيجية التصنيع الملائمة للتعامل مع معطيات هذه البيئة التنافسية، هي " التصنيع المعتمد على مقومات التنافس"، ومن هذا المنطلق فهناك حاجة لعمل دراسات عن هذا القطاع في الجزائر، وتأتي هذه الدراسة ضمن هذا الإطار خاصة وأن الجزائر تهتم في خططها للتنمية وتوجهاتها الإستراتيجية إلى تدعيم المشروعات الصناعية بأحجامها وقدراتها المختلفة، مع إعطاء الأولوية لهذا القطاع وتحفيزه ليرفع من إمكاناته الإنتاجية، ومن هنا تكتسب دراسة القطاع الصناعي الجزائري أهمية كبيرة في تقييم مسيرة التنمية الاقتصادية، وأهمية أكبر في التعرف على ملامح المسار المستقبلي لهذه التنمية من منظور الاقتصاد الصناعي ككل.
ومن خلال ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة كالآتي :
هل تمتلك الصناعة الجزائرية قدرات تنافسية حقيقية تمكنها من البقاء في الأسواق الدولية، أم أنها ما زالت تعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي والموارد الطبيعية والصناعات المتدنية الجودة وذات العمالة الرخيصة، وما موقعها ضمن الصناعات التحويلية المغاربية ؟
وعن هيكلة البحث فقمنا بتقييم الدراسة إلى أربعة أقسامكما يلي :

1. مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ؛
2. المحددات الذاتية للقدرة التنافسية للصناعة الجزائرية: التكلفة والجودة؛
3. مؤشرات قياس الميزة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر وفي دول المقارنة؛
4. رهانات تطوير ورفع القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح التجاري؛

1- مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي :

تشمل الصناعة التحويلية مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية .ومن الصناعات التحويلية المهمة في دول المنطقة صناعة مواد البناء مثل الأسمنت والحديد والصلب والألمنيوم، والصناعات الهيدروكربونية التي تشمل صناعات التكرير والبتروكيماويات والغاز، وصناعة الأسمدة وصناعة السكر وصناعة الأثاث. تتميز القيمة المضافة للصناعة التحويلية في كل من تونس والمغرب بارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 والتي تتراوح ما بين 13 و 17.1 % ، ومع ذلك فإن هذه النسب لا تزال متدنية بالمقارنة مع الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا، حيث تبلغ حوالي 20% ، 30% و 40% على التوالي، بينما في الجزائر وليبيا لم تبلغ نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية 7 %، والسبب هو سيطرة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي.
يتبين من خلال الجدول (1) استعراض تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية للجزائر ودول المقارنة أنه منذ منتصف التسعينات حدثت تطورات مهمة في هيكل الصناعات التحويلية في دول المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالوزن النسبي لهذه الصناعات.

2- المحددات الذاتية للقدرة التنافسية للصناعة الجزائرية : التكلفة والجودة

في إطار سياسات التحولات الاقتصادية التي شرعت الجزائر في تطبيقها لمواكبة ظاهرة العولمة تحسبا لما قد يتمخض عنها من مشاكل ذات الطابع المتميز من شأن استعصاء التكفل بمعالجتها بالوسائل المتوفرة المعتادة نظرا لما تحملها من تعقيدات ومستجدات لا عهد للمؤسسة الجزائرية بها وعدم توفر وسائل تقنية وعلمية للتكفل بما تتطلبه طبيعتها من السرعة والنجاعة في معالجتها، ولهذا الغرض أنشأ المشرع الجزائري قانون المنافسة المؤرخ في 25 جانفي 1995

* abdous1977@yahoo.fr

وارد بتاريخ : 14-02-2013.

[1] (أمر 09/95) والذي كان يهدف إلى تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها، واشتمل على مبادئ المنافسة الحرة ومنع الأعمال المنافية للمنافسة الحرة (الغش، التواطؤ، الهيمنة)، وبموجب الأمر رقم 06/95 تم تأسيس هيئة تعرف بمجلس المنافسة[2]، حيث كلف هذا المجلس بترقية المنافسة وحمايتها عن طريق مراقبة الممارسات التجارية والاقتصادية في السوق المتعلقة بنشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات التي تدخل ضمن اختصاصه.[3]

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع الصناعة في النشاط الاقتصادي، فإن هذا الجزء من الدراسة يحاول تسليط الضوء على مدى مقدرة المنتجات الصناعية الجزائرية على مواجهة المنافسة الأجنبية سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية، وذلك من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة في واقع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الجزائرية بغية التغلب على مواقع الضعف وتطوير مواقع القوة بما يمكنها من تحسين موقفها التنافسي والصمود أمام المنافسة الأجنبية. ونظراً لصعوبة قياس تنافسية المنتجات الجزائرية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسينها، وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمي من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية المنتجات، من هذا المنطلق ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالجزائر، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية الصناعة الجزائرية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمي.

2-1. من حيث التكلفة : من حيث التكلفة وفيما يتعلق بتنافسية المنتجات الجزائرية، فان نسبة تكاليف المواد الأولية عالية إذ تتراوح مابين 50% و 70% من مجمل تكاليف الإنتاج، كما أن نسبة الطاقة التشغيلية المعطلة تتراوح بين 40% و45% في القطاعات الصناعية، ومن هنا فان الفرصة تبدو سانحة لتخفيض كلفة الإنتاج إذا ما استخدم المزيد من الطاقة الإنتاجية المعطلة، أما من ناحية القيمة المضافة، فالمنتج الجزائري ناتج صناعة تحويلية بسيطة لا يمكن مقارنتها مع ما تعطيه الصناعة في الدول المتقدمة نظراً لأن كمية الإنتاج الجزائري محدودة، والمحتوى المعرفي ذو القيمة المضافة العالية غائب عن المنتج الجزائري، بالإضافة إلى :

- استغلال حوالي نصف الطاقات الإنتاجية المتاحة للصناعات الجزائرية نظرًا لعوامل عديدة أهمها ضيق رقعة السوق المحلي ووجود عقبات تحد من قدرتها على التصدير في الأسواق المجاورة، أهمها الظروف الاقتصادية التي سادت البلاد خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى التشابه الكبير في القاعدة الإنتاجية للصناعات الجزائرية والصناعات القائمة في الدول المجاورة.
- وتشير البيانات المتوفرة إلى انخفاض نسبة الطاقات الإنتاجية المستغلة في الصناعات المتوسطة والكبيرة مقارنة بمثيلتها في الصناعات الصغيرة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن درجة المنافسة في الصناعات المتوسطة والكبيرة تعتبر أقل مقارنة مع الصناعات الصغيرة.
- اتسام هيكل تكاليف إنتاج الصناعات الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة، بالارتفاع الكبير في استخدام المواد الأولية، حيث تشكل تكاليفها حوالي 50% إجمالي تكاليف إنتاج الصناعات، أما تكاليف القوى العاملة التي تحتل المرتبة الثانية في قائمة تكاليف الإنتاج فتشكل ما نسبته 10 في المائة إجمالي تكاليف الإنتاج، لذلك، فإن السياسة الصناعية ينبغي أن تتجه نحو زيادة إنتاجية العامل جنبًا إلى جنب مع تخفيض كلفة المواد الأولية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج وزيادة المقدرة التنافسية.

2-2. من حيث الجودة : يتسم المنتج الجزائري بنمطيته، فهو غير قادر على اختراق السوق من حيث الجودة، باستثناء ما تقدمه بعض الشركات المختلطة، كما أن جودة المنتج الجزائري غير مضبوطة تماماً لعدم انتشار تطبيق أنظمة إدارة الجودة في المؤسسات الإنتاجية، وقد أظهرت عدة دراسات أقيمت على بعض المنتجات بأنها بمجموعة من العوامل التي تحد من مكانتها التنافسية، ومن أهم هذه العوامل عدم توافر عنصر الجودة العالية والطرق البدائية في أساليب التعبئة والتغليف[4] وحجم الفاقد في الكمية المستخدمة من السلع والمنتجات والأسعار التنافسية وأخيراً الالتزام بالمعايير الدولية لنظم الإدارة البيئية ، كما أن نسبة المعيب من إنتاج المؤسسات في حدود 6.3%، وفيما يتعلق بجودة مدخلات الإنتاج، فإن حوالي نصف المؤسسات الصناعية تشتري مدخلات الإنتاج وفقًا لمواصفات محددة. وتعتبر الصناعات الكبيرة العاملة في مجال الصناعات الغذائية والمعدنية الأساسية والآلات والملبوسات هي الأكثر اشتراطًا لمطابقة مدخلات إنتاجها لمواصفات محددة، كما أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير متدنية وهذا أمر غير مرغوب فيه إذا ما أرادت الصناعة أن تزيد من قدرتها التنافسية[5] [6].

وعلى ضوء ما تقدم، فإنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام بمستوى جودة ونوعية المنتجات الصناعية من خلال تشجيع الشركات الصناعية للحصول على شهادة الايزو العالمية كخطوة أولى في طريق اعتماد وتطبيق إدارة الجودة الشاملة التي تعتبر أكثر شمولا من الايزو، وكذلك الالتزام بمطابقة المنتجات لمواصفات محددة وعدم استخدام أية مدخلات إنتاج معيبة، إضافة إلى التقيد بمعايرة آلات الإنتاج بصفة دورية، بالإضافة إلى ذلك يتميز المنتج الجزائري بـ :

منتجات صناعية ذات قيمة مضافة متدنية : المنتج الجزائري ناتج عن صناعة تحويلية بسيطة، لا يمكن مقارنتها مع ما تعطيه الصناعة في الدول المتقدمة نظراً لأن كمية الإنتاج الجزائري محدودة، والمحتوى المعرفي ذو القيمة المضافة العالية غائب عن المنتج الجزائري، وبالتالي فان المنتجات تمتاز بقيمة مضافة متدنية.

منتجات صناعية ذات تكنولوجيا متدنية :[7] تمتاز المنتجات الجزائرية بضعف القدرة التكنولوجية الجزائرية وعدم استكمال نظم التطوير الداخلي بها، حيث أضحت الميزة التنافسية للصناعة في الوقت الراهن تعتمد بالدرجة الأول على قدرتها على الابتكار والإبداع على نحو متواصل، إلا أن أغلب الصناعات الجزائرية اعتمدت في الابتكار على حقوق المعرفة المقدمة من الشركات العالمية ومشروعات تسليم المفتاح، وفي نفس الوقت لم تهتم أغلب الصناعات الجزائرية

بمراكز البحث والتطوير ومراكز التصميمات، الشيء الذي أدى إلى عجز الصناعة الجزائرية عن مواكبة التطور التكنولوجي السريع وفقدها أحد المقومات الأساسية لبناء القدرة التنافسية الديناميكية.

منتجات صناعية تعتمد على الموارد الطبيعية : تعتمد معظم الصناعات الجزائرية على الموارد الطبيعية، وخاصة الصناعات الاستخراجية فأساسا تعتمد على استخراج الموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد، وأيضا صناعة البتروكيماويات الجزائرية والتي تعتمد على مقومات طبيعية أهمها المواد الأولية المتمثلة في الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية والمتوفرة بأسعار تنافسية، وبالتالي يمكن تحويل هذه الميزة النسبية إلى قدرة تنافسية تسمح لها بالتنافس عالميا.

منتجات صناعية تعتمد على العمالة الرخيصة : لا تزال الصناعات الجزائرية تكتسب مزايا نسبية في الأسواق العالمية، فضلاً عن تدني الأجور نسبياً، بالاعتماد على العمالة الرخيصة غير المؤهلة، غير أن الجزائر تحتاج إلى مواكبة التقنيات الجديدة والمزيد من الاستثمارات لتطوير قطاع الصناعات التحويلية وتوفير الحوافز للتشجيع على الإبداع والابتكار وإعادة هيكلة مخرجات التعليم وتأهيل العمالة في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تذليل العوائق الإدارية والبيروقراطية أمام بيئة الأعمال.

3- مؤشرات قياس الميزة التنافسية للصناعات التحويلية في الجزائر وفي دول المقارنة

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لتحديد الاتجاه العام لتنافسيتها . وتعتبر مؤشرات الميزة النسبية والإنتاجية والتركز والتنوع السلعيين من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية :

3-1. قياس تنافسية الصناعة التحويلية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA): تشير البحوث والدراسات العربية والدولية [8] أن المنتجات الصناعية العربية ومنها المغاربية تتعرض لمنافسة شديدة في الأسواق المحلية العربية من قبل المنتجات الأجنبية التي دخلت السوق العربية بعد تطبيق الاتفاقيات الدولية، ويظهر هذا التنافس واضحاً في الصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية، والصناعات الهندسية، وذلك من حيث الجودة والسعر على حد سواء.

لقياس الميزة التنافسية التصديرية للصناعات التحويلية، سوف يتم استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) من خلال استخدام صيغة "BALASSA" التقليدية للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية في دول المنطقة[9] ، والتي تتطلب بيانات عن الصادرات فقط، يتأكد أن لبعض دول المنطقة ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وتشمل هذه المنتجات الأسمدة في المغرب والملابس في تونس والمغرب.

من خلال الجداول (2، 3، 4 و5) يمكن استعراض أوضاع الميزة التنافسية التصديرية للصناعات التحويلية في دول المنطقة كالتالي :

- أظهرت النتائج صدارة تونس في منافسة دول المنطقة في السوق العالمي في العديد من المنتجات الصناعية، وعلى رأسها أجهزة الدائرة الكهربائية (رقم المنتج 772)[10] ، حيث تراوح قيمة المؤشر ما بين 11.30 و 14، وهي نسبة مرتفعة ما يدل على أن تونس تتمتع بقدرة تنافسية كبيرة في هذا المنتج ، إلى جانب اعتبارها المنافس الأول والأكبر أمام دول المقارنة في المنتج 845 (ملابس متنوعة) خاصة مع المنتجات المغربية في سنة 2001-2002 ؛ إذ بلغ المؤشر 9.08 ، لكنه عرف تراجعا منذ تلك السنة إلى غاية سنة 2007-2008 بقيمة 7.04 أمام ارتفاعه في المغرب ب 7.201 سنة 2007-2008 و 7.34 سنة 2009-2010 لينخفض الى 6.71 سنة 2010-2011، وعموما احتلت تونس المرتبة التنافسية الأولى في كثير من المنتجات التي تجاورت مؤشراتها 05 في المتوسط.

- يعتبر المغرب من بين مجموعة المقارنة ثاني دولة من حيث امتيازها النسبي الظاهر لكثير من منتجات الصناعة التحويلية، وعلى رأسها منتج الملابس النسائية (رقم 842)، إذ تراوح المؤشر مابين 3.62 سنة 2007-2008 و 5.91 سنة 2005-2006 ، لكنه ابتداءً من سنة 2009-2010 بدأ ينخفض الى 4.49، الا انه يلاحظ ان المغرب يعرف قيمة جيدة فاقت 27 في منتج ملابس الرجال المرقم ب841، و أعلى نسبة مسجلة مقارنة مع دول المنطقة سنة 2009-2010 ب 28.66، وبالرغم من أنه مؤشر يدل على أن المغرب يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في هذا المنتج، إلا أنه في تراجع سنة بعد سنة، وعليه احتلت المغرب المرتبة التنافسية الثانية.

- فيما يتعلق ببيانات الميزة النسبية الظاهرة لليبيا، فقد أظهرت تمتعها بمزايا متواضعة في منافسة دول المنطقة، وعلى رأسها المنتجات غير السبكية (رقم 673)، حيث ظهر المؤشر موجبا حتى سنة 2008 ليبدا في التراجع سنة 2009-2010 ب 0.5 ، وكانت أحسن نتيجة حققها المؤشر سنة 2005-2006 ب 3.61 ، إلى جانب المنتجات الأخرى، ما يوحي أن ليبيا تتمتع بمزايا تنافسية مقبولة، ما يؤهلها لتحتل المرتبة الثالثة.

- تعتبر الجزائر من الدول العربية التي لا تتمتع بمزايا نسبية إلا في منتج 673 (منتجات غير سبكية، حيث تراوح المؤشر ما بين 1.11 سنة 2007-2008 و 1.6 سنة 2004 -2005، أما بقية المنتجات فتحصلت على قيم متدنية جدا في تنافسيتها ولم تتجاوز القيمة 01 ، وعليه يمكن القول أنه وحسب البيانات التي تم احتسابه من مقياس الميزة النسبة الظاهرة عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على منافسة دول المنطقة في كثير من المنتجات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على :

- تتصف بأنها صناعة تحويلية بسيطة ذات قيمة معرفية متدنية، ترتكز على كثافة العمالة في الصناعات القائمة.
- سلع نمطية غير منافسة من حيث الجودة وذات جودة متوسطة.
- لا تساير تطور حاجة وأذواق المستهلكين وتكاد تخلو من أي تجديد أو ابتكار، يرافقه الجمود بالنوعية والشكل وأسلوب التغليف والتعليب.

- تدني النوعية نتيجة المنافسة الشديدة، والعرض الكبير نتيجة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المرخصة وغير المرخصة.
- القيمة المضافة عليها متدنية جدا بالمقارنة مع مثيلها في الدول الصناعية [11].

3-2. قياس تنافسية الصناعة التحويلية باستخدام مؤشر معدل الميزان التجاري الى اجمالي التجارة : يمكن استقصاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويقاس بالطريقة التالية :

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة) = (الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)100X

يتبين من خلال الجدول (6) أن الجزائر تتميز بتنافسية في منتج واحد فقط الممثل في الاسمدة في سنوات 2000-2003 بقيمة موجبة فاقت في المتوسط 40 ، لكنها فقدت تلك الميزة التنافسية ابتداءا من سنة 2007 ، اين سجلت قيما سالبة، اما بقية المنتجات الاخرى فتظهر قيمها سالبة بالكلية .

بالنسبة لتونس فيتمتع منتج الزيوت والشحوم بتنافسية جيدة، أين تراوحت قيمها بين 26 و49 سنوات 2007-2010، وبقية المنتجات لا تتمتع بتنافسية باستثناء منتج المطاط سنة 2010، اما المغرب تتمتع بمزايا تنافسية في منتج الاسمدة بين سنوات 2007-2010، كذلك منتج الحديد والمطاط هو الاخر يتمتع بتنافسية فقط في سنتي 2009-2010، أما فيما يخص ليبيا، فمنتج الكيمياويات العضوية والاسمدة فتعرف قيما موجبة بين سنتي 2007-2010، ما يدل ان ليبيا تتمتع بميزة تنافسية في هذين المنتجين.

3-3. قياس تنافسية الصناعة التحويلية باستخدام مؤشر متوسط إنتاجية العامل : يعتبر مؤشر الإنتاجية من أحد مؤشرات التنافسية الدولية ، إذ يظهر العلاقة الموجبة بين الميزة التنافسية وبين مستويات الإنتاجية لما للإنتاجية من أهمية ودور فعال في تفسير درجات التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية [12] ، حيث أنها تعكس آثارها على التقدم التقني في مجمل العمليات الإنتاجية.

وقد توصلت إحدى الدراسات من خلال دلائل قياسية لِـ 15 دولة من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) خلال الفترة من 1961-1983، إلا أن الدول ذات المعدلات التصديرية المرتفعة صاحبها معدلات نمو متزايدة لتكلفة وحدة العمل النسبية ، وهذه العلاقة غير المتوقعة بين المتغيرين أمكن إرجاعها إلى الأثر المهم للقدرات التكنولوجية على تفسير الأداء التصديري للدول[13]

وقد يكون من المنتظر أن تكون إنتاجية العامل المغاربي في الصناعات التحويلية مرتفعة بسبب طبيعتها المكثفة لرأس المال ، إلا أن بعض الدول كانت هذه المقاييس منخفضة للغاية ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لانخفاض درجات المهارة العمالية في المجلات الصناعية، ولما يتطلبه من مساهمات عالية من الابتكار والتقدم التكنولوجي، والبحث والتطوير للأنشطة الإنتاجية، إلى جانب تكدس العمالة في العديد من مؤسسات القطاع العام بصفة خاصة[14].

وباستطلاع مؤشرات الجدول (7) الذي يعكس اختلاف متوسطات إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية لدول المنطقة، والذي تم احتسابه من خلال قسمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية على عدد العمال يتضح ما يلي :

- احتلال ليبيا للمستوى الأدنى لمؤشر الإنتاجية المتوسط للعامل في قطاع الصناعات التحويلية، حيث بلغ هذا المؤشر 17.56 ألف دولار خلال سنوات الدراسة ، بالمقارنة بين دول المقارنة (وتونس والمغرب) ذواتي المؤشر العالي 85.23 و 37.12 ألف دولار على التوالي.
- على الرغم من انخفاض مؤشر الإنتاجية المتوسط للعامل الجزائري في الصناعات التحويلية على مثليه المؤشر في دول المقارنة، إلا أن البيانات تشير إلى تحسين هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2010.
- تأتي تونس بأعلى مؤشرات الإنتاجية المتوسطة للعامل في قطاع الصناعات التحويلية عامة، حيث بلغ 85.23 ألف دولار، تليها المغرب بمؤشر 37.12 ألف دولار.
- ملاحظات على المؤشرين السابقين :
- التقارب النسبي بين رتبة مؤشر إنتاجية العامل ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكل من تونس والمغرب، والتباعد الواضح لكل من الجزائر وليبيا، وما يفسر أن المزايا التنافسية للصناعة التحويلية للجزائر وليبيا تعتمد بشكل أكبر على محددات أخرى تفسر الميزة التنافسية بخلاف الإنتاجية، مثل الموارد المحلية المتاحة، وهي مزايا لا يعول عليها كثيرا، خاصة في ظل وجود عوامل تكنولوجية متقدمة للمنافسين الآخرين.
- قد يعكس التفاوت بين المؤشرين المستخدمين، الاختلاف في إستراتيجية المنافسة التي تتبعها كل دولة، فبعض الدول قد تتبع إستراتيجية " قيادة التكلفة"[15] عند المنافسة في الأسواق العالمية، بمعنى آخر أنها تعتمد مزاياها التنافسية على محددات سعرية، مثال ذلك ليبيا، فعلى الرغم من الأداء التصديري لها احتل مرتبة ثالثة في دول المقارنة، إلا أن إنتاجية العامل لها جاءت منخفضة، وعلى العكس نجد أن تونس والمغرب سجلا أداءً تصديريا جيدا وصاحبتيه إنتاجية مرتفعة للعامل، الأمر الذي يؤكد أن هذين البلدين سيتبعان حتما إستراتيجية " تمايز المنتجات"[16] أو تستند إلى محددات هيكلية عند التنافس في الأسواق العالمية.

3-3.المؤشر المركب لقياس القدرات التنافسية للصناعة التحويلية لدول المقارنة : يتم تكوين المؤشر المركب لقياس تنافسية الصناعة التحويلية[17] على أساس الرتب الخاصة بكل من مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، للتعبير عن الميزة التنافس التصديرية، ومؤشر الإنتاجية المتوسط للعامل للتعبير عن التنافسية الهيكلية، كما يتضح في الجدول (8) نكتشف ما يلي :

- تأتي تونس في المرتبة الأولى محققة لقدرات تنافسية ممتازة في الصناعات التحويلية، استنادا إلى الأداء التصديري والاختبار الناجح في الأسواق العالمية، جنبا إلى جنب مع ارتفاع إنتاجية العامل، ثم تليها المغرب في المرتبة الثانية.
- جاءت كل من الجزائر وليبيا في المرتبة الثالثة، مما يعكس نوعية متواضعة من المزايا التنافسية المحققة ن مقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة.
- هذا ويمكن إرجاع الانخفاض النسبي لإنتاجية العامل الجزائري والليبي، ومن ثم تدني رتبة الميزة التنافسية التصديرية المتحققة مقارنة بالمنافسين الآخرين بشكل أساسي إلى محدودية القدرة التكنولوجية الذاتية للصناعة في كلا البلدين بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص، كما تشير تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، التي توصي الدول التي احتلت المراتب الأخيرة في تقرير التنافسية الدول أية الذي يعده المنتدى كل سنة إلى ضرورة زيادة عمليات الإنفاق على البحث والتطوير.
- يلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المنتجات الجزائرية تحصلت على قيم متدنية جدا في تنافسيتها ولم تتجاوز القيمة 01 ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على :
  - تتصف بأنها صناعة تحويلية بسيطة ذات قيمة معرفية متدنية، ترتكز على كثافة العمالة في الصناعات القائمة.
  - سلع نمطية غير منافسة من حيث الجودة وذات جودة متوسطة.
  - لا تساير تطور حاجة وأذواق المستهلكين وتكاد تخلو من أي تجديد أو ابتكار، يرافقه الجمود بالنوعية والشكل وأسلوب التغليف والتعليب.
  - تدني النوعية نتيجة المنافسة الشديدة، والعرض الكبير نتيجة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المرخصة وغير المرخصة.
  - القيمة المضافة عليها متدنية جدا بالمقارنة مع مثيلها في الدول الصناعية [18].
  - لا تختلف الصناعات الهندسية كثيراً من حيث الطابع عن الصناعات السابقة، فالعمليات التحويلية بسيطة، وإنتاجيتها محدودة، والقيمة المضافة لا تزيد عن 15% في القطاع العام ولا تتجاوز الـ40% في القطاع الخاص.
  - وما يؤكد أن المنتجات الصناعية الجزائرية لا تتمتع بتنافسية على الإطلاق، الترتيب الذي تجريه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ففي آخر تقرير للتنمية الصناعية 2009 لهذه المنظمة، احتلت الجزائر حسب مؤشر أداء تنافسية الصناعة المرتبة 118 و 120 من أصل 122 دولة سنتي 2000 و 2005 على التوالي بقيم 0.083 و 0.063 سنتي 2000 و20005 على التوالي[19].

4-3. قياس تنافسية الصناعة التحويلية باستخدام مؤشري التركز والتنوع السلعي : بالإضافة إلى مؤشري الميزة النسبية ومؤشر الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة، يستخدم المتخصصون في هذا المجال مؤشر التركز والتنوع السلعي لقياس تنافسية الصادرات الوطنية.

1-4-3.مؤشر التركز السلعي للصادرات الصناعية الجزائرية : يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الصناعية الوطنية، وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين 0 و1 ، وترمز 1 إلى تركز تام للصادرات الصناعية الوطنية، ويحسب بالطريقة التالية[20] :

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n}\left(\frac{X_{ij}}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن : Hi: قيمة مؤشر التركز السلعي للمنتجi ؛ X i : قيمة الصادرات أو الواردات للبلد j للمنتج i ؛ n :العدد الأقصى للاقتصاديات الفردية في الفترة 1995-2011.

يلاحظ من خلال الجدول (9) أن مؤشر التركز للصادرات الصناعية لم يتجاوز الواحد في كل دول المقارنة، وأحسن قيمة مسجلة كانت في الجزائر سنة 2006 ب0.832 و 0.828 سنة 1995 ، وبهذه النسب تحتل الجزائر المرتبة الأولى، أما بقية الدول فلم يتعدى مؤشر التركيز 0.6 في كثير من السنوات باستثناء ليبيا، إذ بلغ مؤشر التركيز السلعي 0.780 سنة 2000، ولذلك يمكن القول أن درجة تركز صادرات الصناعات في الجزائر وفي دول المقارنة عامة لا تزال تعتبر منخفضة نسبياً، بالرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية، وعليه فان الصادرات الصناعية الجزائرية تتسم بمحدودية أسواقها و توجهها الجغرافي ، كما أن نموها لا يتماشى مع نمو التجارة الدولية، وتصدر الجزائر إلى الدول الصناعية أكثر مما تصدره إلى الدول النامية ، ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات الجزائرية يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية ومحدودية قدرة البلد عن استغلال مواردها وثرواتها

المتاحة [21]، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية في الاقتصاد الجزائري واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة، ويجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات الجزائرية أكثر تنوعاً الوضع الذي يحتم على البلاد ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية واحدة[22].

3-4-2.مؤشر التنوع السلعي للصادرات الصناعية الجزائرية : يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية .ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 ، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب بالطريقة التالية[23] :

$$I_i = \frac{\sum_{j=1} \left| S^1_{ij} - S^0_{ij} \right|}{2}$$

حيث أن :

Ii: قيمة مؤشر التنوع السلعي للمنتجi

S^0 ij : حصة المنتج i للبلد j بالنسبة لإجمالي التجارة من المنتج i للسنة 1995

S^1 ij :حصة المنتج i للبلد j بالنسبة لإجمالي التجارة من المنتج i للسنة 2011

يلاحظ من خلال الجدول رقم 10 أن مؤشر التنوع هو الآخر لم يتجاوز الواحد الصحيح في كل دول المقارنة، وأحسن قيمة مسجلة كانت في الجزائر سنة 2000 ب 0.836 ، أما بقية الدول الأخرى فلم يتجاوز المؤشر 0.650 في كثير من السنوات، في الجزائر يعرف مؤشر التنوع ع السلعي انخفاضا مستمرا، فبعدما بلغ سنة 2000 قيمة 0.836 انخفض إلى 0.467 و0.757 سنتي 2006 و2008 على التوالي، وعليه يمكن القول أنه بالرغم من احتلال الجزائر المرتبة الأولى مع دول المقارنة، فإنها من بين أقل الاقتصاديات تنوعا في البلدان العربية المتوسطية، وبعيدا عن الدرجة التي توصل إليها منافسيها الرئيسيين مثل مصر. تنويع الصادرات الجزائرية عامة يعاني من الاختناقات الهيكلية الناجمة عن مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك قاعدة صناعية قديمة وندرة السلع الرأسمالية"[24].

4- رهانات تطوير ورفع القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح التجاري

إن تطوير القدرات التنافسية للصناعات التحويلية في ظل سياسة الانفتاح التجاري الراهنة (الانفتاح على الاتحاد الأوروبي) والمرتقبة (الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية)، فان هذه السياسة تفتح المجال واسعاً أمام السلع الصناعية الجزائرية للمنافسة في الأسواق العالمية، حيث أن مبادئ منظمة التجارة العالمية سوف تطبق على الصادرات الجزائرية، عند دخول تلك السلع إلى أسواق الدول الأعضاء بالمنظمة، والتي تكفل حقوق المصدرين الجزائريين، ومن هذه الحقوق التمتع بالرسوم الجمركية المنخفضة التي تطبق على منتجات الدول الأعضاء دون تمييز، وتقليص العوائق غير الجمركية التي كانت تفرضها بعض الدول على الصادرات الجزائرية، مثل الضرائب التي يمكن أن تفرض على الصادرات الجزائرية[25]، أو أي إجراءات مشابهة مثل رسوم مكافحة الإغراق، أو تحديد كمية الصادرات وإخضاعها لنظام الحصص، أو وضع شروط وعراقيل معينة أمام الصادرات في تلك الدول، ولكن لن يتحقق ذلك إلا بتوفير الشروط التالية :

- تحديد الصناعات التي يمكن المنافسة فيها عالمياً، ولعل البداية الصحيحة هي التركيز على الصناعات التي تملك الجزائر فيها ميزة نسبية، لكن لابد من تطوير هذه الصناعات عن طريق التوسع الأفقي والرأسي لزيادة القيمة المضافة، وتحويل تلك الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية.
- ينبغي على المنشآت الصناعية الجزائرية تحديد ميزات معينة، يمكن أن تنافس بها المنشآت الأجنبية، والتركيز على النوعية الجيدة والكفاءة، حيث أن ذلك قد أصبح مطلباً أساسياً لكل المنشآت التي تبحث عن النجاح والبقاء في السوق، فهناك العديد من الميزات التي يمكن الاختيار من بينها، ولاشك أن الاختيار له علاقة بالصناعات المختارة.
- لا يمكن للقطاع الصناعي الجزائري المنافسة عالمياً، والاستفادة من المميزات الناجمة عن الانضمام للمنظمة دون تخصيص مبالغ معينة من الأرباح لعمليات البحث والتطوير والابتكار الذي يساهم في المحافظة على الميزة التنافسية التي تتمتع بها أي صناعة من الصناعات الجزائرية.
- إصلاح نظام الحوافز عن طريق تخفيض التعريفة، ومنع الرسوم الإضافية، وتخفيض الضرائب، وهذا من شأنه أن يعود بفوائد على التنافسية.
- تنفيذ إصلاحات التجارة الخارجية، كإصلاح الجمارك، وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية، وتسهيل إجراءات الفحص والاختبار، وتبسيط السياسات التنظيمية التي تعوق المنافسة وتفرض قيودًا على التجارة والاستثمار، هذا التبسيط ليس بالأقل أهمية، إلا أنه قد يحقق مكاسب في التنافسية على مدى أطول، وحيث أن الإجراءات العلاجية طويلة المدى تميل إلى التعقد، فالأمر يحتاج إلى الإقرار الفوري لخطة عمل شاملة.

خلاصة : في ظل المعطيات التي تمليها التطورات الاقتصادية السريعة، و نظرا إلى أهمية الدور الذي تلعبه الاستراتاجيات التنافسية الأساسية في إنشاء ميزة تنافسية للصناعة، تجد القطاعات الصناعية الجزائرية نفسها مجبرة على اختيار تطبيق استراتيجيه تنافسية قوية، وإلا فإنها مهددة في وجودها وبقائها و استمرار نشاطها، ذلك أن تحسين القدرات

التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري يفرض على حكوماتها من إجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية والإدارية الطموحة، بما في ذلك تطوير الكثير من الأنظمة والتشريعات والقوانين والأنظمة التي تحكم التعاملات التجارية والمالية التي تتم بداخل البلاد وخارجها.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة أن امتلاك القدرة التنافسية تؤثر على أداء القطاع الصناعي الجزائري من خلال المحافظة على المكانة في الأسواق الدولية، حيث توفر للزبائن اختيارات متنوعة من المنتجات فيختارون منها ما يوافق ذوقهم ودخلهم، حيث تعتمد الصناعة إلى تعبئة مواردها المالية، المادية، البشرية والتنظيمية، فتتخذ قرارات هيكلية قصد احتلال موقع تنافسي مناسب في السوق يؤهلها لأن تتفوق على منافسيها ضمن الأسواق الدولية على الصعيد العالمي.

كما توصلنا الى ما يلي :

- أظهرت نتائج قياس الميزة التنافسية للصناعات التحويلية الجزائرية عدم تمتع الجزائر بمزايا تنافسية حقيقية.
- اظهر التحليل تحقيق الجزائر لوضع تنافسي منخفض مع دول المقارنة، في حين حققت تونس والمغرب أوضاعا تنافسية تصديرية ممتازة نسبيا وقدرة كبيرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية للمنتجات التحويلية مقارنو مع الجزائر.
- حققت الجزائر قيمة منخفضة في الإنتاجية المتوسطة للعامل مقارنة بالمنافسين الآخرين، الأمر الذي يؤكد أن الأداء التصديري للمنتجات التحويلية الجزائرية يعتمد على المزايا النسبية الموفرة محليا ن وليس على العناصر التنافسية الهيكلية التي تعتبر محددات أساسية لبناء المزايا التنافسية المتقدمة.
- أضحى امتلاك القدرات التنافسية من أحد السمات الرئيسية لاقتصاد السوق، فأصبح من الضروري على المؤسسات الصناعية الراغبة في البقاء أن تبحث عن رؤية جديدة ومنهج حديث يمكنها من التزود بالمعلومات التي تؤهلها لمواجهة المنافسة بشكل أحسن، والتقدم نحو الأمام بشرط أن تطبق بكفاءة وجدية.
- إن توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو التنافسية على جميع الأصعدة بما تمتلكه من مؤهلات، سوف يمكنها ذلك من غزو أسواق دولية كان من الصعب ولوجها من قبل، لما تتسم به هذه الأسواق من درجة المخاطرة والتعقيد، فبفضل امتلاك القدرة التنافسية فتحت أبواب هذه الأسواق وجعلت هذه المؤسسات في صفوة المؤسسات المنافسة واحتلالها لمواقع جيدة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي كما هو مشاهد في مؤسسات جنوب شرق آسيا.
- توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من شأنه أن يطور أداء هذه المؤسسات، والجزائر عليها أن تحول الكثير من مزاياها النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعتها وهذا من خلال انتهاجها للمسار السليم، وهذا لن يتم إلا ببناء مؤسسات قوية تكون قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام (الوحدة %)

السنة/ الدولة	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا
2000	18.3	7.2	17.9	5.8
2001	18.3	7	18.3	6.1
2003	18.3	6.6	18.2	4.2
2004	17.8	4.9	18.3	3.4
2005	17.5	4.3	16.6	2.4
2006	16.9	4.1	15.8	2.2
2007	17.1	4	15	5
2008	17.9	3.8	13.8	5
2009	4.2	15.6	12.4	6.8
2010	5.1	14.9	14.1	4.1
2011	3.6	16.7	14.5	4.5

المصدر : التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2000- 2012، صندوق النقد العربي

الجدول (2) : تنافسية بعض منتجات الصناعات الجزائرية

تصنيف المنتج	اسم المنتج	2000-2001	2001-2002	2002-2003	2004-2005	2005-2006	2007-2008	2009-2010	2010-2011
723	أجهزة ونباتات هندسية	-	-	-	-	-	1.76	-	-
335	منتجات نفطية متبقية	0.58	0.58	335	0.42	0.83	0.45	0.65	0.67
522	مواد كيماوية	0.87	1.02	0.08	0.78	0.65	0.81	0.76	0.89
673	منتجات غير سبكية	-	-	-	1.6	1.42	1.11	-	-
288	نفايات نحاسية	-	-	0.38	-	0.51	0.41	-	-

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات" 2012-2011-2010-2009-2008-2006-2005-2004 De Statistiques de La CNUCED Manuel

الجدول (3) : تنافسية بعض منتجات الصناعات المغربية

تصنيف المنتج	اسم المنتج	2000-2001	2001-2002	2002-2003	2004-2005	2005-2006	2007-2008	2009-2010	2010-2011
522	مواد كيماوية عضوية	2.19	5.59	2.09	2.27	2.60	2.87	2.61	2.93
842	ملابس نسائية	4.66	5.67	4.40	4.66	5.91	3.62	4.47	4
773	أجهزة كهربائية	-	5.84	4.87	-	5.56	5.67	5.29	5.21
841	ملابس رجال	-	5.52	-	-	4.76	3.72	-	3.36
776	أنابيب وصفائح	32.88	33.52	33.2	34.94	33.94	26.66	28.66	27.85
845	ملابس متنوعة	6.69	8.40	6.75	5.88	8.52	7.21	7.34	6.71

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات" 2004-2005-2006-2008-2009-2010-2011-2012 De Statistiques de La Manuel CNUCED

الجدول (4) : تنافسية بعض منتجات الصناعات التونسية

تصنيف المنتج	اسم المنتج	2000-2001	2001-2002	2002-2003	2004-2005	2005-2006	2007-2008	2009-2010	2010-2011
845	ملابس متنوعة	7.37	9.08	7.81	8.62	8.66	7.04	7.68	7.75
562	صناعات مخصبة	2.17	2.18	2.32	2.34	2.28	3.64	3.10	3.81
841	ملابس رجال	-	4.89	-	-	5.78	3.64	3.18	3.84
772	أجهزة الدائرة الكهربائية	13.04	14	13.71	13.72	13.38	11.30	11.62	12.70
773	أجهزة كهربائية	5.56	6.55	5.73	5.77	5.68	5.8	5.52	6
421	دهون ومشتقات نفطية	-	1.63	-	-	-	1.84	1.77	2.01
842	ملابس نسائية	5.14	6.12	5.15	5.45	6.05	4.44	4.56	4.55
851	أحذية	6.32	6.32	6.37	-	6.44	4.92	5.76	6.11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات" 2004-2005-2006-2008-2009-2010-2011-2012 De Statistiques de La Manuel CNUCED

الجدول (5) : تنافسية بعض منتجات الصناعات الليبية

تصنيف المنتج	اسم المنتج	2000-2001	2001-2002	2002-2003	2004-2005	2005-2006	2007-2008	2009-2010	2010-2011
512	كحول وحامض الكاربوليك	1.48	1.13	1.42	1.08	1.73	1.21	0.88	-
562	صناعات مخصبة	1.51	0.93	1.44	1.16	1.4	1.18	1.13	2.06
673	منتجات غير سبكية	2.36	2.63	2.36	1.75	3.61	3.07	1.57	2.5
342	بروتان مذوب	-	1.03	-		1.42	0.88	0.95	1.55

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات" 2004-2005-2006-2008-2009-2010-2011-2012 De Statistiques de La Manuel CNUCED

الجدول (6) : تنافسية بعض منتجات الصناعة التحويلية الجزائرية باستخدام مؤشر معدل الميزان التجاري الى اجمالي التجارة

البلد	**السنوات**	**كيماويات عضوية**	**أسمدة**	**منتجات حديدية**	**منتجات مطاط**	**اسمنت**	**زيوت وشحوم**
الجزائر	2001	13-	**56**	96-	-	-	98.1-
	2002	39-	**34**	98-	-	-	89.1-
	2003	-	**51**	-	-	-	-
	2007	53.3-	-89.9	73.1-	82.1-	100-	98.2-
	2008	35.4-	-90.9	83-	86.1-	99.9-	96.8-
	2009	66.3-	-99.7	97.8-	100-	99.8-	98.7-
	2010	70.4-	-95.9	96.6-	100-	100-	97.2-
تونس	2001	25-	**49**	36-	-	-	23-
	2002	27-	76-	55-	-	-	17.1-

	2003	-	-		-	-	-
	2007	94.6-	89.1	60.9.	41.9-	10.8-	**49.4**
	2008	95.1-	95.3	66.5-	48.3-	9.1-	**29.2**
	2009	96.3-	92.4	27.3-	45.2	83.4-	**40.2**
	2010	95.1-	93.7	29.3-	**44.2**	91.8-	**26.8**
المغرب	2001	96-	2-	70-	-	-	95.1-
	2002	96-	1-	63-	-	-	94.1-
	2003	-	-		-	-	
	2007	96.3-	**70.0**	74.6-	93.9-	52.1-	73.6-
	2008	94.7-	**67.1**	78.2-	94.9-	62.3-	73.2-
	2009	92.9-	**85.2**	**25.9**	**17.4**	86.3-	74.0-
	2010	93.2-	**81.8**	**32.1**	**23.6**	56.4-	53.3-
ليبيا	2001	-	-	-	-	-	-
	2002	-	-	-	-	-	-
	2003	-	-	-	-	-	-
	2007	**83.3**	**77.3**	**4.2**	99.4-	100-	90.4-
	2008	**87.4**	**59.5**	**5.3**	99.1-	100-	98.3-
	2009	**79.1**	**68.8**	100-	99.7-	100-	99.2-
	2010	**79.9**	**69.3**	100-	99.7-	100-	100-

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010،2009، 2012،2011،2012

الجدول (7) : متوسط إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية في دول المنطقة 2000- 2010

الدولة	القيمة المضافة (مليون دولار أمريكي)	عدد العمال (ألف عامل)	إنتاجية العامل (ألف دولار أمريكي
الجزائر	4854.5	198	24.46
تونس	5363.5	62	85.23
المغرب	8952.95	241	37.12
ليبيا	2975.45	169	17.56

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات اليونيدو

الجدول (8) : ترتيب دول المقارنة حسب المؤشر المركب

الدولة	رتبة الميزة النسبية الظاهرة	رتبة إنتاجية العامل	الرتبة المتوسطة للمؤشر المركب
الجزائر	04	03	3.5
تونس	01	01	01
المغرب	02	02	02
ليبيا	03	04	3.5

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول (9) : مؤشر التركز السلعي في الجزائر وفي دول المقارنة

السنوات	1995	2000	2005	2006	2008	2010	2011
الجزائر	0.828	0.836	0.832	0.467	0.587	0.523	0.538
تونس	0.76	0.555	0.182	0.084	0.175	0.162	0.160
المغرب	0.082	0.699	0.158	0.105	0.215	0.155	0.169
ليبيا	0.080	0.780	-	0.096	0.053	0.789	0.793

Source :UNCTAD, Handbook of statistics, 2006-2008-2009

الجدول (10) : مؤشر التنوع السلعي في الجزائر وفي دول المقارنة

السنوات	1995	2000	2005	2006	2008	2010	2011
الجزائر	0.463	0.836	0.469	0.467	0.587	0.788	0.724
تونس	0.397	0.699	0.399	0.397	0.555	0.544	0.546
المغرب	0.414	0.685	0.356	0.338	0.699	0.664	0.700
ليبيا	0.392	0.571	0.592	0.592	0.780	0.806	0.785

Source: UNCTAD, Handbook of statistics, 2006-2008-2009

الإحالات والمراجع :

1. لمزيد من المعلومات اطلع على الجريدة الرسمية (الأمر 06/95).
2. سي علي محمد، مجلس المنافسة والإجراءات المتبعة أمامه، الملتقى الوطني حول الاستهلاك والمنافسة في القانون الجزائري، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2001، ص 85.
3. أحمد العثيم، التنافسية العربية من عام 2005 إلى عام 2006 وآفاق الارتقاء والتطوير، مجلة الجزيرة، السعودية ،2006.
4. Yousef Benabdallah, Ouverture Commerciale et Compétitivité De L'économie : Un Essai De Mesure De L'impact Des Accords D'association Sur Les Prix A La Production Et Les Prix A La Consommation , Femise Research Programme 2004-2005,2005,p25.

5. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، العدد : 35، خريف 2007، تاريخ الإطلاع، 1ماي 2010.
6. دراسات : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، صندوق النقد العربي، البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي.
7. يحسب المؤشر بقسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر أعلى من1 ، فيدل على أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج.
8. تم الاعتماد على تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للمجموعات السلعية UNCTAD.
9. فريق قضايا الطاقة المستدامة في إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الدول العربية، 2006، ص16 .
10. dean, Edwin r and mark, sherwo, manufacturing cost .productivity and competitiveness, monthly labor review , 1994,p 16.
11. ليلى احمد الخواجة، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري : الواقع وسبل تحقيق الطموحات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004 ، ص 219.
12. Patrick Plane, Performances Productives Et Climat De L'investissement Dans Quatre Pays De L'espace Mena : Algérie, Egypte, Maroc, Liban, femise research programme 2088-2009, Université D'auvergne, France,2010,p 45 .
13. ترتكز هذه الإستراتيجية على الهيمنة والسيطرة على الأسواق من خلال تدنية التكاليف وتقوية هامش المناورة السعرية، وقد انتشرت هذه الإستراتيجية بشكل كبير في السبعينات من القرن الماضي.
14. ترتكز إستراتيجية تمايز المنتجات على سياسة مفادها أن المؤسسة تنفرد في عرض أو تقديم منتجو ما للزبائن ذو خصائص وصفات جيدة مقابل سعر زائد، هذه الخصائص قد تكون خدمات جيدة، علامة رائدة، تصميم ممتاز...الخ.
15. يستخدم هذا المؤشر للتعبير عن المفهوم الشائع للتنافسية الدولية، والذي يعرف بأنها " قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحافظ وتوسع من الدخل الحقيقي للمواطنين"، وذلك بافتراض أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة يعكس المنافسة في الأسواق العامية، ومؤشر الإنتاجية المتوسطة للعامل يعكس متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته.
16. فريق قضايا الطاقة المستدامة في إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الدول العربية، 2006، ص16 .
17. Rapport Sur Le Développement Industriel 2009, Organisation Des Nations Unies Pour Le Développement Industriel (ONUDI),2009,P15.
18. UNCTAD, Handbook of statistics, 2009, p198.
19. عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت ـ 1984 ، ص34
التبعية العربية، مرجع سابق، ص34.

20. عبد الحسين وادي العطية، موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث مقدم إلى ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، 1987م، الناشر مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، العدد السادس، السنة الثالثة، ديسمبر 1987م، ص99 .

21. UNCTAD, op cit,p198
22. عين كبيرة، الواردات والبيروقراطية تعطلان تنويع الاقتصاد الجزائري، جريدة القدس العربي، العدد 6171، 2009/05/08، ص 14.
23. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003 ، ص 150.

حساسية المستهلك الجزائري لسياسة أسعار الكهرباء والغاز - دراسة لعينة من المستهلكين في ولاية البليدة -
Algerian consumer sensitivity to electricity and gas price's policy - study of a sample of consumers in the state of Blida –

رابح زبيري*
جامعة الجزائر 03
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

عبد الحق بن تفات**
جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : لقد توصلنا في هذا البحث إلى أن هناك لجنة تقضي بتغيير تعريفة منتج الكهرباء والغاز في هذا السوق في الجزائري وتسمى لجنة ضبط الكهرباء والغاز المستقلة التي تقوم بالمصادقة على أي ملف تعريفاتي مقدم من طرف مجمع "سونلغاز" قاضي بتعديل تعريفات منتجات الشركة. كما أن نتائج الدراسة الميدانية التي كانت على 397 مفردة في ولاية البليدة أظهرت الحساسية الكبيرة للمستهلك لمنتجات "سونلغاز" وبالأخص منها الكهرباء. ولتخفيف تمركز الطلب على الكهرباء في ساعات الذروة لمنحنى "الحمل" نقترح تجريب التسعير الثنائي "الليل / نهار" على عينة من المشتركين الموصولين بالشركة وتوسيع ذلك تدريجيا على كافة المشتركين إن كانت النتائج حسنة.

الكلمات المفتاح : طلب على الكهرباء والغاز، حساسية سعرية للمستهلك، سعر وساعات الذروة.

Summary: We have reached in this research that there is a committee requires to change tariff of electricity and gas in the Algerian market of electricity and gas; this committee is called independent Algerian commission for controlling electricity and gas that authenticate on any file of taxation submitted by the complex of "SONELGAZ" judge to amend the company's products. The results of the field study, which was on 397 Single in the state of Blida showed great sensitivity of the consumer to "SONELGAZ" products especially electricity. To relieve the concentration of electricity demand in peak hours curve "pregnancy" we suggest experimenting with bilateral pricing "overnight, day and night" on a sample of participants logged in the company and expand gradually, to all the participants that the results were good.

Key words: demand for electricity and gas, price sensitivity of the consumer, price and peak hours.

تمهيد : لقد مرت محروقات الجزائر من 1950م إلى اليوم بتحولات جذرية، مما انعكس على صادراتها[1]. كما مرت شركة "سونلغاز" بفترة زمنية طويلة كانت فيها تحولات الاشتراكية التي عرفتها المؤسسات الجزائرية، ومن أهم التحولات الرئيسية نذكر: التسيير الذاتي الذي صدر في عام 1962م، فالتسيير الاشتراكي يعني إشراك العمال في التسيير وإبعاد الأساليب البيروقراطية وتم تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مجلس عمال وكان أول مجلس قد أنشئ سنة 1972م وهو يهدف إلى إشراك العمال في التسيير واتخاذ القرار والتخطيط، ثم مرحلة إعادة الهيكلة والاستقلالية وذلك ابتداء من سنة 1983م حيث تأثرت سونلغاز بمراسيم إعادة الهيكلة وانبثقت من سولغاز ثلاث مؤسسات وهي "كهريف"، "كنغاز" و"مؤسسة الهندسة المدنية"[2]. وكل هذا سعيا منها لأن تتأقلم مع الدورة الاقتصادية والنظام الاقتصادي السائد. وتزخر الجزائر بثروات كبيرة من الغاز إذ أدى بها ذلك لأن تبرم زيادة على الاكتفاء الذاتي اتفاقيات لتصدير الغاز وتعاون ونذكر على سبيل المثال أنه يتم الإعلان العلني للاتفاقية الجزائرية الفرنسية و القاضية بإنشاء الشركة المختلطة المعلنة في المادة 11 من اتفاق الجزائر إلا بعد ظهور مرسوم 1967/07/31 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 1967/08/08[3]، هذا الثراء في مادة الغاز الطبيعي لا يطرح لها إشكالية كبيرة فيما يخص هذه المادة بخلاف مادة الكهرباء رغم أن هذه الأخيرة يتم إنتاجها بواسطة مراكز توليد الطاقة الكهربائية بالاعتماد على تحويل الغاز كطريقة أساسية. فالشركة الوطنية للكهرباء تقوم بثلاث مراحل لتسويق الكهرباء وهي : مرحلة التوليد (وفيها تكلفة رأس المال المستثمر كبير وتكاليف التشغيل والصيانة وتكاليف الوقود)، ومرحلة النقل، وأخيرا مرحلة التوزيع[4].

يعتبر هذا البحث بمثابة محاولة لدراسة حساسية المستهلك الجزائري لأسعار منتجات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، كما نحاول من خلاله دراسة جداول الطلب السابقة والمستقبلية التي تشير إلى زيادة الكميات المطلوبة للكهرباء وللغاز، من جهة أخرى فإن التوقعات تشير أن أسعار منتجات "سونلغاز" سترتفع في المستقبل لا مفر في غضون

---

* zebiri52@hotmail.com
** bentabdelhak@yahoo.fr

وارد بتاريخ : 22-11-2012

السنوات القادمة، وهذا كما هو معلوم نتيجة دخول الشركة في برنامج استثمار كبير على المدى المتوسط والبعيد لمشاريع شبكة النقل[5]. وكما أن الاستبيان الذي تم القيام به على عينة من المستهلكين من شأنه أن يجيب عن الإشكالية الرئيسية للبحث، وعلى ضوء ذلك نحاول اقتراح نظام تسعيري ملائم للشركة وللمستهلك. والسؤال المطروح هو :

ما هي درجة حساسية المستهلك الجزائري لأسعار كل من الكهرباء والغاز ؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال بدراسة ما يلي :

1. تقديم عام للشركة الوطنية للكهرباء والغاز؛
2. السياسة التسعيرية للكهرباء والغاز في الجزائر؛
3. التنبؤات المستقبلية لجداول الطلب والسياسات التسعيرية؛
4. دراسة الاستبيان الموجه لاكتشاف القيمة المدركة عند المستهلك ونتائجه.

1– تقديم عام للشركة الوطنية للكهرباء والغاز

فيما يلي تقديم عام للشركة الوطنية للكهرباء والغاز، ويحتوي هذا التقديم على شقين، الأول منهما يقدم مجمع "سونلغاز" بصفة عامة وأهم التطورات التي شهدها المجمع منذ نشأته، أما الشق الثاني فقد خصصناه لتقديم الشركة الفرعية للتوزيع لمنطقة الوسط الكائن مقرها الاجتماعي في البليدة والتي هي محل بحثنا.

1.1. تقديم عام لمجمع "سونلغاز": يعد وجود شركة "سونلغاز" ضارب في قدم عقود من زمن الجزائر فلقد تم في سنة 1947م إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا بـ EGA، حيث أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء، ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز. وضمت EGA المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع، وهي تنتمي إلى قانون أساسي خاص منها لوبون (LEBON) وشركائه SAE (الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز) ثم وقعت تحت مفعول قانون التأميم الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946م[6].

تحولت بعدها (EGA) في سنة 1969 إلى "سونلغاز" (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) وفي سنوات قليلة أصبح حجمها كبيرا، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عونا. وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييرية لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية للبلاد وذلك كما أسلفنا لمرور الاقتصاد الوطني من مرحلة التسيير الذاتي إلى التسيير الاشتراكي وإعادة الهيكلة. والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية ليس إلا، وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية (الإنارة الريفية) وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطات العمومية.

إعادة الهيكلة في سنة 1983م نتج عنها إنشاء خمس شركات للأشغال والتي أعيد إدماجها في نهاية سنة 2005م وهي[7]: كهريف - للإنارة وإيصال الكهرباء ، كهركيب - للتركيبات والمنشآت الكهربائية، قناغاز - لإنجاز شبكات نقل الغاز، إينرغا - للهندسة المدنية، التركيب - للتركيب الصناعي

في سنة 1991م، تحولت "سونلغاز" إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC)، وبعدها أصبحت المؤسسة في سنة 2002 شركة مساهمة (SPA). وهذه الترقية تمنح مؤسسة سونلغاز إمكانية توسيع أنشطتها لتشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة كما تتيح لها إمكانية التدخل خارج حدود الجزائر. وباعتبارها شركة مساهمة، فإنه يتعين عليها حيازة حافظة أسهم وقيم أخرى منقولة، مع إمكانية امتلاك أسهم في شركات أخرى. ولقد شهدت المؤسسة المدروسة توسعاً كبيراً فخلال السنوات من 2004 إلى 2006 أصبحت مجمعاً، قامت بإعادة هيكلة نفسها في شكل شركات متفرعة مكلفة بالنشاطات الأساسية وهي :

- مؤسسة للإنتاج : "سونلغاز إنتاج الكهرباء" (SPE)؛
- أربع مؤسسات للتوزيع (الجزائر، الوسط، الشرق، والغرب)؛
- مؤسسة لنقل الكهرباء : "مسير شبكة نقل الكهرباء" (GRTE)؛
- مؤسسة لنقل الغاز : "مسير شبكة نقل الغاز" (GRTG).

الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز إذن هي شركة ذات أسهم، هدفها إنتاج الكهرباء ونقلها وكذلك نقل وتوزيع الغاز إلى جانب تطوير الخدمات الطاقية بكل أنواعها، مع إنشاء فروع لها بالداخل وبالخارج، ودراسة كل شكل ومصدر للطاقة وترقيته وتثمينه، لاسيما البحث عن المحروقات والتنقيب عليها وإنتاجها وتوزيعها[8]. كما تعد "سونلغاز" على رأس المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية القوية في السوق المحلي وتطمح في المستقبل القريب إلى أن ترتب ضمن المؤسسات الخمس الأوائل في قطاع الكهرباء والغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط في المجال جودة الخدمات وجودة التسيير وإدارة الأعمال وكذلك سياسة تقليص التكاليف[9].

أما بلغة الأرقام فقد قدم السيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للكهرباء والغاز ميزانية سنة 2005م للشركة بحضور السيد وزير الطاقة والمناجم، وقد كان رقم أعمال الشركة يقدر بـ 100.6 مليار دينار جزائري بارتفاع يقدر بـ 14.23% بالنسبة لسنة الأساس سنة 2004م إذ كان رقم الأعمال يقدر بـ 88.067 مليار دينار جزائري[10]. وكان رقم أعمال الشركة الإجمالي لفروع التوزيع سنة 2006م يقدر بـ 108.4 مليار دينار جزائري[11].

رغم ما تشير إليه بعض الإحصائيات من أن إنتاج الكهرباء عرف ارتفاعا من 25 تيرا واط ساعي (TWH) سنة 2000م إلى 35 تيرا واط ساعي (TWH) سنة 2006م[12]، وبالضبط 34922 جيقا واط ساعي (GWH) كما جاء في الميزانية السنوية للجنة ضبط الكهرباء والغاز[13]. وبخصوص الإستراتيجيات الكفيلة بتحسين الوضع الراهن، شهد يوم السبت 16 يونيو 2007م قيام مجمع "سونلغاز" بتوقيع عقود إنجاز خمس "5" محطات توليد للكهرباء من نوع

العنفات الغازية turbines à gaz، التي تبلغ قوتها الإنتاجية 1000 ميقا واط ستعزز بحلول 2009م حظيرة "سونلغاز" الإنتاجية للكهرباء وستستجيب للطلب على الطاقة الذي لا يفتأ في الازدياد.

1-2. تقديم الشركة الفرعية للتوزيع لمنطقة الوسط SDC : لقد تم إنشاء الشركة الفرعية للتوزيع لمنطقة الوسط "SDC" في شهر يناير من سنة 2006م، وتتوفر لها شبكة كهرباء طولها 54.394 كلم في الجهد المنخفض والمتوسط (MT/BT) وشبكة غاز طولها 7.102 كلم في الضغط المتوسط و المنخفض (BP/MP).

وتتمثل مهمة الشركة "سونلغاز التوزيع الوسط" (SDC) أساسا فيما يلي[14] :

- استغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز؛
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز بحيث يسمح بربط زبائن جدد بها؛
- تسويق الكهرباء والغاز؛
- ضمان ظروف أفضل من حيث السلامة ونوعية الخدمة وبكلفة أقل.

تغطي "سونلغاز التوزيع الوسط" مناطق البليدة، البويرة، المدية، تيزي وزو، الجلفة، ورقلة، بسكرة، الوادي، الأغواط، غرداية، إليزي وتمنراست. وتتولى تسيير 1.290.058 زبونا (الجهد المتوسط والجهد المنخفض MT et BT) (بالنسبة للكهرباء)، و 389.410 زبونا (الضغط المنخفض والضغط المتوسط MP et BP) (بالنسبة للغاز).

وتسعى "سونلغاز التوزيع الوسط" من خلال برنامج استثمار إلى تحقيق هدفين اثنين، وهما : تطوير شبكاتها وتلبية الطلب، وتحديث نمط استغلالها وتسييرها.

2- السياسة التسعيرية للكهرباء والغاز في الجزائر

تسعى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز إلى توفير الغاز والكهرباء للعائلات والمستهلكين الرئيسيين لمنتجاتها. ودراستنا الميدانية ستقتصر على ولاية البليدة، فالسلاسل الزمنية التي ستدرس معطياتها خاصة بولاية البليدة لأن العينة في الاستبيان كذلك ستقتصر على مفردات من ولاية البليدة ولهذا الغرض نقترح السلسلة الزمنية المدروسة لجداول الطلب أن تكون لولاية البليدة. وقد قسمنا هذا الجزء إلى شقين الأول يهتم بتعريف الهيئة المتخصصة في تعديل تسعيرة الكهرباء والغاز وهي لجنة ضبط الكهرباء والغاز "CREG" المستقلة عن "سونلغاز"، أما الثاني فيدرس السياسة التسعيرية "لسونلغاز" وأثرها.

1.2. دراسة لجنة ضبط الكهرباء والغاز "CREG" : القانون الذي حرر في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق لـ 05 فبراير 2002م جاء في مادته 111 من الباب الثاني عشر أمر إحداث لجنة ضبط الكهرباء والغاز[15]، والتي هي عبارة عن هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وقد كان مقرها في شارع كريم بلقاسم بصفة مؤقتة ثم في 06 فبراير 2006م تم ترحيل اللجنة إلى المقر الجديد في الجمع الكائن بواد حيدرة الذي يأوي وزارة الطاقة والمناجم.

كما جاء في قانون 05 فبراير 2002م أيضا في المادة 114 أن اللجنة تضطلع بالمهام الآتية:

- مهمة تحقيق المرفق العام للكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات ومراقبته.
- مهمة استشارية لدى السلطات العمومية فيما يتعلق بتنظيم سوق الكهرباء والسوق الوطنية للغاز وسيرهما.
- مهمة عامة تتمثل في السهر على احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بها ورقابتها.

في إطار المهام المنصوص عليها في المادة أعلاه جاءت المادة 115 من نفس القانون لتوضيح مهام اللجنة واحدة بواحدة، ومن هذه المهام نذكر :

- المصادقة المسبقة على قواعد وإجراءات سير مسير المنظومة ومسير السوق ومسير شبكة نقل الغاز؛
- مراقبة محاسبة المؤسسات؛
- تحديد التعريفات الواجب تطبيقها على الزبائن الخاضعين لنظام التعريفات بتطبيق التنظيم؛
- اقتراح الإبقاء على مستوى التعريفات أو تغييرها، على المؤسسات المعنية سنويا أو عندما تقتضيه ظروف خاصة، بعد استشارة المتعاملين.
- القيام بتسيير صندوق الكهرباء والغاز بهدف التكفل بمعادلة التعريفات والتكاليف المتعلقة بالفترة الانتقالية إلى النظام التنافسي.
- القيام بالأبحاث والدراسات المتعلقة بأسواق الكهرباء والغاز.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة لها نظيرتها في المملكة العربية السعودية تحت اسم "هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية" وهي مستقلة كذلك، وتم إنشاءها حسب قرار مجلس الوزراء رقم 236 وتاريخ 1422/8/27هـ . وكذلك بعض الدول الأوروبية كفرنسا التي أنشئت لجنة ضبط الكهرباء في فيفري من سنة 2000م وتحولت في سنة 2003م إلى لجنة ضبط الطاقة "Commission de Régulation de l’Energie "CRE. والتعليمة الأوروبية الأولى (ديسمبر 1996م) كانت لا تشترط وجود هذه الهيئة المستقلة في دول الإتحاد الأوروبي فقد كانت الوزارة المعنية تقوم بمهام هذه الهيئة، أما التعليمة الأوروبية الثانية (جوان 2003م) فهي تلزم إقامة مجموعة لهيئات الضبط الأوروبية للكهرباء والغاز[16].

2.2. دراسة السياسة التسعيرية "لسونلغاز" وأثرها : بمراجعة الإطار النظري لمراحل تحديد السياسة التسعيرية فأنه من الملاحظ أن السياسات التسعيرية لأي منتج تبدأ بتحديد هدف من السياسة التسعيرية، ثم تقييم الطلب، وصولا إلى

تحديد السعر النهائي. فمؤسسة "سونلغاز" ولجنة ضبط الكهرباء والغاز عند تحديدهما للسعر يقومان بنفس المراحل المذكورة سابقا وزيادة، فمراحل تحديد السعر للكهرباء والغاز تتمثل فيما يلي :

أ- مرحلة تحديد الهدف : لتوفير المنتجين الكهرباء والغاز، تلجأ الشركة إلى شراء الغاز من المورد "سونطراك"، ونظرا لخصائص هذا الأخير لا يطرح إشكال في التموين. لكن الإشكالية الرئيسة للشركة تتمثل في الكهرباء، إذ أن هذا المنتج الأخير غير قابل للتخزين، وتهدف الشركة المدروسة من خلال سياستها التسعيرية إلى توزيع استغلال المستهلكين للطاقة الكهربائية بطريقة ثابتة على مدار اليوم وهذا قصد المحافظة على مراكز توليد الكهرباء واستغلالها بشكل عقلاني، لعدم حدوث انقطاع في الكهرباء خصوصا في ساعات الذروة حيث تعمل مراكز التوليد بأقصى طاقتها. وحسب دراسة أجريت حول القوة على مدار اليوم والطلب على الكهرباء، تم التوصل إلى منحنى الطلب على الكهرباء خلال اليوم[17]. فقد تبين أن الكميات المطلوبة من الكهرباء خلال الساعات من العاشرة والنصف ليلا إلى السادسة صباحا تكون ضعيفة وقليلة جدا وتسمى هذه الفترة بالساعات الفارغة أو الليلية، أما من السادسة صباحا إلى الخامسة مساءا فتكون الكميات المطلوبة من الكهرباء كبيرة وتسمى بالساعات المليئة، أما الفترة الممتدة من الخامسة مساءا إلى التاسعة ليلا فتكون الكميات المطلوبة من الكهرباء عندها قوية جدا إنها ساعات الذروة لأن معظم المستهلكين يزيدون من استهلاكهم للطاقة الكهربائية نتيجة استعمالهم لجهاز التلفاز والإنارة العمومية وغيرها من الأجهزة، وبعدها من الساعة التاسعة ليلا إلى العاشرة والنصف تقل الطاقة المستهلكة ونصبح في ساعات مليئة، وبعدها يرجع بنا المنحنى إلى الفترة الأولى أي الفترة الفارغة. غير أن منحنى الطلب على الكهرباء في الدول الأوروبية فتكون فيه الذروة عند ساعات الظهيرة نتيجة النشاط الصناعي في هذه الساعات. كما أن تزايد طلب العائلات الأوروبية على الكهرباء يقدر بحوالي 1% سنويا وهذا يعني أنها حققت مستوى من الرفاهية، أما تزايد الطلب على الكهرباء من قبل الجزائريين فيقدر بـ 9% سنويا، وهذا يدل على أن المستهلك الجزائري بعيد جدا عن الرفاهية، وهذا يعد تفسير منطقي لتناقض قانون الطلب على الكهرباء.

وتهدف السياسة التسعيرية إلى توزيع الكميات المطلوبة من الكهرباء بشكل عقلاني ورشيد يسمح بإزاحة بعض المستهلكين من فترة الذروة إلى الساعات المليئة ولما لا إلى الساعات الفارغة ويسمى هذا بـ **"إزاحة الأحمال"**. ولهذا تقترح على المستهلك قبل تعاقده مع المؤسسة خاصة المحلات وأصحاب بعض الأنشطة كالخبازين والنجارين وغيرهم من يستطيع تعديل فترات نشاطه وإنتاجيته تقترح عليه الاختيار بين ثلاث طرق للتسعير:

- التسعير الواحد أو البسيط : وفيه تكون التسعيرة واحدة على مدار اليوم وهو يلاءم العائلات التي لا تستطيع التغيير من سلوكها وتفادي فترة الذروة لأن ذلك غير مفيد لها. وتقترح الشركة نظام الشرائح، إذ أن الشريحة الأولى والتي تسمى بالشريحة الاجتماعية تقدر بالمجال 0 إلى 125 كلو واط ساعي بتسعيرة 1.779 د.ج للكيلو واط وفوق هذا المجال يأتي المجال العادي بتسعيرة 4.179 د.ج بالنسبة للكهرباء، أما الغاز فالشريحة الاجتماعية تتمثل في المجال 0 إلى 1125 تيرمي* بتسعيرة 0.168 دج للتيرمي، وفوق هذا المجال تصبح التسعيرة بـ 0.324 د.ج للتيرمي.

- التسعير الثنائي : وتقترح الشركة هنا تسعيرة خارج ساعات الذروة أقل من تلك التي تكون داخل هذه الفترة مما يسمح للمستفيدين من هذه الطريقة توفير بعض التكاليف وتدنئتها لمضاعفة النشاط داخل فترات التسعيرة المنخفضة حيث يزود الموصولون بهذا النوع من التسعير بنوع خاص من العدادات تسمى "العدادات الذكية"، ومثال ذلك الخباز.

- التسعير الثلاثي : تسعر هنا الشركة الكهرباء بشكل متباين خلال الفترات، فتقدم ثلاث تسعيرات تساعد الذي يشتغل على مدار 24 ساعة في اليوم.

- تسعيرة أعوان "سونلغاز" : أعوان سونلغاز يدفعون تسعيرة أقل بالنسبة للمنتجات التي يسهرون على تقديمها، فلمنتج الكهرباء يدفعون 0.104 دج للكلو واط ساعي، ولمنتج الغاز يدفعون 0.104 دج للتيرمي. وإذا أراد "مجمع سونلغاز" الرفع في التعريفة فعليه تقديم "الملف التعريفاتي" dossier tarifaire كما فعل في يوم 18 مايو 2006م إلى لجنة ضبط الكهرباء والغاز التي تدرسه وتقدمه للحكومة التي طلبت معلومات تكميلية[18]. أو بالأحرى إعادة تشكيله تماما.

مرحلة تقييم الطلب : كما ذكرنا سابقا أن دراستنا ستقتصر على ولاية البليدة، وقد مكننا تتبع الكميات المطلوبة من الغاز لهذه الولاية ومستويات الأسعار لها خلال الفترة 2002م إلى 2006م من ملاحظة أن العلاقة تبدو طردية بين السعر والكميات المطلوبة من الغاز وهذا يتناقض مع قانون الطلب بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فالسلعة تسمى سلعة "جيفن". أو أن الرفاهية التي يعيش فيها المستهلك غير كافية أو هو بعيد عن مستوى الرفاهية الدنيا. نلاحظ أن سعر البيع المتوسط في زيادة مستمرة ورغم ذلك كمية المبيعات تزيد ماعدا سنة 2006م حيث نقصت الكمية المباعة عن السنة التي تسبقها.

من جهة أخرى مكننا تتبع الكميات المطلوبة من الكهرباء والأسعار المقابلة لها لمستهلكي ولاية البليدة من ملاحظة أن العلاقة طردية بين السعر والكمية المطلوبة من الكهرباء وهذا لأن الكهرباء سلعة ليس لها بدائل كما أنها قد أصبحت ضرورية لا يمكن للمستهلك أن يتخلى عنها مع تطور مستواه المعيشي وهذا أيضا يدل على عدم تحقيق الرفاهية الدنيا من طرف المستهلك الجزائري. من جهة أخرى ارتفاع الأسعار يعود إلى دخول مجمع سونلغاز في ورشة كبيرة من الاستثمارات وهذا ما يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السعر، وهذا كما صرح به السيد رئيس لجنة CREG قائلا : "تضمن التشريعات أن تؤخذ الأعباء المتعلقة بهذه الاستثمارات بعين الاعتبار في تحديد التعريفات"[19].

ويمكننا الاستعانة بمقاييس التشتت (volatilité) إذ يعتبر أهم متغير أو المقاييس في دراسة أسعار الكهرباء[20]. وستقتصر دراستنا على مقياس التباين V(X) باعتباره من مقاييس التشتت حيث يعطينا فكرة عن مدى تشتت وابتعاد قيم المتغير عن القيمة المتوسطة، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$V(X)=\frac{1}{N}\sum_{\alpha=1}^{N}\left(X_{\alpha}-\overline{X}\right)^{2}$$

حيث : V(X): التباين

X_{α} : قيم المتغير، أما N فيمثل عدد قيم المتغير

وباعتبار سعر البيع المتوسط للكهرباء المشار إليه في الجدول رقم 1 المتغير خلال السنوات من 2002م إلى سنة 2006م وبتطبيق العلاقة أعلاه نجد أن مجموع مربعات فوارق قيم المتغير عن وسطها الحسابي يساوي 3120.28288 ومنه فإن التباين:

$$V(X)=\frac{1}{5}(3120.28288)=624.0566$$

ولا يكتفى بالتحليل عند هذا الحد بل من الأحسن التطرق إلى مقياس آخر للتشتت النسبي وهو "معامل الاختلاف" الذي يرمز له بالرمز CV وهو عبارة عن النسبة بين الانحراف المعياري S_D والوسط الحسابي $\overline{X}$ أي :

$$CV=\frac{\sqrt{V(X)}}{\overline{X}}=\frac{\sqrt{624.0566}}{349.462}=\frac{24.9811}{349.462}=0.071\approx 7.15\,\%$$

نلاحظ أن النسبة قليلة نسبيا وهذا يدل على ضعف التشتت بين مفردات توزيع الظاهرة. أي ضعف تشتت وابتعاد أسعار الكهرباء عن متوسطها خلال الفترة المدروسة.

ب- مرحلة تقدير التكاليف : تستعمل الشركة الوطنية للكهرباء والغاز لتقدير التكاليف طريقة التكلفة الحدية (مثلا كم يلزم من استثمار لإنتاج وحدة إضافية واحدة من كهرباء "واحد كيلو واط ساعي"). وتستخدم عموما طريقة التكلفة الحدية لتسيير مجموع النظام الكهربائي خصوصا على المدى القصير[21]. ويمكن التمييز خصوصا في قطاع الكهرباء بين الأنشطة الرئيسية الثلاثة (الإنتاج، النقل، التوزيع)، فإنتاج الكهرباء يتطلب تحديد تكاليف تدخل المحطات ووقتها من فترة القاعدة والفترة الوسيطة وفترة الذروة، ففي فترة القاعدة يجب تجنيد محطات الإنتاج التي تتميز بتكلفة متغيرة منخفضة والتكلفة الثابتة العالية، أما في فترة الذروة يجب استخدام المحطات ذات التكلفة الثابتة المنخفضة والتكلفة المتغيرة العالية. ومن تكاليف النقل وخاصة منها التكاليف المتغيرة نذكر تكاليف ضياع الطاقة ومنها ما هو نتيجة ما يسمى بـ "مفعول جول"*. أما أهم تكاليف نشاط التوزيع فهي الفوترة والسهر على ربط المستهلكين بشبكة نقل الغاز ونقل الكهرباء.

ت- مرحلة تحليل المنافسة : فيما يخص المنافسة صرح السيد رئيس لجنة CREG أن " عملية الانفتاح في بدايتها الأولى والهدف في المرحلة الأولى هو إنشاء سوق الجملة للكهرباء، وهذا يفترض وجود عدة منتجين مستقل بعضهم عن بعض"[22]. وهو بهذه العبارة يشير إلى مؤسسات إنتاج الكهرباء التي تقتني منها سونلغاز منتج الكهرباء والتي هي على سبيل المثال مؤسسة SK SKIKDA ومؤسسة KAHRAMA. ويمكن أن نشير هنا إلى وجود نوع من سلطة السوق بما أن عدد المنتجين هو قليل في الجزائر، وعلى الدولة أن تشجع على دخول منتجين جدد لترقية البحث في هذا المجال واستخدام تكنولوجيات جديدة.

ث- اختيار طريقة التسعير : يمكن للشركة الوطنية للكهرباء والغاز أن ترجع إلى لجنة ضبط الكهرباء والغاز CREG بتقديم ملف كافي ودفتر شروط مقنع لتغيير السعر المتعلق بالكهرباء و/أو الغاز بعد أن كان يلجأ إلى المجلس الأعلى الوزاري لتغيير السعر. ويستند ذلك إلى دراسات ومعطيات حول تكلفة الشراء والتحويل لأن الأمر يتعلق بالقدرة الشرائية للمواطن الجزائري نظرا لاستخدام الكهرباء والغاز في العديد من العمليات التصنيعية للمواد الأساسية. وعلى هذا الأساس فإن تحديد السعر النهائي هو من صلاحيات ومهام لجنة ضبط الكهرباء والغاز لما جاء في القانون الخاص "بسونلغاز" المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية وبالضبط في الهدف رقم 23 من المادة 115 التي تبين المهام التي تضطلع بها اللجنة[23]. هذا ويتم التعاون بين بعض السلطات لتحديد سعر الغاز كما جاء في مقابلة مع السيد رئيس لجنة CREG أن هناك سلطة ضبط المحروقات والوكالة الوطنية لتثمين مورد المحروقات بصفتهما تنشطا في قطاع الطاقة ينتظر التعاون معهما فيما يخص توقعات التموين بالنسبة للسوق الوطنية للغاز وتحديد سعر الغاز. كما أن الاستبيان الذي قمنا به يمكن أن يفيد متخذي القرار ليطوروا نموذجاً يأخذ بعين الاعتبار القيمة المدركة لخدمات الشركة المدروسة.

3- التنبؤات المستقبلية لجداول الطلب والسياسات التسعيرية

على المستوى الوطني تشير بعض التصريحات أن الطلب سيتزايد سواء بالنسبة للغاز أو الكهرباء، أما الغاز فلا يشكل خطر بالنسبة للجزائر على المدى القريب، أما الكهرباء فيحتاج إنتاجه إلى مراكز ومحطات مكلفة جدا. فتوقعات المختصين تشير إلى ارتفاع الطلب إلى 6000 ميقاواط للكهرباء مع مطلع 2010م. وفي هذا الصدد نذكر آلة وبرنامج "DAP" لـ "Système Europe" لتوقع الطلب على الكهرباء والمسير من طرف لجنة ضبط الكهرباء والغاز والتي كونت فيه ثلاث أعوان، وقد أقتني هذا البرنامج من طرف "سونلغاز" في إطار مشروع "منهجيات ووسائل توقع الطلب على الكهرباء". ونذكر كذلك آلة توقعات الطلب على الغاز وتم تكوين ثلاث أعوان في برنامج "NOMINATOR" لـ "Matrica" بهدف التكفل بدراسات توقعات الطلب على الغاز[24].

آلة "DAP" تساعد لجنة ضبط الكهرباء والغاز في إعداد برنامج بياني للاحتياجات من وسائل إنتاج الكهرباء على مدى عشرة سنوات، كما كان الشأن في البرنامج العشري لسنوات 2006 إلى 2015م بالتشاور مع "سونلغاز" الذي وافق عليه السيد وزير الطاقة والمناجم وفقاً للمادة 8 من القانون وذلك بالمقرر رقم 349 فبراير 2006م حيث تم نشره. أما برنامج "NOMINATOR" فهو يساعد في إعداد البرنامج العشري البياني لتزويد السوق الوطنية بالغاز الطبيعي، حيث تم إعداد برنامج سنوات 2006 إلى 2015م لتزويد السوق الوطنية بالغاز الطبيعي والقابل للمراجعة سنويا. وقد وافق عليه السيد وزير الطاقة والمناجم عن طريق المقرر رقم 40 المؤرخ في 3 أبريل 2006م.

إن دراسة تأثيرات تعديل التعريفات على الموزعين وعلى التوازنات المالية وعلى المستهلكين تتكفل بها وسيلتين هما صندوق الكهرباء والغاز والنموذج المالي الإرتيائي أو الاستكشافي Caisse de l'électricité et du gaz et modèle financier prospectif.

وإذا قمنا بدراسة التنبؤات الواردة في البرنامج البياني للاحتياجات من وسائل إنتاج الكهرباء فقد أظهرت أن الاستهلاك في سنة 2006م كان 30750 جيقا واط ساعي* وأن معدل أو متوسط نمو هذا الاستهلاك السنوي هو 6.1%.

لمواجهة هذا الارتفاع في الاستهلاك سطرت لجنة ضبط الكهرباء والغاز برنامجاً تنبؤياً لتطور الإنتاج الوطني للكهرباء بـنسبة نمو 6.7% سنوياً أي أكثر من الزيادة في الاستهلاك. وقد تمت الدراسة وفقا لفرضيات منها: تطور عدد السكان بمعدل نمو 1.36% الذي وافق 37.2 مليون نسمة في 2014م، زيادة معدل الكثافة في الشقة **T**aux d'**O**ccupation par **L**ogement (TOL) حيث قدر بـ 5.5 فرد في الشقة في سنة 2002م، وكذلك فرضية ارتفاع معدل تجهيزات العائلات نتيجة ارتفاع معدل الدخل(رفاهية أكثر)[25].

أما بالنسبة للغاز فإن البرنامج البياني لتزويد السوق الوطنية بالغاز الطبيعي 2007 – 2016م يشير إلى التطور السنوي للطلب على الغاز "بالسيناريو القوي" في الجدول 2.

من خلال الجدول 2 نلاحظ أن هناك تطورا سنويا في الطلب على الغاز بصفة ثابتة ما عدا سنة 2012م حيث سجلت ارتفاعا معتبرا، وترجع الدراسة أسباب هذا التطور في الطلب على الغاز إلى بعض الفرضيات القاعدية منها: نمو الكثافة السكانية، نمو الحظيرة السكنية، نمو التوزيع العمومي من خلال البرامج المسطرة من طرف السلطات العمومية، التطور الصناعي.

وبالرجوع بالسنة إلى الوراء فإن الطلب الوطني على الغاز في سنة 2006م حسب نوعية الاستعمال قد كان حسب البرنامج البياني لتزويد السوق الوطنية بالغاز الطبيعي 2007 – 2016م أن مراكز توليد الكهرباء هي التي تستحوذ على أكبر نسبة "43%" من الاستهلاك الكلي فهي تستعمل الطاقة الغازية لتحولها عن طريق عنفات الغاز TG (Turbine à Gaz) إلى كهرباء بعد تشبع عنفات البخارTV (Turbine à Vapeur). حيث أن عنفات الغاز تكلف حوالي خمس "5" مرات ما تكلفه العنفات البخارية. تليها نسبة الزبائن الموصولين مباشرة بسونطراك، وبعدها الاستهلاك العمومي بنسبة أقل وأخيرا استهلاك الزبائن الصناعيين بما في ذلك Naftec Alger و Asmidal Annaba بأقل نسبة.

4- دراسة الاستبيان الموجه لاكتشاف القيمة المدركة عند المستهلك ونتائجه

هذه الدراسة موجهة لتقصي القيمة المدركة وحساسية المستهلك النهائي لأسعار منتجات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز من خلال قائمة الاستقصاء الموزعة في شبابيك دفع فاتورة الكهرباء والغاز لولاية البليدة، وذلك لضمان معدل إجابات كبير من جهة، ومن جهة أخرى لتذكر المستهلك كل ما يتعلق بمبلغ الفاتورة وتعريفة خدمات الشركة المدروسة.

وقبل هذا لابد أن نذكر أن قائمة الاستقصاء اختبرت قبل التوزيع النهائي على العينة الكبيرة اختبارا أولياً على 10 مستهلكين وكانت النتائج جيدة ودون أي ملاحظات تذكر وهذا ما دفع بنا إلى مواصلة توزيع القائمة على كافة المستقصى منهم.

ونشير كذلك إلى أن الدراسة اختصت بولاية البليدة كولاية تتميز بالجانب الحضري أكثر من الجانب الريفي لخصوصية في سكان هذه الولاية ونقصد بهذا طغيان الجانب الحضري أكثر لأن الولاية تقع بالقرب من العاصمة الجزائر، وعلى هذا الأساس فإن تعميم النتائج المتحصل عليها تبقى في حدود الولايات التي يكثر فيها سكان المدينة على سكان.

يقدر حجم العينة المستجوبة بـ 400 مفردة من أصل مجتمع أم يقدر بحوالي 31000 مستهلك نهائي مشترك موصل بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز لولاية البليدة، ويمكن للوهلة الأولى أن نقول أن حجم العينة ليس تمثيلي لصغر النسبة العينة على المجتمع الأم، ولكن رغم هذا وبما أن فرع شركة الكهرباء والغاز يستحوذ على 60 فريق عامل يخرج بالفواتير حين إعدادها إلى المستهلكين وكل فريق يختص بتجمع سكاني معين في ولاية البليدة، وقائمة الاستقصاء

الموزعة تصادف خروج فريق التجمع السكاني لبلديتي "أولادعيش" و"بني مراد" حيث أن البلدية أولادعيش تعتبر من بين أكبر البلديات في ولاية البليدة للعدد الكبير من السكان المتواجدين في هذه المنطقة، فإن النتائج المتحصل عليها تصح للتعميم أكثر على سكان هذا المتجمع، والتعميم أكثر فأكثر على كامل سكان البليدة تقل مصداقيته وتمثيله للمجتمع الأم المكون من 31000 مفردة.

وبهذا فقد كانت العينة المأخوذة هي عينة غير عشوائية، وهذا لتعذر الحصول على قاعدة السبر La base de sondage) (وبالضبط ملف الزبائن (Le fichier clients) الذي كان يتطلب تدخل مختص في الإعلام الآلي لسونلغاز بالإضافة إلى أخذ الوقت الكبير لتصنيف هذا الملف.

وللتقليل من التحيز بشأن طريقة سحب العينة غير العشوائية لجأنا إلى طريقة العينة التيسيرية التي يحدد فيها طريقة السحب من قبل الباحثان قبل أن نخرج إلى الميدان ونقوم بسحب العينة كأن يحدد مستجوب منه واحد من بين 10 "عشرة" أشخاص، وفي حالتنا استجوبنا كل 10 من الداخلين إلى الشبابيك التي تلي 05 من الداخلين غير المستجوبين، أي نستجوب 10 من الداخلين ثم ننتظر 05 من الزبائن الداخلين إلى الشبابيك الذين لا نقوم باستجوابهم ثم نواصل استجواب العشرة الموالين للخمسة غير المستجوبين وهكذا حتى نستوفي حجم العينة (400) فرد. وتجدر الإشارة إلى أن هناك 03 قوائم للاستقصاء أخذها أفراد دون أن يشعر الباحثان وعليه فإن التحليل سيكون على أساس 397 مفردة وليس على 400 مستقصى منه. كما نشير أننا قد استعملنا لتحليل نتائج الاستقصاء ببرنامج لتحليل المعطيات وهو SPSS (Statistical Package for Social Sciences) أحيانا أي في بعض أسئلة قائمة الاستقصاء، وبرنامج "Excel" أحيانا أخرى.

وفيما يلي تحليل إجابات المستقصى منهم.

1. بالنسبة للسؤال الأول والمتعلق بعدد أفراد الأسرة التي تقطن في منزل المستقصى منه، وبعد حساب متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة التي تقطن في نفس المنزل بجمع عدد الأفراد المتحصل عليها في السؤال الأول وقسمة الحاصل على عدد المستقصى منهم والذين قدموا إجابات عن السؤال الأول وهو 336 مستقصى منه قدم إجابة، أي أن هناك نسبة 15.6% لم يقدموا إجابات للسؤال الأول، تحصلنا على متوسط 5.8 فرد في المنزل الذي هو نفسه معدل الكثافة في الشقة Taux d'Occupation par Logement (TOL)، أي بالتقريب يقدر معدل أو متوسط الأفراد المستقصى منهم في المنزل الواحد "06" ستة فرد/الأسرة. أي وجود أسرة متكونة من الأبوين وأربعة أطفال غالباً.

2. أما السؤال الثاني المتعلق بعدد الأفراد العاملين في أسرة المستقصى منه وبعد حذف المستقصى منهم الذين لم يقدموا إجابات عن السؤال الثاني وعددهم 47 أي 11.8% من المستقصى منهم، تحصلنا على متوسط 1.58 فرد يعمل. وبربط تحليل هذا السؤال بالسؤال السابق يمكن أن نستنتج أن في كل أسرة مكونة من 06 أفراد نحصل على عامل واحد في هذه الأسرة أو اثنين. لأن المتوسط المتحصل عليه لعدد الأفراد العاملين في الأسر هو 1.58 وهو عدد يمكن تقريبه إلى العدد 02، أي أنه غالباً ما نجد عاملان في الأسرة.

3. إن تحليل معطيات السؤال الثالث الخاص بتجهيزات الكهرباء والغاز في منازل الأفراد المستقصى منهم أعطى الجدول 3 المبين لمتوسطات التجهيزات لكل أسرة، مع ملاحظة أنه تقريب كل المستجوبين قدموا إجابات عن هذا السؤال. من خلال الجدول 3 نلاحظ أن كل منزل يحتوي بالمتوسط على ضروريات الحياة من تجهيزات الكهرباء والغاز كوجود تقريب 09 مصابيح للأسرة وبالتقريب تلفازان وثلاجة ومجفف الشعر مع ملاحظة أن فترة استعمال هذا الأخير بالمعدل تكاد تكون معدومة، كما أن الطباخة الكهربائية والفرن الكهربائي غير متاحان للكثير من الأسر، وتوجد عند الكثير منهم غسالة كهربائية، أما مكواة الملابس فهي توجد عند الكثير من الأسر لكن استعمالها قليل جدا، و لهذه الأسر مكيف هوائي ومدفئة غازية، وسخان الحمام وطباخة غازية.

4. فيما يخص السلم الترتيبي للمستقصى منهم حول أسعار شركة سونلغاز بالمقارنة مع المنافع التي تقدمها فقد أعطت نتائج التحليل الجدول 4 الذي يبين تكرارات الإجابات ونسبها المئوية. من هذا خلال الجدول نلاحظ أن نسب الموافقة والموافقة بشدة على أن أسعار منتجات سونلغاز عالية مقارنة بالمنافع التي تقدمها تعد أكبر وتقدر بحوالي 20.4 و20.2% على الترتيب، بينما لا تقل كثيرا نسبة عدم موافقة وعدم الموافقة بشدة على ارتفاع الأسعار بالمقارنة بالمنافع المقدمة من طرف سونلغاز حيث تقدر النسب على التوالي بـ 16.9 و17.1% من المستقصى منهم.

5. أما إذا درسنا حساسية المستهلك لأسعار منتجات الشركة إلى الغاز والكهرباء كل على حدى فإن الإجابات بخصوص الغاز كانت تدل على أن نسبة 45% من المستقصى منهم يؤكدون أن سعر الغاز عالي ونسبة 44% تقول بأن السعر متوسط. وبالمثيل كان تحليل إجابات المستقصى منهم لمستوى سعر الكهرباء يدل أن 70% من العينة أكدوا أن سعر الكهرباء مرتفع أي أكثر من ثلثي المستقصى منهم، وأن 24% من العينة أكدوا أن السعر متوسط، وهذا يدل صراحة على حساسية المستهلك لسعر الكهرباء أكثر من حساسيته لسعر الغاز.

6. إن دراسة نسبة نصيب مبلغ الفاتورة من ميزانية الأسرة لها أهمية بالغة وعلى هذا الأساس فإننا ارتأينا أن نقدم هذا السؤال. وقد تعمدنا وضع جملة "الدخل الأسري الشهري" لأننا قد نصادف فردان يعملان في نفس الأسرة أو أكثر كما أسلف معنا، وكلمة "الشهري" لكي لا تتعقد مع الفاتورة التي تقدم كل فصل لتقليل الحساب على المستقصى منه وبالتالي وضعنا فئات تناسب هذا السؤال، وكانت الإجابات بـ 31% أن نصيب فاتورة سونلغاز يشكل خمس الدخل، ونسبة 27.2% للذين تشكل ربع الدخل الشهري الأسري، و نسبة 18.6% و16.6% للذين تشكل الفاتورة الثلث والنصف على التوالي من الدخل الأسري الشهري.

7. السؤال الذي يدرس مدى قبول المستهلك للتسعير الثنائي (ليل/نهار) هو سؤال يتقصى رأي المستهلك حول فكرة جديدة يتمثل جوهرها في تسعير منخفض خلال الفترة النهارية فيغتنم المستهلكون فيها فرصتهم لقضاء حاجياتهم من استهلاك الكهرباء، وبالمقابل ترتفع التسعيرة في الليل ليخفض المستهلكون من استهلاكهم للكهرباء وهذا لإزاحة الأحمال إلى الفترة النهارية، وبالتالي عدم تدخل المحطات المخصصة لفترة الذروة التي تكلف كثيرا. وقد كانت نتائج الاستبيان أن نسبة 38% والتي تعبر عن عدد المستقصى منهم القابلين لفكرة التسعير الثنائي الذي يحاول إزاحة الأحمال من فترة الذروة إلى الفترات الأخرى لمنحنى الحمل وهي نسبة معتبرة. ويمكن تجريب هذه الطريقة من التسعير إذا ما أريد أن يرتقي ويطور هذا الاقتراح على فئة مِنْ مَنْ قبل هذه الطريقة.

8. بخصوص سؤال الاقتراحات التي كان من المفروض أن توجه إلى أصحاب الاختصاص، واعتمدنا توجيهه إلى المستقصى منه لعله قد يساهم في تطوير سياسة جديرة بالذكر، لفت انتباهنا بعض الإجابات والاقتراحات المفيدة كتلك التي دعمت فكرة التسعير الثنائي الموجودة في السؤال رقم 12، وحتى اقتراح سياسة تسعيرية تراعي أيام العطل للمستهلك، واقتراح فتح سوق الكهرباء.

9. إن المستوى المهني يؤثر في استهلاك الأفراد فذوي المهن الحرة يكون دخلهم متغيرا ويتميز بعدم الاستقرار والأهم من ذلك أنه بإمكانهم أن لا يتأثروا بزيادة أسعار منتجات سونلغاز فيزيدون من أسعار منتجاتهم عندما تزيد أسعار سونلغاز، أما الموظفون فهم يتقاضون مرتبات محددة وتتسم بالثبات النسبي، وزيادة أسعار منتجات سونلغاز قد يكون لها حساسية من طرف هؤلاء ولا يملكون سبيلا لمواجهة هذه الزيادة. وقد كانت نتائج الاستبيان قد أعطت النتائج التالية: 63% من أرباب الأسر المدروسة يعتبرون موظفون، ونسبة 17% هم عبارة عن أصحاب مهن حرة، و12.3 بدون مهنة، والباقي امتنع عن الإجابة.

خلاصة : من خلال هذا البحث توصلنا إلى دراسة السياسة التسعيرية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وقد كانت النتائج تقترح نموذجا للتطوير يسعى إلى إزاحة الأحمال من ساعات الذروة أي الفترات المسائية بين الساعة السادسة مساءا إلى التاسعة والنصف مساءا (تختلف من يوم شتاء إلى يوم صيف) إلى الفترات التي يقل فيها الطلب وفترات الذروة تكلف النظام الكهربائي تشغيل محطات لهذا الغرض، فهي إذن تكاليف إضافية ضائعة في النهار، كما تحتاج هذه المراكز لتوليد وغيرها إلى مبالغ استثمارية كبيرة بالإضافة إلى تكاليف الصيانة إلى آخره، هذا الاقتراح دعم بإجابات المستقصى منهم بنسبة معتبرة تقدر بـ 38% من العينة المستجوبة في ولاية البليدة.

كما توصلنا إلى دراسة آلية عمل نظام تسعير الكهرباء والغاز في الجزائر والخطوات التي يجب أن تتبع لزيادة أسعار منتجات الكهرباء والغاز المتمثلة في تقديم ملف تعريفاتي إلى لجنة مستقلة لضبط الكهرباء والغاز تسهر على تحديد السعر الأنسب للمستهلك كمهام من مهامها. زد إلى ذلك التنبؤات عن الطلب لكل من الكهرباء والغاز لتطوير برنامج من الاحتياجات، ولم نلمس كثيرا مراعاة سواء سونلغاز أو لجنة ضبط الكهرباء والغاز للقيمة المدركة لمنتجات الكهرباء أو الغاز.

ولكن رغم هذا يمكن القول أن الجزائر تسعى إلى فتح سوق الطاقة خصوصا منه سوق الكهرباء وقد تجلى ذلك من خلال العديد من المبادرات التي قامت بها للتأهب لمشروع السوق الأورومغاربية، ومنه الفتح التدريجي لسوق إنتاج الكهرباء، وذلك بعد الفصل العمودي لأنشطة نظام الكهرباء، وكذا إنشاء لجنة ضبط الكهرباء والغاز وإشغالها ببعض المهام الحساسة، وتكوين مركز تطوير الطاقات المتجددة "CDER".

بعد الدراسة ارتأينا أن نقدم ونقترح توصيات للتطوير خاصة منه ما يتعلق بالتسعير، ويرجى تطويرها من خلال باحثين آخرين بدراسات مفردة، لأن هذه النتائج خاصة بموضوعنا من جهة وما استخلص من بحوث أخرى درست من جهة أخرى. وسيتم إدراج التوصيات في نقاط كالآتي :

- **التسعير وفقا لمنحنى الحمل :** وهذا يعني التسعير وفقاً للطلب اليومي، وذلك لأن فترات الذروة تستدعي مشاركة محطات خصصت لهذه الفترة، وإذا علمنا أن محطات توليد الطاقة الكهربائية تتطلب رؤوس أموال ضخمة زد إلى ذلك تكاليف صيانتها والتكاليف القبلية لعملية الإنتاج فإن إنقاص مثل هذه المحطات من شأنه أن يخفض التكاليف الإجمالية ومن ثم تخفيض السعر، غير أن هذا الإجراء يلزم الشركة أن تعتمد في الاستهلاك الكهربائي على العدادات الذكية التي تؤشر للمستهلك السعر والكمية التي استهلكها في كل لحظة ويمكن برمجتها بتحديد السعر لكل فترة من منحنى الحمل اليومي مما يكلف كثيرا، لكن قد نعتبر أن مزايا هذا الإجراء ستكون في الأمد البعيد وليس القريب، كما أنه إجراء أولي لمشروع السوق الأورومغاربية، الذي يتطلب ذلك إذا علمنا أنه بفضل هذا المشروع يمكن حتى للمستهلك النهائي أن يختار ممونه أو أن يغيره لوجود منافسة.

- **التسعير والجغرافيا :** من خلال دراستنا النظرية توصلنا إلى أن تسعير المنتجات قد يختلف من منطقة جغرافية لأخرى وذلك لاختلاف تكاليف النقل بين المناطق (التحيز السعري)، والشركة محل الدراسة تستخدم سعرا وحيدا تقريباً لكل المستهلكين النهائيين عبر كامل القطر الوطني باستثناء تخفيض سعر الفاتورة لسكان الصحراء للتشجيع لعمارة المدن الجزائرية الصحراوية، وهذا ينجر عنه تحمل المستهلكون المتوقعون في الوسط الشمالي – وهو مكان تواجد غالبية محطات توليد الكهرباء – تكاليف نقل الكهرباء إلى أشقائنا في الجنوب الجزائري، وهذه سياسة تتبعها الدولة لاعتبارات كتشجيع المواطنين على عمارة الجنوب. وعليه فإننا نقترح على الشركة تشجيع وترقية التوليد المشترك[26] حرارة - كهرباء الذي يسمح بإنتاج طاقة حرارية وطاقة ميكانيكية، أما الطاقة الأولى أي الحرارية فيمكن استعادتها واستعمالها للتدفئة وهي صعبة النقل لذا فإن محطات التوليد المشترك يجب أن تكون قريبة من مناطق الكثافة السكانية، أما الطاقة

الثانية أي الميكانيكية فتستعمل لإنتاج الكهرباء. ولذا فإننا نقترح إنشاء مثل هذه المحطات في الجنوب الجزائري التي تتطلب كمادة أولية الغاز الطبيعي – المتواجد كذلك في الجنوب الجزائري - مما يقلل التكلفة ويستفيد كل من المستهلك المتواجد في الشمال الجزائري والمستهلك في جنوب الجزائر من السعر المنخفض جراء هذا الإجراء. باختصار نشير بهذا إلى ضرورة انتقال الشركة المدروسة والسلطات من المفهوم الاجتماعي للكهرباء والغاز إلى المفهوم الاقتصادي، وهذا يتطلب دراسات أخرى أكثر تعمقاً.

ملحق الجداول

الجدول (1) : تطور الكميات المباعة من الكهرباءBT نتيجة تغيير سعر البيع المتوسط لولاية البليدة

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
مبيعات الكهرباء BT (بـجيقا واط ساعي GWH)	346	375,8	389,7	426	435
تغير مبيعات الكهرباء BT (بـجيقا واط ساعي GWH)	/	29,8	13,9	36,3	9
التغير المئوي لمبيعات الكهرباء BT (بـجيقا واط ساعي GWH)	/	0,0861272	0,0369878	0,0931486	0,0211268
سعر البيع المتوسط *(بالسنتيم د.ج/GWH/سنة)	319,07	328,83	346,11	364,79	388,51
تغير سعر البيع المتوسط (بالسنتيم دج/GWH/سنة)	/	9,76	17,28	18,68	23,72
التغير المؤوي لسعر البيع المتوسط (بالسنتيم د.ج/GWH/سنة)	/	0,0305889	0,05254995	0,05397128	0,06502371

Source : Bilan activité commerciale année 2004 : mars 2005. Et Bilan activité commerciale année 2006 : mars 2007.

الجدول (2) : تطور الطلب على الغاز في أفق "2016م"

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الطلب على الغاز (مليون M³)	26,30	27,40	29,80	30,10	34,20	47,9	51,7	53,1	54,8	56,7

Source : Programme indicatif d'approvisionnement du marché national en gaz naturel 2007 – 2016, de la CREG, année 2007, page 27.

الجدول (3) : متوسطات أهم التجهيزات الكهربائية والغازية للمستقصى منهم

التجهيزات	المتوسطات	التجهيزات	المتوسطات
مصابيح للإنارة	8,8312	غسالة كهربائية	,75820
تلفاز	1,8967	مكواة للملابس	,92950
ثلاجة	1,3904	مكيف هوائي	,72290
مجفف الشعر	,89420	مدفئة غازية	,83880
طباخة كهربائية	,42570	سخان الحمام	,81360
فرن كهربائي	,37030	طباخة غازية	,84130

الجدول (4) : أسعار شركة سونلغاز بالمقارنة مع المنافع التي تقدمها حسب المستقصى منهم

الإجابات	تكرارها	نسبها %
عدم الإجابة	38	9,6
غير موافق بشدة	68	17,1
غير موافق	67	16,9
محايد	63	15,9
موافق	81	20,4
موافق بشدة	80	20,2
المجموع	**397**	**100,0**

المصدر : بعد تحليل معطيات قوائم الاستقصاء

الإحالات والمراجع :

[1] Ali aissaoui, ***Algeria- the political economy of oil gas***, published by the Oxford university press, Oxford, 2001, pp 166-167.

[2] سيف الإسلام شوية، سلوك المستهلك والمؤسسة الخدماتية، ديوان المطبوعات الجامعية، مطبعة قسنطينة، الجزائر، سنة 2006، ص92-94.

[3] كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، سنة 2004م، ص 117.

[4] دادن عبد الغني، الاتجاه الحديث للمنافسة وفقا لأسلوب تخفيض التكاليف – حالة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص143-144.

[5] Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines "énergie & mines": ***les hydrocarbures au diapason***, numéro 04, novembre 2005, p33.

[6] موقع شركة سونلغاز، (على الخط) 2012/11/13، http://www.sonelgaz.dz/Ar/rubrique.php3?id_rubrique=67

[7] مجلة ثلاثية تصدر عن مجمع سونلغاز: "أخبار الاتحادية"، التغيرات الجوهرية المرتقبة في الأفق، العدد 02، جوان 2007م، ص 34.

[8] Statuts et cahier des charges de SONELGAZ.Spa, décret présidentiel N°= 02-195 du 19 Rabie el aouel 1423 correspondant au 1er juin 2002 portant statuts de « SONELGAZ.Spa», article 6, page 3.

[9] نور الدين شنوفي، تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة الاقتصادية العمومية – حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز - ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2005، ص217.

[10] Revue trimestrielle du groupe sonelgaz "NOOR": ***le capital humain au cœur des grandes mutations***, numéro 5, octobre 2006. p03.

[11] Revue réaliser par la direction générale du développement et de la stratégie – SONELGAZ- : ***bilan énergétique 2006***, numéro 659, mai 2007, p28.

[12] Revue du ministère de l'énergie et des mines : ***bilan du secteur de l'énergie et des mines 2000-2006***, mars 2007, p17.

[13] Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines "énergie & mines": ***Station de dessalement d'eau de mer***, numéro 07, juillet 2007. p31.

[14] موقع شركة "سونلغاز التوزيع الوسط" (SDC)، (على الخط) 2012/11/14
http://www.sonelgaz.dz/Ar/article.php3?id_article=76

[15]Art.111/112 : Loi du 22 dhou el kaada 1422 correspondant au 05 février 2002.

[16] بلغيث بشير، تحرير أسواق الكهرباء – التجربة الأوروبية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، ص 99-111.

[17] Revue direction de la distribution: ***tarification et facturation électricité et gaz***, juillet 1995, page 07.

* 1 $M^3 \approx$ 9.5 thermie.

[18] Rapport d'activité 2006 du « CREG », page 27.

[19] مجلة فصلية لمجمع سونلغاز "NOOR": في اتجاه التسيير الراشد – الاستثمارات الإستراتيجية الرابحة، رقم 02، أوت 2006، ص22.

[20] بلغيث بشير، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[21] Revue général nucléaire, "***perspectives énergiques***", novembre 2001, N° 05, p 46.

* مفعول جول : انبعاث حرارة جراء احتكاك الإلكترونات عبر الناقل، أي أن جزء من القدرة الكهربائية يتحول إلى قدرة حرارية بمفعول جول.

[22] مجلة فصلية لمجمع سونلغاز "NOOR"، مرجع سبق ذكره، ص19.

[23] Loi de la SONELGAZ publiée au journal officiel, Alger le 22 Dhou el kaada correspondant au 05 février 2002.

[24] Rapport d'activité 2006 du « CREG », p 19.

* Gigawatt = 106 watt

[25] Programme indicatif des besoins en moyens de production d'électricité 2006 – 2015, de la CREG, année 2006, p 6-8.

[26] بلغيث بشير، مرجع سبق ذكره، ص 116.

* للمزيد من التوضيحات حول سعر البيع المتوسط أنظر المادة رقم 42 المرسوم التنفيذي رقم 05 – 182 المؤرخ في 18 مايو 2005م– العدد 36 المتعلق بضبط التعريفات ومكافأة نشاطات نقل وتوزيع وتسويق الكهرباء والغاز.

أثر تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي
دراسة ميدانية في محطة تكرير النفط بسكيكدة - الجزائر
The impact of implementation total quality management principles on organizational commitment applied study on petroleum refinery of Sekikda - Algeria

باديس بوخلوة * & محمد حمزة بن قرينة
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

ملخص : هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي في محطة تكرير النفط بسكيكدة، بالإضافة إلى التعرف على الاختلاف في تصور عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة باختلاف الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة والموقع الوظيفي. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت (49) فقرة وذلك لجمع المعلومات الاولية من عينة الدراسة. وفي ضوء ذلك جرى جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) حيث تكونت عينة الدراسة من(135) موظفا. وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة مجتمعة ومنفردة على الولاء التنظيمي بمحطة تكرير النفط بسكيكدة عند مستوى دلالة (0.05)
-عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية في وجهات نظر عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة تبعا لاختلاف الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة والموقع الوظيفي عند مستوى دلالة (0.05)

الكلمات المفتاح : إدارة، جودة شاملة، ولاء تنظيم، تخطيط استراتيجي.

Abstract : The study aimed to revealing the Impact of Implementation Total Quality Management principles on organizational commitment ; in addition to investigating the significant statistical differences employee's perspective to Implementation Total Quality Management principles due to sex, age, education, experience and position.
In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire consisting of (49) paragraphs to gather the primary information from study sample. The statistical package for social sciences (SPSS) program was used to analyze and examine the hypotheses. The study sample consists of (135) employees.
The study used many statistical methods. After executing the analysis to study hypotheses ; the study concluded that :
- There is a significant statistical impact of Total quality management principles on organizational commitment in petroleum refinery of Sekikda at level (0.05).
- There is no significant statistical difference in sample study to implementation Total Quality Management due to sex, age, education, experience and position at level(0.05).

Keywords : management, total quality, organizational commitment, strategic planning.

تمهيد : يعتبر تبني الأساليب الإدارية الحديثة سمة مميزة لمعطيات الفكر الإنساني الحديث، كما يعد تطبيق هذه الأساليب حتمية لجميع المنظمات الاقتصادية، ومن أكثر الأساليب الإدارية شيوعا وتطبيقا في العالم أسلوب إدارة الجودة الشاملة، هذه الأخيرة حققت على مدى العقدين الماضيين نجاحات باهرة في العديد من الشركات العالمية، وباتت إدارة الجودة الشاملة في الوقت الحاضر هي حديث الساعة في أوساط الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي والشركات العالمية، على اختلاف أحجامها في كافة أنحاء العالم وحتى الأجهزة الحكومية أيضا[1]. وتعتبر إدارة الجودة الشاملة بأنها فلسفة تأخذ بعين الاعتبار مشاركة جميع العاملين في العملية الانتاجية والقرار المتخذ، والاهتمام والتركيز على المستهلك الداخلي والخارجي مبتدئا بالمستهلك الخارجي والذي هو جوهر العملية[2]، لذا تعتبر إدارة الجودة الشاملة في أي منظمة إنتاجية أو خدمية محور الاهتمام الأكبر للقيادة الإدارية التي تعمل دائما من أجل توليد الرغبة لدى العاملين للبقاء والاستمرارية داخل المؤسسة، مما يخفف من الآثار التي تنتج عن دورات العمل وكثرة الغياب ولا شك أنه يوفر على المنظمة تكاليف إضافية لاختيار وتدريب عاملين جدد لسد حاجة المنظمة من الكوادر البشرية، فضلا على جعل العمال

---

* badi070@yahoo.fr

وارد بتاريخ : 2013/05/31

يميلون لبذل المزيد من الجهد لأجل مؤسستهم وتأييد قيمها ودعمها والتفاؤل فيها لفترة أطول ونشر السمعة الحسنة لها، وهو ما يصطلح عليه بالولاء التنظيمي، ويزداد هذا الأمر أهمية عندما يتعلق بقطاع حساس يعد بمثابة شريان الحياة الاقتصادية ألا وهو قطاع تكرير النفط.
وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي في محطة تكرير النفط بسكيكدة.
ولمعالجة هذا الموضوع من جانبيه النظري والميداني، فقد ارتأينا الاعتماد على خطة العمل التالية :

1- الاطار العام للدراسة
2- الاطار النظري
3- الاطار الميداني

1- الاطار العام للدراسة : تنبع أهمية إدارة الجودة الشاملة من كونها منهج شامل للتغيير أبعد من كونها نظام يتبع أساليب مرنة ويشكل اجراءات وقرارات، حيث أن إلتزام أي منظمة بها يعني قابليتها على تغيير سلوكات أفرادها اتجاه مفهوم الجودة، ومن تم تطبيقه، وذلك يعني أن المنظمة باتت تنظر إلى أنشطتها ككل متكامل، بحيث تؤلف الجودة المحصلة النهائية لمجهود وتعاون الزبائن الداخليين والخارجيين، كما أن أهميتها لا تنعكس على تحسين العلاقات التبادلية بين الموردين والمنتجين فحسب، بل تعمل على تحسين الروح المعنوية بين العاملين، تنمية روح الفريق والإحساس بالفخر والاعتزاز حينما تتحسن سمعة المؤسسة[3]. وقد تمكنت بعض المنظمات من تحقيق عدة فوائد إيجابية كنتيجة مباشرة لتطبيقها إدارة الجودة الشاملة، منها انخفاض نسبة التسرب الوظيفي، الغياب عن العمل، انخفاض نسبة الإجازات المرضية وإصابات العمل[4].

1-1- مشكلة الدراسة : جاء هذا البحث لمعالجة مشكلة الدراسة من خلال الاجابة على التساؤلين التاليين:

- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة والولاء التنظيمي للعاملين في محطة تكرير النفط بسكيكدة ؟

وقد انبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الجزئية التالية:
- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إلتزام الإدارة العليا بالجودة والولاء التنظيمي للعاملين ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي للجودة والولاء التنظيمي للعاملين ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نمط القيادة الإدارية والولاء التنظيمي للعاملين ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي لهم ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحسين المستمر والولاء التنظيمي للعاملين ؟

- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي) ؟

وقد انبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الجزئية التالية:
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة على الولاء التنظيمي تعزى إلى الجنس ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى إلى العمر ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى إلى التحصيل العلمي ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى إلى المركز الوظيفي ؟

1-2- أهداف البحث : انطلاقا من الإشكالية المطروحة في الدراسة، فإنها تهدف إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في محطة تكرير النفط بسكيكدة على الولاء التنظيمي للعاملين، وكذا ابراز مدى اسهام مبادئ إدارة الجودة الشاملة في درجة ولاء العاملين تجاه مؤسستهم، كما تهدف إلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي).

1-3- أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من جانبين:
1-3-1- أهمية نظرية : تنبثق أهمية الدراسة من ضرورة التوصل إلى فهم أعمق لمبادئ إدارة الجودة الشاملة في المنظمات، بالإضافة إلى معرفة أثر هذه المبادئ على الولاء التنظيمي، وهذا ما يدعو إلى التأكيد على هذه المبادئ أو تعديلها للحصول على درجة ولاء أعلى، لأن معرفة أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المنظمة يمنح المديرين ترشيدا أكثر لقراراتهم، وهذا يؤدي على نحو آخر لمعرفة اتجاهات وأولويات أعمال المنظمة.

1-3-2- أهمية تطبيقية : تنبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من خلال تطوير أداة تستخدم لقياس أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة (كل على حدة) على الولاء التنظيمي للعاملين في محطة تكرير النفط بسكيكدة، وكذا أثر تطبيق تلك

المبادئ مجتمعة على الولاء التنظيمي، خاصة وأن المؤسسة الأم سوناطراك عرفت تسربا لموظفيها نحو شركات النفط في الخليج العربي والشركات الاجنبية في السنوات الأخيرة.

1-4- نموذج الدراسة : يوضح نموذج الدراسة التالي علاقات التأثير لمبادئ ادارة الجودة الشاملة كمتغير مستقل على الولاء التنظيمي كمتغير تابع، ويمكن من خلال نموذج الدراسة الافتراضي الاستدلال على طبيعة التأثيرات القائمة بين متغيرات الدراسة :
يتمثل المتغير التابع في الولاء التنظيمي.
يتمثل المتغير المستقل في - التزام الإدارة العليا بالجودة - التخطيط الاستراتيجي للجودة- نمط القيادة الإدارية- تمكين العاملين - التحسين المستمر – وتضم المتغيرات الديمغرافية للأفراد : (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الموقع الوظيفي).

1-5- فرضيات الدراسة : بناء على مشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية للإجابة على أسئلة الدراسة.
1-5-1- الفرضية الرئيسية الأولى :
H01 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة والولاء التنظيمي للعاملين في محطة تكرير النفط بسكيكدة.
ويتفرع عنها الفرضيات الجزئية التالية :
H01-1 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إلتزام الإدارة العليا بالجودة والولاء التنظيمي للعاملين.
H01-2 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التخطيط الاستراتيجي للجودة والولاء التنظيمي للعاملين
H01-3 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نمط القيادة الإدارية والولاء التنظيمي للعاملين
H01-4 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي لهم.
H01-5 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحسين المستمر والولاء التنظيمي للعاملين.

1-5-2- الفرضية الرئيسية الثانية :
H02 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي للعاملين في محطة تكرير النفط بسكيكدة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية للأفراد (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي)

ويتفرع عنها الفرضيات الجزئية التالية:
H02-1 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى الى الجنس.
H02-2 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى الى العمر.
H02-3 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى إلى التحصيل العلمي.
H02-4 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.
H02-5 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي للعاملين تعزى إلى المركز الوظيفي.

1-6- منهجية الدراسة :
1-6-1- أسلوب وأدوات جمع البيانات : لقد استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي من أجل التعرف على طبيعة العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع. ولقد تم تصميم استبانة تحاول الاجابة على أسئلة الدراسة بموضوعية، وتغطي هذه الاستبانة متغير الدراسة المستقل والمتغير التابع.
1-6-2- مجتمع الدراسة وعينتها : يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في محطة تكرير النفط بسكيكدة بكافة مستوياتهم ووظائفهم التي يشغلونها والبالغ عددهم (1086) موظفا، وفقا لإحصائيات قسم الموارد البشرية في المؤسسة في 24 جويلية 2012.
من بين هذا المجتمع تم اختيار عينة قدرها (165) فردا، تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة.

1-6-3- مصادر جمع البيانات : لقد اعتمدنا على مصدرين رئيسين لجمع البيانات : المصادر الثانوية وتشمل الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية السابقة في الكتب والدوريات والمجلات المحكمة والانترنت ذات العلاقة بإدارة الجودة الشاملة والولاء التنظيمي. والمصادر الأولية من خلال تصميم وتطوير استبانة خاصة بمتغيرات الدراسة.

1-6-4- توزيع وإدارة الاستبانة : تم توزيع (165) استبانة على العاملين في مختلف دوائر ومصالح المؤسسة، استرجع منها (144) استبانة واستبعدت منها (9) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، وعليه فإن الاستبانات المعتمدة بلغت (135) أي مانسبته (81.81 %)من الاستبانات الموزعة.

1-6-5- أداة الدراسة : بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبيانه خصيصا لهذا الغرض وذلك بناءا على فرضيات الدراسة ومتغيرها التابع (الولاء التنظيمي) والمستقل (مبادئ ادارة الجودة الشاملة وأبعادها).

وتتكون هذه الإستبانه من جزأين على النحو التالي:

-الجزء الأول : الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتشمل (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي)

-الجزء الثاني : يضم (49) فقرة مقسمة على النحو التالي:

مبادئ ادارة الجودة الشاملة (متغير مستقل) : يتضمن (41) فقرة تقيس أثر تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة وذلك من خلال:

إلتزام الإدارة العليا بالجودة والولاء التنظيمي للعاملين في (9) فقرات؛ التخطيط الاستراتيجي للجودة في (7) فقرات؛ نمط القيادة الإدارية في (9) فقرات؛ تمكين العاملين في (9) فقرات؛ التحسين المستمر في (7) فقرات.

الولاء التنظيمي (متغير تابع) : يتضمن (8) فقرات تقيس الولاء التنظيمي للعاملين تجاه مؤسستهم.

تجدر الإشارة إلى أننا استخدامنا مقياس (LIKERT SCALE) الخماسي في أداة الدراسة حيث منحت الدرجات (1،2،3،4،5) إلى (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا) وذلك لغايات التحليل الإحصائي.

1-7- الطرق الاحصائية المستخدمة : تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج (SPSS) واعتمدت عملية التحليل على قياس الاعتمادية للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة من خلال معامل كرونباخ- ألفا والجدول (1) الوارد في الملاحق يوضح قيمة ألفا لكل متغير من متغيرات الدراسة وهي قيم مقبولة ومعبرة عن صدق وثبات الأداة.

- مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية) لوصف خصائص عينة الدراسة.
- تحليل الانحدار البسيط ومعامل ارتباط بيروسون لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والتابع واختبار (F-TEST) و(T-TEST) التي استخدمت في اختبار الفرضيات.
- تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)

1-8- حدود الدراسة : الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على محطة تكرير النفط بسكيكدة في الجزائر.

الحدود الزمانية: أجري بحث الدراسة خلال العام 2012.

الحدود الموضوعية : ركزت هذه الدراسة على دراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة والولاء التنظيمي في محطة تكرير النفط بسكيكدة، وكذا تحديد أثر الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة على هذه العلاقة، للاشارة أن النتائج تعتمد على دقة إجابات المبحوثين ومدى صدق المعايير المستخدمة في أداة جمع البيانات.

الحدود البشرية : اقتصرت الدراسة على العاملين في محطة تكرير النفط بسكيكدة.

2- الاطار النظري :

نحاول في هذا القسم تقديم إطار نظري مفاهيمي لكل من مبادئ إدارة الجودة الشاملة والولاء التنظيمي، وذلك قصد الوقوف على الخلفية النظرية وتمحيص الدراسات السابقة والاستفادة منها في الإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

2-1- مبادئ إدارة الجودة الشاملة : مبادئ مدخل إدارة الجودة الشاملة هي المرتكزات الأساسية الي يستند عليها التطبيق العملي لهذا المدخل في أية منظمة، ولقد وردت تحت عناوين مختلفة مثل : أركان، مرتكزات، عناصر، أساسيات، عوامل، وتباينت الدراسات والأبحاث حول عدد المبادئ التي يرتكز عليها تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة، فالبعض يقلصها إلى خمسة مبادئ في حين أن البعض الآخر يوسعها إلى أكثر من عشرة مبادئ، فقد تم تحديد مبادئ إدارة الجودة الشاملة في هذه الدراسة على أساس الاستفادة من الاتجاهات الحديثة لإدارة الجودة الشاملة، التي تأخذ بأسلوب دمج العوامل حتى يحافظ على الترابط وعدم التشتت للعوامل، كما يساعد على التحليل الجزئي والكلي لتأثير وعلاقات تلك العوامل بالمتغير التابع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة لتناسب هذه العوامل مع طبيعة المؤسسة ميدان الدراسة (محطة تكرير النفط بسكيكدة).

2-1-1- التزام الإدارة العليا بالجودة : يقول ريمان مدير جائزة مولدريدج للجودة الأمريكية : بأن مدخل إدارة الجودة الشاملة ينبع برمته من اهتمام والتزام القادة في أي منظمة، ولقد كان ديمنغ يردد كثيرا بأن الجودة تتم صناعتها في حجرة مجلس الإدارة، ويعتبر أن القائد الإداري هو المسؤول عن الجودة وليس أي شخص آخر، ولا يمكن تفويض شخص آخر في تحمل هذه المسؤولية[5]. يعتبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم المعقدة التي تحتاج إلى الاستمرار في تطبيقها وإلى الدعم المتواصل من طرف الإدارة العليا، وذلك من خلال الدعم المتواصل لعمليات التغيير ونقلها إلى الواقع العملي. كما أن على الإدارة العليا ضرورة الالتزام بتطبيق ما يخصها من خطوات فيما يتعلق ببناء الثقافة التنظيمية، والتي عن طريقها يتم بناء قيم العمل الجماعي والتعاوني وإشعار العاملين بوجود حرية لتقديم المقترحات، كما أن من أشكال دعم الإدارة هو قيامها بالتخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة من خلال تحديد الأهداف بعيدة المدى والتي تسعى المنظمة لتحقيقها بدل العمل بشكل عشوائي، وبالتالي يكون دور الإدارة العليا دورا تنسيقيا، كما تقوم الإدارة العليا

بتحفيز العاملين، لأن نجاح المنظمة في خططها المتعلقة بالجودة الشاملة يتطلب مساهمة جميع الأفراد داخل المنظمة. إن التزام الإدارة العليا ودعمها لتطبيق إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للعاملين والانغماس في العمل وتقديم كل ما لديهم من مقترحات وأفكار والتقليل من مقاومة التغيير[6].

2-1-2- التخطيط الاستراتيجي للجودة : ويعتبر من أهم مبادئ مدخل الجودة الشاملة للقيام بالأعمال، حيث يتضمن نظرة بعيدة المدى بالنسبة لوضع المؤسسة في مجال الجودة، حيث أنها تتطلب وقتا وموازنة مناسبة وتخطيطا دقيقا، تبدأ أولى خطواته بتشكيل لجنة عليا أو فريق للجودة يشترك في عضويته ممثلين من كافة وحدات العمل في المؤسسة، ويختص بوضع سياسات الجودة التي لا بد أن تركز على زيادة رضا العملاء، وتترجم على أرض الواقع حتى لا تبقى مجرد شعارات.

التخطيط الاستراتيجي للجودة هي خطة استراتيجية واضحة المعالم تحدد من خلالها سبل التصرف والهدف المراد الوصول إليه وكيفية المناورة في تحقيق هذا الهدف، وتشمل أبعاد التخطيط الاستراتيجي استمرارية التحسين، المنافسة، الأسعار، الاحتياجات، ومتابعة التغيرات في حاجات ورغبات العملاء ومتابعة التطورات والمواصفات والمقاييس الخاصة بتقييم الجودة، ووضع خطط طويلة الأمد لضمان جودة تقديم الخدمة ومتابعة وفحص آثار تطبيق هذه الخطط أثناء وبعد تنفيذ العملية[7]. فالتخطيط للاستراتيجي عبارة عن نظام لوضع الاستراتيجيات والأهداف والسياسات مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص والظروف البيئية الخارجية والداخلية ذات العلاقة.

3-1-2- أنماط القيادة الإدارية : القيادة الإدارية هي جوهر العملية الإدارية وقلبها النابض فبدونها يصبح الهيكل التنظيمي مفككا عاجزا عن تحقيق الأهداف التي وجد التنظيم من أجلها، وتسود بالتالي روح الكسل والإهمال وعدم الاهتمام بين العاملين. إن القيادة الإدارية هي نشاط إيجابي يقوم به شخص بقرار رسمي تتوافر فيه سمات وخصائص قيادية، ليشرف على مجموعة من العاملين لتحقيق أهداف واضحة بواسطة التأثير والاستمالة واستخدام السلطة بالقدر المناسب وعند الضرورة[8]. كما تعرف القيادة الإدارية بأنها نسق التأثير الاجتماعي التي ينشد من خلالها القائد المشاركة التطوعية من مرؤوسيه للوصول إلى أهداف المؤسسة[9]. وبالاضافة إلى توافر القيادة الإدارية على عناصر القيادة من جماعة وهدف مشترك وتنسيق وانسجام وقدرة على التأثير، نجدها أيضا تعتمد على السلطة الرسمية في ممارسة نشاطها ضمن كيان تنظيمي محدد المعالم والأنشطة والاختصاصات وأنها تتطلب الإلمام بتخصص الإدارة، الذي يعتبر وسيلة القائد الإداري في التأثير على مرؤوسيه.

لقد صنفت أساليب القيادة الإدارية على أساس أسلوب القائد وطريقته في ممارسة عملية التأثير في موظفيه إلى ثلاثة أنماط وهي[10]:

- القيادة الديمقراطية : ويطلق على هذا النمط من أنماط القيادة أيضا مسميات أخرى مثل: القيادة الإنسانية، التعاونية، التشاورية، التشاركية، ويعتبر المسمى الأخير هو الأحدث بين المسميات. وتهدف القيادة الديمقراطية إلى خلق نوع من المسؤولية لدى المرؤوسين ومحاولة مشاركتهم في اتخاذ القرارات.
- القيادة الترسلية : وتعرف هذه القيادة في بعض الأحيان بالقيادة المتحررة، أو الفوضوية، أو غير الموجهة أو قيادة عدم التدخل، وقد ظهرت هذه الفلسفة كردة فعل للقيادة التسلطية، إذ يرى بعض المفكرين بأنه ما دام يمكن للقائد أن يكون متسلطا فإنه أيضا يمكن له أن يكون متساهلا، ولذلك فقد جاءت القيادة المتساهلة على طرف نقيض مع القيادة التسلطية، ويتسم هذا النمط من القيادة بضعف العلاقات الودية بين القائد والمرؤوسين وتنعدم الجدية في جو العمل.
- القيادة الأوتوقراطية : يعرف هذا النوع من القيادة بأسماء مختلفة منها : القيادة الفردية، الدكتاتورية، التسلطية، الاستبدادية والعسكرية[11]. وتنطلق فلسفة القيادة الاستبدادية من مبدإ إيمان القادة المتسلطين بأن عليهم إجبار العاملين على أداء الأعمال انطلاقا من سلطتهم التي تخولهم إياها اللوائح والقوانين التنظيمية، فالقائد لا يكترث عادة بآراء العاملين ولا يلقي لها بالا، بل إنه يسفه آراءهم ويعتبرها محاولة لتهربهم من أداء العمل[12]. وهذا النوع من القيادة يولد نوعا من عدم الرضا وانخفاض المعنويات وشعورا عدائيا نحو القائد، ويخفي العمل الجماعي ويتبادل المرؤوسون الاتهامات ويتدني مستوى الإنتاج ويضعف الولاء[13].

ويمكن القول أن عمل القائد أيا كان موقعه فهو مهم جدا، والقادة الأكفاء هم القادرون على تمييز واختيار وخلق أي نمط قيادي يريدون في أي موقف وتحت أي ظروف بالتفكير العاقل والتخطيط العاقل والتحديد العاقل.

4-1-2- تمكين العاملين : ظهر مفهوم التمكين في نهاية الثمانينيات ولاقي شيوعا في فترة التسعينيات من القرن الماضي، وهذا ناتج عن زيادة التركيز على العنصر البشري داخل المنظمة، كما أن التطورات الحاصلة في مجال تنمية العنصر البشري داخل التنظيمات أكدت على أهمية التمكين لما له من دور في تحسين العلاقة بين المدير والعاملين، حيث أن هذه العلاقة تشكل حجر الأساس لنجاح أساليب التطوير في مجال القوى البشرية وتبنيه داخل المنظمات. تمكين العاملين هو عملية إعطاء الأفراد سلطة أوسع في ممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية، وفي استخدام قدراتهم من خلال تشجيعهم على استخدام القرار[14]. كما يعرفه بأنه تعزيز قدرات العاملين بحيث يتوفر لديهم ملكة الاجتهاد، وإصدار الأحكام والتقدير، وحرية التصرف في القضايا التي تواجههم خلال ممارساتهم لمهامهم وكذلك مساهمتهم الكاملة في القرارات التي تتعلق بأعمالهم[15]. وكل التعاريف تؤكد على أهمية منح السلطة للأفراد، وأهمية مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وضرورة تزويدهم بالمعلومات من خلال التدريب والتطوير.

وتكمن أبعاد التمكين في تنمية السلوك الإبداعي، تفويض السلطة، محاكاة الآخرين في سلوكهم، تكوين فرق العمل والفرق الموجهة ذاتيا، التحفيز الذاتي والتطوير الذاتي.

2-1-5- التحسين المستمر : يعتبر التحسين المستمر إحدى ركائز منهجية إدارة الجودة الشاملة، ويطلق عليه أحيانا مفهوم كايزن وهي كلمة يونانية تعني التحسين المستمر ويعبر عنها "ماساكي إيماي" في صورة مظلة تحوي تحتها كثيرا من عناصر وأساليب التحسين المستمر في حين يعتبر البعض الآخر أن "كايزن" واحدة من طرق التحسين المستمر وتعتمد فلسفة "كايزن" أساسا على التحسين المستمر، ويعرف مفهوم كايزن على أنه التحسين التدريجي المتواصل إلى الكمال في العمل و "كايزن" هي السمة التي تميز المنظمات اليابانية على المنظمات الغربية.
طرق التحسين المستمر :
هناك طرق للتحسين المستمر ينبغي ذكرها، وقد سبق الإشارة إلى أن البعض يعتبر مفهوم كايزن واحدة منها، وهذه الطرق تتمثل فيما يلي[16]:
- ثلاثية جوران : وتتألف من ثلاثة مكونات أساسية هي التخطيط، رقابة الجودة والتحسين.
- الطريقة العلمية : ويعلق عليها البعض طريقة حل المشاكل وتشمل تحديد الفرص المتاحة للتحسين، تحليل العمليات الحالية، وضع تصور للعمليات المستقبلية، تنفيذ التغيير، التحقق من التغيير والتحسين المستمر.
- طريقة كايزن : تقوم على التحسين المستمر المستدام من خلال إجراء التحسينات في كل المجالات.
كذلك هناك أنشطة دائمة للتحسين المستمر منها المقارنة المرجعية (القياس المقارن بالأفضل)، نظام معلومات العملاء، تدريب وتحفيز العاملين، وتوفر مناخ للإبداع.

2-2- الولاء التنظيمي :
2-2-1- مفهوم الولاء التنظيمي : يعد مفهوم الولاء التنظيمي من المفاهيم الراسخة في العلوم الادارية والسلوكية[17]، والولاء بمعناه اللغوي هو الانتماء والانتساب والإخلاص كما أنه ينطوي على الارتباط والجذب تجاه الآخرين[18].
ويعرف الولاء التنظيمي على أنه الشعور الإيجابي المتولد عند الموظف تجاه منظمته الإدارية والإخلاص لأهدافها والارتباط معها، ثم الحرص المستمر على البقاء فيها من خلال بذل الجهد والافتخار بمآثرها وخلق التوافق بين قيمه وقيمها[19]. فالولاء التنظيمي هو مفهوم متعدد الابعاد يعكس انتماء الفرد لمنظمته ورغبته في الاستمرار بها، ومن ثم فإن العمال ذوي الولاء التنظيمي المرتفع يندمجون في منظماتهم اندماجا كاملا ويشعرون بأهمية قيم هذه المنظمة وأهدافها ومهامها[20]. ومن خلال هذا التعريف نجد أن هناك ثلاثة أبعاد للولاء التنظيمي وهي :
- إيمان الفرد القوي وتقبله الشديد لأهداف المنظمة وقيمها.
- رغبة الفرد الشديدة لبذل جهد كبير لتحقيق مصالح المنظمة.
- رغبة الفرد القوية لاستمرار عضويته فيها.
إن الولاء التنظيمي لا يمثل واقعا ملموسا بل هو مفهوم مطلق غير محسوس في ذاته، بل يتم الاستدلال عليه من خلال الظواهر والآثار المرتبطة به، وبالتالي لا يمكن الحصول عليه جاهزا أو يتم فرضه بالإكراه، لأنه نتيجة تفاعلات العديد من العوامل وهو حصيلة الادارة السلوكية الجيدة التي تعمل وسط بيئة مادية واجتماعية سليمة.
2-2-2- أهمية الولاء التنظيمي : يساعد الولاء التنظيمي في توليد الرغبة لدى العاملين للبقاء والاستمرارية داخل المنظمة، مما يخفف من الآثار التي تنتج عن دوران العمل وكثرة الغياب، كما يقلل من ترك العمل، مما يوفر على المنظمة تكاليف إضافية لاختيار وتدريب عاملين جدد لسد حاجة المنظمة من الكوادر البشرية[21]. فالمنظمة التي يتصف أفراها بالولاء المرتفع تصبح حلم جميع الافراد الذين سيحاولون الانضمام إليها. ويسهل هذا بدوره على المنظمة استقطاب أفضل ما هو متوافر في سوق العمل من العاملين ذوي الخبرات والمهارات العالية، وبالتالي هذا يزيد من إنتاجيتها كما ونوعا. مما يعد الولاء التنظيمي مؤشرا هاما لمعرفة مدى التوافق بين الأفراد والمنظمات التي يعملون فيها، فالأفراد ذوو الولاء التنظيمي المرتفع يميلون لبذل المزيد من الجهد لأجل منظماتهم وتأييد قيمها ودعمها والبقاء فيها لفترة أطول[22].
وقد أوضحت العديد من الدراسات أن للولاء التنظيمي تأثير مباشر على خفض الظواهر السلبية الأخرى مثل : عدم المحافظة على ممتلكات المنظمة وتعمد إتلافها في بعض الأحيان والسرقة والإضرابات واللامبالاة في العمل، ونشر السمعة السيئة للمنظمة في أوساط المجتمع من خلال التذمر من سياسات المنظمة[23].
2-2-3- مراحل الولاء التنظيمي : يمر الولاء التنظيمي بعدة مراحل حيث تم حصرها في مرحلتين هما :
- مرحلة الانضمام للمنظمة التي يريد الفرد العمل بها : وغالبا ما يختار الفرد المنظمة التي يعتقد أنها تحقق رغباته وتطلعاته.
- مرحلة الولاء التنظيمي : وهنا يصبح الفرد حريصا على بذل أقصى جهد لتحقيق أهداف المنظمة والنهوض بها، ولكن من ناحية أخرى قد تتم الإشارة إلى ثلاثة مراحل للولاء التنظيمي وهي[24] :
- مرحلة الإذعان والالتزام : وذلك أن ولاء الفرد في البداية يكون مبنيا على الفوائد التي يتحصل عليها من المنظمة، لذلك فهو يتقبل سلطة الآخرين ويلتزم بما يطلبونه منه مقابل الحصول على الفوائد المختلفة.
- مرحلة التطابق والتماثل بين الفرد والمنظمة : وهنا يتقبل الفرد سلطة وتأثير الآخرين لأجل رغبته في الاستمرار في العمل بالمنظمة، ولأنها تشبع حاجته للانتماء ومن ثم يشعر بالفخر لانتمائه لها.
- مرحلة التبني واعتبار أهداف وقيم المنظمة أهدافا وقيما له : وهنا يكون الولاء ناتجا عن تطابق أهداف المنظمة وقيمها مع أهداف وقيم الأفراد.

4-2-2- أهم العوامل المؤثرة في الولاء التنظيمي :
- المكانة الإجتماعية : كلما زادت مكانة الفرد ضمن مجموعته أو منظمته سواء كانت مكانة رسمية أو مرتبة اجتماعية كلما شعر بأهمية وجوده، وبالتالي ينعكس إيجابا على حسن أدائه وزيادة قوة ولائه[25].
- مشاركة العاملين في التنظيم : إن مشاركة العاملين في التنظيم اشتراكا عقليا وانفعاليا يساهم في تحقيق أهداف الجماعة والمنظمة ويشعرهم بأنهم عناصر فعالة داخل التنظيم[26].
- سلامة وصحة العاملين : إن توفير بيئة للعاملين بهدف تقليل الحوادث والإصابات التي قد يتعرض إليها وإزالة أسباب تلك المخاطر، وتوفير وسائل السلامة العامة لهم، له أهمية تكمن في تأثيرها على معنويات الأفراد ورفع الكفاءة الانتاجية وتخفيض نسب الشكاوى والغياب عندهم[27]، ويبعد الخوف والتوتر عنهم ويقلل من تكلفة العمل ومعدل دورانه، ويسود جو من الرضا والولاء للمنظمة.
- بناء الثقة المتبادلة : الثقة هي توقع الفرد أو المجموعة بتحقيق الوعود المكتوبة أو الشفوية التي تصدر عن الآخرين أفرادا كانوا أو جماعات، وهذا ما يجب أن يلازم إدارة التنظيم وكل فرد في المنظمة وذلك في كل الأفعال والتصرفات والعمل على الوفاء بالوعد وعدم التهرب من الحقيقة لأي اعتبار كان[28]، وهذا من شأنه أن يشعر فيها كل أعضاء المنظمة بأنهم عائلة واحدة يسعى الجميع لتحقيق أهداف مشتركة.
- العمل بأسلوب الفريق الواحد : يقول دوركايم وهو عالم فرنسي (1858-1917) في علم الاجتماع الحديث "الكل أعظم من مجموع أجزائه"[29]. إن العمل بأسلوب الفريق يعزز الحوار وتبادل الرأي والخبرة والمهارة وسرعة التعلم، ويعزز الشعور بالمسؤولية والانتماء ويفتح قنوات الاتصال ويبعد العناد والتصلب بالرأي والتسرع وعدم تحمل مشاق العمل والتهرب من المسؤولية، وهذا يخلق شعورا بالمسؤولية الجماعية وينمي روح التآخي والتعاون بين العاملين ويدعم الاخلاص ويزيد الولاء.
- عوامل متعلقة بخصائص العمل : وهي السمات الخاصة بالعمل وتوجيه هذه السمات لانجاز الاعمال المناطة على أكمل وجه وإبلاغ العاملين بنتائج أعمالهم، ولها علاقة قوية بالولاء التنظيمي وعلاقة الفرد العامل بمنظمته، ومن هذه العوامل : الاستقرار الوظيفي، تحديد طبيعة ونوعية المهام المناطة بالموظف، الاستقلالية والحرية أثناء العمل، المعلومات المرتدة عن أداء العاملين.
- العوامل الخارجية (فرص العمل البديلة) : وتعني توفر فرص عمل أخرى في بيئة المنظمة الخارجية[30]، فعند توفر أي فرصة عمل بديلة خارج المنظمة التي يعمل فيها يجد الفرد العامل أنها مناسبة له وبامتيازات وحوافز أفضل فإنه سرعان ما يترك عمله ويتوجه للعمل في تلك المنظمة[31]، وهذا يدل على أن الولاء عند هذا الفرد ليس بالمستوى المطلوب.

3- الإطار الميداني :
يعد الإطار الميداني تجسيدا للإطار النظري في أرض الواقع، والمتمثل في الكشف عن طبيعة العلاقة (الارتباط) بين تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة والولاء التنظيمي. وأثر الخصائص الديمغرافرافية لأفراد العينة على وجود علاقة بين تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة والولاء التنظيمي.
3-1-صدق وثبات أداة القياس :
3-1-1- صدق الأداة : لقد استخدمت الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات اللازمة للبحث باعتبارها من أدوات البحث العلمي المناسبة التي تحقق أهداف الدراسة الوصفية، للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وتم القيام بتصميم الاستبانة في صورتها الأولى بالاستفادة من الجانب النظري واستبانات الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ثم عرضت على (13) من ذوي الاختصاص للاستفادة من ملاحظاتهم ومقترحاتهم، وبعد التأكد من وضوح العبارات وفهمها ومن أن الاستبانة تقيس ما صممت لقياسه فعلا، تم اخراجها في شكلها النهائي، وقد صممت الاستبانة في جزئين، الأول بغرض الحصول على معلومات شخصية عن المستجوبين، وقد شملت الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، والمركز الوظيفي في المؤسسة. أما الجزء الثاني فقد اشتمل على البيانات الاساسية للدراسة والتي صيغت في شكل محاور بعدد فرضيات الدراسة، واشتمل كل محور على عدد من التساؤلات والتي جاءت في صيغة عبارات مستخلصة من الادبيات الخاصة بكل محور، ويحتوي هذا الجزء على (49) سؤالا.
3-1-2- ثبات الأداة : لقد تم اختبار ثبات أداة القياس عن طريق اختبار (ألفا كرونباخ) ويوضح الجدول (01) قيم ثبات أداة القياس لمتغيرات الدراسة، وكانت ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة الكلية (93.7%) حيث أنها أعلى من النسبة المقبولة (60%) وهذا يعكس ثبات أداة القياس إلى حد كبير.

3-2- إختبار و تحليل فرضيات الدراسة : لقد تم اعتماد قاعدة القرار التالية لاختبار الفرضيات :
قبول H0 : اذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)
رفض H0 : اذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)
3-2-1- إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة منها :
لقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدولين (2) و (3) الواردة في الملاحق ما يلي :

3-2-1-1- إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض H0 ونقبل بالفرضية البديلة H1 وهذا يعني وجود علاقة بين تطبيق مبادئ ادارة الجودة

الشاملة (مجتمعة) والولاء التنظيمي. وقد بلغت قوة العلاقة 78.9 % وذلك بناءا على قيمة معامل الارتباط، وهذا يفسر أن تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في محطة تكرير النفط بسكيكدة سيؤدي إلى تحسين درجة الولاء التنظيمي للعاملين تجاه مؤسستهم، وذلك من خلال شعور العمال بالفخر لانتمائهم إلى هذه المؤسسة، وتمسكهم بالبقاء فيها واستعدادهم لتقديم أقصى مجهود لإنجاح العمل واعتبار مؤسستهم أفضل منظمة يمكن أن يعملوا فيها.

3-2-1-2- إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الأولى : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.863) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبلH0 ونرفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين إلتزام الادارة العليا بالجودة والولاء التنظيمي، ولعل السبب يعود إلى أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم المعقدة التي تحتاج إلى الاستمرار في تطبيقها وإلى الدعم المتواصل من طرف الإدارة العليا، وذلك من خلال الدعم المتواصل لعمليات التغيير ونقلها إلى الواقع العملي، وإرساء قيم العمل الجماعي والتعاوني وإشعار العاملين بوجود حرية لتقديم المقترحات، وهذا ما يصعب على المؤسسة تحقيقه.

3-2-1-3- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.003) أقل من المعتمدة (0.05)وبالتالي نرفضH0 ونقبل بالفرضية البديلة H1 وهذا يعني وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي للجودة والولاء التنظيمي. وقد بلغت قوة العلاقة 22.6 % وهذا يفسر أن التخطيط الاستراتيجي للجودة في محطة تكرير النفط بسكيكدة سيؤدي إلى تحسين درجة الولاء التنظيمي للعاملين تجاه مؤسستهم، والسبب في ذلك هو أن المؤسسة تتبنى رؤية واضحة ورسالة معلنة لجميع المهتمين، كما أنها تضع خطة استراتيجية طويلة المدى للجودة مستمدة من رسالتها وكذا تطبيقها لأدوات التخطيط الاستراتيجي.

3-2-1-4- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثالثة : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.204) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبلH0 ونرفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين نمط القيادة الادارية والولاء التنظيمي، ولعل السبب يعود إلى عدم رضا العاملين على أسلوب القادة وطريقتهم في ممارسة عملية التأثير في المرؤوسين، واختلاف اسلوب القيادة من دائرة لأخرى ومن قسم لآخر.

3-2-1-5- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الرابعة : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفضH0 ونقبل بالفرضية البديلة H1 وهذا يعني وجود علاقة بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي. وقد بلغت قوة العلاقة (36.3%) وذلك بناءا على قيمة معامل الارتباط، وهذا يفسر أن تمكين العاملين في محطة تكرير النفط بسكيكدة سيؤدي إلى تحسين درجة الولاء التنظيمي للعاملين تجاه مؤسستهم، والسبب في ذلك يعود إلى إعطاء الأفراد سلطة أوسع في ممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية، ومشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وتزويدهم بالمعلومات من خلال التدريب والتطوير وإيفادهم في دورات تدريب لتحسين قدراتهم على ادارة أعمالهم، كما أنه يسود جو من التفاهم بين العاملين في أداء عملهم كفريق واحد.

3-2-1-6- إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الخامسة : إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفضH0 ونقبل بالفرضية البديلة H1 وهذا يعني وجود علاقة بين التحسين المستمر والولاء التنظيمي. وقد بلغت قوة العلاقة (40.3%) وهذا يفسر أن التحسين المستمر في محطة تكرير النفط بسكيكدة سيؤدي إلى تحسين درجة الولاء التنظيمي للعاملين، والسبب في ذلك يعود إلى تشجيع العاملين على اكتساب المهارات والمعارف الجديدة في جميع الدوائر والمصالح من أجل تحسين أدائهم باستمرار، كما أن المؤسسة تطبق أنشطة دائمة للتحسين المستمر منها المقارنة المرجعية (القياس المقارن بالأفضل) مع مؤسسات أخرى.

3-2-2- إختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها :
من خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجداول (4) و (5) و (6)و (7) و (8) الواردة في الملاحق نجد ما يلي :

3-2-2-1- إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الأولى : من خلال الجدول (4) نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.983) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبلH0 ونرفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي تعزي لمتغير الجنس، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات الذكور(2.76) بانحراف معياري (2.76) أما لدى إجابات الإناث فقد بلغ (2.76) بانحراف معياري (0.54) وهذا يشير إلى تقارب أثر تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي بين الذكور والاناث، ولعل السبب يعود إلى إقبال المرأة على العمل في جميع الوظائف حيث أصبحت تنافس الرجل في جميع المجالات.

3-2-2-2- إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية : من خلال الجدول (5) نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.127) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبلH0 ونرفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي تعزي لمتغير العمر، فوجهات نظر جميع الفئات العمرية نجدها متقاربة حيث أن المتوسط الحسابي لإجاباتهم يتراوح بين حد أعلى وأدنى (2.92 -2.66) وبانحراف معياري بين (0.64 -0.61) وربما يعود هذا إلى ظروف العمل المتشابهة، حيث أن نسبة كبيرة من الموظفين تنتمي إلى فئات عمرية مختلفة تشتغل في مواقع حساسة في اتخاذ القرارات، فنجد من هم في سن متقدمة يشغلون

وظائف تنفيذية، ونجد من هم في سن مبكرة يشغلون وظائف قيادية، يعني أنه لا تنفرد فئة عمرية عن أخرى بشغل وظائف معينة دون أخرى.

3-2-2-3- إختبار و تحليل الفرضية الفرعية الثالثة : من خلال الجدول (6) نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.086) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبلH0 ونرفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي تعزي لمتغير التحصيل العلمي، حيث أن المتوسط الحسابي لإجابات مستوى ثانوي فأقل قد بلغ (2.78) بانحراف معياري (0.57) وإجابات جامعي طويل المدى قد بلغ (2.82) بانحراف معياري (2.82) أما إجابات الحاصلين على ماجستير فما فوق فقد بلغ (3.33) بانحراف معياري (0.26) وهذا يشير إلى تقارب أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي بالنسبة لمختلف مستويات التحصيل العلمي، والسبب في ذلك أن جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم يخضعون لنظام محكم في تنفيذ الدورات التدريبية وإعادة رسكلتهم كل حسب تخصصه.

3-2-2-4- إختبار وتحليل الفرضية الفرعية الرابعة : من خلال الجدول (7) نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.291) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبلH0 ونرفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي تعزي لمتغير عدد سنوات الخبرة، حيث تشير الإجابات إلى أن هناك تقارب في أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي بالنسبة للموظفين على اختلاف خبرتهم المهنية، فالمتوسط الحسابي يتراوح بين (2.87-2.62) بانحراف معياري يتراوح بين (0.73-0.56) ، وربما يرجع هذا إلى حصول العمال – مهما كانت خبرتهم المهنية- على تحفيزات مادية ومعنوية في مستوى طموحاتهم.

3-2-2-5- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الخامسة : من خلال الجدول (8) نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.362) أكبر من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبلH0 ونرفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي تعزي لمتغير المركز الوظيفي، وهذا يشير إلى تقارب في أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي بالنسبة لمختلف المراكز الوظيفية، إلا أن الفئة الأولى والمتمثلة في رئيس دائرة كانت أكثر بقليل من المراكز الوظيفية الأخرى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهؤلاء الأفراد (3.02) بانحراف معياري (0.75) ثم تليه الفئة الثانية المتمثلة في رئيس مصلحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.88) بانحراف معياري (0.72) ثم تليه الفئة الثالثة المتمثلة في رئيس فرع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.82) بانحراف معياري (0.64) ثم تليه الفئة الرابعة المتمثلة في مشرف، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.77) بانحراف معياري (0.54) ثم تليه الفئة اخامسة المتمثلة في عملياتي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.76) بانحراف معياري (0.63).ولعل السبب يعود إلى أن كل فئة لها شعور بمدى أهمية عملها وترابط كل الوظائف ببعضها البعض، فيكفي أن العمل متواصل 24 ساعة على 24 ساعة مقسمة على ورديتين ليلا ونهارا وبالتناوب، وانطلاقا من إيمان العمال بأهمية عملهم كل في موقعه فهو غير مسموح لأي كان أن يتهاون أو يتأخر مهما كان موقعه الوظيفي.

خلاصة : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي في محطة تكرير النفط بسكيكدة، ولتحقيق هذا الهدف تم استعراض الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع قصد الوقوف على أدبيات الموضوع وتمحيص الدراسات السابقة بشأنه، والاستفادة منها في تحديد المتغيرات المؤثرة في إشكالية الدراسة، ثم صياغتها في تساؤلين رئيسين وفرضيتين أساسيتين، بعد ذلك تم استعراض الإطار الميداني، حيث صممت استبانة وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها لغرض جمع البيانات والمعلومات، وتوزيعها على عينة مكونة من (135) موظفا في محطة تكرير النفط بسكيكدة. وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لتسلسل أسئلتها وفرضياتها :

النتائج :

- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة والولاء التنظيمي للعاملين، مما يؤكد أن محطة تكرير النفط بسكيكدة تدرك هذه الأهمية وتسير بخطوات إيجابية من أجل تكريس هذا التوجه.
- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (التحسين المستمر، تمكين العاملين والتخطيط الاستراتيجي للجودة) والولاء التنظيمي.
- أظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (إلتزام الإدارة العليا بالجودة ونمط القيادة الإدارية) والولاء التنظيمي للعاملين وهذا ما يدعو إدارة محطة تكرير النفط بسكيكدة إلى إعطاء أهمية أكبر لهذين البعدين، من أجل تفعيلهما ليكونا ذوي تأثير إيجابي في زيادة درجة الولاء التنظيمي للعاملين.
- أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، التحصيل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي).

الاقتراحات:

- على إدارة محطة تكرير النفط بسكيكدة تعميم برنامج الجودة الشاملة على جميع الأقسام والمصالح والدوائر، وعدم اقتصاره على بعضها فقط باعتباره أحد الأهداف الإستراتيجية.

- توفير المناخ التنظيمي الملائم فيها والذي يتصف بالمرونة في العمل لتطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة ، لما له من أثر على سمات الفريق وبالتالي على الولاء التنظيمي للمؤسسة.
- إيضاح دور تطبيق إدارة الجودة الشاملة على رفع درجة الولاء التنظيمي لكل موظف في المؤسسة من قبل قسم الجودة وبالتعاون مع كافة الإدارات .
- التركيز على بعض أبعاد إدارة الجودة الشاملة مثل التحسين المستمر، تمكين العاملين والتخطيط الاستراتيجي للجودة ، لما لهذه العناصر من أثر واضح في تعزيز درجة الولاء التنظيمي للعاملين تجاه مؤسستهم.
- على الإدارة العليا إعطاء اهتمام أكبر للعنصر البشري لأنه يعتبر عنصرا هاما في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- التركيز على أهمية وجود أقسام متخصصة لضمان ومتابعة الجودة.
- ضرورة اهتمام إدارة المؤسسة بتطبيق نمط القيادة الإدارية الملائم للعاملين، والتعرف على متطلباتهم وتوقعاتهم .

ملحق الجداول

جدول(1) : قيم ثبات أداة القياس (كرونباخ - ألفا)

المتغير	عدد الفقرات	قيمة معامل كرونباخ - ألفا
إلتزام الإدارة العليا بالجودة	9	0.775
التخطيط الاستراتيجي للجودة	7	0.633
أنماط القيادة الإدارية	9	0.552
تمكين العاملين	9	0.835
التحسين المستمر	7	0.839
العوامل المؤثرة على الولاء التنظيمي	41	0.937
الولاء التنظيمي	8	0.799

جدول(2) : نتائج معامل الارتباط بين مبادئ إدارة الجودة الشاملة (مجتمعة)والولاء التنظيمي

		الولاء التنظيمي
مبادئ إدارة الجودة الشاملة	معامل الارتباط	0.789
	مستوى الدلالة	0.000
	العينة	135

جدول(3) : نتائج معامل الارتباط بين أبعاد مبادئ إدارة الجودة الشاملة والولاء التنظيمي

			الولاء التنظيمي
أبعاد مبادئ ادارة الجودة الشاملة	إلتزام الادارة العليا بالجودة	معامل الارتباط	0.014
		مستوى الدلالة	0,863
	التخطيط الاستراتيجي للجودة	معامل الارتباط	0.226
		مستوى الدلالة	0.003
	انماط القيادة الادارية	معامل الارتباط	0.083-
		مستوى الدلالة	0.204
	تمكين العاملين	معامل الارتباط	0.363
		مستوى الدلالة	0.000
	التحسين المستمر	معامل الارتباط	0.403
		مستوى الدلالة	0.000

جدول (4) : نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي حسب متغير الجنس

الجنس	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى الدلالة
ذكر	107	2.760	0.65542	- 0.021	0.983
أنثى	28	2.763	0.54998		
المجموع	135	2.761	0.63306		

جدول (5) : نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي حسب متغير العمر

العمر	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	مستوى الدلالة
25 سنة فاقل	0	-	-	2.099	0.127
26- 35 سنة	41	2.923	0.64462		
36- 45 سنة	44	2.724	0.61390		
أكثر من 45	50	2.660	0.62629		
المجموع	135	2.761	0.63306		

جدول (6) : نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي حسب متغير التحصيل العلمي

المستوى التعليمي	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	مستوى الدلالة

ثانوي فاقل	30	2.545	0.54485	2.247	0.086
جامعي قصير المدى	40	2.784	0.57665		
جامعي طويل المدى	62	2.822	0.69378		
ماجستير فما فوق	3	3.333	0.26021		
المجموع	135	2.761	0.63396		

جدول (7) : نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي حسب متغير عدد سنوات الخبرة

الخبرة المهنية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	مستوى الدلالة
5 سنوات فأقل	31	2.802	0.73085	1.094	0.291
من 6 إلى 15 سنة	45	2.875	0.56847		
من 16 إلى 25 سنة	14	2.750	0.66867		
أكثر من 25 سنة	45	2.622	0.60566		
المجموع	135	2.761	0.63306		

جدول (8) : نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق لمتوسطات أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الولاء التنظيمي حسب متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	مستوى الدلالة
رئيس دائرة	5	3.025	0.75208	1.094	0.362
رئيس مصلحة	22	2.880	0.72834		
رئيس فرع	26	2.822	0.64437		
مشرف	43	2.776	0.54319		
عملياتي	39	2.602	0.64435		
المجموع	135	2.761	0.63306		

الإحالات والمراجع :

[1] عمر وصفي عقلي، "المنهجية التكاملية لإدارة الجودة الشاملة : وجهة نظر"، دار وائل، عمان، الأردن، 2000، ص1.

[2] Stevenson W.J.,"Production Operation Management", McGraw Hill, NewYork, 1999, p52.

[3] أحمد محمد الشامي، "ادارة الجودة الشاملة : المفهوم والتطبيق في الجمهورية اليمنية"، مجلة الإداري، العدد 76، معهد الادارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، مارس 1999، ص52.

[4] عبد الله بن موسى الخلف، "ثالوث التميز : تحسين الجودة وتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد 37، العدد 1، الرياض، السعودية، 1997، ص146.

[5] دوبينز لويد وماسون كراوفورد، "إدارة الجودة : التقدم والحكمة وفلسفة ديمنج"، ترجمة حسين عبد الواحد، ا لجمعية المصرية لنشر المعرفة، القاهرة، مصر، 1997، ص 118.

[6] J.S Oakland, "total quality management", 2nd edition, Butterworth Heunemann, Oxford, 1993, p36,38 .

[7] محمد الطراونة وبدرية البلبيسي، "الجودة الشاملة والأداء المؤسسي، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في الأردن"، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 1، الكرك، الأردن، 2002، ص 21.

[8] ابراهيم عبد الله المنيف، "الإدارة : المفاهيم والأسس والمهام"، دار العلوم، الرياض، السعودية، 1983، ص 151.

[9] محمد البرعي ومحمد التويجري، "معجم المصطلحات الإدارية"، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1993، ص 202.

[10] سالم القحطاني، "القيادة الإدارية: التحول نحو نموذج القيادي العالمي"، الرياض، السعودية، 2001، ص 66.

[11] نواف كنعان، "القيادة الإدارية"، مكتبة الثقافة، عمان، الأردن، 1995، ص 155.

[12] سالم القحطاني، مرجع سابق، ص64.

[13] خليل الشماع وخضير كاظم حمود، "نظرية المنظمة"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص 227.

[14] عطية حسين أفندي، "تمكين العاملين : مدخل للتحسين والتطوير المستمر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003، ص 10.

[15] - Potterfild Thomas . A, "the business of Employee Empowerment", West port, cnquorum books, 1999, p 2.

[16] محفوظ أحمد جودة، "إدارة الجودة الشاملة : مفاهيم وتطبيقات"، دار وائل، عمان، الأردن، 2004، ص 183.

[17] مازن فارس رشيد، "الدعم التنظيمي المدرك والأبعاد المتعددة للولاء التنظيمي"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد1، 2004، ص13.

[18] شوقي ناجي جواد،" السلوك التنظيمي"، دار الحامد، عمان، الاردن،2000 ، ص67.

[19] نضال صالح الحوامدة، "العلاقة بين مستوى ادراك فاعلية نظام تقويم الأداء وكل من الأداء الوظيفي والرضا الوظيفي والولاء التنظيمي والثقة التنظيمية في الوزارات الخدمية الأردنية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 1، 2004، ص61.

[20] O.Reilly, C. and Chtman, J.,"Organizational commitment and psycological attachment : the effects of compliance, identification and internalization on prosocial behavior", Jornal of Applied psycology, vol 71, n 1, 1986, p493

[21] فهمي الفهداوي ونشأت القطاونة، "تأثيرات العدالة التنظيمية في الولاء التنظيمي دراسة ميدانية للدوائر المركزية في محافظات الجنوب الأردنية"، المجلة العربية للادارة، المجلد 24، العدد 2، 2004، ص32.

[22] راشد شبيب العجمي، "تحليل العلاقة بين الولاء التنظيمي وإحساس العاملين بالعدالة التنظيمية"، مجلة الإداري، المجلد 71، العدد 24، 1998، ص79.

[23] فهمي الفهداوي ونشأت القطاونة، مرجع سابق، ص37.

[24] سعود محمد العتيبي وطلق عوض الله السواط، "الولاء التنظيمي لمنسوبي جامعة الملك عبد العزيز والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة الإداري، المجلد 19، العدد 70، مسقط، سلطنة عمان، 1997، ص19.

[25] Davis. Keith and Nostrum. Gohn, "Human behavior at work organization behavior",7th edition, mcGrow Hill Book company, NewYork,1985, P40.

[26] بشير الخضرا، "المشاركة في الادارة العامة من نظم الاقتراحات إلى التسيير الذاتي"، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، المجلد 63، العدد 9، 1986، ص84.

[27] طارق النجار، "حل المشاكل واتخاذ القرارات"، معهد السلامة والصحة المهنية، عمان، الاردن، 1990، ص57.

[28] عبد الله الغامدي، "الثقة التنظيمية بالأجهزة الادارية في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للادارة، المجلد 14، العدد 3، 1990، ص57.

[29] ابراهيم كشت، "ومضات إدارية"، دار وائل، عمان، الأردن، 1999، ص12.

[30] Hom.W et al, "Comparative examination of three Approach to the prediction of turnover", Jornal of Applied psychology, vol 64, n 3, 1989, p80.

[31] Bluedorn A.C, "Aunfied model of turnover from organization", Human relations, vol 35, n 4, 1988, p137.

دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان
The role of national policies in Local Development in Sudan

د. عبد الرحمن محمد الحسن*
أستاذ الجغرافيا المشارك - وعميد الشؤون العلمية
جامعة بخت الرضا - السودان

ملخص : تناولت هذه الدراسة تجربة السودان في التنمية المحلية، وأوضحت أهمية التنمية ومفهومها، كما تطرقت لبعض مشاريع التنمية المحلية بالسودان واهم السياسات والتشريعات التي ساعدت عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع المعلومات من مصادر مختلفة كالكتب والمراجع والدوريات والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تنمية محلية عبر الإدارات المحلية المختلفة. وتوجد تشريعات ساعدت على التنمية من خلال تطبيق نظام اللامركزية في الحكم. كما يوجد عدد من المشكلات تواجه الجماعات المحلية في تنفيذ خطط التنمية المحلية.

الكلمات الدالة : تنمية محلية، سياسات تنموية، تشريعات تنموية، لامركزية، السودان.

Abstract : The Principal of This Is study handle The attempts of The Sudan in local development. it clarified The importance of the development and its concept. The study also arrived at some development projects in Sudan, and the most important policies and legislations which helped to make it possiple. to achieve the aims of the study from different sources ,the researcher collected these information from different refernces, e.g. books, periodicals and the Internet.

The study came to the fact that there is local development in different localities Dane through different local administrative bodies. There is also legislation that helped in developing through the application of decentralization administration. There is also many problems that face the local communities in the executing the development plans.

مقدمة : مشكلة التنمية تعد من أهم المشكلات التي تواجه معظم مجتمعات الدول النامية وخاصة المجتمعات التي تواجه صعوبة إيجاد التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة لسد احتياجاتهم. وتنطوي التنمية على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه نحوه، وان هذا التغيير من الممكن أن يكون مادياً يسعى إلي رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع وقد يكون معنوياً يستهدف تعزيز أهداف التنمية. فالنظرة العالمية الجديدة للتنمية اتجهت إلى منظور التنمية الشاملة والمستدامة وهى التنمية الموجهة لرفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة حيث لا تنتهي بإقامة المشروعات بل تواصل المعالجات المجتمعية، فالإنسان هو أداة التنمية وهدفها.

يرتكز مفهوم التنمية المحلية على عنصر المبادرة والمشاركة الشعبية والعون الذاتي ومساندة الدولة باعتبارهم الوسائل الأكثر فاعلية لتنمية المجتمعات المحلية سواء أكانت حضرية أم ريفية باستخدام منهج تنمية المجتمع الذي يوحد ما بين جهود الأهالي وجهود الحكومة من أجل خدمة المجتمع والنهوض به وربطه بالتنمية الشاملة للدولة.

يعتبر السودان من الدول النامية التي تواجه مشكلات السكان والتنمية خاصة وان به أراض شاسعة، فتقدر مساحته بنحو (1882000) كيلو متر مربع منها 59,2% صالحة للزراعة ومراعى طبيعية وعدد سكانه حسب تعداد (2008) (33419625) نسمة، وامتداده بين دائرتي عرض (9) درجة و(23) درجة شمال وخطى طول (22) درجة و(38) درجة شرقاً مما اكسبه تنوع في المناخ والموارد.

مشكلة الدراسة حددت عدة أسئلة تتلخص في السؤال الرئيس التالي : **هل توجد تنمية محلية بالسودان ؟**
وتتفرع منه الأسئلة الآتيه : ما هي السياسات والتشريعات التي ساعدت عليها ؟ وما هي المعوقات التي تواجه التنمية المحلية بالسودان ؟
وتتلخص أسباب اختيار المشكلة في :

1- توفير إطار نظري يساعد الجهات المسئولة في التخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية.
2- يعتبر موضوع التنمية من الموضوعات المهمة التي تشغل المجتمعات.
3- السودان من الأقطار العربية ذات المساحة الكبيرة التي تحتاج إلى برامج التنمية المحلية.

يهدف هذا البحث إلى :
1- الوقوف على تجربة السودان في التنمية المحلية.
2- التعرف على السياسات و التشريعات التي ساعدت على التنمية المحلية بالسودان.

* abomohamedrod@yahoo.com

وارد بتاريخ : 12-01-2013.

أولا : التنمية المحلية، الأهداف، المراحل والمجتمع المحلي

ظهر مفهوم التنمية المحلية في الستينيات[1]، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية.

تعددت تعريفات التنمية وتوحدت أهدافها في أن التنمية إستغلال أمثل للموارد المادية والبشرية وتوظيفها للرقى بالإنسان وتحسين دخله وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له ولأسرته ولمجتمعه وهذا لا يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات على المستوى المحلى تتمثل في تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية ودعم الاستثمار المحلى عن طريق استخدام مناهج علمية تيسر الوصول للأهداف التي تعين في تحقيق التنمية المحلية[2].

تعرف التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد[3].

كما يرى البعض أن التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة[4].

ويعرفها (**صابر**) بأنها مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعى البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً.

هناك من يعرف التنمية المحلية بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[5].

إنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطى الأسبقية لحاجات المجتمع المحلى وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلى باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلاً مهماً في صناعة التغيير وضمان إستمراريته مع إشراك الإنسان المحلى[6].

فالتنمية المحلية هي تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقاً، وبمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي. ويبقى الهدف الاسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة هو تمكين الجماعات المحلية لاسيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها.

اعتماداً على ما سبق يمكن أن نقول أن تحقيق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات وخاصة المجتمع السوداني ذو النسيج الاجتماعي المتعدد الثقافات والعرقيات والبيئات كما ذكرنا لابد أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها القائمة، ثم إدخال المفاهيم والقيم الجديدة لإحداث التغيير والذي يبدأ بتغيير الإنسان أولا وهو بدوره يقود إلى تغيير المجتمعات المحلية والتي تساعد على استكمال التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة . فإن التطور والتنمية المحلية في المجتمعات فيها جانب يتم بصورة طبيعية وتلقائية وهذا بطئ في حركته باعتباره تحرك هادئ يتم من غير خلخلة لتراكمات العادات والتقاليد والموروثات، والبعض الآخر وهو المهم يحدث من خلال طرح وتبنى أفكار التغيير والتجديد وفق خطط وبرامج محددة تتبناها الدولة وتسعى لمشاركة المواطنين في تبنيها وإنجاحها ولكن هذا المنهج كثيراً ما يصطدم بالعوامل الاجتماعية التي تعوق تقدمه وتقعده عن تحقيق العمل التنموي المنشود. كما هو الحال في المجتمع السوداني المحافظ على قيمه وتقاليده وموروثاته ويأبى التخلي عنها حتى ولو كانت تقف في بعض الأحيان عكس تيار تقدمه وتطوره[7].

أهداف التنمية المحلية : للتنمية المحلية أهداف متعددة منها :

1- وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلى والنهوض به إقتصادياً وإجتماعياً.
2- الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلى.
3- رفع وعى المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.
4- وضع حلول ناجعة للمشكلات.

ويضيف[8] :

1- إدخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية على البيئة المحلية : مثل الشوارع الممهدة، والمساكن والمياه الصالحة للشرب والمجارى وغيرها.
2- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع مثل الصحة والتعليم، والترفيه.
3- العناية التي لابد وان توجه إلى تكوين جماعات تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع، بل وتشارك فيها.

مراحل التنمية المحلية : هناك مراحل تمر بها التنمية المحلية كما أوردها[9]، والتي وضعها إدوارد لندمان وكارل تايلور، تتمثل في :

1 – المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلى يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع. ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلى.
2 – التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين كإنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.
3 – التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيقية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى.
4 – محاولة تحقيق اكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلى. وهناك من المسببات الفيزيقية والاجتماعية على وجه الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات.
5 – إن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلى هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى انه أذا حقق احد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح – اقتصاديا كان أو اجتماعيا – ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.

المجتمع المحلى : يستوجب الحديث عن التنمية المحلية التوقف عند مفهوم المجتمع المحلى وعلاقته بالوطني ، سواء على صعيد التنمية أو على صعيد مركزية اتخاذ القرارات على تنوعها. فأول من استعمل اصطلاح المجتمع المحلى هو العالم الاجتماعي روبرت مكايفر عندما نشر كتابه " المجتمع المحلى[10]. ويعرف المجتمع المحلى على انه تجمع من المواطنين يعيشون معاً فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة اجتماعية. ويتحقق ذلك من خلال إرتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق من الروابط والعلاقات واشتراكهم في مصالح مشتركة وفى أنماط مقبولة من المعايير والقيم وفى إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى التي يمكن تعريفها وفقاً لهذا المبدأ[11].
ويمكن أن نطلق اسم المجتمعات المحلية على القرية والبلدة والهجر وسكان الحي في المدينة وعلى المحافظات الصغيرة . ويحظى المجتمع المحلى بأربعة خصائص أو مقومات محددة هي :
1- الاشتراك في الأهداف والمصالح ووضوحها. 2- الشعور بالانتماء أو بالعضوية المشتركة.
3- وجود التفاعل بين الإفراد والجماعات. 3- وجود نظام عام من القواعد التي تنظم حياة الناس وتحدد الصلات بينهم[12].
وتعتمد العلاقات بين أفراد المجتمع المحلى غالباً على أساس العلاقات الشخصية أو علاقات الوجه للوجه أكثر من اعتمادها على الخطابات الرسمية والتعاون قوى بين أفرادها بحيث يمكن القول أن كل فرد يعرف معظم أفرادها الآخرين [13].

ثانيا : التنمية المحلية في السودان
يساعد الحكم المحلى في خلق المشاركة الشعبية وهى قاعدة يرتكز عليها تقديم الخدمات والتنمية المبنية على الاعتماد على الذات خاصة إذا أصبحت الدولة غير قادرة على الاعتماد على نفسها في توفير كل الخدمات. فيعتبر نظام الحكم المحلى في السودان النظام الادارى الحديث والذي ظهر بعد احتلال السودان الذي أصبح مرتبطاً بالعالم الخارجي بعد زوال دولة المهدية . فبدأ قيام الحكم المحلى بنظامه الحديث بعد العام 1937 بصدور قوانين الحكم المحلى السائد والإدارة الأهلية التي كانت موجودة أصلاً حسب تقاليد المجتمع .
تبلغ قبائل السودان (590) قبيلة وعدد اللغات واللهجات التي تزيد عن (115) لغة ولهجة محلية واختلال تركيبة السكان وتطور الهوية السودانية التي عملت على أن يكون نظام الحكم المحلى في السودان يمثل حجر الزاوية في إدارة بلد مثل السودان المترامي الأطراف والمختلف التقاليد والأعراف[14]. معتمداً على اللامركزية التي تساعد على :
1- خلق كوادر محلية قادرة على تحمل المسئولية ومصاحبة سلطة مستندة على القانون وأن تخلق تلاحم بين الجهود الحكومية المركزية والجهود الشعبية المحلية لبناء الإنسان وتقديم الخدمات وتنمية المجتمع المحلى وتوسيع قدراته.
2- تقليص الظل الادارى والسياسي حيث تمكن المجتمع المحلى ومنظماته من دفع عجلة التنمية وخدمة أنفسهم بأنفسهم عن طريق المشاركة الشعبية المبنية على الديمقراطية.
3- تساعد على ربط المجتمع وجعل للسودان هوية واحدة في ظل التنوع.
4- بناء الانتماء المحلى ليساعد في ربط المجتمع عن طريق الوضع الجغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
والتي قد تؤدى إلى التكافل الاجتماعي والذي بدوره يساعد في خلق الوعي القومي ومن ثم الوصول للوحدة الوطنية وجميعها تقود إلى التنمية. ونذكر هنا بعض مشاريع التنمية المحلية في السودان :

- مشروع تنمية المجتمع بولاية الخرطوم : نشأ مشروع تنمية المجتمع المحلى بالخرطوم تحت إشراف وتخطيط خبراء متخصصين في تنمية المجتمع من قبل هيئة الأمم المتحدة حسب مفهوم وأسلوب ومنهج تنمية المجتمع لتطوير المجتمعات المحلية والعمل على إشراكها في التنمية . وفى عام 1963 قام مشروع تنمية المجتمع بريفي الخرطوم في ثمانية قرى، وخصصت الدولة لهذا المشروع ميزانية قدرها مائة ألف جنيه، وعندما جاءت حكومة مايو أدرجت هذا المشروع ضمن مشاريع الخطة التنموية الخمسية (1970-1975) وقد خصصت له ميزانية قدرها 200 ألف جنيه أسوة بالمشاريع التنموية كمشروع الجزيرة، ومشروع الجنيد. فقد جاء تقريري مستر ديوان ومسيح الزمان خبيري الأمم المتحدة بما يفيد نجاح المشروع وما وجده من إقبال من المجتمعات ومساهمتها في برامجه.
يغطى المشروع رقعة واسعة في ولاية الخرطوم وحدوده الإدارية هي حدود الولاية :
1- منطقة غرب النيل. 2- منطقة شرق النيل. - منطقة مابين النيلين.

تخصصت كل منطقة من هذه المناطق في أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية وفقاً لخطة المشروع المرسومة والتي ترتكز على التغيير الاجتماعي والعمل الجماعي وقد حظيت المنطقة الشرقية على نوعين من النشاط الاقتصادي :
أ/ النشاط الرعوي وتمثله المنطقة الواقعة بين ابودليق وود رملي.
ب/ النشاط الزراعي وتمثله القرى الواقعة من الخوجلاب حتى الجيلي.
أما منطقة ما بين النيلين فنشاطها اخذ في التنوع والتي تضم مناطق جبل أولياء وقرى الشقيلاب. ويزاول الناس في المنطقة الغربية الزراعة المطرية وخاصة في قرى الهجليجية والتريس والسلمانية غرب والشقيلة.
وقدم المشروع عدد من الخدمات نجملها بدون تفصيل في :
خدمات الإسكان والتخطيط. - خدمات الإرشاد الزراعي. - النقل والمواصلات. - النشاط التعاوني. - الإرشاد النسوى. - رعاية الطفولة والأمومة. - الترويح والترفيه. - الصحة العامة. - تعليم الكبار والتأهيل والتدريس. - المراكز الاجتماعية.

- مشروع تنمية المرأة في ريفي شندى : بالتعاون مع صندوقي الأمم المتحدة والتنمية الصناعية وغطى 25 قرية وركز على تدريب القيادات النسوية على أنشطة متعددة لمدة ثلاث سنوات.

– مشروع العمالة المكثفة : تم هذا المشروع في منطقة النيل الأبيض بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO).

- الجامعات : عند تطبيق اللامركزية في الحكم تمت مراجعة للتعليم العالي وقد قامت ثورة للتعليم العالي بالسودان، فكان أهم قرارات ثورة التعليم العالي عام 1989 مضاعفة القبول في التعليم العالي.
كما قامت بإنشاء جامعات وكليات جديدة في ولايات السودان المختلفة حتى وصل عدد الجامعات الحكومية 27 جامعة([15])، وقد تبنت الجامعات برامج تنمية المجتمع من خلال تأسيس كليات تنمية المجتمع التي تهدف إلى خدمة كل قطاعات المجتمع في مجالات الصحة والتعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار والتأهيل والتدريب وتمليك وسائل الإنتاج وخدمة المجتمع . وهذا ما أكده([16])، إذ يمكن للوحدات المتخصصة أن تقدم برامج عامة ومهنية ونشاطات خاصة لخدمة الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات الأهلية والحكومية في المجتمع المحلى.

- مشروعات المجتمعات الصديقة للأطفال : يتم تنفيذه بالتعاون بين حكومة السودان ومنظمة اليونسيف وحكومات الولايات ويعتبر أنموذجا للتنمية المحلية والريفية المتكاملة إذ يقدم حزمة من الخدمات في مجالات التعليم والصحة والمياه وترقية المجتمع وبرامج الأمومة والطفولة.
كانت تلك نماذج من التنمية المحلية في السودان والتي ساعدت عليها اللامركزية في الحكم التي ينتهجها السودان والتي وفرت بعض التشريعات المساعدة على التنمية المحلية.

ثالثا : السياسات والتشريعات التي ساهمت في التنمية المحلية
ظلت قسمة الإيرادات المالية بين مستويات الحكم تشكل هاجساً سياسياً وادارياً لجميع الأنظمة التي تعاقبت على السودان ذلك لان السودان بمكوناته المتنوعة تتنوع أيضا حاجاته الاقتصادية والخدمية والتنموية.

قانون الحكم المحلي لسنة 1951 (مارشال) : إصدار قانون الحكم المحلي لسنة 1951م الذي نظم الحكم المحلي والإدارة الأهلية والذي قسم السودان إلى مجالس بلدية وريفية واستمر العمل به إلى ما بعد الاستقلال[17]. نص قانون 1951 أن تتم بموجب اتفاقية مالية بين المركز ومجالس الحكم المحلى بالتنازل عن إيرادات ضريبية بجانب العوائد المحلية التي تجبى بموجب قانون الضرائب للمجلس المحلى . كما اعتمد قانون الضرائب لسنة 1954 والذي تم بموجبه تنازل الحكومة المركزية عن الضرائب المباشرة.

قانون الحكم الشعبي المحلى لسنة 1971 : تم بموجب هذا القانون تقسيم الموارد بين المركز والمديرات حيث تم تخصيص موارد حصرية للمديرية التي تقوم بتخصيص موارد لمجالس الحكم المحلى.

الحكم الذاتي لجنوب السودان 1972 : وفقاً لهذه الاتفاقية تم تقسيم الموارد بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان. واستهدفت بشكل واضح توفير موارد كبيرة للإقليم يكون محورها مناشط الحكومة الإقليمية والمركزية مع مساهمة المواطنين المحليين وأفراد الخدمة المدنية بالإقليم ومؤسسات القوات المسلحة والشرطة والقضاء باعتبار الإعمار في الجنوب مسئولية مشتركة بين الجنوب والشمال([18]).

قانون الحكم الاقليمى 1980 : تأسيساً على التجارب تم تقسيم السودان إلى ستة أقاليم ، فقسمت الإيرادات على ثلاثة مستويات هي المركزي والإقليمى والمحلى.

المرسوم الدستوري الرابع : تأسس بموجبه الحكم الفيدرالي فقسم السودان إلى 9 أقاليم/ ولايات ، عدد من المديريات/ المحافظات 19 ومجالس محلية 240 لإدارة شئون البلاد على المستوى المحلي. وتلي ذلك مجموعة من المراسيم الجمهورية التي أدت إلى إعادة تقسيم الولايات والسلطات. ووفقاً لمرسوم عام 1993م أرتفع عدد الولايات إلى 26 ولاية والمحافظات إلى 113 محافظة، وعدد المحليات إلى 734 محلية ويشمل ذلك عدد الولايات الجنوبية 10 والمحافظات 42 والمحليات 190 . وجاءت القسمة متطورة عن سابقتها لأنها طورت القسمة من المستوى الولائى لتشمل المستوى المحلى ومددت لكل مستوى موارد مالية تستهدف المسئوليات الإدارية والسياسية والخدمية.

قانون الصندوق القومي لدعم الولايات : تم إصداره بموجب المادة 16 من المرسوم الدستور الثاني عشر لسنة 1995 وتأكيدا في المادة 116 في دستور 1998 وأهم أهدافه :

1- إعانة الولايات التي لا تزال تتلقى دعماً جارياً من الحكومة الاتحادية للخروج من هذه المظلة تدريجياً وفق برنامج متوسط الأجل.
2- إرساء دعائم العدالة بتحقيق التوازن التنموي بين الولايات المختلفة وتحويل الموارد التي تتحصل إلى دعم للصرف الجاري والى الصرف على التنمية.
3- وضع أسس لمنهج العمل الولائى المستند على التخطيط ودراسات الجدوى لزيادة كفاءة الموارد المستخدمة في التنمية.
4- انتهاج مبدأ التخطيط العلمي المبنى على توجيهات البرامج الاقتصادية القومية والشفافية في التعامل وتوظيف الموارد وفق قاعدة من المعلومات.
5- تدعيم دور الصندوق لأداء وظيفته كآلية مستقبلية لترسيخ دعائم الحكم الاتحادي.

قانون قسمة الموارد لسنة 1999 : لعل ابرز سماته انه عالج موضوع النسب التي حددها الدستور في المواد 113-114-115. على النحو التالي :

أ- تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من أرباح المشروعات القومية للولايات التي يمتد إليها المشروع على أن يخصص 10% للمحليات التي يمتد إليها المشروع.
ب- على كل محلية تخصيص نسبة 40% من ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني للولاية.
ت- على كل ولاية تخصيص نسبة 40% من ضريبة أرباح الأعمال للمحليات.

المجلس الأعلى للموارد : انشأ بموجب المادة الثامنة من قانون قسمة الموارد لسنة 1999 ، واختصاصاته :

أ- تسمية المشروعات القومية وتحديد نسب الولايات بما لا يقل عن 10% من عائد أرباح المشروعات القومية.
ب- وضع الأسس لتوزيع أرباح المشروعات القومية بين الولايات.
ت- تحديد نسبة صندوق دعم الولايات من عائد إيرادات الموازنة المالية الاتحادية.
ث- رفع تقارير أداء دورية عن أعماله للمجلس الوطني.

قسمة الإيرادات المالية عبر المفوضية : ميزانية العام 2007 شهدت نسباً جديدة لتقسيم العائدات بين الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان والولايات الشمالية وفقاً لقانون الاعتماد المالي لسنة 2007 والذي أجيزت بموجبه ميزانية هذا العام كما يلي :

- 55,2 % للحكومة القومية ؛ - 16,2% لحكومة الجنوب ؛ - 28,6% للولايات الشمالية.

كما تم حجز 10% من جملة إيرادات الميزانية كأحتياطى تتم تسويته أو آخر العام وفقاً للتدفقات النقدية شريطة أن يكون حساب الاحتياطي صفراً عند بداية الميزانية الجديدة[19].

المشكلات التي تواجه التنمية المحلية في السودان : هناك مشكلات عدة تواجه التنمية المحلية منها :

1- بالرغم من السلطات الواسعة الممنوحة للمحليات إلا إن مواردها ضعيفة وما يتحصل عليه يقوم بتغطية الفصل الأول (الأجور).
2- الولايات لا تمنح المحليات ميزانية تنمية.
3- عدم تكامل برامج التنمية.
4- القيم الاجتماعية السائدة كما ذكرنا سابقاً.
5- المعوقات الإدارية والتنظيمية.
6- نقص الموارد المادية والبشرية.

النتائج والتوصيات : مما سبق توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

1- وجود تنمية محلية بمناطق مختلفة من السودان.
2- توجد سياسات و تشريعات وقوانين تساعد على التنمية المحلية.
3- توجد صعوبات تواجه التنمية المحلية.

وعليه وضع الباحث بعض التوصيات منها :

1- تشجيع الاستثمار بالمحليات لزيادة الإيرادات وتوفير فرص عمل.
2- عدم تحمل المحليات لأي أعباء إضافية خارج الميزانيات المجازة.
3- مراعاة حق المحليات في تقسيم الثروة.
4- تفعيل برامج التدريب ورفع القدرات.

<u>المراجع والمصادر :</u>

1- حاج احمد، الأمين العوض وآخرون، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلى والشراكة في تحقيق المجتمع، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم 10/30 – 11/1 /2007.

2- وزارة الرعاية الاجتماعية، التنمية المحلية في السودان الواقع والمأمول، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم 10/30 – 11/1 /2007.

3- الهوارى وآخرون، عادل مختار، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998.

4- عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 34.

5- عبدا للطيف رشيد أحمد، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 65.

6- حاج احمد وآخرون 2007، مرجع سابق.

7- النعيم وآخرون، على الجرقندى، التحديات التي تواجه التنمية المحلية في الوطن العربي، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم 10/30 – 11/1 /2007.

8- الهوارى وآخرون 1998، مرجع سابق، ص 28.

9- غيث، محمد عاطف، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

10- ميشيل، دنيكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، 1967، ص 102.

11- حمودة، سعد الفاروق، تنمية المجتمعات المحلية (الريفية، الحضرية، المستحدثة، الصحراوية) المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995، ص 52.

12- الحناكي، على بن سليمان، الاستراتيجيات الملائمة للتنمية المحلية ودورها فى التنمية الاجتماعية، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم 10/30 – 11/1 /2007.

13- كتبخانة، إسماعيل بن السيد، أسس علم الاجتماع، اشراقات للنشر والتوزيع، جدة، 1424، ص 39.

14- حاج احمد وآخرون 2007، مرجع سابق.

15- ناصر، الأمين صالح، دور الجامعات في خدمة المجتمع – دراسة حالة جامعة الدلنج – مجلة البحث العلمي للعلوم والآداب جامعة الدلنج، العدد الثامن، 2010، ص 77 .

16- السبيل وآخرون، عبد العزيز عبدا لله، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1993، ص83.

17- النعيم، عبدا لله العلى، اللامركزية في الإدارة المحلية بالدول العربية، المعهد العربي لإنماء المدن – الرياض، 2006، ص 47.

18- وزارة الرعاية الاجتماعية 2007، مرجع سابق.

19- وزارة الرعاية الاجتماعية 2007، مرجع سابق.

اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)
Causality Testing and Co-integration between Savings and Investment in the Algerian Economy during (1970-2011)

أحمـد سلامـي* & أ.د/ محمـد شيخـي**
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص : استهدفت الدراسة البحث في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011). ولبيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من عدمها، تطلب استخدام بعض الأدوات الإحصائية، إضافة إلى اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك، تم استخدام اختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل – جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى استخدامنا لمنهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما. واتضح من خلال التحليل عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة. وكان التفسير المحتمل لذلك يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

الكلمات المفتاح : ادخار، استثمار، اقتصاد جزائري، تكامل مشترك، سببية جرانجر.

Abstract: This Study aimed to examine the relationship between the savings rate and the investment rate in the Algerian economy during the period (1970-2011). In order to improve whether the time-series variables stable or not, it is required the use of certain statistical tools, in addition to the unit root tests, were also identified integration rank each variable separately. It turns out that the variables integrated first-class, and in the light of this, Co-Integration test was used for each of the joint method Engle - Granger and Johansen method, in addition to our use of the methodology of Granger causality, in order to verify the existence of a long-term relationship between the two. It was evident from the analysis the lack of equilibrium relationship between savings and investment in the Algerian economy during the period of the study. The probably explanation for this is due to the nature of the national economy, which is heavily based on the hydrocarbon sector as a major source of the national income and the foreign exchange, and lack of diversity of economic activity and the structure of exports on one hand, and to weakness capacity of the national economy on the other.

Keywords : Savings, investment, Algerian economy, co-integration, Granger causality
Jel Classification Codes : C12, C13, E20

I- تمهيد :

في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، إلتمست معظم الدول أهمية الادخار الذي يعد الدعامة الأساسية للاستثمار، وهذا الأخير هو بمثابة المحرك للتنمية الاقتصادية، باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، والذي يتم من خلاله استقرار النشاط الاقتصادي والمحافظة على تكوين رأس المال. وتبدو العلاقة بين الادخار والاستثمار علاقة مزدوجة، فهي من ناحية علاقة تمويلية، بمعنى تمويل الادخار للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، علاقة إنتاجية، فالادخار هو مصدر الاستثمار، إضافة إلى أن المدخرات تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال عيني، أي إلى رأس مال حقيقي كالمباني والآلات والمعدات، وما إلى ذلك من سلع إنتاجية تسهم في إنتاج سلع أخرى[1]. ونشير إلى أن تكوين رأس المال في كل اقتصاد إنما يعتمد على الاستثمار الذي ينشطه والادخار الذي يعتبر شرطا ضروريا له، كما أن نجاح السياسة الاستثمارية وتحقيق أهدافها، يعتمد على توفر سياسة ادخارية ذات كفاءة في ضوء العلاقة القائمة بينهما.

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في نوع العلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار، فالاقتصاديون الكلاسيك يؤسسون رؤيتهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار على ما ذكره *آدم سميث* من أن كل ما يدخر سنويا فإنه كذلك يستثمر سنويا. وينظر الكلاسيكيون إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار، أي أن كـــل

* selahm_66@yahoo.fr
** mchikhi00@gmail.com

وارد بتاريخ : 12-10-2013.

ادخار يتحول بالضرورة إلى استثمار، بحيث لا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي، أي أن الدخل القومي يتم إنفاقه بالكامل[2]. ويرى *هايك*[3] أن الأفراد عندما يوزعون دخولهم بين الاستهلاك والادخار، فإنهم يشترون السلع الاستهلاكية بما ينفقونه من دخل، وادخارهم بالبنوك وشركات التأمين يقوم بإمداد المنظمين بالائتمان لتحويل مشترياتهم من السلع الإنتاجية، وهذا هو الاستثمار[4]. وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالادخار لاعتباره كشرط ضروري لتدعيم التنمية الاقتصادية، ولما له علاقة دائمة بالاستثمار، فهم يرون الادخار والاستثمار الأساس في تكوين رأس المال، وهما مصدر التقدم الاقتصادي، فاعتبروا الادخار فضيلة، واعتبروا أن الكميات المدخرة مساوية للكميات المستثمرة، ومما يضمن تحقيق هذه المساواة ما يحدث من تغيرات في سعر الفائدة. وعليه، فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، الادخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، بمعنى أن الادخار هو مصدر الاستثمار والعلاقة وطيدة بينهما، أي أنهم استبعدوا احتمال تمويل الاستثمار عن طريق السحب من المكتنزات، والتي تمثل ـ أصلا ـ سلوكا مستبعدا في هذا الفكر.

لكن الفكر الاقتصادي الكينزي قد اتخذ شكلا مغايرا لما كان عليه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ولعل أهم ما جاء به كينز ؛ اعتبار الادخار دالة في الدخل لا في سعر الفائدة، وأن الأشخاص الذين يقومون بالادخار هم ليسوا نفس الأشخاص الذين يقومون بالاستثمار، كما لا يرى أن زيادة الادخار ستؤدي إلى خفض معدلات الفائدة فزيادة الاستثمار، لأنه يعتبر أن معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها، كما أن زيادة الاستثمار تتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال، أي مقدار الأرباح التي تخلفها الأموال المستثمرة ومعدل الفائدة. وكان منطلق كينز في هذا التنظير الجديد، هو تفسير ما حدث خلال أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، فقد انخفض سعر الفائدة ولم ينخفض الادخار، ولم يزد الاستثمار على النحو الذي يحقق الخروج من الأزمة، أي أن تحركات سعر الفائدة قد عجزت عن تقديم الحافز لعودة النشاط الاقتصادي إلى مستوى أعلى. فمثلا في الولايات المتحدة انخفض معدل الفائدة إلى حوالي 1% في حين لم يوجد هناك طلب على الأموال. ويرى كينز أن الادخار والاستثمار يكونان وبالضرورة مقدارين متساويين، ذلك لأنه بالنسبة لجماعة معينة ليس الادخار والاستثمار سوى مظهرين مختلفين لشيء واحد. والواقع أن هذه المساواة بينهما ليست مؤسسة على التوازن التلقائي الذي يتحقق كنتيجة لحرية الحياة الاقتصادية وعدم تدخل الدولة كما ذهب إليه الكلاسيكيون، ولكنها مؤسسة على حد تعريف كينز لكل من الادخار والاستهلاك، والادخار والاستثمار. كما ركز كينز على الدخل كعامل أساسي في تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار، فنقص الاستثمار يؤدي إلى نقص الدخل، وبالتالي يؤدي إلى نقص الادخار، مما يجعله يتعادل مع الاستثمار. وقد لخص كينز علاقة المساواة بين الادخار والاستثمار فيما يلي[5]: الدخل = قيمة الناتج = الاستهلاك + الاستثمار ؛ الادخار = الدخل – الاستهلاك ؛ وبالتالي: الادخار = الاستثمار.

وقد حظيت العلاقة بين الاستثمار والادخار باهتمام واضح في الأدب الاقتصادي، ترجمت في عدة دراسات تطبيقية، شملت العديد من الدول المتقدمة والنامية، نذكر منها دراسة كلا من رمكريشنا وفونكاتشوار *Ramakrishna – Venkateshwar* (2012)، للعلاقة طويلة الأجل بين الادخار والاستثمار في إثيوبيا لبيانات تغطي الفترة (1981-2009)، باستخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسن. وأشارت النتائج إلى أنه لا توجد أي علاقة سببية في المدى الطويل بين الادخار والاستثمار في كلا الاتجاهين في إثيوبيا، فالاستثمار يعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية وإثيوبيا لا يمكنا رفع مدخراتها المحلية لتلبية متطلبات الاستثمار، وبالتالي مواجهة مشكلة التبعية وخطر الصدمات الخارجية[6]. كما فحص بشير عبد الله بلق (2012)، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة (1970-2005)، وتوصل إلى عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار[7]. وقد قام كلا من بوردولويم وجون *Bordoloim et John* (2011)، بإجراء محاولة لاستكشاف العلاقة بين الادخار والاستثمار في ثلاثة اقتصاديات متنوعة، وهي: المملكة المتحدة ؛ الولايات المتحدة والصين، وقارنا ذلك مع الهند باستخدام أسلوب التكامل المشترك للفترة (1950-2010)، ووجدا أنهما يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في هذه الدول، غير أن مقدار معامل الأجل الطويل يختلف من بلد لآخر[8]. كما قام أنج *Ang* (2007)، بالبحث في مدى وجود علاقة موجبة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في ماليزيا خلال الفترة (1965-2003)، وتوصل إلى وجود علاقة معنوية قوية بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في المدى الطويل[9]. كما بحث *Seshaiah S.Venkata et Sriyval.V* (2005)، في العلاقة بين الادخار والاستثمار في الهند للفترة (1970-2002)، وأشارت النتائج بأن هناك اتجاها للسببية من الادخار إلى الاستثمار[10]. وقد بحث نارايان *Narayan* (2005)، في العلاقة بين الاستثمار والادخار في اليابان، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة (1960-1999)، وأشارت النتائج إلى أن الاستثمار والادخار متكاملين على المدى الطويل وأن العلاقة السببية تسير في الاتجاهين، أي: الاستثمار يسبب الادخار والادخار يسبب الاستثمار. كما أن معامل المدى الطويل على الادخار هو 0.68، مما يعني معدل معتدل للارتباط بين المتغيرين[11].

وقد حاول باهماني اوسكوي وكاكرابارتي *Bahmani-Oskooee et Chakrabarti* (2005)، البحث في العلاقة بين الادخار والاستثمار باستخدام بيانات مقطعية زمنية لـ 126 دولة للفترة (1960-2000)، وأشارت نتائجهما إلى وجود علاقة معنوية موجبة راسخة بين معدل الاستثمار المحلي ومعدل الادخار المحلي. الدراسة توصلت أيضا إلى تأكيد وجود تأثير لحجم الاقتصاد ودرجة الانفتاح على العلاقة بين الاستثمار والادخار، حيث بينت النتائج أن العلاقة

أقوى في الدول ذات الدخل المرتفع منه في الدول منخفضة الدخل، كما كانت العلاقة أقوى في الاقتصاديات المغلقة منه في الدول الأكثر انفتاحا[12]. وقد اختبر ليفي *Daniel Levy* (2000)، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سلسلة زمنية تغطي الفترة (1897-1989)، وبينت النتائج إلى وجود علاقة قوية على المدى الطويل ودورية بين الاستثمار والادخار[13]. كما بحث سينها *Sinha* (2000)، في العلاقة بين معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار في اليابان وإحدى عشرة دولة آسيوية، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة المدى فقط في اليابان ؛ اندونيسيا وتايلندا[14]. وقد بحث ديبوندرا سينها وتابن سينها *Dipendra Sinha et Tapen Sinha* (بدون تاريخ)، في العلاقة بين الادخار والاستثمار في المدى الطويل بالنسبة للهند، وذلك خلال الفترة (1950-1992) باستخدام منهجية التكامل المشترك، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية في المدى الطويل بين الادخار والاستثمار في الهند. وهذا التقارب يعني أنه من غير المرجح أن يعاني الاقتصاد الكلي الهندي من عدم استقرار[15].

وتشير الدراسات التطبيقية عموما إلى أن العلاقة بين الادخار والاستثمار أقوى في الدول المتقدمة منه في الدول النامية. والسؤال المطروح والذي ستتم معالجته في هذا البحث هو : هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري ؟ ؛ للإجابة على هذا السؤال، سنقوم بالتحقق من الفرضية القائلة بأن الادخار والاستثمار يتمتعان بعلاقة مستقرة طويلة الأجل ضمن الاقتصاد الجزائري، ولهذا الغرض سنقوم بتجزئة هذا البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، نتناول في الأول الطريقة المستخدمة في البحث؛ وفي الثاني النتائج المتوصل إليها من جراء تطبيق اختبارات الاستقرارية واختبارات التكامل المشترك واختبارات السببية لجرانجر، وفي الأخير سنحاول تفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

II - الطريقة :

لغرض دراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار، استخدمنا بيانات سنوية، وذلك عن الفترة (1970-2011). وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا قمنا باستخدام طرق تحليل التكامل المشترك، التي تشمل طريقة أنجل وجرانجر *Engle et Granger* (1987) وطريقة جوهانسن وجيزليوس *Johansen et Juselius* (1990)، إضافة إلى منهجية السببية لـ *Granger* بتحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار ضمن الاقتصاد الوطني.

إن تحليل التكامل المشترك يسمح بتوضيح العلاقة الحقيقية بين متغيرين، من خلال البحث عن متجه التكامل المشترك وإزالة تأثيره عند الاقتضاء[16]. وإن طرق تحليل التكامل المشترك التي استخدمناها، تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة، وهي الدرجة الأولى. ولأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار والادخار على النحو التالي :

$$IPIB_t = \alpha + \beta.SPIB_t + \varepsilon_t ....(*)$$

حيث : $IPIB_t$ الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، $SPIB_t$ الادخار المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

III- النتائج :

أظهرت الدراسة الإحصائية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردها بالترتيب التالي :

1- نتائج التحليل الإحصائي للسلسلتين الزمنيتين :

الخطوة الأولى في عملية تحليل السلسلتين الزمنيتين، هو رسم مشاهدات المتغيرين لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل (1) السلسلة الزمنية لكل من معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المحلي. ويتبين من قيم المتغيرة (IPIB) أن معدل الاستثمار خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 23,28% مُسجَّلة سنة 1997 وأعلى قيمة 52,10% مُسجَّلة سنة 1978، بمتوسط بلغ 34,31% وبانحراف معياري 6,60%. وبالتالي فإن درجة التقلب 19,23% التي تؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة أدناه، تطور معدل الاستثمار كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة :

$$\mathrm{I/PIB} = -3\mathrm{E}-07 * t^6 + 4\mathrm{E}-05 * t^5 - 0{,}0021 * t^4 + 0{,}0597 * t^3 - 0{,}9666 * t^2 + 6{,}9784 * t + 26{,}03$$

$$R^2 = 0{,}7797$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل (1)، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (IPIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الخامسة كما يلي :

$$-18\mathrm{E}-07 * t^5 + 2\mathrm{E}-04 * t^4 - 0{,}0084 * t^3 + 0{,}1791 * t^2 - 1{,}9332 * t + 6{,}9784$$

كما يتبين من قيم المتغيرة (SPIB) أن معدل الادخار المحلي المحقق في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أقل قيمة 19,89% مُسجَّلة سنة 1988 وأعلى قيمة 57,4% مُسجَّلة سنة 2006، بمتوسط

بلغ 37,62% وبانحراف معياري 9,50%. ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف[17] هو 25,26% الذي يؤشر على تقلب قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة الآتية تطور معدل الادخار المحلي كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة السادسة كما يلي :

$$S/PIB = -0,00001 * t^5 + 0,0012 * t^4 - 0,027 * t^3 + 0,0723 * t^2 + 2,5494 * t + 24,502 \quad , \quad R^2 = 0,8312$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل (1)، أن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص لحركة (S/PIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$-0,00005 * t^4 + 0,0048 * t^3 - 0,081 * t^2 + 0,1446 * t + 2,5494$$

2- نتائج اختبارات الاستقرارية

يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار الحلي خلال الفترة (1970-2011)، والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. ومن خلال الشكل (1) يتراءى لنا أن كلا من السلسلتين الزمنيتين (SPIB) و (IPIB) غير مستقرتين، ولتأكيد ذلك أو نفيه، تطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة (unit root tests). ورغم تعدد هذه الاختبارات، إلا أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على اختبارين اثنين، وهما : اختبار ديكي - فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) واختبار فيليب - بيرون (Phillips-Perron)، وهذا لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية). ويعتمد اختبار ديكي - فوللر الموسع ADF في دراسة استقرارية السلسلة X_t على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى[18] :

$$\text{mod}[4]: \quad \Delta x_t = \rho . x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[5]: \quad \Delta x_t = \rho . x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[6]: \quad \Delta x_t = \rho . x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

إن النموذج الخامس يختلف عن الرابع في احتوائه على حد ثابت، والنموذج السادس يختلف عن الرابع والخامس في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني. ولتحديد طول الفجوات الزمنية P المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياري AIC و SC. وبعد حساب الفروق الأولى $(\Delta x_{t-1} = x_{t-1} - x_{t-2})$ والفروق الثانية $(\Delta x_{t-2} = x_{t-2} - x_{t-3})$ وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، يتم اختبار الفرضيتين : $H_0 : \phi = 1$ ضد الفرضية $H_1 : |\phi| < 1$. فإذا كانت فرضية العدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة.

وبالنسبة لاختبار فيليب - بيرون فيعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي - فوللر DF، إلا أنه يختلف عن اختبار DF في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس (Les erreurs heteroscedastiques)، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي - فوللر، وقبل هذا يتعين تحديد عدد فترات الإبطاء l المحسوبة بدلالة عدد المشاهدات[19] : $l \approx 4(n/100)^{2/9}$

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي Autoregressive AR بينما اختبار PP قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA، ولذا فإن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP[20] . ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل[21] :

- التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي - فوللر مع حساب الإحصائيات المرافقة ؛
- تقدير التباين قصير المدى : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي ؛

- تقدير المعامل المصحح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث : $s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$
- حساب إحصائية فيليب - بيرن : $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيضا. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لـ Mackinnon [22].

يوضح الجدول (1) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين عند المستوى، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%. ومن خلال نتائج الاختبارات السابقة، اتضح أن السلسلتين غير مستقرتين، وتحتويان على جذر وحدوي، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5%. والخطوة الموالية هي تطبيق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين المعنيتين، ويوضح الجدول (1) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين، كما يتضمن القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%.

تشير النتائج إلى أن السلسلتان المحولتان عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتان، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن (SPIB) و (IPIB) متكاملتان من الدرجة الأولى. وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وبمشاهدة الشكل (2) تتأكد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلسلتين تتذبذبان حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن. وهذا يعني أن هناك احتمالا بوجود تكامل مشترك بين الاستثمار والادخار. وللتحقق من ذلك، استخدمنا كلا من طريقة انجل – جرانجر وطريقة جوهانسن للتكامل المشترك.

3- نتائج اختبارات التكامل المشترك :

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول. وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة. وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا[23]. وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. وتكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة هو كالآتي :

$$\varepsilon_t = IPIB_t - \alpha - \beta.SPIB_t \text{................}(**)$$

وعلينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) أي أن : $(IPIB_t - \alpha - \beta.SPIB_t)$، والمتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية $IN(0)$، أي أنه سلسلة زمنية ساكنة. فإذا كان هذا المزيج متكاملا من الدرجة صفر، فإن متغيرات النموذج (SPIB) و (IPIB) تحقق التكامل المشترك، أي أنهما متكاملين من نفس الدرجة.

1-3- نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر : إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل غرانجر Granger سنة 1983 وأنجل وغرانجر Engel et Granger سنة 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية[24]. وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $(\hat{\varepsilon}_t)$، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي :

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \text{............}(***) \quad , \quad e_t \sim IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة (ε_{t-1}) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $(\Delta\varepsilon_t \sim I(1))$ بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $(\Delta\hat{\varepsilon}_t \sim I(0))$، وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

3-1-1- نتائج تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك : بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء الانحدار بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية :

$$I\hat{P}IB = 27{,}9 + 0{,}17 * S\hat{P}IB$$

أما باقي إحصاءات عملية الانحدار فهي معروضة في الجدول (2). وبعد الحصول على بواقي الانحدار تم استخدام عدة أدوات إحصائية لاختبار سكون البواقي، إضافة إلى تقدير المعادلة (***) لاختبار جذر الوحدة، وهذا بهدف تأكيد النتائج المتوصل إليها.

3-1-2- نتائج دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير : إن البحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد، من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، سيكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$. وعلينا أن نتأكد من أن هذه الأخيرة مستقرة، ولهذا الغرض قمنا بفحص بواقي المعادلة المقدرة، وكذلك معاملات الارتباط الذاتي للبواقي، وفي الأخير استخدمنا اختباري ديكي فوللر الموسع وفيليب بيرون من أجل تعزيز النتائج المتوصل إليها.

أ ـ نتائج فحص بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك : لهذا الغرض قمنا برسم بياني لقيم بواقي التقدير، حيث حصلنا على الشكل (3)، هذا الأخير يبين أن سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك غير مستقرة. ذلك أن "السلسلة تكون مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن"[25]. ولتأكيد ذلك قمنا بفحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير.

ب ـ نتائج فحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير : من بين طرق اختبار استقرارية سلسلة البواقي هو فحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير، حيث تكون سلسلة البواقي مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_K معنويا لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K > 0$. والجدول (3) يبين دالة الارتباط الذاتي والجزئية لسلسلة البواقي. ويتبين من هذا الجدول أن سلسلة البواقي لا تمثل سيرورة ذات تشويش أبيض، كما أن دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي تبين أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K التي تساوي : 1، 2، 3، 4، 5، 6، 19، 20، معنويا تختلف عن الصفر، أي أنها خارج مجال الثقة، ولتدعيم هذه النتيجة استخدمنا اختبار Ljung-Box.

ج ـ نتائج اختبار Ljung-Box : لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 20، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود $Q-Stat$ في الجدول (3)، أي :

$$LB = n(n+2)\sum_{k=1}^{20}\frac{\hat{P}_k^2}{n-k} = 42(42+2)\sum_{k=1}^{20}\frac{\hat{P}_k^2}{42-k} = 125{,}70 > \chi^2_{0.05;20} = 31{,}41$$

بما أن الإحصاءة المحسوبة أكبر من الإحصاءة المجدولة وكذلك الاحتمالات الحرجة (Les Probabilités Critiques) للإحصاءة $Q-Stat$ كلها تقترب أو تؤول إلى الصفر، فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بأن كل معاملات دالة الارتباط الذاتي P_K مساوية للصفر، وبالتالي فإن سلسلة البواقي غير مستقرة.

د ـ نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع وفيليب بيرون : لتأكيد النتائج السابقة قمنا بإجراء اختباري ديكي فوللر الموسع (ADF) وفيليب بيرون (PP) على بواقي التقدير. نتائج الاختبارين موضحة في الجدول (4). و تبين نتائج هذا الأخير استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك، عند مقارنة قيمة t الجدولية (الحرجة) (1,94-) مع قيمة اختبار ADF بدون حد ثابت أو اتجاه للبواقي (النموذج 1)، والتي تساوي (2,14-)، كما يعزز هذه النتيجة اختبار فيليب بيرون، وذلك عند مقارنة قيمة t الجدولية (1,94-) مع قيمة اختبار PP بدون حد ثابت أو اتجاه للبواقي (النموذج 1) والتي تساوي (2,13-)، وذلك عند مستوى معنوية 5%. كما أن قيمة الاحتمال الحرج (0,0325) تؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالنموذج (1) يوضح استقرارية سلسلة البواقي. ولكن بالنسبة لكل من النموذج (2) و(3) نجد العكس، أين قيمة t الجدولية هي أكبر من القيمة المحسوبة لاختبار ADF واختبارPP، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج التي هي أكبر من 5%، وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالنموذج (2) و(3) يؤكدان على عدم استقرارية سلسلة البواقي. وبما أن "مبدأ الاختبارات الإحصائية ينص على أنه إذا كان في إحدى النماذج الثلاثة جذر وحدوي، فهذا دليل على أن السلسة تحتوي على جذر وحدوي ومنه فهي غير مستقرة"[26]. إذن نستطيع أن نؤكد على أن سلسلة البواقي هي غير مستقرة، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار والادخار حسب طريقة انجل – جرانجر.

3-2- نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة جوهانسن ـ جسليوس (Johansen-Juselius) : يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا

للشك والتساؤل[27]. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح Johansen (1988) إجراء اختبار الأثر $(Trace\ \ test-\lambda_{trace})$ حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل $(q=r)$ ويحسب بالصيغة التالية[28] :

$$\lambda_{trace}=-n\sum_{i=r+1}^{k}Ln(1-\lambda_i)$$

حيث : λ_i القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين ـ التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية ؛ k : عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانسن وجسليوس (1990). يكون اختبار جوهانسن على الشكل التالي :

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r=0)$، أي $H_0:r=0$ ضد الفرضية $H_1:r>0$. إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen-Juselius فإننا نرفض H_0) ؛
- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد $(r=1)$، أي $H_0:r=1$ ضد الفرضية $H_1:r>1$. إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen-Juselius فإننا نرفض H_0) ؛
- رتبة المصفوفة π تساوي 2 $(r=2)$، أي $H_0:r=2$ ضد $H_1:r>2$. إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen-Juselius فإننا نرفض H_0)، وهكذا.
- إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $H_0:r=k-1$ ضد الفرضية $H_1:r=k$ وقمنا برفض H_0، فإن رتبة المصفوفة هي $r=k$، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

وللتوضيح أكثر يمكننا الاعتماد على الجدول (5).

وقبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الإبطاء P للسيرورة VAR، ولتحديد P يُستخدم معياري Akaike و Schwarz. طريقة اختيارP تتضمن تقدير كل نماذج VAR لفترات إبطاء من 0 إلى h (h هو الإبطاء الأكبر المقبول بالنسبة للنظرية الاقتصادية). دوال $AIC(p)$ و $SC(p)$ محسوبة بالطريقة التالية[29] :

$$AIC(p)=Ln\left(\det\left|\sum_e\right|\right)+\frac{2k^2p}{n}$$

$$SC(p)=Ln\left(\det\left|\sum_e\right|\right)+\frac{2k^2pLn(n)}{n}$$

حيث، k : عدد المتغيرات ؛ n : عدد المشاهدات ؛ p : عدد الإبطاء ؛ $\sum_e$: مصفوفة التباين ـ التباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج . الإبطاء p الذي يقلل من معياري AIC أو SC هو الذي سيتم اختياره. وبناء على القيم المدرجة في الجدول (6)، والمتعلقة بمعياري Akaike و Schwarz لفترات إبطاء متتالية، قمنا باختيار الإبطاء $p=1$ لأنه يقلل من قيمة المعياري المذكورين. وبتطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك من أجل درجة إبطاء $p=1$ ، تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول (7)، ومن ثم قمنا بإجراء اختبار جوهانسن على الشكل التالي :

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r=0)$، أي $H_0:r=0$ ضد الفرضية $H_1:r>0$.
- القيم الذاتية المقدرة للمصفوفة A هي : $\lambda_1=0{,}147$ و $\lambda_2=0{,}094$
- احصاءة جوهانسن المحسوبة هي : $\lambda_{trace}=-n\sum_{i=r+1}^{k}Ln(1-\lambda_i)$ ، ومن أجل $r=0$ ، يكون لدينا :

$$\lambda_{trace}=-n\times\{Ln(1-\lambda_1)+Ln(1-\lambda_2)\}$$

$$\lambda_{trace}=-40\times\{Ln(1-0{,}147)+Ln(1-0{,}094)\}=10{,}30$$

تشير النتائج إلى أن القيمة الحرجة تساوي 15,494عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من الإحصاءة المحسوبة 10,30، كما أن الاحتمال الحرج 0,2551 أكبر من 0,05، إذن نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM، وهذا يدعم ما توصلنا إليه بأسلوب انجل – جرانجر. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الاستثمار المحلي لا يعتمد على مستوى الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة. وبالإطلاع على الشكل (4) الذي يوضح الاستثمار والادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لفترة الدراسة، نلاحظ ترابطا محدودا في الأجل الطويل بين الاستثمار والادخار على الرغم من تقلب الادخار بشكل كبير حول الاستثمار في الأجل القصير حتى سنة 1998 عندما بدأ المتغيران يبتعدان عن بعضهما بشكل واضح.

وعليه، قمنا بتحديد عينة الدراسة لتنتهي عند سنة 1998، ثم قمنا بحساب معامل الارتباط الخطي بين المتغيرين للفترة (1970-1998) حيث وجدنا أنه يبلغ 0,59 وهو دال عند مستوى معنوية1%، وهذا دليل على وجود ارتباط بين الاستثمار والادخار للفترة الجزئية، وليس للفترة الكاملة التي يبلغ فيها معامل الارتباط 0,24 لكنه غير معنوي عند مستوى 5% ولا حتى عند مستوى معنوية 10%. وللتأكد من اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار والادخار خلال فترة الدراسة كلها، استخدمنا اختبار جرانجر للسببية.

4- نتائج دراسة العلاقة السببية بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي

يدلل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل. وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما. وطبقا لجرانجر، إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وهما في دراستنا هذه تمثلان كل من SPIB و IPIB. فإذا كانت السلسلة SPIB تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة IPIB ففي هذه الحالة نقول إن المتغير SPIB يسبب المتغير IPIB. ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن. بناء على ما سبق، يتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي VAR ثنائي الاتجاه الذي يصف سلوك المتغيرين SPIB وIPIB، كما يتطلب كذلك استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، لأن غياب صفة الاستقرار قد يجعل الانحدار المقدر زائفا، وبالتالي أخذنا بعين الاعتبار المتغيرين DSPIB و DIPIB كما يلي :

$$DSPIB_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i . DSPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_i . DIPIB_{t-i} + \mu_{1t} \quad ....(1)$$

$$DIPIB_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \varpi_i . DIPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \theta_i . DSPIB_{t-i} + \mu_{2t} \quad ....(2)$$

حيث: μ_{1t} و μ_{2t} تمثلان بواقي النموذجين. ولكن قبل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين، يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية p المناسب لنموذج $VAR(P)$، وذلك لأنه بعدد أقل من p يؤدي إلى خطأ في التوصيف، وبعدد أكبر من p يؤدي إلى عدم استغلال كامل معلومات السلسلة الزمنية، كما ينقص من درجات الحرية. ويتم عادة تحديد عدد الفجوات الزمنية بالاعتماد على معياري AIC و SC . وإن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق في التباطؤ الزمني الثاني[30]. وتتمثل خطوات اختبار جرانجر بما يلي[31] :

- تقدير الصيغة المقيدة، ونقصد بها المعادلة :

$$DSPIB_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i . DSPIB_{t-i} + \varepsilon_{1t} \quad ....(3)$$

التي تفترض أن يكون : $\sum_{i=1}^{p} \phi_i = 0$ في المعادلة رقم (1)، بمعنى أن المتغير DIPIB لا يؤثر على المتغير DSPIB، ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من المعادلة المقيدة (3) : $\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2$.

- تقدير الصيغة غير المقيدة : التي تتمثل في المعادلة رقم (1) ، ومن ثم نستطيع الحصول على مجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من معادلة الصيغة غير المقيدة (1) : $\sum \hat{\mu}_{1t}^2$.

- اختبار فرض العدم التالي : $H_0 : \sum_{i=1}^{p} \phi_i = 0$ ، ومن أجل ذلك يجب حساب إحصائية فيشر F_C :

$$F_C = \frac{\left(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2\right)/p}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2 / n-k} \quad ....(4)$$

حيث n : حجم العينة ؛ k : عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة ؛ $n-k$: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة. ثم نقوم بالحصول على F_t (الجدولية) عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية p للبسط و $n-k$ للمقام. ويستخدم

اختبار فيشر للحكم على وجود علاقة سببية من عدمها بين المتغيرات، ويكون الحكم على الشكل التالي : إذا كانت F_c (المحسوبة) > F_t (الجدولية) نرفض فرض العدم، أي أن المتغير DIPIB يسبب المتغير DSPIB، أو بمعنى آخر يوجد هناك تأثير معنوي للمتغير DIPIB على المتغيرDSPIB.

- نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة بالنسبة للمعادلة (2)، مع اختبار فرض العدم التالي : $H_0^* : \sum_{i=1}^{p} \theta_i = 0$.

بهذا يكون لدينا أربع نتائج محتملة لاختبار السببية لجرانجر هي على النحو التالي :

- المتغير DIPIB يسبب المتغير DSPIB، والمتغير DSPIB لا يسبب المتغير DIPIB، أي :
  رفض $H_0 : \sum_{i=1}^{p} \phi_i = 0$ وقبول $H_0^* : \sum_{i=1}^{p} \theta_i = 0$.
- المتغير DIPIB لا يسبب المتغير DSPIB، والمتغير DSPIB يسبب المتغير DIPIB، أي :
  قبول $H_0 : \sum_{i=1}^{p} \phi_i = 0$ ورفض $H_0^* : \sum_{i=1}^{p} \theta_i = 0$.
- المتغير DIPIB يسبب المتغير DSPIB، والمتغير DSPIB يسبب المتغير DIPIB، أي :
  رفض $H_0 : \sum_{i=1}^{p} \phi_i = 0$ ورفض $H_0^* : \sum_{i=1}^{p} \theta_i = 0$.
- المتغير DIPIB لا يسبب المتغير DSPIB، والمتغير DSPIB لا يسبب المتغير DIPIB، أي :
  قبول $H_0 : \sum_{i=1}^{p} \phi_i = 0$ وقبول $H_0^* : \sum_{i=1}^{p} \theta_i = 0$.

لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، أجرينا اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المحلي، وذلك باستخدام برنامج EViews7 مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي 2 (Lags: 2)، أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول (8). ومن ثم أجرينا الاختبار على الشكل التالي :

- لإختبار الفرضية : $H_0^* : \sum_{i=1}^{2} \theta_i = 0$، لدينا : $F_C = \frac{\left(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2\right)/p}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2 / n-k} = 1{,}07619$ أقل من $F_t = 3{,}25$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 37 للمقام. ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، أي أن التغير في معدل الادخار DSPIB لا يؤدي إلى التغير(لا يسبب) في معدل الاستثمار DIPIB. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 35,22% وهي أكبر من 5%.

- لإختبار الفرضية : $H_0 : \sum_{i=1}^{2} \phi_i = 0$، لدينا : $F_C = \frac{\left(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2\right)/p}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2 / n-k} = 1{,}525$ أقل من $F_t = 3{,}25$، ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي التغير في معدل الاستثمار DIPIB لا يؤدي إلى التغير (لا يسبب) في معدل الادخار DSPIB، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 23,21%، وهي أكبر من 5%.

إذن نستنتج أن الادخار لا يسبب الاستثمار، والاستثمار لا يسبب الادخار، بمعنى لا توجد سببية في أي من الاتجاهين. وبالتالي يمكن القول بأن الادخار المحلي والاستثمار المحلي لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وهو ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا بإتباع أسلوب التكامل المشترك لكل من أنجل ـ جرانجر وجوهانسن. وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي.

IV- مناقشة النتائج :

في هذا الجزء سنحاول تقديم تفسيرات واضحة ومنطقية للنتائج المتوصل إليها، بغرض الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية. وفي هذا الإطار، قد يكون التفسير المحتمل لضعف أو غياب العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الجزائري مرده إلى ثلاثة أسباب رئيسية، هي : طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى، الأمر الذي يشجع على استثمار معظم المدخرات في الخارج أو اكتنازها، بسبب قلة الفرص الاستثمارية، وبسبب الرغبة في تنويع مصادر الدخل الوطني، هذا بالإضافة إلى الحركية العالية لرأس المال الدولي.

1- الاعتماد على قطاع المحروقات وعدم تنوع النشاط الاقتصادي :

لقد بات واضحا بما لا يدع مجالا للشك، أن الجزائر تعتمد سياسة الكل بترول في اقتصادها، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط، فزيادة المداخيل من النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وزيادة الإنفاق يحتم الجري نحو زيادة الإنتاج والصادرات بهدف زيادة المداخيل، وهكذا في حلقة مغلقة، تؤدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه الإدمان النفطي[32]. وهذا دون أن توفق الجزائر في إيجاد إستراتيجية بديلة تنهي هذه الظاهرة المزمنة، التي أبقتها رهينة لما تقدمه لها الدول الصناعية من مواد استهلاكية ومستلزمات الإنتاج، لقاء ما تقدمه لها من براميل النفط، فالجزائر إذن لا تواجه معضلة اقتصادية تتعلق بقلة الموارد المالية – خاصة في الوقت الحالي – بل معضلة سياسة تنموية تتعلق بسوء التعامل مع الحاضر ـ كما كان الحال في الماضي ـ وربما في المستقبل مع الثروة النفطية[33].

إن الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد بشكل رئيسي على المحروقات في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد التي تمثل 98% من الصادرات. كما يعتمد كثيرا على إيرادات المحروقات في تمويل الميزانية العامة للدولة التي مثلت 43,82% من الإيرادات العامة لعام 2011، بالإضافة إلى ذلك، يشكل قطاع المحروقات قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن 40%. إذن تنبع أهمية المحروقات من خلال توفيرها لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية. وقد لعبت المحروقات دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر. وقد جاءت أهمية البترول باعتباره سلعة إستراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثرا فعالا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي. ويعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للجزائر. ورغم الاعتراف بأن البترول ليس هو العامل الوحيد في التنمية الاقتصادية، إلا أنه لازال يشكل أهم الموارد والقوى التي تتحكم في عملية التنمية في الجزائر. وتأتي أهمية البترول بالنسبة للجزائر من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل المشاريع التنموية. وهكذا يجد الاقتصاد الوطني نفسه عرضة للتقلبات، لأنه من الاقتصاديات المنفتحة على الخارج ولأنه يعتمد أساسا على المحروقات، وعلى هذا الأساس يرتبط الادخار الوطني في اقتصاد مثل هذا، بشدة بالطلب الأجنبي على النفط، و"إن معدلات الادخار العالية في الدول المنتجة للنفط بشكل عام يمكن تفسيرها بتملكها لموارد نفطية كبيرة تتجاوز بكثير الطلب الطبيعي، وبالتالي تتراكم لدى هذه الدول الثروة الطبيعية في شكل ادخار"[34]. وجدير بالذكر أن الاعتماد الكبير على سلعة شبه وحيدة للتصدير، وكمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، له مضامين مهمة بالنسبة للقرارات الاستثمارية، فالنفط سلعة ناضبة وغير متجددة، وبالتالي فإن أي فقدان دائم لرصيد الجزائر من رأس المال، من خلال استخراج النفط وبيعه، ستكون له آثارا هامة على خطط التنمية ومن ثم على الاستثمارات.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن متوسط رصيد الحساب الجاري الخارجي للجزائر كان موجبا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ هذا المتوسط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1970-2011) ما نسبته 2,74%، وقد تحسن كثيرا خلال الفترة (2000-2011) ليبلغ متوسط 14,13%. إن التراكم الكبير لفائض الحساب الجاري في العشرية الأخيرة عموما كان بسبب التحسن المسجل في أسعار النفط عالميا، وهو ما ساعد الجزائر على البروز كعارض لرأس المال على المستوى الدولي، خصوصا مع ضيق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. وما القرض الذي استفاد منه صندوق النقد الدولي من الجزائر في سنة 2012 والذي بلغ 5 مليار دولار من ذلك ببعيد[35]. وإن الجزائر التي تعاني من مشكلة البنيان الاقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، بما يعني ضعف تنوع اقتصادها وهيكل اقتصادها، ربما ستجد استثمار مدخراتها في الخارج أكثر جدوى بالنسبة لها، وهو ما يؤدي إلى توقع استقلالية التراكم الرأسمالي المحلي عن المدخرات المحلية في الاقتصاد الوطني، أو على الأقل أن يكون معامل الارتباط بين الاستثمار والادخار فيها أقل قوة منه في الدول غير النفطية الأكثر تنوعا في مصادر دخلها.

وهكذا تبقى القضية المصيرية للبلاد، تتمثل في تنويع مصادر الدخل الوطني، وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر ناضب، واستثمار عائدات النفط في هذه المرحلة، لتطوير مصادر دخل بديلة تواجه المتطلبات، وتؤمن مستقبل الأجيال القادمة، فالثروة النفطية مورد من الموارد، إن أحسن استخدامه واستثماره في قنوات التنمية الحقيقية ؛ تحققت التنمية، أما إن كان استخدامه في غير ذلك فستظل التنمية وهما، ولعل الجزائر إن لم تتدارك أمرها في حسن استخدام

واستثمار هذا المورد الناضب من خلال منطلقات التنمية الحقيقية، فستفيق يوما في المستقبل وقد نضب هذا المورد وحينئذ لا ينفع الندم. خاصة وأنه قد غابت عن الأذهان حقيقة أن العائدات النفطية هي بمثابة أقساط تدفع مقابل استنزاف ثروة عينية آيلة للنضوب، وأنه ينبغي استعمال هذه الأقساط في تطوير الثروات الوطنية الأخرى، وخاصة الثروة البشرية.

2- ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني :

في الاقتصاد الجزائري تتدفق إيرادات المحروقات مباشرة للخزينة العمومية، والحكومة هي التي تقرر تخصيص هذه الإيرادات بين الاستهلاك والادخار. والادخار المحلي قد يستخدم لزيادة الاستثمار المحلي، أو لزيادة رصيد الدولة من الأصول الأجنبية. والاستثمار المحلي الذي يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، ومن ثم في تنويع مصادر الدخل والصادرات، قد يكون مقيدا بضعف الطاقة الإنتاجية المحلية، التي تؤثر بشدة في محدودية مستوى الاستثمار المحلي، وكذلك ضعف الطاقة الاستيعابية التي تعتمد على الموارد المكملة (مثل عرض العمالة الماهرة وحجم السوق المحلي)، مما قد يضطر الحكومة لتقييد حجم الاستثمار العمومي. وهذا يعني أن الثروة النفطية[36] والطفرة المالية التي جاءت في السنوات الأخيرة كانت أكبر من قدرة الجزائر على استخدامها الاستخدام الأمثل.

وبالنسبة للاستثمار الخاص فيمكن إرجاع ضعفه لعدة أسباب، لعل أهمها هو الترابط الضعيف بين قطاع المحروقات وباقي القطاعات، مما يؤدي إلى ضعف الفرص الاستثمارية في القطاعات غير النفطية على المستوى المحلي. كما أن انخفاض مستوى التطور المالي، وضعف بورصة الجزائر، وطبيعة القروض المصرفية التي غالبا ما تكون قصيرة الأجل، ومرتبطة بالنشطات التجارية، يترتب عنه، ألا تجد المدخرات المحلية غالبا طريقها إلى الاستثمار في النشاطات الإنتاجية طويلة الأجل عبر القطاع المالي. وفي ظل تراجع أسعار النفط يلجأ القطاع العام للاقتراض من النظام المصرفي، مما يسبب مزاحمة الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي تخفيض مساهمته في الاستثمار الكلي.

3- الحركية العالية لرأس المال الدولي :

إن الدرجة المرتفعة لحركية رأس المال الدولي، يترتب عليها انخفاضا في معدل الارتباط بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي في الأجل الطويل، والعكس صحيح. فإذا افترضنا أن المستثمرين القادرين على الاستثمار يمكنهم بسهولة أن يستثمروا أموالهم في أي مكان في العالم - بافتراض غياب عوائق أمام تدفقات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة - فإنهم سيختارون الدول التي تعرض أعلى معدل عائد على وحدة الاستثمار. و إذا صح هذا الافتراض، فإن البيانات الإحصائية لن تظهر وجود علاقة بين الاستثمار والادخار داخل البلد الواحد[37]. أو بعبارة أخرى، إذا كانت العلاقة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي ضعيفة، فهذا يدل على حركية عالية لرأس المال الدولي. وهذا ليس غريبا في بلد غني كالجزائر ذو قدرة استيعابية محدودة. فالمستثمرون في بلد معين لا يعتمدون فقط على التمويل من المدخرين المحليين، بل يستطيعون الاقتراض من الأسواق الدولية عند معدلات الفائدة العالمية. وبالمثل يمكن للمدخرين أن يقرضوا المستثمرين الأجانب كامل مدخراتهم المحلية. وحسب النظرية الاقتصادية، فإنه في غياب القيود على الأسواق المالية الدولية، ستتدفق المدخرات في أي بلد إلى الدول ذات الفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية. لذا لن ترتبط معدلات الادخار المحلي مع معدلات الاستثمار المحلي على الرغم من ارتباطهم إذا ما نظرنا إلى العالم كاقتصاد واحد. لذلك فإن تزايد معدلات الادخار في اقتصاد ما لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات الاستثمار في ذلك البلد في ظل حرية انتقال رأس المال بين الدول.

V- الخلاصة :

لغرض تحليل العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، ولبيان فيما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تطلب استخدام بعض الأدوات الإحصائية، إضافة إلى اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وتبين أن المتغيرين متكاملين من الدرجة الأولى، وبناء على ذلك، تم استخدام اختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل – جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى استخدام منهجية جرانجر للسببية، وهذا للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين الادخار والاستثمار، وقد بينت النتائج عدم صحة فرضية وجود علاقة توازنية بين هذين المتغيرين خلال الفترة المعنية الدراسة، وتفسير ذلك نوجزه في طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى. وإن الجزائر التي تعتمد على الادخار دون وجود منافذ استثمارية داخلية، معناه أن التنمية سوف تبقى متوقفة أو بطيئة لعدم بناء مصادر إنتاجية لسد الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض، مما يعني أن هذا المسار غير صحيح.

أخيرا، نقترح توصيتين اثنتين، نعتقد أنها ضروريتان، خاصة بالنسبة للباحثين في حقل القياس الاقتصادي، وأولئك المسؤولين عن السياسة الاقتصادية :

- على الباحثين في حقل القياس الاقتصادي عند التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية، ضرورة التحقق من أن تلك البيانات قد تم فحصها بعناية، واختبار سكون السلاسل الزمنية قبل القيام بالدراسات، وهذا خوفا من الوقوع في أية أخطاء عند تطبيق معادلات الانحدار نتيجة عدم سكون تلك السلاسل، والتي من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مزيفة ومضللة وتوصيات غير مؤكدة بالمستقبل.

- على مسؤولي السياسة الاقتصادية، ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك بتشجيع الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات، إذا ما أوريد للاقتصاد الوطني أن يواكب الاقتصاديات المتقدمة، خاصة وأن الجزائر تعيش حاليا راحة مالية غير مسبوقة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (1) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى) والمحولة (الفروقات من الدرجة الأولى)

نوع الاختبار	نوع النموذج	القيمة المحسوبة SPIB (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة IPIB (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة D(SPIB) (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة D(IPIB) (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج
اختبار (ADF) H_0 : يوجد جذر وحدة	(1)	0,07 (-1,94) 0,70	-0,38 (-1,94) 0,54	-6,32 (-1,94) 0,0000	-6,38 (-1,94) 0,0000
	(2)	-1,71 (-2,93) 0,41	-1,83 (-2,93) 0,35	-6,30 (-2,93) 0,0000	-6,29 (-2,93) 0,0000
	(3)	-1,96 (-3,52) 0,60	-1,91 (-3,52) 0,63	-6,21 (-3,52) 0,0000	-4,89 (-3,52) 0,0016
اختبار(PP) H_0 : يوجد جذر وحدة	(1)	0,23 (-1,94) 0,74	-0,34 (-1,94) 0,55	-6,35 (-1,94) 0,0000	-6,40 (-1,94) 0,0000
	(2)	-1,70 (-2,93) 0,42	-1,83 (-2,93) 0,35	-6,32 (-2,93) 0,0000	-6,31 (-2,93) 0,0000
	(3)	-1,97 (-3,52) 0,59	-1,96 (-3,52) 0,60	-6,24 (-3,52) 0,0000	-6,22 (-3,52) 0,0000

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews7

الجدول (2) : تقدير العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي بطريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: IPIB
Method: Least Squares
Date: 06/24/13 Time: 15:45
Sample: 1970 2011
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.90013	4.128200	6.758425	0.0000
SPIB	0.170446	0.106445	1.601251	0.1172

R-squared	0.060239	Mean dependent var	34.31367
Adjusted R-squared	0.036745	S.D. dependent var	6.600939
S.E. of regression	6.478529	Akaike info criterion	6.621312
Sum squared resid	1678.853	Schwarz criterion	6.704058
Log likelihood	-137.0475	Hannan-Quinn criter.	6.651642
F-statistic	2.564005	Durbin-Watson stat	0.397920
Prob(F-statistic)	0.117191		

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

الجدول (3) : دالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك

Date: 06/24/13 Time: 17:07
Sample: 1970 2011
Included observations: 42

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.798	0.798	28.672	0.000
2	0.640	0.012	47.624	0.000
3	0.572	0.159	63.134	0.000
4	0.490	-0.038	74.827	0.000
5	0.446	0.097	84.755	0.000
6	0.342	-0.182	90.770	0.000
7	0.265	0.032	94.483	0.000
8	0.179	-0.149	96.228	0.000
9	0.073	-0.085	96.524	0.000
10	0.018	-0.013	96.543	0.000
11	-0.020	0.022	96.568	0.000
12	-0.095	-0.137	97.123	0.000
13	-0.121	0.096	98.051	0.000
14	-0.120	0.026	99.008	0.000
15	-0.125	0.023	100.08	0.000
16	-0.150	-0.088	101.67	0.000
17	-0.207	-0.094	104.85	0.000
18	-0.262	-0.162	110.13	0.000
19	-0.305	-0.079	117.63	0.000
20	-0.310	0.007	125.70	0.000

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

الجدول (4) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج	النموذج(1): بدون ثابت أو اتجاه		النموذج (2) : مع ثابت		النموذج (3) : مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	-2,14	-2,13	-2,11	-2,10	-2,44	-2,44
القيمة الحرجة	(-1,94)	(-1,94)	(-2,93)	(-2,93)	(-3,52)	(-3,52)
الاحتمال الحرج	0,0325	0,0332	0,2401	0,2435	0,3526	0,3526

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews7

الجدول (5) : علاقة التكامل المشترك حسب رتبة المصفوفة

رتبة المصفوفة	النتيجة
$r=0$	لا توجد علاقة تكامل مشترك(متزامن)
$r=k$	كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن إجراء الاختبار
$k-1>r>1$	توجد علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات

المصدر: إعداد الباحث.

الجدول (6) : قيم Akaike و Schwarz لفترات إبطاء متتالية

الإبطاء	1	2	3	4	5	6
AIC	11,51	11,61	11,83	11,89	11,60	11,52
SC	11,76	12,04	12,43	12,66	12,55	12,67

المصدر : إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews7

الجدول (7) : اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Date: 06/16/13 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: IPIB SPIB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.147278	10.34567	15.49471	0.2551
At most 1 *	0.094547	3.972818	3.841466	0.0462

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

الجدول (8) : نتائج اختبار سببية جرانجر بين DIPIB وDSPIB

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/17/13 Time: 16:13
Sample: 1970 2011
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DSPIB does not Granger Cause DIPIB	39	1.07619	0.3522
DIPIB does not Granger Cause DSPIB		1.52500	0.2321

المصدر : مخرجات برنامج EViews7

الشكل (1) : تطور معدل الاستثمار ومعدل الادخار وكثير الحدود الممهد لهما

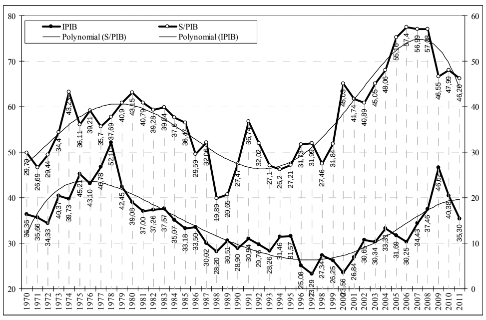

المصدر : مرسوم بناء على إحصائيات ONS

الشكل (2) : سلسلة الادخار المحلي والاستثمار المحلي بعد أخذ الفروق الأولى

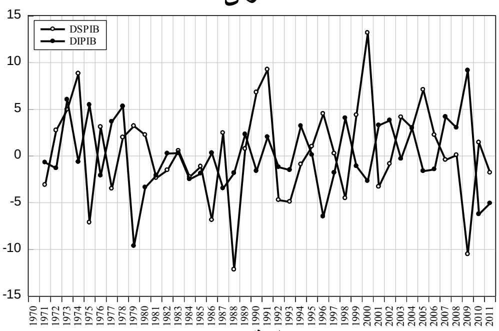

المصدر : مرسوم انطلاقا من برنامج EViews7

الشكل (3) : بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك

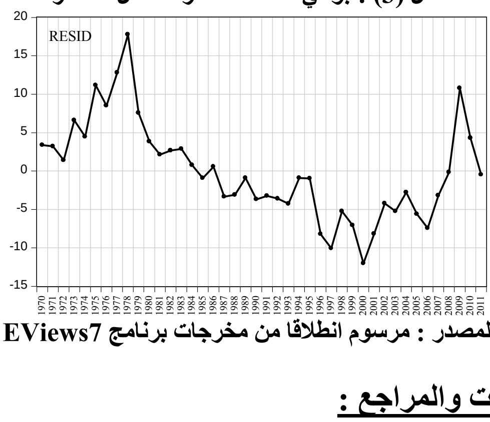

المصدر : مرسوم انطلاقا من مخرجات برنامج EViews7

الشكل (4) : تطور معدل الاستثمار ومعدل الادخار

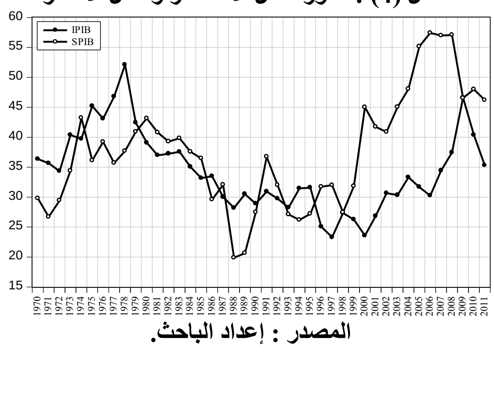

المصدر : إعداد الباحث.

الإحالات والمراجع :

[1] منير الحمش، الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، (2012/12/24)، [على الخط]، www.mafhoum.com/syr/articles_02/hamash/hamash.htm

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص50.

[3] فريدريخ هايك (*Friedrich Hayek*) (1899-1992): اقتصادي ومنظر سياسي نمساوي بريطاني.

[4] عمر يوسف عبد الله عبابنه، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011، ص42.

[5] Patrick Arture, Pierre Morin, Macroéconomie appliquée, Presse universitaire de France, Paris, 1991, PP63– 64.
[6] G. Ramakrishna, S.Venkateshwar Rao, The Long run Relationship between Savings and Investment in Ethiopia: a Cointegration and ECM Approach, Review of Developing Country Studies, Vol 2, N°4, 2012, PP1-6.
[7] بشير عبد الله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي (1970-2005)، المجلة الجامعة، العدد 14، الأكاديمية الليبية، 2012، ص ص349- 374.
[8] Bordoloim Sanjib and Joice John, Are Saving and Investment Cointegrated? A Cross Country Analysis, Reserve Bank of India Occasional Papers, Vol. 32, N°1, 2011, PP41-55.
[9] Ang, James, Are saving and investment cointegrated? The case of Malaysia (1965–2003), Applied Economics, 39, 2007, PP2167–2174.
[10] seshaiah s.venkata and sriyval.v, savings and investment in india: a cointegration approach, applied econometrics and international development. Aeid. Vol. 5-1,(2005), PP25-44.
[11] Narayan, Paresh K, The relationship between saving and investment for Japan, Japan and the World Economy, Vol. 17, No. 2005, PP239-309.
[12] Mohsen Bahmani-Oskooee and Avik Chakrabarti, Openness, Size, and the saving-investment relationship, Economic Systems, 29, 2005, PP283-293.
[13] Levy, Daniel, Investment – Saving Comovement and Capital Mobility: Evidence from Century Long U.S. Time Series, Review of Economic Dynamics, 3, 2000, PP100-136.
[14] Sinha, Dipendra, Saving-Investment Relationships for Japan and other Asian countries, Japan and the World Economy, 14, 2002, PP1-16.
[15] Dipendra Sinha and Tapen Sinha, the long run relationship between saving and investment in India, PP1-12.
[16] Regis Bourbonnais, économétrie, 3ème édition, Dunod, Paris, 2000, P275.
[17] معامل الاختلاف = (الانحراف المعياري/المتوسط الحسابي)*100، وكلما قلت قيمته عن 15% كلما دل ذلك على تجانس قيم المتغيرة.
[18] Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, 2e édition, économica, Paris, 2012, P164
[19] Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit, P166.
[20] عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، ص20.
[21] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص212.
[22] جيمس جوردون ماكينون(James Gordon MacKinnon) : ولد في 4 يناير 1951، هو أستاذ القياس الاقتصادي في جامعة كوينز Queen's في كندا، حيث أمضى حياته الأكاديمية. له مؤلفات منها : التقدير والاستدلال في القياس الاقتصادي Estimation and Inference in Econometrics ؛ نظرية وأساليب القياس الاقتصادي Econometric Theory and Methods، عضو جمعية الاقتصاد القياسي والجمعية الملكية لكندا.
[23] الانحدار الزائف يعني أن وجود اتجاه عام (trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات، قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما. وإن الطبيعة غير المستقرة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر على نتائج الاختبارات القياسية، بحيث يتزايد احتمال الارتباط الزائف، وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار لن يكون أقل ما يمكن.
[24] Régis Bourbonnais, économétrie, Op.Cit, p273.
[25] MELARD Guy, Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990, P282.
[26] Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit, P159.
[27] عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص24.
[28] Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit, P210.
[29] Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit, P185.
[30] ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية،عدد19، 2011، ص276.
[31] شفيق عريش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5، سوريا، 2011، ص82.
[32] أي التعلق بالنفط وتتبع كميات الإنتاج والتصدير وارتفاع أسعاره وحساب العائدات ثم زيادة الواردات الاستهلاكية وهكذا.
[33] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة)، الجزائر، 2008/2007، ص86.
[34] Zhou Xiaochuan, Du taux d'épargne, Revue de la stabilité financière, Banque de France, N°15, Février 2011, P189.
[35] وهذا يرجع كذلك لحجم احتياطيات النقد الأجنبي التي بلغت مستويات قياسية بـ 200 مليار دولار سنة 2012، لتحتل الجزائر بذلك المرتبة الأولى عربيا و11 عالميا، وهي الدولة الأقل مديونية في الشرق الأوسط وإفريقيا بـ 2,4% من الناتج الداخلي الخام. نقلا عن : تقرير الجزيرة الإخبارية، اقتصاد الجزائر 50 عاما من الاستقلال، [على الخط]،*http://www.youtube.com/watch?v=JLyKfLjcGZw*
[36] جدير بالذكر أن الثروة النفطية ليست ثراء، فالثراء يعني استمرار قدرة الثروة على أن تعطي عائدا يتصاعد بما يحقق تقدم الأجيال الحاضرة، وأساسا لمستقبل الأجيال القادمة، وهي الأمور التي بدونها تتعرض الثروة للفناء مهما كانت قيمتها. إن الزيادة الكبيرة في عائدات النفط لا تعني في حد ذاتها الشيء الكثير، كما أن النقد السائل المتولد من تصدير النفط لا يشكل ثروة حقيقية، ولا يقود تلقائيا للتنمية الاقتصادية، ولهذا فإن عائدات النفط يجب ألا ينظر إليها من خلال المنظار النقدي، وإنما من خلال ما تستطيع توفيره من وسائل ومقومات التنمية. نقلا عن : أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص48.
[37] بشير عبد الله بلق، مرجع سبق ذكره، ص350، بتصرف.

أهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات بسكيكدة
The role of information systems in tak-decisions in the hydrocarbon sector Skikda

أ.بوغليطة الهام*
جامعة 20أوت 55 سكيكدة- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

ملخص : هدفت الدراسة إلى استكشاف دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات المطبقة في مؤسسات قطاع المحروقات بسكيكدة، كشفت الدراسة بعد تحليل بياناتها واختبار فرضياتها باستخدام اختبار (ت) مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي :
- لنظم المعلومات دور في اتخاذ القرارات في مؤسسات قطاع المحروقات يتراوح بين متوسط وفعال.
- لنظم المعلومات دور في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات تتراوح درجة الموافقة بين متوسطة وفعالة.
- هناك علاقة بين استخدامات نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة.
- يؤثر تطوير نظم المعلومات على زيادة فعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة بنسبة عالية.

الكلمات المفتاح : نظام معلومات، محروقات، اتخاذ قرار.

Résumé : This study aimed to explore the role of information systems in decision-making applied in the institution of hydrocarbon skikda.
The study revealed after data analysis and hypothesis using (t) test a set of results that can be summarized follows :
- for the information systems role in decision-making in the hydrocarbons sector institutions of skikda between average and effective.
- for the information systems role in providing the necessary information to make decisions between the degree of approval of medium and high.
- there is a medium relationship between the uses of information systems and the effectiveness of decision-making in the institution under study.
- Affect the development of information systems to increase the effectiveness of decision-making in the institutions under consideration is high.

keywords: Information systems, Information systems development, tak-decisions.

تمهيد : إن التحولات التي حدثت في مختلف العوامل البيئية والنمو والتطور الذي حدث على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وتعقد المشكلات التي تواجهها، أدى إلى ازدياد الحاجة إلى وسائل جمع ومعالجة البيانات والمعلومات الهائلة، والتي كان من الصعب التعامل معها بالوسائل التقليدية، ومما سهل الأمر في ذلك الثورة التكنولوجية الحديثة وما نتج عنها من وسائل أدت إلى تسهيل وتسريع معالجة تلك البيانات وإيصالها في الوقت المناسب إلى مراكز اتخاذ القرارات.

تعتمد عملية اتخاذ القرارات بشكل أساسي على منظومة المعلومات المتبعة في جمع المعلومات ومعالجتها بطريقة علمية، وبقدر ما تكون مصداقية المعلومات وحداثتها ووصولها في الوقت المناسب يكون القرار أكثر صوابا ونفعا، لذلك لابد من وجود نظام متكامل للمعلومات يزود المؤسسة بالبيانات الحالية والمستقبلية تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة، انطلاقا مما سبق فإن الدراسة الحالية توضح مضامين هذه الإشكالية في ضوء إثارة جملة من الأسئلة نبينها فيما يلي : **ما أهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات بسكيكدة* ؟**

وتتمثل الأسئلة الفرعية فيما يلي :
1. هل هناك علاقة بين نوعية المعلومات التي توفرها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة ؟
2. هل هناك علاقة بين الاستخدامات التي تتيحها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة ؟
3. هل يساهم تطوير نظم المعلومات في زيادة فعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة ؟

فرضيات الدراسة : لتحقيق الهدف من الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات والتي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة سابقا، وقد تم تقسيم الفرضيات إلى فرضية رئيسية وفرضيات فرعية كالتالي :

1.الفرضية الرئيسية : تتمثل الفرضية الرئيسية فيما يلي :
ليست هناك أهمية ولا دور لنظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات بسكيكدة.

2.الفرضيات الفرعية : تتمثل الفرضيات الفرعية فيما يلي :

---

* ilhemboug@yahoo.fr

وارد بتاريخ : 17-02-2013

الفرضية الفرعية الأولى : ليست هناك علاقة بين نوعية المعلومات التي توفرها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة.
الفرضية الفرعية الثانية : ليست هناك علاقة بين الاستخدامات التي تتيحها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة.
الفرضية الفرعية الثالثة : لا يساهم تطوير نظم المعلومات في زيادة فعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة.

متغيرات الدراسة : توصف عملية اتخاذ القرار بتحديد المشكلة والنمذجة وإتمام وضع القرار تنفيذه ثم متابعته في حين يوصف نظام المعلومات بإعداد النماذج وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.
المتغير الأول : نظام المعلومات بوصفه متغير قرار.
المتغير الثاني : عملية اتخاذ القرارات بوصفها متغيرا ناتجا.

أهمية الدراسة : تستمد الدراسة أهميتها من اعتبارات عديدة نذكرها فيما يلي :
1. دراسة الموضوع من خلال تقديم إطار نظري يحدد مفهوم طبيعة نظم المعلومات واتخاذ القرارات.
2. إبراز دور نظم المعلومات في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.
3. إبراز دور نظم المعلومات في توفير الاستخدامات اللازمة لاتخاذ القرارات.
4. تحديد مدى مساهمة تطوير نظم المعلومات في اتخاذ القرارات.

أهداف الدراسة : في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها تتحدد الأهداف وفقا لما يلي :
1. التعرف على طبيعة العلاقة بين نظم المعلومات واتخاذ القرارات.
2. التوصل إلى بعض النتائج والاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في زيادة فعالية نظم المعلومات في اتخاذ القرارات.

دوافع وأسباب اختيار الموضوع : تتمثل دوافع وأسباب اختيار الموضوع فيما يلي :
1. الرغبة في الإلمام أكثر بموضوع نظم المعلومات وتحديد علاقتها باتخاذ القرارات.
2. إبراز أهمية نظم المعلومات في المؤسسة، وفتح آفاق جديدة لدراسة هذا الموضوع من جوانب أخرى.
ولمعالجة هذا الموضوع سنتطرق إلى :
1. ماهية نظام المعلومات؛
2. دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات؛
3. الإطار الميداني (الجانب التطبيقي)؛

1- ماهية نظام المعلومات

في ظل التغيرات البيئية وتطور المؤسسات ازدادت أهمية نظام المعلومات، فأصبحت طريقة جمع المعلومات والمعرفة تتم بطرق ومواصفات علمية وموضوعية، وأصبحت المعلومات موردا استراتيجيا يعتمد عليه متخذو القرارات، فلا يوجد جانب من جوانب عمل المؤسسة لم يتأثر بنظم المعلومات، لذلك فقد أصبحت دراستها كدراسة أي مجال وظيفي أخر.
يمكن تعريف نظام المعلومات من خلال بعض وجهات نظر الكتاب والباحثين في هذا المجال، حيث عرف **Robert** و**Satzinger** نظام المعلومات بأنه : " مجموعة من المكونات التي تستقبل وتعالج وتخزن، وتسترجع المعلومات اللازمة لتنفيذ عملية إدارية"[1].
يركز هذا التعريف على الوظائف الأساسية لنظام المعلومات، والتي تتمثل في استقبال ومعالجة وتخزين واسترجاع المعلومات.
كما عرف" **Lawrence** و**William** " نظام المعلومات بأنه : " ذلك التفاعل بين الأفراد والأجهزة بهدف جمع وتحليل المعلومات، صمم للتزويد بالبيانات الروتينية ولمعالجة وتوفير المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرار"[2].
استنادا إلى هذا المفهوم يمكن القول أن نظام المعلومات يتكون من ثلاثة عناصر وهي المدخلات والتي تمثل البيانات التي تجمع من مصادر داخلية وخارجية، والعمليات ويتم فيها معالجة وتحليل البيانات، والمخرجات وهي المعلومات الجاهزة التي يمكن استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسة.
وعليه فنظام المعلومات هو مجموعة من العناصر البشرية والمادية والبرمجية تعمل معا على تجميع البيانات وتصنيفها وفرزها ومعالجتها ثم تحويلها إلى معلومات تساعد الإدارة في انجاز أعمالها واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب وبالتكلفة والكمية المناسبة.

1-2. مدخل دراسة نظم المعلومات : من أجل دراسة دقيقة لنظم المعلومات، لابد من التعرف على العلوم التي تستمد منها هذه النظم المعرفة، ويمكن تقسيم هذه المجالات والمداخل إلى :
1-المدخل الفني : الاتجاه الفني لنظم المعلومات يركز على النماذج التي تستند إلى الأسس الرياضية في دراسة نظم المعلومات، بالإضافة إلى التكنولوجيا المادية والقدرات الخاصة بتلك النظم[3].

2-المدخل السلوكي : فهو يرتبط بالموضوعات السلوكية التي تنتج عن التطورات طويلة الأمد، والإدامة المطلوبة لنظم المعلومات.
3-المدخل الفني الاجتماعي : تظهر الكتابات الأكاديمية والممارسات العلمية أنه لا يوجد مدخل منفردا يمكن من خلاله دراسة نظم المعلومات، فمشاكل النظم وحلولها نادرا ما تكون فنية بالكامل أو سلوكية بالكامل[4]، ومن هنا فإن فهم نظم معلومات يتطلب استخدام مدخل متكامل يحقق التوازن بين التطورات التكنولوجية والاحتياجات الإنسانية والتنظيمية.

1-3. تطوير نظم المعلومات : تعتبر عملية التطوير ذات أهمية كبيرة في زيادة الفعالية والأداء، وخاصة في عصرنا الحالي وذلك لاعتماد هذا العصر على البحث والدراسة والتحليل بغرض تطوير الجوانب والأبعاد التنظيمية.
يعرف كلا من Hmmings hus التطوير بأنه: "عبارة عن تطبيق العلوم السلوكية المتعلقة بالتعزيز والتطوير المخطط له مسبقا للاستراتيجيات التنظيمية، والهياكل التنظيمية والعمليات بغرض تحسين فعالية المؤسسة[5].
تبدأ عملية التطوير عادة بجمع البيانات والمعلومات وتحديد أماكن الخلل والتي تزودنا بالتحديد الدقيق لمكان المشكلة اللازم التركيز عليها، وتحديد أماكن التغيير في المؤسسة للحد من هذه المشكلة سواء كانت هذه الأماكن (الهياكل، الثقافة، العمليات، الأفراد).
يمكن من خلال إدخال تقنية الحاسوب ونظم المعلومات في أعمال أي مؤسسة تحقيق صحة وتكامل المعلومات وسرعة الحصول على المعلومات، وزيادة كفاءة العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لتقليل الهدر المادي، وتحسين الاتصالات الإدارية وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار بكفاءة وسرعة مناسبة، وتحسين وتطوير الأداء وتطوير أساليب أكثر فعالية في الإدارة والتنظيم ودعم الخطط الإستراتيجية[6].
التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في مجال الأعمال، وما ينتج من بيانات بكميات هائلة ينبغي معالجتها وتهيئتها كمعلومات يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها، قد تطلب من الوحدات الاقتصادية أن يكون لديها نظماً للمعلومات تختص بكل مجال من المجالات التي تمارس فيها وصولا إلى تحقيق أهدافها العامة، كما أن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات، وتطبيقات الاتصالات عن بعد، يلزم المؤسسات ليس فقط بإنشاء نظام معلومات، ولكن أيضاً بتفعيل نظم المعلومات الموجودة بها، لمواكبة التطورات الهائلة التي أفرزتها ثورة تكنولوجيا المعلومات.
يحتاج تطوير أي نظام ضمن المؤسسة إلى دراسة وتقصي، وجمع المعلومات، وإعداد خطط ومناقشات لكي تصبح الفكرة مؤهلة لكي تكون مشروعا قيد التطوير[7].
إلى جانب ذلك هناك أسباب وحاجات تطوير وتصميم نظم المعلومات والتي نعرضها فيما يلي :
- اكتشاف الأفراد لخطأ في النظام الحالي كنتيجة لفشل النظام في تسجيل بعض العمليات أو تعطله بصورة متكررة.
- قد ترى الإدارة العليا عند قيامها بالتخطيط الاستراتيجي أن إدخال نظام جديد للمعلومات يعطي المؤسسة ميزة تنافسية، أو أن المنافسين استخدموا تكنولوجيا جديدة للمعلومات مما يمثل تهديدا للمؤسسة.
- التطور في تكنولوجيا المعلومات.
- التطور في خصائص التطبيقات.

2- دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات
تعتبر عملية اتخاذ القرارات جوهر العمل الإداري بالمؤسسة، وتتمثل العلاقة بين الأهداف وحل المشكلات واتخاذ القرارات في أن المديرين مسؤولين عن وضع الأهداف للقيام بتحقيقها، ولكن خلال تحقيقها تظهر بعض المشاكل التي تحول دون ذلك، ونتيجة لذلك يقومون باتخاذ الكثير من القرارات للتغلب على هذه الصعوبات.

1-2. عملية اتخاذ القرارات : تعددت آراء كتاب الإدارة في تعريفهم لاتخاذ القرارات بحيث أصبح لكل منهم مفهومه الخاص حيث عرف **Nigro** اتخاذ القرار بأنه : "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين "[8].
من هذا التعريف يتبين أن عملية اتخاذ القرارات تتعلق بوجود مشكلة تتطلب حلا معينا، والذي يتم وضعه عن وعي وإدراك وبعد دراسة وتفكير مع إمكانية تنفيذه بأقل تكلفة وأقصى عائد.
يعرف أحمد محمد غنيم اتخاذ القرار بأنه : " استخدام بعض المعايير الموضوعية لاختيار بديل ما من بين بديلين محتملين أو أكثر"[9].
يتضح من هذا التعريف أن المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار أفضلها يتطلب ضرورة توفر معايير موضوعية التي يعتمد عليها متخذ القرار.
يمكن تعريف اتخاذ القرار بأنه عملية الاختيار المدرك لبديل مناسب من بين عدة بدائل لحل مشكلة معينة باستخدام بعض المعايير الموضوعية

2-2. دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات : متخذ القرار في بعض الأحيان لا يستطيع الحصول على المعلومات نتيجة لنقصها أو عدم توفرها، أو عدم استطاعته الحصول عليها، ولان أسعارها وتكلفة جمعها عالية جدا، لذلك إن أهم مشكلة تعاني منها الإدارات هي نقص المعلومات، وعدم توفرها وارتفاع أسعارها في بعض الأحيان
العلاقة بين المعلومات والقرارات علاقة وطيدة، فتوفر المعلومات بكميات هائلة يعني القوة أي توفر خيارات تنظيمية كما أن متخذ القرار الفعال باستطاعته تحديد أفضل الخيارات وبسرعة هائلة[10]، إضافة إلى أن متخذ القرار الذي يفتقد إلى المعلومات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها، لا يستطيع الاهتداء إلى الطريقة السليمة[11]، فكلما قلت المعلومات المتوفرة كلما ازداد الغموض وارتفعت درجة المخاطرة وازداد احتمال عدم اتخاذ قرارات فعالة[12].

ترتبط المعلومات بوجود مشكلة متعلقة بالقرارات، وتنبع أهمية المعلومات من قوة تأثيرها على طبيعة القرار وحجمه ونتائجه، وان القرار الإداري تطور مع تطور الإدارة ففي السابق كانت الإدارة تعتمد فقط على خبرة المدير وعلى تخمينه وحدسه وهذا يحتاج إلى قدر ضئيل من المعلومات استمدها من طول خبرته أو تعامله مع الآخرين، ولكن بعدما اعتمد الأسلوب العلمي الحديث في الإدارة وأصبح القرار لا يتم بواسطة الحدس أو التخمين أو حتى بناء على خبرة المدير، بل يعتمد على البحث الدقيق وهذا لا يأتي إلا بجمع البيانات عن كل جوانب المشكلة ثم تحليلها وتفسيرها وترجمتها إلى واقع لتساعد على اتخاذ القرار[13].

3- الإطار الميداني (الجانب التطبيقي)
سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في انجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

3-1.منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة : تشمل منهجية الدراسة الميدانية الجانب المنهجي من خلال شرح منهج الدراسة وبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة النتائج، وبيان للمجتمع والعينة التي تناولتها الدراسة.

3-1-1. منهج الدراسة : من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية يتم معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي، وهو منهج يسمح بشرح أبعاد وآفاق نظم المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات.

3-1-2.أدوات جمع المعلومات وتحليلها : نحرص من خلالها على الإطلاع على مختلف الدراسات والبحوث التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال ما تناولته المراجع العربية والأجنبية.

3-1-3.الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات : لغرض التحقق من صحة فرضيات الدراسة تم استخدام بعض أدوات الإحصاء الوصفي، المتوسطات الحسابية، بالإضافة إلى استخدام الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت أراء عينة الدراسة حول الوسط الحسابي، وذلك عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي[14] (SPSS).

كما تم اعتماد اختبار One sample T-test للعينة الواحدة : وذلك للتعرف على مدى الدلالة الإحصائية لتقدير أفراد العينة لدور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات[15].

3-1-4. تحديد مجتمع وعينة الدراسة : استهدفت الدراسة عينة من مؤسسات قطب المحروقات، ولاختيار عينة الدراسة اعتمدنا على أسلوب الحصر الشامل وذلك للأسباب التالية :
1- مجتمع البحث صغير.
2- مجتمع البحث مركز في منطقة جغرافية محدودة.
3- احتمال رفض بعض المفردات التعاون مع الباحث، بالإضافة إلى احتمال عدم تعاون بعض المؤسسات.
أدى ذلك كله إلى قيامنا باستخدام أسلوب الحصر الشامل حتى نستطيع الحصول على أكبر عدد من الاستمارات الصحيحة لتمثيل هذه المؤسسات في الدراسة، حيث تم توزيع (88) استمارة على عينة الدراسة المتمثلة في الإطارات والمتكونة من جميع مديري الإدارة العليا، ونوابهم، رؤساء المصالح والدوائر بالمؤسسات السابقة، استرد منها (82) أي بنسبة استرداد بلغت (93.18%)، وهي تمثل عدد الاستمارات المكتملة.
للإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تم تحديد القيم المعيارية للمقياس باستخدام المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة من إطارات قطب المحروقات، حيث تم تحديد معيار عند مناقشة النتائج وفقا للدرجات المعطاة لفئات الإجابة كما يلي :
من1 – 1.80 لا أوافق بشدة ، من 1.81 – 2.60 لا أوافق
من 2.61 -3.40 محايد ، من3.41-4.20 موافق، من 4.21-5 موافق بشدة.

3-2. تحليل فقرات محاور الدراسة : بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بنظم المعلومات واتخاذ القرارات في المؤسسة، سنحاول إبراز أهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في شركة سونطراك، من خلال تحليل بيانات الاستبيان الموجه للإطارات.

3-2-1. تحليل فقرات محورعلاقة نوعية المعلومات بفعالية اتخاذ القرارات : تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول، وجاءت النتائج في الجدول (1).
يتضح منه أن المتوسط الحسابي العام لعلاقة نوعية المعلومات بفعالية اتخاذ القرارات بلغ (3.33) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61-3.40) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة متوسطة، وهو ما يعني أن أفراد العينة، وبصفة عامة، يوافقون بدرجة متوسطة على أن نظم المعلومات يوفر معلومات بالمواصفات المطلوبة لاتخاذ قراراتهم، يتضح كذلك أن متوسطات دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات تتراوح بين (3.01) و(3.93) أي أنه هناك تفاوت في درجة الموافقة على دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، فهناك البعض يوافق

بدرجة عالية، والبعض يوافق بدرجة متوسطة، بالنسبة للعبارات التي تكون فيها آراء أفراد عينة الدراسة عالية فهي مرتبة كما يلي :
- الفقرة رقم 07 وهي"أدى إدخال نظم المعلومات إلى إعطاء شكل أحسن للمعلومات مما يسهل التعامل معها" بمتوسط 3.93 وانحراف معياري 0.75، مما يدل على أن نظم المعلومات المستخدمة تقدم معلومات يسهل التعامل معها في اتخاذ القرارات وبالتالي زيادة جودة القرار المتخذ.
- الفقرة رقم 10وهي" يقدم نظام المعلومات المستخدم معلومات واضحة لاتخاذ القرارات"بمتوسط 3.50 وانحراف معياري 0.91، ويرجع ذلك إلى أن نظم المعلومات المستخدمة تقدم معلومات واضحة للقرار المراد اتخاذه الأمر الذي يدعم عملية اتخاذ القرارات.
- الفقرة رقم 05 وهي" يفيد نظم المعلومات في إعطاء معلومات حدثت في الماضي ويعتمد عليها لاتخاذ قرارات مستقبلية" بمتوسط 3.48 وانحراف معياري 1.03، وترجع هذه النتيجة إلى أن نظم المعلومات يتضمن معلومات تاريخية عن جميع المعلومات المتعلقة بالعمل، ويتضمن شرح تفصيلي عن الفترات الزمنية التي مرت بها المعلومات مما يسهم في توفير معلومات تاريخية عن ما يحتاجه العمل تساعد في اتخاذ قرارات مستقبلية.
الفقرة رقم 09 وهي "المعلومات المقدمة من قبل نظم المعلومات تلبي احتياجات المستفيدين منها " بمتوسط 3.42 وانحراف معياري0.86.
أما بالنسبة للعبارات التي توافق عليها أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة هي مرتبة كما يلي :
- الفقرة رقم 08 وهي"المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات تتسم بالإيجاز" في المرتبة الأولى من المحور بمتوسط 3.32، وانحراف معياري 0.93.
- الفقرة رقم 06 وهي"يساعد نظم المعلومات في تقديم معلومات تنبؤية لاتخاذ القرارات" في المرتبة الثانية بمتوسط 3.26، وانحراف معياري1.08.
-الفقرة رقم 03 وهي"تؤمن نظم المعلومات معظم المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار" بمتوسط 3.21 وانحراف معياري 1.08، وهذا يدل على أن المعلومات التي يتم تحصيلها وتحليلها وتسليمها تلبي احتياجات متخذي القرار بدرجة متوسطة.
-الفقرة رقم02 وهي " يساعد نظام المعلومات في مؤسستكم بتوفير المعلومات بكم مناسب لاتخاذ القرار"بمتوسط 2.12 وانحراف معياري 1.13، وهذا يعني أن توفر المعلومات بكم مناسب تميزت بدرجة موافقة متوسطة، ويرجع سبب ذلك إلى أن نظام المعلومات يوفر معلومات بكمية متوسطة لمتخذي القرار حول واقع العمل خاصة، ما يتعلق بالقرارات غير المتكررة الروتينية التي تتطلب قدر معين من المعلومات حتى تقلل من درجة المخاطرة وحالة عدم التأكد.
- الفقرة رقم 01 وهي " تتسم المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات في مؤسستكم بالدقة "بمتوسط 3.03 وانحراف معياري1.09، وهذا يعني وجود أجهزة وبرمجيات ذات تقنية متوسطة الفعالية في عملية التنظيم والترتيب للمعلومات المتعلقة بالعمل مما يوفر معلومات متوسطة الدقة لاتخاذ.
- الفقرة رقم 04 وهي" تقدم نظم المعلومات معلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات" بمتوسط3.01 وانحراف معياري1.14، أي أن سرعة تدفق المعلومات تميزت بدرجة موافقة متوسطة، وسبب ذلك هو تعدد المستويات الإدارية في معظم المؤسسات محل الدراسة الأمر الذي يؤدي إلى تأخر انجاز المهام، وتبادل مختلف المعلومات بين المصالح والأقسام في المستويات الإدارية المختلفة؛ مما يدفعهم إلى تأخير وقت إيصالها لمتخذ القرار وهذا ما يفقدها قيمتها.
مما سبق فان المعلومات التي توفرها نظم المعلومات تساهم بدرجة متوسطة في فعالية اتخاذ القرارات.

3-2-2. تحليل فقرات محور علاقة استخدامات نظم المعلومات بفعالية اتخاذ القرارات : للتعرف على علاقة الاستخدامات التي تتيحها نظم المعلومات بفعالية اتخاذ القرارات، في المؤسسات محل الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (2). ويتضح منه أن المتوسط الحسابي العام لاستخدامات نظم المعلومات في فعالية اتخاذ القرارات بلغ (3.28)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61-3.40) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة متوسطة، وهو ما يعني أن أفراد العينة، وبصفة عامة، يوافقون بدرجة متوسطة على أن نظم المعلومات تساعد في انجاز مراحل اتخاذ القرارات وفي استخدام الأساليب الرياضية.
يتضح منه كذلك أن متوسطات استخدامات نظم المعلومات في فعالية اتخاذ القرارات تتراوح بين (03.39) و(03.13)، أي أن جميع أفراد العينة يوافقون بدرجة متوسطة على استخدامات نظم المعلومات في اتخاذ القرارات.
بالنسبة للعبارات فهي مرتبة كما يلي :
- الفقرة رقم 05 وهي" يتوفر نظام المعلومات على أساليب كمية لاتخاذ القرار كبحوث العمليات وغيرها " بمتوسط (03.39) وانحراف معياري (0.88)، وهذا يدل على أن نظم المعلومات تستخدم أساليب كمية في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالقرارات الروتينية فقط.
- الفقرة رقم 07 وهي"تقدم نظم المعلومات معلومات على شكل بياني أو رياضي" بمتوسط (03.37) وانحراف معياري (0.89)، فهذه المعلومات تمتاز بالمرونة والسهولة وقدرتها على تحديد نتائج القرار ومزاياه وعيوبه بطريقة علمية.
- الفقرة رقم 02 وهي "تساعد النظم الخبيرة في انجاز مختلف مراحل اتخاذ القرار" بمتوسط (3.32) وانحراف معياري(0.99)، مما يدل عل أن المؤسسات محل الدراسة يتوفر لديها النظم الخبيرة والمتمثلة في نظم معلومات مبنية على الحاسب الآلي، الذي يتم تغذيتها بالمعرفة من قبل مجموعة من الخبراء حتى يتمكن من القيام بالاستدلالات

والاستنتاجات ومن ثم تقديم النصائح وحلول المشكلات للمدراء حول مجال معين مماثلة لتلك التي يقدمها الخبير البشري، بناءً على هذه النتيجة يمكن القول أن النظم الخبيرة تستخدم بشكل متوسط.
-الفقرة رقم 04 وهي "تساعد نظم دعم القرارات على حل المشاكل المعقدة بسهولة" بمتوسط (3.31) وانحراف معياري (0.99)، مما يدل على أن المؤسسات محل الدراسة يتوفر لديها نظم دعم القرار والمتمثلة في نظم مبنية على الحاسب الآلي لمساندة القرارات غير البرمجة وشبه المبرمجة من نظم المعلومات التي تساعد المدراء في تحديد المشكلة، بناءً على هذه النتيجة يمكن القول أن نظم دعم القرار يستخدم بشكل متوسط.
- الفقرة رقم 01 وهي " تساعد نظم المعلومات الإدارية في تقديم تقارير دورية تيسر أنشطة البحث عن المشكلات "بمتوسط (03.28)، وانحراف معياري (01.05)، حيث تعمل نظم المعلومات الإدارية على جمع المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات.
- الفقرة رقم 03 وهي "أستخدم نظم دعم القرار في جميع مراحل اتخاذ القرارات"بمتوسط (03.19) وانحراف معياري (0.61)، مما يدل على أن المؤسسات محل الدراسة يتوفر لديها نظم دعم القرار تساعد المدراء في تحديد بدائل الحلول وتقييمها واختيار الأفضل، إضافة إلى التنبؤ بنتائج البديل الذي سوف يستخدم في الحل، بناءً على هذه النتيجة يمكن القول أن نظم دعم القرار يستخدم بشكل متوسط.
- الفقرة رقم 06 وهي" يقلل نظام المعلومات استخدام التقدير الشخصي في اتخاذ القرار" بمتوسط (3.13) وانحراف معياري (1.08)، حيث يركز المحلل على الحقائق الكمية أو البيانات المرافقة للمشكلة، حيث يتم تحديد المشكلة وتحليلها وحلها بشكل منطقي علمي، وبأسلوب فعال، منظم، مبني على معلومات وحقائق ومعطيات وليس على التخمين.
كنتيجة لما سبق فان الاستخدامات التي تتيحها نظم المعومات والتي تساهم في فعالية اتخاذ القرارات بدرجة متوسطة هي انجاز مختلف مراحل اتخاذ القرارات، حيث تساعد نظم المعلومات الإدارية في تقديم تقارير دورية تيسر أنشطة البحث عن المشكلات، كما تساعد النظم الخبيرة في انجاز مختلف مراحل اتخاذ القرار، وتستخدم نظم دعم القرار في جميع مراحل اتخاذ القرارات، وفي حل المشاكل المعقدة بسهولة، كما تساهم نظم المعلومات في استخدام الأساليب الرياضية والتي تساهم في فعالية اتخاذ القرارات، حيث يتوفر نظام المعلومات على أساليب كمية لاتخاذ القرار كبحوث العمليات وغيرها، كما أن نظم المعلومات تقدم معلومات على شكل بياني أو رياضي، وبهذا تقلل نظم المعلومات استخدام التقدير الشخصي في اتخاذ القرار.

3-2-3. تحليل فقرات محورتأثير تطوير نظم المعلومات على زيادة فعالية اتخاذ القرارات : للتعرف على تأثير تطوير نظم المعلومات على زيادة فعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (3). يتضح منه أن المتوسط الحسابي العام للتأثير تطوير نظم المعلومات على زيادة اتخاذ القرارات بلغ (3.73)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (3.41-4.20) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة عالية، وهو ما يعني أن أفراد العينة، وبصفة عامة، يوافقون بدرجة عالية على أن تطوير نظم المعلومات يزيد من فعالية اتخاذ القرارات. كذلك يتضح أن تأثير تطوير نظم المعلومات على زيادة اتخاذ القرارات يتراوح بين (3.95) و(3.18) أي أن جميع أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على أن تطوير نظم المعلومات يزيد من فعالية اتخاذ القرارات.

بالنسبة للعبارات التي تكون فيها آراء أفراد عينة الدراسة عالية فهي مرتبة كما يلي :
- الفقرة رقم 06 وهي" تساهم نظم المعلومات الحديثة في تحقيق النتائج المسطرة بشكل أحسن من السابق"بمتوسط (3.95) وانحراف معياري (0.85)، هذا الأمر ينبع من قدرة نظم المعلومات على تحقيق وصول أسرع للمعلومات يساهم في تطوير قدرة المؤسسات محل الدراسة على التشغيل والنمو والإبداع، وتحويل هذه القدرات إلى جزء يتكامل مع عملية اتخاذ القرارات وبالتالي تحقيق النتائج المسطرة.
- الفقرة رقم 01 وهي" تساهم نظم المعلومات الحديثة في تحديد المشكلة بدقة أكبر من السابق" بمتوسط (3.92) وانحراف معياري(0.88)، وهذا يؤكد الدور المهم لنظم المعلومات في تحديد رؤية أوضح للمشاكل مما يزيد في فعالية اتخاذ القرارات.
- الفقرة رقم 02 وهي" تساهم نظم المعلومات الحديثة في تحديد المشكلة الحقيقية بسرعة أكبر"بمتوسط 3.86 وانحراف معياري 0.81، مما يدل على أن نظم المعلومات الحديثة تساهم في الكشف عن المشكلة بسرعة أكبر.
- الفقرة رقم 04 وهي" تقدم نظم المعلومات الحديثة بدائل وحلول للمشكلات المطروحة بشكل أفضل وكاف من نظم المعلومات القديمة "بمتوسط (3.62)، وانحراف معياري(1.03)، ويرجع ذلك لما لنظم المعلومات الحديثة من معلومات عن البيئة الداخلية والخارجية تسمح باختيار أفضل البدائل لحل المشاكل.

بالنسبة للعبارات التي تكون فيها آراء أفراد عينة الدراسة متوسطة فهي كما يلي :
- الفقرة رقم 05 وهي" تساهم نظم المعلومات القديمة في اختيار البديل الأفضل كحل "بمتوسط (3.18) وانحراف معياري 1.03، مما يدل على أن استخدام نظم المعلومات الحديثة مكن من اختيار البديل الأفضل بدرجة متوسطة.

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا أن أفراد مجتمع الدراسة موافقين بدرجة عالية على أن تطوير نظم المعلومات يؤثر ويزيد من فعالية اتخاذ القرارات، من خلال مساهمة نظم المعلومات الحديثة في تقديم المعلومات الملائمة لتحديد المشكلة

الحقيقية بسرعة ودقه أكبر من السابق، كما تقدم نظم المعلومات الحديثة بدائل وحلول للمشكلات المطروحة بشكل أفضل وكاف من نظم المعلومات القديمة، وتساهم نظم المعلومات الحديثة في اختيار البديل الأفضل كحل، وبالتالي تساهم نظم المعلومات الحديثة في تحقيق النتائج المسطرة بشكل أحسن من السابق، وبهذا يتحقق هدف معرفة تأثير نظم المعلومات على فعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة.

3-3. اختبار فرضيات الدراسة : سيتم اختبار فرضات الدراسة كما يلي :

3-3-1. اختبار الفرضية الرئيسية : اختبارات هذه الفرضية الرئيسية من خلال اختبار كل متغير من متغيرات نظم المعلومات، حيث استخدمنا اختبار "ت" للعينة الواحدة (One Sample T Test)، حيث تمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض فرضيات الدراسة فيما يلي :

-إذا كانت قيمة ت المحسوبة أكبر من ت الجدولية والتي تساوي 1.674، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أكبر من المتوسط الفرضي(3)، ومستوى المعنوية أقل من أو تساوي0.05، فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل.

-إذا كنت قيمة ت المحسوبة أقل من ت الجدولية والتي تساوي 1.674، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أقل من المتوسط الفرضي(3)، ومستوى المعنوية أكبر من أو تساوي0.05، فإننا نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل.

وكانت الفرضية الرئيسية الأولى على النحو التالي :

" ليس هناك أهمية و لا دور لنظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات بسكيكدة "

يتبين من الجدول (4) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لأهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات تساوي 3.42 وهي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقيمة ت المحسوبة تساوي 8.570 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي 1.674 كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05.

وعليه، وتبعا لنفس قاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن **"** لنظم المعلومات أهمية ودور في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات بسكيكدة**".**

تكون نتائج اختبار فرضياتها الفرعية على النحو الموالي :

3-3-2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى : وتنص على ما يلي : "ليست هناك علاقة بين نوعية المعلومات التي توفرها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة".

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (5). يتبين منه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الفرعية الأولى تساوي 3.33 وهي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقيمة ت المحسوبة تساوي 5.577 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي 1.674، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05.

وعليه، وتبعا لنفس قاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن هناك علاقة بين نوعية المعلومات التي توفرها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة.

3-3-3. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية : تنص الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي :

"ليست هناك علاقة بين الاستخدامات التي تتيحها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة"، نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (6). يتبين منه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الفرعية الثانية تساوي 3.28 وهي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقيمة ت المحسوبة تساوي 4.263 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي 1.674، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05.

عليه، وتبعا لنفس قاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن هناك علاقة بين الاستخدامات التي تتيحها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة.

3-3-4. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : تنص الفرضية الفرعية الثالثة على ما يلي :

"لا يساهم تطوير نظم المعلومات في زيادة فعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة".

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (7). يتبين منه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة تساوي 3.73 وهي أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وقيمة ت المحسوبة تساوي 9.628 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية والتي تساوي 1.674، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05.

وعليه، وتبعا لنفس قاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن تطوير نظم المعلومات يساهم في زيادة فعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة.

خلاصة : هدفنا في هذه الدراسة هو معرفة دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الهامة، كما حاولنا تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي :

نتائج الدراسة :

- لنظم المعلومات أهمية ودور فعال في اتخاذ القرارات في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة كما يلي :

- يفيد نظم المعلومات في إعطاء معلومات حدثت في الماضي ويعتمد عليها لاتخاذ قرارات مستقبلية، كما أن إدخال نظم المعلومات أدى إلى إعطاء شكل أحسن للمعلومات مما يسهل التعامل معها في اتخاذ القرارات، إضافة إلى أن المعلومات

المقدمة من قبل نظم المعلومات تلبي احتياجات المستفيدين منها لاتخاذ القرارات، ويقدم نظام المعلومات المستخدم معلومات واضحة لاتخاذ القرارات، إلا أنه من خلال تحليل إجابات المستجوبين خلصنا إلى أن المؤسسات تجد بعض صعوبات في تحصيل المعلومات، من حيث الدقة والكمية والموضوعية والوقت المناسب، والإيجاز والتنبؤية.
-الاستخدامات التي توفرها نظم المعلومات تساعد في فعالية اتخاذ القرارات بنسبة متوسطة، حيث سجلنا افتقار نظم المعلومات إلى استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات، كما تساعد نظم المعلومات الإدارية، والنظم الخبيرة ونظم دعم القرار في انجاز مختلف مراحل اتخاذ القرارات بنسبة متوسطة، مما يدل على أن هناك علاقة بين الاستخدامات التي تتيحها نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسات محل الدراسة.
-التطوير المستمر في نظم المعلومات بظهور تقنيات وأساليب جديدة أكثر فعالية في معالجة المعلومات يمكن من تحديد المشكلة بدقة أكبر من السابق، ويساهم في تقديم المعلومات الملائمة لتحديد المشكلة الحقيقية وبسرعة اكبر، كما يساهم بشكل كبير في بلورة رؤية أوضح للمشاكل وبدائل حلولها بشكل أفضل وكاف من نظم المعلومات القديمة، كما تساهم نظم المعلومات الحديثة في تحقيق النتائج المسطرة بشكل أحسن من السابق، وبالتالي إنتاج قرارات أكثر دقة ومرونة وفعالية وبجهد ووقت أقل، الأمر الذي يعني أن تطوير نظم المعلومات يساهم في زيادة فعالية اتخاذ القرارات في المؤسسات محل الدراسة.

توصيات الدراسة : توصي الدراسة بما يلي **:**
- ضرورة السعي وراء مواكبة التطور في نظم وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسات.
- القيام بحملات تحسيسية وتوعية، وأيام دراسية لتعريف مستخدمي النظام بأهمية النظام المعلوماتي في تسهيل عملياتهم الإدارية وزيادة فعالية قراراتهم.
- السعي وراء المحافظة على مستوى الأمن والرقابة الذي يتمتع به النظام الحالي والعمل على تطوير إجراءات السلامة تبعا لتطور النظام المعلوماتي.
- السعي إلى توسيع نظام المعلومات جغرافيا إلى كامل الهياكل للقضاء على ظاهرة نقل المعلومات عبر وسائط نقل تنقلها وسائل مكلفة.
- السعي إلى إدخال مقياس نظم المعلومات الإدارية كمقياس إجباري في البرامج التعليمية الجامعية، لمنح الطلبة خلفية علمية حول دور نظم المعلومات وتكنولوجياتها في زيادة كفاءة وفعالية هذه الوظائف.
- إنشاء قواعد بيانات ومعلومات شاملة تسهم في توفير البيانات والمعلومات اللازمة والملائمة، في ظل التطبيق الكفؤ والفعال لمداخل نظم المعلومات الحديثة في المؤسسات للاستجابة للأغراض الإدارية الحديثة.
- عقد العديد من الدورات التدريبية والميدانية والندوات والمؤتمرات التي تناقش إمكانيات تطوير نظم المعلومات في المؤسسات وتحديثها لتتماشى والتطورات التكنولوجية الحديثة.

ملحق الجداول

الجدول (1) : علاقة نوعية المعلومات التي توفرها نظم المعلومات بفعالية اتخاذ القرارات.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تتسم المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات في مؤسستكم بالدقة	3.03	1.09	متوسطة
2	يساعد نظام المعلومات بتوفير المعلومات بكم مناسب لاتخاذ القرار	3.12	1.13	متوسطة
3	تؤمن نظم المعلومات معظم المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار	3.21	1.08	متوسطة
4	تقدم نظم المعلومات معلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.	3.01	1.14	متوسطة
5	يفيد نظم المعلومات في إعطاء معلومات حدثت في الماضي ويعتمد عليها لاتخاذ قرارات مستقبلية.	3.48	1.03	عالية
6	يساعد نظم المعلومات في تقديم معلومات تنبؤية	3.26	1.08	متوسطة
7	أدى إدخال نظم المعلومات إلى إعطاء شكل أحسن للمعلومات مما يسهل التعامل معها	3.93	0.75	عالية
8	المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات تتسم بالإيجاز	3.32	0.93	متوسطة
9	المعلومات المقدمة من قبل نظم المعلومات تلبي احتياجات المستفيدين منها لاتخاذ القرارات	3.42	0.86	عالية

10	يقدم نظام المعلومات المستخدم معلومات واضحة لاتخاذ القرارات	3.50	0.91	عالية
	المتوسط الحسابي العام	3.33	0.60	متوسطة

المصدر : اعتمادا على نتائج SPSS.

الجدول (2) : علاقة الاستخدامات التي تتيحها نظم المعلومات بفعالية اتخاذ القرارات

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تساعد نظم المعلومات الإدارية في تقديم تقارير دورية تيسر أنشطة البحث عن المشكلات .	3.28	1.05	متوسطة
02	تساعد النظم الخبيرة في انجاز مختلف مراحل اتخاذ القرار	3.32	0.99	متوسطة
03	أستخدم نظم دعم القرار في جميع مراحل اتخاذ القرارات	3.19	0.61	متوسطة
04	تساعد نظم دعم القرارات على حل المشاكل المعقدة بسهولة	3.31	0.99	متوسطة
05	يتوفر نظام المعلومات على أساليب كمية لاتخاذ القرار كبحوث العمليات وغيرها.	3.39	0.88	متوسطة
06	يقلل نظام المعلومات استخدام التقدير الشخصي في اتخاذ القرار	3.13	1.08	متوسطة
07	تقدم نظم المعلومات معلومات على شكل بياني أو رياضي	3.37	0.89	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	3.28	0.61	متوسطة

المصدر : اعتمادا على نتائج SPSS.

الجدول (3) : تأثير تطوير نظم المعلومات على زيادة فعالية اتخاذ القرارات

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تساهم نظم المعلومات الحديثة في تحديد المشكلة بدقة أكبر من السابق.	3.92	0.88	عالية
02	تساهم نظم المعلومات الحديثة في تقديم المعلومات الملائمة لتحديد المشكلة الحقيقية.	3.86	0.81	عالية
03	تساهم نظم المعلومات الحديثة في تحديد المشكلة الحقيقية بسرعة أكبر.	3.84	0.89	عالية
04	تقدم نظم المعلومات الحديثة بدائل وحلول للمشكلات المطروحة بشكل أفضل وكاف من نظم المعلومات القديمة.	3.62	1.03	عالية
05	تساهم نظم المعلومات القديمة في اختيار البديل الأفضل كحل.	3.18	1.03	متوسطة
06	تساهم نظم المعلومات الحديثة في تحقيق النتائج المسطرة بشكل أحسن من السابق.	3.95	0.85	عالية
	المتوسط الحسابي العام	3.73	0.68	عالية

المصدر : اعتمادا على نتائج SPSS.

جدول (4) : نتائج اختبار "ت"لأهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات.

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الرئيسية	3.42	8.570	81	0.000	دال

جدول (5) : نتائج اختبار "ت" لعلاقة نوعية المعلومات بفعالية اتخاذ القرارات.

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الفرعية الأولى	3.33	5.577	81	0.000	دال

جدول (6) : نتائج اختبار "ت" لعلاقة استخدامات نظم المعلومات بفعالية اتخاذ القرارات.

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الفرعية الأولى	3.28	4.263	81	0.000	دال

جدول (7) : نتائج اختبار"ت" لمساهمة تطوير نظم المعلومات في زيادة فعالية اتخاذ القرارات.

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الفرعية الثالثة	3.73	9.628	81	0.000	دال

المصدر : اعتمادا على نتائج SPSS.

الإحالات والمراجع :

* سكيكدة هي الولاية رقم 21، في الجمهورية الجزائرية.

[1] - JonnW. Satzinger ,Robert B.Jackson, Analyse et conception de gestion d'information, 2ème édition, les édition reynald gloulet, canada, 2003,p: 6.

[2]- محفوظ جودة، حسن الزعبي، ياسر المنصور، منظمات الأعمال المفاهيم والوظائف، ط1، دار وائل للنشر، 2004 ص : 272.

[3]- عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005، ص 43.

[4]- إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية مدخل النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 15.

[5]- زيد منير عبوي، إدارة التغيير والتطوير، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ص 136.

[6]- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 73.

[7]- مزهر شعبان العاني، نظم المعلومات الإدارية منظور تكنولوجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، ص 23.

[8]- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص83.

[9]- أحمد محمد غنيم، إدارة الأعمال، المكتبة العصرية، المنصورة، 2001-2002، ص 122.

[10] - M.Darbelet, L.Izard, M.Scaramuzzi : Notios fondamentales de gestion d'entreprise organisation, fonction et strategie, foucher, p: 311.

[11]- خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال، دار المسيرة، عمان الأردن، 2004 ص 109.

[12]- أمين عبد العزيز حسن : إدارة الأعمال، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001 ص 162.

[13]- علي حسين، نظرية القرارات الإدارية مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوريع، عمان الأردن، 2008 ص 44.

[14]- سليم أبو زيد، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية spss، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 243.

[15]- شفيق أحمد العتوم، طرق الإحصاء باستخدام spss ، الطبعة الثالثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007، ص67.

"يستخدم اختبار العينة الأحادية بشكل أساسي لمقارنة المتوسط المحسوب مع المتوسط الفرضي المحدد بشكل مسبق".

تقييم جودة الموقع الإلكتروني لجامعة ورقلة
Evaluating Ouargla University Website Quality

أ.د/ ابراهيم بختي* & أ/ ربيعة بن زيد**
جامعة ورقلة – الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية
والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر LUEDLD

ملخص : تعتبر عملية تقييم الموقع الإلكتروني صعبة، نظرا لكون أنه ليس هناك نظام متفق عليه دوليا، وإنما هي محاولات متعددة تسمح بإعطاء تقييم كمي ونوعي، لعملية التقييم ؛ لذا سنحاول من خلال هذا المقال واعتمادا على مؤشرات تشخيص أداء الموقع، تحديد جودة الموقع الإلكتروني لجامعة ورقلة ؛ وقد بينت أهم النتائج المتوصل إليها بأن الموقع الإلكتروني للجامعة حصل على تقدير متوسط بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف القائمين عليه، ويعد هذا التقدير قفزة نوعية لما كان عليه سابقا، وهذا طبعا سوف يحفز القائمين عليه لبذل المزيد من التحسين والتطوير من أجل أداء وخدمات خطية أفضل.

الكلمات المفتاح : موقع إلكتروني، تقييم، جودة، تصنيف، جامعة ورقلة.
تصنيف JEL : L14, L15, L86, M15

Abstract: The process of evaluating website is a difficult task, because of the lack of an internationally agreed system. But there are many attempts which allow giving quantitative and qualitative evaluation. Thus, in this article and based on the diagnosis of the website performance indicators, we will attempt to determine the quality of Ouargla university website. The important results show that the website got on medium assessment, in spite of the great efforts from who are charged of it. This assessment is a quantum leap to what it was previously. This, of course, it will stimulate those responsible to make more improvement and development in order to perform better online services.

Key words: Website, Performance Evaluation, quality, rating, University of Ouargla.
Classification JEL : L14, L15, L86, M15

I. تمهيد : تُعدُّ المواقع الإلكترونية للجامعات إحدى معالم التنافس والتميز واستمرار تقدمها العلمي الذي يعزز مكانتها الأكاديمية بين مختلف الجامعات، لذلك تولي الجامعات أهمية بالغة لبناء وتصميم مواقعها من خلال وضع خطط إستراتيجية واضحة المعالم وفعالة على شبكة الانترنت، تهدف من خلالها إلى التعريف بالمؤسسة الجامعية وتحسين مستوى المخرجات، وتهدف أيضا إلى تزويد الطلبة، الباحثين، الأساتذة، الموظفين وغيرهم من المتصفحين بالمعلومات والخدمات المختلفة المتعلقة بالتعليم والبحث والتطوير ؛ وفي هذا الإطار إرتبطت جودة مواقع المؤسسات الجامعية بتصنيفها على أساس أدائها من خلال شبكة الانترنت، وأصبحت الجامعات بحاجة إلى معرفة تصنيفها الشبكي بين بقية الجامعات الأخرى محليا ودوليا، ولن يتسنى هذا إلا عبر تقييم جودة الموقع الإلكتروني لها.

يعد التقييم في حد ذاته جزءً لا يتجزأ من أي عمل يراد له الاستمرارية والتطور، فلم تعد الجامعة بمقدورها أن تنعزل عن التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف المجالات، بل أصبحت ضرورة ملحة للإيفاء باحتياجات المستفيدين المتزايدة، خاصة في ظل عملية التعليم المكمل عن بعد، التي غالباً لن يتوافر للمستفيد فرصة المقابلة، وأصبحت واجهة الجامعة الإلكترونية الفرصة الوحيدة لتقديم خدمات الجامعة على مدار الساعة، ومن ثم فإنه وجب أن تقوم صفحات مواقع الجامعات بمساعدة المستفيدين في الوصول إلى الخدمات والمعلومات المناسبة من خلال واجهة سهلة وواضحة وغير معقدة تتلاءم مع احتياجاتهم، ويعد موقع الجامعة مثله مثل أي خدمة تقدمها الجامعة له دور في تعزيز أو أضعاف موقفها[1]، لذلك توجد عدة أسباب تدفع بالمسؤولين عن المواقع الإلكترونية للجامعات إلى تقييمها، لمعرفة مدى النجاح والتقدم في الموقع ومدى تحقيقه للأهداف التي أنشأ من أجلها، والتأكد من جودة المعلومات (دقتها وحداثتها ومصداقيتها)، التحقق من مدى قدرة المستفيدين على استخدام الموقع، ومدى ملاءمته لاحتياجاتهم وإمكانياتهم[2].

عرف المعهد الامريكي للمعايير[3] الجودة على انها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات معينة، ومن أهم المجالات التي ساهمت فيها المواقع الإلكترونية للجامعة في تحقيق جودة الخدمة الشبكية هي الإدراة الإلكترونية من جهة، والعلاقة الأكاديمية والبيداغوجية من جهة أخرى، فالإدراة الإلكترونية تتمثل في التنظيم الإلكتروني لشؤون الطلبة والباحثين والأساتذة والمستخدمين في مجالات عدة تتعلق بالتسجيلات الجامعية وإعادة التسجيل وعمليات التحويل وإختيار التخصصات وطلب الشهادات وغيرها من الوثائق الأخرى المختلفة، وكل ما يتصل بالإدارة وتسيير قاعات الدراسة والمدرجات، هذا كله يسمح بتخفيف الضغط عن إدارات الأقسام في الكلية ويساهم في ربح الوقت بالنسبة للمستفيدين، ويسمح أيضا بتخفيف عناء التنقل، وربح الوقت خاصة لإولئك القاطنين في المناطق البعيدة، ويمكن أن تشمل الإدارة الإلكترونية حتى الخدمات الجامعية المتعلقة بالإقامة والإيواء الجامعي.

* bekhti.brahim@univ-ouargla.dz
** rbenzid83@gmail.com

وارد بتاريخ : 2013-07-27

أما بخصوص العلاقة الأكاديمية والبيداغوجية فهي تتعلق بالمحتوى المعلوماتي الموجه لإعلام الطلبة إلكترونيا بالتوزيع الزمني لجداول التوقيت والامتحانات والمناهج البيداغوجية ومضمونها ؛ وإبلاغ الأساتذة إلكترونيا بالاجتماعات البيداغوجية والندوات العلمية سواء على مستوى الأقسام أو الكليات أو على مستوى مديرية الجامعة، وأيضا تشمل الإتصال التفاعلي المتزامن أو غير المتزامن بين مختلف الفاعلين في المؤسسة الجامعية، بل يتعداه الأمر إلى نشر المحاضرات والدعائم المعرفية المتصلة بموضوع الدراسة عبر منصات التعليم الإلكتروني لموقع الجامعة، وإتاحة الأعمال العلمية من دراسات وأبحاث ومذكرات وأطروحات التخرج عبر المكتبة الرقمية لموقع الجامعة.

حققت المواقع الالكترونية للجامعات عدة إيجابيات ومزايا[4]، أهمها المساهمة في ضمان جودة التعليم العالي بالمؤسسات الجامعية، والمساعدة على ربط مؤسسات التعليم العالي فيما بينها وبين بقية الجامعات العالمية، مما أتاح للأساتذة والباحثين والطلبة فرص تبادل المعلومات والبيانات إلكترونيا، وحقق تفاعلا تعليميا وتكاملا إلكترونيا بين برامج التعليم والتدريب على المستوى العالمي. الأمر الذي أتاح فرص إجراء الأبحاث والدراسات المشتركة بالإعتماد على بيانات حديثة ؛ إضافة لذلك سمحت المواقع الالكترونية للجامعات بتدنئة تكاليف المواد المطبوعة ونشر التقنية في المجتمع وإعطاء مفهوم أوسع للتعليم المستمر فضلا عن هذا كله أن مواقع الجامعات تقدم خدماتها لقاعدة عريضة من المستفيدين دون التقيد بمكان أو زمان.

وبالمقابل هناك تحديات وجب على القائمين على المؤسسات الجامعية الإهتمام بها، من أجل نجاح البوابة الإلكترونية للجامعة لأن جودة المواقع الإلكترونية مرتبط مباشرة بهذه التحديات، المتمثلة في الآتي:

- تأهيل وتدريب الأساتذة والطلبة بشكل خاص لإستخدام منصات التعليم الإلكتروني.
- العمل على توعية موظفي الجامعة والطلبة على ضرورة التعامل الإلكتروني.
- كفاءة وتوفر الإتصال الشبكي الدائم.
- قدرة مهندسي وتقنيوا المعلوماتية على التصميم والتحسين والتطوير وإنتاج التطبيقات الخدمية.
- المتابعة والإستمرارية في تحديث محتوى الخدمة الإلكترونية دوريا.
- توفر إعتمادات مالية كافية للحلول التقنية.

لكن السؤال المطروح، ينحصر في تحديد نوعية الأساليب المستخدمة في تقييم جودة الموقع الإلكتروني لجامعة ورقلة ؟ ؛ والغرض من هذه الدراسة هو تحديد مواطن الضعف في موقع الجامعة وتفسيرها بهدف تطوير وتحسين الخدمات على الخط، هذا الأمر أدى بنا إلى الإستعانة بالقياس تارة، وتحليل محتوى الموقع تارة أخرى، فهناك عدة طرق تم اقتراحها لتقييم جودة وسهولة استخدام المواقع والتعرف على المشاكل التي يواجهها المستخدمون، ومن أشهر هذه الطرق هو التقييم باستخدام مجموعة من المعايير ومؤشرات أداء الموقع[5]، ومن ثم مقارنة وتحديد مدى تطبيق الموقع الإلكتروني المراد تقييمه لعناصر تلك المعايير، حيث طورت هذه الطريقة واقترحت من قبل الباحثين "نيلسون وموش"[6].

بخصوص أهم الدراسات المتعلقة بموضوع تقييم جودة المواقع الإلكترونية للجامعات، نجد دراسة ليلى حسن وعماد أبو الرب[7]، حيث أقترح فيها إطار نظري لتقويم جودة المواقع الأكاديمية، من خلال التصميم والإبحار، والمحتوى، وسهولة التفاعل، حيث إنبثق عن كل عنصر سابق مجموعة من المؤشرات توفر أسلوبا علميا في تقويم جودة المواقع الأكاديمية، وذلك بهدف تحسين الخدمة المقدمة، إلا أن هذه الدراسة تبقى مقترح نظري يحتاج إلى دراسة تطبيقية. وفي دراسة أخرى، أعدها عبد الهادي الشويرف[8]، إقترح فيها قائمة مراجعة وصفية تضم خمسة معايير لتقويم جودة مواقع الجامعات على شبكة المعلومات العالمية، وهي : مجال التغطية، المسؤولية، المحتوى، البنية والتصميم والشكل والإخراج، ويضم كل معيار من تلك المعايير مجموعة من العناصر لمعرفة مدى تطبيق كل معيار، وقد صيغت العناصر بطريقة توضح توفر العنصر أو عدم توفره في الموقع بشكل لا يقبل وجهات النظر الشخصية، بحيث إذا تحقق العنصر توضع عبارة (نعم) وهذا يظهر الجانب الإيجابي، وإذا لم يتحقق العنصر توضع عبارة (لا) وهذا يظهر الجانب السلبي، وبذلك فإنه كلما كان عدد عناصر قائمة المراجعة المجاب عنها بـ(نعم) أكبر من (لا) كان ذلك دالا على القيمة النسبية للموقع ؛ إلا أن هذه الدراسة تبقى كذلك نظرية تحتاج إلى التطبيق.

على الرغم من عدم وجود اتفاق حتى الآن حول معايير محددة لتقييم المواقع الالكترونية بشكل عام والمواقع الإلكترونية للجامعات بشكل خاص، إلا أن هناك إجماع على ضرورة التقييم إدراكاً من المختصين لأهميته، ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة في مجال تقييم المواقع الإلكترونية قامت بوضع مجموعة من المعايير للتقييم، تعكس وجهات نظر مختلفة، إلا أنها تتمحور حول معايير رئيسية وجوهرية يتفق عليها معظم الباحثين، تم اعتمدها في هذا البحث، حيث أن هذه المعايير المعتمدة والمقترحة لتقييم الموقع الالكتروني للجامعة في هذه الدراسة ناتجة عن تكامل بين الدراسات

السابقة والمختصة بجودة المواقع الالكترونية بصفة عامة والمواقع الالكترونية للجامعات على وجه الخصوص ؛ وسوف نورد في الجزء الموالي من المقال طريقة العمل المعتمدة من أجل الوصول إلى تقييم مقبول ومنطقي.

II. الطريقة : تقدم المواقع الإلكترونية للجامعات أنواعاً مختلفة من المحتوى الالكتروني، مما يتطلب أساليب مختلفة من التقييم ومستويات مختلفة من تطبيق معايير الجودة ؛ إن التحسين في مواقع المؤسسات الجامعية لا ينتهي بمجرد نشر المواد على الشبكة بل أنه عمل متواصل يتطلب متابعة وتطوير وتقييم حتى يظل على جودته بما يتلاءم مع احتياجات المستفيدين منه لضمان ترددهم عليه (وعادة ما تسمى بالقيمة المضافة للموقع) ؛ وعليه تتخذ عمليات تقييم المواقع الإلكترونية أشكالا متنوعة وأساليب مختلفة، منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي، ومنها ما هو يدوي ومنها ما هو آلي، ومن أهم الطرق الشائعة في التقييم نذكر تطبيقات الويب الآلية[9] وهي التي توفر عدد من برمجيات الويب الآلية لتقييم المواقع الإلكترونية من ناحية التصميم ومدى ملائمته لمقاييس البناء، منها ما يقيم أكثر من جانب في الموقع كالقدرة على إحصاء الروابط الداخلية والخارجية وعرض رسومات بيانية والكشف عن الأخطاء وإحصائها، ومنها ما تقتصر وظيفته على جوانب محددة، ومنها ما يحدد أوجه القصور دون تحديد العلاج، ومنها ما يقوم بتحديد المشكلة وكيفية التغلب عليها، ومن هذه البرمجيات من يقوم بتتبع المستفيد ليسجل كل تحركاته بالموقع والوقت المستغرق في تصفح كل صفحة، وتحديد العنوان الرقمي المستخدم في الوصول وكذلك تسجيل المتصفح ونظام التشغيل المستخدم، وبهذا يتم تسجيل نشاط الموقع من خلال ملفات التردد على الموقع.

لكن هل هذا النوع من التقييم التقني كافٍ لتقييم مواقع المؤسسات الجامعية ؟ ؛ طبعا هذا غير كافٍ، ولذلك هناك عدة تصانيف دولية تعنى بدراسة ترتيب الجامعات ومراكز البحث العلمي، وأغلبها يعتمد في قياسه على الأداء الأكاديمي والبحثي للمؤسسات الجامعية، وعليه إقتصرت دراستنا فقط على تلك التصانيف التي تعطي وزنا لتقييم الموقع الإلكتروني والتي تعتمد في القياس على عدد من المؤشرات التقنية و/أو العلمية، وقد أسفرت عملية المسح على وجود تصنيفين، هما :

1. تصنيف ويبومتريكس العالمي للجامعات
2. التصنيف حسب شهرة الموقع

1- تصنيف ويبومتريكس العالمي للجامعات[10] **:** هو أكبر نظام لتقييم الجامعات العالمية على الإطلاق، وهو يشمل كل الدول بحيث يغطي أكثر من 20.000 مؤسسة جامعية وبحثية، ويصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي في مدريد بإسبانيا، ويهدف هذا التصنيف إلى تحسين وجود مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على شبكة الإنترنت وتشجيع نشر المقالات العلمية المحكمة والمتاحة للدخول المفتوح. ويتم نشر التصنيف مرتين في السنة، الأول في بداية شهر جانفي والثاني في بداية شهر جويلية بمعدل ستة أشهر.

يعتمد التصنيف على مؤشرين رئيسيين للتقييم، الأول يسمى بمؤشر الوضوح (Visibilité) الذي يرتكز على عامل التأثير (Impact) المتعلق بالنشر على الخط بدلالة عدد الروابط الخارجية الواردة (فكثرة الإستشهاد والتهميش من معلومات الموقع يرفع من شعبية الموقع وأهميته وهو دليل على حسن أداء الجامعة الأكاديمي والعلمي) ؛ والمؤشر الثاني يسمى بمؤشر النشاط (Activité) الذي بدوره يرتكز على ثلاثة مؤشرات جزئية هي : مؤشر الحضور (Présence) الذي يحسب على أساس العدد الإجمالي لصفحات الموقع المفهرسة، مؤشر الإنفتاح (Ouverture) الذي يعكس مدى توفر المحتوى الأكاديمي والعلمي المفتوح، ومؤشر التميز (Excellence) الذي يشير إلى القيمة العلمية للمقالات المنشورات على أساس عامل التأثير، وجميعها مؤشرات تهتم بحجم محتوى موقع الويب (أي عدد صفحات الويب والملفات المرتبطة به، ونوعيتها) ويهتم أيضا بقيمة معلومات الموقع و عِلميّتها.

يحسب تصنيف الويبومتريكس من خلال إعطاء وزن نسبي متساوٍ 50% لكل مؤشر رئيسي، يُعطي "الوضوح" نسبة 50%، و"النشاط" 50% في المائة التي توزع هي الأخرى بمقدار الثلث لكل مؤشر جزئي.

2- التصنيف حسب شهرة الموقع[11]**:** هو عبارة عن تصنيف يعنى بدراسة المواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي التي يقدرها عددها بأكثر من 11.160 مؤسسة موزعة في 200 دولة، ويشمل التصنيف فقط تلك المؤسسات التعليمية المعترف بها رسميا والمعتمدة من قبل الدولة، ويجب أن تكون على الأقل مؤهلة لمنح درجة الليسانس، بالإضافة إلى تقديمها تعليما تقليديا حضوريا وجها لوجه.

هذا التصنيف لا يأخذ بعين الإعتبار جودة التعليم، ولا مستوى الخدمات، ولا المنتوج العلمي، فهو يهتم فقط بتصنيف مواقع الويب الأكاديمية والبحثية على أساس مؤشر الأهمية (الشعبية) على الشبكة الدولية، بإستخدام تصنيف ثلاث محركات (Google Page Rank، Alexa Traffic Rank، Majestic SEO)، فالهدف من التصنيف هو توفير ترتيب شعبية المواقع الإلكترونية على الشبكة، والمقصود من ذلك هو مساعدة الطلبة والأكاديميين على التعرف

على المؤسسات الجامعية في الدول الأخرى. وبالتالي لا يمكن الأخذ به لوحده كمعيار أساسي لتصنيف مؤسسات التعليم العالي.

ينشر التصنيف مرتين في السنة (شهر جانفي و شهر جويلية)، لأحسن 200 مؤسسة جامعية دوليا، أحسن 100 جامعة قاريا، وأيضا على أساس الترتيب الوطني داخل الدولة الواحدة.

إعتمدنا في جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، على عدد من التطبيقات الآلية الشبكية المشار إليها في مصادر (الجدول رقم 1)، التي توفر مجموعة من مؤشرات أداء الموقع المدروس.

III. النتائج ومناقشتها : تمت دراسة جودة موقع جامعة ورقلة في بداية النصف الثاني من سنة 2013، من خلال مؤشرات أداء موقع جامعة ورقلة، التي وفرتها الدراسة التحليلية للمعطيات المستقاة من الجدول (رقم 1)، وقد أظهرت نتائج عديدة، نلخصها وفق الآتي :

1- إختبار سلامة المحتوى : يهدف هذا الإختبار إلى التحقق من عدم وجود محتوى غير مرغوب فيه، كالمواد الإباحية، وقضايا الكراهية، المخدرات والعنف ؛ وهذا الإختبار يساعد المتصفحات في غربلة المحتوى المعروض وفقا لرغبات الأفراد والأوصياء عليهم، لحمايتهم أثناء تصفح شبكة الإنترنت ؛ وقد بين الإختبار أن الموقع خالي تماما من المحتوى الممنوع، وقد حصل الموقع على علامة كاملة (10/10)، جيدة.

2- عناوين الصفحات : يتحقق هذا الاختبار من سلامة إستخدام عناوين الصفحات على الموقع الإلكتروني بشكل صحيح، فعناوين الصفحات المناسبة لها أهمية خاصة لمحرك البحث ؛ ومن المستحسن أن لا يفوق عدد محارف العنوان الإسمي 80 محرفا كحد أقصى. وقد بين الإختبار أن جميع صفحات موقع جامعة ورقلة، تستخدم عناوين الصفحات بشكل مناسب، فعناوين الصفحات تظهر نتائج البحث في الجزء العلوي من نافذة المتصفح عند زيارة الموقع، وحصل الموقع العلامة الكاملة (10/10)، جيدة.

3- الروابط الواردة : الفائدة من هذا الإختبار هو معرفة عدد الروابط ذات الصلة بموقع الجامعة، وهذا مهم جدا لمحركات البحث فهي تعتبر هذه الروابط بمثابة تصويت لفائدة موقع الجامعة، مما يجعله يحتل مكانا متقدما ضمن نتائج البحث، وبالتالي الحيازة على وزن وترتيب أفضل لدى المحركات، كما أن الروابط الواردة هي وسيلة لقياس شعبية الموقع ورواجه إلكترونيا ؛ ولهذا فإنه من المستحسن التعريف بالموقع في الأدلة الإلكترونية (Annuaires) والمنتديات والمواقع ذات الصلة، لكن دون إفراط فقد يستغل هذا من طرف المتطفلين (Spameurs)، مما قد يضر بالموقع في ظل غياب مساهمة مجدية ؛ يقدر عدد صفحات المواقع الأخرى التي تشير لموقع جامعة ورقلة عبر روابط خارجية إجمالا بأكثر من 1436 رابطا، منبثقة عن أكثر من 168 موقعا، بالرغم من أن 2.8% من هذه الصفحات مكرر بهذه المواقع. والعلامة الممنوحة كاملة هي (10/10)، جيدة.

4- تحليل الصفحات : الهدف من إختبار تحليل الصفحات هو التحقق عما إذا كان الموقع يستخدم أدوات تحليلية مثل Google Analytics التي تفيد القائمين عليه في الصيانة والحفاظ على جودة الموقع من خلال المعلومات والإحصائيات المقدمة عن الموقع المرتبطة به، وفي الغالب هذه الأدوات مجانية، ولا غنى عنها في الوصول إلى موقع جيد، فموقع جامعة ورقلة يستخدم الأداة التحليلية لموقع webstatsdomain.net ؛ وبين تحليلنا أن 80% من صفحات موقع جامعة ورقلة تحتوي على البيانات الوصفية/التعريفية (Métadonnées) التي تمكن محركات البحث من التعرف على طبيعة محتوى الصفحات بسهولة وإدراجها ضمن نتائج البحث المناسبة، وهناك قلة من الصفحات 20% لا تحتوي على بيانات تعريفية، ومن المهم أن تتضمن جميع الصفحات هذه البيانات ؛ يستخدم موقع الجامعة في صفحاته الترميز UTF-8 وهو الأكثر إستخداما، والعلامة الممنوحة لهذا الإختبار جيدة، وتقدر بـ (10/8).

5- تدفق معلومات تقنية الـ RSS[12] **:** يطلق عليها البعض اسم الخلاصة أو الخلاصات البسيطة الحقيقة لتدفق المعلومات وهي عبارة عن خدمة تسهيل متابعة أخبار الموقع وقد جاءت تقنية الـ RSS لتقدم حلولا لاهم مشكلتين هما هدر الوقت ومحدودية الاطلاع، إن إختبار تدفق المعلومات يمكن الزائر لموقع الجامعة، وكذا محركات البحث من معرفة جديد الأخبار بالجامعة من خلال النافذة الوسطية بالصفحة الرئيسية أو من خلال الرابط : http://www.univ-ouargla.dz/index.php?format=feed&type=rss ؛ وقد حصل الموقع على علامة مرتفعة تقدر بـ (10/8).

6- المحتوى المكرر : يتحقق هذا الاختبار عما إذا تم تكرار عنوان حرفي مع/بدون الإضافة www لموقع معين، بمعنى العنوان http://univ-ouargla.dz يستخدم إعادة توجيه مؤقت (HTTP 302) إلى العنوان http://www.univ-ouargla.dz ذو التوجيه الدائم (HTTP 301)، أي أن كلا العنوانين لهما نفس العنوان الرقمي (Adresse IP)، ويختبر أيضا حالة ما يكون لنفس الجامعة موقع آخر بعنوان مشابه كـ http://www.univ-ouargla.net بنفس

المحتوى أو مخالف أو بدون إستجابة ؛ فتكرار إستضافة الموقع يقلل من ترتيب موقع الجامعة في التصنيف لدى محركات البحث، وقد يترك إنطباعا سيئا لدى الزوار في حالة وصولهم إلى الموقع الخاطئ، ولذلك فالحل الأمثل هو توجيه الزوار دوما نحو الموقع الصحيح باستخدام التوجيه الدائم (301). ولقد بين الإختبار أن هناك تكرار لبعض المحتوى بالموقع الإلكتروني لجامعة ورقلة، كمحتوى مجلة الباحث موجود بموقع الجامعة في الصفحة :
http://www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/PressUniversitaire/PGs/bahith.html وأيضا موجود بالصفحة : http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/revue-el-bahith ؛ ومع هذا حصل الموقع على تقدير جيد (10/8).

7- صفحة الفيسبوك : يهدف الاختبار إلى التحقق من وجود رابط بالموقع يؤدي إلى صفحة الفيسبوك، والفائدة منه هو معرفة الوزن الإعلامي للموقع فكلما كانت شعبية الموقع في الشبكات الإجتماعية مرتفعة من خلال المناقشة وإبداء الرأي كلما كان الموقع أكثر فعالية وترويجا، فالقياس يعتمد على عدد صفحات الموقع المرتبطة بصفحة الفيسبوك التي نالت إعجاب المشتركين به والتي أيضا تشير إلى إسم الموقع، وقد لوحظ أن تحليل موقع الجامعة، حصل على إعجاب المشتركين بتقدير 866 معجب ، بالرغم من أن مشاركة الزوار على صفحات الفيسبوك بخصوص روابط الجامعة تعد ضعيفة، وقد حصل موقع على تقدير فوق المتوسط بعلامة (10/7.2).

8- صفحة تويتر : يهدف هذا الإختبار إلى قياس عدد المرات التي ذكر فيها موقع جامعة ورقلة في الشبكة الإجتماعية لتويتر (عدد التغريدات التي وردت عن كل صفحة من صفحات الموقع)، وبطبيعة الحال فإن الأهمية المتزايدة للموقع على الشبكات الإجتماعية، تعد كمقياس للشعبية أيضا، ودليل على نجاح المشرفين عليه في الترويج له، فلزيادة عدد زوار الموقع وزيادة عدد التغريدات، لابد من تضمين صفحات الموقع التي يراها مدير الموقع هامة (كصفحة جديد الموقع) رابط تويتر، حيث سوف تتم مناقشة ومشاركة وتبادل الرأي حول المحتوى الجديد من قبل الزوار ؛ وقد بين إختبار الموقع أن هناك مضامين جد هامة بالموقع، ولا يشملها التغريد بسبب عدم ربط المضمون بتوتير، ولهذا حصل موقع الجامعة على تقدير قريب من المتوسط بعلامة (10/4.5).

9- إختبار الشعبية : هذا الاختبار يعطي درجة التقييم على أساس شعبية (وأهمية) الموقع على شبكة الانترنت، بالإعتماد على ترتيب أليكسا Alexa للمواقع التي تراقب حركة الويب شبكيا، أي حسب عدد الزيارات التي تتم للموقع، حيث تنشر أليكسا معلومات حول :

1. ترتيب الشعبية المطلقة للموقع : ويقصد به شعبية الموقع نسبة إلى ترتيب بقية المواقع.
2. التغير النسبي للشعبية : الذي يعني تطور شعبية الموقع شبكيا خلال ثلاثة أشهر ماضية.

وفقا لهذا الإختبار فإن موقع جامعة ورقلة حصل على تقييم مقبول قدره (10/5.2) وقد إحتل المرتبة 804 189° عالميا[13]، بعدما كان يحتل المرتبة 324 134° عالميا منذ ثلاثة أشهر، بانخفاض قدره 480 65 وحدة (الشكل رقم1)، أي أن التغير النسبي للشعبية سجل انخفاضا ملحوظا في الربع الثالث من هذه السنة.

لوحظ هذا الإنخفاض أيضا في حركة البحث عبر محركات البحث في الربع الثالث من هذه السنة (الشكل رقم 2)، بعدما سجل سابقا إرتفاعا ملحوظا في منتصف الربع الرابع من سنة 2012، ويعزى ذلك لكون أن الزيارات التي تمت لموقع الجامعة كان غرضها الإطلاع على نتائج مسابقات الماستر والماجستير والدكتوراه وغيرها من الإعلانات، ثم إنخفاض حاد وهذا أمر طبيعي خصوصا مع نهاية السنة الميلادية أو نهاية السنة الجامعية، حيث يقل نشاط المؤسسات الجامعية.

سجل الموقع حركة شبكية من داخل الوطن تقدر بنسبة 67.10% مقابل 32.90% من مختلف البلدان، بعد أن كانت تقارب نسبة 36.20% في الأشهر الثلاثة المنصرمة ؛ وبينت الدراسة أن المواقع التي سجلت حركة شبكية تخص الكلمة المفتاحية "جامعة ورقلة"، هي على التوالي موقع جامعة ورقلة بنسبة 69.24%، الفيسبوك بنسبة 14.77%، اليوتيوب بنسبة 5.35% ونسبة 10.64% لبقية المواقع.

تتبع حركة سير زوار موقع الجامعة، بَين أن صفحة البداية حازت على نسبة 65.91% من مجموع صفحات الموقع، تليها صفحة البريد الإلكتروني بنسبة 17.07%، صفحة المكتبة بنسبة 16.92% وأخيرا نسبة 0.10% لبقية الصفحات الأخرى.

لكن تتبع ترتيب أليكسا لجامعة ورقلة ومقارنته بترتيب أليكسا لكل من جامعة باب الزوار وجامعة تلمسان وجامعة وهران للتكنولوجيا على مدى ستة أشهر بين أن الترتيب العالمي لجامعة ورقلة في تقهقر بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الجامعة، علما أن جامعة ورقلة كانت في وضعية ترتيبية أحسن بكثير من بقية الجامعات المذكورة (الشكل 3)، ويظهر في الشكل تطور ترتيب جامعة باب الزوار نحو الأفضل ؛ وهذا يعني وضوحا أن

التحسينات التي مست موقع جامعة باب الزوار وكذا مواقع أخرى كان لها أثر بالغ في إظهار موقع جامعة ورقلة في تقهقر، بمعنى أن التحسين هو عملية مستمرة ومتكررة، ولا يمكن التغاضي عنها طوال السنة.

رُتِّبت أيضا جامعة ورقلة حسب تصنيف محرك الكليات والجامعات الدولية[14] على المستوى الوطني في المرتبة 18 وعلى المستوى العالمي حصلت على المرتبة 5988، أما حسب تصنيف webometrics.info فقد رُتِّبت جامعة ورقلة في نهاية الربع الثاني من سنة 2013 في المرتبة 30 من أصل 71 مؤسسة جامعية في سلم ترتيب الجامعات الوطنية، بعد ما كانت تحتل المرتبة 23، سنة 2012 ؛ وحتى على المستوى الدولي فإن تصنيفها 9718 من أصل 21250 مؤسسة، سجل تراجعا في نهاية الربع الثاني من سنة 2013 (الشكل 4)، تجدر الإشارة إلى أن تغيير نطاق موقع جامعة ورقلة من العنوان (www.ouargla-univ.dz) إلى العنوان (www.univ-ouargla.dz) بتاريخ 22 أفريل 2012[15]، لم يؤثر في تصنيف webometrics على المستوى الوطني، ذلك أن هذا التصنيف يأخذ بعين الإعتبار هذا التغير[16].

يمكن من خلال التحليل المستعرض، التأكيد على أن التقهقر التصنيفي هو ليس نتيجة لتناقص الجهود المبذولة من طرف جامعة ورقلة، بل بالعكس لا زالت الجهود متواصلة في التحسين والتطوير، وإنما هو نتيجة لتقدم تصنيف جامعات أخرى، فتقييم مستوى شعبية الموقع وفعالية الجهود التسويقية تقدر بـستة 6 نقاط بملاحظة فوق المتوسط، إلا أن التقدم إلى المراتب الأولى يدفع بالجامعة إلى بدل المزيد من الإهتمام بالنشر الإلكتروني المفتوح والمتميز[17] المتعلق بأبحاث الأساتذة الباحثين، ومؤلفاتهم البيداغوجية، وكذلك الأعمال العلمية للطلبة في جميع الأطوار، مع ضرورة الإلتزام بمواصفات تنمية الموقع الإلكتروني وترويجه، والعمل على التميز في النشر العلمي للأبحاث في مجلاتها العلمية المعتمدة.

<u>10- إختبار الصور والرسومات :</u> يهدف هذا الإختبار إلى التحقق من أن روابط رسومات موقع الجامعة بُنيت على أساس صحيح وفق المعايير التقنية المناسبة للويب، فعدم الإلتزام بها يتسبب في بطء تحميل الصفحة، ويجعل الوصول للموقع صعب، فالبرنامج المتصفح عندما يجد المواصفات الرسومية في الصفحة، سوف يحمل محتويات الصفحة كاملة في إنتظار تحميل ما بها من صور وبالطبع هذا يشغل الزائر في القراءة عوض الإنتظار الذي قد يدفعه إلى المغادرة، فعدم وجود المواصفات سوف لن يكون بمقدور البرنامج المتصفح تحديد مساحة الصورة التي ينبغي عليه تركها، وبالتالي سوف يضطر إلى تحميل الصور أول بأول وهذا ما يزيد من وقت تحميل الصفحة، كما تجدر الإشارة على أنه ينبغي إحترام الأبعاد الحقيقية للصورة التي يجب أن تكون من طبيعة JPEG، GIF أو PNG، ولا يكن تمديدها عن طريق المواصفات التقنية للصورة لأن ذلك يتسبب أيضا في بطء التحميل.

تبين أن هناك نسبة 14% من عينة الصفحات، صورها غير محددة :

http://www.univ-ouargla.dz/images/stories/IMG_0374.jpg
http://www.univ-ouargla.dz/images/stories/IMG_0195.jpg

أيضا 106 صورة ممددة (Images étirées)، الأمر الذي يتسبب في بطء تحميل الموقع :

http://www.univ-ouargla.dz/images/stories/alea/FE19m.jpg
http://www.univ-ouargla.dz/images/stories/IMG_0374.jpg

حصل موقع الجامعة على علامة (10/4.3)، بتقدير قريب من المتوسط.

<u>11- صيغة عناوين الإنترنت URL :</u> يتحقق هذا الاختبار من أن عناوين الإنترنت URL بموقع المؤسسة مناسبا، حيث يتم عرض عناوين الـ URL، في شريط العناوين في الجزء العلوي من نافذة المتصفح، فأفضل العناوين هي تلك التي تحقق عددا من المعايير منها الوضوح والبساطة (78 محرفا على الأكثر)، وتعكس هوية المؤسسة، وتصف بإيجاز محتوى الصفحة، ويسهل تذكرها ومشاركتها عبر البريد الإلكتروني أو من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية، لأنه من الصعب على المستخدمين تبادل وتداول عناوين URL، متضمنة لمحارف شاذة (كالفاصلة وخط الوصل "_" وغيرها) أو المكونة من سلسلة من الأعداد طويلة، أو مكونة من عبارة ذات مدلول معقد، أو عناوين منتهية بملف، فمثل هذه العناوين تكون عرضة لإستخدامها من قبل القراصنة، ليوقعوا بضاياحهم بسبب أن الضحايا يخلطون بين الموقع الصحيح والموقع الطعم وخاصة بالنسبة للمستخدمين الأقل خبرة ؛ ونفس الشيء بالنسبة لمحركات البحث فهي تسقط مثل هذه العناوين من فهرستها بقاعدة محركاتها، وبالتالي لا تصنفها ؛ فالعناوين المدروسة تكون أعلى تصنيفا في محركات البحث.

بينت دراسة موقع جامعة ورقلة أن العنوان الحرفي URL الخاص بالصفحة الرئيسية للجامعة مكون من 19 محرفا، وهذا يعني أنه سهل الكتابة والتذكر، إلا أن غالبية عناوين الـ URL بمقدار 60% مبهمة وغير مناسبة، لا تتوفر فيها المعايير المثالية، ويصعب حفظها مما يجعل محركات البحث تتجاهلها، على النحو :

http://www.univ-ouargla.dz/docs/annonce%20concours%20doctorat%20LMD%202013%20Ukmo%20VERSION%20FINALE%20juillet%202013.pdf

فهذا العنوان يحتوي على 121 محرفا، وهذا غير مقبول في صياغة عناوين الـ URL.

ووجد أن 60% من عناوين الـ URL تشتمل على ملفات :

http://www.univ-ouargla.dz/docs/emt/FSEGSC/emt-eco1213.pdf

لوحظ أيضا أن 120% من عناوين URL تتضمن وسيط بحث معرف (id) على النحو :

http://www.univ-ouargla.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=140&Itemid=103

فمحرك البحث google لا يمكنه فهرسة أو تصنف مثل هذه العناوين ضمن قاعدته.

في هذا الإختبار حصل موقع الجامعة على علامة (10/4)، أي تحت المتوسط، ولذلك لابد على القائمين على الموقع من إعادة كتابة العناوين المبهمة (غير اللائقة) بشكل مثالي، كلما كان ذلك ممكنا.

12- إختبار العلامات الرأسية Balises heading : يضمن هذا الإختبار حسن عنونة المستند (تسمية الوثيقة) بصفحة الويب من نوع html بالقدر الكافي الذي يضمن التعرف عليه في محركات البحث، كما أن العلامات الرأسية تسمح بملائمة محتوى الموقع مع متصفحات الزوار.

إذا دققنا أكثر في العلامات الرأسية للموقع، سنجد أن :

1. سمة الدلالة "Balisage sémantique" للصفحة الرئيسية، يبين أن هناك عنوانا ثانويا من الدرجة الثانية H2 يحمل العبارة"Le 18-03-2013"، فأي مدلول تشير إليه هذه التسمية.
2. سمة الوصف "Meta description" للصفحة الرئيسية، تتكون من 11 كلمة مشكلة من 139 محرفا، وهذا أقل من المعدل المحدد بـ 200 محرف.
3. سمة الكلمات المفتاحية "Meta keywords" للصفحة الرئيسية، تتكون من 19 كلمة مفتاحية، وهذا طبعا مقبول بالرغم من أن جل محركات البحث أصبحت لا تُعير لها إهتماما (عدا محرك بحث ياهو).
4. وهناك أيضا سمات أخرى حددت، وهي ليست بالهامة لأنها لا تؤثر في تعريف وتصنيف الموقع، مثل سمة التتبع "Meta robots"، للصفحة الرئيسية التي حددت بشكل صحيح، بالرغم أنه في حالة التغاضي عنها، فإنها تؤخذ بعين الإعتبار أوتوماتيكيا.

بينت الإختبار أيضا أن 40% من صفحات العينة، تفتقر إلى العلامات الرأسية، مما يصعب على الزائرين وعلى محركات البحث التعرف على محتوى الصفحة أو المستند، وأن نسبة 2% من العلامات الرأسية في بعض الصفحات فارغة أو محددة بشكل غير مناسب، كما لوحظ بأن نص بعض السمات كتب بالأحرف الكبيرة، أو كتب بخط مائل، وأحيانا أخرى كتب دون أن تكون له أية دلالة، ولذلك لابد من إعادة النظر في العلامات الرأسية لصفحات موقع الجامعة بشكل مناسب للمحتوى، ليظهر متوافق مع نتيجة البحث ولتفادي تصنيف محتوى بعض الصفحات ضمن الويب غير المنظور، وبهذا حصل الموقع على تقدير دون المتوسط بعلامة (10/3.9).

13- إختبار الروابط التشعبية : الفائدة من هذا الإختبار هو معرفة تلك الروابط الداخلية لصفحات الموقع نفسه أو الروابط الخارجية للموقع بصفحات لمواقع أخرى، فالإختبار يسعى لتحديد ما إذا تم استخدام نفس النص الوصفي في أكثر من رابط لصفحات أخرى، الأمر الذي يشوش على فهرسة المحتوى بمحركات البحث ؛ وعليه يجب التأكد من أن كل صفحة لها سمة نصية مميزة أو عنوان فريد ذو صلة مباشرة بالمحتوى.

بين إختبار روابط موقع الجامعة أن العديد من الروابط بالموقع يمكن أن تُعَرف بطريقة أفضل، فقد وجد أن 134 رابطا يستخدم نفس السمة الوصفية لصفحات أخرى، بالرغم من أنه قد يرتبط بصفحات أخرى مختلفة تماما من ناحية المحتوى، أو قد يرتبط بصفحات متشابهة المحتوى، فالرابطين الداخليين التاليين الموجودين بالصفحة الرئيسية لهما نفس السمة الوصفية "Productions Scientifiques"، ولهما نفس المحتوى :

http://revues.univ-ouargla.dz
http://www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/PressUniversitaire/index.html

أما الروابط التالية فهي تتسم بنفس السمة الوصفية " Valorisation et Promotion des Ressources Sahariennes" لكن من ناحية المحتوى والروابط فهي مختلفة تماما :

http://www.univ-ouargla.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=160&Itemid=29
http://www.univ-ouargla.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=202&Itemid=29
http://www.univ-ouargla.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=200&Itemid=29
http://www.univ-ouargla.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=201&Itemid=29

أي أن التوصيفات غير مناسبة للمحتوى، وهذا سوف يؤثر على التصنيف في محركات البحث، ويؤثر أيضا على حركة الزوار، وسوف لن يثقوا بنسبة كبيرة في المعلومات المقدمة لهم عبر هذه الروابط، نفس الأمر يتكرر بالنسبة للروابط المنتهية بملف، حيث أن جل هذه الملفات خالية من التوصيف أو متاشبهة، فحين أن 23 رابطا تشعبيا بدون توصيف أصلا : http://labo.univ-ouargla.dz ؛ ولذلك فقد حصل موقع الجامعة على علامة (10/1.3)، وهي ضعيفة جدا، ولذلك نوصي بإعادة توصيف صفحات الروابط بشكل ملائم للمحتوى، وملائم لسمة توصيف الرابط، كي يسهل على محركات البحث فهرست هذه الروابط وصفحاتها، وبالتالي سهولة الوصول إليها عند البحث.

سُجل عدم وجود الملف Sitemap.xml بالجذر الرئيسي للموقع، الذي يسمح بمساعدة محركات البحث في استكشاف جميع صفحات الموقع بطريقة أكثر ذكاء، الأمر الذي يسهل على محرك البحث عملية الفهرسة أتوماتيكيا، إن الملف Sitemap يحصر جميع عناوين URL المتاحة بالموقع، ومعلومات أخرى تتعلق مثلا بآخر تحديث، دورية التحديث، الأهمية النسبية للرابط مقارنة ببقية الروابط.

<u>14- النص البديل :</u> مهمة هذا الإختبار هو التحقق من أن كل صورة بالموقع لها نص إستبدال مسبوق بالسمة الوصفية "ALT"، فالتصفح النصي، غير البصري سوف لن يُمكن الزوار من معرفة محتوى الصور المعروضة في الصفحة المستعرضة، ولذلك يعتبر النص البديل للصور هو التزام قانوني في العديد من البلدان المتقدمة (المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أستراليا، ...الخ)، فنص الإستبدال من خلاله يمكن فهرسة الصور في المحركات وعلى أساسه في المتصفحات يتم إختيار منع عرض الصور التي تعبر عن مدلول إرهابي أو غير أخلاقي أو يحرض على الكراهية، حفاظا على خصوصية الفرد.

وضحت الدراسة أن نسبة 86% من الصور بموقع الجامعة لا تتوفر على نص إستبدال، وأن هذا يشمل حتى تلك الصور الدالة على روابط داخلية، وكانت العلامة الصفرية هي التي حصل عليها هذا الإختبار، بمعنى إنعدام وجود النص البديل بالصور.

<u>15- إختبار سهولة الطباعة :</u> يحدد ما إذا كان الموقع مناسب للطباعة، ولوحظ أن جل صفحات الموقع لا توفر للزائرين قوالب للطباعة، وحصل الموقع على العلامة الصفرية.

<u>16- إختبار الصلاحية W3C :</u> يتحقق هذا الاختبار من أن الموقع يلتزم بمعايير الهيئة الدولية W3C[18] لمواقع الويب، هذا التوافق من شأنه أن يرفع من فهرسة وتصنيف الموقع بمحركات البحث (SEO : Search Engine Optimisation)، مما يسهل عملية الوصول وتحميل صفحات الموقع، وأيضا يعني نجاح إختبار الصلاحية أن الموقع ملائم للعرض الصحيح مع جل المتصفحات بمختلف أنواعها ؛ ففي كثير من الدول على غرار المملكة المتحدة تولي أهمية كبيرة للامتثال لهذه المعايير(شرط قانوني)، ويتم تشغيل إختبار W3C بالتناوب من صفحة إلى أخرى، ويستند في النتيجة الإجمالية على نسبة الصفحات التي لا تحتوي على أخطاء (درجة الكمال هي 100%، يعني أن كل الصفحات تمتثل لهذه المعايير).

بَيَّن فحص موقع الجامعة على وجود 536 خطأ و 104 تحذيرا، لا يتوافق مع معايير W3C، وبالطبع يعتبر هذا أمر غير مستحسن، يجب العمل على تحسين الموقع أكثر، ولمزيد من التوضيح يمكن الإطلاع على هذه الأخطاء من خلال الرابط : http://validator.w3.org ؛ ونفس الشيء حصل الموقع على علامة صفرية في إختبار الصلاحية.

<u>17- إدماج إدارة المراجع :</u> يشير هذا الإختبار إلى مدى إلتزام الموقع بشروط النشر العلمي للمراجع والوثائق والمجلات العلمية المنشورة على صفحاته، حيث أنه يتيح ويسهل على الباحثين والطلبة إستخدام برامج إدارة البيانات البيليوغرافية[19] والمواد البحثية (الملفات المحمولة PDF أو DOC، وملفات الصور،... وغيرها).

بعد فحص صفحات موقع الجامعة تبين أن أغلبها خالية تماما من إدارة المراجع، وهذا طبعا سوف ينعكس سلبا على فهرسة المواد العلمية للجامعة بمحركات البحث العلمية وبالأخص محرك Google scholar، مما يقلل من تصنيف الجامعة في المحركات العلمية، وفي الترتيب بين المؤسسات الجامعية ؛ وكانت العلامة صفر من نصيب موقع الجامعة.

18- التقييم العام للموقع : هذا الإختبار يفيد في معرفة مستوى الموقع ومدى قبول الموقع إجمالا، فقد حاز الموقع الإلكتروني لجامعة ورقلة على نقطة إجمالية تقدر بـ 5 من 10، وهي نتيجة متوسطة، ومن جانب آخر تقدر سهولة الوصول للموقع لمستخدمي الأجهزة المتحركة بـ 2.8 من 10، وهي أقل من المطلوب، إلا أن مستوى رضا المستخدمين عن الموقع المتوقعة قاربت المتوسط بـ 4.6 من 10، فحين أن الجانب الفني لهندسة وتصميم الموقع قيم بعلامة ضعيفة (10/2.3).

IV. الخلاصة : من خلال ما تم إستعراضه وتحليله، يمكن القول أن الموقع الإلكتروني لجامعة ورقلة بصفة إجمالية، يتمتع بقدر من القبول في أوساط مستخدميه (المستفيدين)، نظرا لما يقدمه من خدمات إعلامية ومحتوى معرفي بالإضافة إلى كونه يساهم في الإتصال والتواصل بين المستفيدين، بالرغم من أنه لا زال يفتقر إلى مزيد من التحسين والتطوير من ناحية التصميم والبناء، وعلى القائمين عليه أن يولوا إهتماما أكبر للمحتوى المعرفي ومدى ملائمته لما هو متعارف عليه في خدمات الويب، وأن يعملوا على رفع كفاءة الإتصال الشبكي، لحل مشكل التوقف المتكرر، كما يجب عليهم إتاحة محتوى الموقع بأكثر من لغة واحدة دون إستخدام المحركات المترجمة التي هي في معظم الأحيان تخل بالمعنى المرغوب إبلاغه إلى المستفيدين.

يؤخذ أيضا على موقع الجامعة بط التحميل، فالوقت المستغرق للتحميل يفوق أحيانا الثلاثون 30 ثانية، وهو أعلى من المتوسط المقبول والمحدد بـ 3.95 ثانية، وذلك بسبب أن سعة الملفات المحملة في صفحة البداية تتعدى المعدل المسموح به والمقدر بـ Ko 50 ؛ فبطء تحميل الموقع قد يكلف المؤسسة فقدان جزء من الزوار، ولتسريع عملية التحميل يجب :

1. العمل على ضغط ملفات الموارد بحاسوب خادم الويب، لتخفيض عدد وحدات الأوكتي المرسلة عبر الشبكة بمقدار 85%، وسيعمل متصفح الزائر على فك الضغط عند إستقبالها.
2. إزالة بعض مقاطع جافا سكريبت وقوالب CSS، التي تحد من تسريع التحميل.
3. العمل على تخفيض سعة حمل الصور، عن طريق التحسين (Optimisation) الذي سيؤدي إلى خفض يقدر بـ 9%.
4. تحسين وقت استجابة خادم الويب.

إستنتجنا أيضا، أن الموقع الإلكتروني لجامعة ورقلة غير مصمم للتصفح عبر الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، التي يتزايد إستخدامها حاليا يوما بعد يوم، ولذلك لا بد من مراعاة ذلك وقت تصميم الموقع أو تطويره، ولذلك يفضل التقليل من تقنية الفلاش، الصور ومقاطع الفيديو إلى أدنى حد ممكن بصفحة البداية الرئيسية.

إن تأثير الشبكات الإجتماعية والأكاديمية (Facebook، Twitter، Google+، Linkedin، ...) على مواقع الويب لها بالغ الأثر على زيادة شعبية الموقع، جراء الخدمات التي يستفيد منها الزوار، ولذلك نوصي بتفعيل هذه الشبكات عن طريق تخصيص مستخدم مؤهل يعمل على تغذية هذه الشبكات وربط بمختلف صفحات الموقع، لأن زيادة الشعبية تعني أن الموقع يجلب زواراً أكثر، مما يضفي على الموقع تصنيفا أفضل.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول 1 : مؤشرات أداء موقع جامعة ورقـلة

مؤشرات Indicateurs A	
إختبار سلامة المحتوى	10
عناوين الصفحات	10
الروابط الواردة	10
تحليل الصفحات	8
تدفق معلومات تقنية الـRSS	8
المحتوى المكرر	8
صفحة الفيسبوك	7,2
صفحة تويتر	4,5
إختبار الشعبية	6
إختبار الصور والرسومات	4,3
صيغة عناوين الإنترنتURL	4
إختبار العلامات الرأسية Balises heading	3,9
إختبار الروابط التشعبية	1,3
النص البديل	0
إختبار سهولة الطباعة	0
إختبار الصلاحية W3C	0
إختبار سهولة الوصول	2,8
إختبار القبول	4,6
هندسة وتصميم الموقع	3,2
التقييم العام للموقع	5
مؤشرات Indicateurs B	
الوقت المستغرق في تحميل الموقع (ثانية)	46,581
العدد الكلي للملفات المحملة	179
حجم الملفات المحملة (Ko)	7329
مؤشرات Indicateurs C	
عدد محارف العنوان URL	19
الروابط الخارجية الواردة للموقع	1436
المواقع الخارجية المرتبطة بالموقع	168
مؤشرات Indicateurs D	
إدماج إدارة المراجع	غير موجود
منصة التعليم الإفتراضي E-learning	موجود
المكتبة الرقمية E-bibliothèque	موجود
الموسوعة الحرة Wikipedia	موجود
موقع الوسائط Youtube	موجود
الشبكات الإجتماعية Facebook، Twitter، Google+	موجود
الشبكة الأكاديمية Linkedin	موجود
تعدد لغة العرض Multilangue	موجود

المصادر :

Indicateurs A : 21/05/2013, http://www.bdc.ca/FR/solutions/carrefour_techno/consultation_internet/evaluation_site_web/Pages/default.aspx?ref=hp-ftr
Indicateurs B : 21/05/2013, http://www.monitoring-transactionnel.com
Indicateurs C : 23/05/2013, http://grader.rezoactif.com

Indicateurs D : 15/05/2013, http://www.univ-ouargla.dz

الجدول 2 – تصنيف جامعة ورقلة حسب الـ webometrics

	جانفي 2012	جويلية 2012	جانفي 2013	جويلية 2013
الرتبة الوطنية	23	23	26	30
الرتبة العالمية	10 041	7 734	8 183	9 718

المصدر : http://www.webometrics.info/en/Africa/Algeria

الشكل 1- الحركة الشبكية لموقع جامعة ورقلة على المستوى الدولي

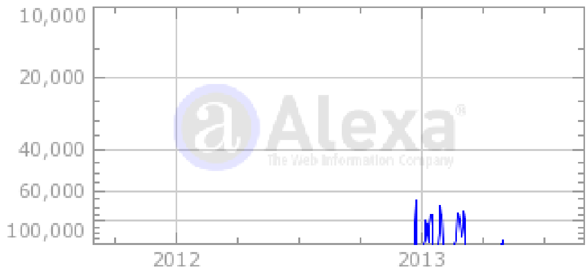

المصدر : http://www.alexa.com/siteinfo/univ-ouargla.dz#trafficstats

الشكل 2- حركة البحث لجامعة ورقلة عبر محركات البحث

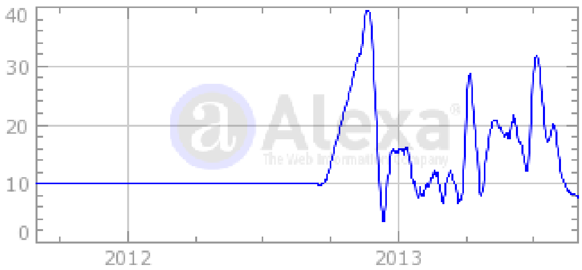

المصدر : http://www.alexa.com/siteinfo/univ-ouargla.dz#trafficstats

الشكل 3 – مقارنة الترتيب العالمي لجامعة ورقلة بجامعات وطنية أخرى

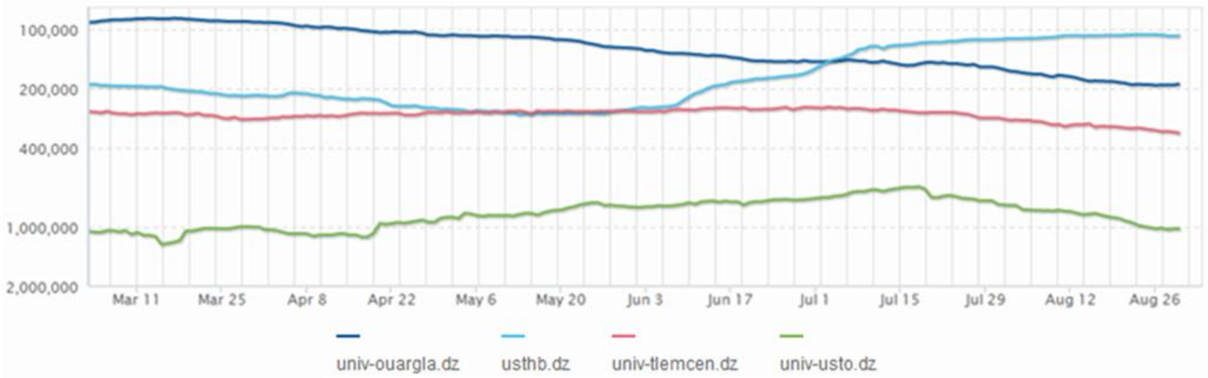

المصدر : http://www.alexa.com/pro/comparison/details?cid=9e7564f8-663a-42a3-a5c6-858e8d5eaf7c

الشكل 4- تصنيف جامعة ورقلة حسب الـ webometrics

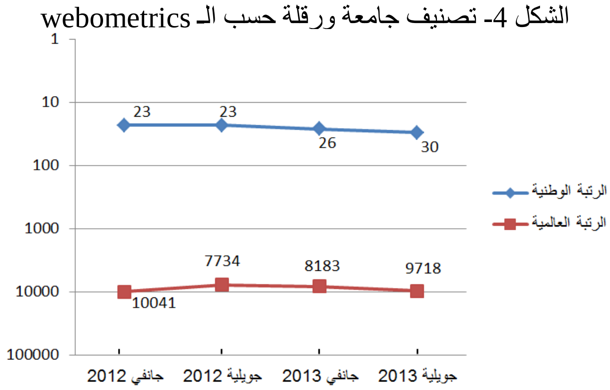

المصدر : بالإعتماد على معطيات الجدول 2

الإحالات والمراجع :

[1] عبد الهادي الشويرف، **معايير تقويم جودة مواقع الجامعات على شبكة المعلومات العالمية**، ورقة بحث مقدمة إلى "المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم –آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والإعتماد الاكاديمي في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي"، القاهرة، مصر ، 2-2012/09/3، ص239.

[2] محمد إبراهيم حسن محمد، **نحو تقييم موضوعي لمواقع المكتبات على الشبكة العنكبوتية**، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج1، العدد الثاني، جانفي 2007، ص211، نقلا عن: عبد الهادي الشويرف، مرجع سابق، ص239

[3] American National Standards Institute, http://www.ansi.org/

[4] غازي فاروق، **دور التعليم الإلكتروني في تحقيق جودة التعليم العالي**، ورقة بحث مقدمة إلى "الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي: تجارب ميدانية ومؤشرات حسن الأداء والاستشراف"، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، بتاريخ 10-2012/11/11، ص88 ؛ خديجة منصور أبو زقية، **ضمان جودة التعليم العالي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، ورقة بحث مقدمة إلى "المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم –آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والإعتماد الاكاديمي في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي"، القاهرة، مصر ، 2-2012/09/3، ص.ص4-7، ص9 بتصرف.

[5] لمزيد من المعلومات راجع كل من : عماد أبو الرب، ليلى حسن، **إطار نظري لتقويم جودة المواقع الاكاديمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية–بوابة العلوم الأمنية-، 2011، ورقة بحثية متاحة على الرابط التالي:
http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/InformationCenter/arabInformatics/Documents/em_aiji_4.pdf، ص.ص6-11 ؛ و عبد الهادي الشويرف، مرجع سابق، ص.ص243-244.

[6] عماد أبو الرب، ليلى حسن، مرجع سابق، ص2

[7] نفسه.

[8] عبد الهادي الشويرف، مرجع سبق ذكره.

[9] عبد الهادي الشويرف، مرجع سابق، ص.ص 240-242

[10] Webometrics Ranking of World Universities ; http://www.webometrics.info/en/Methodology

[11] Web Popularity Ranking, 4 International Colleges & Universities, http://www.4icu.org

[12] RSS هو اختصار لـ Really Simple Syndication

[13] وطنيا يحتل المرتبة 1551° من بين مختلف المواقع الأخرى، التي تمت زيارتها من داخل القطر الجزائري.

[14] 05/08/2013, http://www.4icu.org/dz

[15] http://www.nic.dz/index.php?domain_name=univ-ouargla.dz&rechercher.x=73&rechercher.y=19&option=com_whois

[16] As usual we are adding more institutions, correcting the names and web domains of universities and also taking note of your comments, suggestions and criticisms. 06/09/2013 ; http://www.webometrics.info/en/node/52

[17] عامل "التميز" يؤدي إلى حصول المجلات العلمية للجامعة على عامل التأثير "Facteur d'Impacte"

[18] تعني رابطة الشبكة العالمية World Wide Web Consortium، وهي أهم منظمة دولية لمعايير شبكة الويب العالمية، هدفها هو تحسين التفاعل بين مستخدمي الشبكة وتوفير نماذج موحدة للتعاون الشبكي.

[19] مثل : Zotero، EndNote، Mendeley

Comment le tableau de bord prospectif peut être un outil de mise en œuvre de la stratégie d'une entreprise publique ? : Cas ENIEM

SADAOUI Farid* -doctorant
CHIHA Khemissi Professeur
Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion
Dely Brahim- Alger 3

Abstract :

The aim of this paper is to present the dashbord and the balanced scorecard as a tool to materialize the strategy of a national company : ENIEM. The activity of this company is to product and to sell appliances products in Algerian market and in Africa. The big problem in this sector is the existence of high competition. So the company ENIEM must be more competitive than another companies like Samsung, Condor, LG,… In this order of ideas the dashboard and the balanced scorecard are the best means to translate the strategy into a real actions and improve the performance of the companies.

Keywords: dashboard, balanced scorecard, strategy, competition, indicators of performance.

Résumé:

L'objectif de cet article est de présenter le tableau de bord et le tableau de bord prospectif comme outils qui permettent de concrétiser la stratégie d'une entreprise nationale, l'ENIEM en l'occurrence. L'activité principale de cette entreprise est de fabriquer et de vendre des produits électroménagers destinés au marché algérien et à l'Afrique. Le problème dans ce secteur est l'existence d'une grande concurrence. L'ENIEM doit être donc plus compétitive que les autres entreprises telles que Samsung, Condoc, LG, … . Dans cet ordre d'idées le tableau de bord et le balanced scorecard de traduire la stratégie en actions réelles et d'améliorer la performance des entreprises.

Mots clefs : tableau de bord, balanced scorecard, stratégie, concurrence, indicateurs de performance.

Le Tableau de Bord Prospectif, appelé communément le Balanced Scorecard n'est pas une invention récente, ni très ancienne non plus. Il date des années quatre vingt dix suite à l'apparition de l'ouvrage de Robert.S. Kaplan et David.P. Norton **« Comment utiliser le Tableau de Bord Prospectif ? ».** Alors que quelques années plutôt, ce fût l'apparition en 1987 de l'ouvrage « Relevance Lost : the rise and fall of Management accounting ». Les deux auteurs, R.S. Kaplan et H.T. Johnson se sont rendus compte que la comptabilité de gestion de l'époque était trop financière ce qui expliquait son incapacité à expliquer les phénomènes industriels liés aux transformations de l'environnement. Les coûts calculés ne sont plus fiables et la performance n'est plus liée seulement aux coûts.

Outre ce fait, l'objectif principal du tableau de Bord prospectif, si non l'une des conditions essentielles de sa mise en œuvre, est la création d'une entreprise (organisation) **orientée stratégie** selon l'approche de Kaplan et Norton. Parallèlement à cela, la prise en compte du capital immatériel, car longtemps négligé par la comptabilité traditionnelle de l'entreprise, constitue l'élément du renouveau du management moderne. Le capital humain est de plus en plus intégré dans les actifs des entreprises.

Après avoir fait, dans une première partie, une présentation du Tableau de bord et du Tableau de bord prospectif et de leurs différents éléments constituants, cet article fera une

* sadaoui1542@hotmail.fr

présentation du « Balanced Scorecard model » comme outil de facilitation du management stratégique à l'ENIEM.

I. PRESENTATION DE L'ENTREPRISE OBJET D'ETUDE

I.1 ENIEM : Une entreprise publique économique

L'Entreprise Nationale des industries électroménagères résultait d'un contrat « produit en main » établi dans le cadre du premier plan quadriennal (70-73) entre l'Etat algérien et un groupe d'entreprises Allemandes. L'année 1977 constitue le début de la production de réfrigérateurs « petit modèle ». Depuis, elle a réalisé plusieurs projets de développement économique, soit par l'extension de son activité à d'autres produits soit par l'acquisition de nouveaux équipements.

A l'instar des autres entreprises publiques nationales, l'ENIEM a connu une restructuration industrielle en 1983, alors qu'elle se dénommait préalablement « SONELEC ». En 1989, elle a été touchée par le processus des réformes économiques engagées par les pouvoirs publics. Il s'agit notamment de l'autonomie des entreprises publiques économiques.

Juridiquement, l'ENIEM a été transformée en société par actions et fût dotée de tous les organes de gestion et de contrôle (assemblée générale, conseil d'administration et conseil de direction).Aujourd'hui, sa production s'étend à tous les modèles de réfrigérateurs, cuisinières, climatiseurs. Les lampes électriques sont fabriquées par la filiale Filamp de Mohammadia et les produits sanitaires par la filière EIMS de Khemis Miliana.

I.2 Un secteur devenu fortement concurrentiel

Durant les premières années, la création de la SONELEC devait répondre à la stratégie adoptée par l'Etat algérien : celle de satisfaire les besoins exprimés par les populations par des produits fabriqués en Algérie, assurer l'emploi et créer les conditions d'équilibre régional de développement. Dans la pratique, les pôles de croissance mis en œuvre à travers l'installation de complexes industriels devaient avoir un effet d'entrainement en termes de développement sur l'ensemble des régions avoisinantes. En dehors des facteurs de développement cités, la mise en place de ces structures industrielles aurait pour effet d'éliminer la dépendance vis-à-vis de l'extérieur en matière d'approvisionnement en produits de base.

Cependant, l'évolution économique mondiale, et les différentes crises qu'a connues le pays, notamment celle qui a touché l'économie algérienne en 1986 ont mené petit à petit à l'ouverture vers l'extérieur avec, à la clef, une option de l'économie de marché. En effet, la baisse des prix du pétrole, évalués en dollar, et la baisse du dollar lui-même ont entrainé une chute vertigineuse des recettes d'exportation de l'Algérie. Ceci a démontré le caractère vulnérable de l'économie algérienne basée sur un seul secteur exportateur, celui des hydrocarbures.

Depuis les années quatre vingt dix, grâce à l'ouverture et à la mobilité des facteurs, le marché algérien est inondé de toute sorte de produits émanant de pays étrangers. Tous les secteurs, pratiquement, sont touchés par la concurrence qu'elle soit directe ou non. Le secteur de l'électroménager en est le plus touché. Plusieurs marques étrangères (Samsung, Fagor, LG, Arthur Martin, etc …..) opèrent sur le marché algérien par l'offre de leurs produits. Plusieurs marques locales (Frigor, Condor, Essalem,…..) se trouvent également sur le marché algérien.

Ceci démontre à quel point le marché de l'électroménager est concurrentiel. Avec de faibles marges et une technologie de pointe, les parts de marché se rétrécissent car il est difficile de maintenir sa part de marché avec la liberté d'entrée au secteur. Paradoxalement, les entreprises ayant des capacités d'innovation technologique et commerciale des produits nouveaux peuvent maintenir stable leur part de marché.

Les innovations se font non seulement par les produits nouveaux, mais aussi par leur qualité, leur confort et la facilité d'utilisation par le consommateur. A cela s'ajoute les prix compétitifs entre les différents produits. Ceci rend compte d'une situation concurrentielle menant vers une performance durable où la maitrise des coûts n'est pas suffisante. La maitrise des

processus est de mise pour avoir une organisation qui crée de la valeur. C'est pour cette raison que nous nous focalisons sur l'étude du tableau de bord et du tableau de bord prospectif appliqué à une entreprise publique nationale, l'ENIEM en l'occurrence.

II. LE TABLEAU DE BORD

Globalement, l'utilisation du tableau de bord comme outil de pilotage de la performance durant les années trente, période de son apparition en France, et celle qui s'en est suivie, a été motivée principalement par le fait que les outils classiques de budgétisation et de calcul de coûts avaient encore une certaine fiabilité dans le pilotage de la performance. Mais à partir des années quatre vingt, on s'est rendu compte que la comptabilité de gestion n'est plus en mesure de fournir des informations fiables sur les coûts et encore moins de rendre compte de la performance de l'entreprise du fait des différentes modifications ayant touché l'environnement industriel.

Les transformations de l'environnement industriel nécessitaient de la fiabilité et de la pertinence de l'information comptable. Ceci fût déjà pressenti par les auteurs avec le jaillissement de l'idée d'octroyer une part plus importante aux indicateurs non financiers (capital immatériel) dans les dispositifs comptables et de contrôle de gestion.

L'idée de l'élargissement du pilotage de la performance aux facteurs immatériels a pris de l'essor, avec les travaux en stratégie[1] de M. Porter, notamment dans le cadre du programme CAM.I[2] . Revenons au concept de tableau de bord que nous pouvons appréhender par analogie au tableau de bord de la voiture ou celui de l'avion (cette idée sera développée dans les pages qui suivent).

De prime abord, faut il souligner que plusieurs auteurs ont donné une définition plus ou moins explicite au tableau de bord. A titre d'exemple, nous citons celle donnée par H. Bouquin[3] :

Le tableau de bord « un outil d'aide à la décision et un ensemble d'indicateurs peu nombreux (cinq à dix) conçus pour permettre aux gestionnaires de prendre connaissance de l'état et de l'évolution des systèmes qu'ils pilotent et d'identifier les tendances qui les influencent sur un horizon cohérent avec leurs fonctions ».

De cette définition, et de l'avis même de tous les spécialistes en contrôle de gestion, l'utilité du tableau de bord est déjà prouvée. Cette utilité apparait, même à plusieurs titres, car la gestion de l'entreprise implique la mise en œuvre d'outils modernes et le pilotage de la performance nécessite la construction de tableaux de bord de gestion.

Ceci corrobore avec la définition donnée par A. Fernandez[4] pour qui le tableau de bord est un instrument de mesure de la performance ayant pour objectif de faciliter le pilotage des activités (une ou plusieurs) de l'entreprise dans le cadre d'une démarche de progrès. De ce fait, il contribue pleinement à la réduction de l'incertitude dans la prise de décision. C'est un instrument d'aide à la décision. Ainsi, l'histoire de la prise de température est fortement révélatrice dans la mesure où elle n'a jamais guéri personne. Elle reste toutefois, indispensable à l'établissement d'un diagnostic fiable de l'organisme. A travers cet exemple, apparait le rôle fondamental du tableau de bord dans la prise de décision et dans la facilitation de la gestion.

II.1 Le tableau de bord est constitué d'indicateurs

Comparativement au tableau de bord de la voiture, celui-ci est naturellement moins pourvu en termes d'indicateurs que celui de l'avion. Le tableau de bord de la voiture est plus dépouillé car il contient juste les indicateurs recherchés en fonction de la finalité qui tient à la sécurité du pilotage. Le tableau de bord d'une voiture de formule 1 est beaucoup plus complexe car les finalités des deux véhicules ne sont pas les mêmes. Si la finalité d'une voiture de tourisme est de rallier un point à un autre, celle de formule 1, par contre, est de gagner en course. Le niveau de performance doit être plus élevé ; ce qui entraine automatiquement la multiplication du nombre d'indicateurs figurant dans le tableau de bord lui-même. Le tableau de bord de l'avion est tout naturellement plus complexe. Il ne s'agit pas seulement de rallier une ville à une autre, mais aussi d'assurer les conditions de sécurité et de confort des passagers.

Dans tous les cas de figure, ces indicateurs contiennent :

- Des indicateurs d'état (carburant, niveau d'huile, température, etc….). Ils indiquent la situation des principaux paramètres. Dans notre analyse future, ils correspondent aux indicateurs de résultat.

- Des indicateurs d'évolution, c'est-à-dire comment se comporte l'appareil (voiture ou avion) dans le temps. Les éléments recherchés sont le compteur de vitesse, la vitesse ascensionnelle, la consommation moyenne de carburant, le kilométrage parcouru, etc…. .

Les indicateurs contenus dans le tableau de bord de l'entreprise sont des éléments de mesure des valeurs choisies par les dirigeants en fonction de la stratégie mise en place et des objectifs tracés. Même si le nombre d'indicateurs est relativement faible (5 à 10 selon H. Bouquin), ils doivent être en mesure de mesurer des états et des évolutions. Les états sont liés aux questions de résultat. Ainsi, l'accomplissement des actions engagées qui doivent aboutir à des résultats restent de mise. « Qu'ai-je réalisé ? ». Voila la question qui se pose dans ce cas ; étant donné que le résultat s'affiche dans un instant **t** bien déterminé.

Cependant, la question peut se poser différemment, dans la mesure ou la recherche du résultat en soi peut être dépassée, ou du moins peut être une approche insuffisante, car elle n'est pas évolutive dans le temps. Dans ce cas, l'objectif recherché est la manière avec laquelle évolue l'entreprise. Les indicateurs recherchés doivent permettre de répondre à la question « ou va l'entreprise ? ». Ceci nous amène donc à dire que les indicateurs figurant dans le tableau de bord se subdivisent en deux catégories : ceux relatifs aux résultats et ceux concernant le suivi des actions entreprises par les managers des entreprises.

Prenons des exemples réels relatifs à l'activité de L'ENIEM pour les exercices 2009 et 2010. Voir tableau suivant :

Tableau N° 1 : Indicateurs de performance de l'ENIEM

	2009	2010
Chiffre d'affaires	5.662.046.495,00	5.393.213932,00
Résultat	131.441.813,29	335.510.294,48
Dettes (fournisseurs)	472.660.252,12	594.297.040,78

(Source ENIEM, unité DA).

Le résultat réalisé par l'ENIEM EN 2009 s'élève à 131.441.813. Pris seul, ce chiffre est un indicateur de résultat. La même appréciation peut s'appliquer au chiffre d'affaires ou aux dettes, voire à tous les autres indicateurs financiers existant dans le bilan ou dans le compte de résultat .

Toutefois, l'analyse du résultat peut se faire avec une démarché évolutive. L'entreprise peut déterminer les différents résultats mensuels, étudier leur évolution dans le temps puis les comparer aux données prévisionnelles. L'analyse passe d'une démarche statique à une démarche dynamique. Ceci peut donner plus de pertinence aux informations comptables qu'ils donnent aux gestionnaires.

II.2 Le Tableau de Bord, un Instrument à Géométrie Variable

Le tableau de bord est utilisé par les différents managers, chacun dans sa spécialité, dans un but précis. Il répond aux besoins d'information nécessaires et utiles pour une gestion opérationnelle efficace. Il est donc un instrument de pilotage et d'aide à la décision. Il permet également d'assurer une cohérence entre la stratégie élaborée et les opérations effectuées. Pour ce dernier rôle, il devient un instrument de la déclinaison des objectifs stratégiques en objectifs opérationnels grâce aux facteurs clefs du succès. Ce suivi est entrepris par la direction, mais aussi au sein de chaque fonction par le service opérationnel concerné.

Ceci étant, le tableau de bord n'est pas astreint à un cadre normatif bien défini. Chaque entreprise le construit en fonction de facteurs internes propres, (culture, objectifs, compétences, utilité,…). Il prend ainsi des formes différentes. Ainsi, pour CH. Germain, le tableau de bord est conçu selon quatre axes nous permettant de nous montrer ses principales caractéristiques :

1) Le degré de décentralisation : le premier axe d'investigation du tableau de bord montre le degré de décentralisation et les différents niveaux hiérarchiques admis au sein de l'entreprise (Direction, responsables fonctionnels et opérationnels). L'utilité pour l'ENIEM serait de concevoir un tableau de bord pour chaque niveau hiérarchique. Ceci les implique davantage dans les différentes décisions, stratégiques ou opérationnelles, et de leur mise en œuvre.

2) Le champ d'application : cela détermine l'étendue de l'application du tableau de bord, soit tous les objets couverts par les outils qui peuvent avoir un caractère financier ou autre (production, clients, fournisseurs, qualité, etc…). Ils peuvent être des variables de suivi ou de résultats.
3) La nature des données fournies par le tableau de bord. Ce dernier, pour être conçu, utilise un type de langage pour représenter la performance et les objets contrôlés. Ces paramètres sont d'ordre comptable et financier ou non financier et quantitatif.
4) Le degré de réactivité : Il est déterminé par sa capacité de favoriser des actions rapide de la part des managers sur les évènements en cours. Les éléments intervenants dans ce cas sont les différents délais, les indicateurs prévisionnels et les indicateurs de suivi.

Ces différents axes montrent que le tableau de bord est un instrument de pilotage à géométrie variable. Il touche aussi bien les objets à contrôler, les fonctions hiérarchiques, la réactivité des dirigeants et une catégorie de langage. Après avoir fait une présentation succincte du tableau de bord de gestion, nous passerons au tableau de bord prospectif ou balanced scorecard.

III **Le tableau de bord prospectif ou le balanced scorecard**

Le besoin de faire face à une concurrence plus dure s'ouvre aux entreprises par une production de qualité et à moindre coût. Ceci met l'entreprise dans une situation de changement organisationnel plus importante que jamais. Ainsi, l'information comptable fiable reste l'un des challenges auquel chaque entreprise doit faire face. L'examen des pratiques économiques aujourd'hui nous pousse à dire que le milieu industriel est en pleine mutations socio-économiques, d'où le recours aux nouveaux instruments de gestion.

En dépit de ces mutations, l'ENIEM doit revoir sa position stratégique dans un marché devenu fortement concurrentiel. Certains auteurs[5] considèrent que le balanced scorecard constitue un instrument indispensable pour faciliter le management stratégique d'une entreprise.

Pour Kaplan[6] , l'ensemble des compagnies ayant utilisé le tableau de bord prospectif, ont pu réaliser des profits spectaculaires à l'image de Mobil Amérique du Nord ou CIGNA Assurances Dommages, même si antérieurement leurs résultats étaient déficitaires ou mitigés. Nous présentons, de prime abord, le concept de tableau de bord prospectif avant de passer à sa mise en œuvre dans une organisation orientée stratégie.

III.1 Le concept de balanced scorecard

Le concept de **« balanced scorecard »**[7] est un tableau de bord à orientation stratégique. C'est un ensemble d'indicateurs constituant un système dont l'objectif est non seulement de mesurer la performance globale et son évolution dans ses diverses dimensions, mais aussi d'accompagner la mise en œuvre de la stratégie adoptée par l'organisation. Il permet de traduire en valeurs cibles concrètes les objectifs stratégiques. Dans notre analyse, nous nous focalisons sur le tableau de bord équilibré de R. Kaplan et D. Norton.

III.2 Créer une entreprise orientée stratégie

Durant notre passage à l'ENIEM, qui est une grande entreprise publique de l'électroménager, nous avons constaté la difficulté de mettre en œuvre une stratégie bien fondée, encore moins son exécution. Les slogans prônés par l'entreprise : « ENIEM leader de l'électroménager » ne peuvent avoir un sens que dans le cadre d'une stratégie efficace et bien réfléchie, principalement l'accroissement des parts de marché, faire comme les autres, si non mieux, synonyme de « benchmarking », « pilotage de la performance », « qualité », etc… .

Des différents entretiens que nous avons eus, nous ont révélé l'existence d'une multitude de problèmes financiers, de distribution, de personnel, d'approvisionnement ; problèmes qui font office d'obstacle à l'évolution de la firme et de sa performance en général. D'ailleurs, il a suffit de découvrir que l'ENIEM ne dispose pas d'un tableau de bord de gestion, ni d'un tableau de bord prospectif pour en déterminer que la gestion stratégique et opérationnelle se trouvent amputées d'un outil indispensable au pilotage.

Enfin, avec l'effacement d'une partie de la dette par le trésor public, la situation financière de l'entreprise commence à s'améliorer. Il faut dire qu'une grande partie de la valeur créée par l'ENIEM était destinée au remboursement de la dette (principal et intérêts).

Alors que toutes les entreprises innovantes aux Etats Unis ont contribué à la mise en œuvre du balanced scorecard et à son perfectionnement depuis des décennies déjà, sa mise en œuvre en Algérie reste problématique. Son application reste timide et les entreprises se cantonnent dans

l'utilisation des budgets comme moyen de gestion relativement ancien. La budgétisation commence à devenir de plus en plus obsolète et lente à appliquer. Certains auteurs, à l'image de N. Berland, proposent même une gestion sans budgets tout en utilisant le tableau de bord de gestion. La dynamique économique et la perturbation dans la concurrence et l'évolution rapide dans l'offre de produits ont fait que les budgets ne sont plus adaptés, car très lent et onéreux.

Devant une situation de concurrence fondée, notamment, sur le savoir et les compétences, le développement et l'alimentation des actifs incorporels et immatériels devient indispensable. Ainsi, l'intégration de la valeur créée par les actifs immatériels (aptitudes, compétences et motivation, etc) doit se faire progressivement à l'ENIEM orientée stratégie. Ceci complète les indicateurs classiques dans le tableau de bord de gestion en fonction des choix prescrits par le conseil de direction et le conseil d'administration.

III.2.1Comment peut on avoir une organisation orientée stratégie ?

Dans le langage courant des académiciens et des dirigeants d'entreprises, l'expression « stratégie d'entreprise» revient souvent. Cependant, pour définir la stratégie, nous revenons aux caractéristiques des décisions stratégiques nous permettant de déterminer si les problèmes auxquels est confrontées l'ENIEM sont stratégiques ou non.

a) Le caractère « long terme » des décisions stratégiques. L'ENIEM doit avoir une orientation stratégique afin d'accroitre sa part de marché. Cette orientation s'exécute progressivement dans le cadre des plans opérationnels et des plans annuels.

b) Les décisions stratégiques ont pour but d'obtenir un avantage concurrentiel. Ceci est perçu à travers la qualité, le prix, l'innovation, le confort dans l'utilisation du produit, etc… . Or, continuer à fabriquer des produits dont le cycle de vie est très long n'est surement pas le meilleur moyen d'obtenir un avantage concurrentiel. Etant donné que le secteur est fortement concurrentiel, l'avantage s'obtient par l'innovation et non par les prix dans la mesure où les caractéristiques des produits sont similaires, les prix sont très proches car les marges sont très faibles. L'innovation et la création de nouveaux produits doit être de mise car le rallongement du cycle de vie, notamment la phase du déclin, rend les produits obsolètes, moins concurrentiels et moins attractifs.

c) Les décisions stratégiques sont liées à un domaine d'activité. La définition du périmètre est fondamentale pour l'entreprise qui doit se concentrer sur un ou plusieurs domaines. Pour l'ENIEM, c'est la gamme réfrigérateurs qui est un produit stratégique. Par conséquent, cela implique la définition de la zone géographique d'intervention. Globalement, les efforts sont concentrés sur les 20% des produits qui produisent 80% du chiffre d'affaires. Comme l'ENIEM ne fabrique pas plusieurs produits, la nature des produits à définir est relativement plus facile à faire.

d) D'autres caractéristiques de la stratégie sont non moins importantes pour sa mise en œuvre. Il s'agit, principalement des conditions de l'environnement dans lequel l'entreprise évolue, de l'existence d'un système d'allocation de ressources et de la mobilisation des compétences dans sa construction et son exécution. Enfin, les décisions stratégiques influencent nécessairement les décisions opérationnelles à travers la concrétisation des différents plans à court et moyen terme.

III.2.2 Principes préalables d'une organisation orientée stratégie

Il est tout à fait naturel que chaque organisation tente de mettre en œuvre une stratégie de développement de ses propres capacités afin de maintenir sa part de marché, sinon l'accroître. Dans les principes des organisations orientées stratégie, Kaplan et Norton citent deux éléments fondamentaux évoqués par les responsables des entreprises : **Cohésion et Convergence.**

Par ailleurs, le tableau de bord prospectif n'est pas un simple outil mis en œuvre par l'entreprise pour gérer ses affaires courantes. Pour cela, les budgets et le contrôle budgétaires sont largement suffisants. Dans la réalité, les entreprises, américaines surtout, qui ont adopté le tableau de bord prospectif durant les années quatre vingt dix, ont connu des améliorations de leur performance de l'ordre de centaines de millions de dollars. Ceci pour démonter que la majorité des entreprises consultées par Kaplan ont connu des améliorations financières conséquentes[8] .

Ainsi, pour Hegarty de la Chemical Retail Bank, « le tableau de bord prospectif est devenu partie intégrante de notre processus de gestion du changement ». Cette compagnie avait, certes,

élaboré une stratégie. Cependant, le tableau de bord prospectif a permis la concentration de toutes les ressources de l'organisation.

a) Traduire la stratégie en termes opérationnels

L'un des principes majeurs de cette catégorie d'organisations est sa capacité à traduire sa stratégie en termes opérationnels. De là, il faut trouver, pour l'ENIEM, l'instrument nécessaire qui permet cette déclinaison. Au début, le contrôle de gestion, dans la définition donnée par R.N. Anthony : « le contrôle de gestion est un processus par lequel les dirigeants influencent les membres de l'organisation pour mettre en œuvre les stratégies de façon efficace et efficiente ». Cela rend compte de la réalité du
Contrôle de gestion qui a pour fonction l'accompagnement des managers dans le déploiement de la stratégie en termes opérationnels.

Avec l'avènement du balanced scorecard, celui-ci est devenu l'instrument incontournable de la mise en œuvre de la stratégie et de sa déclinaison en termes opérationnels. Il permet également de fournir des canevas comportant un ensemble d'actions portées vers les nouveaux produits, un volume d'investissements en capitaux plus important ou vers le développement des actifs incorporels.

L'association des différents éléments cités plus haut forme la stratégie. En dehors de ces ingrédients, elle associe également des capacités et des ressources menant vers la création de la valeur pour les clients ou des segments de marché. Le tableau de bord prospectif est l'instrument qui fournit un cadre pour décrire cette stratégie. Il est devenu « la pierre angulaire du nouveau système de management stratégique ».

b) Mettre l'organisation en adéquation avec la stratégie

En fait, toute organisation doit être en coordination avec sa stratégie. La formulation d'une stratégie n'est pas plus dure que son exécution. Pour cela, nous avons recours à la « synergie » de toutes les forces de l'organisation. Cette dernière comprend plusieurs fonctions, départements spécialisés et centres de profit qui ont chacun leur propre stratégie. Or la performance est un tout de l'organisation et non pas la somme de ses parties. Ceci nécessite donc de créer des synergies qui permettent la formalisation des stratégies liées et intégrées pour éviter les cloisonnements existants entre les différentes fonctions (Marketing, vente, production, finance, etc…).

Cette synergie mène vers deux autres concepts : la cohésion et la convergence. Par analogie au faisceau de lumière incroyablement brillant et concentré d'une pointe laser de poche, celle-ci est capable de produire une lumière aveuglante avec des ressources limitées.

De la même manière, une stratégie bien conçue et bien appréhendée par les acteurs sociaux de l'entreprise, peut grâce à la cohésion et la convergence des ressources limitées de l'organisation, produire une performance remarquable. Les barrières formelles ne constituent plus des facteurs de blocage si ces différentes fonctions et centres de profit sont en cohérence avec la stratégie.

3. Faire que la stratégie soit l'affaire quotidienne de tous

Il s'agit là de nouvelles orientations stratégiques des entreprises modernes qui impliquent davantage l'ensemble des salariés dans l'exécution de la nouvelle stratégie. L'équipe dirigeante, à elle seule, ne peut l'appliquer. Les dirigeants ont besoin de la participation active de tout un chacun dans l'entreprise.

Sur le plan managérial, nous passons d'un management vertical émanant de la tête à une communication verticale. Le premier est à éviter dans la mesure où il favorise les cloisonnements entre la hiérarchie et le personnel d'exécution. Cela conduit à une mauvaise application de la stratégie qui, elle-même, mène vers un mauvais climat de management selon Hirshman.

La communication verticale, par contre, contribue à réaliser les objectifs stratégiques. La stratégie communiquée à l'ensemble du personnel engendre, tout de même, un risque de fuite d'informations importantes. Mais, pour Kaplan et Norton, cela n'apportera rien aux concurrents. Le risque inverse, celui d'une mauvaise application de la stratégie, peut, éventuellement, se produire si les salariés pas la stratégie.

Les objectifs tracés sont communiqués en cascade, c'est-à-dire en partant du haut vers le bas. Les unités et les centres de profit ont la latitude de modifier en fonction des paramètres de marché certaines données de la production avant une étude approfondie par les services de marketing et études de marchés. Outre ce fait, une communication globale doit être faite et la stratégie expliquée dans sa totalité à tous les niveaux.

Enfin, un système de récompense doit être mis en place. Il est lié à la performance de l'entreprise dans l'application de la stratégie mais aussi au tableau de bord prospectif. Le tableau de bord est le seul outil capable de toucher les centres de profit et les divisions. « Le système de récompense basé sur le tableau de bord a accru l'intérêt des salariés pour tous les éléments de la stratégie », selon Kaplan.

c) Transformer la stratégie en un processus continu

Habituellement, les entreprises construisent leur processus de gestion autour des budgets et des différents plans (annuels et pluriannuels). Les réunions mensuelles sont consacrées à la performance des budgets et des plans, ce qui est tout à fait ordinaire.

Cependant, les réunions se chargeant d'évaluer la stratégie sont rares, voire inexistantes. Dès lors que les discussions sur la stratégie ne figurent pas dans l'ordre du jour, l'application de la stratégie devient caduque. Il n y a pas de facteurs favorisant son application.

Parallèlement à cela, les organisations orientées stratégies développent une autre approche basée sur le tableau de bord prospectif. Pour gérer la stratégie, le processus sous tend la mise en place d'un système à double boucle. L'une intègre la gestion courante (gestion tactique), soit les budgets et les analyses financières mensuelles, et l'autre la gestion de la stratégie. L'objectif serait de relier la stratégie aux multiples processus budgétaires. Le tableau de bord prospectif constitue l'outil permettant cette liaison. Finalement, les entreprises se sont rendues compte qu'elles avaient besoin de deux types de budgets : le budget stratégique et le budget opérationnel.

Dans cette action managériale, le tableau de bord se chargera de la protection des projets à long terme de la sous optimisation à court terme. De même le processus budgétaire mis en place tente de protéger les projets des pressions exercées pour présenter à court termes des performances financières notables. Dans le même ordre d'idées, l'intérêt porté vers la stratégie implique de prévoir une simple réunion de direction. Cette réunion périodique (tous les trimestres généralement) assure la coordination des différents acteurs de l'entreprise de telle sorte qu'ils traitent du tableau de bord prospectif. La stratégie devient alors l'affaire de l'ensemble des salariés. Responsabilisés, ils prennent connaissance des résultats des performances et des moyens d'accomplissement de leur travail.

Ces différentes pratiques développées permettent le développement d'un processus d'apprentissage et d'adaptation de la stratégie. Ceci revient à l'idée d'A. Desremeux[9] , celle qui consiste à dire que la stratégie « c'est comme des chaussures, plus vous les mettez, plus ça vient à votre pied ». Le perfectionnement vient après un long processus d'apprentissage et d'adaptation. La stratégie doit être un processus continu et permanent.

e) Mobiliser le changement grâce au leadership des dirigeants

Ces différentes actions engagées par l'entreprise dans le but de lui donner une orientation stratégique exigent des compétences en matière d'encadrement. Les outils et les processus ne peuvent être conçus et mis en œuvre que s'ils sont accompagnés par des dirigeants ayant des caractéristiques de leadership d'une part. la vision stratégique impose du changement dans toutes les divisions de l'organisation, d'autre part. C'est pour cela que le succès d'une stratégie mise en œuvre est conditionné par une équipe dirigeante engagée activement.

La réunion d'une équipe dirigeante leader en la matière rend compte de l'idée de départ, celle qui consiste à dire que le rôle du tableau de bord prospectif n'est pas de mesurer les performances mais de procéder au changement de toute l'organisation. Le projet de changement crée une dynamique interne ayant pour but de mobiliser l'ensemble des acteurs travaillant dans l'entreprise. Favorisant l'émergence d'un nouveau mode de management stratégique, il aura pour missions d'institutionnaliser de nouvelles valeurs culturelles et de nouvelles structures.

Le processus de changement lancé, il sera suivi par un processus de surveillance qui aura pour rôle de guider la transition. Les structures traditionnelles basées sur le pouvoir disparaissent

au profit d'équipes stratégiques organisées au même titre que de réunions et de communications ouvertes.

Conclusion :

L'entreprise algérienne a longtemps relégué la stratégie au second plan. Et quand elle l'élabore, elle est mal formulée et pas exécutée. Le manque d'outils tel que le tableau de bord prospectif ne favorise pas l'émergence d'une équipe dirigeante capable de mettre en œuvre une stratégie de changement global au sein de l'organisation. L'équipe dirigeante doit être leader car c'est elle qui définit le cadre de la stratégie et les différents processus d'accompagnement du tableau de bord prospectif.

Ainsi, pour l'ENIEM, grande entreprise nationale de l'électroménager, elle doit dépasser le cadre de gestion classique et développer une vision de l'avenir et une stratégie. Pour cela, le tableau de bord prospectif devient l'outil le plus indiqué pour opérer un changement radical. Le temps des cultures beylicales développées durant des années par les entreprises publiques est révolu. Le vingt et unième siècle représente aussi bien pour l'économie algérienne que pour l'entreprise publique nationale une nouvelle étape dans l'utilisation des techniques modernes de gestion. L'ENIEM est plus que jamais contrainte d'usage du tableau de bord prospectif. Le nouveau management public, lui-même inspiré du management capitaliste, s'impose plus que jamais dans un environnement de l'entreprise fortement concurrentiel.

Bibliographie:

[1] - M. Porter, l'avantage concurrentiel, 1986. Page 15.

[2] - Carlington Advanced Management International, groupe de recherche situé dans le Texas.

[3] - H. Bouquin, le contrôle de gestion, édition PUF, 2001.in N. Berland, Mesurer et piloter la performance, Page 115.

[4] - A. Fernandez, l'essentiel des tableaux de bord. Page 16, 7 ème édition d'organisation, 2001.

[5] - Heila PIENAARAND, Cecilia PENZHORN, Using the Balanced Scorecard to facilitate Strategic Management at an academic information service, University of Pretoria South Africa, Libri 2000, Vol 50, pp 202-209, Germany.

[6] - Appelé en Français tableau de bord prospectif.

[7] - Robert S Kaplan, David P Norton, Comment utiliser le Tableau de Bord Prospectif, édition d'organisation 2001. Page 1.

[8] - Robert S Kaplan, David P Norton, op cite. Page 31.

[9] - A. Desremeux, Stratégie. Edition economica Page 83.

.

L'impact des caractéristiques individuelles sur la réussite d'un jeune entrepreneur

Dr HAMIDI Youcef*
Maitre de conférences à l'Université de Médéa
DJAIDER Hassane**
Enseignant à l'Université de Médéa

Résumé :
Plusieurs études dans le domaine entrepreneurial se sont intéressées aux facteurs individuels qui influes sur la réussite des entreprises (Déry, Toulouse, 1995; Gartner, 1988Stevenson, Roberts, Grousbeck,1993), le but de notre travail consiste à vérifier la compatibilité des résultats de la théorie entrepreneuriale dans ce domaine, au contexte algérien et ce, à travers l'analyse des caractéristiques individuelles des jeunes porteurs de projets, qui ont réussi dans le cadre du dispositif de l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes « ANSEJ »[1].
Pour répondre à la question ci-dessus, des analyses descriptives et économétriques ont été menées sur un échantillon constitué de 809 jeunes ayant réussi leur projet d'investissement dans le cadre du dispositif ANSEJ[2].
Cette étude a permis de cerner les principales caractéristiques individuelles qui ont une influence sur la réussite des jeunes et de constater, en effet, nos résultats sont conformes à ceux de la théorie entrepreneuriale.
ملخص : حاولت عدة دراسات في ميدان المقاولاتية، إظهار المميزات والصفات الشخصية لأصحاب المشاريع الناجحة، وعليه فإن الهدف من هذا المقال، ما هو إلا محاولة ربط النتائج المتوصل إليها عن طريق الدراسة الميدانية التي أنصبت على 809 من مشاريع شباب الذين نجحوا في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالواقع الجزائري لميدان المقاولاتية.
إذ يمكننا القول بأن الدراسة مكنتنا من حصر المميزات والصفات الأساسية لصحاب المقاولة و بطريقة علمية مبنية على أساس التحليل الإحصائي والقياسي، مبرزين أهميتها في نجاح الشباب المتحصلين على المشاريع في إطار هذا الجهاز.
وأخيرا، يمكننا القول بأننا توصلنا من خلال الدراسة الميدانية إلى نتائج تنطبق ونظريات المقاولة.
Mots clés : Création d'entreprise - Réussite - Caractéristiques des créateurs - Modélisation économétrique – Modèle - Entrepreneur.

1- Introduction

Jusqu'au début des années quatre-vingt (1980), de nombreux décideurs politiques et penseurs économiques supposaient que la grande entreprise était le principal vecteur du développement économique et social. C'est ainsi, que la majorité des pays se sont lancés, depuis la fin de la 2ème guerre mondiale, dans la mise en place des modèles de développement basés sur la grande entreprise et ce, à l'image de notre pays qui a suivi à l'indépendance, un modèle de planification centralisé basé sur le modèle des industries industrialisantes.
Mais, à partir du milieu des années quatre-vingt (1986), suite aux changements intervenus au niveau mondial (Chute du bloc socialiste, chute du prix du pétrole, crise économique, augmentation du chômage) des moyens importants ont été consacrés, par un certain nombre de pays, en faveur de la création d'entreprises de petits gabarits.
En Algérie, après l'option du passage d'une économie planifiée à une économie de marché (1989), l'entrepreneur est revenu en force, néanmoins dans climat socio-économique caractérisé par des taux de chômage élevés suite a la dissolution de la grande majorité des entreprises publique, C'est dans ce cadre, qu'un intérêt particulier a été accordé au rôle que peut jouer le secteur privé dans l'économie du marché en substitution de l'économie planifiée, pour ce faire l'état a mis en place des textes législatifs avantageux et encourageants[3]. En effet, les structures de soutien à la création d'entreprises se sont multipliées depuis l'année 1996 par la création de plusieurs agences telles que :

1- l'Agence de Promotion de Soutien et du Suivi des Investissement (APSI devenue ANDI[4] : créée en 1996)

* hamidiyoucef64@yahoo.fr
** djaider64@yahoo.fr

2- L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ : créée en 1996)
3- L'Agence Nationale de Gestion de Micro Crédit (ANGEM : créée en 2004)
4- La Caisse Nationale d'Allocation Chômage (CNAC : orientée vers la création d'entreprise en 2004)

En plus, de ces agences, il existe sur le terrain plusieurs institutions publiques et associations[5] qui participent, par leurs financements, à la création de la petite et la très petite entreprise. Cependant, après deux décennies d'existence de ces structures, il ressort, qu'il ya relativement peu de travaux académiques relatifs à la création d'entreprises par les jeunes. A cet effet, la réalisation d'une étude portant sur les caractéristiques des jeunes entrepreneurs qui ont réussi dans le cadre du dispositif ANSEJ étant à entreprendre.

L'objet de cet article consiste à répondre sur la question suivante **; quelles sont les caractéristiques individuelles qui influent sur la réussite d'un jeune entrepreneur ayant realise son projet dans le cadre du dispositif ANSEJ ?**

Pour répondre à la question ci-dessus, nous avons structuré notre article autour de deux parties principales. La première partie est consacrée à la présentation des différentes approches qui sont utilisées dans le domaine entrepreneuriat, ceci nous permettra de déterminer l'approche qui correspond au mieux à l'objet de notre étude. Ce qui nous a amené, par la suite, à la présentation des caractéristiques qui à priori, ont une influence sur la réussite de l'entrepreneur.

La deuxième partie aborde l'essence même de notre étude, ainsi l'accent sera mis, dans un premier temps, sur la présentation de la source de nos données. Dans un deuxième temps nous analysons les traits et les caractéristiques de l'échantillon des jeunes promoteurs ayant procédé à la création des entreprises dans le cadre du dispositif ANSEJ, dont la durée de vie est égale où supérieure à 3 ans. Dans un troisième temps nous présenterons le modèle et les résultats auxquels nous sommes arrivés.

2-Revue de la littérature :

Plusieurs études ont été menées au cours de ces dernières années sur l'entrepreneur, (Filion 1997, Christian Bruyat 1986,1994) ces recherches et études ont évolué, dans trois directions différentes. En effet, dans la théorie entrepreneuriale on distingue trois approches principales :

a- L'approche comportementale

C'est l'approche la plus ancienne, elle est directement héritée des grands auteurs et penseurs de la théorie économique tels que Richard Cantillon, Jean Baptiste Say et Joseph Schumpeter ou Kirzner. Cette approche qualifiée de comportementale, ou « Behavioral Approach », envisage l'entrepreneur comme un élément déterminant du processus qui a trait à la création d'entreprise. L'entrepreneur est vu comme le centre d'un ensemble global impliqué dans la création d'entreprise, il constitue un élément important du processus de création.

L'accent est mis sur l'analyse de l'entrepreneur, ce qu'il fait et comment il se comporte. C'est-à-dire que l'entrepreneur se définit comme quelqu'un qui perçoit une opportunité et crée une entreprise pour en tirer un profit numéraire ou matériel.

Donc, le processus entrepreneurial, à savoir toutes les actions destinées à la détection d'opportunités et à la création d'entreprise, présente des caractéristiques particulières et parmi celles-ci, la plus importante est sans aucun doute la volonté humaine (c'est-à-dire la décision d'entreprendre) comme point de départ du processus de création.

Selon cette approche, l'entrepreneuriat[6] est plus qu'un ensemble de traits ou de caractéristiques individuels.

b- L'approche déterministe

Cette approche qui est qualifiée de déterministe ou « Trait Approach » est apparue à partir des années 50. Elle considère l'entrepreneur comme le centre d'analyse. Elle essaye d'identifier les caractéristiques essentielles et personnelles de l'entrepreneur (Litzinger 1965). L'entrepreneur est vu comme un acteur, dont il s'agit de découvrir les motivations, les caractéristiques psychologiques et les traits de personnalité, les caractéristiques sociodémographiques (Déry, Toulouse, 1995; Gartner, 1988; Stevenson, Roberts, Grousbeck, 1993). L'objectif final est d'essayer d'établir un profil type d'entrepreneur répondant à des caractéristiques spécifiques, empiriquement démontrés.

De ce point de vue, les chercheurs appartenant à ce domaine se sont attelés à essayer de déterminer les caractéristiques principales qui distinguent l'entrepreneur des autres individus (c'est-à-dire les non entrepreneurs ou les individus normaux, Mc Clelland, 1961 ; Brockhaus et Horwitz, 1986; Gartner, 1988 ; Shaver et Scott, 1991).

Ainsi, des limites adressées à cette approche par les traits, il s'est avéré qu'il semble impossible de trouver chez un seul individu toutes les qualités que l'on exige de lui pour réussir (Fonrouge, 2002 ; Bayad, Boughattas et Schmitt, 2006, 2007). Sexton et Bowman (1985), Brockhaus et Horwitz (1986), Stevenson et Jarillo (1990), Baron (1998) ainsi que Lorrain et Dussault (1998) affirment d'ailleurs que les traits de personnalité et les motivations ne discriminent pas les entrepreneurs qui réussissent de ceux qui échouent

c- L'approche processuelle

A partir des années 90, une troisième approche contemporaine est apparue, l'apparition de ce courant est justifiée par l'idée que les entrepreneurs et leurs projets d'entrepreneuriat sont différents les uns des autres.

Cette approche, fait ressortir que la dimension processus est considérée comme une variable et non comme un concept global incluant les autres variables, comme, il ressort de l'approche comportementale. Le phénomène entrepreneurial représente désormais un processus d'apprentissage dynamique et évolutif dans le temps, cumulateur et générateur de compétences individuelles et collectives. Cette posture mobilisée permet d'appréhender le comportement de l'entrepreneur en tant que processus qui se construit graduellement au fil du temps, au fur et à mesure de son évolution.

Le tableau(1) établi par (Amina Omrani et autres 2011) synthétise de manière exceptionnelle les trois approches de la recherche en champ entrepreneurial.

Partant de la présentation des approches citées au tableau(1), et selon le type de questionnaire établi (enquête), on s'insérera évidemment dans le cadre de l'approche déterministe, qui correspond au mieux à l'objet et à l'approche méthodologique de notre étude.

2-1- Le choix des caractéristiques

L'objet de notre étude est de détecter les caractéristiques des jeunes entrepreneurs qui ont réussi dans la cadre du dispositif ANSEJ. En théorie, certains chercheurs dans le domaine de la création d'entreprises reconnaissent que les caractéristiques des entrepreneurs ont une incidence déterminante sur la réussite de leur entreprise (Mc Clelland, 1961). C'est ainsi que dans cette partie, on aura à énumérer les caractéristiques qui sont supposées du point de vue théorique, ont une influence sur la réussite d'une entreprise. Le choix des caractéristiques ne saurait se faire indépendamment des études déjà réalisées dans le domaine. Toutefois, c'est aussi, sur la base de l'expérience accumulait au niveau de l'agence (les auteurs ont occupé plusieurs postes de responsabilités de 1999 à 2008 au niveau de l'ANSEJ), et de la spécificité de la démarche de l'institution dans l'acceptation et le traitement des dossiers des jeunes, qui nous a permis d'identifier les caractéristiques, qui ont une influence sur la réussite de l'entreprise.

2-1-1- Caractéristiques Sociodémographiques

a- L'age

L'âge constitue une des caractéristiques essentielles des individus qui ont réussi dans leurs démarches entrepreneuriales. En effet, plusieurs études[7] (Hambrik et Mason 1994, Davidson 1994, Weinzimmer 1993) soulignent une très forte corrélation entre l'âge de l'individu et la réussite de l'entreprise.

b- Le Genre

La deuxième caractéristique étudiée est la suivante : Est-ce que le genre à une incidence sur la réussite de la micro-entreprise ?

En effet, habituellement les femmes sont plus centrées sur la famille ou être salarie dans une entreprise, et elles sont moins disposées à poursuivre des objectifs liés à la création d'entreprise. Les études empiriques dans le domaine sur le lien entre le genre et la réussite d'entreprises aboutissent toutefois à des résultats contradictoires. Il y'a ceux qui ont observé[8] (Dahlqvist (1999) et Jansson 2006) un lien négatif entre le fait que l'entrepreneur soit de genre féminin et la réussite, tandis que d'autres[9] (Delmar 1999) n'ont observé aucun lien significatif entre ces variables.

c- L'Environnement Familial

Plusieurs études dans le domaine indiquent qu'il y a plus de chances de réussite, lorsque les entrepreneurs ont eu des parents propriétaires d'une entreprise [10](Y.Gasse 2000). Ces études supposent que les futures entrepreneurs acquièrent le savoir faire, durant leur jeunesse [11] (Dushenseau et Garder 1988) de sorte qu'ils sont plus enclins à considérer l'entrepreneuriat comme choix de carrière. En effet, les études empiriques suggèrent que le fait d'être issu d'une famille d'entrepreneur augmente les chances de réussite de son entreprise.

d- Niveau d'instruction des parents
Lors du contact avec les jeunes créateurs, il nous est apparu dans le cadre du suivi sur le terrain des micro-entreprises entrées en exploitation, que dans plusieurs des cas que le niveau d'instruction des parents et les postes de travail occupés par ceux-ci, ont une influence sur la décision de création d'entreprise, le choix du secteur et aussi sur la réussite de l'entreprise. En effet, une entreprise gérée par un individu, dont les parents où un des parents occupe un poste dans une administration où une entreprise publique ou privée, sont en mesure de détecter des opportunités d'investissement très rentable. De même, que les parents instruits aident leurs enfants dans les démarches de création et de gestion de l'entreprise créée ce qui augmente les probabilités de réussite.
e- Ancienneté profession des parents
De même que le niveau d'instruction, il nous est apparu[17], aussi, que les jeunes issus des parents, ayant un métier donné, ont plus de chance de réussite dans leur entreprise que les individus issus des parents n'ayant pas de métier dans le domaine. En effet, un individu qui crée une micro entreprise dans le même domaine ou le père où la mère ont une expérience professionnelle, détient plus de chance de réussite qu'un individu dont les parents ne détient pas d'une ancienneté professionnelle dans le domaine de création.
Il est à signaler, que d'autres caractéristiques non citées dans notre article peuvent avoir une influence sur la réussite d'une entreprise.
f- Statut Matrimonial
Peu de travaux en entrepreneuriat se sont intéressés à l'influence du statut matrimonial de l'entrepreneur sur la réussite de l'entreprise. Néanmoins, plusieurs chercheurs ont trouvé une relation positive entre le fait qu'un individu soit marié et la probabilité de réussir dans une démarche entrepreneuriale[12](Evans et Leigthon 1989, Dunn et Holtz-Eakin 2000).

2-1-2- Les compétences
a- Niveau de Scolarité :
D'un point de vue théorique, il y a un lien entre le niveau des études et la réussite. Les études supérieures permettre à l'individu de mieux faire face aux problèmes et de saisir les opportunités dont dépendent la création et la gestion de l'entreprise[13](A.P.Julien). En effet, de nombreuses études empiriques[14](Cooper 1994 ; Cressy 1996 ; Taylor 1999 ; Montgomery 2005 et Almus 2002) constatent, effectivement, que le niveau d'instruction du créateur à un impact positif sur la réussite de l'entreprise.
b- Formation Professionnelle
Dans la pratique, le suivi sur le terrain des micro-entreprises entrées en exploitation dans le cadre du dispositif ANSEJ, il est apparu que les jeunes entrepreneurs ayant suivi une formation professionnelle se distinguent par un taux de réussite très élevé. Ainsi, il ressort que la formation professionnelle participe à la réussite de l'entreprise
c- Savoir Faire
Dans le cadre du dispositif ANSEJ, selon les décrets, un jeune qui postule à la création d'entreprise doit détenir une qualification ou un savoir faire dans le domaine de création souhaité. Ainsi, de point de vue du législateur, le savoir faire constitue un facteur de réussite. Les études réalisées dans le domaine de l'entreprenariat débouchent sur la constatation suivante[15] (E.M.Laviolette, 2006): « Les entreprises florissantes ont été mises sur pied par un fondateur ayant eu une expérience et un savoir faire dans le secteur ».

2-1-3- Caractéristiques Psychologiques
a- Raison de Création :
Selon la littérature consacrée à la création d'entreprise, il existe une différence entre la création d'entreprise pour créer son propre emploi et celle pour la création de valeur. Dans le cadre de l'ANSEJ, le dispositif est destiné uniquement à des jeunes chômeurs, c'est la raison pour laquelle, il est supposé, à priori, que le désir de rompre le chômage constitue la principale motivation à la création d'entreprise.

3- La Méthodologie
L'objet de cette étude vise à cerner les facteurs des promoteurs qui ont réussi, c'est ainsi, qu'on présentera, dans cette partie, les variables retenues dans notre travail.

Concernant l'âge, dans le cadre de L'ANSEJ, le dispositif s'adresse à des jeunes chômeurs dont l'âge est déterminé par décret. En effet, l'âge du ou des porteurs de projets doit se situer entre 19 et 35 ans, néanmoins, pour le gérant l'âge peut aller jusqu'à 40 ans, si l'entreprise objet de l'investissement permet la création de trois emplois permanents. C'est pourquoi, dans le cadre de notre étude, la question posée est la suivante : Quelle est la catégorie d'âge qui a une forte corrélation avec la réussite de la micro entreprise créée ?
Pour répondre à cette question, la tranche d'âge (19-40 ans) a été divisée en trois sous tranches :
1er Sous tranche moins de 25 ans ;
2ème sous tranche va de 25 à 35 ans ;
3ème sous tranche va de 36 à 40 ans.
En se fondant sur les données empiriques, voici les hypothèses à vérifier:
Hypothèse 1: Les jeunes créateurs de micro entreprise dont l'âge est moins de 25 ans, ont des entreprises performantes.
Par rapport
Hypothèse 2: Les jeunes créateurs de micro-entreprise dont l'âge varie entre 25 et 35 ans, ont des entreprises performantes.
Hypothèse 3: Les jeunes créateurs de micro-entreprise dont l'âge varie entre 36 et 40 ans, ont des entreprises performantes.
Cette division, correspond à notre avis, à un partage qui se confond avec la réalité économique et sociale de notre pays. En effet, généralement, les jeunes de moins de 25 ans n'ont pas encore une vision de leur avenir que se soit professionnel où social, par contre un jeune dont l'âge varie entre 25 et 35 ans a eu déjà une certaine expérience dans la vie, qui lui permet de décider, de choisir et de tracer son projet d'avenir. Enfin concernant la troisième tranche, c'est l'âge où un individu a déjà construit son avenir et à une position dans la société.
La deuxième caractéristique choisie est le genre : En se fondant sur les données empiriques, voici les hypothèses à vérifier :
Hypothèse 4: Les micro-entreprises dirigées par un homme affiche un taux de réussite supérieur à celles dirigées par une femme.
Contre
Hypothèse 5: La variable genre n'a aucune incidence sur la création et la réussite de l'entreprise.
La troisième caractéristique choisie est l'environnement familial, dans notre cas, voici les hypothèses à vérifier :
Hypothèse 6: Un individu issu d'une famille d'entrepreneur ou d'une famille de cadre affiche un degré de réussite supérieure à celui qui est issu d'une famille normale (sans expérience entrepreneuriale).
Contre
Hypothèse 7: La famille n'a aucune incidence sur la survie de la micro-entreprise.
La quatrième caractéristique vise à vérifier les hypothèses suivantes :
Hypothèse 8: Un individu célibataire affiche un degré de réussite supérieure à celui d'un individu marie où déjà marie.
Contre
Hypothèse 9: Le statut matrimonial n'a aucun incident sur la réussite de la micro entreprise.
Concernant la cinquième caractéristique, voici les hypothèses à vérifier:
Hypothèse 10: Un individu qui détient un diplôme d'études universitaire affiche un taux de réussite supérieure à celui qui n'a pas de diplôme universitaire.
Contre
Hypothèse 11: Le niveau scolaire n'a aucune incidence sur la réussite de l'entreprise.
Les hypothèses à vérifier pour la sixième caractéristique:
Hypothèse 12: Un individu qui détient un diplôme de la formation professionnelle affiche un degré de réussite supérieure à celui qui n'a pas de diplôme de la formation professionnelle.
Par rapport
Hypothèse 13: détenir un diplôme de la formation professionnelle n'a aucune incidence sur la réussite de l'entreprise.
Pour la septième caractéristique, voici les hypothèses à vérifier:
Hypothèse 14: Un individu qui détient un savoir faire dans le secteur de création affiche un degré de réussite supérieure à celui qui n'a pas.
Contre

Hypothèse 15: Le savoir faire n'à aucune incidence sur la réussite de l'entreprise.
En se fondant sur les données empiriques, voici les hypothèses à vérifier, pour la huitième caractéristique:
Hypothèse 16: Un individu chômeur affiche un degré de réussite supérieure à celui qui ne l'est pas.
Contre
Hypothèse 17: être en chômage n'a aucune incidence sur la réussite de la future entreprise.
Concernant la neuvième caractéristique, les hypothèses à vérifier sont les suivantes:
Hypothèse 18: Un individu issu d'une famille dont l'un des parents où les deux sont instruits affiche un degré de réussite supérieure à celui qui issu d'une famille dont les parents n'ont pas un niveau d'instruction.
Contre
Hypothèse 19: La situation des parents n'a aucune incidence sur la réussite de l'entreprise.
Enfin, en se fondant sur les données empiriques, voici les hypothèses à vérifier, pour la dernière variable:
Hypothèse 20: Un individu issu d'une famille dont l'un des parents où les deux ont une expérience professionnelle dans le domaine de création affiche un degré de réussite supérieure à celui qui est issu d'une famille dont les parents n'ont pas d'ancienneté professionnelle dans le domaine de création.
Contre
Hypothèse 21: L'ancienneté professionnelle des parents n'a aucune incidence sur la réussite de l'entreprise.

3-1-Source des données

Nos données sont extraites d'une enquête réalisée par l'ANSEJ, durant l'année 2007, dans le cadre de l'évaluation du dispositif. La population mère objet de l'étude, est constituée de l'ensemble des micro-entreprises ayant été financées grâce au dispositif ANSEJ au 31/12/2005. Celle-ci contenait 57197 micro-entreprises répartis sur l'ensemble du territoire en 28 secteurs d'activités[16].
Dans chaque secteur, il a été procédé à un tirage aléatoire. Chaque secteur ou le nombre de micro-entreprises financées était supérieur à 300, on tire au hasard 70 micro-entreprises. Alors que si le nombre de micro-entreprise était inférieur à 300, on tire au hasard 30 micro-entreprises. Cette méthode a permis la constitution d'un échantillon de 1600 micro-entreprises.
Après enquête, sur les 1600 micro-entreprises, 1388 ont pu être localisées, ont répondu et rempli le questionnaire. Ce qui nous donne, un taux de réponse de 86,75 %. Après traitement 16 questionnaires ont été éliminés, ce qui ramène l'échantillon à 1372 micro-entreprises. Néanmoins, pour permettre de répondre à notre question, il est nécessaire de redéfinir l'échantillon qui servira de base à notre analyse. En effet, il faut choisir seulement ceux qui remplissent un critère important dans le cadre de notre étude à savoir :

- Les micro-entreprises qui ont une durée de vie supérieure où égale à 3 ans

Le plus souvent dans la littérature entrepreneuriale, la réussite des entreprises, est appréciée par la durée de survie à cinq ans, de sorte que toutes les entreprises qui ont atteint cet âge peuvent être définies d'entreprises qui ont réussi. Seulement, ce critère de 5 ans est appliqué dans la théorie pour la petite et moyenne entreprise, dans notre cas nous nous intéressons à des micro-entreprises, c'est la raison pour laquelle ce critère a été ramené à 3 ans et ce, pour les raisons suivantes:

- Premièrement : les trois premières années sont considérées dans la littérature économique et comptable comme étant toujours les plus difficiles dans la vie d'une entreprise; et la micro-entreprise qui dépasse le cap de 3 ans, peut être considérée comme ayant survécu à la période la plus critique de sa vie.
- Deuxièmement : l'objet de notre étude concerne des micro-entreprises, qui sont plus fragiles que la PME et par conséquence cet âge peut être ramené facilement à 3 ans.
- Troisièmement : le législateur algérien a, dans le cadre du dispositif ANSEJ, octroyé des avantages relatifs à la phase exploitation pour une période de trois ans, donc de ce point de vue, il considère que les micro-entreprises qui atteignent l'âge de trois ans sont économiquement capables de faire face aux aléas du marché et par conséquence et implicitement il considère que ces entreprises ont réussi.

L'application de ce critère, ramènera l'échantillon de notre étude à 809 micro-entreprises.

3-2- analyse et discussion des résultats de l'échantillon d'étude[17] [18]

Sur les 809 micro-entreprises qui ont survécu 3 ans et plus, on ne retrouve que 8 % des jeunes qui avaient entre 35 et 40 ans à la création, alors que 25 % avaient mois de 25 ans. En revanche 67 % des entreprises de l'échantillon qui ont survécu sont ceux de la classe qui avaient un âge compris entre 25 et 35 ans.
Ce résultat est conforme à la réalité du pays, car c'est à cet âge, que les jeunes ont terminé leurs études, et également c'est à cet âge que le jeune a eu une première expérience professionnelle. Pour les 35 ans et plus, la situation est toute à fait différente, car à cet âge les jeunes ont construit déjà leur avenir et son stable professionnellement et socialement. Donc à cet âge, il difficile pour un jeune de se risquer dans la création d'entreprise. Sur la base de ce constat, le profil d'âge des jeunes créateurs de micro entreprise qui ont réussi, se situe entre 25 et 35 ans.
Concernant le genre, il a été constaté que les créateurs de micro-entreprises dans le cadre du dispositif sont plutôt des hommes. Les résultats affichent que 82 % des jeunes entrepreneurs qui ont réussi sont des hommes et 18 % sont des femmes. Ces résultats, sont déjà validés par la réalité du terrain, où il est enregistré depuis 2001 au niveau de l'agence, un taux annuel de 18%[18] de micro-entreprises, qui sont initiés et portés par des jeunes femmes promotrices. Donc le genre de l'entrepreneur dans le cadre du dispositif n'a aucune incidence sur la réussite de l'entreprise.
Pour ce qui est de l'environnement familial, les résultats font ressortir que 29.4 % des jeunes, qui ont créé leur micro-entreprise et réussi, sont issus d'une famille dont un des parents (généralement, le père) est entrepreneur. Alors que 44.6 % des créateurs sont issus de familles qui n'ont pas de parents entrepreneurs .Par ailleurs, 26 % des enquêtés n'ont pas répondu à la question. Des résultats, ont conclu de l'absence de lien entre les antécédents familiaux en matière de tradition entreprenariale et la réussite de l'entreprise. Par ailleurs, une analyse plus fine de la situation du père permet de dégager les résultats suivants : 53,11 % des jeunes créateurs, qui ont réussi, sont issus de famille dont le père est dans une situation d'inoccupé. Alors que 46,53 ont des pères occupés. De ce fait, la création de micro-entreprise, peut être analysée comme source d'amélioration de situation sociale et financière de la famille. Ainsi, la situation du père en situation d'inoccupé constitue, à notre avis, une motivation supplémentaire qui pousse à la réussite de la micro-entreprise.
Concernant, le statut matrimonial, il ressort qu'une grande proportion des entreprises qui ont réussi, est celle dont le gérant est marie. En effet, les promoteurs maries représentent 64,2 % de l'ensemble des micro- entreprises qui ont réussi, ainsi, la responsabilité d'une famille constitue une des caractéristiques des entrepreneurs qui réussissent, elle constitue dans un sens une motivation qui incite les chefs de famille à la réussite de leurs projets et ce pour assurer les besoins de leur famille.
L'analyse du niveau scolaire des entrepreneurs enquêtés, fait ressortir que 35,2 % ont un niveau secondaire et 29,8 % ont un niveau moyen soit 65 % des jeunes créateurs enquêtés ont un niveau moyen ou secondaire. Ce résultat est compatible avec les résultats obtenus par plusieurs chercheurs qui affirment que les jeunes qui détiennent un niveau secondaire affichent un désir de réussite supérieur aux autres catégories de jeunes. En effet, les jeunes universitaires ont plusieurs de possibilités d'employabilité car s'ils échouent dans leurs démarches entrepreneuriales, ils ont la possibilité de trouver un emploi plutôt qu'un jeune non universitaire.
Pour la formation professionnelle, les données font ressortir que 33,3 % des jeunes créateurs ont un diplôme de la formation professionnelle. Alors que 66,7 % n'ont pas de diplôme de la formation professionnelle. Ainsi, la formation professionnelle n'a aucune corrélation avec la réussite de l'entreprise.
Pour le savoir faire, il y'a absence de données, cependant, la combinaison de plusieurs réponses relatives à certaines questions nous permettent d'avoir les résultats suivants : 42,29% des créateurs enquêtés dans le cadre du dispositif ont eu une première expérience professionnelle dans le secteur de la création. Donc l'expérience et le savoir faire ont une incidence sur la réussite. En effet, dans la pratique les jeunes qui ont eu une expérience, plus particulièrement dans le secteur privé développent des qualifications nécessaires à l'entreprenariat, notamment en raison de la diversité des taches auxquelles ils sont confortées et, de ce fait, ils sont prédisposées à valoriser les acquis à travers la création de leurs propres micro entreprises.
Par ailleurs, la situation individuelle des entrepreneurs enquêtés avant de recourir au dispositif de l'ANSEJ, fait apparaître que 50,4 % des créateurs, qui ont réussi, étaient des chômeurs.

En se fondant sur la base de ces résultats, ont peut dire qu'être en chômage influe sur la réussite de la micro-entreprise. La lecture des données du niveau d'instruction des parents permettent d'affirmer qu'il n'a aucun impact ou incidence sur la réussite de l'entreprise. En effet, on constate que pour 75,2 % des enquêtés, le niveau d'instruction du père est analphabète ou primaire, alors que pour la mère ce taux est de 89,5 %. Donc, à priori, la situation des parents n'a aucune incidence sur la réussite de l'entreprise. Dans le cadre de notre étude, il apparaît aussi que 19 % des jeunes qui ont créé leur micro-entreprise et qui ont réussi sont issus des familles dans le père a déjà exercé ou il exerce encore la même activité.

Cette lecture descriptive, a permis d'avoir une première idée sur les créateurs qui ont réussi et cela après examen chaque caractéristique prise chacune séparément à part en tant que variables explicative. Ainsi, on relève que les créateurs de micro-entreprise qui ont réussi dans le cadre du dispositif ANSEJ, sont plutôt des jeunes sans distinction de genre dont l'âge varie entre 25 et 35 ans, mariés ayant un niveau scolaire secondaire, ont plutôt eu une première expérience professionnelle comme salarie, et ont été dans une situation de chômage, dont le père a un niveau d'instruction très bas et se trouve dans une situation précaire ou d'inoccupé.

4-Proposition du modèle

4-1- Le choix du modèle économétrique

Dans l'ensemble des études, le type de modèle a utilisé est conditionné par la nature des variables explicatives choisies et du phénomène étudie. Dans notre cas, les variables explicatives choisies sont dans l'ensemble des variables qualitatives. C'est pourquoi, nous avons choisi d'appliquer le modèle Logit[19].

$$\text{Soit } Y = \begin{cases} 1 \text{ si l'individu créateur d'entreprise réussi} \\ 0 \text{ si l'individu créateur d'entreprise ne réussi pas} \end{cases}$$

Donc : $P(y=1) = 1 / 1 + e^{-y}$

Par ailleurs, il est à signaler que toutes les variables explicatives (les caractéristiques) ont été réparties au maximum sur quatre modalités et ce, pour ne pas perdre l'information, d'une part et d'autre part, pour simplifier l'interprétation des résultats obtenus.

4-2- Estimation économétrique et discussion des résultats[20]

Comme en régression linéaire, il est possible de procéder de différentes façons afin d'obtenir un modèle de régression logistique. La première méthode est l'introduction de l'ensemble des variables en bloc, c'est-à-dire qu'on introduit les variables simultanément. La deuxième méthode est celle de pas à pas c'est-à-dire qu'on introduit les variables dans le modèle une à une et ce, selon un critère de sélection. Dans la pratique, les deux méthodes arrivent aux mêmes résultats, c'est pourquoi nous avons choisi de présenter uniquement les résultats de la méthode en bloc.

a- Pertinence du modèle

Ce critère permet de juger de l'ajustement du modèle, du tableau (1), il ressort que la méthode en à 61,50 %[21] des promoteurs qui sont bien classées, ce qui représente un pourcentage appréciable puisque dés que ce taux en pratique dépasse les 50%, le modèle est juger bien ajusté. Ainsi le modèle prédit la réussite avec succès 61,50%.

D'autre part, nous avons le R-Deux de Nagelkerke (qui joue le rôle du coefficient de corrélation) égal à 0,64, ainsi le modèle est satisfaisant. Voir tableau (2).

b- Qualité d'ajustement du modèle

Une autre façon de vérifier la pertinence du modèle est de se pencher sur la vraisemblance du modèle. En pratique le logiciel SPPS calcul deux -2 fois le log de la fonction de vraisemblance. La première vraisemblance calculée est celle provenant d'un modèle uniquement avec la constante. L'objectif est de faire chuter le plus possible la valeur de -2LL lorsqu'on introduit les variables explicatives du modèle.

Dans notre cas la valeur de -2LL a chuté de 132,140 (soit 1857,649 - 1725,509) ce qui correspond à la valeur de Khi-deux, car nous n'avons dans cette méthode que deux étapes. A ce niveau on déduit que la valeur de -2LL a chuté au maximum.

L'utilisation du test du score :

Ho : modèle avec la constante et les variables hors équation
contre : modèle avec toutes les variables explicatives.
Si Ho est vraie, la statistique du score doit suivre asymptotiquement un Khi-deux à (18) degrés de liberté
Le logiciel nous donne un score de 126,888 et d'autre part nous avons un khi-deux égal à 132,140, ainsi il ressort que la valeur de score est inférieur à la valeur du khi-deux, donc on accepte l'hypothèse d'existence du modèle (H1). Voir tableau (2).

c- Analyse des résultats Logit

L'application de cette méthode (voir résultats en annexe), fait apparaître que les caractéristiques les plus significatives dans le modèle sont : l'âge, environnement familiale et le statut matrimonial puisqu'ils ont le niveau significativité basé sur l'estimation conditionnelle des paramètres le plus faible (<0,5), les autres variables ont des niveaux de significativité supérieurs à 5% (>0,5).
Les résultats du tableau (3), font ressortir la nullité des coefficients des modalités des variables suivantes : AGE_RECO(3), GENRE(2), ENVI_FAM(3), SITUAFAM(2), NIV_SCOL(3), FORMPROF(2), SITAVANT(4), PROF_PER(2), SCOPERE(3), SCOMERE(3).
Donc, les modalités des variables ci-dessus n'entre pas dans l'explication de la réussite des porteurs de projets. Par ailleurs, en considérons les autres résultats du tableau N° 03, on constate que : l'effet du genre du promoteur, la variable homme même si elle n'est pas significative à un effet positif sur la réussite, c'est un effet attendu, donc les projets dirigés par des hommes sont les projets qui réussissent le plus. Pour la variable âge, elle est significative pour la tranche d'âge 25-35 ans, ce qui est logique. En plus, il apparait que l'environnement familial à un effet important sur la réussite de l'entreprise et ce, à travers la variable « le jeune a un des parents entrepreneur ». D'autre part les individus mariés ont plus de chance de réussir que ceux qui ne le sont pas.
Le niveau scolaire n'est pas significatif dans ses différentes modalités, néanmoins il ressort que les promoteurs ayant un niveau scolaire moyen et/où secondaire peuvent jouer en faveur de la réussite de l'entreprise. D'autre part, il apparait que la situation du promoteur avant la création n'influe pas sur la réussite du promoteur, mais ça diffère beaucoup si on tient compte si le promoteur a déjà travaillé où non, de même que le niveau scolaire de la mère et du père, ainsi que l'ancienne profession des parents.
Ainsi de cette analyse économétrique, il ressort que la réussite est expliquée en grande partie par trois caractéristiques du jeune créateur à savoir : l'âge du créateur, l'environnement familial, statut matrimonial. D'autre part, les analyses font apparaître que pour chacune des caractéristiques, les modalités qui expliquent la réussite sont : l'âge entre 25 et 35 ans, marié, l'entrepreneur à un des parents qui est entrepreneur
Donc à l'ordre des résultats de cette méthode, on constate qu'un jeune, à priori, dont l'âge varie entre 25 et 35 ans, marié, et issu d'une famille ayant un des parents qui est entrepreneur, a une plus grande probabilité de réussite.

4-3- Présentation du modèle

La modélisation des caractéristiques des jeunes qui ont réussi s'écrit sous la forme :

P(y=1) = $1/1+e^{-y}$ avec

Y= -1,801(AGE _RECO(1))+0,23(AGE_RECO(2))+ 0,187(GENRE(1) - 0,11(ENVI_FAM(1)) - 0,561(ENVI_FAM(2)) + 0,029(SITUAPER(1))-0,789(SITUAFAM(1)) - 0,221(NIV_SCOL(1)) - 0,125(NIV_SCOL(2))-0,019(FORMPROF(1))+ 0,192(SITAVANT(1) - 0,102(SITAVANT(2))- 0,216(SITAVANT(3) +0,272(PROF_PER(1))-0,261(SCOPERE(1))-0,155(SCOPERE(2)) + 0,454(SCOMERE(1)) + 0,017(SCOMERE(2)) + 1,006

4-3-1- Simulation d'évaluation d'un individu porteur d'idée de projet de création d'entreprise

Soit un individu ayant les caractéristiques ci-jointes, qu'on veut l'évaluer est ce qu'il réussira où non dans sa démarche entrepreneuriale :

Age : 36 ans
Genre : Masculin

Environnement familial : Le créateur n'a pas de parents entrepreneurs
Situation du père : Occupé
Situation familiale : Marié
Niveau de scolarité : Secondaire
Profession professionnelle : il n'a pas de diplôme de la formation professionnelle
Situation actuelle : Au chômage
Est-ce que le père exerce dans le même domaine de création : Oui
Niveau scolaire du père : Primaire
Niveau scolaire de la mère : Analphabète
L'application de notre modèle, fait apparaitre que la probabilité que cet individu réussisse dans sa démarche entrepreneuriale (c'est-à-dire que sa micro entreprise dépasse le cap de 3 ans) est égale à 0,81875 soit presque 82% de chance de réussite.

5- Conclusion
Le travail réalisé à permis de dégager un certain nombre de caractéristiques qui influent sur la réussite d'une micro-entreprise. Tout d'abord, il ressort de l'analyse réalisée que l'âge du jeune créateur est important pour expliquer la réussite de l'entreprise, le statut matrimonial ainsi que l'environnement familial semblent jouer un rôle plus que déterminant.
Concernant les autres caractéristiques, il est clair que le créateur accroît sensiblement sa probabilité de réussite dans sa démarche entrepreneuriale, s'il est diplômé de l'université. Quant à l'expérience et le savoir faire dans le domaine de création sont à notre avis des atouts complémentaire. Par ailleurs, il est supposé que si la micro-entreprise créée est dans le même domaine d'activité que l'ancienne profession du père, ceci constitue un atout pour avoir un grand nombre de clients, ce qui permet d'augmenter la probabilité d'introduction aux marchés et d'écoulement des produits et par conséquent la réussite de l'entreprise.
Inversement, les autres variables psychologiques ainsi que le niveau d'instruction des parents comptent peu ou pas sur la réussite de la micro-entreprise.
Ces résultats auxquels nous sommes arrivés indiquent que les compétences d'entrepreneur sont en même temps acquises et innées.
Dans le cadre de cette étude, le but a été d'utiliser un modèle économétrique permettant de détecter les caractéristiques qui à priori ont une influence sur la réussite de la micro-entreprise. L'expérience a été concluante et les résultats du modèle utilisé sont conformes à la théorie entrepreneuriale.
Par ailleurs, il est à signaler que les limites de ce travail sont liées bien entendu à la notion de la personnalité humaine qui est très complexe et on ne peut la cerner totalement et uniquement par le biais d'une recherche mathématique.
En conclusion de notre étude, il est nécessaire de récapituler quels sont nos apports et ce, conformément au but qui a été assigné à cette recherche depuis le début.
Nous avons démarré notre travail du postulat suivant : La réussite de l'entreprise est supposée liée en grande partie à certaines caractéristiques qui se rapportent aux porteurs du projet, l'objet de ce travail a consisté à les identifier.
Et pour répondre à la question ci-dessus, nous nous sommes basé sur : la littérature économique et les écrits existants dans le domaine, ainsi que sur les résultats d'une enquête qui a été réalisé au niveau de l'ANSEJ (un échantillon de 1600 promoteurs). Donc, notre approche est basée sur des données du terrain, et le sujet que nous avons choisi est un sujet de débat de grande importance sur le plan politique et sur le plan économique et social, surtout concernant le taux de mortalité et de réussite des entreprises créées dans le cadre du dispositif ANSEJ.
Sur le plan théorique, notre travail a fait appelle simultanément à la théorie entrepreneuriale, les résultats d'une enquête et utilisation d'outils statistiques et économétrique, ce qui offre à l'approche que nous avons suivi une dimension scientifique.
Dans La pratique, ce modèle peut être utilisé au niveau de l'ANSEJ comme outil d''évaluation à priori des jeunes porteurs de projet et ce, dans le but d'orientation et d'accompagnement.

ANNEXES

Tableau (1) : Les approches qui sous- tendent l'évolution du concept1

1. Durant les deux derniers siècles, l'entrepreneuriat renvoie à une approche fonctionnelle utilisée surtout dans le domaine économique (*what*).	
Schumpeter (1928)	«L' essence de l' entrepreneuriat se situe dans la perception et l' exploitation de nouvelles opportunités dans le domaine de l' entreprise […]. Cela a toujours à faire avec l' apport d' un usage différent de ressources nationales qui sont soustraites de leur utilisation naturelle et sujettes à de nouvelles combinaisons».
Penrose (1963)	L' entrepreneuriat appréhende l' identification d' opportunités dans le système économique.
Leibenstein (1968, 1979)	L' entrepreneuriat renvoie aux activités nécessaires à la création d' une entreprise. Il se définit comme «*activities necessary to create or carry on an enterprise where not all markets are well established or clearly defined and/or in which relevant parts of the production function are not completed known*».
2. Depuis le début des années 50, l'entrepreneuriat renvoie à une approche individuelle utilisée surtout dans le domaine psychologique, sociologique ou de psychologie cognitive (*why and who*)	
Ronstad (1984, p.28)	L' entrepreneuriat est un processus dynamique de création humaine incrémentale. « *This wealth is created by individuals who assume the major risks in term of equity, time, and/or career commitment of providing value for some product or service. The product or service itself may or may not be new or unique but value must somehow be infused by the entrepreneur by securing and allocating the necessary skills and resources*».
Toulouse (1988, pp.21, 22)	«L' Entrepreneurship est une réponse créatrice, une habileté à percevoir de nouvelles perspectives, à faire des choses nouvelles, à faire différemment les choses existantes ».
Stevenson et Jarillo (1990)	«Le coeur de l' entrepreneuriat corporatif est que l'opportunité qui se présente à la firme doit être poursuivie par des individus en son sein […]. Mais le repérage des opportunités est certainement fonction des capacités de l' individu: sa connaissance intime du marché, des technologies impliquées, des besoins du consommateur, etc.».
Timmons (1994)	« Entreprendre suppose un état cognitif conduisant une personne à agir conformément au type d' action qu' appelle l' acte correspondant, à partir d' une idée et de la détection ou de la construction d' opportunités d' affaires».
Danjou (2000, p.24)	«L' entrepreneuriat est « incarné ». Il est appréhendé comme le comportement d' un individu ayant des besoins, des motivations, des traits de personnalité, des aptitudes et des compétences particuliers».
3. Depuis le début des années 90, l'entrepreneuriat renvoie à une approche fondée sur les processus utilisée surtout dans le domaine des sciences de gestion, de l'action ou dans les théories des organisations (*how*).	
Gartner (1985,1988)	L' entrepreneuriat est un phénomène qui consiste à créer et organiser de nouvelles activités.

Bygrave et Hofer (1991, p.14)	« *The entrepreneurial process involves all the functions, activities and actions associated with the perceiving of opportunities and the creation of organisations to pursue them* ».
Cunningham et Lischeron (1991, p.57)	L'entrepreneuriat est un processus itératif de création d'idées, d'évaluation personnelle, de remise en cause actuelle et future : «*this process involves creating the idea, assessing one's personal habilites, and taking actions now and in the future* ».
Bruyat (1993)	L'entrepreneuriat est une dialogique individu-création de valeur nouvelle, dans une dynamique de changement créatrice.
Venkataraman (1997)	L'entrepreneuriat est défini comme « *the scholarly examination of how, by whom and with what effects opportunities to create future goods and services are discovered, evaluated and exploited* ».
Shane et Venkataraman (2000, p.218)	Le champ de l'entrepreneuriat renferme « *the study of sources of opportunities ; the process of discovery, evaluation, and exploitation of opportunities ; and the set of individuals who discover, evaluate, and exploit them* ».
Verstraete (2003, p.13)	« L'entrepreneuriat concerne le phénomène relevant d'une relation symbiotique entre l'entrepreneur et l'organisation impulsée par celui-ci».
L'entrepreneuriat comme intégration des multiples approches fonctionnelles, individuelles et cognitives est un champ diversifié multidisciplinaire.	
Source : La Revue des Sciences de Gestion 2011/5 (n° 251)	

Tableau (2) : Principaux résultats sur le modèle

	Résultats
Pourcentage de classification à l'étape 1	61,5
-2 log vraisemblance étape 0	1857,649
-2 log vraisemblance étape 1	1725,509
Khi-deux	132,140
R-Deux de Cox & Snell	0,47
R-Deux de Nagelkerke	0,64
Score des variables hors équation	126,888

Tableau (3) : Les coefficients du modèle

Variables dans l'équation

		B	E.S.	Wald	ddl	Signif.	Exp(B)	IC pour Exp(B) 95,0%	
								Inférieur	Supérieur
Etape 1[a]	AGE_RECO			26,007	2	,000			
	AGE_RECO(1)	-1,801	,380	22,481	1	,000	,165	,078	,348
	AGE_RECO(2)	,230	,140	2,688	1	,101	1,258	,956	1,656
	GENRE(1)	,187	,166	1,274	1	,259	1,206	,871	1,669
	ENVI_FAM			16,725	2	,000			
	ENVI_FAM(1)	-,110	,142	,603	1	,437	,896	,678	1,183
	ENVI_FAM(2)	-,561	,142	15,694	1	,000	,571	,433	,753
	SITUAPER(1)	,029	,120	,059	1	,808	1,030	,813	1,304
	SITUAFAM(1)	-,789	,126	39,245	1	,000	,454	,355	,582
	NIV_SCOL			1,347	2	,510			
	NIV_SCOL(1)	-,221	,234	,897	1	,344	,801	,507	1,267
	NIV_SCOL(2)	-,125	,149	,711	1	,399	,882	,659	1,181
	FORMPROF(1)	-,019	,130	,022	1	,881	,981	,761	1,265
	SITAVANT			3,848	3	,278			
	SITAVANT(1)	,192	,246	,607	1	,436	1,211	,748	1,961
	SITAVANT(2)	-,102	,174	,345	1	,557	,903	,642	1,270
	SITAVANT(3)	-,216	,137	2,492	1	,114	,806	,616	1,054
	PROF_PER(1)	,272	,175	2,423	1	,120	1,313	,932	1,849
	SCOPERE			1,389	2	,499			
	SCOPERE(1)	-,261	,271	,930	1	,335	,770	,453	1,310
	SCOPERE(2)	-,155	,164	,895	1	,344	,856	,621	1,181
	SCOMERE			,667	2	,716			
	SCOMERE(1)	,454	,560	,658	1	,417	1,575	,525	4,722
	SCOMERE(2)	,017	,232	,005	1	,942	1,017	,646	1,602
	Constante	1,006	,171	34,740	1	,000	2,735		

a. Variable(s) entrées à l'étape 1: AGE_RECO, GENRE, ENVI_FAM, SITUAPER, SITUAFAM, NIV_SCOL, FORMPROF, SITAVANT, PROF_PER, SCOPERE, SCOMERE.

Tableau (4) : résultats de l'échantillon par caractéristique et par modalité

Caractéristiques	Modalités	symbole	Fréquence	%
Age	Moins de 25 ans	Age reco 2	202	25
	Entre 25 et 35	Age reco 1	542	67
	Entre 35 et 40	Age reco 3	65	8
Genre	Féminin	Genre 2	146	18
	Masculin	Genre 1	663	82
Environnement familial	Le jeune a un des parents entrepreneur	Envi fam 2	238	29.4
	Le jeune n'a pas de parents entrepreneurs	Envi fam 1	361	44.6
	Non réponse	Envi fam 3	210	26
Statut matrimonial	Célibataire	Situafam 2	290	35.8
	Marié(e) +Veuf (ve)+ Divorcé où séparé	Situafam 1	519	64.2
Niveau de scolarité	Analphabète	Niv scol 3	22	2.7
	Primaire		65	8
	Moyen	Niv scol 1	241	29.8
	Secondaire		285	35.2
	Universitaire	Niv scol 2	196	24.2

Formation professionnelle	L'entrepreneur a un diplôme de formation professionnelle	Formprof 2	269	33.3
	L'entrepreneur n'a pas de diplôme de formation professionnelle	Forrmprof 1	540	66.7
Raison de création	Etudiant + stagiaire	Sitavant 4	23	2.8
	Au chômage	Sitavant 1	408	50.4
	Employé	Sitavant 2	228	28.2
	Autres (occasionnel+informel+stagiaire	Sitavant 3	150	18.5
Ancienne profession des parents	Les parents ont exercé dans le même domaine de création	Profper 2	154	19
	Les parents n'ont pas exercé dans le même domaine de création	Profper 1	655	81
Niveau d'instruction du père	Analphabète + primaire	Scopere 1	608	75.2
	Moyen + secondaire	Scopere 2	162	2
	Universitaire	Scopere 3	39	4.8
Niveau d'instruction de la mère	Analphabète + primaire	Scomere 1	724	89.5
	Moyen + secondaire	Scopere 2	74	9.1
	Universitaire	Scopere 3	11	1.4

BIBLIOGRAPHIE

1- Alain FAYOLLE Le métier de créateur d'entreprise Edition d'Organisation Paris 2003

2- Alain FAYOLLE et Narjisse LASSAS-CLERC L'engagement dans un processus de création d'entreprise : Application du modèle d'analyse de Bruyat à une étude de cas Cahiers de recherche N° 15 2005

3-A.P.Julien, Les PME à forte croissance : les facteurs explicatifs, Actes du congrès de l'Association Internationale de Management Stratégique, Montpellier, 24-26 mai.

4-Christophe HURLIN Econométrie des variables qualitatives polycopié de cours université d'Orléans janvier 2003

5- Djamel FERROUKHI, S ZEMAMOUCHE Analyse économétrique des données de durée en démographie Collections statistiques Edition ONS Alger 1992

6- Droesbeke JJ, Fichet B, Tassi P Analyse statistique des durées de vie. Modélisation des données censurées Edition ECONOMICA 1989

7- Evangelia papadaki et Bussima chami : Facteurs déterminants de la croissance des micro-entreprises au canada rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada du 17 Juillet 2002

8- Eric Michael Laviolette : Les Compétences entrepreneuriales : Définition et constitution d'un référentiel. 8èmè Congrès international Francophone en entrepreneuriat et PME année 2006

9- Jean-Luc GUYOT et Barbara VAN ROMPAEY Entrepreneuriat et création d'entreprise « revue de la littérature et état de la recherche » N° 0201 Mai 2002.

10- Jean Luc Guyot, Frank Janssen et Olivier Lohest : Facteurs influençant la croissance de l'emploi des PME Wallonnes revue Louvain School of Management année 2006-2007

11- LEGHIMA Amina et MEGUELTI Sonia Le profil de l'entrepreneur comme facteur de succès des entreprises nouvellement créées Polycopié de communication lors du colloque International « Création d'entreprises et territoires » 03 et 04 décembre 2006

12- Michele CINCERA, Lydia GREUNZ, Jean Luc GUYOT, Olivier LOHEST
Capital humain et processus de création d'entreprise : Le cas des primo créateurs wallons Série N° 06-11 Research séries DULBEA

13-Sandrine EMIN Les facteurs déterminant la création d'entreprise par les chercheurs publics : application des modèles d'intention Revue de l'Entrepreneuriat Vol 3 N° 01 2004

14- Sarah MARIESSE Analyse des disparitions de micro entreprises à l'aide d'un modèle Probit et d'un modèle de durée Revue du Centre de recherche en économie du développement 2000

15-Robert Wtterwulghe La PME une entreprise humaine Editions MANAGEMENT 1988

16-Philippe LAURIER Créer une entreprise, édition Dunod, Paris 2001

17-Henri Capron Entrepreneuriat et Création d'entreprises Editions De Boeck université 1er édition juin 2009

REFERENCES

[1] - ANSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes : Agence à caractère public créée en 1996, chargée principalement d'orientation, de soutien, d'accompagnement et de suivi des jeunes chômeurs, porteurs de projets, âgés entre 19 à 40 ans.

[2]- Jusqu'à ce jour, c'est la seule enquête à l'échelle du pays qui a été réalisé par un bureau d'études indépendant, et qui a ciblé les entreprises créées dans le cadre du dispositif.

[3] - Code des investissements 1996

[4] - ANDI : Agence Nationale de Développement des Investissements.

[5] - Tel que le Ministère de l'Agriculture, association Touiza,

[6]- L'entrepreurship ou entrepreneuriat c'est l'approche qui traite de la création d'entreprise, du processus par lequel de nouvelles entreprises viennent à exister.

[7] - Hambrik et Mason 1994, Davidson 1994, Weinzimmer 1993 cités par JLGuyot, FJanssen et OLohest : Facteurs influençant la croissance de l'emploi des PME Wallonnes, revue Louvain School of Management, année 2006-2007 page 8.

[8]- Dahlqvist (1999) et Jansson (2006, Cités par EPapadaki et BChami , Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002, page 09.

[9] - Delmar 1999 Cités par EPapadaki et BChami , Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002, page 09.

[10] - Y.Gasse, L'entrepreneur son profil et son développement, Edition Gestion 2000, page 05.

[11] - Résultats confirmés par les études de Dushenseau et Garder 1988, Cités par Epapadaki et BCami , Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002 , page 15.

[12] - Evans et Leigthon (1989), Dunn et Holtz-Eakin (2000,Cité par H.Capron , Entrepreneuriat et Création d'entreprises, Facteurs déterminants de l'esprit d'entreprise, Ed De Boeck Université, juin 2009, 1er édition, page 50.

[13] - A.P.Julien, Les PME à forte croissance : les facteurs explicatifs, Actes du congrés de l'Association Internationale de Management Strategique, Montpellier, 24-26 mai.

[14] - Cooper 1994 ; Cressy 1996 ; Taylor 1999 ; Montgomery 2005 et Almus 2002, Cités par E.papadaki et B.Chami , Facteurs déterminants de la croissance des micro entreprises au canada, rapport édité par la Direction Générale de la politique de la petite entreprise industrie canada, Juillet 2002, page 05.

[15] - Cités par E.M.Laviolette, Les Compétences entrepreneuriales : Définition et constitution d'un référentiel, 8èmè Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Année 2006.

[16] - Nomenclature des activités utilisée par l'ANSEJ.

[17] - Voir en annexe les résultats de l'enquête par caractéristique et par modalité.

[18] - Bilan d'activité annuel de l'Agence année 2007, au niveau mondial ce taux avoisine 20%.

[19] - Dans la pratique, les deux modèles probit et logit arrivent aux mêmes résultats, dans notre cas l'application des deux modèles probit et logit ont donné les mêmes résultats.

[20] - Le logiciel utilisé dans notre étude est le logiciel SPSS 10ème version.

[21] - On estime généralement qu'à partir de 50% de cas corrects, les modèles ajustent assez bien les variables.

Facteur culturel et pratiques comptables en Algerie

*Benaicha badis**[*]
MC Université d'Alger 3
Hamid fatma
Doctorante - Université d'Alger 3

Résumé : Notre article vise à montrer qu'un certain nombre de facteurs environnementaux, plus particulièrement le facteur culturel, permet de mieux cerner la diversité des pratiques comptables.

A cet effet, l'article se propose d'explorer les liens qui existent entre les valeurs culturelles spécifiques à l'Algérie et les valeurs comptables caractérisant le système comptable financier pour mieux expliquer les pratiques de valorisation et de divulgation adoptée par les entreprises algériennes. Pour réaliser notre travail, on a mobilisé le modèle de Hofstede et Gray (1988).

Les résultats de cette recherche indiquent que la culture de chaque société influe sur la conception et la mise en œuvre d'un système comptable donné, et que l'appropriation et l'application du système comptable financier conformément aux normes comptables internationales passent par un changement de la culture comptable algérienne.

Mots clés : les valeurs culturelles, les valeurs comptables, pratiques comptables.

Abstract: Our article aims to show that some environmental factors especially the cultural factor allows a better variety of accounting practices.

indeed, this article suggests to identify the links between specific cultural values in Algeria and accounting values characterizing the financial accounting system to better explain the valuation practices and disclosure applied by Algerian companies. To do our research we have mobilized model Hofstede and Gray (1988).

The results of this research indicate that the culture of each society affects on the design and implementation of any accounting system and the appropriation and application of financial accounting system according to international accounting standards requires a change of Algerian accounting culture.

Key words: Cultural Values, Accounting Values, accounting practices.

Introduction

La diversité des systèmes comptables est déterminée par de nombreux facteurs sociaux, politiques, économiques ou encore culturels. La compréhension des influences de ces facteurs sur le système comptable nous permet d'appréhender et de comprendre la spécificité d'un cadre comptable donné. Le présent article s'intéresse à l'étude des effets d'un facteur parfois oublié : le facteur culturel, sur le système comptable. La problématique qui va donc guider notre travail est la suivante : quel est l'impact du facteur culturel sur les pratiques comptables en Algérie?

L'Algérie, à l'instar de beaucoup de pays, a adopté un nouveau référentiel comptable: le système comptable financier (SCF) conforme aux normes comptables internationales IAS/IFRS pour remplacer l'ancien système : le plan comptable national de 1975 (PCN).

[*] bbadis@gmail.com

L'adoption de l'Algérie de ce nouveau système, institué par la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007, reflète sa volonté d'homogénéisation avec la sphère comptable internationale en adoptant les normes comptables internationales IAS/IFRS. Cependant, l'environnement culturel auquel sont destinées ces normes et celui de l'Algérie diffèrent. C'est pourquoi notre travail a pour objectif de comprendre les effets et les conséquences du facteur culturel sur le système comptable financier en s'appuyant sur le modèle de Hofstede-Gray (1988).

Hofstede et Gray ont développé un modèle permettant de déterminer l'influence de la culture sur les systèmes comptables. En effet, Hofstede a mis en évidence quatre dimensions culturelles : l'individualisme contre le collectivisme, le contrôle de l'incertitude, la distance hiérarchique et la masculinité contre la féminité. En 1988, Gray relie les valeurs culturelles identifiées par Hofstede aux quatre valeurs comptables : la professionnalisation contre la régulation par la loi, l'uniformité opposée à la flexibilité, le conservatisme contre l'optimisme et enfin la confidentialité contre la transparence.

Pour répondre à la problématique posée auparavant, nous allons nous intéresser dans la première partie aux travaux de recherche antérieurs portant sur l'effet de la dimension culturelle sur le système comptable. La seconde partie sera consacrée à l'exposition des concepts théoriques développés par Hofstede et Gray. Enfin, dans la troisième partie, nous analyserons l'impact du facteur culturel sur le système comptable algérien à l'aide du cadre théorique de Hofstede et Gray.

I. Revue des travaux portant sur le facteur culturel et les pratiques comptables.

De nombreux travaux ont essayé de déterminer la relation entre les facteurs environnementaux et le système comptable. Notre étude s'intéressera seulement à celles qui se sont portées sur l'effet d'un seul facteur, en l'occurrence le facteur culturel, sur le système comptable. Cette relation a été étudiée par certains auteurs en s'appuyant sur un modèle théorique (modèle de Hofstede et Gray 1988) tandis que d'autres ont examiné la question d'une façon générale sans se référer à un cadre théorique donné.

Dans ce qui suit, nous exposerons les études menées dans quelques pays arabes, notamment les travaux menés par Iraj Noravesh, Zahra Dianati Dilami et Mohammad S. Bazaz 2007 (Iran), Ibrahim MOUSSA 2009 (Libye), Chouchane 2010 (la Tunisie). Ensuite nous allons présenter des études faites dans d'autres pays du monde lesquels ont une économie différente de celle de l'Algérie.

I.1. Iraj Noravesh et al (2007) : cas de l'Iran[1]

Dans l'objectif de mettre en avant la relation entre les valeurs culturelles émises par Hofstede et les valeurs comptables de Gray dans le contexte Iranien, Iraj Noravesh et al à travers un article ont essayé de déterminer les effets des changements culturels en Iran sur les pratiques comptables.

Les résultats de cette recherche montrent la relation entre la culture et les valeurs comptables en Iran. D'après Iraj Noravesh et al, cette relation trouve appui dans plus de la moitié des hypothèses mises par Gray. En effet, après la recherche empirique qu'ils ont mené et qui vise à tester les hypothèses de Gray reliant les valeurs culturelles aux valeurs comptables dans le contexte Iranien, ces auteurs ont conclu que seulement huit sur treize hypothèses mises par grays peuvent être prises en considération dans l'explication de l'impact du facteur culturel sur les pratiques comptables en Iran. Selon Iraj Noravesh, le modèle de Gray ne peut pas être valable pour toutes les sociétés.

I.2. Ibrahim Moussa (2009) : cas de la Libye[2]

La recherche menée par Moussa s'inscrit dans le cadre des recherches qui s'interrogent sur la pertinence des normes comptables internationales dans le contexte des pays en voie de

développement, plus particulièrment le contexte culturel. Dans son étude, moussa analyse la compatibilité de ces normes avec la culture de la Libye.

Selon Moussa, l'adoption par la Libye des normes comptables internationales est une nécessité pour lui permettre de s'intégrer totalement dans la sphère économique mondiale. L'application d'un système comptable inspiré des normes comptables internationales en Libye se heurte cependant à une culture locale très réticente au changement.

Moussa a, à travers une étude empirique, analysé la relation existant entre la culture et le système comptable à partir du modèle (Hofstede et Gray 1988) afin de répondre à la problématique de recherche, et il est arrivé au constat suivant : les normes comptables internationales dont le nouveau système est inspiré ne sont pas pertinentes au contexte culturel libyen. Dès lors, Moussa considère que la culture constitue une contrainte à l'application de ces normes en Libye.

I.3. Besma Chouchane (2010) : cas de la Tunisie[3]

Dans le cadre de sa transition vers une économie libérale et pour accompagner cette transition, la Tunisie a, dès 2007, adopté le système comptable des entreprises. Ce nouveau système inspiré des normes comptables internationales est problématique pour la Tunisie étant donnée la nature de son tissu économique composé majoritairement de petites et moyennes entreprises et la nature de leur financement d'une part, et l'ancienneté du système comptable en place qui a ancré une culture comptable basée sur le modèle continental d'autre part ; de ce fait, Chouchane s'est interrogée sur la pertinence de ce nouveau système comptable dans le contexte culturel tunisien.

La chercheuse a conclu, à travers un questionnaire qu'elle a réalisé, que le système comptable tunisien conforme au modèle anglo-saxon n'est pas pertinent à la culture comptable tunisienne. Néanmoins, selon Chouchane, ce nouveau système influence d'une façon lente la culture des acteurs en comptabilité mais elle reste tout de même un obstacle devant l'application de ce nouveau système. De ce fait, Chouchane souligne, à travers son étude, qu'il faut prendre en considération le facteur culturel dans le choix d'un système comptable.

Outre les études réalisées dans les pays arabes dont le contexte économique ressemble fortement à l'économie algérienne, nous pouvons aussi nous référer aux études réalisées dans d'autres contextes, comme celles que nous allons exposer dans ce qui suit :

I.4. Samir Ayoub et Keith Hooper (2009) : cas de la France[4]

Samir Ayoub et Keith Hooper ont conduit une recherche empirique suite aux résultats obtenus par le cabinet Français Mazars lors de l'étude européenne qu'il a mené. Cette étude a conclu que la France est le pays qui a le plus résisté à l'adoption des normes comptables internationale IAS/IFRS par rapport aux autres pays de l'Europe qui suivaient le même modèle comptable continental mais qui n'ont pas montré une forte résistance à l'adoption du modèle anglo-saxon.

Suite à ce constat, Samir Ayoub et al ont étudié, à partir d'une recherche empirique sans se référer à un cadre théorique, les raisons culturelles spécifiques à la France qui expliquent la forte résistance à l'adoption des normes comptables internationales IAS/IFRS dans ce pays contrairement aux autres pays européens.

À partir d'un questionnaire, Samir Ayoub et Keith Hooper ont analysé, à travers des valeurs culturelles comme la langue, le modèle social, la religion, la politique ou encore la résistance au changement, les freins culturels à l'adoption des normes comptables internationales. Des résultats de cette recherche, il en résulte la nécessité d'un changement culturel qui permettra l'adoption complète de ces normes même si les experts évoquent une baisse future de cette résistance.

I.5. David R. Borker (2012) : cas des pays de BRIC[5]

Après l'identification de Jim O'Neill en 2001 des économies émergentes du Brésil, de la Russie, de l'Inde et de la Chine comme économies de BRIC, David R. Borker a analysé les nouveaux aspects du système comptable découlant de la culture de ces quatre pays émergents. Afin de réaliser cette étude, le chercheur a mobilisé le modèle de Hofstede et Gray (1988).

Les résultats de cette étude montrent que les pays dont les valeurs de la culture comptable s'éloignent des valeurs du modèle anglo-saxon se heurtent à la complexité du processus d'adoption des normes IAS/IFRS. De ce fait, les pays de BRIC ont quelques obstacles à surmonter. C'est pourquoi l'auteur trouve qu'il est utile de recourir à des stratégies d'appui à l'adoption de ce nouveau référentiel, en prenant l'exemple de la Russie qui a déployé des moyens considérables pour améliorer l'infrastructure du cadre professionnel.

David R. Borker considère que la culture n'est qu'un facteur parmi d'autres qu'il faut prendre en considération lors de l'adoption des normes comptables internationales. Néanmoins, prendre en consideration les valeurs culturelles d'un pays aidera à mieux gérer son passage au nouveau système.

À partir de la revue de ces différents travaux de recherche, nous concluons que la pertinence des normes comptables internationales dépend du contexte culturel des pays dans lequel ces normes sont adoptées. Outre la nécessité de prendre en considération le facteur culturel lors de l'adoption des normes comptables internationales, il ressort de ces études la pertinence du cadre théorique de Hofstede et Gray pour l'analyse de ce type de relation entre la culture et le système comptable.

II. Cadre théorique de Hofstede et Gray (1988).

Plusieurs recherches se sont inspirées des travaux de Hofstede et Gray pour expliquer l'influence de la culture sur les valeurs et pratiques comptables. C'est pourquoi nous allons présenter dans cette partie ce modèle qui est aussi le modèle que nous allons emprunter dans notre étude. Nous commençons par la présentation du cadre théorique développé par Hofstede (1980), nous identifierons par la suite les valeurs comptables telles qu'elles sont définies par gray et les hypothèses qu'il a émises pour relier ces valeurs aux valeurs culturelles de Hofstede.

II.1. contexte culturel et travaux de Hofstede (1980)

L'un des modèles théoriques les plus révolutionnaires utilisé dans la compréhension de l'impact de la culture sur le comportement des individus en entreprise est le cadre théorique de Hofstede (1980). Les travaux de Hofstede ont été publié dans un ouvrage appelé «culture's and consequences » où il définit la culture comme étant la programmation collective de l'esprit qui distingue les membres d'un groupe ou d'une catégorie de personnes d'un autre groupe ou d'une autre catégorie de personnes[6].

En 1980 et à l'issue des données obtenues de plus de 116000 questionnaires auxquels ont répondu les salariés d'une grande société multinationale IBM dans 72 pays, Hofstede décline la culture en quatre dimensions (la distance par rapport au pouvoir, le contrôle de l'incertitude, l'individualisme et la masculinité) supposées être à la base de différences culturelles entre les nations[7]. A partir de ces dimensions, Hofstede affecte un score à 40 pays.

Les quatre dimensions culturelles dégagées par Hofstede peuvent être résumées comme suit :

- La distance par rapport au pouvoir :

Appelée aussi distance hiérarchique, cette dimension représente le degré à partir duquel les membres d'une société acceptent que le pouvoir dans les institutions et les organisations soit distribué de manière inéquitable[8]. Les cultures à faible distance hiérarchique luttent pour l'égalisation du pouvoir et demandent des justifications pour les puissantes inégalités ; par contre dans les cultures à grande distance hiérarchique, les ordres hiérarchiques sont acceptés sans avoir besoin de justifications par ceux qui n'ont pas de pouvoir[9].

Ainsi le problème fondamental abordé par cette dimension est de savoir comment une société traite les inégalités entre les personnes quand elles se produisent[10].

- Le niveau d'individualisme ou de collectivisme :

Cette notion représente la relation entre l'individu et le groupe, l'individualisme caractérise des sociétés où les individus ont plus tendance à prendre soin d'eux-mêmes et de leur famille ; l'opposé est le collectivisme qui caractérise une volonté de resserrer le lien social[11]. Le problème fondamental abordé par cette dimension est le degré d'interdépendance que la société maintient entre les individus[12].

Dans les cultures collectivistes, l'attention portée aux normes, aux obligations, aux devoirs guide la plupart des comportements sociaux. Dans les cultures individualistes, le comportement social est guidé par les besoins personnels, les droits et les contrats[13].

- Contrôle d'incertitude :

Cette dimension explique le sentiment de mal être et du stress que sent une société face aux évènements futurs inconnus, ce sentiment les conduit au maintien de règles et de formalité très strictes et à une intolérance envers les personnes et les idées[14].

Dans les sociétés à faible contrôle de l'incertitude, les gens prennent assez facilement des risques personnels, ils ont moins d'ardeur au travail et ils sont relativement tolérants à l'égard de comportements et d'opinions qui diffèrent des leurs, car ils n'en éprouvent pas de menaces. Dans les sociétés à fort contrôle d'incertitude, les populations manifestent une grande nervosité et une forte agressivité, c'est ce qui explique le degré élevé de planification des activités économiques dans ces sociétés[15].

- Le degré de masculinité ou de féminité :

Cette dimension mesure le degré de différenciation dans l'attribution des rôles sociaux entre les deux sexes ; les sociétés masculines sont caractérisées par une préférence pour l'héroïsme, la réussite matérielle et l'accomplissement, tandis que la modestie, la qualité de vie et les relations interpersonnelles sont des valeurs associées aux sociétés féminines[16].

Il ya lieu de signaler que le contexte chinois a fait l'objet de recherches plus poussées par Hofstede et Bond, des recherches qui ont abouti à la révélation d'une cinquième dimension appelée orientation à long terme[17].

Ces dimensions culturelles définies par Hofstede constituent une base pour lier la culture aux différents aspects de choix sociaux. Gray, par le biais de ses travaux, a étudié la relation entre ces valeurs culturelles et ce qui peut apparaitre comme un sous-ensemble de valeurs sociétales : les valeurs et pratiques comptables[18].

II.2. Application des travaux de Hofstede par Gray (1988).

Selon Moussa (2009), la relation entre les valeurs culturelles et les valeurs comptables s'est faite établir pour la première fois par la recherche menée par Gray. En effet, Gray a proposé en 1988 un modèle théorique incluant la culture ; la culture qui constitue selon lui un élément essentiel dans l'explication du changement des pratiques des rapports financiers étant donné que toutes les méthodes comptables sont créées en réponse aux valeurs culturelles.

En s'appuyant sur les conclusions des travaux de Hofstede (1980), Gray relie les valeurs culturelles identifiées par ce dernier aux valeurs comptables qu'il a lui-même identifiéés et qui selon lui représentent les caractéristiques de tout système comptable. Voici décrites ces valeurs comptables identifiées par Gray :

- Professionnalisme-régulation par la loi :

Le professionnalisme montre une certaine préférence pour l'exercice du jugement professionnel individuel et le maintien d'une profession autorégulée. Cette valeur comptable s'oppose à la

régulation par la loi qui incarne la conformité aux exigences légales et normatives où l'interventionnisme étatique fixe les règles de fonctionnement[19].

- Uniformité-flexibilité :

La valeur comptable « uniformité » reflète une préférence pour l'utilisation de méthodes comptables uniformes pour toutes les entreprises et leur utilisation de façon continue pour une meilleure comparabilité, tandis que la flexibilité fait référence à l'utilisation des pratiques comptables en fonction des circonstances et les besoins particuliers de chaque entreprise[20].

- Conservatisme - optimisme :
La valeur « conservatisme » désigne une préférence pour une approche prudente de la mesure comptable de façon à faire face à l'incertitude d'événements futurs, la valeur « optimisme » quant à elle désigne une approche plus « laissez faire », « prise de risque », moins prudente[21].

- Secret-transparence :
Le secret reflète une préférence pour la confidentialité et la divulgation des informations sur l'entreprise que pour ceux qui sont le plus étroitement associés à sa gestion et son financement par opposition à une approche plus transparente, ouverte et responsable devant le public[22].

Après l'identification de ces valeurs, Gray propose quatre hypothèses de causalité reliant les valeurs sociétales aux valeurs comptables, cette correspondance entre ces deux dimensions est décrite dans le tableau suivant :

Tableau 1: L'équivalence entre les dimensions culturelles de Hofstede et celle de Gray.

Valeurs culturelles	valeurs comptables de Gray			
	professionnalisation	uniformité	conservatisme	confidentialité
Distance au pouvoir	-	+	?	+
Contrôle d'incertitude	-	+	+	+
Individualisme	+	-	-	-
Masculinité	?	?	-	-

+ Relation négative ; - relation positive ; ? absence de relation

Source : Wilfrid Azan , « Évolution des systèmes comptables, contrôle externe et réseaux de culture : (KonTraG) et (NRE) », Comptabilité - Contrôle - Audit, 2002/2 Tome 8, p33.

Le tableau ci-dessus résume la correspondance établie par Gray entre les valeurs culturelles et les valeurs comptables qu'il a formulé sous les hypothèses citées ci-après :

- Plus l'indice d' « individualisme » d'un pays est élevé et plus ceux du « contrôle d'incertitude » et de la « distance au pouvoir » sont faibles, plus ce pays aura tendance à avoir un degré élevé de « professionnalisme ».

Selon Gray, le « professionnalisme » est positivement associé à la valeur « individualisme » du fait que selon lui « l'individualisme » d'une société est associé au poids du jugement individuel dans cette même société. Par extension, le jugement des professionnels et des organismes professionnels est plus porteur de sens dans des contextes culturels où l'individualisme est élevé[23].

À l'opposé, selon Gray, le « professionnalisme » est négativement associé au « contrôle d'incertitude » et à la « distance hiérarchique ». Gray argumente que le « professionnalisme » est plus signifiant dans les sociétés à faible distance hiérarchique où les compétences et aptitudes des personnes déterminent la distribution du pouvoir. La même chose pour le « contrôle d'incertitude », Gray suppose que dans les sociétés à faible contrôle d'incertitude, les gens ont confiance en soi et tolèrent le jugement et les pratiques des professionnelles, ce qui fait qu'il n'y a donc pas besoin de règles détaillées fixées par l'État [24].

Selon Gray, il n'existe pas de relation significative entre la « masculinité » et le « professionnalisme ».

- Plus les indices de « contrôle d'incertitude » et de « distance hiérarchique » sont élevés et plus celui de « l'individualisme » est faible, plus il y aura tendance à avoir un degré élevé d' « uniformité ».

Les travaux de Gray démontrent qu'il y a une relation positive entre la valeur comptable «uniformité» et la valeur culturelle «distance hiérarchique». En effet, dans les sociétés à faible «distance hiérarchique», les gens sont reliés les uns aux autres, cette relation est caractérisée par un respect mutuel, des relations équitables entre chefs et subordonnés ; par contre dans les sociétés à grande distance hiérarchique, les gens acceptent mieux que leur relation soit définie au préalable, et qu'ils soient soumis à des lois et des codes uniformes[25].

La valeur comptable «uniformité» est aussi associée positivement à la valeur «contrôle de l'incertitude», les gens dans les sociétés à faible «contrôle de l'incertitude» peuvent accepter les opinions et points de vue opposés, en d'autre termes moins d'uniformité ; inversement, la baisse de «contrôle de l'incertitude» se traduira par la réduction de l'uniformité[26].

La valeur «uniformité » est négativement associée à la valeur «individualisme», à l'opposé de «collectivisme» qui fait référence à un cadre social où l'on croit à l'organisation, à l'ordre et au respect des normes du groupe, facilitant ainsi le principe «d'uniformité»[27].

Il y a lieu de signaler une absence de relation significative entre la « masculinité » et « l'uniformité ».

- Plus l'indice de «contrôle d'incertitude» est élevé, plus ceux de «l'individualisme» et de la «masculinité» sont faibles, plus le «conservatisme» sera fort.

Selon Gray (1988), il existe une relation significative entre le « conservatisme » et le «contrôle d'incertitude». En effet, une préférence pour des mesures conservatrices du résultat est associée à un niveau élevé de « contrôle d'incertitude », autrement dit la quête des entreprises à se prémunir contre le risque des événements futurs incertains les poussent à adopter certaines approches prudentes[28].

Chacune des valeurs culturelles « individualisme » et « masculinité » sont négativement associéés à la valeur comptable « conservatisme » ; par contre, en ce qui concerne la valeur «distance hiérarchique», il faut signaler qu'il n'existe pas de relation significative entre cette valeur culturelle et la valeur comptable le «conservatisme».

- Plus un pays tend vers un indice élevé en termes de «contrôle d'incertitude» et de «distance hiérarchique» et moins élevé en termes d' «individualisme» et de «masculinité», plus ce pays tend vers la «confidentialité».

Selon Gray les sociétés présentant un niveau élevé de « contrôle de l'incertitude » se caractérisent par un faible niveau de divulgation d'informations. Cette tendance au secret peut s'expliquer par la recherche de ces sociétés à éviter la concurrence et à préserver la sécurité. Même constat pour la valeur culturelle distance hiérarchique puisque les sociétés qui manifestent un degré élevé de distance par rapport au pouvoir favorisent la confidentialité, préservant ainsi les inégalités et donc le pouvoir de certains[29].

En ce qui concerne les valeurs culturelles « individualisme » et « masculinité », Gray suppose qu'elles sont négativement associées à la confidentialité. En effet, les sociétés où ces deux valeurs culturelles présentent un niveau élevé tendent vers une préférence pour la divulgation d'informations et la transparence[30].

Enfin, il faut juste préciser que Gray (1988) n'aborde pas la cinquième dimension culturelle «orientation à long terme» dans son modèle.

La recherche de Gray (1988) constitue un cadre théorique et une base pour les études portant sur la compréhension de la relation entre la culture, les valeurs comptables et les pratiques comptables. C'est ce qui nous a poussé à l'emprunter et à l'appliquer au contexte algérien.

III. Discussion sur l'impact des valeurs culturelles sur les pratiques comptables en Algérie.

En vue de décrire l'impact du contexte culturel Algérien sur l'application du système comptable financier conforme au modèle anglo-saxon, on va s'inspirer des travaux de Hofstede et Gray (1988) ; la deuxième partie de cet article est consacrée à la présentation de leur modèle, un modèle qui examine l'influence de la culture sur les pratiques comptables. En effet, selon Gray, les valeurs culturelles telles que définies par Hofstede ont une forte influence sur les valeurs du système comptable ; si une telle relation existe alors un lien entre les valeurs sociétales de l'Algérie et le système comptable financier peut être établie.

L'Algérie, à l'instar de beaucoup de pays en voie de développement, a adopté les normes comptables internationales dans le cadre d'un nouveau référentiel comptable applicable à compter de janvier 2010, connu sous l'intitulé du « système comptable financier ». Comme nous l'avons déjà précisé, cette partie aura pour objectif l'analyse de l'impact des valeurs culturelles spécifiques à l'Algérie sur les valeurs comptables de ce nouveau référentiel et sur son application étant donnée que ces normes comptables internationales dont le système comptable financier est inspiré sont destinées aux contextes culturels anglo-américains tandis que l'Algérie a un environnement culturel différent de ces derniers. Pour ce faire, nous commencerons par la déscription du système comptable Algérien en fonction des valeurs culturelles de Hofstede (1980) et des valeurs comptables de Gray (1988), pour définir ensuite l'impact de la culture sur l'application du système comptable financier.

Afin de déterminer les indices des valeurs culturelles de l'Algérie, et étant donné que cette dernière n'a pas fait l'objet d'étude de manière individuelle par Hofstede (1980), nous nous sommes référés aux résultats obtenus par ce dernier et attribués aux pays arabes vu que ce groupe de pays est le plus proche culturellement de l'Algérie.

On s'appuyant sur les travaux de Gray, on peut affirmer que le degré de masculinité ou de féminité ne semble pas avoir de relation significative avec les valeurs comptables. Toutefois, les trois autres dimensions semblent pertinentes. C'est pourquoi on ne va s'intéresser qu'à ces trois valeurs.

Les indices des valeurs culturelles de l'Algérie sont présentés dans le tableau ci-dessous :

Tableau 2: Les valeurs culturelles des pays arabes (Algérie dans notre cas)

Valeurs culturelles	Pays arabes (Algérie)
Distance hiérarchique	Elevé
Contrôle d'incertitude	Elevé
Individualisme	Faible

Source : Besma Chouchane, pertinence des normes comptables IAS/IFRS au contexte culturel tunisien, La Revue des Sciences de Gestion : Direction et Gestion, N° 245-246, Septembre-Décembre 2010, p 133.

Si l'on analyse les résultats obtenus par Hofstede dans la partie de son étude qu'il a consacrée aux pays arabes, l'Algérie obtient un score élevé sur la valeur « distance hiérarchique » et « contrôle d'incertitude ». En effet, la recherche constante de ce genre de culture à structurer leurs institutions et leurs entreprises pour rendre les évènements prévisibles et clairement lisibles peut expliquer le faible poids des organisations professionnelles non encore régulées par l'État[31].

Cependant, l'Algérie obtient un score faible sur la valeur « individualisme ». Ce score peut expliquer l'importance de construire des relations de confiance et de longue durée, ces relations sont essentielles pour obtenir des informations et pour conclure des accords[32].

Le profil des valeurs culturelles de l'Algérie (distance hiérarchique élevée, contrôle d'incertitude élevée, individualisme faible) n'est pas compatible avec le profil des valeurs culturelles des pays anglo-saxons - États-Unis par exemple - auxquelles sont destinées les IAS/IFRS (distance hiérarchique faible, contrôle d'incertitude faible, individualisme élevé). Ceci entraîne des valeurs comptables différentes comme le montre le tableau suivant.

Tableau 3: Les valeurs comptables des pays arabes (Algérie) et pays anglo-saxons (États-Unis).

Valeurs comptables	Pays arabes (Algérie)	Pays anglo-saxons (Etats-Unis)
Professionnalisme	Faible	Elevé
Uniformité	Elevé	Faible
Conservatisme	Elevé	Faible
Confidentialité	Elevé	Faible

Source : Besma Chouchane, pertinence des normes comptables IAS/IFRS au contexte culturel tunisien, La Revue des Sciences de Gestion : Direction et Gestion, N° 245-246, Septembre-Décembre 2010, p 133.

Le tableau ci-dessus présente le niveau des valeurs comptables algériennes issues de l'extension des valeurs culturelles aux valeurs du système comptable financier, en se basant sur le modèle de Hofstede et Gray (1988). Ces résultats vont être discutés et analysés pour mieux expliquer l'impact du facteur culturel sur l'application de notre système comptable. Pour ce faire, on va mobiliser les hypothèses de Gray.

La première hypothèse de Gray porte sur le professionnalisme. Cette valeur est faible en Algérie, à l'inverse des pays anglo-saxons qui présentent un niveau élevé de par leur «préférence pour l'exercice du jugement professionnel individuel et le maintien de l'autorégulation professionnelle »[33]. Le niveau de professionnalisme en Algérie peut s'expliquer en grande partie par le respect des exigences juridique régies par les lois et les textes réglementaires portant le système comptable et son application d'une part, d'autre part, la majorité des comptables n'est pas encore au point au niveau du jugement professionnel que requièrt le nouveau référentiel comptable faute de manque d'expérience et d'indépendance.

Gray identifie ensuite une seconde valeur comptable : l'uniformité. Le niveau de cette dernière est élevé en Algérie ; cette valeur postule que la législation comptable portant sur l'application du système comptable financier est applicable à toutes les entreprises sans exception, sans tenir compte ni de la taille ni du degré d'ouverture de ces entreprises sur le marché financier. En effet, ce nouveau référentiel s'adresse aussi bien aux grandes entreprises, qu'elles émettent des actions et des obligations sur le marché financier (cotées) ou non (non cotées), qu'aux moyennes et petites entreprises. Dans un souci de simplification, cette dernière catégorie d'entreprises se voit préconiser une limitation d'application du système comptable aux très petites entreprises.

Selon l'arrêté du 23 Rajab 1429 correspondant au 26 juillet 2008 fixant les seuils de chiffre d'affaires, d'effectif et l'activité applicables aux petites entités pour la tenue d'une comptabilité financière simplifiée, les petites entités qui remplissent certaines conditions de chiffre d'affaires, d'effectif et d'activité fixées par le ministère des Finances sont assujetties à une comptabilité dite de trésorerie.

L'application uniforme du système comptable dans toutes les entreprises (à part les très petites entreprises) va améliorer la comparabilité des états financiers certes, mais cela va sans doute négliger la spécificité d'une catégorie d'entreprises très importantes dans le développement économique, qui sont les petites et moyennes entreprises. L'application du système comptable financier est fort judicieuse dans le cas des entreprises ouvertes opérant sur les places financières de par son orientation vers la satisfaction des besoins des investisseurs en information, mais il n'en est pas de même dans le cas des PME[34] du fait que les états financiers de ces dernières sont rarement utilisés lors de la prise des décisions économiques d'investissement du type achat ou vente d'actions ou de parts sociales[35]. De plus, les exigences du système comptable et financier en matière d'évaluation et de divulgation sont lourds et complexes et leur application est loin de

simplifier la gestion comptable au quotidien pour cette catégorie d'entreprises. La nature spécifique de ces entreprises en matière de financement ou de besoins en informations a poussé les pays anglo-saxons à adopter un modèle comptable plus flexible obligatoire uniquement aux sociétés cotées en bourse, ce qui confirme le niveau faible qu'obtiennent ces pays sur la valeur comptable « uniformité ».

Gray évoque ensuite la troisième valeur comptable intitulée : le conservatisme. Cette valeur comptable est reconnue comme une valeur portant sur la comptabilité en tant que téchnique d'évaluation[36], elle est souvent associée à des pratiques comptables prudentes, dans la mesure du résultat comptable et de l'évaluation des actifs[37].

Un degré élevé de conservatisme est le résultat obtenu par l'Algérie pour cette valeur. Ce niveau élevé reflète les pratiques prudentes entreprises par les comptables algériens, entre autres l'utilisation des taux d'amortissement fiscaux au lieu d'utiliser les taux économiques prévus par le système comptable financier ; l'utilisation des pratiques prudentes ne se limite pas aux taux d'amortissements étant donné que les comptables algériens, en cas de divergence, appliquent les règles fiscales de peur d'être sanctionnés par les autorités publiques[38] ; un autre cas qui illustre le niveau élevé de conservatisme en Algérie est l'application du coût historique dans l'évaluation des immobilisations ou du stocks constatés dans l'actif de l'entreprise au lieu de les évaluer à la juste valeur[39].

Outre ces mesures de conservatisme concernant les règles comptables d'évaluation régie par le système comptable financier, les entreprises algériennes montrent une approche prudente et conservatrice en ce qui concerne les informations qui doivent être publiées dans les états financiers, des informations qui doivent satisfaire en premiers lieux les besoins des créanciers de l'entreprise et pas les investisseurs comme c'est le cas du système comptable financier qui privilégie les besoins des investisseurs en informations.

Cette approche prudente peut s'expliquer par l'attachement des entreprises algériennes aux anciennes pratiques du fait qu'elles ne voient pas l'intérêt d'investir dans un système d'information développé pour produire leurs états financiers étant donnée leur mode de financement.

La dernière valeur identifiée par Gray porte sur la confidentialité. Cette valeur est associée au niveau de transparence dans la publication d'information[40] ; l'Algérie présente un niveau élevé pour cette valeur. Ce score élevé peut se traduire par une forte préférence pour le secret et la restriction de la divulgation d'information à ceux qui sont étroitement liés à la gestion de l'entreprise et à l autorités publique. C'est ce qu'on appelle un reporting axé sur la fiscalité[41] ; ce type de reporting n'est pas la seule raison qui pousse les entreprises algériennes a divulguer si peu d'informations puisque l'origine de leur financement qui est généralement la famille ou la banque joue un rôle capital dans ce choix de reporting ; contrairement à l'Algérie, les pays anglo-saxons montrent un niveau faible sur cette valeur, ce qui peut s'expliquer par l'orientation des entreprises de ces sociétés vers les marchés financiers pour obtenir des ressources financières, le mode de financement de ces entreprises les pousse à divulguer davantage d'informations comparativement a celles dont les apporteurs de capitaux sont les banques et la famille[42].

Nous pouvons ainsi conclure que malgré le processus de convergence vers les IAS/IFRS, des disparités existent notamment en ce qui concerne la prudence et la divulgation d'information. En effet, l'Algérie est un pays conservateur où les règles de prudence sont privilégiées, et où le système de divulgation répond exclusivement aux besoins fiscaux.

Conclusion

Dans le but d'accroitre la comparabilité de l'information diffusée par les états financiers, le besoin d'adhérer à un référentiel comptable international s'est de plus en plus imposé. L'Algérie, depuis 2010, vise à aligner ses pratiques comptables avec le référentiel comptable international IAS/IFRS. L'Algérie, par sa volonté de convergence vers ces normes comptables internationales,

« essaye d'importer une solution qu'elle tentera d'acculturer localement »[43]. Ainsi, le présent article a tenté d'identifier l'impact des valeurs culturelles algériennes sur les valeurs comptables caractérisant le système comptable financier tout en s'appuyant sur le cadre conceptuel formulé par Gray et Hofstede.

Notre analyse du contexte algérien montre une préférence pour le conservatisme, l'uniformité, la discrétion et un niveau faible de professionnalisme, autrement dit un système conservateur où l'avis des professionnels n'est pas pris en considération et où les règles fiscales règnent sur la réalité économique. Ces résultats sont à l'opposé de ceux des modèles comptables à tendance anglo-saxonne basée sur le professionnalisme et la transparence ; ainsi nous concluons que la culture comptable algérienne constitue un obstacle devant l'appropriation et l'application intégrale des normes comptables internationales telles qu'elles sont publiées par l'IASB[44].

Ces résultats auxquels nous avons aboutis rejoignent ceux de McComb (1979) qui a conclu que les facteurs culturels expliquent les différences dans la philosophie des pratiques de mesure et de divulgation d'informations de chaque pays[45].

Même si notre article n'a pas fait d'étude empirique, il apporte néanmoins des éléments de compréhension découlant du modèle de Hofstede et Gray sur l'influence du facteur culturel sur les pratiques comptables. Cependant, il ne faut pas oublier d'autres facteurs comme le facteur politique ou économique qui jouent un rôle important dans la détermination de l'évolution d'un système comptable donné.

Notes et références bibliographiques :

[1] Iraj Noravesh et al, The impact of culture on accounting: does Gray's model apply to Iran?, Review of Accounting and Finance, Vol 6, N°3, 2007.

[2] Ibrahim moussa, Evolution et adaptabilité du système comptable en Libye par rapport aux changements environnementaux: étude du facteur culturel, thèse de doctorat, université d'Auvergne, France, 2009.

[3] Besma Chouchane, pertinence des normes comptables IAS/IFRS au contexte culturel tunisien, La Revue des Sciences de Gestion : Direction et Gestion, N° 245-246, Septembre-Décembre 2010.

[4] Samir Ayoub, Keith Hooper, les freins culturels a l'adoption des ifrs en europe : une analyse du cas français, la place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, Strasbourg, France, 2009.

[5] David R.Borker, Accounting, Culture, And Emerging Economies: IFRS In The BRIC Countries, Journal of Business & Economics Research, volume 10, number 5, May 2012.

[6] Hofstede Geert, culture's and consequences, sage publications, 2eme édition. Etats-Unis, 2001, p 9.

[7]Azzedine Tounés, Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens, 5 ème congrès international de l'académie de m'entrepreneuriat, Sherbrooke, Canada, Octobre 2007, p8.

[8] Azan Wilfrid, « Évolution des systèmes comptables, contrôle externe et réseaux de culture : (KonTraG) et (NRE) », Comptabilité - Contrôle - Audit, 2002/2 Tome 8, p32.

[9] Liming Guan, Hamid Pourjalali, Effect of Cultural Environmental and Accounting, Regulation on Earnings Management: A Multiple Year-Country Analysis Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics 17, 2010, p101.

[10] George Hooi, The Effects of Culture on International Banking Disclosures, Asia-Pascific Journal Of Accounting And Economics, 2007/14, p 10.

[11] Azan Wilfrid, Systèmes comptables, évolution et déterminants : le renforcement du contrôle externe en Allemagne par le biais de la KontraG, 21ème congres de L'AFC, France, 2000, p4.

[12] George Hooi, op.cit, p10.

[13] Christine Fournes Dattin, impact des facteurs culturels sur les premices du controle des comptes en France et chez ses voisins européens (1850 – 1929), La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, Strasbourg, France, 2009,p6.

[14] Christine Fournes Dattin, op-cit, p6.

[15] Ibrahim moussa, op.cit, p138-139.

[16] Liming Guan, Hamid Pourjalali, op.cit, p101.

[17] George Hooi, op.cit, p9.
[18] Ibidem, p100.
[19] Christine Fournes Dattin, po.cit, p6.
[20]Shiva Asiyaban, Maryam Abdoli, The effect of cultural values on accounting values, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol 4, N°4, Aout 2012, p431.
[21]Corinne Bessieux Ollier, Evolution des déterminants culturels et économiques des choix comptables des entreprises de 1998 à 2002 : le cas des éléments incorporels, Comptabilité et Connaissances, Belgique, 2009, P6.
[22] Idem.
[23] Ibrahim moussa, op.cit, p153.
[24] Shiva Asiyaban, Maryam Abdoli, op.cit, p434.
[25] Idem.
[26] Idem.
[27] Ibrahim moussa, op.cit, p153.
[28] Ibidem, p157.
[29] Christine Fournes Dattin, op.cit, p7.
[30] Idem.
[31] Ibidem, p28.
[32] David R.Borker, op.cit, p 316.
[33] Gray, S. J. (1988) "Towards a Theory of Cultural on the Development of Accounting Influence Systems Internationally", Abacus, Vol. 24, N1, cite par Eva Heidhues et Chris Patel, anglo-american accounting biases in the rush towards convergence: the case of Germany, school of economic and financial studies, Macquarie University, Australia, p4.
[34] petites et moyennes enterprises.
[35] Nadhem bardaa, le système comptable des entreprises (1997) et les petites et moyennes entreprises, la revue comptable et financière, N° 54, Quatrième trimestre, 2001, p 2.
[36] Christine Fournes Dattin, op.cit, p29.
[37] Corinne Bessieux Ollier, op.cit, p7.
[38] Besma Chouchane, op.cit, p 136.
[39] Ibrahim moussa, op.cit, p215.
[40] Corinne Bessieux Ollier, op.cit, p6.
[41] Azan Wilfrid, Systèmes comptables, évolution et déterminants :le renforcement du contrôle externe en Allemagne par le biais de la KontraG, op.cit, p5.
[42] Corinne Bessieux Ollier, op.cit, p 18.
[43] Azan Wilfrid, « Évolution des systèmes comptables, contrôle externe et réseaux de culture : (KonTraG) et (NRE) », p46.
[44] International Accounting Board Standar .
[45] McComb D.(1979), “The International Harmonization of Accounting: A Cultural Dimension”, International Journal of accounting Education and Research, vol 14, N°2, cité par Ibrahim Moussa, op.cit, p113.

Le libre-échange en action

Pr. Kamel BENMOUSSA
Pr. Kada AKACEM
Faculté des sciences économiques,
et commerciales et de gestion
Université d'Alger 3

Résumé : Le but de cet article est de montrer qu'en ce concerne le libre-échange il y a un très grand écart entre ce que recommande la théorie, ce que prêchent les champions du libre-échange (les pays occidentaux, le Japon…) et, ce que dans la pratique, ces champions ont fait par le passé et continuent de faire dans le présent (et très probablement dans le futur).

Abstract : The purpose of this article is to show that as far as the free-trade is concerned, there is a huge gap between what the theory recommends, what the champions of the free-trade (Western countries, Japan…) preach, and what in practice, these champions have done in the past, what they do in the present and what they will very likely continue to do in the future.

Mots clés : Libre-échange, hypocrisie, protectionnisme, intervention Etat, patriotisme économique, restrictions importations, restrictions exportations, promotion exportations, concurrence déloyale.

1. Introduction

Que dirions-nous des économistes qui, une fois que leur pays se sont bien développés grâce à un protectionnisme très stricte, se mettent à prêcher le libre-échange pour notamment légitimer 'scientifiquement' à travers leurs travaux, les recommandations, les exhortations, souvent suivies de toutes sortes de pressions, intimidations et même de menaces, que leur pays adresse à d'autres pour les inciter et forcer à pratiquer le libre-échange ? Hypocrites, opportunistes, rentiers (rentseekers), spin doctors, manipulateurs ? Ce genre d'économistes a existé de tout temps et continue d'exister, notamment depuis les 'grands' économistes classiques Adam Smith et Ricardo.

En effet ces deux théoriciens du free market, se sont mis à leur époque, en parallèle et en connivence avec les politiciens et les industriels de leur pays, à prêcher, et à recommander avec insistance, le libre-échange aux autres pays et aux USA notamment, mais ***une fois seulement*** que la Grande Bretagne s'est bien développée en protégeant très fortement son économie contre la concurrence étrangère à travers les ***'mains et les pieds bien visibles'*** du gouvernement britannique. Ces économistes et autres experts de sa Majesté, ont tout fait pour que les USA, à l'époque un pays agricole, laissent grand ouvert leurs frontières aux produits manufacturés britanniques et ***se spécialisent*** dans les produits agricoles. Heureusement pour les Américains qui non seulement ont ignoré les conseils d'Adam Smith et de Ricardo et résisté aux pressions et menaces de la Grande Bretagne, mais ont tout simplement suivit le même itinéraire que celui prit par les Britanniques, à savoir une politique industrielle patriotique, tracée dès 1875 par le président Ulysse Simpson Grant et ont réussi leur développement (et sont devenu la plus grande puissance économique), notamment en adoptant le modèle des industries de substitutions et en protégeant leurs industries naissantes.

Mais malheureusement pour des pays comme le nôtre, les Américains ont suivi le modèle britannique de bout en bout et à la lettre: c'est-à-dire qu'une fois qu'ils se sont bien industrialisés et bien développés, les USA sont tout simplement devenus les nouveaux champions du libre-échange et se sont mis à leur tour à prêcher et même à imposer aux autres pays à travers, de nos jours, les 'institutions de Washington' (FMI, Banque Mondiale, OMC…) et autres instruments d'intimidation, de chantage et de coercition. Quelle que soit la, ou les raison, qui poussent ce genre d'économistes à se laisser instrumentaliser il n'en demeure pas moins qu'il y a de grands écarts

entre ce qu'ils prêchent, eux et leurs gouvernements, en matière de concurrence, de libre-échange … et ce que leurs pays en particulier (Occident, Japon…) font dans la pratique, puisque pour ces pays le libre-échange signifie, que «le commerce est bon [et que] les importations sont mauvaises… »[1]. Ces évangélistes du libre-échange, ont beau dire nous dire que l'adoption de politiques économiques qui prônent l'ouverture de l'économie aux produits et aux investissements étrangers, sont indispensables à une croissance économique soutenue, ce que leurs pays ont fait et ce qu'ils continuent de faire est souvent bien loin de ce qu'ils disent, et malgré cela, ils empêchent et refusent que les pays sous-développés, comme l'Algérie en particulier, mettent en œuvre les politiques économiques et les institutions qu'ils ont eux-mêmes utilisées pour se développés et font fortement pression sur ces pays pour qu'ils adoptent le free market, le libre-échange et dérégulent leurs économies, …: c'est ce qu'on appelle le ***colonialisme économique***.

Il est toutefois vrai, et tout le monde est d'accord, qu'un pays pourrait difficilement vivre en autarcie, c'est-à-dire sans commerce extérieur et que tout pays doit d'une manière ou d'une autre, à un degré ou un autre, participer au commerce international. Par contre, tout le monde n'est pas d'accord sur le niveau et le degré de cette participation, ni sur la nature de cette dernière, à savoir: le libre-échange pur et dur ou au contraire un protectionnisme pur et dur ou un régime entre les deux extrêmes… Dès lors on peut se poser la question de savoir s'il est sage, profitable pour un pays, comme l'Algérie, d'ouvrir totalement ses frontières au commerce international, de démanteler ses barrières douanières (tarifaires et non tarifaires) et de souscrire au libre-échange pur et dur tel que préconisé par les ultra-libéraux ? Ou vaut-il mieux pour le pays de protéger son industrie jusqu'à ce qu'elle soit capable de faire face à la concurrence étrangère ? On pourrait répondre à cette question en répondant à la question de savoir comment les pays riches sont devenus riches[2]. Cependant notre objectif ici n'est pas d'analyser l'itinéraire suivi par les pays riches pour se développer, comme l'ont essayé de faire certains auteurs[3] depuis notamment les travaux de l'école historique allemande et en particulier ceux de Fréderic List[4], l'un des premiers grands défenseurs du protectionnisme. L'objectif de cet article est de montrer à travers quelques exemples édifiants et très révélateurs de l'hypocrisie des pays riches qui, une fois industrialisés grâce notamment à un très fort patriotisme économique à travers un protectionnisme pur et dur, n'arrêtent pas, encore de nos jours, de prêcher et même d'imposer le libre-échange aux pays sous-développés comme l'Algérie, alors même qu'ils pratiquent constamment et encore un protectionnisme souvent très fort.

Ceci est dû, entre autres, au fait que les théories qui prêchent (et même évangélisent) le libre-échange sont basées sur des **hypothèses irréalistes** très souvent contredit par la réalité, telles que par exemple: des économies de marché, free market (free entry: liberté d'importer, et free exit : liberté d'exporter, ce qui n'est pas le cas tout le temps dans tous les pays développés) concurrence pure et parfaite, absence de subventions à la production et aux exportation, un plein emploi des ressources (ce qui n'est pas toujours le cas et surtout pas dans les pays sous-développés), et des facteurs de production pouvant être aisément réaffectés d'une activité à une autre (ce qui est rarement vrai dans la pratique, à cause de nombreuses contraintes telles que la qualité de la main d'œuvre, la nature des équipements… qui sont différentes pour la production d'un bien agricole et d'un ordinateur…).

Par ailleurs, le libre-échange devrait en principe concerner la **libre circulation** des biens, des services, et des **facteurs de production** (et donc non seulement des capitaux mais également des **travailleurs**, d'autres agents économiques et même tout simplement des touristes: mais imposition et souvent **refus de visa** d'entré dans ces pays). Or le libre-échange, dans la pratique, avec ou sans l'OMC, ne concerne en fait que les domaines dans lesquels les entreprises (notamment transnationales) de certains pays (les pays dits développés de l'Amérique du Nord et de l'Europe, le Japon… en particulier) sont en position de force c'est-à-dire que les échanges dont ils peuvent tirer

des avantages quasiment certains. Notons enfin que contrairement à la théorie libérale et aux discours officiels, très *souvent* les *politiques du commerce extérieur* des pays dits ‘démocratiques’ n’ont pas pour objectif de promouvoir la concurrence et donc l’efficience et l’innovation, ou le commerce mondial. En effet dans la pratique ces politiques ne sont *pas toujours basées sur un calcul économique de coûts et bénéfices.* Elle est plutôt et très souvent basée sur des considérations d’ordre politique, social… qui souvent ont beaucoup plus de poids que les arguments purement économiques.

De toutes les façons que les fondements théoriques du libre-échange soient justes ou non, réalistes ou pas, dans la réalité, en pratique, les politiques économiques des pays qui prêchent et même imposent le libre-échange sont souvent tout autre et vont souvent à l’encontre des recommandations des théoriciens et autres ‘experts’, comme on le constate de nos jours, un peu partout dans le monde, depuis la crise financière et économique de 2008. Voyons alors, à travers des exemples-témoins, comment les Evangélistes du libre-échange procèdent dans la pratique. Nous ferons cela en commençant par les restrictions aux importations, puis les restrictions aux exportations et enfin des exemples de promotion des exportations.

2. Exemples de restrictions aux importations

Les pays développés ont recours à tous les types de restrictions et de protection dans le commerce international. **Barrières tarifaires** : droits de douane. **Barrières non tarifaires**: subventions et restrictions sur les quantités (quotas), des licences spéciales (en particulier pour l’exportation et/ou l’importation des armes…). **Autres sortes d’obstacles artificiels, réglementaires**, **techniques et administratives** au commerce international: normes déraisonnables pour la qualité des produits, des procédures d’immigration trop exigeante et très souvent humiliante pour les citoyens du Tiers Monde, des procédures douanières pesantes, décourageantes, trop longues et trop lourds et donc couteuses en argent et en temps; des réglementations sanitaires (et phytosanitaires) draconiennes pour les denrées alimentaires, les médicaments… , les règles d'origine... **Manipulations monétaires** : dévaluation de la monnaie (pour rendre les exportations plus compétitives par les gains de change), accords, imposés, de limitation des exportations (restrictions, supposées être, volontaires). Ces mêmes instruments qu’ils dissuadent et même souvent interdisent aux pays du Tiers Monde, d’utiliser.

2.1. Exemples de restrictions aux importations par des barrières tarifaires

Déjà au du dix-neuvième siècle le Royaume Uni (la Grande Bretagne et l’Irlande) a utilisé des tarifs pour protéger son agriculture (et les profits des fermiers) contre la concurrence étrangère, à travers les fameuses Corn Laws entre 1815 et 1846.

Le Smoot–HawleyTariffAct[5]: Loi adopté en 1930 et dont l’objectif principal est de réglementer le commerce avec les pays étrangers, protéger les industries et les agriculteurs Américains, de la concurrence étrangère, et pour d'autres fins. Avant cela et déjà en 1922, le Fordney-McCumber tariffAct, avait augmenté considérablement les droits de douanes sur les produits importés. En 2002 le président Bush a imposé unilatéralement des droits de douanes entre 8% et 30% sur les importations des produits de l’acier. En Septembre 2012 le gouvernement Brésilien a établi une liste d’environ 200 produits (pneus, médicaments…) sur lesquels les droits de douanes ont augmenté, pour protéger les producteurs locaux. Mais le Brésil, les USA et la GB, ne sont pas les seuls à avoir recours au protectionnisme, d’autres pays européens, l’Argentine, la Russie, la Chine… ont recours au protectionnisme, en particulier depuis la crise mondiale de 2008, d’après le Global Trade Alert[6].Pendant longtemps le Japon interdisait l’importation du riz pour encourager et supporter la culture du riz dans le pays (les prix étaient alors plus de cinq fois supérieur aux prix mondiaux). Puis en 1998 et suite aux pressions exercées par plusieurs pays il a tout simplement changé d’outil

et imposé des droits de douanes sur l'import du riz, de 1.000%[7] ! Bien que la vente du riz soit ouverte aux compagnies privées, les agences gouvernementales réalisent encore la grande majorité des ventes. De plus, conformément aux règles de l'OMC, le Japon doit importer au minimum 8% de sa consommation annuelle. Mais le riz importé n'est généralement pas écoulé sur le marché à la consommation domestique japonais… ce qui contribue à maintenir un prix très élevé par rapport au prix mondiaux, et encourage la culture du riz au Japon, ce qui est précisément l'objectif du gouvernement. La Chine et l'Inde sont entrain de suivre le chemin foulé par le Japon, les USA et l'Europe: développer une industrie agricole grâce aux aides de l'Etat[8].

Que dire enfin de la multiplication des blocs économiques et des accords bilatéraux et régionaux, autre méthode du protectionnisme douanier, sélectif? Les traités économiques régionaux sont de plus en plus prisés (l'UE, le TPP, La zone de libre-échange Chine-ASEAN, la NAFTA…) L'existence même de tout genre d'accords commerciaux préférentiels, de création de zones et de blocs de libre-échange régionales, les unions douanières, les marchés communs… prouve que nous n'avons certainement pas affaire au libre-échange mais à un échange-administré par les Etats, ***'state managedtrade'***, surtout que dans l'esprit du libre-échange la non intervention des Etats dans les échanges commerciaux est essentielle et que tous les blablas (théories, articles de presse, discours politiques…) autour de la promotion des échanges libres entre les pays pour le bien de l'économie mondiale et donc pour le bien de tous ne sont que boniments et hypocrisie.

2.2. Exemples des restrictions non tarifaires aux importations

2.2.1. Les subventions. La libéralisation du commerce des produits agricoles, dans de nombreux pays tels que par exemple les USA, le Japon, l'UE…, est toujours attendue. Le programme agricole commun de l'UE (PAC)[9] par exemple, qui n'est rien d'autre qu'un programme de **subventions massives** aux prix à la production et à l'exportation , apporte une profusion d'aides aux agriculteurs européens et subventionne de nombreux produits agricoles[10]. Grace notamment à ces subventions, l'UE est aujourd'hui autosuffisante dans de nombreux produits qu'elle importait auparavant des pays sous-développés et s'est souvent retrouvée avec de grands surplus qu'elle exporte grâce à des subventions de prix, portant ainsi préjudice aux producteurs agricoles des pays sous-développés qui sont trop pauvres et manque de know-how pour pouvoir entrer dans une guerre de subventions avec l'UE. Mais l'UE n'est pas la seule à subventionner ses agriculteurs, aux USA par exemple, beaucoup de **produis agricoles sont subventionnés** par le gouvernement fédéral, tel par exemple la culture du maïs ainsi que sa transformation en éthanol.

En fait chaque année le gouvernement fédéral accorde 25 milliards de dollars en subventions à son industrie agricole, la plus grande partie de ces subventions va aux grandes entreprises agricoles et à des agriculteurs qui gagnent en moyenne beaucoup plus que l'Américain moyen, et de plus, environ les trois quarts de toutes les subventions à l'agriculture vont à seulement 10 pour cent des fermes de la nation. Enfin, tous les gouvernements ont des programmes qui fournissent des aides directes et indirectes à leurs industries[11]. C'est ainsi que l'UE par exemple, ainsi que les USA, la GB, financent de nombreux projets de recherche pour le bénéfice des entreprises européennes pour les aider à être plus compétitives et mieux exporter.

2.2.2. Quotas et Licences. Le commerce extérieur peut avoir des répercussions considérables sur la répartition des revenus, ce qui introduit une dimension sociale à la question. Et c'est précisément à cause, entre autres, de cette incidence potentiellement négative du commerce sur les revenus de certaines catégories sociales que les Etats-Unis ont traditionnellement protégé leur industrie sucrière[12] (et du fromage et de la confection…) en limitant les importations par un système de **quotas.** Les **V.E.R**[13](volontary exports restrictions), autre exemple de quotas, sont une variante déguisée du **système de quota à l'importation, imposé** par les pays importateurs, sous de très

hautes pressions, sur le pays exportateur pour qu'il réduise ses exportations. L'exemple le plus fameux des VER est celui qui a été imposé à partir de 1981 par l'UE, le Canada et surtout les USA au Japon, pour notamment protéger leurs industries (en particulier celle de l'automobile), obligeant ce pays à réduire -***involontairement***- ses exportations de plusieurs produits (voitures, et produits électroniques en particulier) vers ces pays. Un autre exemple est celui de l'accord --imposé--du Multi-Fibre-Arrangement[14], qui limite pour une certaine période, les exportations des produits textiles par les pays en voie de développement (la Chine de l'époque et vingt et un autres pays), vers les pays développés, les USA et l'UE en particulier, l'objectif étant encore une fois la protection des industries en danger (ici du textile) de ces derniers pays. Cet accord devait prendre fin en 2005. Mais les USA comme l'UE ont encore demandé, exigé et renégocié un délai supplémentaire surtout de la part de la Chine.

Le Buy American Act de 1933[15] aux USA et qui exige une valeur ajoutée localement minimale **(*'local content requirement'*)** *pour tout produit importé.* C'est la condition selon laquelle une proportion spécifique minimale du bien importé doit être produite localement, et dont le but est, entre autres, de privilégier les entreprises américaines dans les marchés publics, comme d'ailleurs le Buy American Act de 1982…

Nous utilisons très souvent des exemples de protectionnisme, direct ou indirect, pratiqué par les Etats Unis, uniquement parce que les USA sont les plus grands défenseurs, en théorie tout au moins, du libre-échange et de la concurrence loyale. Cela ne veut pas donc dire que les autres pays (développés ou non) n'ont pas recours au protectionnisme. L'Argentine par exemple, a recours à toutes sortes de mesures envoyant des signaux et avertissements aux importateurs, pour rendre les importations plus chers et très compliqués, décourager le recours à ces dernières, inciter les nationaux et forcer les firmes étrangères à produire en Argentine en leur assurant un marché protégé, et a établi une liste de six cents produits sujets à **licence d'importation**[16]. Comme patriotisme économique on ne peut pas faire mieux et l'Algérie ferait bien de s'en inspirer au lieu de vouloir à tout prix et au plus vite adhérer à l'OMC et autres zones de libre-échange, qui lui liera les mains et restreindra ses politiques de développement.

2.3. Exemples de restrictions diverses aux importations La bureaucratie est une arme utilisée par beaucoup de pays, malgré leur interdiction par l'OMC, car elle permet toujours de gagner du temps nécessaires aux entreprises locales de s'adapter. Des obstacles aux importations sont délibérément créés à travers des lourdeurs administratives, invoquant toutes sortes de préoccupations: santé, sécurité, environnement… La méthode populaire de nos jours est de créer des barrières aux importations non pas à travers des droits de douane élevé facile à détecter par l'OMC… mais à travers des tracasseries bureaucratiques, pas facile à accuser, mais couteuses aux importateurs en temps et en argent. Les exemples d'abus et de protectionnisme déguisé sont nombreux. C'est ainsi par exemple que pour se protéger contre l'import de l'essence étranger et privilégier ses raffineries, les USA ont tout simplement élaboré des ***normes*** anti-pollution, concernant la composition chimique de l'essence, de telle façon à désavantager les raffineurs étrangers et en particulier celles du Venezuela. En octobre 2011 les USA ont adopté une nouvelle loi: Currency Exchange Rate OversightReformAct qui permet aux autorités et au monde des affaires (les entreprises…) toute **surévaluation d'une devise** quelconque comme une subvention à l'exportation qui donne droit à des droits compensatoires.

Le problème c'est que ce sont les entreprises américaines concernées qui décident si la devise est surévaluée ou pas. Dès lors, ce n'est là qu'un autre subterfuge pour les entreprises qui se sentent menacées par les importations de se protéger indument et de contourner la concurrence étrangère. C'est le même artifice qui est utilisé par les entreprises américaines dans le cas d'un

dumping*supposé*. Les taxes compensatoires et autres mesures anti-dumping sont en fait très souvent utilisées abusivement, par certains pays dont en particulier les USA, en transformant dans la pratique, ces mesures en autant de barrières non douanières au libre-échange pour protéger leurs entreprises. Alors qu'officiellement les taxes compensatoires (*countervailingduties*) sont utilisées dans le cas de concurrence déloyale (notamment pour lutter contre les subventions aux exportations des pays fournisseurs), elles sont souvent utilisées par les USA en fait comme une méthode subtile, déguisée et déloyale[17] de la pratique du protectionnisme. En effet la loi donne aux entreprises américaines le droit de décider par elles-mêmes s'il y a un cas de dumping ou non. Bien évidemment ces dernières utilisent ce droit pour se protéger contre la concurrence étrangère et demander à leur gouvernement d'imposer des droits anti-dumping.

Tous les pays utilisent des subterfuges pour **bloquer l'acquisition d'entreprises nationales** par des étrangers, encore une fois pour toutes sortes de motifs: sécuritaires (Unacoal aux USA…), culturels tel au Japon[18]… C'est ainsi par exemple que sous la pression de l'industrie de l'informatique et des télécommunications, qui craignaient la concurrence des entreprises chinoises, le congrès américain a décidé que Huaweiet ZTE, deux des plus grandes entreprises chinoises de télécommunications, (fournisseurs d'équipements de télécommunication…) étaient une menace pour la sécurité nationale américaine et ne leur a pas permis d'avoir accès au marché américain, et de soumissionner aux marchés commerciaux publics et privés, ni de pouvoir acheter des entreprises américaines, même celles qui étaient en faillite, malgré toutes les assurances et les précautions prises telles que n'utiliser que des employés locaux et seulement après vérification et acceptation par les services de renseignements et contre-espionnage américains[19]… Et pourtant les fabricants et les designers chinois font maintenant partie intégrante de la supplychain mondiale de l'industrie des télécommunications et de ce fait pratiquement toutes les entreprises des télécommunications de par le monde fabriquent, au moins une partie de leurs équipements en Chine.

Il faut noter que d'autres pays tels que l'Australie et le Canada, champions du libre-échange et de la concurrence loyale, ont également bloquer l'accès à leurs marchés pour ces sociétés chinoises. Les Agences de renseignement occidentales prétendent qu'elles craignent les risques **d'écoute électronique**, d'espionnage et autres cyber-attaques oubliant qu'elles sont elles –mêmes des champions dans ce type de jeux: un exemple étant le virus Stuxnet, visant le programme nucléaire de l'Iran, sans parler des **écoutes massives** pratiquées par les USA et la Grande Bretagne (en particulier mais pas seulement) et auxquelles sont sujets pratiquement tous les pays, alliés ou non (gouvernements, individus, entreprises telle que Belgacom l'entreprise de télécom Belge…) et telles que révélées par l'Américain **Edward Snowden**, ancien employé de la CIA et de la NSA .

Les Concurrents occidentaux de Huawei, ZTE et d'autres sociétés chinoises, ont bien un intérêt direct à exagérer les préoccupations de sécurité nationale, tout en dissimulant leur dépendance des sous-traitants chinois et des subventions de leurs propres gouvernements. Un très haut fonctionnaire américain a tout simplement déclaré: «nous serons fous de permettre à Huawei d'accéder à nos networks (réseaux), tout simplement fous[20] », peut-être parce qu'il sait que les services de renseignements occidentaux ont des liens très étroits avec leurs entreprises des télécommunications et que celles-ci sont très souvent sollicitées pour installer des 'mouchards' dans les équipements qu'elles exportent pour pouvoir espionner de loin (des sortes de drones dans les écoutes électroniques).

Dans les pays riches, les champions du libre-échange, il y a toujours eu une très (trop) grande connivence entre les entreprises et les autorités publiques: administrations, politiciens en général et les parlementaires en particulier. A travers les financements des campagnes électorales et le lobbying, les sociétés américaines, par exemple, sont très bien défendues par leurs représentants au

Congrès et au gouvernement[21]: « la trace des fortunes des super-riches se retrouve dans la politique à travers les sociétés qu'ils gèrent ou qu'ils possèdent, et qui emploient des légions de lobbyistes et autres experts en relations publics. Et leurs fortunes leur achète l'accès direct aux officiels»[22].
Ce n'est là qu'un patriotisme économique (à travers le protectionnisme) qui consiste à interdire des sociétés sur la base de leur nationalité. Ce ne sont là que des arguments fallacieux des entreprises occidentales qui veulent se protéger contre la concurrence étrangère et essayent d'éliminer les entreprises des pays émergents ou non et de leur bloquer l'entrée dans leurs marchés: « les lois commerciales déloyales des Etats Unis ne sont pas faites sur la base de principes économiques. Elles existent uniquement pour protéger les industries américaines qui sont défavorablement affectées par les importations… Les USA donnent des leçons à tout le monde… sur les dangers du capitalisme de copinage... . Cependant le copinage est utilisé très souvent comme par exemple dans le sauvetage du fond d'investissement Long Term Capital Managemnt[23] » et dans les grands contrats de fournitures militaires, tel par exemple, dans l'octroi à la société Boeing un très grand contrat de fourniture de cent avions ravitailleurs militaires d'un montant de 23 milliards de dollars pouvant aller jusqu'à 100 milliards sur plusieurs années de fabrication.

Ce contrat a été dans un premier appel d'offre accordé à un consortium dirigé par Airbus. Puis le contrat a été annulé par le Congrès américain, pour mille et une excuses, et surtout après toutes les pressions exercées par Boeing, et en invoquant la loi 'Buy American Act, qui date de la grande dépression des années trente et qui restreint l'achat de produits étrangers par le gouvernement fédéral et donne ouvertement la préférence aux sociétés américaines et considère qu'accorder les contrats d'armement aux étrangers est une menace pour la sécurité nationale. L'industrie de la défense est loin d'être une industrie normale et le commerce des avions est intensément politique. De nombreux parlementaires et officiers supérieurs ont bien admis que les appareils d'Airbus étaient supérieurs à ceux de Boeing pour le ravitaillement militaire, mais qu'ils étaient simplement politiquement inacceptable, car tout simplement « le gouvernement est géré par Wall Street, les PDG des grandes sociétés et l'industrie de l'armement[24] », Un sénateur Américain commentant le pouvoir de ***Wall Street*** a dit que son influence est si grande sur *le* ***parlement*** qu'ils en sont pratiquement, ***les propriétaires***[25].

Un nouveau appel d'offre, dont les conditions privilégiaient Boeing a été alors lancé et Boeing a eu le contrat définitif. Comme protectionnisme ou patriotisme économique on ne peut pas faire mieux. Bien sûr les Européens étaient scandalisés, et ont ouvertement accusé l'administration Obama de protectionnisme, mais il faut reconnaitre que tous les pays européens ont recours à ce genre de protectionnisme quand il s'agit, entre autres, de contrats de défense nationale. Les Européens ont accusé les Américains de ne parler que de la libre concurrence quand elle est à leur avantage et qu'il change tout simplement les règles du jeu quand le vainqueur ne leur convient pas. Le libre-échange signifie dès lors, accepter et suivre les règles dictées par les pays développés --ceux qui s'autoproclament: ***la*** **communauté Internationale--** dans les relations commerciales (et autres) internationales à travers les institutions internationales --de destruction massive des pays faibles-- telles que la Banque Mondiale, le FMI, l'OMC… sans oublier la Cour Pénale Internationale qui, jusqu'à présent n'a porté d'accusation que contre des dirigeants Africains!, ceux justement qui n'ont pas accepté les règles –occidentales-- du jeu.

Il est important de noter ici que bien qu'ayant perdu l'appel d'offre après avoir été indument lésé, Airbus a décidé de construire une usine aux USA même, dans l'Etat de l'Alabama. Airbus est ainsi "devenu Américaine", en suivant le chemin tracé par les constructeurs automobiles étrangers, les Japonais en particulier, dont Toyota. La société japonaise a établi sa première usine américaine à Kentucky en 1988, en partie pour contourner les trop importants droits de douane sur les importations et autres barrières non tarifaires. C'est là donc une évidence de plus que ce n'est pas le

libre–échange qui attire les IDE mais bien plutôt le protectionnisme. La garantie d'un marché protégé est un bien meilleur stimulant pour attirer les investissements que les adhésions à des zones de libre-échange, et l'Algérie devrait en tenir compte. Autre exemple à suivre par notre pays est celui de l'Inde qui a recours à toutes sortes de mesures pour défendre ses industries naissantes. L'une de ces mesures a eu pour objectif la protection de la production locale dans certaines industries telle que par exemple l'industrie pharmaceutique[26] qui, grâce à la production locale des médicaments génériques couvrent 90% du marché Indien (en plus des exportations vers d'autres pays dont l'Algérie notamment). C'est seulement quand cette industrie a été suffisamment forte pour faire face avec succès à la concurrence étrangère, que l'Inde a commencé à avoir des lois concernant les brevets pharmaceutiques, c'est-à-dire très récemment (il y a environ 7 ans).

Auparavant et pendant plus de 30 ans, l'Inde ne reconnaissait tout simplement pas les brevets des produits pharmaceutiques. Après son adhésion à l'OMC en 1995 l'Inde a dû changer ces lois, mais c'est seulement à partir de 2005 que son nouveau système protège les brevets mais également et en particulier la production locale des génériques, en refusant de protéger les brevets du genre '*evergreening'*, c'est-à-dire pour des modifications mineurs d'un brevet qui a déjà été approuvé. Ce genre de reformulation d'un médicament déjà existant n'est pas protégé en Inde car il a pour seul but de bloquer (malhonnêtement) la production des génériques. Par ailleurs, ce nouveau système concernant les brevets, permet aux autorités Indiennes d'obliger les entreprises étrangères dont les brevets sont reconnus, à donner des licences de production aux producteurs locaux des génériques, à travers ce qu'on appelle le '*compulsory[obligatoire] licensing*'. C'est ce que les autorités ont fait récemment en ordonnant à la très grande multinationale BAYER, de vendre à une entreprise locale (Natco) une licence pour produire un médicament contre le cancer du rein (Nexavar) et de le vendre à 1/30 du prix de Bayer qui était de 5.000,00 dollars/mois ! En outre et toujours dans l'objectif d'encourager et de protéger les producteurs locaux, les autorités ont décidé de donner les génériques, gratuitement, dans tous les hôpitaux. Grace à ce genre de protection, les producteurs Indiens locaux sont devenus maitres dans les génériques, dans le monde entier. On a là un très bon exemple *du patriotisme économique productif* de l'Inde qui fait ce que les évangélistes du libre-échange font mais non pas ce qu'ils disent.

L'Algérie ferait bien de suivre ce type de modèle (comme l'ont fait d'autres pays déjà tels que la Malaisie, l'Afrique du Sud…) au lieu de s'empresser à adopter tous les traités et conventions internationales sans en avoir au préalable étudié, analyser les coûts, l'impact et les conséquences politiques, économiques, sociales, environnementales…à court, moyen et à long terme. Il faut négocier les accords internationaux avec sérieux et surtout avec beaucoup de rigueur et de compétence pour éviter l'infantilisme et l'instabilité juridiques, l'incertitude… et avec auparavant un débat national quand les enjeux sont de taille telle que l'adhésion à l'OMC qui est en train d'être négociée bureaucratiquement, au sens propre et figuré du terme, sans la participation active des premiers concernés: les représentants des entrepreneurs, des ouvriers, de la fonction publique, de la société civile…, alors que, par exemple, des « dirigeants et des employés des multinationales telles que Phillip Morris, Nestlé, Monsato et DuPont ont servi comme conseillers aux négociateurs US[27] ».

3. Exemples de restrictions à l'exportation

Les restrictions et les **taxes à l'exportation**, et qui sont sous-réglementés par l'OMC (!), ont été utilisées pendant longtemps et continuent d'être utilisées comme outils de politique économique protectionniste pour les produits alimentaires, les armes, les des produits High Tech... Entre 2007 et 2011 trente-trois pays ont imposé des restrictions aux exportations de denrées alimentaires. L'Argentine par exemple, et pour éviter une pénurie de biens sur le marché intérieur, a longtemps utilisé les taxes à l'exportation, en particulier sur l'exportation de certains produits agricoles tels

que le maïs, le blé, la viande de bœuf… Mieux, en Mars 2006, le président NéstorKirchnera pris la mesure radicale **d'interdire toutes les exportations** de viande de bœuf pour une période de 180 jours. En Russie et à la suite de la sécheresse qui a sévi dans le pays en 2010, le gouvernement a tout simplement **interdit les exportations** des céréales durant les années 2010-2011. La Chine également exerce des **restrictions aux exportations** comme par exemple celles des terres rares (rare earth), en particulier pour augmenter les coûts de ses concurrents dans les domaines de la haute technologie qui nécessitent des terres rares, et incite ainsi les producteurs étrangers à délocaliser vers la Chine. Enfin les e**xportations des armes** par les pays occidentaux en particulier, ne peuvent se faire sans **autorisation du gouvernement** du pays exportateur...

4. Promotion des exportations

4.1. Les subventions à l'exportation qui sont toutes sortes d'aides ou d'assistance directes ou indirectes à l'exportation des produits des entreprises locales, peuvent prendre une ou plusieurs formes telles que: **crédit à l'exportation à faible taux d'intérêt, allégements fiscaux, réduction de la part patronale des charges sociales, recherche et développement et marketing financés par le gouvernement…** Les Etats Unis, comme d'autres pays d'ailleurs, ont même mis en place une banque spéciale pour cela: c'est la fameuse**Eximbank** (Export Import Bank). L'objectif étant toujours d'encourager l'exportation des produits locaux. Tout comme l'UE a son fameux PAC, les USA leur 'répond en instituant le non moins fameuse EEP ('Export Enhancement Program': programme de promotion de l'exportation) qui concernent plusieurs produits agricoles, de volaille…Les aides de la Chine aux exportations des pièces détachées de son industrie de l'automobile, sous forme de **subventions**, d'allégements fiscaux et des crédits subventionnés se sont chiffrées à environ un milliards de dollars entre 2009 et 2011[28]. L'Argentine comme le Brésil et autres pays accordent carrément des allégements fiscaux. Telle est l'hypocrisie des pays industrialisés avancés qui prêchent contre les subventions [aux producteurs] et continuent à verser des milliards en subventions à leurs fermiers et autres groupes d'intérêts spéciaux…».

4.2. Dans la **guerre juridique des patentes** (suite à la guerre commerciale) entre Apple et Samsung, Apple gagne aux USA dans son pays, et Samsung gagne en Corée du Sud (son pays) et au Japon! (Vive l'indépendance de la justice dans les pays dits 'démocratiques'). Un jury américain a ordonné à Samsung de payer un milliard de dollars à Apple[29]. C'est un jugement qui n'est autre que du protectionnisme déguisé, car le conflit n'était pas tant sur la technologie proprement dite que sur le look des appareils dont Apple possédait une patente et que Samsung aurait copié. Or, et d'abord, il est clair que pas n'importe quelle innovation mérite une patente. Puis la prolifération des patentes, pour un oui ou pour un non, crée un dysfonctionnement des marchés car dorénavant la **concurrence** entre les sociétés 'hightech' se fera non pas dans les marchés mais plutôt **dans les tribunaux.**

4.3. Politique de change ou dévaluation compétitive: durant la présidence de R. Reagan les USA par exemple, sous la pression des industriels américains et dans le but de réduire le déficit croissant de sa balance commerciale avec ses partenaires, les USA ont eu recours à une politique des taux de change très active et ont fait pression sur certains pays tels que l'Allemagne et le Japon pour réévaluer leur monnaie respective contre le dollar, pressions qui ont donné leur fruits avec l'accord du Plazza le 22 Septembre 1985.

4.4. La Pratique de la force. On sait depuis K. Marx que le capitalisme a une logique expansionniste pathologique car dans la poursuite inlassable vers le profit et le maintien de celui-ci à des taux acceptable, le capital est constamment à la recherche de nouveaux marchés[30], par tous les moyens y compris les moyens militaires (**colonisations**, **fomenter des coups d'Etat, créer des 'révolutions' sociales, assassinats de chef d'Etat**: Lumumba, Mossadegh, Allende, Saddam

Hussein, Quaddafi...)**:** « Quand un gouvernement non favorable aux intérêts commerciaux des Occidentaux réussit à arriver au pouvoir, les gouvernements occidentaux utiliseront tous les moyens pour l'écarter[31] ». Par ailleurs, et normalement dans le libre-échange un pays a le droit d'exporter, la quantité qu'il juge bonne, d'un produit donné, et pourtant très souvent les pays forts (le G7: la communauté internationale!) font souvent pression sur, et exige même, des pays exportateurs du pétrole d'augmenter leur production et leur exportations. D'un autre coté des **embargos** de toutes sortes sont fréquemment utilisés. En 2010, et à cause d'un conflit territorial, la Chine à bloquer l'exportation des 'terres rares' vers le Japon. Le Commerce extérieur avec l'Iran, Cuba et la Corée du Nord est régulé despotiquement par des lois américaines, qui interdisent à toutes les entreprises américaines de commercer (dans certains domaines et selon le cas du pays) avec ces pays et interdisent l'accès aux marchés américains (très lucratifs) à toute société étrangères qui commerce avec ces pays. Vive le libre-échange ! Enfin, à partir de la fin des années soixante-dix, début des années quatre-vingt, les USA ont adopté un véritable ***patriotisme économique expansionniste***, consistant non seulement à protéger les industries américaines mais également à renforcer, par la carotte et le bâton, l'accès aux marchés étrangers, spécialement ceux du Japon et autres pays de l'Asie de l'Est et Sud-Est, forçant ou faisant pressions sur les pays étrangers pour ouvrir leurs marchés aux produits et aux investissements américains... Cette nouvelle politique du commerce extérieur a été qualifiée de Volontary***Import Expansion*** par comparaison laVolontary Export Restriction. Avec cet unilatéralisme agressif, qualifié de managedtrade ou commerce administré, on est loin du libre-échange.

6. Conclusion

Ainsi donc, les champions du libre-échange ne reculent devant rien pour défendre les intérêts de leurs pays, protéger leurs économies ou plutôt pour protéger les revenus de certains groupes sociaux[32] à travers la protection de secteurs spécifiques[33], tout en pratiquement forçant les pays du Tiers Monde notamment à épouser le libre-échange. Parmi les outils qu'ils utilisent à cette fin, et en addition au protectionnisme, ce sont les manipulations, les intimidations, des pays faibles comme l'Algérie, à travers leurs infanteries que sont le FMI, la Banque Mondiale, l'OMC (qui sont des sortes de ***drones économiques***, et autres institutions telle que ***le Conseil de Sécurité de l'ONU, la cour pénale internationale***…, pour les forcer à mettre en œuvre des politiques et des institutions qui sont favorables aux pays riches (économie de marché, P.A.S., libre-échange…), tout en les empêchant et même parfois en leur interdisant d'appliquer et d'utiliser les politiques et les instruments qu'ils ont eux-mêmes utiliser pour se développer et qu'ils continuent à utiliser selon les circonstances. Une fois que les objectifs des nations les plus fortes sont plus au moins atteints, ces dernières ont fait des traités qu'ils obligent les pays faibles à signer, des traités qui leur interdisent de faire la même chose que les grandes puissances de ce monde.

Ils font en économie comme ils font ailleurs: une fois qu'ils ont acquis les armes et la technologie nucléaire, par exemple, ils interdisent aux autres de les avoir: on ne permettra pas à la Corée du Nord d'être une puissance nucléaire, a déclaré le ministre Américain des affaires étrangères, John Kerry très récemment (en Avril 2013) en Corée du Sud!!! En économie, une fois qu'ils se sont bien développés ils se sont mis à interdire aux autres, à travers le FMI, l'OMC… de se développer: ***faites ce qu'on vous dit de faire, mais ne faites pas ce que nous faisons!*** Par ailleurs, d'une manière générale et dans pratiquement tous les pays, la politique économique et notamment la politique du commerce extérieur, est dominée directement ou indirectement par des ***groupes d'intérêt*** spécifiques en ayant carrément recours à la ***corruption*** ou grâce aux actions de ce qu'on appelle ***lobbies***[34] et qui ne sont rien d'autres que des organisations de ***corruption légalisée*** ! En effet le lobbying est une activité réglementé dont l'objectif est d'influencer, au profit du lobby ou de ses clients, les autorités publics -gouvernement, parlement… qui sont récompensé directement (en cash

dans certains pays) ou indirectement (financement de leur partis politiques ou de leur campagne électoral[35], bourse d'études pour leurs enfants, conférences-vacances payées…).

On voit ainsi que, d'une part il y a un grand écart entre la théorie (qui défend le libre-échange contre vents et marées) et la pratique, et que d'autre part les politiques économiques et en particulier la politique du commerce extérieur ne sont presque jamais adoptés dans l'intérêt du pays dans sa globalité mais bien plutôt par et dans l'intérêt de groupes d'intérêt spéciaux[36]: « Quant au libre-échange, la seule chose qui est libre à ce propos est la liberté que cela procure aux grandes entreprises de priver tous les autres de leurs libertés, y inclus la liberté, dont jouissaient précédemment les pays démocratiques, de défendre leurs économies nationales, leurs communautés, leur culture et l'environnement[37] ». L'efficience qui serait, avec la compétitivité, parmi les résultats les plus importants du libre-échange, « signifie aujourd'hui remplacer les ouvriers par des machines… [alors que] la compétitivité signifie réduire les salaires pour faire face aux pays concurrents à bas-salaires… »[38]. En outre, de nombreux économistes pensent que le libre-échange est loin d'être une politique parfaite et que sur une base purement économique le libre-échange n'est pas toujours, et en tous cas pas pour tous les pays, ***la*** politique du commerce extérieur qui garantirait une meilleur croissance[39]. En outre bien que depuis A. Smith beaucoup de modèles théoriques montreraient que du point de vue de l'efficience, le libre-échange serait supérieur au protectionnisme en ce sens qu'il évite les pertes d'efficience que ce dernier causerait, le ***libre-échange*** n'est en fait qu'***un idéal*** que devraient poursuivre les pays. En effet mis à part Hong Kong qui pratique, pour des raisons historiques, un quasi-libre-échange avec l'abolition de pratiquement toutes les barrières à l'importation, pratiquement tous les autres pays ont à un degré plus au moins grand une politique protectionniste.

De plus, théoriquement chaque pays devrait bénéficier du libre-échange, mais dans la réalité certains pays comme l'Algérie perdent beaucoup plus qu'ils ne gagnent. En effet dans la pratique, il n'y a pas que des gagnants dans le commerce international, il y a aussi des perdants, ce qui fait que ce commerce n'est presque jamais libre[40] et c'est pour cela que toutes sortes de mesures protectionnistes ont été utilisées à un moment ou un autre, pour une courte ou plus longue période et sont encore utilisées par tous les pays, pour toutes sortes de raisons: économiques, politiques, sociales, sécuritaires, sanitaires, religieuses… Le nombre des conflits et plaintes auprès de l'OMC augmente d'année en année, ce qui montre qu'on est loin du libre-échange mondial qui n'est plus, et qui n'a en fait jamais été, une réalité. Contrairement aux discours officiels, le miracle des pays Asiatique, par exemple, ne s'est pas produit grâce au libre-échange, mais bien plutôt grâce à un interventionnisme et un protectionnisme bien patriotiques[41]. Plus simplement dit, il n'y a jamais eu de libre-échange pur et dur, il n'y a pas de nos jours de libre-échange pur et dur et il n'y aura jamais de libre-échange pur et dur. Par contre le protectionnisme a été pratiqué par pratiquement tous les pays, il est encore pratiqué, selon les circonstances, par tous les pays, et nous sommes convaincus qu'il sera toujours pratiqué, selon encore une fois, les circonstances.

Enfin, si les champions du libre-échange nous empêchent, pratiquement, de faire comme ils font, il n'y aurait pas de mal en un sens à ce qu'il ne faut pas faire ce que ces pays riches font, car ce qu'ils font est injuste, immorale, non démocratique, arbitraire. Par contre l'Algérie peut et doit faire comme ils ***ont fait*** et comme les pays du Tiers Monde qui ont réussi leur développement, ont fait et font encore. Même un grand pays comme la Chine, doit son développement économique et trouve sa place dans les échanges internationaux, autant, sinon plus, à la protection de son marché intérieur qu'à sa main d'œuvre à bon marché. La Corée, qu'on donne comme exemple d'une économie de marché qui a réussi, avait agi exactement de la même façon dans les années 60-70[42]. En outre, il est très évident que l'Algérie, n'a guère de chances de se développer, si le pays ne protège pas, au moins temporairement, ses industries naissantes. **La libéralisation tout azimut du commerce**

extérieur et les plans du FMI ont *détruit la quasi-totalité de nos industries publiques et privées.* En ce qui concerne l'adhésion à l'OMC, ou à toute zone de libre-échange, l'Algérie devrait peut-être s'inspirer de la stratégie de la Norvège par rapport à l'UE, en utilisant le principe tout simple du ***coût-bénéfice***: comme elle a plus à perdre qu'elle n'a à gagner en adhérant à l'UE (La Norvège ayant un très grand PIB, sa contribution au budget de l'UE serait énorme car elle dépend en général du PIB du pays membre), la Norvège n'y a tout simplement pas adhéré, tout en ayant de très étroites relations avec cette dernière. Et ceci d'autant plus que notre pays n'a pas grand-chose à échanger.

Références bibliographiques :

[1]Stiglitz, Joseph E., 2002. *Globalisation and Its Discontents*. W.W. Norton and Company: New York, p.178.

[2]- Reinert, Erik S., 2007. *How Rich Countries Got Rich . . . and Why Poor Countries Stay Poor*, Constable & Robinson: London.

[3] Nous recommandons à ce sujet la lecture, entre autres ouvrages sur l'histoire des faits économiques, les livres suivants, dont certains sont traduits en français, :
- Chang, Ha-Joon, 2002.*Kicking Away the Ladder-Development Strategy in Historical Perspective* Anthem Press, London; Reinert, op. cit.; Brasseul, Jacques, 2004. *Histoire des FaitsEconomique*. Armand Colin/SEJER: Paris; *Alternatives to Economic Globalization*, 2002. A report of the International Forum on Globalization.Ouvragecollectif, Berrett-Koehler Peublishers, San Francisco ; Galeano, Eduardo, 1997. *Opens Veins of Latin America.* Monthly Review Press: New York; Jalée, Pierre, 1970. *Le Pillage du Tiers Monde*. François Maspero: Paris.

[4]List, Fredéric, 1841: *système national d'économie politique*, cité par Denis, Henri, 1966. *Histoire de la Pensée Economique*. Presses Universitaires de France : Paris, pp. 458 et 551-552.

[5]*TheEconomist, 2008."The Battle of Smoot–Hawley", online*

http://www.economist.com/node/12798595, lu le 17/12/2011; et

http://future.state.gov/when/timeline/1921_timeline/smoot_tariff.html, le 17/12/2011 ; et

Krugman,Paul R., Obestfeld, Maurice, 2003. International Economics, Addison-Wesle: New York, pp. 237-239.

[6]The Economist, semaine du 15 Septembre 2012.

[7]Krugman,op.cit., p. 232

[8] Ibid., p. 12.

[9]Krugman, ibid., pp. 198-199, et 239.

[10]Lipsey, Richard G., et al, 1999. *Macroeconomics*, Addison Wesley: New York, p.790.

[11]Lipsey, Ibid.

[12]Krugman, op.cit., pp. 59 et 200-202

[13]Krugman, ibid., pp. 202-203

[14]Krugman, ibid., pp. 203, 232, 239-240

[15]Krugman, ibid., p. 204

[16]The Economist, semaine du 24-09-2011.

[17]Lipsey, op.cit., pp. 788-789.

[18]Krugman, op. cit., p. 174.

[19] “Huawei and ZTE: Put on hold”, 2012, *The Economist*, semaine du 13 octobre.

[20] Who’s afraid of Huawei?, 2012. *The Economist*, semaine du 04 Aout, p. 19.

[21]Comme cela est le cas du reste partout, dans les économies de marché.

[22] Reich, Robert B., 2012. *Beyond Outrage*. Vintage Books: New York, page XIV.

[23]Stiglitz, op. cit., p. 176-179.

[24] Reich, op. cit., p. 3.

[25] Hayes, Christopher, 2012. *Twilight of the Elites.* Crown publishers: New York, p. 28.

[26] Pour cet exemple on s’est largement inspiré du The Economist, semaine du o8-09-2012, p. 62.

[27]Hawken, Paul, 2010. *The Ecology of Commerce*. Harper Business: New York, p. 110.

[28]The Economist, semaine du 22-09-2012, p. 47.

[29]The Economist, semaine du 01-09-2012, p. 9.

[30]Held, David etMcGrew, Anthony, 2002.*Globaliztion /Anti-Globaliztion,* Polity Pres: Cambridge, UK, pp. 4-5.

[31] Goldsmith, Edward,2001. “Developpment as Colonialism”. In *The Case Against the Global Economy*, Ed. Earthscan, London. (Sous la direction de Edward Goldsmith et Jerry Mander), p. 25.

[32]Grossman, G. and Helpman, E. 1994.Protection for sale.*American Economic Review*, Vol. 84, No. 4, pp. 833-850.

[33] Baldwin, Robert E., et al, 1998. Is Trade Policy for Sale [Est-ce-que la politique commerciale est à vendre]? The N.B.E.R. Working Papers no 6376,*The National Bureau of Economic* Research.

[34]Ainsworth, S. H., etSened, I., 1993: "The Role of Lobbyists: Entrepreneurs with Two Audiences," *American Journal of Political Science*, Vol. 37, No. 3, pp. 834-866.

[35]Stratmann,Thomas,1991. What do campaign contributions buy? Deciphering causal effects of money and votes.*Southern Economic Journal* 57 (3), pp. 606-620.

[36] Smith, R., 1995. “Interest group influence in the U.S. Congress”.*Legislative Studies Quarterly*Vol.20, No.1, pp. 89-139.

[37] Morris, David, 2001. Free Trade: The Great Destroyer. In *The Case Against the Global Economy*, Ed. Earthscan, London. (Sous la direction de Edward Goldsmith et Jerry Mander), p. 115.

[38]Mander, Jerry, 2001.“Facing the Rising Tide”. In *The Case Against the Global Economy*, Ed. Earthscan, London. (Sous la direction de Edward Goldsmith et Jerry Mander), p. 7.

[39] Rodriguez, F., etRodrik, D., 2001. « Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross-National Evidence”In*NBER Macroeconomics Annual 2000*, Volume 15. Bernanke, Ben and Kenneth S. Rogoff (eds.). Cambridge, MA: The MIT Press.

[40]Krugman, op.cit., p. 57.

[41]Stiglitz, (2002), op. cit.

[42] Stiglitz, (2002), op. cit.

How Robust Is the Growth-Openness Relationship to the Inclusion of Standard Control Variables?
A Cross-Country Study over the Period 1970-2000
ما مدى تأثر علاقة الانفتاح والنمو ببعض محددات النمو الأخرى؟
نتائج دراسة ما بين البلدان خلال الفترة 1970-2000

Raad Ali [(*)]
Faculté des sciences économiques, science commerciales et sciences de gestion
Université d'Alger 3

Abstract: The objective of this work is to investigate the robustness of the relationship between openness and growth to the inclusion of standard control variables. To this end, we use data on a set of countries over the period 1970-2000 to estimate an augmented Solow regression model, in which a measure of openness, due to Sachs and Warner (1995a), along with other variables, found to be robust in growth regressions based on different statistical criteria, are included. Among the indicators used to control the relationship between growth and openness in our regressions, we mention the black market premium, the share of primary goods exports to real GDP, the terms of trade volatility, and governance and institutions. The results obtained show that openness is generally positively linked with growth. The magnitude of the effect of openness on per capita GDP growth, and its statistical significance, depend, however, crucially on the controlling variable(s) being used.

Keywords : Growth, Openness, Cross-Country Studies, Control Variables.
JEL Codes : C21, F43, O57

الملخص
نهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة مدى تأثر علاقة الانفتاح والنمو بتثبيت بعض المتغيرات المحددة للنمو. من أجل هذا، نقوم باستخدام بيانات إحصائية، خاصة بمجموعة من البلدان خلال الفترة 1970-2000، لتقدير نموذج مدعم لـ Solow يحتوي على مقياس للانفتاح، يعود لـ Sachs and Warner (1995a)، و متغيرات أخرى، وجد أنها مهمة في تحديد النمو. من بين المتغيرات المستعملة للتحكم في العلاقة ما بين الانفتاح والنمو في انحداراتنا نذكر علاوة السوق السوداء، نسبة صادرات المواد الأولية إلى الناتج الداخلي الخام، تطاير معدلات التبادل، والحاكمية والمؤسسات. تدل النتائج المتوصل إليها على أن العلاقة التي تربط ما بين الانفتاح ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي هي علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا، على العموم. لكنها تتأثر بتثبيت المتغيرات الأخرى، إلى درجة أنها تفقد أحيانا دلالتها الإحصائية، كما يظهر من تقدير معلمة مؤشر الانفتاح ومعنويته.

الكلمات المفتاح : نمو، انفتاح، دراسات ما بين البلدان، متغيرات التثبيت.

1. Introduction
There is not a consensus in growth theory regarding the effect of trade restrictions on economic growth. In exogenous growth models, a trade restriction has no effect on the long-run growth rate of output. However, there may be positive or negative growth effects, depending on how the long-run level of output is affected by the trade restriction, during the transition to the steady state. On the other hand, endogenous growth models based on non-diminishing returns to reproducible factors of production or on learning-by-doing presume that lower trade restrictions boost output growth in the world economy as a whole.

(*) raadali42@voila.fr

A heated debate concerning the question of whether openness to international trade is beneficial for economic growth has also been going on. Theoretical work on this issue is usually based on the concept of comparative advantage and credits economic liberalization with at least a transitory positive effect on growth. Romer (1990), Grossman and Helpman (1990), and Pritchet (1991) are among those who stress the role of openness to international markets in enhancing growth. On the other hand, controversy is still surrounding the huge empirical work on the link between growth and openness.

While some authors have managed to find a significant positive relationship between growth and openness, others have pointed out various weaknesses affecting this type of empirical work, and thought to be behind the results obtained. Rodriguez and Rodrick (2000), among others, consider the errors made regarding the econometric methodologies employed in the analysis, and the inappropriately measured indicators on openness as two major shortcomings of this empirical work. They argue that these errors are exactly what lies behind the pretended growth-openness nexus

Regarding the issue of methodology, for instance, cross-country studies, carried out in the spirit of Barro (1991), are usually seen to be full of problems; in particular, those related to endogeniety and measurement errors, and the way they are treated. In this respect, Edwards (1998) argues that most of the cross-country studies are plagued by empirical and conceptual shortcomings. He states that simplicity of the theoretical frameworks used, their failure to bring forward the exact mechanism through which export expansion affect income growth, non inclusion of potential growth determinants, and problems related to endogeneity and measurement errors, all led to unconvincing and fragile results.

Case studies, on the other hand, lack statistical rigour and are often exposed to arbitrary case selection. Lack of time series long enough on some explanatory variables in some cases, and absence of regular periodical data on other variables, especially in developing countries, in other cases, are two major difficulties affecting the time series approach.

Despite the shortcomings of the first approach, it has been extensively used to investigate the issue of growth determinants. Following this approach, we use the Sachs Warner (1995a) openness index and other data on a set of countries over the period 1970-00 to investigate the robustness of the relationship between openness and growth to the inclusion of standard controls. The list of these controls includes the black market premium to reflect price distortions, the terms of trade as an indicator of macroeconomic stability, the share of primary exports in gross domestic product (GDP) to gauge reliance on primary goods exports, and governance and institutions. The results we have obtained show that (i) per capita GDP growth is generally positively and significantly linked to openness, indicating that the more open a country is, the faster it grows ; (ii) the effect of openness on per capita GDP growth declines, in magnitude and statistical significance, when we control for macroeconomic stability and institutions.

The rest of this work is organized in the following way. Related empirical literature is presented in section 2. The econometric model being used here to conduct the analysis, his variables, the estimation method, and tests, are introduced in section 3. The results are analyzed in section 4, whereas section 5 concludes.

2. Related Empirical Literature

Early developments in economic theory suggest the existence of a close tie between international trade and productivity. Many years ago, authors such as Romer (1990), Grossman and Helpman (1990), and Pritchet (1991) stressed the role of openness to international markets in enhancing growth. Recently, Warner (2003) reintroduces the idea that import restrictions can depress growth by increasing the cost of capital, and reducing the incentive to invest and grow. On the other hand, Bhagwati and Srinivasan (2002) point out two channels through which trade liberalization can raise growth : (i) greater variety in intermediate inputs ; and (ii) greater returns to investment through the access to a larger

global marketplace. Other channels such as improved technological transfer through international trade and improved incentives to innovate and upgrade in reaction to greater international competition are also stressed.

Empirically, the focus has typically been on the relationship between exports and growth, and to a lesser extent on the link between imports and growth and between total trade and growth. Sachs and Warner (1995a) follow another route in order to measure openness and, therefore, to deal with the growth-openness nexus. They set five criteria which are thought to cover the major types of trade restriction to classify countries into two groups: open countries and closed countries[i]. According to their criteria, a country is judged as one with a closed trade policy if it has at least one of the following characteristics. (i) Nontariff barriers covering 40 percent or more of trade ; (ii) average tariff rates of 40 percent or more ; (iii) a black market exchange rate that is depreciated by 20 percent or more relative to the official exchange rate, on average, during the 1970's or 1980's ; (iv) a socialist economy system ; and (v) a state monopoly on major Exports. An open economy is defined as one in which none of the five conditions applies. The reason for combining these indicators into a single dichotomous variable, according to which a country is either open or closed, is that they represent different ways in which policymakers can close their economy to international trade.

The major findings of Sachs and Warner (1995a) are that open economies, according to their criteria, outperformed closed economies over the period 1970-89 on three main dimensions of economic performance: economic growth, avoidance of extreme macroeconomic crises, and structural change. Furthermore, a close link between economic integration and economic convergence is established in the paper. Poor countries tend to grow faster than rich countries when they are linked to international trade, and integrated in the world economy. In contrast, rich and open economies are found to perform much better than poor and closed economies in the sample they used and over the period of their study.

The same evidence on openness is presented by Sala-i-Martin (1996, 1997) who finds openness to be strongly and robustly correlated with growth. Sachs and Warner (1997a, 1997b). These empirical findings, accord well with the idea that open economies might converge faster than closed economies, given that international mobility of capital and technology can speed up the transition to steady-state income.

In a more recent survey of empirical and theoretical literature, Anderson and Babula (2008) conclude that nearly all the empirical analyses confirm the link between openness and economic growth. Furthermore, Rizavi et al (2010) use a panel data set to investigate the relationship between trade and economic growth in India, Bangladesh, and Pakistan. They find that openness played an important role in shaping the economic growth of South Asia during the period 1980-2008.

Bülent U. (2012) carries out an empirical investigation, based on different measures of openness, to reassess the openness-growth nexus over a comparatively longer period that lasts from 1960 to 2000. He concludes that many of the variables he uses as measures of openness are positively and significantly correlated with long-run economic growth. He argues, however, that this result is sometimes due to the presence of a few outlying countries. He also notes that the openness variables become insignificant when controlling for variables such as institutions, population heterogeneity, geography, and macroeconomic stability.

The need to use detailed country-level case studies instead of cross-country regressions to better understand the link between openness and growth has also been highlighted. Chandra Pradhan N. (2011) follows this way and uses a time series approach to analyze the effect of openness on the Indian economy during the period 1970-09, focusing more on the liberalization period that began in the 1980's. The empirical testing of an export-led growth hypothesis he performs, based on various time series techniques, reveals both short and long-run relationship between export and growth.

The conclusion that openness is positively linked to growth has, however, been challenged in other writings. We mention in particular the article by Rodriguez and Rodrik (2000) who argue that famous empirical studies, such as the one done by Sachs and Warner (1995a) referred to previously, suffered from a number of methodological shortcomings, and that this resulted in the relationship between openness and growth being significant. They further provide specific evidence on the fact that derived results in many studies were ascribed to openness indicators being inappropriately measured, whereas more appropriate indicators failed to deliver such results.

Regarding the inappropriate measurement of openness, Rodriguez and Rodrik (2000) attribute the explanatory power of the Sacks and Warner openness measure, found to be robust in many studies, almost exclusively to the use of the State monopoly of exports and the black market premium variable in the openness index. A closer look at these two variables, however, reveal that they are not proxying trade policy, but rather are bringing in measurement errors that tend to bias the coefficients in favor of finding a growth-openness link.

Later, Baldwin (2003) proceeds in the same direction when examining the controversy that is still surrounding the nature of the relationship between growth and openness. He argues that (i) definitional issues regarding openness; (ii) differences in the quality and details of the data being analyzed; and (iii) differences in the econometric models and tests employed, are the main sources for the disagreement among economists on the relationship linking openness to international trade and growth.

In a reply to this criticism, Warner (2003) shows that the argument in Rodriguez and Rodrick (2000) can simply be misleading. He argues that it ignores crucial evidence because it is based on inferior specifications of empirical models that lack statistical power for testing the impact of trade restrictions on growth and development. He further states that introducing single measures of protectionism on a one by one basis, instead of an aggregate trade policy instrument, in growth regressions will have low statistical power for testing for protectionism in general, even though it may have high power for testing specific forms of protectionism.

Warner (2003) also criticizes the use of the share of imports plus exports to GDP as a measure of openness to international trade. He argues that using such a measure by Rodrick, Subramanian, and Trebbi (2002) can completely miss the point and classify an open country, for instance, as a highly protectionist economy. It is clear that such a measure of openness simply ignores geographic barriers to trade, and restrictions that can be imposed on access to foreign currency, for instance. In the latter case, Warner (2003) notes that blocking access to foreign currency or implementing measures that lead to higher prices for foreign currency can just be as effective as any tariff or quota in restricting trade. Similarly, relying on tariff rates as a sole indicator of trade restrictions, while ignoring the black market premium for instance, can result in classifying a closed economy as a relatively open one.

Rodriguez (2006) pushes the argument a little bit farther when he states that a close reading of the evidence presented in Warner (2003) does not alter the main conclusion in Rodriguez and Rodrik (2000) that standard measures of trade are uncorrelated with growth. According to this argument, a possible interpretation of the results obtained in favor of a link between openness and growth is simply indicative of the pitfalls of the use of cross-country regression analysis. We turn next to the econometric model used in our analysis.

3. The Econometric Model: Specification, Estimation, and Tests

We introduce here the econometric model being used to conduct the analysis of the relationship between openness to international trade and growth, its variables, the estimation technique employed, and the tests performed.

3.1 Specification

When trying to find a specification to use as a baseline for our model, we have to bear in mind that our interest lies in the growth openness nexus. Studies such as the ones by Rodriguez and Rodrick (2000), and Rodriguez (2006) have found the openness-growth relationship to depend crucially on the controlling variables used in the regression equation. The question that, however, remains is one of model uncertainty, that is how to chose among the long list of growth determinants, among which the controls we intend to use? In order to solve this difficulty, we use a specification that is theoretically as well as empirically justified. We start first by giving the specification, and then justify the use of the variables it includes.
In terms of empirical growth studies, the passage from theory to empirics is generally based on the following generic representation of the regression model due to Durlauf et al (2004)

$$\gamma_i = \lambda \log y_i(0) + \psi X_i + \Pi Z_i + \varepsilon_i ,$$

where γ_i is per capita GDP growth, $y_i(0)$ is initial per capita income, X_i contains a constant, an indicator of physical capital, another for human capital, and effective capital depreciation. The variables contained in $\log y_i(0)$ and X_i represent those growth determinants that are suggested by the Solow growth model, whereas Z_i represents those growth determinants that lie outside Solow's original theory.
In general, the above equation represents the baseline for much of what is known as growth econometrics. This type of regression is sometime named after Barro because of the extensive use that he has made of these regressions to study alternative growth determinants, starting with Barro (1991). Many other growth writers have also used it for the same purpose. In modern empirical analyses, the use of this generic representation has been generalized in a number of ways. In particular, it has been extended to deal with growth in time series and panel data settings. Other generalizations of this equation, such as (Barro, 1996)**,** have introduced nonlinearities and parameter heterogeneity. We turn now to the variables we use in our regressions.

3.2 The Solow Variables

The Solow variables we use here are initial per capita real GDP, the investment share, population growth, and human capital. The resulting model is the famous human capital augmented Solow model popularized in Mankiw, Romer, and Mankiw (1992), hereafter MRW (1992). Initial per capita real GDP or income is widely used in cross-country regressions, and is intended to reflect the convergence hypothesis, extensively analyzed in empirical work. The book by Barro and Sala-i-Martin (1995) is one often cited reference in this respect. We use initial per capita real GDP in a log form so that the rate of convergence can be inferred from its coefficient that is expected to be negative[ii].
As for the investment rate, neoclassical growth models predict that it affects the steady state level of output per effective worker but not its rate of growth. It has, however, a growth effect in transitional dynamics, and if the adjustment process to the new steady-state position takes a long time, as seems to be the case empirically, then the effect may last for a long time too. In contrast, in some endogenous growth models, such as those dealing with the influence of R&D on the rate of growth, changes in the rate of investment do affect the long-term growth. This variable is introduced in our equations in a log form, and is expected to have a positive sign.
The inclusion of population growth takes account of the argument that if there were no new investment and no physical depreciation, an increase in the number of workers results in a decline in capital per worker, and therefore in a drop in real output per worker and its rate of growth. This variable is not statistically significant whenever it is used in a regression equation. It is, therefore, excluded from most of our regressions on statistical grounds[iii].
Regarding the addition of human capital, it can be justified through the lines in Romer (1990) who develops a theoretical model in which an increase in total human capital leads to more than a proportional increase in human capital devoted to research and thus in

growth. Furthermore, in models with human capital and physical capital such as that of Lucas (1988), a higher value of human capital, keeping the stock of capital constant, tends to raise the growth rate. On the other hand, in models of technological change which make use of the positive link between human capital and the ability to absorb new technologies, a higher value of human capital raises the responsiveness of the growth rate to reductions in the initial level per capita output[iv]. In our case, the logarithm of secondary school enrollment in 1970 as a measure of human capital.

3.3 The Black Market Premium and the Terms of Trade Volatility

In his paper about the role of macroeconomic factors in growth, Fischer (1993) concludes that a stable macroeconomic framework, which he defines as a macroeconomic policy environment that is conducive to growth, is necessary though not sufficient for sustainable economic growth. He presents cross-sectional evidence which supports the view that growth is negatively associated with inflation and positively associated with good fiscal performance and undistorted foreign markets.

He further argues that the main reason macroeconomic instability matters for growth is through uncertainty which could affect growth in two ways. First, policy-induced macroeconomic uncertainty reduces the efficiency of the price mechanism and can adversely affect productivity and its growth if it is associated with high inflation or instability of the budget or the current account. Second, temporary uncertainty about the macroeconomy tends to reduce the rate of investment, as potential investors wait for the resolution of uncertainty before committing themselves.

Empirically, indicators such as the rate of inflation, the terms of trade and the black market premium have been extensively used to measure macroeconomic stability. The argument for the link between these indicators and economic growth is again given by Fischer (1993). Concerning inflation, he believes that its variability might serve as a more direct indicator of the uncertainty of the macroeconomic environment, and is expected to be negatively associated with growth.

On the other hand, an increase in the black market premium is an indicator of expectations of depreciation of the exchange rate and foreign exchange rationing. This suggests that capital accumulation and the black market premium are likely to be negatively related. Therefore, a negative link between growth and the black market premium can be established through the mechanisms of endogenous growth theory. Sala-i-Martin (1996, 1997), among others, finds the standard deviation of the black market premium to be negatively linked to growth.

Furthermore, Rodriguez and Rodrick (2000), for instance, argue that the black market premium has a dichotomous nature : (i) it can measure the extent of rationing in the market for foreign currency, given that foreign exchange restrictions act as a trade barrier ; (ii) it is also used as an indicator of sustained macroeconomic imbalances. On the other hand, high levels of black market premia can also be associated with higher corruption, a lesser reliable bureaucracy, and lower capacity for the enforcement of the rule of law, which are detrimental to growth in the long run. The results they obtain show that the black market premium is not a good measure of trade policy, because it is also a proxy for macroeconomic and political distress, and institutions. In our case, given that the black market premium is part of the openness index, we introduce it in one equation to see to which extent it affects the openness-growth nexus.

Concerning the terms of trade, Fischer (1993) states that improvements in the average terms of trade may be associated with higher levels of growth. However, empirical evidence, suggests that higher volatility in the terms of trade hampers the long-run growth process. In our case, we use the standard deviation of the terms of trade as a measure of external shocks, and we expect it to be negatively correlated with per capita GDP growth rate.

3.4 Natural Resource Exports

The use of natural resource exports in growth regressions is theoretically as well as empirically justified. Lane and Tornell (1995) show in a formal model that resource-rich economies are more exposed to extreme rent-seeking behavior than resource-poor economies, as national politics is oriented to grabbing the rents earned by the natural resource endowments. Another explanation relies more upon the ideas found in the development literature, and the Dutch Disease models. The argument here is that resource-based growth would be ineffective because the world prices of primary exports relative to manufactures show a deep tendency towards secular decline.
Empirically, Sachs and Warner (1995b) establish a negative relationship between growth and the initial ratio of natural resource exports to GDP. According to this result, economies with a high initial ratio of natural resource exports to GDP tend to have low subsequent growth rates. This relationship holds true even after controlling for other variables found to be important for growth, such as initial per capita income, trade policy, government efficiency, investment rates, and other variables. The findings in Sachs and Warner (1995b) regarding natural resource exports were later borne out in Sala-i-Martin (1996, 1997) who found the fraction of primary products in total exports to be robust. In our case, we use the share of primary exports in GDP in 1970 as a proxy for reliance on primary goods exports. We expect it to have a negative effect on growth.

3.5 Institutional Variables

Institutions and governance have been found to be directly as well as indirectly linked to income levels and growth. Rodrik, Subramanian and Trebbi (2002) establish a direct connection between institutions, governance and growth through transactions costs which can be much higher in an environment in which property rights are not properly protected, and the rule of law is not well enforced. In such an environment, economic agents tend to use inexpensive but less efficient technologies which make them less competitive. They may even resort to the black market economy and rely on bribery and corruption to facilitate their operations, as suggested by Busse et al. (2007), thereby leading to the rise of a rent seeking, informal economy.
An indirect link between governance and income levels and growth can be established through other growth determining factors such as trade, investment, infrastructure, and geography. For trade, for instance, which influences growth and vice versa, a better integration in the world economy can make a country take advantage of technology spillovers and knowledge information. However, as Kohsaka (2007) argues, benefits from lowering trade barriers in terms of growth and income levels can be suboptimal or unattainable in the absence of adequate institutions that practice good governance. Moreover, Anderson and Marcouiller (2002) show that weak institutions may act as significant barriers to trade, increasing trade costs, and thereby hampering growth.
For the purpose of this study and given the period in which we are interested, a recent source on institutions and governance is available to us. It concerns the data set gathered on institutional quality by Kaufmann, Kraay and Mastruzzi (2003). These data are produced for 198 countries on six indicators and concern the years 1996, 1998, 2000, and 2002. The six governance indicators are measured in units ranging from about -2.5 to 2.5, with higher values corresponding to better governance outcomes. We therefore expect these indicators, individually and as a composite index as well, to enter growth regression equations with a positive sign. A very brief description of these six measures is given below.
“Voice and Accountability” and “Political Stability and Absence of Violence” are intended to capture the process by which those in authority are selected and replaced. “Government Effectiveness” and “Regulatory Quality” are supposed to reflect the ability of the government to design and implement sound policies. Finally, the “Rule of Law” and “Control of Corruption” are assumed to summarize the respect of citizens and the state for the institutions which govern their interaction. In our case, all these indicators are used as averages over the four years 1996, 1998, 2000, and 2002[v].

3.2 The Sample, Estimation and Tests

The sample of countries we use in our estimations comprises 107 countries in total[vi], among which 81 are classified as developing countries, 9 belong to the MENA region, and 8 are oil exporting as per the World Bank classification of 2004. In addition, 31 countries are classified as non open according to the criteria set in Sachs and Warner (1995a).
Concerning estimation, we start by assuming away possible endogeneity of regressors[vii]. All that is left to worry about in this case is heteroscedasticity. The specification introduced in earlier is estimated by ordinary least squares (OLS) over the period 1970-00 when the hypothesis of heteroscedasticity is rejected. On the other hand, when the hypothesis of heteroscedasticity is not rejected, we use the White Hetroscedasticity Covariance Matrix Estimator, without going farther into the investigation of the form of the heteroscedasticity. The decision regarding which estimator to use is based on the White statistic, given by (nr^2). The remaining statistics present in our tables, are the usual t statistic associated with each estimated coefficient, the adjusted $\bar{R}^2$ and the overall F statistic.

5. Regression Results for Growth Rates

Table 1 shows the regression results obtained from the estimation of our growth generic equation. As a dependent variable, we use the growth rate of real per capita GDP growth rate $(PCGR)$. The openness variable is indicated by $OP7092$. The variables employed to represent the Solow theory are : the constant ; the logarithm of real per capita GDP in 1970, $(PCGDP70)$; the logarithm of the gross secondary school enrolment in 1970, $LSEC70$; the logarithm of the average investment ratio over the period 1970-00, $LINV7000$; and the average growth rate of total population over the period 1970-00, $GPOP$. Regarding the institutional controls we use here, $GOVERN$ is the simple arithmetic average of the six institutional indicators introduced earlier ; $EFFECT$ is “Government Effectiveness” ; $REQUA$ is “Regulatory Quality” ; and $RLAW$ is the “Rule of Law”. For the remaining controls, $SXP70$ represents the share of primary exports in GDP in 1970 ; SDGTT denotes the terms of trade volatility ; and finally LBMP reflect the black market premium[viii].
Eq. 1 shows the results of the estimated augmented Solow growth model. We recall that this model was first estimated by MRW (1992), and the added human capital was found to be positively and significantly correlated with per capita GDP growth. In our case, the White statistic indicates that the hypothesis of homoscedasticity is not rejected, and therefore a simple OLS is applied to this equation. The results show that all major variables included in Eq. 1, except population growth and the constant, are highly significant and enter the estimated equation with the theoretically predicted signs.
We note in particular that the hypothesis of conditional convergence is satisfied as indicated by the negative sign of the estimated coefficient on $LPCGDP70$. The speed of convergence implied by the estimated coefficient on $LPCGDP70$ is consequently around 0.010, which means that the average economy in our sample needs about 66 years to close up half of the distance that separates its initial position from its steady state position. Equivalently, the value of this estimated coefficient implies that doubling initial per capita GDP reduces subsequent growth by 0.62 percentage points $(= \ln(2)\, x 0.009 x 100)$.
The variable openness $(OP7092)$ is entered starting from Eq. 2. In this equation, and Eq. 3, no other variables, except the Solow variables, are controlled for. We recall that openness is measured as the fraction of the number of years over which a country is classified as open to the total number of years over the period 1970-92. As we argued earlier, we expect this variable to enter each estimated equation with a positive sign, indicating that the more open to international trade a country is the faster it grows. This prediction is generally confirmed in our estimated equations. We note, however, that the statistical significance of the coefficient on $OP7092$ and its estimated value depend crucially on the variables we control for in the estimated equation[ix].

In Eq. 2, for instance, openness is highly significant and adds much to the explanation of per capita GDP growth differences, as indicated by the rise in the adjusted R^2 which passes to 0.63 from 0.52, in the case of the MRW model in Eq. 1. The inclusion of openness in the estimated equation has also promoted convergence as evidenced by the speed of convergence which stands now at 0.017 meaning that our average country needs now only 40 years to close half the distance that separates its initial position from its steady state position. The estimated coefficient on $OP7092$ implies that a country that is open to international trade during the entire period 1970-00, that is a country for which $OP7092$ is equal to 1, is estimated to grow faster than a country that is completely closed to international trade over the same period, and for which $OP7092$ is zero, by about 2.1 percentage points on annual average.

The main conclusion drawn in Eq. 2 remains practically unchanged when we net out the effect of the share of primary exports in GDP, $SXP70$, as shown by the results in Eqs. 4 and 5. As a matter of fact, this variable is always highly significant, and is therefore retained in most of the estimated equations on statistical grounds[x]. The explanation of this result can be found in the simple correlation between the share of primary exports in GDP and our measure of openness which amounts to -0.27 in our sample. In the worst case, Eq. 4 where population ($GPOP$) is retained, the estimated coefficient on $OP7092$ implies that a completely open country is expected to grow faster than a closed country by 1.9 percentage points on annual average.

The results we have so far analyzed are similar to the ones obtained by Sachs and Warner (1995a) who estimate the net effect from a point increase in openness on annual growth to be around 2.45 percentage points in one of their regression equations. In that regression, they control for a set of growth determinants that includes, among others, primary and secondary school enrolment, the investment ratio, and three measures of political instability. The same authors, Sachs and Warner (1995b), find this effect to be around 1.94 percentage points when they partial out the effect of the terms of trade volatility, bureaucracy, and the share of primary exports in GDP, in addition to the investment ratio, and initial per capita income.

The results indicate, however, a clear change in the partial effect of openness on growth, when we include the terms of trade volatility, the black market premium, and institutional indicators. The estimated coefficient on openness drops down sizably and becomes insignificant at the 5% level in some equations, as in Eq. 9. In this equation, beside the Solow variables, except population growth, we control for the terms of trade volatility $(SDGTT)$, the share of primary exports in GDP, $SXP70$, and Government Effectiveness $(EFFECT)$, all of which are significant, at least at the 5% level. Furthermore, the estimated coefficient on openness, although positive, indicates that an open country is now expected to grow faster than a closed country by only 0.83 percentage points, as compared to 2.2 percentage points in Eq. 3. Equivalently, a one standard-deviation rise in openness, which is equivalent to 0.4 in our sample, is estimated to increase per capita GDP growth by 0.33 percentage points only in the former case, as compared to 0.88 percentage points in the latter case.

This is a clear indication that the estimated coefficient on openness in our growth regressions, and thereby openness itself, is not that robust to alterations in specifications as claimed by some authors like Warner (2003), for instance. Our explanation of this result is that it arises mainly from high correlation between the openness index and the controls being used here. These are respectively 0.80 between openness and government effectiveness, and -0.63 between openness and the standard deviation of the growth rate of the terms of trade, in our simple. These results are consistent with the findings in Rodriguez and Rodrick (2000) and Rodriguez (2006). In particular, we note that given the high correlations between our measure of openness and macroeconomic stability and institutions, openness can be seen, to some extent, as a proxy for these two variables.

The question that however remains is which of these controls, macroeconomic stability, institutions, or reliance on primary goods exports is most likely to be the principal responsible for the relationship between openness and growth ? We investigate this matter by first regressing the openness index on all the remaining controls used here. For institutions, we use the composite index, $GOVERN$. It is only the latter that happens to be partially significantly correlated with our openness index, indicating that institutions are possibly responsible for a major part of the significant effect of openness on growth in our growth regressions. Second, we run separate regressions in which per capita GDP growth is explained by the Solow variables, the openness index, and one control variable at a time. The result is that the drop in the estimated coefficient on openness and in its significance is usually higher when the institutional indicators are employed as compared with the other controls, indicating again that institutions may be behind the effect of openness on Growth[xi].

To summarize our main conclusion, we say that our estimated equations suggest that openness may be seen, to some extent, as a proxy for other correlated policies such as institutional strength, and to a lesser degree overall macroeconomic stability. This result is consistent with at least part of the views we presented earlier. We recall, for instance, that Kohsaka (2007) argues that benefits from lowering trade barriers in terms of growth and income levels can be suboptimal or unattainable in the absence of adequate institutions that practice good governance. Furthermore, Anderson and Marcouiller (2002), express the view that weak institutions may act as significant barriers to trade, as shown by increasing trade costs, and thereby hampering growth.

7. Conclusions

The focus in this work has been on how robust is the openness-growth relationship to the inclusion of standard controls. As we have already mentioned, there is a controversy surrounding this question, especially in empirical literature. Some writers have found this relationship to be robust, while others have pointed methodological and measurement errors as possibly being behind this robustness.

In order to address this question we first run a regression in which we control for the Solow variables only. The results we have obtained from this regression reveal the existence of a positive and significant link between per capita GDP growth and the Sachs and Warner (1995a) openness indicator, leading to a promotion of convergence, as compared to the MRW model. We then went on to controlling for institutions, macroeconomic stability and the share of primary goods exports in GDP.

The results show that reliance on primary goods exports does not seem to alter much the relationship between growth and openness. The inclusion of institutions, the black market premium, and the terms of trade volatility lead, however, to clear changes in the partial correlation between openness and growth. The drop in the coefficient on openness, in terms of value and significance, becomes consequently particularly pronounced. The interpretation of these results is that openness to international trade does not seem to be a robust explanatory variable in our growth regressions. This result is consistent with part of the empirical findings regarding this question, while it is not with others.

This work can be improved by the use of panel data to solve the heterogeneity problem that is found to be associated with cross-sectional studies. Sometimes a dynamic panel framework may be needed, and the use of GMM in such a case can contribute to the solution of other problems that may arise in such a framework. Finally, the period of time can be extended to the recent past to see whether the results obtained still apply.

Appendix : Tables, List of Countries, Variables and Data Sources

Table 1 : Regression Results

Vble / Eq.	1	2	3	4	5	6
C	-0.04 (-1.63)	-0.01 (-0.51)	-0.02 (-0.89)	-0.01 (-0.54)	-0.02 (-0.76)	-0.006 (-0.31)
LPCGDP70	-0.0090*** (-3.47)	-0.013*** (-5.34)	-0.13*** (-5.28)	-0.013*** (-5.81)	-0.013*** (-5.85)	-0.012*** (-6.04)
LSEC70	0.0080*** (3.04)	0.0070*** (2.72)	0.0076*** (3.34)	0.0066*** (2.90)	0.0071*** (3.35)	0.0050** (2.31)
LINV7000	0.037**** (6.16)	0.040*** (6.06)	0.034*** (6.00)	0.040*** (6.91)	0.038*** (6.99)	0.039*** (7.71)
GPOP	-0.43* (-1.84)	-0.21 (-0.92)		-0.12 (-0.53)		
SDGTT						-0.074*** (-3.92)
SDLTT						
LBMP						
OP7092		0.021*** (4.61)	0.022*** (5.04)	0.019*** (4.26)	0.020*** (4.72)	0.013*** (3.31)
SXP70				-0.060*** (-4.48)	-0.057*** (-4.57)	-0.053*** (-4.06)
GOVERN						
EFFECT						
RLAW						
REQUA						
N	92	86	86	83	83	81
$\bar{R}^2$	0.52	0.63	0.63	0.70	0.70	0.75
F	25.77 (0.000)	29.85 (0.000)	37.17 (0.000)	33.04 (0.000)	39.97 (0.000)	41.87 (0.000)
nr^2	18.20 (0.20)	16.47 (0.69)	10.74 (0.71)	15.80 (0.96)	13.76 (0.84)	21.99 (0.74)
$\hat{\beta}$	0.010	0.017	0.016	0.017	0.017	0.016
H.T	66.22	40.10	43.06	40.27	41.31	43.66

Table 1 : Regression Results (continued)

Vble / Eq.	7	8	9	10	11	12
C	-0.023 (-1.01)	0.013 (0.55)	0.013 (0.63)	0.009 (0.41)	0.022 (0.99)	0.012 (0.55)
LPCGDP70	-0.012*** (-5.34)	-0.015*** (-7.22)	-0.015*** (-6.76)	-0.014*** (-8.18)	-0.015*** (-7.14)	-0.015*** (-6.52)
LSEC70	0.0080*** (3.72)	0.0060** (2.47)	0.0050** (2.43)	0.0046** (2.46)	0.0045** (2.29)	0.0047** (2.33)
LINV7000	0.036*** (6.47)	0.035*** (6.06)	0.037*** (7.60)	0.038*** (6.91)	0.036*** (7.48)	0.038*** (7.70)
GPOP						
SDGTT		-0.063** (-2.60)	-0.054** (-2.54)	-0.060*** (-2.96)	-0.060*** (-3.02)	-0.058*** (-2.89)
LBMP	-0.012** (-2.30)					
OP7092	0.016*** (3.35)	0.010** (2.49)	0.0083* (1.89)	0.0093** (2.31)	0.0090** (2.21)	0.010** (2.21)
SXP70			-0.053*** (-4.14)	-0.053*** (-5.20)	-0.055*** (-4.43)	-0.054*** (-4.28)
GOVERN						0.0060**

						(2.18)
EFFECT		0.0057* (1.94)	0.0059** (2.51)			
RLAW				0.0061* (1.79)		
REQUA					0.0078*** (3.14)	
N	84	83	80	81	80	81
$\bar{R}^2$	0.66	0.71	0.76	0.76	0.77	0.77
F	32.99 (0.000)	35.09 (0.000)	37.90 (0.000)	38.34 (0.000)	40.08 (0.000)	38.38 (0.000)
nr^2	16.64 (0.67)	42.21 (0.03)	40.69 (0.23)	47.66 (0.075)	35.28 (0.45)	40.64 (0.24)
$\hat{\beta}$	0.016	0.020	0.020	0.019	0.020	0.019
H.T	43.53	34.63	34.92	37.30	33.47	35.44

Notes :

Variables are described below.
Annual per capita GDP growth $(PCGR)$ is the dependant variable.
Figures between brackets under the estimated coefficients are t-ratios, whereas those below F, and nr^2 are p-values
$\hat{\beta}$ is the implied speed of convergence.
$H.T.$ is the number of years necessary for an average economy to close the gap between its initial and steady-state position.
***, **, and * indicate significance at 1%, 5%, and 10%, respectively.

List of Countries Used in the Study

Algeria, Argentina, Australia, Austria, Bangladesh, Barbados, Belgium, Belize, Benin, Bolivia, Botswana, Brazil, Burkina Faso, Burundi, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Congo Dem. Rep. (Zaire), Congo Rep. (Congo), Costa Rica, Cote d'Ivoire, Denmark, Dominican Republic, Ecuador, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia, Georgia, Ghana, Greece, Guatemala, Guyana, Haiti, Honduras, Hong Kong, Hungry, Iceland, India, Indonesia, Ireland, Israel, Italy, Jamaica, Japan, Kenya, Korea Rep., Latvia, Lesotho, Liberia, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Mali, Malta, Mauritania, Mexico, Morocco, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Panama, Papua New Guinea, Paraguay, Peru, Philippines, Portugal, Rwanda, Saudi Arabia, Senegal, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Solomon Islands, South Africa, Spain, Sri Lanka, St. Vincent and the Grenadines, Sudan, Sweden, Switzerland, Syria, Thailand, Togo, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, United Kingdom, United States, Uruguay, Venezuela, Zambia, Zimbabwe.

Variables Definition and Data Sources

$EFFECT$: Government effectiveness is measured in units ranging from about -2.5 to 2.5, and averaged over the years 1996, 1998, 2000, and 2002. Source: Kaufmann et al (2003), "Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002," World Bank Policy Research Department Working Paper.
$GOVERN$ **:** The arithmetic average over the period 1996-02 of the six indicators introduced in the text. It is measured in units ranging from about -2.5 to 2.5. Source: Kaufmann et al (2003).
$GPOP$: The average growth rate of total population over the period 1970-00, calculated in the same way as PCGR. Source: WDI (2004).

LBMP: The natural logarithm of the quantity (1+BMP/100) where BMP is the black market premium. The variable BMP is measured as (Parallel Xrate/Official Xrate -1)x100 where Xrate stands for exchange rate. Source: Global Development Network Growth Database (Easterly June 01).
LINV7000 : The natural logarithm of average investment ratio at current local prices over the period 1970-00. Source: WDI (2004).
LPCGDP70 : The natural logarithm of real per capita *GDP* in 1970 in 1996 international prices. Source: the PWT 6.1.
LSEC70 : The natural logarithm of the gross secondary school enrolment in 1970. Source: WDI (2004)
OP7092 : The fraction of years during the period 1970-92 in which the country is rated an open economy according to the criteria in Sachs and Warner (1995a). Source: Sachs and Warner (1995a), “Economic Reform and the Process of Global Integration,” Brookings Papers on Economic Activity, 1, 1995, 1-95.
PCGR **:** Real per capita *GDP* growth rate calculated as the difference between the natural logarithm of per capita real *GDP* in 2000 and the natural logarithm of per capita *GDP* in 1970 divided by 30. Source: PWT 6.1. The real per capita series corresponds to the series named rgdpl in the PWT 6.1 data base which stands for the Laspeyres real *GDP* per capita in 1996 international prices.
REGQUA : Regulatory quality is measured in units ranging from about -2.5 to 2.5, and averaged over the years 1996, 1998, 2000, and 2002. Source: Kaufmann et al (2003), "Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002," World Bank Policy Research Department Working Paper.
RLAW : Rule of law is measured in units ranging from about -2.5 to 2.5, and averaged over the years 1996, 1998, 2000, and 2002. Source: Kaufmann et al (2003), "Governance Matters III : Governance Indicators for 1996-2002," World Bank Policy Research Department Working Paper.
SDGTT: The standard deviation of the growth rate of the terms of trade over the period 1971-99. The terms of trade are defined as the ratio of the export price index to the import price index. Source: Global Development Network Growth Database (Easterly June 01).
SXP70 : The share of primary exports in GDP in 1970. Source: Sachs and Warner (1997b), "Sources of Slow Economic Growth in African Economies", Institute for International Development and Center for International Development, Harvard University.

References

Anderson L. and Babula R., 2008, "The Link between Openness and Long-Run Growth," Journal of International Commerce and Economics.

Anderson, J. E., and D. Marcouiller, 2002, “Insecurity and the Pattern of Trade: An Empirical Investigation”, Review of Economics and Statistics 84(2), 342–352.

Bhagwati, J., and T. N. Srinivasan, 2002, "Trade and Poverty in the Poor Countries," American Economic Review 92(2), 180-183.

Baldwin, E., R., 2003, "Openness and Growth : What's the Empirical Relationship?" NBER Working Paper, 9578, Massachusetts, Cambridge.

Barro, Robert J., 1991, “Economic Growth in a Cross-Section of Countries,” Quarterly Journal of Economics, 106, 2, 407-443.

Barro, Robert J., 1996, "Democracy and Growth", Journal of Economic Growth, March 1996, 1-27.
Barro, Robert J. and Xavier Sala-i-Martin, 1995, *Economic Growth,* New York: McGraw-Hill.

Bülent U. (2012), " Openness to International Trade and Economic Growth: A Cross-Country Empirical Investigation", Central Bank of the Republic of Turkey, Discussion Paper, No. 2012.25.

Busse, M., A. Borrmann, S. Fischer, and S. Gröning, 2007, “Institutions, Governance and Trade: An Empirical Investigation of the Linkages in View of the Proposed ACP/EU Economic Partnership Agreements”, Hamburg: Hamburg Institute of International Economics.

Chandra, Pradhan, N., (2011), "Openness and Growth Of the Indian Economy : An Empirical Analysis", Export-Import Bank Of India, Occasional Paper, August.

Durlauf, S. N., Johnson, P. A. and Temple, J. R. W., 2005, "Growth Econometrics," in P. Aghion and S. N. Durlauf, eds, Handbook of Economic Growth, Volume 1A, North Holand : Amesterdam, 2005, pp. 556-677.

Edwards S., 1993, "Openness, Productivity and Growth : What Do Wereally Know ? ", The Economic Journal, 108, March, 383-398.
Fischer, Stanley, 1993, "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", Journal of Monetary Economics, 32, 485-512.

Grossman, Gene M. and Elhanan Helpman, 1990, "Trade, Innovation, and Growth," American Economic Review, Papers and Proceedings, 80, 86-91.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, 2003, "Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002", World Bank Policy Research Department Working Paper.

Kohsaka, A (ed.), 2007, *Infrastructure Development in the Pacific Region*, London and New York: Routledge.

Lane, P. and A. Tornell, 1995, "Power Concentration and Growth," Harvard Institute of Economic Research Discussion Paper, 1720.

Lucas, Rbert E. Jr, 1988, "On the Mechanics of Development Planning," Journal of Monetary Economics, XXII, 3-42.

Mankiw, N. Gregory, Romer, David and Weil, David, 1992, "A Contribution to the Empirics of Economic Growth," Quarterly Journal of Economics, 152, 407-437.

Pritchet, Lant, 1991, "Measuring Outward-Orientation in LDXs: Can It Be Done? World Bank Working Paper Series, 566.

Rizavi S. S., Khan, M. K., and Mustapha S. H., 2010, "Openness and Growth in South Asia", South Asian Studies, Vol. 25, No. 2, July-December, 419-428.

Rodrik, D., A. Subramanian, and F. Trebbi, 2002, "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development", NBER Working Paper 9305, Cambridge : NBER.

Rodriguez, F., (2006), " Openness and Growth : What Have We Learned?", Wesleyan Economics Working Papers, No. 2006-011, Weslyan University, Available at http://www.wesleyan.edu/econ.

Rodriguez, F. and Rodrik, D., 2000, "Trade Policy and Economic Growth : A Sceptic's Guide to the Cross-National Evidence," NBER Working Paper 7081, Cambridge : NBER.

Romer, Paul M., 1990, "Endogenous Technological Change," Journal of Political Economy, Part 2, 98, 70-102.

Sachs, Jeffrey, D. and Andrew M. Warner, 1995a, "Economic Reform and the Process of Global Integration," Brookings Papers on Economic Activity, 1, 1995, 1-95.

Sachs, Jeffrey, D. and Andrew M. Warner, 1995b, "Natural Resource Abundance and Economic growth," Working Paper, 5398, Cambridge, MA, National Bureau of Economic Research.

Sachs, Jeffrey, D. and Andrew M. Warner, 1997a, "Fundamental sources of Long-Run Growth," The American Economic Review, Vol. 87, No. 2, Papers and Proceedings of the Hundred and Fourth Annual Meeting of the American Economic Association, May, pp. 184-88.

Sachs, Jeffrey, D. and Andrew M. Warner, 1997b, "Sources of Slow Economic Growth in African Economies", Institute for International Development and Center for International Development, Harvard University.

Sala-i-Martin, Xavier, 1996, “I Just Ran Four Million Regressions,” Mimeo, Columbia University, December.

Sala-i-Martin, Xavier, 1997, “I just Ran Two Million Regressions,” The American Economic Review, Vol. 87, No. 2, 178-183.

Taveras, J., 2004, “Institutions and Economic Growth in Portugal: A Quantitative Exploration,” Portuguese Economic Journal, 3, 49-79.

Warner A., 2003, "Once More into the Breach : Economic Reform and Global Integration," Center for Global Integration, Working Paper Number 34, December.

Notes

[i] See Sachs and Warner (1995a), p. 22.

[ii] Variables used in the regression equations of this work and data sources are described at the end of this work.

[iii] Population growth and the constant are always statistically insignificant in our estimated regressions. The reason may be multicolinearity that we found present in many estimated regressions using standard colinearilty tests. In most cases, it appears as if the constant that is responsible for this problem ; that is to say that some of the included variables may not vary a lot across countries, and thus are correlated with the constant. It is, however, worth noting that as long as our main variables remain significant, multicolinearity is not a problem by itself.

[iv] See Barro and Sala-i-Martin (1995), Chapter 8, for more details concerning this point**.**

[v] For reasons of lack of data availability and because institutions tend to change slowly over time, we use these indicators averages over the period 1996-02 as proxies for a country’s level of institutional development over the period 1970-00. We can interpret our results as assessing the long-term relationship between institutions, which evolve slowly overtime, and economic growth, which is volatile in the short-run but more precisely measured in the long-run, over the span of several decades. See Taveras 2004 p-54 who does the same thing.

[vi] The sample size used to estimate each equation is less than 107 depending on data availability. The set of countries used in this study is presented in the appendix.

[vii] Endogeneity can be dealt with through an instrumental variable method, as usually done in such a case.

[viii] Because of a lack of space, we do not present the results regarding political stability, corruption, and voice and accountability. These are, however, equally represented in the composite index $GOVERN$.

[ix] We have to be careful as we compare results from different equations with different sample sizes. The right procedure would be to unify the sample (and its sample), then proceed into estimation and comparison.

[x] The fact that the effect of this variable remains practically unchanged, in terms of value and significance, may indicate that this variable is also a robust determinant of growth. As a matter of fact, it has been found to be robust by the standards in Sala-i-Martin (1996,1997).

[xi] These regressions are not presented here for lack of space, but can be supplied if requested.

The Determinants of CSR in Algerian SMEs: an Empirical and Exploratory Study

- Abdelouahab DADENE*
Laboratory LUEDLD, University of Ouargla, Algeria.
- Ahmed ATIL**
School of Business - Rennes, France.
- Samiha BOUANINI***
Nanchang University, China

Abstract: Recently, there has been a questioning of "classic" management in Algerian companies accompanied with international competition. Currently, as much as the Algerian government has become increasingly interested to SMEs, it has also interested to corporate social responsibility (CSR). However, the most of Algerian SMEs have a lack in social and environmental commitment. In fact, the structures of these SMEs often do not allow them to respond effectively to social and environmental problems they face. The objective through this study is to determine the concept of CSR in Algerian SMEs. The question that guides this research is to know how SMEs' managers perceive the concept of CSR. And the main hypothesis of this research is: "knowing the perception of the concept of CSR which allows leaders to better conduct any program of mainstreaming CSR into the business." For that this research depends on a quantitative analysis through a survey conducted with 86 Algerian SMEs from January 2012 to May 2012. The obtained results have helped to determine and develop CSR concept, as well as these results have allowed proposing a scheme of analysis to improve social and environmental commitment in Algerian SMEs. Hence, the action of Algerian SMEs in favor of socio-environmental commitment is primarily motivated by mainly regulatory issues.

Keywords: Corporate Social Responsibility, Environmental Commitment, SMEs, Management, Algeria.

1. Introduction

For over a decade, there has been a questioning of "classic" management in Algerian companies. It has been faced with international competition because of the choice to a market economy, the development of these companies, sustainability, competitiveness that involves organizational change and imposing stricter management of physical assets and human resources, as well as the support of the environmental and social dimension as otherwise voluntary binding because of institutional arrangements.

Corporate social responsibility's issue requires us to clarify a difficult concept to define in theory and practice, because the concept of CSR is generally a logical social and cognitive. The process of analyzing the perception of CSR in Algerian SMEs is more complex than it is for a developing economy context in provisions relating to the transition process.

Recently, Algerian SMEs are at the center of industrial policies and political concerns anxious to preserve and expand employment. But despite these advantages, Algerian SMEs in their majority give very little interest in social and environmental commitment. In fact, these SMEs have structures that often do not allow them to respond effectively to environmental problems they face. One of the hypotheses to explain this lack of environmental commitment in Algerian SMEs posits

* Lecturer class "A", E-mail: dadene.abdelouahab@univ-ouargla.dz
** Assitant Professor, E-mail: ahmed.atil@esc-rennes.fr
*** PhD Student in Resources and Environmental Management, Department of Economics and Management, International Exchange College, Nanchang University, China. E-mail: bs_miha@yahoo.com

that beyond the constraints of this category of enterprises, they have not received adequate support for environmental commitment. Our hypothesis is assumed that this support cannot be achieved without a thorough knowledge of the social and environmental SMEs.

In other words, in a sustainable development approach where the support is a prerequisite for engaging in responsible management, the relevance and effectiveness of this commitment are now closely dependent on knowledge responsible practices for SMEs and particularly the perception of SMEs' managers in the notion of 'Corporate Social Responsibility.'

2. Issues and research hypothesis

This study aims to analyze the concept of CSR in Algerian SMEs. The question that guides this research is to know what is the perception or more precisely (definition - representation) of the concept of CSR among SMEs' managers. In other words, our research focuses on how SMEs' managers perceive the concept of CSR.

The choice of leaders is justified by several reasons. In the SMEs' structure, the main actor is the undisputed leader, often owner-manager or entrepreneur. Also, the importance of leadership in the context of research in SMEs is often found in the literature. This approach is all the more justified because of the importance of SMEs in their business. The SMEs' managers are key players in the implementation of company policy.

The main hypothesis is: "knowing the perception of the concept of CSR which allows leaders to better conduct any program of mainstreaming CSR into the business." In other words, "a better understanding or representation of CSR' concept pushes SMEs' managers to implement more effectively the whole process of integration or upgrade to a more responsible management." This assumption leads us to compose two questions and formulate our problem thus:

-1) What are the perceptions of SME's managers for CSR concept?
(Definition, dimensions, components ....)

-2) What is the representation of SME's managers to have the concept of CSR?
(Nature of responsibility, focus, integration approach ...)

To answer these questions and to analyze both the perception and representation of CSR in Algerian SMEs, this study approach is essentially exploratory. This study was conducted through survey using a questionnaire sent to over 86 SMEs. The data were processed by statistical analysis leading to the identification of a typology of companies distributed in the form of classes. These classes are developed based on the nature of the dimensions and the degree of importance given to social concerns.

The purpose of this typology is twofold: on one hand, allow the identification of several groups of SMEs with similar practices in terms of criteria such as size of SMEs, industry ... etc, on the other hand, help diagnose any process of integration of CSR based on group membership.

The first part aims to review the development of the concept and definitions, as well as the theoretical framework for CSR. The second part presents the results of the empirical study of managers of SMEs.

3. Social Responsibility or societal: Concept and evolution

The term "CSR" is a concept that is always open to debate. First, is it Corporate Social Responsibility a Social and Environmental Responsibility? Also, the "S" refers to a social responsibility or "Societal"? In our study, we choose to use the term social responsibility, not societal. The literature specific to the management science research on the topic of CSR can be noted that the term "social" is widely used in Anglo-Saxon research, to the detriment of the term

"societal". Indeed, even if the term "societal" has a broader meaning in the French context and in the English vocabulary, social is considered in its broadest sense possible. This term refers to social responsibility within the company to all employees, and social responsibility towards the community.

The concept of CSR is intriguing ambiguity and different interpretations that can generate (Laarraf. 2010). To clarify and reduce this ambiguity, this study proposes to present a brief history, theoretical foundations and multiple main definitions relating to different disciplinary fields. Finally, it concludes by stating the definition in the context of this research.

3.1 Literature review

With this historical detour, it seems to have a particular value in a context where the notion of CSR remains unclear, and where the meaning of this concept is in part building (Acquier, Aggeri. 2006). Often it associates CSR or sustainable development and ecology, while the concept of CSR has emerged well before these phenomena.

This study will look at the history of this concept and the various meanings which it gave rise. These differences reflect the meaning of "complexity" of CSR, where the difficulties to define it.

The social responsibility of business is not a new theme (Henderson, 2005; Pasquero, 2005). Since the thirties, the question of the morality of leaders and codes of conduct arises with the work of Berle and Means (1932) and Barnard (1938). The fifties were marked by a multitude of articles and books on this subject. The debate develops around a controversy about whether or not a company's social responsibility that marks this time with a strong opposition (Pasquero, 2005). According to this author, the liability of the company is possible only with respect to its shareholders.

Considered the "founding father" of the concept of CSR is based on the work of Bowen (1953) the concept of CSR emerged in business management. In his book, Social Responsibilities of the Businessman, Bowen argued that companies should integrate social strategy. Although the early work dating from the thirties, the concept of social responsibility has taken its real boom in the late sixties. However, the contributions of Carroll (1979, 1999) have made significant elements of social responsibility with the proposal of a new concept of "corporate social performance". Reflections as well as Clarkson (1995) showed that the concept of CSR can be applied using a system based on the company's relationship with individuals and groups affected by its activities and objectives.

According to Wood and Jones (1995), the model of corporate social performance of Carroll (1979) was based on three dimensions represented on three axes. The first dimension on one axis shows four types of responsibilities: economic, legal, ethical and discretionary. The second axis represents the philosophical Management and the third represents the particular social contexts. In most academic work, there is no return on the different types of responsibilities of this model, represented in a pyramid. Legal responsibility is to make accounts with the requirements of the law. Ethical responsibility is to submit the economic activity of the ethical obligations constituting practices socially constructed and supported. Discretionary responsibility consists of all forms of responsibility that goes beyond the moral mandatory responsibility.

According to Carroll (1979) CSR is a concept which includes "all the obligations that the firm has against to society - which includes categories-economic, legal, ethical and discretionary.” This definition is consensual insofar as it recognizes, while accepting other forms of legitimacy, the supremacy of economic responsibility. Economic responsibility is to produce goods and services demanded by society to make benefit. Legal liability attaches to compliance with laws, while ethical responsibility for actions not legally codified but expected by society. Finally, the discretionary responsibility is left to the discretion of the manager.

This scale provides a general definition of responsibilities for those that cannot be avoided as the regulatory and economic obligations to those that can fully choose as the most ethical and discretionary. In fact, "each of these levels depends on that which precedes it" (Capron, Quairel,

2007). Carroll, with his model, thought synthesizes historical claims of the company in respect of the company.

In addition, Wood (1991) defined the CSR "as an enterprise configuration where the principles of social responsibility, processes of social feedback and observable results contribute to forge links between business and society." The author proposed a three-dimensional model: motivation, action and result. These dimensions provide, including the structural principles of social responsibility, as the dimensions of individual, organizational and institutional (Wood and Jones, 1995).

The examination of these two models leads this research to discuss the various currents of thought of CSR. Gendron (2000) took over the typology of stakeholders of Donaldson and Preston (1995), to argue that CSR has grown from three schools of thought:

-The "Business Ethics" gives mission to the company and social and moral objectives to dominant normative;

-The "Business and Society" is a common description which aims to analyze an operational perspective, the practices and approaches of business. It is supported by the theory that makes the company and society both entities synergy, continuous interaction and therefore not compartmentalized;

- The "Social issues management" is dedicated to the study of the impact of CSR initiatives on business performance. This line of thinking is the concept of CSR factor improving business performance.

3.2 Dimensions of Corporate Social Responsibility

A review of the literature shows that CSR is a concept with multiple meanings generated by different ways of defining the same term CSR. According to Dahlsrud (2006), there are 37 academic definitions of CSR that highlight its key categories and goals, as well as the type of responses offered by companies - whether they are "necessary", "expected" and "desired" to go beyond economic performance (Carroll, 1979, 1999).

CSR goes beyond the economic and regulatory framework includes voluntary activities, which take into account the social system as a whole and pave the way for social sensitivity (Ackerman and Bauer, 1976). In this regard, Alexander Dahlsrud gathered definitions of CSR and subjected to constant analysis designed to identify common problems and peculiarities.

The analysis showed that there are a number of five dimensions which focus the full range of meaning of the concept. The dimensions identified in 37 CSR definitions proposed in the literature by 37 authors between 1980 and 2003, are presented in the following table 1 (Dahlsrud. 2006).

Table 1
The Five Dimensions, how the Coding Scheme was Applied and Example Phrases

Dimensions	The definition is coded to the dimension if it refers to	Example phrases
Environmental Dimension	Natural environment	« a cleaner environment » « environmental stewardship » « environmental concerns in business operations »
Social Dimension	The relationship between business and society	« contribute to a better society » « consider the full scope of their impact on communities »
Economic Dimension	Socio-economic or financial aspects, including describing CSR in terms of a business operation	«contribute to economic development» « preserving the profitability of business operations»
Stakeholder Dimension	Stakeholders or stakeholder groups	«interaction with their stakeholders» « how organizations interact with their employees, suppliers, customers and communities» «treating the stakeholders of the firm»
Voluntariness Dimension	Actions not prescribed by law	« based on ethical values » « beyond legal obligations, voluntary »

Source: A. Dahlsrud. 2006

According to this study, the analysis of the concept of CSR shows that the environmental dimension is less present in the definitions of CSR. This absence may be explained by the fact that the literature has not included this in the original definitions. Also, the environmental dimension is integral part of the concept of CSR.

Moreover, regardless of the size taking into account the definitions, the concept of CSR is a series of questions about how, by its actions, a company can be properly evaluated the impact it produces on social, economic and environmental.

For a good illustration of the variety of understandings of the concept of CSR and dimensions defined by them, we reproduce below some of the definitions proposed by different authors or international organizations:

4. The Empirical Field of the Study

This research conducted an exploratory survey of 86 Algerian SMEs from January 2012 to May 2012. As such, this study used a questionnaire addressing SMEs’ managers. The questionnaire covers three main themes: the first theme focuses on the general profile of SMEs and leaders. The second theme is to analyze the perceptions of SMEs’ managers for the concept of CSR. The third theme identifies the degree of concern or importance that leaders in the integration of the concept of CSR in SMEs’ management. Results were analyzed by the "SPAD Data Mining" software.

4.1 Methodology of the Empirical Study

For the realization of this empirical study, this research opted for an approach that consisted of interviewing SMEs' managers. This approach is based on a questionnaire administered primarily by electronic mail. The questions focus on the practices of SMEs in terms of perception of the concept of CSR by leaders, and the importance attached by them to the integration of the concept of CSR.

From the questionnaire responses of 86 SMEs, this study could build a database of 23 variables. The variables were, for the majority of qualitative kind (Nominal). Then, by using SPAD software, the database was summarily dealt with sorting flat and cross-tabulations, and mainly analyzed by the method (MCA) - Multiple Correspondence Analysis - to allow the development of typologies. The choice to analyze our database by one method (MCA), is explained by the desire to develop a typology for the classification of SMEs based on the one hand, the nature of perception of CSR and secondly, the level of importance or concern given by SMEs' managers to the concept of CSR (very important or not important at all).

Indeed, using a representation of the relationships between all active dummies, this research could define a mapping that present the positions of the companies based on their responses.

4.2 Summary of Results of the Empirical Study

In this empirical synthesis, it first presents the time profile of the sample through the structure of SMEs by sector, size and the degree of concern of leaders in CSR.

- **a) The Structure of the Sample by Sector**

The structure of the sample is composed mainly of SMEs in building and public works, agriculture and industry. However, SMEs in the service sector account for only 17% (see table 2).

Table 2:
The number of SMEs by sector

Sectors	Number of SMEs	Percentage (%)
Agriculture	12	14%
industrial	22	26%
Buildings and Public Works	35	41%
Services (transport and communication, hotel, cafe, restaurant ...)	17	20%
Total	86	100%

- **b) The Structure of the Sample by the Size of the SME**

From Table 3 it shows two important elements:
- A high concentration of very small enterprises
- A weak presence of the medium.

Both are revealing characteristics of the composition of the SMEs' population in Algeria.

Table 3:
The number of SMEs by number of employees

Size of SMEs	Number of SMEs	Percentage (%)
Very small business (from 0 to 10 employees)	40	47%
Small business (from 10 to 49 employees)	28	33%
Medium business (from 50 to 250 employees)	18	21%
Total	86	100%

- c) The Degree of Concern about CSR

The results show that only 14% of SMEs' managers consider concern for CSR as "very important" in the management of their business. Also, for more than 56% of managers of SMEs, this concern is not or "not at all important." (See figure 1)

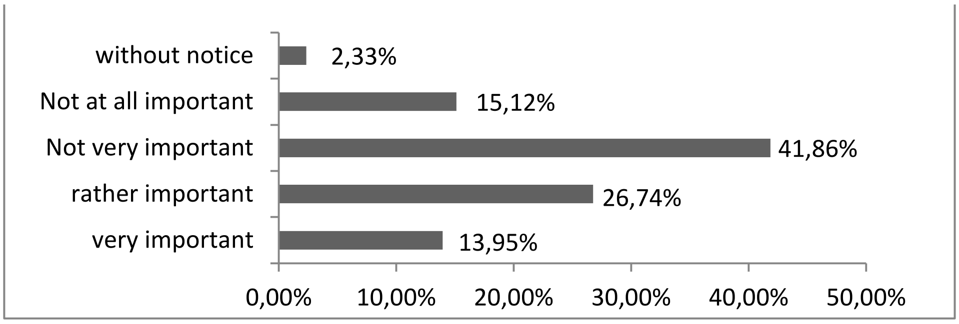

Figure 1: The level of concern for CSR

- d) The Degree of Concern and Types of SMEs

The results confirm that there is a very strong link between firm size and the degree of its consideration of social-environmental dimensions investigation. SMEs, whose size is small or medium has a greater degree concern than SME's of a very small business (see figure 2)**.**

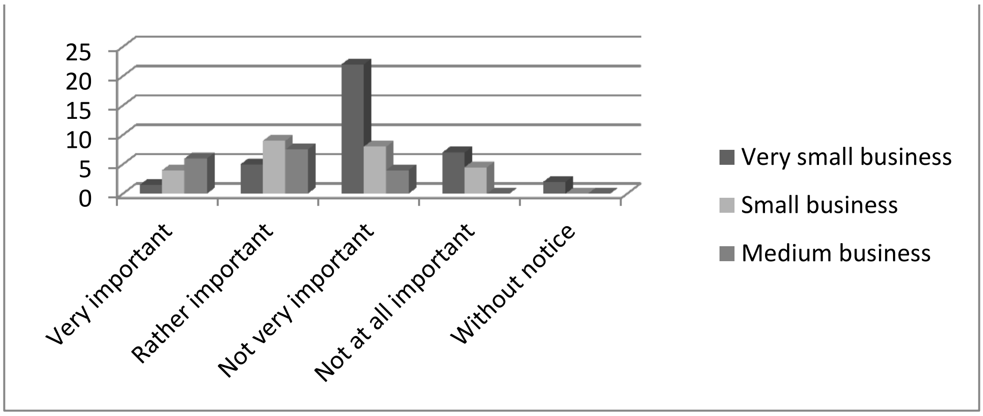

Figure 2: the Concern CSR type of SME

In view of these results, in Algeria, the CSR concern usually reserved for large corporations. However, even if the leaders of the Algerian SMEs consider CSR as concern rather not important, these managers often implement actions responsible management. This fact reflects a real consideration of environmental, social issues in SMEs, but not necessarily the establishment of formal measures.

- e) The Nature of CSR by SMEs Type

The analysis of the survey results confirm that there is among SMEs' managers, a very limited vision of the notion or concept of CSR. For most managers, on the one hand, the concept of CSR mainly integrates social concerns; on the other hand, managers suggest that these concerns are taken into effect on the basis of regulatory integration.

4.3 The typology of the Perception of the CSR Concept in Algerian SMEs

Factorial analysis applied to the results of the quantitative survey which focused on 86 SMEs has allowed us to develop a typology linking two characteristics -according to the figure 3- first, the nature or appearance of the concept of CSR (Regulatory or Voluntary). And second, the level of importance or concern given by SMEs' managers to the concept of CSR (very important or not important at all).

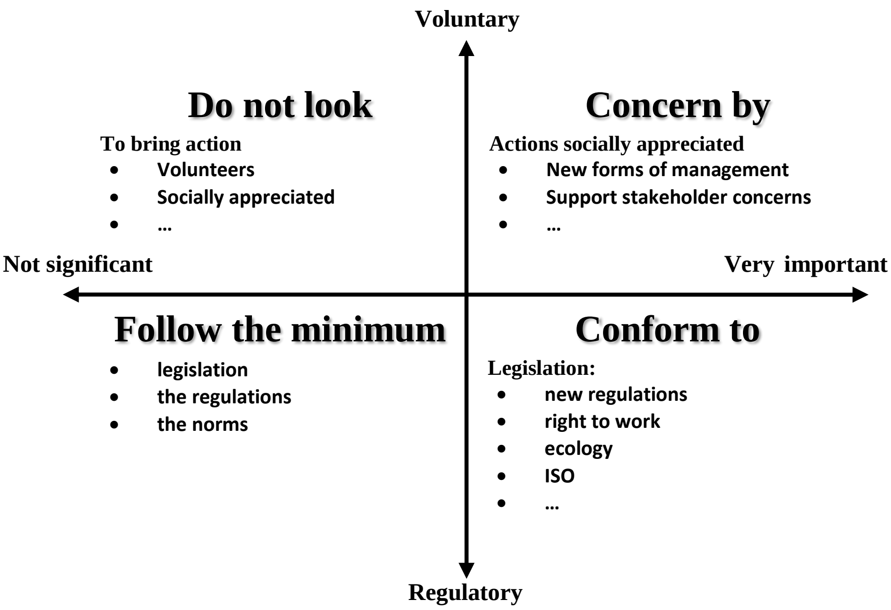

Figure 3: Typology of the perception of the concept of CSR

From this typology (Figure 3), this study was able to develop a new typological classification that has an evolutionary process by which SMEs go through three stages of consideration of the social dimension in the management of the company. This process of evolution is based on a stepwise path that represents the evolution of awareness of issues related to the SMEs' social responsibility. Indeed, this typology can identify three types of SMEs (Figure 4).

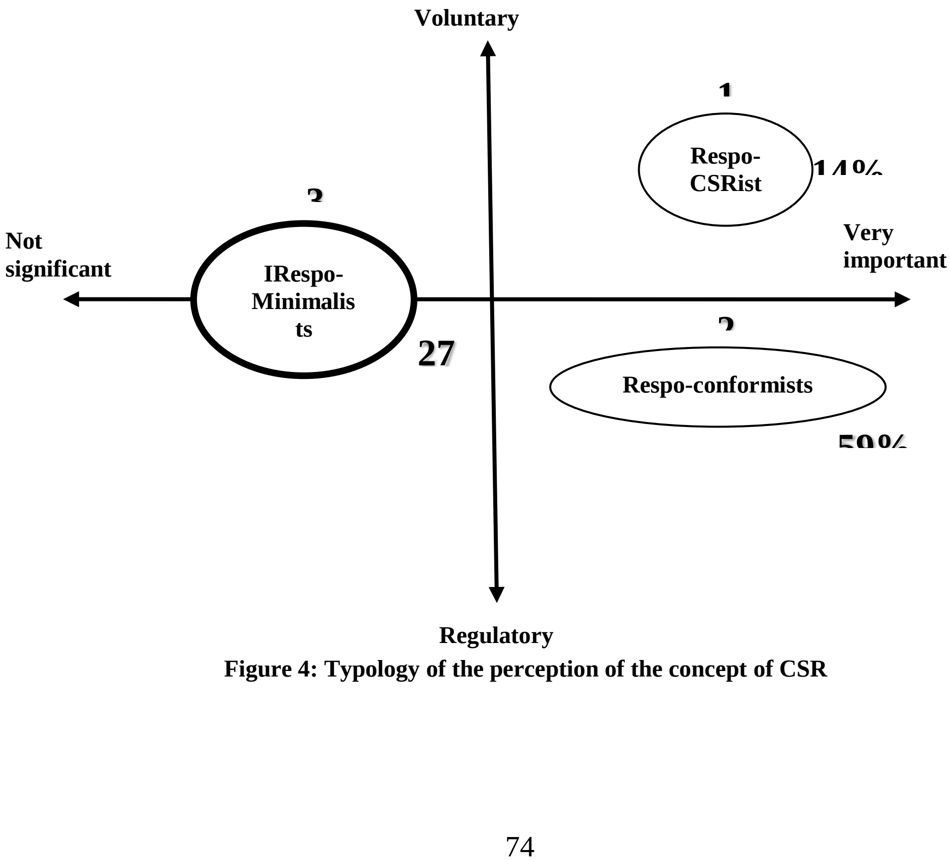

Figure 4: Typology of the perception of the concept of CSR

The three categories are:

IRespo-minimalists: This category is composed of more than 27% of SMEs surveyed, mainly composed of construction sector, SMEs are characterized by a lack of interest in social responsibility. Also in this class of SMEs' leaders not only do not seek to establish voluntary and socially significant actions, but sometimes admit to not respect the laws and socio-environmental standards. Lack of motivation for the implementation of CSR and the very low level of concern about the problems of CSR are the main characteristics of this group.

Respo-conformists: This category represents 60% of the SMEs surveyed. Leaders opt for the reduced CSR activity, because often they are limited to transcribe systematically and regularly in their activities all laws and new regulations from the mentor in the field of CSR.

The fundamental objective of these SMEs is compliance with the legal framework for their activities. In this group, the leaders are very sensitive to social and environmental problems; however, their perception of CSR is fundamentally conformist character.

Respo-CSRiste: This category is very small minority (13%). The leaders have a perception that conformist. Recognizing the growing importance of CSR in the management of the company, the leaders of these SMEs do not hesitate to seize all opportunities that may enable them to implement voluntary and socially significant actions. Moreover, if the activity of these SMEs is mainly in the sectors of industry and services, the profile of leaders is marked by a rather high level of training because over 75% have a higher university level.

To a Process of Perception of CSR Steps

From the previous typology, it can propose an analytical process of CSR in Algerian SMEs. This grid is based on perceptions of CSR and the level of concern about the socio-environmental issues. The process of SMEs' evolution passes through three stages (see figure 5).

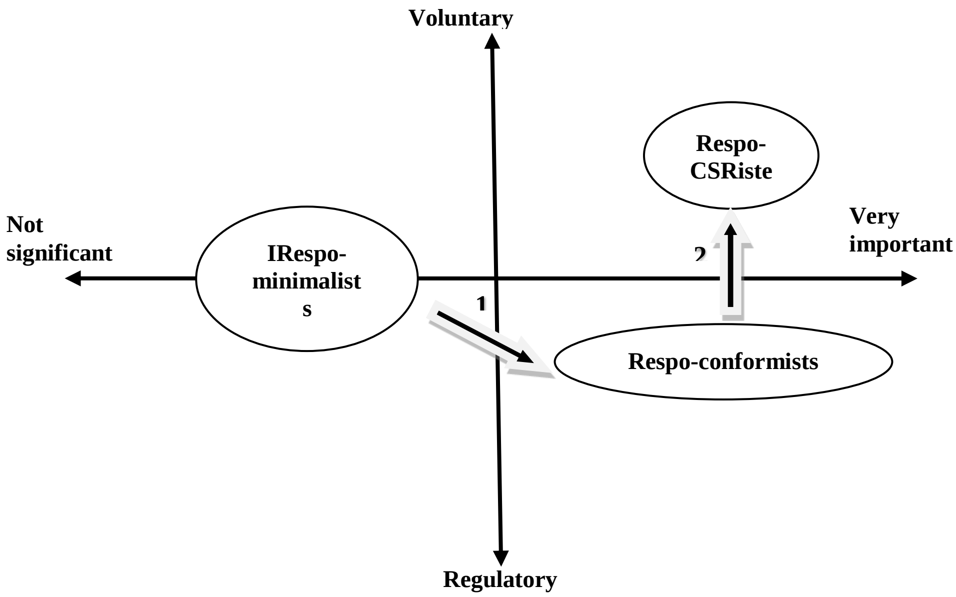

Figure 5: Steps in the process of development of SMEs

The first step is the situation "**IRespo-minimalists**" where the company gives no importance to socio-environmental problems. For the second step, the company began to enforce regulations without and simply become "**Respo-conformists**." During the third stage, the company voluntarily seeks all opportunities to develop voluntary and socially significant actions. In other words, managers are true responsible managers or “**Respo-CSRiste**."

Conclusion

The study of corporate social responsibility in Algerian SMEs is relatively new to the extent that the majority of them were created during the period 1995-2010. SMEs' managers are increasingly aware of the direct economic value that can be put on the integration of the whole process of social responsibility.

The results of the survey provide, firstly, an overview on the perception of the concept of CSR by SMEs' managers and secondly, they show that the concept of "CSR" remains relatively unknown in Algerian SMEs. Moreover, they show, that the representation of the concept of CSR is based largely on compliance of SMEs' practices with regulatory aspects (labor regulations, labor law and safety ... etc). It is also interesting to note that the action of Algerian SMEs in favor of socio-environmental commitment is primarily motivated by mainly regulatory issues. This partly explains the "Respo-conformists" behavior of SMEs' managers. Indeed, these officials merely transcribe systematically and regularly in their work with all laws and regulations.

The study shows that the leaders of the Algerian SMEs lack strategic logic against CSR. The latter is seen as a constraint by SMEs. In this regard, the objective of the leaders is generally limited to regulatory compliance with a purely operational sense. Also, some SME managers are insensitive to social and environmental problems especially in very small enterprises. However it may be noted, that low concern leaders in social issues can be explained by the lack of societal and governmental pressure of CSR in Algeria. Therefore, it is appropriate to ask why the poor perception of the concept of CSR in SMEs. This study can cite the following reasons:

- CSR approaches and resulting benefits are not well known by SMEs' leaders.
- Legal incentives are considered by some as sufficient. However, this design opposes the philosophy of CSR sensible based on voluntary behavior.
- The main driving force behind the empowerment of SMEs is not ethical in itself, but economic rationality, guided by the appearance of concrete benefits of responsible actions.

Meanwhile, this research has some limitations. Indeed, the small number of SMEs (86) does not allow a generalization of the results to the entire population of Algerian SMEs. Also, in terms of methodology, the limitations are related mainly to the nature of the investigation process. Indeed, to study the perception of managerial concept as CSR, using a qualitative approach based on interviews is consistent and appropriate for a quantitative approach based on a questionnaire.

References

- Barnard, C. I. (1938), The functions of the executive, Cambridge, MA: Harvard University Press, 334 p.
- Carroll, A.B. (1979), «A three Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance», Academy of Management Review, 4(4), P. 497-505.
- Carroll, A.B. (1999), «Corporate Social Responsibility», Business & Society, 38(3), P. 268-295.
- Clarkson, M. B. (1995), « A Stakeholder Framework for Analyzing and Evaluating Corporate Social Performance ». Academy of Management Review, vol. 20, n° 1, p. 92-117.
- Dahlsrud, A., (2006), « How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions », Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Corp. Soc. Responsib. Environ. Mgmt. (in press) Published online in Wiley Inter Science, (www.interscience.wiley.com), p. 4.
- Donaldson, T. & Preston, L. (1995), «The stakeholder theory of the modern corporation: Concepts, evidence and implications ». Academy of Management Review 20, 65-91.
- Gendron C. (2000) , « Enjeux sociaux et représentations de l'entreprise ». La Revue du MAUSS, no 15, pp.320–325.
- Henderson, H.(2005), « Socially Responsible Practices Have Businesses Seeing Green». Journal of Financial Planning, vo1.18, no 8, p. 16.
- Pasquero, J. (2005), « La responsabilité sociale de l'entreprise comme objet des sciences de gestion: le concept et sa portée». Chap. in Responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise, sous la dir. de Marie-France B. Turcotte et Anne Salmon, p. 112-133.
- Rodié I (2007), « Responsabilité sociale des entreprises –le développement d'un cadre européen » Meoire de DEA - Institut Européen de l'Université de Genève.
- Wood, D.J. (1991), « Corporate social performance revisited » In: Academy of Management Review. 16, pp. 691-718.
- Wood, DJ et R.R. Jones. (1995), « Stakeholder Mismatching: A Theoretical problem in Empirical Research on Corporate Social Performance». International Journal of *Orga*nisational Analysis, vol 3, no 2, p. 229-267.

EL-BAHITH REVIEW

Number 13/2013

Contents

Kasdi Merbah University of Ouargla - Algeria

EL-BAHITH REVIEW

Annual refereed journal of applied research in
economic, commercial and management sciences

Printed in Kasdi Merbah University of Ouargla 2013

Number 13 - Legal deposit N° : 110/2002 - ISSN : 1112-3613

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية

المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

14

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة / الجزائر - 2014

مجلة الباحث

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر

العدد الرابع عشر 2014/14

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مجلة الباحث

التعريف بالمجلة

مجلة الباحث، دورية علمية دولية محكمة، ظهرت سنة 2002م، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التي لم يتم نشرها سابقاً، والمعَالجة بأسلوب علمي موثق ؛ وهي موجهة لجميع الباحثين أينما وجدوا سواء في الكيانات البحثية أو الأكاديمية، الدوائر الحكومية أو المؤسسات الإقتصادية ؛ وتنشر فيها الأبحاث باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية.

ترسم سياسة المجلة من قبل المجلس العلمي للجامعة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف المجلس العلمي لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بمعية الهيئة العلمية الإستشارية، وهيئة تحرير المجلة.

تسهر مديرية النشر للمنشورات العلمية بالجامعة على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة.

المجلة مصنفة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية التالية :

1. البوابة العربية للمعلومات الإدارية "إبداع" التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية :
http://www.aradoportal.org.eg
2. قاعدة البيانات العربية الإلكترونية معرفة E-marefa :
http://e-marifah.net
3. قاعدة معلومات الإقتصاد والإدارة EcoLink :
http://www.mandumah.com/ecolinkjournals
4. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي :
http://iefpedia.com/arab/?cat=129
5. مركز الإقتباس العلمي الإسلامي العالمي (ISC) :
http://ecc.isc.gov.ir/ShwEJournals.aspx?q0=%D9%85&q1=1&q2=3&q3=1&q4=&q5=
6. قاعدة فهرس المجلات Journalindex :
http://www.journalindex.net/?qi=+El-BAHITH+REVIEW
7. قاعدة بيانات Gobookee :
http://www.gobookee.org/search.php?q=El-BAHITH+REVIEW
8. قاعدة بيانات Researchbib :
http://journalseeker.researchbib.com/?action=viewJournalDetails&issn=11123613&uid=r33086
9. قاعدة بيانات الجمعية الدولية لبحوث العلوم العالمية (EyeSource) :
http://isurs.org/master_list.php?topic_id=5
10. قاعدة بيانات Exalead :
http://www.exalead.com/search/web/results/?q=+El-BAHITH+REVIEW
11. قاعدة بيانات دليل مجلات البحوث المفهرسة Drji :
http://drji.org/Search.aspx?q=El-BAHITH REVIEW&id=0
12. قاعدة بيانات دليل المجلات المفتوحة الوصول PDOAJ :
http://www.pdoaj.com/?ic=info&journal=325

13. قاعدة بيانات مكتبة المجلات الإلكترونية :

http://rzblx1.uni-regensburg.de/ezeit/searchres.phtml?bibid=AAAAA&colors=7&lang=en&jq_type1=KT&jq_term1=El-BAHITH+REVIEW

14. قاعدة بيانات مكتبة النشر الرقمي YUDUfree :

http://free.yudu.com/item/details/1370804/-El-BAHITH-REVIEW

15. قاعدة بيانات Wilbert :

http://wilbert.kobv.de/simpleSearch.do?plv=1&query=+El-BAHITH+REVIEW&formsearch=✓

16. قاعدة بيانات البحوث المفتوحة Sherpa :

http://www.sherpa.ac.uk/romeo/search.php?source=journal&sourceid=25541&la=en&fIDnum&|=mode=advanced

17. قاعدة بيانات Getcited :

http://www.getcited.org/pub/103524971

18. قاعدة بيانات NewJour :

http://www.library.georgetown.edu/newjour/publication/revue-el-bahith

19. قاعدة بيانات Jour Informatics :

http://www.jourinfo.com/Journals/EBR.html

20. قاعدة بيانات المعهد الألماني للدراسات العالمية (GIGA) :

http://opac.giga-hamburg.de/ezb/detail.phtml?bibid=GIGA&colors=7&lang=en&jour_id=201937

21. قاعدة بيانات مفاتيح الأكاديمية لمجلات التعليم العالي في العلوم:

http://sciences.academickeys.com/jour_main.php/jour_main.php

22. قاعدة بيانات حزمة البحث الأكاديمي:

http://pakacademicsearch.com/publishers

23. قاعدة بيانات النشر العلمي والمعلومات عبر الخط برومانيا (SCIPIO) :

http://www.scipio.ro/en/web/el-bahith-review

24. قاعدة بيانات الفهرسة الأكاديمية للعلوم الإنسانية (ASOS) :

http://www.asosindex.com/journal-view?id=402

25. قاعدة بيانات الإصدار الرقمي للمجلات العالمية (YUMPU) :

http://www.yumpu.com/en/el-bahith+review/category/business+marketing

26. قاعدة بيانات تقرير تقييم الجودة للمجلات (JQER) :

http://www.journalqer.com/index.php?begin=18&num=3&numBegin=1&af=naj

27. قاعدة بيانات Scientific Indexing Services (SIS) :

http://sindexs.org/?p=228/

28. قاعدة بيانات General impact factor :

http://generalimpactfactor.com/jdetails.php?jname=El-BAHITH

29. قاعدة بيانات InfoBase Index :

http://www.infobaseindex.com/

30. قاعدة بيانات CiteFactor :

http://citefactor.org/journal.aspx?search=El-Bahith%20Review

31. فهرس المجلات الأكاديمية المفتوحة (OAJI):

http://oaji.net/journal-detail.html?number=433

32. قاعدة بيانات دليل مجلات ذات الجودة (DJQF):
http://www.qualityfactor.org/journallist.html

33. قاعدة بيانات الجمعية الدولية للأنشطة البحثية (ISRA) :
http://www.israjif.org/ISSN1112-3613.html

34. فهرس العلوم المتقدمة Advanced Science Index :
http://journal-index.org/index.php/asi/article/view/498

35. فهرس المجلات العلمية Sjournals Index :
http://sjournals.net/sjournalsindex/?p=834

36. فهرس خدمات التأثير الدولي للمجلات العلمية {IIFS} :
http://impactfactorservice.com/home/journal/718

37. فهرس تأثير المجلات العلمية {SJIF} :
http://www.sjif.inno-space.org/passport.php?id=1282
معامل التأثير: 2.781 لسنة 2012

38. فهرس التأثير العالمي {UIF}:
http://www.uifactor.org/JournalDetails.aspx?jid=1488
معامل التأثير: 1.0443 لسنة 2013

39. فهرس مصفوفة المعلومات لتحليل المجلات {MIAR}:
http://miar.ub.edu/issn/1112-3613
معامل التأثير: 1.079 لسنة 2013

40. الفهرس العلمي الدولي {ISI}:
http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=146
معامل التأثير: 0.420 لسنة 2013

41. فهرس التأثير الشامل {GIF}:
http://globalimpactfactor.com/el-bahith-review/
معامل التأثير: 0.452 لسنة 2013

المجلة مُعرفَة أيضا لدى العديد من محركات البحث الشهيرة مثل :

المجلة مُعرفَة كذلك لدى العديد من المكتبات الجامعية العالمية:

المجلة معتمدة لدى العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية.

يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول على نسخة من المجلة الورقية مجانا، بالإضافة إلى شهادة النشر، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع. ويمكن تحميل النسخة الرقمية الكاملة من موقعها الرسمي بالجامعة :
http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/acceill/revue-el-bahith

ويمكن تحميلها أيضا من خلال الرابط التشعبي الجنيس : http://rcweb.luedld.net

توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة.

يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم.

قواعد النشر في المجلة

1 – ترسل المقالات وجوبا في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، ويشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع الخط Times New Roman، مقاسه : 13، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، أما العناوين فتكتب بنفس الخط والمقاس مع تثخينها)، يراعى في حجم المقال كحد أقصى 16 صفحة من حجم A4 (21 x 29.7) سم، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً. أما بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ والمسافة بين الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

2- تقديم عنوان المقال بلغة تحرير المقال وباللغة الإنجليزية، وجوبا.

3- يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 10 عشرة أسطر بلغة تحرير المقال، وباللغة الإنجليزية (نوع الخط : Times New Roman، مقاسه : 13)، مع ضرورة إدراج الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا يجب أن تتعدى 7 كلمات ترتب حسب ورودها في المقال.

4- يجب الإلتزام بقواعد ضبط الكتابة :

أ- إحترام المسافات البادئة، في الفقرات، وتجنب الفقرات و الجمل الطويلة جدا.

ب- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،)وترك مسافة بعدها إذا أتبعت بكلمة أو نص.

ج- يجب ترك مسافة قبل وبعد علامات الضبط المركبة كالنقطة الفاصلة (؛) و النقطتين (:) وعلامة التعجب (!) وعلامة الإستفهام (؟).

5- يفضل تحرير المقال وفق النمط IMRADبحيث يشتمل على (تمهيد، الطريقة، النتائج ومناقشتها، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD
http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

- للمساعدة في التحرير العلمي يمكنكم تحميل المقال الموسوم بـ : "أسلوب الكتابة العلمية للمقال وفق طريقة IMRAD" من الرابط التالي : http://rcweb.luedld.net/Article_IMRAD_BB.pdf

6- يجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php
http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

7- بغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل المطلوب، يمكنكم تحميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع المجلة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_Arb.dot، أو النسخة الأجنبية : Article_Ang.dot)، على أساس أن هذا الملف يتماشى مع الشروط المذكورة (**يجب أن يكون المقال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**)؛ لمزيد من التوضيح، يمكن الإطلاع على مقال معياري Article_Standard.pdf، بالموقع الإلكتروني للمجلة.

8- ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكتروني الشخصي، والمؤسسة الجامعية المنتمي إليها، وإسم المخبر إن وجد ؛ وفي حالة تقديم المقال من طرف مجموعة باحثين، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهم بقبول النشر المشترك عن طريق بريده الشخصي.

9- مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.

- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.
- بالنسبة لمراجع الانترنت : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكتروني كاملا (يشمل الملف).

10 - توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط تلك المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا).

11 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ؛ المجلة غير ملزمة برد المقالات غير المقبولة للنشر.

12 - يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملائمته لقواعد النشر، و يصبح مقبولا للنشر إذا نال موافقة عضوين من لجنة التحكيم، أحدهما محلي من داخل الجزائر، والآخر خارجي ؛ وفي حالة رفض أحدهما يعرض مرة أخيرة على محكم ثالث ومن تم يتحدد مآله حسب نتيجة التحكيم، التي تعتبر نهائية، وفي حالة القبول بعد التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية لا تتعدى شهرا واحدا.

13- ننبه على أن كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.

14- تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

15- كل مقال مقرصن أو سبق تقديمه إلى جهة أخرى للنشر، فإن صاحبه يدرج في القائمة السوداء الممنوعة من النشر بالمجلة.

16 - ترسل وتوجه المراسلات فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة : rcweb@luedld.net

المحتويات

الدورات الإكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية في مصر – دراسة كمية مقارنة

Underwriting Cycles In The Property and Casualty Insurance Market in Egypt – Quantitative Comparative Study

أسامة ربيع أمين سليمان (*)
مدرس بقسم الإحصاء والرياضيات والتأمين
كلية التجارة– جامعة مدينة السادات – جمهورية مصر العربية

ملخص : تهدف الدراسة الحالية الى فحص مدى وجود دورات إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات في مصر، خلال الفترة من 1980 حتى 2010. وقد شملت الدراسة (9) فروع من فروع تأمينات الممتلكات والمسؤوليات، بالإضافة الى سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ككل. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية (AR_2). وتوصلت الدراسة الى عدم توافر الدليل على وجود دورة إكتتابية – وفقا لنموذج Venezian – سواء على مستوى سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات أو على مستوى الفروع ال (9) محل الدراسة. أما بإستخدام نموذج Cummins - Outreville فقد توفر الدليل الإحصائي على وجود دورة إكتتابية بمدى زمني 4.46 سنة على مستوى سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ككل، في حين لم يتوافر الدليل على وجود دورات إكتتابية في جميع الفروع محل الدراسة. وتدل هذه النتائج على أن سوق التأمين المصري، وعلى الرغم من تحرير الأسعار، إلا أنه لا يمكن وصفه وبالسوق التنافسي.

الكلمات المفتاح : دورات إكتتابية - تأمينات الممتلكات والمسؤولية - نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية - نموذج (Venezian) - نموذج (Cummins and Outreville)

تصنيف JEL: B41, C10

Abstract : The aim of this study is to examine the presence of underwriting cycles in the property and casualty insurance market in Egypt. Cycles were estimated for the whole market as well as for 9 lines of business covering the period of 1980 to 2010. The second ordered Autoregressive model (AR2) was applied. The study found the lack of evidence of underwriting cycle - according to the Venezian model - whether at the level of whole property and casualty insurance market, or at the lines level. By Cummins - Outreville model, there is statistical evidence on the existence of an underwriting cycle with length 4.46 years at the level of property and casualty insurance market as a whole, otherwise no evidence on the existence of underwriting cycles has been found in all lines being studied. These findings indicate that the Egyptian P/L insurance market, in spite of the liberalization of insurance prices, can not be described as a competitive market.

I. تمهيد:

تتمثل أهمية دراسة مدي وجود دورات إكتتابية في صناعة التأمين في عدد من النواحي أهمها: التنبؤ بمراحل الصعود والهبوط في سوق التأمين، وبالتالي تحديد الإستراتيجيات المناسبة التي تتبعها شركات التأمين من حيث في الدخول لأسواق جديدة أو الإنسحاب من الأسواق الحالية [1]. كما أن فهم ودراسة مراحل الدورات الإكتتابية يعتبر جزء أساسي من إدارة المخاطر في المؤسسة (ERM) بالنسبة لمنشأة التأمين [2]، هذا فضلا أنه يساعد على التنبؤ بإحتمالات فشل أو إعسار شركات التأمين[3]. كما يرى (Feldblum, 2001) [4] أن شركات التأمين التي تجهل أو لا تعطي إهتماما بخصائص المرحلة التي تمر بها الآن من مراحل الدورات الإكتتابية، ربما يفقدها حصتها السوقية وضعف قدرتها على المنافسة.

- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي: " **هل يوجد في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية في سوق التأمين المصري دورات إكتتابية في السوق؟ أم لا** ".

- **الهدف من البحث:** تسعى الدراسة الى تحقيق عدد من الأهداف، أهمها:
(أ) مناقشة وتحليل أهم وأشهر النظريات التي تفسر الدورات الإكتتابية في أدبيات التأمين؛
(ب) التحقق من مدى وجود دورات إكتتابية في تأمينات الممتلكات في سوق التأمين المصري؛
(ج) حساب المدى الزمني للدورة الإكتتابية، إن وجدت.

- **أهمية البحث:** تتمثل أهمية هذا البحث في النواحي التالية:

eMail : (*) : Oras1992@yahoo.com

(أ) تساهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات التجريبية Empirical Literature، من خلال فحص مدى وجود دورات إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية في مصر.
(ب) بالإضافة الى أن معرفة مدى وجود أو عدم وجود دورات إكتتابية في أي سوق تأميني، له مدلول لشكل وطبيعة وظروف المنافسة في السوق.

- حدود الدراسة: سوف تشمل الدراسة البيانات الخاصة بكل من: سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ككل، بالإضافة إلى (9) فروع من فروع تأمينات الممتلكات والمسؤوليات، وهي: فرع تأمين الحريق، فرع تأمين النقل البحري، فرع التأمين النقل البري والنهري، فرع التأمين البحري أجسام السفن، فرع تأمين الطيران، فرع تأمين الحوادث، فرع التأمين الهندسي، فرع تأمين السيارات الإجباري (المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات)، فرع تأمين السيارت التكميلي (الشامل). ومما هو جدير بالذكر أن الفروع الأخرى التي لم تشملها الدراسة كان بسبب عدم توافر البيانات لعدد كبير من السنوات في هذه الفروع.

- الدراسات السابقة:

(1) دراسات سابقة، بالتطبيق على بيانات سوق التأمين العالمي:

(أ) دراسة (Venezian, 1985 **)** [(5)]**:** قامت هذه الدراسة بتحليل أداء (13) فرع من فروع التأمين، في الولايات المتحدة الأمريكية، في تأمينات الممتلكات والمسؤولية، خلال الفترة من 1960 حتى 1980. وأضحت الدراسة أن هامش الربح في (11) فرعاً أمكن تمثيله من خلال نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية ($AR_{(2)}$ process)، وجميعها كانت تتسم بالثبات والإستقرار والدورية Stationary and Cyclical، وبالتالي يتوافر الدليل على وجود دورات إكتتابية في السوق الأمريكي خلال تلك الفترة.

(ب) دراسة (Chen and et al, 1999**)** [(6)]**:** استخدمت هذه الدراسة، أيضا، نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية، للبيانات الخاصة بسوق تأمينات الممتلكات والمسؤواليات في (5) دول أسيوية: اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، ماليزيا. توصلت الى وجود دورات إكتتابية على مستوى السوق ككل، وبعض الفروع محل الدراسة. وتراوح المدى الزمني للدورة الإكتتابية على مستوى السوق بين 7.78 الى 13.86 سنة، وعلى مستوى الفروع تراوح المدى الزمني بين 5.29 الى 10.07 سنة. كما توصلت الى وجود علاقة إرتباط قوية بين الدورات الإكتتابية في هذه الأسواق وكل من: أداء سوق الأوراق المالية، معدلات الفائدة، ونمط النمو الإقتصادي العام.

(ج) دراسة (Outreville , 1998**)** [(7)]: هذه الدراسة كانت، أيضا، على بيانات سوق التأمين السنغافوري ككل، خلال الفترة من 1975 حتى 1995، وتوصلت الدراسة الى وجود دورات إكتتابية بفترة طولها 5.97 سنة.

(د) دراسة (Meier and Outreville, 2003 **)** [(8)]**:** فحصت هذه الدراسة مدى وجود دورات إكتتابية في 3 دول أوروبية، هي: فرنسا، المانيا، سويسرا، خلال الفترة من 1982 حتى 2001. وأثبتت الدراسة وجود دورات إكتتابية في سوق التأمينات الممتلكات والمسؤواليات في الدول الثلاث.

(هـ) دراسة (Kim, 1997**)** [(9)]**:** كانت هذه الدراسة بالتطبيق على بيانات سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية، على مستوى السوق ككل، وبعض الفروع، في كوريا الجنوبية، على مستوى السوق ككل، وفرع التأمين البحري، وذلك خلال الفترة من 1979 حتى 1995. وبإستخدام نموذج ($AR_{(2)}$)، توصلت الدراسة الى عدم توافر الدليل الكافي لوجود دورات إكتتابية على مستوى السوق ككل، في حين أن النتائج تشير الى وجود دورات إكتتابية في فرع التأمين البحري، بمدى زمني 12.36 سنة.

(و) دراسة (Fields and Venezian, 1989**)** [(10)]**:** كانت هذه الدراسة بالتطبيق على بيانات سوق التأمين الألماني، وأثبت أن هناك مؤشرات لوجود دورات إكتتابية، ولكن الدليل لم يكن قويا - من الناحية الإحصائية - بالقدر الكافي للحكم بوجود دورات إكتتابية بشكل قاطع.

(ز) دراسة (Outreville, 1984**)** [(11)]**:** استخدمت الدراسة نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية، للبيانات الخاصة بسوق التأمين في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا، خلال الفترة من 1965 الى 1984. وتوصلت الدراسة الى وجود دورات إكتابية في الدولتين، بمدى زمني للدورة الإكتتابية 5 سنوات في كوريا الجنوبية، و7 سنوات في سنغافورة.

(2) دراسات سابقة، بالتطبيق على بيانات سوق التأمين المصري:
يوجد عدد قليل من الدراسات في مجال تحليل الدورات الإكتتابية في سوق التأمين المصري، من الناحية الكمية، من هذه الدراسات:

(أ) دراسة (تامر، 2000) [12]**:** شملت الدراسة 8 فروع من التأمينات العامة، وفترة الدراسة كانت من 1964 حتى 1995. والإعتماد على نموذجين أساسيين: نموذج الإنحدار المتعدد، نموذج (Venezian,1985) وتوصلت الدراسة الى أن هناك 5 فروع تتضمن دورات إكتتابية، بعضها كان لمدى زمني أقل من سنة.

II. الدورات الإكتتابية في صناعة التأمين: المفهوم - الآلية – النظريات المفسرة.

(1) مفهوم الدورات الإكتتابية:

يوجد عدد كبير من التعريفات بالنسبة لمفهوم أو تعريف الدورة الإكتتابية، في سوق التأمين. من أهم هذه التعريفات: تعريف (Harvey, 1995) [13]، حيث عرف الدورة الإكتتابية بأنها: " ميل الأقساط وأرباح شركات التأمين للزيادة والنقصان بشكل دوري خلال الزمن". كما عرفها كل من (Harrington and Danzon, 1994) [14] بأنها: "التتابع المتكرر A Repeated Sequence لحالة الصعود، والهبوط في نتائج الإكتتاب في أسواق التأمين". وكلا التعرفين يقدمان – تقريباً - نفس المعنى والمضمون.

(2) الآلية:

فيما يتعلق بالآلية التي من خلالها تتشكل الدورات الإكتتابية في أي سوق للتأمين، يرى (Fitzpatrick, 2004) [15] أن الدورة الإكتتابية تبدأ عندما يحقق سوق التأمين أرباح كبيرة، بالمقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى، مما يساعد على جذب المزيد من الإستثمارات ورأس المال الى صناعة التأمين، سواء من خلال دخول شركات تأمين جديدة، أو زيادة رأس مال شركات التأمين الحالية، أو الإثنان معا. هذا من شأنه أن يترتب عليه زيادة الطاقة الإكتتابية لشركات التأمين، وبالتالي زيادة حدة المنافسة في سوق التأمين. وتحت ضغط المنافسة، تبدأ شركات التأمين في تخفيض حجم الشروط والقيود الإكتتابية في قبول الأخطار، ومنها تخفيض الأسعار، الأمر الذي يتبعه إنخفاض للأرباح المحققة، وفي بعض الأحيان حدوث خسائر، ثم تبدأ عملية خروج لرؤوس الأموال من صناعة التأمين، وخروج شركات من العمل في سوق التأمين، فتقل المنافسة، ثم يحدث تشدد في السياسة الإكتتابية من جانب شركات التأمين، من خلال وضع معايير وشروط إكتتاب أكثر صرامة سواء في عملية التسعير أو إنتقاء الأخطار الجيدة فقط، يترتب عليه تحقيق شركات التأمين لأرباح إكتتاب جديدة، مما يجذب المزيد من رؤوس الأموال لصناعة التأمين، وهكذا تستمر الأرباح والخسائر في التبادل الزمني مكونة ما يعرف بالدورة الإكتتابية. والشكل البياني رقم (1) يوضح الآلية والمراحل التي تمر بها الدورة الإكتتابية في صناعة التأمين[16].

(3) قياس المدي الزمني للدورة الإكتتابية في صناعة التأمين:

من الناحية النظرية، ووفقا للتحليل السابق، وكذلك من الناحية الإحصائية للتغيرات الدورية في السلاسل الزمنية Cyclical Variation، فإن الدورات الإكتتابية في صناعة التأمين، متمثلة في التأرجح في نتائج الإكتتاب في صناعة التامين، لابد أن تكون لفترات أكبر من سنة.

يشير كل (Chao-Chun and Meier, 2002) [17] إلى أن المدى الزمني للدورة الإكتتابية يختلف بإختلاف: نوع التأمين (تأمينات حياة، أم تأمينات غير حياة)، والمنطقة الجغرافية، وأيضا قد يختلف المدى الزمني للدورة الإكتتابية لنفس نوع التأمين، ولنفس السوق، ولكن من وقت لأخر.

(4) النظريات التي تفسر الدورات الإكتتابية في قطاع التأمين:

عند البحث عن أسباب الدورات الإكتتابية في صناعة التأمين، يرى (Stewart and et al, 1991) [18] أن هناك وجهتي نظر: وجهة النظر الأولى؛ تعتمد على نظرية الإقتصاد الكلي Macroeconomic Theory، حيث ترى أن الدورة الإكتتابية ترجع الى عوامل أو أسباب عامة خارجية، تتحدد خارج سوق التأمين، وبالتالي فهي خارج سيطرة شركات التأمين. ومن أمثلة هذه الأسباب أو العوامل: عدد حملة الوثائق، معدلات الفائدة، الأسواق المالية، والدورة الإقتصادية العامة... الخ. أما وجهة النظر الثانية؛ فهي تعتمد في تحديد أسباب الدورات الإكتتابية على نظرية الإقتصاد الجزئي Microeconomic Theory، حيث تُرجع الدورات الإكتتابية الى أسباب داخلية، مثل ظروف المنافسة السائدة في سوق التأمين، طرق وأساليب التسعير، المحددات الخاصة بالطاقة الإستعابية لسوق التأمين،...... الخ.

من الناحية التطبيقية، نجد أن معظم الدراسات اعتمدت على وجهتي النظر، عند بناء نموذج تفسيري للعوامل أو المحددات المؤثرة على سلوك وخصائص الدورة الإكتتابية في أسواق التأمين.

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات التي أثبتت وجود الدورات الإكتتابية في أسواق التامين المختلفة، وفروع التأمين المختلفة، في البلدان المختلفة وحددت العوامل المفسرة لهذة الدورات، إلا أنه لا يوجد - حتى الآن - نموذج متفق عليه يجمع عوامل محددة لتفسير هذه الدورات [19].

ويعتبر أهم العوامل المحددة للدورات الإكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية، في ضوء الدراسات التطبيقية السابقة، تتمثل في:

(أ) المنافسة القائمة على الأسعار Competition-Driven Prices [20]
(ب) المحددات الخاصة بالطاقة الإستيعابية Capacity Constraints [21]
(ج) أسلوب التسعير Naïve Rate-Making Process [22]
(د) معدلات الفائدة Interest Rate [23]
(هـ) قوانين الرقابة على التأمين، والمعايير المحاسبية[24]
(و) أسعار إعادة التأمين[25]
(ز) الخسائر الضخمة (الكوارث) Catastrophic Losses [26]
(ح) الدورات الإقتصادية العامة General Business Cycle [27]
(ك) الممارسات الإدارية Business Practices
(ل) عوامل أخرى:

يضيف (Feldblum, 2001) [28] عوامل أو محددات أخرى للدورات الإكتتابية في صناعة التأمين:
أ- التضخم الداخلي والخارجي لتكاليف المطالبات.
ب – درجة ولاء العملاء لشركة التأمين.

III. النموذج الكمي المقترح لإختبار الدورات الإكتتابية:

(1) الشكل الرياضي للنموذج المقترح:

لإختبار مدى وجود دورات إكتتابية في سوق التأمين المصري، سوف يتم الإعتماد على أكثر النماذج إستخداما في الفكر التأميني في هذا المجال، وهو نموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية The Second - Order Autoregressive Model، ($AR_{(2)}$). ويرى كل من (Meier and Outreville, 2006) [29] أن أهم ما يميز هذا النموذج، أنه من خلال المعلمات الخاصة به parameters يمكننا: (أ) التأكد من مدى وجود الدورة الإكتتابية؛ (ب) تحديد المدى الزمنى (طول الفترة الزمنية للدورة الإكتتابية) في أسواق التأمين. ويوجد شكلين لهذا النموذج تم إستخدامهما في الدراسات السابقة:

(أ) النموذج الأول: نموذج (Venezian) :

يعتبر أول من استخدم هذا النموذج، في دراسة الدورات الإكتتابية في شركات التأمين. ، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\prod_t = a_0 + a_1 \prod_{t-1} + a_2 \prod_{t-2} + \omega_t$$

حيث:

$\prod_t$: ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t).
$\prod_{t-1}$: ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t-1)، فترة إبطاء واحدة.
$\prod_{t-2}$: ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t-2)، فترتين إبطاء.
ω : الخطأ العشوائي.

قاعدة الحكم، وفقا لنموذج Venezian:

- توجد دورة إكتتابية: عندما يتوافر الشروط التالية ، حول معلمات النموذج:
أ) $|a_2| \prec 1$
ب) $a_1 \prec 1 - a_2$
ج) $a_1 + 4\,a_2 \prec 0$

وهنا نود الإشارة الى أمرين: الأمر الأول أن الشرطين الأول والثاني يعبران عن شروط السكون أو الإستقرار للسلسلة الزمنية محل الدراسة، وفقا لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية $AR_{(2)}$ ، أما الشرط الثالث، فالهدف منه ضمان ألا تكون السلسلة الزمنية هامدة، لأن السلسلة الزمنية المستقرة Stationary Time series في ظل $a_1 + 4 a_2 \succ 0$ تكون هامدة Damped وليست Oscillatory متذبذبة [30].

- وفي حالة وجود دورة إكتتابية، يتم حساب طول الفترة الزمنية لهذه الدورة، من خلال العلاقة التالية:

$$Period(P) = 2\pi / \cos^{-1}(a_1 / 2\sqrt{-a_2})$$

(ب) نموذج (Cummins and Outreville):

حيث طورا النموذج السابق من خلال إضافة متغير ثالث للمتغيرات المستقلة، وهو متغير الزمن، ليأخذ النموذج الصيغة التالية [31]:

$$\Pi_t = a_0 + a_1\Pi_{t-1} + a_2\Pi_{t-2} + a_3TIME_t + \omega_t$$

حيث:

Π_t : ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t).

Π_{t-1} : ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t-1)، فترة إبطاء واحدة.

Π_{t-2} : ربح (أو عجز) النشاط التأميني خلال الفترة (t-2)، فترتين إبطاء.

ω : الخطأ العشوائي.

قاعدة الحكم، وفقا لنموذج Cummins and Outreville:

(1) توجد دورة إكتتابية: عندما يتوافر الشروط التالية ، حول معلمات النموذج:

(أ) $a_1 \succ 0$ (ب) $a_2 \prec 0$ (ج) $a_1^2 + 4 a_2 \prec 0$

(2) وفى حالة وجود دورة إكتتابية، يتم حساب طول الفترة الزمنية لهذه الدورة، من خلال العلاقة التالية:

$$Period(P) = 2\pi / \cos^{-1}(a_1 / 2\sqrt{-a_2})$$

IV. الدراسة التطبيقية على بيانات سوق التأمين المصري:

(1) البيانات المستخدمة في التحليل:

لإختبار مدى وجود دورات إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات في مصر، تم الاعتماد على المتغير الخاص بفائض (أو عجز) النشاط التأميني في حساب الإيرادات والمصروفات للسوق، وللفروع محل الدراسة، من واقع البيانات المنشورة في الكتاب الإحصائي السنوي، الذي تصدره الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في مصر، وذلك خلال الفترة الزمنية من 1980 حتى 2010.

(2) نتائج التحليل الإحصائي:

فيما يلي نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية $AR_{(2)}$ للبيانات الخاصة بسوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ككل، والبيانات الخاصة بتسعة فروع من تأمينات الممتلكات والمسؤوليات في سوق التأمين المصري.

1 - بالنسبة للسوق ككل:

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (1) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر، والشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ أيضا متوافر، والشرط الثالث: $a_1^2 + 4\,a_2 \prec 0$ ، كذلك متوافر حيث أن ($a_1^2 + 4\,a_2 = -1.4099$)، إذا البيانات تتضمن دليلا على وجود دورة في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات خلال الفترة من 1980 حتى 2010، ومدة هذه الدورة:

$$(p) = 2\pi \div \cos^{-1}(a_1 \div 2\sqrt{-a_2}) = 4.46\,years$$

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $a_1 + 4\,a_2 \prec 0$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

2 - فرع الحريق:

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (2) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_1 = -0.147$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع الحريق خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $a_1 + 4\,a_2 \prec 0$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين الحريق خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

3 - تأمين بحري (أجسام سفن):

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (3) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = 0.223$)، إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البحري (أجسام سفن) خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $a_1 + 4\,a_2 \prec 0$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البحري (أجسام سفن) خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

4 - تأمين الحوادث:

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (4) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.517$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين الحوادث خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ غير متوافر، إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين الحوادث خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

5 - تأمين السيارات الإجباري:

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (5) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.277$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين السيارات الإجباري خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian:

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $a_1 + 4a_2 \prec 0$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين السيارات الإجباري خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

6 - تأمين السيارات الشامل:

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (6) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.507$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين السيارات الشامل خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ غير متوافر إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين السيارات الشامل خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

7 - تأمين الطيران :

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (7) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville :

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.169$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين الطيران خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $a_1 + 4a_2 \prec 0$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع تأمين الطيران خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

8 - تأمين النقل البري والنهري :

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (8) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.188$)|. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البري والنهري خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ غير متوافر، إذا لا يوجد دورة إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

9 - التأمين الهندسي:

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. ما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.169$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين الهندسي خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ أيضا متوافر، ولكن الشرط الثالث: $a_1 + 4\,a_2 \prec 0$ غير متوافر. إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين الهندسي خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

10 - تأمين البحري (بضائع) :

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) ، نجد أن:

(أ) بالنسبة لنموذج Cummins and Outreville:

الشرط الأول: $a_1 \succ 0$ متوافر. أما الشرط الثاني: $a_2 \prec 0$ غير متوافر، حيث أن ($a_2 = +0.975$). إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البحري (بضائع) خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

(ب) بالنسبة لنموذج Venezian :

الشرط الأول: $|a_2| \prec 1$ متوافر، الشرط الثاني: $a_1 \prec 1 - a_2$ غير متوافر، إذا لا يوجد دورة إكتتابية في فرع التأمين البحري (بضائع خلال الفترة من 1980 حتى 2010.

V. النتائج:

تتمثل أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية:

- وفقا لنموذج Venezian لم يتوفر الدليل الإحصائي على وجود دورات إكتتابية في سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات المصري، سواء على مستوى السوق ككل أو على مستوى الفروع التسعة محل الدراسة هي: فرع تأمين الحريق، فرع تأمين البحري (أجسام سفن)، فرع تأمين الحوادث، فرع تأمين السيارات الإجباري، فرع تأمين السيارات الشامل، فرع تأمين الطيران، فرع تأمين الهندسي، فرع تأمين النقل البري والنهري، فرع تامين البحري (بضائع).

- أما وفقا لنموذج Cummins and Outreville فقد توافر الدليل الإحصائي على وجود دورة إكتتابية على مستوى سوق تأمينات الممتلكات والمسؤولية ككل، بلغ المدى الزمني لهذه الدورة 4.46 سنة، في حين لم يتوافر الدليل الإحصائي على وجود دورات إكتتابية في جميع الفروع محل الدراسة.

- هذه النتائج السابقة تشير إلى أن سوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات المصري لا يمكن وصفه بالسوق التنافسي، وفقا لمفهوم الدورات الإكتتابية، وأن الوصول الى سوق تنافسي قد يحتاج الى المزيد من الوقت، مع دخول عدد أكبر من شركات التامين للعمل في السوق خلال السنوات القادمة.

VI. التوصيات:

يوصي الباحث مراقب التأمين في سوق التأمين المصري بضرورة العمل على تدعيم المنافسة في السوق من خلال زيادة عدد شركات التأمين من خلال السماح لشركات الجديدة بالعمل بسوق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات، خاصة وان سوق التأمين مازال يحقق أرباحا كبيرة، خاصة لو علمنا أنه لم يكن هناك عجز في النشاط التأميني (في حساب الإيرادات والمصروفات) في أي سنة من السنوات خلال فترة الدراسة التي أمتدت لأكثر من 30 عاما، بالإضافة الى وجود طلب غير مستغل على التغطيات التأمينية في مصر.

ملاحق الجداول والأشكال البيانية:

جدول رقم (١)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية للسوق ككل [١]

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٥٩.٩	٤٢.٥
إحصائي الإختبار (F)	١٥.٤٢٥	١١.٧١٦
P.value (F)	* ٠.٠٠٠	*٠.٠٠٠
a_1	٠.١٩٥	٠.٦٢٧
a_2	٠.٣٦٢-	٠.٠٤٦
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	٠.٩٥٤	٢.٩٤٥
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	١.٦٤٤-	٠.٢٠٦
P.value $T(a_1)$	٠.٣٧٤	*٠.٠٠٧
P.value $T(a_2)$	٠.١١٢	٠.٨٣٩

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٢)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع الحريق [١]

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٧٣.٤	٥٦.٩
إحصائي الإختبار (F)	٢٧.٦١٠	٢٠.١١١
P.value (F)	* ٠.٠٠٠	* ٠.٠٠٠
a_1	٠.١٤٧-	٠.٤٤٢
a_2	٠.٣٠٠-	٠.٣٦٢
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	٠.١٥٠-	٢.٤٨٨
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	٠.٣١٠-	٢.٠٧١
P.value $T(a_1)$	٠.٤٦٤	** ٠.٠١٩
P.value $T(a_2)$	٠.١٦٤	** ٠.٠٤٨

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٣)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع التأمين البحري (أجسام سفن)[١]

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٦٧.٥	٦٥.٢
إحصائي الإختبار (F)	٢١.٠٨١	٢٨.١٨٤
P.value (F)	* ٠.٠٠٠	* ٠.٠٠٠
a_1	٠.٣١٨	٠.٤٨٧
a_2	٠.٢٢٣	٠.٣٨١
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	١.٦٠٧	٢.٧٤٥
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	١.١٤٧	٢.١٦٢
P.value $T(a_1)$	٠.١٢٠	** ٠.٠١١
P.value $T(a_2)$	٠.٢٦٢	**٠.٠٤٠

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٤)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين الحوادث[١]

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٨٥.٨	٨٤.٣
إحصائي الإختبار (F)	٥٩.٣١٨	٧٩.٠٨٨
P.value (F)	* ٠.٠٠٠	* ٠.٠٠٠
a_1	٠.٣٢١	٠.٤٦٠
a_2	٠.٥١٧	٠.٦٢٣
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	١.٥٨٤	٢.٧٧٥
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	٢.٧٧٢	٣.٣٢٧
P.value $T(a_1)$	***٠.٠٧٥	** ٠.٠١٠
P.value $T(a_2)$	*** ٠.٠١٠	* ٠.٠٠٣

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٥)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين السيارات إجباري (١)

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٥٩.٢	٥٦.١
إحصائي الإختبار (F)	١٥.٠١١	١٤.٤٩٨
P.value (F)	٠.٠٠٠ *	٠.٠٠٠ *
a_1	٠.٥٢٣	٠.٦١٩
a_2	٠.٢٧٧	٠.٣٤٥
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	١.٩٨٩	٢.٣١٩
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	١.٠٥٨	١.٢٨٦
P.value $T(a_1)$	٠.٠٥٧ ***	٠.٠٢٨ **
P.value $T(a_2)$	٠.٣٠٠	٠.٢٠٩

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٦)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين السيارات الشامل(١)

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٥٩.٧	٥٦.٣
إحصائي الإختبار (F)	١٥.٣٢٢	١٤.٦٩٨
P.value (F)	٠.٠٠٠ *	٠.٠٠٠
a_1	٠.٥٢٢	٠.٦٣١
a_2	٠.٥٠٧	٠.٥٤٥
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	٢.٧٣٨	٣.٣٤٤
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	١.٦٨٣	١.٧٤٣
P.value $T(a_1)$	٠.٠١١ **	٠.٠٠٢ *
P.value $T(a_2)$	٠.١٠٤	٠.٠٩٣ ***

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٧)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين الطيران (١)

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٦٧.٨	٦٤.١
إحصائي الإختبار (F)	٢١.٣٧١	٢٦.٨٣٨
P.value (F)	٠.٠٠٠ *	٠.٠٠٠ *
a_1	٠.٤٦٦	٠.٦٢٥
a_2	٠.٠١٧	٠.٢١٦
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	٢.٣٩٤	٣.٣١٦
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	٠.٠٨٥	١.٢٥٠
P.value $T(a_1)$	٠.٠٢٤ **	٠.٠٠٣ *
P.value $T(a_2)$	٠.٩٣٣	٠.٢٦٠

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٨)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع تأمين النقل البري والنهري(١)

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٤٣.١	٣٤.٨
إحصائي الإختبار (F)	٨.٣٣٦	٨.٧٣٠
P.value (F)	٠.٠٠٠ *	٠.٠٠١ *
a_1	٠.٣١٩	٠.٥
a_2	٠.١٨٨	٠.٣٤٠
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	١.٦٢٥	٢.٦٩١
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	٠.٨٨٠	١.٥٧٢
P.value $T(a_1)$	٠.١١٦	٠.٠١٢ **
P.value $T(a_2)$	٠.٣٨٧	٠.١٢٨

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (٩)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع التأمين الهندسي(١)

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٦٧.٧	٦٣.٣
إحصائي الإختبار (F)	٢١.٢٦١	٢٦.٠٥٤
P.value (F)	٠.٠٠٠ *	٠.٠٠٠ *
a_1	٠.٤٦٩	٠.٦٤٨
a_2	٠.١٦٩	٠.٣٠٩
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	٢.٤٢٣	٣.٤٨٢
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	٠.٨٢٨	١.٤٩٩
P.value $T(a_1)$	٠.٠٢٣ **	٠.٠٠٢ *
P.value $T(a_2)$	٠.٤١٥	٠.١٤٥

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

جدول رقم (١٠)

نتائج التحليل الإحصائي

لنموذج الإنحدار الذاتي من الرتبة الثانية لفرع التأمين البحري (بضائع)(١)

	نموذج Cummins – Outreville	نموذج Venezian
المعدل (R^2)	٨٧.٢	٨٧.٧
إحصائي الإختبار (F)	٦٧.١٠١	١٠٤.٣٦٢
P.value (F)	٠.٠٠٠ *	٠.٠٠٠ *
a_1	٠.٣٦٧	٠.٣٦٥
a_2	٠.٩٧٥	٠.٩٣٨
إحصائي الإختبار $T(a_1)$	٢.٠٤٣	٢.٠٧٥
إحصائي الإختبار $T(a_2)$	٣.١٥٠	٣.٩٨٠
P.value $T(a_1)$	٠.٠٥١ ***	٠.٠٤٨ **
P.value $T(a_2)$	٠.٠٠٤ *	٠.٠٠٠ *

(١) (*) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١% ، (**) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ٥%، (***) تعني أن قيمة المعلمة تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية ١٠% .

الشكل رقم (1)
آلية تكوين الدورات الإكتتابية فى صناعة التأمين

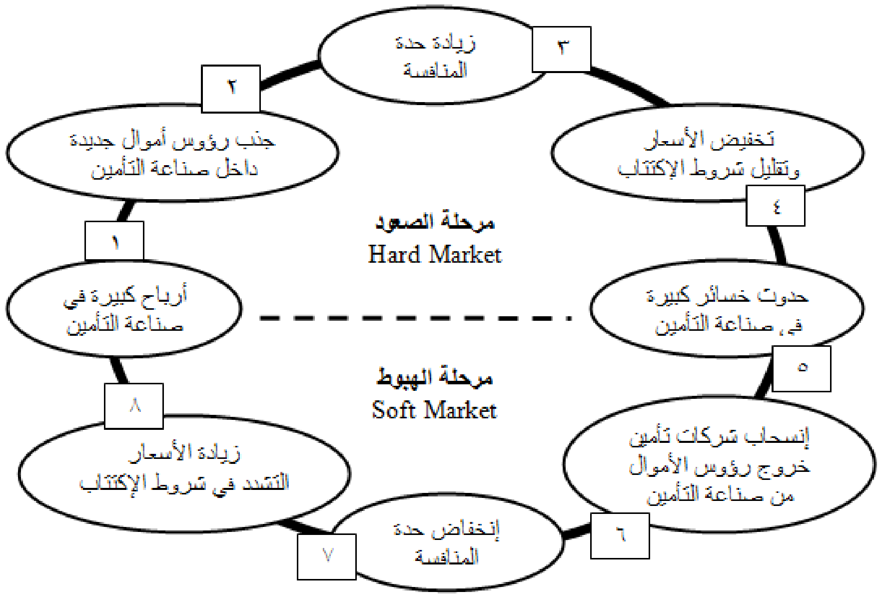

الإحالات والمراجع:

1 Chen, R, and et al, 1999, 'Underwriting cycles in Asia' The Journal of Risk and Insurance Vol.66 No 1 pp 29-47.

2 Kaufmann, R., Gadmer, A., and Klett, R., 2001. Introduction to Dynamic Financial Analysis. ASTIN Bulletin 31(1), 213–249.

3 Jones, B and Ren, J., 2006, Underwriting cycle and ruin probability', Department of Statistical and Actuarial Sciences, University of Western Ontario.

4 Feldblum, Sholom, 2001, "Underwriting Cycles And Business Strategies, (www.casact.org/pubs/proceed/proceed01/01175.pdf)

5 Venezian, E., 1985, 'Ratemaking methods and profit cycles in property and liability insurance' The Journal of Risk and Insurance Vol. 52 No3 pp 477-500

6 Chen, R, and et al, 1999, Op. Cit.

7 Outreville, J. Francois, 1998, Theory and practice of insurance. Place: Kluwer Academic Publishers.

8 Meier, Ursina B., and Outreville, J. Francois, 2003, The Reinsurance Price and the Insurance Cycle the 30th Seminar of the European Group of Risk and Insurance Economists (EGRIE), Zurich, September: 15-17.

9 Kim, Doochoel. 1997, 'A Study on the Underwriting Cycle of the Korean Property-Liability Industry' , Paper presented in the Inaugural Conference of Asia-Pacific of Risk and Insurance Scholars, 4-6 September 1997, Singapore.

[10] Fields, J. A., and Venezian, E. C., 1989. Interest rates and profit cycles: A disaggregated approach. Journal of Risk and Insurance, 56(2), 312–19.

[11] Outreville, J. Francois, 1984, Les Resultants techniques de l'assurance incendie, Accidents et Risques Divers en Amerique du Mord et en Europe: 1955-1979. Etudes et Dossiers 82. Geneve: Association Internationale poue l'Etude de lEconomie de l'Assurace.

[12] فتحي تامر يونس ، 2000، دراسة كمية للدورة الاكتتابية في سوق التأمين – بالتطبيق على سوق التأمين المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

[13] Rubin, Harvey W., 1995, Barron's dictionary of insurance terms, fifth edition, p. 536.

[14] Danzon, P. and Harrington, S., 1994, 'Price cutting in liability insurance markets' The Journal of Business Vol. 67 No 4 pp 511-538

[15] Fitzpatrick, S., 2004, 'Fear is the key: A behavioural guide to underwriting cycles' Connecticut Insurance law Journal Association

[16] الشكل من إعداد الباحث، بناء على تحليل Fitzpatrick.لآلية تشكيل الدورات الإكتتابية في سوق التأمين

[17] Chao-Chun, Leng and Meier, Ursina B., 2002, Analysis of Multi-National Underwriting Cycles in Property-Liability Insurance, Paper presented at the Annual Meeting of the American Risk and Insurance Association in Montreal, Quebec, Canada.

[18] Stewart, Barbra D., and et al, 1990 "A Brief History of Underwriting Cycles", the National Association of Insurance Commissioners in Cycles and Crises in Property/Casualty Insurance

[19] Eling, M., Luhnen, M., 2008, Understanding price competition in the German motor insurance market. Zeitschrift für die gesamte Versicherungswissenschaft, forthcoming.

[20] راجع في ذلك كل من:

- Wilson, William C., 1981. The Underwriting Cycle and Investment Income. CPCU Journal 34: 225-232.

- Stewart, B. D., 1984. Profit cycles in property-liability insurance. In: Long, J. D. (ed.), Issues in Insurance. Malvern, PA: American Institute for P/L Underwriters.

- Radach, Floyd R. 1988. A Strategy for Cycle Management. Best's Review, June: 48-50, 123-124.

- Harrington, S. E., Danzon, P. M., 1994. Price cutting in liability insurance markets. Journal of Business 67, 511–38.

[21] Froot, Kenneth and O'Connell, Paul, 1997, The Pricing of U.S. Catastrophe Reinsurance, Working Paper no.6043, National Bureau of Economic Research.

[22] Niehaus, T. & Terry, A., 1993, 'Evidence on the time series properties of insurance premiums and causes of the underwriting cycle: new support for the capital market imperfection hypothesis' The Journal of Risk and Insurance Vol. 60 No 3 pp 466-479

[23] Fung, H. G., Lai, G. C., Patterson, G. C., Witt, R. C., 1998, Underwriting cycles in property and liability insurance: An empirical analysis of industry and by-line data. Journal of Risk and Insurance 65(4), 539–62.

[24] Outreville, J. F., 1990. Underwriting cycles and rate regulation in automobile insurance markets. Journal of Insurance Regulation 8, 274–86.

[25] Meier, Ursina B., and Outreville, J. Francois, 2003, Op. Cit.

[26] راجع كل من:

- Cummins, J. David, Scott E. Harrington, and Robert W. Klein. 1992. Cycles and Crises in Property/Casualty Insurance: Causes and Implications for Public Policy. Kansas City, MO: National Association of Insurance Commissioners.

- Harrington, Scott E. and Greg Niehaus, 1999, Volatility and Underwriting Cycles, in Dionne G. (Ed.): Handbook of Insurance, Boston: Kluwer Academic Publishers.

[27] راجع كل من:

- Webb, Bernard L. 1992. The Property and Liability Insurance Industry. Insurance Investment Management Handbook.

- Grace, M. F., Hotchkiss, J. L., 1995. External impacts on property-liability insurance cycle. Journal of Risk and Insurance 62, 738–54.

- Chen, R and et al, 1999, ‘Op., Cit.

- Leng, C & Meier, U , 2002, ‘Analysis of multi-national underwriting cycles in property- liability insurance’ Working Paper.

- Meier, Ursina B., 2001, Multi-National Underwriting Cycles in Property-Liability Insurance, Paper presented at the EGRIE Meeting in Strasbourg, France.

[28] Feldblum , Sholom, 2001, Op. Cit.

[29] Meier, U. and Outreville, J., 2006, ‘Business cycles in insurance and reinsurance: the case of France, Germany, and Switzerland’ The Journal of Risk Finance Vol. 7, No. 2, pp: 160- 176.

[30] Venezian, E., 1985, Op. Cit.

[31] Cummins, J. David and J. Francois Outreville, 1987, An international Analysis of Underwriting Cycles, Journal of Risk and Insurance, vol. 54, p. 246-262.

محددات إيراد قطاع التأمين الجزائري للفترة 1990 – 2012
Determinants of the income of Algerian insurance sector for the period 1990-2012

عمر موساوي (*) & عبد الغني دادن (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص: تهدف الدراسة لتحديد العلاقة بين حجم الاكتتابات في وثائق التأمين والتعويضات، و حجم توظيف هذا الإيراد ما بين سنوات 1990-2012 وأهمية الدراسة تكمن في إبراز مدى تغطية قطاع التأمين لأفراد المجتمع (معدل الكثافة) و تغطية القطاعات الاقتصادية (معدل التغلغل) وهو ما تبرزه العلاقة الترابطية بين إيراد قطاع التأمين وكل من عدد السكان والنمو الاقتصادي وقد خلصت الدراسة لتحديد النتيجة التقنية لشركات التأمين العمومية وتكوين نموذج يبرز مدى تأثير كل من النمو الاقتصادي وعدد السكان على إيراد قطاع التأمين ككل، وأوصت الدراسة بضرورة تحرير قطاع التأمين كليا وتشجيع الشركات على الإبداع وقد تم استخدام علاقة رياضية لتحديد النتيجة التقنية وبناء نموذج يحدد العلاقة القياسية بين إيراد التأمين ككل وكل من النمو الاقتصادي وعدد السكان.

الكلمات المفتاح : تعويضات، توظيفات، قسط تأمين، قطاع التأمين في الجزائر، معدل التغلغل، معدل الكثافة.

تصنيف JEL : C13، E47.

Abstract : The study aims to determine the relationship between the volume of subscription in the insurance policies,compensation and the size of investments of this revenue between years 1990-2012. The importance of the study lies to show the extent coverage of the insurance sector for people (density rate) and the coverage of economic sectors (penetration rate) which is highlighted by the relational relationship between the revenue of insurance sector and all of the population and economic growth. The study have concluded to determine the technical result of public insurance companies and configure a model highlights the impact of all of the economic growth and the number of people on the insurance sector income as whole. The study recommended the liberalization of the insurance entirely and encourage companies to innovate a mathematical relationship has been used to determine the technical result and to build a model defines the relationship between the standard insurance revenue as a whole and all of the economic growth and population.

Keywords : Compensation, investments, premium, Algerian insurance sector, penetration rate, density rate.

Jel Classification Codes : G22.

I- تمهيد :

تهدف شركات التأمين إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق والمساهمين فيها، وهذا يتطلب كفاءة مالية عالية هي عبارة عن دالة رياضية تتحكم فيها عدة متغيرات، ولقياسها لا بد من استخدام مؤشرات تتعلق بالأداء، باعتبار أن كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين تعتمد على وضع خطط وسياسات رشيدة للاكتتاب والاستثمار، وهي تقوم بنشاطين متكاملين أولها[1](عيد أحمد أبو بكر،2005، ص ص:196-198): نشاط الاكتتاب (النشاط الإنتاجي) ويتمثل في تقديم الخدمات التأمينية للمؤمن عليهم، وثانيهما نشاط الاستثمار ويتمثل في استثمار الأموال المتراكمة لديها في الأوجه الاستثمارية التي يحددها القانون.

شهد قطاع التأمين الجزائري إصلاحات عدة على مستوى هياكله، وعلى مستوى منظومته القانونية، وتهدف السلطة السياسية إلى توفير كافة الموارد و الوسائل المادية والبشرية لمواجهة التحديات الموجودة والمرتقبة، وذلك بهدف صناعة منافسة حقيقية تسهم في بناء قيمة (ثروة) تكون ناتجة من الجودة في تقديم الخدمات التأمينية للزبائن و المقدرة الحقيقية على الصمود في وجه التكتلات العملاقة التي تحاول السيطرة على هذا القطاع من خلال تقديمها لخدمات التأمين بتكلفة أقل وبجودة أعلى، ويهدف هذا البحث إلى معرفة وضعية قطاع التأمين في الجزائر، والبحث عن العلاقة بين إيراداته المتحققة و بين النمو الاقتصادي الذي يعرف بمعدل التغلغل، وكذلك معرفة مدى قدرته على إيجاد تغطية تأمينية لأفراد المجتمع مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية وهو ما يعرف بمعدل الكثافة، ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح التساؤل التالي: **ما هي محددات إيراد شركات التأمين في الجزائر؟**

eMail : (*) : amormoussaoui7@gmail.com & (**) : dadene@gmail.com

لقد بينت معظم الدراسات السابقة أن هناك عدة عوامل تتحكم في إيراد قطاع التأمين ليتمكن من تغطية حاجيات أفراد المجتمع(معدل الكثافة)، ومن تغطية مختلف القطاعات الاقتصادية (معدل التغلغل)، وبالتالي يتمكن المستثمرون في ظل تغطية تأمينية من تحقيق أهدافهم الاقتصادية، وهو ما يولد إيراداً لشركات قطاع التأمين الذي يتأثـر بعدة متغيرات منها معدل التضخم والسرعة في عملية التعويض، وجودة الخدمات المقدمة، ومدى كفاءة الموارد البشرية المشرفة على عملية التأمين، بالإضافة للمدى المتوقع للبقاء على قيد الحياة وطبيعة علاقة شركات التأمين بهيئات الضمان الاجتماعي و غيرها.

تهدف دراستنا لبناء عدة نماذج أولهما يحدد علاقة أقساط التأمين التي تعتبر إيراداً مع كل من حجم التعويضات الممنوحة للمؤمنين، وحجم توظيفات هاته الأقساط وهو أول نموذج في هاته الدراسة، وثانيهما نموذج آخر يبين علاقة إيراد قطاع التامين ككل مع كل من معدل النمو الاقتصادي وعدد سكان الجزائر.

II- الطريقة:

إن مجتمع الدراسة يتمثل في شركات قطاع التأمين في الجزائر التي تتراوح ما بين 04 إلى 23 شركة خلال 1990-2003 و بناءاً على عدة معايير منها: الريادة في قطاع التأمين، ودرجة الأقدمية، وأعلى درجات الإيراد المتحقق قمنا بانتقاء عينة لدراسة هذا المجتمع مكونة من شركات قطاع التأمين العمومية فقط وذلك نظراً لخصوصية قطاع التأمين في الجزائر مقارنة بالبلدان المتقدمة حيث يتراوح حجم الحصة السوقية لعينة الدراسة بحوالي 75% من حجم قطاع التأمين ككل.

وفق منهج وصفي مستند لتحليل المعطيات المجمعة لدينا، حاولنا بناء نماذج محددة لأداء شركات قطاع التأمين في الجزائر. تمت معالجة معطيات إيراد قطاع التأمين في الجزائر مع كل من الناتج الداخلي الخام وكذلك عدد السكان بإستخدام برنامج (EVIEWS-7)، لتحديد علاقة الارتباط وطبيعتها واتجاهها وذلك بإستخدام اختبار السببية لغرانجر[2](حسام علي داود، خالد محمد السواعي،2013، ص:63)، وقمنا كذلك بتوضيح وضعيات محفظة النشاط لشركات قطاع التأمين العمومية في الجزائر من فائض أو عجز تقني بالإعتماد على مؤشرين هما: المعدل (r1) الذي يوضح العلاقة بين حجم الأقساط المصدرة، وحجم التعويضات المدفوعة، والمعدل (r2) الذي يبين العلاقة بين حجم الأقساط المصدرة والأقساط المتنازل عنها.

III- النتائج ومناقشتها:

أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة أن قطاع التأمين في الجزائر يتكون من عدة شركات سواء أكانت وطنية أم أجنبية خاصة أم عمومية خصوصاً بعد صدور القانون 95/07 الذي سمح بفتح قطاع التأمين للمستثمرين مهما كانت جنستهم، ومن أهم المنتجات المقدمة من طرف شركات قطاع التأمين نجد ما يأتي:

III-1- منتجات سوق التأمين في الجزائر: تنقسم إلى نوعين هما منتجات التأمين على الأضرار و منتجات التأمين على الأشخاص.

III-1-1- منتجات التأمين على الأضرار: تتكون من العديد من المنتجات منها:

أ- التأمين على السيارات: الذي يحمل طابعين هما التأمين ذو الضمانات إجبارية والتأمين المزدوج بين الضمانات الإجبارية والضمانات الاختيارية (التأمين الشامل على جميع المخاطر) ويشمل الضمانات الاختيارية منها السرقة و الحريق، الدفاع و المتابعة، وكسر الزجاج......إلخ.

ب- التأمين على النقل: وهو منتج للتأمين على المخاطر التي تصيب و سائل النقل و منها التأمين المتعلق بالنقل البري والبحري والجوي للبضائع مهما كانت بالإضافة للتأمين المتعلق بالمراكب في البر والبحر والجو وكذلك التأمين المتعلق بالمسؤولية المدنية عن الأضرار التي من الممكن أن تسببها المراكب للغير.

ج- التأمين على الأخطار البسيطة: وهو منتج للتأمين على المخاطر التي تصيب العتاد في المرافق العامة والإدارة مثل تأمين الخطر البسيط للبلديات والمدارس وغيرها من المرافق العامة و نجد منها التأمين على المسؤولية، والتأمين على الحريق....إلخ.

د- التأمين على الأخطار الصناعية: وهو منتج موجه لتغطية المخاطر التي قد تصيب المصانع والمنشآت الضخمة وفيه العديد من الضمانات نجد منها التأمين من الحريق والحوادث والأخطار، والتأمين على أضرار المياه، والسرقة وكسر الزجاج وكسر الآلات.

III-1-2- منتجات التأمين على الأشخاص: تتكون من العديد من المنتجات منها:

أ- التأمين الجماعي: وهو منتج تأميني يوجه للمؤسسات لتغطية موظفيها و عمالها من الحوادث التي قد تؤدي لحالات عجز جزئي أوكلي أو تؤدي إلى الوفاة. يمكن أن تكون هذه المنتجات ذات طبيعة ادخارية هدفها التوفير والرسملة في سوق المال أو يمكن أن تهدف لخلق حماية اجتماعية فقط.

ب- التأمين الفردي: وهو منتج يوجه لأفراد المجتمع في شكل ضمانات غايتها تغطية حوادث تؤدي في حال حدوثها إما لعجز أو وفاة للفرد المؤمن، وتوفير سيولة لتمويل المؤسسات وشركات الأعمال عن طريق البورصة.

III-2- تحليل النشاط التقني لشركات التأمين: إن تحديد شركات قطاع التأمين في الجزائر والقيام بتبيان المؤشرات الموضحة لتركيبة النشاط التقني لهاته الشركات هو ما نهدف له في هذا الجانب، وعليه فقد قسمنا هذا الجزء لعدة محاور وهي:

III-2-1- شركات التأمين في الجزائر: وتتكون من صنفين هما:

أ- شركات التأمين على الأضرار: وهي تتمثل في الشركات المقدمة لخدمات التأمين وإعادة التأمين التي تغطي ثلاثة أنواع من أنشطة التأمين[3] (Ministère de finance,2005,P:03) تتمثل في التأمين المباشر المقدم من طرف عدة شركات تأمين، وهي تعتبر مؤسسة مالية دورها يتمثل في جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها حتى تحقق عوائداً للاقتصاد وتسهم في تقديم خدمات لأفراد المجتمع[4](سليمة طبايبية،2011،ص:74)، ومنها الشركة التأمينية لقطاع المحروقات (CASH)، وشركة التأمين الشامل (CAAT) [5] (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:56، ص:24)، والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)[6](الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:56،ص:24)، والشركة الوطنية للتأمين (SAA)، بالإضافة إلى سبع شركات خاصة منها شركة ترست الجزائر (Trust algérien)، والشركة المتوسطية للتأمين (GAM)، والجزائرية للتأمين (2A)[7] (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:56، ص:25)، والسلامة للتأمين، والشركة الدولية لإعادة التأميـــن (CIAR)، و أليانس للتأمين (Alliance D'assurance)، و شركة كرديف (أنشئت سنة CARDIF 2006)، و تعاضديتين (MAATEC التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA)، بينما الشركات ذات الطبيعة المتخصصة تتمثل في الشركة الجزائرية لضمان قرض التصدير(أنشئت سنة CAGEX 1996)، والوكالة الوطنية لضمان قرض الاستثمار (أنشئت سنة 1998 AGCI)، وشركة ضمان القرض العقاري (أنشئت سنة SGCI 1997) وشركة إعادة التأمين هي: المركزية لإعادة التأمين(CCR)، ويتمثل وسطاء التأمين في الوكلاء[8] (الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر07/95، اليوم:25-01-1995)، و السماسرة[9] (الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر07/95، اليوم:25-01-1995) الذين بدورهم يؤدون دوراً مهما في عملية التأمين، وكما تلعب الوكالات المباشرة دوراً مهما في عملية بيع و توزيع المنتجات التأمينية التابعة للشركات في كافة التراب الوطني، وهذا التطور الملحوظ للوسطاء في العملية التأمينية وفي حجم إنتاجهم يظهر جليا في الجدول رقم (01) حيث يبين أن شركات التأمين تعتمد على الوكالات المباشرة لتوزيع منتجاتها التأمينية بهدف الوصول إلى عملائها حيث تقدر نسبة الوكالات المباشرة في سنة 2006 ب 68.96%، بينما في سنة 2010 قدرت ب 55.21% و السبب لا يعود لانخفاض نسبة الوكالات المباشرة، ولزيادة عدد الوكلاء العامين بالضعف تقريبا مقارنة ما بين سنتي 2006-2010 حيث عرف المعدل النسبي للوكلاء العامين سنة 2006 حوالي 31.43% وفي سنة 2010 أصبحت تقدر بحوالي 641 أي بنسبة تقدر ب (40.49%)، بينما يتراوح عدد السماسرة ما بين 21 إلى 26 وهو عدد ضعيف جدا والسبب يمكن إرجاعه إلى ضعف القطاع، ومحدودية نشاطه، وقلة الإمكانيات المتعلقة بالموارد البشرية بالإضافة للعزوف عن منح الإعتماد من طرف الهيئات المشرفة وكذلك الشركات التي تمتلك الخبرات لممارسة نشاطها التأميني بالإضافة إلى طبيعة التعامل والذي يخضع للعلاقات وغيرها، أما فيما يتعلق بالناحية التجارية وكيفية توزيع المنتجات التأمينية عموما نجد أن هناك حوالي 874 وكالة مباشرة و641 وكيل عام للتأمين و 23 سمسار تأمين، بالإضافة إلى 62 صندوقاً جهوياً للتعاضد الفلاحي والوكالات البنكية المكلفة ببيع المنتجات التأمينية في إطار الاتفاقية بين البنوك وشركات التأمين (بنوك التأمين)، وقد بلغ في سنة 2013 عدد الوكالات " الوكالات المباشرة" نسبة 69.22% التي لها دور في توزيع منتجات التأمين على الأشخاص على غرار (منتج حوادث الأضرار الجسمانية، ومنتج الأمراض، و منتج التأمين على الحياة والوفاة ومنتج الرسملة والتأمين الجماعي)، وبينما بلغ العدد النسبي لبنوك التأمين 21.72% و وبينما بلغ العدد النسبي لسماسرة التأمين ما نسبته 0.07% وكما بلغ العدد النسبي لوكالات العامة[10] حوالي 9% (2[eme] (le conseil national d'assurance, semestre 2013,p:60).

ب- شركات التأمين على الأشخاص: تم تكوين شركات التأمين على الأشخاص و ذلك بعد صدور الأمر 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 95/07 المتعلق بالتأمينات، والتي منح لها الإعتماد من طرف وزارة المالية، و قد أصدرت في بداية نشاطها عدة منتجات تأمينية ذات طبيعة كلاسيكية تم تقديمها مسبقا من قبل الشركات الأم، ولكن بعد ذلك قدمت منتجات مبتكرة وحديثة، من بين هاته الشركات نجد: شركة التأمين على الحياة الجزائرية (TAAMINE LIFE ALGERIE SPA وهي مختصر كلمة TALA)[11](الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:23، ص:19)، وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)، وشركة كرامة (CAARAMA_SPA)[12](الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:23، ص:19)، وهي فرع من شركة (CAAR)، وشركة التأمين للتوفير والصحة (Société D'assurance De Prévoyance Et De Santé وهي مختصر كلمة(SAPS) [13] (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:23، ص:19)، وهي فرع مستقل لشركة الوطنية للتأمين (SAA)[14](journal officielle algérienne,N:56,P:21)، حيث تم إنشاؤها بالشراكة بينها وبين الشركة الفرنسية، ويمكن اعتبار شركة Cardif El Djaziar هي أول شركة للتأمين على الأشخاص، وقد حصلت على الترخيص التجاري بتاريخ 05 سبتمبر 2011، كما نجد شركة مصير للحياة (Macir-vie) والتي تعتبر فرعاً مستقلاً ماليا و تابعاً للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين حيث منح الإعتماد لها من طرف وزارة المالية (مديرية التأمين) بالقرار رقم 67 بتاريخ 11 أوت 2011.

III-2-2- النشاط التقني لشركات التأمين: يتكون من حجم الإنتاج المتحقق نتيجة اكتتاب وثائق التأمين والتعويضات و حجم التوظيفات لأقساط التأمين.

أ- الانتاج: إن الجدول رقم (02) يبين أن نشاط شركات التأمين في تطور و نمو حيث قدر حجم الأقساط المصدرة لأعمال التأمين المباشر في سنة 2012 بحوالي 68.818 مليون دج وقد ارتفعت سنة 2013 إلى 79.037 مليون دج بمعدل نمو يقدر 14.84% لشركات التأمين العمومية بينما كان معدل نمو شركات التأمين الخاصة يقدر ب 12.28% أما التعاضديات فقد تطور نموها خلال هاته الفترة بمعدل كبير جداً وصل إلى 227% و الملاحظ أن شركات التأمين العمومية تستحوذ على أكثر 74% من حجم الانتاج لقطاع التأمين تليها شركات التأمين الخاصة بحوالي 24.24% بينما التعاضديات فتتراوح حصتها بين 0.40% إلى 1.14%، وأهم شركات التأمين العمومية نجد منها: شركة التأمين لقطاع المحروقات، وشركة التأمين الشامل، والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الوطنية للتأمين وذلك بحوالي 74% من الحصة السوقية وكانت الحصة الأكبر للشركة الوطنية للتأمين بنسبة 23.24 %، وقد حققت الشركات الخاصة حوالي 22.868 مليون دج والتي تحققت من طرف الشركات الخاصة كشركة ترست الجزائر، والشركة المتوسطية للتأمين، والجزائرية للتأمين (2A)، وشـركة سلامـة للتـأمين، والشركة الدولية لإعادة التأمين، وشركة أليانس للتأمين، وشركة CARDIF[15] (الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد:77، ص:65)، والتي أنشئت سنة 2006.

إن شركة (CIAR) هي أولى الشركات الخاصة التي تم تأسيسها وقد حققت في سنة 2012 حصة جد معتبرة قدرت بحوالي 6.7% من حجم انتاج سوق التأمين ككل، بينما التعاضديتان لم تحققا سوى 0.40% فقط من الحصة السوقية ككل، و من خلال الجدول رقم (03) الذي يبين لنا نشاط التأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار اللذين هما في تطور مستمر في حجم رقم الأعمال المحقق، و يسيطر عليه فرعان كبيران: هما فرع التأمين على السيارات، والتأمين على الأخطار الصناعية والأخطار البسيطة ففي سنة 2012 نجد أن حصة كل منهما على التوالي هي 56.76% و34.39% و هذا يتطابق مع باقي السنوات الأخرى حيث نجد هيمنة واضحة لهذين الفرعين، و على غرار السنوات المتتالية فقد ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع التأمين على السيارات حتى سنة 2013 فهو يمثل حوالي57.87% و ترجع هاته الزيادة لتطور حظيرة السيارات في الجزائر و التطور في مجال التغطية التأمينية للسيارات والمتمثل في: ضمان كل الأخطار Garantie Tous Risques، بينما التأمين على الأشخاص رغم حصته الضعيفة والمقدرة بحوالي 6.78% في سنة 2012 لكنه عرف تحسناً ملحوظاً بسبب عدة إصلاحات منها عملية الفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمين على الأشخاص حيث تم تكوين شركات متخصصة بهذا النوع من المنتجات. وتم تحويل عملية الاكتتاب لهاته الشركات التي تم تكوينها حديثا، وعند تحليل الجدول رقم (04) الذي يبين لنا أن منتجات التأمين المتعلقة بالرسملة وهي من أنواع التوظيفات المالية لفرع التأمين على الأشخاص الذي يمثل أقل من 0.2% من محفظة التأمين بينما منتجات التأمين على السفر والمساعدة فهي تمثل حوالي 20.8% في سنة 2012، ومن بين أهم منتجات التأمين على الأشخاص هو التأمين المتعلق بالتوفير الجماعي الذي تقدر حصته بحوالي 33.2% من حجم الإنتاج ككل.

ب- التعويضات: إن الجدول رقم (05) يوضح لنا أن التعويضات قد بلغت الذروة في سنة 2005 في نشاط شركات التأمين العمومية والسبب في ذلك يعود لقيام الشركة الجزائرية للتأمين الشامل بالتعويض والتسوية الكلية لكارثة سكيكدة (انفجار GLIK)، وقدر حجم الحادث بحوالي (32 مليار دج)، والملاحظ أن الشركات العمومية تتحمل العبء الكبير فيما يتعلق بتعويض الحوادث و قد قدرت نسبتها في سنة 2005 بحوالي (89.47%)، بينما شركات التأمين الخاصة قدر حجم مساهمتها في العملية التعويضية بنسبة 10.52% في سنة 2005 ووصلت في سنة 2010 هاته النسبة 29.64% بالنسبة لشركات التأمين الخاصة بينما شركات التأمين العمومية فقد قدرت بحوالي (70.35%)، و مساهمة شركات التأمين الخاصة في عملية التعويض متدنية إذا ما قورنت بالتعويضات التي تقدمها شركات القطاع العمـومي*، و تحليل هيكل التعويضات لسوق التأمين في الجزائر لسنة 2013 يتضح لنا أنها قد تجاوزت نسبة تقدر بحوالي 64.5% من حجم التعويضات المخصصة لتسوية الملفات المتعلقة بالتأمين على السيارات، بينما التعويضات المتعلقة بالحرائق والأخطار المتنوعة فقد تجاوزت 27.2%، وهي جد معتبرة اذا ما تمت مقارنتها بالسنة الماضية 2012، والتي لم تتجاوز 8.8%، بينما تغطية الأضرار المتعلقة بالتأمين على الأشخاص لا تمثل سوى 0.3%[16] (1ere (le conseil national d'assurance, semestre 2013,p:60.

ب-1- تعويضات منتجات التأمين على الأضرار: يعود السبب المباشر لارتفاع تعويضات شركات التأمين على الأضرار إلى تضاعف عدد حوادث السيارات والمرور والخسائر الجسدية الناجمة عنها، و تقدر تعويضات فرع التأمين على السيارات في سنة 2005 بحوالي 12.92%، و قد ارتفعت مع مرور الزمن لتصل النسبة إلى حوالي 26% في سنة 2010 ولكن عند مقارنة هاته النسبة المخصصة لتعويض مكتتبي التأمين على السيارات مع التعويضات الموجه لتغطية التأمين على المخاطر الصناعية (التأمين على الأضرار المادية)* حيث قدرت في سنة 2005 بحوالي 56.39% ولكنها انخفضت تدريجيا مع مرور الزمن لتصل النسبة في سنة 2010 إلى حوالي 6.74%، والسبب في انخفاض التعويضات المتعلقة بهذا الفرع يعود لتعزيز إجراءات السلامة والوقاية من طرف المؤسسات والشركات الصناعية و يعود السبب في ارتفاع التعويضات لهذا الفرع في سنة 2005 لقيام شركات التأمين بتعويض الحوادث الصناعية التي وقعت في تلك

الفترة ومن أسباب ارتفاع التعويضات كذلك الارتفاع في معدل التضخم الذي وصل إلى 9% في سنة 2010 و تأثيره السلبي على سيرورة عمليــة التعـويض ككـل.

إن قيام شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، بالتعويض والتسوية لملفات الحوادث المصرح بها في منتج التأمين على الحريق كان له تأثير معتبر في حجم التعويضات الممنوحة في سنة 2005 بحوالي 4.6 مليار دج، وهو ما يؤكد المساهمة الفعالة لمنتجات التأمين في تقليل الخسائر ومحاولة إرجاع المؤمن له إلى وضعه الطبيعي أي قبل وقوع الخطر انظر الجدول رقم (05).

ب-2- تعويضات منتجات التأمين على الأشخاص: إن حجم الأضرار المصرح بها لسنة 2012 في فرع التامين على الأشخاص تقدر بحوالي 3% للتأمين على الحوادث وقد ارتفعت في سنة 2013 إلى نسبة 4% من حجم التعويضات على الأضرار المصرح بها في فرع التأمين على الأشخاص، بينما قدرت مبالغ التأمين الموجه لتسوية ملفات المؤمنين في فرع التأمين على الحياة والوفاة بحوالي 31.1%، ومن أهم منتجات التأمين على الأشخاص نجد (التأمين المتعلق بالتوفير الجماعي) و تقدر نسبة حصته من تعويضات هذا الفرع بحوالي 63.8% في سنة 2013 بينما قدرت نسبة تعويضات منتج التأمين على السفر والمساعدة بحوالي 3.2% وعموما فإن سوق التأمين على الأشخاص في الجزائر يعتبر حديث النشأة وهو في تطور مستمر.

ج- <u>التوظيفات</u>: حسب الجدول رقم (08) فإن هناك ثلاثة أصناف لتوظيف و استثمار أقساط سوق التأمين في الجزائر و تتمثل في ما يلي: القيم المنقولة (الاستثمار في رأسمال شركات أخرى والذهب وما وافقها)، والقيم العقارية وقيم الدولة متمثلة في (الأرضي والمباني......)، بالإضافة للــودائع بالأجل حيث يقدر حجم التوظيفات بحوالي: 138 مليار دج في سنة 2010 بينما كان في سنة 2009 يقدر بحوالي 109 مليار دج، وهناك عدة عوامل تتحكم في عملية التوظيف لهاته الأقساط أولها الإطار القانوني الذي يفرض حداً أدنى على الأقل يقدر بحوالي 50% من قيم الدولة و ثانيهما الطبيعة الاقتصادية للدولة والتي تمر بمرحلة تحولات من اقتصاد يعتمد على التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية إلى اقتصاد سوق المال، وقدر حجم التـوظيفات (المــالية والعقارية) من طـــرف شركات التأمين التي تقوم بعملية التـــأمين المباشــــر وكـــذلك الشركة المـركزية لإعــادة التــأمين (CCR) بحوالي 67470 مليون دج في سنة 2008 و تزايد حجم التوظيفات المالية ليصل في سنة 2011 إلى حوالي 111076 مليون دج أي بوتيرة تقدر 22.18% و أهم مجالات توظيف أقساط شركات التأمين تتمثل في قيم الدولة (valeurs d'états) وذلك بمعدل نسبي مقداره 43% في سنة 2010، أما بالنسبة للودائع بالأجل التي أتت في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بحوالي 32% على عكس سنة 2009 حيث قدرت نسبتها بحوالي 26%، ولعل الشركة الوطنية للتأمين (SAA) تتصدر المرتبة الأولى في توظيفات اقساط التأمين بمعدل نسبي يقدر 23% تليها شركة (CAAR) بمعدل نسبي مقداره 21% بينما شركة التأمين ترست احتلت المرتبة الثالثة بمعدل نسبي 19% فحسب الشكل رقم (01) فإن السيطرة على توظيفات قطاع التأمين في الجزائر لسنة 2010 يرجع لشركات التأمين العمومية.

بهدف تحقيق المتانة المالية لشركات التأمين فقد صدر قانون معدل ومتمم للمرسوم التنفيذي لسنة 1995 والمرقم 95-344 في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين وهذا بتاريخ 16-11-2009 والمرقم:09- 375 [17](الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد:67، ص:07)، وبالتالي فإن شركات التأمين عملت على استخدام جزءً من هاته الفوائض المالية في عملية الرفع في رأسمالها الإجتماعي.

حسب الجدول رقم (09)، فإن التطورات المتعلقة بحجم التوظيفات المالية لهاته الأقساط ما بين 2008-2010 فنجد أن <u>النواتج المالية</u> قدرت في سنة 2008 بحوالي 10.52% و ازدادت النواتج المالية في السنوات اللاحقة بمعدل نسبي يقدر11.52% أما بالنسبة لتوظيفات المالية فقدرت بمعدل نسبي 34.73% و تدهورت إلى معدل نسبي 22.18%، و الملاحظ أن هناك تزايد في معدل مشاركة التوظيفات في الاستثمار الوطني بحوالي 3.66% في سنة 2008 وتزايدت النسبة حتى بلغت 25.41% و عند مقارنة التوظيفات المالية بالناتج الداخلي الخام بهدف معرفة مدى مساهمته في تكوين رأسمال الثابت في الجزائر حيث قدر في سنة 2008 بحوالي 2.63% و تدهور في سنة 2009 إلى 0.75%، بينما في تونس قدر بحوالي 17.36% في سنة 2008 وتدهور في سنة 2009 بمعدل نسبي 3.818% و في المملكة المغربية قدر بحوالي 46.03% في سنة 2008 وتدهور في سنة 2009 وذلك حسب الجدول رقم (10).

يقدر حجم التوظيفات في الدول المتطورة كالمملكة البريطانية بحوالي 97.1% و فرنسا ب 85% واليابان ب 60.3%......إلخ، وعليه فإن حجم تكوين رأسمال الثابت لا يمثل سوى 26.346% من الناتج المحلي الخام بينما لا يمثل سوى 2.63% من التوظيفات المتعلقة بالفوائض المتحققة من العمليات أنشطة التأمين في الجزائر على عكس بعض الدول الجارة كتونس والتي يمثل حجم تكوين الرأسمال الثابت من الناتج المحلي الخام سوي 23.51% وكان لتوظيف الفوائض المالية دور في تكوين رأسمال الثابت ب 17.36%، بينما في المغرب فقد قدرت التوظيفات المالية في تكوين رأسمال بنسبة 46.03%.

III-2-3- تحليل النتيجة التقنية لشركات قطاع التأمين العمومية: إن دراسة النشاط التقني يكون حسب المعادلة الآتية:

النتيجة التقنية = الأقساط التأمينية المحصلة – التعويضات الممنوحة للمؤمنين + التوظيفات للأقساط – أعباء الأجور- الضرائب والرسوم- الإهتلاكات – المشتريات من السلع والخدمات

أظهرت النتائج أن شركات التأمين ذات الملكية العمومية تعاني من حالات العجز التقني خصوصاً الشركة الوطنية للتأمين واعادة التأمين (CAAR)، والشركة الوطنية للتأمين الشامل(CAAT)، في الفترة الممتدة من 2003 إلى2009، بينما نجد أن الشركة الوطنية للتأمين كانت على العكس من ذلك حيث حققت نتيجة تقنية موجبة (حالة الفائض التقني للشركات التأمين العمومية) والسبب يعود للزيادة في تسعيرة الأقساط التأمينية، وتنشيط القطاع من السلطات العمومية على غرار التسهيلات المصرفية المتعلقة بالحصول على سيارات أو قروض متعلقة بالعقارات و قروض الدعم الفلاحي، وغيرها من العمليات الإقتصادية التي يشترط فيها القيام بالعملية التأمينية التي أسهمت في تحقيق نتيجة تقنية موجبة، ومن الأسباب التي تعيق نمو النتيجة (الفائض التقني) تنامي في حجم التعويضات بسبب الحوادث المتعلقة بالسيارات والمصانع وغيرها، و لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم (11).

إن الشكل رقم (02)،يبين العلاقة بين التوظيفات والأقساط المحصلة من عملية الاكتتاب وحجم التعويضات والأعباء الأخرى التي تتحملها شركات التأمين نظير قيامها بعملية التغطية التأمينية حيث لا حظنا تزايد في قيم التعويضات بنسب مرتفعة جداً متزامنة مع ارتفاع في حجم الأقساط المحصلة، ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب نجد منها: الارتفاع في حظيرة السيارات و التزايد في مجال الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات وتزايد عمليات الحصول على العتاد والآلات بهدف تكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة و ذلك خصوصا للفترة ما بين 2002-2010، وكما نجد أن شركات التأمين عموما عملت على المطالبة برفع تسعيرة التأمين لعدم القدرة على تلبية التغطية التأمينية اللازمة للمؤمنين والملاحظ من خلال الشكل كذلك غياب القدرة على التوظيف الأمثل للأقساط فنجد أن شركات التأمين توظفها بطريقة تقليدية على غرار إيداعها في البنوك بمعدلات فائدة منخفضة أو حيازة أصول عقارية ولعل القوانين هي أحد أسباب التعطيل في عمليات التوظيف حيث تشترط آليات وطرق معينة لتوظيف الأصول المالية المتحصل عليها كأقساط، وهذا السبب يعود لغياب إصلاحات جادة تفيد القطاع وتطوره كما يظهر الشكل ارتفاع في حجم الأعباء المتعلقة بكتلة الأجور حيث نلحظ ميدانياً غياب التكوين وغياب ثقافة التعامل مع الزبون وحتى الزبون نفسه (يستخدم العلاقات) بالإضافة إلى غياب آليات لتطوير نوعية الخدمات التأمينية المقدمة حيث كانت شركات التأمين العمومية قبل سنة 1995 في ظل غياب المنافسة لا تعير اهتمامـــــا بالمؤمنين لأنها الوحيدة المقدمة لمنتجات التأمين (كل شركة متخصصة في منتج تأمين واحد فقط)، ومن خـــلال مـــعدليـن (r1,r2)، وهما يوضحان علاقة التعويضات والتكاليف عموما المتعلقة بشركة التأمين على غرار (الأجور المقدمة الموظفين، الرسوم والضرائب، وغيرها من الأعباء الأخرى) يتبين أن شركات التأمين ك (SAA) وحتى شركة (CAAR) و شركة (CAAT) تعاني من إشكالية التوظيف للأقساط التأمينية وذلك بسبب غياب سوق تأمينية نشطة كما تعاني من ارتفاع في حجم الأعباء التشغيلية على غرار التعويضات للوثائق التأمينية المكتتبة والأجور بالإضافة للمصاريف المتعلقة بالضرائب والرسوم وهو ما يوضحه الشكل رقم (04).

إن دراسة النشاط التقني للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) يبين لنا أن منتجات التأمين التي تقدمها الشركة منها من كانت نتيجتها التقنية موجبة على غرار منتجات التأمين على الحريق لأن معدل الأضرار أقل من 1 أي (المعدل $r_1<1$)، بينما معدل التنازل كانت نتيجته التقنية موجبة كذلك (المعدل $r_2<1$)، ولكن ما تمت ملاحظته في بعض السنوات على غرار سنة 1996 وسنة 2010 أن النتيجة التقنية لمنتج التأمين على الحريق سالبة أي أقل من 1 والسبب يمكن إرجاعه لحوادث التخريب والإرهاب في تلك الفترة وكذلك حوادث الشغب، بينما منتجات التأمين على النقل كانت نتيجته التقنية موجبة ولكن خلال العشرية الحمراء 1990-1999 شهد نتيجة تقنية سالبة تغيرت إشارته مباشرة بعد تلك الفترة مع تحسن الأحوال الاقتصادية ويعتبر منتج التأمين على المخاطر الصناعية من أهم منتجات الشركة وقد كانت نتيجته التقنية موجبة عبر كل المراحل. وقد حقق كل من منتج التامين على السيارات والأشخاص نتيجة تقنية متقلبة بين الموجب والسالب ويعود سبب ذلك لاحتدام المنافسة وغياب ثقافة التأمين على الأشخاص لدى أفراد المجتمع وتزايد حجم مبالغ التأمين المقدمة من طرف الشركة خلال العشرية الحمراء لأقارب ضحايا الأعمال الإرهابية وهي عوامل كلها ساهمت في تحقيق نتيجة تقنية سالبة لمزيد من التفصيل انظر الشكل رقم (03).

III-3- محددات نموذج إيراد شركات التأمين: هناك عدة مؤشرات تحدد ايراد قطاع التأمين فنجد من بينها معدل التغلغل ومعدل الكثافة بالإضافة العلاقة القياسية المتعددة التي تتألف من عدة متغيرات مستقلة لها تأثير واضح على إيراد قطاع التأمين ككل وقد تم تقسيم هذا الجانب من الدراسة كما يلي:

III-3-1- مؤشرات محددة لإيراد قطاع التأمين: إن معدل التغلغل هو مؤشر لتحديد مدى قوة العلاقة بين إيراد شركات التامين والنمو الاقتصادي و معدل الكثافة هو مؤشر كذلك لتحديد مدى قوة العلاقة بين إيراد شركات التأمين و عدد السكان.

أ- **معدل التغلغل (Taux de pénétration)**: يعرف بأنه حصة قطاع التأمين من حجم النمو الاقتصادي " PIB*" وعليه فإن هذا المؤشر يستخدم من طرف الباحثين لتحليل مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي، وهو مؤشر لقياس مدى اختراق الأصول المالية للنمو الاقتصادي و أهميته تفوق أهمية معدل الكثافة.

معدل التغلغل = حجم رقم الأعمال لقطاع التأمين ككل / الناتج الداخلي الخام

إن سوق التأمين في بلدان المغرب العربي ككل حققت حجم رقم أعمال يقدر بحوالي 5.2 مليار دولار في سنة 2012 وهو يقدر بحوالي 919170.9 ألف دج أي بنمو معدله النسبي يقدر 10.4% بينما في سنة 2010 كان معدل النمو النسبي يقدر بحوالي 1.7% وهو نمو ضعيف إذا ما تمت مقارنته 2012 و تتصدر الريادة المملكة المغربية في سوق التأمين عموماً وفي التأمين على الأشخاص خصوصاً بمعدل تغلغل يقدر معدله النسبي 2.9% و تليها تونس بمعدل تغلغل يقدر بحوالي 1.8% بينما احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بمعدل 0.7%.

ب – **معدل الكثافة** (*Taux de* **Densité**): وهو مؤشر يعطي فكرة حول قسط التأمين للفرد الواحد، ويتم الحصول عليه بالطريقة التالية:

معدل الكثافة = مجموع المصاريف المتعلقة بالتأمين للمؤمنين / عدد السكان

يسمح معدل الكثافة بالتثمين عبر الزمن فيما يتعلق بتطور استهلاك الخدمات التأمينية على المجتمع ككل، وهو مؤشر يستخدم للمقارنة بين البلدان كما يتيح معرفة الكتلة من المجتمع النشطة والمؤمنة بمقارنتها بعضها ببعض ومعرفة أنواع المنتجات التأمينية التي تم الإكتتاب فيها من خلال حجم الأقساط المصدرة، انظر الجدول رقم (12)، وعليه نجد أن معدل الكثافة في تونس في سنة 2011 كان يقدر ب77 دولار/للفرد بينما في المغرب يقدر ب 89دولار/للفرد وعلى عكس الجزائر التي قدر معدل التغطية ب33دولار/ للفرد ويمكن إرجاع السبب في تدني هذا المعدل في الجزائر إلى تغطيات المؤمنين خارج نطاق شركات التأمين من طرف هيئات الضمان الاجتماعي للأفراد المجتمع وعليه فطبيعة النظام الاقتصادي في الجزائر تفرض التغطية ضمن نطاق الضمان الإجتماعي[18] Barkat. Med EL Amine, 2011, p:04).

III-3-2- نموذج قياسي لإيراد قطاع التأمين في الجزائر: هناك العديد من المغيرات المستقلة التي تتحكم في ايراد قطاع التأمين في الجزائر نجد من بينها الناتج الداخلي الخام (PIB) و عدد السكان ومعدل التضخم (Taux d'inflation) و كذلك معدل الحياة المتوقع و حجم الادخار الوطني و كذلك مدى مساهمة الضمان الاجتماعي في التغطية التأمينية وغيرها من المتغيرات المستقلة.

*أ- **علاقة النمو الإقتصادي بإيراد قطاع التأمين ككل:*** لتحديد طبيعة العلاقة بين إيراد قطاع التأمين في الجزائر و النمو الاقتصادي هناك فرضية العدم (H_0): التي تفترض عدم وجود علاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل والنمو الاقتصادي) والفرضية البديلـة (H_1): التي تفترض وجود علاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل و النمو الاقتصادي)، وعليه فإن تحديد

طبيعة العلاقة يتطلب استخدام برنامج EVIEWS-7 وهذا عند درجة حرية d=1 و d=36 والمرفق باحتمال $\propto = 5\%$ فقد أظهر اختبار السببية (Granger) وجود علاقة سببية بين إيراد التأمين للقطاع ككل و الناتج الداخلي الخام وليس العكس، وهو ما يظهر من خلال اختبار فيشر: $F_t = 4.08 < F_c = 8.79247$، و هذا يعني أننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن النمو الاقتصادي (PIB) يسبب الإيراد التأميني ككل ($^{\Delta}$D-assurt) وليس العكس، و اختبار المعنوية الاحصائية للنموذج الاقتصادي وفق منهجية الانحدار الخطي البسيط حيث وجدناه أن معامل التحديد (R^2) يدل على أن 23% من التغير الاجمالي في الأقساط التأمينية نفسها مفسرة بدلالة الناتج الداخلي الخام، بينما نسبة 77% المتبقية فهي مفسرة من قبل الأخطاء العشوائية ما يدل على ان الارتباط ضعيف لأنه أقل من 50%، وعند اختبار معنوية المقدرات المعلمية للنموذج عند مستوى 5% =$\propto$ ولدينا عدد المشاهدات n=37 وعدد المقدرات $k=2$ وبالتالي $t_{tabuler} = t_{(\propto/2\ ,\ n-k)}$ ومنه نتحصل من الجدول على قيمتها ($t_{tabuler} = \pm 1.96$)، بينما قيمة ستودنت المحتسبة تساوي (-2.09) للمعلمة الثابتة (c_1) بينما قيمة معلمة ستودنت المحتسبة للمتغيرة (PIB) تساوي (3.283077)، و بالتالي نستنتج أن القيم المقدرة من العينة ذات معنوية احصائية وهو ما يؤكد لنا أن المتغيـرة المستقلة (PIB)، لها تأثير كبير على المتغيرة التابعة (D-assurt)، وعند اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام اختبار فيشر (Fisher) فالقيمة المتحصل عليها من خلال الانحدار تقدر ب $F_{calculer} = 10.77859$ مع القيمة المأخوذة من الجدول $F_{tabuler} = F_{(5\%,37-2,1)} = 4.08$ ، وهي أقل من المحتسبة لفيشر وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بجودة النموذج أي له معنوية احصائية، ولمعرفة الارتباط بين الأخطاء فقد وجدنا $D_{calculer} = 1.91928 \approx 2$ بينما كانت قيم (Durbin-watson) أي كل من: $D_L = 1.42, D_u = 1.53$، وبالتالي نجد أن القيمة المحتسبة لدربين واتسون تنتمي لمجال عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وعليه فالنموذج المصحح يظهر في الجدول رقم (13) وهو يفسر العلاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل و الناتج الداخلي الخام.

ب- علاقة عدد السكان بإيراد قطاع التأمين ككل: لتحديد طبيعة العلاقة بين ايراد قطاع التأمين في الجزائر و عدد السكان هناك فرضية العدم (H_0): التي تفترض عدم وجود علاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل و عدد السكان) والفرضية البديلـة (H_1): التي تفترض وجود علاقة بين إيراد قطاع التأمين ككل و عدد السكان)، وعليه فإن تحديد طبيعة العلاقة يتطلب استخدام برنامج EVIEWS7 وهذا عند درجة حرية d=1 و d=36 والمرفق باحتمال $\propto = 5\%$ فقد أظهر اختبار السببية (Granger)،وجود علاقة سببية بين ايراد التأمين للقطاع ككل و عدد السكان وليس العكس، وهو ما يظهر من خلال اختبار فيشر: $F_{tabuler} = 4.08 < F_{calculer} = 6.64$، وهذا يعني أننا نرفض فرضية

العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن عدد السكان الذي يرمز له ب (HABITA) يسبب الإيراد التأميني ككل (D-assurt) ولـيس العــكس، و اختبار المعنوية الاحصائية للنموذج الاقتصادي وفق منهجية الانحدار الخطي البسيط حيث وجدناه أن معامل التحديد (R^2) يدل على أن 20 % من التغير الاجمالي في الأقساط التأمينية نفسها مفسرة بدلالة عدد السكان، بينما النسبة المتبقية فهي مفسرة من قبل الأخطاء العشوائية ما يدل على ان الارتباط ضعيف لأنه أقل من 50%، وعند اختبار معنوية المقدرات المعلمية للنموذج عند مستوى 5%= $\propto$ ولدينا عدد المشاهدات n=37 وعدد المقدرات k=2 وبالتالي $t_{tabuler} = t_{(\propto/2\ ,\ n\text{-}k)}$ ومنه نتحصل من الجدول على قيمتها ($t_{tabuler} = \pm 1.96$)، بينما قيمة ستودنت المحتسبة تساوي (-2.17) للمعلمة الثابتة (c_1) بينما قيمة معلمة ستودنت المحتسبة للمتغيرة (HABITA) تساوي (3.02)، و بالتالي نستنتج أن القيم المقدرة من العينة ذات معنوية احصائية وهو ما يؤكد لنا أن المتغيرة المستقلة (HABITA)، لها تأثير كبير على المتغيرة التابعة (D-assurt)، وعند اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام اختبار فيشر (Fisher) فالقيمة المتحصل عليها من خلال الانحدار تقدر ب $F_{calculer} = 09.144115$ مع القيمة المأخوذة من الجدول $F_{tabuler} = F_{(5\%,37-2,1)} = 4.08$ ، وهي أقل من المحتسبة لفيشر وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بجودة النموذج أي له معنوية احصائية، ولمعرفة الارتباط بين الأخطاء فقد وجدنا $D_{calculer} = 1.8468 \approx 2$ بينما كانت قيم (Durbin-watson) أي كل من: $D_L = 1.42, D_u = 1.53$، وبالتالي نجد أن القيمة المحتسبة لدربين واتسون تنتمي لمجال عدم وجود الارتباط ذاتي بين الأخطاء و عليه فالنموذج المصحح يظهر في الجدول رقم (15) وهو يفسر العلاقة بين ايراد قطاع التأمين ككل وعدد السكان، وعند محاولتنا لبناء نموذج متعدد يحدد العلاقة بين الايراد ككل للتأمين وعدد من المتغيرات المستقلة منها (الناتج الداخلي الخام و عدد لسكان) تحصلنا على النموذج المبين في الجدول رقم (16) وهو ذو معنوية إحصائية حيث أن معامل الارتباط يقدر ب 97% و لا يوجد ارتبط ذاتي والمعلمات المقدرة كلها معنوية.

IV - خلاصة:

وقد خلصنا لمجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل فيما يلي:

IV- 1- النتائج: إن أهم النتائج المتحصل عليها من خلال هاته الدراسة هي:

-- وجود علاقة وثيقة بين إيراد قطاع التأمين ككل وكل من الناتج الداخلي الخام وعدد السكان؛

-- يعاب على الاقتصاد الجزائري غياب سوق مالية نشطة وذات فعالية في الأداء المالي تتيح المزيد من التوظيفات المالية للأقساط المحصلة من شركات قطاع التأمين وهو ما يجعل شركات التأمين تلجأ لحيازة عقارات بدلاً من التوظيف في السوق المالية أو تلجأ لإيداع أموالها في البنوك بمعدلات فائدة منخفضة؛

-- يعاب على قطاع التأمين في الجزائر غياب الفكر الإبداعي الذي يسمح بتقديم منتجات التأمينية بمواصفات تتأقلم مع واقع المجتمع (المنتجات ذات الطبيعة التكافلية، المنتجات التأمينية المتناهية في الصغر وغيرها)؛

-- أن شركات قطاع التأمين العمومية في الجزائر تعاني من تدهور في حجم حصتها السوقية بالرغم من أنها لا تزال تسيطر على السوق؛

-- سمح القانون 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمعدل والمتمم للأمر رقم 95/07 المتعلق بالتأمينات بفتح القطاع للمستثمرين مهما كانت جنسيتهم؛

-- ان فتح قطاع التأمين في الجزائر بداية من سنة 1995 أو ما يعرف بالإصلاحات المشجعة للقطاع الخاص كان سبباً مباشراً في تراجع شركات التأمين ذات الملكية العمومية؛

-- إن منتجات التأمين لكل من فرعي التأمين على السيارات والتامين المتعلق بالحرائق والأخطار الصناعية هي التي تسيطر على الحصة السوقية الأكبر، بينما فرع التأمين على الأشخاص لا يزال في مستوياته الدنيا بحيث لا تتعدى حصته السوقية نسبة 05% مقارنة بالمنتجات التأمينية الأخرى؛

-- تلعب هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التامين دوراً مهما يتمثل في تحديد تسعيرة منتجات التأمين ككل ومنح الاعتماد وتشخيص وضعية القطاع ككل والحفاظ على مصالح المؤمنين والمؤمن لهم على حد سواء وذلك من خلال إعداد مشاريع قوانين خاصة بالقطاع، وليكون نشاط التأمين منتظما لابد من وجود رقابة فعالة تهدف إلى ترقية وتطوير نشاط القطاع والسعي لتحسين نوعية الخدمات المقدمة؛

-- تتمثل هيئات الرقابة و الإشراف في الجزائر في مديرية التأمينات، مجلس التأمينات والاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين؛

-- إن شركات التأمين العمومية تعاني من حالة عجز تقني والسبب في ذلك يعود لحالة التدهور في مستوى التوظيفات المالية حيث من المفروض القيام بتعظيم حالة التوظيفات وفق طريقة (أكثر عائد/ أقل مخاطرة)؛

-- إن ارتفاع الحصيلة المتعلقة بالعملية التعويضية وانعدام السرعة في العملية التعويضية التي تستغرق مدة طويلة قد تصل إلى 5 سنوات أو أكثر حسب نوعية الملف ساهم في عدم تطور سوق التأمين في الجزائر.

IV- 2- التوصيات: كما أوصت الدراسة بما يلي:

-- ضرورة استحداث منتجات تأمينية لها علاقة بجانب الرعاية الصحية مع إدراج عامل " توقع الوفاة" والمساعدة من الناحية المادية والمعنوية من طرف الشركة للمؤمنين؛

-- ضرورة العمل على تشجيع في تقديم منتجات تأمينية بمواصفات تتطابق مع واقع المجتمع (ضمانات إجبارية واختيارية) بتسعيرة (قسط تأميني معقول) بحيث لا تلجأ فيه الشركات بسبب ارتفاع في حجم التعويضات للمضاعفة في حجم الأقساط؛

-- ضرورة قيام شركات التأمين بكسب ثقة زبائنها من خلال تقديم نصائح متخصصة في كيفية اكتتاب الوثيقة و تبيان البنود المتعلقة بها و ما يجب فعله عند الحادث؛

-- ضرورة تقديم منتجات التأمين على الأشخاص بحسب واقع المجتمع الذي تنشط فيه الوكالات التجارية المقدمة للمنتجات؛

-- ضرورة إنشاء خلايا جمع المعطيات على مستوى كل شركة لمعرفة رغبات الزبائن؛

-- ضرورة تفعيل السوق المالية الجزائرية للاستفادة أكثر من دور منتجات التأمين على الأشخاص المقدمة وآليات وطرق توظيف المدخرات المجمعة في السوق لتفعيل الأداء ككل.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01): يبين تطور الوساطة في مجال التأمين وحجم إنتاجهم **الوحدة:** بالمليون دج

العدد	2006	Δ	2007	Δ	2008	Δ	2009	Δ	2010	Δ
وكالات مباشرة	817	%68.96	847	%63.78	701	53.67%	840	%59.11	874	%55.21
وكيل عام	397	%31.43	457	%34.41	579	%44.33	553	38.91%	641	%40.49
سماسرة	21	%1.66	24	%1.8	26	%1.9	28	%1.9	23	%1.45
إجمالي	1263	%100	1328	%100	1306	%100	1421	100%	1583	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، مديرية التأمين، وزارة المالية، الجزائر، 2006-2010.

الجدول رقم (02): إنتاج قطاع التأمين في الجزائر حسب نوع الشركات **الوحدة:** بالمليون دج

الشركات / الانتاج	الشركات العمومية		الشركات الخاصة		التعاضديات		الإجمالي
إنتاج التأمين المباشر 2013	%74.61	79.037	%24.24	25.677	%1.14	%1.211	81.697
انتاج التأمين المباشر 2012	% 74.75	68.818	% 24.84	22.868	% 0.40	% 0.370	92.057

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
- conseil national d'assurance, "**note de conjoncture du marché des assurance** ", Revue de L'assurance, N°4-Décembre 2013, algér ,p:59.

الجدول رقم (03): الإنتاج حسب فروع قطاع التأمين في الجزائر **الوحدة:** بالمليون دج

	2009	Δ	2010	Δ	2011	Δ	2012	Δ	2013	Δ
التأمين على الأشخاص	5789	7.48	7179	8.8	6685	7.71	6696	6.7	7148	6.5
التأمين على الأضرار	71550	92.51	74319	91.9	79950	92.28	92057	93.2	102246	93.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع المجلس الوطني للتأمين (http://www.cna.dz).

الجدول رقم (04): يبين الهيكلة المتعلقة بالتأمين على الأشخاص في 2012/12/31 **الوحدة:** بالألاف دج

منتجات التأمين على الأشخاص	بنية السوق	رقم الأعمال
الحوادث (الأضرار الجسمانية)	13.8%	925989
التأمين المتعلق بالمساعدة	4.1%	271876
التأمين على المرض	20.8%	1395504
التأمين على الحياة و الوفاة	30.3%	2032035
التأمين المتعلق بالرسملة	0.1%	3353
التوفير الجماعي (التأمين الجماعي)	30.9%	2067826
سوق التأمين على الأشخاص ككل	100%	6696583

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

-conseil national d'assurance ,"**Note de conjoncture du marché des assurances**", 4eme trimestre 2012, alger , p:09;

الجدول رقم (05): التعويضات حسب شركات قطاع التأمين **الوحدة:** بالمليون دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
شركات القطاع العمومي	46850	16670	19236	21656	25219	24176
شركات القطاع الخاص	5511	6807	5574	12078	9541	10185

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، مديرية التأمين، وزارة المالية، الجزائر ،2005-2010.

الشكل رقم (01): التوظيفات المالية لسنة 2010 حسب شركات قطاع التأمين

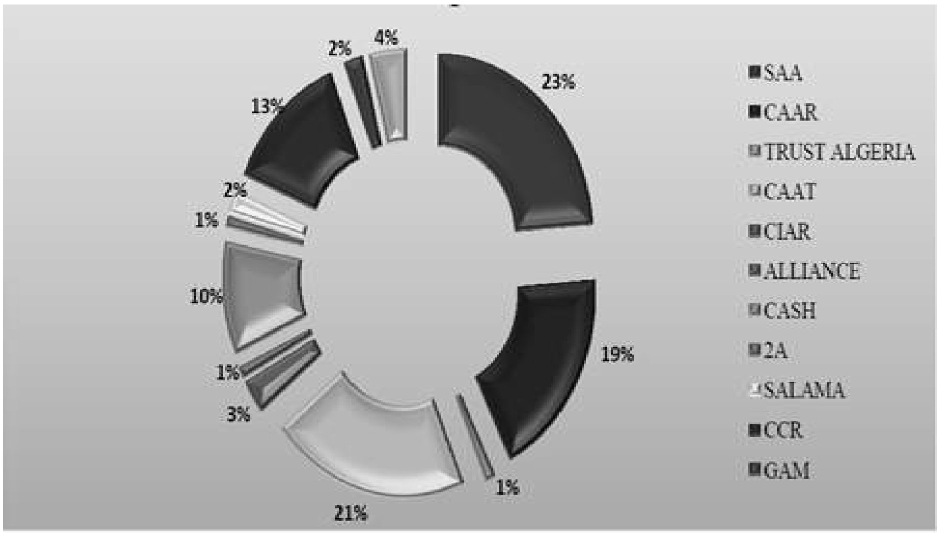

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقرير السنوي لنشاط قطاع التأمين الجزائري، **مرجع سبق ذكره**، 2010.

الجدول رقم(06): يوضح حجم تعويضات منتجات التأمين **الوحدة:** مليون دج

السنوات	التأمين على السيارات	التأمين المخاطر الصناعية	التأمين على النقل	التأمين الفلاحي	التأمين على الأشخاص	التأمين على القروض
2005	13200	36375	1661	296	819	11

0	808	975	2145	4313	15752	2006
0	954	237	2356	3885	18038	2007
0	1205	248	2384	9775	21160	2008
324	1694	172	1585	5803	26478	2009
321	1596	412	2436	4353	26560	2010
237	140	720	821	5352	29858	2013

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، 2005-2010.

الجدول رقم (07): الأضرار المصرح بها في فرع التامين على الأشخاص الوحدة: ألف دج

منتجات التأمين على الأشخاص	هيكل محفظة التأمين %		الأضرار المصرح بها	
	2012	**2013**	**2012**	**2013**
الحوادث (الأضرار الجسمانية)	%3	%4	27110	69528
التأمين على الأمراض	%0	% 0	0	10
التامين على السفر و المساعدة	%3	%3	211841	52983
التامين على الحياة و الوفاة	%26	%25	26015	412626
التامين على تحوط المجموعة	%67	%67	542586	1095678
الإجمالي	%100	%100	807552	1630824

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- conseil national d'assurance," **Note de conjoncture du marché des assurances**", 4eme trimestre 2012,conseil national d'assurance, Alger ,p:11.

الجدول رقم (08): أنواع توظيفات منتجات التأمين الوحدة: بالمليون دج

السنوات	2009	%	2010	%	Δ	Δ
قيم الدولة	50427	46%	59774	43%	9347	19%
قيم منقولة	12234	11%	14206	10%	1972	16%
ودائع لأجل	28898	26%	44260	32%	15362	53%
أصول عقارية	17723	16%	19887	15%	2164	12%
الإجمالي	109282	100%	138128	100%	28846	26%

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، 2009-2010.

الجدول رقم(09): التوظيفات المالية للأقساط ومدى مساهمتها في الإستثمار الوطني الوحدة: بالمليون دج

السنوات	2008	2009	2010
التوظيفات المالية	67470	90909	111076
النواتج المالية	2025	2229	2486
معدل المردودية	3%	%2.45	2.23%
الإستثمار الوطني	1841108	517604	436281
معدل مشاركة التوظيفات	3.66%	17.56	25.41%

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: التقارير السنوية لنشاط قطاع التأمين في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، 2008-2010.

الجدول رقم (10): حجم التوظيفات مقارنة بالناتج المحلي الخام وكذلك حجم تكوين رأسمال الثابت (FBCF)

البلدان	الناتج المحلي الخام (PIB) 2009	التوظيفات لسنة 2009	التوظيفات لسنة 2008	EN2008 % FBCF (PIB) من	التوظيفات /2009 PIB	التوظيفات /2008 FBCF
الجزائر	12034399	909.09	67.470	%26.346	% 0.75	%2.63
تونس	58.77	2.24	2.05	%23.510	%3.818	%17.36
المغرب	736.2	103.7	98.2	%33.0213	%14.09	% 46.03
فرنسا				%21.305	%85	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:
Mohamed Ben-abria," **les perspectives de développement de l'industrie des assurances en Algérie",** le colloque international:" les sociétés d'assurances takaful entre la théorie et l'expérience pratique", université Ferhat Abbas Sétif, Alger, 2011, p: 07.

الجدول رقم (11): يبين النتيجة التقنية لشركات التأمين العمومية **الوحدة:** بالمليون دج

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النتيجة التقنية للشركة (SAA)	953	1920	1683	2160	2780	3135	3846
النتيجة التقنية للشركة (CAAT)	-1037	447	-33085	-37	-1	622	-740
النتيجة التقنية للشركة (CAAR)	-2454	-1667	168	-432	1199	-609	-1090
النتيجة التقنية للشركات التأمين	-2538	700	-31234	1691	3978	3148	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير السنوية لديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2003-2009.

الجدول رقم (12): معدل الكثافة للتأمين للفترة ما بين 2009-2012.

	2009	2010	2011	2012
حجم رقم الأعمال (*) بالألاف دج	76508746	81721490	87323284	82057417
عدد السكان بالألاف	35268	35978	36717	37900
معدل الكثافة (دج/الفرد)	2169.35	227142.95	237827.94	216510.34
معدل التغلغل بالنسبة المئوية ‰	0.679633	0.7007125	0.7297705	0.6638558

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
Compagnie suisse réassurances-re ," **l'assurance dans le monde en 2011**",revue de sigma, n:03/2012,swiss-re,suisse, pp:38-47.

الشكل رقم (02): يوضح النتيجة التقنية لشركة الوطنية لتأمين الشامل (CAAT)

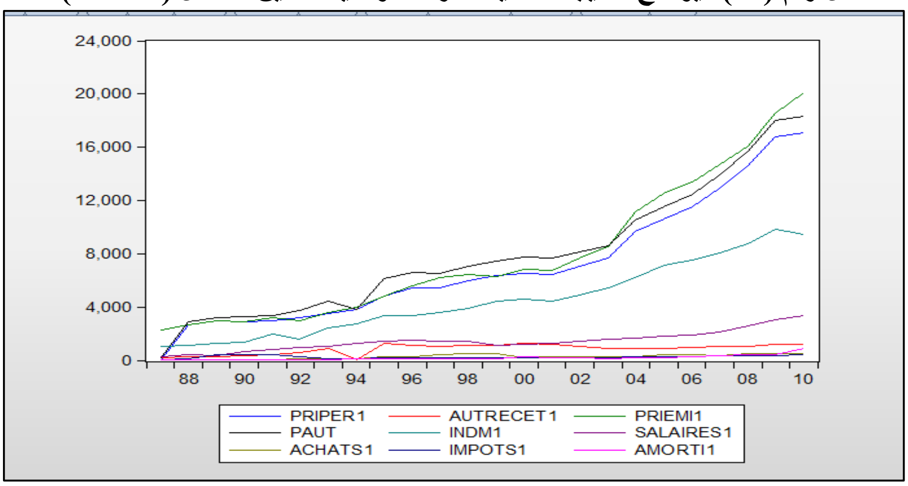

المصدر: من إعداد الباحثين على برنامج (eviews-7).

الشكل رقم (03): يوضح النتيجة التقنية لشركة التأمين واعادة التأمين (CAAR)

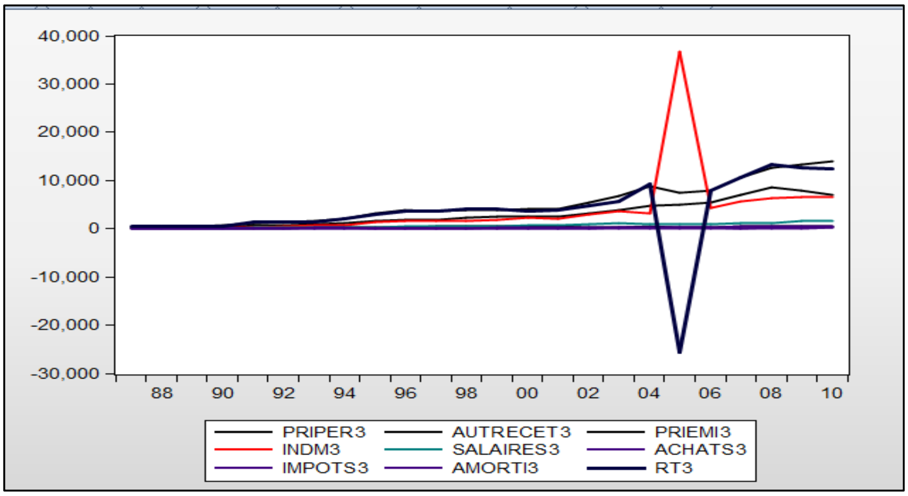

المصدر: من اعداد الباحثين على برنامج (eviews-7).

الشكل رقم (04): يوضح النتيجة التقنية لشركة الوطنية لتأمين (SAA)

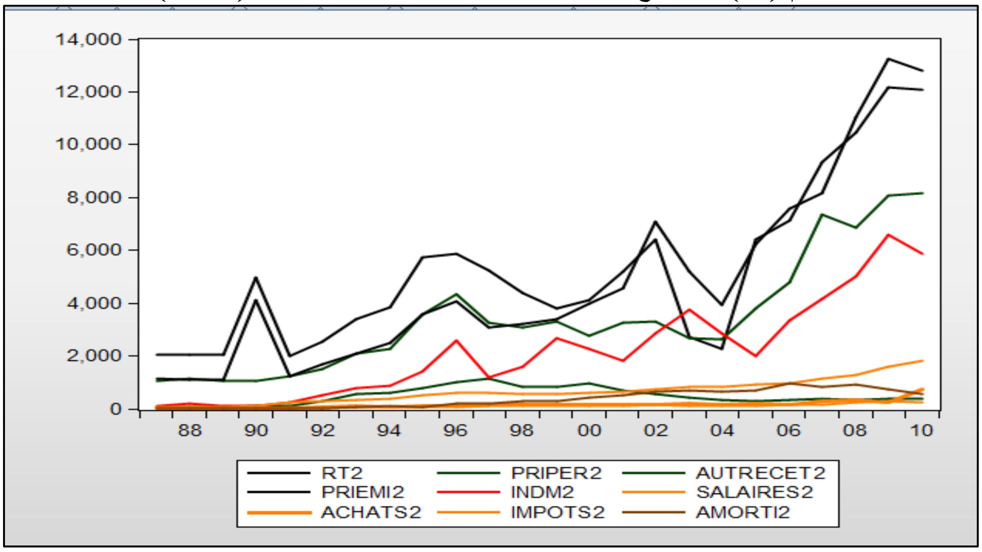

المصدر: من إعداد الباحثين على برنامج (eviews-7).

الشكل رقم (05): يبين علاقة التعويضات بالتوظيفات لشركة (SAA)

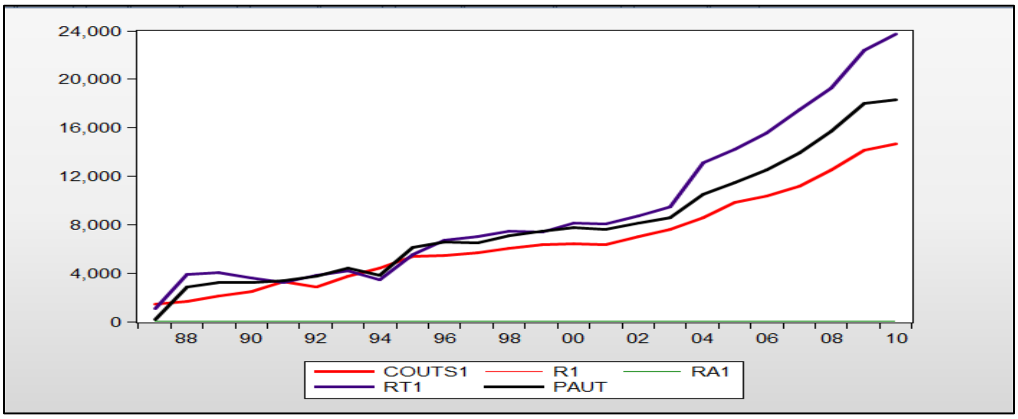

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews7).

الشكل رقم (06): يبين المؤشرين (R_1) و(R_2) لشركة (SAA).

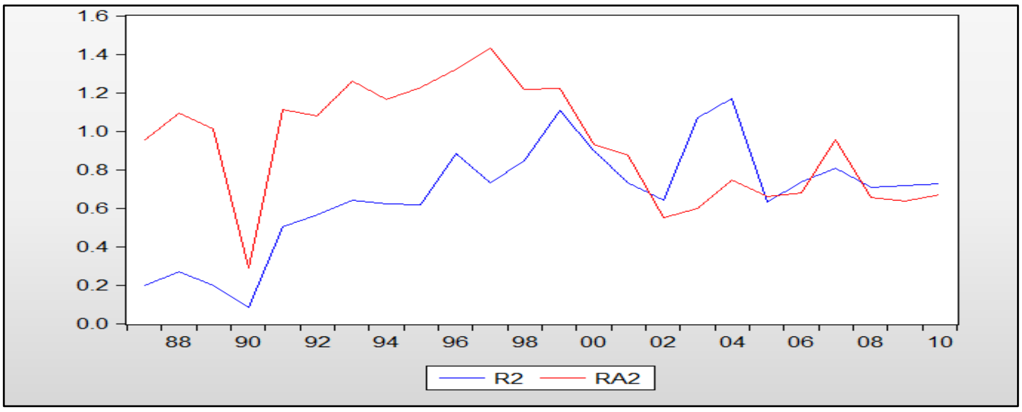

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

الجدول (13): يبين النموذج المصحح للعلاقة بين الإيراد التأمين ككل والناتج الداخلي الخام

Dependent Variable: DASSUT
Method: Least Squares
Date: 03/16/12 Time: 17:58
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5197.266	2477.142	-2.098090	0.0430
PIB	3.24E-08	9.86E-09	3.283077	0.0023

R-squared	0.230417	Mean dependent var	2570.433
Adjusted R-squared	0.209040	S.D. dependent var	5085.708
S.E. of regression	4523.022	Akaike info criterion	19.72294
Sum squared resid	7.36E+08	Schwarz criterion	19.80913
Log likelihood	-372.7359	Hannan-Quinn criter.	19.75361
F-statistic	10.77859	Durbin-Watson stat	1.919928
Prob(F-statistic)	0.002290		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews7).

الجدول رقم (14): يبين العلاقة بين إيراد التأمين ككل والناتج الداخلي الخام حسب سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/22/12 Time: 00:51
Sample: 1974 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause DASSUT	36	8.79247	0.0009
DASSUT does not Granger Cause PIB		0.11836	0.8888

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews7)

الجدول رقم (15): يبين النموذج المصحح للعلاقة بين إيراد التأمين ككل و عدد السكان في الجزائر

Dependent Variable: DASSUT
Method: Least Squares
Date: 03/16/12 Time: 17:24
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7266.899	3337.807	-2.177148	0.0361
HABITA	0.000354	0.000117	3.023924	0.0046

R-squared	0.202554	Mean dependent var	2570.433
Adjusted R-squared	0.180403	S.D. dependent var	5085.708
S.E. of regression	4604.174	Akaike info criterion	19.75851
Sum squared resid	7.63E+08	Schwarz criterion	19.84470
Log likelihood	-373.4117	Hannan-Quinn criter.	19.78918
F-statistic	9.144115	Durbin-Watson stat	1.846897
Prob(F-statistic)	0.004581		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews7)

الجدول رقم (16): يبين العلاقة بين إيراد قطاع التأمين و الناتج الداخلي الخام وعدد السكان

Dependent Variable: ASSUT
Method: Least Squares
Date: 03/16/12 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ASSUT(-1)	0.899533	0.086687	10.37680	0.0000
PIB	6.79E-08	3.16E-08	2.153071	0.0383
LHABITA2	-670.2977	339.4137	-1.974869	0.0562

R-squared	0.977196	Mean dependent var	25176.67
Adjusted R-squared	0.975892	S.D. dependent var	28986.03
S.E. of regression	4500.551	Akaike info criterion	19.73744
Sum squared resid	7.09E+08	Schwarz criterion	19.86673
Log likelihood	-372.0114	Hannan-Quinn criter.	19.78344
Durbin-Watson stat	1.828517		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (eviews7).

- الإحالات والمراجع :

[1]- عيد أحمد أبو بكر، " **نموذج كمي لمحددات الكفاءة المالية في التأمين على الحياة دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية** "، دراسات وبحوث في التأمين، بحوث علمية محكمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2010.

[2]- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، " **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق: باستخدام برنامج Eviews7** "، دار الميسرة ، الأردن، 2013.

[3]-Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Rapports d'activités des assurances en Algérie année 2005**, Alger,2005.

[4]- سليمة طبايبية، " **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين** "،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، البحوث، العدد16، جامعة بغداد، 2011، لمزيد من التفصيل أنظر الموقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=752.

[5]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **اعتماد الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)** "، العدد:56، القرار، الصادر بتاريخ:16-10-2011.

[6]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **اعتماد الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR)** "، العدد:56، القرار، الصادر بتاريخ:16-10-2011.

[7]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **اعتماد الجزائرية للتأمينات** "، العدد:56، القرار، الصادر بتاريخ: 14-07-2011، 16-10-2011.

[8]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **الأمر 07/95، المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات** "، العدد13 ، المادة 253.

[9]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **مرجع سبق ذكره** "، المادة 258.

[10]- le conseil national d'assurance, " **note de conjoncture du marché des assurances 2eme trimestre 2013** ", n:04-decembre2013,isnn:2253-0096, revue éditée par le conseil national des assurances, Alger.

[11]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، " **اعتماد شركة التأمين تأمين لايف الجزائر** "، العدد:23، القرار، الصادر بتاريخ: 09 مارس 2011، 17 أفريل 2011.

[12]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،" **اعتماد شركة كرامة للتأمين، شركة ذات أسهم** "، العدد:23، القرار، الصادر بتاريخ: 10 مارس 2011، 17 أفريل 2011.

[13]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،" **اعتماد شركة التأمين للإحتياط والصحة كشركة ذات مساهمة** "، مرجع سبق ذكره.

[14]-journal officiel algérienne, **"agrément de la société nationale d'assurance (SAA)"**, N:56,arrete du 14 juillet 2011,16 octobre 2011.

[15]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **اعتماد شركة التأمين كرديف الجزائر**"، العدد:77، القرار، الصادر بتاريخ: 11-10-2006، اليوم: 02-12-2006.

[16] - le conseil national d'assurance, " **note de conjoncture du marché des assurances 1er trimestre 2013**", n:03-juillet 2013,isnn:2253-0096, revue éditée par le conseil national des assurances, Alger.

[17]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **متعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين**"، المرسوم التنفيذي رقم: 09-375 بتاريخ 16-11-2009، العدد:67.

[18]-Barkat.Med EL Amine, " **Marché Maghrébin des assurances"**, Bulletin des assurances, n:15, le conseil national d'assurance, 24-11-2011, Algérie,(on-line), sur le site (Disponible): www.cna.dz.

*- تساهم في عملية التعويض عدة شركات خاصة وطنية كانت أو أجنبية على غرار شركة كارديف الجزائر وهي شركة فرنسية ناشطة في الجزائر.

*- تمت التسوية الكلية للحادث الناتج عن حريق الوحدة 40 لمركب الغاز بسكيكدة في سنة 2005.

*- الناتج الداخلي الخام و يرمز له ب (PIB).

∆- الفروقات من الدرجة الأولى لتأمين الإجمالي ككل هي L'assurance Total وهي بالمختصر (D-assurt).

دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح
- حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005 - 2009) -.

The role of nonmonetary expenses and revenues, and working capital on earnings management - The case of Algerian listed companies (2005 - 2009) -.

بلال كيموش (*)
باحث في الدكتوراه بجامعة سطيف 01، الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى ممارسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح، بالاعتماد على المصاريف غير النقدية، النواتج غير النقدية، وبنود احتياجات رأس المال العامل، من خلال اختبار مدى معنوية العلاقة بين هذه البنود، والمستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح. ومن أجل ذلك تم تصميم نموذج للانحدار الخطي المتعدد، استنادا للبيانات المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، للفترة بين 2005 و2009. وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والمخصصات، الديون قصيرة الأجل والمخزونات من جهة أخرى، مما يعني أن المؤسسات الجزائرية تستخدم هذه البنود في إدارة الأرباح، في حين تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والحقوق والنواتج غير النقدية من جهة أخرى. كما تشير إلى أن مخصصات الدورة تعتبر الأكثر استخداما في إدارة الأرباح، في حين تُستَخدَم الديون قصيرة الأجل والمخزونات بدرجة أقل، أما باقي البنود فحسب نتائج الدراسة فإنها لا تُستَخدَم في إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاح : إدارة الأرباح، مستحقات اختيارية، مخصصات الدورة، ديون قصيرة الأجل، حقوق، مخزونات، نواتج غير نقدية.

Abstract : The aim of this study is to analyze the role of nonmonetary expenses and revenues, and working capital in earnings management by the Algerian listed companies through testing the relationship between these items, and discretionary accruals, as a measure for the earnings management. We designed a multiple linear regression model depending on the financial statements of the Algerian listed companies, for the period 2005 - 2009. We find a significant relationship between the discretionary accruals on one hand, and the provisions, the short-term debt, and the inventories on the other hand, which means that the Algerian listed companies use these items in earnings management. While the relationship between discretionary accruals on one hand, and the accounts receivable and the nonmonetary revenues on the other hand, aren't significant. We find also that the provisions are more used than the short-term debt and inventories in earnings management, while the rest of items aren't used.

Keywords : Earnings management, Discretionary accruals, Provisions, Short-term debts, Accounts receivable, Inventories, nonmonetary revenues.

Jel Classification Codes : M41.

I- تمهيد :

تعتبر القوائم المالية مصدرا للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون لتقييم أداء المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، عند اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وباقي القرارات، لذا يسعى المسيرون إلى التأثير على قرارات المستخدمين، من خلال التأثير على نظرتهم للمؤسسة، ويكون ذلك بتكييف شكل ومحتوى القوائم المالية، بالاعتماد على إدارة الأرباح، التي تهدف إلى التحكم في مستوى الأرباح وتوقيت الاعتراف بها بما يتلاءم وأهداف المسيرين. وتعتبر إدارة الأرباح من أهم التقنيات المحاسبية التي عرفت رواجا كبيرا في العقدين الأخيرين، نظرا لتزايد حاجة المسيرين لتكييف القوائم المالية، من أجل التأثير إيجابا على قيمة المؤسسة، أو التوافق مع المتطلبات التعاقدية، أو تخفيض التكاليف السياسية، وذلك بما يخدم مصالحهم الذاتية. وتُعبِّر إدارة الأرباح عن سلوكات المسيرين بغرض التأثير على مستوى الأرباح المحاسبية، بالاعتماد على المرونة التي تتيحها المراجع المحاسبية، في حالة وجود أكثر من بديل محاسبي لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، أو بالاعتماد على الهوامش المتاحة للإدارة لإصدار أحكام شخصية وتقديرات عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية كالاهتلاكات والمؤونات. وفي هذا الصدد يرى "حماد" أن إدارة الأرباح تعبر عن "قدرة الإدارة على زيادة أو تخفيض صافي الربح بطريقة مُتَعَمَّدَة، وتحدث عندما يستخدم المسيرون المرونة المتاحة لهم

eMail : (*) : kimouchebilal@ymail.com

للاختيار بين السياسات المحاسبية، وكذا حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود، سواء لتضليل أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية"[1].

تعتمد ممارسات إدارة الأرباح على الجزء غير النقدي من نتيجة الدورة (المستحقات)، حيث تتكون نتيجة الدورة من جزئين : جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة، وبالتالي يصعب التأثير عليه، وجزء من المستحقات يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من الموثوقية، وبالتالي يسهل التأثير عليه، لأنه ينشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالأحداث الاقتصادية. ومن هذا المنطلق تستند الدراسات المحاسبية على المستحقات لقياس مدى ممارسة إدارة الأرباح من طرف المؤسسات، فزيادة المستحقات يعطي فرصة أكبر للإدارة من أجل التأثير على مستوى الأرباح، غير أنه يجب التمييز بين المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية، هذه الأخيرة تعتبر محل اهتمام في مجال إدارة الأرباح، فزيادة المستحقات الاختيارية عن متوسط الصناعة في دورة محاسبية معينة يعني أن المؤسسة مارست إدارة الأرباح خلال هذه الفترة، لذا تستخدم القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمقياس لمدى ممارسة إدارة الأرباح.

تنشأ المستحقات الاختيارية نتيجة المفاضلة التي يقوم بها المسيرون بين البدائل والسياسات المحاسبية المتاحة لهم، إضافة للأحكام الشخصية والتقديرات التي يصدرونها عند تطبيقها، حيث تؤكد معظم الدراسات أن أغلب المسيرين يعملون على زيادة، أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بـ : المصاريف غير النقدية (مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات)، والنواتج غير النقدية، وبنود احتياجات رأس المال العامل (الديون قصيرة الأجل، الحقوق والمخزونات)... إلخ. ومن هنا يأتي هدف هذه الدراسة وهو تحديد البنود المحاسبية المؤثرة على المستحقات الاختيارية، في المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2009.

1.I إشكالية الدراسة: في دراسة غير منشورة توصل "بوسنة"[2] إلى وجود العديد من المشاهدات التي تشير إلى ممارسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وكما أشرنا سابقا تعتمد إدارة الأرباح على التحكم في المستحقات الاختيارية، التي تتعلق بالعديد من البنود، أهمها : المصاريف والنواتج غير النقدية وبنود احتياجات رأس المال العامل، نظرا لهامش التقدير المحاسبي المتاح للإدارة عند معالجتها ؛ لذا فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول تحديد البنود الأكثر استخداما في إدارة الأرباح، من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

2.I فرضيات الدارسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم اختبار العلاقة بين البنود السابقة والمستحقات الاختيارية، باعتبارها مقياسا لإدارة الأرباح، وقد تم صياغة فرضيات إحصائية للدراسة (فرضية العدم والفرضية البديلة) كالآتي :

- **الفرضية الأولى :** ترتبط بمدى استخدام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لمخصصات الدورة، من الاهتلاكات والمؤونات في إدارة الأرباح، مُعَبَّرًا عنها بالمستحقات الاختيارية، وتم صياغتها إحصائيا كالآتي :
  - H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخصصات والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  - H_1 : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخصصات والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الثانية :** تتعلق بدور الديون قصيرة الأجل في إدارة الأرباح، وأثرها على المستحقات الاختيارية :
  - H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  - H_1 : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الثالثة :** ترتبط بمدى مساهمة بنود الحقوق والحسابات الدائنة في إدارة الأرباح :
  - H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  - H_1 : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الرابعة :** تتعلق بمدى أهمية المخزونات كأداة في يد المسيرين من أجل إدارة الأرباح، من خلال التحكم في المستحقات الاختيارية، ويمكن صياغتها في شكل إحصائي كالآتي :
  - H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخزونات والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  - H_1 : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخزونات والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الخامسة :** تتعلق بمدى أهمية النواتج غير النقدية كأداة في يد المسيرين لإدارة الأرباح :
  - H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النواتج غير النقدية والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.
  - H_1 : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النواتج غير النقدية والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

3.I أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الأولى التي أجريت على بيانات مالية لمؤسسات تنشط في البيئة الجزائرية، كما أنها تستند إلى بيانات ميدانية، وتستخدم مقاييس كمية للمتغيرات، إضافة إلى اهتمامها بجانب أغفلته العديد من الدراسات في هذا المجال، والمتعلق بالبنود والسياسات المحاسبية المستخدمة في إدارة الأرباح (تقنيات إدارة الأرباح).

4.I الدراسات السابقة

يزخر الأدب المحاسبي بعديد الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح، منها تلك التي اهتمت بتحديد مفاهيم إدارة الأرباح وتطوير نماذج لقياسها، ومنها التي اهتمت بحصر العوامل المحددة لها، ومنها التي اهتمت بالأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح ؛ بالإضافة إلى الدراسات التي اهتمت بالعلاقات التي تربط إدارة الأرباح ببعض المتغيرات الأخرى كجودة التدقيق. ومن أهم الدراسات التي أجريت في البيئة الفرنسية، نجد دراسة (JEANJEAN)[3] التي كانت بهدف تحليل إدارة الأرباح من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة باريس، وقد ركزت على العوامل المحددة لسلوك إدارة الأرباح، بالاعتماد على نموذج (Jones,1991)، وحسب نتائج الدراسة فإن افتراضات النظرية الإيجابية للمحاسبة غير محققة، نظرا لاختلاف الطابع الاقتصادي والاجتماعي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي دراسة أخرى، حاول (Mard)[4] تركيز الاهتمام على العلاقة بين إدارة الأرباح في المؤسسات الفرنسية المدرجة، وبعض خصائصها (السياسة المالية، الأداء السوقي والرقابة)، باستخدام عينة مكونة من 264 مؤسسة خلال الفترة الممتدة بين 1994 و1998، بالاعتماد على نموذج (Jones,1991)، ووجد أن إدارة الأرباح تتحدد بحجم المؤسسة وقطاع النشاط.

أما الدراسات العربية في مجال إدارة الأرباح فهي متواضعة، ومن أهمها دراسة "القثامي والخيال"[5]، التي كانت بهدف الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واختبار مدى تأثير بعض العوامل على اتجاه هذه الممارسة، وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 78 شركة مدرجة في السوق المالي السعودي، باستخدام نموذج (Jones,1995) المُعَدّل، وتشير نتائج الدراسة إلى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح، مع عدم وجود أي تأثير لحجم الشركة وقطاع النشاط على هذه الممارسة، في حين هناك تأثير للمديونية والربحية عليها. وبالعودة للجزائر، فإنه استنادا لمعلوماتنا لا توجد أي دراسة تناولت إدارة الأرباح، سوى دراسة "بوسنة"[6] التي تطرقت لدور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأربـاح، وقد شملت مجموعة من المؤسسات الجزائرية والفرنسية، وما يهمنا هنا هو الجانب من الدراسة المتعلق بالمؤسسات الجزائرية، والذي كان الهدف منه معرفة مدى ممارسة المؤسسات الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح واتجاه هذه الممـارسة، ويعتبر أول عمل حاول قياس ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية، حيث أُجريت الدراسة على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2007 و2009، بالاعتماد على نموذج (Jones, 1995)، وقد توصل الباحث إلى عدم وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة المؤسسات الجزائرية لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

من بين الدراسات الأكثر ارتباطا بهذه الدراسة، نجد دراسة (Dhaliwal, Salamon & Smith)[7]، التي تعتبر أولى الدراسات التي حاولت الربط بين هيكل الملكية والخيارات المحاسبية المتعلقة بالاهتلاك، وقد أكد الباحثون على أهمية الاهتلاك في إدارة الأرباح، حيث تشير نتائجهم إلى أن مسيري المؤسسات يعتمدون على طرق الاهتلاك لتكييف مستوى الأرباح بما يتوافق ومصالحهم. وحاول (Holthausen)[8] التركيز على دور التغير من أسلوب الاهتلاك المتناقص إلى أسلوب الاهتلاك الثابت في إدارة الأرباح، وأثر ذلك على القيمة السوقية للسهم، ووجد أن هذه الممارسة تعتبر من أكثر التقنيات استخداما في إدارة الأرباح. أما (Hagerman & Zmijewski)[9] فقد اهتما بأثر حجم المؤسسة على طريقة ومدة الاهتلاك المستخدمتين، وبعض المتغيرات الأخرى، وقد توصلا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وطريقة الاهتلاك المستخدمة، ما يعني حسبهم أن مسيري المؤسسات كبيرة الحجم يستخدمون الاهتلاك كوسيلة لإدارة الأرباح، بالتحول من طريقة لأخرى، للتأثير على مستوى الأرباح بما يتوافق ومصالحهم الذاتية.

رغم كثرة الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح، ومساهمتها في تفسير العديد من جوانبها، إلا أننا لمسنا بعض أوجه القصور في هذه الدراسات، ومن أهمها تركيزها على البيئة الأمريكية، حيث أجريت أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية، مما لا يسمح بتعميم نتائجها نظرا لاختلاف الطابع الاقتصادي والمؤسساتي بين الدول. كما أن أغلبها ركزت على العوامل المحددة لإدارة الأرباح، ودور التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأهملت الجانب الأهم المتعلق بتقنيات إدارة الأرباح، وخصوصا البنود والسياسات المحاسبية الأكثر استخداما من طرف المسيرين في إدارة الأرباح. وفيما يخص الدراسات التي حاولت التطرق لهذا الجانب فقد ركزت على الاهتلاك، وطرق تقييم المخزون، رغم بروز بعض الدراسات في السنوات الأخيرة، والتي حاولت الربط بين المعالجة المحاسبية لمصاريف البحث والتطوير وإدارة الأرباح. وتعتبر هذه الدراسة مساهمة لتدارك هذه النقائص من خلال إجرائها في البيئة الجزائرية، والتركيز على البنود الأكثر استخداما من طرف المسيرين في إدارة الأرباح.

II - الطريقة :

1.II عينة الدراسة وجمع البيانات

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بين 2005 و2009، ونظرا لقلة عددها فقد تم أخذ جميع مفردات المجتمع بغرض تشكيل عينة الدراسة، باستثناء المؤسسات المالية نظرا لخصوصية قوائمها المالية. وقد بلغ عدد المشاهدات الكلية 44 مشاهدة خلال فترة الدراسة، بمعدل 10 مشاهدات كل عام، باستثناء 2005 أين كان عدد المشاهدات هو 8، بعد التخلي عن مؤسستي (SPA DAHLI) و(ETRHB)، لعدم التمكن من الحصول على قوائمهما المالية لعام 2004 ؛ وكذا 2008 و2009 أين كان عدد المشاهدات هو 8 أيضا، بعد التخلي عن مؤسستي (ENAFOR) و"سيفيتال"، لعدم التمكن من الحصول على قوائمهما المالية لعام 2008، ويوضح الجدول (01) المؤسسات التي شملتها الدراسة. ومن أجل جمع البيانات الضرورية، تم الاعتماد على الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بلجنة مراقبة عمليات البورصة (COSOB)[10]، لجمع القوائم المالية للمؤسسات[11]، ونظرا لعدم توفر بعضها في هذا الموقع، تم الجوء إلى المواقع الإلكترونية للمؤسسات المعنية بغرض الحصول على بعض قوائمها المالية.

2.II إدارة الأرباح

اعتمدت معظم الدراسات على نموذج (Jones, 1991) أو على نموذج (Jones, 1995) المعدل، غير أننا استخدامنا نموذج (Kothari & al., 2005)، الذي يعتبر نسخة مطورة للنموذجين السابقين، فهو يتمثل في نموذج (Jones, 1995) مصحَّحًا بمعدل العائد على الأصول (ROA). وتعتمد جميع النماذج السابقة على المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كمقياس لإدارة الأرباح، وتحسب المستحقات الاختيارية وفق الخطوات الآتية :

- حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛
- تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) ؛
- حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals)، هذه الأخيرة تعتبر كمؤشر للحكم على مدى ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح، ويُعبَّر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

يتم حساب المستحقات الكلية انطلاقا من نموذج (Kothari & al., 2005) وفق المعادلة الآتية :

$$TAC_{it}/ A_{it-1} = \alpha_1 (1/ A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it} + e_{it} \quad \text{.......... (01)}$$

أما المستحقات الاختيارية فتحسب وفق العلاقة الآتية :

$$DAC_{it} = TAC_{it} - NDAC_{it} \quad \text{.......... (02)}$$

حيث :

$NDAC_{it}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
DAC_{it} : المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
TAC_{it} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
A_{it-1} : إجمالي أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t - 1).
ΔREV_{it} : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).
ΔREC_{it} : التغير في الحقوق على زبائن المؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).
PPE_{it} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
ROA_{it} : معدل العائد على أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t).
e_{it} : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.
$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات الانحدار.

- **حساب المستحقات الكلية (TAC_{it})**

تُقسَّم الأرباح المحاسبية إلى جزئين :

✓ **جزء نقدي :** يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة ؛
✓ **جزء من المستحقات :** يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من الموثوقية. وتنشأ المستحقات عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، وتمثل الجزء غير النقدي من نتيجة الدورة الصافية، فهي تعبر عن الإيرادات غير المحصلة والمصاريف غير المدفوعة، بالإضافة إلى الإيرادات والمصاريف غير النقدية (*Produits et charges calculés*)، كالاهتلاكات والمؤونات والاسترجاعات على الاهتلاكات والمؤونات، لذا يتم قياسها بالفرق بين نتيجة الدورة والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، أي أن :

$$RE_{it} = CF_{it} + TAC_{it} \quad \text{.......... (03)}$$

أو :

$RE_{it} = CAF_{it} + (PRC_{it} - DOT_{it})$ .... (04)
(04) <===> $RE_{it} = CAF_{it} - \Delta BFR + (\Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it})$ .... (05)
(05) <===> $RE_{it} = CF_{it} + (\Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it})$ .... (06)

بالمقارنة بين المعادلتين (03) و(06) نجد أن :

$$TAC_{it} = \Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it} \quad \text{.......... (07)}$$

حيث :

RE_{it} : النتيجة الصافية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
CF_{it} : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
CAF_{it} : القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
PRC_{it} : النواتج غير النقدية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
DOT_{it} : مخصصات الدورة للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).
ΔBFR : التغير في احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

بعد الحصول على مختلف البيانات الضرورية، تم حساب المستحقات الكلية، انطلاقا من المعادلة (07)، والجدول رقم (01) ضمن الملاحق يوضح مختلف البيانات المستخدمة وكذا النتائج المحصل عليها.

- **تقدير معالم النموذج ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$)**

لتقدير المستحقات غير الاختيارية، يتطلب الأمر تقدير معالم النموذج السابق الموضح في المعادلة (01) وهي : $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$ ؛ من خلال تصميم معادلات الانحدار لمجموع مؤسسات العينة كل سنة على حدا. ويوضح الجدول (02) البيانات المستخدمة لتشكيل معادلات الانحدار. وبعد استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم النموذج، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (03) :

- **تقدير المستحقات الاختيارية (DACit)**

يمكن التمييز بين نوعين من المستحقات المحاسبية[12] :

- ✓ **مستحقات غير اختيارية :** تنشأ نتيجة المعاملات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة الحالية، وهي طبيعية نظرا لمستوى أداء المؤسسة، استراتيجياتها، اتفاقيات الصناعة، والعوامل الاقتصادية الأخرى.
- ✓ **مستحقات اختيارية :** تنشأ نتيجة عملية المفاضلة التي يقوم بها المسيرون عند اختيار البدائل المحاسبية، وكذا نتيجة للتقديرات والأحكام التي يصدرونها عند تطبيقها، حيث تؤكد معظم الدراسات أن أغلب المسيرين يعملون على زيادة، أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل (العملاء والديون المشكوك فيها)، حسابات المخزون (خسائر الانخفاض في القيمة)، حسابات الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات المستحقة، المصاريف المدفوعة مسبقا... إلخ، وذلك من أجل الوصول إلى رقم الربح المستهدف.

يتطلب الأمر في البداية تقدير المستحقات غير الاختيارية لكل مؤسسة خلال كل سنة على حدا، انطلاقا من المعادلة (08) الموضحة في الأسفل، وبالاعتماد على المعالم المقدرة ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$) والموضحة في الجدول (03). ليتم بعدها حساب المستحقات الاختيارية، التي تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، كما يتضح من المعادلة (02)، وتعتبر المستحقات الاختيارية كمقياس لمدى ممارسة إدارة الأرباح من طرف المؤسسات. ويمكن الإطلاع على المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية بالعودة إلى الجدول (04).

$$NDAC_{it}/ A_{it-1} = \alpha_1 (l/ A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it} \quad \text{.......... (08)}$$

II.3 نموذج الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة، تم تصميم نموذج في شكل معادلة انحدار خطي متعدد، يربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح، مُعَبَّرًا عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، كما يتضح من المعادلة (09) ؛ فزيادة القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية يعني اتجاه المؤسسات نحو سلوك لإدارة الأرباح، والعكس صحيح.

$$|DAC_{it}|/ A_{it} = a + b_1\, Dot_{it}/ A_{it} + b_2\, DCT_{it}/ A_{it} + b_3\, Créa_{it}/ A_{it} + b_4\, Stock_{it}/ A_{it} + b_5\, Pro_Calc_{it}/ A_{it} + e_{it} \quad \text{.... (09)}$$

حيث :

A_{it} : إجمالي أصول المؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
e_{it} : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن الجزء من

DAC_{it} : المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
Dot_{it} : مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
DCT_{it} : الديون قصيرة الأجل للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
$Créa_{it}$: حقوق المؤسسة (المدينين) (i) في نهاية الفترة (t).
$Stock_{it}$: مخزونات المؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).
Pro_Calc_{it} : النواتج غير النقدية للمؤسسة (i) في نهاية الفترة (t).

المستحقات الاختيارية الذي لا يمكن تفسيره من خلال متغيرات الدراسة، وإنما يتم إرجاعه إلى عوامل أخرى.
a : ثابت.
b_1، b_2، b_3، b_4، b_5 : معاملات الانحدار.

III- النتائج ومناقشتها :

تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة مباشرة من الميزانية وجدول حسابات النتائج، مع العلم أن مخصصات الاهتلاكات والمؤونات (Dot_{it}) تمثل حـ/68، أما النواتج غير النقدية (Pro_Calc_{it})، فتمثل مجموع الحسابات الآتية : حـ/ 72، حـ/73، حـ/75 وحـ/78 ؛ وبعد الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة الموضحة في الجدول (04) والجدول (05) على الترتيب، تم إدخالها في البرنامج الاحصائي SPSS من أجل معالجتها وتحليلها، باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، والاختبارات الاحصائية الموضحة في الفقرات القادمة.

1.III الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة

من الجدول (06)، الذي يوضح الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة، نلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من الديون قصيرة الأجل (DCT_{it}/ A_{it}) والحقوق ($Créa_{it}/ A_{it}$) تجاوزا خمسة [5,236 و6,038 على الترتيب]، ما يعني وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة (ارتباط قوي ومعنوي بين متغيرين مفسرين أو أكثر)، مما سبب عدم استقرار معاملات الانحدار، وعدم توفرها على صفة الاعتمادية. وبملاحظة مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة في الجدول (07)، نجـد ارتباط قوي (88,2 %) يفـوق 70 %، كما أنه معنوي (0,00<0,05) بين المتغيرين المفسرين : الديون قصيرة الأجل والحقوق، مما يعني عدم صلاحية النموذج. وقد تم معالجة هذه المشكلة بالتخلي عن الفرضية الثالثة، وتشكيل نموذج جديد باستبعاد الحقوق من النموذج الأصلي، وذلك لأن ارتباط الديون بالمستحقات الاختيارية (27,3 %) يفوق ارتباط الحقوق بالمستحقات الاختيارية (18,4 %) ؛ كما أن الارتباط بين الديون والمستحقات الاختيارية معنوي (0,037 < 0,05) أما الارتباط بين الحقوق والمستحقات الاختيارية فهو غير معنوي (0,115 < 0,05) ؛ وبالتالي أصبح نموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق كالآتي :

$$|DAC_{it}|/ A_{it} = a + b_1\, Dot_{it}/ A_{it} + b_2\, DCT_{it}/ A_{it} + b_4\, Stock_{it}/ A_{it} + b_5\, Pro_Calc_{it}/ A_{it} + e_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

2.III دراسة شروط المربعات الصغرى العادية لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق

- **الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة**

بالعودة إلى الجدول (14)، الذي يوضح الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، نجد أن جميع معاملات تضخم التباين (VIF) أقل من 5، ما يعني عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة، ويمكن تأكيد ذلك بالعودة إلى الجدول (11) الذي يوضح مصفوفة الارتباط لنفس النموذج، أين كانت جميع الارتباطات بين المتغيرات المستقلة غير معنوية، حيث كانت جميع قيم الاحتمالات (.Sig) أكبر من مستوى المعنوية 0,05.

- **اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (Normality Test)**

تم اختبار اعتدالية التوزيع في نموذج الدراسة بالاعتماد على اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، الموضحة نتائجه في الجدول (08)، والتي تشير إلى أن قيمة الاحتمال (Sig.=0,2) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0,05)، لذا يمكن القول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي متوفر.

- **الاستقلال الذاتي للبواقي**

تم الحكم على مدى وجود استقلال بين البواقي، بالاعتماد على اختبار (Durbin-Watson)، فمن الجدول (12) الذي يلخص النموذج بعد استبعاد الحقوق، يتضح أن قيمة (Durbin-Watson) بلغت 1,616، وبالعودة إلى جدول القيم الحرجة لـ (Durbin-Watson)، نجد القيم الحرجة عند k=4 وn=39 وعند مستوى المعنوية 0,05 بلغت : $d_{sup}=1,72$ و$d_{inf}=1,27$. وبما أن : $d_{sup}>1,616>d_{inf}$، فإنه لا يمكننا اتخاذ قرار محدد فيما يخص الاستقلال الذاتي للبواقي وفقا لاختبار (Durbin-Watson).

- **تجانس البواقي (ثبات التباين)**

لاختبار تجانس البواقي تم استخدام طريقة (Goldfield-Quandt)، فانطلاقا من الجدول (09) و الجدول (10)، يمكن حساب قيمة (Ḟ) كالآتي :

$$\dot{F} = \text{Sum of Squares}_2 / \text{Sum of Squares}_1 = 0{,}056/\ 0{,}07 = 0{,}08$$

هذه القيمة أقل من قيمة $F_{(17,17,0.05)}$ الجدولية التي تساوي 2,27، ما يعني وجود تجانس في تباين الأخطاء.

3.III دراسة الارتباط والقدرة التفسيرية للنموذج

من الجدول (11)، الذي يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، نلاحظ ارتباط متوسط (56,4 %) ومعنوي (0,000 > 0,05) بين مخصصات الدورة والمستحقات الاختيارية، وارتباط ضعيف (27,3 %) ومعنوي (0,000 > 0,05) بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات الاختيارية، أما باقي الارتباطات (بين المستحقات الاختيارية من جهة والمخزونات والنواتج غير النقدية من جهة) فهي غير معنوية [(0,195<0,05) و(0,374<0,05) على الترتيب]، ووفقا لهذه النتائج الأولية يمكن القول أن مؤسسات الدراسة تعتمد بشكل كبير على المخصصات في إدارة أرباحها والتأثير على قيمة المستحقات الاختيارية، وبدرجة أقل على الديون قصيرة الأجل. وعند ملاحظة قيمة معامل التحديد (R Square) في الجدول (12)، يبدو جليا أن المتغيرات المستقلة تفسر 46,5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما باقي التغيرات (53,5 %) فترجع لعوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي.

4.III المعنوية الكلية للنموذج

من الجدول (13) الخاص بتحليل التباين لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، يتضح أن قيمة الاحتمال (Sig.=0,00) أقل من مستوى المعنوية 0,05، وهو ما يعني أن نموذج الدراسة معنوي، أي أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي (يختلف عن الصفر).

5.III اختبار فرضيات الدراسة (المعنوية الجزئية للنموذج)

سوف نقوم باختبار فرضيات الدراسة انطلاقا من نتائج اختبارات المعنوية لمعاملات الانحدار، بالاعتماد على إحصائية (t) الموضحة في الجدول (14) ، الذي يمثل الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.

- **الفرضية الأولى:** قُدِّرَت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار (t) لمعامل الانحدار المتعلق بالمخصصات بـ (Sig.=0,00) وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، ما يعني أن معامل الانحدار b_1 معنوي، لذا نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية ومخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات، وبالتالي فإن مخصصات الدورة تعتبر من البنود التي تعتمد عليها المؤسسات الجزائرية في إدارة أرباحها.

- **الفرضية الثانية :** بلغت قيمة الاحتمال لاختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بالديون قصيرة الأجل (Sig.=0,02)، وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، مما يدل أن معامل الانحدار b_2 معنوي، وبالتالي نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية والديون قصيرة الأجل، وهذا ما يسمح لنا بالقول أن المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة تستخدم الديون قصيرة الأجل في إدارة أرباحها.

- **الفرضية الرابعة:** قُدِّرَت قيمة الاحتمال لاختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بالمخزونات (Sig.=0,028)، وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، وبالتالي فإن معامل الانحدار b_4 معنوي، لذا نرفض الفرض الصفري، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية والمخزونات، ومن من هذا المنطلق يمكن القول أن المخزونات تعتبر من البنود المستخدمة من طرف المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة لإدارة أرباحها.

- **الفرضية الخامسة:** بلغت قيمة الاحتمال لاختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بالنواتج غير النقدية (Sig.=0,539)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05، مما يعني أن معامل الانحدار b_5 غير معنوي، وبالتالي نقبل الفرض الصفري، الذي ينص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية والنواتج غير النقدية، لذا يمكن القول أن النواتج غير النقدية لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة فيما يخص إدارة أرباحها.

IV- الخلاصة :

تعتبر المستحقات الاختيارية مقياسا لإدارة الأرباح، وتنشأ نتيجة عملية المفاضلة التي يقوم بها المسيرون عند اختيار البدائل والسياسات المحاسبية المتاحة بغرض إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، وكذا نتيجة للأحكام والتقديرات التي يصدرونها عند تطبيق بعض البدائل والسياسات المحاسبية، بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح، حيث يعمل المسيرون على زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بالعديد من البنود، من أجل التحكم في مستوى الأرباح بما يتفق ومصالحهم. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار مدى إدارة الأرباح من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بالاعتماد على المصاريف غير النقدية (مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات) والنواتج غير النقدية وبنود احتياجات رأس المال العامل (الديون قصيرة الأجل، الحقوق والمخزونات)، من خلال اختبار العلاقة بين هذه البنود والمستحقات الاختيارية. وتم إجراء الدراسة على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2009، بالاعتماد على نموذج (Kothari & al., 2005) لقياس إدارة الأرباح، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والمخصصات، الديون قصيرة الأجل والمخزونات من جهة أخرى، مما يعني أن المؤسسات الجزائرية تستخدم هذه البنود في إدارة أرباحها، في حين تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والحقوق والنواتج غير النقدية من جهة أخرى. وحسب نتائج الدراسة تعتبر مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات الأكثر استخداما في إدارة الأرباح، نظرا للفرصة المتاحة للمؤسسة لاستخدام التقديرات بشكل كبير وخصوصا فيما يتعلق بالمؤونات، كما يتم استخدام الديون قصيرة الأجل والمخزونات لكن بدرجة أقل، أما باقي البنود فحسب نتائج الدراسة فإنها لا تُستَخدَم في إدارة الأرباح. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه كل من (Dhaliwal, Salamon & Smith)، الذين أكدوا على أهمية الاهتلاكات في إدارة الأرباح، حيث توصلوا إلى أن مسيري المؤسسات يعتمدون على طرق الاهتلاك لتكييف مستوى الأرباح بما يتوافق ومصالحهم. كما تؤكد أعمال (Holthausen)، الذي اهتم بالتغير من أسلوب الاهتلاك المتناقص إلى أسلوب الاهتلاك الثابت كتقنية لإدارة الأرباح، وأثر ذلك على القيمة السوقية للسهم. وأعمال (Hagerman & Zmijewski) التي أكدت على أن مسيري المؤسسات كبيرة الحجم يستخدمون الاهتلاك كوسيلة لإدارة الأرباح، بالتحول من طريقة اهتلاك لأخرى بغرض التأثير على مستوى الأرباح بما يخدم مصالحهم، وذلك بعد دراستهم لأثر حجم المؤسسة على طريقة الاهتلاك، ومدة الاهتلاك وبعض المتغيرات الأخرى، وتوصلهم إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وطريقة الاهتلاك. كما تتفق أيضا مع استنتاجات (Bonnet)[13]، الذي حدد من خلال أعماله أربع تقنيات لإدارة الأرباح، وأهمها تلك التي ترتكز على التحكم في النتيجة الجارية والنتيجة الصافية، بالاعتماد على مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ؛ وتختلف مع نتائج (Daoud)[14]، الذي توصل إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة الاهتلاك وإدارة الأرباح.

على غرار العديد من الدراسات السابقة، سمحت هذه الدراسة بتأكيد أهمية مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات في إدارة الأرباح، حيث تعتمد أغلب تقنيات إدارة الأرباح على الاهتلاكات والمؤونات، ويمكن تفسير ذلك بالهامش الكبير المتاح للمسيرين لإصدار الأحكام الشخصية والتقديرات، عند اختيار وتطبيق القواعد والطرق المحاسبية المتعلقة بالاهتلاكات والمؤونات. ففي ما يخص الاهتلاكات يتيح التشريع المحاسبي في الجزائر لإدارة المؤسسة حرية المفاضلة بين عدة طرق للاهتلاك، كما أن للإدارة هامش كبير من الحرية عند تقدير المدة االنفعية للأصل، والتي تستخدم لتوزيع تكلفته على مختلف الدورات المحاسبية المستفيدة من خدماته، وبما أن أقساط الاهتلاك من أهم المصاريف الثابتة المكونة لجدول النتيجة، فهي أداة هامة للتحكم في مستوى الأرباح. أما فيما يخص المؤونات فإن الإدارة تعتمد بشكل كبير على التقدير، عند تحديد مبلغ المؤونات لمختلف البنود، والذي يعتبر مصروفا يخصم من الإيرادات لتحديد صافي الربح، وبالتالي فإن المؤونات يمكن أن تشكل وسيلة فعالة في يد المسيرين لضبط الأرباح عند المستوى المرغوب فيه.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (01) : المستحقات الكلية لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة.

الوحدة : ألف دينار جزائري

المؤسسات	السنوات	تغير الديون قصيرة الأجل	تغير حسابات المدينين	تغير المخزون	تغير احتياجات رأس المال العامل	مخصصات الدورة	نواتج غير نقدية	المستحقات الكلية (TAC_{it})
AIR ALGERIE	2005	-9789241	4405957	239877	14435075	9450638	717277	5701714
	2006	8108745	-3781943	1359201	-10531487	9464155	491835	-19503807
	2007	3915719	3674559	435107	193947	10042577	602482	-9246148
	2008	1454083	-360368	203792	-1610659	9509367	700401	-10419625

-8044619	4105546	9977264	-2172901	-103925	905094	2974070	2009	
-292112	10635	145995	-156752	-6593	-70338	79821	2005	EL AURASSI
-94694	8601	147247	43952	-1830	69870	24088	2006	
-109523	37757	158100	10820	40255	71702	101137	2007	
136591	8596	159012	287007	-14940	242363	-59584	2008	
15404	10430	158338	163312	-2789	-113117	-279218	2009	
20371	248603	2677836	2449604	483466	1085210	-880928	2005	ENTP
-12579418	300148	11902059	-977507	1534360	-485199	2026668	2006	
-12175455	670165	14443639	1598019	1461481	1378269	1681231	2007	
-3318869	488429	6097580	2290282	203792	-360368	1454083	2008	
-16748088	510666	17593346	334592	-103925	905094	2974070	2009	
-735977	6754	440018	-302713	-204458	331008	429263	2005	SAIDAL
688465	642357	537190	583298	548953	853	-33492	2006	
679200	581182	584486	682504	229520	519109	66125	2007	
777416	447353	761734	1091797	1664619	1434521	2007343	2008	
123764	101397	1170510	1192877	2122302	-151586	777839	2009	
-29181281	97913063	206988055	79893711	7088477	165523741	92718507	2005	SONATRACH
73217120	116003559	116003559	73217120	13683873	56980704	-2552543	2006	
-122967900	204051363	255417184	-71602079	29485858	108923688	210011625	2007	
42761167	276028000	284520000	51253167	69865252	5642221424	5660833509	2008	
198574000	285701000	320073000	232946000	33433000	-5549512000	-5749025000	2009	
241047	2592336	15075704	12724415	-6915	20570770	7839440	2005	SONELGAZ
-22550297	3185166	286200	-25449263	-231122	-57244822	-32026681	2006	
-773081	509575	634390	-648266	-4850	-1138508	-495092	2007	
41987224	13828896	50489294	78647622	17526919	118676539	57555836	2008	
23097579	15802724	54364641	61659496	31413687	39472445	9226636	2009	
							2005	SPA DAHLI
-583274	36717	617994	-1997	13242	-21146	-5907	2006	
-579229	24754	583122	-20861	-5168	32840	48533	2007	
-1167062	58497	1302374	76815	-33644	177999	67540	2008	
-1064760	14961	1285714	205993	7257	72625	-126111	2009	
							2005	ETRHB
-1089946	223081	630303	-682724	312224	1035186	2030134	2006	
-1027550	85618	878527	-234641	613850	2354750	3203241	2007	
3374623	20481	1343693	4697835	-686727	8290334	2905772	2008	
7724902	4580925	1579742	4723719	4587701	6376556	6240538	2009	
-1290279	545403	3470075	1634393	427633	1503126	296366	2005	ENAFOR
-960273	459209	3920669	2501187	1252325	1676579	427717	2006	
-6427491	962824	4753040	-2637275	711887	-1909155	1440007	2007	
							2008	
							2009	
-2447199	96015	1601013	-942201	11808	2558923	3512932	2005	CEVITAL
8611906	1923768	1684615	8372753	2967980	1871976	-3532797	2006	
1339080	1245900	2560531	2653711	10454529	3802095	11602913	2007	
							2008	
							2009	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات المدروسة.

الجدول (02) : معادلة الانحدار لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة.

الوحدة : %

		TAC_{it}/A_{it-1}	$1/A_{it-1}$	$(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}$	PPE_{it}/A_{it-1}	ROA_{it-1}
2005	**Air Algérie**	0,0555038130	0,0000000097	0,0176183605	0,7015753905	0,0271661474
	EL AURASSI	-0,0568817354	0,0000001947	0,0584576511	0,5138032339	0,0694185703
	ENTP	0,0006456106	0,0000000317	0,0400650003	0,5062071603	0,0978575274
	SAIDAL	-0,0565971543	0,0000000769	-0,0117119013	0,3806277574	0,0350844881
	Sonatrach	-0,0109188424	0,0000000004	0,3836135097	0,5318560535	0,1277771124
	Sonelgaz	0,0004422110	0,0000000018	0,0073351547	0,4204362888	0,0006633321
	ENAFOR	-0,0729492134	0,0000000565	-0,0225055068	0,5713926782	0,1031962939
	CEVITAL	-0,0903034458	0,0000000369	0,1617184378	0,8717064709	0,2803303944
	∑	-0,2310587568	0,0000004087	0,6345907060	4,4976050334	0,7414938660
200 6	**Air Algérie**	-0,1674532888	0,0000000086	-0,0136795597	0,6771147369	0,0682961957
	EL AURASSI	-0,0169729003	0,0000001792	-0,0057928397	0,4482151246	0,0847553444
	ENTP	-0,3465037095	0,0000000275	0,1095659612	0,6287264645	0,0749495756
	SAIDAL	0,0481260605	0,0000000699	0,0290915680	0,3223170664	0,0300972685

	Sonatrach	0,0231803647	0,0000000003	0,2153795909	0,4977433662	0,1821396112
	Sonelgaz	-0,0367439340	0,0000000016	-0,0914252171	0,0085969620	0,0033881779
	SPA DAHLI	-0,0654838555	0,0000001123	0,0147200976	0,8312467680	0,0103635936
	ETRHB	-0,1509549830	0,0000001385	0,2712206825	0,6584808080	0,0598487218
	ENAFOR	-0,0394501522	0,0000000411	0,0758725033	0,6541610317	0,0496388318
	CEVITAL	0,2185084681	0,0000000254	0,4541456802	0,8306041297	0,2089334199
	∑	-0,5337479300	0,0000006044	1,0590984671	5,5572064580	0,7724107404
2007	Air Algérie	-0,0742400205	0,0000000080	-0,0011635729	0,5837664661	0,0514739672
	EL AURASSI	-0,0190732786	0,0000001741	0,0036256000	0,4155602135	0,1183620208
	ENTP	-0,2869019937	0,0000000236	0,0670465256	0,8618245625	0,0675444086
	SAIDAL	0,0473541067	0,0000000697	0,0126661080	0,3061024677	0,0381707427
	Sonatrach	-0,0324160580	0,0000000003	0,0449065820	0,4530562264	0,1422414429
	Sonelgaz	-0,0013147061	0,0000000017	-0,0012137105	0,0080403828	0,0000378623
	SPA DAHLI	-0,0635915039	0,0000001098	0,0397923235	2,7836296525	0,0112913183
	ETRHB	-0,0872720262	0,0000000849	0,3697482739	0,7119082087	0,0878285865
	ENAFOR	-0,2096966339	0,0000000326	0,1049583446	0,8639001854	0,0531702342
	CEVITAL	0,0245477674	0,0000000183	0,6099271803	1,1291785288	0,2409195598
	∑	-0,7026043467	0,0000005231	1,2502936546	8,1169668944	0,8110401434
2008	Air Algérie	-0,0829889837	0,0000000080	0,0301791062	0,5447677764	0,0167835888
	EL AURASSI	0,0218353344	0,0000001599	0,0010290140	0,3655463038	0,1099673360
	ENTP	-0,0548897810	0,0000000165	0,0404001757	0,1301595743	0,0723841870
	SAIDAL	0,0517773505	0,0000000666	0,1332735160	0,3579702045	0,0580867444
	Sonatrach	0,0091724581	0,0000000002	0,0918131860	0,3113235219	0,1378874320
	Sonelgaz	0,0739328780	0,0000000018	0,1521548296	1,2410491018	0,0015225756
	SPA DAHLI	-0,0422073450	0,0000000362	0,0219210121	0,9501013809	0,0096108288
	ETRHB	0,1753617168	0,0000000520	0,2580956012	0,4792054411	0,1384506290
	ENAFOR					
	CEVITAL					
	∑	0,1519936282	0,0000003411	0,7288664407	4,3801233046	0,5446933217
2009	Air Algérie	-0,0653059933	0,0000000081	0,0252403180	0,5059058410	0,0242660071
	EL AURASSI	0,0023223764	0,0000001508	-0,0218614562	0,3541159690	0,1129566864
	ENTP	-0,2590177544	0,0000000155	0,0981652954	0,6941866533	0,0474599134
	SAIDAL	0,0066275392	0,0000000535	0,0649111038	0,3845799882	0,0711463371
	Sonatrach	0,0182497620	0,0000000001	-0,1590777021	0,1997096934	0,0546160252
	Sonelgaz	0,0223855495	0,0000000010	0,0077910827	0,8795338607	0,0001353392
	SPA DAHLI	-0,0376545165	0,0000000354	-0,0033900240	0,9356172698	0,0078099985
	ETRHB	0,2788315478	0,0000000361	-0,1885890721	0,3434144820	0,1628893206
	ENAFOR					
	CEVITAL					
	∑	-0,0335614892	0,0000003004	-0,1768104544	4,2970637573	0,4812796274

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات المدروسة والجدول (01).

الجدول (03) : معالم النموذج المقدرة خلال سنوات الدراسة.

α_4	α_3	α_2	α_1	السنوات
-0,724	0,209	0,137	-256275,592	**2005**
0,942	-0,218	0,233	366397,783	**2006**
0,241	-0,033	0,042	453392,346	**2007**
0,417	0,069	0,798	578346,134	**2008**
1,061	0,145	-1,037	69621,291	**2009**

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول (02) وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (04) : المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة.

الوحدة : ألف دينار جزائري

$\lvert DAC_{it}\rvert/A_{it}$	$\lvert DAC_{it}\rvert$	المستحقات الاختيارية (DAC_{it})	المستحقات غير الاختيارية ($NDAC_{it}$)	المستحقات الكلية (TAC_{it})	السنوات	المؤسسات
0,0779268991	9 076 389,07	-9076389,07	14778103,07	5701714	2005	AIR ALGERIE
0,2398361880	29 870 154,60	-29870154,60	10366347,60	-19503807	2006	
0,0703750965	8 835 897,03	-8835897,03	-410250,97	-9246148	2007	
0,1578632280	19 446 140,52	-19446140,52	9026515,52	-10419625	2008	
0,1395403832	16 996 262,17	-16996262,17	8951643,17	-8044619	2009	
0,0675890596	377 088,08	-377088,08	84976,08	-292112	2005	EL AURASSI
0,0986853961	566 673,45	-566673,45	471979,45	-94694	2006	
0,1114299480	697 050,37	-697050,37	587527,37	-109523	2007	

0,1437611304	953 547,60	-953547,60	1090138,60	136591	2008	
0,2021456271	1 405 813,27	-1405813,27	1421217,27	15404	2009	
0,0317541788	1 152 798,88	-1152798,88	1173169,88	20371	2005	ENTP
0,3985022346	16 911 510,31	-16911510,31	4332092,31	-12579418	2006	
0,2027038731	12 256 336,04	-12256336,04	80881,04	-12175455	2007	
0,1322976585	8 554 366,60	-8554366,60	5235497,60	-3318869	2008	
0,2860467386	20 320 790,91	-20320790,91	3572702,91	-16748088	2009	
0,0842850382	1 205 735,48	-1205735,48	469758,48	-735977	2005	SAIDAL
0,0263042219	377 281,48	-377281,48	1065746,48	688465	2006	
0,0139955352	210 137,31	210137,31	469062,69	679200	2007	
0,1521628271	2 841 519,22	-2841519,22	3618935,22	777416	2008	
0,0623463301	1 450 576,34	-1450576,34	1574340,34	123764	2009	
0,0803451689	253 776 933,26	-253776933,26	224595652,26	-29181281	2005	SONATRACH
0,0320690712	121 651 631,63	121651631,63	-48434511,63	73217120	2006	
0,0477120838	222 429 403,73	-222429403,73	99461503,73	-122967900	2007	
0,1484414364	1 615 177 761,04	-1615177761,04	1657938928,04	42761167	2008	
0,2165972780	1 219 182 974,95	-1219182974,95	1417756974,95	198574000	2009	
0,0875329325	53 720 258,25	-53720258,25	53961305,25	241047	2005	SONELGAZ
0,0163265819	9 600 450,28	-9600450,28	-12949846,72	-22550297	2006	
0,0018251317	1 036 510,62	-1036510,62	263429,62	-773081	2007	
0,1680123493	173 356 410,55	-173356410,55	215343634,55	41987224	2008	
0,1019321338	132 776 134,48	-132776134,48	155873713,48	23097579	2009	
0,2800499435	2 550 860,39	-2550860,39	1967586,39	-583274	2006	SPA DAHLI
0,0167428620	462 951,60	462951,60	-1042180,60	-579229	2007	
0,1492461953	4 220 247,50	-4220247,50	3053185,50	-1167062	2008	
0,1848924226	5 630 544,66	-5630544,66	4565784,66	-1064760	2009	
0,2936824314	3 457 847,78	-3457847,78	2367901,78	-1089946	2006	ETRHB
0,1051071937	2 022 660,13	-2022660,13	995110,13	-1027550	2007	
0,2050054913	5 679 584,47	-5679584,47	9054207,47	3374623	2008	
0,2553695388	11 931 850,58	-11931850,58	19656752,58	7724902	2009	
0,0801420377	1 950 771,56	-1950771,56	660492,56	-1290279	2005	ENAFOR
0,1599069229	4 901 367,70	-4901367,70	3941094,70	-960273	2006	
0,1468807672	6 584 641,00	-6584641,00	157150,00	-6427491	2007	
0,0540184906	2 128 989,18	-2128989,18	-318209,82	-2447199	2005	CEVITAL
0,0585029587	3 191 334,70	3191334,70	5420571,30	8611906	2006	
0,0422589032	4 538 566,43	-4538566,43	5877646,43	1339080	2007	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات المدروسة والجدول (01) ومعاملات الانحدار الموضحة في الجدول (03).

الجدول (05) : البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة.

الوحدة : %

		Stocks/Ait	Créances/Ait	Dettes CT/Ait	Pro_Calc/Ait	Dotations/Ait
2005	Air Algérie	0,0265089147	0,1176374257	0,0851771722	0,0061583050	0,0811400776
	EL AURASSI	0,0513223480	0,0745967695	0,1357208267	0,0019062115	0,0261680632
	ENTP	0,1038012279	0,1408707419	0,1267173662	0,0068478416	0,0737617676
	SAIDAL	0,2627145415	0,2269469169	0,1434768467	0,0004721277	0,0307587646
	Sonatrach	0,0326507162	0,1311958889	0,0771179235	0,0309990411	0,0655319221
	Sonelgaz	0,0003852962	0,1216865962	0,0603307979	0,0042240075	0,0245646731
	ENAFOR	0,1439167884	0,1459042233	0,1006510424	0,0224063692	0,1425584046
	CEVITAL	0,0941100516	0,1384519475	0,1750859061	0,0024361727	0,0406222383
2006	Air Algérie	0,0357044702	0,0796478047	0,1447648877	0,0039490867	0,0759904623
	EL AURASSI	0,0495459771	0,0846458044	0,1360609186	0,0014978522	0,0256428609
	ENTP	0,1249536732	0,1090764387	0,1561583008	0,0070726769	0,2804597000
	SAIDAL	0,3002999860	0,2264122411	0,1407661479	0,0447853974	0,0374531104
	Sonatrach	0,0307937749	0,1242607483	0,0635391067	0,0305801603	0,0305801603
	Sonelgaz	0,0000090812	0,0296518418	0,0085017096	0,0054167119	0,0004867134
	SPA DAHLI	0,0149950744	0,0702033937	0,0781308547	0,0040310296	0,0678473762
	ETRHB	0,0339436416	0,3565833666	0,3247951330	0,0189467480	0,0535329862
	ENAFOR	0,1551468533	0,1705664205	0,0938850745	0,0149816750	0,1279116675
	CEVITAL	0,1224027598	0,1343479358	0,0617365864	0,0352661599	0,0308820512
2007	Air Algérie	0,0388826461	0,1082735707	0,1747874217	0,0047985766	0,0799859169
	EL AURASSI	0,0519157292	0,0891626141	0,1410644356	0,0060358056	0,0252737470
	ENTP	0,1155058720	0,0993516135	0,1337729000	0,0110836583	0,2388790221
	SAIDAL	0,3021541838	0,2508585646	0,1388737999	0,0387078014	0,0389278539
	Sonatrach	0,0313819383	0,1244763781	0,0967505948	0,0437699134	0,0547881075

	Sonelgaz	0,0000008628	0,0286973935	0,0079310659	0,0008972812	0,0011170607
	SPA DAHLI	0,0047527213	0,0243138280	0,0274928089	0,0008952400	0,0210888808
	ETRHB	0,0526666689	0,3405359362	0,3651783350	0,0044491250	0,0456525078
	ENAFOR	0,1219578799	0,0740341957	0,0963133973	0,0214773027	0,1060240280
	CEVITAL	0,1595134646	0,1036393717	0,1393926738	0,0116006603	0,0238412797
2008	Air Algérie	0,0412853763	0,1074319938	0,1899556622	0,0056858358	0,0771967769
	EL AURASSI	0,0467097079	0,1206296951	0,1240558184	0,0012959717	0,0239733653
	ENTP	0,1217135787	0,1039282400	0,1143983916	0,0075538045	0,0943021961
	SAIDAL	0,3320807139	0,2785158519	0,2191513843	0,0239556702	0,0407907144
	Sonatrach	0,0198664468	0,5718749233	0,5617063795	0,0253681011	0,0261485506
	Sonelgaz	0,0169870912	0,1308132287	0,0601468442	0,0134025924	0,0489328596
	SPA DAHLI	0,0034576406	0,0300700362	0,0292722878	0,0020687068	0,0460575747
	ETRHB	0,0117951392	0,5357796850	0,3585398686	0,0007392649	0,0485008093
2009	Air Algérie	0,0409004896	0,1160815882	0,2165278338	0,0337067913	0,0819139660
	EL AURASSI	0,0441486598	0,0987859873	0,0781695712	0,0014997574	0,0227678419
	ENTP	0,1354263022	0,0968550625	0,1263187990	0,0071884182	0,2476537092
	SAIDAL	0,3577534273	0,2170283817	0,2093280588	0,0043580821	0,0503089709
	Sonatrach	0,0443430137	0,1195648949	0,0644632845	0,0507569907	0,0568634421
	Sonelgaz	0,0375720408	0,1339224574	0,0547266697	0,0121317388	0,0417356920
	SPA DAHLI	0,0034488788	0,0303062235	0,0230395049	0,0004912803	0,0422194993
	ETRHB	0,1051813784	0,4541596092	0,3461555402	0,0980425205	0,0338101775

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات المدروسة.

الجدول (06) : الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة الأصلي.

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95,0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
(Constant)	,052	,022		2,340	,025	,007	,097		
Dot_{it}/ A_{it}	,942	,185	,637	5,090	,000	,567	1,316	,886	1,129
DCT_{it}/ A_{it}	,101	,221	,124	,459	,649	-,346	,549	,191	5,236
$Créa_{it}/ A_{it}$	,145	,207	,202	,698	,489	-,275	,564	,166	6,038
$Stock_{it}/ A_{it}$	-,282	,119	-,297	-2,360	,024	-,523	-,040	,879	1,138
Pro_Calc	,198	,628	,042	,316	,754	-1,072	1,469	,784	1,275

a. Dependent Variable : $|DAC_{it}|/ A_{it}$

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (07) : مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة الأصلي.

Correlations

		$\|DAC_{it}\|/ A_{it}$	Dot_{it}/ A_{it}	DCT_{it}/ A_{it}	$Créa_{it}/ A_{it}$	$Stock_{it}/ A_{it}$	Pro_Calc_{it}/ A_{it}
Pearson Correlation	$\|DAC_{it}\|/ A_{it}$	1,000	,564	,273	,184	-,133	,050
	Dot_{it}/ A_{it}	,564	1,000	-,004	-,125	,151	-,055
	DCT_{it}/ A_{it}	,273	-,004	1,000	,882	,123	,227
	$Créa_{it}/ A_{it}$	,184	-,125	,882	1,000	,214	,385
	$Stock_{it}/ A_{it}$	-,133	,151	,123	,214	1,000	,213
	Pro_Calc_{it}/ A_{it}	,050	-,055	,227	,385	,213	1,000
Sig. (1-tailed)	$\|DAC_{it}\|/ A_{it}$	.	,000	,037	,115	,195	,374
	Dot_{it}/ A_{it}	,000	.	,490	,209	,164	,362
	DCT_{it}/ A_{it}	,037	,490	.	,000	,213	,069
	$Créa_{it}/ A_{it}$	,115	,209	,000	.	,082	,005
	$Stock_{it}/ A_{it}$	,195	,164	,213	,082	.	,082
	Pro_Calc_{it}/ A_{it}	,374	,362	,069	,005	,082	.

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (08) : اختبار (Kolmogorov-Smirnov) حول اعتدالية التوزيع لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	,103	44	,200*

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (09) : الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، واستثناء 27 مشاهدة الأخيرة.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,033	4	,008	1,417	,287[a]
	Residual	,070	12	,006		
	Total	,103	16			

a. Predictors : (Constant), Pro_Calc_{it}/A_{it}, Dot_{it}/A_{it}, DCT_{it}/A_{it}, $Stock_{it}/A_{it}$
b. Dependent Variable : $|DAC_{it}|/A_{it}$

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (10) : الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق، واستثناء 27 مشاهدة الأولى.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,107	4	,027	5,694	,008[a]
	Residual	,056	12	,005		
	Total	,163	16			

a. Predictors : (Constant), Pro_Calc_{it}/A_{it}, Dot_{it}/A_{it}, $Stock_{it}/A_{it}$, $Créa_{it}/A_{it}$
b. Dependent Variable : $|DAC_{it}|/A_{it}$

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (11) : مصفوفة الارتباط لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.

Correlations

		$\|DAC_{it}\|/A_{it}$	Dot_{it}/A_{it}	DCT_{it}/A_{it}	$Stock_{it}/A_{it}$	Pro_Calc_{it}/A_{it}
Pearson Correlation	$\|DAC_{it}\|/A_{it}$	1,000	,564	,273	-,133	,050
	Dot_{it}/A_{it}	,564	1,000	-,004	,151	-,055
	DCT_{it}/A_{it}	,273	-,004	1,000	,123	,227
	$Stock_{it}/A_{it}$	-,133	,151	,123	1,000	,213
	Pro_Calc_{it}/A_{it}	,050	-,055	,227	,213	1,000
Sig. (1-tailed)	$\|DAC_{it}\|/A_{it}$	.	,000	,037	,195	,374
	Dot_{it}/A_{it}	,000	.	,490	,164	,362
	DCT_{it}/A_{it}	,037	,490	.	,213	,069
	$Stock_{it}/A_{it}$	,195	,164	,213	.	,082
	Pro_Calc_{it}/A_{it}	,374	,362	,069	,082	.

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (12) : ملخص نموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,682[a]	,465	,411	,0685	,465	8,491	4	39	,000	1,616

a. Predictors : (Constant), Pro_Calc_{it}/A_{it}, Dot_{it}/A_{it}, DCT_{it}/A_{it}, $Stock_{it}/A_{it}$
b. Dependent Variable : $|DAC_{it}|/A_{it}$

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (13) : تحليل التباين لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,159	4	,040	8,491	,000[a]
	Residual	,183	39	,005		
	Total	,342	43			

a. Predictors : (Constant), Pro_Calc_{it}/A_{it}, Dot_{it}/A_{it}, DCT_{it}/A_{it}, $Stock_{it}/A_{it}$
b. Dependent Variable : $|DAC_{it}|/A_{it}$

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (14) : الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة بعد استبعاد الحقوق.

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF

(Constant)	,053	,022		2,436	,019	,009	,098		
Dot_{it}/A_{it}	,904	,176	,612	5,144	,000	,548	1,259	,969	1,032
DCT_{it}/A_{it}	,239	,099	,292	2,419	,020	,039	,439	,942	1,061
$Stock_{it}/A_{it}$	-,264	,116	-,278	-2,277	,028	-,498	-,029	,922	1,084
Pro_Calc_{it}/A_{it}	,359	,580	,076	,620	,539	-,814	1,532	,906	1,103

a. Dependent Variable : $|DAC_{it}|/A_{it}$

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

- الإحالات والمراجع :

(1) طارق عبد العال، "حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 55.

(2) انظر : بوسنة حمزة، "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأربـاح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة سطيف 01، 2012.

(3) Voir : Thomas JEANJEAN, "Contribution a l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées", 22e congres de l'AFC, France, 2001.

(4) Voir : Yves Mard, "Gestion des résultats comptables : l'influence de la politique financière, de la performance et du contrôle", 25e congres de l'AFC : Normes et Mondialisation, France, 2004.

(5) انظر : فواز سفير القثامي وتوفيق عبد المحسن الخيال، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الاسكندرية، العدد (01)، المجلد (47)، 2010، ص: 240-309.

(6) انظر : بوسنة حمزة، نفس المرجع السابق.

(7) Voir : D.S.Dhaliwal, G.L. Salamon & E.D. Smith, "The effect of owner versus management control on the choice of accounting methods", journal of Accounting and Economics, N°. 4, 1982, p.p. 41-53.

(8) Voir : R.W.Holthausen, "Evidence on the effect of bond covenants and management compensation contracts on the choice of accounting techniques, the case of depreciation switch-back", Journal of Accounting and Economics, N°. 3, 1981, p.p. 73-109.

(9) Karim KHARRAT, "Le passage aux Normes internationales : de nouvelles options pour la gestion du résultat", 27e congres de l'AFC sur le thème : comptabilité, contrôle, audit et institution(s), Tunisie, 2006, p.p. 13-14.

(10) La commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse : http://www.cosob.org.

(11) لا يتوفر الموقع الإلكتروني للجنة مراقبة عمليات البورصة سوى على الميزانيات وجداول حسابات النتائج، المعدين وفق المخطط المحاسبي الوطني، وبالتالي لم يتم جمع أي بيانات من الملاحق.

(12) بوسنة حمزة، نفس المرجع السابق، ص. 67.

(13) Voir : F. Bonnet, "Pièges (et délices) de la comptabilité (créative)", Economica, Paris, 1995.

(14) Inès Daoud, "Divergences comptabilité - fiscalité, gestion fiscale et gestion des résultats en Tunisie : les nouveaux défis", 32e Congrès de l'AFC sur le thème : Comptabilités, économie et société, France, 2011.

قياس أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 74-2012
Measuring the impact of monetary variables on the Algerian dinar exchange rate against the U.S. dollar 74-2012

عبد اللطيف مصيطفى (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر
محمد زرقون (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر
عبد القادر مراد (***)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تحليل اثر كل من: المستوى العام للأسعار(CPI)، الأرصدة النقدية الحقيقية (RM) وسعر الخصم (DR)على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي(ER) خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2012، وذلك باستخدام نموذج التعديل الجزئي. النتائج أظهرت بأن المتغير الوحيد الذي يؤثر على سعر صرف الدينار هو المستوى العام للأسعار، وان مرونة سعر الصرف طويلة الأجل بالنسبة لهذا المتغير أكبر من المرونة قصيرة الأجل، إضافة إلى ذلك فان المسار الزمني لسعر الصرف يستوفي شرط استقرار التوازن.

الكلمات المفتاح : متغيرات نقدية، سعر الصرف، نموذج التعديل الجزئي.

تصنيف JEL : C13، E47.

Abstract : The goal of this study is to analyze the effects of monetary variables (Consumer Price Index, Real Money Balance, and Discount rate) up on the Algérien Dinar Exchange rate against United States Dollar during the period 1970-2012. Using partial Adjustment model, Results showed that the only variable that effects the Algerian Dinar exchange rate is the consumer price index, and the long run exchange rate elasticity is bigger than the short run elasticity. In addition, the time path of the exchange rate satisfies the equilibrium stability condition.

Keywords : Monetary variable, Exchange rate, Partial Adjustment Model.

Jel Classification Codes : C13, E47.

I- تمهيد :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقدير أثر المتغيرات النقدية متمثلة في المستوي العام للأسعار والأرصدة النقدية الحقيقية، وسعر الخصم علي سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، كما وانه أضيف إلى المتغيرات السابقة الذكر متغير صوري يعبر عن التدخل المباشر للسلطات النقدية في تغيير سعر الصرف، ويقاس المستوي العام للأسعار بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، أما الأرصدة النقدية الحقيقية فتقاس بقسمة الأرصدة الاسمية علي الرقم القياسي للأسعار.

وقد استعملت في عملية التقدير هذه، نماذج ذات طابع حركي تدخل عنصر الزمن في تقدير العلاقات متمثلة في كل من نموذج التعديل الجزئي ونموذج الفجوات الزمنية المحدودة، محاولين بدءا بإظهار الجانب الاقتصادي لهذه النماذج انتهاء بتفسير النتائج المتولدة عن استعمالها ومحاولة إعطاء نتائج قد تفيد في توضيح ولو لمحة بسيطة أهم العوامل النقدية الداخلة في تفسير تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

- **مشكلة البحث: ما تأثير المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؟**

- **افتراضات النموذج:** يقوم نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف على الافتراضات التالية:

- وجود قيمة توازنية لسعر الصرف، وهي القيمة طويلة الأجل أو المستوي المرغوب لسعر الصرف (ER^*).
- أن القيمة التوازنية طويلة الأجل لسعر الصرف هي مزيج خطي لكل من المستوى العام للأسعار والأرصدة

eMail : (*) : amessaitfa@yahoo.fr & (**) : Zergoune.me@univ-ouargla.dz & (***) : merrad.abdelkader@yahoo.com

النقدية الحقيقية؛

$$(1)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots ER_t^* = \beta_0 + \beta_1 CPI_t + \beta_2 RM_t + \beta_3 DR_t$$

حيث $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3)$ هي معلمات ثابتة، وحيث أ ن سعر الصرف الفعلي للدينار مقابل الدولار، لن يتعادل بالضرورة مع المستوى المرغوب لسعر صرف الدينار مقابل الدولار، ومن ثم ستكون هناك محاولات مستمرة لتعديل المستوى الفعلي لسعر صرف الدينار اتجاه المستوى المرغوب في كل فترة زمنية، ففي كل فترة زمنية تحاول السلطات النقدية أن تقترب أكثر فأكثر من المستوى المرغوب لسعر الصرف، بمعنى أن التعديل الذي يتم في أي فترة لن يسد الفجوة القائمة بين المستوي الفعلي وبين المستوى المرغوب لسعر الصرف، ولكن هذا التعديل سيكون جزئيا[1].

➢ **متغيرات الدراسة :** نستخدم في هذه الدراسة المتغيرات التالية :

أ- المستوى العام للأسعار :

يقاس المستوى العام بمتوسط سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما، وهو متوسط بين أسعار المستهلك والمنتج، ومن اجل معرفة التغيرات التي تحدث على مستوى معيشة الأفراد فان الرقم القياسي لنفقة المعيشة والذي يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما، ونظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة معينة دليلا على هذا المستوى[2].

ب- الأرصدة النقدية الحقيقية :

وتنقسم بدورها إلى أرصدة نقدية حقيقية وأرصدة نقدية اسمية

- **الأرصدة النقدية الحقيقية** :هي الأرصدة النقدية الاسمية على المستوى العام للأسعار
- **الأرصدة النقدية الاسمية** : النقود خارج المصارف + نقود الودائع (الودائع تحت الطلب والودائع لأجل).

ت-سعر الخصم :

يطلق على سعر الفائدة الذي تقترض به البنوك التجارية من البنك المركزي، أو يطلق على عمليات خصم الأوراق التجارية والمالية لدى البنك المركزي(وهو ما يسمى بسعر إعادة الخصم).

➢ **الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث منها:**

- قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي: في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الاسلامي، وهي عبارة عن ورقة بحثية في المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1426هـ / 2005م، من إعداد الباحث: أحمد أبو الفتوح علي الناقة، انصبت الدراسة علي تحليل أثر المستوي العام للأسعار والأرصدة النقدية الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، في إطار المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي، وذلك باستخدام نموذج التعديل الجزئي ونموذج الفجوات الموزعة ذات الحدود. ولقد اقتصرت الدراسة من حيث المتغيرات أو التحليل على ما يعتبر مقبولا من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

وبينت الدراسة أن المستوي العام للأسعار هو المتغير الأساسي الذي يفسر ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري. ويتغير سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري في نفس اتجاه تغير المستوي العام للأسعار في مصر. كما أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوي العام للأسعار في الأجل الطويل أكبر من نفس المرونة في الأجل القصير، حيث يصبح سعر الصرف مرنا في الأجل الطويل.

تفسر التغيرات في الأرصدة الحقيقية معظم الحجم الكمي في سعر الصرف، ولكن أثرها قصير الأجل.

وقد سجلنا على هاته الدراسة ما يلي:

- أن النموذج يعاني من مشكلة التعدد الخطي نظرا للارتباط بين سعر الصرف المبطئ والمستوى العام للأسعار مما يؤثر على معنوية المعلمات؛
- لو افترضنا جدلا أن النتائج المتحصل عليها كانت صحيحة فمن المفروض أن يلغى العرض النقدي في الدراسة التي تليها نظرا لعدم معنوية معلمة هذا الأخير؛
- بالنسبة لمعلمات المستوى العام للأسعار المبطأة CPI_{t-3}، CPI_{t-2}، CPI_{t-1} فهي غير معنوية (أنظر أحمد أبو الفتوح علي الناقة، ص: 54)، وكذلك بالنسبة لمعلمات العرض النقدي RM_{t-2}، RM_{t-1} (أنظر أحمد أبو الفتوح علي الناقة، ص: 55).

II - الطريقة :

تمت الدراسة باستخدام نموذج التعديل الجزئي لتقدير أثر المغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، يستند المنطق الاقتصادي لنموذج التعديل الجزئي إلي مبدأ اقتصادي مضمونه "تدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع، نتيجة انحراف سعر الصرف الفعلي عن سعر الصرف المرغوب".

1- مصادر البيانات البحثية : تم الحصول على البيانات من المصادر التالية :

أ- الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، العددين السنويين 2005 و2013 عن المتغيرات التالية :

- سعر الصرف السوقي الاسمي لمتوسط الفترة(السنة)، ورمزه (ER) ومعرفا على أنه عدد الدنانير لكل دولار، وبياناته سنوية في الصفحات 196-197 (2005)، والصفحة 102 (2013).
- سعر الخصم ورمزه (DR) وتحصلنا عليه من الصفحات 196-197 (2005)، والصفحة103(2013).

ب- منشورات بنك الجزائر للإحصاءات النقدية والميزان التجاري للفترة(1964-2013) الصادرة بتاريخ جوان 2011 و2013، عن المتغير التالي :

الأرصدة النقدية الحقيقية: ورمزها (RM)، وتعرف على أنها العرض النقدي الاسمي بالمفهوم الضيق مقسومة على المستوى العام لأسعار المستهلك.

ج- البنك العالمي(قرص مضغوط للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسنة (2013) عن المتغير التالي :

الرقم القياسي للأسعار المستهلك ورمزه (CPI).

بالإضافة إلى المتغير الصوري الذي ينوب عن سياسة سعر الصرف: ورمزه (DY) وهو متغير صوري، يأخذ القيمة 1 في السنوات التي تدخلت فيها السلطات النقدية في سعر الصرف الاسمي وهي (1991،1994) ويأخذ القيمة 0 في السنوات المتبقية من فترة الدراسة.

2- الانحرافات والتكاليف : إذا كان سعر الصرف الفعلي (ER) ينحرف عن المستوي المرغوب لسعر الصرف (ER^*)، فإنه ينجم عن هذا الانحراف نوعان من التكاليف[3] :

- **النوع الأول** : تكاليف تعديل اختلال التوازن : وهي تنجم عن انحراف سعر الصرف الفعلي عن مستواه التوازني، وهذا الانحراف يأخذ الصورة التالية :

$$\left(ER_t - ER_t^*\right)$$

- **النوع الثاني** : تكاليف التعديل الفعلي : وهي تنجم عن انحراف سعر صرف الفترة (t) عن سعر صرف الفترة $(t-1)$ ويأخذ هذا الانحراف الصورة التالية:

$$\left(ER_t - ER_{t-1}\right)$$

وبناءا علي هذين النوعين من التكاليف، تصاغ دالة التكاليف الكلية (C_t) لكلا النوعين من التكاليف علي الصورة التالية :

$$C_t = b_1(ER_t - ER^*{}_t)^2 + b_2(ER_t - ER_{t-1})^2 \quad ....(2)$$

وبذلك يكون الهدف الاقتصادي هو البحث عن مستوى سعر الصرف الذي يدني تكاليف الانحراف في سعر الصرف الفعلي عن سعر الصرف المرغوب، وبتدنية التكاليف الكلية (C_t) بالنسبة لسعر الصرف (ER_t)، ومساواة المشتقة الجزئية بالصفر نحصل على:

$$\frac{\partial C_t}{\partial ER_t} = 2b_1(ER_t - ER_t^*) + 2b_2(ER_t - ER_{t-1}) = 0 \quad ....(3)$$

ومن الشرط الضروري للتدنية في(3) يمكن اشتقاق فرض التعديل الجزئي، وبإعادة الترتيب نحصل علي:

$$(b_1 + b_2)(ER_t - ER_{t-1}) = b_1(ER_t^* - ER_{t-1}) \quad ....(4)$$

والشرط الكافي لتدنية تكاليف تعديل سعر الصرف الفعلي اتجاه سعر الصرف المرغوب هو:

$$\frac{\partial}{\partial ER_t}\left(\frac{\partial C_t}{\partial ER_t}\right) = (2b_1 + 2b_2) \rangle 0$$

والمعادلة (4) تعطي الفرض الأساسي لنموذج التعديل الجزئي، وهو الفرض الذي يحدد العلاقة بين المستوي الفعلي لسعر الصرف وبين مستواه المرغوب في الأجل الطويل، ومن (4) يمكن اشتقاق الصيغة المحددة للفرض الأساسي للتعديل الجزئي لسعر الصرف في الصيغة التقليدية:

$$(5)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(ER_t - ER_{t-1}) = (\frac{b_1}{b_1 + b_2})(ER_t^* - ER_{t-1})$$

وبإضافة حد الخطأ العشوائي (ε) نحصل علي الصيغة الاحتمالية للفرض الأساسي للتعديل الجزئي :

$$(6)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(ER_t - ER_{t-1}) = (\frac{b_1}{b_2 + b_1})(ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t$$

والمقدار $(b_1/(b_1 + b_2))$ أقل من الواحد،لأنة في أي فترة زمنية لا يتعدل سعر الصرف الفعلي تعديلا كاملا بحيث يتعادل مع المستوي المرغوب لسعر الصرف، لأسباب متعددة سواء أكانت قيودا مؤسسية، أو البطء في سلوك المتغيرات الاقتصادية أو وجود فجوات إبطاء زمني أو غيرها. وبوضع المقدار $[\lambda = b_1/(b_1 + b_2)]$ حيث أن المقدار (λ) موجب وأقل من الواحد، فإن الفرض الأساسي في (6) يصبح :

$$(7)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(ER_t - ER_{t-1}) = \lambda(ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t$$

3- الصيغة التي على أساسها تم تقدير النموذج :

استعملت في تقدير النموذج صيغة خطية لوغاريتمية مزدوجة لكل من سعر الصرف الاسمي LER والمستوى العام للأسعارLCPI والأرصدة النقدية الحقيقية LRM، وسعر الخصم LDR وسعر الصرف المبطئ فترة زمنية واحدة LER(-1) بالإضافة إلى المتغير الصوري DY و المتعلق بالتدخل المباشر للسلطات النقدية في تغيير سعر الصرف، ومن ثم فصيغة النموذج المقدر للتعديل الجزئي لسعر الصرف في الأجل القصير هي :

$$LER = \beta_0\lambda + (1-\lambda)LER(-1) + \beta_1\lambda LCPI + \beta_2\lambda LRM + \beta_3\lambda LDR + \beta_4 DY + \varepsilon_t$$

III- النتائج ومناقشتها :

لقد استخدمنا في قياس أثر المتغيرات النقدية علي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف، وذلك بهدف تقدير مرونة سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل للمتغيرات النقدية، إضافة إلى تقدير المرونة الذاتية لسعر الصرف، وذلك لبحث مدى استقرار سعر الصرف خلال فترة الدراسة، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج، وأهمها:

- لم يكن لكل من العرض النقدي الحقيقي وسعر الخصم اثر يذكر على سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة؛
- يعتبر المستوى العام لأسعار المستهلك أهم المتغيرات النقدية تأثيرا على سعر الصرف بفرض ثبات العوامل الأخرى (الغير نقدية)؛
- يتغير سعر صرف الدولار مقابل الدينار في نفس اتجاه تغير المستوي العام للأسعار في الجزائر، وبدرجة تتوقف علي درجة تكيف سعر الصرف السائد في الفترة الحالية لسعر الصرف السائد في الفترة السابقة لها(المرونة الذاتية لسعر الصرف)، فمع زيادة درجة التكيف، تزداد درجة استجابة تغيرات سعر الصرف مع تغيرات المستوي العام للأسعار؛
- أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل اكبر منها في الأجل القصير؛
- أن المسار الزمني لسعر الصرف يستوفى شرط استقرار التوازن، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على سعر الصرف.

1- نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف القابل للتقدير والتفسير الاقتصادي لمقدراته:

1-1 نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف القابل للتقدير:

المعادلة الأساسية لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف في (1) غير قابلة للتقدير لأنها تنطوي علي سعر الصرف التوازني طويل الأجل (أو المستوى المرغوب لسعر الصرف) وهو متغير غير مشاهد، ولهذا يأتي دور الفرض

الأساسي لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف في (7) ليستخدم في تحويل المعادلة (1) من معادلة غير قابلة للتقدير إلي معادلة قابلة للتقدير تحتوي علي متغيرات مشاهدة، فمن (7) فإن :

$$ER_t = \lambda ER_t^* + (1-\lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.................................}(8)$$

ومن (8) فإن القيمة المتوقعة لسعر الصرف الفعلي في الفترة (t) هي المتوسط المرجح لمستوي سعر الصرف المرغوب (ER^*) والمستوي الفعلي لسعر الصرف في الفترة السابقة (ER_{t-1})، وأوزان الترجيح هي $[(1-\lambda),\lambda]$

وبالتعويض من (1) في (8) نحصل علي المعادلة القابلة للتقدير وهي :

$$ER_t = \lambda(\beta_0 + \beta_1 CPI_t + \beta_2 RM_t + \beta_3 DR_t) + (1-\lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{...........}(9)$$
$$= \beta_0\lambda + \beta_1\lambda CPI_t + \beta_2\lambda RM_t + \beta_3\lambda DR_t + (1-\lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t$$

والمعادلة(9) تعطي معادلة التعديل الجزئي لسعر صرف الدينار القابلة للتقدير، لأنها تحوي علي متغيرات مشاهدة، للفترة (t) والفترة $(t-1)$، وتسمي المعادلة(9) المعادلة قصيرة الأجل للتعديل الجزئي لسعر الصرف.

وبتقدير هذه المعادلة نحصل علي القيم المقدرة للمعلمات المختزلة وهي: $\beta_0\lambda, \beta_1\lambda, \beta_2\lambda, \beta_3\lambda, (1-\lambda)$ ثم نحصل علي المعلمات الهيكلية(السلوكية) وهي: $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3)$. والمتغير العشوائي (ε_t) له قيم يفترض أنها تتوزع توزيعا طبيعيا و $E(\varepsilon_t) = 0$، وتباينه ثابت.

1-2 التفسير الاقتصادي لمقدرات لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف:

1-2-1 التفسير الاقتصادي لمعامل التعديل λ :

ويسمي كذلك لأنه يشير إلي معامل تعديل سعر الصرف الفعلي (ER) اتجاه سعر الصرف المرغوب (ER^*) ، وكلما اقترب معامل التعديل من الواحد الصحيح، فإنه من (6) و (7)، يعني هذا أن تكون (b_2) صغيرة جدا بالمقارنة بقيمة (b_1)، وبالتالي تكون تكاليف اختلال توازن سعر الصرف أعلي بكثير من تكاليف التعديل الفعلي لسعر الصرف (أي تكاليف تعديل ER_t تجاه ER_{t-1})، كما يشير ذلك إلى أن جزءا كبيرا من الفجوة بين الوضع الفعلي والوضع المستهدف يتم سدها خلال فترة زمنية واحدة . وقيمة λ القريبة من الصفر تعني أن (b_1) صغيرة جدا بالمقارنة بقيمة (b_2)، وبالتالي تكون تكاليف تعديل سعر الصرف الفعلي أعلى بكثير من تكاليف اختلال توازن سعر صرف الدينار مقابل الدولار،كما تعني أيضا أن جزءا صغيرا من الخلل بين الوضع الفعلي والتوازني يتم تعديله خلال فترة زمنية واحدة، كما يمكننا معامل التعديل من تحديد عدد الفترات الزمنية اللازمة لسد نسبة من الفجوة القائمة بين سعر الصرف المرغوب وسعر الصرف الفعلي، ولتكن هذه النسبة هي(ρ). فبعد فترة زمنية واحدة سيتم تغطية نسبة من الفجوة هي(λ)، وستظل من الفجوة بدون تغطية نسبة هي$(1-\lambda)$، وبعد نهاية الفترة الثانية سيتم تغطية مقدار يعادل$[\lambda + \lambda(1-\lambda)]$ ومن ثم يتبقى من الفجوة نسبة هي $(1-\lambda)^2$، وبعد عدد من الفترات مقدارها (n) سيتم تغطية $[1-(1-\lambda)^n]$ من الفجوة ولهذا فإن النسبة (ρ) التي ستغطى من الفجوة بعد عدد من الفترات (n) هي : $[1-(1-\lambda)^n = \rho]$ ومنه $(1-\lambda)^n = (1-\rho)$

وبأخذ لوغاريتم الطرفين : $n\log(1-\lambda) = \log(1-\rho)$

ومن هذه المعادلة يمكن حساب عدد الفترات (n) اللازمة لتغطية نسبة (ρ) من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب كما يلي[4] :

$$n = \frac{\log(1-\rho)}{\log(1-\lambda)} \quad \text{...............................}(10)$$

1-2-2 التفسير الاقتصادي للمعلمات الهيكلية لمعادلة التعديل الجزئي :

بعد تقدير معلمات المعادلة قصيرة الأجل لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف رقم(9)، سنحصل على تقدير لقيمة المعلمة (λ) وهي معلمة سعر الصرف المبطئ $(ER)_{t-1}$، ومنها نستطيع الحصول على المعلمات السلوكية طويلة الأجل لسعر الصرف(β_i) كما يلي : $\beta_i = \dfrac{\beta_i\lambda}{\lambda}$

حيث $(i=1)$ في حالة معامل المستوى العام للأسعار (CPI)، $(i=2)$ في حالة معامل الأرصدة النقدية الحقيقة(RM)،$(i=3)$في حالة معامل سعر الخصم(DR) .

وإذا كانت المتغيرات في المعادلة(9) مقاسة في صيغ لوغاريتمية، فإن(β_i) ستكون هي المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة لمتغير تفسيري معين، فمثلا بالنسبة للمعلمة(β_1) :

$$\beta_1 = \frac{\partial \ln(ER_t)}{\partial \ln(CPI_t)} = \left(\frac{\partial ER_t}{\partial CPI_t} \times \frac{1}{ER_t}\right) / \left(\frac{\partial CPI_t}{\partial CPI_t} \times \frac{1}{CPI_t}\right)$$

ومن ثم فإن (β_1)مثلا تعني أن تغير المستوى العام للأسعار بنسبة(1%)سيغير سعر الصرف طويل الأجل بنسبة$(\beta_1\%)$، ولكن بعد أن يتم تعديل سعر الصرف الفعلي بحيث يقترب جدا من سعر الصرف المرغوب يصبح:

$$ER_t \approx ER_t^*$$

أما بالنسبة للمرونة قصيرة الأجل، فبعد فترة قصيرة ولتكن فترة زمنية واحدة, كما في الدراسة الحالية،فإن اتجاه سعر الصرف المرغوب سيتم بنسبة λومن ثم يتبقى بدون تعديل$(\lambda-1)$، وبالتالي يجب استبعاد المقدار الذي بقي بدون تعديل من المرونة طويلة الأجل لنحصل علي المرونة قصيرة الأجل، وتحسب كما يلي :

$$\beta_i - \beta_i(1-\lambda) = \beta_i\lambda \rightarrow i = 1,2,3$$

وهذا المقدار بالتحديد هو معاملات المعادلة(9).

وبنفس المنطق فإن المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للأرصدة النقدية الحقيقية هي(β_2)، وبالنسبة لسعر الخصم هي(β_3)، أما المرونة قصيرة الأجل فهي $\beta_2\lambda$ ، $\beta_3\lambda$ على التولي. والمرونة طويلة الأجل لسعر الصرف β_1تعني أن التغير في المستوي العام للأسعار بنسبة (1%) يؤدي إلي تغير سعر الصرف بنسبة $[\beta_1\lambda\%]$ في الأجل القصير وإلي تغيره بنسبة $(\beta_1\%)$في الأجل الطويل، وبعد الأخذ في الاعتبار تعديل سعر الصرف الفعلي اتجاه سعر الصرف المرغوب بنسبة λ، وحيث أن التعديل غير كامل فإن سعر الصرف الفعلي(ER) سيختلف عن سعر الصرف المرغوب(ER^*) ومن ثم تصبح المرونة طويلة الأجل أكبر باستمرار من المرونة قصيرة الأجل، لأن الأجل الطويل يسمح بإمكانية التغلب على كثير من القيود المؤسسية والسوقية، بما يمكن من تعديل أكبر جزء من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب.

2- نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف المقدر:

نسعى إلى إعطاء الصيغة النهائية لنموذج التعديل الجزئي، وذلك بعد الحصول على قيم المقدرات وإجراء الاختبارات الإحصائية الضرورية والتي من شانها تأكيد معنوية هذه الأخيرة، ومعنوية النموذج ككل، بالإضافة إلى تقديم تفسيرا اقتصاديا للنتائج المتحصل عليها.

2-1- تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى :

يوضح الجدول رقم (1) (انظر الملاحق) نتائج تقدير نموذج التعديل الجزئي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية. ولاختبار سلامة النموذج من المشاكل القياسية نقوم بإجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

2-1-1- اختبار الارتباط الذاتي : نظرا لوجود القيمة المبطئة لسعر الصرف LER(-1) ضمن المتغيرات التفسيرية لسعر الصرف، فإن إحصائية DW المقدرة لا تصلح لاختبار فرض العدم (بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي للانحدار) ولذلك تستخدم إحصائية(durbin-h) :

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}DW\right)\sqrt{\frac{N}{1 - N * Var(CLER(-1))}}$$

حيث:

N : عدد المشاهدات .

Var(CLER(-1)): تباين المتغير التفسيري المبطأ ولنرمز له بالرمز

وعند تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية(OLS)فان h تأخذ القيمة التالية :

$$h=(1-\frac{1}{2}(1.89))\sqrt{\frac{42}{1-42(0.056)^2}}=0.376$$

من الملاحظ أن h أخذت القيمة 0.376 وهي اقل من قيمة Z المجدولة حيث تأخذ هذه الأخيرة القيمة 1.96 عند مستوى معنوية 0.05 وعليه فالنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2-1-2- إختبار فيشر: لقد بلغت قيمة فيشر المحسوبة F=2365.87 وهي اكبر من قيمة فيشر المجدولة $(F^{0.05}_{5,24}=2.62)$، وعليه نرفض الفرضية H_0 التي تنص على أن جميع المعلمات لا تختلف معنويا عن الصفر،ونقول أن النموذج في مجمله ذو معنوية إحصائية.

3-1-2- اختبار المعلمات : من الملاحظ أن معلمات كل من المتغيرات النقدية $LCIP, LRM, LDR$ ليست معنوية حيث بلغت قيمة t-student المحسوبة لكل منهم 1.682، -0.470، 1.528على التولي وهي اقل من t-student لمجدولة $(t^{0.05}_{24}=2.064)$ عند مستوى معنوية 0.05 ، وذلك رغم كبر كل من معامل التحديد 0.997 = R^2وقيمة إحصائية فيشر المحسوبة F=2365.87 وعليه فالنموذج قد يكون يعاني من خطر مشكلة التعدد الخطي.

4-1-2- اختبار مشكلة التعدد الخطي : هنالك عدة اختبارات للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي وسنقتصر فقط على احد أفضل الاختبارات استعمالا[5] وهو اختبار(Farrar et Glauber).

ولإجراء هذا الإختبار نقوم بما يلي :

أ- حساب محدد مصفوفة معاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرات المفسرة :

$$D=\begin{vmatrix} 1 & r_{x1x2} & r_{x1x3} & \cdots r_{x1xk} \\ r_{x2x1} & 1 & r_{x2x3} & \cdots r_{x2xk} \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots\cdots \\ r_{xk\,x1} & r_{xk\,x2} & r_{xk\,x3} & \cdots\ 1 \end{vmatrix}=\begin{vmatrix} 1 & 0.960 & 0.535 & 0.435 \\ 0.960 & 1 & 0.651 & 0.520 \\ 0.535 & 0.651 & 1 & -0.060 \\ 0.435 & 0.520 & -0.060 & 1 \end{vmatrix}=0.0068$$

حيث : r_{x1x3} يمثل معامل الارتباط بين المتغيرين المفسرين x_1, x_2 .

ب- حساب قيمة $^*\chi^2$:

$$^*\chi^2=-\left[n-1-\frac{1}{6}(2K+5)\right]\times\ln(D)$$

$$^*\chi^2=-\left[43-1-\frac{1}{6}(2\times5+5)\right]\times(\text{-}5.00)=197.5$$

ج- مقارنة $^*\chi^2$المحسوبة بـ χ^2 المجدولة :

نلاحظ أن قيمة$^*\chi^2$ المحسوبة اكبر من القيمة المجدولةχ^2 عند درجة حرية $\frac{1}{2}K(K-1)=10$ ومستوى دلالة 0.05 حيث تأخذ هذه الأخيرة القيمة18.31 وعليه ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة تعدد خطي.

2-2- تقدير النموذج في ظل وجود مشكلة التعدد الخطي :

للتخلص من مشكل التعدد الخطي تم استعمال مقدرات انحدار الحرف العادية ORR (Ordinary Ridge Regression) بدلا من مقدرات المربعات الصغرى[6]، ورغم أن هذه المقدرات متحيزة إلا أنها تعتبر في هذه الحالة أحسن من المقدرات التي أعطتها طريقة المربعات الصغرى والتي هي بالأساس غير معنوية. حيث يتم تحويل المصفوفة $(X'X)$إلى المصفوفة $(X'X+kI)$، ويمثل k: ثابت يختار بشكل تحكيمي[7]. وهو محصور بين 0 و1. و تحسب المقدرات الجديدة انطلاقا من العلاقة التالية :

$$\hat{\beta}(k)=(X'X+kI)^{-1}X'Y$$

أما بالنسبة لكل من تباين ومقدار التحيز للمقدرات فتحسب من العلاقات التالية:

- التباين : $Var(\hat{\beta}(k)) = \sigma^2 \left(I - k\left(X'X + kI\right)^{-1}\right)\left(X'X\right)^{-1}\left(I - k\left(X'X + kI\right)^{-1}\right)'$

حيث: σ^2 **:**تباين شعاع البواقي.

- ومقدار التحيز يعطى بالعلاقة التالية :

$$Bais\left(\hat{\beta}(k)\right) = k^2\left(X'X + kI\right)^{-1}\beta\beta'\left(X'X + kI\right)^{-1}$$

2-2-1- نتائج التقدير:

قبل إجراء التقدير تم تحويل البيانات المتعلقة بالمتغيرات التفسيرية$(LCPI, LRM, LDR)$ إلى الصورة القياسية$(ZLCIP, ZLRM, ZLDR)$، كما انه ركزت بيانات المتغير التابع (LER)، وباستخدام طريقة انحدار الحرف المتحيزة ظهرت من خلال شكل رقم **(1)** أن المعلمات تستقر عند قيمة 0.76 ≈k. والجدول رقم **(2)** يوضح نتائج التقدير.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن إحصائية h أخذت القيمة 1.627وهي اقل من 1.96 وهذا مؤشر على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى أن كل من معلمات $ZLCPI$ و$ZLRM$ و $ZLDR$أصبحت معنوية عند مستوى معنوية0.05 حيث بلغت إحصائية t-student لكل منها7.473،-2.214 و2.303على التوالي وهي اكبر من القيمة المجدولة. إلا انه من الملاحظ أيضا أن إشارة معلمة العرض النقدي الحقيقي أتت على عكس ما هو متوقع لان الزيادة في العرض النقدي قد تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، لذا تم استعمال طريقة إنحدار أخرى تضفي إلى إعطاء علاقة أكثر منطقية في هذه الحالة وهي طريقة انحدار الحرف غير المتحيزة URR (Unbiased Ridge Regression). وتقوم هذه الطريقة بتحويل مقدرات المربعات الصغرى إلى مقدرات أخرى غير متحيزة وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\hat{\beta}(k, J) = \left(X'X + kI_P\right)^{-1}\left(X'Y + kJ\right)$$

حيث :J يمثل شعاع المعلومات الأولية حول المعلمة β. $J \sim N\left(\beta, \frac{\sigma^2}{k} I_P\right)$

أما بالنسبة لتباينات المقدرات الجديدة فتحسب انطلاقا من العلاقة التالية: $Var\left(\hat{\beta}(k, J)\right) = \sigma^2\left(X'X + kI\right)^{-1}$

وحيث أننا عوضنا بدل متجه المعلومات السابقة J , بمعدل مقدرات المربعات الصغرى (عند استعمال الصور القياسية للبيانات k=0) والذي يساوي $\bar{J} = 0.2872$ ((Swindel(1976)) ووضعت في المتجه كما يلي:

$$\bar{J} = (0.2872 \quad 0.2872 \quad 0.2872 \quad 0.2872 \quad 0.2872 \quad 0.2872)^t$$

وحيث أن المعلمات استقرت عند k ≈ 0.82 كما هو مبين في الشكل رقم (2). فان تطبيق طريقة انحدار الحرف غير المتحيزة ستضفي إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (3) (انظر الملحق).

يتوضح من خلال نتائج التقدير باستعمال هذه الطريقة : ان معلمتي العرض النقدي وسعر الخصم أصبحتا غير معنويتين، وان هذه الطريقة أعطت مجموع مربعات خطأ التقدير(SSR=0.250) اقل مما هي عليه باستعمال طريقة انحدار الحرف المتحيزة (SSR=0.268).

2-2-2- الصيغة النهائية للنموذج المقدر:

نأتي الآن إلى إعطاء الصيغة النهائية للنموذج حيث أعيدت المتغيرات إلى شكلها الأصلي في وجود اللوغاريتمات بالشكل التالي:

$$LER_t = 1.123 + 0.785LER_{t-1} + 0.220LCPI_t - 0.055LRM_t + 0.071LDR_t + 0.325DY + \varepsilon_t$$

$$(2.503) \quad (17.702) \quad (3.695) \quad (-1.219) \quad (1.483) \quad (4.836)$$

$$(.): t-student \qquad R^2 = 0.996 \quad n = 43$$

2-2-3- التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير:

أ- التفسير الاقتصادي لمعامل التعديل λ :

يتضح من خلال نتائج تقدير الصيغة النهائية للنموذج أن λتأخذ القيمة 0.215، مما يعني أن 21.5% من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب سيتم تغطيتها في السنة الأولي. وهذه القيمة المنخفضة نسبيا قد يشير إلي وجود عقبات هيكلية ومشاكل اقتصادية تحول دون جعل سعر الصرف الفعلي على مسار سعر الصرف المرغوب. كما أنها قد تشير أيضا إلى أن (b_1) صغيرة بالمقارنة مع (b_2)، بمعنى أن تكاليف تعديل اختلال توازن سعر صرف الدينار مقابل الدولار أقل بكثير من تكاليف التعديل الفعلي لسعر الصرف. وعلى ضوء هذه القيمة لمعامل التعديل، فإن عدد السنوات التي يستغرقها تغطية مثلا 95% من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف المرغوب هي :

$$n = \frac{\log(1-\rho)}{\log(1-\lambda)} = \frac{\log(1-0.95)}{\log(1-0.215)} \approx 12.375$$

أي في حدود اثنا عشر سنة و أربعة أشهر و خمسة عشر يوم.

ب- مرونات سعر الصرف بالنسبة للمتغيرات النقدية :

ب-1- مرونات سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار :

مما سبق وجدنا أن مرونة سعر الصرف قصيرة الأجل بالنسبة للمستوى العام للأسعار(المعلمة) تختلف معنويا عن الصفر عند مستوي معنوية 0.05، وقيمتها المقدرة هي 0.220، وهى تعنى أن كل تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة 1% يترتب علية تغير في سعر الصرف بنسبة 0.220%، ويكون بذلك سعر الصرف غير مرن بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير، وقد يرجع ذلك إلي أن سعر الصرف في الأجل القصير يكون أقل قدرة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار. أما بالنسبة للمرونة طويلة الأجل فقد بلغت القيمة 1.023 وهى أكبر من الواحد، مما يعنى أن سعر الصرف حساس للتغيرات في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل حيث يتأثر سعر الصرف في الأجل الطويل نتيجة للتغيرات التي تطرأ علي سعر الصرف في فترات سابقة.

ب-2- مرونات سعر الصرف بالنسبة لكل من العرض النقدي الحقيقي وسعر الخصم في المدى الطويل :

جاء في ما سبق أن قيم الصيغ المختصرة للنموذج قصير الأجل، تعطي المرونات قصيرة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للمتغيرات التفسيرية، ومن تلك الصيغ يمكن تقدير المرونات طويلة الأجل على النحو التالي : $\beta_i = \frac{(\beta_i \lambda)}{\lambda}$

وبناء على ذلك، فإن المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للعرض النقدي الحقيقي هي : $\beta_2 = \frac{0.055}{0.215} = 0.256$ وبالنسبة لسعر الخصم هي : $\beta_3 = \frac{0.071}{0.215} = 0.330$

و هي القيم المقدرة للمعلمات السلوكية لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف طويل الأجل، والذي يكتب على النحو التالي:

$$CLER_t = 5.223 + 1.023LCPI_t - 0.256LRM_t + 0.330LDR_t + 0.325DY + \varepsilon_t$$

ومن الواضح أن المرونة طويلة الأجل بالنسبة للعرض النقدي الحقيقي وسعر الخصم اكبر من المرونات قصيرة الأجل وقد جاء ذلك وفق ما هو متوقع، ولكن المرونات التي كانت غير معنوية في الأجل القصير، ستبقى أيضا غير معنوية في الأجل الطويل.

ب-3- المرونة الذاتية والمرونة الذاتية الحركية لسعر الصرف :

ب-3-1- المرونة الذاتية لسعر الصرف:

تعرف المرونة الذاتية لسعر الصرف$(1-\lambda)$بأنها نسبة التغير في سعر الصرف الفترة(t)الناجم عن تغير سعر صرف فترة سابقة$(t-1)$بنسبة1%، وتلعب المرونة الذاتية لسعر الصرف دورا جوهريا في تحديد مدى ونطاق التقلب في سعر الصرف، كما تعكس أيضا أثر سلوك سعر الصرف الماضي على سلوكه الحالي.

ومن النموذج المقدر سابقا، عرفنا أن معامل لوغاريتم الأرصدة النقدية الحقيقية ومعامل لوغاريتم سعر الخصم لا يختلفون معنويا عن الصفر، فإذا أعدنا تقدير النموذج، وعلى افتراض أن السلطات النقدية لم تتدخل مباشرة في تغير سعر الصرف فإننا سنتحصل على النتائج التالية :

$$(11)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots LER_t = 0.803LER_{t-1} + 0.206LCPI_t$$

وبفرض أن CPI يأخذ قيمة ثابتة X وعليه فان الصيغة (11) يمكن كتابتها بالشكل التالي :

$$LER_t = 0.803LER_{t-1} + 0.206\ln(X)$$
$$\Rightarrow LER_t - 0.803LER_{t-1} = 0.206\ln(X)$$

وهذه معادلة فروق غير متجانسة من الدرجة الأولى لسعر الصرف، وصورتها الرمزية وفقا لنموذج التعديل الجزئي هي:

$$(12)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots.. LER_t - (1-\lambda)LER_{t-1} = \beta_1\lambda\ln(X)$$

حيث :

$1-\lambda$: هي المرونة الذاتية لسعر الصرف

$\beta_1\lambda$: مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير.

$\ln(X)$: اللوغاريتم النيبيري للقيمة X .

وبوضع $\delta = \beta_1\lambda\ln(X)$، وحل المعادلة رقم$(12)$ بالنسبة لسعر الصرف (LER_t) يمكن تحديد:

1- المسار الزمني لسعر الصرف، وما إذا كان سعر الصرف يقترب من أو يبتعد بمرور الزمن عن المستوى التوازني لسعر الصرف.

2- دور المرونة الذاتية الحركية في تحديد الاقتراب أو الابتعاد عن المستوى لتوازني لسعر الصرف.

وحل معادلة الفروق السابقة يتكون من جزأين[8]:

- **الأول** : يمثل المستوى التوازني المتداخل زمنيا لسعر الصرف طويل الأجل $\frac{\delta}{\lambda}$.
- **الثاني** : يمثل الانحراف في المسار الزمني لسعر الصرف عن مستواه التوازني $A(1-\lambda)^t$.

$$(13)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots LER_t = A(1-\lambda)^t + \frac{\delta}{\lambda}$$

حيث :

A : ثابت يمكن الحصول على قيمته انطلاقا من الشروط الابتدائية لقيمة سعر الصرف عند بداية الفترة$(t=0)$.

ونهاية هذا الحل عندما$(t \to \infty)$ هي :

$$\lim_{t \to +\infty} LER_t = \lim_{t \to +\infty} A(1-\lambda)^t + \frac{\delta}{\lambda} = \frac{\delta}{\lambda}$$

وحيث أن القيم المقدرة لـ $\beta_1\lambda$ هي 0.206 ، فإن القيمة التوازنية طويلة الأجل للوغاريتم سعر الصرف تصبح :

$$LER_t = \frac{0.206\ln(X)}{0.197} = 1.046\ln(X)$$

أي أن سعر الصرف التوازني طويل الأجل هو: $(*)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots LER^* = 1.046\ln(X)$

فسعر الصرف التوازني الذي يجب أن يسود في الأجل الطويل هو ((1.046 ln(X)) دينار جزائري لكل دولار أمريكي، وذلك في ظل افتراض القيمة X للمستوى العام للأسعار.

و الجدول رقم (4) يوضح العلاقة بين قيم مختلفة للمستوي العام للأسعار وسعر الصرف التوازني طويل الاجل. ويظهر جليا من خلال نتائج هذا الجدول وجود علاقة طردية ومباشرة بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل

والمستوي العام للأسعار، وعلي هذا يمكن اعتبار ارتفاع المستوي العام للأسعار المتغير الأساسي في ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائر.

ب-3-2- المرونة الذاتية الحركية لسعر الصرف :

يطلق على المقدار $(1-\lambda)^t$ في المعادلة (13) اسم المرونة الذاتية الحركية لسعر الصرف، ويعتمد هذا المقدار على المرونة الذاتية لسعر الصرف $(1-\lambda)$ فإذا كانت:

(أ) $|1-\lambda| \succ 1$ **:** يعني هذا أن سعر الصرف مرن ذاتيا، و أن المرونة الحركية الذاتية $(1-\lambda)^t$تتزايد مع الزمن، مما يؤدي الى ابتعاد المسار الزمني لسعر الصرف عن المسار التوازني، وبالتالي يكون التوازن غير مستقر؛

(ب) $|1-\lambda| \prec 1$ **:** يعني أن سعر الصرف غير مرن ذاتيا، ومن ثم فإن المرونة الحركية الذاتية $(1-\lambda)^t$ تتناقص مع الزمن، ويؤول سعر الصرف في النهاية إلى المستوى التوازني.

وحيث أن نموذج التعديل الجزئي أعطى قيمة مقدرة $(1-\lambda = 0.803)$ فإن المسار الزمني لسعر الصرف يستوفى شرط استقرار التوازن، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على سعر الصرف.

IV- الخلاصة :

سمح استخدام نموذج التعديل الجزئي بقياس أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بهدف تقدير مرونة سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل للمتغيرات النقدية، إضافة إلى تقدير المرونة الذاتية لسعر الصرف، لبحث مدى استقرار سعر الصرف خلال فترة الدراسة، وقد مكنتنا المعطيات وطرق القياس والتقدير من تفسير وتحليل هذا الأثر في مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- يؤدي استقرار سعر الصرف إلى تخفيض تكاليف الاستقرار الاقتصادي وتدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع؛
- يسمح معامل التعديل في نموذج التعديل الجزئي بتحديد عدد الفترات الزمنية اللازمة لسد نسبة من الفجوة القائمة بين سعر الصرف المرغوب وسعر الصرف الفعلي؛
- هناك علاقة طردية ومباشرة بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل والمستوى العام للأسعار، وهو المتغير الوحيد الذي يسبب ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري؛
- أثبتت الدراسة بان المسار الزمني لسعر الصرف يستوفي شرط استقرار التوازن، وهذا يعني أن السلطات النقدية بإمكانها الحفاظ على مستوى توازني مرغوب لسعر الصرف عن طريق التحكم في المستوى العام للأسعار؛

وكحوصلة لعملية قياس هذا الأثر فننا نقترح بعض التوصيات، نذكر منها:

- يجب منع التحركات الكبيرة في سعر الصرف تفاديا للآثار السلبية على الاقتصاد؛
- يجب على بنك الجزائر الحفاظ على استقرار العملة للتأثير على التوقعات التضخمية والابتعاد عن خسائر الصرف، وتدنية تكاليف انحراف أسعار الصرف؛
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيرا على أسعار الصرف.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم (1): نتائج التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
C	0.431	1.172	0.368
LER(-1)	0.875	0.056	15.427
LCPI	0.121	0.079	1.528
LRM	-0.024	0.052	-0.470
LDR	0.087	0.052	1.682
DY	0.376	0.063	5.936
F=2365.870	R^2=0.996	DW=1.892	SSR=0.211

المصدر: تم الإعداد بناء على مخرجات برنامج Eviews7

الشكل(1): تغيرات مقدرات انحدار الحرف العادية بدلالة قيم k

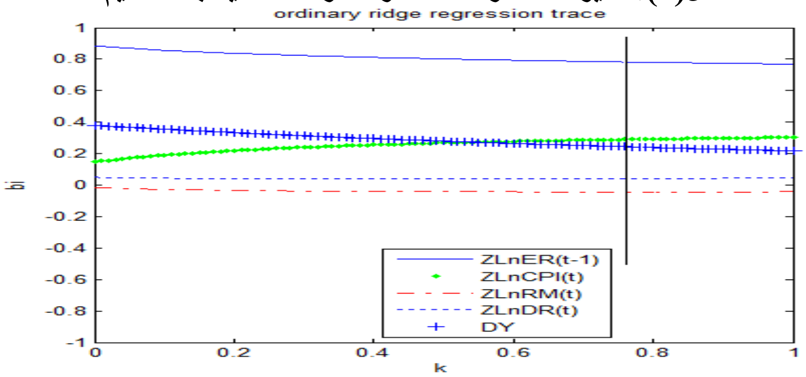

المصدر: رسم باستعمال برنامج Matlab R200a

جدول رقم (2): نتائج التقدير باستعمال طريقة انحدار الحرف العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Student
C	0.038	0.0129	2.934
CLER(-1)	0.782	0.0244	32.005
ZLCPI	0.290	0.0388	7.473
ZLRM	-0.043	0.0194	-2.214
ZLDR	0.042	0.0182	2.303
DY	0.244	0.0459	5.308
F=1956.70	R^2=0.996	DW=1.504	SSR=0.268

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Matlab R200a

الشكل(2): تغيرات مقدرات انحدار الحرف غير المتحيزة بدلالة قيم k

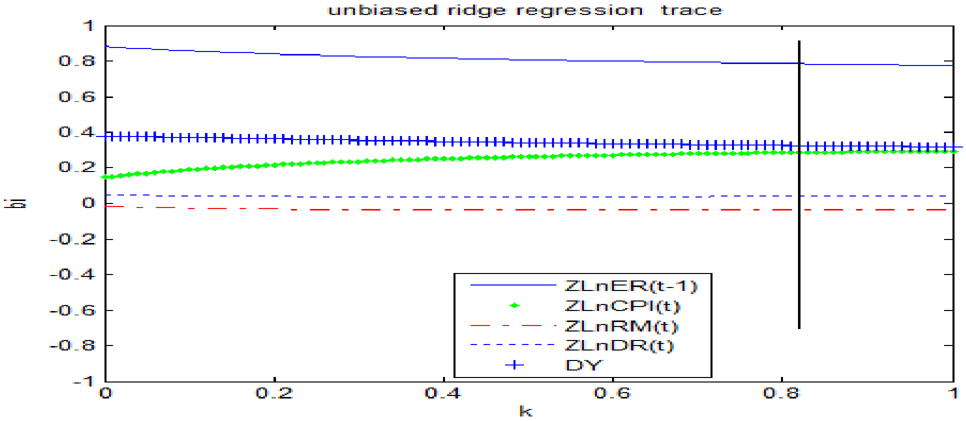

المصدر: رسم باستعمال برنامج Matlab R200a

جدول رقم(3): نتائج التقدير باستعمال طريقة انحدار الحرف الغير متحيزة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Student
C	0.040	0.0159	2.503
CLER(-1)	0.785	0.0443	17.702
ZLCPI	0.287	0.0776	3.695
ZLRM	-0.037	0.0303	-1.219
ZLDR	0.040	0.0269	1.483
DY	0.325	0.0672	4.836
F=2099.89	R^2=0.996	DW=1.483	SSR=0.250

المصدر : تم الإعداد باستعمال نفس البرنامج Matlab R200a

جدول رقم(4): القيم المقدرة لسعر الصرف طويل الأجل(ER)
تبعا لقيم معينة للمستوي العام للأسعار(CPI)

CPI	LER	ER^{*}
110	4.916	136.455
115	4.963	143.022
120	5.007	149.455
125	5.050	156.022
130	5.091	162.552
140	5.169	175.740
150	5.241	188.858

المصدر : من إعداد الباحثين باستعمال المعادلة(*).

- الإحالات والمراجع :

[1] - Kmenta.; J., ***Elements of Econometrics***, 2nd. Edit., Macmillan Publishing CO.,1986, P329.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص: 86.

[3] - Kmenta.; J., Op.Cit., P.530.

[4] - Idem.

[5] - RÉGIS BOURBONNAIS***, Econométrie-Manuel et exercices corriges***, Dunod, Paris, 2004 ,P111.

[6]. لمعرفة المزيد عن هذه الطريقة أنظر :

Arthur E. Hoerl and Robert W. Kennard, ***Ridge Regression : Biased Estimation for Nonorthogonal Problems***, American Statistical Association and American Society for Quality, Vol. 42, No. 1, 2000, PP 80-86.

[7] - RÉGIS BOURBONNAIS, Loc.Cit.

[8] - Chiang; A***., Fundamental Methods of Mathematical Economics***, 3rd edit, McGraw-Hill Book Company. ,.New York; 1984, P-P:554,555.

قياس كفاءة الوكالات البنكية ـ دراسة حالة وكالات البنك الخارجي الجزائري (BEA)-
Measuring Branch Bank Efficiency- A case study of Algerian Foreign Bank-

مفيدة بن عثمان (*) & محمد الجموعي قريشي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ـ الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة البنكية على مستوى الوكالات، حيث تكتسي هذه الاخيرة أهمية كبيرة في ظل المنافسة التي يشهدها القطاع البنكي الجزائري بعد اعتماد العديد من البنوك العربية والاجنبية وفقا لقانون النقد والقرض(90-10). ونظرا لصعوبة الحصول على البيانات على مستوى الوكالات، اقتصرت الدراسة على وكالات البنك الخارجي الجزائري (BEA)، وذلك بتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) على تسعين (90) وكالة موزعة عبر الوطن على عشر(10) مديريات جهوية بأعداد متفاوتة.

أستخدمت في الدراسة معطيات سنة 2011 لكل من: إيرادات الاستغلال البنكي وإيرادات خارج الاستغلال البنكي كمخرجتين؛ ومصاريف الاستغلال البنكي ومصاريف خارج الاستغلال البنكي وعدد العمال كمدخلات لنموذج التوجيه الإدخالي(CCR-I وBCC-I) لقياس الكفاءة. وكانت النتائج العامة للدراسة: أن اثنا عشر (12) وكالة فقط تتمتع بكفاءة فنية و/ أو حجمية، وبقية الوكالات (78) ليست كفؤة لا فنيا ولا حجميا؛ ونتيجة لذلك هناك هدر في موارد البنك يقدر ب 50 % على مستوى تكاليف الاستغلال و 59 % على مستوى تكاليف خارج الاستغلال و 51 % على مستوى اليد العاملة، أي ما يعادل 1157 موظف (راكد)غير مستغل بطريقة مثلى.

الكلمات المفتاح : كفاءة الوكالات البنكية، كفاءة فنية، كفاءة حجمية، تحليل مغلف البيانات، بنك الجزائر الخارجي.

Abstract : The purpose of this study is to measure the branch bank efficiency of the Algerian Foreign Bank during 2011. We applied the input- oriented DEA model (CCR-I and BCC-I) using operating costs, overhead costs and number of labors as inputs; operating revenue, other revenues as outputs. The number of units (branch) was 90 unit divided into 10 directorates. The main results obtained were that only 12 units are technical and/or scale efficient and the rest (78 units) are inefficient. The estimate waste of resources was 50%, 58% and 51% for the three inputs respectively.

Keywords : branch bank efficiency, technical efficiency, scale efficiency, DEA and BEA.

Jel Classification Codes : C21, D22, G21 and L25.

I- تمهيد :

يُعدّ تقييم كفاءة الوكالات البنكية من أبرز اهتمامات مسيري البنوك الذين يهدفون إلى توسيع نطاق أعمالهم ومقاومة المنافسة وتحقيق ميزات تنافسية وضمان الاستمرارية، ومن أجل قياس تلك الكفاءة وُظفت تكنولوجيا الإنتاج للربط بين كميات ومقادير المنتجات وعوامل إنتاجها. وعلى اثر القصور الملاحظ في المقاربات الكلاسيكية في قياس الكفاءة بسبب التوصل وفقها إلى صور جزئية غير كاملة حول كفاءة الوحدات، لجأت الأبحاث العلمية الحديثة إلى قياس الكفاءة من خلال تشكيل حد الكفاءة لتكنولوجيا الإنتاج بالاعتماد على صنفين من المقاربات أحدهما معلمي والآخر لا معلمي. فالمقاربة المعلمية تعتمد على الاقتصاد القياسي، حيث تتسم بشكل دالي خاص لتكنولوجيا الإنتاج (دالة التكاليف، دالة الإنتاج، دالة الربح) وفرضية وجود أخطاء القياس. أما المقاربة اللامعلمية فلا تعتبر الشكل الدالي لتكنولوجيا الإنتاج، وإنما ترتكز على البرمجة الخطية وافتراضها عدم وجود أخطاء القياس.

ويعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات مقاربة لا معلمية استخدمت للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية التي تنشط في نفس الظروف للتوصل إلى الوحدات الكفؤة لتكون مرجعا لبقية الوحدات غير الكفؤة لتحسّن من أدائها. وعلى اثر ذلك **يتمحور هدف الدراسة في استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس وتحليل كفاءة وكالات البنك الخارجي الجزائري بغرض تحديد الوكالات الكفء والوكالات غير الكفء وتحديد مصدر اللاكفاءة هل هو فني أم حجمي ومعرفة حجم الهدر في الموارد واقتراح نسب التحسين**. ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، نتناول في المحور الاول أهمية كفاءة الوكالات البنكية من خلال الدراسات السابقة، وفي المحور الثاني نقدم فقرة مختصرة عن أسلوب تحليل مغلف البيانات وفي الاخير نحاول عرض وتحليل نتائج تطبيق النموذج الادخالي(CCR-I وBCC-I) على وكالات البنك الخارجي الجزائري.

eMail : (*) : Benotmane25@gmail.com & (**) Kmdjemoui@ gmail.com

II - أهمية كفاءة الوكالات البنكية من خلال الدراسات السابقة

تمثل الوكالات البنكية نقاط بيع تضمن الوظيفة التجارية للبنك بتسهيل التبادل مع الزبون والعمل على توطيد العلاقة معه بتزويده بمختلف المنتجات البنكية، وعن طريقها يحقق البنك ما يعرف باقتصاديات الحجم واقتصاديات النطاق. وبالمقابل يؤدي البنك دور المنتج الرئيسي الذي يضمن الإمدادات لهذه الوكالات من الموارد لتتحول عبر نشاطها إلى استخدامات موجهة للزبون. فقياس الكفاءة النسبية يسهل عملية تشخيص الوكالات ويسمح للمسيرين الموجودين على مستوى الإدارة العامة للبنك من تحقيق التشخيص البنكي الذي ينتج عنه إجراءات تقييمية تساعد هؤلاء المسيرين في اتخاذ مختلف القرارات. ومن أجل تقييم الوكالات البنكية طبقت العديد من الدراسات الأساليب الكمية الحديثة كأسلوب تحليل مغلف البيانات في تحليل كفاءة الوكالات البنكية[1].

تعددت الدراسات في مجال كفاءة الوكالات البنكية وشملت العديد من المحاور والمواضيع منها: **علاقة مزيج الخدمات (المنتجات) البنكية والموارد المستخدمة** مثل دراسة (Sherman HD, 1985)[2] والتي تعتبر أولى الدراسات التي استخدمت أسلوب تحليل مغلف البيانات للبحث في كفاءة الوكالات البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية. ودراسة (Parkan C, 1987)[3] التي اهتمت بتقييم كفاءة فروع أحد البنوك الكندية بافتراض اقتصاديات الحجم الثابتة لتمييز الفروع الكفؤة من غير الكفؤة. ودراسة (Al-Faraj TN, Alidi AS, Bu-BshaitAl- KA,1993)[4] وهي أول دراسة عربية حول الفروع البنكية، تناولت الكفاءة النسبية لخمسة عشر فرعا بنكيا لأحد البنوك التجارية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية بتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات لسنة واحدة. دراسة (Zijiang Yang, 2009)[5] لأحد البنوك الكندية أيضا، ودراسة (Mehmet Hasan Eken and Suleyman Kale, 2011)[6] لقياس الكفاءة النسبية لفروع بنك تركي بغرض تحسين إمكانيات الفروع عن طريق تحديد نقاط قوتها وضعفها و ضرورة البحث في المعلومات المفسرة لعدم كفاءة الفروع وغير المتضمنة في نموذج عملية الإنتاج. وتتمحور معظم نتائج هذه الدراسات في تحديد الفروع الكفء والفروع غير الكفء، ومصدر اللاكفاءة ومستوى التحسين المطلوب حسب الوحدات المرجعية.

ومن المحاور التي تناولتها الدراسات السابقة موضوع **الكفاءة التشغيلية وعلاقتها بجودة الخدمات وكفاءة الموظفين وربحية البنك** مثل دراسة (Oral M, Yolalan R, 1990)[7] الذين أدخلا مفهوم جودة الخدمات في مخرجات نموذج الدراسة، ودراسة (Sherman D, Ladino G, 1995)[8] في إمكانية تحسين إنتاجية وربحية فروع أحد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية مع الحفاظ على جودة الخدمة، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف أقحم الباحثان في الدراسة عنصر الموارد البشرية من خلال البحث في كفاءة تسييرها ودرجة ارتباطها بكفاءة الفرع، توصل الباحثان إلى أن الفروع الكفؤة تتميز بكفاءة في تسيير الموارد البشرية بحسن توزيع استخدامها حسب كثافة الشغل، بالإضافة إلى امتلاك موظفيها الخبرة في مختلف النشاطات البنكية الناتجة عن التخصص والتكوين وبالتالي انتاج خدمات ذات جودة. كما قام (Schaffnit C, Rosen D, Paradi JC, 1997)[9] بتحليل كفاءة موظفي فروع بنك كندي بتطبيق الاختبارات الإحصائية للتحقق من تأثير العوامل الخارجية على كفاءة الموظفين والعلاقة بين الكفاءة والجودة والربحية. ربطت هذه الدراسة النتائج المتحصل عليها بتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات بالمعلومات المكملة غير الموجودة في النموذج. أسفر هذا الربط على وجود علاقة إيجابية بين جودة الخدمات والفروع الكفؤة وبين هذه الفروع الكفؤة والخصائص الديموغرافية للمحيط المتواجدة فيه.

وتهتم دراسات كفاءة الوكالات البنكية أيضا **بمقاربات قياس البيانات المستخدمة في الدراسة (مقاربتي الانتاج والوساطة)** فنجد الباحث (Athanassopoulos AD, 2000)[10] قد طبق أسلوب تحليل مغلف البيانات لتقييم أداء فروع بنك تجاري يوناني للفترة الممتدة بين 1988 و1994، حيث استخدم نموذجا ذو مرحلتين: في المرحلة الأولى استخدم مقاربة الإنتاج لتقييم التكلفة التشغيلية للفروع وتأثير نوعية الخدمة عليها، أما في المرحلة الثانية أستخدم مقاربة الوساطة. استخلص الباحث أن درجة كفاءة كل فرع تتأثر بنوعية البيانات الحسابية المستخدمة (العدد، الحجم، الكمية)، أي اختلاف وحدات المتغير نفسه في القياس تغير من كفاءة الفرع. كما قام (CHU-FEN LI, 2007)[11] بتقييم الكفاءة التشغيلية لفروع بنك ادخاري ألماني باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات وفق مقاربتي الإنتاج والوساطة أيضا، حيث بحثت العناصر الممكنة لكفاءة التشغيل و خصائص السلم وتقدير مصادر المدخرات الممكنة والفائض في النواتج؛ ومن حيث التسيير فحصت مشاكل عدم الكفاءة في الفروع الأقل إنتاجا. وأثبتت النتائج أن ثلثي العينة يفتقر إلى الكفاءة التشغيلية، ويرجع ذلك إلى عدم الكفاءة التخصيصية وبصورة أقل إلى عدم كفاءة السلم. كما نتج أيضا أن حوالي 75% و85% من العينة في كلا المقاربتين، (الوساطة والإنتاج على التوالي) تشتغل ضمن اقتصاديات الحجم المتزايدة (IRS). ولإيجاد تفسيرات حول النتائج المتوصل إليها أجرى الباحث عدة مجموعات من تحليلات الارتباط (Pearson, Spearman, Kendall, Hoeffman) بين نموذجي الوساطة والإنتاج. أظهرت النتائج أن هناك اختلاف بين النموذجين في تقدير التحسينات الممكنة للفروع غير الكفؤة. كشف الباحث في نهاية الدراسة أن الفروع الأقل كفاءة تعاني

من ضعف في عدة جوانب: مسيرين غير مؤهلين، الافتقار إلى اقتصاديات السلم (Diseconomy of scale)، بالإضافة إلى موقعها غير المناسب.

أما في ما يتعلق بالدراسات السابقة حول كفاءة الوكالات البنكية في الجزائر فهي نادرة وتم الاطلاع على مذكرة ماستر بعنوان: **تقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية باستخدام DEA دراسة حالة مجموعة من وكالات البنك الوطني الجزائري التابعة لفرع ورقلة لسنة 2010**، للطالبة بوقافلة فاطمة الزهراء، جامعة ورقلة.

III. أسلوب تحليل مغلف البيانات

ترجع أصول أسلوب تحليل مغلف البيانات إلى الباحث (Farrell. J, 1957)[12] الذي استوحى دراسته من دراسة الكفاءة التقنية للباحث ((Debreu. G, (1951))[13]، الذي هدف إلى تقييم الكفاءة النسبية لوحدات اتخاذ القرار متماثلة النشاط، يقوم مبدأ التقييم بهذا الأسلوب على استغلال الخصائص الرياضية لتكنولوجيا نشاط تلك الوحدات دون اللجوء إلى توصيف شكلها الدالي.

فإذا كانت الوحدة (j) من عينة مكونة من (n) وحدة اتخاذ قرار (j=1,2,….,n) تستهلك مقدارا $X_i=\{xij\}$ من المدخلات، (i=1,2,…., m) لإنتاج مقدار من المخرجات $Yj=\{yrj\}$، (r=1,2,…,s). وللحصول على الكفاءة يجب تعظيم النسبة التالية[14]:

$$Ej=\frac{u1x1j+u2x2j+\cdots}{\mu1x1j+\mu2x2j+\cdots}=\frac{\sum_{r=1}^{s} uryrj}{\sum_{i=1}^{m} \mu ij}$$

حيث:

ur الوزن المرجح للمخرج r	μi الوزن المرجح للمدخل i
yrj كمية (مقدار) المخرج r للوحدة j	xij كمية (مقدار) المدخل i للوحدة j

تحدد معاملات الترجيح بواسطة برنامج التحسين، وتكون النسب المحصل عليها والمعبرة عن درجات الكفاءة محصورة بين الصفر والواحد. فإذا كانت مساوية للواحد فتعتبر الوحدة كفؤة وتتوضع على حد الكفاءة لتشكل مرجعا للوحدات غير الكفؤة التي تحصلت على درجات كفاءة أقل من الواحد. أما المسافة بين الوحدات غير الكفؤة وحد الكفاءة تشكل قياسا لدرجة اللاكفاءة يجب تحسينه. ولأسلوب تحليل مغلف البيانات نموذجين أساسيين:

- نموذج CCR: نسبة إلى الدراسة التي برز على إثرها نموذج مغلف البيانات (Charnes, A., W. W. Cooper et E. L. Rhodes, 1978)[15]. والذي يعتبر أن الوحدة تنشط ضمن عوائد أو غلة الحجم الثابتة[16]، أي تنشط ضمن الحجم الأمثل.
- نموذج BCC: نسبة إلى دراسة (Banker, R., A. Charnes et W. Cooper, 1984)[17]، وهو امتداد لنموذج CCR، وباعتبار أن نشاط الوحدات ضمن الحجم الأمثل ليس محققا دائما كوجود منافسة غير تامة أو عوائق مالية، وعليه تم إقحام فرضية نشاط الوحدات ضمن غلة الحجم المتغيرة؛ أي إما متناقصة،أو ثابتة أو متزايدة. فيُحدث بذلك نموذج BCC تمايزا بين اللاكفاءة الفنية الكلية واللاكفاءة الحجمية بتقدير للكفاءة الفنية البحتة أو الصافية وتعرف بـ: (Pure Technical Efficiency) و تحديد إمكانيات عوائد الحجم المختلفة، حيث يُتحصل على الكفاءة الحجمية بالتبعية. وقياس درجات الكفاءة في كلا النموذجين يتم وفق التوجيهين الادخالي أو الاخراجي. فالتوجيه الادخالي يهدف إلى تدنئة مستويات المدخلات من أجل مقادير (كميات) محددة من المخرجات، أما التوجيه الاخراجي فيهدف إلى تعظيم مقادير (كميات) المخرجات من أجل مستويات محددة من المدخلات المستهلكة.

IV. تطبيق النموذج الادخالي (CCR-I وBCC-I) لوكالات البنك الخارجي الجزائري

نحاول تطبيق النموذج الإدخالي لأسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) على وكالات البنك الخارجي الجزائري، بناء على بيانات ومعطيات سنة 2011، ويتم ذلك من خلال عنصرين أساسيين: بيانات ومتغيرات الدراسة وعرض وتحليل نتائج الدراسة.

1. بيانات ومتغيرات الدراسة

سيتم تطبيق النموذج الادخالي (CCR-I وBCC-I) على عينة مكونة من 90 وكالة تنتمي إلى بنك تجاري محلي جزائري – البنك الخارجي الجزائري - موزعة على 10 مديريات جهوية، كما سوف يُجرى التحليل باستخدام النموذجين الأساسيين لأسلوب تحليل مغلف البيانات (نموذج عوائد الحجم الثابتة CCR وعوائد الحجم المتغيرة BCC)

للتمكن من دراسة مدى إمكانية الوكالات من الاقتصاد في الموارد لتحقيق المستويات المثلى من الاستخدام. وذلك بسبب قدرة المسيرين على مستوى الإدارة العليا على تعديل مستويات المدخلات سواء على مستوى الوكالات أو على مستوى المديريات الجهوية لتخفيض الهدر في الموارد المستخدمة.

تم اختيار متغيرات الدراسة بناء على البيانات المتوفرة عن كل متغير، وبذلك يعتمد النموذج المراد تطبيقه على المخرجات والمدخلات التي نرى أنها تمثل وبشكل كبير العملية الانتاجية في كل وكالة من وكالات البنك. وتمثلت متغيرات الدراسة في الآتي:

المخرجات

- **إيرادات الاستغلال:** و تتضمن مختلف الفوائد المحصلة والعمولات المحصلة عن العمليات البنكية.
- **إيرادات خارج الاستغلال:** و تشمل المداخيل الاخرى غير الفوائد والعمولات.

المدخلات

- **تكاليف الاستغلال:** و تتضمن مختلف الفوائد المدفوعة، العمولات المدفوعة على العمليات البنكية، نفقات على العمليات المالية، نفقات التحصيل ومصاريف نقدية.
- **تكاليف خارج الاستغلال:** و تشمل مصاريف ونفقات أخرى.

عدد العمال(الموظفين): تم استخدام عدد الموظفين نظرا لعدم قدرتنا على الحصول على بيانات أجور ورواتب المظفين. وبذلك نكون قد جمعنا بين مقاربة الوساطة حيث تقاس المتغيرات الاربعة الاولى بالوحدات النقدية أي الدينار الجزائري، ومقاربة الانتاج حيث يقاس المتغير الاخير بعدد الوحدات أي عدد الموظفين والعمال.

لا شك أن اسلوب تحليل مغلف البيانات كأداة رياضية (برمجة خطية) تسمح بعدم تجانس وحدات قياس المتغيرات وبذلك نستطيع التقريب إلى الواحد الصحيح عند مستوى تحديد نسبة التحسين المطلوب الخاصة بالمتغيرة الاخيرة (عدد الموظفين).

يقدم الجدول رقم (01) عينة وبيانات الدراسة مجمعة حسب المديريات الجهوية، مع تحديد عدد الوكالات في كل مديرية، وذلك تفاديا لإدراج جدول كبير حسب الوكالات.

2. عرض وتحليل نتائج الدراسة

نتناول هذا العنصر بالشرح والتوضيح من خلال العناصر الفرعية التالية: عرض نتائج الدراسة ثم تحليل نتائج الدراسة والتحسين المطلوب لكفاءة المديريات الجهوية.

أ. عرض نتائج الدراسة

لتطبيق نموذج (CCR-I وBCC-I) تمت الاستعانة ببرنامج معلوماتي يعرف بـ: (OSDEA) وهي اختصارا لـ: (Open Source for Data Enveloppement Analysis) ويتميز البرنامج عن غيره (النسخة التجريبية لـ: XlDEA مثلا) أنه لا يضع حدود لعدد وحدات اتخاذ القرار التي يمكن إدراجها في الدراسة، وهو ما يتناسب وكفاءة الوكالات التي تتصف بالأعداد الكبيرة. والجدول رقم (02) يعرض درجات الكفاءة الفنية الكلية ودرجات الكفاءة الفنية ودرجات الكفاءة الحجمية وغلة الحجم ومصدر اللاكفاءة والوحدات المرجعية لتسعين (90) وكالة بعد إعادة ترتيبها حسب الكفء تماما أي الكفء فنيا وحجميا، والكفء فنيا فقط وغير الكفء فنيا وحجميا.

وبغرض المقارنة تم تجميع درجات الكفاءة الثلاث (الفنية الكلية والفنية والحجمية) للوكالات حسب المديريات الجهوية وحساب متوسط الدرجة لكل نوع من الكفاءة وهو ما يعرضه الجدول رقم (03) مع ابراز ترتيب كل وكالة على مستوى المديرية التي تنتمي إليها.

أما الجدول رقم (04) فيعرض كمية ونسب التحسين المطلوب من كل مديرية من مديريات البنك العشر(10) والتي تم تحديدها بمقارنة الكميات الفعلية بالكميات المقترحة التي تحددها عملية التقدير ويعرضها البرنامج فيما يعرف بـ: (Projections) ثم يتم حساب الفرق بين الفعلي والمقترح لكل متغير ولكل وكالة، ويتم تجميع التحسين المطلوب وحساب النسب على مستوى كل مديرية.

ب. تحليل نتائج الدراسة

- **تحليل كفاءة الوكالات**

بحسب أسلوب تحليل مغلف البيانات، تعتبر الوكالة كفؤة إذا حصلت على درجة كفاءة تساوي الواحد؛ أي أنها تتواجد على حد الكفاءة. أما إذا كانت هذه الدرجة أقل من الواحد، فتعتبر الوكالة غير كفؤة وتقع بذلك أدنى حد الكفاءة.

وبإجراء تحليل مفصل للجدول(2) نجد أن 7 وكالات أي (7.78%) من إجمالي الوكالات حصلت على الكفاءة التامة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) لتصبح مرجعيات للوكالات غير الكفؤة. فهي تقع على حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم الثابتة، حيث حققت قيما راكدة معدومة. ويبين الجدول كذلك أن الوكالات الكفؤة تنشط ضمن حجمها الأمثل بتمتعها بغلة حجم ثابتة تمكنها من الاستمرار في تبني نفس المزيج من المدخلات والمخرجات، وتعكس هذه النتيجة الوكالات:(79،5،70،95،85،91،104). كما نلاحظ أيضا من الجدول السابق أن 5 وكالات أي (5.56%)من إجمالي الوكالات تتمتع بالكفاءة الفنية دون الكفاءة الحجمية، فهي تقع على حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) دون حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم الثابتة، حيث تمثل كفاءتها الفنية ـ كفاءتها الداخلية ـ إمكانية هذه الوكالات من الوصول إلى التوليفة المثلى بين عناصر المدخلات والمخرجات. فقد حققت قيما راكدة معدومة لتقع بذلك على حد الكفاءة بالنسبة لنموذج عوائد الحجم المتغيرة. أما درجات كفاءتها الحجمية التي تقل عن الواحد فيدل على عدم تمكنها من الاشتغال ضمن الحجم الأمثل لنشاطها، إلا أنها تستطيع تحقيق ذلك لأنها تحقق وفورات حجم موجبة، ويمكنها التوسع في أنشطها وتحقيق مزيدا من إيرادات الاستغلال وإيرادات خارج الاستغلال، أي أن هذه الوكالات تنشط ضمن مجال غلة الحجم المتزايدة الذي يعكس أن التغير في المدخلات بنسبة معينة ينتج عنه تغير بنسبة أعلى في المخرجات، وتمثل هذه النتيجة الوكالات: (6، 101، 25، 1، 86).

ويبين الجدول(2) كذلك أن أغلب الوكالات وعددها 78 وكالة (86.67%) من إجمالي الوكالات غير كفؤة تماما، أي لم تحقق الكفاءة التامة ضمن نموذجي عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة، وتحصلت على درجات كفاءة أقل من الواحد في كلا النموذجين. كما أن قيمها الراكدة تختلف عن الصفر وكان مصدر عدم كفاءتها فنيا أي أن توليفتها لعناصر الانتاج الثلاث (تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال وعدد الموظفين) ليست مثلى مقارنة بالوحدات الكفء؛ وأيضا حجميا حيث لم تحقق أو تصل هذه الوحدات إلى المستوى الامثل من المخرجات (إيرادات الاستغلال وإيرادات خارج الاستغلال)إلا أنها تتمتع بوفورات حجم موجبة وتستطيع التوسع في مخرجاتها حتى تحقق الحجم الامثل بسبب غلة الحجم المتزايدة التي تنشط فيها، وهذا بالنسبة لجميع بقية الوكالات غير الكفء باستثناء وكالتين هما الوكالة (60) والوكالة (68) اللتان تحققان وفورات حجم سالبة وتواجهان غلة حجم متناقصة وبالتالي عليهما إعادة النظر في حجم مدخلاتهما ومخرجاتهما وفي العملية الانتاجية لديهما.

كما يبين الجدول(02) أن الوكالات الكفء فنيا و/أو حجميا هي وحدات مرجعية لذاتها ولغيرها من الوكالات غير الكفء، كما أنها ليست بالضرورة وحدات المرجعية لوكالات من نفس المديرية.

وفي المحصلة نجد أن متوسط درجة الكفاءة الفنية التامة التي تمثل نموذج ثبات غلة الحجم(CCR) لكافة وكالات البنك قد بلغت 35.70% وهي نسبة ضعيفة جدا يعكسها عدد الوكالات غير الكفء التي بلغت 83 وكالة أي ما يقارب 92% من إجمالي الوكالات. وبلغ متوسط درجة الكفاءة الفنية التي تمثل نموذج تغير غلة الحجم (BCC) 59.19% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة السابقة، وهو ما تعكسه طبيعة النموذج التي تسمح بوجود كفاءة فنية عند مستوى أقل من المستوى الامثل من النشاط، وبذلك ازدادت عدد الوحدات الكفء فنيا من 7 وحدات إلى 12 وحدة. وبلغ متوسط درجة الكفاءة الحجمية المكملة للكفاءة الفنية التي تمثل نموذج تغير غلة الحجم 58.38% وهي نسبة قريبة من نسبة الكفاءة الفنية لنفس النموذج، ويعود الارتفاع النسبي لهذه الدرجات إلى غلة الحجم المتزايدة التي تنشط فيها كل الوكالات غير الكفء باستثناء وكالتين وللدرجات المرتفعة التي تحققها العديد من هذه الوكالات.

- **تحليل كفاءة المديريات الجهوية**

يبين الجدول (3) متوسط درجات الكفاءة للمديريات مرتبة حسب درجة الكفاءة الفنية الكلية، ويتضح أن هناك ثلاث(03) مديريات غير كفء تماما، أي لا توجد بها أي وكالة كفء وهي المديريات 7 و 10 و6 ، بينما بقية المديريات فبها وكالات كفء فنيا فقط كما هو الحال في المديريتين 2 و 8 ومنها من بها وكالات كفء فنيا وحجميا وهي 4 و 5 و 9 وأخيرا مديريات تحتوي على وكالات كفء فنيا وحجميا ووكالات كفء فنيا فقط وهي المديريتين 1 و 3.

وعند مقارنة درجات الكفاءة لمختلف المديريات الجهوية نجد أن المديرية رقم 4 احتلت المرتبة الأولى من حيث الكفاءة التامة. فقد بلغ متوسط درجة كفاءتها الفنية الكلية 49.58% وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة ومتوسط درجة كفاءة فنية 63.03% وكفاءة حجمية 78.65%. و قد ساهم في تحقيق هذه المرتبة الوكالة (79)التي حققت الكفاءة التامة

وفق نموذجي عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى الوكالة (81) التي حققت درجات الكفاءة 84.42% و88.99% و94.86 %على التوالي، بينما بقية الوكالات حققت درجات ضعيفة من درجات الكفاءة. كما تمتاز هذه المديرية بصغر حجمها من حيث عدد الوكالات فهي تتكون من أقل عددا من الوكالات (06) مقارنة بالمديريات الاخرى. كما احتلت المديرية الجهوية رقم 1 المرتبة الثانية بحصولها على متوسط درجة كفاءة فنية كلية 43.27% وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة ودرجة كفاءة فنية 57.23% وفق نموذج عوائد الحجم المتغيرة، وكفاءة حجمية 75.60%، فقد حققت وكالتين ضمنها الكفاءة الفنية الكلية التامة وهما الوكالتين(5) و(95) وحققت الوكالة (101) الكفاءة الفنية فقط، إلا أن هناك (8) وكالات حققت درجة كفاءة فنية كلية دون 30% الأمر الذي أدى إلى الانخفاض في متوسط درجة كفاءة هذه المديرية الجهوية. وتمتاز هذه المديرية بكبر حجمها من حيث عدد الوكالات فهي تتضمن (13) وكالة وهو أكبر عددا مقارنة بالمديريات الاخرى. **ومن خلال نتائج المديريتين 4 و 1 نستطيع أن نستنتج أنه لا توجد علاقة بين درجات الكفاءة وحجم المديرية، على اعتبار أن عدد الوكالات يعبر عن حجم نشاط المديريات.**

وجاءت في المرتبات الثالثة والرابعة والخامسة المديريات الجهوية 5 و9 و3 على التوالي. وتمتاز هذه المديريات بأنها تتضمن وكالات كفء فنيا وحجميا أي حققت درجة الكفاءة التامة في النموذجين (CCR) و(BCC) ويتمثل ذلك في الوكالة (70) و (104) بالنسبة إلى المديرية 5 و الوكالة (85) بالنسبة للمديرية 9 والوكالة (91) للمديرية (3)التي تتضمن أيضا وكالة (25) الكفء فنيا فقط. ونلحظ أن درجات الكفاءة الفنية للوحدتين 3 و 5 أعلى من درجات الكفاءة الفنية للوحدتين 4 و 1 أي أن الوحدتين 3 و 5 تتصدران الترتيب حسب نموذج(BCC). لهذه الملاحظة أهمية في تحديد وتوضيح كمية ونسب التحسين المطلوب للمديريات والتي سنناقشها في الفقرة اللاحقة. وتمتاز هذه الوحدات أيضا بأنها متوسطة الحجم من حيث عدد الوكالات (08) وكالات للمديريتين 5 و 3، و(09) وكالات للمديرية 9، وأنها حققت درجات كفاءة فنية كلية أعلى من المتوسط للمديريات والذي بلغ 36.03 %.

حققت المديرية 7 متوسط درجة كفاءة فنية كلية 36.06% ومتوسط درجة كفاءة فنية 58.12%، ومتوسط درجة كفاءة حجمية 62.04% وبذلك توسطت درجات كفاءة المديريات. تتميز هذه المديرية بأنها غير كفء فنيا وحجميا وفق النموذجين وأنها صغيرة الحجم من حيث عدد الوكالات (7)، إلا أنه يمكنها تحقيق الكفاءة الفنية والكفاءة الفنية الكلية من خلال الاستفادة من وفورات الحجم التي تحققها وكالاتها وغلة الحجم المتزايدة التي تنشط فيها كل وحداتها.

حققت بقية المديريات 2 ، 8، 10، 6، درجات كفاءة فنية كلية منخفضة ودرجات كفاءة فنية متفاوتة ودرجات كفاءة حجمية منخفضة نسبيا، وتميزت أن وكالاتها غير كفء فنيا ولا حجميا باستثناء الوكالتين (6) و(1) التي تنتمي للمديرية 2 والوكالة (86) التي تنتمي للمديرية 8، حيث تعتبر هذه الوكالات كفء فنيا وليست كفء حجميا. كما تتميز هذه المديريات بأنها متوسطة إلى كبيرة الحجم، (9) وكالات بالنسبة للمديريات 10 و 6 و(10) وكالات للمديرية 8 و(11) وكالة بالنسبة للمديرية 2. لا شك أن أداء هذه المديريات، بما فيها المديرية 7، يعتبر ضعيفا مقارنة بأداء بقية المديريات 4، 1، 5، 9، 3، نظرا لدرجات الكفاءة المتدنية ولعدم وجود وكالة واحدة، ضمن هذه المديريات، يمكن اعتبارها وحدة مرجعية في استغلال الموارد المتاحة لها. علما أن حجم هذه المديريات يزيد عن 50% من وكالات البنك.

ج . تحسين كفاءة المديريات الجهوية

تستند عملية تحديد كمية ونسب التحسين المطلوبة في متغيرات النموذج للمديريات على مخرجات نموذج (BCC-I) ودرجة الكفاءة الفنية لكل مديرية، ويتم التركيز في النموذج الادخالي على نسب تحسين المدخلات كشرط أساسي لتحقيق الكفاءة مع امكانية تحسين المخرجات بالنسب التي تحددها مخرجات النموذج. ومن خلال النتائج المشار إليها في الفقرة السابقة، حيث توجد على الاقل وكالة واحدة في كل مديرية، لا تتمتع بالكفاءة التامة أي غير كفء فنيا وحجميا، فإنه لا توجد مديرية تحقق الكفاءة التامة. و الجدول 4 يقدم كمية ونسب التحسين المطلوب في كل مديرية بعد تجميع التحسين المطلوب لكل وكالاتها.

نلاحظ من خلال بيانات ومعطيات الجدول 4 أن كميات ونسب التحسين المطلوبة من كل مديرية جاءت متسقة إلى حد كبير مع درجات الكفاءة الفنية التي حققتها كل مديرية، باستثناء المديريات 1 و2 و 9 التي أظهرت بياناتها نسبا كبيرة في بعض المدخلات، مثل المديرية 1 نجد نسبة التحسين المطلوب في تكاليف خارج الاستغلال تقدر بـ: 79 %، والمديرية 2 و9 فإن نسبة التحسين في تكاليف الاستغلال بلغت 80% و65 % على التوالي. وقد يعود ذلك إلى حجم هذه المديريات، حيث تتكون المديرية 1 من 13 وكالة منها 10 وكالات غير كفء فنيا وحجميا، وتتكون المديرية 2 من 11 وكالة منها 9 وكالات غير كفء فنيا وحجميا، وتتكون المديرية 9 من 9 وكالات منها 8 وكالات غير كفء فنيا وحجما.

بينما نتائج بقية المديريات جاءت متسقة مع درجات الكفاءة الفنية، فنجد مثلا المديرية 3 هي الاقل كمية ونسب التحسين المطلوبة من وكالاتها وهذا يعود إلى درجة الكفاءة الفنية التي حققتها (71.19 %) وهي أعلى درجة بين المديريات. وعدد الوكالات غير الكفء الذي يعتبر قليل (6 من 8)مقارنة بالمديريات الاخرى. و نسب التحسين المطلوب في هذه المديرية هي تقليص تكاليف الاستغلال 16% وتكاليف خارج الاستغلال 26% وعدد الموظفين 32%، مع إمكانية تحسين إيرادات خارج الاستغلال بـ: 24%. المديرية 5 هي الاخرى تعتبر أقل كمية ونسب تحسين مطلوبة من وكالاتها ويعود ذلك إلى نفس الاسباب تقريبا، حيث حققت ثاني درجة كفاءة فنية (64.51%) وعدد وكالاتها غير الكفء (6 من 8) أيضا، و نسب التحسين المطلوب في هذه المديرية هي تقليص تكاليف الاستغلال 30% وتكاليف خارج الاستغلال 17% وعدد الموظفين 34%، مع إمكانية تحسين إيرادات خارج الاستغلال بـ: 125%. تليها المديرية 4 التي حققت درجة كفاءة فنية 63.03% وعدد وكالاتها غير الكفء (5 من 6) ونسب التحسين المطلوبة في المدخلات الثلاث هي على التوالي: 39% و33% و 43%، مع امكانية التحسين في المخرجة الثانية بنسبة 7% وهكذا في بقية المديريات.

وفي الاخير يقدم الجدول 4 حصيلة التحسين المطلوب من البنك الخارجي الجزائري والمتمثلة في تخفيض تكاليف الاستغلال بنسبة 50% وتكاليف خارج الاستغلال بنسبة 59%وتقليص مع اعادة تخصيص عدد الموظفين بنسبة 51، مع امكانية تحسين إيرادات خارج الاستغلال بنسبة 39% واعتبار حجم إيرادات الاستغلال حجما مقبولا، لأن نسبة تحسين المتغير تساوي صفر.

V- الخلاصة :

استخدمنا في الدراسة الحالية النموذجين الأساسيين لأسلوب تحليل مغلف البيانات؛ نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغيرة من أجل الحصول على دليل كمي لمدى كفاءة وكالات البنك الخارجي الجزائري. أشارت النتائج المتحصل عليها أن أغلب وكالات هذا البنك (78 من 90) لا تتمتع بالكفاءة في استغلال مواردها (تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال وعدد الموظفين) حيث بلغ متوسط درجة الكفاءة الفنية الكلية 35.70% وفق نموذج CCR و بلغ متوسط درجة الكفاءة الفنية 59.19% وفق نموذج BCC، أما متوسط درجة الكفاءة الحجمية فبلغ 58,38% . و قد تحصلت 7 وكالات فقط على درجة الكفاءة الفنية الكلية وفق نموذج CCR و12 وكالات فقط على درجة الكفاءة الفنية وفق نموذج BCC، وبلغت نسبة الهدر في الموارد أي المدخلات الثلاث النسب التالية 50% و 59% 51% على التوالي.

وتنصح إدارة البنك بإعادة النظر في التوليفة بين عناصر المدخلات والمخرجات بالنسبة للوكالات غير الكفءة، وبعدم فتح مزيد من الوكالات خاصة في المديريات التي لم تحقق الكفاءة في أي وكالة من وكالاتها.

من آفاق هذا البحث زيادة مدخلات ومخرجات العملية الانتاجية للوكالات ، و زيادة فترات الدراسة لعدة سنوات وأخيرا دراسة مقارنة لوكالات بنوك أخرى وطنية وأجنبية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (01) : عينة ومدخلات ومخرجات الدراسة

المديريات الجهوية	عدد الوكالات	المدخلات			المخرجات	
		مصاريف الاستغلال	مصاريف خارج الاستغلال	عدد الموظفين	إيرادات الاستغلال	إيرادات خارج الاستغلال
1	13	7,292,989,161.02	1,049,764,819.59	391	7,935,555,966.21	15,677,607.78
2	11	1,534,848,299.11	147,065,953.41	277	1,269,237,554.03	13,797,343.24
3	08	73,572,837.48	121,375,320.79	186	2,360,087,338.43	51,614,629.28
4	06	183,439,399.22	159,683,156.35	189	3,173,493,142.88	706,908,840.12
5	08	105,407,657.55	142,170,170.61	185	2,892,383,860.68	5,308,699.43
6	09	218,123,393.74	117,382,877.69	165	1,041,165,712.90	4,260,361.74
7	07	65,746,761.49	94,341,524.57	176	1,119,277,859.42	5,875,783.63
8	10	368,638,749.86	123,705,590.05	237	1,738,050,860.76	7,591,870.43
9	09	402,731,825.31	122,412,033.49	258	1,346,025,815.81	7,465,867.45
10	09	726,076,632.31	96,060,242.28	218	1,134,927,714.15	12,414,165.06
	90	**10,971,574,717.09**	**2,173,961,688.83**	**2,282**	**24,010,205,825.27**	**830,915,168.16**

المصدر : المديرية المركزية للبنك الخارجي الجزائري بالعاصمة.

الجدول (02): درجات الكفاءة وغلة الحجم والوحدات المرجعية للوكالات البنكية

رمز الوكالة	درجة CCR-I	درجة BCC-I		غلة الحجم	مصدر اللاكفاءة	الوكالات المرجعية
	الكفاءة الفنية الكلية	الكفاءة الفنية	الكفاءة الحجمية			
104	100,00	100,00	100,00	ثابتة	لا يوجد	104
91	100,00	100,00	100,00	ثابتة	لا يوجد	91
85	100,00	100,00	100,00	ثابتة	لا يوجد	85
95	100,00	100,00	100,00	ثابتة	لا يوجد	95
70	100,00	100,00	100,00	ثابتة	لا يوجد	70
5	100,00	100,00	100,00	ثابتة	لا يوجد	5
79	100,00	100,00	100,00	ثابتة	لا يوجد	79
6	84,46	100,00	84,46	متزايدة	حجمي	6
101	60,86	100,00	60,86	متزايدة	حجمي	101
25	19,91	100,00	19,91	متزايدة	حجمي	25
1	14,45	100,00	14,45	متزايدة	حجمي	1
86	4,81	100,00	4,81	متزايدة	حجمي	86
81	84,42	88,99	94,86	متزايدة	فني وحجمي	95,25,79,70
60	82,25	82,30	99,94	متناقصة	فني وحجمي	5,91,25
96	70,57	74,68	94,51	متزايدة	فني وحجمي	1,91,25
16	68,13	72,63	93,80	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
10	67,68	68,72	98,49	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
65	67,19	75,39	89,12	متزايدة	فني وحجمي	1,6,91
46	67,17	69,23	97,03	متزايدة	فني وحجمي	1,6,91,85
38	64,27	67,30	95,49	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
58	61,09	63,30	96,52	متزايدة	فني وحجمي	5,95,91,25
67	58,70	67,80	86,59	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,85
37	58,39	61,81	94,46	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
82	58,20	63,54	91,60	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
55	56,86	65,59	86,68	متزايدة	فني وحجمي	1,6,91,85
68	56,20	56,82	98,92	متناقصة	فني وحجمي	91,104,85
24	53,65	63,48	84,52	متزايدة	فني وحجمي	1,6,91,85
50	52,89	54,45	97,13	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
35	51,20	54,50	93,95	متزايدة	فني وحجمي	5,95,91,25
8	49,47	70,41	70,26	متزايدة	فني وحجمي	5,25
56	47,41	55,79	84,98	متزايدة	فني وحجمي	1,91,25
90	46,42	52,25	88,84	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
28	45,00	67,43	66,75	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
39	41,96	55,40	75,74	متزايدة	فني وحجمي	1,91,25
47	36,93	55,30	66,78	متزايدة	فني وحجمي	101,91,25,104
22	36,10	44,72	80,72	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
44	34,82	41,35	84,21	متزايدة	فني وحجمي	1,6,91,85
64	34,50	46,39	74,37	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,85
53	33,21	38,28	86,75	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
42	32,32	41,40	78,05	متزايدة	فني وحجمي	1,91,25
26	30,69	64,77	47,38	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,85
54	30,10	37,69	79,86	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
61	29,99	60,64	49,45	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
34	29,76	37,88	78,56	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25,79
84	29,37	67,98	43,20	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,85
80	29,03	49,47	58,69	متزايدة	فني وحجمي	1,91,25
15	28,23	52,76	53,51	متزايدة	فني وحجمي	1,91,25
98	27,78	32,76	84,81	متزايدة	فني وحجمي	101,79,85
77	27,73	35,30	78,56	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
51	26,88	54,59	49,24	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,85
12	26,17	29,69	88,14	متزايدة	فني وحجمي	95,25,79
30	25,57	27,23	93,90	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
57	22,44	79,46	28,23	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
32	22,03	46,81	47,07	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
27	21,73	64,36	33,77	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
103	21,63	63,09	34,27	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
29	21,39	59,07	36,21	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25

20	20,85	33,16	62,88	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
94	20,45	58,53	34,93	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,79,85
41	19,63	40,66	48,28	متزايدة	فني وحجمي	1,91,25
33	18,93	44,65	42,40	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
73	15,95	54,88	29,06	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
66	15,79	36,98	42,70	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25,79
13	15,38	49,68	30,96	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
75	15,38	64,60	23,80	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
18	15,30	21,19	72,18	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
31	14,81	70,43	21,03	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,85
93	13,24	72,25	18,32	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
69	12,82	36,35	35,27	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
87	12,59	48,93	25,72	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25,79
40	11,63	20,52	56,69	متزايدة	فني وحجمي	5,91,25
71	11,40	61,52	18,53	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
48	11,20	29,95	37,39	متزايدة	فني وحجمي	95,25,79
62	9,71	19,32	50,26	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
74	9,69	26,08	37,16	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25,79
36	9,11	31,98	28,50	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25,79
52	8,94	31,48	28,39	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
102	8,82	79,50	11,09	متزايدة	فني وحجمي	101,25
17	8,61	19,65	43,81	متزايدة	فني وحجمي	1,91,25
43	8,37	46,38	18,05	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
67	8,27	22,10	37,41	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25
83	8,13	90,01	9,03	متزايدة	فني وحجمي	101,25,86
78	7,47	52,07	14,34	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25,79
92	7,24	75,29	9,62	متزايدة	فني وحجمي	101,25,86
72	5,73	35,67	16,07	متزايدة	فني وحجمي	101,25,79,104
88	4,96	49,31	10,07	متزايدة	فني وحجمي	101,1,91,25,79
89	3,58	88,62	4,03	متزايدة	فني وحجمي	101,1
100	3,46	58,74	5,89	متزايدة	فني وحجمي	101,25,86
97	3,34	58,24	5,73	متزايدة	فني وحجمي	101,25,79
4	0,60	15,15	3,96	متزايدة	فني وحجمي	25,70
المتوسط	35,70	59,19	58,38			

المصدر : .إستنادا إلى مخرجات برنامج (OSDEA).

الجدول (03): متوسط درجات الكفاءة للمديريات الجهوية

الترتيب	المديريات الجهوية	درجة CCR-I	درجة BCC-I		ترتيب الوكالات من حيث الكفاءة												
		الكفاءة الفنية الكلية	الكفاءة الفنية	الكفاءة الحجمية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
1	4	49.58	63.03	78.65	79	81	60	71	74	62							
2	1	43.27	57.23	75.60	95	5	101	10	38	22	15	12	30	20	18	102	17
3	5	42.51	64.51	65.90	70	104	67	84	73	66	69	78					
4	9	39.84	53.99	73.79	85	46	55	44	42	77	57	52	76				
5	3	39.05	71.19	54.85	91	25	68	24	26	27	13	31					
6	7	36.06	58.12	62.04	96	65	64	61	80	75	72						
7	2	35.12	62.91	55.82	6	1	16	82	8	90	34	98	89	100	4		
8	8	29.48	51.66	57.07	86	58	37	56	47	53	41	87	40	36			
9	10	23.29	52.45	44.40	50	39	54	51	103	93	48	43	97				
10	6	22.15	60.62	36.54	35	28	32	29	94	33	83	92	88				
	المتوسط	**36.03**	**59.57**	**60.47**													

المصدر : . إستنادا إلى مخرجات برنامج (OSDEA).

الجدول (04): كميات ونسب التحسين للمديريات الجهوية

المديريات			المدخلات والمخرجات				
			تكاليف الاستغلال	تكاليف خارج الاستغلال	عدد العمال	إيرادات الاستغلال	إيرادات خارج الاستغلال
1	4	القيم الفعلية	183439.3994	159683.156	189	3173493.143	706908.8404
		القيم المقترحة	111078.5666	106445.895	107	3173493.143	756239.873
		التحسين المطلوب	-72360.83	-53237.26	-82	0	49331.03
		نسبة التحسين	**-0.39**	**-0.33**	**-0.43**	**0**	**0.070**
2	1	القيم الفعلية	7292989.16	1049764.82	391	7,935,556	15677.61
		القيم المقترحة	4098612.33	224002.95	157	7,938,622	58590.30
		التحسين المطلوب	-3194376.83	-825761.87	-234	3066	42912.70
		نسبة التحسين	**-0.44**	**-0.79**	**-0.60**	**0.0004**	**2.74**
3	5	القيم الفعلية	105407.7	142170.17	185	2892383.86	5308.70
		القيم المقترحة	73439.35	117997.91	123	2892383.86	11923.37
		التحسين المطلوب	-31968.3	-24172.26	-62	0.00	6614.67
		نسبة التحسين	**-0.30**	**-0.17**	**-0.34**	**0**	**1.25**
4	9	القيم الفعلية	402731.83	122412.03	258	1346025.816	7465.87
		القيم المقترحة	140811.48	65624.16	120	1346025.816	22305.23
		التحسين المطلوب	-261920.35	-56787.87	-138	0	14839.36
		نسبة التحسين	**-0.65**	**-0.46**	**-0.54**	**0.00**	**1.99**
5	3	القيم الفعلية	73572.84	121375.32	186	2360087.34	51614.63
		القيم المقترحة	61783.87	89307.70	126	2360087.34	63856.78
		التحسين المطلوب	-11788.97	-32067.62	-60	0	12242
		نسبة التحسين	**-0.16**	**-0.26**	**-0.32**	**0.00**	**0.24**
6	7	القيم الفعلية	65746.76	94341.52	176	1119277.86	5875.78
		القيم المقترحة	41024.72	52004.32	89	1119277.86	34019.99
		التحسين المطلوب	-24722.04	-42337.20	-87	0.00	28144.21
		نسبة التحسين	**-0.38**	**-0.45**	**-0.50**	**0**	**4.79**
7	2	القيم الفعلية	1534848.30	147065.95	277	1269237.55	13797.34
		القيم المقترحة	303066.60	61081.81	146	1284669.92	33897.68
		التحسين المطلوب	-1231781.70	-85984.14	-161	15432.37	20100.34
		نسبة التحسين	**-0.80**	**-0.58**	**-0.42**	**0.01**	**1.46**
8	8	القيم الفعلية	368638.75	123705.59	237	1738050.86	7591.87
		القيم المقترحة	161770.1	65308.9123	98	1738050.86	53827.28
		التحسين المطلوب	-206868.65	-58396.68	-139	0.00	46235.41
		نسبة التحسين	**-0.56**	**-0.47**	**-0.59**	**0.00**	**6.09**
9	10	القيم الفعلية	726076.63	96060.24	218	1134927.71	12414.17
		القيم المقترحة	323213.86	49655.58	96	1138490.08	29597.29
		التحسين المطلوب	-402862.77	-46404.67	-122	3562.37	17183.13
		نسبة التحسين	**-0.55**	**-0.48**	**-0.56**	**0.00**	**1.38**
10	6	القيم الفعلية	218123.39	117382.88	165	1041165.71	4260.36
		القيم المقترحة	119041.71	68351.78	94	1051657.07	22484.59
		التحسين المطلوب	-99081.68	-49031.09	-71	10491.36	18224.23
		نسبة التحسين	**-0.45**	**-0.42**	**-0.43**	**0.01**	**4.28**
التحسينات		القيم الفعلية الكلية	**10971574.72**	**2173961.69**	**2282**	**24010205.82**	**710356.06**
		إجمالي التحسينات	**-5465371.29**	**-1274180.66**	**-1157**	**32552.36**	**255827.22**
		النسبة الكلية للتحسينات	**-0.50**	**-0.59**	**-0.51**	**0.00**	**0.36**

المصدر : إستنادا إلى مخرجات برنامج (OSDEA).

ـ الإحالات والمراجع :

[1]. Hubrecht Aude, « Mesure de la productivite et pratique de benchmarking: Le cas d'un groupe bancaire français », Cahier du FARGO n° 1061101,pp 6-7.

[2]. Sherman HD, Gold F. « Bank branch operating efficiency: evaluation with data envelopment analysis. Journal of Banking and Finance », 1985; 9:297–315.

[3]. Parkan C. « Measuring the efficiency of service operations: an application to bank branches. Engineering Costs and Production Economics », 1987; 12:237–42.

[4]. Al-Faraj TN, Alidi AS, Bu-BshaitAl-Faraj KA. « Evaluation of bank branches by means of data envelopment analysis », International Journal of Operations and Production Management 1993; 13:45–52.

[5]. Zijiang Yang, « Bank Branch Operating Efficiency: A DEA Approach », the International MultiConference of Engineers and Computer Scientists 2009; Vol II IMECS 2009, March; 18 – 20.

[6]. Mehmet Hasan Eken and Suleyman Kale, « Measuring bank branch performance using Data Envelopment Analysis (DEA): The case of Turkish bank branches », African Journal of Business Management Vol. 5(3), 4 February, 2011; 889-901.

[7]. Oral M, Yolalan R. « An empirical study on measuring operating efficiency and profitability of bank branches ». European Journal of Operational Research 1990; 46:282–94.

[8]. Sherman D, Ladino G. « Managing bank productivity using data envelopment analysis (DEA). Interfaces 1995; 25:60–73.

[9]. Schaffnit C, Rosen D, Paradi JC. « Best practice analysis of bank branches: an application of DEA in a large Canadian bank », European Journal of Operational Research 1997; 98:269–89.

[10]. Athanassopoulos AD, Giokas D. « The use of data envelopment analysis in banking institutions: evidence from the commercial bank of Greece », Interfaces 2000; 30:81–95.

[11]. CHU-FEN LI, « Problems in Bank Branch Inefficiency: Management, Scale and Location », Asian Journal of Management and Humanity Sciences, Vol. 1, No. 4, 2007; 523-538.

[12]. Farrell, J, « The Measurement of Productive Efficiency », Journal of the Royal Statistical Society, Series A, vol. 120 (3), 1957; 253-281.

[13]. Debreu, G, « The Coefficient of Resource Utilization », Econometrica, vol. 19 (3), 1951; 273-292.

[14]. لمزيد من التفصيل في النموذج الرياضي لأسلوب تحليل مغلف البيانات يمكن العودة إلى:
Cooper, W.W., L.M. Seiford et K. Tone, « Introduction to Data Envelopment Analysis and its Uses, New York, Springer, 2006.

[15]. Charnes, A., W. W. Cooper et E. L. Rhodes, « Measuring the efficiency of decision making units ». European Journal of Operational Research, vol. 2, no 6, 1978; 429-444.

[16]. غلة الحجم هي مقياس للتغير النسبي في المخرجات الناتج عن التغير النسبي في المدخلات. فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة حجم متزايدة وإذا كانت النسبة أقل من الواحد فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة حجم متناقصة. أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فغلة الحجم ثابتة.

[17]. Banker, R., A. Charnes & W. Cooper, « Some Models for Estimating Technical and Scale Inefficiencies in Data Envelopment Analysis », Management Science, vol. 30 (9), 1984; 1078-1092.

محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012

Determinants of Inflation in Algeria Structural Vector Autoregression (SVAR) Approach 1970-2012

عبد الله قوري يحيى (*)
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي- الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الجزائري على فترة زمنية مدروسة تمتد من 1970 إلى 2012 باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR، تحليل التباين و دوال الاستجابة اللحظية. و قد بينت الدراسة انه في إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية ، معدل الفائدة و سعر الصرف و المتغيرات غير النقدية و المتمثلة في الناتج الداخلي ، كتلة الأجور، الإيرادات، النفقات، و قيمة الواردات أن كتلة الأجور تعتبر المحدد الرئيسي للتضخم في الأجل القصير إلى جانب الواردات، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية و الإنفاق الحكومي على الترتيب، أما في الأجل المتوسط و البعيد فنجد الكتلة النقدية، الواردات، الأجور، و الإيرادات.

الكلمات المفتاح : تضخم، نماذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، اقتصاد جزائري.

Abstract : This paper diagnoses the determinants of inflation in Algeria's economy during 1970-2012, using a Structural Vector Autoregression (SVAR) model, Impulse response functions and Variance decomposition. The study showed that in a mixed model general of the inflation includes: monetary variables (money supply, interest rate, exchange rate), and real variables (GDP, wages bill, expenditures, fiscal revenue, imports), show that the wages bill, imported goods prices, GDP, money supply and the expenditures are the driving factors of inflation in the short run. Factors affecting prices in the long and medium run are the money supply, prices of imports, wages bill and the fiscal revenue.

Keywords : Inflation, Structural Vector Autoregression (SVAR) model, Algeria's economy.

Jel Classification Codes : E31, P24, C5.

I. تمهيد :

بالرغم من أن معدلات التضخم المسجلة في السنوات القليلة الأخيرة تختلف كثيرا عن تلك التي سجلت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن ظاهرة التضخم مازالت تطرح نفسها بقوة في الجزائر بالموازاة مع السياسة المالية و النقدية المنتهجة من طرف السلطات من جهة، و التطلعات التي تطمح إليها في المديين القريب و المتوسط من جهة أخرى، خاصة في ما يتعلق برفع معدل النمو و تحسين القدرة الشرائية. إنطلاقا من هذا يمكن طرح السؤال الجوهري التالي : ما هي المتغيرات الاقتصادية الأساسية المفسرة و المحددة لتطور ظاهرة التضخم في الجزائر؟ و يهدف هذا البحث أساسا إلى الوقوف على أهم العوامل المحددة لظاهرة التضخم في الجزائر، من أجل وضع سياسات اقتصادية مثالية.

تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الفترة الممتدة بين 1970 إلى 2012 و ذلك عن طريق الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و وزارة المالية، و أما من الناحية المنهجية فيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من جهة و المنهج التجريبي من جهة أخرى عن طريق استخدام نماذج متجهات الإنحدار الذاتي الهيكلية SVAR (Structural Vector Auto Regression Models)، و دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions)، و تحليل التباين (Variance decomposition) لإختبار أثر الصدمات في مختلف المتغيرات ذات العلاقة النظرية بظاهرة التضخم. و من أجل الوصول إلى الأهداف المشار إليها، ارتأينا تقسيم البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالي : القسم الثاني يخصص لبعض المفاهيم النظرية العامة حول ظاهرة التضخم، القسم الثالث و يخصص لدراسة ظاهرة التضخم في الجزائر بالموازاة مع المتغيرات التي يمكن أن تدخل في تفسيره، القسم الرابع و يخصص لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي ثم تحليل التباين و دوال الاستجابة.

eMail : (*) : koriiab@live.fr

II. عموميات نظرية حول ظاهرة التضخم :

1. مفهوم التضخم:

يمكن القول عموما بأنّ التّضخم هو ظاهرة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهو حركة مستمرة باتجاه تصاعدي في المستوى العام للأسعار، سواء كان هذا الإرتفاع ناتج عن زيادة في كمية النّقد التي تجعل التيار النّقدي أكبر من التيار السلعي، أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي، فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية[1].

2. أسباب التضخم:

حسب النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم فإن زيادة الطلب الكلي تعتبر من أهم أسباب التضخم (النظرية الكينزية)، و يستند هذا التفسير إلى قانون العرض و الطلب، حيث أن سعر السلعة يتحدد في السوق عندما يتعادل الطلب على السلعة مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب الكلي لسبب من الأسباب مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل من زيادة الطلب) فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع سعر السلعة[2]. بتعميم هذه القاعدة على مجموع السلع و الخدمات، يمكن القول بأن زيادة الطلب على جميع السلع و الخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و هذا ما يسمى بتضخم الطلب، و من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب نجد[3]: زيادة إنفاق الأفراد الذي غالبا ما يخصص للإستهلاك على حساب الإدخار، زيادة إنفاق المشروعات بالموازاة مع تنامي استثماراتها، و أيضا زيادة الإنفاق الحكومي بغرض رفع الأجور أو مواجهة النفقات المختلفة.

و من أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي أيضا إلى حصول التضخم نجد [4]:

- العجز في الميزانية العامة : أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي و تطرحها في التداول بدون تغطية، و يترتب على أثرها ازدياد الطلب الكلي الفعلي مع ثبات الإنتاج الحقيقي.
- الزيادة في إصدار النقود أو زيادة الكتلة النقدية: حيث أن يرجع التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى التزايد المستمر و الكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات.
- انخفاض سعر الفائدة: حيث يشجع انخفاض معدل سعر الفائدة على فتح باب الإعتمادات، مما يزيد من فرص الإقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة.
- زيادة التكاليف الإنتاجية أو النفقات و خاصة الأجور، و المقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة أي زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.
- استيراد معظم السلع و الخدمات من الخارج: حيث ينعكس إرتفاع الأسعار في الأسواق الأجنبية على الأسعار في الأسواق المحلية بفعل الإستراد، أي أن هناك عملية إستراد للتضخم.

III. تحليل عام لظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري:

1. تطور مؤشر سعر الاستهلاك في الجزائر من 1970 إلى 2012:

من خلال الشكل رقم 1 في الملحق الإحصائي1، و الذي يبين تطور معدل التضخم من سنة 1970 إلى غاية سنة 2012، يمكن تقسيم فترات تطور معدل التضخم في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى من 1970 إلى 1989 : انطلاقا من سنة 1970 بداية تطبيق السياسة الانتقائية للأسعار عوضا عن سياسة تثبيت الأسعار، عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات، حيث تم تسجيل معدل تضخم بلغ 15.6 % سنة 1978 و 14.7 % سنة 1981، و بالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982 -1984، إلا أنه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5 % و 12.3 % خلال سنتي 1985، 1986 على الترتيب، و يرجع ذلك إلى الإختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، و تأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية؛
- المرحلة الثانية من 1989 إلى 1996: و هي مرحلة تحرير الأسعار حيث يلاحظ أن معدلات التضخم سجلت قيما قياسية طيلة الفترة 1989-1996، و بلغت أعلى نسبة لها في سنة 1992 بمعدل 31.7 %، في حين بلغ هذا المعدل

20.5 %، 29 %، و 29.8% في السنوات 93، 94، 95 على الترتيب، ويمكن إرجاع هذه الزيادات إلى عدة أسباب أهمها: التحرير الواسع للأسعار خلال الفترة (1994-1997)، و رفع الدعم الحكومي عنها؛

- المرحلة الثالثة من 1997 إلى 2012: تميزت هذه الفترة باستقرار معدلات التضخم، وهذا بسبب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و الذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين، ونلاحظ من خلال الشكل 1 أن معدلات التضخم قد تراجعت بشكل محسوس مع بداية 1997 و استمرت في التراجع حتى اقتربت من الصفر العام 2000 (0.3 %)، ثم عادت لترتفع من جديد و تبلغ أعلى قيمة لها العام 2012 بمعدل 9.8 %، و يفسر ذلك أساسا بالسياسة المالية التوسعية التي تم انتهاجها من طرف الحكومة و التي خصص لها مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 62 مليار دولار أمريكي حتى العام 2009.

2. أهم أسباب التضخم في الجزائر:

1.2. اتساع الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي:

سبق أن التضخم حسب الكينزيين يحدث نتيجة لارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الحقيقي، و إذا كان الطلب الكلي في الجزائر يعرف ارتفاعا سريعا و مستمرا كنتيجة حتمية لزيادة الإستهلاك و ارتفاع عدد السكان و غيرها من العوامل، فان الأمر يختلف بالنسبة للعرض الكلي، هذا الأخير يمكن تمثيله محاسبيا في الجزائر بالناتج الداخلي الخام معطى بالقيم الحقيقية، حيث يبين الشكل 2 (م إ1) أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف نوعا من الإنخفاض خلال بعض الفترات مثل الفترة 1986-1989 و الفترة 1991-1998، و يرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار برميل النفط ، و يظهر الشكل مدى ارتباط الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر بأسعار النفط.

و قد أدى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2000، على خلفية الإنفراج المالي الناتج عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط، إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج الداخلي الخام إلى حوالي 5.4% بالمتوسط خلال الفترة الرباعية للبرنامج، و أما خارج قطاع المحروقات فقد بلغ حوالي 6.5 % لنفس الفترة، و هو ما تحقق بفضل قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الخدمات[5].

و مما ينبغي التأكيد عليه هو اختلال التوازن المسجل بين قطاعات الإنتاج السلعي وبين قطاع الخدمات في بنية الناتج الداخلي الخام، فيمكن ملاحظة أن قطاع المحروقات الذي يحتل لوحده نسبة تفوق 42% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل الفترة المدروسة، في حين ما زالت مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات منخفضة إذ لا تتجاوز نسبتها 8% في تركيب ذلك الناتج، و قد انتقلت من 16 % خلال الفترة 1974-1987 إلى نحو 13 % خلال الفترة 1988-1997، لتصبح حوالي 7 % فقط خلال الفترة 1999-2012 . أما القطاع الفلاحي فان مساهمته في كامل الفترة هي الأخرى ضئيلة نسبيا حيث تقدر بحوالي 10 % في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، و قد انتقلت من حوالي 14 % خلال الفترة 1988-1997 إلى 9 % خلال الفترة 1999-2012.

2.2. الإفراط في الإصدار النقدي:

عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا متسارعا منذ 1962، حيث انتقلت من 4.1 مليار دج إلى أكثر من 137 مليار دج في سنة 1982، و انتقل حجم الكتلة النقدية في 1990 إلى 343 مليار دج، ثم وصلت إلى 1776 مليار دج في 1999، و يفسر ذلك بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة و المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية. و الملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت تنمو بكثرة إلا أن نموها عرف نوعا من الإستقرار من عقد إلى آخر، والسبب في ذلك يعود لمحاولة التحكم في التضخم، خاصة في الفترة بين 1980- 1999. وعرفت الألفية الجديدة نموا متزايدا للكتلة النقدية، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 11013 مليار دج عام 2012، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التوسع في حجم الإئتمان و زيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له مبلغ حوالي 7 مليار دولار (حوالي 520 مليار دج) خلال الفترة 2001 -2004 ثم الإنطلاق في البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 - 2009 و الذي خصص له هو الآخر مبلغ إجمالي يقدر بنحو 4203 مليار دينار جزائري إي ما يعادل حوالي 55 مليار دولار[6].

يظهر الشكل 4 (م إ1) تطور الكتلة النقدية M2[7] بالقيم الحقيقية من 1970 إلى 2012، حيث يمكن أن نلاحظ التراجع الملحوظ للكتلة النقدية و مركباتها خلال الفترة الممتدة بين 1987 و 1997، و هو ما يفسر بالسياسة المالية و النقدية المتشددة التي انتهجتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بغرض السيطرة على معدلات التضخم.

و يظهر من خلال الشكل 5 (م إ1) أن تغيرات الكتلة النقدية بالمقارنة مع تغيرات معدلات التضخم مرت بثلاث فترات مختلفة:

- الفترة الأولى من 1970 إلى 1989: حيث كانت معدلات تغير المستوى العام للأسعار أقل من معدلات تغير العرض النقدي، وكما هو واضح من الشكل فهما يأخذان تقريبا نفس الاتجاه، أي كلما ازداد العرض النقدي ازداد المستوى العام للأسعار ولكن بمعدل أقل.
- الفترة الثانية 1989-1996: انقلبت فيها الصورة و أصبحت معدلات تغير الأسعار أكبر من معدلات تغير العرض النقدي.
- الفترة الثالثة 1997-2012 و هي تشبه المرحلة الأولى، مع ملاحظة بعض الفروق كالإنخفاض الملحوظ الذي عرفته معدلات التضخم.

3.2. ارتفاع الأجور:

تمثل الأجور المصدر الأساسي لإستهلاك العائلات، و بالتالي فان حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الكلي للسلع و الخدمات في البلاد، أي أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي، ذلك أن أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة في العرض)، ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي و الطلب الكلي، و هو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية.

يوضح الشكل3 (م إ1) تطور الكتلة الأجرية بالقيم الحقيقية في الجزائر من 1974 إلى 2012 حيث نلاحظ زيادة في وتيرة الأجور بالقيم الحقيقية منذ 1970 و إلى غاية 1983 أين عرفت نوعا من الاستقرار، لتسجل انخفاضا خلال الفترة 1993-1997، و بداية من 1998 بدأت تميل نحو الزيادة و الارتفاع. و نشير هنا إلى نسبة كتلة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام قد بلغت حوالي 29 % العام 2012 مقابل 21 % العام 2000.

4.2. عجز الميزانية :

ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، و لذلك تلجأ الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه أو عن طريق الدين العمومي و فائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية [8]. الشكل 6 (م إ1) في الملحق يبين تطور كل من نفقات و إيرادات الميزانية بالقيم الحقيقية انطلاقا من 1970 و إلى غاية 2012، حيث يلاحظ أن هناك عجز تم تسجيله في الميزانية خلال 1971 و 1983، ثم الفترة الممتدة بين 1989 و 1996 و يرجع ذلك أساسا إلى تراجع أسعار النفط، و هو ما يؤثر سلبا على موارد الدولة التي تحتل الجباية البترولية فيها أكثر من 50 %. فبالرغم من الإرتفاع الذي عرفته أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة فقد استمر تسجيل العجز في إطار سياسة مالية توسعية حيث انتقل فيها العجز من نحو 4 % إلى الناتج الداخلي الخام العام 2003 إلى 20 % من الناتج الداخلي الخام العام 2012. هذا العجز المسجل يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم و حتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية و التي خصص لها مع بداية سنة 2000 صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات.

5.2. التضخم المستورد:

يمثل الشكل 7 (م إ1) تطور الواردات الجزائرية بالقيم الإسمية، خلال الفترة 1970-2012 حيث يمكن التفكير بأن التطور السريع للواردات وبالذات السلع الغذائية والاستهلاكية وسلع التجهيز و السلع الوسيطية، أدت إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية إلى السوق المحلية، و خاصة خلال السنوات الأخيرة التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، و التي شهدت فيها العديد من الأسواق العالمية ارتفاعا كبيرا في الأسعار، خاصة ما تعلق بالمواد الغذائية.

IV. محددات التضخم في الجزائر باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي: SVAR (Structural Vector Auto Regression Models)

1. نماذج متجه الانحدار الذاتي القانونية (Standard) و الهيكلية (Structural):

1.1. نماذج متجه الانحدار الذاتي القانونية:

تقوم نمذجة متجه الإنحدار الذاتي القانوني على نمذجة شعاع مكون من متغيرات مستقرة انطلاقا من الماضي الخاص بكل متغير.

يمكن كتابة نموذج متجه الإنحدار الذاتي القانوني VAR ذو الدرجة p كما يلي:

$$X_t = C + \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + ... + \Phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t = C + \sum_{i=1}^{p} \Phi_i X_{t-i} + \varepsilon_t \quad t = 1,..,T$$

X_t شعاع ذو البعد $(n \times 1)$، ε_t يمثل شعاع التشويش الأبيض ذو البعد $(n\times 1)$ و يحقق الفرضيات الكلاسيكية.

2.1. نماذج متجهات الانحدار الذاتي الهيكلية:

تعتبر نمذجة متجه الإنحدار الذاتي نمذجة نظرية أكثر منها عملية، ذلك أن المنمذج الاقتصادي يتجاوز النظريات الإقتصادية في نمذجة التحركات الديناميكية للمتغيرات الإقتصادية، و لذلك تم اقتراح نوع أخر من النماذج يأخذ بعين الإعتبار الآثار الآنية الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية يعرف بنموذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلي.
الإنتقال من الشكل الهيكلي إلى الشكل المختزل من نوع الـ VAR يتم كما يلي:

$$AX_t = B_1 X_{t-1} + ... + B_p X_{t-p} + U_t$$

A هي عبارة عن مصفوفة ذات أبعاد $(n\times n)$ و عناصر قطرها الرئيسي متساوية و تساوي العدد 1.
الشكل المختزل لهذا النموذج يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$X_t = A^{-1}B_1X_{t-1} + ...+ A^{-1}B_pX_{t-p} + A^{-1}U_t = C_1X_{t-1} + ...+ C_pX_{t-p} + A^{-1}U_t$$

عادة ما تقترح نظرية الإقتصاد الكلي مجموعة من المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها من أجل نمذجة متجهات الانحدار الذاتي، و في هذا الإطار يمكن أن نجد نوعين من القيود:

- قيود في الأجل القصير: ترتبط بظواهر التعديل الكلي على مستوى بعض المتغيرات، و تتعلق بالآثار الناتجة عن التغير الحاصل في المتغيرات نتيجة لحصول تغيير في واحد منها؛
- قيود في الأجل الطويل: و ترتبط بالنتائج الأساسية للتوازن العام.

2. تحديد النموذج الاقتصادي العام :

ترتبط الأسعار (P) في الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي بالأسعار الدولية و التي يمكن تمثيلها بأسعار الواردات (IM) إلى جانب سعر الصرف E.

و تقرر النظرية الاقتصادية أن الطلب على النقود (Md) بالقيم الحقيقية مرتبط أساسا بالدخل (Y) الحقيقي ، كتلة الأجور(W) الحقيقية ، معدل الفائدة (i)، و التضخم المتوقع (π^e)، أي[9]:

$$M_t^d / P = f(Y_t / P,\ w_t / P,\ r_t,\ \pi_t^e)$$

و بما أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود و زيادة التضخم المتوقع تقلل من الطلب على النقود، يمكن إذن كتابة الدالة الكلية المعبرة عن التضخم كما يلي[10]:

$$P = f(Y_t / P, M_t / P, w_t / P, IM_t, E_t, \pi_t^e, i_t)$$

يمكن أيضا إضافة الإنفاق الحكومي G بالقيم الحقيقية[11] و الإيرادات T الحقيقية[12]، لتصبح دالة التضخم معرفة كما يلي[13]:

$$P = f(Y_t / P, M_t / P, w_t / P, IM_t, E_t, \pi_t^e, i_t, G_t / P, T_t / P)$$

و بافتراض أن علاقة التضخم بالمتغيرات المذكورة باللوغاريتم هي علاقة خطية، يمكن إذن كتابة المعادلة المعبرة عن الأسعار كما يلي:

$$\log P = \alpha_1 * \log(Y_t / P) + \alpha_2 * \log(M_t / P) + \alpha_3 * \log(w_t / P) + \alpha_4 * \log(IM_t) + \alpha_5 * \log(E_t) + \alpha_6 * \log(\pi_t^e)$$
$$+ \alpha_7 * \log(i_t) + + \alpha_8 * \log(G_t / P) + \alpha_9 * \log(T_t / P)$$

إذن: أهم المتغيرات التي يمكن أن تدخل في تفسير التضخم في الجزائر تكون على النحو التالي[14]: لوغاريتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك المعبر عن تغيرات الأسعار: و نرمز له بالرمز P، لوغاريتم الكتلة النقدية بالقيم الحقيقية: و نرمز لها بالرمز M2R، لوغاريتم الناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية و يرمز له بالرمز YR، لوغاريتم قيمة الواردات من العالم الخارجي و يرمز لها بالرمز IM، لوغاريتم معدل الفائدة و يرمز له بالرمز I، لوغاريتم سعر الصرف و يرمز له بالرمز E، لوغاريتم الإنفاق الحكومي بالقيم الحقيقية و يرمز له بالرمز GR، لوغاريتم الإيرادات بالقيم الحقيقية و يرمز لها بالرمز TR، لوغاريتم كتلة الأجور بالقيم الحقيقية و يرمز لها بالرمز WR، لوغاريتم الرقم القياسي للأسعار المتوقعة و يرمز له بالرمز PP .

و نشير هنا إلى انه قد تم الاستغناء عن التضخم المتوقع في النموذج بغرض الحفاظ على درجة الحرية، (ضعف عدد المشاهدات المسجلة بالمقارنة مع عدد المتغيرات المستعملة).

3. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي:

1.3. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في النموذج:

دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المستعملة و التي تعتبر شرطا ضروريا لتقدير نماذج ال VAR تمت باستعمال إستراتيجية اختبار ديكي و فولر البسيط DF و المتزايد ADF بمساعدة برنامج EViews .
و قد أظهرت النتائج أن كل المتغيرات المستعملة في الدراسة تتكامل من الرتبة الأولى ما عدى مؤشر سعر الإستهلاك الذي يتكامل من الرتبة الثانية و يمكن أن نفسر ذلك بالاختلاف الموجود بين سلوك مؤشر سعر الإستهلاك و باقي المتغيرات في الأجل الطويل، فنظرا لحساسية مؤشر سعر الإستهلاك بالمقارنة مع باقي المتغيرات فهو يحتاج إلى فترة أطول نسبيا ليظهر سلوكا يشابه سلوك باقي المتغيرات الإقتصادية المدروسة.

2.3. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي القانوني:

سوف نقوم في هذه المرحلة بتطبيق تقنية مسار متجه الانحدار الذاتي القانوني على الشعاع X المكون من 9 متغيرات كما يلي:

$$X = (D2P, DGR, DIM, DM2R, DYR, DTR, DE, DI, DWR)'$$
$$X_t = C + \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + ... + \Phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير شعاع الانحدار الذاتي الثابت، و ذلك باستخدام برنامج Eviews، و بعد محاولات عديدة للتقدير من أجل قيم مختلفة لمراتب التأخير، تبين من خلال المعايير المعلوماتية كـ AIC و SC أنها تتناقص مع إضافة كل تأخير. و نظرا لوجود عدد قليل نسبيا من المشاهدات (43 مشاهدة)، و عدد كبير نسبيا من المتغيرات (9 متغيرات)، فقد تم اختيار طول التأخير 3.

3.3. الانتقال من الشكل القانوني لنماذج الـ VAR إلى الشكل الهيكلي SVAR :

يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل مختزل (Reduced form) على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^{m} A_i \ X_{t-i} + U_t$$

حيث: $X = (D2P, DGR, DIM, DM2R, DYR, DTR, DE, DI, DWR)'$ هو متجه المتغيرات الداخلية التي يجب أن تكون مستقلة.
$U_t = [\, u_t^p \cdot u_t^{gr} \cdot u_t^{im} \cdot u_t^{m2r} \cdot u_t^{yr} .u_t^{tr} .u_t^{e} .u_t^{i} .u_t^{wr} \,]$ هو متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتيا، و m عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في النموذج .
و من أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب تشكيل مصفوفة الإنتقال P التي تحقق العلاقة التالية: $u_t = P.e_t$، و ذلك كما يلي[15]:

- أولا كتابة المساواة $u_t = P.e_t$ على النحو التالي: $A.u_t = B.e_t$ حيث أن: $P = A^{-1}.B$
- تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين A و B بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، كأن نفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الآخر في خضم نفس السنة (أي أن هذا العنصر سيأخذ قيمة 0)، أو العكس بافتراض وجود تأثير و هنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر α_{ij} (قيود اقتصادية)؛
- تثبيت العناصر القطرية بإعطائها قيمة 1.

يمكن أيضا وضع الفرضيات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الاقتصاد الجزائري و التمييز بين الأجلين القصير و الطويل[16] :

- تفترض المعادلة الأولى أن أي تغير غير متوقع في الإنفاق الحكومي، الواردات، الناتج الداخلي الحقيقي، الإيرادات و/ أو كتلة الأجور إضافة إلى الصدمة الهيكلية في المستوى العام للأسعار (حد الخطأ الجديد e_t^p)، سيكون لها اثر فوري على المستوى العام للأسعار في حين أن العوامل النقدية (الكتلة النقدية، معدل الفائدة و سعر الصرف) ليس لها اثر آني على المستوى العام للأسعار؛

- تفترض المعادلة الثانية أن التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي تفسر بصدمة آنية في المستوى العام للأسعار، و الإيرادات الحكومية؛
- تفترض المعادلة الثالثة أن الواردات تتأثر آنيا بسعر الصرف و الصدمة الهيكلية للواردات؛
- تفترض المعادلة الرابعة أن الكتلة النقدية تتأثر آنيا بصدمة هيكلية في الكتلة النقدية؛
- تفترض المعادلة الخامسة أن التغيرات الفورية غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تكون بسبب المستوى العام للأسعار، الإنفاق الحكومي، الواردات، الإيرادات، كتلة الأجور و صدمة هيكلية في الناتج الداخلي الخام؛
- تفترض المعادلة السادسة أن التغيرات غير المتوقعة في الإيرادات الحكومية تكون بسبب تغيرات في المستوى العام للأسعار، الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، معدل الفائدة إلى جانب صدمة هيكلية في الإيرادات؛
- تفترض المعادلة السابعة أن التغيرات غير المتوقعة في الواردات أو معدل الفائدة أو صدمة هيكلية في سعر الصرف تأثر على سعر الصرف؛
- تفترض المعادلة الثامنة أن معدل الفائدة يتأثر آنيا بالكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام، الإيرادات، سعر الصرف و الأجور، إلى جانب صدمة هيكلية في معدل الفائدة؛
- المعادلة الأخيرة تدل على أن كتلة الأجور تتأثر آنيا بالمستوى العام للأسعار، و صدمة هيكلية في الأجور.

$$u_t^p = \alpha_{gr}^p u_t^{gr} + \alpha_{im}^p u_t^{im} + \alpha_{yr}^p u_t^{yr} + \alpha_{tr}^p u_t^{tr} + \alpha_{wr}^p u_t^{wr} + e_t^p$$

$$u_t^{gr} = \alpha_{tr}^{gr} u_t^{tr} + \beta_{tr}^{gr} e_t^{tr} + e_t^{gr}$$

$$u_t^{im} = \alpha_{tc}^{im} u_t^{tc} + e_t^{im}$$

$$u_t^{m2r} = e_t^{m2r}$$

$$u_t^{yr} = \alpha_p^{yr} u_t^p + \alpha_{gr}^{yr} u_t^{gr} + \alpha_{im}^{yr} u_t^{im} + \alpha_{tr}^{yr} u_t^{tr} + \alpha_{wr}^{yr} u_t^{wr} + e_t^{yr}$$

$$u_t^{tr} = \alpha_p^{tr} u_t^p + \alpha_{yr}^{tr} u_t^{yr} + \alpha_e^{tr} u_t^e + \alpha_i^{tr} u_t^i + e_t^{tr}$$

$$u_t^{tc} = \alpha_{im}^e u_t^{im} + \alpha_i^e u_t^i + e_t^e$$

$$u_t^i = \alpha_{m2r}^i u_t^{m2r} + \alpha_{yr}^i u_t^{yr} + \alpha_{tr}^i u_t^{tr} + \alpha_e^i u_t^{tc} + \alpha_{wr}^i u_t^{wr} + e_t^i$$

$$u_t^{wr} = \alpha_p^{wr} u_t^p + e_t^{wr}$$

في ظل هذه الشروط، يمكننا كتابة المصفوفتين A و B على النحو التالي:

$$A = \begin{pmatrix} u_t^p & u_t^{gr} & u_t^{im} & u_t^{m2r} & u_t^{yr} & u_t^{tr} & u_t^e & u_t^i & u_t^{wr} \\ 1 & -\alpha_{gr}^p & -\alpha_{im}^p & 0 & -\alpha_{yr}^p & -\alpha_{tr}^p & 0 & 0 & -\alpha_{wr}^p \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & -\alpha_{tr}^{gr} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & -\alpha_e^{im} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & -\alpha_i^{m2r} & 0 \\ -\alpha_p^{yr} & -\alpha_{gr}^{yr} & -\alpha_{im}^{yr} & 0 & 1 & -\alpha_{tr}^{yr} & 0 & 0 & -\alpha_{wr}^{yr} \\ -\alpha_p^{tr} & 0 & 0 & 0 & -\alpha_{yr}^{tr} & 1 & -\alpha_e^{tr} & -\alpha_i^{tr} & 0 \\ 0 & 0 & -\alpha_{im}^e & 0 & 0 & 0 & 1 & -\alpha_i^e & 0 \\ 0 & 0 & 0 & -\alpha_{m2r}^i & -\alpha_{yr}^i & -\alpha_{tr}^i & -\alpha_e^i & 1 & -\alpha_{wr}^i \\ -\alpha_p^{wr} & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

$$B = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & \beta_{tr}^{gr} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

باستعمال برنامج EViews يمكننا تقدير عناصر المصفوفتين A و B من خلال النموذج: $A.u_t = B.e_t$
حيث U يمثل بواقي تقدير النموذج VAR و E بواقي تقدير النموذج الهيكلي.
إيجاد A و B يسمح في ما بعد بحساب مصفوفة الانتقال P حيث : $P = A^{-1}.B$

$$P = \begin{pmatrix} 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0.019 & 0 \\ 0.011 & 0.017 & -0.024 & 0.0192 & 0.066 & -0.004 & -0.001 & 0.018 & 0 \\ 0 & 0.028 & -0.025 & 0 & 0 & -0.209 & -0.001 & 0 & 0 \\ 0.0195 & -0.021 & -0.011 & -0.029 & 0.023 & -0.02 & -0.045 & 0 & 0 \\ 0.0109 & 0.020 & -0.027 & 0 & 0.082 & 0.004 & -0.001 & 0.013 & 0 \\ -0.109 & 0.001 & -0.002 & 0.002 & 0.163 & 0 & 0 & 0.002 & 0 \\ 0 & 0.134 & 0.003 & 0 & 0 & 0.029 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0.002 & 0.127 & 0.003 & -0.002 & 0.002 & 0.005 & 0 & 0 \\ 0.0286 & 0.013 & -0.017 & -0.003 & 0.014 & -0.013 & 0 & 0 & 0 \end{pmatrix}$$

هذه المصفوفة هي التي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي و تباينه إضافة إلى الإحصاءات الموافقة لكل عامل و ذلك وفقا للعلاقات التالية:

$$\hat{\Phi}_i = p^{-1}\hat{B}_i, \quad i = 1......p$$

$$\hat{\Sigma} = p^{-1}\hat{\Omega}\left(p^{-1}\right)'$$

4.تحليل التباين و دوال الاستجابة:

1.4. تحليل التباين :

يوضح جدول تحليل التباين الظاهر في الملحق الإحصائي رقم 2، دور كل صدمة من صدمات المتغيرات المستعملة في الدراسة في تفسير التقلبات الظرفية لمؤشر سعر الاستهلاك في آفاق 10 سنوات من التنبؤ ، حيث نلاحظ انه في السنة الأولى ترتبط التغيرات الحاصلة في أسعار المستهلك أساسا بالتغيرات الحاصلة في كتلة الأجور بنسبة 99.66 % ، وأما في السنة الثانية فترتبط بتغيرات الأجور بنسبة 30.71 % ، تغيرات الواردات بنسبة 24.69 %، تغيرات الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 15.42 %، و تغيرات الكتلة النقدية بنسبة 13.29 %.

في المدى المتوسط تصبح الكتلة النقدية هي المتغير الأساسي المفسر لتغيرات الأسعار بنحو 16 % متبوعة بأسعار الواردات بنحو 14 % ثم كتلة الأجور بنحو 13 %. أما في المدى البعيد فترتبط تغيرات الأسعار بتغيرات الإيرادات الحقيقية بنحو 20 %، ثم الواردات و الكتلة النقدية بنحو 15 % لكل متغير.

في ما يخص التأثير الذاتي للأسعار يمكن أن نلاحظ أن هذا التأثير يكون شبه معدوم في الأجل القصير لكنه يرتفع ليصل إلى نحو 28 % خلال السنة الثالثة ثم يتناقص بعد ذلك تدريجيا.

2.4. تحليل دوال الاستجابة:

يبين الملحق الإحصائي رقم 3 دوال الاستجابة الدفعية لأثار صدمات المتغيرات المستعملة في النموذج على التضخم حيث جاءت كما يلي:

- اثر صدمة في الكتلة النقدية: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية التجميعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في الشكل 1 (م إ 2)، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الكتلة النقدية مقدرة بـ 1% يؤدي إلى اثر ايجابي على الأسعار غير آني مقدر بحوالي 2 % خلال السنة الثانية، و يرتفع ليستقر في نحو 4 % خلال الفترة الثالثة و ما يليها، و هو أمر يتوافق مع تحليل النقديين لظاهرة التضخم فزيادة الكتلة النقدية هي سبب مباشر لزيادة الأسعار في الجزائر، و خاصة في الأجل المتوسط؛
- اثر صدمة في الإنفاق العمومي: حدوث صدمة ايجابية في الإنفاق الحكومي يؤدي بدوره إلى أثر معنوي ايجابي غير فوري على الأسعار يرتفع تدريجيا ليبلغ حوالي 3 % خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ ثم ينخفض بعد ذلك تدريجيا. (الشكل 2 (م إ 2))؛
- اثر صدمة في الأجور : حدوث صدمة ايجابية في كتلة الأجور مقدارها 1 وحدة، يؤدي إلى اثر ايجابي آني على الأسعار بنحو 2 % ، يتناقص بعد ذلك إلى نحو 1 % خلال الفترة الثالثة و الرابعة ثم يرتفع مجددا طوال السنوات الخمس المتبقية للتنبؤ. (الشكل 3 (م إ 2))؛

- اثر صدمة في الإيرادات العمومية: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية و المبينة في (الشكل 4 (م إ 2))، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية مقدرة بـ 1 وحدة، سيكون لها أثر معنوي غير فوري موجب على معدلات التضخم تصل إلى نحو 1 % خلال الفترة الثالثة ثم تنخفض لترتفع مجددا لتصل إلى نحو 3 % و 5 % خلال الفترة الخامسة و الثامنة على الترتيب؛
- اثر صدمة في الواردات : حدوث صدمة ايجابية في الواردات مقدارها 1 وحدة، يؤدي إلى اثر موجب غير فوري على الأسعار، يرتفع تدريجيا ليبلغ نحو 4 % خلال الفترة الثالثة و الرابعة ثم يتناقص بعد ذلك تدريجيا. (الشكل 5 (م إ 2))؛
- اثر صدمة في الناتج الداخلي الخام : حدوث صدمة ايجابية في الناتج الداخلي الخام مقدارها 1 وحدة، يؤدي إلى اثر سلبي غير فوري على الأسعار، يرتفع تدريجيا ليبلغ نحو 3 % خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ ثم يتناقص بعد ذلك تدريجيا. (الشكل 5 (م إ 2))؛
- استجابة الأسعار لصدمة في سعر الصرف تكون استجابة موجبة في نفس الإتجاه، يظهر أثرها بوضوح بعد مرور 6 سنوات و ذلك في حدود 5 %؛
- بالنسبة لأثر الصدمة الحاصلة في سعر الفائدة ، يكون الأثر تارة موجبا و تارة سالبا غير انه لا يتعدى 1 %.

V. خلاصة:

أظهرت هذه الورقة البحثية مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تعتبر كتلة الأجور المحدد الأساسي للتضخم في الجزائر خلال الفترة القصيرة بزيادة قدرها 2 % من اجل كل وحدة زائدة في كتلة الأجور؛
- إلى جانب الأجور ترتبط معدلات التضخم في الأجل القصير أيضا بكل من أسعار الواردات (2 %)، الناتج الداخلي الخام الحقيقي (1.6- %)، و الكتلة النقدية (1.6 %) و الإنفاق الحكومي (1.2 %)؛
- في المدى المتوسط و البعيد تصبح الكتلة النقدية هي المتغير الأساسي المفسر لتغيرات الأسعار إلى جانب كل من الواردات، الأجور، و الإيرادات الحقيقية؛
- معدلات الفائدة في الجزائر لا يعتبر أداة فعالة لاحتواء التضخم و خاصة في الأجل القصير و المتوسط، و يمكن أن يفسر ذلك بعدم ميل الأفراد للادخار، وغياب فرص الاستثمار التي يمكن أن يغذيها هذا الأخير، فلا المصارف تجد الحافز الاقتصادي لرفع سعر الفائدة، ولا الأفراد لديهم الميل للإدخار بسب النزعة الاستهلاكية؛
- توحي النتائج المحصل عليها بأهمية السياسة المالية في توجيه الاقتصاد الجزائري غير أنها تظهر أيضا نوعا من الاختلال في تطبيقها، حيث أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني الحقيقي و بخاصة خارج المحروقات لم تحقق هدفها المنشود بقدر ما كان لها آثار سلبية على الأسعار و تراجع القدرة الشرائية مع تفاقم الجانب الاجتماعي و بخاصة على المدى البعيد، و يرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته خارج قطاعي المحروقات إلى جانب توسع الإستيراد على حساب المنتوج المحلي.

و للحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري مع تحقيق معدلات أعلى في معدلات النمو، ارتأينا إبداء بعض الاقتراحات:

- ينبغي إخضاع الزيادات في الأجور إلى شرط الزيادة في الإنتاجية، حيث أن الزيادات العشوائية المسجلة في الأجور خلال عامي 2011 و 2012 تعتبر المسئول الأساسي عن ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 9 %؛
- فيما يخص تمويل عجز الموازنة العامة المتزايد ينبغي اللجوء إلى سوق السندات بدلا من الاعتماد على الإصدار النقدي أو صندوق ضبط الإيرادات تفاديا لارتفاع حجم السيولة النقدية، و خاصة مع توسع القطاع الخاص و انخفاض أسعار الفائدة؛
- في ما يخص الإنفاق العام يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، إلى المجالات التي تشجع نمو الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، و بخاصة القطاع الفلاحي و الصناعي، وتشجيع الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الأعمال و خلق بيئة تنافسية و تسهيل عملية نقل التكنولوجيا، إلى جانب الاهتمام بالعنصر البشري الذي يبقى هو أساس العملية التنموية؛
- ضرورة رد الإعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات و ذلك بتوسيع الأوعية الضريبية و تخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، تحفيز الاستثمار و تقليص محاولات الغش و التهرب الضريبي، كما يجب خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات، و توجيه الضريبة لإعادة

توزيع المداخيل بشكل عادل، و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم؛

- تعزيزا منها لدور السياسة النقدية ينبغي على الحكومة تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل، تعوّض ضعف إلتزام البنوك العامة والخاصة في هذا المجال، بالإضافة إلى إنشاء سوق مالي وتطوير مؤسسات الإدخار التعاقدي حتى تساهم بدرجة كبيرة في تراكم الموارد القابلة للإستثمار، كما نقترح أيضا إنشاء البنوك الإسلامية التي اثبت الواقع قدرتها الكبيرة على تمويل و تحريك الاقتصاد و بخاصة في الدول الإسلامية؛
- تبني سياسة تجارية حذرة تهدف إلى الحد من الاستيراد على حساب المنتوج المحلي؛
- معالجة بعض الاختلالات الهيكلية المسجلة في الأسواق المحلية، كالمشاكل المتعلقة بالتوزيع، التخزين، المضاربة، السوق السوداء و غيرها.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الملحق الإحصائي رقم 1 : التمثيل البياني لتطور مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المستعملة في الدراسة

الشكل : 1 تطور معدل التضخم في الجزائر من 1970 إلى 2012 (1989=100)

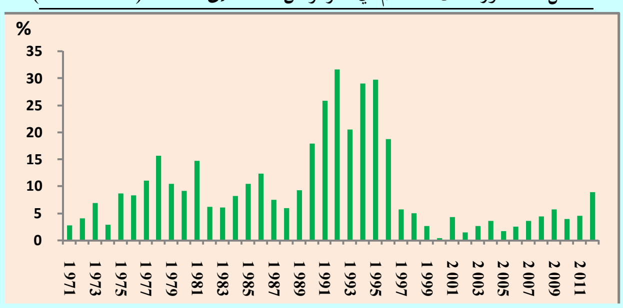

الشكل : 2 تطور الناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية و أسعار النفط من 1970 إلى 2012.

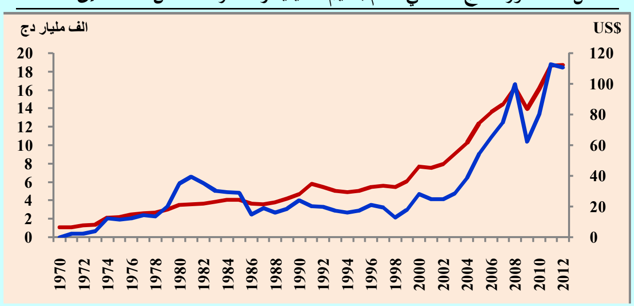

الشكل : 3 تطور كتلة الأجور بالقيم الحقيقية من 1970 إلى 2012 .

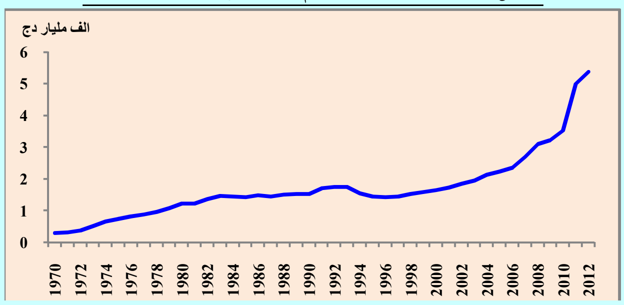

الشكل : 4 تطور الكتلة النقدية بالقيم الحقيقية في الجزائر من 1970 إلى 2012.

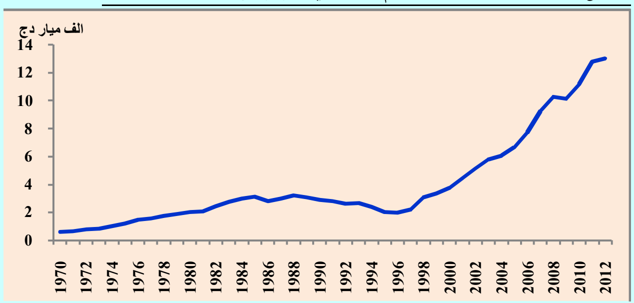

الشكل:5 مقارنة معدل تغير الكتلة النقدية بمعدل تغير الناتج الداخلي الخام و التضخم (70–2012)

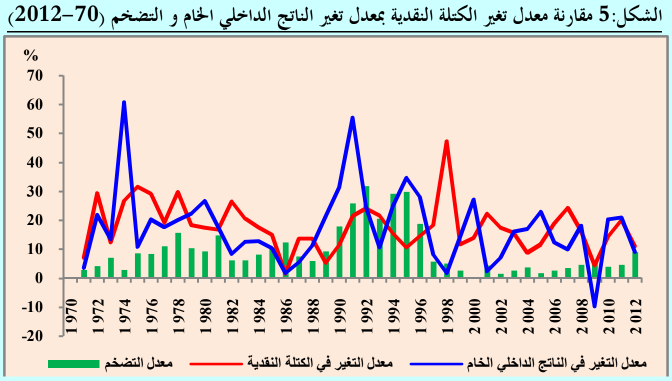

الشكل : 6 تطور نفقات و إيرادات الميزانية بالقيم الحقيقية من 1970 إلى 2012.

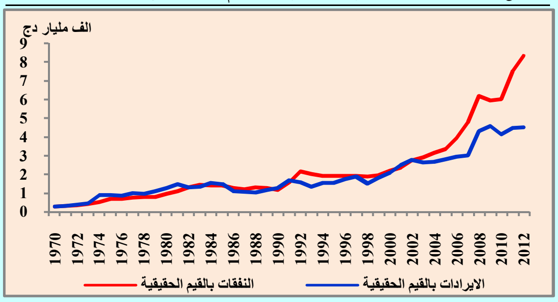

الشكل : 7 تطور قيمة الواردات بالقيم الاسمية من 1970 إلى 2012.

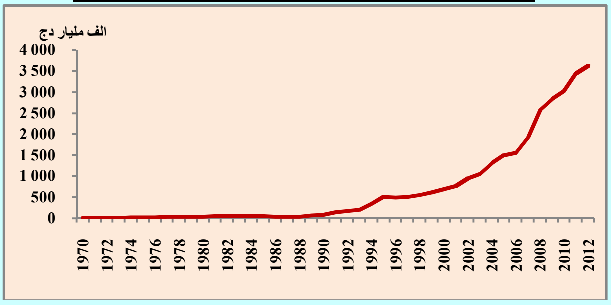

المصدر: وزارة المالية، و الديوان الوطني للإحصائيات:

- Office national des statistiques, collections statistique N :147, rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2008. Alger septembre 2009.
- Office national des statistiques, collections statistique, rétrospective des comptes économiques de 1970 a 2002.édition 2005.
- Office national des statistiques, indice des prix à la consommation, collections statistique N : 113 Alger Mars 2009.

الملحق الإحصائي رقم 2: جدول تحليل التباين لنموذج SVAR لبعض الفترات الزمنية

المتغير	السنة	P	GR	IM	M2R	YR	TR	E	I	WR
P	1	0.118127	0.082011	0.017827	0.030256	0.10338	0.019942	0.01919	6.03E-05	99.60921
	2	0.50935	8.922824	24.6943	13.29824	15.42865	4.334564	0.362952	1.731358	30.71776
	3	28.09045	4.787838	13.22799	16.32106	8.217219	3.498219	7.53861	1.907988	16.41063
	4	24.46777	5.520054	14.26111	15.30911	8.572022	6.938385	6.403153	5.335705	13.1927
	5	18.40947	4.514884	12.28586	14.34506	9.012809	15.35398	6.80496	8.706842	10.56613
	6	18.0524	3.811726	12.55052	13.04475	8.158302	16.90979	11.22033	7.354375	8.897799
	7	16.98574	5.092721	14.79259	13.43125	7.692658	16.68003	10.19796	6.891525	8.235524
	8	15.19092	5.01777	15.65885	13.51386	9.003229	18.56289	9.40309	6.282511	7.366879
	9	13.83633	4.784584	15.82865	12.26405	8.053001	24.24601	8.391346	5.51811	7.077912
	10	14.52396	4.454932	16.74406	11.48998	7.531119	25.0603	7.779622	5.705096	6.710937

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال معطيات الملحق الإحصائي 1 و برنامج EViews 5.

الملحق الإحصائي رقم 3: دوال الاستجابة اللحظية التجميعية

Acumulated response to structural one S.D innovation +2 S.E

الشكل 1 : استجابة الأسعار لصدمة في الكتلة النقدية

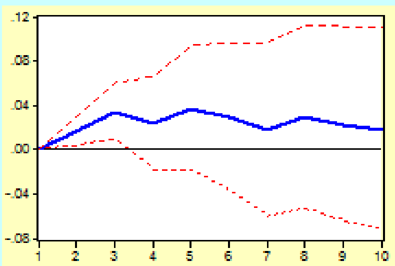

الشكل 2 : استجابة الأسعار لصدمة في الإنفاق الحكومي

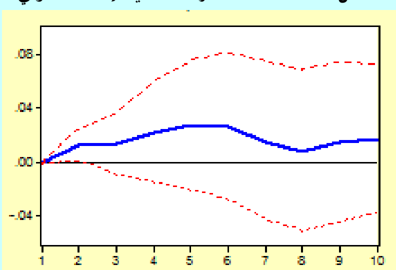

الشكل 3 : استجابة الأسعار لصدمة في الأجور

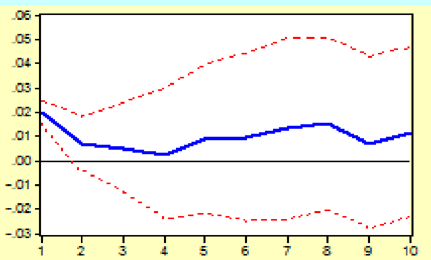

الشكل 4 : استجابة الأسعار لصدمة في الإيرادات

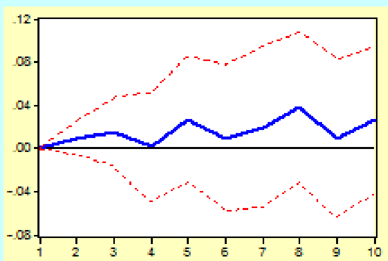

الشكل 5 : استجابة الأسعار لصدمة في الواردات

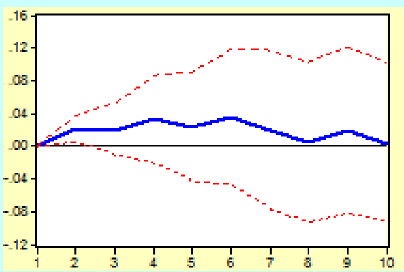

الشكل 6: استجابة الأسعار لصدمة في معدل الفائدة

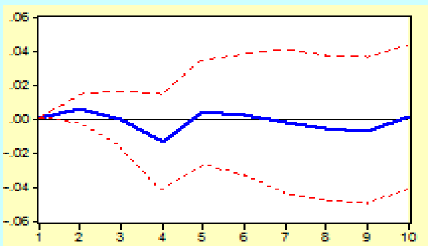

الشكل 7 : استجابة الأسعار لصدمة في الناتج الداخلي الخام

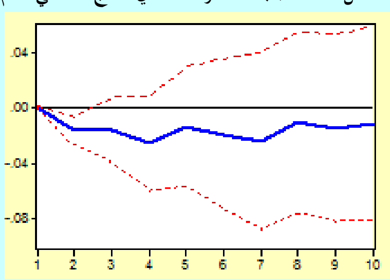

الشكل 8 : استجابة الأسعار لصدمة في سعر الصرف

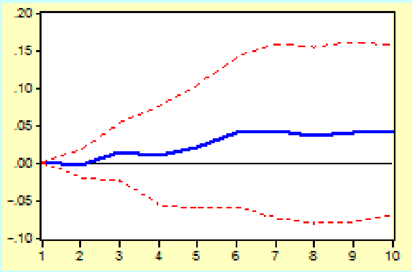

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال معطيات الملحق الإحصائي 1 و برنامج EViews 5.

- الإحالات والمراجع :

[1] - فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد : 2244، العراق 2008.

[2] - مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البحث للطباعة و النشر، قسنطينة، 1989، ص180.

[3] - هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الطباعة للنشر و التوزيع، عمان ط1، 2001، ص140-141.

[4] - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص95.

[5] - مولدو حشمان و عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، 2005 ، جامعة الجزائر.

[6] - صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002، ص257.

[7] - تتكون الكتلة النقدية (M2) في الجزائر من قسمين أساسيين: القسم الأول و يسمى النقود (M1) Monnaie و يشمل التداول الورقي و الودائع تحت الطلب (حوالي 91 % من الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة)، أما القسم الثاني فيسمى بشبه النقود Quasi- monnaie - أو الودائع لأجل (9 % من مجمل الكتلة النقدية).

[8] - عبد الحق بوعتروس، دراسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة.

[9] - Byung-Yeon Kim, Déterminants of Inflation in Poland, A Structural Cointegration Approach, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2001.

- Domaç Ilker, Elbirt Carolos, The main determinants of inflation in Albania, World Bank. (www.elibrary.worldbank.org/).

- Brieuc Monfort and Santiago Peña, Inflation determinants in Paraguay, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2008.

[10] - Thouraya Boujelbène Dammak- Younès Boujelbène, Déterminants de long terme et dynamique de court terme de l'inflation en Tunisie, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com).

[11] - Magda Kandil and Hanan Morsy, determinants of Inflation in GCC, IMF WORKING PAPER, 2009.

- Raffaela Giordano, Sandro Momigliano, Stefano Neri, Roberto Perotti, The effects of fiscal policy in Italy estimates with a SVAR model, Italy, 2005M, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com).

[12] - Raffaela Giordano, Sandro Momigliano, Stefano Neri, Roberto Perotti, The effects of fiscal policy in Italy estimates with a SVAR model, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2005.

[13] - Byung-Yeon Kim, Déterminants of Inflation in Poland , A Structural Cointegration Approach, Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2001.

- Domac Iker, Elbirt Carolos, The main determinants of inflation in Albania, World Bank. (www.elibrary.worldbank.org/).

[14] - هذه المتغيرات يتم تحويلها جميعا إلى قيم لوغريتمية في النموذج و ذلك طبقا لما تتضمنه علاقات النمذجة القياسية الكلية من جهة و من اجل تثبيت تباين المتغيرات من جهة ثانية و التي بينت الرسوم البيانية عدم تجانسه لمعظم المتغيرات.

[15] - شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد ، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية، مرجع سابق.

[16] - شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد ، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية، مرجع سابق.

- Sandro Momigliano, Stefano Neri and Roberto Perotti, The effects of fiscal policy in Italy estimates with a SVAR model. Social Science Research Network (SSRN), (www.ssrn.com), 2005.

قياس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين : 1970-2012
Measuring the impact of exchange rate variables structural model of the Algerian economy(for period : 1970-2012)

إسماعيل بن قانة (*) & عيسى بهدي (**)
مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الورقة إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 والى غاية 2012 مع دراسة اثر ذلك على متغيرات كلية لنموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري،و التنبؤ بسلوكها في حال إعطاء صدمات لسعر الصرف فيها.
تم انجاز هذا العمل باستعمال أدوات لتقدير معالم النموذج، وإجراء المحاكاة على المتغير لمعرفة مدى تأثير انحرافه على باقي متغيرات النموذج.

الكلمات المفتاح : سعر الصرف، نموذج قياسي كلي، صدمة خارجية، محاكاة، سيناريوهات بديلة.

Abstract : The aim of this paper is to follow the evolution of the behavior of the exchange rate since 1970 to 2012 with the study of the effect on college variables to a structural model of the Algerian economy, and prediction of their behavior in the event of giving shocks to the exchange rate . I've been the completion of this work using tools to estimate model parameters, and conduct simulation on the variable to determine the effect on the rest of its deviation from variables.

Keywords : Rate of exchange, model macro econometric, external shocks, simulation , alternative scenarios.

Jel Classification Codes : D51, F3, O24 and R15.

I- تمهيد :

يعد تفسير سلوك سعر الصرف من القضايا الاقتصادية المعاصرة والتي زاد الاهتمام بها في العقدين الآخرين من القرن العشرين، فلقد أدى تحرير المبادلات التجارية والمالية مع اندماج الاقتصاديات العالمية في تكتلات اقتصادية وكيانات عملاقة إلى تغيير الخارطة الاقتصادية العالمية وأنظمتها والتي من أهمها أنظمة الصرف، هاته الأخيرة التي تعتبر عامل الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية وتعمل على توجيه الاستثمار في أصول هذه الأسواق، وفي تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد.[1]

مما سبق ذكره يظهر أن سعر الصرف يعتبر عاملا جد فعال في إدارة متغيرات الاقتصاديات القومية وسياساتها وهو ما دفعنا لدراسته على الاقتصاد الجزائري من خلال إشكالية أردنا أن تجيبنا على السؤال التالي:

كيف نقيس اثر اختلال سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري؟

قصد الإجابة على هذا السؤال والإحاطة بجزئياته قمنا بتتبع الخطوات التالية:

- الإطار المفاهيمي للنموذج الهيكلي الكلي؛
- التعرف على النموذج وتقدير معالمه؛
- محاكاة النموذج المقدر واختبار جودته.

حيث ستكون أهدافنا من هذه الدراسة على ما ذكرنا هي:

- تبيان دور سعر الصرف وأهميته على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري؛
- تتبع المسار التاريخي لحركية الاقتصاد الجزائري من خلال التغيرات التي طرأت على سعر صرفه؛
- التحقق من مدى مرونة واستجابة الاقتصاد الجزائري إزاء التأثير على احد من متغيراته.

eMail : (*) : benggana@gmail.com & (**) : baheddi.ai@univ-ouargla.dz

لقد اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الدراسات التي ناقشت قضية بناء نموذج قياسي كلي للاقتصاد الجزائري ومن ثم ضمنت ذلك دراسة جزئية لبعض متغيراته القيادية المؤثرة كسعر الصرف من خلال إعطائها صدمات وتتبع اثر ذلك على باقي متغيرات كل نموذج، من هذه الدراسات نجد:

أ- دراسة العباس (A medium term macro econometric model for Algeria 1963-1984):[2]

وتهدف هذه الدراسة من خلال عنوانها إلى بناء نموذج قياسي للاقتصاد الكلي الجزائري على المدى المتوسط يسمح بجمع اكبر عدد من المتغيرات والقطاعات الاقتصادية التي تشكله حيث يستعمل التنبؤ والمحاكاة وحساب المضاعفات لرسم السياسات الاقتصادية الواجب الأخذ في حالة حصول سيناريوهات معينة تؤثر على المتغيرات التي تتحكم في هذا الاقتصاد.

ب- دراسة بلعقبي (Adaptation du Modèle Macroéconométrique de Haque et alii à l'économie Algérienne):[3]

هذه الدراسة تمثل تطبيقا لنموذج قياسي -طبق على الاقتصاد الكلي لـ31 دولة من العالم الثالث، وبني من طرفين خبيرين من صندوق النقد الدولي- على الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة من 1962 إلى 1993، وتهدف إلى:

- توضيح وضعية الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى عام 1996؛
- استشراف مستقبل الاقتصاد الجزائري باستعمال المحاكاة (Simulation).

وخلصت الدراسة إلى إثبات النتائج التالية:

- تعدد السياسات والاستراتيجيات التي طبقتها الجزائر في جميع القطاعات الاقتصادية وعدم التنسيق بينها؛
- لابد من توفر منظومة مصرفية قوية وتشجيع الاستثمارات.

ج- دراسة تومي وشقبقب (محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2002):[4]

عمل الباحثان في هذه الورقة البحثية على بناء نموذج قياسي مصغر للاقتصاد الجزائري مهيأ لدراسة القدرة التنبؤية لبعض المتغيرات، كما قيمت السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي الكلي على المديين القصير والمتوسط، مع إبرازها للأدوات التي يمكن لمتخذي القرارات أن يعتمدوا عليها في إحداث الصدمات الخارجية.

وقد خلصت إلى أنه يمكن وضع نموذج ومن تم محاكاته إحصائيا وحساب مضاعفات المتغيرات وكذا تصورها لسيرورة السياسات الاقتصادية.

II - الطريقة :

1- الإطار المفاهيمي للنموذج الهيكلي الكلي:

بشكل عام يمكن تقسيم الاقتصاد إلى خمسة (05) قطاعات رئيسية وهي العائلات، قطاع الإنتاج، الحكومة، المؤسسات المالية وباقي العالم، تحدث بينها عمليات في إطار تبادلات أطلق عليها مصطلح الأسواق وهي تضم عموما : سوقا للسلع والخدمات، سوقا للنقود وسوقا لعوامل الإنتاج على أن هناك من يضيف اسوقا أخرى للمبادلات أو الصفقات يتم فيها تبادل العملات. في سوق السلع والخدمات يتغير فيه الاستهلاك تبعا لمتغيرات أهمها الدخل الذي يكون متاحا (عند كينز) أو دائما وعابرا (عند فريدمان) أو نسبيا (عند دزنبييري) كما أن لمستوى الأجور وحجم السكان واختلاف الفئات تأثير على ذلك، أما الادخار فيحكمه سعر الفائدة بشكل خاص، إضافة إلى: حجم الدخل وتوزيعه، المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة وحجم الثروة. ويخضع الاستثمار لمتغيرات كسعر الفائدة، الأرباح، التقدم التقني مع التغيرات في الطلب الخارجي على السلع المصدرة أو على هيكل الصادرات إضافة إلى تكاليف الإنتاج الثابتة والمتغيرة وقوة مصادر التمويل أو ضعفها...الخ.[5]

وعلى الرغم من أن الصادرات اعتبرت متغيرا خارجيا عند كينز إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر عليها والتي منها: السعر النسبي للصادرات، سعر الصرف، الأذواق الأجنبية، منافسة الصادرات بالنسبة للسلع العالمية وسعر برميل البترول، وكما أن للصادرات عوامل ومحددات تؤثر عليها فإن للواردات عوامل ومحددات كذلك فهي تتأثر بالدخل بشكل خاص (حسب كينز) إضافة إلى: سعر الصرف، السعر النسبي للواردات، احتياطي الصرف الأجنبي والأذواق المحلية.

يختلف أصحاب الفكر الاقتصادي في الإنفاق الحكومي كونه متغيرا خارجيا، ففي عام 1833م اكتشف الاقتصادي الألماني أدولف واجنر *Adolph Wagner* قانونا سماه التزايد اللانهائي[6] في نشاط الدولة حيث أرجع التزايد النسبي في النفقات إلى التقدم الاجتماعي. وأختبر بيكوك *Peacock* ووايزمان *Wiseman* عام1961 قانون واجنر ووجدا أن النفقات تنمو لأن الموارد تنمو وليس العكس.[7]

تتأثر الضرائب نظريا بحجم الهيكل السكاني ، طريقة توزيع الدخل القومي بين الأفراد، الأغراض التي تستغل فيها الحصيلة الضريبية، النظام الضريبي القائم، وعي المجتمع المالي، الفائض الاقتصادي، وهناك عوامل أخرى كحجم الدخل وإنفاقه.[8]

أما من الناحية التطبيقية فهناك علاقة قوية بين حجم الضرائب وحجم الدخلY (ممثلا في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، الودائع الادخارية أو الادخار (فكلما زادت الودائع الادخارية دل ذلك على ثراء الأفراد، ومن تم زاد ذلك من اقتطاعاتهم الضريبية) والإنفاق الاستثماري أو الاستثمار.

على أن التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث عندما يتقابل العرض الكلي مكونا من الدخل والواردات مع الطلب الكلي الذي يضم مجموع بقية المتغيرات الأخرى، وهما يكتبان اختصارا في المعادلة التالية:[9]

$$Y_t + M_t = C_t + I_t + G_t + X_t \quad \text{أي:} \quad Y^s_t = Y^d_t$$

إن هذه العمليات السابقة التي تتم في هذه السوق ما بين المتغيرات يمكن تمثيلها على الجدول رقم (01) بالملحق علما أن:

$\boldsymbol{Ct}$: استهلاك العائلات الحقيقي، $\boldsymbol{Y_t}$: الدخل الوطني الحقيقي ، $\boldsymbol{S_t}$: الادخار الوطني الحقيقي، $\boldsymbol{I_t}$: الاستثمار الوطني الحقيقي ، $\boldsymbol{X_t}$: الصادرات بالأسعار الحقيقية، $\boldsymbol{M_t}$: الواردات بالأسعار الحقيقية، $\boldsymbol{G_t}$: الإنفاق الحكومي بالسعر الحقيقي، $\boldsymbol{T_t}$: الضرائب بالأسعار الحقيقية، $\boldsymbol{TRM}$: التحويلات الجارية للعائلات من العالم الخارجي، $\boldsymbol{TE}$: الضرائب المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات وشبه المؤسسات، $\boldsymbol{TM}$: الضرائب المبشرة المدفوعة من العائلات، $\boldsymbol{SM}$: الادخار الخام للعائلات، $\boldsymbol{SE}$: الادخار الخام للمؤسسات، $\boldsymbol{SG}$: الادخار الخام الحكومي، $\boldsymbol{F}$: الادخار الخام للعالم الخارجي

في سوق النقود وان تدرجت فيه النظريات مابين كلاسيكية، نقدية وحديثة وفي نماذج رياضية، إلا أنها كلها حاولت معرفة ما يحكم الطلب على النقود وعرضها وكذا التوازن بينهما ($M^s_t = M^d_t$) وكان الخلاف في اعتبار عرض النقود متغيرا خارجيا أم أن هناك من المتغيرات من يتحكم فيه، فأصحاب مبدأ التداول يرى أنصاره بأن عرض النقود متغير خارجي وهذا اعتمادا على برهنة قيمة العمل لدافيد ريكاردو *D.Ricardo* وان حجم الأوراق النقدية المتداولة مغطى كليا بالمعدن النفيس.

أما أصحاب مبدأ البنك فيرون بأن عرض النقود متغير داخلي وهذا للتمييز بين الأوراق النقدية المصدرة من قبل البنك المركزي وبين الأوراق المصرفية القابلة للتحويل، والتي تتولى البنوك التجارية عملية إصدارهما مما يسمح بخلق كميات إضافية من النقود الكتابية الناجمة عن استخدام الاحتياطات الزائدة من المعدن النفيس في منح القروض لفائدة طالبيها من المتعاملين الاقتصاديين ولقد عاود هذا الطرح في الظهور من جديد بعد تغير أساليب تمويل الاقتصاد (اقتصاد الاستدانة واقتصاد السوق المالي)، مما سمح بظهور نظرية المضاعف النقدي ونظرية المجزئ.[10]

وفي الجانب الأخر حظي الطلب على النقود باهتمام بالغ حيث اهتمت به العديد من النظريات ومن الاقتصاديين القدامى والمحدثين، فظهرت نظريات منها: نظرية المخزون الأعظم، ومسلمة $Box - Cox$ ونظرية توبن وغيرها.[11]

في سوق عوامل الإنتاج- الذي يمكن تقسيمه إلى عدد من الأسواق الجزئية وفقا لعوامل الإنتاج التي تكونه- درسنا فيه فقط سوق العمل الذي يحكمه العرض الذي تناوله الكلاسيك، الكينزيون، ما بعد الكلاسيك ومابعد الكينزيين وغيرهم، وكان من أهم المتغيرات المؤثرة فيه نجد الأجر الاسمي (أو الأجر الحقيقي)، أما الطلب فيتأثر بالأجر الاسمي (أو الأجر الحقيقي)، التضخم والدخل وغيرها، كما تناولنا دالة عوامل الإنتاج وكذا متغيراتها الرئيسية كالعمل ورأس المال.[12]

بناءا على ما استنتجناه من دوال ومعادلات للأسواق الثلاثة يمكننا وضع الإطار العام للنموذج القياسي الكلي على النحو التالي:

$$CT_t = C(1) + C(2).Y_t + C(3).Y_{t-1} + C(4).Txr_t + C(5).n_t + C(6).W + \varepsilon_{1t}$$
$$S_t = C(7) + C(8).Yd_t + C(9).Txr_t + C(10).P_t + \varepsilon_{2t}$$
$$I_t = C(11) + C(12).\Delta Y_t + C(13).Txr_t + C(14).K_T + C(15).K_{t-1} + \varepsilon_{3t}$$
$$T_t = C(16) + C(17).Y_t + C(18).Poil_t + C(19).I_t + C(20).S_t + C(21).n_t + \varepsilon_{5t}$$
$$M_t = C(22) + C(23).M_{t-1} + C(24).Y_t + C(25).Ef_t + C(26).Pri_t + \varepsilon_{6t}$$
$$X_t = C(27) + C(28).Ef_t + C(29).Poil_t + C(30).Pre_t + C(31).X_{t-1} + \varepsilon_{7t}$$
$$Y_t + M_t = Ct + I_t + G_t + X_t$$
$$M^s_t = C(32) + C(33).Trst + C(34).Trt + C(35).Txrt + \varepsilon_{8t}$$
$$M^d_t = C(36) + C(37).Yt + C(38).Txrt + C(39).Pt + C(40).Ef_t + C(41).Md_{t-1} + \varepsilon_{9t}$$
$$M^s_t = Mdt$$
$$Y_t = Yh_t + Ynh_t.$$
$$Yht = C(42) + C(43).Poilt + C(44).Yt + \varepsilon_{10t}$$
$$Ynht = C(45) + C(46).Wt + C(47).Kt + c(48).DB_t + \varepsilon_{11t}$$
$$Yt = C(49) + C(50).Lt + C(51).Kt + \varepsilon_{12t}$$
$$Ndt = C(52) + C(53).W/Pt + C(54).It + C(55).Yt + C(56).Nd_{t-1} + \varepsilon_{13t}$$
$$Nst = C(57) + C(58).W_t + C(59).n_t + \varepsilon_{14t}$$
$$Nd_t = Ns_t$$

علما أن:

Ct: استهلاك العائلات الحقيقي، Y_t: الدخل الوطني الحقيقي، n_t: حجم السكان، Txr_t: معدل أو سعر الفائدة بالأسعار الجارية، S_t: الادخار الوطني الحقيقي، I_t: الاستثمار الوطني الحقيقي، ΔY_t: التغير في الدخل الوطني الحقيقي، Kt: رأس المال الحقيقي، X_t: الصادرات بالأسعار الحقيقية، Pre_t: السعر النسبي للصادرات، Ef_t: معدل أو سعر الصرف (بالدينار على الدولار)، If: التضخم، $Poil_t$: سعر برميل البترول (بالدولار)، M_t: الواردات بالأسعار الحقيقية، Pri_t: السعر النسبي للواردات، G_t: الإنفاق الحكومي بالسعر الحقيقي، T_t: الضرائب بالأسعار الحقيقية، M^s_t: عرض النقود(الكتلة النقدية بالأسعار الحقيقية) ، Trs_t: سعر إعادة الخصم، Tr_t: نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي)، M^d_t:الطلب على النقود الحقيقي، P_t: المستوى العام للأسعار، L_t: العمل(حجم العمالة)، N^d_t: الطلب على العمل، N^s_t: عرض العمل، $(W/P)_t$: الأجر الحقيقي، W_t: الأجر الاسمي (النقدي)، Yh_t: الدخل الوطني (من المحروقات)، Ynh_t: الدخل الوطني (خارج المحروقات)، DB: عجز أو فائض الميزانية (أو رصيد الموازنة).

2- التعرف على النموذج وتقدير معالمه:

النموذج القياسي متعدد المعادلات يظهر انه نموذج أني فهناك من المتغيرات من هي داخلية فيه وهي خارجية في دوال ومعادلات أخرى.

التعرف على هذا النموذج باستعمال شرطي الرتبة والترتيب بين أن جميع دوال النموذج السلوكية زائدة التعريف (***Sure-identifies***) وهذا يعني انه يوجد أكثر من طريقة لتقدير معالمه غير أن أهمها على الإطلاق طريقة ***2SLS*** .[13]

تطبيق هذه الطريقة على النموذج باستعمال برنامج ***EVIEWS***.7 أعطى لنا بعضا من الدوال من يظهر فيها مشكل في الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يستدعي إعادة تصحيحها وقد تم ذلك بإدخال معامل الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)_t$ كاختصار لطريقة ***Cochrane-Orcutt*** الذي اظهر تحسنا في احصاءة ***DW*** لكل دالة وإزالة المشكل.

3- محاكاة النموذج المقدر واختبار جودته:

تعتبر المحاكاة المحددة أفضل من المحاكاة العشوائية إلا أن هناك العديد من الخوارزميات المستعملة في حلها، لعل أهمها: **Broyden ; Gauss-Seidel; Newton**

مطابقة نتائج الخوارزميات الثلاثة مكنتنا من مقارنة القيم الحقيقية للمتغيرات الداخلية مع نظيرتها المحاكة في الحالة الساكنة، إذ تبين لنا أنه:

- لا توجد فروق مابين الخوارزميات طيلة الفترة من 1970 إلى غاية 1991،
- تظهر اختلافات بين القيم الحقيقية والقيم المحاكاة من خوارزمية إلى أخرى على النحو التالي:

- ✓ **في خوارزمية Gauss-Seidel:** يبدو انه لا توجد فروق بين القيم الحقيقية ونظيرتها المحاكة في 05 متغيرات وهي: Ct, S, Y, Yh, Ynh، في حين أن هناك فروق بين قيم المتغيرات الباقية لعل أكبرها وقع في المتغير X بنسبة 23.3% سنة 1995، يليه متغير Md بنسبة 15.99 % سنة 2003، هذه النسب الموجبة تعني أن القيم الحقيقية اكبر من القيم المحاكة، على انه توجد فروق سالبة تمثل العكس لعل أصغرها لمتغير Md بنسبة 8.34%- سنة 2004 .
- ✓ **في خوارزمية Newton:** لا توجد أيضا فوارق بين القيم الحقيقية والقيم المحاكة في 07 متغيرات، هي: Ct, Ms, Ns, S Y, Yh, Ynh ، بينما في المتغيرات الباقية فتظهر الفوارق في المتغير X بنسبة 23.3% سنة 1995، يليه متغير Md بنسبة 15.51 % سنة 2003، وهي نسب موجبة، على أن الفروق السالبة نجد أصغرها في المتغير Md بنسبة 7.4%- سنة 2004.
- ✓ **في خوارزمية Broyden:** لا توجد فروق بين القيم الحقيقية والمحاكة في 07 متغيرات وهي: Ct, Ms, Ns, S , Y, Yh, Ynh هي نفسها المتحصل عليها في خوارزمية Newton، بينما يوجد فروق في ما تبقى من المتغيرات الداخلية، يظهر أكبرها في المتغير X بنسبة 23.3% سنة 1995، يليه متغير Md بنسبة 16.33 % سنة 2003، وهي نسب موجبة، على أن الفروق السالبة نجد أصغرها في المتغير Md بنسبة 7.56%- سنة 2004.

وعليه فانه نظرا لان الخوارزمية الأولى لها عدد اقل من المتغيرات التي تتساوى فيها قيمها الحقيقية مع قيمها المحاكة، لذلك نختار الخوارزميتين الثانية والثالثة، ولان الثانية أحسن من الثالثة فيما تبقى من نتائجها القريبة أكثر إلى الواقع (فنسب الفروق اصغر) لذلك نفضل استعمال هذه الخوارزمية لاستكمال عمليات المحاكاة فيما تبقى من هذا العمل.

III- النتائج ومناقشتها :

1- صياغة سيناريو المحاكاة البديل:

بعد إجراء المحاكاة واختبار الخوارزمية المناسبة للحل، يتم اختيار بعضا من المتغيرات التي يشتبه بأن تغيرها يمكن أن يكون له الأثر على باقي متغيرات النموذج الأخرى ولعل من أبرز هذه المتغيرات سعر الصرف الذي نقوم بتحليل وتفسير تطوره خلال هذه الفترة ومن تم تحديد السنة التي نجري عليها المحاكاة، وهي تمثل سنة حدث فيها تغير بارز لهذا المتغير، حيث نعتبر قيمة هذا التغير بمثابة قيمة الصدمة التي أعطيت له وعليه ندرس مدى أثرها على باقي متغيرات النموذج.

1-1. تحليل وتفسير منحني تطور سعر الصرف:

يظهر منحني سعر الصرف في الشكل رقم (01) بالملحق أنه انتقل من 4.8 دج للدولار سنة 1970 إلى 77.34 دج للدولار سنة *2012* وهو ما يعني أنه تضاعف بقيمة 16 مرة بمتوسط 10.36 دج للدولار (متوسط توافقي) وانحراف معياري 26.78 دج للدولار أي بنسبة تغير (درجة تقلب) توافق 97.32 % في فترة الدراسة. تحليل المنحني يبين انه بقي متذبذبا بين الانخفاض والارتفاع حتى وصل إلى 1994 أين بقي على ارتفاع دائم لكنه انخفض بعد 2004، ليعاود الارتفاع سنة 2007 حتى نهاية الفترة.

تفسير تطور سعر الصرف خلال الفترة (1970-2012) في الجزائر يعود إلى تغير الأنظمة المطبقة عليه، فقد كان في بداية الأمر يخضع لنظام ثابت لكنه غير ليصبح ذو نظام مرن بعد ذلك.

ففي ظل نظام الذهب منذ 1964 حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18غ من الذهب (وهو ما يتكافأ مع قيمة الفرنك الفرنسي)، لكن بعد ضعف العملة الفرنسية بين الفترة 1969 إلى 1973 أدى ذلك إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد المستوردات الجزائرية وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول بين 1970 و1973. بعد التخلي عن تطبيق نظام أسعار الصرف الثابتة المشتقة عن اتفاقيات بروتن وودز واستحداث نظام تعويم أسعار الصرف ثم اتخاذ قرار تغير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (74-1977) حيث كان الغرض تحقيق هدف مزدوج من ذلك:[14]

أولا: توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية بغرض تحقيق عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

ثانيا: السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عميقة (تنازلية) لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

أما في الفترة ما بين 1977 و1986 قامت السلطات الجزائرية بتحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونه من أربعة عشرة (14) عملة من ضمنها الدولار الأمريكي منحت كل عملة من هذه العملات ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات ثم تلي ذلك إدخال تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك الغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مرجع يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974) ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

إلا إن التدهور المفاجئ لأسعار البترول الذي يعتبر المورد الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة (خاصة في ميزان المدفوعات) نتج عنها تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدنى المستوردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي طالما ظل تابعا لسوق العالمية.

ولأن هذا المشكل لم يكن ظرفيا بقدر ما كان هيكليا نظرا لعدم تمكن الاقتصاد من إعادة الانسجام مع الوضعية الجديدة لذلك كان لابد على السلطات الجزائرية من أن تتخذ إجراءات عاجلة لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل (من تسديد التزامات الخزينة اتجاه البنك المركزي وتحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك للدولة قصد التطهير المالي للمؤسسات والبنوك) والقيام بالإجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي الخارجي مع الإبقاء على الهدف النهائي وهو قابلية الدينار الجزائري للتحويل وتمت الإجراءات عبر المراحل التالية:[15]

- **الانزلاق التدريجي:** قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/$ نهاية مارس1991.

- **التخفيض الصريح:** طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار وهذا يصل إلى 22.5 دج/$ ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 وبتخفيض نسبة 40.17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر الدينار 36 دج/$. باستثناء سنة 1994 فإن سعر الصرف عرف بعد ذلك استقرار من 1996 إلى غاية 2002 حين بلغ متوسط سعر الصرف بحوالي5 % لكن سعر الصرف انخفض في سنة 2004 من 77.34 دج/$ إلى 72.06 دج/$ أي بنسبة6.82 %.

1-2. اثر إحداث صدمة خارجية لسعر الصرف على متغيرات النموذج:

يظهر تفسير تطور سعر الصرف في الجزائر، على انه عرف عدة صدمات خارجية من السلطات المالية والنقدية الجزائرية بنسب متفاوتة، لعل أبرزها قرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 وكان آخر تخفيض عرفته هذه الفترة الذي حصل بعد عشرية كاملة من ذلك سنة 2004 بنسبة 6.82 %.

ومن تم فإننا قمنا بتتبع مدى أثر ذلك على باقي المتغيرات في إطار النموذج المقترح. لكن في البداية لابد من التذكير النظري بما يمكن أن يحدثه التغير الايجابي (أو السلبي) في سعر الصرف لاقتصاد دولة ما على متغيراتها الاقتصادية الكلية ومن تم مقارنة ذلك بالنتائج المتحصل عليها بالمحاكاة.

أولا: تأثير تغير سعر الصرف على متغيرات النموذج (نظريا):

قد يعرف سعر الصرف إما تدهورا او تحسنا حسب طبيعة كل اقتصاد فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل عملات أجنبية أخرى قوية، أما التدهور فهو انخفاض هذه العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

يؤدي تخفيض سعر الصرف (ef) إلى رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية، ومن تم تشجيع الصادرات (X) وتخفيض الواردات (M). كما تقوم السلطات النقدية وقصد تحسين قيمة العملة المحلية برفع معدل الفائدة (Txr) لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة على أعلى عائد لها، غير أن ذلك يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي. كما يزداد عرض العمل (M^s) لأنه في هذه الحالة يمكن تحقيق سياسة عمالة كاملة داخل البلد.

كما تزداد إيرادات خزينة الدولة فضلا عن تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية[16]، أما تغير الإنفاق الحكومي (G) بالزيادة يؤدي إلى ارتفاع الطلب الإجمالي (Y^d) وهذا ينعكس على أسعار السلع والخدمات والأصول بمعدلات مضاعفة وزيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، حيث يوجه جزء منها إلى السوق المحلي وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية بالانخفاض.

لقد دلت بعض الدراسات أن سعر الصرف يمتاز بمرونة بالنسبة لمتغير المستوى العام للأسعار على المدى الطويل، حيث يتأثر به نتيجة التكيف مع التغيرات التي تطرأ عليه، كما انه مرن أيضا بالنسبة لعرض النقود الحقيقي وبالنسبة لسعر الخصم

وبشكل عام فان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف ويؤثر هو فيها، منها ما هو اقتصادي كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وميزان المدفوعات وحجم الموازنة العامة، ومنها ما هو غير اقتصادي كانتشار الحروب واللاستقرار السياسي، وتداول الإشاعات، والخبرة في أسواق رأس المال.[17]

ثانيا: نتائج سيناريو تغير سعر الصرف ومقارنتها بما هو نظري

قصد إبراز تأثير إحداث صدمة في سعر الصرف على باقي المتغيرات الداخلية للنموذج يمكننا تمثيل النموذج المقترح في مخطط بياني توضيحي مبين في الشكل رقم (02) بالملحق، حيث يبين لنا هذا المخطط أن إعطاء صدمة لسعر الصرف سينجر عليه الآثار التالية:

أ) في حال تخفيض العملة الوطنية مقابل الأجنبية فان ذلك سيشجع على زيادة صادراتهم لما له من فائدة عليهم وعلى الاقتصاد الوطني؛

ب) وعلى العكس من ذلك فان التخفيض سيثبط المستوردين من استيراد السلع والخدمات، لما يلحقه من أضرار عليهم؛

ت) إن التأثير في سعر الصرف سيؤثر على الطلب على النقود وهو بدوره سيؤثر على أسعار الفائدة بطريق غير مباشر فحركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها، إنما يجعلها تتحرك بحثا عن الفائدة والبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية، إنما يشجع ذلك أصحاب رؤوس الأموال على الانتقال إليه، وهو ما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.[18] على أن أسعار الفائدة ستؤثر على : عرض النقود، الاستهلاك، إضافة إلى الاستثمار، الذي سيدعم الوعاء الضرائب مع الضرائب المباشرة على الاستهلاك.

بعد إعطاء صدمة مقدارها 6.82 % سنة 2004 على دوال النموذج فإننا نحصل على النتائج الممثلة في الشكل رقم (03) بالملحق في الحالة الساكنة، حيث تظهر أنه لم تحدث إلا تأثيرات طفيفة بين القيم الحقيقية والقيم المستخلصة من السيناريو الأول للمتغيرات الداخلية،[19] لكن ومع ذلك فأنه يمكن تقسيم حالتها إلى ثلاثة أقسام:

أ) متغيرات لم تحدث لها تأثيرات طيلة الفترة وهي: N^S، X، T وبدرجة اقل متغير N^d؛
ب) متغيرات حدثت لها تأثيرات أدت في البداية إلى زيادتها ثم إلى انخفاضها ثم إلى زيادتها وهكذا وشملت: M، Ct، M^S، Y، Yh، Ynh، على أن متغير Yh هو المتغير الذي تعرض إلى أعلى صدمة بنسبة 66.5%؛
ت) أما عن باقي المتغيرات فيبدو أنه حدث لها العكس على أن متغيري M^d، I هما اللذان حدث فيهما الانخفاض الأكبر بنسبة 7.4%، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية الكلية، ذلك أن البنوك عندما تزيد من معدلات فوائدها فأنها تنفر المستثمرين، كما أن الطلب على النقود بغرض المضاربة يقل، وان كانت لا توجد سوق مالية حقيقية في الجزائر، لكن يوجد من يضارب في السوق الموازية.

أما في **الحالة الحركية** فان قيم السيناريو البديل تختلف عن القيم الحقيقية بعد إعطاء صدمة لسعر الصرف مباشرة سنة 2004 والجدول (02) المرفق بالملحق يوضح الفروقات المطلقة بينها ونسب ذلك، ففي هذه الحالة ومن خلال الجدول رقم (02) كانت هناك فروق بين القيم الحقيقية والقيم المستخلصة من السيناريو البديل، إذ انه يمكن ملاحظة مايلي:

أ) بالنسبة لمتغير الاستهلاك CT كانت اغلب فروقه موجبة (أكبرها في سنة 2007 أين وصل الفارق حتى 4.26%) ولعل متغير الاستثمار I، الادخارS والإنتاج خارج المحروقات Y_{NH} حدث لها نفس الشيء مع اختلاف في السنوات وبدرجة واحدة حصل نفس الشيء لمتغير الواردات M؛
ب) بالنسبة لمتغيرات M^SوY كانت فروقها موجبة أيضا فيما عدا خمس سنوات هي بين 2000 و2004؛
ت) هناك متغيرات حدث لها أن كانت لها فوارق سالبة أكثر من خمس سنوات وهي: M^d وN^d، X، T، YH ؛
ث) متغير Y_H كان له اكبر فارق.

إن تفسير هذه التغيرات الناتجة عن إعطاء صدمة لسعر الصرف يبين لنا أن ذلك أدى إلى تغير في الصادرات X بشكل واضح مع تغيرات اقل درجة منها بالنسبة الواردات M، الطلب على النقود M^d، والاستهلاك CT، وهذه التغيرات تتفق مع النظرية الاقتصادية الكلية عندما تطرقنا إليها قبل هذا المطلب.

IV- الخلاصة :

خلاصة القول أن الحكومة الجزائرية وعلى الرغم من تخفيضها لقيمة العملة في كل مرة قصد إعادة التوازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد الوطني والتي يكون لها تأثير ايجابي مؤقت من خلال تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات إلا أنها :

أ- ستعاني أثارا سلبية، بسبب قيامها في الوقت ذاته برفع مستويات الأجور والإنفاق الحكومي غير المدروس أحيانا، وهو ما يرفع من مستويات الأسعار ومن تم التضخم، كما أن نسيج المؤسسات الاقتصادية المشكل للاقتصاد الوطني إذا ما بقي معتمدا على واردات الخارج في تموين مواده الأولية وتجهيزاته؛
ب- ستكون التأثيرات سواء ايجابية او سلبية على كامل المتغيرات بطيئة جدا - على الرغم من تمتع سعر الصرف بالمرونة الكافية-، بسبب التحركات البطيئة لكل آليات الاقتصاد الجزائري خصوصا في الجانب الإنتاجي الحقيقي الذي لا يتوافق مع الجانب النقدي والمالي؛
ت- تتعارض السياسات الاقتصادية التي تطبقها السلطات الجزائرية على الاقتصاد الوطني فهي تدعو إلى تحرير الاقتصاد وصناعاتها لا زالت ناشئة، تخفض من الصرف وتزيد في الأجور، تسعى لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتشجع على ثقافة الفساد المالي والإداري بشكل غير مباشر، تدعو لتحسين المستوى المعرفي بالاهتمام بالكم دون مراعاة النوع...؛

ومن تم فانه على القائمين بالاقتصاد الجزائري عليهم أن يضعوا سياسات فعالة لاستهداف سعر الصرف وغيره من المتغيرات القيادية، كما للتضخم، تحدد من خلالها عتبة رقمية يتم السعي لتحقيقها على ان تكون الايجابيات الناتجة عنها أكثر من سلبياتها حتى يستفيد منها الاقتصاد الوطني الجزائري.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (01): مصفوفة الأعوان الاقتصاديين : الموارد واستخداماتها

	المؤسسات وشبه المؤسسات ***SQS***	العائلات ***MEI***	الدولة والمؤسسات المالية ***AP-IF***	العالم الخارجي ***RDM***	تراكم رأس المال ***ACCUM***	المجموع
المؤسسات وشبه المؤسسات ***SQS***	_	*CT*	*G*	*X*	*I*	
العائلات ***MEI***	*Yd*	_		*TRM*		
الدولة والمؤسسات المالية ***AP-IF***	*TE*	*TM*	_			
العالم الخارجي ***RDM***	*M*			_		
تراكم رأس المال ***ACCUM***	*SE*	*SM*	*SG*	*F*	_	*S*
المجموع						

Source: Baheddi, Aissa, idem, pp. 88-89

الجدول (02): فروقات القيم الحقيقية وقيم السيناريو البديل المطلقة والنسبية في الحالة الحركية (*2005-2012*)

variable	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
S	1.30	0.65	1.00	2.07	1.91	0.45	0.89	0.36
% Deviation	0.22	0.11	0.16	0.32	0.29	0.46	0.57	0.47
T	13.3	-7.5	-15.5	4.1	13.7	3.4	2.12	1.79
% Deviation	0.37	-0.15	-0.29	0.07	0.21	0.6	0.45	0.23
X	-462.8	-96.0	215.6	297.2	669.1	123.2	102.5	98.9
% Deviation	-16.1	-3.5	7.9	10.2	24.5	6.47	5.87	4.68
Y	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
% Deviation	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
YH	-82.2	-78.1	-87.1	-125.8	-131.4	-68.5	-56.7	-45.3
% Deviation	-3.7	-2.7	-2.8	-3.7	-3.6	-1.8	-2.02	-1.9
YNH	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
% Deviation	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
NS	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
% Deviation	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
CT	-12.9	93.4	181.1	121.7	100.9	67.9	57.8	46.2
% Deviation	-0.30	2.21	4.26	2.71	2.16	1.74	1.8	0.69
I	23.2	-17.1	-34.5	2.0	22.1	4.79	13.6	10.7
% Deviation	0.82	-0.43	-0.75	0.04	0.40	0.6	0.32	0.26
M	-89.9	-1.9	168.6	185.7	259.4	156.7	132.8	89.7
% Deviation	-2.32	-0.04	3.82	3.99	5.30	4.6	3.67	2.65
MD	-312.6	-225.5	20.2	173.5	432.9	123.7	108.6	98.8
% Deviation	-5.87	-4.02	0.35	2.99	7.35	1.76	3.6	1.98
MS	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
% Deviation	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
ND	365379	-588800	-718612	-183470	-31540	22768	13546	11765
% Deviation	4.36	-5.99	-6.86	-1.75	-0.29	0.21	0.11	0.6

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج Eview.7

الشكل (01): منحنى تطور سعر الصرف بين 1970- *2012*

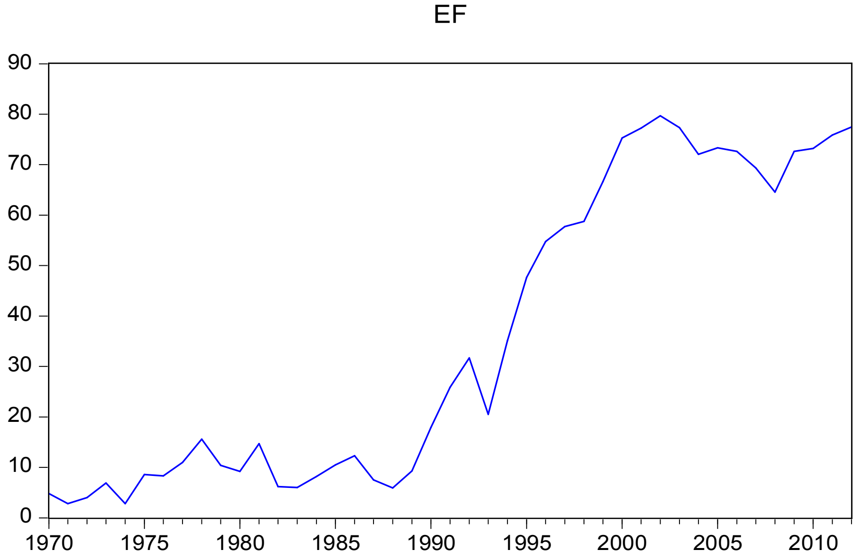

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج Eview.7

الشكل (02): مخطط توضيحي لاستجابة صدمة سعر الصرف على باقي متغيرات النموذج

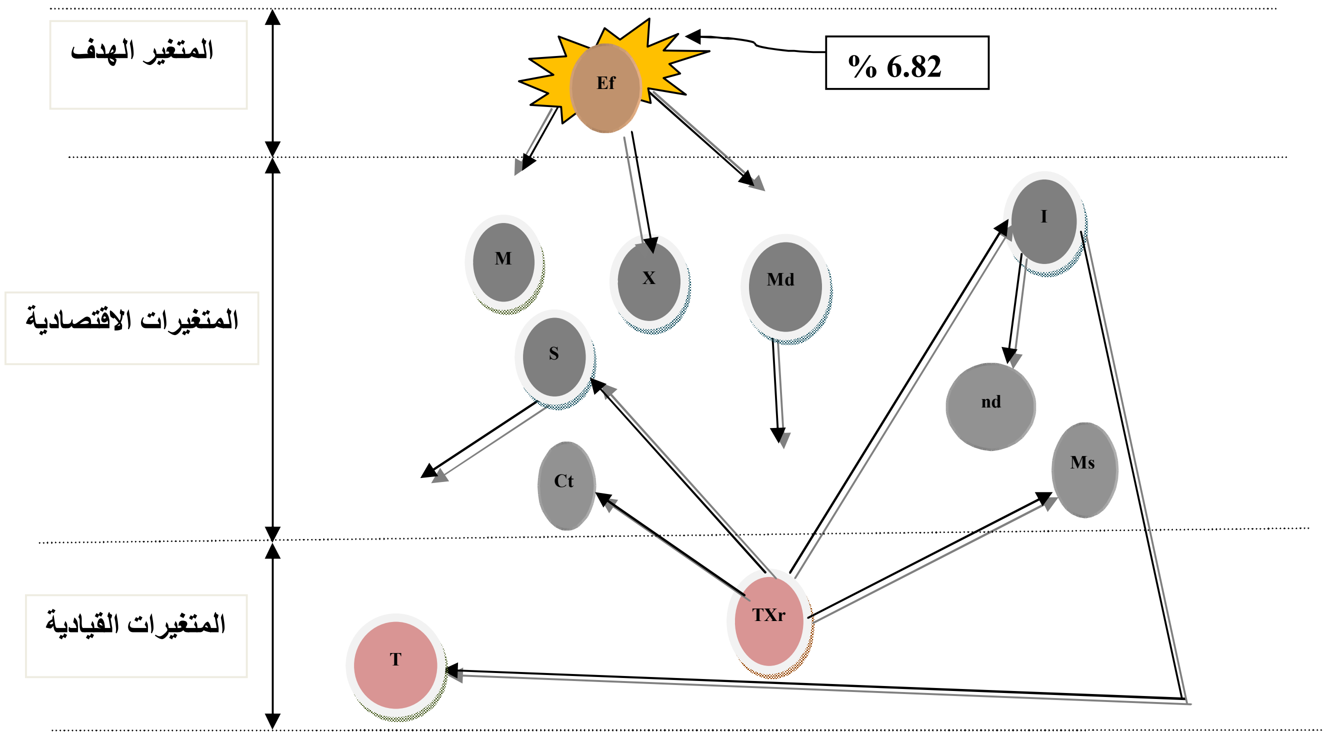

المصدر: معد بناءا على شكل النموذج الهيكلي الكلي.

الشكل (3) : نتائج إجراء صدمة على متغير سعر الصرف الاسمي في الحالة الساكنة (2012-2005)

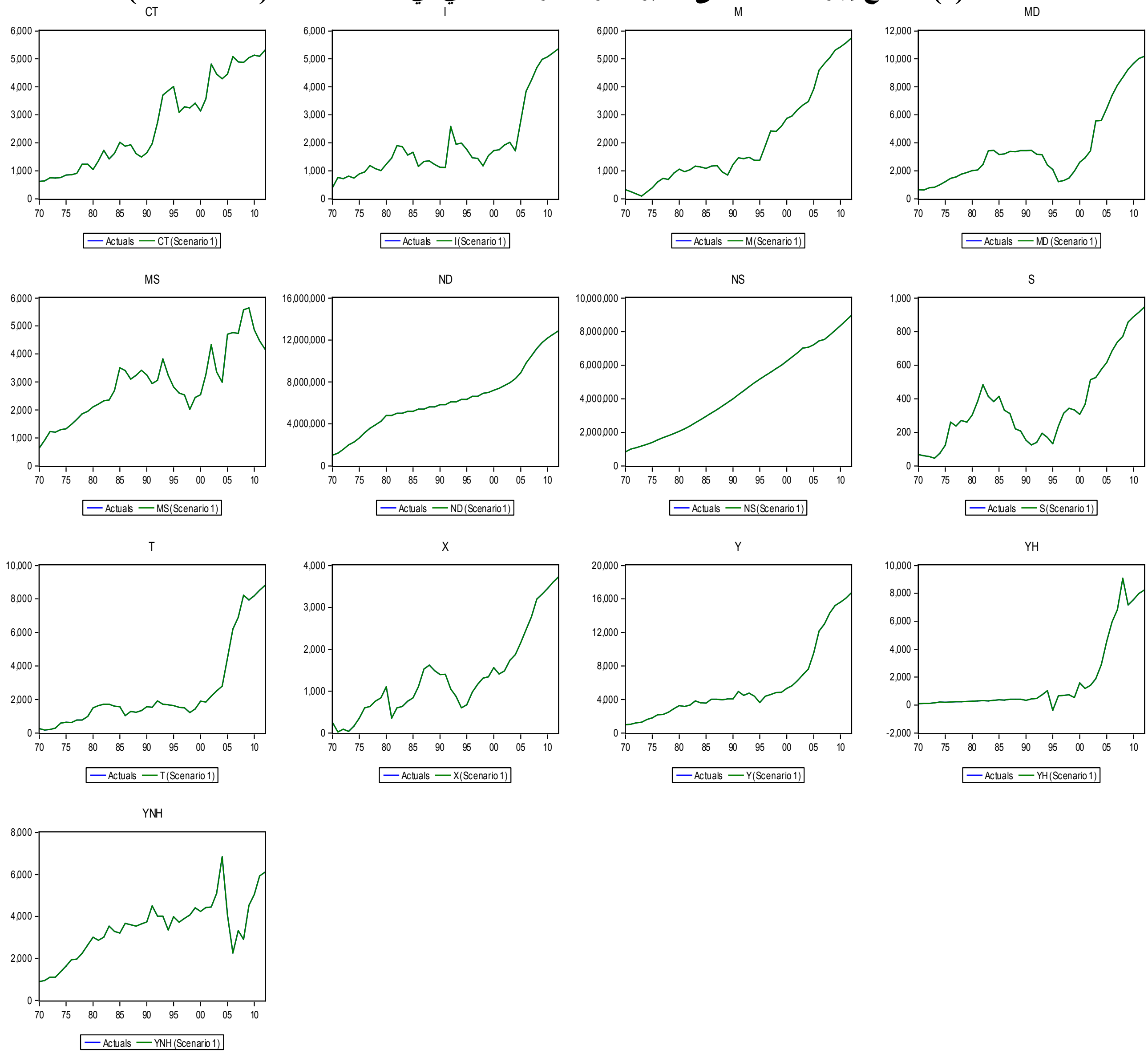

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج Eview.7

- الإحالات والمراجع :

[1] برور، مشهور هذلول، **العوامل المؤثرة في انتقال اسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم الملية والمصرفية، الأردن، 2008، ص11.

[2] LAABAS Belkacem, **A medium term macro econometric model for Algeria 1963-1984**, Doctor of Philosophy, Non publié , University of Bradford, UK, 1989.

[3] Belogbi, Zakia**, Adaptation du modèle macroéconométrique de Haque et alii à l'économie algérienne**, Thèse doctorat, Non publié, Université de Paris- Nantes, France, 2004.

[4] تومي، صالح وشقبقب، عيسى، **محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2002**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع12، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

[5] لزيادة التفصيل، انظر إلى:

- الموسوي، ضياء مجيد، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 49.
- بريبش، السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 119.
- خليل، سامي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية، الكويت، ص 46.
- المان، محمد الشريف، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات بيرتي، الجزائر، 1994، ص 156
- صخري، عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، د.م.ج، الجزائر، 1996، ص 70.
- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية (مصر)، 1997، ص108.

[6] Low of ever Increasing state activity

[7] Peacock, A. T & Wiseman, T, **The growth of public expenditure in the United Kingdom,** Princeton N.J, PIfinceton university bress, 1961, p.43.

[8] هندي، جمال حامد علي، **العوامل المؤثرة على الطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاقتصاد أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس(ليبيا)، 2009، ص ص 112- 145، بتصرف شديد.

[9] Baheddi, Aissa**, Analyse séquentielle de la fonction d`épargne avec une confection de la matrice des comptes de base**, magister, non publié, INPS, Alger, 1992, Pp. 58-59.

[10] *Bernier*, B & Simon, Y, **Initiation à la macroéconomie**, 7eme ed, Dunod, France, 1998, Pp 291-292

[11] لزيادة التفصيل، انظر إلى:

- غزلان، محمد عزت، **الاقتصاد الكلي-الحسابات النظرية**، ج1، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة (مصر)، 2002، ص 250.
- معتوق، سهير محمود، **الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة (مصر)، 1988، ص ص 26- 28.
- السيد، عبد المنعم على، **دراسات في النقود التطبيقية**، دار الجامعات المصرية، القاهرة (مصر)، 1976، ص 197.

[12] Pour détaille ; voir:

- Abraham-Frois, G, **Dynamique économique**, 9^{e} ed, Dollaz, Paris (France), Sans date, P. 653.
- - Picard, P, **Eléments de microéconomie : Théorie et Applications**, 5^{e} ed, Monrhrestien, Paris*(France)*, 1998, p. 149.

[13] **2SLS:** هي طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين و3SLS هي طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل.

[14] حميدات، محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 159.

[15] بلعروز، بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص209.

[16] عوض الله، زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، مطابع الأمل، بيروت (لبنان)، 1999، ص 80.

[17] مراد، عبد القادر، **دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974 -_2003**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2010، ص 09.

[18] مراد، عبد القادر، المرجع نفسه، ص 07.

[19] على ان اثر الصدمة يتلاشى شيئا شيئا بمرور الزمن فالفترة من 2004 الى غاية 2012 طويلة كما ان الصدمة المعطاة لمتغير سعر الصرف صغيرة نسبيا.

دراسة مقارنة بين الانحدار المبهم باستخدام البرمجة بالأهداف والشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ بأسعار البترول

A Comparative Study of Fuzzy Regression to Using Goal Programming and Artificial Neural Networks to forecast Oil Price

عبد القادر ساهد (*) & محمد مكيديش(**)
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر

ملخص : تُعد دراسة التنبؤ بأسعار البترول من أكثر الدراسات تعقيدا نظرا لتعدد المتغيرات الديناميكية التي تؤثر في هذه السلعة الإستراتيجية فبالإضافة إلى القوانين الاقتصادية التي تتحكم في أسعارها كقانون العرض والطلب نجد متغيرات أخرى أكثر تحكما في أسعارها وهي الظروف السياسية خاصة إذا تعلق الأمر بدولة تساهم كثيرا في الإنتاج العالمي. وقد تزايد الاهتمام بموضوع التنبؤ خلال السنوات الأخيرة وظهرت أساليب حديثة خاصة، منها الشبكات العصبية الاصطناعية، نظرية المجموعات المبهمة ونماذج الانحدار المبهم. فقد تم المقارنة بين طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية وطريقة استخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم للتنبؤ بأسعار البترول، وتم الاعتماد على معيار متوسط القيم المطلقة لنسبة الخطأ للمفاضلة بين هاتين الطريقتين. وأثبتت طريقة استخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم تفوقها على طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية.

الكلمات المفتاح : برمجة بالأهداف ، انحدار مبهم ، شبكات عصبية اصطناعية ، أسعار البترول.

Abstract : The study of forecast oil prices is considered among the most complex studies due to the various dynamic variables which influence on these strategic goods. In addition to the economic laws that control its prices such as the law of supply and demand, we find other variables which control more over its prices characterized in the political conditions, especially if it is concerned with the state that contributes a lot to the world production. There has been proving interest in the subject of forecasting during recent years and there have appeared specific modern methods for example, Artificial Neural Networks, Fuzzy Sets Theory and Fuzzy Regression Models. For this reason, there has a comparison between Artificial Neural Networks and the modern ones has been tackled in this research as well as with the use of Goal Programming in the analysis of Fuzzy Regression Models to forecast the oil prices, and Mean Absolute Percentage Error has been adopted to make a comparison between the methods. Goal Programming Method has proved its superiority over the usual and modern methods in analyzing Fuzzy Regression Models.

Keywords : Goal programming, fuzzy regression, artificial neural networks, oil prices.

Jel Classification Codes : C61. E01.

I- تمهيد :

يعتبر البترول السلعة الإستراتيجية الأكثر شهرة في العالم إذ يعتبر المادة الحيوية الأساسية للصناعة و التجارة الدولية حيث يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي لهذا يطلق عليه باسم الذهب الأسود فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة الذي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية، نادرة ومحدودة جدا، تتحكم في اقتصاديات كاملة و تعد الورقة الرابحة التي يستعملها أصحاب القرار لبسط نفوذهم على شعوب لازالت تحت رحمة" حرب الأسعار " وقد تكفي صدمة بترولية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة وتحدث حركة فاعلة في الاقتصاد، لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية، بل تعدت أبعاد البترول إلى ميادين أخرى أكثر حساسية كالسياسة حيث أصبح يمثل سلاحا هجوميا و دفاعيا في الوقت ذاته و سببا كافيا لإعلان الحروب.

وتعد دراسة أسعار البترول من أكثر الدراسات تعقيد نظرا للمتغيرات الديناميكية الضخمة التي تحيط بهذه السلعة الإستراتيجية فبالإضافة إلى القوانين الاقتصادية التي تتحكم في أسعارها كقانون العرض والطلب نجد متغيرات أخرى أكثر تحكما في أسعارها وهي الظروف السياسية خاصة إذا تعلق الأمر بدولة تساهم كثيرا في الإنتاج العالمي مثل العراق إيران زد إلى ذلك الظروف المناخية كل هذه الأمور تجعل من دراسة أسعار البترول وإمكانية التنبؤ بها من الدراسات الصعبة جدا.

eMail : (*) : sahed14@yahoo.fr & (**) : mkidiche@yahoo.fr

يبدو أن إشكالية تحديد أسعار البترول تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار منها التوقعات المستقبلية والمضاربة وسعر صرف الدولار....

يعدُّ تحليل الانحدار من أهم الأدوات التي يلجأ إليها الباحث لقياس معلمات أو مرونات الظواهر الاقتصادية المدروسة، يوفر الشكل العام إمكانية قياس أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، لكن هذا الشكل لا يبين مدى أثر المعلمات المبهمة والمتغير التابع المبهم على جودة النموذج. بالطبع هذا النوع من الدراسة مازال غير شائع بين الاقتصاديين لمعرفة أثر استخدام نظرية المجموعات المبهمة على جودة النموذج.

تتبلور مشكلة البحث في محاولة الوصول إلى أساس كمي مناسب للتنبؤ بأسعار البترول، فعدم وجود نموذج إحصائي مناسب للتنبؤ الدقيق بأسعار البترول المستقبلية ينعكس بدوره على رسم السياسات المالية والاقتصادية في المستقبل مما يكون له أثارا سلبية على عملية التخطيط بشكل عام.

من هنا ارتأينا طرح الإشكالية التالية كنقطة رئيسية يعالجها موضوعنا:

كيف يمكن استخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم للتنبؤ بأسعار البترول ومدى أثر المعلمات المبهمة والمتغير التابع المبهم على جودة النموذج مقارنتا مع طريقة الشبكات العصبية؟

ولقد حظي موضوع التنبؤ بأسعار البترول بأهمية بالغة لدى الباحثين والمتخصصين، فتناول هؤلاء الباحثون دراسة التنبؤ بأسعار البترول من جوانب عدة، وسنعرض أهم تلك الدراسات:

في العام [2005] قدم (Wang et al)[1] منهجية مختلطة للتنبؤ أسعار البترول الخام شهريا. يتكون النموذج من مزيج من ثلاثة عناصر منفصلة، قواعد نظام استخراج، بالإضافة ANN، ونماذج ARIMA. هذه العناصر الثلاثة تعمل على تفكيك وتكامل سويا للحصول على النتائج النهائية.

وفي العام [2005] قدم (Moshiri & Foroutan)[2] دراسة حول مقارنة نماذج الخطية وغير الخطية للتنبؤ بأسعار البترول الخام أي المقارنة بين نماذج ARIMA ونماذج ANN، حيث أثبتت نتائج التنبؤات تفوق الشبكات العصبة الاصطناعية ANN.

وفي العام [2007] قدم (Liu et al)[3] تم اقترح طريقة جديدة للتنبؤ بأسعار البترول عن طريق التهجين بين نظرية المجموعات المبهمة والشبكات العصبية الاصطناعية. وأظهرت النتائج أن لهذه الطريقة دقة عالية في عملية التنبؤ.

وفي العام [2007] قدم (Yu et al)[4] تم اقترح طريقة لتحليل السلاسل الزمنية قبل التدريب الشبكات العصبية للتنبؤ بأسعار البترول الخام. بحيث تم اقتراح نموذج الشبكة العصبية المتعددة الطبقات، تعتمد على التحلل وضعيه التجريبية (EMD) لسعر البترول الخام التنبؤ. وتم تطبيق النموذج المقترح الشبكة العصبية المتعددة الطبقات للتنبؤ بأسعار.

وفي العام [2007] قدم (Knetsch)[5] دراسة التنبؤ بأسعار البترول الخام عن طريق التوقعات الملائم للعائد، بحيث تم تطور تقنية للتنبؤ بسعر البترول تقوم على نموذج القيمة الحالية للتسعير السلع عقلانية، ويتم فحص دقة التنبؤات باستخدام الجذر التربيعي الخطأ فضلا عن الخطأ.

وفي العام [2007] قدم (Chen & Chen)[6] دراسة حول العلاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط العالمية ومعدلات صرف الدولار باستخدام بيانات شهرية لأقطار (G7). وكانت النتائج أن أسعار النفط مصدر مهم لتفسير تحركات أسعار صرف الدولار. وهناك علاقة مستقرة بينها وإمكانية استخدام أسعار النفط العالمية للتنبؤ بالعوائد المستقبلية لسعر الصرف.

وفي العام [2008] قدم (Coppola)[7] دراسة إحصائية تحليلية للتنبؤ بحركات أسعار البترول وذلك باستغلال المعلومات من سوق الأسهم المستقبلية. بحيث استخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، لتقييم الأداء التنبؤ، تم استخدام نموذج السير العشوائي (RWM) كمعيار، وجد أن والمعلومات سوق العقود الآجلة يمكن أن تفسر جزءا لا بأس به من حركات أسعار البترول.

وفي العام [2008] قدم (Haidar, Kulkarni, and Pan)[8] دراسة تتمثل في استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ بأسعار البترول الخام. بحيث تعرض في هذه الورقة إلى استخدام نموذج التنبؤ بأسعار البترول في المدى القصير على أساس ثلاثة طبقة للشبكة العصبية . كما اهتمام بإيجاد بنية الشبكة المثلى. وتم اختبار عدد من الميزات باعتبارها مدخلات. فقد بينت النتائج أن تصميم شبكة والاختيار المناسب لمدخلات واستخدام طريقة التدريب قادرة على التنبؤ بدقة عالية.

وفي العام [2009] قدم (Nikbakht)[9] دراسة حول العلاقة الطويلة الأجل بين أسعار النفط ومعدلات صرف عملات دول الأوبك مقابل الدولار، بيانات شهرية للمدة (2000-2007) وباستخدام نموذج التكامل المشترك وسببية جرانجر وجاءت النتائج تشير بأن أسعار صرف الدولار مصدر مؤثر جدا في تحركات أسعار النفط العامية، ووجود علاقة ارتباط طويلة الأجل بينها.

وفي العام [2009] قدم (Kuo, Hit, and Chen)[10] اقتراح تطوير خوارزمية الشبكة العصبية RBF للتنبؤ بأسعار البترول. بحيث تهدف هذه الورقة إلى اقتراح خوارزمية التعلم القائم على التطور، وتطبيقه على التنبؤ بأسعار البترول. وأظهرت النتائج أن هذه الطريقة قادرة على تحقيق الدقة في عملية التنبؤ بأسعار البترول، كما أثبتت أيضا أن الخوارزمية المقترحة تتوفق على طريقة (ARIMA) في الدقة.

وفي العام [2010] قدم (Alizadeh)[11] دراسة استخدام الشبكات العصبية للتنبؤ بأسعار البترول ومؤشر الأزمة. وتعرض في هذه الورقة إلى استخدام نموذج GRNN للتنبؤ بأسعار البترول الخام، كما يولي اهتمام دقيق في إيجاد المتغيرات المستقلة لتحقيق أفضل أداء للنموذج. أيضا للتغلب على الظروف الحرجة غير المتوقعة، بحث يتم تعريف مؤشر الأزمة. فقد بينت النتائج أن اختيار المناسب من خلال عملية التدريب والبيانات مؤشر الأزمة أن النموذج قادر على التنبؤ بأسعار البترول في الظروف العادية والحرجة.

وفي العام [2010] قدم (Hog & Tsiaras)[12] دراسة تتمثل في استخدام نماذج ARCH للتنبؤ بكثافة أسعار البترول الخام، بحيث بينت الدراسة ان نماذج ARCH تأخذ بعين الاعتبار تطاير سلسلة أسعار البترول في عملية التنبؤ.

ومن خلال هذه الدراسات السابقة يتضح لنا أن المساهمة الجديدة في موضوع التنبؤ بأسعار البترول هو استخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم (FRGP) للتنبؤ بأسعار البترول ومقارنتها مع طريقة الشبكة العصبية الاصطناعية (ANN)، من أجل معرفة أي الطرق أكثر دقة في عملية التنبؤ بأسعار البترول.

II - الطريقة :

1- الشبكات العصبية الاصطناعية :

تعد الشبكات العصبية الاصطناعية أحد حقول الذكاء الاصطناعي الذي شكل تطورات ملحوظا في طريقة ميكنة التفكير الإنساني. إن فكرة الشبكات العصبية تتمحور حول محاكاة المخ باستخدام الحاسب الآلي، ولعل الفضل في تطور هذا الحقل يعود بدرجة كبيرة إلى الدراسات العديدة التي تمت في حقل المعالجة العصبية والذي يدرس النشاط العصبي في مخ الإنسان. هذه الدراسات تعمل على محاولة محاكاة العقل البشري في طريقة حله للمسائل التي تواجهه وذلك من خلال إتباع عملية التعليم الذاتية التي تحدث في العقل والتي يتم فيها الاستفادة من الخبرات التي مرت عليه في السباق في سبيل الوصول إلى نتائج أفضل في المستقبل[13].

يمكن تقسيم تدريب الشبكات العصبية الاصطناعية إلى طريقة التدريب بمعلم وتتم من خلال جمع البيانات ومن ثم تقسيمها إلى قيم داخلة وقيم خارجة هي القيم المستهدف التعرف عيها من خلال الشبكة، وبعد ذلك تقوم الشبكة بمقارنة النتائج عن طريق القيم التي تقدرها المتغيرات الخارجة لكل عينة داخلة بالقيم الفعلية (المستهدفة). حيث تعدل الأوزان وفق خوارزمية تعليم تسمى التدريب بإشراف، ولقد صممت أول الشبكات معتمدة على هذا النوع من التدريب، حيث تكون مخرجات هذه الشبكات عبارة عن عناصر معالجة تأخذ الرقم (1) إذا كانت المدخلات تابعة لنفس الصنف أو العينة وتأخذ الرقم (1-) في حالة العكس وتسمى ثنائية القطبية، وطريقة التدريب بدون معلم وهي متشابهة لطريقة التدريب الإشرافية، إلا أنها تختلف عنها بأنه لا يوجد قيم للمتغيرات الخارجة، حيث تقسم البيانات الداخلة إلى مجموعات تقوم الشبكة باكتشاف المميزات غير الظاهرة فيها، وبعد ذلك يتم تقسيم المدخلات إلى مجموعات مختلفة فيما بينها ومتقاربة لكل مجموعة[14].

أما تعليم الشبكات العصبية فيعتمد أسلوب الشكات العصبية على تعديل الأوزان النسبية لعقد الاتصال، حيث لا تحتاج الشبكات إلى تزويدها بالمعلومات بصورة واضحة ومباشرة، بل لمثل هذا النوع من الشبكات القدرة على إنشاء قواعده التعليمية، والمرحلة الأولى تبدأ بخطوتين هما[15] :

1- الخطوة الأولى:

وفيه يتم التعلم من خلال اختيار قيم مبدئية للأوزان النسبية أو باختيار عشوائي للقيم المبدئية للأوزان النسبية بين عقد الاتصال للشبكة، فمن خلال البحث الحالي يتم استخدام برنامج (STATISTICA V8) حيث يقوم باختيار قيم مبدئية للأوزان النسبية بشكل آلي.

وتعتبر القيم المبدئية مهمة في تحديد فعالية وطول التعلم وتبدأ المرحلة الثانية عن طريق تعديل القيم في الأوزان بطريقتين، الاولى أمامية يقوم النظام بحساب المخرجات للبيانات المدخلة ومن ثم تبدأ المرحلة الثانية وهي مقارنة المخرجات الحالية مع المخرجات المستهدفة من الشبكة.

2- الخطوة الثانية:

يتم من الخطوة السابقة حساب الخطأ الناشئ من عملية المقارنة ثم تقوم الشبكة بخطوة تراجعية لتعديل الأوزان لعقد الاتصال بهدف تصغير مقدار الخطأ، وتقوم الشبكة بتكرار الخطوات لمرات عدة وتسمى كل خطوة أمامية وتراجعية بدورة حيث تمر كل شبكة بعدة دورات إلى أن تصل إلي أقل مجموع لمربعات الخطأ عن المعادلة التالية:

$$E = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\sum_{i=1}^{J}\left(t_i - \mathrm{O}_J\right)^2$$

حيث:

n : عدد العينات

i : عدد عناصر المعالجة في شريحة المخرجات

t : المخرجات المستهدفة

O : مخرجات الشبكة : أي حصيلة مخرجات عناصر المعالجة في شريحة المخرجات $\left(Y_i\right)$.

ويمكن تلخيص عملية التنبؤ باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية بالخطوات الآتية[16]:

- الخطوة الأولى: اختيار المتغيرات: حيث يجب اختيار المشاهدات للمتغيرات بحيث تمثل المشكلة تمثيلا جيدا.
- الخطوة الثانية: معالجة البيانات: إجراء بعض العمليات على البيانات المستخدمة مثل تحديد الاتجاه العام، التركيز على العلاقات بين المشاهدات، إيجاد توزيع البيانات.
- الخطوة الثالثة: تقسم البيانات المتوفرة إلى مجموعتين:

1- مجموعة التدريب: مجموعة تعلم وتحديد نموذج للبيانات؛

2- مجموعة الاختبار: والتي يمكن عن طريقها تقرير مهارة الشبكة الافتراضية وإمكانية استخدامها بصورة عامة.

- الخطوة الرابعة: نموذج الشبكة العصبية: عند تحديد نموذج الشبكة العصبية يجب اختبار الآتي:
  - عدد العقد العصبية للإدخال والذي يساوي عدد المتغيرات المستقلة؛
  - عدد الطبقات المخفية والذي يعتمد على قيمة الخطأ المستخدم في الشبكة؛
  - عدد العقد العصبية المخفية والذي يحدد عن طريق التجربة؛
  - طبقة الإخراج والتي عادة يساوي واحد.
- الخطوة الخامسة: معيار التقييم: إن معيار المستخدم في شبكة الانتشار العكسي لتقييم الخطأ هو مجموع مربعات الأخطاء (MSE).
- الخطوة السادسة: تدريب الشبكة وتضم هذه الخطوة:
  - تعليم النموذج: إيجاد مجموعة الأوزان بين العقد العصبية والتي تحدد أقل قيمة لمربع الخطأ.
  - خوارزمية شبكة الانتشار الخلفي للخطأ: تستخدم خوارزمية التدريب لتقليل الميل.
- الخطوة السابعة: التنفيذ: وهي أهم الخطوات حيث تختبر الشبكة من حيث قدرة التكيف مع حالة في دورة وإمكانية إعادة التدريب والوصول إلى أقل مربع خطأ عند تغير البيانات، ويتم بناء الشبكات العصية عن طريق البرمجة (أي أن الشبكة العصبية هي عبارة عن برنامج حاسوبي) ويتكون من عدد كبير من الدورات الست يزيد استعمالها لحل مشكلة معينة.

2- البرمجة بالأهداف :

يعتبر نموذج البرمجة بالأهداف أحد النماذج الأكثر استعمالا وواقعية في مجال اتخاذ القرار، إذ يندرج ضمن ما يعرف بالطرق المتعددة المعايير لاتخاذ القرار، والذي يعرف على أنه ذلك الأسلوب الذي يساعد على اتخاذ قرار باختيار بديل ضمن عدة بدائل في ضل وجود عدد معايير تميز كل بديل عن الأخر.

وقد قسم الباحثين Jones and Tamez (2002) نموذج البرمجة بالأهداف إلى 3 متغيرات رئيسية وهذا بناءا على الخوارزمية التي يتم فيها الحصول على الحل الأمثل ومن بين النماذج التي نرتكز عليها في هذه الدراسة نموذج البرمجة بالأهداف التجميعي المرجح (Weighted Additve Goal Programming) والذي ينقسم إلى قسمين[17] :

1-2 الصياغة النمطية لنموذج البرمجة الرياضية التجميعية بالأهداف:

يعرف Romero and Tamiz (1998) نموذج البرمجة بالأهداف " بأنها عبارة عن منهجية رياضية مرنة وواقعية موجهة بالاساس لمعالجة تلك المسائل القرارية المعقدة التي تتضمن عدة أهداف إضافية للكثير من المتغيرات والقيود "، أما Sang and Olson فيعرف نموذج البرمجة بالأهداف بأنه " إحدى طرق التسيير العلمي الموجهة لحل مسائل القرار ذات الطابع المتعدد الأهداف "

إن أول صياغة رياضية لنموذج البرمجة بالأهداف هي تلك الصياغة الرياضية التي قدمها Charnes and al (1955) و Charnes and Cooper (1961) ويمكن كتابة هذه الصياغة كما يلي:

$$Min\,Z = \sum_{i=1}^{k} (n_i + p_i)$$
$$Subject\,to:$$
$$f_i(X_j) + n_i - p_i = g_i \quad for \;\; i = 1,....,k$$
$$C_X \le c \quad (system\,constra\,int\,s)$$
$$n_i, p_i, x_j > 0, \quad for \;\; i = 1,....,k \quad j = 1,........,m$$

حيث:

n_i : هو عبارة عن الانحراف السالب المتعلق بالهدف g_i .

p_i : هو عبارة عن الانحراف الموجب المتعلق بالهدف g_i .

b_i : عبارة عن مستوى الهدف i المرغوب تحقيقه من الطرف المقرر.

z : عبارة عن دالة الهدف والتي تعبر عن مجموع الانحرافات المرغوب تدنيتها.

C_x : مصفوفة المتعلقة بمعاملات قيود النظام.

c : شعاع الموارد المتاحة.

2-2 الصياغة الرياضية نموذج البرمجة بالأهداف التجميعي المرجح:

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج البرمجة بالأهداف في شكله المعياري، أنه يمنح نفس الأهمية والترجيح لكل الأهداف، الأمر الذي لا يعبر عن واقع القرارات التطبيقية داخل المنظمات حيث أنه في اغلب الأحيان يكون للمقرر أهداف أكثر أهمية من الأخرى، ومن اجل تجاوز هذا النقص اقترح الباحثين charnes and cooper (1961) نموذج البرمجة بالأهداف المرجح وهذا عن طريق منح أوزان مرجحة تتعلق بالانحرافات السالبة وأوزان مرجحة تتعلق بالانحرافات الموجبة، حيث يتم التعبير غالبا عن هذه الانحرافات بنسب معينة إذ يمنح المقرر نسبا منخفضة بالنسبة لانحرافات الأهداف المهمة ونسبا مرتفعة بالنسبة لانحرافات الأهداف الأقل أهمية وهكذا وعليه فإنه يمكن صياغة نموذج البرمجة بالأهداف المرجحة كما يلي:

$$MinZ = \sum_{i=1}^{k} (W^- n_i + W^+ p_i)$$
$$Subjectto:$$
$$f_i(X_j) + n_i - p_i = g_i \quad for \;\; i = 1,....,k$$
$$C_X \le c \quad (systemconstraints)$$
$$n_i, p_i, x_j > 0, \quad for \;\; i = 1,....,k \quad j = 1,........,m$$

حيث:

W^-: الأوزان المرجحة المتعلقة بالانحرافات السالبة.

W^+: الأوزان المرجحة المتعلقة بالانحرافات الموجبة.

لقد اعتبر Romero (1985, 1991) بأن نموذج البرمجة بالأهداف المرجح هو عبارة عن حالة خاصة من نموذج دوال المسافة، إذ اعتبر بأن الحل الأمثل لنموذج البرمجة بالأهداف المرجح هو عبارة عن البرنامج الرياضي الذي يقوم بتدنية دالة المسافة ذات الصياغة الرياضية الآتية:

$$Min \left\{ \sum_{i=1}^{P} W \left| f_i^* - f_i(X) \right| \right\}^{1/r}$$

$$Subject \quad to:$$

$$Cx \leq c;$$

حيث:

W_i: الوزن المرجح المتعلق بالهدف i.

f_i^*: مستوى الطموح المرغوب تحقيقه والمتعلق بالهدف i.

$f_i(X)$: الدالة المتعلقة بدرجة تحقيق الهدف i.

r: المعلمة التي تبين العائلة التي تنتمي لها دالة الانتماء.

وعليه فإن النموذج أعلاه هو عبارة عن نموذج غير خطي، وبالتالي فعندما يكون $r = 1$ فهذا يعني بأن نموذج تدنية دوال المسافات يصبح نموذج برمجة بالأهداف المرجحة.

3- الانحدار المبهم باستخدام البرمجة بالأهداف :

يشمل تعريف الانحدار على أشكال وطرائق إحصائية واسعة الاستخدام في جميع العلوم المختلفة فهي توضح العلاقة بين متغير تابع ومتغير واحد أو أكثر من متغيرات تسمى المتغيرات المستقلة، أما كلمة المبهم فتعني المنطق المبهم وهو احد أشكال المنطق يستخدم في الأنظمة الخبيرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، نشأ هذا المنطق عام 1965 على يد العالم Zadeh L من جامعة كاليفورنيا إذ طوره ليستخدم كطريقة أفضل لمعالجة البيانات إذ يسمى هذا المنطق أحيانا بمنطق الإبهام ليعالج التعابير الأكثر تعقيدا وإبهاما.

وبالتالي فإن تعريف الانحدار المبهم بأنه وضع صيغة نموذج يعبر عن العلاقة الدالية بين متغير الاستجابة ومجموعة المتغيرات التوضيحية (واحد أو أكثر) في محيط مبهم الذي ينتج عن أن طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج (المتغير المعتمد والمتغيرات التوضيحية) هي مبهمة وأن المتغيرات نفسها هي ذات قياسات محددة، أو أن متغيرات النموذج نفسها مبهمة تعبر عن حوادث غير أكيدة[18]، من بين الطرق التي استخدمة البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار هي :

1-3 طريقة Hojati et al (HBS1) (2005):

بين كل من Hojati et al (2005)[19] مقترحا أساسه البرمجة بالأهداف لنماذج الانحدار الخطي المبهم مع مدخلات (غير مبهمة / مبهمة) ومخرجات (غير مبهمة / مبهمة) إذ كانت من مميزات هذا المقترح أنه بسيط في البرمجة والحسابات واقل اختلافا في مجموع الانتشار بين قيم المشاهدات والقيم المركزية، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار عدة أهداف على عكس استخدام البرمجة الخطية في تحليل الانحدار المبهم.

$$(HBS\ 1)$$

$$\begin{aligned}
&Minmize \quad \sum_{i=1}^{n}\left(d_{iU}^{+}+d_{iU}^{-}+d_{iL}^{+}+d_{iL}^{-}\right)\\
&Subject\ \ to:\\
&\quad \sum_{j=0}^{k}\left(\alpha_j+(1-H)c_j\right)x_{ij}+d_{iU}^{+}-d_{iU}^{-}\geq \overline{y}_i+(1-H)e_i,\quad i=1,....,n,\\
&\quad \sum_{j=0}^{k}\left(\alpha_j-(1-H)c_j\right)x_{ij}+d_{iL}^{+}-d_{iL}^{-}\leq \overline{y}_i-(1-H)e_i,\quad i=1,....,n,\\
&\quad d_{iU}^{+},d_{iU}^{-},d_{iL}^{+},d_{iL}^{-}\geq 0,\ i=1,......,n,\\
&\quad \alpha_j=free,\ \ c_j\geq 0,\ j=0,...,k.
\end{aligned}$$

حيث:

a_j : المركز — y_i : المركز

c_j : انتشار المعلمات A_j ، $j=0,1,....,k$ — e_i : انتشار المتغير التابع $Y_i,\ i=1,2,....,n.$

$d_{iU}^{+},d_{iU}^{-},d_{iL}^{+},d_{iL}^{-}$: متغيرات الانحراف — X_{ij} : متغير مستقل محدد $(X_{i0}=1)$

2-3 طريقة (FRGP) Hassanpour et al (2009):

بين كل من Hassanpour et al (2009)[20] مقترحا أساسه استخدام البرمجة بالأهداف في الانحدار الخطي المبهم بالمعاملات غير المتماثلة مع مدخلات (غير مبهمة / مبهمة) ومخرجات (غير مبهمة / مبهمة) إذ كانت من مميزات هذا المقترح أنه بسيط في البرمجة والحسابات واقل اختلافا في مجموع الانتشار بين قيم المشاهدات والقيم المركزية.

ومن بين الانتقادات الموجهة لطرق السابقة نجد:

1. أغلب الطرق تركز على البيانات المتماثلة؛
2. البعض من هذه الطرق حساسة جدا إلى القيم المتطرفة (outliers)؛
3. تقريبا كل الطرق لا تأخذ في الحسبان تأثير مراكز المخرجات في إجراء تقدير معاملات نموذج الانحدار؛
4. نقد واحد يوجه إلى طريقة البرمجة الخطية LP هو عدد القيود في نموذج LP يزداد بسرعة كلما زاد عدد المدخلات.

لتصحيح هذه الانتقادات، أقترح Hassanpour & Yaghoobi (2009) نموذج يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات متغير الاستجابة أعداد مبهمة مثلثية غير متماثلة $\widetilde{y}=(y_i,l_i,r_i),\ i=1,.....,n,$ ومعاملات المعادلة (1) أعداد مبهمة مثلثية غير متماثلة $\widetilde{A}_j=(a_j,\alpha_j,\beta_j),\quad i=0,1,......,p$. علاوة على ذلك، يفترض $\forall i,j.\ \ x_{ij}>0$. وباستعمال تجميع أعداد المبهمة المثلثية وضرب أعداد المبهمة المثلثية بسلم موجب، وبالتالي فالمعادلة يمكن أن يعاد كتابتها على النحو التالي:

$$\widetilde{Y}_i=\left(\sum_{j=0}^{p}a_jx_{ij},\sum_{j=0}^{p}\alpha_jx_{ij},\sum_{j=0}^{p}\beta_jx_{ij}\right). \qquad (1)$$

إن الهدف من هذه الطريقة هو مطابقة دالة الانتماء لمتغير الاستجابة المتوقع إلى دالة انتماء لمتغير الاستجابة الملاحظ. وفيما يأتي الصيغة العامة لمسألة البرمجة بالأهداف Goal Programming (GP) :

$$(GP1): \min z = \sum_{i=1}^{n} \left(n_{il} + p_{il} + n_{ic} + p_{ic} + n_{ir} + p_{ir} \right) \qquad (2)$$

$$s.t. \quad \sum_{j=0}^{p} a_j x_{ij} + n_{ic} - p_{ic} = y_i, \quad i = 1,2,......,n, \qquad (3)$$

$$\sum_{j=0}^{p} \alpha_j x_{ij} + n_{il} - p_{il} = l_i, \quad i = 1,2,......,n, \qquad (4)$$

$$\sum_{j=0}^{p} \beta_j x_{ij} + n_{ir} - p_{ir} = r_i, \quad i = 1,2,......,n, \qquad (5)$$

$$n_{ik} p_{ik} = 0, \quad i = 1,2,.....,n \quad k = l,c,r, \qquad (6)$$

$$a_j \in \Re, \quad \alpha_j, \beta_j \geq 0, \quad j = 0,1,......,p,$$

$$n_{ik}, p_{ik} \geq 0, \quad i = 1,2,......,n, \quad k = l,c,r. \qquad (7)$$

في GP1، لكل i، n_{ic} و p_{ic} الانحرافات السالبة والموجبة بين المراكز المقدرة ومتغير الاستجابة الملاحظة، على التوالي. أيضا n_{il} و p_{il} الانحرافات السالبة والموجبة بين يسار (يمين) انتشاراتهم، على التوالي.

من الواضح تماثل البيانات أي أن $\tilde{y}_i$، $l_i = r_i$ من أجل كل i. لذا نأخذ النموذج FLR أين البيانات متماثلة، لذلك يجب أن نضع $\alpha_j = \beta_j$ من أجل كل j في (1) و GP1. وفقا لذلك، القيود (4) و (5)، هذا يكون مكافئ لان نحذف أحدهما. وبالإضافة يمكن أن نحذف القيد (5.6) ولحل النموذج نستخدم طريقة السمبلكس[21]. إن الميزة الهامة في GP1 هو أن المتغيرات في القيود (3)، (4) و(5) مستقلة أو منفصلة. لذا يمكن تفكيك النموذج GP1 إلى ثلاث نماذج GP مستقلة :

$$(GP2): \min z = \sum_{i=1}^{n} \left(n_{ic} + p_{ic} \right) \qquad (8)$$

$$s.t. \quad \sum_{j=0}^{p} a_j x_{ij} + n_{ic} - p_{ic} = y_i, \quad i = 1,2,......,n, \qquad (9)$$

$$n_{ic} p_{ic} = 0, \quad i = 1,2,.....,n \qquad (10)$$

$$a_j \in \Re, \quad j = 0,1,......,p,$$

$$n_{ic}, p_{ic} \geq 0, \quad i = 1,2,......,n, \qquad (11)$$

$$(GP3): \min z = \sum_{i=1}^{n} \left(n_{il} + p_{il} \right) \qquad (12)$$

$$s.t. \quad \sum_{j=0}^{p} \alpha_j x_{ij} + n_{il} - p_{il} = l_i, \quad i = 1,2,......,n, \qquad (13)$$

$$n_{il} p_{il} = 0, \quad i = 1,2,.....,n \qquad (14)$$

$$\alpha_j \geq 0, \quad j = 0,1,......,p,$$

$$n_{il}, p_{il} \geq 0, \quad i = 1,2,......,n, \qquad (15)$$

$$(GP4):\min z=\sum_{i=1}^{n}\left(n_{ir}+p_{ir}\right) \qquad (16)$$

$$s.t. \quad \sum_{j=0}^{p}\beta_j x_{ij}+n_{ir}-p_{ir}=r_i, \quad i=1,2,......,n, \qquad (17)$$

$$n_{ir}p_{ir}=0, \quad i=1,2,.....,n \qquad (18)$$

$$\beta_j \geq 0, \qquad j=0,1,......,p,$$

$$n_{ir},p_{ir}\geq 0, \quad i=1,2,......,n, \qquad (19)$$

III- النتائج ومناقشتها :

1- استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية ANN للتنبؤ بأسعار البترول:

التمثيل البياني المبينة في الشكل (1) يعبر عن سلسلة أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 2000/01/01 إلى غاية 2011/12/31 [22].

ولقد تم استخدام برنامج حاسوبي STATISTICA V8 للحصول على قيم التنبؤ لسلسلة المشاهدات لأسعار البترول دون الحاجة إلى معالجة عدم الاستقرارية، وان أول خطوة في استخدام البرنامج هي تحديد المدخلات للشبكة العصبية، إذ أن المدخلات هي أسعار البترول، وتحديد عدد العقد المخفية والذي يتحدد من خلال التدريب والذي يتضمن إجراء العديد من التجارب الحاسوبية، وكذلك يمكن حسابه من خلال المعادلة التي قدمها إذ ذكروا بان عدد العقد المخفية يمكن حسابه بالشكل الآتي:

$$N_{hidden}\leq\frac{N_{train}E_{tolerance}}{N_{pts}+N_{output}}$$

حيث أن:

N_{hidden} : يمثل عدد العقد المخفية. N_{pts} : يمثل عدد البيانات التي تم إجراء التدريب عليها.

$E_{tolerance}$: يمثل مقدار الخطأ الاحتمالي. N_{output} : يمثل عدد عقد المخرجات.

وفي هذه الدراسة تم التوصل إلى نماذج الشبكة العصبية التالية والمبينة في الجدول (1):

من خلال الجدول (1) تم التوصل إلى خمسة نماذج على أن يتم اختيار النموذج $MLP\ 1-7-1$ ذو أقل خطأ في سلسلة التدريب وسلسلة الاختبار، وبالتالي فإن عدد الوحدات المخفية تساوي 7 وعدد وحدات الإدخال تساوي 1 وعدد المخرجات تساوي 1.

على أن يتم الاحتفاظ بنسبة 80 % من المشاهدات للتدريب والباقي للاختبار، ليتم استخدامها في بناء النموذج ومقارنتها بالتنبؤات لفترة الاختبار.

ومن خلال الجدول (1) يتبين أن دالة التنشيط Exponential للطبقة المخفية ودالة التنشيط Logistic لطبقة الإخراج.

ويبين الجدول (2) نتائج التنبؤ والشكل (2) يمثل البيانات الأصلية مع القيم المتنبأ بها حسب النموذج MLP 1-7-1.

2- الانحدار المبهم باستخدام البرمجة بالأهداف (FRGP) للتنبؤ بأسعار البترول:

2-1 طريقة HBS1 (2005):

تعتمد الطريقة التي قدمها Hojati et al (2005) قدما على أساس البرمجة الأهداف لنماذج الانحدار الخطي المبهم بالمعاملات المتماثلة مع مدخلات (غير مبهمة / مبهمة) ومخرجات (غير مبهمة / مبهمة)، إذ كانت من مميزات هذا المقترح أنه بسيط في البرمجة والحسابات واقل اختلافا في مجموع الانتشار بين قيم المشاهدات والقيم المركزية.

وبذلك تكون مسألة (GP) كما في النموذج الأتي:

$$
\begin{aligned}
&(HBS\,1)\\
&Minmize \quad \sum_{i=1}^{n}\left(d_{iU}^{+}+d_{iU}^{-}+d_{iL}^{+}+d_{iL}^{-}\right)\\
&Subject\ to:\\
&\sum_{j=0}^{k}\left(\alpha_j+(1-H)c_j\right)x_{ij}+d_{iU}^{+}-d_{iU}^{-}\geq \overline{y}_i+(1-H)e_i,\quad i=1,....,n, \qquad (8)\\
&\sum_{j=0}^{k}\left(\alpha_j-(1-H)c_j\right)x_{ij}+d_{iL}^{+}-d_{iL}^{-}\leq \overline{y}_i-(1-H)e_i,\quad i=1,....,n, \qquad (9)\\
&d_{iU}^{+},d_{iU}^{-},d_{iL}^{+},d_{iL}^{-}\geq 0,\ i=1,......,n,\\
&\alpha_j=free,\ \ c_j\geq 0,\ j=0,...,k.
\end{aligned}
$$

وتكون قيمة (h) المختارة مساوية لـ (0) أما التحليل فقد تم تنفيذه في برنامج الجاهز (LINGO) للحصول على المعلمات المبهمة والمجموع الأقل لانتشارات المعلمات الذي يتمثل بدالة الهدف. وكان النموذج الخطي كما يأتي:

$$
\begin{aligned}
\widetilde{Y}_i &= \widetilde{A}_0+\widetilde{A}_1X_i\\
\widetilde{Y}_i &= (\alpha_0+c_0)+(\alpha_1+c_1)X_i\\
\widetilde{Y}_i^0 &= (99.192,1.364)+(1.009,0.207)X_i
\end{aligned}
$$

إذ أن $(99.192,1.364)$ هو المقطع المبهم، القيمة المركزية (99.192) والانتشار (1.364).

2-2 طريقة FRGP (2009):

باعتبار بيانات المخرجات مبهمة والمعلمات المبهمة والمدخلات غير مبهمة ولتطبيق البيانات على النموذج تستخدم مسألة برمجة الهداف (GP) والتي تمثل دالة الهدف مع متباينات القيود، وبذلك تكون مسألة (GP) كما في النموذج الاتي:

$$
\begin{aligned}
(GP1):\min z &= \sum_{i=1}^{n}\left(n_{il}+p_{il}+n_{ic}+p_{ic}+n_{ir}+p_{ir}\right)\\
s.t.\quad & \sum_{j=0}^{p}a_jx_{ij}+n_{ic}-p_{ic}=y_i,\quad i=1,2,......,n,\\
& \sum_{j=0}^{p}\alpha_jx_{ij}+n_{il}-p_{il}=l_i,\quad i=1,2,......,n,\\
& \sum_{j=0}^{p}\beta_jx_{ij}+n_{ir}-p_{ir}=r_i,\quad i=1,2,......,n,\\
& n_{ik}p_{ik}=0,\quad i=1,2,.....,n\qquad k=l,c,r,\\
& a_j\in\Re,\quad \alpha_j,\beta_j\geq 0,\quad j=0,1,......,p,\\
& n_{ik},p_{ik}\geq 0,\quad i=1,2,......,n,\quad k=l,c,r.
\end{aligned}
$$

أما التحليل فقد تم تنفيذه في برنامج الجاهز (LINGO) للحصول على المعلمات المبهمة والمجموع الأقل لانتشارات المعلمات الذي يتمثل بدالة الهدف. وكان النموذج الخطي كما يأتي:

$$\widetilde{Y}_i = \widetilde{A}_0 + \widetilde{A}_1 X_i$$
$$\widetilde{Y}_i = (\alpha_0 + c_0) + (\alpha_1 + c_1) X_i$$
$$\widetilde{Y}_i^0 = (100.070, 1.800) + (0.360, 0.200) X_i$$

إذ أن (100.070,1.800) هو المقطع المبهم، القيمة المركزية (100.070) والانتشار (1.800).

3- تقيم أداء التنبؤ لطريقة الانحدار المبهم باستخدام البرمجة بالأهداف والشبكات العصبية الاصطناعية :

يتم في هذا الجزء مقارنة أسلوبين من طرائق التنبؤ والممثلة في استخدم البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم منها (HBS1, GPFR) والشبكات العصبية الاصطناعية ANN وذلك باستخدام سلسلة أسعار البترول الشهرية في الفترة من جانفي 2000 لغاية ديسمبر 2011 ولقد تم تشغيل هذه السلسلة على كل أسلوب من أجل التنبؤ بالقيم المستقبلية من جانفي إلى ديسمبر 2012، وتم حساب مقياس دقة التنبؤات باستخدام مقياس القيم المطلقة لنسبة الخطأ (APE) ومقياس متوسط القيم المطلقة لنسبة الخطأ (MAPE) بعد الحصول على القيم الفعلية للمشاهدات المراد التنبؤ بها. وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (3).

ومن خلال الجدول (3) يتضح أنقيم لمقياس MAPE فقد حقق هذا المقياس نتائج جيدة لطرائق التنبؤ تكاد قيمته تقترب من الصفر وبمقارنة مقياس MAPE لطرائق التنبؤ نجد أن قيمة طريقة GPFR (0,060664686) ولطريقة HBS1 (0,077713269) ولطريقة ANN (0,065481755)، ويتضح لنا بأن طريقة GPFR تحقق نتائج أفضل أخذا بعين الاعتبار الإبهام في أسعار البترول مقارنتا مع طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية.

IV- الخلاصة :

يشكل البترول المورد الأكثر أهمية خاصة للدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، حيث يشكل 98 % من صادرات الجزائر وبالتالي فإن حجم وقيمة برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر يعتمد اعتماد كبيرا على سعر هذه السلعة الإستراتيجية في الأسواق العالمية، لذلك تعد دراسة أسعار البترول والتنبؤ بها من بين الدراسات التي تشكل أهمية بالغة بالنسبة لجميع الدول التي تصدر هذه السلعة وحتى الدول المستوردة لها .

تعتبر دراسة أسعار البترول والتنبؤ بها من بين الدراسات الأكثر صعوبة ذلك للحجم الكبير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والطبيعية... والتي يمكن أن تؤثر على هذه السلعة الإستراتيجية ولكن ومع التطور الكبير التي شهدته النماذج القياسية خاصة النماذج المتعلقة بالانحدار المبهم أصبح من الممكن نمذجة سلسلة أسعار البترول ودراسة تطوراتها وتحديد أرقام يمكن أن تقترب من الأسعار الحقيقية لهذه السلعة ومن بين هذه الطرائق نذكر طريقة FRGP وطريقة HBS1.نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها أسعار البترول في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية بالنسبة لجميع الدول سواء المصدرة أو المستوردة ، وحيث أن الجزائر من بين الدول التي يعتمد اقتصادها على تقلبات سعر هذه السلعة. قمنا في هذه الدراسة بنمذجة أسعار البترول باستخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم (GPFR, HBS1) وتطبيق طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية PET للتنبؤ بأسعار البترول خلال الـ12 شهر القادمة ابتداء من جانفي إلى غاية ديسمبر 2012. ومن خلال نتائج المتحصل عليها فإن أسلوب الانحدار المبهم (FRGP) بالاعتماد على البرمجة بالأهداف أفضل وأكثر دقة مقارنة مع أسلوبي الشبكات العصبية الاصطناعية (ANN) في التنبؤ بأسعار البترول.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (1) : نماذج الشبكة العصبية

Summary of active networks (Spreadsheet1)						
Index	Net. name	Training error	Test error	Error function	Hidden activation	Output activation
1	MLP 1-7-1	0,001205	0,000545	SOS	Exponential	Logistic
2	MLP 1-8-1	0,001217	0,000478	SOS	Exponential	Identity
3	MLP 1-7-1	0,001209	0,000477	SOS	Tanh	Identity
4	MLP 1-4-1	0,001295	0,000589	SOS	Exponential	Tanh
5	MLP 1-3-1	0,001683	0,000609	SOS	Exponential	Logistic

المصدر : مخرجات البرنامج. STATISTICA V8

الجدول (2) : التنبؤ بأسعار البترول باستخدام الشبكة العصبية من جانفي إلى ديسمبر 2012

Case name	Time series projection for oil_p (Spreadsheet1) All samples	
	oil_p Target	oil_p(Output) 1. MLP 1-7-1
144	104,2600	105,7369
2		106,0926
3		106,4270
4		106,7407
5		107,0340
6		107,3074
7		107,5617
8		107,7975
9		108,0156
10		108,2169
11		108,4023
12		108,5726
13		108,7288

المصدر : مخرجات البرنامج. STATISTICA V8

الجدول (3) : مقياس دقة التنبؤ APE و MAPE

APE% HBS1	APE% GPFR	APE% ANN	التنبؤ بأسعار البترول			أسعار البترول	تاريخ
			HBS1	GPFR	ANN		
0,062587707	0,05108055	0,00748433	100,2	101,43	106,09	106,89	1-2012
0,101952085	0,105678793	0,055723159	101,21	100,79	106,42	112,7	2-2012
0,132269293	0,141268359	0,09381102	102,21	101,15	106,74	117,79	3-2012
0,092571429	0,107604396	0,059076923	103,22	101,51	107,03	113,75	4-2012
0,000672043	0,021985407	0,030145929	104,23	101,87	107,3	104,16	5-2012
0,159925052	0,126749697	0,185495426	105,24	102,23	107,56	90,73	6-2012
0,098191214	0,060361757	0,114108527	106,25	102,59	107,79	96,75	7-2012
0,018806991	0,022131459	0,025930851	107,26	102,95	108,01	105,28	8-2012
0,018340858	0,02831076	0,017776524	108,27	103,31	108,21	106,32	9-2012
0,056968759	0,002708192	0,048457298	109,28	103,67	108,4	103,39	-2012 10
0,0901453	0,02826925	0,073144213	110,29	104,03	108,57	101,17	-2012 11
0,100128497	0,031827617	0,074626866	111,3	104,39	108,72	101,17	-2012 12
0,077713269	**0,060664686**	**0,065481755**	MAPE				

الشكل (1) : رسم بياني لسلسلة أسعار البترول

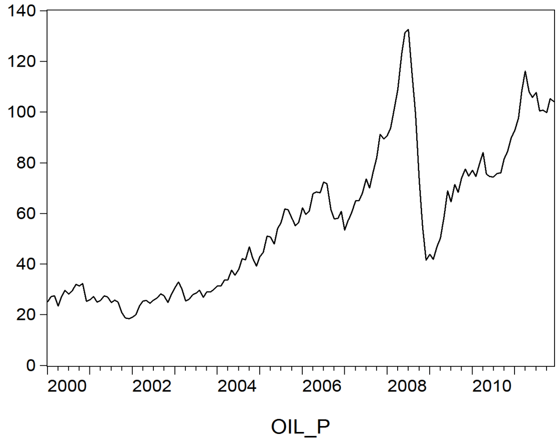

المصدر : مخرجات البرنامج EVIEWS

الشكل (2) : رسم بياني للتنبؤ بأسعار البترول باستخدام نموذج الشبكة العصبية

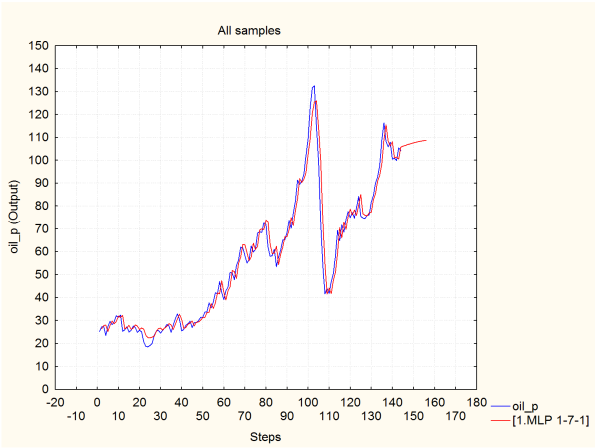

المصدر : مخرجات البرنامج STATISTICA V8

- الإحالات والمراجع :

1 S. Wang, L. Yu and K. K. Lai, "Crude oil price forecasting with TEI@I methodology," Journal of Systems Science and Complexity, vol. 18, 2005, pp. 145-166.

2 S. Moshiri and F. Foroutan, "Forecasting nonlinear crude oil futures prices," The Energy Journal, vol. 27, 2005, pp. 81-95.

3 J. Liu, Y. Bai and B. Li, "A new approach to forecast crude oil price based on fuzzy neural network," in FSKD '07: Proceedings of the Fourth International Conference on Fuzzy Systems and Knowledge Discovery, 2007, pp. 273-277.

4 L. Yu, K.K. Lai, S. Wang and K. He, "Oil price forecasting with an EMD-based multiscale neural network learning paradigm," in Lecture notes in computer science, Berlin / Heidelberg: Springer, 2007 , pp. 925-932.

5 Knetsch, T. A. Forecasting the price of crude oil via convenience yield predictions. Journal of Forecasting, 2007, 26(7), 527–549.

6 Chen Sh , and Chen Ltu, oil prices and real exchanges rates , Energy economic , Vol.29 , 2007, PP.390 – 404.

7 Coppola, A. Forecasting oil price movements: Exploiting the information in the futures market. Journal of Futures Markets, 28(1), 2008, 34–56.

8 Haidar, I., Kulkarni, S., & Pan, H. Forecasting model for crude oil prices based on artificial neural networks. In Proceedings of the 2008 international conference on intelligent sensors, sensor networks and information processing (4761970), 2008, pp. 103–108.

9 Leili Nikbakht , oil prices and exchange eates , the case of OPEC , Business intelligence journal , 2009,PP102 – 120.

10 Kuo, R. J., Hit, T. L., & Chen, Z. Y. Evolutionary algorithm-based RBF neural network for oil price forecasting. ICIC Express Letters, 3(3), 2009, 701–705.

11 Alizadeh, A., & Mafinezhad, K. Monthly Brent oil price forecasting using artificial neural networks and a crisis index. In: Proceedings of the international conference on electronics and information engineering vol. 2 (5559818), 2010, pp. V2465–V2468.

12 Hog, E., & Tsiaras, L.. Density forecasts of crude-oil prices using option implied and ARCH-type models. Journal of Futures Markets. doi:10.1002/ fut.20487. 2010.

13 جعفر محمد حاجي، محمد عبد الهادي المحميد " الشبكة العصبية: التنبؤ بأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي " المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 6، عدد 1، يناير ،1999، ص ص 17-35.

14 فوزي بندر بدر العتيبي " استخدام السلاسل الزمنية والشبكات العصبية في التنبؤ بالارقام القياسية دراسة تطبيقية على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بدول الكويت " بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الإحصاء التطبيقي جامعة قناة السويس قسم الإحصاء التطبيقي والتأمين 2003 ص 73.

15 فوزي بندر بدر العتيبي (2003) " مرجع سبق ذكره " ص 74.

16 فارس غانم احمد وآخرون " التنبؤ الالكتروني لفعاليات الاركاض للنساء باستخدام الشبكات العصبية " المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات – الإحصاء والمعلوماتية 2012 جامعة الموصل – كلية علوم الحاسبات والرياضيات ص 7-8

17 مكيديش محمد " التخطيط الإجمالي للإنتاج باستخدام البرمجة الرياضية المبهمة " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة العمليات الإنتاج، جامعة تلمسان،2013 ، ص 102 .

18 محمد طه أحمد الغنام، م.م. هبة على طه الصباغ " دراسة في المتغيرات المضببة والانحدار المتعدد المضبب " مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، 2009، ص ص 166- 180.

19 Hojati, M., Bector, C.R., Smimou, K., A simple method for computation of fuzzy linear regression, European Journal of Operational Research, Volume 166, 2005, pp. 172-184.

20 H Hassanpour; H R Maleki; M A Yaghoobi " Approch to fuzzy linear regression with non-fuzzy input " Asia-Pacific Journal of Operation Research; Vol. 26, No. 5 , 2009, 587-604.

21 Hojati, M., Bector, C.R., Smimou, K. (2005) " Op cite ", pp. 172-184.

22 http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=crude-oil&months=180.

نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة

The information System of Water Management as Mean to Develop the Desert Hydrographic Basin (Integrated system)

زوبيدة محسن (*) & محمد حمزة بن قرينة (**)
مخبر اقتصاديات المنظمات والبيئة الطبيعية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : يتوفر الحوض الهيدروغرافي بالصحراء الجزائرية على موارد مائية جوفية معتبرة خاصة في حوض الصحراء الشمالية من خلال النظامين المائيين : المتداخل القاري والمركب النهائي، لكنها في الغالب غير متجددة. وبالمقابل يعاني سكان المنطقة من نقص توفر المياه، التي تتعرض لمشاكل التلوث والملوحة نتيجة التسيير غير المحكم والمستديم للمورد. وعليه تسيير المياه خاصة الجوفية منها، وفي مثل هذا الإقليم الجاف وأحد أكثر المناطق حرا في العالم ؛ والحاجة المتزايدة لمختلف الاستعمالات : الشرب، الفلاحة وكذا الصناعة. يستلزم تبني وسائل حديثة تكفل كفاءة استغلال المياه وتحميها من التبذير والتلوث، تعمل على أمثلية توزيعها بين الحاجات المتنافسة عليها، وتفسح المجال لمساهمة كل المتدخلين المعنيين في تسييرها والمحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاح : مياه، نظام معلومات تسيير المياه، الحوض الهيدروغرافي للصحراء، تسيير تشاركي، اتصال.

Abstract : Hydrographic basin in the Algerian desert has a considerable underground water resources, especially the northern desert of watercourses through two water systems : continental interoperability and the final composite , but they are mostly non-renewable . At the same time, the region's population suffers from water shortages , which are exposed to the problems of pollution and salinity and high temperature as a result of loose management and sustainable resource. Accordingly, the conduct of a private water , especially groundwater , and in such a dry region and which is one of the most free area in the world; also with the increasing need to provide water for drinking , farming and industry, All that requires the adoption of modern methods to ensure the efficient use of water and protected from waste and pollution , and allow for the contribution of all the actors involved in the conduct and maintain them for the benefit of future generations.

Keywords : Waters, information system of water Management, Desert Hydrographic Basin, participatory management, communication.

Jel Classification Codes : H41,Q25, Q53, Q56.

I- تمهيد :

يعد الماء في المنطقة الصحراوية العامل الأساسي لتثبيت السكان وتطوير جميع أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية داخل وسط متعدد التغيرات، خاصة تميزه بظروف مناخية جد صعبة. حيث تنمية المنطقة الصحراوية، تتطلب توفير التجهيزات اللازمة لتعبئة واستعمال المياه السطحية والحفاظ عليها وتوزيعها، فأولي الاهتمام بدراسة موضوع المياه بغية البحث عن طرق حديثة فعالة لتسييرها واستدامتها باعتبارها شرط ضروري لتنمية هذه المناطق. لذا، يجب تبني مقاربات حديثة ترمي إلى تسيير تشاركي للمورد ترتكز على تقنيات الإعلام، الاتصال وتحقيق الشفافية بواسطة إتاحة المعارف حول المياه والتحسيس بمشاكلها. تتمثل في استعمال أنظمة المعلومات كأداة للتسيير المتكامل تساعد على تنظيم، توفير وتحليل المعلومات، تكوين ونشر المعارف حول الماء، إعلام المستخدمين بمشاكل المياه والسماح لهم بالمشاركة(إبداء الرأي وتحقيق الشفافية) في تحسين قرارات تسيير المورد وتحقيق التنمية المستدامة، كما تعتبر من الطرق الحديثة لتواصل مختلف الفاعلين في ميدان المياه ودمج اختلافاتهم من حيث : مستويات اتخاذ القرار، المكان والزمان، تنوع الأنشطة الممارسة والثقافات، مستويات الإدارة...إلخ. ففي هذا العمل سوف نتطرق لنظام المعلومات لتسيير المياه، ثم وضعية ومشكل الموارد المائية بالحوض الهيدروغرافي للصحراء، **وهل يمكن استعمال هذا النظام كأداة للتسيير التشاركي وتواصل مختلف الأطراف، تشجع على اقتصاد المورد وحمايته من طرف كل المستعملين، وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة ؟**

eMail : (*) : zoubidamo@yahoo.fr & (**) : hamzabmg@yahoo.fr

ومن أجل بلوغ الهدف صممنا العمل في ثلاثة محاور :
- **المحور الأول :** نظام المعلومات لتسيير المياه.
- **المحور الثاني :** الحوض الهيدروغرافي للصحراء الجزائرية ووضعية الموارد المائية به.
- **المحور الثالث :** دور نظام المعلومات في التسيير المتكامل للمياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء.

I- نظام المعلومات لتسيير المياه: Le système d'information sur l'eau (SIE)

يعتبر مصطلح نظام المعلومات لتسيير المياه حديث النشأة[1] يعود لبداية التسعينات من القرن الماضي، نتيجة إرادة السلطات العمومية الفرنسية : محلية، جهوية، أو وطنية في توفير معلومات حول المياه والأوساط المائية ومستعمليها وقد تجسد بإنشاء شبكة وطنية للبيانات سنة1992، ترمي إلى تسيير متناسق ومتكامل للبيانات المتعلقة بالمياه والأوساط المائية على شكل شبكة شراكة بين مختلف المتعاملين في مجال المياه : إداريين، مؤسسات المياه، مديريات الماء، وكالات الماء، مؤسسات عمومية، شركات، جمعيات، معاهد، وواضعي الاتفاقية،...، لإيجاد مجال للتسيير التشاركي بين الهيئات المختصة بالمياه ؛ وتحديد آليات تكامل أنظمة المعلومات المائية فيما بينها(وكالات، مديريات، مؤسسات المياه،...)[2]. فالشبكة الوطنية للبيانات المائية عبارة عن تنظيم أو آلية للعمل المشترك ؛ جمعت أهم منتجي البيانات العامة حول الماء من سنة 1992 إلى2002 [3] (في فرنسا)، لتسهيل عملية : تنظيم وتبادل هذه البيانات وإتاحتها لمن يحتاجها بتوفير المعلومات الضرورية الخاصة بإعداد المخططات التوجيهية الأولية لتهيئة وتسيير المياه.

ومنذ ذلك الحين عززت كل التشريعات الوطنية والجهوية، دور وسائل الإعلام ونشر المعارف، كأداة من أدوات السياسة العامة في مجال الماء والبيئة ؛ ليتم الانتقال من الشبكة الوطنية للبيانات المائية إلى أنظمة معلومات لتسيير الموارد المائية سنة2002 بشكل قانوني كأداة وطنية من أجل تسيير متكامل للمياه في فرنسا[4]، ما تطلب إنشاء شبكة شراكة بين الأطراف في مجال المياه وتوزيع المهام فيما بينهم (إنتاج وتخزين، تنظيم ونشر البيانات،...).

I-1- مفهوم نظام المعلومات لتسيير المياه :

يعرف **نظام المعلومات بشكل عام** على أنه : نظام يتكون من الأشخاص والأجهزة والبرمجيات، وسجلات البيانات العمليات اليدوية وغير اليدوية، القواعد والإجراءات المنظمة والديناميكية، تكفل تنفيذ ومعالجة البيانات وتخزين وتوفير وانسياب المعلومات المفيدة المستخدمة بشكل منهجي، لدعم عمليات صنع القرارات الكفؤة والرقابة من طرف مسيري المؤسسات أو مختلف الهيئات لإقليم معين وفي زمن معين[5]. أما بالنسبة **لنظام المعلومات لتسيير المياه** فيمكن إدراج مايلي :

- **نظام المعلومات لتسيير المياه** : "مجموعة متجانسة من القواعد والإجراءات وسيرورات تنفيذ وتدفق المعلومات المائية، يتم من خلالها جمع وتنظيم البيانات والمعلومات حول المياه ومعالجتها(تحويلها إلى معلومات) وحفظها وبثها وتوزيعها لإتاحتها لكل من يطلبها وبشفافية(بدون تحيز). هذه المعلومات قد تكون متاحة على الخط(على النت) من خلال شبكة الانترانت(Intranet) أو الانترنت(Internet)"[6].
- ويعرف **نظام المعلومات لتسيير المياه في الحوض الهيدروغرافي**[7]: "مجموعة الإجراءات المنظمة لتنفيذ توفير المعلومات اللازمة لدعم القرارات والرقابة، فهو بذلك أداة للاتصال وإعلام[8] المعنيين بالأمور المتعلقة بالمياه، حيث حاجتهم لهذه المعلومات تمكنهم من إيجاد حلول للقضايا ذات الأولوية لتسيير الماء داخل الأنظمة الطبيعية(مثلا الأحواض الهيدروغرافية)، ومن خلال النتائج والتوجيهات وآراء المستعملين يتم تطوير نظام المعلومات كأداة لرفع فعالية التسيير داخل الحوض"[9].

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن نظام المعلومات لتسيير المياه نظام متكامل يتكون من مجموعة الآليات والقواعد والإجراءات المنظمة التي تكفل جمع ومعالجة وحفظ وبث ونشر المعلومات والمؤشرات حول الماء والأوساط المائية، ومستعمليها وآثار استخداماتهم والمرافق العامة لخدمات توزيع المياه والتطهير والري،...، وكل المتدخلين، في شكل معارف حول كل الأنشطة المائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة لاسترجاع المعلومات(الإعلام والاتصال) مثل الإنترنت، هذه المعارف تدعم عمليات اتخاذ القرار وتساعد على تحليل المشاكل وتحديد البدائل، كما تفيد في عمليتي التخطيط والرقابة، فهو بذلك يهم جميع الأطراف : الدولة، والوزارات المعنية المؤسسات، المواطنين، لتكوين نظرة شاملة عن وضعية المياه، في منطقة ما وزمن معين، وتحفزهم على المشاركة في إعداد الاستراتيجية الشاملة لتسيير وتهيئة المورد وتنظيم عملية تطوير نظام معلومات للتسيير لكل المستعملين.

I-2- أهداف نظام المعلومات لتسيير المياه :

يهدف نظام المعلومات لتسيير الموارد المائية لتحقيق الفعالية في تسيير المياه، من خلال[10] :

1- التأكد من تطبيق التشريعات البيئية حول الماء، من طرف السلطات العامة على المستوى الوطني وعلى مستوى الأحواض والبلديات؛
2- معرفة ومتابعة حالة الماء والأوساط المائية واستعمالاتها (مختلف المستعملين) وتقييم الضغوطات الممارسة عليها جراء الأنشطة البشرية والاقتصادية وما هي نتائجها (بالتعاون بين وكالات الأحواض والهيئات المحلية) ؛
3- تقييم فعالية ونجاعة السياسات العامة لتسيير وحماية وتهيئة المياه والأوساط المائية، خاصة تلك المتعلقة بنجاعة الخدمة العامة للمياه والتطهير، من طرف المسؤولين على هذه السياسات[11] ؛
4- جمع البيانات حول المياه من المصادر الداخلية والخارجية وتنظيمها ومعالجتها، ومن ثم انسيابها ونشرها، وطرح مفهوم نوعية البيانات حول الماء من حيث المصداقية والحداثة، والدقة والملاءمة ؛
5- إدراك أهمية البيانات لاتخاذ القرارات حول الأمور البيئية والتي من مكوناتها المياه خاصة تلك المتعلقة بأنشطة شرطة المياه، وتحديد البرامج، الإجراءات وسياسات التعمير مع الأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بالمياه على مستوى الحوض ؛
6- إعلام كل الأطراف المعنية بتسيير المياه (مخططين، مواطنين، فلاحين، صناعيين، إدارات، جمعيات،...) حول قضايا المياه بتأمين بيئة متكاملة تتوفر فيها المعلومة بشكل آني ودقيق لكل الأطراف مهما تباعدت أمكنتهم واختلفت شخصيتهم ؛
7- توفير البيانات الضرورية للأنظمة المعلوماتية الأخرى (الصحة، الكوارث الطبيعية، الإحصائيات العامة،...) ؛
8- المساهمة بشكل خاص في : تكوين رأس مال من البيانات، وبرامج للبحث، والمعارف التي تتزايد مساهمتها في تسيير مختلف الأنشطة الاقتصادية والبشرية.

لبلوغ هذه الأهداف، يعمل النظام على تحديد المعارف الواجب توفيرها، بتنظيم آليات جمع البيانات ومعالجتها للحصول على معلومات موضوعية، صحيحة، حديثة، ذات مصداقية، وقابلة للمقارنة ؛ ومن ثم إتاحة هذه المعارف للأطراف المعنية.

II- الحوض الهيدروغرافي للصحراء الجزائرية ووضعية الموارد المائية به :

II-1- الحوض الهيدروغرافي للصحراء :

يغطي الحوض الهيدروغرافي للصحراء مساحة تقدر بـ2.018.054كلم^2 من الأطلس الصحراوي بمنطقة الأوراس إلى حدود مالي، النيجر وليبيا، يضم 17 ولاية، تسع(09) ولايات تنتمي كليا للحوض وهي : أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية إليزي، ورقلة، تندوف، تمنراست ؛ وثماني(08) ولايات تنتمي جزئيا للحوض هي : الأغواط، باتنة، تبسة، الجلفة، البيض، المسيلة خنشلة، النعامة ؛ بما يقارب289 بلدية وبكثافة سكانية تقدر بـ04ملايين ساكن تنحصر في الواحات الكبرى، وفي الولايات التي يفوق بها عدد السكان 150ألف ساكن[12]. ويتكون الحوض بالإضافة للحوض الساكب لشط ملغيغ من ثلاثة أحواض : الصحراء الشمالية، الساورة-تندوف، الهقار-الطاسيلي.

II-2- الموارد المائية في حوض الصحراء:

تتمثل الموارد المائية في الحوض الصحراوي أساسا في المياه الجوفية، المقدرة بـ05ملايير م^3 كحجم قابل للاستغلال في الطبقات المائية في الصحراء الشمالية والمتواجدة خاصة في المناطق الواقعة خارج الأطلس الصحراوي والهقار والطاسيلي. وفي هذه المناطق يعتبر تجمع المياه في الأحواض مهم، فجزء منها يتجمع في الوديان وتصب في المحاجز المائية (الزيبان والساورة)، والجزء الآخر يمون مباشرة الطبقات الجوفية، وأحيانا في المتوسط يمون السدود(inféro–flux) خصوصا في منطقتي الأغواط وتمنراست[13] وبما أن الصحراء تتميز بشساعة الإقليم الجاف، وبالتنوع الطبيعي المعقد، وباعتبار أن الماء العنصر الأكثر أهمية للحفاظ على التوازن البيئي فإن هذا الإقليم الشاسع يحتوي على موارد جوفية هامة متواجدة بالنظامين المائيين المركب النهائي(CT)Le Complexe Terminal والمتداخل القاري(CI)Le Continental Intercalaire، إضافة إلى المياه السطحية.

II-2-1- المياه السطحية : تتواجد المياه السطحية بأسفل الأطلس الصحراوي، وبمناطق الهقار والطاسيلي، كما أن وجود المياه السطحية له علاقة مباشرة بتساقط الأمطار في الأحواض الساكبة حيث تنحدر المياه الطوفانية غالبا من الأطلس الكبير بالمغرب (واد قير) والسطح الجنوبي للأوراس (النمامشة). والأمطار المتساقطة تنحدر في شط ملغيغ

ومنطقة الساورة، سهل ميزاب والهقار والطاسيلي، حيث تتميز هذه المناطق بجريان موسمي للأودية في حالة حملات الأمطار، ولكن هذه الأمطار لا تعرف الاستغلال نظرا لغياب تجهيزات الحفاظ عليها والمتمثلة في السدود، حيث نجد في حوض الصحراء، سوى السدود التالية : وهي سد "فم الغرزة" (بسكرة) و"منبع الغزلان" (بسكرة)، و"جرف التربة" (بشار)، و"بريزنة" (البيض)، و"بابار" (خنشلة).

II-2-2- المياه الجوفية : تتميز الصحراء بموارد مائية جوفية معتبرة خاصة منطقة الصحراء الشمالية من خلال النظامين المائيين: **المركب النهائي** : الذي يمتد على مساحة قدرها350 ألف كلم^2 وبعمق ما بين 100 و600م وبدرجات حرارة مياهه ما بين 20 إلى 25°، كما يتميز بتعبئة مائية تقدر بـ 02.2 مليارم^3. **والمتداخل القاري**، وهو خزان ذو حجم معتبر يتكون من طبقات الألبيان وله قدرات مائية كبيرة تقدر بـ02.7 مليارم^3/السنة، يمتد هذا الحوض على مساحة 600ألف كلم^2، كما تتميز مياهه بـ[14]:

- درجة الحرارة تفوق 60° ما عدا المناطق التي تقرب فيها المياه من سطح الأرض؛
- ملوحة تتراوح ما بين 1-2غ/ل وقد تصل إلى 05غ/ل؛
- تدفق كبير جدا يقدر بـ 150-400ل/ثا؛
- مياه عذبة معدنية توجد في أعماق تتراوح ما بين 800 إلى 1.500م.

II-2-3- مياه الينابيع : تتواجد مياه الينابيع بحدود أسفل الأطلس الصحراوي، وتعتبر منطقة الزيبان من المناطق الصحراوية المغمورة بالينابيع، وتتميز ولاية بسكرة بعدد مهم من الينابيع عالية التدفق والتي تصل إلى 120لتر/الثانية (أوماش، ماليلى)، كذلك توجد ينابيع أخرى بحدود الطاسلي (جانت).

II-2-4- الفقارات : يبين استعمال الفقارة في مناطق التوات، قورارة والتديكالت، حيث تسمح تقنية الفقارة بسحب وجر المياه من الطبقة المائية عن طريق نظام أروقة صرف، كما أن الموارد المائية الكامنة في هذه المنطقة تقدر بأكثر من 02مليارم^3/السنة، وقد أدى إهمال الفقارات إلى تناقص عددها حيث لم يبقى سوى 700فقارة مستغلة من أصل 1.300 بسبب مشكل عدم الحفظ والصيانة.

مما تقدم نجد أن الموارد المائية في الصحراء لا تستغل إلا بمقدار 01,7مليارم^3/سنويا لتلبية احتياجات السكان من الشرب والري والصناعة وعليه فإنه لا يزال هناك احتياطي هام قدره 03,3مليارم^3، يمكن توظيف هذه المياه في تنمية الزراعة الصحراوية عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية.

II-3- مشكل المياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء:

يعاني سكان الحوض الصحراوي من مشاكل تتعلق بقلة المياه ورداءة نوعيتها، بسبب الخصائص الطبيعية للمنطقة الصحراوية، طرق استعمالات المياه في مختلف المجالات وآثارها على البيئة، فسوء تسيير المياه في الحوض يمكن تفسيره بما يلي :

II-3-1-- الاستغلال غير الكفؤ للمياه المعبأة :

تعاني منطقة الحوض الهيدروغرافي للصحراء من الاستغلال غير الكفؤ للمياه المعبأة، فمثلا بالنسبة لإنتاج المياه في ولاية واد سوف يقدر بـ80مليون م^3 من خلال83 بئر، بحجم متاح يقدر بـ318 مليون م^3، ويستغل التموين بالماء الشروب حوالي80% من هذا الحجم بمتوسط تخصيص أكثر من 450ل/فرد/اليوم. في حين أن خدمات توزيع مياه الشرب تعرف عدة نقائص : شبكات متدهورة، توصيلات عشوائية، غياب عدادات الماء، استعمال المياه لرش الحدائق، كل هذه النقائص تؤدي إلى فقدان وتبذير المياه مما يفاقم المعروض المائي من المياه الجوفية للطبقة الحرة[15].

كما تشير الدراسات التي أجريت من طرف الوكالة الوطنية للموارد المائية، ووكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، حول الاحتياطيات المائية واستغلالها في المنطقة، أن منطقة الصحراء عموما ومنها ورقلة تستخرج سنويا أكثر من 01,5مليارم^3 من المياه الجوفية، التي توجه منها نسبة80% لقطاع الفلاحة دون أن يقابل ذلك إنتاج فعلي معادل. وتعكس هذه المعطيات التي تضاف إليها نسب الماء الموجهة للاستعماليين الصناعي والمنزلي، حجم الاستنزاف والاستغلال العشوائي الذي تتعرض له ثروة الماء في المنطقة، رغم كونها غير متجددة في وقت تواجه فيه باقي أغلب مناطق الوطن الشمالية، خاصة في الوسط والغرب، أزمات حادة ومزمنة في التزود بالماء تعتبر مشكلا استراتيجيا، فرضت اللجوء إلى بدائل أخرى مكلفة جدا، منها تحلية مياه البحر، لتأمين هامش من الاحتياجات.

نضيف إلى هذا المياه الضائعة المتسربة بسبب قدم وتدهور الشبكات وقلة صيانتها. حيث تعاني مؤسسات توزيع المياه بولايات الجنوب بأكثر من 05آلاف حالة تسرب، تقدر في ورقلة بـ3.002م^3/السنة، وفي ولاية الأغواط بمقدار 2.385م^3/السنة، وغرداية 1.968م^3/السنة[16].

II-3-2- ضعف استغلال المياه المسترجعة :

إعادة استعمال المياه المستعملة يعتبر طريقة عملية واقتصادية خاصة في ري الأراضي الزراعية لأنها تزودها بالمغذيات المائية والمواد العضوية، ويمكن الاعتماد عليها في حالة ندرة الأمطار وتوزيعها غير المنتظم فتعتبر مورد مائي جديد، كما أنها تقنية رائدة في حماية البيئة ومواردها الطبيعية بشكل خاص. فعدم استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي المعالجة كمورد بديل في الزراعة والصناعة يمثل تبذيرا لكميات كبيرة منها. حيث يقدر حجم مياه الصرف الصحي للتجمعات السكانية في حوض الصحراء الشمالية بـ82,8مليون م^3/السنة، بمعدل توصيل62% بشبكة التطهير، في الوقت الذي نجد فيه ولاية الوادي تملك شبكة تطهير بطول كلي يقدر بـ73كلم، لكن بمعدل توصيل 16% فقط[17].

كما نجد بعض الوحدات الصناعية الواقعة في بلديات الحوض تطرح مياه مستعملة محملة عادة بمواد عضوية مباشرة في الوديان الموجودة في المنطقة، أو في الشبكات العمومية للتطهير، حيث يقدر المقدار الإجمالي من المياه المستعملة غير المعالجة المطروحة من قبل هذه الوحدات بأكثر من286.994م3/السنة. فأكبر الوديان تأثرا بالمياه المستعملة هو "واد زمور" وهذا من خلال المياه المستعملة المطروحة من طرف أكبر الوحدات الصناعية في بسكرة (TIFIB et ENICAB)حيث تقدر المياه المستعملة والمطروحة من هاتين الوحدتين بـ605م^3/السنة. وعلى مستوى ولاية الأغواط المياه المستعملة في الاستخدام المنزلي، والمنشآت الصحية...، تطرح مباشرة في خندق كبير الواقع بـ400م "لوادي مسعد" أما الوحدات الصناعية فبعضها مربوط بشبكة التطهير باستثناء وحدة (Coto-Sud) التي لديها محطة صغيرة لمعالجة المياه، أما الوحدات الأخرى فهي غير مربوطة بالمنشآت الخاصة بالتصفية(لا تملك محطات معالجة المياه) والذي يزيد من تلوث المياه بالسموم، وكذا آثارها السلبية على البيئة بشكل عام وعلى الموارد الطبيعية خصوصا المائية[18].

II-3-3 - نوعية المياه :

إن نوعية مياه الشرب والري تفرض نفسها بشدة في مجمل المناطق الصحراوية. فالمنطقة تتزود في الغالب من المياه الجوفية المتواجدة بالطبقات المائية الهامة ذات النوعية الفيزيو-كيميائية المتميزة بملوحة متوسطة خاصة في الصحراء السفلى (الصحراء الشمالية)[19]. فملوحة المياه تفاقمت في بعض الحالات عن طريق التلوث الناتج من الاستعمال البشري سواء المنزلي أو الاستغلال الصناعي، وحتى الفلاحي مما يؤدي إلى تلوث الماء وعدم صلاحية استهلاكه في الشرب وأحيانا حتى للسقي ؛ كون نوعية المياه الموجهة للفلاحة(مياه مالحة) لها تأثير مباشر على التربة واختيار نوعية المزروعات ومردود الإنتاج الفلاحي.

كما تعتبر مياه منطقة الزيبان ببسكرة، وواد سوف ذات نوعية سيئة وتحتوي على كمية كبيرة من الملح قد تتجاوز04غ/ل ومتغيرة من منطقة لأخرى، هذه الكمية الكبيرة من الملح تزداد بسبب قرب طبقة المياه الجوفية للطبقة الحرة من سطح التربة. كذلك بالنسبة لولاية ورقلة التي تحتوي على احتياطي كبير من المياه الجوفية، إلا أن سكانها يعانون من قلة المياه، وأغلبهم يتزود بمياه ذات نوعية رديئة إن لم نقل غير صالحة للشرب نهائيا، ولا تصلح إلا للغسيل فالمواطنون يلجؤون منذ سنوات إلى شراء المياه العذبة من شاحنات تتنقل بين الأحياء لبيع الماء، من أجل التزود بالمياه تفاديا لانتقال الأمراض. وأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار من خلال بعث دراسة من أجل تحسين نوعية المياه وقد تم الانتهاء منها حاليا متمثلة في إنجاز محطات نزع الأملاح من المياه المالحة، إضافة إلى مشكل المياه الساخنة فهناك محطة لتبريد الماء. كما يمكن القول بشكل عام أن مياه حوض شط ملغيغ ذات ملوحة جد مرتفعة، حيث تتراوح كمية الملح في التربة بين01إلى05غ/ل، والمتغيرة حسب الطبيعة الجيولوجية للتربة. فخطر الملوحة في الطبقات المائية الجوفية يكون أكثر من المياه السطحية في حالة الظروف الهيدروديناميكية المشجعة لذلك (تربة ذات نفوذة جيدة للمياه).

II-3-4- آثار استعمالات الماء على البيئة :

أدى الاستغلال المفرط للماء، خاصة للنظامين المائيين المتداخل القاري والمركب النهائي عدة مشاكل يمكن ذكرها فيما يلي[20]:

- إتلاف وتوقف الآبار الارتوازية في كل الصحراء ؛
- تدهور نوعية المياه، خصوصا الطبقة المائية للمركب النهائي في منطقة واد ريغ ؛
- الضغوط على طبقات المياه الجوفية أدت إلى الإضرار بالمساحات المزروعة خاصة في ولايتي ورقلة والوادي.

فالمياه تتلوث بالأساس نتيجة الاستعمال المنزلي، لطرحها في الوسط دون تصفيتها، بسبب نقص أو غياب شبكات التطهير ومحطات تصفيتها في بعض المراكز الحضرية الكبيرة، ضآلة إتاوة التطهير مقارنة بتكاليف تسيير محطات التصفية، إضافة إلى غياب السياسة المنسجمة والفعالة للتطهير. في حين أن التلوث الصناعي في المنطقة الصحراوية ليس كبير باستثناء بعض المناطق الصناعية مثل : حاسي مسعود وبسكرة، ويعتبر أهم مسبب لهذا النوع من التلوث الكميات الكبيرة من الماء المستخدمة في بعض الصناعات، والتي تلقى في الأوساط الطبيعية، دون رسكلتها، وهي محملة بكل العناصر الملوثة والسامة. لذا ومن أجل الاقتصاد في الماء في الاستعمال الصناعي يجب على المستعملين الصناعيين : ـ القيام بمعالجة النفايات الصناعية وتحفيز رسكلتها ؛ ـ وضع محطة لمعالجة المياه قبل أن تلقى في الطبيعة.

أما بالنسبة للتلوث الزراعي فيؤدي الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية في الزراعة واستعمال المخصبات الكيميائية المستخدمة في تربية المواشي إلى تدهور مصادر المياه، وتلوث الطبقات المائية الجوفية الباطنية، أو تنجرف مع سيلان مياه الأمطار، لذا يجب على المزارعين تفضيل استعمال الأسمدة الكيميائية حسب حاجة النباتات(الاستخدام المتوازن بين المياه، الأسمدة والمبيدات)، تحفيز السلوكات الحميدة للموازنة بين الإنتاجية والحفاظ على الطبيعة، واستعمال التقنيات الحديثة لمكافحة أعداء المزروعات(طرق ومواقيت العلاج) من أجل الاقتصاد في استعمال المياه في الفلاحة.

II-3-5- الخصائص الطبيعية للمنطقة وتقنيات السقي غير المقتصدة للماء :

الوسط الصحراوي يعرف عدة مشاكل تتعلق بالخصائص الطبيعية للمنطقة(مورفولوجيا الأرض، درجة التبخر الكبيرة، ملوحة المياه والتربة) مع الاستغلال السيئ للمياه في النشاط الفلاحي (أعمال الحرث وتهيئة التربة لزرعها وصيانتها، طرق السقي)، هذه العوائق تؤدي إلى الاستعمال السيئ للمياه الموجودة في الطبقات المائية العميقة لأجل السقي(طريقة السقي بالغمر) هذا ما يترجم بظاهرة صعود المياه، أي صعود مياه الطبقة الحرة، فبعض مناطق الحوض المزروعة بالنخيل تعرف مشاكل كبيرة ذات صلة مباشرة بالظروف الطبيعية، ففي ولاية واد سوف ظاهرة صعود المياه أدت إلى خسارة 600ألف نخلة وارتفاع ملوحة التربة لأنها منطقة ذات كثابين رملية كثيرة(تلال رملية) مع وجود مناطق أخرى ذات انخفاضات شديدة، وشدة نفوذية التربة التي تصل إلى90% (تربة رملية) مما تسهل من تسرب مياه السقي الزائدة ومياه الأمطار نحو الطبقة الحرة، هذه الوضعية تتزايد بواسطة عدم وجود مخارج طبيعية لصرف المياه المتجمعة بالقرب من المنطقة، كما يفاقم من هذه الظاهرة تنوع طبوغرافيا المنطقة الصحراوية. والمظهر الأكثر وضوح في المنطقة تشكل طبقات بيضاء من الملح[21] وفي بعض الأحيان قشور على سطح التربة.

من هنا ترتبط نوعية التربة في المنطقة بشكل كبير بالمناخ وملوحة التربة والمياه، فالمناخ الجد جاف يؤثر على درجة تبخر التربة فيؤدي في بعض المناطق من الحوض الصحراوي لتجمع كبير للملح خاصة بعد عملية الري. هذه الظاهرة تتفاقم في الغالب بواسطة التضاريس المسطحة التي لا تسهل من عملية صرف المياه الزائدة وتتفاقم بواسطة تجمع مياه السقي المحملة في العادة بالملح. الشيء الملاحظ أن عملية استصلاح الأراضي للأسف ـفي الغالبـ لا يسبقها دراسات مسبقة لنوعية التربة ولا لنوع المزروعات الملائمة، أو طرق السقي والحاجة لصرف مياه السقي الزائدة، وهذا يؤدي في بعض المناطق لظاهرة صعود مياه الطبقة الحرة المضرة بالمحاصيل الزراعية والعمران والبيئة لأنها تضاعف من ملوحة التربة والمياه.

كذلك طرق السقي في حوض الصحراء تتميز بغياب أو ضعف سياسة تسييريه تأخذ بالاعتبار الاقتصاد في الماء، أو تحفيزية من شأنها أن تحفز المستعملين على ترشيد استخدام الماء وضمان استدامته. حيث نجد المزارعين لا يملكون أدنى فكرة عن كميات المياه التي يستخدمونها لمختلف المزروعات، لعدم وضع قاعدة للمستعملين معتمدة علميا في مجال كمية ومقادير السقي لمختلف المزروعات عن طريق تقنيات السقي الموجودة، لهذا نجد الكثير منهم يستهلكون كميات كبيرة من المياه تفوق حاجة المزروعات، مما يبقي استعمال الماء من طرف المزارعين في المناطق الصحراوية إلى حد ما تقليدي ؛ تسيطر عليه تقنية الري بالغمر وما تتسبب فيه من تضييع لكميات هائلة من الماء، تتحول مع الوقت إلى مياه زائدة تطفو إلى السطح من جديد وتتسبب مع المياه الأخرى المستعملة في ظاهرة صعود المياه التي تتفاقم أكثر في الأحواض المنخفضة والمشبعة بالمياه مثل حوض ورقلة، رغم الانتشار الواسع والحديث للتقنيات التي تقتصد الماء كطريقة الري بالرش والتنقيط، اللتان تسمحان بالمحافظة على الماء وتوفير القدر الكافي منه للنبتة، كما تقلل من انتشار الأعشاب الضارة، لأسباب ترتبط بثقافة الفلاحين أكثر منها بوفرة أو تكلفة هذا البديل الفني الناجع.

وبالرغم من أن مختلف المناطق الصحراوية استفادت من مشاريع كبرى مثلها مثل باقي المدن الجزائرية لمواجهة التحديات المائية والقضاء على مشاكل توفيرها وحمايتها، خاصة أن إنتاج الماء وتسييره في هذه المناطق صعب ومكلف ويتطلب الوصول إليه الحفر لعمق مئات الأمتار بالنظر لندرة المياه السطحية وقلتها[22]. إلا أن مبادئ

الإدارة الحديثة للمياه بتطبيق اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة ؛ أصبحت ضرورة ملحة للاقتصاد في الماء وترشيد استخدامه في المنطقة الصحراوية، إضافة لاستعمال أنظمة معلومات لتسيير المياه ومدى مساهمتها في تحسين تسيير المياه والمحافظة عليها وضمان استدامتها، من خلال المتابعة المستمرة لحالة المياه والأوساط المائية ؛ ومراقبة مختلف الأنشطة ذات الآثار السلبية على البيئة، وإعلام مختلف الأطراف(مستعملين، باحثين أو غيرهم) بالمخاطر الطبيعية المعرضين لها نتيجة الاستغلال السيئ للموارد. هذا النظام يهدف لتوفير وتبادل المعارف المتعلقة بالمياه بين مختلف الأطراف وللاحترافية لمجموعة أو أكثر في مجال تسيير المياه، وتحسين نوعية المنتجات والخدمات المقدمة كتقليل تسربات المياه وتلوثها، الأمراض الناجمة عن قلة المياه ورداءة نوعيتها أو تلوثها وترشيد وتحفيز مختلف المستعملين لتقنين وتهذيب سلوكهم المبذر والملوث للمورد من أجل التوفيق بين متطلباتنا من جانب، والمحافظة على النظام الهيدرولوجي. وعليه حل مشاكل إتاحة المعلومات وتبادل الخبرات على مختلف المستويات من جانب آخر، وهذا ما نسعى لتحقيقه من إعداد نظام معلومات للتسيير المتكامل للمياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء.

III- دور نظام المعلومات في التسيير المتكامل للمياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء :

إن التطورات الحادثة في تكنولوجيا المعلومات وضرورة مسايرة التغيرات في بيئة عمل المؤسسات، أدت إلى ظهور حاجة لأدوات تساعدها على التعامل مع بيئتها والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وما توفره من مزايا، فيما يتعلق بتطوير وتكييف منهجيات وأساليب وأدوات تحسين فعالية الحوار وتبادل المعلومات-الاتصال- بين مختلف الأطراف لتعظيم مشاركتهم في التسيير-تسيير المياه- ، وخلق بيئة معلوماتية متكاملة لأداء وظائفها بشكل يتيح انتقالاً شفافاً وسريعاً للمعلومات بالمؤسسة وللأطراف التي تتعامل معها[23]. فنجد أن الإنشغالات المطروحة تتمحور حول عنصرين أساسيين هما :

- إشراك جميع أصحاب المصلحة في تسييرها بإيجاد مجال للتحاور، والتنسيق، وتقاسم المياه بين مختلف الاستخدامات؛
- توفير قاعدة كافية من المعارف تسمح بتقييم حالة المياه، وإمكانية التنبؤ بالتطورات الحادثة، واتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة.

لذلك مؤسسات المياه بحاجة إلى تطوير قاعدة معلوماتها، وإنشاء مراكز بيانات وبنوك معلومات حول الموارد المائية والأصول والمشاريع، وتحديد مصادر المعلومات والهيئة المسؤولة على معالجتها، فغياب المعلومات أو نقصها لدى متخذي القرار والمسيرين يشكل عائقا أمام تهيئة الموارد المائية وتنميتها واستدامتها.

من هنا جاء نظام المعلومات لتسيير المياه بالحوض الهيدروغرافي للصحراء، كأداة للتسيير المستديم للمياه، نتيجة ما يوفره من تقنيات حديثة للإعلام، الحوار والإتصال، كونه : يجمع ويفسر، وييسر ويوزع البيانات المائية، كما يعمل على حل المشاكل المتعلقة بعدم القدرة على الحصول والاستفادة من الأعمال المنجزة والمعارف على مستوى القطاع، ويوفر إمكانية المشاركة في تسييرها وإثرائها ؛ وإبداء الرأي للمساعدة في تحسين القرارات. هذه المقاربة تركز على المحاور التالية :

- حماية الأنظمة الإيكولوجية ومختلف المبادلات الحادثة بها؛
- الاعتماد على الأحواض الهيدروغرافية، التي يعتمد فيها التسيير على التخصيص المستديم للموارد بين المستعملين؛
- تسيير للمعلومات يستجيب لاحتياجات المسيرين والمستعملين، أي كل الفاعلين في الحوض؛
- وجود إطار قانوني وترتيبات مؤسساتية وشراكات تنظم طريقة العمل؛
- مشاركة المواطنين وتسوية النزاعات من خلال تحديد الأولويات؛
- مخطط للأنشطة مع أهداف واضحة، قابلة للقياس، والإنجاز، وسهلة التواصل.

III-1-نظام المعلومات لتسيير المياه بالحوض الهيدروغرافي للصحراء :

وكالة الحوض الهيدروغرافي[24] طرف رئيسي في التسيير المتكامل للمياه بواسطة الحوض الهيدروغرافي والمتمثلة في المنظمة أو المقر الذي يجمع كل الممثلين عن أطراف المياه (استعمال وتسيير المياه على مستوى الحوض). يتمثل نشاطها في جمع مختلف الفاعلين حول الماء على المستويين المحلي والجهوي، وتهدف أساسا لإنجاز مخطط عام للماء والتنسيق بين مختلف الأطراف العمليين على مستوى الحوض (الدولة وهيئاتها، مختلف الوزارات، المؤسسات، صناعيين، فلاحين، صيادين، مراكز البحث، الخبراء والمواطنين،...) وتحديد وظيفة كل طرف بدقة (أنظر الشكل رقم -01- في ملحق الأشكال البيانية)الذي يبين ذلك. ووكالة الحوض مكونة من مجلس إدارة وأمانة. مجلس الإدارة هو السلطة التقريرية للمؤسسة وأنشطته يجب أن تعد حسب الأهمية والتوزيع الجغرافي لاستعمالات المياه حسب المنطقة.

يعتبر إنشاء وكالة الحوض خطوة هامة في هذا المسار لحرصها على إظهار الفائدة المرجوة من الاهتمام بمسائل الماء، وتوعية جميع المستعملين على الاقتصاد في استعماله وكيفية حمايته والحفاظ عليه، كما توفر معلومات عن الوسط الطبيعي في الجنوب مثل : أماكن تواجد المياه، نوعيتها، وتقنيات الحصول عليها، فالصحراء تتميز بشساعة إقليمها الجاف وأرضها الجرداء، وتنوع طبيعتها ومع ذلك فإن الإقليم الصحراوي يحتوي في باطنه على كميات معتبرة من الموارد المائية.

ومعالجة المسائل المتعلقة بتسيير المياه تطرح من جوانب متعددة وتتطلب مشاركة كل المستويات (محلية، جهوية، وطنية ودولية) كونها بيانات منتجة من طرف عدد كبير من المؤسسات المختلفة، نتيجة تنوع الفاعلين الذين ينتجون ويسيرون ويعالجون المعطيات مما يفرض أن يعمل نظام المعلومات للأحواض الهيدروغرافية على تحسين وتطوير عملية الوصول إلى المعطيات وتبادلها وجعلها عملية ديناميكية مستمرة بين كل الفاعلين المعنيين لجعلهم مسئولين يساهمون في اتخاذ القرارات وترشيدها من أجل تسيير مستديم للموارد المائية في الحوض، وذلك من خلال ما توفره البوابة العامة لنظام المعلومات الجهوي للحوض من معلومات حول الماء به (أنظر الشكلين رقم -02 و03-).

نظام المعلومات يسعى لـ[25] :

- تزويد نظام المعلومات الوطني بالمعلومات المجمعة على المستوى الجهوي ثم نشرها؛
- تكوين معارف حول حالة الأوساط الطبيعية المعنية(تسهيل عملية مسح الملك الطبيعي للحوض الهيدروغرافي) ؛
- إعداد نظام المعلومات حول المواضيع (الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية من خلال مراجع جغرافية موحدة تسمح بتحليل الظواهر وتصورها)؛
- ربط البيانات إلى هيئة وحيدة تتولى تسييرها(لتفادي عملية تكرار إنجاز الملف الواحد عدة مرات) وتسهيل الاتصال بين الهيئات والأفراد والمسيرين وتسهيل وصولهم إلى المعلومات؛
- تكوين نظام يضمن أمن المعلومة وحق الحصول عليها، أي حق الجميع في الإعلام وبشفافية؛
- تسهيل انجاز الدراسات والمساعدة على اتخاذ القرارات وإبداء الرأي على مستوى القطاع؛
- تطوير شبكة من الشركاء، وفرق عمل تتكون من مجموعة العمال المؤهلين لتسهيل التعاون بين المؤسسات التي تسير المعلومات حول الماء في الحوض؛
- يحدد احتياجات مختلف الأطراف من المعلومات، ويضمن إتاحتها لهم وحرية وصولهم إليها؛
- اعتماد قواعد موحدة، مراجع ومدونات، تجعل البيانات قابلة للمقارنة والتوافق والتداول (مصلحة إدارة البيانات ومعايير تجميعها)؛
- تطوير القدرات البشرية والبنية التحتية-المنشآت- الخاصة : بجمع، إنتاج، تخزين، ونشر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المياه، وإعلام كل الأطراف وإمكانية مشاركتهم في سيرورة النظام؛ وحتى نتمكن من استعمال التجهيزات التقنية للشركاء؛
- إنشاء برامج متابعة المياه ومختلف مستعمليها، كما تنشئ مؤشرات تتعلق (بالعمليات، النتائج، والآثار) لتقييم السياسة المتبعة في تسييرها على مستوى الحوض.

وعليه يمكن استنتاج أن **نظام المعلومات لتسيير المياه** يهدف إلى جمع، تنظيم وعرض كافة البيانات حول أربعة محاور : وضعية الموارد المائية، التزويد بالماء الشروب، السقي، النفايات ومعالجة المياه المستعملة(أنظر الشكل رقم -04-) من أجل :

- تسهيل تسيير أملاك الري على مستوى الأحواض الهيدروغرافية ؛
- ضمان تنظيم، وحفظ، وتخزين المعلومات، وعملية الوصول إليها في قطاع المياه، ثم نشر هذه المعلومات ؛
- تحديد الأطراف الفعالة المساعدة على اتخاذ القرار في القطاع.

III-2- نظام المعلومات لتسيير المياه أداة للتسيير التشاركي وتواصل مختلف الأطراف في الحوض الهيدروغرافي للصحراء :

من أجل تسيير مستديم للمياه في الصحراء، والإطلاع على مختلف المهام والنشاطات التي تقوم بها وكالة الحوض الهيدروغرافي، وكذا الاتصال وبيان المعلومات حول المياه في الصحراء، قامت الوكالة بإنشاء **"موقع إلكتروني"** مبين كما يلي(http:// www.abhs.dz) الذي هو عبارة عن فضاء إعلامي منجز بثلاث لغات(العربية، الفرنسية، والإنجليزية) يقدم معلومات ومعطيات تقنية، وعلمية حول الوسط الطبيعي وخاصة في مجال المياه لكل ولاية في الحوض، حيث يوفر قائمة مواضيع في شكل معلومات وملفات تقنية تظهر لنا عند البحث في أول صورة :

•المساهمة الفعالة في المحافظة على الماء من خلال نظام الفقارات المتواجدة بمنطقتي توات ؛
•إشكالية تحويل الآبار البترولية إلى آبار مائية في كل من ولاية : ورقلة، الوادي وإليزي ؛
•ملف يتطرق إلى بعض المعلومات حول حوض "تماسين" في "منطقة واد ريغ" ؛
•استحداث بنك المعلومات المائية داخل الحوض، وكذا إعداد التقارير المتعلقة بالنشاطات التقنية والعلمية التي نظمت في عدة ولايات الجنوب والتي خصت مواضيع تحسيسية تتعلق باقتصاد المياه، والاهتمام بالأنشطة التنموية فيه.

حيث يمثل انجاز هذا الموقع الإلكتروني بمثابة حلقة وصل للتحاور والتشاور بين كل الأشخاص المهتمين بميدان المياه، وقد خصص هذا الفضاء خاصة للجامعيين وللخبراء والمحترفين المهتمين بطريقة مباشرة بتوزيع وتسيير المياه، إضافة إلى تقديم معلومات عامة حول الوكالة والأخبار والأحداث التي تقع داخل الحوض الهيدروغرافي. كما نجد بنك معلومات حول الماء، إضافة إلى بعض المحاور وملخصات التظاهرات العلمية والتقنية والتحسيسية المنظمة من طرف الوكالة للاقتصاد في الماء.

إضافة للموقع الإلكتروني تم إنشاء **نظام معلومات جهوي لتسيير المياه** بواسطة البوابة الجهوية (http://dcouargla/SIR/default.htm)حيث عبر هذه الوسيلة الحديثة للاتصال، فإن الوكالة وضعت في متناول كل الممثلين المحتملين للموارد المائية في الصحراء، معلومات وتقنيات، علمية مستحدثة عن الوسط الطبيعي وبالأخص مجال الماء، إضافة إلى **بريد إلكتروني** (abhs@wissal.dz)لإمكانية إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ قرارات تسيير المياه. ففضاء الاتصال هذا موجه إلى فئتين هما :
•المساهمين في نظام المعلومات حول الماء، من أجل تطوير ثقافة مشتركة، وتحسين مشاركتهم في الدور الجديد المنوط بهم وتحقيق أفضل استفادة من العمل المشترك؛
•أطراف النظام من أجل توضيح أكثر للنظرة الموجهة لنظام المعلومات المائية، والمساعدة على استعمال أفضل للمعلومات والخدمات المقدمة، خاصة الجامعيين والمختصين المكلفين مباشرة بمتابعة وتسيير الموارد المائية.

كما يخدم أيضا خطط التكامل، التبادل والاتفاق بين كل الممثلين داخل الحوض الهيدروغرافي، وللذكر فإن الصحراء وبالأخص في جزئها الشمالي الذي تمتاز بموارد مائية جوفية هامة إلا أنها ضعيفة التجدد، بسب الحالة التضاريسية والمناخية الخاصة، ضف إلى ذلك المشاكل المتعلقة بطرق استغلال وتسيير المورد غير المحافظة والتي تخلق آثار سلبية تصعب من إمكانية الحفاظ على إطار الحياة، والبيئة. لذا فإن المساهمة والمشاركة الفعالة والمدروسة لمجموعة ممثلي الماء تسمح بمعالجة أو على الأقل التقليل من هذه الآثار السلبية. حيث نجد دراسة **المخطط الرئيسي لتهيئة** المياه لحوض الصحراء بمثابة أداة تمكن من مشاركة مختلف المتدخلين المعنيين، وفي إطار التعاون الجزائري الألماني وعلى غرار باقي وكالات الأحواض الهيدروغرافية الأخرى، استفادت وكالة الجنوب من مشروع ينجز على مرحلتين : **المرحلة الأولى** : تتمثل في انجاز دراسة للمخطط الرئيسي لتهيئة مياه لحوض "شط ملغيغ"، بهدف تشكيل قسم على مستوى الوكالة مكون من مهندسين ومختصين في الإعلام الآلي يعملون على:- تحديد ووضع الوسائل الخاصة بالتخطيط؛ - تحديث بنك المعلومات بصفة دائمة؛ - إعداد ومتابعة وتحديث المشروع؛ - التحكم في وسائل التخطيط والتسيير المتكامل للمياه على مستوى الحوض. أما **المرحلة الثانية** : تمثلت في عقد مجموعة من الاجتماعات بين المجموعة المكلفة بالمشروع والمكونة من مهندسي الوكالة وخبراء من الشركة الألمانية، إضافة إلى عدة زيارات ميدانية خاصة بولاية بسكرة، ويعتبر أهم محور في هذه المرحلة من المشروع هو الجزء المتعلق : بجرد، تحليل، معالجة والتأكد من مصداقية هذه البيانات.

ولوكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء **مجلة دورية،** تنشرها باللغتين العربية والفرنسية تسمى" **أخبار وكالة الصحراء"**، والتي تقدم معلومات ومعطيات تقنية وحديثة لمستخدمي المياه ولممثلي القطاع داخل الحوض. كما تقوم الوكالة بأنشطة تحسيسية للتوعية، للاقتصاد والمحافظة على الماء منها البرنامج الإعلامي لعام2010، الذي يرتكز بالخصوص حول عمليات التحسيس والتوعية باستخدام مختلف الوسائل التربوية والسمعية البصرية. تمحورت النشاطات المسطرة على : - دروس تحسيسية حول الماء (أيام حول الماء)؛ - مستندات تربوية؛ - زيارات ميدانية لمنشآت الري؛ - إعداد كتيبات تربوية ومطويات تعميمية، - برامج ولقاءات تحسيسية إذاعية؛- مستندات إعلامية؛- لوحات وملصقات إشهارية وأفلام وثائقية قصيرة حول أنشطة الوكالة.

إضافة لبرنامج الأنشطة التحسيسية2012-2025 : وهو برنامج تحسيسي معد من طرف وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء للفترة الممتدة بين 2012-2025 [26] لتمكين مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية لدى وزارة المياه من تجهيز بطاقات تقنية، تسمح باعتماد برنامج عمل للوكالة، يتوقع أن تترتب عليه آثار جد إيجابية، خاصة استقرار المستخدمين. يتعلق هذا البرنامج بإنجاز دراسات مختلفة لتسيير المياه داخل الحوض، والدراسات المبدئية

لتهيئات الري، حماية والحفاظ على الماء من جميع أنواع التلوث. ويتم تصنيف الدراسات حسب الأولوية، خاصة تلك المتعلقة بمنشآت الري العمومية، مجال الحماية الكمية والنوعية للمياه، الإحصاء المائي، بنك المعلومات حول مياه الفيضانات في المناطق العمرانية وجرد قنوات الصرف الصحي. إضافة إنجاز دراسات لتحديث مختلف المخططات الرئيسية لتهيئة المياه، إضافة لجرد وتحديد مواقع التلوث بواسطة الرسم الخرائطي، واقتراح نشاطات أخرى تحسيسية لمختلف فئات المجتمع من أجل الاقتصاد في الماء.

من هنا يمثل هذا الفضاء الإتصالي موضوعا للتشاور وتبادل المعلومات بين الإدارة، المسيرين، المستخدمين، مستهلكي المياه وبين محور الفعاليات الإعلامية للتحسيس بالاقتصاد في الماء، وحمايتها من كل أنواع التلوث، خاصة في المناطق الصحراوية. كما يمثل إطارا للمشاركة الفعلية لممثلي قطاع المياه داخل الحوض الهيدروغرافي للمساهمة في تحسين تسيير المياه وإيجاد سياسة تخطيطية، من أجل تسيير متكامل لهذه الموارد في الصحراء.

لذا، يجب على وكالة الحوض بالصحراء أن تطور من قاعدة البيانات لديها إلى أنظمة تسيير المعلومات المائية التي تجمعها من أجل إعلام مختلف أصناف المستعملين، وذلك بالسماح لهم بالتمثيل والمساهمة القوية في إبداء آرائهم الضرورية لتنمية أنظمة المعلومات على مستوى الحوض، من خلال إنشاء بوابة في الموقع الإلكتروني للحوض أو بوابة داخل نظام المعلومات مباشرة ؛ أو من خلال لجان تمثل هذه الهيئات على مستوى الحوض لتجسد التسيير التشاركي المحلي للمورد، حيث قوة التحكم في تسيير المياه يتعلق بمدى بفعالية أنظمة تسييرها، لذا تظهر أهمية أنظمة المعلومات المائية للأحواض كوسيلة ذات أولوية في التسيير المستديم للمورد، لأنها تأخذ بالاعتبار التنمية المحلية في المخططات التوجيهية لتسيير المياه في الحوض، والاهتمام بالأنشطة الممارسة على مستواه(فلاحة، صناعة، سياحة،...). وكذا ضرورة تنمية الأحواض الفرعية المنتمية له، كل حسب أهميتها وما تتميز به من خصوصية.

وكل هذه الأنشطة التي تقوم بها وكالة الحوض الهيدروغرافي : إعداد نظام المعلومات لتسيير المياه وتحديثه المستمر، المخطط الرئيسي لتهيئة المياه لحوض الصحراء، برامج التوعية والتحسيس، مجلة الوكالة، موقعها وبريدها الإلكتروني، توفير تقنيات الإعلام والاتصال،...، تهدف لأخذ بالاعتبار مسألة التنمية المستدامة للحوض ضمن مخططات تنمية وتنظيم وتهيئة الإقليم الصحراوي وزيادة التواصل ومشاركة كل الأطراف في تحسين تسيير مواردهم الطبيعية(المياه) والمحافظة عليها.

أما فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بفعالية نظام المعلومات لتسيير المياه في الحوض، نجد منها ما يلي :

- غياب المعطيات الهيدرولوجية الدقيقة المتعلقة بمستوى الانخفاض والارتفاع في المسطحات المائية والأحواض الجوفية، خاصة عند في حالات الفيضانات أو الجفاف، مما يؤثر في دقة البيانات الخاصة بكميات المياه المتاحة؛
- صعوبة تحديد مراجع تجميع وتنميط البيانات المائية وأدوات القياس، مما يخلق نوعا من عدم الانسجام والتناقض في المعلومات التي يتم الحصول عليها؛
- اختلاف مهارات العمال القائمين بجمع المعلومات ومستواهم التكويني على مستوى الحوض؛
- عدم توافر الموارد البشرية والأدوات اللازمة للقياس في بعض الدول؛
- عدم الانتظام في جمع، وتبادل المعلومات عن الموارد، خاصة بين الدول ذات الأحواض المائية المشتركة.

IV- الخلاصة :

من خلال هذا العمل توصلنا إلى النتائج التالية :

- نقص المعلومات يمثل عائقا أو مشكلا كبيرا بالنسبة للإدارة المستدامة للمياه في الحوض الهيدروغرافي للصحراء، فإعداد نظام معلومات جهوي يعد أداة ضرورية للتسيير المتكامل للمياه ؛ لما يوفره من معلومات حول الماء(مصادر، استعمالات، تلوث،...) كما يشمل الجوانب التنظيمية، الجغرافية، والتقنية لتسيير المياه والمهمة للتسيير المحلي للمورد، ودمج مختلف الأطراف في تسييره والمحافظة عليه. فهو بذلك يساعد على تكوين نظرة عامة على الوضع المحلي وفهم التغيرات الحادثة على الموارد، وتقييم مدى فعالية استغلالها بالمنطقة.

- نظام المعلومات أداة لإتاحة المعارف حول المياه والأوساط المائية، وتحسينها في الحوض وخاصة لإعداد البرامج المستعملة في حالة الكوارث الطبيعية مثل : حالات الجفاف، الفيضانات والمياه البديلة،...الخ. كما يوفر إمكانية تواصل ومشاركة جميع الأطراف المعنية بالمياه (الدولة وهيئاتها، مختلف الوزارات، المؤسسات، صناعيين، فلاحين، صيادين، مراكز البحث، الخبراء والمواطنين،...) في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير مواردهم المحلية(إبداء الرأي وتحقيق الشفافية والاتصال).

- للحوض الهيدروغرافي للصحراء موارد مائية سطحية وجوفية، حيث تتواجد المياه السطحية بأسفل الأطلس الصحراوي وبمناطق الهقار والطاسيلي، أما المياه الجوفية ذات حجم معتبر خاصة في منطقة الصحراء الشمالية التي تتميز بوجود نظامين مائيين هما : المركب النهائي ، والمتداخل القاري.

- رغم وفرة المياه الجوفية في الحوض الهيدروغرافي للصحراء إلا أن استغلالها مقيد بعوامل منها : عوامل طبيعية كالملوحة المرتفعة، وجود المياه في طبقات مائية عميقة جدا مما يرفع من تكلفة استغلالها، حرارتها المرتفعة في بعض المناطق، نوعية التربة، ومشاكل ناتجة عن سوء التسيير وطرق استغلال المورد منها : عدم الاستغلال الكفؤ للمياه المعبأة، ارتفاع نسبة المياه الضائعة، ضعف استغلال المياه المسترجعة، مياه شديدة الملوحة، آثار استعمالات الماء على البيئة وتقنيات سقي غير مقتصدة للماء،... إضافة إلى عوائق مالية وأخرى تقنية.

- المياه في الحوض الصحراوي عامل أساسي لكل تطور نشاط إنساني، وتشكل الزراعة النشاط الرئيسي في المناطق الصحراوية، مما يستلزم تثمين هذه الموارد.

- نظام المعلومات للحوض الصحراوي خطوة مهمة لتسييره كمنظومة متكاملة، فهو يوفر شبكة معلومات شاملة تعتبر وسيلة حديثة للاتصال تضع من خلالها الوكالة في متناول كل المتدخلين المعنيين بقضايا المياه في الصحراء(الهيئات العامة، المهنيين، مكاتب الدراسات، واضعي البرامج التنموية والمستعملين)، تقنيات علمية حديثة وبنوك معلومات متطورة عن الوسط الطبيعي وبالأخص مجال الماء، إضافة إلى بريد إلكتروني يتيح المساهمة في تحسين قرارات تسيير المياه وتحقيق تنمية محلية مستدامة في الإقليم الصحراوي.

من هنا فإن الفعالية في تسيير المياه يجب أن تتم وفقا لتسيير الحوض الهيدروغرافي الصحراوي كنظام متكامل(منازل، صناعة، سياحة، زراعة، بيئة،...)، وبمشاركة كل الأطراف في تحسين قرارات تسييره وتحقيق الشفافية، وجعلهم على تواصل مستمر مع الحصول على أحدث المعارف في مجال مواردهم المحلية بشكل عام. كما يجب دمج مساهمتهم في إعداد مخططات تهيئة وتسيير المياه على المستوى المحلي للحفاظ على التنسيق والترابط بين جميع الأطراف.

والملاحظ بالنسبة للدول النامية، أن المعارف والمعلومات حول المياه تكون مجزأة وموزعة بشدة بين مختلف الهيئات المائية، وأدوات تجميعها ومراقبتها غير مجدية، وبالنسبة لمعايير تجميع وتنميط هذه المعلومات نجدها غير موحدة سواء على المستوى القطاعي أو الجغرافي(الوحدات الطبيعية). كما يوجد مشكل آخر يتعلق فيما إذا كان الحوض يتخطى حدود مجموعة من البلدان : فإن توزيع وانسياب المعلومات يكون جد معقد، وهذا يمثل تحديا لنظام المعلومات لتسيير المياه في الأحواض الهيدروغرافية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل (01) : وظائف أطراف نظام المعلومات لتسيير المياه على مستوى الأحواض الهيدروغرافية

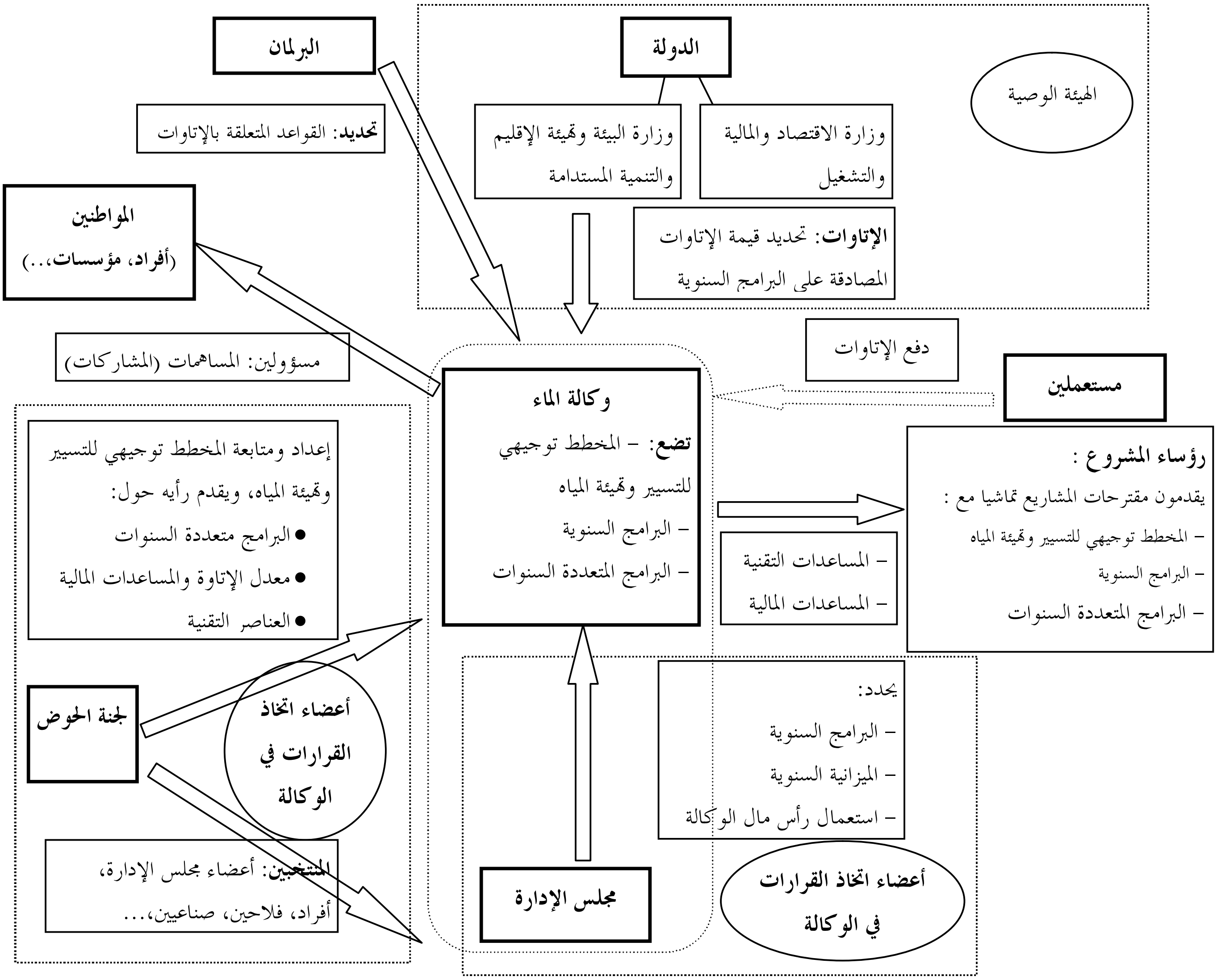

Source: Guillaume LANFRANCHI, Gouvernance de l'eau à l'échelle du bassin versant français : état des lieux et dispositifs d'évaluation, Office International de l'Eau, Janvier 2008, modifié p11, http://www.agroparistech.frIMGpdfLanfranchi_gouvernance.pdf

الشكل (02) : البوابة العامة لنظام المعلومات الجهوي لتسيير المياه بالحوض الهيدروغرافي بالصحراء

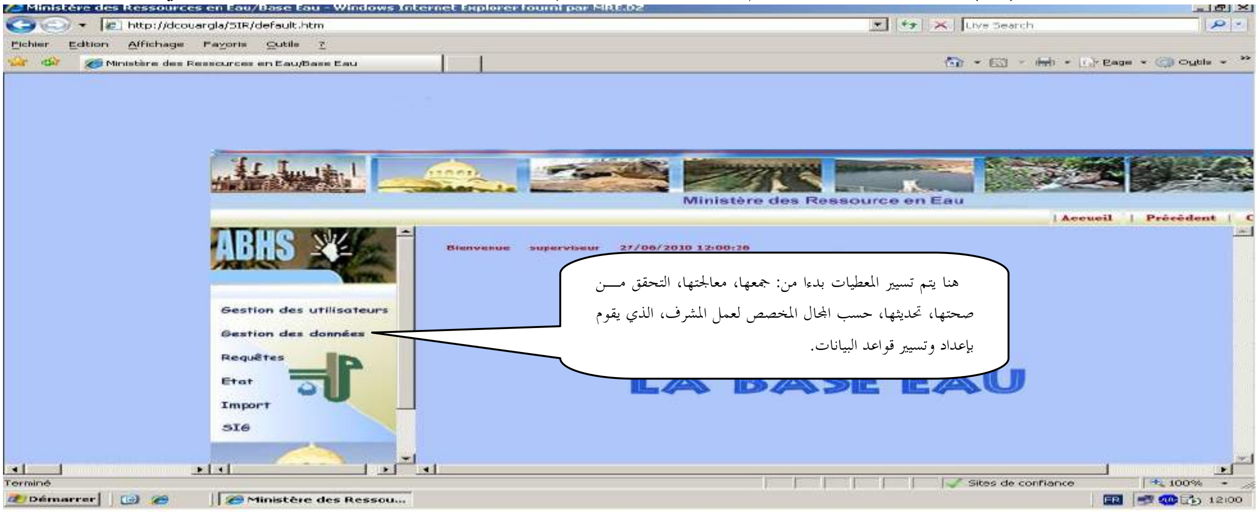

Source : http://dcouargla/SIR/default.htm, 14/07/2010

الشكل (03) : واجهة الدخول لقواعد وبنوك البيانات لنظام المعلومات لتسيير المياه الجهوي بالصحراء

Source : http://dcouargla/SIR/default.htm, 14/07/2010

الشكل (04) : بنك البيانات حول الوضعية المائية لأحد ولايات الحوض

Source : http://dcouargla/SIR/default.htm, 15/06/2011

- الإحالات والمراجع :

1- في حين أن **الدراسات الهيدرومعلوماتية** (توثيق، تحليل المعلومات والنظم) التي تمارس بواسطة الحاسوب، تعتبر من التقنيات التي برزت في مطلع الستينات من القرن الماضي وانتشرت وتطورت بسرعة فائقة نتيجة توفيرها الوقت، الجهد، الدقة والأمان فأصبحت ملازمة للأبحاث المائية، ويكون ذلك بإدخال المعلومات إلى الحاسوب بعد القيام بتدقيقها تنظيمها وتوثيقها، وضمن برامج نوعية، وهذا بمثابة توثيق الكتروني للمعلومات، إضافة لاستخدام هذه المعلومات في الإحصاءات المائية وفي الدراسات القطاعية المختلفة، وإعداد النماذج التي تحاكي الواقع الطبيعي أو التطوري للمياه، بهدف تحليل حالة معينة واستقصاء انعكاساتها، آثارها، وهو أهم مراحل الدراسات الهيدرومعلوماتية. لمعرفة المزيد عن الموضوع يمكن الرجوع : محمد شفيق الصفدي، **دليل التنمية المائية في الوطن العربي**، الطبعة(01)، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق ، 1992، ص ص 17-25.

2- Pierre PACCARD, Alain MARNEZY, **Rapport de synthèse Bassin hydrographique français du Haut Rhône, Le Haut-Rhône et son Bassin Versant montagneux: pou une gestion intégrée de territoire transfrontalier**, 2007, p72, (13/07/2010), httpwww.institut-montagne.orgIMGpdf2007_06_Volet3_FR.pdf

3- **SCHÉMA NATIONAL DES DONNÉES SUR L'EAU**, P03, Août 2010, (15/12/2010), http://www.eaufrance.frIMGpdfSNDE_Aout2010-2.pdf

4- Ministère de l'écologie et du développement durable, **Architecture du Système d'information sur l'eau : Spécifications techniques**, Partie 01, 07/12/2005, France, p05.

5- محمد عبد العليم صابر، **نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي**، الإسكندرية، مصر، 2007، ص08. بتصرف.

6- **L'eau : les acteurs mobilisés**, p01, (10/01/2010 6), http://www.eau-poitou-charentes.org/.../pdf/Plaquette_les_acteurs_eau.pdf

7- نظام المعلومات لتسيير المياه في الأحواض الهيدروغرافية، يعتبر نظام فرعي من نظام المعلومات الوطني لتسيير المياه، فمثلا بالنسبة لهذا الأخير في الجزائر يشمل أنظمة المعلومات لتسيير المياه في الأحواض الهيدروغرافية الخمسة، والتي منها الحوض الهيدروغرافي للصحراء وهذا ما سنراه في دراسة الحالة.

8- يتضمن "**الاتصال**" الإعلام والتفاعل، ويعني الاتصال التعبير عن الآراء والتفضيلات، وتقاسم وتبادل الأفكار، يستخدم المعنيون بالمعلومات عددا من قنوات وآليات الاتصال لتقصي واستلام وتقاسم المعلومات، وتشمل هذه الأخيرة : البنى التحتية الحكومية(كالوزارات، المراكز التثقيفية والمدارس)، البحوث والتقارير، وسائل الإعلام الرسمية (المطبوعات الانترنت، الانترانت، التلفزيون والإذاعة الوطنية والمحلية)، ووسائل الإعلام غير الرسمية (التلفزيون وأنظمة اللوائح الإعلانية،...الخ)، والاستبيانات،...الخ.

9- Samy ADOUANNI et Aurélie VITRY, **Manuel de Gestion Intégrée des Ressources en Eau par Bassin, Partenariat mondial de l'eau et Réseau international des organismes de bassin**, 2009, p90, (12/05/2010), http://www.riob.org/IMG/pdf/GWP-RIOBManuelDeGIREparBassin.pdf

10-.Stéphane PALICOT, **Système d'Information sur l'Eau : Qui sommes nous ?**, Rencontres SIG la lettre, Office National de l'Eau et des Milieux Aquatiques (ONEMA), 6 mai 2010, p04.

11- **SCHÉMA NATIONAL DES DONNÉES SUR L'EAU**, Op.Cit, pp06-07.

12- Abderrazak KHADRAOUI, **Sole et hydraulique agricole dans les Oasis Algériennes, Caractérisation-Contraintes et proposition d'aménagement**, Alger, 2007, p28.

13- Ibid, p59.

14- مديرية الري لولاية ورقلة، **"وضعية التزويد بالمياه الصالحة للشرب عبر الولاية"**، نوفمبر 2003، ص 02.

15- Abderrazak KHADRAOUI, Cit, p284.

16- Ministère des ressources en eau, agence régional l'ADE Ouargla, **situation de l'alimentation en eau potable l'année2006**, Ouargla, 2007, p01.

17- وزارة الموارد المائية، وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، **من أجل تسيير عقلاني ودائم للموارد المائية في الصحراء، "في" مجلة أخبار وكالة الصحراء**، العدد09، ورقلة فيفري2010، ص.01

18- Abderrazak KHADRAOUI, Op.Cit, p378.

19- وزارة الموارد المائية، وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، **من أجل تسيير عقلاني ودائم للموارد المائية في الصحراء،** مرجع، سابق، ص.08

20- Djamel LATRACHE, **connaissance et exploitation des ressources en eau partagées(SASS/DSS) au Sahara septentrionale, communication présentée au : colloque internationale sur les ressources en eau souterraines du Sahara-**CIRESS-OUARGLA, les 12et13 décembre2005, p10.

21- تجمع الملح في التربة يكون بسبب عدة عوامل أهمها : - تجمع مياه السقي المحملة بالملح؛ - الصخور القديمة المحملة بالملح؛ - وبشكل خاص طريقة الصرف السيئة أو حتى نزع الأملاح من المياه.

22- مديرية الري لولاية ورقلة، **"وضعية التزويد بالمياه الصالحة للشرب عبر الولاية"**، مرجع سابق، ص03.

23- أبو بكر سلطان أحمد، **التحول إلى مجتمع معلوماتي : نظرة عامة**، الطبعة(01)، العدد07، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 2002، ص.12

24- أنشأت وكالة الحوض بالصحراء بالمرسوم التنفيذي 96-283 المؤرخ في26 أوت1996 تماشيا مع مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للماء المنبثقة عن الجلسات الوطنية للماء سنة 1995، ومن أهداف هذه السياسة:

- ضمان تسيير متكامل ضمن إطار تشاوري (مساهمة المستعملين)، موحد، ويرمي للاقتصاد في استعمال الماء؛

- احترام وحدة الدورة الهيدروغرافية للحوض الهيدروغرافي وأنظمة الري.

25- R. Bouzakaria, MINISTERE DES RESSOURCES EN EAU ALGERIE, **MISE EN PLACE D'UN SYSTEME INTEGRE DE GESTION DE L'INFORMATION SUR L'EAU**, Algérie, sans date du fusion, p10.

26- وزارة الموارد المائية، وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، **من أجل تسيير متكامل ودائم للموارد المائية في الصحراء، "في" مجلة أخبار وكالة الصحراء**، العدد 13، ورقلة، فيفري 2012، ص04.

أنظمة المعلومات الإستراتيجية كأداة لتحقيق التميز في منظمات الأعمال
- تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS-

Strategic information systems as a tool to achieve excellence for business organizations
- Experience organization telecom Algeria MOBILIS-

صباح بلقيدوم (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور، خنشلة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وأهمية نظم المعلومات الإستراتيجية في تحقيق التميز مع الإشارة إلى تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS والتي تنشط في سوق تنافسية ذات طبيعة خاصة باعتبار أن المنافسة قائمة بين قطاع خاص له كافة الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة وقطاع عام يخضع لاعتبارات عديدة (سياسية، اقتصادية واجتماعية) . حيث توصلت الدراسة إلى أن أنظمة المعلومات الإستراتيجية تعتبر أهم الوسائل التي توفر المعلومات اللازمة لحل المشكلات وتعزيز القرارات خاصة القرارات الإستراتيجية من خلال المعلومات الإستراتيجية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية، كما أنها أداة تربط المؤسسات بعالمها الخارجي وعليه فقد أصبحت ميزة إستراتيجية تعزز التوجه الاستراتيجي لمؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS. ولذلك فإن أنظمة المعلومات لإستراتيجية أصبحت ضرورة ملحة في ضل تعقد وتغير بيئة الأعمال، لأنه يفتح آفاق التميز و الريادة بالنسبة للمؤسسات التي تبحث عن ذلك.

الكلمات المفتاح : معلومات، نظم معلومات إستراتيجية، تميز، مؤسسة اتصالات الجزائرMOBILIS.

Abstract : This study aims to highlight the role and importance of strategic information systems to achieve excellence with reference to the experience of organization telecom Algeria MOBILIS Algeria and operating in a competitive market a special nature as competition between private sector has all the freedom to make appropriate decisions and the public sector is subject to numerous considerations (political, economic and social). The study found that strategic information systems is the most important means to provide the information necessary to solve problems and enhance the special strategic decisions through information strategy and competitive advantage, it is also a link to the outside world, it has become a strategic advantage strengthens strategic orientation of organization telecom Algeria MOBILIS. Therefore, information systems strategy has become an urgent need of basics of complexity and change in the business environment, because it opens up prospects for the excellence and leadership for organizations that are looking for it.

Keywords: Information, strategic information systems, excellence, organization telecom Algeria. MOBILIS.

Jel Classification Codes : L9-96

I- تمهيد :

إن التطور الحاصل في تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في المجالات المختلفة يعتبر أهم ما يميز العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الجديد. حيث أحدثت المعلومات – من خلال التطورات الالكترونية – ثورة في الاقتصاد العالمي لا سيما في الدول المتقدمة.

لقد غيرت ثورة المعلومات في بنية مصادر الثروة بأكثر مما غيرتها الثورة الصناعية ذاتها. فلم يعد مصب الثروة ماديا بل أصبح معلومة أو معرفة يتم تطبيقها في العمل من اجل خدمة ناتج ذي قيمة اقتصادية. وقد التحمت تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات مع تكنولوجيا الحاسبات وشكلت اتجاهات عامة منها: امتزاج تقنيات الاتصال والاتجاه نحو التحالفات الإستراتيجية في مجال المعلومات ، والاتجاه نحو خلق شبكة كونية للاتصالات، ثم الانتشار المتزايد للحاسب الشخصي المرتبط بشبكة الاتصال عن بعد.

وأحدثت ثورة المعلومات تغيرات جذرية، عميقة وبعيدة المدى، تميزت بالانفجار المعلوماتي الذي يتطلب منا التعلم ومعالجة المعلومات وتحديث معرفتنا باستمرار وبطرق وأساليب جديدة.

إن التغير السريع في تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة أدى إلى تغيرات ثورية وجذرية في معالجة وتوزيع البيانات، مع إحداث تأثيرات كبيرة على الإنتاج والخدمات والقيم الثقافية والتنمية الاقتصادية

eMail : (*) : bsabah@ymail.com

والمجتمع ككل، ليس هذا فحسب بل إن تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات أدت إلى ظهور اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت الأمم تقاس بمقدار ما تنتج من معرفة،

- إشكالية الدراسة:

جاء هذا البحث لمعالجة إشكالية الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تساهم تطبيقات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في تحقيق التميز في منظمات الأعمال ؟ وما هو واقع هذه التطبيقات في مؤسسة اتصالات الجزائرMOBILIS ؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف يمكن اعتبار المعلومات كسلاح تنافسي في منظمات الأعمال؟ وما هي الدوافع التي تبرر الحاجة لزيادة استعمالاتها؟
- ما هي أنظمة المعلومات الإستراتيجية؟
- ما هي دوافع استثمار مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS في نظم المعلومات الإستراتيجية؟
- فبماذا تتمثل أهم تطبيقات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في مؤسسة MOBILIS (أي الأدوار الإستراتيجية لنظم المعلومات الإستراتيجية في مجالات: التنافسية، التطوير التنظيمي، اليقظة الإستراتيجية و هندسة التحالفات الإستراتجية) ؟.

- أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من خلال:

- تسليط الضوء على أهمية المعلومات كمورد لامادي بالنسبة لمنظمات الأعمال باعتبارها سلاح تنافسي بيد هذه الأخيرة وكذلك أهم الدوافع التي تبرز الحاجة لاستعمالاتها؛
- إبراز دور نظم المعلومات الإستراتيجية كأداة لتحقيق التميز؛
- الوقوف على أهم مزايا تطبيقات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في مؤسسة MOBILIS.

- أهداف الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة في الدراسة، فإنها تهدف إلى التعرف إلى اثر تطبيق أنظمة المعلومات الإستراتيجية في مؤسسة اتصالات الجزائرMOBILIS وذلك بالتركيز على المجالات الإستراتيجية التي تحقق التميز والريادة والمتمثلة في أهم الاستراتيجيات التنافسية المتبعة، اليقظة الإستراتيجية، التطوير التنظيمي الذي يحقق التوافق الاستراتيجي بين إستراتيجية المؤسسة والهيكل التنظيمي و هندسة التحالفات الإستراتيجية التي تسمح لها بزيادة حصتها السوقية.

- منهج وأدوات الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تمت معالجة الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وهو منهج يشرح ماهية المعلومات واستعمالات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في المنظمات، ومنهج تحليلي حاول إسقاط هذه المفاهيم على المؤسسة محل الدراسة. وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع المتخصصة وذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في مؤسسة MOBILIS بالجزائر العاصمة (المقر المركزي) وكذلك اعتما منشوراتها وتقاريرها كأدوات لجمع البيانات والمعلومات.

- الدراسات السابقة:

خلصت عدة دراسات إلى أهمية نظم المعلومات الإستراتيجية بالنسبة للمنظمات التي تواجه تحديات عديدة وفرضت عليها أن يكون لها منهجا استراتيجيا في عملها باتجاه تحقيق أهدافها، ومن أهمها:

- دراسة " **د. بن عبد الرحمان ياسمينة: تسيير المعرفة، استعمالات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وتسيير الموارد البشرية : حالة الجزائر، فرنسا، 2012**" والتي خلصت إلى بروز دور وأهمية وجود نظام معلومات استراتيجي ليمثل سلاحا استراتيجيا تنافسيا بيد المؤسسات التي تنشط في قطاع الهاتف النقال في الجزائر لمواجهة التحديات من خلال اعتماده كأداة لتوفير معلومات للتخطيط الاستراتيجي، بالاظافة إلى دوره البارز في تحقيق قيمة مضافة من خلال مساهمته في توفير المعلومات وتعزيز موقعها التنافسي؛

- دراسة **د. سليمان الحوري" دور قدرات نظم المعلومات في تعزيز استراتيجيات الميزة التنافسية في المنظمات الصناعية الأردنية، 2013.** " والتي خلصت إلى وجود علاقة ايجابية بين المورد البشري ،البرمجيات والمعدات التكنولوجية وعلى وجود مؤشرات ذات دلالة قوية للتوافق الاستراتيجي بين مختلف الاستراتيجيات التنافسية

وتكنولوجيا نظم المعلومات المعتمدة في المنظمات الصناعية محل الدراسة وبالتالي الاستثمار في هذه النظم يعد أمرا حيويا .

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى المحاور الأساسية الآتية:

II - أنظمة المعلومات الإستراتيجية

تساعد أنظمة المعلومات الإستراتيجية المنظمات في الحصول على المسح البيئي لمتغيرات المحيط الخارجي فهي أداة تربط المؤسسات بعالمها الخارجي وعليه فقد أصبحت ميزة إستراتيجية تعزز التوجه الاستراتيجي لمنظمات الأعمال. وتكمن أهمية المعلومات كأهم مورد لا مادي بالنسبة لأي مؤسسة من خلال ما يلي**:**

1- المعلومات سلاح تنافسي: تعمل المنظمات على اختلاف أنواعها في بيئة تتسم بالتدخل الحكومي والسياسات التشريعية والاتجاهات الاقتصادية غير المتوقعة والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والمنافسة المحلية والخارجية وتقلبات السوق وارتفاع تكاليف العمالة والموارد المالية...الخ. وحتى تتمكن المنظمات تجنب الفشل، وبالتالي ضمان البقاء والنمو وتحقيق الأهداف يجب التركيز على ثلاث أبعاد هامة هي: **- الإدارة - التميز في المنتجات - الإنتاجية.**

إن السلاح الرئيسي لغزو البيئة التنافسية التي تعمل فيها المنظمة هي المعلومات، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة في المعلومات ليس هو الهدف في حد ذاته بل يمثل السلاح التنافسي الذي يمكن المنظمات من الوصول إلى أهدافها[1] **.**

2- العوامل التي تبرر الحاجة إلى استعمال المعلومات داخل المنظمة: هناك العديد من العوامل التي تبرر الحاجة الحتمية للمعلومات داخل المنظمات سواء كانت تتعلق بالبيئة الخارجية أو الداخلية للمنظمات وتتلخص هذه العوامل في:

ا- التغيرات في القوى البيئية**:** توفير معلومات دقيقة، كافية وحديثة عن مختلف التغيرات المستمرة في البيئة المحيطة بالمنظمة بما يضمن بقائها واستمرارها.

ب- نشوء الاقتصاد العالمي: نجاح منظمات الأعمال يعتمد على قدرتها على التشغيل والأداء عالميا وليس فقط داخل حدود الدولة، وعليه ضرورة الاستجابة السريعة لتنمية ودعم نظام المعلومات لمواجهات تحديات العولمة.

ج- التحول في الاقتصاديات الصناعية: إن تحول الاقتصاديات من زراعية إلى صناعية إلى اقتصاد يعتمد على خدمات المعرفة والمعلومات زاد من أهمية استخدامات المعلومات.

د- التحول في مشروعات الأعمال**:** ساهمت نظم المعلومات بشكل ملحوظ في التحول الذي حدث في أساليب ووظائف الإدارة (من الهرمية والمركزية إلى هيكل تنظيمي مسطح ويميل إلى اللامركزية).

مما سبق يمكن القول أن نجاح منظمات الأعمال اليوم يتوقف بالدرجة الأولى على قدرتها على امتلاك اكبر قدر ممكن من المعلومات الحديثة والمهمة ودراستها وتحليلها بما يسمح لها استغلال الفرص وتجنب تهديدات المحيط الذي تعيش فيه. وعليه أصبحت المعلومات والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها وتوفيرها تتصف بدرجة عالية من الأهمية الإستراتيجية لمنظمات الأعمال.

3- مفهوم أنظمة المعلومات الإستراتيجية: هناك عدة تعاريف لنظم المعلومات الإستراتيجية سنحاول التطرق إلى أهمها:

- "هو نوع من أنواع المعلومات الذي يحاذي إستراتيجية المنظمة وهرمها ومستوياتها على نحو يزيد من جاهزية المنظمة للاستجابة السريعة للتغير البيئي ويساهم في تحقيق الميزتين الإستراتيجية والتنافسية"[3] **.**

- وهناك من يعرف أنظمة المعلومات الإستراتيجية على أنها " نظام يساهم في صياغة الإستراتيجية وتطبيقها ومتابعتها وتحقيق أهداف إستراتيجية وبدعم من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات" [4].

- ويعرفها O'BRIEN كذلك على أنها "نظام معلومات يساهم في تحقيق ميزات تنافسية مستديمة للمؤسسة " [5].

و عليه يمكن القول أن أي نظام محوسب يساهم في صياغة وإعداد وتنفيذ إستراتيجية أي منظمة مهما كان نشاطها أو نوعها، ويمكنها من تحقيق مكاسب ومزايا تنافسية مقارنة بمنافسيها يمكنه اعتباره استراتيجيا.

4- دوافع ظهور أنظمة المعلومات الإستراتيجية: يمكن تشخيص ثلاث تفسيرات كمبررات لظهور نظم المعلومات الإستراتيجية، وهي:

ا- نشأت نظم المعلومات الإستراتيجية بسبب المعطيات التي تعمل في محيطها المنظمات في الألفية الأخيرة وهو ما يطلق عليه (عصر المعلومات) وهو عصر يتسم بالتعقيد و الحركية والفجائية وخاصة ما يترتب بالجوانب الآتية:

- التغير المستمر في البيئة المحيطة بعمل المنظمة بصورة عامة وفي القطاع الذي تنتمي إليها المنظمة؛

- التغير الحاصل في أذواق الزبائن، في أسواق السلع والخدمات المحلية والإقليمية والعالمية؛
- التقدم الهائل في التكنولوجيا المستخدمة؛
- تزايد حدة المنافسة وتنوعها، وانفتاح الأسواق المحلية والدولية؛
- ندرة الموارد المتاحة للمنظمات ومنها المعلومات والمعرفة كموارد غير ملموسة.

ب- ظهرت نظم المعلومات الإستراتيجية كنتيجة عرضية لنظم المعلومات الأخرى المطبقة في المنظمات، وهذا شيء طبيعي للتطور في نظم المعلومات التي ابتدأت بنظام معلومات تقليدي ثم تطورت إلى نظام معلومات استراتيجي.

ج- ظهرت نظم المعلومات الإستراتيجية بسبب اتساع وعي الإدارة في المنظمات وعمق إدراكها لأهمية النظم في نجاح المنظمات وتفوقها على منافسيها، إذ تقوم هذه النظم بإتاحة الفرصة للمديرين والمخططين للتعرف على طبيعة الفرص والتهديدات التي تواجه المنظمة والتي تؤثر في استمراريتها في بيئة الأعمال، وهو ما يوضحه الشكل رقم (1).

حيث أن إقامة نظام معلومات استراتيجي هو صميم عمل الإدارة الإستراتيجية التي تركز على ضرورة الاهتمام والتفاعل معها وتعديل اتجاهات المؤسسة لتطوير قدراتها على استغلال الفرص وتجنب ما يفرضه المحيط من تهديدات وبالتالي إمكانية زيادة الحصة السوقية للمؤسسة، كما أن تفاعل أنظمة معلومات المؤسسة يعني تكامل ادوار الأفراد في كل مستويات المؤسسة، مما يؤدي إلى تحسين التعاون التنظيمي.

5- استخدامات أنظمة المعلومات الإستراتيجية: تتمثل أهم استخداماتها في ما يلي [6] :

ا- الربط مع العملاء والموردين: تستخدم نظم المعلومات الإستراتيجية في تضييق الفجوة المكانية بين المنظمة وأطرافها الخارجية من العملاء والموردين من خلال استخدام نظم معلومات مبنية على تكنولوجيا الاتصالات بهدف تسريع عملياتها وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

ب- التكامل المطور لعمليات المنظمة الداخلية: تستخدم نظم المعلومات الإستراتيجية في إيجاد تكامل داخلي في انسياب المعلومات داخل المنظمة لتحقيق تشاركية أكبر للمعلومات وإعادة تنظيم الأدوار فعلى سبيل المثال فان التسوق هاتفيا لشراء السلع أو الخدمات حتما يخفض من تكلفة إعداد الطلبات.

ج- السلع والخدمات المعتمدة على المعلومات: تستخدم نظم المعلومات الإستراتيجية في تجميع كم هائل من المعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات من شتى النواحي فمنها ما يتعلق باحتياجات المستهلكين والعملاء ومنها ما يتعلق بقدرة الموردين والموزعين ومنها ما يتعلق بالخصائص المنتجات نفسها ومنها ما يتعلق بمعلومات الأسواق وغيرها من المعلومات.

د- نظم معلومات الإدارة العليا: تستخدم نظم المعلومات الإستراتيجية في دعم وتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية واللازمة لإعداد الخطط والتنبؤات لفترات زمنية طويلة من خلال بناء قاعدة بيانات ضخمة داخل المنظمة تستقي معلوماتها من مصادر متنوعة داخلية وخارجية.

6- تحديات نظام المعلومات الإستراتيجية: هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المنظمات في محاولتها للتطبيق الواسع لنظم المعلومات الإستراتيجية وعلى مستوى عالمي، من اجل التحول من منظمات تقليدية إلى منظمات رقمية وتتمثل هذه التحديات في:

ا- التحدي الاستراتيجي لمنظمات الأعمال: وهو أن تدرك هذه المنظمات بضرورة التحول إلى منظمات رقمية، ومعرفة كيف تتمكن منظمات الأعمال من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمن إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق فعالية أفضل لنشاطاتها ومنافسة اكبر من خلال التطبيق المتزايد للنشاطات بشكل تكنولوجي ورقمي.

ب- تحدي العولمة: وهو أن تعي المنظمات تماما متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم معلومات عالميا، وقدرتها على الانخراط في صفقات الأسواق العالمية وتوفير الاحتياجات اللازمة لممارسة العمليات والنشاطات الرقمية وعلى المستوى العالمي.

ج- تحدي هيكلية البيانات والبنية التحتية لها: يعني ذلك قدرة المنظمات على إعادة بناء الهيكل التنظيمي وتطوير هيكل بيانات منسجم مع هيكل المنظمة وتوفير بنية تحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تخدم وتدعم أهداف التنظيم خصوصا مع المتغيرات المتزايدة في شروط ومتطلبات تكنولوجيا الأعمال الحديثة في أسواق المنافسة العالمية المحتدمة.

د- تحدي الاستثمار في نظم المعلومات: أي يجب أن تغطي العوائد المرتقبة جراء تطبيق نظم المعلومات للتكاليف المطلوبة ضمن مدة الاستثمار.

ه- تحدي المسؤولية والسيطرة: وهنا يتوجب على المنظمات أن تتأكد من الكيفية التي يستطيع من خلاله التنظيم استخدام وتطبيق نظم المعلومات ضمن الأخلاقيات العامة وفي حدود المسؤولية الاجتماعية المناسبة.

III- تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS :

إن ظهور مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال MOBILIS جاء كنتيجة لانفتاح السوق الوطنية للاتصالات على المنافسة، حيث تعتبر من المؤسسات الوطنية القليلة إن لم نقل الوحيدة التي تنشط في سوق ذات تكنولوجية جد متطورة وسوق أصبحت فيها المنافسة متميزة باعتبار التنافس هنا قائم بين قطاع عام يعمل على تدعيم معالم التنمية الاقتصادية المستدامة وبين قطاع خاص أجنبي.

و باختيارها و تبنيها لسياسة التغيير و الإبداع تعمل MOBILIS دوما على عكس صورة إيجابية و هذا بالسهر على توفير شبكة ذات جودة عالية و خدمة للمشتركين جد ناجعة بالإضافة إلى التنويع و الإبداع في العروض و الخدمات المقترحة.

وتطمح مؤسسة MOBILIS إلى التموقع كمتعامل أكثر قربا من شركائها و زبائنها، وما زاد ذلك قوة شعارها الجديد " أينما كنتم".هذا الشعار يعد تعهدا بالإصغاء الدائم و دليلا على إلتزامها بلعب دور هام في مجال التنمية المستدامة و بمساهمتها في التقدم الاقتصادي، بالإضافة إلى احترام التنوع الثقافي، التزامها بدورها الاجتماعي ومساهمتها في حماية البيئة.

ولأجل تحقيق أهدافها المسطرة وفي إطار الإستراتيجية التقنية الجديدة والمعلنة قامت شركة MOBILIS بالتعاقد مع عدد من الموردين ذو سمعة عالمية في مجال التجهيزات. ولا تقتصر تكنولوجيا أنظمة المعلومات والاتصالات على استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة فحسب، بل تمتد إلى الجوانب المعرفية والفكرية والأساليب والتقنيات اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

1- دوافع استثمار مؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS في أنظمة المعلومات الإستراتيجية:

مكن استخدام أنظمة المعلومات الإستراتيجية والتطورات التكنولوجية في هذا المجال من تحسين الموقف التنافسي للمنظمات، الشيء الذي دفع مؤسسة موبيليس إلى زيادة الاهتمام والاستثمار في هذا المجال للأسباب الآتية[7] :

ا- ظهور وتطور اقتصاد المعرفة: ويتمثل بظهور اقتصاديات أساسها المعلومات والمعرفة، وتسارع موجات توالدها وتراكمها بوحدات زمنية غير ملموسة ويعبر عن ثورة المعلومات وانفجار المعرفة، النمو المستمر في تكنولوجيا أنظمة المعلومات وشبكات الاتصالات وتحولها المتزايد إلى الرقمنة، فالمعرفة أصبحت أصول إستراتيجية أساسية منتجة.

ب- تطور شبكة الانترنيت المتلاحقة وتفاعلاتها التكنولوجية: فإذا كانت أنظمة المعلومات الإستراتيجية هي القوة التي سوف تحول الألفية الثالثة إلى أعظم ازدهار في التاريخ [8]، فان شبكة الانترنيت هي اكبر تقدم تكنولوجي منذ اختراع الآلة الطابعة، قبل (500) عام.

ج- تعقد وتسارع التغير في بيئة الأعمال: ويظهر هذا التغير بجلاء أكثر في البنية التكنولوجية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للعالم وفي تطور التكنولوجيا وبالذات التكنولوجيا الحيوية، هندسة البرمجيات المعقدة والتقنيات المتطورة لأجهزة الاتصال.

د- المنافسة الشديدة والاقتصاد العالمي (العولمة): تزداد اقتصاديات العالم اندماجا فيما بينها وتتسع دائرة الاعتماد المتبادل في أنشطة الأعمال الدولية والتجارة الدولية وتكنولوجيا أنظمة المعلومات والاتصالات فيما بين هذه الاقتصاديات بصورة لم يسبق لها مثيل. وهنا تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما وحيويا في مساعدة منظمات الأعمال في الحصول على مزايا العولمة حيث تساهم في تحسين الإنتاجية، زيادة مستوى جودة الخدمات وزيادة الربحية.

ه- التحولات في مشاريع الأعمال: فالانترنيت والتكنولوجيا ذات الصلة قد جعلت بالإمكان القيام بالأعمال عبر حدود الشركة بنفس الكفاءة تقريبا في قيامها بالأعمال داخل الشركة وهنا يعني أن المنظمات لم تعد تقتصر على الحدود المنظمية التقليدية أي الحدود المكانية المتعارف عليها.

و- ظهور بما يسمى بالشركة الرقمية: التغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم أدت إلى تحول المنظمات إلى منظمات أو شركات رقمية[9] التي تكون مجمل الأعمال المهمة سواء مع الزبائن أو المجهزين أو العاملين يتم تكييفها الكترونيا أو أنها متمكنة رقميا [10].

2- أهم تطبيقات أنظمة المعلومات الإستراتيجية في مؤسسة MOBILIS:

تلعب أنظمة المعلومات الإستراتيجية دورا مهما وفعالا في تحقيق التميز في مؤسسة MOBILIS مما مكنها من اكتساب مكانة سوقية معتبرة في السوق الجزائرية للاتصالات النقالة وذلك من خلال المجالات التالية:

1-2- في مجال التنافسية: تنشط منظمات الأعمال اليوم في سوق شديد التغير ومحتدم المنافسة، مما يفرض عليها مجموعة من التحديات التي يجب مواجهتها ولا يتأتى لها ذلك إلا بالمتابعة والدراسة والتحليل، وأصبح ذلك ممكنا بالاعتماد على استخدامات نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مستوياتها الإدارية خاصة الإستراتيجية منها.

ويعد نموذج PORTER من أهم الأدوات التي تستعمل لتحليل تنافسية قطاع الصناعة و عليه سيتم اعتماده لتحليل التنافسية في قطاع الاتصالات في الجزائر(لخدمة الهاتف النقال) و الذي يسمح بتحديد الضغط الذي تمارسه قوى المنافسة الخمسة المحددة في النموذج حسب الشكل رقم(2) على مردودية القطاع في بيئة الأعمال الجزائرية المنفتحة مؤخرا على المنافسة الأجنبية.

***- إن القراءة الأولية لنموذج الصناعة للمنافسة في قطاع الاتصالات للهاتف النقال في الجزائر يوضح ما يلي:**

ا- تهديد الوافدين الجدد المحتمل دخولهم للصناعة: يعتبر تدخل الدولة أهم الحواجز التي تقف في وجه الوافدين الجدد في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، المتضمن ضرورة حصول الوافدين الجدد على رخص دخول السوق الوطنية، مما يحد من قوة تهديد هؤلاء ، لكن ورغم ذلك فان السوق الجزائرية في مجال خدمة الهاتف النقال تعتبر سوق فتية عالية النمو ، وذات كثافة سكانية مرتفعة مع تسجيل نسبة كبيرة من الشباب ، الشيء الذي يشكل فرص استثمارية جديدة أمام العديد من المؤسسات. واهم الوافدين المحتمل دخولهم إلى الصناعة.

ب- المؤسسات المتأهلة للرخصة الثالثة: أهم المؤسسات المؤهلة قانونيا لاستغلال رخصة الجيل الثالث للهاتف النقال هيMSI CELLULAR (هولندا) NVEST DEUTSH (ألمانيا) MTC TELECOM (الكويت) ORANGE (فرنسا). (*وذلك حسب التقرير النهائي لسلطة الضبط حول منح الرخصة GSM , الصادر في2009).

كما أبدت بعض المؤسسات العملاقة خاصة منها الفرنسية France TELECOM اهتماما واضحا لدخول المنافسة أو على الأقل مساعدة المتعامل الوطني MOBILIS ومن ثم الارتقاء بمستوى التعاون إلى شراكة إستراتيجية على الأمد الطويل.

ج- القوة التفاوضية للموردين: يسعى المتنافسون (المتعاملون) الموجودون في سوق الهاتف النقال في الجزائر إلى تطوير وزيادة حجم استثماراتهم فيما يخص التجهيزات والوسائل والإمكانيات التي تمكنهم من تقديم خدمات، أفضل لزبائنهم وتحقيق ميزة تنافسية، واهم مجهزي قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر هم [11]:

- المجهز الفرنسي ALCATEL- المجهز السويدي ERICSSON - المجهز الألماني SIEMENS - المجهز الصيني ZTO/HUAWEI.

حيث يقوم هؤلاء بتجهيز متعاملي شبكة GSM بمختلف التجهيزات والتقنيات اللازمة ويعتبر تأثير قوة المجهزين أو الموردين على متعاملي الهاتف النقال الجزائري ضعيفا للأسباب التالية:

- اعتبارهم كشركاء في نقل معارفهم وخبراتهم وكفاءتهم و عدم تركز هؤلاء المجهزين في شكل اتحادات المنتجين ؛
- اعتبار منتجاتهم محورية لمتعاملي القطاع الآخر.

د- القوة التفاوضية للمشترين: تعتبر القوة التفاوضية للمشترين النهائيين (أفراد، مؤسسات) ضعيفة ولا تشكل حافزا مؤثرا على متعاملي الهاتف النقال في الجزائر ، للأسباب التالية:

- انخفاض عدد المتعاملين مقارنة بعدد المشترين، تماثل جودة الخدمات المقدمة من طرف المتعاملين تقريبا ونمطية منتجاتهم، عدم وجود حواجز الانتقال من متعامل إلى آخر، انخفاض سعر المكالمات الهاتفية (بالنسبة للهاتف النقال) جاء نتيجة المنافسة القائمة في القطاع وليس نتيجة تأثير قوة المشترين على المنافسة.

ه- تهديدات المنتجات البديلة: قطاع الهاتف النقال يعرف هو أيضا تهديد الخدمات البديلة على المنتج الأساسي ويزيد هذا التأثير كلما زادت عدد البدائل وبالتالي تزيد درجة الإحلال ونذكر منها:

*- **تأثير الهاتف النقال على خدمة الهاتف الثابت :** نظرا لتطور الأنماط الاستهلاكية للأفراد فقد تضاعف الإقبال على استعمال خدمات الهاتف النقال بعشرات المرات مقارنة بالهاتف الثابت، والجدول رقم(1) يوضح ذلك جيدا. وترجمة لنتائج هذا الجدول جاء الشكل رقم(3) لتسهيل قراءة معطياته.

***- تحليل الخيارات الإستراتيجية لمؤسسة MOBILIS :**

إن اشتداد المنافسة من شأنه تضييق الخناق فيما يخص الخيارات الإستراتيجية أمام المؤسسات المتنافسة في السوق، إلا انه في حالة مؤسسة MOBILIS فقد حدث العكس على اعتبار أن القطاع لا يزال في طريق النمو بالنظر إلى السوق الجزائرية التي تحوي أكثر من 38 مليون نسمة تتميز بوفرة الطلب على العروض المقدمة من مختلف المتعاملين الناشطين في السوق ، كما أن طبيعة القطاع يتصف بالتطور والتغير المستمر ، وبالتالي يسمح بتعدد الخيارات الإستراتيجية.

وبالنظر إلى مجال المنافسة والأفضلية التنافسية التي تمتلكها مؤسسة MOBILIS يمكن تحديد ثلاث مجموعات رئيسية للاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة والتي يمكن توضيحها من الشكل رقم (4) الآتي:

✓ **من خلال تحليل السلوكات الإستراتيجية لمؤسسة -MOBILIS - نستنتج ما يلي:**

ا- اعتماد المؤسسة لإستراتيجية التركيز: بعد انفصالها عن المؤسسة الأم اتصالات الجزائر وخروجها كفرع مستقل بحد ذاته ، حيث حققت لها هذه الإستراتيجية القدرة على التركيز على سوق معين وتوجيه كافة أنشطتها ومواردها وكفاءاتها بشكل أفضل اتجاه هذه السوق وبالتالي القدرة على التحكم الجيد في إمكانياتها وهياكلها وهذا ما جعلها في غضون سنة واحدة (2005) تقفز من 01 إلى مليون أي بنسبة نمو تقدر 500%.

ب- إستراتيجية التميز: فقد طورت الجانب التقني لها لتقديم عروض وخدمات متميزة مكنتها من اكتساب ما يفوق 11 مليون مشترك لسنة 2012 أي بنسبة نمو تقدر ب450% نسبة إلى سنة 2004، حيث اقترحت عدة خدمات كخدمتي الانترنيت عبر الهاتف GPS/MMS تحت اسم MOBi+، خدمة MOBI-POSTE وغيرها من الخدمات، كما تعمل على تحسين الخدمة المقدمة لمشتركيها كتحسين وتنويع خدمة 061 LE, FORFAIT وتنوع تشكيلتها لتغطي مختلف فئات المجتمع والتوسع نحو الشركات والمهنيين. وهو ما مكنها من احتلال المرتبة الأولى من بين المتعاملين الثلاث في صيغة الدفع المؤجل ب: 847.827 مشترك، متبوعة ب جيزي 736.266 تليها الوطنية نجمة ب 515.120 مشترك.

ج- إستراتيجية القيادة أو السيطرة عن طريق التكاليف: فقد قامت مؤسسة MOBILIS بتخفيض أسعار عروضها المقدمة من حين لآخر تماشيا وما تطرحه المؤسسات المنافسة لجلب اكبر عدد من الزبائن من بداية نشاطها إلى اليوم وقد تضاعف آلاف المرات ، من 250 ألف مشترك بداية 2004 إلى أن وصل إلى 11 مليون مشترك نهاية سنة 2012.

فالبرغم من أن المنافسة في هذا القطاع تطورت عن كونها متعلقة بالتكاليف والأسعار باعتبار أن أسعار مختلف المتعاملين متقاربة إلا أن السيطرة على التكاليف تبقى مطلوبة بدخول المنتجات الجديدة والتطور المستمر لمنتجاتها الحالية لان أي تغيير أو أي تطوير يستلزم ضبط التكاليف والتحكم فيها بصورة أفضل من المنافسين خاصة بعد الانفتاح التام لسوق الهاتف النقال الجزائري وانطلاق استغلال رخصة الجيل الثالث وكذلك احتمال دخول منافسين جدد لهم تجربة ووزن ثقيل على الساحة الدولية كإمكانية دخول المنافس المحتمل France Telecom . بناء على ذلك يمكن القول أن مؤسسة MOBILIS قد اتبعت مزيج من الاستراتيجيات القاعدية السالفة الذكر وكذلك خليط من الاستراتيجيات الفرعية المنبثقة من الاستراتيجيات الأساسية والمتمثلة في النمو التنويع والتعاون حيث نجد أن من أهم السلوكيات التي انتهجتها مؤسسة MOBILIS لتدعيم الإستراتيجية الفرعية لنموها إصدارها الجريدة الدورية لها ابتداء من سنة 2005 كوسيلة للاتصال المباشر بينها وبين جمهورها وكسب ولائهم من جهة والحصول على مشتركين جدد من جهة أخرى. كذلك المشاركة في معارض ومهرجانات ومسابقات وطنية ودولية، الترقيات الخاصة بالمناسبات الدينية، الوطنية، الرياضية، الاجتماعية والثقافية، قدرة المؤسسة على تغطية شبه كلية لشبكتها على المستوى الوطني، حيث تعتبر المؤسسة رائدة في الخدمة التقنية بفضل تغطيتها لحوالي 98% من مجموع التراب الوطني التي كانت في حدود 71 % سنة 2005.

د- الإستراتيجيات الفرعية الأخرى (إستراتيجية التوسع، التعاون): استطاعت المؤسسة توسيع تشكيلة منتجاتها وذلك بتقديم عروض وخدمات متنوعة لتلبي حاجيات ورغبات كل فئات المجتمع. - بما فيها آلاف الشركات والمؤسسات المتعاقدة مع المؤسسة وتكسب بها المزيد من المشتركين عن طريق عملها المستمر على زيادة فعالية جودة منتجاتها بفضل تطبيقاتها لأحدث التكنولوجيات في هذا المجال وبالتالي القدرة على التحكم في تكاليفها.

أما فيما يتعلق بالتعاون فقد قامت مؤسسة MOBILIS بشراكة وتعاون مع العديد من الأطراف كمحاولة منها لتوسيع مجال خدماتها وللحصول على المزيد من المشتركين .

ويتضح مما سبق أن مؤسسة موبيليس تحاول التنويع في مختلف الاستراتيجيات التنافسية وذلك للحصول على عدة فرص تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بمنافسيها.

2-2- في مجال اليقظة الإستراتيجية: نجاح العملية التسييرية يقتضي امتلاك المعلومات الإستراتيجية والقدرة على التحكم فيها ومن استغلالها لأنها سلاح استراتيجي للمؤسسات في مواجهة التنافسية المحتدمة في ظل توجه المؤسسات الجزائرية إلى اقتصاد السوق، وهذا ما توفره اليقظة الإستراتيجية حيث أصبحت المعلومة أساس نجاح كل مهام ووظائف المؤسسة وهي الأداة التي تحقق التنسيق والاتصال الفعال بين مختلف أجزائها وعليه أصبح الذكاء الاستراتيجي أداة ضرورية لاتخاذ المؤسسات للقرارات الإستراتيجية وإيجاد السيناريوهات المناسبة لمواجهة المنافسة .

وتعتبر MOBILIS من المؤسسات الجزائرية القليلة التي تمارس نشاطها في ميدان جد متطور على المستوى التكنولوجي وفي ظل السوق التي تتميز بعدم الاستقرار و محيط تنافسي متغير نسبيا إذ أصبح المحيط الخارجي يشكل تهديدا على المؤسسة. مما يؤثر تأثيرا كبيرا على قراراتها الإستراتيجية نظرا لارتباطها بمتغيرات البيئة الخارجية التي

تعمل فيها لذلك فهي تتبنى مفهوم اليقظة حيث تقوم برصد وتتبع كل التغيرات الايجابية والسلبية التي تحدث في بيئتها الخارجية من خلال خلية اليقظة الإستراتيجية .

وتساعد اليقظة الإستراتيجية عملية اتخاذ القرارات خاصة الإستراتيجية منها من خلال المتابعة والرصد البيئي لمحيطها الخارجي التقني والتكنولوجي والمؤثرات الاقتصادية الأخرى لاستغلال الفرص وتجنب التهديدات فهي مسار معلوماتي يبدأ بجمع المعلومات عن العملاء والأسواق والمؤسسات المنافسة والموردين وغير ذلك التي تهم المؤسسة.. وما جعل من ذلك ممكنا وسهلا هو اعتمادها على تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات نظرا للمزايا التي تقدمها هذه الأخيرة، وبالتالي نستطيع القول أن اليقظة الإستراتيجية هي نظام معلومات مفتوح على البيئة، لان معلومات اليقظة هي معلومات توقعية، غير كاملة وغامضة كما أن أغلب المعلومات التي ترصدها MOBILIS من بيئتها الخارجية هي معلومات تخص المنافسين والزبائن الحاليين والمرتقبين وكذلك المعدات التكنولوجية المستعملة في شبكة الهاتف النقال.

2-3- في مجال هندسة التحالفات الإستراتيجية: في إطار تنويع استراتجياتها وتوسيعها لتشكيلة منتجاتها قامت مؤسسة MOBILIS وبالشراكة مع بريد الجزائر [8] بطرح منتوج جديد يسمى Mobi-Poste وهو منتوج انفردت به المؤسسة في السوق الجزائرية، حيث يأخذ ثلاثة أشكال:

- الأخضر 1200 د.ج/للشهر، الأصفر 2000 د.ج/للشهر، الأحمر 3000 د.ج/ للشهر.

كما اعتمدت على إستراتيجية الشراكة [9] وبالتحديد استراتيجيات التعاون المتبادل بالتعاقد مع العديد من المتعاملين في نفس القطاع من حوالي 140 دولة لتقديم خدمة الجوال الدولي – Roaming- أو خدمة الجوال على بطاقات الدفع المسبق والآجل، فهي متاحة لكافة المشتركين المتواجدين خارج التراب الوطني [10] بإرسال أو استقبال مكالماتهم ورسائلهم على هواتفهم المحمولة.

وضمن نفس إستراتيجية التعاون قامت المؤسسة بإصدار القرض السندي مدته 05 سنوات بتاريخ 17-09-2006 بالتعاون المتبادل مع كل من بريد الجزائر وبنك الجزائر وذلك لتمويل 10% من استثماراتها في إطار توسيع وتطوير شبكتها للاتصالات الخلوية عن طريق اللجوء إلى الادخار العلني، حيث يقدر البرنامج بحوالي 276 مليار د.ج، وهو عبارة عن اختبار حقيقي لصحة المؤسسة المالية ومعيار ثقة للمكتتبين، حيث تم جمع حوالي 300 مليون دولار (أي بزيادة 5%) من 32 شخص معنوي مالي، 09 هيئات، 2537 مكتتب خاص.

وما سمح بفتح مجالات التعاون والشراكة هذه هو تطويرها لشبكتها مع موردين ذو سمعة عالمية من جهة واقتناء لأنظمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها – خاصة بعد اعتمادها نظام الانترانت-Intranet – والبريد الالكتروني- ونظم المعلومات الاستراتيجي من جهة أخرى لتطوير وتفعيل عملية الاتصال الداخلي وكذلك لعصرنة إدارتها وديمومة تطورها وبالتالي بناء قاعدة معلومات تساهم في إنجاح عملية اتخاذ القرارات خاصة الإستراتيجية منها مع إطلاق استغلال رخصة الجيل الثالث (G3).

2-4- في مجال التطوير التنظيمي: إن الاستثمار في تكنولوجيا أنظمة المعلومات والاتصالات من طرف مؤسسة MOBILIS عبارة عن توافق استراتيجي [11] Alignement Stratégique من أجل التأقلم مع متغيرات المحيط من جهة ومواجهة المنافسة السوقية من جهة أخرى، ولإنجاح عملية تحولها من النظام الكلاسيكي إلى النظام المسطح ضمن إستراتيجية الاستحواذ وكذا إستراتيجية رضا الزبون (وفاء الزبون)، لان التوافق الاستراتيجي بين تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات وإستراتيجية المؤسسة هدفه الوصول إلى تحقيق ما يلي: - تحسين مستوى الأداء- التغطية الشاملة للتراب الوطني- التوسع في السوق والحفاظ على زبائنها- المشاركة في التنمية الاقتصادية الوطنية بصفتها مؤسسة عمومية وطنية.

إن مسالة التوافق الاستراتيجي يستوجب البحث عن التناسق بين الأبعاد المتعلقة بالتموقع (منتج/ سوق)، التنظيم الهيكلي واختيار تقنية الاتصالات الملائمة، انطلاق من هذه الأبعاد عمدت مؤسسة MOBILIS إلى تحقيق هذا التناسق الاستراتيجي عبر محورين رئيسيين هما [12]:

ا- المحور الأول : التناسق الاستراتيجي بين إستراتيجية المؤسسة و الهيكل التنظيمي من جهة، و بين تكنولوجيا نظم المعلومات و الاتصالات و تطبيقاتها في الميدان من جهة أخرى . إن مؤسسة MOBILIS اليوم قوية بأكثر من 4300 موظف حيث قامت بالاستثمار في أداة للرسائل الالكترونية lotus-notes - للاتصال الداخلي عام 2005 في إطار الإرادة القوية لاختيار الهيكل التنظيمي المناسب الذي تغير في سنة 2006 ليتأقلم مع الوضع الحالي هذا التغيير سمح للمؤسسة أن تتصف بالمرونة، و لأداء أحسن اعتمدت المؤسسة في إطار هذا التناسق على التسيير الغير مجزأ * (Management Décloisonné) الذي يهدف إلى عكس قيم MOBILIS وتثمين الكفاءات حيث أصبحت عملية الاتصال الداخلي قائمة بين مختلف المصالح و في جميع الاتجاهات ، وبفضل هذا النمط من التسيير أصبح للإدارة العليا القدرة على متابعة، مراقبة وتوجيه نتائج الأقسام والمديريات المختلفة عبر ما يسمى(E.R.P) Entreprise Ressources Planning ** وللتعاون مع الشركاء لأجل تلبية حاجيات الزبون استثمرت فيما يسمى *** (S.C.M) Supply Chaine Management

الذي هو عبارة عن قيمة مضافة في عملية قيادة المؤسسة [13] من اجل توليد منتوجات فعالة قائمة على المعايير الثلاثة : سعر- نوعية و وفرة.

إذن فالاعتماد على التسيير الغير مجزئ يساعد المنظمة في متابعة تطبيق مخططها التطويري واتخاذ القرارات بواسطة نظم المعلومات المذكورة آنفا.

فإعادة التنظيم سمحت بالاستغناء عن المستويات الوسيطة التي تعرقل نقل و نشر المعلومات داخل المؤسسة، و هو ما سمح بخلق تنسيق واضح بين مختلف الهياكل، و تعتبر إدارة المؤسسة هذا الاستثمار ضرورة ملحة للبقاء في سوق ذو منحى متصاعد.

وفي إطار عصرنة نظام الاتصال Lotus-Notes تم اقتناء ثلاث تكنولوجيات جديدة هي[14]:

- ✓ IBM Lotus Domino Software 8. التي تمكن حلول للمراسلة المركزية بهدف الربط بين أكثر من 4300 موظف وللتواصل بينهم حتى خارج أوقات العمل؛
- ✓ IBM Lotus/Notes - ويمكن من التعامل عبر البريد الالكتروني؛
- ✓ IBM Lotus/Notes Same -Times للمراسلات الفورية.
- ✓ ففي سنة 2007 ووعيا من المؤسسة بضرورة الإسراع في إدارة التطوير و أحداث التغيير قامت بإعادة تنشيط مديرية الموارد البشرية وبإرساء ثقافة جديدة للتسيير(تحقيق الفعالية، تسيير الكفاءات، عصرنة آليات تسيير وظائف المؤسسة) و هي أهم عناصر إستراتيجية التطوير.

وفي هذا الإطار قامت المؤسسة بتشكيل فريق عمل مختلط مكون من مجموعة من إطاراتها و مكتب دراسات أجنبي مهمته جمع النقائص و تحديد الاحتياجات اللازمة لدعم المديريات و الأقسام بموارد بشرية كفؤة وبآليات تسييرية حديثة، وتهدف المؤسسة من خلال هذا البرنامج إلى ما يلي:

- تنشيط مهام و دور وظيفة الموارد البشرية، تطوير التسيير و تدريب العاملين و التحكم في آليات المتابعة.

و من خلال مخططها التطويري[15] (2012-2016) الذي ترمي من أجله المؤسسة إلى الاستحواذ على نسبة 45% من السوق تم تخصيص02 مليار دولار**** لعصرنة النظام المعلوماتي مع شركة -IBM- وبالتالي تعتبر العملية مرحلة حاسمة في الإستراتيجية التنموية تمكنها من:

- مرافقة تطور المؤسسة لتحقيق الفاعلية الإنتاجية ،سرعة الأداء في الاستجابة لطلبات العملاء و الحفاظ على سلامة المعطيات؛

كما تعتزم مؤسسة MOBILIS إنشاء مشروع داتا- DATA -CENTER - المتمثل في مركز للمعطيات من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

ب- المحور الثاني: و يتعلق بالجانب الوظيفي حيث انه بعد إدخال نظام الاتصال الالكتروني في سنة 2005 ولخلق التنسيق بين الهيكل التنظيمي و الاستثمار في تكنولوجيا نظم المعلومات و الاتصالات تم خلق مديرية لنظم المعلومات[16] مهمتها التكفل بالتكنولوجيا و وضع البرمجيات الخاصة بنظم المعلومات

و بحلول سنة 2008 توجهت مؤسسة MOBILIS إلى إستراتيجية جديدة في السوق ألا و هي الحفاظ على الزبون نظرا لان السوق بدا يعرف حالة من التشبع، مما أدى بالمؤسسة إلى التعرف على جميع مشتركيها و التطلع على توجهاتهم و تصرفاتهم عن طريق قاعدة بيانات مخصصة لذلك الغرض .

و من اجل البقاء في الإصغاء و الاستماع لزبائنها طرحت خدمة جديدة[17] في سنة 2006 تسمى اليقظة -VIGIE- تسعى المؤسسة من خلالها إلى جمع كل الملاحظات و الشكاوي و كذا النقائص المعبر عنها من طرف الزبائن، عن نوع الخدمة و أيضا الانتقادات عن أداء العاملين بالمؤسسة، مما سمح لها بالتعرف على احتياجات زبائنها في الوقت المحدد و من ثم الاستجابة الفورية لها. الانترانت أو عن طريق الهاتف أو الفاكس أو عن طريق البريد العادي أو عن طريق التجوال الدولي و ذلك لدراستها و تحليلها و اتخاذ الإجراءات اللازمة.

والشكل رقم(5) يوضح دور تكنولوجيا نظم المعلومات و الاتصالات في تحقيق رضا المستعمل و بالتالي تحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية.

IV- الخلاصة :

تحولت ثورة تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات خلال السنوات الأخيرة إلى ما يشبه الجواد الجامح الذي ينطلق بأقصى سرعة في أي اتجاه يريد دون توجيه من أحد، فالمعلومات هي قوة القيادة في عمل اليوم، إذ تهتم المنظمات الناجحة بالمعلومات التي تساعدها في تحقيق الميزات التنافسية وتعزيزها من خلال المساهمة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وبالتالي أصبحت المعلوماتية مركز للاقتصاد الحديث وموردا هاما من موارده.

وما ساعد في ذلك هو التزاوج الذي حصل بين تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات مع تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية، مما أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة وجذرية في معالجة وتوزيع وتخزين كم هائل من البيانات بل أكثر من ذلك، فقد حولت تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات و الاقتصاد الكلاسيكي إلى اقتصاد رقمي أين انتقل الكثير من العمل العضلي إلى نشاط ذهني رقمي.

➢ **النتائج:**

1- تعتبر أنظمة المعلومات الإستراتيجية أهم الوسائل التي توفر المعلومات اللازمة لحل المشكلات وتعزيز القرارات خاصة القرارات الإستراتيجية من خلال المعلومات الإستراتيجية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية؛

2- أنظمة المعلومات الإستراتيجية أداة تربط المؤسسات بعالمها الخارجي وعليه فقد أصبحت ميزة إستراتيجية تعزز التوجه الاستراتيجي لمؤسسة اتصالات الجزائر MOBILIS؛

3- استعمال أنظمة المعلومات الإستراتيجية أصبح ضرورة ملحة في ضل تعقد وتغير بيئة الأعمال، لأنه يفتح آفاق التميز و الريادة بالنسبة للمؤسسات التي تبحث عن ذلك؛

4- التوافق بين أنظمة المعلومات الإستراتيجية والوظائف الأخرى للمؤسسة أدى إلى تطوير تنظيمي محوري يتماشى ومتطلبات النجاح للمؤسسة في عملية تفعيل الاتصال الداخلي والخارجي وبالتالي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية؛

5- إن التخطيط الاستراتيجي لتبني نظام معلومات lotus-notes وتطبيقه و عصرنته يرتبط وبشدة بالإستراتيجية المتبعة من قبل مؤسسة MOBILIS لاكتساب حصة سوقية (% 45) في نهاية سنة 2016؛

6- مكنت اليقظة الإستراتيجية المؤسسة من رصد مختلف تحركات منافسيها في سوق الهاتف النقال، مما مكنها على تنويع وتغيير استراتيجياتها التنافسية بما يحقق لها فرص استثمارية؛

7- إن أهمية الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة خاصة في مجالات البحث والتطوير و تحديث و عصرنة الشبكة أدى إلى ضمان خدمة أحسن للزبائن "حتى في الأماكن البعيدة؛

➢ **التوصيات:**

وبناء على النتائج، نقترح مجموعة من التوصيات نراها ضرورية بالنهوض بالقطاع بصفة عامة:

1- رصد التوجه العالمي العام لهذا القطاع، ومنها اتخاذ قرارات مستقبلية بخصوص الاستثمار وفهم حاجيات ومتطلبات السوق والزبون الجزائري مستقبلا.

2- من اجل الاستفادة أكثر فأكثر من تطبيقات تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات، فان الضرورة تقتضي مراجعة التطبيقات الحالية لهذه النظم وتبني إستراتيجية واضحة في إعداد وبناء وتطبيق مثل هذه النظم.

3- عمليات التحديث والتطوير الإداري تقتضي تعزيز عملية استيعاب تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات وإتاحتها للاستخدام من قبل كل أعضاء المنظمة لهدف تحقيق التميز في الأداء من خلال انتهاج أسلوب التسيير الاستراتيجي الذي يعكس استراتيجيات التحول نحو اقتصاد المعرفة.

4- خلق أقسام خاصة بالذكاء الاستراتيجي واليقظة الشاملة وإدارة الجودة الشاملة والبحث والتطوير وإعطائها المزيد من الحرية للإبداع والتطوير.

5- زيادة الاهتمام بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المنظمات من خلال:

- إدخال التعديلات المناسبة على الهياكل التنظيمية بما يسمح بتوسيع استعمالات تكنولوجيا نظم المعلومات.
- الحرص على وضع نظام دقيق لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع البيانات والمعلومات عن الإمكانيات المتاحة والمتغيرات البيئية.
- الاستفادة من تجارب الغير كإطار مرجعي لتقديم تصورات وأفكار جديدة في شتى المجالات.
- ضرورة إقامة ندوات ومؤتمرات علمية وتشجيع الأبحاث والدراسات الهادفة إلى تعزيز الجانب التطبيقي لنظم المعلومات مع محاولة ترجمة نتائجها وتوصياتها إلى واقع عملي للاستفادة منها.
- إجراء دراسات معمقة عن واقع تطبيق تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات في مؤسسة اتصالات الجزائر- موبيليس – الشيء الذي من شانه تحسين أدائها وتعزيز مركزها التنافسي.

6- حث الإدارة العليا على بذل جهود مكثفة ومتواصلة لتعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز استعمال(الاستثمار) في تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات وخلق بيئة عمل محفزة لتحقيق أداء متميز.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل رقم(1): الأهمية الإستراتيجية لنظم المعلومات

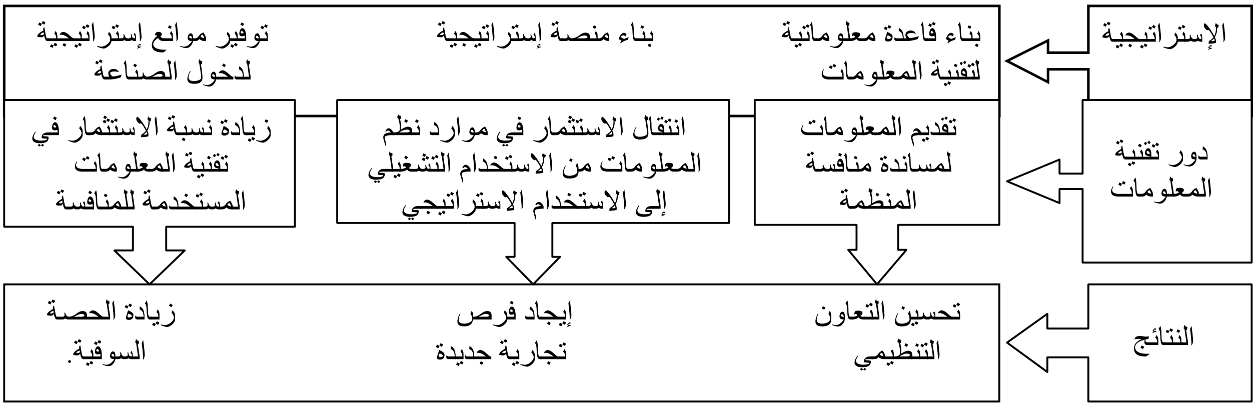

المصدر: محمد بن احمد السديري، متوفر على الموقع:http:// www.Faculty.ksu.edu.sa

الشكل رقم (2): نموذج PORTER، القوى المحركة للمنافسة في الصناعة لقطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر.

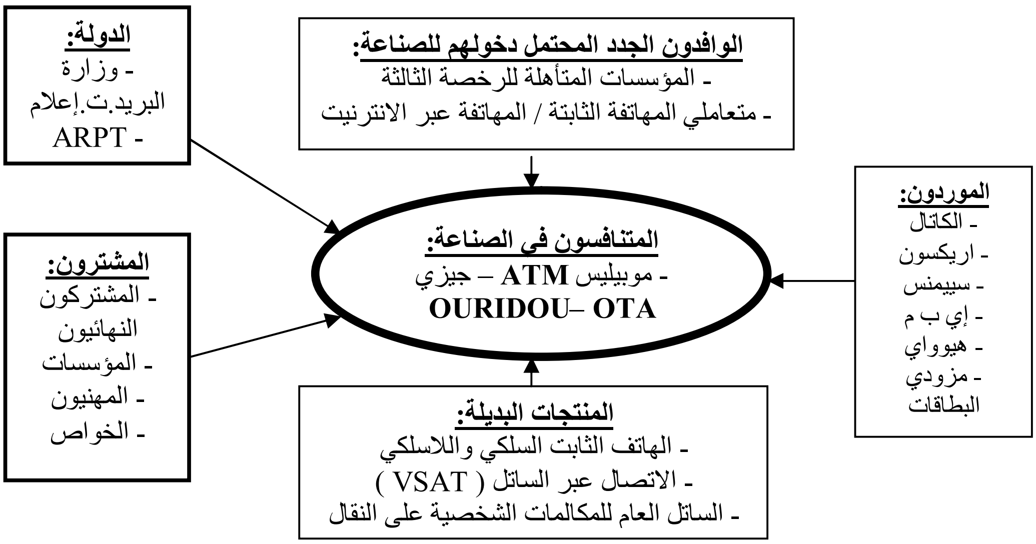

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نموذج Michel Porter

الجدول رقم(1): تطور الهاتف النقال بالنسبة للهاتف الثابت (2008 -2012)

عدد المشتركين(مليون)	2008	2009	2010	2011	2012
الهاتف النقال	27.2	32.73	32.78	35.6	37.5
الهاتف الثابت	2.5	3.01	2.6	3.05	3
المجموع الكلي	27.7	35.74	35.38	38.65	40.5
النقال / الثابت %	9 / 91	8 /92	9 /91	8 /92	8 /92

المصدر: سلطة الضبط للبريد والاتصالات، متوفر على الموقع: http://www.arpt.dz، 10.02.2014

الشكل رقم(3): نسبة تطور الهاتف النقال مقارنة بالهاتف الثابت

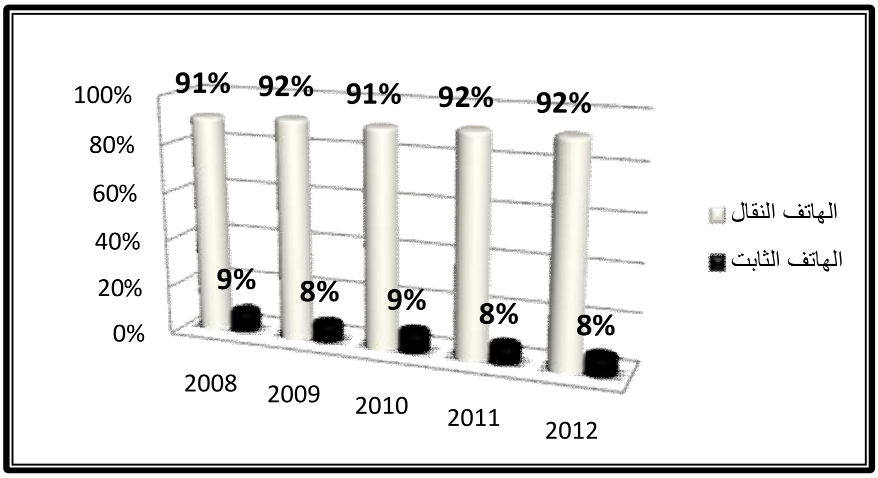

المصدر: من إعداد الباحثة.

الشكل رقم (4): الخيارات الإستراتيجية القاعدية لمؤسسة – MOBILIS –.

المجال التنافسي ↔ **الأفضلية التنافسية**

إستراتيجية السيطرة عن طريق التكاليف: تخفيض تكاليف الخدمات والعروض تماشيا وسوق المنافسة.	**إستراتيجية التميز:** تقديم عروض وخدمات متعددة ومتنوعة تميز ما تقدمه – **MOBILIS** – مقارنة بباقي المتعاملين الآخرين
إستراتيجية التركيز: تركيز مواردها وطاقاتها وكفاءتها على خدمة سوق معين بعد استقلالها	

المصدر: من إعداد الباحثة.

الشكل رقم (5): تأثير تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات على الفعالية التنظيمية.

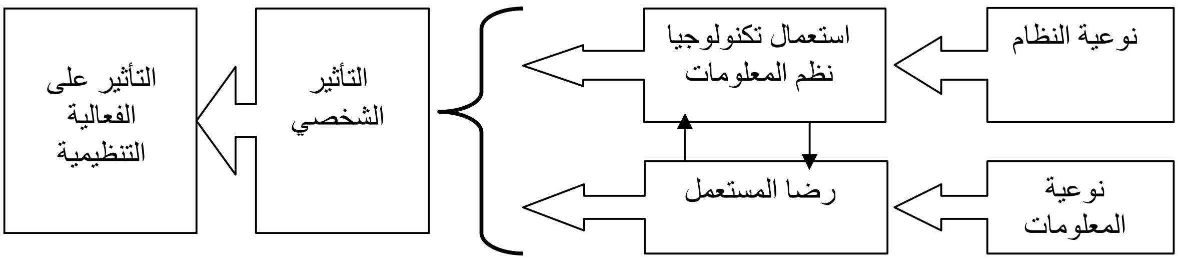

المصدر: من إعداد الباحثة.

الإحالات والمراجع:

1- ثابت عبد الرحمان إدريس:**المدير والتحديات المعاصرة** ، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1991 ، ص ص : 80-.92

2- محمد قدحي عبد الهادي: **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الجديد**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط4 2001، ص: 34.

3-André Deyrieux: **Le Système D'information, Nouvel Outil de Stratégie**, direction d'entreprise et DSI, éditions maxima, France, 2003, p: 96

4-André Deyreux: Ibid., p : 105.

5-James A O'brien: **Les Systèmes D'information de Gestion**, Boeck supérieur; Bruxelles, 1995, p: 360.

6- محمد حسين الطائي ، نعمة عباس خفير الخفاجي: **نظم المعلومات الإستراتيجية ، منظور الميزة الإستراتيجية ،** ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010. ص: 23

7- تقارير وزارة التجارة الأمريكية، متوفر على الموقع: **www.Trade repport.com/ USA**,

8- عامر إبراهيم قنديجلي، علاء الدين عبد القادر الجنابي: **نظم المعلومات الإدارية،عمان**، الأردن، 2007 ص: 35.

9- عامر إبراهيم قنديجلي وآخرون: **مرجع سابق** ص: 35.

10- محمود حامد عبد الرزاق: **المعلومات وصناعة البرمجيات في الاقتصاد المصري وسبل دعم الميزة التنافسية،** المؤتمر القومي الأول، مركز بحوث التنمية التكنولوجية ، حلوان، 10و 12 ، ماي، 2000.

11-10.02.2014, http://www.arpt.dz/fr.

12- Ben Abderrahmane Yasmina : **Management des Connaissances, Déploiement des TIC et GRH des Organisations : Cas de l'Algérie** ; thèse de doctorat, Montpellier 2, 2012, p : 325.

13-Issak H **: Enjeux et Conséquences des Nouveaux Systèmes D'information, L'entreprise Numérique** Revue Française de Gestion, N° 129, France, 2000, p : 75.

14-10.02.2014, http://_www.mptic.gov.dz/fr,

15- 12-01-2014, http://www.djazaress.com/fr.

16-http:// www.mobilis.dz, **ar/index.php journal**, N°, 7,2009.

17- 18-02-2014, http://www.mobilis.dz/fr. apropos.php.

*. التسيير المجزأ:(**Management Décloisonné**) هو نمط تسيير حديث يهدف إلى ترسيخ مفهوم الإدارة بالمشاركة.

** .**ERP** : application informatique (système d'information), vise à optimiser les processus de gestion de l'entreprise.

*** .**SCM** : système d'information pour optimiser la circulation d'information entre les partenaires (pour relation commerciale) et à l'intérieur d'une chaine d'approvisionnement.

****. تبعا لتصريحات المدير العام يوم 26- 01- 2013، لمختلف وسائل الإعلام الوطنية.ومنها جريدة الخبر، عدد 5268، ليوم: 23-3-2013.

العوامل المساهمة في توجه مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية: دراسة ميدانية

Contributing factors in the trend of the Algerian external audit firms to provide Consulting Services : An Empirical Study

نور الدين مزياني (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة – الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة وأهمية الخدمات الإستشارية المقدمة من طرف مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية، و مدى مساهمة مجموعة من العوامل في توجه تلك المكاتب إلى تقديم الخدمات الإستشارية. لتحقيق أهداف الدراسة و إختبار فرضيتها، قام الباحث بتصميم إستبيان مُوجّه إلى مسؤولي عينة مكونة من 85 مكتب تدقيق، و إعتمد أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لبيانات الدراسة، ولإختبار فرضيتها. توصلت الدراسة إلى إثبات مساهمة مجموعة من العوامل المتعلقة بالمحيط الإقتصادي المحلي والدولي، وأخرى تخص المحيط المهني، في توجه تلك المكاتب إلى تقديم مزيج من الخدمات الإستشارية، تشتمل أساسا على الخدمات الضريبية، المالية، و القانونية ؛ غير أن النتائج تشير إلى أن مساهمتها في الدخل الإجمالي لتلك المكاتب تعد ضعيفة بالمقارنة مع حجم الخدمات المؤداة.

الكلمات المفتاح : تدقيق خارجي، خدمات إستشارية، إستقلالية المدقق الخارجي، قانون01/10.

تصنيف JEL : M41, M 42, C12 .

Abstract : The purpose of this study is to identify the nature and the importance of consulting services provided by the Algerian external audit Firms, and the contribution of some factors in trend of these Firms to provide consulting services. To achieve the objectives of this study, and test its hypothesis, a questionnaire had been made, and it was distributed to a sample of 85 Audit firms. The descriptive and the inferential statistical techniques were applied to describe and analyze collected data and test of hypothesis study. The study was demonstrated the contribution of various factors related to local and international economic environment, and the others concerning to the professional environment, in the trend of these firms to provide a mix of consulting services, include services tax, financial, and legal; However, the results show that the contribution of these services in global income of those firms is weak, compared to the volume of the services provided.

Keywords : External audit, Consulting services, The external auditor independence, Law 10/01.

Jel Classification Codes : M41, M 42, C12.

I- تمهيد :

لقدت تطورت إحتياجات المستفيدين من خدمات التدقيق الخارجي، و أصبحوا لا ينتظرون من المدقق الخارجي التعبير عن رأيه حول عدالة القوائم المالية للمنشأة فقط، بل أن يقوم أيضا بتقييم طريقة تسيير المنشأة، وتحديد الأعمال غير المشروعة وحالات الغش الممكنة التي ارتكبتها الإدارة؛ وكذلك أن يقوم المدقق بتفسير البيانات المالية، بما يُمّكن المساهمين والمستثمرين المحتملين من تقييم ما إذا كان الإستثمار في المنشأة مجد أو لا. بينما تنتظر الإدارة من المدقق الخارجي المساهمة في الإرتقاء بالأداء المستقبلي للمنشأة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال المساعدة في تصميم النظم المستخدمة في المنشأة، وتوفير المعلومات الملائمة للإدارة و توجيهها لإتخاذ القرارات الصائبة.

إستجابة للتوقعات العالية لدى المستفيدين من خدمات المدقق الخارجي، تبنت مهنة التدقيق في جيلها الرابع من التطور مقاربة جديدة تتمثل في توسيع تشكيلة الخدمات المهنية للمدقق ومسؤولياته إلى تقديم الخدمات التي تضيف قيمة للعملاء، وترتبط بمخاطر أعمالهم، وعدم الإقتصار فقط على خدمات المحاسبة و المصادقة على الحسابات. لذا نجد أن مكاتب التدقيق الكبرى في العالم تتسابق لتقديم مزيج من الخدمات الأخرى غير التدقيقية لعملائها، تتمثل –أساسا- في الخدمات الإستشارية المختلفة، في ظل ما تتميز به هذه المكاتب ذات الأصول الأمريكية من تنظيم محكم، واستخدام أدوات وأساليب عمل متقدمة، إضافة إلى إنتشارها العالمي الواسع؛ وقد شجع على ذلك طبيعة سوق الخدمات الإستشارية التي تتميز بأنها سوق مفتوحة لا تخضع لضوابط قانونية ومعايير صارمة بالمقارنة مع سوق الخدمات التدقيقية، وإنما تخضع إلى مدونات أخلاقيات المهنة بشكل رئيسي.

eMail : (*) : meziani_noureddine2008@yahoo.fr

لقد أضحت أتعاب الخدمات الإستشارية تساهم بشكل ملحوظ في رقم أعمال مكاتب التدقيق خاصة الكبيرة ؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت حصة الخدمات الإستشارية ضمن مداخيل مكاتب التدقيق الكبيرة من 12% إلى 32% خلال سنوات التسعينات، وقد تجاوزت في بعض الأحيان قيمة أتعاب الخدمات الإستشارية قيمة خدمات التدقيق، كما حصل مع مكتب Arthur Andersen.

تؤكد العديد من الدراسات أن توجه مكاتب التدقيق إلى تأدية الخدمات الإستشارية هو بمثابة إستجابة منها للتغيرات الهامة في بيئة الأعمال منذ عقد الثمانينات، ورغبة لدى هذه المكاتب في مواكبتها والتأقلم معها من أجل البقاء في سوق مهنة التدقيق. وفي هذا السياق، فقد أظهرت دراسة **الجفري والعنقري(2008)** أن تفشي ظاهرة إنخفاض أتعاب التدقيق المالي (مراجعة الحسابات) في المملكة العربية السعودية يعد من أهم العوامل التي ساهمت في إتجاه مكاتب التدقيق نحو توسيع نطاق ما تقدمه من خدمات مهنية، ومن ذلك الخدمات الإستشارية، سعياً منها لإيجاد مصادر دخل إضافية[1]، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **Coulier (2006)**، والتي أكدت أن هناك علاقة عكسية بين مستوى أتعاب التدقيق المالي ومستوى أتعاب تأدية الخدمات الإستشارية، حيث تسعى مكاتب التدقيق إلى رفع أتعاب الخدمات الإستشارية لتعويض الجهد المبذول منها في إنجاز مهام التدقيق المالي ؛ و هو ما تدل عليه نسب أتعاب الخدمات الإستشارية العالية المحققة من قبل شركات التدقيق الكبرى بالمقارنة مع نسب أتعاب عمليات التدقيق، فقد وصلت لدى KPMG، Arthur Andersen (سابقا)، و PriceWaterhouse إلى حوالي 50% من أتعاب التدقيق.[2]

لقد دفعت المنافسة الشديدة بين مكاتب التدقيق الصغيرة، وما نتج عنها من إنخفاض أتعاب التدقيق، إلى توسيع نطاق خدماتها لتشمل الخدمات الإستشارية رغبة منها في التميز في سوق التدقيق، بإعتبار أن خدمات التدقيق(التدقيق المالي) هي خدمات متشابهة لدى كافة مكاتب التدقيق المتماثلة، وهذا هو المدخل الذي مكّن مكاتب التدقيق الكبيرة من إحتكار السوق(نسبيا)، خاصة مع سمعتها الطيبة على المستوى الدولي نتيجة الجودة العالية لخدماتها. وقد أوضحت دراسة **Stefani& Bleibtreu** (**2012**) أن عدم تقديم الخدمات الإستشارية من شأنه تخفيض مداخيل شركات التدقيق، وهذا ما يؤدي إلى وضعية عدم التوازن في عدد تلك الشركات في سوق التدقيق، ولهذا تجتهد هذه الشركات في تقديم خدمات إستشارية لعملائها لتجنب تركز السوق في عدد محدود من الشركات، وبالتالي تحافظ على مركزها التنافسي، خاصة مع زيادة حالات الإندماج بين شركات التدقيق[3]. وقد ذكرت دراسة **Raffournier & Schatt** **(2011)** أن ثلاث شركات تدقيق عالمية وهي : Ernst &Young، KPMG، PwC، تمكنت من السيطرة على 90% من عمليات التدقيق، و تتقاسم فيما بينها ما يقارب 95% من الأتعاب، وهذا خلال الفترة 2002-2009[4].

عامل آخر كان له دور في توجه مكاتب التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية ألا وهو رغبة هذه المكاتب في تحسين معرفتها بالصناعة التي ينتمي إليها عملاء الخدمات التأكيدية، وبالتالي زيادة قدرة المدقق الخارجي على إصدار أحكام مهنية سليمة حول حسابات هؤلاء العملاء؛ فتقديم مثل هذه الخدمات له أثر إيجابي على سمعة مكتب التدقيق، وعلى جودة مهام التدقيق المالي، وتساهم في تخفيض تكاليفها [5]. إن تقديم مكتب التدقيق للخدمات الإستشارية من شأنه تخفيض تكلفة الخدمات التأكيدية، تحت تأثير إقتصاديات الحجم، بإعتبار أن المدقق الخارجي كثيرا ما يستخدم معلومات مشتركة عند تأديته للخدمات التأكيدية و الخدمات الإستشارية لمجموعة مختلفة من العملاء ينتمون إلى نفس الصناعة، خاصة تلك المعلومات المتعلقة بطبيعة نظم الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، والحوكمة.

لقد سادت في العقدين الأخيرين نظرة سلبية نحو مكاتب التدقيق بأنها لا تساهم في تطوير المؤسسات، وأن هذه المكاتب لا تستجيب بشكل جيد لإحتياجات العملاء، من خلال تقديم خدمات ذات قيمة مضافة [6]؛ وهذا ما يفسر سعي الجهات الحكومية في الكثير من البلدان إلى استعادة السيطرة على مهنة التدقيق وفرض قيود على المهنيين. كان هذا الموقف عامل مهم في توجه مكاتب التدقيق إلى توسيع نطاق خدماتها لتشمل الخدمات الإستشارية وخدمات أخرى، وذلك سعيا منها للإبقاء على الدور الرئيسي للمهنيين في تنظيم المهنة و خدمة المجتمع، و تقديم نفسها على أنها البديل الأفضل عن مكاتب الاستشارة المتخصصة، و هذا ما تعكسه الإستراتيجيات والسياسات المتبعة من قبل شركات التدقيق المختلفة للترويج لخدماتها المهنية المتنوعة.

أشار الباحث **قريط (2008)** [7] إلى عامل آخر في توجه مكاتب التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية، ألا و هو توفر المهارات والمعارف والخبرات لدى المدققين، الذين اعتادوا على استخدامها والتعامل معها بمهارة، إضافة إلى خبرة المدقق المتراكمة والناجمة عن تنفيذه عمليات التدقيق المالي القانوني، والتي تؤهله مثلا لتصميم النظم المالية والمحاسبية وتحليل البيانات المالية وإستخلاص النتائج.

تعرضت النصوص التشريعية المنظمة لمهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر[8] إلى الخدمات الإستشارية بشكل صريح و واضح، وذلك في عدة مواضع من القانون01/10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وحددت حالات المنع منها في سياق التطرق إلى مهام كل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات. نصت المادة (19) من القانون المذكور آنفا على أن الخبير المحاسب مؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما يدل على إعتراف المشرّع الجزائري بأحقية الخبير المحاسب بتقديم الخدمات الإستشارية في المجالات التي يملك فيها المعارف والخبرات اللازمة، إذا كانت لم تكن مهمته الأصلية في المؤسسة هي محافظة الحسابات. كما نصت المادة (37) من هذا القانون على أنه " لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى

أي أجرة أو إمتياز مهما يكن شكله، بإستثناء الأتعاب و التعويضات المنفقة في إطار مهمته"، وعليه فلا يسمح المشرّع لمحافظ الحسابات بتقديم خدمات أخرى لنفس المؤسسة لا تندرج ضمن مهمة التدقيق المكلف بها، ويتقاضى عليها أتعاب.
بينما تناولت المادة (65) من القانون 01/10 مجموعة من الممنوعات على محافظ الحسابات، و منها "ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها".

من خلال إستقراء المواد المذكورة أعلاه، يتضح أن المشرع الجزائري اقتدى بالتجربة الفرنسية في هذا الجانب أيضا، إذ اعتنى بشكل كبير بعنصر إستقلالية المدقق، حيث منعه من تقديم أية خدمات أخرى لا تندرج ضمن مهمة المصادقة على الحسابات، بل إنه شدد من خلال المادة (67) على منع مختلف المهنيين من القيام بأية مهام لمؤسسات تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة، سواء كان تدخلهم بغرض المصادقة على الحسابات، أو لتقديم خدمات أخرى غير تدقيقية مثل مسك المحاسبة، إستشارات جبائية وإدارية، مهام تدقيق مالي لحسابات المؤسسة لأغراض الإندماج أو إعادة الهيكلة ؛ ويدل ذلك على الإهتمام البالغ من الجهات الوصية على تحقيق إستقلالية مهنة المحاسبة والتدقيق، وحمايتها من كل ما يؤدي إلى الشك في حيادها ونزاهتها، حتى ولو كان في إطار تأدية خدمات غير تدقيقية. ولهذا، يمكن إعتبار إستقلالية المدققين في الجزائر أهم نقاط القوة في التجربة الجزائرية في مهنة التدقيق.

إن فتح سوق التدقيق والخدمات الإستشارية في الجزائر، وإعطاء الفرصة لمكاتب التدقيق الأجنبية بإمكانية ممارسة نشاطها في الجزائر بشكل مباشر ورسمي، أجبر مكاتب التدقيق الجزائرية على تغيير أساليب عملها وإعادة النظر في تشكيلة خدماتها بتقديم الخدمات الإستشارية المختلفة لعملائها، وعدم الإعتماد على أتعاب خدمات التدقيق المالي ومسك المحاسبة، لرفع تحدي المنافسة الشديدة من مكاتب التدقيق الأجنبية التي تفوقها خبرة وسمعة و تنظيما.

يعتقد الباحث أن هناك حاجة ملحة إلى القيام بدراسة استكشافية لتقدير وضعية سوق الخدمات الإستشارية في الجزائر، و الخروج بنتائج عملية تفيد في ترقية مهنة التدقيق، وتفعيل دورها المحوري في المنظومة الإقتصادية الجزائرية. وعليه، تتلخص إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

ما هي العوامل المساهمة في توجه مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية، إلى جانب الخدمات المهنية الأخرى ؟

تحاول هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف، أهمها:

- تشخيص واقع مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر في ضوء الإصلاحات المهنية الأخيرة ؛
- تحديد أهمية الخدمات الإستشارية المقدمة من قبل مكاتب التدقيق في الجزائر بالمقارنة مع خدمات المصادقة على الحسابات ؛
- معرفة طبيعة الخدمات الإستشارية المؤداة من قبل مكاتب التدقيق الجزائرية لعملائها ؛
- تحديد العوامل وراء توجه مكاتب التدقيق الجزائرية لتقديم مثل هذه الخدمات لعملائها.

قمنا بتحديد الفرضية التالية لتكون منطلقا لدراستنا هذه، نوجزها فيما يلي :

"يعود إتجاه مكاتب وشركات التدقيق الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية إلى جانب خدمات المصادقة على الحسابات إلى عملائها إلى عوامل تتعلق ببيئة التدقيق في الجزائر، وما تشهده من تحولات وتحديات."

لدراسة إشكالية الدراسة المستمدة من واقع بيئة التدقيق في الجزائر، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وفق المسح بالعينة، الذي يمكننا من تحليل و تفسير حالة مكاتب التدقيق و وضعية سوق الخدمات الإستشارية في الجزائر، و ذلك بالإستناد إلى مختلف الأدبيات و المساهمات في مجال التدقيق الخارجي.

II- الطريقة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مكاتب التدقيق الجزائرية التي تمارس مهنة التدقيق الخارجي في ثلاث ولايات من الشرق الجزائري وهي، سكيكدة، قسنطينة، وعنابة. تم إختيار هذه الولايات لتكون مجالا جغرافيا للدراسة وذلك لتوفرها على نسيج واسع من المؤسسات الإقتصادية والمالية، جعلها بمثابة أقطاب إقتصادية مهمة، ممّا سمح بوجود طلب كبير على الخدمات المهنية لمكاتب التدقيق ؛ وهذا ما يؤكده العدد الكبير لهذه المكاتب العاملة بتلك الولايات و المقدر بـ: 199 من أصل 400 مسجلة بالمصف الجهوي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالشرق(سابقا).
من جهة أخرى، فإن الدراسة على منطقة جغرافية واسعة تسمح برسم طبيعة الواقع العملي والمهني للمهنة في الجزائر.
إعتمدنا على الإستبيان للحصول على بيانات الدراسة الميدانية، وقد تم توزيعها على عينة مكونة من 85 مكتب وشركة.
تم إسترجاع 71 إستبيان صالحة للإستعمال. تم توجيه الإستبيان مباشرة إلى مدير مكتب أو شركة التدقيق، وذلك للحصول على معلومات ذات مصداقية عن نشاط المكتب أو الشركة.

إعتمدنا في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين رئيسيين من الأدوات هما :

أ- المسح المكتبي : و ذلك لجمع البيانات الثانوية لتحديد الإطار النظري للدراسة، حيث تم الحصول عليها من خلال بعض الكتب المتخصصة في مجال التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول الموضوع.

ب- الإستبيان : و ذلك لجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة، حيث تم تصميمها و توزيعها على عينة الدراسة، مع الإشارة إلى الإستعانة بالمقابلات الشخصية مع بعض أصحاب المكاتب الخاضعة للدراسة لمعرفة المزيد عن واقع ممارسات المهنيين في الجزائر، وكذا لإزالة أي غموض بخصوص أهداف الدراسة و الأسئلة الواردة في الإستبيان.

- ✓ القسم الأول : وهي البيانات الديموغرافية لمسؤولي مكاتب التدقيق و شركات التدقيق المكونة لعينة الدراسة ؛
- ✓ القسم الثاني: يحتوي على بعض الأسئلة، تخص المعلومات العامة عن مكتب أو شركة التدقيق ؛
- ✓ القسم الثالث : يهدف هذا القسم من الإستبيان إلى تحديد مدى مساهمة مجموعة من العوامل في توجه مكاتب وشركات التدقيق الخارجي في الجزائر إلى تقديم الخدمات الإستشارية. وأستخدم مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لبيان درجة مساهمة كل عامل من العوامل المذكورة، وذلك من وجهة نظر مسؤولي مكاتب وشركات التدقيق المكونة للعينة، وقد خُصِص لكل حالة من الحالات وزن يتفق مع أهمية الحالة، حيث خصص للإجابة "موافق بشدة" (5) درجات، و " موافق" (4) درجات، والإجابة " لا أدري" (3) درجات، والإجابة " غير موافق" درجتين(2)، وأخيرا الإجابة " غير موافق بشدة" درجة واحدة(1). وقد تم حساب درجة أهمية العوامل المقترحة من طرف الباحث، عن طريق حساب المتوسطات، وتم وضع سُلّم يتكون من خمسة فئات، للتعبير عن الدرجة الوصفية لأهمية تلك العوامل. تم حساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات عن طريق حساب المدى (5–1=4)، ثم قِسمَته على عدد الفئات (4÷5=0.8)، وهو يمثل مدى الفئة، والذي يتم إضافته لكل حد أدنى من الفئة بالتدرج، إبتداءً من 1 الحد الأدنى للفئة الأولى.

و لغرض إختبار الإتساق الداخلي للإستبيان بشكل عام، إستخدم الباحث معامل ألفا كرومباخ (Alpha Cronbach). وعند تطبيق إختبار الثبات على أسئلة القسم الثالث للإستبيان، بلغت قيمة معامل ألفا، 0,9654 وهي قيمة تطمئن على مصداقية أداة الدراسة.

بعد جمع البيانات الثانوية قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، و هي :

أ- الإحصاء الوصفي : استخدمت النسب المئوية و التكرارات لوصف الخصائص الديموغرافية للمستجوبين، وكذلك الخصائص التنظيمية للمكاتب المكونة لعينة الدراسة، إضافة إلى إستخدام المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لترتيب وبيان درجة مساهمة العوامل المذكورة في توجه هذه المكاتب إلى تأدية خدمات إستشارية لعملائها ؛

ب- إختبارT للعينة الواحدة من طرف واحد(One simple T-test) : لإختبار مجموعة من عوامل يفترض مساهمتها في توجه مكاتب وشركات التدقيق الجزائرية لتقديم الخدمات الإستشارية، كما هو مبين في القسم الثالث من الإستبيان.

III. النتائج ومناقشتها:

1. وصف خصائص المستجوبين :

1-1- المركز الوظيفي : نلاحظ من الجدول رقم (1) أن 59,15% من المستجوبين هم من محافظي الحسابات، بينما تمثل نسبة الخبراء المحاسبين المستجوبين نسبة 40,85% ، وهذا ما يدل على أهمية أراء المستجوبين، وإمكانية تزويدنا بصورة حقيقية عن واقع سوق الخدمات الإستشارية المقدمة من طرف المدققين الخارجيين الجزائريين، وذلك أن الإستبيان تم الإجابة عليه من طرف نسبة مهمة من فئة الخبراء المحاسبين، الذين لديهم تجربة أكثر ومعرفة أعمق بهذا السوق، باعتبارهم أكثر تأدية للخدمات الإستشارية من محافظي الحسابات.

1-2- أعلى مؤهل علمي : يبين الجدول رقم (1) أن أغلبية المستجوبين يحملون شهادة ليسانس، بنسبة 74,65% ، وتمثل نسبة حملة شهادات الماجستير أو الدكتوراه 22%. ويعتقد الباحث أن الحد الأدنى المطلوب للتأهيل العلمي لممارسة المهنة متوفر في أغلب المستجوبين، وأن هناك مؤشر على توجه فئة حملة الشهادات العليا إلى ممارسة مهنة التدقيق والمحاسبة، مما يرفع مستوى كفاءة المهنة في الجزائر، خصوصا الجمع بين الكفاءة العلمية للمدقق من خلال التكوين النظري المتواصل، والكفاءة العملية من خلال الممارسة الميدانية.

1-3- التخصص : يوضح الجدول رقم (1) أن كل المهنيين المستجوبين يحملون شهادات أكاديمية في تخصص العلوم المالية أو المحاسبة، و هذا أمر منطقي بالنظر إلى أن النصوص القانونية تشترط ذلك، للقبول في التربص المهني الضروري للحصول على الإعتماد القانوني لممارسة المهنة. ويعتقد الباحث أن حاملي الشهادات في تخصصات المحاسبة والعلوم المالية أقدر من غيرهم على ممارسة مهنة التدقيق وتأدية الخدمات الإستشارية ذات الطابع المالي، بالنظر إلى اكتسابهم معارف نظرية كافية في المحاسبة، التدقيق، القانون، والإدارة ضمن مسارهم الدراسي، وبالتالي فليس هناك حاجة ملحة لإجرائهم تكوينا نظريا قبل ممارسة التدقيق على الأقل، وإنما هم في حاجة إلى تدريب مهني. ويمكن الإعتماد على الدورات التكوينية الدورية كأسلوب للتكوين المتواصل لتحسين الكفاءة المهنية لممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق.

1-4- الجنس : يشير الجدول رقم (1) إلى أن 95,77% من المستجوبين هم ذكور، وهذا يدل على عدم إقبال المرأة (طوعيا) على العمل في مجال التدقيق الخارجي، وتفضيلها العمل في أسلاك أخرى مثل التعليم. في تقديرنا، يمكن أن يفسر ذلك بصعوبة المهنة على المرأة بالنظر إلى طبيعة عمل التدقيق الخارجي، والذي يتميز بكثافة الأعمال خلال السنة، وما تتطلبه من تنقلات لإنجاز المهام المكلف بها ؛ أضف إلى ذلك أن عمل التدقيق والإستشارة يتطلب توفر صفات ذاتية في المدقق، مثل: الشجاعة، الثقة في النفس، قوة التحمل، والحزم لمواجهة أية محاولة ترمي إلى التأثير على نتائج المهام المنجزة، وهو ما يصعب تحققه في المرأة، التي يمكن أن تستجيب للضغوط.

1-5- العمر : يشير الجدول رقم (1) إلى أن 80,28 % من المستجوبين لا تقل أعمارهم عن 45 سنة، و يلاحظ على التوزيع العمري أن أغلبهم ذوي تجارب مهنية معتبرة، وبعضهم مارس مهام إدارية لفترة طويلة بالمؤسسات الإقتصادية العمومية في أقسام التدقيق الداخلي، المالية، والمحاسبة، وهو مؤشر جيد على وجود تأثير إيجابي لأعمار هؤلاء المدققين في التطبيق الجيد لقواعد ومبادئ المهنة.

1-6- عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق : يوضح الجدول رقم (1) أن المدققين المستجوبين يتمتعون بخبرات معتبرة من حيث عدد سنوات ممارسة مهنة التدقيق، حيث أن 69,01 % منهم لا تقل عدد سنوات خبرتهم عن 15 سنة، بينما نجد أن 18,31% يتمتعون بخبرة تتروح بين 10 سنوات و أقل من 15 سنة. و ذلك أن الكثير من المستجوبين قد مارسوا مهنة التدقيق والمحاسبة ضمن الشركة الوطنية للمحاسبة (SNC) سابقا. يعتقد الباحث أن إرتفاع عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق للمهنيين المستجوبين مؤشر جيد على توفر الخبرة الطويلة في من يقومون بتأدية الخدمات الإستشارية، وذلك أن هذه المهنة تحتاج إلى فترة طويلة حتى يصبح المدقق ماهرا، فكلما تعددت الحالات والمواقف ازدادت الخبرة والمعرفة لدى المهنيين بأحوال قطاع الأعمال، وكيفية التعامل بفعالية مع مختلف الظروف والتحديات.

2. وصف خصائص مكاتب/شركات التدقيق المكونة للعينة :

2-1- نوع المكتب : يتضح من الجدول رقم (2) أن 90% من عينة الدراسة تتكون من مكاتب تدقيق فردية يمارس أصحابها نشاط التدقيق والمحاسبة والإستشارات لحسابهم الخاص بناء على إعتماد قانوني، بينما تمثل شركات التدقيق9,86 % . وهذا ما يدل على ضعف تركيز مهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر، وتفضيل المدققين الجزائريين العمل بشكل فردي عوض إنشاء شركات تدقيق. يمكن أن يقلل هذا الأسلوب من فرص حصول تلك المكاتب على عمليات تدقيق ضخمة، والفوز بعقود لتأدية خدمات إستشارية ذات عائد مرتفع، لصالح شركات التدقيق الكبرى المحلية والأجنبية. يعتقد الباحث أن هذا الخيار ناتج عن الأنانية التي أصابت الكثير من ممارسي المهنة في الجزائر، وغياب روح العمل الجماعي، ورغبة كل مكتب في السيطرة على أداء خدمات التدقيق والإستشارات لعدد أكبر من المؤسسات والهيئات. كما أن التبعات القانونية والآثار الجبائية السلبية ساهمت في نفور المهنيين عن تنظيم أنفسهم في شكل شركات.

2-2- سنوات التأسيس : يشير الجدول رقم (2) إلى أن 60,56% من المكاتب وشركات التدقيق المكونة لعينة الدراسة تم إنشاءها خلال الفترة1992- 2000، بينما شهدت الفترة 2001-2005 ركودا في وتيرة تأسيس مكاتب و شركات التدقيق، لترتفع (نسبيا) هذه الوتيرة خلال الفترة 2006-2010. وهذا ما يدل على التأثير الواضح للقانون السابق(08/91) المنظم للمهنة، حيث ساهم في إعادة تنظيم المهنة، وعزّز من إستقلاليتها المهنية، و فتح المجال لإنشاء مكاتب وشركات تدقيق خاصة بشكل أقل تعقيد مما سبق، في فترة عرفت تنامي القطاع الخاص، وتطبيق إصلاحات على المؤسسات العمومية، و تنامي الحاجة إلى عدد كبير من المكاتب لتغطية الطلب على خدماتها.

2-3- عدد الموظفين العاملين بالمكتب/الشركة : يبين الجدول رقم (2) أن ما يقارب 86% من عينة الدراسة لا يتجاوز عدد الموظفين العاملين بها ست(6) أشخاص وهو يعكس بالضرورة الحجم المتواضع لأغلب مكاتب التدقيق في الجزائر بإعتبارها مكاتب فردية لا يمكن لأصحابها توظيف عدد أكبر من المتخصصين لأسباب إقتصادية. وهذا ما يؤكد على أن قلة عدد الموظفين في مكاتب وشركات التدقيق الجزائرية، في ظل تنوع الخدمات المهنية و إرتفاع الطلب عليها، يضع العاملين بها تحت ضغط نفسي قوي، مما ينعكس سلبا على جودة خدماتها المهنية المقدمة.

2-3- هل للمكتب علاقة شراكة مع مكتب تدقيق آخر ؟ وجدنا أن أغلب مكاتب التدقيق المكونة لعينة الدراسة تعتمد على إمكانيتها الخاصة، ولا تدخل في شراكة مع مكاتب تدقيق أخرى لتأدية مختلف الخدمات المهنية بما فيها الخدمات الإستشارية. وهذا ما يؤكد النتيجة المتوصل إليها سابقا، والتي مفادها أن المهنيين الجزائريين يفضلون العمل الفردي عوض تنظيم أنفسهم في شركات مهنية أو عقد علاقات تعاون لتقديم خدمات مهنية بجودة عالية. إن إستمرار الوضعية الحالية لمكاتب التدقيق لا يساهم في ترقية جودة الخدمات المهنية في الجزائر، وسيُحتّم على المؤسسات الكبيرة اللجوء إلى مكاتب التدقيق و الإستشارة الأجنبية للحصول على الخدمات الإستشارية والخدمات الأخرى.

2-4- طبيعة الخدمات الإستشارية المقدمة من طرف مكاتب/شركات التدقيق : يشير الجدول رقم(2) إلى أن أهم الاستشارات المقدمة من طرف مكاتب وشركات التدقيق المكونة لعينة الدراسة هي استشارات ضريبية ومالية، وتأتي في المقام الثاني الاستشارات القانونية، التي تقدم من طرف 47 مكتب وشركة من أصل 71، بينما لا تقدم الاستشارات الإدارية إلا من قبل 35,21 % من عناصر العينة. يعتقد الباحث أن مزيج الخدمات الإستشارية المقدمة من قبل هذه المكاتب منطقي و ينسجم مع طبيعة عملها الأصلي(التدقيق المالي)، ومع المؤهلات والخبرات المتوفرة لديها. من جهة أخرى، يرجع ضعف الطلب على الخدمات الإستشارية الإدارية والتقنية إلى تفضيل الكثير من المؤسسات والهيئات المختلفة في الجزائر للاستشارات المقدمة من قبل موظفين لديها، و لجوء البعض منها لمكاتب استشارات متخصصة للإستفادة من هذه الخدمات، أين تتوفر الكفاءات المتخصصة في الخدمات الإدارية والتقنية بمستوى عال.

2-5- نسبة مساهمة مداخيل الخدمات الإستشارية في الدخل الإجمالي لمكتب/شركة التدقيق : يشير الجدول رقم (2) إلى أن ما يزيد عن 88% من مكاتب التدقيق المكونة لعينة الدراسة تقل نسبة مساهمة الخدمات الإستشارية في دخلها الإجمالي عن 20%، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الخدمات الإستشارية المقدمة. وترجع هذه الوضعية إلى وجود صعوبة في إقناع طالبي الخدمات الإستشارية بالأتعاب الحقيقية التي تطلبها مكاتب التدقيق الجزائرية، و المقابلة للجهد المبذول؛ بل إن البعض منها لا تتمكن من تحصيل أتعاب الخدمات الإستشارية، وقد تقدمها بدون مقابل إذا ما اقترن تقديمها بتأدية خدمة مسك المحاسبة. كما أن الكثير من هذه المكاتب تفضل التركيز على الخدمات المهنية الأخرى مثل خدمات مسك المحاسبة والتدقيق التعاقدي.

3. تحليل آراء المستجوبين حول مدى مساهمة مجموعة من العوامل في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية :

يقدم الجدول رقم (3) ملخصا للوصف الإحصائي لآراء وتصورات المستجوبين، و بصورة عامة يتبين ما يلي:

- هناك إتفاق تام بين أغلب المستجوبين على أن ندرة المكاتب المهنية المتخصصة في تقديم الخدمات الإستشارية في الجزائر كان عامل ذا تأثير قوي جدا في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية إلى تقديم مجموعة من الخدمات الإستشارية للمؤسسات ومختلف الهيئات والمنظمات. وقد بلغ متوسط إجابات المستجوبين 4,239 من أصل 5 وبإنحراف معياري يقدر بـ 1,006 ؛ وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه **دراسة الجفري و العنقري (2008)**، التي أظهرت أن هذا العامل كان له تأثير متوسط في إتجاه مكاتب التدقيق في المملكة العربية السعودية نحو توسيع تشكيلة الخدمات المهنية. وهذا ما يدل على أن سوق الخدمات الإستشارية في الجزائر لا يزال سوقا غير ناضج، حيث أن تقديم الخدمات الإستشارية يكاد ينحصر في مكاتب التدقيق، بالرغم من وجود طلب مرتفع على هذه الخدمات، خصوصا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يعتبر أغلب المستجوبين أن العاملين الرابع(4) والتاسع(9) لهما تأثير ضعيف الأهمية في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية إلى تأدية الخدمات الإستشارية لعملائها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما 2,366 و 2,154 على التوالي. وهو ما يدل على أن محفظة عملاء الخدمات الإستشارية تتشكل -أساسا- من المؤسسات الإقتصادية والمالية. كما أن أغلب المستجوبين لا يوافقون على أن العملاء يقبلون أتعاب الخدمات الإستشارية، حتى في حال إرتفاعها، بل بالعكس يرون أنه من الصعوبة بمكان إقناعهم، فهم يعتبرونها مرتفعة، وإن كانت تعكس تلك الأتعاب أهمية الخدمات المقدمة والجهد المبذول من طرف مكتب التدقيق، بل إن قيمة الأتعاب التي يطلبها المكتب عادة ما تدفع الكثير من طالبي تلك الخدمات إلى الإعراض عنها كليا؛
- إختلفت آراء المستجوبين حول أهمية العوامل التالية : الثامن، الحادي عشر، والرابع عشر في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية لتقديم الخدمات الإستشارية، وهذا ما تدل عليه قيم الإنحراف المعياري المحسوبة (1,070، 1,187، و1,241على التوالي) ؛ إلا أن قيم المتوسطات الحسابية لإجاباتهم (وهي 2,647،2,183، 2,873 على التوالي) تظهر أن العوامل السابقة ذات أهمية متوسطة عموما، وهذا ما يتفق مع نتائج **دراسة الجفري و العنقري (2008) و دراسة قريط (2008)**، حيث أظهرت أن محدودية المعايير والأنظمة المهنية التي تحكم تقديم الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع الخدمات التأكيدية (العامل الثامن) لم تكن دافعا قويا لإتجاه مكاتب التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية، بإعتبار أن عمل المدقق الخارجي تحكمه مبادئ وقواعد عامة (الإستقلالية، النزاهة، الموضوعية، السرية،...) يجب إحترامها، مهما كانت طبيعة الخدمات المهنية المقدمة. كما أكد كل من **Coulier (2006)**، و **Schatt & Rafforurnier (2011)** أن إرتفاع أتعاب الخدمات الأخرى بالمقارنة مع الخدمات التدقيقية، و اتجاه الشركات الكبرى نحو مكاتب التدقيق العالمية للإستفادة من

الخدمات المميزة والشهرة التي تتمتع بها هذه المكاتب، كان لهما تأثير قوي في دفع مكاتب التدقيق الصغيرة إلى تقديم الخدمات الإستشارية لتجنب وقوع حالة تركز سوق التدقيق والإستشارات في عدد محدود من المكاتب، خاصة مكاتب التدقيق العالمية (4Big) ؛ وهذا ما يعكس أثر إختلاف الإطار التشريعي المنظم لمهنة التدقيق في تحديد مزيج الخدمات المهنية المقدمة من قبل مكاتب التدقيق، حيث أدى السماح بممارسة المهنة من المكاتب الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وفي فرنسا إلى إشتداد المنافسة بين مكاتب التدقيق المحلية والأجنبية، الأمر الذي كان له دور كبير في تطوير الخدمات المهنية، وهو ما لم يحصل في السوق الجزائرية؛

- حظيت بقية العوامل بتأييد قوي من المستجوبين، حيث لا تقل متوسطاتها الحسابية عن 3,591، وهو ما يدل على الأهمية الكبيرة لهذه العوامل في دفع مكاتب التدقيق الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية لعملائها. و نسجل أن العاملين (12) و(15)، كان لهما تأثير أقوى من العوامل الأخرى المماثلة، حيث كان المتوسط الحسابي لكل منهما يتجاوز (4). و يدل ذلك على أن مكاتب التدقيق الجزائرية تستغل خبرتها المتراكمة ومعرفتها بواقع المؤسسات الإقتصادية والمالية في إطار مهام التدقيق المالي الإلزامي، وخدمات مسك المحاسبة، في تقديم خدمات إستشارية تتناسب مع ظروفها الداخلية والخارجية ؛ خصوصا أن معظم المدققين الخارجيين المعتمدين كانوا موظفين في المؤسسات العمومية الإقتصادية والمالية، و لديهم تجربة معتبرة فيها خلال المراحل المختلفة التي مرت بهذه الشركات. وذلك في إطار العمل ضمن الشركة الوطنية للمحاسبة(SNC). وفي الحقيقة، أن هذه الخبرة تفيد كثيرا المؤسسات الجزائرية من خلال تثمين المعارف والخبرات الموجودة لدى المدققين الخارجيين في شكل نصائح وإقتراحات قابلة للتطبيق، ويعود من ناحية أخرى بالفائدة على مكاتب التدقيق في شكل تحسن في مداخيلها الإجمالية، وإكتساب معارف ومؤهلات جديدة وتطويرها، أثناء الإحتكاك بالإطارات الكفأة في المؤسسات والهيئات الطالبة للخدمات الإستشارية. وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة قريط(2008)، ودراسة **Sunsunic & Stein (1990)**، اللتين أكدتا أن خبرة المدقق المتراكمة والناجمة عن تنفيذه عمليات التدقيق المالي القانوني للعملاء، كانت دائما دافعا قويا له لتقديم خدمات إستشارية ذات نوعية، لأنها تساعده على تحسين معرفته بالصناعة التي ينتمي إليها العملاء، وبالتالي سيؤثر ذلك إيجابيا على كفاءة المدقق الخارجي. ومن ناحية أخرى، فإن إشتداد المنافسة في سوق خدمات التدقيق الإلزامي، والخوف من تركز هذا السوق في عدد محدود من مكاتب وشركات التدقيق التي لديها سمعة طيبة وخبرة طويلة، دور مهم في دفع مكاتب التدقيق الأقل شهرة وخبرة إلى السعي لتوسيع مزيج خدماتها المهنية لتشمل الخدمات الإستشارية كمدخل للتميز في سوق التدقيق والإستشارة، خصوصا أن أتعاب مهام التدقيق الإلزامي أصبحت خاضعة لمبدأ العرض والطلب، ولم تعد تحدد من طرف المشرّع، كما جرى العمل به سابقا.

4. إختبار فرضية الدراسة :

تم إجراء إختبار T للعينة الواحدة لتحديد أهم عوامل عرض الخدمات الإستشارية من قبل مكاتب التدقيق الجزائرية، وقد تم ذلك بمقارنة المتوسط الحسابي لكل عامل من العوامل الخمسة عشر بقيمة إفتراضية وهي 3، والتي تم إختيارها على أنها متوسط الفئة الثالثة، وهي الفئة متوسطة الأهمية، وبالتالي فإن نتيجة هذا الإختبار هي المحدد لأهمية عامل ما من عدمها. أظهرت نتائج إختبار T أن هناك 14 عاملا مهما من أصل 15 في توجه مكاتب التدقيق الجزائرية لتوسيع خدماتها المهنية لتشمل الخدمات الإستشارية، حيث حصلت هذه العوامل على متوسط أعلى من 3 بمقياس لكرت. وكان إختبارT ذو دلالة معنوية، كما يتضح من الجدول رقم (4). بينما كان إختبارT على العامل رقم (14) غير معنوي، وهذا يدل على عدم أهمية هذا العامل بتاتا. وعليه يتأكد لدينا صحة فرضية الدراسة والتي كان نصها كما يلي : "يعود إتجاه مكاتب وشركات التدقيق الجزائرية إلى تقديم الخدمات الإستشارية إلى جانب خدمات المصادقة على الحسابات إلى عملائها إلى عوامل تتعلق ببيئة التدقيق في الجزائر، وما تشهده من تحولات وتحديات."

IV - خلاصة:

لقد سمحت معالجة وتحليل البيانات الميدانية من إستخلاص النتائج التالية:

- يفضل أغلب المدققين الخارجيين في الجزائر العمل ضمن مكاتب فردية، ولا يرغبون في تكوين شركات تدقيق تسمح لهم بإنجاز مهام تدقيق و تقديم إستشارات ذات جودة لشركات كبيرة تتطلب عدد كبير من المدققين وتنوع في تخصصاتهم ؛ و يرجع الباحث ذلك لأسباب ذاتية وتنظيمية، تتمثل- أساسا- في ضعف التواصل و روح العمل الجماعي، و ضعف مستوى الشفافية لدى المهنيين في الجزائر. ويدل على ذلك أن أغلب المكاتب المكونة لعينة الدراسة ليس لها علاقة شراكة مع مكاتب أخرى محلية أو أجنبية، وبالتالي غياب تبادل الخبرات والخدمات؛

- تعرض مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية مزيجا من الخدمات الإستشارية، تشتمل أساسا على الخدمات الضريبية والمالية والقانونية، مما يدل على وجود طلب متزايد على تلك الخدمات، و يؤكد المساهمة الفعالة للمدققين الخارجيين في تلبية حاجات العملاء لتلك الخدمات، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تحتاج إلى المرافقة الدائمة لمساعدتها في مرحلة الإنطلاق و أثناء نشاطها، للإيفاء بكل الإلتزامات المفروضة عليها؛

- أغلب مكاتب التدقيق المكونة لعينة الدراسة لا تقدم الخدمات الإستشارية بشكل منتظم وبنفس الوتيرة، وذلك أن الطلب عليها لا يكون بنفس المستوى على مدار السنة، وهذا ما دفع تلك المكاتب إلى التركيز على تقديم خدمات التدقيق الإلزامي، وخدمات المحاسبة، التي تتميز بإرتفاع أتعابها وسهولة التعاقد عليها مع العملاء، بالمقارنة مع الخدمات الإستشارية؛

- رغم امتلاك أغلب المدققين الخارجيين في الجزائر للخبرة المهنية الطويلة، إلا أن هذه الخبرة لا تكفي في كل الأحوال لتقديم خدمات استشارية ذات جودة، ما لم يتم تطوير معارفهم و مهاراتهم المهنية من خلال التكوين المستمر، من خلال تنظيم ندوات وملتقيات متخصصة لفائدتهم؛

- تعاني أغلب مكاتب التدقيق الخارجي المكونة لعينة الدراسة عجزا معتبرا في عدد الموظفين لديها، بسبب صعوبة توظيف الكفاءات المطلوبة والملائمة لطبيعة خدماتها المهنية، نظرا لندرة هذه الكفاءات في سوق العمل، ورغبة بعض المكاتب في تقليل المصاريف العامة للمكتب، بتوظيف عدد محدود جدا من الموظفين للقيام بمهام ذات طبيعة مختلفة، وبالتالي تحميل عبء أكبر على هؤلاء الموظفين، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض جودة الخدمات المهنية لتلك المكاتب؛

- رغم تقديم مكاتب التدقيق الخارجي الجزائرية لمزيج واسع من الخدمات الإستشارية لعملائها، إلا أن إيراداتها من تلك الخدمات تمثل نسبة ضئيلة نسبيا من إجمالي دخلها السنوي، فهي لا تتعدى 20% في أغلب المكاتب المكونة للعينة. وهذا ما يؤكد إنخفاض أتعاب الخدمات الإستشارية في الجزائر، وأن الكثير من المكاتب لا تقوم بفوترة تلك الخدمات بشكل مستقل، وأحيانا يتم إحتسابها ضمن أتعاب الخدمات الأخرى مثل خدمات المحاسبة؛

- لا يؤثر تقديم الخدمات الإستشارية من قبل المدققين الخارجيين في الجزائر على إستقلاليتهم وموضوعيتهم، وذلك أن التشريعات المنظمة للمهنة في الجزائر تمنع تقديم تلك الخدمات لعملاء التدقيق، في نفس العهدة؛

- أكدت هذه الدراسة أن التحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، وما شهده المحيط المهني من صعوبات وتحديات، ساهمت في إحداث تطوير على مستوى تنظيم وممارسة مهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر، حيث أصبح المهنيون يسعون لتقديم مزيج متنوع من الخدمات الإستشارية لتلبية لحاجات المؤسسات والهيئات المختلفة لها.

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية، نورد بعض التوصيات، التي نتوجه بها إلى الجهات المعنية بتطوير مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر :

- بعث روح التواصل والعمل الجماعي لدى المدققين الخارجيين الجزائريين من خلال تشجيعهم على الإنتظام في شكل شركات كبرى لتقديم خدمات التدقيق، المحاسبة والإستشارة، وكذا بناء علاقات شراكة بين المكاتب الجزائرية كإستراتيجية للتعاون وتبادل الخبرات بينها، وذلك لحماية وتدعيم المركز التنافسي للمدققين الخارجيين الجزائريين في حالة دخول مكاتب أجنبية إلى السوق الجزائرية ؛

- ضرورة سعي مكاتب التدقيق الخارجي في الجزائر لتدعيم نفسها بالكفاءات الملائمة والمتخصصة، في مجال الخدمات الإستشارية التي يقوم المكتب بتأديتها، وذلك لتكريس التخصص والفصل في أداء الأعمال بين من يقوم بمهام التدقيق ومسك المحاسبة، ومن يقدم خدمات إستشارية معينة تتطلب مؤهلات ومهارات خاصة ؛

- تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية متخصصة ودورية لفائدة ممارسي مهنة التدقيق والمحاسبة، كطريقة للتكوين المتواصل لهؤلاء المدققين، تتناول مختلف المواضيع المستجدة في البيئتين المحلية والدولية والتي تهم المدققين الخارجيين، مثل حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية، والممارسات المحاسبية المحلية والدولية، مع التركيز على إبراز المساهمة الفعالة للمهنيين في مساعدة المؤسسات والهيئات المختلفة في تقييمها وتطويرها ومعالجة مختلف المشكلات المطروحة، وهو ما يساهم في تحسين وتطوير معارفهم، وبالتالي رفع مستوى كفاءتهم المهنية ؛

- ضرورة إلزام المجلس الوطني للمحاسبة مكاتب التدقيق في الجزائر بالإفصاح عن طبيعة الخدمات الإستشارية المقدمة للعملاء، و قيمة الأتعاب المفوترة، وتوضيح طبيعة الخدمات الإستشارية المرتبطة بتأدية خدمات مهنية أخرى، وتحديد الجهات المستفيدة منها، للتأكد من أن هذه المكاتب لا تقدم خدمات إستشارية إلى نفس المؤسسة التي تقوم بتدقيقها، وفي نفس العهدة، وهذا لحماية إستقلالية المدققين الخارجيين من أي تهديد أو شك ؛

- يفضل تحديد قائمة رسمية بالخدمات الإستشارية التي يمكن لمكاتب التدقيق والمحاسبة تقديمها للعملاء، بمراعاة ملائمة هذه الخدمات لطبيعة مهنة التدقيق، حيث يمنع المدقق من تقديم خدمات أخرى لا تتلاءم مع مجال عمله، وذلك لدفع المدقق إلى التركيز على الخدمات المهنية الرئيسية والمتمثلة أساسا في التدقيق والمحاسبة، وترك الخدمات ذات الطابع الإداري لمكاتب الإستشارة المتخصصة ؛

- وضع وتنفيذ برامج مراقبة جودة الأداء المهني بما يضمن إلتزام مكاتب التدقيق بالتشريعات والقواعد المنظمة لمهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر ؛ كما ينبغي وضع معايير مهنية خاصة بتأدية الخدمات الإستشارية من قبل مكاتب

التدقيق الخارجي، تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية، وتكون ملزمة ومتوافقة مع الإطار المرجعي الدولي (ISAs)، و الممارسات الدولية المتعارف عليها ؛

- ضرورة انفتاح المهنيين أكثر على المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، وذلك بإعتماد سياسة إتصالية فعالة تهدف إلى التعريف بدور المدقق الخارجي ومسؤولياته، والترويج لمختلف الخدمات المهنية التي يقدمها ؛ وهذا من شأنه أن يسمح بتقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق في الجزائر، ويعطي انطباعا جيدا عن قدرة المدققين الجزائريين على المساهمة في نجاح المؤسسات، وتحسين تنافسيتها محليا ودوليا.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم: (1) : الخصائص الديموغرافية للمستجوبين

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة(%)
المركز الوظيفي	خبير محاسبي	29	40,85
	محافظ حسابات	42	59,15
	المجموع	71	100
الجنس	ذكر	68	95,77
	انثى	3	4,23
	المجموع	71	100
العمر	أقل من 35 سنة	2	2,82
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	12	16,90
	45 سنة فأكثر	57	80,28
	المجموع	71	100
عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق	أقل من 5 سنوات	2	2,82
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	7	9,86
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	13	18,31
	15 سنة فأكثر	49	69,01
	المجموع	71	100
أعلى مؤهل علمي	شهادة ليسانس	53	74,65
	شهادة ماجستير	11	15,49
	شهادة دكتوراه	5	7,04
	أخرى	2	2,82
	المجموع	71	100
التخصص العلمي	محاسبة	14	19,72
	علوم مالية	57	80,28
	المجموع	71	100

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على الإستبيان

الجدول رقم:(2): خصائص المكاتب المكونة لعينة الدراسة

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة(%)
نوع المكتب	مكتب فردي	64	90,14
	شركة	7	9,86
	المجموع	71	100
سنوات التاسيس	قبل سنة 1992	09	12,68
	2000 - 1992	43	60,56
	2005 - 2001	7	9,86
	2010-2006	12	16,90
	المجموع	71	100
عدد الموظفين العاملين بالمكتب/الشركة	2-1	23	32,40
	6-3	38	53,52
	10-7	7	9,86

	أكثر من 10	3	4,22
	المجموع	71	100
هل للمكتب علاقة شراكة مع مكتب تدقيق آخر؟	نعم	12	16,90
	لا	59	83,10
	المجموع	71	100
طبيعة الخدمات الإستشارية المقدمة من طرف مكاتب/شركات التدقيق	إستشارات ضريبية	71	100
	إستشارات مالية	68	95,78
	إستشارات قانونية	47	66,20
	إستشارات إدارية	25	35,21
	إستشارات أخرى	13	18,31
هل يقدم مكتبكم / شركتكم الخدمات الإستشارية بشكل منتظم؟	نعم	26	36,62
	لا	45	63,38
	المجموع	71	100
نسبة مساهمة مداخيل الخدمات الإستشارية في دخلها الإجمالي	أقل من 10%	46	64,79
	10-20%	17	23,94
	20-30%	6	8,45
	أكثر من 30%	2	2,82
	المجموع	71	100

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على الإستبيان

الجدول رقم (3): درجة مساهمة مجموعة من العوامل في توجه مكاتب /شركات التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية

الرقم	العوامل	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الأهمية(%)	الدرجة الوصفية
1	زيادة الوعي بأهمية تنوع البيانات والتقارير المالية وغير المالية مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الإستشارية.	3,831	0,9854	76,62	هام
2	ثقة الدولة والأطراف المستفيدة في قدرة مكاتب التدقيق على تقديم الخدمات الإستشارية إلى جانب الخدمات التأكيدية(المصادقة على الحسابات).	3,971	0,970	79,42	هام
3	ندرة المكاتب المهنية المتخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية في الجزائر.	4 ,239	1,006	84,78	هام جدا
4	اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات الإستشارية التي تقدمها مكاتب التدقيق الخارجي في الجزائر.	2,366	1,186	37,32	ضعيف الأهمية
5	التطورات التي شهدتها ممارسة مهنة التدقيق، وبالأخص متطلبات القيمة المضافة التي يقدمها التدقيق الخارجي الحديث.	3,760	1,061	75,20	هام
6	قرب انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ومحاولة الوفاء بمتطلبات عصر عولمة المهن.	3,985	1,035	79,70	هام
7	إمكانية استخدام المدقق الخارجي لترخيصه النظامي لمزاولة نطاق واسع من الخدمات المهنية ذات الطبيعة الاستشارية.	4,000	0,878	80,00	هام
8	محدودية المعايير والأنظمة المهنية التي تحكم تقديم الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع الخدمات التأكيدية.	2,647	1,070	52,94	متوسط الأهمية
9	سهولة إقناع الزبائن بقبول اتعاب الخدمات الاستشارية حتى في حالة ارتفاعها.	2,154	0,995	43,08	ضعيف الأهمية
10	التقديم المشترك للخدمات المهنية يقلل من مخاطر فقدان الزبائن ويزيد الثقة بينهم وبين المدققين الخارجيين.	3,591	1,459	71,82	هام
11	ارتفاع مبالغ أتعاب الخدمات الأخرى عن مبالغ أتعاب الخدمات التأكيدية(المصادقة على الحسابات) .	2,183	1,187	55,66	متوسط الأهمية
12	سعي مكاتب التدقيق إلى تمييز نفسها لمواجهة حدة المنافسة في السوق المهني في الجزائر، من خلال إيجاد انطباع إيجابي عنها بأهمية ما تقدمه من خدمات.	4,183	0,703	83,66	هام
13	ضرورة إيجاد مصادر دخل إضافية متنوعة لمكاتب التدقيق في ظل انخفاض أتعاب خدمة المصادقة على الحسابات.	4,028	0,894	80,56	هام
14	اتجاه الشركات الكبرى نحو مكاتب التدقيق العالمية الكبرى للتمتع بالخدمات المميزة والشهرة التي تتمتع بها هذه المكاتب.	2,873	1,241	57,46	متوسط الأهمية
15	توافر خبرة سابقة لدى مكاتب التدقيق في أعمال المؤسسات، من خلال عمليات التدقيق المحاسبي، مما يسهل تقديم نطاق واسع من الخدمات الاستشارية لنفس المؤسسات.	4,169	0,736	83,38	هام

المصدر: نتائج التحليل بالإعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم (4): إختبار T للعوامل المتوقع مساهمتها في توجه مكاتب /شركات التدقيق إلى تقديم الخدمات الإستشارية

العوامل	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمةT	درجة الحرية	المعنوية	الدلالة
زيادة الوعي بأهمية تنوع البيانات والتقارير المالية وغير المالية مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الإستشارية.	3,831	0,9854	7,106	70	0,000	معنوي
ثقة الدولة والأطراف المستفيدة في قدرة مكاتب التدقيق على تقديم الخدمات الإستشارية إلى جانب الخدمات التأكيدية(المصادقة على الحسابات).	3,971	0,970	8,437	70	0,000	معنوي
ندرة المكاتب المهنية المتخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية في الجزائر.	4 ,239	1,006	10,375	70	0,000	معنوي
اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات الإستشارية التي تقدمها مكاتب التدقيق الخارجي في الجزائر.	2,366	1,186	-4,503	70	0,000	معنوي
التطورات التي شهدتها ممارسة مهنة التدقيق، وبالأخص متطلبات القيمة المضافة التي يقدمها التدقيق الخارجي الحديث.	3,760	1,061	6,035	70	0,000	معنوي
قرب انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ومحاولة الوفاء بمتطلبات عصر عولمة المهن.	3,985	1,035	8,028	70	0,000	معنوي
إمكانية استخدام المدقق الخارجي لترخيصه النظامي لمزاولة نطاق واسع من الخدمات المهنية ذات الطبيعة الاستشارية.	4,000	0,878	9,594	70	0,000	معنوي
محدودية المعايير والأنظمة المهنية التي تحكم تقديم الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع الخدمات التأكيدية.	2,647	1,070	-2,772	70	0,007	معنوي
سهولة إقناع الزبائن بقبول أتعاب الخدمات الاستشارية حتى في حالة ارتفاعها.	2,154	0,995	-7,157	70	0,000	معنوي
التقديم المشترك للخدمات المهنية يقلل من مخاطر فقدان الزبائن ويزيد الثقة بينهم وبين المدققين الخارجيين.	3,591	1,459	3,415	70	0,001	معنوي
ارتفاع مبالغ أتعاب الخدمات الأخرى عن مبالغ أتعاب الخدمات التأكيدية(المصادقة على الحسابات) .	2,183	1,187	-5,799	70	0,000	معنوي
سعي مكاتب التدقيق إلى تمييز نفسها لمواجهة حدة المنافسة في السوق المهني في الجزائر، من خلال إيجاد انطباع إيجابي عنها بأهمية ما تقدمه من خدمات.	4,183	0,703	14,175	70	0,000	معنوي
ضرورة إيجاد مصادر دخل إضافية متنوعة لمكاتب التدقيق في ظل انخفاض أتعاب خدمة المصادقة على الحسابات.	4,028	0,894	9,691	70	0,000	معنوي
اتجاه الشركات الكبرى نحو مكاتب التدقيق العالمية الكبرى للتمتع بالخدمات المميزة والشهرة التي تتمتع بها هذه المكاتب.	2,873	1,241	-0,891	70	0,392	غير معنوي
توافر خبرة سابقة لدى مكاتب التدقيق في أعمال المؤسسات، من خلال عمليات التدقيق المحاسبي، مما يسهل تقديم نطاق واسع من الخدمات الاستشارية لنفس المؤسسات.	4,169	0,736	13,374	70	0,000	معنوي

المصدر: نتائج التحليل بالإعتماد على برنامج SPSS

- الإحالات والمراجع :

[1]. فوزية حامد الجفري و حسام عبد المحسن العنقري : " اتجاه مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية: تحليل ميداني مستند إلى مقتضيات نظرية الوكالة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الإقتصاد والإدارة، المجلد 21، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007، ص. 273.

[2]. Audousset Sophie, « L'influence du gouvernement d'entreprise et du co-commissariat aux comptes sur la détermination des honoraires d'audit des sociétés cotées françaises », Montpellier , à 16h.3France, 3/ 2006, P. 11, www.halshs.archives-ouvertes.fr/doc, consulté le : 27/ 12/ 201

[3]. Bleibtreu Christopher and Stefani Ulrike, « The Interdependence between Audit Market Structure and the Quality of Financial Reporting : The Case of Non-Audit Services», Working Paper Series, University of Konstanz, Germany, 2/2012, P.10, www.wiwi.uni-konstanz.de/forschung , , at : 10h.00.3consulted in 16/ 11/ 201

[4]. Bernard Rafforurnier & Alain Schatt, « La Relation entre honoraires d'audit et honoraires de conseil des auditeurs dans un contexte post-SOX : Le Cas SUISSE », Revue "Comptabilités, économie et société", Montpellier, France, 12/ 2011, www.halshs.archives-ouvertes.fr/doc, consulté le : 21/12/2013, à 21h.00.

[5]. Sunsunic Dan & Stein Michael, «Audit risk in client portfolio context », Contemporary Accounting Research, Vol 6, Issue 2, Canadian Academic Accounting Association, 329 –343, Spring 1990 , P.P.329-343. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1911- , at : 14h.00.33846.1990.tb00762, consulted in 29/10/ 201

[6]. Aljaaidi, Khaled Slamen Ysalam, « Reviewing the audit expectation gap literature from 1974 to 2007 », *International Postgraduate Business Journal (IPBJ), V*ol 1, Utara University, Malaysia, , 32009, P.P.41-75, www.oyagsb.uum.edu.my/index.php/ipbj-list-of-issue consulted in16/12/ 201 at : 20h.00

[7]. عصام قريط، "الخدمات الإستشارية وأثرها على حياد المدقق في الأردن"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، جامعة دمشق، سورية، 2008، ص.ص.7-39.

[8]. للمزيد، أنظر :

- القانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431هـ، الموافق ل29 يونيو 2010م، يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.

- مجموعة مراسيم تنفيذية صادرة في 27 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7.

تشخيص وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية
- دراسة حالة شركة سونطراك مديرية الصيانة بالأغواط -

Diagnosis of the internal audit function in the light of international standards for internal audit - case study: the Company of Sonatrach- Directorate of Maintenance LAGHOUAT

أحمد نقاز (*) & مسعود صديقي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تقدم هذه الدراسة تشخيصا للوظيفة المراجعة الداخلية بمديرية الصيانة للشركة سوناطراك بالأغواط، في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، والصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) ، وذلك باستخدام طريقتي المقابلة المباشرة، مع توجيه أسئلة مباشرة على المسؤول على وظيفة المراجعة الداخلية بالمديرية، هذه الأسئلة كانت في شكل استبيان، حيث تم بذلك التوصل إلى مجموعة من النتائج، حول مدى تبني واحترام ممارسة وظيفة المراجعة الداخلية بمديرية الصيانة بالأغواط للمعايير الدولية للمهنة، وعلى إثر هذه النتائج تم اقتراح مجموعة من التوصيات، للنهوض بوظيفة المراجعة الداخلية إلى مستوى ذا جودة، باعتبار أن هذه الوظيفة من المقومات الإدارية الأساسية للنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
الكلمات المفتاح : مراجعة داخلية، معايير دولية للمراجعة الداخلية، معايير الصفات ، معايير الأداء، رقابة داخلية.

Abstract : In the light of the international standards for internal audit , issued by the American Institute of internal auditors (IIA), this study provides a diagnosis of the internal audit function in the Directorate of Maintenance of Sonatrach in Laghouat . It uses two ways of direct interview, including direct questions to the one is in charge of the internal audit function in the Directorate. These questions are in the form of a questionnaire. So they can reach some results about adoption and respect for the implementation of internal audit function, following the international standards for the profession. Consequently, a set of recommendations are proposed. So, the internal audit function can reach an advanced level of quality.
Keywords : Internal audit, international standards for internal audit, qualities standards, performance standards, internal control.

Jel Classification Codes : M42, M49

I- تمهيد :

لقد لوحظ في الآونة الأخيرة ضغوط كبيرة على مهنة المحاسبة والتدقيق، وخاصة في ضوء الزيادة المضطربة لإفلاس شركات كثيرة في جميع الدول، والدعاوى القضائية المرفوعة ضد المحاسبين والمدققين القانونيين على عدم قدرتهم على أداء واجباتهم وبأسلوب يتماشى مع دليل معايير الآداب المهني، وبالتالي أصبحت الحاجة ماسة بأن تتم عملية التدقيق الداخلي والخارجي وفق ضوابط ومعايير متعارف عليها دوليا.

تعتبر شركة سوناطراك من أهم الشركات الجزائرية، التي تساهم بدرجة كبيرة في بناء اقتصاد الدولة، كيف لا والدولة الجزائرية تعتمد على المحروقات بنسبة 96% إلى 98% في صادرتها، حيث تتكون هذه الشركة من مجموعة من المديريات الرئيسية، المتواجدة عبر العديد من المناطق في الوطن، كل بحسب تخصصه، وتعتبر مديرية الصيانة بالأغواط أحد المديريات المساندة للنشاط الرئيسي المتمثل في الإنتاج (الاستخراج) والنقل، ولقد اختيرت شركة سوناطراك لهذه الدراسة نظرا لما تعرفه هذه الشركة من هزات وفضائح بالمليارات الدولارات، بالشكل الذي تعرضت له كبريات شركات في الولايات المتحدة الأمريكية ورلد كوم وانرون، حيث أرجعت أسباب فضائح تلك الشركات إلى ضعف المنظومة الرقابية لها، الأمر الذي ساهم في إصدار قانون ساربنيس واوكسلي[1] في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي شدد على ضرورة تنظيم العلاقة بين كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان المراجعة ومجلس الإدارة والمساهمين من جهة، وإخضاع كل منها للمعايير تضمن الأداء الفعال لها، كما أن هناك اجتهدت متوالية حول إيجاد تعريف واضح للمراجعة الداخلية، ولا بأس أن نتعرض لبعض التعريفات التي جاءت في السياق الوظيفي والمهني للمراجعة الداخلية حيث عرفت "ETIENNE" (المراجعة الداخلية على أنها تكون داخل المؤسسة وظيفة مستقلة للتقييم الدوري لصالح المديرية العامة)[2].

eMail : (*) : Neggaz_ahmed@yahoo.fr & (**): Seddikimes@yahoo.fr

أما المعهد الفرنسي للمراجعة و الرقابة الداخلية Institut Française De L'audit Et Du Contrôle Interne (IFACI) فقد عرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المنظمة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات و إعطاء نصائح من أجل القيام بالتحصينات اللازمة و التي تساهم في خلق قيمة مضافة[3].

و لقد جاء HAMMINI ALLEL بتعريف للمراجعة الداخلية يبين فيه أن المراجعة الداخلية بها شخص أو أشخاص مؤهلون تابعون تنظيميا للإدارة العليا ومستقلون عن باقي الوظائف بما فيها المحاسبة والمالية، و هي وظيفة رقابية داخلية ترتبط مباشرة بمدير المؤسسة[4].

و يقتصر عملها على مختلف الوظائف و الدوائر و العمليات، فمن خلال المراجعة الداخلية يتم مراجعة عمليات مختلف الوظائف من أجل القيام بالتحسينات اللازمة للوصول لتطبيق جيد لسياسات والإجراءات المتبعة في الوحدة .وعلى هذا النحو أردنا أن نسلط الضوء على مدى احترام وإتباع، المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في مديرية الصيانة للشركة الأغواط، التي استحدثت فيها خلية للمراجعة الداخلية، لحاجة إدارة المديرية للتسيير الفعال، حيث يعتبر اخضاع إدارة المراجعة الداخلية للمعايير دليل على جودة وجدية عمل هذه الأخيرة وبالتالي تدعيم نظام الرقابة الداخلية للشركة وتحقيق الأهداف المرجوة من وراء بعث هذا النوع من الوظائف في المديرية، ومنه زيادة التحكم في التسيير الناجع والرشيد للشركة ككل.

صدرت المعايير الدولية للمراجعة الداخلية من المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين، الذي قام بعدة تعديلات في شكل هذه المعايير سنة 2001 وسنة 2004 حيث قسم معايير المراجعة إلى مجموعتين رئيسيتين[5]:

- معايير السمات أو الخصائص أو الصفات Attribute standards: (سلسلة الألف) وهي التي تتناول معايير السمات وخصائص المنظمات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية؛

- معايير الأداء Performance: (سلسلة الألفين) وهي التي تصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي من خلالها يتم قياس أداء تلك الأنشطة.

ولقد كان آخر تعديل قام به معهد المراجعين الداخليين لهذه المعايير في 26 أكتوبر 2010 أين تكلم على معايير التنفيذ التي تتولى تطبيق معايير السمات والأداء على أنواع محددة من الأنشطة، حيث أنه قد توجد فئة واحدة من معايير السمات ومن معايير الأداء، لكنه يوجد لها فئات متعددة من معايير التنفيذ، فميز بين نوعين من الأنشطة، الأنشطة الاستشارية والتي يشار إليها بحرف C بعد رقم المعيار مثل c11130-(c1)، أنشطة التأكيد والتي يشار إليها بحرف A بعد رقم المعيار مثل A11130-(A2)[6]، وتظهر هذه المعايير بشكل مختصر في الجدول رقم1 ، وفي ضوئها سيتم دراسة مدى التوافق للنشاط خلية المراجعة الداخلية، في مديرية الصيانة للشركة سوناطراك بالأغواط والمعايير الدولية للمهنة، محاولين الإجابة على إشكالية رئيسية، مفادها **قياس مدى مراعاة المعايير الدولية للمراجعة الداخلية عند بعث هذه الخلية بالمديرية؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم بناء فرضية رئيسية صفرية مفادها أن هناك عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ولقد تم تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى فرضيتين صفريتين فرعيتين مفادهما عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة بالنسبة للمجموعة الصفات، و عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة بالنسبة للمجموعة الأداء، ولقد تم تقسيم كل فرضية فرعية إلى فرضيات جزئية، كما سيأتي في مناقشة نتائج الاستبيان المقدم إلى المسؤول على خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة بالأغوط، وكتشخيص وضيفي للمديرية، وجد أن مديرية الصيانة بالأغواط تقوم بالمهام التالية:

- الصيانة الوقائية والتصحيحية من الآلات الرئيسية الدورية TRC (توربينات الغاز والمحركات الكهربائية، مضخات، الضواغط، مولدات، ...) وملحقاتها؛
- تجديد التجميع الثانوي وإصلاح العناصر الأساسية من الآلات الدوارة (الدوار، إرشادات، الجسم مضخات...)؛
- تصميم و / أو متابعة الإجراءات صيانة آلات (التعديل مراقبة - تحكم ، وتحسين أداء المعدات)؛
- التحقق ومعايرة صمامات الأمان؛
- تحليل الفشل؛
- تصميم وإنتاج الصنابير وعمليات دعم stopple على الأنابيب والهياكل تتركز.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المراجعة الداخلية واهم مقوماتها ومعاييرها، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

دراسة كلا من Jantan,et al، سنة 2005، بعنوان " Internal auditing practices

and internal control system" والتي هدفت إلى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي، بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، وكذلك تحديد ما إذا كان الالتزام بهذه المعايير يؤثر على نظم الرقابة الداخلية في هذه(IIA) الشركات، وقد استنتجت الدراسة أن مهنية وبراعة وموضوعية أقسام المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية، تؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها، كما أن لنطاق التدقيق الداخلي وللأداء المهني في أقسام التدقيق الداخلي، تأثير على سمات الاتصال، و الإعلام الخاصة بنظام الرقابة الداخلية، وسمات بيئة نظام الرقابة الداخلية، كما استنتجت هذه الدراسة أن عملية إدارة قسم التدقيق الد اخلي وأداء عمل التدقيق، وخطة التدقيق الداخلي و التقرير عن عمل التدقيق الداخلي تؤثر بشكل ملحوظ على سمات تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة وكذلك أنشطة الرقابة الداخلية.

دراسة كلا من Kent and Stewart سنة 2006 بعنوان "The use of internal audit by Australian companies" هدفت إلي استطلاع مدى استخدام الشركات الاسترالية المدرجة في السوق، للمراجعة الداخلية بشكل طوعي، وتحديد العوامل التي دعت هذه الشركات لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك عبر استبيان وزع على الشركات الاسترالية المدرجة في البورصة وقد اعتمدت الدراسة تعريف معهد المدققين الداخليين كمفهوم يحدد نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطرة و الحوكمة كعوامل تشجع على تبني وظيفة التدقيق الداخلي، وأجري علي ضوئه مسح على جميع الشركات المدرجة وقد وجدت الدراسة أن ثلث الشركات الاسترالية فقط قامت باستخدام المراجعة الداخلية كوظيفة وفق مفهوم معهد المدققين الداخليين وان العامل الأساسي وراء ذلك هو حجم الشركة كما استنتجت الدراسة وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وكذلك وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي و القدرة علي إدارة المخاطر كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة غير قوية بين الحوكمة ووجود التدقيق الداخلي في الشركة كما استنتجت الدراسة ضرورة تقوية العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق كما أوصت بضرورة دعم طواقم المراجعة الداخلية بموظفين علي قدر من المهنية والكفاءة حيث يوجد لدى العديد الشركات طقم غير كافي لل قيام بالتدقيق الداخلي وفق المنظور الحديث لها.

دراسة جربوع 2005 بعنوان "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى إبراز التحديات التي واجهت مهنة مراجعة الحسابات منذ العقدين الآخرين من القرن العشرون مشاكل عديدة بعد الإفلاسات التي حدثت لكبريات الشركات المساهمة العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واستراليا مما جعل المجتمع المالي في حاجة ملحة لمراجعة الكفاءة والفاعلية في المشروعات ، وتقييم الأداء للأفراد داخل الأقسام المختلفة والبحث عن المعوقات في العمليات التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة، وأشارت الدراسة إلى أن تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بحلول عام 2005 سوف تفرض تحديات على الشركات المساهمة فالصمود في وجه المنافسة العالمية يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والوصول إلى الجودة الشاملة ورضاء المستهلك، وهذا لا يتأتى إلا بمراجعة الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية سواء قام بهذه الخدمة المراجع الداخلي أو الخارجي وسواء وجهت التقارير لإدارة المشروع أو للأطراف الخارجية أو لكليهما.

وما يميز هذه الدراسة هي معرفة مدى اهتمام المسييرالمسؤول بشركة سوناطراك الجزائرية (مديرية الصيانة بالأغوط)، بالخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية، وهذا بتشخيص مدى اهتمام هذا الأخير، بجودة هذه المهنة، من خلال مدى مراعاة وظيفة المراجعة الداخلية للمعايير الدولية للمهنة.

II - الطريقة :

تمت هذه الدراسة الميدانية بمديرية الصيانة للشركة سوناطراك بالأغواط DML، من خلال إجراء مقابلة، من أجل تشخيص خلية المراجعة الداخلية لـ DML، ومن ثم تم استخدام استبيان للتقصي مدى احترام المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

- **من أجل التشخيص الوظيفي لـ DML** استعملنا الهيكل التنظيمي للمديرة الصيانة، المقدم أثناء المقابلة مع مسؤول خلية المراجعة الداخلية،الذي يبين مجموعة الوظائف المكونة لإدارة المديرية والتي تظهر في الشكل رقم(1)، وفي ما يلي المهام المنيطة بكل وظيفة: صيانة من المستوى 3 و 4 و 5 للمعدات النشاط؛ وضع إجراءات الرقابة وصيانة النشاط من المستوى 1 و 2 المعدات بالتعاون مع المديريات الجهوية؛ تصليح قطع الغيار وتجديد الأجهزة المعدات؛ تصنيع قطع الغيار وتجديد الأجهزة المعدات؛ إعادة تأهيل وتحديث المعدات والمنشآت الصناعية للنشاط؛ إعداد وتنفيذ العمليات الخاصة.

وتتمثل باقي مهام المصالح بحسب طبيعة المصلحة، حيث تتمثل هذه المصالح بحسب الهيكل التنظيمي للمديرية في التالي:

- مصلحة HSE؛
- الأمن الداخلي؛
- مركز المعلوماتية؛
- دائرة الإدارة والإتصالات؛
- دائرة المالية/الشؤون القانونية؛
- دائرة الطرق والجدولة؛
- دائرة الكهرباء الصناعية؛
- دائرة التموين؛
- دائرة الميكانيك؛
- دائرة العمليات الخاصة.

ما لفت انتباهنا من خلال عملية التشخيص لوظائف المديرية ، هو عدم إدراج خلية المراجعة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية، ولم تكن هناك إجابة علمية، مقدمة من قبل المديرية على هذا التساؤل.

➢ **ومن أجل التشخيص المهني لخلية المراجعة الداخلية بالمديرية:** وجد أنه تم بعث خلية المراجعة في مارس 2011، على إثر دراسة الحاجة لهذا النوع من الخدمات في مديرية الصيانة، حيث حدد تعداد المورد البشري لهذه الخلية، بموظف واحد يقوم بأعمال المراجعة الداخلية بالمديرية،

و ما لفت انتباهنا أيضا في هذا النوع من البعث لخلية المراجعة الداخلية، هو التبعية الهيكلية، إذ أن هذه الخلية تابعة تنظيمية للمديرية المالية، مصلحة الموازنات والرقابة، بمعنى هناك خرق هيكلي يضر باستقلالية وموضوعية عمل هذه الخلية،

من خلال المقابلة أيضا، التي قمنا بها مع خلية المراجعة الداخلية، تم رصد الطريقة التي تدار بها مهام هذه الخلية، إذ أنها تتم من خلال محورين أساسين وهما:

- يكون التكليف من خلال تحديد نطاق ووقت العمل من قبل المدير العام (بدون مناقشة المراجع الداخلي)، الخاص بسنة كاملة، ومن ثم تقوم الخلية تقوم بتطبيق البرنامج المؤشر عليه من قبل المدير العام،
- القيام بمهام خاصة خلال السنة بحسب الحالة المواجهة، بتكليف من المدير العام للمديرية.

وبعد التشخيص المهني للخلية المراجعة الداخلية للمديرية DML، تم استخدام استبيان للوقوف على مدى احترام المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، هذا الاستبيان هو عبارة عن مجموعتين أساسيتين من الأسئلة خاصتين بكل من معايير السمات (الصفات)، ومعايير الأداء، وكل مجموعة مكونة من مجموعات ثانوية من الأسئلة حول خصوصية المجموعة الرئيسية، قدمت للإجابة عنها إلى الممثل الوحيد لهذه المهنة بالمديرية، وهي الموظفة الوحيدة المنوطة بها تقديم خدمات المراجعة الداخلية بالمديرية، الأمر الذي حتم علينا بأن يكون عدد الإستبانات الموزعة هو استبيان واحد، حيث تعتبر هذه الموظفة هي المجتمع الكلي للدراسة وظيفة المراجعة الداخلية بالمديرية.

III- النتائج ومناقشتها :

ستتم مناقشة نتائج هذا الاستبيان من المجموعات الجزئية حتى نصل إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية،

لقد تم استخدام الإكسيل 2010 لحساب نتائج الاستبيان،ولاختبار الفرضية الفرعية الصفرية الأولى والمتعلقة بمعايير الصفات، تم تقسيمها إلى فرضيات جزئية صفرية:

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الأولى والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بالغرض والسلطات والمسؤوليات، تم طرح أسئلة المجموعة الأولى والخاصة بالغرض والسلطات والمسؤوليات كما هو مبين في الجدول رقم 2، وباحتساب المتوسط الحسابي الإجابات المجموعة الأولى وجد أن مختلف الإجابات تركزت عند الإجابة معارض بشدة بمتوسط1 أي هناك عدم امتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بالغرض والسلطات والمسؤوليات** ، أي هناك عدم اعتراف بمعايير المراجعة الداخلية، مدونة الأخلاقيات، وميثاق التدقيق الداخلي، وبالتالي تأكيد الفرضية الصفرية؛

ولإختبار الفرضية الجزئية الصفرية الثانية والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بالاستقلالية والموضوعية** تم طرح أسئلة المجموعة الثانية والمتعلقة **بالاستقلالية والموضوعية** كما هو مبين في الجدول رقم 3، وجد أن مختلف الإجابات تركزت عند الإجابة معارض ب6 اجابات و الإجابة معارض بشدة بـ 5 إجابات ،وإجابة واحدة موافق، وأخرى محايد، بمتوسط 1,85 أي هناك معارضة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بالاستقلالية والموضوعية، وبالتالي تأكيد الفرضية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الثالثة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بالكفاءة والعناية المهنية** تم طرح أسئلة المجموعة الثالثة والمتعلقة **بالكفاءة والعناية المهنية** كما هو مبين في الجدول رقم 4، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بـ 8 إجابات، عند كل من موافق، وإجابة واحدة محايد، و5 عن معارض بشدة، بمتوسط 3 أي هناك حيادية في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بالكفاءة والعناية المهنية، وبالتالي تفنيد الفرضية الجزئية الصفرية الثالثة؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الرابعة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **توكيد الجودة وتحسين البرنامج** تم طرح أسئلة المجموعة الرابعة والمتعلقة **توكيد الجودة وتحسين البرنامج** كما هو مبين في الجدول رقم 5، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة معارض بشدة بـ6 إجابات و بـ 3 إجابات معارض، وإجابة واحدة عند موافق بشدة ، بمتوسط 1,7 أي هناك معارضة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة توكيد الجودة وتحسين البرنامج، وبالتالي تأكيد الفرضية الصفرية ؛

وبالنسبة للمجموعة الألف(الصفات) ككل تحصلنا على متوسط متوسطات قدره 1,89 أي معارض وكنتيجة نلاحظ أن خلية المراجعة لـ DML لا تطبق معايير السيمات (الصفات، الألف)، وبالتالي تأكيد الفرضية الفرعية الصفرية الخاصة بالمجموعة المعايير الأولى ككل معايير السيمات (الصفات، الألف)؛.

ولاختبار الفرضية الفرعية الصفرية الثانية والمتعلقة بمعايير الأداء، تم تقسيمها إلى فرضيات جزئية صفرية:

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الأولى والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بإدارة نشاط التدقيق الداخلي** ، تم طرح أسئلة المجموعة الأولى والخاصة **بإدارة نشاط التدقيق الداخلي،** كما هو مبين في الجدول رقم 6، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة معارض بشدة بـ5 إجابات، و بـ 6 إجابات، عند موافق ، وإجابة واحدة عند موافق بشدة و ثلاث إجابات عند معارض وإجابتين عند محايد، بمتوسط 2,71 أي هناك حياد في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة توكيد بإدارة نشاط التدقيق الداخلي؛ وبالتالي تفنيد الفرضية الجزئية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الثانية والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بطبيعة العمل،** تم طرح أسئلة المجموعة الثانية والمتعلقة **بطبيعة العمل** كما هو مبين في الجدول رقم 7، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة موافق بـ 7اجابات، و3 إجابات عند معارض، و إجابة واحدة لمعارض بشدة ، بمتوسط 2,91 أي هناك حياد في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بطبيعة العمل، وبالتالي تفنيد الفرضية الجزئية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الثالثة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **التخطيط للقيام بأعمال التكليف** ، تم طرح أسئلة المجموعة الثالثة والمتعلقة **التخطيط للقيام بأعمال التكليف** كما هو مبين في الجدول رقم 8، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة معارض بشدة بـ6 إجابات و بـ 5 إجابات عند موافق ، بمتوسط 2,7 أي هناك حياد في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة التخطيط للقيام بأعمال التكليف ، وبالتالي نفنيد الفرضية الجزئية الصفرية ؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الرابعة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بأداء التكليف** ، تم طرح أسئلة المجموعة الرابعة والمتعلقة **بأداء التكليف** كما هو مبين في الجدول رقم9، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بإجابة واحدة عند موافق ، 5 إجابات عند موافق بشدة و إجابة واحدة عند معارض وإجابة واحدة عند معارض بشدة، بمتوسط 4 أي هناك موافقة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة أداء التكليف، وبالتالي تفنيد الفرضية الجزئية الصفرية ؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية الخامسة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بتوصيل النتائج** ، تم طرح أسئلة المجموعة الخامسة والمتعلقة **بتوصيل النتائج** كما هو مبين في الجدول رقم 10، وجد أن مختلف الإجابات تركزت بين الإجابة معارض بشدة بـ 9 إجابات، و بـ

7اجابات، عند موافق، وإجابتين عند معارض، بمتوسط 2,28 أي هناك معارضة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة توصيل النتائج، وبالتالي تأكيد الفرضية الجزئية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية السادسة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **بمتابعة مدى التقدم**، تم طرح أسئلة المجموعة السادسة والمتعلقة **بمتابعة مدى التقدم** كما هو مبين في الجدول رقم 11، حيث وجد أن مختلف الإجابات تركزت في الإجابة معارض بشدة بـ 3 إجابات، بمتوسط 1 أي هناك معارضة بشدة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة بمتابعة مدى التقدم، وبالتالي تأكيد الفرضية الجزئية الصفرية؛

ولاختبار الفرضية الجزئية الصفرية السابعة والتي مفادها أن خلية المراجعة الداخلية للمديرية الصيانة لا تطبق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة **قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر** ، تم طرح أسئلة المجموعة السابعة والمتعلقة **قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر** كما هو مبين في الجدول رقم 12، وجد أن الإجابة تركزت في معارض بشدة، بمتوسط 1 أي هناك معارضة بشدة في الإجمال بالنسبة للامتثال للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والخاصة قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر، وبالتالي تأكيد الفرضية الجزئية الصفرية ؛

وبالنسبة للمجموعة الألفين ككل تحصلنا على متوسط متوسطات قدره 2,32 أي أن متوسط الإجابات كان ككل عند الاجابة معارض وهذا إن دل فإنما يدل على عدم الإلمام الجيد والفهم السليم للتبني المعايير المراجعة الداخلية من جهة ويدل كذلك أن هناك تطبيق للمعايير من حيث الممارسة في قليل من الأحيان، كما أنه هناك عدم تطبيق للمعايير من حيث المعايير في كثير من الأحيان الأخرى، وبالتالي تأكيد الفرضية الفرعية الصفرية الخاصة بالمجموعة المعايير الأولى ككل معايير السيمات (الصفات، الألف)؛

وكنتيجة إجمالية فيما يخص احترام المعايير المراجعة الداخلية بصفة كلية تم حساب متوسط المجموعتين فوجدنا انه يساوي إلى 2,1 أي قريب من الإجابة معارض، وبالتالي تأكيد الفرضية الرئيسية الصفرية؛. وكنتيجة نلاحظ أن خلية المراجعة لـ DML لا تزال بعيدة كل البعد عن التطبيق الكلي للمعاير الدولية للمراجعة الداخلية إذ أنها تطبق بعض من معايير السيمات (الصفات، الألف) ولا تطبق الكثير الآخر ونفس الشيء بالنسبة للمعايير الأداء. وكحصيلة كلية هناك عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

وهذا ما ينعكس سلبا على مدى الاستفادة الخدمات التي كان من الفروض أن تقدمها خلية المراجعة الداخلية، الأمر الذي سيزيد من احتمال سوء التسيير، والذي ينعكس سلبا، بالضعف على نظام الرقابة الداخلية للمديرية ككل.

IV- الخلاصة :

من خلال نتائج الاستبيان السابقة، لاحظنا عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، حيث تبين أن هناك عدم تطبيق للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية بشكل كلي فيما يخص المعايير التالية:

- الغرض والسلطات والمسؤوليات؛
- الاستقلالية والموضوعية؛
- توكيد الجودة وتحسين البرنامج؛
- توصيل النتائج؛
- متابعة مدى التقدم؛
- قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر.

وهناك حياد في تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية فيما يخص المعايير التالية:

- ➢ بالكفاءة والعناية المهنية؛
- ➢ إدارة نشاط التدقيق الداخلي؛

والذي سيؤثر بدرجة سلبية على سلامة وقوة نظام الرقابة الداخلية، من جهة، ومن جهة أخرى سيبقي الباب مفتوحا أما عدم وجود الاستغلال الأمثل والرشيد لإمكانات مديرية الصيانة بشكل خاص، وعلى شركة سوناطراك بشكل عام، إن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيجعل المديرية عرضة لكثير من مخاطر الغش والاحتيال، من خلال مجموع الثغرات الموجدة في هذا النظام، والتي بدورها تعتبر كعلامة من علامات كبر حجم المخطر وجود الاختلاسات، هذا ناهيك على تأثير عدم التحكم في التسيير الجيد للمديرية، كيف لا، والمديرية مبنية على نظام رقابة هش.

وكحوصلة لهذه الدراسة، نقترح مراجعة آليات بعث خلية المراجعة الداخلية، مراعين في ذلك احترام المواثيق الأخلاقية للمهنة، والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، حيث أن هذا الأمر لا يتطلب الجهد الكثير، لأن هناك أرضية جد

ملائمة للتطبيق مختلف المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، بدأ من معايير الصفات، والتي هي علامة الشركة لنيتها الصادقة النابعة من الحاجة الملحة للتقوية نظمها الرقابية من خلال الحلقة الأخيرة من هذا النظام، ألا وهي وجود قسم أو خلية للمراجعة الداخلية على درجة من الجودة، وانتهاء بمعايير الأداء والتي هي عبارة عن الدليل العريض في التطبيق المعياري للمهام وظيفة المراجعة الداخلية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل (1) : الهيكل التنظيمي لـ DML

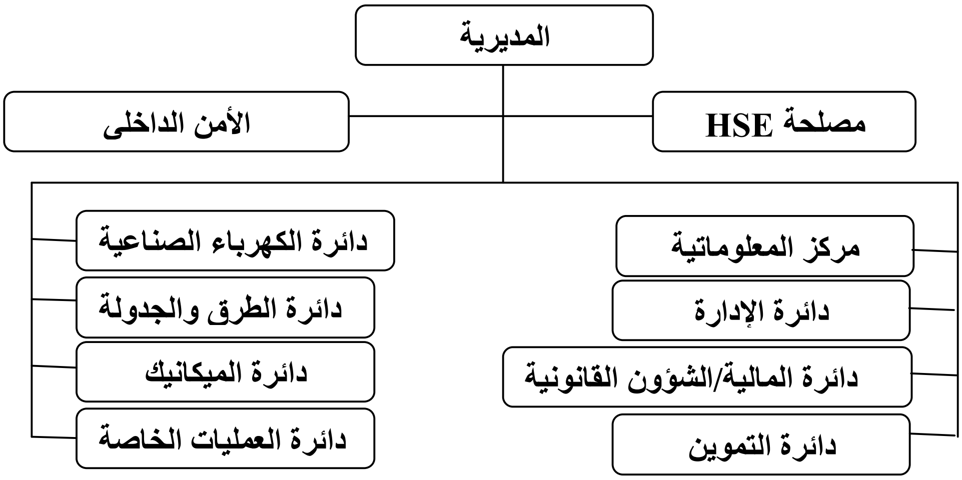

المصدر : DML

جدول رقم (01): المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

سلسلة الألف رقم المعيار	معايير السمات أو الصفات الخصائص Attribute standards	
1000	الغرض والسلطة والمسئولية	010 الإعتراف بمعايير المراجعة الداخلية، مدونة الأخلاقيات،وميثاق المراجعة الداخلية
1100	الإستقلالية والموضوعية	110الإستقلال التنظيمي 111 التبعية المباشرة للمجلس الإدارة 120الموضوعية 130 الإخلال بالستقلالية والموضوعية
1200	الكفاءة والعناية المهنية	210الكفاءة المهنية 220العناية المهنية اللازمة 230 التطوير (التعليم المهني) المستمر
1300	توكيد الجودة وتحسين البرنامج	310 متطلبات ضمان الجودة وبرنامج التحسين تقييم برامج الجودة 311التقييم الداخلي للممارسة المراجعة 312التقييم الخارجي للتدقيق الداخلي 320تقارير عن ضمان الجودة وتحسين البرنامج 321 إستخدام عبارة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية 322الإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير والقواعد الأخلاقية

سلسلة الألفين رقم المعيار	معايير الأداء Performance	
2000	إدارة أنشطة المراجعة الداخلية	010 التخطيط 020 الاتصال والمصادقة 030 إدارة الموارد 040 السياسات والإجراءات 050 التنسيق 060 رفع التقارير إلى الإدارة العليا والمجلس الإدارة 070 الخدمات المقدمة من الخارج والمسؤولية التنظيمية للمراجعة الداخلية
2100	طبيعة العمل	110 التحكم المؤسسي (المساهمة في حوكمة المؤسسة) 120 إدارة المخاطر 130 الرقابة
2200	التخطيط القيام بالمهمة	201 اعتبارات التخطيط 210 أهداف القيام بالعمل 220 نطاق العمل 230 تخصيص موارد العمل 240 برامج العمل
2300	أداء المهمة	310 تحديد العلومات 320 التحليل والتقييم 330 تسجيل المعلومات 340 الإشراف
2400	توصيل النتائج	410 معايير توصيل النتائج 420 جودة الاتصال 421 الخطأ و السهو 430 استخدام عبارة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية 431 الإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير والقواعد

				الأخلاقية
				440 نشر النتائج
				450 الرأي الشامل
			2500	عملية الرصد والمتابعة
			2600	قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا موقع معهد المراجعين الداخليين ديسمبر 2011
http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/standards

جدول رقم (02): الغرض والسلطة والمسؤولية

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
يتم تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية المتعلقة بنشاطات المراجعة الداخلية اعتمادا على قانون يتسق مع المعايير	1					1
يقوم المشرف على المراجعة الحسابات مناقشة تعريف التدقيق الداخلي، ومدونة قواعد السلوك، والمعايير مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة.	1					1
الاعتراف بالطابع الإلزامي للتعريف التدقيق الداخلي، وقانون الأخلاقيات ، والمعايير في ميثاق التدقيق الداخلي	1					1
مجموع الإجابات						3
المتوسط						**1**

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم(03): الغرض والسلطة والمسؤولية

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلا ويتسم المراجع الداخلي بالموضوعية عند أداء عمله		**2**				2
يرفع التقرير إلى أعلى مستوى داخل المنظمة، ويتمالتأكيد للمجلس الإدارة، على الأقل مرة واحدة سنويا، بتوفر الاستقلال التنظيمي لنشاط المراجعة الداخلية		**2**				2
يكون نشاط المراجعة الداخلية خاليا من التدخل في تحديد نطاق العمل، وأداء العمل، وإبلاغ النتائج		**2**				2
عدم وجود أي تأثير على اختيار أساليب وإجراءات التدقيق ونطاق التدقيق		**2**				2
لدي المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والسياسات الإدارية والنشاطات التي يجب فحصها		**2**				2
يكون لدي المدقق الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل لها دون التأثر من جهات أخرى		**2**				2
يتم التواصل والتفاعل بشكل مباشر مع مجلس الإدارة (تبعية وظيفية(				4		4
هناك عدم تحيز في المواقف والإتسام بالنزاهة و تجنب لأي تضارب في المصالح			3			3
إذا تم الإخلال بالاستقلالية أو الموضوعية في الواقع أو المظهر، لا بد من الإفصاح عن تفاصيل حجم الضرر الذي لحق	1					1
الامتناع عن تقييم عمليات محددة التي كانوا مسؤولين عن تقييمها سابقا	1					1
هناك اشراف على ضمان التعاقدات للوظائف التي ليس لكم مسؤولية من قبل و أن لا تكون الأنشطة السابقة والمسؤولون عنها، خارج نطاق نشاط المراجعة الداخلية	1					1
يمكن تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بعمليات كنتم مسؤولون عنها سابقا.	1					1
:إذا لاحظتم شيء من الإخلال في كل من الاستقلال أو موضوعية عند تقديم خدمات استشارية، لا بد من الإفصاح عن ذلك للعميل قبل الموافقة على تقديم الاستشارة	1					1
المتوسط						**1,84615**

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم (04): الكفاءة والعناية المهنية

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
القيام بالوظيفة المراجعة الداخلية بالكفاءة والعناية المهنية الواجبة			**3**			3
يمتلكون المعرفة، والمهارات، والكفاءات الأخرى المطلوبة لأداء مسؤولياتكم الفردية				**4**		4
تستعينون بالمشورة والمساعدة المختصة إذا كنتم تفتقرون إلى المعرفة والمهارات والكفاءات اللازمة لتنفيذ كل أو جزء من عملية المراجعة				**4**		4
لديكم المعرفة الكافية لتقييم مخاطر الاحتيال (الغش) وطريقة تسييرها من قبل المنظمة ، ولكن من غير المفترض فيكم أن تكون لديكم خبرة الشخص الذي مهمته الكشف والتحقيق في الاحتيال (الغش.(				**4**		4

لديكم المعرفة الكافية حول المخاطر الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها كما تتوفر لديكم تقنيات مراجعة البيانات والمعلومات المعدة باستخدام التكنولوجيا						
هناك بذل العناية والمهارات الكافية، وفطانة				**4**		4
هناك ممارسة العناية المهنية الواجبة من خلال النظر في:						
-مقدار العمل المطلوب لتحقيق أهداف التكليف؛				**4**		4
-مستوى التعقيد، وأهمية المسائل الخاصة بالتكليف؛				**4**		4
-كفاية وفعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، وإجراءات الرقابة؛				**4**		4
هناك بذل للعناية المهنية اللازمة في حال استخدام التكنولوجيا وغيرها من تقنيات تحليل البيانات، عند القيام بعملية المراجعة				**4**		4
هناك تنبه للمخاطر الكبيرة التي قد تؤثر على الأهداف،أو العمليات، أو الموارد	1					1
هناك ممارسة العناية المهنية الكافية خلال التكليف بالاستشارات من خلال النظر في:						
احتياجات وتوقعات العملاء، بما في ذلك طبيعة وتوقيت، وتوصيل نتائج التكليف؛	1					1
نسبية التعقيد وحجم العمل الواجب لتحقيق أهداف التكليف؛	1					1
تكلفة الاستشارة مقارنة مع المنافع المحتملة	**1**					1
هناك تعزيز للمعارف والمهارات، والكفاءات الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر.	**1**					1
المتوسط				**3**		

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم (05): توكيد الجودة وتحسين البرنامج

	معارض بشدة	**معارض**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**	**المجموع**
هناك جهود للتطوير والمحافظة على ضمان الجودة وتحسين البرامج التي تغطي جميع جوانب نشاط المراجعة الداخلية بما يتمشى وأخلاقيات المهنة .	**1**					1
تشمل ضمان الجودة وتحسين البرامج كلا من التقييمات الداخلية والخارجية	1					1
تتم التقييمات الداخلية وفقا لما يلي:						
المتابعة المستمر لأداء نشاط المراجعة الداخلية؛	**1**					1
القيام بمراجعات دورية لنشاط المراجعة الداخلية من خلال التقييم الذاتي أو من قبل أشخاص آخرين داخل المنظمة لديهم المعرفة الكافية لممارسات نشاط المراجعة الداخلية.	**1**					1
تجرى التقييمات الخارجية على الأقل مرة كل خمس سنوات من قبل مراجع مؤهل مستقل من داخل أو من خارج المنظمة،كما تتم مناقشة التالي مع مجلس الإدارة:					**5**	5
مدى الحاجة إلى إجراء تقييمات خارجية الأكثر تكرارا؛		2				2
مؤهلات واستقلالية المراجع الخارجي أو فريق المراجعة من داخل المنظمة، مع مناقشة أي تضارب محتمل في المصالح		2				2
توصلون نتائج ضمان الجودة وتحسين البرامج للإدارة العليا		2				2
يمكن أن تصرحون بأن نشاط المراجعة الداخلية يتم وفقا للمعايير الدولية للمرجعة الداخلية، إلا إذا كانت نتائج ضمان الجودة وتحسين البرامج تؤيد ذلك	1					1
يتم التصريح عن عدم الالتزام بالمعايير والقواعد الأخلاقية ومدى التأثير المنجر عنه في تقرير يرفع إلى الإدارة العليا أو مجلس الإدارة.	1					1
المتوسط						**1,7**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (06): إدارة نشاط التدقيق الداخلي

إدارة نشاط التدقيق الداخلي	**معارض بشدة**	**معارض**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**	**المجموع**
تفي نتائج نشاط المراجعة الداخلية بالغرض والمسؤولية الواردة في ميثاق التدقيق الداخلي	1					1
يتوافق نشاط المراجعة الداخلية مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير	1					1
يبدي الأفراد الذين يقومون بنشاط المراجعة الداخلية التزامهم بقواعد الأخلاقيات والمعايير	1					1

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
يتم بناء خطط قائمة على تحديد المخاطر و أولويات نشاط المراجعة الداخلية، بما يتفق مع أهداف المنظمة.				**4**		4
للمراجع أن يحكم بنفسه ويحدد إطارا للمخاطر بعد التشاور مع مجلس الادارة.		**2**				2
تستند خطة نشاط المراجعة الداخلية في التكليفات على تقييم موثق للمخاطر		2				2
يحديد المراجع الداخلي وينظر في توقعات الإدارة العليا، أو مجلس الإدارة، وغيرهم من أصحاب المصلحة، عند إبداء الرأي وتقديم الاستنتاجات الأخرى.				**4**		4
توصيل خطط نشاط المراجعة الداخلية والمتطلبات من الموارد ، بما في ذلك التغيرات المؤقتة الهامة، إلى الإدارة العليا والمجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها				**4**		4
توصيل تأثير وجود القيود أو عدم وجودها على الموارد المطلوبة.				**4**		4
يختيار المراجع الداخلي الموارد المناسبة والكافية، و استعمالها على نحو فعال لتحقيق الخطة المعتمدة			**3**			3
يضع المراجع الداخلي سياسات وإجراءات لتوجيه نشاط المراجعة الداخلية	1					1
يكون شكل ومضمون السياسات والإجراءات بحسب حجم وهيكل نشاط المراجعة الداخلية وتعقيد عملها			3			3
تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع الغير من مقدمي الخدمات الداخلية والخارجية وخدمات استشارية لضمان التغطية المناسبة والحد من الازدواجية في الجهود	**1**					1
تقدم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة حول مهامه والأداء النسبي لخطته					**5**	5
يشمل التقرير مستوى المخاطر كبيرة وقضايا الرقابة، بما في ذلك مخاطر التلاعب والغش، وقضايا الحوكمة		2				2
ويتم تحديد وتيرة ومضمون التقارير بالمناقشة مع الإدارة العليا ومجلس إدارة				**4**		4
على الطرف الخارجي أن يعلم بأن المنظمة لديها مسؤولية الحفاظ على فعالية نشاط المراجعة الداخلية في حال تقديم خدمات لها				**4**		4
المتوسط						**2,71**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (07): طبيعة العمل

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
تعمل المراجعة الداخلية على تقييم والمساهمة في تحسين أسلوب الإدارة، وإدارة المخاطر، **وعمليات الحوكمة** باستخدام أسلوب منهجي ومنظم		2				2
ينصب نشاط المراجعة الداخلية في تقييم وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين عملية الحوكمة				**4**		4
يقيم المراجع الداخلي عملية تصميم وتنفيذ النشاطات وفعالية البرامج، التي تعمل من خلالها المنظمة على احترام أخلاقيات المهنة عند تحقيق أهدافها		2				2
يقوم المراجع الداخلي بتقييم ما إذا كانت **الحوكمة** لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة تدعم استراتيجيات المنظمة وأهدافها		2				2
يكون تقييم فعالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الإسهام في تحسين عمليات إدارة المخاطر				**4**		4
أن تساعد المراجعة الداخلية المنظمة على تبني نظام رقابة فعال من خلال تقييم فعاليته وكفاءته وتعزيز التحسين المستمر				**4**		4
تقيم المراجعة الداخلية مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الاستجابة للمخاطر الخاصة بالعمليات وحوكمة الشركة من خلال:						
موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية				**4**		4
فعالية وكفاءة العمليات والبرامج				**4**		4
الحفاظ على الأصول				**4**		4
الالتزام بالقوانين والتشريعات والعقود				**4**		4
يستخدام المعرفة المكتسبة من الرقابة الخاصة بالتكليفات الاستشارية في تقييم إجراءات الرقابة في المنظمة	1					1
المتوسط						**2,9167**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (08): التخطيط للقيام بأعمال التكليف

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
عند قيام بعملية التخطيط تأخذ الاعتبارات التالية:						

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
تحديد أهداف النشاط والوسائل التي يتم مراجعتها وإجراءات الرقابة على ذلك		2				2
مخاطر الجوهرية للنشاط، والأهداف، والموارد، والعمليات والوسائل التي يتم من خلالها الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر		2				2
مدى كفاية وفعالية إدارة المخاطر في نشاط وإجراءات الرقابة مقارنة مع الإطار المعياري الرقابة		2				2
الفرص المتاحة لإجراء تحسينات جوهرية على إدارة مخاطر النشاط وإجراءات الرقابة عليه		2				2
في حال التخطيط لتكليفات خارج المنظمة، تتم مناقشة موثقة معكم	1					1
إقامة اتفاق مع عملاء حول تكليفات الاستشارات ويكون هذا الاتفاق موثقا بالنسبة للتكليفات الجوهرية.	1					1
يحدد نطاق كافي لبلوغ أهداف التكليف				4		4
يشمل نطاق العمل الأنظمة ذات الصلة، والسجلات، والأفراد، والممتلكات المادية، بما فيها تلك الخاضعة المملوكة لأطراف خارجية				**4**		4
إذا كانت هناك فرص استشارية هامة خلال تكليفات التأكيد، فيجب إعداد اتفاق موثق محدد للأهداف والنطاق والمسؤوليات	1					1
في تنفيذ التكليفات والاستشارات، يتم تحديد نطاق عمل كافي للتحقيق الأهداف المتفق عليها	1					1
يتم خلال التكليفات الاستشارية ، أن يفحص نظام الرقابة بما يتفق مع أهداف التكليف، دون إهمال القضايا الجوهرية الرقابة	1					1
يتم تحديد الموارد المناسبة والكافية لتحقيق أهداف التكليف استنادا إلى تقييم طبيعة وتعقيد كل عنصر من التكليف، ضيق الوقت، والموارد المتاحة				4		4
يتم إعداد وتوثيق برامج العمل الذي يحقق أهداف التكليف.				4		4
يشمل برنامج العمل على إجراءات لتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات أثناء بالتكليف، وتتم الموافقة على برنامج العمل قبل تنفيذه ، وكذا الموافقة على أية تعديلات				4		4
قد تختلف برامج العمل الخاصة بالاستشارات في الشكل والمضمون، وهذا يتوقف على طبيعة التكليف.	1					1
المتوسط						**2,27**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (09): معيار أداء التكليف

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
يتم تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات الكافية لتحقيق أهداف التكليف					**5**	5
يتم تحديد المعلومات المفيدة والملائمة و القابلة للاعتماد عليها، والكافية لتحقيق أهداف التكليف					**5**	5
التوصل إلى الاستنتاجات ونتائج التكليفات، استنادا على التحليلات والتقييمات المناسبة					**5**	5
توثيق المعلومات المتعلقة بالاستنتاجات ونتائج التكليفات.					**5**	5
يتم المحافظة على أوراق عمل ومحاضر التكليفات. مع عدم إطلاع أي أطراف خارجية عن هذه الأوراق والملفات والمحاضر إلا بعد الحصول على موافقة الإدارة العليا / أو مستشار قانوني، حسب الاقتضاء					**5**	5
تنظيم الاحتفاظ بسجلات والملفات الخاصة بالتكليف				**4**		4
توضع سياسات واضحة لتنظيم الاحتفاظ بسجلات وملفات الاستشارات التكليفات	1					1
يتم الإشراف على التكليفات بشكل ملائم تحقيق الأهداف وبالجودة مضمونة، وبالشكل التي يمكن من إعداد وتطوير الموظفين التابعين لدائرة المراجعة الداخلية		2				2
المتوسط						**4**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (10) : توصيل النتائج

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
يتم توصيل نتائج التكليفات				4		4
تشمل عملية توصيل النتائج أهداف ونطاق التكليف، وكذلك الاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات وخطط العمل				4		4
تحتوي عملية توصيل النتائج النهائية للتكليف، على رأي و/ أو استنتاج بحيث تأخذ هذه الاستنتاجات والرأي في الاعتبار تطلعات الإدارة العليا، ومجلس إدارة، وغيرها من أصحاب المصلحة				4		4

2				2		يتم تشجيعكم على الاعتراف بمستوى الأداء المرضي في الإعلام الخاص بالتكليف
2				2		عند إطلاع نتائج التكليف للأطراف من خارج المنظمة، يجب أن فرض قيود على توزيع واستخدام النتائج
1					1	يختلف توصيل نتائج التكليفات الاستشارية، في الشكل والمضمون عن التكليفات الأخرى
4		4				تكون الاتصالات دقيقة وموضوعية وواضحة ومحددة وبناءة وكاملة، وفي الوقت المناسب.
4		4				إذا كان الاتصال يحتوي على خطأ أو تقصير جوهري، يتم تصحيحه، وتوصيل المعلومات إلى جميع الأطراف الذين تلقوا البلاغ الأصلي
1					1	قد يشير المراجعين الداخليين في التقرير إلى أنه قام بالتكليفات بما يتوافق مع المعايير الدولية للممارسة مهنة المراجعة الداخلية، إلا إذا كانت نتائج ضمان الجودة وبرنامج تحسين تؤيد هذه العبارة.
1					1	عندما لا يأخذون بمعايير التدقيق الداخلي، ومدونة قواعد الأخلاق يجب أن تفصح ذلك في توصيل النتائج
1					1	يجب على المراجع الداخلي توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية
4		4				المراجع الداخلي هو المسؤول عن إيصال النتائج النهائية للأطراف التي يمكن أن تستخدم تلك نتائج
						إذا لم يكن هناك أي التزام بأي متطلبات تشريعية أو تنظيمية، ينبغي قبل إطلاع النتائج إلى الأطراف خارج المنظمة أن:
4		4				تقييم المخاطر المحتملة للمنظمة؛
1					1	التشاور مع الإدارة العليا و / أو مستشار قانوني، حسب الاقتضاء؛
1					1	الرقابة على نشر النتائج عن طريق تقييد استخدام النتائج
1					1	أنتم المسؤولون عن إيصال النتائج النهائية للتكليفات الاستشارية للعملاء
1					1	خلال التكليفات الاستشارية، يمكن تحديد القضايا **الخاصة بالحوكمة**، وإدارة المخاطر، وقضايا الرقابة .كلما هذه القضايا هامة للمنظمة، ويجب الإبلاغ عنها للإدارة العليا ومجلس الادارة.
1					1	عندما يتم إصدار رأي الشامل، فإنه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الإدارة العليا، ومجلس إدارة، وغيرها من أصحاب المصلحة
2,28						**المتوسط**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (11) : متابعة مدى التقدم

المجموع	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	
1					1	تتم إقامة وصيانة نظام لمتابعة النتائج التي تم توصيلها إلى الإدارة.
1					1	يتم إرساء عملية المتابعة لمراقبة والتأكد من تنفيذ الإجراءات الإدارية على نحو فعال أو أن الإدارة العليا قد قبلت مخاطر التي لم يتم اتخاذ إجراءات بشأنها
1					1	نتائج التكليفات الاستشارية بالقدر المتفق عليها مع العميل.
1						**المتوسط**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (12) : قبول قرار الإدارة العليا للمخاطر

المجموع	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	
						عندما يعتقد بأن الإدارة العليا قد وافقت على مستوى المخاطر المتبقية التي قد تكون غير مقبولة للمنظمة،
1					1	تتم مناقشة هذه المسألة مع الإدارة العليا، وإذا لم يتم اتخاذ قرار بشأن حل المخاطر المتبقية، يجب عليه إعداد تقرير بشأن هذه المسألة إلى المجلس للوصول إلى حل.
1						**المتوسط**

المصدر: من إعداد الباحثين

- الإحالات والمراجع :

[1] - http://www.soxlaw.com/, 15/12/2013.

2- Etienne.B, L'audit Interne Pour Quoi Et Comment, Les Edition D'organisation France, 1989, p20.

3- http://www.ifaci.com/ifaci/connaitre-l-audit-et-le-controle-interne/definitions-de-l-audit-et-du-controle-internes-78.html, 01/02/ 2014, 10h :00.

[4]- Hammini Allel, Le Contrôle Interne Et L'élaboration Du Bilan Comptable, Office Des Publications Universitaires, Alger, 2003, p :35.

[5]- عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2011، ص 08.

6 - http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/standards/22/12/2013, 15 :00 .

الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية
دراسة الإستيراتيجة الدولية للفترة ما بين عامي 2000 إلى 2030
Food security and the economics of biofuels in the light of Trade Retention in the global market (2000 to 2030)

نورالدين جوادي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي - الجزائر
عمر عزاوي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تحاول هذه الورقة تحليل معامل الارتباط بين تطور صناعة الوقود الحيوي وظاهرة الاحتباس التجاري في السوق العالمية، وإشكالية الأمن الغذائي. وكيف ساهم الاستقطاب في المبادلات الدولية (خاصة في السلع الاستراتيجية كالنفط) في تعزيز التوجه الراهن نحو الطاقة الحيوية خاصة وأن الدول النامية تستحوذ على نسب عالية من إنتاج وتصدير مواد الطاقة الأحفورية. وما هو تأثير ذلك على الأمن الغذائي العالمي، سيما وأنه ولإنتاج 100 لتر من الإيثانول مثلاً نحتاج بأقل تقدير إلى كمية من الذرة تكفي لإطعام شخص واحد عاماً كاملاً (240 كلغ ذرة لإنتاج 100 ل إيثانول). كما وأنه يعزى إليه (أي الوقود الحيوي) 70 % من ارتفاع أسعار القمح والحبوب الأخرى، بالرغم من أنه يشكل نحو 1.5 % من سوق الطاقة، ... الخ. الأمر الذي يشكل تهديدا للوضع الاقتصادي للدول النامية من ناحية تراجع إيراداتها من المواد الخام وظل تراجع متوسط النمو السنوي لصافي الإنتاج الزراعي خلال العقدين القادمين 2002 إلى 2030.

الكلمات المفتاح : وقود الحيوي، أمن غذائي، مواد أولية، احتباس تجاري.

تصنيف JEL : Q16.

Abstract: This paper attempts to analyze the International Strategy of biofuels industry between 2000 to 2030, and the relationship among the biofuels industry growth and Trade Retention in the global market. In the same way, we try to examine the effects of the polarization of international Exchangers (expressly in strategic goods such as oil) on the promotion of the current trend towards bio-energy and its impacts on international food security.

Keywords : The biofuel, food prices, Raw materials, commercial retention.

Jel Classification Codes : Q16.

I- تمهيد :

العام 2011، بلغ مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة[1] حدود 227.6 نقطة بزيادة أكثر من الضعف عما كان عليه العام 2000 أين لم يتجاوز عتبة 90.4 نقطة، مروراً بمستوى 112.4 نقطة العام 2004 و199.8 نقطة العام 2008. وهي أرقام لا تحتاج للكثير من التحليل أو التدليل لتعكس مشهداً مفزعاً لواقع الغذاء العالمي، خاصة وأنه وكما أكدت البيانات التي أصدرتها مؤسسات الأمم المتحدة في اليوم العالمي للغذاء للعام 2007 أن: ارتفاع بنسبة 1 % فقط في أسعار المواد الغذائية يضيف ما لا يقل عن 16 مليون إنسان إلى قائمة الجياع في هذا العالم، الذي وبرغم أن أرضه تستطيع أن تغذي أكثر من 12 مليارٍ من البشر، يموت فيه جوعاً كل حوالي 7 ثوان طفل يقل عمره عن 10 سنوات، ويعاني فيه أكثر من 826 مليون فرد من نقصٍ كزمنٍ في التغذية : حوالي 34 % من سكان القارة الأفريقية و24 % من سكان القارة الآسيوية.

نظرياً وتأريخياً، وبين مناقشة الأسباب، وجدل الحلول والبدائل، وقبل ذلك التساؤل عن المفهوم والنشأة ... الخ، أزمة الغذاء الراهنة تداخلت ضمنها وبشدة حزمٌ لا متناهية من : الأحداث التاريخية، الوقائع والمقترحات الاقتصادية، الخلفيات والرؤى السياسية، والآثار والمخاوف الاجتماعية ... الخ، ناهيك عن كونها أزمة بشرية تهدد البرية جمعاء ودون استثناء[2]، سيما والتزايد الكبير في عدد سكان المعمورة، والتضخم الشديد في النسب السنوية المتوقعة لاستهلاك الأفراد للغذاء خلال السنوات القادمة للفترة 2012 إلى 2021 والتي تتراوح بين 0.3 % لكل من الأرز والحبوب الخشنة وحدود 1 % سنوياً للسكر.

eMail : (*) : djouadidz@gmail.com & (**) : azzaoui47@yahoo.fr

(*) : باحث زائر بمركز دراسات التنمية للصين الوسطى/جامعة ناشانغ (الصين) وطالب دكتوراه (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة ورقلة).

ذلك التعقد الشديد التي تتسم به أزمة الغذاء العالمية، أثار هيجاناً معرفياً واسعاً حولها. لكن الملاحظ، وللأسف وكما كتب الدكتور سمير مصطفى[3] : أن كل تلك المساهمات لم تتجاوز خط التشخيص والتسيب واجترار المخرجات نفسها دون إسهام حقيقي بمساهمات تليق بالأزمة : من حيث الأثر والفكاك من طوقها، خاصة فيما تعلق بالاقتصاديات النامية. ... والأعقد من ذلك، أنه مذ سنوات، زج بمتغير آخر ضمن معادلة مسببات أزمة الغذاء التي انحصرت ولعقود ضمن الكوارث الطبيعية والأخطاء البشرية، وأصبح ملف الأمن الغذائي والاقتصادي العالميين لا يناقشان دون حضور مركزي لملف : إنتاج الوقود الحيوي الذي تصاعد الاهتمام به خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في ظل ظاهرة الاحتباس التجاري التي تتسم بها التجارة الدولية منذ منتصف القرن الماضي.

فأين يكمن معامل الارتباط بين تطور صناعة الوقود الحيوي وظاهرة الاحتباس التجاري في السوق العالمية، وإشكالية الأمن الغذائي ؟ خاصة في ظل استحواذ الدول النامية على نسب عالية من إنتاج وتصدير مواد الطاقة الأحفورية. وقلق الدول المتقدمة من نسب استهلاكها العالية للنفط، وما هو تأثير ذلك على الأمن الغذائي العالمي خاصة وأنه ولإنتاج 100 لتر من الإيثانول مثلاً نحتاج بأقل تقدير إلى كمية من الذرة تكفي لإطعام شخص واحد عاماً كاملاً (240 كلغ ذرة لإنتاج 100 ل إيثانول)[4]. كما وأنه يعزى إليه - أي الوقود الحيوي - 70 % من ارتفاع أسعار القمح والحبوب الأخرى، بالرغم من أنه يشكل نحو 1.5 % من سوق الطاقة، بسبب تسببه في تقليص مساحات الزراعة الغذائية، وأن زيادة كمياته ترفع أسعار المنتجات الزراعية، فبالرغم من أنه يشكل نحو 1.5 % من سوق الطاقة. الأمر الذي يشكل تحديا للأمن الغذائي العالمي خاصة في ظل تراجع متوسط النمو السنوي لصافي الإنتاج الزراعي خلال العقدين القادمين 2002 إلى 2021 (أنظر الشكل : 01).

II- مدخل نظري :

بدءاً، سوف نحاول تحديد بعض المفاهيم الأساسية التي ارتكز عليها التحليل ضمن دراستنا هذه، وذلك من خلال إعادة سرد الإطار المفاهيمي لكل من مفردة الوقود الحيوي، وبعض ما تعلق بظاهرة الاحتباس التجاري والأمن الغذائي.

II- 1. مفهوم الوقود الحيوي :

مفاهيمياً، وبشكل عام، يعرف الوقود الحيوي بكونه ذلك الوقود النظيف والصديق للبيئة مقارنة بمصادر الوقود الأحفورية، ويرتكز إنتاجه أساساً على تحويل الكتل الحيوية إلى مصادر للطاقة.

وتشير الدراسات الحديثة، وخاصة منها تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمية المنبثقة عن منظمة الغذاء العالمية، إلى أنه يمكن تقسيم طبيعة الوقود الحيوي إلى ثلاث : الجيل الأول، في العادة يمثل الإيثانول الذي يستخدم في إنتاجه المحاصيل الغنية بالسكر من مثل : بنجر وقصب السكر، الذرة ... الخ. والجيل الثاني، وهو الوقود الذي يصنع من الكتلة الحيوية غير الصالحة للأكل و/أو الكتل الخشبية. وأخيرا، الجيل الثالث، أو ما يعرف بالوقود الحيوي المتطور، والذي أول ما ظهر في تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يرتبط تعريفه بالجيلين الأول والثاني. ووفقا للتعريف الذي حددته وكالة حماية البيئة، فإن مصطلح وقود حيوي متطور يشير إلى أي وقود متجدد غير الإيثانول المشتق من نشاء الذرة' وتقل دورة حياة انبعاثاته بنسبة 5 % مقارنة بالبنزين أو الديزل الذي يحل محله. وبهذا المعنى الأخير فإن إيثانول قصب السكر البرازيلي يصنف ضمن الوقود الحيوي المتطور في الولايات المتحدة، رغم كونه من أنواع الوقود الحيوي للجيل الأول[5].

II- 2. معنى الأمن الغذائي :

العام 2002، وضمن تقريرها حول : حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2001، بلورت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مفهوما جديدًا للأمن الغذائي يتسم بالاتساع والمرونة بالقياس إلى المفاهيم التي جرى تطويرها منذ بدء الاهتمام بالقضية، فإلى جانب العناية بكم إمدادات الغذاء واستقرارها، يعنى المفهوم الأحدث بتوافر الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية لحصول كل الناس على الغذاء الكافي، فضلا على العناية بسلامة وأمان ذلك الغذاء، وقدرته على توفير التغذية اللازمة لحياة صحية، على أن يتوافق هذا الغذاء مع التفضيلات الغذائية للناس. فالأمن الغذائي يتحقق (وكما ورد في التقرير) عندما تتوافر لكل الناس، في كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي والآمن والمغذي، الذي يفي باحتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية على نحو يمكنهم من أن يعيشوا حياة نشطة وصحية[6].

ومما سبق فإن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على 5 أركان أساسية، هي: أولاً، توفير المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي، وتشمل: الحبوب، اللحوم، الأسماك، الزيوت، السكر، الخضروات، الفواكه والحليب. ثانياً، استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، بالإضافة إلى ذلك تأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين، مثل: الحبوب والزيوت والسكر بحجم يكفي لمدة 4 إلى 6 أشهر على الأقل. ثالثاً، إتاحة المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تتناسب مع دخلهم. رابعاً، إتاحة المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دوليا لتحقيق سلامة الغذاء. وأخيراً، اتخاذ إجراءات لمساعدة الفقراء، لتأمين كفايتهم من المواد الغذائية الأساسية[7]. كما أنه، ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي : مستوى الأمن الغذائي المطلق : والذي

يقصد من خلاله قدرة الدولة الواحدة على إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق والواسع لمفهوم الأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يُفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من مزايا التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. والثاني، مستوى الأمن الغذائي النسبي : ويقصد به قدرة الدولة على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات، من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني بميزة نسبية على الأقطار الأخرى[8].

II- 3. ظاهرة الاحتباس التجاري في التجارة الدولية :

يعبر مفهوم ظاهرة الاحتباس التجاري (أو إشكالية استقطاب التجارة الدولية كما يسميها بعض المختصين) على الوضع الراهن للتجارة الدولية من خلال نتائج التحليل الهيكلي لراهن مبادلات وصفقات التجارة العالمية (تحليل بنية سلة السلع محل التبادل العالمي، واتجاهات التجارة الدولية ... الخ) [9].

فعلى مستوى بنية التبادل الدولي، كل الدراسات أكدت وتأكد أن السلع المصنعة تشكل نسب عالية في بنية الصادرات والواردات العالمية، فالمنتجات المصنعة ومنذ عقود تشكل ما لايقل ثلاثة أرباع بنية إجمالي صادرات العالم ووارداته وهو ما يدعى بالاحتباس البنيوي للتجارة الدولية. ومن ناحية، اتجاهات التجارة العالمية الراهنة فالبيانات الرسمية والأبحاث تؤكد وجود احتباس جغرافي أواستقطاب جغرافي لصادرات العالم ووارداته عند خط التبادل (شمال/شمال) بأكثر من 60 %، في حين تتوزع الأقل من 40 % الباقية بين خطي التدفق الطرفيين : خط (شمال/جنوب) بأقل من 30 % وخط (جنوب/جنوب) بما لا يتجاوز عتبة 10 %، فيما يلاحظ شبه انعدام حقيقي على مستوى خط التبادل التجاري التصاعدي إن صح التعبير (جنوب/شمال) خارج المواد الطاقوية.

III- العلاقة بين : ظاهرة الاحتباس التجاري والطاقة البديلة (الحيوية) :

III- 1. تحليل توليفة (الاحتباس التجاري/الطاقة البديلة) :

العلاقة بين إشكالية استقطاب التجارة الدولية (الاحتباس التجاري) وبين ملف إنتاج الطاقة الحيوية، بقدر ما قد تكون منعدمة بالنسبة للكثير، بقدر ما هي علاقة شبه مباشرة. فالتحليل الهيكلي لراهن مبادلات وصفقات التجارة العالمية عبر النظر في تركيبة بنية سلة السلع محل التبادل العالمي، يمكننا ملاحظة أن المنتجات المصنعة تستحوذ على الشطر الأعظم من صادرات العالم ووارداته السلعية، ما يعكس صورة واضحة عن الوضعية الإقصائية للاقتصاديات النامية كطرف مساهم في تشكيل المشهد التجاري العالمي العام، كونها (أي الاقتصاديات النامية) وتحت سقف تداعيات هذا الاحتباس البنيوي الصناعي سوف تكون على الهامش، باعتبار أن قطاعاتها الصناعية وإن وجدت فهي عند مستويات أقل من أن تتيح فرص كافية لدولها للاندماج كأطراف فاعلة في السوق العالمية بالصيغ المستحبة . وبشكل مباشر، وبعنوان بالبند العريض، أشار الملحق الإحصائي للعام 2009 لمنظمة التجارة العالمية أن : المنتجات المصنعة بقيت المجموعة الأكثر ديناميكية في تجارة السلع العالمية. وإحصائياً، تشير مجمل إصدارات منظمة التجارة العالمية منذ عقود فائتة أن تلك المنتجات المصنعة استأثرت (ولا تزال تستأثر) على ما يفوق نسبة 70 % من بنية إجمالي صادرات العالم ووارداته السلعية، وأن الأقل من 30 % المتبقية تتوزع بحياء وبتباين حاد على بقية الفروع السلعية : المنتجات الزراعية بما لا يتجاوز عتبة 9 % المحروقات بأقل 15 %، والمعادن بحدود 3 % ... الخ.

وهذا الوضع المحرج للدول النامية، هو أيضاً وضع يؤرق الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج صناعاتها إلى كميات هائلة من النفط ومواد الطاقة لتلبية مدخلات صناعاتها، ما يجعلها تابعة نسبياً للدول المنتجة للنفط (والتي في غالبها دول نامية) مما جعل الكثير منها يدعم بحوث الطاقة البديلة، وسبل الإنتاج الأقل استهلاكاً للطاقة، الشيء الذي عزز كثيراً من معدلات إنتاج الطاقة الحيوية في تلك الاقتصاديات المتقدمة.

فمثلا، الولايات المتحدة الأمريكية عازمة كل العزم على استبدال وارداتها من النفط بنسبة لا تقل عن حدود 75 % قبل حلول العام 2025، بحسب ما ورد في كلام رئيسها السابق جورج بوش بدايات العام 2006، وحيث صرح : أن هدفنا هو جعل هذا النوع الجديد من الإيثانول ذو ميزة تنافسية في غضون 6 سنوات، لأن مثل هذه الاكتشافات التكنولوجيات الجديدة وغيرها سوف تساعدنا على الوصول إلى هدف عظيم آخر : ليحل محل أكثر من 75 % من واردات النفط لدينا من الشرق الأوسط بحلول عام 2025[10].

كما أن تحليل خارطة التجارة العالمية الراهنة من حيث تتبع معابر التصدير والاستيراد بين اقتصاديات ضفتي السوق العالمية المتقدمة منها (أي الشمال أو المراكز) والنامية (بمعنى الجنوب أو الأطراف)، يعكس بشكله العام حقيقة مفزعة حول المشهد المشوه وغير المتزن للتجارة العالمية، مفاده : أن هناك حالة من احتباس جغرافي مزمنة (أواستقطاب[11]) لتدفقات التجارة العالمية داخل أسوار الحدود الطبوغرافية للضفة الشمالية أو المراكز الرأسمالية الصناعية فيما بينها بتعبير أكثر وضوحاً (وهو ما ندعوه بالاحتباس الجيو- تجاري Géo-commerciale)، والبيانات الإحصائية الرسمية وغير الرسمية وبكافة مصادرها (وبما فيها التقارير الرسمية لمنظمة التجارة العالمية) تثبت ذلك

وبشكل مباشر، فهي تشير في متوسط حدها الأدنى إلى أن ما يربوا عن 60 % من مجموع حجم المبادلات العالمية حبيسة (تصديراً واستيراداً) وبشكل مزمن ضمن خط التبادل التجاري (شمال/شمال)، في حين تتوزع الأقل من 40 % الباقية بين خطي التدفق الطرفيين : خط (شمال/جنوب) بأقل من 30 % وخط (جنوب/جنوب) بما لا يتجاوز عتبة 10 %، فيما يلاحظ شبه انعدام حقيقي على مستوى خط التبادل التجاري التصاعدي إن صح التعبير (جنوب/شمال) خارج المواد الطاقوية.

من زاوية تحليل ثانية، الاحتباس الجيو- تجاري الذي إصطلحناه يمكن قراءته بعدة صيغ أخرى : فقد ورد في الملحق الإحصائي لمنظمة التجارة العالمية مثلاً أن 80 % من مجموع أصغر الدول المصدرة في العالم لم تتعدى نسب مساهمتهم في إجمالي المبادلات الدولية حدود ما لم يتجاوز 10 %، ما يعكس بطبيعة الحال احتباسا تجارياً واضحاً، تتأكد لنا أكثر إسقاطاته السلبية عندما ندرك أن تلك الاقتصاديات المصدرة الصغيرة، وبرغم كونها تمثل 20 % من سكان العالم لم تستطع بنهاية العام 2006 سوى المشاركة بأقل من نسبة 39 % من إجمالي الصادرات العالمية في السلع[12] خارج السلع الطاقوية.

والقضية لا تزال تتعمق أكثر فأكثر، فبالنظر إلى الخارطة التجارية العالمية الموجودة على منتصف الصفحة 3 من نسخته باللغة الفرنسية ـ(أي الملحق الإحصائي 2009) يتضح أنه حتى الأكثر من تلك 60 % من التجارة العالمية المحتبسة ضمن مجال خط التبادل التجاري (شمال/شمال) تحت صيغة الاحتباس الجيو- تجاري، يخترقها احتباس جيو - تجاري أكثر عمقاً، باعتبار أن أكثر من 53 % من مجموع التجارة العالمية في السلع مثلاً يحدث بين أضلاع المثلث التجاري لـ : أمريكا الشمالية، أوروبا وآسيا، وأن حوالي ثلثي تجاراتهم السلعية تقع بينهم . وهو ما صاغه معدو الملحق الإحصائي بمسمى التجارة بين الأقاليم Le Commerce Interrégional، وأثبتوه عندما عنونوا هذا الجزء منه بعنوان : التجارة العالمية في السلع تبقى دائماً تميزها التدفقات البين إقليمية[13] .

والظاهرة (أي الاحتباس التجاري) لا تزال تتركز، فبرغم حدة كل قيل ضمن العرض الأول، فإن كل ذلك ما هو إلا أقل من ربع إجمالي التجارة الدولية الحقيقية القائمة بين المراكز الرأسمالية الكبرى، باعتبار أنه وفي حين أخذنا بنظر الاعتبار إشكالية الاحتباس الداخلي للمبادلات التجارية ضمن الحدود الجغرافية للتكتلات القائمة مثل : الإتحاد الأوروبي .. الخ (أو ما تعرف بالتجارة داخل الأقاليم Le Commerce Intrarégional)، سوف نكون بصدد ظاهر احتباس جيو- تجاري أكثر تركزاً، سيما وأنه إحصائياً بلغت قيمة هذا المستوى التمركزي للتجارة العالمية نسب جد عالية، مست مثلاً وخلال السنوات القليلة الماضية ما يقارب 70 % من تجارة أوروبا الغربية، وحوالي 40 % أمريكا الشمالية (من دون المكسيك)، وحدود 51 % في آسيا، وما لا يقل عن 20 % في منطقة أمريكا اللاتينية (متضمنة المكسيك). كل ذلك مقابل أقل من 10 % في أفريقيا وما لا يزيد عن نسبة 7 % بين دول الشرق الأوسط .

إذا، العلاقة بين إشكالية الاحتباس التجاري في السوق العالمية وبين التوجه الراهن لإنتاج الطاقة الحيوية تعتبر جد متداخلة سيما في ظل حاجة الصناعة في الشمال إلى نفط الجنوب، وما يفرزه هذا الوضع من تداعيات على الوضع القيادي للدول المتقدمة على التجارة الدولية، ما يتطلب التفكير بجدية في خلق بدائل مدخلات الصناعة ومستلزمات الإنتاج بعيدا عن الموارد الطبيعية للدول النامية، والتي يأتي في مقدمتها: إنتاج الطاقة الحيوية.

III- 2. تحليل الإستراتيجية الأوربية للطاقة الحيوية (آفاق 2050) في ظل ظاهرة الاحتباس التجاري كمثال:

منذ تأسيسه، نما حجم الاتحاد الأوروبي بنسب عالية، وأصبح أحد أهم القوى الاقتصادية في الخارطة الدولية، وبطبيعة الحال ذلك النمو الاقتصادي يتبعه نمو أوسع في معدلات استهلاك الطاقة بكامل أنواعها. خاصة منها التي مصدرها الوقود الأحفوري بأنواعه الأربع والتي يتوقع أن تتضاعف بنسب عالية مع حلول العام 2030 : النفط الخام يتوقع أن ترتفع وارداته من حدود 88 % إلى 95 % العام 2030. الغاز الطبيعي من 58 % إلى ما لا يقل عن 84 % العام 2030. الفحم والذي قد تبلغ حصتة من الواردات 63 % العام 2030 مقابل 39 % في عام 2005[14].

كما أن التقديرات الموضوعية للمستقبل تشير إلى لاحتمالات ارتفاع نسب ورادات دول الاتحاد الأوروبي من إجمالي استهلاكها من النفط والغاز إلى حدود 90 % للنفط و70 % للغاز بحول العام 2020 إن لم يتم وضع إستراتيجية طاقوية محكمة[15].

وعموماً، يعتبر الاتحاد الأوروبي من الدول الفقيرة نفطياً وغازياً، فمثلا ومن خلال بيانات الميزان النفطي وميزان الغاز الطبيعي، يظهر العجز بوضوح في الموازنة بين حجم الصادرات وحجم الواردات. فبالنسبة للميزان النفطي ارتفع عجز دول أوربا الغربية من حدود 8.1 مليون برميل في اليوم العام 1990 إلى أكثر من 9.7 مليون برميل في اليوم العام 2009، وكذلك الأمر بالنسبة لميزان الغاز الطبيعي الذي ارتفع العجز فيه من أقل من 98 مليار مكعب العام 1990 إلى أكثر من 209.3 مليار مكعب العام 2009[16]. كما أن أسعار المنتجات الطاقوية في الاتحاد الأوروبي، شهدت ارتفاعات خلال السنوات الماضية، ففي ألمانيا مثلاً ارتفع سعر الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب من حدود 8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية العام 2007 إلى أكثر من 10.6 دولار العام 2011، وتضاعف في بريطانيا من حدود 6 دولار العام 2007 إلى أكثر من 9 دولار العام 2011[17].

وعلى مستوى العقود القليلة القادمة، بدا يبدوا أن الاتحاد الأوروبي وفي ظل محدودة وتراجع الاحتياطي والإنتاج الطاقوي هو في حاجة ماسة لضرورة التفكير في الإستراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي، فبالمقارنة بين عامي 2001 و2011 .يمكن ملاحظة ذلك العجز في الاحتياطي الطاقوي الأوروبي بوضوح : العام 2001 كان الاحتياطي المؤكد للنفط في حدود 8.8 مليار برميل، تراجع إلى أقل من 607 مليار برميل العام 2011، وكذلك الاحتياطي المؤكد من الغاز انخفض من حوالي 3.6 تريليون م^3 العام 2001 إلى أقل من 1.8 تريليون م^3 العام 2011[18].

وفي ظل ما تؤكده الأبحاث الرسمية الأوروبية أن حجم الطلب الأوروبي على الطاقة خلال العقود القليلة القادمة وبرغم نسب نموه السالبة إلا أنه سيبقى عند حدود 12 مليون برميل يومياً إلى غاية العام 2030. أعلنت أوروبا العام 2011 عن انزعاجها من تبعيتها التجارية لدول الجنوب من ناحية استيراد النفط ومواد الطاقة التقليدية، وفي تقريرها حول الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي : رؤية للعام 2030، أكد المجلس الاستشاري الأوروبي لبحوث الوقود الحيوي أنه يمكن تغطية 10 % من احتياجات أوروبا من وقود السيارات بالوقود الحيوي العام 2020، وقرابة 25 % العام 2030، إذا ما تم دعم هذه الصناعة19. ووفقا لخريطة طريق الطاقة لعام 2050، التي خطتها المفوضية الأوروبية العام 2011 تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى خفض انبعاثات الكربون بنسبة أكثر من 80 % بحلول منتصف القرن الراهن، ما يتضمن تغيير أنظمة توليد الطاقة المرتكزة على الوقود الأحفوري.

الوضع السابق، دفع بالاتحاد الأوروبي العام 2011، لوضع إستراتيجية لإدارة الطاقة على آفاق 2050 سميت بخريطة طريق الطاقة لعام 2050، تم خطها من قبل المفوضية الأوروبية بهدف خفض انبعاثات الكربون بنسبة أكثر من 80 % بحلول منتصف القرن الراهن مقارنة بسنة الأساس 1990، ما يتضمن تغيير أنظمة توليد الطاقة المرتكزة على الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة البديلة والمتجددة (أنظر الجدول: 01).

ولعل من أهم عناصر تلك الإستراتيجية، هو زيادة الاهتمام بالوقود الحيوي كبديل للطاقة الحفورية، فقد أسست دول الاتحاد الأوروبي مجلس استشاري لبحوث الوقود الحيوي، والذي أصدر تقريراً بعنوان: الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي ... رؤية للعام 2030، وجاء فيه : أنه يمكن تغطية 10 % من احتياجات أوروبا من وقود السيارات بالوقود الحيوي العام 2020، وقرابة 25 % العام 2030، إذا ما تم دعم هذه الصناعة. وبالفعل من المتوقع أن يتجاوز حجم دعم دول الاتحاد الأوروبي لإنتاج الإيثانول حدود فقط عتبة 12 مليون يورو العام 2020.

وبالفعل، ما بين العام 1992 إلى العام 2010 نما حجم إنتاج دول الاتحاد الأوروبي لوقود الإيثانول الحيوي وحده بحوالي 1200 ضعف من حدود 1 مليون جالون العام 1992 إلى أكثر من 1191 مليون قالون العام 2010، مرورًا بحوالي 46 مليون جالون العام 2000 وأكثر من 728 مليون جالون العام 2008.

أيضاً، خلال العشر سنوات الأولى من القرن الراهن، تطور حجم الإنتاج الأوروبي لوقود الإيثانول بأكثر من 10 مرات من حدود 209 مليون جالون العام 2000 إلى أكثر من 2485 مليون جالون العام 2010، مرورا بقرابة 859 مليون جالون العام 2005 و2242 مليون جالون العام 2008.

ومع تزايد الطلب على الوقود الحيوي، سيرتفع الطلب على المحاصيل الزراعية الداخلة في إنتاجه، وبالتالي سوف تتضخم أسعار تلك المحاصيل من جهة، ومن جهة أخرى سوف تتسع مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعتها على حساب زراعة المحاصيل الغذائية الأخرى. فمن المتوقع أن تتسع تلك المساحات المخصصة لزراعة محاصيل الوقود الحيوي من حدود 1 % العام 2004 إلى أكثر من 2.5 % العام 2030.

وبرغم أنه العام 2010 كانت الولايات المتحدة في طليعة الدول المنتجة للإيثانول المتجددة، وفقا لدراسة توقعات الوقود الحيوي العالمية 2010-2020 نشرت في شهر فبراير من قبل GBC (مركز الوقود الحيوي العالمية) بطاقة إنتاجية تتجاوز 51 مليار ليتر، فقد احتلت الدول الأوروبية كذلك مراتب متقدمة في ذلك فرنسا احتلت المركز الرابع[20]، وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة دوليا في إنتاج الديزل الحيوي بأكثر من 660 مليون جالون، تلتها فرنسا بقرابة 630 مليون جالون.

IV- تحليل معامل الارتباط بين الوقود الحيوي والأمن الغذائي للفترة 2022/2012 :

بين الزراعة والطاقة (أو بين الأمن الغذائي[21] والوقود الحيوي، أو بين الطاقة والاقتصاد بتعبير حديث) كانت هنالك دائماً روابط وثيقة ومعامل ارتباط شديد تغيرت طبيعته بمرور الوقت ولم يندثر.

IV- 1. ثنائية (الوقود الحيوي/ الأمن الغذائي) ... ومضة تاريخية :

فيما مضى كانت الزراعة هي دائماً مصدر الطاقة، كما أن الطاقة هي بالتأكيد من المدخلات الرئيسية في الإنتاج الزراعي الحديث. وحتى القرن 19 كانت الحيوانات تقريبا هي المصدر الوحيد للطاقة (قوة الحصان)، فقد كانت تستخدم في النقل والزرع، ولا تزال لليوم توفر ذلك النوع من الطاقة في الكثير من الدول والمناطق من العالم، والزراعة هي التي توفر الوقود اللازم لتغذية تلك الحيوانات. وقبل قرنين كان ما لا يقل عن 20 % من المساحات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم لتغذية حيوانات الجر[22].

في القرن العشرين، ومع اكتشاف الوقود الأحفوري (النفط خاصة) واستعماله في قطاع النقل، وبقدر ما تراجع معامل الارتباط بين أسواق السلع الزراعية وأسواق منتجات الطاقة، بقدر ما تعززت العلاقة. فقد ارتفعت نسب اعتماد الزراعة على الأسمدة الكيماوية المستخرجة من الوقود الأحفوري، كما وارتفعت نسب مكننة الزراعة واعتمادها على الآلات التي تعمل بزيت الديزل أو غيره. كما أن تخزين الأغذية، وتصنيعها وتوزيعها، هي كلها أنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة، وبالتالي وبطبيعة الحال فإن ارتفاع تكاليف الطاقة (أسعار النفط) له أثر مباشر وقوي على تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار الغذاء في العالم[23] .

ومع بروز فكرة استخدام الوقود الحيوي السائل المشتق من المحاصيل الزراعية سبعينات القرن الماضي، وتضاعفها إلى 20 مليار جالون العام 2010 مقارنة بأقل من 5 مليار جالون في الفترة ما بين منتصف سبعينيات وأواخر تسعينيات القرن الماضي (أنظر الشكل: 02)، عاد معدل الارتباط بين الطاقة والزراعة إلى الارتفاع، فأطلقت البرازيل البرنامج الوطني للإيثانول العام 1979، وأطلقت الولايات المتحدة برنامج لصناعة الإيثانول من الذرة، وتبعتها في نفس السياق عدة دول كالصين، كينيا وزيمبابوي لكن محاولاتها باءت بالفشل[24].

ومنذ دخول القرن الراهن، وتزايد المخاوف بشأن ما يعرف بالاحتباس الحراري، وعدم استقرار الشرق الأوسط ... الخ، دفع مجددا للاهتمام بالوقود الحيوي. خاصة مع التضاعف غير العادي لأسعار النفط بأكثر من أربع مرات خلال العقد الماضي من حدود 23 دولار للبرميل العام 2001 إلى أكثر من 109 دولار للبرميل العام 2012 مرورا بحوالي 36 دولار العام 2004 وأكثر من 94 دولار العام 2008، فتضاعف معدل الارتباط بين الطاقة والزراعة، سيما وأنه ومع ارتفاع أسعار النفط، تبدأ الجدوى الاقتصادية في إنتاج الوقود الحيوي تتصاعد، لأن المشكل الأساسي في إنتاج الطاقة البديلة (الحيوية تحديداً) هو التكلفة العالية مقارنة بأسعار النفط ومستخرجاته.

ومنذ ذلك الحين، بدأت التكهنات تتزايد بارتفاع معدلات استهلاك واستعمال الوقود الحيوي بالتوازي أو كبديل للنفط في الكثير من القطاعات الاقتصادية، بقدر ما زج به (وكما سبق الذكر) كمتغير أساسي ضمن معادلة مسببات أزمة الغذاء العالمية، وأصبح ملف الأمن الغذائي والاقتصادي العالميين لا يناقشان دون حضور مركزي لملف : الوقود الحيوي.

العام 2005، بلغ إنتاج الوقود الحيوي قرابة 2 % من الاستعمال العالمي للبنزين. وما بين عامي 2000 إلى 2005، نما الإنتاج العالمي من وقود الإيثانول بنسبة نمو بلغت 165 % (الجدول رقم : 02). وبالنسبة للديزل الحيوي فقد كانت الانطلاقة من قاعدة صغيرة بحدود 251 مليون جالون العام 2000 وصولاً إلى أكثر من 790 مليون قالون العام 2005[25]. وبحلول العام 2030 (أنظر الجدول: 02)، من المتوقع أن تتضاعف نسبة الطلب الكلي على الوقود الحيوي كجزء من الطاقة المستخدمة في قطاع النقل فقط بأكثر من 5 مرات من حدود 1 % العام 2005 إلى أكثر من 5 % العام 2030 (أنظر الشكل: 03).

IV- 2. ثنائية (الوقود الحيوي/ الأمن الغذائي) ... دراسة تحليلية :

ما بين العام 2000 إلى 2010، وعندما نما حجم الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي (الإيثانول فقط) بأكثر من 5 أضعاف من حدود 4.5 مليون جالون العام 2000 إلى حوالي 22 مليون جالون العام 2010 (أنظر الجدول: 03)، فقفز مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة بأكثر من الضعف من 90 نقطة إلى أكثر من 185 نقطة العام 2010.

إذاً، ملف : الوقود الحيوي، وبقدر معدل نمو إنتاجه الهائل، وبقدر ما بدأ يستهلك مساحات واسعة من جولات مناقشات أزمة الغذاء والأمن العالميتين منذ سبعينيات القرن الماضي، بقدر ما بدأ يستهلك كميات هائلة من المحاصيل الزراعية التي كان يفترض بها أن توجه لتغذية البشر . فبحلول العام 2021، ما لا يقل عن 13 % من الإنتاج العالمي للحبوب الخشنة، وأكثر من 15 % من إنتاج الزيوت النباتية، وحدود 30 % من الإنتاج العالمي من قصب السكر، سيستخدم في إنتاج الوقود الحيوي.

وبرغم ذلك، يقزم الكثير من المختصين معامل الارتباط بين صناعة الوقود الحيوي[26] وانعدام الأمن الغذائي[27] العالمي خلال العقود القليلة القادمة، ويرون أنه من الصعب جداً الربط بين تنامي صناعة الوقود الحيوي وبين تضخم أسعار المنتجات الغذائية، ويرتكزون في ذلك على حزم من عدة حجج متعدد الصعد، أهمها : أن التاريخ الاقتصادي والمعطيات الراهنة تؤكد أن السبب الرئيس للأزمات الغذائية هي الكوارث الطبيعية، أكثر من كونها أسباب متسبب فيها الإنسان (أنظر الشكل : 04).

كما أنه وعلى مدى العقدين القادمين على الأقل من الصعب جدًا تصديق المكانة الرفيعة التي تشاع أن الوقود الحيوي سوف يحتلها كبديل للنفط وغيره من مصادر الطاقة الراهنة، لأن التكاليف الاقتصادية للتحول للوقود الحيوي جد مرتفعة ولا تتطابق مع المنطق الاقتصادي، فعلى مستوى قطاع النقل فقط سيستوجب التحول تجاه الوقود الحيوي تغيير محركات كل العربات، كما أن تخزين الوقود الحيوي يحتاج إلى حيز أكبر في بمحطات الوقود ما سوف يكلف الفاعلين في قطاع النقل أموالا باهظة لتغيير كل ذلك. إضافة إلى أن الأرقام المتعلقة بإنتاجية الطن الواحد من الحبوب للوقود الحيوي جد ضعيفة، ولا تتوافق والحسابات الاقتصادية والاستثمارية : فزراعة هكتار واحد من الذرة ينتج 10 أطنان في أحسن الظروف، والطن الواحد من الذرة ينتج ما لا يتجاوز 124 جالون من الإيثانول، أي إنتاج واحد هكتار من الذرة

ينتج ما لا يتعدى 1240 جالون من الإيثانول. كما أن إنتاج واحد هكتار من الشعير ينتج فقط 1000 جالون من الإيثانول، في حين إنتاج واحد هكتار من الأرز ينتج 700 جالون من الإيثانول[28].

وبرغم كل ذلك، وعلى الضفة المقابلة، تشير التقارير والأبحاث الدولية إلى العكس، وتعزز معدل الارتباط العالي والمتزايد بين الزراعة وأسعار منتجاتها وسوق الطاقة، وخاصة في ظل :

1. تنامي الاهتمام الدولي بالوقود الحيوي (مقاساً بكمية الإنتاج).
2. ارتفاع أسعار النفط.

ودول الاتحاد الأوروبي أسست مجلس استشاري لبحوث الوقود الحيوي، والذي أصدر تقريراً بعنوان: الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي ... رؤية للعام 2030، وجاء فيه : أنه يمكن تغطية 10 % من احتياجات أوروبا من وقود السيارات بالوقود الحيوي العام 2020، وقرابة 25 % العام 2030، إذا ما تم دعم هذه الصناعة[29]. وبالفعل من المتوقع أن يتجاوز حجم دعم دول الاتحاد الأوروبي لإنتاج الإيثانول حدود فقط عتبة 12 مليون يورو العام 2020.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة كل العزم على استبدال وارداتها من النفط بنسبة لا تقل عن حدود 75 % قبل حلول العام 2025، بحسب ما ورد في كلام رئيسها السابق جورج بوش بدايات العام 2006، وحيث صرح :

أن هدفنا هو جعل هذا النوع الجديد من الإيثانول ذو ميزة تنافسية في غضون 6 سنوات. لأن اكتشافات هذه التكنولوجيات الجديدة وغيرها سوف تساعدنا على الوصول إلى هدف عظيم آخر : ليحل محل أكثر من 75 % من واردات النفط لدينا من الشرق الأوسط بحلول عام 2025[30].

وتعتبر الولايات المتحدة الرائدة في مجال إنتاج الإيثانول الحيوي عموما والمصنوع من الذرة خصوصا ابتداء من العام 2006 بعد تخطيها للبرازيل، حيث أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية المتواصلة للطاقة باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى في العالم دفعها إلى التفكير في إيجاد بدائل أخرى للطاقة، ومن ثم فإنه وكونها المنتج الأول للذرة في العالم فإنها عملت على تطوير صناعة الوقود الحيوي باستعمال الذرة بحيث زادت الكميات الموجهة منها لصناعة الإيثانول من أقل من 1 مليون طن العام 1980 إلى قرابة 9 مليون طن بحلول العام 1990 ثم أكثر من 16 مليون العام 2000 إلى حوالي 120 مليون طن العام 2010.

ومن ناحية ثانية، تؤكد كل الدراسات أن أسعار النفط عامل رئيسي في ارتفاع أسعار السلع الزراعية، لأنها لا تؤثر فقط على تكلفة الإنتاج، بل وتزيد من الطلب على الوقود الحيوي والمواد الخام المستخدمة في إنتاجه. فالدراسات توضح ذلك التزامن المباشر بين أسعار النفط ومؤشر أسعار الحبوب (كمثال عن أسعار الغذاء)، فكلما ارتفعت أسعار النفط تبعتها أسعار الحبوب والعكس بالعكس، فالعام 2008 وعندما بلغت أسعار النفط (سلة أوبك) حدود 94.5 دولار للبرميل بلغ مؤشر أسعار الحبوب حدود 162 نقطة، وعاد المؤشر للنزول إلى 112 نقطة بمجرد نزول أسعار النفط 61 دولار للبرميل العام 2009.

والتقديرات تشير وبحسب منظمة الزراعة العالمية أن انخفاض النفط الخام بمعدل الربع (25 %) يتسبب في انخفاض أسعار السلع الزراعية الأساسية بما لا يقل عن 2 إلى 5 %، كما ويتسبب بتراجع أسعار الأسمدة الضرورية في الزراعة بما لا يقل عن 12 إلى 14 %. والعكس بالعكس.

ومع تزايد الطلب على الوقود الحيوي، وبطبيعة الحال يرتفع الطلب على المحاصيل الزراعية الداخلة في إنتاجه، وبالتالي سوف تتضخم أسعار تلك المحاصيل من جهة، ومن جهة أخرى سوف تتسع مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعتها على حساب زراعة المحاصيل الغذائية الأخرى. فمن المتوقع أن تتسع تلك المساحات المخصصة لزراعة محاصيل الوقود الحيوي من حدود 1 % العام 2004 إلى أكثر من 2.5 % العام 2030.

والنتيجة جد بسيطة، وهي ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والسلع الزراعية، والتي من أبرزها الذرة التي تدخل بشكل أساسي في صناعة أعلاف الدواجن، ما سوف يتسبب في تفاقم أسعار لحوم الدواجن والبيض باعتبار أن تكلفة الأعلاف تمثل أكثر من 80 % من إجمالي تكلفة صناعة الأعلاف الموجهة للدواجن. كما أن أسعار الخبز ستشهد ارتفاعاً صنواً مع ارتفاع أسعار القمح، مثلما حصل في المكسيك[31].

V - خلاصة:

في الأخير، وبناءً مما سبق، يمكن القول أنه وفي ظل ظاهرة الاحتباس التجاري التي أضحت تشكل أهم سمات الاقتصاد العالمي الراهن، ينتج عن التفاعل ضمن ثنائية (الوقود الحيوي/الأمن الغذائي العالمي)، مجموعة من النتائج المتعلقة بالأثر المتبادل بين كل منها. فبطبيعة الحال، العامل الأساس في تغيير نمط الزراعة لدى الفلاحين مرتبط مباشرة بالإيرادات التي تتيحها المحاصيل، فإذا كانت الزراعة الموجهة للوقود الحيوي أكثر إدراراً للأرباح فالفلاحون سوف تتغير طبيعة زراعاتهم تجاه تلك المحاصيل مباشرة، والعكس إن كان العكس، وهو ما حدث بالفعل.

وبشكل عام، وبالتأكيد الوقود الحيوي ليس الوحيد المتسبب في ارتفاع أسعار الغذاء، فهو جزء من معادلة دولية تؤثر متغيراها على أسعار الغذاء العالمية ولكنه يبقى أهمها وأحدثها، والتي من أهمها:[32]

- تغير أنماط الاستهلاك على مستوى العالم : بسبب تحسن مستويات الدخل في الكثير من دول العالم، وتوجه الأفراد نحو استهلاك أوسع للحوم ومنتجات اللبان.
- ارتفاع أسعار النفط : والذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والتخزين.
- تغير المناخ : كما هو الحال بالنسبة للفيضانات في أستراليا التي تسبب في ضياع 60 % من محصول القمح العام 2007، وحوالي 98 % من محصول الأرز.
- المضاربة في أسواق السلع العالمية.

وكنتيجة، لتحليل معامل الارتباط بين الوقود الحيوي والأمن الغذائي العالمي، يمكن رصد الحقائق التالية، التي تعطي صورة واضحة عن طبيعة التوجه الراهن نحو استعمال الوقود الحيوي:

ـ النتيجة الأولى : أن الاهتمام بالوقود الحيوي والطلب عليه سيظل في تزايد خلال العقود القادمة ليبلغ العام 2030 وفي قطاع النقل فقط حدود 3.2 % وهو ما يعادل حدوث زيادة في الكمية الكلية للوقود الحيوي المستخدم في قطاع النقل من 19 مليون طن العام 2005 إلى 102 مليون طن العام 2030. وهو ما يمكن الاستدلال له أيضاً عبر التوقعات حول تقديرات المساحات المخصصة لزراعة محاصيل الوقود الحيوي، والتي يتوقع أن تتسع إلى 2.5 % من المساحة الإجمالية الزراعية العام 2030 (أنظر الجدول: 04).

ـ النتيجة الثانية : هنالك معامل ارتباط وثيق بين صناعة الوقود الحيوي وأسعار النفط، باعتبار أنه وفي ظل الأسعار الراهنة للنفط يستحيل تقبل فكرة الوقود الحيوي كسلعة منافسه. وأنه ولتحول صناعة الوقود الحيوي لصناعة مربحة في أسواق الطاقة، يجب أن تصل أسعار النفط لمستويات عاليا تتجاوز في قيمتها الدنيا حدود 100 دولار للبرميل.

ففي الولايات المتحدة مثلاً، وفي ضوء التكنولوجيا المتوفرة حاليا، يتطلب صمود صناعة الوقود الحيوي اقتصادياً بقاء سعر برميل النفط الخام فوق عتبة 60 دولاراً، وهو المستوى الذي يمكن أن يدفع عنده مصنعو الإيثانول قرابة 79.52 دولار أمريكي لطن الذرة، ويظلوا بذلك قادرين على تحقيق الأرباح إلى غاية بلوغ أسعار النفط الخام 100 دولار أمريكي للبرميل وهو المستوى الذي سوف يجعلهم يدفعون ما يصل إلى 162.98 دولار أمريكي للطن .

ـ النتيجة الثالثة : أن معامل الارتباط بين الوقود الحيوي وأزمة الغذاء جد مرتفع، فارتفاع الطلب على المواد الوسيطة الغذائية للوقود الحيوي في ارتفاع أسعار الأغذية، مما يؤكد فرضية أن الوقود الحيوي يشكل تهديداً مباشراً للأمن الغذائي. فالدراسات أكدت أن التوجه نحو إنتاج الوقود الحيوي سبب أزمات الغذاء للعام 2008 (أنظر الجدول : 05).

فمثلاً، العام 2001 وعندما كان إنتاج وقود الإيثانول الحيوي لا يتجاوز حد 4.5 مليون جالون، لم يتعدى مؤشر منظمة الزراعة والأغذية لأسعار الحبوب عتبة خط 94 نقطة، وبمجرد ارتفاع كمية إنتاج وقود الإيثانول بما لا يتجاوز 355 ألف جالون العام 2002، ارتفع ومباشرة مؤشر أسعار الحبوب بحوالي 9 نقاط. وخلال العام 2011 وعندما بلغ حجم إنتاج وقود الإيثانول قرابة 22 مليون جالون تجاوز مؤشر أسعار الحبوب عتبة 167 نقطة.

ـ النتيجة الرابعة : أن معامل الارتباط بين الطاقة الحيوية والحساب الاقتصاد جد ضعيف من زاوية كونه سلعة اقتصادية، وأنه وخلال العقدين القادمين على الأقل، شتى الحسابات الافتراضية تبرز أن الوقود الحيوي لا يمكن في ظل احتياجاته الكبيرة من الأراضي أن يعوض النفط (البترول) أو مشتقاته، ولكنه له أثر قوي على الزراعة والأسواق الزراعية والغذاء العالمي . فمثلاً :[33] حتى لو استخدمت الولايات المتحدة كل أراضيها المخصصة لزراعة الذرة في إنتاج الإيثانول، فإنها لن تغطي سوى 12 % من حاجياتها من وقود السيارات، كما أنه ولو تم استعمال كل محصول الصويا في صناعة الوقود الحيوي فلن يغطي سوى أقل من 9 % من طلب الكلي على الديزل، بقدر ما سوف يشكل ذلك ضغطا هائلا على فاتورة الغذاء الأمريكية (أنظر الجدول: 06).

وعلية من الصعب تقبل فكرة صمود الوقود الحيوي كسلعة اقتصادية، باعتبار أن تكاليف إنتاجه تتجاوز بكثير آمال تعويضه للبترول إلا في حال واحدة، هي : أن يتم دعم صناعة الوقود الحيوي من قبل حكومات الدول المنتجة.

وأخيراً، لا يمكننا القول سوى أنه، وخلال العقدين القادمين على الأقل، ولتفادي تداخل العلاقة بين اقتصاديات الطاقة الحيوية والأمن الاقتصادي العالمي في ظل تنامي إنتاج الوقود الحيوي (للفترة على الأقل ما بين عامي 2000 إلى 2030)، يتطلب الأمر ـ وكما ورد في تقرير حالة الأغذية والزراعة الصادر عن منظمة الغذاء العالمية لنسخته للعام 2008 ـ وفي حين كان المرتجى إنتاج الوقود الحيوي بطريقة مستدامة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً ... الخ، النظر بعمق في مجمل السياسات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالمجالات التالية:[34]

1. تعزيز سياسات حماية الفقراء وعديمي الأمن الغذائي في العالم.
2. الاستفادة من فرص التنمية الزراعية والريفية.
3. ضمان الاستدامة البيئية.

4. إعادة النظر بعمق في السياسات القائمة حالياً بشأن الوقود الحيوي.
5. جعل النظام الدولي نظاماً داعماً لتنمية الوقود الحيوي تنمية مستدامة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (01) تخفيض انبعاثات الغازات حسب القطاعات ضمن خارطة الطاقة 2050

(الوحدة : %)		2005	2030	2050
المجموع		7 -	40 - إلى 44	79 - إلى 82
القطاعات	الكهرباء (CO2)	7 -	54 - إلى – 68	93 - إلى – 99
	الصناعة (CO2)	20 -	34 - إلى – 40	83 - إلى – 87
	النقل (CO2)	30 +	20 + إلى – 09	54 - إلى – 67
	السكن (CO2)	12 -	37 - إلى – 53	88 - إلى – 91
	الزراعة (خارج CO2)	20 -	36 - إلى – 37	42 - إلى – 49
	اخرى (خارج CO2)	30 -	72 - إلى – 73	70 - إلى – 78

Source : COMMISSION EUROPÉENNE, *Feuille de route vers une économie compétitive à faible intensité de carbone à l'horizon 2050*, Bruxelles, le 8.3.2011, P 06.

الجدول (02) توقعات الطلب على الطاقة بحسب المصدر والقطاع (1980 - 2030)

	الطلب على الطاقة (مليون طن من معادل للنفط)						**الحصة** (%)		
	1980	**1990**	**2000**	**2005**	**2015**	**2030**	**2005**	**2015**	**2030**
إجمالي الإمدادات من الطاقة الأولية بحسب المصدر	**7228**	**8755**	**10023**	**11429**	**14361**	**17721**	**100**	**100**	**100**
الفحم	1786	2216	2292	2892	3988	4994	25	28	28
النفط	2106	3216	2647	4000	4720	5585	35	33	32
الغاز	1237	1676	2089	2354	3044	3948	21	21	22
الطاقة النووية	186	525	675	714	804	854	6	6	5
الطاقة المائية	147	184	226	251	327	416	2	2	2
الكتلة الحيوية والمخلفات	753	903	1041	1149	1334	1615	10	9	9
مصادر اخرى	12	35	52	61	145	308	1	1	2
إجمالي استهلاك الطاقة بحسب القطاع	/	**6184**	/	**7737**	**9657**	**11761**	**100**	**100**	**100**
المساكن والخدمات والزراعة	/	2516	/	2892	3423	4122	37	35	35
الصناعة	/	2197	/	2834	3765	4576	37	39	39
النقل	/	1471	/	2011	2469	3163	26	26	27
النفط	/	1378	/	1895	2296	2919	94	93	92
الوقود الحيوي	/	6	/	19	57	102	1	2	3
أنواع أخرى من الوقود	/	87	/	96	117	142	5	5	4

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة، 2007، نقلاً عن : **حالة الأغذية والزراعة**، منظمة الأغذية والزراعة، 2008، ص 44.

الجدول (03) : تطور حجم الإنتاج العالمي من الإيثانول (2000 - 2010) (مليون جالون)

2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
4.519	4.874	5.42	6.43	7.531	8.276	10.366	13.09	17.452	19.239	21.926

Source: Earth Policy Institute.

الجدول (04) توقعات الاحتياجات من الأراضي لإنتاج الوقود الحيوي في العالم (2004 - 2030)

المساحة/السنوات	**2004**	**2030**
إجمالي المساحة (مليون هكتار)	13.8	34.5
النسبة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة (%)	1.0	2.5

المصدر : **حالة الأغذية والزراعة**، منظمة الأغذية والزراعة، 2008، ص 45.

الجدول (05) ارتفاع أسعار الأغذية (2002 - 2012)

السنوات/السلع	**السكر**	**الزيوت الدهون**	**الحبوب**	**الألبان**	**اللحوم**
2002	106.4	94.7	102.8	89.5	97.5
2003	100.8	101.1	98.4	95.4	97.0
2004	93.8	103.5	99.1	113.1	104.9
2005	123.6	91.3	91.2	119.2	105.8
2006	179.0	96.0	103.9	109.3	101.2

2007	115.1	136.8	134.3	170.9	100.7
2008	134.2	167.8	175.6	162.2	113.2
2009	203.2	119.2	137.2	111.8	105.0
2010	227.3	146.1	137.4	150.8	114.6
2011	249.7	170.7	167.0	149.2	119.5
2012	208.6	154.2	159.5	125.1	116.3

Source : www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/ar/.

الجدول (06) : كفاءة إنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول) من بعض المحاصيل الزراعية

السلع/الكفاءة	**إنتاج المحصول** (طن/الهكتار)	**كفاءة التحويل** (لتر/طن)	**إنتاج الإيثانول**(لتر/طن)
بنجر السكر	46.0	110	5060
قصب السكر	65.0	70	4550
الكسافا	12.0	180	2070
الذرة	4.9	400	1960
الأرز	4.2	430	1806
القمح	2.8	340	952
الذرة الرفيعة	1.3	380	494

المصدر : **حالة الأغذية والزراعة : الوقود الحيوي ... الآفاق والمخاطر والفرص**، منظمة الأغذية والزراعة، 2008، ص 16.

الشكل (01) تراجع متوسط النمو السنوي لصافي الإنتاج الزراعي 2002 إلى 2021

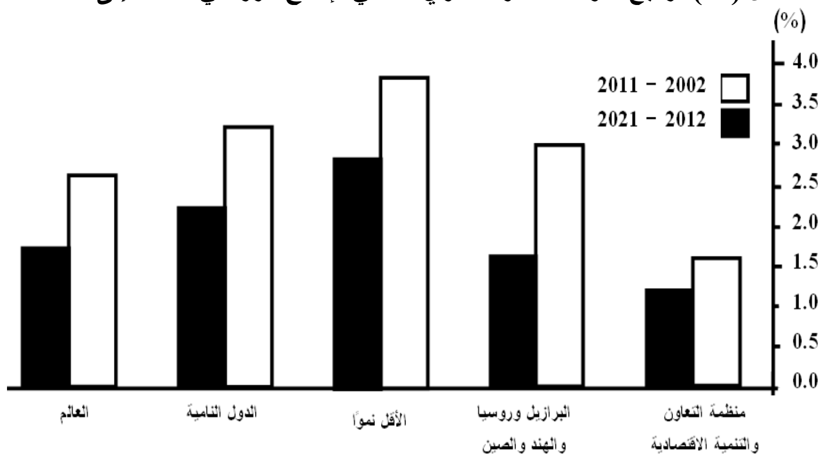

المصدر : نشرة التوقعات الزراعية 2021/2012، منظمة الأغذية والزراعة، 2012، ص 3.

الشكل (02) تطور حجم الإنتاج العالمي للوقود الحيوي (الإيثانول) (1975إلى 2010) (مليون جالون)

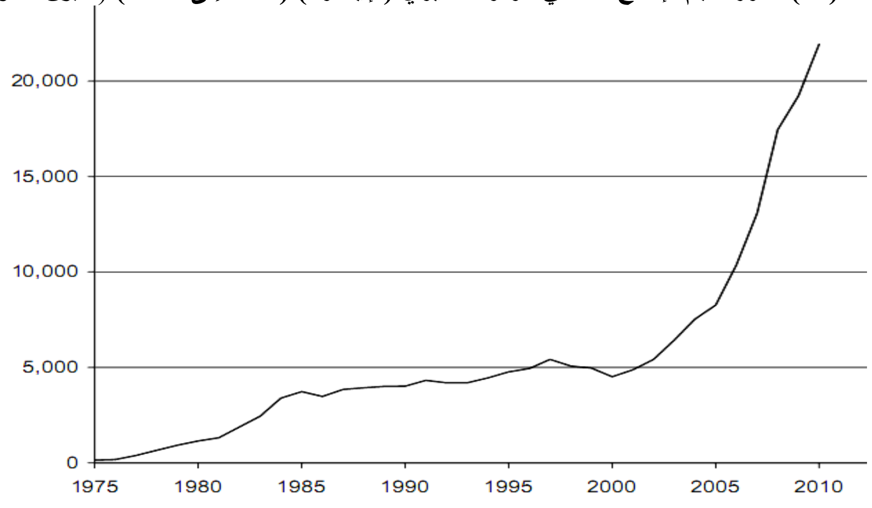

Source : ***Earth Policy Institute***, *www.earth-policy.org*.

الشكل (03) توقعات اتجاهات استعمال الوقود الحيوي في قطاع النقل للفترة 1990 إلى 2030

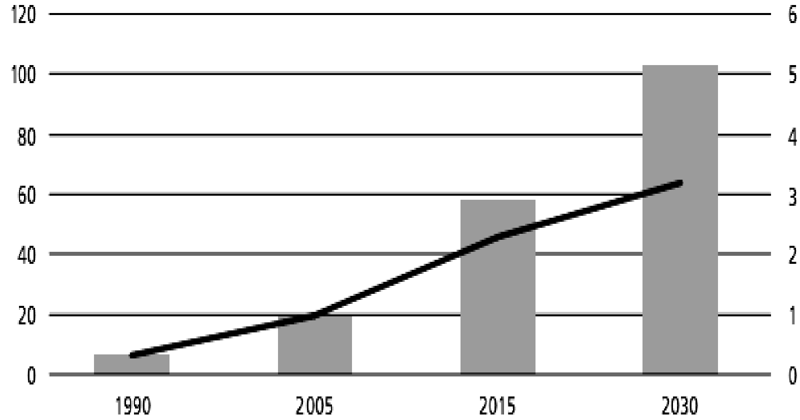

Source : International Energy Agency, 2007.

الشكل (04) توزع أسباب الأزمات الغذائية في العالم 1981 - 2001

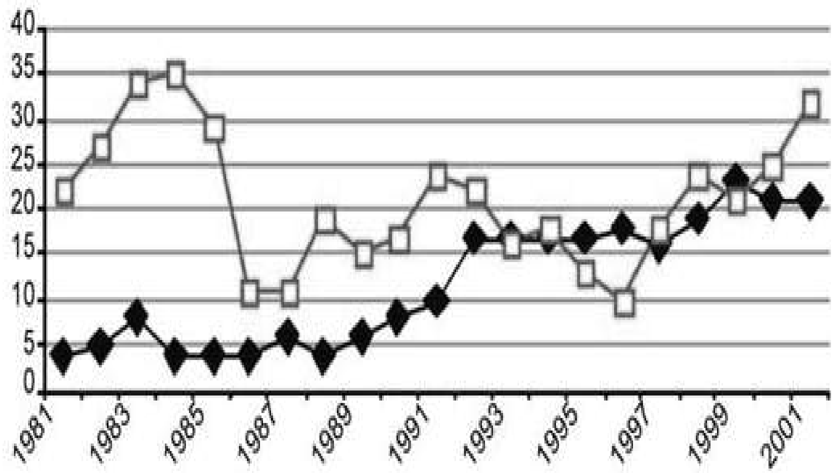

Source : ***RAPPORT SUR LES MARCHÉS DES PRODUITS 2004-2003***, FAO . P 46 .

- الإحالات والمراجع :

[1]. يُستخدم مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة لقياس التغيّر الشهري في الأسعار الدولية لسلّة السلع الغذائية الأساسية. وهو يتألّف من متوسط مؤشرات الأسعار الخمسة للمجموعات السلعيّة (أي ما يمثّل 55 تسعيرة) مرجّحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة ما بين عامي 2002 - 2004/*www.fao.org* .

2 . نورالدين جوادي، **الأزمة المالية العالمية : مقاربة نظرية**، مجلة حوليات بشار، العدد 2010/8، تصدر عن جامعة بشار (الجزائر)، ص 188.

3 . هذه الفقرة استعملها الدكتور في سياق ملاحظاته حول أزمة الرهن العقاري الأمريكية للعام 2007، ولكننا ولأنها صالحة للإسقاط هنا استعملناها. أنظر : محمد سمير مصطفى، افتتاحية العدد 51 / صيف 2010 لمجلة بحوث عربية اقتصادية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (القاهرة) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ص 06 / بتصرف .

[4] . الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق، ص 16.

[5] . **الوقود الحيوي والأمن الغذائي**، تقرير مقدم من فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمية، منظمة الغذاء العالمية، جانفي 2013، ص 64.

[6] . إبراهيم العيسوي، **تجديد الدعوة الى بناء أمن غذائي عربي راسخ**، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 50/ ربيع 2010، ص 09.

[7] . صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 10.

[8] . محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، www.aljazeera.net .

[9] . العنصر الموالي من الدراسة يتضمن تفصيلا أدق حول ظاهرة الاحتباس التجاري.

[10]. George Bush : ***Address Before a Joint Session of the Congress on the State of the Union***, January 31, 2006. Online by G.Peters and J.Woolley, The American Presidency Project. http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=65090.

[11] . هنالك بعض الاقتصاديين من يسمي هذه الظاهرة بالاستقطاب . راجع مثلاً : بعض مؤلفات الدكتور سمير أمين. واطلع على : موله عبد الله، **التكامل الاقتصادي الجديد : الثابت والمتغير**، مجلة المستقبل العربي، العدد 279/ ماي 2002، ص 28 .

[12] . Statistiques du commerce international 2012, OMC .

[13] . Statistiques du commerce international 2009, OMC .

[14] . ***Pétrole et produits pétroliers***, Fiche 11, www.global-chance.org/IMG/pdf/HS4_Fiche11_p46-48.pdf.

[15] . سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، ص 08.

[16] . الأرقام : التقرير العربي الموحد، 2012، ص 197 و198.

[17] . الأرقام : شركة بريتش بتروليوم، 2012. نقلا عن : التقرير العربي الموحد 2011، ص 107.

[18]. BP Statistical Review of World Energy, June 2012.

[19] . مجموعة من الخبراء، الوقود الحيوي، الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف، طرابلس/ليبيا، 2007، ص 15.

[20]. ***Le point sur les biocarburants : progression des marchés nationaux et internationaux***, IFP : Energies nouvelles, www.ifpenergiesnouvelles.fr/content/download/71813/1530620/version/4/file/Panorama2012_02-VF_Point-Biocarburants.pdf

[21] . للتوسع حول الأمن الغذائي، راجع : صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

[22]. ***The State of Food Insecurity in the World*** **:** BIOFUELS: prospects, risks and opportunities**,** FAO 2008, P 03

[23]. ***The State of Food Insecurity in the World*** **:** BIOFUELS: prospects, risks and opportunities**,** op-cit.

[24]. G. Timilsina and A.Shrestha, ***Biofuels Markets : Targets and Impacts***, Policy Research Working Paper N° 5364, The World Bank, July 2010, P 02.

[25]. Lester Brown, ***How Food and Fuel Compete for Land***, The Globalist, 01 February 2006 (*www.theglobalist.com*).

[26] . للتوسع حول الموضوع، راجع : هشام غربي ودادان عبد العني، **دراسة سلوك التوجه الاقتصادي نحو مولدات الطاقة النباتية**، الملتقى الدولي حول : سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة (الجزائر)، 20 - 21 نوفمبر 2012 .

[27]. انعدام الأمن الغذائي : وضع ينشأ عندما يفتقر الناس إلى فرص الحصول على المضمون على كميات كافية من الأغذية السليمة والمغذية اللازمة للنمو العادي والتطور وممارسة حياة نشيطة وصحية. ويكون انعدام الأمن الغذائي إما مزمناً أو موسمياً أو عابراً.

- ***The State of Food Insecurity in the World***, FAO 2012, P 57

[28] . الأرقام : أشرف محمد عمران، **الوقود الحيوي وأثره في أزمة الغذاء**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2501/ 12 جانفي 2009 (النسخة الإلكترونية على الإنترنت : *www.alwasatnews.com* .

29 . مجموعة من الخبراء، **الوقود الحيوي**، الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف، طرابلس/ليبيا، 2007، ص 15.

[30]. George Bush : ***Address Before a Joint Session of the Congress on the State of the Union***, January 31, 2006. Online by G.Peters and J.Woolley, The American Presidency Project. http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=65090.

[31]. على سبيل المثال، العام 2008 شكل القمح 70 % من إجمالي إنتاج دول منطقة الإتحاد الأوروبي (25 دولة) للإيثانول الحيوي (المرتبة الأولى)، تلاه الشعير بنسبة 15 % ثم الذرة بنسبة 10 %، وأخيرا الجاودار بنسبة 5 %. أما فيما عملية إنتاج زيت الديزل الحيوي فقد احتلت بذور اللفت المرتبة الأولى في من قائمة المواد الزراعية الوسيطة المستعملة في إنتاجه بنسبة 79 %، يليها فول الصويا بنسبة 18 %، وأخيراً عباد الشمس بنسبة 3 %. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فنجد فقد كانت معادلة إنتاج الإيثانول الحيوي مركبة كالآتي : 97 % من الذرة، والباقي من مواد زراعية وسيطة أخرى. أما معادلة إنتاج زيت الديزل الحيوي : فول الصويا بنسبة 82 %، زيت الكانولا بنسبة 13 %، والباقي من زيوت أخرى.

Amela Ajanovic, ***Biofuels versus food production: Does biofuels production increase food prices?*** , Energy (2010), doi:10.1016/j.energy.2010.05.019, P 02.

[32]. Oxfam Briefing Paper, ***Another Inconvenient Truth : How biofuel policies are deepening poverty and accelerating climate change***, June 2008, P19.

[33] . مجموعة من الخبراء، **الوقود الحيوي**، الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف، طرابلس/ليبيا، 2007، ص 20.

[34] . **حالة الأغذية والزراعة : الوقود الحيوي .. الآفاق والمخاطر والفرص**، منظمة الغذاء العالمية، 2008، ص 09.

إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة

The establishment of the Maghreb Free Trade Area as an input to achieve economic integration between the Maghreb countries in light of the current international economic challenges

فيصل بهلولي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة البليدة2 - الجزائر

ملخص : هناك جملة من العوامل والأسباب الداعية إلى تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية كضرورة للبقاء، ويبقى التكامل الاقتصادي بين هذه الدول أحد العوامل الرئيسية في تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي.

وفي ظل هذا الوضع القائم يجدر بنا التساؤل حول مدى امتلاك الدول المغاربية لرؤية واضحة، وإستراتيجية لتسهيل تقاربها وتجمعها وتكاملها، وحول مدى مساهمة السياسات الاقتصادية المعتمدة في كل بلد مغاربي على تشجيع قيام تجمعات وتكتلات، وهل يمكن القول بأنها سياسات تتناقض مع التجمع والتكتل والتجمع والمشاركة.

ويعتبر إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي خطوة إلى الأمام في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين هذه الدول، خاصة في ظل ما تلعبه العلاقات التجارية الدولية اليوم في التقريب بين الدول، والمساهمة في إقامة تكتلات إقليمية لمواجهة التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة.

الكلمات المفتاح : تكامل اقتصادي، دول المغرب العربي، تحديات اقتصادية دولية، منطقة التجارة الحرة.

تصنيف JEL: F02, F13, F15

Abstract : There are many factors and reasons to reactivate integration between the Maghreb countries and keep up with the era of regional blocs, and remain economic integration an important factor in activating the Maghreb Union institutions.

Under this status quo is worth wondering about the extent of owning Maghreb countries a clear vision, and a strategy to facilitate convergence and integration, and on the contribution of economic policies adopted in each Maghreb country to promote a clusters and clusters, or contradict the assembly and the integration and participation.

The establishment of a free trade area between the Maghreb countries is considered to step forward in achieving the desired economic integration, especially in light of role of the international trade relations today, to meet the international economic challenges.

Keywords : Economic integration, Maghreb Arab countries, the global economic challenges, Free trade area.

Jel Classification Codes : F02, F13, F15.

I- تمهيد :

يعتبر التكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية (مما يعني أن 10 % فقط من التعاملات التجارية الدولية تتم خارج تلك التجمعات)، والتي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد العالمي، ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية، فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي.

ويبقى تعزيز الجهود المشتركة من أجل تكريس الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي حسب الخبراء عاملا مساعدا على تحقيق الوحدة السياسية، والدفع نحو بناء تصور مشترك لأشكال الاندماج والتكامل السياسي، فالإمكانيات الذاتية وحدها لا يمكن أن تحقق تقدما للدول دون تكتل إقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في الاستفادة من هذا التكتل الإقليمي.

eMail : (*) : fay.finance@gmail.com

وعلى هذا الأساس يمكن تجاوز الخلافات السياسية بتشريع وتفعيل التكامل الاقتصادي كمؤشر مهم في تحقيق درجة كافية من المرونة المساعدة على تعزيز وترقية التكامل السياسي، وتظهر أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية بسبب التباينات الموجودة على بقية المستويات الأخرى (خاصة المستوى السياسي)، بالإضافة إلى ما تواجهه هذه الدول من صعوبات التحكم في السياسات التنموية، حيث تصطدم بعدة تحديات على المستويين الاقتصادي والسياسي.

بالمقابل فإن إقامة منطقة التبادل الحر المغاربية أصبح أولوية في أجندة دول المغرب العربي بالنظر للتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي من جهة، والتحديات التي تواجهها دول المنطقة من جهة أخرى، ومع التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد بطرابلس شهر جوان 2010، والتي من المنتظر أن تشمل في البداية المنتجات الفلاحية وفق ترتيبات يتم الاتفاق عليها لاحقا، كان لابد من التطرق إلى هذه العملية، باعتبارها خطوة مهمة في مسار تفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي بعد عقود من التأجيل والتعطيل.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار إقامة منطقة للتجارة الحرة كمحرك قوي وفعال لخلق الظروف الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ؟

وسيتم الإجابة عن الإشكالية السابقة الذكر من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

II. وضعية اقتصاديات دول المغرب العربي في بداية الألفية الجديدة

لم تستطع الخيارات الاقتصادية التى تبنتها دول المغرب العربى الكبير بعد الاستقلال، خلق شروط تنمية مستدامة، لتنتهي في الثمانينات إلى تبنى سياسات التعديل الهيكلى وسيل من الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها صندوق النقد الدولى بدرجات متفاوتة، إذ تبين أن هذه الدول تشترك فى كثير من خصائصها الاقتصادية، كما أنها تعانى من غياب الروابط البنيوية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ووجود خلل بين القطاعات، ما أدى إلى ارتباط الاقتصاد المغاربى بالسوق العالمية وتعميق التبعية للخارج فى المجال التقنى والتجاري .

ومع السنوات الأولى للألفية الجديدة، خاضت الدول المغاربية تجارب تنموية جديدة نسبيا جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، وهو ما أفرز ظهور تحديات جديدة تجسدت في المخططات متوسطة وطويلة الأجل التي أطلقتها هذه الدول.

1.II. تحليل الوضعية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية

يمكن تحليل وضعية اقتصاديات دول المغرب العربي في بداية الألفية الجديدة من خلال العودة إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي، الوضعية المالية والنقدية، وكذا من خلال البنية القطاعية لهذه الاقتصاديات في هذه الفترة.

أ. نمو الناتج المحلي الاجمالي: لقد عرفت اقتصاديات المغرب العربي معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2004-2011) تراوحت ما بين 2,2% و8,0% كما يوضحه الجدول رقم (01)، مع تسجيل انكماش في بعض السنوات نتيجة لظروف استثنائية متعلقة أساسا بالوضعية الداخلية لبعض الدول وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

ففي ما يخص كل من الجزائر وليبيا فقد سجل الناتج معدلات نمو موجبة طيلة هذه الفترة (باستثناء سنتي 2009 و2011 بالنسبة لليبيا)، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتماد اقتصاد هاتين الدوليتين على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى، رغم أن معدلات النمو بقيت غير مستقرة ومتذبذبة نتيجة تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية.

كما حققت اقتصاديات كل من المغرب وتونس معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة (باستثناء سنة 2011 بالنسبة لتونس نتيجة الظروف الداخلية)، وذلك راجع إلى تحسن وضعية قطاع الخدمات في تونس والذي يساهم بأكثر 40%من الناتج، وكذا تحسن القطاع الفلاحي في المغرب رغم التأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة.

أما فيما يخص موريتانيا فقد عرفت معدلات نمو موجبة إلا أنها غير متسقرة ومتدهورة، وهو ما يعتبر انعكاس لتدهور مكونات هذا الناتج، خاصة فيما يتعلق بالقطاعين الفلاحي والصناعي.

ب. الوضعية المالية والنقدية: لقد عرف رصيد الميزانية العامة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2007-2011) عجزا مزمنا (باستثناء الجزائر وليبيا في السنوات الأولى) كما يوضحه الجدول رقم (02)، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم قدرة هذه الدول على التحكم في النفقات بالرغم من الإصلاحات المطبقة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي.

أما فيما يخص الوضعية النقدية فقد سجلت أغلب دول المغرب العربي معدلات تضخم مقبولة باستثناء ليبيا التي تجاوز معدل التضخم فيها نسبة 15%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى التحكم في المستوى العام للأسعار نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي.

ج. وضعية ميزان المدفوعات: لقد سجلت موازين المدفوعات في دول المغرب الغربي عجزا باستثناء كل من الجزائر وليبيا كما يوضحه الجدول رقم (03)، وذلك بسبب تسجيل الميزان التجاري لفائض كبير راجع إلى زيادة في قيمة صادرات هاتين الدولتين من المحروقات، وكذلك الحال بالنسبة لتونس التي سجل ميزان مدفوعاتها فائضا ضئيلا بالرغم من عجز ميزانها التجاري وذلك بسبب الفائض المسجل في رصيد حساب صافي التحويلات الجارية وميزان الحساب الرأسمالي والمالي.

في حين سجل ميزان المدفوعات في كل من المغرب وموريتانيا عجزا في أغلب السنوات، وهذا راجع إلى العجز المسجل في الميزان التجاري لهاتين الدوليتين، رغم الفائض المسجل في أرصدة الحسابات الأخرى.

2.II. تحليل الوضعية من خلال البنية القطاعية للاقتصاد

أما بالنسبة للقطاعات التي تشكل اقتصاديات المغرب العربي، فإن كل بلد يتميز بهيمنة قطاع معين كما يوضحه الجدول رقم (04)، ففي تونس تشكل حصة قطاع الخدمات أكثر من 49٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يشكل قطاع الفلاحة حوالي 44.6٪ في المغرب ، في المقابل لا يزال الاقتصاد في كل من الجزائر وليبيا يعتمد على عائدات النفط الذي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، وغير قادر على تنويع قاعدته الصناعية ومواجهة المنافسة العالمية، أما بالنسبة للمغرب فيعتبر قطاع الفلاحة المصدر الرئيسي للدخل يليه قطاع الخدمات، إلا أن وضعية هذين القطاعين تعتبر هشة بالنظر إلى ارتباطهما الشديد بالظروف المناخية وحالة الاقتصاد العالمي[1].

في حين يساهم كل من قطاعي الصناعة والخدمات أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا وبالأخص قطاع المعادن والنقل والمواصلات.

3.II. تحليل الوضعية من خلال المؤشرات الاقتصادية الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية لدول المغرب العربي من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدولية التي تنشرها مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة، والتي تعطي صورة واضحة مقارنة باقتصاديات دول العالم.

أ. مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness index): يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالميWorld Economic Forum (WEFORUM)، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، وقد تم تطويره ليشتمل على العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالتنافسية على المستويين التجميعي والجزئي (Macroeconomics & Microeconomics)[2].

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن دول المغرب العربي باستثناء تونس تقبع في مؤخرة ترتيب الدول من حيث التنافسية العالمية وذلك بسبب الوضعية الاقتصادية لهذه الدول، فلقد حث التقرير دول المغرب العربي على مواصلة الاصلاحات الاقتصادية لاسيما في القطاع المالي وقطاع التعليم بكل مراحله.

ب. مؤشر سهولة أداء الأعمال: يتبع تقرير بيئة أداء الأعمال منذ العام 2004 ، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال وهي مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر إغلاق المشروع[3].

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (06)، الترتيب المتأخر لدول المغرب العربي باستثناء تونس (الترتيب من أصل 180 دولة شملها التقرير) في مجال سهولة أداء الأعمال بالنسبة للأفراد، وهو ما يبين المشاكل والعراقيل التي تعترض الأفراد للقيام بأعمالهم، رغم الاصلاحات المطبقة في هذه الدول.

ج. المؤشر المركب للمخاطر القطرية (COMPOSITE COUNTRY RISK RATING): يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية، وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كمايلي[4]:

- مخاطر منخفضة جدا (درجة المؤشر 80-100)،
- مخاطر منخفضة (درجة المؤشر 70-9.79)،
- مخاطر معتدلة (درجة المؤشر 60-9.69)،
- مخاطر مرتفعة (درجة المؤشر 50-9.59)،
- مخاطر مرتفعة جدا (درجة المؤشر 0-9.49).

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (07)، فإن درجة المخاطر في كل دول المغرب العربي منخفضة، باستثناء ليبيا التي تعتبر درجة المخاطر فيها منخفضة جدا.

III. مبررات ودوافع قيام تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي ودراسة في مسيرة هذا التكامل

يرى العديد من الاقتصاديين أن تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة حتمية ومطلبا ملحا في ظل ما يشهده العالم من تحولات متسارعة وما فرضته المنظومة الاقتصادية العالمية من واقع جديد لا مكان فيه للكيانات الضعيفة الهشة، فالاندماج الاقتصادي المغاربي من شأنه أن يدعم اقتصاديات دول الاتحاد ويعزز قدرتها على الانخراط الفاعل في المنظومة الاقتصادية العالمية والتموقع الجيد في الخارطة الدولية الجديدة.

III. 1. مبررات ودوافع قيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

إن استقراء الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، وتأثيرات العولمة الاقتصادية، ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي، والمنافسة غير العادلة تبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة.

أ. المبررات والدوافع الداخلية: ومن أهمها نذكر[5]:

- إن غياب الاندماج المغاربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر ب 2% بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، وكذلك عجز في مواطن الشغل يقدر ب 20,000 ألف فرصة عمل سنويا.

- رغم اتساع السوق المغاربية لأكثر من مائة مليون نسمة ، فإن المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4% من مجمل المبادلات مع الخارج، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي إلى % 60 ، ودول جنوب شرق أسيا إلى % 22 ، ودول أمريكا الجنوبية 15%.

- تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز % 1.5 من الإنتاج الزراعي العالمي، بسبب تخلف القطاع الفلاحي في هذه الدول، وهو ما يستوجب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس.

- ضيق نطاق الأسواق المحلية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، في حين أن التكامل الاقتصادي يخلق سوقا أوسع أمام المنتجات نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول الاتحاد.

- يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل مما يسمح بخلق فرص أوسع للاستثمار كما ما يساعد على حل مشكلة البطالة المنتشرة في دول المغرب العربي.

ب. المبررات والدوافع الاقليمية والدولية: ويمكن إبرازها فيما يلي[6]:

- إن اقتصاديات دول المغرب العربي هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي، ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية، وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري؛

- إن انضمام بعض الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة (تونس، المغرب، موريتانيا) وتواجد دولا أخرى في طريق الانضمام (الجزائر وليبيا) ، يتطلب تنسيقا فعالا وتكاملا إقليميا يمكن من توطين مشروعات كبرى، وإقامة صناعات منافسة، وزيادة معدلات الإنتاجية؛

- إن اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، كلها تهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية، وهو ما يفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة، تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة، ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص؛

- إن انضمام دول كالصين والهند بإمكانياتهما الهائلة إلى المنظمة العالمية للتجارة، سيشكل تحديا مباشرا لصادرات دول المغرب العربي كصادرات تونس والمغرب من النسيج والملابس، حيث أنه من المتوقع أن تكون حصة الصين % 50 بدلا من % 16 في السوق الأمريكية ، وستقفز من % 18 إلى % 29 في سوق الإتحاد الأوروبي ؛
- هناك حاجة ملحة لدول الاتحاد المغاربي إلى التكامل الاقتصادي لتوفير قاعدة قوية تحمي كيانها من عوامل التفكك، وهذا يمكن تحقيقه من خلال احترام المصالح الجزئية لكل دولة في إطار المنطق متعدد الجوانب في قراءة المصلحة، فتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينها يؤهلها للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

III. 2. مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

ظهرت أول تجربة للتكامل الاقتصادي المغاربي خلال اجتماع وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي الأول في 26سبتمبر 1964 والثاني في 26 نوفمبر من نفس السنة بطنجة، إذ تم التوصل لتشكيل اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة (CCPCM) المكلفة بدراسة مجموعة المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، وفي سنة 1967 أعدت اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة تقريرا يتضمن ثلاث أنواع من الحلول لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:

- الحل الأعظم (Solution Maximum): والذي ينطوي على إمضاء اتفاقية تمكن من إنشاء الاتحاد الاقتصادي المغاربي في شكل اتفاقية روما مع تحديد كيفية إزالة الحقوق الجمركية والقيود التعريفية .
- وضع تسعيرة خارجية موحدة، والتوفيق بين السياسات الاقتصادية، الضريبية والنقدية، وفي الأخير وضع مؤسسات مشتركة تملك قدرة على اتخاذ القرارات.
- الحل الأدنى (Solution Minimum): والذي يجعل من الإنشاء التدريجي للاتحاد الاقتصادي مجرد إعلان عن نية، وتكتفي الالتزامات القانونية الوحيدة بالمشاركة الدورية في التفاوض حول التنازلات التعريفية أو حول اختيار إمكانية إقامة الصناعات الجديدة.

وقد اختارت اللجنة الحل الوسيط المبني على تفاعل الحرية التجارية والتوافق الصناعي، فقد أصبحت مكلفة بتحقيق تكامل اقتصادي عن طريق السوق، وذلك بتفضيل إنشاء منطقة التبادل الحر مع تطوير التعاون الاقتصادي في شتى الميادين، ويغطي هذا الحل 5 سنوات في خلالها يلتزم بلدان المغرب بما يلي[7]:

- تخفيضات خطية (10% سنويا) للحقوق الجمركية، والقيود الكمية المتعلقة بالمنتوجات المتبادلة؛
- وضع قائمة للصناعات المتفق عليها والتي تضمن حرية تنقل منتوجاتها في السوق المغاربية؛
- إنشاء بنك للتكامل المغاربي والذي من مهامه تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة وتفضيل هذا التصنيع المتزامن والعادل؛
- إنشاء مؤسسة خاصة باتحاد الدفعات؛.
- وأخيرا العمل على إيجاد توافق بين السياسات التجارية اتجاه الدول الأخرى حتى لا يتعرض إنشاء مؤسسة تعريفية خارجية موحدة للخطر في المستقبل.

وبالرغم من أن برنامج العمل الذي تم إعداده ضئيل بالنظر إلى الطموح التكاملي للمشروع إلا أنه لم يتم تحقيقه، فخلال الفترة من 1964 إلى 1975 فإن أغلب الاتفاقيات المبرمة كانت ثنائية فقط، ومست بعض القطاعات فقط كالنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين لم يسجل أي تقدم في المجالين التجاري والصناعي، كما أن الحقوق الجمركية الوطنية لم يتم إزالتها، وبقيت التجارة المغاربية البينية ضعيفة.

وخلال الملتقى السادس لوزراء الاقتصاد المنعقد في الرباط سنة 1970 واجهت عملية إنشاء التبادل الحر، مشاكل خاصة بمنشأ المنتجات المتبادلة، وفي نفس الوقت عرف التكامل الصناعي عائق مراقبة رأس مال المؤسسات في كل الدول المغاربية، كما أن أهمية حماية مشروع التصنيع الجزائري الطموح، أدى إلى طرح مشكل الاقتصاديات التي يسيطر عليها رأس المال الخارجي، كما لفت النظر إلى أهمية التكامل الاقتصادي المغاربي الحقيقي الذي يخدم قبل كل شيء مصالح شعوب المنطقة.

وفي شهر ماي 1975 خلال الملتقى السابع لوزراء الاقتصاد، المنعقد بالجزائر والذي شاركت فيه لأول مرة موريتانيا كعضو كامل الحقوق مع غياب ليبيا، حدث انقطاع في وقت كان من المفروض أن تتوج فيه جهود اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة بتبني استراتيجية حقيقية للتكامل[8].

وفي العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة تم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس، وتم إصدار بيان زرالدة التاريخي القاضي بتشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية أسندت لها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي، ليتم التوصل في الأخير إلى توقيع معاهدة تأسيس الاتحاد في 17 فيفري سنة 1989 بمراكش، والتي تعتبر بمثابة التحول التاريخي في العلاقات المغاربية.

ولتحقيق التكامل بين دول الاتحاد في المجال الاقتصادي تم اعتماد المراحل التالية[9]:

ـ **إقامة منطقة للتبادل الحر**: وتهدف هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير القانونية والإدارية والمالية التي تشجع على إقامة مناخ للتكامل المغاربي، وكذلك وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء هذه المنطقة والتصديق على باقي الاتفاقيات المشتركة، على أن تبدأ هذه المرحلة قبل نهاية سنة 1992.

ـ **إقامة اتحاد جمركي:** ويتم ذلك قبل نهاية سنة 1995، وتهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف، ووضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه باقي الدول، وتوحيد الأنظمة والتشريعات الجمركية، ولقد أقر مجلس الرئاسة في الدورة الثانية (الجزائر، جويلية 1990) مجموعة من المبادئ التي تمهد لقيام وحدة جمركية[10].

ـ **إقامة سوق مشتركة**: ويتم ذلك قبل نهاية سنة 2000، وتهدف هذه المرحلة إلى إرساء نظام واحد للأسواق، وإقامة سوق داخلية كبرى واحدة تلغى فيها الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى، و تسهيل تنقل الأشخاص وكذا انتقال السلع والخدمات وكذلك رؤوس الأموال.

ـ **إقامة اتحاد اقتصادي**: لم تحدد الاستراتيجية المغاربية أي استحقاق لتحقيق هذا الهدف، لكنها أكدت أن ذلك يتم بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[11]

ولتسجيد الاستراتيجية السابقة تم توزيع العمل على اللجان الوزارية المتخصصة حسب القطاعات، وتركز عمل هذه اللجان في مرحلة أولى على وضع الإطار القانوني للعملية التكاملية، ولقد استمر عمل هذه اللجان إلى غاية 1995 تاريخ تجميد الاتحاد، ولم تستأنف عملها إلا مع مطلع سنة 2001، ولكن سرعان ما عادت للتوقف سنة 2002 باستثناء لجنة الأمن الغذائي التي واصلت عملها.

IV. العراقيل والعوائق التي تقف في وجه إقامة تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي.

إن فشل تحقيق التكامل الاقتصادي بصفة خاصة وقيام اتحاد المغرب العربي بصفة عامة، يدفعنا للبحث عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف في وجه بناء تكتل سياسي واقتصادي يستجيب لتطلعات شعوب المنطقة، وان استعراض التجارب ومحاولات التكامل السابقة يقودنا إلى التمييز بين ثلاثة (03) أنواع من الصعوبات، صعوبات ذات طابع سياسي، صعوبات ذات طابع اقتصادي، وأخرى ذات طابع مؤسساتي.

IV. 1. العوائق والعراقيل ذات الطابع السياسي

لاشك أن المشاكل والهزات التي عرفتها العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي كان لها النصيب الأكبر في تعطيل مشروع التكامل بين هذه الدول، ولعل أهم هذه الأسباب:

أ. **اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المغاربية:** ويعد من أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، لأن هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية والآنية فوق المصلحة القومية الحضارية بعيدة المدى، فالعلاقات بين دول المغرب العربي مرت بالعديد من الهزات؛

ب. **ضعف أو غياب الإرادة السياسية:** إن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة[12]؛

ج. **قضية الصحراء الغربية:** وتعتبر من أهم العوامل المعرقلة لقيام تكامل مغاربي، وقد أدت هذه القضية إلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على مشروع التكامل، حيث طلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية؛

د. **قضية لوكاربي والحظر المفروض على ليبيا:** فلقد أدى التزام دول المغرب العربي بالقرارات الدولية إلى بروز خلافات داخل الاتحاد، وصل إلى حد رفض ليبيا تسلم رئاسة المجلس من الجزائر سنة 1995 احتجاجا منها على التزام الدول الأعضاء بالحظر الجوي الدولي المفروض عليها؛

ه. **الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر:** إن الأزمة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات كان لها انعكاسات سلبية على مسار التكامل من ثلاث أوجه، الأول أن الجزائر خلال هذه الفترة كانت تتولى رئاسة المجلس، وبالتالي كانت منشغلة أكثر بأوضاعها الداخلية ، أما الوجه الثاني فكان تخوف الدول المغاربية الأخرى من انتقال الأزمة إليها، في حين أن الوجه الثالث فهو عدم امكانية قيام تكامل مغاربي بدون الجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي في المنطقة.

IV. 2. العوامل والعراقيل ذات الطابع الاقتصادي

بالإضافة إلى المشاكل السياسية المذكورة سابقا، فإن قيام تكامل اقتصادي مغاربي يعاني من عدد من العراقيل والمعوقات الاقتصادية لعل أهمها[13]:

أ. **ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي:** على الرغم من وجود مجموعة من عوامل التقارب بين دول المغرب العربي، إلا أن حجم التبادل التجاري فيما بينها يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المأمول فهو لا يتجاوز نسبة 3% من حجم المبادلات، وهو ما يعتبر بالتأكيد عائقا أمام إقامة هذا التكامل.
ب. **ضعف التعاون متعدد الأطراف:** إن التعاون متعدد الأطراف بين الدول المغاربية يبقي ضعيفا هو كذلك، ولم يخرج حتى الآن عن بعد المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي بقيت حبيسة الأدراج، دون أن تظهر لها آثار ملموسة على أرض الواقع، وهو ما يعقد مهمة تحقيق هذا التكامل.
ج. **التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج:** في مقابل ضعف التبادل التجاري والاقتصادي بين دول المغرب العربي، تبرز تبعية هذه الدول إلى الخارج خاصة الاتحاد الأوروبي، إذ تشير الدراسات أن ثلثي مبادلات الدول المغاربية تتم معه، كما أن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية من خلال هيمنة هذه الأخيرة على الأسواق المغاربية.
د. **التباين والاختلاف في السياسات والنظم الاقتصادية وتخلفها:** ان اختلاف السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي يعتبر من معوقات إقامة تكامل اقتصادي، إذ أن كل من تونس والمغرب وموريتانيا تتبع سياسات اقتصادية لبرالية في حين أن الجزائر وليبيا كانت تطبق سياسات اقتصادية موجهة، قبل أن تقوم بتحرير اقتصادها، كما أن تخلف اقتصاديات هذه الدول يعتبر من العوامل المعرقلة لإقامة تكامل اقتصادي مغاربي.

IV. 3. المعوقات والعراقيل ذات الطابع المؤسساتي

إن المعوقات ذات الطابع المؤسساتي لقيام تكامل بين دول المغرب العربي تمثل عقبة حقيقية في وجه تحقيق هذا التكامل، والتي وضعتها الدول الأعضاء من خلال معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، ففي الواقع هذه العراقيل نابعة من طريقة صياغة هذه المعاهدة، والتي جعلها عرضة لكل الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، وإن انعدام الثقة المتبادلة جعل كل دولة متحفظة جدا، وهو ما حرم اتحاد المغرب العربي من أن يرتقي إلى مستوى حقيقي من التكامل الإقليمي، كما أن التحجج بمبدأ السيادة الوطنية ، وغياب أي رؤية استراتيجية، وقلة التجربة في مسائل التكامل كلها عوامل أدت إلى اعتماد مبدأ التصويت بالإجماع (حسب المادة 6)، بالرغم من أن هذه الدول هي عضو كذلك في الجامعة العربية وتعرف مدى عرقلة هذا المبدأ لنشاط الاتحاد غير أن ذلك لم يمنع من اعتماده، كما أن أي تعديل لاتفاقية مراكش يجب أن يحظى بموافقة الدول الخمس الأعضاء (حسب المادة 18)، وإن هذه القاعدة المعرقلة تم إتباعها بقاعدة أخرى مكملة تشترط التصديق على الاتفاقيات من قبل كل الأعضاء قبل البدء في تنفيذها، وهو ما أدى إلى توقيع 36 اتفاقيات مشتركة، خمسة فقط منها دخلت حيز التنفيذ[14].

V. دور منطقة التجارة الحرة المغاربية في تحقيق التكامل الاقتصادي في ظل التحديات الراهنة.

لا شك أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يتطلب القيام بمجموعة من الخطوات التي من شأنها أن تساهم في ذلك، ويبقى مشروع إقامة منطقة التبادل الحر المغاربية خطوة مهمة في مسار تحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل ما يمكن أن يلعبه تطوير العلاقات التجارية متعددة الأطراف في إطار التقريب بين هذه الدول، وكذا فتح المجال أمام القيام بخطوات أخرى يمكن أن تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

V. 1. التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي ومستقبل هذا التكامل.

يواجه مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي مجموعة من التحديات التي تفرضها التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم، هذه التحديات يمكن أن تلعب دورا حاسما في تحديد مستقبل هذا التكامل.

أ. **التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:** بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه إقامة تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، تبرز تحديات دولية أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

- **الشراكة الأورومتوسطية:** منذ الوهلة الأولى سارعت دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب ثم الجزائر إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي منفردة، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات و تطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة الدول النامية ومنها الدول المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها في تحقيق المكاسب المتأتية من تلك الاتفاقيات، مما جعل هذه الأخيرة غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة، والتي تتحرك كتكتل اقتصادي معزز بمنظومة مؤسسية و سياسية و أمنية مشتركة[15].
- **المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في النظام التجاري الدولي:** هناك أربعة دول مغاربية من أصل تسعة دول عربية وقعت بالفعل على الوثيقة النهائية لجولة الأورغواي، منها ثلاثة دول مغاربية تعتبر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وهي: تونس، المغرب وموريتانيا، في حين لا تزال الجزائر تتمتع بصفة عضو مراقب تمهيدا لانضمامها إلى هذه المنظمة، بينما لا تزال ليبيا خارج إطار المنظمة.

وإن هذا الانضمام ينجم عنه بعض الآثار والانعكاسات التي قد تتعرض لها اقتصاديات المغرب العربي، والتي بحكم الأوضاع الحالية لهذه الاقتصاديات يكون أغلبها ذات طابع سلبي، في حين قد يعتبر بعضها إيجابيا إذا ما وظف توظيفا رشيدا، وتم التعامل معه بمراعاة المنافسة العالمية وما تتطلبه من قواعد انتاجية كبيرة وطاقة هائلة، قد يعجز كل قطر مغاربي عن انجازها بمفرده، في حين أن ذلك يبقى ممكننا في ظل الإطار المغاربي، وهذا ما يجعل التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة و ما صاحبها من إجراءات يمثل تحديا آخر يضاف إلى التحديات الأخرى[16].

➢ **المشروع الشرق الأوسطي:** إن المشروع الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي إنما هو في شكله مشروع سياسي بآليات اقتصادية، فهو يقوم على فكرة أن أحسن السبل هي تلك التي تؤدي إلى الهدف بأقل تكلفة، إذ بإمكان إسرائيل من خلال المشروع الشرق الأوسطي أن تحقق أهدافها النهائية بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا بواسطة طريق آخر أقل تكلفة من الحرب المدمرة ماديا وبشريا.

وتبعا لما جاء في كتاب "شمعون بيريز" الذي أصدره باللغة الإنجليزية سنة 1993 بعنوان "الشرق الأوسط الجديد"، فقد سبق للمجموعة الأوروبية أن اقترحت خلق ما يسمى "بسوق المشرق" والتي تتألف من مصر، سوريا، الأردن، لبنان، إسرائيل وفلسطين، و"سوق المغرب" وتتألف من المغرب، الجزائر وتونس، على أن تنشأ رابطة داخلية بين هذين السوقين وسوق الاتحاد الأوروبي، وهو تمهيد لما يسمى حاليا الشراكة الأورو-متوسطية.

➢ **الأزمة الاقتصادية العالمية:** لقد كان للوضعية الاقتصادية لدول المغرب العربي التي تزداد فيها أهمية قطاعات الزراعة والسياحة والتجارة بالاضافة إلى قطاع النفط والغاز، دور كبير في تأثر هذه الدول بالأزمة العالمية بالرغم من كونها اقتصاديات غير مرتبطة إلى حد ما بالمصارف وأسواق المال العالمية، حيث ستتأثر دول المغرب العربي بهذه الأزمة خاصة في ظل دخول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لدول المنطقة في قلب الأزمة، وهو ما سيلقي بضلاله السلبية على علاقاته الاقتصادية بالدول المغاربية، كما هو الحال بالنسبة لقطاعات السياحة والصادرات والاستثمارات الخارجية، لاسيما وأن أغلب دول المغرب العربي في حركية دائمة واقتصادها منفتح على محيطه الاقليمي والدولي[17].

ب. مستقبل التكامل الاقتصادي في ظل هذه التحديات بين الإحياء، التأجيل أو الإلغاء: يبدو أن هناك ثلاث سيناريوهات فيما يخص التوجهات المحتملة للتكامل المغاربي[18]:

➢ **السيناريو الأول :** استمرار الإتحاد في صيغته الراهنة والتزام الدول الأعضاء مسارات انفرادية في غياب التنسيق والانسجام في السياسيات المتبعة وهذا السيناريو هو الأقوى احتمالا، خاصة مع استمرار الدول الأعضاء في إقامة ترتيبات أمنية واقتصادية مع الخارج كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والتركيز في تحقيق هذه الأولوية، فكل ما سبق يوضح بأن الإتحاد ربما ظل قادرا على استمرار صيغته الراهنة التي تتمثل في اللقاءات على المستوى الرسمي، والخروج بصيغ عامة فضفاضة في الوقت الذي لا يمثل ذلك إلزاما لدول الإتحاد .

➢ **السيناريو الثاني :** لعل حل الإتحاد أمر وارد في ظل الخلافات والاختلافات الإستراتيجية وبالخصوص قضية الصحراء الغربية وتوتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، وعندما تصل الأمور إلى انسحاب دولة أو أكثر من الإتحاد، فضلا عن أن استمرارية جمود الإتحاد واستمرار الاوضاع الراهنة قد تدعم ذلك، لكن ومع ذلك فإن حل الإتحاد لا يمنع من استمرار اللقاءات أو التعاون الثنائي أو الثلاثي بين دول الإتحاد، ولربما لا يمثل حل الإتحاد قضية كبيرة لدى القاعدة الواسعة من الشعب المغاربي بحكم إخفاقه في مواجهة التحديات الكبيرة.

➢ **السيناريو الثالث :** وهو اتجاه الإتحاد المغاربي إلى الاندماج والوحدة وهو أبعد احتمالا، ومن ذلك أن يستجيب المغرب العربي بفعالياته لمختلف التحديات المطروحة سواء في مواجهة كل دولة على حدا أو كل الدول، و هناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول[19]:

- **السبب الأول :**أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر، الذي تتحكم فيه آليات العولمة، وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية، ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي.

- **السبب الثاني :**أن انخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصاديات دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية، وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والاندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر، وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة.

V. 2. منطقة التجارة الحرة المغاربية وتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي

إن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المغرب العربي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول خاصة في ظل الوضعية الحالية، إذ لا يتجاوز حجمها 3% من إجمالي المبادلات التجارية لدول المغرب العربي، وهو الأمر الذي يعتبر خطوة مهمة في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

أ. وضعية المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي: رغم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، إلا أن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية ظلت ضعيفة جدا وغير مستقرة كما يوضحه ذلك الجدولين رقم (08) و (09)، ومرتبطة بالتقلبات السياسية، فعند توقيع اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي في سنة 1989 كانت المبادلات التجارية البينية لا تتجاوز 3%، في حين كانت تمثل أكثر من 40% عند توقيع معاهدة روما لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأروبية وهو ما يشكل مفارقة كبيرة، ويرجع ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها[20]:

- الهيمنة الأوروبية على هيكل التجارة الخارجية المغاربية على حساب المبادلات التجارية البينية، خاصة في ظل التبعية الاقتصادية والتجارية لهذه الدول لصالح دول الاتحاد الأوروبي.
- طبيعة أنظمة الإنتاج السائدة في دول المغرب العربي وغياب استراتيجية واضحة لتحقيق التكامل الاقتصادي.
- استمرار وجود الخلافات السياسية واختلال الهياكل الاقتصادية وهو ما كون عائقا كبيرا أمام تجسيد وتطبيق القرارات المشتركة حول تطوير التجارة المغاربية البينية.

وعند مقارنة أهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات الاقتصادية العربية من خلال الشكل رقم (01)، نجد أن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستأثر بالنصيب الأكبر، تليها دول مجلس التعاون الخليجي، في حين لا تزال حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير ضئيلة في تجارتهما الإجمالية ولا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية، وذلك على الرغم من أن كلا التجمعين يشمل في عضويته دولاً تتميز اقتصادياتها بتنوع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

ب. الجهود المبذولة لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي: رغم أن الاتفاق حول إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي تم في مجلس وزراء خارجية الاتحاد المنعقد في تونس في دورته العادية الرابعة بتاريخ 03 فيفري 1994، حيث تم الاتفاق على[21]:

- العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية.
- الاتفاق على شمول هذه المنطقة على كل المنتجات ذات المنشأ المغاربي، مع إمكانية توسيعها لتشمل مجالات أخرى بما في ذلك قطاع الخدمات.
- السعي المشترك لتوفير ظروف المنافسة السليمة بين المتعاملين الاقتصاديين في دول الاتحاد.
- التنسيق بين السياسات التجارية والجمركية المطبقة في دول الاتحاد.
- تكوين فريق عمل بغية إعداد الاتفاقية المغاربية لإنشاء منطقة التبادل الحر، ووضع الوثائق اللازمة لإنشائها.

إلا أن حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لم يرقى إلى مستوى هذه التطلعات، هذا الوضع التجاري غير المقبول أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد في دورتهم الثامنة المنعقدة في 20 جانفي 2007، وشددوا على أهمية الارتقاء به لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث أن المبادلات التجارية في ظل التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة إذ تقدر بـ 60% بين دول الاتحاد الأروبي و56% بين دول مجموعة أمريكا اللاتينية في حين لا تتعدى 3% بين دول اتحاد المغرب العربي.

وقد درس هذا الاجتماع مجموعة من المسائل من بينها الإطار القانوني المنظم للمبادلات التجارية ومسألة إقرار تعريفة جمركية موحدة تمهيدا لقيام منطقة التبادل الحر المغاربية، إضافة إلى بحث آليات تنسيق السياسات التجارية المغاربية وبلورة موقف مغاربي موحد أثناء الاجتماعات الأورومتوسطية والمفاوضات في إطار المنظمة العالمية للتجارة[22].

وقد وقع المجلس الوزاري المغاربي للتجارة بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد بطرابلس شهر جوان 2010، والتي من المنتظر أن تشمل المنتجات الفلاحية وفق ترتيبات يتم الاتفاق عليها، كما أكدت اللجنة الوزارية المتخصصة بالأمن الغذائي في دورتها الأخيرة بمراكش أواخر سنة 2009 على أهمية تعزيز التبادل التجاري المغاربي للمنتوجات الفلاحية لتحقيق الكفاية الغذائية بالمغرب العربي.

كما تم الاتفاق تم خلال الاجتماع الرابع لفريق العمل المكلف بدراسة وإعداد البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي المنعقد من 7 إلى 9 جانفي 2013 بمقر الأمانة العامة للاتحاد بالرباط، على وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول الاتحاد، وكذا على النص النهائي للمشروع الخاص بلجنة القيمة لدى الجمرك، وذلك بحضور خبراء مغاربيين مختصين في مجال التقييم الجمركي من كافة دول الاتحاد، والذي تدارس مشروع البروتوكول والملاحق الخاصة به[23].

ج. منطقة التجارة الحرة وتفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: تشير التقديرات إلى أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي، يمكن أن يضاعِف مستوى التجارة البينية خمس مرات على الأقل مقارنة لما هي عليه اليوم، والواقع يثبت بالفعل أن هناك تكاملا طبيعيا بين الدول المغاربية، على اعتبار أن الجزائر وليبيا من بين أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في إفريقيا بينما يملك كل من المغرب وتونس قطاعا زراعيا وصناعيا متنوعا. وتثبت تجارب الاندماج عبر العالم أن السير قدما في طريق التكامل الاقتصادي يولد فرصا جديدة للاستفادة من

المزايا النسبية في كل بلد، إلا أن ذلك يتطلب اتخاذ تدابير محددة وواقعية يسفر تنفيذها عن نتائج ملموسة في المدى القصير، والتركيز على قطاعات معينة والتي تشكل قاطرة لمشروع الاندماج[24].

كما أن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المغرب العربي سوف يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، وذلك من خلال[25]:

- تشجيع التعاون فيما يخص النقل والمواصلات بين الدول المغاربية، وتشجيع فتح خطوط نقل جديدة؛
- تشجيع التعاون الثنائي بين الدول المغاربية كطريق لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي؛
- تشجيع حركة رؤوس الأموال والأفراد بين دول المغرب العربي؛
- العمل على توحيد التشريعات والنصوص القانونية والإجرائية المتعلقة بالاستثمار بين الدول المغاربية؛
- العمل على وضع استراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في المجال الاقتصادي في العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في إطار ترسيخ روح الشفافية والمنافسة الشريفة؛
- تنسيق السياسات السعرية والجبائية والمالية والنقدية في ميادين مراقبة الصرف والتأمين؛
- تشجيع التعاون في المجال المالي والمصرفي من خلال تعميم الاتفاقيات الثنائية للدفع بين البنوك المركزية، وهو ما سيدعم مساعي هذه الدول في استحداث عملة موحدة تساهم هي بدورها في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

د. التكامل الاقتصادي العميق- المقاربة الأمثل لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي: يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي العميق باعتباره امتدادا للتكامل السطحي أو التكامل عبر الأسواق (الذي يعتمد على إلغاء التعريفات والقيود الكمية على الواردات)، في اتجاه التكامل الشامل، ويشير مصطلح التكامل العميق إلى الإجراءات الحكومية الواضحة للحد من آثار تجزئة السوق الناتجة عن السياسات واللوائح التنظيمية الوطنية، كالحواجز الجمركية وغير الجمركية الرسمية، ويتعلق الأمر بالسياسات والأنظمة الأخرى على الحدود، كالتفكيك الجمركي والموافقة التي تثبت أن الواردات تمتثل للمعايير الوطنية لمراقبة الجودة، وهي تشمل أيضا تلك السياسات واللوائح داخل الحدود، والتي تفرض عبئا على النشاط التجاري وتؤثر على تنافس الأسواق، هذه الإصلاحات الوطنية المعمقة تشمل السياسات الأفقية كالسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، وسياسة المنافسة، والمناخ العام للاستثمار، والسياسات القطاعية المحددة التي تؤثر على التجارة في الخدمات والأداء الفعال للخدمات الأساسية (كالقطاع المالي، والنقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطاقة والمياه).

ولقد قام مجموعة الخبراء التابعين لمجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة للبنك الدولي بدراسة قياسية لتقدير أثر اتفاقيات التجارة الإقليمية (ACR) على نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، والصادرات خارج المحروقات، ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الانحدار لبانل حسب برلون(* Un model de régression de donnés de Panel selon Berhelon)، والذي يربط بين نمو نصيب الفرد من الدخل واتفاقيات التعاون الإقليمية القائمة (ACR) حسب حصتها في السوق خلال الفترة (1980-2004)، وتشمل تلك الاتفاقات الإقليمية كل من اتفاقيات الشراكة (كاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس)، والتكتلات الإقليمية (كالنافتا، ومجلس التعاون الخليجي)، بحيث يمثل المتغير (ACR) مجموع حصص الناتج المحلي الإجمالي للدول الشريكة في هذه الاتفاقيات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشمل متغيرات التحكم: الناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد، نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الاستثمار، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال البشري، حصة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات، ونسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر المخاطر المالية، ومقياس مناخ الاستثمار، ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية[26]:

- إن زيادة نقطة واحدة في مؤشر التقدم الإصلاحات في قطاع البنية التحتية، في القطاع المالي، أو المناخ العام للاستثمار، يؤدي إلى زيادة حقيقية بـ 2% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر سنوات الموالية لبداية تطبيق الإصلاحات، مع بقاء معدلات التضخم ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة؛
- إن التحرير التدريجي لقطاع الخدمات يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للصادرات خارج المحروقات لدول المغرب العربي، إذ سترتفع بنسبة 138,1% في الجزائر، وبنسبة 85,8% في تونس، و85,7% في المغرب خلال العشر سنوات الموالية لبداية تطبيق الإصلاحات؛
- إن التنفيذ التدريجي للإصلاحات في قطاع الخدمات ، يؤدي إلى زيادة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 342% في الجزائر، وبنسبة 128% في المغرب، وبنسبة 211% في تونس خلال العشر سنوات الموالية لبداية تطبيق الإصلاحات، مقارنة مع النمو المتوقع دون القيام بالإصلاحات على مستوى قطاع الخدمات.

VI. خلاصة:

إذا كان التبادل الحر يشكل عاملا هاما في تحقيق التكامل والاندماج المغاربي فإن ترجمته على أرض الواقع من خلال مشروع المنطقة المغاربية للتبادل الحر يستوجب إحاطته بجملة من الآليات والتنظيمات والإجراءات الصارمة التي من شأنها أن تحول دون أي تجاوز أو ضرر في حق أي طرف، وهو ما يتطلب العمل على المزيد من الدراسة لتدعيم هذا المشروع وتعميقه لتوفير الشروط الملائمة والوسائل الكفيلة لضمان نجاحه مستلهمين في ذلك من تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم، وإن تحقيق ذلك يتم من خلال ثلاث (03) مداخل أساسية:

❖ **المدخل الاقتصادي:** ويجب:
- إعادة النظر في المقاربة المتبعة في عملية التكامل الاقتصادي، والمتمثلة في التكامل عبر الأسواق، وتبني إستراتيجية التكامل الاقتصادي العميق (Intégration Economique Approfondie)، والذي تقوم بالإضافة إلى تحرير المبادلات التجارية في مجال السلع على تحرير الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار، فلقد أثبتت الدراسات وخاصة دراسات البنك الدولي أن هذه الإستراتيجية تمتلك القدرة على تحقيق مكاسب اقتصادية جوهرية يصعب الحصول عليها في ظل مقاربة التكامل عبر الأسواق التي تم تبنيها في السابق؛
- العمل على الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر بين دول المغرب العربي، كمرحلة أولى من مراحل التكامل الاقتصادي المغاربي؛
- إعادة بعث نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، والذي ظل معلقا لعدة سنوات رغم تحديد رأسماله ، وتحديد ومقره ومجال صلاحياته، لما لهذه الهيئة من دور في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية، وكذلك قدرته على تحفيز الاقتصاديات المغاربية وجلب الاستثمارات الأجنبية؛
- مراجعة بعض التدابير المغاربية الرامية إلى تحقيق انسجام متقدم في مجال الصيغ التجارية، والتصنيفة الجمركية، ورفع القيود غير الجمركية، ودعم البنية التحتية ذات العلاقة بالتجارة، لاسيما من خلال دعم طرق الانسياب البرية والبحرية والحديدية، مرورا بإلغاء المراقبة المزدوجة في مناطق العبور نحو تسيير مشترك للمناطق الحدودية؛
- العمل على خفض تكاليف المعاملات التي تحد من تنمية التجارة البينية (تطوير شبكات وخدمات النقل المرتبطة بالتجارة الدولية، والتنسيق والشفافية فيما يخص مراقبة الجودة ...إلخ)؛
- وضع تدابير خاصة لمساعدة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدراتها التجارية (من خلال تدابير خاصة لتشجيع الصادرات)، وهو ما سيساهم في تطوير المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي؛
- توفير الوسائل والآليات المناسبة والخاصة للمؤسسات المغاربية للقيام بعمليات الدفع وتغطية المخاطر الناتجة عن النشاط في الأسواق المغاربية؛
- توحيد قواعد المنشأ وهو ما يساهم في تسهيل حركة السلع داخل دول الاتحاد، وتنسيق الاجراءات غير التعريفية وإرساء أسس الشفافية في التعامل مع السلع بنفس الموضوعية ومن ذلك مراقبة الجودة؛
- ينبغي كذلك متابعة التقارب المتبادل للسياسات الاقتصادية والتجارية في الدول المغاربية من خلال إنشاء منتديات دائمة للتشاور من أجل تنظيم أفضل التكامل الأفقي والرأسي.

❖ **المدخل السياسي:** إذ يجب:
- تسوية قضية الصحراء الغربية كمدخل أساسي لدفع مسار البناء المغاربي، والتي بدون تسويتها لا يمكن للمسار المغاربي أن يتقدم إلى الأمام؛
- إعطاء دور مهم للمجتمع المدني في العملية التكاملية، وعدم انحصار العمل التكاملي على مستوى القمة فقط؛
- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي، وذلك بالملاءمة بين المشاريع الوطنية والمغاربية؛
- ضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد، ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك؛
- العمل على خلق تصور مشترك حول البناء المغاربي، إذ أن الاختلاف في التصور يؤدي إلى تضارب في المسالك إزاء السعي إلى إنجاز البناء المغاربي؛
- الاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية اللذان أصبحان يرغبان في تحقيق نوع من التكامل والاندماج المغاربي؛
- العمل بشكل جماعي لمواجهة المشاكل المشتركة، مثل المديونية الخارجية والبطالة والهجرة، والتي لا يمكن لأي دولة حلها بمفردها، مما يستدعي من هذه الدول توحيد سياساتها وجهودها لحل هذه المشاكل بشكل جماعي؛
- إنشاء مؤسسة مغاربية للدراسات الاستشرافية والمستقبلية، انطلاقا من التجارب القائمة لإعطاء البدائل الموضوعية لصانعي القرار في الاتحاد، من خلال التركيز على استشراف مستقبل المنطقة في واقعه المحلي والإقليمي والدولي.

❖ **المدخل القانوني والمؤسساتي:** إذ يجب:

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة، وتحويل بعض الصلاحيات للأجهزة الأخرى كمجلس وزراء الخارجية؛
- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، والذي كان من بين أسباب جمود العمل المغاربي؛
- إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات اللازمة والضرورية وعدم اقتصارها على القيام بدور السكرتارية؛
- إعادة النظر في الإجراءات العملية لتنفيذ الاتفاقيات، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الإجماع في التصديق عليها وتعويضه بمبدأ الأغلبية؛
- تحديث وتحيين البنية القانونية للاتحاد في إطار مواكبته للتغيرات الدولية الحاصلة في السنوات الأخيرة؛
- استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد، من خلال إعادة النظر في ما هو قائم من مؤسسات للاتحاد ومعالجة القصور فيها وتأهيلها، والتعجيل بقيام المؤسسات التي لم ترى النور بعد.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01): نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول المغرب العربي (2004-2011) - الوحدة: (%)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	5,2	5,1	2,5	4,6	3,0	2,4	3,3	2,5
المغرب	4,2	1,6	8,0	2,2	5,6	4,8	3,6	5,0
تونس	5,8	5,0	5,4	6,3	5,1	3,1	3,5	-1,5
ليبيا	5,0	5,8	5,2	6,8	1,6	-1,4	4,3	-60,0
موريتانيا	5,2	5,4	11,4	0,9	3,7	-1,2	5,1	3,6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2012، ص 322.

الجدول رقم (02): الوضعية المالية والنقدية لدول المغرب العربي (2007-2011)-الوحدة: (%)

	رصيد الميزانية/ الناتج المحلي الإجمالي					معدل التضخم				
	2007	2008	2009	2010	2011	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	4,7	7,9	-7,1	-1,4	-3,8	3,0	3,5	4,5	5,7	5,0
المغرب	0,7	0,2	-2,7	-7,6	-6,6	3.0	3,7	1,0	0,9	0,9
تونس	-2,0	-0,5	-2,7	-1,0	-3,1	3,2	5,0	3,7	3,9	3,4
ليبيا	26,2	26,7	7,7	7,5	-15,0	10,1	10,4	2,4	2,4	15,9
موريتانيا	-1,7	-6,9	-3,6	-1,9	0,5	7,9	7,3	2,2	6,3	5,7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2012، ص 393.

الجدول رقم (03): وضعية ميزان المدفوعات لدول المغرب العربي (2007-2011)

	رصيد ميزان المدفوعات (بالدولار الأمريكي)					الرصيد/ الناتج المحلي الإجمالي(%)				
	2007	2008	2009	2010	2011	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	29.550	36.990	3.860	15.320	20.060	21,8	21,6	2,8	9,4	10,1
المغرب	36,9	-1.481	-195,8	1214,3	-2474,7	0,05	-1,7	-0,2	1,3	-2,6
تونس	689,7	1,667,6	1.633,5	-191,0	-1.698,3	0,9	3,7	3,7	-0,4	3,6
ليبيا	19.827	15.846	5.162,4	4.858,4	3.043,6	29,1	18,3	8,1	6,1	8,1
موريتانيا	15,9	-45,4	-9,8	25,6	246,9	0,6	-1,3	-0,3	0,7	6,1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2012، ص 427.

الجدول رقم (04): مساهمة القطاعات في الناتج الاجمالي لدول المغرب العربي (2008-2011)-الوحدة: (%)

	قطاعات الإنتاج السلعي(*)				قطاعات الخدمات الإنتاجية				قطاعات الخدمات الاجتماعية			
	2008	2009	2010	2011	2008	2009	2010	2011	2008	2009	2010	2011
الجزائر	58,0	45,4	48,6	49,8	18,0	23,9	20,2	16,1	18,6	23,5	25,0	27,5
المغرب	40,4	40,0	40,5	42,3	20,0	19,4	19,6	19,2	29,5	30,9	29,9	31,0
تونس	38,3	37,0	35,9	37,1	38,9	39,3	29,4	27,3	14,9	15,1	28,2	28,0
ليبيا	89,1	80,2	85,1	82,5	7,7	11,2	8,9	3,4	11,9	16,8	13,9	13,5
موريتانيا	54,2	50,5	56,4	58,2	14,2	14,7	13,3	12,8	22,7	16,1	22,7	21,1

(*): وتضم قطاعات الإنتاج السلعي قطاعات الفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية والأشغال العمومية، أما القطاعات الخدمات الانتاجية فتضم قطاعات السياحة، النقل والمواصلات والقطاع المصرفي، في حين تضم قطاعات الخدمات الاجتماعية قطاعات السكن، الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2012، ص ص 323-324.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2011، ص ص 307-308.

الجدول رقم (05): مؤشر التنافسية العالمية لدول المغرب العربي في الفترة (2008-2011)

الدولة	2008-2009				2009-2010				2010-2011			
	الترتيب	المؤشرات الفرعية			الترتيب	المؤشرات الفرعية			الترتيب	المؤشرات الفرعية		
	134 دولة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار	133 دولة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار	139 دولة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار
الجزائر	99	61	113	123	83	61	117	122	86	80	107	108
المغرب	73	67	85	76	73	57	91	88	75	64	88	79
تونس	36	35	53	30	40	35	56	45	32	31	50	34
ليبيا	91	75	114	102	88	68	110	111	100	88	127	135
موريتانيا	131	130	130	120	127	125	129	125	135	131	138	134

المصدر: تقارير الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2008 (ص132)، 2009 (ص169) و2010 (ص161)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، دولة الكويت.

الجدول رقم (06): مؤشر سهولة أداء الأعمال لدول المغرب العربي في الفترة (2009-2011)

الدولة	2009	2010	2011
الجزائر	134	136	136
المغرب	130	114	114
تونس	73	58	55
ليبيا	-	-	-
موريتانيا	161	167	165

المصدر: تقريري الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2009 (ص175) و2010 (ص172)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، دولة الكويت.

الجدول رقم (07):المؤشر المركب للمخاطر القطرية لدول المغرب العربي (2008-2011)

الدولة	2008	2009	2010	2011
الجزائر	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
المغرب	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
تونس	منخفضة	منخفضة	منخفضة	معتدلة
ليبيا	منخفضة جدا	منخفضة	منخفضة جدا	منخفضة
موريتانيا	-	-	-	-

المصدر: تقارير الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2008 (ص124)، 2009 (ص165) ، 2010 (ص156)، 2011 (ص 57)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، دولة الكويت.

الجدول رقم (08): تطور التجارة المغاربية البينية في الفترة (1988-2011)-الوحدة: مليون دولار

			1988-1994	1995-2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	تونس	ق	109,6	76,2	0,0	0,0	0,0	0,0	171,0	207,6	327,0	778,5	492,3	624,1	702,5
		%	53,42	36,4	0,0	0,0	0,0	0.0	36,56	34,14	34,52	53,45	55,61	50,26	44,8
	المغرب	ق	63,8	104,7	147,4	153,5	155,7	206,5	282,7	380,6	561,2	628,8	379,9	585,9	851,4
		%	31,09	49,9	66,09	89,45	92,46	82,6	60,44	62,59	59,24	43,17	42,91	47,18	54,4
	ليبيا	ق	8,73	2,76	4,7	8,7	10,6	42,9	13,9	17,9	52,8	46,7	11,1	30,7	11,4
		%	4,25	1,32	2,11	5,07	6,29	17,16	2,97	2,94	5,57	3,21	1,25	2,47	0,73
	موريتانيا	ق	23,02	25,9	70,9	9,4	2,1	0,6	0,1	2,0	6,3	2,4	2,0	1,1	0,7
		%	11,22	12,4	31,79	5,48	1,25	0,24	0,02	0,33	0,66	0,16	0,22	0,09	0,04
تونس	الجزائر	ق	94,65	66,9	77,9	11,1	114,7	114,1	182,9	192,0	286,9	405,6	430,7	474,5	405,9
		%	43,06	21,0	20,67	53,62	20,52	20,26	23,69	20,85	24,47	26,56	29,62	34,82	27,9
	المغرب	ق	28,32	30,9	42,0	5,8	50,5	77,7	109,4	110,0	172,9	232,8	209,1	231,8	239,1
		%	12,88	9,71	11,14	28,02	9,03	13,79	14,16	11,95	14,75	15,24	14,38	17,01	16,4
	ليبيا	ق	94,65	219,2	255,5	3,8	390,3	364,0	472,7	610,1	697,3	865,4	796,9	631,9	783,7
		%	43,06	68,9	67,79	18,36	69,83	64,63	61,22	66,26	59,48	56,67	54,79	46,37	53,9
	موريتانيا	ق	2,18	1,17	1,5	0,0	3,4	7,4	7,1	8,7	15,2	23,3	17,5	24,5	25,7
		%	0,99	0,37	0,39	0,0	0,61	1,31	0,92	0,94	1,29	1,52	1,20	1,79	1,77
المغرب	الجزائر	ق	69,19	18,9	9,4	19,3	24,9	41,2	51,9	57,5	75,7	113,0	129,6	139,7	153,8
		%	24,36	9,86	7,57	12,64	17,78	26,32	36,71	28,59	31,27	35,60	43,21	35,08	37,9
	تونس	ق	48,9	48,5	28,6	46,5	43,6	61,7	47,4	89,2	80,8	89,8	82,6	143,8	129,4
		%	17,22	25,3	23,04	30,45	31,14	39,42	33,52	44,36	33,37	28,29	27,54	36,11	31,9
	ليبيا	ق	162,1	113,9	67,2	64,4	47,3	32,9	19,8	22,7	41,9	63,8	42,4	38,4	42,4
		%	57,07	59,4	54,15	42,17	33,78	21,02	14,01	11,29	17,31	20,10	14,14	9,64	10,5
	موريتانيا	ق	3,83	10,4	18,9	22,5	24,2	20,7	22,3	31,7	43,7	50,8	45,3	76,3	79,4
		%	1,35	5,42	15,23	14,73	17,28	13,23	15,77	15,76	18,05	16,01	15,10	19,16	19,6
ليبيا	الجزائر	ق	6,32	0,0	0,7	1,9	1,8	5,9	12,6	2,3	2,4	9,9	2,6	0,9	29,4
		%	5,42	0,0	0,27	0,47	0,42	1,19	1,94	0,45	0,46	1,22	0,43	0,09	10,2
	تونس	ق	44,24	311,2	240,0	334,2	354,0	428,9	589,6	444,6	459,6	743,2	536,3	861,5	210,0
		%	37,95	86,7	92,52	82,64	82,31	86,82	90,99	87,57	87,58	91,48	88,92	90,07	72,9
	المغرب	ق	66,0	47,5	18,7	68,3	74,3	59,2	45,8	60,8	62,8	59,3	64,2	94,1	48,5
		%	56,62	13,2	7,21	16,89	17,27	11,98	7,07	11,97	11,97	7,29	10,64	9,84	16,8
	موريتانيا	ق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
		%	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
موريتانيا	الجزائر	ق	2,21	0,57	3,0	3,2	7,7	14,8	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
		%	67,79	44,2	78,95	84,21	98,72	97,37	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	تونس	ق	0,28	0,6	0,8	0,6	0,1	0,3	0,0	10,5	3,7	0,4	0,0	0,6	2,7
		%	8,59	46,5	21,05	15,79	1,28	1,97	0,0	98,13	97,37	28,57	0,0	26,09	67,5
	المغرب	ق	0,77	0,12	0,0	0,0	0,0	0,1	0,5	0,0	0,0	0,0	0,0	1,5	1,3
		%	23,62	9,30	0,0	0,0	0,0	0,66	100,0	0,0	0,0	0,0	0,0	65,22	32,5
	ليبيا	ق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2	0,1	1,0	2,3	0,2	0,0
		%	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,87	2,63	71,43	100,0	8,69	0,0

المصدر:- Djamel Eddine Guechi : L'Union du Maghreb Arabe, Casbah éditons , Alger, 2002, p 126.

- الصادرات العربية البينية في الفترة (2001-2010)، برنامج تمويل التجارة العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص ص 01-19.
- التقرير الاقتصاي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012، ص 419.
- مصادر إحصائية مختلفة أخرى.

الجدول رقم (09): مؤشرات التجارة البينية المغاربية في الفترة (1988-2011)-الوحدة: مليون دولار

	94-88	95-2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تج العربية البينية	-	27719	34292	41381	47066	62901	84142	112182	134703	181089	149278	154875	187738
تجارة المغاربية البينية	1712	3514	3095	3591	3730	4278	2538	9180	11149	16651	12881	15969	16812
صادرات البينية المغاربية	860	1487	1636	1967	2011	2405	1312	3616	4269	6612	4688	6268	5998
واردات البينية المغاربية	852	1953	1459	1624	1819	1872	1226	5564	6880	10039	8092	9701	10813
مساهمة تجارة البي في إجم تج المغاربية (%)	3,9	4,5	3,8	4,3	3,8	3,4	1,5	6,1	4,6	5,4	6,2	6,2	6,6
مساهمة تجارة بين مغا في تج بين عربية(%)	-	12,7	9,0	8,7	8,1	6,8	3,0	8,1	8,4	9,2	8,6	10,3	8,9

المصدر: - طارق عبد الله أحمد منقوش: رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغاربي في الأسواق الدولية، المكتبة العصرية، المنصورة-مصر، 2013، ص ص 213-214.
- Djamel Eddine Guechi, op cit, p 123
- مصادر إحصائية مختلفة أخرى.

الشكل رقم (01): مقارنة مساهمة التجارة المغاربية البينية في إجمالي التجارة مع باقي التجمعات العربية

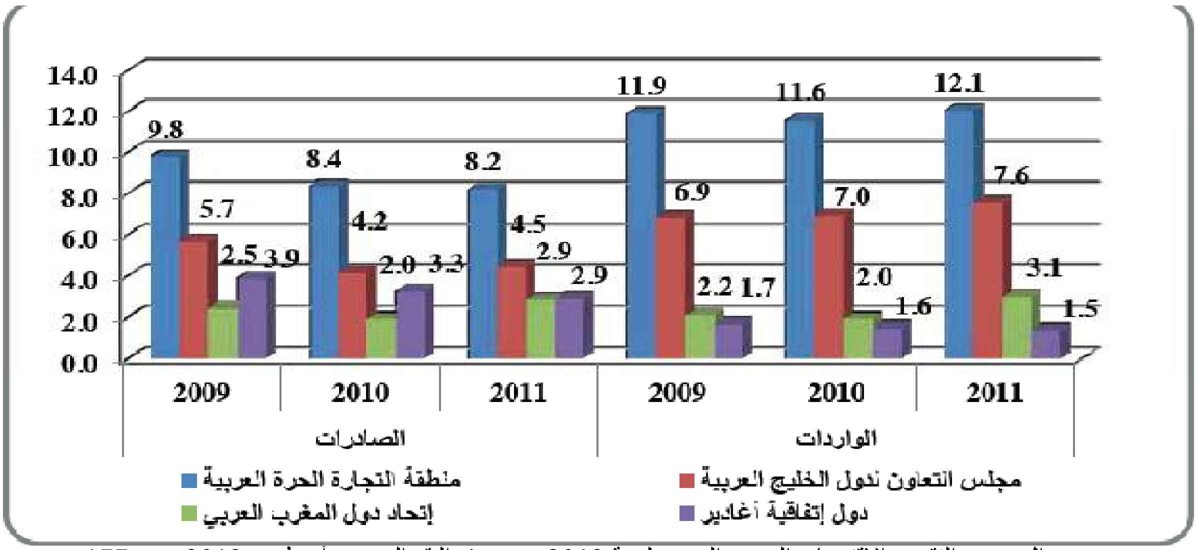

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2012، ص 177.

- الإحالات والمراجع :

[1] -Ali Chabi : « l'intégration régionale au Maghreb, est-elle-encore actualité », lettre de cercle des économistes de Tunisie, N°12, Tunis, Avril 2013, P04.

[2]- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 168.

[3]- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 163.

[4]- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص ص 55-56.

[5]- محمد الشكري: " تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي"، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر المصرفي العربي السنوي، 07-08 نوفمبر 2007، الدوحة-قطر، ص ص 08-09.

[6]- نفس المرجع السابق ، ص ص 10-11.

[7]- عبد المجيد بوزيدي – محمد رمضان: " تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي-اشكالية جديدة"، ندوه بعنوان التكامل الاقتصادي المغاربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم-السودان، 13-15 فيفيري 1989، ص 128.

[8]- نفس المرجع السابق، ص 129.

[9]- محمد بوبوش: " وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى "، مقال منشور ضمن مجلة بحوث عربية اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 42، 2008، ص ص 88-89.

[10]- القرار الخاص باعتماد مبادئ وقواعد قيام وحدة جمركية بين دول اتحاد المغرب العربي، نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة الاتحاد، ليبيا، 09-10 ماس 1991، ص ص 61-62.

[11]- عيسى حمد الفارسي: " التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه، مقوماته، معوقات قيامه "، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية"، جامعة سطيف-الجزائر، 08-09 ماي 2004، ص 09.

[12]- محسن الندوي: " تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة "، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2011، ص 318.

[13] - Kharbachi Hamid et autres : « Analyse synthétique et critique du partenariat Euro-maghrébin », Revue des sciences économiques, Université de Setif, **N**°04, 2005, P37.

[14] -Abdennour Bananter : « comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? », Séminaire international sur la Sécurité et de défense dans le Méditerranée - Les conflits régionaux et les stratégies de sécurité, 01-02 décembre 2008, Barcelone, P 109.

[15]- بخوش صبيحة: " اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989- 2007"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر،2011، ص ص 310-311.

[16]- محمد الأمين ولد أحمد جدو: " أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي "، مجلة المستقبل العربي، العدد 268 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001 ، ص ص 30-31.

[17]- " تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي "، افتتاحية العدد، مجلة شؤون خليجية، العدد 57، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 75.

[18]- كرازدي اسماعيل: " آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي "، مقال منشور على موقع سياسة: www.politics-ar.com تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

[19]- عادل مساوي-عبد العلي حامي الدين: " المغرب العربي-التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية "، مجلة البيان، التقرير الرابع، الرياض، ديسمبر 2010، ص ص 15-16.

[20]- توفيق المدني: " ديناميكية التعاون الإقليمي في المشروع المغاربي "، مجلة شؤون الأوسط، العدد 90، بيروت، ديسمبر 1999، ص ص 18-19.

[21]- الإعلان الخاص بقيام منطقة التبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي، تونس، 02 فيفري 1994، ص ص 01-02.

[22]- بخوش صبيحة: مرجع سبق ذكره، ص 367.

[23]- معطيات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع الإلكتروني: www.maghrebarabe.com تاريخ الإطلاع: 2013/02/15.

[24]- الحسن عاشي: الاندماج المغاربي في ظل الربيع العربي، مقال منشور في موقع مركز كارينجي للشرق الأوسط: www.carnegie-mec.org تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2013.

[25]- ديدي ولد السالك: " اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل "، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، بيروت، فيفري 2005، ص ص 68-69.

•. يمكن الإطلاع على الدراسة القياسية كاملة عبر الرابط التالي:

http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/383590v20Revised0version.pdf

[26] - Une nouvelle vision pour l’intégration économique au Maghreb, Document du groupe développement économique et social, région moyen orient et Afrique du nord, La Banque mondiale, Volume N 1, Washington, 2006, P 99-104.

الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية

The new protectionism, currency wars and the importance of strengthening the role of W.T.O

محمد الأمين شربي (*) & محمد لحسن علاوي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ممثلة في ظاهرة الحمائية الجديدة و ما نتج عنها من إفرازات و ردود أفعال لعل أهمها المبالغة في تخفيض القيم الخارجية للعملات الوطنية أو ما يعرف بحرب العملات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، و كذا تحليل أهم التغييرات المطلوبة لتفعيل عمل و مسار المنظمة العالمية للتجارة.

الكلمات المفتاح : حمائية، تحرير تجاري دولي، تخفيض العملة، منظمة التجارة العالمية.

Abstract : The purpose of this study is to point out the important challenge which is faced international trade liberalization; it is the new protectionism, and its effects, one of them the reduction of currencies or currency wars specially after the global financial crises, and the essential required changes to strengthening the performance of the World Trade Organization.

Keywords: protectionism, international trade liberalization, currency reduction, world trade organization.

Jel Classification Codes : F13, F42, O24.

I- تمهيد :

إن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المكملة لدورها، مفروض من قبل الدول المتقدمة و يجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية، و هو ما يعني أن آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال تطور استخدام القيود الحمائية بما تسمح به تشريعات التجارة الدولية، ففي الماضي القريب كانت الدول الصناعية توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية ثم تم تغيير الأسلوب وفرضت هذه الدول مستوى عالي من الحماية كالقيود الفنية، الصحية وإجراءات مكافحة الإغراق، لتنتقل الإجراءات الحمائية إلى مستوى التسويات النقدية و المالية متجاوزة تكاليف الإنتاج و جودته، وذلك من خلال التأثير على القيم الخارجية للعملات للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا بالرغم من تخفيض هذه الدول -الصناعية- لعملاتها بشكل كامل منذ بداية الثلث الأخير من القرن الماضي.

- **مشكلة البحث:** إن التطورات السابقة تطرح تساؤلا جوهريا مفاده: **"كيف تستخدم تغيرات القيم الخارجية للعملات لأغراض حمائية، و ما تأثير ذلك على أداء و مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف؟"**

- **الدراسات السابقة:** تعددت في السنوات الأخيرة الدراسات التي تربط بين مظاهر الحمائية وعلاقتها بتخفيض قيم العملات الوطنية وتأثير ذلك على النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولعل أهمها:

1- Uri Dadush and Vera Eiedehman, currency wars, Carnegie Endowment for International peace, DC 20036, Washington, USA, 2011.

حاولت الدراسة الوقوف عند أهم مظاهر حرب العملات وتأثيراتها على السياسات الاقتصادية عموما والتجارية والنقدية بوجه خاص، وإمكانية حدوث انسداد تجاري في المستقبل القريب نتيجة الاستمرارية في هذا السلوك، ودعت بالأساس إلى إيجاد آلية جديدة لتحديد أسعار الصرف خاصة بعد الأزمة.

eMail : (*) : cherbilamine@yahoo.fr & (**): elhassenallaoui@gmail.com

2- Mark S. Coplovitch and Jon. C Pevehouse, "Currency wars" by other means Exchange rate and GATT/WTO, Dispute Initiation, University of Wisconsin Madison, 2010.

حاولت الدراسة تحليل العلاقة النظرية بين تقلبات أسعار الصرف واستمرارية التحرير التجاري الدولي في ظل منظمة التجارة العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أن التقييم غير الحقيقي للعملات الوطنية يؤثر سلبا على مسار عملية التحرير التجاري ويقلل من استمرارية الحصول على المكاسب الناجمة عن عمليات التبادل الدولي في المستقبل البعيد.

ودعت إلى مضاعفة الجهود التكاملية بين المنظمات الاقتصادية لمراقبة وضبط أسعار الصرف بما يتناسب مع التوازنات النقدية والتجارية للدول الأعضاء.

3- Zoryama Lutsyshyn and Natalia Reznikova, Competitive devaluation in currency wars: financial projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, 2013.

ركزت الدراسة على مخلفات الأزمة المالية العالمية وإشكالية فشل أسعار الصرف الحرة في كل مرة في المحافظة على مكاسب التحرير والانفتاح الاقتصادي، وما تسببه حرب العملات من تراجع وتهديد لمستقبل منظمة التجارة العالمية، وقد دعت في آخر هذه الدراسة إلى ضرورة توسيع مجموعة العشرين (20) للتشاور حول حلول الأزمات في المستقبل عوض الاعتماد على برامج الإنقاذ والدعم بشكل فردي.

وبالتالي فإن تحليل الإشكالية السابقة يتطلب الوقوف عند النقاط التالية:

- ظهور وتنامي الحمائية التجارية الجديدة؛
- التحول إلى صراع (حرب) العملات و أطرافه الفاعلة؛
- دور منظمة التجارة العالمية في مواجهة الحمائية الجديدة وحرب العملات.

II - ظهور و تنامي الحمائية التجارية الجديدة

إن أكبر وأصعب خطر يواجه المنظمة العالمية للتجارة هو ما أصبح يعرف في الوقت الراهن بـ **"الحمائية الجديدة"**، هذه الأخيرة التي تتعارض في شكلها ومضمونها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة، حيث أن من بين أهداف هذه الأخيرة والتي تسعى جاهدة للوصول إليها هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها، حيث أننا نجد أن كل اتفاقات المنظمة تصب في اتجاه واحد وهو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيها، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو أي إجراء آخر قد يمنع من تحقيق المنافسة العادلة بين مختلف المنتجين من مختلف الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

II -1. ماهية "الحمائية الجديدة" أو الخطر الجديد على المنظمة العالمية للتجارة

إن في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة القليلة، أصبح مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في وضع صعب وحرج، فالأزمة المالية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عميقة ألقت بضلالها على مختلف دول العالم سواء متقدمة أو نامية.

ففي ظل تدهور وإفلاس قطاعات مالية وإنتاجية كبيرة، وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى تبني سياسات حمائية جديدة، هذه الأخيرة تتعارض في مجملها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من الاتفاقيات، بل على الأكثر من ذلك فقد اعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن إتباع سياسة الحمائية الجديدة هو البديل الأنسب والأنجع لمواجهة آثار هذه الأزمة[1].

و في حقيقة الأمر أن الخطر الحالي لا يتمثل فقط في التوجه الصريح نحو الحمائية و إنما يتمثل في السياسات الوطنية داخل كل دولة، و التي ستفرض تكاليف إضافية على الآخرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و هي في حقيقتها جهود ستبذل للدفاع عن الإقتصاديات الوطنية، إلا أن تلك التوجهات ستترك آثار سلبية على الدول الأخرى وسيؤدي ذلك إلى نمو ردود الأفعال السلبية.[2]

و قد خلصت الطرحات حول أشكال الحمائية التجارية الجديدة على أنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية و الدولية متجاوزة كل أشكال الدعم و الحماية الكلاسيكية (كالقيود الفنية و الكمية) ممثلة في أشكال عدة أهمها[3].

- برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للشركات الوطنية؛
- معاملات تمييزية بمختلف أشكالها؛
- التأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية.

II -2. المنافسة التجارية بين الدول النامية و المتقدمة في ظل الحمائية التجارية الجديدة:

تشير الدراسات الإقتصادية إلى استخدام الدول المتقدمة لإجراءات معقدة تجاه منتجات الدول النامية على نقاط العبور، و كذا إجراءات مكافحة الإغراق، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت تدابير مكافحة الإغراق تجاه المنتجات النامية أربعة أضعاف ما كانت تستخدمه قبل سنها ضمن تشريعات منظمة التجارة العالمية للحد من تدفق هذه المنتجات[4]، و يوضح الجدول **(01)** حصيلة المعاملات التجارية بين الو.م.أ والصين وحجم الفائض التجاري لصالح الصين و هو ما تعتبره هذه الدول مبررا لحماية توازناتها.

إن هذه الحمائية الجديدة من قبل الدول المتقدمة تؤكد على أن تجارة هذه الدول مع الدول النامية هي تجارة غير عادلة بالمرة، وستزيد من تعميق الأزمات الاقتصادية في الدول النامية، ويجب على هذه الأخيرة مواجهة كل أشكال الحمائية التجارية الجديدة وبكل الوسائل والطرق المتاحة والممكنة.

وبالفعل فقد أعلنت عدة دول نامية أعضاء في منظمة التجارة العالمية في 15 فيفري من سنة 2009 عن بالغ قلقها من خطط الإنقاذ الكبيرة التي انتهجتها واعتمدتها الدول المتقدمة –كإجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية-، ورأت بأنها ستؤدي إلى إحداث **"تفاوتات وفجوات تجارية كبيرة جدا"** بينها وبين الدول المتقدمة، إضافة إلى أنها ستحد من قدراتها الإنتاجية مما يحول هذا دون منافستها للدول المتقدمة والتي تحظى بقدرات إنتاجية ضخمة ومتزايدة بفضل برامج التحفيز وخطط الإنقاذ وإجراءات الحمائية التجارية الجديدة بكافة أشكالها وطرقها المختلفة.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك ما شهدته الدول المتقدمة من برامج تحفيزية كبيرة –خصوصا في المرحلة التي تلت الأزمة- وخصوصا تلك الموجهة لصناعة السيارات، حيث اعتبرتها كثير من الدول وبخاصة النامية منها على أنها شكل من أشكال التمييز بين الدول وشكلا آخر من أشكال الحمائية التجارية الجديدة، كما أن برامج التحفيز هذه تعتبر من أشكال الدعم التي ستشجع لا محالة المنتجين في الدول المتقدمة، في حين لا يحظى نظراؤهم من منتجو الدول النامية بنفس الدعم نظرا لافتقار هذه الدول على برامج التحفيز والدعم هذه، ويرجع هذا لغياب رؤوس الأموال الكافية.

إن هذا الاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة (المصدر الأساسي للأزمة) بعلاج مشكلاتها وأزماتها بشكل يضمن مصالحها الخاصة ومتجاهلة بذلك الوضع الاقتصادي السيئ في الدول النامية، سيعمق من وجهة نظرنا الفارق والهوة والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في تحقيق منافسة تجارية عادلة بينهما يضمن لكليهما من تحقيق أهدافه بعيدا عن تحقيق أي أضرار للطرف الآخر من الدول.

ولقد أشار في هذا السياق سفير الهند في المنظمة العالمية للتجارة إلى أن برامج التحفيز المختلفة هذه قد بلغت قيمتها في الدول المتقدمة وعدد من دول آسيا نحو ثلاثة (03) تريليون دولار[5]، والسؤال الذي سيطرح نفسه هنا هو: "ما هو الضرر الذي سوف يلحق باقتصاديات الدول النامية جراء منافستها لاقتصاديات الدول المتقدمة والتي تحظى بكل هذا الدعم من التريليونات من الدولارات وبرامج التحفيز المختلفة الأخرى .....الخ".

ولقد جاء تساؤل **"جوزيف ستيجليتز"** والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد يصب في نفس اتجاه سؤالنا هذا، حيث كتب في مقال له:

"كيف للدول النامية من منافسة الإعانات والضمانات الأمريكية ؟؛

وكيف تستطيع دولة نامية أن تدافع أمام مواطنيها عن فكرة حرية التجارة ؟.

إن حقيقة هذا الأمر، هو أن فكرة التحرير هذه بكافة أشكالها أصبحت في عداد الأموات على الأقل في الوقت الحالي وهذا دائما حسب الاقتصادي جوزيف ستيجليتز-[6].

وما يعزز هذا أيضا هو موافقة الكونغرس الأمريكي بتاريخ 2009/02/13 على خطة إنقاذ بقيمة 787 مليار دولار بعد خطة إنقاذ سبقتها في أواخر سنة 2008 بلغت قيمتها نحو 700 مليار دولار، يضاف إلى هذا مختلف الحوافز التي تقدم إلى مختلف القطاعات لتنشيط السوق الأمريكي، كما أن الوضع لا يختلف كثيرا في الدول الأوروبية، حيث طلب من شركات تصنيع السيارات في فرنسا بأن تشتري قطعا محلية بدلا من استيرادها من الخارج، وغير بعيد عن فرنسا وفي جارتها اسبانيا بالتحديد قام أحد وزرائها بحث المستهلكين المحليين بشراء كل ما هو إسباني وفقط.

إن هذه النماذج المشار إليها لهي تشير بحق إلى تزايد إجراءات الحمائية التجارية الجديدة يوما بعد يوم وعاما بعد عام.

II -3. مواقف علماء الإقتصاد من الحمائية التجارية الجديدة

لقد انقسم علماء الاقتصاد في هذا الموضوع إلى فريقين اثنين، فمنهم من رأى بأنه يعارض كافة أشكال الحمائية التجارية ولأي غرض أو هدف، لأن هذا حسب وجهة نظرهم سيظر أكثر مما ينفع وبخاصة في المدى المتوسط والطويل، أما الرأي الآخر فقد رأى بأن الحمائية التجارية ضرورة حتمية خاصة في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات.

فعلى سبيل المثال يرى الاقتصادي **"بول كروغمان"** والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، بأن الزيادة في التعريفة الجمركية قد لا يشكل قرارا صائبا في ظل الأوضاع الاقتصادية العادية، لكنه في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي –خصوصا في ظل الأزمات- سيؤدي بالاقتصاد إلى وضع أفضل، وعليه سيكون هناك زيادة في التوجه نحو الحمائية التجارية بالقدر الذي سنتأخر فيه عن تقديم برنامج إنعاش اقتصادي فاعل[7].

إلا أن هذا سيقود في المقابل –وهذا دائما حسب الاقتصادي **"بول كروغمان"**- إلى الحد من قدرة الدول النامية في مواجهة الأزمات الاقتصادية –خصوصا إذا استمرت هذه الدول النامية في إتباع سياسات تحرير التجارة- مقارنة بالدول المتقدمة والتي تحظى ببرامج الدعم المختلفة، وعليه وجب على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية بالأفعال لا بمجرد الأقوال والوعود.

بالمقابل يتجه الرأي الآخر إلى اعتبار أن تدخل الحكومات خلال الأزمات لمساعدة المؤسسات المتعثرة سيشكل دعما يتعارض ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة في المنافسة الحرة والعادلة، وعليه يرى أنصار هذا الاتجاه لمواجهة الحمائية التجارية الجديدة هذه، يجب اتخاذ خطوتين متمثلتين في:

1- إحياء وتقوية آليات منظمة التجارة العالمية لمواجهة التوجهات الحمائية التجارية الجديدة؛

2- وضع نظام يساعد مجموعة العشرين (20) على تجنب اللجوء لتطبيق سياسات حمائية.

إلا أن الواقع يعزز من زيادة التوجه نحو الحمائية التجارية، ويرجع السبب في ذلك بشكل أساسي إلى عدم اتخاذ أي خطوة جدية من قبل جميع الدول متقدمة منها أو نامية حيال هذه الإشكالية لحد الآن، ضف إلى ذلك أن كل دولة تسعى جاهدة وبشكل فردي ومن مصلحة ضيقة لتحقيق أهدافها الخاصة وإنقاذ نفسها من آثار أية أزمة اقتصادية محتملة.

من خلال عرضنا لهذا الجزء المتعلق بالحمائية التجارية الجديدة، نخلص إلى أنه وفي ظل التراجع الحاد والضعف الكبير المسجل في صادرات الدول النامية إضافة إلى دخولها في مشكلات اقتصادية بالغة الخطورة، بسبب ما يعرف بالحمائية التجارية الجديدة التي اتبعتها وانتهجتها الدول المتقدمة والمسبب الأساسي للأزمة والتي قامت بتقديم برامج تحفيزية كبيرة إضافة إلى حزم إنقاذ ضخمة، في حين تركت فيه الدول النامية لوحدها في معالجة مشاكلها الاقتصادية.

لكن المسألة لم تتوقف عند تقديم برامج الدعم و خطط الإنقاذ هذه فقط، بل مست القواعد نظم الصرف الدولية التي بنيت منذ أكثر من أربعين سنة وولدت ردود أفعال سلبية من خلال التأثير على قيم العملات الوطنية باتجاه الإنخفاض لزيادة المكاسب الناجمة عن التجارة الدولية، و ذلك من خلال مضاعفة تنافسية منتجاتها الوطنية ضمن ما يعرف بـ **"حرب أو صراع العملات"** و الذي لم يعد مرتبطا بالشق التجاري فقط بل أصبح يهدد استقرار النظام المالي و النقدي العالمي، فما هي حقيقة صراع العملات و ما هي أب[19]عاده الحقيقة ؟.

III- التحول إلى حرب العملات و أهم أطرافه الفاعلة

لقد كان لفعل حزم الإنقاذ و خطط الدعم في الإقتصاديات الغربية ردود فعل سلبية زادت من الانسداد التجاري بين اقتصاديات الدول الناشئة واقتصاديات الدول النامية، مما أدى هذا إلى قيام اقتصاديات الدول الناشئة أو الصاعدة بتخفيض قيم عملاتها الخارجية.

و لقد أضحت قضية انخفاض قيمة العملات للدول الصاعدة مقابل الدولار أو العملات الأخرى في الآونة الأخيرة تثير أحد أهم الصراعات الاقتصادية بين الدول، فلقد قامت كل من روسيا والهند وتركيا والبرازيل وبعض الدول بتخفيض قيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي.

هذا الإجراء دفع ببعض مراكز القرار الاقتصادية الغربية مثل الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان للضغط على الدول الصاعدة كالصين، البرازيل والهند لأجل رفع قيمة عملاتها وذلك بغية تخفيض الأخطار التي لحقت بالدول الغربية جراء تخفيض تلك الدول لقيمة عملاتها، حيث سمح هذا الإجراء لهذه الدول الصاعدة بتحقيق أسعار منخفضة لمنتجاتها الموجهة للتصدير.

III- 1- ماهية حرب العملات: تعددت الرؤى حول مفهوم صراع العملات من خلال أبعاد العملية لكن تبقى موحدة من حيث المغزى أو الهدف و لعل أشهر هذه التعاريف هو تعريف **"وليام ليكين"** الذي يرى أنها عملية تجاوز

المحددات التنافسية الكلاسيكية الجزئية و التأثير على مؤشرات التوازن الخارجي لغرض زيادة الفرص التسويقية داخليا و خارجيا[8].

ويمكن تعريف حرب العملات أيضا على أنها:

"اعتماد دولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول وتقليص حجم ثرواتها بالاعتماد على سياستها النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي)، ليصبح ذلك شكل من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد"[9].

ويمكن تقديم تعريفنا الخاص بحرب العملات على أنها:

كل إجراء تقوم به دولة معينة من شأنه تخفيض في قيمة عملتها مقارنة مع العملات الدولية الأخرى، مما يسمح لها بتعظيم صادراتها وتحقيق فوائض في ميزانها التجاري، ويرجع ذلك إلى أن تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المصدرة وجعلها أكثر تنافسية من نظيراتها من صادرات الدول الأخرى.

من خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ بأن التخفيض في قيمة العملات أو ما اصطلح على تسميته بـ "حرب العملات" سيكون له آثار إيجابية على الدول التي قامت بتخفيض قيمة عملتها، في حين سيكون له آثار سلبية على الدول الأخرى المشتركة معها في التجارة.

حيث أن لانخفاض قيمة عملة أي بلد لفائدة كبيرة تتمثل في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، حيث أن انخفاض العملة لدولة معينة يؤدي إلى زيادة تنافسية صادراتها بفعل انخفاض أسعارها مما يؤدي هذا إلى زيادة صادراتها وإلى أيضا انخفاض وارداتها[10]، ذلك أن تخفيض قيمة العملة سيؤثر على أسعار استهلاك المنتجات المستوردة، حيث يجعل منها أسعار مرتفعة مقارنة مع أسعار المنتجات المنتجة والمصنعة محليا وهذا ما سيؤدي إلى تخفيض الواردات[11].

وعليه أمكن اعتبار أداة سعر الصرف أو ما أصبحت تعرف فيما بعد بـ "حرب العملات" من أدوات الحمائية التجارية الجديدة، لأنها تعتبر من أهم الأدوات الفعالة والتي لها تأثير على مستويات الاقتصاد داخليا أو خارجيا، وترجع أهميته أيضا كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاديات الدولية سواء ما تعلق بحجم التجارة الخارجية، الاحتياطات الدولية، وعلى ميزان المدفوعات، كما له تأثير أيضا على زيادة القدرات التنافسية للمؤسسات المصدرة وعلى نموها أيضا[12]، مما جعل بعض الدول تتلاعب به بغية تحقيق ما يتماشى وسياساتها الاقتصادية.

وسنحاول في العنصر الموالي الوقوف على بعض تجارب بعض الدول في تخفيض قيمة عملاتها ومدى تأثير ذلك على تنافسية صادراتها.

III-2. تخفيض العملات بعض الدول الصاعدة:

لقد أدى الانخفاض النسبي لعملات الدول الصاعدة من تحقيق فوائض نقدية كبيرة بالنسبة لهذه الدول، نتيجة انخفاض أسعار منتجاتها الموجهة للتصدير، وهذا ما سمح لها أيضا بمضاعفة حجم مساهمتها في الصادرات العالمية، في مقابل ذلك تقلصت حجم مساهمة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان في الصادرات العالمية، أنظر الجدول (02)[13].

ويلاحظ أن حجم مساهمة كل من الصين، روسيا، الهند والبرازيل في سنة 2012 قد تجاوزت في معظمها ضعف ما سجلته هذه الدول في سنة 2003، ويرجع ذلك بشكل أساسي كما تم ذكر ذلك سابقا إلى انخفاض أسعار صرف عملاتها، مما سمح لها بتحقيق تنافسية كبيرة لصادراتها نتيجة انخفاض أسعار صادراتها، في مقابل ذلك سجلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان انخفاضات تفاوتت حدتها من دولة لأخرى، حيث يعزى ذلك الانخفاض إلى ارتفاع أسعار صرف عملاتها مقارنة بالدول الأخرى مما أدى ذلك إلى ضعف تنافسيتها التصديرية مقارنة بالدول الصاعدة أنظر الشكل (01).

III-3. المواجهة الأمريكية الصينية لتخفيض العملات أو مواجهة حرب العملات:

إن الانخفاض الشديد لقيمة اليوان يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الإختلالات في العلاقات التجارية الدولية و السبب الأول لبروز الحروب التجارية و التي أطلق عليها حرب العملات[14].

والملاحظ أن السلع الصينية تجتاح الأسواق الدولية بأسعار منخفضة وجودة بدأت تتحسن وتسبق غيرها من السلع والخدمات القادمة من الو.م.أ، الإتحاد الأوربي واليابان، وهذا راجع إلى تكلفة اليد العاملة المنخفضة والانخفاض

الاستثنائي لتكلفة الإنتاج، و لكي تحافظ الصين على عملتها منخفضة تقوم بشراء ما متوسطه مليار دور يوميا في محاولة منها لتجفيف الأسواق من الدولار، و إبقاء سعره مرتفعا تطبيقا لسياسة تخفيض اليوان للرفع من الميزة التنافسية في الأسواق الدولية لزيادة الصادرات[15].

ونظرا للخطر الذي واجهته العديد من الدول نتيجة قيام بعض الدول بتخفيض قيمة عملاتها، مما سمح لها بتحقيق تنافسية تصديرية كبيرة وتحقيق أيضا فوائض في ميزانها التجاري، ويضاف إلى هذا أيضا الأزمة المالية التي ضربت بالاقتصاد العالمي أواخر سنة 2008، مما نتج عنها ركود وانكماش اقتصادي عالمي حاد يعد الأسوأ منذ أزمة الكساد العظيم في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي.

ولهذا اتجهت العديد من الحكومات والبنوك المركزية إلى التدخل لإصلاح الخلل والركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة، إلى القيام بخفض كبير في أسعار الفائدة وكذلك إلى سياسة التخفيض الكمي*.

ففي أوت من سنة 2007 وفي عز الأزمة المالية، كان هناك انخفاض لقيمة الدولار في حدوده الدنيا مقارنة بالأورو وبعض عملات الدول الأخرى، فلقد قامت البنوك المركزية في الدول التي مستها الأزمة إلى القيام بتخفيض كبير في أسعار الفائدة وكذلك إلى تطبيق سياسة التخفيض الكمي التي تمت الإشارة إليها سابقا.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد وصلت إلى مستويات صفرية، فقد بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 00%، بينما وصلت في دول الاتحاد الأوروبي إلى نسبة 01 %، في حين قام البنك البريطاني بإيقافها عند نسبة 0,5%، كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجز في موازنتها تراوح بين 12 % إلى 13 % من الناتج الداخلي الخام "PIB" من سنة 2009 إلى غاية سنة 2010 تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة وخطط الإنعاش الاقتصادي " Les plans de relance"[16].

وبعد استخدام البنوك المركزية لجميع الأدوات المتاحة ضمن السياسة النقدية (خفض معدلات الفائدة وتطبيق سياسة التخفيض الكمي)، لم يبق إلا الاتجاه نحو سياسة أخرى لدعم الصادرات، ألا وهي التدخل في سوق سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة لدعم الميزة التنافسية للسلع والخدمات التي تقوم بتصديرها، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات مضادة هدفها هو رفع قيمة عملات الدول الصاعدة لإبعادها عن المنافسة، تمثلت في ضخ كميات هائلة من رؤوس الموال بغرض شراء الأصول المالية في أسواق تلك الدول، وهذا ما حدث فعلا فقد لجأت الولايات المتحدة بضخ المزيد من الدولارات في أسواق الدول الصاعدة كالهند، البرازيل وروسيا للاتجاه إلى الضغط على عملاتها نحو الارتفاع.

من خلال الجدول (03) والشكل (02) والذي يوضح حجم ضخ الدولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أسواق الدول الصاعدة نلاحظ أن ضخ الدولار يزداد من سنة إلى أخرى تقريبا، ما عدا سنة 2014 والتي قرر فيها البنك الفدرالي تخفيض ضخ الدولار إلى 65 مليار دولار شهريا و780 مليار دولار سنويا.

إن الهدف من ضخ الدولار هو رفع معدل النمو في هذه الدول بشكل مؤقت، وفي نفس الوقت لرفع من قيمة عملات هذه الدول لإضعافها على المنافسة مع الدول الغربية، وهذا ما سيؤدي إلى ضرب البنى الإنتاجية في هذه الدول المنافسة للغرب، ومن ثم عودة الطلب على منتجات الدول الغربية ومن ثم عودة النمو للمراكز الإنتاجية الغربية.

كما تقتضي هذه السياسة ضرورة سحب رؤوس الأموال في لحظة معينة من أجل إحداث انهيار وعدم استقرار في قيمة العملات، إضافة إلى عدم استقرار اقتصادي في تلك الدول، وهذا ما يذكرنا بما حل بدول النمور الآسيوية في سنة 2008.

وبالفعل فقد آتت هذه السياسة أكلها فقد أدت إلى هروب رؤوس الأموال من الدول الصاعدة (تركيا، البرازيل، الهند، إندونيسيا، جنوب إفريقيا وروسيا)، حيث بلغ مجملها سنة 2013 حوالي 15 مليار دولار، ومع حلول سنة 2014 وفي شهر فيفري بلغت 12 مليار دولار[17].

من خلال الجدول (04) والشكل (03) والذي تتضح حجم الخسارة في عملات بعض الدول لسنة 2013 نلاحظ بأن جل عملات الدول الصاعدة تراجعت نتيجة هروب رؤوس الأموال والتي جاءت في الأول على أساس ضخ دولارات مقابل شراء أصول مالية، وعليه يمكن أن نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في سياستها والتي تتضمن ضخ الدولارات من أجل الإخلال باقتصاديات الدول الصاعدة، إلا أن هذه السياسة لم تنجح مع الصين فهي وحدها بقيت في منأى عن هذه الإختلالات والتراجعات، ذلك أن قوانينها وسياساتها لا تسمح بخروج رؤوس الأموال[18].

IV - دور منظمة التجارة العالمية في مواجهة الحمائية الجديدة وحرب العملات:

يبدوا أن الخطر الحقيقي الذي أصبح يواجه التجارة الدولية بات يتمثل في ما يعرف بـ **"الحمائية التجارية"** و**"حرب العملات"**، وهذا ما دفع بالمدير العام للمنظمة العالمية للتجارة **"باسكال لامي"** إلى تحذير صانعي القرار

والسياسات في مختلف الدول التي تتبنى سياسة الحمائية التجارية وسياسة تخفيض قيمة عملتها (حرب العملات)، من أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى العودة إلى سياسات الحمائية التجارية التي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي.

كما أكد **"باسكال لامي"** على أن سعي الدول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة (تحقيق معدلات تصديرية مرتفعة) عن طريق التلاعب في أسعار صرف عملاتها، فإن هذا سيقود إلى اتخاذ خطوات بعدها، تتمثل في إقامة حواجز من التعريفات الجمركية، كما اعتبر مدير هذه المنظمة على أن المشكلتين الوحيدتين اللتين تواجهان الاقتصاد العالمي والمنظمة العالمية للتجارة هما **"الحمائية التجارية"** و**"حرب العملات"**.

كما حذر المدير العام لهذه المنظمة أيضا، من أن قيام بعض الدول باستخدام إجراءات حمائية سيقود بالدول الأخرى المشتركة معها في التجارة هي الأخرى إلى تبني سياسات حمائية لكن بطابع انتقامي، وهذا ما سيؤدي إلى آثار سلبية على التجارة الدولية بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام.

إن هذه التحولات المشار إليها أعلاه لا تصب مطلقا في مصلحة نظام حرية التجارة أو أنصار الليبرالية الجديدة، ومن ثمة تضع الكثير من علامات الاستفهام و التساؤلات حول مستقبل مشروع العولمة و شكل النظام التجاري والمالي الدولي وطبيعة الإجراءات اللازمة لتفعيل الإطار المؤسسي للنظام التجاري العالمي، وعليه يمكن تلخيص محاور تفعيل أداء المنظمة العالمية للتجارة ضمن محورين أساسيين، حيث يرتبط الأول بجملة إجراءات عملية وتنظيمية تحد من التوجهات الحمائية وردود أفعالها، و الثاني يركز على طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و تحقيق المزيد من العدالة في التعامل و الوفاء بالالتزامات تجاه المنظمة.

IV -1. الإجراءات و التدابير العملية لتجاوز موجة الحمائية الجديدة وحرب العملات:

إن تجاوز السلوكيات الحمائية الجديدة للدول الأعضاء يتطلب تفعيل القوانين الموجودة و اتخاذ مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها ضمن المحاور التالية:

1. **<u>الالتزام العملي بالاتفاقيات و جعلها موضع تنفيذ:</u>** وذلك من خلال:
- ضرورة تخفيض الإطار الزمني المسموح به للجان الإستئنافية لحالات عدم الالتزام بقرارات المنظمة؛
- إعطاء صلاحيات أكبر للهيئات الرقابية و اعتماد نتائج التحقيقات بصورة مستقلة؛
- فرض عقوبات مالية على التطبيق المتأخر غير المبرر لقرارات المنظمة سواء الوزارية أو المتعلقة بتسوية المنازعات؛
- تفعيل القوانين والآليات المتعلقة بتعويض الدول النامية جراء الاعتداءات التجارية و حالات عدم الإلتزام من طرف الدول المتقدمة.

2. **<u>النفاذ إلى الأسواق:</u>** و ذلك من خلال:
- إجراء إصلاح هيكلي إيجابي في الدول المتقدمة حتى يتم ضمان عدم حدوث ضغوط تتطلب تدابير المنطقة الرمادية في المستقبل؛
- لا بد من وضع حدود دنيا من التعهدات الاستيرادية في إطار حظر إمكانية العودة لإجراءات المنطقة الرمادية في المستقبل؛
- ينبغي الحد من عملية تصاعد التعريفات عند الأزمات في الدول المتقدمة بل إزالتها بشكل نهائي.

3. **<u>الممارسات التجارية غير العادلة:</u>** و ذلك من خلال:
- وضع حدود واضحة للخروج عن نظام الحصص العادية في إطار عملية تكييف الحصص؛
- لا بد من وجود رقابة فاعلة على عملية تكييف الحصص لضمان ألا تكون الدول النامية هي المستهدفة منها تحديدا؛
- ينبغي استبعاد الدول النامية من الملحق VII فقط عندما يستقر أو يزيد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عند الحد الحرج لمدة سنتين.

IV -2. ضرورة تفعيل الالتزام و تجسيد العدالة التجارية بين الدول الأعضاء:

يجب التأكيد هنا إلى أن الإجراءات المشار إليها آنفا غير كافية إذا لم يرافقها تعاون حقيقي بين الدول الأعضاء لاستكمال مسار التحرير التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية، ورغم التحولات الحاصلة والتي كان لها تأثير على تحديد طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، إلا أن ظاهرة الحمائية الجديدة والتحول إلى حرب العملات

تمثلان صورة من صور الصراع القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية، فقد كان للتوجهات نحو تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تأثير قوي على صانعي السياسات من الدول النامية كوسيلة لمجابهة هذا التحدي، إذ كان من المتوقع أن الانفتاح على الأسواق العالمية والمنافسة يسمحان لهذه الدول بأن تغير كلا من وتيرة ونمط إسهامها في التجارة الدولية، وبالتالي التغلب على مشاكل موازناتها الداخلية[19].

إلا أن المؤتمرات الوزارية الأخيرة (جنيف 2009، 2011) عرفت تعثرا ملحوظا بسبب الصراعات المتكررة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ولعل سبب الصراع الرئيسي هو عدم التزام هذه الأخيرة بتنفيذ القرارات الوزارية للمؤتمرات السابقة، وهو ما أوجد صورة من عدم الجدية في الالتزام بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في إطار المنظمة وهو ما يهدد مستقبلها.

إن هذه المظاهر الجديدة التي تمت الإشارة إليها أعلاه، عمقت من التصور والموجود أصلا لدى الدول المتقدمة من أن التعاون مع الدول النامية لم يكن بذات المستوى من الضرورة، وإنما المطلوب فقط هو وضع وإبقاء أسواق تلك الدول النامية مفتوحة أمام منتجات وصادرات الدول المتقدمة.

خصوصا إذا علمنا بأن الدول النامية تتمتع بقاعدة استهلاكية ضخمة بسبب القاعدة السكانية الكبيرة التي تتمتع بها، إضافة إلى تمتع الدول النامية بتنوع كبير في الموارد البيولوجية والطبيعية، في مقابل ذلك تفتقر الدول المتقدمة لمثل هذه الموارد وأيضا للقاعدة السكانية، مما يجعل مستويات الاستهلاك في الدول المتقدمة جد منخفضة وخصوصا في ظل الأزمة التي كانت تعصف بها.

إن على الدول النامية أن تدرك أهمية تقوية قدراتها في التعامل مع الخارج وتعظيم الانتفاع والاستفادة من هذا التعامل إما بشكل فردي أو بشكل جماعي.

إلا أن المنهج الفردي ليس بذلك الأسلوب الذي يحقق أكثر فعالية وتأثير خصوصا في ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وعلى العكس من ذلك فقد يحقق العمل الجماعي لعدد كبير من الدول وخاصة إذا تكتلت في إطار تكتلات واتحادات اقتصادية ما هو مرجو منها، سواء كانت هذه الدول مطالبة أو مدافعة.

إلا أن أهم ما يلاحظ هو أن الدول النامية وخلال العشرية من السنوات الماضية أو أكثر فقدت من توحدها، وكان ذلك نتيجة تشجيع الدول المتقدمة لها إلى ضرورة التفكير بمصلحة فردية ضيقة ومنعزلة عن باقي الدول النامية الأخرى، ويرجع ذلك أيضا إلى أن أي تكتل أو تعاون من قبل الدول النامية كان يفسر على أنه تسييس للجات أو لمنظمة التجارة العالمية.

في حين تناست أو تجاهلت الدول الكبرى المتقدمة بأن أول تسييس للجات أو لمنظمة التجارة العالمية كان من طرف هذه الدول نفسها، إذ أقدمت المملكة المتحدة في سبيل حل نزاعها مع الأرجنتين في قضية ما يعرف بـ "جزر المالديف وفوكلاند" إلى الاستعانة بالنص الأمني من المادة 21 من اتفاقيات جات 1994 [20].

وعليه نكرر هنا أنه يجب على الدول النامية أن تتحد وتتكتل في شكل مجموعات كبيرة أو في شكل تكتلات أو اتحادات اقتصادية وعلى أساس ثابت وليس على أساس كل قضية أو حالة على حدة.

إنه لمن دواعي الغرابة أن تتحد الدول المتقدمة وتفاوض في شكل مجموعات مع قوتها وتأثيرها الشديدين، في حين نجد أن الدول النامية تعمل بشكل منفرد ومنعزل برغم ضعفها وتخلفها الشديدين، إنه من باب أولى أن التوحد والعمل الجماعي يكون للضعفاء أكثر منه للأقوياء.

V- الخلاصة :

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1- تساهم تغيرات القيمة الخارجية للعملات الوطنية في التأثير بشكل واضح على القدرات التنافسية لمخرجاتها في الأسواق الدولية، وهو ما حاولت عديد الدول الصاعدة استخدامه كرد فعل لعدم التزام الدول المتقدمة بقرارات المنظمة وممارساتها الحمائية المتكررة؛

2- فرضت الدول المتقدمة قيودا حمائية كلاسيكية (تجارة المنسوجات، الحديد والصلب) كردة أفعال على منتجات الدول الناشئة، بتهمة الإغراق أحيانا والمبالغة في تخفيض قيمة العملة أحيانا أخرى، وهو ما يضع التجارة الدولية تحت رحمة: قيود حمائية جديدة ←—— تخفيض العملات الوطنية ←—— قيود حمائية كلاسيكية؛

3- أصبح الانتقال إلى جيل جديد من الإجراءات الحمائية معلنا خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وبرامج الدعم والإنقاذ والتي استفادت منها عديد المؤسسات في الدول الرأسمالية؛

4- لا تتوان الدول الرأسمالية في عدم تطبيق تشريعات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق الأمر بمصالحها التجارية، وهذا يعود بالأساس إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به داخل هذه المنظمة خاصة في عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام؛

5- أثبت الواقع أن الدول المتقدمة هو أول من يمارس سلوكات الحمائية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية للحد من تدفق النقد باتجاه الخارج والعودة إلى وضعية التوازن؛

6- ساهمت معدلات النمو المرتفعة ونجاح برامج التصنيع في تدعيم موقع الاقتصاديات الناشئة ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، حيث زاد وزنها وأصبح تأثيرها واضحا، وبالتالي فإن أي إجراء لا يتوافق مع مصالحها سيولد ردود أفعال سلبية لديها تجاه الدول المتقدمة، وهو ما يضع النظام التجاري العالمي في مرحلة صراع جديدة، بدأت بما يعرف بـ **"حرب العملات"**؛

7- تحتاج المعالجة السليمة لصراع أو حرب العملات إلى المزيد من التنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات النقدية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال التأثير على السياسات النقدية الوطنية وأنظمة الصرف تحديدا.

وانطلاقا مما سبق يمكن تقديم **التوصيات** التالية، والمتعلقة بضرورة تفعيل دور منظمة التجارة العالمية لتجاوز الإفراط في وضع القيود الحمائية وتنظيم عمليات التحرير التجاري:

1- توسيع دائرة التشاور و المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية للقرارات المتعلقة ببرامج الدعم والإنقاذ في مراحل الأزمات دون اتخاذها بشكل فردي مما يضر بالأطراف الأخرى؛

2- ليس في مصلحة أو فائدة الاقتصاد العالمي أن يقع في "حرب للعملات"، وعلى ذلك وجب على مختلف الدول أن تتبنى قواعد عادلة ومنطقية، كما يجب أن يقتصر تدخل البنوك المركزية في مختلف الدول إلى هدف مقصود ومحدد، كمعالجة التضخم ...الخ، ولا يجب أن تنقاد أو تفحم نفسها في عمليات تخفيض العملة لتقليل من تنافسية صادرات الدول الأخرى –لأن هذا الإجراء لو مورس من قبل كل الدول فإن هذا الإجراء لا يكون له أي تأثير-، وعليه لا يمكن اعتبار تخفيض قيمة العملة كعلاج وحيد وناجح للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مختلف دول العالم؛

3- تسريع وتيرة المفاوضات المتعلقة بالملفات العالقة كتحرير الملف الزراعي، مما يعطي فرصا تصديرية جديدة للدول النامية من شأنها التخفيف من حدة الصراع التجاري ضمن الاتفاقيات أو المجالات المحررة؛

4- إن من وجهة نظر الدول النامية أن إدخال التحسينات على عمل المنظمة العالمية للتجارة لتقويم مسارها وضمان صيرورتها واستمراريتها لممكن بشروط أولها وأهمها هو قيام بعض الدول النامية نفسها ممثلة في عشرة (10) أو خمسة عشر (15) دولة، بإجراء تنسيق وتوحيد كامل بينها وعلى أسس ثابتة وليس على أسس فردية ضيقة ومنعزلة عن بقية الدول النامية الأخرى، هذا وحده ما سيؤدي إلى تحسين عمل هذه المنظمة، لأن الدول النامية ستشكل قوة وتأثير في هذه المنظمة، مما يحذو بهذه الأخيرة إلى مراعاة والاهتمام بمصالحها على غرار مصالح الدول المتقدمة؛

5- ضرورة مراجعة آليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وتجاوز نظام الحصص لضمان استمرارية المنظمة، إذ أن "ظاهرة الحمائية الجديدة" أو "حرب العملات" ما هي إلا إشكالية فرعية أمام حالة التخبط التي تعيشها المنظمة في اتخاذ قراراتها وفشل مؤتمراتها الوزارية الأخيرة لخير دليل.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم (01): التجارة الأمريكية الصينية للسلع سنة 2011 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الأشهر	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
جانفي 2011	8,078.1	31,349.6	23,271.5
فيفري 2011	8,437.2	27,278.7	18,841.5
مارس 2011	9,518.8	27,601.4	18,082.6
أفريل 2011	7,971.0	29,567.1	21,596.8
المجموع 2011	**34,0051**	**115,796.8**	**81,791.6**

Source : Trade in Goods with China, 26/06/2011, http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html

جدول رقم (02): يوضح حجم مساهمة الدول الصاعدة في الصادرات العالمية لسنة 2003- 2012 الوحدة: %

الدول / السنة	2003	2012
الصين	5.9	11.4
روسيا	01	2.9
الهند	0.8	1.6
البرازيل	01	1.4
الاتحاد الأوروبي	42.3	32.4
الولايات المتحدة الأمريكية	15.8	13.8
اليابان	6.4	4.5

المصدر: معن خالد، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (03): يوضح حجم ضخ الدولار شهريا وسنويا للسنوات: 2008- 2014 الوحدة: مليار دولار

السنوات	كمية ضخ الدولار شهريا	كمية ضخ الدولار سنويا
2008	30	360
2009	30	360
2010	30	360
2011	40	480
2012	40	480
2013	85	1020
2014 [20]*	65	780

المصدر: معن خالد، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (04): يوضح حجم الخسارة في عملات بعض الدول لسنة 2013 الوحدة: %

الدول	حجم الخسارة
البرازيل	16 -
الهند	3,4 -
روسيا	4,7 -
تركيا	7,9 -
أندونيسيا	20 -
الصين	8,5 +

المصدر: معن خالد، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم (01): يوضح حجم مساهمة الدول الصاعدة في الصادرات العالمية لسنة 2003- 2012 الوحدة: %

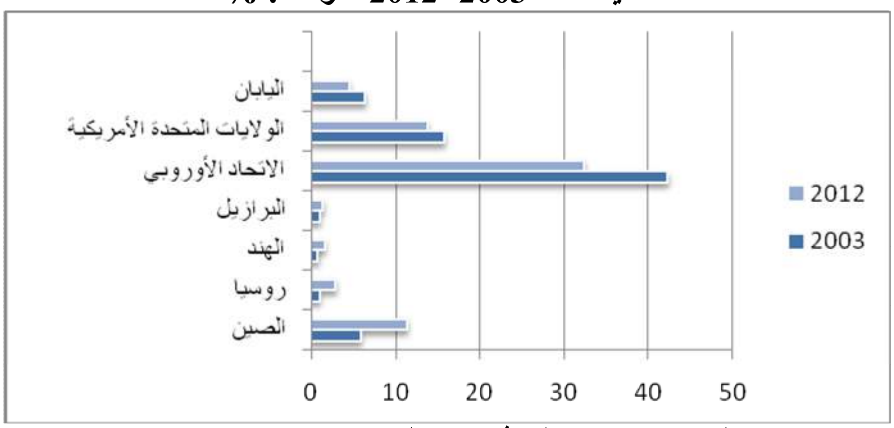

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على برنامج Excel 2007

شكل رقم (02): يوضح حجم ضخ الدولار شهريا وسنويا
للسنوات: 2008- 2014   الوحدة: مليار دولار

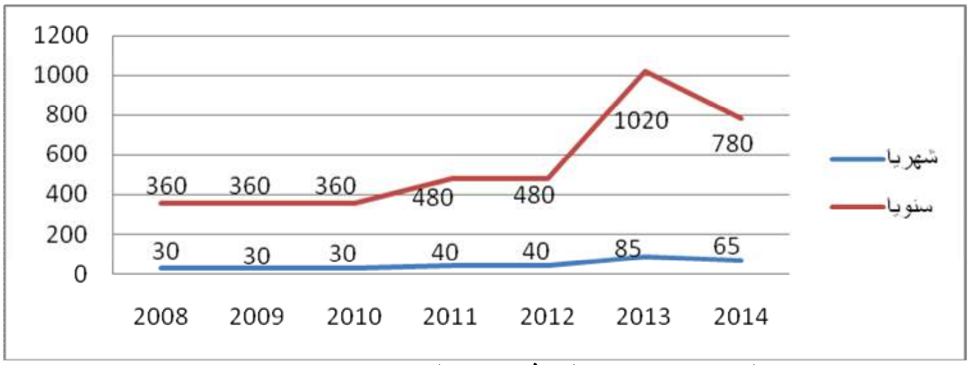

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على برنامج Excel 2007

شكل رقم (03): يوضح حجم الخسارة في عملات بعض الدول لسنة 2013   الوحدة: %

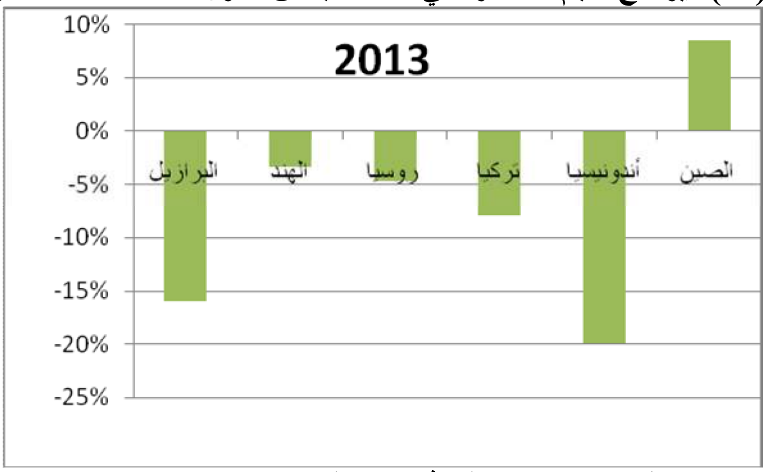

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج Excel 2007

- الإحالات والمراجع :

1. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية "في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2011، ص: 116.

2. رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2010، ص: 94.

3.Peter. G. Dowson, "New or Old Protectionism…?" Working Paper N° 289. D.C.N.T Waschington 2012, P:09.

4. Ibid, P : 10.

5. رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص: 117.

6. نفس المرجع. ص: 117.

7. نفس المرجع، ص: 119.

8. William R. Cline, Currecy wars ?, person Institute For International Economics, Working Paper N° 26-10 Waschington, 2010, P: 06.

9. محمد جلال، حرب العملات... وصراع البقاء ...، تم تصفحه بتاريخ: 30 أفريل 2014 على الساعة: 10:28. http://www.w-tb.com/wtb/vb4/showthread.php

10. عبد العزيز فريد صايمة، نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية، رسالة دكتوراه في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009، ص: 28.

11. Christian De Boissieu, G 20: vers la fin de "guerre des monnaies "?, Regards sur l'actualité, N^0 : 371, Paris, France, entretien réalisé le 18 mars 2011, P : 20.

12. François Dupuis et Hendrix Vachon, Prévisions des devises, Desjardins Etude économique, Paris, France, 19 février 2013, P : 02.

13. معن خالد، حرب العملات الدولية ... إلى أين؟ تم تصفحه بتاريخ 30 أفريل 2014 على الساعة: 09:18. www.kassiounpaper.com/economy/item/6115-2014-03-23

14. Joseph E. Gangon, Currency Wars, Working Paper N° 28-13 Peterson Institut for International Economics, Waschington, 2013, P: 04

15. William R. Cline, Op.cit, P : 11

* سياسة التخفيف الكمي هي عبارة عن قيام البنك المركزي بطبع كميات من أوراق البنكنوت و إعادة ضخها إلى الأسواق مما يعني زيادة المعروض النقدي، لمزيد من التوضيح: راجع في ذلك: محمد جلال، مرجع سبق ذكره.

16. Christian De Boissieu, "de la crise financière à la guerre des monnaies "?, question internationales, N0 :43, Paris, France, mai- juin 2010, P : 47.

17. معن خالد، حرب العملات الدولية ... إلى أين؟، مرجع سبق ذكره.

18. نفس المرجع السابق.

19. يلماظ أكيوز، تعريب: السيد أحمد عبد الخالق، الدول النامية التجارة العالمية الأداء والآفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 23.

20. بها جيراث لال داس، تعريب: رضا عبد السلام، اتفاقات منظمة التجارة العالمية (المثالب، الاختلالات والتغيرات اللازمة)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص ص: 168- 169.

21 * لأن البنك الفدرالي الأمريكي أعلن في سنة 2013 أنه سيخفض نسبة الضخ إلى 65 مليار دولار شهريا، أي أن حجم الضخ المتوقع لسنة 2014 سيكون 780 مليار دولار.

أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001 - 2010): دراسة تحليلية

The impact of reflationary economic policy on fighting unemployment in Algeria (2001-2010): an analytical study

أحمد لعمى (*) & محمد مسعي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تعد محاربة البطالة والسعي إلى تحقيق التشغيل الكامل ضمن الأهداف الرئيسية المنوطة بسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر منذ 2001. وتتمثل هذه السياسة في التوسع الهام في الانفاق العمومي (لاسيما عبر مختلف برامج الاستثمار العمومي المنفذة أو الجاري تنفيذها إلى نهاية 2014) قصد تحفيز الطلب الكلي، ومن ثم تنشيط جهاز الإنتاج الوطني وتدعيم قدراته على تحقيق نمو قوي ومستديم، وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل. ويبدو من خلال البيانات الرسمية الإجمالية أن معدل البطالة كان في انخفاض هام نسبيا ومستمر أثناء الفترة المدروسة.

انطلاقا من تلك البيانات، يهدف هذا المقال إلى محاولة تحليل أهم المؤشرات الخاصة بسوق العمل في الجزائر، والبحث في مدى التأثير الحقيقي لسياسة الإنعاش الاقتصادي ككل على محاربة البطالة.

الكلمات المفتاح : سياسة إنعاش، جزائر، أثر، تشغيل، بطالة.

Abstract : The fight against unemployment and endeavour to reach full employment are among the main targets of the reflationary economic policy applied in Algeria since 2001. This policy consists in important expansion of public expenditures (in particular by means of different public investment programs that had been carried out or in progress till the end of 2014) intending to stimulate global demand, and then boost the means of production by reinforcing their capacities to generate high and sustainable growth, and consequently more job creation. It seems through the official global data that the unemployment rate was relatively decreasing in an important and continual way during the study period.

From those data, this article tries to analyse the main indicators of labour market in Algeria and examine the real impact that the overall reflationary policy had on fighting unemployment.

Keywords: Reflationary policy, Algeria, impact, employment, unemployment.

Jel Classification Codes : E24, J21, J64.

I- تمهيد :

منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي (أي بعد تبدي قصور مختلف النماذج المطبقة في التصدي للأزمات الاقتصادية السائدة)، صارت المستويات المتصاعدة للبطالة والمرتبطة بفترات الركود الاقتصادي تعد المشكلة الأكثر إزعاجا للأفراد، وتمثل التحدي الأكبر للحكومات في مختلف بلدان العالم، نظرا لانعكاساتها السلبية المباشرة على المستوى الاقتصادي (عدم القدرة على استخدام جزء من الموارد البشرية المتوافرة) والمستوى الاجتماعي خصوصا (الفقر، تدني مستوى المعيشة، تفشي الآفات الاجتماعية، تهديد السلم العام للمجتمع،...). لذلك تعد محاربة البطالة اليوم أحد الرهانات السياسية الكبرى للسلطات الحاكمة في تلك البلدان، وبالتالي أحد الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية.

وفي الجزائر، كانت البطالة ولا تزال تمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية، بعد تفاقمها الشديد خلال العشرية الأخيرة من القرن المنصرم (نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية التي حلت بالبلاد بداية من منتصف السنوات 1980، وكذا الأزمة السياسية والأمنية التي مر بها المجتمع)، وهو ما جعل من محاربتها أحد الأهداف الأساسية لسياسة الإنعاش الاقتصادي (ذات التوجه الكينزي) المنتهجة حاليا من طرف الدولة والمتمثلة في مختلف برامج الاستثمار العمومي، لاسيما في مجال البنى التحتية. وتهدف هذه السياسة (المخصص لها غلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار1، أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، والممتد تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014)

eMail : (*) : dr.ahmed58@yahoo.fr & (**): medmessaid@yahoo.fr

إلى تحفيز الطلب الكلي (بواسطة التوسع في الإنفاق العمومي خصوصا) قصد تنشيط جهاز الإنتاج الوطني وتدعيم قدراته على تحقيق نمو قوي ومستديم، ومنه الزيادة المستمرة في عرض مناصب الشغل، وبالتالي الوصول أو الاقتراب من التشغيل الكامل.

لكن في ظل الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني من جهة، وتبعيته المتزايدة للخارج (لاسيما بالنسبة للواردات) من جهة أخرى، **يطرح التساؤل حول مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للزيادة الهامة والمستمرة في الطلب الداخلي، وبالتالي حول مدى فعالية سياسة الإنعاش المنتهجة في دعم حقيقي لسوق العمل وجعلها تزيد بصفة محسوسة في عرض مناصب الشغل.**

وكون سياسة الميزانية أصبحت تشكل الأداة الرئيسية (لكي لا نقول الوحيدة) للسياسة الاقتصادية في الجزائر، ومصدر التمويل الأساسي لبرامج الاستثمار العمومي والدعم الاقتصادي والفلاحي وغيرها، ولمختلف الآليات أو التراتيب dispositifs المتعلقة بالتشغيل ومحاربة البطالة ؛ ونظرا للتداخل والارتباط بين مختلف هذه البرامج والآليات في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، فإن معالجتنا للموضوع تكون عبر البحث في مدى تأثير هذه السياسة ككل على محاربة البطالة خلال فترة الدراسة، أي دون التطرق إلى نتائج أو آثار كل برنامج أو آلية على حدة.
وبما أن المجال لا يسمح هنا بالتعمق في تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالبطالة وسوق العمل، فسنكتفي بتقديم عموميات عن التشغيل الكامل وسياسة التشغيل، كمدخل نظري للموضوع (المحور 1)، لننتطرق بعد ذلك بشيء من التفصيل إلى أهم المؤشرات الدالة على مدى انتعاش سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2010 ونوعية مناصب الشغل المستحدثة (المحور 2).

II - عموميات عن التشغيل الكامل وسياسة التشغيل

II -1. التشغيل الكامل

من الناحية النظرية البحتة، ينصرف مفهوم التشغيل (التوظيف) الكامل إلى استعمال جميع عوامل الإنتاج المتوافرة في الاقتصاد (مختلف مكونات رأس المال المنتج والعمل)، أي الاستعمال الكامل للطاقات الإنتاجية الموجودة.
لكن في الواقع أصبح هذا المفهوم يعني خصوصا وضعية التوازن في سوق العمل الذي يتم الحصول عليه نظريا عندما تكون النسبة بين فئة السكان النشطة الفعلية (المشغلة) وفئة السكان النشطة المحتملة (الكامنة) يساوي 1. إلا أنه نظرا لوجود ما يسمى بالبطالة "الطبيعية" و/أو "الاحتكاكية" غير القابلة للتقليص (بين 2 و3 % من السكان النشيطين في الغالب)، يكون التشغيل الكامل قد تحقق عندما تكون تلك النسبة تساوي أو تزيد عن 0.97، أي عند استعمال اليد العاملة النشطة بصفة شبه كلية.
بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك، يُعرّف التشغيل الكامل بأنه أقصى حجم للشغل يتوافق مع أجر حقيقي معين. أما بالمفهوم الكينزي، يتمثل التشغيل الكامل في الوضعية التي لا تؤدي فيها زيادة الطلب الفعلي إلى أي زيادة في الإنتاج وفي الشغل.
لكن كيف يمكن في الواقع أن نميز بين البطالة المشكلة والبطالة اللا مشكلة؟ يقال تقليديا إن البطالة تصبح مشكلة عندما ترتفع فوق مستوى البطالة الاحتكاكية الصافي. وتعرف هذه الأخيرة بأنها ذلك المقدار من البطالة الذي لا يعد مشكلة لأنه يدخل ضمن الحركية العادية لسوق العمل (إعادة تنظيمها). كما تعرف النسبة "الطبيعية" للبطالة أحيانا بالنسبة الأقل التي يمكن أن تهبط لها البطالة دون تعجيل معدل التضخم.
ويوجد اليوم اتفاق كبير بين علماء الاقتصاد (بعد أكثر من ثلاثين سنة من الجدل الحاد ومئات الدراسات الإحصائية) على وجوب وضع حدود للتوسع الرامي إلى تخفيض البطالة. وللإجابة عن السؤال حول الحد الأدنى لتخفيض البطالة، اقترحت الخبرات السابقة خطا أحمرا يعرف بـ "النيرو" NAIRU (non-accelerating inflation rate of uneployment)، أي معدل بطالة لا يسرع التضخم[2].
لكن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن القضاء على التضخم ربما يؤدي إلى معدلات عالية ودائمة من البطالة. ولا يزال هذا الموضوع محل خلاف، بما أن المعيار القياسي المتجسد في مفهوم "النيرو" والذي يعني أنه لا توجد مفاضلة طويلة الأمد بين التضخم والبطالة لم يصمد أمام الأعمال الحديثة لجورج أكرلوف George A. Akerlof ، ووليام ديكنز William Diknes، وجورج بيري George Berry التي تفرض نفسها بقوة وتقول إن عدم وجود المفاضلة يتحطم عند انخفاض معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك، من المؤكد أن تكاليف التضخم ليست خطية. بمعنى أن معدل 3 % من التضخم يكون تأثيره أقل بكثير من ثلث الضرر الناجم عن التضخم بمقدار 9 %[3].

أما خبراء سوق العمل الأمريكية فقد خلصوا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى نتيجة مفادها أن المعدل "الطبيعي" للبطالة في الولايات المتحدة كان يقترب من مستوى 6 %. لكن التوسع بعد عام 1991 دفع معدل البطالة بثبات إلى الأسفل حتى انخفض إلى 4.3 % في 1998، دون إلهاب التضخم[4].

لكن سوق العمل ليست ككل الأسواق الأخرى، أي أن العمل لا يعتبر مجرد سلعة تعرض في تلك السوق، إذ أنه يمثل نوعا من القيمة الاجتماعية المؤسسة لنجاح الأفراد وإبراز هويتهم ومكانتهم في المجتمع، وبالتالي اندماجهم الاجتماعي. وربما هذا ما جعل دساتير أغلب الدول المعاصرة تشير إلى "حق كل فرد في الحصول على عمل"، وذلك للتذكير بالوضع الخاص لهذا الهدف[5]. وعليه، تحاول كل الحكومات في تلك الدول صيانة هذا الحق عن طريق انتهاج سياسة تشغيل تصبو إلى توفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل للسكان النشطين، أو الحد من تفاقم البطالة على الأقل.

II -2. سياسة التشغيل

لا شك في أن محاربة البطالة تعد اليوم إحدى أكبر الأولويات للسياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل مختلف الحكومات في العالم، إذ صار الحكم على نجاح أو فشل هذه الحكومة أو تلك يستند أساسا إلى مدى تحقيق الأهداف المتوخاة في مجال الشغل. وهكذا، يصبح تصور الحلول المناسبة للحد من مشكلة البطالة، وتوفير الشروط والإمكانات اللازمة لتطبيق هذه الحلول وتجسيد نتائجها في الواقع يشكل ما يعرف بسياسة التشغيل، التي هي جزء هام من السياسة الاقتصادية. وبمعنى آخر، تتمثل سياسة التشغيل في مجموعة التدابير المتخذة من طرف الحكومة والتي تهدف إلى زيادة الشغل (أي رفع معدل الشغل للسكان الذين هم في سن العمل) وتخفيض البطالة (قصد الوصول إلى التشغيل الكامل).

لكن ما هي الطرق التي من شأنها جعل تلك الحلول ناجعة ومنسجمة مع الاختيارات المنتهجة في الجوانب الأخرى من السياسة الاقتصادية، في ظل العولمة الليبرالية للاقتصاد وما تفرضه من منافسة شديدة، التي تتطلب بدورها أكبر تخفيض ممكن للتكاليف التي تتحملها المؤسسة (المنشأة)، لاسيما كلفة اليد العاملة ؟ وكيف يتم التوفيق بين هذا الإكراه للمؤسسة ومطالبة الدولة لهذه الأخيرة بخلق المزيد من مناصب الشغل لمواجهة الطلب المتزايد على هذه المناصب ؟ وبماذا تبصرنا النظرية الاقتصادية ؟

هناك تياران فكريان كبيران حاولا التصدي لهذه الإشكالية وأثرا في التحليل المتعلق بالمعالجة الاقتصادية للبطالة.

يتمثل التيار الأول في **النظريات الاقتصادية الكلية** التي ترى أن النقص في عرض مناصب الشغل ناتج عن النقص في قدرات الإنتاج والاستثمار. وعليه، تكون محاربة البطالة بواسطة سياسة العرض. ويفترض إنعاش العرض أن يكون توزيع القيمة المضافة المحدثة لصالح الأرباح أساسا (مداخيل المقاولين)، باعتباره الطريقة الوحيدة لحث المقاولين على زيادة الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة. من ثم، يجب تخفيض الاقتطاعات الإجبارية (الأعباء الجبائية والاجتماعية) التي ترهق كاهل المؤسسات، وبالتالي حث هذه الأخيرة على التوظيف. كما أن مرونة سوق العمل (لاسيما سهولة التوظيف والتسريح) تحد من خوف المؤسسات الراغبة في توظيف عمال جدد. ويؤكد مؤيدو هذه المقاربة على أن هذه السياسة لها بلا شك كلفة اجتماعية في الأجل القريب، لكنها مثمرة في الأجلين المتوسط والبعيد. وفي إطار نفس التيار الفكري، يرى الكينزيون أن النقص في عرض الشغل ناتج أولا وقبل كل شيء عن نقص المنافذ المتوقع من طرف المقاولين، أي النقص في الطلب الفعلي (أو المليء): لماذا يكون المقاولون محرضين على الاستثمار (وبالتالي التوظيف) إذا كانوا غير متأكدين من القدرة على بيع منتجاتهم، بما أن العدد الهام للبطالين يزيد في تدني الاستهلاك ؟ وعليه، تتطلب محاربة البطالة إنعاش الطلب، أي إنعاش الاستهلاك بواسطة سياسات تهدف إلى زيادة مداخيل الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية، مثل إعادة تقويم الأجور، وتشجيع القرض الاستهلاكي... فعندما تعود الحركة للسوق سيقوم المقاولون بالاستثمار والتوظيف[6].

لكن النقاش حول الإنعاش بواسطة الطلب أو الإنعاش بواسطة العرض لم يحسم بعد، إذ لم تتوصل أي من السياستين إلى حل جذري لمشكل البطالة. وحتى محاولة التأليف بينهما لم تعط نتائج مرضية.

أما التيار الثاني فإنه يعالج الشغل والبطالة في إطار **نظريات الاقتصاد الجزئي** التي تعتبر العمل عامل إنتاج أوسلعة مثل كل السلع الأخرى الخاضعة للتبادل في السوق. فإذا تم احترام السير الحر والتنافسي لسوق العمل نحصل بصفة طبيعية على التوازن بين العرض والطلب على الشغل. ويكون متغير التعديل هو الأجر. وإذا استمرت البطالة فإن ذلك يعود إلى الاختلالات والتوترات التي تخل بالسير العادي للسوق. وتكون السياسة الاقتصادية غير فعالة لمحاربة

البطالة. وعليه، يجب تحرير سوق العمل وتبني عدم التنظيم الاجتماعي déréglementation sociale (بهدف تسهيل التشغيل عن طريق تحرير المؤسسة من ثقل إجراءات التسريح)[7].

وقد مكن تطبيق هذه الأفكار من ظهور أشكال جديدة للعمل، مثل العقود محددة المدة، والعمل بالنيابة intérim، والعمل بالتوقيت الجزئي، مما أدى إلى تعقيد مشكل البطالة والابتعاد أكثر عن حله الجذري.

وبصفة عامة، هناك نوعان من سياسات التشغيل: السياسات الفاعلة التي تعمل على رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد، والسياسات السلبية التي تكتفي بمحاولة جعل البطالة محتملة (أو ما يسمى بـالمعالجة الاجتماعية للبطالة) بواسطة مختلف التحويلات الاجتماعية المخصصة للبطالين وذويهم، وبالتالي الحد من ارتفاع الطلب على الشغل (أي تخفيض معدل البطالة الرسمي). وعليه، يمكن اختصار مفهوم سياسة التشغيل في الطريقة التي تتبناها كل حكومة في محاربة البطالة، أي الكيفيات العملية المستعملة لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المناسبة للبطالين أو للحد من وطأة البطالة على المجتمع.

في الجزائر أيضا، تعد محاربة البطالة ضمن الأولويات الكبرى لبرنامج عمل الحكومة، لاسيما في إطار سياسة الميزانية المنتهجة حاليا (الإنعاش الاقتصادي). ذلك أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي شهدها البلد، لاسيما منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، كانت لها انعكاسات هامة على سوق العمل. فالزيادة السكانية الهامة التي بدأت في السنوات 1970 ووصلت إلى ذروتها في منتصف السنوات 1980 (أو ما سمي بالانفجار الديمغرافي) بمعدل نمو فاق 3 %، والأزمة المالية الخانقة التي عرفتها الدولة في ذلك الحين (الصدمة البترولية المضادة وثقل المديونية الخارجية المفرط) والتي أجبرت السلطات العمومية على الإسراع في مراجعة اختياراتها العقائدية (النظام الاشتراكي) وتبني بعض الإصلاحات الاقتصادية (لاسيما استقلالية المؤسسات وتحرير السوق)، ثم تفاقم تلك الأزمة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي مر بها البلد، مما أدى في النهاية إلى قبول السلطات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الشاملة. ونتيجة لذلك، تم حل الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإعادة هيكلة بعضها، وخوصصة بعضها الآخر، وبالتالي تسريح عدد هام من العمال.

وعلى الرغم من أن أحد الأهداف الرئيسية لتلك الإصلاحات كان يتمثل في العمل على إرساء أسس قطاع خاص قوي في إطار اقتصاد السوق، وتعزيز دوره في الإنتاج وخلق الثروة، ومن ثم امتصاص القسم الأكبر من البطالة، فقد لوحظ أن ذلك الهدف لا يزال بعيدا عن التحقيق، حيث أن مساهمة القطاع الخاص في عرض مناصب الشغل بقيت محدودة جدا.

وهكذا، ومع بداية العشرية الأولى من القرن الحالي، عرف الطلب على الشغل في الجزائر ضغطا شديدا بسبب قلة العرض من جهة، وتعاظم عدد الوافدين الجدد على سوق العمل من جهة أخرى (لاسيما فئة الشباب من طالبي الشغل لأول مرة والمتمثلة في الأشخاص المولودين في الثمانينيات من القرن العشرين، إضافة إلى تزايد عدد النساء الطالبات للشغل، وتفشي البطالة لدى خريجي الجامعات). وكانت النتيجة المباشرة لذلك اختلال كبير في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 30 %.

ولمواجهة معضلة البطالة المتفاقمة هذه، تبنت السلطات العمومية (وفقا لتصريحاتها) سياسة تشغيل تتمحور أساسا حول اتخاذ تدابير استعجالية تهدف إلى الحد من الآثار المأساوية للبطالة، عبر وضع تراتيب جديدة أو تعزيز التراتيب الموجودة (منذ السنوات 1990) والمتعلقة بتوفير مناصب شغل مؤقتة للبطالين (إضافة إلى المنح المخصصة لذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل، والأشخاص المحرومين وغيرهم، في إطار الشبكة الاجتماعية) من جهة، ووضع آليات تسمح بتشجيع الاستثمارات المنتجة باعتبارها المصدر الرئيسي لخلق مناصب شغل مناسبة كما ونوعا من جهة ثانية، وتطوير التكوين المهني الذي يسمح برفع مستوى تأهيل الموارد البشرية، وتثمين الحرف، وترغيب الشباب في اكتساب المهارات الضرورية للولوج إلى سوق العمل من جهة ثالثة. لكن ما مدى نجاح هذه السياسة بعد أكثر من عشر سنوات على انتهاجها ؟

III- المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الجزائر ونوعية مناصب الشغل المستحدثة

III- 1. معدلات البطالة والنشاط والشغل ومدلولاتها

III- 1-1. معدل البطالة

عرف معدل البطالة (نسبة عدد العاطلين الباحثين عن عمل إلى مجموع اليد العاملة النشطة) تراجعا هاما ومستمرا خلال العشرية 2000 (أنظر الجدول رقم 1 في الملحق)، حيث انتقل من 27.3 % سنة 2001 إلى 10.0 % سنة 2010، مسجلا بذلك انخفاضا إجماليا بين هذين السنتين بنسبة 173 %. ويعد ذلك، مبدئيا، مؤشرا على انتعاش

سوق العمل في الجزائر، أي استيعابها لنسبة هامة من عروض اليد العاملة المتوافرة خلال الفترة المعنية. كما يعد معدل البطالة المسجل خاصة في السنتين الأخيرتين من نفس الفترة منخفضا نسبيا مقارنة ببعض البلدان العربية والأوروبية (أنظر الجدول رقم 2 في الملحق). ومع ذلك، يبقى هذا المعدل مرتفعا نسبيا إذا ما قورن بمعدل البطالة العالمي المتوسط والذي قدره المكتب الدولي للعمل في سنتي 2009 و2010 بـ 6.3 و6.2 % على التوالي[8].

لكن قد يطرح، في هذا الصدد، السؤال التالي: **هل يعني انخفاض معدل البطالة في الجزائر إلى 10 % أن 90 % من اليد العاملة في البلد مستخدمة؟**

في الواقع، يعد معدل البطالة مؤشرا مضللا نوعا ما إذا تم الاكتفاء بقراءته بصفة مطلقة ومجردة (إضافة إلى الإشكالات العديدة التي تطرحها منهجية وتقنيات حسابه، وما تخلفه من انتقادات ومعارضات). لذلك يُلجأ غالبا إلى مؤشرات أخرى خاصة بسوق العمل لاستجلاء شيء من الغموض الذي يلف معدل البطالة، لاسيما معدل النشاط ومعدل الشغل.

III- 1-2. معدل النشاط

بعد أن سجل ارتفاعا من 41.0 إلى 42.5 % بين سنتي 2005 و2006 (أنظر الجدول رقم 3 في الملحق)، انخفض معدل النشاط (عدد السكان النشطين أو قوى العمل منسوب إلى العدد الإجمالي للسكان الذين هم في سن العمل) إلى 40.9 % سنة 2007، ثم ارتفع إلى 41.7 سنة 2008، ليستقر في هذه القيمة الأخيرة سنة 2010، بعد أن انخفض إلى 41.4 % سنة 2009. وبذلك، عرف معدل النشاط الاقتصادي في الجزائر استقرارا شبه تام خلال الفترة من 2005 (بداية حسابه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات) إلى 2010، حيث أن قيمته المتوسطة كانت في حدود 41.5 %.

ويمكن، جزئيا، تفسير هذا الاستقرار في معدل النشاط بالاستقرار النسبي في الزيادة العامة لليد العاملة النشطة خلال الفترة، حيث قدرت هذه الزيادة إجماليا بحوالي 13.8 % بين سنتي 2005 و2010، أي بمتوسط 2.3 % سنويا، من جهة، والاستقرار النسبي أيضا في زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل من جهة أخرى ؛ إذ أن عدد الشباب الذين بلغوا هذه السن خلال الفترة (الوافدون الجدد على سوق العمل) مرتبط بالنمو الطبيعي للسكان والذي عرف انخفاضا تدريجيا ثم استقرارا نسبيا في معدله بداية من تسعينيات القرن الماضي.

ويعني معدل النشاط هذا أنه من بين 100 شخص في سن العمل هناك حوالي 41 منهم فقط نشطين (مشتغلين أو بطالين). ويعتبر هذا المعدل من بين أضعف معدلات النشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 48 % بالنسبة لكل من تونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا ولبنان[9]، وكذا في مختلف البلدان الأوروبية (ألمانيا : 76.5 %، بلجيكا : 67.1 %، البرتغال : 74.2، فرنسا : 70.4 %، بولونيا : 63.8 % ،... مجموع الاتحاد الأوروبي : 70.9 %)[10].

ويمكن تفسير ضعف معدل النشاط في الجزائر، عموما، بضعف الطلب على العمل (من طرف أرباب العمل في مختلف القطاعات) والذي يؤدي إلى عدم تحمس الأشخاص الذين هم في سن العمل إلى عرض قوة عملهم (لأنهم لا يتوقعون إيجاد عمل مناسب). وهناك عدة عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، مثل الازدياد المستمر لحجم الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) والذي أصبح يستوعب نسبة معتبرة من اليد العاملة النشطة (بما أن الأشخاص الذين ينشطون في اقتصاد الظل هذا قلما يسجلون أنفسهم كطالبين للشغل، وبالتالي عدم إحصائهم ضمن البطالين، من جهة، وإحجام عدد كبير منهم عن التصريح بممارستهم للنشاط غير الرسمي أثناء التحقيقات التي تجريها الجهات الرسمية، وبالتالي عدهم بمثابة عاطلين عن العمل inactifs، من جهة أخرى) ؛ وتدني معدل النساء النشطات، المقدر في سنة 2010 بـ 14.2 % ؛ والازدياد المستمر لعدد الطلبة الجامعيين ؛ والنظرة الدونية للعمل لدى بعض الفئات من الشباب وعدم اعتباره الوسيلة المثلى لنجاحهم وإبراز مكانتهم في المجتمع (أي تدني القيمة الاجتماعية للعمل)، وبالتالي إقصاء أنفسهم من فئة النشطين.

III- 1-3. معدل الشغل

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم 4 في الملحق، لم يتطور معدل الشغل (نسبة السكان المشتغلين إلى السكان الذين هم في سن العمل) بصفة هامة خلال الفترة من 2005 (بداية حسابه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات) إلى 2010، حيث انتقل من 34.7 % في 2005 إلى 37.2 % في 2006، لينخفض إلى 35.3 % في 2007, ثم يرتفع إلى 37.0 % و 37.2 و37.6 % في السنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي ؛ وبمتوسط 36.5 % سنويا.

ويشير معدل الشغل هذا إلى أنه من بين 100 شخص في سن العمل وفي مختلف الفئات العمرية، هناك في المتوسط حوالي 36 شخصا فقط يعملون. أما بالنسبة لفئة الشباب 15 ـ 24 سنة، يلاحظ تدني هذا المعدل إلى حوالي 22 % في سنتي 2009 و2010 (النسب المتعلقة بالسنوات السابقة غير متوفرة). وبذلك يكون معدل الشغل في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم، مقارنة بمعدل الشغل العالمي الذي قدر من طرف المنظمة الدولية للعمل في سنة 2010 بـ 61.1 %، وكذا بمعدل الشغل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 45 % بالنسبة لتونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا ولبنان[11]، وبمعدل الشغل في بلدان الاتحاد الأوروبي الذي قدر فيها في سنة 2008 بحوالي 66 % (المعدل المتوسط للبلدان السبعة وعشرين المكونة للاتحاد الأوروبي الموسع)[12].

والقراءة المباشرة لتدني معدل الشغل في الجزائر تعني عدم قدرة الاقتصادي الوطني على توفير العدد الكافي من مناصب الشغل للقوى العاملة، ولاسيما للوافدين الجدد على سوق العمل من الشباب. و بعبارة أخرى، يعني ذلك عدم قدرة البلد على الاستخدام الأمثل لموارده البشرية المتوافرة.

وكما يشير إليه الشكل البياني رقم: 01 في الملحق، هناك تضارب ظاهر بين تطور معدل البطالة خلال الفترة 2005 - 2010 من جهة، وتطور كل من معدل النشاط ومعدل الشغل خلال نفس الفترة من جهة أخرى. فبينما تدرّج منحنى معدل البطالة هابطا دلالة على الانخفاض الواضح للبطالة من سنة لأخرى، يلاحظ أن منحنيي معدل النشاط ومعدل الشغل اتخذا وضعا شبه متعامد مع محور العينات، دلالة على ركود التطور في النشاط والشغل خلال الفترة المعنية، وذلك للأسباب سالفة الذكر.

إضافة إلى العامل الديمغرافي المتمثل في الزيادة الهامة نسبيا للقوى العاملة في بداية العشرية 2000، نتيجة لدخول الشباب المولودين في ثمانينيات القرن الماضي (المتميزة بما يعرف بالانفجار الديمغرافي) ضمن الفئة العمرية 15 ـ 24 سنة، هناك عوامل أخرى يمكن اعتبارها أكثر تفسيرا لعجز سوق العمل في الجزائر عن توفير الأعداد الكافية من مناصب الشغل للقوى العاملة المعروضة فعلا (البطالين) أو المحتمل عرضها في أي وقت (الأشخاص الذين هم في سن العمل وغير المعدين ضمن النشطين). ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلي :

ـ الضعف في تكوين اليد العاملة وتأهيلها للدخول إلى سوق العمل، مما يجعل عرضها غير مناسب لما يطلبه أرباب العمل في مختلف التخصصات (بطالة هيكلية)، وما يطرح بحدة مشكلة نقص الفعالية للمنظومة التربوية والتكوينية في البلاد ؛

ـ الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي تعيق الاستثمارات المنتجة ولا تسمح بخلق نسيج صناعي قوي من شأنه توفير أعداد كبيرة من مناصب الشغل (لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ؛

ـ التهميش الذي تعرض له القطاع الفلاحي في السابق، مما أدى إلى انحطاط قيمته، وبالتالي عزوف الكثير من الشباب عن العمل فيه ؛

ـ ذهنية الريعي التي تولدت لدى فئات كبيرة من الشباب والتي تجعلهم يميلون أكثر إلى الأنشطة الرسمية ذات الربح السريع (مثل النقل) أو الأنشطة غير الرسمية والطفيلية في إطار السوق الموازية (وهذه إحدى النتائج السلبية للريع البترولي الذي بني عليه الاقتصاد الوطني) ؛

ـ تعقد الجهاز البيروقراطي في الجزائر وميله إلى المركزية الشديدة التي لا تشجع روح المبادرة على المستوى اللامركزي، إذ يلاحظ أن السلطات المحلية المنتخبة أصبحت في الغالب مجرد منفذة لقرارات السلطات المركزية ومبادراتها. فمن المستحيل، مثلا، على مجلس شعبي بلدي أو ولائي المبادرة بإنشاء مؤسسة اقتصادية محلية إذا لم يوافق رئيس الدائرة والوالي أو وزير الداخلية (حسب الحالة) على هذه المبادرة، على الرغم من أن القانون يسمح بذلك ؛ مع العلم أن الجماعات المحلية في البلدان التي تعزز اللامركزية تؤدي دورا هاما في تنشيط الحياة الاقتصادية وتصور الحلول الناجعة للمشاكل المطروحة في إقليم كل منها (لأنها أدرى بذلك من السلطات المركزية)، ومن بينها تبني سياسات محلية للتشغيل ومحاربة البطالة.

III- 2. بطالة مقنعة بهيمنة مناصب الشغل الهشة

يجب التذكير أن خلق مناصب الشغل المناسبة والكافية في اقتصاد السوق هو، مبدئيا، مهمة المؤسسة المنتجة، وأن تدخل الدولة في مجال التشغيل لا يمكن أن يكون إلا ظرفيا، عن طريق خلق مناصب شغل مؤقتة للتخفيف من حدة البطالة مثلا. و يصبح هنا الإشكال المطروح بالنسبة للدولة، في إطار سياستها للتشغيل، هو كيف يمكن جعل المؤسسة الاقتصادية قادرة على توفير مناصب الشغل تلك ؟ فلكي تقوم بهذه المهمة، يجب أن تكون المؤسسة في "صحة جيدة". لكن ما يلاحظ في الواقع هو أن المؤسسة في الجزائر لا زالت رهينة بيئة صعبة لا تشجع فقط على تطورها وازدهارها، بل حتى على وجودها في كثير من الأحيان. فالمنافسة الشرسة وغير المتكافئة التي تواجهها أي مؤسسة ناشئة في

الجزائر، بسبب الانفتاح غير المتبصر للاقتصاد الوطني الذي يشجع كثيرا على استيراد كل شيء، من شأنها القضاء تدريجيا على ما تبقى من صناعة وإنتاج محلي، إذا لم يتم تدارك هذا الوضع بسرعة وحزم.

صحيح أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات تحفيزية لصالح الاستثمار المنتج (مثل الإعفاء أو التخفيف من بعض الأعباء الجبائية وشبه الجبائية، تدعيم أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين الخواص،...). إلا أن الملاحظ هو أن الكثير من مشاريع الاستثمار (المنتج خاصة) لا ترى النور بسبب مناخ الأعمال المعيق لذلك، وهو ما يبقي إشكالية الاختلال في سوق العمل مطروحة بحدة. فقدرة القطاع الخاص، المتميز بحجمه المحدود في الجزائر، على إنشاء الشغل ضعيفة[13]. وعليه، سيظل المشكل مطروحا مادام النظام الإنتاجي خارج المحروقات، في شكله الحالي، عاجزا عن تحقيق نمو قوي ومستديم. فالسوق الداخلية المنشطة بالاستثمارات العمومية والمدعومة بالتحويلات الاجتماعية للدولة أصبحت غير كافية لضمان هذا النمو.

في هذا السياق، يرى بشير مصيطفى[14] أن الجزائر لا تملك حاليا منظومة لطلب داخلي متين خارج الاستثمار العمومي، أي بعيدا عن الدور الحكومي في دعم التشغيل والاستثمار والتحويلات الاجتماعية والخدمات العمومية، مدعومة في ذلك بالأسعار المواتية للنفط ؛ وأنه لا أحد يكاد يتصور حراكا تنمويا في البلاد دون تدخل مباشر ومعتبر من ميزانية الدولة، ولا مستوى متقدما لنسبة النمو دون إنفاق عمومي كبير، والدليل على ذلك ربط معدلات النمو في السنوات العشر الأخيرة بمستوى الإنفاق العام.

وفي انتظار حل هذه الإشكالية (أي في غياب البديل الحقيقي والمتمثل في النهوض بالقطاع الصناعي في إطار استراتيجية واضحة يكون هذا القطاع محورها الرئيسي للوصول إلى خلق آلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للثروة سنويا، وبالتالي المنشئة لمئات الآلاف من مناصب الشغل المناسبة)، فإن المشكل المطروح حاليا فيما يتعلق بالتشغيل في الجزائر يتمثل في نوعية مناصب الشغل التي يتميز معظمها بطابعه الهش précaire، أي هيمنة المناصب المؤقتة وغير المتناسبة مع قدرات أو مؤهلات أو تكوين الشاغلين لها، والمستحدثة في إطار تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ومختلف الآليات المعتمدة من قبل الحكومة منذ عدة سنوات والرامية إلى التقليل من حدة البطالة والتخفيف من وطأتها الاجتماعية على الأشخاص المعنيين.

فيما يخص العمل غير الدائم والذي يمثل حوالي ثلث اليد العاملة المشتغلة في 2010 (32.9 %)، حسب الديوان الوطني للإحصائيات[15]، يرى البعض، على غرار الباحث صائب ميزات[16] ، أنه لا غرابة في ذلك، حيث أن العمل غير الدائم يمكن أن يكون مؤشرا على مرونة سوق العمل في الجزائر، بما أن قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي تتركز فيه استثمارات عمومية هامة، لا يسير إلا بالعمل المؤقت. وهو رأي صائب إلى حد ما، بما أن سياسة الإنعاش المعتمدة أساسا على الورشات الكبرى (الأشغال العمومية والبناء خاصة) لا يمكن أن تخلق سوى مناصب شغل مؤقتة من جهة ؛ وأن مفهوم العمل الدائم لم يعد له نفس المعنى كما في الماضي، في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في كل المجالات، بحيث أصبح التنقل من منصب عمل إلى آخر هو القاعدة من جهة أخرى. لكن المشكل هو أن مساهمة هذا القطاع تبقى محدودة. فإذا اعتبرنا أن كل العاملين في هذا القطاع في سنة 2010 كانوا مؤقتين، يكون عددهم حوالي 630.000 عامل فقط. ومن المحتمل أن يكون لقطاع البناء والأشغال العمومية اليوم تأثير أقل على التشغيل من ذي قبل. فبعد أن كان معروفا تاريخيا باعتماده القوي على اليد العاملة الكثيفة، يلاحظ الآن زيادة مستمرة في الكثافة الرأسمالية لهذا القطاع (اعتماده المتزايد على الوسائل التكنولوجية الحديثة). و يطرح ذلك في حد ذاته إشكالا للسلطات التي تراهن كثيرا على هذا القطاع لامتصاص أكبر عدد ممكن من البطالين.

ويشير الباحث ناصر عباسي[17] ، في سياق ذلك، إلى أن التدابير المتخذة من طرف الدولة في مجال الشغل "لها طابع مخفف وهش، ولا يهدف أي واحد منها لمعالجة مشكل البطالة من الجذور". أما المحلل الاقتصادي قويدر بوطالب[18] فإنه يرى أنه "بمنطق الإنعاش الاقتصادي بواسطة الإنفاق العمومي، لا يمكن لسياسة التشغيل أن تتغير ؛ وسوف تبقى سياسة خاصة باستحداث مناصب شغل مؤقتة ممولة من ميزانية الدولة". ومن جهة أخرى، يلفت بوطالب النظر إلى أن تراتيب الإدماج المهني تشهد على أن الأمر يتعلق بسياسة تشغيل سلبية، بما أن المستفيدين من هذه التراتيب بقوا في وضعية انتظار دائمة ؛ ومعتبرا أن التدابير المتخذة من طرف الحكومة في مجال تشغيل الشباب هي من قبيل المعالجة الاجتماعية للبطالة أكثر منها سياسة تشغيل حقيقية. لكن، يؤكد بوطالب، هذا لا يعني نهاية تدخل الدولة الذي يبقى ـ بالعكس ـ ضروريا، ولو أنه يؤخذ على هذه الأخيرة نقص في العقلانية فيما يخص توجيه سياستها التدخلية عبر آليات لم يتم أبدا إخضاعها للتقييم فيما يتعلق بكفايتها efficience. ويرى بوطالب أنه من فائدة الدولة أن تدرج مسعاها في إطار مقاربات مدبرة approches concertées (لاسيما مع الجامعات ومراكز التكوين المهني)، ذات

أهداف دقيقة (قطاع نشاط بقطاع نشاط، ولاية بولاية)، ومقيمة (متابعة منتظمة في إطار حاكمية مؤسسة على المساءلة)، وبشفافية مؤسسة transparence institutionnalisée (نشر تقارير التقييم وليس تقارير النشاط).

وكمثال على ما سبق، يلاحظ أنه من جملة 758.291 منصب شغل مستحدثة في السداسي الأول من سنة 2009، حسب حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه الفترة والمقدمة من طرف مصالح الوزير الأول[19]، هناك على الأقل 524.219 منصبا منها، أي أكثر من 69 %، كانت عبارة عن مناصب شغل مؤقتة وهشة (مناصب الشغل المستحدثة في إطار الترتيب الخاص بالمساعدة على الإدماج المهني، أو عقود ما قبل التشغيل سابقا ؛ ومناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، أو الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الكثافة العالية لليد العاملة، أو مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية). ولا شك في وجود نسبة هامة من مناصب الشغل تلك التي يمكن إدراجها ضمن ما يسمى بالاستخدام المحدود sous-emploi، بمفهوم المكتب الدولي للعمل (أي عندما تكون مدة تشغيل شخص ما أو إنتاجية عمله غير متناسبة مع منصب الشغل الذي يكون هذا الشخص قادرا على شغله ومستعدا لقبوله).

وتجدر الإشارة إلى أن ما يمكن اعتباره معالجة اقتصادية لمشكل البطالة (إضافة إلى المعالجة الاجتماعية البحتة لها، مثل تخصيص منح لبعض الفئات المحرومة العاطلة عن العمل) لم تعط نتائج مشجعة لحد الآن. فعلى سبيل المثال، هناك عدد كبير من المؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها (من الناحية القانونية خاصة) في إطار ترتيب القروض المصغرة ولم تر النور في الواقع، أو أنها أفلست بعد فترة زمنية محدودة من بدء نشاطها. فحسب الخبير المحاسبي جراد[20]، "أكثر من 50 % من المؤسسات المستحدثة في إطار القرض المصغر تنتهي بالزوال". والسبب في ذلك، في رأي جراد، هو نقص المصاحبة للمقاولين الشباب من طرف المؤسسات المكلفة بتطبيق التراتيب الخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة (ANSEJ, CNAC,...) من جهة، وغياب الرقابة على هذه المؤسسات من جهة أخرى ؛ "لأن هذه الأخيرة لا تخضع لأي مساءلة، مما ما يجعل أي تقييم موثوق به مستحيلا".

ومن جانب آخر، لم يكن باستطاعة مسؤولي المؤسسات المعنية تقديم حصائل محينة عن تراتيب القروض المصغرة، وذلك أثناء المائدة المستديرة المخصصة لهذه الأخيرة (القروض المصغرة) والمنظمة في إطار ندوة صحيفة المجاهد اليومية Forum d'Elmoudjahid ليوم 2009/10/18. فممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، مثلا، اكتفى بالحديث عن الحصيلة المقدمة من طرف هيئته في سنة 2005 والتي تبين أن نسبة زوال المؤسسات المستحدثة في إطار ANSEJ كانت بين 20 و25 % (وهي حصيلة تجاوزها الزمن، ولا يمكن أن تعكس الواقع حتى في حينها، أي في سنة 2005، حسب ملاحظات بعض المشاركين في تلك الندوة).

في رأينا، يمكن اعتبار هذه النقائص آثارا حتمية لسبب جوهري يتمثل في النظرة الأحادية للأمور من طرف السلطات العمومية المعنية في الجزائر، أي نزوع هذه السلطات الشديد في الإنفراد بصياغة القوانين والتنظيمات، ورسم السياسات، وتسطير البرامج، ووضع التراتيب أو الآليات. وبعبارة أخرى، القيام بكل شيء دون إشراك ليس الخبراء والباحثين فحسب، بل حتى مؤسسات الدولة المعنية (حسب مجال نشاط وتخصص كل واحدة منها) في كثير من الأحيان، ودون تشاور مع الهيئات والمنظمات الممثلة للمجتمع ككل عموما وللفئات المعنية بقرارات الحكومة خصوصا. وحتى إذا طلب رأي هذا الخبير أو ذاك الباحث، أو فتح نقاش حول مسألة ما، يبقى ذلك في الغالب من قبيل الإجراءات الشكلية، بما أن التقليد الراسخ في الجزائر هو أن يتم أولا اتخاذ القرار من طرف مسؤول ما في الدولة، ثم تقوم المصالح المعنية لهذه الأخيرة بالعمل على "تزكيته" عن طريق الإجراءات الشكلية المذكورة في أحسن الأحوال، قبل أن تتم صياغة الأحكام التشريعية أو التنظيمية وإعداد الكيفيات العملية لتنفيذه؛ وليس العكس، أي القيام بكل ما يسمح بالتأكد أولا من قابلية ذلك القرار للتنفيذ في الواقع العملي، لاسيما إجراء تقييم قبلي لأهمية نتائجه أو آثاره المتوقعة في المجال المعني، وأهميتها النسبية مقارنة بالموارد المالية الموظفة أو بالنتائج الممكن تحقيقها لو تم تبني سياسة أخرى أو ترتيب آخر بديل.

ولكي نبقى في إطار المثال السابق حول دعم تشغيل الشباب، من المهم التذكير هنا بالتقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي[21] في شهر أبريل 1999 والمتضمن الرأي الرسمي لهذا المجلس والمتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة والذي عملت لجنة الخبراء المشكلة خصيصا لذلك حوالي سنة كاملة لإعداده. فتحت عنوان "تحسين جهاز تشغيل الشباب"، يؤكد المجلس على ضرورة تحديد آليات الترابط والتكامل بين هذا الجهاز (أو الترتيب dispositif) وجانب من جوانب الشبكة الاجتماعية المتمثل في "الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة"، علاوة على عقود التشغيل الأولية وصيغ أخرى للتحفيز على توظيف الشباب، وإظهار إرادة في ضبط المشاريع و"تحديد" فئة الشباب، لاسيما منهم الحائزين على شهادة في التكوين المهني، من أجل دعم المؤسسة المصغرة.

وقبل ذلك، يشير المجلس، في مقدمة تقريره، إلى أنه "لا يمكن أن تنحصر معالجة البطالة في الإجراءات الاستعجالية وحدها بالرغم من كونها ضرورية، لكن يجب أن تندرج ضمن إستراتيجية الإنعاش التي تتطلب رؤية موحدة

وشاملة وتحريك السياسات على المدى الطويل". ويؤكد المجلس على ضرورة وضع حدود مؤكدة لفصل طرق العلاج بين علاج اقتصادي وعلاج اجتماعي.

وبسبب اختلاف الوضعية، حسبه، التي يواجهها الاقتصاد الوطني عن تلك التي تعيشها البلدان المصنعة وتجاوزها في التعقيد حتى، والازدواجية في الهياكل الاقتصادية التي يتعايش فيها قطاعان كبيران مترابطان (المقصود الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي)، يتطرق المجلس باقتضاب إلى مشكل البطالة المقنعة التي تميز البلدان النامية بصفة عامة. إلا أنه يعطيها مفهوما ضيقا، ويحصرها في النشاطات غير المأجورة التي يتعاطاها بعض سكان الريف والمدن، وفي النشاطات غير الرسمية أو الخفية (أعمال سرية، حسب تعبيره) التي تعيش عليها نسبة معتبرة (من اليد العاملة النشطة) تتراوح بين 25 و30 %.

كما يشير المجلس إلى أن "أدوات الإحصاء الراهنة (...) تبقى غير كافية بالنظر إلى المفاهيم المستعملة وحالات البطالة الوسطية، وتقليص مدة العمل والعمل غير الرسمي، وحالات عديمي الشغل (...) ومن البديهي أن التعريف الذي يحصر البطالين في فئة طالبي العمل الذين يبدون استعدادا للقيام به يقلص من حجم البطالة".

ويبقى، في اعتقادنا، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جوهره (خاصة فيما يتعلق بالجوانب المشار إليها أعلاه)، وبعد مرور حوالي 15 سنة عن إصداره، متسما بحالية ملحوظة جدا. وذلك لسبب بسيط، وهو تجاهل السلطات المعنية للتحليلات والملاحظات الواردة فيه حول النقائص والمآخذ المسجلة على التدابير السابق تطبيقها من جهة، وعدم أخذها بالاقتراحات والتوصيات المقدمة لها لتدارك هذه النقائص والمآخذ عند اتخاذ مختلف التدابير التالية وتطبيقها من جهة أخرى.

كما أن الطابع الهش للشغل يتبدى أيضا في غياب التغطية الاجتماعية لنسبة هامة من العمال. فحسب الاستقصاء الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2009 [22]، تبين أن 50.4 % من مجموع العمال غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

7- الخلاصة :

لقد بينا في هذا المقال أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على تقليص معدل البطالة المستمر كان واضحا خلال كل فترة الدراسة. إلا أن هذا التأثير يبقى نسبيا جدا، بما أن معظم مناصب الشغل المستحدثة في إطار تنفيذ برامج الاستثمار العمومي أو تطبيق مختلف التراتيب الخاصة بمحاربة البطالة كانت عبارة عن مناصب هشة. وهناك شبه إجماع اليوم حول عدم نجاعة الحلول المقدمة من طرف الحكومة للتكفل بالأعداد الكبيرة والمتزايدة سنويا للبطالين (لاسيما خريجي الجامعات) والمتمثلة أساسا في آليات التشغيل المؤقت، التي أصبحت بمثابة التصدي لحالة طوارئ. فمعظم المختصين يجمعون على أن هذه الآليات أعاقت البحث عن إيجاد حلول حقيقية لمشكلة البطالة. وتبعا لذلك، استنتجنا أن سياسة التشغيل المتبعة حاليا في الجزائر تعتمد أساسا على المعالجة الاجتماعية لهذه المشكلة (أي سياسة تشغيل سلبية تعتمد على التوسع في الإنفاق العمومي لاستحداث أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المؤقتة بواسطة تدابير إدارية قصد التخفيف من حدة البطالة)، بدلا من معالجته الاقتصادية التي تبقى مرهونة، بالدرجة الأولى، بمدى القدرة على تحفيز إنعاش حقيقي للاقتصاد عبر تصور نموذج نمو يعتمد على نسيج صناعي قوي واقتصاد متنوع، ويسمح بالتراكم المستمر للثروات، وإنشاء عدد هام من المؤسسات المنتجة.

في الواقع، كانت هذه النتائج المخيبة متوقعة إلى حد كبير فيما يخص التأثير الحقيقي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل. ذلك أن آثار مضاعف الإنفاق العمومي لسياسة الإنعاش بواسطة الطلب لا يمكن أن تتبدى في اقتصاد يتميز بتبعيته المتزايدة لريع المحروقات وللخارج، مثل الاقتصاد الجزائري. فكما هو معروف الآن، كان تسرب تلك الآثار إلى الخارج ولا يزال هاما جدا (بسبب الزيادة المتسارعة للواردات)، وذلك على حساب الاقتصاد الوطني الذي عُوق بسبب الاختلالات الهيكلية التي ما انفك يعاني منها، وغياب سياسة عرض وإستراتيجية لمساعدة المؤسسات الجزائرية على أداء دور كبير في الحركية الاقتصادية الجديدة المنتظرة. وقد انعكس ذلك على النمو، الذي يعد المصدر الأساسي لخلق مناصب الشغل الحقيقية، حيث يلاحظ حاليا أنه لا يزال ضعيفا نسبيا (مقارنة بذلك المحقق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثلا) وهشا (نمو موسع ومنشط بواسطة الإنفاق العمومي أساسا)، بالرغم من كلفته الكبيرة (المتمثلة في الموارد المالية الضخمة المرصودة لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف خاصة إلى دعم النمو وتوطيده، حسب إعلان السلطات).

على ضوء ما سبق، نقدم التوصيات التالية:

1- أولا وقبل كل شيء، السلطات العمومية في الجزائر في حاجة كبيرة الآن إلى تبني سياسة اقتصادية واضحة ومنسجمة في مختلف جوانبها وأهدافها، وإلى القيام بإصلاحات مؤسساتية جذرية، واضعة نصب عينيها التطورات المتسارعة التي تحدث في العالم، والتحولات الكبيرة التي يشهدها المجتمع. فالوعي بذلك فقط يمكن أن يشكل في حد ذاته خطوة أولى هامة تقوم بها تلك السلطات في سبيل الوصول إلى ما يسمى اليوم بالحكامة (الحوكمة) الجيدة والتي تهدف باختصار إلى السير الجيد للدولة، عبر التوجيه الاستراتيجي للأهداف، والاستعمال المسؤول والأمثل للموارد (البشرية والمالية وغيرها)؛

2- لا بد أن يكون الإنعاش بواسطة الطلب متبوعا بسياسة جدية ومتناسقة لتحفيز العرض، وذلك عبر توفير مناخ أعمال ملائم للاستثمارات المنتجة، والتصدي للمعوقات التي تواجه المنتجين الجزائريين (معضلة السوق الموازية، مشكلة العقار الصناعي، تخلف المنظومة المصرفية،...)، وتجنيد المؤسسة لتحسين الإنتاج وإحلال الواردات، مع العلم أن هناك سوقا جاهزة لهذا الإنتاج في الجزائر، أي وجود طلب (في الانتظار) على الإنتاج (الصناعي) المحلي. كل ذلك من شأنه إرساء أسس نمو اقتصادي حقيقي، قوي ودائم، منشئ للثروة والشغل، أي نموذج نمو لا يرتكز فقط على مداخيل المحروقات؛

3- إعادة النظر في الانفتاح الواسع وغير المتبصر للسوق الوطنية على الخارج الذي أصبح يشكل أحد أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، إذ بدا واضحا الآن أن نشاط الاستيراد الذي يعرف زيادة متسارعة في الجزائر صار مصدر إقصاء للإنتاج الوطني، وعامل إحباط للمستثمرين المحليين (في القطاع الصناعي خاصة). صحيح أن حرية التجارة الخارجية مضمونة في اقتصاد السوق، لكن من واجب الدولة أيضا ان تضمن قدرا معينا من الحماية "الذكية" للسوق المحلية (التي أصبحت بمثابة مصب كبير لمختلف السلع الأجنبية) ضد فوضى الاستيراد والمنافسة غير المتكافئة (أو حتى غير النزيهة بالنسبة للسلع المقلدة والمغشوشة وغيرها) للإنتاج الوطني. ولا شك أن ذلك سوف يسمح أولا بالمحافظة على ما تبقى من مؤسسات وطنية منتجة، ثم يكون حافزا لأصحاب رؤوس الأموال المحليين (وربما حتى الأجانب) للاستثمار بقوة في مختلف فروع المنتجات المصنوعة، وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل الحقيقية؛

4- تكييف برامج التكوين في الجامعات ومراكز التكوين المهني بما يتناسب مع حاجات المؤسسات لليد العاملة المؤهلة في مختلف التخصصات، وتماشيا مع التطورات التكنولوجية المسجلة في كل المجالات. ولتحقيق هذا المسعى بأكبر فعالية ممكنة، لابد من إشراك أرباب العمل والهيئات المعنية (مثل غرف الصناعة والتجارة) وخبراء سوق العمل في إعداد تلك البرامج وتقييم تطبيقها في الواقع؛

5- يجب على السلطات الاستثمار بقوة في التنمية البشرية واقتصاد المعرفة، وإعطاء أهمية خاصة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وبث الثقافة الرقمية، كونها أصبحت اليوم تعد ضمن العوامل الأساسية لنجاح سياسة التشغيل ومحاربة البطالة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم 1: تطور معدل البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2010

السنــة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البطالة (%)	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz/ ONS - EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE : 2001- 2010

جدول رقم 2: معدل البطالة (%) في بعض البلدان العربية والأوروبية في سنة 2010

البلــد	مصر	الأردن	المغرب	تونس	سوريا	تركيا	رومانيا	بولونيا	البرتغال	إسبانيا	فرنسا
البطالة (%)	9.7	13.7	9.8	14.0	8.3	12.4	8.2	11.8	10.7	20.0	9.5

المصدر: Index Mundi,/http://www.indexmundi.com/fr

جدول رقم 3: تطور معدل النشاط (%) خلال الفترة من 2005 إلى 2010

السنــة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النشاط (%)	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4	41.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz ONS- EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTR : 2005 –2010

جدول رقم 4: تطور معدل الشغل (%) خلال الفترة من 2005 إلى 2010

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الشغل الإجمالي	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6
15 - 24 سنة	-	-	-	-	22.2	22.1
25 سنة فما فوق	-	-	-	-	43.8	44.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz ONS- EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE : 2005- 2010

شكل رقم 1: تطور مقارن لمعدلات البطالة والنشاط خلال الفترة من 2005 إلى 2010

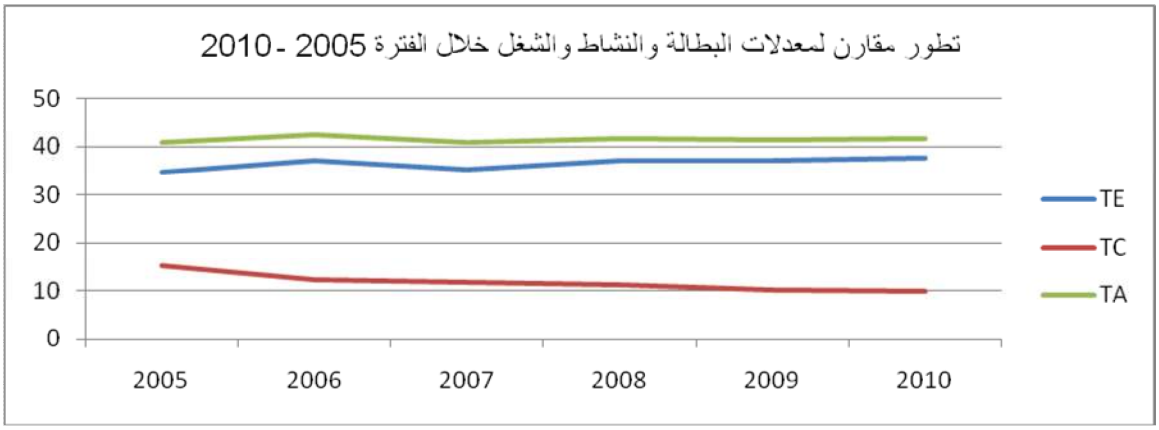

TE: taux d'emploi; TC : taux de chômage ; TA : taux d'activité.

المصدر: معد وفقا لمعطيات الجداول رقم 1 و4 و5.

- الإحالات والمراجع :

1- 2013/10/08، مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، أكتوبر 2010، ص 38. http://www.premier-ministre.gov.dz

2- بول كروجمان، **تحليل النظريات الاقتصادية**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007، ص.ص 140 -141.

3- المرجع السابق، ص.ص 150 - 152.

4- بيتر بيتكي وديفيد بريشيتكو، **طريقة التفكير الاقتصادي**، ترجمة ليندا الحمود، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2008، ص 428.

5- Blancheton B, **Les politiques économiques**, Dunod, Paris, 2006, p.11.

6- Bouzidi A, **Economie algérienne-Eclairages**, ENAG, Alger, 2011, pp. 219-220.

7- Op.cit, pp. 220 – 221.

8- 07/10/2013, Organisation Internationale du travail – OIT, **Emploi: Le Taux de Chômage Mondial Restera Élevé en 2011, selon le BIT**_, http://www.ilo.org/actrav/info/pr/WCMS_151257/lang--fr/index.htm

9- Abdih Y, **Le fort taux de chômage des jeunes alimente les troubles dans tout le Moyen-Orient**, in FD- Finances & Développement, FMI, Juin 2011, pp. 36-38.

10- 07/10/2013, Institut national de la statistique et des études économique – INSEE, France, Population active 2008, http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=T10F041

11- Abdih Y, op.cit.

12- INSEE, France, op.cit.

13 - يشير الإحصاء الاقتصادي الأول الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2011 إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الكيانات الاقتصادية الخاصة المصغرة micros entités. ويكشف توزيع الكيانات الاقتصادية حسب شرائح تعداد المستخدمين عن أن 97.8 % (914106) من مجموع المؤسسات تتركز في شريحة التعداد 0 - 9 مشغلين (أجراء) ؛ وأن هناك 932 مؤسسة فقط تشغل 250 شخصا أو أكثر. ويعني ذلك أن مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل تبقى محدودة جدا.

14 - بشير مصيطفى، **حريق الجسد - مقالات في الاقتصاد الجزائري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص. ص 58 - 59.

15- 08/10/2013, Office national des statistiques - ONS, **Enquête sur l'emploi et le chômage en Algérie 2010**. www.ons.dz

16- Elwatan SupEco du 03 au 09/10/2011.

17- Elwatan (quotidien) du 15/03/2012.

18- Op.cit.

19- 2013/10/08، مصالح الوزير الأول، **تقرير متعلق بحصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2009**، أوت 2009، ص.2، http://www.premier-ministre.gov.dz

20- Elwatan (quotidien) du 19/10/2009.

21- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **رأي رسمي متعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة**، الجريدة الرسمية رقم 30 بتاريخ 25 أفريل 1999، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر.

22- 08/10/2013, Office national des statistiques - ONS, **Enquête sur l'emploi et le chômage en Algérie 2009**. www.ons.dz

تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة شركة أرسلور ميتال -فرع عنابة-
Managing foreing exchange risk for economic company
- Case study Arcelor Mittal Annaba -

مريم أيت بارة (*) & محمد صاري (**)
مخبر LFIEGE، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،
جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر

ملخص : كان لتحول النظام النقدي العالمي من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم إثر انهيار نظام بريتون وودز في أوائل حقبة السبعينات أثره الكبير في تقلب أسعار صرف العملات الدولية مقابل بعضها البعض، و صاحب ذلك مخاطر عديدة طالت المؤسسات ذات النشاط الدولي المالي و التجاري على حد سواء، مما استدعت الضرورة في الآونة الأخيرة الاهتمام بتسيير خطر الصرف في الدول النامية، لا سيما تلك التي تمر بمرحلة انتقال و التي طبقت إجراءات تصحيحية مست أسعار صرف عملاتها – منها الجزائر- و من هنا برزت أهمية تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية دولية النشاط و بالتالي أهمية التعرّف على تقنيات التغطية و ذلك مع محاولة التركيز على بعض التقنيات المتاحة و المعمول بها بشكل واسع.

الكلمات المفتاح : أسعار الصرف، مؤسسات إقتصادية دولية النشاط، تسيير خطر الصرف، تقنيات التغطية.

Abstract : The transformation of the world monetary system, from the fixed system of exchange to the system of floating exchange following the collapse of the system of Bretton Woods at the beginning of the Seventies had a considerable impact on the volatility of exchange rates of the international currencies the ones against the others, that was accompanied by multiple risks which touched the institutions having an international activity at the same time financial and commercial,and which recently caused a need for exchange risk management in the developing countries and in particular those which are crossing transitional period and which made application of certain corrective measures having influenced the exchange rate of their currencies –Among which Algeria - and from there has emerged the importance of exchange risk management at economic institution having an international activity and consequently the importance to know the techniques of covering and this while trying to largely concentrate on certain techniques available and applicable.

Keywords : Exchange rate, economic institutions having a international activity, management of the exchange rate risk, techniques of covering.

Jel Classification Codes : F31, O24, G32.

I- تمهيد :

تتعرض المؤسسات عموما لمخاطر مختلفة : خطر استراتيجي، تشغيلي، بيئي (محيطي)،... و حسب دراسة Parson Consulting (www.parsoonconsulting.com) فإن المخاطر التشغيلية تضم المخاطر المالية التالية : خطر الاستغلال، خطر الزبون، خطر الإفلاس، و التي تعتبر مخاطر مشتركة لجميع المؤسسات، و مخاطر أكثر خصوصية مثل خطر معدلات الفائدة، خطر الصرف، خطر السوق، خطر السعر، ...الخ. و يمكن تعريف الخطر على أنه "... حدث أو حالة أين تكون الحادثة أو المصادفة غامضة و أين يؤثر حصول أي شيء غير متوقع على أهداف المؤسسة..."[1] . و لقد أولت مهمة تسيير و مواجهة هذه المخاطر المالية إلى مسير الخزينة بالمؤسسة فقد حل محل مسير الخزينة المحاسبي "مسير التدفقات" الذي أصبح أيضا مسير المخاطر المالية. و سيتم التركيز في هذا المقال على أحد المخاطر السابقة و هو خطر الصرف الأجنبي ؛ حيث أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة على المستوى الكلي (كأن تكون سببا مباشرا لحدوث تضخم)، أو على المستوى الجزئي بضياع مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة و استمرارها. حيث تعتقد المؤسسة الاقتصادية أحيانا أنها تحقق أرباحا نتيجة تعاملها مع الخارج، في حين أن التقلبات الحادة لأسعار الصرف تجلب لها إما مكاسب أو خسائر صرف تؤثر على مستوى خزينتها و على مقدار التدفقات النقدية الداخلة فعلا للمؤسسة. و بالتالي فإن التعاملات التي تقوم بها المؤسسة على المستوى الدولي و ما يترتب عنها من مخاطر تستوجب تبني إستراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للصرف، و في هذا الصدد لوحظ تطور كبير في التقنيات التي يمكن اللجوء إليها لتغطية مخاطر الصرف حتى أنها تشهد يوما بعد آخر ظهور أدوات و صور جديدة تستجيب للأوضاع و التوقعات المختلفة و المرتبطة بالصرف.

eMail : (*) : meriem_finance@yahoo.fr & (**) mastfinent@yahoo.fr

و بناء على ما سبق، فإنه يمكن حصر الإشكالية التي نسعى إلى معالجتها من خلال طرح السؤال التالي :
كيف يتم تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية ذات النشاط الدولي ؟

و للإجابة على هذا التساؤل الأساسي سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على كيفية اكتشاف خطر الصرف في المؤسسة ، بالتعرف على كيفية قياسه و تقييمه ، التنبؤ بتقلبات أسعار العملات الأجنبية و أخيرا اختيار إستراتيجيات و تقنيات التغطية المناسبة سعيا إلى تجنبه أو التقليل من حدته في إطار نظري ثم سنحاول إسقاط ذلك على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات النشاط الدولي ألا و هي شركة "أرسلور ميتال فرع عنابة".

ومن بين البحوث و الدراسات التي اعتمدنا عليها لانجاز هذا العمل نذكر ما يلي:
- بن رجم خميسي، تسيير خطر الصرف على مستوى المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير.
اهتمت هذه الدراسة بتسيير خطر الصرف، حيث تناولت التقنيات الداخلية و الخارجية لتغطية خطر الصرف.
- Berra Fouad, les instruments de couverture du risque de change, mémoire de fin d'études: diplôme supérieur des études bancaires.
ركزت هذه الدراسة على الطرق المتبعة لتقدير تطورات أسعار الصرف و عرض أهم تقنيات تغطية خطر الصرف.

II. ظهور و قياس خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية

1. مفهوم خطر الصرف

يعرف P. PRISSERT خطر الصرف كالآتي : " الخسائر المحتملة التى من الممكن أن تمس بفعل تقلبات تعادل الصرف بين العملات أو أسعار صرف العملات الأجنبية ، عوائد المؤسسة المقومة بالعملة الأجنبية "[2]. كما يمكن تعريفه أيضا على أنه التأثير أو الوقع المالي لتقلبات أسعار العملات على معاملة أو على مجموعة وضعيات و نتائج المؤسسة، و ترتبط أهمية الخطر بالعمليات المحررة و المقيمة بالعملات الصعبة للمؤسسة و بتغيرات أسعار هذه العملات.[3]

2. مجالات ظهور خطر الصرف في المؤسسة

يمكن أن ينتج خطر الصرف عن العمليات التجارية أو المالية للمؤسسة على المستوى الدولي، و ينتج أيضا عن التطور الدولي للمؤسسة و الاستثمارات المحققة في الخارج. و فيما يلي شرح لبعض مجالات ظهور خطر الصرف المتعلقة بعمليات التصدير، الاستيراد و المناقصات الدولية:

2.2 الصادرات و خطر الصرف

تتعرض المؤسسة الاقتصادية دولية النشاط عموما من جراء عمليات التصدير التي تقوم بها إلى عدة مخاطر يمكن أن تؤثر على وضعها المالي نذكر أهمها: خطر الزبون (عدم الدفع)، خطر معدل الفائدة، خطر الارتفاع في أسعار المواد الأولية،...إلخ من المخاطر و نضيف على وجه الخصوص خطر الصرف حيث تكون الصادرات معنية بخطر الصرف عندما تبرم الصفقات و العقود بالعملة الأجنبية ، فانخفاض عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر يعني أن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة و المتوقعة من إبرام العقد ، و بقدر ما تكون قيمة الصفقة المبرمة معتبرة تكون قيمة خسارة الصرف مهمة ، و خطر الصرف ينشأ ابتداء من يوم إمضاء العقد، فقيام المؤسسة بتصريف منتجاتها من خلال التصدير يجعلها عرضة لخسائر الصرف و ذلك نتيجة لصعوبة تحديد قيمة المدخلات المتأتية و التي تتوقف على اتجاهات معدلات الصرف من بدء فترة التعاقد وصولا إلى فترة التسوية و على الخصوص في ظل المحيط الدولي الذي يتميز بحالة عدم اليقين.[4]

2.2 الواردات و خطر الصرف

المستوردون ملزمون بقبول عملة المصدرين، و هذا ما يفسر أن الواردات معنية أكثر بخطر الصرف مقارنة بالصادرات وهذا يفرض على المستورد الأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات الأسعار.
إن السعر بالعملة الأجنبية الذي قبل على أساسه المستورد العرض الذي قدمه المورد و الذي من خلاله (العرض) قدم المستورد طلبيته، هو بمثابة المرجع الذي يعتمده المستورد في تحديد أسعار البيع (بالعملة الوطنية مع هامش الربح) في السوق المحلية و يدرج ضمن السعر الحقوق الجمركية، حيث تعتبر هذه الأخيرة تكلفة تضاف إلى سعر الشراء و هي تختلف من دولة لأخرى و حسب طبيعة كل سلعة، ففي بعض الدول التي تشجع الاستيراد في منتوجات معينة لإحدى الصناعات، تتاح تسهيلات و تحفيزات للاستيراد، في حين تكون الحماية عقبة تعيق بعض المستوردين، و عند مرحلة التسوية يقوم المستورد بالخضوع لسعر الصرف الذي على أساسه يتم التسديد الفعلي لقيمة وارداته.[5]

3.2 خطر الصرف والمناقصات الدولية

إن المؤسسة و هي تقوم بتقديم عرض أو تعهد في مناقصة دولية فهي تقوم بذلك بالعملة الأجنبية، و من أجل تحديد هذا العرض يكون الاعتماد في الغالب على معدل الصرف الجاري و هذا ما يعني تعرض المؤسسة لخطر الصرف منذ بداية سريان هذه المناقصة، و لكل مؤسسة طريقتها الخاصة من حيث التعامل و تقدير و تسيير هذا الخطر.[6]

3. قياس خطر الصرف

توجد عدة أنواع لخطر الصرف و هي باختصار :[7] خطر صرف الاستغلال، خطر صرف محاسبي، خطر صرف اقتصادي.

إن قياس خطر الصرف مقترن بطبيعة التعامل الذي تقوم به المؤسسة. فهو يختلف حسب ما إذا كانت العملية تجارية أو مجموعة من عمليات مختلفة تتمثل في تدفقات مختلفة بين المؤسسة و فروعها. و ما سنتعرض إليه هو قياس خطر الصرف المتعلق بالعمليات التجارية، حيث يستلزم الأمر بالنسبة للمؤسسة معرفة و تقييم مركز صرفها.

و يساوي مركز الصرف الإجمالي للمؤسسة إلى رصيد الحقوق (أو الموجودات) والالتزامات (أو الديون) بالعملة الصعبة لهذه المؤسسة. يمكننا أيضا تحديد مركز صرف بواسطة العملة الأجنبية التي يعمل بها الحساب بنفس الطريقة. نقول عن مركز صرف أنه "مغلق" عندما يكون الرصيد المعرف سابقا معدوم. على خلاف ذلك، يكون المركز "مفتوح" إما طويل، إذا تجاوزت الموجودات الالتزامات، أو قصير، إذا كانت الموجودات أقل من الالتزامات.[8]

2.3 تقييم مركز صرف المعاملات Position de change de transactions

ينتج مركز صرف المعاملات عن العمليات التجارية و المالية المقوّمة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل فى سوق الصرف إلى العملة الوطنية للمؤسسة. و هو يخص كل من المشتريات و المبيعات بالعملة الأجنبية، عمليات الاقتراض و الاستثمارات بالعملة الأجنبية، العقود و المنتجات المشتقة بالعملة الأجنبية.[9] و يحسب مركز الصرف : بالنسبة للعملة المرجعية (بصفة عامة، هذه العملة هي العملة الوطنية (المحلية) للمؤسسة و بالنسبة للمجمعات هي عملة الشركة الأم)، لأجل فترة محدودة، عملة بعملة.

2.3 تقييم مركز صرف التوحيد Position de change de consolidation

ينتج مركز صرف التوحيد من أثر تغيرات أسعار الصرف عند توحيد ميزانيات فروع المجمع. هذه التغييرات تسجل عند كل تاريخ إقفال للميزانية و تولد فروقات بالنسبة إلى القيم المحاسبية الأصلية لاقتناء أصول الفرع. غير أن فرق التحويل يمكن أن يلغى أو يخفض جزئيا عندما تظهر قيمة مناصب أصول أو خصوم ميزانية الفرع الموحدة في حالة صافية معدومة أو ضعيفة.[10]

فخطر صرف التوحيد ينتج من التغير المحتمل في قيمة الأعمال المتولدة عن تحويل البيانات المالية للفروع التابعة في الخارج، ويكمن الغرض من التحويل في تقديم أو عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بأكملها. فهو خطر محاسبي يخص عرض أداء المؤسسة[11]. و يتوقف مركز صرف التوحيد على : أهمية الفروع الأجنبية بالنسبة للشركة الأم، تموقع الفروع الأجنبية، الطرق المحاسبية المستعملة في توحيد الحسابات، مركز صرف التوحيد تعكسه عناصر الميزانية.

و يمكن تقييم مركز صرف التوحيد بواسطة عدة طرق و لكن أهمها أربعة هي :[12]

- طريقة السعر الفوري (La méthode du cours comptant) : كل عناصر الميزانية للفروع تترجم بسعر الفوري لتاريخ التوحيد.
- طريقة المال المتداول (La méthode du fonds de roulement) : هذه الطريقة تعتمد على معيار المدة و الأجل. الأصول و الخصوم الأقل من سنة تترجم بسعر فوري، أما المناصب الأخرى الأكثر من سنة تترجم بسعر تاريخي.
- الطريقة النقدية/ الغير نقدية (La méthode monétaire/non monétaire) : المناصب النقدية (أموال جاهزة، زبائن، موردون، اقتراض، ديون،...) تترجم بسعر فوري، أما المناصب الغير نقدية (مخزون، تثبيتات،...) فتترجم بسعر تاريخي.
- الطريقة الزمنية (La méthode temporelle) : هذه الطريقة هي متغير للسابقة. عندما تقيم المخزونات بتكلفة الشراء في المحاسبة الخاصة بالفرع، فإنها تترجم بنفس الطريقة في الميزانية الموحدة. أما في حالة العكس، أي عند تقييمها بسعر فوري فإنها تترجم بنفس السعر في الميزانية الموحدة.

3.3 تقييم مركز الصرف الاقتصادي

ينتج هذا المركز عن التغير فى القيمة الحالية للمؤسسة بعد التغير فى التدفقات النقدية المتوقعة. هذه التغيرات تسببها التغيرات الغير متوقعة في أسعار الصرف و التي قد تؤثر على مستوى المبيعات المستقبلية (الأسعار والتكاليف ...إلخ). إنه خطر ذو طابع اقتصادى لأنه يؤثر على قيمة المؤسسة. و فى حين أن خطر صرف المعاملات ينشأ عن التدفقات النقدية المستقبلية الأكيدة بالعملات الأجنبية التى تم توقيع العقود عليها، فخطر الصرف الاقتصادى ينشأ من التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالعملات الأجنبية أيضا، ولكن الغير مؤكدة بسبب التغيرات الممكنة في أسعار الصرف والتي تفسد البيئة التنافسية.[13]

إن تقييم مركز الصرف الاقتصادي ليس بالسهل، و من أجل إدراك و ضبط خطر الصرف الاقتصادي يجب التمسك بالقيام بدراسة إستراتيجية و اقتصادية للمؤسسة مثل تحليل أسواقها، خطط أعمالها... و يجب أيضا محاولة تقدير مدى التأثير على التدفقات النقدية المستقبلية لتقلبات معدلات الصرف لبعض العملات، و هذه المهمة هي نوعا ما صعبة و لا تدخل حقيقة ضمن الحقل الوظيفي لمسير الخزينة في المؤسسة.

4. التنبؤ بأسعار الصرف

إن الوعى بوجود خطر الصرف غير كاف بل يجب أيضا التمكن من تشكيل بعض التنبؤات و التوقعات حول الأسعار المستقبلية للعملات الصعبة التى تتعامل بها المؤسسة. حيث تشكل عملية التنبؤ عنصر أساسى لمساعدة المؤسسات فى مجال التجارة الدولية على اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار الإستراتيجية المناسبة و التقنية الفعالة للتغطية ضد خطر الصرف. و بطبيعة الحال، التنبؤ هو عملية دقيقة للغاية إلاّ أنّ نتائجها لا تكون مضمونة، ولكن الدخول فى سوق الصرف من دون توقع تطور أو تغيير فى أسعار الصرف هو أيضا مصدر للخطر. ويمكن تحقيق هذا التوقع للتغيرات في أسعار الصرف باستخدام طريقتين متكاملتين : التحليل الاقتصادى و التحليل الإحصائى (التقني).[14]
وتوجد عدة طرق للتحليل التقني أهمها :[15] الطريقة البيانية (chartisme) و التحليل النظامي (الرقمي).

III. استراتيجيات و تقنيات التغطية ضد خطر الصرف

1. استراتيجيات تغطية خطر الصرف

مقارنة بتغطية خطر الصرف و ما يتطلبه ذلك من تكلفة أو عدم التغطية و كذلك أمام مشكلة اختيار التقنية المعتمدة و المناسبة يقف مسير الخزينة أمام عدة اختيارات :[16]عدم التغطية، التغطية النظامية، التغطية الانتقائية. و عندما يختار مسير الخزينة إستراتيجية التغطية ضد خطر الصرف سيجد نفسه أمام عدة اختيارات فيما يخص بتقنيات التغطية سواء الداخلية أو الخارجية.

2. تقنيات التغطية ضد خطر الصرف

1.2 تقنيات التغطية الداخلية

بواسطة التقنيات الداخلية لتسيير خطر الصرف، ندرك مجموعة من التقنيات والإجراءات التي يمكن وضعها من طرف المؤسسة من داخل تنظيمها أو من داخل المجمع، دون الحاجة للاستعانة بأسواق أو شركاء أجانب، لكي تقلل أو تتجنب خطر الصرف.

- **اختيار عملة الفوترة Le choix de la monnaie de facturation**

عملة الفوترة هي العملة التي يتم بها تحرير عقود البيع و عقود الشراء الدولية.[17] و لتفادي خطر الصرف، فإن العديد من المؤسسات، خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختار تحرير صادراتها بالعملة الوطنية و تحاول الحصول من مورديها الأجانب على إمكانية التسديد لهم بالعملة الوطنية خاصة عندما تكون قابلة للتحويل. و بذلك فإن المصدر (المستورد) الذي يتعاقد بعملته الوطنية يصبح يعرف تماما القيمة التي سيقبضها (سيدفعها) عند تاريخ الاستحقاق. و لتجنب كل خطر، يجب ألاّ يحتوي العقد المحرر بالعملة الوطنية على بند تصحيح الأسعار une clause "de correction de prix" مؤشّر بالنسبة لعملة صعبة مرجعية. فإذا أضاف الزبون أو المورد بندا ما، فإن العملية المحررة بالعملة المحلية تصبح مرتبطة بتقلبات أسعار العملة الصعبة المرجعية.[18]

- **التأثير على الآجال Le termaillage**

هي طريقة تكمن في التعديل حالة بحالة، بتعجيل أو بإبطاء آجال التسوية للاستيراد و التصدير.[19] و تسمى هذه التقنية أيضا Leads and Lags، و بذلك نميز بين مصطلحين : التعجيل Leading و يقصد به سداد التزام مالي في موعد مبكر عن استحقاقه. أما التباطؤ Lagging فهو سداد التزام مالى بعد فترة من تاريخ استحقاقه.[20]
و يمكن استخدام هذه التقنية من قبل شركة مستوردة أو مصدرة، فمن حيث المبدأ، يتعلق التأثير على الآجال termaillage بمدى قوة وضعف العملات محل التعاقد. ويمكن استخدام عدة طرق فى آن واحد أو على التوالى.[21]

- تغيير تاريخ فوترة الواردات والصادرات. عندما يتموقع الفرع فى البلد الذى عملته ضعيفة، وإذا كانت عملة الفوترة هي عملة المتعاقد، يجب تعجيل تسوية الواردات أما بالنسبة للصادرات فيجب إبطاؤها.
- تغيير النسبة بين التسويات النقدية و التسويات الآجلة وفقا لتطور عملات الفوترة. هذا ينتهى بقرار عدم اتخاذ أية تغطية للواردات بالعملات الضعيفة والتغطية لأجل للواردات بالعملة الصعبة القوية. نفس المبدأ في الاتجاه المعاكس بالنسبة للصادرات.
- تغيير أجل التسوية داخل المجموعة.

و يبين الجدول (1) أهم القرارات المتخذة حسب اتجاه العملة الأجنبية، و يلاحظ أن نوايا المستورد و المصدر متعاكسة حول توقعاتهما لاتجاهات تقلبات الصرف و محاولة كل طرف الاستفادة من المزايا الملائمة و محاولة تحميل الجزء الأكبر من خسائر الصرف للطرف الآخر.

- **تأشير البنود النقدية (تأشير العقود) Indexation des clauses monétaires**

من أجل الحماية ضد خطر الصرف، في بعض الأحيان و جزئيا فقط، هناك شروط عديدة للتسعير يمكن إلحاقها بالعقود من طرف المصدرين أو المستوردين و تتمثل في :[22]شرط تبني أسعار متناسبة مع تقلبات الصرف، شرط تبني أسعار متناسبة مع تقلبات أسعار الصرف مع الإعفاء، شرط الخطر المتقاسم و شرط الخيار.

- **المقاصة الداخلية Le netting**

تعتبر المقاصة من الأساليب الأكثر شيوعا لتسوية الحقوق و الالتزامات قصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة، و تتم المقاصة عن طريق تصفية الحقوق و الالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر و بعملات متماثلة بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي و تتخذ المقاصة شكلا ثنائيا و تتعلق بشركتين تتحقق بينهما علاقات تجارية متبادلة كأن تبيع الشركة الأم لفرعها الأجنبي منتوجات نصف مصنعة ثم بعد ذلك تعود و تشتري منتوجات تامة الصنع من نفس النوع. أو جماعيا و الطريقة هي الأكثر استخداما في التجمعات الكبيرة المتعددة الجنسيات. والهدف من ذلك هو تقليل عدد وقيمة التحويلات داخل التجمع لتقليل المصاريف المالية. حيث أن مقاصة مختلف الحقوق و الديون وجميع المعاملات المالية ستسمح للتجمع بالتقليل من التعرض لخطر الصرف ، لأن أرصدة العمليات فقط هي التي سوف تتعرض لخطر الصرف و تسير من طرف التجمع و ليس من طرف كل فرع على حدى. يمكن للمؤسسة وفقا لهذه التقنية أن تخفض خطر الصرف بمقاصة التحصيلات و التسديدات المعبّر عنها بنفس العملة بهدف أن يكون مركز صرفها إلا على الرصيد. وهذا يعني أن المقبوضات بالعملة الصعبة تستخدم لتسوية الديون التي تكون بنفس العملة. إن فعالية تقنية المقاصة الداخلية تتحقق بمراعاة الشروط التالية :[23]

- التنسيق الوثيق بين مركز المقاصة والوحدات الأخرى التابعة للتجمع متعددة الجنسيات؛
- تطابق تواريخ تسوية الحقوق والديون بالنسبة لجميع وحدات المجمع المتعددة الجنسيات؛
- مركزية العمليات المالية على عدد قليل من البنوك التي لها فروع في العديد من البلدان.

- **التجميع النقدى Le Cash pooling**

تتمثل هذه التقنية فى تحسين تسيير سيولات المجمع بالسماح بالتغطية الكلية أو الجزئية لاحتياجات بعض فروع المجمع من خلال فوائض الفروع الأخرى. و يمكن استخدام هذه التقنية على المستوى الوطني أو الدولي بنفس العملة أو بعملات مختلفة و خاصة باستخدام مبادلات الصرف Swaps.[24]

عموما فالميزة الأساسية للتجميع النقدى هى الوصول المباشر لكل عضو(طرف) له موارد أموال المشتركة « Pool » لأجل تحويل هذه الفوائض. تماما مثل المقاصة، فالتجميع النقدى يحتوى على إجراء كامل للتطابق و نقطة مركزية للمراقبة. و هذا يسهل تحليل الاحتياجات النقدية، الفوائض، و مراكز الصرف الموحدة و بالنتيجة التغطية النقدية « monetary hedging ».[25]

لا تقتصر التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف على التقنيات المذكورة بل تتنوع كثيرا (توجد أيضا تقنية : مركز إعادة الفوترة، القروض المتوازية، القروض المدعومة،...). و هي كما أشرنا سابقا في تطور مستمر و تختلف من دولة لأخرى. لكن في ظل تطور مختلف الأدوات المالية و الأشكال النقدية فإن اعتماد المؤسسة دولية النشاط على التقنيات الداخلية فقط أصبح غير كاف مما يستوجب اللجوء إلى التقنيات الخارجية للتغطية و بالتالي تزداد فرصها لتجنب خطر الصرف أو تقليله.

2.2التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف

يقصد بالتقنيات الخارجية ما تقوم به المؤسسة من الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف آخر خارجي لتغطية مخاطر أسعار الصرف، و هي تقتضي اللجوء إلى الأسواق النقدية و الأسواق الآجلة وأسواق المشتقات المالية. و على عكس التقنيات الداخلية، فإن استخدامها من قبل المؤسسة مكلف جدا و فيما يلي سيتم عرض أهم هذه التقنيات.

- **العقود الآجلة "Les contrat à terme "forwards**

العقد الآجل هو التزام لشراء أو بيع في الموعد المتفق عليه (تاريخ لاحق) و بسعر ثابت عند إبرام العقد، مبلغا معينا من العملة الصعبة[26]. و تكمن هذه التقنية في إلغاء مركز الصرف، بمعنى إلغاء المركز القصير عن طريق شراء عملة صعبة من البنك والمركز الطويل من خلال عملية بيع. إن هذه العمليات تُنفذ على أسعار محددة مسبقا، والقيمة المقابلة بالعملة الوطنية غير مرتبطة تماما بتقلبات الأسعار. يجب أن يتزامن تاريخ استحقاق عقد الصرف الآجل مع التاريخ الذي يتم فيه قبض الإيرادات أو دفع النفقات بالعملات الأجنبية.[27]

يمكن أن يأخذ العقد الآجل شكل بيع آجل للعملات الصعبة (تغطية الصادرات) أو شراء آجل للعملات الصعبة (تغطية الواردات). و يجب على المتعامل في سوق العقود أن يتخذ مركز معاكسا لمركزه في السوق الفوري. المصدر الذي يتوقع انخفاض أسعار العملة الصعبة التي حررت بها حقوقه يحمي مركزه عن طريق بيع عقود آجلة. المستورد الذي يتوقع ارتفاع العملة الصعبة التي حررت بها ديونه يحمي مركزه عن طريق شراء عقود آجلة.[28]

يختلف سعر الصرف الآجل في سوق العقود عن السعر الفوري، يمكن أن يكون أكبر أو أصغر منه. و ينتج الفرق بين السعر الآجل والسعر الفوري من فروق معدلات الفائدة بين العملات الصعبة الأجنبية والعملة المحلية، و يسمى هذا الفرق "points de terme". و يتجسد في علاوة أو خصم حسب الفرق ما إذا كانت إيجابية أو سلبية على التوالي، فإذا كان سعر الصرف الآجل أكبر من السعر الفوري للصرف فيقال إن العملة بعلاوة report أما إذا كان سعر الصرف الآجل أقل من السعر الفوري فهنا يكون الحديث عن خصم déport. و بذلك فإن الحماية ضد خطر الصرف تُظهر نتيجة مالية إيجابية أو سلبية، حسب ما إذا كان المتعامل بعلاوة أو خصم، و حسب ما إذا كان المتعامل الذي يقوم بالتغطية مصدرا أو مستوردا.

و تتحدد نسبة العلاوة أو الخصم بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل الخصم (العلاوة)} = \frac{\text{السعر الآجل- السعر الفوري}}{\text{السعر الفوري}} \times \frac{12}{N} \times 100$$

حيث : N عدد أشهر العقد الآجل.

- **مبادلات الصرف و العملات الأجنبية Les swaps de change et de devise**

تعتبر عملية المبادلة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية أداة ملائمة للتوظيف الظرفي لفائض عملة غير مطلوبة مباشرة، كما تعتبر وسيلة للتمويل من خلال الحصول على مبالغ ائتمانية توجهها المؤسسة لتعبئة استثماراتها. و ترتبط التدفقات النقدية التي يقوم بها المتعاقدون بقيمة عملات أجنبية أو قد ترتبط بعمليات أداء ديون وفق معدلات فائدة ثابتة أو معومة، و لذلك يوجد نوعان من المبادلات الموجهة لتغطية خطر الصرف هما مبادلات الصرف و مبادلات العملات الأجنبية.

- **مبادلات الصرف Les swaps de change**

تكمن فى شراء (بيع) فوري للعملات الأجنبية، وفي نفس الوقت، بيع (شراء) آجل وتستخدم في حالة وجود فائض في عملة صعبة ما و حاجة لعملة صعبة أخرى.

- **مبادلات العملات الأجنبية Les swaps de devise**

يكمن الهدف من هذا النوع المبادلات فى تبادل قرض بعملة صعبة ما مقابل قرض بعملة صعبة أخرى. و توجد ثلاث مراحل. أولا، تبادل أصل القرض بالسعر الفورى. ثانيا، تبادل دفع الفوائد عند تاريخ القصاصة. و ثالثا، استرجاع أصل القرض عند تاريخ استحقاق المبادلة و عادة يكون بسعر الصرف الابتدائى. و يحدد عقد مبادلة العملات الأجنبية : مبلغ عملية المبادلة، أسعار الصرف (الفورية و الآجلة)، تاريخ انطلاق المبادلة، مدة العقد، آجال التدفقات، طبيعة أسعار الفائدة (ثابت / متغير). و توجد ثلاث أنواع من مبادلات العملات الأجنبية : مبادلة العملات الأجنبية بمعدل ثابت مقابل معدل ثابت، مبادلات العملات الأجنبية بمعدل ثابت مقابل معدل عائم، مبادلات العملات الأجنبية بمعدل عائم مقابل معدل عائم.

- **مستقبليات الصرف (العقود الآجلة في الأسواق المنظمة) Les futures de change**

عقود المستقبليات على العملات الأجنبية هي عقود لأجل أين يلتزم المتعاملون بشراء أو بيع كمية معينة من العملات الأجنبية، لأجل محدد و بسعر محدد مسبقا.

من خلال شراء عقود مستقبلية على عملة، نكون فى مركز طويل على تلك العملة. هذه العملية تتيح تغطية قصيرة لعون اقتصادى له مركز قصير على النقد (على سبيل المثال يجب على المستورد الدفع بالعملة الأجنبية ، و يجد نفسه معرض لخطر ارتفاع هذه الأخيرة). فى المقابل، يسمح بيع العقد باتخاذ مركز قصير على تلك العملة. و تسمح هذه العملية بالتحوط ضد مركز طويل بالعملة (حالة المصدر الذي يجب أن يحصل على سداد بعملة ما و يخشى انخفاض هذه الأخيرة).

من خلال ما سبق نجد أن التغطية بواسطة عقود لمستقبليات هي مماثلة لتلك المتعلقة بالعقود الآجلة forward، غير أن هناك ثلاثة اختلافات كبيرة بين هذين النوعين من العقود :[29]

- يتم تداول العقود المستقبلية في الأسواق المنظمة: بالتالي إنها أكثر سيولة من نظيرتها العقود الآجلة Forward. هذه العقود منمطة (الكميات وآجال التسليم محددة من طرف البورصات أين تتم معالجتها)، وبالتالي تشكل أكثر صعوبة في التكيف مع احتياجات المؤسسة؛
- الأرباح والخسائر المسجلة بواسطة المراكز على المستقبليات للطرفين (البائع والمشتري) تسوى كل يوم وليس لتاريخ الاستحقاق كما هو الحال بالنسبة إلى العقود الآجلة. وهكذا، لو تشتري المؤسسة عقد مستقبلي للنفط والذي تبدأ أسعاره في الانخفاض، يتوجب عليها أن تدفع للبائع. الرصيد اليومي للمراكز يؤدي إلى تحويل العقود المستقبلية إلى عقود آجلة يومية، والتى قد تتأثر أسعارها؛
- عندما يتم شراء عقد مستقبلى أو يباع، يجب على الأطراف دفع نسبة مئوية من قيمة العقد التي تتوافق مع "الهامش" لإزالة أي خطر للعجز؛
- العقود المستقبلية تستوجب وديعة ضمان أما العقود الآجلة فلا تستوجب ضمان؛
- في مستقبليات الصرف يجرى التسليم من خلال غرفة مقاصة في إطارها تتم تسوية الصفقات و ضمان تنفيذ العقود في حين العقود الآجلة تتم مباشرة مع البنك.

- **خيارات الصرف Les options de change**

هي عقد يعطي لحامله الحق - و ليس الالتزام - في شراء أو بيع عملات بسعر محدد و لأجل محدد عادة من أسابيع إلى أشهر. و يتحدد أجل إمكانية تنفيذ مشتري الخيار لهذا الحق حسب نوع الخيار :[30]

- في الخيار الأمريكي : الحق يمكن أن ينفذ خلال كامل مدة الخيار(في أي يوم عمل) ؛
- في الخيار الأوروبي : الحق لا يمكن أن ينفذ إلا عند تاريخ الاستحقاق.

يخوّل هذا الحق لمشتري الخيار إمكانية تنفيذ مضمون العقد من عدمه، مقابل علاوة يدفعها للبائع عند التعاقد و لا تُرد سواء نفذ المشتري حقه أو لم يمارسه. أما بائع الخيار يلتزم بشراء أو بيع العملات إذا نفذ المشتري حقه في الخيار.
عند تسوية عقد الخيار le dénouement d'une option نميز بين ثلاث حالات :[31]

- عدم تنفيذ الخيار إذا كان سعر الصرف في السوق أفضل من سعر التنفيذ ؛
- تنفيذ الخيار من طرف مشتري الخيار في الحالة المعاكسة ؛
- أو إعادة بيع العملات و ذلك قبل تاريخ التنفيذ.

و هناك أربع عناصر تميز خيار الصرف : السعر الفوري (سعر العملة السائد في السوق)، سعر التنفيذ (السعر المتفق عليه في العقد)، الأجل و العلاوة (مبلغ من المال يدفعه مشتري الخيار للبائع عند التعاقد و لا يُرد سواء نفذ المشتري حقه في الخيار أو لم يُنفذ). و الجدول رقم (2) يلخص حالات تسوية عقد الخيار.

- **أنواع خيارات الصرف**

المتعاملان الرئيسيان في سوق الخيارات هما المشتري و البائع. فبالنسبة لمشتري الخيار خطر الخسارة يكون محدودا بالعلاوة أما فرصة الربح فهي غير محدودة. أما بالنسبة لبائع الخيار تكون فرصة الربح محدودة بالعلاوة و خطر الخسارة غير محدود. و هو ما يمكن تأكيده من خلال عرض أنواع الخيارات بأخذ بعين الاعتبار الوضعيات الممكنة في السوق (الشراء، البيع) و أصناف الخيارات (Put ،Call)، و يمكن أن نميز بين أربعة أنواع كالآتي :[32]

- شراء خيار الشراء L'achat d'un call
- بيع خيار الشراء La vente d'un call
- شراء خيار البيع L'achat d'un put
- بيع خيار البيع La vente d'un put

- **التسبيقات بالعملات الصعبة Les avances en devises**

تصمم هذه التقنية للاستيراد والتصدير على حد سواء. التسبيق بالعملات الأجنبية للتصدير ADE، هو أداة للتغطية ضد خطر الصرف و وسيلة للتمويل على المدى القصير. والواقع أن المصدر يحصل على مبلغ بالعملات الأجنبية من وراء صفقة تجارية ، وبالتالي يستفيد من السعر الفوري وليس من السعر الآجل.[33]

بالنسبة للمصدر فهو يقترض مبلغ بالعملات الأجنبية يتطابق من حيث النوع و الكمية و المدة مع حقوقه التي هي في ذمة المستورد. ثم يقوم بتحويل هذا المبلغ فورا إلى عملته الوطنية. و عند تاريخ الاستحقاق، يجب عليه تسديد رأس المال المقترض (من خلال دفع المشترى الأجنبى له) والفوائد (من خلال موارده الذاتية). و لكن التسبيق بالعملات الأجنبية لا يسمح إطلاقا بالاستفادة من التطورات المواتية لأسعار العملات. كما أن المصدر يتحمل خطر صرف على الفوائد، لأن هذه الأخيرة تدفع فى نهاية أجل الاستحقاق و بالعملات الصعبة. و بالتالي هذه التقنية تسمح من التقليل من خطر الصرف و ليس التغطية الكلية. أما بالنسبة للمستورد، فيقوم بشراء مقادير مكافئة لالتزاماته (يطلب من بنكه تسبيق بالعملة الصعبة) بسعر صرف فوري، و هكذا فهو من جهة ضحى بالائتمان الذي منحه إياه المصدر و من جهة أخرى عملية شراء هذه العملة تتطلب اقتطاع مبالغ من العملات كان يمكن توجيهها إلى جوانب أخرى. ومع ذلك، فإن التسبيق في الديون في إطار عملية الاستيراد لا يسمح بالتغطية ضد خطر الصرف نظرا لأن المستورد يشترى العملات الصعبة عند أجل الاستحقاق في السوق الفوري. و بالتالي، السعر لم يكن ثابت (أو مجمد) عند توقيع العقد (أو عند التسبيق بالعملات الصعبة).[34]

IV. دراسة تسيير خطر الصرف في شركة أرسلور ميتال عنابة

إن التعرض لخطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، التعرف على كيفية قياسه و السعي إلى تجنبه أو التقليل من حدته في إطار نظري فقط لا يمكن أن يتسم بالواقعية إلا إذا تمّ ربطه بالواقع المعاش. لذلك، سنحاول إسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الدولي النشاط ألا و هي شركة أرسلور ميتال فرع عنابة.

1. الصرف الأجنبي في إطار تشريعات بنك الجزائر

في ظل غياب سوق صرف في الجزائر فإن بنك الجزائر يبقى السلطة الوحيدة التي تتولى أداء وظائف سوق الصرف الأجنبي، حيث يعمل هذا البنك على متابعة تطور أسعار الصرف و ذلك لحماية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الدولية النشاط على غرار شركة أرسلور ميتال - عنابة - من التقلبات الحادة لأسعار الصرف بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة. و تتمثل قوانين الصرف التي تخضع لها الشركة محل الدراسة فيما يلي :

1.1 فتح حساب بالعملة الصعبة للصادرات

منذ 1988 تم إلغاء التأشيرة المسبقة بمراقبة الصرف على ترخيصة التصدير بموجب اللائحة لوزير المالية رقم 76 المؤرخة في مارس 1988، ثم جاءت سلسلة من التنظيمات و اللوائح لبنك الجزائر لتسهيل مراقبة الصرف و وضع تدابير تشجيعية في هذا المجال :

- التنظيم رقم 02- 90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 يحدد شروط فتح و سير حسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنويين.
- اللائحة رقم 22- 94 المؤرخة في 22 أفريل 1994 المحددة لإيرادات الصادرات خارج المحروقات و المنتجات المنجمية و التي تمنح الحق للأشخاص المعنويين بفتح حسابات بالعملة الصعبة.

حيث تنص المادة 02 من اللائحة على أن الايرادات بالعملة الصعبة المحققة في إطار تصدير المنتجات، السلع و الخدمات تعطي الحق - وفق التنظيم الساري المفعول- للأشخاص المعنوية بفتح حساب مصدر " Compte exportateur" محدد بنسبة 50 ٪ من مبلغ الايرادات.

- اللائحة رقم 03- 98 المؤرخة في 21 ماي 1998 المكملة للائحة رقم 22- 94، تنص في المادة 02 فقرة 02 على أن المبالغ بالعملات الصعبة تكون محدودة بنسبة 10 ٪ بالنسبة للصادرات خارج المحروقات و المنتجات المنجمية المقبوضة، مستخرجة من النسبة المحددة أعلاه في المادة رقم 02، يمكن أن تستعمل حسب إرادة المصدر و تحت مسؤوليته في إطار عرض صادراته.

2.1 آجال قبض عوائد الصادرات

يجب على المصدرين ترحيل ناتج صادراتهم عند تاريخ استحقاق الدفع. كما يجب ألا يتعدى أجل تسديد الصادرات 120 يوم من تاريخ شحن البضائع إلا بترخيص من بنك الجزائر. و هذا ما تنص عليه المادة 05 من نظام بنك الجزائر المؤرخ في 14 أوت 1991 الذي يتعلق بالتوطين و جاء فيها : " ... و لا يمكن أن يتم التوطين إلا بعد ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر عندما يكون تسديد التصدير يتعدى 120 يوما". و المقصود بالتوطين بالنسبة للمصدر أن يختار قبل التصدير بنكا له صفة الوسيط يلتزم لديه بالقيام بالعمليات و الإجراءات المصرفية المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

و جاء في المادة 11 من نفس النظام : " كما يجب أن لا يتعدى أجل تسديد الصادرات عشرين و مائة يوم من تاريخ شحن البضائع إلا بترخيص من بنك الجزائر.

2. تقنيات التغطية الداخلية المطبقة في الشركة ضد خطر الصرف

1.2 تقنية اختيار عملة الفوترة

رغم أن شركة أرسلور ميتال تقوم بعمليات تصدير و استيراد على حد سواء غير أنه لا يمكن لها استخدام هذه التقنية في حالة قيامها بعملية الاستيراد بسبب ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي من جهة و ضعف العملة المحلية من جهة أخرى. أما في حالة التصدير فالشركة كطرف دائن تكون في وضع أفضل يسمح لها باختيار عملة الفوترة، و لكن لم يظهر لنا تطبيقها لهذه التقنية بشكل مباشر و إنما اتضح لنا ذلك بعد إطلاعنا و تحليلنا لبعض عقود التصدير التي أبرمتها الشركة خلال السنوات الأخيرة. [35]

➢ **سنة 2007**

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.

- تاريخ إبرام العقد: 2007/09/13.
- تاريخ الفوترة: 2007/12/15.
- تاريخ التسوية (القبض): 2008/01/06.
- المبلغ الإجمالي: 4840000 دولار أمريكي.
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:
- 4503 DZD.1 USD = 66
- 1 EUR = 97.2219 DZD
- 1 EUR = 1.4631 USD
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:
- 1 USD = 66.2946 DZD
- 1 EUR = 97.5653 DZD
- 1 EUR = 1.4717 USD

في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالآتي:

- تاريخ التسوية: 2007/01/06.
- المقبوضات بالدولار: 4840000 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1USD = 66.4503 DZD
- المقبوضات بالدينار = 4840000 × 66.4503

= **320865864 دينار جزائري**

لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:

- المبلغ بالدولار: 4840000 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1EUR = 1.4631USD
- المبلغ المقابل بالأورو: 1.4631/4840000 = 3308044.56291 أورو
- سعر الصرف: 1EUR = 97.5653DZD
- المقبوضات بالدينار= 3308044.56291 × 97.5653

= **322750360.1937 دينار جزائري**

الفرق بين المقبوضات (خسارة صرف) = 322750360.1937 – 320865864
= - 1884496.1937 دينار جزائري

- **سنة 2008**

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.

- تاريخ إبرام العقد: 2008/01/27.
- تاريخ الفوترة: 2008/07/08.
- تاريخ التسوية (القبض): 2008/08/05.
- المبلغ الإجمالي: 208599,80 دولار أمريكي.

أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:

- 1 USD = 61,4962 DZD
- 1 EUR = 96,6384 DZD
- 1 EUR = 1,5714 USD

أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:

- 1 USD = 60,8883 DZD
- 1 EUR = 94,7574 DZD
- 1 EUR = 1,5562 USD

في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالآتي:

- تاريخ التسوية: 2008/08/05.
- سعر الصرف: 1 USD = 60,8883 DZD
- المقبوضات بالدينار= 208599,80 × 60,8883

= 12701287,2023 دينار جزائري

لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:

- المبلغ بالدولار: 208599,80 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1EUR = 1,5714 USD
- المبلغ المقابل بالأورو:208599,80 / 1,5714 =132747.7409 أورو.
- المقبوضات بالدينار= 132747.7409 × 94,7574

= 12578830.7835دينار جزائري

الفرق بين المقبوضات (ربح صرف) = 12701287.2023 -12578830.7835
= 122456.4188 دينار جزائري

- **سنة 2009**

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.

- تاريخ إبرام العقد:2009/02/04.
- تاريخ الفوترة: 2009/02/04.
- تاريخ التسوية (القبض): 2009/03/18.
- المبلغ الإجمالي: 394441,41 دولار أمريكي
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:
- = DZD71,33551 USD
- 1 EUR = 92,1069 DZD
- 1 EUR = 1,2912 USD
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:
- 1 USD = 71,3864 DZD
- 1 EUR = 93,4220 DZD
- 1 EUR = 1,2906 USD

في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالآتي:

- عند تاريخ التسوية: 2009/03/18.
- سعر الصرف: 1 USD = 71,3864 DZD
- المقبوضات بالدينار= 394441,41× 71,3864

= 28157752,27 دينار جزائري

لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:

- المبلغ بالدولار: 394441,41 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1EUR = 1,2912 USD
- المبلغ المقابل بالأورو: 394441,41 / 1,2912 = 305484,3634 أورو

- المقبوضات بالدينار= 305484,3634 × 93,4220
= 28538960,2 دينار جزائري

الفرق بين المقبوضات (خسارة الصرف) = 28157752,27 -28538960,2
= - 381207,9276 دينار جزائري

- **سنة 2009**

اختارت الشركة الأورو كعملة فوترة لهذه العملية.
- تاريخ إبرام العقد: 2009/07/01.
- تاريخ الفوترة: 2009/07/02.
- تاريخ التسوية (القبض): 2009/10/23.
- المبلغ الإجمالي: 631875 أورو.
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:
  - DZD71.33551 USD =
  - DZD92.10691 EUR =
  - 1 EUR = 1.2912 USD
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:
  - 1 USD = 71.6127 DZD
  - 1 EUR = 106.7227 DZD
  - 1 EUR = 1.4903 USD

في هذه الحالة تكون قيمة المقبوض بالدينار كالآتي:
- تاريخ التسوية: 2009/10/23.
- المقبوضات بالأورو: 631875 أورو.
- سعر الصرف: 1EUR = 106.7227 DZD
- المقبوضات بالدينار = 631875 × 106.7227
= 67435406.0625 دينار جزائري

لكن لو اختارت الشركة الدولار الأمريكي عملة للفوترة ستحصل على:
- المبلغ بالأورو: 631875 أورو.
- سعر الصرف: 1EUR = 1.2912 USD
- المبلغ المقابل بالدولار: 631875 × 1.2912= 815877 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1USD = 71.6127 DZD
- المقبوضات بالدينار = 815877 × 71.6127
= 58427154.8379 دينار جزائري

الفرق بين المقبوضات (ربح صرف) = 67435406.0625 – 58427154.8379
= 9008251.2246 دينار جزائري

- **سنة 2010**

اختارت الشركة الدولار الأمريكي كعملة فوترة لهذه العملية.
- تاريخ إبرام العقد: 2010/02/18.
- تاريخ الفوترة: 2010/02/26.
- تاريخ التسوية (القبض): 2010/04/01.
- المبلغ الإجمالي: 961189.90 دولار أمريكي.
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ الفوترة:
  - 1 USD = 73.0012 DZD
  - 1 EUR = 98.9122 DZD
  - 1 EUR = 1.3549 USD
- أسعار الصرف "أسعار الشراء" عند تاريخ التسوية:
  - 1 USD = 73.3350 DZD
  - 1 EUR = 98.0398 DZD
  - 1 EUR = 1.3369 USD

في هذه الحالة تكون قيمة المقبوضات بالدينار كالآتي:
- تاريخ التسوية: 2010/04/01
- المقبوضات بالدولار: 961189.90 دولار أمريكي.
- سعر الصرف: 1USD = 73.3350 DZD
- المقبوضات بالدينار = 961189.90 × 73.3350

= **70488861.3165 دينار جزائري**

لكن لو اختارت الشركة الأورو عملة للفوترة ستحصل على:

- المبلغ بالدولار: 961189.90 دولار أمريكي
- سعر الصرف: 1EUR = 1.3549 USD
- المبلغ المقابل بالأورو: 961189.90/1.3549 = 709417.5954 أورو
- سعر الصرف: 1EUR = 98.0398 DZD
- المقبوضات بالدينار = 709417.5954 × 98.0398

= **69551159.169 دينار جزائري**

الفرق بين المقبوضات (ربح صرف) = 70488861.3165– 69551159.1694

= **937702.1471 دينار جزائري**

و يمكن تلخيص نتائج الصرف المحققة من عمليات التصدير المدروسة في الجدول رقم (3).

- **تعليق**

من خلال تحليلنا لعينة صغيرة من عقود التصدير يمكن القول أن الشركة تحسن اختيار عملة الفوترة في أغلب الأحيان، و تحقق منها أرباح صرف كما هو الحال سنة : 2008، 2009، 2010.

أما حالات الخسارة الناتجة عن خطر الصرف كما هو الحال سنة : 2007، 2009. فقد بررها مسير الخزينة (قسم المالية) و مسؤول مصلحة التصدير (قسم التسويق) بما يلي :

- مراعاة رغبة الزبون في اختيار عملة الفوترة خاصة إذا كان من الزبائن الأوفياء.
- تفضل الشركة التعرض لخسارة صرف - و التي تكون في أغلب الأحيان مهملة - بدلا من الخسارة الناتجة عن عدم بيع منتجاتها.
- في بعض الأحيان، يلعب الوضع التنافسي للبلد المستورد دور كبير في التأثير على الشركة مما يجعلها تقبل الفوترة بالعملة التي يختارها الزبون.
- توجد بعض الحالات الاستثنائية على غرار مصر، تتعامل فقط بعملة واحدة (الدولار الأمريكي بالنسبة لمصر) و هنا تكون الشركة مضطرة لقبول فوترة عقودها مع مصر بالدولار الأمريكي حتى و لو يكون الأورو في وضع أفضل.

بالرغم من أن تقنية اختيار عملة الفوترة سهلة الاستخدام و غير مكلفة غير أن تطبيقها في الشركة نسبي و نتائجها غير مضمونة. و عليه مهما تعددت أسباب و نتائج اختيار عملة الفوترة، يبقى التفاوض على الأسعار هو الهاجس الذي تولي له الشركة الاهتمام الأكبر، حيث تحاول تعويض جزء من خسارة الصرف من خلال تعظيم أرباحها التجارية (التسويق الجيد لمنتجاتها).

2.2تقنية المقاصة الداخلية

إن التشريعات (قوانين الصرف) في الجزائر لا تسمح باستخدام هذه التقنية، كما لا يمكن استخدامها إلا بعد الحصول على الترخيص من وزارة المالية في ظل بعض الظروف الخاصة و هو ما جاءت به الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في العدد 74 بتاريخ 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007م. وفق قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 م، فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي حيث تنص المادة 15 من هذا القانون على ما يلي : " لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول و عنصر من الخصوم، و لا بين عنصر من الأعباء و عنصر من المنتجات، إلا إذا تمت المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول و الخصوم و المنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف".

و يرجع منع تطبيق تقنية المقاصة الداخلية بالدرجة الأولى إلى أسباب جبائية، كون هذه التقنية تقلل من التدفقات النقدية و بالتالي تقلل من النتيجة المالية التي تفرض عليها الضريبة

3. تقنيات التغطية الخارجية المطبقة في الشركة ضد خطر الصرف

1.3 تقنية العقود الآجلة (شراء عملات أجنبية لأجل)

من خلال الأسئلة التي وجهناها لمسير الخزينة حول هذه التقنية، اتضح لنا أن هذه الشركة لم تلجأ لها سوى مرة واحدة، و كان ذلك سنة 2005. و تجدر الإشارة إلى أن الشركة وقتها كانت تسمى ميتال ستيل Mittal Steel و قد تمت العملية بالتعاقد مع سيتي بنك Citibank فرع عنابة.

- **سبب اللجوء إلى التقنية**

خلال تلك الفترة، اطلعت الشركة على تقديرات أسعار الصرف باللجوء إلى بنك الجزائر، حيث تبين لها أن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري سيرتفع. لذلك، لجأت الشركة إلى تقنية العقود الآجلة من أجل التغطية ضد خطر الصرف الذي سينتج عن عمليات الاستيراد، حيث قامت بشراء دولارات أمريكية مقابل دينارات جزائرية بالشروط التالية :[36]

- تاريخ إبرام العقد الأجل : 2005/08/10
- قيمة الدولارات المشتراة : 7000000 دولار أمريكي
- سعر الصرف الأجل : 1 USD = 73,3500 DZD
- تاريخ الاستحقاق : 2005/12/20
- المبلغ بالدينار : 513450000,00 دينار جزائري

و بالرغم من أن الشركة قامت بعدّة عمليات استيراد خلال تلك الفترة، إلا أنها اختارت تغطية العملية التي تتناسب مع شروط العقد الآجل من حيث تاريخ الاستحقاق و المبلغ الواجب الدفع.

و يتضمن عقد الاستيراد ما يلي :

- المورّد le fournisseur : Pacific Atlantique Steel Corporation
- تاريخ العقد : 2005/11/21
- تاريخ الاستحقاق : ديسمبر 2005
- المبلغ الواجب دفعه : 10072973,99 دولار أمريكي

و للتقليل من خطر الصرف، استغلت الشركة قيمة العقد الآجل المقدرة بـ 7000000 دولار لتسوية جزء من المبلغ الإجمالي المعرّض لخطر الصرف.

أما الباقي المقدر بـ :

10072973,99 – 7000000 = 3072973,99 دولار أمريكي.

فتمّ دفعه بالشروط التالية :

- المبلغ بالعملة الصعبة : 3072973,99 دولار أمريكي
- سعر الصرف الفوري "سعر البيع" يوم 2005/12/25 : 1 USD = 73,4536 DZD
- المبلغ بالدينار : 225721002,27 دينار جزائري
- عمولات الصرف : 237931 دينار جزائري
- المبلغ الصافي = 225721002,27 + 237931 = **225958933,27 دينار جزائري**

- **جدوى استخدام التقنية**

نتيجة قيام الشركة بشراء الدولارات الأمريكية لأجل، توجّب عليها دفع مبلغ مالي محسوب في الجدول رقم (4).

نستنتج من خلال هذا الجدول أن الشركة مدينة بمبلغ **739408933,27 دينار جزائري.**

- **فماذا لو لم تلجأ الشركة لهذه التقنية لتغطية مركز صرفها القصير ؟**

في هذه الحالة الشركة مدينة بمبلغ **739896202,271864 دينار جزائري.** أنظر الجدول رقم (5).

إذا: نتيجة لجوء الشركة لهذه التقنية حققت ربح صرف بقيمة :

739896202,271864 - 739408933,27 = **487269,001864 دينار جزائري.**

بالرغم من نجاح تطبيق هذه التقنية في تلك الفترة غير أن الشركة لم تلجأ إليها ثانية، و قد أرجع مسير الخزينة ذلك لسبب رئيسي يكمن في أن هذه التقنية مكلفة (عمولات الصرف) و لا تسمح بالاستفادة من التطورات المواتية لأسعار الصرف.

V- الخلاصة :

من الناحية النظرية قد تمّ عرض أهم التقنيات الداخلية و الخارجية لتغطية خطر الصرف التي تلجأ إليها المؤسسة الاقتصادية من أجل حماية وضعيتها المالية من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها من جراء تقلبات أسعار الصرف و لتسيير خطر الصرف، على المؤسسة أن تختار إستراتيجية من بين الاستراتيجيات التالية : عدم التغطية، التغطية الانتقائية أو التغطية الكلية. و لا تتوقف عملية التسيير عند اختيار إستراتيجية التغطية (انتقائية أو كلية) بل تتعداها إلى اختيار التقنية المناسبة لوضعية المؤسسة و ذلك حسب نوعها مركز صرفها قدرتها المالية خبرتها بالتقنية و المحيط النقدي و المالي الذي تنتمي إليه. و خلصنا إلى أنه يمكن القول أنه لا توجد تقنية مثالية من بين تقنيات تغطية خطر الصرف، لذلك يبقى على المؤسسة فقط أن تختار التقنية التي تتكيف مع حاجاتها الخاصة. كما تجدر الإشارة إلى أن ترشيد تسيير المخاطر المرتبطة بالصرف يتطلب التحليل و المتابعة المستمرين بغية تكييف أدوات التغطية بما يتماشى و مستجدات السوق و كذا التحولات المتوقعة في مجال نشاط المؤسسة و محيطها الاقتصادي.

أما من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها في شركة أرسلور ميتال - عنابة - يتجلى بوضوح غياب برنامج رسمي لحماية العمليات التجارية الدولية تجاه خطر الصرف. حيث أن هذه الشركة لا تراعي و لا تقيم مركز الصرف. أمّا فيما يتعلق بالتسيير فتقتصر تقنيات التغطية الداخلية على تقنية اختيار عملة الفوترة كما أن الشركة لم تلجأ إلى تقنيات التغطية الخارجية منذ سنوات سوى مرة واحدة و ذلك بسبب الضغوطات الإدارية، ندرة العملة الصعبة على مستوى البنوك التجارية و غياب أسواق المشتقات المالية بالإضافة إلى تشريعات و قوانين الصرف التي تخضع لها المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية، غير أن القانون الخاص بتحديد آجال قبض عوائد الصادرات يلعب دور مهم في التقليل من التعرض لخطر الصرف. و رغم أن رئيس قسم المالية أثبت تحكمه في قوانين الصرف الصادرة من بنك الجزائر، إلا أنه لم يبدي اهتماما بالجانب النظري المتعلق بتسيير خطر الصرف، و هو ما يمثل حاجزا آخر يعترض كل تحسّن في تصور خطر الصرف.

عموما في الوقت الذي نشاهد فيه في الدول المتقدمة حيث الأسواق المالية و المعاملات التجارية و المالية التي لا حصر لها انتشار لطوائف متعددة و معقدة من المنتوجات و المشتقات المالية التي تستخدم كأدوات لتغطية المخاطر المترتبة عن تقلبات الصرف أين تتاح فرص كبيرة للمتعاملين فيها لتفادي خسائر الصرف، نجد محدودية هذه الأدوات في الدول النامية على غرار الجزائر التي قد تقتصر على مجرد إتمام بعض المعاملات، هذا إن لم نقل الغياب الكلي لأسواق الصرف في بعضها، و السبب يعود و بشكل كبير إلى ضعف و انكماش المعاملات في أسواق هذه الدول و أيضا إلى الطابع التقييدي و الغير مشجع الذي تفرضه السلطات التشريعية و التي تقيد الجانب الأكبر من المعاملات و يضاف إليه أحيانا غياب الأطر القانونية التي تنظم و ترتب سير المعاملات على المستوى الدولي، و هذا ما يقود إلى حقيقة مفادها أن قيام المؤسسة بالحماية من مخاطر الصرف هي أولا و قبل كل شيء مهمة تتوقف على مدى تطور المحيط النقدي و المالي الذي تنتمي إليه.

و عليه يمكن القول أن ما تم التعرض له في الجانب النظري من اكتشاف و تسيير لخطر الصرف يبقى مجرد حبر على ورق في ظل ما تعيشه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

و على ضوء ما سبق يمكن التوصل للاستنتاجات التالية و اقتراح بعض التوصيات كما يلي:

- تكتسي إدارة مخاطر تقلبات العملات الأجنبية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقات الخارجية أهمية قصوى خصوصا في ظل الوضع الراهن المتميز بالتقلبات النقدية الحادة؛
- تهدف إدارة مخاطر الصرف إلى ترشيد النتائج المالية للمؤسسات؛
- إدارة مخاطر الصرف عملية معقدة إلى حد ما مما يتطلب مراجعة قواعد العمل بصفة دورية و منتظمة من قبل المكلفين بتأديتها؛
- تؤثر تقلبات أسعار الصرف تأثيرا حاسما على مالية المؤسسة، مما يتطلب إيلاء إدارة المخاطر المرتبطة بتلك التقلبات الأهمية اللائقة بها؛
- غدت عملية تسيير خطر الصرف عملية أكثر تعقيدا مع نمو تقلبات أسعار الصرف العائمة و كذا زيادة حجم التبادلات الدولية؛
- إن تسيير خطر الصرف له هدف مزدوج: على المدى القصير، ينبغي أن تكون تكلفة تغطية خطر الصرف أقل من الخسارة التي تنتج في غياب التغطية. أما على المدى الطويل، فإن التكاليف تمثل جزء من خسائر الصرف الممكنة؛
- خطر الصرف عامل هام في تحديد أسعار التكلفة، مما ينبغي التحكم فيه بكل فعالية؛
- يتوقع أن يتم التوصل في المدى الطويل إلى تكنولوجيا جديدة تساعد على تحسين كفاءة الأسواق و بالتالي تخفيض تكلفة المعاملات، مما ينبغي على الدول النامية متابعة و مسايرة التطورات المستجدة في هذا المجال؛
- إن التطورات التي تمر بها الدول النامية في مجال التجارة الدولية و الاستثمار الخارجيين تولد الحاجة الماسة إلى تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف؛
- تؤثر تقلبات أسعار الصرف على جميع وظائف المؤسسة؛
- ينبغي على كل مؤسسة دولية النشاط أن تحدث مصلحة تتولى متابعة و تسيير مخاطر الصرف، و يمكن إيلاء هذه المهمة إلى مسؤول الخزينة أو المالية في المؤسسة ذاتها؛
- ينبغي تكوين لجنة متابعة و مراقبة الأداء المالي (المتعلق بالعملات الأجنبية) بحيث تكون استشارية في الوقت ذاته للمصلحة السابق الإشارة إليها، على أن تشمل أعضاء من مختلف المصالح ذات العلاقة بخطر الصرف؛
- نظرا للآثار الحساسة لمخاطر تقلب العملات الأجنبية على ثروة المؤسسة، ينبغي إيلاء أهمية خاصة للمكلف بالخزينة و إدخال إستراتيجية إدارة المخاطر ضمن الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة؛
- ينبغي على المسؤولين في أي دولة إدخال الإستراتيجيات المعاصرة لإدارة مخاطر الصرف ليس فقط على مستوى المؤسسات الاقتصادية بل على مستوى خزينة الدولة في حد ذاتها بغية مراعاة مخاطر الصرف عند إدارة المقبوضات و المدفوعات بالعملات الأجنبية التي تعرف تقلبات حادة و سريعة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم (1): توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف

ارتفاع الأورو بالنسبة لعملة الفوترة	الصادرات	الواردات
عند الارتفاع ←	تسريع دفع الزبون	تأجيل الدفع للمورد
عند الانخفاض ←	تأجيل تسوية الزبون	تسريع الدفع للمورد

المصدر: Ghislaine Legrand, Hubert Martini, Op cit , p125.

جدول رقم (2) : السعر الفوري و سعر التنفيذ

	S < K	S = K	S > K
شراءCall	خارج عن إمكانية تحقيق الربح	على إمكانية تحقيق الربح	ضمن إمكانية تحقيق الربح
بيعPut	ضمن إمكانية تحقيق الربح	على إمكانية تحقيق الربح	خارج عن إمكانية تحقيق الربح

المصدر: Maurice Debeauvais, Yvon Sinnah, op cit, p262.

جدول رقم (3) : يلخص نتائج الصرف المحققة من عمليات التصدير المدروسة

السنة	البلد المستورد	عملة الفوترة	نتيجة الصرف (د ج)
2007	المغرب	الدولار الأمريكي	1884496.1937-
2008	تونس	الدولار الأمريكي	122456.4188
2009	اسبانيا	الدولار الأمريكي	381207.9276-
2009	تونس	الاورو	9008251.2246
2010	مصر	الدولار الأمريكي	937702.1471

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على عقود التصدير التي أبرمتها شركة أرسلور ميتال عنابة خلال تلك السنوات.

جدول رقم (4) : جدوى استخدام تقنية العقود الآجلة (بالأرقام)

	المبلغ بالدولار الأمريكي	سعر صرف USD/DZD	المبلغ بالدينار الجزائري
	7000000	73,3500	513450000,00
	3072973,99	73,4536	225958933,27
المجموع	10072973,99	-	739408933,27

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الشروط المستخرجة من العقد الاجل الذي أبرمته الشركة محل الدراسة.

جدول رقم (5) : جدوى استخدام تقنية العقود الآجلة (تابع) (بالأرقام)

المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي	سعر الصرف الفوري	المبلغ بالدينار الجزائري
10072973,99	73,4536	739896202,271864

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الشروط المستخرجة من العقد الاجل الذي أبرمته الشركة محل الدراسة.

- الإحالات والمراجع :

[1]. MARC GAUGUIN, ROSELYNE SAUVEE-CRAMBERT, " Gestion de la trésorerie ", Economica, Paris, 2007, P 192.

[2]. GILLE NANCY, " Gestion du risque de change et mouvements de capitaux ", édition Economica, paris, 1977, p 24,25.

[3] . MARC GAUGAIN, ROSELYNE SAUVEE-CRAMBERT, op cit, P213.

[4] . PHILIPE ROUSSELOT, JEAN-FRANÇOIS VERDIE, " La gestion de trésorerie ", Dunod, Paris, 2004, P 258.

[5] . Op cit, P 260.

[6] . Op cit, P 261.

[7] . MARC GAUGAIN, ROSELYNE SAUVEE-CRAMBERT, Op cit, P 213-214.

[8] . BERNARD MAROIS, OLIVIER L. SEIGNEUR, " Risque de change et gestion de trésorerie internationale ", Dunod, Paris, 1981, p57.

[9] . CHARLES DE LA BAUME, ANDRE ROUSSE, CHARLES-HENRI, " couverture des risques de change et de taux dans l'entreprise", Economica, Paris, 1999, p11, 13.

[10] . Op cit, p17.

[11] . DAVID EITERMAN, ARTHUR STONEHILL, MICHAEL MOFFET, " Gestion et finance internationale ", Pearson Education, 10éme édition, France, 2004, p194.

[12] . PHILIPE ROUSSELOT, JEAN-FRANÇOIS VERDIE, Op cit, P 265.

[13] . DAVID EITERMAN, ARTHUR STONEHILL, MICHAEL MOFFET, op cit, p194.

[14] www.eur-export.com/apptheo/finance/rischange/evocourschan,. Le 07/12/2011. 18 :09.

[15] . Pour plus de détails voir : MAURICE DEBEAUVAIS, YVON SINNAH, " La gestion globale du risque de change, nouveaux engeux et nouveaux risques", Economica, 2 éme édition, Paris, 1992 , p 191-194.

[16] . www.eur-export.com/apptheo/finance/rischange/politiquecouverture, Le 17/01/2012.17 :30.

[17] . www.eur-export.com/apptheo/finance/rischange/choixmofact, L e 27 Mars 2011. 18 :00.

[18] . YVES SIMON, SAMIR MANNAÏ, " Techniques Financières Internationales, Economica ", Paris, 2002, 7ème édition, p 365.

[19] . Op cit, p 367.

[20]. مدحت صادق، "النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997، ص 195.

[21]. YVES SIMON, PATRICK GOFFRE, " Encyclopédie de gestion ", Economica, 2éme édition, Paris, 1997, p 2913.

[22] . YVES SIMON, SAMIR MANNAI, op cit, p367.

[23] . YVES SIMON, SAMIR MANNAÏ, op cit, p 421.

[24] . MAURICE DEBEAUVAIS, YVON SINNAH, Op cit , p142- 143.

[25] . JACQUE BEDORET, " comment réduire les risques de change ", Dunod, Paris, 1981, p51.

[26] . ARMAND DAYAN, " Manuel de gestion ", volume 2, Edition Ellipses, Paris, 2009, p 254.

[27]. www.memoireonline.com/.../m_les-instruments-de-couverture-contre-le-risque-de-change.html-.Le 05 Janvier 2011. 18:15.

[28] . YVES SIMON, SAMIR MANNAÏ, op cit, p341.

[29] . ASWATH DAMODARAN, " Finance d'entreprise (théorie et pratique) ", De Boeck et Larcier s.a, 2éme édition, 2006 , p 476.

[30] . Op cit, p 476.

[31] . GHISLAINE LEGRAND, HUBERT MARTINI," technique du commerce international, comment bien gérer vos opérations import/export", édition Gualino, 2éme édition, paris, 2002, p131.

[32] . PHILIPPE D'ARVISNET, " Finance internationale ", Dunod, Paris, 2002, p 118-119.

[32] . ASWATH DAMODARAN, Op cit, P 122.

[33] . GHISLAINE LEGRAND, HUBERT MARTINI, Op cit, p 128.

[34] . ARMAND DAYAN, op cit, p 250.

[35]. بالنسبة لأسعار الصرف المستعملة للتحليل متوفرة في الموقع التالي: www.xe.com

[36]. هذه الشروط مستخرجة من العقد الآجل الذي أبرمته الشركة محل الدراسة (ملحق خاص بالشركة محل الدراسة).

دراسة تأثير المخاطر المالية غير النظامية على الأداء المالي للشّركات المُدرَجة في السّوق المالي السعودي

The impact of unsystematic financial risks on the financial performance of the listed companies in the Saudi stock market

عبد الباقي بضياف (*) & إلياس بن ساسي (**) & هواري سويسي (***)
مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدّراسة إلى اختبار العلاقة بين المخاطر المالية غير النّظامية و الأداء المالي للشركات المُدرَجة في السوق المالي السعودي، حيث استُخدم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لقياس الأداء المالي و مُؤشِّر انحراف المردودية من أجل قياس المخاطر غير النظامية لثلاثين شركة مُدرجَة في السوق مُوزَّعة على ثماني قطاعات خلال الفترة المُمتدَّة من 2009 إلى 2012، و توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية قوية بين المخاطر المالية غير النظامية و الأداء المالي للعيّنة المدروسة.

الكلمات المفتاح : أداء مالي، مخاطر مالية غير نظامية، قيمة اقتصادية مضافة، انحراف مردودية.

تصنيف JEL : G15

Abstract: The study aims to test the relationship between unsystematic risks of listed companies in the Saudi stock market and their financial performance. The financial performance of those companies was measured by using economic value added, whereas the unsystematic risks were measured by the return deviation. The data was collected for thirty listed companies in the Saudi Stock market in eight different sectors during the period 2009- 2012. The study found an inverse relationship and a strong statistical significance between unsystematic risks of listed companies and their financial performance.

Keywords: Financial performance, unsystematic financial risks, economic value added, Profitability divergence.

Jel Classification Codes : G15.

I- تمهيد :

يَجد المُتعاملون الإقتصاديون صعوبة كبيرة في التنبؤ بالمخاطر المالية التي تتعرّض لها المؤسسات الاقتصادية، ويزداد الأمر صعوبة وحساسية عندما يتعلّق الأمر بالشركات المُدرجَة في الأسواق المالية، إذ يستوجب الأمر حينها اتخاذ القرارات المالية بشكل عقلاني و حذر بُغية الاستغلال الأمثل للموارد المُتاحة و دون تعريض المؤسسة للمخاطر التي قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأداء المالي، و من خلال هذا الوضع المزدوج تبرُز الحاجة إلى تقدير حجم المخاطر المالية التي قد تتعرّض لها الشركات المسعَّرة في السوق المالي و قياس تأثيرات ذلك على أدائها المالي، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف قياس علاقة التأثير بين المخاطرة المالية غير النظامية والأداء المالي لعينة من الشركات المُدرجَة في السوق المالي السعودي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، و ذلك في ظل الفرضيات التالية:

- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر غير النظامية مُمثّلة في مؤشر انحراف المردودية[1] (Ecart de rentabilité ERt:) والأداء المالي مُمثّلا في مُؤشّر القيمة الاقتصادية المضافة[2] (EVA: Economic Value Added) للشركات المُدرجَة في سوق المال السعودي للأوراق المالية؛
- H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر غير النظامية مُمثّلة في مؤشر انحراف المردودية والأداء المالي مُمثّلاً في مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للشركات المُدرجَة في سوق المال السّعودي للأوراق المالية.

تناولت العديد من الدّراسات السّابقة هذه الإشكالية و ذلك باستخدام أدوات و مناهج مُختلفة كما طبّقت على عيّنات مُتباينة و التي نوجزها في النقاط التالية:

eMail : (*) : beddiaf.abdelbaki@gmail.com & (**) : bensasi.il @univ-ouargla.dz & (***) : souici.ho@univ-ouargla.dz

1. دراسة W.Beaver and P.Kettler and M.Scholes (1970)[3] : ارتكزت هذه الدراسة على فحص العلاقة بين مُعامل المخاطر النظامية بيتا ومجموعة من المقاييس المُحاسبية والتي تُعبِّر عن المخاطر غير النظامية مُتمثّلة في الرّفع المالي وتبايُن الأرباح ونسبة أرباح الشّركة إلى سعر السّهم، حيث كانت هذه العلاقة إيجابية بينما بيّنت الدراسة أنّ العلاقة بين المخاطر النظامية مٌقاسة بمُعامل بيتا ونسبة الأرباح المُوزَّعة إلى صافي الربح هي علاقة عكسية؛
2. دراسة مها عيسى العبد اللات (1995)[4]: الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين كل من المخاطر النظامية وغير النظامية والسيولة والحجم من جهة وبين عائد السهم من جهة أخرى، وقد أُجريت الدّراسة على عيّنة مُكوّنة من 65 شركة تُمثّل ما نسبته 69% من الشّركات التي تمّ تداول أسهُمها سنة 1992 في سوق عَمّان للأوراق المالية، وخَلُصت الدّراسة إلى عدم وجود علاقة إحصائية مُهمّة بين كلّ من العوامل المذكورة سابقاً وبين عائد السّهم؛ حيث تُفسّر عوامل الدّراسة مُجتمعةً على مستوى كل القطاعات معاً ما نسبتُه 21%من التغيّر في العامل التابع (عائد سهم)، وأنّ المخاطر غير النّظامية وحدَها تُمثّل 13% من ذلك التغيّر؛
3. دراسة راشد سلامة ومحمود الرفاعي (2008)[5]: جاءت هذه الدراسة بهدف اختبار العلاقة بين الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية المُدرجَة في سوق عمَّان للأوراق المالية والتي تمّ قياسُها بستة مؤشرات هي: الربحية، الرفع المالي، السيولة، كفاية رأسمال، جودة الأصول، جودة الإيرادات، أمّا المخاطر النظامية فتم قياسُها باستخدام مُعامل بيتا، في حين استُخدم الانحراف المعياري لقياس المخاطر غير النظامية، وتم جمع البيانات المُتعلّقة بالدراسة من 11 مصرفاً تجارياً أردنياً خلال الفترة 2000- 2006، وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للمصارف التجارية والمخاطر النظامية لأسعار أسهمها ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذات أهمية قليلة بين الأداء المالي والمخاطر الكلية، إذ أنّ المُتغيّر المُستقل وهو المخاطر الكلية مُقاساً بالانحراف المعياري يُفسّر 18% من التغيّرات في الأداء المالي للشركات محل الدراسة؛
4. دراسة Haddad Fayez Salim (2012)[6]: تناولت هذه الدّراسة اختبار العلاقة بين القيمة الاقتصادية المُضافة وعوائد الأصول وعائد حقوق المساهمين ونسبة كفاية رأس المال كمُتغيّرات مُفسِّرة لعوائد الأسهم، حيث طُبِّقت هذه على عيّنة مُتكوِّنة من 15 بنكاً مُدرجاً في سُوق عمَّان للأوراق المالية خلال الفترة المُمتدَّة من 2000 إلى 2009، إذ استخدم الباحث نموذج الانحدار المُتعدِّد وأظهرت النتائج علاقة طردية قويّة بين القيمة الاقتصادية المُضافة وعوائد السهم، من جهة أخرى أظهرت نتائج الدّراسة وجود علاقة عكسية ضعيفة بين العائد على الأصول وعائد حقوق المُساهمين و نسبة كفاية رأس المال.

II- الطريقة و الأدوات المستخدمة:

في هذا الجُزء من الدراسة سنُحاول نمذجة علاقة القيمة الاقتصادية المُضافة EVA كمؤشر لقياس الأداء المالي بدلالة انحراف المردودية ERt كمؤشر لقياس المخاطر غير النظامية للعيّنة المدروسة خلال الفترة المذكورة:

II-1- عينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدّراسة من عيّنة شركات مُدرَجة في سوق المال السعودي خلال سنة 2012 والبالغ عددها 158 شركة، حيث تم استبعاد مجموعة من المُشاهدات وتشمل تلك الشركات التي تنتمي إلى قطاع البنوك و تلك التي لم تتوفّر عنها بيانات مالية كافية، وعلى هذا الأساس تَمّ اختيار 30 شركة من شركات مجتمع الدّراسة مُوزّعة على ثماني قطاعات، وقد تمّ الحصول على بيانات الدراسة مُلَخَّصَة في الدليل الخاص بالمؤسسات والقطاعات المُدرجة في السّوق[7].

II-2- صياغة العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة و المخاطر غير النظامية:

انطلاقاً من معطيات العيّنة موضوع الدراسة، سنعتمد في صياغة العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة كمتغير تابع و انحراف المردودية كمُتغيّر مستقل (أنظر الجدول رقم 1)، حيث نهدف من خلال ذلك الى إيجاد المعادلة الرياضية الأفضل التي تعطي أحسن تمثيل للعلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة و انحراف المردودية، و قد توصّلنا من خلال الشّكل رقم 1 على صياغة العلاقة الخطية من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل معادلة خط مستقيم تكون العلاقة خطية، وإذا كان الانتشار على شكل قطع مُكافئ تكون العلاقة أسية.

II-2-1- تقدير النموذج الأمثل:

يتبيّن من خلال الشّكل رقم 1 أنّه لا يُمكن تمييز العلاقة بين المُتغيرين بشكل دقيق، لذلك سنلجأ إلى تقدير أكبر عدد من النماذج، ثم نختار النموذج الأحسن بناءاً على عدة معايير إحصائية هي(أنظر الجدول رقم 1): وجود دلالة إحصائية لمعاملات المعادلة، وجود أحسن دلالة إحصائية للنموذج و المُقدّر بـ 238,9676، أكبر قيمة لمعامل التحديد

R^2 الذي يُشير إلى أحسن جودة توفيق و المُقدّر بـ 0,977، أقل قيمة لمعامل التفضيل AKAIKE و الذي قُدر بـ 0,063811-، أقل قيمة لمعامل التفضيل SCHWORZ بمعامل قدره 0,524091-، و على هذا الأساس فإنّ النّموذج الأمثل لتمثيل علاقة القيمة الاقتصادية المُضافة بدلالة انحراف المردودية هو النموذج المُقدّر بالمُعادَلة التالية(أنظر المعادلة رقم 11 في الجدول رقم 2):

$$In(EVA) = \alpha_0 + \alpha_1 ERt \;\ldots\ldots(1)$$

حيث: ln هو اللوغاريتم النيبيري.

α_0 معامل النموذج عند انعدام انحراف المردودية.

α_1 معامل انحراف المردودية.

و انطلاقاً من العلاقة (1) يُمكن استنتاج الشّكل الخطي للعلاقة بين المُتغير التابع ln(EVA) والمُتغير المستقل ERt و إضافة حد الخطأ ε و ذلك لعدة اعتبارات منها:[8] إمكانية إغفال المُتغيرات المستقلة الأخرى و/أو حدوث أخطاء في البيانات و/أوإمكانية حدوث خطأ في الصياغة...إلخ، و منه يُمكن إعادة كتابة العلاقة على النحو التالي:

$$In(EVA) = \alpha_0 + \alpha_1 ERt + \varepsilon$$

و عليه يُمكن استنتاج النموذج القياسي الأمثل للقيمة الاقتصادية المُضافة باستخدام طريقة المربّعات الصُغرى لتقدير قيمة المُعاملات α_0 و α_1، و ذلك على النحو التالي:

$$In(EV\widehat{A}) = \widehat{\alpha}_0 + \widehat{\alpha}_1 ERt$$

و بالتعويض نجد:

$$In(EV\widehat{A}) = 16,3521 + 367,4813\,ERt$$

و يُمكن كذلك كتابة هذه العلاقة على شكل غير خطي كالآتي:

$$EV\widehat{A} = e^{16,3521+367,4813\,ERt}$$

II-2-2- تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدّر:

في هذا الجانب سنُحاول دراسة القوة الإحصائية للنموذج المُعطى كمرحلة ضرورية في النمذجة القياسية و هذا عبر النقاط التالية :

1. معنوية المعالم المُقدَّرة : نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المُعامِلات المُقدَّرة في المُعادَلة (أنظر الجدول رقم 1):

نختبر أوّلاً المعنوية الإحصائية للمعامل α_0 كما يلي:

$$\begin{Bmatrix} H_0 : \alpha_0 = 0 \\ H_1 : \alpha_0 \neq 0 \end{Bmatrix}$$

إذ نجد أنّ القيمة الإجمالية للاختبار Prob>=0,01 و منه نرفض H_0 و نقبل H_1 أي أنّ المعامل المُقدَّر α_0 يختلف معنوياً عن الصفر و أنّ قيمتها المُقدَّرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية قدره 5%؛

و بنفس الطريقة نختبر المعنوية الإحصائية للمعامل α_1 :

$$\begin{Bmatrix} H_0 : \alpha_1 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq 0 \end{Bmatrix}$$

حيث نجد كذلك أنّ القيمة الإجمالية للاختبار Prob>=0,03 و منه نرفض H_0 و نقبل H_1 أي أنّ العلاقة بين الأداء المالي ممثلاً بمؤشر EVA و المخاطر غير النظامية ممثلة بانحراف المردودية ERt لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية قدره 5%.

2. المعنوية الكلية للنموذج: في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمُعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين التاليتين (أنظر الجدول رقم 1):

$$\begin{Bmatrix} H_0 : \alpha_0 = \alpha_1 = 0 \\ H_1 : Aumoins(\alpha_j \neq 0)\forall_j = 1,2 \end{Bmatrix}$$

و بناءاً على القيمة الإجمالية للاختبار(F.stastic)>=0,04 نرفض H_0 و نقبل H_1، أي أنه يوجد على الأقل معامل يختلف معنوياً عن الصفر، و هذا يُشير إلى وجود دلالة إحصائية للمعادلة المُقدَّرة و بقيمة R^2 بمستوى معنوية قدرهُ 5%.

3. جودة التوفيق: لقياس جودة التوفيق للنموذج المُقترَح نستخدم معامل التحديد R^2 (أنظر الجدولين 1 و 2) الذي بلغت قيمته 0,997، و هو ما يُشير إلى أنّ المعادلة التي تربط بين المتغيّر التابع و المستقل قادرة على تفسير 99,7% من التغيّرات الإجمالية في مُؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA بدلالة انحراف المردودية، و هي تُعبّر عن نسبة جيدة لتفسير العلاقة بين الأداء المالي و المخاطر غير النظامية للعيّنة المدروسة.

و من خلال الاختبارات الثلاث السابقة يُمكننا التأكّد من القوة الإحصائية للنموذج المُقترَح لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي يُمكّننا من استخلاص النتائج و إعطاء التفسير المناسب للتغيّرات التي يمكن أن تطرأ على الأداء المالي بسبب الانحراف في المردودية، بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام النموذج المُقدَّر للتنبؤ بمستوى القيمة الاقتصادية المضافة EVA للشركات المُدرجة في السوق المالي السعودي لسنة 2012.

III- مناقشة النتائج:

بعد التوصّل إلى صياغة نموذج يربط العلاقة بين متغيّر القيمة الاقتصادية المضافة ومتغيّر انحراف المردودية يُمكننا تفسير طبيعة العلاقة بين الأداء المالي و المخاطر غير النظامية للعيّنة المدروسة في الفترة المذكورة، و ذلك مُمكن كذلك باستخدام النموذج التقديري التالي:

$$\widehat{EVA} = e^{16,3521+367,4813\,ERt}$$

يُشير النموذج إلى أنّ الشركات التي ليس لها انحراف في المردودية (ERt=0) تكون في أعلى مستوى للأداء المالي بقيمة قصوى للقيمة الاقتصادية المضافة قدرها $e^{16,35210}$ و هي حالة مثلى لا تنطبق على أي شركة من العيّنة المدروسة، و عدا هذه الحالة فإنه يمكن قياس أو التنبؤ بمستوى القيمة الاقتصادية المضافة بدلالة الانحراف في المردودية، و ذلك اعتماداً على قيمة المعامل α_1 الذي يقيس مقدار التغير في الأداء المالي عندما يحدث تغيراً في مستوى المخاطر غير النظامية بوحدة واحدة، و استناداً إلى النموذج أعلاه و بما أنّ الدالة الأسية هي دالة متزايدة فإن إشارة المعامل α_1 تُبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين التابع و المستقل إن كانت عكسية أم طردية؛
و بما أنّ إشارة هذا المعامل سالبة في النموذج التقديري أعلاه، ندرك أنّ هناك علاقة عكسية بين القيمة الاقتصادية المضافة الممثلة للأداء المالي و انحراف المردودية الممثلة للمخاطر غير النظامية، حيث كلما ارتفع الانحراف في المردودية بمقدار وحدة واحدة فإن القيمة الاقتصادية المضافة تنخفض بمقدار $e^{367.4813}$ بشكل يُثبت وجود علاقة عكسية قوية بين انحراف المر دودية ERt و القيمة الاقتصادية المضافة EVA.
و يُمكن أن نستخلص ممّا سبق أنّ المخاطر غير النظامية تُؤثر سلباً وبشكل كبير ومباشر على قدرة المؤسسة على تحقيق أفضل أداء مُمكن مُقاس بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة التي تُحسَب انطلاقاً من الفرق بين المردودية الاقتصادية وتكلفة رأس المال والذي يُعبّر عن زيادة الثروة في الشركة الذي يُترجَم في سوق المال على شكل زيادة في قيمة أسهمها الأمر الذي أثبتته النظريات المالية، حيث كلما ارتفعت المخاطر المالية فإنّ ذلك يُؤدّي الى زيادة معدل العائد المطلوب من طرف مالكي رؤوس الأموال، و هذا ينعكس سلباً و بشكل مباشر على قيمة الشركات في سوق المال.
و هذه النتيجة متوافقة مع أغلب نتائج الدراسات السابقة المُستعرَضة سابقاً، حيث خلصت دراسة كل من W.Beaver and P.Kettler and M.Scholes (1970) و Haddad Fayez Salim (2012) إلى أنّ المخاطر المالية غير النظامية ذات تأثير سلبي على الأداء المالي للشركات المُدرجة في سوق المال، وفيما عدا دراسة راشد سلامة ومحمود الرفاعي 2008، ودراسة مها عيسى العبد اللات 1995، والتي توصلتا إلى وجود تأثير محدود للمخاطر غير النظامية على الأداء المالي، فإنه لا توجد - في حدود ما جمعناه من دراسات تناولت نفس الإشكالية- أي اختلافات جوهرية في النتائج المتوصّل إليها حول العلاقة العكسية بين الأداء المالي و المخاطر غير النظامية.

IV - خلاصة:

حاولت العديد من الدراسات تحديد المخاطر المالية التي قد تتعرّض لها الشركات المُدرَجة في الأسواق المالية وقد أجمعت تلك الدراسات على أنّ أسهم الشركات يمكن أن تتعرض إلى مخاطر نظامية و أخرى غير نظامية، وكغيره من الأسواق المالية فالتداول على أسهم الشركات المُدرَجة في السوق المالي السعودي لا يخلو من التعرض لتلك المخاطر المالية، وقد جاءت هاته الدراسة لتختبر تأثير المخاطر غير النظامية على الأداء المالي للشركات المُدرَجة في هذه السوق، وذلك بمحاولة الإجابة على الاشكالية التي تختبر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر غير النظامية ممثلة بانحراف المردودية والأداء المالي ممثلاً بالقيمة الاقتصادية المضافة.

وخَلُصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية قوية بين كل من المخاطر غير النظامية ممثلة بانحراف المردودية والأداء المالي مُمثلاً بالقيمة الاقتصادية المضافة، و بناءاً على حدود الدراسة وفرضياتها، وما توصّلت إليه من نتائج، فإنه من الممكن إجراء دراسة ميدانية مشابهة تُمكّن من تحديد العوامل الأخرى التي من شأنها التأثير على الأداء المالي للشّركات في أسواق مال مُشابهة، و ذلك باستعمال مؤشرات أكثر حداثة لقياس الأداء المالي لأن المؤشرات الحديثة وإن لم تخلو من العيوب فعلى الأقل حاولت تفادي الانتقادات المُوجّهة للمؤشرات التقليدية، كما نُوصي مسيري الشركات المُدرجَة في الأسواق المالية الاهتمام أكثر بالآليات و الأدوات التي تساعدهم على التنبؤ بالمخاطر المالية المختلفة تمهيداً لاتخاذ قرارات أكثر فعالية و ذات مستويات مقبولة من المخاطرة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل رقم 01: يوضّح التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل

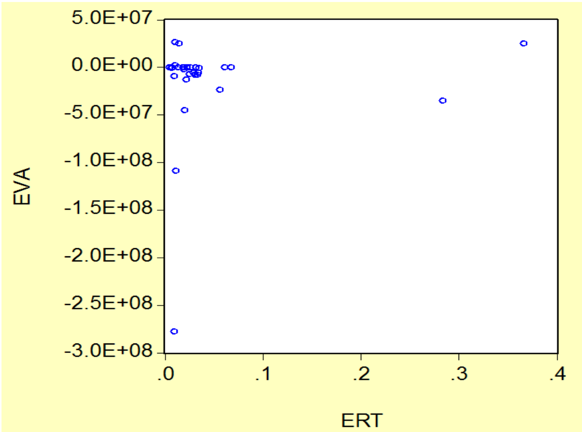

المصدر : باستخدام برنامج Eviews

الجدول رقم 1: يوضح نتائج تقدير النموذج الأمثل للمتغير التابع EVA

Dependent Variable: LOG(EVA)				
Method: Least Squares				
Date: 06/02/13 Time: 19:21				
Sample(adjusted): 1 22				
Included observations: 4				
Excluded observations: 18 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.35210	0.330005	49.55104	0.0128
ERT	-367.4813	20.49632	-17.92914	0.0355
R-squared	0.997912	Mean dependent var		14.69084
Adjusted R-squared	0.993736	S.D. dependent var		2.797649
S.E. of regression	0.221419	Akaike info criterion		-0.063811
Sumsquaredresid	0.049027	Schwarz criterion		-0.524091
Log likelihood	3.127623	F-statistic		238.9676
Prob(F-statistic)	0.045694			

المصدر: بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول رقم 02 : جدول يُوضّح المُعادلات المُقترَحة لتمثيل العلاقة بين القيمة الاقتصادية المُضافة و المُتغيريّن المستقلين

رقم المعادلة	المعادلة المقدرة	معنوية المعالم المعادلة			معنوية كل نموذج	R^2	AKAIKE	Schwarz	DW0
		Probα_0	Probα_1	Probα_2	Prob				
1	EVA=$\alpha_0 + \alpha_1 ER_T$	0,1265	0,6326	0,8245	0,89	0,012	38,639	38,779	2,10
2	EVA=$\alpha_1 ER_T$	-	0,775	0,8901	-	0,07	38,66	38,75	1,94
3	$\mathrm{Ln(EVA)} = \alpha_0 + \alpha_1 ER_T$	0,0000	0,2125	0,4311	0,43	0,21	5,39	5,49	2,65
4	$\mathrm{Ln(EVA)} = \alpha_1 ER_T$	-	0,10	0,558	-	13,53	8,11	8,17	0,14
5	EVA=$\alpha_0 + \alpha_1 \mathrm{Ln}(ER_T)$	0,705	0,43	0,77	0,69	0,026	38,62	38,76	2,13
6	EVA=$\alpha_1 \ln(ER_T)$	-	0,096	0,7501	-	0,021	38,56	38,65	2,10
7	EVA=$\alpha_0 + \alpha_1 ER_T$	0,45	0,0324	0,76	0,082	0,46	36,07	36,28	0,35
8	EVA=$\alpha_1 ER_T$	-	0,027	0,54	-	0,42	35,96	36,042	0,13
9	EVA=$\alpha_0 + \alpha_1 \log ER_T$	0,020	0,020	0,36	0,05	0,51	35,92	36,07	1,23
10	EVA=$\alpha_1 \ln ER_T$	-	0,56	0,57	-	0,02	36,50	36,57	0,257
11	$\ln(\mathrm{EVA}) = \alpha_0 + \alpha_1 \quad ER_T$	0,012	0,0355	0,033	0,04	0,99	-0,06	-0,52	
12	$\ln(\mathrm{EVA}) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(ER_T)$	0,0043	3789	0,67	0,65	0,11	5,51	5,60	2,70
13	$\ln(\mathrm{EVA}) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(ER_T)$	0,097	0,05	0,052	0,069	0,995	0,78	0,32	
14	$\ln(\mathrm{EVA}) = \alpha_1 \ln(ER_T)$	-	0,01	0,161	-	0,78	4,05	3,74	

المصدر: بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول رقم 03 : جدول يوضح المتغيير التابع والمستقل (ERT) و (EVA)

المتغير المستقل	المتغير التابع	المؤسسات	رقم تسلسلي
ERT	**EVA**		
0.0143864526484868	25297261.387945	شركة الاتصالات	1
0.0183209951957006	565025.213805	شركة الاتصالاث المتنقلة	2
0.022257374227169	-21447.8264100004	شركة إتحادإتصالات	3
0.0196065780948226	-94299.1032675	شركة التعاونية لتأمين	4
0.0673242171443673	33920.1418375	شركة إياك لتأمين التعاوني	5
0.0330568409404423	-7566288.83388253	المتوسط و الخليج لتأمين	6
0.00418097669275149	-20743.6709825	شركة ملاذ لتأمين	7
0.0219716250606044	-12601518.300345	شركة السعودية الفرنسية للتامين	8
0.028993420809415	-5203343.6197275	شركة المنتجات الغذائية	9
0.0342039715703725	-5388738.0737	شركة مجموعة أنعام الدولية	10
0.00734321674695712	155659.9035175	شركة مجموعة صافولا	11
0.0139014583933229	116023.7451775	شركة المراعي	12
0.0608745207709059	-61876.855405	الشركة السعودية لمنتجات الالبان والاغذية	13
0.365894870802924	25173336.2622175	شركة القصيم الغذائية	14
0.0192492260952594	-1923705.937635	شركة حلواني اخوان	15
0.0259654463551064	426230.59197	الشركة الشرقية	16
0.0318980406263455	-33599.6375775	شركة إعمار المدينة الاقتصادية	17
0.0306709429788133	-7635421.737865	شركة الرياض للتعمير	18
0.0198657059661289	-44585328.9048975	الشركة العقارية السعودية	19

0.00941177113939036	-9107070.66745499	شركة مكة للانشاء و التعمير	20
0.0111535200046496	-108807429.002935	شركة مجموعة أسترا الصناعية	21
0.0100357964575512	26506104.8023775	شركة الصناعات الكيميائية الاساسية	22
0.00736219478580527	1868.37658	شركة تكوين المتطورة للصناعات	23
0.00964281823661222	-277710075.50939	شركة التعدين العربية	24
0.0248077176257772	-6757823.40655756	شركة مجموعة طيار للسفر	25
0.0561018669451441	-23334508.0549675	شركة السعودية للفنادق و المناطق السياحية	26
0.0348516337074078	-592253.528585	شركة المشروعات السياحية	27
0.00695457542204052	-124386.5616425	الشركة الوطنية للنقل البحري	28
0.0101336067167113	2336969.5334525	الشركة المتحدة الدولية للمواصلات	29
0.283405296944754	-34791860.60015	شركة السعودية للنقل و الاستثمار	30

المصدر: بالاعتماد على القوائم المالية للشركات المدرجة على الموقع: http://www.tadawul.com.sa/ (Page consultée le 17/06/2013)

- الإحالات والمراجع :

[1]. تُقاس باستخدام الانحراف المعياري لمردودية الشركات المُشكلة للعينة.

[2]. سويسي هواري، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 07، ص ص 60-64.

[3] - W.Beaver and P.Kettler and M.Scholes, The Association Between Market-Determined and Accounting-Determined Risk Measures; The Accounting Review, October 1970, pp. 654-682.

[4]. مها عيسى حمدان العبد اللات، أثر مخاطر السيولة والحجم على عوائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995.

[5]. راشد سلامة محمد الرفاعي، العلاقة بين الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية ومخاطر أسعار أسهمها النظامية والكلية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات مج14 العدد 2، جامعة عمان الأهلية 2008.

[6] - Haddad Fayez Salim, The Relationship between Economic Value Added and Stock Returns: Evidence from Jordanian Banks, International Research Journal of Finance & Economics, April 2012, Issue 89, p6.

[7] - http://www.tadawul.com.sa/ (Page consultée le 17/06/2013).

[8]. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة ورقلة، 2006، ص 271.

مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان

The extent of the application of the principles of corporate governance in corporations listed on the First Market in the Amman Stock Exchange

خليل محمود الرفاعي (*)
أستاذ مشارك- قسم المحاسبة
جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، ولتحقيق هدف هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع إستبانات على شركات السوق الأول في بورصة عمان وعددها (55) شركة، وأن النتائج بينت أن هناك تطبيق قوي لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، و وجود انخفاض في توعية موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، ووجود انخفاض فيما يتعلق بإخفاء بعض المعلومات عن المساهمين، سواء كانت مالية أو غير مالية، ووجود انخفاض في الإفصاح عن نقاط القوة والضعف، سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في الإفصاحات بالتقارير السنوية، ووجود انخفاض فيما يتعلق بعدم إشغال عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية، سواء كانت براتب أو مجانية.

الكلمات المفتاح : حاكمية، شركات مساهمة عامة.

تصنيف JEL : O16، G3.

Abstract : This study aims to determine the extent of the application of the principles of corporate governance in corporations listed on the First Market in the Amman Stock Exchange, to fulfill the objectives of the study questioners were distributed to the 55 first market corporations in the ASE, the results showed that there is a strong application of corporate governance incorporations listed on the First Market in the Amman Stock Exchange, a lack in awareness of corporate officers in these corporations about the importance of corporate governance principles, in addition to lack of confidentiality when it comes to sharing information with external users of the financial systems, and an increase in non-occupancy of executive tasks by Board members.

Keywords : Governance, corporations.

Jel Classification Codes : G3, O16.

I- تمهيد :

تعد مبادئ الحاكمية المؤسسية الإطار العام لإجراءات الإشراف، والتوجيه، و الرقابة على مجلس الإدارة؛ للتأكد من صحة الإجراءات المتبعة في عملية مراقبة الإدارة العامة، والإدارة التنفيذية، وسلامة الإجراءات التي تتخذ، في سبيل تحقيق أهداف الشركة، الأمر الذي يكفل الحفاظ على حقوق المساهمين، وثروتهم، وذلك بتعزيز الأداء المالي للشركة وقد تبين أن معظم الانهيارات الضخمة التي حدثت في العالم كانت بسبب تواطؤ الإدارات فيها، وضعف هيكلية تلك الإدارات، وضعف وحدات الرقابة والمتابعة، وعدم الاهتمام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ونقص في الإفصاح والشفافية اللازمين لتعزيز كيان الشركة، وحقوق ذوي المصالح مع الشركة والمساهمين، الامر الذي ترتب عليه قصور في الأداء المالي في الشركات، حيث تعد الأداء المالي من أهم المقاييس على كفاءة الإدارة و الإدارة التنفيذية، وبيان مقدار التزامهم بتطبيق القواعد والمعايير المعتمدة في الشركة.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى تعظيم دور الحاكمية المؤسسية ومبادئها، مما يوفر أساسا متينا وفاعلا لحماية هذا النوع من الشركات ومراقبتها، والحفاظ على حقوق المساهمين فيها، والمساواة بينهم، وحسن التواصل مع ذوي العلاقة مع الشركة بعامة، والإدارة ومجالسها خاصة، والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح كذلك، وإبراز دور الشفافية في الإفصاح عن بياناتها المالية وغير المالية.

- مشكلة الدراسة: تعد الحاكمية المؤسسية من أهم الركائز لتعزيز الشفافية والوضوح، وزيادة الرقابة على الإدارة ووظائفها و التقليل من عمليات الغش و الاحتيال التي يمارسها بها بعض المديرين التنفيذيين ومجالس إدارات الشركات، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين والمستثمرين ، وبسمعة الشركة كذلك.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

eMail : (*) : khalil_refaee@hotmail.com

1- هل يوجد تطبيق لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
2- هل يوجد تطبيق لمبدء ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
3- هل يوجد تطبيق لمبدأ حفظ حقوق المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
4- هل يوجد تطبيق لمبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
5- هل يوجد تطبيق لمبدأ دور أصحاب المصالح (دورهم في أساليب ممارسة سلطات الإدارة) في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
6- هل يوجد تطبيق لمبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
7- هل يوجد تطبيق لمبدأ مسؤولية الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .

- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
1- بيان دور الحاكمية المؤسسية ومبادئها في إضفاء الشفافية والوضوح على القوائم المالية وإظهارها بعدالة ووضوح.
2- معرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان.
3- معرفة إذا ما كانت عينة الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
4- معرفة ما اذا كان هناك مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، من عدم وجودها.

- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من كونها تحاول تسليط الضوء على أهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، في تعزيز مكانة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في الأردن، حيث تعد هذه الشركات من أهم القطاعات في عملية استقطاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يقتضي تعزيز مكانتها بين باقي القطاعات في السوق الأردني، وذلك عن طريق إثبات مصداقيتها وشفافيتها لزيادة اطمئنان المساهمين وباقي الجهات المعنية لها.

- فرضيات الدراسة: بناء على ما سبق في مشكلة البحث فإن الدراسة تقوم على الفرضية الرئيسة والفرعية التالية:

➢ H_O: لا يوجد تطبيق لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وينبثق عنها ست فرضيات فرعية التالية:

- H_{OA}: لا يوجد تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- H_{OB}: لا يوجد تطبيق مبدأ حفظ حقوق المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- H_{OC}: لا يوجد تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- H_{OD}: لا يوجد تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح (دورهم في أساليب ممارسة سلطات الإدارة) في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
- H_{OE}: لا يوجد تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- H_{OF}: لا يوجد تطبيق مبدأ مسؤولية الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .

- دراسات سابقة:

1- دراسة جودة،(2008)، بعنوان: **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.**

هدفت هذه الدراسة معرفة واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين، وفقا لمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، ومبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي المنبثقة عنها، ومحاولة معرفة فروق دراسة ذلك الواقع وفقا لمتغيرات: الجنس، والعمر،والدرجة العلمية،والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة المصرفية، والموقع الوظيفي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر إيجابيا في مؤشرات أداء البنك.

2- دراسة إياد جبير،(2008) بعنوان: **مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة صممت استبانة مكونة من 40 سؤالا لتغطية المحاور الرئيسة كلها، حيث يغطي كل محور مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المتعارف عليها، وقد وزعت الإستبانة على عينة الدراسة المكونة من نقابة المهندسين الأردنيين ، التي أكثر من 50% من مجتمع الدراسة بناء على عدد المنتسبين للنقابات المهنية، ولقد أظهرت الدراسة أن

هناك تطبيقا لمبادئ الحاكمية المؤسسية المذكورة في فرضيات الدراسة ومن أهم نتائجها هو ما يتعلق بالفرضية الثامنة, وهي : هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين, وموظفي نقابة المهندسين الأردنيين, حول مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، حيث تبين أن هناك فروقا في المبادئ الآتية (الحفاظ على حقوق الأعضاء، و الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ،والسلوك المهني ،والإفصاح، والشفافية، والمسؤولية الاجتماعية) ، وعدم وجود فروق في المبدأ الاتي: (صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية ومسؤوليتها).

3- دراسة (Jing-Fong& Chen& Ku&Her Lee ،2012) بعنوان **: دراسة عوامل حوكمة الشركات وسلوكيات إدارة الأرباح للشركات العامة في تايوان.**

تستكشف هذه الدراسة تأثير عوامل حوكمة الشركات وسلوكيات إدارة الأرباح ، وتتكون عينة الدراسة من 268 شركة من الشركات المملوكة للقطاع العام في تايوان. واستخدمت الدراسة نموذج تعديل جونز لاختبار التدفق النقدي الحر، و بنود الاستحقاق التقديرية، وبعض عوامل حوكمة الشركات، وقد أظهر التحليل أن الارتباط إيجابي على مستحقات التقديرية مع التدفقات النقدية الحرة، كما أشارت النتائج إلى أن الشركات التي دققتها كبرى شركات التدقيق (Big-Four CPA) ،تكون عناصر الاستحقاق التقديرية فيها أقل ،و أن نسبة الدين إلى الأصول لها علاقة سلبية بالمستحقات التقديرية، وتبين النتائج تطبيق حوكمة الشركات تشير إلى أن معدل دوران المراجعين الداخليين ،وأنه لا يتم إعادة صياغة أو مراجعة عدد من التقارير المالية وتوقعات الأرباح لعدد كبير من البنود المتعلقة بالاستحقاق التقديرية، والتحليل يظهر أيضا مختلف السلوكيات لإدارة الأرباح بين صناعة التكنولوجيا العالية والتقليدية.

4- دراسة (Jorge Pelayo & Gregorio Calderon & Hector Mauricio Serna, 2012)، بعنوان: **هيكلة حوكمة الشركات وأثرها في إدارة الموارد البشرية والأداء المالي.**

تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة تأثير هيكل حوكمة الشركات في إدارة الموارد البشرية، والأداء المالي، في سياق بيئة الأعمال الكولومبية، لتحقيق هذا الغرض فإن الدراسة أجرت تحليلا لمفهوم حوكمة الشركات، وعرضت تيارات الفكر لكل من حوكمة الشركات وسلوك المديرين، ونظرية الوكالة، ونظرية الإشراف،.و تطوير منهجية تهدف لاختبار أربعة نماذج, باستخدام تحليل الانحدار.

5- دراسة (Ergin),(2012) بعنوان: **تقييم حوكمة الشركات والأداء المالي على أساس السوق شواهد من تركيا.**

والهدف من هذه الورقة هو دراسة ما إذا كان المستثمرون يعتمدون على تصنيف حوكمة الشركات في حال تقييمهم لسعر السهم، فقد بدأ التصنيف عام 2006، حيث فحصت الشركات كلها في بورصة اسطنبول من سنة 2006 إلى سنة 2010، باستخدام نموذج الأسعار، وأجري المزيد من التحليل لتقييم التأثير الكلي لحوكمة الشركات في سعر السهم، عن طريق القضاء على أي ارتباط بين المتغيرات المستقلة ودرجات حوكمة الشركات. وتشير النتائج إلى أن حوكمة الشركات أعطت تصنيفات، إيجابية وترتبط بشكل كبير، ليس فقط بالأداء المالي ولكن أيضا بالأداء المحاسبي، و العناصر الفرعية لحوكمة الشركات، التي وجد أن لها علاقة إيجابية بالأداء المالي من أصحاب المصلحة، والإفصاح والشفافية العامة.

- حوكمة الشركات:

أصبحت حوكمة الشركات من أهم المواضيع المتطرق إليها على الصعيد المحلي والدولي، وأصبحت تشكل ركيزة هامة لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنموي والتنظيمي في ظل العولمة والإنفتاحات الاقتصادية الضخمة بين الدول والتي شهدتها العقود الأخيرة، في ظل المنافسة الشديدة، كما وأصبح تطبيق قواعد وأسس حوكمة الشركات شعارا يتبناه كلى القطاعين العام والخاص على حد سواء وبدءوا بالمناشدة به، و وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين وأصحاب المصالح، ومؤشرا على مستوى الالتزام الذي وصلت إليه الإدارات من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد والاحتيال .(دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، ص1، http://www.ase.com.jo/ar)

إن التطبيق الصحيح والسليم لحوكمة الشركات يلعب دورا فعالا في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتفعيل الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الخارجية، وتدعيم أسواق الأوراق المالية، ودفع عجلة الاقتصاد بقوة إلى الأمام، ومن الناحية المحاسبية فقد زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية متمثلين في كافة أطراف أصحاب المصلحة، خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، في مقدار دقة وسلامة البيانات والمعلومات المفصح عنها من قبل إدارات الشركات من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة (علي وشحاتة،2007)، لأن نظام حوكمة الشركات يحتاج إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية للقضاء على تباين المعلومات بين جميع الأطراف من أجل تحقيق التوازن بين صلاحيات أصحاب المصلحة في الشركات، مما يجعل المطلعين في الشركات (أي الإدارة) للمساءلة عن أفعالهم (Ali shah, et al.,2009).

لقد اختلفت المفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات وتعددت وتطورت مع مرور الوقت، والتطورات الحاصلة جراء الانفتاح والعولمة التي يشهدها العالم، حيث بين(Pechlaner , et al., 2011) أنه كان قد إنبثق مفهومها في محاولة لتخفيف الآثار السلبية لانفصال الملكية والإدارة، أي على أساس نظرية الوكالة، حيث أن حوكمة الشركات تشتمل على جميع الأنظمة في سياق العلاقة بين المساهمين والإدارة والتي تسعى لتحقيق الموائمة بين الوكالات للمدراء مع مصالح المالكين، وبالتالي حل المشكلة الرئيسة وهي مشكلة الوكيل، ولقد بين أيضا على وجود وجهات نظر أخرى ترتكز على النظرية المؤسسية كما بينها أغيليرا وجاكسون عام 2003، والتي تأخذ منحى أصحاب المصالح (سواء كانوا موردين، أم دائنين، أو عملاء، أو الجهات الحكومية، وموظفين ومدراء)، ولقد بين أن شانكمان سنة 1999عرف حوكمة الشركات بأنها: مجموعة من القواعد والعادات والمنظمات في كل الشركات والتي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة وإدارة الشركة وخاصة في سياق صنع القرار والسيطرة (p:155).

ولقد عرف الباحث الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة من القواعد والقوانين والأنظمة التي تنظم عمل الإدارة ومجالسها وهيكليتها مما يتيح للمساهمين، وأصحاب المصالح زيادة رقابتهم على الإدارة ومجالس الإدارة وحفظ حقوقهم، سواء كانت هذه القواعد داخلية أو خارجية.

II- الطريقة:

يتناول هذا الجزء الطريقة والإجراءات التي اعتمدت في هذه الدراسة، حيث يعطي وصفا مفصلا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، ويوضيح الطرق الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات ومعالجتها؛ بهدف الحصول على النتائج.

1- منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي استخدم فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف معرفة أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

2- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في السوق الأول كلها في بورصة عمان، بغض النظر عن القطاع التابعة له تلك الشركات، وعددها ـــ وفقا لما بينه موقع بورصة عمان ـــ 55 شركة للعام 2012-2013. والملحق يبين أسماء هذه الشركات وتصنيفاتها وفقا للقطاع التابعة له

وقد وزع الباحث الاستبانات، وجمعها بنفسه، حيث وزع (55) استبانة على المديرين، والمديرين، الماليين والمدققين، وكل من له علاقة وطيدة بنظام الحوكمة المتبع في تلك الشركات، وبلغ مجموع الإستبانات المستردة (53)، بنسبة استرداد بلغت (96.3%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، حيث رفضت شركتان من شركات عينة الدراسة استلام الاستبانه، كما استبعدت استبانة واحدة تخص إحدى الشركات، لعدم إصدار قوائمها المالية لأغراض التحليل المالي، وهكذا تكون العينة المبحوثة (52) استبانة، وبنسبة (94.5%) من المجتمع الكلي. والجدول رقم (01) يوضح ذلك.

3- أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر جمع البيانات في عملية إعداد هذه الدراسة، وهما: المصادر الأولية، والمصادر الثانوية، على النحو الاتي:

أ- المصادر الأولية: وهي تلك البيانات التي حصل عليها الباحث من خلال إعداد استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، وذلك استنادا إلى كل من الإطار النظري والدراسات السابقة. والملحق يبين الإستبانة التي وزعت على العينة.

ب- المصادر الثانوية: وتشتمل على البيانات التي حصل عليها الباحث من الكتب والبحوث، ومراجعة الأدبيات والمجلات والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، وعدد من مواقع الإنترنت، كما أفاد الباحث من البيانات الصادرة عن بورصة عمان والمتوفرة على الإنترنت.

4- أداة الدراسة:

طور الباحث استبانة وفق ما تطلبته فرضيات الدراسة ومتغيراتها، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي، وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسين هما:

أ- **القسم الأول:** لمعرفة العوامل الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث تضمنت البيانات الديموغرافية سبع فقرات، وهي الجنس، والتخصص، العلمي، والمؤهل العلمي، والمنصب الوظيفي، و سنوات الخبرة، والشهادات المهنية، والقطاع الذي تتبع له تلك الشركة.

ب- **القسم الثاني:** وقد خصص للعبارات التي غطت متغيرات الدراسة، التي تقيس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي، وهي على النحو الآتي:

- المتغير الأول: وهو مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، واشتمل على (13) عبارة، جرى قياسها من (1-13).
- المتغير الثاني: وهو مبدأ حفظ حقوق المساهمين، واشتمل على (11) عبارة، جرى قياسها من (14-24).
- المتغير الثالث:وهو مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم، واشتمل على (5) عبارات، جرى قياسها من (25-29).
- المتغير الرابع: وهو مبدأ دور أصحاب المصالح، واشتمل على (11) عبارة، جرى قياسها من (30-40).
- المتغير الخامس: وهو مبدأ الإفصاح والشفافية، واشتمل على (15) عبارة، جرى قياسها من (41-55).
- المتغير السادس: وهو مبدأ مسؤولية الإدارة، واشتمل على (14) عبارة، جرى قياسها من (56-69).

1-4 اختيار مقياس الاستبانة: اختار الباحث مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج، كونه يُعد من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء والاستجابات، نظراً لسهولة فهمه، حيث يشير أفراد عينة الدراسة الخاضعة للاختبار إلى مدى موافقتهم لكل فقرة من فقرات الاستبانة وفق المقياس المذكور، والجدول رقم (02) يوضح ذلك.

ولقياس درجة تقييم أفراد عينة الدراسة لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، استخدم مقياس مقسم إلى ثلاثة مستويات، حيث احتسبت درجة القطع بقسمة حاصل الفرق بين أعلى قيمة للمقياس (5) وأقل قيمة فيه (1) على ثلاثة مستويات، أي أن درجة القطع تكون كالآتي: **{(5-1) / 3 = 1.33}.**

وبذلك تكون المستويات الثلاثة على النحو الآتي:

أ- درجة اتفاق منخفضة (1 - 2.33).
ب- درجة اتفاق متوسطة (2.34 - 3.67)
ج- درجة اتفاق مرتفعة (3.68 - 5)

وقد حدد معيار الاختبار البالغ (3)، والناتج من قسمة حاصل جمع أعلى قيمة للمقياس (5) وأقل قيمة فيه (1) على العدد (2)، أي أن {(5+1) / 2 = 3}، وذلك لغرض تشخيص الاستجابات السلبية والإيجابية لأفراد وحدة المعاينة، على النحو الآتي:

حدود الاستجابة السلبية هي (1-2.99).

حدود الاستجابة الإيجابية هي (3-5).

وعليه تتكون أداة الدراسة بصورتها النهائية الموجهة إلى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من (69) فقرة. كما هو موضح في الملحق.

2-4 ثبات الأداة: من أجل التأكد من صلاحية الاستبانة أداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض هذه الدراسة، فقد اختار الباحث مدى الاعتمادية عليها وذلك باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbch Alpha)، وقد بلغت درجة ثبات الاستبانة حسب معامل كرونباخ ألفا (93.1%)، وهي نسبة عالية جدا لاعتماد نتائج هذه الدراسة، حيث إن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسة هي (60%). والجدول رقم (03) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات لنموذج الدراسة.

5- أنموذج الدراسة الافتراضي:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضع الباحث بوضع أنموذجا افتراضيا للدراسة يوضح المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. كما هو موضح في الشكل رقم (1) (أنظر الملحق).

6- أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي حصل عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، عالج البيانات واستخرج النتائج الإحصائية المطلوبة, حيث استعان ببعض الأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبالتحديد فان الباحث استخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

1- معامل كرونباخ ألفا: استخدم لاختبار مدى الاعتمادية على أداة الدراسة التي بموجبها تم جمع البيانات، بمعنى آخر يستخدم لاختبار (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة).

2- المتوسط الحسابي: استخدم لمعرفة على مستوى قوة الإجابة للمديرين عن أبعاد قوة المديرين وأدوارهم في الشركات المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان.

3- الانحراف المعياري: استخدم لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط

4اختبار(Variance Inflation Factors) (VIF): يستخدم هذا الاختبار للتحقق من وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد (**Multicollinearity**) بين المتغيرات المستقلة، من عدم وجودها.

5- اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test): استخدم للتحقق من أن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي (Distribution Normal) من عدمه.

III. النتائج ومناقشتها:

يهدف هذا الجزء بشكل رئيسي إلى تحليل بيانات إجابات أفراد عينة الدراسة، وعرض نتائج التحليل الإحصائي التي توصل إليها الباحث، من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social (Sciences – SPSS)، والناتجة من استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج، الذي يتوزع من أعلى وزن له، حيث أعطيت الدرجة (5) لتمثل حقل الإجابة (أوافق بشدة)، إلى أقل وزن في المقياس والذي أعطي درجة واحدة، لتمثل حقل الإجابة (لا أوافق بشدة)، للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. واعتمد الباحث معياراً يتكون من ثلاثة مستويات (درجة اتفاق منخفضة، ودرجة اتفاق متوسطة، ودرجة اتفاق مرتفعة)، لتقييم الدرجة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (52) مديرا ومدققا، تم اختيروا عشوائياً من مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية، عن متغيرات أنموذج الدراسة الموسومة بـ(أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان).

وتسهيلاً لعرض نتائج الدراسة، فقد صنفت تبعاً لتسلسل أسئلة الدراسة والفرضيات الواردة فيها، على النحو الآتي:

1- النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة:

ما درجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان؟

وللإجابة عن السؤال الأول للدراسة، فقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بـ(ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، وحفظ حقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم ، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسؤولية الإدارة). وذلك بهدف تحديد درجة اهتمام المديرين لكل مبدأ من المبادئ المذكورة، وتشخيص مدى تشتت الإجابات عن متوسطاتها الحسابية.

وفيما يأتي الوصف التفصيلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية وفقراتها في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان:

➢ مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية:

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (04)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية)، حيث بلغ (4.42)، بانحراف معياري (0.39)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) في الشركات المذكورة، كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (04)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (4.06 - 4.83)، وحصلت الفقرة (3) ومفادها: (يتم إعداد القوائم المالية وفق القواعد والمبادئ التي نصت عليها التشريعات الدولية) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.83) وانحراف معياري بلغ (0.43)، في حين حصلت الفقرة (12) ومفادها: (توعي الشركة الموظفين بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها) على المرتبة الثالثة عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.06) وانحراف معياري بلغ (0.80). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية واضحة لكل فقرة من فقرات مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) و فقراته جميعها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

➢ مبدأ حفظ حقوق المساهمين:

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (05)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (حفظ حقوق المساهمين)، حيث بلغ (3.99) بانحراف معياري (0.37)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) في الشركات المذكورة كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (05)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (حفظ حقوق المساهمين)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وتراوحت هذه المتوسطات بين (1.75-4.81)، حيث حصلت الفقرة (15) ومفادها: (يحفظ حق المساهمين في الحصول على الأرباح ودون تأخير) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.81)، وانحراف معياري بلغ (0.40)، في حين حصلت الفقرة (19) ومفادها: (تخفي بعض المعلومات عن المساهمين سواء كانت مالية أو غير مالية) على المرتبة الحادية عشر والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (1.75) وانحراف معياري بلغ (0.93). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصورا واضحا عن كل فقرة من فقرات مبدأ (حفظ حقوق المساهمين)، مما يدل على إن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (حفظ حقوق المساهمين)

و فقراته جميعها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة، تراوحت بين (الضعيفة والمتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

➢ مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم:

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (06)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)، حيث بلغ (3.50) بانحراف معياري (0.55)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) في الشركات المذكورة كان بدرجة (متوسطة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (06)، ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)، نحو الارتفاع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (2.77 - 4.62)، حيث حصلت الفقرة (25) ومفادها: (يحافظ مجلس الإدارة على حقوق صغار المساهمين في الشركة سواء كانت مالية أو غير مالية) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.62) وانحراف معياري بلغ (0.63)، في حين حصلت الفقرة (27) ومفادها: (هناك قوانين تحدد نسبة المساهمة في الشركة من الأشخاص الطبيعيين (العاديين)) على المرتبة الخامسة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (2.77) وانحراف معياري بلغ (1.31). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية واضحة لكل فقرة من فقرات مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) و فقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

➢ مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة:

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (07)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة)، حيث بلغ (3.87)، بانحراف معياري (0.38)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) في الشركات المذكورة، كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (07)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (2.81-4.69)، وحصلت الفقرة (35) ومفادها: (يحصل المدقق الخارجي على البيانات المالية كاملة ودون أية إعاقة أو تأخير) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.69)، وانحراف معياري بلغ (0.47)، في حين حصلت الفقرة (37) ومفادها: (يتدخل حملة السندات بسياسات إدارة الشركة وقراراتها) على المرتبة الحادية عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (2.81) وانحراف معياري بلغ (0.63). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية واضحة لكل فقرة من فقرات مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) و فقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة، تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

➢ مبدأ الإفصاح والشفافية:

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (08)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (الإفصاح والشفافية)، حيث بلغ (4.45) بانحراف معياري (0.47)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني بأن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (الإفصاح والشفافية) في الشركات المذكورة كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (08)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (الإفصاح والشفافية)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.79 -4.71)، وحصلت الفقرة (54) ومفادها: (تعد قوائم ربع سنوية أو نصف سنوية تبين وضع الشركة المالي وغير المالي) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.71) وانحراف معياري بلغ (0.46)، في حين حصلت الفقرة (52) ومفادها: (**يفصح** عن نقاط القوة والضعف سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في تقارير الشركة السنوية) على المرتبة الخامسة عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (3.79)، وانحراف معياري بلغ (0.89). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية وتصورا واضحين لكل فقرة من فقرات مبدأ (الإفصاح والشفافية)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (الإفصاح والشفافية) و فقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

➢ **مبدأ مسؤولية الإدارة:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (09) ، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (مسؤولية الإدارة)، حيث بلغ (4.29)، بانحراف معياري (0.44)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني بأن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (مسؤولية الإدارة) في الشركات المذكورة كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (09)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (مسؤولية الإدارة)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.62-4.63)، وحصلت الفقرة (57) ومفادها: (أعضاء مجلس الإدارة من ذوي المؤهلات العلمية الجامعية) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.63)، وانحراف معياري بلغ (0.60)، في حين حصلت الفقرة (59) ومفادها: (لا يشغل عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية سواء كانت الأعمال براتب أو مجانية) على المرتبة الرابعة عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (3.62)، وانحراف معياري بلغ (1.43). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصورا واضحا عن كل فقرة من فقرات مبدأ (مسؤولية الإدارة)، مما يدل ذلك على إن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (مسؤولية الإدارة) وفقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة، تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

وبعد انتهاء الباحث من الوصف التفصيلي لفقرات مبادئ الحاكمية المؤسسية، ارتأى تحديد الأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق المبادئ المذكورة. والجدول رقم (10)، يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان:

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (10)، أن مبدأ (الإفصاح والشفافية)، قد جاء في (المرتبة الأولى) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، بمتوسط حسابي بلغ (4.45)، وانحراف معياري قدره (0.47)، وجاء مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) في (المرتبة الثانية) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (4.42)، وانحراف معياري قدره (0.39)، وجاء مبدأ (مسؤولية الإدارة) في (المرتبة الثالثة) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (4.29)، وانحراف معياري قدره (0.44)، أما مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) فقد جاء في (المرتبة الرابعة) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (3.99)، وانحراف معياري قدره (0.37)، في حين جاء مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) في (المرتبة الخامسة) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (3.87)، وانحراف معياري قدره (0.38)، وأخيرا جاء مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) في (المرتبة السادسة) والأخيرة على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (3.50)، وانحراف معياري قدره (0.55). وأشارت النتائج إلى أن جميع المتوسطات الحسابية المحسوبة للمبادئ السابقة هي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتائج على أن مستوى تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لدرجة تطبيق المبادئ المذكورة كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن المديرين والمدققين والعاملين لديهم قناعة تامة بأهمية تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المذكورة، وأن درجة تطبيقها تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

قبل الشروع بعملية فحص فرضيات الدراسة، ينبغي التحقق من بعض الاختبارات الإحصائية التي يتطلب إجراؤها على بيانات ومتغيرات أنموذج الدراسة، ومن هذه الاختبارات ما يأتي:

➢ **اختبار عوامل تضخيم التباين (VIF):**

استخدم اختبار عوامل تضخيم التباين (VIF)، للتحقق من وجود ظاهرة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) من عدم وجودها بين المتغيرات المستقلة. والجدول رقم (11) يوضح نتائج هذا الاختبار.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (11)، عدم وجود ظاهرة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، و يؤكد ذلك قيم معيار الاختبار (VIF) المحسوبة للمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، وحفظ حقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم ، ودور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة، والإفصاح والشفافية، ومسؤولية الإدارة)، والبالغة (2.272 ، 2.356 ، 1.099 ، 2.462 ، 2.382 ، 2.614) على التوالي، وأن هذه القيم جميعها أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة (5). وبناء عليه فقد أصبح بالإمكان قياس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

➢ **اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test):**

استخدم اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test)، للتحقق من أن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي (Distribution Normal) من عدمه، وذلك من خلال اختبار الفرضية الإحصائية الآتية:

H_0: تخضع بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

H_1: لا تخضع بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

والجدول رقم (12)، يوضح نتائج اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test)، لخاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة:

قيمة (Z) الجدولية هي (1.96) عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، والاختبار ذو جانبين (2- tailed).

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (12)، أن قيم (Z) المحسوبة لمتغيرات أنموذج الدراسة هي أقل من قيمة (Z) الجدولية البالغة (1.96)، وأن قيم الدلالة الإحصائية هي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$). وفي ضوء النتائج السابقة تم عدم رفض (قبول) الفرضية العدمية (H_0) ومفادها:{ تخضع بيانات متغيرات أنموذج الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution)}. وهذا يعني، أن بيانات متغيرات أنموذج الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، مما يجعلها جاهزة لإجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية.

IV - خلاصة:

- **النتائج:** مما سبق من تحليل خلال الدراسة، توصلت الدراسة إلى النتائج الاتية:

1- وجود انخفاض في توعية موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، مقارنة بباقي البنود المتعلقة بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، وحلولها في المرتبة الأخيرة؛

2- وجود انخفاض فيما يتعلق بإخفاء بعض المعلومات عن المساهمين، سواء كانت مالية أو غير مالية،في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، مقارنة بباقي بنود مبدأ (حفظ حقوق المساهمين)؛

3- هناك انخفاض فيما يتعلق بوجود قوانين تحدد نسبة المساهمة في الشركة من الأشخاص الطبيعيين (العاديين)، في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، مقارنة بباقي بنود مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)؛

4- وجود انخفاض فيما يتعلق بتدخل حملة السندات بسياسات إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان وقراراتها، مقارنة بباقي البنود الخاصة بمبدأ دور أصحاب المصالح.

- **التوصيات:** في ظل ما تقدم من نتائج، توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1- استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بتطبيق الحاكمية المؤسسية، بمبادئها المختلفة، والعمل على تطوير أساليب تطبيقها؛

2- توعية الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، لموظفيها بماهية حوكمة الشركات وأهميتها، الأمر الذي سيزيد في خبرتهم ومعرفتهم، مما سينعكس إيجابا على أداء الشركة؛

3- زيادة الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بزيادة إفصاحاتها تجاه المساهمين، سواء أكانت تلك البيانات مالية أم غير مالية، لزيادة وعيهم ومقدرتهم في اتخاذ القرارات.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل (1): أنموذج الدراسة الافتراضي

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم (01): الاستبانات الموزعة والمستردة الصالحة للتحليل

مجتمع الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة للتحليل	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان	55	53	96.3%	52	94.5%

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم (02): مقياس ليكرت الخماسي

أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
(5) درجات	(4) درجات	(3) درجات	(2) درجة	(1) درجة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (03): معاملات كرونباخ ألفا ونسبة الثبات المحسوبة لمتغيرات أنموذج الدراسة

المتغيرات (مبادئ تطبيق الحاكمية)	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	نسبة الثبات
ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية	13	0.856	%85.6
حفظ حقوق المساهمين	11	0.657	%65.7
المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين	5	0.637	%63.7
دور أصحاب المصالح	11	0.609	%60.9
الإفصاح والشفافية	15	0.889	%88.9
مسؤولية الإدارة	14	0.819	%81.9
الأداة ككل	69	0.931	%93.1

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) (n=52)

رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
1	تسعى الإدارة للعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها.	4.50	0.64	6	مرتفعة
2	تقسم المسؤوليات بين السلطات التنفيذية والإشرافية والتنظيمية بعدالة ووفقا للاحتياجات.	4.27	0.53	11	مرتفعة
3	تعد القوائم المالية وفق القواعد والمبادئ التي نصت عليها التشريعات الدولية.	4.83	0.43	1	مرتفعة
4	يوجد نظام رقابي قوي في الشركة.	4.53	0.58	4	مرتفعة
5	يعزز نظام الرقابة تفعيل عملية الحاكمية.	4.54	0.54	3	مرتفعة
6	يوجد لجان تدقيق في الشركة.	4.62	0.63	2	مرتفعة
7	تؤدي لجان التدقيق عملها بمعزل عن تحكم الإدارة فيها	4.48	0.67	7	مرتفعة
8	هناك دراية تامة بالتفريق بين القوانين الإلزامية وغير الإلزامية المفروضة على الشركة من قبل الجهات المنظمة.	4.31	0.58	8	مرتفعة
9	تكتشف الأخطاء وتجري حوكمتها بسرعة ووفقا لمعايير الحاكمية.	4.29	0.64	9	مرتفعة
10	يفصل بين الملكية و إدارة الشركة.	4.28	0.78	10	مرتفعة
11	تعد تقارير دورية عن مدى التزام الشركة وإدارتها بتطبيق الحاكمية المؤسسية ومبادئها.	4.21	0.72	12	مرتفعة
12	توعي الشركة الموظفين بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها.	4.06	0.80	13	مرتفعة
13	تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعة الشركة لدى الجمهور.	4.52	0.64	5	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.42	0.39	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) (n=52)

رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
14	تنقل ملكية الأسهم وتسجل بسرعة ودقة ودون شروط من الإدارة تؤخر هذه العملية أو تعيقها.	4.48	0.92	4	مرتفعة
15	يحفظ حق المساهمين في الحصول على الأرباح ودون تأخير.	4.81	0.40	1	مرتفعة
16	يسمح للمساهمين اختيار طريقة توزيع الأرباح (سواء كانت مالية أو أسهما).	3.33	1.17	10	متوسطة
17	يحق للمساهمين إبداء رأيهم في القوائم المالية	4.38	0.69	5	مرتفعة
18	يستطيع المساهمون الحصول على البيانات المالية وغير المالية كاملة وغير منقوصة.	4.52	0.54	3	مرتفعة
19	تخفى بعض المعلومات عن المساهمين سواء كانت مالية أو غير مالية.	1.75	0.93	11	ضعيفة
20	يستطيع المساهم الحصول على المعلومات من الشركة في أي وقت.	4.10	0.91	8	مرتفعة
21	يسمح لأي مساهم أن يرشح نفسه لرئاسة مجلس إدارة الشركة في حال توفر الشروط المطلوبة.	4.19	0.95	7	مرتفعة
22	يسمح للمساهمين بحرية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية.	4.54	0.73	2	مرتفعة
23	تكون مشاركة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة فاعلة وواضحة الأثر.	4.25	0.74	6	مرتفعة
24	يحق لأي مساهم أن يراجع المدقق الخارجي من أجل للحصول على أية استفسارات عن الشركة ووضعها المالي.	3.58	1.07	9	متوسطة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.99	0.37	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) (n=52)

رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
25	يحافظ مجلس الإدارة على حقوق صغار المساهمين في الشركة سواء كانت مالية أو غير مالية.	4.62	0.63	1	مرتفعة
26	يسمح لصغار المساهمين التصويت على القرارات والسياسات المهمة و الأساسية بالشركة.	4.12	1.04	2	مرتفعة
27	هناك قوانين تحدد نسبة المساهمة في الشركة من الأشخاص الطبيعيين (العاديين).	2.77	1.31	5	متوسطة
28	هناك تحديد لنسبة مساهمة أصحاب ذوي المصالح في الشركة.	2.85	1.35	4	متوسطة
29	يعوض المساهمون جميعهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء الإدلاء بمعلومات خاطئة ومشوهة أدت إلى تلقيهم خسائر جسيمة.	3.15	0.75	3	متوسطة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.50	0.55	-	متوسطة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) (n=52)

رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
30	يسمح للعاملين أن يكونوا مساهمين في الشركة.	4.27	0.77	4	مرتفعة
31	تؤخذ آراء الموظفين من قبل الإدارة وتعقد اجتماعات معهم	3.85	0.94	6	مرتفعة
32	توجد لجنة خاصة مكلفة بإعطاء كل موظف لحقوقه المالية من بدلات و مكافأة ولا ينحصر ذلك في أشخاص محددين.	3.81	1.12	7	مرتفعة
33	تهيكل الأجور والرواتب في الشركة وفقا للقوانين والأنظمة ودون أية تدخلات من الإدارة.	3.13	1.05	10	متوسطة

34	تسعى إدارة الشركة لتعزيز دور المدقق الخارجي واستقلاليته.	4.46	0.67	3	مرتفعة
35	يحصل المدقق الخارجي على البيانات المالية كاملة و دون أية إعاقة أو تأخير.	4.69	0.47	1	مرتفعة
36	يطلع حملة السندات على جميعها المعلومات داخل الشركة ومهما كانت سرية.	3.35	0.88	9	متوسطة
37	يتدخل حملة السندات بسياسات وقرارات إدارة الشركة وقراراتها	2.81	0.63	11	متوسطة
38	توجد قوانين تحفظ حقوق حاملي السندات والمقرضين داخل الشركة.	3.58	0.78	8	متوسطة
39	يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية ومبادئها إلى تعزيز مكانة الشركة في السوق.	4.48	0.67	2	مرتفعة
40	تفصح عن المعلومات لأصحاب المصالح كل حسب علاقته فقط وبكل وضوح وشفافية.	4.10	1.12	5	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.87	0.38	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (08): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (الإفصاح والشفافية) (n=52)

رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
41	هيكلة الإدارة في الشركة وتسلسلها الإداري و الوظيفي يكون واضحا ومفهوما.	4.38	0.87	9	مرتفعة
42	يفصح عن أسماء كبار المساهمين ونسبة تملكهم في الشركة.	4.62	0.66	5	مرتفعة
43	تفصح لجان التدقيق عن البيانات والاستنتاجات والقرارات الهامة جميعها التي اتخذتها في تقريرها السنوي.	4.35	0.90	12	مرتفعة
44	يفصح عن البيانات المالية وغير المالية في التقرير السنوي للشركة بشكل واضح ومفهوم وشامل.	4.69	0.70	1	مرتفعة
45	يفصح عن المسؤوليات والمهام المناطة بكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التقارير السنوية.	4.36	0.82	11	مرتفعة
46	يفصح عن جميع المعلومات للمساهمين جميعا و أصحاب المصالح في الوقت نفسه ودون تأخير.	4.50	0.67	7	مرتفعة
47	يفصح عن مرتبات أعضاء الإدارة في التقارير المالية، و قيمة البدلات التي تصرف لهم.	4.67	0.51	4	مرتفعة
48	يفصح عن عدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة في التقارير المالية.	4.42	0.96	8	مرتفعة
49	يفصح عن القرارات المهمة التي ترتبت إثر اجتماع مجلس الإدارة في التقارير المالية.	4.31	0.88	13	مرتفعة
50	يفصح عن أية عمليات بيع كبيرة للأسهم أو أية أصول للشركة بكل وضوح وشفافية.	4.54	0.61	6	مرتفعة
51	يفصح عن مدى استقلالية قسم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة في الشركة في القوائم المالية بعدالة ووضوح.	4.29	0.78	14	مرتفعة
52	يفصح عن نقاط القوة والضعف سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في تقارير الشركة السنوية.	3.79	0.89	15	مرتفعة
53	يفصح عن أية مخاطر يمكن أن تهدد استمرارية الشركة وموقف إدارة الشركة منها في التقارير السنوية	4.37	0.66	10	مرتفعة
54	تعد قوائم ربع سنوية أو نصف سنوية تبين وضع الشركة المالي وغير المالي.	4.71	0.46	1	مرتفعة
55	يتم الإفصاح عن النتائج السنوية للشركة في موعدها المحدد.	4.69	0.58	3	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.45	0.47	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (09): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (مسؤولية الإدارة) (n=52)

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
56	يوجد استقلالية للجان التدقيق عن الإدارة.	4.58	0.64	2	مرتفعة
57	أعضاء مجلس الإدارة من ذوي المؤهلات العلمية الجامعية.	4.63	0.60	1	مرتفعة
58	يفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.	4.48	1.02	5	مرتفعة
59	لا يشغل عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية سواء كانت الأعمال براتب أم مجانية.	3.62	1.43	14	متوسطة
60	ينتخب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لخبراتهم السابقة.	3.79	0.85	13	مرتفعة
61	هناك معايير لتحديد عضوية أعضاء مجلس الإدارة.	4.17	0.68	11	مرتفعة
62	تضع الإدارة الأهداف والاستراتيجيات، وتعمل على تطويرها.	4.44	0.70	7	مرتفعة
63	يشرف مجلس الإدارة على هيكلة الشركة من حيث السلطات والمسؤوليات.	4.35	0.68	8	مرتفعة
64	يشكل مجلس الإدارة لجان التدقيق وفقا للمعايير الخاصة بهذه اللجان.	4.48	0.61	6	مرتفعة
65	يضع مجلس الإدارة خططا وبرامج للتطوير والتدريب.	3.85	0.98	12	مرتفعة
66	يؤدي أعضاء مجلس الإدارة أعمالهم وفقا للمعايير والقوانين دون التدخل بعمل باقي العاملين في الشركة.	4.27	0.69	10	مرتفعة
67	يشرف أعضاء مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية بأكمل وجه ودون أي تحيز يذكر.	4.33	0.62	9	مرتفعة
68	يحق لمجلس الإدارة تشكيل أية لجان يراها مناسبة وذلك لتسيير العمل وتحقيق الأهداف المطلوبة.	4.50	0.61	4	مرتفعة
69	يختار أعضاء مجلس الإدارة وفقا للقوانين والتشريعات والأنظمة المعلن عنها من السلطات المنظمة والبورصة.	4.52	0.70	3	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.29	0.44	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لدرجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (n=52)

رقم الفقرة	مبادئ الحاكمية المؤسسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة التطبيق
1	ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية	4.42	0.39	2	مرتفعة
2	حفظ حقوق المساهمين	3.99	0.37	4	مرتفعة
3	المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم	3.50	0.55	6	متوسطة
4	دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة	3.87	0.38	5	مرتفعة
5	الإفصاح والشفافية	4.45	0.47	1	مرتفعة
6	مسؤولية الإدارة	4.29	0.44	3	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (11) : نتائج اختبار (VIF) للتحقق من ظاهرة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

رقم الفقرة	المتغيرات المستقلة (مبادئ الحاكمية المؤسسية)	VIF	Tolerance	القيمة الحرجة
1	ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية	2.272	0.440	5
2	حفظ حقوق المساهمين	2.356	0.424	5
3	المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم	1.099	0.910	5
2	دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة	2.462	0.406	5
3	الإفصاح والشفافية	2.382	0.420	5
5	مسؤولية الإدارة	2.614	0.383	5

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (12): نتائج اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test)، للتحقق من خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات أنموذج الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد المشاهدات	قيمة (Z) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية	52	0.847	0.470
حفظ حقوق المساهمين	52	0.928	0.356
المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم	52	1.079	0.194
دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة	52	0.923	0.361
الإفصاح والشفافية	52	0.975	0.297
مسؤولية الإدارة	52	0.644	0.800
الربحية	52	1.222	0.101
العائد على الأصول	52	0.646	0.798

المصدر: إعداد الباحث

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- العازمي ،(2011)، **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية**، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان-الأردن.
- إياد جبير،(2008) ، **مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية**، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط ،عمان-الأردن .
- جودة، فكري ،(2008)، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ،غزة-فلسطين.
- درويش،عدنان، **حوكمة الشركات و درور مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية، 2007.

المراجع الأجنبية:

- Ali shah& Butt& Hasan،,(2009), **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence From Pakistani Listed Companies**, European Journal of Scientific Research; Feb2009, Vol. 26 Issue 4, p624-638, 15p.
- Ergin, Emre,2012**, Corporate Governance Ratings and Market-based Financial Performance: Evidence from Turkey**, International Journal of Economics & Finance; Sep2012, Vol. 4 Issue 9, p61-68, 8p, 3 Charts.

اختبار القدرة على التنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي من 2007 إلى 2011
redictability test of the returns of Casablanca Stock exchange index Year 2007-2011

عائشة بخالد (*) & عبد الغني دادن (**) & محمد شيخي (***)
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت سلسلة عائد المؤشر العام لسوق الدار البيضاء مستقلة فيما بينها وتتبع السير العشوائي، حيث قمنا بتقدير مدى انحراف سلسلة مؤشر العائد عن الكفاءة على المستوى الضعيف من خلال اختبار القدرة على التنبؤ بالعوائد على المدى القصير، باقتراح نموذج $ARIMA(1,1,0)$ $GARCH(1,1)$ وقد شملت العينة بيانات تاريخية لسعر إغلاق المؤشر العام لسوق الدار البيضاء، خلال الفترة من 2007 إلى 2011، وهي مشاهدات يومية، تبلغ 827 مشاهدة، وقد وجدنا أن النموذج المقترح أفضل من نموذج السير لعشوائي من حيث الجودة التنبؤية، وأن عوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي قابلة للتنبؤ على المدى القصير، وحركة الأسعار تظهر كنتيجة لصدمة خارجية عابرة ، وبالتالي فالسوق لا يعتبر كفؤا عند المستوى الضعيف.

الكلمات المفتاح : قدرة على التنبؤ بالعوائد، كفاءة عند المستوى الضعيف، اختبار الارتباط الذاتي، سير عشوائي، سوق الدار البيضاء المالي، نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين.

تصنيف JEL : G15

Abstract: The study aims to test whether the return series of Casablanca Stock exchange index are independent of each other and tracking a random walk. We use $ARIMA(1,1,0)$ $GARCH(1,1)$ model to estimate the extent of the return series index deviation for efficiency at weak level through the predictability test of the returns in short-term. Our sample consists of about 87 daily historical observations of Casablanca Stock exchange index closing price during the period (2007-2011). We have found that the proposed model is better than the random walk model in terms of predictive quality, and the returns of Casablanca Stock exchange index is predictable in the short-term and the price movements appear as a result of transient exogenous shock, therefore the market is not considered efficient at weak level.

Keywords: Casablanca Stock Exchange, efficiency at weak level, random walk autocorrelation test, autoregressive conditional heteroskedasticity (Arch).

Jel Classification Codes : G15.

I- تمهيد :

يؤدي سوق رأس المال دورا استراتيجيا في النمو الاقتصادي للدول، حيث يسهل تبادل الأموال بين أصحاب العجز متمثلة في المؤسسات الاقتصادية بين أصحاب الفوائض متمثلة في المستثمرين، حيث يُمكن المؤسسات من الحصول على مصدر بديل للأموال بأقل تكلفة من القروض البنكية وأكثر تنويعا بين أدوات الاستثمار المتنوعة، كما يعطي المستثمر مرونة في اختيار تفضيلاته الاستثمارية، وتعتبر درجة كفاءة السوق واحدة من أهم الاعتبارات التي تُراعى قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

وبالرغم من الأزمات والتشوهات التي شهدتها الأسواق المالية يظل موضوع كفاءة الأسواق حجر الزاوية والمحور الأساسي في المالية الحديثة، حيث يوافق علماء وخبراء الاقتصاد المالي Jensen 1978 في قوله "ليس هناك اقتراحا أو افتراضا آخر في الاقتصاد أكثر صلابة عملية من نظرية كفاءة أسواق رأس المال"[1]، حيث تتكون هذه النظرية من قاعدة تجريبية صلبة تتألف من عدد لا حصر له من البيانات والدراسات العملية، والتي نظرا لضخامتها تم جمعها في مجلدين يحتويان على عدة دراسات قام بها عمالقة الاقتصاد المالي ومؤسسو نظرية كفاءة السوق المالي.

eMail : (*) : beaicha86@gmail.com & (**) : dadene@gmail.com & (***) : mchikhi00@gmail.com

يعتبر سوق الدار البيضاء المالي من أنشط وأكبر الأسواق المالية المغاربية، حيث يصنف في المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة الثالثة عربيا من حيث القيمة السوقية والتي بلغت من 49,9 مليار دولار*، ويرجع تأسيسه إلى سنة 1929، ولقد شهد السوق جملة من الإصلاحات في العقد الأخير من القرن العشرين استهدفت تحديث الهيكل التنظيمي للسوق المالي وطريقة عمله، ولقد عرف السوق خلال سنة 2006 زيادة مطردة في عدد الشركات المدرجة بإدراج 9 شركة جديدة من بينها: البنك المغربي للتجارة الخارجية.

تسعى الأسواق المالية سواء المتقدمة أو الناشئة لتحقيق الكفاءة، ولقد تميزت الأسواق المتقدمة بالكفاءة المتوسطة، واقتصرت الدراسات التجريبية على مستوى الأسواق الناشئة في اختبار المستوى الضعيف دون المستويين الآخرين، وقد يرجع ذلك لأسباب متعلقة بطبيعة هذه الأسواق مثل: عدم وجود بيانات كافية ومناسبة، البنية التنظيمية الضعيفة لهذه لبعض الأسواق، حداثتها، التشكيك في درجة الإفصاح عن المعلومات التي تصدرها الشركات المدرجة، والتذبذبات الشديدة لدرجة أن بعض الاقتصاديين يرى أن هذه الأسواق مكانا للمضاربة والمقامرة وليس للاستثمار، ولا يعتبر شئ فيها صحيح سوى البيانات حول أسعار الأسهم والمؤشرات، وتركز دراستنا هذه على هذا المستوى.

على ضوء ما سبق، تتبلور معالم إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

هل عوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي قابلة للتنبؤ على المدى القصير خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2011 ؟

سعيا منا للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها إلى: أدبيات الدراسة ثم الدراسات السابقة ثم عرض العينة ومنهجية الدراسة ومتغيراتها فعرض ومناقشة النتائج التجريبية للدراسة، ثم قدمنا خلاصة.

أدبيات الدراسة:

يعد **EUGENE F. FAMA*** 1970 أول من قام ببناء نظرية السوق الكفؤ، فحسبه تكون السوق كفؤة "إذا عكست أسعار الأوراق المالية بشكل كامل وفوري جميع المعلومات المتاحة عنها والمتعلقة بالأحداث الماضية، الجارية، التوقعات المستقبلية، حيث يكون السعر يعكس القيم الاقتصادية التي تستند إليها قيمة السهم"[2].

نلاحظ أن تعريف Fama غامض ويحتاج لبلورة لمفاهيمه، فكلمة "**بشكل كامل**" تعني أنه لا يوجد أي شئ يعرقل تداول الأوراق المالية (بيع وشراء الأوراق المالية) سواء رسوم الوساطة أو الضرائب، فلو وجدت مثل هذه الرسوم فإن الأسعار تعكس المعلومات المهمة لتقييم الأوراق المالية بشكل ناقص، كما تحتاج كلمة "**جميع المعلومات المتاحة**" إلى توضيح، فهل يقصد بها كل المعلومات الداخلية أو فقط المعلنة (المنشورة)، كما أن كلمة "**الأسعار تعكس المعلومات**" تفترض ضمنيا وجود نموذج تسعير محدد للكيفية التي ينبغي أن تدمج بها معلومات حول العائد والمخاطر في أسعار الأوراق المالية، وقد تم اقتراح عدة نماذج منها: نموذج خصم توزيعات الأرباح (نموذج توزيعات الأرباح المخصومة)، نموذج تسعير الأصول المالية...الخ.

ونظرا لهذه النقائص تم انتقاد التعريف الذي قدمه Fama من طرف الكثير من الباحثين، وذلك لعدم إمكانية تطبيق فرضياته في الممارسة العملية، لأن المعلومات غير مجانية، والمعاملات تتطلب دفع ضرائب ورسوم، ولذلك حاول هؤلاء الباحثون تقديم تعريفات أكثر تفصيلا أو بعبارة أخرى تعريفات مفسرة ومكملة لتعريف Fama، فمنهم من ركز في تعريفه على مدى وجود فرص لتحقيق أرباح غير عادية (Jensen 1978)[3]، ومنهم من ركز على مدى اقتراب أسعار الأسهم من القيمة الجوهرية، وبالتالي توفير إشارات تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد (Beaver 1981)[4]، ومنهم من ركز على تكلفة الحصول على المعلومة وتحليلها (stigle and grossman 1980)[5].

كما يستخدم مصطلح الكفاءة لبلورة العلاقة بين المعلومات وأسعار الأسهم، حيث تعد المعلومات عاملا محوريا في تحديد القيمة الحقيقية للأوراق المالية من أجل الوصول لتحقيق تخصيص الموارد بطريقة صحيحة ومنه تحقيق الكفاءة، وتختلف درجة كفاءة السوق باختلاف نوعية المعلومات التي تنعكس في أسعار الأوراق المالية، فكل مستوى مرتبط بنوع معين من المعلومات، فقد قام Fama سنة 1970 بتقسيم مستويات كفاءة السوق المالي إلى ثلاث مستويات تتمثل[6] في فرض الصيغة ضعيفة القوة وفرض الصيغة متوسطة القوة وفرض الصيغة القوية، حيث يختبر المستوى الضعيف مدى القدرة على استعمال العوائد الماضية للتنبؤ بالعوائد المستقبلية، أما المستوى المتوسط فيختبر مدى انعكاس المعلومات متمثلة في الإعلانات في أسعار الأوراق المالية بسرعة، أما المستوى القوي يختبر مدى قدرة بعض المستثمرين على تحقيق أرباح غير عادية من خلال امتلاكهم معلومات مميزة** دون غيرهم من باقي المستثمرين.

يمكن تقسيم البحوث التجريبية على كفاءة السوق إلى فئتين كبيرتين، الفئة الأولى تتعلق بالتحليل الفني وتهدف أساسا إلى اختبار مدى توفر المعلومات القابلة للاستغلال في أسعار الأوراق المالية الماضية لتحقيق أرباح غير عادية مستقبلية، ويستخدم أساسا على المستوى الضعيف، أما الفئة الثانية فتتعلق بالتحليل الأساسي، الذي يقوم على افتراض أن هناك عوامل أخرى غير الأسعار التاريخية ذات الصلة في تحديد الأسعار في المستقبل مثل أداء المؤسسة المصدرة للأوراق المالية، القطاع الذي تنشط به المؤسسة وظروف الاقتصاد ككل.

❖ **فرض الصيغة الضعيفة**: يقضي فرض الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بأن الأسعار تعكس المعلومات التاريخية أو الماضية عن أسعار الأوراق المالية بالكامل والتي تتعلق بالتغير في أسعار الأوراق المالية وسلوكها، وكذا أحجام التداول الماضية، الأداء المالي السابق للمؤسسات المصدرة، ومعنى ذلك أنه لا يمكن التنبؤ بسعرها اعتمادا على المعلومات المتاحة عنها في الماضي لأن التغيرات السعرية المتتالية مستقلة عن بعضها البعض[7]، وهو ما يعرف بنظرية الحركة العشوائية لأسعار الأسهم، وفي ظل هذه المعلومات لا يستطيع المستثمر المالي تحقيق أرباح غير عادية، تفوق متوسط معدل عائد السوق أو تفوق معدل العائد على السهم والذي يغطي كافة المخاطر المصاحبة له، لأن كل المعلومات المتاحة قد انعكست في أسعار الأوراق المالية وأصبحت معروفة لدى كل المتعاملين في السوق، وبالتالي لا جدوى من استخدام التحليل الفني، ولكن يمكن استعمال التحليل الأساسي لتحقيق أرباح غير عادية.

لاختبار الكفاءة من المستوى الضعيف يكفي أن نثبت أن المستثمر يمكنه الاستفادة من توقع الأسعار في المستقبل باستخدام تسلسل أو تتابع الأسعار الماضية، حيث يتحقق ذلك عندما يكون مستوى الارتباط الذاتي في التسلسل لا يذكر وهذا ما يطابق فرضية السير العشوائي.

على ضوء ما سبق يمكن تقديم افتراض عشوائية السوق كمايلي[8]:

$$R_{it} = \mu_i + \varepsilon_{it}$$

حيث:

R_{it}: العائد المتوقع على السهم i خلال الفترة t.

μ_i: الحد الثابت.

ε_{it}: متغير عشوائي بمتوسط صفر، وتباين ثابت ومعامل ارتباط صفر لتحويل إبطاء أو تأخير K أكبر أو يساوي 1.

وبالتالي:

$$E\left(R_{it}|\mu_i\right) = \mu$$

وهذا يعني أن أفضل تنبؤ لمعدل العائد على السهم i للفترة المستقبلية هو متوسط معدل العائد الماضي في نفس الفترة.

توجد ثلاث مداخل لاختبار فرض الصيغة الضعيفة تتمثل فيمايلي:

1. اختبار استقلال التغيرات المتتالية في أسعار الأسهم (اختبار سلاسل الارتباط)؛
2. اختبار مدى فعالية استخدام أساليب التحليل الفني (الشموع) للحصول على أرباح أعلى من الأرباح التي تحققها إستراتيجية التنويع الساذج (اختبار قواعد التصفية)؛
3. اختبار الأنماط الطارئة.

وسنركز في دراستنا على المدخل الأول.

1. اختبار استقلال التغيرات المتتالية في أسعار الأسهم (اختبار سلاسل الارتباط):

يعتمد اختبار سلاسل الارتباط على دراسة معامل الارتباط بين التغير في سعر سهم ما خلال فترة زمنية معينة للتحقق من وجود دلالة إحصائية ذات معنوية لمعامل الارتباط بين التغيرات السعرية المتتالية، حيث تكون الصيغة الضعيفة للكفاءة محققة إذا وفقط كان معامل الارتباط الخطي*** بين التغيرات في سلسلة الأسعار معدوما، بمعنى أن الأسعار تسلك حركة عشوائية في مسارها، فإذا كشفت النتائج عن وجود نمط للتغير في الأسعار فإن هذا يعد بمثابة حكم على رفض الحركة العشوائية للأسعار، وتجدر الإشارة أن هذا الاختبار يرتكز على المدى القصير دون الطويل، حيث أن المستثمرون يهتمون بالمدى القصير (يوم، أسبوع، شهر) للتنبؤ بالأسعار المستقبلية من أجل تحقيق أرباح غير عادية، بالإضافة إلى أن هناك 25% إلى 40% من تغيرات العوائد على المدى الطويل يمكن التنبؤ بها بالاعتماد على سلسلة العوائد التاريخية، وإذا سلمنا بذلك فإن نموذج الحركة العشوائية يصبح غير ذي جدوى لاختفاء أثره على المدى الطويل، وبالتالي يصبح تحليل المستثمرون للمعلومات إجراء غير رشيد.

ولقد تم اختبار استقلالية التغيرات في أسعار الأسهم من قبل kindle في 1953 في مؤشر لندن خلال الفترة بين 1928-1938، Fama 1965 في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أظهرت النتائج أن العوائد في اليوم t كان لها ارتباط مع العوائد في اليوم $(t-1)$ ، $(t-2)$ ولغاية اليوم $(t-10)$ وكانت معاملات الارتباط بين التغيرات المتتالية موجبة ولكنها ضعيف جدا وتقترب كثيرا من الصفر أن معاملات الارتباط بين التغيرات المتتالية منخفضة جدا، وليست مستقرة بالقدر الذي يتيح للمستثمر تحقيق أرباح غير عادية في الوقت المناسب[9].

كما قام Solnik 1973 بتطبيق منهجية Fama 1965 على السوق الأوروبية، حيث قام بحساب التغيرات اليومية، الأسبوعية، النصف شهرية، الشهرية لكل سهم وبسبب ضيق الأسواق الأوروبية وأوجه القصور فيها الخاصة بنشر المعلومات، أظهرت النتائج اختلافات كبيرة بين الولايات المتحدة وأوروبا، حيث وجدت انحرافات كبيرة في كفاءة الأسواق الأوروبية أكثر من السوق الأمريكية، ومع ذلك وجد Solnik أن معاملات الارتباط اليومية مهمة للمستثمر لتحقيق ربح نظرا لتكاليف المعاملات الباهظة التي من شأنها أن تدعم إستراتيجية الاستثمار[10].

II- الدراسات السابقة:

يمكننا عرض خمسة دراسات سابقة كمايلي:

- **Asma Mobarek(2000), Weak-form market efficiency of an emerging Market: Evidence from Dhaka Stock Market of Bangladesh[11]**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار كفاءة سوق دكا للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، وباستخدام مؤشرات الأسعار اليومية لجميع الأوراق المالية المدرجة في السوق الفترة من عام 1988 إلى عام 1997 وتطبيق أربع أساليب إحصائية مختلفة هي : نموذج ARIMA، نموذج الارتباط الذاتي، نموذج الانحدار الذاتي، توصلت الدراسة إلى أن سوق دكا للأوراق المالية لا تتبع نموذج السير العشوائي حيث أن هناك ارتباطات بين عوائد الأوراق المالية، وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تهم المستثمرين وإدارة السوق فيما يخص السياسة العامة.

- **Dilip K. Patro, Yangru Wu (2004), Predictability of short-horizon returns in international equity markets[12]**

تهدف هذه الدراسة إلى التنبؤ على المدى القصير لعوائد مؤشرات الأسهم لأسواق 18 دولة متقدمة، خلال الفترة من 1979 إلى1998، حيث استخدمت لاختبار ذلك نسبة التباين (Variance ratio)، وقد تم رفض فرضية السير العشوائي عند مستويات الدلالة التقليدية لـــ11 دولة مع بيانات يومية، و15 دولة مع بيانات أسبوعية، أظهرت النتائج أنه هناك قدرة على التنبؤ بعوائد الأسهم في الافق اليومي والاسبوعي.

- **حمد بن عبد الله الغنام(2005)، تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية بوكس جينيكز:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نمط تغير مؤشر أسعار الأسهم العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1985 إلى 2002، من أجل بناء نموذج يساعد على التنبؤ بقيم المؤشر في الأجل القصير، وقد تم تطبيق عدة أساليب إحصائية منها: اختبار Dickey-Fuller augmented وكذا معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقد خلصت الدراسة إلى أن أفضل نموذج ينطبق على بيانات المؤشر العام لأسعار الأسهم هو نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، كما بينت الدراسة أن مؤشر أسعار الأسهم العام يتأثر بدرجة كبيرة بقيمة المؤشر في الفترة السابقة بدون أية تأثيرات موسمية، فالسوق لا يتمتع بالكفاءة على أساس المؤشر المرجح بالقيمة السوقية وعلى أساس المؤشر المبني على الأسهم المتاحة للتداول. وتبين أيضا أن المؤشر المرجح بالقيمة السوقية لا يعد مرآة صادقة للسوق وهو ما تبين من خلال نتائج ارتباط المؤشر مع المؤشرات القطاعية .

- **Mohammad Al-Shiab (2006), The Predictability of the Amman Stock Exchange using the Univariate Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA) Model[13]**

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالعوائد اليومية لمؤشر سوق عمان المالي على المدى القصير خلال الفترة من 2004/01/04 إلى 2004/08/11 وهو تنبؤ خارج العينة لمدة 7 أيام، حيث وجدت الدراسة أن أفضل نموذج للتنبؤ هو ARIMA، وأن سوق عمان المالي كفؤ عند المستوى الضعيف.

- **فاروق رفيق التهتموني(2009)، فرضية السير العشوائي لبورصة عمان للأوراق المالية (دراسة مقارنة بين أنواع مؤشرات السوق من 2003- 2007)[14]:**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية السير العشوائي لبورصة عمان من خلال التطبيق على نوعين من المؤشرات في السوق، وهما المؤشر المرجح بالقيمة السوقية والمؤشر المبني على الأسهم المتاحة للتداول وذلك من سنة

2003-2007، وقد خلصت الدراسة إلى أن السوق لا يتمتع بالكفاءة عند المستوى الضعيف على أساس المؤشر المرجح بالقيمة السوقية وعلى أساس المؤشر المبني على الأسهم المتاحة للتداول.

- **مروان جمعة درويش(2011) ، اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف خلال الفترة 2006-2008[15]:**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، وباستخدام العوائد اليومية لمؤشر القدس خلال الفترة 1997-2008، وخمس مؤشرات قطاعية مدرجة في السوق خلال الفترة 2006-2008، وتطبيق أربع أساليب إحصائية مختلفة هي : الارتباط المتسلسل، والتكرارات، وجذر الوحدة، ونسبة التباين، وقد توصلت الدراسة إلى أن سوق فلسطين للأوراق المالية غير كفؤ عند المستوى الضعيف نتيجة الخصائص المتعلقة به كضعف السيولة والتداول.

- **Mirah Putu Nikita, Subiakto Soekarno(2012), Testing on Weak Form Market Efficiency:The Evidence from Indonesia Stock Market Year 2008-2011[16]**

حاولت هذه الدراسة اختبار الكفاءة عند المستوى الضعيف بسوق اندونيسيا للأوراق المالية من 1 جانفي 2008 إلى 31 ديسمبر 2011 حيث تم استعمال سعر الإغلاق للمؤشرين IHSG و LQ45 وقد استخدمت الدراسة اختبار الارتباط الذاتي واختبار التكرارات وتحليل الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى أن سوق اندونيسيا المالي ليس كفؤ على المستوى الضعيف خلال فترة الدراسة، فقامت ببناء نموذج للتنبؤ، وقد أشارت الدراسة في نتائجها إلى عدم قدرة المستثمر على استخدام عائد عادل للمخاطر، وأن قواعد التداول الفني لا تزال هي القواعد المناسبة لتحقيق عائد إضافي أو غير عادي، كما أشارت إلى ضعف قوة العوائد الماضية لتفسير العوائد الحالية.

III- منهجية الدراسة:

1. عينة وأدوات ومتغيرات الدراسة:

تتكون بيانات السلسلة الزمنية المستخدمة في هذه الدراسة من سلسلة الأسعار اليومية (سعر الإغلاق) للمؤشر العام لسوق الدار البيضاء المالي MASI وهو مؤشر يضم جميع الشركات المدرجة في صيغة أسهم، حيث تتكون السلسلة من 827 مشاهدة يومية، ممتدة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09، ولقد تم الحصول على جميع البيانات من الموقع الالكتروني الرسمي لسوق الدار البيضاء **http://www.casablanca-bourse.com**، ولقد تم حساب العوائد اليومية من خلال اللوغاريتم الطبيعي للمؤشر بواسطة المعادلة التالية:

$$R_t = Ln = \left(\frac{p_t}{p_{t-1}}\right)$$

حيث:

$\mathbf{R_t}$: عوائد المؤشر في اليوم t.

$\mathbf{p_t}$: سعر الإغلاق اليومي للمؤشر خلال الفترة الحالية t.

$\mathbf{p_{t-1}}$: سعر الإغلاق اليومي للمؤشر خلال الفترة السابقة $t-1$.

Ln : اللوغاريتم الطبيعي.

لاختبار اشكالية الدراسة تم استخدام الاختبارات التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي؛
- احتبارات الجذر الوحدوي مقتصرين على اختبار Dickey et Fuller؛
- اختبار استقلالية المشاهدات مقتصرين على اختبار BDS؛
- ونموذج الانحدار الذاتي؛
- نموذج $ARIMA(1,1,0)$ مع الخطأ $GARCH(1,1)$.

- **وصف متغيرات الدراسة:**

المتغير	الرمز
• سعر إغلاق مؤشر سوق الدار البيضاء المالي	**M**
• لوغاريتم مؤشر سوق الدار البيضاء المالي	**LogM**
• مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي	$\mathbf{M_d}$

IV- مناقشة النتائج:

1. تطور سلسلة مؤشر سوق الدار البيضاء M خلال الفترة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09

نلاحظ من **الشكل رقم 01** أن تطور مؤشر سوق الدار البيضاء في ارتفاع متزايد إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008، حيث سجل المؤشر العام انخفاض رهيب سنة 2008، نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، حيث عرف 62 سهما من أصل 77 انخفاضا خلال نفس السنة، تكبدت فيه أسهم الشركات العقارية المدرجة بالبورصة أقوى هذه الانخفاضات، حيث هوت قيمة سهم «أليانس للتطوير العقاري» بحوالي 33 % ثم سهم «الضحى» الذي انحدر بنسبة 25 % واستقر في 158 درهما، أما باقي الأسهم التي عرفت انخفاضات كبيرة فنجد سهم «دلتا هولدينغ» بحوالي 25 % ثم سهم «مناجم» بنسبة 24 % رغم أن كل هذه الشركات أعلنت عن نتائج جيدة خلال النصف الأول من سنة 2008، ثم يرجع ليرتفع مرة أخرى إلى غاية 2011.

من الناحية القياسية نلاحظ أن سلسلة مؤشر سوق الدار البيضاء المالي غير مستقرة[****] وذلك لاحتوائها على مركبة الاتجاه العام، حيث نلاحظ أن السلسلة لا تتمحور حول محور الفواصل بل لها علاقة بالزمن، ولإرجاع السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

2. تطور سلسلة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء (M_d /DLOGM) خلال الفترة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09

ما نلاحظه مبدئيا على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى للمؤشر العام لسوق الدار البيضاء (**الشكل رقم 02**) أنها مستقرة من حيث الاتجاه العام، فهي تتذبذب حول محور الفواصل وتدور حول الصفر لكن تباينها غير ثابت أي ليس تشويش أبيض، وسنتأكد من ذلك باختبار مجموعة من الإحصائيات.

3. اختبار الإحصاء الوصفي والتوزيع الطبيعي لسلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء M_d

سنقوم باختبار ما إذا كانت السلسلة M_d تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، ولأجل القيام بذلك نستعين بالاختبارات التالية: Skewness, Kurtosis, Jarque-Berra وفق الفرضيتين التاليتين:

- H_0 : سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تتميز بتوزيع طبيعي عند مستوى معنوية 5%.
- H_1 : سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تتميز بتوزيع غير طبيعي عند مستوى معنوية 5%.

تبين نتائج الإحصاء الوصفي (**الشكل رقم 03**) أن عائد المؤشر العام لسوق الدار البيضاء لا يتوزع توزيع طبيعي لأن المتوسط والوسيط لا وجود لهما في نفس النقطة، كما نلاحظ أن إحصائية Jarque-Berra تساوي 164155.9 وهي أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^2_{0,05}(2) = 5.99$ ، كما أن قيمة Kurtosis أكبر تماما من 3، أي أن التوزيع الطبيعي متسطح (نرفض فرضية التسطح) ويقع ضمن توزيع leptokurtic، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة Skewness والتي تختلف عن الصفر تأخذ قيمة سالبة في حالتنا بمعنى أن التوزيع غير متماثل وملتو نحو اليسار، وهي بذلك تشير إلى عدم تناظر التوزيع (نرفض فرضية التناظر أو التماثل) مما يعطي إشارة إلى وجود بنية غير خطية في سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء M_d، مثل وجود تأثير ARCH بسبب عدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء، أو قد يدل على وجود بنية مشوشة بمعنى رفض فرضية تجانس التباين.

القرار: نرفض الفرضية H_0 أي أن سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تتميز بتوزيع غير طبيعي عند مستوى معنوية 5%.

ومع ذلك، لا يمكن الحكم بناءا على الإحصاء الوصفي فقط، بل من الضروري القيام باختبارات أخرى لدراسة مدى القدرة على التنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء.

4. اختبار الارتباط الذاتي لسلسلة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي

يدخل هذا الاختبار ضمن مجموعة الاختبارات الخاصة باستقرارية السلسلة الزمنية لعوائد المؤشر، وهو اختبار معلمي يستخدم لتحديد العلاقة بين عوائد الأسهم في الفترة الحالية وقيمتها في الفترة السابقة، ويهدف إلى تحديد مدى استقلالية عوائد الأسهم عن بعضها البعض[17] من خلال اختبار مدى اختلاف معامل الارتباط المتسلسل إحصائيا عن الصفر، فإذا كانت عوائد الأسهم مرتبطة ذاتياً (معامل الارتباط يختلف عن الصفر) فإنه يتم رفض فرضية المستوى الضعيف من الكفاءة.

ويتم الاختبار وفق الفرضيتين التاليتين:

- H_0: جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي تساوي الصفر ($H_0: P_k = 0$).
- H_1: جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي لا تساوي الصفر ($H_0: P_k \neq 0$).

نلاحظ من خلال (**الشكل رقم 04**) أن معظم معاملات الارتباط الذاتي البسيط للسلسلة M_d تقع داخل مجال الثقة، $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ ، حيث $T = 827$ أي أنها تنعدم معنويا، بمعنى تساوي معنويا الصفر عند مستوى معنوية 5٪، ويمكن التأكد من ذلك من خلال احتمال معظم معاملات العمود الأخير (prob) والذي فاق 5٪.

القرار: نقبل الفرضية H_0 فرضية انعدام معاملات الارتباط الذاتي، ونرفض فرضية عدم انعدام معاملات الارتباط الذاتي H_1 ، وبالتالي فالسلسلة M_d مستقرة.

5. اختبارات الجذر الوحدوي لسلسلة مردودية مؤشر بورصة سوق الدار البيضاء المالي: توجد عدة اختبارات للكشف عن وجود اتجاه عام في السلسلة، أهمها اختبارات الجذر الوحدوي وأهمها: اختبار Dickey et Fuller، اختبار Phillips and Perron، اختبار KPSS، وسنقتصر في دراستنا على اختبار واحد وهو اختبار Dickey et Fuller[18].

- **اختبار الجذر الوحدوي أو ديكي فولر Dickey et Fuller(DF)**

يسمح هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو لا عن طريق تحديد مركبة الاتجاه العام إن كانت تحديدية أو عشوائية، يتم الاختبار وفق الفرضيتين:

- H_0: سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تحتوي على جذر وحدوي.
- H_1: سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة لا تحتوي على جذر وحدوي (ساكنة).

نلاحظ من خلال (**الشكل رقم 05**) أن القيمة الإحصائية لـ Dickey et Fuller تساوي (-23.80408) وهي أكبر بكثير من القيمة الحرجة لإحصائية MacKinnon عند مستوى معنوية 5% بالقيمة المطلقة والتي تساوي (-2.8648) أي $|-23.80408| > |-2.8654|$ وكذلك عند 10% و 1%.

القرار: نرفض الفرضية H_0 أي أن سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة لا تحتوي على جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة M_d لا تسير سيرا عشوائيا، وبالتالي فالسوق غير كفؤ عند المستوى الضعيف.

6. اختبار استقلالية المشاهدات للمردودية: يتم اختبار استقلالية المشاهدات من خلال اختبار BDS، هو اختبار غير معلمي اقترح عام 1987 من طرف Brock, Dechert and Scheinkman، ويعتبر أكثر قوة في العينات الكبيرة، حيث يختبر الفرضية القائلة بأن السلسلة الزمنية مستقلة ومتماثلة التوزيع IID- (*independently and identically distributed*) ضد فرضية الارتباط الخطي أو غير الخطي[19].

يتم الاختبار وفق الفرضيتين:

- H_0: مشاهدات سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء خلال فترة الدراسة تتميز بـــ IID (استقلالية المشاهدات).
- H_1: مشاهدات سلسلة مردودية المؤشر العام لسوق الدار البيضاء لا تتميز بـــ IID (ترتبط خطيا فيما بينها).

من خلال (**الشكل رقم 06**) نلاحظ أن إحصائية BDS أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 (عند مستوى معنوية 5%)، وأيضا 2.58 (عند مستوى معنوية 1%)، مهما يكن البعد من 2-10.

القرار: نرفض الفرضية H_0 وهي فرضية استقلالية المشاهدات ونقبل الفرضية H_1 أي أن المشاهدات ترتبط ارتباط غير خطي.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة نستنتج أن سوق الدار البيضاء المالي غير كفؤ عند المستوى الضعيف، ويشير ذلك إلى أن المستثمر لا يمكنه تحقيق عوائد عادلة مقابل استراتيجية مخاطر محددة، وأن قواعد التداول الفني هي المناسبة لتحقيق أرباح غير عادية، وبالتالي فسعر سوق الدار البيضاء المالي قابل للتنبؤ على المدى القصير، وبالتالي نرفض فرضية السير العشوائي، بمعنى أخر حركة الأسعار في هذا السوق ما هي إلا نتيجة لصدمات خارجية عابرة، أي أن المتعاملين في السوق يمكنهم التنبؤ بمردوديتهم في أفق قصير المدى.

للتنبؤ بعوائد سوق الدار البيضاء المالي، لا بد من اختيار نموذج تنبؤ قصير المدى وتقديره، وهو ما سنتطرق له في النقطة الموالية.

7. تقدير النموذج الملائم للتنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء على المستوى القصير

من خلال التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي (**الشكل رقم 04**) نلاحظ أن جميع معاملات دالة الارتباط الذاتي البسيط تساوي معنويا الصفر عند مستوى 5% ماعدا معامل الارتباط الذاتي عند الفجوة ($K = 1$)، والذي يختلف معنويا عن الصفر ومن خلال ذلك يمكننا تحديد درجة نموذج المتوسط المتحرك ($q = 1$)، ومن جهة أخرى نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الجزئي تساوي معنويا الصفر عند مستوى 5% ماعدا معامل الارتباط الذاتي عند الفجوة ($K = 1$)، والذي يختلف معنويا عن الصفر ومن خلال ذلك يمكننا تحديد درجة نموذج الانحذار الذاتي ($p = 1$)، بمعنى أخر:

$$\forall k > 1 \cdot \rho(k) = 0$$
$$\forall k > 1 \cdot r(k) = 0$$

وبالتالي فسلسلة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء المالي تخضع إما لنموذج المتوسط المتحرك من الدرجة الأولى$MA(1)$، أو نموذج الانحذار الذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$.

- **تقدير النموذجين المقترحين والمفاضلة بينهما:**

نقوم بتقدير النموذجين بطريقة Gauss- Newton، ثم نفاضل بينهما باستخدام المعايير *Akaike*، *Schwarz*، *Hanane-Quinn*.

نلاحظ من خلال (**الشكل رقم07**) أن معامل نموذج $AR(1)$ له معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن إحصائية Student والتي تساوي 5.5746 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 وهذا ما نلاحظه أيضا من خلال نسبة الاحتمال والتي تساوي 0.00000003 فهي أقل من 5 % ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 بمعنى أن معامل $AR(1)$ يختلف معنويا عن الصفر، بالإضافة إلى القدرة التفسيرية العالية والتي تظهر من خلال معامل التحديد الذي يساوي 99% .

كما نلاحظ أن هناك استقلالية تامة بين الأخطاء، وهذا ما تظهره إحصائية Durbin-Watson والتي تساوي 2.021، أي أن معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء يعتبر معنويا معدوما.

كما نلاحظ من خلال (**الشكل رقم08**) أن معامل نموذج $MA(1)$ له معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% باعتبار أن إحصائية Student والتي تساوي 4.8507 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 وهذا ما تؤكده نسبة الاحتمال والتي تساوي 0.00000147 فهي أقل من 5 % ، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة بمعنى أن معامل $AR(1)$ يختلف معنويا عن الصفر، بالاضافة الى القدرة التفسيرية العالية والتي تظهر من خلال معامل التحديد الذي يساوي 99% .

المفاضلة بين النموذجين: تتم المفاضلة بين النموذجين المقترحين باستخدام *Akaike*، *Schwarz*، *Hanane-Quinn*، والذي يبينه الجدول الموالي:

معايير المفاضلة	$MA(1)$	$AR(1)$
Akaike	(6.145-)	(6.149-)
Schwarz	(6.139-)	(6.143-)
Hanane-Quinn	(6.143-)	(6.146-)

نلاحظ أن نموذج $AR(1)$ أصغر من نموذج $MA(1)$ من حيث المعايير المذكورة، وبالتالي يتم اختيار نموذج $AR(1)$.

8. تقدير نموذج الانحدار الذاتي $AR(1)$: يتم اختبار النموذج المختار وفق المراحل التالية:

1.8 اختبار سلسلة البواقي:

أ. **اختبار استقرارية البواقي (استقلالية الأخطاء)**: نقوم بدراسة مدى استقرارية البواقي للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء[20]، بمعنى أخر نختبر ما إذا كانت الأخطاء العشوائية تخضع لسيرورة التشويش الأبيض.

ويتم الاختبار وفق الفرضيتين التاليتين:

H_0: جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي تساوي الصفر ($H_0: P_k = 0$).

H_1: جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي لا تساوي الصفر ($H_0: P_k \neq 0$).

نلاحظ من خلال **(الشكل رقم 09)** أن سلسلة البواقي مستقرة، حيث أن معاملات الارتباط الذاتي للبواقي تساوي معنويا الصفر، أي تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$، وهذا ما تؤكده احصائية durbin-watson **في (الشكل رقم 07**) والتي تشير إلى استقلالية البواقي، إضافة إلي إحصائية Breusch-Godfrey والتي تساوي 2.7309، فهي أقل تماما من القيمة الجدولة لتوزيع $x^2_{0.05}(2) = 5.99$ أي أن معامل الارتباط الذاتي للأخطاء يساوي معنويا الصفر، وبالتالي نقبل الفرضية H_0 جميع معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي تساوي الصفر.

ب. **اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:** نلاحظ من خلال(**الشكل رقم 10**) أن سلسلة البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي باعتبار أن إحصائية Jarque-Berra تساوي 199883.6 فهي أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، كما نلاحظ أن قيمة Kurtosis أكبر تماما من 3، أي أن التوزيع الطبيعي متسطح (نرفض فرضية التسطح)، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة Skewness والتي تختلف عن الصفر تأخذ قيمة سالبة بمعنى أن التوزيع غير متماثل وملتو نحو اليسار، وهي بذلك تشير إلى عدم تناظر التوزيع، وهذا يشير إلى أن الأخطاء العشوائية قد تكون ذات تباين شرطي غير متجانس، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية ARCH-LM والتي تساوي 21.9813 (**الشكل رقم 07**) فهي أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^1_{0.05}(1) = 3.84$ ، وبالتالي لا بد من إعادة النمذجة للأخذ بعين الاعتبار التغيرات في التباين الشرطي للأخطاء، لأن السلاسل المالية تتميز بتقلبات مرتبطة بالزمن وبتباين شرطي غير متجانس، حيث تعبر هذه التقلبات عن المخطر في السوق.

ج. المقارنة بين لوغاريتم مؤشر البورصة الحقيقي والتقديري

نلاحظ من خلال (**الشكل رقم 11**) أن سلسلة لوغاريتم مؤشر سوق الدار البيضاء المالي تنطبق على السلسلة المقدرة للوغاريتم المؤشر،وهذا ما يؤكده معامل التحديد والذي يعبر عن مقياس التصحيح أو القدرة التفسيرية والذي بلغ %99.

9. اقتراح نموذج انحدار ذاتي مشروط بعدم تجانس التباين للأخطاء: قمنا بتقدير نموذج $ARIMA(1,1,0)$ مع الخطأ $GARCH(1,1)$ وذلك باختبار التوزيع من نوع توزيع الخطأ المعمم GED(generalized error distribution)، واستخدمنا في ذلك خوارزمية BHHH، والنتائج موضحة في **(الشكل رقم 12).**

حيث نلاحظ أن كل المعاملات مقبولة إحصائيا، أي تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، حيث أن إحصائية Student أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 وهذا ما تؤكده نسب الاحتمال التي تعتبر معدومة فهي أقل تماما من %5 ، كما أن معلم GED يختلف أيضا معنويا عن الصفر لأن إحصائية Student والتي تساوي 22.979 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96.

كما نلاحظ أن للنموذج قدرة تفسيرية متوسطة، حيث بلغ معامل التحديد 32%، ومن جهة أخرى نلاحظ أن المعاملين المقدرين في $GARCH(1,1) \leftarrow \hat{\alpha} + \hat{\beta} = 0.463312 + 0.345941$ أقل من 1، وهذا يدل على استقرارية النموذج، حيث أن المعاملين المقدرين موجبان وأكبر من 0.5.

تجدر الإشارة إلى أن بواقي التقدير والمبينة في **(الشكل رقم 13)** مستقرة لأن معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي والمبينة في (**الشكل رقم 14**) تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}}, \frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ فهي تساوي معنويا الصفر، وهذا ما تؤكده احصائية durbin-watson والتي تساوي 1.927 في (**الشكل رقم 12**)، وهي بذلك تشير إلى عدم معنوية معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن هناك دليل على استقلالية بواقي التقدير، كما نلاحظ من نفس الشكل أن فرضية تجانس التباين الشرطي لأخطاء النموذج $ARIMA(1,1,0)GARCH(1,1)$ محققة لأن احصائية ARCH-LM والتي تساوي 0.10328 (**الشكل رقم 12**)، فهي أقل تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^2_{0.05}(1) = 3.84$ وهذا ما تؤكده نسبة الاحتمال والتي تساوي 0.7479، وهي أكبر تماما من %5 ، وللتأكد من ذلك قمنا بالتمثيل البياني لسلسلة

مربعات البواقي المبينة في (**الشكل رقم 15**)، حيث نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{T}},\frac{+1.96}{\sqrt{T}}\right]$ أي تساوي معنويا الصفرعند مستوى معنوية 5%، وهذا دليل على استقرارية مربعات البواقي وبالتالي فرضية تجانس التباين الشرطي للأخطاء محققة، إلا أن فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي غير محققة (**الشكل رقم 16**) لأن إحصائية Jarque-Berra تساوي 10098.16 وهي أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $x^2_{0.05}(2)$، وهذا منطقي إذا أخذنا بعين الاعتبار خطأ $GARCH$ بتوزيع غير طبيعي وليكن GED مثلا.

10.التنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي:

لاختبار كفاءة السوق على المستوى الضعيف قمنا بحساب التنبؤ على المدى القصير خارج العينة، حيث قدرنا الخطأ المعياري للتنبؤ باستخدام $ARIMA(1,1,0)GARCH(1,1)$ ففي هذه الحالة يتم مقارنة التنبؤ باستخدام النموذج المقترح بالتنبؤ باستخدام النموذج السير العشوائي، حيث نلاحظ أن الأخطاء المعيارية للتنبؤ في (**الشكل رقم 17**) في النموذج المقترح تعتبر أصغر تماما من الأخطاء المعيارية لنموذج السير العشوائي، وهذا ما يشير إلى الجودة التنبؤية لنموذجنا بالمقارنة مع نموذج السير العشوائي، بمعنى أخر أن سوق الدار البيضاء يعتبر غير كفؤ عند المستوى الضعيف، وحركة الأسعار تظهر كنتيجة لصدمة خارجية عابرة ومؤشر السوق يعتبر قابل للتنبؤ على المدى القصير، وهذا ما تؤكده الاختبارات الإحصائية المبينة سابقا.

V - خلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار القدرة على التنبؤ بعوائد مؤشر سوق الدار البيضاء المالي خلال الفترة من 2007 إلى 2011، حيث اختبرت بداية الكفاءة على المستوى الضعيف، ووجدت النتائج أن سلسلة عائد مؤشر سوق الدار البيضاء لا تتوزع توزيعا طبيعيا، وأن هناك ارتباط ذاتي بين مشاهداتها، وبالتالي رفض فرضية السير العشوائي فالسوق غير كفؤ عند المستوى الضعيف، وهناك امكانية للتنؤ بعوائد مؤشر السوق على الأفق القصير.

تم تقدير نموذجين للتنبؤ، واخترنا أفضلهما من حيث الجودة التنبؤية، وهو نموذج $ARIMA(1,1,0)GARCH(1,1)$.

إن هذه النتائج مطابقة لنتائج بعض الدراسات المتعلقة بالأسواق الناشئة مثل دراسة: Mirah Putu Nikita, Subiakto Soekarno(2012) على سوق اندونيسيا، مروان جمعة درويش(2011) على سوق فلسطين، فاروق رفيق التهتموني(2009) على سوق عمان، Asma Mobarek(2000), على سوق دكا بنغلاديش، وتتعارض مع نتيجة Mohammad Al-Shiab (2006) على سوق عمان.

إن التطابق الكبير مع نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالاسواق المالية الناشئة، قد يكون سببها تماثل الخصائص السائدة في الاسواق المالية الناشئة مثل[21]:

1. انخفاض درجة الإفصاح في السوق، الانقطاع المستمرة في التداولات وارتفاع تكلفة المعاملات؛
2. ضعف السيولة ومحدودية أنواع الأصول المالية المتداولة؛
3. التقلبات الشديدة في أسعار الأصول المالية ؛
4. البطئ في نشر المعلومات وعدم انعكاسها بسرعة في اسعار االاوراق المالية، بسبب ضعف تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
5. عدم وجود لوائح تنظيمية رسمية مكثفة، مما يؤدي إلى التأخر في تنفيذ العمليات الاستثمارية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل (04) نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلسلة M_d

Sample: 1 827
Included observations: 826

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.190	0.190	29.948	0.000
2	0.093	0.059	37.091	0.000
3	0.023	-0.005	37.538	0.000
4	0.008	-0.001	37.591	0.000
5	-0.035	-0.038	38.588	0.000
6	-0.000	0.013	38.588	0.000
7	-0.015	-0.012	38.766	0.000
8	-0.090	-0.089	45.519	0.000
9	-0.103	-0.073	54.360	0.000
10	-0.086	-0.046	60.492	0.000
11	0.004	0.043	60.505	0.000
12	0.044	0.050	62.112	0.000
13	0.079	0.059	67.347	0.000
14	0.028	-0.007	67.999	0.000
15	0.041	0.023	69.387	0.000
16	0.008	-0.010	69.443	0.000
17	0.006	-0.010	69.475	0.000
18	0.037	0.025	70.661	0.000
19	0.030	0.011	71.412	0.000
20	0.089	0.091	78.079	0.000
21	0.012	-0.000	78.208	0.000
22	-0.036	-0.036	79.281	0.000
23	-0.010	0.013	79.374	0.000
24	0.019	0.024	79.683	0.000
25	-0.043	-0.051	81.237	0.000
26	-0.004	0.003	81.253	0.000
27	-0.027	-0.023	81.870	0.000
28	0.013	0.042	82.025	0.000
29	0.010	0.027	82.118	0.000
30	0.010	0.001	82.199	0.000

(Autocorrelation / Partial Correlation)

الشكل (06) نتائج اختبار BDS للسلسلة M_d

BDS Test for DLOGM
Date: 26/09/13 Time: 10:32
Sample: 1 827
Included observations: 827

Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.
2	0.035873	0.003524	10.18098	0.0000
3	0.062882	0.005598	11.23355	0.0000
4	0.074776	0.006665	11.21882	0.0000
5	0.081429	0.006947	11.72099	0.0000
6	0.081695	0.006701	12.19211	0.0000
7	0.076551	0.006141	12.46467	0.0000
8	0.069383	0.005429	12.77953	0.0000
9	0.061442	0.004672	13.15034	0.0000
10	0.053706	0.003938	13.63816	0.0000

Raw epsilon	0.010787		
Pairs within epsilon	479554.0	V-Statistic	0.702874
Triples within epsilon	3.07E+08	V-Statistic	0.544635

Dimension	C(m,n)	c(m,n)	C(1,n-(m-1))	c(1,n-(m-1))	c(1,n-(m-1))^k
2	179848.0	0.529120	238717.0	0.702315	0.493247
3	138639.0	0.408873	238041.0	0.702028	0.345990
4	108012.0	0.319323	237866.0	0.703219	0.244547
5	85423.00	0.253157	237221.0	0.703021	0.171728
6	68040.00	0.202133	236549.0	0.702739	0.120438
7	54529.00	0.162390	236449.0	0.704157	0.085840
8	43564.00	0.130053	235982.0	0.704485	0.060670
9	34758.00	0.104018	235305.0	0.704183	0.042577
10	27884.00	0.083651	234701.0	0.704097	0.029945

الشكل رقم (01): تطور سلسلة مؤشر سوق الدار البيضاء M خلال الفترة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09

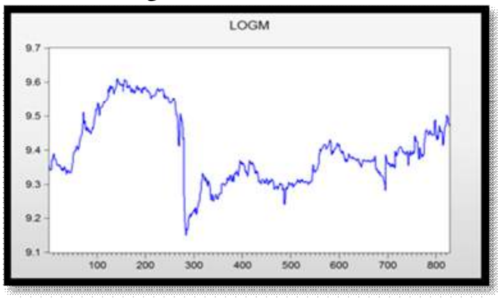

الشكل رقم (02): تطور سلسلة مردودية مؤشر سوق الدار البيضاء M خلال الفترة من 2007/05/23 إلى 2011/08/09

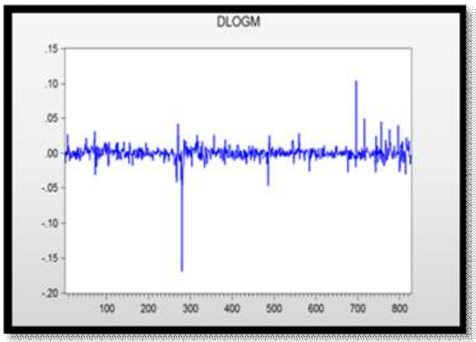

الشكل (03) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للسلسلة M_d

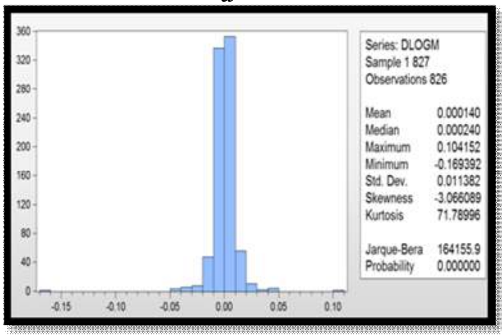

الشكل (05) نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة M_d

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=20)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-23.80408	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.438052	
	5% level	-2.864829	
	10% level	-2.568576	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 26/09/13 Time: 10:27
Sample (adjusted): 3 827
Included observations: 825 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.814735	0.034227	-23.80408	0.0000
C	1.581428	4.621023	0.342225	0.7323

R-squared	0.407758	Mean dependent var	0.127576
Adjusted R-squared	0.407038	S.D. dependent var	172.3510
S.E. of regression	132.7172	Akaike info criterion	12.61674
Sum squared resid	14496201	Schwarz criterion	12.62817
Log likelihood	-5202.405	Hannan-Quinn criter.	12.62112
F-statistic	566.6344	Durbin-Watson stat	2.017586
Prob(F-statistic)	0.000000		

الشكل (07): نتائج تقدير نموذج ARIMA(1,1,0) بطريقة GAUSS-NEWTON

```
Box-Jenkins - Estimation by LSGauss-Newton
Convergence in     2 Iterations. Final criterion was  0.0000000 <=  0.0000100
Dependent Variable LOGY
Usable Observations    825      Degrees of Freedom   824
Centered R**2       0.988413      R Bar **2    0.988413
Uncentered R**2     0.999999      T x R**2      824.999
Mean of Dependent Variable        9.3997657115
Std Error of Dependent Variable 0.1038115406
Standard Error of Estimate       0.0111746843
Sum of Squared Residuals         0.1028958207
Log Likelihood                     2537.51214
Durbin-Watson Statistic              2.021500
Akaike info criterion               -6.149120
Schwarz criterion                   -6.143405
Hannan-Quinn criter.                -6.146928
Q(36-1)                             48.000497
Significance Level of Q            0.07046823

   Variable                        Coeff         Std Error       T-Stat      Signif
*********************************************************************************
1.  AR{1}                      0.1906950612 0.0342075478       5.57465  0.00000003
```

إحصائية Breusch-Godfrey	إحصائية ARCH-LM
2.7309	21.9813

الشكل (08) نتائج تقدير نموذج ARIMA(0,1,1) بطريقة GAUSS-NEWTON

```
Box-Jenkins - Estimation by LSGauss-Newton
Convergence in     7 Iterations. Final criterion was  0.0000022 <=  0.0000100
Dependent Variable LOGY
Usable Observations    826      Degrees of Freedom   825
Centered R**2       0.988360      R Bar **2    0.988360
Uncentered R**2     0.999999      T x R**2      825.999
Mean of Dependent Variable        9.3996993623
Std Error of Dependent Variable 0.1037661282
Standard Error of Estimate       0.0111953571
Sum of Squared Residuals         0.1034022165
Log Likelihood                     2539.06064
Akaike info criterion               -6.145431
Schwarz criterion                   -6.139721
Hannan-Quinn criter.                -6.143241
Durbin-Watson Statistic              1.969539
Q(36-1)                             54.248537
Significance Level of Q            0.01997961

   Variable                        Coeff         Std Error       T-Stat      Signif
*********************************************************************************
1.  MA{1}                      0.1665568376 0.0343361796       4.85077  0.00000147
```

إحصائية Breusch-Godfrey	إحصائية ARCH-LM
2.9027	20.6903

الشكل (09) المثيل البياني لبواقي تقدير نموذج ARIMA(1,1,0) ولدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي

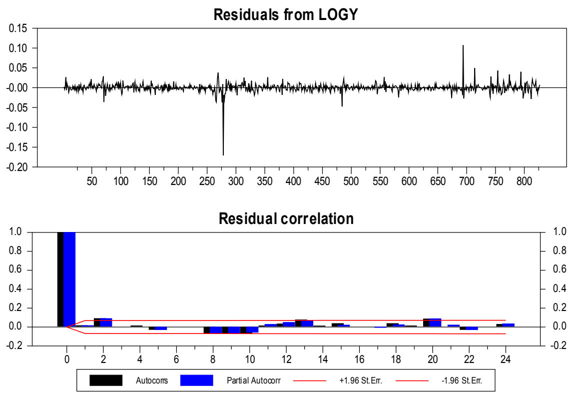

الشكل (10): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي :ARIMA(1,1,0)

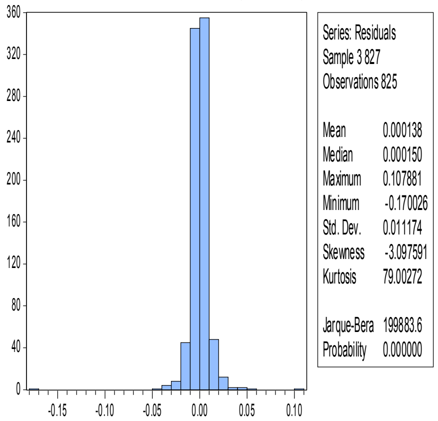

الشكل 13: بواقي تقدير النموذج ARIMA-GARCH

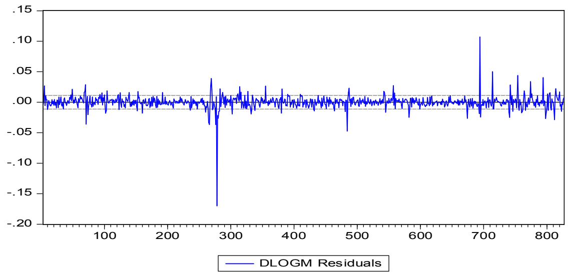

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة والبرنامج الإحصائي **RATS 07**

الشكل (11): المقارنة بين لوغاريتم مؤشر البورصة الحقيقي والتقديري

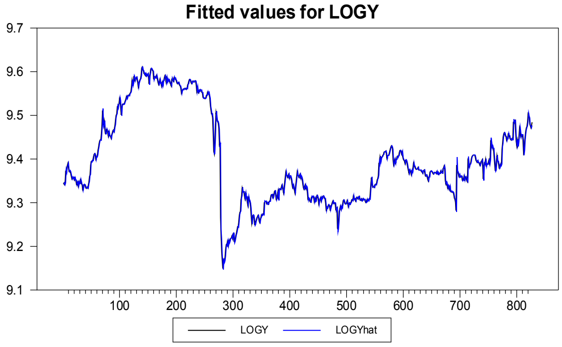

الشكل (12):نتائج تقدير النموذج ARIMA(1,1,0)-GARCH(1,1) مع توزيع الخطأ من نوع GED - خوارزمية BHHH -

Method: ML - ARCH (Marquardt) - Generalized error distribution (GED)
Date: 09/25/13 Time: 16:01
Sample (adjusted): 3 827
Included observations: 825 after adjustments
Convergence achieved after 21 iterations
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)
GARCH = C(2) + C(3)*RESID(-1)^2 + C(4)*GARCH(-1)

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
AR(1)	0.146522	0.032355	4.528552	0.0000
Variance Equation				
C	2.45E-05	4.68E-06	5.238745	0.0000
RESID(-1)^2	0.463312	0.091754	5.049478	0.0000
GARCH(-1)	0.345941	0.080327	4.306671	0.0000
GED PARAMETER	0.958999	0.041732	22.97985	0.0000

R-squared	0.325897	Mean dependent var	0.000169
Adjusted R-squared	0.325897	S.D. dependent var	0.011382
S.E. of regression	0.011186	Akaike info criterion	-6.858029
Sum squared resid	0.103104	Schwarz criterion	-6.829451
Log likelihood	2833.937	Hannan-Quinn criter.	-6.847066
Durbin-Watson stat	1.927372		
Inverted AR Roots	.15		

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.103045	Prob. F(1,822)	0.7483
Obs*R-squared	0.103283	Prob. Chi-Square(1)	0.7479

شكل (14): دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي

Sample: 3 827
Included observations: 825
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.035	0.035	1.0209	
2	0.027	0.025	1.6041	0.205
3	-0.004	-0.005	1.6146	0.446
4	-0.010	-0.010	1.6978	0.637
5	-0.023	-0.022	2.1332	0.711
6	-0.015	-0.013	2.3111	0.805
7	0.013	0.015	2.4450	0.875
8	-0.036	-0.036	3.4999	0.835
9	-0.021	-0.020	3.8564	0.870
10	-0.047	-0.045	5.7328	0.766
11	0.031	0.035	6.5577	0.766
12	0.008	0.008	6.6112	0.830
13	0.054	0.050	9.0493	0.699
14	-0.005	-0.012	9.0700	0.768
15	0.018	0.015	9.3404	0.809
16	-0.006	-0.007	9.3721	0.857
17	-0.006	-0.004	9.3986	0.896
18	0.027	0.026	10.029	0.902
19	0.033	0.034	10.976	0.895
20	0.119	0.115	23.010	0.237
21	0.008	0.006	23.063	0.286
22	-0.042	-0.048	24.550	0.267
23	-0.013	-0.003	24.685	0.312
24	0.028	0.032	25.332	0.333
25	-0.057	-0.053	28.103	0.256

شكل (15): دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمربعات البواقي

Sample: 3 827
Included observations: 825
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.011	-0.011	0.1038	
2	0.040	0.040	1.4565	0.227
3	-0.007	-0.006	1.4989	0.473
4	-0.003	-0.005	1.5051	0.681
5	-0.019	-0.019	1.8169	0.769
6	-0.013	-0.013	1.9515	0.856
7	-0.018	-0.017	2.2209	0.898
8	-0.015	-0.014	2.3966	0.935
9	0.006	0.007	2.4252	0.965
10	0.006	0.006	2.4529	0.982
11	-0.010	-0.011	2.5327	0.990
12	-0.001	-0.003	2.5339	0.996
13	0.050	0.050	4.6205	0.969
14	0.006	0.007	4.6527	0.982
15	-0.024	-0.029	5.1573	0.984
16	-0.021	-0.022	5.5258	0.987
17	-0.017	-0.015	5.7701	0.990
18	0.012	0.015	5.8963	0.994
19	-0.022	-0.020	6.3031	0.995
20	0.226	0.227	49.769	0.000
21	0.001	0.007	49.770	0.000
22	-0.010	-0.033	49.859	0.000
23	-0.019	-0.021	50.159	0.001
24	0.020	0.023	50.489	0.001
25	-0.007	0.002	50.537	0.001

شكل (16): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج -ARIMA GARCH

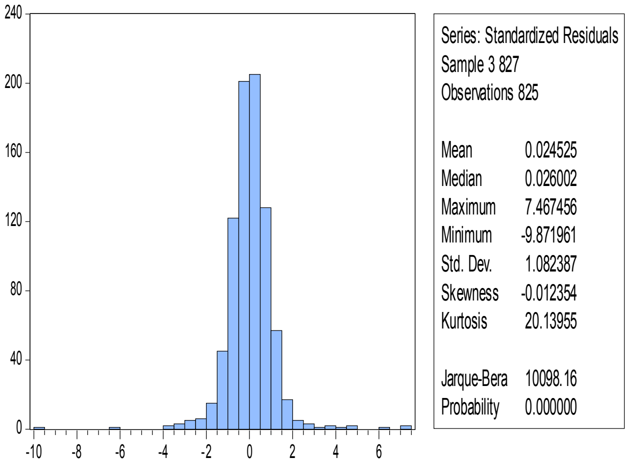

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة والبرنامج الإحصائي RATS 07

شكل (17) التنبؤ بمعائد مؤشر السوق باستعمال نموذج ARIMA(1,1,0) GARCH(1,1)

أفق التنبؤ	*ARIMA(1,1,0)-GARCH(1,1)*	نموذج السير العشوائي
1	0.0173	0.0247
2	0.0221	0.0345
3	0.0260	0.0398
4	0.0295	0.0401
5	0.0321	0.0420

- الإحالات والمراجع :

[1] Michael C. Jensen, **Some Anomalous Evidence Regarding Market Efficiency,** Journal of Financial Economics, Vol. 6, Nos. 2/3 (1978) ,p.02.

[*] نهاية مارس 2013.

[*] حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2013 مناصفة مع Robert J. Shiller و Lars Peter Hansen لأعمالهم المتعلقة بتحليل تطور أسعار الأصول المالية عبر الزمن ومدى تأثير المالية السلوكية عليها الناتجة عن ظهور التشوهات في أسعارها.

[2] .Eugene F. Fama, Efficient **Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work**, journal of Finance, Volume 25, Issue 2, December (May 1970), p384.

[3] . Jensen, M. (1978). **Some anomalous evidence regarding market efficiency**. Journal of Financial Economics,vol 6, p.02.

[4] .Beaver,W.H., **Market Efficiency,** the Accounting Review, January 1981, p.28.

[5]. Sanford J.Grossman;Joseph E.Stiglitz, **One Impossibility of Informaationally Markets**, The American Economic Review, volume70,Issue3,Jun 1980,p.393

[6]. Eugene F.Fama, **Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work**, Journal of Finance, Vol. 25, Issue 2, December 28-30,1969(May,1970), 389-417.

[**] هي المعلومات التي تمتلكها فئة معينة من المستثمرين من أقارب وأصدقاء العاملين في المؤسسة المصدرة للأسهم دون وصولها للجمهور، ويسمى هؤلاء المستثمرون في لغة الأسواق المالية بالمستثمرين المحظيين..

[7].Fama Eugene and Marshall E. Blume (1966), **Filter Rules Stock-Market Trading**, Journal of Business XXXIX (1, part II), January : p02.

[8] . Alexander s. SANGARE, **Efficience Des Marchès:Un Siècle Après Bachelier**, revue d'èconomie financière, volume81, 2005, p.04.

[***] يكون معامل الارتباط يساوي الصفر إذا كانت التغيرات عشوائية، ويكون ايجابي إذا كان متوسط الزيادة أعلى في الفترة t يتبعه زيادة أعلى عن المتوسط في الفترة t+1 ويكون سلبي إذا كان التقلب في السعر خلال t+1 يميل لتعويض الزيادة أو النقصان في الفترة t.

[9] Alexander s. SANGARE RE, **Op**.**Cit**, p.05

[10] **Idem**.

[11] . Asma Mobarek(2000), **Weak-form market efficiency of an emerging Market: Evidence from Dhaka Stock Market of Bangladesh**, The paper presented at the ENBS Conference held on Oslo, May 2000.

[12]. Dilip K. Patro, Yangru Wu**, Predictability of short-horizon returns in international equity markets**, Journal of Empirical Finance 11 (2004).

[13] . Mohammad Al-Shiab, **The Predictability of the Amman Stock Exchange using the Univariate Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA) Model**, Journal of Economic & Administrative Sciences, Vol. 22, No. 2, 2006.

[14] . فاروق رفيق التهتموني(2009)، **فرضية السير العشوائي لبورصة عمان للأوراق المالية (دراسة مقارنة بين أنواع مؤشرات السوق من 2003- 2007)**، المؤتمر العلمي الثالث "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، يومي 27-29 أفريل 2009،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

[15] مروان جمعة درويش(2011) ، **اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف خلال الفترة 2006-2008**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والعشرون، المجلد الثاني، جوان 2011.

[16] Mirah Putu Nikita, Subiakto Soekarno(2012)**, Testing on Weak Form Market Efficiency:The Evidence from Indonesia Stock Market Year 2008-2011**, 2nd International Conference on Business, Economics, Management and Behavioral Sciences (BEMBS'2012) Oct. 13-14, 2012 Bali (Indonesia)

**** تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت وتباين ليس له علاقة بالزمن.

[17] Asma Mobarek, Keavin Keasey ,**Weak-form market efficiency of an emerging Market: Evidence from Dhaka Stock Market of Bangladesh**, ENBS Conference held on Oslo, May 2000, p.32.

[18] . لمزيد من التفصيل ارجع إلى:

- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011، ص: 223

- ***Chris Brooks, Introductory Econometrics for Finance, CAMBRIDGE University Press, 1 and 2nd Edition, June 2008, p.552.***

[19] .محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 223.

[20] . **Chris Brooks**, **Op**.**Cit**, p.230-258.

[21]. Asma Mobarek, **Op**.**Cit**, p.25.

واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر(SOTRAMEST)

The reality of organizational learning practice in maritime works company in Eastern Algeria (SOTRAMEST)

عبد المالك ججيق (*) & سارة عبيدات (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر

ملخص : هدفت هذه المقالة إلى معرفة واقع التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر(SOTRAMEST) من خلال قياس اثر المرتكزات الأساسية المدعمة لاكتساب و تقاسم المعارف في ممارسة التعلم الفردي، الجماعي، وعلى المستوى الكلي للشركة. لتحقيق أهداف الدراسة اقترح الباحثان نموذجا يتكون من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مرونة الهيكل التنظيمي، القيادة المشجعة على التعلم، القيم المشتركة، التشارك المعرفي، تمكين الموارد البشرية، التكوين ؛ والمتغير التابع المتمثل في ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة. وقد وزعت إستبانة على عينة متكونة من 263عامل أي بنسبة 60 %من مجتمع الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والأساليب الإحصائية الملائمة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة لاكتساب وتقاسم المعارف ومستويات ممارسة التعلم التنظيمي. وبناءا على ذلك توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتفعيل التعلم التنظيمي وتعزيزه بصفة ديناميكية و متواصلة.

الكلمات المفتاح : تعلم فردي، تعلم جماعي، تعلم تنظيمي، ركائز التعلم التنظيمي، شركة الأشغال البحرية للشرق.

تصنيف JEL : M12 .

Abstract : This article aimed to investigate the reality of organizational learning in the company maritime works in Eastern Algeria (SOTRAMEST), through measuring the impact of the fundamental pillars that enhance the acquisition and sharing of knowledge across the practice of individual, group learning and at the macro level of the company.In order to achieve the objectives of this study, the researchers proposed model has two variables, the independent variable represented by the flexibility of the organizational structure, leadership encouraging learning, shared values, shared knowledge, empowerment human resources, training ; and the dependent variable represented by the three levels of organizational learning. A questionnaire was distributed to 263 workers representing a rate of 60 % of the total sample. the statistical package for social sciences SPSS and the most appropriate statistical methods were used to analyze the data.

The study found a positive relationship between the fundamental pillars that enhance the acquisition and sharing of knowledge and levels of organizational learning . On this based, the study recommends to address by activation of organizational learning as a dynamic and continuous a way.

Keywords : Individual learning, Collective learning, Organizational learning, Pillars of organizational learning, SOTRAMEST.

Jel Classification Codes : M12.

I- تمهيد :

تعتبر ممارسة التعلم التنظيمي المفتاح الأساسي لتمكين الشركات الاقتصادية من البقاء والاستمرار في بيئة أعمال تتميز بدرجة عالية من التعقد والمرونة، لاسيما في ظل الانفجار المعرفي الحاصل وعولمة الأسواق واشتداد حدة المنافسة. فأمام هذه التحديات تبرز الأهمية الإستراتيجية للتعلم التنظيمي الذي يمثل أهم التوجهات والمداخل الإدارية الحديثة لتدعيم وتطوير كفاءة الشركات الاقتصادية على التكيف مع المستجدات المحيطة بها. حيث أن الممارسة الفعالة للتعلم تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وهذا نظرا لمدى مساهمتها في تنمية الموارد البشرية وتطوير كفاءاتهم من خلال تعميق معارفهم، وتجديدها بما يقود إلى تفجير طاقاتهم الإبداعية وتشجيع الابتكار، كما تساهم أيضا في تكوين رأس المال الفكري الذي يعتبر أهم الأصول غير المادية التي تضمن خلق القيمة المضافة وتعزيز مكانة الشركات الاقتصادية بين منافسيها. وفي السياق ذاته فان الممارسات التي تدخل في إطار مجال التعلم التنظيمي تعد أساس بناء شركات اقتصادية متعلمة قادرة على مواجهة المستقبل بكفاءة عالية.

eMail : (*) : malekdjedjig@yahoo.fr & (**) : abidat2459@hotmail.com

ولذلك فان كل شركة تسعى جاهدة نحو بلوغ التميز وتحقيق أهدافها يستوجب عليها أن تتبنى منهج التعلم التنظيمي، وممارسته بصفة متواصلة على كافة المستويات التنظيمية من خلال توفير وترسيخ المتطلبات الضرورية التي تعد بمثابة مرتكزات أساسية، تلعب دورا استراتيجيا في خلق ديناميكية تسييرية للمعارف، وتشجيع الموارد البشرية باستمرار على التعلم بشكل فردي وجماعي ينعكس ايجابيا على المستوى الكلي للشركة، خاصة وان غياب الظروف المشجعة على ممارسة التعلم سيجعلها حسب ما أشار بعض المفكرين عملية فردية معزولة عن سياق أعمال الشركة.

أصبحت الشركات الاقتصادية الجزائرية في الوقت الراهن مجبرة على مواكبة التغيرات والتطورات التي يفرضها الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعرفة من اجل ضمان انفتاحها على المحيط التنافسي ؛ وإدراك هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطوير نمط إدارتها وتغيير أساليب تفكيرها عبر التجسيد الواقعي للمرتكزات اللازمة لتشجيع ممارسة التعلم على كافة المستويات التنظيمية.

وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر ؟

و يمكن تجزئة التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي درجة ممارسة المرتكزات الأساسية المدعمة لاكتساب وتقاسم المعارف في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر ؟
- ما هي درجة ممارسة التعلم على المستوى الفردي، الجماعي(الفرقي) والكلي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر ؟
- هل يوجد تأثير ايجابي للمرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف من خلال مرونة الهيكل التنظيمي، القيادة المشجعة على التعلم، القيم المشتركة، التشارك المعرفي، تمكين الموارد البشرية و التكوين في ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر؟

على ضوء هذه التساؤلات، يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- **الفرضية الرئيسية :** توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف، ومستويات التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- **الفرضية الفرعية الأولى :** توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، و ممارسة التعلم الفردي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

- **الفرضية الفرعية الثانية :** توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، وممارسة التعلم على المستوى الجماعي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

- **الفرضية الفرعية الثالثة :** توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، و ممارسة التعلم على مستوى الشركة ككل في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لتسليط الضوء حول ممارسة التعلم التنظيمي ميدانيا في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر، و توعية القادة والمسئولين بأهمية التعلم المستمر، و ضرورة تهيئة بيئة عمل تشجع الموظفين على اكتساب و تبادل المعارف من اجل مواكبة المستجدات و تفعيل علاقة شركتهم مع بيئة الأعمال.

و تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر من خلال تحديد درجة توفر المرتكزات المشجعة على ممارسته، و تحديد كذلك درجة ممارسته على كافة المستويات التنظيمية (الفردي، الجماعي والشركة ككل).

- محاولة معرفة اثر المرتكزات الرئيسية التي تدعم اكتساب وتقاسم المعارف في ممارسة التعلم على مستوى الفرد، الجماعة والشركة ككل في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر.

من أجل انجاز هذه الدراسة تم تقسيمها إلى جزء نظري تناول الدراسات السابقة، طبيعة التعلم التنظيمي، مستويات ممارسته وأهم المرتكزات التي ترتكز عليها هذه الممارسة، والجزء الأخر تطبيقي خصص لمعالجة واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر من خلال تحليل النتائج الإحصائية المتوصل إليها ومناقشتها، واقتراح التوصيات.

1- الدراسات السابقة

ظهر أول استخدام لمصطلح التعلم التنظيمي في عام 1978من قبل (Argyris et Schon) في كتابهما "Organizational Learning" إذ قدما سؤالا مفاده هل يجب على الشركات أن تتعلم ؟[1] كما زاد الاهتمام بالتعلم التنظيمي بعد نشر كتاب (Senge) في عام1990 الموسوم "المبدأ الخامس فن وممارسة التعلم التنظيمي."[2] ولقد توالت الدراسات بعد هذه الفترة وتنوعت ؛ فمن أحدثها دراسة (دوسيا وكروسان، 2004) التي هدفت إلى تطوير نموذج نظري لأثر أساليب وممارسات القيادة الإستراتجية على التعلم التنظيمي، [3] ودراسة (Susana.P et al, 2005) توصلت إلى أن التعلم التنظيمي يؤثر بشكل ايجابي في كل من الابتكار والقدرة التنافسية في عينة من الشركات الاسبانية، [4] وفي عام 2007 أظهرت دراسة (Daniel.J et Juamg.C) أن التوجه نحو السوق يؤثر على الأداء من خلال التعلم التنظيمي في 451 شركة، [5] وقد أظهرت النتائج الإحصائية لدراسة (شاكر جاراالله وآخرون، 2008) وجود تأثير معنوي لأسلوبي القيادة الإجرائية والتحويلية في التعلم التنظيمي بنوعيه التكيفي والتوليدي في 16 شركة صناعية بالأردن. [6]

2- طبيعة التعلم التنظيمي

2- 1 مفهوم التعلم التنظيمي

تعددت وتنوعت تعاريف التعلم التنظيمي باختلاف الدراسات التي تناولته حيث يعرفه المفكرين (Argyris and Schon, 1978) على انه عملية تصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها، [7] ويصفه (Fiol, 1985) على انه تلك العملية المؤدية إلى تحسين العمل من خلال المعرفة الأفضل والفهم الأحسن، [8] كما يعرف (Gérard Koenig, 1994) التعلم التنظيمي على انه ظاهرة جماعية لاكتساب وتنمية الكفاءات بشكل مستمر وعميق بهدف تغيير نمط التسيير للوضعيات وتغيير الوضعيات في حد ذاتها ؛ [9]أما(Susana et al, 2005) عرفته على انه عملية ديناميكية تتمثل في خلق، اكتساب ونشر المعرفة بهدف تنمية قدرات الموارد البشرية بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تطوير أداء الشركة.[10] في حين اعتبر (John.R.Schermer et al, 2006) التعلم التنظيمي على انه عملية اكتساب المعرفة واستخدام المعلومات بما يمكن الشركة وأعضائها من التكيف والتأقلم مع التغييرات المستمرة في البيئة. [11]وفي هذا الصدد استنتج الباحثان التعريف التالي للتعلم التنظيمي : هو عملية مستمرة تسعى من خلالها الشركة إلى الاستثمار الفعال في كفاءة الموارد البشرية المتمثلة في المعرفة، المهارة والسلوكيات بشكل فردي وجماعي مما يجعلها قادرة على مواجهة المستقبل، وذلك في إطار تهيئة بيئة عمل مشجعة على التعلم.

2- 2 خصائص التعلم التنظيمي

حسب (احمد هيجان، 1998) يتميز التعلم التنظيمي بالخصائص التالية : [12]

-هو عملية مستمرة ومتواصلة لا يعتبرها الأفراد شيئا مضافا إلى أعمالهم اليومية، فهي تحدث بشكل تلقائي كجزء من ثقافتهم ؛

- وجود رؤية مشتركة بين أعضاء الشركة حول أهدافها ومستقبلها ؛

- هو نتيجة الخبرة والتجارب الداخلية والخارجية للشركة ؛

- هو عملية معقدة ومتشابكة تحتاج إلى تخطيط، وتنظيم، ومتابعة حيث لا يمكن أن يحقق نتائجه دون دعم ومساندة القيادة التنظيمية ؛

- يتضمن عددا من العمليات الفرعية المتمثلة في اكتساب المعلومات، و تخزينها في ذاكرة الشركة، ثم الوصول إلى هذه المعلومات وتنقيحها للاستفادة منها في حل المشكلات، وذلك في إطار ثقافتها.

كما يعتبر(Marc Ingham, 1994) التعلم التنظيمي كعملية اجتماعية ناتجة عن التفاعلات الفردية التي تهدف إلى إنتاج معارف تنظيمية جديدة[13].

2- 3 أهمية التعلم التنظيمي

ظهرت حتمية الاهتمام بالتعلم التنظيمي في الشركات نتيجة لعدة أسباب يمكن إيجازها في ما يلي : [14]

-التسارع الكمي والنوعي الكبير في توليد المعارف، وتحديثها، وفتح أفاق معرفية جديدة لتحسين وتطوير جودة المنتجات؛

- تعزيز القدرات على إدارة التغيير والتكيف مع تغيرات البيئة ؛

-التنافس الدولي والإقليمي بين الدول والشركات المختلفة سواء كانت التنافسية على الأسواق أو على المواد الأولية وجميع القضايا الجوهرية في ظل العولمة.

ونتيجة للأسباب السابقة الذكر يبرز الدور الاستراتيجي للتعلم التنظيمي في ظل الاقتصاد المعرفي الجديد في النقاط التالية :

- يحسن قدرة الشركة ويفعل علاقتها مع البيئة المحيطة بها ؛ (15)

- يسمح بدوران الأفكار ونشر الممارسات المشكلة للكفاءات الجديدة، وكذلك خلق علاقات بين الكفاءات الموجودة ؛ (16)

- يسمح بإعداد المعارف الضرورية لبلوغ الأهداف المرجوة ؛ (17)

- يشكل كفاءات جماعية فعالة على أساس هيكلة مسارات تعلم الأفراد وتطوير معارفهم بالاعتماد على التبادل ؛ (18)

- تفعيل دور إدارة المعرفة من خلال الاستثمار في المعلومات وتحويلها إلى معارف.

- يعتبر كرافعة إستراتجية للابتكار حيث من خلاله يمكن اكتساب قدرات، مهارات ومعارف تساعد الموارد البشرية على ابتكار منتجات ذات جودة عالية لإرضاء الزبائن واكتساب ولائهم.

وأشار(نجم عبود نجم،2005) إلى أن التعلم التنظيمي يكون مصدرا للقدرة التنافسية إذا توفرت الشروط التالية :(19)

- التعلم المستمر: أي أن يكون التعلم عملية مستمرة وليس اهتماما عابرا؛

- التعلم مسؤولية الجميع : أي أن يكون التعلم مسؤولية مشتركة بين جميع مستويات التنظيم ؛

- الحصول على المعرفة والخبرات من داخل الشركة وخارجها ومن أي مصدر كان ؛

- تتسم ثقافة الشركة بالانفتاح، الشفافية، قبول الفشل وتحفيز التقاسم ؛

- إتباع طريقة منهجية لتحويل التعلم إلى نتائج ذات قيمة من خلال زيادة أصول المعرفة وتعظيم الرأس مال الفكري لل الشركة أو تحسين نتائج الأعمال في السوق ؛

- قياس التعلم بشكل دوري.

3- مستويات التعلم التنظيمي

تتفق اغلب الدراسات على أن التعلم التنظيمي يظهر في الشركة على ثلاث مستويات أساسية التي تكمل وتعزز بعضها البعض، وهي كالأتي :

3- 1 التعلم الفردي : هو التغيير الدائم نسبيا في سلوك الفرد نتيجة للخبرة المكتسبة من التجارب والممارسات السابقة والتي يتم تدعيمها عن طريق التغذية العكسية بشكل معين.(20)

3- 2 التعلم الجماعي (الفرقي) : هو التعلم الذي يحدث عن طريق فرق العمل في إطار التفاعلات الاجتماعية الناتجة عن تعاون و تشارك الأفراد أثناء القيام بأعمالهم بما يؤدي إلى تبادل المعرفة، المعلومات و الخبرات بينهم بغض النظر عن مستوياتهم التنظيمية.

3 - 3 تعلم المؤسسة ككل : أي ذلك التعلم الذي يحدث نتيجة تعديل الشركة و تطوير ثقافتها، استراتيجياتها و أنظمتها التي تعيق خلق و تبادل المعرفة التنظيمية، ويحدث هذا المستوى عندما تتعلم المؤسسة كيف تنفذ التعلم في المستويين الأول والثاني. (21)

تقول في هذا الصدد (Crossan,1999) أن المستويات الثلاثة للتعلم متصلة بأربعة عمليات اجتماعية ونفسية هي :(22)

-**الحدس :** هي مرحلة لاشعورية تحصل على مستوى الفرد.

-**التفسير** : أي تفسير العناصر التي يشعر بها الفرد خلال التعلم ويشارك بها على مستوى الجماعة.

-**الدمج :** وفيها يحصل تغيير الفهم على مستوى الجماعة مما يمكن من نقلها إلى جميع مستويات المؤسسة.

-**إعطاء الصبغة المؤسساتية** : في هذه المرحلة يتم تضمين ما تم تعلمه في الأنظمة والممارسات والهياكل والأعمال الروتينية.

ولقد أشارت (Fillol,2004) إلى انه توجد علاقة تفاعل واضحة بين التعلم الفردي، التعلم الجماعي والتعلم على مستوى الشركة ككل، حيث هذه الأخيرة تتعلم بواسطة أفرادها الذين يشكلون التعلم الجماعي.(23)

كما اعتبر (Olivier Meier,2007) التعلم على مستوى الشركة وتعلم الأفراد عمليتان متكاملتان ومترابطتان أي أن الأول يركز على معارف وسلوكيات الأفراد التي تشكل ممارسات يومية جماعية، وبالتالي هناك تغذية متبادلة بين جميع المستويات عن طريق المشاركة و التقاسم.(24)

وهنا السؤال يطرح نفسه، كيف تتعلم المؤسسات ؟ تعددت النماذج الخاصة بأساليب حدوث عملية التعلم التنظيمي و من أبرزها نموذج (C.Argyris et D.Schon) الذي يتحدث على التعلم أحادي الحلقة و ثنائي الحلقة ؛ فالتعلم في الحلقة الأولى يتعلق بالتعلم عند حل مشكلة آنية(25) بما يؤدي إلى تراكم الخبرة من خلال التكرار وتحليل استراتجيات العمل التي تسمح بالتحسين(26)، وهذا النوع لا يشجع الإبداع ولا يسمح بمواجهة الأوضاع المعقدة في المستقبل؛ أما التعلم في الحلقة الثانية يحدث عندما تتعلم الشركة كيفية تنفيذ التعلم من خلال الإبداع، الابتكار ووضع محل التنفيذ أفكار جديدة.(27)

4- الركائز الأساسية لممارسة التعلم التنظيمي

إن ممارسة عملية التعلم التنظيمي بنجاح تتطلب تهيئة بيئة عمل فعالة تشجع على خلق المعارف، ونشرها، وتعلمها بصفة مستمرة، وفيما يلي أهم الركائز المؤثرة على تطبيق هذه العملية :

4-1 مرونة الهيكل التنظيمي : يمثل الهيكل التنظيمي في الشركة حجر الأساس في تحقيق أهدافها واستراتجياتها من خلال تحديد الأدوار والصلاحيات والعلاقات بين الأفراد وبين جميع المستويات، لذلك يجب عليها تصميم هيكل تنظيمي مرن يوفر الظروف الملائمة لتسيير عملية التعلم. وفي هذا السياق أشار (Marc Ingham, 1994) إلى أن ضمان مستوى عال من التعلم يتطلب بناء هيكل تنظيمي يعتمد على اللامركزية، المشاركة، استخدام فرق المشروع، المرونة التنظيمية، تشجيع الاتصالات غير الرسمية والتركيز على نظم معلومات التي توفر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.(28)

4- 2 القيادة المشجعة على التعلم : لقد اتجه الباحثين في الآونة الأخيرة نحو التركيز على مفهوم القيادة التحويلية كالنمط الملائم لقيادة التعلم التنظيمي، وهذا نظرا لكون القادة التحويليون هم الذين يركزون على التغيير في الشركة بما يسهل انسياب التعلم من الفرد إلى المجموعة، كما يلعبون دورا مهما في تدعيم التعلم من الجماعة إلى الشركة،(29) ويحرصون أيضا على تسهيل عملية التعلم من خلال التغذية العكسية، وذلك لأنهم يهتمون بعملية الاتصال.

فيما يخص تطبيق أسلوب القيادة التحويلية فانه يتوقف على أربعة محاور أساسية هي : (30)

الخصائص الكارزمية للقائد، تأثير القادة على المرؤوسين لاستخدام الرموز والقيم بهدف زيادة دافعيتهم، الاستثارة الفكرية للمرؤوسين ودفعهم لتقديم الأفكار الجديدة لحل مشاكل العمل وتطويره، والاعتبارات الفردية للمرؤوسين أي التخصيص بالمعاملة معهم بحيث تعامل كل فرد بشكل منفرد.

4-3 القيم المشتركة : تلك القيم والمعتقدات التي تدور أساسا حول سبب وجود الشركة، و يتم توصيلها لجميع العاملين بشكل علني أو ضمني. هذه القيم تشكل أساس الثقافة التنظيمية ويجب على القادة ترسيخ وتطوير قيم الشركة والقواعد السلوكية الخاصة بها بطريقة تناسب استراتجياتها وهيكلها التنظيمي.(31) ولكي تنجح عملية التعلم التنظيمي يجب على الشركة ترسيخ ثقافة تنظيمية محابية للتعلم التي عرفها (Miha .S et al, 2010) على أنها تلك القيم والقواعد المعبرة عن أساليب عمل الشركة، والتي تتميز بالتفكير النظمي العميق الهادف إلى تحقيق أعلى مستوى من التعلم التنظيمي.(32) وحسب (Watkins and Marsik, 1993) تتميز ثقافة التعلم التنظيمي بما يلي : (33)

- خلق فرص للتعلم المستمر، وتشجيع التعاون والعمل الجماعي ؛
- تركز على تصميم أنظمة تسمح باكتساب وتبادل المعارف ؛
- تركز على خلق رؤية مشتركة جماعية، وتمكين الموارد البشرية ؛
- تشجع على الاتصالات، وتؤكد على تصميم نظم تربط البيئة بالشركة ؛
- التأكيد على تكوين قيادة إستراتجية تؤمن بالتعلم.

4- 4 التشارك المعرفي : أي مدى اهتمام الشركة بتشجيع المشاركة في المعرفة من خلال الاعتماد على أسلوب فرق العمل الذي يعتبر الوسيط لنقل المعرفة على مستوى جميع فروع التنظيم. وهكذا يصبح فريق العمل الجسر الذي يربط بين تعلم الأفراد وتعلم الشركة عن طريق تشجيع الحوار بين أعضائه، وتبادل الأفكار والمهارات والمعارف، وإثارة القدرة الجماعية المشتركة على توليد الأفكار الجديدة المبتكرة للتعامل مع المشكلات.(34)

4- 5 تمكين الموارد البشرية : يعرف (Daft , 2001) تمكين العاملين على أنه عملية منح الأفراد الحرية والمعلومات لصناعة القرارات والمشاركة في اتخاذها. (35) ويستمد هذا المفهوم أهميته من مدى مساهمته في مساعدة

العاملين على العمل بشكل مستقل وحر يؤدي إلى اكتسابهم خبرة، وسرعة في معالجة المشكلات واتخاذ القرارات. وهنا يجب التمييز بين مصطلح التمكين و تفويض الصلاحيات حيث هذا الأخير عرفه (ابراهيم الفقي، 2010) على انه عملية نقل السلطات الموكلة للقائد إلى أفراد آخرين مما يساهم في منحهم فرصة تعلم مهارات ومعارف جديد.[36]

4- 6 تكوين الموارد البشرية : إن ممارسة التعلم التنظيمي بحاجة إلى تكوين الموارد البشرية حول كيفية العمل ضمن فريق، كيفية خلق وتقاسم المعارف والخبرات، وكيفية تحديد المشكلات وتسييرها وحلها،[37] فحسب (Benchemam.F et Galindo.G,2009) يعرف التكوين على انه ذلك النشاط الذي يهدف إلى صيانة وتطوير الكفاءات المرتبطة بالمناصب والتطورات المهنية عن طريق الاكتساب وتحسين المؤهلات.[38]

II- الطريقة:

1- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفين شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر البالغ عددهم 438موظفا، وهي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم نشأت بموجب المرسوم التنفيذي80/ 50 رقم 9 في 1980/02/23 بعنابة، يتمحور نشاطها في كافة الأشغال البحرية خاصة بناء الموانئ في المدن الساحلية (وسط الجزائر، بجاية، سكيكدة، عنابة، القالة..). تمتلك الشركة تراكم معرفي وخبرة تفوق 30 سنة في مجال نشاطها.

يشير الجدول01 انه تم اختيار عينة تمثل 60% من كل مستوى وظيفي، حيث تم توزيع 263 إستبانة على أفراد العينة واسترجع 240 إستبانة وتم استبعاد 5 إستبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبالتالي أصبح عدد الإستبانات الصالحة للتحليل 235 إستبانة أي نسبة 53.65% من مجتمع الدراسة.

2- متغيرات الدراسة

قام الباحثان باقتراح نموذجا للدراسة، حيث تم تحديد ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة كمتغير تابع، أما المتغير المستقل في هذه الدراسة تمثل في ركائز التعلم التنظيمي (مرونة الهيكل التنظيمي، القيادة المشجعة على التعلم، القيم المشتركة، التشارك المعرفي، تمكين الموارد البشرية والتكوين)، وهذا ما يوضحه الشكل 01.

3- أداة الدراسة

لجمع البيانات قام الباحثان بتصميم إستبيانة وفق سلم ليكرت الخماسي التي غطت المحاور التالية :

- ✓ المحور الأول : يتعلق بالمعلومات العامة حول خصائص أفراد عينة الدراسة و يتضمن 03 فقرات.
- ✓ المحور الثاني : يتضمن 25 فقرة خاصة بالمتغيرات المستقلة.
- ✓ المحور الثالث : يتضمن24 فقرة خاصة بالمتغير التابع.

استند الباحثان في سلم ليكرت الخماسي على ما يلي : دائما 5 درجات، غالبا 4 درجات، أحيانا 3 درجات، من النادر 2 درجات، من النادر جدا درجة. وعلى أساس هذا تم افتراض المتوسط الحسابي الأقل من3 يدل على درجة ممارسة ضعيفة، و المدى (3_4,49) للوسط الحسابي يدل على درجة ممارسة متوسطة، والمدى(4,50 _5) للوسط الحسابي يدل على درجة ممارسة مرتفعة.

4-أساليب التحليل الإحصائي

اعتمد الباحثان على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-19) لتحليل البيانات من خلال استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي (النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)، معامل الارتباط للتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة، والانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.

5- صدق وثبات أداة الدراسة

للتأكد من الصدق الظاهري للإستبانة قام الباحثان بعرضها على7خبراء في مجال إدارة الأعمال حيث تم اخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الثبات Alpha Cronbach ، ونتائج الجدول 02 بينت أن معاملات الثبات لفقرات الإستبانة ككل ومتغيرات الدراسة مرتفعة أي أعلى من معامل القبول (0,60)، وهذا ما يدل على صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

III. النتائج ومناقشتها:

1- خصائص أفراد عينة الدراسة

أشارت النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 03 إلى أن أغلبية المبحوثين من جنس ذكر أي بنسبة 70%، بينما كانت نسبة 30% منهم من جنس أنثى. كما أن أغلبيتهم لهم أقدميه أكثر من 10 سنوات أي بنسبة 49%، في حين نسبة 42% منهم لديهم أقدميه تتراوح بين 5 و10 سنوات، و نسبة 9% لهم أقدميه أقل من 5 سنوات. أما بالنسبة للمستوى التعليمي لاحظنا أن الأغلبية مستواهم مهني حيث بلغت نسبتهم 45%، ويليها المستوى الجامعي بنسبة 40%، في حين نسبة 12% منهم لديهم مستوى ثانوي، و نسبة 3% منهم لديهم مستوى تعليم عالي ما بعد التدرج.

2- تحليل الفقرات الخاصة بركائز التعلم التنظيمي

يتضح من الجدول 04 أن الهيكل التنظيمي في الشركة محل الدراسة يتميز بدرجة مرتفعة من المرونة، وذلك بمتوسط حسابي قيمته 4.77 وبانحراف معياري 0.90، حيث أشار المبحوثين أن طبيعة العلاقات التسلسلية والوظيفية تدعم الاتصالات المباشرة والكثيفة، كما أكدوا أن هناك وضوح بدرجة عالية في أداء المهمات المطلوب انجازها من طرفهم، وهذا ما يدل عن المرونة والشفافية في الإجراءات والقواعد التنظيمية الداخلية. كما يشير الجدول إلى أن مستوى ممارسة أسلوب القيادة المشجعة على التعلم في الشركة متوسط إذ بلغ قيمة 3.92 وبانحراف معياري 0.85، وهذا يدل على أن القيادة تولي اهتماما عاليا بالجانب المعنوي من خلال الاعتراف بأداء الموظفين، وتقدير جهودهم بالإضافة إلى ثقتها في قدراتهم. في حين أشار المبحوثين إلى أن درجة اهتمام القيادة فيما يخص الاعتبارات الفردية، والتعامل مع المشكلات بأساليب جديدة متوسطة. أما فيما يتعلق بالقيم المشتركة أشار المبحوثين إلى وجود ممارسة بدرجة مرتفعة إذ بلغ المتوسط الحسابي قيمة 4.79 وبانحراف معياري 0.92، حيث أن القيم السائدة في المؤسسة محل الدراسة تشجع بدرجة مرتفعة على التعلم المستمر، والعمل الجماعي من خلال وجود أنظمة معلومات ومعارف فعالة. وبالنسبة للتشارك المعرفي يرى المبحوثين أن مستوى ممارسته متوسط أي بمتوسط حسابي قدره 3.92 و بانحراف معياري 0.93، وهذا ما يدل على التعاون بين الموظفين ورغبتهم في تبادل المعلومات لانجاز المهام. في حين كانت درجة المشاركة في وضع الخطط واتخاذ القرارات متوسطة، كما اتضح من خلال فقرة الاستبيان المتعلق« بتنظيم ندوات ولقاءات دورية وورش عمل من اجل تبادل المعارف والأفكار والخبرات بين الموظفين. » أن درجة ممارستها ضعيفة بوسط حسابي 2.69 وبانحراف معياري 1.03. أما فيما يخص تمكين الموارد البشرية تبين أن مستوى ممارسته متوسط أي بوسط حسابي 79. 3 وانحراف معياري 0.86 حيث يرى المبحوثين أن لديهم الحرية والاستقلالية بدرجة متوسطة في اتخاذ القرارات المناسبة عند حدوث مشاكل أثناء العمل، وهذا يدل على الثقة المتبادلة بين الموظفين وإدارة الشركة. ويمارس مبدأ تفويض الصلاحيات بدرجة ضعيفة أي بقيمة وسط حسابي 2.25، ويمكن تفسير هذا بتخوف المدراء من تحمل النتائج السلبية المترتبة عن القرارات التي سيتم اتخاذها من طرف المفوض له. و فيما يخص المتغير المتعلق بتكوين الموارد البشرية فقد أشارت النتائج إلى أن مستوى تطبيقه ضعيف بوسط حسابي قيمته 2.44 وانحراف معياري قيمته 1.16. كما أن عملية تقييم أداء المتكونين تتم بدرجة ضعيفة، وهذا يرجع إلى ضعف اهتمام الشركة بالتكوين من ناحية التخطيط له وتدعيمه ماليا.

3- تحليل الفقرات الخاصة بمستويات التعلم التنظيمي

يتضح من خلال النتائج الإحصائية المبينة في الجدول 05 أن مستوى ممارسة التعلم الفردي في الشركة محل الدراسة متوسطا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.57 وبانحراف معياري 0.86،إذ يركز الأفراد على مناقشة الأخطاء بصراحة ويستفسرون عن رأي الآخرين ويتعاملون مع المشكلات كفرص للتعلم، كما أشار المبحوثين إلى أن هناك معوقات بخصوص التعلم ؛ من أهمها قلة الاهتمام بالتدعيم المالي وتشجيعهم من خلال تقديم المكافآت. في حين تحصلت الفقرة "في شركتنا يشجع الأفراد على إثارة أسئلة لماذا بغض النظر عن موقعهم الوظيفي." على درجة ضعيفة بمتوسط حسابي قدره 2.98 وبانحراف معياري 1.09 . أما فيما يخص التعلم الجماعي فانه يمارس بدرجة متوسطة أي بمتوسط حسابي قيمته 3.55 وبانحراف معياري 0.91، حيث أشارت النتائج أن هناك تفاهم و تعاون بين أعضاء الفريق على كيفية أداء الأعمال بصفة منسجمة و متكاملة، و هذا ما يدل على وجود التضافر والانفتاح والمرونة في التفكير لدى أعضاء الفريق، لكن تعتمد الشركة بدرجة ضعيفة على التحفيز الجماعي، حيث حصلت فقرة مكافأة الفرق على متوسط حسابي قيمته 2.44 وبانحراف معياري 1.02. أما بالنسبة للتعلم التنظيمي فانه يمارس بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.55 و بانحراف معياري 0.78، وهذا يدل على الاهتمام بالتعلم واستقطاب المعارف والخبرات من المصادر الخارجية، حيث تقوم المؤسسة بانجاز بعض المشاريع عن طريق الشراكة الوطنية أو المحلية إلا أن الاهتمام باستقطاب المعرفة من الزبائن فهو ضعيف أي بمتوسط حسابي قدره 2.53. ويتضح من الفقرة « "تعمل الأقسام على حل المشكلة كونها مشكلة الشركة ككل وليس لقسم واحد فقط. » أن أعضاء التنظيم يميلون إلى التفكير الشمولي بمتوسط حسابي قيمته 3.32. كما أشارت النتائج الإحصائية أن الشركة تعتمد بدرجة متوسطة على تكنولوجيا المعلومات، لكن فيما يخص الفقرة المتعلقة بقياس الأداء تحصلت على متوسط حسابي بقيمة 2.60 و انحراف معياري

1.05 مما يدل على الممارسة الضعيفة للتغذية العكسية التي تؤدي إلى عدم القدرة على تحديد الفجوة بين الأداء الفعلي و المتوقع، و هذا لا يسمح بمعرفة حاجيات التكوين بصفة موضوعية.

4-معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

1-4 معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية ومستويات التعلم التنظيمي

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 06 إلى وجود علاقة طردية ايجابية بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، ومستويات ممارسة التعلم التنظيمي، وهذا يعني أنه كلما زاد مستوى توفر مرونة الهيكل التنظيمي، القيادة المشجعة على التعلم، القيم المشتركة، التشارك المعرفي، التمكين وتكوين الموارد البشرية زاد مستوى ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة.

2-4 معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسيات لاكتساب وتقاسم المعرفة والتعلم الفردي

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 07 إلى أن هناك علاقة طردية ايجابية بين ممارسة المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة، وممارسة التعلم الفردي حيث يتبين أن أقوى علاقة ايجابية كانت بين تكوين الموارد البشرية والتعلم الفردي وبقيمة ارتباط 0.78، وهذا يدل انه كلما زاد مستوى ممارسة التكوين زاد مستوى ممارسة التعلم الفردي.

3-4 معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسيات لاكتساب وتقاسم المعرفة والتعلم الجماعي

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 08 أن هناك علاقة طردية ايجابية بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة، وممارسة التعلم الجماعي حيث أقوى علاقة ايجابية كانت بين التشارك المعرفي والتعلم الجماعي بمعامل ارتباط بلغ 0.83، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع مستوى التشارك المعرفي يرفع من مستوى ممارسة التعلم الجماعي كما يدل على الاهتمام بالعمل الجماعي وخلق بيئة عمل تعاونية.

4-4 معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة وتعلم الشركة ككل

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 09 إلى أنه هناك علاقة طردية ايجابية بين جميع ركائز اكتساب وتقاسم المعرفة، والتعلم على مستوى التنظيم ككل، حيث توجد أقوى علاقة ارتباط بين التشارك المعرفي وتعلم الشركة ككل بقيمة 0.88، ويفسر هذا بان الشركة تسعى لإتاحة المعلومات والمعارف لجميع العاملين من خلال توفير الوسائل المادية والمعنوية للتشارك بما ينعكس ايجابيا على المستوى الكلي لها .

5- اختبار الفرضيات

1-5 اختبار الفرضية الرئيسية

يوضح الجدول 10 أن قيمة(T المحسوبة= 7,84) اكبر من قيمة (Tالجدولية=0,18) والقيمة المعنوية0,00 اقل من0,01، وتبعا لقاعدة القرار التي تنص على انه تقبل الفرضية**H_0** إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية اكبر من0,01، وترفض الفرضية **H_0** إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية اقل من0,01، وعليه نرفض الفرضية العدمية**H_0** وتقبل الفرضية البديلة أي انه هناك علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف ومستويات التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر .

2-5 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

يتبين من الجدول رقم11أن قيمة(T المحسوبة= 5,90) اكبر من قيمة (Tالجدولية=1,35) والقيمة المعنوية0,00 اقل من0,01، وتبعا لقاعدة القرار التي تنص على انه تقبل الفرضية**H_0** إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية اكبر من0,01، وترفض الفرضية **H_0** إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية اقل من0,01، وعليه نرفض الفرضية العدمية**H_0** وتقبل الفرضية البديلة أي انه هناك علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف والتعلم الفردي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر.

3-5 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تشير نتائج الجدول 12 إلى أن قيمة(T المحسوبة=7,75) اكبر من قيمة (Tالجدولية=-0,42) والقيمة المعنوية0,00 اقل من0,01، وتبعا لقاعدة القرار التي تنص على انه تقبل الفرضية**H_0** إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية اكبر من0,01، وترفض الفرضية **H_0** إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية اقل من0,01، وعليه نرفض الفرضية العدمية**H_0** وتقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن هناك

علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف والتعلم الجماعي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر.

4-5 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

يبين الجدول 13 أن قيمة(T المحسوبة=7,83) اكبر من قيمة (Tالجدولية=0,41-) والقيمة المعنوية0,00 اقل من0,01، وتبعا لقاعدة القرار التي تنص على انه تقبل الفرضيةH_0 إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية اكبر من0,01، وترفض الفرضية H_0 إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية اقل من0,01، وبالتالي ترفض الفرضية العدميةH_0 وتقبل الفرضية البديلة أي انه هناك علاقة ايجابية بين المرتكزات الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف تعلم الشركة ككل في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر.

IV - خلاصة:

أصبحت دراسة موضوع التعلم التنظيمي تشكل ضرورة حتمية للشركات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل التضخم المعرفي وثورة المعلومات الحاصلة، ولا يمكن بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي إلا عن طريق الاهتمام الرسمي بالتعلم المستمر من خلال التركيز على تنفيذه في الميدان وفقا لأسسه، ومبادئه التي تضمن تهيئة بيئة عمل مشجعة على خلق المعرفة، واكتسابها، وتبادلها بين الموارد البشرية بما يؤدي إلى تدعيمه على كافة المستويات التنظيمية، وجعله عملية ديناميكية تمكن الأفراد والفرق من تعديل سلوكياتهم وتطوير كفاءات تساعدهم على حل المشكلات، ومواجهة التحديات المختلفة بما ينعكس ايجابيا على كفاءة الشركة ككل.

وأخيرا يمكن تلخيص واقع ممارسة التعلم التنظيمي في شركة SOTRAMEST في النتائج العامة التالية:

- مستوى ممارسة الركائز الأساسية للتعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر متوسطا أي بقيمة بلغت (3.93)، وهذا ما يعكس اهتمام الشركة محل الدراسة بتوفير المتطلبات الضرورية لتشجيع الموارد البشرية سواء بصفة فردية أو جماعية على خلق المعرفة ونشرها لتستفيد منها الشركة ككل، ولكن بدرجة متوسطة ؛

- مستوى ممارسة التعلم التنظيمي بمستوياته الثلاثة في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر متوسطا وبقيمة بلغت (3.49)، وهذا ما يعكس اهتمام الشركة محل الدراسة بتعلمها من خلال الاهتمام بتعلم مواردها البشرية على المستوى الفردي والجماعي لكن بدرجة متوسطة ؛

- توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية للتعلم التنظيمي ومستوياته الثلاثة في شركة الأشغال البحرية لشرق الجزائر، وهذا ما يدل على أن اهتمام الشركة محل الدراسة بتوفير المتطلبات الضرورية لاكتساب المعرفة وتبادلها يؤثر ايجابيا على تعلم الأفراد والجماعات والشركة ككل.

ومن خلال النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المتمثلة في:

- الفرضية الرئيسية : توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية المدعمة على اكتساب وتقاسم المعارف، ومستويات التعلم التنظيمي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر؛

- الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، و ممارسة التعلم الفردي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر ؛

- الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، وممارسة التعلم على المستوى الجماعي في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر ؛

- الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة ايجابية بين الركائز الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف، و ممارسة التعلم على مستوى الشركة ككل في شركة الأشغال البحرية بشرق الجزائر.

و كذلك على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- ضرورة تبني خطة إستراتجية رسمية تهدف إلى تدعيم التعلم المستمر ؛

- ضرورة اعتبار التعلم والبحث عن المعرفة مبدأ و وظيفة كل فرد ؛

- ضرورة إتاحة الفرصة للموظفين للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات العلمية والمهنية المختلفة ؛

- ضرورة ممارسة التفويض بشكل ملائم مع المتابعة المستمرة وبذلك يستطيع القادة تقييم نقاط القوة والضعف في أداء الموظفين ؛
- ضرورة وضع مخطط واضح ودقيق لتكوين وتطوير قدرات الموارد البشرية ؛
- ضرورة تقييم نتائج وآثار التكوين بما يؤدي إلى اكتشاف الانحرافات وتصحيحها ؛
- ضرورة تقديم المكافآت والحوافز الفردية والجماعية الكفيلة بتشجيع الموظفين على إخراج معارفهم الضمنية وتوظيفها في أداء أعمالهم ؛
- ضرورة وضع معايير دقيقة وواضحة لقياس أداء الموظفين تساعد على تحديد الفجوة بين الأداء المتوقع والأداء الفعلي وبالتالي اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول (01) : عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي للعاملين في المؤسسة محل الدراسة

المستوى الوظيفي	عدد الموظفين	العينة	نسبة العينة
إطارات	76	46	%60
تقنيين	155	93	%60
منفذين	207	124	%60

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق داخلية

الشكل (01) : نموذج الدراسة

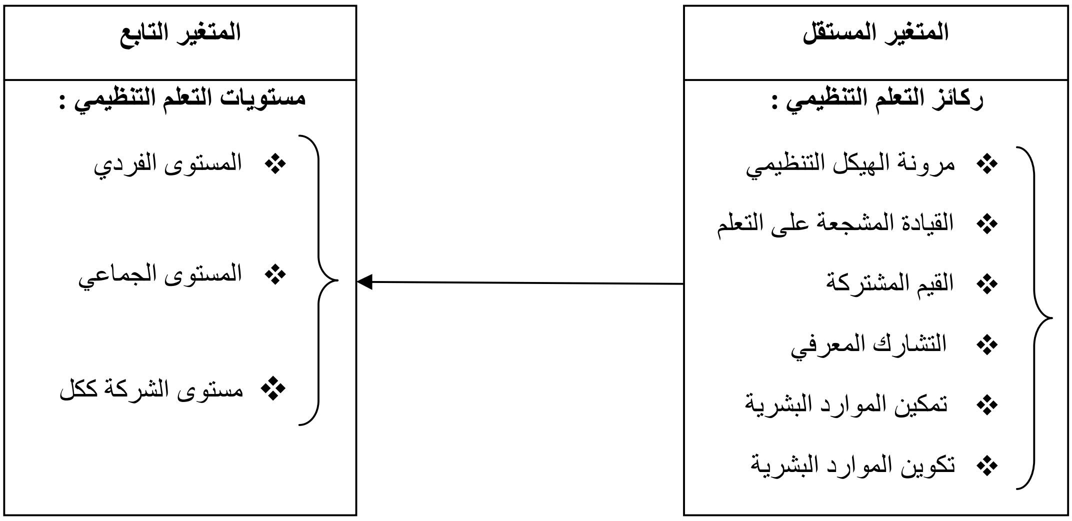

المصدر : من إعداد الباحثين

جدول (02) : معامل الثبات لفقرات الإستبانة ومتغيرات الدراسة

الفقرات	معامل الثبات
جميع فقرات الإستبانة	0 .94
فقرات المتغير التابع	0.79
فقرات المتغير المستقل	0 .82

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول (03) : خصائص أفراد عينة الدراسة

		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	165	%70
	أنثى	70	%30
الأقدمية	أقل من 5 سنوات	21	%9
	مابين 5 و10 سنوات	98	%42
	أكثر من 10سنوات	116	%49
المستوى التعليمي	ثانوي	28	%12
	مهني	105	%45
	جامعي	95	%40
	تعليم عالي	7	%3

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول 04 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بركائز التعلم التنظيمي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	مرونة الهيكل التنظيمي			
1	يستطيع الموظفون في المستويات الإدارية المختلفة الاتصال ببعضهم بسهولة من اجل الحصول على المعلومات الضرورية.	4.75	0.87	مرتفعة
2	هناك وضوح في المهام المطلوب انجازها من طرف الموظفين.	4.93	0 .96	مرتفعة
3	تتميز قواعد وإجراءات العمل بالمرونة والبساطة.	4.90	0.92	مرتفعة
4	يتميز مناخ العمل في منظمتنا بالشفافية والصراحة.	4.52	0.93	مرتفعة
	Σ	4.77	0.90	مرتفعة
	القيادة التحويلية			
5	تحرص قيادة شركتنا على تحقيق رغبات واحتياجات الموظفين.	3.27	0.81	متوسطة
6	تشجع قيادة شركتنا على حل المشكلات بطرق جديدة.	3 .40	0.89	متوسطة
7	تعتبر قيادة شركتنا الأخطاء كتجارب عملية مفيدة.	3 .65	0.88	متوسطة
8	تثق قيادة شركتنا في قدرات الموظفين بشكل كبير.	4.59	0.92	مرتفعة
9	تقدر قيادة شركتنا مجهودات الموظفين وتعترف بأدائهم الجيد.	4.70	0.90	مرتفعة
	Σ	3.92	0.85	متوسطة
	القيم المشتركة			
10	تشجع القيم السائدة في شركتنا على التعلم المستمر للموظفين.	4.75	0.86	مرتفعة
11	تركز القيم السائدة في شركتنا على تشجيع العمل الجماعي.	4.93	0.92	مرتفعة
12	يسعى جميع الموظفين في شركتنا نحو تحقيق اهدافها وخططها.	4.80	0.92	مرتفعة
13	تركز قيم شركتنا على توفير انظمة لخلق وإدارة المعلومات والمعرفة.	4.69	0.88	مرتفعة
	Σ	4.79	0.92	مرتفعة
	التشارك المعرفي			
14	في شركتنا هناك تعاون واضح بين الموظفين لانجاز المهام	4.80	0.91	مرتفعة
15	في شركتنا يشترك الموظفين في وضع خطط العمل، واتخاذ القرارات الخاصة بالأقسام أو المصلحة التابعين لها.	3.59	0.84	متوسطة
16	في شركتنا لدينا الرغبة الواضحة في تبادل المعلومات لانجاز المهام.	4.60	0.89	مرتفعة
17	تنظم شركتنا ندوات ولقاءات دورية وورش عمل من اجل تبادل	2.69	1.03	ضعيفة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	المعارف والأفكار والخبرات بين الموظفين.			
	Σ	3.92	0.93	متوسطة
	تمكين الموارد البشرية			
18	تمنح شركتنا الحرية للموظفين في اتخاذ القرارات المناسبة عند حدوث مشاكل أثناء العمل.	4.30	0.94	متوسطة
19	تمنح شركتنا الاستقلالية للموظفين في تحقيق الأهداف وكيفية اداء المهام.	4.72	0.82	مرتفعة
20	تسود الثقة المتبادلة بين إدارة شركتنا والموظفين.	3.90	0.79	متوسطة
21	في شركتنا تفوض الإدارة الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة للعمل.	2.25	1.12	ضعيفة
	Σ	3.79	0.86	متوسطة
	تكوين الموارد البشرية			
22	تهتم شركتنا بتكوين جميع الموظفين.	1.96	1.08	ضعيفة
23	تقوم شركتنا بمتابعة أداء الموظفين بعد عملية التكوين.	2.63	1 .19	ضعيفة
24	تقوم شركتنا بتصحيح الانحرافات والأخطاء التي يرتكبها الموظفين بعد عملية التكوين.	2.52	1.19	ضعيفة
25	تعقد شركتنا دورات تكوينية لتعليم الموظفين كيف يتعلمون ذاتيا و من بعضهم البعض.	2.78	1 .20	ضعيفة
	Σ	2.44	1.16	ضعيفة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3 .93	0.78	متوسطة

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول 05 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمستويات التعلم التنظيمي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	التعلم الفردي			
1	في شركتنا يساعد الافراد بعضهم البعض.	3.80	0.82	متوسطة
2	في شركتنا يخصص الأفراد وقتا للتعلم.	3.92	0.73	متوسطة
3	في شركتنا يتعامل الأفراد مع المشكلات على انها فرصة للتعلم.	3.56	0.89	متوسطة
4	في شركتنا يكافا الافراد لتعلمهم اشياء جديدة.	2.79	1.07	ضعيفة
5	في شركتنا عندما يذكر الأفراد وجهات نظرهم يستفسرون عن رأي الآخرين.	4.34	0.93	متوسطة
6	في شركتنا يناقش الافراد بصراحة الأخطاء من اجل التعلم.	4.28	0.96	متوسطة
7	في شركتنا يستطيع الأفراد الحصول على الاموال لدعم تعلمهم.	2.93	1.10	ضعيفة
8	في شركتنا يشجع الأفراد على إثارة أسئلة لماذا بغض النظر عن موقعهم الوظيفي.	2.98	1.09	ضعيفة
	Σ	3 .57	0.86	متوسطة
	التعلم الجماعي			
9	في شركتنا نعمل على التعلم مع بعضنا في كيفية اداء المهام.	3.32	0.80	متوسطة
10	في شركتنا هناك حوار متواصل بين الأفراد بشكل جماعي لتحسين الأداء.	3.38	0.88	متوسطة
11	في شركتنا يتوفر لدينا الوقت الكافي لتبادل الافكار بيننا لتحسين العمل.	3.46	0.91	متوسطة
12	في شركتنا يتعامل أعضاء المجموعة بالتساوي بغض انظر عن وظائفهم أو ثقافتنا أو أي خلافات أخرى.	3.37	0.78	متوسطة
13	في شركتنا يغير الاعضاء افكارهم كنتيجة لمناقشة المجموعة.	3.40	0.83	متوسطة
14	في شركتنا تكافا الفرق على انجازه.	2.44	1.02	ضعيفة
15	في شركتنا تثق المجموعة في أن الشركة ستاخذ بتوصياتها واقتراحاتها.	4.50	0.96	مرتفعة
16	في شركتنا يركز اعضاء المجموعة كيف يمكن ان تعمل بشكل جيد.	4.59	0.97	مرتفعة
	Σ	3.55	0.91	متوسطة
	التعلم التنظيمي			
17	في شركتنا يتم وضع انظمة لقياس الفجوة او الفارق بين الاداء الحالي والأداء المتوقع.	2.60	1.05	ضعيفة

18	نعتمد في شركتنا على تكنولوجيا المعلومات من اجل نشر المعرفة والمعلومات بين الأقسام والإدارات.	3.20	0.71	متوسطة
19	هناك رؤية وخطة مشتركة بين الإدارة والموظفين لتحقيق الأهداف الشركة.	4.12	0.85	متوسطة
20	تعمل الأقسام على حل المشكلة كونها مشكلة الشركة ككل وليس لقسم واحد فقط.	3.32	0.73	متوسطة
21	في شركتنا نراجع ونغير أساليبنا في التفكير بما يؤدي إلى انجاز الأهداف.	4.08	0.90	متوسطة
22	تشجع شركتنا جميع الموظفين على اخذ وجهة نظر الزبائن في قراراتهم المختلفة.	2.53	1.02	ضعيفة
23	تهتم شركتنا بالوقوف على اثر قراراتها في معنويات العاملين.	2.42	1.10	ضعيفة
24	تتعاون شركتنا مع جهات خارجية من اجل تبادل المنافع.	4.53	0.93	مرتفعة
	Σ	3.35	0.72	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.49	0.81	متوسطة

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم 06 : معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية ومستويات التعلم التنظيمي

المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعارف	0,73
مستويات التعلم التنظيمي	

مستوى معنوية $\alpha \leq 0,01$

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم 07 : معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسيات لاكتساب وتقاسم المعرفة والتعلم الفردي

	مرونة الهيكل التنظيمي	القيادة المشجعة على التعلم	القيم المشتركة	التشارك المعرفي	تمكين الموارد البشرية	التكوين
التعلم الفردي	0.69	0.70	0.48	0.66	0.74	0.78

مستوى معنوية $\alpha \leq 0,01$

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم 08: معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة والتعلم الجماعي

	مرونة الهيكل التنظيمي	القيادة المشجعة على التعلم	القيم المشتركة	التشارك المعرفي	تمكين الموارد البشرية	التكوين
التعلم الجماعي	0.81	0.60	0.54	0.83	0.45	0.35

مستوى معنوية $\alpha \leq 0,01$

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم 09: معامل الارتباط بين المرتكزات الأساسية لاكتساب وتقاسم المعرفة وتعلم الشركة ككل

	مرونة الهيكل التنظيمي	القيادة المشجعة على التعلم	القيم المشتركة	التشارك المعرفي	تمكين الموارد البشرية	التكوين
تعلم الشركة ككل	0.39	0.55	0.80	0.88	0.40	0.42

مستوى معنوية $\alpha \leq 0,01$

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم 10: تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

Tالمحسوبة	Tالجدولية	معنوية T
7,84	0,18	0,00

مستوى معنوية α≤0,01

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم 11: تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

Tالمحسوبة	Tالجدولية	معنوية T
5,90	1,35	0,00

مستوى معنوية α≤0,01

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم 12: تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

Tالمحسوبة	Tالجدولية	معنوية T
7,75	-0,42	0,00

مستوى معنوية α≤0,01

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم 13: تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Tالمحسوبة	Tالجدولية	معنوية T
7,83	-0,41	0,00

مستوى معنوية α≤0,01

المصدر : بالاعتماد على برنامج SPSS

- الإحالات والمراجع :

[1]. ليث علي الحكيم وآخرون : دور أدوات التعلم في تحقيق الأداء الجامعي المتميز(دراسة استطلاعية لأراء عينة من القيادات الإدارية في جامعة الكوفة)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، عدد 2، مجلد 11، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص . 98

[2]. رائد إسماعيل عبابنة وياسر مناع العدوان : العوامل المؤثرة في ممارسة التعلم التنظيمي في البلديات الأردنية، دورية الإدارة العامة، عدد3، مجلد48، الرياض، يوليه 2008، ص 442 .

[3]. دوسيا فيبرا وماري كروسان : القيادة الإستراتجية والتعلم التنظيمي، ترجمة عجلان بن محمد الشهري، دورية الإدارة العامة، عدد2 ، مجلد45، الرياض، مايو2005، ص 257.

[4]. Susana Perez Lopez et al : organizational learning as a determining factor in business performance, N°3, vol 12, Emeraled Group Publishing Limited, 2005, P227.

[5]. Daniel Jiménez and Juamg Cegarra Navrro : The performance effect of organizational learning and market orientation, industrial marketing management, N°37, Elsevier, all rights reserved, 2007, p694.

[6]. شاكر جار الله وإياد فاضل محمد التميمي : اثر أساليب القيادة في التعلم التنظيمي – دراسة ميدانية في شركات القطاع الصناعي الأردني -، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عدد 2، مجلد4، عمان، 2008، ص193.

[7]. Patrick Gilbert et autres : Organisations et comportements – nouvelles approches, nouveaux enjeux, Dunod, Paris, 2005, p279.

[8]. إبراهيم الخلوف الملكاوي : إدارة المعرفة –الممارسات والمفاهيم -، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ط1، ص 145.

[9]. Gérard Koenig : L'apprentissage organisationnel : Repérage des lieux , Revue Française de gestion, N°97, Editions Liaisons, Paris, Janvier /Février 1994, P78.

[10]Susana Perez Lopez et al,op, p228.

[11]. John .R.Shermerhorn et al : Comportement humain et organisation, ERPI, Quebec, 2006, 3éme édition, P47.

[12]. عبد الرحمان بن احمد هيجان : التعلم التنظيمي مدخلا لبناء المنظمات القابلة للتعلم، مجلة الإدارة العامة، عدد4، مجلد 37، الرياض، فيفري 1998، ص681.

[13]. Marc Ingham : L'apprentissage organisationnel dans les coopérations, Revue Française de gestion, N°9, Editions Liaisons, Paris, Janvier/Février 1994, p109.

[14]. علي حسون الطائي : خصائص المنظمة المتعلمة وإدارة الريادة – العلاقة والأثر في الشركة العامة للصناعات الكهربائية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، عدد 1، مجلد 10، العراق، 2008، ص 156.

[15]محمد تركي البطاينة وزياد محمد المشاقبة : إدارة المعرفة بين النظرية والتطبيق، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان، 2010، ط1، ص 247.

[16]. Gérard Koenig , op, p78.

[17]. Florance Charue et Christophe Midler : Apprentissage organisationnel et maîtrise des technologies nouvelles - la mobilisations des tôleries automobiles -, Revue Française de gestion, N°97, Editions liaisons, Paris, Janvier/Février 1994, p 84.

[18] Florance Charue et Christophe Midler, op, p91.

[19]. نجم عبود نجم : إدارة المعرفة –المفاهيم والاستراتجيات والعمليات -، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ط 1، 2005، ص 286.

[20]. مؤيد سعيد السالم : منظمات التعلم، بحوث ودراسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ط2، ص 46.

[21]. محمد مفضي الكساسبة وآخرون تأثير ثقافة التمكين والقيادة التحويلية على المنظمة المتعلمة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عدد 1، مجلد 5، الأردن، 2009، ص 20 .

[22]شاكر جار الله الخشالي واياد فاضل محمد التميمي، مرجع سابق، ص198.

[23]. Charlotte Fillol : apprentissage et systématique, une perspective intégrée, Revue Française, N°194,Paris,2004,P36.

[24] Olivier meier et autres : gestion du changement, Dunod,Paris,2007,P223.

[25]. نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 259.

[26]. Olivier Meier,OP, p225.

[27]. Jean François Soutenain : Management _ LMD fiches QSM_, Editions Foucher, Paris, 2009, p43.

[28]. Marc Ingham, op, p108.

[29]. دوسيا فييرا وماري كروسان، مرجع سابق، ص 371.

[30]. المرجع نفسه، ص 373.

[31]. مؤيد سعيد السالم، مرجع سابق، ص 98.

[32]. Miha Skerlavaji and Ji Hoon Song Donngmin : Organisational learning culture, innovative and innovation in South Korean firms, Expert systems with applications, N°37, Elsevier,All right reserved, p6390.

[33]. Hossein Bodaghi Khajeh and al : learning culture to organizational breakthroughs in Malysian companie , Economics and Management , N°16, 2011, (04/02/2013, 00:45) : http://www.ktu.lt/lt/.../16/182265158_2011_0852.pdf.

[34]. ناديا حبيب أيوب : دور التعلم التنظيمي في مساندة التغيير الاستراتيجي في المنشات السعودية الكبرى، دورية الإدارة العامة، عدد1، مجلد44، الرياض، مارس 2001، ص ص : 82_83.

[35]. شذى احمد علوان و عبد الرحمان عبد الله : التمكين الإداري في المنظمات الخدمية – دراسة تطبيقية مقارنة بين القطاعين العام والخاص في محافظة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد7، مجلد67، كانون الأول 2011، ص 109 .

[36]. إبراهيم الفقي : العمل الجماعي، دار أجيال للنشر، القاهرة، 2009، ط 1، ص 42.

[37]. Farhad Alipour and al : Knowledge creation and transfer : Role of learning organization, International journal of business administration, N°3, vol 2, August 2011, p65.

[38]. Faycel Benchamam et Géraldine Galindo : Gestion des ressources humaines, extenso Edition, Paris, 2éme édition, 2009, p 143.

أسلوب القيادة الإدارية وأثره على الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين
- دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك، شعبة النقل بواسطة الأنابيب، المديرية الجهوية بجاية-

Administrative leadership style and its impact on the effectiveness of subordinates productivity- A field study: the Company of Sonatrach, Division of transport by pipelines, Regional Directorate of Bejaia –

سميرة صالحي(*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
عبد الناصر موسي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

ملخص : يهدف هذا المقال إلى إبراز أثر أسلوب القيادة الإدارية على الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين، وذلك من خلال دراسة ميدانية قام بها الباحثان على مستوى مؤسسة سونطراك، المديرية الجهوية بجاية ومختلف المحطات التابعة لهذه المديرية، ونظرا لطبيعة الموضوع، فقد تم الاعتماد على مناهج البحث المستعملة في الدراسات الاقتصادية، حيث تم اللجوء إلى المنهج الوصفي للإحاطة النظرية بموضوع الدراسة، كما أعتمد الباحثان أسلوب المسح باستخدام العينات في الجانب الميداني وذلك بتوجيه استبيانين، الأول موجه لعينة المسؤولين (القادة) والثاني موجه لعينة المرؤوسين. ولتجنب عيوب الاستبيان وعيوب المقابلات المفتوحة من جهة، ولتعزيز صدق الإجابات من جهة ثانية، تم الاعتماد على أسلوبي المقابلة والملاحظة؛ أما فيما يخص إنتاجية المرؤوسين فتم حسابها بالاعتماد على مختلف الوثائق الإدارية والتقارير الإنتاجية السنوية المتوفرة لدى المؤسسة محل الدراسة. وبعد ذلك قام الباحثان بتحليل البيانات المحصل عليها باستعمال الأساليب الإحصائية المناسبة ومن ثم استخلاص النتائج.

الكلمات المفتاح : أسلوب القيادة، قيادة إدارية، إنتاجية، فعالية المرؤوسين الإنتاجية.

تصنيف Jel : M12, O15.

Abstract: This article aims to highlight the impact of administrative leadership style on the effectiveness of subordinates productivity, Through a field study on the level Sonatrach Foundation, the Regional Directorate of Bejaia and its various stations, Has been relying on research methods used in economic studies, where they were resorting to the descriptive approach in the theoretical aspect of this study, And the survey method using samples in the practical side under the direction of two questionnaires, and also on the method of interview and observation ; The productivity of subordinates was calculated based on the various administrative documents and reports annual production of the Foundation under study. After that, the researchers analyzed the data obtained by appropriate statistical methods, then draw conclusions.

Keywords: leadership style, administrative leadership, productivity, effectiveness of subordinates productivity.

Jel Classification Codes : M12, O15.

I- تمهيد :

تهدف هذه الدراسة إلى بحث موضوع أسلوب القيادة الإدارية السائد في المؤسسة الاقتصادية العمومية، وأثره على الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المؤسسة، هذه المؤسسة التي مرت بعدة مراحل تسييرية منذ الاستقلال : بدءا بالتسيير الذاتي، مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات ثم مرحلة إعادة الهيكلة في بداية الثمانينات، فمرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية سنة 1988م التي لم تكن غاية في حد ذاتها، بل إجراء تنظيمي يهدف إلي تحسين فعالية تسيير هذه المؤسسات من جهة، وبمثابة خطوة أولى للتوجه نحو اقتصاد السوق من جهة ثانية؛ ومبدأ الاستقلالية هنا يقوم على ترك حرية التسيير للمؤسسات من خلال إعطاء الصلاحيات لقادتها لمعالجة المشاكل اليومية التي تعيشها المؤسسة وفي نفس الوقت يتحملون مسؤوليتهم إزاء ذلك، دون أن تسأل الدولة نفسها، هل تتوافر فيهم المهارات والكفاءات القيادية اللازمة للقيام بواجباتهم الإدارية بفطنة، دراية، كفاءة وإخلاص ؟ وهل يستطيعون تحمل المسؤولية وقيادة مرؤوسيهم لتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية للمساهمة الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية ؟

eMail : (*) : gest_samira@yahoo.fr. & (**) : mouci_nacer@yahoo.fr.

ومنه صغنا إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير أسلوب القيادة الإدارية لمسؤولي المؤسسة الاقتصادية على الفعالية الإنتاجية لمرؤوسيهم ؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية سيحاول الباحثان الإجابة عليها من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحثان بمؤسسة سونطراك، شعبة النقل بواسطة الأنابيب، المديرية الجهوية بجاية ومختلف المحطات التابعة لها، والتي تتمثل في :

1. ما نوع أسلوب القيادة الإدارية السائد في مختلف محطات المؤسسة مجال الدراسة ؟
2. هل هناك اختلافات ملموسة في مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من محطة لأخرى ؟
3. هل هناك علاقة بين أسلوب القيادة الإدارية السائد في المحطة وبين مستوى الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المحطة ؟

وانطلاقا من هذه الأسئلة الفرعية تم وضع فرضيات الدراسة على النحو الآتي :

1. أسلوب القيادة الإدارية السائد في مختلف محطات المؤسسة مجال الدراسة هو أسلوب القيادة الأوتوقراطي.
2. لا توجد اختلافات ملموسة وواضحة في مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من محطة لأخرى.
3. تتأثر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بأسلوب القيادة الإدارية السائد مما يشكل علاقة بين أسلوب القيادة الإدارية السائد في المحطة وبين مستوى الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المحطة.

II- الأدبيات النظرية والتطبيقية :

أولا: الأدبيات النظرية.

إذا تم الرجوع إلى الفكر اليوناني واللاتيني لتحديد معنى **القيادة،** لوجد أن كلمة القيادة Leadership مشتقة من الفعل اليوناني Archein بمعنى يبدأ أو يقود أو يحكم ويتفق مع الفعل اللاتيني Agere ومعناه يحرك أو يقود ؛ أما كلمة قائد Leader فتعني الشخص الذي يوجه أو يرشد أو يهدي الآخرين، بمعنى هناك علاقة بين شخص يوجه وأشخاص آخرين يقبلون هذا التوجيه[1]؛ وحسب لسان العرب لابن منظور، فالقيادة من قاد، يقود، قود، يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها، فالقود من أمام والسوق من خلف، ويقال أقاده خيلا بمعنى أعطاه إياها يقودها، ومنها الانقياد بمعنى الخضوع، ومنها قادة وهو جمع قائد[2]، أما حسب لاروس المعجم العربي الحديث، فالقيادة عمل قائد الجيش، ويقال قاد الجيش بمعنى ترئسه وتدبر أمره[3].

هذا بالنسبة لمعنى القيادة لغة، أما اصطلاحا فتعددت تعاريف القيادة في أدبيات الإدارة، وفيما يلي سيتم عرض بعض منها :

فالقيادة بمعناها العام كما عرفها ولمان Wolman هي : "مجموعة من الخصائص التي تجعل التوجيه والتحكم في الآخرين أمرا ناجحا"[4].

ويعرفها ليترر Litterer : "بأنها ممارسة التأثير من قبل فرد على فرد أخر لتحقيق أهداف معينة"[5].

ويعرفها فلمر Flumer : "بأنها القدرة على إقناع الآخرين للسعي لتحقيق أهداف معينة، ومهارة إيصالهم إليها"[6].

ويعرفها كونتز وأدونيل Koontz & O'donnell بأنها : "القدرة على التأثير الشخصي بواسطة الاتصال لتحقيق هدف"[7].

بينما يعرفها ستوغديل Stogdill بأنها : "النشاط المتخصص الذي يمارسه شخص للتأثير في الآخرين وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه"[8].

مثلما عرفها أوردوي تيد Ordway Tead بأنها : "ممارسة التأثير في الناس بحيث يتعاونون في سبيل هدف ما يتوصلون إلى إدراك أنه مرغوب فيه"[9].

بناءا على التعاريف السابقة يتضح أن القيادة عملية سيكولوجية لتوجيه التابعين والتأثير في أفكارهم، مشاعرهم، سلوكهم والتنسيق بينهم لتحقيق أهداف معينة بشكل مرغوب؛ وهذا التأثير قد يحدث من خلال أعمال الفرد، مؤلفاته، رسوماته، اختراعاته وابتكاراته، ويطلق على هذا النوع من القيادة "القيادة غير المباشرة" أو القيادة الذهنية، وتضم العلماء، الفنانين، الكتاب وغيرهم من الذين تؤثر أفكارهم وأعمالهم بعمق في الآخرين؛ وقد يحدث التأثير عن طريق اتصال الشخص وجها لوجه بأشخاص آخرين بشكل مباشر، ويطلق على هذا النوع اسم "القيادة المباشرة" أو القيادة وجها لوجه[10]، والقيادة أيا كان نوعها لا يمكن أن تكون إلا بتوافر ثلاثة شروط أساسية هي: وجود جماعة من

الناس، وجود شخص من بين أعضاء الجماعة قادرا على التأثير الإيجابي في سلوك بقية الجماعة، تهدف عملية التأثير لتوجيه نشاط الجماعة نحو الأهداف المرغوبة.

ويتضح معنى **القيادة الإدارية** من خلال التعريفات المتعددة التي وضعها لها علماء الإدارة، والتي يمكن استعراض بعضها فيما يلي :

تعرف القيادة الإدارية حسب كونتز وأدونيل Koontz & O'donnell بأنها : "عملية التأثير التي يقوم بها المدير في مرؤوسيه لإقناعهم وحثهم على المساهمة الفعالة بجهودهم في أداء النشاط التعاوني"[11].

ويعرفها ففنر وبرسثوس Pfiffner & Presthus بأنها : "نوع من الروح المعنوية والمسؤولية التي تتجسد في المدير، والتي تعمل على توحيد جهود مرؤوسيه لتحقيق الأهداف المطلوبة، والتي تتجاوز مصالحهم الآنية"[12].

كما يعرفها فيليب ميغاني Philippe Migani بأنها : "طريقة لممارسة السلطة [*](Le pouvoir)، لتعبئة وتوجيه طاقات الأجراء المستخدمين في مشروع ما"[13].

ويختصرها آلن Allen في أنها : "النشاط الذي يمارسه المدير ليجعل مرؤوسيه يقومون بعمل فعال"[14]،ويتبين من خلال التعاريف السابقة أن هناك ثلاثة عناصر جوهرية لوجود القيادة الإدارية هي :

* **عملية التأثير التي يمارسها القائد الإداري في مرؤوسيه :** تتعدد الوسائل التي يستخدمها القائد للتأثير في مرؤوسيه، حيث يفترض كل من فرنش ورافن French & Raven[15] أن هناك خمسة مصادر يستعين بها القائد للتأثير في مرؤوسيه كقوة الإثابة أو المكافأة، قوة الإلزام أو القسر، القوة الشرعية، قوة التأثير الشخصي، قوة الخبرة والدراية؛ ومهما تعددت هذه الوسائل إلا أن فاعليتها مرتبطة بعدة اعتبارات، كمستوى البناء التنظيمي ومدى ثبات هذا البناء، درجة تماسك العاملين في التنظيم وتعاونهم، إمكانيات المدير وقدراته في إقناع مرؤوسيه لتأييد قراراته، ومدى قناعتهم بهذه الإمكانيات والقدرات؛

* **توجيه المرؤوسين وتوحيد جهودهم :** إن القائد الإداري هو الذي يستطيع من خلال عملية التأثير أن يشكل فريقا متعاونا من مرؤوسيه رغم أوجه الاختلاف بينهم وهذه -حسب ماري فوليت Marie Follett- هي الصفة المميزة للقائد، وفي نفس السياق أكد شستر برنارد Chester Barnard - مدير الشركة الأمريكية للهاتف AT&T- على أن مهمة القائد الأساسية تتمثل في إيجاد المسالك التي يمكن عن طريقها توحيد جهود المرؤوسين، تطوير العلاقات التعاونية بينهم وتفجير طاقاتهم الإنتاجية[16]؛

* **تحقيق الهدف الوظيفي :** تتعدد الأهداف داخل التنظيم وتتداخل من أهداف التنظيم في حد ذاته، إلى الأهداف الشخصية للمرؤوس، وكذا أهداف التجمعات غير رسمية داخله والأهداف الشخصية للقائد الإداري، وهكذا يسود التنظيم جو من العلاقة الاعتمادية المتبادلة يحاول كل فرد فيها إشباع حاجاته عن طريق الآخرين[17]؛ بالتالي يتوجب على القائد الإداري أن يوفر السبل أمام هذه الأطراف لتحقيق أهدافها في إطار يحقق أهداف التنظيم.

كما تناول علماء الإدارة نظريات القيادة الإدارية وأساليبها من خلال مداخل مختلفة حسب تصنيفها في الفكر الإداري، كما يلي:

أ.نظريات السمات.

يعتبر هذا المدخل من أولى المحاولات التي استهدفت تحديد خصائص القيادة الناجحة، ومؤداه أن القيادة تقوم على سمة أو مجموعة من السمات يتمتع بها فرد معين، وأن من تتوافر فيه هذه السمات تكون لديه القدرة على القيادة، ويمكن أن يكون قائدا ناجحا في كل المواقف.

ومن أقدم النظريات التي ظهرت في هذا الإطار "نظرية الرجل العظيم" ومن أنصارها فرنسيس جالتون[18] F.Galton، توماس كارليل T.Carlyle وغيسيلي Ghiselli، حيث تؤكد هذه النظرية على أن القادة يولدون ولا يصنعون، وأن للقادة سمات أو خصائص شخصية تميزهم عن مرؤوسيهم، وأن هذه السمات القيادية موروثة وليست مكتسبة[19].

وقد أجريت دراسات متعددة تبحث عن السمات المشتركة للقادة الناجحين على أمل أن تصبح هذه المجموعة معيارا يمكن استعماله للتنبؤ بنجاح القيادة في أي موقف، والتحقق بالتالي من السمات التي تجعل من شخص ما قائدا إداريا أفضل من غيره، وقد تبنى الدارسون الطريقة الاستقرائية للكشف عن السمات القيادية؛ وذلك بملاحظة القادة والزعماء، وأخذوا يعددون السمات التي يتميز بها كل قائد، ومن بين هذه الدراسات : دراسات رالف ستوغديل Ralph Stogdill ودراسات كريك باتريك ولوك Kirk Patrick & Look.

حيث توصل ستوغديل[20] من خلال تقييمه لأكثر من خمس عشرة دراسة ميدانية حول السمات التي تجعل من إنسان ما قائدا ناجحا، أجريت بين عامي(1904-1947م)، إلى أن أهم هذه السمات ما يلي :

* المقدرة: وتتضمن الذكاء، طلاقة اللسان، اليقظة، الأصالة والعدالة ؛

* مهارة الإنجاز: وتتضمن الثقافة والتعليم، المعرفة الواسعة، القدرة على إنجاز الأعمال ببراعة ونشاط ؛
* تحمل المسؤولية: وتتطلب المبادأة، الثقة بالنفس، المثابرة، الاعتماد على النفس، الرغبة في التفوق والطموح؛
* المشاركة: وتتطلب النشاط في النواحي الاجتماعية، المساهمة والتعاون، القدرة على التكيف والتحلي بروح الفكاهة ؛
* المكانة الاجتماعية: وتتطلب الشعبية؛ أي أن يكون القائد محبوبا سواء داخل التنظيم أو خارجه، كما تتطلب أن يكون للقائد مركزا اجتماعيا وماليا ؛
* القدرة على تفهم الموقف: وتتطلب مستوى ذهنيا جيدا ومهارة في تلبية حاجات المرؤوسين، وقدرة على تحقيق أهداف التنظيم الذي يقوده مهما كانت الظروف.

ب. نظرية الشبكة الإدارية.

قام كل من روبرت بلاك وجان موتون Robert Blake & Jane Mouton [21]، بتطوير نظرية الشبكة الإدارية استنادا على تفاعل بعدى اهتمام القائد بالإنتاج ومدى اهتمامه بالمرؤوسين، حيث قدم الباحثان نموذج سمى بالشبكة الإدارية، وهي عبارة عن شبكة ذات محورين، يمثل محورها الأفقي بعد الاهتمام بالإنتاج بينما يمثل محورها العمودي بعد الاهتمام بالمرؤوسين - كما يبين الشكل01 في الملاحق- حيث يشير رقم (1) على كل محور لأدنى درجة اهتمام بينما يشير رقم (9) لأقصى درجة اهتمام ؛ رغم أن الشبكة الإدارية تظهر واحد وثمانون أسلوبا قياديا إلا أن بلاك وموتون أكدا على خمس أساليب قيادية هي :

***أسلوب القيادة 1.1** : وهو أسلوب القائد المنسحب التسيبي، الذي يبدي اهتماما منخفضا بكل من الإنتاج والمرؤوسين، ويتجنب الصراع بين الحاجة للعمل والحاجة لعلاقات طيبة، لذا فهو يبذل أقل جهد ممكن لإنجاز العمل المطلوب ولتهيئة درجة من رضا المرؤوسين، بالقدر الذي يبقيه في مركزه الوظيفي، كما يكتفي بكونه همزة وصل بين الإدارة ومرؤوسيه ويتجنب المشاكل ويدفن الابتكارات.

***أسلوب القيادة1.9** : وهو أسلوب القائد الاجتماعي، الذي يبدي اهتماما عاليا بالمرؤوسين واهتماما ضعيفا بالإنتاج، فهو يمارس إدارة النادي حيث يقوم بتكوين علاقات ودية مع مرؤوسيه ويهيئ مناخا يسوده الآمان والراحة لإرضائهم، كما يتجنب إعطاء الأوامر لمرؤوسيه خوفا من تلقي إجابات غير مرغوب فيها.

***أسلوب القيادة9.1** : وهو أسلوب القائد المهتم بالإنتاج، الذي يبدي اهتماما عاليا بالإنتاج وبالعتاد والوسائل أكثر من الاهتمام بالمرؤوسين وبمشاعرهم، كما يستخدم أسلوب التهديد والتلويح بالعقاب طلبا للامتثال من مرؤوسيه، ويراقبهم عن كثب ولا يسمح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات مما يؤدي بهم للإحباط وغياب الولاء التنظيمي.

***أسلوب القيادة 5.5** : وهو أسلوب القائد الوسط أو قائد منتصف الطريق، لأنه يوجه اهتماما متوسطا لكل من الإنتاج والمرؤوسين، لكنه يواجه حرجا وصعوبة في إقامة التوازن بين هذين البعدين خاصة إذا واجه مشكلا فسرعان ما يضحي بأحد البعدين لصالح الأخر.

***أسلوب القيادة9.9** : وهو أسلوب القائد المثالي أو قائد الفريق، الذي يبدي اهتماما عاليا بكل من الإنتاج والمرؤوسين معا، حيث يستطيع أن يحقق التوازن بين أعلى إنجاز للمهام والأعمال وبين أقصى تحفيز للمرؤوسين وإرضائهم في العمل، من خلال الثقة بهم والإحساس بحاجاتهم واحترامهم مما يجعلهم ملتزمين ببذل أقصى جهد ممكن لإنجاز العمل.

جـ.النظرية الموقفية لهيرسي وبلانشارد Hersey & Blanchard.

تم تطوير هذه النظرية** من قبل بول هيرسي وكانث بلانشارد Paul Hersey & Kenneth Blanchard[22] ، اعتمادا على نظرية الشبكة الإدارية لبلاك وموتون، وذلك بإدراج متغير ثالث وهو مستوى نضج المرؤوسين – الذي يعد محصلة للقدرة على العمل والرغبة فيه – إضافة للمتغيرين السابقين (محور الاهتمام بالعمل أو الإنتاج ومحور الاهتمام بالعاملين أو المرؤوسين) كما يبين الشكل02 في الملاحق.

يتضح من خلال نموذج هيرسي وبلانشارد، أن هناك أربع أساليب للقيادة الإدارية بما يقابل مستوى نضج المرؤوسين، أي كلما تغير نضج المرؤوسون تغير أسلوب القيادة الإدارية المتبع معهم، كما يلي :

* **أسلوب القائد الموجه (Diriger)** : يتميز باهتمام مرتفع بالإنتاج وضعيف بالمرؤوسين، فيكون دور القائد في هذه الحالة إعطاء تعليمات دقيقة، توجيهات محددة والقيام بمتابعة لصيقة لتنفيذ المهام، ويتماشى هذا الأسلوب مع العمال الجدد قليلو الخبرة، لأن نقص خبرتهم يعرقل قدرتهم ورغبتهم في أداء العمل (مستوى نضج منخفض).

* **أسلوب القائد المدرب (Entraîner)** : يتميز باهتمام مرتفع بالإنتاج والمرؤوسين معا، وفي هذه الحالة يستمر القائد في توجيه المرؤوسين ومتابعتهم لتنفيذ المهام، كما يقدم لهم فرصا للسؤال عن المهام الغامضة، ويشرح

القرارات التي سيتخذها، ويحاول إقناعهم بأهميتها ويوضح لهم كيفية تنفيذها، فهذا الأسلوب يناسب العمال الراغبين في العمل غير القادرين على إنجازه (مستوى نضج من منخفض إلى متوسط).

* **أسلوب القائد المساند (Epauler)** : فيتميز باهتمام مرتفع بالمرؤوسين وضعيف بالإنتاج، وفي هذه الحالة يقوم القائد بتحفيز المرؤوسين وتشجيعهم لإنجاز المهام، كما يقتسم معهم مسؤولية اتخاذ القرار لتعزيز رغبتهم في العمل ومساندتهم، ويتماشى هذا الأسلوب مع العمال القادرون على العمل لكن غير راغبين أو مستعدين لتحمل المسؤولية، لذا يتطلبون أسلوبا مساندا لزيادة رغبتهم في العمل (مستوى نضج من متوسط إلى مرتفع).

* **أسلوب القائد المفوض(Déléguer)** : يتميز باهتمام ضعيف بالإنتاج والمرؤوسين معا، وفي هذه الحالة يستطيع القائد أن يفوض مسؤولية اتخاذ القرار وتنفيذه للمرؤوسين، ويتماشى هذا الأسلوب مع العمال جيدو الخبرة والقادرون على العمل والراغبين فيه، كونهم يتمتعون بدافعية كبيرة لإنجاز المهام واستعدادا كبيرا لتحمل المسؤولية (مستوى نضج مرتفع).

أما فيما يخص **الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين،** فتعد الإنتاجية محصلة عوامل عديدة، منها ما يتصل بالفرد كالقدرة، التوتر والتعب، ومنها ما يتصل بالقيادة، التنظيم، المهام، المعدات ومستوى التكنولوجيا المستخدمة ؛ ولكل طائفة من هذه المتغيرات دورا في تحديد مستوى الإنتاجية، كما أن التأثير النسبي لكل منها يتفاوت كدالة لظروف كثيرة، إلا أن التركيز في هذا المقام سيكون حول ما تمارسه القيادة من آثار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في الإنتاجية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي[23]:

- **الآثار المباشرة للقيادة الإدارية في الإنتاجية** : وتتمثل في عدد من العناصر منها توفير المستلزمات للمرؤوسين، تيسير التواصل بين أفراد الجماعة وبينها وبين الجماعات المتعاونة معها في أداء المهمة، وإزالة العقبات الفنية والإدارية التي تعترض سبيل المرؤوسين، أي أن القائد يرسي دعائم المناخ الصحي الملائم لحدوث العملية الإنتاجية.
- **الآثار غير المباشرة للقيادة الإدارية في الإنتاجية** : حيث تؤثر القيادة الإدارية على الإنتاجية بشكل غير مباشر، من خلال التأثير في المتغيرات التي تسهم في تحديد مستوى الإنتاجية مثل: التوتر، القدرة والتعب؛ فعلى سبيل المثال يفترض وجود علاقة ارتباطيه منحنية بين التوتر ومستوى الإنتاجية، بمعنى أن درجة معتدلة من التوتر تؤثر بصورة إيجابية في الإنتاجية، أما إذا ارتفع التوتر بصورة ملحوظة أو انخفض على نحو شديد فإن ذلك يؤدي إلى ضعف الإنتاجية. ويستطيع القائد من هذا المنطلق أن يؤثر في الإنتاجية من عدة سبل منها: أن يتجنب إصدار الممارسات الاستبدادية التي تسهم في إيجاد مناخ من شأنه رفع درجة توتر المرؤوسين على نحو ينعكس سلبا على إنتاجيتهم، وأن يحرص على الحفاظ على مستوى توترهم في المدى المتوسط حتى يظل التوتر عنصرا إيجابيا في العملية الإنتاجية.

للتعامل على نحو أكثر شمولا مع مفهوم إنتاجية المرؤوسين- كونه المتغير التابع في هذه الدراسة- فإن هناك جوانب أساسية يجب التطرق لها وهي: مفهوم الإنتاجية ومؤشرات قياسها.

أ.مفهوم الإنتاجية.

والإنتاجية كمصطلح مشتقة من أنتج، ينتج، إنتاجا، حيث يشير مصطلح الإنتاج Production إلى النشاط الذي يستهدف تحويل المدخلات لسلع وخدمات[24]، أو يشير للكمية المنتجة من السلع والخدمات[25]، بينما يشير مصطلح الإنتاجية Productivité للعلاقة بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات.

حيث تعرف الإنتاجية بأنها : "حاصل قسمة نتيجة ما على الوسائل المستخدمة للحصول عليها"[26].

ويعرفها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي O.E.C.E بأنها : "حاصل قسمة حجم الإنتاج لمنظمة معينة على الحجم الإجمالي للعوامل المستخدمة في عملية الإنتاج هذه"[27]، وطبقا لهذا التعريف فالإنتاجية تعني علاقة الإنتاج بجميع العناصر التي ساهمت في تحقيقه وهذا ما يطلق عليه "الإنتاجية الكلية".

بينما جاء في تعريف فنسنت Vincent أن الإنتاجية : "هي نسبة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه أو بين الإنتاج وبعض هذه العوامل"[28].

وطبقا لهذا التعريف الأخير فالإنتاجية تعني علاقة الإنتاج ببعض أو أحد العناصر التي ساهمت في تحقيقه وهذا ما يطلق عليه "الإنتاجية الجزئية أو النوعية".

أما وجيه عبد الرسول فيستبعد كل عوامل الإنتاج الأخرى عدا العمل الإنساني، ليصبح مفهوم الإنتاجية حسبه ما هو إلا تعبيرا عن قدرة الإنسان على الإنتاج، ويؤكد هذا في العبارة التالية : "يمكننا القول بأن مفهوم إنتاجية العمل هو المفهوم الصحيح للإنتاجية، وذلك على أساس أن الأهمية الاقتصادية لهذا المفهوم تتمثل في مدى صلاحيته لقياس القدرة على الإنتاج، وليس في مدى صلاحيته لقياس الأداء"[29].

ب.مؤشرات قياس الإنتاجية.

على أساس مفهوم الإنتاجية السابق، يمكن التمييز بين العديد من مؤشرات قياس الإنتاجية كما يلي :

.المؤشر الأول[30]: $P = \frac{Q}{D}$

P: الإنتاجية الكلية.
Q: حجم الإنتاج أو إجمالي المخرجات.
D: تكاليف العملية الإنتاجية (المواد، المعدات، الوسائل، العمل، الطاقة، الوقت ومصاريف مالية...).

.المؤشر الثاني[31]: $P_S = \frac{Q}{I_S} / P_H = \frac{Q}{H} / P_L = \frac{Q}{L} / P_W = \frac{Q}{W} / P_M = \frac{Q}{M} / P_E = \frac{Q}{E} / P_K = \frac{Q}{K}$

P_S: الإنتاجية الجزئية.
Q: حجم الإنتاج أو إجمالي المخرجات.
I_S: أحد المدخلات (ساعات العمل المبذولة H أو عدد العاملين L أو مجموع الأجورW أو المواد الأولية M أو الطاقة المستهلكة E أو رأس المال K)

ومهما كانت الصيغة المستخدمة في قياس الإنتاجية، يشير كندريك Kendrick إلى أن رقم الإنتاجية المتحصل عليه باستخدام أي من صيغ قياس الإنتاجية، لا يحمل، في حد ذاته، أية دلالة إلا إذا تمت مقارنته بإنتاجية نفس المنظوم لفترة زمنية ماضية، وهو ما يعرف باسم المقارنات الزمنية، أو مقارنته بإنتاجية منظومات أخرى مماثلة داخل وخارج البلد خلال نفس الفترة، وهو ما يطلق عليه اسم المقارنات المكانية[32], أو مقارنته بمعيار أو هدف كما أشار ميشيل أرمسترونج Michael Armstrong [33]، وهذا ما يدخل في إطار حساب الفعالية الإنتاجية -أي مقارنة الإنتاجية المحققة بالإنتاجية المستهدفة- مما أدى بالباحثان لاقتراح المؤشر الثالث لحساب الفعالية الإنتاجية بصفة عامة، واقتراح المؤشر الرابع لحساب الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين - المتغير التابع في هذه الدراسة- بصفة خاصة، كما يلي :

.المؤشر الثالث: $EP = \frac{P_a}{P_p}$

EP: الفعالية الإنتاجية.
P_a: الإنتاجية الفعلية أو المحققة.
P_p: الإنتاجية المخططة أو المستهدفة.

.المؤشر الرابع: $EP_H = \frac{P_{Ha}}{P_{Hp}}$

EP_H: الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين.
P_{Ha}: إنتاجية المرؤوسون الفعلية أو المحققة.
P_{Hp}: إنتاجية المرؤوسون المخططة أو المستهدفة.

ثانيا: الدراسات السابقة.

1. دراسة نعمة خضير وآخرون بعنوان قياس السمات القيادية للمدراء : دراسة اختباريه في منظمات صناعية بالجمهورية العراقية[34].

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم حلول مقترحة لمشكلة البحث التي تتمثل في قوة التماسك وتركز السمات القيادية عند مديري الإدارة العليا مقارنة بمديري الإدارة الوسطى والدنيا والعاملين، حيث صيغت فرضيات الدراسة كما يلي:

* تزداد درجة تماسك السمات القيادية كلما اتجهنا من قاعدة الهرم التنظيمي إلى أعلاه، بمعنى زيادة عدد العلاقات ذات الدلالة المعنوية بين السمات في الإدارة العليا مقارنة بانخفاضها في الإدارة الوسطى وهكذا حتى العاملين.

* تتباين المستويات الإدارية فيما بينها في درجة السمة القيادية لمدرائها، بمعنى إن درجة الذكاء، المبادأة، الحسم، النضوج، وتحقيق الذات...إلخ تكون عالية لدى الإدارة العليا مقارنة بالوسطى والإشرافية والعاملين.

وبهدف معالجة مشكلة البحث واختبار فرضيتيه، فقد تم الاعتماد على الاستبانة مع المقابلة الشخصية كوسيلة لجمع البيانات، حيث شملت الاستبانة مجموعتين من الصفات، عبرت الأولى منها عن الصفات الإيجابية وهي الاختيارات من (1-32)، وتضمنت الثانية الصفات السلبية وممثلة في الاختيارات من (33-64)، حيث تمكن الاستبانة المدراء والعاملين من وصف أنفسهم حسب وجهات نظرهم؛ وقد وقع اختيار الباحثون على 10 منظمات صناعية في الجمهورية العراقية ميدانا للبحث، حيث تألفت عينة الدراسة من 14 مديرا في الإدارة العليا، و31 مديرا في الوسطى، و45 مشرفا على الإنتاج و85 عاملا، وقد استغرقت عملية جمع البيانات وتحليلها إحصائيا مدة 9 أشهر من عامي 1991/1990، وذلك بالاعتماد على عدد من وسائل المعالجة الإحصائية وهي: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط البسيط، اختبار(t) لتحديد مستوى الثقة بمعاملات الارتباط بين السمات، تمت المقارنة بمستوى معنوي

($p\leq 0.1$)، ($p\leq 0.05$)، تحليل التباين ANOVA واختبار (F) لتحديد مستوى الدلالة الإحصائية بنتائج تحليل التباين. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

* أن درجة تماسك السمات عند العاملين أعلى من درجة تماسكها عند المدراء في الإدارة العليا، والوسطى والإشرافية، في حين احتلت الإدارة الإشرافية المرتبة الثانية، تلتها الإدارة العليا فالوسطى، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى التي تقترح زيادة درجة تماسك السمات القيادية كلما اتجهنا إلى أعلى الهرم التنظيمي.

* أن المستويات الإدارية العليا لا تمتلك سمات تميزها بشكل واضح عن المستويات الأدنى والعاملين، وهذا ما ينفي الفرضية الثانية التي تفترض وجود تباين بين المستويات الإدارية والعاملين في درجة السمات القيادية ولا تتوافق هذه النتائج كذلك مع ما توصل إليه المنظر غيسيلي Ghiselli (1971-1973).

* صعوبة التعويل على نظرية السمات كأساس لاختيار القادة.

* لا يمكن اعتماد السمات مؤشرا للتمييز بين القادة عن سواهم.

2. دراسة حلمي البلبيسي بعنوان الأساليب القيادية وإدارة التغيير : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الأردنية[35].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأساليب القيادية وعلاقتها بإدارة التغيير من خلال التعرف على إستراتيجيات التغيير وأهدافه في شركات المساهمة العامة الأردنية في سنة 2002، كما هدفت إلى توضيح طبيعة العلاقة بين هذه الأساليب من جهة وكل من إستراتيجيات التغيير وأهدافه من جهة أخرى؛ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

* للقيادة الإدارية دورا مهما في تحقيق أهداف الشركات، حيث أن إستراتيجية التغيير التي يتبعها المديرون تختلف باختلاف الأساليب القيادية المستخدمة لتحقيق أي تغيير على مستوى الشركات، وأن أهداف التغيير تتأثر وتختلف باختلاف الأساليب القيادية أيضا.

* رغم الاختلاف الجوهري بين كل أسلوب قيادي وآخر إلا أن هناك تقاربا في الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، ويمكن تفسير ذلك من خلال الاحتكام على النظرية الموقفية.

3. دراسة هدى محمد صالح بعنوان القيادة وأثرها في التغيير الإستراتيجي في المنظمات الصناعية اليمنية[36].

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم حلول مقترحة لمشكلة البحث التي تتمثل في التناقض بين ما تفرضه متغيرات البيئة الخارجية اليمنية من ضرورة تبني إستراتيجية تغيير وغياب القيادة الإدارية القادرة على صياغة تلك الإستراتيجية وتبنيها ووضعها موضع التنفيذ، حيث صيغت أسئلة الدراسة كما يلي :

*هل أن متغيرات البيئة الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية تعد سببا في ضرورة تبني إستراتيجية تغيير في القطاع الصناعي اليمني ؟

*هل توجد علاقة تأثير جوهرية لأنماط القيادة الإدارية على فعالية القيادة الإدارية في المنظمات الصناعية اليمنية ؟

*هل توجد علاقة تأثير جوهرية لأنماط القيادة الإدارية على التوجه نحو التفكير الإستراتيجي في المنظمات الصناعية اليمنية ؟

*ما هو نمط القيادة الإدارية السائد في المنظمات الصناعية اليمنية؟ وهل يمكن أن يكون النمط السائد قائدا للتغيير؟

وبهدف معالجة مشكلة البحث والإجابة على أسئلته، اعتمدت الباحثة على استمارة استبيان مع المقابلة الشخصية كوسيلة لجمع البيانات، حيث شملت الاستمارة ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول منها البيانات المطلوبة عن المنظمة المستقصى عنها، وتضمن الجزء الثاني بيانات عن الشخص المستقصى، بينما تضمن الجزء الثالث الأسئلة التي جاءت في أربع مجموعات، تهدف المجموعة الأولى إلى تحديد درجة تأثير متغيرات البيئة الخارجية على القيادات الإدارية، وتهدف المجموعة الثانية إلى تحديد فعالية القادة الإداريين، أما المجموعة الثالثة فتهدف إلى تحديد توجه القادة الإداريين أفراد العينة نحو التفكير الإستراتيجي تمهيدا لقياس العلاقة الجوهرية لأنماط القيادة الإدارية على ذلك التوجه، كما هدفت المجموعة الرابعة إلى تحديد أنماط القيادة الإدارية في المنظمات الصناعية اليمنية والنمط السائد؛ وقد وقع اختيار الباحثة على 110 منظمة صناعية يمنية من أصل 551 منشأة كبيرة حسب بيانات وزارة الصناعة اليمنية، حيث تألفت عينة الدراسة من 234 قائدا إداريا، وقد استغرقت عملية جمع البيانات وتحليلها إحصائيا مدة 9 أشهر من عامي 2007/2006، وذلك بالاعتماد على عدد من وسائل المعالجة الإحصائية وهي: أسلوب التوزيع التكراري، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط المتعدد، تحليل الانحدار التدريجي وهذا بالاستعانة ببرنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

* أن متغيرات البيئة الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية تعد سببا في ضرورة تبني إستراتيجية التغيير في القطاع الصناعي اليمني من وجهة نظر القيادات الإدارية أفراد العينة.
* ثبت باستخدام معامل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي وجود علاقة جوهرية سالبة لنمطي القيادة التحويلي والسلوكي على الفعالية وعدم وجود علاقة تأثير لنمطي القيادة التوجيهي والإدراكي على الفعالية.
* ثبت باستخدام معامل الانحدار المتعدد التدريجي وجود علاقة جوهرية لأنماط القيادة التوجيهي والسلوكي والإدراكي على التوجه نحو التفكير الإستراتيجي وكانت العلاقة موجبة لنمط التوجيهي فقط، أما نمط القيادة التحويلي فقد اثبت المعامل عدم وجود علاقة تأثير جوهرية له على التوجه نحو التفكير الإستراتيجي.
* تم تحديد نمط القيادة الإدارية السائد في المنظمات الصناعية اليمنية بالنمط الإدراكي يليه النمط التوجيهي ثم نمط القيادة التحويلي، وجاء في الترتيب الرابع نمط القيادة السلوكي.
* النمط القيادي الإدراكي السائد هو نمط غير فاعل ومن جانب أخر يسير في اتجاه مخالف للتوجه نحو التفكير الإستراتيجي وعلى ذلك لا يمكن له أن يكون قائد تغيير.
* القيادة الإدارية في القطاع الصناعي اليمني بما هي عليه اليوم غير قادرة وغير مدفوعة ذاتيا وغير مستعدة لخوض غمار التغيير المطلوب وإدارته.

4. تقييم الدراسات السابقة.

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة يلاحظ اتفاق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات من حيث تحديد النمط القيادي أو أسلوب القيادة السائد في المؤسسة محل الدراسة، واتفاقها من حيث المؤسسة محل الدراسة أنها مؤسسة صناعية إلا أنها تتميز عن الدراسات السابقة من حيث استخدامها لمقياس آخر لأسلوب القيادة الإدارية وتصنيفها لأساليب القيادة حسب نظرية الشبكة الإدارية لبلاك وموتون، وكذا ربط أسلوب القيادة بمتغير أخر وهو الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين، حيث تم حسابها بالاعتماد على القوائم المالية والتقارير السنوية للمؤسسة محل الدراسة، كما تستعمل هذه الدراسة أسلوب الدراسة المقارنة وهذا للمقارنة التي تمت بين مختلف المحطات الإنتاجية التابعة للمؤسسة محل الدراسة، كما طبقت هذه الدراسة في الجزائر بينما الدراسات السابقة كانت في بيئات عربية مختلفة كالجمهورية العراقية واليمن والمملكة الأردنية الهاشمية.

III- الطريقة والأدوات المستعملة.

أولا: طريقة الدراسة.

يقوم الباحثان في هذا المقام بعرض منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وكذا متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

1. منهج الدراسة.

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على أسلوب المسح باستخدام العينات وذلك بتوجيه استبيانين باللغة الفرنسية ـ كونها اللغة الأكثر تحكما وفهما لعينة الدراسة- لقياس أسلوب القيادة الإدارية السائد في المؤسسة محل الدراسة بمختلف محطاتها، الاستبيان الأول موجه للقادة وضعه روبرت بابين Robert Papin، أما الاستبيان الثاني موجه لمرؤوسيهم، وضعه الباحثان بالاعتماد على الاستبيان الأول. كما تم حساب مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بناءا على مجموعة من مؤشرات الفعالية الإنتاجية الأكثر ملائمة لطبيعة نشاط المؤسسة، وهذا اعتمادا على مختلف التقارير السنوية والسجلات الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة إلى جانب مجموعة من المقابلات مع مسؤولي مصالح الصيانة ومصالح الأمن الصناعي؛ كما استخدم الباحثان الأسلوب المقارن وهذا لمقارنة النتائج المحصل عليها بين مختلف المحطات محل الدراسة.

2.مجتمع وعينة الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة والمرؤوسين أي رؤساء المصالح والدوائر ورؤساء المديريات ومرؤوسيهم بمؤسسة سونطراك، شعبة النقل بواسطة الأنابيب، المديرية الجهوية بجاية، حيث تمثلت عينة القادة في عينة مقصودة، متكونة من 19 قائدا من المؤسسة محل الدراسة موزعين على ثلاث محطات كما يلي : 07 قادة من مقر المديرية الجهوية بجاية، 06 قادة من محطة الضخ الأولى بجامعة ولاية الوادي و06 قادة من محطة الضخ الثانية بالوطاية ولاية بسكرة.

أما عينة المرؤوسين فتمثلت في عينة مقصودة، متكونة من 83 مرؤوس بحيث تم اختيار05 مرؤوسين لكل قائد تم استجوابه بهدف قياس أسلوبه القيادي حسب وجهة نظرهم، وهكذا يمكننا المقارنة بين أسلوب القيادة الإدارية حسب أجوبة القائد شخصيا وأسلوب القيادة الإدارية حسب أجوبة مرؤوسيه؛ 83 مرؤوس موزعين على ثلاث محطات كما يلي: 35 مرؤوس من مقر المديرية الجهوية بجاية، 24 مرؤوس من محطة الضخ الأولى بجامعة ولاية الوادي و24 مرؤوس من محطة الضخ الثانية بالوطاية ولاية بسكرة.

3.متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

- **المتغير المستقل :** ويتمثل في أسلوب القيادة الإدارية أو النمط القيادي حيث اعتمد الباحثان في قياسه على استبيانين باللغة الفرنسية، حيث وجه الاستبيان الأول للقادة، أما الاستبيان الثاني فوجه لمرؤوسيهم، وهذان الاستبيانان كانا عبارة عن مقياس لأسلوب القيادة الإدارية السائد في المؤسسة محل الدراسة.
- **المتغير التابع :** ويتمثل في الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين، حيث تم حسابها اعتمادا على مختلف التقارير السنوية والسجلات الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة إلى جانب مجموعة من المقابلات مع مسؤولي مصالح الصيانة ومصالح الأمن الصناعي، ولقد تم استخدام المؤشر التالي كونه أكثر مؤشرات قياس الفعالية الإنتاجية ملائمة لهذه الدراسة، والمعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$EP_H = \frac{P_{Ha}}{P_{Hp}}$$

علما أن :

EP_H: الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين.

P_{Ha}: إنتاجية المرؤوسون الفعلية أو المحققة، والمتمثلة في ساعات التدخل الفعلية للمرؤوسين لصيانة معدات الضخ وأنبوب نقل المواد الكربوهيدراتية 24" (وهذا حسب المؤسسة محل الدراسة).

P_{Hp}: إنتاجية المرؤوسون المخططة أو المستهدفة، والمتمثلة في ساعات التدخل المخططة للمرؤوسين لصيانة معدات الضخ وأنبوب نقل المواد الكربوهيدراتية 24"(وهذا حسب المؤسسة محل الدراسة).

ثانيا: أدوات الدراسة.

استخدم الباحثان في هذه الدراسة أسلوبي الملاحظة والاستبيان بالمقابلة، حيث وجه الاستبيان الأول للقادة وأما الاستبيان الثاني فوجه لمرؤوسيهم كالتالي :

1.الاستبيان الأول.

يقيس هذا الاستبيان أسلوب القيادة الإدارية لكل قائد، حسب إجاباته الشخصية المسجلة، حيث يتضمن الاستبيان بطاقة للمعلومات الشخصية لتحديد خصائص القادة من حيث الجنس، السن، المستوى الدراسي وسنوات الخبرة المهنية، كما يتضمن خمسة وثلاثين بند مقسمة كما يلي :

* تدل البنود 1، 2، 4، 6، 7، 9، 11، 13، 15، 16، 19، 20، 21، 23، 25، 27، 29، 31 و33 على مدى اهتمام القائد بالعمل.

* تدل البنود 3، 5، 8، 10، 12، 14، 17، 18، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34 و35 على مدى اهتمام القائد بالمرؤوسين.

وضعت بنود الاستبيان على شكل أفكار مصاغة بطريقة بسيطة وسهلة، تتم الإجابة عليها حسب خمس بدائل متاحة أمام القائد هي : دوما، عادة، أحيانا، نادرا ولا أبدا.

2.الاستبيان الثاني.

يقيس هذا الاستبيان أسلوب القيادة الإدارية لكل قائد، حسب إجابات مرؤوسيه المسجلة، حيث يتضمن الاستبيان بطاقة للمعلومات الشخصية لتحديد خصائص المرؤوسين من حيث الجنس، السن، المستوى الدراسي وسنوات الخبرة المهنية، كما يتضمن خمسة وثلاثين بند مقسمة كما يلي :

* تدل البنود 1، 2، 4، 6، 7، 9، 11، 13، 15، 16، 19، 20، 21، 23، 25، 27، 29، 31 و33 على مدى اهتمام القائد بالعمل.

* تدل البنود 3، 5، 8، 10، 12، 14، 17، 18، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34 و35 على مدى اهتمام القائد بالمرؤوسين.

وضعت بنود الاستبيان على شكل أفكار مصاغة بطريقة بسيطة وسهلة، تتم الإجابة عليها حسب خمس بدائل متاحة أمام المرؤوس هي: دوما، عادة، أحيانا، نادرا ولا أبدا.

3. مفتاح تصحيح الاستبيانين.

تدل أسطر مفتاح التصحيح على البدائل المتاحة أمام القائد أو المرؤوس:د (دوما)، ع (عادة)، أ(أحيانا)، ن (نادرا) ولا (لا أبدا)، بينما تدل أعمدة المفتاح على بنود الاستبيان الخمسة والثلاثين، كما يبين الجدول 01 في الملاحق.

بعد تصحيح الاستبيان، يتم جمع عدد المثلثات وعدد الدوائر التي حصل عليها كل قائد أو مرؤوس على حدا ثم نقوم بمطابقتها مع المخطط الموضح في الشكل 03 من الملاحق. حيث تتم مطابقة مجموع المثلثات مع السهم الأيسر، ومطابقة مجموع الدوائر مع السهم الأيمن؛ وبربط طرفي المخطط نكون أمام أسلوب معين من أساليب القيادة الإدارية، لتصنيفها قام الباحثان بالاعتماد على نظرية الشبكة الإدارية لكل من روبرت بلاك وجان موتون Robert Blake & Jane Mouton التي تم تناولها في نظريات القيادة الإدارية، فكانت النتيجة تسعة أساليب للقيادة الإدارية كما هو موضح في الجدول 02 من الملاحق.

IV- عرض نتائج الدراسة.

أولا :عرض نتائج الفرضية الأولى.

نصت الفرضية الأولى للدراسة على أن : "أسلوب القيادة الإدارية السائد في مختلف المحطات الإنتاجية هو أسلوب القيادة الأوتوقراطي"، لكن بعد القيام بالدراسة الميدانية - تطبيق الاستبيانين الهادفين للكشف عن أسلوب القيادة الإدارية السائد في كل محطة- تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول 03 من الملاحق، حيث تبين أن أسلوب القيادة الإدارية السائد في مقر المديرية الجهوية بجاية هو أسلوب القيادة متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين، مما ينفي صحة الفرضية الأولى؛ بينما يسود أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي كل من محطة الضخ الأولى والثانية، وهو الأسلوب السائد على مستوى المحطات مجال الدراسة ككل، مما يعزز صحة الفرضية الأولى، بالتالي نستطيع القول أن: "أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي هو الأسلوب السائد في مختلف المحطات الإنتاجية مجال الدراسة".

ثانيا :عرض نتائج الفرضية الثانية.

نصت الفرضية الثانية للدراسة على أن : "لا توجد اختلافات ملموسة وواضحة في مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من محطة لأخرى"، وبعد حساب مؤشرات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بناءا على التقارير السنوية للإنتاج والصيانة ومجموعة من المقابلات الموجهة كما هو موضح في الجدول 04 من الملاحق، اتضح أنه قد تم تحقيق الأهداف الإنتاجية للثلاثة سنوات الأخيرة بمتوسط قدره 614.67% على مستوى مقر المديرية الجهوية بجاية، وبانحراف معياري قدره 297.16 % وبمعامل اختلاف قدره 48.34 % مما يشير لتباين مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين على مستوى مقر المديرية من سنة لأخرى؛ ويتضح أنه تم تحقيق الأهداف الإنتاجية للثلاثة سنوات الأخيرة بمتوسط قدره 183% على مستوى محطة الضخ الأولى، وبانحراف معياري قدره 58.39% وبمعامل اختلاف قدره 31.91% مما يشير لتباين مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين على مستوى محطة الضخ الأولى من سنة لأخرى؛ ويتبين كذلك أنه تم تحقيق الأهداف الإنتاجية للثلاثة سنوات الأخيرة بمتوسط قدره 159.67% على مستوى محطة الضخ الثانية، وبانحراف معياري قدره 30.64% وبمعامل اختلاف قدره 19.19 % مما يشير لتباين مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين على مستوى محطة الضخ الثانية من سنة لأخرى؛ أما على مستوى المحطات مجال الدراسة فقد تم تحقيق الأهداف الإنتاجية للثلاثة سنوات الأخيرة بمتوسط قدره 319.32%، بانحراف معياري قدره 269.32% وبمعامل اختلاف قدره 84.40 % مما يشير لتباين مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من محطة لأخرى، مما ينفي صحة الفرضية الثانية.

ثالثا : عرض نتائج الفرضية الثالثة.

نصت الفرضية الثالثة للدراسة على أن: "تتأثر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بأسلوب القيادة الإدارية السائد مما يشكل علاقة بين أسلوب القيادة الإدارية السائد في المحطة وبين مستوى الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المحطة"، ومن خلال الجداول 03-04-05 من الملاحق، نجد أن أعلى مستوى للفعالية الإنتاجية للمرؤوسين سجل في مقر المديرية الجهوية بجاية بمتوسط قدره 614.67%، بينما قدر متوسط الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطة الضخ الأولى بـ183%، بفارق 431.67% بين النسبتين، وقدر متوسط الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطة الضخ الثانية بـ159.67%، أي بفارق 455% بينها وبين النسبة المسجلة على مستوى مقر المديرية، بينما لا يتعدى الفرق بين المحطتين الأولى والثانية 24 %.

فمن خلال ما تقدم يتبين أن أسلوب القيادة الإدارية متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين هو الأسلوب الذي حقق أعلى مستويات الفعالية الإنتاجية لكن بمستوى تجانس ضعيف من سنة لأخرى، بينما حقق أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي في كل من محطة الضخ الأولى والثانية مستويات إنتاجية متقاربة، وإن كانت أقل من المستويات المسجلة في مقر المديرية إلا أنها معتبرة وأكثر تجانسا من سنة لأخرى، خاصة في محطة الضخ الثانية، وإن مثل هذه النتائج تجعلنا نتوقع تأثر مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بأسلوب القيادة الإدارية السائد بالمحطة، أي ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة التي نصت على: "تتأثر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين بأسلوب القيادة الإدارية السائد مما يشكل علاقة بين أسلوب القيادة الإدارية السائد في المحطة وبين مستوى الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في تلك المحطة".

V- مناقشة نتائج الدراسة.

بعد ما تم عرض نتائج الدراسة الميدانية، سنحاول في هذه النقطة مناقشتها وتحليلها استنادا على الملاحظة المباشرة للواقع الميداني وكذا إدراج بعض المتغيرات الصناعية الأخرى كعدد حوادث العمل، حوادث تعطل الآلات، معدل تواتر الأخطار...؛ والتي تحصل عليها الباحثان بالرجوع إلى أرشيف حوادث العمل بمصلحة الصحة والسلامة والأمن وكذا بالرجوع إلى سجلات متابعة آلات ومحركات الضخ المتوفرة لدى المصالح التقنية بالمحطات محل الدراسة، حيث تمثلت هذه النتائج فيما يلي :

* إن أسلوب القيادة الإدارية السائد في مقر المديرية الجهوية بجاية هو أسلوب القيادة متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين في المقام الأول، يليه أسلوب القيادة ضعيف الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين في المقام الثاني، مما جعل مرؤوسيهم يتحلون بروح المسؤولية وأعطاهم مجالا أكبر للتصرف بعيدا عن المراقبة الدائمة التي تشعرهم بعدم الثقة، وهذا يعود للمستوى العلمي العالي لمرؤوسي مقر المديرية الجهوية بجاية، حيث تقدر نسبة الحاصلين منهم على شهادة مهندس دولة 37%، شهادة الليسانس 20%، شهادة تقني سامي 23% وشهادة تقني 17%، بينما لا تتجاوز نسبة المرؤوسين دون شهادة 03%، وهي النسب الأفضل مقارنة بمحطتي الضخ الأولى والثانية، التي تقدر فيهما نسب المرؤوسين الحاصلين على شـهادة جامعية 16%، 08% على التوالي، كما تقدر نسب المرؤوسين دون شهادة 17%، 21% على الترتيب، مما حدّ من رغبتهم في إنجاز العمل وقدرتهم على أدائه بفعالية عالية من جهة، وأدى بقادتهم لإتباع أسلوب القيادة الأوتوقراطي المعتمد على المتابعة الدائمة والتوجيه المستمر من جهة ثانية.

*حقق أسلوب القيادة الإدارية متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين أعلى مستويات الفعالية الإنتاجية بمقر المديرية الجهوية بجاية لكن بمستوى تجانس ضعيف من سنة لأخرى، بينما حقق أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي في كل من محطتي الضخ الأولى والثانية مستويات إنتاجية متقاربة، وإن كانت أقل من المستويات المسجلة في مقر المديرية إلا أنها معتبرة وأكثر تجانسا من سنة لأخرى، وهذا يعود للأسباب التالية :

1. طبيعة عتاد ومعدات الضخ التي يتوافر عليها مقر المديرية والمتمثلة أساسا في الوسائل المستعملة في عملية شحن المواد الكربوهيدراتية السائلة للسفن الناقلة للمحروقات كأذرع الشحن مثلا، وهي وسائل بسيطة تستطيع المؤسسة تجديدها وتغييرها بسهولة، ولا مجال للمقارنة بينها وبين محركات الضخ الأكبر حجما والأكثر تكلفة المتوفرة على مستوى محطتي الضخ الأولى والثانية، التي تم إنشائها منذ سنة 1959م من طرف شركة SOPEG الفرنسية، ولم تغير إلا بتاريخ 2007/07/01 م في محطة الضخ الأولى، وذلك بإنشاء محطة ضخ جديدة بالكامل إلى جانب محطة الضخ الأولى مجال الدراسة، بينما لازالت أشغال تجديد محطة الضخ الثانية لم تكتمل بعد.

2. تهالك رأس المال الثابت في محطتي الضخ الأولى والثانية، وصعوبة الحصول على قطع غيار الآلات والمعدات أثناء تعطلها بسبب مركزية قرارات الشراء، مما يعرقل عملية التدخل السريع لمرؤوسي الصيانة ويزيد في ساعات العمل الضائعة على مستوى المحطتين.

3. حجم حوادث العمل خلال الثلاثة سنوات قيد الدراسة في محطتي الضخ الأولى والثانية، حيث سجلت 04 حوادث عمل في محطة الضخ الأولى وقدر معدل تواتر الأخطار على مستواها بـ12.46% خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، 06 حوادث عمل في محطة الضخ الثانية بمعدل تواتر 13.86%، بينما لم يسجل إلا حادثان في مقر المديرية الجهوية بجاية بمعدل تواتر 01.04%، مما أثر سلبا على مستويات الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطتي الضخ الأولى والثانية.

4. عدد أيام العمل الضائعة بسبب حوادث العمل خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، حيث سجل 51 يوما ضائعا بمحطة الضخ الأولى، 24 يوما ضائعا بمحطة الضخ الثانية، بينما سجل 16 يوما ضائعا بمقر المديرية الجهوية بجاية.

5. حوادث تعطل الآلات خلال الثلاثة سنوات الأخيرة في محطتي الضخ الأولى والثانية، حيث سجل 42 حادثا في محطة الضخ الأولى، 28 حادثا في محطة الضخ الثانية، بينما لم يسجل إلا 04 حوادث في مقر المديرية الجهوية بجاية، مما أثر سلبا على مستويات الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطتي الضخ الأولى والثانية.

6. عدد أيام العمل الضائعة بسبب حوادث تعطل الآلات خلال الثلاثة سنوات الأخيرة في محطتي الضخ الأولى والثانية، حيث سجل 39 يوما ضائعا بمحطة الضخ الأولى، 45 يوما ضائعا بمحطة الضخ الثانية، بينما لم يسجل إلا 34 ساعة عمل ضائعة بمقر المديرية الجهوية بجاية، مما أثر سلبا على مستويات الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطتي الضخ الأولى والثانية.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن مستويات الفعالية الإنتاجية العالية لمرؤوسي مقر المديرية الجهوية بجاية تعود أساسا لبساطة العتاد والمعدات الموجودة على مستواها، سهولة الحصول على قطع الغيار أثناء توقفها، ضعف معدل تواتر الأخطار وعدد حوادث العمل، قلة حوادث الآلات وعدد أيام العمل الضائعة بسببها؛ أما تباين مستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين من سنة لأخرى على مستواها فيعود أساسا لأسلوب القيادة الإدارية متوسط الاهتمام بالعمل وبالمرؤوسين، كونه أسلوب دينامكي متغير، يميل أحيانا لأسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي وأحيانا أخرى لأسلوب القيادة الديمقراطي مما يؤثر سلبا على المرؤوسين وعلى انطباعهم حول قائدهم الذي يرونه مزاجي.

بينما تعود مستويات الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي محطتي الضخ الأولى والثانية لتهالك رأس المال الثابت على مستوى المحطتين، صعوبة الحصول على قطع الغيار بسبب مركزية قرارات الشراء، ارتفاع معدل تواتر الأخطار وعدد حوادث العمل، كثرة حوادث الآلات وعدد أيام العمل الضائعة بسببها؛ إلا أنها معتبرة وأكثر تجانسا من سنة لأخرى بفضل أسلوب القيادة الإدارية الأوتوقراطي المهتم بإنجاز المهام، تحقيق الأهداف، التدريب والتوجيه المستمرين.

VI- خلاصة :

لا تتفق نتائج هذه الدراسة مع الافتراضات التي وضعها التون مايو، الافتراضات التي تقوم عليها نظرية Y وكذا نظرية ليكرت في القيادة الإدارية، التي تؤيد أسلوب القيادة الإدارية الديمقراطي، مؤكدة أن مزيدا من التركيز على العنصر البشري سيقود إلى مستويات أعلى من أداء الفرد والمؤسسة، بينما تتفق نتائج هذه الدراسة وافتراضات النظرية الموقفية لهيرسي وبلانشارد والنظرية التعديلية لكل من ماكريجور وليكرت التي كان لها الفضل في توجيه أسلوب القيادة الإدارية نحو الأخذ بالأسلوب القيادي الذي يتلاءم مع ظروف وعوامل الموقف الذي يتطلبه، وتأكيدها على أن اهتمام القائد بالإنتاج والمرؤوسين غير كافيين وحدهما لتحقيق الفعالية المطلوبة في العمل، بل يجب أن تتوافق درجة اهتمامه بالإنتاج وبالمرؤوسين مع متطلبات الموقف؛ وهكذا تمت الإجابة على فرضيات الدراسة.

وفي الأخير نختم بأحد أعظم الأقوال عمقا ومغزى في موضوع القيادة الإدارية لأوردوي تيد وهو: "إن القيادة الجيدة تعتمد على الانقياد الجيد، والقائد يشير إلى الطريق ولكن على الأتباع أن يتحروا أن الطريق المشار إليه هو الصحيح".

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل01: الشبكة الإدارية.

بعد الاهتمام بالمرؤوسين ↑									
عالي	1.9				5.9				9.9
	1.5				5.5				9.5
منخفض	1.1				5.1				9.1

منخفض ← بعد الاهتمام بالإنتاج → عالي

Source: Jean-Luc Charron & Sabine Sépari, Organisation et gestion de l'entreprise, Dunod: Paris, 2ème éd, 2001, p60.

الجدول01: مفتاح التصحيح الإستبيانين.

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18
دائما	▲	▲	●	▲	●	▲	▲		▲	●	▲	●	▲	●	▲	▲		
عادة	▲	▲	●	▲	●	▲	▲		▲	●	▲	●	▲	●	▲	▲		
أحيان																		
نادرا								●									●	●
لاأبدا								●									●	●
	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	/
دائما		▲	▲	●	▲	●	▲	●	▲	●	▲		▲	●	▲			/
عادة		▲	▲	●	▲	●	▲	●	▲	●	▲		▲	●	▲			/
أحيان																		/
نادرا	▲											●				●	●	/
لاأبدا	▲											●				●	●	/

Source: Robert Papin, Op.cit, p37.

الجدول02: أساليب القيادة الإدارية.

أسلوب القيادة الإدارية **1.1**.	اهتمام منخفض بالعمل ومنخفض بالمرؤوسين
أسلوب القيادة الإدارية **5.1**.	اهتمام منخفض بالعمل ومتوسط بالمرؤوسين
أسلوب القيادة الإدارية **1.5**.	اهتمام متوسط بالعمل ومنخفض بالمرؤوسين
أسلوب القيادة الإدارية **5.5**.	اهتمام متوسط بالعمل ومتوسط بالمرؤوسين
أسلوب القيادة الإدارية **9.5**.	اهتمام متوسط بالعمل ومرتفع بالمرؤوسين
أسلوب القيادة الإدارية **5.9**.	اهتمام مرتفع بالعمل ومتوسط بالمرؤوسين
أسلوب القيادة الإدارية **1.9**.	اهتمام مرتفع بالعمل ومنخفض بالمرؤوسين
أسلوب القيادة الإدارية **9.1**.	اهتمام منخفض بالعمل ومرتفع بالمرؤوسين
أسلوب القيادة الإدارية **9.9**.	اهتمام مرتفع بالعمل ومرتفع بالمرؤوسين

المصدر: إعداد الباحثان.

الشكل02: نموذج هيرسي وبلانشارد.

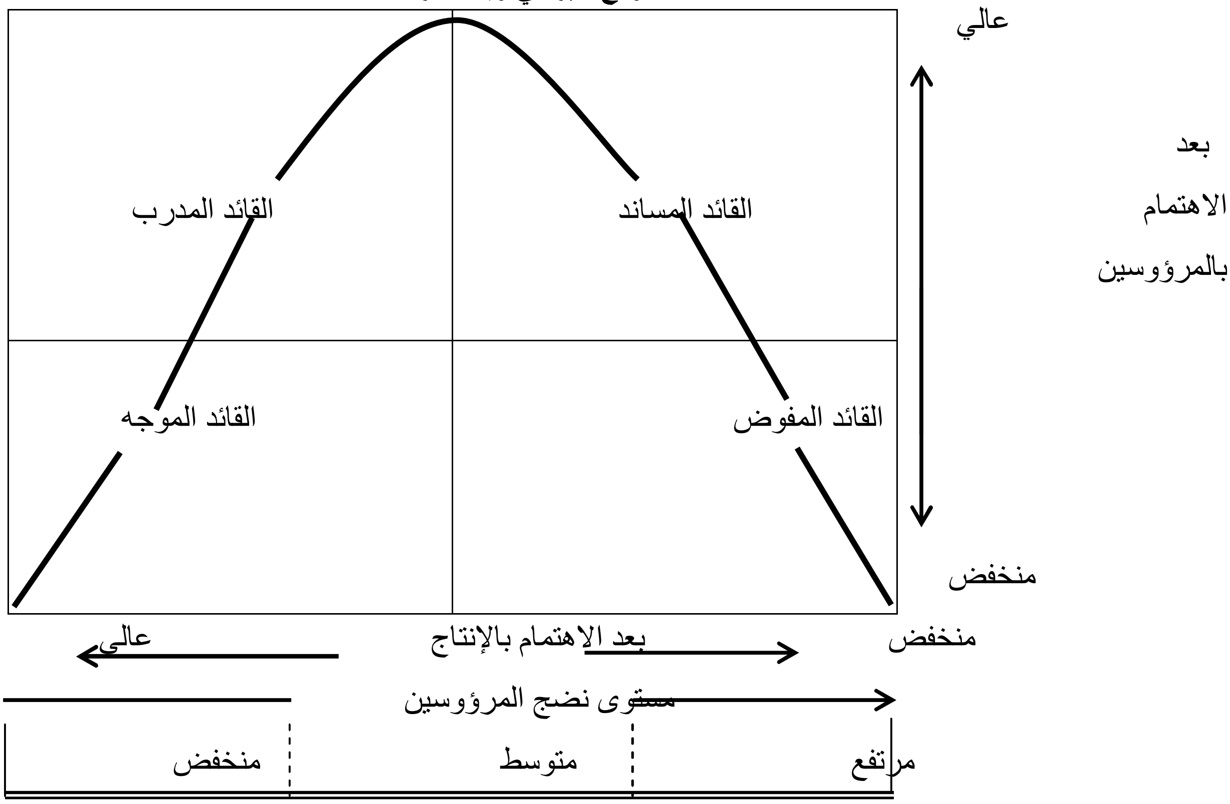

Source: Aubert Nicole, Diriger et motiver, Editions Chihab: Batna, N éd, 1997, p69.

الجدول03 : أسلوب القيادة الإدارية السائد في المديرية الجهوية بجاية والمحطات الإنتاجية من وجهة نظر القادة ومرؤوسيهم.

المحطات	المحطة الأولى		المحطة الثانية		مقر المديرية	
الأسلوب	القادة	مرؤوسيهم	القادة	مرؤوسيهم	القادة	مرؤوسيهم
(1.1)	00	00	00	01	00	08
(5.1)	00	00	00	00	00	01
(1.5)	00	00	00	03	00	02
(5.5)	01	02	01	03	04	15
(9.5)	02	01	00	02	01	03
(5.9)	01	08	02	11	02	05
(1.9)	01	07	03	04	00	01
(9.1)	00	01	00	00	00	00
(9.9)	01	05	00	00	00	01
السائد	(5.9)		(5.9)		(5.5)	

المصدر: إعداد الباحثان.

الشكل03: أسلوب القيادة الإدارية السائد.

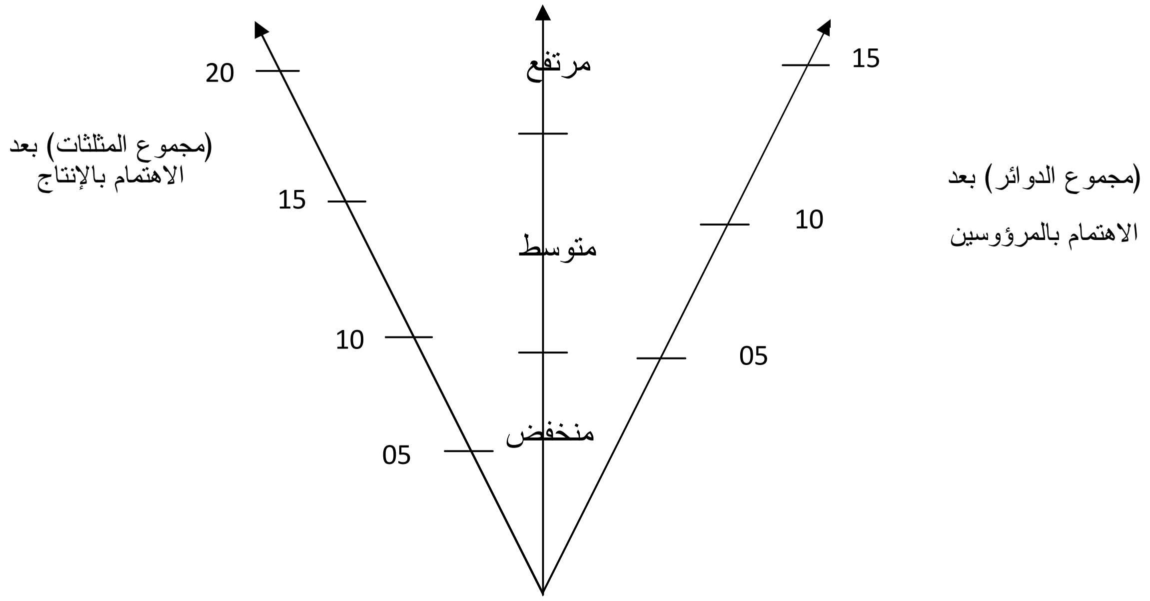

Source: Robert Papin, Op.cit, p37.

الجدول04 : مؤشر الفعالية الإنتاجية لمرؤوسي المحطات محل الدراسة (EPH). (الوحدة: %)

المحطة \ السنة	2005	2006	2007	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
مقر المديرية	**348**	**561**	**935**	**614.67**	**297.16**	**48.34**
المحطة 01	**116**	**210**	**223**	**183.00**	**58.39**	**31.91**
المحطة 02	**130**	**203**	**146**	**159.67**	**30.64**	**19.19**
الكلي	**198**	**325**	**435**	**319.11**	**269.32**	**84.40**

المصدر: إعداد الباحثان.

الجدول05: أسلوب القيادة الإدارية السائد ومستويات الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين في المحطات مجال الدراسة خلال 2005-2007.

المحطة	مقر المديرية	المحطة 01	المحطة 02
أسلوب القيادة الإدارية السائد	**اهتمام متوسط بالعمل وبالمرؤوسين**	**الأوتوقراطي**	**الأوتوقراطي**
مؤشر الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين (%)	**614.67**	**183.00**	**159.67**
إجمالي التدخلات الفعلية للمرؤوسين في السنة (تدخل/سنة)	**182.00**	**26.00**	**27.00**
عدد التدخلات الفعلية إلى عدد المخططة (%)	**593.00**	**222.33**	**236.00**
عدد التدخلات الفعلية إلى متوسط عدد العاملين (%)	**52.33**	**51.00**	**41.00**
الفرق بين المدة المتوسطة المخططة والفعلية المستغرقة في التدخل (سا /تدخل)	**- 02.67**	**- 35.67**	**- 114.00**
تجانس مؤشرات الإنتاجية من سنة لأخرى.	**أقل تجانسا**	**متوسط**	**الأكثر تجانسا**

المصدر: إعداد الباحثان.

- الإحالات والمراجع :

[1]. نواف كنعان، القيادة الإدارية، دار الثقافة: عمان، ط3، 1999، ص ص86-87.

[2]. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر: بيروت، المجلد12، ط1،2000، ص315.

[3]. خليل الجر، لاروس: المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس: باريس، د ط، 1987.

[4]. طريف شوقي، السلوك القيادي وفعالية الإدارة، دار غريب: القاهرة، د ط، 1999، ص34.

[5]. J. A. Litterer, The analysis of organization, John Niley & Sonsic: New york, 2 nd éd, 1973, p168.

[6]. حسين حريم، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار حامد: عمان، د ط، 2004، ص193.

[7]. سيد الهواري، الإدارة: الأصول والأسس العلمية، دار الجيل: القاهرة، د ط، 1976، ص329.

[8]. محمود المساد، الإدارة الفعالة، مكتبة لبنان ناشرون: بيروت، ط1، 2003، ص95.

[9]. جاك دنكان، ترجمة محمد الحديدي، أفكار عظيمة في الإدارة: دروس من مؤسسي ومؤسسات العمل الإداري، الدار الدولية للنشر: القاهرة، د ط، 1991، ص225.

[10]. زكي محمود هاشم، أساسيات الإدارة، منشورات ذات السلاسل: الكويت، د ط، 2001، ص ص389-390.

[11]. نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص97-98.

[12]. صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية: الإسكندرية، د ط، 2001، ص221.

[13]. Philippe Migani, Les systèmes de management : En 22 fiches de synthèse et 25 QCM d’autocontrôle, Editions d’organisation : Paris, N éd, 1993, p19.

* Le pouvoir : هي القدرة على إحداث أو تغيير النتائج التنظيمية، ويمكن اعتبارها مرادفة للكلمة L’autorité- حسب هنري منتزبرغ- .

[14]. هناء حافظ بدوي، إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية: في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، د ط، 2002، ص87.

[15]. Michele Myers & Gail Myers, Managing by communication : An organizational approach, Mc Graw-Hill book company: New York, N éd, N d, pp198-199.

[16]. Ken Starkey & Alan McKinlay, Strategy and the human resource, Blackwell Publishers: UK, 1st éd, 1993, p158.

[17]. زكي محمود هاشم، مرجع سبق ذكره، ص394.

[18]. عبد الرحمن محمد عيسوي، علم النفس والإنتاج، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، د ط، 2003، ص152.

[19]. أحمد سيد مصطفى، إدارة السلوك التنظيمي: رؤية معاصرة، المؤلف: القاهرة، دط، 2000، ص272.

[20]. محمود المساد، مرجع سبق ذكره، ص108.

[21]. Michele Myers & Gail Myers, Op.cit, p187.

[22]. Aubert Nicole, Diriger et motiver, Editions Chihab: Batna, N éd, 1997, p p 66-67.

**. يطلق عليها أيضا نظرية دورة الحياة Life-cycle theory.

[23]. طريف شوقي، مرجع سبق ذكره، ص ص204-205.

[24]. عبد الكريم محسن وصباح مجيد النجار، إدارة الإنتاج والعمليات، مكتبة الذاكرة: بغداد، ط2، 2006، ص20.

[25]. Bruno Durand et al, Le petit Larousse illustré, Larousse : Paris, N éd, 2001, p826.

[26]. Claude Alazard & Sabine Sépari, Contrôle de gestion : Manuel et applications, Dunod : Paris, 5ème éd, 2001, p537.

Editions d'organisation : [27] A.R.François, Manuel d'organisation 2 : Organisation de l'entreprise, Paris, N éd, 1983, p211.

[28]. زكية مقري، دور التحفيز في رفع إنتاجية المؤسسات الاقتصادية: حالة مؤسسة المياه المعدنية باتنة في الفترة 90-94، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر: باتنة، غير منشورة، 1996، ص11.

[29]. وجيه عبد الرسول العلي، الإنتاجية: مفهومها قياسها العوامل المؤثرة فيها، دار الطليعة: بيروت، ط1، 1983، ص34.

[30]. Vincent Plauchu & Nacer-Eddine Sadi, Mesure et amélioration des performances industrielles : Tome II, Office des publications universitaires : Grenoble, N éd, 2006, p86.

[31]. عبد الكريم محسن وصباح مجيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص23.

[32]. وجيه عبد الرسول العلي، مرجع سبق ذكره، ص38.

[33]. ميشيل أرمسترونج، ترجمة مكتبة جرير، المرجع الكامل في تقنيات الإدارة، مكتبة جرير: الرياض، ط1، 2004، ص780.

[34]. نعمة خضير، قياس السمات القيادية للمدراء دراسة اختبارية في منظمات صناعية، المجلة العربية للتنمية الإدارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: عمان، م16، العدد الأول، 1994.

[35]. حلمي البلبيسي، الأساليب القيادية وإدارة التغيير: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، الجامعة الأردنية عمان، 2002.

[36]. هدى محمد صالح، القيادة وأثرها في التغيير الإستراتيجي في المنظمات الصناعية اليمنية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن: عدن، العدد الثاني، 2008.

تمكين العاملين وعلاقته بالولاء التنظيمي
-دراسة ميدانية على الأطباء العاملين بالمؤسسات العمومية الإستشفائية لولاية تبسة -

The empowerment employees and its relationship to Organizational Commitment
- Empirical Study on doctors working at public hospitals in the stat of Tebessa-

شوقي جدي (*)
طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير
جامعة باجي مختار، عنابة – الجزائر

ملخص : يهتم هذا البحث بدراسة العلاقة بين تمكين العاملين من خلال أبعاده (تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمعنوي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي) والولاء التنظيمي من خلال أبعاده (الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري) لدى الأطباء العاملين بالمستشفيات الحكومية؛ من خلال التطبيق على الأطباء العاملين بالمؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية تبسة والمقدر عددها ب (8) مستشفيات، وقد تم في هذه الدراسة الاستعانة ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) وذلك بهدف التحليل الإحصائي للبيانات المستخرجة من عناصر مجتمع الدراسة المقدر ب 318 من الأطباء العاملين، وقد أشارت إجابات المبحوثين على أن مستويات تمكين العاملين كانت منخفضة بكل أبعاده، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الولاء التنظيمي كان منخفضا إجمالا، ووجود علاقة ارتباط ايجابية، بين تمكين العاملين بكل أبعاده والولاء التنظيمي بكل أبعاده، وقد أوصت نتائج البحث بضرورة تفعيل إستراتيجية تمكين العاملين بكل أبعادها حتى تزيد من مستويات الولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المستشفيات العامة محل الدراسة.

الكلمات المفتاح : تمكين العاملين، ولاء تنظيمي، مستشفيات، تبسة.

تصنيف JEL : M12، I10

Abstract : This research is interested in the study of the relationship between employees empowerment through its dimensions and the organizational Commitment through its dimensions of doctors working at public hospitals, through the application on 318 doctors working at public hospitals in the stat of Tebessa, which are 8 hospitals. This study followed comprehensive survey method, using SPSS.16 program to analyze data statistically. Respondents answers showed that the levels of employees empowerment were low overall, and the level of Commitment was low overall as well, and the existence of a positive correlation between employees empowerment and organizational Commitment. The research results has recommended the importance of activating employees empowerment to increase organizational Commitment levels of doctors working at public hospitals.

Keywords : Employees empowerment, organizational Commitment, hospitals, Tebessa.

Jel Classification Codes : M12, I10

I- تمهيد :

تُعتبر وظيفة الطِب من أقدم الوظائف على وجه الأرض؛ حيث مارسها الإنسان منذ قديم الزمن، ومازالت هذه الوظيفة النبيلة تشكل عمل حساس ومهم وبدونه تصير الحياة صعبة وغير آمنة، وهذا ما جعل المجتمعات تهتم بإنشاء المستشفيات وتهتم بتزودها بأطباء عامين ومتخصصين من أجل تقديم مختلف الخدمات العلاجية لمواطنيها، كما يعتبر الأطباء في الفكر الإداري مورداً بشرياً هاماً وأساسياً لدى المستشفيات التي يعملون فيها، وقد صار واجباً على القائمين بإدارة المستشفيات الاهتمام بهذا المورد البشري-الأطباء - وتوفير كل الوسائل والأساليب التي من شأنها ضمان التزامهم وارتباطهم وتكاملهم وزيادة إخلاصهم وصولاً إلى تحقيق ولائهم الوظيفي للمستشفيات التي يعملون فيها، ومن بين الأساليب الإدارية الحديثة المحققة للولاء التنظيمي عموماً يبرز أسلوب تمكين العاملين، هذا المدخل التنظيمي الذي برز في أدبيات الإدارة خلال التسعينات من القرن العشرين، بعد أن شهدت بيئة العمل الإداري تطورات عديدة وذلك نتيجة ضغوط ومؤثرات عديدة أفرزتها ظاهرة العولمة وثورة المعلومات إضافة إلى تطور الفكر الإداري بشكل عام. وقد رفع الأكاديميون والممارسون للإدارة الصحية شعار التحول من نموذج المستشفيات المتحكمة بالأوامر إلى نموذج المستشفيات الممكنة؛ هذا الشعار الذي يرقى إلى فكر بل فلسفة إدارية حديثة صار من الضروري تطبيقها في كل المستشفيات مهما كان نوعها وحجمها، وطبيعة نشاطها.

eMail : (*) : chawkidjeddi@gmail.com

تُواجه المؤسسات الصحية في مختلف المجتمعات المتقدمة منها والنامية مشاكل وصعوبات رئيسية تعود لمواضيع عدالة توزيع خدمات الرعاية الصحية وجودتها وكفاءتها، وفي الجزائر تواجه المستشفيات العامة تحدياتٍ كبيرة من أجل تقديم خدمات صحية في مستوى تطلعات المواطنين، كما يلاحظ أن هذه المستشفيات تواجه ضغوطاً متزايدة من أجل تلبية الطلبات المتعاظمة على خدماتها الصحية بسبب قلة مواردها مقارنة بحجم الطلب المتزايد باستمرار على خدماتها التي تقدم في الغالب مجاناً أو بمبالغ رمزية. ويضاف إلى هذه الضغوطات جملة من التحديات تمس مواردها البشرية، ومن أبرز هذه التحديات بروز ظاهرة خطيرة وغير مطمئنة صارت تنخرُ في جسد المستشفيات العامة؛ وتتمثل هذه الظاهرة في تناقص الولاء التنظيمي للأطباء العاملين في هذه المستشفيات وزيادة سلوكهم نحو تركهم لوظائفهم في المستشفيات العامة وتوجههم للعمل في العيادات الخاصة وحتى للهجرة في بعض الحالات، وهذا ما ينعكس بالسلب على أداءِ المستشفيات العامة، مما يُشكل تهديداً حقيقياً على طبيعة الخدمات الطبية التي تقدمها هذه المستشفيات للمرضى؛ هذه الخدمات التي تتصف بكونها خدمات حساسة من خلال ارتباطها بشكل مباشر مع صحة المواطن، وهذا ما يدفع بهذه المستشفيات إلى البحث في كل ما يمكنها من تفادي هذه المشكلة حتى تزيد من الولاء التنظيمي للأطباء العاملين بها. وفي سعي القائمين على إدارة المستشفيات العامة إلى معالجة هذه الإشكالية صار من الضروري الاعتماد على مدخل جديد في إدارة الأفراد يسمى بمدخل التمكين؛ هذا المدخل الذي يقوم على الإدارة الغير ممركزة، المفتوحة والتشاركية كوسيلة لتحقيق مستويات مقبولة وايجابية من الولاء التنظيمي.

يُعتبر مفهوم تمكين العاملين مفهوما حديثا نسبيا في مجال الفكر الإداري[1]، ويعرف بأنه " قيمة وعملية من خلاله يتم مشاركة ومنح العاملين مزيد من القوة والسلطة والمسؤولية وإعطاء العاملين الفرصة من أجل المشاركة في اتخاذ القرار وتحقيق قيمة مضافة للمنظمة"[2]. وقد اقترحت لاشلي (Lashley) العديد من المداخل التي تعكس بعض المعاني التي يعطيها المديرين لأهداف للتمكين،[3] وقد نوه Melhem إلى وجود عناصر متعددة تتمثل في : تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمعنوي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي، تكون في مجملها أبعاد التمكين.[4]

يُعد الولاء التنظيمي من بين أهم المفاهيم الإدارية والمتغيرات السلوكية التي سلطت عليها الأضواء وتناولتها العديد من الدراسات والبحوث بصورة مبكرة،[5] وقد عرف Madway سنة 1978 الولاء التنظيمي بأنه " اعتقاد قوى وقبول من جانب الأفراد لأهداف المنظمة وقيمها ورغبتهم في بذل أكبر عطاء أو جهد ممكن لصالح المنظمة التى يعملون بها مع رغبة قوية فى الاستمرار فى عضويتها "[6]، إن عملية الولاء التنظيمي تعتبر نشاط على درجة كبيرة من الأهمية ولا تأتي بالصدفة، بل تكون عبر مراحل متعددة هي[7] : الإدراك، الاهتمام، التقييم، التجربة ثم الولاء. كما إن الولاء التنظيمي يعتبر مفهوم ونشاط متكون من مجموعة أبعاد هي: الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري؛ إذا توفرت يتم الوصول إلى الولاء.[8]

يَعودُ التمكين بفوائد على العاملين لأنه يجعلهم يشعرون بأنهم يقدمون الأفضل لمؤسساتهم، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وإعطائهم الشعور بالذات والاحتراف.[9] كما يؤدي تمكين العاملين إلى تحقيق أهداف مؤسسية لا يمكن تحقيقها دون إشراك العاملين فيها،[10]كما تتأكد أهمية تمكين العاملين من خلال كونه يساهم في زيادة الانتماء الداخلي بالنسبة للموظف، و يساهم في زيادة انتمائه للمؤسسة ولفريق العمل الذي ينتمي إليه،[11]ويؤدي تطبيق التمكين إلى تعزيز المواقف السلوكية الايجابية للعاملين كالرضا والولاء والالتزام ودافعيتهم للانجاز؛ مما يعطي للعمليات المنجزة بعدًا أشمل في التطوير والتحسين وتعزيز الثقة بالقدرات الذاتية للأشخاص وتقليل الأخطاء الناتجة عن العمل.

تتأكد أهمية تمكين العاملين النظرية من خلال كونه يساهم في زيادة الانتماء الداخلي والولاء التنظيمي بالنسبة للموظف،[12] كما يسهم في زيادة انتمائه للمؤسسة ولفريق العمل الذي ينتمي إليه، ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤل الرئيسي التالي: هل هناك علاقة بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية تبسة ؟ ؛ وقد تمت دراسة هذا الموضوع بغرض تفسير المستويات الحقيقية لتمكين العاملين والولاء التنظيمي ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما لدى الأطباء العاملين في المؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية تبسة وذلك بهدف تحسين مستويات الولاء التنظيمي لدى الأطباء المبحوثين من خلال الاعتماد على إستراتيجية التمكين، حيث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يوجد مستوى قوي لتمكين العاملين بأبعاده : تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمادي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي ، لدى الأطباء العاملين في المستشفيات محل الدراسة؛
- يوجد مستوى قوي للولاء التنظيمي بأبعاده : الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري، لدى الأطباء العاملين في المستشفيات محل الدراسة؛
- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي للأطباء العاملين في المستشفيات محل الدراسة.

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع إشكالية البحث، حيث ركز Osborn سنة 2002 على تقييم مكونات وأبعاد التمكين الأربعة وهي : المعنى والمقدرة وحرية الاختيار، الاستقلالية، التأثير وكيفية ارتباطها مع مخرجات المنظمة والولاء التنظيمي والرضا الوظيفي والنية في ترك العمل، وقد صمم الباحث استمارة تم توزيعها على عينة مكونة من (328) من الموظفين في إحدى الولايات الجنوبية الأمريكية من كلا القطاعين العام والخاص، وتوصلت الدراسة إلى ارتباط مكونات التمكين مع الولاء نحو المنظمة بشكل ايجابي ما عدا المقدرة حيث كانت دالة بشكل سلبي.[13]

كما اهتمت دراسة Jarrar & Zairi سنة 2002 بتحديد اتجاهات العاملين نحو تطبيقات التمكين، وقام الباحثان بمسح عينة مكونة من (75) شركة إنتاجية بريطانية من خلال استبانه تقيس أبعاد تمكين العاملين، وتوصلت إلى أن أكثر الاتجاهات السائدة في تمكين العاملين هي، مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وتحمل مسؤوليات أكبر، وتوصي الدراسة بأن تعتمد المنظمات أسلوب التمكين الإداري لماله من قدرة في إطلاق الإمكانات والطاقات الكامنة للعاملين، وهذا يتطلب عملية إصلاح وتطوير وتغيير إداري في المناخ التنظيمي يسمح بتطبيق التمكين على أرض الواقع.[14]

أما دراسة Allen & Mayer سنة 1990فتمحورت دراستهما على تقييم مكونات وأبعاد الولاء التنظيمي، حيث تم تطوير نموذج لقياس درجة الولاء التنظيمي يقوم على ثلاث أبعاد هي: الولاء العاطفي الذي يعتمد على الارتباط الوجداني للعامل مع المنظمة التي يعمل فيها، أما البعد الثاني فهو الولاء المستمر الذي يعبر عن درجة اقتناع الموظف لأهمية البقاء في المنظمة، ويطلق على البعد الثالث اسم الولاء المعياري الذي يتعلق بدرجة شعور العاملين لضرورة الالتزام بالعمل في منظمته وحبه لها.[15]

أما عن أسباب اختيار الدراسة فأهمها هو أن الدراسات السابقة طُبقت في مؤسسات أجنبية وهو ما دفعنا إلى إسقاط الدراسة على مؤسسات جزائرية تعمل في قطاع الصحة هي المؤسسات العمومية الاستشفائية لولاية تبسة.

II- الطريقة و الأدوات المستخدمة:

II – 1- مجتمع الدراسة:

تم حصر مجتمع الدراسة في كل من الأطباء العاملين في المؤسسات العمومية الاستشفائية المتواجدة في ولاية تبسة والتي يقدر عددها ثمانية مؤسسات عمومية استشفائية هي : المؤسسة العمومية الاستشفائية خالدي بتبسة، عاليا صالح بتبسة، بوقرة بولعراس بكارية، محمد الشبوكي بالشريعة، التيجاني هدام ببئر العاتر، فؤاد بوغرارة بالونزة، مرسط، والمؤسسة العمومية الاستشفائية العوينات.

II – 2- متغيرات الدراسة:

اقتصر موضوع هذا البحث على محاولة معرفة العلاقة بين تمكين العاملين وبين الولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المؤسسات الاستشفائية العمومية محل الدراسة. كما تم استخدام أبعاد التمكين التالية : تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمعنوي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي، و تم دراسة الانتماء الوظيفي بأبعاده : الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري. وقد تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

- **التمكين الإداري(المتغير المستقل):** هو عملية تنظيمية تقوم بها الإدارة ترتكز على بعث فكرة ديمقراطية الإدارة؛ من خلال منح الأفراد مزيدا من القوة والحرية في أداء الأعمال؛ بزيادة توسيع نطاق تفويض السلطة، وزيادة المشاركة في اتخاذ القرارات، وتوفير بيئة تنظيمية تساعد في تطوير الشخصية وبعث روح التقليد والمحاكاة، وتنمية السلوك الإبداعي لدى العاملين؛

- **الولاء التنظيمي(المتغير التابع):** محصلة الشعور والإحساس الذي يدركه الفرد من خلال عمله بالمؤسسة، هذا الشعور الذي يتكون من مجموعة من الاتجاهات التي تزيد من ارتباط وتكامل والتزام وتطابق أهداف الفرد مع أهداف المؤسسة التي يعمل بها. ويعرف الولاء التنظيمي إجرائيا بأنه سعي الأطباء العاملين إلى مزيد من الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري في المستشفيات العامة محل الدراسة.

II – 3- طرق جمع البيانات:

اعتمد البحث على جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والدوريات والمجلات العلمية، كما تم الحصول على البيانات الأولية عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض.

II –4- أداة الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وبناء استبانه بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة وباستعمال مقياس ليكارت الخماسي؛ حيث تم إخراجها في صورتها النهائية مشتملة على ثلاث أجزاء صمم الجزء الأول في خمس

فقرات تتعلق ببيانات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي، أما الجزء الثاني فقد اشتمل على (25) فقرة تتعلق بمستويات تمكين العاملين موزعة على خمس فقرات بالتساوي لكل بعد من أبعاد تمكين العاملين التالية: تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، تطوير الشخصية، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي، والجزء الثالث اهتم بمستويات الولاء التنظيمي ولقد تم الاعتماد عل نموذج الين وماير (Allen & Mayer) حيث يميز بين ثلاث عناصر للولاء التنظيمي هي : الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي ، الولاء الاستمراري. ويشتمل هذا الجزء على (15) فقرة موزعة على خمس فقرات بالتساوي لكل بعد من أبعاد الولاء التنظيمي.

II – 5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لقد تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التي يتم استخدامها لغرض اختبار الفرضيات التي تم صياغتها مسبقا وحسب طبيعة كل فرضية وقد كانت هذه الأساليب على النحو التالي : معامل الثبات (Cronbach Alpha) للتعرف على مدى الاتساق الداخلي لعبارات تمكين العاملين والولاء التنظيمي، وتم الاعتماد على مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Matrix) لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، كما تم الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية؛ وذلك لوصف الخصائص الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان مستويات تطبيق التمكين الإداري ومستويات الولاء التنظيمي في مجتمع الدراسة. وقد تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) في التحليلات الإحصائية المختلفة.

III- النتائج ومناقشتها :

قمنا بإعداد استبانه لدراسة مستويات التمكين والولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المؤسسات العمومية الاستشفائية بولاية تبسة وهذا بعد موافقة مديرية الصحة لولاية تبسة لإجراء هذا البحث في كل المؤسسات العمومية الاستشفائية التي بلغ عددها ثمان مؤسسات؛ حيث قدر مجموع عناصر مجتمع الدراسة بـ331 بطبيب حسب ما يبينه التوزيع في الجدول رقم (01)، كما اعتمد الباحث على أسلوب المسح الشامل وذلك لصغر حجم مجتمع الدراسة نسبيا ولإمكانية الوصول إليهم بشكل سهل نسبيا، حيث تم توزيع الاستبيان أولا على عينة استطلاعية بلغت 46 طبيب بهدف دراسة صدق وثبات الدراسة، ثم تم توزيع الاستبانة على كل مجتمع الدراسة (منهج المسح الكامل لمجتمع الدراسة) البالغ 331 طبيب، ثم تم استرداد 323 استبيانه، واستبعدت خمس استبيانات من التحليل لعدم صلاحيتها وعدم إكمال تعبئة الفقرات من قبل المبحوثين، وعليه بلغ عدد الاستبيانات الصالحة والتي تم تحليلها 318 استبيان، أي أن نسبة الاسترداد بلغت (96.07%) وهي نسبة ممتازة.

تم التحقق من صحة وصدق الاستبيان بطريقتين هما : صدق المحكمين؛ حيث تم التأكد من صدق المحتوى لأداة البحث من حيث الصياغة اللغوية، الوضوح والشمولية بواسطة التحكيم، حيث تم صياغة الأداة بناءً على وجهات نظر أكثر من بحث سابق، وعرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والتخصص في الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، وتم الأخذ بآرائهم ومقترحاتهم، وفي ضوء ملاحظاتهم اعتمدت الأداة بصورتها النهائية. كما تم الاعتماد على طريقة الصدق البنائي لمجالات الاستبيان؛ حيث تم حساب ارتباط كل مجال من مجالات الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان في العينة الاستطلاعية البالغ عددها (46) طبيب، كما يبين الجدول رقم (2) أن محتوى كل مجال من مجالات الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة قد تراوح هذا المعامل بين (0.623 و0.875) عند مستوى دلالة (0.05). ولقد تم توزيع الاستبانة (الأداة) على العينة استطلاعية المتكونة من 46 طبيب بهدف فحص ثبات الأداة، وقد تم استخدام طريقتين معتمدتان في مثل هذه الدراسات، هما طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient) وطريقة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha) وذلك للتأكد من ثبات المقياس المستخدم. وسيتم التطرق إليهما كما يلي:

- طريقة التجزئة النصفية: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبية ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبية لكل مجال من مجالات الإستبانة، أنظر الجدول رقم (3) ، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearmane-Brown Coefficient) حسب المعادلة ((RSB=2r / (1+r))، حيث يمثل (r) معامل الارتباط لبيرسون، وبالمقارنة مع نتائج الجدول يمكن الاستنتاج أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا حيث قدر ب(0.884239) وهذا دليل جيد على ثبات أداة الدراسة.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ: قد تراوح هذا المعامل بين (0.7562 و0.8867) وقد بلغ معدل الاختبار الإجمالي (0.8641) حيث تجاوزت النسبة المقبولة إحصائيا (0.60) ، وهذا يدل على أن معاملات الثبات مرتفعة لمحاور الاستبيان، وهذا ما يؤكد ثبات الاستبيان بفقراته المختلفة وصلاحيتها للتطبيق على مجتمع الدراسة. أنظر الجدول رقم (4).

يتبين من نتائج التفريغ في الجدول رقم (5) أن عدد الذكور بلغ (200) أي ما نسبته (63%)، أما الإناث فقد بلغ عددهن (118) أي ما نسبته (47 %) مما يعني عدم وجود فارق كبير في نسبة ما تحتله الإناث من مناصب العمل في

المستشفيات تحت الدراسة، أما فيما يتعلق بمتغير العمر فيلاحظ أن النسبة العالية تميل إلى الفئة العمرية (أقل من 40 سنة) حيث بلغ عددها (216) أي ما نسبته (68 %)، أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتشير النتائج إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم ممن لديهم خبرة أقل من10سنوات)، وقد بلغ عددهم (225) أي ما نسبته (71%)، كما يتضح من الجدول نفسه أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة طبيب عام حيث بلغ عددهم (267) أي ما نسبته (84%)، ويأتي الأطباء المتخصصون بنسبة أقل بكثير حيث قدر عددهم (51) أي ما نسبته (16%) من كامل مجتمع الدراسة المقدر عدده (318) طبيب.

- **اختبار الفرضية الأولى:** الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه يوجد مستوى قوي لتمكين العاملين بأبعاده (تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمادي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي) لدى الأطباء المكونين لمجتمع الدراسة في المستشفيات محل الدراسة؛ حيث تم الاعتماد في اختبار هذه الفرضية على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تظهر من الجدول رقم (6) التي تتمثل في قيمة المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية (لكون الدراسة شملت كل عناصر المجتمع دون الاعتماد على طريقة المعاينة) والأهمية النسبية لأبعاد تمكين العاملين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج المقياس المستخدم في الدراسة كما يلي: غير موافق بشدة بدرجة (1)، غير موافق بدرجة (2)، موافق بدرجة متوسطة بدرجة (3)، موافق بدرجة (4)، موافق بشدة بدرجة (5). واستنادا إلى المقياس السابق فإن قيم المتوسط الحسابي التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها في تفسير البيانات على النحو التالي: منخفض (أقل من 2.5)، متوسط (من 2.5 إلى 3.49)، مرتفع (3.5 فما فوق). يتبين من الجدول رقم (4) أن المتوسط العام لأبعاد تمكين العاملين كان منخفضا حيث بلغ (1.76) بانحراف معياري قدره (0.36)، مما يشير أن المستوى العام لتمكين العاملين في المؤسسات الاستشفائية محل الدراسة منخفض إجمالا، وأحتل بعد تفويض السلطة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.30) وانحراف معياري قدره (0.35)، يلي ذلك بعد المشاركة في اتخاذ القرار بمتوسط حسابي بلغ (2.16) وانحراف معياري قدره (0.32)، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد تنمية السلوك الإبداعي بمتوسط حسابي بلغ (1.56) وانحراف معياري قدره (0.29)، يلي ذلك بعد تنمية التقليد والمحاكاة بمتوسط حسابي بلغ (1.42) وانحراف معياري قدره (0.24) وفي المرتبة الخامسة والأخيرة يأتي بعد التحفيز الذاتي والمادي بمتوسط حسابي بلغ (1.35) وانحراف معياري قدره (0.35). واستدلالا من المعلومات السابقة يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه : توجد مستويات عالية لتمكين العاملين في المستشفيات العامة محل الدراسة وبكل أبعاده (تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز الذاتي والمادي، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي).

وتدل النتيجة السابقة على أن مستوى تمكين العاملين لدى الأطباء العاملين في المؤسسات الاستشفائية لولاية تبسة بشكل عام جاء منخفض؛ بمعنى أنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب ولا حتى المستوى المتوسط، وهذا ما يعتبر مؤشرا لعدم وجود بيئة مساعدة لوجود التمكين في المؤسسات محل الدراسة وذلك لطبيعة المؤسسات المدروسة والتي تنتمي إلى القطاع العام الذي ورث الكثير من السلبيات من طريقة التسيير العمومية الاشتراكية التي تقوم على المركزية المفرطة، والاعتماد على أنماط إدارية تقليدية تقوم على أسلوب التحكم وإصدار الأوامر، وعدم بعث أسلوب تنمية السلوك الإبداعي، والاعتماد على نظام حوافز مركزي نمطي جامد غير فعال، وعدم الاعتماد على فلسفة الإدارة المفتوحة والتشاركية والتي تعتبر وفق النظرية الإدارية من الفرضيات التي يقوم عليها مبدأ تمكين العاملين. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أبعاد التمكين انخفاضا لدى الأطباء المبحوثين كان بعد الحوافز الذاتية والمادية حيث تبين انهم يشعرون بعدم الرضا وبشكل كبير عن الحوافز الذاتية والمادية المتمثلة خاصة في المكافآت والأجور؛ حيث يرون أنها غير متناسبة مع الجهود المبذولة في العمل، كما يحسون بعدم توازنها مع الأجور والمكافآت التي يتلقاها زملائهم الأطباء العاملين في القطاع الخاص، كما بينت الدراسة أنه لا توجد سياسة واضحة من شأنها إرشاد وتوجيه وتطوير الشخصية ودفع الأطباء إلى التقليد الايجابي، بل على العكس من ذلك فقد تولدت مظاهر تقليد سلبي لدى الأطباء المبحوثين تتمثل في تقليد الآخرين في التوجه إلى القطاع الخاص، كما بينت الدراسة أنه لا توجد إجراءات من شأنها الحث على العطاء والتميز وبعث روح الإبداع لدى الأطباء العاملين في المؤسسات الاستشفائية محل الدراسة وخاصة حديثي الخدمة منهم ويرجع ذلك لعدم اهتمام القائمين بإدارة المستشفيات بعنصر الإبداع وعدم إدراجه ضمن أولوياتها، وذلك لطبيعة وفلسفة هذه الإدارة القائمة على الأساليب التسييرية العمومية التقليدية غير المحفزة على الإبداع، كما بينت نتائج الدراسة وجود انخفاض في مستويات بعد مشاركة الأطباء في اتخاذ القرارات، ويعود السبب بشكل كبير إلى تمسك إدارة المؤسسات الاستشفائية وانفرادها بصنع القرارات واتخاذها مهما كان نوعها هذه الإدارة التي تقوم على أسلوب مركزية القرارات من جهة وحب النفوذ والسيطرة لدى المديرين ومديري المصالح في المستشفيات المدروسة، كما يمكن تفسير المستوى دون المتوسط لمستوى بعد تفويض السلطة للأطباء المبحوثين إلى عدم منح هذه الميزة من طرف إدارة المستشفيات المبحوثة بشكل كبير واقتصار تفويض السلطة على بعض الحالات التي يوضحها القانون والإجراءات الإدارية المنتهجة في التسيير وذلك في حالات قليلة.

- **اختبار الفرضية الثانية:** الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه يوجد مستوى قوي من الولاء التنظيمي بأبعاده (الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري) في المستشفيات محل الدراسة؛ حيث يتبين من الجدول رقم (7) أن المتوسط العام لأبعاد متغير الولاء التنظيم كان منخفضا حيث بلغ (1.43) بانحراف معياري قدره (0.25)، مما يشير أن المستوى العام للولاء التنظيمي لدى أفراد مجتمع الدراسة منخفض إجمالا، وأحتل الولاء الأخلاقي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (1.75) وانحراف معياري قدره (0.26)، يلي ذلك بعد الولاء الاستمراري بمتوسط حسابي

بلغ (1.36) وانحراف معياري قدره (0.30)، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد الولاء العاطفي بمتوسط حسابي بلغ (1.35) وانحراف معياري قدره (0.26). استدلالا من المعلومات السابقة يتم رفض الفرضية الثانية التي تقوم على أنه يوجد مستوى قوي من الولاء التنظيمي في المستشفيات محل الدراسة.

تبين النتيجة السابقة أن المستوى العالم للولاء التنظيمي لدى الأطباء العاملين في المؤسسات الاستشفائية محل الدراسة جاء منخفضا ودون المتوسط إجمالا، وهذا ما يعتبر مؤشرا سلبيا يبين النزعة الكبيرة لعدم الولاء لدى الأطباء محل الدراسة بشكل عام. ويعتبر الولاء العاطفي من أكثر أبعاد الولاء انخفاضا حسب نتائج الدراسة حيث يشير هذا الانخفاض إلى نقص الارتباط العاطفي للأطباء المبحوثين مما يدل على تراجع مستوى انتمائهم واندماجهم مع المؤسسات الاستشفائية التي يعملون فيها، كما يمكن تفسير هذا الانخفاض في مستوى الولاء العاطفي إلى نقص التأثر بأهداف وقيم المستشفيات التي يعملون فيها. كما سجل الولاء الاستمراري انخفاضا في مستوياته وهذا ما يمكن تفسيره بأن الأطباء المبحوثين لديهم ولاء بقائي منخفض ولديهم نزعة كبيرة لعدم البقاء وترك المؤسسات العمومية الاستشفائية التي يعملون فيها، كما تبين نتائج الدراسة إلى استعداد الأطباء الكبير إلى الانتقال للعمل في القطاع الخاص الذي يوفر الكثير من الفرص. كما أظهرت نتائج الدراسة انخفاضا في مستويات الولاء الأخلاقي لدى الأطباء العاملين في المستشفيات المدروسة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بانخفاض شعور الأطباء المبحوثين بضرورة العمل لدى المستشفيات محل الدراسة، حيث لا يشعر الأطباء المبحوثين بأن من واجبهم الأخلاقي الولاء للمؤسسة التي يعملون فيها، وذلك للصورة غير الجيدة التي اكتسبها الأطباء قبل التحاقهم بالمؤسسات الاستشفائية المبحوثة لكونها مؤسسات عمومية بيروقراطية، كما يرجع الانخفاض في هذا البعد للفشل الكبير والتقصير من طرف إدارة المستشفيات المدروسة في تحسين صورة المؤسسة وبناء ثقافة تنظيمية تؤدي إلى زيادة الإحساس بالولاء الأخلاقي لدى الأطباء العاملين فيها.

- اختبار الفرضية الثالثة: الفائدة من هذا الاختبار هو التحقق من أنه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة بين تمكين العاملين والولاء التنظيمي لدى أفراد مجتمع الدراسة؛ حيث يتبين من الجدول رقم (8) تسجيل علاقة ارتباط، وبمستويات ايجابية بين المتغيرات المستقلة لتمكين العاملين، والولاء التنظيمي كمتغير تابع، سواء على المستوى الكلي أو على مستوى البعد الواحد، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطين بين تمكين العاملين، والولاء التنظيمي ككل (0.58) وهي قيمة ايجابية تؤكد الدور الفاعل لتمكين العاملين في علاقته مع الولاء التنظيمي، وكانت أقوى علاقة ارتباط مسجلة لمتغير تمكين العاملين بشكل عام مع البعد التابع (الولاء الاستمراري) حيث بلغت هذه القوة الارتباطين (0.60)، في حين تم تسجيل أضعف علاقة ارتباط بين متغير تمكين العاملين بشكل عام مع البعد التابع (الولاء العاطفي)، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة الارتباطين (0.56).

أتت النتائج السابقة متوافقة مع ما يشير إليه الأدب النظري المتعلق بالموضوع الذي تم عرضه سابقا، من حيث أن ممارسة أسلوب تمكين العاملين بأبعاده المختلفة وتطبيقه في المستشفيات محل الدراسة يزيد من فرص ومستويات الولاء التنظيمي لدى الأطباء، والعكس صحيح.

IV - خلاصة:

تناولت الدراسة استقصاء وتحليل العلاقة بين أبعاد تمكين العاملين لدى أفراد مجتمع الدراسة وهي: تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، تطوير الشخصية، التقليد والمحاكاة، تنمية السلوك الإبداعي، مع عناصر الولاء التنظيمي وهي: الولاء العاطفي، الولاء الأخلاقي والولاء الاستمراري. وفيما يلي عرض لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- أشارت إجابات أفراد مجتمع الدراسة على أن مستويات تمكين العاملين كانت منخفضة إجمالا لدى الأطباء العاملين في المستشفيات العامة محل الدراسة.
- أشارت إجابات المبحوثين إلى أن مستوى الولاء التنظيمي كان منخفضا إجمالا لدى الأطباء العاملين في المستشفيات العامة محل الدراسة.
- توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية، بين المتغير المستقل تمكين العاملين بكل أبعاده والولاء التنظيمي بكل أبعاده.

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فان تصورات الأطباء المبحوثين في المؤسسات العمومية الاستشفائية محل الدراسة لمستوى تمكين العاملين كان ضعيفا، أما فيما يتعلق بمستوى الولاء التنظيمي فأشارت نتائج الدراسة إلى أن تصورات أفراد مجتمع الدراسة لهذا المتغير كانت ضعيفة إجمالا لدى الأطباء في المستشفيات محل الدراسة، لذلك تقدم هذه الدراسة عدد من التوصيات لإدارة المستشفيات والجهات الوصية؛ المتمثلة في مديرية الصحة لولاية تبسة، من أجل الاهتمام ببعث إستراتيجية تمكين العاملين بمختلف أبعادها، وبلورته في المستشفيات المبحوثة والمستشفيات الجزائرية بشكل عام، للحد من مصادر نقص الولاء التنظيمي التي يعاني منها الأطباء، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات أهمها:

- الاعتماد على تطبيق مبادئ تمكين العاملين بكل أبعاده في المؤسسات محل الدراسة من أجل توفير بيئة أعمل تساعد في زيادة الولاء التنظيمي للأطباء وعدم توجههم للمستشفيات الخاصة؛
- صياغة أهداف المستشفيات بطريقة واضحة ومحددة ومدروسة حتى يسهل فهمها من قبل العمال في المستشفيات محل الدراسة، والتأكيد على ضرورة إشراك العمال من مختلف الفئات في صياغة مثل هذه الأهداف لكي تكون الأهداف واقعية، وهذا يساعد على سرعة تحقيقها بكفاءة وفاعلية، وتزيد من عملية المشاركة في اتخاذ القرارات.
- منح المزيد من الاستقلالية في العمل للأطباء العاملين في المستشفيات الحكومية بشكل عام، والمبحوثة بشكل خاص، دون تدخل الآخرين في أعمالهم، كونهم أناس متخصصون في مجالات اختصاصاتهم وهذا يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي من فاعلية المستشفى في تطوير خدماته.
- النظر في نظام المكافآت والحوافز وتعديله على أسس واضحة بما يتناسب والموارد المالية المتوفرة، من أجل رفع معنويات الأطباء وبما يضمن تهيئة الظروف النفسية والاجتماعية المناسبة لتأديتهم مهامهم على الوجه المطلوب.
- العمل على توفير بيئة تنظيمية تساعد على تنمية الحس الإبداعي لدى الأطباء العاملين في المستشفيات محل الدراسة لزيادة الاستفادة من قدراتهم الإبداعية الكامنة.
- محاولة توفير معلومات سليمة ودقيقة تتميز بالشفافية للعمال في المستشفيات الجزائرية وذلك لخلق الثقة بين إدارة المستشفى والعمال، وكذلك ممارسة سياسات تنظيمية عادلة في التعامل مع العمال وعلى اختلاف تصنيفاتهم الوظيفية وخصوصاً في التقييم والترقية وتوزيع الفرص، والحوافز المادية والمعنوية.
- منح المزيد من الاستقلالية في العمل للمستشفيات محل الدراسة ولعمال هذه المستشفيات محل الدراسة حتى تخرج من نمط المركزية الشديدة -الموروثة من النظام الاشتراكي-، وزيادة السلطات والمسؤوليات الممنوحة لهم.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (1) : اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفي

اسم المؤسسة العمومية الاستشفائية وموقعها	م ع إ خالدي تبسة	م ع إ عاليا صالح تبسة	م ع إ بوقرة بولعراس بكارية	م ع إ محمد شبوكي الشريعة	م ع إ العوينات	م ع إ خالدي تبسة	م ع إ تيجاني هدام بيرعاتر	م ع إ بوغرارة الونزة	المجموع
عدد الأطباء	39	79	36	36	28	52	33	28	**331**

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الصحة لولاية تبسة

الجدول رقم (2) : الصدق البنائي لمجالات الدراسة

المجال	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
تفويض السلطة	0.658	0.000
المشاركة في اتخاذ القرار	0.765	0.000
تطوير الشخصية	0.783	0.000
التقليد والمحاكاة	0.849	0.000
تنمية السلوك الإبداعي	0.875	0.000
الولاء العاطفي	0.786	0.000
الولاء الاخلاقي	0.764	0.000
الولاء الاستمراري	0.623	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 44 والتي تساوي 0.288

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

الجدول رقم (3) : اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية

المجال	عنوان المجال	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى المعنوية
تمكين العاملين	تفويض السلطة	0.6678	0.800875	0.000
	المشاركة في اتخاذ القرار	0.7773	0.874697	0.000
	تطوير الشخصية	0.8235	0.903208	0.000
	التقليد والمحاكاة	0.7972	0.886861	0.000
	تنمية السلوك الإبداعي	0.6472	0.785818	0.000
الولاء الوظيفي	الولاء العاطفي	0.7862	0.880304	0.000
	الولاء الأخلاقي	0.7230	0.839233	0.000
	الولاء الاستمراري	0.6776	0.807820	0.000
جميع الفقرات		0.7925	0.884239	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 44 والتي تساوي 0.288

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

الجدول رقم (4) : اختبار الثبات بطريقة معامل الثبات ألفا كرونباخ

المجال	عنوان المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
	تفويض السلطة	5	0.8649
	المشاركة في اتخاذ القرار	5	0.8428
تمكين العاملين	تطوير الشخصية	5	0.8815
	التقليد والمحاكاة	5	0.7778
	تنمية السلوك الإبداعي	5	0.8513
	الولاء العاطفي	5	0.8867
الولاء الوظيفي	الولاء الأخلاقي	5	0.7562
	الولاء الاستمراري	5	0.8572
جميع الفقرات		40	0.8641

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

الجدول رقم (5) : توزيع مفردات المجتمع الإحصائي وفقا للمتغيرات الديمغرافية

المتغير الديمغرافي	النوع	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	200	%63
	أنثى	118	%47
	أقل من 40 سنة	216	%68
العمر	من 40 إلى 50	85	%27
	اكثر من 50 سنة	17	%5
المؤهل العلمي	طبيب عام	267	%84
	طبيب خاص	51	%16
	أقل من 10 سنوات	225	%71
سنوات الخبرة	من 10 إلى 20	82	%25
	اكثر من 20 سنة	11	%4

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول رقم (6) : المتوسطات الحسابية العامة والانحرافات المعيارية لمستوى الولاء التنظيمي بدلالة أبعاده

رقم الفقرة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	درجة التمكين
#	**تفويض السلطة**	2.30	0.35	1	منخفض
1	يشجعني رؤسائي على تبني الأفكار الإبداعية	2.30	0.32		منخفض
2	تقوم الإدارة بتفويضي سلطات كافية لانجاز وضيفتي	2.62	0.35		متوسط
3	توفر الإدارة لي مرونة كافية من أجل أداء مهامي	1.85	0.26		منخفض
4	تتيح الإدارة لي فرصا أكبر في إبداء رأيي في أمور العمل	2.74	0.29		منخفض
5	تقوم المنظمة بتفويضنا بشكل جدي دون الرقابة علينا والتضييق علينا	1.99	0.30		منخفض
#	**المشاركة في اتخاذ القرار**	2.16	0.32	2	منخفض
6	أعمل في مستشفى تسمح إدارته في مشاركة الأطباء في بناء وتحقيق الأهداف	2.4	0.28		منخفض
7	أأعمل في مستشفى تسمح إدارته في مشاركة الأطباء في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل	2.12	0.36		منخفض
8	تشجعني إدارة المستشفى من أجل المشاركة ي اتخاذ القرار	2.25	0.36		متوسط
9	تمدني إدارة المستشفى بالمعلومات الأزمة من اجل ضمان مشاركتي في اتخاذ القرار	2.30	0.25		متوسط
10	تقوم إدارة المستشفى بالاهتمام وبالأخذ بالقرارات التي اقترحها	1.73	0.21		منخفض
#	**التحفيز الذاتي والمادي**	1.35	0.35	5	منخفض
11	يحفزني الأجر المحترم الذي أتقاضاه من هذا المستشفى	1.22	0.32		منخفض
12	يحفزني رؤسائي على تحمل المسؤولية	1.05	0.35		منخفض
13	أشعر أن إدارة المستشفى تهتم بي وتقدر جهودي	1.33	0.33		منخفض
14	أشعر أن إدارة المستشفى تساعدنا على الإحساس الأكبر بالإنجاز الحقيقي	1.40	0.26		منخفض
15	لدي دوافع للمساهمة في تحقيق أهدف المستشفى	1.35	0.28		منخفض
#	**التقليد والمحاكاة**	1.42	0.34	4	منخفض
16	أقوم بتقليد سلوك بعض رؤسائي القديرين في المستشفى	1.44	2.33		منخفض
17	أقوم بتقليد بعض الانطباع المتميزين في العمل	1.21	0.36		منخفض
18	اعتقد أن التقليد يساعدني في تنمية مهاراتي	1.30	0.28		منخفض
19	عن أسلوب التقليد والمحاكاة يساعدني على التخلص من بعض التصرفات السلبية	1.42	0.39		منخفض
20	يشجعني رؤسائي على التقليد والمحاكاة	1.73	0.25		منخفض
#	**تنمية السلوك الإبداعي**	1.56	0.29	3	منخفض
21	يشجعني رؤسائي على تبني الأفكار الإبداعية	1.35	0.28		منخفض
22	لدي الاهتمام بتجربة الأفكار الطبية الجديدة	1.59	0.30		منخفض
23	يشجعني رؤسائي على التفكير خارج اختصاصي	1.02	0.26		منخفض
24	يخصص رؤسائي الإمكانات التي تساعدني في تطبيق أفكاري	1.2	0.35		منخفض
25	يشجعني رؤسائي على توليد الأفكار والاختراع	2.64	0.29		منخفض
#	**تمكين العاملين على نحو عام**	1.76	0.36		منخفض

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول رقم (7) : المتوسطات الحسابية العامة والانحرافات المعيارية لمستوى الولاء التنظيمي بدلالة أبعاده

رقم الفقرة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	درجة الولاء
#	**الولاء العاطفي**	1.35	0.22	**3**	منخفض
26	أشعر بالسعادة كوني عضو في هذه المؤسسة الاستشفائية	1.02	0.26		منخفض
27	أتحدث عن المستشفى مع الأخرين على انه رائع	1.25	0.32		منخفض
28	اشعر بسعادة عند إخبار الآخرين أنني انتمي لهذا المستشفى	1.42	0.24		منخفض
29	أعتبر مشاكل هذا المستشفي وكأنها مشاكلي	1.51	0.19		منخفض
30	أنا أهتم بمستقبل هذه المؤسسة الاستشفائية	1.62	0.20		منخفض
#	**الولاء الأخلاقي**	1.57	0.26	**1**	منخفض
31	أرى أن قيمي وأهدافي تتفق مع قيم وأهداف المستشفى	1.62	0.21		منخفض
32	إن الانتقال إلى مستشفى أو عيادة خاصة عمل غير أخلاقي	1.23	0.15		منخفض
33	البقاء في هذا المستشفى التزام أخلاقي بالنسبة إلي	1.65	0.32		منخفض
24	مستعد لبذل جهد أكثر من أجل نجاح هذه المؤسسة	2.32	2.14		متوسط
35	أقدم مصلحة المستشفى عن مصلحتي الشخصية	1.03	2.98		متوسط
#	**الولاء الاستمراري**	1.36	0.3	**2**	منخفض
36	أرغب في البقاء في هذه المؤسسة الاستشفائية	1.26	0.31		منخفض
37	ليس لدي استعداد مستقبلي لترك هذه المؤسسة الاستشفائية	1.32	0.32		منخفض
38	رغم وجود فرص عمل في القطاع الخاص سوف أبقى	1.62	0.35		منخفض
39	أقبل أي عمل حتى استطيع الاستمرار في هذا المشفى	1.95	0.15		منخفض
40	لن ارحل عن هذا المستشفى حتى ولو كان الأجر اكبر	0.65	0.22		منخفض
#	**الولاء التنظيمي على نحو عام**	1.43	0.25		منخفض

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول رقم (8) : مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين تمكين العاملين والولاء على المستوى البعدي والكلي

الأبعاد المستقلة / الأبعاد التابعة	الولاء العاطفي	الولاء الأخلاقي	الولاء الاستمراري	الولاء الوظيفي الكلي
تفويض السلطة	0.63	0.59	0.59	0.47
المشاركة في اتخاذ القرار	0.51	0.54	0.38	0.58
التحفيز الذاتي والمادي	0.56	0.60	0.66	0.64
التقليد والمحاكاة	0.58	0.53	0.51	0.62
تنمية السلوك الإبداعي	0.47	0.50	0.69	0.59
تمكين العاملين الكلي	0.56	0.57	0.60	0.58

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (**SPSS**)

- الإحالات والمراجع :

1. Linda H, **A review of the literature on employee empowerment**, Empowerment in organizations journal, MCB University press, Vol.5, No.4, 1997, p 202.

2. Stéphane Mariou, **10 outils clés du management**, les édition du GO, France, 1996, p 43.

3. سعد بن مرزوق العتيبى، القيادة التحويلية والتمكينيه ودورها في تحقيق التمكين النفسي للعاملين في بيئة الأعمال العربية في ظل التحديات المعاصرة، **ملتقى دور القائد الإداري في بناء وتمكين الصف الثاني من القيادات**، تونس، 1-4 يونية2009، ص. ص7-9.

4. Melhem, Yahya, The **Antecedents of customer-contact employees, empowerment**, Employee Relations journal, Vol. 26 No. 1, 2004, p.p 72-93.

5. خلف سليمان الرواشدة، **صناعة القرار والشعور بالأمن والولاء الوظيفي**، دار الحامد، عمان/الأردن ، 2007، ص 30.

6. سعيد شعبان حامد، **الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 50.

7. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مفاهيم إدارية حديثة**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2003، ص 248.

[8]. فريد راهم، **ضغوط العمل وعلاقتها بالولاء التنظيمي مع دراسة تطبيقية على المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة تبسة، الجزائر، 2008، ص54.

[9]. Bourke, J ,F. **Employee Empowerment**, Dalass Buusiness Journal,USA, V21 , No I2,1998, p46.

[10]. Bowen , D .E , and Lawler,E. **The Empowerment of Service Workers: what, why, how, and when**, sloan management review, vol 33, usa, 1992, p33.

[11]. Argyris, C. **Empowerment : the Emperor's New Clothes**, Harvard Business Review, 1998, USA, p 105.

[12]. Idem.

[13]. Jarrar, F Yasar & Mohamed, Zairi , Employee Empowerment-a UK Survey of trends and best Practices, Managerial Auditing Journal, Vo17,No5,2002,pp 266-271.

[14] . Osborn, J., **Components of Empowerment and haw they Diffirentially Relate to Employee Job Satisfaction, Organizational Commitment , and Internet to Leave the Job**, work and stress journal, vol 18, no,1, 2002, p 54.

[15]. J Meyer, N Allen, **commitment to organizations and Occupations: Extension and Test a Three Compoent Conceptualization**, journal of applied psychology, 1993, vol,78. Pp 538-551.

تقييم جودة الخدمات الصحية ومستوى رضا الزبائن عنها : دراسة ميدانية في المؤسسات الإستشفائية الخاصة بباتنة

Evaluation of health services quality and the level of customers satisfaction: A field study in private hospital institutions in Batna

الهام يحياوي (*) & ليلى بوحديد (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الحاج لخضر باتنة – الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة من طرف المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة ومدى رضا الزبائن عنها من خلال الكشف عن الأبعاد والمعايير المستخدمة لتقييمها. وبينت نتائج الدراسة الابعاد التي يستخدمها الزبائن لتقييم جودة الخدمات الصحية والتي تعكس مستوى رضاهم، حيث تم استخلاصها في شكل نقاط قوة وضعف للمؤسسات الإستشفائية الخاصة بباتنة. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شانها رفع كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة والمتعلقة بتحسين مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى.

الكلمات المفتاح : خدمات صحية، جودة خدمة، رضا زبائن.

Abstract : This study aims to identify the level of health services quality provided by private hospital institutions in batna and the extent of customer satisfaction reported by detection of the dimensions and the criteria used for evaluation.

The results of the study showed the dimensions used by customers to evaluate the quality of health services that reflect their level of satisfaction, where they were drawn in the form of the strengths and weaknesses of the private hospital institutions in batna.

The study provided a set of recommendations that would improve the efficiency and effectiveness of services provided by private hospital institutions in batna and on improving the quality of health services provided to patients.

Keywords: Health services, service quality, customer satisfaction.

Jel Classification Codes : I10, L89, M31, P36.

I- تمهيد :

يعتبر القطاع الصحي من بين أهم القطاعات الإستراتيجية المساعدة على دفع عجلة التنمية لاقتصاديات بلدانها، حيث تولي الدول أهمية كبيرة لهذا القطاع باعتبار الناتج النهائي له والمتمثل في الصحة كسلعة استثمارية تساعد اليد العاملة على مواصلة الإنتاج، ومن ثم تحقيق الازدهار من خلال التأثير في الإنتاج القومي.

وزاد الاهتمام بهذا القطاع خصوصا بعد محاولة بعض علماء الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع الستينات من القرن العشرين، العمل على إدخال النشاط الصحي في تحليلهم الاقتصادي، فنتج عن ذلك بروز فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يجمع بين مفهومي الاقتصاد والصحة وهو اقتصاد الصحة، الذي امتد انتشاره إلى باقي الدول الأوروبية. ونتيجة لهذا، تطور دور المؤسسة الصحية، من مجرد مكان لإيواء المرضى إلى اعتبارها كمؤسسة اقتصادية تقدم خدمات صحية لمجموعة من الزبائن هم المرضى.

ومع نمو حجم المنافسة بين المؤسسات الاستشفائية من جهة، وتزايد وعي واهتمام الزبون (المريض) بالحصول على الخدمات الصحية التي تلبي حاجياته وتحقق رغباته من جهة أخرى، ظهرت تحديات أمام هذه المؤسسات تمثلت في كيفية الحفاظ على رضا المريض، والتي اعتبرت الدافع وراء الاهتمام بجودة خدماتها والتميز في خدمة زبائنها.

وأمام هذا الوضع، فالمؤسسات الاستشفائية الجزائرية العامة منها أو الخاصة، مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحسين جودة ما تقدمه من خدمات وأن تستعيد ثقة زبائنها، وهذا لا يكون إلا من خلال التقييم الفعال لجودة خدماتها الصحية، ومن ثم تحسينها وتطويرها، والذي يعتبر أحد السبل لتتمكن من إرضاء زبائنها مع ضمان البقاء في الوسط التنافسي الذي تنشط فيه.

eMail : (*) : y.ilhem@yahoo.fr & (**): leila.bouhadid@yahoo.com

يعتبر إرضاء الزبائن عنصرا هاما من عناصر نجاح المؤسسات الاستشفائية، خاصة في ظل التطورات العالمية السائدة في جميع الميادين، فالمؤسسة التي لا تسايرها ستواجه عدة صعوبات مما يؤدي إلى فقدان زبائنها. مما يستوجب عليها التعرف باستمرار على رغباتهم وإشباعها وكيفية إدراكهم لما تقدمه المؤسسة من منتوجات وخدمات والسعي إلى تحسين مستوى هذا الإدراك. لذلك، أصبح ضروريا تقييم إدراك الزبائن لجودة الخدمات الصحية بالمؤسسات الاستشفائية والتي تمتاز بصعوبة الحكم على جودتها.

سنحاول في هذا البحث، التعرف على مستوى جودة الخدمة الصحية ومدى رضا الزبائن عنها بالمؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة.

- **إشكالية البحث:** تعتبر جودة الخدمات الصحية من أهم القضايا التي تواجه المؤسسات الاستشفائية، سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو المحلي، حيث توجد الكثير من العوامل التي تفرض نفسها على تلك المؤسسات بما يجعلها تهتم بتقديم خدمات صحية تتلائم مع توقعات الزبائن (المرضى) وتلبي حاجاتهم، ومعرفة المعايير التي يعتمدون عليها في الحكم على جودة الخدمة المقدمة إليهم. فالتعرف على مستوى جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الاستشفائية من وجهة نظر المرضى، سيوفر لها معلومات عن نقاط القوة التي يجب تنميتها ومراكز الضعف التي يجب معرفة أسبابها ومحاولة معالجتها، لكي تتمكن من كسب رضا زبائنها والارتقاء بمستوى أدائها. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو :

ما هو مستوى جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة ومدى رضا زبائنها؟

و يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :
- ما هي جودة الخدمات الصحية ؟
- ما هي المعايير المستخدمة لتقييم وتحديد مستوى جودة الخدمات الصحية للمؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة ؟
- ما مدى رضى الزبائن عن جودة الخدمات الصحية للمؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة ؟

- **فرضية البحث:** بناءا على التساؤلات المطروحة وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم وضع الفرضية التالية :

يتم تحديد مستوى جودة الخدمات الصحية للمؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة وفق المعايير المستخدمة لتقييمها من طرف زبائنها.

- **أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث في العناصر التالية :
- الدور الذي تلعبه المؤسسات الاستشفائية الخاصة كقطاع خدمي حساس وفعال في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة تقييم جودة الخدمة لإبراز مدى تحقيق المؤسسات الاستشفائية الخاصة لأهدافها بالكيفية المطلوبة، وهذا يتطلب التعرف على مستوى الجودة الصحية المقدمة للمرضى ومدى توافقها مع احتياجاتهم ورغباتهم.
- الاهتمام بجودة الخدمة الصحية سيكسب المؤسسة الاستشفائية الخاصة رضا وولاء الزبائن.

- **أهداف البحث :** يهدف هذا البحث إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الاستشفائية الخاصة من وجهة نظر الزبون، من أجل تحسينها والعمل على إرضاء المستفيدين منها، ومن بين أهداف البحث ما يلي:
- توضيح المفاهيم النظرية حول جودة الخدمة الصحية ؛
- معرفة مستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة في المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة ؛
- التعرف على تقييم الزبائن لمستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم ؛
- تحليل العلاقة بين جودة الخدمة الصحية المقدمة ورضا المرضى ؛
- تحديد أهم العناصر والمحددات الرئيسية لجودة الخدمة الصحية والتي يوليها المريض أهمية نسبية عالية، والتي تساعد إدارة المؤسسة على وضع البرامج الإصلاحية لتحسين أوضاعها بشكل عام وجودة خدماتها بشكل خاص.

- **منهج البحث :** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة على أسئلة البحث، حيث تم الرجوع في الجانب النظري إلى مصادر المعلومات الثانوية من كتب ومجلات علمية باللغتين العربية والأجنبية، بالإضافة إلى مواقع الانترنت. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام أداة الاستبيان بهدف التعرف على مستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة من وجهة نظر الزبائن ودرجة رضاهم عنها، وتم معالجة البيانات عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, version 19).

1- ماهية الخدمات الصحية

بالرغم من أنه يمكن بيع وشراء الخدمات الصحية، إلا أن الصحة ليست كذلك، فلا يمكن الاتجار بها، هذا ما يقودنا إلى تحديد مفهوم الصحة أولا قبل تحديد ماهية الخدمات الصحية.

1-1- مفهوم الصحة:

أ- تعريف الصحة: اشتد الجدل حول تعريف الصحة في السنوات الأخيرة، بعدما كان شائعا بين المشتغلين في المجال الطبي بأن الصحة تعني: "غياب المرض الظاهر وخلو الإنسان من العجز والعلل"[1]، إلا أن المختصين في مجال الصحة، اعتبروا هذا التعريف إهدارا لمعنى الصحة ويجعل دورها سلبي لمجرد أنه علاج للمرض.

وقد عرف Perkino الصحة بأنها:"حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم، وأن حالة التوازن تنتج من تكيف الجسم مع العوامل الضارة التي يتعرض لها، وأن تكيف الجسم عملية إيجابية تقوم بها قوى الجسم للمحافظة على توازنه".[2] أما منظمة الصحة العالمية (OMS)، فقد عرفت الصحة بأنها:"حالة السلامة البدنية والنفسية والاجتماعية الكاملة، وليس مجرد غياب المرض أو عدم الاتزان".[3]

من خلال هذه التعاريف، نجد أن الصحة نسبية، لها ثلاثة أبعاد مترابطة مع بعضها البعض، وهي الجوانب : البدنية، النفسية والاجتماعية. والصحة لا تعني الخلو من المرض فقط أو عدم الاتزان.

ب- مستويات الصحة: تتمثل مستويات الصحة فيما يلي :[4]

- **الصحة المثالية :** هي حالة التكامل المثالي لجميع الجوانب الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية.
- **الصحة الايجابية :** هي حالة يستطيع الفرد فيها مواجهة المشاكل الاجتماعية والنفسية والجسمية بكفاءة عالية دون ظهور أعراض مرضية.
- **الصحة المتوسطة :** أي أن الفرد لا يشكو بصورة مباشرة من مرض معين ولكن بصفة عامة لا تظهر عليه الطاقة الايجابية.
- **مستوى الاحتضار :** هو المستوى الذي يفقد فيه الفرد القدرة على أداء الوظائف الحيوية، وتسوء حالته ويصعب عليه استعادة حالته الصحية.

ج- العوامل المؤثرة على الصحة : يتأثر مستوى الصحة بعدد من العوامل المتداخلة، وهي كالتالي :[5]

- **عوامل طبيعية :** وتتمثل في العوامل المناخية، البيئة والجغرافية.
- **عوامل بيولوجية حيوية :** تتمثل في ناقلات العدوى سواء كانت حشرات أو حيوانات.
- **عوامل اجتماعية :** تتمثل في مستويات المعيشة، العادات والتقاليد.
- **عوامل اقتصادية :** مثل قصور الإمكانات المادية وعدم توفر الإمكانات التي تساعد على حياة صحية جيدة.
- **عوامل بيئية :** تتمثل في عدم توفر المياه الصحية الصالحة للشرب وصرف الفضلات بصورة صحية.
- **عوامل سكانية :** زيادة معدلات المواليد والوفيات ويترتب عليها مشاكل صحية واجتماعية.
- **عوامل طبية :** مثل مدى توافر العيادات الطبية والأطباء والممرضين.

2-1- تعريف وخصائص وانواع الخدمات الصحية :

أ- تعريف الخدمات الصحية : تعتبر الخدمات الصحية شكلا من أشكال الخدمات، وأحد مدخلات إنتاج الصحة. [*]فقد عرفت بأنها "العلاج المقدم للمرضى سواء كان تشخيصيا أو إرشادا أو تدخلا طبيا، ينتج عنه رضا وانتفاع من قبل المرضى وبما يؤول لأن يكون بحالة صحية أفضل".[6] هذا التعريف يشير في مضمونه إلى أن الخدمة الصحية تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية، هي : الصفة المميزة للخدمة، المنافع المرجوة من الخدمة والخدمات المساندة.[7]

كما تعرف الخدمة الصحية أيضا، بأنها :" المنفعة أو مجموع المنافع التي تقدم للمستفيد التي يتلقاها عند حصوله على الخدمة والتي تحقق له حالة مكتملة من السلامة الجسمانية والعقلية والاجتماعية، وليس فقط علاج الأمراض والعلل".[8]

هذا التعريف يبين أن عملية العلاج التي أتت بالمريض إلى المؤسسة الاستشفائية لا تمثل الخدمة الصحية في حد ذاتها بل مكونا من مكوناتها، فهذه الخدمة عبارة عن نشاط مركب من ثلاثة متغيرات رئيسية هي:خدمات الفندقة والإطعام، الخدمات الإدارية والخدمات الطبية وشبه الطبية.

ب - خصائص الخدمات الصحية : إن خصائص الخدمات الصحية لا تبتعد عن الخصائص العامة للخدمات، والتي تتمثل فيما يلي:

- **اللاملموسية :** يقصد بها "عدم رؤية، لمس أو تجريب الخدمة، هذا ما يدفع إلى صعوبة تصورها ذهنيا، كما يؤدي في الغالب لمعرفة غير دقيقة للنتيجة مسبقا"[9]، ولتلافي هذه الصعوبة يجب البحث عن معايير تدل على جودة الخدمة مثل : مكان أدائها، مقدمها والأجهزة المستخدمة.
- **التلازمية أو عدم الانفصال :** التلازمية مفهوم يتكون من بعدين، البعد الأول هو التلازمية بين الإنتاج والاستهلاك، فنجد الخدمات تباع أولا ثم تنتج وتستهلك في نفس الوقت، أما البعد الثاني للتلازمية هو أن المستفيد لا يمكن فصله في أغلب الحالات أثناء تقديم الخدمة.[10]
- **عدم التجانس في تقديم الخدمة :** تتميز الخدمات بالتباين لاعتمادها على كفاءة ومهارة مقدمها، وكذا مكان وزمان تقديمها.
- **عدم القابلية للتخزين :** تتميز الخدمات بصفة عامة بعدم قابليتها للتخزين طالما أنها غير ملموسة.
- **عدم تملك الخدمة :** أي أن الخدمة لا تمتلك أو تنقل ملكيتها من المنتج إلى الزبون عند الاتفاق عليها. إلا أن الخدمة الصحية تتميز بخصائص إضافية، وهي: السرعة في أداءها والطلب عليها غير قابل للتأجيل، صعوبة تحديد وتقييم جودة الخدمة الصحية، الاستمرارية.[11]

ج- أنواع الخدمات الصحية : تنقسم الخدمات الصحية حسب أغلب النظم الصحية العالمية إلى قسمين، هما :[12]
- **الخدمات الصحية العلاجية :** وتتمثل في الخدمات المرتبطة بصحة الفرد بصورة مباشرة، وتشمل: التشخيص، العلاج والرعاية الصحية.
- الخدمات الصحية الوقائية : تتمثل **في الخدمات المرتبطة بصحة المجتمع، ويطلق عليها أيضا اسم "**الخدمات الصحية البيئية أو العامة**"،** ترتبط بالخدمات الموجهة للحماية من الأمراض المعدية والأوبئة، والحماية من التدهور الصحي الناتج عن سلوك الأفراد.

ويوجد تقسيم آخر للخدمات الصحية، يتضمن: الطبية، شبه الطبية، الصيدلانيةوالجراحية، ...وغيرها.[13]

إن الخدمات الصحية مهما كان نوعها يجب أن تتميز بالجودة لكي تشبع حاجات ومطالب المريض. وعليه، لابد من معرفة جودة الخدمات الصحية وتقييمها وعلاقتها برضا الزبون.

2- تقييم جودة الخدمات الصحية وعلاقتها برضا الزبائن

سنوضح جودة الخدمات الصحية من حيث: المفهوم، أبعاد تقييمها وعلاقة الجودة بالرضا.

2-1- مفهوم جودة الخدمات الصحية : توجد وجهات نظر مختلفة لمفهوم جودة الخدمات الصحية، نذكر أهمها:[14]

- **الجودة من المنظور المهني الطبي :** هي تقديم أفضل الخدمات وفق أحدث التطورات العلمية والمهنية، ويتحكم في ذلك أخلاقيات ممارسة المهنة، الخبرات والخدمة الصحية المقدمة.
- **الجودة من المنظور الإداري :** تعني كيفية استخدام الموارد المتاحة والمتوفرة، والقدرة على جذب المزيد منها لتغطية الاحتياجات اللازمة لتقديم خدمة متميزة.
- **الجودة من المنظور السياسي (القيادة العليا بالدولة) :** تمثل مدى رضا المواطن عن أداء قيادته في دعم وتطوير الخدمة الصحية، وفي نفس الوقت كفاءة النظام الصحي من ناحية توازن مصاريفه مع ما يقدمه من خدمة، ومدى قدرته على رسم استراتيجيات مستقبلية تضمن الاستقرار والتطور الطبيعي ضمن منظومة العمل الإداري للدولة بشكل عام، بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- **الجودة من منظور المستفيد أو المريض :** تعني طريقة الحصول على الخدمة ونتيجتها النهائية. وتحتل وجهة نظر المستفيد أهمية بالغة، حيث أن مستوى الجودة يعتمد إلى حد كبير على توقعات المريض وتقييمه لها، وبالتالي تكون الخدمة الصحية ذات جودة عندما تلائم توقعات المرضى ولبت احتياجاتهم. وفي هذا المعنى عرفت جودة الخدمة الصحية بأنها " تلك الدرجة التي يراها المريض في الخدمة الصحية المقدمة إليه وما يمكن أن يفيض عنها تقييما بما هو متوقع".[15]
- أما Donabedian، فقد عرف الجودة الصحية بأنها "صفة الرعاية التي يتوقع من خلالها زيادة مستويات تحسين حالة المريض الصحية، بعد أن يأخذ في الحسبان التوازن بين المكاسب والخسائر التي تصاحب عملية الرعاية في جميع أجزائها".[16]
- حسب الهيئة الأمريكية المشتركة لاعتماد مؤسسات الخدمات الصحية، فإن جودة الخدمة الصحية هي عبارة عن "درجة الإلتزام بالمعايير الحالية والمتفق عليها، للمساعدة في تحديد مستوى جيد من الممارسة ومعرفة النتائج المتوقعة من الخدمة أو الإجراء العلاجي أو التشخيصي".[17]
- فيما عرفها المعهد الطبي الأمريكي، على أنها "المستوى الذي تصل إليه المؤسسات الاستشفائية فيما يتعلق بارتفاع احتمال الحصول على النتائج المرغوبة من قبل الأفراد والمجتمع، والنتائج المحاسبية والمالية".[18]

- كما يرى كل من Kaluzny وMcLaughlin وKibbe، أن الجودة الصحية هي "مدى التوافق أو عدم التوافق مع توقعات المستفيدين الداخليين والخارجيين واحتياجاتهم، مثل المرضى وأسرهم، الأطباء، أرباب العمل والموظفين".[19]

من خلال التعاريف السابقة، نجد أن أفضل تعريف لجودة الخدمة الصحية هو ذلك التعريف الذي يتيح للزبائن مزيدا من فرص فهم نظـام الخدمات الصحية، ولذلك يجب أولا تحديد الزبائن على اختلاف أشكالهم، ثم الوقوف على وجهات نظرهم في مسألة حسن الرعاية الطبية وغير الطبية المقدمة لهم ثانيا. ومن الأمور التي يتوقعها الزبائن لجودة الخدمة التي يطلبها هي سهولة الحصول على الخدمة بأقل وقت انتظار ممكن.

2-2- أبعاد ومعايير تقييم جودة الخدمات الصحية : حتى تتمكن المؤسسات الاستشفائية من تقييم جودة خدماتها، فإنه يتعين عليها التعرف على معايير التقييم، والتي حددها عدد من الباحثين سنة 1985 نذكر منهم (Berry, Parasuraman, Zeithmal, Taylor et Cronin) فيما يلي[20]:

- **الاعتمادية :** أي قدرة مقدم الخدمة على أداء الخدمة الصحية بشكل يمكن من الاعتماد عليها وأيضا بدرجة عالية من الدقة والصحة.
- **مدى إمكانية وتوفر الحصول على الخدمة الصحية :** أي توفرها في الوقت المناسب، والمكان الذي يرغبه الزبون، وسهولة الوصول إلى مكان تلقيها.[21]
- **الأمان :** أي درجة الشعور بالأمان والثقة في الخدمة المقدمة وبمن يقدمها.
- **المصداقية :** درجة الثقة بمقدم الخدمة.
- **درجة تفهم مقدم الخدمة لحاجات الزبون :** أي مدى قدرة مقدم الخدمة على تفهم احتياجـات المريض وتزويده بالرعاية والعناية.
- **الاستجابة :** مدى قدرة ورغبة واستعداد مقدم الخدمة بشكل دائم في تقديم الخدمة للزبائن عند احتياجهم لها.
- **الكفاءة :** أي كفاءة القائمين على أداء الخدمة من حيث المهارات والمعرفة التي تمكنهم من أداء الخدمة.
- **الجوانب الملموسة :** كثيرا ما يتم تقييم الخدمة بناء على التسهيلات المادية مثل الأجهزة، المظهر الداخلي للمؤسسة الصحية ومظهر العمال.
- **الاتصالات :** أي قدرة مقدم الخدمة على شرح خصائصها مثل إعلام المريض بأضرار العملية الجراحية أو نتيجة عدم التزامه بما هو مطلوب.
- **اللباقة :** أي تمتع مقدمي الخدمات بروح الصداقة، الاحترام واللطف في التعامل والاستقبال الطيب مع التحية والابتسامة مع الزبائن.[22]

في دراسة لاحقة، تمكن (Berry) وزملاؤه سنة 1988 من دمج هذه المعايير العشرة في خمسة معايير فقط، هي : **الجوانب الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان والتعاطف**.[23] وقد أثبتت تلك الدراسة، أنه على الرغم من النظر إلى المعايير على أنها ضرورية، إلا أن الوزن النسبي لها يختلف بين الزبائن ومن مؤسسة خدمية لأخرى.

ومن أجل تقييم جودة الخدمة الصحية، تم تطوير مجموعة من المتغيرات الفرعية بحيث تشرح المعايير كما يوضحه الجدول رقم (1)، حيث يتبين من خلاله، أنه تم صياغة المتغيرات الخاصة بكل معيار وفقا لما يتلاءم مع المجال الصحي واحتياجات المريض.

3-2- الجودة والرضا : يستخدم الكثيرون مصطلحي الجودة والرضا كمفهومين بديلين، لكن هنالك في الواقع فرقا بين المصطلحين، فالرضا يمثل مفهوما أوسع من جودة الخدمة، إذ يمثل تقييم الزبون للخدمة من خلال قدرتها على تلبية حاجاته وتوقعاته، وقد عرف الرضا بأنه تقييم الزبائن للمنتج أو الخدمة من خلال قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجاتهم وتوقعاتهم، ومنه فإن عدم الرضا ناتج عن فشل المنتج أو الخدمة في تلبية حاجات الزبائن وتوقعاتهم، أما جودة الخدمة فتركز على أبعاد محددة في الخدمة مثل الاعتمادية والاستجابة والضمان والعناية والعناصر الملموسة.[24] وبالتالي، فإن جودة الخدمة هي أحد مكونات رضا الزبون، لأن رضاه يتأثر بإدراك الزبون لجودة الخدمة وجودة المنتج والسعر وكذلك العوامل الموقفية والشخصية.[25]

ويرى البعض أن جودة الخدمة ناتجة عن المقارنة بين توقعات الزبائن لأداء الخدمة وإدراكهم لهذا الأداء، على حين يرى آخرون أنها ناتجة عن مقارنة الأداء الفعلي للخدمة بالمعايير المثالية.[26] أو من خلال إدراك الأداء وحده.[27] كما أن هناك عدم اتفاق حول طبيعة العلاقة بين جودة الخدمة والرضا، فالبعض يرى أن الرضا يؤدي إلى إدراك الجودة.[28] على حين يرى آخرون أن إدراك الجودة يؤدي إلى تحقيق الرضا.[29]

ومن خلال ماسبق، يمكن القول أن الجودة المدركة تؤدي إلى تحقيق الرضا.

II- الطريقة و الأدوات المستخدمة:

سنقدم المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة بولاية باتنة ثم نوضح الخاصة منها وأخيرا الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

3-1- تقديم المؤسسات الاستشفائية في ولاية باتنة :

يتقاسم القطاع الصحي العمومي والخاص تغطية الطلب على الخدمات الصحية على مستوى ولاية باتنة، من خلال تقديم خدماتهما الطبية والجراحية عبر عدد من المؤسسات الاستشفائية لتعداد سكاني يبلغ 1168097 نسمة في سنة 2010، والتي نجمعها في التالي :[30]

- مركز استشفائي جامعي واحد (CHU)، يحتوي على 635 سرير؛
- مؤسستان استشفائيتان متخصصتان (EHS)، وهما :
  - ✓ المؤسسة الاستشفائية الخاصة بأمراض النساء والتوليد بباتنة، تحوي 194 سرير؛
  - ✓ المؤسسة الاستشفائية الخاصة بالأمراض النفسية والعقلية بالمعذر، تحوي 144 سرير.
- تسع مؤسسات استشفائية عمومية، متواجدة بالمناطق التالية: واحدة بباتنة تحوي 168 سرير، اثنان بأريس تحوي 252 سرير، اثنان بمروانة تحوي 262 سرير، اثنان ببريكة تحوي 296سرير، واحدة بعين التوتة تحوي 188 سرير، واحدة بنقاوس تحوي 268.
- عشر مؤسسات عمومية للصحة الجوارية (EPSP)، موزعة على كل من : باتنة، المعذر، أريس، ثنية العابد، نقاوس، راس العيون، بريكة، عين التوتة، مروانة وعين جاسر. حيث تقدر بـ57 عيادة متعددة الخدمات و235 قاعة علاج.
- الموارد البشرية التابعة للقطاع الصحي العام، تبلغ 7109 عامل موزعين على القطاعين العام والخاص، حيث ان أكبر عدد من الموارد البشرية بالمؤسسات الصحية في ولاية باتنة يتمثل في الشبه طبي بالقطاع العمومي يلي ذلك الطاقم الإداري والتقني. وأكبر عدد من الأطباء يشمل الأطباء العامين، يلي ذلك الأطباء المختصين. وأدنى عدد من الموارد البشرية بالمؤسسات الصحية في ولاية باتنة يتمثل في الصيادلة.
- الهياكل شبه الطبية والخاصة، تتمثل فيما يلي: 10 مراكز طبية اجتماعية، 11 مؤسسة استشفائية خاصة، 4 مراكز لتصفية الدم، 5 مخابر للتحليل، 12 عيادة تصوير بالأشعة، 165 عيادة طبيب مختص، 278 عيادة طبيب عام، 224 عيادة جراح أسنان، 276 صيدلية، 25 قاعة علاج، 14 نقطة بيع بالجملة للأدوية والمواد الصيدلانية.
- بالنسبة لتطور المؤسسات الصحية بولاية باتنة، فان هناك تطورا ملحوظا في المؤسسات الصحية خلال العشرية الأخيرة، بما يتوافق مع النمو السكاني، من أجل تغطية احتياجات المواطنين في كافة أرجاء الولاية.

3-2- تقديم المؤسسات الإستشفائية الخاصة بباتنة :

تتمثل المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة التي تمت بها الدراسة الميدانية في أربع مصحات طبية جراحية من مجموع 11 مصحة، وهي: مصحة الإحسانيات، مصحة الزهور، مصحة الأرز ومصحة طه. ويعود سبب اقتصار مجال الدراسة على المصحات الأربعة سالفة الذكر إلى عدم موافقة مالكي المصحات الأخرى على توزيع الاستبيان داخل مؤسساتهم.

والجدول رقم (2) يحوي معلومات عامة عن المصحات التي تمت بها الدراسة الميدانية، ونلاحظ من خلاله ما يلي :

- أول مصحة خاصة من حيث النشأة هي مصحة الإحسانيات التي ظهرت سنة 1997، يلي ذلك الزهور ثم الأرز وأخيرا طه.
- تميز مصحة الأرز بأكبر عدد من الغرف.
- تميز مصحة الإحسانيات بأكبر عدد من الأطباء.
- أصغر مصحة هي مصحة طه، فهي حديثة النشأة.

3-3- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :

أ- مجتمع وعينة الدراسة :

- تحديد مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد الذين يعالجون في المؤسسات الاستشفائية التابعة للقطاع الخاص، وأسباب اختيار هذا القطاع تعود إلى الإقبال المتزايد للمرضى على المؤسسات الخاصة نظرا لعدم تلبية المؤسسات العمومية لطلباتهم وانخفاض جودة الخدمات التي تقدمها، ولقد كانت فترة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 25 ماي 2013 إلى 30 جوان 2013.

- تحديد عينة الدراسة :

نظرا لعدم استقرار عدد المرضى في المصحات، فقد تم توزيع الاستمارات على عينة من المرضى المقيمين خلال فترة الدراسة، لأنهم الأكثر تأثرا بمستوى جودة الخدمة المقدمة من طرف المصحات، وبلغ حجم العينة 100مريض. وقد تم الاعتماد على العينة القصدية غير الاحتمالية، أي توزيع الاستبيانات لم يتم بطريقة عشوائية احتمالية، حيث تم توزيع الاستمارة بالمقابلة، فتوجهنا إلى المصحات الطبية الجراحية محل الدراسة لمقابلة المرضى، وارتأينا استخدام هذه الطريقة نظرا للحالة الصحية للمريض التي لا تسمح له بملء الاستمارة، وحرصا منا على عدم

استبعاد أي من الاستمارات الموزعة، بالإضافة إلى أن هذه الطريقة تساعدنا على التعرف فيما إذا كان المريض قادرا على تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة له فعليا. والجدول رقم (3) يبين عدد الاستبيانات الموزعة في كل مصحة.

ب- أسلوب جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي :

- أسلوب جمع البيانات :

باعتبار الاستبيان من أكثر الأساليب استعمالا في جمع البيانات، تم تصميم استمارة بحث موجهة إلى المرضى المقيمين الذين يتم علاجهم في المصحات عينة الدراسة، قصد التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم. وتتكون استمارة البحث من ثلاثة أجزاء هي :

- **الجزء الأول :** يحتوي على سبعة وعشرون عبارة تعكس المعايير الخمسة الرئيسية والمتمثلة في: الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان والتعاطف. تقوم هذه العبارات بتحديد ادراكات أفراد عينة الدراسة (المرضى) لمستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة. وزعت هذه العبارات كالتالي :
  - العبـارة من 1 إلى 7 تشير إلى بعد الملموسية ؛
  - العبارة من 8 إلى 12 تشير إلى بعد الاعتمادية ؛
  - العبارة من 13 إلى 17 تشير إلى بعد الاستجابة ؛
  - العبارة من 18 إلى 22 تشير إلى بعد الأمـان ؛
  - العبارة من 23 إلى 27 تشير إلى بعد التعاطف.
- **الجزء الثاني :** يتعلق بتحديد درجة رضا المرضى عن جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم، هذا من منطلق أن رضا الزبون عن مستوى جودة الخدمة المقدمة له تعد بمثابة تقييم نهائي لأداء جودة الخدمة الفعلية.
- **الجزء الثالث :** يحتوي على معلومات متعلقة بالخصائص الديمغرافية والشخصية لعينة الدراسة "الجنس، السن، المستوى التعليمي، الدخل الشهري".

تم الاعتماد على سلم ليكرت لتقييم متغيرات الجزأين الأول والثاني، والذي يتكون من خمس درجات تتراوح بين 1 و5، حيث تشير الدرجة 1 إلى عدم الموافقة المطلقة ورضا منخفض جدا، 2 إلى عدم الموافقة ورضا منخفض، 3 إلى الحياد ورضا متوسط، 4 إلى الموافقة ورضا كبير و5 إلى الموافقة المطلقة ورضا كبير جدا.

كما تم تقسيم السلم إلى ثلاثة مجالات لتحديد درجة التقييم، كما يلي :

- من 1 إلى أقل من 2.5 يمثل درجة الموافقة و الرضا متدنية ؛
- من 2.5 إلى أقل من 3.5 يمثل درجة الموافقة و الرضا متوسطة ؛
- من 3.5 إلى 5 يمثل درجة الموافقة و الرضا عالية.

وتم الاستعانة باختبار ألفاكرونباخ للتحقق من ثبات أداة التقييم، وتكون القيمة المتحصل عليها ذات دلالة إحصائية عالية إذا كانت أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية البالغة 60%، والجدول رقم (4) يوضح النتائج المتحصل عليها، حيث نلاحظ من خلاله، أن نسبة معامل ألفا كرونباخ جيدة لانها أكبر من 60%، لكل من المعايير التالية: الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان والتعاطف، حيث قدرت بـ 74.3%، 67.6%، 78.4%، 70.6%، 85% على التوالي.

وكانت قيمة ألفا كرونباخ لجميع المعايير تساوي 0.929 (تقريبا 93%)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية، تشير إلى وجود ترابط بين عبارات الاستمارة.

- أساليب التحليل الإحصائي :

تم الاعتماد في معالجة البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, version 19)، وتم توظيف الأساليب الإحصائية التالية :

- التكرارات والنسب المئوية، لوصف خصائص عينة الدراسة ؛
- المتوسطات الحسابية، لتحليل البيانات المتعلقة بتقييم أفراد عينة الدراسة لمعايير جودة الخدمة الصحية والرضا عن الجودة المقدمة، إضافة إلى تقييم الخدمات المقدمة لهم من ناحية كل معيار من معايير التقييم الخمسة ؛
- الانحرافات المعيارية، لتقييم درجة تشتت قيم استجابة أفراد العينة عن المتوسط الحسابي.

III- النتائج ومناقشتها :

3-1- وصف خصائص عينة الدراسة والتحليل الوصفي لإجابات أفرادها :

لقد تم استخدام القسم الثالث لتوضيح الخصائص الديمغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في : الجنس، السن، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، الحالة المدنية ومكان الإقامة.

- الجنس : يوضح الجدول رقم (5)، توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس، حيث نلاحظ من خلاله، أن نسبة عالية من أفراد العينة هم من فئة الإناث، حيث بلغ عددهم 73 فردا وبنسبة مقدارها 73%، في حين بلغ عدد أفراد العينة من فئة الذكور 27 فرد وبنسبة مقدارها 27%.

- السن : يوضح الجدول رقم (6)، توزيع أفراد العينة حسب متغير السن، حيث نلاحظ من خلاله، أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 21 و40 سنة، حيث بلغ عددهم 52 فرد، بنسبة مئوية تقدر بـ 52%، وهو ما يعني

انتساب أكثرهم إلى فئة الشباب. ثم تليها الفئة العمرية من 41 إلى 60 سنة، والبالغ عددهم 25 فرد، بنسبة 25%. كما بلغ عدد أفراد فئة الشيوخ (أكثر من 60 سنة) 19 فرد بنسبة 19%، في حين لم يشكل المرضى الذين هم من الفئة العمرية أقل من 20 سنة سوى 04% بنسبة مئوية تقدر بـ 04 %.

- **المستوى التعليمي :** يوضح الجدول رقم (7)، توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي، حيث نلاحظ من خلاله، أن أعلى نسبة من أفراد العينة هي من فئة دون مستوى تعليمي، حيث بلغت 24 فرد بنسبة مئوية تقدر ب 24%، ثم تليها فئتي المستوى الثانوي والجامعي بنسبة 21% لكل واحدة ، أما باقي أفراد العينة فيتوزعون بنسب مختلفة، حيث أن نسبة 18% منهم لديهم مستوى تعليمي متوسط، و16 % لديهم مستوى تعليمي ابتدائي.

- **الدخل الشهري :** يبين الجدول رقم (8)، توزيع أفراد العينة حسب دخلهم الشهري، حيث نلاحظ من خلاله، أن أكبر نسبة من أفراد العينة ذات دخل شهري يتراوح بين 15000 و30000دج، حيث بلغت 35%، ثم تليها مباشرة الفئة ذات الدخل الشهري الذي يفوق 45000دج بنسبة 30%، ثم الفئة ذات الدخل الشهري بين 30000 و45000 دج بنسبة 22%، والفئة أقل من 15000دج بنسبة 13%.

2-3- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة :

أ- تحليل البيانات المتعلقة بتقييم المرضى لمعايير جودة الخدمة الصحية :

نستعرض فيما يلي، إجابات أفراد عينة الدراسة (المرضى) حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم حسب كل معيار من المعايير الخمسة لتقييم الجودة.

- **الملموسية :** يوضح الجدول رقم (9)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار الملموسية، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل الفقرات كانت ضمن الموافقة العالية، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الرابعة وهي استمرارية الخدمات الكهربائية وعدم انقطاعها الذي بلغ 4.64 وانحراف معياري قدر بـ 0.482، ثم تليها الفقرة الخامسة والتي تتمثل في توفر الأدوية بشكل متواصل بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.63 وانحراف معياري يساوي 0.562، أما أدنى متوسط حسابي فقدر بـ 3.73 وهو المتعلق بالفقرة السابعة الخاصة بجودة الغذاء المقدم، ويقترب منه المتوسط الخاص بالفقرة الأولى وهو ملاءمة المظهر الخارجي للمصحة لنوع الخدمة المقدمة، الذي قدر بـ 3.85 وانحراف معياري يساوي 0.914.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 4.194، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معيار الملموسية، وبإجماع أفراد العينة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.459.

- **الاعتمادية :** يوضح الجدول رقم (10)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار الاعتمادية، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل الفقرات المتعلقة بمعيار الاعتمادية كانت ضمن الموافقة العالية، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الرابعة وهي توفر الثقة في التعامل مع الأطباء والأخصائيين العاملين في المصحة الذي بلغ 4.30 وانحراف معياري قدر بـ 0.785، أما أدنى متوسط حسابي فقدر بـ 3.89 وانحراف معياري يساوي 0.863، وهو المتعلق بالفقرة الخامسة الخاصة بالحرص على تقديم خدمة صحية ذات جودة عالية، ويقترب منه المتوسط الخاص بالفقرة الثانية وهو عدم حدوث أخطاء في الفحص أو التشخيص أو العلاج، الذي قدر بـ 3.92 وانحراف معياري يساوي 0.720.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 4.06، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معيار الاعتمادية، وبإجماع أغلب أفراد عينة الدراسة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.49.

- **الاستجابة :** يوضح الجدول رقم (11)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار الاستجابة، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات أفراد العينة نحو الفقرات (الاولى، الثانية، الثالثة، الرابعة) كانت ضمن الموافقة العالية، وكان أعلى متوسط للفقرة الأولى الخاصة بمحادثة المريض عن حالته الصحية، والذي قدر بـ 4.23 وانحراف معياري يساوي 0.709، أما الفقرة الخامسة فكانت ضمن التقييم المتوسط بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.21 وانحراف معياري يساوي 1.094، حيث تبين أن ثمن الخدمة الصحية لا يناسب كل أفراد عينة الدراسة.

بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 3.844 وانحراف معياري يساوي 0.693، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معيار الاستجابة.

- **الأمان :** يوضح الجدول رقم (12)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار الأمان، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات المرضى نحو جميع الفقرات المتعلقة بمعيار الأمان، تقع ضمن مجال الموافقة العالية، وبلغ أكبر متوسط حسابي 4.22 والمتعلق باستمرارية متابعة حالة المريض، في حين بلغ أدنى متوسط حسابي 4.04 والمتعلق بالاهتمام الصادق للعاملين لحل مشاكل المرضى. في حين تقاربت المتوسطات الحسابية للفقرات المتبقية (الاولى، الثالثة، الرابعة) وهي على التوالي: 4.10، 4.16، 4.17 وانحرافات معيارية قدرت بـ 0.823، 0.587، 0.507 على التوالي.

بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 4.138، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية بعد الأمان، وبإجماع اغلب أفراد عينة الدراسة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.481.

- التعاطف : يبين الجدول رقم (13)، اتجاهات المرضى حول جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية معيار التعاطف، حيث نلاحظ من خلاله، أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل الفقرات المتعلقة بمعيار التعاطف (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة) كانت ضمن الموافقة العالية، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الثانية والمتعلقة بوجود الروح المرحة في التعامل مع المرضى الذي بلغ 4.34 وانحراف معياري قدر بـ 0.781، أما أدنى متوسط حسابي فقدر بـ 3.97 وانحراف معياري يساوي 0.937، وهو المتعلق بالفقرة الخامسة الخاصة العناية الشخصية بكل مريض. في حين تطابق المتوسط الحسابي لكل من الفقرة الثالثة والرابعة حيث قدر بـ 4.25 مع اختلاف الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.88 و0.479 على التوالي، أما المتوسط الحسابي للفقرة الخاصة بتقدير ظروف المريض والتعاطف معه فقدر بـ 4.06 وانحراف معياري يساوي 0.862.

بالنسبة للمتوسط الحسابي العام فقد قدر بـ 4.174، مما يعكس درجة موافقة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معيار التعاطف، وبإجماع أفراد عينة الدراسة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.63.

ب- تحليل البيانات المتعلقة برضا المرضى عن جودة الخدمة الصحية المقدمة :

يظهر الجدول رقم (14)، توزيع إجابات أفراد العينة حسب درجة رضاهم عن جودة الخدمة الصحية المقدمة من قبل المصحة، حيث نلاحظ من خلاله، أن 78% من أفراد عينة الدراسة كانت درجة رضاهم عن جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة عالية، في حين أن 22% من أفراد العينة كان مستوى رضاهم عنها متوسطا. وعليه، فإن درجة رضا المرضى عن الجودة للخدمة الصحية تعتبر عالية، ويستدل على ذلك بالمتوسط الحسابي الذي قدر بـ 4.03 وهو ضمن المدى [3.5-5]، وبإجماع أفراد عينة الدراسة كما يدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.688.

3-3- اختبار الفرضية:

يبين الجدول رقم (15) ان اتجاهات أفراد عينة الدراسة تقع ضمن مجال الموافقة العالية نحو جميع معايير التقييم، وكان معيار الملموسية أكثرهم توفرا في جودة الخدمة الصحية بوسط حسابي يقدر بـ 4.194 وانحراف معياري يساوي 0.459 ونسبة الموافقة مقدارها 91.8%، ثم يليه معيار التعاطف بوسط حسابي يقدر بـ 4.174 وانحراف معياري يساوي 0.630 ونسبة الموافقة مقدارها 90.8%، ثم معيار الأمان بوسط حسابي يقدر بـ 4.138 وانحراف معياري يساوي 0.481 ونسبة الموافقة مقدارها 90%، ثم معيار الاعتمادية بوسط حسابي يقدر بـ 4.06 وانحراف معياري يساوي 0.49 ونسبة الموافقة مقدارها 86%، وكان معيار الاستجابة أقل المعايير توفرا في جودة الخدمة الصحية بوسط حسابي يقدر بـ 3.844 وانحراف معياري يساوي 0.693 ونسبة الموافقة مقدارها 77.8%. مما يبين أن أفراد عينة الدراسة توافق بدرجة عالية على مستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من ناحية كل المعايير. وعليه، نستخلص بأن الفرضية صحيحة.

تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية التي خصت بها المؤسسات الاستشفائية الخاصة بباتنة، إلى النتائج التالية:

- نتائج مستمدة من وصف خصائص عينة الدراسة : تتمثل فيما يلي :

- ✓ هيمنة جنس الإناث على جنس الذكور، إذ بلغت نسبتهم 73%، في حين بلغت نسبة جنس الذكور 27%. وهذا راجع إلى احتواء العيادات على قسم جراحة عامة نساء وقسم للتوليد وأمراض النساء، مقابل قسم واحد للجراحة العامة رجال.
- ✓ انتساب نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة لفئة الشباب تقدر بـ 52%، حيث تتراوح أعمارهم ما بين 21 و40سنة. وهو ما يعكس ميل هذه الفئة للمعالجة في القطاع الخاص من أجل الحصول على جودة عالية للخدمة الصحية.
- ✓ جمعت الدراسة بين زبائن ذوي مستويات تعليمية مختلفة، وبنسب متقاربة.
- ✓ جمعت الدراسة بين زبائن ذوي دخل شهري مختلف، وأكبر نسبة كانت للأفراد الذين يتقاضون دخل متوسط يتراوح بين 15000 و30000دج، حيث بلغت 35%. وهو ما يؤكد توجه المرضى إلى المؤسسات الاستشفائية الخاصة من أجل الحصول على العناية اللازمة وخدمة صحية ذات جودة.

- نتائج مستمدة من تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة : تتمثل فيما يلي :

- ✓ درجة موافقة عالية لأفراد عينة الدراسة على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المصحة من ناحية معايير التقييم الخمسة، ورضا كبير عن الجودة.
- ✓ كل العناصر تشكل نقاط قوة في الخدمة الصحية المقدمة، لعل أهمها :
  - الجوانب الملموسة (توفر الأدوية والخدمات الكهربائية بشكل مستمر، اعتناء العاملون بمظهرهم الخارجي، المظهر الخارجي والتصميم الداخلي للمصحة الذي يتلاءم مع نوع الخدمة المقدمة).
  - حسن معاملة المريض والتعاطف معه.
  - الثقة بمقدمي الخدمات الصحية والشعور بالأمان عند التعامل معهم.

- إخبار المريض عن حالته الصحية أولا بأول، واستمرارية متابعته.
- الاستعداد الدائم للمساعدة والاستجابة لطلبات المرضى.
- الالتزام بتقديم خدمة صحية في المواعيد المحددة.

✓ العنصر الوحيد الذي يمثل نقطة ضعف هو ثمن الخدمة الصحية المقدمة.

✓ تؤثر جودة الخدمة الصحية المقدمة بمعاييرها الخمسة على رضا أفراد عينة الدراسة.

✓ أكثر المعايير تأثيرا على الجودة الصحية هما معياري الملموسية والتعاطف.

IV - خلاصة:

تسعى المؤسسات الاستشفائية إلى التركيز على الجودة، فهي الأساس الذي تقوم عليه وجود الخدمات الصحية، كما أن الأخلاقيات تقتضي تقديم أفضل أشكال الخدمات وأنسبها إلى المريض، ومن ثمَّ يتوجَّب على جميع المؤسسات الاستشفائية تقديم الخدمة الجيدة وفقا لمقتضيات هذه الأخلاقيات، وتلبية لمتطلبات الزبائن بهدف توطيد علاقتها معهم، وقدرتها على الاستمرار في نشاطها. ومن أهم نتائج البحث :

- يتطلب تصميم الخدمات الصحية الأخذ بعين الاعتبار لتوقعات المرضى، لأن هذا يعتبر حجر الزاوية في تطوير الخدمات وفق رغباتهم؛
- يوافق أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية على جودة الخدمة الصحية المقدمة لهم من طرف المصحات من ناحية معايير التقييم الخمسة، ورضا كبير عن الجودة؛
- أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة هي من جنس الإناث، ومن فئة الشباب، وهذا الأمر يجب أخذه بعين الاعتبار عند تقديم الخدمات الطبية للفئة المذكورة، ودراسة احتياجاتهم ورغباتهم لتلبيتها على الوجه الأفضل؛
- أكثر المعايير تأثيرا على الجودة الصحية هما معياري الملموسية والتعاطف؛
- كفاءة الطبيب المهنية العامل في المؤسسة الاستشفائية التي يقصدها المريض تؤدي دورا أساسيا في تحسين جودة الخدمات المقدمة؛

وبناء على ما توصل إليه البحث من نتائج في الدراسة الميدانية، يمكن تقديم الاقتراحات التالية لمسؤولي المؤسسات الاستشفائية :

- التعرف على حاجات المريض كمنطلق لتحديد مواصفات الخدمة الصحية؛
- التركيز على الجانب المادي الملموس لأنه أكثر وأول شيء يتأثر به المريض، والذي يتجسد في: المظهر الخارجي والتصميم الداخلي للمؤسسات الاستشفائية، وجود أحدث المعدات والآلات التكنولوجية وتوفير التسهيلات المادية والمطبوعات المناسبة عن المؤسسة والمظهر اللائق لجميع أفرادها، بالإضافة إلى الاهتمام بجودة الغذاء المقدم؛
- التركيز على جانب التعاطف في التعامل مع المريض، حيث الاهتمام والعناية الذاتية به ستولد لديه الرضا والولاء والانتماء للمؤسسة التي يتعالج فيها؛
- زيادة الاهتمام بأبعاد جودة الخدمة المتعلقة بالاعتمادية، الاستجابة والأمان؛
- التركيز على نوعية الأمراض التي تصيب الشباب وكيفية تقديم أفضل الخدمات الطبية لهم، كونهم الفئة الأكبر التي يتم علاجها؛
- تطبيق سياسة سعرية مرنة ومنح امتيازات متنوعة للمرضى، من أجل تشجيعهم على التعامل مع المؤسسة وكسب ولائهم؛
- الرفع من مستوى أداء العاملين من خلال تكثيف الدورات التكوينية، مع إقامة برامج تدريبية تركز على تنمية مهاراتهم السلوكية في التعامل مع المريض؛
- استحداث وحدة متخصصة في إجراء الاستبيانات على المرضى لمعرفة مقترحاتهم بشأن تحسين مستوى الخدمة الصحية المقدمة لهم؛
- محاولة الاستفادة من تجارب المؤسسات المماثلة في بلدان أخرى في مجال الخدمات الصحية؛
- الالتزام بجهود التحسين المستمر لجودة الخدمات الصحية المقدمة؛
- تطبيق نظام إدارة الجودة والحصول على شهادة الإيزو 2008:9001، من أجل توجيه ومراقبة المؤسسة الاستشفائية لجودة خدماتها. وهذا ما سيمكن المؤسسات الاستشفائية لبلوغ مستوى إدارة الجودة الشاملة من خلال تتبع الشروط اللازمة بكل سهولة وبأقل تكلفة، بهدف تنمية وتحسين مستوى خدماتها وإرضاء وكسب ولاء المريض.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (1) : معايير وأبعاد تقييم جودة الخدمة الصحية

المعيـار	المتغيرات الفرعيـــة
الجوانب الملموسة	- جاذبية المباني والتسهيلات المادية. - التصميم والتنظيم الداخلي. - حداثة المعدات والأجهزة الطبية. - مظهر العاملين والأطباء.
الاعتمادية	- الوفاء بتقديم الخدمة الصحية في المواعيد المحددة. - الدقة في الفحص أو التشخيص أو العلاج. - توافر التخصصات المختلفة. - الثقة في الأطباء والأخصائيين. - الاحتفاظ بسجلات وملفات دقيقة.
الاستجابة	- السرعة في تقديم الخدمة الصحية المطلوبة. - الاستعداد الدائم للعاملين للتعاون مع المريض. - الرد الفوري على الاستفسارات والشكاوى. - إخبار المريض بالضبط عن وقت تقديم الخدمة والانتهاء منها.
الأمـــان	- الشعور بالأمان في التعامل. - الأدب وحسن الخلق لدى العاملين. - استمرارية متابعة حالة المريض. - سرية المعلومات الخاصة بالمريض.
التعــاطف	- تفهم احتياجات المريض. - وضع مصالح المريض في مقدمة اهتمامات الإدارة والعاملين. - ملائمة ساعات العمل والوقت المخصص للخدمة المقدمة. - العناية الشخصية بالمريض. - تقدير ظروف المريض والتعاطف معه. - الروح المرحة والصداقة في التعامل مع المريض.

المصدر : حنان الأحمدي، **تحسين الجودة: المفهوم والتطبيق في المنظمات الصحية**، دورية الإدارة العامة، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، المجلد الأربعون، العدد الثاني، الرياض، أكتوبر 2000، ص 118.

الجدول (2) : معلومات عامة عن المصحات الطبية الجراحية التي تمت بها الدراسة الميدانية

البيانات		مصحة الإحسانيات	مصحة الزهور	مصحة الأرز	مصحة طه
سنة النشأة		1997	1998	2005	2010
عدد الغرف		10	14	21	07
عدد الأسرة		20	36	40	14
الطاقم الطبي	**أطباء دائمين**	12	04	05	02
	أطباء متعاقدين	05	06	10	03
الطاقم التمريضي		15	16	16	16
الطاقم الإداري والفني		18	16	14	07

المصدر : تم إعداده اعتمادا على الوثائق الخاصة بكل مصحة

الجدول (3) : عدد الاستمارات الموزعة في كل مصحة

اسم المصحة	عدد الاستمارات الموزعة
الاحسانيات	25
الزهور	30
الأرز	25
طه	20

المصدر : من إعداد الباحثتين

الجدول (4) : نتائج اختبار ألفاكرونباخ لتقييم ثبات أداة التقييم

الرقم	المعيار	معامل ألفا كرونباخ
1	الملموسية	0.743
2	الاعتمادية	0.676
3	الاستجابة	0.784
4	الامان	0.706
5	التعاطف	0.850
جميع المعايير		**0.929**

المصدر: تم إعداده اعتمادا على برنامج SPSS.

الجدول (5) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ذكر	27	27
أنثى	73	73
المجموع	100	100

المصدر : أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول (6) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 20 سنة	04	04
21-40 سنة	52	52
41-60سنة	25	25
اكثر من 60 سنة	19	19
المجموع	100	100

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول (7) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية (%)
دون مستوى تعليمي	24	24
ابتدائي	16	16
متوسط	18	18
ثانوي	21	21
جامعي	21	21
المجموع	100	100

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول (8) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 15000دج	13	13
15000-30000دج	35	35
30000-45000دج	22	22
اكثر من 45000دج	30	30
المجموع	100	100

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول (9) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار الملموسية

الرقم	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا			
1	المظهر الخارجي للمصحة يتلاءم مع نوع الخدمة المقدمة.	-	16	2	63	19	3.850	0.914	**عالية**
2	توفر المصحة على تصميم داخلي منظم ويسهل الاتصال مع مقدمي الخدمات.	2	3	-	65	30	4.180	0.757	**عالية**
3	توفر غرف مريحة، نظيفة، مضاءة ودافئة.	-	13	-	59	28	4.020	0.899	**عالية**
4	تمتاز الخدمات الكهربائية بالاستمرارية وعدم الانقطاع.	-	-	-	36	64	4.640	0.482	**عالية**
5	تجري تلبية حاجات المريض من الادوية بشكل متواصل.	-	1	1	32	66	4.630	0.562	**عالية**
6	يعتني العاملون والأطباء بمظهرهم الخارجي.	-	1	1	64	34	4.310	0.545	**عالية**
7	يمتاز الغذاء داخل المصحة بالجودة العالية.	1	11	12	66	10	3.730	0.827	**عالية**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							**4.194**	**0.459**	**عالية**

المصدر : أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول (10) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار الاعتمادية

الرقم	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا			
1	الالتزام بتقديم الخدمة الصحية في المواعيد المحددة	-	8	1	63	28	4.11	0.777	**عالية**
2	عدم حدوث أخطاء في الفحص أو التشخيص أو العلاج	-	2	24	54	20	3.92	0.720	**عالية**
3	تتوفر المصحة على تخصصات مختلفة	-	-	10	72	18	4.08	0.526	**عالية**
4	توجد ثقة في الأطباء والأخصائيين في المصحة	-	6	2	48	44	4.30	0.785	**عالية**
5	مدى الحرص على تقديم الخدمة الطبية بشكل جيد في المقام الأول	-	13	4	64	19	3.89	0.863	**عالية**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							**4.06**	**0.49**	**عالية**

المصدر : أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول (11) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار الاستجابة

الرقم	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا			
1	إخبار المريض عن حالته الصحية أولا بأول	-	5	1	60	34	4.23	0.709	**عالية**
2	الاستعداد الدائم للعاملين في المصحة لمساعدة والاستجابة لطلبات المرضى	1	13	1	55	30	4	0.964	**عالية**
3	سرعة الرد على شكاوى واستفسارات المرضى	-	12	12	46	30	3.94	0.952	**عالية**
4	تغطي المصحة احتياجات المرضى على مدار الساعة	-	18	2	58	22	3.84	0.972	**عالية**
5	ثمن الخدمة الصحية المقدمة مناسب	2	37	7	46	8	3.21	1.094	**متوسط**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							**3.844**	**0.693**	**عالية**

المصدر : أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول (12) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار الأمان

الرقم	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا			
1	الشعور بالامان والثقة عند التعامل مع العاملين	-	9	2	59	30	4.10	0.823	**عالية**
2	يظهر العاملون في المصحة الاهتمام الصادق لحل مشاكل المرضى	1	8	2	64	25	4.04	0.828	**عالية**
3	يتمتع العاملون والأطباء في المصحة بمهارة عالية	-	2	4	69	25	4.17	0.587	**عالية**
4	استمرارية متابعة حالة المريض الصحية	-	6	1	58	35	4.22	0.746	**عالية**
5	هناك سرية للمعلومات الخاصة بالمريض	-	-	6	72	22	4.16	0.507	**عالية**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							**4.138**	**0.481**	**عالية**

المصدر : أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول (13) : تقييم جودة الخدمة الصحية المقدمة من ناحية معيار التعاطف

الرقم	العبارة	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا			
1	يتم تقدير ظروف المريض والتعاطف معه	1	8	4	58	29	4.06	0.862	**عالية**
2	وجود الروح المرحة والصداقة في التعامل مع المريض	-	6	1	46	47	4.34	0.781	**عالية**
3	يتم الاهتمام بانشغالات المريض من قبل العاملين	1	7	2	46	44	4.25	0.88	**عالية**
4	تتم محادثة المريض باللغة واللهجة التي يعرفها	-	-	2	71	27	4.25	0.479	**عالية**
5	تتم العناية الشخصية بكل مريض في المصحة	1	13	-	60	26	3.97	0.937	**عالية**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							**4.174**	**0.630**	**عالية**

المصدر : أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول رقم (14) : توزيع إجابات أفراد العينة تبعا لدرجة الرضا عن جودة الخدمة الصحية

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
التكرارات	-	-	22	53	25	100	**4.03**	**0.688**	**عالية**
النسب المئوية	-	-	22	53	25	100			

المصدر : أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول (15) : تقييم جودة الخدمة الصحية من ناحية كل معيار من معايير التقييم

المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة (%)	درجة الموافقة
الملموسية	4.194	0.459	91.8	عالية
الاعتمادية	4.06	0.49	86	عالية
الاستجابة	3.844	0.693	77.8	عالية
الأمان	4.138	0.481	90	عالية
التعاطف	**4.174**	**0.630**	90.8	عالية

المصدر : أعد الجدول بالاعتماد على نتائج الجداول (9، 10، 11، 12، 13)

- الإحالات والمراجع :

[1]. عبد المحي محمود حسن صالح، **الصحة العامة بين البعدين الاجتماعي والثقافي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص17.

[2]. أيمن مزاهرة، **الصحة والسلامة العامة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 13.

[3]. عبد المهدي بواعنة، **إدارة الخدمات والمؤسسات الصحية**، دار ومكتبة الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص27.

[4]. إقبال إبراهيم مخلوف، **العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية: اتجاهات تطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991

[5]. فريد النجار، **إدارة المستشفيات وشركات الأدوية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 363.

[*]. يقصد بإنتاج الصحة استخدام موارد اقتصادية محددة للوصول إلى حالة الصحة الجيدة، ولعل أهم العناصر التي تدخل في إنتاج الصحة هي: المسكن، التعليم، الغذاء، مستوى المعيشة ومستوى الخدمات الصحية.

[6]. ثامر ياسر البكري، **تسويق الخدمات الصحية**، دار اليازوري العلمية، الأردن،2005، ص 168.

[7]. إبراهيم طلعت الدمرداش، **اقتصاديات الخدمات الصحية**، مكتبة القدس، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص 28.

[8]. زكي خليل مساعد، **تسويق الخدمات الصحية**، دار حامد للنشر، الأردن، 1998، ص 87.

[9]. D. Michel et autres, **Marketing Industriel : Stratégie et Mise en Oeuvre**, Economica, 2ème édition, Paris, 2000, P 373.

[10]. D. PETTIGREW et autres, **Le Marketing**, MC Graw- Hill, Québec (Canada), 2003, P 385.

[11]. زكي خليل مساعد، مرجع سابق، ص ص 24- 31.

[12]. إبراهيم طلعت الدمرداش، مرجع سابق، ص ص 25- 26.

[13]. Youssef Mahyaoui, **Etude juridico économique de la contractualisation dans le système de soins**, doctorat le système de soins hospitalier, université de Paris, 2003, P 32.

[14]. علي سكر عبود وآخرون، **تقييم جودة الخدمات الصحية في مستشفى الديوانية التعليمي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، العراق، 2009، ص57.

[15] ثامر ياسر البكري، مرجع سابق، ص 199.

[16]. طلال بن عايد الأحمدي، **إدارة الرعاية الصحية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004، ص 125.

[17]. عبد العزيز مخيمر، محمد الطعامنة، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات: المفاهيم والتطبيقات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، مصر، ص 187.

[18]. Claude Vilcot, Hervet Leclet, **Indication Qualité en Santé : Certification et Evaluation des Pratiques Professionnelles**, AFNOR, France, 2006, P 14.

[19]. طلال بن عايد الأحمدي، مرجع سابق، ص 126.

[20]. محمد عباس ديوب، هنادي عطية، **إدارة تسويق الخدمات الطبية بالتطبيق على مشفى الأسد الجامعي باللاذقية ومشفى الباسل بطرطوس**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، سوريا، 2005، ص ص 124- 125.

[21]. عبد العزيز بن حبيب الله نياز، **جودة الرعاية الصحية: الأسس النظرية والتطبيق العملي**، وزارة الصحة، الرياض، 2005، ص 39.

[22]. حنان الأحمدي، **تحسين الجودة : المفهوم والتطبيق في المنظمات الصحية**، دورية الإدارة العـامة، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، المجلد الأربعون، العدد الثاني، الريـاض، أكتوبر 2000، ص 117.

[23]. Jean- Jacques Daudin et Charles Tapiero, **Les Outils et le Contrôle de la Qualité**, Economica, Paris, 1996, P 9.

[24]. Zeithaml.V.A, Bitner, M.J**, Service Marketing : integrating customer focus across the firm**, Mc graw Mill ,2000.

[25]. Idem.

[26]. Cronin.J.J and taylor.S.A, **Measuring service quality :a re-ex-animation and extension**, journal of Marketing, 56(july), 1992, pp 55-68.

[27]. Teas.R.K, **Consumer expectations and the measurement of perceived service quality**, journal of professional serirce Marketing,8(2) ,1993, pp 33-53.

[28]. Qliver.R.L, **Whence consumer loyalty ?** journal of Marketing, 63(fall), 1999, pp 33-44.

[29]. Woodside .A.G and others, **Linking service quality, customer satisfaction and behaviororal intention**, journal of health care marketing, 9(december) ,1989, pp 5-17.

[30]. مديرية الصحة والسكان بولاية باتنة، إحصائيات 2010.

واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
دراسة حالة: مؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود

Reality application of procedures internal marketing in the organization Algerian economic - case study: the Company of Sonatrach, Hassi Massoud

رشيد مناصرية (*) & الحاج عرابة (**) & غريب بولرباح (***)
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر

ملخص : تناولت هذه الدراسة تقييما لواقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سوناطراك، عن طريق المسح الميداني للظاهرة على مستوى المديريات الجهوية الأربعة للمؤسسة خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 . وقد تم استخدام أداتي المقابلة والاستبيان لدراسة وتحليل الظاهرة، عبر استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص العينة، وكذا أسلوبي تحليل الانحدار وتحليل الانحدار المتعدد المزدوج لاختبار صلاحية نموذج الدراسة و تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وإعداد معادلة التنبؤ. وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى ضعف تطبيق مفهوم التسويق الداخلي في المؤسسة بشكل عام، مع وجود تفاوت نسبي في تطبيق إجراءاته الأساسية كل على حدا داخل المؤسسة.

الكلمات المفتاح : تسويق، زبون، مؤسسة، سوناطراك، جزائر.

Abstract : This study assessed the reality of the application of the internal marketing in the organization of economic Algerian Sonatrach, through field survey of the phenomenon at the level of the four regional directorates of the institution during the first quarter of 2013. We have been using the two tools interview and questionnaire for the study and analysis of the phenomenon, through the use of methods of descriptive statistics to analyze the characteristics of the sample, as well as stylistic regression analysis and multiple regression analysis double to test the validity of model study, the effect of independent variables on the dependent variable, and the preparation of an equation to predict. The study concluded that in the latter there is a weakness in the application of the concept of internal marketing in the organization in general, and with a relative disparity in the application of the basic procedures of each separately within the institution.

Keywords : Marketing, Customer, Corporation, Sonatrach, Algeria.

Jel Classification Codes : M12, M31

I- تمهيد :

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة والاقتصاديات المبنية على المعرفة والجودة، ظهر مفهوم جديد يدعى التسويق الداخلي، بحيث يعتبر أن الوظائف التي يؤديها العاملين والعمل على إشباعها، وتحقيق رضا هؤلاء قد ينعكس على مستوى جودة الأداء، وتحقيق رضا الزبون وكسب مكانة في السوق. ويرتكز دور التسويق الداخلي في تحسين أداء العاملين وتحقيق رضا الزبائن، وذلك من خلال تبني أساليب علمية حديثة من أجل رفع مستوى مهارات العاملين، وزيادة وعيهم وإدراكهم بالدور المنوط بهم في تحقيق أهداف المؤسسة، وتحسين مستوى جودة مخرجاتها مما ينعكس على رضا الزبائن في النهاية.

بالمقابل تعرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الكثير من التغيرات على غرار مؤسسة سوناطراك، استعدادا لدخول غمار المنظمة العالمية للتجارة، وما يتبعه من زيادة في التنافسية والتقرب أكثر من الزبائن الداخليين (العاملين) قبل الخارجيين، لضمان كسب رضاهم باعتبارهم الأساس في تحقيق الجودة والكفاءة في الإنتاج، التي من شأنها الرفع من مستوى تنافسية المؤسسة وتحضيرها لمواجهة هذه التحديات الكبرى، أي تطبيق التسويق الداخلي بكل إجراءاته الفعالة. ومن شأن هذا البحث التعرف على مدى تطبيق مؤسسة سوناطراك لإجراءات التسويق الداخلي، أي تقييم تطبيق هذه الإجراءات على أرض الواقع وذلك خلال فترة الدراسة.

- **إشكالية البحث**: مما سبق يمكن إبراز الإشكالية العامة للبحث كما يلي:

ما هو واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالتسويق الداخلي والزبون الداخلي؟

eMail : (*) : menasria.rachid@univ-ouargla.dz & (**) : araba.el@univ-ouargla.dz & (***) : gboularbah@yahoo.co.uk

- ما هي أهداف التسويق الداخلي وما هي إجراءاته؟
- ما هو واقع تطبيق إجراءات التسويق الداخلي في مؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود خلال الثلاثي الأول من سنة 2013؟

1- مفهوم التسويق الداخلي: يركز مفهوم التسويق الداخلي على أهم عنصر من عناصر المؤسسة وهو العنصر البشري، فهذا الأخير هو الذي يعتمد عليه في تحقيق أهداف المؤسسة وهو ما ينادي به الفكر الإداري الحديث. والتسويق الداخلي هو تطبيق أساليب تسويقية على العاملين باعتبارهم زبائن داخليين.[1]

ويرى **Berry** كذلك أن التسويق الداخلي هو: "النظر إلى الموظفين على أنهم زبائن فيما بينهم، أي أنهم زبائن داخل المؤسسة والنظر إلى الوظائف التي يقومون بها على أنها منتجات داخلية، والعمل على تقديم هذه المنتجات بشكل يرضي الزبائن الداخلين من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ".[2]

وقد اقترح **Kotler** " أن مؤسسة الخدمة الناجحة يجب عليها أن تبيع وظائفها للعاملين بها قبل أن تبيع خدماتها للزبائن في الخارج". حيث أن المؤسسة إذا لم تسوق المفاهيم والنظم والتوجهات بجانب السلع والخدمات إلى العاملين داخل المؤسسة، فإن نجاحها في جلب زبائن خارجين والحفاظ عليهم يعتبر أمر صعب التحقيق.

كما يوجد من عرف التسويق الداخلي على أنه "فلسفة لإدارة الأفراد و طريقة نظمية لتطوير ثقافة الخدمة و تقويتها، ويكون التركيز على كيفية تطوير عاملين حريصين على العميل (من خلال المهارات)، و يكون هناك اعتناق أو توجه نحو العميل ووجود ثقافة الخدمة لدى العاملين".

وحسب وجهة نظر **Vores** و **lewris** فإن "مفهوم التسويق الداخلي لا ينظر للموظفين فقط على أنهم زبائن، بل يعدهم شركاء يمتلكون حق المشاركة وتحمل المسؤولية و المساهمة في عملية صنع القرار".[3]

ويمكن حصر النقاط الأساسية للتسويق الداخلي فيما يلي:[4]

1. التسويق الداخلي عموما هو ليس أنشطة منفصلة، ولكنها مضمنة بالجودة الأولية لبرامج خدمة الزبون والاستراتيجيات والأعمال الكلية؛
2. يشكل التسويق الداخلي هيكل الأنشطة المرافقة، وهو يعد هيكل تمهيدي للنشاط التسويقي الخارجي؛
3. الاتصالات هي نقطة حاسمة لنجاح التسويق الداخلي؛
4. هناك دور حاسم للتسويق الداخلي في اكتساب ميزة تنافسية؛
5. هناك دور حاسم للتسويق الداخلي في تقليص الصراع داخل المؤسسة؛
6. يعد التسويق الداخلي عملية اختيارية تقود العاملين للحصول على النتائج الجيدة؛
7. التسويق الداخلي هو تطوري: أي يشمل التآكل البطيء للحاجز ما بين الأقسام والوظائف، وله دور مهم في المساعدة بإيجاد التوازن ما بين التسويق و العمليات (المشاكل التي تناقش تحت مظلة عناصر المزيج التسويقي)؛
8. يستخدم التسويق الداخلي في تسيير وتسهيل روح الإبداع؛

و يكون التسويق الداخلي أكثر نجاحا عندما يكون الالتزام عالي عند المستويات العليا في الإدارة، وكذلك عندما يلتزم به كافة العاملين ويكون أسلوب الإدارة المقترحة هو الأسلوب السائد.

وعندما يدرك أفراد التنظيم أهمية علاقات الزبون الداخلي فإنه من السهل جدا تغير اتجاهاتهم، كما أن مفهوم الزبون الداخلي يعطي بعدا كليا وجديدا للمهام المنجزة داخل المؤسسة، وهذا يعني أن عملية صنع الجودة في الخدمات ليست وظيفة محصورة في الأقسام المرئية فقط للزبائن في الخارج، وإنما هي وظيفة جميع أقسام المؤسسة.[5]

2- مفهوم الزبون الداخلي: من المعروف أن الزبائن هم أفراد من خارج المؤسسة ولديهم علاقة بهذه الأخيرة، حيث تسعى المؤسسة إلى تلبية طلبات هؤلاء الزبائن بهدف تحقيق هدفها، إلا أن هناك علاقة تفاعلية تحدث داخل المؤسسة بين المستخدم ومقدم الخدمة، وكذلك بين أطراف شبكة العمل. فالزبون المتصل بالعاملين والأقسام في المؤسسة، عليه أن يحصل على دعم الآخرين في الأقسام داخل المؤسسة، التي عليها أن تتعاون إذا كان عليها أن تقدم خدمة أو منتج ذو جودة عالية.

3- أهداف التسويق الداخلي: إن الهدف من التسويق الداخلي بشكل عام هو خلق قوة عمل مستقرة ومتطورة في المؤسسة تتصف بروح معنوية عالية وإحساس مهم بالمسؤولية، مما يقلل من مستوى دوران العمل وزيادة رضا العاملين وبناء بيئة تنظيمية مستقرة، تؤثر إيجابا في تحقيق أهداف المؤسسة.[6]

إن النظرة الواسعة للتسويق الداخلي كفلسفة تسييرية مع تطبيقاتها، يمكن النظر إليها على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي في آن واحد من خلال تحديد أهداف متكاملة ومتناسقة، والجدول رقم 01 يوضح ذلك.

إذا كان من الممكن التأكد من مدى التزام للعاملين في المؤسسة، بضمان الهدف المتعلق بتقديم أفضل معاملة للعملاء وأنهم متحفزون على فعل ذلك، وأنهم يرون أنفسهم يعملون بنشاط وحماس في تحقيق أهداف المؤسسة.[7] وإذا كان التسويق الداخلي هو المفتاح لذلك، فإنه من الثابت والاحتمال الكبير هو نجاح المؤسسة على المدى الطويل.

وهناك ثلاث اتجاهات تعمل على تحديد أهداف التسويق الداخلي وهي كالتالي:[8]

3-1- تنمية ثقافة المؤسسة: وهي القيم التي تسعى المؤسسة لنشرها لكي تتمكن من تحقيق رسالتها، ومن أمثلتها: العميل دائما على حق، السرعة في الأداء، الجودة المتحققة من أول مرة...

لهذا ستكون أهداف التسويق الداخلي هنا:

- تمكين العاملين من فهم رسالة المؤسسة؛
- تنمية توجهات العاملين نحو الأسواق؛
- تنمية مهارات العاملين في تحقيق اتصالات فعالة.

3-2 - الحفاظ على ثقافة المؤسسة وتوجهاتها: وذلك من خلال وضع البرامج والخطط التي تضمن الحفاظ على تطبيق هذه القيم، وإلا فإن المعايير والاتجاهات التي سبق تنميتها ستعود مرة أخرى إلى الأداء غير المتكامل.

لهذا ستكون أهداف التسويق الداخلي هنا هي:

- ضمان أن الممارسات التسييرية داخل المؤسسة مشجعة لدعم توجهات العاملين نحو المستهلك والسوق؛
- ضمان تدفق المعلومات وحصول العاملين عليها، والتي تمكنهم من انجاز المهام المطلوبة بكفاءة عالية.

3-3- تقديم سلع وخدمات جديدة: حيث يلعب التسويق الداخلي دورا هاما كأسلوب منظم للتعامل مع الخطط التسويقية الجديدة والسلع والخدمات الجديدة التي تقدمها المؤسسة، ولهذا ستكون أهداف التسويق الداخلي هنا هي:

- جعل العاملين على دراية كاملة بالإستراتيجيات التسويقية المرتبطة بتقديم سلع وخدمات جديدة؛
- أن تكون هناك مناعة كافية لدى العاملين بماهية الإستراتيجية التسويقية بصفة عامة، والإستراتيجيات الترويجية على وجه الخصوص؛
- أن يكون العاملين على دراية بالأدوار المختلفة المطلوبة منهم، وهم بصدد العمل على تطبيق الإستراتيجيات الجديدة أو تقديم المنتجات الجديدة.

4- مرتكزات التسويق الداخلي: يستند مفهوم التسويق الداخلي على الاهتمام بالعنصر البشري داخل المؤسسة، لأنه حجز الزاوية في نجاح المؤسسات في ظل المنافسة القوية الراهنة، وهو يرتكز على عمليتين أساسيتين هما:

4-1- تسيير الاتجاهات: أي توجيه كافة العاملين نحو أهدافها، ونشر الفكر الخاص بالتعامل مع الزبائن ونشر الفكر التسويقي داخل المؤسسة؛

4-2- تسيير الاتصالات: وهي تعني ضمان وجود نظام جيد للاتصال بين المستويات التسييرية المختلفة، وضمان تدفق المعلومات التي تمكنهم من إنجاز الأعمال المطلوبة منهم، وخاصة تلك الوظائف ذات الصلة المباشرة بالزبائن.

5- أثر التسويق الداخلي في تعزيز الثقافة التنظيمية: تعرف الثقافة التنظيمية بأنها مجموعة المبادئ والقيم والمعتقدات السائدة بين أفراد المؤسسة، فهي عبارة عن رسالة تبرز هوية المؤسسة وتفردها عن غيرها من المؤسسات. وبالتالي فإن الهوية التنظيمية هي "مجموعة الخصائص التي تطبع المؤسسة بميزة محددة، تجعلها فريدة من نوعها". وباعتبار أن الثقافة التنظيمية هي رسالة تبرز هوية المؤسسة، فهي تحتاج إلى من يعرف بها، ويعتبر التسويق الداخلي السبيل الوحيد لتمرير ونقل الرسالة (الثقافة) إلى العاملين من خلال وسائل الاتصال الرسمية والغير رسمية.

وبفحص فلسفة التسويق الداخلي يتبين أن هذه الفلسفة تتشكل بفضل الثقافة التنظيمية السائدة، ذلك أن الثقافة هي التي توفر السياق الذي تتم ممارسات التسويق الداخلي ضمنه.[9]

ومنه يمكن القول أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين التسويق الداخلي والثقافة التنظيمية، حيث أن التسويق الداخلي يتشكل بفضل الثقافة التنظيمية ولن يتحقق إلا من خلالها، والثقافة التنظيمية لا يمكن نشرها وتمريرها إلا بفضل أساليب وبرامج التسويق الداخلي.

6- إجراءات التسويق الداخلي: وتتمثل في:

6-1- اختيار العاملين: تتضمن عملية الاختيار المفاضلة بين الأفراد لشغل وظيفة معينة من حيث درجة صلاحيتهم لتلك الوظيفة، ولا تهدف عملية الاختيار إلى الحصول على الشخص الذي يتفق مؤهله مع متطلبات الوظيفة

فقط، ولكنها تهدف أيضا إلى تحقيق أكبر قدر من التوافق بين مواصفات الشخص، ومتطلبات الوظيفة أي تحقيق التوازن بين هاتين المجموعتين؛

6-2- التدريب: يمكن تعريف التدريب أنه "تغير في سلوكيات والاتجاهات النفسية والذهنية للفرد تجاه عمله تمهيدا لتقديم معارف، ورفع مهارات الفرد في أداء العمل"؛

6-3- التحفيز: ويمكن تعريفه بأنه:"نظم تضعها الإدارة لحث الفرد على القيام بسلوك معين أو الامتناع عن القيام بسلوك غير مرغوب فيه"، وبالتالي فالحوافز هي مؤثرات قوى خارجية تؤثر بشكل أو بآخر على السلوك الإنساني، حيث تضعها إدارة المؤسسة من أجل حث الأفراد على تبني سلوكيات و اتجاهات معينة، لتحقيق أهداف الفرد والمؤسسة معا؛

6-4- الاتصال الداخلي: بمعنى إتاحة المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاستخدامها في مجال العمل بكفاءة، ويعتمد نجاح برنامج التسويق الداخلي على مدى التعاون بين جميع العاملين في جميع إدارات المؤسسة؛

6-5- التمكين: ويمكن تعريف التمكين على أنه "إعطاء العاملين السلطة اللازمة لتحقيق رغبات الزبون".[10]

وبالتالي يكمن جوهر التمكين في أهمية مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، وإعطائهم المزيد من الحرية في العمل على خدمة الزبون وإرضائه.

II - الطريقة :

بغرض التعرف على واقع إجراءات التسويق الداخلي في المديريات الجهوية الأربعة لمؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود خلال فترة الدراسة، قمنا بإجراء العديد من المقابلات الشخصية مع المسؤولين والمسيرين، وبعض العمال مع الإطلاع على مختلف الوثائق الورقية و الإلكترونية، وإعداد وتوزيع استبيان على عدد من عمال المديريات الأربع.

حيث تطلب موضوع البحث إجراء استبيان لاستقاء المعلومات مباشرة من العمال، لمعرفة آرائهم ووجهات نظرهم حول المواضيع ذات العلاقة بالبحث، حيث كان عدد الاستبيانات الموزعة 440 والمسترجعة 210 والمناسبة للدراسة 190 وهي ممثلة لمجتمع الدراسة.

لقد تضمن الاستبيان ثلاثة وعشرون (23) عبارة مقسمة على خمسة محاور بالإضافة للمحور السادس المتعلق بالخصائص الشخصية للمستقصى، وللتأكد من ثبات الأداة تم استخراج معامل (كرونباخ ألفا) **Cronbach Alpha** للاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان بصيغته النهائية الكلية ولكل متغير، حيث يلاحظ من قيم (كرونباخ ألفا) أن معامل الثبات (85.9%) مرتفع ومناسب لأغراض الدراسة، وهي نسبة جيدة مقارنة بالحد الأدنى المقبول والبالغ (60%).

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) نسخة 17 للتوصل إلى ما يلي:

- حساب مقاييس الإحصاء الوصفي: و ذلك لوصف عينة الدراسة و إظهار خصائصها، و هذه الأساليب هي المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة، و ترتيب عبارات كل متغير تنازليا؛

- تحليل الانحدار المتعدد: لاختبار صلاحية نموذج الدراسة، و تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (التسويق الداخلي)؛

- تحليل الانحدار المتعدد المتدرج **Stepwise** لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع.

III- النتائج ومناقشتها :

1- التسويق الداخلي: يظهر من دراسة المتغير المتعلق بالتسويق الداخلي أن متوسطه بلغ (2.89) بانحراف معياري (0.85) و قد احتلت الفقرة رقم 02 (تسهم برامج التدريب في المؤسسة في إعداد كفاءات متخصصة تنافس كفاءات المؤسسات الأخرى) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.04) بانحراف معياري (1.056)، في حين جاءت الفقرة رقم 04 (هناك حرص كبير من المديرية على إطلاعها بمستجدات العمل واستجابة سريعة لطلباتنا واستفساراتنا قدر المستطاع) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.69) بانحراف معياري (1.174)، كما يظهر أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على نقص الاهتمام بتطبيق مفهوم التسويق الداخلي في المؤسسة.

2- التدريب: المتوسط العام لفقرات هذا المتغير المتعلق بالتدريب بلغ (3.06) بانحراف معياري (1.02) وقد احتلت الفقرة رقم 07 (هناك برامج للتدريب على استخدام بعض تقنيات الجودة مثل طرق حل المشكلات والأساليب الإحصائية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.23) بانحراف معياري (1.243) في حين جاءت الفقرة رقم 10

(هناك برامج للتدريب على الايزو 9000 وإعادة الهندسة والمقارنة المرجعية وقياس الجودة) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.94) بانحراف معياري (1.231)، كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لكل فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على وجود مستوى متوسط من الاهتمام بالتدريب. فرغم توفر البرامج المناسبة والخاصة بمواضيع الجودة، لكنها غير متاحة لجميع العمال، بل لعدد محدود جدا، مما يؤثر على التطبيق الجيد لمفهوم التسويق الداخلي في المؤسسة.

3- التحفيز: بلغ المتوسط العام لفقرات هذا المتغير المتعلق بالتحفيز (2.97) بانحراف معياري (1.09) وقد احتلت الفقرة رقم 14 (المزايا المتعلقة بالمنصب مناسبة ماديا وصحيا واجتماعيا، وتجعلني أفتخر أمام المجتمع بانتمائي لمؤسستي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.21) بانحراف معياري (1.351) في حين جاءت الفقرة رقم 12 (الأجر الذي أتحصل عليه أفضل من الأجور التي تقدمها مؤسسات أخرى لنفس المنصب) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.83) بانحراف معياري (1.354)، كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لكل فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على ضعف فعالية أساليب صيانة الكفاءات البشرية، وقلة أثرها سواء بالنسبة للحوافز أو المزايا الوظيفية أو الأجور بصفة أكثر من غيرها.

4- الاتصال الداخلي: المتوسط العام لفقرات هذا المتغير المتعلق بالاتصال الداخلي بلغ (3.04) بانحراف معياري (1.00) وقد احتلت الفقرة رقم 16 (أشعر أن المديرية ومسؤولي المباشر يعاملونني بتقدير واحترام كبيرين) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.35) بانحراف معياري (1.207) في حين جاءت الفقرة رقم 19 (هناك اعتماد كبير على فرق للجودة أو حلقات للجودة في المؤسسة) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.84) بانحراف معياري (1.208)، كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لكل فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على المستوى المتواضع وغير الكافي للاتصال الداخلي في المؤسسة.

5- التمكين: بلغ المتوسط العام لفقرات هذا المتغير المتعلق بالتمكين (2.84) بانحراف معياري (0.91) وقد احتلت الفقرة رقم 21 (أعتقد أن تقليد سلوك بعض العاملين والرؤساء المميزين يساعدني على تطوير بعض المهارات اللازمة لأداء العمل) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.33) بانحراف معياري (1.089) في حين جاءت الفقرة رقم 24 (تشجع إدارة المؤسسة العاملين الذين يفكرون خارج نطاق اختصاصهم، كما تخصص الأموال لتنفيذ وتطبيق الأفكار الإبداعية الجديدة) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ (2.49) بانحراف معياري (1.207)، كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات هذا المتغير جاءت بدرجة متوسطة، مما يدل على نقص الاهتمام بتطبيق إجراءات وأبعاد التمكين في المؤسسة.

6- اختبار العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع: ويمكن ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى **Entry** عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغيرات المستقلة هي (التدريب، التحفيز، الاتصال الداخلي، والتمكين) والمتغير التابع هو (التسويق الداخلي) أنظر الجدول رقم 02.

من الجدول السابق نرى أن معامل الارتباط الخطي بين إجراءات التسويق الداخلي وبين تطبيق التسويق الداخلي هو (74.3%) أي هناك ارتباط قوي بينهما، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (53%)، بمعنى أن (53%) من تطبيق التسويق الداخلي يعود لإجراءات التسويق الداخلي، والنسبة المتبقية (47%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ.

7- تباين خط الانحدار: من الجدول رقم 03 نجد ما يلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي 24,660 ومجموع مربعات البواقي هو 20,052 ومجموع المربعات الكلي يساوي 44,713؛

- درجة حرية الانحدار هي 4 ودرجة حرية البواقي هي 82؛

- معدل مربعات الانحدار هو 6,165 ومعدل مربعات البواقي هو 0.245؛

- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 25.211؛

- مستوى دلالة الاختبار 0.00 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 فنرفضها، وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات.

بالنسبة لدراسة معاملات خط الانحدار فالجدول رقم 04 يوضح قيم معاملات خط الانحدار، حيث نجد أن مقطع خط الانحدار يساوي 0.92 الذي يمثل Z من معادلة الخط المستقيم :

$$Y=Z+ax1 + bx2 + cx3 + dx4$$

أما ميل خط الانحدار فهو متعدد بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأربعة (a,b,c,d)، و قبل التطرق لفرضيات ميل خط الانحدار لمختلف المتغيرات المستقلة، ندرس قيم Sig حيث نجد أن متغيرات (التحفيز، الاتصال الداخلي) قيمها على التوالي: (0.507،0.262) وهي قيم مرفوضة لأنها تحقق فرضية العدم H_0 لأنها أكبر من 0.05 بينما قيم الثابت،

التدريب والتمكين على التوالي (0.000، 0.01، 0.000) مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة H_1 فتصبح معادلة الانحدار مبدئيا هي:

$$y=0.92 + 0.507x1 +0.262x4$$

وبالتالي نستنتج أن التدريب والتمكين هما الأكثر أهمية، وتأثيرا على تطبيق التسويق الداخلي من بين باقي إجراءات التسويق الداخلي.

8- إعادة التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي: ولصياغة النموذج النهائي لمعادلة خط الانحدار، علينا إعادة التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (**Stepwise Multiple Régression**) للتنبؤ بتطبيق التسويق الداخلي من خلال إجراءات التسويق الداخلي، والجدول رقم 05 يوضح الطريقة المستخدمة و المتغيرات المستقلة المتبقية والمتغير التابع.

الجدول رقم 07 يوضح معاملات الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة المتبقية والمتغير التابع لنموذج الدراسة، حيث نلاحظ أن استخدام طريقة تحليل الانحدار المتعدد التدريجي أدى إلى خروج متغيرين مستقلين والاحتفاظ بمتغيرين مستقلين هما التمكين والتدريب وهذا ما يتوافق تماما مع نتائج تحليل الانحدار السابقة.

حيث بلغ معامل الارتباط الخطي بين هذين المتغيرين المستقلين (التمكين والتدريب) و المتغير التابع (تطبيق التسويق الداخلي) نسبة (73.7%) و هو دليل على وجود ارتباط خطي قوي بينهما. حيث أن (53.3%) من تطبيق التسويق الداخلي يعود إلى التمكين والتدريب والنسبة المتبقية (46.7%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ.

علما أن الفضل الأكبر في هذا الارتباط الخطي يعود للمتغير المستقل التمكين، لأنه لوحدة يضمن ارتباط خطي بنسبة (70.6%) مع المتغير التابع، رغم المستوى المتوسط لإجابات العمال على فقرات هذا المتغير في الاستبيان.

أما بالنسبة لدراسة معاملات خط الانحدار فالجدول رقم 08 يوضح قيم معاملات خط الانحدار بطريقة **Stepwise**. حيث معادلة خط الانحدار هي: $y=0.917 + 0.503x1 + 0.18x2$

و عند دراسة قيم Sig نجد أن جميع القيم مقبولة لأنها أقل من 0.005 و تحقق الفرضية البديلة H_1 ونستنتج أن أهم الإجراءات المؤثرة على تطبيق التسويق الداخلي هي التمكين وتدريب العاملين.

IV- الخلاصة :

بعد التطرق لموضوع البحث المتمثل في واقع إجراءات التسويق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، يمكننا استخلاص نتائج البحث التالية:

- عملية تسيير الموارد البشرية في المديريات الجهوية الأربع لمؤسسة سوناطراك، متطابقة بفعل مركزية التسيير الذي تخضع له المؤسسة، ورغم ذلك فهي تمتاز بالحداثة والتطوير المستمرين؛
- هناك نقص اهتمام في تطبيق مفهوم التسويق الداخلي بمؤسسة سوناطراك؛
- بالنسبة لنشاط التدريب فهناك اهتمام متوسط بهذا النشاط، رغم أهميته البالغة كنشاط رئيسي من نشاطات التسويق الداخلي، كذلك فالقلة القليلة من العاملين فقط من تستفيد منه؛
- هناك ضعف نسبي في تطبيق أساليب فعالة لصيانة الموارد البشرية في المؤسسة، مما أنعكس سلبا على التحفيزات والمزايا الوظيفية الأخرى التي تقدم للعاملين في المؤسسة؛
- يوجد مستوى متواضع وغير كافي للاتصال الداخلي في المؤسسة؛
- يوجد اهتمام نسبي في المؤسسة بتطبيق التمكين بأبعاده السليمة المعروفة؛
- التدريب والتمكين هما الإجراءان الأكثر أهمية، وتأثيرا على تطبيق التسويق الداخلي من بين باقي إجراءات التسويق الداخلي في المؤسسة.

من خلال هذه النتائج يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات للمؤسسة والمتمثلة في:

- ضرورة الاهتمام أكثر بتطبيق مفهوم التسويق الداخلي في المؤسسة لتحقيق رضا أكبر عدد من الزبائن الداخليين والحفاظ عليهم، خصوصا وأن المؤسسة تعاني من منافسة شرسة من قبل الشركات الأجنبية العاملة في مجالي النفط والغاز؛
- الرفع من عدد البرامج التدريبية التي تساعد على الفهم الجيد للتسويق الداخلي، ومختلف المفاهيم الإدارية الجوهرية الأخرى، مع الحرص على التقييم الدوري للاحتياجات التدريبية في المؤسسة؛

- تطبيق أساليب تحفيزية مادية ونفسية أكثر جذبا وإغراءا للعاملين الأكفاء، لضمان الحفاظ عليهم من أجل تحقيق مصلحة المؤسسة؛
- زيادة الاهتمام بالاتصال الداخلي والذي هو جوهر العملية الإدارية في أي مؤسسة، من خلال تفعيل القنوات المناسبة لهذا الاتصال وتوفير الوسائل والأدوات المدعمة له، وتكريس الحرية في إبداء الرأي وسماع الآخرين؛
- السعي نحو زيادة درجة تمكين العاملين في المؤسسة، ومختلف الإجراءات الأساسية التي رأيناها والمتعلقة بالتسويق الداخلي، حيث أن التمكين أهم وظيفة إدارية في العصر الحديث، ومن شأنه أن يعوض التفويض الإداري ويحد من عيوبه.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم 01: يوضح الأهداف التسويق الداخلي ومجالات تطبيقها

مستويات الهدف	التطبيقات
الهدف العام	- جعل العاملين أكثر تفهما وتحفيزا واهتماما بالعملاء.
الهدف الاستراتيجي	- خلق البيئة الداخلية التي تدعم الشعور بالعميل وتفتح العقلية البيعية بين الأفراد: دعم الطرق الإدارية، دعم سياسية الأفراد. - دعم سياسة التدريب الداخلي، ودعم إجراءات التخطيط والرقابة.
الهدف التكتيكي	- إن العاملين يجب أن يفهموا لمادا يتوقع منهم أن يتصرفوا بطريقة معينة أو يجب عليهم دعم موقف معين. - يجب تطوير الخدمة كاملة وأن تقبل داخليا قبل طرحها في السوق، كما يجب تفعيل قنوات الاتصال الداخلية والبيع الشخصي.

المصدر : هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004،ص 343.

الجدول رقم 02: يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,743[a]	,552	,530	,49451

a. Predictors: (Constant), ME, MM, MF, MCOM

الجدول رقم 03: يوضح قيم معاملات خط الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,920	,237		3,886	,000
	MF	,168	,064	,218	2,623	,010
	MM	-,046	,068	-,056	-,666	,507
	MCOM	,072	,063	,102	1,129	,262
	ME	,486	,077	,587	6,355	,000

a. Dependent Variable: MMK

الجدول رقم 04: يوضح تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24,660	4	6,165	25,211	,000[a]
	Residual	20,052	82	,245		
	Total	44,713	86			

a. Predictors: (Constant), ME, MM, MF, MCOM

b. Dependent Variable: MMK

الجدول رقم 05: يوضح الطريقة المستخدمة و المتغيرات المستقلة المتبقية و المتغير التابع

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ME	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= ,050, Probability-of-F-to-remove >= ,100).
2	MF	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= ,050, Probability-of-F-to-remove >= ,100).

a. Dependent Variable: MMK

الجدول رقم 06: يوضح معاملات الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة المتبقية و المتغير التابع

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,706[a]	,499	,493	,51343
2	,737[b]	,544	,533	,49278

a. Predictors: (Constant), ME

b. Predictors: (Constant), ME, MF

الجدول رقم 07: يوضح قيم معاملات خط الانحدار بطريقة Stepwise

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,208	,188		6,437	,000
	ME	,585	,064	,706	9,199	,000
2	(Constant)	,917	,206		4,443	,000
	ME	,503	,067	,607	7,467	,000
	MF	,180	,063	,234	2,876	,005

a. Dependent Variable: MMK

الإحالات والمراجع :

1. Lewis Robert, **Hospitality marketing: the internal approach, Comal hotel and Restaurant Quarterly**, Vol30. NO3, 1989, P43.

2. Berry Leonard .E, **The Employee as customer**, Journal of Rating Banking, Vol3, N°: 01, 1981, P 35.

3. Lewis Robert, Op. Cit, P 44.

4. تسيير العجارمة، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 2005، ص ص 311، 312.

5. بوبكر عباسي، **دور التسويق الداخلي في تطوير جودة الخدمة الفندقية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسويق، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص ص 35، 36.

6. Forman. S. K. and Money A.H, **Internal Marketing: Concepts, Measurement and application**, Journal Marketing Management, Vol 11. NO8, 1995, P755.

7. هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 343.

8. بوبكر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40.

9. بشير عباس العلاق، **الاتصالات التسويقية الإلكترونية: مدخل تحليلي تطبيقي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 75.

10. عطية حسين أفندي، **تمكين العاملين: مدخل للتحسين و التطوير المستمر**، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص ص 9، 10.

فجوة جودة الخدمة في مصارف القطاع الخاص في محافظة اللاذقية، سورية
The Gap of Service Quality of Private Banking in Lattakia Governorate, Syria

مصطفى وليد نور الله (*)
دكتور (مدرس)، جامعة كومار للعلوم والتكنولوجيا،السليمانية، العراق.

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى قياس فجوة جودة الخدمة المصرفية المقدمة من قبل مصارف القطاع الخاص في محافظة اللاذقية بالاعتماد على مقياس "فجوة الخدمة" SERVQUAL، حيث أظهرت النتائج بأن هناك فجوة سالبة بين توقع العملاء للخدمة المصرفية المقدمة من قبل مصارف القطاع الخاص وبين الخدمة المدركة، كما أظهرت النتائج وجود فرق معنوي بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة فيما يخص الأبعاد التالية "الاعتمادية، الأمان، التعاطف" في حين لم توجد فروق معنوية في "التجسيد المادي، سرعة الاستجابة". تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال تحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS وبالاعتماد على تحليل الفرق بين المتوسطات وذلك لعينة مؤلفة من 52 عميل.

الكلمات المفتاح : جودة الخدمة، الخدمة المصرفية،جودة الخدمة المدركة، جودة الخدمة المتوقعة، تقييم الخدمة، قياس الخدمة.

تصنيف JEL: G200.

Abstract : This research aims to measure the gap of service quality of the private banks in Lattakia governorate. This study is based on SERVQUAL scale. The results show that there is a negative gap between expected & perceived service of private banks, also results prove that there is a substantive difference between expected & perceived service, particularly in these dimensions “Reliability, Security, Empathy “while there are not a substantive difference in the following dimensions “Tangible, Responsiveness “These results are found by SPSS software through The T-Test on a sample in size 52.

Keywords: Service Quality, Banking Service, Perceive Service Quality, Expected Service Quality, Service Evaluate, Measuring Service.

JEL Classification codes: G200.

I- تمهيد :

لعبت المصارف الخاصة دوراً حيوياً في السوق السورية منذ بدايات عام 2003، هذا الدور الحيوي هيأ لهذه لمصارف انتشاراً كبيراً على مستوى الجمهورية العربية السورية وعلى مستوى المحافظات ويلاحظ الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية (Banking Services) والذي كان دافعاً أساسياً لتزايد أعداد المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، ومع هذا التزايد تنوعت الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الخاصة، إلا أن غالبية هذه المصارف تشاركت في تقديم خدمات متشابه، وعليه كان السبيل الأفضل للتميز هو تقديم الخدمة المصرفية ذات الجودة المرتفعة، إذ تبقى جودة الخدمة المصرفية (The Quality of Banking Service) أسلوباً هاماً في تَميز المصرف في السوق.

إن مقابلة توقعات العملاء هي مفتاح أساسي للارتقاءِ بأداءِ المصرف وتميزهُ في السوق، حيثُ تشير الدراسات الرائدة في هذا المجال إلى حقيقة أساسية مفادها أن مقابلة توقعات عملاء المصرف يضمن تحقيق رضا العملاء، في حين أن إخفاق المصرف في مقابلة توقعات العملاء يؤدي بالضرورة إلى تراجع الحصة السوقية للمصارف، كما دلت الدراسات إلى أن تجاوز المصرف في تقديم خدماته لتوقعات العملاء يلعب دروا ًكبيراً في تعزيز حضور المصرف في السوق، كما يؤدي في غالب الأحيان إلى أن يقوم العملاء بدور "المروج" للمصرف.

يعتبر مقياس SERVQUAL أحد أهم المقاييس العالمية في قياس الفجوة بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة، إذ أن تحديد هذه الفجوة يساعد المصرف على تحديد الآليات الواجب إتباعها لتدارك الخلل الحاصل، كما يستخدم هذا الأسلوب على نحو واسع كأداة تساعد على تحديد توجه المصرف الاستراتيجي.

يهدف البحث إلى استخدام مقياس SERVQUAL لقياس فجوة الخدمة المصرفية التي تقدمها المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية، ومن ثم العمل على تقييم جودة الخدمة المصرفية.

eMail : (*) : mustafa.nourallah@gmail.com & mustafa.nourallah@komar.edu.iq

تنبع مشكلة البحث من غياب المعلومات التي تبين واقع "مقابلة توقعات العملاء"، إذ بينت الدراسات الأولية التي قام بها الباحث، غياب التقييم الواضح لفجوة الخدمة المصرفية (The Gap of Banking Service)، ذلك ما ينعكس في ضعف قدرة المصرف على التمركز في السوق. إن التقييم السليم لفجوة الخدمة المصرفية يساعد المصرف في كلا الحالتين– أكانت الفجوة سالبة أم موجة، حيث أن تحديد الفجوة السالبة يساعد المصرف على تحديد الأبعاد التي تشكل نقاط قصور، كما أن تحديد الفجوة الإيجابية يساعد المصرف على معرفة الأبعاد التي تكسب المصرف مزايا تنافسية وبالتالي تمكنه من التمركز في السوق بشكل جيد.

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

هل تعمل المصارف في محافظة اللاذقية على مقابلة توقعات العملاء؟ هل هناك فجوة سالبة أم موجبة فيما يتعلق بجودة الخدمة المصرفية التي تقدمها المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية؟

II - الطريقة:

قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي،حيث عمد الباحث إلى دراسة الأفكار الأكاديمية المرتبطة بموضوع البحث،ومن ثم اعتمد على: الإحصاء الوصفي لوصف المتغيرات وعلى الإحصاء الاستدلالي لاختبار الفرضيات وللخروج بالنتائج والتوصيات التي تساعد في حل مشكلة البحث.

يتمثل مجتمع البحث بعملاء المصارف الخاصة العاملة في محافظة اللاذقية، وقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وتم توزيع الاستبيان في أماكن توزيع الخدمة بالإضافة إلى توزيع بعض الاستبيانات في أماكن عمل العملاء وتم توزيع (60) استبيانه تم استرجاع (52) كانت صالحة للتحليل الإحصائي.

وللعمل على حل الإشكالية البحثية فإن البحث تعرض لثلاث مناطق معرفية، هي كالآتي:

أولاً :(جوهر) طبيعية الخدمات The Nature Of Service

- **عدم المادية Intangibility:** تتميز الخدمات بأنها أفكار ومفاهيم في حين أن المنتجات هي أشياء[1]، وعليه إن الخدمات هي وبشكل رئيس شيء غير ملموس يتميز بنقص في التكوين المادي لجوهر الخدمة وهو ما يسبب صعوبة للمُنتج أو المستهلك في كثير من الأحيان، في حين يستطيع المستهلك تفحص السلعة المادية و حتى الإطلاع على بعض خصائصها عبر الحواس الخمسة،وإنما ينتفي هذا الأمر تماماً في حالة الخدمات وذلك ما يؤدي بطبيعة الحال إلى أن يعتمد المستهلك على سمعة الشركة المقدمة للخدمة عند إقباله لاستهلاك الخدمات، وفي كثير من الأحيان تتدخل الحكومة في كثير من الأعمال الخدمية لضمان حد مقبول من الخدمة المقدمة من خلال /التسجيل، الترخيص/. الحكومة تضمن للمستهلك بأن التدريب واختبار الأداء لمقدم الخدمة يقابل المعايير القياسية وعليه نجد أن الشركات العاملة في مجال التعهدات والبناء تكون مسجلة على أنها شركات هندسية محترفة، نجد أن الطبيب المزاول للمهنة يجب أن يحصل على عضوية نقابة الأطباء.
- **عدم التجانس Heterogeneity:** يختلف أداء الخدمة في غالب الأحيان من مزود لأخر ومن مستهلك لأخر بخلاف التصنيع الذي يقوم على فحص وتمحيص دقيق للمنتج قبل تسليمه[2]، حيث يصعب إنتاج نفس الخدمة بطريقة مماثلة تماماً.
- **التلازم المستمر Inseparability:** تتكون الخدمة من خلال سير عملية إجراء الخدمة أو من خلال تسليمها وغالباً ما تتكون بشكلها النهائي عندما يتم التواصل بين مزود الخدمة ومستهلك الخدمة.
- **قابلية الفناء Perishability:** الخدمة لا يمكن أن تخزن لأجل استهلاكها في وقت أخر وبشكل عام لا يمكن (تخزين،حفظ، إعادة بيعها، إعادتها إلى منتجها).

هناك من يضيف على الخصائص الأربع الأولى خاصية أخرى وهي التملك Ownership: حيث أن المستهلك قد يكون الوحيد القادر على استخدام أو الوصول إلى النشاط أو التسهيل من جراء الخدمة[3].

إلا أن مصطلح (IHIP) وهي مدلول الأحرف الأولى للخصائص الأربعة الأولى تلقى الكثير من النقد،فقد ناقش كل من Gummesson & Lovelock [4] خاصية عدم المادية Intangibilityباعتبارها مفهوم غامض وقاصر إذ أن الكثير من الخدمات يؤدي إلى تغييرات مادية ملموسة، كما أن (IHIP) لا يصف الخدمة بل يصف ما تفتقر إليه الخدمة [5]،وهناك انتقاد شائع أخر[6] وهو أن (IHIP) هو رؤية مضادة للخدمة /باعتبارها ليست سلعة مادية/ من وجهة نظر مزود الخدمة فقط، كما أنه لا يمثل تماماً جوهر الخدمة خاصة فيما يتعلق بسير عملية الخدمة وعملية التفاعل التي تتم بين المزود والمستهلك [7].

ثانياً : الخدمة Service

يزخر الأدب الأكاديمي بتعاريف متعددة للخدمة، تختلف أحياناً فيما بينها من حيث التوصيف ويعود ذلك في الحقيقة إلى العديد من الأسباب، أحد أبرز هذه الأسباب هو اختلاف التخصصات العلمية للباحثين.

إذ تعرف الخدمة بأنها أعمال وعمليات وأداء يزود بها أو يشارك في إنتاجها شخص طبيعي أو وحدة اقتصادية لشخص طبيعي أخر أو وحدة اقتصادية أخرى[8]. الخدمة هي عمليات تتألف عادةً من سلسلة من الكثير أو القليل من النشاطات غير المادية، تجرى الخدمة بين العميل وموظف الخدمة بحيث يرافق ذلك استخدام سلع مادية وأنظمة خاصة بمزود الخدمة التي توجد الحلول لمشاكل العملاء[9]. الخدمة هي تطبيق للقدرات المتخصصة من المعرفة والمهارات من خلال الأعمال والعمليات والأداء لمنفعة لكيان أخر أو للكيان نفسه [10]. تتصف الخدمة بفنائها بمرور الوقت وبأنها تجربة معنوية تقدم للعميل وتنفذ من خلال الدور بالمشاركة في الإنتاج. ويرى الباحث أنه يمكن تعريف الخدمة على أنها حزمة متشابكة من الأفعال والتصرفات المادية والمعرفة العقلية، مختلفة الخصائص يُعتمد في تشكلها على القطاع الاقتصادي لمزود الخدمة وعلى بيئة العمل والمناخ المحيط بعملية التبادل؛ حيث تعمل على خلق منفعة،بحيث تتخذ هذه المنفعة إما شكلاً مادياً أو شكلاً معنوياً.

ثالثاً : جودة الخدمة والقطاع المصرفي Quality Service & Banking Sector

(1) جودة الخدمات Quality Service

يُعيد Guo دراسة جودة الخدمات إلى Sasser وزملائه عام 1987، ويرجعها آخرون إلى أبحاث Anderson وزملائه في عام 1976 [11]، في حين يرجع البعض دراسة تسويق الخدمات وجودة الخدمة تعود إلى أواسط الستينيات بالتحديد إلى أبحاث Rathmell عام 1966 [12]. ويمكن الوقوف على ماهية جودة الخدمة من خلال الآتي:

تعرف جودة الخدمات على أنها "حكم شامل أو موقف يتعلق يتوقف على نجاح الخدمة، في حين أن الرضا يتعلق بطريقة معينة من التعامل"[13]. كما تعرف جودة الخدمات على أنها "مقياس يُبين كيف يمكن بمستوى خدمة مقدم مطابقة توقع المستهلك، والمقصود بجودة الخدمات هو ملائمة توقعات المستهلك بناءً على قاعدة متناسقة وثابتة"[14]،. Wyckoff قدم مفهوم جودة الخدمات كالتالي"درجة مقصودة من الامتياز مع التحكم في التقلب والتغاير في إنجاز هذا التفوق لمقابلة متطلبات العملاء"[15]، أما Gronroos فيعرفها على أنها "مخرج لعمليات التقييم حيث يقوم المستهلك بمقارنة توقعاته مع الخدمة المدركة التي استلمها" [16]. جودة الخدمات هي " تقييم العميل للمهارة العامة أو التفوق في الخدمة " [17].كما تعرف جودة الخدمة على أنها "الفرق بين ما هو متوقع من كل بعد من أبعاد الخدمة عن الذي أدركه المستهلك عندما تسلم هذه الخدمة " [18].

(2) المدارس في جودة الخدمات Service Quality Schools

- المدرسة الأمريكية الشمالية (North American School)

تعد المدرسة الأمريكية الشمالية أشهر وأوسع المدارس تطبيقاً في العالم أجمع وفي أغلب المنشآت الخدمية، ويعود التطور في هذه المدرسة أصلاً إلى كل من (A. Parasuraman , Valarie A.Zeithaml & LeonardL.Berry) حيث تم إيجاد ما يسمى اصطلاحاً نظرية الفجوات [19] إذ يشير هذا المصطلح إلى الفجوات الآتية الظاهرة بالشكل (1). قام الباحثون فيما بعد بابتكار مقياس SERVQUAL الذي يتألف من 22 بند، وعليه تم تحدد خمس أبعاد رئيسية بعد أن كانت عشرة أبعاد في الدراسة السابقة المنشورة عام (1985) وهذه الأبعاد الخمسة هي (التجسيد، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف) يعتمد المقياس المذكورعلى الفرق بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة ومن خلال هذا الفرق يتم قياس جودة الخدمة. من الإسهامات الهامة في هذه المدرسة هو الطرح العلمي المقدم من قبل J.Joseph Cronin, JR & Steven A. Taylor ،إذ قدما مقياساً أخراً بديلاً عن SERVQUAL[20] وهو SERVPERF الذي يعتمد فقط على الخدمة المدركة، في حقيقة الأمر اختلف الفريقان وقام كل فريق بنشر أكثر من بحث لإثبات وجهة نظره في أهميته مقياسه، و يبقى الخلاف الأساسي بين استخدام SERVQUAL الذي يعتمد على الفرق بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة أو باستخدام SERVPERF الذي يعتمد فقط على الخدمة المدركة عند الرغبة بقياس جودة الخدمة .

فحيث يدرجParasuraman وزملائه بأنCronin & Taylor[21]استنتجا بعدم أهمية قياس توقعات العملاء في أبحاث جودة الخدمة يقول الأخيران: بأن رأيهما هو بعدم ملائمة طريقة الفرق بين الجودة المتوقعة والجودة المدركة لقياس جودة الخدمة، ويرى الباحث أن أهم ما توصل إليه Cronin & Taylor هو أن

SERVPERF&SERVQUAL هما أداتان صممتا لقياس جودة الخدمة ، أي قياس سلوك طويل الأجل – المقصود هنا جودة الخدمة- من خلال تقييم يتم في لحظة معنية. ظهرت العديد من الأفكار الأخرى الهامة في مجال جودة الخدمات، حيث عمل الباحثون على تطوير نظرية الفجوات الخمسة التي أوجدها Parasuraman و زملائهُ، عَملFrost & Kumar[22] على نموذج فجوات جديد يحتوي على ثلاث فجوات كما هو مبين من خلال الشكل (2).
كما طور كل من Luk & Layton[23]نموذجاً للفجوات يتألف من سبع فجوات وهو ما يتضح من خلال الشكل (3).

- المدرسة الشمالية / الإسكندنافية / (The Nordic School)

أغنت المدرسة الإسكندنافية المحتوى العلمي لجودة الخدمات بكثير من الأفكار العلمية، حيث ناقش Gronroos فكرة جودة الخدمات من بعدين أساسين هما: فني /Technical/ (ويتمثل بالمحتوى المادي لعملية التفاعل بين البائع والمستهلك)، ووظيفي /Functional/ (يشير إلى الطريقة والأسلوب التي يتم بها تحويل الجودة الفنية للعميل) وأشار Gronroos إلى ما يسمى صورة الشركة /Corporate Image/ التي تتولد نتيجة البعدين السابقين.
ناقش Gummesson مفهوم Love Factor أو L-Factor والذي يتمثل في العوامل الأربعة التالية (الحب، الإشفاق، التعاطف، حس الدعابة).اعتقد كل من Lehtinen&Lehtinen[24] بأهمية دراسة موضوع الجودة من وجهة نظر العميل من مدخلين أساسيين هما: جودة العمليات /Process Quality/ (هي تقييم العميل النوعي نتيجة مساهمته في عملية إنتاج الخدمة) وجودة المخرج /Output Quality/ (هي تقييم العميل للنتيجة الخاصة بسير عملية إنتاج الخدمة).
اعتقد Gustavsson & Edvardsson[25] بتأثير الثقافة في جودة الخدمة. من أهم الانتقادات التي وجهت للمدرسة الإسكندنافية هو محدودية تعريف البعد الفني.

(3) <u>جودة الخدمات في القطاع المصرفي Quality Service at banking Sector</u>

تهتم كل المصارف بالارتقاء بخدماتها المصرفية. لدى تحليل أدبيات جودة الخدمات في القطاع المصرفي يُتوصل بأن غالبية الدراسات التي قامت في هذا المجال طُورت في البلدان المتقدمة أو في بيئة ثقافية غريبة أكثر من تلك التي طُورت في البلدان النامية [26]، تركز العديد من الأبحاث الصادرة في الاقتصاديات الناشئة أو الاقتصاديات التي تمر بمراحل التحول على أهمية جودة الخدمات في العمل المصرفي وعلى الأخص بالنسبة للمصارف الوطنية حتى تتمكن من منافسة فروع المصارف العالمية العاملة في هذه الاقتصاديات [27].

يمكن القول أن الخدمات المصرفية تتألف من ثلاثة أقسام، الأول هو "Coreالجوهر" والذي يتمثل بالخدمات الأساسية، أما القسم الثاني فهو "Supporting Characteristics المُميزات الداعمة" من (البيئة الجميلة، أدب الموظفين)، القسم الثالث هو "The Additional Service الخدمات الإضافية" (الخدمات التي يستلمها العميل والتي تفوق توقعه المسبق)، وحيث أن غالبية الخدمات المصرفية تتطلب الاحتكاك والتواصل ما بين العملاء وموظفين المصرف مما يوفر فهم أفضل لحاجات و رغبات العملاء[28]. يقوم العملاء بتقييم أداء المصارف من خلال عملية التواصل الشخصي والاحتكاك،وفي هذا المجال توصلت المصارف إلى حقيقة مفادها أن ولاء العملاء مرتبط وبشكل وثيق بقدرتها على تقديم خدمة متميزة عن المنافسين [29].

عموماً إن المصارف في العالم أجمع تقدم -وعلى الغالب- خدمات متشابه [30]وهناك إمكانية كبيرة لأن يتوصل المنافسون لنفس الابتكارات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، غير أن العملاء يحصلون على مستوى مختلف من جودة الخدمات.إن العمل المصرفي يفرض منطق عدم التسامح من قبل العملاء، طالما أن هذا العمل يتعلق بأموال هؤلاء العملاء ولذلك يَتوقع العملاء أن ينجز العمل بدقة 100%،لهذا اقتنعت المصارف بأهمية التركيز على جودة الخدمات كسبيل لرفع رضا العملاء وولائهم ولرفع كفاءتها ومستوى أدائها لعملها[31]،هذه الحقيقة تولدت نتيجة صعوبة تقليد جودة الخدمة من قبل البنوك المنافسة[32] حيث يمكن استنتاج سهولة تقديم نفس الخدمات المصرفية من قبل المنافسين مقابل صعوبة بالغة بتقديم مستوى مشابه من ناحية جودة الخدمة المصرفية.

في حقيقة الأمر إن إيصال خدمات عالية الجودة إلى العملاء يمكن المصارف من التميز في سوق يتميز بالمنافسة المرتفعة[33]. نتيجة لما سبق، يرى الباحث انه من الواجب على المصارف أن تركز على جودة الخدمات كجوهر لإستراتيجيتها التنافسية.

III– النتائج ومناقشتها

(1) محافظة اللاذقية

تقع محافظة اللاذقية على البحر الأبيض المتوسط وهي إحدى المحافظات (14) في الجمهورية العربية السورية، حيث تبلغ مساحاتها 229690 هكتار و يبلغ عدد السكان 1300000[34] يتميز اقتصاد محافظة اللاذقية بغالبية الطابع الخدمي عليه وعلى وجه الخصوص قطاع السياحة والاصطياف وقطاع الخدمات المالية، حيث انتشرت منذ بداية 2003 المؤسسات المالية المختلفة من مصارف.

(2) القطاع المصرفي الخاص في محافظة اللاذقية

بدأ عمل المصارف الخاصة في عام 2003، حيث يعمل في محافظة اللاذقية 13 مصرفاً خاصاً، بعدد فروع مقداره 15 فرعاً و مكتبين و يبين الجدول (1) عدد الفروع والمكاتب لكل مصرف. وتتنوع المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف الخاصة لقطاع الأعمال (الشركات) في محافظة اللاذقية(*) وهي كالآتي :
التأجير، شراء الديون، قروض مصرفية متوسطة وطويلة الأجل، ودائع بالعملات الأجنبية، ودائع بالعملة المحلية (ليرة سورية)، خطابات الضمان، الاعتماد المستندي، صيغ التمويل الإسلامية.
بالنسبة للقطاع العائلي فإن الخدمات الرئيسية هي كالآتي:
قروض شخصية، قرض شراء سيارة، قرض تجهيز المنزل، قرض الأطباء والصيادلة.

- مقياس SERVQUAL

مقياس SERVQUAL مقياس مبتكر من قبل(Zeithaml& BerryParasuraman ,) يقوم هذا المقياس على قياس الفجوة بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة من قبل العملاء، صممت النسخة الأولى سنة (1985) وتألفت من (10) أبعاد هي: (الاعتمادية Reliability، سرعة الاستجابة Responsiveness، الأهليةCompetence، سهولة الوصولAccess، اللطفCourtesy، الاتصالاتCommunication، المصداقيةCredibility،الأمنSecurity، معرفة وتفهم العميلUnderstanding/Knowing the Customer، التجسيد المادي Tangibles).قام الباحثون نفسهم عام 1985 بتخفيض أبعاد هذا المقياس لخمسة أبعاد هي (التجسيد، الاعتمادية، سرعة الاستجابة،التعاطف، الأمان)وفي بحث أخر تم نشره من قبل الباحثون نفسهم عام 1991 تم إدخال بعض التعديلات إلى هذا المقياس،إذ يلاحظ تكوين مختلف للمتغيرات المكونة لكل بعد من الأبعاد الخمسة، حيث تمت إضافة متغير لكل من البعدين التاليين(التجسيد Tangibles والأمان Assurance). يستخدم مقياس SERVQUAL بشكله النهائي المكون من (22) متغير على نحو واسع لقياس وتقييم جودة الخدمة التي تقدمها المؤسسات الخدمية ومنها المصارف.

(3) أسلوب و أدوات جميع البيانات

وُزعت استبيانه مصممة خصيصاً لقياس جودة الخدمة المصرفية وفق مقياس SERVQUAL حيث يحتوي هذا المقياس على (22) متغير -بند- تؤلف (5) أبعاد، تم توزيع هذا الاستبيان على عينة مؤلفة من 60 عميل من عملاء المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية، تم استعادة 52استبانه منها صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة 86.67%.
اعتمد الباحث على ثلاث أدوات لجمع المعلومات هي الاستبيان كأداة رئيسة، الملاحظة غير المباشرة والمقابلة كأداتين داعمتين في تفسير نتائج الأداة الرئيسة، احتوى استبيان الدراسة على ثلاثة أقسام: تضمن القسم الأول أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية، في حين تضمن القسم الثاني والثالث أسئلة تتعلق بالبنود (22) الخاصة بمقياس SERVQUAL حيث يعبر القسم الثاني عن الخدمة المتوقعة والقسم الثالث عن الخدمة المدركة. وراعى الباحث كل من الموضوعية، الصدق الظاهري والثبات من منظور الاتساق الداخلي كالآتي:

- **الموضوعية :** إذ قام الباحث بتوحيد إجراءات الاختبار من حيث وضوح التعليمات وصياغتها.
- **الصدق الظاهري :** عليه قام الباحث بمراجعة الاستبيان لأكثر من مرة حتى تم الوصول إلى قناعه بأن الاستبيان لديه قدرة جيدة على قياس الظاهرة موضوع الدراسة.
- **الثبات من وجهة نظر الاتساق الداخلي :** الثبات يتمثل في الحصول على نفس النتائج عند إعادة تطبيق مقياس أو اختبار مرتين (أو أكثر) في ظروف متماثلة.واعتمد الباحث على مقياس Alpha-Cronbach–ويلاحظ من الجدول (2) والجدول (3) أن قيم معامل Alpha-Cronbach بالنسبة للأسئلة المعبرة عن أبعاد المقياس المستخدم مرتفعة.

(4) تحليل نتائج استبيان الدراسة

يبين الجدول (4) أن غالبية عملاء المصارف الخاصة هم من الجيل الشاب ضمن فئة عمرية منخفضة (20-30) سنة حيث تبين الدراسة أن 67.31% من عملاء المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية تقع في المجال المذكور، في حين أن 3.85 % فقط من عملاء المصارف الخاصة هم بعمر (فوق 60) . يلاحظ فرق بسيط بين نسبة الذكور والإناث مما يدل على أهمية المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في محافظة اللاذقية، إن غالبية عملاء المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية هم من موظفي القطاع الخاص حيث يتبين أن 48.08% من أفراد العينة هم موظفي القطاع الخاص.

إن معظم أفراد العينة يتعاملون مع المصرف لأكثر من سنة وأقل من ثلاث سنوات إذ بلغت هذه النسبة 42.31%. كما يبين الجدول أن الغالبية العظمى تحصل على راتب مقداره (أكثر من 8000 ل.س وأقل من16000 ل.س) بنسبة مقدارها 34.62 % مما يشير إلى ضعف في دخول عملاء المصارف الخاصة . يلاحظ ارتفاع نسبة عملاء المصرف الحاصلين على شهادة جامعية وفق نسبة (69.23%) مما يفيد بارتباط وثيق بين التعليم والتعامل مع المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية.

من الجدول (5) يُستنتج أن المتغيرات الخمسة الأكثر قيمةً وفق توقع العملاء: "يتميز الموظفون بحسن المنظر واللباس" و"الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة متوفرة في المصرف" و"مظهر المصرف ملائم لواقع الخدمة المصرفية" و"المرافق والصالات صحية ومصممة بما يلاءم العمل المصرفي" في المرتبة الخامسة تساوت العبارات الثلاث الآتية "تقدم الخدمة المصرفية في المواقيت المحددة وبدقة" ،"يحتفظ المصرف بسجلات وأرشيف وبشكل دقيق"،"هناك استعداد دائم لتقديم الخدمة للعملاء".

من الجدول (7) يُستنتج أن المتغيرات الخمسة الأقل قيمةً وفق توقع العملاء: "سرعة تقديم الخدمة للعملاء" و"مظهر المصرف ملائم لواقع الخدمة المصرفية" و"الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة متوفرة في المصرف" و"يتميز الموظفون بحسن المنظر واللباس"و"المرافق و الصالات صحية ومصممة بما يلاءم العمل المصرفي".

من الجدول (6) يُستنتج أن المتغيرات الخمسة الأكثر قيمةً وفق إدراك العملاء: "قدرة الموظفين على منح العملاء الاهتمام الشخصي" "اهتمام الموظفين في العملاء "و" الدراية والعلم للعملاء من قبل الموظفين" و"مدى ملائمة ساعات العمل مع جميع العملاء " و"وضع مصلحة العميل في مقدمة اهتمامات المصرف".

من الجدول (8) يُستنتج أن المتغيرات الخمسة الأقل وجوداً وفق إدراك العملاء: "تتوفر معرفة كافية للموظفين بما يساعد على الإجابة على تساؤلات العملاء" و" اهتمام الموظفين في العملاء"و" الدراية والعلم للعملاء من قبل الموظفين" "وضع مصلحة العميل في مقدمة اهتمامات المصرف "و"مدى ملائمة ساعات العمل مع جميع العملاء".

يلاحظ من الجدول (9) أعلاه أن بعد "التجسيد المادي" هو أهم الأبعاد بحسب توقع العملاء ، في حين أن بعد "التعاطف" هو البعد الأقل أهمية وفق توقعات العملاء، أيضاً يتبين أن " التجسيد المادي" هو أهم الأبعاد بحسب إدراك العملاء، في حين أن بعد " التعاطف" هو البعد الأقل أهمية وفق إدراك العملاء.

يبين الجدول أعلاه الفجوة بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة و يلاحظ أن الفجوة الموجودة بالنسبة لكل الأبعاد هي فجوة سالبة .

اختبار الفروض

➢ **الفرض الأول :** يوجد هناك فرق معنويبين توقع العميل لبعد " التجسيد المادي" و بين إدراكه له.

من الجدول (10) يتبين أن P-value = 0.035<0.05إن ذلك يفيد برفض فرضية العدم التي تقولبعدم وجود فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية و بين إدراكه لها فيما يتعلق ببعدالتجسيد المادي، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقولبوجود فرق معنوي بين توقع العميل و إدراكه.

➢ **الفرض الثاني :** يوجد هناك فرق معنوي بين توقع العميل لبعد " الاعتمادية " و بين إدراكه لها.

من الجدول (11) يتبين أن P-value = 0.002<0.05 إن ذلك يفيد برفض فرضية العدم التي تقولبعدم وجود فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية وبين إدراكه لها فيما يتعلق ببعدالاعتمادية، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقولبوجود فرق معنوي بين توقع العميل و إدراكه.

➢ **الفرض الثالث :** لا يوجد هناك فرق معنوي بين توقع العميل لبعد " الاستجابة " و بين إدراكه لها.

من الجدول (12) يتبين أن P-value = 0.575>0.05 إن ذلك يفيد بقبول فرضية العدم التي تقولبعدم وجود فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية و بين إدراكه لها فيما يتعلق ببعد الاستجابة.

➢ **الفرض الرابع:** يوجد هناك فرق معنوي بين توقع العميل لبعد " الأمان " و بين إدراكه لها.
من الجدول (13) يتبين أن P-value = 0.000<0.05 إن ذلك يفيد برفض فرضية العدم التي تقولبعلى عدم فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية و بين إدراكه لها فيما يتعلق الأمان، و بالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقولبوجود فرق معنوي بين توقع العميل و إدراكه.

➢ **الفرض الخامس:** يوجد هناك فرق معنوي بين توقع العميل لبعد " التعاطف" وبين إدراكه لها.
من الجدول (14) يتبين أن P-value = 0.001<0.05 إن ذلك يفيد برفض فرضية العدم التي تقولبعدم فرق معنوي بين توقع العميل للخدمة المصرفية وبين إدراكه لها فيما يتعلق التعاطف، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقولبوجود فرق معنوي بين توقع العميل و إدراكه.

IV - الخلاصة:

➢ **نتائج البحث:**

1. هناك فجوة سالبة في تقييم كافة الأبعاد الخاصة بمقياس SERVQUAL ، وتقييم جودة الخدمة المصرفية في محافظة اللاذقية هو تقييم ضعيف؛
2. يوجد هناك فرق معنوي بين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "التجسيد المادي".كما يتبين أن بعد " التجسيد المادي" احتل المرتبة الأولى في توقعات العملاء (3.951) كما احتل المرتبة الأولى في إدراك العملاء (3.783)؛
3. يوجد هناك فرق معنويبين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "الاعتمادية". كما يتبين أن بعد "الاعتمادية" احتل المرتبة الثانية من ناحية توقعات العملاء (3.707) في حين احتل المرتبة الثالثة في إدراك العملاء (3.357).
4. لا يوجد هناك فرق معنويبين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "سرعة الاستجابة". كما يتبين أن بعد "سرعة الاستجابة" احتل المرتبة الرابعة في توقعات العملاء (3.629) في حين احتلت "سرعة الاستجابة" المرتبة الثانية في إدراك العملاء (3.480)؛
5. يوجد هناك فرق معنويبين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "الأمان". كما يتبين أن بعد " الأمان " احتل المرتبة الثالثة من ناحية توقعات العملاء (3.639) في حين احتل المرتبة الرابعة في إدراك العملاء (3.211).
6. يوجد هناك فرق معنويبين توقعات العملاء وإدراكهم لبعد "التعاطف". كما يتبين أن بعد "التعاطف" احتل المرتبة الأخيرة من ناحية توقعات العملاء (3.334) كما احتل المرتبة الأخيرة أيضاً في إدراك العملاء لجودة الخدمة المصرفية (2.926)؛
7. يلعب "التجسيد المادي" دوراً حيوياً في عملية توقع وإدراك العملاء لجودة الخدمة المصرفية، حيث يكون مظهر الموظفين ولباسهم في قمة توقعات العملاء، في حين إن مظهر المصرف هو ما يدرك من قبل العملاء.
8. تلعب " الاعتمادية " دوراً مقبولاً ومتوسطاً في الخدمة المصرفية ، حيث أشارت النتائج إلى ترتيب متوسط لبعد "الاعتمادية" و إلى نتائج متوسطة للعبارات المعبرة عنه بشكل عام؛
9. ظهرت "سرعة الاستجابة" كثاني بعد يلعب دوراً هاماً في إدراك العميل للخدمة المصرفية ، حيث أشارت النتائج إلى أن أول ما يدركه العميل هو "سرعة تقديم الخدمة للعملاء" ، في حين أن إحدى التوقعات الهامة التي تأخذ نصيباً من توقع العميل للخدمة المصرفية هو "استعداد الموظفين الدائم لتقديم الخدمة للعملاء"؛
10. يتضح أن " الأمان " كان من بين الأبعاد التي تمثلت بقيم منخفضة في إدراك العملاء، حيث يتضح من تحليل النتائج أن العملاء لم يشعروا بوجود كم معرفي كافي لدى الموظفين بما يساعدهم على الإجابة على تساؤلاتهم.
11. يأخذ بعد " التعاطف " دوراً محدوداً و بسيط للغاية في توقعات العملاء و إدراكهم للخدمة المصرفية ، حيث أشارت النتائج إلى ترتيب متأخر لبعد " الأمان " في يخص توقعات العملاء و إدراكهم و على الأخص الأمور المتعلقة بوضع مصلحة العملاء في مقدمة اهتمامات المصرف، في حين أن إدراك العملاء للخدمة يفصح عن استياء من ساعات عمل المصرف؛
12. تشكل شريحة الشباب ذات العمر المنخفض بين (20-30) عاماً، الغالبية العظمى من عملاء المصارف الخاصة، ودلت نتائج المقابلات الشخصية والملاحظة غير المباشرة التي قام بها الباحث على رغبة قوية لدى الأفراد الداخلين لسوق العمل حديثاً إلى اعتماد على المصارف الخاصة؛
13. النسبة العظمى من عملاء المصارف الخاصة يحملون درجة جامعية على الأقل (80.77%) تنقسم بين حاصل على إجازة جامعية ودراسات عليا.

➢ **توصيات البحث:**

1. على إدارات المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية الاستفادة من بعد " التجسيد المادي" لتعزيز موقعها في السوق، واكتساب ميزة تنافسية تفيدها في تعزيز التواصل مع العملاء، كما عليها أيضاً معالجة الأسباب التي أدت إلى وجود اختلاف جوهري بين المتوقع من هذا البعد والمدرك بالنسبة للعملاء؛

2. يجب العمل على دراسة بنية الفجوة الحاصلة في بعد "الاعتمادية" فعلى الرغم من الترتيب الجيد، إلا أن التحليل الإحصائي يشير إلى اختلاف جوهري بين توقع العميل وإدراكه لبعد "الاعتمادية" و عليه فإنه من الواجب على إدارات المصارف الخاصة العاملة في محافظة اللاذقية، إعادة دراسة المتغيرات الأساسية المكونة لهذا البعد والعمل على تصميم عملياتها بما يضمن إزالة هذا الاختلاف الجوهري بين توقع العملاء وإدراكهم؛
3. الاهتمام بشكل أكبر بالمتغيرات المكونة لبعد "سرعة الاستجابة" لما له من أهمية كبيرة في جودة الخدمة المصرفية، حيث أشارت غالبية النتائج إلى دور حيوي لهذا البعد في إدراك الخدمة المصرفية؛
4. يجب العمل على دراسة بنية الفجوة الحاصلة في بعد "الأمان" فعلى الرغم من الترتيب المتوسط، إلا أن التحليل الإحصائي يشير إلى اختلاف جوهري بين توقع العميل وإدراكه لبعد " الأمان " وعليه فإنه من الواجب على إدارات المصارف الخاصة العاملة في محافظة اللاذقية ، إعادة دراسة المتغيرات الأساسية المكونة لهذا البعد و العمل على تصميم عملياتها بما يضمن إزالة هذا الاختلاف الجوهري بين توقع العملاء و إدراكهم؛
5. يجب الاهتمام بشكل أكبر بالمتغيرات المكونة لبعد " التعاطف " حيث تشير النتائج إلى ترتيب متأخر لهذا البعد على مستوى توقع العملاء ، كما أشارت النتائج أيضاً إلى ترتيب متأخر للمتغيرات المكونة لهذا البعد ، كون بعد " التعاطف " هو بعد أساسي في المقياس المستخدمة فمن الواجب على إدارات المصارف الخاصة العمل على الارتقاء بهذا البعد ، بما يضمن إزالة الاختلاف الجوهري بين توقع العميل و إدراكه له؛
6. العمل على تصميم خدمات مصرفية تناسب الشرائح الشابة، كون غالبية العملاء المصرفين من فئة الشباب وبذلك فإن التخطيط الإستراتيجي لخدمات المصرف يجب أن يأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار ؛
7. دراسة آليات جذب العميل المصرفي المتقدم في العمر، حيث أشارت المقابلات الشخصية والملاحظة غير المباشرة إلى العميل المصرفي المتقدم في العمر يميل إلى العمل مع المصرف الحكومي، ويجب العمل على تصميم برامج تسويقية تعمل على المساعدة على تقديم خدمات مميزة لموظفي القطاع العام؛
8. يلاحظ انخفاض في نسبة العملاء المصرفين العاملين في القطاع الحكومي حيث لم تتجاوز هذا النسبة 10%، ولهذا فعلى المصارف الخاصة دراسة الأسباب التي لعبت دوراً في محدودية وجود عملاء عاملين في القطاع العام لديها والعمل على تلافي هذه الأسباب.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل (1) فجوات جودة الخدمة حسب Parasuraman et al

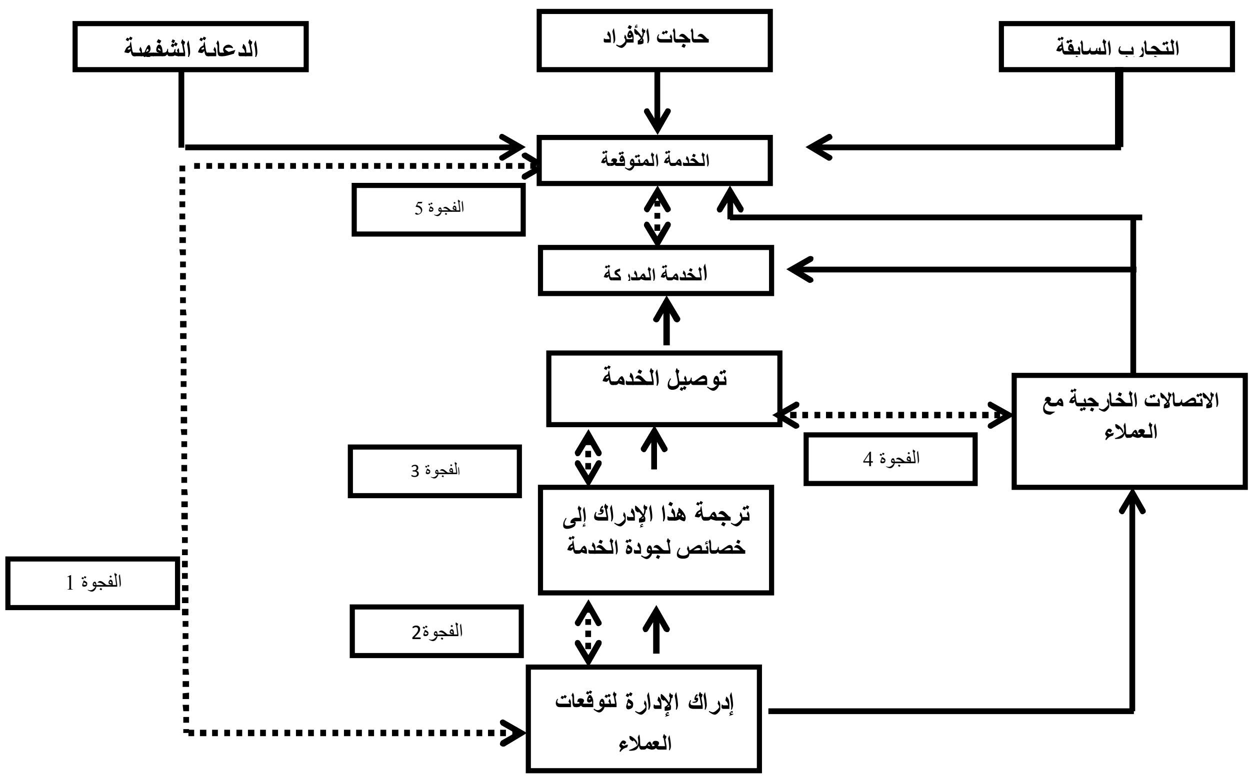

المصدر: (Parasuraman, A., Zeithaml, A. V., Berry, L., (1988),"SERVQUAL: A multiple- item scale for measuring consumer perceptions of service quality". Journal of Retailing Vol.64, No.1,pp.12–40)

الشكل (2) فجوات جودة الخدمة حسب Frost and Kumar

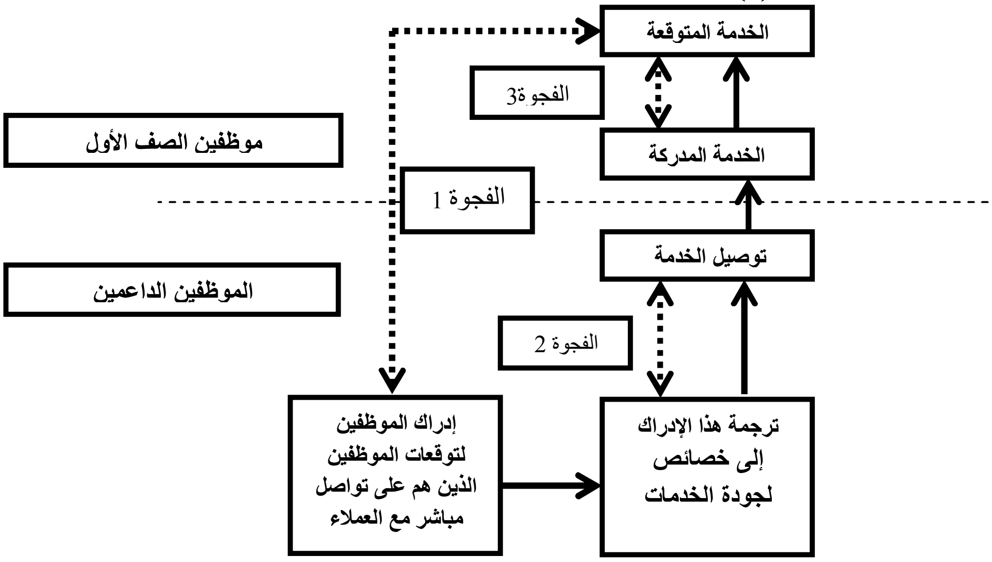

المصدر : (Frost, F. A., Kumar, M., (2000), "INTSERVQUAL - an internal adaptation of the GAP model in a large service organization ", Journal of Services Marketing, Vol. 14, No. 5,pp.358-377.)

الشكل (3) فجوات جودة الخدمة حسب Luk and Layton

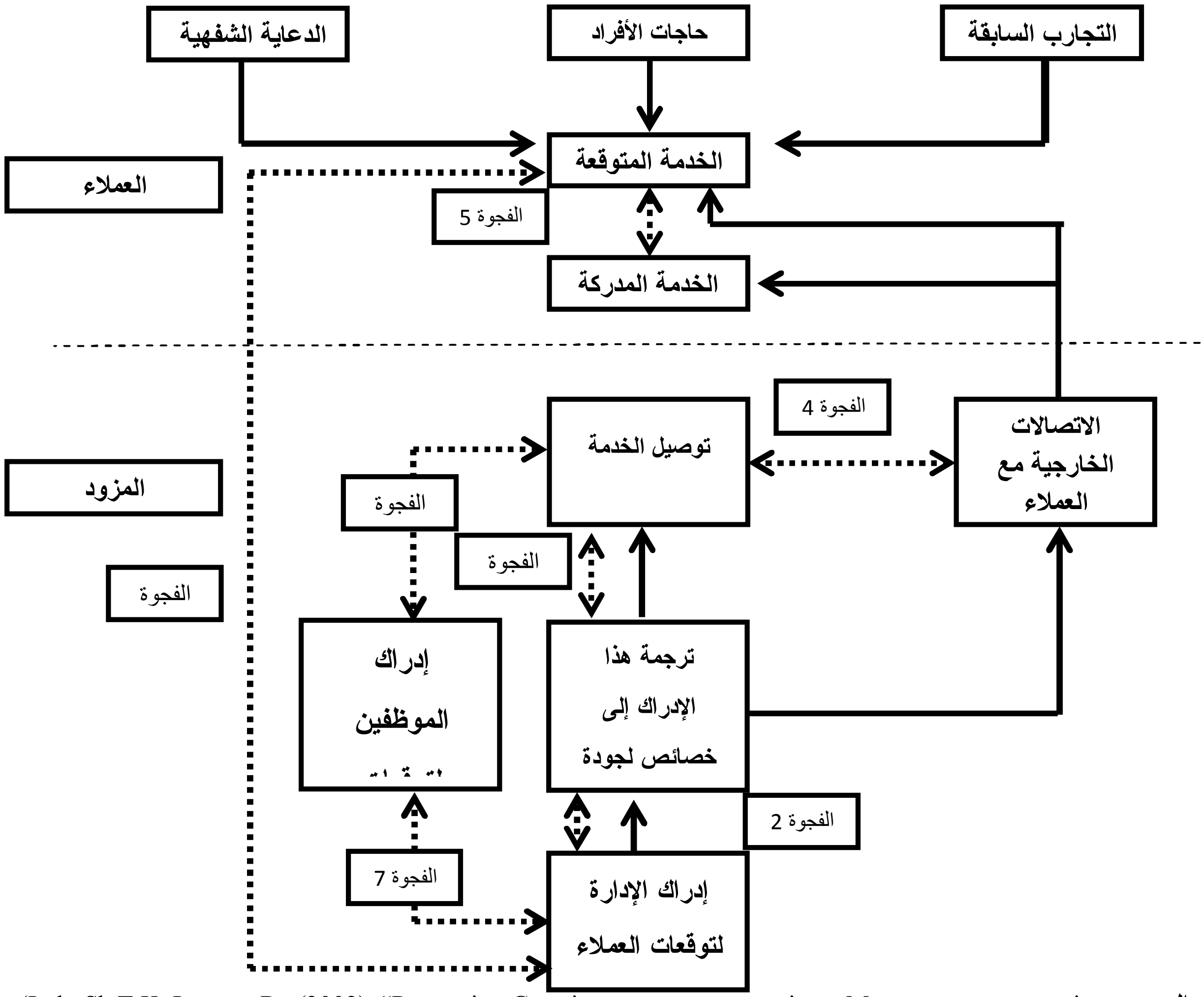

المصدر : (Luk, Sh.T.K.,Layton, R., (2002), "Perception Gaps in customer expectations: Managers versus service providers and customers". The Service Industries Journal, Vol. 22, No. 2,pp.109-128.)

جدول رقم (1) بأسماء فروع و مكاتب المصارف في محافظة اللاذقية

المصرف	فروع	مكاتب
بيمو السعودي - الفرنسي	3	1
سورية و المهجر	1	
الدولي للتجارة و التمويل	1	
العربي - سورية	2	
بيبلوس - سورية	1	
سورية و الخليج	1	
الشام	1	
الدولي الإسلامي	1	1
الأردن - سورية	1	
فرنسبنك - سورية	1	
قطر الوطني - سورية	1	
بنك الشرق	1	
المجموع	15	2

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في دليل المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، موقع مصرف سورية المركزي، مفوضية الحكومة لدى المصارف)

جدول رقم (2) قيم معامل ألفا كرونباخ للقسم الخصص لجودة الخدمة المتوقعة

المغير	عدد الأسئلة لكل متغير	Alpha Cronbach
الجوانب الملموسة (التجسيد)	4	0.792
الاعتمادية	5	0.791
سرعة الاستجابة	4	0.780
الأمان	4	0.780
التعاطف	5	0.755
الدرجة الكلية للمقياس	22	0.894

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

جدول رقم (3) قيم معامل ألفا كرونباخ للقسم الخصص لجودة الخدمة المتوقعة

المغير	عدد الأسئلة لكل متغير	Alpha Cronbach
الجوانب الملموسة (التجسيد)	4	0.793
الاعتمادية	5	0.742
سرعة الاستجابة	4	0.775
الأمان	4	0.725
التعاطف	5	0.790
الدرجة الكلية للمقياس	22	0.853

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

جدول رقم (4) تحليل إجابات القسم الأول /الأسئلة الشخصية/

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
فئة عمرية	20-30 سنة	35	67.31%
	31-40 سنة	8	15.38%
	41-50 سنة	4	7.69%
	51-60 سنة	3	5.77%
	60 فوق	2	3.85%
الجنس	ذكر	28	53.85%

	أنثى	24	46.15%
الحالة الاجتماعية	أعزب	32	61.54%
	متزوج	15	28.85%
	غير ذلك	5	9.62%
جهة العمل	حكومي	5	9.62%
	خاص	25	48.08%
	عمل حر	14	26.92%
	منظمات غير ربحية	0	0.00%
	غير ذلك	8	15.38%
عدد سنوات التعامل مع المصرف	سنة أو أقل	9	17.31%
	من سنة إلى 3 سنوات	22	42.31%
	أكثر من 3 سنوات و أقل من خمسة سنوات	10	19.23%
	أكثر من خمس سنوات	11	21.15%
شريحة الراتب	8000 أقل من	5	9.62%
	أكثر من 8000 و أقل من 16000	18	34.62%
	أكثر من 16000 و أقل من 24000	9	17.31%
	أكثر من 24000 و أقل32000	9	17.31%
	أكثر من 32000 و أقل من 40000	3	5.77%
	أكثر من 40000 و أقل من 48000	2	3.85%
	أكثر من 48000	6	11.54%
المستوى العلمي	أمي	0	0.00%
	قراءة و كتابة	0	0.00%
	ابتدائي	1	1.92%
	إعدادية	1	1.92%
	ثانوية	3	5.77%
	معهد متوسط	5	9.62%
	جامعي	36	69.23%
	دراسات عليا	6	11.54%

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

جدول رقم (5) العوامل الخمسة الأكثر وجوداً / جودة الخدمة المتوقعة /

الترقيم	العبارة المعبرة عن المتغير	الوسط الحسابي	البعد
1	يتميز الموظفون بحسن المنظر و اللباس	4.019	التجسيد المادي
2	الأجهزة و المعدات التقنية الحديثة متوفرة في المصرف	3.980	التجسيد المادي
3	مظهر المصرف ملائم لواقع الخدمة المصرفية	3.961	التجسيد المادي
4	المرافق والصالات صحية ومصممة بما يلاءم العمل المصرفي	3.846	التجسيد المادي
5	تقدم الخدمة المصرفية في المواقيت المحددة و بدقة	3.807	الاعتمادية
	يحتفظ المصرف بسجلات و أرشيف و بشكل دقيق	3.807	الاعتمادية
	هناك استعداد دائم لتقديم الخدمة للعملاء	3.807	سرعة الاستجابة

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

جدول رقم (6) العوامل الخمسة الأكثر وجوداً / جودة الخدمة المدركة /

الترقيم	العبارة المعبرة عن المتغير	الوسط الحسابي	البعد
1	سرعة تقديم الخدمة للعملاء	3.961	سرعة الاستجابة
2	مظهر المصرف ملائم لواقع الخدمة المصرفية	3.884	التجسيد المادي
3	الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة متوفرة في المصرف	3.826	التجسيد المادي
4	يتميز الموظفون بحسن المنظر و اللباس	3.75	التجسيد المادي
5	المرافق والصالات صحية ومصممة بما يلاءم العمل المصرفي	3.673	التجسيد المادي

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

جدول رقم (7) العوامل الخمسة الأقل وجوداً /جودة الخدمة المتوقعة /

الترقيم	العبارة المعبرة عن المتغير	الوسط الحسابي	البعد
18	قدرة الموظفين على منح العملاء الاهتمام الشخصي	3.480	التعاطف
19	اهتمام الموظفين في العملاء	3.384	التعاطف
20	الدراية و العلم للعملاء من قبل الموظفين	3.365	التعاطف
21	مدى ملائمة ساعات العمل مع جميع العملاء	3.230	التعاطف
22	وضع مصلحة العميل في مقدمة اهتمامات المصرف	3.211	التعاطف

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

جدول رقم (8) العوامل الخمسة الأقل وجوداً / جودة الخدمة المدركة /

الترقيم	العبارة المعبرة عن المتغير	الوسط الحسابي	البعد
18	تتوفر معرفة كافية للموظفين بما يساعد على الإجابة على تساؤلات العملاء	3.057	الأمان
18 مكرر	اهتمام الموظفين في العملاء	3.057	التعاطف
20	الدراية و العلم للعملاء من قبل الموظفين	2.903	التعاطف
21	وضع مصلحة العميل في مقدمة اهتمامات المصرف	2.807	التعاطف
22	مدى ملائمة ساعات العمل مع جميع العملاء	2.653	التعاطف

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

جدول رقم (9) قياس فجوة جودة الخدمة المصرفية

البعد	الوسط الحسابي للخدمة المدركة	الوسط الحسابي للخدمة المتوقعة	متوقعة – مدركة
التجسيد المادي	3.783	3.951	-0.168
سرعة الاستجابة	3.480	3.629	-0.149
الاعتمادية	3.357	3.707	-0.35
الأمان	3.211	3.639	-0.427
التعاطف	2.926	3.334	-0.407

المصدر: (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان)

جدول رقم (10) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة والمدركة لبعد العناصر المادية و التجسيد

Pair A-B	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upp.er			
	.16827	.55950	.07759	.01250	.32404	2.169	51	.035

المصدر: (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS)

جدول رقم (11) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة و المدركةلبعد الإعتمادية

Pair A-B	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upp.er			
	.35000	.76581	.10620	.13680	.56320	3.296	51	.002

المصدر: (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS)

جدول رقم (12) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة والمدركة لبعد الإستجابة

Pair A-B	Paired Differences					t	Df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upp.er			
	.14904	1.90604	.26432	-.38161-	.67968	.564	51	.575

المصدر: (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS)

جدول رقم (13) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة و المدركةلبعد الأمان

Pair A-B	Paired Differences					t	Df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upp.er			
	.42788	.82447	.11433	.19835	.65742	3.742	51	.000

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS)

جدول رقم (14) نتائج تحليل الفرق بين متوسطات جودة الخدمة المتوقعة و المدركة لبعد التعاطف

Pair A-B	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upp.er			
	.40769	.82029	.11375	.17932	.63606	3.584	51	.001

المصدر : (من إعداد الباحث بناء على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS)

- الإحالات والمراجع :

1. Fitzsimmons, J. A., Fitzsimmons, M. J., (2006), Service management: operations, strategy, and information technology (5th ed.). Boston, Mass.: McGraw-Hill.
2. Xin,G., (2008) , An Investigation of service quality and bank-corporation relationship with reference to the Chinese banking market, Unpublished PhD thesis, university of the West of Scotland, UK.
3. Loizides, A.,(2005), Service Quality in retail banking of Cyprus, Unpublished PhD thesis, Manchester Business School, UK.
4. Lovelock, C., Gummesson, E., (2004), “Whither Services Marketing?: In Search of a New Paradigm and Fresh Perspectives”. Journal of Service Research, Vol.7, No.1, pp. 20-41.
5. Chan Taizan, Erwin Fielt,Guy Gable, Karen Stark, (2010),"Business Service Management : Service and Service Quality",Smart Services CRC Pty Ltd,Vol.2, Issu: May.
6. Vargo, S. L., Lusch, R. F., (2004),“The Four Service Marketing Myths: Remnants of a Goods-Based”, Manufacturing Model. Journal of Service Research, Vol. 6, No.4, pp.324-335.
7. Edvardsson, B., Gustafsson, A., Roos, I., (2005),“Service portraits in service research: a critical review”. International Journal of Service Industry Management, Vol. 16, No.1, pp.107-121.
8. Zeithaml, V.A., Bitner, J. J., Gremler, D. D., (2009), Services Marketing: Integrating Customer Focus across the Firm (5th ed.), NY, New York: McGraw-Hill, 2009.
9. Grönroos, C., (2006),“Adopting a service logic for marketing”. Marketing Theory, Vol.6, No.3, pp.317-333.
10. Lusch, R. F., & Vargo, S. L., (2006),“Service-dominant logic: reactions, reflections and refinements”. Marketing Theory, Vol. 6, No.3, pp.281-288.
11. Bexley, J.,(2005), Service quality: an empirical study of expectations versus perceptions in the delivery of financial services in community banks, Unpublished PhD thesis, University of Stirling, UK.
12. Karatepe, M. O., Yavas, U., Babakus, E., (2005) “Measuring service quality of banks: Scale development and validation”, Journal of Retailing and Consumer Services, Vol.12, No.5,pp. 373–383.
13. Parasuraman, A., Zeithaml, A. V., Berry, L., (1988),“SERVQUAL: A multiple- item scale for measuring consumer perceptions of service quality”. Journal of Retailing Vol.64, No.1,pp.12–40.
14. Lewis. R. C., Booms, B. H., (1983), The Marketing Aspects of Service Quality. In Berry, L., Shostack, G., & Upah, G. (Eds.). Emerging Perspectives on Service Marketing. Chicago, IL: American Marketing, pp.99-107.
15. Wyckoff, J. H., (1984). “Me Non-excludable public-ness of primary and secondary public education”, journal of Public Economic, Vol. 14,August,pp.331-351.
16. Grönroos Christian, (1984) "A Service Quality Model and its Marketing Implications", **European Journal of Marketing**, Vol. 18 Iss: 4.
17. Zeithaml,V . A., (1981), ”How consumer evaluation processes differ between goods and services” , in Marketing of Senices J,. Donnelly and W. George, eds., Chicago: American Marketing, 198-190.
18. Mackay, K .J., Crompton, J.L., (1988), “A conceptual model of consumer evaluation of recreation service quality”, The journal of the Leisure Studies Association, Vol. 7 No.1,pp.41 - 49.
19. Parasuraman, A., Zeithaml, A. V., Berry, L., (1985),“A Conceptual model of service quality and its implications for future research”, journal of marketing, Vol.49, Fall ,pp.41-50.

20. Cronin, J., Taylor, S. A., (1994). "SERVPERF versus SERVQUAL: Reconciling Performance-based and Perceptions–Minus–Expectations Measurement of Service Quality," Journal of Marketing, Vol. 58, No. 1, pp.125-31.
21. Parasuraman Parsu, Valarie Zeithaml, LeonardBerry, (1994 c), "Reassessment of Expectations as a Comparison Standard in Measuring Service Quality: Implications for Further Research", **Journal of Marketing**, Vol. 58,Iss:.January.
22. Frost, F. A., Kumar, M., (2000), "INTSERVQUAL - an internal adaptation of the GAP model in a large service organization ", Journal of Services Marketing, Vol. 14, No. 5,pp.358-377.
23. Luk, Sh.T.K.,Layton, R., (2002), "Perception Gaps in customer expectations: Managers versus service providers and customers". The Service Industries Journal, Vol. 22, No. 2,pp.109-128.
24. Lehtinen, U., Lehtinen, J. R., (1991),"Two Approaches to Service Quality Dimensions". The Service Industries Journal, Vol.11, No.3, pp.287-303.
25. Edvardsson, B., Gustavsson,BO., (1988),"Service Implementation in a Multicultural Context - A Quality Assessment Model and an Empirical Case Study". Service Research Centre, Karlstad University , Sweden.
26. Herbig, P. , Genestre. A., (1996), "An examination of the cross-cultural differences in service quality: the example of Mexico and the USA" , Journal of Consumer Marketing, Vol. 13, No. 3, pp.43 – 53
27. Chaoprasert, C., Elsey, B., (2004),"Service Quality Improvement in Thai Retail Banking and its Management Implications", ABAC Journal,Vol. 24, No.1, pp.47 – 66.
28. Melidonioti, M., Herbig, K., Gotzamani, G., (2008) " Standardization and Quality in Greek banking services", Management of International Business & Economic Systems, ", Vol.5, No.5, pp.77-88.
29. Dawes, J., Swailes, S., (1999), "Retention sans frontiers: issues for financial service retailers", International Journal of Bank Marketing, Vol. 17, No. 1, pp.36-43.
30. Lim, P.L., Tang, N.K.H., (2000), "A study of patients' expectations and satisfaction in Singapore hospitals", International Journal of Health Care Quality Assurance, Vol. 13 No. 7, pp.290–299.
31. Kunst, P. , Lemmink, J., (2000), "Quality management and business performance in hospitals: A search for success parameters", Total Quality Management, Vol. 11, No. 8, pp.1123-1133
32. Reichheld, F.F., Sasser, W.E., (1990), "Defections: quality comes to services", Harvard Business Review, , September-October, pp.106-7.
33. Cowling, A., Newman, K., (1995),"Banking on people: TQM, service quality and human resources", Personnel Review, Vol. 24, No7, pp.25 – 40.
34. المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء، عام 2011.
35. موقع مصرف سورية المركزي. www.banquecentrale.gov.sy/ban-sup/syrian-banks/banksdirectory.pdf (15/10/2013. 10:35 PM)

---

* . تم تحديد المنتجات المصرفية المقدمة من قبل القطاع المصرفي الخاص في محافظة اللاذقية ، بناء على المقابلات التي أقامها الباحث مع موظفي إدارة العديد من المصارف في محافظة اللاذقية.

نمذجة الاشتراكات في خدمة الانترنيت باستخدام أسلوب سلاسل فورييه
دراسة حالة المتعامل فوري 'Fawri' لاتصالات الجزائر –وكالة سعيدة-

Modeling of Subscriptions to the Internet service according to the operator 'Fawri' using the method of spectral analysis

يوسف صوار (*) & فاطيمة الزهراء بختاوي (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة- الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل إحصائي لظاهرة الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل فوري 'Fawri' وذلك باستخدام أسلوب سلاسل فورييه أو ما يعرف بأسلوب التحليل الطيفي الذي يهدف إلى معالجة الدورية في ظاهرة الاشتراكات وذلك خلال الفترة 2010-2012 بمعطيات فصلية، وقد حققت أهداف الدراسة من خلال اختبار ثلاث فرضيات الأولى تمثلت في وجود علاقة بين عامل الزمن والاشتراكات، بينما الفرضية الثانية فتقضي بأن زيادة المركبات يؤدي بالضرورة الى الرفع من معامل التحديد للنموذج، والفرضية الثالثة فتفترض بأن الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل فوري 'Fawri' تتميز بالدورية والعشوائية في سلوكها.

الكلمات المفتاح : أسلوب سلاسل فورييه، تحليل طيفي، معامل التحديد.

Abstract : The objective of this study is to conduct a statistical analysis of the phenomenon of Internet service subscribers to the "Fawri" operator using the method of Fourier series or the spectral analysis method, which aims to treating the cyclical of subscriptions during the period 2010-2012 with quarterly data, to achieved the objectives of the study during the test three hypotheses was the first case shows a relationship between the time factor and subscriptions. while the second assumption is that the growth of composites not necessarily lead to the lifting of the coefficient of determination of the model, and the third assumption is that the subscriptions to the service of the Internet "Fawri" operator is characterized by the periodicity and random.

Keywords: Method of Fourier series, Spectral analysis, Coefficient of determination.

Jel Classification Codes : C53, C22.

I- تمهيد :

تعرف شبكات الانترنيت استعمالا واسعا من طرف الأفراد والمؤسسات، وبالتالي فإن هذا القطاع يعرف منافسة قوية بين المتعاملين في هذا المجال بهدف تحقيق المردودية واستقطاب اكبر عدد من المشتركين، ونظرا لما تخضع له الاشتراكات في خدمة الانترنيت من تذبذبات من فترة لأخرى وذلك بفعل عدة عوامل ترجع إلى العروض الترويجية أحيانا وإلى حجم الاستعمال لهذه الشبكات الذي يسبب الضغط، من هنا نرى ضرورة التحكم في سلوك هذه الظاهرة(الاشتراكات في شبكة الانترنيت)وذلك من خلال اعتماد أسلوب رياضي مناسب أين وقع اختيارنا على سلاسل فورييه أو ما يعرف بأسلوب التحليل الطيفي الذي يسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي تتميز بالدورية أو الموسمية.

تتمثل مشكلة البحث في كون أن الاشتراكات في خدمة الانترنيت تتميز بالتذبذب مما يصعب نمذجتها أو التنبؤ بها لذا لابد من استعمال الاسلوب المناسب الذي يعالج الظواهر الاقتصادية التي تتميز بالدورية في سلوكها.

إن البحث محاولة جادة لتطبيق سلاسل فورييه في النمذجة وذلك من أجل التوصل إلى النموذج الذي يصلح للتعبير عن الظواهر الموسمية أو الدورية، وخاصة أنه يتطرق لتحليل سلسلة الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري' التي تعرف بالتذبذب في محاولة لنمذجتها والتنبؤ بقيمها المستقبلية.

يكمن الهدف الأساسي من البحث إلى تبيان كيفية تطبيق أسلوب سلاسل فورييه أو أسلوب التحليل الطيفي في الظواهر الاقتصادية، كما أنه يتطرق إلى تحليل سلسلة الاشتراكات في خدمة الانترنيت باستخدام أسلوب التحليل الطيفي المناسب لنوع السلسلة والمعبر بدقة عن سلوكها الدوري، وفق فرضيات مفادها وجود علاقة بين عامل الزمن والاشتراكات و أن

eMail : (*) : syoucef12@yahoo.fr & (**): bakhtaouifatima@yahoo.fr

زيادة المركبات يؤدي الى الرفع من معامل التحديد للنموذج، كما أن الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري' تتميز بالدورية والعشوائية في سلوكها.

إن الدراسة المقدمة اعتمدت على قاعدة بيانات مقدمة من مصلحة المحاسبة لوكالة اتصالات الجزائر فرع ولاية سعيدة فيما يخص عدد المشتركين في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري'والتي تم الاعتماد عليها في الجانب التطبيقي من هذا البحث. وللتوصل إلى النموذج المناسب للظاهرة تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.20 والاعتماد على برنامج Excel 2007 لحساب المركبات.
أما فيما يخص حدود الدراسة المكانية فتمثلت في دراسة عدد المشتركين في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري' لولاية سعيدة، أما فيما الحدود الزمانية فاقتصرت الدراسة على الفترة 2010-2012 وفق لبيانات فصلية، وهي فترة كافية لإبراز الدورية في ظاهرة الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل' فوري'.

II - الطريقة :

يظهر العديد من السلاسل الزمنية بشكل موسمي، والموسمية يمكن التعبير عنها أنها التذبذبات الدورية ضمن السنة الواحدة[1]، فعلى سبيل المثال فإن ظاهرة الاشتراكات في خدمة الانترنيت تزيد في فترات وتنقص في أخرى وذلك بسبب عوامل ترويجية وأخرى ترتبط بحجم الضغط على مثل هذه الشبكات. مما استدعى تحليلها بالأسلوب المناسب وهو تحليل فورييه أو ما يعرف بأسلوب التحليل الطيفي.

1- مفهوم أسلوب التحليل الطيفي :

يعد التحليل الطيفي من الأساليب الحديثة المستخدمة في الاقتصاد بمجالات عديدة و الذي يعتمد بالأساس على تحويل بيانات السلسلة الزمنية إلى موجة جيب وجيب تمام ومن ثم إجراء التقدير وفقا لمخططات دورية[2]. و يطلق على نمذجة بيانات السلاسل الزمنية باستخدام مكونات الجيبية : التحليل الطيفي، والأداة الرئيسية في هذا النموذج هي الدورات، وأبسط نموذج لمناسبة التحليل الطيفي هو موجة جيبية وأكثر يعني الضوضاء البيضاء[3].

2- الشكل العام لأسلوب التحليل الطيفي :

الميزة الأساسية لهذا النموذج أنه يدرس الظواهر التي تتميز بالدورية، بحيث يمكن نمذجتها بنموذج رياضي مكون من قسمين [4]

$$Y_t=F(t)+g(\cos w ,\sin w)$$

t : الزمن
w: التردد الزاوي
حيث يمثل الجزء الأول من هذا التابع F(t) الاتجاه العام للظاهرة الاقتصادية المدروسة.
أما الجزء الثاني $x(t)=g(\cos w ,\sin w)$ فهو يمثل الجزء الممثل للاهتزاز(المقطع الدوري) في السلسلة الزمنية، والذي يمكن توضيحه من خلال الجزء الممثل للاهتزاز(المقطع الدوري) [5] (الشكل البياني رقم01-انظر الملحق-).

3- معلمات النموذج : [6] يمكن كتابة النموذج بالصيغة التالية:

$$Y_t= \mu+A\cos(w_t)+B\sin(w_t)+e_t$$

A : تمثل السعة وهي القيمة العظمى للاهتزاز.
T : تمثل الدور للسلسلة الزمنية، وهو المجال الزمني الذي تتكرر فيه المشاهدة انطلاقا منه.
δ : يمثل الطور المقاس بالراديان وهو يحدد بدقة تواتر الزمن مابين مبدأ الزمن واللحظة التي يكون فيها الاهتزاز معدوما أو لا قيمة له.
A وB معاملات فورييه[7]
ويعطى التردد الزاوي بالعلاقتين :

$$w_i=2\pi/N$$

$$w_i=2\pi_i F_i$$

حيث : N يمثل عدد المشاهدات

F : FIT ويدل على عدد الدورات المتعاقبة وأجزائها فيكون:

$$F_i=i/n$$

ويمكن أن تأخذ العلاقة السابقة الصيغة التالية :

$$Yt = \mu + \sum_{i=1}^{N} \alpha i \cos(wit) + \beta i \sin(wit)$$

$${}_i=1/N\ \alpha\sum_{i=1}^{N}(y_t-\hat{y})\cos w_i t \qquad i=0,n$$

$${}_i=2/N\ \alpha\sum_{i=1}^{N}(y_t-\hat{y})\cos w_i t \qquad i=0,1,2\ldots n-1$$

$${}_i=1/N\ \beta\sum_{i=1}^{N}(y_t-\hat{y})\sin w_i t \qquad i=0,n$$

$${}_i=2/N\ \beta\sum_{i=1}^{N}(y_t-\hat{y})\sin w_i t \qquad i=0,1,2\ldots n-1$$

$$A_i=\sqrt{\alpha i^2 + \beta i^2}$$

$$\theta_i=\text{arctg}\ \beta_i/\alpha_i$$

حيث: θ_i: يسمى بالطور العام.

$$\delta i={}_i\theta/w_i$$

وتصاغ كل مركبة بالشكل التالي :

$$C_i t= \alpha i \cos(wit) + \beta i \sin(wit)$$

إن عدد المركبات الدورية الإجمالية التي يمكن وضعها بشكل عام في النموذج النهائي هو نصف عدد المشاهدات المدروسة للسلسلة الزمنية تجري إضافة المركبات إلى النموذج إلى غاية الوصول إلى معامل تحديد مقبول.

III- النتائج ومناقشتها :

حاولنا في هذه الدراسة القياسية نمذجة الاشتراكات باستخدام أسلوب سلاسل فورييه من خلال البيانات التي تتضمن الاشتراكات في خدمة الانترنيت وفقا للمتعامل FAWRI الذي يعتبر من أهم المتعاملين لشبكة الانترنيت في السوق الجزائرية، و من خلال البيانات المتحصل عليها بصعوبة من وكالة اتصالات الجزائر بسعيدة(الجدول رقم01- أنظر الملحق-) أمكن استنتاج التزايد في عدد المشتركين في شبكة الانترنيت في العموم، ولكن بالنظر إلى البيانات الفصلية لاحظنا وجود تذبذب من فصل إلى آخر وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010-2012 بمعطيات فصلية بحيث نلاحظ أدنى قيمة المتمثلة في 44 مشترك في الفصل الأول من سنة 2010 وأعلى قيمة 241 مشترك في الفصل الأخير من سنة 2012.

من خلال التمثيل البياني للاشتراكات كذلك (الشكل رقم02 -أنظر الملحق-)اتضح أن السلسلة دورية باتجاه خطي وبالتالي يمكن قبول فرضية أن سلسلة الاشتراكات تتميز بالموسمية والعشوائية، ويمكن نمذجتها من خلال معادلة الاتجاه العام وفقا للنموذج التالي :

$$y = b_0 + b_1 t$$

وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS تم التوصل إلى أن معامل الارتباط 0.61 مما يدل على وجود علاقة مقبولة بين المتغير التابع الاشتراكات والمتغير المستقل الزمن (الفصول) وبالاعتماد على قيمة المعنوية التي كانت أقل من 0.05 وبذلك فإن معالم النموذج معنوية، وبالاعتماد أيضا على جدول تحليل التباين نستنتج معنوية النموذج الذي يمكن صياغته كالتالي :

$$\hat{y} = 41.348 + 0.605t$$

وبالاعتماد على النموذج المقدر يمكن التوصل إلى القيم المقدرة $\hat{y}$ للاشتراكات (الجدول رقم(02)-أنظر الملحق-)

بما أن معامل التحديد 0.37 الذي يعتبر مقبولا فإنه يمكن قبول فرضية وجود علاقة بين الاشتراكات والزمن، غير أن التغير في الاشتراكات لا يمكن ارجاعه إلى عامل الزمن فقط وإنما إلى عوامل أخرى وبالتالي سوف نقوم بإضافة المركبات الواحدة تلوى الأخرى حتى التوصل إلى معامل تحديد مقبول، وبالاعتماد على المعالجة الحاسوبية المتكررة تم التوصل إلى المركبات (الجدول رقم(03) والجدول رقم (04)-أنظر الملحق-)

وبحساب السعة، التردد الزاوي و معاملات فورييه يمكن التوصل إلى المركبات التالية :

$$C(T,0)=75.89COS(0)*T+0*SIN(0)*T$$

$$C(T,1)=-3.218*COS(\pi/6)*T+20.968*SIN(\pi/6)*T$$

$$C(T,2)=19.072*COS(\pi/3)*T+2.473*SIN(\pi/3)*T$$

$$C(T,3)=18.281*COS(\pi/2)*T+7.89*SIN(\pi/2)*T$$

$$C(T,4)=0.239*COS(2\pi/3)*T-26.311*SIN(2\pi/3)*T$$

$$C(T,5)=21.03*COS(5\pi/6)*T+1.511*SIN(5\pi/6)*T$$

$$C(T,6)=5.698*COS(\pi)*T+0*SIN(\pi)*T$$

بعد إجراء إدخال المركبات عل النموذج الأصلي وحساب معامل التحديد في كل مرة يمكن رفض الفرضية الثانية أن إضافة المركبات تحسن من جودة النموذج بحيث لا ترفع بالضرورة من قوة العلاقة بين المتغير التابع(الاشتراكات في شبكة الانترنت وفقا للمتعامل(FAWRI) والمتغير المستقل (الزمن)وبذلك سنكتفي بالمركبة التي تحقق أكبر معامل تحديد وهي المركبة الثانية C_1t (0.524) وبالتالي يمكن كتابة النموذج الذي يصلح للتنبؤ كالتالي:

$$\hat{y} = 41.348 + 0.605t+-3.218*COS(\pi/6)*T+20.968*SIN(\pi/6)*T$$

وبذلك سنقوم بالتنبؤ بعدد المشتركين في الفصل الأول من سنة2013 باستخدام النموذج المحدد (الجدول رقم (05)-أنظر الملحق-)

للحكم على دقة النموذج وقدرته التنبؤية سوف نقوم بمقارنة عدد المشتركين الفعلي للفترة2013/01 الذي بلغ حسب المعطيات 193مشترك وذلك بحساب النسبة 193/149.277 نجد 0.77 وبالتالي فإن 77٪ من النتائج المستخرجة بالاعتماد على النموذج دقيقة.

IV- الخلاصة :

في ظل تطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام و الانتشار الواسع لشبكة الانترنيت مما أدى إلى وجود منافسة كبيرة من طرف المتعاملين في هذا القطاع بهدف استقطاب أكبر عدد من المشتركين ونظرا للتذبذب الذي تعرفه الاشتراكات في خدمة الانترنيت كان لابد من معالجتها بالأسلوب المناسب بهدف التعرف على سلوكها والتنبؤ بقيمها المستقبلية وذلك باستخدام أسلوب سلاسل فورييه (أسلوب التحليل الطيفي) المطبق على اشتراكات الانترنيت للمتعامل 'فوري' بحيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاشتراكات والزمن بمعامل ارتباط 0.61 الذي يعتبر مقبولا وهي دورية باتجاه خطي، وبعد إدخال المركبة الثانية ارتفع معامل الارتباط إلى 0.72 وبهذا توصلنا إلى النموذج المناسب

لنمذجة الاشتراكات في خدمة الانترنيت للمتعامل فوري 'Fawri' والذي تم على أساسه التنبؤ بعدد المشتركين للفصل الأول من سنة 2013 الذي كان في حدود 149مشتركا حيث بلغت دقة النموذج التنبؤية حسب المعيار المختار77٪ في التعبير عن القيم الفعلية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01) : الاشتراكات في خدمة الانترنيت وفقا للمتعامل 'Fawri'

الفصول	عدد المشتركين
2010/01	44
2010/02	97
2010/03	21
2010/04	36
2011/01	213
2011/02	93
2011/03	139
2011/04	216
2012/01	134
2012/02	80
2012/03	140
2012/04	241

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة المحاسبة لوكالة اتصالات الجزائر لولاية سعيدة.

الجدول رقم(02) : القيم المقدرة $\hat{y}$ للاشتراكات

الفصول	2010/01	2010/02	2010/03	2010/04	2011/01	2011/02	2011/03	2011/04	2012/01	2012/02	2012/03	2012/04
$\hat{y}$	41.953	42.558	43.163	43.768	44.373	44.978	45.583	46.188	46.793	47.398	48.003	48.608

المصدر : من إعداد الباحثين.

الجدول رقم(03) : المركبات التي سيتم إضافتها للنموذج.

Cit	C_0t	C_1t	C_2t	C_3t	C_4t	C_5t	C_6t
	75.89	7.697	11.68	7.89	22.905-	-17.456	-5.698

المصدر : من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (04) : معاملات التحديد بعد إضافة المركبات.

Cit	C_0t	C_1t	C_2t	C_3t
	75.89	7.697	11.68	7.89
R^2	0.00088	0.524	0.146	0.06

المصدر : من إعداد الباحثين.

الجدول رقم(05) : التنبؤ بعدد المشتركين في الفصل الأول من سنة2013 .

الفصول	2013/01	2013/02	2013/03	2013/04
عدد المشتركين	149.277	-	-	-

المصدر : من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (06) : حساب wit لكل مركبة.

T	W_0t	W_1t	W_2t	W_3t	W_4t	W_5t	W_6t
1	0	0.524	1.047	1.571	2.094	2.617	3.142
2	0	1.047	2.094	3.142	4.189	5.236	6.283
3	0	1.571	3.142	4.712	6.283	7.854	9.425
4	0	2.094	4.189	6.283	8.378	10.472	12.566
5	0	2.618	5.236	7.854	10.472	13.09	15.708
6	0	3.142	6.283	9.425	12.566	15.768	18.85
7	0	3.665	7.330	10.996	14.661	18.326	21.991
8	0	4.189	8.780	12.566	16.755	20.944	25.133
9	0	4.712	9.425	14.137	18.85	23.562	28.274
10	0	5.236	10.472	15.708	20.499	26.18	31.416
11	0	5.76	11.519	17.279	23.038	28.798	34.558
12	0	6.283	12.566	18.85	25.133	31.416	37.699

المصدر : من إعداد الباحثين.

الجدول رقم(07) : حساب المركبات.

Cit	C0t	C1t	C2t	C3t	C4t	C5t	C6t
1	75.89	7.697	11.68	7.89	-22.905	-17.456	-5.698
2	75.89	16.55	-7.39	-18.281	22.67	9.206	5.698
3	75.89	20.968	-19.072	-7.89	0.239	1.511	-5.698
4	75.89	19.77	-11.68	18.281	-22.905	-11.824	5.698
5	75.89	13.271	7.39	7.89	22.67	18.97	-5.698
6	75.89	3.218	19.072	-18.281	0.239	-21.03	5.698
7	75.89	-7.697	11.68	-7.89	-22.905	17.456	-5.698
8	75.89	-16.55	-7.39	18.281	22.67	-9.206	5.698
9	75.89	-20.968	-19.072	7.89	0.239	-1.511	-5.698
10	75.89	-19.77	-7.39	-18.281	22.905-	11.824	5.698
11	75.89	-13.218	7.39	-7.89	22.67	-18.97	-5.698
12	75.89	-3.218	19.072	18.281	0.239	21.03	5.698

المصدر : من إعداد الباحثين.

الشكل البياني رقم (01) : الجزء الممثل للاهتزاز(المقطع الدوري).

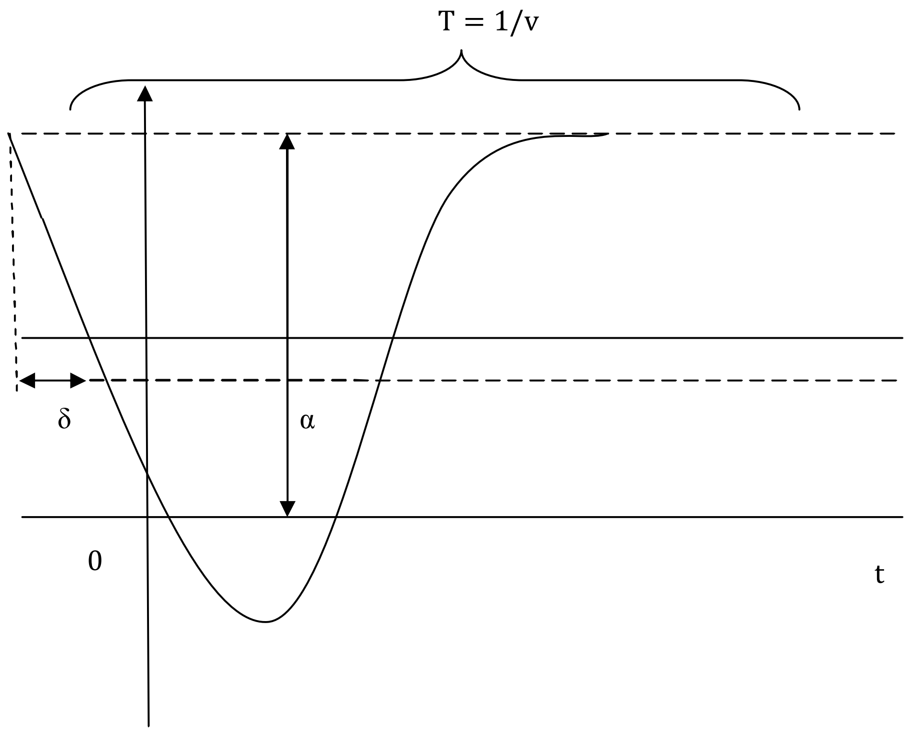

الشكل رقم (02) : الرسم البياني للاشتراكات في شبكة الانترنيت للمتعامل فوري

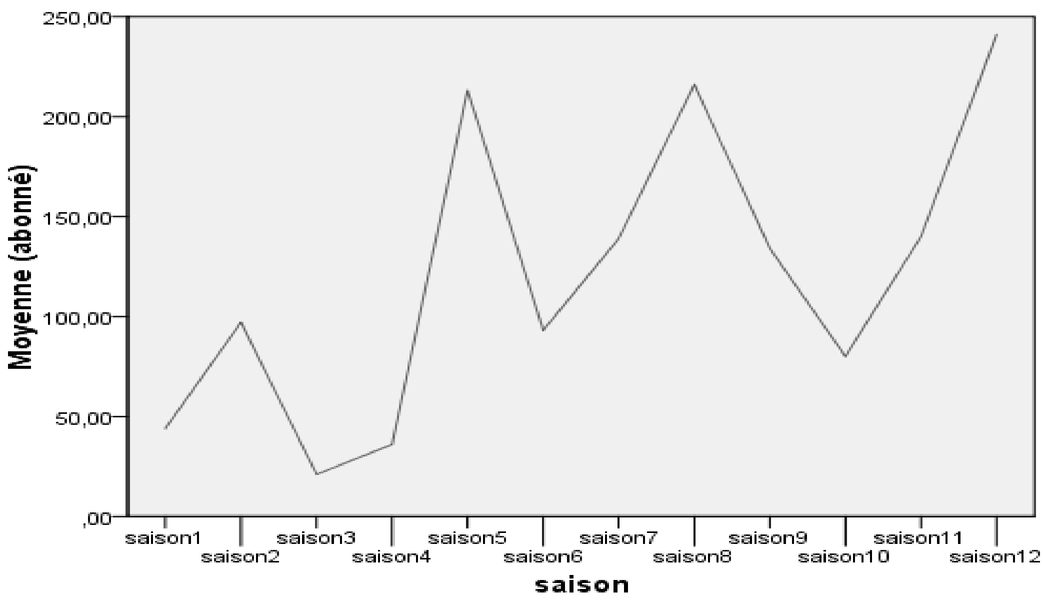

المصدر : مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإحتماعية –نسخة20-

- الإحالات والمراجع :

1. A group of searchers, Engineering Statistics Handboook, 2003, http://www.itl.nist.gov/div898/handbook/pmc/section4/pmc443.htm

2.محمد دركزنلي، نور الحميدي، **نمذجة إنتاج الفستق الحلبي في محافظة حلب باستخدام اسلوب التحليل الطيفي**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد23(2)، حزيران 2011، ص396.

3. Johnc.Brocklebank, David A. Dickey, **Sas For Forcasting Time Series**, .sas institute inc .cary, USA, 2ndedition, 2003, p323.

4. Johnc.Brocklebank,David A.Dickey, Op.Cit, p224

5. Rebecca M.Warner,, **Specral Analysis Of Time-Series Data**, the guilford press, new york, USA, 1998, p08.

6.Harmonic Analysis, 2006, Publié le 05/08/2009. **http: //www. marine. rutgers. edu/dmcs/ms615/2006/harmonic- anal ysis. Doc.**

7.احمد أديب احمد، تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية ـدراسة ميدانية- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، ص119.

قياس أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العملاء
دراسة ميدانية لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث: (موبليس، جيزي و أوريدو) بمدينة ورقلة جنوب الجزائر

Measuring quality dimensions of services from a customer's point of view
Empiric Study in mobile services provided by three mobile firms (Mobilis, Djezzy and Ooredoo) in Ouargla Southern Algeria

أحمد بن عيشاوي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العملاء المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث للهاتف النقال (موبليس، جيزي و أوريدو) بمدينة ورقلة جنوب الجزائر، بالاعتماد على الأبعاد الخمسة للجودة وهي (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، والتعاطف)، تم توزيع240 استمارة استبيان على عملاء المؤسسات الثلاث بالتساوي، تم استرجاع 66,67 % منهم والتي هي صالحة للتحليل. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها أن الخدمات المقدمة تتوفر فيها أبعاد الجودة مع الأخذ بعين الاعتبار إن ثمة تفاوت في مستوى تطبيق تلك الأبعاد فيما بينها وفيما بين المؤسسات الثلاث المقدمة للخدمة وانسجاما مع تلك الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات.

الكلمات المفتاح : قياس أبعاد الجودة، خدمات الهاتف النقال، رضا العميل.

Abstract : This study aimed to measure the level of quality dimensions of services from a customer's point of view provided by three (03) mobile firms (mobilis, Djezzy & ooredoo) in Ouargla southern Algeria, this study depended on five dimensions (tangibility, reliability, responsiveness, assurance, empathy), 240 questionnaires were distributed to customers, the returned questionnaires were 66,67% eligible for analysis, the study had many important findings including that customer's respond that mobile firms apply service dimensions, and safety taking into account that application varies among the five dimensions and among the three firms and depending on conclusions that come out, we provided numbers from recommendations appropriated with this conclusions.

Keywords : measuring quality dimensions, mobile services, customers satisfaction.

Jel Classification Codes : L15, M3.

I- تمهيد :

تميزت العقود الأخيرة بسيطرة الخدمات بمختلف أنواعها التعليمية والصحية وخدمات السياحة والتأمين والاتصالات وغيرها، ونتيجة لهذه التحولات والطلب المتنامي على تلك الخدمات وكذا التنافس المتزايد لمؤسسات هذا القطاع أكدت على أن مسألة تحسين الجودة ليس مجرد خيار بل حتمية تقتضيها مختلف تلك التطورات باعتبارها مطلبا لدى عملائها في المقام الأول وكذا لدى عامليها ومختلف باقي متعامليها وللمجتمع بأسره.

تلعب جودة الخدمة دورا مهما في إعداد منتج الخدمة وتسويقه، حيث أنها ذات أهمية بالغة لكل من مقدمي الخدمة (المؤسسات الخدمية) والمستفيدين منها (العملاء) على حد سواء، إذ يرجع اهتمام الباحثين بجودة الخدمة عموما إلى التأثير المباشر على حصتها السوقية وربحيتها، لاسيما على المدى الطويل، لذلك يفهم بأنه على مؤسسات تقديم الخدمة العمل على أن تتوافق جودة الخدمات المقدمة التي يدركها العميل على الأقل مع توقعاته أو تتعداها، كونها تعد على العموم من الأولويات الرئيسية لمختلف المؤسسات بما فيها مؤسسات تقديم الخدمة وذلك بفعل المنافسة الحادة وزيادة توقعات العملاء، الذي خلق مناخ عمل تحتل فيه جودة الخدمات المقدمة مرتبة في غاية الأهمية لتحقيق دواعي الرضا لدى العملاء، مما يؤمّن لها البقاء والاستمرار والتطور وسط المتغيرات الحالية للبيئة المحلية والدولية.

وجاءت أهمية هذه الدراسة التي تمحورت حول قياس أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العميل المتمثلة في (الملموسية، الإعتمادية، الإستجابة، الامان، والتعاطف)، حيث اهتم الجانب الميداني منها بخدمات الهاتف النقال الذي شمل عينة من عملاء المؤسسات الثلاث (موبليس، جيزي و أوريدو "نجمة سابقا") بمدينة ورقلة.

eMail : (*) : benaichaoui_19@yahoo.fr

من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي إدراكات العملاء لمستوى أبعاد الجودة المتضمنة لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث (موبليس، جيزي و أوريدو "نجمة سابقا") ؟ وما طبيعة الارتباط بين تلك الأبعاد وتحقيق الرضا لدى هؤلاء العملاء.

– الفرضيات :

1- يدرك العملاء أن هناك مستوى معين لأبعاد الجودة ضمن خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث (موبليس، جيزي و أوريدو "نجمة سابقا").
- وتنبثق عنها الفرضية الفرعية التالية : إن هناك تفاوت في مستوى تلك الأبعاد بين مؤسسة وأخرى.

2- توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد جودة الخدمات (مجتمعة) للهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث و رضا العملاء.
- وتنبثق عنها الفرضية الفرعية التالية : توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من تلك الأبعاد (منفردة) ورضا العملاء لهذه المؤسسات.

– أهمية الدراسة :

1- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية قطاع الاتصالات عموما، حيث يمثل الهاتف النقال إحدى أبرز أركانه، باعتباره الوسيلة الأكثر استعمالا في عصرنا الحالي وبالتالي فإن مسألة الكشف عن مستوى أبعاد الجودة المتضمنة لخدماته يعد أمرا بالغ الأهمية.
2- وبالمقابل فإن قياس رضا عملاء هذا القطاع قصد معرفة أهم النقائص التي تتخلل خدماته في وسعه مساعدة القائمين على مؤسسات تقديم هذا النوع من الخدمات على الإطلاع عليها ومحاولة تصحيحها والسيطرة عليها، مما يساهم في تحسين جودتها.

– الدراسات السابقة :

1- دراسة إياد فتحي العالول، بعنوان : قياس جودة الخدمات التي تقدمها شركة جوال من وجهة نظر الزبائن في محافظات غزة 2011، اعتمدت هذه الدراسة في قياس جودة الخدمات التي تقدمها الشركة محل الدراسة على مقياس نموذج الفجوات بين الجودة المتوقعة والجودة المدركة لتحديد مستوى الرضا ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مستوى متوسط أحيانا ومستوى جيد أحيانا أخرى لعينة الزبائن التي شملتهم الدراسة.
2- مولود حواس ورابح حمودي، دراسة بعنوان : أهمية جودة الخدمات في تحقيق ولاء المستهلك، دراسة حالة خدمات الهاتف النقال للوطنية للاتصالات بالجزائر وتحديدا بمدينة البويرة، لقد استندت الدراسة إلى قياس الأداء الفعلي لمستوى الجودة المدركة وتوصلت الدراسة إلى مستوى مقبول لولاء المستهلك لهذه المؤسسة بمدينة البويرة محل الدراسة.

أما ما يميز الدراسة الحالية على أنها استهدفت معرفة مدى رضا عينة من العملاء على الخدمات التي تقدمها مؤسسات الهاتف النقال الثلاث (موبيليس، جيزي وأوريدو"نجمة سابقا") بمدينة ورقلة بالاعتماد على مقياس servqual الخماسي الأبعاد، حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تفيد عدم رضا هؤلاء العملاء بالقدر الكافي على خدمات هذه المؤسسات برغم ما يروج له بما يسمى بخدمات الجيل الثالث (G3) بالنسبة لمؤسستي موبيليس وأوريدو " نجمة سابقا"

– حدود الدراسة :

1- الحدود الزمنية : تمت الدراسة من 2013/07/16 إلى 2013/12/19.

2- الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على عينة من عملاء (مستخدمي) الهاتف النقال بمدينة ورقلة لدى المؤسسات الثلاث: موبليس، جيزي وأوريدو "نجمة سابقا".

– المنهج المستخدم في الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للاستدلال على مضامين الأدبيات التي تطرقت إلى أهم المفاهيم والأسس النظرية ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة بهدف إسقاط مضامين الدراسة النظرية على واقع صنف معين من تلك الخدمات المتمثلة فيما تقدمه مؤسسات الهاتف النقال الثلاث المتواجدة عبر التراب الوطني من خلال عينة لعملائها بمدينة ورقلة محل الدراسة الميدانية.

سوف نحاول تقديم عرضا وجيزا لبعض الجوانب الفكرية التي اهتمت بالمرجعيات النظرية لهذا الموضوع، من خلال التطرق إلى ماهية الخدمة عموما وكذا إلى الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة، ثم التعريف بعض الشيء بمفهوم الرضا لدى العميل.

1- ماهية الخدمة

1-1 التعريف بالخدمة : يجمع الخبراء على أهمية الخدمات في تنمية الناتج المحلي لمعظم البلدان، لاسيما المتقدمة منها، برغم جملة من الخصائص التي تميزها وتعقد من إمكانية تصميمها وتقديمها.

يعرفها محمد توفيق ماضي على كونها " نشاط أو سلسلة من الأنشطة التي إلى حد ما ذات طبيعة غير ملموسة وغير عادية".[1]

كما يعرفها أحمد السيد مصطفى على أنها " نشاط يؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات معينة لدى العميل".[2]

ومما تقدم يمكن القول أن الخدمة هي " نشاط أو سلسلة من النشاطات تغلب عليها خاصية اللاملموسية تقدم لإشباع حاجة أو حاجات معينة لدى طالبها".

2-1 خصائص مميزة للخدمة : تتميز الخدمة كمنتج بعدة صفات وخصائص تميزها عن السلعة وتتمثل هذه الخصائص أساسا فيما يلي :[3]

أ- الجانب غير الملموس للخدمة : تتميز النظم الخاصة بإنتاج وتقديم الخدمة بأن أنشطتها تؤدى دون أن يكون لها كيان مادي ملموس.

ب- سيطرة الجانب الإنساني على نظم إنتاج وتقديم الخدمة: من خلال تفاعل وانطباعات مقدم الخدمة وكذا المستفيد منها على حد سواء.

ج- تزامن إنتاج وتقديم الخدمة مع الأثر الذي يصيب العميل: أي أن العميل لا يتأثر بالخدمة إلا مع بداية تقديمها ويزداد ذلك مع مرور وقت تلقي هذه الخدمة.

د- الخدمات لا تخزن: أي لا يمكن تخزين الخدمة قبل بيعها وهذا على خلاف السلع التي يمكن تخزينها قبل بيعها.

ه- عدم تماثل مستويات الأداء في الخدمة: أي أنها لا تتسم بخاصية النمطية.

2- الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة :

1-2 تعريف جودة الخدمة : تعرف الجودة في الخدمات على أنها "معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات العملاء".[4]

كما تعرف على كونها "جملة الخصائص التي يجب أن تتوفر في الخدمة بهدف الوفاء بمتطلبات العميل".[5]

وتعرف أيضا بأنها "تقديم خدمة أفضل من توقعات العميل"[6]

فمن خلال التعاريف السابقة يتضح أنها ركزت في مجملها على التقدير الشخصي للعميل كمعيار أساسي لمعرفة حقيقة مستوى الجودة للخدمات التي تقدم له، ومن جهة أخرى يتضح أيضا أن مستوى هذه الجودة هو نسبي ويختلف من شخص إلى آخر، حيث يتطلب من مؤسسات تقديم الخدمة التركيز على اتجاهات هؤلاء العملاء حول ما يريدونه فعلا من هذه الخدمات باعتباره الطريق الرئيسي المؤدي إلى تحقيق رضاهم.

2-2 أبعاد الجودة في الخدمات : تمتلك الخدمات عموما أبعادا متعددة ترتبط أساسا بالجودة يمكن من خلالها تحديد قدرة إشباعها لحاجة العميل ولقد حددها خبراء الجودة في عشرة أبعاد وهي:[7] الإعتمادية، الملموسية، المصداقية (الثقة)، فهم ومعرفة حاجات العميل، الإتصال، الأمان (الضمان)، التمكين، سهولة الحصول على الخدمة، الاستجابة والتعاطف.

وفي هذا الصياغ لقد حدد Berry and parasuraman خمسة أبعاد أساسية من بين العشرة المذكورة كمقياس لجودة الخدمات أطلق عليها اسم مقياس « Servqual »[8]، حيث أثبت كفاءة عالية في المجال العملي، ولذلك سوف يتم الاعتماد على تلك الأبعاد الخمسة في الجانب الميداني لهذه الدراسة وهذه الأبعاد هي[9] : الاعتمادية، الملموسية، الاستجابة، الآمان والتعاطف، التي يمكن تفصيلها وفق ما يلي[10]

- الاعتمادية : التي تتمثل في مدى وفاء المؤسسة المقدمة للخدمة بوعودها التي وعدت بها عملائها بخصوص مستوى الجودة المتضمن لخدماتها.
- الملموسية (الماديات) : وهي كافة الملموسات المادية ذات الالتماس المباشر مع العملاء مثل المبنى، الديكور التجهيزات المادية لتسهيل تقديم الخدمة إلى غيره.
- الاستجابة : وهي مدى قدرة المؤسسة على تقديم الخدمة بصورة فورية ومتقنة وفقا لما يتطلع له العميل، وكذا التفاعل السريع مع الشكاوي والمقترحات والعمل على حلها وتلبيتها بصورة جيدة وفقا لتصوره.
- الأمان (الضمان) : وهو يشمل الاطمئنان النفسي والمادي اتجاه الخدمة المقدمة.
- التعاطف : التي تعني المحادثة المهذبة والاحترام المتبادل والشفافية والألفة كل هذا يقوي انطباعه حول مستوى جودة الخدمة.

3- ماهية الرضا لدى العميل

3-1 مفهوم الرضا لدى العميل : ويعرف الرضا لدى العميل على أنه "تعبيرا عن مدى تجاوب الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة لحاجات ورغبات العميل[11]، ويقول P.kotler بأنه "حكم العميل بالنظر إلى الخبرة الاستهلاكية الناتجة عن توقعاته بالنسبة للمنتج والأداء المدرك"[12]

كما يعرف أيضا بأنه "الحالة النفسية الناتجة عن عمليات تقييم مختلفة"[13]

وعلى ضوء هذه التعاريف نستطيع أن نقول أن الرضا لدى العميل يمثل مؤشرا رئيسيا يحدد للمؤسسة أهمية المنتج بالنسبة له (سلعة أم خدمة) وفقا لأبعاد الجودة المتوفرة فيه.

3-2 أهمية رضا العميل: يحقق رضا العميل جملة من الفوائد للمؤسسة أهمها: [14]

3-2-1- كسب ولاء وثقة العميل:

3-2-2- تحقيق الحصة السوقية المستهدفة والتفوق التنافسي الذي من خلاله تتوالى الأرباح والنتائج الجيدة.

3-2-3 يساهم بقوة في تحقيق البقاء والاستقرار والتطور

3-3 محددات الرضا لدى العميل: هناك عنصرين أساسيين يساهمان في تحديد الرضا لدى العميل هما: [15]

3-3-1- التوقعات: التي تعرف على كونها "مجموعة المعتقدات والأفكار التي يتوفر عليها العميل والتي تشكل جملة من المعايير والمقاييس الثابتة التي يقيم بموجبها قرار جودة منتج معين سواء أكان سلعة أم خدمة" [16]

3-3-2- الإدراكات: التي "تتمثل فيما يحصل عليه العميل فعلا من منافع وقيمة إستعمالية جراء حصوله على هذا المنتج." [17]

وهنا نكون أمام احتمالين:

- إما أن الإدراكات تتفوق على التوقعات ويكون هنا العميل أمام حالة جيدة من الرضا.
- أو إما العكس أي أن الإدراكات تكون أقل من التوقعات ويصاب حينها العميل بحالة من الإحباط التي تعبر عن عدم رضاه عن المنتج.

3-4- مراحل تحقيق الرضا لدى العميل: يمكن للمؤسسة التوصل إلى تحقيق رضا العميل من خلال ثلاثة مراحل أساسية وهي:[18]

3-4-1- فهم حاجات العميل: يتطلب من القائمين على وظيفة التسويق التتبع الدائم للسلوك الشرائي للعملاء قصد تحديد العوامل المؤثرة فيه وبالتالي الإلمام ومعرفة حاجاتهم وتطلعاتهم.

3-4-2- التغذية العكسية للعميل: ومن خلال هذه المرحلة تستعمل المؤسسة جملة من الطرق والأساليب لتعقب آراء هؤلاء العملاء واتجاهاتهم حول منتجاتها قصد معرفة آرائهم وتطلعاتهم.

3-4-3- القياس المستمر لرضا العميل: من خلال المقابلات والاستقصاءات وغيرها من الأدوات التي يجب على المؤسسة القيام بها باستمرار لمعرفة التغيرات الحاصلة في آراء العملاء بصدد العمل على تحقيق رضاهم باستمرار.

3-5 أثر الجودة في تحقيق رضا العميل: فمن خلال ما تقدم ذكره يتضح جليا تأثير جودة المنتج عموما سواء كان (سلعة أم خدمة) في تحقيق رضا العميل، أي أن الجودة في غالب الأحيان تؤدي إلى تحقيق الرضا لكن لما يتعلق الأمر بجودة الخدمات خصيصا، فإن هذه المسألة تزداد صعوبة نظرا لجملة الخصائص التي تميز الخدمات عن السلع، التي سبق التطرق إليها، لذلك جاءت جملة العناصر المحققة لجودة الخدمات في غالبها ذات أبعاد نفسية كالإعتمادية والتعاطف والأمان وغيرها قصد التأثير في الجودة التي يدركها العميل فعلا والتي تؤدي في الأخير إلى تحقيق الرضا لديه. [19]

II - الطريقة:

وهي المتعلقة بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وذلك من خلال مايلي:

1. مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من عملاء (مستعملي) الهاتف النقال بمدينة ورقلة محل الدراسة، للمؤسسات الثلاث المتواجدة بالسوق الجزائري (موبليس، جيزي و أوريدو "نجمة سابقا").

2. عينة الدراسة :

شملت الدراسة 240 عميل لدى المؤسسات الثلاث بمدينة ورقلة تم توزيع قوائم الاستبيان بالتساوي عليهم أي 80 استمارة لعملاء كل مؤسسة: إذ كانت قوائم الاستبيانات السلمية المسترجعة 62 قائمة بالنسبة لموبليس أي بنسبة 77,50 %، و52 قائمة بالنسبة لجيزي أي بنسبة 65%، و46 قائمة لأوريدو (نجمة سابقا) أي بنسبة 57,50 %، وعليه فلقد قدر العدد الإجمالي للقوائم المسترجعة السليمة والصالحة للتحليل 160 قائمة أي بنسبة 66,67 %.

3. وصف عبارات الاستبيان :

أما فيما يتعلق بوصف فقرات استمارة الاستبيان فقد شملت معلومات حول العملاء المبحوثين ومدى إدراكهم لمستوى توفر أبعاد جودة الخدمات التي يتلقونها بالاعتماد على مقياس Servqual خماسي الأبعاد الذي سبق التعريف به وهذه الأبعاد هي: الملموسية (أي العناصر المادية في الخدمة)، الاعتمادية، الاستجابة، التعاطف والأمان، إضافة إلى عبارات متعددة تمحورت حول مدى رضا هؤلاء العملاء على جودة الخدمات المقدمة، وبذلك شملت استمارة الاستبيان ثلاثة أجزاء رئيسية التي يمكن توضيحها بإيجاز وفق ما يلي:

- **الجزء الأول :** فلقد تضمن وصف أفراد عينة البحث، أي بياناتهم الشخصية من حيث الجنس، السن، المهنة.
- **الجزء الثاني :** فلقد خصص لتحديد مستوى إدراك مدى توفر أبعاد الجودة المتضمنة لخدمات الهاتف النقال من وجهة نظر العملاء، إذ اشتمل هذا الجزء على 15 عبارة للإبعاد الخمسة للجودة وفق المقياس المذكور، أي بمعدل ثلاثة عبارات لكل بعد من تلك الأبعاد وهي موزعة كما يلي:الملموسيـة: من العبارة (1 إلى 3)، الاعتمادية: من العبارة (4 إلى 6)، الاستجـابة: من العبارة (7 إلى 9)، التعـاطف: من العبارة (10 إلى 12)، الأمـــان: من العبارة (13 إلى 15).
- **الجزء الثالث :** فلقد خصص لمعرفة مدى رضا العميل على الخدمات التي يتلقاها من لدن المؤسسة التي يتم التعامل معها، حيث اشتمل هذا الجزء على 10 عبارات. من العبارة (16-25).

4. الأساليب الإحصائية المستعملة :

لقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية الضرورية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من خلال عينة البحث، وقد تم احتساب النتائج ومعالجتها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ويمكن التعرض إلى هذه الأساليب الإحصائية وفق ما يلي :

1-4 التوزيعات التكرارية : لتحديد خصائص مفردات عينة الدراسة.

2-4النسب المئوية : لإظهار نسبة الإجابات المتعلقة بكل مفردة قياسا بباقي الإجابات الأخرى لمفردات العينة.

3-4المتوسط الحسابي: من اجل وصف خصائص العينة، وتحديد اتجاه الإجابات وتأثيرها على متغيرات الدراسة بعد إعطاء الأوزان (1،2،3،4،5) (أتفق تماما، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق تماما) المتعلق بجزئي استمارة الاستبيان الثاني والثالث وذلك وفق المعادلة التالية: $x = \frac{\sum xi}{n}$

4-4 الانحراف المعياري : ليبين درجة التشتت في الإجابات عن متوسطها الحسابي، إذا كلما قلت قيمته زادت درجة تركيز الإجابات حول المتوسط الحسابي، والذي يحسب بموجب المعادلة التالية: $S = \sqrt{\frac{\sum(xi-\bar{x})^2}{n}}$

5-4 تحليل الارتباط : لإثبات وجود علاقة ارتباط معنوية بين ابعاد جودة الخدمة المقدمة (مجتمعة) ورضا العملاء وكذا من خلال وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من تلك الأبعاد ورضا العملاء، الذي يحسب وفقا للعلاقة : $r = \frac{\sum[(x-\bar{x})(y-\bar{y})]}{\sqrt{\sum(x-\bar{x})^2 \sum(y-\bar{y})^2}}$ _

5. قياس مستوى صدق وثبات الاستبيان :

1-5 قياس الصدق : وللتحقق من صدق الاستبيان كأداة لجمع البيانات، تمت الاستعانة بعدد من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في إدارة الأعمال والتسويق والإحصاء قصد تحكيم عبارته.

2-5 قياس الثبات : باستخدام مقياس "ألفا كرونباخ" لقياس مستوى ثبات العناصر المكونة للأبعاد الخمسة التي استعملت لقياس مستوى أبعاد الجودة من وجهة نظر العملاء حول خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث.

كان متوسط نتائج هذه الأبعاد 0,844 والذي يعبر على مستوى الاتساق الداخلي بين العناصر المكونة لكل بعد من الأبعاد الخمسة، إذ يعتبر مقبولا لأنه أعلى من 60% وهي النسبة المسموح بها في مثل هذه الدراسات.

6. نبذة عن المؤسسات الثلاث محل الدراسة :

1-6 مؤسسة موبليس(mobilis) : والتابعة إلى مؤسسة الجزائر للاتصالات، دخلت إلى الخدمة منذ نهاية سنة 2000 وهي تظم حوالي 120 وكالة وأكثر من 60 ألف نقطة بيع، أهم خدماتها اشتراكات، موبي كنترول، قوسطو، موبيليس كارت، موبي كونكت، MMS، ...إلخ وخدمة 3G.

2-6 مؤسسة جيزي (Djezzy) : و التابعة لمؤسسة أوراسكوم تليكوم الجزائر، دخلت السوق الجزائرية منذ جويلية 2001 وهي متواجدة بجميع الولايات تقريبا، أهم خدماتها الرسائل الصوتية، المكالمات المزدوجة، تحويل المكالمات، الفاتورة المفصلة...إلخ.

3-6 مؤسسة أوريدو"نجمة سابقا" (ooredoo) : تابعة للوطنية الكويتية للاتصالات، تم اطلاقها التجاري في ماي 2004 في عدد قليل من الولايات، ثم عممت على باقي الولايات فيما بعد وأصبحت مؤخرا تحمل إسم أوريدو منذ ديسمبر 2013 وهي أول من أدخل خدمة الرسائل المتعددة السمعية البصرية، من أهم خدماتها الرسائل القصيرة، الرسائل المصورة، الإطلاع على البريد الصوتي، نظام الاتصال بشبكة الانترنت (GPRS) ودخلت نهاية سنة 2013في إطلاق خدمات الجيل الثالث لعشر ولايات على أن تعمم على باقي الولايات لاحقا.

III - النتائج ومناقشتها:

سوف نتطرق إلى مناقشة النتائج ومحاولة تفسيرها وصولا في الأخير إلى اختبار فرضيات الدراسة.

1. التعرف على بعض خصائص البيانات الشخصية لأفراد العينة المبحوثة :

1-1 توزيع أفراد العينة حسب الجنس للمؤسسات الثلاث :

1-1-1 مؤسسة موبيليس : يتضح من الجدول رقم (01) ان ما نسبته 55% ذكورا و الباقي أي 45% إناثا وهذا يعني أن أكثر أفراد العينة نسبيا هم من الذكور.

2-1-1 مؤسسة جيزي : بين الجدول المشار إليه أن ما نسبته 52% من الذكور و48% من الإناث وهاتين النسبتين متقاربين بفارق بسيط لعنصر الذكور.

3-1-1 مؤسسة أوريدو (نجمة سابقا) : يشير نفس الجدول إلى أن ما نسبته 54% من الذكور والباقي أي 46% إناثا أي أن الزيادة النسبية فهي لعنصر الذكور.

2-1 توزيع أفراد العينة حسب العمر :

1-2-1 مؤسسة موبيليس: بين الجدول رقم (02) أن ما نسبته 9,67 % أقل من 20 سنة، بينما بلغت نسبة الذين أعمارهم بين (20-30 سنة) 48,38 %، وأن نسبة الذين أعمارهم بين (31-40 سنة) 25,21 %، أما الذين تقع أعمارهم بين (41-50 سنة) 11,31 %، وما فوق 50 سنة 4,84 %.

2-2-1 مؤسسة جيزي: يشير نفس الجدول أن ما نسبته 7,69 % مما يقل أعمارهم عن 20 سنة، في حين أن نسبة الذين أعمارهم بين (20-30 سنة) 46,16 %، وان نسبة الذين تقع أعمارهم بين (31-40سنة) 23% أما نسبة الذين تقع أعمارهم بين (41-50 سنة) 19,23 %، وما فوق 50 سنة 3,85 %.

3-2-1 مؤسسة أوريدو (نجمة سابقا): إن نسبة الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة 15,22 %، في حين أن نسبة الذين تقع أعمارهم بين (20-30 سنة) 26,09 %، أما نسبة الذين تقع أعمارهم بين (31-40 سنة) 34,78 %، في حين نسبة الذين تقع أعمارهم بين (41-50 سنة) 17,40 %، وما فوق 50 سنة 6,52 %. مما سبق يتضح أن الفئة العمرية (20-30 سنة) هي الأكثر نسبة لدى المؤسسات الثلاث وتليها الفئات العمرية الأخرى.

3-1 توزيع أفراد العينة حسب المهنة :

1-3-1 مؤسسة موبليس : يشير الجدول رقم (03) أن 51,61 % هم من شريحة الموظفين، في حين أن ما نسبته 30,65 % يمثلون شريحة الطلبة، وأن ما نسبته 14,52 % يمثلون شريحة الأعمال الحرة، أما الباقي وهو ما نسبته 3,22 % فهم يمثلون شريحة البطالون.

2-3-1 مؤسسة جيزي : بين نفس الجدول أن 57,69 % هم من الموظفين، بينما أن ما نسبته 19,23 % يمثلون شريحة الطلبة، وأن 13,46 % يمثلون شريحة الأعمال الحرة، وأن 9,62 % يمثلون شريحة البطالين.

3-3-1 مؤسسة أوريدو : يشير الجدول السابق أن 43,48 % هم من الموظفين، بينما أن ما نسبته 26,08 % يمثلون شريحة الطلبة، وأن 17,39 % يمثلون شريحة الأعمال الحرة، وأن 13.04 % يمثلون شريحة البطالين.
فمما تقدم تبين أن نسبة الموظفين نمثل النسبة الأكبر لدى المؤسسات الثلاث يليها الطلبة فالأعمال الحرة والبطالين.

2. تقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث من وجهة نظر العملاء :

تبين الجداول من (4 إلى 6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذا الأهمية النسبية المتعلقة بأبعاد جودة خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث، حيث بينت نتائج التحليل الإحصائي بالنسبة لكل بعد وفيما يتعلق بكل مؤسسة على حدا ما يلي :

1-2 بما تعلق بمؤسسة موبليس :

1-1-2 بعد الملموسية: والممثل بواسطة العبارات من (1-3)، إن المتوسط الحسابي لهذه العبارات تراوح ما بين (3,34 و 3,61) وهذا يعبر عن ان مستوى الجودة المتعلق بهذا البعد كان مقبولا، وان العبارة رقم (3) القائلة: "تمتلك المؤسسة ديكورا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء" هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3,61) وبانحراف معياري (0,87) وهو الأفضل لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم مستوى جودة أبعاد خدمات الهاتف النقال لهذه المؤسسة على الإطلاق.

2-1-2 بعد الاعتمادية : والممثل بواسطة العبارات (من 4 إلى 6)، فيما يتعلق بمستوى جودة هذا البعد كان متواضعا بمتوسط حسابي عام (2,80) اي أقل من (ثلاثة) وبانحراف معياري (1,15) وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,69 و 2,94)، وان العبارة رقم (4): "يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل المشاكل التي يواجهها العملاء" هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2,94) وبانحراف معياري (0,80) ،

3-1-2 بعد الاستجابة : وهو من العبارة (7 إلى 9)، إن مستوى جودة هذا البعد كان دون المستوى بمتوسط حسابي عام (2,99) وهو أقل من (ثلاثة) وبانحراف معياري (1,03)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,84 و 3,13) وأن العبارة رقم (7) القائلة: "لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء" هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد حيث بلغ متوسطها الحسابي (3,13) وبانحراف معياري (0,99).

4-1-2 بعد التعاطف : والممثل بالعبارة من (10 إلى 12)، لقد أظهرت التحاليل الإحصائية المتعلقة بهذا البعد بأن مستوى الجودة كان متوسطا بمتوسط حسابي عام (3,01) وبانحراف معياري (1,21) و تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,31 و 3,45)، حيث أن العبارة رقم (12) "يتحلى موظفي المؤسسة بالشفافية التامة اتجاه العملاء لدى تقديمهم مختلف الخدمات المطلوبة من طرفهم" هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3,45) وبانحراف معياري (1,02)، حيث حل ثالثا لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم جودة خدمات هذه المؤسسة.

5-1-2 بعد الأمان : وهو من العبارة (13 إلى 15)، إن مستوى جودة هذا البعد كان مقبولا لحد ما بمتوسط حسابي عام (3,32) وهو أكبر من (ثلاثة) وبانحراف معياري (0,92)، بينما كانت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,31 و 3,45)، حيث أن العبارة رقم (15) القائلة: "يشعر العملاء بالراحة عند تعاملهم مع مختلف الموظفين" هي الأكثر تأثيرا فيما تعلق بهذا البعد بمتوسط حسابي (3,47) وبانحراف معياري (0,86) وهو ثانيا لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم جودة خدمات هذه المؤسسة على الإطلاق.

ومن خلال ما تقدم بخصوص تقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة موبليس أنها تراوحت ما بين الأقل من المتوسط بقليل وفي حدود المتوسط وكان بعدي الملموسية والأمان الأكثر تقييما من طرف عملاء هذه المؤسسة بينما كان بعدي الاستجابة والاعتمادية على التوالي الأقل تقييما.

2-2 بما تعلق بمؤسسة جيزي :

1-2-2 بعد الملموسية: لقد أظهر التحليل الإحصائي المتعلق بهذا البعد بأن مستوى الجودة كان مقبولا إلى حد ما بمتوسط حسابي عام (3,56) وبانحراف معياري (0,93) وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 3,36 و

3,75)،حيث كانت العبارة رقم (1) القائلة: "يمتلك مقر المؤسسة مظهرا جذابا "هي الأكثر تأثيرا في هذا البعد بمتوسط حسابي (3,75) وبانحراف معياري (0,75) وبالتالي هو الأفضل لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم مستوى جودة أبعاد خدمات هذه المؤسسة على الإطلاق.

2-2-2 بعد الاعتمادية: فيما يخص مستوى جودة هذا البعد كان عموما متوسطا ومقبولا إلى حد ما بمتوسط حسابي عام (3,14) وبانحراف معياري (0,94) وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,86 و3,50)، إذ أن العبارة رقم (6) القائلة : "لدى موظفي المؤسسة القدرة على التعامل بشكل جيد" هي الأكثر تأثيرا فيما تعلق بهذا البعد بمتوسط حسابي (3,50) وانحراف معياري (0,91).

3-2-2 بعد الاستجابة : لقد كشفت التحاليل الإحصائية المتعلقة بهذا البعد بأن مستوى الجودة كان متوسطا عموما لكنه الأضعف لمجمل أبعاد الجودة المتعلقة بخدمات هذه المؤسسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لمجمل عباراته (3,08) وبانحراف معياري (1,04)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 2,96 و3,21)، وأن العبارة رقم (7) القائلة: "لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء هي "الأكثر تأثيرا في هذا البعد بمتوسط حسابي (3,21) وبانحراف معياري (1,12).

4-2-2 بعد التعاطف : فيما يخص مستوى جودة هذا البعد كان مقبولا أيضا بمتوسط حسابي عام (3,31) وبانحراف معياري (1,00) و تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته (ما بين 3,15 و 3,54)، حيث كانت العبارة رقم (10) القائلة: "يتحلى موظفي المؤسسة بالمحادثة الرفيعة والمهذبة" الأكثر تأثيرا لمجمل العبارات المتعلقة بهذا البعد بمتوسط حسابي (3,54) وبانحراف معياري (0,98).

5-2-2 بعد الأمان : لقد أفاد التحليل الإحصائي المتعلق بهذا البعد بأن مستوى جودته كان مقبولا على العموم، بمتوسط حسابي عام (3,38) وبانحراف معياري (0,93) وتراوحت المتوسطات الحسابية المتعلقة بعبارته (ما بين 3,08 و3,73)، كانت العبارة رقم (15) القائلة : "يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين" الأكثر تأثيرا في هذا البعد وحل ترتيبها ثانيا لمجمل العبارات المتعلقة بتقييم جودة خدمات هذه المؤسسة عل الإطلاق بمتوسط حسابي (3,73) وبانحراف معياري (0,83).

ومما تقدم ذكره بخصوص تقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة جيزي أنها كانت في مجملها في حدود المتوسط إذ كانا بعدي الملموسية والأمان الأكثر تقييما من قبل عملاء هذه المؤسسة، بينما كانا بعدي الاعتمادية والاستجابة على التوالي الأقل تقييما.

3-2 بما تعلق بمؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" :

1-3-2 بعد الملموسية : لقد أفاد التحليل الإحصائي المتعلق بهذا البعد بأن مستوى جودته كان مقبولا إلى حد ما وبمتوسط حسابي عام (3,64) وهو الأعلى لمجمل معدلات المتوسطات الحسابية المتعلقة بكافة الأبعاد على مستوى المؤسسات الثلاثة مجتمعة وبانحراف معياري (1,19) وتراوحت المتوسطات الحسابية لكافة عبارات هذا البعد (ما بين 3,35 و4,52)، حيث يعد هذا الأخير المتوسط الحسابي الأعلى لكافة العبارات وللمؤسسات الثلاث على الإطلاق، وهو المقابل للعبارة رقم (3) القائلة : "تمتلك المؤسسة ديكورا وأثاثا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء.

2-3-2 بعد الاعتمادية : فيما يتعلق بمستوى جودة هذا البعد كان متوسطا هو الآخر ومقبولا إلى حد ما بمتوسط حسابي عام (3,25) وانحراف معياري (0,88) وتراوحت المتوسطات الحسابية لمجمل عبارات هذا البعد (ما بين 3,02 و3,41) وكانت العبارة رقم (4) القائلة: "يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل مختلف المشاكل التي يواجهها العملاء "الأكثر تأثيرا في هذا البعد بمتوسط حسابي (3,41) وبانحراف معياري (0,78).

3-3-2 بعد الاستجابة : لقد أظهرت التحاليل الإحصائية المتعلقة بهذا البعد بأن مستوى الجودة كان مقبولا إلى حد ما وبمتوسط حسابي عام (3,10) وانحراف معياري (1,09)، لكنه الأضعف لمجمل أبعاد الجودة لهذه المؤسسة وتراوحت المتوسطات الحسابية لمجمل عبارات هذا البعد (ما بين 3,02 و3,83)، كانت العبارة رقم (9) القائلة : "يواجه موظفي المؤسسة مشاكل العملاء بشكل سريع وسليم" الأكثر تأثيرا في هذا البعد بمتوسط حسابي قدر بـ (3,83) وبانحراف معياري (0,98) وهو ثانيا لمجمل العبارات المتعلقة بهذه المؤسسة.

4-3-2 بعد التعاطف : أما فيما يتعلق بهذا البعد، فإن مستوى جودته كان متوسطا بمتوسط حسابي عام (3,39) وانحراف معياري (1,09) وتراوحت المتوسطات الحسابية لمجمل عبارات هذا البعد (ما بين 3,35 و3,48)، وان أكثر العبارات تأثيرا هي العبارة رقم (11) القائلة: "يغلب على ممارسة الموظفين الألفة والاحترام إزاء مختلف العملاء" بمتوسط حسابي (3,48) وبانحراف معياري (1,27).

5-3-2 بعد الأمان : لقد أفاد التحليل الإحصائي المتعلق بهذا البعد بأن مستوى جودته كان مقبولا إلى حد ما هو الآخر وبمتوسط حسابي عام (3,24) وبانحراف معياري (0,88) بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة عباراته (ما

بين 2,67 و3,74)، و العبارة الأكثر تأثيرا في هذا البعد هي العبارة رقم (15) القائلة: "يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين" بمتوسط حسابي (3,74) وانحراف معياري (0,30) وحل ترتيبها ثالثا لمجمل العبارات المتعلقة بهذه المؤسسة.

واستنادا إلى ما تقدم ذكره بخصوص تقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة أوريدو (نجمة سابقا) أنها كانت في حدود المتوسط أو فوقه بقليل وكانا بعدي الملموسية والتعاطف الأكثر تقييما من لدن عملاء هذه المؤسسة، بينما كانا بعدي الأمان والاستجابة الأقل تقييما.

3. تحليل ترتيب أبعاد مستوى جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث من وجهة نظر العملاء :

من خلال التحاليل السابقة يتبين لنا ترتيب مستوى أبعاد الجودة المتعلقة بكل مؤسسة على حدا من خلال الجداول (من 7 إلى 9) التي يمكن التطرق لها وفق العرض الموالي:

1-3 فيما تعلق بمؤسسة موبليس : لقد أفادت النتائج الإحصائية المتعلقة بمستوى أبعاد الجودة مجتمعة بالنسبة لهذه المؤسسة على أنها متوسطة من خلال مؤشر المتوسط الحسابي العام لمجمل تلك الأبعاد الذي قدر (3,09)، حيث كانت المتوسطات الحسابية لتلك الأبعاد على التوالي (2,80، 2,99، 3,01، 3,32، 3,43) وهي على الترتيب (الاعتمادية، الاستجابة، التعاطف، الأمان، الملموسية) واعتبرت هذه النتائج الأضعف قياسا بنتائج باقي المؤسسات.

2-3 فيما تعلق بمؤسسة جيزي : إن نتائجها كانت متوسطة أيضا لكن أفضل نسبيا من مؤسسة موبليس، حيث قدر المتوسط الحسابي العام لمجمل أبعادها (3,29) وكانت المتوسطات الحسابية لتلك الأبعاد على التوالي (3,08، 3,14، 3,31، 3,38، 3,56) وهي على الترتيب (الاستجابة، الاعتمادية، التعاطف، الأمان، الملموسية).

3-3 فيما تعلق بمؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" : اعتبرت نتائج هذه المؤسسة هي الأحسن نسبيا وكان المتوسط الحسابي العام لمجمل أبعادها (3,32) وقدرت المتوسطات الحسابية لتلك الأبعاد على النحو التالي (3,10، 3,24، 3,25، 3,39، 3,64) وهي على الترتيب (الاستجابة، الأمان، الاعتمادية، التعاطف، الملموسية).

4. تقييم مستوى رضا العملاء حول جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث :

تبين الجداول من (10 إلى 12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية المتعلقة بمستوى رضا العملاء حول جودة خدمات المؤسسات الثلاث وذلك بالاعتماد على الجزء الثالث من الاستبيان وهو من العبارة (16 إلى 25).

1-4 فيما تعلق بمؤسسة موبليس : لقد أظهرت التحاليل الإحصائية المتعلقة بمستوى رضا العملاء لهذه المؤسسة أنه قريب من المتوسط بمتوسط حسابي عام (2,99) وهو قريب جدا من (ثلاثة) وبانحراف معياري (1,07) وتراوحت المتوسطات الحسابية لكافة العبارات ما بين (2,08 و 3,37) وأكثر العبارات تأثيرا في هذا الجانب هي العبارة رقم (20) القائلة: "تقدم المؤسسة تخفيضات معتبرة وحتى خدمات مجانية في الأعياد والمناسبات" بمتوسط حسابي (3,37) بانحراف معياري (1,17) تليها العبارات 18، 24 و22، بينما حلت العبارتين 19 و25 في آخر الترتيب.

مما تقدم بخصوص تقييم رضا العملاء حول جودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة موبليس أنه قارب المتوسط، حيث كانت المسائل المتعلقة بالتخفيضات في أسعار الخدمات والخدمات المجانية أيام المناسبات وكذا حسن الاستقبال والمعاملة العادلة أكثر المسائل المحققة للرضا، على عكس ما تعلق بقضايا أسعار الخدمات في سائر الأيام والحفاظ على مصالح العملاء ومستوى التغطية.

2-4 فيما تعلق بمؤسسة جيزي : لقد أفادت التحاليل الإحصائية المتعلقة بمستوى رضا العملاء لهذه المؤسسة كان في حدود المتوسط بمتوسط حسابي عام (3,08) وانحراف معياري (1,06)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة العبارات ما بين (2,58 و 3,50) وكانت أكثر العبارات تأثيرا في هذا الجانب هي العبارة رقم (20) (أيضا) بمتوسط حسابي (3,50) وانحراف معياري (0,94) تليها العبارات 18، 16 و17، بينما حلت العبارات 24، 19 و21 آخر الترتيب.

ومن خلال ما تقدم بخصوص تقييم رضا العملاء حول جودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة جيزي أنه كان في حدود المتوسط، إذ حظيت المسائل المتعلقة بالتخفيضات في أسعار الخدمات أيام المناسبات وحسن الاستقبال بأولى مراتب الرضا لدى عملاء هذه المؤسسة، بينما حلت المسائل المتعلقة بأسعار الخدمات في سائر الأيام ووفاء المؤسسة بواجبها على أكمل وجه وغيره بالمراتب الأخيرة.

3-4 فيما تعلق بمؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" : لقد أظهرت التحاليل الإحصائية المتعلقة بمستوى رضا العملاء لهذه المؤسسة كان مقبولا إلى حد ما وبمتوسط حسابي عام (3,34) وانحراف معياري (1,01) وتراوحت المتوسطات الحسابية لكافة العبارات ما بين (3,08 و 3,76) وكانت أكثر العبارات تأثيرا في هذا الجانب هي العبارة رقم (20) (أيضا) كالمؤسستين السابقتين بمتوسط حسابي (3,76) وبانحراف معياري (0,79) تلتها العبارات 18، 19 و22، بينما حلت العبارات 21، 25 و24 آخر الترتيب.

واستنادا إلى ما تقدم ذكره بخصوص تقييم مستوى رضا العملاء حول جودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة أوريدو (نجمة سابقا) انه كان متوسطا، إذ حظيت القضايا المتعلقة بحسن الاستقبال والعمل على تحسين الخدمات أولى المسائل المحققة للرضا بينما لم تحظ المسائل المتعلقة بوفاء المؤسسة بوعودها وكذا اعتبار مصالح العملاء دوما فوق كل اعتبار وغيرها بالمستوى المطلوب.

فمن خلال نتائج التحاليل الإحصائية السابقة الخاصة بتقييم مستوى أبعاد الجودة في الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث المتعلقة بعبارات الاستبيان (1-15)، التي عكست المستوى المتوسط لأبعاد الجودة المتضمنة لخدمات المؤسسات الثلاث حيث يفهم من ذلك أن تلك الأبعاد لم ترق إلى إقناع العميل بالقدر الكافي، الذي يتطلع إلى مستوى أفضل، لاسيما فيما يتعلق بأهم الأبعاد تأثير وهما بعدي الاعتمادية والاستجابة اللذان حلا آخر الترتيب تقريبا، هذا بالرغم من الضجة الإعلامية حول ما يسمى بخدمات الجيل الثالث (3G) التي أطلقتها مؤخرا مؤسستي موبليس وأوريدو، حيث لم تزل الأمور تراوح مكانها، في حين دخلت بعض البلدان المجاورة خدمات الجيل الخامس بامتياز.

حيث أكدت ذات النتائج الخاصة بقياس مستوى رضا العملاء على جودة الخدمات المقدمة من طرف تلك المؤسسات والمتعلقة بعبارات الاستبيان (16-25) بأنها لم ترق للمستوى المطلوب، إذا استثنينا عوامل قليلة حضت بمستوى مقبول تمثل ذلك في العبارتين 20 و18 المتعلقتين بالتخفيضات في أسعار المكالمات أيام المناسبات والأعياد، وكذا حسن الاستقبال الذي يحض به هؤلاء العملاء، في المقابل ثمة عوامل متعددة لم ترق للمستوى المطلوب يأتي في أولها رداءة مستوى التغطية لدى شبكات المؤسسات الثلاث في كثير من الأحيان، علاوة على أن أسعار الخدمات لم تحض بمستوى الرضا المطلوب، كما أن النظر لمصلحة العملاء على كونها دوما فوق كل اعتبار لم تحض غالبا بالقدر الكافي، أما من حيث الترتيب، تأتي مؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" أولا بأفضل متوسط حسابي عام نسبيا، تليها مؤسسة جيزي وحلت مؤسسة موبليس آخرا وهذا يطابق تماما الترتيب السابق لمستوى أبعاد الجودة في خدمات هذه المؤسسات.

5. اختبار فرضيات الدراسة :

1-5 الفرضية الأولى القائلة : يدرك العملاء أن هناك مستوى معين لأبعاد الجودة ضمن خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث، التي انبثقت عنها الفرضية الفرعية التالية: أن هناك تفاوت في مستوى تلك الأبعاد ما بين مؤسسة وأخرى.

- فعلى مستوى مؤسسة موبليس: أفادت النتائج المتعلقة بتقييم العملاء لمستوى أبعاد الجودة ضمن الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة على أنها كانت مابين دون المتوسط بقليل فيما تعلق ببعدي الاعتمادية والاستجابة بمتوسط حسابي عام على التوالي (2,80 و 2,99) وفوق المتوسط قليلا بالنسبة لأبعاد التعاطف، الأمان والملموسية على الترتيب (3,01 و 3,32 و 3,43).
- أما على مستوى مؤسسة جيزي: فلقد أشارت نفس النتائج على أن مستوى هذه الأبعاد كان فوق المتوسط بقليل بمتوسطات حسابية عامة (3,08 ، 3,14 ، 3,25 ، 3,38 ، 3,51) وهي على الترتيب (الاستجابة، الاعتمادية، التعاطف، الأمان، الملموسية).

- فيما تعلق بمؤسسة أوريدو "نجمة سابقا": فلقد أفادت ذات النتائج على أن مستوى هذه الأبعاد كان أيضا فوق المتوسط بقليل لكافة الأبعاد وبأفضلية نسبية عن باقي المؤسسات، من خلال المتوسطات الحسابية العامة لكافة تلك الأبعاد (3,10 ، 3,24 ، 3,25 ، 3,39 ، 3,64) وهي على الترتيب (الاستجابة، الاعتمادية، التعاطف، الأمان، الملموسية).

ومما تقدم يتضح أن العملاء يدركون أن هناك مستوى معين لأبعاد الجودة ضمن خدمات المؤسسات الثلاث من خلال تقييمهم لمختلف تلك الأبعاد ولكل مؤسسة على حدا وبذلك يتم قبول الفرضية الأولى هذه.

أما بخصوص ترتيب أبعاد الجودة المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث ولكل مؤسسة منفردة فلقد أفصحت نتائج التحليل الإحصائي عن ما يلي :

إن مؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" حلت الأولى بأفضلية نسبية عن جيزي وموبليس بمتوسط حسابي عام لمجمل الأبعاد (3,32) تليها مؤسسة جيزي (3,27) وأخيرا موبليس (3,09). إذ يفهم من ذلك أن هناك تفاوتا في مستوى تلك الأبعاد ما بين مؤسسة وأخرى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى هذه.

2-5 الفرضية الثانية والقائلة : توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد جودة الخدمات (مجتمعة) للهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث ورضا العملاء لدى هذه المؤسسات، التي انبثقت عنها الفرضية الفرعية التالية : توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من تلك الأبعاد (منفردة) ورضا العملاء لهده المؤسسات.

فلقد أشارت الجداول من (13 إلى 15) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين أبعاد جودة خدمات الهاتف النقال (مجتمعة) المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث باعتبارها (متغيرات مستقلة) وتحقيق الرضا لدى عملاء هذه المؤسسات باعتبارها (المتغير التابع)، فيما تعلق بمؤسسة موبليس بلغت قيمة الارتباط (المؤشر الكلي) (0,772) التي تعد مرتفعة إلى حد ما، أما فيما تعلق بمؤسسة جيزي فلقد بلغت قيمة الارتباط (المؤشر الكلي) (0,792) التي تعد مرتفعة أيضا، أما لدى مؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" فإن قيمة الارتباط (المؤشر الكلي) بلغت (0,847) وهي الأكثر ارتفاعا قياسا بالمؤسستين السابقتين، وتأسيسا عليه يتم إثبات صحة الفرضية الثانية هذه.
كما أوضحت نفس الجداول السابقة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من أبعاد جودة الخدمات (الخمسة) (منفردة) وهي (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، التعاطف والأمان) للمؤسسات الثلاث ورضا العملاء، ففيما يخض مؤسسة موبليس بلغت قيم معامل الارتباط لتلك الأبعاد على الترتيب (0,734 ، 0,646 ، 0,618 ، 0,882 ، 0,749)، أما بالنسبة لمؤسسة جيزي فلق كانت تلك القيم (0,685،0,853 ، 0,633 ، 0,606 ، 0,778)، في حين بلغت لدى مؤسسة أوريدو "نجمة سابقا" (0,839 ، 0,629 ، 0,589 ، 0,805، 0,854)، حيث تفسر هذه النتائج أن الزيادة في نسب أبعاد الجودة (منفردة) لدى المؤسسات الثلاث يقابلها ارتفاع في تحقيق الرضا لعملائها وهذا ما يحقق صحة الفرضية الفرعية للفرضية الثانية هذه.

IV - الخلاصة :

من خلال تحاليلنا السابقة لتقييم مستوى جودة أبعاد خدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف مؤسسة موبليس، جيزي وأوريدو "نجمة سابقا" من وجهة نظر عينة من العملاء بمدينة ورقلة يمكننا استخلاص جملة من الاستنتاجات وتقديم بعض التوصيات التي نراها مفيدة في هذا الشأن.

1- الاستنتاجات :

1-1 إن مستوى جودة خدمات الهاتف النقال لا يزال متأخرا برغم النتائج المتوسطة التي أفصحت عنها هذه الدراسة وبرغم التصريحات المبالغ فيها فيما يخص خدمات إطلاق الجيل الثالث (3G) لموبليس وأوريدو التي لا تزال تراوح مكانها قياسا بجيراننا تونس التي شرعت في الجيل الرابع، والمغرب الذي يشرع في خدمات الجيل الخامس.
2-1 من حيث الترتيب على مستوى المؤسسات الثلاث المتواجدة في السوق الجزائري هناك افضلية نسبية وهي طفيفة لخدمات أوريدو "نجمة سابقا" تليها جيزي وموبليس التي حلت أخيرة.
3-1 لقد كشفت الدراسة أيضا على عوامل متعددة كثيرا ما يشكوا منها العملاء، كرداءة مستوى التغطية لدى شبكات المؤسسات الثلاث في كثير من الأحيان ولاسيما لدى موبليس، كما ان مصلحة العميل دوما فوق كل اعتبار هي بعيدة تماما عن واقع ممارسات هذه المؤسسات في أغلب الأحيان.

2- التوصيات :

1-2 إن مسألة تحسين جودة أبعاد الخدمة في خدمات الهاتف النقال لا يجب أن ينظر لها على كونها مجرد إستراتيجية فحسب تتخلل تسيير هذه المؤسسات، بل هي في الواقع مطلبا إنسانيا ومجتمعيا يجب التكفل به على أكمل وجه.
2-2 في زمن العولمة وهذا الانفتاح المهول لمختلف الأسواق يصنف سوق خدمات الهاتف النقال في طليعة تلك الأسواق، فإن مسألة إرضاء عملائه ليست بالأمر الهين حيث يتطلب من هذه المؤسسات المتواجدة بالسوق الجزائري بذل الجهد الكثير لتحقيق تلك المطالب.
3-2 كما أنه من المفيد فتح الأبواب أمام المزيد من المؤسسات الوافدة والمتميزة في خدمات هذا القطاع للرفع من مستوى المنافسة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (1) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس للمؤسسات الثلاث.

المؤسسة	الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
موبليس	**الذكور**	34	%55
	الإناث	28	%45
	المجموع	62	%100
جيزي	**الذكور**	27	%52
	الإناث	25	%48
	المجموع	52	%100
أوريدو	**الذكور**	25	%54
	الإناث	21	%46
	المجموع	46	%100

المصدر : من إعداد الباحث إستنادا إلى نتائج الاستبيان.

الجدول رقم (2) : الخصائص العمرية لأفراد العينة للمؤسسات الثلاث.

المؤسسة / **الفئة العمرية**	أقل من 30 سنة		من 20-30 سنة		من 31-40 سنة		من 41-50 سنة		أكثر من 50 سنة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
موبليس	6	**% 9,67**	30	**% 48,38**	16	**% 25,81**	7	**% 11,31**	3	**% 4,84**
جيزي	4	**% 7,69**	24	**% 46,16**	12	**% 23,08**	10	**% 19,23**	2	**% 3,85**
أوريدو	7	**% 15,21**	12	**% 26,09**	16	**% 34,78**	8	**% 17,39**	3	**% 6,52**

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج الاستبيان.

الجدول رقم (3) : توزيع أفراد العينة حسب المهنة للمؤسسات الثلاث.

المؤسسة / المهنة	موظف		طالب		أعمال حرة		بطال	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
موبليس	32	**% 51,61**	19	**% 30,65**	9	**% 14,52**	2	**% 3,22**
جيزي	30	**% 57,69**	10	**% 19,23**	7	**% 13,46**	5	**% 9,62**
أوريدو	20	**% 43,48**	12	**% 26,09**	8	**% 17,39**	6	**% 13,04**

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج الاستبيان.

الجدول رقم (4) : تقييم مستوى أبعاد الجودة من وجهة نظر العملاء لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف مؤسسة موبليس.

البعد	**الرقم**	**العبـــــــارة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الترتيب لكل بعد**	**الترتيب العام**	**الأهمية النسبية**
الملموسية	1	يمتلك مقر المؤسسة مظهرا جذابا	3,338	0,88	3	6	متوسط
	2	تمتلك المؤسسة تجهيزات إليكترونية ومكتبة متطورة	3,354	1,09	2	5	متوسط
	3	تمتلك المؤسسة ديكورا وأثاثا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء	3,61	0,87	1	1	مرتفع
		المؤشر الكلي لبعد الملموسية	3,43	0,95			
الاعتمادية	4	يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل مختلف المشاكل التي يواجهها العملاء	2,94	0,80	1	11	متوسط
	5	تقدم المؤسسة خدماتها مثلما روجت لها	2,77	1,02	2	13	دون المتوسط
	6	لدى موظفي المؤسسة القدرة على التعامل بشكل جيد	2,69	1,83	3	14	ضعيف
		المؤشر الكلي لبعد الاعتمادية	2,80	1,15			
الاستجابة	7	لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء	3,13	0,99	1	8	متوسط
	8	يتم تقديم الخدمات في وقتها المحدد	2,84	0,92	3	12	دون المتوسط
	9	يواجه موظفي المؤسسة مشاكل العملاء بشكل سريع وسليم	3,03	1,19	2	10	متوسط
		المؤشر الكلي لبعد الاستجابة	2,99	1,03			
التعاطف	10	يتحلى موظفي المؤسسة بالمحادثة الرفيعة والمهذبة	3,27	0,80	2	7	متوسط
	11	يغلب على ممارسة الموظفين الألفة والاحترام إزاء مختلف العملاء	2,31	1,82	3	15	ضعيف
	12	يتحلى موظفي المؤسسة بالشفافية التامة اتجاه العملاء لدى تقديمهم مختلف الخدمات المطلوبة من طرفهم	3,45	1,02	1	3	متوسط
		المؤشر الكلي لبعد لتعاطف	3,01	1,21			
الأمـــان	13	تعمل المؤسسة قصارى جهدها على تأمين الخطوط والاتصالات من مختلف مظاهر القرصنة والتطفل	3,09	0,89	3	9	متوسط
	14	تعمل المؤسسة على صون معلومات العملاء وحفظها في ظل ما يسمح به القانون	3,42	1,02	2	4	متوسط
	15	يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين	3,47	0,86	1	2	متوسط
		المؤشر الكلي لبعد الأمان	3,32	0,92			

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (5) : توزيع تقييم مستوى أبعاد الجودة من وجهة نظر العملاء لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف مؤسسة جيزي.

البعد	الرقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب لكل بعد	الترتيب العام	الأهمية النسبية
الملموسية	1	يمتلك مقر المؤسسة مظهرا جذابا	3,75	0,75	1	1	مرتفع
	2	تمتلك المؤسسة تجهيزات إليكترونية ومكتبة متطورة	3,36	1,09	3	7	متوسط
	3	تمتلك المؤسسة ديكورا وأثاثا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء	3,58	0,97	2	3	متوسط
		المؤشر الكلي لبعد الملموسية	3,56	0,93			
الاعتمادية	4	يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل مختلف المشاكل التي يواجهها العملاء	3,06	0,93	2	12	متوسط
	5	تقدم المؤسسة خدماتها مثلما روجت لها	2,86	0,99	3	15	دون المتوسط
	6	لدى موظفي المؤسسة القدرة على التعامل بشكل جيد	3,50	0,91	1	5	متوسط
		المؤشر الكلي لبعد الاعتمادية	3,14	0,94			
الاستجابة	7	لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء	3,21	1,12	1	9	متوسط
	8	يتم تقديم الخدمات في وقتها المحدد	2,96	1,06	3	14	متوسط
	9	يواجه موظفي المؤسسة مشاكل العملاء بشكل سريع وسليم	3,07	0,94	2	11	متوسط
		المؤشر الكلي لبعد الاستجابة	3,08	1,04			
التعاطف	10	يتحلى موظفي المؤسسة بالمحادثة الرفيعة والمهذبة	3,54	0,98	1	4	متوسط
	11	يغلب على ممارسة الموظفين الألفة والاحترام إزاء مختلف العملاء	3,15	0,95	3	10	متوسط
	12	يتحلى موظفي المؤسسة بالشفافية التامة اتجاه العملاء لدى تقديمهم مختلف الخدمات المطلوبة من طرفهم	3,25	1,00	2	8	متوسط
		المؤشر الكلي لبعد لتعاطف	3,31	1,00			
الأمـــان	13	تعمل المؤسسة قصارى جهدها على تأمين الخطوط والاتصالات من مختلف مظاهر القرصنة والتطفل	3,03	0,97	3	13	متوسط
	14	تعمل المؤسسة على صون معلومات العملاء وحفظها في ظل ما يسمح به القانون	3,38	1,00	2	6	متوسط
	15	يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين	3,73	0,83	1	2	مرتفع
		المؤشر الكلي لبعد الأمان	3,38	0,93			

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (6) : توزيع تقييم مستوى أبعاد الجودة من وجهة نظر العملاء لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف مؤسسة أوريدو.

البعد	الرقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب لكل بعد	الترتيب العام	الأهمية النسبية
الملموسية	1	يمتلك مقر المؤسسة مظهرا جذابا	3,43	1,16	2	6	متوسط
	2	تمتلك المؤسسة تجهيزات إليكترونية ومكتبة متطورة	3,35	1,23	3	9	متوسط
	3	تمتلك المؤسسة ديكورا وأثاثا أخاذا يوفر الراحة التامة للعملاء	4,52	1,20	1	1	مرتفع
		المؤشر الكلي لبعد الملموسية	3,64	1,19			
الاعتمادية	4	يبذل موظفي المؤسسة قصارى جهدهم لحل مختلف المشاكل التي يواجهها العملاء	3,02	0,97	3	13	متوسط
	5	تقدم المؤسسة خدماتها مثلما روجت لها	3,41	0,78	1	7	متوسط
	6	لدى موظفي المؤسسة القدرة على التعامل بشكل جيد	3,33	0,87	2	11	متوسط
		المؤشر الكلي لبعد الاعتمادية	3,25	0,88			
الاستجابة	7	لدى موظفي المؤسسة الاستعداد الدائم لتلبية متطلبات العملاء	3,46	0,81	2	5	متوسط
	8	يتم تقديم الخدمات في وقتها المحدد	3,02	0,96	3	13	متوسط
	9	يواجه موظفي المؤسسة مشاكل العملاء بشكل سريع وسليم	3,83	0,98	1	2	مرتفع
		المؤشر الكلي لبعد الاستجابة	3,10	0,92			
التعاطف	10	يتحلى موظفي المؤسسة بالمحادثة الرفيعة والمهذبة	3,37	0,83	2	8	متوسط
	11	يغلب على ممارسة الموظفين الألفة والاحترام إزاء مختلف العملاء	3,48	1,27	1	4	متوسط
	12	يتحلى موظفي المؤسسة بالشفافية التامة اتجاه العملاء لدى تقديمهم مختلف الخدمات المطلوبة من طرفهم	3,35	1,16	3	9	متوسط
		المؤشر الكلي لبعد لتعاطف	3,39	1,09			
الأمـــان	13	تعمل المؤسسة قصارى جهدها على تأمين الخطوط والاتصالات من مختلف مظاهر القرصنة والتطفل	2,67	1,14	3	15	دون المتوسط
	14	تعمل المؤسسة على صون معلومات العملاء وحفظها في ظل ما يسمح به القانون	3,30	1,19	2	12	متوسط
	15	يشعر العملاء بالراحة والاطمئنان عند التعامل مع مختلف الموظفين	3,74	0,30	1	3	مرتفع
		المؤشر الكلي لبعد الأمان	3,24	0,88			

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (7) : ترتيب مستوى أبعاد الجودة في خدمات موبليس.

الترتيب	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الملموسية	3,43	0,95
2	الأمان	3,32	0,92
3	التعاطف	3,01	1,21
4	الاستجابة	2,99	1,03
5	الاعتمادية	2,80	1,15
	المتوسط الحسابي العام	3,096	

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (8) : ترتيب مستوى أبعاد الجودة في خدمات جيزي.

الترتيب	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الملموسية	3,56	0,93
2	الأمان	3,38	0,93
3	التعاطف	3,31	1,00
4	الاعتمادية	3,14	0,94
5	الاستجابة	3,08	1,04
	المتوسط الحسابي العام	3,294	

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (9) : ترتيب مستوى أبعاد في خدمات أوريدو.

الترتيب	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الملموسية	3,64	1,19
2	التعاطف	3,39	1,09
3	الاعتمادية	3,25	0,88
4	الأمان	3,24	0,88
5	الاستجابة	3,10	0,92
	المتوسط الحسابي العام	3,324	

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (10) : مستوى رضا العملاء على جودة خدمات موبليس.

الرقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
16	مستوى التغطية لدى المؤسسة جيد	2,08	1,22	10	ضعيف
17	تفي المؤسسة بوعودها عند تقديمها لمختلف خدماتها	3,00	0,98	5	متوسط
18	تحضون باستقبال جيد لدى وصولكم إلى المؤسسة	3,30	1,04	2	متوسط
19	أسعار الخدمات مناسب	2,87	0,96	8	دون متوسط
20	تقدم المؤسسة تخفيضات معتبرة وحتى خدمات مجانية في الأعياد والمناسبات	3,37	1,17	1	متوسط
21	تفي المؤسسة بمتطلبات العملاء على أكمل وجه	3,00	1,05	5	متوسط
22	تقوم المؤسسة بتحسين خدماتها باستمرار	3,06	1,27	4	متوسط
23	يتمتع موظفي المؤسسة بالمهارات والخبرات اللازمة لتأدية مختلف الخدمات	3,00	1,06	5	متوسط
24	تتعامل المؤسسة بمنتهى العدالة مع عملائها	3,11	0,91	3	متوسط
25	تعتبر المؤسسة أن مصلحة العملاء دوما فوق كل اعتبار	2,51	1,03	9	ضعيف
	المؤشر الكلي	2,99	1,07		

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (11) : يقيس مستوى رضا العملاء على جودة خدمات جيزي.

الرقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
16	مستوى التغطية لدى المؤسسة جيد	3,23	1,10	3	متوسط
17	تفي المؤسسة بوعودها عند تقديمها لمختلف خدماتها	3,19	0,95	4	متوسط
18	تحضون باستقبال جيد لدى وصولكم إلى المؤسسة	3,42	0,98	2	متوسط
19	أسعار الخدمات مناسب	3,04	1,22	8	متوسط
20	تقدم المؤسسة تخفيضات معتبرة وحتى خدمات مجانية غي الأعياد والمناسبات	3,50	0,94	1	متوسط
21	تفي المؤسسة بمتطلبات العملاء على أكمل وجه	2,58	1,20	10	ضعيف

22	تقوم المؤسسة بتحسين خدماتها باستمرار	3,08	1,09	6	متوسط
23	يتمتع موظفي المؤسسة بالمهارات والخبرات اللازمة لتأدية مختلف الخدمات	3,15	1,05	5	متوسط
24	تتعامل المؤسسة بمنتهى العدالة مع عملائها	3,06	1,06	7	متوسط
25	تعتبر المؤسسة أن مصلحة العملاء دوما فوق كل اعتبار	2,61	1,14	9	ضعيف
المؤشر الكلي		3,08	1,06		

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (12) : يقيس مستوى رضا العملاء على جودة خدمات أوريدو.

الرقم	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
16	مستوى التغطية لدى المؤسسة جيد	3,08	1,12	10	متوسط
17	تفي المؤسسة بوعودها عند تقديمها لمختلف خدماتها	3,24	0,87	6	متوسط
18	تحضون باستقبال جيد لدى وصولكم إلى المؤسسة	3,52	0,74	2	متوسط
19	أسعار الخدمات مناسب	3,45	1,01	3	متوسط
20	تقدم المؤسسة تخفيضات معتبرة وحتى خدمات مجانية غي الأعياد والمناسبات	3,76	0,79	1	مرتفع
21	تفي المؤسسة بمتطلبات العملاء على أكمل وجه	3,22	1,42	7	متوسط
22	تقوم المؤسسة بتحسين خدماتها باستمرار	3,41	0,93	4	متوسط
23	يتمتع موظفي المؤسسة بالمهارات والخبرات اللازمة لتأدية مختلف الخدمات	3,32	1,16	5	متوسط
24	تتعامل المؤسسة بمنتهى العدالة مع عملائها	3,13	0,98	9	متوسط
25	تعتبر المؤسسة أن مصلحة العملاء دوما فوق كل اعتبار	3,17	0,99	8	متوسط
المؤشر الكلي		3,34	1,01		

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (13) : علاقات الارتباط بين أبعاد الجودة ورضا العملاء لمؤسسة موبليس.

المتغير المستقل / المتغير التابع	أبعاد جودة الخدمات					معامل Pearson الكلي
	الملموسية	الاعتمادية	الاستجابة	التعاطف	الأمان	
رضا العملاء	0,734	0,646	0,618	0,882	0,749	0,772

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (14) : علاقات الارتباط بين أبعاد الجودة ورضا العملاء لمؤسسة جيزي.

المتغير المستقل / المتغير التابع	أبعاد جودة الخدمات					معامل Pearson الكلي
	الملموسية	الاعتمادية	الاستجابة	التعاطف	الأمان	
رضا العملاء	0,853	0,685	0,633	0,606	0,778	0,792

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (15) : علاقات الارتباط بين أبعاد الجودة ورضا العملاء لمؤسسة أوريدو.

المتغير المستقل / المتغير التابع	أبعاد جودة الخدمات					معامل Pearson الكلي
	الملموسية	الاعتمادية	الاستجابة	التعاطف	الأمان	
رضا العملاء	0, 839	0,629	0,589	0,805	0,854	0,847

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي.

- الإحالات والمراجع :

1. محمد توفيق ماضي : تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 358، 2002، ص13.
2. أحمد السيد مصطفى، إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات الدار الجامعية، مصر، 1999، ص28.
3. أحمد السيد مصطفى، المرجع نفسه، ص ص29-30.
4. أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة TQM: الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات السلعية والخدمية، دار الخامة، الأردن، 2013، ص24.
5. أحمد بن عيشاوي، المرجع نفسه، ص25.
6. علي السلمي، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، ص88.

7. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

8. محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل عمان، 2004، ص38.

9. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

10. هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل عمان، 2004، ص292.

11. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

12. المرجع نفسه، ص293.

13. علي فلاح الزعبي، الاتصالات التسويقية، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص75.

14. _Stephane Moisonnas , Marketing et services , Cheneliere Edition, France, 2006, P48.

15. Christopher Lovelock, Marketing des services, pearson, France, 2008, P99.

16. Idem

17. تامر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص112.

18. محمود جاسم وردينة عثمان يوسف، تسويق الخدمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص88.

19. أحمد بن عيشاوي، المرجع السابق، ص32.

إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية
دراسة حالة جامعة بسكرة

The possibility of applying The principles of Total Quality Management in Algerian Universities, Case of study the University of Biskra.

عمار بن عيشي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة بسكرة - الجزائر

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية دراسة حالة جامعة بسكرة، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وقد تكونت عينة الدراسة من 400 عضو هيئة تدريس ولمعالجة ذلك استخدم الباحث استمارة تم توزيعها على عينة الدراسة، وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وأظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة والمتمثلة في التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق بالجامعة المبحوثة.

الكلمات المفتاح : جودة، إدارة الجودة الشاملة، تعليم، جامعة بسكرة.

Abstract : This study aimed to investigate the possibility of applying the principles of total quality management in Algerian universities, case study of the University of Biskra, from the perspective of faculty members. The study sample was composed of 400 faculty members. For that purpose, the researcher used a questionnaire that was distributed to a sample of the study, data were unloaded and results were analyzed using the statistical program ‘SPSS’. Results showed that we may apply the principles of total quality management consisting on commitment of superior administration to quality, focusing on the customer, continuous improvement, training, decision-making basing on facts relating to the university subject of the research.

Keywords : Quality, Total Quality Management, Teaching, University of Biskra .

Jel Classification Codes : L15, H75.

I- تمهيد :

تواجه مؤسسات التعليم العالي في الوقت الراهن ضغوطا وتحديات تتمثل في النمو السريع في مجال المعرفة، والتطور الكبير في نظم الاتصالات ووسائلها، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية، والتغيرات المفاجئة والسريعة في طبيعة المهن في السوق بسبب الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، والاهتمام المتزايد بقيمة التميز والجودة بمعنى الشامل والذي يعبر عن جودة أداء الأعمال بطريقة صحيحة لتحقيق رضا العميل (الطالب، الأستاذ، وسوق العمل الجامعي) كما يمثل التعليم الجامعي أهم دعائم تطوير المجتمعات البشرية وأدوات النهوض بها وذلك لما يحتله من مكانة في تهيئة وإعداد الأطر الفنية والعلمية المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. إضافة إلى دوره في صناعة المعرفة والعلم ونشرها، كما أن اعتماد نظم الجودة في التعليم الجامعي ما هو إلا استجابة لمتطلبات المجتمع وتحفيز الإبداع وإجراء البحوث العلمية لتحقيق التنمية المستدامة خدمة للمجتمع البشري.

و تعد إدارة الجودة الشاملة من أهم المفاهيم الإدارية التي استحوذت على الاهتمام الكبير من قبل المديرين الممارسين والباحثين الأكاديميين كإحدى الأنماط الإدارية السائدة المرغوبة في الفترة الحالية، وقد وصفت بأنها الموجة الثورية الثالثة بعد الثورة الصناعية وثورة الحواسيب، إذ أنه نتيجة للنجاح الذي حققته في مجال التنظيمات الاقتصادية والصناعية والتجارية والتكنولوجية ونتيجة التطورات الحاصلة في العديد من المنظمات الإنتاجية والخدمية الأمر الذي أدى إلى اهتمام المؤسسات التعليمية بتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة في المجال التعليمي الجامعي.

لقد أصبح تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي مطلبا ملحا لأجل التفاعل مع متغيرات عصر يتسم بالتسارع المعرفي والتكنولوجي وتتزايد فيه المنافسة والصراع بين الأفراد والجماعات والمؤسسات. ومما لاشك فيه أن الأخذ بالجودة الشاملة في التعليم العالي ضرورة ملحة تمكننا من تحقيق التنمية والتقدم، ومن ثم الوفاء باحتياجات المجتمع من الأطر والقوى البشرية المختصة.

eMail : (*) : benaichi_ammar@yahoo.fr

يستلزم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في النظام التعليمي مبادئ محددة، تعبر عن قناعة الإدارة العليا بفلسفة إدارة الجودة الشاملة، ووجود سياسات عامة تكفل الجودة التعليمية وتحدّد تعليمات العمل، وتعززّ القيام ببعض المهام والإجراءات التي يكون لأدائها تأثيراً هاماً على كلٍ من: أداء العاملين في قطاع التعليم، ونوعية الخدمة التعليمية المقدمة، ودرجة رضا العملاء الداخليين والخارجيين عنها. ومن هنا سنحاول دراسة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية دراسة حالة جامعة بسكرة.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالجامعة المبحوثة كما يدركها أعضاء الهيئة التدريسية من خلال مجالات الدراسة (التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق)؟.

وللإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم الجودة الشاملة وفوائدها ومجالاتها ومتطلباتها في الجامعة المبحوثة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟
- ما واقع إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة المبحوثة بالنسبة لهؤلاء؟

لمعالجة المشكلة البحثية المذكورة آنفا يمكن صياغة الفرضية البحثية الآتية:

لا يمكن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق بالجامعة المبحوثة.

أ- أهداف و أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة المبحوثة؛
- وصف مبادئ إدارة الجودة الشاملة وتشخيصها في الجامعة المبحوثة.
- تزويد المهتمين والقائمين على أمر جامعة بسكرة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة المطبقة بالجامعة للعمل على تعزيزها وتطويرها.

و تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى لتوضيح إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في جامعة بسكرة، من خلال استيفاء المعلومات اللازمة حول إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها.

و لغرض اختبار الفرضية البحثية والإجابة على الإشكالية استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري للموضوع، في حين تم استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية لتحقيق هدف الدراسة.

ب-حدود الدراسة:

- **الحدود البشرية:** تم إجراء الدراسة على أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب العلمية (أستاذ مساعد-ب-، أستاذ مساعد-ا-، أستاذ محاضر-ب-، أستاذ محاضر-ا-) بجامعة بسكرة -الجزائر.

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة خلال الفترة الممتدة من 05 سبتمبر 2013 إلى غاية 04 نوفمبر 2013؛

- **الحدود المكانية**: تم إجراء الدراسة في جامعة بسكرة -الجزائر.

- **الحدود الموضوعية**: تقتصر الدراسة الحالية على دراسة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية دراسة حالة جامعة بسكرة -الجزائر.

وسنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى العناصر النظرية التالية: التعليم الجامعي، تعريف إدارة الجودة الشاملة، تعريف الجودة في التعليم، تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم، مبادئ إدارة الجودة الشاملة، أهمية الجودة الشاملة في التعليم.

1- التعليم الجامعي:

يعرف التعليم الجامعي على أنه " تزويد الطلبة بالمعلومات وإكسابهم المعارف وصقل مواهبهم وبناء شخصيتهم وتنمية قدراتهم ومساعدتهم على استثمار كل ما لديهم من إمكانات في التجديد والتطوير بما يؤدي إلى تكيفهم مع الحياة المعاصرة والتفاعل معها بثقة عالية"[1].

2- تعريف إدارة الجودة الشاملة:

تعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها"أنها فلسفة إدارية تشمل جميع أنشطة المنظمة التي من خلالها يتم تحقيق حاجات ورغبات الزبائن فضلا عن تحقيق أهداف المنظمة التي من خلالها يتم تحقيق حاجات و رغبات الزبائن فضلا عن تحقيق أهداف المنظمة بأقل كلفة ممكنة من خلال الاستخدام السليم لطاقات العاملين في المنظمة من أجل تحقيق التحسين المستمر في أدائها"[2].

3- تعريف الجودة في التعليم:

تعرف الجودة في التعليم بأنها "إستراتيجية عمل أساسية تسهم في تقديم المنتجات والخدمات لإرضاء الزبون الداخلي والخارجي وتلبي توقعاته الضمنية والمعلنة"[3].

4- تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

تعرف إدارة الجودة الشاملة في التعليم بأنها "عملية إستراتيجية إدارية تستند على مجموعة من القيم تستمد طاقتها من المعلومات، وبما يمكنها من توظيف إمكانات العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية استثمارا إبداعيا، يضمن تحقيق التحسين المستمر للعملية التعليمية"[4].

كما تعرف إدارة الجودة الشاملة في التعليم بأنها "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين المنتج التعليمي، بما يتناسب مع رغبات المستفيدين ومع قدراتهم وسماتهم المختلفة"[5].

5- مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

يمكن ابراز المبادئ العامة لإدارة الجودة الشاملة في ما يلي:

ا- التزام الإدارة العليا بالجودة: إن من أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة هو مبدأ قيام إدارة المؤسسة بتنفيذ و دعم إدارة الجودة الشاملة، لأنه في ظل غياب هذا الدعم تصبح الجودة مجرد شعار، وكذلك من الضروري إدراك الإدارة العليا والعاملين بها لما ستحققه عملية التطبيق من حيث الترشيد وزيادة الأرباح .

إن تبني الإدارة العليا وحماسها لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ودعم تطبيقها، يعتبر حجر الأساس في نجاح المنظمة، ونجاح تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، كما أن ذلك يسمح بمكافأة العاملين على بلوغ الامتياز في مستوى جودة المنتج/الخدمة[6].

ب- التركيز على العميل: إن رضا الجمهور هو الهدف الأساسي لأي منظمة سواءً في القطاع العام أو الخاص، و نجاح المنظمات يعتمد على مدى قناعتها وإدراكها لأهمية تقديم الخدمات/المنتجات بكفاءة وفعالية عالية، حيث تقود رغبات العميل نظام إدارة الجودة الشاملة بالمنظمة، فيتم التعرف على الخصائص التي يرغب بها العملاء من مرحلة التصميم إلى مرحلة الخدمات ما بعد البيع، ويتفاوت القصد بالعميل حسب المؤسسة. كما انه يجب التمييز بين الزبون الداخلي (الطالب، المدرس، الإدارة، كل العاملين) والزبون الخارجي وهو الشخص أو الأشخاص أو الجهة أو المنتج الذي يستفيد في نهاية الأمر من الخدمة بشكل مباشر أو غير مباشر وهو الحكم الأخير للجودة.

ج- التحسين المستمر: لا بد من التخطيط المستمر لتحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة بشكل يساعد الإدارة على تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، والعمل على وصول الإدارة إلى أهدافها و توجد خطوتان يجب اتخاذهما للسير في عملية التحسين المستمر للجودة:- أن يكون لدى كل مدير فكرة عن كيفية إدارة المنظمة من حيث تعبئة الطاقات التنظيمية تجاه أغراض محددة، واستخدام الوقت والموارد بفعالية.- التأكد من أن معايير اتخاذ القرارات ووضع الأولويات تتعلق بالمنظمة من حيث الأغراض، الأهداف، والخطط الإستراتيجية والتشغيلية[7].

د-تدريب العاملين على إدارة الجودة الشاملة: يتطلب نجاح إدارة الجودة الشاملة الاهتمام بتزويد الأفراد العاملين بالمهارات والقدرات اللازمة لتطبيقها ونجاحها، ويمكن أن يتخذ التدريب عدة أشكال من أهمها الندوات و ورشات العمل، وللتدريب مكانة مهمة في إنجاح عملية تطبيق إدارة الجودة حيث يساعد على تحقيق الأهداف التالية :

- تزويد الأفراد بمعلومات متجددة عن طبيعة الأعمال والأساليب.
- إعطاء الأفراد الفرص الكافية لتطبيق هذه المعلومات والمهارات.

ه- مشاركة العاملين: ينظر للمشاركة على أنها عملية تفاعل الأفراد مع جماعات العمل في التنظيم، وبطريقة تمكّن هؤلاء الأفراد من تعبئة الجهود والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف التنظيمية، وتحظى عملية المشاركة من قبل العاملين في عمليات اتخاذ القرارات بأهمية كبيرة نظراً لمساهمتها في تحقيق الأهداف، لأن القرار يتم اتخاذه بشكل جماعي، ومن ثم تكون له القدرة على إيجاد الحلول المثالية للمشكلات القائمة، وتتطلب إدارة الجودة الشاملة مشاركة ذات مستوى عالٍ من جميع الأفراد العاملين وبمختلف المستويات الإدارية، حيث يجب على الإدارة الاستجابة لاقتراحات

وأراء العاملين الإيجابية، لأن مشاركتهم تؤدي أيضاً إلى رفع الروح المعنوية و تحقيق الرضا الوظيفي ومن ثم زيادة مستوى الانتماء والولاء للمنظمة، و رفع مستوى الأداء[8].

و- اتخاذ القرارات على أساس الحقائق والوقائع الفعلية: القرارات الفعالة تركز ليس فقط على جمع البيانات بل تحليلها ووضع الاستنتاجات في خدمة متخذي القرار. وتتميز المؤسسات المطبقة لنظام إدارة الجودة الشاملة بأن قراراتها الإستراتيجية أو الوظيفية أو التشغيلية مبنية على حقائق ومعلومات صحيحة وجديدة ودقيقة، لا على التكهنات الفردية أو التوقعات المبنية على الآراء الشخصية[9].

6- أهمية الجودة الشاملة في التعليم:

إن تحديات ثورة المعلومات التكنولوجية التي يواجهها العالم المعاصر جعلت نظام الجودة الشاملة الحل الأمثل لمواجهة مشكلاته الإنتاجية، و لقد أثبت هذا الأسلوب جدارته، لذلك أصبحت كافة مؤسسات العالم اليوم بما فيها المؤسسات التعليمية أحوج ما تكون إلى الارتقاء بالإنتاجية و تحسين الجودة لمواجهة هذه التحديات و التغيرات التي تسير في سباق البقاء للأفضل، و عليه يمكن إيجاز مجموعة من الفوائد التي يمكن أن تتحقق في حالة تطبيق الجودة الشاملة في التعليم، و منها[10]:

- ضبط و تطوير النظام الإداري في أي مؤسسة تعليمية نتيجة لوضوح الأدوار و تحديد المسؤوليات بدقة؛
- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية و العقلية و الاجتماعية و النفسية و الروحية؛
- زيادة كفايات الإداريين و المعلمين و العاملين بالمؤسسات التعليمية و رفع مستوى أدائهم؛
- زيادة الثقة و التعاون بين المؤسسات التعليمية و المجتمع؛
- توفير جو من التفاهم و التعاون و العلاقات الإنسانية بين جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية، مهما كان حجمها و نوعها؛
- زيادة الوعي و الانتماء نحو المؤسسة من قبل الطلاب و المجتمع المحلي؛
- الترابط و التكامل بين جميع الإداريين و العاملين بالمؤسسة التعليمية للعمل بروح الفريق؛
- تطبيق نظام الجودة الشاملة يمنح المؤسسة المزيد من الاحترام و التقدير المحلي و الاعتراف العالمي؛
- خلق بيئة تدعم و تحافظ على التطوير المستمر، و إشراك جميع العاملين في التطوير؛
- التزام كل طرف من أطراف العملية التعليمية بالنظام الموجود؛
- وجود نظام شامل و مدروس سينعكس ايجابيا على سلوك الطلاب، و تحقيق التنافس الشريف بينهم؛
- التركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات.

II - الطريقة :

1- مجتمع وعينة الدراسة: تم إجراء الدراسة بجامعة بسكرة التي تضم الكليات التالية: كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة وبها 06 أقسام، كلية العلوم والتكنولوجية وبها 06 أقسام، كلية الحقوق والعلوم السياسية والتي بها قسمين، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وبها 03 أقسام، وكذا كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التي بها 03 أقسام، وأخيرا كلية الآداب واللغات التي بها قسمين.

لقد تم إجراء الدراسة على أعضاء هيئة التدريس (أستاذ مساعد-ب-، أستاذ مساعد-أ-، أستاذ محاضر-ب-، أستاذ محاضر-ا-) بجامعة بسكرة والبالغ عددهم1000 مدرس، معتمدين في ذلك عينة عشوائية لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، حيث تم توزيع 400 استمارة على جميع أفراد الدراسة، مع استعادة300 استمارة.

2- أساليب جمع البيانات والمعلومات: بغية الحصول على البيانات التي تكون المادة الأولية لبلوغ أهداف الدراسة والمتعلقة بكيفية استخدام الأساليب تم ما يلي:

- اعتمد الباحث على المصادر العربية والأجنبية، بهدف جمع المعلومات الخاصة بالجانب النظري لتغطية المنهج الوصفي؛

- أما الجانب الميداني فقد صممت استمارة لتغطي جزئين رئيسيين حيث خصص الجزء الأول للبيانات الشخصية للمستجوب وهي: (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة). أما الجزء الثاني فقد احتوى على معلومات أساسية وتتمثل في مبادئ إدارة الجودة الشاملة حيث شمل (25) عبارة موزعة على خمسة أبعاد (محاور) وهي: التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على حقائق. وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي المكون من العبارات الآتية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وبالأوزان (5، 4، 3، 2، 1).

3- صدق وثبات الاستمارة:

3-1- صدق الاستمارة(Validity) : يقصد بصدق الأداة قدرة الاستمارة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها. وللتحقق من صدق الاستمارة المستخدمة في الدراسة اعتمدنا على ما يلي:

أ - صدق المحتوى أو الصدق الظاهري: للتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة وللتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة، تم عرضها على مجموعة من المختصين في مجال إدارة الجودة الشاملة الذين يعملون في جامعة بسكرة، بهدف التأكد من وضوح العبارات وسلامتها اللغوية، ومدى مناسبة العبارات للمستجوب الذي ستطبق عليه الأداة، ومدى انتماء العبارة للمحور الذي أعدت لقياسه. وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وتم تعديل عبارات الاستمارة لتتناسب مع التعديلات المقترحة.

وقد اعتبر الباحث أن الأخذ بملاحظات المختصين وإجراء التعديلات المطلوبة هو بمثابة الصدق الظاهري، وصدق محتوى الأداة. وبذلك اعتبر الباحث أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له.

ب- صدق المحك: تم حساب معامل صدق المحك من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (01)، إذ نجد أن معامل الصدق الكلي للاستمارة بلغ (0.966) وهو معامل مرتفع جدا ومناسب لأغراض وأهداف هذه الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن جميع معاملات الصدق لمحاور الدراسة كبيرة جدا ومناسبة لأهداف هذه الدراسة، وبهذا يمكننا القول أن جميع عبارات الاستمارة هي صادقة لما وضعت لقياسه.

3-2 - ثبات الاستمارة(Reliability) : ويقصد بها مدى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متقاربة لو تكررت الدراسة في ظروف مشابهة باستخدام الأداة نفسها. وفي هذه الدراسة تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ **(Cronbach's Coefficent Alpha)**، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى (0.60) فأكثر كما يوضح الجدول رقم (01) نتائج معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة الذي بلغ (0.854) وهو معامل ثبات مرتفع جدا ومناسب لأغراض الدراسة، كما تعتبر جميع معاملات الثبات لمحاور الدراسة مرتفعة ومناسبة لأغراض هذه الدراسة، وبهذا نكون قد تأكدنا من ثبات الأداة، مما يجعلنا على ثقة كاملة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة: للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب إحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V19)، ومن خلالها اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية الآتية:

- **مقاييس الإحصاء الوصفي:** وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، بالاعتماد على النسب المئوية والتكرارات. والإجابة على أسئلة البحث وترتيب متغيرات البحث حسب أهميتها، بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار T : يستخدم لمعرفة معنوية الفرضيات بين الأوساط المحاسبية لمتغيرات الدراسة؛
- **معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Coefficient Alpha):** لقياس مدى ثبات أداة القياس.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس الأبعاد (المحاور) المتعلقة بموضوع الدراسة. حيث تم احتساب المتوسطات الحسابية لكل سؤال من الأسئلة المكونة للبعد الواحد على حدى، ثم بعد ذلك تم حساب المتوسط الحسابي الكلي (العام) للبعد.وقد تم اعتبار أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل فقرة من (1 إلى 2.49) دالا على مستوى منخفض من القبول، ومن (2.5 إلى 3.49) دالا على مستوى متوسط، ومن (3.5 إلى 5) دالا على مستوى مرتفع.

III- النتائج ومناقشتها :

1- خصائص عينة الدراسة:

من الجدول رقم (02) الخاص بخصائص عينة الدراسة نلاحظ:

أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم 200 من العينة بنسبة 66.67 %من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الإناث 33.33 % من إجمالي العينة وهذا مؤشر على قلة مشاركة الإناث في التوظيف بالجامعة مقارنة بالذكور.

أما بالنسبة للعمر، فإن أغلبية أفراد العينة تقع أعمارهم في الفئة (35-40 سنة) بنسبة 60% من إجمالي العينة، تليها الفئة (أكبر من 40 سنة) بنسبة 30% من إجمالي العينة، ثم الفئة العمرية (25-30 سنة) بنسبة 06.67% من

إجمالي العينة، بينما بلغت الفئة العمرية (30-35 سنة) ما نسبته 03.33% من إجمالي العينة، أي أن معظم أفراد العينة تفوق أعمارهم 35 سنة مما يدل على قلة توظيف الشباب على مستوى الجامعة.

أما بالنسبة للخبرة، فإن اغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالمؤسسة عن15 سنة، مما يعني أن أفراد عينة الدارسة لهم خبرة طويلة داخل الجامعة.

أما بالنسبة للرتبة الأكاديمية فهي موزعة كالتالي: إن أعلى نسبة أفراد العينة من فئة أستاذ محاضر(ا) والتي بلغت نسبة 50%من إجمالي العينة، تليها وفي نفس الرتبة فئة أستاذ محاضر (ب)، وأستاذ مساعد (ا)، و أستاذ مساعد (ب) حيث بلغت نسبتهم 16.7% على التوالي من إجمالي العينة، مما يؤكد أن أغلبية أفراد العينة لديها المستوى العلمي الكافي لفهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

2- تحليل فقرات محاور الدراسة:

ا- اتخاذ القرارات بناء على الحقائق: نلاحظ من الجدول رقم (03) أن محور اتخاذ القرارات بناء على الحقائق جاء في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة.إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور(03.83) بانحراف معياري (0.97).ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة. و تشكل الفقرة الثالثة والعشرين أعلى قبول ضمن هذا المحور، إذا بلغ متوسطها الحسابي04.15 بانحراف معياري0.98 مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعمل على توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها باستمرار، لأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب من المؤسسات الاستناد إلى المعلومات والحقائق في اتخاذ قراراتها وليس على مجرد تكهنات أو اقتراحات أو توقع مبني على أساس رأي شخصي. أما الفقرة الحادية والعشرون فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي02.80 وانحراف معياري0.98 مما يحتم على إدارة الجامعة استخدام أسلوب الحوار والمناقشة عند اتخاذ قرار بشأن جودة عملياتها.

ب- التركيز على الزبون: من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ أن محور التركيز على الزبون جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة.إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (03.67)، وانحراف معياري (0.96).ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة.

ويتضح من الجدول نفسه أن فقرات مقياس محور التركيز على الزبون تشكل جميعها قبولا مرتفعا لدى أفراد عينة الدراسة. حيث تراوحت متوسطاتها ما بين (03.57-03.80)، كما بلغت انحرافتها المعيارية (0.97-01.03). وتشكل الفقرة الثامنة أعلى قبول ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي03.80 بانحراف معياري0.98 مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تولي اهتمام كبير بتعزيز رضا الزبائن، لأن التركيز على إرضاء الزبون يعد أحد متطلبات إدارة الجودة الشاملة، وهو المحور الأساسي لعمل المؤسسات والقوة الدافعة لها، الأمر الذي يتطلب منهم تحديد احتياجاتهم ورغباتهم والعمل على تلبيتها وإرضائهم. أما الفقرة العاشرة فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.57 بانحراف معياري0.97 مما يحتم على إدارة الجامعة أن تستمع لشكاوي الزبائن و العمل على حلها قدر الإمكان.

ج- التحسين المستمر: نلاحظ من الجدول رقم (05) أن محور التحسين المستمر جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة.إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (03.64)، بانحراف معياري (0.86) ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة. وتشكل الفقرة الثانية عشر أعلى قبول ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي04.00 بانحراف معياري0.82 مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تركز على العمليات والأنشطة وتعمل على تحسينها وتطويرها بدلا من التركيز على النتائج، أي أن التحسين المستمر يشمل مختلف الأنشطة الوظيفية والعمليات التسييرية في المؤسسة محل الدراسة. أما الفقرة الحادية عشر فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي02.60 بانحراف معياري0.81 مما يحتم على الجامعة محل الدراسة أن تولي اهتماما باستقطاب أعضاء هيئة التدريس الأكفاء والإداريين المتميزين باستمرار.

د-التدريب: من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن محور التدريب جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة الدراسة.إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (03.54)، بانحراف معياري (0.77).ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول مرتفعة. وتشكل الفقرة السابعة عشر أعلى قبول ضمن هذا المحور، إذ بلغ متوسطها الحسابي04.10 بانحراف معياري0.74 مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تقدم الدعم الكافي لتنفيذ دورات تدريبية وفق آليات تتطلبها احتياجات العاملين لأن نجاح الدورات التدريبية يتطلب إنفاق أموال كثيرة. أما الفقرة السادسة عشر فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي02.77 بانحراف معياري0.73 مما يدل على أن الجامعة محل الدراسة لا تحدد الاحتياجات التدريبية للعاملين بناء على دراسات دقيقة ومستندة إلى الحاجة الفعلية.

ه- التزام الإدارة العليا بالجودة: من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن محور التزام الإدارة العليا بالجودة جاء بالترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية.إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (03.43)، بانحراف معياري (0.87). ووفقا لمقياس الدراسة فان هذا المحور يشير إلى نسبة قبول متوسطة. وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (03.35-03.50)، بانحرافات معيارية ما بين (0.85-0.98). وكان أعلى متوسط للفقرة الثانية، إذ بلغ 03.50 بانحراف معياري0.97 مما يدل على التزام الإدارة العليا للجامعة المبحوثة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، إذ أن التزام الإدارة العليا ببرنامج إدارة الجودة الشاملة يعد حجر الأساس في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة، فدون التزام الإدارة العليا بأهمية الجودة فان أية جهود تبذل على أي مستوى إداري أخر لن يكون لها التأثير المطلوب، بل ولن يكتب لها النجاح. أما الفقرة الرابعة فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي 03.35 بانحراف معياري 0.86 مما يحتم على الإدارة العليا بالجامعة المبحوثة التعاون مع باقي الكليات من أجل تنفيذ إدارة الجودة الشاملة.

3-اختبار فرضية الدراسة:

من الجدول رقم (08) نلاحظ أن قيمة T المحسوبة لكل محور تساوي على الترتيب (24.69، 23.33، 27.21، 29.98، 28.21) وهي أكبر من قيمة T الجدولية عند درجة حرية299 ومستوى معنوية 0.05، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يعني أن T المحسوبة وقعت في منطقة رفض H_0، أي رفض الفرضية العدمية H_0 التي تنص على لا يمكن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، تحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق بالجامعة المبحوثة.
وقبول الفرضية البديلةH_1 .وهذا يدل على أنه يمكن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في التزام الإدارة العليا بالجودة، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، التدريب، اتخاذ القرارات بناء على الحقائق بالجامعة المبحوثة.

IV- الخلاصة :

كان هدفنا في هذه الدراسة هو معرفة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالجامعة المبحوثة كما يدركها أعضاء الهيئة التدريسية، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة حسب وجهة نظرنا، كما حاولنا تقديم مجموعة من المقترحات كما يلي:

وبداية يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ما يلي:

- حصل عنصر اتخاذ القرارات بناء على الحقائق على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من وجهة نظر المبحوثين، ثم جاء عنصر التركيز على الزبون في المرتبة الثانية، ثم عنصر التحسين المستمر في المرتبة الثالثة، ثم عنصر التدريب في المرتبة الرابعة، وأخيرا عنصر التزام الإدارة العليا بالجودة في المرتبة الخامسة، وهذا يشير إلى وجود تباين في أهمية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على مستوى الجامعة المبحوثة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فيها؛
- التزام الإدارة العليا للجامعة المبحوثة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، فبدون التزام الإدارة العليا بأهمية الجودة، فان أية جهود تبذل على أي مستوى إداري أخر لن يكون لها التأثير المطلوب بل ولن يكتب لها النجاح؛
- إن الجامعة المبحوثة تولي اهتماما كبيرا بتعزيز رضا الزبائن، لأن التركيز على إرضاء الزبون يعد أحد متطلبات إدارة الجودة الشاملة، وهو المحور الأساسي لعمل المؤسسات والقوة الدافعة لها؛
- اهتمام الجامعة المبحوثة بعمليات التحسين المستمر لإيمانها بأن التحسين المستمر هو النقطة الأساسية لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أي مؤسسة؛
- تقدم الجامعة المبحوثة الدعم الكافي لتنفيذ دورات تدريبية وفق آليات تتطلبها احتياجات العاملين، لأن نجاح الدورات التدريبية يتطلب إنفاق أموال كثيرة من أجل تدريب عامليها؛
-أن الجامعة المبحوثة تعمل على توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها باستمرار، لأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب من المؤسسات الاستناد إلى المعلومات والحقائق في اتخاذ قراراتها، وليس على التكهنات أو الاقتراحات أو التوقع المبني على أساس رأي شخصي.

بناءا على هذه النتائج نقترح الأتي:

- أن تتعاون الإدارة العليا في الجامعة مع باقي الكليات، من أجل تنفيذ إدارة الجودة الشاملة؛
- أن تستمع إدارة الجامعة لشكاوي الزبائن والعمل على حلها قدر الإمكان؛

- أن تستقطب الجامعة أعضاء هيئة التدريس الأكفاء والإداريين المتميزين باستمرار؛
- أن تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين بناء على دراسات دقيقة مستندة في ذلك إلى الحاجة الفعلية؛
- أن تستخدم الجامعة أسلوب الحوار والمناقشة عند اتخاذ أي قرار يخص جودة عملياتها.

- ملحق الجداول :

الجدول رقم (01): قيم معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة و المجال الكلي

المحــــور	عدد العبارات	معامل الثبات " ألفا كرونباخ "	معامل الصدق
التزام الإدارة العليا	05	0.875	0.986
التركيز على الزبون	05	0.775	0.940
التحسين المستمر	05	0.780	0.989
التدريب	05	0.729	0.947
اتخاذ القرارات بناء على الحقائق	05	0.721	0.946
المجال الكلي	**25**	**0.854**	**0.966**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (02): خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	%
الجنس	أنثى	100	33.33
	ذكر	200	66.67
العمر	30-25	20	06.67
	35-30	10	03.33
	40-35	180	60
	40 فما فوق	90	30
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد ب	50	16.67
	أستاذ مساعد ا	50	16.67
	أستاذ محاضر ب	50	16.67
	أستاذ محاضر ا	150	50
سنوات الخبرة (مدة الخدمة)	اقل من 5 سنوات	20	06.67
	من 5 إلى 10 سنوات	05	27.67
	من 10 إلى 15 سنوات	10	33.33
	15 فاكثر	25	33.33
المجموع الكلي		**300**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (03): تحليل نتائج فقرات المحور الخامس (اتخاذ القرارات بناء على الحقائق)

ت	المحور الخامس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
21	تستخدم الجامعة أسلوب الحوار والمناقشة عند اتخاذ قرار بشأن جودة عملياتها	02.80	0.98	05	متوسط
22	تأخذ الجامعة بعين الاعتبار توصيات الكليات التابعة لها عند اتخاذ القرارات الخاصة بجودة عملياتها	03.95	0.96	02	مرتفع
23	تعمل الجامعة على توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها باستمرار	04.15	0.98	01	مرتفع
24	تستفيد الجامعة من المعلومات الواردة إليها من العاملين فيها لغرض تبني صنع قرار أمثل	04.13	0.95	03	مرتفع
25	تأخذ الجامعة حاجات ورغبات الزبائن بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بجودة خدماتها باستمرار	04.10	0.97	04	مرتفع
	المجموع العام	**03.83**	**0.97**		**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (04): تحليل نتائج فقرات المحور الثاني (التركيز على الزبون)

ت	المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
06	تهتم الجامعة بالتعرف على احتياجات المستفيدين وتلبيتها في الوقت المناسب	03.60	01.01	04	مرتفع
07	تستجيب الجامعة لمقترحات الطلاب في تطوير خدمتها	03.78	01.02	02	مرتفع
08	هناك اهتمام كبير بتعزيز رضا الزبون	03.80	0.98	01	مرتفع
09	تحرص الجامعة على بناء علاقات طيبة مع طلابها وتعمل على المحافظة عليها	03.61	01.03	03	مرتفع
10	تستمع إدارة الجامعة لشكاوي الزبائن والعمل على حلها قدر الإمكان	03.57	0.97	05	مرتفع
	المجموع العام	**03.67**	**0.96**		**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (05): تحليل نتائج فقرات المحور الثالث (التحسين المستمر)

ت	المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
11	تستقطب الجامعة أعضاء هيئة التدريس الأكفاء والإداريين المتميزين باستمرار	02.60	0.81	05	متوسط
12	تركز الجامعة على طبيعة العمليات والأنشطة وتحسينها وتطويرها بصفة مستمرة بدلا من التركيز على النتائج	04.00	0.82	01	مرتفع
13	تعتبر الجامعة عملية بنائية تهدف إلى تحسين المنتج النهائي وذلك من خلال تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الجامعة	03.95	0.88	02	مرتفع
14	تركز الجامعة على التحسين المستمر في التدريس	03.90	0.83	03	مرتفع
15	هناك تحسين مستمر في ظروف العمل داخل الجامعة	03.77	0.87	04	مرتفع
	المجموع العام	**03.64**	**0.86**		مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (06): تحليل نتائج فقرات المحور الرابع (التدريب)

ت	المحور الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
16	تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين بناء على دراسات دقيقة ومستندة إلى الحاجة الفعلية	02.77	0.73	05	متوسط
17	تقدم الجامعة الدعم الكافي لتنفيذ دورات تدريبية وفق آليات تتطلبها احتياجات العاملين	04.10	0.74	01	مرتفع
18	ضرورة اهتمام الجامعة بعمليات التدريب لأهميتها في تزويد العاملين بالمعارف الجديدة وتطوير مهارتهم الحالية	03.95	0.79	02	مرتفع
19	تصمم الجامعة وتنفذ برامج تدريبية بشكل مستمر وفقا لآخر مستجدات التنمية المعرفية.	03.58	0.75	03	مرتفع
20	تسعى الجامعة باستمرار إلى تدريب العاملين وتعريفهم بثقافة الجودة ودورها في تحسين أدائهم المهني	03.30	0.78	04	متوسط
	المجموع العام	**03.54**	**0.77**		**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (07): تحليل نتائج فقرات المحور الأول (التزام الإدارة العليا بالجودة)

ت	المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تقوم الإدارة العليا بتوجيه الآخرين إلى ضرورة الالتزام بالجودة	03.47	0.98	02	متوسط
02	هناك اقتناع ودعم من قبل إدارة الجامعة بفلسفة إدارة الجودة الشاملة	03.50	0.97	01	مرتفع

03	تستخدم الإدارة العليا نظام المكافات لتعزيز الالتزام بالجودة الشاملة والارتقاء بالنتائج	03.45	0.88	03	متوسط
04	تتعاون الإدارة العليا في الجامعة مع باقي الكليات من أجل تنفيذ إدارة الجودة الشاملة	03.35	0.86	05	متوسط
05	تحاول إدارة الجامعة أن تجعل الجودة متكاملة مع أنشطة ووظائف الإدارة الأخرى	03.37	0.85	04	متوسط
	المجموع العام	**03.43**	**0.87**	/	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (08): نتائج اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test)

المتغير	قيمةT الجدولية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة
التزام الإدارة العليا	01.97	24.69	0.000
التركيز على الزبون	01.97	23.33	0.000
التحسين المستمر	01.97	27.21	0.000
التدريب	01.97	29.28	0.000
اتخاذ القرارات بناء على الحقائق	01.97	28.21	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- الإحالات والمراجع :

1- حسين محمد جواد الجبوري، "**قياس مجالات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي** "، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العدد01، العراق، 2009، ص173.

2- جودة محفوظ أحمد، "**إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص22.

3- عشيبة فتحي درويش،" **الجودة الشاملة وإمكانيات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري**" ، دراسة تحليلية في تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، المؤتمر السنوي لكلية التربية، جامعة حلوان، القاهرة، 27-26 ماي2000، ص12.

4 -Hixon,j. and K, lovelace, "**Total quality management challenge to leadership**", Academy of Management Review, Vol 50, No (3).1992,p6 .

5- مجيد سوسن شاكر والزيادات محمد عواد، "**الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص92 .

6- عليمات ناصر صالح، "**إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير**"، دار الشروق للنشر للتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص115.

7- شاكر شفيق كايد، "**إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 13، بغداد، 2003، ص126.

8- الطائي يوسف حجيم والعبادي هاشم فوزي، "**إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 03، المجلد الأول، جامعة الكوفة، بغداد،2005، ص118.

9- عبد العزيز أبونبعة و فوزية مسعد، "**نحو إدارة الجودة الشاملة في الجامعات**"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد21، العراق، 2000، ص28.

10- جميل نشوان، "**تطوير كفايات للمشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة**"، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3-2004/7/5، ص 86.

The Tax harmonization in open regionalism ; The European model.

التنسيق الضريبي في إطار الإقليمية المفتوحة؛ النموذج الأوروبي.

Mouloud MELIKAOUI [(*)]
Bordj- Bou-Arrirudj University- Algeria

Abstract : This research examines the subject of alternative regionalism or open regionalism and reality within the multilateral trading system, based on growing liberalization of trade, and the problem of compatibility between them, as well as the limits of economic policy harmonization in the framework of Open regionalism, special tax harmonization, in the light of economic and tax disparities of the Member States, with an overview of the European tax harmonization and limits.

The Study concluded the importance of tax harmonization as a tool by activation of the concept of open regionalism, through facilitating capitals flows and investments between member states and reduction of the négatives phenomena of tax. It recommended the need to emphasizing on the importance of gradually harmonization for tax policy, and expand the rule of tax treaties and exchange of tax information and experiences between countries, This is in light a holistic approach to other economic policies as a the exchange rate policy and monetary policy, just as is the case in the European model.

Keywords: Open regionalism, European Union, tax harmonization, Customs fees, tax treaties, Exchange of tax information.

Jel Classification Codes: E62, F3, O19.

ملخص : يتناول هذا البحث موضوع الإقليمية البديلة أو الإقليمية المفتوحة وواقعه ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على أساس التحرير المتزايد للتجارة، وإشكالية التوافق بينهما، وحدود تنسيق السياسات الاقتصادية في إطار الإقليمية المفتوحة وخاصة التنسيق الضريبي، وهذا في ظل الفوارق الاقتصادية والضريبية للدول الأعضاء، مع عرض للتنسيق الضريبي الأوروبي وحدوده كنموذج للإقليمية المفتوحة.

و خلصت الدراسة إلى أهمية التنسيق الضريبي كأداة لتجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة من خلال تسهيل تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء والحد من الظواهر السلبية للضريبة، وأوصت على ضرورة التركيز على أهمية التنسيق التدريجي للسياسات الضريبية، وتوسيع قاعدة الاتفاقيات الضريبية وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول، وهذا في ظل التوجه الشمولي للسياسات الاقتصادية الأخرى كسياسة الصرف والسياسة النقدية مثلما هو عليه الحال في الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاح : إقليمية مفتوحة، اتحاد أوروبي، تنسيق ضريبي، رسوم جمركية، اتفاقيات ضريبية، تبادل معلومات ضريبية.

Introduction :

Very recently, the International Relations are globally and economically in particular well known by the uprising of numerous and successive developments as well as many phenomena that affected differently all economic fields the most outstanding of which, and that is considered a real economic transformation phenomenon, is the one related to the economic blocs which is not actually founded on the principles and goals of the traditional economic integration. Despite that the economic blocs had been created for a long period of time ago, they represent mostly the modern time in many aspects: evolution, structure, nature, goals and the influence on the continuity of the new world trade system.

The economic alternative blocs(**Open regionalism**)are seen as an influential component to the most important actions in International Relations. When speaking about these blocs, our thought shouldn't be confined in the different forms that the favored conduct undertakes concerning custom,

eMail : (*) : melikaouim@yahoo.fr

yet the real meaning is canceling all custom and non-customs barriers in the commercial exchange, and imposing a unified custom tariff on the imported goods as well as attempting to reach a harmonization to economic policies.

The last decade witnessed the return of regional blocs widespread and most countries joined many blocs at the same time, blocs through which more than third of the world trade is dealt with 84 regional blocs are made during the 1990's, the most important of which are: Southern Eastern Asia and the Pacific (APEC), North America Free Trade Area (NAFTA) besides the **European union** in its current form. Among the most prominent characteristics of the open regionalism the shortening of the protection equipment on one hand, and aiming at the increase of export averages to the world markets without any distinction on the other hand. The open regionalism is based on the acceptance that should be approved by the developing countries toward the participation of some developed countries in their blocs, which is used to be unfamiliar in the traditional economic blocs founded on blocs between developed countries (north-north) and between developing countries (south-south).

The activation of the economic integration throughout the open regionalism requires a full harmonization to the member states economic policies especially the Tax systems and policies.

It is however different in the alternative regionalism comparing to the classic regional economic integration, as countries fluctuate in the economic progress what makes these countries own fiscal systems inequality with a dissimilarity in tax rules, which means that there are limits and barriers to the **Tax harmonization** in the alternative regionalism. Accordingly, the next could be emerged:

What are the limits and mechanisms of Tax harmonization under the relatively open regionalism, in the European model in particular ?

This question bisects to the following partial interrogations :

- What is the open regionalism and what is its reality in the light of the new world commercial order ?
- What are the prominent leading models of the open regionalism ?
- What is it meant by the Tax harmonization and what are fields in which it is carried out in the light of the open regionalism ?

➢ Goals of the paper :

This study aims fundamentally at revealing the following points :

- Identifying the alternative or the open regionalism as a recently created concept, and showing its characteristics ;
- Accentuating the harmony and the discrepancy between the open regionalism principles and the new world commercial order ;
- Showing the important limits and obstacles of the harmonization of economic Tax policies under the open regionalism and particularly in the EU.

➢ Methodology of research :

In view of covering the entire subject and answering the main question, we have adopted the analytic descriptive method through treating the different theoretical sides of the concept of both the open regionalism and the new world commercial order as well as to the Tax harmonization with a full analysis to these concepts. Also, we have followed the historical method through discussing the historical evolution of the EU as a model of the open regionalism in its modern makeup.

First : the previous studies

1-"A New Open Regionalism in the Asia Pacific, 2004" [1], by Ross Garnault.

Garnault discussed the theoretical frame to the concept of the open regionalism or the alternative regionalism and its reality under the new world commercial order (WTO) ; and the

important problems in incarnating this concept. He also gave some suggestions to set off the concept of the alternative regionalism and achieving harmony with the new world commercial order such as harmonizing the financial and Tax motives to the international investment between the member states.

2-"Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs"[2], by Shang-Jin Wei and Jeffrey Frankel.

The two researchers discussed the concept of the open regionalism and the most important problems issued in the practical application either for customer or for the producer or governments. They also spotted the light on the famous theoretical studies made in the relationship between the open or the alternative regionalism and the new world commercial order like Krugman 1991, in which he confirmed that the more economic blocs are available the most crumbled is the new world commercial order. Wei and Frankel see the necessity of imposing a unified custom tariff by all member states towards non member states, and canceling or reducing this tariff inside the bloc.

3-"European Tax Harmonization: Myth or Reality, 2004"[3], by Bouchiouane Mohammed.

The researcher discussed the important attempts of the Tax harmonization in the EU as a model of the open or the open regionalism having the global tendency in the economic policy especially harmonizing taxes on companies, taxes on individuals' incomes on saving revenues as well as taxes on the added value. He also handled the current risks and the future stakes of the European harmonization.

4-"The Tax Harmonization and its Application Effect in the Arab Economic Integration, 2011"[4], by Amro Mohammed Youcef Mohammed.

He showed how economic blocs were founded focusing on the concept of the new (alternative) regionalism and its important stamps that differentiate it from the traditional economic integration. He also talked about the role of the fiscal harmonization in setting off these blocs (traditional) and the effect on the Arab economic integration.

These studies didn't remarkably handle the Tax harmonization limits in the light of the alternative or open regionalism, besides most of these studies concentrate on Tax harmonization fields in the traditional economic integration (old regionalism).

Second : The alternative (open) regionalism.

The geographical measure as a prerequisite condition to the regional economic integration process becomes more confined on the interpretation of cooperation and connection between countries on a side, and on its coping with structural changes in the world order on the other side especially with the development of globalization. From this point of view, new regional studies showed up called alternative or open regionalism and which aren't set on geography but namely on cooperation regardless the other components such as geography, religion, language, culture, nationality and progress or tardiness level.

1- Definition of the alternative (open) regionalism.

The concept of alternative (open) regionalism was first tackled during the negotiations of creating the cooperation organization between Southern Eastern Asia and Pacific countries (APEC) in 1989s, and in spite of the wild interest in the alternative regionalism, researchers didn't agree on a unified concept[*] due to their difference in analyzing phenomena that affect regional cooperation on one hand, and to the flexibility and the permanent evolution of the concept on the other hand.

The FMI expert **Jeffry Frankel** defines the open regionalism as [5]: "alternative modern regional arrangements to the classic model of integration resulted from the outcomes and development of the economic globalization; it endeavors to reducing custom and non customs in non member states imports, and in which member states in the bloc commit to liberate trade; and

the commercial liberation degree between the member states differs of that in the non member states in the bloc".

Furthermore, the economist **Nesadurai** defines the open regionalism as [6]: "The policies that show plurality in characteristics that allow the participant countries to activating the world trade throughout the widespread of regional conventions between member states to back up development in member states, that's why such kind of regionalism is called developmental regionalism".

Soderbaum defines open regionalism as [7]: "A set of values, policies and strategies which endeavor to launch cooperation between countries in order to create development and preserving security and peace in the region. It is usually related to certain goals and programs that integrated countries aim at its achievement through a determined strategy that may end up by founding a regional organization as the world witnesses today a new wave of regionalism whose the roots go back to the end of the 1980's and that it was known by big qualitative and quantitative changes comparing to the previous historical eras".

Henri Reganult sees that it is [8]: "A new dynamism to the classic economic integration that intends to annul all custom and non-custom barriers between member states, and used as a channel to carry out the appropriate policies to reach the deep economic integration, and to orient approaches and to apply rules to harmonize internal policies of member states in the different fields like trade, investment and competition".

As for **Spindler**, the open regionalism [9] "indicates the growth of the societal integration between the dissimilar countries in language, culture, religion and the economic progress or tardiness level, this is the result of uprising socio-economic interaction yielded regionally by globalization".

2-The open regionalism properties of that of the traditional regional integration.

The traditional regional blocs were characterized by the prevalence of the commercial motives set on protectionism, ergo, it seems different from the open regionalism from many sides such as [10]: In time when the old regionalism is founded on substituting imports and retreating of the world economy, the open regionalism is set on tending to the export and the integration in the world economy. In the shade of the old regionalism, political planning and decisions were adopted in consigning resources, but in the open regionalism consigning resources depends on the market forces. Also, The old regionalism is pushed by governmental efforts while the open regionalism is pushed by the private sector. In addition, The integration in the old regionalism is confined on industrial products, in the open regionalism however this integration comprises all goods, services and investments.

Moreover, The old regionalism dealt with the custom barriers, whereas the open regionalism is based on the deep integration. Furthermore,The old regionalism had a discriminative treatment with less developed countries, while equality for all countries is what distinguishes the open regionalism with choosing different periods of time to adapt. also The old regionalism comprises a territory of neighboring countries entitled with a remarkable harmony and rapprochement in economic, social and cultural scales, as for the open regionalism, it includes one territory or more nearby with each other and contain different countries economically, socially and culturally taking into account that privacy is allowed. The alternative regional blocs assert the importance of the foreign investment to the regional blocs as a substantial engine in liberating trade as an ultimate target to settle a regional bloc, and to achieve world competition in trade. Finally, Most of the alternative arrangements of the integration have a common particularity which is incarnated in the fact that the countries concerned could be part of many regional blocs at the same time, Let's take the USA for instance ; it is a member in North American Free Trade Accord (NAFTA) and member in (APEC) or the organization of Asia and the Pacific Economic Cooperation.

3- Factors of more leaning toward the open regionalism.

The open regionalism recent widespread is due to many factors amongst [11]:

First, A number of the countries throughout the world get fear that Europe turns to an invincible fortress, less open to the world in the frame of the unified European market, which will diminish their efforts and enthusiasm to proceed multilateral trade liberation, it's therefore that many European countries particularly those developing and having a transforming economy have pressed on submitting join requests. Second, The US political change from an antagonist to regional blocs into a supporter and more a participant in these blocs, especially after having announced the creation of NAFTA.

Third, The USSR disassociation and the shift of the European Middle Eastern countries (PECO) from an economy based on planning into countries that rely on the market forces. Fourth, The abandon of the majority of developing countries to policies of imports substitution and adopting more open policies to the exterior. Finally, The awareness of the countries, particularly the developing ones that the adherence to the economic alternative blocs is a means to a full integration in the world economy and to the direct foreign investment attraction in the era of the so-called economic globalization.

4-The main models of the open regional blocs :

4-1- Asia and the Pacific Economic Congress (APEC) [12]: it was created in 1989 and involves a number of the developed and developing countries from North and South America, Asia, Europe, Africa and Oceania and whose number has reached 21 states exhibited in the following: USA, Canada and Mexico from North America; Peru and Chile from South America; from Asia: Japan, China, Hong Kong, Indonesia, Malaysia, Brunei, Philippines, Singapore, South Korea, Taiwan, Thailand and Vietnam; from Europe there is only Russia; from Oceania both Australia and New Zealand and finally Guinea from Africa.
This bloc is considered as a model to multilateral blocs throughout the variety of member states from the six continents, besides; it comprises member states in other economic blocs such as USA, Canada and Mexico.

4-2- North America Free Trade Area (NAFTA) : this bloc contains USA and Canada whose economy is developed in addition to Mexico whose economy is progressing. It has been created in 1994 but with unequal parts, as for Mexico the partnership with Northern powerful parts aims at achieving internal goals in the economic and political scale and bringing more investment and technology And for USA, it aspires to pursue its international commercial policy and to attempt to set up a parallel bloc to the European uprising power. For Canada, it endeavors not to remain isolated in its nearby territory and take advantage of its relative budget in some domains [13].

4-3- The European Union (EU) : the integration elements in the EU experience includes the full unity elements like liberating the commercial exchange inside the Union and moving the production factors as well as unifying economic, monetary and Tax policies between member states[14].

The EU buildup was confined in the beginning on countries with high harmonized economics then it goes beyond this to endeavor to connect cooperation and partnership networks with less developing partners. In this context, we notice the EU attempts to extend to the south[15] (Middle Eastern Europe countries and Southern Mediterranean shore countries).

Third : the EU as a model of the open regionalism.

The current EU is considered one of the prominent leading model of the open regionalism as it comprises its main properties. The EU is compound of 28 countries with different progress level, besides the increasing focus on the open partnership with all world countries, as well as the

difference in language, culture and economic history between the Union countries (capitalist west countries, and middles and east European countries with transitional course).

1- The EU from Rome Treaty to Maastricht Treaty**.

Rome treaty signed in 25th March, 1957 the major launch to the establishment of the big European economic structure which was first shaped by the same six member states in the European group of coal and steel. This treaty drew up the accomplishment of the customs union incarnated actually in 1969. In 1973, the first expansion to the north took place through the approval of the UK, The Irish Republic and The kingdom of Denmark membership. In March 1981, it was the time for the second expansion of the EU, this time however is an expansion to the South of Europe in which Greece has become a full member in the European economic group.

In 1986, the European group has its third expansion always to the European South throughout the full membership of both Spain and Portugal to the European group.

In February 1992, the EU member states signed the economic and monetary treaty (the Treaty of Maastricht). It scheduled the fluctuation of funds between these states and the realization of cooperation in the economic and monetary and financial domains.[16]

2-The EU from Maastricht Treaty to the Constitutional Treaty.

During this period, the fourth EU expansion took place but towards middle and northern Europe by the adherence of Austria, Finland and Sweden in 1995, so that the member states' number became 15 countries. In this period, the financial liberation organization was established and was adopted subsequently in the summit of Barcelona in June 2002 in view of constructing a limitless financial square through which funds are flown inside the European unified financial zone.

The EU fifth expansion occurred in May 1st in 2004 by going up to Eastern Europe after the agreement of the adherence of ten European countries, some of which had been part of the late USSR such as : Lithuania, Latvia, Estonia, the other in Eastern Europe such as: Poland, Hungary, Slovenia, Czech, Slovakia, Malta and Cyprus [17].

In 2007, in accordance with the constitutional treaty in Lisbon, Bulgaria and Romania joined the EU to become a 27 member states union[18] EU27. In January 22nd, 2012, the Croatian people positively voted to the adherence of Croatia to the EU. In July 1st2013, Croatia has officially joined the EU to be 28 member states EU28.

3-The main characteristics of the open regionalism in the European model.

3-1- The difference in the progress level between the Western Europe countries and those of middle and Eastern ones (PECO).

The EU includes currently 28 member states, categorized into three groups according their progress level based on some economic indicators such as the GDP, the economic infrastructure and the livelihood condition[19]. The first group called also the large member states comprises Germany, France, The UK, Italy and Spain. The second group called the Medium member states includes Netherlands, Poland, Belgium, Sweden, Austria, Greece, Denmark, Finland, Ireland, Portugal, Czech Republic and Romania. The third group is called the Small member states; it includes Hungary, Slovakia, Slovenia, Bulgaria, Lithuania, Latvia, Cyprus, Estonia, Luxemburg, Malta and Croatia.

The EU expansion toward Middle and Eastern Europe (PECO) the poor and developing might increase the difference and divergence as the economic infrastructure of the newly adhered countries are not as good as those in the other EU member states. They rely fundamentally on agriculture while industry is still in reconstruction. Industry in Germany for instance contributes with 23.7% in the GDP of 2010. In Malta, it contributes with 15.8% in the GDP. In addition, a reduction in the GDP per capita in PECO countries comparing to the other member states of the EU.

The Middle Eastern Europe states witness a retard in growth with 2%[20] regarding to the growth average in the other EU states.

3-2- The EU participation system with the extern world.

The EU calls the integration attempts outside the European continent: the European affiliation system or the European incomplete membership system. It undertakes the participation conventions instruments to carry out the EU policies in establishing new continental economic structures that may comprise other continents beside Europe such as Africa (The European Mediterranean cooperation), Asia (The Europe – Gulf cooperation), South America[21].
In July 2013, The EU initiates a set of negotiations with USA to establish a free trade area **FTA EU28-USA** making with this the biggest commercial area in the world. It's been signed also a convention free trade area between the EU and Canada FTA EU28-CANADA in October 18th, 2013 as an incarnation to negotiations launched in May, 2009.

3-3- increasing the size of foreign direct investment between member states.

Among the most important properties of the open regionalism there is the focus on the foreign direct investment FDI as an engine to moving trade forward and as an ultimate goal to settle a regional bloc. In the frame of the fifth expansion of the EU, relations between PECO states and the other EU member states were characterized by the increase of the foreign direct investment by the later to the PECO states to shorten the differences in growth. The transformation in economics of PECO states seduced the foreign investors of this area; during the period of 1990-2002, these countries share of the world flows of the foreign direct investment reached 3.3%. The quick mutation known by these countries for more than twenty years encouraged the flow of a tremendous foreign investment, whose the source is mostly the other EU member states; the three bigger investors are[22]: Germany 30%, USA 25%, France 10%. The foreign direct investment over passed at least 3 billion dollars in 1990 and more than 140 billion dollars in 2002. It reached in 2007 between the EU member states around 600 billion Euros[23].

3-4- Other aspects of the open regionalism in the European model.

-The difference in language between the EU member states, as there are around 24 official languages in 28 countries;
-The multiplication of the EU goals, as it doesn't aim only at getting more commercial advantages but also at economic, political, financial and social goals;
-The multiplication of the integration features: the economic integration, the monetary integration and the financial integration (the financial regionalism); and even a social integration throughout the adoption of a social mutual policies;
-The multiplication the domains of the European integration, they include the investment sector and the increasing liberation of trade as well as the encouragement of competition and tending to free economy based on the market liberty.

4-The EU position as a model of the open regionalism in the new world commercial order.

The EU constitutes the biggest internal market in the world; it represents the third population after both China and India with 7.3% of the world population. It is considered the main source of goods all around the globe as well as an important commercial partner with the less developed countries with what help the growth of these countries as it is considered one of the major importers of the agricultural products of these countries.

Furthermore, the EU forms a more integrated area in the economic field; it is rated the first economic power in the world with a GDP of 12260 billion Euros[24], or 25.8% of the world GDP in 2010. It exceeds the 22.9% US GDP. Also, the EU represents the first commercial power in the world with 45% of the world trade. Accordingly, it takes 16.7% of the world exports (149,1 billion Euro in May 2013) and 19.1% of the world imports in 2008, and 138.2 billion euro in May 2013,

while China achieves 12.4% of the world exports and 9.4% of imports, the USA 11.2% of world exports and 17.9% of imports, Japan with 6.8% of exports and 6.3% of imports. The EU occupies the first class in exporting services with 1094.4 billion euro in 2009.

Trade represents nowadays more than two thirds of the overall trade of the EU. Moreover, the European companies know an increasing rise in the world scale; the foreign direct investment is being incarnated into the integration and grabbing, it gave birth to European companies. In 2007, the EU seized the largest portion of the world investments; it represents 65% of the foreign direct investment abroad. The European companies represent the third among 500 companies rated the first in the world against 30% to USA and 12% to Japan.

Fourth : fields and limits of the Tax harmonization in Open regionalism.

The Tax harmonization in open regionalism constitutes the most controversial issue because of the contrast in Tax policies and systems resulted from the difference existing at the economic level. The Tax harmonization mechanisms in alternative regionalism vary according to this later and how harmonized are the other economic policies.

1- Definition of the Tax harmonization.

D. Dosser defines the Tax harmonization as[25]: “the attempt of overcoming the negative effect of tax on the development of the financial and economic relations, and working on getting the ideal geographic positioning to the various projects ”.

Cano Gonzalez defines the Tax harmonization[26]: “the process of removing the difference aspects between the Tax systems and legislations so that they become homogeneous, harmonious and close in all Tax domains”.

Moreover, **Bachir Elmurr** sees the Tax harmonization is[27]: “ the determination of principles and mechanisms of the common Tax submission and the convenience of nominal organizational rates so that the actual gap becomes small to ensure the neutrality concerning the fund flows and preventing new defects in saving and investment behaviors”.

The international bureau of fiscal documentation(IBFD)defines the Tax harmonization as [28]: “the process of overcoming all imbalances and contradictions in the Tax systems at the different authorities”.

2- fields of the Tax harmonization in the Open regionalism.

The Tax harmonization in the open regionalism is confined in the following fields:

-The simplification and the mitigation of the structure and the Customs fees : the Tax harmonization in customs fees between the member states takes many forms including the simplification of the structure of the tariff with shrinking the rates and the lessening of using the up going rates according to the scale of goods production, as well as the overall reduction of the customs tariffs in the member states in this area.

In the case of the open regionalism known by the totalitarian tendency in the economic policies, the harmonization of the customs fees becomes so indispensable what leads to the unification of the member states customs tariffs toward the external world and simplifies the application of the rule of the national content and the source rules, in addition, no member state in the open regionalism could immerse into increasing the customs tariff from one side, because such a procedure should inevitably be subjected to the agreement of the member states. The Tax harmonization in the open regionalism includes the agreement on a number of issues amongst: the distribution of the customs outcomes fairly on the member states and the accord on the unified customs tariff average to protect the national production[29].

-The bilateral tax treaties between the member states : these treaties are considered an overriding factor to stop tax imbalances, they endeavor to avoid the double taxation and fight against fraud and tax evasion, besides; it founds rules of cooperation in taxation. Generally, the

bilateral tax treaty illustrates the intention of each part in achieving the justice and equality principles in imposing tax to steer clear from the negative effects of both the double taxation and the tax evasion[30].

-The exchange of tax information in the alternative regionalism: the Tax harmonization under the open regionalism requires a tight cooperation between its tax offices. This cooperation takes multiple and different forms, the most important of which is the exchange of information and expertise, the approximation of laws and concepts as well as the work methods. The Tax harmonization through the cooperation between tax administrations represents an efficient means to fight against several tax problems and challenges in the regional frame particularly the tax evasion, due to the services offered by these offices especially providing the necessary data that help the tax administration in discovering cases of tax evasion. In this regard, so many organizations, namely the organization of the economic cooperation and development (OECD) and the European Union Council, have recommended the necessity of exchanging information with the countries of tax haven in view of unveiling the companies which use refuges to the tax evasion and mitigating its tax liabilities[31].

-The coordination of the tax expenditure means in the open regionalism: the suggestion made by Professor **Ross Garnault** about the coordination of the tax motives between the member states under the open regionalism (the case of APEC) for industries and investments[32]. The tax coordination of tax motives comprises many issues like: the timetables of all kinds of motives, the categorization of companies in "added value" to be qualified to get tax motives (huge or small); the control and the presentation of the prerequisite reports by the administrations authorized on applying the tax motives in each country of the member states under the regionalism.

The harmonization of tax motives imposes a set of commitments on the member states by putting a typical plan and setting legal measures (in the form of sanctions) in noncompliance; when states infringe this plan of tax motive policies throughout the use of less efforts to fulfill the necessary amendments, this would encourage the rest of the member states not to commit into this plan, the result would be the inefficiency of this plan between member states in the alternative regionalism.

3- The limits of the European Tax harmonization.

3-1- The European experience of the harmonization.

The European group realized the importance of the Tax harmonization so it worked on extending its frame to include the direct taxes especially taxes on companies' incomes and indirect taxes mostly the VAT.

3-1-1- The indirect tax harmonization : the article 99 of the European group convention the importance of the harmonization in taxes between the member states concerning taxes on sales and the other indirect taxes in what allows the fulfillment of their interests in the world market. The process of harmonizing indirect taxes has known three stages[33]:

- Calling off the last graduation over the tax on sales turnover ;
- Imposing the added value tax instead of the successive tax on sales ;
- Removing the customs barriers which prevent the movement of goods and services.

These attempts aim at the mitigation of the Tax liability coming out of the multiplication of taxes on goods and services between the member states; which gives them the competitive character in the international market and proves the importance of these bilateral and multilateral conventions in this regard.

In 1977, appeared the so-called The Sixth Directive (77/388/EEC) which is considered the main instruction because it anchored a set of rules to determine the tax utensil (the harmonization of the Tax base) of the VAT in all member states; the regional application; the subjected persons to taxation, the tax rates… The first step was to structure the harmonization of the VAT (the subject of the taxed activities), the second step was in 1993 in the frame of shifting to the unified market

when the EU decided to go further not to harmonize the Tax base only but harmonizing the VAT averages. The member states agreed a lower regular average estimated by 15% in addition to two more regular reduced averages to 5% at least. Super reduced averages could either be applied on some goods and services as there is no determined roofing to the VAT averages [34].
The Union member states introduced the VAT Information Exchange System VIES, which permits to check the identity number the VAT by the interested [35] (the commercial companies, the financial authorities). In January 1st, 2007, it was adopted a new instruction 2006/112/EC concerning the common system on the VAT. All the member states in the Union adopted the orientation to this system in their private national legislation.

3-1-2- attempts to harmonize the direct taxes : the attempts of harmonization involved a number of highlights such as [36]:
-To set up a project of European convention to avoid the double taxation in order to reduce the Tax liability on European investors in between European countries ;

-To reform the taxes on companies and individuals through enacting the codes which contribute in the simplification of the tax procedures and the easy determination of the tax utensil ;
-The partial harmonization of the income tax through setting rules about solving certain problems in linking and estimating the tax on the income so that these rules control the fiscal administrations in the EU. Among these problems: the evacuation of the loss between the international companies that work in more than one European country; also the basis on imposing taxes on holding companies ;
-To support cooperation between EU member states to halt the tax evasion between companies, and to prevent the misuse of the Tax conventions to gain illegal tax profits ;
-To apply the common and unified tax rule (CCCTB) concerning the European commercial activities.

The harmonization of the income taxes remains based on the bilateral conventions and treaties to avoid the double taxation between two European countries and in the light of the convention model set by the organization of the economic cooperation and development (OECD).

3-1-3- the Tax harmonization of profits and saving incomes.

The source of the EU key concern in direct taxes field is taxing on the saving income. Ergo, the directive 2003/48/CE an administrative system to the spontaneous exchange of some information linked to paying profits[37]. The article 02 of this directive permits the saving incomes to come under profits payments achieved in one of the member states to the real profited who are usually physical persons living in another member state subjected to taxation according to the host country legislation, The means selected to allow profits taxation in a member state (where the real profited is resident for tax purposes) is the spontaneous exchange of information between the member states concerned with these payments. In this context, the member states are ought to undertake the necessary measures to perfectly carry out the tasks of this directive (the cooperation and the exchange of bank information) via payment agencies settled on their grounds regardless the place of the beneficial loaner company[38].

If the real profited is living in another member state where payment agencies are made therein, the directive compels the later to contact the qualified authority of the member state to obtain the minimum of information for instance: the ID, the address of the real profited, the account number or recognizing the debt yielding to the profit and the information about paying profits.
Exceptionally and transitionally, Belgium, Luxemburg and Austria can abstain from exchanging information over the saving incomes set by this directive; they used to apply the takeout of the source system of the same incomes, the directive, yet, allows the three countries to obtain information from the other member states.

For the takeout of the source system, the directive imposes on Belgium, Luxemburg and Austria that when the real profited is living in another member state other than the one in which the takeout from source payment agency is located with 15% during the first three years of the transitional period (July 1st 2005-June 30th 2008), 20% to the following three years (July 1st 2008-June 30th 2011) and 35% starting in July 1st 2011.

Concerning the share of incomes, the instruction compels the member states which carried out the takeout of the source to save 25% of their incomes and transferring 75% to the member state in which the real profited is living[39]. In terms of the double taxation, the very instruction imposes on the member state where the profited is living to assure overcoming all the double taxation cases that might be generated in the takeout of the source. The European commission had although recognized in May 31st 2006 that the administrative cooperation between member states was not enough and affirmed the necessity of setting new strategy to fight the tax evasion in the EU.

3-2- The limits of the European Tax harmonization.

There are many factors that limit the success of the Tax harmonization process in the EU whether was it about the direct taxes or the indirect taxes. The difference in the tax systems and structures as well as in the tax pressure between the member states not to forget the difference the structure of incomes in the public balance are considered the most important limits of the European Tax harmonization, in addition to the lack of some member states the will (especially those whose tax system is preferential) to adjust their discriminating conduct.

3-2-1- The difference in the Tax cultures and the tax pressure levels :

The difference in the Tax cultures between the member states in the open regionalism complicates the process of looking for the concord between these states. In taxation, this difference makes a harsh obstacle in front of the tax harmonization. We'll show here the main differences between the Tax systems between the member states in the alternative regionalism; the purpose is to clear up the contrast of the Tax systems and the negative effect on the Tax harmonization [40].

In the VAT, framing averages to limit the competition through the averages and obtaining a relative approximation are blocked by the continuing differences; the regular average fluctuates between 15% and 27% whereas the reduced average changes between 5% and 18% while the lowest average was used by 05 member states (Ireland, France, Italy, Spain and Luxemburg) between 2.1% and 4.8%.

In taxes on the companies' incomes, the nominal averages shows a serious disproportion and a difference in the application ways: Germany for example imposes taxes differently on distributed gains and the reinvested gains, while some other countries don't impose taxes on the excessive value in the contribution

Some other countries apply graduating averages such as Ireland and the UK, and the depreciation ways are different. Regarding these differences, the Tax competition in the taxation of enterprises is hard to be measured; the European commission has accounted the actual Tax rates and clearly demonstrated differences of 30% between EU member states. In 2013, the difference in the tax on the companies' incomes reached 26.1%, and there are obvious examples about the dumping fiscal applied by few member states resulting from the difference in rates of the Tax submission. Ireland however applies a lowest rate (10%) for the foreign companies what caused the reinstatement of some companies inside Ireland; the German policy leans on the Tax competition to make up the competitiveness in promoting wages.

Moreover, the contribution rate of direct taxes and indirect taxes varies in the general structure of incomes in the member states. In Bulgaria for instance, the direct taxes contribute with 18.9% of the Tax overall and with 54.2% for the indirect taxes; in Denmark, 62.8% for the direct taxes of the Tax overall of incomes and 35.6% for the indirect taxes. Unlike Bulgaria, the harmonization of the direct taxes affects straightly and incredibly the Danish Tax incomes.

The EU is characterized by the big difference in the global level of the Tax pressure and the obligatory takeout structure (as shown below), and the ways of executing and applying the different taxes (the rule, the exemptions…). These characteristics represent important indicators to the Tax competitiveness in Europe.

3-2-2- the recent expansions of the EU and the increase of the imbalances :

The recent expansion of the EU increases more the differences between the member states as well as imbalances. The fifth, the sixth and the seven expansions of the EU make the PECO countries in permanent need for new funds which causes the risky Tax competition between the member states. Estonia represents applies a tax instigation concerning the reinvested gains with a zero tax rates; Bulgaria and Cyprus reduced their taxes on companies from 28% in 2001 to 10% in 2013. These privileges absolutely motivate investors; the world mobile phone industry giant NOKIA studies the possibility of moving its social headquarter from Helsinki to Tallinn the capital of Estonia which is hundreds of kilometers away from Finland shores, this required the intervention of the Finnish prime minister to prevent this project from happening. Austria has also been the subject of the fiscal competition threat by Slovakia throughout the reduction of taxes on gains from 34% to 25%[41].

3-2-3- Sticking to the Tax sovereignty :

The Tax harmonization is not considered necessary for everybody; satisfaction should be measured to all national leaders what guaranties the Tax harmonization. There are a lot of reasons to explain some reserves amongst: thinking of the leadership by all European national leaders. Every year, the prevailing political decision of the government is to adopt the finance code by virtue of which it develops the society through the directives of the balance known by the social consistence. Stamping money and imposing taxes, two processes undertaken by the state to oversee the national economy, express the sovereignty and the independence which is not appropriate for a state to abandon them as every political power takes their legitimacy from the economic policy instruments[42].

3-2-4- The influence of the unanimity rule, and the European pressure groups :

The developments in the economic integration are related to the progress that could be achieved in the political performance of the member states in the alternative regionalism. The unanimity rule represents the key factor of withholding in taxation[43]. Furthermore, it is necessary to take into account, when thinking of the European Tax harmonization, the pressure groups which enormously influence the world political economic environment, what influences subsequently the Tax decisions in the European frame[44].

3-2-5- The influence of the Tax and bank havens :

Some EU states might abstain on exchanging Tax information in the Tax harmonization because of their adoption to the banking privacy like Austria and Luxemburg [35]. There is also a widespread of the preferential Tax system in the EU; nearly every member state has its own preferential Tax system; these zones form a big umbrella to tax evasion[45].

3-2-6- The importance of the European decisions on the state balance :

The national balance structures are more different from one country to another. Due to these important differences in the national balances structures of the member states, the Tax pressure doesn't appear clearly and in the same extent in all these states. Ergo, the decisions in the Tax domain in Europe could be variously received by governments and officials in the member states. In fact, one decision of the EU to push prices (taxes) back to reduction, the officials would positively react toward this decision, governments however would be more cautious because their balances would be affected by this decision and vice versa in case of the increase of the averages, the governments would raise their incomes in time where the officials would endure additional taxes.

As a result to the balance structure differences, the same decision is not fully and equally respected by all the member states because of the tax weight in their general balances. Unlike Slovakia, the reduction of the tax rate on the income will have a huge effect on Denmark whose the tax on the income is estimated by 50.9% its Tax incomes in 2011 while it is only 8.8% of Slovakian overall Tax incomes. The reduction in tax rates would be encountered by a reduction in Danish tax incomes and affect less Slovakia [46].The following figure demonstrates the EU general balance incomes in 2011.

Conclusion :

The EU is considered one of the most important modern economic blocs of the open regionalism mode especially following the latest expansions toward Middle and Eastern Europe well known by the developing economies what led to the increase of the differences between the EU member states and double complicated the harmonization of policies particularly the Tax one.

Although the non-stop efforts to harmonize taxes (direct, indirect), the reality indicates that the EU has accomplished a tangible progress in harmonizing the indirect taxes (VAT). However, the EU faces some limits in the harmonization of the direct taxes due to a set of factors that restrict the success of the Tax harmonization regulation.

There are remarkable differences in the Tax structures and the levels of the European Tax pressure as well as the widespread of the Tax havens, the preferential Tax systems, the discreet bank practices and the difference in the favored ways of harmonization by the member states, besides the influence of the European pressure groups in the Tax decisions undertaken in the European scale.

The EU model remains although an overriding model in the Tax harmonization, which could be seized by the other blocs in the world and especially in the Arab economic gathering.

On the other hand, and given the constraints and limits of tax harmonization in the context of open regionalism, there are **prospects for implementation of the tax policy under this system** through:

-Emphasize the importance of the adoption of gradually harmonization for tax policy in accordance with comprehensive the tax reform leads to the creation of tax systems flexible, and tax administration able to do the harmonization properly, so as to avoid the lead tax harmonization between the states to regulate the shortcomings of the tax systems in each country ;

- the light of tax and economic disparities between the Member States of the open regionalism, you must determination a transitional period for each Member State to amend their tax systems according to pre-defined strategy, Enable them to progressive adaptation with the tax harmonization ;
- Expansion the basis of the contract of bilateral tax conventions between Member States, to establish a base of cooperation in the fight against double taxation ;
- the application of tax policy in the context of open regionalism requires close cooperation between their services tax, this cooperation takes different forms, the most important exchange of information and experiences and approximation the legislation and terms and method of transactions in order to reduce tax evasion ;
- The establishment of a central body which the authority in the management of his tax policy and it has the authority to make binding decisions, and control the application with regard to bilateral tax conventions and harmonization of tax incentives to attract foreign investment, and unify or simplify or eliminate tariffs under the will and political conviction;
- The application of tax policy harmonious in the context of open regionalism, Requires a holistic approach to other economic policies as a policy the exchange rate and monetary policy, Just as is the case in the European model.

-Appendices :

Figure n° 01 : the differences of the Tax incomes structure of the EU member states of 2011.

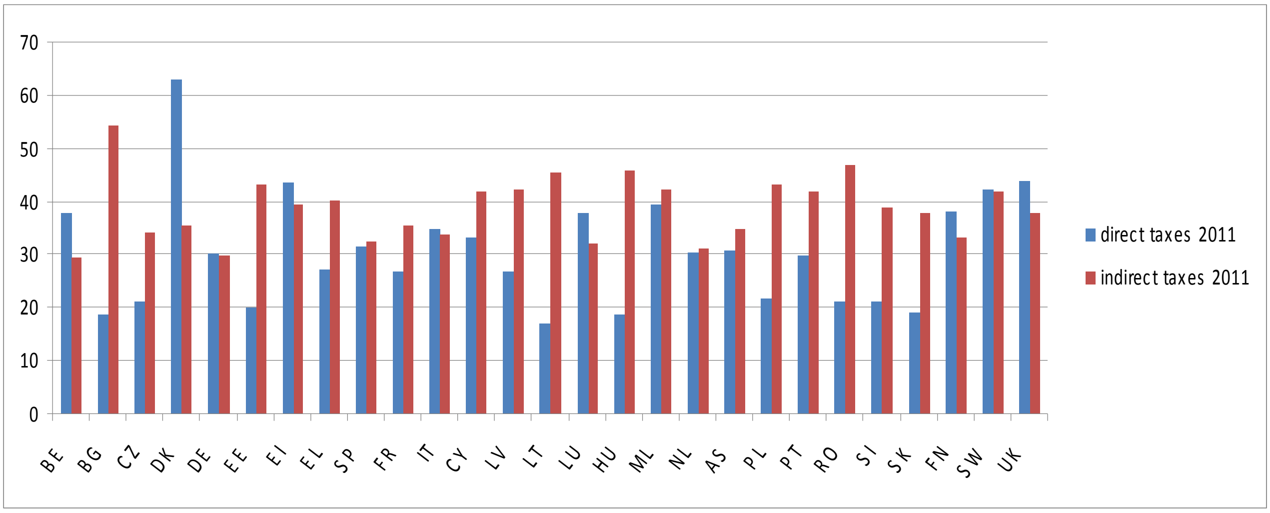

Source : Eurostat, European Commission, Taxation Trends in the Eropean Union, 2013, pp.176,186

Figure n°02 : the rates of the Tax pressure of the EU states of 2011.

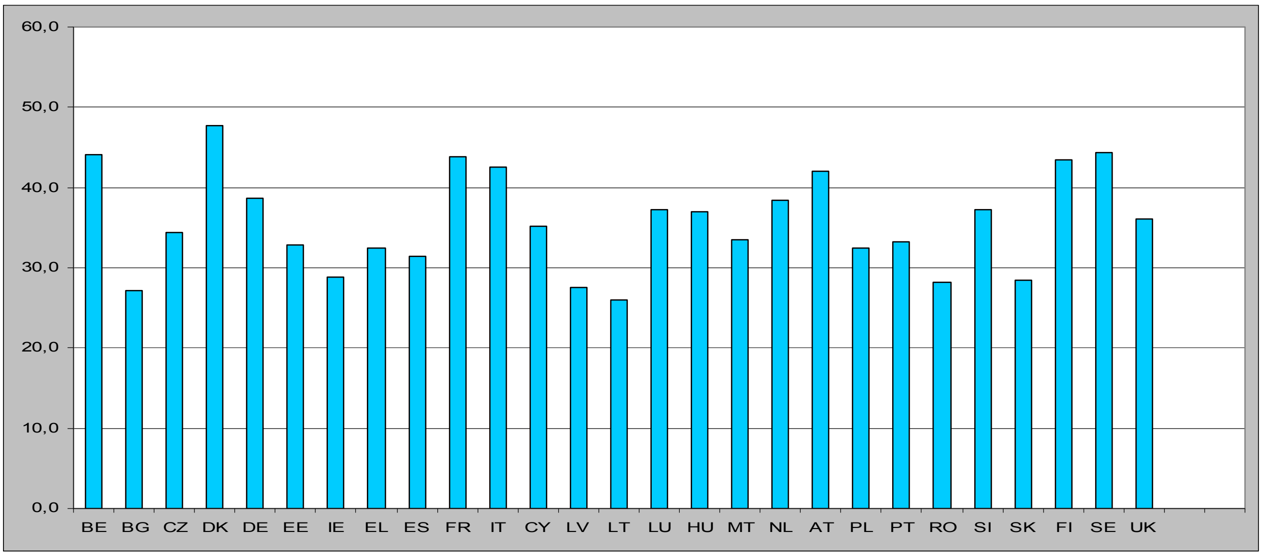

Source : Eurostat, European Commission, Taxation Trends in the Eropean Union, 2013; p.172.

Figure n°03 : the EU general balance incomes in 2011.

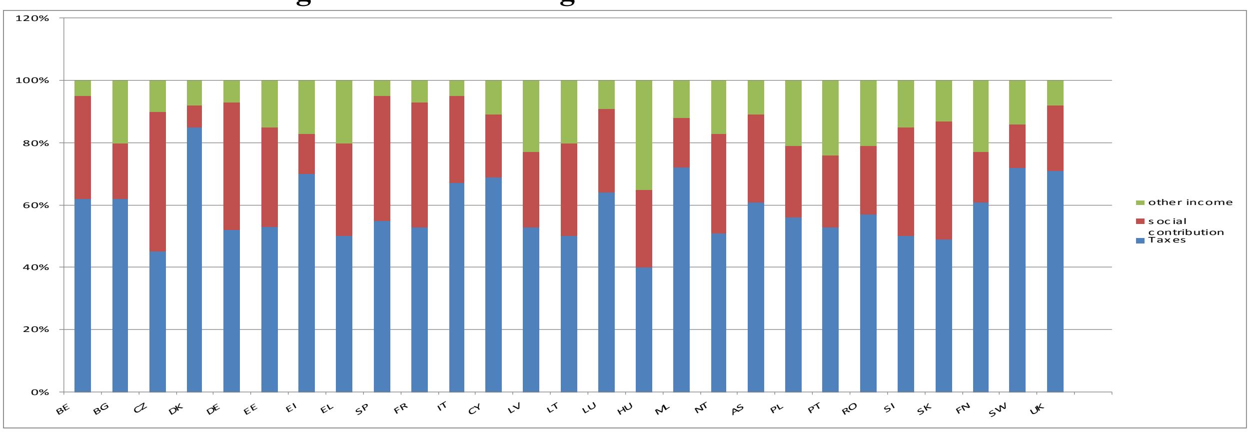

Source : Eurostat, European Commission, Economy and finance, Eurostat yearbook 2012, p64.

Bibliography :

1- Ross Garnaut, ″A New Open Regionalism in the Asia Pacific″, Paper presented at the International Conference on World Economy, Colima, Mexico, 25 November, 2004. P.p.2-32.

2- Shang-Jin Wei, Jeffrey Frankel, ″Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs″, IMF Staff Papers, Vol. 45, No. 3 (September 1998) , p.p.440-452.

3- Bouchiouane Mohammed:″Harmonisation Fiscale Européenne:Mythe ou Réalité″, Mémoire Master, esc, France, 2004, p.p.12-54.

4- Amro Mohammed Youcef Mohammed, ″the Tax Harmonization and its Application Effect in the Arab Economic Integration″, Egypt, 2011, p.p 44-78.

* The alternative regionalism is also called the open regionalism, the new regionalism or the continental trade blocs.

5- Jeffrey Frankel, Shang-Jin Wei, op.cit, p.08.

6- Helen E.S. Nesadurai, ″Attempting Developmental Regionalism Through AFTA , The Domestic Sources of Regional Governance″, Third World Quarterly, vol 24, n^0 2, 2003, p.9.

7- christian deblock et al, ″régionalisme, arrangements institutionnel et gouvernance a la carte? multilatéralisme régional″, collection recherche, la découverte, N^0 4, 2008, p.248.

8- henri regnault, ″libre échange nord- sud et typologies des formes internationalisation des économies″, séminaire EMMA – rinos, paris, mai 2003, p.17.

9- spindler, manuela, ″new regionalism and the construction of global order″, university of warwick, united kinkdom, 2003, p.15.

10- yann echinard, leatetia guilhot, ″le nouveau régionalisme- de quoi parlons nous″? Papier publier dans LAFRI, 2007, p.07.

11- ib,id.

12- ib,id.

13- ib,id.

14-ib.id.

15-Olivier Moreau, Quelle est la Place de l′Union Européenne dans l′Economie Globale, Revue Economie Termes, 2011, p01.

** This treaty dictates four key principles (the financial monetary approximation): the balance deficit should be more than 3% comparing to three performing countries. - The public debt shouldn't be more than 60% comparing to three performing countries-the inflation average shouldn't surpass 1.5% comparing to three countries with lower averages. -The difference in long term profit average shouldn't be more than 2% in the EU states.

16- the previous source ,p13.

17- the previous source ,p15.

18- Commission Européenne, ″DG des Affaire Economiques et Financiers″, ULB et ICHEC, Le Processus D′Intégration Economique Européenne et le Plan Economique Européen Face a la Crise, Bruxelles, 2009, p.32.

19-Eurostat,EuropeanCommission,″European Economic Statistics″,Statistical books,2010Edition, p.30.

20- Huijun Qiao, ″L′Impact de L′Elargissement de L′Union Européenne Sur Ses Relations Economiques Intra et Extra Européenne″, Mémoire Master en Administration Publique, Ecole National D′Administration, Strasbourg, France, 2003- 2005, p.28.

21- Huijun Qiao, op.cit, p.12.

22- Eurostat, European Commission, ″FDI Flows and EU Industrial Competituveness″,2012,p03

23- Eurostat, ″L′UE dans le Monde, Comparaison des Tendances Démographiques, Economiques et Sociales des Membres du G_{20}″, Novembre 2012, p.03.

24- D.Desser, ″economic analysis of tax harmonization″, vol 1, new york, 1997, p.125.

25- Kirsten E Hayes, ″Integration, tax competition and harmonization : Should ASEAN be concerned?″ Master Thesis for Economic Growth, Lund University, p10.

26- Fernando Velayos et al, ″Regional Integration And Tax Harmonization:Issues and Recent Experieces″, Article Was Prepared for ″Taxation and Latin American Integration, IDB, in Printing,2002,p02.

27 -Bachir EL Murre, ″Harmonisation Fiscale et Politiques Monétaires Au Sein D′une Intégration Economique, Cahier N° 02.01.26, Janvier 2002, p02.

28- Fernando Velayos et al, op.cit, p22.

29- Ross Garnaut, op cit, p.25

30-Azouz ali,mechanisms and requires of tax harmonization, revue of social and human stadies,2012,p61.

31-. Ross Garnaut, op cit, p.25.

32- Gizela Lenatrova, ″Tax Harmonization in European Union″, Working Paper, University of Economics in Bratislava, 2012, p.02

33- Nicolas Gobalraja, Agnès Benessy, ″L′Harmonisation Fiscale″, Revue de OFCE, 2008, p.03.

34- Martin Adina, ″Tax Policy in Eurozone: Harmonization or Competition?″, Revue de OFCE, 2011,p.563.

35- Nicolas Gobalraja, Agnès Bénassy, op.cit, pp.05,06.

36 -Bouchiouane Mohammed, op.cit, p.60.

37-Jonathan Burger, Les Delis Penaux Fiscaux:Une Mise en Perspective Des Droits Françaises, Luxembourgeois et Internationaux, Thèse Doctorat, Université Nancy 2, France, 25 janvier 2011, p.197.

38-ib.id.

39- Nicolas Gobalraja, Agnès Bénassy, op.cit, p.07.

40- Bouchiouane Mohammed, op.cit, pp.70,71.

41- Eurostat, European Commission, Taxation Trends in the European Union, *op.cit,*p188.

42- Cécile Barbier, ″Fiscalité, Cahiers Fec, Bruxelle, 2010, Site Internet http://www.fecasbl.be,consultele12-06-2013.

43- Bouchiouane Mohammed, op.cit, p.73.

44-ib.id.p.102.

45-ib.id,p.107.

46- Eurostat, European Commission, Taxation Trends in the European Union,2013,p188.

L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique

The impact of black market exchange rate on the demand for money Case of Algeria during 1980-2010 : Econometric study

Ali BENDOB [(*)] & Kamel SI MOHEMMED [(**)]
Centre universitaire de Ain Temouchent- Algérie

Résumé : L'objectif principal de cette étude consiste à analyser la relation entre le taux de change parallèle et la circulation de la monnaie (M1) en Algérie durant la période 1980-2010. A cet effet, Nous utilisons le modèle ARDL proposé en particulier par Pesaran et al. (2001). les résultats confirment la convergence des déterminants à long terme de la demande de monnaie (le revenu, l'indice des prix des consommations, Taux d'intérêt des dépôts, le taux de change parallèle). En outre, le test CUSUM et CUSUMSQ montrent clairement la stabilité de la relation de long terme au cours de la période d'estimation entre le taux de change parallèle et la demande de la monnaie en Algérie. Au contraire, la relation devient instable une fois que nous utilisons le taux de change officiel.

Mots clés : Demande de la monnaie, le taux de change parallèle, le modèle ARDL, test du CUSUM et CUSUMSQ, l'économie algérienne.

Jel Classification Codes : E40, F31.

Abstract: The main objective of this study is to analyze the relationship between the exchange rate and the parallel circulation of money (M1) in Algeria during the period 1980-2010. For this purpose, we use the proposed especially by Pesaran et al ARDL model. (2001). the results confirm the convergence of long-term determinants of the demand for money (income, consumption price index, interest rate deposits, the parallel exchange rate). In addition, the CUSUM test and CUSUMSQ clearly show the stability of the long-term relationship during the estimation period between the parallel exchange rate and demand for the currency in Algeria. Instead, the relationship becomes unstable once we use the official exchange rate.

Keywords: Demand for the currency, the parallel exchange rate, the ARDL model, the CUSUM test and CUSUMSQ, the Algerian economy.

Jel Classification Codes : E40, F31.

I- Introduction :

A la suite du deuxième choc pétrolier qui a provoqué en 1986 un crash des prix de l'or noir, l'économie algérienne a commencé à afficher une sévère détérioration de ses fondamentaux. Ce fut un tournant important dans l'histoire de l'économie algérienne qui s'est vue dès lors imposer d'implémenter des réformes structurelles basées sur les recommandations du Fond Monétaire International (FMI) et de la banque mondiale (BIRD). Ces réformes s'inscrivaient dans le contexte de transition d'une économie administrée et dirigée vers une économie libérale.

Les objectifs majeurs d'un tel processus visaient essentiellement à assainir la situation macroéconomique du pays en relançant la croissance économique, mais aussi à booster la croissance hors hydrocarbures et à apurer la dette extérieure.

Aujourd'hui, après plus de trois décennies de réformes économiques et sociales, nous pouvons constater que ces réformes connaissent un échec persistant car elles n'ont pas permis de développer et de changer la structure de l'économie algérienne en assurant une diversification de

eMail : (*) : ali-bendob@hotmail.fr & (**) simohammed_k@yahoo.fr

la production nationale ? Ceci a conduit à une forte vulnérabilité macroéconomique, surtout dans le contexte actuel de crises et turbulences économiques à l'échelle internationale, et a évolué la sphère informelle de manière remarquable en Algérie.

L'objectif principal de cette étude consiste à analyser la relation entre le taux de change parallèle et la circulation de la monnaie (M1) en Algérie, sur la période 1980-2010. A cet effet, Nous utiliserons le modèle ARDL proposé en particulier par Pesaran et al. (2001).

Les résultats montrent que le taux de change parallèle présente un impact plus important que les autres variables particulièrement le taux de change officiel, le revenu, l'inflation et le taux d'intérêt, comme des déterminants de la demande de monnaie en Algérie.

Afin d'atteindre notre objectif, l'article a été organisé en quatre étapes, la première présentera un bref aperçu des principaux indicateurs monétaires en Algérie qui sera suivie par la présentation de quelques éléments bibliographiques ; puis, suivra la deuxième étape qui concernera la spécification du modèle. Enfin, la troisième étape concernera l'analyse et la présentation des résultats.

I .1 Bref aperçu des principaux indicateurs monétaires et la sphère informelle en Algérie

À partir de 1974, la surévaluation du dinar Algérien face au dollar Américain jusqu'au début des années quatre-vingt est caractérisée par le contrôle des changes et le passage d'un' ancrage à une monnaie unique (le Franc français) à un ancrage d'un panier de 14 monnaies constitué par les devises les plus importantes dans la structure des échanges commerciaux. Alors qu'après cette période, due à un crash des prix de l'or noir, l'Algérie a adopté trois programmes de stabilisation avec le FMI. Le premier en 1989, le deuxième en 1991 et le troisième en 1994. En 1994 fut adopté un plan de rééchelonnement de la dette extérieure. Ces réformes ont connu un échec persistant car les principaux indicateurs monétaires ont affiché durant cette phase une tendance morose. En effet, la croissance du PIB a été négative, enregistrant ainsi un PIB annuel de (-0.7%) en 1987 et de (-0.9%) en 1994. L'inflation a fortement augmenté à cause de la dévaluation du dinar et la libéralisation des prix, passant ainsi de 12.4% en 1986 à 29.0% en 1994. Concernant le taux de change, un glissement progressif du Dinar a été enregistré pendant la période de 1986 à 1994 ; le cours USD/DZD est passé de 4,82 à 40, soit une dépréciation de l'ordre de 8 fois.

Dans la troisième phase (1995 à 2000) qui va dans la continuité de l'ajustement structurel et qui est caractérisée par une évolution relativement favorable des principaux indicateurs économiques (PIB, inflation), exception faite des restrictions d'accès au marché de change d'après la publication de la loi 08/96 du 18 décembre 1996 fixant les conditions de création et d'agrément des bureaux de change, mais réellement, aucun bureau privé n'a été agréé par la Banque d'Algérie pour l'exercice. A l'inverse, c'est le marché informel de la devise qui est déjà né en 1974 et qui a explosé au début des années quatre-vingt-dix avec un écart important entre le taux de change parallèle et le taux de change officiel.

La valeur du dinar algérien est de 110 dinars pour un euro et 79 dinars pour un dollar selon le cours officiel en date du décembre 2013, alors que le taux de change parallèle affiche 150 dinars pour un euro et 93 dinars pour un dollar aux réseaux du marché informel avec un écart de 40/50% par rapport à l'officiel. (Voir la figure N°1). Parmi les raisons évidentes qui expliquent cette situation en plus de l'absence de bureaux de change et l'inconvertibilité du dinar forte demande, c'est l'extension du marché informel lui-même en Algérie qui contrôle 40% de la masse monétaire en circulation et d'utilisation de la monnaie fiduciaire (billets de banques) pour régler plus que 70% des transactions commerciales non facturées au lieu de la monnaie scripturale (chèques) ou électronique, les sorties annuelles brutes de monnaie fiduciaire sont passées de 1 633,4 milliards DA en 2010 à 1 977,8 milliards DA en 2011 et à 2 475 milliards DA en 2012 soit 24, 75 milliards d'euros ou 32,17 milliards de dollars au cours actuel (**Mebtoul, 2013)**[1], Cependant,

la part de cette monnaie dans la masse monétaire (monnaie fiduciaire et dépôts bancaires) est passée de 26% de masse monétaire (M2) et 42% de PIB en 2011 pour atteindre 26,7% et 45% à fin la 2012 ou devrait représenter 15 -20% du PIB et M1 aux pays développés. (Voir la figure N°2).

I .2 Eléments bibliographiques

Blejer (1978) [2] suggère dans le cas des pays d'Amérique Latine sur des données allant de 1970-1973 suggère que toute dépréciation du taux de change parallèle génère une décroissante demande de la monnaie.

Bahmani- Oskooee (1996)[3] utilisant la technique « Johansen-Juselius cointegration » pour le cas d'Iran sur une période annuelle allant de 1950 à 1990, Il met en évidence que le taux de change parallèle peut se considérer comme un déterminant de la demande de la monnaie à long terme.

Plusieurs études récentes développent des modèles empiriques où le taux de change parallèle se présente comme un déterminant de la demande de la monnaie ; ces recherches s'inspirent dans leurs analyses de l'équation générale de Bahmani- Oskooee (1996). Tout d'abord, l'étude de Abdelnacer B et al (2013) [4] indique dans le cas de l'Algérie le même résultat de Bahmani- Oskooee à partir de l'approche ARDL (Bounds testing approach) sur la période 19974-2003.

Cependant, un nombre considérable de travaux affirment la relation entre le taux du change parallèle et la demande de la monnaie aux différents pays, notamment, les études suivantes ; Arize and Shwiff, 1998[5], Bahmani- Oskooee and Altin Tanku (2006) [6] dans le cas de 25 pays pour chaque papier , Hafez and Afzal (2003) [7] en Pakistan.(voir aussi : Nautz and Rondorf (2010) [8] ; Rao et al., 2009[9] ; Setzer and Greiber (2007) [10]). En revanche, Hassen 1992[11] n'a pas pu mettre en évidence une relation significative entre le taux de change et la masse monétaire en Bangladesh Thaïlande.

Certains économistes considèrent que d'autres facteurs qui ont motivé les agents de préférer la détention de la monnaie que des actifs comme le revenu, le taux d'intérêt et le taux d'inflation. Akhtar (1974) [12] , et Gujarati (1968) [13] prouvent que le revenu réel est la variable la plus pertinente pour expliquer l'équation quantitative de néoclassique et l'approche théorique de Friedman et Schwartz(1982) [14] , (voir ; Garcia and Cerno, 2006[15]; Hamori and Hamori, 2008[16]; Ghamdi (1991) [17] ; Amr and Al Mahmeed (1987)) [18] .

Autres résultats obtenus montrent que l'inflation influence de façon significative de la demande de la monnaie où l'accélération de des prix s'accompagne d'une préférence à acquérir des biens réels au lieu des actifs monétaires (Voir :) ; Mackenzi,(1979) [19], Bahmani-Oskooee and Molixi (1991) [20] ; Arnold and Roelands (2010) [21] ; Boone and van den Noord (2008) [22]).

Enfin, le taux d'intérêt joue un rôle majeur pour déterminer la demande de la monnaie, une hausse de taux d'intérêt à court terme offre une opportunité incitant à l'épargne de monnaie (M2, M3) qu'elle réserve en cash (M1), en même temps qu'une diminution de l'offre de monnaie augmente le taux d'intérêt et abaisse finalement la fuite des capitaux. Frauke Dobnik (2012) [23] expose dans sa recherche (panel-based error-correction model) durant la période (1983-2006) dans en 11 pays de l'OCED qu' il y a eu une relation négative à long terme entre la demande de la monnaie et le taux d'intérêt. D'autres études empiriques montrent des résultats similaires à celles qui précèdent : (Voir ; Harb (2004) [24] ; Hamburger (1977) [25] ; Amr and Al Mahmeed (1987)) [26].

II- Résultats empiriques :

II.1 Les données utilisées

Nous avons choisi quatre variables macroéconomiques de l'économie Algérienne pour atteindre l'objectif de notre sujet qui sont: M1 (correspond aux billets, pièces et dépôts à vue), le revenu, le taux de change, taux d'intérêt des dépôts.

Toutes les données sont extraites des World Bank Developement Indicators (WDI, 2012) exceptée la masse monétaire (M1) que nous avons tiré à partir le site de Global Financial Data.

II.2 Spécialisation du modèle

Notre recherche concerne l'extension de la pratique informelle en Algérie qui contrôle 40% de la masse monétaire en circulation et qui utilise la monnaie fiduciaire (billets de banques) pour régler plus que 70% des transactions commerciales non facturées. Selon la banque d'Alger dans le rapport 2010, La masse monétaire a connu un fort rythme de croissance, elle a été évaluée à 34 milliards de dollars fin 2010. En revanche, le taux de change parallèle affiche un écart de 40/50% par rapport à l'officiel. Pour cela, nous nous sommes intéressé à ce type de composant de la masse monétaire (M1) pour capter les principales déterminantes (voir : Mark and Sul (2003) [27], Hamori and Hamori (2008) [28], Kumar et al. (A, b 2010) [29, 30]).

Notre travail empirique ARDL (Autoregressive Distributed Lag) est fortement inspiré des travaux de Bahmani- Oskooee (1996), Kumar et al. (2009,2010), Bouteldja A et al (2013).

On peut écrire le modèle sous la forme d'équation comme suite :

$$M = (Y, P, EX, I)\text{......... ....}(01)$$

Toutes les séries d'origine ont été transformées en logarithme. Cette spécification à l'avantage d'éviter les problèmes d'hétéroscédasticitén donc la spécification se présente comme suit :

$$LnM_t = \text{a} + \text{a}_1 \text{ Ln}\text{Y}_t + \text{a}_2 \text{ Ln}\text{P}_t + \text{a}_3 \text{ Ln}\text{EX}_t + \text{a}_4 \text{ Ln}\text{I}_t + \varepsilon_t \text{..........}(02)$$

Soit :

Ln M_1t: logarithme du M1
Ln Y_t: logarithme Revenu
Ln P_t : logarithme de l'indice des prix à la consommation.
Ln EX_t: logarithme de taux du change
Ln I_t: logarithme taux d'intérêt des dépôts
a_0 : Intercepte de la fonction
ε_t: erreur de mesure (IID)
a_0, a_1, a_2, a_3, a_4: parameters estimation.

III- Résultats de l'estimation :

III.1 : La spécification du modèle ARDL

La spécification de modèle ARDL nécessite que les séries temporelles soient stationnaires au niveau (I (0)) ou stationnaires de première différence (I (1)). C'est pour cette raison que nous allons utiliser deux tests pour vérifier la stationnarité des variables: le test de Dickey et Fuller augmenté (test ADF 1979) et le test de Philips et Perron (test PP.1988). L'application des tests (ADF) et (PP) montrent que toutes les variables sont purement I(0) et purement I(1) à seuil de 5% (Voir le tableau (1)).

Pour adopter la fonction de la monnaie, nous avons utilisé la méthode ARDL suivant la procédure de la cointégration introduite par Pesaran et al (1996) [31], Pesaran, Smith and Shin (2001) [32]. En se basant sur cette procédure, on accepte l'hypothèse nulle de la non cointégration une fois F-statistique calculées inférieur à F-tabulées de Pesaran et al. (2001) 33 à seuil de 5% contre l'hypothèse alternative selon laquelle il existe une relation d'équilibre à long terme, cette dernière sera acceptée dans notre cas. Le tableau (2) établit une relation d'équilibre de long terme entre la demande de la monnaie et ses déterminantes représentantes dans l'équation (1)

Les résultats de la technique ARDL

$$\text{M}_1 = 0.13\,\text{Y}_{(-1)} - 0.4\,\text{P}_{(-1)} + 0.47\,\text{EX}_{(-1)} - 0.63\,\text{I}_{(-1)} - 0.11\,\text{D}(\text{Y}_{(-1)}) - 0.95(\text{P}_{(-1)})$$
$$+ 1.35\,\text{D}(\text{EX}_{(-1)}) + 0.92\,\text{D}(\text{I}_{(-1)}) - 3.59\text{......}(3)$$

Afin d'obtenir une relation de long terme entre les variables de l'estimation. L'élasticité des principales déterminants (équation 3) est significative statistiquement à court terme et à long terme sauf le revenu à court terme même s'il a été positif, statistiquement il n'est pas significatif. À long terme, une augmentation de la valeur 1% du revenu effectué par les agents économiques fait décroître sa demande de monnaie. Ce résultat surprenant s'explique par le fait de l'existence d'importants à la décroissance de revenu, chez les Algériens qui reste stable depuis trois décennies malgré la richesse pétrolière (voir figure N°3) , la dégradation quotidienne des conditions de vie des ménages et la faiblesse économique hors secteur d'hydrocarbure qui domine encore la structure d'économie Algérienne et qui représente 97% d'exportation, 45% de PIB et entre 45%-70% de fiscalité totale sur la période de 2002-2011.

L'impact négatif du revenu sur la croissance de la monnaie s'explique aussi par la substitution de la sphère informelle par l'économie réelle où les ménages et les entreprises qui favorisent le marché noir.

Si on prend un changement de 1% de taux d'intérêt, il génère une diminution de 0.6% à court terme de la masse monétaire de M1 et de 0.9% à long terme. Cette relation négative de taux d'intérêt vers la demande de la monnaie s'explique par les glissements dans les taux d'intérêt au cours de la période d'estimation en Algérie qui décourage les individus à l'épargne. (Le taux d'intérêt des dépôts en Algérie ne dépasse pas 1.75% depuis 2006 jusqu'à la fin de 2012)

L'analyse d'une courte période des liens entre l'inflation et la masse monétaire M1 reposait sur une relation significative selon laquelle l'élasticité des prix de consommation été négative à deux termes où l'accélération du taux d'inflation semble une décroissance de la masse monétaire. A l'inverse, dans le cas de déflation, les agents ont gardé leurs encaisses nominales pour obtenir leurs biens et leurs services au futur.

L'analyse de cette dernière élasticité (taux de change) montre que celles-ci est positive et qu'elle passe au double 0.47 de la courte période à la longue période 1.35. Autrement dit, la dépréciation de taux de change ($/DZ) provoque une augmentation de la masse monétaire, ce qui conduit toute dépréciation face au dollar de gonfler nos revenus du pétrole (exportation), ce qui conduit automatiquement de gonfler les dépenses publiques nominales, donc, de provoque une augmentation de la masse monétaire.

III.2 Test du CUSUM et CUSUMSQ

Les tests du CUSUM et CUSUMSQ sont usuellement représentés sous une forme graphique. La valeur de la statistique doit alors évoluer, sous l'hypothèse nulle de stabilité de la relation, entre deux droites représentant les bornes de l'intervalle (Bresson et Pirotte, 1995) [34]. Ce test CUSUM est donc réalisé pour tester l'hypothèse de stabilité des relations de long terme estimées entre la masse monétaire (M1) et ses déterminants particulièrement le taux de change parallèle.

Ensuite, le test CUSUM et CUSUMSQ montrent clairement La stabilité de la relation de long terme au cours de la période de l'estimation entre le taux de change parallèle et la demande de la monnaie en Algérie (Figure N° 4, 5).

En revanche, on reproduit le test CUSUM et CUSUMSQ pour estimer la relation entre la demande de la monnaie (M1) et le taux de change officiel. Cette fois la relation devient instable au cours de cette dernière décennie où l'écart entre le taux de change parallèle et le taux de change officiel devient 40/50% d'un côté et l'extension de la circulation de la monnaie fiduciaire dans la sphère économique en Algérie de l'autre côté. (Figure N° 6, 7).

Entre les deux cas, Il est donc pertinent de montrer que la fonction de la demande de la monnaie (M1) en Algérie s'explique statiquement par le taux de change parallèle que l'officiel, ces résultats traduisent le problème central d'absence de bureaux du change et les restrictions adoptées par la banque d'Alger de la politique de change et la volonté gouvernementale de laisser la sphère informelle intégrer sur la sphère formelle.

IV- Conclusion:

La présente étude a pour objet d'analyser les principales déterminantes de la demande de monnaie en Algérie. Dans ce contexte, nous avons utilisé le Modèle (ARDL) sur la période 1980-2010. Les principaux résultats obtenus montrent une relation d'équilibre à long terme entre la masse monétaire (M1) et ses déterminants (le revenu, l'indice des prix des consommations, taux d'intérêt des dépôts, le taux de change parallèle). Ces résultats traduisent le problème central d'absence des bureaux de change et les restrictions adoptées par la politique de change de la banque centrale qui contribue à d'alimenter l'écart entre le taux de change officiel et parallèle d'une part, et d'alimenter la part de la monnaie fiduciaire dans la masse monétaire qui encourage la sphère informelle. Ainsi, La dépendance de la politique monétaire aux prix du pétrole est très prononcée et le restera tant que les hydrocarbures continuent de dominer la structure de cette économie et tant que le gouvernement algérien ne diversifie pas son économie.

- ANNEXES :

Table (1): les tests de Stationnarités

variable	ADF		PP	
	Level	First difference	Level	First difference
LnM	-1.01	-3.28***	-1.22	-3.42***
LnY	-3.39***	-3.97***	-3.39***	-3.92***
LnP	-2.28	-4.33***	-1.16	-4.35***
LnI	-3.48***	-4.48***	-3.56***	-4.89***
LnEX	-2.27	-7.71***	-2.28	-7.71***

*Les valeurs critiques sont, [2.96] au niveau 5 %, [3.67] au niveau 1%.

** Le test est significatif pour un niveau de 1%

*** Le test est significatif pour un niveau de 5 %.

Source: Calculé par les auteurs en utilisant Eviews® 8

Table (2): Results de Tests F

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	6.97733	0.0047
Chi-square	34.8869	0.0000

Source: Calculé par les auteurs en utilisant Eviews® 8

Table (3):le Modèle ARDL

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
MG(-1)	-0.400181	-4.584101	0.0010
YD(-1)	0.054981	1.412624	0.1881
PR(-1)	-0.158361	-1.777012	0.1059
EO(-1)	0.190130	3.508676	0.0056
IR(-1)	-0.255658	-3.488914	0.0058
D(MG(-1))	0.476425	2.571798	0.0278
D(YD(-1))	0.047126	-1.964333	0.0479
D(PR(-1))	-0.381553	-1.846159	0.0446
D(EO(-1))	0.544015	2.122954	0.0497

D(IR(-1))	0.370265	3.294841	0.0081
C	1.438337	5.438889	0.0003

R-squared	0.936371
Adjusted R-squared	0.872742
Durbin-Watson stat	2.658712

Source: Calculé par les auteurs en utilisant Eviews® 8

Fig. (1) : l'écart entre le taux de change parallèle et le taux de change

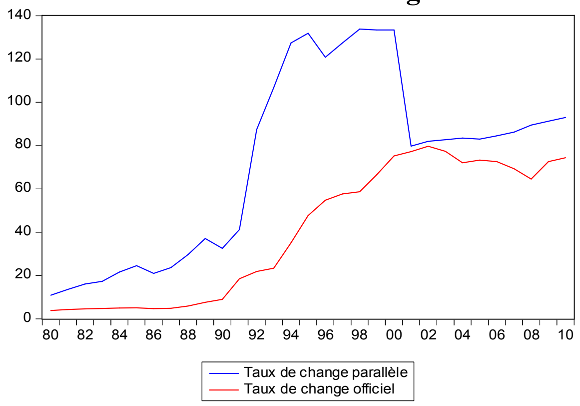

Source : Global Financial Data.

Fig. (2) : la masse monétaire en Algérie

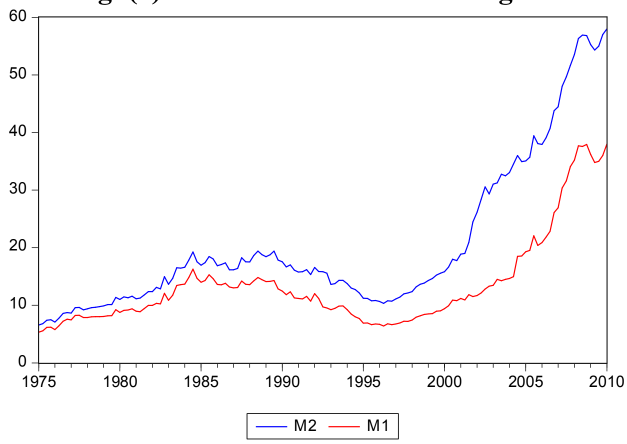

Source : Statistiques Financières Internationales du FMI (IFS).

Fig. (3) PIB par habitant

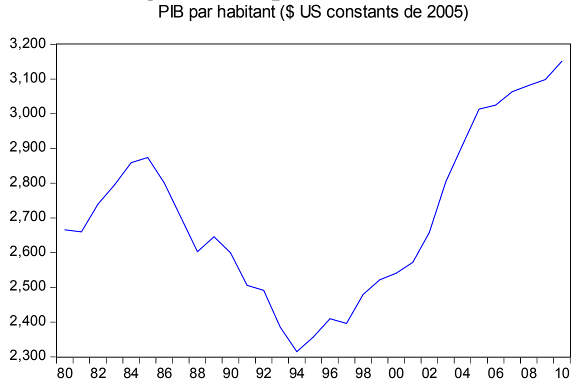

Source : Statistiques Financières Internationales du FMI (IFS).

Fig. (4) : test du CUSUM (le taux de change parallèle)

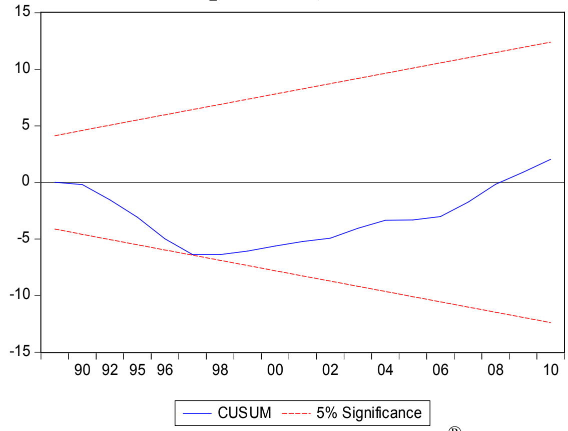

Source: les auteurs en utilisant Eviews® 8

Fig. (5) : test du CUSUMSQ (le taux de change parallèle)

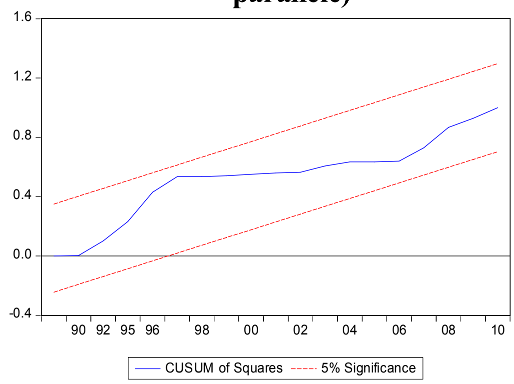

Source: les auteurs en utilisant Eviews® 8

Fig. (6) : test du CUSUMSQ (le taux de change parallèle)

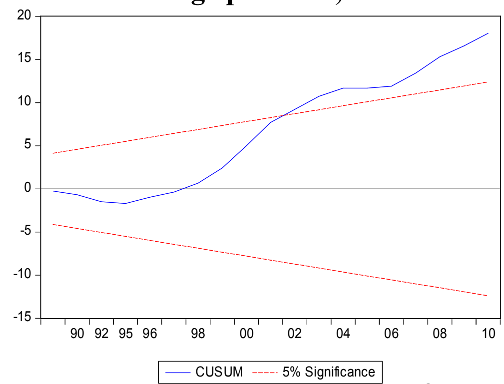

Source: les auteurs en utilisant Eviews® 8

Fig. (7) : test du CUSUMSQ (le taux de change parallèle)

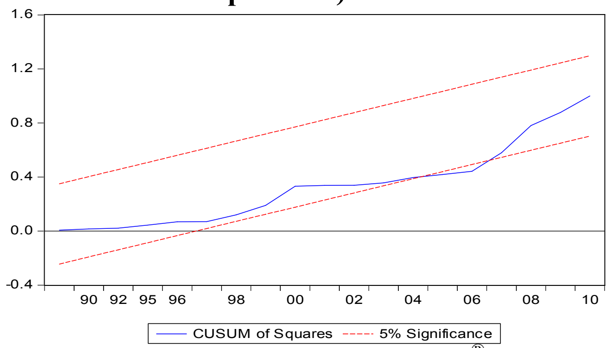

Source: les auteurs en utilisant Eviews® 8

- Notes et références bibliographiques:

[1]. Abderrahmane Mebtoul, (2013), Le Maghreb face au poids de la sphère informelle, IFRI, Site Internet : Ifri.org.

2. Blejer, Mario I. 1978. "Exchange Restrictions and the Monetary Approach to the Exchange Rate." The Economics of Exchange Rates: Selected Studies, Edited by JA Frankel and HG Johnson. London: Addison-Wesley: 117–28.

3. Bahmani-Oskooee, M., 1996. The black market exchange rate and demand for money in Iran. J. Macroecon. 18, 171–176.

4. Abdelnacer Bouteldja et al, 2013, The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Algeria" International Journal of Arts and Commerce Vol. 2 No. 10 November, 2013, pp71-82.

5. Arize, Augustine C., and Steven S. Shwiff. 1998. "The Appropriate Exchange-rate Variable in the Money Demand of 25 Countries: An Empirical Investigation." The North American Journal of Economics and Finance 9 (2): 169–185.

6. Bahmani-Oskooee, Mohsen, and Altin Tanku. 2006. "Black Market Exchange Rate, Currency Substitution and the Demand for Money in LDCs." Economic Systems30 (3): 249–263.

7. Hafez, UR, Muhammad Afzal, 2003. The Black Market Exchange Rate and Demand for Money in Pakistan: A cointegration analysis. Pakistan Economic and Social Review XLI, N°. 1&2, 13-28

8. Nautz, D. and U. Rondorf (2010). The (in)stability of money demand in the Euro Area:Lessons from a cross-country analysis.SFB 649 Discussion Papers No. 2010-023.

9. Rao, B. B., A. Tamazian, and P. Singh (2009). Demand for money in the Asian countries: A systems GMM panel data approach and structural breaks.MPRA Paper No. 15030.

10. Setzer, R. and C. Greiber (2007). Money and housing: Evidence for the euro area and the US. Deutsche Bundes bank Discussion Paper 12/2007.

11. Hassan, M. Kabir, and Tatak Suryadi. 1993. "An Econometric Investigation of the Determinants of the Demand for Money in Indonesia." The Singapore Economic Review 38 (1).

12. Akhtar, M. "The Demand for Money in Pakistan", Pakistan Development Review, 3, 1974.

13 Gujarati, D. "The Demand for Money in India", Journal of Development Studies, Vol. 5, No. 1, 1968.

14. Friedman, M. (1988). Money and the stock market. Journal of Political Economy 96, 221–245.

15. Garcia-Hiernaux, A. and L. Cerno (2006). Empirical evidence for a money demand function: A panel data analysis of 27 countries in 1988-98. Applied Econometrics and International Development 6(1)..

16. Hamori, S. and N. Hamori (2008). Demand for money in the Euro area .Economic Systems 32(3), 274–284.

17. Ghamdi, Ahmad. "Interest Rate and the Money Demand Function in Developing Countries : the Case of Saudi Arabia", Pakistan Journal of Applied Economics, Vol. VIII, No. 2, Winter 1989.

18. Amr, R. and M. Al Mahmeed. "Monetary Trends and Demand for Money in Kuwait", The Egyptian Statistical Journal, 1987.

19. Mackenzie, G. "The Demand for Money in Egypt", Mimeographed, IMF, September, 1979.

20. Bahmani-Oskooee, M., Malixi, M., 1991.Exchange rate sensitivity of the demand for money in developing countries. Appl. Econ. 23, 1377–1384.

21. Arnold, I. J. and S. Roelands (2010).The demand for euros. Journal of Macroeconomics 32(2), 674–684.

22. Boone, L. and P. van den Noord (2008). Wealth effects on money demand in the euro area. Empirical Economics 34(3), 525–536.

23. Mark, N. C. and D. Sul (2003). Cointegration vector estimation by panel DOLS and long run money demand. Oxford Bulletin of Economics and Statistics 65(5), 655–680.

24. Harb, N. (2004). Money demand function: a heterogeneous panel application. Applied Economics Letters 11(9), 551–555.

25. Hamburger, Michael. "Behavior of the Money Stock : is there a Puzzle?" Journal of Monetary Economics, 3 (3) July 1977.

26. Amr, R. and M. Al Mahmeed. "Monetary Trends and Demand for Money in Kuwait", The Egyptian Statistical Journal, 1987..

27. Mark, N. C. and D. Sul (2003). Op Cit, pp 655–680.

28. Hamori and Hamori, Op cit , pp 274–284

29. Kumar, S. (2010). Panel data estimates of the demand for money in the pacific island countries. EERI Research Paper Series No. 2010-12.

30. Kumar, S., M. Chowdhury, and B. B. Rao (2010). Demand for money in the selected OECD countries: A time series panel data approach and structural breaks.MPRA Paper No. 22204.

31. Pesaran, M.H. 1997. “The Role of Economic Theory in Modelling the Long Run.” The Economic Journal 107: 198–191.

32. Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J., 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. J. Appl. Econometrics 16, 289–326.

33. Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Ron P. Smith. 1999. “Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels.” Journal of the American Statistical Association 94 (446): 621–634.

34. Bresson G. et A. Pirotte, 1995, Econométrie des Séries Temporelles: Théorie et Applications, PUF, Coll. Economie, Paris.

Développer la fiscalité communale et améliorer la performance publique locale : De la régulation à la stratégie financière de la commune

Developing municipal taxation and improving local public performance: From regulation to a financial strategy for the municipality

Ali DEBBI (*)
Université de M'sila, Algérie

Résumé :.La fiscalité locale demeure un objet de recherche qui suscite constamment le débat et qui a enregistré une nette évolution dans les dernières années. Cette thématique qui présente un centre d'intérêt pour les chercheurs en économie, en sciences juridiques et en sciences de gestion, nécessite davantage d'exploration. En effet, la plupart des recherches se focalisent sur l'aspect technique de l'impôt local : sa base, sa conception, sa valeur, son évaluation et son processus de recouvrement. Un autre volet de recherche s'oriente plutôt vers les aspects juridiques de l'impôt local et son poids dans la fiscalité de l'état. Or, nous pensons que cette thématique reste peu explorée dans l'approche managériale. Cette orientation de recherche pourrait mettre en évidence des variables appropriées au management public local.

Dans ce travail, nous traitons le rapport entre fiscalité locale et un concept fondamental du management public local : la performance publique locale. Nous expliquons d'abord comment nous pouvons évaluer l'activité fiscale et la santé financière de la commune et les principaux indicateurs qui en mesurent. Ensuite, nous définissons la performance publique locale. Enfin, nous montrons le rapport entre fiscalité locale et performance publique locale. Nous montrons les préoccupations de régulation chez le maire algérien qui s'oriente vers l'adoption d'une stratégie financière pour la commune. Mots clés : Management public local, Fiscalité locale, Santé financière, Performance publique locale, Indicateurs financiers, Régulation, Stratégie financière de la commune.

Mots clés : Management public local, Fiscalité locale, Santé financière, Performance publique locale, Indicateurs financiers, Régulation, Stratégie financière de la commune.

Jel Classification Codes : H71.

Abstract: Local taxation remains a research topic over which debate is still running. This research theme, that represents a focal point in economics, legal science and management science, requires further exploration. Indeed, most research has focused on the technical aspect of the local taxation: its base, design, value, assessment and collection process. Another strand of research is more interested in the legal aspects of local taxation and its contribution in the State tax. However, we believe that this subject remains largely unexplored in the managerial approach. This line of research could highlight the appropriate local public management variables.

In this paper, we discuss the relationship between local taxation and one basic concept of local public management which is: local public performance. We first explain how we can evaluate the tax activity and the financial health of municipality and the main indicators used to measure it. Next, we define local public performance. And finally, we show the relationship between local taxation and local public performance. We show also that the regulatory concerns of the Algerian mayor are moving towards the adoption of a financial strategy for the municipality.
Keywords: Local Public Management, Local Taxation, Financial Health, local public performance , financial indicators , Regulation, Financial Strategy of the municipality .

Jel Classification Codes : H71.

eMail : (*) : alidebbi@yahoo.fr

(*) : Chercheur associé au centre de recherche en gestion, Pau, France.

I- Introduction :

La fiscalité locale demeure un objet de recherche qui suscite constamment le débat et les interrogations chez la communauté des chercheurs. Cette thématique qui présente un centre d'intérêt pour les chercheurs en économie, en sciences juridiques et en sciences de gestion, nécessite davantage d'exploration.

En effet, la plupart des recherches se focalisent sur l'aspect technique de l'impôt local : sa base, sa conception, sa valeur, son évaluation et son processus de recouvrement. Un autre volet de recherche s'oriente plutôt vers les aspects juridiques de l'impôt local et son poids dans la fiscalité de l'état.

Or, nous pensons que cette thématique reste peu explorée dans l'approche managériale. Cette orientation de recherche pourrait mettre en évidence des variables appropriées au management public local. Les résultats seront plus intéressants notamment avec les nouvelles tendances du management public : the new public management.

Parmi les problématiques qui nécessitent plus d'analyse, celle du rapport entre fiscalité locale et un concept fondamental du management public local : la performance publique locale. Pour ce faire, nous expliquons d'abord comment nous pouvons évaluer la fiscalité de la commune et les principaux indicateurs qui en mesurent. Nous définissons par la suite la performance publique locale. Dès lors, nous pouvons montrer le rapport entre fiscalité locale et performance publique locale.

Nous répondons alors dans cette étude à la question suivante : quel rapport entre fiscalité locale et performance publique ? Nous nous interrogeons ainsi sur le rôle régulateur crucial du maire pour assurer la cohérence entre performance financière de la commune et la performance publique locale : les prémisses d'une stratégie financière locale.

II- Evaluer la santé financière de la commune :

Les responsables de la commune, les élus, se préoccupent en permanence de l'équilibre financier, et de la « santé financière » de leurs collectivités. Or, cette question ne concerne pas seulement les élus, mais elle présente la préoccupation de l'Etat, qui subventionne plusieurs activités locales. Nous abordons dans cette section l'expérience française en matière de suivi de la santé financière des communes, et puis les dimensions de cette performance.

II .1 Le suivi de la situation financière des communes : l'expérience française

Les communes comme toute organisation publique est régie par des lois et des règlements qui impliquent l'établissement des indicateurs. Les règlements préconisent souvent des indicateurs financiers et non financiers à destination des instances de contrôle externe. Ainsi, les communes et autres EPCI[1] en France appliquent les dispositifs de la loi ATR du 6 février 1992. Cette « vague » de réforme institutionnelle a apporté aussi une innovation dans la comptabilité : la M 14, ainsi que d'autres nouveautés liées au transfert des compétences avec le dernier acte de la décentralisation de 2003.

C'est dans le décret du 27 mars 1993, qui applique la loi ATR[2] du Février 1992, que le législateur français a introduit un ensemble des ratios sur l'endettement, les dépenses de fonctionnement, les assiettes fiscales et l'imposition, en fonction de la population. En outre, ce sont les Chambres régionales des comptes qui suivent en permanence ces ratios qui donnent une image générale sur la santé financière de la commune. En effet, les communes ont voulu par ailleurs dépasser cette logique de reporting, et développer des indicateurs financiers et non financiers, nécessaires au pilotage et au déploiement de la vision stratégique du conseil municipal[3].

Les communes n'excluent pas l'utilisation des indicateurs opérationnels (nombre des usagers d'une piscine, nombre de repas dans une cantine) et on leur donne une importance identique à celle des ratios du décret 1993 qui contient des informations sur la santé financière de la

ville. Les communes françaises voulaient en fait pendre en considération avec une importance identique les différentes activités municipales dans ces différents types : interventions directes et indirectes, sous-traitances, externalisées ou coopérées, les activités des satellites, des associations, du bénévolat, etc.

Le Décret n° 93-570 du 27 mars 1993 pris pour l'application des articles 13, 15 et 16 de la loi d'orientation n° 92-125 du 6 février 1992 relative à l'administration territoriale de la République Française, propose une batterie de ratios qui prétendent évaluer et suivre la situation financière de la commune. Il stipule que ces données synthétiques figurent en annexe au budget primitif et au compte administratif auquel elles se rapportent.

L'article 01 de ce décret liste ces ratios qui s'appliquent aux communes de 3500 habitants et plus, et qui présentent une synthèse des données sur la situation financière comme suit :

1. Dépenses réelles de fonctionnement/population ;

« Les dépenses réelles de fonctionnement s'entendent du total des dépenses de fonctionnement après déduction des dotations aux amortissements et aux provisions, du déficit de fonctionnement reporté, du prélèvement pour dépenses d'investissement, des travaux d'investissement en régie et des charges des services communs réparties entre services utilisateurs. Ce ratio envisage la mesure des dépenses de fonctionnement de la commune par habitant. Il reflète l'effort de la commune en matière de développement de son « appareil administratif et technique » pour mieux répondre aux besoins des citoyens. Ce ratio est censé mesurer les services rendus aux habitants.

2. Dépenses d'équipement brut/population :

qui se traduit par « Les dépenses d'équipement brut comprennent les acquisitions de biens meubles et immeubles et les travaux en cours ». Ce ratio évalue la deuxième mission de la commune qui complète la mission de fonctionnement, celle de l'investissement pour répondre aux besoins des citoyens.

3. Recettes réelles de fonctionnement/population :

En effet, et à travers la gestion des différents services communaux, la commune encaisse des recettes de fonctionnement. Ce ratio est important car il assimile la commune à une entreprise, en supposant qu'elle produit et qu'elle vend des services à des tarifs qui contribuent aux recettes de la commune. Selon la loi, « Les recettes réelles de fonctionnement s'entendent du total des recettes de fonctionnement, après déduction des réductions de charges, de l'excédent ordinaire reporté, et de la contribution des services utilisateurs aux charges des services communs.

4. Dotation globale de fonctionnement/population :

Ce ratio complète le ratio précédent car il confronte les recettes réelles aux dotations de fonctionnement. Si on admet l'assimilation indiqué supra, de la commune à l'entreprise, la comparaison entre les deux ratios va donner une image plus claire sur « le résultat d'exploitation » des services municipaux.

5. Encours de la dette/population :

La loi n'omet pas la question des dettes publiques, et oriente vers une mesure des dettes pour éviter le cumul continu insupportable. Il se calcul comme suit : « L'encours de la dette s'obtient par le cumul des emprunts et dettes à long et moyen termes ».

Par ailleurs, le législateur français estime que ces ratios ne suffissent pas pour les communes de grande taille. De ce fait, il fixe d'autre ratios qui s'appliquent aux communes de 10 000 habitants et plus :

6. Dépenses de personnel/dépenses réelles de fonctionnement :

Pour mesurer le poids de la masse salariale dans les dépenses réelles, afin d'évaluer l'efficacité des agents communaux et l'effort de la commune en matière de réduction de la masse salariale.

7. Dépenses réelles de fonctionnement et remboursement annuel de la dette en capital/recettes réelles de fonctionnement :

Complétant à ce qui est indiqué, ce ratio met sous tension la commune pour exploiter pleinement ces services communaux pour bénéficier des recettes réalisées dans l'élaboration du budget

8. Dépenses d'équipement brut/recettes réelles de fonctionnement :

Dans la même logique qui vise l'assimilation de la commune à l'entreprise, ce ratio rappelle que l'équipement ne devrait pas être sans « retour sur investissement » (ROI). La commune se trouve contrainte de prouver.

9. Encours de la dette/recettes réelles de fonctionnement :

La commune devrait en fait suivre l'évolution des recettes de fonctionnement en liaison avec l'évolution des dettes, pour ne pas tomber dans le problème de l'endettement « son soutenu ».

Cette loi a inclus deux ratios qui affichent une importance accrue pour le management public et la finance locale :

10. Produit des impositions directes/population :

Il s'agit « des impositions directes comprenant le produit des quatre impôts directs locaux. Sont exclus les attributions des fonds national et départementaux de la taxe professionnelle et les versements provenant de la compensation par l'Etat des pertes sur les recettes attendues de ces impôts.

11. Coefficient de mobilisation du potentiel fiscal :

Ce ratio se calcul comme suit : « Le coefficient de mobilisation du potentiel fiscal correspond au rapport entre le produit des contributions directes et le potentiel fiscal.

Ce dernier ratio est censé en fait évaluer le rapport avantage-effort de la gestion locale pour les usagers et les contribuables.

En effet, l'ensemble de ces ratios permettent de suivre la situation financière et mesurer la performance financière de la commune. Les chambres régionales des comptes en France procèdent à calculer ces ratios annuellement, et essayent de les interpréter et de connaître les circonstances et les facteurs qui en conditionnent.

Il paraît par ailleurs qu'il y aura des différences considérables dans les valeurs de ces ratios d'une commune à une autre, notamment, entre les communes grandes et riches, et les communes petites et pauvres. De ce fait, pour que les chambres régionales des comptes puissent tirer sens de ces ratios et déduire la performance financière de chaque commune, elles réalisent des comparaisons entre les communes similaires en matière de taille et de ressources. Les opérations de comparaison amènent à déduire des normes, des intervalles (maximum et minimum), et des standards qui facilitent le jugement sur la performance financière de chaque commune.

L'expérience française montre qu'une forte importance est donnée à la fiscalité locale (les deux derniers ratios) comme étant un déterminant central de la performance financière de la commune française. De ce fait, la compétence des maires pourrait être évaluée par sa capacité de développer les recettes fiscales dans leurs communes. Il nous semble que cette place importante est aussi accordée aux recettes fiscales dans les communes algériennes.

II .2 La fiscalité locale : principale ressource pour la commune algérienne

En effet, la commune algérienne comme la plupart des communes au niveau mondial, s'appuie sur des recettes fiscales pour financer ses différentes activités. Plusieurs statistiques

indiquent que la fiscalité locale constitue 90% des recettes des collectivités locales. De ce fait, et admettant que la commune se dote de la personnalité morale et de l'autonomie financière, elle doit trouver et développer des nouvelles sources de financement, hors fiscalité. Le code algérien de la commune 11-10, renforce cette réalité, et stipule que « la commune est responsable de la gestion des ressources financières qui lui sont propres. Elle est également responsable de la mobilisation de ses ressources ».

D'autre part, ce code délimite les sources de financement dans l'ensemble cité au-dessous, et invite les communes à développer ses ressources budgétaires. Selon l'article 170 du code « Les ressources budgétaires et financières de la commune sont constituées notamment par :

- Le produit de la fiscalité ;
- Les revenus de son patrimoine ;
- Les revenus des biens communaux ;
- Les subventions et dotations ;
- Le produit des dons et legs ;
- Les emprunts ;
- Les produits en rémunération de prestations spécifiques des services réalisés par la commune ;
- Le produit de concession des espaces publics, y compris les espaces publicitaires ;
- Le produit perçu en contrepartie des prestations diverses.

Plusieurs renvois sont inclus dans la loi qui indique que les modalités de gestion et de réalisation de ces ressources seront déterminées par la réglementation. Ainsi, l'acceptation par la commune des dons et legs en provenance de l'étranger est soumise à l'accord préalable du ministre chargé de l'intérieur. Ils sont inventoriés et budgétisés. Nous considérons que cette disposition est une nouvelle infraction de la décentralisation et de l'autonomie des collectivités territoriales.

Par ailleurs, et compte tenu de l'incapacité de plusieurs communes à couvrir leurs dépenses, la loi prévoit des aides de la part de l'Etat, notamment pour les communes en difficulté financière. L'article 172 du code de la commune stipule : « La commune reçoit des subventions et des dotations de fonctionnement, compte tenu, notamment :

- De l'insuffisance de son revenu par rapport à ses missions et attributions, telles que définies par la présente loi ;
- De l'insuffisance de la couverture des dépenses obligatoires ;
- Des sujétions liées à la prise en charge de situations de cas de force majeure, notamment, les catastrophes naturelles ou sinistres, tels que définis par la présente loi ;
- Des objectifs de niveau de satisfaction des besoins en rapport avec les missions qui leur sont confiées par la loi ;
- De moins-value des recettes fiscales de la commune, dans le cadre de l'incitation à l'investissement prévue par la loi de finances.

Les subventions de l'Etat à la commune sont destinées à l'objet pour lequel elles ont été attribuées. D'autres formes de subvention de l'Etat est prévu dans le code de la commune pour combler en particulier le manque d'équipements au niveau des communes, nécessaires pour satisfaire les besoins des habitants.

Ces subventions sont affectées directement aux fins fixés préalablement, et gérés par un mode spécial, souvent dans le cadre du plan communal de développement (PCD) : « Les dotations financières d'équipement au titre des concours de l'Etat, du budget de wilaya ou du fonds commun des collectivités locales et autres subventions sont grevées d'affectation spéciale. » (Art. 173).

En outre, le code de la commune autorise les maires à emprunter pour financer des activités locales, à condition que n'amène pas à des niveaux insupportables d'endettement. Ceci est indiqué dans l'article 174 « La commune peut recourir à l'emprunt pour la réalisation de projets productifs de revenus ». Mais comme cette autorisation est conditionnée et révèle plusieurs difficultés et contraintes, les communes algériennes ne recourent pas à cette source de financement. Ainsi, ceci pourrait être expliqué par le retard de sortie des textes d'application qui implique les modalités d'emprunt par la commune. Et pour encourager la commune à associer des partenaires dans la

réalisation des ouvrages et de projets d'intérêt général, le législateur a inclus l'article 175, dont le contenu est le suivant : « Dans le cadre de la gestion de son patrimoine et du fonctionnement des services publics locaux, la commune fixe une participation financière des usagers en rapport avec la nature et la qualité de la prestation fournie.

La commune encourage et soutient toute action, participation, ou initiative individuelle ou collective visant la réalisation d'ouvrages ou de projets d'intérêt général. Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire. »

II .3 Quelle conception de la performance financière pour la commune en Algérie ?

Nous avons vu que la santé financière dépend de plusieurs paramètres traduits par des ratios qui donnent une image claire et globale sur les différents équilibres financiers, et équilibre entre avantage – effort de la gestion locale pour les usagers et les contribuables. L'objectif de ces ratios adopté par des pays comme la France, et autres, ne s'arrête pas dans le suivi de la santé financière. Il s'agit aussi de mettre les communes sous tension pour améliorer les valeurs de ces ratios et arriver à des niveaux plus supérieurs, d'une année à une autre, ce qui assure une vraie amélioration continue de la performance financière.

Dans l'absence de ce genre de ratios, le cas de l'Algérie, on s'interroge sur la conception de la performance financière chez les communes et l'Etat ?

En effet, l'analyse des déclarations des ministres de l'intérieur et des collectivités locales, ainsi que les directeurs des finances locales pourrait révéler leur conception de la performance financière. Il semble en fait que deux préoccupations se montrent centrales :

- **Le recouvrement fiscal :**

D'après une déclaration du ministre de l'intérieur devant le parlement en 2010, il indique que la fiscalité locale représente 230 milliards de dinars, soit 24% du montant global de la fiscalité ordinaire annuelle, qui est estimée à 955 milliards de dinars. On comprend que le ministre de l'intérieur et son collègue le ministre des finances, veulent que ce pourcentage augmente, et que le gouvernement contrôle l'évolution de la fiscalité locale par rapport à la fiscalité ordinaire annuelle, ce qui était réalisé ces dernières années.

Dans ce sens, le directeur central des finances locales au ministère de l'intérieur donne dans le journal El Moudjahid, un autre chiffre, qui concerne l'année 2010 : le recouvrement fiscal, au niveau communal, a atteint 251 milliards de DA, soit une hausse de 5% par rapport à l'exercice précédent. Ce directeur explique les défaillances, en termes de recouvrement fiscal communal, par la fraude fiscale : « Beaucoup d'entreprises privées ne payent pas leurs impôts, engendrant des non values fiscales ». Ainsi, il indique que le faible recouvrement renvoi au commerce informel. Or, la faible recette fiscale est due à la nature de la commune : « 900 collectivités sont à vocation rurale ou agricole. Les agriculteurs ne payent pas de taxes aux communes». Et il relance : « appuyant qu'en l'absence de tissu industriel, ces communes n'ont pas de gisements fiscaux ». Ce constat n'interdit pas selon lui que «certaines communes ont des recettes fiscales importantes et ne savent pas quoi en faire».

Le recouvrement fiscal demeure un indicateur de performance financière des communes algériennes, chez les responsables, mais aussi dans la conception des fiscalistes, et des experts comptables. La langue de pourcentage est présente dans l'analyse du président d'honneur de l'ordre des experts comptables : « Avec une progression de 15% entre 2008 et 2009, les recettes fiscales sont passées de 208 à 241 milliards DA. En 2010, les recettes fiscales sont passées à 251,2 milliards DA, soit une évolution de 4% par rapport à 2009. Entre 2000 et 2010, le taux de recouvrement a évolué de 200% »[4].

Cette préoccupation est centrale car elle conditionne la deuxième préoccupation en matière de performance financière : le déficit budgétaire. Le faible recouvrement fiscal amène à des faibles recettes municipales directes, et une faible subvention du fond communal des collectivités locales

qui s'alimentent de la fiscalité locale ! Il faut savoir que ce fond joue un rôle primordial, ce qui voulait confirmer le directeur des finances locales : « Ce fond avait pour vocation initiale d'aider au développement des communes et financer les opérations d'équipements.

Mais, au regard du grand nombre de collectivités déficitaires, il a joué le rôle d'éponger les déficits budgétaires. L'intervention de ce fonds a ainsi permis de réduire sensiblement le nombre de communes déficitaires, passées de 1207 en 1999 à 14 en 2010, a indiqué ce directeur. Le déficit budgétaire a été ramené à 3 milliards DA en 2009 contre 15 milliards DA en 1999 » [5].

La première facette de la performance financière est alors indissociable de la deuxième, celle de la question du déficit budgétaire.

- **Le déficit budgétaire :**

Pour le ministère de l'intérieur, la commune performante est celle qui n'enregistre pas un déficit budgétaire ! Ce critère constitue en fait le cœur du discours officiel sur la performance financière des communes : En 2010, le ministre de l'Intérieur, rapporte devant les députés que le nombre des communes déficitaires est de 417 en 2009. Et il insiste sur le déficit budgétaire comme critère de performance financière admettant que son évolution reflète l'évolution de la performance financière. Le ministre a indiqué par exemple que le nombre des communes déficitaires était passé de 1138 en 2006 à 417 en 2009 et que le déficit budgétaire de ces dernières avait enregistré une baisse de 10,5 milliards DA à 3,3 milliards DA durant la même période.

Même logique chez le directeur des finances locales qui souligne la baisse du déficit des budgets communaux d'année en année. Ila a rappelé qu'en 1999, il a été enregistré 1 290 communes déficitaires, induisant le recouvrement par le FCCL de 15 milliards de DA. Il ajoute que dix ans après, soit en 2009, le nombre de communes déficitaires a été ramené à 419, induisant des dépenses au Fonds commun des collectivités locales estimées à 3 milliards de DA. Il souhaitait qu'à partir de 2011, aucune des 1 541 communes que compte le pays ne sera déficitaire, et c'est la solidarité fiscale engagée par les autorités publiques qui va assurer ce résultat. En effet, plusieurs communes ont pu être maintenues grâce à la création du Fonds commun des collectivités locales.

De ce qui précède, nous avons l'impression que le déficit budgétaire constitue une préoccupation majeure pour le ministère, et elle ne cherche pour le combler que par « des solutions mécaniques », dont les subventions du FCCL. Mais d'autres déclarations, donnent d'autres explications au problème de déficit budgétaire et impliquent des nouvelles orientations pour résoudre le problème de déficit budgétaire.

Selon le ministère de l'intérieur, le recul du déficit budgétaire des communes a pour origine aussi l'engagement de la réforme de la fiscalité locale en 2007, car des améliorations ont été enregistrées en termes de recouvrement. Ainsi, il faut rappeler que l'Etat avait dégagé de sommes importantes pour absorber les dettes des communes.

Toujours, et selon le ministre de l'intérieur[6], le déficit budgétaire des communes est dû notamment à la centralisation des activités économiques qui conduit à une distribution inéquitable de l'assiette fiscale, à l'endettement répétitif des collectivités locales en dépit des différentes opérations d'assainissement engagées et à la faiblesse du rendement des biens locaux qui ne dépasse pas les 7% des ressources locales des collectivités locales.

Ainsi, il ajoute que la faiblesse des ressources humaines locales et son incidence négative sur la modernisation de la gestion des structures, fait que toute réflexion ou conception d'un plan de financement des collectivités locales ne saurait se limiter au seul volet financier mais qu'elle devait prendre en considération tous les paramètres qui l'entourent.

De ce fait, il donne des projections pour les années à venir : la réforme du système réglementaire des collectivités locales se fera progressivement car cette réforme comprend plusieurs mesures relatives notamment à la rationalisation et au contrôle des dépenses du budget municipal en vue d'une meilleure prise en charge des préoccupations des citoyens.

Une conception différente de la performance financière de la commune en Algérie, ce qui nous conduit à revenir à la conception originale, celle de la performance publique locale.

III- La performance publique locale et la stratégie financière de la commune

La conception de la performance de l'administration municipale suscite plusieurs interrogations. En effet, il est encore difficile de donner un jugement de valeur sur « une commune », et il n'existe pas encore la notion de « commune performante » ! Pour autant, on peut trouver une commune qui se distingue en développement économique, alors qu'elle enregistre des carences en matière d'action sociale, ou une autre qui tire profit de son patrimoine culturel et historique et qui ne cherche pas des nouveaux investissements. De ce fait, le concept de performance publique locale correspond à la performance du conseil municipal et son administration, ainsi que ses partenaires. Par ailleurs, le maire se trouve face à des contraintes et des exigences d'équilibre, des rivalités et des dilemmes entre services rendus, financement et pression fiscale, ce qui lui impose un rôle régulateur.

III .1 La performance publique locale : les critères de définition

Il existe bien une (ou des) organisation, identifiée, responsable, et évaluée démocratiquement. En Algérie et ailleurs, la municipalité pour la ville ou la commune, l'assemblé de wilaya dans la wilaya ou le conseil du département, et d'autres instances selon la réalité des collectivités territoriales dans le monde. Selon notre analyse, la performance publique locale pourrait être définie par les éléments suivants :

- La réalisation des objectifs plus ou moins établis et communiqués et qui constituent la vision stratégique locale (dans les contextes publics, on parle souvent d'une vision stratégique et non pas de stratégie). Alors, la performance se réduit à l'atteinte des résultats espérés par l'action municipale (au sens strict) ;
- La performance publique correspond aussi à une bonne utilisation des ressources (l'efficience). Sachant que les communes comme les autres institutions territoriales ont une indépendance financière, accrue par les actes de décentralisation, elles sont soumises aux arbitrages et contraintes financières. La ville devrait alors veiller sur la bonne gestion des dépenses publiques en se dotant de divers outils de finances et comptabilités publiques locales. N'évoque-t-on pas souvent la santé financière des collectivités locales (BOURDIN, 2002), les lois et les règlements tels que le Code des marchés publics, de gestion rigoureuse des dépenses publiques locales ? ;
- La performance publique locale suppose aussi la satisfaction des citoyens du territoire concerné. En pratique, on distingue entre deux types de résultat : l'output qui concerne le produit de l'action, alors que l'outcome concerne l'impact. Le premier élément est associé à la dimension d'atteinte des objectifs, alors que le deuxième est lié à la dimension de satisfaction des usagers. On retourne à la notion de valeur comme l'importance des besoins sociaux qu'elle permet de satisfaire. Dans cette dimension, la valeur et la performance se manifestent par la satisfaction des usagers à travers la disposition des services municipaux offerts. Cependant, les usagers d'une ville sont aussi les contribuables et les électeurs, ce qui rend les questions de besoin social, d'élections et de fiscalité locale indissociables ;
- La performance publique locale conditionne la réussite politique et la légitimité. La ville est le lieu pour être le plus transparent des pratiques démocratiques et des activités politiques. La préservation des dirigeants locaux à leurs places passe par la réussite politique et la légitimité auprès des électeurs. La doctrine des sciences politiques étudie les voies et les moyens de ces réussites ou échecs, et des fondements des programmes politiques pour répondre aux préoccupations des électeurs, et aux besoins sociaux des usagers. Or, la légitimité recherchée par les élus doit respecter une séquence qui relie ce qui est politique et ce qui est managérial[7]. La réponse aux besoins des citoyens-usagers, qui suppose plus de dépenses, et qui passe par la concrétisation des promesses électorales confronte le gouvernement des municipalités à une

contradiction potentielle : l'allégement de la fiscalité locale. Dans ce sens, GUENGANT (1999) a proposé la balance entre les services rendus aux usagers et les impôts acquittés en contrepartie par les contribuables comme indicateur principal de la performance publique locale.

Pour ces raisons cumulées, il est difficile de donner une définition simplifiée de la performance publique locale. Une pondération ou un équilibre entre les quatre points évoqués précédemment est nécessaire. Cependant, on propose un paragraphe qui contient une démonstration élastique de ce que signifie la performance publique locale :

«La performance publique locale est la satisfaction des besoins des citoyens en proposant des services adéquats moins coûteux dans le cadre des politiques publiques comportant les objectifs les plus pertinents ».

Pour que notre éclaircissement sur le concept de la performance publique locale soit riche, nous devons évoquer la distinction entre deux composantes de cette performance : la performance des politiques publiques et la performance organisationnelle. Dans la démonstration suivante, on montre que le premier concept relève de la discipline des études des politiques publiques qui incluent plusieurs disciplines : les sciences de gestion, les sciences politiques, les sciences juridiques et l'économie publique. Alors que le deuxième concept est originaire principalement des sciences de gestion, et qui concerne l'organisation. Autrement dit, on parle de deux choses : la performance de l'organisation elle-même (la commune) et la performance de ses produits (les politiques publiques).

III .2 Performance des politiques et performance organisationnelle

Peut-être plus qu'ailleurs, la performance dans les divers secteurs publics croise deux dimensions : performance organisationnelle et performance des politiques. Certes, on réduit souvent la performance publique à la performance des politiques publiques, mais en réalité, la performance organisationnelle ne peut pas être ignorée.

En effet, si le concept de la performance des politiques publiques est assez précisé principalement par « l'atteinte des objectifs de la politique adoptée », le concept de la performance organisationnelle est multidimensionnel. Le modèle de KAPLAN et NORTON (1992) montre qu'il y a quatre dimensions : axe financier, axe clients, axe processus internes et axe apprentissage organisationnel. Ainsi, MORIN et al (1994) modélise la performance organisationnelle en quatre dimensions : efficience économique, valeurs des ressources humaines, légitimité de l'organisation auprès des groupes externes et la pérennité de l'organisation.

De ce fait, il paraît intéressant de mettre en relief les critères de distinction entre ces deux composantes de la performance publique, la performance organisationnelle et la performance des politiques publiques :

1) La différence entre les deux dimensions pourrait être constatée dans les termes qui donnent des sens différents :

- La performance organisationnelle et sa mesure concernent l'organisation elle-même, son fonctionnement et ses interactions avec l'environnement ;
- La performance des politiques s'intéressent aux actions prescrites par les politiques et à celles mises en œuvre par les différents acteurs publics comme privés (et donc organisés).

Par intuition, les deux concepts sont interdépendants, et l'appréhension de la performance des politiques devrait nécessairement être un plus à celle des performances des acteurs de ces politiques. Il s'agit de mesurer simultanément et inter-reliées la performance de la politique et celle des contributions des organisations rassemblant les acteurs locaux de ces politiques. Cette détermination, classique en stratégie d'entreprise, introduit une difficulté persistante pour les évaluateurs : la question des causalités. PERRET B. (2001) évoque cette question en confirmant la difficulté de déterminer les liens causaux entre les impacts des politiques et les activités des organisations publiques. Nous pensons qu'il sera possible de réduire ce problème en interrogeant mieux sur la performance des acteurs eux-mêmes, y compris dans leurs réalisations et actions partagées.

2) Un deuxième critère de distinction qui nous paraît pertinent est la nature du jugement sur la performance publique : interne et externe.

D'une part, la performance des politiques publiques est appréciée par les usagers. Dans cette vision externe, « la performance d'une organisation est le jugement porté par la société (clients, usagers, riverains) sur le rapport entre valeur produite (besoins satisfaits) et coûts encourus (ressources consommées) » (LORINO P., 1999).

Mais d'autre part, les modèles théoriques comme d'ailleurs les pratiques des acteurs, sur la performance organisationnelle (MORIN et al. , 1994 ; KAPLAN et NORTON, 1992 ; ATKINSON et al. , 1997) limitent le jugement aux dirigeants. Seuls les dirigeants auraient une vision sur la performance organisationnelle, souvent d'ailleurs réduite à la performance du personnel, la bonne allocation des ressources et le bon fonctionnement des services. Le jugement se fait par les activités du contrôle de gestion, et donc suivant un jugement interne.

3) Le troisième critère de distinction celui des indicateurs, de la mesure[8].

En ce qui concerne la performance organisationnelle, les indicateurs construits à partir des données analytiques, financières comme non financières, ainsi que des données opérationnelles comme des données stratégiques dominants. Pour la performance des politiques, on retient souvent des indicateurs de résultats, des informations sur l'impact de la politique, c'est-à-dire sur les outcomes réalisés auprès des usagers. Les deux ensembles d'indicateurs sont reliés aux indicateurs d'outputs, qui résument, et évaluent des produits. Enfin, il faut signaler que le concept de performance des politiques publiques est originaire de la doctrine des politiques publiques, alors que le concept de la performance organisationnelle est issu des analyses de la performance des entreprises et des organisations en général.

III .3 Prémisses d'une stratégie financière de la commune :

Nous avons montré supra que la commune est soucieuse de sa santé financière, et voulait être vigilante envers sa performance financière en adoptant des indicateurs qui en mesurent et qui en veillent. La conception de la performance financière pour la commune à l'international couvre plusieurs aspects et nécessite plusieurs configurations d'équilibre. Equilibre entre différents types de dépenses, entre sources de financement et d'endettement, entre sources et dépenses de fonctionnement, d'investissement, et surtout entre les dépenses et les recettes : l'équilibre avantage-effort.

Or, la conception de la performance financière prend un trait différent approprié au contexte de la commune algérienne, distinguée par des facteurs historiques, réglementaires et la nature de la décentralisation appliquée. Cette conception comme nous l'avons vu se focalise sur deux éléments : réduire le déficit budgétaire et améliorer les recettes fiscales locales.

Dés lors, le maire algérien se trouve contraint de réduire les dépenses publiques locales, d'amener les dépenses de fonctionnement à la baisse, de diminuer la masse salariale, et de rentabiliser les dépenses d'investissement. En parallèle, et pour échapper au déficit budgétaire, le maire devrait aussi assurer une amélioration de la recette fiscale.

Ce n'est plus une tache facile, mais il s'agit d'un dilemme car le maire se trouve face à une demande accrue des citoyens, et il doit satisfaire les nouveaux besoins. D'autre part, il doit être attentif envers la question de l'amélioration de la recette fiscale car ça pourrait créer une pression fiscale « insupportable », ce qui pousse à quitter la commune !

Nous pouvons alors imaginer que le maire va développer une stratégie financière autour des axes suivants :

Il est prouvé dans différents contextes que les besoins des citoyens évoluent beaucoup plus vite que les recettes budgétaires[9]. Dès lors, le maire est appelé à suivre cette évolution et devrait proposer des nouveaux services, ce qui induit en conséquence une évolution « des dépenses publiques ». Et c'est dans cette situation que le rôle régulateur du maire se révèle car il doit maîtriser ces nouvelles dépenses et chercher les sources de financement nécessaires. Faute de quoi,

le service public se dégrade, les besoins des citoyens ne seront pas satisfaits, et alors, le maire risque la sanction des électeurs dans le prochain mandat : il ne sera pas réélu ! C'est un volet de la stratégie financière qui concerne le maintien de l'équilibre entre dépenses et ressources.

Par ailleurs, le sens contraire pourrait être le cas. Il arrive que la politique économique nationale et la politique financière de l'Etat comporte des nouvelles mesures pour augmenter la fiscalité ordinaire. Cette orientation va influer certainement la fiscalité locale, car l'augmentation des taux d'imposition touche probablement la fiscalité locale, et amène la pression fiscale à la hausse. En effet, la pression fiscale sera sentie par les professionnels comme par les citoyens, et ils vont essayer de comprendre comment le maire va justifier cette hausse. La principale justification attendue est celle d'une amélioration des services publics locaux ! Dès lors, le maire devrait montrer sa mission de régulation en prévoyant des améliorations des services rendus nécessairement sensibles pour convaincre les habitants et justifier la hausse de la pression fiscale. Il s'agit alors d'une autre forme de suivi qui s'intéresse à l'évolution de la pression fiscale, dont le maire n'est pas forcément le responsable. Faute de quoi, et si la maire adopte « un comportement passif », la hausse de la pression fiscale devient « inexplicable » et génère des retombés dangereux : les citoyens désertent la commune, les professionnels se délocalisent, et en conséquence les recettes fiscales et autres se dégradent. La commune qui devrait être « attractive », elle se trouve « répulsive » ! Il s'agit d'adapter la stratégie financière de la commune aux contraintes externes.

Cette mission de régulation pourrait être chiffrée et mesurée afin de déterminer l'effort des maires en matière « de régulation » ! Nous avons expliqué dans la première partie de cet article que plusieurs ratios permettent d'évaluer la performance financière de la commune. Par ailleurs, une confrontation de deux ratios mis en évidence la possibilité d'évaluer et de chiffrer cette régulation : « dépenses réelles de fonctionnement/population », et « produit des impositions directs/potentiel fiscal ». Une confrontation entre les deux ratios évalue l'effort du maire en matière d'équilibre entre services rendus aux citoyens, et pression fiscale. Le maire cherche alors à assurer qu'un changement dans l'un des ratios, nécessite forcément un changement dans l'autre. Il doit appréhender les deux ratios comme des variables dépendantes : si la variation est due à des facteurs exogènes, le maire doit adopter des actions pour corriger la situation. D'autant plus, il pourrait procéder à des actions volontaires indépendantes qui génèrent des variations pour l'intérêt de son commune : démarche qualité, démarche de réduction des coûts, etc. Enfin, il pourrait mobiliser l'administration municipale pour établir des « prévisions » et anticiper les variations probables. Pour ce faire, la commune devrait recourir à l'ingénierie financière pour mieux établir les orientations de la stratégie financière.

La prise en charge de la commune des nouveaux besoins des citoyens résulte parfois des nouveaux transferts de compétences de la part de l'Etat. En effet, le gouvernement algérien n'a pas attendu la modification du code de la commune pour alourdir la mission de la commune en lui confiant des nouvelles missions, mais c'était dans plusieurs cas par la voie réglementaire. Dès lors, la commune se trouvait face à des nouvelles exigences et des nouvelles dépenses, dont l'Etat ne prévoit pas toujours leur subvention. Il est impératif alors que les maires se réunissent et formulent une réaction envers tout nouveau transfert de compétence : chaque transfert devrait s'associer à la détermination des nouveaux moyens et de nouvelles sources de financement. Les maires devraient interroger l'Etat, le ministère de l'intérieur et des collectivités locales ainsi que le ministre des finances, sur les modalités de financement des nouvelles missions confiées à leurs services. La réponse des autorités centrales vont être centré sur plusieurs volets : soit l'augmentation de la part des communes dans les impôts et les taxes pour augmenter sa part de la fiscalité locale (le pourcentage consacré à la commune), ou bien augmenter les aides du fonds commun des collectivités locales, ou enfin renforcer le programme du plan communal de développement financé par l'Etat. Ce genre de négociation entre maires et Etat est un moyen dans leurs mains pour remplir

leur mission de régulation, et maintenir un équilibre soutenu entre les compétences nouvelles transférées aux communes, et les dotations budgétaires nécessaires : un équilibre financier.

L'innovation comme une voie de régulation, et un moyen pour réaliser la stratégie financière. De ce qui précède, il semble que le maire est en besoin de tout moyen pour réaliser les équilibres et la régulation nécessaire. C'est dans des situations difficiles et contraintes que le processus d'innovation se développe dans les municipalités. Nous considérons que les maires à travers le territoire national, et pour concilier services rendues et pression fiscale, et réaliser les équilibres financiers nécessaires, vont encourager l'innovation dans plusieurs domaines :

Développer l'innovation managériale pour réduire, maîtriser et piloter les coûts des différentes activités municipales. Plusieurs innovations, notamment celles du contrôle de gestion ont prouvé leur efficacité dans la réduction des coûts, et en conséquence, la réduction des dépenses publiques. Nous prédirons la naissance de plusieurs innovations managériales dans les municipalités algériennes, conditionnée par un fort engagement des maires, et une formation incessante des agents communaux.

Inventer des nouvelles taxes et faire augmenter le potentiel fiscal. L'augmentation de la recette fiscale renvoi au taux d'impôt et au potentiel fiscal, ce qui oriente les maires vers l'innovation dans ces deux sens. Il sera porté au maire de proposer la création des nouvelles taxes à condition qu'il justifie la destination des recettes prévues de cette taxe. Une nouvelle taxe qui apporte des ressources financières durables, et qui montre l'acceptation des citoyens-contribuables, constitue une innovation. En outre, le maire pourrait viser l'augmentation du potentiel fiscale, et se focalisant sur l'attractivité de la ville et la facilité donnée aux professionnels et investisseurs. Les moyens qui renforcent la compétitivité et l'attractivité de la commune feront l'objet d'invention et d'innovation de la part des différentes municipalités, selon leurs contextes ! Toute nouvelle démarche et tout nouveau moyen dans ce sens constituent des innovations. Inventer des nouvelles sources de financement : enfin, et admettant la notion du « maire entrepreneur » (RIGAL.JJ ; LEDUFF.R, 1995), nous imaginons que les maires vont penser comme étant des entrepreneurs, et cherchent des sources de financement nouvelles, hors des sources traditionnelles. Ils vont chercher aussi des partenaires, publics et privés, des alliances stratégiques, des formes de coopération, et pourquoi pas des coopérations à l'international, dite « coopération décentralisée ». Il est important de comprendre et de recenser les formes d'innovation « entrepreneuriale » des maires au niveau national. Nous envisageons alors dans les travaux ultérieurs de recenser, explorer et analyser ces innovations et leurs contributions dans le rôle régulateur du maire-entrepreneur !

IV- Conclusion:

La commune comme toute organisation s'intéresse à l'évaluation et le pilotage de la performance financière. Nous avons montré que plusieurs communes à l'international exploitent des indicateurs qui mesurent la performance financière et qui assure un meilleur suivi de leurs équilibres financiers. En outre, notre analyse met en évidence une conception spécifique de la performance financière dans les communes algériennes. En effet, une commune est performante financièrement si elle remplit deux critères : assurer des taux élevés de recouvrement fiscal, et éviter de tomber dans un déficit budgétaire. Nous recommandons alors que les communes algériennes et le ministère de l'intérieur vont changer et élargir cette conception pour améliorer et développer la situation financière.

D'autre part, assurer une performance financière n'est pas suffisant pour un maire soucieux de la satisfaction des citoyens. Le maire devrait entre autre réaliser une meilleure performance publique locale, qui implique la satisfaction des besoins des citoyens de façon efficace et efficiente. Le maire devrait concilier entre performance publique locale et performance financière, et arbitrer entre contraintes financières et évolution accrue du besoin public local. Cette nécessite de trouver les équilibres fait naître ce qu'on a appelé « la stratégie financière de la commune » ainsi que « le

rôle régulateur du maire ». Cette mission, est parue dans notre travail compliquée, et suppose un effort de la part du maire sur plusieurs niveaux. Le maire doit en fait veiller sur l'évolution incessante du besoin public local, qui amène à plus de dépenses, ce qui lui impose la quête de nouvelles sources de financement. Ainsi, le maire cherchait à améliorer nettement le service rendu aux citoyens suivant une augmentation des taux d'imposition. Le maire essaye d'éviter cette situation qui engendre « une pression fiscale » gênante sur les citoyens et les professionnels, et se centre sur l'augmentation du potentiel fiscal de la commune. Une stratégie financière implique la négociation avec l'Etat : le maire demande les dotations financières nécessaires pour chaque transfert de compétence à la commune.

Enfin, nous prévoyons des formes différentes et multiples de régulation dans le cadre de la stratégie financière développées par les maires au niveau national, et qui pourraient constituent des vraies « innovations ». Nous envisageons alors pour les voies de recherche d'explorer ces innovations dans les différentes niveaux d'action municipale, de saisir leur contenu, leur processus d'implantation et leur impact sur la régulation et la performance publique locale.

- Notes et références bibliographiques:

[1]. Les Établissements Publics de Coopération Intercommunale.

[2]. Administration territoriale de la République.

[3]. Les ratios de ce décret permettent à la ville de se comparer aux autres villes de la même catégorie : des villes qui ont un nombre d'habitants similaire, ou bien des villes qui ont la nature de l'activité économique prépondérante de la ville similaire, ou d'autres critères définis par la DGCL. Ceci permet aux dirigeants locaux d'avoir une image comparée aux autres villes françaises. Ils mettent en œuvre de nouvelles politiques locales pour améliorer cette image vers la prospérité en matière financière et en vue de proposer les meilleurs services aux citoyens. Ces ratios apparaissent comme un facteur qui favorise la diffusion des IP dans les villes.

[4]. Le temps d'Algérie, 22-05-2011.

[5]. El Moudjahid, Mai 2011.

[6]. El Moudjahid, Mai 2011.

[7]. Les besoins sociaux sont perçus dans la vision managériale (le marketing) comme des préférences des clients à satisfaire. En même temps ce sont, dans la vision politique, des exigences des citoyens à satisfaire.

[8]. Pour plus de détail, cf. notre thèse de doctorat : « Les enjeux de l'émergence des innovations managériales dans les villes : le cas de l'adoption des indicateurs de performance », Université de Pau et de Pays de l'Adour, France, 2008.

[9]. UHALDBORE, in « le maire entrepreneur », 1995, Presse Universitaire de Pau, France.

Vers une économie zakat solidaire
Décroissance de la pauvreté vs croissance économique
Towards a solidarity economy zakat Decrease poverty vs economic growth

Mébarek BOUBLAL (*)
Doctorant AREES University, USA
Fares MESDOUR (**)
Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion
Université de Blida, Algérie
Mohamed BABA AMMI (***)
Institut ACADEMIA, Istanbul, Turquie.

Résumé : De tout temps, les inégalités dans la redistribution des biens entre les hommes ont existé. Différentes politiques économiques ont été élaborées afin de palier non seulement au problème des inégalités, mais aussi à celui du chômage. Les statistiques parlent d'eux-mêmes; malgré les efforts fournis, aucune solution n'a pu résoudre cette double problématique. En effet, il faut comprendre que l'économie contemporaine s'occupe principalement de fructifier le capital ; la prise en charge de la politique sociale étant du ressort de l'état providence. Des politiques telles que la taxe unique, ou flat tax et l'économie sociale, ou non profit sector, ont vu le jour mais non pas pu concilier le dilemme posé par la prise en charge du coté social avec la croissance économique et la fructification du capital. La prise en considération de la zakat comme un véritable système économique social, ou économie de zakat solidaire, offre une ouverture vers une troisième voie. Cette voie étant à même de prendre en charge la réduction des inégalités de redistribution et le chômage, sans remettre en cause la croissance économique.

Mots clés : Zakat; Inégalités Sociales; Croissance Economique; Formalisation; Système Fiscal; Pauvreté; Taxe Unique; Economie Sociale; Flat Tax; Non Profit Sector.

Jel Classification Codes : I30, O44, P40.

Abstract: Historically, inequalities in the distribution of goods between men existed. Different economic policies have been developed in order to solve not only the problem of inequality, but also that of unemployment. The statistics speak for themselves; despite efforts provided, no solution has been able to solve this twofold problem. Indeed, we must understand that today's economy is primarily responsible for capital growth; support social policy is the responsibility of the welfare state. Policies such as the single tax , or flat tax and the social economy, or non profit sector, have emerged but not able to reconcile the dilemma posed by the management of the social side with economic growth and to help grow the capital. Consideration of zakat as a social economic system, or zakat solidarity economy, provides an opening to a third way. This pathway is ale to support the reduction of inequalities in redistribution and unemployment, without jeopardizing economic growth.

Keywords: Zakat, Social Inequalities, Economic Growth, formalization, Fiscal System, Poverty, Single Tax, Social Economy, Flat Tax, Non Profit Sector.

Jel Classification Codes : I30, O44, P40.

eMail : (*) : m_boublal@yahoo.fr & (**) : abouabdelbassetfares@yahoo.fr & (***) : babaammimed@veecos.org

1- Introduction :

Les enseignements de l'histoire ancienne nous montrent que depuis l'antiquité les inégalités entre les hommes ont été si importantes qu'elles aboutissaient jusqu'à la mise en servage des moins nantis. L'histoire contemporaine nous confirme, pour sa part, la persistance des inégalités entre hommes ; ce qui fait que l'on soit tenté de postuler que ; depuis les temps antiques, le problème de la pauvreté a été principalement lié à une *redistribution inadéquate* des biens et richesses existantes entre les hommes.

Afin d'approfondir la compréhension du concept d'inégalité ; différentes études contemporaines, dont l'ouvrage d'Alain Beitone[1], se sont intéressées au problème des inégalités. Ces études en sont arrivées, après analyse du concept d'inégalité, à faire une distinction entre les inégalités de revenus et les inégalités de richesses ; car si les premières mesurent un flux, les secondes sont une mesure de stock. Selon la même logique ; une distinction doit aussi être établie entre les concepts d'inégalité et différence. En effet une différence ne devient une inégalité[2] que si elle est traduite en termes d'avantages ou de désavantage par rapport à une échelle de standard préétablie. Comme conséquence de ce qui précède, plusieurs politiques de redistribution ont été élaborées, avec pour objectif principal le prélèvement d'une partie des revenus de la société afin de les redistribuer de manière à assurer un optimum d'équité qui serait à même :

- De réaliser des objectifs sociaux par la baisse des inégalités en corrigeant les écarts de revenu excessifs, par une protection sociale pour la frange des plus pauvres, une protection en cas de maladie, et la mise à disposition de la société des biens et services non marchands.
- D'atteindre des objectifs économiques tels que le soutien de la demande grâce à l'augmentation des revenus des plus faibles et par voie de conséquence l'augmentation de la consommation des plus pauvres, apportant ainsi un soutien à la production et la lutte contre le chômage[3].

Les inégalités[4] entre les individus riches et les individus pauvres (dans un pays) ou entre les différents pays de la planète peuvent faire l'objet de mesures. Ces inégalités qui posent un grand compromis avec l'efficacité[5], peuvent être mesurées par différents indices ; les plus courants étant ; le coefficient de Gini[6] déterminé à partir de la courbe de Lorentz[7], l'indice de Theil, l'indice de Hoover, et le rapport inter décile, entre autres indices.

De grandes stratégies économiques ont été élaborées par les pays industrialisés, à un point tel que l'on a vu naitre une véritable pensée de l'économique[8] ; cependant ces stratégies, comme le montrent les statistiques, n'ont pas été en mesure de résoudre ni les problèmes liés aux inégalités sociales ni le problème crucial du chômage avec toutes les retombées socio-économiques qui lui sont liées. Parmi les raisons fondamentales invoquées pour justifier l'échec de ces stratégies ; c'est l'argument d'une activité économique partant du postulat que la croissance économique dégagerait une fiscalité suffisante[9] permettant à l'état de résoudre les problèmes sociaux qui est fréquemment avancé. Deux stratégies parallèles sont donc menées ; l'une, apanage du secteur privé et relative au développement économique ; l'autre se chargeant du développement social et qui revient à l'état. Pourtant ; le développement économique découle d'une même réalité, celle d'une société qui est en même temps pourvoyeuse d'effort physique, intellectuel et consommatrice de la production fruit de la croissance économique[10]. En finalité, les politiques sociales adoptées n'ont fait qu'agir sur plusieurs aspects d'une même réalité, sans stratégie intégrée ; ce qui est de nature à expliquer l'inefficacité de cette stratégie de sens unique.

Il se trouve donc ; que malgré la redistribution des impôts par l'état providence et les réformes fiscales entreprises dans le but de revitaliser l'économie afin d'augmenter le revenu total à partager entre les hauts salariés et le reste ; les chiffres[11] sur la pauvreté sont éloquents et montrent que la justice sociale est loin d'être atteinte par l'entremise de la fiscalité. Les inégalités ont été si accentuées que des réformes remettant en cause le système fiscal progressif lui-même, ont été entreprises dans différents pays, à l'exemple de certains états des Etats Unis et du Canada,

et des ex- pays de l'URSS. Une autre initiative, toujours dans la voie d'une lutte contre les inégalités sociales, a consisté, à partir du XIX° siècle, dans l'élaboration de politiques économiques ayant pour objectif principal l'aspect social et non la fructification du capital ; ce sont ces types de politiques qui sont actuellement connues sous l'appellation d'économies sociales (*non profit sector*), ou aussi sous le nom d'économies sociales solidaires.

2. Taxe Unique Ou Economie Sociale Comme Solution A L'inégalité ?

2.1 La solution par la taxe unique ou flat tax

Les réformes entreprises par les pays qui ont décidé d'une révolution fiscale, ont consisté en une remise à jour d'un impôt à taux unique ou impôt proportionnel[12] (flat rate ou flat tax en anglais). En effet le concept de la flat tax est un concept ancien[13] qui impose tous les membres d'un groupe (les citoyens comme les entreprises) au même taux, contrairement à l'impôt progressif. Historiquement, le concept de la flat tax a été réactualisé en 1981 par deux économistes américains, Robert Hall et Alvin Rabushka[14], qui proposèrent alors, une réforme fiscale basée sur l'introduction de l'impôt à taux unique aux États-Unis. C'est ainsi que l'impôt à taux unique a fait un retour sur la scène internationale, afin d'y instaurer un régime fiscal plus équitable et efficace[15] ; ce retour est concrétisé par son instauration au niveau de plusieurs pays[16] de l'Europe de l'Est, de l'Europe, des Etats Unis et du Canada. Il reste cependant que la taxe unique a fait l'objet de critiques, et des arguments favorables aussi bien que défavorables ont été émis en ce qui concerne son application.

2.1.1 Arguments en faveur de la taxe unique

Plusieurs arguments militent au profit de l'application de la taxe unique ; on peut citer parmi ces arguments[17] :

- La simplification de la gestion de la fiscalité ; ce qui permettrait à l'état de réduire les charges de gestion pour une plus grande transparence et une gestion comptable plus souple.
- L'augmentation des recettes fiscales pour les gouvernements.
- La réduction de l'évasion fiscale; en effet plusieurs études d'économistes sont parvenues à la conclusion que l'évasion fiscale était due principalement à l'application de taux très élevés pour les plus hautes tranches d'imposition.
- La flat tax est un stimulant de la croissance économique, elle augmenterait le niveau global des investissements par une incitation rationnelle.

Dans un article paru dans la revue de politique économique, Fuest[18] C. résume les atouts que présente l'impôt flat tax dans le fait que ce dernier est un système qui consiste à prélever une taxe uniforme sur tous les revenus qui dépassent une franchise donnée ; comme ayant des effets positifs sur la croissance, l'emploi, dissuade de la pratique de l'évasion fiscale et simplifie la gestion de la fiscalité.

2.1.2 Les insuffisances de la taxe unique

Malgré les espoirs suscités par l'application de la taxe unique, il reste que cette dernière présente des inconvénients qui ne la place pas comme l'outil le plus adéquat pour une lutte contre les inégalités. En effet ; sans un seuil minimal d'imposition, elle revient à taxer plus lourdement les bas revenus pour garder une assiette globale identique. De même, dans l'application de la taxe unique, c'est un impôt prélevé quasi-uniquement sur les salariés, car les dirigeants d'entreprise peuvent se verser des dividendes exempts d'imposition. Selon le fond monétaire International ; elle ne résout pas la difficulté de perception des impôts des revenus des capitaux gagnés à l'étranger. Donc et même si l'application de la flat tax a été d'un apport positif, qui reste une révolution contemporaine en matière de politique fiscale, elle présente néanmoins les inconvénients que nous venons d'énumérer. La question qui se pose implicitement est alors de savoir si il existe un

système fiscal qui serait à même de palier aux inconvénients de l'impot flat tax et qui permettrait aussi de fournir des avantages supérieurs à ceux de la flat tax, et par delà serait à même de remplacer le système fiscal positif actuellement en vigueur ?

2.2 La solution par une économie sociale

L'activité économique a longtemps connu une vision dichotomique [19] dans les pays industrialisés; cette activité se distingue entre un secteur privé producteur de biens et richesses et dont la finalité est le profit; et un secteur étatique producteur de biens sociaux et dont la finalité est l'intérêt général. C'est en France qu'est apparue, au XIX° siècle, l'expression d'économie sociale[20] avec un sens plus large et plus vague qu'aujourd'hui[21]. Une conception bien plus spécifique de l'économie sociale est donnée au XX siècle ; comme le soulignent Nancy Neamtan[22] et Sybille Mertens[23] ; qui prend en compte le fait que le concept 'd'économie sociale' soit constitué du terme économie qui renvoie à la production concrète de biens ou de services ayant l'entreprise comme forme d'organisation et contribuant à une augmentation nette de la richesse collective ; et du terme social ou solidaire qui se réfère à la rentabilité sociale et non à l'aspect purement économique de ces activités . Dans le même sillage, Philippe Frémeaux[24], parle pour sa part d'une véritable reconnaissance de l'économie sociale solidaire, même s'il existe encore débat sur la question de l'appellation ESS. L'action sociale économique a aussi trouvé une inspiration d'ordre religieux, comme en témoignent J. Defourny & P. Develtère[25] , lorsqu'ils disent que la tradition chrétienne a nourri divers mouvements associatifs en Amérique du Nord et au Canada ; dans le Judaïsme c'est au niveau des Kibboutz israéliens que l'on retrouve une forme de coopération qui se veut une application des préceptes de la religion juive. Pour ce qui est de l'islam, nous rapportons Defourny & Develtère (1999) : « *Quand à l'islam, il sert lui aussi de référence majeure pour de nombreuses initiatives. Ainsi, des banques dites islamiques cherchent à développer des pratiques non-capitalistes et refusent le principe de l'intérêt sur le capital. Dans un certains nombre de cas, cela se traduit par des réalisations très proches de ce que l'ont définit habituellement comme l'économie sociale* ».Les auteurs citent en cela l'exemple de la *Grameen Bank*, initiée par Muhammad Yunus[26], comme un bel exemple de l'application de la tradition d'entraide musulmane. Ainsi l'accent est mis sur l'impact de l'illusion de la fructification du capital[27] comme seul paramètre dans la lutte contre les inégalités, ce même capitalisme qui se cherche à travers les cycles d'expansion et de récessions[28] qui caractérisent l'économie capitaliste depuis les trente glorieuses.

C'est donc dans la recherche d'une ''troisième voie'', en anglais, ''*non-profit sector*'', qui se positionne entre le capitalisme et le socialisme, que l'économie sociale a pris naissance. Cette économie, ni capitaliste ni socialiste, tout en plaçant l'homme au sein de l'activité économique reste aussi la recherche d'une croissance mais pas au prix d'une inégalité sociale dévalorisante pour l'être humain. C'est en vue d'une telle optique qu'il faut agir d'une manière intégrée sur les enjeux économiques propices à la croissance et sur les enjeux sociaux propices à un équilibre social. Le penseur Malek Bennabi[29] parle de dynamique du circuit économique intégré qui détermine les objectifs de la production d'une part, et détermine la consommation d'autre part ; ce qui est de nature à créer une interaction entre producteurs et consommateurs. Defourny & Develtère[30] résument les finalités de l'économie sociale dans les quatre points suivants :

1. finalité de service aux membres ou à la collectivité plutôt que de profit;
2. autonomie de gestion[31];
3. processus de décision démocratique;
4. primauté des personnes et du travail sur le capital dans la répartition des revenus.

On l'aurait compris, en lisant ce qui précède, que l'économie sociale permet d'atteindre certains objectifs de politique sociale à l'image de la primauté des personnes et du travail sur le capital dans la répartition des revenus, mais ce point constitue en lui-même un point de faiblesse relatif à l'ESS. En effet, comme l'indique Frémeaux[32] : « *les sociétés de capitaux devraient demeurer*

durablement la forme dominante de la création d'entreprise dans nos démocraties de marché. Car la faiblesse de l'ESS tient aussi aux aspirations spécifiques de ses créateurs d'entreprises, plus soucieux de répondre aux besoins que de créer de nouveaux produits, un objet social souvent défini et les diversifications apportés par les statuts ».

3. Vers Une Economie De Zakat Solidaire

Comme nous venons de le voir, ni la taxe unique (flat tax), ni l'économie sociale (*non-profit sector*) n'ont été à même de fournir un modèle économique qui puisse ; tout en permettant l'investissement du capital créateur de croissance économique, intégrer une prise en charge des inégalités sociale à l'activité économique ; facteurs qui dérivent en finalité, comme nous l'avons développé (voir *Supra*) d'une même réalité économique. Samuelson & Nordhaus[33] posent en termes de controverse la politique de prise en charge des pauvres par l'état-providence : l'état doit-il assurer des revenus minimum de nourriture, des soins médicaux, des revenus garantis aux familles démunies, ou alors tendre vers une promotion de la croissance économique et l'économie ? Dans ce cadre, J. Defourny & P. Develtère[34] apportent un éclairage nouveau et qui permet de considérer les questionnements, légitimes, de Samuelson & Nordhaus sous un nouvel angle ; celui du rôle majeur que peut jouer l'islam en économie sociale. En effet ce rôle est représenté par la dynamique socio-économique de la zakat[35] dont l'histoire de la civilisation musulmane nous fournit l'exemple d'une application de la zakat, sous la dynastie des Omeyades, pendant le règne d'Omar Ibn Abdelaziz[36] qui a réussi à éradiquer les problèmes socio-économiques en son temps. Cependant, si le principe d'une solution aux questionnements de Samuelson & Nordhaus existe, il reste que le musulman dans le monde contemporain semble ne pas se rendre compte de la prééminence de cette solution et de ce fait l'éventail des choix de stratégies économiques qui s'offrent au musulman, se réduit à l'intervention du capital sans plus, comme le souligne si bien Malek Bennabi[37].

3.1 Pour un système fiscal zakataire

Par analogie à l'impot flat tax, la zakat[38] se présente comme un prélèvement à taux constant ; toutefois si la flat tax est un simple impôt proportionnel à taux fixe, l'étude de la zakat montre que cette dernière se présente comme un véritable système fiscal (que nous noterons : SFZ) offrant une plus large assiette d'imposition à plusieurs taux fixes, et qui présente la particularité de se prononcer aussi sur l'allocation des revenus à redistribuer. En effet si la flat tax est appliquée à taux fixe pour tous les revenus ; le taux de la zakat, tout en étant constant, varie selon les catégories imposables.

Vu sous cet angle, le système fiscal zakataire permet de résoudre la question de la répartition du revenu d'une société entre ses membres aussi bien sur les plans positifs (la manière dont se fait la répartition dans la société) et normatif (selon une répartition équitable). De prime abord, les arguments en défaveur de la flat tax sont donc immédiatement levés par le système fiscal zakataire : en effet le seuil minimal d'imposition existe dans le cadre du système SFZ ; c'est la notion de *Nissab* qui se présente comme une échelle de standard préétablie d'évaluation de la richesse ; au delà de ce seuil, personne n'est exempté du prélèvement zakataire, et les fonds placés à l'étranger sont soumis au même titre que les fonds nationaux à l'imposition. La zakat en tant qu'obligation d'ordre religieux se donne donc pour but final d'établir un rapport matériel entre l'individu et la société, et un rapport spirituel entre l'individu et le créateur ; ce qui nous permet d'écrire :

Système zakataire = Rapport matériel (I/S) + Rapport spirituel (I/C) (1)

Avec **:** I/S Individu/Société et I/C Individu/Créateur

La relation montre que le système fiscal zakataire peut donc être appliqué comme un système fiscal positif, avec cependant une dimension spirituelle ; la prise en compte du coté spirituel aurait pour conséquence l'atteinte de deux bienfaits : l'un temporel positif et l'autre spirituel. La relation place donc l'homme dans le contexte le plus général et qui consiste en la prise en compte et de l'aspect matériel et de l'aspect spirituel.

L'introduction concernant la flat tax avait montré qu'il était possible de se rapprocher de modèles fiscaux pouvant être efficaces sans pour cela grever l'activité économique par une imposition excessive. La proposition d'un système fiscal basé sur la zakat s'inscrit donc dans le cadre de la question d'une réforme fiscale qui chercherait à maximiser les résultats obtenus dans le cadre d'une imposition du type flat tax, et en même temps à modifier l'imposition à taux variable et progressive de l'économie positive.

3.2 Principes fondamentaux du système zakataire

Le système fiscal zakataire de collecte- redistribution des richesses est en soi un système très original[39] , qu'il ne faudra pas confondre avec l'impôt[40] usuel auquel il s'apparente[41] sur certains aspects, car il tire sa particularité des points suivants :

- C'est un système autonome, dynamique qui s'impose comme un budget préalablement affecté ayant une finalité sociale (transferts sociaux) en première phase, puis socio-économique en seconde phase, pour en finalité se transformer en un système socio-économique global générant des recettes à partir de sa propre distribution ; en effet le système est conçu de manière à rendre les pauvres d'aujourd'hui contribuables de demain.
- Le système fiscal zakataire se base sur une variété de taux d'imposition et une assiette d'imposition très large. Un niveau de richesse fixe (équivalent à une franchise fiscale) est établi pour un niveau de minimum vital (ou de minimum aisance) appelé Nissab ; niveau à partir duquel sans distinction il est fait application du taux de zakat relatif à la matière imposable en question.
- La zakat se présente comme un système de redistribution qui peut utiliser avec aisance les combinaisons monnaie-nature ; en effet et pour le cheptel ou les céréales (et autres denrées agricoles), on peut redistribuer les produits au titre de la zakat[42] soit en équivalent monnaie ou en nature. Notons que la redistribution en nature permet de limiter l'émission de papier monnaie, donc de lutter efficacement contre l'inflation. Il est probant de faire remarquer que Malek Bennabi[43] disait qu'il ne fallait pas partir d'un système existant, à l'exemple du système capitaliste, et d'essayer de lui donner une coloration islamique ; bien au contraire, l'originalité réside dans la recherche d'une voie indépendante qui ne se baserait pas uniquement sur le principe de la fructification du seul capital comme paramètre fondamental.

3.3 Nature des taux zakataires

Comparativement aux systèmes conventionnels, les types de prélèvements fiscaux du système zakataire avec leurs taux d'imposition respectifs peuvent être classés en quatre types de prélèvements : proportionnel, progressif et dégressif. A chaque prélèvement correspond un taux ou des taux de même nature. Par rapport à ces alternatives, le code fiscal zakataire ne tranche pas en faveur d'un seul choix. Au contraire il est possible d'établir les variantes suivantes :

- Le prélèvement proportionnel à taux unique : ce taux est le même pour la monnaie, l'or et l'argent et les biens du commerce, soit 2.5%.
- Le prélèvement proportionnel à trois taux, applicable aux produits agricoles : 10% lorsque l'irrigation est naturelle (par la pluie par exemple), 5% dans le cas inverse (irrigation mécanisée) et 7.5% lorsque l'irrigation est faite de manière mixte (naturelle puis complétée par l'irrigation mécanique).
- Le prélèvement par tranche aux taux variables applicables au cheptel. Si l'on considère le cas où les animaux sont considérés individuellement: pour chaque catégorie d'animaux il est déterminé une série de tranches en correspondance avec le nombre à

prélever, l'âge et le sexe de ces derniers. Trois tableaux résument toutes ces données ; l'un pour les camelins, l'autre pour les bovins et le troisième pour les ovins. En fait ce type de prélèvement peut être réduit à un prélèvement proportionnel à taux unique dans le cadre d'une estimation globale (cas macro-économique) ; en effet nous avons put résumer chaque tableau sous forme d'une relation linéaire dont les pentes représentent respectivement ; un taux unique de 1% pour les ovins, un taux unique de 2.5% pour les camelins et un taux unique de 3.3% pour les bovins.

- Le prélèvement négatif : ce prélèvement qui date de peu de temps est lié à la politique sociale de l'état moderne ; il vise à imposer à l'état un prélèvement en faveur des détenteurs de revenus déficitaires par rapport à un seuil déterminé ; d'où le terme d'impôt négatif. Il existe une grande similitude entre ce système et la zakat notamment du fait de l'existence d'un seuil qui est équivalent dans le système zakataire au Nissab. Ainsi la zakat à fonctionné et à été conçue, dès les débuts de son application, en tant que système de transferts sociaux[44].

Le système zakataire qui est un système simple dans ses principes, complexe par ses implications, comprend une assiette, la liquidation et le recouvrement qui est la collecte.

En ce qui concerne la base de taxation du SFZ, elle doit être définie par l'assujetti d'une part, qui est le donateur de la zakat et d'autre part par la matière imposable qui représente tous les biens[45] soumis à la zakat. La liquidation dans le SFZ peut être effectuée après avoir vérifié que les conditions d'application de la zakat sont réunies ceci d'une part, d'autre part il faudrait déterminer les montants soumis à l'imposition ; l'application des taux légaux permettent d'obtenir en finalité le montant total du prélèvement. Le recouvrement est réalisé en utilisant tous les moyens disponibles et qui ne diffèrent pas du recouvrement de l'impot usuel.

4. Formalisation pour un système de zakat solidaire

Le système de redistribution décrit par le coran, dans la sourate IX (Al-Tawba)-verset 60, se présente comme un système possédant la particularité de fonctionner comme un budget pré-affecté selon des rubriques désignés par le coran[46]:[Quant à l'aumône[47], elle est destinée aux *pauvres*, aux *miséreux*, *aux agents qui la perçoivent*[48], à ceux dont les *cœurs se sont ralliés à la foi*, *aux esclaves en vue de leur affranchissement*, *aux endettés*, *dans la voie du Seigneur* et aux *voyageurs*. C'est une obligation[49] Divine, Dieu est le mieux informé et le plus Sage''[50]].

Comme à chaque catégorie décrite dans le verset, doit être affectée une part bien déterminée da la zakat, nous nous proposons ici de procéder à une mise en rubriques des différentes catégories soit :

4.1.1 Première transformation : mise en rubriques du verset

1. Rubrique I : pour les pauvres.
2. Rubrique II : les miséreux.
3. Rubrique III : aux agents qui la perçoivent (employés collecteurs de la zakat).
4. Rubrique IV : ceux dont les cœurs sont ralliés à la foi (nouveaux convertis à l'islam).
5. Rubrique V : aux esclaves en vue de leur affranchissement.
6. Rubrique VI : aux endettés.
7. Rubrique VII : dans la voie du seigneur[51].
8. Rubrique VIII : aux voyageurs (dans le besoin).
9. C'est une obligation Divine, Dieu est le mieux informé et le plus Sage.

L'examen des rubriques montre, pour certaines, que si elles sont relatives à des catégories différentes, elles visent cependant à atteindre un même objectif. A titre d'exemple, la prise en charge des pauvres et miséreux relève de la solidarité sociale ; ainsi les rubriques peuvent être regroupées par objectif similaire, soit donc aussi en allocation similaires.

4.1.2 Deuxième transformation : regroupement des rubriques en allocations similaires

1. Rubrique I+II : solidarité sociale (pauvres+miséreux).
2. Rubrique III : rétribution des collecteurs de la zakat (gestion de la zakat).
3. Rubrique IV+V+VI : financement de la paix sociale.
4. Rubrique VII : financement des investissements économiques dont les revenus profitent à l'islam et à l'Oumma islamique en général.
5. Rubrique VIII : entraide internationale (le voyageur dans le besoin) qui peut être considéré aussi comme un financement de la paix sociale.

.On peut alors remarquer que les rubriques, qui sont en fait des transferts catégorisés de la zakat collectée, vont se regrouper en trois groupes principaux : les transferts sociaux, que l'on peut noter (TS) ; les transferts effectués au titre des investissements économiques, que l'on peut noter (TE) ; les transferts au titre de la paix sociale qui se composent des rubriques IV, V, VI et VIII, que l'on peut noter (TSS). Un endettement insupportable, un voyageur dans la détresse ou un nouveau converti dans le besoin sont autant de causes d'instabilité sociale, préjudiciable à une bonne croissance économique ; c'est pour atteindre une stabilité sociale et par voie de conséquence une confiance accrue pour les capitaux investis que les transferts effectués au titre de la paix sociale sont effectués.

En prenant en compte les transferts effectués au titre de la rémunération des services de gestion, rubrique III, que l'on notera (RS) ; la zakat totale collectée et qui doit être redistribuée selon les transferts que nous venons de définir, s'écrirait alors :

$$\mathbf{ZC = TS + TE + TSS + RS}$$

A titre d'exemple ; certains transferts, tels que les transferts sociaux, vont être dépendant du temps en raison du fait qu'ils concernent particulièrement les pauvres et les nécessiteux, cette catégorie sociale étant appelée à diminuer ou augmenter selon l'efficacité de la redistribution. Dans le même ordre d'idées, les transferts au titre des investissements économiques vont dépendre du temps, puisque leur volume contiendra les reliquats excédentaires des transferts sociaux ; moins il y aura de pauvres et plus les transferts au titre de l'investissement économique seront conséquents. Pour ce qui est de la rétribution des collecteurs de la zakat ou (RS) ; c'est un taux constant qui est prélevé de la collecte totale. Enfin, les transferts au titre de la paix sociale TSS, ne dépendant pas du temps ; un taux constant sur la collecte totale peut leur être alloué.

Si nous considérons que le nombre de pauvres et nécessiteux est égal à P à un instant t donné ; les transferts qui leurs sont alloués prioritairement doivent, avec le temps, concrétiser deux objectifs : en premier lieu, faire tendre la pauvreté vers zéro, et en second lieu, rendre les pauvres d'hier donateurs de la zakat de demain. En définitif, les transferts sociaux vont être une fonction qui dépendra du nombre de pauvres et du temps ; si nous notons F cette fonction, nous traduirons la dépendance du nombre de pauvres P et du temps t par : F(t, p).

Concernant les transferts pour rétribution des services (rubrique III, gestion de la zakat) ; ces transferts étant destiné à rétribuer les fonctionnaires chargés de la collecte et la redistribution de la zakat ; ils doivent être minimisés pour permettre à la frange pauvre de profiter au maximum de la collecte de la zakat ; ils seront donc considérés comme une charge fixe qui est généralement prise égale à 1/8 de la collecte zakataire totale ; on peut noter ce type de transfert par C.

Les transferts pour financer la paix sociale ; rubrique IV+V+VI+ VIII ; ces transferts permettent de sauvegarder la paix sociale en finançant des besoins sociaux temporaires qui touchent une frange limitée de la société ou un élément de cette société ; ces transferts son effectués sous forme de prélèvement fixe, constants et peuvent être noté par K.

La rubrique VII ; relative à l'investissement dont l'utilité revient à l'ensemble de la population ne peut recevoir de transferts que lorsque, comme le montre l'ordre fixé par le verset,

les rubriques I+II+III soient satisfaites ; autrement dit ce n'est que lorsque la fonction des transferts sociaux F(t, p) est minimale que les excédents dégagés peuvent être investis. En conséquence, les transferts économiques vont dépendre eux aussi du temps et du nombre de pauvres ; moins il y aurait de pauvres et plus les excédents transférés seront conséquents. Les transferts économiques peuvent donc être considérés et de manière analogue à F(t, p) comme une fonction économique G(t, p).

Remarques et hypothèse :

Les fonctions F(t, p) et G(t, p) ne pourront croitre et décroitre de manière optimale que sous les conditions et hypothèses suivantes :

a. La collecte reflète réellement le volume de la zakat disponible au niveau des donateurs
b. Existence d'une structure adéquate pour la collecte-distribution de la zakat
c. La zakat est un acte obligatoire, sous contrôle de l'état

F(t, p) et G(t, p) devront croître inversement dans le cas d'une redistribution optimale de la zakat collectée; en effet moins il ya de pauvres dans le temps, plus G(t, p) aurait tendance à croitre et inversement.

La relation qui lie les différents transferts ; au titre de la solidarité sociale, au titre des transferts économiques et au titre de la rémunération des services de gestion et du financement de la paix sociale peut être écrite sous la forme :

Distribution zakataire = Transferts sociaux+Transferts économiques+Rémunération des services de gestion + Financement de la paix sociale

Ainsi et si l'on représente la distribution zakataire par D(t, p) ;

$$\mathbf{D(t, p) = F(t, p) + G(t, p) + C + K}$$

Equation qui peut être paramétrée et pondérée ; les constante C et K réunies sous la forme C+K = Q ; l'expression générale peut être exprimée sous la forme générale :

$$\mathbf{D(t, p) = \alpha F(t, p) + \beta G(t, p) + Q + \mu}$$

Une seule relation lie alors les transferts sociaux et les transferts économiques, transferts qui dans les politiques fiscales positives actuelles sont dissociés, comme nous l'avions développé en Supra. On peut alors énoncer le principe fondamental d'une économie basée sur la zakat, ou économie de zakat solidaire comme suit :

Croissance économique et traitement des problèmes sociaux ne sont pas indépendants ; une croissance optimale ne peut être obtenue que par une décroissance optimale des problèmes sociaux.

Le Coran[52] nous offre deux exemples liant la sécurité corporelle, la sécurité alimentaire et la paix sociale ; ainsi pour qu'il y ait une stabilité dans la société, la sécurité alimentaire doit être le premier facteur à assurer pour la société, en second lieu vient la sécurité de l'être et des biens.

Comme dans le système zakataire c'est la zakat collectée qui est redistribuée ; si l'on note par « Zc » la zakat qui est collectée, cette dernière représentant la somme de toutes les zakat de biens soumis à la zakat (argent, or, blé etc.) affectés d'un coefficient qui est le taux légal de zakat applicable par produit; si l'on note par « X » le montant soumis à la zakat de chaque bien imposable et, « a » le taux légal qui y est appliqué, et si les biens sont au nombre de « n » ; alors on peut écrire pour la zakat totale collectée dans le temps (t) :

$$\mathbf{ZC(t) = \sum^{n}{}_{i}\, a_i X_i\,(t)}$$

Deux équations fondamentales, déduites entièrement des versets coraniques permettent de gérer la collecte et redistribution de la zakat rationnellement et de manière optimale soit donc le système :

$$\begin{cases} \text{Fonction collecte : } ZC(t) = \sum_i^n a_i X_i(t) \\ \text{Fonction distribution : } D(t, p) = \alpha F(t, p) + \beta G(t, p) + Q + \mu \end{cases}$$

Etant donné que c'est la zakat collectée qui doit être redistribuée, il vient alors $D(t, p) = Zc(t)$

Une distribution optimale devrait entrainer une diminution de la pauvreté et une augmentation des revenus réinvestis. L'étude mathématique et l'optimisation de la fonction distribution permettrait de déterminer la distribution optimale en fonction du temps, ce qui permettrait d'assurer une inégalité sociale minimale et un équilibre[53] économique optimal.

5. Applications

5.1 Application historique

Sous la dynastie des Omeyades ; le règne de Omar Ibn Abdelaziz, qui n'a en fait duré que deux ans et demi, a pu rehausser la nation islamique à l'apogée de son équilibre socio-économique connu auparavant sous l'égide du califat de Omar Ibn El Khatab. L'application du système zakataire par Omar Ibn Abdelaziz et comme voulu par l'Islam à travers la révélation divine; ainsi que sa réussite et l'épanouissement qui s'ensuivit ; démontre dans une large mesure que le modèle zakataire est efficient lorsque la volonté politique s'investie dans le projet et surtout que cette volonté concorde avec l'esprit de l'islam en tant que système global intégrant le spirituel, le politique et l'économique. Cet exemple historique permet non seulement de montrer mais de prouver qu'il est possible et même certain qu'en se conformant à l'esprit et à la lettre des préceptes islamiques comme réalisée au temps de Omar ; on est en droit d'atteindre les mêmes objectifs que ceux obtenus à des phases historiques autres que celles du prophète ou de ses compagnons[54].

5.2 Application contemporaine

Dans le cadre de la recherche du lien qui pourrait relier la zakat à la croissance économique, celle-ci étant mesurée par le PIB, nous illustrons notre approche par quelques exemple: dans le cas du Pakistan qui a connu entre 1980 et 1992[55] un taux de croissance du PIB de l'ordre de 6% par année ; la croissance [56]de la recette de la zakat a été de 12%, pour des taux d'application relatifs à la zakat qui sont par définition constants. L'explication apparente, donnée par El Kettani[57] à cette croissance de collecte de la zakat proportionnellement à la croissance économique (mesurée par le PIB) réside dans l'effet d'accélérateur, car l'accroissement du revenu a entrainé un accroissement de la consommation et donc de l'investissement induit assujetti à la zakat, et par effet d'entrainement un accroissement de l'épargne qui lui-même serait assujetti à la zakat directement ou après être assujetti à la zakat. Selon toujours ce même auteur ; la même observation à été faite dans le cas du Yémen avec des taux de croissance de la zakat très élevés. L'analyse de la zakat peut donc être entreprise à travers le multiplicateur et l'accélérateur[58]. Ce que l'on pourrait cependant reprocher à ces expériences réside dans leur aspect localisé, ne permettant pas ainsi de tirer des conclusions globales ; seule l'application sur des échantillons assez représentatifs pourrait nous renseigner sur les modalités d'application de l'économie de zakat solidaire.

6 -Conclusion:

Les différentes politiques économiques de redistribution menées par le moyen de l'imposition conventionnelle ont aspiré à obtenir un minimum d'inégalités sociales et un maximum de stabilité économique ; plusieurs études et statistiques mondiales ont montré qu'elles ont, à ce jour, échouées ou du moins n'ont pas atteints les résultats escomptés. L'étude historique de la zakat appliquée dans un état islamique, montre que lorsque cette application s'effectue selon les règles strictes dictées par la révélation, elle avait permis dans le passé de résoudre les problèmes d'inégalités. Un formalisme mathématique tiré directement des versets Coraniques relatifs à la distribution de la zakat, montre que l'on peut élaborer une économie basée sur la zakat comme taxe constante applicable à tous les biens à partir d'un seuil (le *Nissab)* et une redistribution de cette même zakat collectée en fonction des priorités fixées par l'ordre du verset. La mise en application de cette économie de zakat solidaire est un moyen puissant non seulement de lutte contre la pauvreté et les inégalités sociales, mais aussi un facteur de croissance économique par la décroissance de cette même pauvreté. Ainsi nous sommes arrivés à énoncer le principe fondamental d'une économie de zakat solidaire : **la croissance économique et le traitement des problèmes sociaux ne sont pas indépendants ; une croissance optimale ne peut être obtenue que par une décroissance optimale des problèmes sociaux.**

- Notes et références bibliographiques:

[1] Alain Beitone, analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Armand Colin, 2010, p.486. L'auteur expose clairement que la croissance économique, par la création de richesses qu'elle induit, doit permettre une élévation générale du niveau de vie (PIB par tête) et en cela, elle est une condition indispensable du développement. Il ajoute, que cependant la distribution des richesses ne se réalise pas toujours de manière homogène sur le plan social et des inégalités dans la distribution de ces richesses apparaissent. L'auteur ajoute en p.488 qu'un rythme élevé de croissance peut aussi entrainer des effets sociaux négatifs. La croissance économique n'est donc pas la solution idéale pour faire baisser les inégalités.

[2] Les inégalités de richesse sont mesurées par la différence des patrimoines des ménages ; par exemple au niveau mondial moins de 10% de la population détient 82% des richesses mondiales alors que 3% vont à 70% ; l'Europe et l'Amérique du Nord détiennent environ 67% de cette richesse ; plus de détails peuvent être obtenus sur le site www.inegalites.fr en ligne consulté le 10.11.2013.

[3] M. Bialès, R. Leurion & J L Rivaud, économie, Berti éditions, 2008, p.350.Les auteurs montrent, que de 1945 à 1998 le taux de chômage, sauf 1945 et 1962 qui étaient des années de presque pleins emplois, n'est pas descendu en dessous de 10%.

[4] *Cf.* Landais Camille, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, pour une révolution fiscale ; un impôt sur le revenu pour le XXI° siècle, Éd. Seuil et la république des idées, 2011.

[5] *Cf.* Samuelson & Nordhaus, économie, Éd. Economica, p.389.

[6] Le coefficient de Gini, définit comme un rapport de surfaces déduites de la courbe de Lorentz, varie de 0 à 1.

[7] Courbe de Lorentz : graphique rectangulaire avec en abscisse le pourcentage cumulé des effectifs, en déciles et en ordonnée le pourcentage cumulé des revenus. Pour mesurer les inégalités de revenus, on classe les revenus par ordre croissant, et on définit les 10% des individus ayant les revenus les plus faibles (le premier décile), les 10% suivants (le deuxième décile), etc.) . Les percentiles sont obtenus de manière similaire: le premier percentile est composé des 1% des individus ayant les revenus les plus faibles, le second percentile des 1% suivants, etc.

[8] *Cf* .En ce sens l'ouvrage de Gérard Marie Henry, histoire de la pensée économique, Éd. Armand Colin, 2009.

[9] *Cf.* En ce sens Colliard JE & Martialoux C, une brève histoire de l'impot, la Découverte, 2007/1 n°07 PP.56-65.

[10] Croissance économique (*economic growth*) est comprise dans le sens donné par Samuelson & Nordhaus, économie, Éd. Economica, 2005, p.741

[11] Les chiffres officiels sont disponibles sur : www.teamtoenpoverty.org **e**n ligne, consulté le 11.11.2013.

[12] *Cf.* La définition qui en est donnée dans le glossaire du site en ligne www.irefeurope.org en ligne consulté le 11.11.2013.

[13] L'impôt à taux unique était appliqué en France, au XVIII[e] siècle, avec le *Dixième* puis le *Vingtième*. Durant le XIX[e] siècle, des impôts à taux unique ont été mis en place dans la plupart des pays européens, ce sont les financements des systèmes sociaux créés après la première guerre mondiale qui obligèrent de nombreux pays à remplacer la flat tax par l'impôt progressif.

[14] Robert E. Hall, Alvin Rabushka ; La Flat Tax, la révolution fiscale, 2009, ECAEF.

[15] Maxime Bernier, l'impot à taxe unique : pour un régime fiscal plus équitable et efficace, Institut économique de Montréal, 2004.

[16] Statistiques sur le site www.objectifliberte.fr en ligne consulté le 11.11.2013 et sur le site www.cato.org en ligne consulté le 12.11.2013 ; voir en ce sens l'article de Daniel J. Mitchell.

[17] *Cf.* Robert E H& Alvin Rabushka, *Op.cit.*

[18] Clemens Fuest, center for public economics, universite de Cologne, in la vie économique, revue de politique économique 5-2005

[19]*Cf.* Sybille Mertens, définir l'économie sociale, les cahiers de la chaire Cera, vol.2, aout 2007, p.5.

[20] Jean Yves Capul, l'économie et les sciences sociales de a à Z, Hatier, 2004, p.112 l'économie sociale y est définie comme le secteur de l'économie regroupant coopératives, associations et mutuelles ; ou système d'assurance basé sur l'entraide et la solidarité. C'est aussi ce que l'on appelle le tiers secteur (ni privé ni étatique).

[21]*Cf.* En ce sens l'ouvrage de référence de Charles Gide, Economie Sociale, Imp. Contant Laguerre, 1905. C'est Charles Gide qui introduisit le concept de ''solidarisme''.

[22]Nancy Neamtan, économie sociale et solidaire « l'autre mondialisation », The Carold Institute for the Advancement of Citizenship in Social Change, symposium, Langara College, Vancouver, June 14-16, 2002, p.2. Pour Neamtan la rentabilité sociale s'évalue par le soutien d'une citoyenneté active, par la promotion de valeurs et d'initiatives de prises en charge individuelles et collectives. Cette rentabilité sociale en plus de l'amélioration elle peut aussi, tout comme pour le secteur privé et le secteur public traditionnels, être évaluée en fonction du nombre d'emplois créés.

[23] Sybille Mertens, Ibid. p.20.

[24] Philippe Frémeaux, Quel potentiel de développement pour l'économie sociale et solidaire, Alternatives économiques, 2012

[25] Defourny Jacques & Patrick Develtère, l'économie sociale au Nord et au Sud, Éd. De Boeck, Bruxelles, 1999, pp.25-50.

[26] *Cf.* Le prix Nobel de la paix Muhamad Yunus, vers un nouvel capitalisme, Éd. J C Lattès, 2008

[27] Samuelson & Nordhaus, *Op.cit*, p.388. Samuelson développe le point de vue selon lequel il n'est pas évident qu'un pays qui devient plus prospère aurait tendance à consacrer une plus large part de

revenus à des programmes d'aide aux nécessiteux nationaux ou hors frontière ; selon Samuelson & Nordhaus cela a été loin d'être toujours le cas.

[28] *Cf.* Le prix Nobel en économie Joseph E. Stiglitz, Quand le capitalisme perd la tête, Fayard, 2003, p.86

[29] Malek Bennabi, le musulman dans le monde de l'économie, Dar El-Fikr, Damas, 2000, p.79

[30] Defourny & Develtère, *Op.cit*, p.16

[31] Sybille Mertens, *Op.cit*, p.15 conçoit l'autonomie de gestion à la fois comme un positionnement en dehors de l'appareil de l'Etat et comme la capacité d'une organisation à ne pas être soumise au contrôle d'une autre entité. Pour la finalité de service, Mertens distingue les organisations d'économie sociale des entreprises privées capitalistes parce qu'elles affichent une finalité de service à leurs membres ou à la collectivité plutôt qu'une finalité de profit au bénéfice de leurs propriétaires.

[32] Philippes Frémeaux, *Op.cit*, p.8

[33] Samuelson & Nordhaus, *Op.cit*, p.388. Les auteurs précisent que de manière surprenante, ces questions deviennent d'autant plus pressantes que les sociétés devenaient plus riches.

[34] Defourny & Develtère, voir *Supra*, p.7

[35] *Cf.* Mabid El Jarhi, Towards an islamic macro model including zakah, IRTI, Jeddah, 1997, pp.347-376

[36] *Cf.* Hacène Benmansour, l'économie musulmane et la justice sociale, Dialogues éditions. Omar Ibn Abdelaziz (680-720) Kalife Omeyade éclairé, en l'espace de deux ans de règne, il réussit à instaurer une justice sociale exemplaire en redistribuant la zakat de manière réfléchie et conformément aux préceptes Coraniques ; la justice sociale atteint un point tel qu'il ne se trouvait plus personne a qui remettre la zakat.

[37] Malek Bennabi, *Op.cit*, p.42. Malek Bennabi ajoute que c'est à partir de cette conception que commencent les difficultés pour la pensée islamique, difficultés qui ont pour origine non pas la nature des choses en elles-mêmes, mais comment le musulman conçoit les choses.

[38] Notons que des initiatives en matière d'organisation et de gestion e la collecte distribution de la zakat sont en cours en Algérie, notamment un projet de loi d'application de la zakat comme un système organisé et sous autorité de l'état a été proposé par le Dr. Fares Mesdour.

[39]*Cf.* Gafouri A H, islam et économie, Éd. Al Bouraq, 2000, p.147. Gafouri fait une distinction nette entre la répartition de la richesse dans la théorie capitaliste et la théorie islamique ; si pour la première l'individu est un simple agent mis au service de la production, comme tout autre moyen de production, et reçoit de ce fait, la part qui lui revient en sa qualité de participant au processus, au contraire dans la seconde l'homme est considéré non comme un moyen mais comme une finalité.

[40] En ce sens se reporter à : Ghazi Aniba, la zakat et l'impot étude comparative, Éd. Dar Ihya El Ouloum, Beyrouth, 1999.

[41] *Cf.* Youala A, IIRF, BID, Jeddah, 1998, pp.357- 407.

[42] On peut se référer avec utilité à l'ouvrage de synthèse : Yousef Karadaoui, Fikh Ez zakat, El Risalah, 2000.

[43] Malek Bennabi, *Op.cit*, p.10.

[44] Voir en ce sens l'ouvrage publié par la BID, *Zakat & Wakf,* partie réservée à Youala Ali, en page.59.

[45]*Cf.* Qaradaoui Youssef, fikh Ez-Zakat, Tome 1&2, Éd. El Risalah, Liban, 2000, p.123. Biens est pris dans le sens que lui donne la langue arabe ; c'est du point de vue étymologique tout ce que l'être humain désire utiliser ou posséder. Selon Bremond & Geledan, (1981) reprenant la définition

de l'INSEE, les biens sont des objets physiques sur lesquels des droits de propriété peuvent être établis ; ils sont demandés pour satisfaire les besoins des ménages. Chaltut, *Cf.* (Chaltut, 1999, p.129) abonde aussi dans le même sens et considère que le mot choisi par le Coran pour désigner les choses qui sont soumises à la zakat est celui de ''biens''. Ceux-ci englobent : l'argent liquide, le bétail, les céréales, en somme tout ce que l'homme possède pour subvenir à ses besoins et en exploiter les avantages. L'auteur cite les versets justifiants une telle approche [Prélève de leurs biens une Sadaqah (zakat) par laquelle tu les purifies et les bénis].Cor. SIXX, V.133 et aussi le verset : [Ceux qui dépensent leurs biens dans le sentier de Dieu].Cor SII, V.261.

[46] Coran ; At-Tawba : verset 60

[47] Aumône ; *çadaqah* (*Sadaquah*) dans le texte Coranique en arabe, seulement la sourate Al-Tawba étant de la révélation de Médine, qui est une législation (*Tashri'ii* de *Sharia*), la Sadaqah n'est pas une aumône bénévole, mais est équivalente à la zakat, c'est donc aussi une obligation juridique. *Cf.* Malek Chebel, p.194 en Notes.

[48] Dans le texte Coranique en arabe ; *Al-'amilin. Cf.* Malek Chebel, p.194 en Notes.

[49] Dans le texte Coranique en arabe ; *Farida. Cf.* Malek Chebel, p.194 en Notes.

[50] Traduction. Malek Chebel, le Coran nouvelle traduction, Éd. Fayard, 2009, p.185

[51] *Cf.* Chaltut Mahmoud, Islam dogme et législation, Éd. Al Bouraq, Liban, 1999. Chaltut y développe le fait que dans la voie de Dieu est citée en 7° position et ouvre la voie, après satisfaction des catégories sociales précédentes, à l'Ijtihad (effort d'interprétation) et dans ce cadre peuvent être conçus des projets d'utilités publiques, tels que les hôpitaux, les écoles, les habitations à caractère social et l'investissement productif.

[52] Coran ; 16 :112 [et Allah propose en parabole une ville : elle était en sécurité, tranquille ; sa part de nourriture lui venait de partout en abondance. Puis elle se montra ingrate aux bienfaits d'Allah. Allah lui fit alors gouter la violence de la faim et de la peur (en punition) de ce qu'ils faisaient] et Coran 106 : 4[qui les a nourris contre la faim et rassurés de la crainte !]. La sécurité alimentaire est mise en exergue dans les deux versets.

[53] Gafouri A H, *Op.cit*, p.172. Gafouri traite du principe de l'équilibre en économie islamique, comme étant le principe qui octroie à chaque secteur de l'activité économique les ressources qui lui sont nécessaires,- ni plus ni moins-, mais dans une mesure qui ne soit ni prodigue, ni parcimonieuse. Ainsi, selon toujours Gafouri, ce principe est d'inspiration Coranique, Cf. en ce sens le Coran sourate XXV, V.67 qui, selon la traduction de Malek Chebel, p.366, donne « Et ceux qui, lorsqu'ils font des dépenses, ne se montrent ni prodigues ni avares, mais se tiennent juste au milieu »

[54] Youala A, *Op.cit,* p.116

[55] *Cf.* Rapport de l'observatoire de la compétitivité de l'économie marocaine pour 1994 Royaume du Maroc, Ministère du commerce et de l'industrie, p.6

[56] Parviz Ahmed, la perception de la zakat au Pakistan, Ed IIRF et de la BID, Jeddah, 1995, p.746

[57] Voir en ce sens l'ouvrage publié par la BIID, *Zakat & Wakf,* partie réservée à Omar El Kettani, en page190.

[58] El Kettani, *Op.cit*.p.190.

Performance des PME Algériennes : évaluation par l'approche FDH
Performance of Algerian SME: evaluation by the FDH approach

Ali Nabil BELOUARD (*)
Université M'hamed Bouguara Boumerdès, Algérie

Résumé : L'objet de ce papier est d'appliquer l'analyse de frontière non paramétrique pour évaluer la performance des PME privées Algériennes. L'intérêt que représente une bonne mesure de performance des entreprises, c'est d'avoir un bon repère (benchmark). Pour cela, il nous semble important et utile de présenter une approche d'évaluation appropriée à la construction du *Benchmarking*, et de l'illustrer à travers une application sur un échantillon de PME Algériennes afin d'évaluer convenablement leur performance.

Mots clés : Performance des entreprises, PME Algériennes, Méthode non paramétrique.

Jel Classification Codes : C61, C67, D24.

Abstract: This paper aims to apply the nonparametric frontier analysis to evaluate the performance of the Algerian private SMS. The interest of a good measure of firm performance is to have a good reference (benchmark). For that, it seems important and useful to present an appropriate approach to construct the *Benchmarking*, and to illustrate it through an application upon a sample of Algerian SMS's in order to evaluate suitably their performance.

Keywords: Firm performance, Algerian SMS, nonparametric method.

Jel Classification Codes : C61, C67, D24.

I- Introduction :

Le but de cet article est double. Le premier consiste à présenter la notion de l'efficacité économique et ses différentes composantes présentées par la littérature économique spécialisée et de montrer et le second est d'introduire une méthodologie appropriée pour mesurer l'efficacité, et de tenter par la suite de mettre en œuvre cette approche dite de frontière de meilleure pratique sur un échantillon de PME algériennes afin d'estimer leur degré d'efficacité.

Il est clair que la notion d'efficacité économique intéresse plusieurs parties prenantes dans la vie économique, tels que les actionnaires, les dirigeants, les analystes financiers, ainsi que les académiciens. Ce souci montre l'importance du concept, et le caractère de prédilection accordé par les chercheurs en sciences gestion. D'où il est important d'essayer de présenter quelques éclaircissement de certaines notions, puis de présenter et d'appliquer une méthodologie de mesure qui s'accorde parfaitement avec le concept en considération, et ce sur des données d'un échantillon de PME algériennes.

Ce papier est composé de deux parties. La première expose brièvement l'aspect théorique de l'efficacité, elle définit d'abord l'efficacité, puis elle présente une démarche analytique basée sur la méthode *FDH* , souvent utilisée par les chercheurs, afin d'estimer le niveau d'efficacité des unités de décision ; alors que la seconde partie a pour objet d'illustrer cette méthodologie sur un échantillon de PME algériennes afin d'évaluer leur score d'efficacité, relative, de chaque PME.

II - Définition de l'efficacité:

Cette partie présente sommairement les principales définitions des concepts liés à la performance[1] productive, proposées par la littérature économique.

eMail : (*) : Belouard_na@yahoo.fr

Selon la théorie microéconomique standard, la firme est souvent décrite par une fonction de production qui transforme des inputs en outputs, avec pour but de créer la valeur. En effet, les inputs sont considérés comme des ressources rares[(2)] valables à d'autres utilisations alternatives. La quantité de n'importe quel input non utilisé peut être employé pour produire plus du même output ou de produire d'un autre output. L'un des principaux objectifs assignés à une firme est l'utilisation efficace des ressources.

II.1- Efficacité

Le concept d'efficacité technique trouve son origine dans les travaux théoriques fondamentaux portants sur l'utilisation des ressources par les entreprises : travaux de Debreu (1951)[(3)] sur le coefficient d'utilisations des ressources, de Koopmans (1951)[(4)] sur l'allocation efficace des ressources, et de Farrell (1957) qui a proposé, dans son séminal article sur l'efficacité productive[(5)], une approche de mesure de l'efficacité technique basée sur l'estimation de la frontière empirique de la meilleure pratique, à partir d'un ensemble d'observations.

Une entreprise est dite être techniquement efficace si :

- à partir d'un panier d'inputs qu'elle emploie, elle produit le maximum d'outputs possible ou;
- Pour produire une quantité donnée d'outputs elle utilise le minimum d'inputs possibles.

La mesure du niveau d'efficacité technique d'une entreprise permet donc de cerner si cette dernière peut accroître sa production sans pour autant consommer plus d'inputs, ou de diminuer l'utilisation d'au moins un input tout en conservant le même niveau de production.

Autrement dit, une entreprise est techniquement efficace si elle s'opère sur la frontière de production qui représente le maximum d'output possible pour un niveau donné d'input.

La figure n°1 illustre le concept d'efficacité technique dans le cas d'une fonction de production simple (un seul input x et un seul output y). Tel qu'il a été mentionné précédemment, une firme est dite techniquement efficace si elle produit le maximum d'output à partir des quantités d'input utilisées. La fonction de production $f(x)$ définie les combinaisons de tout les points efficaces. Les points « A » et « B » sont techniquement efficaces puisqu'ils se situent directement sur la courbe de frontière de la fonction de production, et les points au dessous de la frontière tel le point « C », sont techniquement inefficace, car une meilleure utilisation des inputs permettrait d'en diminuer les quantités ou d'obtenir un meilleur output. Ainsi, le producteur situant au niveau de production « C » aurait la possibilité de diminuer la quantité d'input utilisée sans pour autant réduire le niveau d'output produit (y_a), ou d'augmenter l'output en utilisant mieux les ressources (y_b).

Donc, le problème qui se pose afin d'évaluer la performance d'une unité de décision, c'est de définir une frontière par rapport à laquelle le score de l'efficacité sera calculé. La littérature spécialisée a proposé plusieurs techniques afin de construire la frontière qui servira comme référence de comparaison. Dans la suite de cet article, nous allons introduire une méthodologie de type non-paramétrique plus robuste, il s'agit de la méthode *FDH* .

III - Mesure de l'efficacité :

La littérature spécialisée a proposé plusieurs approches afin de définir la frontière et subséquemment l'efficacité technique ; ces approches peuvent être classées en deux catégories : l'une est paramétrique et l'autre est non paramétrique, c'est cette dernière qui nous importe plus et que nous allons appliquer pour estimer l'efficacité d'un échantillon de PME algériennes.

III.1- Approche non paramétrique :

La principale distinction entre cette approche et l'approche paramétrique, est que la première *relâche* seulement l'hypothèse relative à la forme de fonctionnelle. D'où le nom non-paramétrique. Cette approche regroupe deux ensembles de méthodes : la méthode *Free Disposal*

Hull (*FDH*)(6) et la méthode *Data Envlopment Analysis* (*DEA*)(7), on s'intéresse ici uniquement à la première méthode considérée comme plus robuste et moins restrictives vis-à-vis des postulats de modélisation de la frontière que la seconde.

Les deux méthodes utilisent les techniques de programmations mathématiques pour construire la frontière et pour calculer les scores de l'efficacité technique, et la différence réside dans la propriété de convexité relâchée par la méthode *FDH* .

III.2- Méthode FDH

La méthode *Free Disposal Hull* a été introduite par Tulkens. Celle-ci est une méthode non paramétrique différente des autres méthodes non paramétriques, par le délaissement de l'hypothèse de convexité exigée par les autres méthodes. La méthode *FDH* est considérée comme une version plus générale du modèle *DEA* puisqu'elle repose seulement sur l'hypothèse de non convexité de l'ensemble de production.

Dans toutes les études empiriques de l'efficacité productive, le choix de la technologie de référence joue un rôle crucial dans l'analyse de l'efficacité.

La frontière de l'ensemble des possibilités de production est utilisée pour évaluer l'efficacité des activités de production observées. Dans de nombreux cas, les résultats obtenus sont en effet très sensibles aux spécificités définissant la frontière.

La théorie économique associe à toute activité productive un ensemble de production représenté par une frontière, celle-ci est généralement inconnue. Par conséquent, l'analyste de l'efficacité doit construire la référence de cet ensemble de production dont il a besoin pour calculer le score de l'efficacité.

III.3- Calcul des mesures d'efficacité

Lorsqu'on suppose que la référence de l'ensemble de production est de type *FDH* , le calcul des mesures d'efficacité nécessite alors, une formulation de programmation mathématique, pour le calcul de l'efficacité, qui s'applique avec les technologies de type *FDH* .

Étant donné l'ensemble de production $Y_0 = \{(x^k, y^k)/k = 1,...,n\}$ de n combinaisons de productions observées pour une entreprise donnée ou plusieurs entreprises différentes, où x^k est un vecteur non négatif, de dimensions I , des quantités d'inputs utilisées et y^k est vecteur non négatif, de dimensions J, des quantités d'outputs, les mesures de l'efficacité radial par rapport à la référence technologie Y_{FDH}, s'obtient par la résolution du programme mathématique. Le degré de l'efficacité technique orientée input de l'observation (entreprise) k est la valeur θ^k qui est la solution optimale du programme de programmation linéaire (problème *P1*) suivant(8) :

$$
(P1) \Leftrightarrow \begin{cases} \underset{\{\theta^k, \gamma^h, h=1,...,n\}}{Min} \quad \theta^k \\ s.c: \quad \theta^k x_i^k - \sum_{h=1}^{n} \gamma^h x_i^h \geq 0, \qquad i = 1,...,I, \\ \qquad \sum_{h=1}^{n} \gamma^h y_j^h \geq y_j^k, \quad j = 1,...,J, \\ \qquad \theta^k, \ \gamma^h \geq 0, \qquad h = 1,...,n, \\ \qquad \sum_{h=1}^{n} \gamma^h = 1 \\ \qquad \gamma^h \in \{0, 1\}, \qquad h = 1,...,n, \end{cases}
$$

Ce programme est celui la méthode *DEA* augmenté par deux contraintes supplémentaires (les deux dernières), ainsi on obtient un programme de la méthode *FDH*.

Les mesures de l'efficacité radiale sont ainsi obtenues, par rapport à l'ensemble de référence Y_{FDH}, via la résolution du $P1$.

En pratique, le modèle *FDH* est calculé par une procédure de comparaison simple qui s'élève à un algorithme d'énumération complet. Cette procédure est expliquée ci-après.

Pour une entreprise sous évaluation, soit l'entreprise k représentée par (x^k, y^k), dans une première étape, on lui associée l'ensemble $D^i(k)$ contenant les indices d'un sous ensemble d'observations qui domine *en input* l'observation k ; ainsi que l'indice de l'observation elle-même k ; c'est-à-dire, un sous ensemble des vecteurs $(x^h, y^h) \in Y_0$ tel que $x_i^h \leq x_i^k$, $i = 1, \ldots, I$, avec au moins une inégalité stricte pour i et $y_j^h \geq y_j^k$, $j = 1, \ldots, J$.

La solution optimale θ^{k*} du problème de programmation linéaire $P1$ est donnée par :

$$\theta^{k*} = \underset{d \in D^i(k)}{Min} \underset{i=1,\ldots,I}{Max} \left\{ \frac{x_i^d}{x_i^k} \right\}$$

IV - Données et résultats :

Pour illustrer le principe de la méthode *FDH* définit ci-haut, une application, afin d'estimer l'efficacité technique, sur un échantillon des PME privées Algériennes est réalisée.

IV.1- Données

Notre échantillon est composé de 265 entreprises privées Algériennes de type PME. Les données de celles-ci sont de type transversal relatif à une seule année.

Les données de ses entreprises sont tirées du Bulletin Officiel des Annonces Légales (B.O.A.L) publié par le Centre National du Registre du Commerce. Il s'agit des BOAL relatif à la 43ème année(9).

Les inputs et output, retenus pour décrire l'activité productive des PME analysées, sont présentés ci-après.

Un seul output : chiffre d'affaires : O_1.

Trois inputs : le premier représente la masse salariale ($Input_1$) de l'entreprise, le second est le stock du capital ($Input_2$) le troisième est la consommation intermédiaire($Input_3$).

Les entreprises, de notre échantillon, utilisent ces trois inputs pour produire un seul output (chiffre d'affaires). Certaines entreprises utilisent les inputs d'une manière efficace pour produire l'output, tandis que d'autres utilisent les inputs d'une manière inefficace pour produire l'output. De quel degré d'efficacité ces entreprises utilisent les inputs dans la production.

Les statistiques descriptives des variables en format logarithmique, utilisées dans le modèle *FDH*, sont exposées dans la table n°1.

IV.2- Méthodologie et résultats

La méthodologie adoptée pour évaluer l'efficacité technique orientée input est la méthode FDH. Pour ce faire, nous résolvons pour chaque entreprise le programme linéaire suivant :

$$(P) \Leftrightarrow \begin{cases} \underset{\{\theta^k, \gamma^h, h=1,\ldots,256\}}{Min} \quad \theta^k \\ s.c : \; \theta^k x_i^k - \sum_{h=1}^{256} \gamma^h x_i^h \geq 0, \qquad i = 1, \ldots, 3, \\ \quad \sum_{h=1}^{256} \gamma^h y_j^h \geq y_j^k, \quad j = 1, \ldots, 1, \\ \quad \theta^k, \; \gamma^h \geq 0, \qquad h = 1, \ldots, 256, \\ \quad \sum_{h=1}^{256} \gamma^h = 1 \\ \quad \gamma^h \in \{0, 1\}, \qquad h = 1, \ldots, 256, \end{cases}$$

Les résultats des estimations des scores d'efficacité individuelle sont résumés dans la figure n°2.

La distribution des scores d'efficacité technique individuelle orientée input montre que le score est inferieure à l'unité et ce pour la plupart des PME (210 PME) signifiant la présence d'inefficacité, synonyme de gaspillage i.e., utilisation inefficace des ressources, alors que seulement 55 PME ont un score de l'efficacité égal à l'unité. Ce résultat était attendu car la méthode *FDH* attribue plus le score de l'unité, contrairement à d'autres méthodes. Comme le montre cette figure, 55 PME ont un degré de l'efficacité en input égal à l'utilité signifiant qu'elles utilisent d'une manière optimales leurs inputs dans le processus productif alors que le reste des PME, à savoir, 210 PME ont un score d'efficacité inferieure à l'unité traduisant une situation d'inefficacité, i.e., qu'elles ne se situent pas sur la frontière de meilleure pratique ; par exemple, $\theta^* = 0.8$ implique que 20% de l'input actuel est une ressource gaspillée.

V- Conclusion:

Dans cette étude nous avons essayé de présenter en premier lieu les principales définitions afin d'éclaircir la notion d'efficacité économique en appuyant sur la littérature spécialisée et en particulier sur les travaux remarquables de Koopmans, de Debreu et de Farrell, qui ont affecté considérablement les études subséquentes en se servant de ces travaux comme une référence édifiante et illuminant la majorité des travaux empiriques. En second lieu, nous avons mis en œuvre l'approche de frontière non paramétrique pour mesurer l'efficacité économique d'un échantillon des entreprises algériennes. Il s'agit de la méthode *FDH* .

Les résultats obtenus peuvent être expliqués par le fait que la plupart des entreprises sous étude sont caractérisées par l'inefficacité technique orientée input. C'est-à-dire qu'elles n'utilisent pas ses ressources d'une manière optimale, autrement dit, elles opèrent en dessous de la frontière de la meilleure pratique.

-ANNEXES :

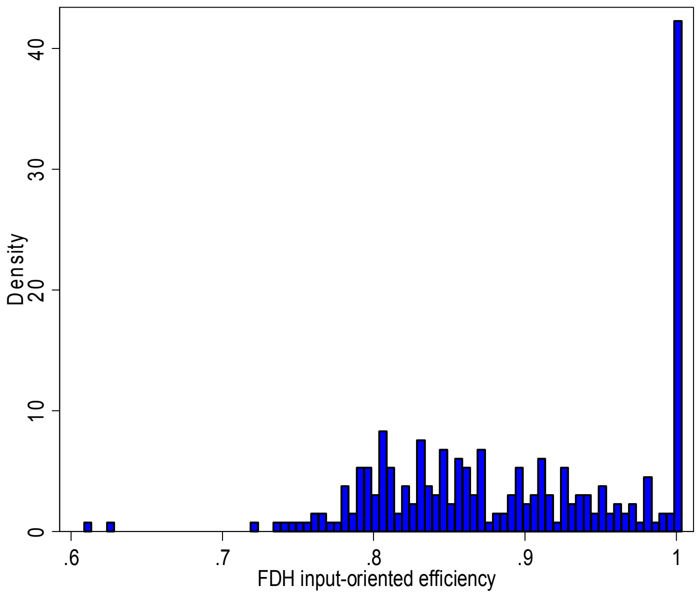

Fig.2: **Distribution des scores de l'efficacité technique**

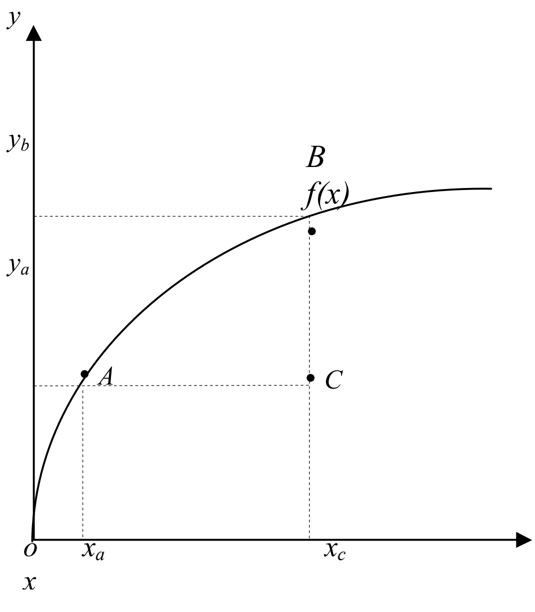

Fig.1: **Efficacité technique**

Table (1) – Statistique descriptives des Inputs et Output

Variables	Moyenne	Écart-type	Min	Max	Nombre d'observations
Output	16.98	1.95	12.22	23.03	265
Input1	15.20	2.26	8.24	20.84	265
Input2	14.71	1.90	8.87	19.95	265
Input3	14.07	2.91	5.70	21.72	265

- Notes et références bibliographiques:

(1) Les termes performance et efficacité sont utilisés d'une manière indifférente dans ce papier.

(2) Les ressources sont de nature rare. La rareté implique une grande attention quant à leur utilisation, et de veiller à une meilleure utilisation de ces ressources à travers une allocation efficace au sens de *Pareto*. Pour plus de détails sur l'allocation des ressources voir : Koopmans, T.C. (1951), *Efficient Allocation of Resources,* Econometrica, vol 19, n°4.

(3) Debreu, G. (1951), *The Coefficient of Resource Utilization*, Econometrica, 19, n°3.

(4) Koopmans, T.C. (1951), *Efficient Allocation of Resources*, Econometrica, Vol 19, n°4.

(5) Farrell, M.J. (1951), *The Measurement of Productivity Efficiency »,* Journal of the Royal Statistical Society, Part III, vol 120., serie A(General).

(6) Voir Tulkens, H.(1993), *On FDH analysis: some methodological issues and applications to retail banking, courts and urban transit*, Journal of Productivity Analysis, vol 4, n°1/2.

(7) Voir Charnes, A., Cooper, W.W. et Rhodes, E.(1978), *Measuring the efficiency of decision making units*, European Journal of Operations Research, vol 2, n°6.

(8) Pour chaque entreprise, ce programme est résolue. Pour plus de détail voir : Tulkens, H.(1993), op-cit.

(9) Plus précisément, il s'agit des BOAL n°15BIS, n°27BIS, n°29BIS, n°31 et enfin n°31BIS, relatif à la 43ème année.

L'amélioration du processus de fabrication d'une entreprise par le niveau Sigma : cas de l'entreprise BAG (Batna)

The improvement of the manufacturing process of a company by the Sigma level: the case of the company BAG (Batna)

Athmane MECHENENE (*) & Hichem AOUAG (**)
Université de Batna- Algérie

Résumé : Ce modeste travail a pour objectif d'évaluer la performance du processus de fabrication de l'entreprise par un nouvel outil de mesure, en l'occurrence le niveau sigma dont la finalité consiste à chiffrer les couts inhérents à chaque sous processus de production, mesurer les niveaux six sigma des sous processus adjacents, les pondérer pour parvenir à calculer le DPMO (Defects Per Million Opportunity) et évaluer ainsi la compétitivité globale de l'entreprise. Ce nouvel outil de mesure de la performance du processus de fabrication (niveau sigma) sera appliqué à une entreprise de fabrication de Bouteilles A Gaz (BAG – Batna).

Mots clés : Amélioration Continue, Six Sigma, DPMO, Variabilité.

Abstract: This modest work aims to evaluate the performance of the manufacturing process of the company by a new measurement tool, namely the sigma level whose purpose is to quantify the costs inherent in each production process, measure the levels of six Sigma in adjacent processes, to achieve weight calculate DPMO (Defects Per Million Opportunity) and thus assess the overall competitiveness of the company. This new tool for measuring the performance of the manufacturing process (sigma level) is applied to manufacturing gas cylinders (BAG - Batna).

Keywords: Continuous Improvement, Six Sigma, DPMO, Variability.

I- Introduction :

Ces dernières années, la pression sur les entreprises s'est accrue en raison de l'évolution de la situation des marchés. Gérer par la qualité consiste, par conséquent, à mettre en place une organisation orientée client. De plus, la recherche permanente de la performance industrielle et commerciale est à l'origine de nombreuses théories sur l'organisation (Lean, six sigma, Kaizen, etc.). Un des principes du Six Sigma est que l'on ne connaît pas grand chose d'un système si l'on ne sait pas le mesurer [01]. La mise en place de la démarche six Sigma s'effectue généralement en cinq étapes principales, qui sont regroupées sous l'acronyme DMAIC qui signifie (Définir, Mesurer, Analyser, Innover, Contrôler).

C'est lors de la seconde étape « Mesurer » qu'on peut évaluer et calculer le niveau sigma.

Il existe plusieurs approches de calcul du Sigma de l'existant. La performance du processus (yield), le DPU (Défauts Par Unités) et le DPMO (Défauts Par Millions d'Opportunités) sont les plus utilisés, mais ne prennent pas en compte la criticité des processus (pondération).

Plusieurs méthodes sont cependant utilisées pour pondérer les processus (WSM, WPM, AHP, Electre,…), mais le coefficient de pondération W est toujours proposé intuitivement.

En pratique, peu de travaux tentent de calculer le coefficient de pondération W [15].

L'objectif de ce papier est d'appliquer un nouveau modèle basé sur le calcul des coûts pour déterminer le DPMO (Defects Per Million Opportunity) et le niveau sigma correspondant, afin de mesurer les niveaux des processus et justifier la compétitivité de l'entreprise.

Ce modèle consiste à calculer les poids des processus en fonction des coûts générés par produit et par processus, pour mettre en relief les processus les plus critiques.

Cette cascade de calculs sera effectuée dans une entreprise de fabrication de bouteilles à gaz (B.A.G – Batna).

eMail : (*) : athmanemechenene@hotmail.com & (**) aouag.hichem@univ-batna.dz

II. Présentation de l'approche six sigma

II.1 Définition

Le Six sigma est une approche globale de l'amélioration de la qualité du produit et des services rendus aux clients. Elle contribue à l'accroissement de la rentabilité de l'entreprise par la diminution des coûts de non qualité et l'amélioration du taux de rendement.

Le Six sigma est en soi un concept simple ; il participe à l'élimination des variations et des défauts qui apparaissent dans le processus de fabrication.

II.2 Principe de la méthode

En statistiques, la lettre grecque sigma (σ) désigne l'écart type; « Six Sigma » signifie donc « six fois l'écart type ». L'écart type peut être assimilé à la dispersion d'un processus. L'écart type est également la racine carrée de la somme des différences au carré de chaque valeur par rapport à la moyenne de l'échantillon considéré (fig.1).

Le principe de la méthode consiste à faire en sorte que tous les éléments issus du processus étudié, soient compris dans un intervalle s'éloignant au maximum de 6 sigma par rapport à la moyenne générale des éléments issus de ce processus.

II.3 Objectifs des Six Sigma

Reposant sur une meilleure satisfaction du client, la méthodologie six sigma accroit la rentabilité de l'entreprise et génère, de façon cumulative, les effets suivants :

- Augmentation des profits consécutive à la réduction des coûts et à l'amélioration de la qualité;
- Amélioration de la satisfaction du client par l'offre de produits de bonne qualité afin de mieux fidéliser le client;
- Diminution du nombre de non conformités par la réduction des dépenses liées à la quantité de rebuts, de retouches et de gaspillages;
- Réduction de la variabilité;
- Organisation des compétences et des responsabilités;
- Stratégie, analyse de données, prise de décision.

II.4 Fonctionnement et déroulement de la démarche

La démarche Six Sigma est un enchainement de plusieurs étapes ayant un rapport avec l'objectif visé :

Amélioration du processus (notre objectif)
Mettre en place de nouveaux processus.

La méthode se base ainsi sur 5 étapes qui se regroupent dans l'acronyme :

- ***DMAIC*** **:** Define, Measure, Analyze, Improve, Control (fig.3)
  Cette démarche est utilisée pour améliorer un processus existant.
- ***DMADV:*** Define, Measure, Analyze, Design, Verify.
  Cette démarche est utilisée pour mettre en place de nouveaux processus.

III. Le DPMO (Défauts par million d'opportunités)

C'est l'un des **indicateurs** utilisés dans la méthode **Six Sigma**. Il représente le nombre de défaillances ou de pièces avec défauts par millions d'unités prises en compte (possibilités de défauts).

$$DPMO = \frac{\text{nombre de défauts}}{\text{taille du lot}} \text{ X } 1000000$$

Son calcul nécessite les données suivantes :

- La liste des défauts potentiels (*Opportunités* non apparues mais potentielles) ;
- Le nombre de *Défauts*, c'est-à-dire tout ce qui est considéré comme anormal par rapport aux exigences de sortie du processus (autrement dit les non-conformités).

IV. Le niveau sigma

Lorsqu'on dispose d'un moyen de mesure, on peut identifier le niveau de qualité atteint. Pour ce faire, on doit mesurer le z du procédé (le niveau sigma). L'objectif d'une démarche Six Sigma est d'atteindre un z supérieur à 6, ce qui correspond à moins de 3,4 défauts par million d'opportunités

Pour déterminer le z du processus, il faut tenir compte des décentrages inévitables qui vont se produire au cours de la vie du processus [10].

D'une manière arbitraire, on enlève donc 1,5 écart type pour fixer la proportion de non-conformités d'un z processus. Ce qui permet de dresser le tableau des non-conformités en fonction du z processus (fig.2).

En règle générale, on peut évaluer le niveau sigma en fonction du DPMO par l'équation suivante :

$$Z = 1{,}5 + \text{Normsinv}\,(1\text{-DPMO}) \qquad (1)$$

Normsinv est la fonction inverse déterminée par le tableur Excel.

Une organisation peut être classée en tant que « classe mondiale », « classe moyenne » ou « non compétitive » en fonction de son « niveau sigma » réalisé à un moment donné, comme le montre le tableau 1 [8].

V. Le modèle de pondération des processus basée sur les couts

On peut considérer Xi (i =1,2…n) des sous processus critiques identifiés par une organisation.

Ki (i =1,2,…n) sont les niveaux sigma correspond à chaque sous processus critique. On attribue un poids :

Wi (i =1,2,…n) à chaque sous processus, sachant que : $\sum wi = 1$

La pondération totale du DPMO, pour tous le processus, est calculée comme suit :

$$\sum_{i=1}^{n} Wi * Dpi \quad \text{Avec } i=1,2\ldots n$$

Une fois cette pondération établie, le niveau sigma global de l'organisation est obtenu à partir de la fonction NORMSINV du tableur Excel.

A ce titre, une approche de détermination de la pondération des processus, basée sur les coûts, est développée puis ces poids sont appliqués pour obtenir le niveau global sigma, comme l'a souligné Ravichandran [13].

Deux paramètres essentiels autorisent une meilleure estimation de la pondération proposée : le produit et le processus qui fabrique ce produit;

Concernant le produit, les ventes de l'entreprise sont évaluées en fonction des produits qui sont vendus par rapport aux produits distribués. Au total, les différents couts supportés par le produit sont :

- Couts de distribution (CD)
- Cout de vente (CV)

Le premier ratio calculé est: R1 = CD/CV

Concernant le processus, le produit est fabriqué par un ou plusieurs sous processus, il est donc nécessaire de déterminer le coût unitaire d'un produit. Les différents coûts supportés par un processus sont :

- Les coûts unitaires (CU)
- La somme des coûts unitaires de tous les produits (CT)

Le deuxième ratio calculé est: R2 = CU/CT

En définitive, l'estimation de la pondération est calculée en fonction des différents coûts supportés par les produits et les processus concourant à la réalisation de ces produits.

La valeur du poids des différents processus est alors calculée comme suit :

$$W = \frac{\frac{CV}{CD} + \frac{CU}{CT}}{\Sigma \frac{CVi}{CDi} + \Sigma \frac{CUi}{CTi}} \qquad \text{avec } i = 1,2,...n$$

VI. Application du niveau sigma à l'entreprise BAG

Cette application est réalisée au niveau de l'entreprise de fabrication de bouteilles à gaz (BAG Batna) qui comprend trois ateliers de production : mécanique, soudage, finition.

La détermination du poids des différents processus est généralement calculée en fonction des différents couts unitaires associés aux produits et aux processus qui concourent à la réalisation de ce produit.

Toutes les informations mentionnées dans les tableaux (3 à 8 en annexe) sont obtenus grâce au concours conjoint des services de la comptabilité et de la production.

Dans ce qui suit, la détermination des poids pondérés des différents processus ne retient uniquement que les couts liés aux processus c'est-à-dire sans prise en compte de ceux liés aux produits, pour les raisons suivantes :

- L'entreprise ne fabrique qu'un seul type de produit (bouteille à gaz) ;
- L'entreprise fabrique à la commande.

En conséquence, le ratio des coûts de vente par rapport aux coûts de distribution est de 100%.

VI.1 Le niveau sigma des différents ateliers

Cette étape est nécessaire au déploiement de cette approche et a pour objectif l'évaluation concrète de la performance des processus. Son objectif est de renseigner les dirigeants sur les mesures appropriées vis-à-vis du fonctionnement du processus par rapport aux exigences des clients et aux réponses de l'entreprise aux attentes du client.

VI.1.1 Atelier Mécanique :

Les informations nécessaires, de l'année 2012, sont collectées et enregistrées dans le tableau 03 et les poids des processus basés sur les coûts sont calculés dans tableau 04. Les niveaux sigma et les DPMO respectifs sont calculés dans le tableau 03

- **Calcul du DPMO :**

  Le DPMO total est calculé de la manière suivante :

  On calcule le $DPO_{Tot} = \sum \boldsymbol{DPOi}$ avec i = 1,2…7

  Donc DPO_{Tot} = 1105 + 1059 + 923 + 0 + 1088 + 0 + 577

  DPO_{Tot} = 4752

  Le $DPMO_{Tot}$ = DPO Tot / 1000000 = 0.004752

- **Le niveau sigma de l'atelier mécanique (avant pondération):**

Le calcul du niveau sigma est déterminé par la formule suivante :

$Z_{mécanique}$= 1.5 + NormSinv (1-DPMO)

$\mathbf{Z_{m\acute{e}canique} = 1.5 + Normsinv\ (1 - 0.004752)}$

$\mathbf{Z_{m\acute{e}canique} = 1.5 + NormSinv\ (0.995248)}$

l'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) donne la valeur de NormSinv(0.995248) = 2,593371672

$\mathbf{Z_{m\acute{e}canique} = 1.5 + 2{,}593371672}$

$\mathbf{Z_{m\acute{e}canique} = 4{,}093371672 \approx 4{,}09}$

Le niveau sigma de l'atelier mécanique est donc égal à **4,09**.

Par comparaison avec le tableau 01, on peut avancer que le niveau sigma de ce processus se situe dans la classe moyenne, ce qui nécessite une amélioration continue des différents processus de cet atelier.

Il est important de signaler que ce niveau pourrait augmenter ou diminuer selon la performance des processus.

- **Calcul du poids des processus de l'atelier mécanique :**

L'atelier « Mécanique » comprend 05 sous processus :

SP_1 : Sous Processus de découpe Flan.

SP_2 : Sous Processus d'emboutis supérieur.

SP_3 : Sous Processus d'emboutis inférieur.

SP_4 : Sous Processus de Pied.

SP_5 : Sous Processus de collier.

PU : Le prix unitaire de chaque processus

Le tableau 4 indique le calcul du poids des différents processus de l'atelier mécanique.

Il ressort de ce tableau que, avec une pondération de 0,27, les sous processus embouti supérieur et embouti inférieur sont les plus importants, exigeant une attention particulière, un suivi rigoureux et un contrôle permanent.

Le nouveau DPMO total (Pondéré) et son niveau sigma sont calculés de la manière suivante :

DPMO tot = $(\sum wi * DPOi) / 10^6$ avec i = 1, 2…5

DPMO tot = $(0.25*1105 + 0.27*1059 + 0.27*923 + 0.12*1088 + 0.1*577) / 10^6$

DPMO tot = $995 / 10^6 = 0,00099965$

Le niveau sigma correspond au DPMO pondéré est :

$\mathbf{Z_{m\acute{e}canique} = 1.5 + NormSinv\ (1\text{-}DPMO)}$

$\mathbf{Z_{m\acute{e}canique} = 1.5 + Normsinv\ (1 - 0.00099965)}$

$\mathbf{Z_{m\acute{e}canique} = 1.5 + NormSinv\ (0.\ 99900035)}$

L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) donne la valeur suivante de NormSinv **(0. 99900035) = 4,59033627**

$\mathbf{Z_{m\acute{e}canique} = 4.59}$

- **Interprétation** :

On peut expliquer ce résultat de la façon suivante :

1- Avec une pondération des différents processus de l'atelier mécanique, le niveau sigma trouvé (4.59) est différent de celui calculé sans pondération (4.09).

2- On remarque qu'il a même augmenté. Cette augmentation s'explique par l'importance de l'intégration du DPMO pondéré qui donne une vision réelle sur le fonctionnement de l'atelier.

En dépit de son augmentation, le niveau sigma demeure dans « la classe moyenne ». Cela nécessite, de la part des dirigeants de l'entreprise, un peu plus d'efforts d'ordre technique et matériel pour pousser à la hausse ce niveau six sigma.

VI.1.2 Atelier de Soudage

Les informations nécessaires sont collectées et enregistrées dans le tableau 5 (année 2012) et les poids des processus basés sur les coûts sont calculés dans tableau 6. Les niveaux sigma et les DPMO respectifs sont calculés ci-dessous :

- **Calcul du DPMO :**

Le DPMO total est calculé de la manière suivante :
On calcul le DPO tot = $\sum DPOi$ avec i = 1,2…4
Donc DPO tot = 1084 + 870 + 1672 + 229
DPO Tot = 3855
Le DPMO Tot = DPO Tot / 1000000 = 0.003855

- **Le niveau sigma de l'atelier Soudage :**

Le calcul du niveau sigma est déterminé par la formule suivante :
$Z_{soudage}$ = 1.5 + NormSinv (1-DPMO)
$Z_{soudage}$ = 1.5 + Normsinv (1 – 0.003855)
$Z_{soudage}$= 1.5 + NormSinv(0,996145)

L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) fournit la valeur de NormSinv(0,996145) = 2,6645125
$Z_{soudage}$ = 1.5 + 2,6645125
$Z_{soudage}$ = 4,1645125

Le niveau sigma, pour l'année 2012, de l'atelier de soudage est égal à **4,16**.

Par comparaison avec le tableau 01, on peut dire que le niveau de ce processus se situe, comme l'atelier mécanique, dans la classe moyenne, ce qui demande les mêmes recommandations relatives à l'atelier mécanique

Il est important de signaler que ce niveau pourrait augmenter ou diminuer selon que l'entreprise envisage une démarche d'amélioration de ce sous processus ou pas.

- **Calcul du poids de l'atelier Soudage :**

L'atelier de soudage comprend 04 sous processus:
SP_1 : Sous Processus de soudage collerette.
SP_2 : Sous Processus de soudage collier.
SP_3 : Sous Processus de soudage pieds.
SP_4 : Sous Processus de soudage circulaire.

Il est donc recommandé de suivre et de mettre en œuvre des moyens pour faciliter le suivi de ce processus.

Le tableau 06 indique que le processus de soudage circulaire, avec un poids de 0.38, est le plus important. Il est talonné de près par le processus de soudage, avec un poids de 0.32.

Le nouveau DPMO total (Pondéré) et son niveau sigma de l'atelier soudage sont calculés de la manière suivante :

DPMO tot = ($\sum wi * DPOi$) / 10^6 avec i = 1, 2…4
DPMO tot = (0.16*1084 + 0.14*870 + 0.32*1672 + 0.38*229)/10^6
DPMO tot = 917.3 / 10^6 = 0,0009173
Le niveau sigma correspondant au DPMO pondéré est :
$Z_{soudage}$ = 1.5 + NormSinv (1-DPMO)
$Z_{soudage}$ = 1.5 + Normsinv (1 – 0.00099965)
$Z_{soudage}$ = 1.5 + NormSinv (0. 99900035)

L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) fournit la valeur de NormSinv (0. 99900035) = 3,11577853

Z soudage = 1.5 + 3,11577853
Z soudage = 4,62

❖ **Interprétation :**

On peut expliquer ce résultat de la manière suivante :

1- Avec une pondération des différents processus de l'atelier soudage, le niveau sigma trouvé (4.62) est différent de celui calculé sans pondération (4.16).
   Comme celui de l'atelier mécanique, ce niveau affiche une augmentation qui s'explique par l'importance de l'intégration du DPMO pondéré qui offre une meilleure visibilité sur le fonctionnement de l'atelier.
2- En dépit de son augmentation, ce niveau sigma place l'atelier de soudage dans la classe moyenne. Or, le soudage de la bouteille représente une phase essentielle de la conception de la bouteille à gaz. Il appartient, par conséquent, aux responsables de cet atelier de s'investir dans la fabrication d'une bouteille à gaz robuste, à même de répondre aux attentes du client (sécurité, fiabilité).

VI.1.3 Atelier de Finition:

Une fois la phase de soudage réalisée, la bouteille à gaz est remise à l'atelier finition où elle subit un contrôle et une vérification minutieuse par le banc d'épreuve puis enduite de peinture.

Les mêmes calculs appliqués à l'atelier finition donnent les valeurs du DPMO.

Le niveau sigma de l'atelier finition, pour l'année 2012, équivaut à **4,86.**

Aprés une pondération, on trouve : $\mathbf{Z_{Finition} = 4,70}$

VI.2 Le niveau global sigma de l'entreprise

L'étude pratique ci-dessus concerne tous les ateliers de l'entreprise BAG pris séparément, c'est-à-dire chaque atelier est analysé en fonction de ses sous processus. Tous les sous processus de l'ensemble des ateliers forment un processus unique (l'entreprise) composé lui-même de trois sous processus : le processus mécanique, le processus soudage et le processus finition qui vont faire à présent l'objet de notre investigation.

Les résultats obtenus nous permettent d'évaluer la compétitivité et la performance globale de l'entreprise. Toutes les informations nécessaires à l'étude sont collectées et enregistrées dans le tableau 07.

❖ **Calcul du DPMO global :**

Le DPMO total est calculé de la manière suivante :

On calcul le DPO tot = $\sum DPOi$ **avec i = 1, 2,3**
Donc DPO tot = 4752 + 3855 + 387
$\mathbf{DPO_{Tot} = 8994}$
$\mathbf{Le\ DPMO_{Tot} = DPO_{Tot} / 1000000 = 0.008994}$

VII.2 Le niveau sigma de l'entreprise

Le calcul du niveau sigma est déterminé par la formule suivante :

$\mathbf{Z_{global} = 1.5 + NormSinv\ (1\text{-}DPMO)}$
$\mathbf{Z_{global} = 1.5 + Normsinv\ (1 - 0.008994)}$
$\mathbf{Z_{global} = 1.5 + NormSinv\ (0.991006)}$

L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) fournit la valeur de NormSinv. NormSinv (0.991006) = 2,36586505

Z_{global} = 1.5 + 2,36586505
Z_{global} = 3,865865047≈ 3,87

Le niveau sigma global de l'entreprise est donc égal à **3.87**.

En référence au tableau 01, on peut dire que le niveau global de l'entreprise se situe dans la catégorie moyenne, ce qui montre la compétitivité moyenne de cette entreprise.

- **Calcul du poids des processus de l'entreprise**

L'entreprise BAG est composée de trois sous processus:
SP_1 : Sous Processus mécanique.
SP_2 : Sous Processus soudage.
SP_3 : Sous Processus Finition

Le tableau 8 nous autorise à calculer le poids des différents processus de l'entreprise, avec la prise en compte des différents couts unitaires liés aux différents sous processus.

Ce tableau nous montre que le process le plus important, avec un poids de 0.53, est le process Mécanique.

- **Le niveau sigma de l'entreprise avec la pondération du DPMO**

Le DPMO total (Pondéré) de l'entreprise et son niveau sigma sont calculés de la manière suivante :

$DPMO_{tot} = (\sum wi * DPOi) / 10^6$ avec i = 1, 2, 3

$DPMO_{tot} = (0.53*4752+ 0.12*3855 + 0.35*387)/10^6$

$DPMO_{tot} = 3116,61/ 10^6 = 0,00311661$

Le niveau sigma correspond au DPMO pondéré

Z_{global} = 1.5 + NormSinv (1-DPMO)
Z_{global} = 1.5 + Normsinv (1 – 0.00311661)
Z_{global} = 1.5 + NormSinv(0,99688339)

L'utilisation de la fonction loi normale standard inverse (Microsoft Excel) fournit la valeur de NormSinv **(0. 99688339) = 2,73525378**

Zglobal = 4,23525378 ≈ 4,24

- **Interprétation :**

On peut expliquer ce résultat comme suit :

1- Avec une pondération des différents processus de l'entreprise, le niveau sigma trouvé (4.24) est différent de celui calculé sans pondération (3.87).
En dépit de son augmentation, le niveau global sigma de l'entreprise place l'organisation dans la catégorie moyenne, ce qui montre sa compétitivité intermédiaire.
2- Dans une économie concurrentielle, cette entreprise est vouée à la disparition du marché, en raison de son manque de compétitivité internationale. Sa seule position monopolistique l'autorise cependant à se maintenir sur le marché national et à poursuivre son activité de production pour satisfaire la demande nationale de bouteilles à gaz.
3- La mondialisation de l'économie, caractérisée par une rude compétition internationale, impose une mise à niveau de la compétitivité de cette entreprise dont le niveau sigma (4,24) s'écarte, de façon significative, du niveau international de compétitivité (5-6).

VI. Conclusion:

Dans ce modeste travail, nous avons mis en avant le niveau six sigma comme nouveau instrument d'amélioration du processus de fabrication des entreprises. Nous avons présenté une approche de calcul basée sur la pondération des différents processus selon la criticité du processus. Cette pondération a été évaluée en fonction des différents coûts constatés durant le fonctionnement des processus. La détermination du Niveau Sigma d'un processus est tributaire du calcul de cette pondération. Le niveau sigma nous a ainsi autorisé à classifier l'appartenance d'une organisation à une classe mondiale, moyenne ou non compétitive.

Cette approche est développée en cohérence avec les éléments essentiels d'une entreprise qui sont le produit et le processus de fabrication du produit.

La maîtrise de cette approche exige une formation de tout le personnel d'encadrement de la qualité, ce qui implique et favorise des changements culturels. La culture de la qualité est requise car elle servira à tout programme d'amélioration de la qualité des produits de l'entreprise. Mais, la durée et le cout générés par la formation des cadres dans le domaine des outils de la qualité (six sigma, lean manufacturing, maîtrise statistique des procédés etc…) sont, le plus souvent, les obstacles majeurs à la mise en place d'un projet Six sigma au niveau des entreprises.

La compétitivité moyenne de l'entreprise bouteilles à gaz (Batna), via un calcul du DPMO pondéré, est établie.

Elle nous amène à porter un regard critique sur les différents processus de l'entreprise et en particulier le sous processus de l'atelier mécanique qui est à l'origine des principaux coûts générés par l'entreprise.

Une prise en charge permanente du service production est donc nécessaire pour assurer le bon fonctionnement des différents ateliers. Une attention particulière est de mise et doit se traduire par la mise en œuvre de moyens de mesure et de contrôle précis.

Deux perspectives sont alors envisagées :

- appliquer cette approche avec la prise en compte des paramètres flous liés aux produits et aux processus.
- automatiser le calcul de la pondération basée sur les coûts par le biais d'une application informatique, en cas de complexification des processus de l'entreprise.

Annexes :

Tableau 1, Classement d'une organisation en fonction du niveau sigma

Niveau sigma	DPMO	Catégorie
6	3,4	**Classe mondiale**
5	230	**Classe moyenne**
4	6200	
3	67000	
2	310000	**Non compétitive**
1	700000	

Source : Lucas, M,.j. :The essential six sigma, quality progress, vol 35, n°1, pp.27-31.

TABLEAU 2, Classification d'une organisation en fonction du DPMO

Process critique x	poids W	Niveau sigma K	DPMO	Poids-DPMO W*DPMO
X 1	W1	K1	Dp1	W1 * Dp1
X2	W2	K2	Dp2	W1 * Dp1
.	.	.	.	.
xn	wn	kn	Dpn	W1 * Dp1

Source: Ravichandran, J.: Cost-based process weights for DPMO, Total quality management, 2007, vol 19, n°5, pp 442-453.

TABLEAU 3, Nombre de défauts par opportunité en atelier de mécanique (année 2012)

Atelier mécanique	Production	Défaut par opportunité DPO
Flans	839406	1105
Emboutis	276018	1059

supérieur		
Emboutis inferieur	278881	923
Découpe pieds	275111	0
Pieds finis	284834	1088
Colliers	261049	0
Colliers finis	277770	577
Total	2493069	4752

Source : Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

TABLEAU 4, Calcul du poids des processus de l'atelier mécanique

Sous Processus	**PU**	**R=PU/PT**	**Poids combiné W**
SP_1	390	25%	**0.25**
SP_2	416,91845	27%	**0.27**
SP_3	416,91845	27%	**0.27**
SP_4	187,83671	12%	**0.12**
SP_5	155,73442	10%	**0.10**
Total	1567,408	100%	**1**

Source : Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

TABLEAU 5, Nombre de défauts par opportunité en atelier de soudage

ATELIER SOUDAGE	**Production**	**Défauts par opportunité DPO**
soudage pieds 01	277568	1084
soudage collerettes 02	276082	870
soudage circulaire (01+02)	275236	1672
soudage colliers(01+02+ colliers)	275347	229
Total	1104233	3855

Source : Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

TABLEAU 6, Calcul du poids des processus de l'atelier soudage

Sous Processus	**PU**	**R=PU/PT**	**Poids combiné W**
SP_1	643,73442	16%	**0.16**
SP_2	553,04378	14%	**0.14**
SP_3	1312,06122	32%	**0.32**
SP_4	1528,94441	38%	**0.38**
Total	4037,78383	100%	**1**

Source : Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

TABLEAU 7, Nombre de défauts par opportunité dans tous les ateliers

Atelier	Production	Défauts par opportunité DPO
Mécanique	2493069	4752
Soudage	1104233	3855
Finition	272917	387
Total	3870219	8994

Source : Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

TABLEAU 8, Calcul du poids des processus de l'entreprise

Process	Cout unitaire	R2	Poids Combiné W
SP Mécanique	1168,33165	53%	**0.53**
SP Soudage	265,61276	12%	**0.12**
SP Finition	773,50331	35%	**0.35**
Total	2207,44772	100%	

Source : Etabli par l'auteur sur la base des statistiques fournies par le service production

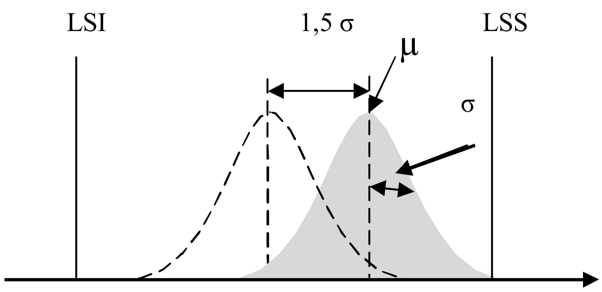

Fig .2 Calcul du Z en fonction du décentrage [13]

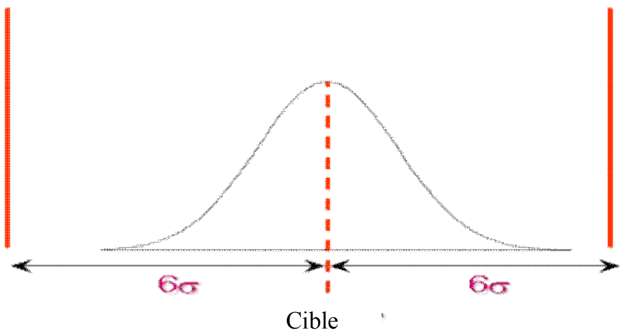

Fig.1 Notion de six sigma [13]

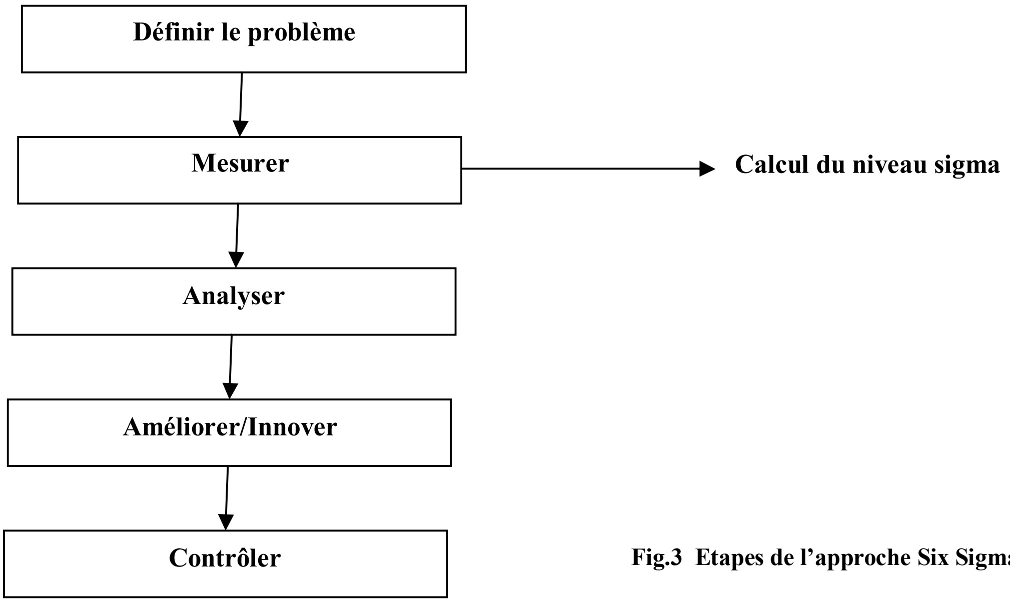

Fig.3 Etapes de l'approche Six Sigma. [5]

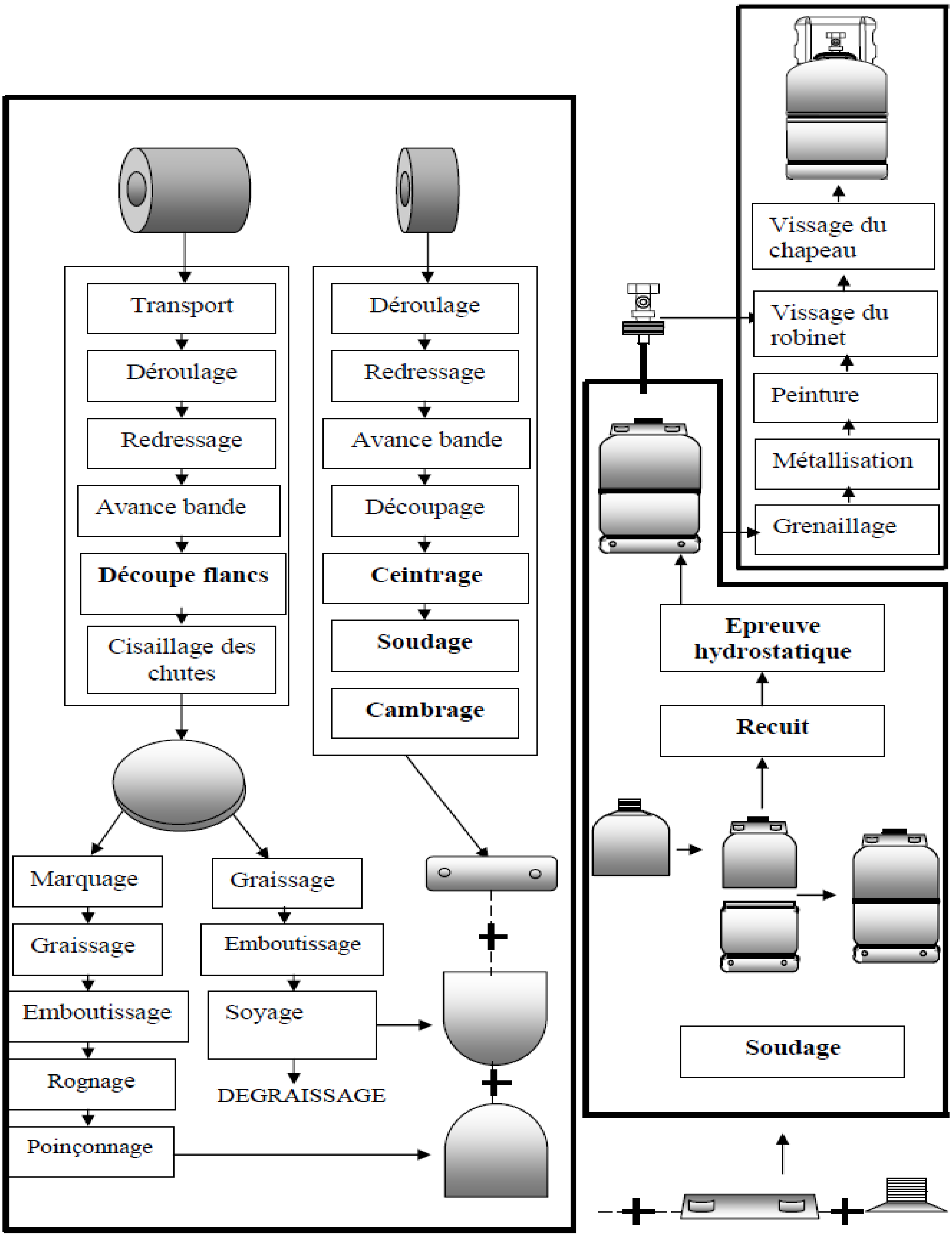

Fig.4 Process de fabrication dans l'entreprise BAG

- Notes et références bibliographiques:

1. Abbas, S, Hoorieh,N, Rassoul, N. :Enhanced Rolled Throughput Yield : A new six sigma-based performance measure, Int. J. Production Economics 140 (2012) 368–373.

2. Bouzekouk, S. : Produire vraiment sans gaspiller, Ed, Organisation, Paris 2002.

3. Caroline, Fréchet. : Mettre en œuvre le Six Sigma, Éditions d'Organisation, 2005.

4. Deeb, S,Iungn, B, :vers une approche qualité générique pour une maitrise conjointe de la qualité du produit et des processus support à sa production ; e-STA, volume 5, n°1 pp 34-40, 2008.

5. Fréchet.C., Mettre en œuvre le Six Sigma, édition d'Organisation, 2005.pp.12-19

6. Deming. : Progrès continu et management, Éditions d'Organisation, 2003.

7. George, S, Eve, D.: The role of experience In six sigma project successes: An empirical analysis of improvement projects, Journal of Operations Management 30 (2012) 481–493.

8. Harry, M,j. :six sigma: a breakthough strategy for profitability, 1998, quality progress, vol 31, n°5, pp.60-64.

9. Kevin, L, Roger, G, Srilata, Z, Adrian, S.: Six Sigma: a goal-theoretic perspective, Journal of Operations Management 21 (2003) 193–203.

10. Lucas, M,.j. :The essential six sigma, quality progress, vol 35, n°1, pp.27-31.

11. Padhy R.K., S. Sahu, A Real Option based Six Sigma project evaluation and selection model; International Journal of Project Management 29 (2011) 1091–1102.

12. Parast M.M., The effect of Six Sigma projects on innovation and firm performance, International Journal of Project Management 29 (2011) 45–55.

13. Pillet, M. : Six sigma comment l'appliquer ", édition organisation, 2005.

14. Pillet, M, Duret, D. : Qualité en production De l'ISO 9000 à Six Sigma, édition Éditions d'Organisation, 2005.

15. Ravichandran, J.: Six sigma milestone: an overall sigma level of an organization, Total quality management, 2006, vol 17, n°8, pp 973-980.

16. Ravichandran, J.: Cost-based process weights for DPMO, Total quality management, 2007, vol 19, n°5, pp 442-453.

17. Thibaud.L., Les difficultés managériales de mise en œuvre de Six Sigma, thèse professionnelle, ESC Lille, 2006.pp.61-74

Les enjeux stratégiques des politiques budgétaires après la crise financière 2008

The Strategic stakes of budget policies after 2008-financial crisis

Asma ZAOUI (*) & Laala RAMDANI (**)
Université de Laghouat ; Algérie

Résumé : Cet article traite l'actualité des politiques budgétaires pendant la crise des subprimes en répondant à une double originalité : réunir les principaux arguments théoriques et l'analyse des faits les plus notables de la crise et aborder les questions de politique budgétaire sous différents angles. Le défi ici est d'éclairer les enjeux actuels et les défis à venir de la politique budgétaire pour lisser le cycle économique à court terme, soutenir la croissance et l'emploi à long terme.

Mots clés : Politique Budgétaire, Crise Financière, Les subprimes.

Abstract : This article addresses the current budget policies during sub primes crisis answering two original issues: bring together the principal theoretical arguments and the analysis of events the most remarkable of crisis. Then, we tackle matters of budget policy from many points of view. Here, the challenge is to highlight the current stakes and future challenges of budget policies on one hand, to smooth economic cycle in the short term; and to back up growth and employment in the long term on the other.

Keywords : Budget Policy, Financial Crisis, The Sub Primes.

Jel Classification Codes : H6, H7.

I- Introduction :

La crise des subprimes est au départ une crise de contrepartie qui, sans la titration des créances, aurait pu rester circonscrite aux États-Unis. Mais elle s'est propagée de par le monde et a touché le cœur de l'activité bancaire : le marché interbancaire et sa liquidité, rouage essentiel d'un système financier et d'une économie. Cette crise est globale, elle concerne tous les acteurs et a conduit à un risque systémique pour la première fois avéré dans l'histoire. Ce risque a été si fort que, outre les banque centrales, les états et les autorités supranationales ont du intervenir.

L'une des conséquences inattendues de la crise financière est qu'elle a replacé la politique budgétaire au cœur des débats sur l'action publique. Au début de la crise, les États-Unis ont joué de certaines mesures fiscales, comme les remboursements d'impôts, pour stimuler la consommation des ménages. Cette politique hésitante a fait place à une augmentation massive des dépenses publiques, débouchant sur un plan de sauvetage de 700 milliards de dollars pour le système financier, et bientôt sur une panoplie de mesures économiques d'une ampleur similaire. De nombreux pays ont adopté des mesures du même ordre. Le plan de plus de 500 milliards de dollars annoncé récemment par la Chine montre que la politique budgétaire gagne également du terrain dans les pays émergents.

Dans cette étude nous avons cherché de répondre à la problématique suivante :

Quelles sont les mesures budgétaires prises pour faire face à cette crise ? Et quelle sont les différents enjeux de ces interventions ?

L'analyse des causes de la crise financière actuelle et de son impact en permis d'établir une étude à travers les thèmes suivants :

- Le premier montre les fondements théoriques de la politique budgétaire.

eMail : (*) : As-zaoui@hotmail.fr & (**) : l.ramdani@yahoo.fr

- Le second est consacré aux causes réelles de la crise financière les voies de transmissions de la crise financières vers le reste du monde ;
- Le troisième se concentrera sur les stratégies budgétaire prissent pendant la crise sur les actions entreprissent par les États.

II. Cadre théorique de la politique budgétaire :

La politique budgétaire a toujours existé, mais elle a pris une dimension nouvelle après la publication de la Théorie générale de J.M. Keynes en 1936. L'impulsion budgétaire est apparue alors comme le moyen le plus efficace pour résorber le chômage et entretenir la croissance.[1]

II -1- définition et principes de la politique budgétaire:

II -1-1- définition du concept :

La politique budgétaire désigne l'utilisation active des recettes et des dépenses budgétaires pour agir sur l'activité économique d'un pays. Cette action peut être de nature conjoncturelle (correction à court terme des déséquilibres économiques tels le chômage ou l'inflation) ou de nature structurelle (promotion du potentiel de croissance d'une économie à plus long terme). [2]

on peut aussi la définir comme l'un des moyens dont dispose le gouvernement pour réguler l'économie et conduire des actions sur les cycles économiques afin d'atteindre ses objectifs que ce soit dans le domaine social ou économique. [3]

A partir de ses définitions on peut dire que La politique budgétaire ne désigne pas les orientations politiques ou sociales que révèle le budget de l'Etat (à qui profitent les dépenses, qui paye et combien ?). Elle désigne uniquement l'influence globale que ces recettes et ces dépenses sont susceptibles d'exercer sur l'activité économique par le biais des sommes qu'elle retire des contribuables et qu'elle injecte dans celle des bénéficiaires des dépenses publiques. Si les dépenses l'emportent sur les recettes, le budget tend à gonfler la demande globale, donc à stimuler l'activité économique. Dans le cas inverse –les recettes l'emportent sur les dépenses–, il exerce un effet de frein. Cet effet peut d'ailleurs résulter simplement d'une modification dans l'ampleur du déficit ou de l'excédent: si l'excédent augmente, le freinage s'accentue; si l'excédent diminue, le freinage s'allège. L'efficacité de cette politique est cependant contestée par les partisans de l'équivalence rocardienne. [4]

II -1-2- Les principes de la politique budgétaire

La politique budgétaire consiste à agir sur le niveau de la demande globale afin d'influencer celui de l'offre globale. Au niveau macroéconomique en effet, l'ensemble des ressources en biens et services dont disposent les agents économiques au cours d'une période (la production à l'intérieur du territoire et les importations) correspond à la somme des emplois qu'ils en font pendant la même période.

Ces emplois sont formés de la consommation globale, de l'investissement global, des dépenses de l'État en biens finaux et de l'ensemble des exportations réalisées au cours de la période. Ainsi, toute variation des dépenses de l'État doit se répercuter sur la production intérieure. Dès lors, pour accroître les créations d'emplois, il suffit de stimuler la production intérieure, en augmentant les dépenses de l'État. En pratique, cela revient à accepter de la part de l'État un déficit budgétaire. Celui-ci sera temporaire, car la création de richesses supplémentaires permettra de le résorber rapidement par des recettes fiscales accrues.[5]

II -2-la politique budgétaire dans l'histoire de l'analyse économique

La place actuelle de la politique budgétaire dans la vie économique est le résultat du passage des finances dites « classique, de la période libérale du XIXe siècle et du début XXe

siècle, aux finances de la période interventionniste de l'entre-deux-guerres, puis aux finances de l'état-acteur économique de la seconde moitié du XXe siècle.[6]

II -2-1- Les politique budgétaire dans la période libérale

Pendant tout le XIXe siècle, et jusqu'à la première guerre mondiale, la vie économique est dominée par l'idée de supériorité de l'initiative privée, telle qu'elle est développée par des auteurs comme F.QUESNAY, A.SMITH ou J.B.SAY l État

doit donc laisser jouer la libre concurrence et les mécanismes du marché. Il doit normalement, se tenir en dehors de l'activité économique et son action doit être aussi légère et neutre que possible.[7]

Dans ce contexte ; l'idée de base est celle de neutralité des finances publiques. Celle-ci sont surtout étudiées par des juristes qui s'intéressent à la (législation financière), c'est-à-dire aux principes et au règles qui régissent la préparation ; le vote et l'exécution du budget de l'État. Quant aux économistes, lorsqu'ils évoquent les relations entre les finances publiques et l'économie, c'est surtout pour souligner que l'état est improductif et que les fonds dont il a besoin pour assurer sa mission de puissance publique sont soustraits aux emplois productifs des agents économiques privés. Plus précisément, les grands principes qui sont mis en sont les suivants :

A. Limitation au maximum des dépenses publiques

Elles sont surtout considérées comme un mal nécessaire et doivent donc rester cantonnées dans la prise en charge par les pouvoir publics de services qui ne peuvent pas être fournis par les entreprises. Ainsi, le philosophe H.TAINE condamne-t-il violemment tout empiétement de l'État hors de ses missions spécifiques.[8]

B. Légèreté et neutralité de l'impôt

Selon les juristes et les économistes de la période libérale, l'impôt a pour unique fonction de procurer à l'état les moyens de financer sa dépense. Cette conception, résumée par le fameux G.JEZE, exclut donc tout objectif à caractère économique ou social. Les propos de J.B.SAY, selon lesquels (le meilleur de tous les impôts est le dernier en importance) sont, à cet égard, bien représentatifs des conceptions de cette période.[9]

C. Respect de l'équilibre budgétaire annuel

Tel qu'il est formulé par les économistes et financiers classiques, ce principe exclut toute idée de déficit ou d'excédent.[10]

D. Limitation de l'emprunt aux circonstances exceptionnelles

Ce dernier grand principe de gestion des finances publique classique est le corollaire du précèdent. Selon les économistes el financiers classiques l'emprunt ne doit être utilisé qu'en cas de force majeure.[11]

II -2-2- Les finances publiques de la période interventionniste

Au cours de cette période, qui est celle de l'entre-deux-guerres, la place de la politique budgétaire dans la vie économique a connu des variations assez sensibles, mais elle est constamment restée à des niveaux plus élevés que pendant la période libérale. Ceci est dû aux conséquences de la guerre, coûteuse en dépenses de reconstruction, et à la crise de 1929 qui a conduit l'état à intervenir pour soutenir l'activité économique. Ces deux évènements, et surtout le second, ont fait évoluer la conception du rôle de l'État

A. L'influence de la guerre et de la crise de 1929

Dans les années qui suivent la fin de la première guerre les mondiales dépenses publiques, atteignent des niveaux de l'ordre de 30% des richesses produites, du fait du cout des

pensions versées aux anciens combattants et de la participation de l' État financement de la reconstruction. Largement financée par des déficits budgétaires mis en œuvre dans l'attente du paiement de dommages de guerre par l'Allemagne, celle-ci a pris la forme de travaux publics et d'aides à des secteurs fortement touchés, tels que l'industrie, les transports ou la construction de logements. Puis le pourcentage des dépenses publiques par rapport aux richesses produites régresse fortement de 1923 à 1929 (année ou il n'est plus que de l'ordre de 17% de ces richesses) et remonte au cours de la crise, sous l'effet de leur augmentation en niveau absolu et de la baisse de ces richesses entre 1929 et 1935 ; il se situe finalement aux alentours de 25% à la seconde guerre mondiale.[12]

B. La conception du rôle de l'état

Sous la pression des événements, elle a évolué au cours de cette période, avec le développement de l'idée selon laquelle l'état peut élargir le champ de ses missions traditionnelles et procéder à des interventions délibérées dans le domaine économique et social. Mais il s'agit plus d'un interventionnisme de fait que d'un interventionnisme de doctrine. Il vise surtout à corriger les déficiences du libre jeu des mécanismes du marché lorsque 'elles ont des conséquences graves sur le plan social. Sur le plan des finances publiques, cela se traduit non seulement par une augmentation des dépenses à caractère économique ou social, mais aussi par un alourdissement de la fiscalité et par des expériences de déficits budgétaires délibérément conçus moyens de relance d'une économie en dépression. Ce .n'est cependant qu'après la second guerre mondiale, et sous l'impulsion de la théorie keynésienne, que l'État deviendra un véritable acteur économique et que ces pratiques commenceront vraiment à se développer.[13]

II -2-3- les finances publiques de l'état-acteur économique

C'est surtout à partir de la fin de la second guerre mondiale que l'état est vraiment sorti, de manière constante et systématique, de ses fonctions traditionnelles pour exercer un véritable rôle économique et social ; rôle qui, depuis 1945, s'est fortement développé. cela s'explique, au début' par la nécessité de reconstruire l'économie française à la suite des dommages d'une ampleur sans précèdent causés par la guerre, par le devenir de la crise de 1929 et par le succès des idées keynésiennes, selon lesquelles les mécanismes du marché n'étant pas capables d'assurer un plein emploi durable, l'Etat peut et doit exercer une action de relance de la demande globale lorsque l'économie se trouve dans une situation chômage. L'analyse keynésienne, relayée et développée par de nombreux auteurs, parmi lesquels il convient de souligner l'influence de W.BEEVERIDGE, a également servi de justification aux mesures de redistribution des revenus, et en particulier aux systèmes de sécurité sociale qui se sont développés dans la plupart des pays européens au lendemain de la guerre. En distribuant des revenus. « non-gages » aux personnes qui sont victimes de maladie, d'invalidité ou de chômage, aux retraités et aux ménages avec enfants (prestations familiales), les pouvoirs publics réduisent sans doute des inégalités sociales, mais ils alimentent aussi la demande globale et exercent une action bénéfique sur le niveau de l'activité économique

A partir de 1945, le rôle de l'État s'est progressivement étendu multiples domaines de l'activité économique et sociale ; cette extension s'est traduite par un gonflement de nature de la politique budgétaire.[14]

III. La nature de la crise des subrimes :

En économie, il existe principalement deux conceptions d'une crise propres à chaque courant de pensée :

Pour les Néoclassiques, elles sont dues à des chocs exogènes, qui, selon leur impact sur des «marchés efficients » (c'est à dire des marchés efficaces, autorégulés, où l'information circule parfaitement) nécessitent un réajustement plus ou moins brutal.

Pour les Keynésiens, elles sont dues à des chocs endogènes, c'est-à-dire inhérents au système financier, par définition instable. Les comportements des agents économiques y opérant ne sont pas rationnels (comportements mimétiques par exemple) et l'information n'y circule par parfaitement. Les crises sont récurrentes et présentent des caractéristiques communes : on parle alors de cycle financier. Il est possible de rapprocher cette théorie avec le déroulement de la crise financière de 2008.[15]

III-1- Origines et causes de la crise financière

Tandis que le point de départ de la crise peut facilement être trouvé dans la crise des subprimes, l'identification des causes sous-jacentes s'avère plus complexe. La crise ne peut pas être réduite à une explication mono causale. Il s'agit plutôt d'une interaction complexe de plusieurs facteurs auxquels les experts attachent une importance différente.[16]

III-1-1- L'échec de la régulation et de la surveillance financière

Un premier courant d'explication interprète la crise principalement comme un échec du cadre régulateur et de surveillance financière. Selon cette version de la crise, les acteurs financiers opéraient dans des structures conduisant à une sous-évaluation des risques, voire à une prise excessive de risques.[17]

A. Les défaillances de la gestion des risques au niveau des entreprises financières :

Des pratiques de rémunération encourageant la prise de risque et le court-termisme : des primes en options et actions sans restriction de « cash out » ; bonus liés à la performance annuelle des traders, etc.

– Une évaluation de risques inadaptée :

• L'exposition à des chocs systémiques sous-estimée par les modèles de risques.

• Des « stress-tests » (tests de résistance) trop souvent basés sur des présomptions de conditions économiques plus favorables qu'en réalité.

• La complexité et l'opacité de produits financiers compliquant l'évaluation de risques : la titrisation en est l'exemple le plus pertinent. Son modèle « originate and distribute » (octroi puis cession de crédits) limite l'intérêt de l'émetteur d'un crédit d'évaluer le risque proprement.

• Manque de transparence dans une grande partie des marchés financiers : les produits dérivés « de gré à gré » sont un exemple.

• Une confiance excessive placée dans les agences de notation de crédit : des méthodologies imparfaites, des conflits d'intérêt par le fait que celui qui est noté paie la notation, « rating shopping».[18]

B. Les pratiques régulatrices et de surveillance financière :

– Le cadre régulateur a surestimé la capacité des banques à gérer les risques et, par conséquent, sous-estimé le niveau des fonds propres qu'elles devraient détenir.

– Trop d'attention portée à la régulation micro prudentielle d'institutions financières individuelles et négligence des développements plus généraux et des risques systémiques.

– Problèmes d'échange d'information et de coordination entre les différents acteurs de la surveillance financière. Il n'y avait pas de mécanisme garantissant qu'une identification de risques déclenche une prise de décision collective.[19]

III-1-2- La crise comme conséquence de développements macroéconomiques

La crise financière mondiale a été précédée par une période de conditions économiques particulièrement favorables caractérisée par une liquidité abondante et des taux d'intérêts bas. Ces deux facteurs ont largement contribué à la crise financière. Ils ont été causés par une politique

monétaire expansive dans les économies avancées et des déséquilibres macroéconomiques mondiaux.

La politique monétaire « laxiste », notamment aux Etats- Unis après la crise « dot.com », a entraîné une expansion du crédit qui a stimulé la consommation et les investissements aux Etats-Unis. La bulle immobilière, dont l'éclatement se trouve à l'origine de la crise financière récente, en était une conséquence.

En même temps, des déséquilibres macro-économiques mondiaux se sont accrus au cours de la décennie précédant la crise. Ceux-ci se manifestent notamment par une augmentation du déficit du compte courant des Etats-Unis qui trouve son reflet dans les excédents en Asie (notamment la Chine) et les pays exportateurs de pétrole (Moyen-Orient, Russie). L'expansion du crédit aux Etats-Unis a largement été financée par l'entrée massive de capitaux en provenance de pays excédentaires.

La demande croissante aux Etats-Unis a été satisfaite par des importations venant de la Chine et autres pays asiatiques. En contrepartie, les excédents de ces pays ont été investis dans des titres d'Etat américain et d'autres actifs à faible risque. Ces investissements ont conduit à une baisse des rendements et encouragé d'autres investisseurs à développer des instruments financiers offrant un rendement plus attractif.[20]

III-2- Les enchaînements à l'origine de la crise des subprimes

III-2-1- L'explosion de la bulle immobilière aux Etats-Unis à l'origine de la crise

La plus grande crise financière et économique depuis les années 1930 prend son point de départ dans le secteur du marché hypothécaire des Etats-Unis, à savoir celui des «subprimes». Les subprimes sont une forme de crédit permettant l'accès à l'immobilier à des ménages ne présentant pas de garanties nécessaires pour accéder aux emprunts ordinaires (dits « primes»). Il s'agit d'hypothèques à haut rendement avec un risque élevé de défaut de la part de l'emprunteur. Les prêteurs comptaient limiter ce risque par la hausse des prix immobiliers. En cas de défaut de paiement, ils pouvaient toujours revendre le bien immobilier à un prix plus élevé. En 2006, ce type de crédit représentait 10% de la totalité de la dette hypothécaire américaine.

L'éclatement de la bulle immobilière aux Etats-Unis déjoue la logique des subprimes. Le taux moyen de défaut augmente et passe d'environ 11 % au début de 2006 à plus de 20% en 2008.[21]

III-2-2- La titrisation des subprimes facilite la contagion au sein du système financier

La titrisation est une opération financière qui permet de diversifier les risques. Une série de portefeuilles de prêts est empaquetée en un seul produit qui est tranché en titres de différentes qualités de risque. Ainsi, le risque de défaut de paiement est partagé entre de nombreux créanciers.

Il s'agit d'une assurance effective tant que les défauts de paiement se produisent de façon isolée. En revanche, quand les défauts de paiement se produisent de façon massive et simultanée – comme cela a été dans la crise des subprimes – la titrisation dissémine le risque dans l'ensemble du système financier. La complexité et l'opacité de la titrisation rend impossible la connaissance de l'exposition réelle à des produits « toxiques ».[22]

III -2-3- La méfiance gèle le marché interbancaire

L'incertitude crée un climat de méfiance dans lequel les banques arrêtent de se prêter entre elles. Pour se financer, elles se voient contraintes de vendre des actifs qui n'ont pas encore été touchés par la crise. Par conséquent, la vente massive d'actifs de « bonne » qualité entraîne également une chute de leur prix. A court de liquidités et face à la dépréciation de leurs fonds propres, nombre d'institutions financières se trouvent au bord de la faillite. L'Europe est touchée autant que les Etats-Unis, fait illustré par la nationalisation de Northern Rock, la plus grande banque hypothécaire britannique, en février 2008.[23]

III -2-4- La faillite de Lehman Brothers sème la panique

La crise atteint son point culminant en septembre/octobre 2008 quand les autorités américaines décident de ne pas sauver la banque d'investissement Lehman Brothers. Auparavant, l'Etat américain avait renfloué, entre autres, la banque d'investissement Bear Sterns et les agences hypothécaires

Freddie Mac et Fannie Mae. La décision inverse dans le cas de Lehman Brothers déstabilise le marché financier mondial. L'assureur AI G doit être sauvé par l'Etat américain ; les banques d'affaires Goldman Sachs et Morgan Stanley se transforment en simples banques commerciales pour être éligibles aux aides de liquidité de la Fed.[24]

III-2-5- La crise financière tourne en crise économique

Vers la fin de l'année 2008, la crise financière commence à toucher l'économie réelle. En 2009, le PIB mondial baisse de 0,6%, la première récession mondiale depuis la Seconde Guerre mondiale. Cependant, la crise n'atteint pas tous les pays de la même manière : tandis que les pays avancés subissent une contraction importante de leurs économies, les pays émergents s'en sortent plutôt bien.

Le PIB de l'UE baisse de 4,1%, la Pologne étant le seul Etat membre enregistrant une croissance positive. Le taux de chômage moyen dans l'UE passe de 6,1% en 2008 à environ 10% en 2010 (aux Etats-Unis de 5,8% à 9,7%).[25]

III-2-6- Les canaux de transmission de la crise

Même si les économies avancées se contractent le plus, ce ne sont pas seulement les pays aux marchés financiers développés et directement exposés aux produits « toxiques » qui sont touchés par la crise. La crise économique se propage par des canaux multiples : le canal principal est sans doute la contraction de l'offre de crédit : elle nuit notamment aux PME qui dépendent davantage du financement par crédit que les grandes compagnies. Plus généralement, la baisse de la demande et la contraction du commerce international contribuent à la propagation de la crise : les exportations mondiales chutent de 12 % en 2009. Du coup, les pays les plus orientés vers les exportations subissent des contractions du PIB très importantes (Allemagne -4,7% ; Japon -5,2%). Les banques ont aussi réduit leur exposition aux marchés émergents en rationnant le crédit dans leurs filiales locales et par l'arrêt brusque de sortie de capitaux (notamment vers les pays de l'Europe centrale et orientale). Les pays en voie de développement sont également touchés de façon très variée : certains pays exportateurs de matières premières ont souffert de la chute abrupte des prix des matières premières, d'autres ont subi une baisse de l'envoi d'argent par les émigrés ou une chute des investissements directs à l'étranger (les IDE entrants mondiaux ont baissé de 37% en 2009).[26]

IV. Nouveau enjeux de la politique budgétaire :

Face à la crise globale qui frappe les marchés financiers, à la destruction massive de valeur en bourse partout dans le monde et à la diffusion rapide de la récession économique, nombre d'économistes préconisent des programmes de relance d'inspiration keynésienne fondés sur des mesures budgétaire. à Paul Krugman, prix Nobel d'économie 2008, le mot d'ordre est « Let's get fiscal »[27]

IV-1- Mesures budgétaires en réponse à la crise :

Selon la règle des 3 T, les mesures de relance doivent être prises à temps (timely), temporaires (temporary) et ciblées (targeted). Toutefois, leur caractère temporaire peut être mis en cause si la crise a des causes structurelles.

Dans un premier temps, les pouvoirs publics ont été dans l'obligation d'adopter des plans en extrême urgence pour éviter l'effondrement du système bancaire. C'est ainsi que les Etats-Unis ont mobilisé à cet effet 700 milliards de dollars(le plan Paulson), faisant passer leur dette interne de 10600 milliards de dollars à 11300 milliards de dollars. A cette somme, s'ajoutent 250 milliards de dollars pour recapitaliser les dix plus grandes banques américaines. C'est la première fois dans l'histoire de ce pays que l'on assiste à une intervention de cette nature. L'initiateur de ce plan, l'ex-Secrétaire au Trésor, Paulson, a eu toutes les peines du monde à faire adopter ces mesures considérées comme contre-nature dans le pays qui a enfanté l'ultralibéralisme. Des mesures identiques ont également été adoptées en l'Europe pour éviter la faillite de groupes bancaires tels que FORTIS ou DEXIA. Les pouvoirs publics ont injecté dans ces banques respectivement, 11,2 milliards d'euros et 6,4 milliards d'euros.[28]

Les pouvoirs publics sont même allés plus loin. Les banques centrales, notamment la FED et la BCE, ont été contraintes de venir à la rescousse, d'abord en prenant en pension des actifs parfois risqués des institutions financières en difficulté et en abaissant les taux d'intérêt. C'est ainsi, à titre d'exemple, que la Banque d'Angleterre a abaissé ses taux, les rapprochant de zéro, une situation qui ne s'est pas produite depuis 300 ans. La BCE, toujours récalcitrante à toute intrusion du politique, en a fait de même. La FED a, quant à elle, en octobre 2008, doublé le niveau des liquidités mises à la disposition des banques, le portant à 9000 milliards de dollars tout en abaissant le taux d'intérêt.[29]

A ces actions directes des banques centrales, s'ajoutent les mesures prises par les pouvoirs publics pour remédier aux défaillances bancaires apparues en Europe (DEXIA, FORTIS, HYPO REAL ESTATE...).

Les gouvernements européens sont intervenus à leur tour, en octobre 2008, dans les directions suivantes :

- en proposant des garanties aux banques pour le financement de l'économie ;
- En recapitalisant les banques, ce qui a conduit à leur nationalisation (Royaume-Uni, par exemple).

Le gouvernement américain a imité les pays européens en lançant, à son tour, un plan de recapitalisation des banques. C'est ainsi qu'il, a dégagé une enveloppe de 185 milliards de dollars pour entrer dans le capital de neuf grandes banques parmi lesquelles : Citigroup, Wells Fargo, Bank of America...[30]

L'Etat, comme on vient, de le constater, ne se contente plus de revenir à son rôle essentiel, à savoir la régulation, mais internent directement dans la sphère économique et financière. C'est là, un tournant dans un pays où le capitalisme sans l'Etat a toujours été roi. 31

Les mesures les plus importantes qui ont été adoptées par les pays sont :

France : garanties des crédits bancaires par l'Etat pour 320 milliards d'euros et aide à la recapitalisation des banques pour 40 milliards ;

Grande-Bretagne : garanties des crédits bancaires par l'Etat pour 320 milliards d'euros et aide à la recapitalisation des banques pour 64 milliards ;

Suisse : recapitalisation de l'UBS par l'Etat pour 3.9 milliards d'euros et fonds d'achat d'actifs bancaire) pour 40 milliards d'euros ;[32]

L'Espagne a mis en place depuis le début de l'année 2008 un plan de soutien de plus de 20 milliards d'euros pour la relance de l'économie.

Le gouvernement norvégien a présenté un plan de 100 milliards de couronnes (11 milliards d'euros) destiné à relancer les prêts aux ménages et aux entreprises et atténuer les effets de la crise financière.

Berlin a adopté un plan de relance de 60 milliards d'euros en 2009, Angela Merkel s'est vue contrainte d'amplifier les mesures de soutien pour 2010, face aux difficultés grandissantes des banques régionales allemandes pour financer l'économie. La chancelière a indiqué vouloir « suivre l'évolution de la situation et prendre de nouvelles mesures si c'est nécessaire » pour apporter des

liquidités aux entreprises. Elle a défendu devant les députés le projet de budget 2010, qui prévoit un déficit record de 85,8 milliards d'euros.

Le gouvernement chinois a lancé dès 2009 un plan de plus de 500 milliards de dollars également pour soutenir la demande intérieure et les investissements innovants.

Un rapport de l'OCDE (Objectif Croissance 2009) publié le 3 mars 2009, préconise de façon prioritaire les réformes qui ont pour but de renforcer le capital humain, de même que les réformes destinées à intensifier la concurrence sur les marchés de produits. Un nouveau rapport publié en mars 2010, préconise de s'éloigner peu à peu des plans d'urgence, au profit de politiques d'investissements (crédit d'impôt et subventions directes) en Recherche-Développement, de libéralisation de l'accès au commerce et aux professions libérales, afin de limiter le chômage longue durée, stimuler l'innovation et le développement de nouvelles entreprises et emplois. L'assainissement de certaines autres dépenses publiques sera prioritaire. Selon le rapport, les pays devront privilégier les mesures qui induisent un accroissement du taux d'emploi, jugées plus efficaces en termes de réduction du déficit public que celles qui passent par une hausse de la productivité de la main d'œuvre. Une baisse du chômage réduit les prestations sociales et contribue donc à faire baisser le déficit. [33]

La politique budgétaire des principales économies avancées serait toujours mobilisée dans un processus de réduction des déficits jusqu'en 2014, hormis au Japon .En zone euro, la politique budgétaire deviendrait moins restrictive en 2014. Aux États-Unis, l'American Taxpayer Relief Act (ATRA), voté in extremis le 1er janvier 2013, a réduit l'ajustement budgétaire conséquent (fiscal cliff) de plus de la moitié, à 1,8 pt de PIB, en pérennisant les crédits d'impôts Bush pour les revenus inférieurs à 400 000 $ annuels, en systématisant l'indexation de l'Alternative Minimum Tax sur l'inflation, en reconduisent pour un an les allocations chômage exceptionnelles et les crédits d'impôt pour les entreprises. L'accord a par ailleurs reporté au 1er mars 2013 l'application des coupes automatiques dans les dépenses fédérales prévues par le Budget Control Act d'août 2011 (sequester). Cet ajustement budgétaire - entré en vigueur - viendrait limiter la reprise attendue. .[34]

Deux points restent en suspens : le vote d'un budget pour l'année fiscale 2013/2014 et le relèvement du plafond de la dette. Au Royaume-Uni, le rythme de la consolidation budgétaire, majoritairement tourné vers les dépenses se poursuivrait. Enfin, le nouveau gouvernement japonais a adopté le 15 janvier 2013 un plan de relance de 2,2 pts de PIB dont 1,1 pt de dépenses d'infrastructure, 0,6 pt correspondant à plusieurs programmes spécifiques stimulant la consommation publique et 0,5 pt d'ouverture d'enveloppes de crédit. La mise en place du plan de relance serait concentrée sur 2013. En 2014, la politique budgétaire deviendrait restrictive avec la hausse de la taxe sur la consommation (passage de 5 % à 8 % prévu en avril) et l'expiration des mesures de relance.

IV-2- L'effet des politiques de relance :

IV-2-1- Prévisions de croissance du PIB:

Aux États-Unis, la croissance, qui était supérieure à la tendance au second semestre de l'année, a atteint 2 % en moyenne en 2013. La situation économique sous-jacente restant conforme à la tendance. En particulier, les conditions favorables sur les marchés financiers et le retournement du marché immobilier ont contribué à améliorer les bilans des ménages et devraient conduire à un raffermissement de la croissance de la consommation en 2014. Cependant, les projections reposent sur la réduction automatique des dépenses qui sera remplacée par des mesures concentrées en fin de période et que le rythme de la contraction budgétaire (au niveau de l'ensemble des administrations publiques) en 2013 est de 1¼ % du PIB.[35]

Dans la zone euro, les perspectives à court terme ont été révisées à la baisse, bien que les progrès des ajustements nationaux et le renforcement de la riposte face à la crise à l'échelle de l'Union européenne aient réduit les risques extrêmes et aient amélioré les conditions de financement pour les pays de la périphérie. L'activité s'est contractée de 0,2 % en 2013, au lieu de

progresser de 0,2 %. Cela s'explique par les retards dans la transmission de la baisse des écarts de taux souverains et de l'amélioration des liquidités bancaires aux conditions d'emprunt du secteur privé, et par l'incertitude qui continue d'entourer la résolution de la crise en dépit des progrès accomplis récemment. En 2013, cependant, ces freins commenceront à se relâcher, à condition que les réformes prévues pour s'attaquer à la crise continuent d'être mises en œuvre.[36]

La croissance à court terme du Japon a progressé de 1,2 % en 2013. La récession devrait être de courte durée, parce que les effets des facteurs temporaires, tels que les subventions aux automobiles et les perturbations des échanges commerciaux avec la Chine, s'atténueront. Un vaste programme de relance budgétaire et un nouvel assouplissement de la politique monétaire, conjugués à un redressement de la demande extérieure et à un affaiblissement du yen, dynamiseront la croissance au moins à court terme.[37]

Dans les pays émergents et les pays en développement, la croissance s'est élevée à 5,5 % en 2013. Néanmoins, elle ne devrait pas atteindre les taux élevés qui ont été observés en 2010–11.(tableau2). Des politiques économiques de soutien ont contribué en grande partie à l'accélération récente de l'activité dans beaucoup de ces pays. Mais le manque de vigueur de l'activité dans les pays avancés pèsera sur la demande extérieure, ainsi que sur les termes de l'échange des pays exportateurs de produits de base, étant donné l'hypothèse d'une baisse des cours des produits de base en 2013 dans la présente mise à jour. Par ailleurs, les possibilités de nouvel assouplissement de la politique économique ont été réduites, tandis que les goulets d'étranglement de l'offre et l'incertitude entourant l'action des pouvoirs publics ont freiné la croissance dans certains pays.[38]

IV-2-2 Secteur extérieur

La croissance du commerce mondial en volume a ralenti considérablement lors de l'ajustement après la crise financière mondiale de 2007–09 et la crise de 2011–12 dans la zone euro (tableau3). Ce ralentissement conduit à se demander si le commerce international restera un moteur de la croissance mondiale, tandis que l'on s'inquiète de la stagnation ou de la diminution de la mondialisation.

Le commerce mondial a rebondi en volume du fait de l'affermissement de l'activité mondiale au deuxième semestre de 2013. Son affaiblissement antérieur correspondait plus ou moins au ralentissement de l'activité, ce qui met en évidence la forte élasticité des exportations et des importations par rapport au revenu à court terme. Les soldes des transactions extérieures courantes de la plupart des pays émergents ont diminué depuis la crise financière mondiale et un petit nombre de ces pays dégagent maintenant un déficit excessif.[39]

V- Conclusion:

La crise financière actuelle, pourrait avoir des conséquences négatives graves pour l'économie mondiale. La mesure de politique monétaire consistant à baisser le taux d'intérêt perd son efficacité et des mesures non orthodoxes audacieuses sont nécessaires pour gérer la crise bancaire et le risque de restriction de crédit qui s'ensuit. Les mesures de politique budgétaire d'une ampleur sans précédent sont nécessaires afin de diminuer l'effet de la crise financière sur l'économie réelle et d'éviter que les effets de récession économique ne viennent à son tour aggraver la crise financière. Les décideurs de politique doivent être réactifs imaginatifs dans leur prise de décision. Ils doivent non seulement se soucier de soulager des maux dans le court terme, mais également penser à stimuler le potentiel de croissance de long terme tout e3625+n inspirant la confiance aux opérateurs des marchés, aux entreprises et aux ménages. A la sortie de la crise, des réformes réglementaires, institutionnelles et politiques sont nécessaires pour rendre le système monétaire et financier international plus stable. Toutefois, il faut être conscient qu'il est illusoire

d'espérer de retrouver une croissance économique aussi robuste qu'avant l'éclatement des bulles multiples.

Les résultats de la recherche :

− La crise financière à remis en cause la théorie économique notamment l'approche classique.

− Doter l'État des outils et procédures permettant une connaissance plus fine des besoins de financement de l'économie.

− Création de pare-feu contre les crises. Pour répondre aux besoins de financement sans cesse croissants des pays touchés par la crise financière et promouvoir la stabilité économique et financière mondiale.

− Renforcer la gouvernance économique dans trois domaines réglementation financière, soutenabilité des finances publiques et surveillance macroéconomique :

− Un accroissement de la complexité du système financier nécessite un renforcement très substantiel et suffisamment rapide du cadre réglementaire et qui doit être un rempart face aux forces poussant le système financier à devenir « autoréférentiel », entièrement tourné sur lui-même. Il doit veiller à ce que le système financier ne s'écarte pas de sa fonction première, qui est de répondre aux besoins de financement de l'économie réelle.

− la surveillance budgétaire doit être mise en œuvre rigoureusement et que la stabilité et la croissance devait non seulement être précisément appliqué mais substantiellement renforcé.

− un cadre de surveillance budgétaire, devait absolument disposer également d'un système efficace de surveillance macroéconomique.

Annexes :

Table (1): Effort structurel en point(s) de PIB

	Solde public	Effort structurel			Cumul
	2011	2012	2013	2014	2013-2014
États-Unis	-10.2	1.7	1.8	0.8	4.3
Zone euro	-4.1	1.6	1.3	0.4	3.3
Royaume-Uni	-7.8	1.1	1.2	1.4	3.7
Japon	-9.2	-0.6	-1.5	2.5	0.4

Source : OCDE, Réponse stratégique de l'OCDE à la crise financière et économique, http://www.oecd.org/fr/economie/42081203.pdf

Tableau(2) : l'activité mondiale

Production mondiale	3.2	3.0	3.6	3.9
Pays avancés	1.4	1.3	2.2	2.3
Pays émergents et pays en développement	5.0	4.7	4.9	5.3

Source :: Fonds monétaire international, Perspectives de l'économie mondiale : La reprise s'affermit, mais reste inégale, Avril 2014, http://www.imf.org

Tableau (3) : Secteur extérieur

Volume du commerce mondial (biens et services)	2.8	3.0	4.3	5.1
Importations				
- Pays avancés	1.1	1.4	3.5	4.5
- Pays émergents et en développement	5.8	5.6	5.2	6.3
Exportations				

- Pays avancés	2.1	2.3	4.2	4.8
- Pays émergents et en développement	4.2	4.4	5.0	6.2

Source : Fonds monétaire international, Perspectives de l'économie mondiale : La reprise s'affermit, mais reste inégale*,* Avril 2014, http://www.imf.org

- Notes et références bibliographiques:

[1]. Raymond Barre et Jacques Fontanel, principes de politique économique, édition l'office des publications universitaires, Frances, p67.

[2]. Michel Bottin, Histoire des finances publiques, édition économica, France, 1999, p24

[3]. Marc Montoussé et Dominique Chamblay, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, édition Bréal, 3éme édition, France, 2005, p198.

[4]. Agnès Bénassy-quéré et autre, politique économique, éditions De Boeck, Belgique, 2004, p138.

[5]. Alain Eusèbe et Marie-Louise Herschtel, finances publiques une approche économique, édition Dunod, paris, 1990, p13.

[6]. Michel Bottin, op.cit., p46.

[7]. Agnès Bénassy-quéré et autre, op.cit. , p163.

[8]. Alain Eusèbe et Marie-Louise Herschtel, op.cit., p14.

[9]. Agnès Bénassy-quéré et autre, op.cit. , p166.

[10]. Michel Bialés et Robert Goffin, économie générale, les éditions Foucher, paris, 1986, p24.

[11]. Raymond Barre et Jacques Fontanel, op.cit., p71.

[12]. Michel Bottin, opcit, p52.

[13]. Alain Eusèbe et Marie-Louise Herschtel, op.cit., p16.

[14]. Raymond Barre et Jacques Fontanel, op.cit., p17.

[15]. http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Dossiers/Crise-financiere/Les-cycles-financiers.

[16]. Sebastian Paulo, L'Europe et la crise économique, avril 2011 / L'Europe et la crise économique mondiale 2 expliquée en 10 fiches / Fondation Robert Schuman que mondiale réponse – bilan, avril 2011. www.robert-schuman.eu,

[17]. Catherine Karyotis, la crise financière en 40concepts clés, revue banque édition, paris, 2009, p39.

[18]. Vincent Dujardin et autre, La crise économique et financière de 2008 – 2009, édition scientifique internationales, Bruxelles, 2010, p363.

[19]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, Leçons d'une crise, éditions les Echos, paris, 2010, p22.

[20]. Sebastian Paulo, L'Europe et la crise économique, avril 2011 / L'Europe et la crise économique mondiale 2 expliquée en 10 fiches / Fondation Robert Schuman que mondiale réponse – bilan, avril 2011. www.robert-schuman.eu,

[21]. Vincent Dujardin et autre, op.cit., p365.

[22]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, op.cit., p43.

[23]. Catherine Karyotis, op.cit., p38.

[24]. Vincent Dujardin et autre, op.cit., p366.

[25]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, op.cit., p 45.

[26]. Vincent Dujardin et autre, op.cit., 366.

[27]. Alois Bischof berger, Rudolf Walser et Boris Zurcher, mesure de politique budgétaire contre la crise, Traduction de Renaud Moeschler, Avenir Suisse, 2009, http://www.avenir-suisse.ch/wp-content/uploads/2011/05/politique_budg.pdf

[28]. Salah Mouhoubi, la face cachée de la crise financière mondiale, édition Harmattan, paris, 2009, p96.

[29]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, p67.

[30]. Catherine Karyotis, opcit, p125.

[31]. Salah Mouhoubi, opcit, p101.

[32]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, op.cit., p71.

[33]. Vincent Dujardin et autre, op.cit., p377.

[34]. Salah Mouhoubi, op.cit., p102.

[35]. http://www.banquefrance.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/publications/Documents_Economiques/documents-et-debats-numero-4-chapitre-2.pdf

[36]. Jean-Marc Vittori et Dominique Seaux, p127.

[37]. Salah Mouhoubi, op.cit., p105.

[38]. http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2013/update/01/pdf/0113f.pdf.

[39]. Fonds monétaire international, Perspectives de l'économie mondiale : La reprise s'affermit, mais reste inégale, Avril 2014, http://www.imf.org

De la difficulté de transformer l'épargne en investissement en Algérie ou la régulation en question

Difficulty in transforming the savings into investment in Algeria or the regulation in question

Samir BELLAL (*)
Université M'hamed Bouguara Boumerdès, Algérie

Résumé : L'Histoire économique récente de l'Algérie révèle un blocage de la transformation de l'épargne en investissement. Par-delà le diagnostic classique qui met en cause la défaillance du système bancaire, ce blocage est l'expression macroéconomique d'une crise profonde du mode de régulation de l'économie dans son ensemble. Telle est l'idée que nous nous proposons, dans ce qui suit, d'étayer.

Mots clés : épargne, investissement, régulation, institutions

Jel Classification Codes : B52, E02, K2.

Abstract: The recent economic History of Algeria reveals a blocking of the transformation of the savings into investment. Beyond the conventional diagnosis that involves the failure of the banking system, this blocking is the macroeconomic expression of a deep crisis of the mode of regulation of the economy as a whole. This is the idea that we propose, in what follows, to support.

Keywords: savings, investment, regulation, institutions

Jel Classification Codes : B52, E02, K2.

I- Introduction :

L'Histoire économique récente du pays révèle un blocage de la transformation de l'épargne en investissement. Par-delà le diagnostic classique qui met en cause la défaillance du système bancaire, ce blocage est l'expression macroéconomique d'une crise profonde du mode de régulation de l'économie dans son ensemble. Telle est l'idée que nous nous proposons de développer dans les lignes qui suivent. Pour ce faire, un examen succinct de la dimension institutionnelle inhérente à la dynamique de transformation de l'épargne en investissement sera proposé, l'hypothèse de départ étant que ce sont la nature et le contenu des compromis institutionnels qui encadrent, stimulent et/ou bloquent la mobilisation des ressources internes d'un pays. Il s'agira essentiellement d'identifier, dans la configuration présente de la régulation économique, les indications sur l'inaptitude de la structure incitative interne à stimuler l'émergence d'une dynamique de croissance à même de guérir le pays de l'intoxication pétrolière dont il est victime depuis des décennies.

Nous commencerons notre propos par dresser, en quelques chiffres, un état des lieux, l'objectif étant de mettre en évidence la difficulté de l'économie nationale à absorber productivement l'épargne. Nous évoquerons ensuite le diagnostic classique qui met en cause l'inefficacité de l'intermédiation bancaire et financière. En raison de son caractère nécessairement partiel, ce diagnostic est « complété » par une étude de la logique qui fonde le comportement des acteurs de l'accumulation, logique qui découle grandement de la matrice institutionnelle de la régulation dont la vocation principale est de définir les contraintes et les incitations qui encadrent et régulent ces comportements.

eMail : (*) : samirbellal@yahoo.fr

II. Blocage de la transformation de l'épargne en investissement.

Le blocage de la transformation de l'épargne en investissement, caractéristique de la trajectoire économique de la décennie 2000, est révélatrice d'une crise du mode de régulation de l'économie algérienne.

Commençons d'abord par dresser, en quelques chiffres, un état des lieux.

L'épargne nationale est essentiellement le fait du secteur des hydrocarbures. La hausse du prix du pétrole a, cela va de soi, entraîné une augmentation de l'épargne nationale ; celle-ci est constituée de l'épargne budgétaire, directement liée à la fiscalité pétrolière, et de celle de la compagnie nationale des hydrocarbures, Sonatrach, bien entendu.

Depuis 2000, le taux d'épargne nationale en proportion du PIB n'a cessé de croître. Depuis cette date, ce taux est en effet supérieur à 40 %. Comparé au taux de l'investissement, qui oscille autour de 30 % sur la même période, on mesure aisément les capacités de financement inemployées du pays[1].

L'excédent d'épargne sur l'investissement revêt plusieurs formes : thésaurisation, épargne oisive, des dépôts auprès des banques et le Fonds de régulation des recettes.

Cette aisance financière observée au plan macroéconomique n'a cependant pas eu pour effet un allègement de la contrainte de financement au plan microéconomique. Ainsi, au niveau des entreprises, le recours au financement externe (financement bancaire et autre) n'intervient qu'à hauteur de 25 % dans l'exploitation et 30 % dans l'investissement (Benabdellah, 2008).

Par ailleurs, malgré le contexte d'excès d'épargne sur l'investissement qui caractérise le cadre macroéconomique, le ratio « crédit à l'économie / PIB » reste faible puisque, à en croire les données fournies par la Banque d'Algérie, celui-ci ne dépasse pas 25 % en moyenne, tandis que le ratio « crédit au secteur privé / PIB » ne dépasse pas 12 % en moyenne[2].

Manifestement, ces quelques chiffres montrent qu'il y a difficulté à absorber productivement l'épargne. Il en résulte une situation paradoxale dans laquelle des ressources financières considérables mais oisives coexistent avec un sous-investissement dans les entreprises. Plusieurs explications sont avancées, parmi lesquelles l'inefficacité de l'intermédiation bancaire et financière.

Pour d'aucuns, en effet, le système bancaire et financier est inefficace, ce qui explique pourquoi la santé macroéconomique du pays n'arrive pas encore à produire des effets concrets sur l'économie réelle. Ainsi, pour A. Benachenhou (2009), l'excédent d'épargne sur l'investissement pose la question de savoir si l'intermédiation financière ne souffre pas fondamentalement du fait que les liquidités disponibles sont concentrées chez des acteurs ou dans les banques (Trésor, Banque Extérieure d'Algérie, CNEP) qui n'en ont pas l'usage immédiat. Pour l'auteur, seul un redéploiement substantiel de ces ressources financières est à même de faciliter l'intermédiation et mettre fin ainsi à la situation décrite précédemment. Même s'il ne précise pas comment un tel redéploiement pourrait s'opérer, il semble qu'il faille lier la question de la faiblesse de l'intermédiation au statut juridique des banques.

Publiques pour l'essentiel, les banques sont devenues, après l'Etat, le lieu où la rente est immédiatement disponible. La gestion de cette dernière par les banques semble n'obéir à aucune logique ou politique, industrielle ou autre. L'absence d'une politique active de l'Etat en matière d'investissement productif, politique qui se justifierait par le caractère public de la majorité des institutions bancaires, fait que ces dernières apparaissent, dans leur gestion des ressources financières disponibles, comme livrées à elles-mêmes.

Dans ces conditions, la faible mobilisation, à des fins d'investissement, des ressources disponibles au niveau des banques publiques est un phénomène qui s'apparente à la faible mobilisation des capacités de production, observée dans le secteur public industriel. N'étant pas configurées pour prendre des risques, les banques se contentent de s'orienter vers des marchés lucratifs et moins risqués.

Par ailleurs, on ne peut faire l'impasse sur l'importance des interférences, de tous ordres, souvent politiques, dans la gestion de l'accès à ces ressources. La proximité du pouvoir politique ou des réseaux clientélistes demeure un critère clef dans l'accès au crédit. La banque publique est, à l'instar de l'entreprise publique, traversée par les mêmes logiques politiques qui en font un instrument, une ressource de pouvoir politique. Ainsi, le secteur bancaire continue de subir de lourds handicaps, sous forme de financement contraint, sur injonction formelle du gouvernement ou sur injonction informelle émanant de certains centres de pouvoir, d'entreprises publiques structurellement déficitaires et celui d'entreprises privées ne remboursant que partiellement leur emprunts[3]. Quant au secteur privé ne bénéficiant pas de la protection de réseaux clientélistes, son développement est lourdement handicapé par la difficulté d'accéder au financement bancaire en raison, entre autres, des défaillances managériales des banques publiques.

Si la crise du mode de régulation s'exprime par le blocage de la transformation de l'épargne en investissement, il serait cependant naïf de réduire les causes de ce blocage à la seule inefficacité de l'intermédiation financière. En fait, le problème est beaucoup plus complexe. La théorie du « dutch disease », qui ne traite de la question de l'usage de la rente que dans le cadre (restrictif) d'une configuration institutionnelle d'ensemble particulière[4], permet cependant de poser la problématique de la gestion de la rente pétrolière en termes de capacité d'absorption qui, en l'occurrence, semble manifestement limitée.

Comparativement à la situation qui a prévalu lors de la phase « volontariste » de l'expérience de développement où, en raison de l'insuffisance de l'épargne nationale, l'Etat a eu recours au financement monétaire et à l'endettement externe pour réaliser les vastes programmes d'investissements productifs, la situation actuelle est aux antipodes. Dans ce contexte d'excédents d'épargne qui caractérise l'économie algérienne depuis le début de la décennie 2000, la question se pose de savoir si la politique budgétaire de relance par la demande est de nature à favoriser l'enclenchement d'un processus d'autonomisation de la croissance par rapport au secteur des hydrocarbures. La réponse à cette question contient des éléments qui sont à rechercher dans la configuration de la régulation institutionnelle d'ensemble de l'économie.

En d'autres circonstances, le blocage de la transformation de l'épargne en investissement aurait nécessité, à juste titre, des politiques keynésiennes (budgétaire ou monétaire). Cependant, il convient de le rappeler, celles-ci reposent toutes sur l'existence d'une offre locale disponible et efficace, ce qui ne semble pas être le cas en Algérie où les structures de l'offre demeurent encore rigides et inefficaces[5]. Dans un article intitulé *Keynes est mort*, Benachenhou (2009) conclut que, pour l'Algérie, une politique de reprise ne peut pas être une politique de demande, mais une politique de l'offre. C'est là une conclusion que l'on retrouve logiquement dans les analyses se réclamant de la régulation, et dans les travaux consacrés à la question de la crise du régime rentier d'accumulation.

Par ailleurs, la question du blocage de la transformation de l'épargne en investissement n'est pas sans lien avec la logique qui fonde le comportement des acteurs de l'accumulation, logique qui découle grandement de l'architecture institutionnelle dont la vocation principale est de définir les contraintes et les incitations qui encadrent et régulent ces comportements.

III. Du comportement des acteurs de l'accumulation comme facteur de blocage.

Le comportement des acteurs de l'accumulation renvoie à la matrice institutionnelle qui définit la rentabilité des opportunités d'investissement dans l'économie. « *Si l'activité qui offre le taux de rendement le plus élevé dans une économie est le piratage,* écrit à ce propos D. Noth, *on peut s'attendre à ce que les organisations* (c'est-à-dire les entreprise, ndl) *investissent dans les compétences et les connaissances qui feront d'elles de meilleurs pirates ».*

L'analyse du comportement des principaux acteurs de l'accumulation permet donc de montrer jusqu'à quel point ces comportements peuvent être déterminés par les arrangements

institutionnels en vigueur dans le contexte considéré. Des expériences montrent par ailleurs que des compromis institutionnels spécifiques sont nécessaires pour orienter et stimuler l'action de ces acteurs dans le sens souhaité[6].

En Algérie, le comportement des principaux acteurs de l'accumulation semble s'inscrire dans la logique du mode de régulation mis en place depuis le début des années 90. Schématiquement, ce comportement est d'essence rentière : la captation de la rente semble être son mobile premier. Ce type de rationalité caractérise l'action de l'ensemble des acteurs, du secteur public au capital privé, national ou étranger.

III.1. Le secteur public, lieu de partage de la rente pétrolière

Ainsi, dans le secteur public, la situation n'a fondamentalement pas changé. Les entreprises publiques sont restées majoritairement déstructurées et un grand nombre d'entre elles sont structurellement déficitaires. Si elles arrivent à se maintenir en activité et à financer leur cycle d'exploitation, c'est, comme par le passé, grâce au recours systématique au découvert bancaire.

Mais s'il en est ainsi, c'est parce que le mode de gestion des entreprises publiques n'a fondamentalement pas changé ; ces dernières continuent toujours de subir des injonctions politico-administratives. Les mesures à caractère juridique prises à partir de 1988 en vue de leur procurer davantage d'autonomie en matière de gestion se sont avérées vaines et purement formelles puisque les fonds de participation, transformés ultérieurement en holdings publiques, puis en sociétés de gestion des participations (SGP) de l'Etat, ne sont en réalité que des courroies de transmission des décisions des autorités publiques en charge des secteurs d'activité concernés. Ainsi, pour ne prendre que cet aspect, par le mode de désignation des responsables de l'ensemble des structures intervenant dans la gestion des portefeuilles publics (essentiellement la cooptation) et par le caractère limité des prérogatives qui sont conférées à ces structures, le secteur public est resté ce lieu où la gestion du capital s'apparente à une gestion de carrières et de la distribution de prébendes.

La gestion des entreprises publiques n'a donc pas connu de changements notables. La description qu'en fait L. Addi dans « *L'impasse du* populisme », bien qu'antérieure à la période des « réformes », demeure encore étonnamment valable.

Il va sans dire qu'une telle situation ne tient que parce qu'existent des revenus pétroliers qui permettent de combler les déficits chroniques d'exploitation, expression de l'inefficacité économique de ces entreprises.

Il convient enfin de préciser que l'entreprise publique n'est pas, en tant qu'organisation, un agent rentier. En tant qu'entité économique (si tant est qu'on puisse la considérer comme telle), elle n'a pas pour mobile le captage de la rente. Ce dernier s'opère à l'intérieur de l'organisation et est l'œuvre d'individus ou de groupes d'individus qui instrumentalisent l'arrangement institutionnel qui commande le fonctionnement de l'entreprise publique pour opérer des ponctions sur les ressources de l'organisation. Le déficit structurel de l'entreprise publique apparaît, de ce point de vue, comme l'expression d'un transfert de ressources qui s'opère aussi à l'échelle interne, c'est-à-dire à l'intérieur même de l'organisation.

III.2. Le capital privé, une prédilection pour les secteurs protégés.

Quant au secteur privé, dont on attendait qu'il prenne les commandes de l'accumulation à la faveur de la libéralisation, ses performances sont peu convaincantes et ses résultats fragiles, et ce en dépit des changements opérés en vue de son développement.

Sur le plan institutionnel formel, tout est en effet réuni pour que le secteur privé puisse, du moins en théorie, prendre la relève de l'accumulation.

Ainsi, malgré la possibilité donnée, à partir de 1994, aux entreprises du secteur d'accéder aux ressources en devises, l'investissement productif privé n'a pas décollé. Sur la longue période, l'incitation à investir est contrariée par des conditions macroéconomiques défavorables dont la plus

importante est sans doute le rétrécissement du marché intérieur suite à l'ouverture et la déprotection de l'économie nationale[7]. En somme, nous assistons durant les décennies 90 et 2000 à une évolution qui peut paraître paradoxale puisqu'elle fait coexister une libéralisation relative et une stagnation de l'investissement privé productif.

Mais s'il en est ainsi, c'est surtout, nous semble-t-il, parce que les nouveaux arrangements institutionnels mis en place durant cette période, notamment ceux se rapportant au mode d'insertion internationale (une ouverture commerciale large et précipitée, taux de change surévalué), ont conféré aux activités commerciales une profitabilité supérieure à celle que l'on retrouve dans les activités de production.

L'essor du secteur privé est donc à relativiser. Sa contribution dans l'ensemble de l'économie reste encore limitée. Le secteur, constitué à 90 % de micro entreprises[8], souvent de type familial, opère essentiellement dans l'industrie manufacturière[9], le transport terrestre, le BTP et les services. Selon des données récentes, la présence sectorielle des PME privées confirme la faiblesse relative du nombre de PME industrielles (**voir tableau n°02**).

Ainsi, à peine plus de 18 % de l'ensemble des PME privées sont de type industriel, le reste étant pour l'essentiel des entreprises de service (46 %) et de BTP (35 %). Cette structure, qui n'est pas sans rapport avec la configuration institutionnelle évoquée précédemment, montre bien que l'investissement privé s'oriente vers les activités naturellement peu ouvertes à la concurrence étrangère (secteur des biens non échangeables, pour reprendre la terminologie utilisée dans la théorie du dutch disease) et où les délais de récupération sont très courts. Si donc les changements institutionnels ont permis de libérer les initiatives, c'est, pour utiliser une formule empruntée, dans le parpaing et le fourgon aménagé qu'ils ont eu l'effet d'une petite révolution plutôt que dans les activités industrielles.

En réalité, le chiffre d'affaire du secteur est, pour l'essentiel, l'œuvre d'un nombre réduit de groupes privés qui prospèrent aux alentours du pouvoir politique, dans des zones grises, et dans des conditions qui sont loin de celles qui caractérisent la libre concurrence.

En dépit de ses résultats modestes, le statut économique du secteur privé a incontestablement évolué depuis le début des années 90. Cependant, cette tendance à la privatisation de l'économie apparaît davantage comme une création ex nihilo que comme résultat de la désétatisation. De plus, selon Benissad (2009), le développement du secteur privé semble avoir été grandement soutenu par la disparition de « l'effet d'éviction » dont il était victime par le passé, notamment dans le domaine de l'accès au crédit[10].

III.3. L'IDE, ou la logique extractive.

Enfin, on ne peut ne pas évoquer le rôle du capital étranger comme acteur nouveau de l'accumulation depuis l'adoption de la politique d'ouverture aux investissements directs étrangers. Au regard des faits observés et des chiffres enregistrés, notamment durant la décennie 2000, il y a tout lieu de penser que sa présence semble davantage relever du discours que d'une réalité économique significative.

Très courtisé dans le discours économique des autorités politiques, l'IDE s'est révélé dans les faits décevant. De 1999 à 2008, les montants d'IDE effectivement réalisés n'ont pas dépassé 08,5 milliards de $, soit une moyenne annuelle de l'ordre de 01 milliard de $, correspondant à moins de 1 % du PIB par an en moyenne[11]. Ces chiffres montrent combien son apport est insignifiant et marginal. Pourtant, dans le discours officiel des autorités, l'IDE est constamment présenté comme la panacée aux problèmes d'investissement[12].

Un bref détour par la théorie économique permet de rappeler quelques éléments qui caractérisent le débat sur l'IDE. Dans la théorie du développement, il est en effet mentionné que l'IDE n'a pas que des avantages, comme le montrent certaines observations de son comportement. Souvent, ses interventions se limitent aux étapes finales de la production (assemblage, conditionnement), étapes sans grande valeur ajoutée, ni transfert de technologie. En outre, l'IDE

déplace les centres de décision économique à l'étranger, interdit fréquemment à ses filiales de vendre hors du pays d'accueil. Enfin, et c'est là un aspect important de sa présence dans les pays à régime rentier, il a tendance à opérer des « tirages » sur les ressources en devises du pays d'accueil, se transformant parfois en véritable pompe à aspirer les liquidités internationales de ce dernier. Cependant, avec un encadrement institutionnel approprié, l'IDE peut engendrer, dans certains cas, des recettes en devises car, par la délocalisation d'activités, son but est couramment de gagner davantage ou de préserver des marges commerciales, en comprimant les coûts de production[13]. L'IDE peut par ailleurs stimuler la création d'emplois et contribuer à l'intégration de l'économie. Il est source d'apprentissage technique et peut véhiculer une balance-devises positive.

Qu'en est-il en Algérie ?

Outre son apport faible qui s'apparente à une défection, le capital étranger en Algérie s'inscrit, quand il se déploie, dans une logique manifestement extractive, dans le double sens du terme. En effet, sa présence se cantonne surtout dans les hydrocarbures, les télécommunications, les travaux publics et le bâtiment. Les investissements industriels (hors secteur minier) sont modestes, pour ne pas dire insignifiants. La conséquence en est que les revenus versés au reste du monde, essentiellement constitués au départ des bénéfices exportés par les entreprises pétrolières étrangères, n'ont cessé de croître pour atteindre des niveaux considérables, niveaux qui se trouvent manifestement en disproportion comparativement aux montants investis. Ces dernières années, les transferts au titre des bénéfices expatriés ont tendance à représenter une ponction non négligeable sur les réserves nationales en devises[14].

Nous devons enfin souligner que s'il en est ainsi, c'est sans doute parce que l'IDE en Algérie n'est pas soumis à des priorités nationales. L'absence de régulation étatique tant au niveau des orientations sectorielles des investissements qu'au niveau du régime des participations dans la propriété expliquent sans doute la prédominance du caractère essentiellement « extractif » des IDE[15].

Quand à la défection du capital étranger industriel en dépit de ce que A. Benachenhou (2009) qualifie « d'attractivité potentielle de l'économie », il nous semble qu'il faille en rechercher les raisons moins dans la nouvelle configuration du rapport salarial que dans celle du mode d'insertion internationale de l'économie algérienne : la volonté d'attirer les capitaux étrangers par l'instauration d'un rapport salarial de type « taylorisme primitif » semble contrariée par l'ouverture extrême des frontières économiques par le démantèlement tarifaire et le désarmement douanier. Cela rappelle la vieille contradiction connue dans la théorie économique entre la libre circulation internationale des marchandises et celle des capitaux, puisque l'une et l'autre tendent, en cherchant à égaliser les conditions de production à l'échelle internationale, à s'exclure mutuellement[16].

IV- Conclusion:

La persistance des comportements rentiers interpelle l'Etat dans son rôle de régulateur. Les comportements rentiers sont tout ce qu'il y a de rationnels et il serait vain de vouloir s'y attaquer sans modifier la structure incitative que véhicule le mode de régulation de l'économie nationale.

En fait, la question n'est pas tant de savoir si l'on peut identifier les facteurs qui concourent à la génération des comportements de recherche de rentes (La théorie économique dite pure en fait sa principale préoccupation), mais de mesurer la capacité ou la disponibilité de l'Etat à se donner les moyens politiques et juridiques nécessaires dans le combat contre la rente. L'intérêt de la collectivité ne se confondant pas avec celui des rentiers, il est en principe du devoir de l'Etat d'intervenir afin de canaliser les comportements économiques des différents centres d'accumulation, capital étranger compris, dans le sens d'un élargissement des activités productives. Encore faut-il que tout cela soit politiquement envisageable, car, en l'occurrence, l'on voit mal un pouvoir politique dont la légitimité repose sur sa capacité à redistribuer les richesses provenant de

l'exportation du pétrole, renoncer au seul instrument qui lui permet de durer et de se consolider sans avoir à user de la coercition ou de la violence.

Dans cette attitude, on discerne une rationalité politique qui, manifestement, est en conflit avec la rationalité économique visant à préserver l'intérêt de la collectivité. Ne pas combattre économiquement les comportements rentiers offre un avantage politique certain pour le détenteur du pouvoir politique, mais il compromet en revanche très sérieusement toute perspective de redressement économique dans le court et moyen terme.

-ANNEXES :

Tableau 1: Evolution du taux d'épargne et du taux d'investissement (En % du PIB).

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Epargne nationale	44.1	40.2	43.2	46.2	51.8	54.9	57.2	52.0	40.5	44.2	43 .1
Investissement	29.7	30.2	30.3	33.2	31.2	29.7	34.6	37.3	46.8	41.4	37.9
Solde épargne-investissement	14.4	10.0	12.9	13.0	20.6	25.2	22.6	14.7	-6.3	2.8	5.2

Source : ONS.

Tableau 2 : Nombre de PME privées par secteur d'activité (Au 1er semestre 2008).

Groupes de branches	Nombre de PME privées	Taux (%)
Services	142 222	45.94
BTP	106 865	34.52
Industries	56 111	18.12
Agriculture et pêche	3 517	1.14
Services liés aux industries	863	0.28
Total	309 678	100

Source : Bulletin d'information économique n° 13 du MPMEA.

- Références bibliographiques:

- ADDI L. (1990), *L'impasse du populisme*, ENAL, Alger.
- AGLIETTA M. (1976), *Régulation et crises du capitalisme*, Calmann-Lévy, Paris, 2° édition (1982), 3° édition, Odile Jacob (1998).
- AMAROUCHE A. (2004), *Libéralisation économique et problèmes de la transition en Algérie – Essai sur les limites d'un système* d'économie *à base de rente,* Thèse de Doctorat soutenue à l'Université Lyon 2.
- BELLAL S. (2011), *« Essai sur la crise du* régime *rentier d'accumulation en Algérie - une approche en termes de régulation ».* Thèse de doctorat soutenue le 30 mars 2011, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion de l'Université Lumière Lyon-2. France.
- BENABDELLAH Y. (2008), « *Economie politique de* la *transition dans une économie pétrolière : le cas de l'Algérie* », Communication présentée lors du Séminaire du CEPN (CNRS - Université Paris 13), ayant pour thème « *Economie politique de la* transition *dans deux économies pétrolières : la Russie et l'Algérie* », organisé avec MEDITER (CEPN – MSH – Paris Nord), 14 novembre 2008.

- BENACHENHOU A. (2009), « *Keynes est mort* », dans le quotidien El Watan du 20 et 21 janvier 2009.
- BENISSAD H. (2009), « *Algérie : du modèle de* développement », dans le quotidien El Watan du 23 et 24 mars 2009.
- BOYER R. (2004), *Théorie de la régulation. 1. Les* fondamentaux*,* Editions La découverte, Paris.
- DJOUFELKIT-COTTENET H. (2008), « Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie », Agence Française de Développement, Document de travail, n° 64, juin.
- GOUMEZIANE S. (1994), *Le mal algérien : économie* politique *d'une transition inachevée, 1962-1994*. Fayard, Paris.
- ILMANE M-C. (2006), « *Réflexions sur la politique* monétaire *en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004)* », Cahiers du CREAD, n° 75, pp. 69-107.
- KESSALI B. (2004), « *Banques et entreprises* publiques *financièrement déstructurées* », revue STRATEGICA, n° 3, décembre.
- LANZAROTTI M. (1992), *La Corée du sud : une sortie du sous développement*, PUF, Paris.
- LIPIETZ A. (1985), *Mirages et miracles. Problèmes de* l'industrialisation *dans le tiers-monde*. La découverte, Paris.
- NORTH D. (2005), *Le processus du développement* économique, Editions d'Organisation, traduit de l'anglais par Michel Le Séac'h. Titre original : Understanding *The Process of Economic Change.*
- OMINAMI C. (1986), *Le tiers-monde dans la crise*, La découverte, Paris.
- PALLOIX C. et L. KICHOU (2002), « *L'Algérie et l'optique de Barcelone : changement Institutionnel et Inerties Conflictuelles* », Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse, 20-21 septembre 2002.
- TALAHITE F. (2000), « *La réforme bancaire et financière en Algérie* ». Cahiers du CREAD, n° 52, 2[eme] trimestre 2000, pp. 93-122.

- Notes:

[1] Rapporté au taux d'investissement brut, le taux d'épargne nationale représente, en 2007, plus de 160% ! C'est dire combien l'épargne excède l'investissement.

[2] A titre de comparaison, le ratio « crédit à l'économie / PIB » atteint 80 % au Maroc et 65 % en Tunisie. Quant au ratio « crédit au secteur privé / PIB », il est en moyenne de 140 % en Chine, 100 % en Corée et 40 % dans les pays émergents de l'Europe (Benabdellah, 2008).

[3] On estime le taux de remboursement des emprunts par le secteur privé à 30 %.

[4] C'est dans ce sens que nous disons que la théorie du « dutch disease » est aux économies rentières ce que la Théorie de l'Equilibre Général est aux économies de marché constituées. Sur un plan strictement méthodologique, la comparaison nous semble tout à fait justifiée puisque, à l'instar de la TGE, la théorie du « dutch disease » n'est applicable que si l'ensemble des hypothèses sur lesquelles elle se fonde est réuni.

[5] Pour reprendre le diagnostic de Benachenhou (2009) à propos de l'efficacité (ou plus exactement de l'inefficacité) de l'investissement, on peut affirmer que l'efficacité de l'offre, au même titre que celle de l'investissement, est à lier à sa structure : la part relativement importante du secteur public explique pour beaucoup que l'offre soit aussi rigide et inefficace.

[6] Les expériences de certains pays qui ont réussi à sortir de la trappe du sous-développement (Corée du Sud, Indonésie, Brésil, Malaisie, Mexique…) montrent toutes que l'un des enjeux de tout processus de développement est la capacité du pays considéré à articuler ses mécanismes internes de régulation économique et sociale avec les contraintes et opportunités qui naissent de son insertion internationale.

[7] Sans doute, les mesures prises en faveur du secteur privé durant les années 90 ont buté sur les effets de la dévaluation qui a entraîné des pertes de change, et les conséquences du programme de stabilisation sur la demande intérieure. Mais nous pensons qu'il ne s'agit là que de facteurs conjoncturels.
[8] Selon les statistiques disponibles, le nombre d'entreprises du secteur privé est passé de 12 000 en 1994 à 200 000 (dont plus de 25000 PME) en 2003, auxquelles s'ajoutent quelques 700 000 artisans et 1000 coopératives artisanales (Saadi, 2005).
[9] Il s'agit essentiellement de l'agroalimentaire.
[10] Benissad H., « *Algérie : du modèle de développement* », El Watan du 23 et 24 mars 2009.
[11] A titre de comparaison avec les pays voisins, ce taux était, entre 2001 et 2007, de 4 % en moyenne et par an en Tunisie, 4.5 % au Maroc et en Egypte.
[12] Depuis fin 2008 et dans le sillage de la crise financière internationale, on note un changement de ton dans le discours officiel sur les IDE, changement qui ne tardera pas à se traduire par des remises en cause brutales de certaines dispositions liées aux conditions d'accueil des IDE.
[13] Ainsi, en Chine, les IDE sont à l'origine de 60 % des exportations du pays, essentiellement des produits manufacturés.
[14] C'est sans doute cet aspect qui pousse des auteurs régulationnistes comme M. Lanzarotti à émettre des doutes sur l'aptitude des IDE à susciter un développement économique durable. Se basant sur son étude de l'expérience coréenne, ce dernier écrit : « *Il est en effet peu probable que l'IDE puisse, en tant que moyen privilégié d'approvisionnement en bien d'équipement* [Rappelons que pour cet auteur, le régime d'accumulation se conçoit en termes de modalité d'articulation entre les sections I et II. Ndl]*, soutenir l'accumulation durablement. Les dettes se payent, l'investissement direct se rémunère* » (Lanzarotti, 1992, 184).
[15] Ce n'est que dernièrement, et certainement en raison de la tournure prise par la question des transferts des bénéfices, que les autorités politiques du pays ont commencé à prendre conscience de la nécessité d'articuler la politique en matière d'IDE aux priorités nationales. Parmi les nouveaux critères édictés pour l'accueil de l'IDE, il y a la nécessité pour le projet envisagé de présenter, pour toute sa durée de vie, un bilan devises positif.
[16] En réalité, ce qui est vrai du capital étranger l'est aussi du capital privé national. L'échec de la privatisation relève fondamentalement de la même contradiction entre politique de libre-échange et IDE.

EL-BAHITH REVIEW

Number 14/2014

Contents

Kasdi Merbah University of Ouargla - Algeria

EL-BAHITH REVIEW

Annual refereed journal of applied research in economic, commercial and management sciences

Printed in Kasdi Merbah University of Ouargla 2014

Number 14 - Legal deposit N° : 110/2002 - ISSN : 1112-3613

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

المقالات :

دورية أكاديمية محكمة، سنوية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد السابع 2009/7 - 2010

ISSN : 1112-3613 : ردمد - 2002/110 : إيداع قانوني رقم - http://rcweb.luedld.net

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، سنوية

تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قاصدي مرباح ورقـلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد السابع 07 - 2010/2009

مجلة الباحث - دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسي

جامعة قاصدي مرباح ورقـلة

هيئة التحرير

أعضاء الهيئة العلمية الإستشارية المشاركة في هذا العدد :

معلومات الاتصال بالمجلة :

جامعة قاصدي مرباح - ورقـلـة

مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة

موقع الإنترنت : http://rcweb.luedld.net

البريد الالكتروني : rcweb@luedld.net

قواعد النشر ا لة

1 - الباحث، لة علمية أكاد ية كمة، تم بالأ اث الأصلية، الـ يتم نشرها سابقاً، و ا عا ة بأسلوب علمي موثق.

2 – ترسل ا قالات وجوبا شكل ملف مرفق ع الـ يد الإلكترو للمجلة ا دون أدناه، ويشترط أن يكون ا قال مكتوبا بـ نامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع ا ط بالعربية : Traditional Arabic، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع ا ط : Times New Roman، مقاسه : 12)، يراعى حجم ا قال كحد أقصى 15 صفحة، ا فيها ا صادر، ا وامش، ا داول والرسوم التوضيحية، و ب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً ؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر بلغة رير ا قال (نوع ا ط : Traditional Arabic، مقاسه : 12)، مع ضرورة إدراج الكلمات ا فتاحية (Les mots clés) ؛ وننبه على ضرورة احترام علامات الضبط (La ponctuation) ؛ أما بالنسبة وامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سـم ومـن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ وا سافة بـ الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

وبغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل ا طلوب، كنكم ميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع ا لة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_modèle.dot، أو النسخة الفرنسية : Article_modèle_Fr.dot)، على أساس أن هذا ا لف يتماشى مع الشروط ا ذكورة (**ب أن يكون ا قال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**) ؛ زيد من التوضـيح، كـن الإطلاع با وقع الإلكترو للمجلة على مقال معياري Article_Standard.pdf.

3 - ترفق ا ادة ا قدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة ا ه بالعربية وبا روف اللاتينية مع عنوانه الـ يدي الكامل وعنـوان بريـده الإلكترو ، وذكر أرقام ا اتف والفاكس (إن أمكن) ؛ و حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي ب أن يرد أولاً ترتيب الأ اء.

4 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم ا ؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة للمجلة : إسم ا ؤلف، "عنوان ا قال"، عنوان ا لة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة راجع الانترنت : إسم ا ؤلف، "عنوان ا قال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكترو كاملا (يشمل ا لف).

5 - توضع الإحالات وا راجع وا صادر وا داول آخر ا قال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها النص، (مراجع ا قال هي فقط تلك ا راجع وا صادر ا قتبس منها فعلا).

6 - ق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على ا ادة ا قدمة للنشر دون ا ساس ضمو ا ؛ ا لة غ ملزمة برد ا قالات غ ا قبولة للنشر.

7 - تُع مضام ا واد ا نشورة ا لة عن آراء أصحا ا، ولا ثل بالضرورة رأي ا لة.

8- على صاحب ا قال متابعة سـ عملية نشر مقاله، من خلال موقع ا لة : http://rcweb.luedld.net/pa.htm

9- ننبه على أن كل مقال الف شروط النشر، ا لة غ معنية بإعلام صاحب ا قال بذلك.

10 - ترسل ا واد وتوجه ا راسلات فقط عن طريق الـ يد الإلكترو فقط : rcweb@luedld.net

- كنم الإطلاع على قواعد النشر هذه من خلال موقع ا لة : http://rcweb.luedld.net

المحتويات

ا قالات :

دراسة نظرية دات سلوك اية البيئة ؤسسة

م د ع ادل عي اض
جامعة قاصدي مرباح-ورقلة

ملخص : يشكل موضوع اية البيئة رهانا إستراتيجيا للمؤسسات وال أصبحت تظهر مسؤولية أك اه قضايا البيئة. سنحاول من خلال هذا ا ق ال دراسة العوامل ا ددة لسلوك ا ؤسسة اه البيئة وأهم أشكال هذا السلوك.

الكلمات ا فتاح: اية البيئة، ا ؤسسة و اية البيئة، السلوك البيئي للمؤسسة، الإدارة البيئية، ا سئولية البيئية للمؤسسة، ا سئولية الإجتماعية للمؤسسة.

هي د: أصبحت اية البيئة من الإهتمامات الأساسية للمؤسسة الوقت الراهن. فمنذ مطلع تسعينيات القرن ا اضي، نشهد تغ ا سريعا ومذهلا و الإهتمام ماية البيئة من طرف مس ي ا ؤسسات الإقتصادية عموما والصناعية منها على وجه ا صوص. ه ذه الأخ ة، يشار إليها بأ ا هي ا سئول الأول عن تلوث البيئة نتيجة خلفات العملية الإنتاجية ال يتم طرحها ا يط الطبيع ي أو نتيجة نتجا ا ال تؤثر على البيئة أثناء و/أو بعد إستعما ا. وعليه، إجتاحت عا الأعمال "موجة خضراء" جعلت من البيئة الطبيعية أحد ا تغ ات الأساسية إدارة الشركات.

والسؤال ا طروح هنا هو: ما هي العوامل ا ؤثرة ديد درجة الإلتزام البيئي للمؤسسة؟ سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية م ن خلال تناولنا بالدراسة النظرية ا يلي:

1. دات سلوك ا ؤسسة اه البيئة؛
2. أصناف السلوكيات البيئية للمؤسسة وعلاقتها بعملية إ اذ القرار.

در الإشارة هنا إ جوانب منهجية أراها مهمة. أولا: ونظرا لتناولنا هذا ا قال صطلحات ومفاهيم غ متداولة بشكل كب الكتابات الإدارية باللغة العربية (على الأقل ا زائر و حدود إطلاعي)، والإختلاف تر تها بسبب ا داثة النسبية للموضوع ا تناول، فستتم الإشارة إ بعض ا صطلحات وا فاهيم باللغة الأجنبية من أجل إرجاعها إ أصلها إزالة لأي غم وض أو إلتب اس. ثانيا: إن أي إستعمال صطلح البيئة خلال هذا ا قال، سيكون فقط للإشارة إ البيئة فهومها الطبيعي (الوسط الطبيعي، الوس ط ا يوي، ...)؛ وسنستعمل مصطلح "ا يط" للإشارة إ مفهوم "بيئة الأعمال" ا تعارف عليه ال إدارة وإستراتيجية الأعمال.

1- دات سلوك ا ؤسسة اه البيئة

يتحدد موقف الإنسان اه موضوع ما نتيجة للتأث الذي دثه عليه موعة من العوامل؛ هذه العوامل قد تكون ذاتية، وقد تك ون نابعة من ا يط الذي يعيش فيه. أثر هذه العوامل تمعة هو الذي دد سلوكه اه ذلك ا وضوع. وا ؤسسة تعاملها مع البيئة لا تلف كث ا عن الإنسان؛ فهي تتأثر ملة من العوامل دد سلوكها اه قضايا اية البيئة. هذه العوامل هي: الضغوطات ا كومية، ضغوطات "الأطراف ذات ا صلحة"[1] (Parties prenantes)، الفرص الإقتصادية، أخلاقيات ا ديرين والعوامل ا وقفية.

1-1- الضغوطات ا كومية

تلجأ السلطات العمومية أغلب الأحيان إ وضع موعة من التداب الردعية وا فزة من أج ل دف ع ا ؤسس ات إ إدم اج الإهتمامات البيئية إدار ا. وعند وضعها للسياسة البيئية[2]، تقوم السلطات العمومية بالإختيار ب نوع م ن الأدوات: "الت داب التنظيمية"[3] (Les mesures réglementaires)، و"التداب التحفيزية" (Les mesures incitatives) ال هي بالأساس أدوات إقتصادية. ظهر حديثا ا يل الثالث[4] من أدوات السياسة البيئية وا تمثل "ا قارب ات الطوعي ة" (Approches volontaires). تستعمل ا كومات هذه الأدوات إستجابة للضغوطات ا تزايدة للرأي العام والذي أصبحت اية البيئة من أو إهتماماته[5]. وحسب

الكث من الباحث ، تشكل أدوات السياسة البيئية للحكومة ا صدر الأهم للضغوط ا ارجية ا مارسة على ا ؤسسات من أجل اية البيئة[6].

1-1-1- الأدوات التنظيمية

تتشكل هذه الأدوات أساسا من موعة من ا عاي (Normes) ب على ا ؤسسة التقيد ا وإلا ستقع ت طائلة العقاب والذي يتمثل الغالب تسديد غرامات. وتوجد أربع أنواع أساسية من هذه ا عاي[7]:

- **معاي جودة البيئة (Normes de qualité d'environnement):** هي أهداف عامة ودة البيئة تتحدد تبعا لقدرة الوسط البيئي على مل نوع مع من ا لوثات، مثل ا د الأقصى لتركيز غاز ثا أكسيد الكربون (CO_2) ا و؛
- **معاي الإنبعاثات (Normes d'émissions):** دد الكميات القصوى لإنبعاث ملوث مع مكان دد، مثل ديد قوة الضجيج الصادر من السيارة؛
- **معاي ا نتج (Normes de produit):** تش إ ا صائص ا تعلقة با نتج، مثل: مستوى الرصاص الب ين، قابلية الغلاف لإعادة التدوير (Recyclage)؛
- **معاي الطرائق (Normes des procédés):** دد الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب إستعما ا العملية الإنتاجية (مثل أساليب الإنتاج النظيف) أو ا ب أن تتوفر التجهيزات ا تستعمل من أجل مكافحة التلوث (مثل: ا صا ا ثبة مداخن مصانع الإ نت، طات تصفية ا لوثات السائلة)[8].

يعد إحترام التنظيمات سارية ا فعول شرط ضروري لضمان إستمرارية و و ا ؤسسة، وذلك من خلال علاقة الثقة ا تنشأ ب هذه الأخ ة والسلطات العمومية. التنظيم البيئي يهدف بالأساس إ منع حدوث "الآثار ا ارجية" (Externalités) للإنتاج وا تضر بالثروة الطبيعية، وهو يتشكل من موع التداب ا ؤسسية (Mesures institutionnelles) ا نع أو د من بعض الأنشطة، الطرائق أو ا نتجات ا تشكل ديدا لتوازن الوسط الطبيعي.

جل التنظيمات البيئية تصدر شكل قوان أو مراسيم ختلف أنواعها، ويعتبر الإلتزام بالتنظيم البيئي ا رك الأساسي لأي تقدم ال اية البيئة[9]. فبعض الدول ا تقدمة وضعت تشريعات صارمة ال البيئة دفعت ؤسسا ا إ طالب مواءمة دولية (Harmonisation internationale) ال التشريع البيئي للقضاء على "ا نافسة الضارة" (Concurrence dommageable) النا ة عن إختلاف الأعباء ا تتحملها ا ؤسسات لإستيفاء متطلبات اية البيئة ا يفرضها ا شرع. ونتيجة لغياب هذه ا واءمة الدولية، يشهد العا حاليا إعادة وقع للصناعات عالية التلويث (والصناعات الأكثر إستهلاكا للموارد الطبيعية غ ا تجددة والطاقة) و الدول ا تتميز بتشريعات بيئية أقل صرامة، وذلك دف خفض التكاليف[10]. هذه الظاهرة تشبه إ حد كب ظاهرة إعادة وقع "الصناعات كثيفة اليد العاملة" وا تلجأ فيها الشركات إ الدول ذات ا ستوى ا عيشي ا نخفض أو ا تتميز بتشريعات عمل أقل صرامة دف خفض تكاليف اليد العاملة.

من خلال تنظيم بيئي رادع، كن للسلطات العمومية أن فز الصناعي بطريقة غ مباشرة للبحث عن أساليب وطرائق إنتاج ذات فعالية بيئية أعلى. لكن هذا التنظيم البيئي لن يكون فعالا إذا كانت قدرة السلطات العمومية على الرقابة ضعيفة. كما أن ا عاي ا يضعها التنظيم تدفع ا ؤسسة و إنتهاج "سلوك تثل"[11] (Comportement conformiste) يلتزم فقط ستوى الأهداف البيئية الذي دده هذه ا عاي[12] دون أن تقوم هد إضا مكافحة التلوث[13].

2-1-1- الأدوات الإقتصادية

هناك نوعان من أدوات التحفيز الإقتصادي نتجا عن إختلاف ا قاربت اللت إعتمد ا كل من الإقتصادي "بيقو" (Arthur Cecil Pigou) و"كواز" (Ronald Harry Coase).

1-1-2-1- مقاربة "بيغو": الرسوم، الإتاوات والإعانات

هذا النوع من الأدوات الإقتصادية يركز على ا باية (الرسوم)، شبه ا باية (الإتاوات) والإعانات (وهي أمـوال تقـدم للمؤسسـة لتشجيعها على إعتماد "ا مارسات النظيفة" (Les pratiques propres)). فلسفة هذه الأدوات تستند إ "مبدأ ا لوث-الـدافع" (Principe pollueur-payeur) والذي يقضي بضرورة دفع ا لوث لتكاليف إزالة الاضرار ال تسبب فيها. تقـوم السـلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات وتتدخل بإستعما ا تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الإقتصادي .

عموما، يتم فرض الإتاوات ال ع ومعا ة النفايات. أما الرسوم، فهي تستعمل اربة التلوث؛ كن أن تفرض مباشرة علـى ا خلفات (وهو الإجراء الأكثر فيزا)، أو تفرض على ا نتجات ا تأتية من إستعمال أساليب إنتاج ملوثة. إستعمال الإعانـات مـن طرف ا كومة يتم يطة وحذر شديدين بالنظر إ إمكانية التعسف منحها وإمكانية ويلها عن الوجهة الأصلية ـا. تفـرض الرسوم من أجل:

- ويل تكاليف إزالة التلوث و إستغلال ا وارد الطبيعية غ ا تجددة من خلال الإيرادات ا تأتية من فرضها، وهذا النوع من الرسوم يسمى "رسوم التمويل" (Taxes de financement)؛
- ا فض ا باشر لفارق التكلفة الذي غالبا ما د من قيام ا ؤسسة بنشاطات لصا أو أقل ضررا بالبيئة، هذا النـوع مـن الرسوم يسمى "الرسوم ا فزة ا صدر" (Taxes incitatives à la source)، وهي أفضل تطبيق بـدأ "ا لـوث-يدفع".

على ا ستوى النظري، ينظر إ الرسوم على أ ا أداة تسـمح بـ ـ "إسـتدخال الآثـار ا ارجيـة" (Internalisation des externalités)، أي أ ا تساوي (تعادل) بـ التكلفة ا اصة (ال يتحملها ا نتج) والتكلفة الإجتماعية (ال يتحملها ا تمع نتيجة التلوث). وح يتحقق ذلك، ب أن يتم تقييم التكلفة الإجتماعية بطريقة صحيحة. على ا ستوى التطبيقي، وبالنظر إ خاصـي "عدم اليقـ " (Incertitude)[14] و"عدم الإكتمال" (Incomplétude)[15] ال تتميز ا عادة عمليات التقدير، فإن الرسوم البيئيـة دف إ قيق هدف بيئي بأقل "تكلفة اعية" (Coût collectif)[16].

2-1-2-1- مقاربة "كواز": حقوق ا لكية وأسواق التداول

يستند هذا النوع من الأدوات الإقتصادية إ إنشاء حقوق ملكية علـى "السـلع البيئيـة" (Biens environnementaux)، أي خصخصة موارد الطبيعة؛ وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع، هذا التداول دد ا سعرا، قيمة وينظم إستغلا ا. ومن أمثلة ذلك لدينا "حقوق (رخص) التلويث" (Droits à polluer) وا صص الفردية للصيد القابلة للتداول. يؤدي إنشاء مثل هذه الأسـواق مـن ويل "الآثار ا ارجية" للمؤسسة إ سلعة جديدة وهي "ا ق التلويث" والذي كن تداوله بـ تلف الأعوان الإقتصادي .

دف حقوق التلويث إ توزيع جهود مقاومة التلوث بـ الفاعل ا ختلف ، ح تتيح للسلطات العمومية الإبقاء علـى حـد أقصى إ ا للإنبعاثات ا لوثة يتجزأ إ عدد ثابت من حقوق الإنبعاثات الفردية القابلة للتداول. وتعمل السلطة العمومية على توزيع هذه ا قوق عن طريق بيعها بسعر ثابت أو بيعها با زاد أو عن طريق توزيعها على ا ؤسسات ا عنية حسب إنتاجها. هذه ا الة، يسمح لكل مؤسسة أن تلوث حدود حقوق التلويث ال لكها، و يتم معاقبة كل تلويث إضا إلا حالة شراء ا ؤسسة حقوق تلويث جديدة من مؤسسة أخرى أكثر "نظافة" منها تستنفد بعد حقوقها التلويث. عندئذ، و منطقة معينة، كن تعـويض ارتفاع درجة تلويث مؤسسة با فاض درجة تلويث مؤسسة أخرى عن طريق تداول رخص التلويث[17]. أي أن السـلطة العموميـة تقوم بتحديد معيار اعي شامل (حد أقصى لإنبعاث ا لوثات) ب قيقه؛ لكن، توزيع الأعباء على تلف الأطراف ا عنية يتم من خلال السوق الذي يتم فيه تداول حقوق التلويث. قواعد التوزيع الأو قوق التلويث هي من إختصاص السلطة العمومية.

على عكس الأدوات التنظيمية، فإن للأدوات الإقتصادية هدفا تحفيزيا مع الحفاظ على مستوى من الضغط يدفع المؤسسة نحو إنتهاج سلوك مسئول تجاه البيئة. عادة ما تأخذ الأدوات الإقتصادية شكل تحويل مالي أو تصحيح للأسعار النسبية. وفي هذا الإطار، فهي تهدف إلى تعديل السلوك البيئي ليس فقط من خلال معاقبة المؤسسات الملوثة فحسب، ولكنها تمنح أفضلية لتلك المؤسسات التي تدمج الإعتبارات البيئية في إدارة النشاطات المختلفة. نتيجة لذلك، يتم تغيير قواعد المنافسة لصالح الشركات التي تحترم البيئة والتي تتحصل على ميزة تفضيلية أمام الشركات الملوثة.

1-1-3- المقاربات الطوعية

المقاربات الطوعية هي الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية؛ وهي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة. فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال، كما تشجع "التنظيم الذاتي" (Auto-organisation) للقطاعات الإقتصادية. هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الإقتصادية من جهة والسلطات العمومية (وفي بعض المجالات المنظمات غير الحكومية) من جهة أخرى. يمكننا التمييز بين أربعة أنواع أساسية للمقاربات الطوعية[18]:

- **الأنظمة الطوعية العمومية (Les systèmes volontaires publics):** هي عبارة عن دفاتر شروط تعدها السلطات العمومية والتي يمكن للمؤسسات أن تنخرط فيها بشكل طوعي وفردي مقابل الإستفادة من "التوصيف البيئي" (Ecoétiquetage) أو "الوسم (العلامة) البيئي" (Ecolabel, Ecocertificat) لمنتجاتها. دفاتر الشروط هذه يمكن أن تتعلق بـ: "الأداء البيئي" (Performance environnementale)، التكنولوجيا أو طرائق الإنتاج المنتهجة. كما يمكن "الوكالات الوطنية للمعايرة" (Agences nationales de normalisation) المؤسسات التي تستجيب لمتطلباتها من الإستفادة من "الإعتراف" (Reconnaissance).
- **الإتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة (Les accords environnementaux négociés):** وهي عقود تتم بين السلطات العمومية وقطاع صناعي معين تتضمن الأهداف البيئية الواجب تحقيقها والجدول الزمني لذلك. يتعهد القطاع الصناعي ببلوغ الأهداف في الآجال المحددة؛ وبالمقابل، تتعهد السلطات العمومية بعدم إصدار تشريعات جديدة (معيار بيئي إجباري، رسوم) وتقوم بمراقبة مدى إحترام القطاع لبنود الإتفاق.
- **الإتفاقيات الخاصة بين الشركات الملوثة وضحايا التلوث (Les accords privés):** وهي عقود تتم بين المؤسسة (أو مجموعة مؤسسات) وتلك الأطراف المتضررة من إنبعاثاتها الملوثة (العمال، السكان، مؤسسات مجاورة) أو من يمثلها (جمعيات محلية، جمعيات حماية البيئة، نقابات، تنظيمات مهنية). ينص العقد على بعث برنامج لإدارة البيئة و/أو وضع آليات لإزالة التلوث.
- **الإلتزامات أحادية الجانب للمؤسسات (Les engagements unilatéraux):** تتمثل في إعداد المؤسسة لبرنامجها البيئي الخاص وتعلم به المساهمين، الزبائن، المستخدمين والرأي العام. تعتبر هذه الإلتزامات أحادية الجانب أحد أشكال "التنظيم الذاتي" (Autoréglementation) للمؤسسة، حيث تحدد لنفسها معايير وأخلاقيات التعامل مع مختلف الأطراف تفوق تلك التي تحددها التشريعات؛ وهي أرقى مراحل النضج الذي يمكن أن تصل إليه المؤسسة.

تتميز المقاربات الطوعية بعدة خصائص:

- تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الإقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة؛
- تزيد من حافزية المسئولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية محددة؛
- تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها؛ فعلى سبيل المثال، هناك عدد متزايد من المستهلكين يقبلون على إقتناء سلع الشركات التي تبرهن على جهد طوعي في مجال حماية البيئة. وعليه، فالمؤسسات الصديقة للبيئة يتم مكافئتها من خلال "طلب أخضر" (Demande Verte) هو في نمو مستمر وسريع.

إن لكل من أدوات السياسة البيئية (التنظيمية، الإقتصادية وا قاربات الطوعية) إ ابيات وسلبيات تعقد من مهمة السلطة العمومية عند بناء سياستها البيئية. أغلب النقاشات والآراء الا تدعم أو تعارض أيا من هذه الأدوات تتم على مستوى الطرح الإيديولوجي ولـيس على مستوى عقلانية وفعالية هذه الأدوات. لذلك، وبالرغم من كون العلاقة "تكلفة-ميزة" (Cout-avantage) إ ابية جدا لبعض هذه الأدوات، إلا أنه ثبت فشلها عند الإنتقال من ا ستوى النظري إ التطبيق ا يدان. وعليه، فإن اح أي سياسة بيئية يتوقـف على إ اد التوليفة الأمثل بـ تلف الأدوات ا تاحة؛ هذه التوليفة ب أن تتكيف مع الوضع البيئـي، الإقتصـادي والإجتمـاعي القائم[19].

2-1- تأث الأطراف ذات ا صلحة

ارس العديد من الأطراف ضغوطا على ا ؤسسات من أجل اية وضمان أولوية مصا ها. وضمن هذا الإطار، فـإن ا ؤسسـات ا لوثة هي عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام؛ هذه الضغوطات تضـع ا ؤسسـات أمـا مشـكلة مـدى شـرعية (Légitimité) نشاطها.

تنشأ هذه الضغوط بادئ الأمر على مستوى ا يط البعيد للمؤسسة وا تمثل الرأي العام؛ تنتقل هذه الضـغوط إ مرحلـة أخرى حيث ارسها الأطراف ا شكلة للمحيط القريب للمؤسسة. أي أن أطرافا بعيدة عن ا ؤسسة تكون سببا ظهور ضغوطات تمعية (Sociétales) عليها من خلال الإشارة إ اوزا ا ال البيئي؛ بعد ذلك، تتدخل الأطراف الا تتعامل بشكل دائم مع ا ؤسسة لتمارس عليها ضغوطات من أجل تصحيح سلوكها إستجابة لتطلعات الرأي العام. تتمثل الأطراف ذات ا صلحة بالأسـاس : ا سا ، ا ستخدم ، ا ستهلك ، ا وزع ، شركات التأم ، البنوك، عيات اية البيئة وا يئات القطاعية والعمومية.

1-2-1- ا سا ون

الإهتمام بقضايا البيئة من طرف ا سا هو أمر حديث نسبيا؛ ونتيجة ذا الإهتمام، قامت بعض "وكالات التقييم" (Agences de notation) بإعداد "مؤشرات الأخلاقيات" (Indices éthiques) دف إعـلام ا سـا بـ ـ"ا مارسـات ا سـئولة" (Pratiques responsables) للشركات، ومن بينها ا مارسات البيئية. وهناك الكث من هذه ا ؤشرات العديد مـن الـدول وخاصة ا تقدمة منها، ولكن يتم إ الآن إنشاء مؤشر عا ي موحد يعتمد تقييم أخلاقيات ا ؤسسات على ا ستوى الدو .

العديد من الدراسات أشارت إ أن أغلب ا سا ينظرون إ الإستثمار شركات تتميز بأداء بيئي ضعيف على أنـه ـاطرة كب ة. كما أن رغبة ا سا ا فاظ على عة ا ؤسسة هو ا افز الأساسي م للإهتمام بقضايا اية البيئة؛ لذا، فهم يضغطون على ا يئة الإدارية من أجل إ اذ الإجراءات اللازمة هذا ا ال.

يشهد عا الأعمال حاليا ظهور ما يسمى بـ"الإستثمار ا سئول" (Investissement responsable)، وهو عبارة عـن رؤوس أموال يو أصحا ا إهتماما كب ا با سائل الأخلاقية عند إ اذ قرار الإستثمار الأسهم. و"الصناديق ا ضـراء" (Fonds verts) هي أحد أشكال هذا الإستثمار، وهي صناديق إستثمار تم بتوظيف الأموال أنشطة اية البيئة و أسهم الشركات الا تثبـت فعاليتها البيئية. ويلجأ هذا الصنف من ا ستثمرين إ إجراء عمليات "تدقيق بيئية" (Audits environnementaux) قبل إ ـاذ قرار شراء الأسهم[20]. أمام هذه الضغوطات من طرف ا ستثمرين، د الشركات نفسها ة على نشر تقارير متخصصـة تتنـاول هودا ا والنتائج ا ققة ال اية البيئة لطمأنة مسا يها ولرفع مستوى الطلب على أسهمها، ا يـؤدي إ زيـادة قيمتـها السوقية.

2-2-1- ا ستخدمون

تشهد العديد من الشركات إستنكارا من طرف مستخدميها لسلوكها غ ا سئول اه البيئة. هؤلاء ا ستخدم يلجئون للعديد من ا يئات داخل ا ؤسسة (نة الصحة والأمن، مصلحة البيئة،...) من أجل التأث القرارات ا تعلقة ماية الوسـط الطبيعـي؛ و

بعض ا الات تقوم النقابات العمالية ـذا الدور. أسباب مثل هذا التحرك تتمثل أساسا الإرتباط الكبـ ا ـوجود بـ الوضع البيئـي وصحة وسلامة ا ستخدم [21]؛ كما أن الإعتبارات الأخلاقية تزيد من إهتمام ا ستخدم ـماية البيئة الشركات ال يعملون ا.

1-2-3- ا ستهلكون

أدى الإهتمام الإعلامي والنقاش الدائر حول تدهور البيئة وأثره على جودة ا ياة ومستقبل الأرض، إ ظهور و ـو الوعي البيئي لدى الأفراد؛ وأصبح هؤلاء يأخذون ا سبان الإعتبارات البيئية عند تقييمهم للمنتجات قبل إ اذ قرار الشراء. ولإظهار مدى إرتباطهم بقضايا ـاية البيئة، فإن ا ستهلكـ مستعدون ـقاطعة ا نتجات ا لوثة مهما كانت ا غريات، بل هم مستعدون لدفع سعر أعلى مقابل ا ـصول على منتجات خضراء[22]. هذا النوع من السلوك لدى ا ستهلك لا ـكن أن ينشأ إلا إذا توفرت لديه معلومات موضـوعية وكافية حول ا ـصائص البيئية للمنتج؛ و حالة غياب هذه ا علومات، فإن مصداقية "القيمـة البيئـة" (Valeur écologique) للمنتج ال يتم الإعلان عنها تصبح موضع شك، الأمر الذي يؤثر على ـعة العلامة والشركة بشكل عام.

حفز ظهور و ـو الوعي البيئي للمستهلك الشركات على إنتهاج سلوك صديق للبيئة ـدف ا ـفاظ على وضعها التنافسي السوق؛ هذا التغ السلوك ـكن ملاحظته بشكل أوضح لدى الشركات ال ا علاقة مباشرة مع ا ستهلك النهائي ـنتجا ا.

1-2-4- ا ـوزعون

يدمج ا ـوزعون العامل البيئي بشكل مطرد سياسيا ـم الإدارية، الأمر الذي أثر بشكل كبـ على توجهات ا نتجـ خاصة أولائـك الراغبـ التعامل مع شركات التوزيع ا شهورة لتسويق منتجا ـم. هذا الإهتمام بالبيئة من طرف ا ـوزعـ يكون غالب الأحيان ضمن إطار إستراتيجية تسويق ـدف ـذب مستهلكـ أصبحوا مع مرور الوقت أكثر حساسية للنوعية البيئية للسلع. وإدراكا منـها لدورها تلبية تطلعات الرأي العام، تتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات تـ هن من خلا ا على إهتمامها بقضايا البيئة؛ نذكر منها:

- ترويج السلع ا ـضراء من خلال ـصيص أماكن لعرضها ا لات أو من خلال تـبـ هـذه السـلع ـنحهـا علامـة ا ـوزع (Marque)؛
- إستعمال وسائل نقل أقل تلويثا وإستهلاكا للطاقة؛
- تعديل أوقات التوريد ـدف التخفيض من "التلوث الصو (الضجيج)" (Pollution sonore)؛
- إسترجاع ا ـواد ال ـكن إعادة تدويرها (الزجاج، الورق، الزيوت ا ستعملة، ...)؛
- إستعمال ا ـواد ا عاد تدويرها وخاصة ـال التغليف.

1-2-5- شركات التأم

تتعرض ا ؤسسات لصعوبات مالية كبـ ة حالة ظهور مشاكل تلوث منشآ ا. فالشركات ا لوثة ـد نفسها مواجهة ا ـيس فقط مع ا سائر الإقتصادية ا ترتبة عن حادث أو كارثة بيئية، بل أيضا مع التكاليف العالية ال ستتحملها من أجل تطهـ ا واقـع والأراضي ا لوثة. ومن أجل ـنب الوقوع مثل هذه الوضعية ال قد ـدد بقاء ا ؤسسة، تلجأ هذه الأخـ ة إ شركات التأم من أجل الإستفادة من خدما ا ال تأم ا خاطر البيئية.

وقت مضى، كانت شركات التأم تقترح على ا ؤسسات إبرام عقود تأم من أجل تغطية ا خاطر البيئية لنشاطها والتعـويض عنها. أما الوقت الراهن، فإن مهنة ا أمن تعد تستند إ مبدأ التعويض بل ـاوزته إ إدماج البعد الوقائي تعاملا ا نتيجـة للصرامة ا تزايدة من طرف القانون ـاه ا ؤسسات ال لا ـترم البيئة. وعليه، تستثـ شركات التأم ا خاطر البيئية مـن أشـكال التأم العادية، و ـصها بعقود تأم متخصصة ـد وتضيق من مدى التغطية وتستبعد كلية تأم ا خاطر البيئية غـ ا ـددة بوضـوح نظرا لعدم إمكانية تقدير ا سائر ا ترتبة عنها. هذه الطريقة ا ـديدة التعامل من طرف شركات التأم ، تدفع ا ؤسسات إ تغيـ سلوكها التعامل مع قضايا البيئة من أجل الإستفادة من شروط تأم أفضل[23].

1-2-6- البنوك

يرتبط بقاء ا ؤسسة بشكل كب بعلاقتها مع البنوك نظرا لكو ا مصدر أساسي التمويل الذي يعد ثابة شريان حياة ا. وبـالرغم من أ ية البنك لدى ا ؤسسة، إلا أن الضغوطات ال ارسها البنوك على ا ؤسسات ا لوثة تبدوا ضعيفة نسبيا إن تكن منعدمـة. وعليه، من واجب البنوك مراجعة السلوك البيئي للمؤسسات عند دراسة طلبات ويلها. وهذا ما تقوم به فعلا بعض البنوك، يـث تفرض على ا ؤسسات ا لوثة إعداد دراسة تدقيق معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع ويل تملة[24].

1-2-7- ا معيات البيئية

مع تزايد الإهتمام بقضايا البيئة، نشهد ظهور وتكاثرا للجمعيات ا دافعة عن البيئة يعكس رغبة ا مهور اية الثروة الطبيعية مـن "الآثار ا ارجية الصناعية" (Les externalités industrielles)؛ وباتت ا معيات البيئية تشكل ديدا حقيقيا للشركات غـ ا سئولة من خلال قدر ا على تعبئة الرأي العام[25]. تأخذ ركات هذه ا معيات أشكالا تلفة ومتفاوتة حد ا، نذكر منها:

- الإكتفاء بالتظاهر دف سيس الشركات سؤوليتها اه البيئة والإشارة إ اوزا ا على هذا الصعيد؛
- قد يكون التحرك أكثر هجومية من خلال التواجد مواقع ا شاريع ا راد إنشائها لوقف الإ از، أو مواقـع ا نشـآت ا نجزة دف عرقلة نشاطها الإعتيادي؛
- وقد يصل الأمر إ حد رفع دعاوى قضائية ا اكم ضد هذه الشركات.

هناك عيات أخرى (وعددها لا يزال قليل نسبيا) تفضل أسلوب الترغيب بدلا عن أساليب الترهيب تعاملـها مـع الشـركات ا لوثة؛ من ب هذه الأساليب الترغيبية:

- إقتراح مكافئات وجوائز للمؤسسات ال تثبت مسئوليتها اه البيئة تساهم س صور ا لدى الرأي العام؛
- الدخول الفات مع الشركات من أجل التعاون على قيق أهداف بيئية مشتركة[26].

وعليه، ثل ا معيات البيئية عنصر ربط يقوم بتحويل الإهتمامات البيئية ختلف مكونات ا تمع ا د إ ضغوطات على الشركات ا لوثة تؤدي ا إ إعتماد سلوك بيئي فعال.

1-2-8- ا يئات القطاعية والعمومية

يقصد با يئات القطاعية ذلك الإطار التنظيمي الذي تمع فيه ا ؤسسات الناشطة نفس القطاع الإقتصادي دف التعاون حل مشاكل القطاع و ثيله أمام السلطات العمومية. هذه ا يئات تلعب دورا متزايدا سيس ا ؤسسات سؤوليتها اه البيئة؛ كما أن التوجهات البيئية للهيئات القطاعية تؤثر بشكل مباشر أو غ مباشر تطور الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية بإعتبارها قوة إقتراح.

ا أن التكاليف النا ة عن إدماج الإعتبارات البيئية ا ؤسسة سترفع من سعر تكلفة ا نتجات، فإن ا ؤسسات ال تلتزم سؤوليتها اه البيئة ستخسر ا يزة التنافسية السعرية نظرا لإرتفاع أسعار منتجا ا السوق مقارنة بتلك ا ؤسسات غ ا سـئولة. ولتفـادي وضع كهذا، تتدخل ا يئات القطاعية بسبل ش ، و يضل الأسلوب الأكثر إستعمالا إ الآن هو مصادقة يع ا تعامل القطـاع على ميثاق يع ا ؤسسات على إعتماد سلوك بيئي مسئول.

بالإضافة إ ا يئات القطاعية، د أيضا ا يئات العمومية ال تلعب دورا وريا نشر الوعي البيئي لدى الصناعي . تعد ا يئـات العمومية ثابة ا رك الأساسي لوضع وتطوير التنظيمات والنصوص التشريعية ا ال البيئي؛ كما أ ا نح إعانات للشركات الـ تقوم بالإستثمار تكنولوجيات إزالة التلوث و وحدات إعادة التدوير وغ ها من الإستثمارات البيئية.

1-3- الفرص الإقتصادية

إن إدماج البعد البيئي ا ؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل هو أيضا نتيجة لرغبة ا ؤسسة إقتناص بعض الفرص الإقتصادية.

1-3-1- ا فزات التسويقية

يتعلق الأمر هنا بإعتماد مقاربة بيئية للتسويق تركز على إظهار ا ؤسسة كشركة مسئولة وواعية بإلتزاما ا اه البيئة وبأن منتجا ا غ مضرة للوسط الطبيعي؛ فا ؤسسات تنتهج سلوكا مسئولا دف الرفع من قيمة صور ا ومنتجا ا. غ أن ا هد التسـويقي الـذي يركز بالأساس على الإشهار ليس مضمونا ونتائجه قد تكون سلبية، لأن العديد من الدراسات أشـارت إ ميـل ا سـتهلك إ التشكيك خطاب ا ديرين الذي يظهرون بأن البيئة من أو أولويا م[27].

1-3-2- التميز التنافسي (Différenciation concurrentielle)

مع إشتداد ا نافسة الأسواق ورغبة ا ؤسسة التميز عن منافسيها، أصبح السلوك ا سئول بيئيا وسيلة للتميز أسواق ا نتجات ا تشا ة. يتأثر السلوك البيئي للشركة بدرجة "تركز السوق" (Concentration du marché). ففي الأسواق ضعيفة التركز، أي تتميز بشدة ا نافسة، تار ا ؤسسة إستراتيجية ييز ا نتج بالتركيز على يزاته وخصائصه البيئية؛ والإجراء ا تبع مثل هذه ا الات هو إطلاق "منتجات بيئية" (Eco-produits). ا صص السوقية ذه ا ؤسسات سترتفع نظرا لتعلق شر ة واسعة من ا سـتهلك با نتجات الأقل إضرارا بالبيئة؛ غ أن وء ا ؤسسات الأخرى إ التقليد سيفقد هذه ا اصية التمييزية بريقها.

1-3-3- ا ردودية

كان ينظر إ الإستثمارات البيئية للمؤسسة على أ ا هدر لأموال طائلة الات لن تعود بأية مردودية وتقلل من فـرص قيـق الأرباح. لكن الوقت الراهن، اوز هذه النظرة الإقتصادية التقليدية ال عل من إدماج البعد البيئي عائقا أمام قيق ا ردودية. هذا ا نظور ا ديد يسمى "فرضية بورتر" (Hypothèse de Porter) نسبة إ عا الإدارة الشه "مايكل بورتر" الذي كان مـن الباحث الأوائل الذين فندوا صحة ا نظور التقليدي. فقيام ا ؤسسة بالإستثمار "التكنولوجيـات النظيفـة" (Technologies propres) أو تثم وإعادة تدوير النفايات كنها من الإقتصاد ا واد الأولية و الطاقة، الأمر الذي يؤدي إ فيض تكاليف الإنتاج[28]. فالشركات إذا على إستعداد لوضع أنظمة للإدارة البيئية إذا أدركت أ ا ستتمكن من قيق أرباح من وراء ذلك.

1-4- أخلاق ا ديرين (Ethique des dirigeants)

إن أخلاقيات ا ديرين هي بالأساس ظاهرة فردية ونفسية قبل أن تكون مسألة تنظيمية ا ؤسسة. فا دير هو أولا وقبل كل شـيء مواطن عادي يتم ليل وفهم مواقفه وسلوكياته من خلال قيمه ومعتقداته. وأثبتت الدراسات أن ا ديرين ـاولون دومـا تسـي شركا م ا يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية[29]. وعليه، لأخلاقيات القادة دور هام إقرار إدماج البعد البيئي شركا م
كننا هنا التفريق ب نوع من ا ديرين تلف سلوكهم تبعا دى ذر قيم اية البيئة فيهم[30]:

- الصنف الأول ذو "توجه بيئي إصلاحي" (Environnementalisme réformiste) يوظف العقلانية الإقتصادية؛ أي أن ا عاي الإقتصادية هي ال تتحكم طبيعة وحجم ا هد البيئي ا بذول. عادة ما تقتصر الإهتمامات البيئية ذا الصنف من ا ديرين التحكم مستويات التلوث، ويستثمرون فقط "تكنولوجيات اية السلسلة"؛
- الصنف الثا ذو "توجه بيئي راديكا " (Environnementalisme radical) يتميز بنظرة شاملة للمحـيط ا يـوي ترتكز على ا بادئ البيئية ا ادفة إ اية الطبيعية على ا دى البعيد؛ أي أن الأولوية لدى هذا الصنف من ا ـديرين هـي للأهداف البيئية ال على أساسها يتم ديد ا يارات الإقتصادية، وبالتا فهم يستثمرون "التكنولوجيا النظيفة".

اشيا مع قيمهم، ند ا ديرون العمال وكل طاقات ا ؤسسة من أجل تب سلوك مسئول اه ا يط البيئة[31]. هذه ا بادرات البيئيـة، وال كن أن تضعف من مردودية ا ؤسسة و بعض ا الات دد إستمراريتها، أك دليل على القناعـات الأخلاقيـة العميقـة وا تجذرة لدى هؤلاء القادة.

1-5- العوامل ا وقفية (Facteurs de contingence)

العديد من الدراسات تش إ الدور ا رجح للعوامل ا وقفية تب سلوك اية البيئة ا ؤسسة. كن حصر هذه العوامل : عمر ا ؤسسة، قطاع النشاط، حجم ا ؤسسة، الإنتساب الدو ، التوجهات الإستراتيجية وا رونة الصناعية.

1-5-1- عمر ا ؤسسة

قام العديد من الباحث بدراسة أثر الزمن على ا نظمات. فيما يتعلق بإدماج البعد البيئي ا ؤسسة، د أن مؤسسة حديثة النشأة تواجه صعوبات أقل التكيف مع متطلبات اية البيئة مقارنة ؤسسة قد ة النشأة؛ هذا الفرق يعود لسبب أساسي :

- **إختلاف القدرات التكنولوجية:** فا ؤسسة قد ة النشأة ترث أغلب الأحيان عتادا ملوثا وأقل مرونة، على عكس ا ؤسسات حديثة النشأة ال تستخدم تكنولوجيا حديثة نسبيا أقل تلويثا وأكثر مرونة التعامل مع ا عاي التقنية ال تفرضها التشريعات البيئية؛
- **تأث العادات والتقاليد ال تزيد من مقاومة التغي :** ا ؤسسات قد ة النشأة تعا من أثر الزمن على ا مارسات الإدارية والعامل . فالزمن يعطي صبغة مؤسسية للعادات والتقاليد الإدارية ال سادت لفترة زمنية طويلة ح وإن ثبت خطئها مع مرور الوقت؛ كما أن سلوك العمال يصبح من الصعب تغي ه إذا إعتادوا على سلوك مع لفترة زمنية طويلة نسبيا.

ا قابل، تش بعض الدراسات التجريبية إ أن عمر ا ؤسسة يتناسب طرديا مع ا يل و التغي ؛ أي أن ا ؤسسات قد ة النشأة لديها قابلية للتغي أكثر من غ ها؛ لكن هذه النتيجة تصدق حدود طبيعة التغي الذي تناولته تلك الدراسات. فتغي سلوك ا ؤسسة من خلال إدماج البعد البيئي تسي ها، لا يتطلب تغي ا على ا ستوى التنظيمي فحسب بل يتطلب أيضا تغي ا على ا ستوى الثقا للإداري وللعمال على حد سواء، وهذا ما يصعب قيقه ا ؤسسات قد ة النشأة[32].

1-5-2- قطاع النشاط

بعض قطاعات النشاط الإقتصادي تعت حساسة اه البيئية (قطاع البتروكيمياء، الإ نت، ا ديد والصلب،...)؛ لذا د الشركات العاملة هذه القطاعات يل أكثر من غ ها إ الأخذ ا سبان متطلبات اية البيئة إدار ا لأنشطتها ا ختلفة. كما أن بعض قطاعات النشاط تشوهت صور ا لدى الرأي العام نتيجة الكوارث الطبيعية ال مت عنها[33]، كما هو ا ال بالنسبة لقطاع الطاقة النووية الذي تضرر كث ا بعد كارثة "تشرنوبيل" سنة 1986م؛ ولذا د معاي السلامة البيئية متطورة ومعقدة جدا ا ؤسسات العاملة هذه القطاعات حيث لا ال للخطأ.

1-5-3- حجم ا ؤسسة

يتفق ا ختصون على أن حجم ا ؤسسة هو العامل ا وقفي الأكثر تأث ا على طبيعة السلوك البيئي للمؤسسة؛ فا ؤسسات كب ة ا جم د عوائق أقل طريقها و تب سلوك مسئول اه البيئة مقارنة با ؤسسات الصغ ة وا توسطة. سبب هذا الإختلاف يعود إ [34]:

- كون الإستثمارات البيئية (مثل تكنولوجيا إزالة التلوث، طات التصفية، هيزات إعادة التدوير) مكلفة جدا وليست متناسبة مع حجم النشاط؛
- القدرة ا الية العالية للمؤسسات الأك حجما وتوفرها على الكفاءات البشرية ا ؤهلة للتعامل مع ا سائل البيئية؛
- النظرة إ الشركات الكب ة بإعتبارها هي الرائدة ال نشاطها، لذا تكون أكثر عرضة للضغوط من قبل الأطراف ذات ا صلحة لأ ا وذج تذى به ولأن تأث ها على ا يط الطبيعي يكون أكثر وضوحا؛
- كلما يزداد حجم الشركة تزداد ا اجة إ الإجراءات الشكلية من أجل فصل وتوصيف ا هام دف ديد ا سؤوليات؛ هذا الأمر الذي يسهل من وضع نظام للإدارة البيئية الذي يتكون من مهام وإجراءات ددة من خلال نظم الوثائق ال يعتمد عليها هذا النظام.

بإعتماد " وذج ا وارد والكفـاءات" (Modèle des ressources et des compétences)، ـ د أن ا ؤسسـات الصـغ ة وا توسطة أكثر إلتزاما اه البيئة من ا ؤسسات الكب ة. فالقدرات التنظيمية ا اصة با ؤسسات الصغ ة وا توسطة وا ستندة علـى خصائص يزة كقصر قنوات الإتصال، التفاعل الكب ب تلف ا كونات، الرؤية الواضحة للمديرين ودرجة ا رونة العالية، ترفع من مستوى ا بادرة البيئية لديها.

1-5-4- الإنتساب الدو (Affiliation internationale)

يش الإنتساب الدو إ الإرتباط القانو للمؤسسة بشركات و معات عا ية، وبالتا كن من ديد مصادر السلطة الداخليـة وتقييم درجة تبعية ا ؤسسة لأطراف وهيئات خارجية. فالعديد من ا ؤسسات تتب سلوكا بيئيا فعالا كإستجابة للضـغوطات الـ ارسها عليها الشركة الأم ا ريصة على ا فاظ على عتها ومكانتها على ا ستوى ا لي أو الدو . كما أن عيات الدفاع عـن البيئية تزيد من ضغوطا ا على الفروع (Filiales) لأ ا ترى بأن لديها قدرات مالية كب ة كم إنتمائهـا إ معـات صـناعية قوية (Groupes industriels).

إن إنتساب ا ؤسسات إ معات متعددة ا نسيات يؤثر إ ابا تطويرها لنشاطات لصا البيئة، والسبب يعود إ تبادل ا عارف وا ات ب تلف فروع هذه ا معات. كما تتميز الشركات الأم بتوجهها و بناء سياستها البيئية وفق ا تطلبات الأكثر صـرامة من ب تلف الدول ال تسوق فيها منتجا ا، وبالتا فهي تقوم بتعميم هذه السياسة على كل فروعها ا فيها تلك ال تنشـط دول ذات تشريعات بيئية ضعيفة[35].

1-5-5- التوجهات الإستراتيجية

تؤثر ا يارات الإستراتيجية للشركات بشكل كب على سلوكها البيئي. فا ؤسسات ال تم بالإبداع (Innovation) لديها توجه واضح للإلتزام اه البيئة، لأن تعديل الطرائق الصناعية ووضع أساليب جديدة دف ا د من التلوث هي بالأساس حلول تكنولوجية تعكس مستوى الإبداع ا ؤسسة. لذالك، د أن ا ؤسسات ال تبنت إستراتيجية تكنولوجية هجومية تستخدم أسـاليب إنتـاج أفضل أداء وتستثمر البحث والتطوير، يسهل عليها إدماج ا تغ البيئي إدار ا.

ب أن يتلاءم السلوك البيئي للمؤسسة مع أولويا ا الإستراتيجية وأن لا يعرض قيقها للخطر، وهذا أمر كن. فعلى سبيل ا ثـال، هناك أوجه تشابه كث ة ب نظام إدارة ا ودة ونظام الإدارة البيئية[36]؛ فبإمكان ا ؤسسة الإنطلاق من الأرضية ال توفرها إستراتيجية ا ودة لبناء سياستها ال اية البيئـة. ومفهـوم "النظـام الإداري ا ـدمج (أو نظـام الإدارة ا ند ـ ة)" (Integrated Management System / Système de Management Intégré) يستند بالأساس إ هذه الفلسفة يث مع بـ إدارة ا ودة والبيئة والصحة والأمن ا نظمة.

1-5-6- ا رونة الصناعية

تلعب الإستراتيجية الصناعية للمؤسسة دورا كب ا ديد مدى إلتزامها تطلبات اية البيئة. فبعض من ا ؤسسات ال إستثمرت تكنولوجيات حديثة[37] لا يفكر الإستثمار أساليب إنتاج أكثر نظافة. وعليه، فإن توفر قدر أك من ا رونة أنظمة الإنتاج سوف يسمح بتعديل الطرائق والأساليب ا ستعملة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة.

2- السلوكيات البيئية للمؤسسات

بعد أن تطرقنا ا زء الأول من هذا ا قال إ العوامل ا ددة لسلوك ا ؤسسة اه البيئة، سنتناول جزءه الثا أصـناف هـذا السلوك وعلاقته بعملية صنع القرار ا ؤسسة.

2-1- أصناف السلوكيات البيئية للمؤسسة

كن التمييز بـ ثلاث أصناف من السلوكيات[38]: "السلوك البيئي الدفاعي" (Comportement écodéfensif)؛ "السلوك البيئي ا متثل" (Comportement écoconformiste) و"السلوك البيئي الواعي" (Comportement écosensible).

2-1-1- السلوك البيئي الدفاعي

يستند هذا النوع من السلوك إ منطق ما ت يركز على النتائج الإقتصادية الفورية، فا دف الوحيد ن ينتهج هذا السلوك هـو الربح. ا ؤسسات ال تتبع هذا السلوك تنظر إ الاستثمارات البيئية على أ ا تكلفة غ مفيدة و ب نبها لتعارضها مع مصـلحتها الإقتصادية؛ كما تعت أن ا عطيات البيئية -إذا أخذها بع الإعتبار- هي من إختصاص ا ال التق وهي رد معطيات إضـافية (أي غ أساسية) ديد ا هام.

هذا السلوك تتميز به تلك ا ؤسسات ال هي على إستعداد لدفع غرامات إذا كانت الإستثمارات البيئية ا طلوبة مكلفة. هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ التلاشي تدر يا لأن ا خاطر ا ترتبة عن عدم الإلتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية أصـبحت كب ة ومن غ ا مكن اهلها.

2-1-2- السلوك البيئي ا متثل (ا ساير)

تكتفي ا ؤسسات ال تتميز ذا النوع من السلوك بالإمتثال والإلتزام با عاي ال تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حـ وإن كانت وسائلها التقنية تسمح ا بذلك. هذه ا ؤسسات ترى بأن الإستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من مل ـها لكن ب العمل على التخفيض من مستواها؛ بعبارة أخرى، تنظر إ الإهتمام بالبيئة كأمر ضروري لكن الإستثمار ذلك ب أن فض قدر الإمكان. لذا، فهي تكتفي بالإمتثال للحد الأد للمعاي البيئية القانونية.

هذا الصنف من السلوك، تدخل ا عطيات البيئية إ ا ستويات التنظيمية ا ؤسسة لأ ا تدمج ضمن متغ ات أغلب القـرارات ا تخذة. ا دف الرئيسي ؤسسة ذات سلوك بيئي تثل هو قيق مستوى أفضل من الأرباح مع ا افظة على صور ا من التضرر حالة عدم إلتزامها بالتشريعات البيئية. يؤدي الضغط بالوسائل القانونية با ؤسسات من هذا الصنف إ إدراك ا د الأد من واجبها اه البيئة، لكن أغلب هذه ا ؤسسات لا ترى ذلك أي ميزة إستراتيجية. يعد السلوك البيئي ا متثل الأكثر شيوعا بـ ا ؤسسات.

2-1-3- السلوك البيئي الواعي

يطلق عليه أيضا السلوك "الإستباقي" (Proactif). ا ؤسسات ال تنتهج هذا السلوك دف إ قيق أهداف بيئية تقع مسـتوى أعلى من ذلك الذي دده ا عاي القانونية. والدافع إ ذلك، من وجهة نظر هذه ا ؤسسات، هو أن القوان ا طبقـة لا تعكـس حقيقة القيم الإجتماعية السائدة. الإستثمار البيئي ينظر إليه على أنه ذو مردودية على الأقل ا دى البعيد؛ كما أن ا عطيات البيئـة تصبح عنصرا أساسيا إستراتيجية ا ؤسسة.

ا ؤسسة ال تتميز ذا السلوك تبحث عن الإستفادة بشكل أك من خلال إستباقها للتغ الذي قد يطرأ على التشريعات البيئية (ال تتطور دوما و مزيد من التشدد) وعلى خصائص السوق؛ ومن قواعد علم الإستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة ال تتنبـأ بالتغ وتتخذ إجراءات إستباقية للتعامل معه أفضل من وضع تلك ال تتفاجأ بالتغ وتبحث عن التأقلم معه. وهذا ما يتحقق فعـلا للمؤسسات ال تتب سياسة بيئية إستباقية من خلال حصو ا على مزايا تنافسية متنوعة: إقتصادية، تكنولوجية، إكتساب الشـرعية وا افظ على سلطتها إ اذ القرار (أي تتصرف من موقع الفعل لا من موقع رد الفعل).

عدد ا ؤسسات ال تتب سلوكا بيئيا واعيا قليل، لكنها تزايد مستمر؛ و الغالب هي مؤسسات تنتمي إ معات قوية ولديها قدرات مالية عالية[39]. كن ت ير إعتماد سياسة بيئية إستباقية بالرغبة قيق أحد الأهداف الثلاث التالية:

- **الربح** باقتناص فرص إقتصادية سا ة، وهو ما توفره سوق ا نتجات وا دمات ا ضراء الذي هو ذو حجم كب وينمـو بشكل مطرد وسريع؛ فحسب تقرير لـ "برنامج الأمم ا تحدة للبيئة" (PNUE) صدر ستم 2008م، يقدر حجـم هذا السوق على ا ستوى العا ي بـ 1370 مليار دولار حاليا وسيقارب 2740 مليار دولار سنة 2020م[40]؛
- ـ **"جودة ا وقع" (Qualité du site)** بالبحث عن الشرعية عن طريق ا افظة على الصورة الإ ابيـة للمؤسسـة، و ـ الإدارة الداخلية من خلال تطوير ظروف العمل؛
- ـ **جودة ا نتج** بالأخذ ا سبان خصائصه البيئية.

2-2- السلوكيات البيئية وعملية إ اذ القرار ا ؤسسة

نستنتج من خلال ا قارنة بـ أصناف السلوكيات البيئية على مستوى ا يارات ال تقوم ا ا ؤسسة، أن هناك مقـاربت لإدمـاج ا تغ البيئي عملية إ اذ القرار[41]: "مقاربة إضافية" (Approche additive) و"مقاربة نظامية" (Approche systémique).

2-2-1- ا قاربة الإضافية

تفظ ا ؤسسات ال تعتمد هذه ا قاربة على نفس الأسلوب إ اذ القرار مع إضافة ا عطيات البيئية كإحدى ا تغ ات والعوامـل ا تدخلة صنع القرار. أي، يصبح ا تغ البيئي عنصرا مكملا عملية القرار وذو أ ية متفاوتة. فإذا كانت الأ ية ا عطاة للمـتغ البيئي ضعيفة، فإنه سيتم عز ا يث تصبح من إختصاص ا ال التق ؛ والسلوك البيئي للمؤسسة هذه ا الة يـل إ أن يكـون سلوكا دفاعيا. أما إذا كانت هذه الأ ية أك ، فإن ا عطيات البيئية كن أن تؤدي حـ إ تعديل ا يكلة والتنظـيم السـائدين ا ؤسسة؛ السلوك البيئي للمؤسسة هذه ا الة يوصف بأنه سلوك تثل.

الواقع، تتبع ا ؤسسة ال لديها عدة خيارات ل مشكل معـ أسلوبا للإختيار يستند إ ترتيب العديد من العوامل وا ـتغ ات حسب الأولوية؛ و كن إدراك أ ية ا تغ البيئي هنا من خلال وضعيته هذا الترتيب. و ا قاربة الإضافية، يكون ا ـتغ البيئـي ضمن ا راتب الأو (أي أنه يظهر مبكرا سلم الأولويات) ولكنه لن يكون ا تغ الأهم.

2-2-2- ا قاربة النظامية

تقوم ا ؤسسات ال تتميز ذه ا قاربة بالتعديل ا ذري هيكلية عملية إ اذ القرار بسبب أخذها ا سبان للمعطيات البيئيـة. هذه الأخ ة لن تكون رد معيار للإختيار، بل ستكون ا وجه وا تحكم عملية صنع القرار. فإدماج البعد البيئي دث تغـي ا أسلوب العمل على مستوى ا ؤسسة ككل، أي تتشكل ذهنية جديدة العمل تعكس جوهر القيم ا ؤسسة.

ا عطيات وا علومات البيئية حسب هذه ا قاربة ليست معيارا للإختيار، بل ستشكل وظيفة قائمة بذا ا تعد نظامـا فرعيـا لنظـام ا ؤسسة. هذه "الوظيفة البيئية" (Eco-fonction)، هي ال تتحكم معاي الإختيار الأخرى ا ستعملة ا فاضلة بـ البدائل عند صنع القرار. ـ آخر، تصبح هناك مقارنة دائمة بـ متغ ات إ اذ القرار والأداء البيئي؛ فمثلا، لن ينظر إ سـعر آلـة الإنتـاج كمعطى رد بل يتم ربطه بالأداء البيئي ا، ونفس الشيء بالنسبة لإنتاجيتها وعوامل الإختيار الأخرى. هذه ا قاربة إدماج البعد البيئي عند إ اذ القرار، تتجلى بوضوح ا ؤسسات ال تتميز بسلوك بيئي واع.

خلاصة: من خلال هذه الدراسة، كنا من ديد موعة من العوامل ال تتحكم درجة الإلتزام البيئي للمؤسسة. فالتشريعات البيئية ال أصبحت أكثر ديدا والأدوات الإقتصادية ال أصبحت أكثر فيزا، تدفع ا ؤسسات ا لوثة إ إعتماد سلوك أكثر مسؤولية اه البيئة. كما أن حجم الأخطار ا هددة للبيئة أدى إ ظهور وزيادة الوعي البيئي لدى الرأي العام والذي ول إ ضغوطات ارسها الأطراف ذات ا صلحة على ا ؤسسة دف إدماج البعد البيئي نظام إدار ا. لا تم ا ؤسسات بالبيئة بسبب الإجبار فقط، بل أيضا رغبة منها إقتناص فرص إقتصادية نشأت نتيجة ظهور الأسواق ا ضراء، ونتيجة أيضا لإمكانية قيق ربح إضا توفره بعض ا مارسات البيئية. إن عنصري الإجبار والفرصة الإقتصادية ليسا السبب الوحيدين لإعتماد ا ؤسسة لإستراتيجية بيئية، فهناك دافع آخر مهم جدا يتمثل أخلاقيات ا ديرين الواعون طورة التدهور ا اصل البيئة و اطر التغ ا ناخي. كما أن للعوامل ا وقفية أثرا ديد مستوى ا سئولية البيئية للمؤسسة.

إن تصنيف السلوكيات البيئية للمؤسسة أمر مهم، لكن أي تصنيف هو صا فقط حدود ا صائص وا ميزات ال إستند إليهـا. فهناك العديد من العوامل ا تحكمة ديد موقف ا ؤسسة اه البيئة، ولا كننا ا كم على أي مؤسسة قبل اولة معرفة دوافـع إعتمادها لإستراتيجية معينة دون غ ها من الإستراتيجيات تعاملها مع البيئة.

تستند هذه الدراسة النظرية أساسا إ دراسات سابقة ا وضوع و وث أجريت غالبيتها دول متقدمة تلف واقعها السياسي والإقتصادي والإجتماعي عن واقعنا ا زائر. ولذا، ب القيام بدراسات تطبيقية عرفة العوامل ا ددة وقف ا ؤسسات الإقتصادية ا زائرية، والصناعية منها على وجه ا صوص، اه موضوع اية البيئة وجهودها ا بذولة هذا ا ال.

الإحالات وا راجع:

[1]- "نظرية الأطراف ذات ا صلحة" (Stakeholders Théory / Théorie des parties prenantes) هي مفهوم حديث نسبيا الإدارة يؤكد على أن ا ؤسسة ب أن تعمل على قيق مصا وأهداف يع الأطراف الذين تتعامل معهم، ولا تركز فقط على تعظيم أرباح ا سا والذي تتبناه "نظرية لة الأسهم" (Shareholder Théory / Théorie des actionnaires). وبالرجوع إ الكتابات العربية حول ا وضوع، نلاحظ أن هناك من يستعمل مصطلح "الأطراف ا هتمة" أو "الأطراف ا ستفيدة".

[2]- السياسة البيئية للدولة هي جزء من السياسة العامة، تم بالوقاية من ا شاكل البيئية وتقليل الأخطار النا ة عنها، كما تم عا ة الأضرار البيئية القائمة. كما تسعى إ إ اد وتطوير الإجراءات الفعّالة ماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث.

[3]- وتسمى أيضا أدوات "السيطرة والتحكم" بالنظر إ أصل ا صطلح باللغة الإ ليزية (Command and control).

[4]- يطلق على الأدوات التنظيمية بأدوات ا يل الأول بإعتبارها أو الوسائل ال إستعملتها ا كومات من أجل اية البيئة، ولا تزال إ الآن الأكثر إستعمالا السياسة البيئية؛ تلتها الظهور الأدوات الإقتصادية وال تسمى بأدوات ا يل الثا .

[5]- تتفاوت إهتمامات الرأي العام بقضايا البيئة ب الدول. فشعوب الدول ا تقدمة تو إهتماما كب ا ماية البيئة وال تعت أحد مظاهر جودة ا ياة بعد أن قق ا الرفاه ا ادي. بينما يتضاءل هذا الإهتمام لدى شعوب الدول الأخرى، وال لا زالت حكوما ا تبحث عن التوليفة ا فقودة ب الأهداف الإقتصادية والأهداف البيئية من أجل التوفيق ب طموح شعو ا و الرفاهية ا ادية والضغوط الدولية عليها للإلتزام بتعهدا ا ال اية البيئة.

[6]- Persais E, ***La relation entre l'organisation et son environnement : le cas de l'écologie***, Revue Française de Marketing, n°167, 1998, pp 27-41.

[7]- Bonnieux F & Desaigues B, ***Economie et politiques de l'environnement***, Dalloz, Paris, 1998, pp 124-125.

8- تعد "التكنولوجيا النظيفة" (Technologie propre) من أرقى وسائل اية البيئة لأ ا تقوم حاربة التلوث من ا صدر يث د بالأساس من ظهور ا لوثات؛ على عكس "تكنولوجيا اية السلسلة" (Technologie de/en bout de chaîne)، وتسمى أيضا "تكنولوجيا اية ا دخنة" (End-of-pipe Technology)، وال تعا ا لوثات بعد حدوثها.

9- Salamitou J, ***Management environnemental : application à la norme ISO 14001 révisée***, Dunod, Paris, 2004, p24.

10- Raspiller S & Riedinger N, ***Les différences de sévérité environnementale entre pays influencent-elles les comportements de localisation des groupes français ?***, Economie et prévision, N°169, Paris, 2005, pp197-210.

11- سيتم التطرق إ هذا النوع من السلوك والسلوكيات الأخرى بالتفصيل ا زء ا وا (رقم 2) من هذا ا قال.

12- إن إلتزام ا ؤسسات با عاي البيئية أمر جيد، لكن الإكتفاء بتحقيق مستوى الأهداف البيئية ال ددها هذه ا عاي ليس هو الوضع الأفضل للبيئة وللمؤسسة، لأن هذه الأهداف هي أغلب الأحيان دون ا ستوى الذي كن قيقه الواقع.

13- Chiroleu-Assouline M, ***Efficacité comparée des instruments de régulation environnementale***, Notes de synthèse du SESP (Ministère de l'Ecologie, de l'Energie, du développement durable et de l'Aménagement du territoire), n° 167, Paris, 2007, p6.

14- يعد "مبدأ عدم اليق " (Le principe d'incertitude) من أهم ا بادئ نظرية الكم بعد أن صاغه العا الأ ا هايزن ج عام 1927م، و ينص على أنه لا كن ديد خاصية مقاسة من خواص لة كمية إلا ضمن حدود معينة من عدم التأكد؛ أي أن ديد إحدى ا اصيت بدقة ذات عدم تأكد ضئيل يستلزم عدم تأكد كب قياس ا اصية الأخرى.

15- "نظرية (برهان) عدم الإكتمال" (Théorème d'incomplétude) هي نظرية ا نطق الرياضي برها ا من قبل كورت غودل عام 1931م، وهي تتشكل من نظريت وتش إ دودية يع الأنظمة الشكلية ا ساب.

16- Beaumais O & Chiroleu-Assouline M, ***Economie de l'environnement***, Bréal, Paris, 2001, pp78-83.

17- منظمة اليونسكو، ***العو ة و التنمية ا ستد ة: أي هيئات للضبط***، على ا ط، (تاريخ الإطلاع 2008/10/25)، http://www.unesco.org/most/sd_arab/Fiche3a.htm

18- OCDE, ***Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement : Efficacité et combinaison avec d'autres instruments d'intervention***, OCDE, Paris, 2003, pp20-21.

19- Bürgenmeier B, ***Economie du développement durable***, De Boeck, Bruxelles, 2éme édition, 2005, pp138-140.

20- Persais E, Op-cit, pp30-31.

21- Boiral O, ***Protéger l'environnement naturel et la santé des travailleurs***, Revue Internationale de Gestion, Volume 22, N°4, Montréal, 1997, p51.

22- Chauveau A & Rosé J.J, ***L'entreprise responsable***, Editions d'organisation, Paris, 2003, p11.

23- Folus D, ***Apports de l'assurance et des marché de capitaux à la gestion des risques environnementaux***, XIIème Conférence de l'AIMS, Carthage, Juin 2003, pp10-12

24- Lanoie P & Laplante B, ***Des billets verts pour des entreprises vertes***, Revue Internationale de Gestion, Volume 17, N°4, Montréal, 1992, pp41-47.

25- Laville E, ***L'entreprise verte***, Village Mondial, Paris, 2002, p71.

26- الولايات ا تحدة الأمريكية على سبيل ا ثال، ا معيات البيئية ثلة على مستوى الس إدارة العديد من الشركات؛ كما أن البعض منها يعرض خ اته ومعارفه البيئية وأيضا يقترح ضمان بعض ا نتجات أو أساليب الإنتاج أمام الرأي العام (الإشهاد بسلامتها بيئيا) مقابل ا صول على مساعدات مالية أو رعاية نشاطا ا من طرف ا ؤسسات ا ليفة.

[27]- Boiral O & Jolly D, Stratégie, compétitivité et écologie, Revue Française de Gestion, N° 89, Paris, 1992, pp80-95.
[28]- Lanoie P & Tanguay G.A, ***Dix exemples de rentabilité financière liés à une saine gestion environnementale***, Cahier de recherche CIRANO, N°05-98, Montréal, 1998, p3.
[29]- Chauveau A & Rosé J.J, Op-cit, pp278-280.
[30]- Butel-Bellini B, ***l'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production***, Thèse de Doctorat en sciences de gestion, IAE, Université des sciences et technologies de Lille, 1997, pp192-194.
[31]- Boiral O, ***Environnement et gestion***, Les Presses de l'Université Laval, Laval, 2007, p299.
[32]- Ibid, pp180-181.
[33]- Gallez C & Moroncini A, ***Le manager et l'environnement***, Presse polytechniques et universitaires Romandes, Lausanne, 1ére édition, 2003, pp1-2.
[34]- Persais E, Op-cit, pp36-37.
[35]- Froger G & Andriamahefazafy F, ***Les stratégies environnementales des organisations internationales dans les pays en développement : continuité ou ruptures ?***, Mondes en développement, Volume 31, N°124, Bruxelles, 2003, pp49-76
[36]- مد عبد الوهاب العزاوي، ***أنظمة إدارة ا ودة والبيئة***، دار وائل، عمان، الطبعة الأو ، 2002، ص222.
[37]- التكنولوجيات ا ديثة ليست بالضرورة تكنولوجيا نظيفة، فالعديد من أساليب الإنتاج ا ديثة تركز على السرعة والدقة أداء العمل أكثر من إهتمامها بالأثر البيئي للعملية الإنتاجية.
[38]- Butel-Bellini B, Op-cit, pp141-150
[39]- ا ؤسسات ا تتميز ذه ا صائص (ك ا جم، القدرة ا الية العالية، ا صة السوقية الأهم) هي الشركات الك ى الرائدة ال نشاطها وهي ا دث التغي وتقوم ا ؤسسات الأخرى بإتباعها وتقليدها.
[40]- PNUE, ***Information Presse,*** Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE)**,** En ligne, (Page consulté le 15/12/2008), http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=545&ArticleID=5929&l=fr
[41]- Butel-Bellini B, ***La prise en compte de la protection de l'environnement dans le management de l'entreprise***, Journée d'étude AIMS : Développement durable et entreprise, Angers (France), 2003, pp8-9.

من اجل تنمية صحية مستدامة ا زائر

أ. بومعراف إلياس جامعة سطيف
أ.د. عماري عمار جامعة سطيف

ملخص : يتناول هذا ا قال بالتحليل واقع الصحة با زائر وعلاقا ا بالتنمية ا ستدامة. كما يقف على موعة العوائق ال تقف أمام قيق أهدافها والسبل الكفيلة عل الصحة مستدامة ا زائر.

الكلمات ا فتاحية: الصحة، الفقر، الأمراض، العلاج، ا راكز الاستشفائية، التنمية ا ستدامة، الصحية ا ستدامة.

هيد : لقد أصبحت مسألة الصحة من الشواغل الأكثر أ ية ال التنمية تلف ا تمعات، سواء تلك ا تقدمة او ا تخلفة، وذلك بوصفها من ب أهم العوامل ال تساهم قيق التنمية ا ستدامة وأحد مؤشرا ا على حد سواء. ففي ح ثل الصحة قيمة حد ذا ا، فإ ا تعت كذلك مفتاحا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية. فالتنمية الصحية ثل عنصراً هاماً عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث من غ ا مكن قيق تنمية حقيقية، دون س وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية وهدفها، ذلك إن الإنسان ا كتمل صحياً هو القادر على بناء تنمية صحيحة و مستدامة ؛ من جانب آخر، إذا ما كان العامل ا باشر والرئيسي ال الصحة هو التحكم ا رض والتطبيب عا ته، فان هناك العديد من العوامل ا ا ة وال تقع خارج نطاق التحكم ا باشر لقطاع الصحة. ويقترن ذلك بقطاعات ا ياه والصرف الصحي والتعليم وا ياة ا ضرية والريفية والإسكان والطاقة والزراعة و خاصة البيئة.

لقد شهدت السنوات الأخ ة من حياة ا تمع ا زائري بعض النمو والا ازات ميادين عديدة ا ذلك س صحة الناس. فقد شهدنا ا ازات هامة ال فيض معدلات الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال و ك الناس من الوصول ا ا ياه العذبة والسكن اللائق وغ ها. كما شهدنا إحراز كب ا ياكل الصحية والوسائل التابعة ا. من جانب أخر طرأت تغ ات جذرية كمية ونوعية على ا شهد الصحي من حيث عدد ا ياكل والإمكانيات وكذا ا عنيو العامل ا ال الصحي على مدى العقد ا اضي، خاصة مع ولوج القطاع ا اص ال الصحة وأصبح سندا داعما هود الدولة لترقية ا ستوى الصحي ا زائر.

رغم كل أشكال هذا التقدم ا ال الصحي ا ؤكدة، يضل ضعف ا الة الصحية يشكل احد القيود ال تعوق العملية التنموية ا ستدامة. انطلاقا من هنا فان الإشكالية ال كن طرحها هذا ا ال تتمحور حول تساؤل أساسي وهو: ما هو واقع الصحة ا زائر وما هي سبل تطويرها لتحقيق تنمية صحية مستدامة. للإجابة على هذا التساؤل فإننا سنعا ا وضوع النقاط التالية:

1. التنمية والتنمية ا ستدامة؛
2. مفهوم التنمية الصحية ا ستدامة؛
3. واقع التنمية الصحية ا زائر؛
4. معوقات التنمية الصحية ا زائر؛
5. سبل التنمية الصحية ا ستدامة ا زائر.

1- التنمية والتنمية ا ستدامة: لطا ا ربط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي، بل ح أ ا مفهومها الضيق كانت تتماثل إ حد كب فهوم النمو الاقتصادي[1]. ومع صدور تقارير برنامج الأمم ا تحدة الإ ائي، يعد مفهوم التنمية مقتصرا فقط على النمو

الاقتصادي، بل تعداه للتأكيد على ضرورة سـ ظروف ونوعية ا ياة ا ادية وا عنوية وا ريات السياسية وباقي ا وانب ذات العلاقة با ياة الإنسانية. وهكذا برزت نقلة إضافية التعريف فهوم التنمية، بإضافة البعد الزم ا من منطلق وجوب توفر العدالة استفادة الأجيال القادمة من عوائد التنمية، وبذلك أصبحت التنمية ا ستدامة. لقد التطرق لأول مرة بشكل ر ي إ مفهوم التنمية ا ستدامة سنة 1987 من خلال نة (Brundtland) ال عرفتها بأ ا "تلبية احتياجات ا يل ا ا دون ا ساس باحتياجات الأجيال القادمة[2]"، فهي " موعة من السياسات والأنشطة ا وجهة و ا ستقبل[3]". فالتنمية ا ستدامة ليست نقلة واحدة، ولكنها عملية مستمرة ومطردة كن يع أفراد ا تمع من توسيع نطاق قدرا م إ أقصى حد كن وتوظيفها ا يكفل قيق صلة ارها ا يل ا اضر كما ارها الأجيال القادمة[4].

إن استمرار وتصاعد التحسن نوعية ا ياة ا ادية وا عنوية، ا ريات السياسية والاستفادة العادلة من نتائج التنمية للجيل ا اضر والأجيال القادمة، يع أن التنمية ا ستدامة هي عملية مستمرة ونقلة نوعية إطار مطرد مترابط حـ تصبح عملية التنمية ا ستدامة عملية تلقائية إ حد كب ، كما هو سائد معظم الدول ا تقدمة.

من خلال تعريف التنمية ا ستدامة، د أن مفهومها أ ل من مفهوم التنمية الذي يركز على النظرة الثابتة للنمو الاقتصادي، فالتنمية ا ستدامة ا أبعاد تتجاوز ا دود الاقتصادية لتشمل ا وانب الصحية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغ ها من ا وانب ذات الصلة ياة الأفراد. إضافة إ ذلك، د أن اور التنمية ا ستدامة ذات علاقة متداخلة ومتفاعلة فيما بينها.
إن التنمية ا ستدامة هي عملية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة مستقلة من اجل إحداث تغ ات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات ا تمع و سـ مستمر ومتواصل لنوعية ا ياة فيه.

2- مفهوم التنمية الصحية ا ستدامة: لقد أصبحت الصحة من الأمور الأكثر أ ية ال التنمية، وذلك بوصفها من العوامل ال تسهم التنمية ا ستدامة وأحد مؤشرا ا. فلا كن قيق تنمية مستدامة بدون سكان أصحاء. ففي حـ ثل الصحة قيمة حـد ذا ا، فإ ا تعت كذلك مفتاحا للإنتاجية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقا . ذلك أن العديد من حالات التـردي الصـحية والصحة ا عتلة تؤثر تأث ا كب ا النمو والتنمية. ولأول مرة تناولت اجتماعات لس الأمن و موعة الثمانية وا نتدى الاقتصـادي العا ي ومنظمة التعاون والنمو الاقتصادي صراحة القضايا الصحية بوصفها قضايا إ ائية[5].

لقد نص ا بدأ الأول من إعلان ريـو للبيئة والتنمية على أن "البشر يقع صميم الاهتمامات ا تعلقة بالتنمية ا ستدامة، و ق م أن يوا حياة صحية ومنتجة وئام مع الطبيعة[6]". فلا كن قيق التنمية ا ستدامة مع تفشي الأمراض ا هلكة، كما يتعذر ا فاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. فعلى سبيل ا ثال، فتك ف وس نقـص ا ناعة لاي البشر أكثر سنوات أعمارهم الإنتاجية، كما أنه لا يزال تلوث ا اء وا واء يؤدي ياة ا لاي كل عام، أغلبهم مـن سكان الدول النامية[7]. هذا الإطار أكدت الدكتورة مارغ تشان ا ديرة العامة نظمة الصحة العا ية " أن التنمية الصحية للفـرد تؤدي إ تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية[8]". فالصحة ا يدة تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة وتسـاهم الاستقرار الاقتصادي وا ماية البيئية. لذلك فإنه من أهم غايات التنمية ا ستدامة هو حق كل إنسان بالتمتع بـأعلى مسـتوى مـن الصحة كن بلوغه، خاصة وأن هناك اتساعا فهوم الصحة، فلم يعد مفهومها يقتصر على عدم وجود ا رض، بل تعداه ليشمل حالة كاملة من الأداء العقلي وا سدي، وبذلك يتسع مفهوم الصحة ليشمل ميادين أخرى ذات تأث مباشر عليها، إذ إن العديـد مـن العوامل ا ا ة ميدان الصحة وا رض تقع خارج نطاق التحكم ا باشر لقطاع الصحة، ويقترن بالقطاعات البيئية وا ياه والصرف

الصحي والزراعة والتعليم والمياه الحضرية والريفية والتجارة والسياحة والإسكان والأمن. ويمثل التصدي لسلبيات هـذه العوامـل مفتاحا لقيام تنمية صحية مستدامة، ويحقق تحسن مطرد في قطاع الصحة على المدى الطويل.

3- واقع التنمية الصحية في الجزائر: إذا كان الدخل الوطني يعد مؤشرا مباشرا للوقوف على ما يتحقق من تنمية اقتصادية لبلد ما، فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة للتنمية الصحية. ذلك أن التغيرات التي يعرفها المحيط، التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، والاهتمام المتزايد للسكان بالصحة، إضافة إلى طبيعة الخدمة الصحية باعتبارها تمثل أساسا خدمة اجتماعية كلها عبارة عن عوامل أدت إلى وجود تساؤلات حول واقع وأهمية التنمية الصحية. فلا يوجد هناك اختلافا حول مبدأ الرفع من مستوى التنمية الصحية ولكن الاختلاف يكمن حول الأهداف المرتبطة بها والأساليب المستعملة في تحقيقها وتقييمها.

3-1. واقع التنمية الصحية الوطنية حسب أسلوب التكلفة- الفعالية : عادة ما يقاس المستوى الصحي لبلد ما بمعدل الأمل في الحياة، والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الأفراد. فكلما ارتفع معدل الأمل في الحياة كلما دل ذلك عن ارتفاع مستوى التنمية الصحية. ومن بين الأساليب المستخدمة في تقييم مجهودات بلد ما في مجال التنمية الصحية نجد أسلوب التكلفة - الفعالية الذي يعد من الأساليب الأكثر استعمالا نظرا لسهولته وإمكانية تطبيقه. ويعتمـد هذا الأسلوب على مبـدأ أن هـدف النظـام الصحي يتمثل في تعظيم صحة السكان (الفعالية) اعتمادا على الموارد المتوفرة (التكلفة)[9].

من اجل تقييم التنمية الصحية وفقا لهذا الأسلوب، يمكن اللجوء إلى تقسيم المعيارين السابقين إلى العديد من المعايير الفرعية:

- بالنسبة لتقييم الحالة الصحية للسكان، يمكن استخدام معاملات خاصة بالوفيات والحالات المرضية كـمعدل الأمل في الحياة، معدل الوفيات حسب السن، معدل الإصابة بالأمراض، عدد الحالات المرضية، معدل العجز وغيرها.
- أما بالنسبة إلى مستوى نفقات الصحة، فإن المعايير المستخدمة عادة، تتمثل في نسبة النفقات الصحية إلى الناتج المحلي الإجمالي أو المبلغ الإجمالي للنفقـات المخصصة للصحة.

والجدول رقم (1) يبين تطور معدل الأمل في الحياة ومؤشر النفقات الصحية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالإنفاق الصحي في الجزائر.

على الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن الظروف المعيشية[10]، فإن ذلك لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري. فمعدل الأمل في الحياة يعكس فقط متوسط عدد السنوات التي يعشها الفرد ولا يظهر طبيعة الأمراض التي يعيشها مجتمع ما. فقد شهدت الجزائر نقلة فيما يخص طبيعة المرض خاصة بالنسبة للأمراض المتنقلة بفعل سوء شروط النظافة العامة وارتفاع معدل المؤثرات الصناعية (حوادث المرور، الأمراض القلبية، السرطان، حوادث العمل والأمراض العقلية)[11]. فالأمراض المتنقلة مثلت 28% من أسباب الوفاة سنة 2002[12].

لقد شهدت الجزائر تغيرا واضحا في الهيكلة المرضية بفعل الارتفاع في الأمراض المتنقلة والأمراض المزمنة. فمن خلال إحصائيات وزارة الصحة والسكان، جدول رقم (3)، نجد ظهور العديد من الأمراض المزمنة كداء السكري، الأمراض القلبية، السرطان والأمراض العقلية. كما لا ننسى أن هناك ارتفاع في الأمراض المتنقلة عبر المياه[13] كالتفوييد، الديفتريا، البوحمرون وغيرها والناتجة أساسا من أزمة السكـن وارتفـاع مستويات الفقـر وضعف المؤسسات الاجتماعية والصحية للقيام بدورها. كما أن مرض السرطان أصبح يمثل أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في الجزائـر، ذلك أن كـل سنـة يتم إحصاء 30000 حالة جديدة بارتفاع يقدر بـ 50% مقارنة بالعشـرية الماضيـة[14]. هذا ما يدل على ضعف النظام الصحي الذي ما زال يبحث عن سياسة عامة لرفع المستوى الصحي للجزائريين. والجدول (رقم 2)،يبين تركز أهم الأمراض المزمنة حسب السن والجنس.

نلاحظ من خلال ا دول كذلك، أن معدل الأمراض ا زمنة بلغ 10.5% سنة 2006. كما يلاحظ أيضا ارتفاع الإصابة بالأمراض ا زمنة بالنسبة للفئة العمرية 60 سنة فما أكثر خاصة بالنسبة للجنس الأنثوي. ويرجع هذا بشكل أساسي ان هذه الفئة عانت كثا الفترات العصيبة ال عاشتها ا زائر.أما من حيث طبيعة الأمراض ا زمنة د أن كل من مرض ارتفاع ضغط الدم ومرض السكر ثلان أكثر الأمراض انتشارا خاصة بالنسبة للفئة العمرية ب 35 سنة وأكثر من 60 سنة. ا دول رقم (3)يب طبيعة الأمراض ا زمنة وتوزيعها حسب السن.

من جانب أخر، نلاحظ، ان مرض ارتفاع ضغط الدم وأمراض السكر ثل أهم الأمراض ا زمنة ال يعا منها ا تمع ا زائري، وال وصلت نسبتها 4.38% و2.10% على التوا . أما من ناحية الانتشار، د ان الفئة السكانية ال يتجاوز سنها الستة السنة ثل أك فئة تعا من الأمراض ا زمنة، فأكثر من 31% من هذه الفئة تعا من الارتفاع ضغط الدم وأكثر من 12.5% تعا من أمراض السكر.إن الارتفاع السن إضافة إ ضعف تكفل النظام الصحي با رضى، أدى إ ارتفاع متزايد الأمراض ا زمنة.

3-2. واقع التنمية الصحية الوطنية حسب ا نظمة العا ية للصحة : لقد عرفت منظمة الصحة العا ية الصحة سنة 1970 على أ ا " حالــة لعــدم ا ــرض"، ع أن ا ستوى الصحي حسب هذا التعريف يعكس أثر الأمراض ا وجودة ا تمع. ولكن بعد سنوات 1970 أصبح مفهومها أكثر اتساعا لأ ا أصبحت ثل "حالــة كاملــة للأداء ا ــادي والعقلــي[15]". وبالتا أصبحت التنمية الصحية أكثر اتساعا وتعقيدا، لأ ا تأخذ بع الاعتبار ا وانب النفسية والاجتماعية وال تعد صعبة للتقييم. وقد قدمت منظمة الصحة العا ية تقريرا سنة 2000 حول الصحة العا وا عنون بــ "تقرير حول أداء الأنظمة الصحية العا 2000، من أجل نظام صحي أكثر أداء" والذي نشره 24 جوان 2000. لقد قامت ا نظمة من خلاله بتوسيع معاي تقييم الأداء الصحي للمقارنة ب الأنظمة الصحية ووضع إستراتيجية عا ية للصحة هدفهــا[16]، وضــع أنظمــة صحيــة تسمــح بعدالة ا دمات الصحية و سينها، الاستجابــة للاحتياجات الشرعية للأفراد والعدالــة فــي ا سا ــة ا اليــة ".

3-2-1. معاي تقييم التنمية الصحية : عرفت ا نظمة العا ية للصحة، النظام الصحي على أنه " موع ا وارد وا نظمات والأطراف ال تساهم القيام بأنشطة صحية. والنشاط الصحي عبارة عن كل هود يكون هدفه الأساسي اية و س الصحة سواء كان ذلك إطار الصحة الفردية أو الصحة العمومية أو إطار متعــدد القطاعــات[17]". فالنظام الصحي حسب تعريف منظمة الصحة العا ية توي على كافة الأنشطة ال دف إ س الصحة، سواء كانت مؤسسات صحية عمومية أو خاصة، اعية أو فردية.

3-2-1-1. س ا ستوى الصحي : إن النظام الصحي ا يد قبل كل شيء هو ذلك النظام الذي يساهم س مستوى الصحة للسكان. فحسب منظمة الصحة العا ية فإنه لا يكتف فقط با فاظ أو س متوسط ا ستوى الصحي تمع مع الوقت الذي يوجد فيه ارتفاع نسبة الفوارق ب السكان ال ا صول على ا دمات الصحية، وأن التطور متوسط ا ستوى الصحي يستفيد منه ميسوري ا ال والذين هم صحة جيدة. فهدف س الصحة ينقسم إ عامل : عامل متعلق با ودة وال ثل أحسن مستوى صحي؛ وعامل متعلق بالعدالة توزيع الصحة وال ثل أقصى درجة تقليص الفوارق ب الأفراد وا ماعات ال ا صول على ا دمات الصحية.

لقد قامت ا نظمة بتقييم ا ستوى الصحي عدل الأمل ا ياة مصحح من العجز (Espérance de Vie Corrigé de l'Incapacité). وتعرف ا نظمة هذا ا عدل بأنه "الأمل ا ياة مع وجود مساواة صحة كاملة". فتقدير معدل الأمل ا ياة

اعتمادا فقط على الوفيات سوف يسيء لعملية المقارنة بـ الأنظمة الصحية. إن استبعاد الأفراد العاجزين حساب معدل الأمل الحياة له أهمية بالغة تقييم المستوى الصحي بشكل عادل، ذلك أن حالات العجز والاعاقة جد منتشرة الدول المتخلفة، أين يكون الأطفال والنساء عرضة للعديد من الأمراض كالشلل والعمى ومن أثار العجز بفعل العديد من الأمراض الاستوائية كحمى المستنقعات وداء البقاريات (Paludisme, Schistosomiase). إضافة إ ذلك د ان معظم الدول المتخلفة خاصة منها الدول الافريقية تعا من الصراعات العرقية والحروب ال أدت إ ارتفاع مستويات الاعاقة خاصة الاعاقات الجسدية والنفسية.

3-2-1-2. استجابة النظام الصحي : تعكس درجة استجابة النظام الصحي المعايير الخاصة بـ " الاستقلالية، العزة، الثقة وتوجه المريض ال كم العلاقات بـ الأفراد و تلف الوحدات المكونة للنظام الصحي[18]". فهذا المعيار يختلف عن معيار الرضى على الخدمات الصحية المقدمة والذي يعكس مدى توقع الأفراد من الخدمات الصحية. فلا تقيم درجة الاستجابة فقط بقدرة النظام الصحي على الاستجابة الحاجات السكان وال تظهر نتائجها على الجانب الصحي، وإنما تقاس بأداء الأنظمة الأخرى ذات العلاقة بالصحة كالخدمات الوقائية والعلاجية. إذ تؤكد المنظمة العالمية للصحة على وجود أنظمة ا درجة استجابة جد ضعيفة. فالنظام الصحي الذي يستجيب لاحتياجات المرضى يساهم سن الصحة لأن المرضى المرتقب سوف يكونون أكثر فيزا للحصول على الخدمات الصحية إذا كانوا يعتقدون بأنهم سوف يعاملون بشكل جيد. ففي المجتمعات المصنعة، تلف فترة الانتظار للتدخلات الجراحية غير المستعجلة من بلد إ أخر، فمنظمة الصحة العالمية تعترف بأن التدخلات الجراحية تقدم بشكل فردي وتعتمد على حالة المريض، وبالتالي لا يمكن حصر درجة الاستجابة للنظام اعتمادا على الخدمات الصحية فقط. فالمفهوم العام لدرجة الاستجابة يمكن أن يصنف إ عاملين : عامل متعلق باحتـرام المرضـى والذي يمكن اعتباره، أنه غير موضوعي لأنه يقيم بالدرجة الأولى من طرف المرضى و ص الجوانب المتعلقة ببعض الانشغالات ال يطرحها المرضى باستمرار باعتبارهم زبائن النظام الصحي. والعامل الثاني متعلق بكيفيـة استجابـة النظـام الصحـي للانشغالات المتكررة للمرضى وعائلاتهم باعتبارهم زبائن النظام الصحي وال يمكن ملاحظتها بشكل مباشر المؤسسات الصحية.

إن هدف تقييم هذا العامل حسب تقرير منظمة الصحة العالمية هو العمل على تفادي تأثيرات الاختلاف المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أنه عادة ما يكون "الفقراء" أقل إلحاحا من "الأغنياء" الطلب على الخدمات الصحية، ويكتفون بخدمات صحية قليلة مقارنة باحتياجاتهم. وبالتالي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار معيار درجة الاستجابة هذا التفاوت المستوى الثقافي والاجتماعي للبلدان. ويعتمد هذا المعيار على توقعات واحتياجات السكان من النظام الصحي.

3-2-1-3. التمويل العادل للنظام الصحي: إن التمويل العادل للنظام الصحي يفترض أن المساهمة المالية ال تتحملها كل عائلة بسبب ارتفاع تكاليف النظام الصحي، تكون موزعة حسب قدرة كل عائلة على السداد وليس حسب درجة خطورة المرض، أن هذا المعيار يقيم العدالة توزيع الصحة حسب القدرة التمويلية للفرد وليس على أساس حالته المرضية. فالمبدأ العام القائل بأن "تتحصل بقدر ما دفعنا" يعد مبدأ عادلا المعاملات التجارية، ولكنه لا يصلح على الإطلاق ال العناية الصحية. ويرى تقرير منظمة الصحة العالمية هذا الشأن " أن الخدمات الصحية تكون ولة بشكل عادل إذا كانت هناك مساواة بـ المصاريف الصحية والمصاريف غير الغذائية لكافة العائلات، بشكل مستقل عن مستويات دخولهم ومستويات صحتهم ومستويات استخدامهم للنظام الصحي[19]". وهذا يعني أن حصة المصاريف الصحية تكون نسبيا متساوية مع حصة المصاريف غير الصحية لكل عائلة. فالعائلات ذات مستويات دخول منخفضة لديها مصاريف غير غذائية منخفضة مقارنة بالعائلات ذات مستويات دخول مرتفعة وبالتالي ب

أن تتحمل مصاريف صحية منخفضة. فمعيار ا سا ة ا الية العادلة يعد هدفا اجتماعيا عن طريق البحث عن التوازن ا صول على ا دمات الصحية ب مسا ة العائلات ا يسورة ومسا ة العائلات الفق ة ومسا ة الدولة لتفادي عدم قدرة ا رضى من الاستفادة من النظام الصحي لأسباب مالية ا قد يعرضهم شاكل صحية كب ة.

3-2-2. أداء النظام الصحي ا زائري حسب أسلوب ا نظمة العا ية للصحة : حسب تقرير منظمة الصحة العا ية تل فرنسا ا رتبة الأو ال النظام الصحي جدول رقم (5). أما عمان فتأ على رأس القائمة ال ا ستوى الصحي. ح أن معظم الدول الإفريقية تل ا راتب الأخ ة حسب تقييم ا نظمة. وبالنظر إ ترتيب الدول حسب ا نظمة د أنه لا يوجد هناك ارتباط ب ا ستوى الصحي، مستوى النظام الصحي والإنفاق الصحي. فالولايات ا تحدة الأمريكية تل ا رتبة الأو ال الإنفاق الصحي على الفرد، دها ا رتبة 72 و37 ال ا ستوى الصحي ومستوى النظام الصحي على التوا .

أما ا زائر فتحتل ا رتبة 45 ال ا ستوى الصحي وا رتبة 81 ال النظام الصحي (جدول رقم 4). وهذا ما يدل على أن ا ستوى الصحي للسكان غ مرتبط بالنظام الصحي بقدر ما هو مرتبط تغ ات اجتماعية وثقافية واقتصادية أخرى. حيث يلاحظ أن هناك عدم تكافؤ ب ترتيب ا زائر ا ال الصحي و ال النظام الصحي. فقد احتلـت ا زائر ا رتبـة 84 ال معدل الأمل ا ياة من ب 192 دولة عضوة منظمة الصحة العا ية. وبالنظر ستوى توزيع ا دمات الصحية الذي يتواجد مستويات متدنية حيث تل ا زائر ا رتبة 110. كذلك بالنسبة عيار الاستجابة اجات السكان حيث دها تل ا رتبة 91 من موع الدول العضوة. أما بالنسبة لعدالة ويل النظام الصحي د أن ا زائر تل الرتبة 75. وهذا ما يؤكده السيد عبد اللطيف بن أشنهو مقال له أن ا ؤسسات الصحية العمومية لازلت بعيدة عن مستويات الأداء، خاصة فيما يتعلق "بالظروف غ ا يدة لاستقبال وإقامة ا رضى، ندرة الأدوية وارتفاع معدل الانتظار"، إضافة إ قلـة النظافة والتأخر معا ة ا رضى[20].

نش هنا، انه مع الا فاض ا سوس نسبة وفيات الأطفال إلا أن هذه النسبة تبقى نوعا ما مرتفعة مقارنة ببعض الدول، كما أن هناك فوارق واضحة ال ا صول على ا دمات الصحية. أما ما ص إ از الأهداف د أن 98 دولة تتبوأ مراتب أحسن من ا زائر.نفس الشيء، فيما ص مستوى الإنفاق الصحي د أن ا زائر تل ا رتبة 114 من موع 192 دولة.

4- معوقات التنمية الصحية ا زائر:

تعا ا زائر من العديد من ا عوقات ا أثرت سلبا على واقع التنمية الصحية. و كن إ ال هذه ا عوقات – بالنظر لواقع القطاع الصحي- النقاط التاليـة:

1-4. معوقات مرتبطة بقطاع العناية الصحية : على الرغم من ا هودات ا قامت ا ا زائر لأجل الرفع من ا ستوى الصحي للسكان، إلا أ ا تبقى دودة بالنظر للمجهودات ا بذلتها البلدان الأخرى. و كن إ ال هذه ا عوقات ضعف ويل القطاع الصحي وقلة وسوء توزيع ا ياكل الصحية على التراب الوط مقارنة باحتياجات ا تمع الصحي.

1-1-4. ضعف ويل القطاع الصحي : على الرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي الوط ، إلا أنه مازال بعيدا عن ا ستويات ا ققة الدول ا تقدمة، وح الدول ذات ا صائص ا شتركة مع ا زائر كمتوسط الدخل الفردي. فمن خلال ا دول رقم (6) د أن هنـاك نقصا الاهتمام الذي تليه ا زائر للقطاع الصحي وهذا ما يتجلي تذبذب معدل النفقات الصحية إ موع الثروة الوطنيـة (النـاتج ا لي الإ ا)، وكذا ا فاض متوسط الفرد من الإنفاق الصحي بسبب ارتفاع عدد السكان.

فحسب مؤشر الإنفاق الصحي إ الناتج ا لي الإ ا د أن الولايات ا تحدة الأمريكية تأ على رأس القائمة بالنسبة للعا أ ع. إذ ثل نصيب الصحة 13.1% سنة 1999 ل تفع إ 15.2% سنة 2003. كما أنه معظم الدول ا تقدمة يتراوح هذا ا ؤشر فيها ب 9% و15.2%. ففي أ انيا مثلا تتراوح نسبة نفقات ا دمات الصحية من 10.8% إ 11% للفترة ا متدة من سنة 1999 إ سنة 2003. بينما صرفت فرنسا سنة 2003 ما يعادل 13.1% من نا ها ا لي على ا دمات الصحية.

أما ا زائر فإنه يتجاوز هذا ا ؤشر 3.8%، وهو أقل من ا ارت ا غرب وتونس واللتان اوز معدل إنفاقهما على ا دمات الصحية 5% من الناتج ا لي الإ ا وأقل ا هو لدى متوسط الدول العربية. حـ د أن الإنفاق الصحي للدول ا تقدمة كالولايات ا تحدة، أ انيا، سويسرا وفرنسا ا توسط يفوق نظ ه الدول العربية. وهذا ما يعكس عدم الاهتمام الذي توليه ا زائر للجانب الصحي مقارنة بالدول الأخرى. فمستوى ويل القطاع الصحي الوط ما زال بعيدا عن ا ستويات ا ققة الدول ا تقدمة وحـ الدول العربية.

إن معدل النفقات الصحية إ الناتج ا لي الإ ا يعكس مدى اهتمام الدول بصحة مواطنيها، إلا أنه لا يعكس مبدأ العدالة توزيع الإنفاق الصحي أو ما كن أن نطلق عليه عدالة الوصول إ ا دمات الصحية وا كن حسا ا توسط نصيـب الفـرد من الإنفاق الصحي العام. وا دول رقم (7) يبـ متوسط الإنفاق الصحي الدول العربية وبعض الـدول ا تقدمة للفترة ا متدة من 1999 إ 2003.

سب مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الإ ا تأ الولايات ا تحدة على رأس دول العا أ ع، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الإ ا 5711 دولار سنة 2003، تليها أ انيا بـ 5035 دولار فرنسا بـ 3204 دولار بنفس السنة. ولا ال للمقارنة بـ الدول ا تقدمة ومتوسط الدول العربية ال الإنفاق الصحي بالنسبة للفرد والذي يتجاوز ا توسط 241 دولار بـ سنة 1999 وسنة 2003.

أن نسبة النفقات الصحية إ الناتج ا لي الإ ا الدول ا تقدمة مرتفعة، كما نصيب الفرد من النفقات الصحية هو كذلك ارتفاع. وهذا ما يعكس ا ستوى الصحي والعدالة توزيع ا دمات الصحية ذه البلدان. ففرنسا مثلا احتلت ا رتبة الأو عا يا ال النظام الصحي. مع أن بعض الدول النامية ذات الدخل ا رتفع لديها مستويات منخفضة من النفقات الصحية إ الناتج ا لي الإ ا إلا أ ا تشهد مستويات مرتفعة نصيب الفرد من النفقات الصحية بفعل ا فاض عدد السكان، حيث يقترب هذا ا ؤشر من 900 دولار سنويا. فقطر تصرف ا توسط 862 دولار لكل فرد سنة 2003، وتصل الإمارات العربية ا تحدة إ مستوى 661 دولار، تليها لبنان بـ 573 دولار. بالنسبة للجزائر يبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الإ ا 71 دولار للفترة ا متدة من 1999 إ سنة 2003، با فاض يقدر بـ 171 دولار عن متوسط الدول العربية، أي ما يعادل 70.66%.

4-1-2. قلة وسوء توزيع ا ياكل الصحية: بالنظر إ الارتفاع ا تزايد عدد السكان ا زائر،فإن ذلك يصاحبه ارتفاع اثل ا ياكل الصحية. حيث شهد عدد السكان ارتفاعا من 30416000 نسمة سنة 2000 إ 31848000 نسمة سنة 2003 بنسبة تقدر أكثر من 4.07%[21]، حـ د أن ارتفاع ا ياكل الصحية ا سوبة على أساس عدد الأسرة يتجاوز حدود 2.8%. فا راكز الاستشفائية ا امعية يتغ فقط حجمها منذ سنة 2000 وإ ا عرفت ا فاضا عدد الأسرة هذا من جهة. ومن جهة أخرى تشهد ا زائر سوءا لتوزيع ا ؤسسات الصحية على التراب الوط ، فالعاصمة لوحدها تستحوذ على 55% من ا ياكل

الصحية، ح لا يتعد ذلك الشرق نسبة 22%، الغرب نسبة 20%، بينما ا نوب الشرقي نسبو 2% وا نوب الغر 1%، مثلما يوضحه ا دول رقم (8).

لقد أشار لس الوزراء ا نعقد يوم الأحد 13 أبريل 2008 اجتماعه برئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس ا مهورية حول ملف السياسة الصحية الوطنية، أن مستوى التغطية الصحية مازال بعيدا عن الاحتياجات الوطنية بسبب قدم التجهيزات والب التحتية ونقص الأسرة والعامل ا ال الصحي وعدم توافق نظام ا ريطة الصحية والاحتياجات ا طروحة[22]. إن قلة ا ياكل الصحية إضافة إ سوء توزيعها سوف يؤثر آن واحد على كمية ونوعية ا دمات الصحية ا قدمة، ا ينجر عنه سوء العدالة والاستجابة للاحتياجات الصحية وبالتا ا فاض ا ستوى الصحي للسكان.

4-2. معوقات مرتبطة ببيئة القطاع الصحي : تعد العوامل البيئية من أهم العوامل ا ؤثرة على صحة الأفراد. وما يلاحظ على بيئة القطاع الصحي ا زائر دها تتصف بالتدهور ا ستمر. و كن ذكر ا صائص التالية للوضع البيئي ا زائر[23]:

- ا سار الغلاف النبا وزيادة التصحر؛
- النضوب السريع للموارد ا ائية السطحية والباطنية بسبب الاستغلال ا فرط ا، لاسيما السنوات الأخ ة بسبب فترة ا فاف. وقد بلغت نسبة السكان ا رومون من الإمكانية ا ستدامة للوصول إ مصدر مياه سّن 15% سنة 2004 بعدما كانت ثل 13% سنة 2002[24].
- تدهور البيئة الساحلية والبحرية؛
- التلوث الصناعي بسبب ا صانع غ ا راقبة (مصانع الأ نت فتاح ،مصنع اا ايت بتمسيلت ومركب ا دال بعنابة ... ا)؛ النفايات ا طرة والسامة دون مراعاة الأساليب العلمية للتخزين. حيـث بلـغ حجـم النفايـات 325100 طن سنويا[25]؛
- الزيادة ا فرطة التعم والبناء نتيجة الضغط الد وغرا وما نتج عنه من مشاكل حضرية.

كل هذه العوامل تمعة، أثرت سلبا على حياة وصحة ا زائري . فقد شهدت ا زائر الآونة الأخ ة ارتفاعا حادا أمراض التفوئيد بسبب اختلاط مياه ا اري با ياه الصا ة للشرب، ارتفاعا حالات التسمم الغذائي[26] ارتفاعا أمراض ا هاز التنفسي وأمراض القلب والأوعية الدموية وارتفاعا حوادث ا رور،.... إ .

4-3. ارتفاع معدل الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل : تل ا زائر حسب تقرير التنمية البشرية[27] (2007) ل نامج الأمم ا تحدة للتنمية ا رتبة 104، عدل تنمية بشرية يبلغ 0.733 سنة 2005، بعدما كانت تل ا رتبة 108 سنة 2002 عدل 0.704[28]، حيث تل ا زائر عادة ا راكز الأخ ة للبلدان ذات تنمية بشرية متوسطة. ا دول رقم (9) يظهر تطور معدل التنمية البشرية ا زائر خلال سنوات 1975/2005. أما فيما ص الفقر، فإن ا زائر تل ا رتبة 51 حسـب مؤشر الفقر الإنسا سنة 2005 بنسبة 21.5%[29]، بعدما كانت تل ا رتبة 43 سنة 2002 عدل 21.5%[30]. أما معدل السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد اليوم فقد بلغ 2% خلال الفترة (1990-2005) و14.4% بالنسبة للسكـان الذين يعيشـون بـ 2 دولار اليوم لنفس الفترة[31]. أما بالنسبة لتوزيع للدخل، فقد بلغ مؤشر جي [32] حسب إحصائيات الأمم ا تحدة سنة 2003 أي ما مقداره 35.5، وهذا ما يدل على وجود فوارق كب ة توزيع الدخل. من جانب آخر، فإن عدد السكان الذين يعيشون ت عتبة الفقر حسب تقرير التنمية البشرية سنة 2007 فقد بلغ 22.6% من عدد السكان (2004) مقابل 12% سنة 1988. فمستوى الفقر ارتفع بشكل كب خلال العشرية الأخ ة، أين تراجعت القدرة الشرائية للمواطن دود الدخل، ويظهر ذلك بوضوح من خلال بداية اندثار الطبقة

الوسطى من التقسيم الطبقي، ا يرفع من مسؤولية القطاع الصحي ا اه هذه الفئات. فالفقر يؤدي إ عدم القدرة على مل تكاليف ا دمات الصحية ا يؤدي إ تفشي الأمراض[33]. إن ا فاض مستوى التعليم وسوء التغذية وتوزيع الدخل تعد من دون شك، من عوامل أساسية التأث ا باشر على ا ستوى الصحي للجزائري .

5. متطلبات التنمية الصحية ا ستدامة ا زائر:

على الرغم من ارتفاع معدل الأمل ا ياة لدى ا زائري ، إلا انه يبقى بعيدا عن ا ستويات ا ققة من طرف العديد من الدول، فا زائر تل ا رتبة 84 حسب ترتيب ا نظمة العا ية للصحة. كما أن التحسن معدل الأمل ا ياة لن يغطي على الانتشار الواسع للأمراض ا تفشية ا تمع ا زائري سواء كانت متنقلة أو غ متنقلة. فأمراض السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان لا تزال ثل أهم أسباب الوفاة ا زائر. وبالنظر للتنمية الصحية الوطنية حسب ا نظمة العا ية للصحة، دها متدنية، فا زائر تل ا رتبة 45 حسب ا ستوى الصحي وا رتبة 81 حسب ترتيب أداء النظام الصحي. وهذا ما يدل على أن ا ستوى الصحي للجزائري غ مرتبط بالقطاع الصحي، فالعديد من العوامل الرئيسية ا ا ة لقطاع الصحة وا لول الفعالة للمشاكل وا عوقات ال يعا منها القطاع الصحي ا زائري تقع خارج نطاق قطاع العناية الصحية. ع أن قيق تنمية صحية مستدامة تقترن بقطاعات ذات العلاقة ا باشرة والتأث القوى على ا ستوى الصحي للجزائري . وترتبط هذه القطاعات أساسا با وانب الاقتصادية والبيئية والتغذية والتعليم والتشغيل والإسكان وغ ها من القطاعات ذات العلاقة ياة الأفراد. و ثل التصدي ذه العوامل الأساسية مفتاحا لقيام تنمية صحية وطنية مستدامة و سن مطرد قطاع الصحة على ا دى الطويل.

ففي ال الصحة، ترى السلطات ا زائرية أن الرفع من التنمية الصحية الوطنية يتطلب الاعتماد على الآليات التالية[34]:

- مضاعفة ا ياكل الصحية وترميمها وتأهيل الإمكانات التقنية وفتح الاستثمار الاستشفائي وجه القطاع ا اص ا زائري والأجن .
- التعي ا توازن للأطباء الأخصائي خاصة مناطق ا نوب وا ضاب العليا وتطوير التكوين وتدعيم التأط ؛ التكفل بالانتقال الوبائي الذي يعرفه ا تمع ا زائري من خلال 26 برنامج وقاية و 8 برامج علاج و4 برامج دعم بتكلفة إ الية قدرها 92 مليار دج؛
- إعداد خارطة صحية جديدة تساعد على ترشيد التغطية الصحية من حيث الوقاية؛
- إصلاح منظومة تسي الأدوية من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وترقية الأدوية ا نيسة و اربة الأدوية ا زيفة.

إن جودة الرعاية الصحية تتأثر كذلك بالعوامل البيئية ا ختلفة. لذا يتطلب الأمر مسا ة العديد من الأطراف ذات العلاقة ضمان اية البيئة من اجل فيض معدل تعرض السكان للعوامل البيئية ال تؤثر سلبا على الصحة. ان قيق ذلك يتوقف على موعة من الإجراءات لعل من أ ها[35]:

- الرقابة ا ستمرة على العوامل ال تؤثر الصحة خاصة العوامل الصناعية، و سسيها بأ ية التخلي عن العوامل ال تؤثر على البيئة؛
- الرقابة ا ستمرة للأمراض ا تأتية من التلوث البيئي كالربو والأمراض القلبية؛
- إعداد استراتيجيات لتحس جودة ا واء ا ساكن وأماكن العمل و ا ؤسسات العمومية؛

- إعلام ا ـمهور ـخاطر العوامل البيئية السيئة على ا ـياة عن طريق ترقية ا ـمارسات الطبية الوقائية؛
- إ ـاز استقصاءات و ـوث صحية وإقامة ـقيقات لتحليل الآثار على الصحة ا ـتأتية من العوامل البيئية ا ـعروفة وا ـديدة. فالتنمية الصحية ينبغي أن تستند إ قرائن موثوقة تستمد من البحوث الصحية ال ـتقيس ا ـزايا وا ـخاطر ـال ال ـامج الصحية. لأن ـاهل هذه القرائن يعيق جهود التنمية ويبدد ا ـوارد الاقتصادية.
- الأخذ بع الاعتبار التغ ـات ا ـوية التخطيط الصحي الطويل الأجل خاصة فيما يتعلق ب ـامج ـيئة ا ـياكل وا ـنشآت القاعدية ذات العلاقة بالصحة كا ـستشفيات، ا ـؤسسات الصحية، ا ـؤسسات التعليمية والتربوية، هياكل صرف ا ـياه، ....
- ـيئة ا ـيط للحد من التوسع العمرا ، وتفضيل خلق الأماكن ا ـضراء ا ـناطق ا ـضرية ال تسمح ـلق تفاعلات إ ـابية ب ا ـيط الاجتماعي و ـس جودة ا ـياة؛
- تفضيل وسائل النقل ا ـماعية الأكثر تكيفا مع احتياجات السكان ـفض حدة التلوث البيئي؛
- وضع أنظمة للمعلومات تسهل من الرقابة على فعالية الإجراءات وا ـاذ القرارات؛
- ضمان الوصول إ ا ـوارد ا ـائية النظيفة؛
- دعم التثقيف ـال الصحة.

كما أن ـفيض الفوارق ب الأفراد ـال الدخول والتعليم والصحة والتشغيل تعد عاملا أساسيا الرفع واستدامة التنمية الصحية. ـذا فان ا ـنطلقات الأساسية ـل ا ـشاكل ال ـيعا منها قطاع الصحة ـب ان تركز على:

- اعتبار الاستقرار الاقتصادي شرطا أساسيا عملية ـقيق التنمية الصحية ا ـستدامة على ا ـصوص؛
- التركيز على التخفيف من حدة الفقر من خلال العمالة وتوف الوظائف الدائمة؛
- إعطاء الأولوية للاستمارات الصحة والتعليم والتدريب والزراعة؛
- إذكاء الوعي بالإنتاج والاستهلاك للرفع من مستوى دخول الأفراد و ـس مستوى التغذية؛

من جانب أخر، ينبغي أن ـتل الصحة مكانة مركزية برامج العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فالصحة ا ـيدة تعزز التنمية الاجتماعية والإنتاجية الاقتصادية، وتساهم الاستقرار السياسي و ـقيق التنمية ا ـستدامة. ويتطلب ذلك:

- وضع سياسة صحية وطنية واضحة
- إ ـاد نظام وط للرعاية الصحية؛
- تعزيز دور القطاع العام وا ـستشفيات ا ـكومية؛ وإعطاء الأ ـية للقطاع ا ـاص باعتباره سندا ـهود الدولة ا ـال الصحي وداعما ـا؛
- توف قيادة ـلك الرؤية والتبصّر والالتزام والقدرة على العمل ا ـادف ا ـال الصحي؛
- السعي لإشراك فئات ا ـتمع ا ـختلفة عمليات ـطيط وتنفيذ وتقييم النشاطات الصحية؛
- ـويل البحوث الصحية الإستراتيجية، ال ـتركّز على ا ـنتجات الصحية وال تشتد ا ـاجة إليها أكثر من سواها، وليس تلك ال ـتحقق أك قدر من ا ـبيعات بالضرورة؛
- الاهتمام بالتأط الصحي القطاع العمومي، خاصة الأطباء وا ـمرض ، ذلك أ ـم هم ا ـنفذون و ـركو التنمية الصحية ا ـستدامة؛
- ترسيخ مبدأ تعاون القطاعات الأخرى ذات العلاقة بالشأن الصحي – التعليم ، ا ـياه والصرف الصحي، الإسكان وا ـياة ا ـضرية والريفية، الطاقة، الزراعة، والبيئة وغ ـها- تنفيذ نشاطات وفعاليات التنمية الصحية.

أخ ا إن التصورات السابقة لواقع للتنمية الصحية ا زائر تبقى ناقصة ومبهمة ذلك ان التنمية ا ستدامة ليست عملية ميكانيكية، بل هي إرادة وتصور وإستراتيجية متعددة الأبعاد يكون الإنسان فيها هو غايتها والأداة ا ة وا نفذة ا.

ا لاصة: إن اتساع مفهوم الصحة وسع من مفهوم وأبعاد التنمية الصحية. إذ انتقل من البعد ا اص با ستوى الصحي إ موع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة ياة السكان. وبالتا فإن عملية النهوض بالتنمية الصحية واستدامتها تتطلب أولا س الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ال تؤثر بشكل كب على حياة الأفراد. ما يلاحظ على واقع التنمية الصحية الوطنية ورغم التطور الذي شهد ا السنوات الأخ ة إلا أ ا لا تزال بعيدة عن ا ستوى ا أمول، نظرا للعديد من العوامل ال أثرت سلبا على تطورها لعل من أ ها، ضعف صصات ويل مؤسسات العناية الصحية مقارنة بالدول ا تقدمة والعديد من الدول العربية، كما أن النظام الصحي الوط غ قادر على الاستجابة اجات الأفراد الصحية سواء من حيث الكم أو النوع بسبب قلة ا ياكل الصحية وسوء توزيعها. إضافة إ ذلك، د أن هناك العديد من العوامل البيئية السلبية ال أثرت على ا ستوى الصحي للجزائري كالتلوث، نقص ا ياه وزحف الا نت ا ناطق العمرانية وغ ها.

إن مسالة التنمية الصحية ا ستدامة تتطلب مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة عملية طيط وبناء نظام صحي ووضع ال امج الكفيلة بالنهوض با ستوى الصحي للجزائري ، وتعزيز الشراكات ا سئولة والابتكارات يع القطاعات ذات الصلة بالصحة.

ملاحق الجداول

جدول رقم (1). تطور معدل الأمل فـي ا ياة اعتمادا على الإنفاق الصحي فـي ا زائر ب سنة 1990 و2005

السنة	1990	1992	1995	1997	2000	2002	2005
معدل الأمل ا ياة	67.157	67.916	68.649	69.138	70.22	70.94	71.734
النفقات الصحية إ الناتج ا لي الإ ا	2.8	2.9	3.1	3.3	3.5	3.5	3.4

Source: Conseil National Economique et Social, Rapport National sur Le Développement Humain, Algérie 2006, p.21

جدول رقم **(**2**).** درجة تركز أهم الأمراض ا زمنة حسب السن وا نس لسنة 2006

كنسبة مئوية

السن	الذكور	الإناث	ا موع
18-0	2.9	2.4	2.6
24-19	3.4	3.0	3.2
35-25	3.6	5.1	4.3
59-35	12.7	24.3	18.5
60 فما فوق	42	60.4	51
ا موع	8.4	12.6	10.5

Source: Ministère de la Santé, Office National des Statistiques, Suivi de la situation des Enfants et des Femmes, Rapport 2007, p.32.

جدول رقم (3). درجة انتشار أهم الأمراض ا زمنة حسب السن والنوع لسنة 2006

كنسبة مئوية

السن	0-18	19-24	25-34	35-59	+60	ا موع
ارتفاع ضغط الدم	0.06	0.13	0.57	7.82	31.15	4.38
أمراض السكر	0.16	0.23	0.42	4.13	12.52	2.10
أمراض ا فاصل	0.22	0.26	0.46	2.91	10.59	1.70
الربو	0.7	0.8	0.91	1.80	3.09	1.20
أمراض القلب	0.24	0.26	0.31	1.65	6.98	1.100
أمراض أخرى	1.27	0.26	0.31	1.65	6.98	1.11

Source: Ministère de la Santé, Office National des Statistiques, Suivi de la situation des Enfants et des Femmes, Rapport 2007, p.32.

جدول رقم (4). ترتيب ا زائر حسب منظمة الصحة العا ية لعام 2005

إ از الأهداف						مصاريف الصحة لكل فرد بالدولار	الأداء	
الصحة		درجة الاستجابة		العدالة ا سا ة ا الية	الإ از الكلي للأهداف		الترتيب حسب ا ستوى الصحي	ترتيب الأداء الكلي للنظام الصحي
معدل الأمل ا ياة	التوزيع	الدرجة	التوزيع					
84	110	91-90	52-50	75-74	99	114	45	81

Source: OMS: Rapport sur la Santé Dans Le Monde 2006, Organisation Mondiale de la Santé, Genève,, p.175

جدول رقم (5).ترتيب بعض الدول العربية ا ال الصحي وبعض الدول ا تقدمة حسب تقرير ا نظمة العا ية للصحة

ا ستوى الصحي			النظام الصحي		
الرتبة	البلد	العلامة	الرتبة	البلد	العلامة
1	عمان	0.992	1	فرنسا	0.994
4	فرنسا	0.984	8	عمان	0.961
10	العربية السعودية	0.936	20	سويسرا	0.916
16	الإمارات العربية ا تحدة	0.907	25	أ انيا	0.902
17	ا غرب	0.906	26	العربية السعودية	0.894
26	سويسرا	0.879	27	الإمارات العربية ا تحدة	0.886
30	البحرين	0.867	29	ا غرب	0.882
41	أ انيا	0.836	37	الولايات ا تحدة الأمريكية	0.838

0.824	البحرين	42	0.829	مصر	43
0.812	قطر	44	0.829	ا زائر	45
0.810	الكويت	45	0.824	تونس	46
0.785	تونس	52	0.813	قطر	53
0.701	**ا زائر**	81	0.774	الولايات ا تحدة الأمريكية	72
0.698	الأردن	83	0.770	العراق	75
0.683	ليبيا	87	0.761	اليمن	82
0.664	لبنان	91	0.733	سوريا	91
0.637	العراق	103	0.723	ليبيا	94
0.628	سوريا	108	0.719	لبنان	97
0.524	السودان	134	0.519	السودان	149

Source: OMS: Rapport Mondial sur la Santé dans le Monde, Pour un système de Santé Plus Performant, Genève 2000,, pp175-174.

جدول رقم (6). تطور نسبة النفقـات الصحيـة الكليـة إ الناتـج ا لـي الإ الـي للدول العربيـة وبعـض الـدول ا تقدمـة مـن سنـة 1999 إ سنـة 2003

2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
3.5	3.5	3.8	3.5	3.7	ا زائر
5.1	5	4.9	4.7	4.6	ا غرب
5.4	5.6	5.7	5.6	5.5	تونس
4	4.5	4.7	4.2	4.3	السعودية العربية
4.1	4.2	4.2	3.9	4.7	البحرين
3.3	3.4	3.7	3.2	3.8	الامارت العربية ا تحدة
2.7	3.3	2.9	2.8	3.6	قطر
5.8	5.9	5.4	5.2	5	مصر
10.2	10.8	11.7	11.7	11.3	لبنان
2.7	1.8	1.6	1.7	1.9	العراق
15.2	14.7	14	13.3	13.1	الولايات ا تحدة
10.1	9.7	9.4	9.3	9.3	فرنسا
11.1	10.8	10.8	10.6	10.8	أ انيا

Source: OMS: Rapport sur la Santé Dans Le Monde 2006, Organisation Mondiale de la Santé, Genève, pp.199-201.

جدول رقم (7). النفقات الصحية للفرد بعض الدول العربية وبعض الدول ا تقدمة من سنة 1999 إ سنة 2003 مقيمة توسط معدل الصرف – الدولار الأمريكي-

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
ا زائر	61	63	68	75	89
ا غرب	56	54	57	60	72
تونس	122	114	118	120	137
السعودية العربية	329	372	387	373	366
ا تحدة العربية الامارت	681	704	737	650	661
قطر	773	816	808	871	862
مصر	68	71	63	71	55
لبنان	578	574	582	566	573
العراق	14	17	12	11	23
الولايات ا تحدة	4335	4588	4934	5324	5711
فرنسا	2730	2404	2425	2637	3204
أ انيا	3881	3572	3774	4220	5035

Source: OMS: Rapport sur la Santé Dans Le Monde 2006, Organisation Mondiale de la Santé, Genève, pp.199-201

جدول رقم (8). عـدد ا ؤسسـات الصحيـة ا زائريـة بـ سنة 2000 و2003

البيـــان	2000		2001		2002		2003	
	عدد الأسرة التقنية	العدد	عدد الأسرة التقنية	العدد	عدد الأسرة التقنية	العدد	عدد الأسرة التقنية	العدد
القطاعات الصحية	35115	224	34770	217	33319	187	31004	177
العيادات الاستشفائية[36]	-	-	-	-	962	14	600	8
ا راكز الاستشفائية ا امعية	13087	13	13465	13	13236	13	13466	13
ا ستشفيات ا تخصصة	6416	31	2661	32	5960	32	6046	32
عيادة الولادة العامة	3393	392	3132	395	4244	412	3517	359
عيادة الولادة ا اصة	450	38	494	42	470	35	439	30

Source: Office National des Statistiques, www.ons.dz/santé

جدول (9).تطور معدل التنمية البشرية الفترة (1975-2005)

السنوات	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
معدل التنمية البشرية	0.511	0.562	0.613	0.652	0.672	0.702	0.733

Source: Human Report Development (2007-2008), United Nation Development Programm, New york,

الإحالات وا راجع :

[1] أسامة عبد الر ن، تنمية التخلف وإدارة التنمية، الطبعة الأو ، مركز دراسات الوحدة العربية، ب وت 1997، ص.15.

[2] Gélinier., O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, Développement durable: Pour une entreprise compétitive et responsable, éd:ESF, 3ème éd, Paris 2005, p.21.

[3] Gélinier., O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, (2005), Ibid, p.19.

[4] أسامة عبد الر ن(1997)، ا رجع السابق، ص.16.

[5] تقرير منظمة الصحة العا ية، الصحة والتنمية ا ستدامة، جنيف2001، ص.11.

[6] تقرير مؤ ر الأمم ا تحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جا و، 1992، ص.46.

[7] كاظم الشبيب، معوقات التنمية الصحية، صحيفة العكاظ، العدد 2202، ا ميس 28 يونيو 2007، ص.5.

[8] كاظم الشبيب، (2007)، مرجع سابق، ص.8.

[9] Castiel., D, Economie de la Santé : Quel Avenir, 2d : Management Société, Paris 1999, p.83.

[10] Conseil National Economique et Social (2006), Ibid, p.23.

[11] Kadar,M, Système et politique de Santé Au Magreb, Le 02 Juin 2003, le guide de la médecine et de la santé en Algérie, www.santémaghreb.com..

[12] Kadar,M, (2003), Ibid.

[13] بلغت نسبة السكان من دون إمكانية ا صول ا ستدام على مصادر ماء سن 15% سنة 2004، بعدما كانت ثل 11% سنة 2000. حسب تقرير التنمية البشرية (2007-2009)، ص.239.

[14] Kourta., D, El, Concer: l'une des causes essentielles des décès en Algérie, El Watan, 10 avril 2005.

[15] Santé et services sociaux, La Santé dans une perspective de Développement durable, Mémoire présenté au ministère de l'environnement dans le cadre de la consultation publique sur le Plan de Développement durable du Québec, Février 2005, p.17.

[16] OMS: Rapport Mondial sur la Santé dans le Monde, Pour un système de Santé Plus Performant, Genève 2000, p.8.

[17] OMS (2000), Ibid, p.9.

[18] OMS (2000), Ibid, p.85.

[19] OMS (2000), Ibid, p.86.

[20] Kourta., D, (2005), Ibid.

[21] www.ons.dz/santé.

[22] موقع وزارة الشؤون ا ارجية الأحد 13 أبريل 2008 .

[23] Kadi., A, La Gestion de l'Eau en Algérie, Journal des Sciences Hydrauliques, Vol 42, n°2, Avril 1997, p.196.

[24] برنامج الأمم ا تحدة الإ ائي www.pogar.org.

[25] Samir., R, L'urgence de la mise en place en Algérie d'une stratégie pour une gestion efficace des déchets dangereux et la lutte contre la pollution industrielle, l'Expression jeudi 17 août 2006

[26] عزوز كردون و آخرون : البيئة ا زائر، التأث على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات ا ماية ، الدراسات و الأ اث حول ا غرب و البحر البيض ا توسط، جامعة منتوري – قسنطينة 2001 ، ص14، 15.

[27] Human Report Development (2007-2008), United Nation Development Programm, New york, p.245.

[28] Human Report Development (2004), United Nation Development Programm, New york, p.141

[29] Human Report Development (2007-2008), Ibid, p.254.

[30] Human Report Development (2004), Ibid, p.148.

[31] Human Report Development (2007-2008), Ibid, p.254.

[32] يقيس مؤشر جي اللامساواة توزيع الدخل أو الاستهلاك. حيث ثل القيمة 0 ا ساواة الكاملة و ثل القيمة 100 اللامساواة الكاملة.

[33] Kadi., A, (1997), p.196.

[34] موقع وزارة الشؤون ا ارجية أحد 13 أفريل 2008 .

[35] Kaid Tlilane., N, Espace, Emploi et Environnement: Cas de l'Algérie, Laboratoire Economie et Dévelopement,(2005), Université Abderrhmane Mira, p.7.

[36] بالنسبة لسن 2000 و2001 ميع العيادات الاستشفائية مع القطاعات الصحية.

التخطيط الإ ا للإنتاج باستخدام ال ة ا طية ا بهمة
دراسة ميدانية ا ؤسسة الوطنية للصناعات ا عدنية غ ا ديدية وا واد النافعة Bental maghnia

أ.د/ بلمقدم مصطفى، أ./ مكيديش & مد أ./ ساهد عبد القادر- جامعة تلمسان

ملخص : دف هذا ا قال إ اقتراح وذج رياضي ل مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج ا ؤسسة الوطنية للصناعات ا عدنية غ ا ديدية وا واد النافعة Bental Maghnia ، دف تدنية دالة ا دف ال تتضمن تكاليف الإنتاج والعمال، وتكاليف الاحتفاظ با خزون ،وأيضا تكاليف تعي وتسريح العمال ، وهذا بالاستعانة بنظرية ا موعات ا بهمة[1] (Fuzzy set theory) بسبب ظروف عدم التأكد ا يطة بالتكلفة الإ الية، ليتم الأخ حل النموذج الرياضي ا قترح باستخدام ال نامج LINGO[2] وا صول على خطة إنتاج مثالية.

الكلمات ا فتاح : التخطيط الإ ا للإنتاج، وذج ال ة ا طية ا بهمة ، دالة الانتماء ا طية ، ا قرر.

هيد : بعدما تقوم ا ؤسسات بوضع تقديرات الطلب على منتجا ا، فإنه من الناذر جدا أن دها تتعادل مع طاقتها ا تاحـة كمـا وتوقيتا، لذلك ب التفك الك من الطرق بغية إحداث التوازن مع تقديرات الطلب ا توقع وا تكون متذبذبة نظرا لعـدة تغ ات، من أ ها التغ ات ا و ية والتغ ات العشوائية، وهذا ما علها تفوق تارة طاقة ا ؤسسة، الأمر الذي علها تفقـد فرصـاً كث ة للربح ،وأيضا زبائنها ...، وتارة تكون أرقام الطلب أقل من طاقتها ا تاحة، وهذا ماقد يعرضها إ مل تكـاليف طاقـات عاطلة، ومن أجل تفادي ذلك ب التفك طريقة لإحداث التسوية ب أرقام الطلب ا تذبذبة والطاقة ا تاحة للمؤسسة، وهـذا مايعرف بالتخطيط الإ ا للإنتاج (Aggregate production planning)، والذي يهدف إ بناء خطة إنتاج إ الية تضمن ا ؤسسات الاقتصادية مواجهة الطلب ا توقع بأد التكاليف، وذلك من خلال ديد حجم ا وارد ا ثلى (مستوى الإنتاج، مستوى ا خزون ، مستوى العمالة إضافة إ متغ ات أخرى كن مراقبتها، وعليه فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تدور حول كيفية اقتراح وذج رياضي يساعد ا ؤسسة الوطنية للصناعات ا عدنية غ ا ديدية وا واد النافعـة Bental maghnia التحديـد الأمثـل واردها، من أجل مواجهة تقلبات الطلب على منتجا ا بأد التكاليف ضل ظروف عدم التأكد ال يط جموع التكاليف دالة ا دف، وعليه فإننا سوف نعا الإشكالية من خلال التطرق إ :-

1. مفهوم وإسترا يات التخطيط الإ ا للإنتاج؛
2. أدبيات دراسة التخطيط الإ ا للإنتاج؛
3. وذج ال ة ا طية التخطيط الإ ا للإنتاج؛
4. التخطيط الإ ا للإنتاج باستخدام ال ة الرياضية ا بهمة؛
5. الصياغة الرياضية لنموذج التخطيط الإ ا للإنتاج ا ؤسسة الوطنية Bental maghnia.

1- مفهوم وإسترا يات التخطيط الإ ا للإنتاج :

"يهتم التخطيط الإ ا للإنتاج بإعداد خطط لفترات زمنية قادمة تتراوح ب 6 إ 18شهر مع تفصيل لكل شهر، وذلك من أجل بناء ا طة الإنتاجية وال تعمل على ا وازنة ب حجم الطاقة الإنتاجية ا تاحة وحجم الطلب ا تنبأ به"[3]، خلال الفترات الزمنية ال تضمها فترة ا طة الإ الية، وهذا من خلال بعض الأساليب ال تحدثُ هذه التسوية، ويسمى هذا النوع بالتخطيط الإ ا للإنتاج لأنه يكون شاملا ميع منتجات ا ؤسسة دون استثناء.

هناك العديد من الإجراءات أو البدائل الإنتاجية ال يطلق عليها بإسترا يات التخطيط الإ ا للإنتاج، وهي عبارة عن بدائل إنتاجية تستخدمها ا ؤسسة لتلبية الطلب على منتجا ا ومنها[4] : -

- الوفاء بالطلب عن طريق ا خزون، أي إنتاج كميات إضافية حالة الطلب ا نخفض ليتم استخدامها حالة الطلب ا رتفع، وهنا سوف تتحمل ا ؤسسة تكاليف الاحتفاظ با خزون ؛
- تغي القوى العاملة، عن طريق الرفع من طاقة ا ؤسسة بتعي عمال جدد حالة الطلب ا رتفع، وتسر هم حالة الطلب ا نخفض، وهذه الإسترا ية ا أيضا تكاليفها كتكلفة التعي (تدريب، إعلان، مصاريف اجتماعية...) وتكلفة التسريح (التعويض، ا فاض الإنتاجية....) ؛
- رفع الطاقة الإنتاجية عن طريق التشغيل لوقت إضا ، علما أن ساعات العمل الإضافية تكون تكلفتها أك من تكلفة ساعات العمل العادية ؛
- التعاقد مع مصادر خارجية، أي سد النقص عن طريق الشراء من مصادر خارجية عند ارتفاع الطلب عن الطاقة ا تاحة للمؤسسة، وهذا رغبة ا فاظ على زبائن ا ؤسسة، ولكن غالب الأحيان تكون تكلفة هذه الوحدات مرتفعة عن تكلفة إنتاج ا ؤسسة ؛

وهناك بدائل إنتاجية أخرى، ولكن ا هم هو أن لكل بديل إنتاجي تكلفته ا عينة، كما كن للمؤسسة استخدام عدة بدائل إنتاجية، أو استخدامها كلها وهذا ما يسمى بإسترا يات الإنتاج ا ختلطة.

إن تعدد البدائل الإنتاجية واجهة تقلبات الطلب ا توقع ، عل مهمة ا ؤسسة معقدة، وهذا البحث عن البديل الأمثل والذي تقوم ا ؤسسة على إثره واجهة تلك التقلبات بأد التكاليف، وهذا أثناء الفترة التخطيطية، ومن هذا ا نطلق تظهر الأ ية القصوى للتخطيط الإ ا للإنتاج، وذلك ضرورة وضع خطة إنتاج إ الية كن للمؤسسة عن طريقها تعديل طاقتها الإنتاجية ا تاحة، من أجل مواجهة تقلبات الطلب على منتجا ا بأد التكاليف.

2- أدبيات دراسة التخطيط الإ ا للإنتاج:

لقد بذلت الكث من ا اولات و ا هود صياغة مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج شكل وذج رياضي، وإن أول اولة لنمذجة مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج، كانت سنة 1955 على يد الباحث [5] Holt, Modigliani , Mûth and Simon عن طريق وذج قاعدة القرارات ا طية، إذ من خلاله ديد معدل الإنتاج الأمثل، مستوى العمالة وا خزون خلال فترة زمنية طيطية معينة ظل عدم خطية التكاليف، لكن تعرض هذا النموذج إ الكث من الانتقادات بسبب عدم استخدامه ميع بدائل الإنتاج ا مكنة، ظف إ ذلك صعوبة تصوير التكاليف صورة تربيعية ،كما يعاب عليه أيضا عدم قدرته على استيعاب يع قيود ا ؤسسة.

سنة 1955 كن Bowman [6]من صياغة مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج شكل وذج لل ة ا طية (وذج النقل)، لكن بالرغم من مسا ته الفعالة حل مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج، إلا أنه تعرض بدوره إ انتقادات كونه لا يقوم باحتساب تكاليف التغي حجم الإنتاج، و ا تمثلة تكاليف تعي عاملا جدد أو تكاليف الاستغناء عن جزء من العمالة ا ستخدمة،

كذلك لا يأخذ ا سبان تكاليف عدم الوفاء أو رفض بعض الطلبيات كلية أو رفض جزء من الطلبية (تكاليف الانقطاع عن ا خزون).

سنة 1960 قدم Hess and Hanssmann [7] وذجا للتخطيط الإ ا للإنتاج شكل وذج لل ة ا طية، إذ كنا من تدنية دالة ا دف وال تتضمن تكاليف الإنتاج ،تكاليف التخزين و تكلفة تغي العمالة ،لتظهر فيما بعد العديد من النماذج الرياضية ا عتمدة على وذج ال ة ا طية حل مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج ومن بينهم Buffa and Miller (1979[8]، وأيضا [9] Elsayed and Boucher (1985)، Hackman and Leachman (1989)[10] ، وأيضا الباحث Johanson and Montgomery (1974)[11] والباحث Khoshnevis (1981) [12]وآخرين، بالإضافة إ الباحث [13]Eilon(1975) والذي أدخل مفهوم التعاقد ا ارجي (Subcontract) النموذج الرياضي، وهي ا الة ال تستع فيها ا ؤسسة با صادر ا ارجية من أجل سد النقص عند الارتفاع الكب للطلب.

بالرغم من فعالية اذج ال ة ا طية حل مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج إلا أ ا الكث من الأحيان لا تع بدقة عن الواقع العملي ا ؤسسة، نظرا لظروف عدم التأكد وال يط ببعض ا علمات ا تعلقة بالتكاليف وأيضا أرقام الطلب ا توقعة وال يتم التنبؤ ا حيث من الصعب جدا ديديها بدقة، نظرا للعوامل الكث ة وال يصعب التحكم فيها كليا، و ضل هذه الضروف فإن اعتماد ا قرر على اذج ال ة ا طية ا ؤكدة (ا ددة)، قد يؤدي به إ ا اذ قرارات خاطئة قد يصعب الرجوع فيها.

3- وذج ال ة ا طية التخطيط الإ ا :

هذا البحث سنستعرض أولا وذجا رياضيا باستخدام ال ة ا طية ا ددة، التخطيط الإ ا للإنتاج من أجل إعداد خطة إنتاج إ الية معتمدين ذلك على إسترا يت و ا [14]:-

- إسترا ية الوفاء بالطلب عن طريق ا خزون ؛
- إسترا ية تغي القوى العاملة ؛

وقبل عرض النموذج الرياضي لابد أولا من تعريف معلمات ومتغ ات القرار الآتية :

v_{it}: تكلفة إنتاج وحدة واحدة من ا نتوج i الفترة t باستثناء تكاليف اليد العاملة ؛

c_{it} تكلفة الاحتفاظ بوحدة واحدة من ا نتوج i ب الفترة t و الفترة $t+1$ ؛

r_t: مسا ة تكلفة اليد العاملة بالنسبة لكل عامل إنتاج ا نتجات خلال الفترة t ؛

d_{it}: التنبؤ بالطلب للمنتوج i الفترة t ؛

K_{it} : الكمية ا نتجة من ا نتوج i خلال الفترة t ؛

I_{oi} : مستوى ا خزون ا بدئي من ا نتوج i ؛

P_{it} : الكمية من ا نتوج i ا نتجة الفترة t ؛

I_{it} : الكمية ا خزنة من ا نتوج i الفترة t ؛

H_t : عدد العمال الذين يتم تعينهم الفترة t ؛

F_t : عدد العمال الذين يتم تسر هم الفترة t ؛

$I_{it.Min}$: أد مستوى زون يتم الاحتفاظ به من ا نتوج i الفترة t ؛

W_t : مستوى القوة العاملة الفترة t ؛

W_{Min} : ا د الأد من مستوى القوة العاملة خلال الفترة t ؛

W_{Max} : ا د الأعلى من مستوى القوة العاملة خلال الفترة t ؛

N : العدد الكلي للمنتجات ؛

T : الأفق الزم للتخطيط ؛

وبالتا فإنه كن صياغة وذج التخطيط الإ ا للإنتاج كما يلي:

- **دالة ا دف** : تدنية موع تكاليف الإنتاج والعمالة وتكاليف الاحتفاظ با خزون وتكاليف تغي القوة العاملة ؛

$$MinZ_1 = \sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(v_{it}P_{it}) + \sum_{t=1}^{T}(r_tW_t + h_tH_t + f_tF_t) + \sum_{t=1}^{T}(c_{it}I_{it}) + \sum_{t=1}^{T}(H_t + F_t)\,.$$

ت الشروط:

أ. القيد ا تعلق بالاحتفاظ وانقطاع ا خزون والإنتاج:

$$P_{it} + I_{i,t-1} - I_{it} = d_{it}$$
$$I_{it} \geq I_{it.Min}$$

ب. القيد ا تعلق باليد العاملة لكل فترة:

$$W_t - W_{t-1} - H_t + F_t = 0$$
$$W_{Min} \leq W_t \leq W_{Max}$$

ج. القيد ا تعلق بتعي وتسريح العمال:

$$P_{it} - K_{it} * W_t \leq 0$$

د. شروط عدم السلبية :

$$P_{it}, I_{it}, W_t, H_t, F_t \geq 0$$

من ب نقائص اذج ال ة ا طية حالة التأكد أ ا تشترط ا عرفة ا ؤكدة ميع ا علمات وهذا الأمر قد لا يعت واقعيا الكث من ا سائل العلمية الواقعية، فمثلا من الصعب جدا التحديد بدقة قيمة الطلب ا توقع وأيضا تكلفة الإنتاج ال قد تتغ كث ا بسبب تغ ات الطلب على ا واد الأولية... وعليه فإن نظرية ا موعات ا بهمة كن أن د من هذا ا شكل.

4- التخطيط الإ ا باستخدام ال ة الرياضية ا بهمة :

سنة 1965 قدم الباحث L. Zadeh[15]نظرية ا موعات ا بهمة (fuzzy set théory)، وال لت تطبيقات واسعة عدة ميادين، من بينها علوم الإدارة وا اذ القرار، و سنة 1978 قدم الباحث Zimmerman [16] أول وذج بر ة خطية مبهمة مستخدما مفهوم دوال الانتماء (Membership functions) ، وال تأخذ العديد من الأشكال ا ندسية ومن أكثرها استخداما دالة الانتماء ا طية [17] كما هو مب الشكل1، و كن ديد الصياغة الرياضية لدالة الانتماء ا طية وفق هذا الشكل كما يلي[18]:

$$f_i(z_i)=\lambda=\begin{cases}1........if.....z_i\leq z_i' \\ \dfrac{z_i^u-z_i}{z_i^u-z_i'}...if....z_i'<z_i<z_i^u.................(1) \\ 0............if....z_i\geq z_i^u\end{cases}$$

حيث :

z_i' : عبارة عن حد أد لدالة ا دف يتم ديده من طرف ا قرر؛

z_i^u : عبارة عن حد أعلى لدالة ا دف يتم ديده من طرف ا قرر؛

وباستخدام ا فهوم الرياضي لدالة الانتماء، وضع Zimmerman(1978) أول صياغة رياضية لنموذج ال ة ا طية ا بهمة كما يلي[19] :

$$\begin{aligned}&Max..\lambda\\&st\\&\lambda\leq\left(z_i^u-z_i\right)/\left(z_i^u-z_i'\right)\\&Cx\leq c\\&\lambda\in[0..1]\end{aligned}$$

حيث λ : تع عن درجة انتماء أو رضا ا قرر وهي صورة ب 0 و 1 ؛

ومن خلال النموذج أعلاه فإن Zimmermann يقترح تعظيم قيمة λ وال تع عن درجة انتماء ورضا ا قرر (Degree of satisfaction of the decision maker) ويلاحظ بأ ا صورة ب 0 و 1 فإذا كانت تساوي الواحد فإن درجة رضا ا قرر درجـتها القصوى 100%، أي أن ا قرر راض بنسبة 100% ، وهذا أمر جيد أما إذا كانت تساوي صفرا فهذا يع بأن درجة رضا ا قرر منعدمـة، أي أن ا قرر غ راض اما عن ا ل الأمثل، ويلاحظ من خلال الصياغة الرياضية رقم 1 ذه الدالة، أنه ا ال $z_i'<z_i<z_i^u$ فإن درجة رضا ا قرر λ تتناقص وفق دالة خطية من الشكل $(z_i^u-z_i)/z_i^u-z_i'$ ، حيث أن ا ل الأمثل ا ل الذي يعظم قيمة λ، وعليه فإننا سوف نستخدم هذا النموذج لصياغة مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج مؤسسة Bental Maghnia.

5- الصياغة الرياضية لنموذج التخطيط الإ ا مؤسسة الوطنية Bental Maghnia :

1-5. مشكلة التخطيط مؤسسـة Bental Maghnia: تص ا ؤسسة الوطنية للصناعات ا عدنية غ ا ديدية وا واد النافعة Bental Maghnia بإنتاج ثلاثة أنواع من ا نتجات ا نجمية وال تعت مهمة جدا صناعات عديدة، مثل صناعة مواد التجميل، الطلاء ، الزيوت وحفر الآبار البترولية .....وهي :

- البانتونيت (BEN) Bentonite
- الديكولورانت (TD) Terre Décolorante
- كربونات الكالسيوم (CAL) Carbonate de calcium

تقوم ا ؤسسة بتشغيل 175 عاملاً حيث أن نظام العمل ا ؤسسة هو نظام الإنتاج ا ستمر، أي الإنتاج دون توقف (8×3ساعة) ميع أيام الأسبوع عدا يومي ا ميس حيث يكون العمل لنصف يوم فقط و ا معة الذي يكون يوم راحة، وتظم إدارة الإنتاج 68 عاملاً مقسم إ 3 أفواج.

إن إنفراد ا ؤسسة إنتاج ا وارد ا نجمية السابقة الذكر ا زائر، من جهة واتساع نشاطها عن طريق الصادرات عل الطلب على منتجا ا كب نوعا ما، الأمر الذي قد يسبب ا مشاكل طاقتها الإنتاجية ا تاحة، فتارة عل الطلب على منتجا ا أك من طاقتها الإنتاجية، وتارة عل الطلب أقل نوعا ما، وا دول رقم 1 يوضح متوسط الطاقة الإنتاجية اليومية للوحدة من منتجات الوحدة CAL،TD،BEN، وقمنا بأخذ ا توسط لأن الطاقة ا تاحة اليومية للمؤسسة متذبذبة بسبب مشاكل الصيانة، كما أن الأشكال 2، 3، 4 توضح تقلبات الطلب عن مستوى الطاقة الإنتاجية الشهرية أي الطاقة الإنتاجية اليومية مضروبة معدل عدد الأيام الفعلية (العملية) لكل شهر والذي يقدر بـ 24 يوما.

إن تقلبات الطلب وتذبذ ا عن مستوى الطاقة الإنتاجية، عل ا ؤسسة حاجة ملحة لوضع خطة إنتاجية، اول على إثرها مواجهة تلك التقلبات ا اصلة الطلب بسبب التغ ات ا و ية و التغ ات العشوائية عن طريق ديد كميات الإنتاج، مستوى ا خزون ومستوى العمالة.

إن صياغة النموذج الرياضي شكلة التخطيط الإ ا للإنتاج مؤسسـة Bental maghnia، ب أن يتفق مع قيود ومتطلبات مؤسسة Bental maghnia أثناء الفترة التخطيطية وهي :-

1. الفترة التخطيطية ا ؤسسة تقدر بـ 6 فترات (6 أشهر) ؛
2. ب الأخذ بع الاعتبار منتجات ا ؤسسة الثلاث ؛
3. القيم ا بدئية ستوى ا خزون من ا نتجات الثلاث (BEN ,TD,CAL,) الفترة1 هي[20]:-

$$I_{10} = 1856.25.Tons.of.BEN$$
$$I_{20} = 1029.Tons.of.TD$$
$$I_{30} = 1860.Ton.of.CAL$$

4. ا د الأد من ا خزون والذي ب الاحتفاظ به ا ؤسسة حسب مدير الإنتاج ا ؤسسة كل فترة (شهر) والذي يع عن زون الأمان ب أن يساوي 500 طن من كل منتوج؛
5. التكاليف ا تعلقة بتعي وتسريح العمال تقديرها من طرف ا سؤول عن ا وارد البشرية با ؤسسة، آخذا بع الاعتبار تلف التكاليف الاجتماعية ال تتحملها ا ؤسسة من جراء تعي عامل أو تسر ه، وكانت كما يلي: $h_t = 5178.DA$ وهي تكلفة تسريح عامل و $f_t = 4155.DA$ وهي عبارة عن تكلفة تعي عامل؛
6. مسا ة تكلفة اليد العاملة لكل عامل إنتاج ا نتجات خلال الفترة t تساوي $r_t = 2694.706.DA$[21] ؛
7. ا د الأد من مستوى القوة العاملة وال لا كن للمؤسسة الاستغناء عنه مهما كانت ظروف الطلب (ارتباطات قانونية مع نقابات العمال)، ورشة الإنتاج خلال الفترة t هو 55 عامل ($W_{Min} = 55$) ؛
8. ا د الأعلى من مستوى القوة العاملة وال لا كن للمؤسسة اوزها ورشة الإنتاج خلال الفترة t هو 68 عامل ($W_{Max} = 55$) ؛
9. القيمة ا بدئية بداية الفترة 1 ستوى القوة العاملة ا ؤسسة هو 68 أي ($W_0 = 68$) ؛
10. الطاقة التخزينية القصوى للمؤسسة من ا نتجات الثلاث تمعة هي : 6000 طن ؛

كما يوضح ا دول 2 ، البيانات ا تعلقة با ؤسسة الوطنية للصناعات ا عدنية غ ا ديدية وال ا صول عليها من إدارة ا ؤسسة.

2-5. ذجة وحل مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج مؤسسة Bental maghnia باستخدام ال ة ا طية ا بهمة: سوف نقوم باقتراح وذج رياضي يأخذ بع الاعتبار ظروف عدم التأكد ال يط بالتكلفة نضرا لصعوبة ديد يع ا تغ ات ال قد تؤثر على دالة ا دف، وبالتا فإنه كن صياغة وذج ال ة ا طية طابعه ا بهم بالنسبة ؤسسة Bental maghnia كما يلي:

$$MinZ \cong \sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(v_{it}P_{it}) + \sum_{t=1}^{T}(r_tW_t + h_tH_t + f_tF_t) + \sum_{t=1}^{T}(c_{it}I_{it}) + \sum_{t=1}^{T}(H_t + F_t)$$

$\cong$: استخدمنا هذا الرمز بدلا من رمز ا ساواة = وهذا للتعب عن الصيغة ا بهمة لدالة ا دف ؛

ت الشروط :

$$P_{it} - K_{it} \times W_t \le 0 \qquad W_{Min} \le W_t \le W_{Max} \qquad I_{10} = 1856.25$$
$$P_{it} + I_{i,t-1} - I_{it} = d_{it} \qquad \sum^{3} I_{it} \le 6000 \qquad I_{20} = 1029$$
$$W_t - W_{t-1} - H_t + F_t = 0 \qquad I_{it} \ge 500 \qquad I_{30} = 1860 \qquad W_0 = 68.$$

ح نتمكن من حل النموذج أعلاه، لابد من ديد دالة الانتماء وهذا ساعد مدير قسم ا الية لدى ا ؤسسة كما أن معظم الأ اث ا ديثة ال التخطيط الإ ا للإنتاج، تستخدم هذه الدالة ذلك لأ ا تتناسب الكث من الأحيان مع رغبات ا قرر من جـهة، وتتناسب مع دالة ا دف ال تتضمن يع تكاليف الإنتاج من جهـة أخرى، كما أن العديد من الباحث يستخدمون هذا النوع من دوال الانتماء [22]،وأن مدير قسم ا الية با ؤسسة انطلاقا من خ ته السابقة حدد لنا ا ال (36000000 دج و 39000000 دج) كمجال كن القبول به كتكلفة إ الية، ومن خلال هذه ا علومات كن صياغة دالة الانتماء وفق الشكل رقم 5 ، كما كن التعب عن الصياغة الرياضية ذه الدالة وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$f_i(z) = \begin{cases} 1..........if....z \le 36000000 \\ \dfrac{39000000 - z}{3000000}...if...36000000 < z < 39000000.........2 \\ 0............if....z \ge 39000000 \end{cases}$$

وبالتا فإنه كن صياغة دالة ا دف باستخدام وذج ال ة ا طية ا بهمة وفق وذج Zimmerman (1978) ، وبناء على دالة الانتماء (الصياغة الرياضية رقم 2) كما يلي :

$$\begin{aligned} &Max.z = \lambda && P_{it} - K_{it} \times W_t \le 0 && W_{Min} \le W_t \le W_{Max} \\ &Subject...to && P_{it} + I_{i,t-1} - I_{it} = d_{it} && \sum^{3} I_{it} \le 6000 \\ &\lambda \le (39000000 - z)/3000000 && W_t - W_{t-1} - H_t + F_t = 0 && I_{it} \ge 500 \end{aligned}$$

$$I_{10} = 1856.25 \quad I_{20} = 1029 \quad I_{30} = 1860 \quad W_0 = 68 \qquad P_{it}, I_{it}, W_t, H_t, F_t \ge 0 \quad i = 1.,2.,3 \quad t = 1.,2.,.....,6$$

ويلاحظ أن قيمة W_t, H_t, F_t هي عبارة عن أعداد صحيحة وهذا لأ ا تع عن عدد العمال.

باستخدام برنامج الإعلام الآ LINGO، كانت النتائج كما يوضحها ا دول 3، والذي يب متغ ات القرار ا ثلى ال ب على ا ؤسسة استخدامها من أجل مواجهة الطلب بأد التكاليف، كما أن النتائج أدناه تأخذ بع الاعتبار ظروف عدم التأكد ا يطة بالتكلفة، حيث من خلال ا دول 3 يتضح أن قيمة $\lambda = 0.8642$ أي أن ا قرر راض (ينتمي إ ال الانتماء) عدل 86.42% من النموذج، كما أن دالة ا دف تش إ أن التكلفة الدنيا ال تتيح هذا ا ل الأمثل وفق النموذج ا قترح تقدر بـ 36407350.00 دج، وهي تكلفة جيدة مقارنة با طة الإ الية ال تستخدمها ا ؤسسة وال لا تراعي فيها حجم الطلب ا توقع، كما لا تراعي فيها تكاليف البدائل الإنتاجية ا تاحة، بل لا تعتمد إعدادها على أي أسلـوب علمي.

خلاصة : يهدف التخطيط الإ ا للإنتاج إ ديد أفضل مستوى للإنتاج و العمالة و ا خزون لكل فترة زمنية على مدار الفترة التخطيطية، وذلك عن طريق دراسة تلف البدائل ا مكنة واجهة التقلب الطلب و اختيار البديل الذي يقلل تكاليف الإنتاج الإ الية، خاصة إذا علمنا أن هناك عدد كب من البدائل، إذ ترتبط بكل بديل تكلفة معينة الأمر الذي عل عملية اختيار البديل الأمثل نوعا مامعقدة، ومن أجل ذلك طور الباحثون الكث من النماذج الرياضية وال كن على إثرها ديد ا طة الإ الية للإنتاج ا ثلى، ومن ب هذه النماذج وذج ال ة ا طية ا بهمة ا قترح من طرف الباحث Zimmerman(1978).

هذه الدراسة استخدمنا وذج ال ة ا طية ا بهمة اولة لاقتراح خطة إنتاجية مثلى، تقوم على إثرها ا ؤسسة الوطنية للصناعات ا عدنية غ ا ديدية وا واد النافعة Bental Mghnia واجهة التقلبات ا و ية للطلب على منتجا ا آخذين بع الاعتبار ظروف عدم التأكد ا يطة بالتكلفة.

لقد حل النموذج ا قترح باستخدام ال نامج LINGO، حيث صلنا على ا ـل الأمثل والذي يتيح تخذ القرار ا ؤسسة تلف متغ ات القرار ا تعلقة ستوى الإنتاج، ا خزون والعمالة، ققا نفس الوقت أد تكلفة إ الية و ترما قيود وشروط ا ؤسسـة، من مستوى إنتاجية العمال والطاقة التخزينية وا ستوى الأعلى والأد من حجم العمال الذي ب ا فاظ عليه.

لقد قدمت الدراسة مثالا علميا على مدى فعالية اذج ال ة ا طية ا بهمة التخطيط الإ ا للإنتاج ا نظمات الصناعية، ولكن وبالرغم من النتائج ا يدة ال ا صول عليها من خلال النموذج ا قترح، لكنه يبقى حساسا كث ا لدقة ا علومات وا عطيات ال تقدمها ا نظمة، وال يتم تقديرها معظم الأحيان كأرقام الطلب مستوى الطاقة، إنتاجية العمال ...، هذا وبالإضافة إ أن العديد من ا ؤسسات لا تسعى فقط لتحقيق هدف واحد، وإ ا عدة أهداف لذلك فإن مشكلة التخطيط الإ ا للإنتاج لا ب دراستها فقط إطار اذج ال ة ا طية ذات ا دف الواحد، أي ال تسعى فيها ا ؤسسات إ قيق هدف واحد، كما لا ب دراستها أيضا ضل معطيات ددة بدقة، وإ ا ب دراستها ظروف عدم التأكد مع تعدد الأهداف، وهذا عن طريق استخدام اذج ال ة الرياضية ا تعددة الأهداف ا بهمة (Fuzzy multi- objective mathematical programming) ، وهذا ما سنحاول أن نقف عنده وثنا ا ستقبلية.

ملحق ا داول والأشكال البيانية

الشـكل 1. أحـد أشكال دالة الانتماء ا طية

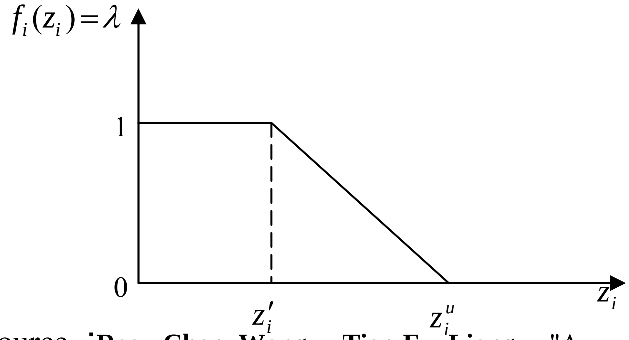

Source :**Reay-Chen Wang , Tien-Fu Liang** , "Aggregate production planning with multiple fuzzy goals", International Journal of Advanced Manufacturing Technology ,Vol 25, 2005,PP 589–597.

الشكل 2.تذبذب الطلب الفعلي عن مستوى الطاقة الإنتاجية لـ BEN

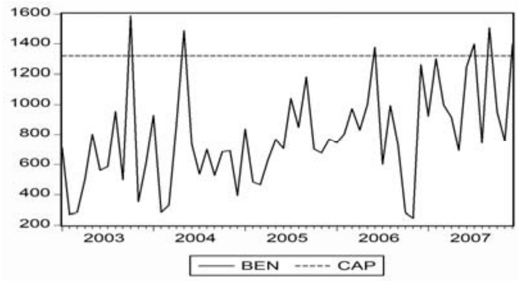

ا صدر : تذبذب الطلب الفعلي عن مستوى الطاقة الإنتاجية لـ BEN

الشكل3. تذبذب الطلب الفعلي عن مستوى الطاقة الإنتاجية لـ TD

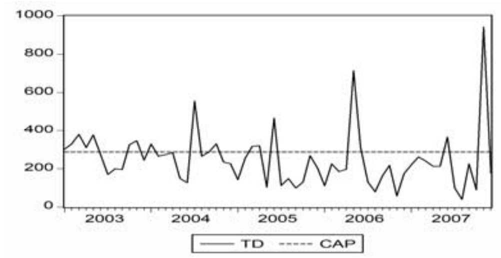

ا صدر : من إعداد الباحث بالإستعانة عطيات مصلحة ا بيعات با ؤسسة

الشكل 4 .تذبذب الطلب الفعلي عن مستوى الطاقة الإنتاجية لـ CAL

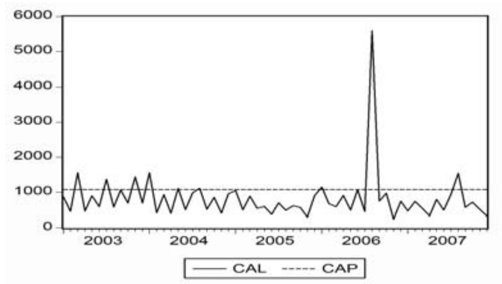

ا صدر : من إعداد الباحث بالاستعانة عطيات مصلحة ا بيعات با ؤسسة

جدول1.الطاقة الإنتاجية اليومية من CAL،TD،BEN ا ؤسسة

ا نتوج	BEN	TD	CAL
الطاقة اليومية بالطن (CAP)	55	12	45

ا صدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مصلحة الإنتاج با ؤسسة

الشـكل 5 . دالة الانتماء ؤسسة Bental Maghnia

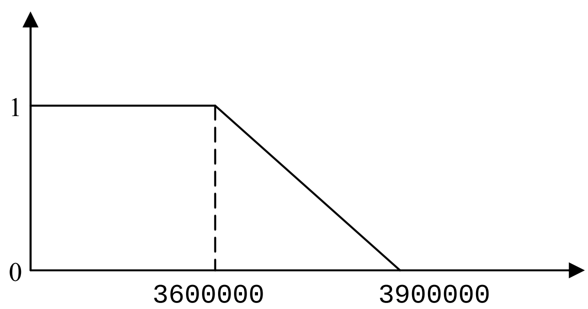

ا صدر : من إعداد الباحث وفق رغبات ا قرر (مدير قسم ا الية با ؤسسة)

جدول 2 البيانات ا تعلقة بالطلب ،تكاليف الإنتاج ، وتكاليف اليد العاملة،إنتاجية العمال وتكاليف التخزين ا ؤسسة

المنتج	الفترة	d_{it}	v_{it}	c_{it}	K_{it}
BEN (P_{1t})	1	1177.225	3293.493	208.796	17.794
	2	923.021	3293.493	208.796	15.367
	3	883.342	3293.493	208.796	18.602
	4	1071.99	3293.493	208.796	16.985
	5	1379.269	3293.493	208.796	17.794
	6	1315.222	3293.493	208.796	17.794
TD (P_{2t})	1	128.620	21646.608	848.721	3.883
	2	163.777	21646.608	848.721	3.353
	3	164.617	21646.608	848.721	4.059
	4	166.005	21646.608	848.721	3.706
	5	193.317	21646.608	848.721	3.883
	6	206.662	21646.608	848.721	3.883
CAL (P_{3t})	1	1164.191	1296.109	139.149	14.558
	2	463.447	1296.109	139.149	12.573
	3	659.034	1296.109	139.149	15.220
	4	425.240	1296.109	139.149	13.897
	5	78.967	1296.109	139.149	14.558
	6	478.221	1296.109	139.149	14.558

ا صدر: من ا صا الإدارية للمؤسسة

جدول3 ا طة الإ الية ا قترحة لـ 6 أشهر القادمة ؤسسة BENTALمغنية لسنة 2008

الأشهر	مستوى العمال W_t	النعي H_t	التسريح F_t	مستوى الإنتاج BEN	TD	CAL	مستوى ا خزون BEN	TD	CAL
القيم ا بدئية	68	-	-	-	-	-	1856.25	1029	1860
جانفي 2008	68	-	-	-	-	-	679.025	900	695.809
فيفري 2008	68	-	-	743.996	-	267.638	500	736.603	500
مارس 2008	68	-	-	1074.857	-	659.038	605.228	571.986	500
أفريل 2008	68	-	-	1154.980	94.019	425.24	774.505	500	500
ماي 2008	68	-	-	1209.992	193.317	78.967	605.229	500	500
جون 2008	68	-	-	1209.992	206.662	478.221	500	500	500
تكلفة ا طة الإ الية للإنتاج							36407350.00 دج		
درجـة إنتماء ا قرر λ							0.8642		

ا صدر : من إعداد الطالب إعتماد على رجات ال نامج LINGO

الإحـالات و ا ـراجع :

1- ا بهـمة هي تر ة لكلمة Fuzzy وهناك من يستخدم كلمة ضبابية ، غامضة أو مشوشة.

2- ال نامج LINGO هو برنامج تص حل مشاكل ال ة ا طية.

3 - Reay-chen Wang , Tien-Fu Liang"Applying possibilistic linear programming to aggregate production planning",international journal of production economics,vol 98, 2005,pp 328-341.

[4]- Geoff Buxey, " Strategy not tactics drives aggregate planning " , International journal of production economics (2003) ,vol 85 , p 331-346

[5]- Holt , C.C , F. Modigliani and H.A.Simon , "Linear Decision Rule for production and Employment Scheduling " *Management Science* , vol 2 , 1955 , PP1-30.

[6]- Bowman .E.D , "Production Scheduling By the Transportation Method of Linear programming*", Opérations Research Society*; 1955,pp 100-103.

[7]- Hanssman , F. and S.W.Hess , " A Linear programming Aproach to production and Employment Scheduling", *Managament Science* , I . 1960 , PP46-51.

[8]- Buffa . Elwood. S and Jeffery G . Miller , " Production and Inventory Systems : Planning and Control" , *3 rd Edition , Homewood Illinois : Richard D . Irwin .Inc* ., 1979, p 197.

[9]- Elsayed. A and Thomas O. Boucher, " Analysis and control of production Systems " , *New jersey : Prentice-Hall*, 1985, p 240.

[10]- Hackman, Steven T., And Robert C. Leachman,"A General Framework for Modelling Production*", Management Science* , Vol.35 , N°4, 1989, pp.478-495.

[11]- Johanson , Lynwood A. and Douglas C.Montgomry, "Operations Research in production planning, Scheduling and Invontory Control" , New York : John Wiley , 1974, pp356.

[12]- Khoshnevis, Behrokh, Philip M.Wolfe, and M.Palmer Terrell, "Aggregate planning Models Incorporating Productivity- an Ovrview " , *International Journal of Production Research* , Vol.20 , N°5 , 1981, pp 555 – 564.

[13]- Eilon , Samual, " Five Approaches to Aggregate Production Planning" , *AIIE Transactions* , Vol. 7 , N°2 , 1975.

[14]سوف نستخدم وذجنا إستراتيجية ، لأ ما الإستراتيجية ا تاحة فقط ا ؤسسة Bental maghnia.

[15]- Zadeh, L. A.. “Fuzzy sets". *Information and Control*,vol 8 , 1965, PP 338–353.

[16]- Zimmermann, H.J, " Fuzzy programming and linear programming with several objective functions", *Fuzzy Sets and Systems,vol 25 ,*   1978 , PP 175-182.

[17] هناك العديد من الأشكال لدالة الانتماء ا طية ، وهنا أيضا دوال انتماء غ خطية.

[18]- Reay-Chen Wang , Tien-Fu Liang ., " Aggregate production planning with multiple fuzzy goals International" , Journal of Advanced Manufacturing Technology ,Vol 25, 2005, PP 589–597.

[19]- Zimmermann, H.J.1978 ,op-cite.p 183.

[20]- ا صول على هذه ا عطيات من طرف ا سؤول عن ا خزون با ؤسسة.

[21]- ا صول على هذه ا علومة من طرف اسب ا ؤسسة بعد طرح تكاليف اليد العاملة الإ الية لعمال مصلحة الإنتاج أخذ ا توسط ا سا بناء على عددهم.

[22]- أنظر ذلك Reay-chen Wang, Tien-Fu Liang , 2005 مرجع سبق ذكره ص 589-597.

دراسة ليلية ؤشرات قياس أداء ا ؤسسات من منظور خلق القيمة

د. هواري سويسي – جامعة ورقلة

ملخص: تتعدد مؤشرات قياس الأداء ا ؤسسات حسب ما تضمنه الفكر التسي ي، وال دف ملها إ رفع أداء ا ؤسسات من خلال الكشف عن مستواه، ومن ا ساعدة على ا اذ القرارات ا ناسبة. ولعل من أهم هذه ا ؤشرات تلك ا بنية على منظور خلق القيمة، باعتبار أن هذا الأخ يعد ا دف الذي يرضي الأطراف ا هتمة با ؤسسة، خاصة ا سا منهم حسب ما جاء به الفكر ا ا . وعلى هذا الأساس اول من خلال هذه الورقة أن نقدم إسهاما باستعراض مؤشرات الأداء سياقها التار ي و ليل ونقد تلف هذه ا ؤشرات، ا فيها ا ديثة منها ا عتمدة على القيمة وال لاقت شهرة كب ة من خلال استعما ا وتسويقها من طرف مكاتب الاستشارة الدولية ا تبنية ا، لنخلص لا ابيات وحدود كل مؤشر، الأمر الذي يساعد تب النموذج ا ناسب لقياس أداء ا ؤسسة.

الكلمات ا فتاح: مؤشرات قياس الأداء، خلق القيمة، العائد على الاستثمار، الربح ا تبقي، القيمة الاقتصادية ا ضافة، القيمة السوقية ا ضافة، إستراتيجية القيمة.

هيد : دف ا ؤسسة الاقتصادية مهما كان نوعها، سواء كانت مدرجة أو غ مدرجة بورصة القيم إ تعظيم قيمتها لفائدة ملاكها (ا سا) أو ميع الأطراف ا هتمة ا، وذلك كما جاءت به النظرية ا الية ا ديثة من جهة، وبالنظر لتطور نظرية هدف ا ؤسسة من جهة أخرى. ولعل ما ي ر ويدعم ذلك، هو أن استمرارية ا ؤسسة –هدف إنشائها- مرهون بقدر ا على قيق تراكم الثروة الذي يقاس دى خلق القيمة création de la valeur . لذلك يتع على مس ي ا ؤسسات توجيه تلف القرارات، و ذلك ا دف.

إن ا ؤسسات ال تتب ذلك الطرح بشكل عملي، إذ عل من القيمة ا رك وا دف الذي ترتكز عليه عملية التسي ، تم عليها ضرورة إجراء عملية التقييم الدوري سواء للمؤسسة ككل أو لفروعها أو لوحدا ا الإستراتيجية (نشاط مع) ا يسمح ا بالوقوف على قيمتها، ومن ليتس ا ا اذ التداب والقرارات ا ناسبة. إن ما سبق، يتجاوز ا انب الاستراتيجي وا ا ، حيث تد لكافة مستويات ا ؤسسة، وعليه د أن ا وانب التشغيلية اليومية وا تكررة هي الأخرى توجه دمة هدف خلق القيمة، ومن فكل مس ي ا ؤسسة عند يع ا ستويات وح عما ا كن ربطهم وتسخ هم خدمة ذلك ا دف (قياس أدائهم بواسطة القيمة، ربط ا كافآت لق القيمة،...).

انطلاقا ا سبق، سنحاول من خلال هذه الورقة أن نتطرق إ إحدى الأساليب ا ساعدة تشخيص وضعية ا ؤسسة والوقوف على أدائها، وذلك باستعمال أدوات أو بالأحرى مؤشرات الأداء ا بنية على القيمة للوصول لذلك ا دف. فهذه ا ؤشرات من شأ ا أن تساعد ا س ين بالدرجة الأو كشف وضعية مؤسستهم على عدة مستويات، الأمر الذي يترتب عنه الرشادة ا اذ القرارات السليمة.

ومنه، سنبحث هذا النوع من ا ؤشرات بالدراسة والتحليل، متتبع السياق التار ي لتطورها إطار الفكر الاقتصادي والتسي ي، قصد تقد ا ؤشر أو ا ؤشرات ا ناسبة ال تعكس ا يط الذي تعرفه ا ؤسسة وقتنا الراهن. لذلك، سنعتمد ا نهج الوصفي حينما يتم استعراض ا ؤشرات، زوجا با نهج ا قارن ا ناسب لطبيعة الإشكالية ا طروحة. وعلى هذا الأساس ستتضمن الورقة ورين، و ا:

أولا: السياق التار ي لتطور اذج قياس الأداء.
ثانيا: ا ؤشرات ا ديثة لقياس الأداء من منظور خلق القيمة.

أولا: السياق التار ي لتطور اذج قياس الأداء

توجد عدة مؤشرات لقياس خلق القيمة La création de valeur، إذ تندرج ضمن وذج أساس – حسب ما قدمه كل من (ه واين، 1993) و(كا وه واين، 2001)[1] - و ا:

- وذج خط القيمة La droite de valeur والنماذج ا شتق منه[2]؛
- وذج التقييم ا ا .

كما توجد العديد من مؤشرات خلق القيمة ا رتكزة على التقييم ا ا ، حيث أن كل واحد منها عرف انتشارا و عة وقته سياق تاريخ علوم التسي . ويعت مؤشر EVA[3] من ا ؤشرات ال لافت استعمالا واسعا هذا ا ال. إذ ده قد ساعد تطوير مؤشرات، حيث كانت امتدادا له والشكل ا كمل له، ونافس مؤشرات أخرى، كانت يعها تستعمل قياس ا ردودية، وذلك منذ بداية القرن العشرين للمؤسسات ا ديثة آنذاك[4].

وللإشارة، تندرج مؤشرات خلق القيمة ما يعرف بنظم قياس (تقييم) الأداء، وال كانت بدايات ظهورها عبارة عن مقاييس أداء اسبية تقليدية. إلا أنه بالنظر لقصورها[5]ومع تطور ا ؤسسات و يطها، ظهرت أدوات قياس حديثة؛ منها بعض ا قاييس ا اسبية ا طورة، كمقاييس القيمة الاقتصادية، وال تعد امتدادا وتطويرا لبعض ا قاييس ا اسبية ا قدمة سنوات ا مسينيات والستينيات من القرن ا اضي، وال أبرزها مقياس الربح ا تبقي.

هذا وتلعب نظم قياس الأداء دورا رئيسيا [6]:

- تطوير ا طط الإستراتيجية؛
- تقييم مدى قيق ا ؤسسة لأهدافها؛
- مكافأة ا س ين.

وللأ ية ال تتمتع ا طرق مقاييس القيمة الاقتصادية، وبالأخص القيمة الاقتصادية ا ضافة سنفرد ا الا واسعا من الدراسة. غ أنه قبل ا وض مفهوم هذا ا ؤشر وا ؤشرات ا ديثة لقياس خلق القيمة، لا بد أن نتحدث عن التطور التار ي لأدوات قياس ا ردودية ال يعت هذا ا قياس امتدادا ا والشكل الأكثر تطورا ا سياق تطورها التار ي، خاصة إذا ما علمنا أن معا هذا التطور برزت بشكل كب الانتقال من ا فهوم ا اس إ ا فهوم الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى التحول أكثر من النظر ردودية وقيمة ا ؤسسة من منظور داخلي (تسي داخلي) فقط و ا نظور ا ارجي وا تمثل وجهة نظر السوق ا ا من خلال ا سا الذين ثلون عنصرا خارجيا على ا ؤسسة، حيث يستعمل ا ؤشر وفق ذلك كوسيلة اتصال تب مستوى أداء ا ؤسسة ا سعرة مهور ا ستثمرين السوق ا ا .

1-1_ مؤشر العائد على الاستثمار ROI[7] : يعت " العائد على الاستثمار" من ا ؤشرات الأساسية ا ستعملة لقياس الأداء للمؤسسات الصناعية، خاصة مع بداية القرن العشرين[8]. ويقدم هذا ا ؤشر شكل نسبة اسبية، باعتبار أنه يتم ا صول على مكونيه من الكشوف ا اسبية، ليتم تشكيل علاقة ب الأموال ا ستثمرة والنتيجة ا صاحبة ا، يث كن من خلا ا معرفة معدل العائد الناجم عن تلك الأموال ا ستثمرة، و سب شكل: النتيجة الصافية/ رأس ا ال. يسمح ليل هذه النسبة عرفة ثلاث تأث ات أساسية ملخصة ضمنها وهي؛ تسي ا وامش، تسي الأصول خاصة معرفة معدل دوران الأصول ا تداولة، وأخ ا الأثر ا اص با بيعات ا رتبط بالسوق[9].

ولقد استعمل هذا ا ؤشر الأصل لغرض رفع فعالية ا ديرين با ؤسسات، وبالأخص ا هندس منهم الذين دهم لا ارسون التسي إلا ا يدان[10]، و دهم لا لمكون شهادة من معهد أو جامعة ال التسي . كما يستعمل هذا ا ؤشر ا الة ال يتم فيها الاعتماد على اللامركزية التسي ، من خلال ما يعرف بتسي الأنشطة عن طريق الأقسام؛ حيث يتم التقسيم على

أساس المنتجات، المسارات، الأسواق والزبائن، إذ يعد من بين الأدوات المستعملة لرفع أداء مسؤولي الوحدات الذين يتم دفعهم وتشجيعهم لتطوير اتخاذ القرارات اللامركزية على مستوى وحداتهم[11]، حيث يصبح المؤشر مقياسا لأداء مديري الوحدات والأقسام والوسيلة التي يتم من خلالها تقييم أدائهم من طرف مسؤوليهم (الإدارة العليا).

إن ما جعل هذا المؤشر يحوز على أهمية في تلك الفترة وصالحا للاستعمال، نتج عن ثلاثة أسباب رئيسية هي:[12]

- أخذه في الحسبان للأداء الكلي للمؤسسة، يضاف إلى ذلك اعتباره أداة تؤدي لتوافق (اتساق) أهداف المنظمة وأهداف الأفراد؛
- يقدم معلومات تخص مردودية الأصول الموجودة بالمؤسسة، والاستثمارات الجديدة؛
- يسمح بالمقارنة بين مراكز المسؤولية فيما بينها داخل المؤسسة، وبين المؤسسة والمؤسسات المنافسة لها أو بينها وبين فرص استثمارية أخرى.

من خلال ما سبق، يتضح بأن هذا المؤشر يسمح بحساب الأداء الكلي للمؤسسة، ومن ثم فهو يعطي صورة عامة لها لكي يتيح للمسيرين عقد المقارنة في الأداء بين المؤسسات المتواجدة في نفس القطاع أو بين فرص استثمارية أخرى، كما يسمح هذا المؤشر بتقييم أداء المسيرين أنفسهم عبر السنوات الماضية ومن خلال التوقعات التي يعدونها. كما يمكن استعمال هذا المؤشر أيضا في حساب مردودية كل وحدة أو قسم أو بشكل عام كل مركز مسؤولية على حدى، حيث يتم من خلاله تقييم أداء المسؤول عنها، وعقد مقارنات بين مختلف مراكز المسؤولية وتتبع الأداء من خلال المقارنة مع السنوات الماضية.

وباعتبار، أن هذا المؤشر يستعمل في قياس أداء المسيرين المسؤولين على مختلف مراكز المسؤولية بالمؤسسة، سيجعلهم يتفانون في العمل على رفعه (المؤشر) من خلال اتخاذ القرارات الصائبة والسليمة، ومن ثم تحسين أداء الوحدات وبشكل عام المؤسسة. ليصبح هذا المؤشر عبارة عن أداة تجعل من أهداف كل من الأفراد المتمثلة في تعظيم مصالحهم متوافقة مع أهداف المؤسسة الرامية لتحسين أدائها.

ويسمح هذا المؤشر أيضا بتقديم معلومات هامة حول مردودية الاستثمارات الموجودة بالمؤسسة المتمثلة في البحث عن نقاط القوة والضعف لها، ليتم على إثرها اتخاذ القرارات الصائبة التشغيلية منها والإستراتيجية (كقرار التنازل،...). كما نجده يستعمل كأحد أساليب اختيار الاستثمارات عندما تريد المؤسسة اقتناء استثمارات جديدة، حيث يتم تقدير النتيجة التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الجديد ليتم على إثرها حساب العائد المتوقع تقديره إذا ما تم اقتناؤه وتوظيفه داخل المؤسسة.

بالرغم من المزايا السابقة الذكر التي جعلت من هذا المؤشر يحظى باستعمال واسع، نجد أنه يطرح عدة مشاكل وسلبيات يمكن أن تحد من مزاياه، وذلك لسببين رئيسيين هما[13]:

- إمكانية إنتاج الطرق المستعملة المختلفة لحساب قاعدة الاستثمار (على سبيل المثال استعمال التكلفة التاريخية أو قيمة السوق) لمعدل مردودية مغلوط، يؤدي إلى إضعاف العلاقة بين مردودية الأقسام (الوحدات) ومردودية المؤسسة.
- البساطة الكبيرة والسطحية لهذا المؤشر كأداة قياس تستعمل في اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستثمارات.

ومن بين الانتقادات التي يوجهها بعض الدارسين لهذا المؤشر، هو عدم اعتبار المردودية الهدف الوحيد المنشود من طرف المؤسسة، ففي نظرهم تعد الأهداف التجارية من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن القياس السنوي للمردودية يدفع بالمسيرين إلى تفضيل المشاريع ذات المردودية الآنية (فترة استرداد قصيرة)، إذا ما تم الاعتماد على القيمة الصافية للأصول، أو الاستثمار بشكل سريع، إذا ما تم استعمال القيمة الإجمالية للأصول، وبمعنى آخر أن عدم الانسجام يفسر بالأخص في أن مردودية الأصول التي تتجاوز مدة تحقيقها (دوراتها) السنة نجدها -وفق هذا المؤشر- تحسب ويتم الحكم عليها من خلال سنة واحدة [14].

وعليه، يعتبر ذلك إجحافا لكثير من الاستثمارات، والتي أغلبها تدر عوائد فترة تفوق السنة، كما أن بعض الاستثمارات تجد أن مدة إنجازها تتجاوز السنة، فباستعمال هذا المؤشر باعتباره مقياس أداء للمسيرين سيعمل على دفعهم لاختيار استثمارات لا تتجاوز عوائدها ومدة إنجازها السنة، لغرض الحساب الدقيق للعائد؛ فإذا ما اختيار استثمار يحقق عوائد تتجاوز السنة، فإن العوائد التي تتحقق خارج السنة الأولى لا يتم احتسابها ضمن المؤشر الأمر الذي يعطي عائدا على الاستثمار أقل من عائده الحقيقي. فهذا التوجه سيؤدي بالمؤسسة إلى تضييع فرص عدة تسمح بتحسين أوضاعها.

لقد دفعت الآثار السلبية الملاحظة على هذا المؤشر لتطويره. فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تغيرت إستراتيجية المؤسسات، إذ أصبحت تقوم بتنويع أنشطتها وتلجأ إلى عمليات التوسع الخارجي من خلال حيازة مؤسسات تابعة لقطاعات اقتصادية أخرى، غير أن هذا الارتفاع المكثف في حجم الاستثمارات المصاحبة لعمليات التنويع كثيرا ما أدى إلى إضعاف تحكم المسيرين في النشاط الأصلي لهذه المؤسسات[15].

فعلى إثر هذه الوضعية، أصبح المؤشر "العائد على الاستثمار" –الذي لم يكن سوى أداة إحصائية تستعمل لقياس الأداء يفرض نفسه بقوة كمؤشر اتصال داخلي يستعمل في الاستثمارات طويلة الأجل (طابع استراتيجي)، كما بات معيارا أو إشارة توجه من أعلى الهرم في التسيير إلى أسفله قصد إلقاء المسؤولية على عاتق مديري الأقسام ومدري المؤسسات الفرعية[16].

بالرغم من التطور الحاصل في هذا المؤشر المصاحب لسلوك المؤسسات الجديد، لم يسلم من الانتقادات الكثيرة عند استعماله، والتي سجلت في سنوات الستينيات[17] من القرن الماضي، والتي من بينها -وبشكل أساسي- أنه لا يأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال[18]. وقد بات أمر قصور هذا المؤشر وعدم صلاحيته في قياس المردودية الاقتصادية، معروفا لدى كثير من المهتمين بمقاييس أداء المؤسسات[19]. فأمام هذا الوضع، برزت طريقة جديدة في التسيير تعتمد على مؤشر منافس لـ"العائد على الاستثمار" يسمى بـ"الربح المتبقي".

1-2_ الربح المتبقي : لقد تم استعمال مؤشر "الربح المتبقي" **RI**[20] لأول مرة في الميدان في سنوات العشرينيات من القرن الماضي، حيث أكد "سلون" Sloan في كتابه "سنوات مع جنرال موتورز"[21] أن المؤسسة قد استعملت في تلك الفترة، مؤشرا جديدا يتمثل في الربح المتبقي، حيث تم استعماله مع المؤشر الحالي الأكثر استعمالا وشيوعا في تلك الفترة والمتمثل في العائد على الاستثمار[22]، ومرد استعمال هذا المؤشر الجديد، إلى أن هدف التسيير ليس بالضرورة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار، إنما ضمان ربح يغطي على الأقل تكلفة الأموال المستعملة.

كما قد حظي هذا المؤشر الجديد، باهتمام خاص في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية من طرف مؤسسة "جنرال إلكتريك"[23]، والتي يرجع البعض[24] السبق لها في استعماله (في الميدان)، بالرغم من أنهم يشيرون إلى وجوده قبل تطبيقه من طرف هذه المؤسسة.

ولعل إرجاع السبق والفضل في بروز هذا المؤشر وتطبيقه في الميدان لمؤسسة "جنرال إلكتريك" هو الاعتماد على هذا المؤشر كوسيلة لقياس الأداء، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية التي بدأ يشهد فيها مؤشر "العائد على الاستثمار" انتقادات لاذعة ويعرف محدودية في تقييم الأداء والتسيير، على عكس ما قامت به مؤسسة "جنرال موتورز" في سنوات العشرينيات من القرن الماضي، حينما استعملت المؤشر بشكل ثانوي مع المؤشر الأساسي المعروف آنذاك والذي كان في أوج شهرته في أوساط مسيري المؤسسات، والمتمثل في " العائد على الاستثمار".

وقد قدم مؤشر "الربح ا تبقي" للتغلب على عيوب العائد على الاستثمار، يث أنه يتضمن ميلا على الربح ثل تكلفة رأس ا ال[25]، شكلها البدائي، وا تمثلة تكلفة الفرصة الداخلية، ثلة معدل فائدة داخلي. إضافة لذلك، ده يعطي رقما مطلقا للربح بعد استبعاد تلك التكلفة ا ملة على الربح، وليس نسبة مئوية كما هو ا ال ؤشر العائد على الاستثمار[26].

أما على ا ستوى النظري، فنجد أن مفهوم الربح ا تبقي قد النظرية الاقتصادية، حيث أكد الاقتصاديون منذ "آدم يث" على أن ا همة الاجتماعية للمؤسسة هي تعظيم القيمة لاكها، وبالتا ب أن قق ا ؤسسة أرباحا تفوق تكلفة القروض ورأس ا ال ا ملوك[27]. غ أن أول باحث اهتم ذا ا ؤشر - ت اسم الربح ا تبقي وكوسيلة لقياس الأداء- هو "برينرايش" Preineich، وذلك سنوات الثلاثينات[28] من القرن ا اضي.

ولقد ب هذا الباحث بأن القيمة ا الية لتدفقات الربح ا تبقي لاستثمار ما تساوي قيمته ا الية الصافية[29]، هذه الأخ ة ال تساوي أيضا الفرق ب القيمة ا الية للتدفقات النقدية ا تاحة (تدفقات نقدية سب انطلاقا من ا لفية ا اسبية حيث تضاف للنتيجة الإهتلاكات وا ؤونات ذات الطابع الاحتياطي) مطروحا منها قيمة الاستثمار. ع أن قيمة الاستثمار وفق طريقة الربح ا تبقي قسطت على السنوات ا أخوذة من خلال ما يعرف بتكلفة رأس ا ال ا مولة ذا الاستثمار، ح د الطريقة الثانية (القيمة ا الية الصافية) أن التدفق النقدي ا تاح لكل سنة متوقعة لا يأخذ حسابه ما يعرف بتكلفة رأس ا ال، إذ لا يقوم بطرحها (لا يتم حسا ا ضمن التكاليف)، غ أنه بعد إ اد القيمة ا الية للتدفقات النقدية ويتم طرح قيمة الاستثمار منها (الذي ثل تكلفة ويل على ا ؤسسة) سنصل لنفس القيمة ا توصل إليها طريقة الربح ا تبقي.

و سب لـ"برينرايش، 1930" أيضا - هذا السياق-، أنه برهن على إمكانية التوفيق Réconciliation ب النموذج ا اس (رجات ا اسبة) والقيم ا سجلة البورصة، حيث وضح بأن القيمة البورصية ؤسسة ما تساوي القيمة ا اسبية مضافا إليها الأرباح ا خصومة، حيث أن هذه الأخ ة تعرف بالفرق ب الربح لوحدة واحدة من رأس ا ال ا ستثمر منقوص منها تكلفة تلك الوحدة من رأس ا ال[30]، وبعد ا صول على هذا الفرق للوحدة يتم ضر ا رأس ا ال ا ستثمر لتعطينا الربح ا تبقي شكل إ ا بعدما حسب شكل وحدوي، وهذا ختلف السنوات ا قدرة ليتم خصمها بعد ذلك وإضافتها للقيمة الدفترية ا سجلة ا اسبة لتتساوى مع القيمة البورصية، لكن ذلك لا دث إلا حالة كفاءة السوق. وبذلك د أن "برينرايش" قد أعطى مفهوما وحدويا للربح ا تبقي، أي الربح ا تبقي لكل وحدة من رأس ا ال ا ستثمر[31].

ويقيس "الربح ا تبقي" نتيجة ا ؤسسة ساب الفرق ب ا بيعات وتكاليفها ا اصة، إذ يضاف ذه الأخ ة ا صاريف ا الية الداخلية ا رتبطة بأصو ا[32]، حيث يقصد با صاريف ا الية الداخلية، التعويضات ا رتبطة با ؤسسة حيث يتم احتساب معدل فائدة داخلي ثل ا ردودية ا طلوبة من طرف ا ؤسسة، ثلة إدار ا العامة. إن ميل هذا العبء ا تمثل الفائدة ال سب ضمن معادلة الربح ا تبقي، سؤو الوحدات يتنا مع مبدأ الرقابية Contrôlabilité[33]، الأمر الذي عل ا س ين مسؤول عن عناصر غ قابلة للرقابة. لذلك يقترح مطبقو ا نظور الأكثر تطورا، ثلا القيمة الاقتصادية ا ضافة الأخذ ا ساب تكلفة رأس ا ال كبديل عن ذلك مراكز ا سؤولية.

و كن أن نوضح أكثر الفكرة الأساسية ال يرتكز عليها مفهوم "الربح ا تبقي" أ ا تتمثل تطبيق معدل فائدة، وال ثل تكلفة ا وارد (الأموال) ا وضوعة ت تصرف مركز ا سؤولية با ؤسسة، حيث يترجم هذا ا عدل تكلفة فرصة الأموال ا ستثمرة ذلك ا ركز، وا بدأ الذي يقوم عليه هذا ا فهوم هو أن مستوى نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ا ققة من طرف مركز ا سؤولية (نشاط مع) تكون على الأقل مساوية لناتج ضرب معدل الفائدة الأصل الاقتصادي ا ستعمل مركز ا سؤولية[34].

يقوم الربح المتبقي بحساب خلق القيمة لغرض احتياجات المسيرين داخل المؤسسة، مع الأخذ بالحسبان التكاليف والمردودية الداخلية فقط، لذلك فهو يساعد على توجيه سلوك المؤسسات المتفرعة لأقسام (اللامركزية) Entités décentralisées في ظل القرارات المتخذة من طرف المسيرين ذات الأثر الهام[35]. وقد أكد المختصون في مجال التنظيم على أن المؤسسات التي تنتهج الاتجاه اللامركزي في تنظيمها وتتوسع في تفويض سلطة اتخاذ القرارات إلى المستويات الأدنى في الهيكل التنظيمي، يجب أن تغير من نظم الرقابة الداخلية، وأن تعيد التفكير في نظم قياس الأداء والحوافز حتى تضمن اتخاذ القرارات من قبل مديري عمليات التشغيل التي تحقق زيادة في قيمة المؤسسة[36]. الأمر الذي يبرر الحاجة لمؤشر الربح المتبقي في وقت ظهوره.

لقد كان الهدف من استعمال "الربح المتبقي" هو تنشيط وتفعيل مراكز المسؤولية داخل المؤسسة. لذلك فهو يمثل تغيير حقيقي في لغة الاتصال داخل المؤسسة، إذ يتم الخروج من لغة محاسبية إلى لغة أكثر اقتصادية، حيث نجد أن اللغة الأولى ترتكز على النتيجة المحاسبية وتستعمل بشكل عام في المؤسسات المعتمدة على فكرة المركزية، بينما اللغة الثانية ترتكز على الربح المتبقي والذي ساهم في تغيير الشكل التنظيمي للمؤسسات كونه يستعمل في المؤسسات التي تعتمد على استقلالية أكبر لوحداتها وتعتمد على لا مركزية أكثر في التسيير[37]. وعليه، نجد أن هذا المؤشر يسمح بالمرور من قياس أداء إجمالي للمؤسسة إلى قياس أداء بالوحدات، أي لكل مركز مسؤولية.

مما سبق، ومن خلال الإسهامات الأكاديمية والكتابات حول الربح المتبقي، يتضح بأن له خلفية نظرية في الفكر الاقتصادي وتفكير نظري ثري، ساهم في تطور مفهومه وفي استعماله بشكل أكثر ملائمة لواقع التسيير الداخلي للمؤسسات المبني على اللامركزية في تسيير الوحدات. غير أن ذلك لا يعني خلوه من السلبيات، فلهذا المؤشر أوجه قصور متعددة، الأمر الذي ساهم في ظهور مؤشر "القيمة الاقتصادية المضافة" التي حاولت تدارك أوجه ذلك القصور باعتبارها تمثل وجه التطور والامتداد الطبيعي لمؤشر "الربح المتبقي".

ثانيا: المؤشرات الحديثة لقياس الأداء من منظور خلق القيمة

يتم استعمال هذه الطرق لقياس المردودية، كما تستخدم في قياس خلق القيمة. ونحاول في هذا الجزء التطرق لأهم هذه الطرق والتي نالت شهرة كبيرة في أوساط الأكاديميين من خلال الدراسات التي تناولتها، بالإضافة لما حققته من شهرة في أوساط المهنيين من خلال تبنيها من طرف مكاتب الاستشارة ذات السمعة العالمية.

2-1: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA[38] لـ ستارن وستيوارت J.M.Stern et G.B.Stewart

2-1-1_ القيمة الاقتصادية المضافة: مفهومها وطريقة حسابها: تعتبر "القيمة الاقتصادية المضافة" الشكل المطور لمفهوم " الربح المتبقي"، وفي نظر البعض[39] ما هي إلا إعادة بعث وإحياء لهذا المفهوم. وعليه، فهي لا تحمل أي جديد أو إبداع على المستوى النظري[40]. ذلك أنها قدمت على ضوء القصور في استعمال مؤشر "الربح المتبقي"، لتستجيب لواقع آخر للمؤسسات يتميز بالضغوط الممارسة من طرف الأسواق المالية، من خلال إيجاد وسائل اتصال تفيد بمعرفة أداء المؤسسات أمام المساهمين (مؤشر خارجي-داخلي).

ويكمن الفرق بين المفهومين في الغرض من الاستعمال، حيث استعمل مؤشر "الربح المتبقي" لخدمة مسيري المؤسسات سنوات الستينيات من القرن الماضي كأداة لتقييم الأداء الداخلي للمؤسسة ومختلف وحداتها (مؤشر داخلي)، بينما أستعمل مؤشر "القيمة الاقتصادية المضافة" لخدمة المساهمين منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كأداة اتصال يستعملها المسيرون لتمرير معلومات للمساهمين حول أداء المؤسسة، خاصة المدرجة منها في البورصة. يضاف لذلك، أن الربح المتبقي يأخذ في حسابه تكلفة الفرصة الداخلية، ممثلة في مصاريف مالية داخلية،- والتي كانت محل انتقاد كما سبق الإشارة لذلك- بينما تعتمد "القيمة الاقتصادية المضافة" على مفهوم تكلفة رأس المال، والتي تسمح بالمرور من قياس لنتيجة - كما هو الحال في "الربح المتبقي"- إلى قياس فائض.

يعود الأساس النظري ا باشر للقيمة الاقتصادية ا ضافة لفكرة الربح ا تبقي، غ أنه قد استند مؤسسا هذا ا ؤشر "جول ستارن و ج. بنات ستاوارت" Joel Stern et G.Bennett Stewart –أيضا- على النموذج الاقتصادي لقيمة ا ؤسسة الذي قدمه "مود ليا وميلر، 1961" F.Modigliani et M.H.Miller، باعتباره أنه أساس لنظام شامل للإدارة ا الية، كما استندا أيضا إ أعمال كل من "و.هـ. ماككلينغ و م.س. جنسن" W.Mecling et M.C.Jensen الات السلوك التنظيمي وتكاليف الوكالة، وبذلك، يرجع الفضل لـ"ستارن وستوارد" ويل هذه ا فاهيم النظرية إ نظام يسهل فهمه ويساعد ا س ين التوجيه الأمثل وارد ا ؤسسة نتيجة ا هد ا شترك الذي استمر نصف قرن "[41]. ويؤكد ويضيف "كا وه جواين، 2001" هذا ا ال، بأن وذج القيمة الاقتصادية ا ضافة" يسجل كامتداد لأعمال "مود ليا وميلر، 1961، 1966"[42].

وعموما، تعد القيمة الاقتصادية ا ضافة مؤشرا لقياس الأداء و نفس الوقت طريقة للتسي ، كما أ ا طريقة للتحفيز Incitation[43]. يث دها تقوم بقياس أداء مس ي ا ؤسسات أمام ا سا ، فبذلك تصبح وسيلة تدفع ا س ين لبذل جهود و س أداء مؤسسا م، ويصبح الأمر أكثر حينما يتم ربط نظام ا كافآت وا وافز ذا ا ؤشر ليصبح وسيلة للتحفيز، وكونه طريقة للتسي [44]، فيتجسد قدرته على ترشيد القرارات ا تخذة من طرف ا س ين، حيث كن استخدامه تقييم الاستراتيجيات وتقييم ا شاريع الاستثمارية ووضع أهداف الأداء التسي ي.

ويتم وفق "القيمة الاقتصادية ا ضافة" ربط ا س ين با ؤسسة و سيسهم ا وفق منطق النتائج/الوسائل من خلال العلاقة ال تربط النتائج بالأموال ال ت تصرف كل مس (مسؤول) من جهة، ووفق تكلفة رأس ا ال ا ثل التعويض الذي صل عليه أصحاب الأموال، ثل ا سا بالدرجة الأو ، هذا من جهة ثانية[45]. ا سبق، كن القول أن مفهوم "القيمة الاقتصادية ا ضافة" يقترب جدا من ا فهوم ا قدم بشأن "الربح ا تبقي"، طبعا مع إضافة جديد. حيث لا يكمن الشيء ا ديد ا قدم من طرف "القيمة الاقتصادية ا ضافة"- ا انب النظري بل استخدامه (جانب ميدا) من خلال ا رص على ديد الأموال ا اصة بكل نشاط، مسار، منتج، قسم أو سوق، سواء كانت هذه الأموال عبارة عن أصول ثابتة (استثمارات) أو أصول متداولة، ويتمثل ا غزى من ذلك الوقوف على مدى مسا ة كل عنصر ا ؤسسة، وذلك حسب التصنيف ا تبع؛ منتج، سوق أو نشاط القيمة البورصية للمؤسسة[46] بالدرجة الأو ، كما يفيد ذلك معرفة قيمة ا ؤسسة ككل حـ وإن تكن مسعرة البورصة.

ويتم حساب "القيمة الاقتصادية ا ضافة" من خلال العلاقة التالية[47]:

القيمة الاقتصادية ا ضافة = صا الأرباح النا ة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس ا ال × رأس ا ال ا ستثمر)

القيمة الاقتصادية ا ضافة = (معدل العائد على رأس ا ال ا ستثمر – معدل تكلفة رأس ا ال)× رأس ا ال ا ستثمر[48]

وسوف اول إعطاء ا صطلح للمجمعات والنسب ا اسبية ا ستعملة وفق ما هو متعارف عليه أعرافنا ا اسبية، على خلاف ا صطلحات الأ لوسكسونية ال ثل الأصل حساب مؤشر "القيمة الاقتصادية ا ضافة"، حيث أن:

- صا الأرباح النا ة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة NOPAT تقابلها نتيجة الاستغلال بعد الضريبة النظرية على الأرباح (قبل احتساب ا صاريف ا الية).
- معدل تكلفة رأس ا ال WACC و ثل التكلفة الوسطية ا رجحة لرأس ا ال وال سب انطلاقا من ا يكل ا ا للمؤسسة، بـ الديون ورأس ا ال.

ا سبق، ومن وجهة نظر تقنية، يتبـ ا فهوم الأساسي لنموذج "القيمة الاقتصادية ا ضافة" ا امش الذي ينتج عن الفرق بـ العائد الاقتصادي ا قق من طرف ا ؤسسة لفترة معينة وتكلفة ا وارد ا الية ال استخدمتها[49]. حيث يطلق الاقتصاديون -منذ عهد آدم يث - على هذا ا امش الذي ثل الربح بعد استبعاد تكلفة رأس ا ال (الديون ورأس ا ال) بالربح الاقتصادي، حيث ينظر إ تكلفة رأس ا ال على أ ا تكلفة كغ ها من التكاليف الواجب تغطيتها للوصول إ الأرباح ا قيقية، وال ثل إضافة لثروة

ا سا [50]، فلا يعقل أن يتم حساب تكلفة عامل الإنتاج ا تمثل العمل ضمن تكاليف ا ؤسسة وتترك تكلفة عامل الإنتاج ا مثل رأس ا ال. وعليه، فالربح ا قيقي هو العائد الاقتصادي -حسب ما جاء النظرية الاقتصادية – يث سب بعد تغطية يع تكاليف عوامل الإنتاج (العمل ورأس ا ال).

إن ا دف الرئيسي من استعمال هذا ا ؤشر، هو فيز كل الفاعل با ؤسسة لا اذ قرارات من شأ ا أن تؤثر على وجهة نظر تقييم السوق ا ا للمؤسسة، وذلك بتوجيه ا كم على الأداء الداخلي للمؤسسة من خلال تأث ه على القيمة البورصية للمؤسسة[51]. فهذا التقييم من شأنه، أن دث ربطا وتوافقا ب القيمة البورصية للمؤسسة وقيمتها الدفترية، ويتضح ذلك من خلال استعمال مبتكري "القيمة الاقتصادية ا ضافة" فهوم "القيمة السوقية ا ضافة" MVA[52]. فإذا كانت "القيمة الاقتصادية ا ضافة" EVA سب لكل فترة (سنة)، فإن "القيمة السوقية ا ضافة" MVA سب موعة من السنوات؛ حيث ثل القيمة ا الية لسلسلة القيم الاقتصادية ا ضافة ا قدرة ظة التقييم[53]، وذلك كما يلي[54]:

$$MVA = \sum_{t=1}^{n} \frac{EVA_t}{(1+k)^t}$$

حيث:

$$EVA_t = (r_{et} - k_t) \times C_t$$

EVAt: القيمة الاقتصادية للفترة t؛

Ct: مبلغ رأس ا ال ا ستثمر الفترة t

Ret : معدل ا ردودية الاقتصادية لرأس ا ال ا ستثمر الفترة t.

Kt: تكلفة الوسطية ا رجحة لرأس ا ال الفترة t.

و سب القيمة السوقية للمؤسسة انطلاقا من القيمة الدفترية ا ستقاة من الوثائق ا اسبية مضاف ا القيمة السوقية ا ضافة، وذلك على النحو التا [55]:

$$V_{to} = C_{t0} + \sum_{t=1}^{n} \frac{EVA_t}{(1+k)^t}$$

حيث: Cto: القيمة الدفترية (ا اسبية) لرأس ا ال ا ستثمر

ما يلاحظ بعد استعراض صيغ القيمة الاقتصادية ا ضافة والقيمة السوقية ا ضافة هو:

- سب القيمة الاقتصادية ا ضافة لفترة واحدة، بينما سب القيمة السوقية ا ضافة لسلسلة من الفترات أو قد سب إ ما لا اية. وعليه، فالقيمة الاقتصادية ا ضافة هي الفائض من القيمة الناتج عن مركز مسؤولية أو مؤسسة لفترة واحدة، بينما القيمة السوقية ا ضافة هي تراكم القيم النا ة عن ا ؤسسة لفترة طويلة.
- تستعمل القيمة الاقتصادية ا ضافة لغرض قياس الأداء الداخلي للمؤسسة، ح تقيس القيمة السوقية ا ضافة الأداء من وجهة نظر خارجية. وعليه، يصعب استعما ا كأداة تسي داخلية.[56]
- تعتمد مكونات ا عادلة ال سب القيمة الاقتصادية ا ضافة على ا خرجات ا اسبية. فبالرغم من ابتعاد ا عطيات ا اسبية على التقييم الاقتصادي(ا قيقي) لتلك ا خرجات، ينصح مبتكرو القيمة الاقتصادية ا ضافة استعمال ا كونات بقيمتها الدفترية (ا اسبية)[57]، ولتقليص الا راف ب القيم ا اسبية والاقتصادية دهم يقترحون موعة من التعديلات على ا علومات ا اسبية (تعديلات القرض الا اري، تعديلات مصاريف البحث والتطوير تعديلات فائض القيمة Goodwill، اختيار طرق الاهتلاك،...)[58]، لتقريب الأرباح والقيم ا اسبية ا عتمدة على ا بادئ ا اسبية إ الواقع الاقتصادي[59]. حيث دف هذه التعديلات ا اسبية إ الوصول للقيمة العادلة Fair value [60]، وإ تقريب ا اسبة التقليدية[61] من ا اسبة على أساس القيمة الاقتصادية[62].

يلاحظ بأن القيمة الاقتصادية ا ضافة والتدفق النقدي ا تاح ليسا تلف الوصول لنفس النتيجة، حيث تساوي القيمة الاقتصادية ا ضافة التدفق النقدي ا تاح مضافا إليه التغ الصا رأس ا ال ا ستثمر منقوصا منه التعويضات ا قابلة له، و كن بيان ذلك ا عادلة التالية بشكل عكسي[63]:

$$CFD_t = EVA_t + \Delta C(1 + k_t)$$

وللحصول على القيمة السوقية للمؤسسة كن استحداث التدفقات النقدية ا تاحة إ ما لا اية، كما أن نفس القيمة كن أن سب بدلالة القيمة الاقتصادية ا ضافة من خلال إ اد القيمة السوقية ا ضافة باستحداث القيم الاقتصادية ا ضافة ا توقعة إ ما لا اية مضاف إليها رأس ا ال الأو ا ستثمر، وذلك على النحو التا [64]:

$$VM = C_{t0} + \sum_{t=1}^{\infty} \frac{EVA_t}{(1+k)^t}$$

2-1-2: القيمة الاقتصادية ا ضافة: إ ابيا ا وحدودها

2-1-2-1: إ ابيات القيمة الاقتصادية ا ضافة : بالإضافة إ ما ذكره سابقا، كن أن نب ونستخلص مصادر القوة الأساسية ال تتمتع ا القيمة الاقتصادية ا ضافة، وذلك كما يلي[65]:

1- تقيس العوائد الاقتصادية ا قيقية لإ ا رأس ا ال ا ستثمر.
2- تعترف بصورة صر ة بتكلفة رأس ا ال سواء ا ملوك أو ا قترض.
3- تربط بشكل وثيق بالقيمة وبثروة لة الأسهم، وتوجه نظر إدارة ا ؤسسة إ الأداء الذي يؤدي إ زيادة العائد ملة الأسهم.
4- تعمل على فيض مشاكل الوكالة من خلال فيز ا س ين وتشجيعهم على التصرف كأ م ملاك للمؤسسة.
5- تؤدي إ تطابق أهداف ا س ين مع أهداف لة الأسهم وا ؤسسة ككل، حيث أن أي اقتراح استثماري قق قيمة اقتصادية مضافة موجبة قق مصلحة القسم وا ؤسسة أيضا. بينما الاقتراحات الاستثمارية ذات القيمة الاقتصادية ا ضافة السالبة فهي غ مرغوبة سواء على مستوى القسم أو ا ؤسسة ككل. وذلك على العكس من بعض ا قاييس ا الية الأخرى كالعائد على الاستثمارات والذي قد يؤدي إ خلق نوع من التعارض ب مصلحة القسم وا ؤسسة ككل.

كما كن أن د إ ابيات أخرى تتمثل أساسا قدرة القيمة الاقتصادية ا ضافة كمؤشر لق القيمة الوصول وقدر ا على الربط ب ا انب الاستراتيجي وا Stratégie/Finance[66]، ا يسهل على ا س ين من كمهم بالأخص نتائج الاستثمارات، وبشكل عام تسهيل ا اذ القرارات وترشيدها، كما يؤدي إ دفع ا س ين على ا ستوى التشغيلي بتحمل ا سؤولية أكثر[67].

من خلال استعراض مؤشر خلق القيمة ا تمثل القيمة الاقتصادية ا ضافة يتب مسايرته فهوم حوكمة ا ؤسسة باعتبارها اول أن تدفع با س ين و رعاية مصا ا سا بتعظيم قيمة ا ؤسسة، وبذلك فهي اول تقليل تكاليف الوكالة وتعارض ا صا ب ا لاك وا س ين.

2-1-2-2: حدود وانتقادات القيمة الاقتصادية ا ضافة[68] : كن تلخيص الانتقادات وأوجه القصور ا رتبطة بالقيمة الاقتصادية ا ضافة فيما يلي[69]:

أولا: يتمثل الانتقاد الأساسي ا وجه للقيمة الاقتصادية ا ضافة والقيمة السوقية ا ضافة كمؤشرات لق القيمة أ ما لا ثلان سوى طريقة القيمة ا الية الصافية، إذ ملا أي إضافة عليها وما هي إلا إعادة وير بسيط ا[70].

ثانيا: تلقى القيمة الاقتصادية ا ضافة دودية كو ا فز ا س ين على رعاية مصا ا لاك، وذلك ال ا ساب، فعلى سبيل ا ثال إن استعمال وذج تقييم الأصول ا الية MEDAF حساب تكلفة رأس ا ال من شأنه أن يغ بشكل كب قيمة EVA عندما تكون تذبذبات ا ؤشر "بيتا" ذات تأث معت على النتيجة النهائية[71]. وعموما، يطرح مشكل ا ساب بشكل أساسي

فيما يتعلق برأس ا ال ا وضوع ت تصرف ا ؤسسة شكل استثمارات، نظرا للحجم ا عتـ له والتعديلات ا اسبية ا تعلقة به، فكما لاحظنا فإن القيمة ا اسبية للأصول تعدل حسب مبتكري الطريقة لتصبح أكثر تعبـ ا عن القيمة الاقتصادية. فأمام تلف التعديلات ا اسبية ا ينصح ا، فإن نسيان تعديل أو تعديلات، -حسب خصائص كل مؤسسة- من شأنه أن لا يعطي قياسا جيدا للقيمة الاقتصادية ا ضافة، وينتج عن ذلك ضياع أموال كبـ ة[72]، كما أن كثرة التعديلات ا اسبية، د من الاستعمال ا يد ذا ا ؤشر EVA ، ويصبح مصدر ربع فائدة مكاتب الاستشارة[73]، لذلك تدعو بعض ا كاتب إ إجراء توحيد دو حول طريقة حساب ا ؤشر والتعديلات ا اسبية ا رتبطة به[74].

ثالثا: من العيوب ا وهرية ا توجه إ مقياس القيمة الاقتصادية ا ضافة -كغـ ها من ا قاييس ا الية- أ ا تركز على الأداء لسنة مالية واحدة أي الأداء قصـ الأجل، ا ينجر عنه ما يعرف خطر الأجل القصـ Risque du court-termisme، ذلك أن الإدارة تاج إ مقاييس طويلة الأجل خاصة عند تقييم ا شاريع الاستثمارية، وبشكل عام العمليات الإستراتيجية، فحساب القيمة الاقتصادية ا ضافة لا يأخذ ا سبان آثار القرارات على السنوات ا قبلة، ولذلك فإن تعظيم القيمة الاقتصادية ا ضافة ا الية قد يتم على حساب الأجل الطويل، فعلى سبيل ا ثال قد فض ا سـ ون الإنفاق الاستثماري لتحسـ القيمة الاقتصادية ا ضافة الأجل القصـ ، على الرغم من أن هذا الإنفاق الاستثماري قد يكون مفيدا للمؤسسة الأجل الطويل، وذلك بسبب أن هذه الاستثمارات ستخفض من القيمة الاقتصادية ا ضافة الأجل القصـ وبالتا ا فاض ا كافآت وا وافز، هذا من جهة[75]. ومن جهة أخرى د أن أغلب ا سا يستثمرون الأجل الطويل، ا يدفعهم للبحث عن معلومات كنهم من معرفة قيمة السهم على ا ستوى ا توسط وطويل الأجل[76]، إ جانب ذلك، يفرض ا ستثمرون –داخليا- تسيـ ا طويل الأجل ا ؤسسة[77]. وعليه، فالقيمة الاقتصادية ا ضافة لا توافق يع دورات النشاط، فا ؤسسات ا لديها تسهيلات التمويل تكون دورة نشاطها طويلة، وبذلك تتعقد عملية التقييم و عل من القياس السنوي أقل ملائمة ا[78]. إضافة إ ذلك، تسجل دودية القياس وفق القيمة الاقتصادية ا ضافة عند استعما ا الأنشطة البنكية وا الية، كون أن جزءا من الأموال ا ستثمرة دد وفق تنظيمات وقواعد ا يطة وا ذر، والأمر كذلك بالنسبة للمؤسسات أو الأنشطة ا هي بداية انطلاقتها Start up ضوع تدفقات عوائدها ا توقعة لعدة افتراضات[79].

رابعا: باعتبار أن مقياس القيمة الاقتصادية ا ضافة كغـ ه من ا قاييس ا الية يتم حسابه من البيانات ا الية ا عدة اية الفترة- اغلب الأحوال- فهو بذلك لا يساعد ا سـ ين على ديد الأسباب ا قيقية لعدم الكفاءة النواحي التشغيلية، كما أنه يوفر معلومات قد تكون دودة لأولئك الذين يتحملون مسؤولية إدارة عمليات ا ؤسسة. بينما يهتم مديرو عمليات التشغيل وا هندسون بصورة أكـ با قاييس غـ ا الية ويركزون على ا ركات الأساسية ذه ا قاييس، ويعتـ ذلك توجها و العمليات، أي التركيز على ا قاييس غـ ا الية بصورة أكـ من ا قاييس ا الية[80]. وقد رد "ستوارت"[81] على هذا الانتقاد بالتأكيد على أن الفائدة الكاملة من استخدام إطار مقياس القيمة الاقتصادية ا ضافة لتقييم الأداء تتحقق فقط حالة ربطه قاييس التشغيل الرئيسية والأهداف الإستراتيجية، لذلك فقد قامت شركة Stern, Stewart & Co بتطوير أسلوب تسيـ أطلق عليه " ركات القيمة الاقتصادية ا ضافة" يساعد ا سـ ين تتبع ا ركات الأساسية، التشغيلية والإستراتيجية للقيمة الاقتصادية ا ضافة وا يستطيع ا سـ ون التحكم فيها.

خامسا: لا يأخذ مقياس القيمة الاقتصادية ا ضافة الاختلافات ا جم ا سبان[82]. لأنه قد يرجع السبب ا فاض القيمة الاقتصادية ا ضافة لقسم ا ؤسسة با قارنة بقسم آخر لاختلاف حجم الاستثمار ا تاح لكليهما.

سادسا: تلقى القيمة الاقتصادية ا ضافة على غرار باقي ا قاييس ا طورة للأداء -من طرف شركات الاستشارة ا بتكرة ا-، انتقادا مفاده أن الدراسات ا يقدمها ا نتسبون ذه الشركات تتميز بعدم ا يادية أو التحيز بالنظر للمصلحة التجارية من وراء تسويق هذه ا قاييس[83].

الأخ ، د أن القيمة الاقتصادية ا ضافة عمومها قد لاقت نفس الانتقادات ا وجهة للمؤشرين السابقين؛ "العائد على الاستثمار" و بالأخص "مؤشر الربح الباقي"، باعتباره الشكل ا طور ا، يضاف إ ذلك الانتقادات ا رتبطة با انب ا يدا ا لأ ا كانت أكثر استعمالا وتسويقا من طرف مبتكريها كعلامة ارية. وللحد من الانتقادات ا وجهة ؤشر القيمة الاقتصادية ا ضافة، من الواجب استعماله عية ا ؤشرات ا الية التقليدية، إضافة للمؤشرات ا رتبطة بالإستراتيجية التجارية، كالتدفق النقدي، النتيجة ا ارية، ا ردودية ا الية،... (مؤشرات مالية) وحصة السوق، نفقات الإشهار، حجم ا بيعات،... (ا ؤشرات التجارية التقليدية)[84]، لكي تتكامل تلف هذه ا ؤشرات فيما بينها وتسد الثغرات ا وجودة كل مؤشر على حدة، والاستفادة من مزايا كل مؤشر. غ أن ذلك، ينبغي أن يتم من خلال القيام بتعديلات علهم متكاملة فيما بينهم، ذلك أن التضارب النتائج ا قدمة من طرف كل مؤشر قد تؤدي إ ارتباك التسي ، يضاف إليها التكاليف النا ة من استعمال ترسانة من ا ؤشرات وأنظمة التسي . لذلك، ينصح باستعمال مؤشر رئيسي، وليكن مؤشر القيمة الاقتصادية ا ضافة إطار نظام تسي مب على القيمة، مزود ؤشرات مالية أخرى وغ مالية لأ الفراغات (النقائص) ال لا يستطيع ا ؤشر الرئيسي الإجابة عنها.

2-2_ وذج إستراتيجية القيمة اك ي : تقد وذج هام للتقييم- بالإضافة للسابق وا تمثل القيمة الاقتصادية ا ضافة- و ا[85]:

- وذج إستراتيجية القيمة اك ي McKinsey، 1994؛
- وذج فلتم-أولسن، 1995[86].

قدم مكتب الاستشارة "ماك ي" وذج لقياس خلق القيمة، يدعى بإستراتيجية القيمة، حيث اعت أن قيمة ا ؤسسة تتشكل من مكون . و كن إيضاح ذلك بواسطة الصيغة التالية[87]:

قيمة ا ؤسسة= القيمة ا الية للتدفق النقدي ا تاح خلال فترة التوقعات الظاهرة Explicite[88] + قيمة التدفق النقدي ال تأ بعد فترة التوقعات الظاهرة أو القيمة النهائية

انطلاقا من هذه الصيغة على ا قيم أن ر بثلاث مراحل، تتمثل إعداد التوقعات بشأن التدفق النقدي ا تاح للفترة ال كن التنبؤ به (الظاهرة)، تقدير تكلفة رأس ا ال وتقدير القيمة النهائية أو ا تبقية.

2-2-1_ إعداد التوقعات بشأن التدفق النقدي ا تاح : يتمثل التدفق النقدي ا تاح، التدفق النقدي بعد حساب الضريبة ا طروح من طرف ا ؤسسة ككل والذي يعود ميع ما ي الأموال (مسا ودائن)، على عكس التدفق النقدي ا وافق للأموال ا اصة، الذي يعود للمسا فقط. ويساوي نتيجة الاستغلال بعد الضريبة على أرباح ا ؤسسات وقبل احتساب ا صاريف ا الية (NOPAT)[89] يضاف ا صصات الاهتلاكات وا ؤونات ويطرح منها التغ احتياج رأس ا ال العامل والاستثمارات (ا يازة والتجديد) وا نجزة يعها خلال الفترة. وعليه، فا عادلة تكون كما يلي[90]:

التدفق النقدي ا تاح (للفترة)= نتيجة الاستغلال بعد الضريبة + صصات الاهتلاكات وا ؤونات – التغ الاحتياج رأس ا ال العامل – الاستثمارات

وينصح مبتكرو هذا النموذج باعتماد أفق للتقديرات ا وافق للفترة الظاهرة ب عشر (10) إ سة عشر (15) سنة لغالبية ا ؤسسات، أما بالنسبة للمؤسسات ال تتبع دورة الأعمال Les entreprises cycliques وتلك ا ؤسسات ذات النمو الكب فقد يلزمها فترة توقعات أطول من ذلك للوصول إ مرحلة النضج[91]، لكي نقف على قدر ا الر ية ا قيقية؛ كون أن ا ؤسسات ذات النمو الكب تعتمد السنوات الأو على حجم إنفاق كب قصد وها، بينما قد تطول حالة الكساد أو الرواج للمؤسسات الدورية، ومن فإن استعمال فترة لا تغطي مرحلت (رواج وكساد) قد لا يع عن حقيقة قيمة ا ؤسسة. كما أن أخذ فترة ثلاث (03) إ س (05) سنوات يعرض ا ؤسسة لتقدير أد لقيمتها Sous- evaluation أو عل فرضيات النمو ا رتبطة بفترة القيمة النهائية متفائلة جدا[92].

يقر أصحاب هذا النموذج بصعوبة تقدير التوقعات الفترة الطويلة، خاصة إذا اعتماد فترة تتراوح ما ب عشر (10) سنوات و سة عشر(15) سنة، لذا فإ م ينصحون لتجاوز هذا ا شكل و نب الوقوع أخطاء كب ة التوقعات، بتقسيم الفترة الظاهرة ال ، حيث[93]:

1. ا ال الأول، والذي يبدأ من السنة الأو وح السنة الثالثة أو قد تد إ السنة ا امسة كأقصى تقدير، يتم إعداد توقعات مفصلة بالاعتماد على ا يزانيات وجداول حسابات النتائج، كما يكون مبنيا قدر الإمكان على معطيات حقيقية (على سبيل ا ثال، ا جم الوحدوي للمبيعات، التكلفة الوحدية)؛
2. و ا ال الذي يأ بعد ا ال السابق، يتم إعداد توقعات مبسطة، تعتمد على بعض ا تغ ات الدالة كنمو رقم الأعمال، ا وامش (الأرباح) ودوران الأموال.

بالإضافة لعملية تبسيط إعداد التوقعات ا ال الثا ، ينصح أصحاب هذا النموذج باعتماد الأسس وا عطيات الاقتصادية لنشاط ا ؤسسة بناء التوقعات وعدم الاكتفاء فقط بالعناصر ا اسبية[94]. وللقيام بتقدير التوقعات الأفق الزم يتم الاعتماد على أدوات التشخيص ا ا والإستراتيجي، ال تسمح عرفة الوضعية ا الية ا ستقبلية والوضعية التنافسية ظل ا يط، وذلك من خلال القيام بعدة سيناريوهات (من الأكثر تفاؤلا إ الأكثر تشاؤما) حسب ما كن توقعه، ليسمح النهاية ساب متوسط ب تلف نتائج السيناريوهات، وال تتمثل التدفقات النقدية.

2-2-2_ تقدير تكلفة رأس ا ال : بعد إعداد التوقعات بشأن التدفقات النقدية ضمن الفترة ال كن التنبؤ ا، ينبغي معرفة قيمتها ظة التقييم، وهذا الأمر لن يتأتى إلا من خلال إ اد معدل استحداث كن معه معرفة القيمة ا الية لتلك التدفقات ا قدرة ا ستقبل. ويستعمل كمعدل استحداث تكلفة رأس ا ال ا صاحبة ذا التدفق الذي يعود ا ي الأموال ثل ا سا والدائن . و سب تكلفة رأس ا ال من خلال التكلفة الوسطية ا رجحة صادر ويل ا ؤسسة، وتوضح وفق ا عادلة التالية:

$$k_{ct}=k_{et}\times\left(E_t/V_t\right)+k_{dt}\times\left(1-\tau\right)\times\left(D_t/V_t\right)$$

حيث:

Kct: ثل التكلفة الوسطية ا رجحة لرأس ا ال الفترة t ،

Vt: ثل القيمة السوقية للمؤسسة الفترة t (Vt= Et+Dt)

Et: القيمة السوقية للأموال ا اصة؛

Dt: ثل القيمة السوقية للأموال ا قترضة؛

Ket: تكلفة الأموال ا اصة الفترة t تقدر وفق معادلة وذج توازن الصول ا الية MEDAF؛

Kdt: تكلفة الأموال ا قترضة قبل الضريبة؛

τ : معدل الضريبة على أرباح الشركات.

2-2-3_ تقدير القيمة النهائية : يقصد بالقيمة النهائية تلك القيمة ا تبقية للمؤسسة، بعد إعداد التوقعات بشأن التدفق النقدي ا تاح خلال فترة التوقعات الظاهرة(الأفق) ال كن من التنبؤ ا ستكون عليه تدفقات ا ؤسسة، وبشكل مباشر، ثل القيمة النهائية، الشق الثا من ا عادلة –السابق بيا ا- ال ثل هذا النموذج، وال ثل قيمة التدفقات النقدية ا نتظرة بعد فترة التوقعات الظاهرة.

وتزيد هذه القيمة وتنقص بدلالة فترة التوقعات الظاهرة، فكلما قلت هذه الفترة عظمت القيمة النهائية، والعكس صحيح. وغالبا، ما ثل القيمة النهائية واقع تقييم ا ؤسسات نسبة معت ة من القيمة الإ الية للمؤسسة، إذ كن أن تتراوح حسب مكتب الاستشارة "ماك ي" ما ب 56% و125% مثال اعتماده موعة من ا ؤسسات تشتغل أربع قطاعات، ومع اعتماد فترة ظاهرة للتوقعات تقدر بثما سنوات[95]. غ أنه بالرغم من أ ية هذه النسب ا مثلة للقيمة النهائية، لا علنا ذلك، نستنتج بان ا زء

الأكـ من قيمة ا ؤسسة ينتج فترة القيمة النهائية، فغالبا ما يع هذا الأمر بأن التدفقات الداخلة السنوات الأو من نشاط ا ؤسسة تغطيها (تصها) التدفقات ا ارجة، وا تعلقة بنفقات الاستثمار وتكوين رأس ا ال العامل ا عتـ ة، وال سيكون ا الأثر رفع حجم التدفقات النقدية الفترات اللاحقة وال س فترة القيمة النهائية.

توجد عدة طرائق لقياس القيمة النهائية، اعتمدت من طرف مكتب "ماكـ ي" للاستشارة تعتمد على منظور التدفق النقدي ا تاح وأخرى تعتمد على الربح الاقتصادي[96]. وسنستعرض ثلاث طرائق ترتكز على التدفق النقدي ا تاح، وذلك كما يلي:

- اعتماد توقعات ظاهرة ضمن ال زم طويل جدا(75 سنة أو أزيد)، وبذلك يتم اهل القيمة النهائية؛
- اعتماد طريقة النمو إ فترة لا ائية للتدفق النقدي ا تاح، وال تنطلق من الشكل التا :

$$V_t = CFD_{t+1} / (k_c - g)$$

حيث:

Vt: القيمة النهائية؛

CFD t+1: ا ستوى ا عياري للتدفق النقدي ا تاح أثناء السنة الأو ال تلي فترة التوقعات الظاهرة؛

Kc: التكلفة الوسطية ا رجحة لرأس ا ال (WAAC)؛

g-: معدل النمو ا توقع اللا ائي للتدفق النقدي ا تاح (مع g<kc) .

- ترتكز الطريقة الثالثة على الشكل الذي سب التدفق النقدي الذي ينمو عدل و إ فترة لا ائية، لكن مبينة من خلال عوامل خلق القيمة[97]، و سب:

$$V_t = \left(RE_{t+1} \times \left(1 - g / r\right)\right) / \left(k_c - g\right)$$

حيث:

RE t+1: النتجة الصافية للاستغلال قبل ا صاريف ا الية (NOPLAT) للسنة الأو ال تلي فترة التوقعات الظاهرة؛

g-: معدل النمو اللا ائي ا توقع لـ RE ؛

r-: النمو ا توقع للعائد على الاستثمار الصا الإضا .

تعطي الطريقة الأخـ ة -وال تعرف بطريقة عامل خلق القيمة- نتائج اثلة لنتائج طريقة و التدفق النقدي ا تاح لفترة لا ائية، ذلك أن البسط لكلا ا عادلتـ ال سبهما متساوي وأن ا قام يعطي صورة للتدفق النقدي ا تاح للطريقة الأو شكل عوامل لق القيمة الطريقة. من خلال استعراض هذا النموذج، يتضح بأنه يعتمد على خلفية نظرية قوية ترتكز على منظور التدفقات النقدية ا خصومة ال تعود لنظرية الاستثمار مع اعتماد بعض التعديلات للخروج ؤشر يستطيع قياس خلق القيمة للمؤسسة بشكل عملي، ليسمح ا با اذ قرارات ذات تأث طويل ا دى بالأخص، باعتبار ارتباط ا دة الطويلة ا أخوذة ياة ا ؤسسة، فنجد أن فترة التوقعات الظاهرة تصل إ سة عشر (15) سنة -كما ينصح بذلك مبتكروها-. وعليه، يصلح هذا النموذج ويوافق كثـ ا مراقبة وتقييم وترشيد ا اذ القرارات ذات الصبغة الإستراتيجية، ا ذلك ا الية منها، وما يعكس هذا التوجه أكثر اسم النموذج نفسه، إذ ي بنموذج إستراتيجية القيمة.

خلاصة واستنتاجات : بعد استعراض النموذجـ ا ديثـ لقياس الأداء ا رتكزين على خلق القيمة، واللذين ما شهرة هذا ا ال من خلال اعتماد ا ترتيب ا ؤسسات واستعما ما الواسع من طرف ا ؤسسات وا هتم بالأسواق ا الية، تبـ أن وذج القيمة الاقتصادية ا ضافة ا قدم من طرف شركة "ستارن ستيوارت للاستشارة" له جذور النظرية الاقتصادية، وال تبلورت بشكل عملي لأول مرة من خلال ظهور مؤشر أداء سنوات ا مسينات من القرن العشرين ت اسم "الربح ا تبقي"، فالقيمة الاقتصادية ا ضافة ما هي إلا مؤشر الربح ا تبقي تطويره بإدخال فكرة تكلفة رأس ا ال. وفيما يرتبط بالقيمة السوقية ا ضافة ا بتكرة من طرف نفس مكتب الاستشارة فإ ا هي الأخرى د جذورها النظرية ا الية ا ديثة، لكو ا سوى انعكاس فهوم القيمة ا الية الصافية.

أما عن وذج إستراتيجية القيمة ا قدم من طرف مكتب "ماكي ي للاستشارة" فهو الآخر يستند لمفية نظرية واضحة كمه إطار النظرية ا الية، باعتباره يعتمد على مفهوم التدفق النقدي ا تاح، يث سب قيمة ا ؤسسة من خلال استحداث تلك التدفقات.

وما إضافته من طرف مبتكري النموذج على اختلاف طرائقهم الوصول لقياس خلق القيمة، هو قيامهم بتعديلات واقتراحات (اسبية،...)، وبناء منهجية عملية -تسمح بتر ة ا فاهيم النظرية إ واقع عملي. فمفهوم خلق القيمة هو مفهوم قد ظهر إطار النظرية ا الية شقها ا رتبط الية ا ؤسسة منذ حوا نصف قرن من الزمن، من خلال ظهور مفهوم القيمة ا الية الصافية ال تنتج عن استحداث التدفقات النقدية ا تاحة طرح قيمة الاستثمار منها، لذلك فهذا ا فهوم القد يعت أساس كل تفك مرتبط لمق القيمة.

ا راجع والإحالات :

[1])- للاطلاع على ذلك أنظر إ :

- G.Hirigoyen, "Nouvelles approches du lien stratégie finance", in : Revue française de gestion, N°92, Janvier-février 1993, PP : 64-73.
- J.Caby et G.Hirigoyen, "La création de valeur de l'entreprise", 2e édition, Economica, Paris, 2001, PP : 15-32.

[2])- سنركز الدراسة على اذج الأداء ا عتمدة على التقييم ا ا ابنية على قياس خلق القيمة، ولذلك سوف لن نتطرق لنموذج خط القيمة والنماذج ا شتقة منه، فللاطلاع على النموذج الأخ ، أنظر على سبيل ا ثال إ :

- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, PP : 15-20.

[3])- بالإضافة إ "مقياس القيمة الاقتصادية ا ضافة"، قدمت العديد من الشركات الاستشارية مقاييس أخرى للقيمة الاقتصادية فيما وصفه Myers, 1996 رب ا قاييس Metric wars ، وعلى سبيل ا ثال قدمت شركة Boston Consulting Group s Holt Value Associates مقياس معدل العائد على الاستثمارات وفقا للتدفقات النقدية CFROI، وقدمت شركة Alcar مقياس التدفقات النقدية ا خصومة DCF وقدمت شركة Marakon Associates مقياس الأرباح الاقتصادية ا خصومة DEP ، كما قدمت شركة KPMG Peat Marwich نظام إدارة القيمة الاقتصادية Economic Value Management EVM . :

- R. Myers, The metric wars, CFO; The magazine for chief financial officers. in:

هالة عبد ا ا و ، "دراسة لميلية انتقاديه قياس القيمة الاقتصادية ا ضافة كأحد الا اهات ا ديثة ال قياس وتقييم الأداء منشآت الأعمال"، لة ا اسبة والإدارة والتأم ، العدد:56، الناشر جهاز الدراسات العليا والبحوث كلية التجارة- جامعة القاهرة، 200، ص:101.

[4]) - A.D.Chalandler, Organisation et performance des entreprises .In : A. Nabet , "Les systèmes de gestion par la valeur : une analyse de leur impact sur les logiques de contrôle de deux groupes français", Thèse de doctorat en sciences de gestion, Non publier, Université Paris 09 dauphine, 2001, P :85-86.

[5])- للاطلاع على ليل نقدي ؤشرات الأداء ا اسبية وأوجه قصورها، أنظر على سبيل ا ثال إ :

-F.Pierre et E.Besançon, "Valorisation d'entreprise et théorie financière", Edition d'organisation, Paris, 2004, PP :14-61.

[6])- هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص:101.

[7]) - ROI : Return On Investment.

[8]) -A. Nabet , Op.cit, P :86.

[9])- H.Bouquin, "Le contrôle de gestion", 4e édition, PUF, 1998, P : 258.

[10])- R.Teller, "Le contrôle de gestion- pour un pilotage intégrant stratégie et finance", Les essentiels de la gestion, Editions management et société, 1999, P : 109.

[11])- Idem.

[12])- A. Nabet Op.cit, P :88.

[13])- RN.Anthony et J.Dearden, Management control systems :text and cases,. in: Idem.

[14])- H.Bouquin, Op.cit, P : 261.

[15])- R.Teller, Op.cit, P : 109.

[16])- Idem.(بتصرف)

[17])- RN.Anthony et J.Dearden, Management control systems :text and cases, in: A. Nabet ,Op.cit, P :89.

[18])- هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص:105.

[19])- H.Bouquin, Op.cit, P : 264.(بتصرف)

[20])- RI : Residual Income.

[21])- Sloan, My years with General Motors, 1993.

[22])- A. Nabet, Op.cit, P :89.(بتصرف)

[23])- Id.

[24])-H.T.Johnson & R.S.Kaplan, Relevance lost. The rise and the fall of management accounting,. in: P.Zarlowski, "Pilotage par la valeur: étude théorique et analyse d'un exemple de mise en œuvre", Thèse de doctorat en science de gestion, Non publier, Université Paris Dauphine, 1996, P: 149.

[25])- هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص:105.
[26])- نفس ا رجع، ص:105.
[27])-نفس ا رجع، ص: 105-106.
[28])- G.Prenreich, The fair value yield of common stock, . In: M.Bromwich & M.Walker, "Residual income past and future", Management accounting research, Vol 9, P: 393.
[29])- A. Nabet , Op.cit, P :89.
[30])- M.Bromwich & M.Walker, Op.cit, P: 396.
[31])- Id.
[32])- A. Nabet , Op.cit, P :89.
[33])- K.A.Merchant, How and why firms disregard the controllability principle .In: Ibid, P :91.
[34])- P.Zarlowski, Op.cit, P: 150.
[35])- A. Nabet , Op.cit, P :89.
[36])- هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص:99-100.
[37])- H.Bouquin, Op.cit, P : 269.
[38])- EVA : Economic Value Added.
[39])- A.Nabet , Op.cit, P :94.
[40])- يستعمل البعض ا فهوم كمترادف الربح ا تبقي/القيمة الاقتصادية ا ضافة، أنظر على سبيل ا ثال إ :
- P.Zarlowski, Op.cit, P: 149.
ولعل استعما ما كمترادف ، يعود لأ ما ثلان مفهوما نظريا واحدا، كما أن طرق حسا ما لا تلفان كث ا.
[41])- AL.Ehrbar, Economic Value Added: The real keyto creating wealth,. in:
- هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص:106.
[42])- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, P : 13-14.
[43])-A.Nabet, Op.cit, P :93.
[44])- إن القيمة الاقتصادية ا ضافة EVA علامة مسجلة لشركة الاستشارة Stern, Stewart & Co حيث اعتمدت كطريقة تسي تطبق لفائدة ا ؤسسات ا درجة البورصة وغ ا درجة لـ تفصيل أكثر حول هذه الطريقة التسي أنظر إ :
- موقع الشركة شبكة الانترنيت ا وي على عدة مقالات عملية ونظرية:www.eva.com
-G.B.Stern, "The quest for value", New York, Harper Business,1991.
[45])- A.Nabet , Op.cit, P :95.
[46])- H.Bouquin, "Comptabilité de gestion", Sirey, Paris, 1997, P : 280.(بتصرف)
[47])-
- هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص:107.
- A.Nabet, Op.cit, P :95-96.
[48])- تكتب الصيغ الرياضية السابقة ا تعلقة بالقيمة الاقتصادية ا ضافة، حسب ما قدمها مبتكروها كما يلي (بالترتيب السابق):
EVA® = NOPAT- Charge du Capital. EVA® = NOPAT – (WACC * CE). EVA® = [(NOPAT/CE) – (WACC)] * CE. Avec : NOPAT (Net Operating Profit After Tax), WACC (Weighted Average Cost of Capital), CE (Capital Employed), ROCE (Return On Capital Employed).
[49])- A.Black, P.Wright et J.Bachman, Gestion de la valeur actionnariale, Dunod, Paris, 1997, P :65.
[50])- هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص:107.
[51])- A.Nabet , Op.cit, P : 96.
[52])- MVA : Market Value Added.
[53])- تعتمد شركة ستارن وستيوارت على القيمة السوقية ا ضافة MVA إعداد ترتيب سنوي لألف شركة من أك الشركات أهم دول العا . ويتم نشر الترتيب ت عنوان: «The Stern Stewart Performance 1000» لة "بنك أوف أمريكا" ، كما ينشر عدد من الدوريات ا امة كث من دول العا وتشمل لة Fortune الولايات ا تحدة الأمريكية، Sunday Times إ لترا، Capital أ انيا، Financial Post كندا، ويتزايد الاعتماد على هذا الترتيب من قبل شركات الاستثمارات وا ستثمرين عموما تقييم الشركات. : - هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص:107.
- T.Copeland, T.Koller et J.Murrin, "La stratégie de la valeur : L'évaluation d'entreprise", Traduit par V.Phalippou (Valuation Measuring and Managing the value of companies), Edition d'Organisation Paris, 2002, P : 154.
[54])- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, P :23.
[55])- Id.
[56])- A.Nabet , Op.cit, P : 96.
[57])- ينصح مبتكرو الطريقة الاعتماد على القيم ا اسبية (الدفترية) للعناصر بدلا من القيمة السوقية أو القيمة الاستبدالية، نظرا ا تاج له القيمة الاستبدالية أو السوقية لتحديث مستمر، كما أ ا تعتمد على التقدير الشخصي، وتتطلب بعض الأحيان الاستعانة قيم خارجي ا يرتب أعباء على النظام ا اس ، إضافة لذلك أنه عند استعمال القيمة ا اسبية، كن التغلب على عيوب التكلفة التار ية، وذلك بربط حوافز ا س ين ليس بالقيم ا طلقة للقيمة الاقتصادية ا ضافة ولكن بالتغ السنوي فيها. : هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص:126.
[58])-Voir: A.Nabet , Op.cit, P : 96.
[59])- للاطلاع أكثر على مشاكل قياس القيمة الاقتصادية ا ضافة والتعديلات ا اسبية ا قترحة، أنظر إ :
- هالة عبد ا ا و ، مرجع سابق، ص ص:125-139.
[60])- Y.Bernheim, Etat-Unis : information sur les justes valeurs,. in : A.Nabet , Op.cit, P : 96-97.

[61])- هذا الإطار وخاصة معرفة الفروقات بـ النتيجة ا اسبية والطرق ا رتكزة على خلق القيمة (ا نظور الاقتصادي)، أنظر إ :
- R. Demestère, "Pour une vue pragmatique de la comptabilité", In : Revue française de gestion, N° 157, 04/2005, PP : 109-113.

[62])- هالة عبد ا و ، مرجع سابق، ص: 127.

[63])- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, P : 26.

[64])- Id.

[65])- هالة عبد ا و ، مرجع سابق، ص: 139-140.

[66])- للاطلاع أكثر حول الربط بـ ا انب الاستراتيجي وا ا ، الذي بدأ يأخذ حيزا الدراسات ا الية، وكذا علاقته لق القيمة، أنظر على سبيل ا ثال إ :

- L.Batsch, "Finance et stratégie", Economica, Paris, 1999.
- G.Hirigoyen, "Stratégie et finance : approche par la création de valeur", Encyclopédie de gestion, 2e édition, Economica, Paris, 1997, PP : 3064-3092.
- G.Hirigoyen, Nouvelles approches du lien stratégie finance, Op.cit, PP : 64-73.

[67])- للتوسع أكثر هذه النقطة أنظر إ :
- A.Nabet , Op.cit, PP : 99-101.

[68])- إن أغلب الانتقادات ا وجهة للقيمة الاقتصادية ا ضافة و دوديتها توجه بشكل عام نظور خلق القيمة، مع إضافة انتقادات عامة، أنظر با صوص إ :

- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, PP : 81-99.

[69])- زيد من التوسع أكثر، أنظر على سبيل ا ثال إ :
- هالة عبد ا و ، مرجع سابق، ص ص:139-146.
- A.Nabet, Op.cit, PP : 97-99.
- M.Albouy, "Théories, applications et limite de la mesure de la création de valeur", in : Revue française de gestion, Janvier-février 1999, P :88-89.
- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, PP : 81-99.

[70])-G.Charreaux et P.Desbrieres, "Gouvernement d'entreprise : création de valeur au-delà des actionnaires", Les cahiers de l'audit, N°3, Quatrième trimestre 1998. P :13.

[71])- M.Albouy, Théories, applications et limite de la mesure de la création de valeur, Op.cit, P :89.

[72])-I.Shaked, A.Michel et P.Leroy, "Pourquoi L'EVA s'est imposée", L'Expansion management review, Septembre 1998, P : 56.

[73])- A.Nabet , Op.cit, P : 96-97.

[74])- E.Salustro, "Vers l'adoption de règles communes", L'Expansion management review, Septembre 1998, P :81.

[75])- هالة عبد ا و ، مرجع سابق، ص: 143-144.

[76])- M.Albouy, Théories, applications et limite de la mesure de la création de valeur, Op.cit, P :89-90.

[77])- A.Nabet , Op.cit, P : 99.

[78])- J. Stern, "Le père de l'EVA répond de critiques", L'Expansion management review, Septembre 1998, P : 87.

[79])- C.Hoarau et R.Teller, "Création de valeur et management de l'entreprise", Collection Entreprendre, Vuibert, Paris, 2001, P :107.

[80])- P.C.Brewer, G.Chandra and C.A.Hock, Economic Value Added (EVA): Its uses and limitations, . in:
- هالة عبد ا و ، مرجع سابق، ص: 145.

[81])- G.B.Stewart, "EVA : fact or fantasy", Journal of applied corporate finance, Vol7, 1994, P:76

[82])- D.Hqnsen and M. Mowen, Cost Management; accounting and control,. in:
- هالة عبد ا و ، مرجع سابق، ص: 142.

[83])- R. Lowenstein, Rethinking the latest economic elixir,. in:
- نفس ا رجع، ص: 104.

[84])- A.Nabet , Op.cit, P : 98.

[85])- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, PP : 21-30.

[86])- للاطلاع على هذا النموذج، أنظر على سبيل ا ثال إ :
- Ibid, PP : 26-30.

[87])- T.Copeland, T.Koller et J.Murrin, Op.cit, P : 154.

[88])- القصد من التوقعات الظاهرة هي تلك ال تتم الفترة ال كن للمقيم أن دد بشكل صحيح تدفقات النقدية للمؤسسة بناء على تشخيص لوضعيتها، أما حينما لا يستطيع التحكم والتنبؤ بالتوقعات فنحن بصدد تدفقات تلي الفترة الظاهرة.

[89])- Net Operating Profit After Tax.

[90])- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, P: 21.

[91])- T.Copeland, T.Koller et J.Murrin, Op.cit, P : 270.

[92])- Id.

[93])- Ibid, P : 270-271.

[94])- Ibid, P : 271.

[95])- Ibid, P : 311-312.

[96])- Ibid, PP : 313-317.

[97])- تتساوى هذه الطريقة مع الطريقة السابقة ال سب التدفق النقدي الذي ينمو عدل و لفترة لا ائية.

الاستثمارات العربية البينية (الوافع والآفاق)

الأستاذ : بوخاري عبد ا ميد - جامعة ورقلة

ا لمخص : بذلت معظم الدول العربية السنوات الأخ ة جهوداً كب ة لتحس مناخها الاستثماري من خلال يئة كافة الأوضاع والظـروف ا ناسـبة ذب الاستثمارات العربية العربية من خلال الإصلاحات ا يكلية والاقتصادية وا اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة الات سعر الصـرف أو ديـد الأسعار والتجارة ا ارجية و اولة توازن أفضل ب القطاع العام وا اص وخاصة ظل ا تغ ات الاقتصادية العا ية.

الكلمات ا فتاحية : مناخ الاستثمار، التكامل الاقتصادي ، الاستثمارات البينية،الطفرة النفطية،القطاع العام وا اص، الاقتصاد العر ،التنمية العربية.

هيد: على الرغم من أ ية الاستثمارات العربية وضخامة حجم الفوائض ا الية العربية وانتشارها على مستوى العا ، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها الاقتصادات العربية، ا يؤكد وجود مشكلات تقف وراء قيق الدور ا نشود ا. وهذا يسـتدعي البحث دور تلك الاستثمارات وا ناخ الاستثماري السائد البلاد العربية عرفة إمكانيات تطوير تدفق تلك الاستثمارات.
ونستهدف هنا إلقاء الضوء على تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من عام 1995 وحـ 2006، وأهم القطاعات ال تتجه إليها، بالإضافة إ أسباب ضعف نسبة تلك الاستثمارات البينية، وأسباب التنامي فترات أخري، وكذا ا هود ا بذولة مـن جانب الدول العربية وا ؤسسات العربية ا شتركة ال سـ مناخ الاستثمار ا. وبناءا على الإشكالية ا طروحة سيتم التطـرق إ النقاط التالية :

أولا - مفهوم الاستثمارات العربية البينية.
ثانيا - أ ية الاستثمارات العربية البينية.
ثالثا - الاستثمارات البينية والاقتصاد العر .
رابعا - تطور الاستثمارات العربية البينية.
خامسا - أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية.
سادسا - توزيع الاستثمارات العربية البينية وفقًا للأقطار العربية ا صدرة وا ضيفة ا.
سابعا - أسباب ضعف نسبة الاستثمارات العربية البينية.
ثامنا - جهود الدول العربية ال سـ مناخ الاستثمار.

أولا - مفهوم الاستثمارات العربية البينية:

كن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأ ا "تلك التدفقات الرأ الية ال يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيـون أو مؤسسـات عربية معنوية - من خارج الدول العربية ا ضيفة- وال توظف مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو تلطة تدار على أسس ارية".(1)

ثانيا - أ ية الاستثمارات العربية البينية:

تتضح أ ية هذه الاستثمارات من خلال ما يلي:

1- **فيف أعباء التنمية العربية:** ترجع أ ية الاستثمارات العربية البينية ا تقدمه من خدمات للتنمية العربيـة، فهـي تقـوم بتخفيف "عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد ا دخرات" على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة ا دخرات الفائضة مـن دول الفائض العربية إ ا دخرات ا لية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إ أن انسياب الاستثمارات العربية البينية ثل إضافة إ

حجم ا وارد ا تاحة للاستخدام الاقتصادات ا ضيفة ا، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة ا وارد ا لية ورفع إنتاجيتها، نظرا ـ ا يترتب عليه من تشغيل وارد كانت عاطلة.

2- فيق التكامل العر ال الاستثمار الإنتاجي :

لقد انصبت معظم جهود التكامل بـ التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقارا ا الثلاث (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية) على قيق التكامل الات العلاقات التجارية، وبا ثل فقد تركزت جهود التكامل العر معظمها ا ال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إ إ ال الدور الاقتصادي والاستثماري سيد التكامل. هذا الوقت الذي تتسم فيه اقتصاديات الدول النامية – ا فيهـا الـدول العربية- بضعف درجة التطور ا لا ينسجم مع إ ال جانب التكامل الإنتاجي.(2)

ومن هنا، كن القول بأن ما تاجه هذه الدول تكاملها، ا قام الأول، هو إقامة القاعدة الإنتاجية ال هي بأمس ا اجة إليهـا وال تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقًا. إذ بدون ذلك لا كن توسيع التبادل التجاري بـ هذه الدول لأن قدرا ا الإنتاجية لا توفر منتجات كن الا ار ا بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر و دود الأ ية وعرضه للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. و ذا يـ ز التكامل ال إقامة القاعـدة الإنتاجيـة وتشـغيلها وتوسيعها ليكون ثابة ا دخل الأساسي التكامل بـ الأقطار النامية ا ذلك الأقطار العربية، كما يعتـ الاسـتثمار الإنتـاجي العامل الأساسي ا اسم توفـ القاعدة الإنتاجية و وها. ومن هنا تتضح أ ية التأكيد على ضـرورة التكامـل العـر ـ ال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العر ا الات الأخرى.

<u>ثالثا - الاستثمارات البينية والاقتصاد العر :</u>

سا ت الاستثمارات العربية البينية قدار 28% من إ ا الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة العربية حيث بلغت 17.58 مليار دولار سنة 2006 بينما وصل إ ا ا خزون ا تراكم خلال العشر سنوات الأخـ ة أكثر من ان مليار دولار، وهي جزء بسـيط من ا وارد ا الية العربية ا ودعة ا صارف الأجنبية وال تقدر بـ تريليون وتريليون ونصف التريليون دولار. و ظل تدهور البيئة الاستثمارية وارتفاع القيود على ارسة الأعمال فإنه من الصعب الطموح باجتذاب هذه الأموال ال تساهم ويـل التنميـة الدول ا تقدمة وال تقدم الثقة والاطمئنان للمودعـ وا ستثمرين. وتشـ بيانات البنك الدو فيما يتعلق بالقيود على ارسة الأعمال إ أن الدول العربية تعا بشكل كبـ من تدهور بيئة الأعمال وارتفاع تكاليفها وتفاقم ا خاطر كمـا سـبق أن أوضـحنا ذلـك بالتفصيل ؛ وتساهم الاستثمارات البينية العربية بشكل كبـ التدفقات الاستثمارية ا باشرة لعدد من الدول العربية حيث إ ا تشـكل السعودية أكثر من 71% من إ ا زون الاستثمارات الأجنبية. وتبلغ هذه النسبة 48% لبنان، و35% تونس، و32% سوريا، و30% ليبيا، و28% السودان، و20% في فلسط ، و18% عمان، أما الدول ال لا تشكل فيهـا الاسـتثمارات العربية وزناً كبـ ا فهي ا زائر عدل 15%، وا غرب 12%، والأردن 10%، والبحرين 8%.(3)

وتتوجه الاستثمارات البينية العربية ا قام الأول لقطاع ا دمات حيث استقطب هذا القطاع أكثر من 53% من إ ـا 17.5 مليار دولار بينما حصل قطاع الصناعة على 45% فقط. ويعود الاهتمام بقطاع ا دمات إ تركيز الاستثمارات على ا شاريع ا ـ ة قطاع السياحة والترفيه، بالإضافة إ قطاع العقارات الذي يشهد ارتفاعا الأسعار ا يزيد من جاذبية الاستثمار فيه.

ولكن هذا النمط من الاستثمار ليس معمماً على الدول العربية، حيث تركز الاستثمارات البينية العربية الأردن على قطاع الصناعة وكذلك نفس الشيء السودان. أما الدول ال تتركز فيها الاستثمارات قطاع ا دمات فهي السعودية، ولبنان ومصر وتونس.

وتتميز الاستثمارات البينية العربية بتوزيع متباين بشدة بـ البلدان العربية، فلكل دولة عربية سوق عر يز تتجه له الاستثمارات الدرجة الأو . فمثلاً تتجه الاستثمارات الأردنية والإماراتية والبحرينية والسورية واللبنانية أغلبها و السعودية، أمـا الاسـتثمارات السعودية فتتركز العديد من الدول العربية وهي الأردن، والسودان، وسوريا، ولبنان، وا غرب واليمن ومصر. وتستطيع الاستثمارات البينية العربية أن تتطور بشكل أكثر ا هو عليه وخاصة ظل ارتفاع الربع النفطي بشكل تعهده الدول من قبل.

و ظل هذه الوفرة ا الية فإن الدول العربية الـ تواجه أزمة بطالة ومستوى معيشة متدنيا تاج إ أن تنمو ضعف مـا هـو مسجل إ الآن على الأقل، أي أن معدل النمو ا طلوب لإحداث تغ ملاحظ يتـراوح حـدود 8% إ 10% سـنويا. ولتمويل هذا النمو ا عتـ فإن الدول العربية ستحتاج بشكل مؤكد إ مزيد من الاستثمارات الإنتاجية البـ التحتية الأساسية و تنمية ا وارد البشرية. إن معدلات التراكم البلدان العربية لا تزال منخفضة ومن الصعب تفهم الوضع، إذ كيف تتمتع بلـدان بفوائض مالية معتـ ة بينما ترتفع فيها معدلات البطالة، خاصة إذا ما علمنا أن ا نطقة العربية تسجل أعلى مستويات معدلات البطالـة على ا ستوى العا ي (حوا 20%).

رابعا - تطور الاستثمارات العربية البينية:

قارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية ا اصة ا رخص ا وفق القطر ا ضيف خلال الفترة من 1995 وحـ اية عـام 2006 يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 1.43 مليار دولار عام 1995 إ و 17.5 مليار دولار عام 2006 عدل زيـادة يبلـغ 1124.8%، وذلك بعد أن بلغت عام 2005 و 38 مليار دولار وهو أعلى مستوى بلغته منذ البدء برصدها.(4)
وعلى صعيد آخر، فلقد بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من عام 1995 وحـ عام 2006 و 82 مليار دولار (راجع ا دول رقم "1") اية ا قال .

وبتتبع تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من عام 1995 وحـ عام 2006 - ا شار إليها ا دول رقم (1)- يلاحـظ أ ـا ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 إ 2.09 مليار دولار عام 1996. ويرجع ذلك إ سن مناخ الاستثمار بصـفة عامـة ا نطقة العربية، وحصول بعض ا ؤسسات ا الية بعض البلدان العربية على تصنيف ا دارة ا الية الائتمانية، إلا أن هذه الزيادة قد تأثرت عام 1997 حيث ا فض حجم الاستثمارات العربية البينية إ 1.58 مليار دولار ذلك العام. ويرجع السبب ذلك التراجـع إ تـوتر العلاقات السياسية، وخاصة بـ لبنان وإسرائيل، إلا أن الانتعاش قد عاد مرة أخرى إ حركة الاستثمارات العربية البينية بداية من عـام 1998، وهو نفس عام تطبيق اتفاقية منطقة التجارة ا رة العربية الكـ ى، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العربية البينيـة مـن 1.58 مليار دولار عام 1997 إ 2.31 مليار دولار أمريكي عام 1998 عدل زيادة وصل إ 46%.

قد استمرت هذه الاستثمارات التذبذب الفترة 1999 - 2000، أخذت ا اها تصاعديا بدءاً من عام 2001، حيث إنه بعد أحداث 11 سبتم 2001 الولايات ا تحدة عاد جزء مهم من رءوس الأموال العربية من ا ارج. هذا وقـد شـهد عـام 2005 بصفة خاصة تنامي تلك الاستثمارات العربية البينية بشكل غ مسبوق حيث بلغت و 38 مليار دولار، ويرجع ذلـك إ موعة من الأسباب الـ يأ على رأسها الآ :
توافر الفوائض ا الية الضخمة النا ة عن ارتفاع العائدات النفطية، والـ وجدت طريقها إ الفرص الاستثمارية ا اذبة وا تاحـة عدد من الدول العربية، خصوصاً قطاع السياحة الذي شهد استثمارات ضخمة تزيد تكلفتها الاستثمارية ا علنة على 50 مليـار

دولار، وكذلك قطاع العقارات الذي شهد معظم الدول العربية طفرة غ مسبوقة، ا كان له الأثر الكب تنامي الاستثمارات العربية البينية هذا القطاع بشكل ملاحظ. ومن جهة أخرى، ارتفعت كذلك الاستثمارات قطاعات البنيـة التحتيـة والصـناعة والاتصالات وا صارف -وخاصة بعد السماح للمصارف العربية بفتح فروع ا أو لك مصارف أكثر من دولة عربيـة. (وسـوف نعود ذا الأمر بشيء من التفصيل عند ا ديث عن التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية).

- كذلك تعود الطفرة ال شهد ا الاستثمارات العربية البينية عام 2005 بصفة أساسية إ الزيـادة الكـب ة الـ شـهد ا الاستثمارات العربية البينية القادمة إ ا ملكة العربية السعودية، وال استقطبتها مدينة عبد ا الاقتصادية. فلقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول العربية ا ضيفة للاستثمارات العربية البينية عام 2005، إذ بلغ حجم تلك الاستثمارات ذلك العـام و 28.8 مليار دولار (75.8% من إ ا التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية عام 2005). كما در الإشارة أيضا إ أن الاستثمارات الأسواق ا الية العربية و الصناديق الاستثمارية قد تزايدت خلال عـام 2005 بعـد تزايـد الإدراج ا شترك الأسواق ا الية العربية، وتنامي ا اه ول الشركات العائلية إ شركات مسا ة عامة لإدراجها البورصات وا راكـز ا الية العربية وبعضها الأسواق ا الية الدولية لندن ونيويورك. كما تواصلت من جهة أخرى جهود استقطاب رءوس الأمـوال العربية ا هاجرة وأموال ا غترب العرب لتعزيز مسا ة القطاع ا اص ا لي وا ارجي جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ساعدت هذه العوامل يعها على زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية عام 2005، حيث يلاحظ حدوث طفرة حجم تلك الاستثمارات العام ا شار إليه على النحو السابق بيانه.

غ أن هذه الزيادة سرعان ما تراجعت عام 2006 عن ا ستوى الذي وصلت إليه عام 2005. فوفقًا للبيانات الصادرة عـن ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بلغ إ ا الاستثمارات العربية البينية ا اصة ا شاريع ال الترخيص ا خلال عام 2006 حوا 17.57 مليار دولار مقابل 37.26 مليار دولار عام 2005، أي ا فضت بنسبة 50.5% عن العام السابق 2005.

ويعزى هذا الا فاض إ عدم تكرار الزيادة الكب ة ال شهد ا الاستثمارات البينية الواردة إ ا ملكة العربية السعودية خلال عـام 2005 من خلال ا شروعات الاستثمارية ا ستقطبة إ مدينة عبد ا الاقتصادية. ورغم هذا الا فاض الـذي حـدث بالنسـبة للاستثمارات العربية البينية عام 2006، لا كن إنكار حدوث زيادة ملموسة فيها بالنسبة للسنوات السابقة عليها ومنـذ عـام 1995 (راجع ا دول رقم "1" اية ا قال) (باستثناء عام 2005 الذي شهد طفرة حجم تلك الاستثمارات بطريقة ملاحظة على النحو الذي أوضحناه سابقاً).

خامسا - أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية:

وبالإضافة إ أثر التدفق النقدي النفطي، أرجع بعض ا اء وا لل الزيادة ا لاحظة حجم الاسـتثمارات العربيـة البينيـة السنوات الأخ ة إ عدة عوامل، منها عوامل داخلية وأخرى خارجية على النحو التا :(5)

- العوامل الداخلية، ومنها:

التحسن الإداري: فعلى ا ستوى الداخلي سنت خلال السنوات الأخ ة أساليب الترويج للمشروعات ا اذبـة للاسـتثمار، صاحبها سن الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه ا شروعات. وقد ثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري اختصار الإجراءات سواء ا تعلق منها با صول على التراخيص أو خطوات البدء عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوف الوقت اللازم لكل ذلك.

هذا بالإضافة إ تقليل الرسوم الإدارية وتوف المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوان وإجراءات الضمان والتأم وما تاج المستثمر عرفته عن الأمور البنكية والمصرفية البلد المضيف.

*** إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة:** تلازم التحسن الإداري المشار إليه مع توسع المنطقة العربية إطلاق مشاريع عملاقـة كـان أبرزها ال إقامة المدن الاقتصادية المتكاملة وتوف ما تاج إليه من بنية أساسية مثل: المطارات والطـرق والمـوا والسـكك الحديدية، وكان المثال الأبرز على ذلك العام 2005، و2006 مدينة الملك عبد الصناعية المملكة العربية السعودية فضلاً على توسيع مدينة جبل علي الإمارات.

*** استكمال برامج المصخصة:** وكان من الأسباب ال شجعت كذلك على زيادة الاستثمارات العربية البينية التزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول إ الملكية الخاصة، بالإضافة إ إتاحة ال أمام بقية المواطن العرب لشراء مشروعات يتم بيعهـا و ليكها كما حدث على سبيل المثال مصر ببيع العديد من الشركات الكـ ى والبنوك مثل: شركة عمر أفندي وبنك الإسكندرية؛ فلقد جذبت عملية المصخصة هذه أموال العديد من المستثمرين العرب.

*** ا فاض العائد على الاستثمار ا ارج:** وجاء كذلك ا فاض معدل العائد على الاستثمار ا ارج مقارنة بـنظ ه العـا العر و ديدا ال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين ليضيف إ ما سبق ذكره من أسباب عاملاً مهما زيادة وتـ ة الاستثمارات العربية البينية.

- العوامل ا ارجية، ومنها:

أما عن العوامل ا ارجية ال لعبت دورا زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية فكان أبرزها توجه جزء من الاستثمارات العربية ا ارج إ العا العر ، وارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد المالية النا ة عن ذلك. وأيضا من العوامل ا ارجية:

*** أحداث سبتم /أيلول:** بعد هجمات 11 سبتم /أيلول 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية ظهـرت بعـض الأوسـاط وبدرجات متفاوتة موجات من الكراهية والعداء للعرب والمسلم ا ارج بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، و م عن ذلك سحب بعض المستثمرين العرب أموا م من تلك البلدان وتوجيه جزء منها إ العا العر ، ـا أدى إ زيـادة ملموسـة الاستثمارات العربية البينية.

*** الطفرة النفطية:** أما عن النفط فقد وصل سعر ال ميل إ مستويات مرتفعة، الأمر الذي أدى إ تراكم ثروات نقدية وف ة لـدى الدول المصدرة للنفط وبالأخص الخليجية، فاستثمرت هذه الدول جزءًا منها سـ بنيتها التحتية، وجزءًا آخر وجهته إ الـدول العربية على هيئة استثمارات الالات سابقة الذكر.

هذه العوامل تمعة سواء الداخلية منها أو ا ارجية تضافرت لتوجد بيئة جاذبة للاستثمار بشكل أفضل من ذي قبل، لكن ومع هذه الزيادة حجم الاستثمارات البينية (60 مليار دولار) فإ ا لا تزال قليلة جدا مقارنة جمها ا ارج الذي بلغ أكثر من 1200 مليار دولار. (وسوف نعود ذا الأمر بشيء من التفصيل حـ الحديث عن أسباب ضعف نسبة الاستثمارات العربية البينية).

سادسا - توزيع الاستثمارات العربية البينية وفقًا للأقطار العربية المصدرة والمضيفة لها:

1- توزيع الاستثمارات العربية البينية وفقًا للأقطار العربية المصدرة : فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية عام 2006، فقد تصدرت الإمارات المجموعة بحوالي 7563 مليون دولار، أي ما نسبته 43% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة (وتوجهت الاستثمارات الإماراتية إلى دول عربية على رأسها مصر وتونس والسعودية)، تلتها الاستثمارات المصدرة من الأردن والبالغة 2905 مليون دولار، أي ما نسبته نحو 17% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة (وتوجهت إلى سبع دول عربية استحوذت السعودية على الجزء الأكبر منها)، في حين بلغت قيمة الاستثمارات المصدرة من السعودية حوالي 2715 مليون دولار بحصة تبلغ نحو 15% (وتوجهت إلى سبع دول عربية)، والكويت بحوالي 1794 مليون دولار وحصة 10% (توجهت إلى دول عربية) وسوريا بحوالي 783 مليون دولار وحصة 4%، ومصر بحوالي 646 مليون دولار وحصة 3.7%. وقد شكلت حصة هذه الدول الست ما نسبته 93.3% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة عام 2006 (انظر الجدول رقم (2)

2 - توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدولة المضيفة :

بالنظر إلى كل من الجدول رقم (3) ، يتضح أنه فيما يخص العام 2006، فإن المملكة العربية السعودية أتت على رأس قائمة الدول المضيفة لتلك الاستثمارات، حيث بلغت حصتها 4837 مليون دولار بما نسبته 27.5% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام المشار إليه، تلتها مصر (3265.4 مليون دولار وحصة 18.58% من الإجمالي)، ثم تونس بحوالي (2366.8 مليون دولار وحصة 13.47%)، ثم لبنان بحوالي (2335 مليون دولار وحصة 13.29%)، ثم السودان (2004 مليون دولار وحصة 11.40)%، ثم الأردن بحوالي (1097.6 مليون دولار وحصة 6.25%)، ثم اليمن بحوالي (858.3 مليون دولار وحصة 4.88%)، ثم ليبيا بحوالي (461.4 مليون دولار وحصة 2.63%)، ثم المغرب بحوالي (350.1 مليون دولار وحصة 1.99%).

وبالمقارنة بين عام 2005 - والذي شهد طفرة في حجم الاستثمارات العربية البينية - وعام 2006، نجد أن الاستثمارات العربية البينية المرخصة قد سجلت زيادة في ست دول عربية (مصر، تونس، لبنان، الأردن، اليمن، وليبيا)، بينما شهدت ثلاث دول عربية (السعودية، السودان، المغرب) تراجعا في الاستثمارات البينية. كما يلاحظ الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية المرخصة في تونس حيث ارتفعت من 153.8 مليون دولار عام 2005 إلى حوالي 2366.8 مليون دولار عام 2006، وفي مصر من 363.1 مليون دولار إلى 3265.4 مليون دولار، وفي اليمن من 203.9 مليون دولار إلى 858.3 مليون دولار على التوالي خلال الفترة ذاتها. وبصفة عامة يمكن رصد اتجاهات الاستثمارات العربية البينية خلال هذه الفترة على النحو التالي:

- يوجد نوع من التركز في توجيه الاستثمارات العربية، حيث حظيت الدول الخمس - المشار إليها أعلاه - وحدها بحوالي 80% من حجم التدفق الاستثماري العربي خلال الفترة من عام 1995 وحتى عام 2006.

المملكة العربية السعودية التي يفترض أنها دولة تدفق حازت على أكبر نسبة من الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من (1995-2006). وقد يعود ذلك إلى أن معظم التدفق الاستثماري العربي يأتي من دول خليجية، وبالتالي فإن ثقتهم في مناخ الاستثمار بالمملكة أكبر من ثقتهم بغيرها من البلدان المستقبلة للاستثمار، خاصة بعد أن أعلنت السعودية تشغيل منطقة الملك عبد الله الاقتصادية. وكذلك، فإن فرص الاستثمار المتاحة بالمملكة أكثر من غيرها، أو أنها تتسم بالقدرة على المخاطبة المستثمر بشكل أفضل من غيرها.

يلاحظ ضعف توجه الاستثمارات العربية البينية إ البلدان العربية الأقل فقراً - باستثناء السودان الذي استوعب نسبة لا بأس ا من تلك الاستثمارات قدرت بـ 10%. إلا أنه در الإشارة إ أن الاستثمارات العربية وغ ها تتجه و السودان إلا بعد الإعلان عن إنتاجه للنفط بكميات تسمح له بالتصدير، ا دفع حكومته إ التوسع بعض مشروعات البنية الأساسية والاهتمام بشكل كب بقطاع ا دمات -الذي كان يعا السودان بالنسبة له من فقر شديد فيه- خلال السنوات ا اضية.

سابعا - أسباب ضعف نسبة الاستثمارات العربية البينية:

على الرغم من تزايد حجم الاستثمارات العربية البينية - على النحو ا وضح فيما سبق - وخاصة العام 2005، و2006، إلا أن نسبتها ما تزال ضعيفة وأقل من ا ستوى ا راد بلوغه. فتش الإحصاءات إ أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العـر خلال الفترة من 1974-1995 قد قدر بنحو 670 مليار دولار، هذا حـ أن الاستثمارات العربية داخل الدول العربيـة قـد قدرت بنحو 12 مليار دولار فقط، وبذلك تكون النسبة 1: 56 عـ أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العر يقابلـه 56 دولار تستثمر خارج الوطن العر .(6)

ولقد تفاقم الوضع وازداد سوءاً لول عام 2002، حيث تش الإحصاءات إ أنه حـ تتجاوز الاستثمارات العربية خـلال ذلك العام سة مليارات دولار، وصل حجم الثروات ا الية العربية ا ستثمرة خارج الوطن العر إ ما يقارب الألفي مليار دولار، أي بنسبة 1:400. وتتركز أغلب الاستثمارات العربية ا ارج أوروبا والولايات ا تحدة الأمريكية. ففي أوروبا تل سويسـرا وبريطانيا وفرنسا ا ركز الأول بـ الدول الغربية ا اذبة ذه الاستثمارات، تأ الولايات ا تحدة الأمريكية بعد ذلك، كمـا توجـد استثمارات عربية قليلة آسيا و اصة ماليزيا وسنغافورة. والأسباب ا جعلت هذه الدول جاذبة للاستثمارات العربية كث ة، أ ها الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذان تتمتع ما تلك الدول، إضافة إ طبيعة النظام ا صر لديها- وبصـفة خاصـة سويسـرا- والذي يتمتع بنظام السرية، وهو ما يروق لبعض ا ستثمرين العرب. هذا الوقت الذي تاج فيه الاقتصاد العر إ الأموال العربيـة ا هاجرة أو على أقل تقدير إ بعضها، و اصة ظل كون الدول العربية تدخل ضمن أقل الدول جذباً للاستثمارات، وتدخل أيضـا ضمن أكثر الدول طرداً ا.

أما فيما يتعلق بأسباب هجرة رءوس الأموال العربية خارج الوطن العر وعزوفها عن العودة إليه فتتمثل عدة أسباب، أ ها:

- ضعف الاستراتيجيات الوطنية والقومية اللازمة لاستيعاب الفوائض ا الية العربية واستخدامها تطوير البنية ا يكلية الاقتصـادية والاجتماعية.
- افتقاد الاستقرار التشريعي، حيث يعيش العا العر معظمه حالة من التخبط التشريعي وعدم استقرار القوان ا اكمـة للعمليـة الاستثمارية، ا عل رأس ا ال غ آمن فيضطر للبحث عن الأمان والاستقرار التشريعي أماكن أخرى.
- ضعف كفاءة الإجراءات الإدارية وا ؤسسية ا صاحبة للنشاط الاستثماري، وشيوع البـ وقراطية والروت ا انق الذي يعانيه ا سـتثمر والذي يتطلب منه التعامل مع عشرات ا هات واستخراج عشرات الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار وحـ ا صـول على ا وافقة الر ية.
- وجود أنظمة وقوان اقتصادية معوقة لتحرك رأس ا ال العر داخل ا نطقة العربية، بالإضافة إ وجود قيود واسـعة بعـض الدول العربية على التملك وكذلك على دخول القطاع ا اص إ ال الاستثمار نشاطات معينة.

- افتقاد البنية التحتية، حيث تفتقر العديد من الدول العربية إ البنية التحتية اللازمة للاستثمار، من كهرباء ومياه وطرق مرصـوفة وجسور وأسطول للنقل البحري وا وى ... ا . و ثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار الدول العربية، فـإ الآن لا توجد لدى معظم الدول العربية أساطيل من طائرات النقل أو الشحن ا وي ا يضطر ا ستثمرين إ تصدير منتجـا م إمـا طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم جز مساحات إحدى الطائرات الكب ة لنقـل منتجـا م إ الأسـواق ا ارجية لتقليل النفقات.

- عدم وجود أسواق مالية نامية بقدر كاف ذب ا ستثمرين لاستثمار أموا م الدول العربية. فعلى الرغم مـن تطـور بعـض الأسواق ا الية العربية خلال السنوات الأخ ة إلا أن ا ال العر ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عـن ا ازفـة وا خاطرة الأسواق العربية.

- الاعتبارات الأمنية وغ ها من الاعتبارات ا قيدة لفرص الاستثمار داخل الوطن العر ، علما بأن ا ادة (18) من قانون ا ؤسسـة العربية لضمان الاستثمار تعمل على تأم ا ستثمر العر بتعويضه تعويضا مناسباً عن ا سائر النا ة عن اطر غ ارية.

- نقص الشفافية فيما يتعلق بالأحكام والقوان والإجراءات لدى العديد من الدول العربية، ا يؤدي إ ا فاض الثقة وعدم وضوح الرؤية لدى ا ستثمرين العرب، وهو الأمر الذي علهم جمون عن الاستثمار داخل ا نطقة العربية.

- عدم مناسبة السياسات النقدية - وال تقف حائلاً أمام عودة الاستثمارات العربية من ا ارج- العديد من الدول العربية، وال تاج إ إعادة نظر خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة.

- فارتفاع أسعار الفائدة يتسبب ارتفاع تكلفة التشغيل وا د من التوسعات ا ستقبلية، بالإضافة إ ول الاستثمارات ا باشـرة إ استثمارات غ مباشرة. وكذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يساهم ول الاستثمارات غ ا باشرة إ اسـتثمارات قصـ ة الأجل، وهو الأمر الذي يرفع من درجة ا خاطرة بالنسبة للاقتصاد القومي إذا اعتمد عليها كلية كما كان ا ـال دول جنـوب شرق آسيا إبان الأزمة ال ضربت اقتصادها عام 1997.

وجدير بالذكر أن هذه الأسباب تؤد فقط إ ضعف حجم ونسبة الاستثمارات العربية البينية، وإ ـا أدت أيضـا إ هجـرة رءوس الأموال العربية للخارج. و ا لا شك فيه فإن العمل على إزالة ا عوقات السابقة سوف يـؤدي إ عـودة رءوس الأمـوال العربيـة ا هاجرة، وزيادة الاستثمارات العربية البينية على حساب الاستثمارات الأجنبية، وال يعود ا زء الرئيس من أرباحها إ الدولة الأم وليست الدولة ا ضيفة.

ثامنا - جهود الدول العربية ال س مناخ الاستثمار:

من ا عروف أن من أهم أسباب هجرة رءوس الأموال والاستثمارات العربية عدم ملاءمة ا ناخ العام للاستثمار الوطن العر لإبقـاء وجذب هذه الأموال على الرغم من كل ا هود ال بذلت لتحسينه. ومن يصبح ا ديث عن استعادة رءوس الأموال والاسـتثمارات العربية ا غتربة مع بقاء ا ناخ العام للاستثمار الدول العربية على حاله غ ذي جدوى ما يتم بذل جهود إضافية اقتصادية واجتماعية وسياسية لتحس هذا ا ناخ سيناً حقيقياً، يؤدي إ دفع عجلة النمو الاقتصادي وطننا العر ، وإلا ولت رءوس الأموال العائـدة إ رد إيداعات مصرفية تقوم مصارفنا العربية مضطرة بإعادة إيداعها وتوظيفها ا صارف الأجنبية.(7)

وتلك ا شاهدة تكن خافية على كث من الدول العربية. وهو الأمر الذي دفع بتلك الدول إ العمل على استعادة رءوس الأمـوال والاستثمارات العربية ا ارج، أو على الأقل استعادة جزء منها- سواء كانت صورة استثمارات مباشرة مشروعات اقتصادية

أجنبية أو متعدية ا نسيات أو صورة استثمارات مالية غ مباشرة - ختلف الطرق والوسائل والسياسات ا اذبة - وذلك عـن طريق سـ مناخ الاستثمار تلك الدول، نظرا اجة النظام الاقتصادي العر على ا ستوى الكلي ذه الاستثمارات.

ومن ا هود ال بذلت لتحس ا ناخ الاستثماري الدول العربية د الآ :
لقد سلكت العديد من الدول العربية توجها ملاحظا ال تطوير أجهز ا ا سئولة عن الترويج للاستثمار فيها، وال عادة ما تكون النافذة ال يتعامل من خلا ا ا ستثمر الأجن مع البلد ا ضيف، إضافة إ اهتمام عدد من الدول بإنشاء لس أعلى خاص بالتنمية الاقتصادية أو لس أعلى للشئون الاقتصادية والاستثمار. كما ا هت العديد من الدول العربية لاستكمال التشريعات ا اصة بتشجيع وتنظيم الاستثمار الأجن فيها وبصفة خاصة الاستثمارات العربية البينية. وتشتمل غالبية تلك القوان والتشريعات على ضمانات لرأس ا ال العر ا سـتثمر ضد التأميم أو ا صادرة أو الاستيلاء أو ا جز، إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصا العام وأن يكون ذلك وجب قانون أو بناء علـى حكم قضائي. كما تنص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمة الاستثمار إ ا ارج.
كما نصت تلك القوان والتشريعات على ضرورة أن تكفل الدولة ا ضيفة ويل صا الأرباح النا ة عـن اسـتثمار رأس ا ـال، كذلك إعادة تصدير رأس ا ال ا ستثمر حالة تصفية ا شروع بنفس العملة ال استورد ا.

وقد حدث أيضا تطور وذجي بارز سن التشريعات ثل تب تشريعات عصرية جديدة تتناول الكث من ا سائل ا ستحدثة، مثـل إصدار قوان التأج التمويلي والتمويل العقاري ومكافحة غسل الأموال وتنظيم التجارة الإلكترونية. وما زالت معظم الـدول العربيـة مستمرة بذل ا زيد من ا هود التشريعية والإدارية والتنظيمية دف سن مناخ الاستثمار فيها وجعله تنافسياً ظـل التوجـه الدو و العو ة، كما يتم هذا الإطار إصدار وتنقيح العديد من التشريعات الضريبية وا مركية والنظم ا تعلقة با ناطق ا ـرة. وبالإضافة إ التطوير الذي حدث سن التشريعات على النحو ا شار إليه، فقد ا هت العديد من الدول العربية إ إبرام اتفاقيات ثنائية لتشجيع و اية الاستثمار أو نب الازدواج الضري . ومن جهة أخرى، و إطار استخدام تقنيـة ا علومـات تـرويج الاستثمارات، ا هت الدول العربية مؤخراً إ إقامة مواقع خاصة بأجهز ا الوطنية لترويج الاسـتثمار علـى الشـبكة العا يـة (الإنترنت) تعرض فيها مناخ الاستثمار ا توافر لديها.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إ ما قام به لس الوحدة الاقتصادية العربية بادرات - من خلال أمانته العامة- خلال السنوات الأخـ ة حيث ا اذ عدة خطوات إ ابية دف إ سـ البيئة الاستثمارية العربية، نذكر منها الآ :
إنشاء خريطة استثمارية للدول العربية عت و 4000 فرصة استثمارية منتشرة على نطاق 15 دولة عربيـة، وتشـمل كافـة قطاعات الإنتاج وا دمات، وتعت قاعدة معلومات للمستثمر العر والأجن ، وتتصف بالديناميكية أي التحديث ا نتظم.(8)
- إنشاء آلية للاستثمار تضم القطاع ا اص والا ادات العربية وجهات التمويل العربية وأجهزة الاستثمار ا كومية العربيـة. و دف هذه الآلية إ ترويج الفرص الاستثمارية ال تشتمل عليها ا ريطة الاستثمارية والتنسيق ب الدول العربية، بالإضـافة إ مواجهة معوقات الاستثمار وكذلك التقريب ب قوان الاستثمار.

خلاصة : إن عملية التحس ناخ الاستثمار الوطن العر تاج إ إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء ا لائمة ذب وتشجيع الاستثمار ا لي والأجن لذي ب أن تتوافر موعة عناصر ذب الاستثمار الوطن العر و كن إ از أ ها فيما يلي :

1- أن تتمتع يع الدول العربية بالاستقرار السياسي (الداخلي وا ارجي) وتنقية الأجواء السياسية العربية وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة وصادقة.

2- وضوح القوان والتشريعات ا نظمة للاستثمار الدول العربية وثبا ا ا يساعد على بناء ثقة ا ستثمر العر مناخ الاستثمار.

3- أن يكون هناك جهة واحدة للتعامل مع إقامة ا شروعات الاستثمارية بأنواعها ا ختلفة والابتعاد عن الروت والإجراءات الطويلة (الب وقراطية).

4- الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة ا لية، من خلال التعاون والتنسيق ب السياسات النقدية وا الية الدول العربية.

5- توف قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار الدول العربية وإنشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار الدول العربية

ملحق ا داول

جدول رقم (**1**) حجم الاستثمارات العربية البينية الفترة من **1995** إ **2006**

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الفترة من 1995-2006
حجم الاستثمارات العربية البينية با ليار دولار	1.43	2.09	1.58	2.31	2.18	1.81	2.64	2.91	3.84	5.95	37.26	17.57	81.62

ا صدر: ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار الدول العربية"، 2006، ص157

جدول رقم (**2**) توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق البلدان ا صدرة والبلدان ا ضيفة لعام **2006**

مليون دولار

الأقطار ا صدرة	**البلدان ا ضيفة**									الإجمالي
	الأردن	تونس	السعودية	السودان	**لبنان**	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن	-	0.2	2617.2	238.0	-	20.6	11.3	10.6	7.4	2905.5
الإمارات	53.2	2324.1	1000.0	25.0	870.0	401.3	2733.8	155.6	-	7563.0
البحرين	-	-	99.0	-	25.5	3.3	56.2	-	-	183.5
تونس	-	-	19.0	-	-	25.8	-	5.2	-	50.0
ا زائر	0.0	1.1	1.0	-	-	-	-	-	-	2.1
السعودية	793.7	0.2	-	759.0	40.0	-	243.6	36.6	842.2	2715.2
السودان	-	-	24.0	-	-		-	-	-	24.0
سوريا	2.5	-	555.0	224.0	-	1.0	-	-	0.6	783.1
الصومال	-	-	-	2.0	-	-	-	-	-	2.0
العراق	138.9	0.4	1.0	48.0	-	-	-	8.1	0.4	196.8
سلطنة عمان	-	-	-	16.0	-	-	-	-	0.4	16.4
فلسطين	7.8	-	37.0	9.0	-	-	-	-	0.1	53.9
قطر	-	-	1.0	12.0	-	7.1	7.5	4.3	-	31.9

الكويـت	94.5	29.4	20.0	76.0	1400.0	2.3	58.5	113.0	-	1793.6
لـبنـان	0.2	0.0	168.0	163.0	-	-	153.0	7.1	7.0	498.3
لـيبيا	-	3.3	-	11.0	-	-	1.5	-	-	15.8
مـصر	6.9	6.2	242.0	381.0	-	-	-	9.6	0.2	645.9
اغـرب	-	1.9	4.0	-	-	-	-	-	0.2	6.1
اليـمن	-	-	49.0	40.0	-	-	-	-	-	89.0
الإ ا	**1097.6**	**2366.8**	**4837.0**	**2004.0**	**2335.0**	**461.4**	**3265.4**	**350.1**	**858.3**	**17575.7**

ا صدر: ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار"مناخ الاستثمار الدول العربية"**2006** ص **156**، جدول(**10**)

جدول رقم (**3**) الاستثمارات العربية البينية ا باشرة حسب الدول ا ضيفة **2006**

الدولـة	**ا بلغ ا ستضاف بينيًا لا الدولارات**	**نسبة إ ا الاستثمارات البينية ا ستضافة**
الـسـعـوديـة	4837	%27.5
مـ ـصـ ـ ـر	3265.4	%18.58
تـ ـونـ ـس	2366.8	%13.47
لـ ـبـ ـنـ ـان	2335	%13.29
الـ ـسـ ـودان	2004	%11.40
الأردن	1097.6	%6.25
الـ ـيـ ـمـ ـ ـن	858.3	%4.88
لـ ـيـ ـبـ ـيـ ـا	461.4	%2.63
الـمـغـ ـرب	350.1	%1.99

ا صدر: سيدي أ د ولد أ د سا ."واقع الاستثمـ ـارات العربيـ ـة البينية"، ا عرفة، الاثن 2007/10/1

الإحالات وا راجع

1- علـ ـي لطفـ ـي ، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العر ، جامعة ع س،ص :124

2- نفس ا رجع ،ص:125

3- د. حر عريقات، واقع مناخ الاستثمار الوطن العر مع إشارة خاصة عن الأردن، دراسة قدمت، إ مؤ ر العلوم ا الية وا صرفية الأول عام 1998، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة ا موك خلال الفترة 23-1998/11/25 حـ ـول " مناخ الاستثمار الدول العربية ضوء ا تغ ات السياسية والاقتصادية ا نطقة" اربد ، الأردن، ص (4).

4- تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية لعام 2006، ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

5- عبد العاطي، مد "أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية"، ا عرفة، ص:132

6- الربيعي، فلاح خلف علي، "أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار الدول العربية"، لة علوم إنسانية، السنة الثانيـ ـة، العدد23، 2005.ص:36

7- عبد ا طلب، مد عبد ا افظ، وآخرون، "دراسة اقتصادية ناخ الاستثمارات العا العر مع التركيز على مصر"، ا معيـ ـة ا صرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مصر ا عاصرة، السنة 95، العددان 475-476، يوليو/أكتوبر 2004. ص:30

8- مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردن، تدفقات الاستثمار ا باشر ب الدول العربية (حالة الأردن) دراسة قدمت إ مؤ ر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي الذي انعقد ا امعة الأردنية بالتعاون مع ا نظمة العربية للتنمية الإدارية، خلال الفترة 20 – 2004/9/22، عمان، الأردن، ص ص 753 – 754.

خيار ا زائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معاي ا اسبة الدولية (IAS/IFRS)

د.زغدار ا د & ا.سف مد - جامعة ا زائر

ملخص : لقد قاد البعد الدو لأنشطة ا ؤسسات إ اتساع الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على ا ستوى الدو ، ولكن التمتع ذه الفرص يتطلب استيفاء موعة من الضوابط أسس وشكل و توى القوائم ا الية ا فصح ا من طرف هذه الشركات. حيث كان ذه الأحداث تأث على ا انب العملي للمؤسسات، لا سيما فيما ص أساليب وكيفيات إيصال رجات النظام ا اس إ ا ستخدم بشكل مضمون وصحيح وملائم، وذلك من خلال إ اد ارسات اسبية تتوافق مع معاي ا اسبة الدولية لتوحيد اللغة ا اسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم ا الية، باتسام ا علومات ال توفرها هذه الأخ ة بقدر من ا صداقية ليكون بالإمكان الوثوق ا والاعتماد عليها.

وعلى هذا الأساس فان القوائم ا الية ال ينتجها النظام ا اس ا ا أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا مدى قدرة ا علومات ال يوفرها على مسايرة البعد الدو ا ديد، وبالتا فان استخدام معاي ا اسبة الدولية عملية إعداد و هيز القوائم ا الية أصبح مطلب أساسي، دف تلبية رغبات تلف مستخدمي ا علومات ا الية. وهذا ما دفع با زائر إ اولة العمل على توفيق وتوحيد عملية الإفصاح عن ا علومات ا الية مع معاي ا اسبة الدولية(*IAS/IFRS*).

الكلمات ا فاتيح: ا عاي ا اسبية، الإفصاح، النظام ا اس ا ا

هيد : إن الإفصاح ا اس تطور بتطور الفكر ا اس سواء من ا انب ا هو أو الأكاد ي، إذ تعد ا اسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية وا عاملات ا الية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات ا اس ، من خلال قياس و ليل وتقد ا علومات الضرورية عن ا ؤسسة للأطراف ال ا مصا معها. ا توجب بالسعي و وضع تشريعات قانونية ومعاي متفق عليها من طرف ا مارس ص عملية الإفصاح وكيفية عرض ا علومات القوائم ا الية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة ا وجودة ب الأنظمة ا اسبية ا ختلفة بغية الوصول إ توحيد اس عا ي.

I- ماهية الإفصاح القوائم ا الية

لقد زاد الاهتمام العقود الأخ ة -من بداية الستينات- وضوع الإفصاح. حيث أن هذا الاهتمام يأت من فـراغ، وذلـك باعتبار أن العديد من ا هات تعتمد بشكل كب قرارا ا على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا لك هذه الفئات سلطة ا صول على ا علومات ال تاجها من دائرة الشركة مباشرة، وبذلك يصعب الوصول إ مفهوم عام وموحد للإفصاح. ما ساهم ظهور وجهات نظر تلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح عن ا علومات الواجب توافرها القوائم ا الية ا نشورة، وينبـع هـذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصا الأطراف ذات العلاقة، فقد اوز مصطلح الإفصاح ا بادئ ا اسبية ا تعارف عليها ـال القياس ا اس ، حيث يستهدف معا ة القصور التقليدي ا علومات التار ية و قيق التوازن ب القابلية للتحقق من جهة وا لاءمة من جهة أخرى، وقد اوز هذا ا صطلح أيضا إرشادات الاتصال ا اس ، فلم يعد الأمر يقتصر على رد تفس وتوضيح ا علومات ا اسبية بل امتد إ إضافة ا زيد من ا علومات سواء أكانت كمية أو وصفية، أو كانت فعلية أو تقديرية(1). حيث يعد الإفصـاح ضمنيا إعلام متخذي القرارات با علومات ا امة دف ترشيد عملية ا اذ القرار، والاستفادة من ا وارد بكفاءة وفعالية.

و هذا ا ال فان موضوع الإفصاح وأهداف القوائم ا الية واحدة، فكلا ا يستهدف ا نفعة من ا علومات ا اسبية، ويستلزم التعرف على أهداف مستخدمي ا علومات ومدى إدراكهم واستيعا م ا، ومن خلال ما سبق كن الاستناد إ هذا التعريف الذي يعت أ ل نوعا ما، والذي يعرفه على إنه "عملية إظهار ا علومات ا الية سواء كانت كمية أو وصفية القوائم ا الية أو ا وامش وا لاحظات وا داول ا كملة الوقت ا ناسب، ا عل القوائم ا الية غ مضللة وملائمة ستخدمي القوائم ا الية من الأطراف ا ارجية وا ليس ا سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"(2). حيث يعت الإفصاح ا اس من أدوات الاتصال الذي بدونه لن تكون هناك فائدة من رجات النظام ا اس .

II- مقومات الإفصاح والعناصر ا ؤثرة فيه

كن القول أن الإفصاح عن ا علومات بالقوائم ا الية ليس عملية عشوائية، بل توجد موعة من العوامل ا ـؤثرة علـى عمليـة الإفصاح، ومن أهم ا ددات الرئيسية على نوع وحجم الإفصاح ما يلي(3):

- **نوعية ا ستخدم وطبيعة احتياجاتهم**: لابد أن تعطي ا ؤسسات اهتماما خاصا قوائمهـا ا اليـة لتلبيـة احتياجـات ا ستخدم الرئيسي ، والذين م مصا مباشرة أو غ مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تلـف طبيعـة ا علومـات ا فصح عنها القوائم ا الية باختلاف نوعية ا ستخدم كل دولة.
- **ا هات ا سؤولة عن وضع معاي الإفصاح**: وتتمثل ا هات ا نظمة وا سؤولة عن تطوير وتنظـيم وإصـدار معـاي الإفصاح، حيث تلف باختلاف مداخل التنظيم ا اس ا عتمد بكل دولة، إذ د العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف ا ؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من ا نظمات ا هنية وا كومية.
- **ا نظمات وا ؤسسات الدولية**: بالإضافة إ ا نظمات والقوان ا لية فإن ا نظمات وا ؤسسات الدولية من الأطراف ا ؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه ا نظمات نة معاي ا اسبة الدولية (IASB)، حيـث ـاول سـ جـودة ا علومات ا فصح عنها على ا ستوى العا ي، من خلال إصدارها موعة من ا عاي ا اسبية.

III- أ ية الإفصاح والشفافية القوائم ا الية

توجد العديد من الأساليب ا كن استخدامها لغرض الإفصاح عن ا علومات ا الية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية القـوائم ا الية أو ا لحق، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أ ية ا علومات، إذ هناك معلومات تعتـ أساسية و ب إظهارها ضمن ا كونات الأساسية للقوائم ا الية، وهناك معلومات أخرى يتطلب الإفصاح عنها ملحـق القـوائم ا الية. حيث تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر ا علومات وتوصيلها إ تلف ا ستخدم من أهم الأمور العصر ا ا ، إذ يعت مبدأ الشفافية الإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد ا ر العصر ا ديث، من خلال قيام الشركة أو ا يئة بتوف ا علومات والبيانات ا تعلقة بنشاطها ووضعها ت تصرف ا سا ، وأصحاب ا صص، وا تعامل السوق، وإتاحة الفرصة ن يريد الإطلاع عليها، وعدم حجب ا علومات ما عدا تلك ا يكون من شأ ا الإضرار بصا الشركة(4). فيجوز ا الاحتفاظ بسريتها على أن تكـون هذه ا علومات والبيانات معـ ة عن ا ركز ا قيقي والواقعي للشركة.

IV-التباين الإفصاح عا ي النطاق

إن النظم الاقتصادية بصفة عامة تتراوح ب نظام ا، رقابة وسيطرة ا كومة من جهة، ونظام السوق ا ر من جهة أخرى. حيث نرى أن الارتباط ا كومي بالاقتصاد عادة ما تأخذ ا كومة دورا هاما النشر والإعلان عن ا عاي ا اسبية وكذا أساليب وطرق

الإفصاح، على غرار البلدان ال تكون فيها الأسواق ا الية حرة و نشطة، فإن إصدار ا عاي و اختيار طرق عرض ا علومات والإفصاح عنها يقع عبئها على ا هنة ذا ا(5).

عند مقارنة نوعية القوائم ا الية د أن الولايات ا تحدة الأمريكية مثلا فان موعة القوائم ال يتع إعدادها تتلخص ا يزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغ ات الأموال ا اصة، وملحق القوائم ا الية، وتتضمن ا فاهيم ا ستخدمة القوائم ا الية، الاستمرارية، الثبات عند تطبيق ا بادئ واستخدام أساس الاستحقاق. أما لو ا هنا إ أ انيا فنجد أن معا ة بنود القوائم ا الية تتم بنفس الطريقة لأغراض التقرير ا ا والتقرير الضري . حيث أن القوائم ال تقدمها الشركات تتمثل ا يزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة التدفقات النقدية وا لحق ا تمم للقوائم ا الية، وذلك لان التمويل عن طريق ا ؤسسات ا الية هو الطاغي أ انيا، عكس ما هو عليه الولايات ا تحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للجزائر فان القوائم ا الية أو ا داول ا اسبية ال يفرضها ا خطط الوط ا اس يبلغ عددها 17 قائمة تتمثل ا يزانية، جدول حساب النتيجة، جدول حركة الأموال و14 جدولا آخر شكل ملاحق، وهي مفروضة على كل ا ؤسسات مهما كان حجمها، وهنا يكمن النقد، لعدم مواكبته للتغ ات الاقتصادية ال دث على مستوى الاقتصاد ا زائري، وكذا عدم مسايرته للتطورات الدولية. ذلك ان هذه ا داول لا تتوافق من حيث الشكل ولا من حيث ا ضمون مع القواعد و الأسس ال تفرضها معاي ا اسبة الدولية(IAS/IFRS).

ومنه فإن هذا التباين والاختلاف طرق وأساليب الإفصاح عن ا علومات ب الدول ا ختلفة جاء نتيجة لاختلاف ثقافة الأمة، ودرجة الارتباط ا كومي بالاقتصاد. ويكرس هذا الاختلاف كذلك طرق التمويل ا ختلفة، إذ د أنه إذا كان البنك أو ا ؤسسة ا الية هي ا مول الرئيسي الاقتصاد فإن ا عاي ا اسبية تركز عادة على ا يزانية لأ ا تساعد السلطات ا صرفية تقييم مركز السيولة للمقترض وبالتا قدرته على استعادة أمواله. أما إذا كان لة الأسهم الأسواق ا الية هم ا ورد الرئيسي التمويل، فإن جدول حساب النتيجة ظى بانتباه أك من قبل واضعي ا عاي ا اسبية، ومدى تأث أي تغ ا بادئ ا اسبية على الدخل ا فصح عنه وما ينتج عنه من فائدة(6). وهذا ما أدى إ الا اه وى توحيد اس عا ي خصوصا ال الإفصاح عن ا علومات والذي يسعى بدوره إ توحيد اللغة ا اسبية على ا ستوى الدو .

V- متطلبات الانتقال إ الإفصاح حسب(SCF)

إن العمل على تطبيق معاي ا اسبة الدولية ا سدة النظام ا اس ا ا ابتدءا من 2010/01/01 يتطلب جهودا كب ة لعملية ض تطبيقه. إذ تتمثل عملية ا رور إ النظام ا اس ا ا والإفصاح وفق ما يقتضيه هذا الأخ ، ثابة ثورة ثقافية الإطار ا اس ا زائري، و ديا بالنسبة للمؤسسات للتكيف والتأقلم مع الواقع ا ديد. حيث يتطلب العمل على ض ا يط الذي تنشط فيه ا ؤسسات، وكذا ض ا ترف وا مارس للمهنة يتبعه ذلك تكييف الأطر التشريعية وخاصة ا بائية منها، لتتماشى مع النظام ا ديد. ذلك أن هذا التحول ب أن يضمن للمؤسسات الوفاء بالتزاما ا، وكذلك ك مستخدمي القوائم ا الية من فهم ومعرفة تأث هذا النظام على الوضعية ا الية للمؤسسة.

V-1- ض ا ؤسسات ا زائرية : إن ض ا ؤسسات العا لتطبيق معاي ا اسبة الدولية ضع إ تصنيف ا ؤسسات إ موعات حسب ا جم ورأس ا ال والعمال، لأجل مراعاة قدرة وخصائص كل مؤسسة على الوفاء تطلبات هذه الأخ ة، و هذا ا ال جاءت خطوة وزارة ا الية التمييز ب ا ؤسسات ا اضعة للنظام ا اس ا ا وفق ما جاء توى القانون رقم 07 –11(7). أما بالنسبة للمؤسسات ا صغرة فهي ملزمة فقط سك نظام اس مبسط قائم على اسبة ا زينة. حيث دد القرار(8) الصادر ا ريدة الر ية رقم 19/90، ا ؤسسات ا اضعة ذا النظام وهذا وفقا ددات تلفة تتمثل النشاط ا مارس، رقم الأعمال وعدد العمال، ولأكثر تفصيل كن الرجوع إ مضمون القانون.

كما أن تطبيق النظام ا اس ا ا والإفصاح وجبه، ب أن يسبقه تدريب تلف ا مارس وا ستعمل للمحاسبة و رجا ا سواء داخل ا ؤسسة أو خارجها، حيث تقوم هذا ا سعى وزارة ا الية بتنظيم اضرات وملتقيات، ولكن ضع ذلك لتدرج زم ويأخذ مدة من الوقت ويتوقف كذلك على تنظيم ا ؤسسة ومهارة وجدية عناصر ا وارد البشرية. إذ أن التدريب ورفع كفاءة ومستوى ا هني هي مهمة كب ة، ب أن تكون بالضرورة م ة جيدا من حيث الوقت وا كان والطريقة راعات طبعا التدرج الزم .

V-2- ديث الأطر التشريعية وا بائية : إن ا خطط ا اس الوط إعداده ليستجيب لأهداف ومتطلبات الاقتصاد ا خطط ولا سيما الإدارة ا بائية، وبالتا فان الأطر ا وروثة عن هذا النظام ب تكييفها و ديثها. وهذا دي جديد بالنسبة للمؤسسة. إذ د الإطار التشريعي ا اص بالاقتصاد وا باية مدونا كل من القانون التجاري، القانون العام للضرائب والرسوم ا ماثلة، قوان ا الية والقوان التنظيمية. حيث ب أن يبدأ العمل دف دراسة الآثار ا ترتبة تلف فروع القانون ا زائري من تطبيق النظام ا اس ا ا لاسيما فيما يلي:

- التباعد ا لحوظ ب القانون (الذي يع عن الطبيعة القانونية للعمليات) وقواعد النظام ا اس ا ا (الذي يش إ ا ضمون الاقتصادي للمعاملات)، بالإضافة إ العمل على التوفيق ب ا عا ة القانونية للمعاملة وا عا ة ا اسبية. ليزيد من فعالية استخدام ا اسبة كوسيلة لإثبات ا عاملات.
- الإطار ا فاهيمي الذي تلف اختلافا كب ا عن ا بادئ ا اسبية ا زائرية والبعيد عن النظرة التشريعية ا زائرية. ومثال ذلك هيمنة قاعدة تغليب ا قيقة الاقتصادية على الشكل القانو .

ومنه فان إدخال التعديلات على النظام ا اس وضمان الطريق الصحيح لإكمال ا شروع، يتطلب إعادة النظر وتنقيح القانون التجاري والذي سيكون له أثر واضح على س عمل ا ؤسسات وتنظيم الأنشطة ا اصة ا. كما أن العمل على التماشي مع متطلبات الإفصاح حسب النظام ا اس ا ا يستوجب على ا ؤسسات أن تقدم ا لحق معلومات متعلقة بالتقارب ب النتيجة ا اسبية والأعباء ا بائية الواردة جدول حساب النتيجة، وهذا يتطلب ديد ا عا ات اللازمة عند ا رور من النتيجة ا اسبية إ النتيجة ا بائية. والعناصر ا تؤدي إ الاختلاف التقييم لتحديد النتيجة ب ا عاي ا اسبية والقواعد ا بائية(9)، وا يل عموما إ التركيز على النقاط التالية :

- تقنيات الاهتلاك وتدهور الأصول أو معاينة الا فاض القيمة، باعتبار أن النظام ا ديد ينتهج مدخلا اقتصاديا وماليا؛
- التسجيل ا اس لعقد الإ ار التمويلي، تقييم بعض الأصول وا صوم على أساس القيمة العادلة تاريخ ا يازة؛
- ا عا ة ا اسبية للضرائب ولاسيما الضرائب ا ؤجلة، حيث كن وجود ا راف ب تاريخ الأخذ ذه الأعباء ا بائية على مستوى ا اسبة، وتاريخ الأخذ ذه الأعباء لتحديد النتيجة ا اضعة للضريبة؛

- فائض القيمة الأجل الطويل والناتج من التنازل على أصول أو أي عمليات استثنائية، كتعويض نزع الملكية، الإيرادات أو الأعباء المسوبة النتيجة المحاسبية لكن لا يأخذها النظام المحاسبي بعين الاعتبار، وأي نفقات وأعباء غير مبررة من طرف إدارة الضرائب؛
- العمليات غير المسجلة النتيجة المحاسبية لكن تؤخذ الحسبان عند تحديد الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة.

V-3- ضرورة ترقية ممارسة المهنة : و هذا المجال فان حقيقة معايير المحاسبية الدولية المسدة اختيار (CNC) للنظام المحاسبي المالي يستدعي من المهنيين السعي إلى المعرفة الجيدة لهذا النظام والإتقان العملي المجال الممارسات المحاسبية له، أما بالنسبة لمهمة المحاسبة فانه من المهم أن تتجند لهذا الإصلاح و تحضر لهذا التطور حتى تتكيف مع التغيرات الوطنية والدولية وذلك بالعمل وفق الإجراءات المحددة العناصر التالية(10):

- فتح المجال أمام مهنة المحاسبة لمنافسة المهنيين الأجانب لاسيما أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الكبرى و كذلك هذه الشركات من إمكانية التصديق على الحسابات، لان العولمة و تحرير مهنة المحاسبة هي واحدة من أهم الظواهر التي سوف تمس السنوات القادمة بالمهنة، والتي تتطلب تحديد الإستراتيجية التي تسمح بالتكيف مع المحيط الاقتصادي العالمي؛
- العمل على تحقيق الأهداف المنتظرة من خلال دعم مقدرة المهنيين الجزائريين على تعظيم قدرة تنافسية مؤسساتهم على مستوى الأسواق الدولية؛
- الانضمام إلى برنامج التدريب الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بهدف كسب عن طريق هذا الأخير تكوين خبراء محاسبين على المستوى الدولي؛
- تشجيع التعاون الاستراتيجي بين المهنيين الجزائريين والمحترفين الأجانب.

ونتيجة لهذا التحول الذي سيمس بالمؤسسات من الناحية المحاسبية، يقع على عاتق مختلف الممارسين سواء الداخليين أو الخارجيين، من خبراء محاسبين، محافظي حسابات و محاسبين معتمدين مساعي حثيثة للسهر على ضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي من خلال التحقق مما يلي :

- التحقق من أن المعلومات المفصح عنها تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة دون الالتزام بالشكل القانوني؛
- التحقق من احتمال وجود مزايا ومنافع اقتصادية المستقبل تعود على المؤسسة؛
- التحقق من وجود علاقة بين التكاليف التي تكبدتها المؤسسة والمنتجات التي تم الحصول عليها؛
- الأخذ بعين الاعتبار عند فحص القوائم المالية الأهمية النسبية للعناصر الواردة في القوائم.

VI- منهجية الانتقال إلى النظام الجديد

تمثل عملية المرور إلى معايير المحاسبية الدولية بمختلف البلدان عملية جد صعبة ومعقدة وبالخصوص الجزائر، أين نحن بصدد المرور إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا طبعا بالاسترشاد بنص معيار التقارير المالية الدولي (IFRS1)، و في ضوء الممارسات التي اتبعتها الشركات الناشطة في نطاق الاتحاد الأوربي باعتبارها كانت سباقة في هذا المجال بتطبيقها لهذه المعايير منذ 2005/01/01 .

VI-1- بداية أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي : إن الهدف من تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة هو ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كان الافصاح وفق هذا النظام مطبقة دائما، وذلك لضمان ما يلي(11):

- معلومات شفافة ستخدمي القوائم ا الية وكذلك قابليتها للمقارنة مع ا علومات للفترات ا اضية؛
- توف نقطة بداية تكون مناسبة للمحاسبة على أساس الإفصاح وفق النظام ا اس ا ا ؛
- إمكانية إعداد القوائم ا الية بتكلفة لا تتجاوز منفعتها ستخدميها.

وحسب ما ينص عليه توى ا عيار(IFRS1) فان ا ؤسسات ا عنية به هي ا ؤسسات ا لزمة بعرض قوائمها ا الية لأول مرة وفق ا عاي الدولية للقوائم ا الية (IFRS)، حيث ينبغي عليها أن تطبق تلك ا عاي إعداد القوائم ا الية وكذلك كل تقرير ما مرحلي. والقوائم ا الية للمؤسسات ال تأخذ لأول مرة بالنظام ا اس ا ا ب أن تشتمل على الأقل فترة مقارنة واحدة، أو قد يكون مطلوب من ا ؤسسة أن تقدم أكثر من فترة واحدة للمقارنة، و كن توضيح ذلك الشكل التا :

الشكل رقم (01):عملية الانتقال إ الإفصاح وفق (SCF)

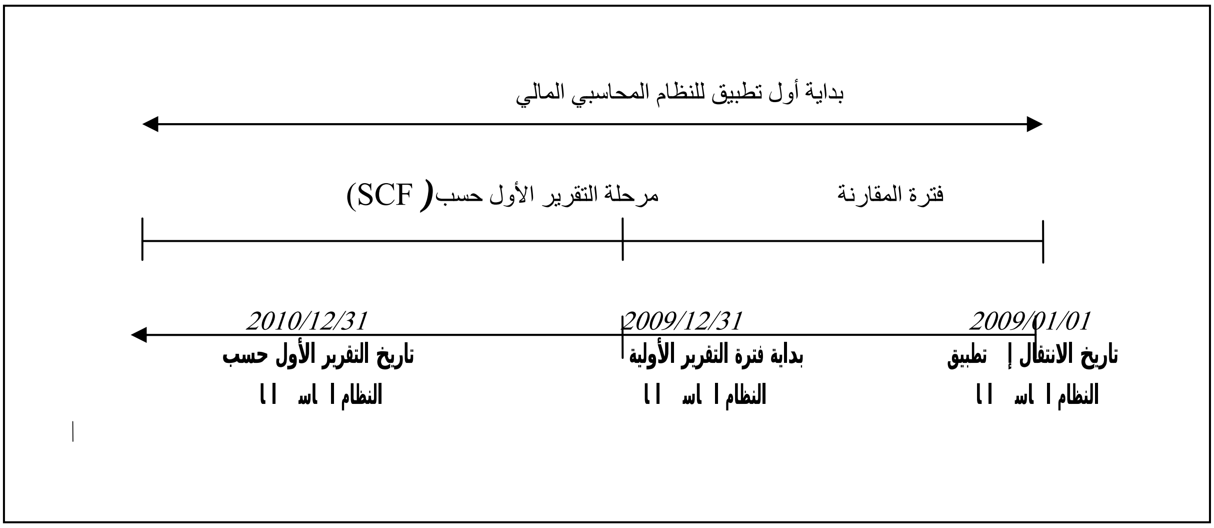

من إعداد الباحث .

ومن خلال هذا الشكل فإننا يز ب مرحلت من عملية ا رور إ تطبيق النظام ا ديد ا:

- **تاريخ الانتقال إ النظام ا اس ا ا** : وهي الفترة ال تعرض فيها ا ؤسسة معلومات كاملة مقارنة، وا وضحة الشكل بفترة ا قارنة؛
- **تاريخ التقرير:** و ثل الفترة ال يتم فيها التطبيق الفعلي للنظام ا اس ا ا وال يتم ايتها الافصاح عن القوائم ا الية ا عدة وفقا للنظام ا اس ا ا ، مع ا علومات ا قارنة ا للسنة ا اضية. ويشار إ هذه ا رحلة الشكل رحلة التقرير الأول حسب (SCF).

و هذا ا ال نش إ أنه على ا ؤسسة تطبيق نفس الطرق ا اسبية فترة التقرير و الفترات السابقة ا قارنة لفترة التقرير(12)، إلا إذا كانت هناك حالات استثنائية ينص عليها النظام ا اس ا ا . حيث أن ا ؤسسات ال سوف تطبق النظام ا اس ا ا ابتداء من 2010/01/01 هي معنية ب:

- أول تاريخ لتقارير ا ؤسسة قتضى النظام ا اس ا ا هو 2010/12/31؛

- تاريخ الانتقال إ النظام ا اسـ ا ا هو 2009/01/01 وهو بداية الفترة الأو ا قارنة للقوائم ا يتم الإفصاح عنها 2010/12/31.

2-VI- ا عا ة والإفصاح عن ا يزانية الافتتاحية : إن ا ؤسسات ا زائرية ملزمة ابتداءا من 2010/01/01 بإعداد ميزانية افتتاحية والإفصاح عنها وفق النظام ا اسـ ا ا ، وا ثل نقطة البداية للمحاسبة، حيث يضع مطلب إعداد ا يزانية الافتتاحية وضبط الوقت للانطلاق ذلك بعض التحديات للإفصاح وفق النظام ا اسـ ا ا للمرة الأو ، لأن الأمر تاج إ إعادة تعديل بعض البنود ا يزانية الافتتاحية.حيث د ا عيار (IFRS1) ينص على التطبيق الكامل للمعاي بأثر رجعي للمعاي النافذة تاريخ الإفصاح عن القوائم ا الية للمؤسسة، مع اح هذا الأخ باستثناءات دة(13) شكل إعفاءات وذلك لتجنب صعوبات فحص صفقات قد ة على سبيل ا ثال. وبالتا فان على ا ؤسسة عند إعداد ا يزانية الافتتاحية والإفصاح عنها أن تقوم بـ :

- إعداد ا يزانية الافتتاحية وفق النظام ا اسـ ا ا وكذلك ا سابات ا قارنة للفترة ا اضية؛
- التطبيق بأثر رجعي ا يزانية الافتتاحية والقوائم ا الية ا قارنة؛
- ميل رأس ا ال ا يزانية الافتتاحية كل التسويات ا رتبطة بتطبيق (SCF)؛
- عرض ا لحق شرح مفصل عن أثر تطبيق(SCF) على الوضعية ا الية والأداء.

ووفق ما ينص عليه ا عيار (IFRS1) فانه ب على ا ؤسسة أن تقوم ايلي:

- ينبغي الاعتراف بكل الأصول وا صوم ا يتطلب النظام ا اسـ ا ا الاعتراف ا والإفصاح عنها؛
- عدم الاعتراف بالبنود كأصول أو خصوم إذا كان النظام ا اسـ ا ا لا ينص على هذا الاعتراف؛
- إعادة تصنيف عناصر القوائم ا الية ا أعترف ا حسب (PCN) وفق التصنيف الذي ينص عليه(SCF)؛
- تطبيق قواعد النظام ا اسـ ا ا فيما ص قياس كل الأصول وا صوم ا عترف ا.

من ب الأصول وا صوم الواجب إدراجها ا يزانية الافتتاحية والإفصاح عنها حسب ما تتطلبه التعاريف ا يتضمنها النظام ا اسـ ا ا وكذلك شروط التسجيل ا اسـ إدراج مايلي:

- مصاريف التطوير ا رتبطة بأي أصل، وا كانت تسجل كتكاليف وقت حدوثها، ستصبح تعت كأصول مادية تلحق بالأصل ا ع حسب النظام ا اسـ ا ا إذا توفرت شروط معينة؛
- الأصول ل عقد الا ار التمويلي وا صوم ا تعلقة به؛
- الأدوات ا الية غ ا سجلة الأصول أو ا صوم و تلف الاستحقاقات الأخرى.

لذلك فان التطبيق بأثر رجعي ا يزانية الافتتاحية يتضمن كذلك حذف بعض العناصر الواردة وا لا تتفق مع قواعد التسجيل حسب النظام ا اسـ ا ا لا يا :

- ا صاريف الإعدادية ا عا ة حسب (PCN) ؛
- مؤونة الإصلاحات الك ى ا سبق تسجيلها وأي مؤونات أخرى غ مقبولة حسب(SCF).

VII- متطلبات العرض والإفصاح عن عملية الانتقال

إن عملية ا ـرور إ تطبيق النظام ا اسـ ا ا تتطلب الإفصاح عن معلومات ا لحق تفسر الأرقام الظاهرة القوائم ا الية وتب أثر الانتقال على تلف عناصر(14)، حيث سنسعى إ توضيح هذه ا علومات وفق ما جاء توى (IFRS1) وبعض ارسات ا ؤسسات الا اد الأور فيما يلي:

- ب على ا ؤسسة إصدار بيان يفصح من خلاله أن القوائم ا الية معدة طبقا (SCF) للمرة الأو ؛
- ا علومات ا لا كن ويلها بسهولة حسب قواعد النظام ا اسـ ا ا ب أن تعنون بشكل بارز؛
- ينبغي على ا ؤسسة عرض الأثر الذي س بالوضعية ا الية، من خلال القيام قارنة لرأس ا ال حسب ا خطط ا اسـ الوط والنظام ا اسـ ا ا ، و ب أن تكون ا علومات حول هذه ا قارنة مفصلة بصفة كافية حـ كن مستعملي القوائم ا الية من معرفة أثر تغي ا بادئ والقواعد ا ستعملة؛
- عرض معلومات حول النتيجة الصافية الواردة جدول حساب النتيجة و إجراء مقارنة مع النتيجة وفق ا بادئ السابقة و تبيان أثر ذلك بكل تفصيل؛
- بالنسبة للقوائم ا الية ا رحلية فا ؤسسة ملزمة بإتباع نفس الإجراءات السابقة الذكر وا اصة با علومات والقوائم ا الية السنوية؛
- الإفصاح عن استعمال القيمة العادلة بدل التكلفة التار ية عند تقييم الأصول ا ادية أو غ ا ادية، و ب عليها آخر الدورة الإفصاح على القيمة العادلة وعن مبلغ التسوية الذي أحدثته على القيمة السابقة(15).

وفيما ص التطبيق بأثر رجعي الذي ينص عليه ا عيار (IFRS1) فانه يراعي ذلك ا وازنة بـ التكلفة والعائد من استخدام ا علومة، ما يترتب عنه عدد من الاستثناءات للمبدأ العام ا تعلق بالتطبيق بأثر رجعي. فإذا كانت التكلفة ا سوف تتكبدها ا ؤسسة أكـ من العائد ا توقع للانتفاع با علومات، فيمكن الاستغناء عن هذه ا علومات وتدخل حيز الإعفاءات والاستثناءات ا رة وا سموح ا حسب ما ينص عليه (IFRS1).

إن ا فاهيم ا اصة بأهداف القوائم ا الية وجودة ا علومات ا اسبية وا اصة كذلك بالقوائم ا الية الأساسية والعناصر ا ب أن تويها و يتم الإفصاح عنها، تغ إطار التوجه ا اسـ العا ي ا ديد. حيث أصبحت ا علومة دم أطرافا داخلية وخارجية، و تعد تتمثل هذه الأطراف الاحتياجات على ا ستوى ا لي فقط، كما أصبحت جودة ا علومات ضرورة لا مفر منها لترشيد القرارات، حيث نسجل كذلك أن ا داول ا اسبية حسب ا خطط ا اسـ الوط تعد كافية للوفاء با تطلبات ا يفرضها الواقع ا ديد، ما أدى بالاستجابة إ اعتماد النظام ا اسـ ا ا ابتدءا من 2010/01/01 .إذ أن الإفصاح ظل التطورات الاقتصادية ب أن يأخذ منحى آخر يتعدى احتياجات مستخدمي القوائم ا الية ا لي ، إ مستخدم م متطلبات تلف نوعيتها وحجمها ودرجة تفصيلها ودقتها.

ا لاصة : ان ا يار ا ـزائري بشان إعداد نظام يتوافق مع معاي ا اسبة الدولية يتطلب جهود كبـ ة للتكيف مع تواه وتطبيقه من طرف ا ؤسسات، حيث يعتري هذا ا يار العديد من الصعوبات، خصوصا ظل تشبع ا هني ا ـزائري ومعايشتهم للمخطط ا اسـ الوط وا 32 سنة.إضافة إ التباعد ا طروح بـ النظام ا ديد والعديد من التشريعات و القوان لا سيما ا بائية، ما اوجد العديد من الصعوبات لأجل تطبيقه، وهذا ما بينه تأجيل تطبيق النظام ا ديد إ سنة2010 ، عكس ما كان مقرر تطبيقه

سابقا بداية من 2009/01/01. و ذا ب اشتراك كل الأطراف الفاعلة ا ال ا اس من أكاد ي ومهنيز ارس وهيئات ر ية. وذلك بتب إستراتيجية تأخذ بع الاعتبار أعمال وجهود الدول الساعية هذا ا ال، وا يئات العا ية ا هتمة با ال ا اس ، وهذا راعاة خصوصية واقع الاقتصاد ا زائري من خلال التدرج التطبيق، و قيق التوافق والتقارب ب النظام ا اس ا ديد والعديد من التشريعات والقوان لاسيما ا بائية.

فائمة ا راجع

(1) وصفي أبو ا كارم، **دراسات متقدمة ال ا اسبة ا الية**، الطبعة الثانية، (الإسكندرية، دار ا امعة ا ديدة، 2004). ص: 17.

(2) مد أبو زيد، **ا اسبة الدولية و انعكاساتا على الدول العربية** (القاهرة: ايتراك للنشر و التوزيع، 2005). ص: 578.

(3) مد أبو زيد، **مرجع سابق**، ص ص: 586-596

(4) مصطفى السعد ، **"مدى ارتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير ا الية و حوكمة الشركات"**، عية ا اسب ومدققي ا سابات،ملتقى: مهنة ا اسبة و ا راجعة و التحديات ا عاصرة، دولة الإمارات العربية من 4-5 /12 / 2007، ص:15.

(5) أم السيد لطفي، **ا اسبة الدولية والشركات ا تعددة ا نسية**، (الإسكندرية: الدار ا امعية، 2004) ص ص: 347 – 348.

(6) أم السيد لطفي، **مرجع سابق**، ص ص: 348- 349.

(7) القانون رقم11، ا ريدة الر ية، العدد 74، ا ادة 04، ا ؤرخ 25 / 11 / 2007.

(8) القرار رقم 23، ا ريدة الر ية، العدد 19، ا ؤرخ 25 / 03 / 2009

(9) Des robert,J,F. Méchin,F. Puteaux,H. normes IFRS et PME.(Paris :DUNOD,2004),pp :219-220.

(10)Lamine Hamdi,M, "**La profession comptable au Maghreb**" ,(Algérie-Libye-Maroc-Mauritanie-Tunisie), document de séminaire,2006,pp :12-13.

(11) Journal Officiel de L'union Européenne. L 111/5 -17/04/2004.

(12) JOURNAL OFFICIEL DE L'union européenne. L 111/7 -17/04/2004.

(13) Pascale delvaille , **norme comptable internationales** (généralités – présentation et évaluation dans le comptes individuels), (INTEC .2005/2006/) P :61.

(14) DFCG, **Norme IAS /IFRS (que fait il faire comment s'yprendre**), 2éd(d'organisation 2004/2005), p.551

(15) DFCG, op.cit,.P.553.

هندسة ا عرفة ودورها استحداث ا امعة الافتراضية

د. سناء عبد الكر ا ناق - جامعة ملايا (ماليزيا)

ملخص : ان تب مشروع ا امعة الافتراضية هو السبيل ا ناسب والاوفر حظاً واكبة التطورات العلمية والتكنلوجية وا علوماتية ال يشهدها العا هذا ا ال. وتعت " ا امعة الافتراضية " احد صيغ ا نظمات الافتراضية ال تقوم بتوف فصول دراسية ع الانترنت، وال تنجز عن طريق تطور ا انب ا عر الذي تلكه هذه ا امعات وتوظيف امكانات تكنلوجيا ا علومات لا اح ا اولات ال دف ا اكاة التفك الانسا والذاكراة الانسانية. والاستعانة ندسة ا عرفة لتمثيل ا عرفة ال تلكها هذه ا امعات من اجل خز ا وتراسلها ومشاركتها مع ا تحالف وا تشارك وا تعامل معها. ويا هذا البحث التعرف على مفهوم هندسة ا عرفة ومعرفة دورها عناصر ومتطلبات استحداث ا امعة الافتراضية.

الكلمات ا فتاح : ا دمات التعليمية الايصائية، ماكنة الاستدلال، ثيل ا عرفة، مهندس ا عرفة، ا ب .

هيد: اصبح التعليم الافتراضي يشكل ا ية بالغة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لا يته للافراد بشكل خاص وللمجتمـع بشكل عام. وتزايدت حاجة ا نظمات ا هذا النوع من التعليم نتيجة ا يوفره من فصول دراسية تتيح الفرصة للعامل التعلم ا ستمر او ما يطلق عليه احيانا التعلم مدى ا ياة ويفسح ا ال م لاكتساب معارف ومهارات جديدة. وتعد " ا امعة الافتراضية " احـد صيغ ا امعات ال تقوم بتوف فصول دراسية ع الانترنت، بدون حدود زمنية او مكانية او وظيفية او تنظيمية، وال تنجـز عـن طريق تطور ا انب ا عر الذي تلكه هذه ا امعات وتوف بيئة تعتمد على تصميم تطبيقات وتسهيلات واتصالات تربوية وتعليمية ب الطلبة والاستاذيون معتمدة على تكنلوجيا ا علومات. لقد فرضت هذه التطورات وضع ا طوات الاو (العراق) لدراسة مثل هذه ا امعات والاحاطة صائصها وابعادها، و ديد متغ ات اخرى تؤثر عليها وتتفاعل معها كالاستعانة ندسة ا عرفـة لتمثيـل ا عرفة ال تلكها هذه ا نظمات من اجل خز ا وتراسلها ومشاركتها مع ا تحالف وا تشارك وا تعامل معها.

يهدف هذا البحث ا تناول موضوعات معاصرة وهي ا امعة الافتراضية وهندسة ا عرفة، ودراسة امكانية قيام ا امعات العراقيه تكوين مثل هذا النمط ا ديث من ا امعات. اما مشكلة البحث فتا اولة التعرف على مستوى ا عرفة ال تلكها اسـتاذة الاقسام ذات العلاقة با اسبات ا امعات العراقية ال هندسة ا عرفة وعناصر استحداث ا امعة الافتراضية، اضافة ا اولـة اثبات مدى وجود علاقات ارتباط ب ا تغ ات الرئيسة للبحث (ا امعة الافتراضية وهندسة ا عرفة)، وكذلك ب ا تغ ات الفرعية لكل منهما. ويكتسب هذا البحث ا يته من ا ية ا تغ ات ا بحوثة، اضافة ا تطبيقه قطاع التعليم العا الذي تلـك اعلـى مستويات ا عرفة العلمية ا تخصصة، وكذلك للدور الذي يؤديه اكتساب ا عرفة ونشرها ومشاركتها ونقلها. وقد اعتمد البحـث على تطوير استبانة كاداة اساسية مع البيانات من العينة. ويأ البحث اربعة اور، تناول ا ـور الاول ا نهجيـة ا تبعـة البحث، اما ا ور الثا فقد تطرق ا الاطار النظري تغ ات البحث، وجاءت نتائج البحث ا ور الثالث، واخ ا جـاء ا ـور الرابع لتحديد ا لاصة ال تتناول اهم الاستنتاجات والتوصيات ال توصل اليها البحث.

1 منهجية البحث : يتطرق هذا ا ور ا ا نهجية ا تبعة ا از هذا البحث والذي يتناول ا شكلة، الا ية، الاهداف، ومـتغ ات البحث وكما يأ :

1-1 مشكلة البحث : كن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ما مستوى ا عرفة (ا علومات ، ا مارسة ، ا ة) لنظام هندسة ا عرفة (ا كونات البشرية، ا كونات ا ادية، العمليـات) الـ تلكها اساتذة الاقسام العلمية ذات العلاقة با اسبات ا امعات العراقية بغداد.
- ما مستوى ا عرفة (ا علومات ، ا مارسة ، ا ة) لاستحداث جامعة افتراضية (عناصر العملية التعليمية ، ا تطلبات التنظيميـة) ال تلكها استاذة الاقسام العلمية ذات العلاقة با اسبات ا امعات العراقية بغداد.
- هل توجد علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية ب ابعاد هندسة ا عرفة وكذلك ب ابعاد ا امعة الافتراضية.

2-1 ا ية البحث : تتجلى أ ية البحث من ا تغ ات والعلاقات ا عتمدة فيه ويكتسب البحث ا ية كن سيدها بالا :

- يعد اولة جديدة تناول موضوع " هندسة ا عرفة " كنظام، اذ تناولته ا صادر العربية والاجنبية على الصعيد النظري او العملي بالتركيز على بعض جوانبه دون الا ام الشامل له كنظام، وقد تكون اولة جديدة عربية تتناول دراسة هندسة ا عرفة ميدانياً.
- يعد اولة قد تكون جديدة لتقدير مستويات ا عرفة ا تلكها العينة (معلومات، و ارسة، وخ ة) لكل متغ من ا ـتغ ات ا بحوثة ا تع عن ا صيلة ا عرفية العلمية ا تلكها العينة حول هذه ا تغ ات.

3-1 اهداف البحث : يسعى البحث ا قيق الاهداف الاتية:

- تناول بعض ا وضوعات ا عاصرة بغية التوصل لتأط معر للمفاهيم والنظريات الادارية ا عاصرة واختبارها ميـدانياً، كا امعـة الافتراضية، وهندسة ا عرفة، و اولة ا روج بنتائج عن تطبيقها العراق.
- تقييم امكانية الاقسام العلمية (ا امعات العراقية)، ذات العلاقة با اسبات (كليات ا ندسة، العلوم، التربية) ا سا ة استحداث وتكوين جامعة افتراضية عربية من خلال تطبيقها العراق.

4-1 متغ ات البحث : اعتمد البحث اميع رئيسة من ا تغ ات، تتناول كل منها متغ ات فرعية وتفصيلية حول كل متغ من متغ ات (هندسة ا عرفة ، ا امعة الافتراضية). وحاولنا قياس ثلاثة مستويات من ا عرفة ا تلكها افراد العينـة عـن ا ـتغ ات ا ذكورة، وال تعد جموعها حصيلة ا عرفة العلمية ا تلكها العينة عن هذه ا تغ ات، وال التعب عنها الاسـتبانة و ـا ينسجم مع طبيعة ا تغ ات ا بحوثة وطبيعة الدراسة ب (**ا علومات، ا مارسة، ا ة**):

- **ا علومات**: فهم الظواهر (ا تغ ات ا بحوثة) وتفسـ ها، ضوء الظروف ا يطة ا والعوامل ا ؤثرة فيها.
- **ا مارسة**: عملية الاستنتاج ال يعمد اليها لاثبات صحة ما توصل اليه بشكل ليلي أو ري .
- **ا ة**: وهو السيطرة على الظواهر (ا تغ ات ا بحوثة) ا ختلفة والتحكم ا بغرض انتاج ظواهر مرغوب ا[1].

5-1 فرضيات البحث :

الفرضية الاو : توجد علاقات ارتباط بينيه ذات دلالة معنوية **(** 0.05 **)** ب الابعاد الفرعية (نظام هندسـة ا عرفـة، وا امعـة الافتراضية) على مستوى العينة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات علاقة معنوية (0.05) ب الابعاد الرئيسة (هندسة ا عرفة) وب (ا امعة الافتراضـية) على مستوى العينة.

6-1 موقع (تمع) وعينة البحث

1-6-1 موقع البحث: اخت ت كافة ا امعات العراقية افظة بغداد (ا رتبطة بوزارة التعليم العا والبحث العلمي) والـ لت اربع جامعات حكومية و موعة من الكليات الاهلية ا امعة لا ية هذا القطاع احداث التغي ات الكمية والنوعية للحركة العلمية والتكنولوجية والثقافية والفكرية العراق وهي: **جامعة بغداد، ا امعة ا ستنصرية، ا امعة التكنولوجية، جامعة النـهرين، الكليات ا امعة الاهلية (ا نصور، الرافدين، التراث).**

2-6-1 :التعريف بعينة البحث: اختيار ثلاثة استاذة لكل قسم من الاقسام والفروع العلمية ذات العلاقة بعلم ا اسـبات ا امعات والكليات ا ذكورة لانسجامها مع طبيعة متغ ات الدراسة. توزيع (81) استمارة يتم ارجاع (6) منها وعدم صلاحية (5) منها لعدم ملئ كافة البيانات ا طلوبة فيها، اي بلغ عدد العينة (70) استاذ.

3-6-1 وصف عينة الدراسة: فيما يأ بيان لاهم خصائص عينة البحث :

- **ا نس:** يش ا دول (1) ا ان عدد الاناث العينة قد بلغ (30) اي ثلون (43%) من ا ا افراد العينة (70)، امـا عدد الذكور فكان (40) و ا ثل (57%)، وهذا ما يدل على تقارب نسبة الذكور والاناث للعمل بتـدريس مثـل هـذه التخصصات العلمية.
- **العمر:** تتوزع اعمار العينة ما ب (27) سنه ا (62) سنة، ويلاحظ من ا دول (1) ان اعمار العينة تركزت حول الفئـة (31-40) ال تشكل (30%) من افراد العينة، اي ان العينة توي على فئات عمرية تلفة ولكنهم يتركزون حـول الفئـة (31-40).
- **التحصيل الدراسي:** يش ا دول (1) بتفوق نسبة لة شهادة ا اجست (54.3) ا نسبة لة شهادة الـدكتوراه (45.7) بفارق بسيط. وهذا يش ا اعتماد الاقسام على لة شهادة ا اجست بنسبة عالية داثة هذه التخصصات العراق.
- **عدد سنوات ا دمة:** يب ا دول (1) بأن مدى اختلاف العينة من حيث عدد سنوات ا دمة يتراوح ما ب اقل مـن (10) سنوات ا اكثر من (30) سنة وان اكثر افراد العينة يتوزعون حول فئة اقل من (10) سنوات ويشكلون نسبه (37%).

7-1ادوات البحث

- **ا صادر وا راجع العلمية** ال تطرقت ا ا امعات الافتراضية وهندسة ا عرفة ، لتغطيه ا انب النظري من البحث.
- **ا عايشة** والزيارات وا قابلات للاقسام ذات العلاقة.
- **الاستبانة :** اعتمدت الاستبانة بشكل اساس ع البيانات لاختبار فرضيات البحث وال تطويرها لتحقيق اهداف البحث.

2 الاطار النظري

2-1 ا امعة الافتراضية : يش مفهوم ا امعة الافتراضية ا ؤسسات التعليمية ال تقيم حرمها ا امعي على الشـبكة، ويـرى (الكيلا ، 2003) [2] بان ا امعة الافتراضية هي عبارة عن" تقد ا توى التعليمي بواسطة الكترونية - الانترنيـت ،الانترانيـت، الاقمار الاصطناعية، الاقراص الليزرية، اشرطة السمعية / البصرية - او التدريس ا عتمد على ا اسوب". وتعد ا امعـة الافتراضـية كذلك" فضاءاً للتعليم يلتقي فيه الدارسون وا درسون من دون الالتزام كان او زمان للاشتراك الابتكار وتطوير وصيانة و س ا عرفة ، وغالباً ما يكون الدارسون وا درسون منفصل عن بعضهم مسافات كب [3]. **اي ان ا امعة الافتراضية** هـي مؤسسـة اكاد ية تلتزم بعرض التعليم ع اذج تقانة معلومات مبتكرة، للمتعلم مواقع اقامتهم، وتعتمد على الشبكة والاتصالات عن بعد انشاء بيئة حرم جامعي افتراضي متكامل. ولغرض دراسة متغ ات استحداث ا امعة الافتراضية (ور البحث) و كن تصـنيف ا تطلبات ا طلوبة ا موعت ، تتضمن ا موعة الاو ا تطلبات ا تعلقة بالعملية التعليمية، اما ا موعة الثانية فقد تناولت ا صائص التنظيمية، وكالا :

2-1-1عناصر العملية التعليمية للجامعة الافتراضية: وهي العناصر ال ثل الاركان او ا كونات ال تتفاعل بشـكل متنـاغم وا ا ومتعاون لا از عمل ا امعة الافتراضية و قيق اهدافها. وقد اتفقت اراء الباحث والاكاد على موعة من هذه العناصر هي:

- **الكادر الاستاذ (ا درس):** تغ دور ا درس ظل استخدام التكنلوجيا ا تطورة التعليم الافتراضي، وصار بـذلك موجـه ومصمم للتعليم، ويتواصل مع ا تعلم عن طريق التكنلوجيا التربوية ووسائل الاتصال ا ديثة [4]. و تاج ا درس بيئـة التعلـيم

الافتراضي ا مهارات الاتصال ا ستندة على ا اسوب، وكذلك ا القدرة على استخدام التسهيلات ا توفرة لغرض توفير العروض الاستاذة وا ناقشات مع الطلبة.

• ا تعلم (الطالب): تاز الطالب ا امعة الافتراضية باندفاعه الذا للتعلم، ورغبته تطوير نفسه، واكثـر اسـتعداداً لتحمـل مسؤولية تعليمية [5]، اضافة ا قدرته على تشخيص جودة التعليم، ومطالبته بتعزيز جودة ا امج ا تقدمها ا امعة الافتراضية[6].

• ا قررات الدراسية: دد طبيعة ا ادة العلمية لا امج الدراسية ا قدمة التعليم الافتراضي بناء على احتياجات الطالب وا تمع، و تاجها الطالب لتطوير نفسه مهنته واكتسابه ا هارات اللازمة ا تنعكس ا ابياً على عمله اولا ومن على ا تمع وتطـوير برا ه التنموية اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً [7].

• القاعة الدراسية (الصف الافتراضي): تتميز قاعة الدرس الافتراضية **Virtual Class room** بعدم وجودها داخل جـدران مبنية من الطابوق، بل تكون موقعاً خاصاً على الشبكة يتم عن طريقه التفاعل ب الاستاذ وا تعلم . ويعرفها (Turoff ,2008) [8]با ا عبارة عن " فضاء الكترو يتيح بيئة اتصال لغرض ا ام عملية التعليم والتعلم بتوسـط نظـام اتصـالات معتمـدة علـى ا اسوب". و ا يز هذا النوع من التعليم هو القابلية لتوسيع احجام الصفوف لتضم اعداد كب ة جدا من الطلبة.

• ا نهج الدراسي: ينبغي ان يكون ا نهج الدراسي **Curriculum** التعليم الافتراضي متلائماً مع طبيعة العمل مثـل هـذا النوع من التعليم، وكذلك مع قدرات الدراس وامكانا م وا ب اساساً على التداخل والدمج ب طبيعة ا ادة العلميـة والبحـث العلمي وعلم التعليم. توي ا نهج الدراسي عدد الساعات ا عتمدة للمقرر وتوصيفه والاهداف التعليمية له، ووحداتـه الدراسـية، وعدد الساعات الدراسية ا خصصة لكل وحدة، والاساليب والانشطة التعليمية/التعلمية ا قترحة لدراسة ا قرر واسـاليب التقـو ا قترحة للمقرر الدراسي[9].

• الوسائط التعليمية: يطلق على الوسائط التعليمية **Education Multimédia** ايضاً بالتكنلوجيا التربوية او التكنلوجيا التعليمية وهي تشا " اية وسيلة بشرية كانت او غ بشرية تعمل على نقل رسالة ما من مصدر التعلم ا ا تعلم، ويسـهم اسـتخدامها بشكل وظيفي قيق اهداف التعليم"[10]. ترتكز ا امعة الافتراضية على الوسائط التعليمية ا ستندة على ا اسوب والاتصالات عن بعد، ومن هذه الوسائط ا يد الالكترو ، خدمات التخاطب، لوحة الاعلانات الالكترونية، الاجتماعات او ؤ رات، خدمـة الندوات وا ناقشات،خدمة الارشاد الالكترو ، قواعد بيانات الاسئلة والاجوبه، رك البحث، خدمة التسجيل الالكترو .

2-1-2 تطلبات التنظيمية للجامعة الافتراضية : وهي الابعاد التنظيمية ا تقوم بالتنسيق والربط ب انشطة وعناصر ا امعـة الافتراضية لتمكنها من قيق اهدافها وهي:

• الاهداف: تسعى ا امعة الافتراضية ا قيق موعة من الاهداف الاستراتيجية ومن هذه الاهداف، ابتكار ونشر مفهوماً جديداً للتعلم الذي يتكامل مع استخدام تكنلوجيا ا علومات، وتوسيع ا دمات التعليمية لياً وعا ياً **[11]**. اضـافة ا تعزيـز ا ـتفك ا ماعي الانتقادي، والتطوير ا ستمر للمناهج الدراسية ا تنسجم ومتطلبات التطورات ا اصلة ا تمع العا ي[12].مع اولـة دمج يع فئات ا تمع ومنهم ذوي الاحتياجات ا اصة عن طريق استخدام التقنيات ا ديثـة تطبيقـات الفـراغ الافتراضـي واستحداث فصول دراسية ولاسيما لفئات ذوي الاحتياجات ا اصة[13].

• تصميم أ وذج تعليمي: تصمم ا امعات الافتراضية ا وذجاً تعليمياً **Educational Model** متكاملاً مع التكنلوجيا ا لائمـة لكل برنامج تعليمي وعليها التأكد من تصميم الاستراتيجيات ا سوف تسمح للطلبة من ا صول على ا علومات، واثبات صدقها وتشجيعهم على وضع معرفتهم ا مارسات العملية وتبادل الافكار مع زملائهم الصف. ومن ا صائص ا تتوفر الا وذج

التعلمي [14] الانتقال ا ا وذج اكثر مرونة وريادية **Entrepreneurial** والذي كن ان يسـتجيب بسـرعة ا التحديات ا ديدة. وتقد خدمات مركزة تتلائم مع رغبات الزبون.

تعزيز اواصر الشراكه العا ية: ان استخدام ا امعة الافتراضية لتكنلوجيا ا علومات والاتصالات ا ديثة علها قادرة على توسـيع علاقات الشراكة ب ا امعة وا ؤسسات الاخرى من اجل توسيع قاعده التعليم والبحث ا تميز وا ستدام يع اركان العا . ان تبا ا امعة الوليدة شراكة خاصة مع مؤسسة تعليمية ذات عة عا ية متميزة من شأنه ان يضمن ا حد معقول من ا ودة، ويقـدم الدعم للنمط التعليمي ا ديد ا امعة**[15].**

• **توف قيادة مؤسساتية:** ان توفر قيادة قوية ومقنعة للجامعة الافتراضية ا تتمتع بدعم ف وسياسي وما قوي علها قادرة على اوز الصعوبات ا تواجها اثناء مس ا. يرى**[16]** (Limon , 2002) ان بعض ا شاريع قد فشلت منذ البداية ليس بسـبب استعدادا ا الضعيفة ولكن بسبب نقص القيادة ا ؤسساتية للمشروع، ا ب عدم ليها عنه على الرغم من الصـعوبات الـ تواجها وتوف كل ما تستطيع لتجاوزها.

• **توف ا دمات التعليمية الايصائية:** تسعى ا امعه الافتراضيه ا توف خدمات تعلمية **Customized Learning** وامـتلاك منتوجاً (فصول دراسيه) متنوع لغرض اشباع حاجات تعلمية تلفة، وهي بذلك قق ميزة تنافسية هامة مـن خـلال تقـد ها بايصائية ا وذجات تلفة من التعلم سب الاجزاء ا ختلفة من السوق ا ستهدف. ولغرض قيق ا امعة ايصائية نتوج عمليا ـ ا التعلمية لابد من ليل ثلاث متغ ات اساسية للتكنلوجيا ا تاحة، نوع ا علومات ا ب معا تها، ضمان التزامن الوق وا كـا ا طلوب**[17].**

2-2 نظام هندسة ا عرفة :

تلك ا نظمات معرفة مكتسبة لصناع ا عرفة وا اء العامل لديها، والذين ثلـون راس ا ـال الفكري او ا ورد ا عر فيها، الا ان ا عرفة وهي ذه ا الة تكون غ مهيكلة وغ مع عنها بصراحة، ومعرضة ا الفقدان بانتهاء خدمة ا ب ، اضافة ا عدم اتاحتها بالوقت ا ناسب وللجهة الطالبة بسهولة. وحاولت ا نظمات الاستفادة من تطبيقـات الـذكاء الاصطناعي الذي تسعى ا نظمة عن طريقه ا توثيق ا عرفة ا تلكها عقول خ ائها قاعدة للمعرفة، لتص هذه ا عرفة متاحـة لافراد ا نظمة، ومهيئاة بتطبيقات استدلالية للحصول على الاستشارة ا طلوب. اقتراح نظام ندسة ا عرفة يتألف من **ا كونـات ا ادية وا كونات البشرية** وا تعمل معاً لتطبيق **عمليات النظام** وكالا :

2-2-1 ا كونات ا ادية لنظام هندسة ا عرفة :

و ثل ا زء ا ادي الذي يستخدم لتطبيق عمليات النظام ويتكون من:

• **قاعدة ا عرفة:** يطلق قاعدة ا عرفة **Knowledge Base** على زن ا عرفة ا تجمعة ا كن استعما ا لدعم ا ستخدم النهائي أو لدعم ا اذ القرارات ا عقدة [18]. و ثل صيغة ا عرفة قاعدة ا عرفة بشكل قواعد، حقائق، خ ات، معتقدات.

• **اداة الاستحواذ على ا عرفة:** وهي اداة للاستحواذ على ا عرفة **Knowledge Acquisition Facility** ا قدمة من ا ـ اء البشري [19]. وهي ايضاً الاداة ا تسمح للنظام بالاستحواذ على معرفة اكثر عن ال ا شكلة من ا ب مباشرة، او من مصادر خرى مثل ا كتبات وقواعد البيانات [20] .

• **ماكنة الاستدلال:** ثل ماكنة الاستدلال **Inferences engine** عنصـر الـتفك النظـام **Reasoning** وتسـاعد الاستدلال ل ا شاكل ا طروقة النظام وا تعمل استناداً ا قائق و القواعد، وتعمل كالتنفيذي لعمل النظام [21] وا تقود النظام ا حل ا شاكل بالاضافة ا تعديل القواعد ا وجودة قاعدة ا عرفة عن طريق اضافة او تعديل ا عرفة ا تعلقة بتلك ا شكلة.

- **اداة التفس :** تسمح اداة التفس **Explanation Facility** للمستخدم من فهم ا نطق والاسباب الكامنة وراء الاسـ تنتاجات او النتائج ا يقدمها النظام عن طريق شرح ا قائق والقواعد ا استخدمت للوصول ا النتائج [22] و كن ان تـ زود ا سـ تفيد با واب على السؤال (Why) (How).
- **الواجهة البينية:** تصمم الواجهات البينية **User interface** على اساس تلبية احتياجات ومتطلبات ا ستخدم وبطريقـ ة تسـ هل ا وار ب النظام وا ستخدم [23].
- **ماكنةالتطوير:** ري اختبارقاعدة ا عرفة بتجربة بعض الامثلة ا يصمم النظام للتعامل معها، فأذا ظهرت بعـ ض التعارضـ ات ا نطقية فأن مهندس ا عرفة يستخدم آلة التطوير **The Development engine** لتصحيح قاعدة ا عرفة [24].
- **نظام تنقيح ا عرفة:** يستخدم نظام تنقيح ا عرفة **Refining System Knowledge** ليل تفك النظام وتقو لنجاحه او فشله و كن ان يقود هذا ا سـ ينتج عنه قاعدة معرفة، وتفك اكثر فعالية.

2-2-2 ا كونات البشرية لنظام هندسة ا عرفة : ان درجة تطور النظام واحتياجاته و الات الاستفادة منه تعت من دات ا وارد البشرية ا عتمدة فيه، وا تتراوح ما ب الاعتماد على ا ب ، وا ستخدم حالة اعتماد النظام على ا ب ادخـ ال ا عرفـ ة ا النظام، وب توسط مهندس ا عرفة لكونه م مج للمعرفة. **اي** كن اعتماد مهندس ا عرفة وا ب وا ستخدم كموارد بشرية رئيسة تصميم هذا النظام.

- **مهندس ا عرفة:** يقوم مهندس ا عرفة **Engineer Knowledge** عمارية النظم ا عتمدة على ا عرفة، وهو ا ـ ذي يسـ تنبط، ويصمم ا وذجاً ويقوم يكلة ا ات ا عرفية للخب **[25]**، ومن مسؤولياته: القيام كمرشد للخب لعمليـ ات اسـ تنباط ا عرفـ ة، وتصحيح قاعدة ا عرفة، ترتيب ادوات تشف ا عرفة، تصحيح قاعدة ا عرفة ا شفرة.
- **ا ب :** يعد ا ب **The Expert** احد موارد ا عرفة ا يغذى ا النظام، الا أنّ ا عرفة ا تلكها ا ب تتصف بالتعقيد نسـ بة ا باقي ا صادر، وهذا ا يسبب مساراً واجراءات اطول للنظام ثيله للمعرفة، وينظر ا معرفة ا ب بطبيعة ا شكلة، وموضوع ا شكلة وتعقيدها اختيار ا ب ا ناسب للنظام.
- **ا ستخدم:** ان تقد النصيحة او شورة للمستفيد **The User** من النظام يعت الغرض الاساسي لتصميم نظام ا عرفـ ة، وقـ د يكون طالب جامعة او مهندس مصنع او عامل مبيعات شركة تسويق.

2-2-3 عمليات نظام هندسة ا عرفة : يعمل النظام عن طريق موعة عمليات هي:

- **عملية اكتساب ا عرفة:** ان الا وذج الاساس لاكتساب ا عرفة**Knowledge Acquisition** يكون عن طريق توسط مهندس ا عرفة ب ا ب وقاعدة معرفة ا نظمة لاستنباط ا عرفة من ا ب وتشف ها وتشذيبها لغرض بناء قاعدة للمـ عرفة [26] .
- **عملية تأكيد مصداقية وصحة ا عرفة:** هو نـ وع مـ ن التقيـ يم يسـ عى ا اقامـ ة نظامـ اً صـ حيحاً **Validation & Verification**أي هي عملية التأكد من صحة وسلامة ا عرفة ح تكون جود ا مقبولة **[27]**.
- **ثيل ا عرفة:** يقصد بتمثيل ا عرفة **Knowledge Representation** هو تنظيم للمعرفة ا الاستحواذ عليها وادخا ـ ا قاعدة ا عرفة. و كن تشكيل ا علومات قاعدة ا عرفة بطرائق تلفة.ان اهم الطرائق الاساسية لتمثيل ا عرفة هي **التمثيل با نطق، شبكات دلالات الألفاظ، ثيل ا عرفة ا تعددة، ثيل عدم التأكد.**

• **عمليةالاستنتاج:** يكون ذلك عن طريق برنامج خوارزمي يتحكم عملية التفك ، وهو ثل ا زء الذكي وا فكـر النظـام. ويتم الاستنتاج **Inference** على ضوء الطريقة ا بواسطتها ثيل ا عرفة قاعدة ا عرفة كلاستدلال بالقواعد للأمام وا لف، شجرة الاستدلال ،التفك ا عتمد على ا الة .

• **وظيفة التفس :** على النظام ان يفسر **knowledge Explanation** الاستنتاجات ا توصل اليها وتقوم اداة التوضيح بذلك و ذه الوظيفة اهداف كث ة ا ها. توضيح الافتراضات من وراء عمليات النظام، لكل من ا ستخدم وا .

• **تطوير النظام:** يتم تطوير النظام عن طريق عملية اكتساب ا عرفة ا ري حقيقتها ب ا ب وا ستخدم وكالا : يسـتنبط ا ب البيانات ا طلوبة من ا ستخدم، يطور ا وذجاً واحداً على الاقل سب البيانات ا صول عليها وتوليد الاستشـارة (معتمداً على الصيغة ا عمول ا) وتغذيتها ا ستخدم ،يتقبل الزبون من جانبه النصيحة او يعاود السؤال مـرة اخـرى. (هـذه التساؤلات تقود ا دورة ، الاستنباط ، النمذجة، التصميم والتساؤل) .

3 نتائج البحث : يتناول هذا ا ور عرض للنتائج ا توصل اليها البحث وذلك بعرضها على مستوي ، **مسـتوى ا ـتغ ات الرئيسة** وتشمل (نظام هندسة ا عرفة، ا امعة الافتراضية) **ومستوى ا تغ ات الفرعية** حيث يشمل نظام هندسـة ا عرفـة سـة متغ ات (ا علومات وا مارسة بنظام هندسة، اضافة ا ة با كونات البشرية وا كونات ا ادية لنظام هندسة ا عرفـة،وعمليات نظام هندسة ا عرفة). اما بالنسبة ا امعة الافتراضية فتشمل اربعة متغ ات (ا علومات و ارسـة عناصـر وخصـائص ا امعـة الافتراضية، اضافة ا ة بالعناصر الاساسية للجامعة الافتراضية وا ة با صائص التنظيمية للجامعة الافتراضية).

1-3 عرض نتائج الاحصاءات الوصفية للمتغ ات ا بحوثة للعينة : اسـتخدمت بعـض ا ؤشـرات الاحصـائية الوصـفية للعينة،كا توسط Mean لتقدير الوسط ا سا لقياسات مفردات استجابة العينة، والا راف ا عياري لتكوين فكرة عـن مـدى انس قيم هذه الاستجابة، و ديد قيم ا اد واعلى استجابة ،على مستوى ا تغ ات الفرعية اولاً، وعلى مستوى ا تغ ات الرئيسة ثانياً.

1-1-3 مستوى ا تغ ات الفرعية

1-1-1-3 نظام هندسة ا عرفة : تضمن " نظام هندسة ا عرفة " على مستوى التحليل سة ابعاد فرعية رئيسـة وا ـ تعكـس استجابة الاقسام العلمية للعينة ستوى "ا علومات وا مارسة وا ة " ا تلكها هذا ا ال وا وضحة ا ـدول (2) وكمـا يأ :

• **ا علومات بنظام هندسة ا عرفة:** حققت الاقسام متوسطاً قياسياً (3.397) ال ا علومات ا تلكها العينة، وهو مقارب جداً ا توسط ا عياري وكما يظهر ا دول (2) و دى عال ب اقل قيمة (0.4) واعلى قيمة (7)، وذلك يفسر ان الاقسام العلمية تلك معلومات جيدة نظام هندسة ا عرفة.

• **ارسة نظام هندسة ا عرفة:** يظهر من ا دول (2) ان ا توسط القياس لنظام هندسة ا عرفة كان (2.947) وبا راف معيـاري (1.840) ، و دى ب اقل قيمة (0.1) واعلى قيمة (6.6).

• **ا ة با كونات ا ادية لنظام هندسة ا عرفة:** حققت الاقسام متوسط قياس ذا ا ال (3.046) وهو دون ا توسـط القيـاس ا عياري وا راف معياري (1.668) .

- **ا ة با كونات البشرية لنظام هندسة ا عرفة:** يظهر ا دول (2) ان الوسط القياسي والا ـراف ا عيـاري كـان (3.452) و(1.909) على التوا فيما يتعلق با ة ال تلكها الاقسام ال ا كونات البشرية للنظام وتراوحت قيمة الاستجابة بـ (0) و (6.5) .
- **ا ة بعمليات نظام هندسة ا عرفة:** تش النتائج الظاهرة ا دول (2) ا قيق الاقسام العلمية متوسطاً قياسياً (3.230) و دى بـ اقل قيمة (0) واعلى قيمة (6.6).

وخلاصة ما تقدم ان الاقسام العلمية تلك معلومات و ارسة وخ ة دون ا ستوى ا طلوب ال نظـام هندسـة ا عرفـة تتفاوت ما بـ كو ا ستوى جيد بالنسبة ا معلوما ا عن النظام بشكل عام وعن خ ا ال ا كونات البشرية للنظـام ، و تلك خ ة قليلة ال ارسة النظام .

2-1-1-3 ا امعة الافتراضية : احتوت " ا امعة الافتراضية " على مستوى التحليل اربعة ابعاد فرعية رئيسـة والـ تعكـس استجابة الاقسام العلمية للعينة ستوى ا علومات وا مارسة وا ة ال كن ان توفرها الاقسام العلمية لاستحداث ا امعة الافتراضية وكما يتضح ذلك ا دول (2).

- **ا علومات لعناصر وا صائص التنظيمية للجامعة الافتراضية** : تباينت استجابة الاقسـام العلميـة مـا بـ (0) و (6.6) استجابتها على هذا ا تغ ومتوسط قياس دون الوسط ا عياري بقليل (3.173) وبا راف معياري (1.931).
- **ارسة عناصر وخصائص ا امعة الافتراضية:** يتضح من ا دول (2) تباين استجابة العينة بـ (0) و(6.6)، و توسط (2.647) وبا راف معياري (1.984).
- **ا ة بالعناصر الاساسية للجامعة الافتراضية:** يظهر ا دول (2) ان الاقسام العلمية قد حققت متوسط قيـاس (3.732) اي اوز ا توسط ا عياري، وبا راف معياري (1.751).
- **ا ة با صائص التنظيمية للجامعة الافتراضية**

حققت الاقسام العلمية للعينة اعلى متوسط على مستوى ا تغ ات الفرعية لاستحداث ا امعة الافتراضـية و ـال ا ـ ة با صائص التنظيمية توسط (4.012) على الرغم من التشتت العا قيمة ا د الاد (0) وا د الاعلى للاستجابة (6.9).

ويتب من ذلك ان الاقسام العلمية يتوفر لديها ا علومات عن ا امعة الافتراضية بشكل جيد ، وتستطيع توف خـ ة بـبعض العناصر الاساسية وا صائص التنظيمية توف ا امعة الافتراضية على الرغم من ان ا ؤشرات ال تدل على وجود مشكلة توف ا مارسة ذه ا وانب.

2-1-3 مستوى ا تغ ات الرئيسة : يظهر ا دول (2) ايضا مصفوفة من النتائج للمؤشرات الاحصائية ا ستخدمة على مستوى ا تغ ات الرئيسة ا بحوثة، وكالأ :

- **نظام هندسة ا عرفة:** حققت العينة متوسط قياس (3.214) هذا ا ال ، وهو دون ا توسط القياس ، على الرغم من تفاوت الابعاد الفرعية ذا ا تغ .
- **ا امعة الافتراضية** :كانت نتائج متوسط القياس والا ية النسبية للجامعة الافتراضية قريبة من ا ؤشرات ا عيارية وبتشتت اكـ نسبة ا ا تغ ات السابقة اذ بلغ الا راف ا عياري (1.681) .

أي ان مستوى استجابة الاقسام العلمية للعينة ا بحوثة حققت اعلى ا ية نسبية " للجامعة الافتراضية "، واقل ا يـة" لنظـام هندسة ا عرفة".

2-3 اختبار علاقات الارتباط ا طي البسيط للمتغ ات ا بحوثة :

لغرض اثبات فرضية العلاقة ا طية ال تربط بـ ا تغ ات ا بحوثة فأننا سنقوم بأختبار علاقات الارتباط باسلوب person على مستوى ا تغ ات ا بحوثة الفرعية، والرئيسة للعينـة للمتغ ا ستقل. (هندسة ا عرفة) وا تغ ا عتمد (ا امعة الافتراضية)، واستخدام معامل الارتباط لقياس قوة الارتباط ا طي بـ كل متغ ين، اذ استخرج معامل الارتباط ا طي البسيط للدلالة على قوة هذه العلاقة.

3-2-1 علاقة الارتباط البينية للمتغ ات ا بحوث

- **نظام هندسة ا عرفة:** حققت ابعاد نظام هندسة ا عرفة علاقات ارتباط بينية قوية ومعنوية ت مستوى دلالة (0.01)، (0.05) وكما يظهر ذلك ا دول (3)، اي ان هناك انسجاماً كب اً بـ ابعاد نظام هندسة ا عرفة و قيق ايضاً للفرضية الاو .
- **ا امعة الافتراضية:** يب ا دول (3) قق الانسجام بـ متغ ات ا امعة الافتراضية حيث حققت ابعاد ا امعـة الافتراضـية علاقات ارتباط بينية قوية ومعنوية ت مستوى دلالة (0.01) ، (0.05) .

3-2-2 علاقات الارتباط بـ ابعاد نظام هندسة ا عرفة وا امعة الافتراضية :

يظهر ا دول (4) مصـفوفة الارتباطـات بـ ا تغ (ا ستقل) "هندسة ا عرفه " وابعاده الفرعية وا تغ (ا عتمد) " استحداث ا امعة الافتراضية " لتهيئة النتائج لقبول او رفـض الفرضية الرئيسة (الثانية) والا ية النسبية لكلا الاحتمال وكما يأ :

3-2-2-1 مستوى ا تغ ات الفرعية :

كانت نتائج العلاقات بـ ابعاد نظام هندسة ا عرفة وابعاد ا امعة الافتراضية ال تظهر ا دول (4) كما يأ :

- **ا علومات بنظام هندسة ا عرفة:** اظهرا دول (4) نتائج علاقات الارتباط بـ معلومات الاقسام العلميـة بنظـام هندسة ا عرفة وابعاد ا امعة الافتراضية (4) علاقات معنوية من اصل موع عدد العلاقات البالغة (4) وكانـت يع هذه العلاقات ستوى معنوية (0.01)، وحقق هذا البعد النتيجة نفسها مع ا ا امعة الافتراضية البالغ (0.455) و ستوى معنوية (0.01)، وهذا ما يعزز ا ية ا علومات ال تلكها القسم عن نظام هندسة ا عرفة توف امكانيـة اسـتحداث ا امعةالافتراضية .
- **ارسة نظام هندسة ا عرفة :** اظهر ا دول (4) ان يع العلاقات بـ هذا البعد وابعاد ا امعة الافتراضية كانت معنوية، و يعها ستوى دلالة (0.01)، ا تتأكد معه ا ية هذا البعد توف امكانية استحداث ا امعة الافتراضية، ويعزز ذلك قق علاقة ارتباط بلغت (0.572) و ستوى دلالة (0.01) ما بـ ارسة نظام هندسة ا عرفة وا ا امعة الافتراضية.
- **ا ة با كونات ا ادية لنظام هندسة ا عرفة:** حققت ا ة با كونات ا ادية لنظام هندسة ا عرفة ال تلكها الاقسـام العلميـة علاقات ارتباط يعها معنوية مع ابعاد ا امعة الافتراضية ومع ا ا امعة. ا يعزز ا ية خ ة الاقسـام ـال اسـتحداث ا امعةالافتراضية .
- **ا ة با كونات البشرية لنظام هندسة ا عرفة:** اظهرت نتائج علاقات الارتباط بـ خ ة الاقسام العلمية با كونـات البشـرية لنظام هندسة ا عرفة علاقات معنوية مع كافة ابعاد ا امعة الافتراضية و يعها ستوى دلالة (0.01) وكذلك حقق هذا البعد علاقة معنوية مع ا ا امعة و ستوى دلالة (0.01) ايضاً.

• ا ة بعمليات نظام هندسة ا عرفة: يظهر ا دول (4) قق علاقات ارتباط يعها معنوية ب هذا البعـد وابعـاد ا امعـة الافتراضية ، و يعها كانت ستوى معنوية (0.01)، و ققت نفس العلاقة ا عنوية مع ا ا ا امعة الافتراضية اذ بلغت قيمة هذه العلاقة (0.686) وهي اعلى نسبة ا صفوفة. **كن تلخيص ذلك بان ابعاد نظام هندسة ا عرفة حقق (20) علاقـة معنويـة ستوى دلال (0.01) من اصل موع عدد العلاقات البالغ (20) علاقة مع متغ ات استحداث ا امعة الافتراضية وهذا ما يدعم قبول الفرضية الثانية .**

2-2-2-3 مستوى ا تغ ات الرئيسة : ب ا دول (5) مصفوفة الارتباطات ما ب ا تغ ا ستقل (هندسة ا عرفة) وبـ ابعاد ا امعة الافتراضية، ويظهر ا دول (5) ان معاملات ارتباط ب نظام هندسة ا عرفة وابعاد ا امعة الافتراضية و يعها معنويـة و ت مستوى معنوية (0.01)، وبلغ معامل الارتباط ما ب ا ا نظام هندسة ا عرفة وا ا ا امعـة الافتراضـية (0.691) و ستوى معنوية (0.01)، ا يدل على الدعم الذي يوفره نظام هندسة ا عرفة توف ا امعة الافتراضية.

وخلاصة ذلك ان ا تغ ا ستقل (هندسة ا عرفة) له علاقة طردية ومعنوية مع ابعاد وا ا ا امعة الافتراضية ا يدعم الفرضية الثانية.

4 ا لاصة : كن تلخيص الاستنتاجات ا توصل اليها البحث كما يأ :

1- وجود حاجة لاستزادة استاذة الاقسام العلمية ا تعلقة بعلم ا اسوب ا اطر مفاهيمية متكاملة (معلومات و ارسـة) قابلـة للتطبيق عن ابعاد ا امعة الافتراضية، وقد يرجع ذلك ا عدم وجود اذج تطبيقية على ارض الواقع ثل هذا النمط من التعليم العراق.

2- صحة العلاقات والدلالات ا عنوية ب الابعاد الفرعية لكل متغ من ا تغ ات ا بحوثة (نظـام هندسـة ا عرفـة، ا امعـة الافتراضية) ا يدعم ا انب النظري ديد ا تغ ات الفرعية لكل متغ من ا تغ ات ا بحوثة.

3- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية ب ا تغ ات ا بحوثة وكذلك ب ابعاد كل منهم مع الاخرى . وذلك مؤشـر لصـحة اختيارا تغ ات دراسة الظاهرة ا بحوثة.

4- ان قيق ابعاد " نظام هندسة ا عرفة " وهي ا كونات ا ادية وا كونات البشرية وعمليات النظام علاقات ارتباط معنويـة ذات ا اه طردي فيما بينها، يش ا صحة النظام ا قترح تصميمه ندسة ا عرفة، وامكانيته توف قاعدة معرفة كن الاعتماد عليها عمل ا امعة الافتراضية حالة استحداثها.

5- ان قيق " نظام هندسة ا عرفة " علاقات طردية ذات دلالة معنوية، يؤكد قدرة استاذة الاقسام العلمية ذات العلاقة با اسبات من تقد الدعم اللازم لتوف عناصر ومتطلبات استحداث ا امعة الافتراضية ال اكتساب ا عرفة والتاكد من صتحها وخز ـا واسترجاعها عند الطلب، ويعد ذلك جوهر هذا النمط من التعليم، والذي كن قيقه من خلال مستوى متقدم مـن تكنلوجيـا ا علومات.

6- تؤكد اختبارات علاقات الارتباط ا وجبة ا عنوية ا امكانية الاعتماد على استاذة الاقسام العلمية ذات العلاقة با اسبات ا امعات العراقية استحداث هذا النمط من التعليم.

7- ان تطابق استجابات الاقسام العلمية للعينة ا امعات العراقية للمتغ ات ا بحوثة وابعادها الفرعية يش ا ا يـة (نظـام هندسة ا عرفة) ذه الاقسام ودور كل منها " استحداث ا امعة الافتراضية ".

اما اهم التوصيات ا كن ان تدرج لاكمال اغراض البحث فهي :

1- الاهتمام باختبار " نظام هندسة ا عرفة " ا قترح هذا الدراسة منظمات عراقية للتأكد من ثباته.

2- الاهتمام حاولة عمل برنامج تطبيقي " لنظام هندسة ا عرفة " ا قترح، للاستحواذ على ا عرفـة و ثيلـها ا نظمـات– ا امعات- العراقية لتوفي فرص اكتساب ا ة والاستعداد لتطبيقه عند استحداث ا امعة الافتراضية.

3- ضرورة زج الاستاذة دورات تدريبية و جامعات قطعت شوطا التعليم الافتراضي.

4- فتح قنوات التعاون والشراكة والتبادل العلمي ب ا امعات العراقية وا امعات العربية والاجنبية ال تنتهج اساليب التعلم عن بعد والتعلم الالكترو .

5- فيز ا امعات ا كومية وا اصة على اقامة الدورات او استحداث فصول دراسية باستخدام اساليب التعليم عن البعد ضـمن خطة الوزارة التهيئة للجامعة الافتراضية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) خصائص افراد عينة الدراسة

ا صائص	الفئة	العدد	النسبة ا ئوية
ا نس	اناث ذكور	30 40	42.9 57.1
ا موع		70	100
الفئات العمرية	اقل من 30 40-31 50-41 60-51 61 فاكثر	12 21 18 17 2	17.1 30.0 25.7 24.3 2.9
ا موع		70	100
التحصيل الدراسي	ماجست دكتوراه	38 32	54.3 45.7
ا موع		70	100
عدد سنوات ا دمة	اقل من 10 15-11 20-16 25-21 30-26 30 فما فوق	26 8 9 8 7 12	37.1 11.4 12.9 11.4 10.0 17.1
ا موع		**70**	**100**

جدول (2) الخلاصة الاحصائية لبعض المؤشرات الوصفية للمتغيرات الفرعية للعينة

ت	ا تغ ات الفرعية	اقل قيمة	اعلى قيمة	متوسط القياس	الا راف ا عياري
1	ا علومات بنظام هندسة ا عرفة	0.4	7	3.397	2.029
2	ارسة نظام هندسة ا عرفة	0.1	6.6	2.947	1.840
3	ا ة با كونات ا ادية لنظام هندسة ا عرفة	0.1	6.5	3.046	1.668
4	**ا ة با كونات البشرية لنظام هندسة ا عرفة**	0	6.5	3.452	1.909
5	ا ة بعمليات نظام هندسة ا عرفة	0	6.6	3.230	1.776
V1	نظام هندسة المعرفة	0.2	6.4	3.214	1.576
1	**ا علومات بعناصر وخصائص ا امعة الافتراضية**	0	6.6	3.173	1.931
2	**ارسة عناصر وخصائص ا امعة الافتراضية**	0	6.6	2.647	1.984
3	**ا ة بالعناصر الاساسية للجامعة الافتراضية**	0	6.4	3.732	1.751
4	**ا ة با صائص التنظيمية للجامعة الافتراضية**	0	6.9	4.012	1.904
V2	الجامعة الافتراضية	1	6.5	3.391	1.681

جدول (3) مصفوفة الارتباط البسيط

ا تغ ات الارتباطات		نظام هندسة ا عرفة					ا امعة الافتراضية			
		1	**2**	**3**	**4**	**5**	**1**	**2**	**3**	**4**
نظام هندسة المعرفة	1	1.000	0.821	**0.581	*0.463	0.434	**0.417	**0.343	**0.376	**0.480
	2		1.000	*0.740	**0.591	0.616	**0.528	**0.458	**0.510	**0.537
	3			1.000	**0.527	*0.535	**0.456	**0.457	**0.654	**0.609
	4				1.000	**0.778	**0.474	**0.505	**0.695	**0.644
	5					1.000	**0.533	**0.537	**0.723	**0.656
الجامعة الافتراضية	1						1.000	**0.866	**0.630	**0.627
	2							1.000	**0.666	**0.622
	3								1.000	**0.901
	4									1.000

* مستوى معنوية P < 0.05
** مستوى معنوية P < 0.01

جدول (4) معاملات الارتباط Person بـ ا نة ات الفرعية (ندسة ا عرفة) و (ا امعة الافتراضيه)

الرمز	المتغيرات الفرعية المعتمدة / المستقلة	المعلومات	الممارسة	العناصر	الخصائص	الاجمالي	العدد	الاهمية
		الجامعة الافتراضية					العلاقات المعنوية	
1	ا علومات بنظام هندسة ا عرفة	**0.417	**0.343	**0.376	**0.480	**0.455	4	%100
2	ارسة نظام هندسة ا عرفة	**0.528	**0.458	**0.510	**0.537	**0.572	4	%100
3	ا ة ا كونات ا ادية للنظام ا ة	**0.456	**0.457	**0.654	**0.609	**0.609	4	%100
4	ا كونات البشرية للنظام	**0.474	**0.505	**0.695	**0.644	**0.649	4	%100
5	ا ة بعمليات نظام هندسة ا عرفة	**0.533	**0.537	**0.723	**0.656	**0.686	4	%100
V4	ا ا نظام هندسة ا عرفة							
العدد							20	
								%100

* مستوى معنوية P < 0.05
** مستوى معنوية P < 0.01

جدول (5) معاملات الارتباط Person بـ ا نة ات الرئيسة (ندسة ا عرفة) و (ا امعة الافتراضيه)

		ا علومات	ا مارسة	العناصر	ا صائص	ا الا	الا ية النسبية
V1	نظام هندسة ا عرفة	0.562**	0.535**	0.686**	0.682**	0.691**	%100

* مستوى معنوية P < 0.05
** مستوى معنوية P < 0.01

الإحالات وا راجع :

[1] صنف (قنديلجي، 2002 : 34) هذه ا ستويات : **(بالفهم ، التنبوء والضبط)** وا التعا عنها الاستبانة و ا ينسجم مع طبيعة ا تغ ات ا بحوثة (الظواهر) وطبيعة الدراسة ب (ا علومات ، **ا مارسة ، ا ة)** ، ا تعا ربة جديدة تناول مستويات ا عرفة.

[2] الكيلا ، تيس ، "التعليم ا باشر: طبيعته وفوائده"، **لة افاق**، الشبكة العربية للتعليم ا فتوح والتعليم عن بعد، 2003،ص4

[3] داود،عبد العزيز، زايد، مد بن عبد ا و بلحبيب، د يب "**ا امعة الافتراضية وتقنيات التعليم عن بعد** 2002:4 على ا ط 2005/5/6، http://www.ac4mit.org

[4] نشوان، يعقوب حس ، "**ادارة التعليم عن بعد والتعليم ا امعي ا فتوح**" دار الفرقات، عمان ، 2004 : 117 – 119

[5] نشوان، يعقوب حس ، 2004: ص117.

[6] Limon,C.C.," **The Virtual University Customized Education in a Nutshell,** in "Technology Enhanced Learning,Goodman,2002:198

[7] نشوان، يعقوب حس ، 2004: 118.

[8] Turoff,M." Designing a Virtual Classroom", online in 14/09 /2008 http://168.144.129.112/Articles/Designing%20a%20Virtual%20Classroom.rtf

[9] عبدا ادي،عائدة وصفي،**"انتاج ا واد التعليمية جامعة القدس ا فتوحة"**، جامعة القدس ا فتوحة ،عمان، 1996:ص 6

[10] سلامه، عبد ا افظ، **"الاتصال وتكنلوجيا التعليم" ،** دار اليازوي، عمان،2002: ص107.

[11] Limon , 2002 , Ibid.: 18

[13] Holt, H.Barrett, B, Yhus, A.O. "**The Glottal Virtual University. E- learning for Sustainable Future**", UNEP, 2003, WWW.gra.Unu.edu.

[14] صا ، مد عبد ا (2003)، **مدرسة ا ستقبل**، اهدافها واحتياجا ا الفراغية، الرياض:ص1 **على ا ط2005/4/11**
www.gulfkids.com/ar/index.php?action=show_res&r_id=68&topic_id=1294 - 222k –

[14] Limon , 2002 , Ibid: 189

[15] انيس،حس ، **"منظومة ضمان ا ودة والشراكة الدولية"**، ا ؤ ر العلمي الثا للتربية الافتراضية والتعليم عن بعد ، عمان، 2005: ص237.

[16] Limon , 2002 , Ibid [15] 200.
[17]Limon, 2002, Ibid: 194-195.

[18] Turban, E, Rainer, R.K., & Potter, R., "Introduction to Information Technology", SOHN WILLY & SONS, Inc , USA , 2003. p401

[19] McKeon, P.G & Leitch, R.A,, "Management Information Systems- Managing with computers", The Dryden Press. 1993, p3-5.

[20] Dym, C.L., Levitt, R.E., "Knowledge- Based Systems in Engineering" , Mc Graw-Hall, Inc,USA, 1991, p 15

[21] Dym, C.L & Levitt, R.E., "Knowledge- Based Systems in Engineering", Mc Graw-Hall, Inc, 1991, p 15

[22] ا ميدي، م عبد ا والسامرائي، سلوى ام ، والعبيد، عبد الر ن ، "**نظم ا علومات الاداريه – مدخل معاصر**" ، دار وائل، عمان 2005 ، ص 165.

[23] مكليود ، ر ا وند ، "**نظم ا علومات الادارية**"، تعريب سرور علي ابراهيم، دار ا ريخ، الرياض، 2000 ، ص633 .

[24] غراب، كامل السيد وحجازي، فاديه مد، (1999) ، "**نظم ا علومات الاداريه – مدخل اداري**" **،** مكتبة مطبعة الاشعاع الفنية، ص483.

[25] Dym, C.L., Levitt, R.E., "**Knowledge- Based Systems in Engineering**", M Graw-Hall, Inc, 1991. p17
[26]Gains,B.R.,(1990) **"Knowledge Acquisition Systems",** in Knowledge Engineering ,Volume (1) ,Fundamentals, Deli, McGraw-Hill Publishing company,
. p66.

[27] توربان، افرا ،ملكن، افر وويثرب، س ، "**تقنيه ا عاومات ادارة الشركات**" باشراف قاسم شعبان ، سلسلة الرضا للمعلومات،دارالرضا، سوريا ، ص662

الإقليمية ا ديدة: ا نهج ا عاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي

أ. علاوي مد سن - جامعة ورقلة

ملخص: دف الدراسة إ معا ة إحدى ا ظاهر الأساسية ا رتبطة بعو ة الاقتصاد ألا و هي ظاهرة الإقليمية ا ديدة، و ذلك من خلال ليل الأبعاد الاقتصادية للظاهرة و مدى تأ ها النظام الاقتصادي العا ي متعدد الأطراف. و هذا بعد ديد طبيعة الدوافع الكامنة وراء ظاهرة الإقليمية ا ديدة و أهم ا صائص ال يزها عن التحليل الكلاسيكي للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

الكلمات ا فتاح: الإقليمية، الإقليمية ا ديدة، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، التكامل الاقتصادي الإقليمي.

هيد: شهد العا مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو معات لا تكتسب صفة الإقليمية ا باشرة، و إ ا مع ب موعة من الدول ذات التفك ا تشابه ع نطاق جغرا متسع ده ا يطات، و ال يت با الات الاقتصادية الك ى (Large Economic Spaces)، مع تنامي التوجه و تشكيل تكتلات إقليمية مع ب دول ذات مستويات تنموية تلفة (و هي ال تضم دول متقدمة و أخرى نامية). وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها ال وز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخ ة من القرن ا اضي .ففي الأمريكيتين ظهرت السوق ا شتركة لدول أمريكا ا نوبية NCMSA عام 1991 ، كما إنشاء منطقة التجارة ا رة لأمريكا الشمالية NAFTA سنة 1994. ح أعيدت ا ياة مرة أخرى إ تكتلات إقليمية قد ة مثل معاهدة لاندين ANDEAN، كما بدأ ديد اتفاقية السوق العربية ا شتركة مشروعها ا ديد ثلا منطقة التجارة ا رة العربية الك ى GAFTA سنة 1997 و اتفاقية السوق ا شتركة لأمريكا الوسطى CACM اية الثمانينات وبداية التسعينات ، كما تأسست رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN سنة 1992 ،كما الإعلان عن إقامة مع آسيا و الباسيفيك APEC ، يضاف إ ذلك ا بادرة الأمريكية ا اصة بنصف الكرة الغر سنة 1994 ،بعد توقيع الو.م.أ مع 34 دولة لتشكيل منطقة التجارة ا رة للأمريكيتين (FTAA)، ولعل التساؤل الذي يتبادر للأذهان مع تطور وانتشار الظاهرة هو :

ما هي الأسباب والدوافع ا قيقية ال أدت إ ظهور وتوسع الإقليمية ا ديدة ؟ وفيما تلف عن نظ ا الكلاسيكية وما تأ ها وتأثرها بالنظام ا تعدد الأطراف ؟

و سيتم معا ة هذه الإشكالية ا وهرية من خلال النقاط التالية:

- ✍ أولا: ليل تطور مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- ✍ ثانيا: ماهية الإقليمية ا ديدة.
- ✍ ثالثا: علاقة الإقليمية ا ديدة بالنظام متعدد الأطراف.
- ✍ رابعا: مستقبل الإقليمية ا ديدة ظل النظام التجاري العا ي ا ديد.
- ✍

أولا: ا لفية النظرية للموضوع: ليل تطور مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي:

لقد شهد الأدب الاقتصادي ا تعلق بنظريات التكامل الفكر ا ديث عددا من التطورات ا لحوظة إطاره التنظ ي خلال فترة ا مسينيات و الستينيات و ح السبعينات و هي الفترات ال رافقت البناء الأور بدء نطقة التجارة ا رة و وصولا إ الا اد الأور ، كما شهد العديد من التطورات ا انب التطبيقي حقب الثمانينيات و التسعينات من القرن ا اضي، هذه التطورات ال سا ت بناء و تنوع النماذج الاقتصادية ا ستخدمة دراسة و ليل الآثار الاقتصادية ختلف أنواعها على الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء ا نطقة التكاملية، و هذا ا صوص كن القول أن الأعمال النظرية كانت نتاج يلين من الاقتصادي ا هتم بالفكر التكاملي الإقليمي و ا: [1]

ا يل الأول: و يضم هذا ا يل انب كتابات Viner وBalasa أعمال و كتابات العديد من الاقتصادي الدولي ا هتم بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال J.EMead ,Melvin, Lipsey, Bhagwati, Gehrels، و لقد انصب اهتمام هؤلاء

الاقتصادي على إبراز الآثار الأساسية لقيام الا ادات ا مركية على اقتصاديات الدول الأعضاء ا نطقة التكاملية، فتكوين الا ادات ا مركية يؤدي طبقا لآراء و ليلات هؤلاء الاقتصادي إ زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج و الاستهلاك اقتصاديات الدول الأعضاء ا نطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غ أعضاء ا نطقة، و قد استقر الرأي الأدب الاقتصادي الدو على إطلاق تعب النظرية الأساسية للا ادات ا مركية The Basic Theory of Economic Integration للدلالة على أعمال وكتابات الاقتصادي الدولي ا نتم ذا ا يل.

ا يل الثا : و يتكون ا يل الثا من الاقتصادي الدولي ا هتم بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال Cooper, Jhonson حيث كانت نقطة البدء كتابات ا يل الثا الانتقادات الشديدة ا وجهة لأعمال ا يل الأول لإ ا م الاهتمام بالبحث عن الدوافع من وراء تكوين الا اد ا مركي و السعي لتطبيق الإجراءات ا رتبطة بالعمل التكاملي، و يرجع اقتصادي ا يل الثا الإجابة عن هذا التساؤل إ نقطة البدء أن كتابات و ليلات ا يل الأول كانت تقوم على التسليم بوجود الظاهرة ا يرغبون ليلها دون التعمق البحث عن الأسباب ا دعت إ وجود هذه الظاهرة أو سا ت نشأ ا، و ينتقل مفكري هذا ا يل إ خطوة تالية و هي ا هنة على وجهة نظرهم بالقول أن النظرية الأساسية للا ادات ا مركية كانت عاجزة عن تقد إجابة مرضية و مقنعة للسؤال التا : **اذا تقبل الدولة بتخفيض أو إزالة الرسوم ا مركية عن ار ا مع الدول الأعضاء، و تستغ الوقت نفسه عن الاست اد من مصادر أكثرة كفاءة من الدول غ أعضاء الا اد؟**

و وفقا لوجهة نظر ا يل الثا فإن السبب ا وهري ينحصر توف ا ماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، و يرجع ذلك إ أن النظرية الأساسية للا ادات ا مركية قد اختارت لنفسها منذ البداية خطا فكريا و حرية التجارة الدولية، و هو ما أبعدها عن النظر إ الدوافع ا اصة بتوف ا ماية للمنتجات ا ساسة، و هي ا نتجات غ القادرة على الصمود أمام ا نافسة الدولية.
فا طلوب حسب نظر ا يل الثا هو نظرية اقتصادية للحماية(Economic Theory of Protectionism)، و إطار هذه النظرية كن إجراء ا قارنة ب سياسة ركية غ تفضيلية من ناحية، و الا اد ا مركي كسياسة بديلة من ناحية أخرى معتمدة على آلية ائية أكثر من اعتمادها على آلية لي الية، حيث يؤكد الإطار النظري تبناه أنصار ا يل الثا من الاقتصادي الدولي على أن السبب ا وهري لإقامة الا اد ا مركي و التكامل الإقليمي بشكل عام يكمن الرغبة القوية للدول الأعضاء استخدام سياسة التعريفة ا مركية على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن قيقها على ا ستوى القطري.

فإذا كان رواد الفكر التكاملي النيوكلاسيكي قد أ عوا على أن الدافع ا قيقي هو دافع إقليمي ائي، فهل كن أن يكون هذا الدافع هو ا ر لقيام موجة التكتلات الإقليمية الراهنة، الأكيد أن هذا الت ير يتنامى مع معطيات و واقع النظام الاقتصادي العا ي ا ديد الذي ألقت عليه الرأ الية ا عاصرة بضلا ا، و بالتا فهناك موعة من الدوافع و الانعكاسات و الآثار ا ديدة اته ا وجة ا ديدة من الإقليمية.

ثانيا: ماهية الإقليمية ا ديدة:

1. **مفهوم الإقليمية ا ديدة:** در الإشارة هنا أنه لا وز النظر إ مفهوم الإقليمية باعتباره أمرا مستجدا أو مرتبطا با فهوم ا عاصر للعا ية، فلقد بزغت التوجهات ا بكرة للإقليمية منذ اية ا رب العا ية الثانية و بداية ا رب الباردة و ا قامت أساسا على فكرة التكتل و تقسيم العا إ كتلت . ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم و تزامنه مع عصر ثورات التحرير ا اجتاحت تلف دول العا النامي، و بداية تنامي ا عات الوطنية اتساع نطاقها لتتحول إ انتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصا ها الذاتية.

و لقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية و قيام الو.م.أ بإقامة منطقة ارة حرة مع كل من كندا و المكسيك (NAFTA) كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف نطاق ا ات، إ أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية و ال أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة ال بدأت منذ منتصف الثمانيات من علاقات و تنظيمات التكامل الاقتصادي و التجاري الإقليمي، و يستند هذا المفهوم إ وذج :

- **النوذج الأول**: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسر العلاقات التجارية ب الدول الأعضاء، و بدرجة يزها عن العلاقات التجارية مع الدول غ الأعضاء، و ذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية ا رة و أعلاها الإ اد الاقتصادي، مثل الإ اد الأورو .
- **النموذج الثا :** فهو قائم على أساس التخصص و تقسيم العمل الصناعي موعة من الصناعات أو صناعة واحدة ب موعة من الدول ال معها هذا التخصص و التقسيم العمل و مثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط ب التكنولوجيا و القوة المالية سنغافورة و العمالة و الموارد أرخبيل ريو بإندونيسيا. (2)

و بعبارة أخرى، فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العا ي ا يتوافق مع المتغ ات العا ية الجديدة هي أبرز ات مفهوم الإقليمية الجديدة (3) حيث أنه يهدف إ جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة ب الدول من ناحية و النظام العا ي من ناحية أخرى، و بالتا فإن الإقليمية الجديدة تلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع الستينيات بغلبة الطابع الاقتصادي.

و يذهب البعض تعريفه فهوم الإقليمية الجديدة بأ ا سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة ب بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حـ قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.

و هناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة (Open Regionalism). و الذي أث خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك (APEC)، و هي تع تلك الترتيبات الإقليمية ال تستهدف فيض القيود على واردات الدول غ أعضاء و ال تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة ب دول التكتل،كما أن درجة التحرير على واردات الدول غ أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها ب الدول الأعضاء .(4)

و يرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط و هي:

- أن تكون مفتوحة العضوية Open Membership: و هي تع أن ق لأية دولة غ عضو ترغب العضوية أن تنظم إ التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.
- شرط عدم المنع Non-prohibition Clause: و هي تع أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح و بشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير ار ا لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إ الدول غ أعضاء.
- التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة Selective Liberalization And Open Benefits: و هي ال تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير ار ا وفقا بدأ الدولة الأكثر رعاية MFN، بالنسبة لتلك القطاعات ال تتمتع فيها يزة نسبية بالنسبة لباقي دول العا ، و لذلك فهي لا تاج إ اتفاقية ارية تفضيلية مواجهة الدول غ أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

كما يطلق بعض الاقتصادي على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية Continental Trade Blocs، و هي تلك التركيبات ال تتسم بثلاث ات:

- أولاها: أن أغلب دول العا تنتمي إ أحد التكتلات الإقليمية على الأقل
- ثانيها: أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع و متزامن تلف أجزاء العا .
- ثالثها: أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم ب دول الجوار.

و يستدل هؤلاء الاقتصاديون على ذلك بأنه بنهاية سنة 1994 يكن يوجد من ضمن أعضاء ا ات دولة غ منظمة إ تكتل مع غ اليابان و هونج كونج، أما بالنسبة للدول غ أعضاء با ات فكانت الص و تايوان ا الدولت الوحيدت اللت تنظما إ أي تكتل(5). أي أن وت ة إنشاء هذه الترتيبات قد تزايدت بشكل متسارع حيث ثل الاتفاقيات الثنائية 75% من هذه الترتيبات، لتأ بعدها مناطق التجارة ا ـرة حيث تش بيانات البنك الدو وا ـوضحة ا ـدول (01) إ أن متوسط عدد الترتيبات لكل دولة العا تصل إ س ترتيبات لترتفع إ انية ترتيبات لكل دولة كمعدل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكري ، وتنخفض إ ـو اثنان منطقة شرق آسيا وا يط ا ادي.

2. السمات الأساسية للإقليمية ا ـديدة :

على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية قد ة، إلا أن التوجهات ا ـديثة لتلك التكتلات تلف عنها اختلافا كب ا، فقد اتسمت التكتلات القد ة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إ أن درجات التكامل و التجانس ا ققت تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت و التباين الشديد و يؤتى منها ارا ملموسة فيما عدا الا اد الأورو ، أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية ا ـديدة فقد اتسمت بالسمات التالية(6):

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا و تشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها ا غرا .
- تعكس التكتلات الإقليمية ا ـديدة الأفكار الاقتصادية اللي الية و اقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد ا تبادل الاقتصاد العا ي بعد ا ـرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا و ـرير التجارة أغلب الدول. فقد قام عديد من الدول النامية منفردة بتحرير ار ا ا ارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي.
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، و متعددة القطاعات و تعطي نطاقا كب ا من الأهداف الاقتصادية و سياسية ا كن وصفها بأ ا إستراتيجية و ليست ارية فقط.
- تأخذ التكتلات الإقليمية ا ـديدة من إستراتيجية التوجه ا ارجي منهاجا ا، و تعتمد النظرة ا ارجية و البينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أ ا ثل لبعض الدول ا طوة الأو لإمكانية الاستفادة من عمليات العو ة.
- ثل الإقليمية اولات للإستفاد من مكاسب اقتصاديات ا جم، و تنوع ا نتجات و مكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة ا ت زها التكتلات الإقليمية ا ـديدة.
- تركز الترتيبات التكاملية ا ـديدة على الات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل، و سياسات ا نافسة، و التكامل النقدي و ا ا ، و التعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي، هذا بالإضافة إ الأهداف السياسية.
- تؤكد التكتلات الإقليمية ا ـديدة أيضا على أ ية الاستثمار الأجن بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي ا اه ـرير التجارة كهدف ائي لإقامة التكتل الإقليمي، و على غ ما كانت عليه التكتلات القد ة، فإن الترتيبات الإقليمية ا ـديدة تعت من وسائل جذب الاستثمار الأجن ا باشر و قيق ا نافسة العا ية التجارة.
- ظهور ترتيبات تكاملية تلطة ذات التزامات تبادلية بـ دول نامية و متقدمة.
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية ا ـديدة بسمة مشتركة تتمثل كون الدول ا عنية أعضاء عدة تكتلات إقليمية نفس الوقت، فالولايات ا تحدة الأمريكية عضو اتفاقية التجارة ا ـرة لأمريكا الشمالية NAFTA و عضو ـمع آسيا للباسيفيك APEC و يرجع السبب تعدد العضوية إ الآ :
  - ✓ ضمان النفاذ إ تلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك ا تضع قيودا ائية مواجهة الدول غ الأعضاء ا.
  - ✓ تنويع التجارة و روابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسي التكتل.
  - ✓ هناك تساير بعض ا ـوانب بـ الإقليمية و التعددية.

و ا ـدول رقم (02) يلخص أهم الفروقات بـ شكلي الإقليمية الكلاسيكية و ا ـديدة.

3. الأ ية و الدوافع الكامنة وراء الا اه ا تزايد و الإقليمية ا ديدة:

ترجع أ ية التكامل الإقليمي خلال العقدين ا اضيين إ عنصرين هام ا:

الأول : أصبح التكامل الإقليمي إستراتيجية مفضلة [7]:

فقد أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي لب أي أجندة اقتصادية، وبات أمرا لا كن اهله كل القرارات الاقتصادية يع دول العا ، فا قيقة تش إ أن أغلب دول العا ا اولات معينة للانضمام على أحد التكتلات الإقليمية العا .

الثا : أن الإقليمية ا ديدة ذات طبيعة تلفة:

فعلى الرغم من أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليست أمرا جديدا فإن الاقتصادي يش ون إ أن التكتلات الإقليمية ا ديدة تلف عن التكتلات العهود السابقة من حيث درجات النجاح و كذلك الإعداد، فإن كانت تعت استمرارا للجهود السابقة هذا الصدد، و هذا الاختلاف يظهر بشكل جلي و بارز النواحي الاقتصادية و السياسية.

و عند ا ديث عن تزايد الا اه و الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية و ا تقدمة على حد سواء لا بد هنا أن نفرق ب دوافع التكتل لكل من الدول الصناعية و النامية. فالدول الصناعية هذا الإطار تسعى إ الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency Gains النا ة عن إزالة العوائق ا فروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن ا ياكل الصناعية ذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة ح ثل ة رئيسية يكل الاقتصاد. و بالتا فإن تغي هذه ا ياكل استجابة للتكتل و برامج التكامل يكون له أثر إ ا ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، و يكسبه ا زيد من الديناميكية و الفعالية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة ا رجوة من التكتل إ زيادة الناتج و الادخار ا تمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إ زيادة النمو الاقتصادي و عل التكامل أمرا إ ابيا و اختياريا مناسبا للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا قق هذه ا كاسب بنفس القدر من الفعالية و الديناميكية الاقتصادية ال يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة تكن أبدا ثل هدف هذه الدول عملية التكامل، فهياكلها الصناعية تعد صغ ة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو ح بالنسبة خططات التنمية بوجه عام، كما أن ا كاسب الساكنة Static Gains من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغ ة نسبيا. و بالتا كن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل و التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات ا جم أو النطاق Economies of Scale نظرا لاتساع السوق و تنوع الإمكانات و هي الاقتصاديات ال ميها التكامل الاقتصادي بشكل واضح. و على ضوء ما سبق، در الإشارة إ وجود موعة من الدوافع العامة تقف وراء إنشاء الترتيبات التكاملية الإقليمية، هذه الدوافع كن تقسيمها إ دوافع كامنة البيئة الاقتصادية ا لية، و دوافع كامنة البيئة الاقتصادية الدولية.

1.3.الدوافع الكامنة البيئة الاقتصادية ا لية:

كن إ از الدوافع ا لية للا اه ا تزايد و التكتلات الإقليمية على النحو التا [8]:

- الرغبة رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات ا جم داخل ا نطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء أنه كن قيق منافع اقتصادية هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة استغلال وفرات ا جم الكب ، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجن ا باشر و التعليم عن طريق الاستثمار الأجن ا باشر و التعليم عن طريق ا ة و أنشطة البحوث و التطوير Research and Development .
- الرغبة القيام بإصلاحات السياسة الاقتصادية ا لية على ا ستوى الإقليمي ا يعطي تلك الإصلاحات ا ساندة و ا صداقية.

- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إ توسيع الأسواق الإقليمية ا لية داخل التكتل، ا يؤدي إ زيادة فرص الصناعات الإقليمية ا نافسة بالأسواق العا ية.
- قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غ الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية و التحكم تدفقات ا جرة.
- قد تسعى الدول الأصغر زيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب اري إقليمي مع دول أك .
- رغبة الأعضاء سد قدرا م التفاوضية ا فاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- قد يرغب العضو تنمية صناعات لا كن تنميتها دون وجود سوق إقليمي مي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة. و هذا بغرض زيادة قدرا ا التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكا .

2.3.الدوافع الكامنة البيئة الاقتصادية الدولية:

على الرغم من وجود الدوافع النا ة عن ا تغ ات البيئة الاقتصادية الدولية ال تقف خلف زيادة الا اه و التكتلات الإقليمية ا ديدة، فهناك أربع تطورات حديثة اية الثمانيات القرن ا اضي أفرزت العديد من التأث ات و ال شكلت موعها الدوافع الرئيسية وراء هذا الا اه، وهي: (9)

- **تأث الا اد الأور :** كان من نتيجة ا فاوضات ال ت منتصف الثمانيات من القرن ا اضي حول توسيع نطاق السوق الأوروبية EC و إ ام مرحلة التحرك و السوق الأوربية ا وحدة للسلع و ا دمات و العمالة و رأس ا ال، إذ ا هت أوربا إ تكوين الا اد الأور EU و الذي أصبح يشكل حصنا أوربيا، و من هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العا بأن السوق الأوربية ر ا أقل انفتاحا أمام ارة الدول غ أعضاء الا اد، و لذلك فقد كان رد فعل دول العا إما الالتحاق بعضوية الا اد الأور أو الاشتراك تشكيل تكتلات خاصة م.
- **ا يار ا عسكر الاشتراكي:** مع تفسخ الا اد السوفيا السابق و بالتحول الذي حدث وسط و شرق أوربا من الاقتصاد ا خطط إ اقتصاد السوق، و رغبة الا اد الأور تطوير الا اد ليشمل دول جديدة من شرق أوربا، أدى ذلك إ زيادة قلق باقي دول العا من أن الا اد الأور قد يركز اهتمامه و التوجه الداخلي على حساب رير التجارة متعددة الأطراف، ا شجع تلك الدول على الا راط أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة.
- **سياسات التحرير الاقتصادي معظم دول العا النامي:** أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي معظم الدول النامية إ حدوث تقارب الفكر الاقتصادي خاصة السياسات ا تعلقة بالتنمية الاقتصادية و السياسات التجارية ا فيها التكتلات الإقليمية، كما أدى الاجتماع ا تعاظم للاستراتيجيات الاقتصادية ذات ا سار التحرري إ تراجع سياسات الإحلال ل الواردات صلحة رير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي.

ثالثا: الإقليمية ا ديدة و النظام ا تعدد الأطراف: علاقة تناقض أم تطابق؟

إن تزايد ع الترتيبات الإقليمية و انتشارها يطرح الكث من التساؤلات عن طبيعة العلاقة و التأث ات ال تربطها مع النظام ا تعدد الأطراف و أ ها : هل أن الزيادة عدد الترتيبات التجارية الإقليمية و التسارع إنشاءها يعطي مؤشرا عن ديدها للنظام متعدد الأطراف؟ و هل زيادة عدد هذه الترتيبات يع عن رغبة الدول النامية سد وضعيتها من خلال رير التبادل التجاري الإقليمي؟ أو أن هناك شعورا بالإحباط الدول النامية لأ ا صل سوى على وعود بالالتزام. و أخ ا هل ول الو.م.أ من داعم قوي للنظام التجاري متعدد الأطراف إ مساند للإقليمية و الاتفاقيات الثنائية أدى إ زيادة إبرام الاتفاقيات الإقليمية؟ ر ا تكون الإجابة على هذه الأسئلة بنعم هي أسباب زيادة عدد الترتيبات الإقليمية ظل ا وجة ا الية للعو ة، إلا أننا ب إدراك ا خاطر ا ترتبة على زيادة عدد الاتفاقيات الإقليمية و خاصة الثنائية، حيث أ ا تتضمن التزامات أكثر تشددا من تلك الواردة اتفاقيات منظمة التجارة العا ية.

1. الإطار القانو للترتيبات الإقليمية ا ديدة ضمن منظمة التجارة العا ية:

قبل ديد طبيعة التفاعل القائم ب الإقليمية والتعددية لابد من الإشارة إ ا واد ا نضمة للاتفاقيات الإقليمية ضمن منظمة التجارة العا ية وهي:

- ا ادة24: من اتفاقية ا ات لسنة 1994 هذه ا ادة معنية بتشكيل مناطق التجارة ا رة والا ادات ا مركية وكيفية إزالة التعريفات ا مركية فيما ب الدول الأعضاء،وعمل تعريفة موحدة والإعلان عن مناطق التجارة ا رة،الا ادات ا مركية وكيفية تسوية ا نازعات.
- ا ادة 05: من الاتفاقية العامة على التجارة ا دمات : وتأ ت عنوان " التكامل الاقتصادي" و دف إ رير ارة ا دمات و إلغاء يع أنواع التمييز ب الدول الأعضاء وإزالة الإجراءات التميزية القائمة وحظر تقد أية إجراءات يزية جديدة، وا عاملة التفضيلية للأشخاص الاعتباري (وا قصود هنا ا هات ا وردة للخدمات) وضرورة ا راط لس التجارة ا دمات بالاتفاقيات الإقليمية.
- ا ادة 05: مكررة من الاتفاقية العامة للتجارة ا دمات اتفاقية لكامل أسواق العمل: فهذه ا ادة غاية الأ ية حيث أ ا تتيح للدول إنشاء تكامل لأسواق العمل ، وهو ما نفتقده حاليا، وا ثال ا ي الصارخ على ذلك هو ا نطقة العربية حيث كن إنشاء هذا النوع من التكامل الذي كن أن يؤثر تأث ا ابيا ملموسا فيض معدلات البطالة والفقر.
-

ترتب على تصاعد الإقليمية ا ديدة إعادة إثارة قضية العلاقة ب الإقليمية و النظام متعدد الأطراف من جديد، أو ع آخر العلاقة ب رير التجارة الإطار الإقليمي من ناحية، و رير ظل الأطر ا تعددة الأطراف خاصة إتفاقيات ا ات و منظمة التجارة العا ية من ناحية أخرى، و التساؤل هنا : هل كن للإقليمية ا ديدة أن تعمل بشكل أكثر توافقا مع النظام متعدد الأطراف؟

أو ع آخر هل يصب عمل الإقليمية ا ديدة ا اه هذا النظام؟

الواقع أن العديد من الدراسات ال تناولت قضية الترتيبات الإقليمية ا ديدة قد انطلقت من افتراض أن الإقليمية ا ديدة بسيما ا السابقة إ ا تعمل ا اه قيق أهداف و غايات النظام متعدد الأطراف و اعتبارها إحدى آليات الاندماج النظام الاقتصادي العا ي خاصة ضوء استنادها إ تطبيق مبدأ الدولة الأو بالرعاية سواء بشكل مشروط أو غ مشروط و اوزها ا ادة 24 من اتفاقية ا ات. غ أنه الوقت الذي تلك فيه الإقليمية ا ديدة من ا قومات أو ا صائص ال تضمن ا التكامل النظام متعدد الأطراف، إلا أنه قد أثارت الوقت ذاته ضرورة إصلاح الأساس القانو ذا النظام، و ا تمثل اتفاقية ا ات، على و يضمن توف أساس قانو يشجع على ازدهار ترتيبات الإقليمية ا ديدة.

2. تنامي ظاهرة الإقليمية و أهم التكتلات الإقليمية الفاعلة :

رغم تعدد أوجه التعاون الاقتصادي الإقليمي إلا أن هناك ثلاث أشكال أساسية عرفت انتشارا كب ا مطلع القرن ا ديد، و ال تستمد تويا ا من توى التنظ الكلاسيكي راحل و أشكال التكامل اولة تكييفه مع أداء النظام التجاري العا ي ا ديد و هي[10]:

- اتفاقيات مناطق التجارة ا رة، و ال ثل 84% من إ ا الاتفاقيات الإقليمية ا فعلة حيث تزال العوائق التجارية ب الأعضاء و لكن تفظ كل بلد بسياسته اه الدول الأخرى.

- الاتفاقيات ذات ا ال ا دود و اتفاقيات الا ادات ا مركية و هي مناطق ارة حرة يتب فيها الأعضاء سياسة ارية خارجية موحدة، و لا ثل هذا النوع من التعاون التجاري الإقليمي إلا حوا 08 % من إ ا الاتفاقات الإقليمية.
- أما الشكل أو الصفة الثالثة فهي ثل الأسواق ا شتركة و الا ادات الاقتصادية و هي صيغ ذات تكامل أعمق أي يتم رير حركة عوامل الإنتاج، و تنسيق أعلى للسياسات الاقتصادية ا شتركة (السياسية، ا الية، الإنتاجية، الضريبية، النقدية.....) افتراض طبعا أن عمليات التحرير و التنسيق التجاري ب الأعضاء ختامها.

و يعود انتشار النوع الأول من التعاون التجاري الإقليمي إ ا فاض درجة التنسيق السياسي ب الأطراف كما أنه لا تاج إ فترة زمنية طويلة أثناء التفاوض التجاري حيث تفظ كل بلد بسياسته ا اصة اه الأطراف الأخرى أما عن الا ادات ا مركية و بقية الأشكال فإ ا تتطلب تأسيس تعريفة شاملة و تنسيق للسياسات التجارية ا ارجية و بالتا ثل فقد جزء هام من ا صوصية التجارية.

و على العموم عند بداية القرن ا ديد، ظهرت ثلاث خطوط أساسية تعكس التوجه ا تزايد و الإقليمية ضمن ا شهد التجاري العا ي و هي:

- هناك ا اه متزايد ب الدول ال كانت دائما تعتمد على التحرير التجاري متعدد الأطراف عل الاتفاقيات الإقليمية أساس سياستها التجارية ا راحل القادمة.
- أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، و كث من ا الات فإن الأنظمة التشريعية ا ديدة اوزت و سبقت ما الاتفاق عليه منظمة التجارة العا ية.
- يعكس تزايد اتفاقيات التفضيلات ا تبادلة ب الدول ا تقدمة و النامية ا فاض اعتماد بعض الدول على نظام التفضيلات غ ا تبادلة.

و با وازاة مع ا فاوضات التجارية متعددة الأطراف ضمن منظمة التجارة العا ية فقد عرفت الاتفاقيات التجارية الإقليمية وا منذ ا مسينيات من القرن ا اضي وضلت أعدادها تتزايد ح الآن، و كان أبرزها السوق الأوربية ا شتركة ال ولت لاحقا إ الا اد الأور الذي يسيطر على أك حصة التجارة الدولية. و هناك عوامل عدة تقف وراء قيام عديد الدول بالانتماء إ أكثر من اتفاقية إقليمية قصد توف ا ماية الضرورية للمنشآت و الدخول –حسب تصور التحليل النيوكلاسيكي و ا ديث لظاهرة التكامل الإقليمي- حيث إبلاغ منظمة التجارة العا ية بأكثر من 100 اتفاقية مع منتصف سنة 1998، فضلا عن الاتفاقيات ا بلغ عنها، وصل العدد مع بداية سنة 2005 إ أكثر من 312 اتفاقية إقليمية أبلغت ا منظمة التجارة العا ية من بينها 170 اتفاقية مفعلة كما أن هناك 65 اتفاقية مفعلة لكن يتم الإبلاغ عنها للمنظمة(11). و بإ اع الاقتصادي فإن العقد الأخ شهد تناميا متسارعا لعدد الترتيبات الإقليمية حيث ت بأكثر من 54 اتفاقية سنة 2006 على سبيل ا ثال، وهو ما يدل على افت ا كومات على تلف أشكال الترتيبات الإقليمية ا تعامل ا حاليا كما يب ذلك الشكل (01).

أما إذا أردنا ا ديث عن أهم ا ناطق ا فعلة إقليميا د أن النصف الغر للكرة و منطقة ا يط ا ادي الآسيوية أكثر من غ ها، و تتضمن اتفاقيات التجارة ا رة هات ا نطقت اتفاقية توحيد نصف الكرة الغر (الأمريكية) منطقة ارة حرة و مشروع مبادرة الآسيان لتنمية التجارة البلدان الآسيوية، و اتفاقية منطقة التجارة ا رة لشمال أمريكا (نافتا) ال تضم الو.م.أ و كندا و ا كسيك، كما كن الإشارة إ كل من السوق ا شتركة ا نوبية (م كسور) و موعة (آنديان) أمريكا اللاتينية، أما إفريقيا فهناك موعة التنمية نوب إفريقيا، أما النموذج الأمثل كما هو معروف فيتمثل الا اد الأور و هو القوة التجارية الأك عا يا كما يب ذلك الشكل 02.

و لعل أبرز تأث للانتشار الكب ذا النوع من الاتفاقيات هو ارتفاع معدلات التجارة الإقليمية أو ما يعرف بالتجارة داخل الإقليم Intra-regional Trade، و ال اوزت 40 % إ ا ارة الدول الأعضاء بالنسبة للعديد من التكتلات الإقليمية الفاعلة، فقد عرفت التجارة الأوروبية البينية على سبيل ا ثال وا نسبته 48 % عامي 2003-2005 يعود بالدرجة الأو إ التوسع الذي شهده الإ اد الذي أصبح يضم 25 بلدا عوض 15 ماي 2004، و قد كان ذا التوسع الأثر الإ ا حيث ارتفع حجم التجارة البينية الأوربية من 3470 مليار سنة 2003 إ حوا 5137 مليار دولار سنة 2005 لتتجاوز 7602 مليار دولار مع اية 2007، كما يب ذلك الشكل 03.

و من جهة أخرى شهدت التجارة البينية لدول رابطة شرق آسيا (الآسيان) ارتفاعا اثلا، فقد ارتفعت إ ا التجارة البينية من211 مليار دولار عام 2003 إ 305 دولار سنة 2005 وتصل سنة 2007 إ حوا 437 مليار دولار أي بزيادة تقدر بـ 44 % أما التجارة البينية بـ كندا و الو.م.أ و ا كسيك فقد ارتفعت بنسبة أقل من نظ ا ا التكتلات الإقليمية الأخرى من 1308 مليار دولار سنة 2003 إ 1634 مليار دولار سنة 2005 2040 مليار دولار مع اية 2007، أي بنسبة 25 % فقط(12).

و لعل ما يؤكد تنامي الظاهرة و تطورها أهم الكيانات الفاعلة التجارة الدولية هو نسبة التجارة البينية إ إ ا التجارة ا ارجية حيث وصلت دول الا اد 62.8% سنة 2007 بعد ما كانت 60.6 % سنة 2003 و 45 % من موعة النافتا سنة 2007 لتصل لدى رابطة دول شرق آسيا إ 25.7 % لنفس السنة كما يب ذلك ا دول03.

3. التأث ات الاقتصادية للترتيبات الإقليمية ا ديدة :

إن الاتفاقيات أو لترتيبات التجارية الإقليمية ثل استثناءا من مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العا ية و هو "عدم التمييز" أو "الدولة الأكثر رعاية"، فالدول الأعضاء ترتيبات إقليمية كنها التنافس مع بعضها باستخدام التعريفات التفضيلية، و الشروط ا س ة للنفاذ إ الأسواق و ذلك بصورة أك من تلك ال تطبق على الدول الأخرى الأعضاء منظمة التجارة العا ية، و النتيجة هي أ، الدول الأعضاء منظمة التجارة و غ أعضاء ترتيبات إقليمية تفقد تلك الأسواق، أي أن زيادة عدد الاتفاقيات الثنائية لق موعة تلفة من القواعد ال كم التجارة فيما بـ الدول. و هو ما يزيد احتمالات التنازلات ا مركية ا تبادلة على ا ستوى الثنائي و الإقليمي و ال لا ثل سوى 10% من إ ا التخفيضات ا مركية سنة 2005 و هو ما يبينه الشكل(04).

و يعتمد التأث الاقتصادي للاتفاقية على هندستها ا اصة و التأث التجاري للأطراف ا تعاقدة و درجة التحرير التجاري ا لتزم به، و خاصة بالنسبة للقطاعات ا ساسة، و يعت ليل اتفاقيات التجارة ا رة الإقليمية أعقد من التحليل التجاري ا تعدد الأطراف فقواعد ا نظمة تشترط –فيها عدا اتفاقية التجارة ا رة- على الدول ألا تفرض تعريفة على بلد ما أعلى من مثيلتها على بلد آخر و ألا فض التعريفة على بلد دون آخر، إذا فإن فيض على التعريفة اه بلد ما يستفيد منه ا ميع و أي فائض الاست اد بلد يسجل ل الإنتاج ا لي و ليس ل الاست اد بلد آخر، لكن حالة اتفاقيات التجارة ا رة فإن فيض العوائق التجارية سيزيد التنافسية اه الواردات من الدول الأخرى كما اه الإنتاج الوط و بالتا فالزيادة الواردات قد ل ل الواردات من دول أخرى أو ل الإنتاج الوط .

يسمى الاقتصاديون حلول الواردات ل الإنتاج الوط لق التجارة لأ ا تنتج زيادة صا التجارة، أما حلول الواردات ل واردات أخرى فيسمى ويل (تنويع) التجارة لأ ا لا تزيد حجم التجارة بل تنوع مصادرها فقط، و الفرق جلي بـ ا لق و التحويل حيث أن الأول تمل أن تنجم عنه قيمة اقتصادية للأطراف ا تعاقدة أكثر من الأثر الثا ، و رغم أن خلق التجارة قد يؤثر سلبا على بعض القطاعات لكنه ذو أثر إ ا على العموم فهو صل عندما يكون سعر الاست اد أد من تكلفة الإنتاج

ا لية إذن فهو يسمح با صول على السلعة بتكلفة أقل. أما ويل التجارة فهو أقل احتمالا لأن يكون مفيدا رغم أن بعض القطاعات قد تستفيد منه و يعود ذلك إ فقدان جزء من العوائد اه الدولة ا ستفيدة فقط.

رابعا: مستقبل الإقليمية ا ـديدة ظل النظام التجاري العا ي ا ـديد :

تقوم التكتلات ا تشكيلها الأطر الإقليمية ا ختلفة على أساس فرضية مهمة و هي أن هذه التجمعات دائمة، ع استمرار نفس الظروف ا نشأ فيها التكتل، و تقدم اقتصاديات أعضاؤه نفس الوقت و بنفس ا عدل و الأسلوب، و تنطبق نفس الفرضية على منظمة التجارة العا ية و ا نظمات الأخرى، و هي فرضية غ موضوعية نظرا للتباين الشديد ب أوضاع تلف الأعضاء، فضلا عن التغ ا ستمر الظروف.

من ناحية أخرى، فإن الترتيبات الإقليمية و التنظيم الدو –على حد سواء- يكفلان للأعضاء حق الانسحاب كحق قانو ثابت، و لكن كلما استندت قوة التكامل لأساس قانو ، كلما كان قرار الانسحاب أكثرة صعوبة.

و من هذا ا نطق فإن عوامل اح الإقليمية يتوقف على عنصرين مهم الأول يتمثل مدى قدر ا على مواجهة الإشكاليات ا تعيشها هذه الاتفاقيات، و الثا يتمثل توفر لة من الشروط و العوامل الاقتصادية و السياسية.

1. الإشكالات ا تواجه الترتيبات الإقليمية ا ـديدة :

بعد الانتشار السريع للإقليمية و الاتفاقيات الثنائية ب دول متقدمة و دول نامية، ظهرت قضايا من شأ ا التأث ليس فقط على النظام التجاري العا ي، و ذلك بشكل سل ، فهناك تشدد واضح الاتفاقيات الإقليمية الات عدة كحماية حقوق ا لكية الفكرية، و قواعد ا نشأ ، التفاوت الأداء الاقتصادي، قضايا فض ا نازعات و غ ها......

- **قواعد ا نشأ**: تعد هذه قضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية، و تتعلق كان منشأ السلع ا ستكون موضع معاملة تفضيلية التجارة فيما ب الدول الأعضاء الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الاتفاقيات الثنائية. و منظمة التجارة العا ية ضع قواعد ا نشأ فاوضات مكثفة لإ اد أسلوب عا تها تقبله الدول النامية و الدول ا تقدم[13] **.** و هناك اختلافات واضحة حول هذه القضية الترتيبات الإقليمية، حيث أن الولايات ا تحدة الأمريكية تعتمد اتفاقيا ا الثنائية مع الدول على أن تقوم باحتساب ا د الأعلى للقيمة ا ضافة فيما يتعلق بقواعد ا نشأ. و الا اد الأورو تتم معا ة قواعد ا نشأ على ا واد الأولية ا تاحة ليا و ا واد الأولية ا ستوردة ا تدخل الإنتاج، و يتم ذلك من خلال برتوكول خاص. و در الإشارة إ اختلاف ا عاملات ا اصة بقواعد ا نشأ ما ب النظام ا تعدد الأطراف و الاتفاقيات الإقليمية يعمل على إضعاف النظام التجاري ا تعدد الأطراف. و در الإشارة إ أن ست دول عربية أعضاء منظمة التجارة العا ية قد أخطرت ا نظمة بقواعد منشأ تفضيلية(الأردن، الإمارات العربية ا تحدة، تونس، سلطنة عمان، قطر و ا غرب) و س دول عربية طر ا نظمة عن قواعد ا نشأ التفضيلية (البحرين، و جيبو ، و الكويت ، و مصر، و موريتانيا) [14]
- **اية حقوق ا لكية الفكرية**: ما يلاحظ هذا ا ال أن الاتفاقيات خاصة الثنائية ا وقعة مع كل من الا اد الأورو و الو.م.أ وجود بنود و التزامات تفوق تلك الواردة اتفاقية ا وانب التجارية قوق ا لكية الفكرية نظمة التجارة العا ية. و هذا التوجه ليس با ديد ففي أثناء ا فاوضات على ا وانب التجارية قوق ا لكية الفكرية جولة أوروغواي و مؤ رات ا نظمة ظهرت اقتراحات مفادها أنه إذا ت ا وافقة على هذه الاتفاقية، فإن الو.م.أ ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال اتفاقيات ثنائية. غ أن ظهور تباين حجم التنازلات هذا الصدد قد ولد بعض التضارب ب النظام ا تعدد الأطراف و اتفاقية TRIPS ، و وليات الاتفاقيات الإقليمية الثنائية و ا تعددة ضمن ما يعرف بـ TRIPS PLUS . و ا تع إضافة التزامات جديدة على الاتفاقية ا اصة با وانب التجارية قوق ا لكية الفكرية TRIPS.

- **تباين القوى و الأداء الاقتصادي**: هذا أمر أصبح واضحا عا يتسم باندفاع الدول النامية و إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول ا تقدمة صناعيا و ذلك دون دراسة كافية لتأث ذلك على البنيان الاقتصادي للدول النامية. و ما نعنيه هنا هل ا نشآت الإنتاجية الدول النامية ال تود إقامة اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة مثل الو.م.أ، قادرة على الصمود و ا نافسة؟ إن ا تابعة الوثيقة ا ري حاليا هذا ا ال تعطي انطباعا بالتسرع و إقامة اتفاقيات ثنائية دون وجود أهداف اقتصادية واضحة. فهناك دول لا لك مقومات اقتصادية، أو قاعدة إنتاجية قوية، أو صناعات تعتمد على تكنولوجيا أو ح مدخلات و موارد بشرية مدربة، و قامت تلك الدول بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة صناعيا، فكيف كن لقطاعا ا أ، اري ذلك؟ لذلك ب التأ و دراسة الآثار ا ترتبة على عقد الاتفاقيات الثنائية.

2. شروط و عوامل اح الترتيبات الإقليمية:

1.2.عوامل اقتصادية: كن النظر إ العوامل الاقتصادية الواجب توافرها لنجاح أي تكتل اقتصادي من منظورين أساس ا:

- **أو ما:** منظور الأثر الساكن الذي يركز على ما إذا كان الأثر ا ا للتكامل الإقليمي على الرخاء العا ي سلبيا أو إ ابيا؟
- **و ثانيهما:** منظور الأثر الديناميكي الذي يطرح تساؤلا عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحد مرحلة ما لاحقة لتشكل منطقة ارة حرة عا ية، أم تظل متفرقة و ضع فرص الرخاء العا ي لاحتمالات ا نافسة و ا مائية التكتلية؟

و در الإشارة هذا الصدد إ أن معيار خلق أو ويل التجارة كنتيجة للتكتل ثل إجابة جزئية على السؤال الأول، و بالتا يصبح من الضروري النظر هيكل التجارة للإقليم لاستطلاع مزايا ا نطقة ذا ا و قدرا ا على خلق التجارة، و ا سارة ا تملة ا و لسائر العا جزء ويل التجارة، بغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بنتائج الإقليمية على الاقتصاد العا ي و هل هي سلبية أم إ ابية، هناك حقيقة مفادها أن الإقليمية جاءت لتبقى، و بالتا السؤال ا وضوعي حول كيفية التوصل لآليات كنها ويل ا شاكل و السلبيات ا تمل أن تفرزها التكتلات الإقليمية، إ عناصر إ ابية تتكامل مع الإطار ا تعدد و تعزيز رير التجارة العا ية.

و لا بد من مناقشة الفائدة ال تعود على الدول النامية من الانضمام إ الترتيبات الإقليمية فالبعد ا اص بالدول النامية معادلة التجارة الدولية تلف اليوم عما كان عليه ا ال الستينات اختلاف أساسي :[15]

أولا: اختلفت الظروف الأساسية السائدة الآن عما كانت عليه منذ عقود مضت، حيث أدت الإصلاحات الاقتصادية و التجارية الثمانينات إ خلق بيئة للتجارة ا رة عدد كب من دول أمريكا اللاتينية و آسيا و عدد متزايد من الدول الإفريقية، و بالتا فإن ا كاسب الإضافية ا تملة من مناطق التجارة ا رة –على أساس فرص خلق التجارة- تعت دودة نسبيا، ا يع أن جاذبية الإقليمية لابد وأن تكمن خارج النطاق ا دد لفرص خلق التجارة.

ثانيا: ا رحلة السابقة للإقليمية العقود ا اضية، حاولت الدول النامية التكامل فقط مع دول نامية أخرى، أما ا رحلة ا الية التسعينيات، فإن مناطق التجارة ا رة ثل دول نامية و متقدمة، و هذا يشكل بعدا جديدا يكن موجود من قبل.

و على هذا الأساس يل الترجيح إ أن ا دف الرئيسي للدول النامية من التوجه ا ديد و التكامل الإقليمي، بالإضافة إ الأهداف التقليدية ا تصلة باتساع السوق و توظيف ا زايا النسبية ا شتركة و رفع كفاءة الإنتاج، يكمن اثن من ا لامح الأساسية ا:[16]

جذب ا زيد من الاستثمارات الأجنبية ا باشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، و ا صول على التكنولوجيا ا تقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية أو تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا إطار اعي حالة التكامل ا الص ب دول نامية فقط.
و زيد من التدقيق ا كاسب الاقتصادية بنوعيها الأستاتيكية و الساكنة لا تتحقق بصورة تلقائية أو فورية، فثمة شروط معينة ينبغي أن تتوافر لضمان استفادة الدول من الترتيبات الإقليمية و هو ما لق لديها دوافع التكامل.

فمن ناحية أخرى و بوجه عام توجد بعض الشروط النظرية الواجب توافرها لتحقيق ا كاسب الاستاتيكية، و تتمثل هذه الشروط فيما يلي:(17)

- مدى التشابه و التباين هيكل الإنتاج: فكلما زاد التباين هيكل الإنتاج ب أعضاء منطقة التجارة ا رة كلما زادت احتمالات خلق التجارة و ا فضت احتمالات ويلها و العكس صحيح.
- مستوى التعريفة ا مركية قبل قيام منطقة التجارة ا رة: فكلما كانت التعريفة ا مركية ب الدول ا زمع تكاملها إقليميا مرتفعة، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة نتيجة إلغاء هذه التعريفة.
- مستوى التعريفة مواجهة العا ا ارجي: كلما ا فضت التعريفة ا مركية مواجهة العا ا ارجي كلما ا فضت احتمالات ول التجارة.
- عدد الأعضاء التكتل الإقليمي: فكلما تزايد عدد الأعضاء كلما ارتفعت احتمالات تواجد ا نتج الأكثر كفاءة، و من تزايد احتمالات خلق التجارة.
- قوة العلاقة الاقتصادية ب الدول الأعضاء قبيل قيام منطقة التجارة ا رة: فكلما قوية تلك العلاقة كلما ازدادت فرص قيق مستوى أعلى من الرفاهية للدول الأعضاء نتيجة لإقامة منطقة التجارة ا رة.
- تقارب الدول جغرافيا: لأن التقارب ا غرا فض تكاليف النقل و يشجع بالتا على قيام التجارة، و على الرغم من اعتقاد البعض أن ثورة ا واصلات قد تقلل من أ ية التقارب ا غرا إلا أن هذا لا يع إلغاء أ يته بصورة كاملة.

و من ناحية أخرى تستلزم الاستفادة من ا كاسب الديناميكية للتكامل الإقليمي مزيدا من الانفتاح من جانب الدول حيث أن خفض التعريفة ا مركية يع مزيدا من ا نافسة و الكفاءة، و احتمالات أقل لتحويل التجارة، و بالتا قدرا أقل من ا عارضة للا اه و التكامل، كما أنه كلما ازداد الدور الذي يلعبه القطاع ا اص ازدادت إمكانية تنشيط التجارة و تكوين ا شروعات ا شتركة.

2.2.العوامل السياسية: ثل العوامل السياسية عنصرا هاما من عناصر اح أو فشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أ يتها حالة الإطار ا تعدد الأطراف، و تفرض هذه الظروف أ ية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار طر أو أطراف التكامل ا تعددة و التوصل إ حالة من القبول ا شترك لتحقيق التوافق و التجانس وفقا قتضيات ا اجة، كما تفرض أيضا توافر ا ساسية و القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية و الاقتصادية للشركاء، و وجود أرضية سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات ا كومية ا لية ا ؤثرة على التجارة السلع و ا دمات و ا عاملات ا الية الأخرى. و من هذا ا نطق يصبح من الضروري وضع تصور على كيفية الاستجابة على ا ستوى الإقليمي صا ا ماعة ا تكاملة إطار شبه إقليمي، و قيق توافق السياسات و التجانس ب سرعات تنفيذها.

و قد وضعت النظرية السياسية ا هتمة بالتكامل توافر ثلاث شروط سياسية لكي يتحقق التكامل و هي: (18)

- **توافر الرغبة لدى القادة السياسي لتحقيق التكامل:** و لكي تتوافر هذه الرغبة ينبغي أن تكون ا نافع ا رتقبة من التكامل بالنسبة للقادة السياسيون و ا تتمثل الاحتفاظ بالقوة السياسية و بتحس فرص إعادة الانتخاب تزيد عن التكاليف ا توقعة نتيجة قيام هذا التكامل. بتعب آخر من ا توقع أن يسعى القادة السياسيون إ تشجيع و تنفيذ التكامل إذا ما رأوا أنه سيعزز من شرعية وجودهم دون أن يكون ذلك مصحوبا بفقدان جانب كب من أوضاعهم السياسية.

- **قدرة القادة السياسي على إنشاء الأطر ا ؤسسية ذات الكفاءة:** و يتحقق هذا الشرط حـ يتمكن القادة من إرساء القواعد و السياسات و ا نظمات الإقليمية فوق الوطنية، و ا تضطلع سؤوليات صياغة السياسات ومتابعتها، علاوة على حل ا نازعات، و يقع على عاتق تلك ا ؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على قيق التكامل و ا صول على مساندة الدول ا ختلفة من أجل وضع القواعد الإقليمية موضع التنفيذ.
- **قبول القادة السياسي الطواعية لقيادة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي:** تتجاوز ارب التكامل الإقليمي رد إزالة القيود ا فروضة إ التبادل التجاري أي التكامل السطحي، Shallow Integration لتشتمل على جهود لتطبيق قواعد و سياسات اقتصادية موحدة أي التكامل العميق Deep Integration مثل تطبيق قواعد موحدة للمنشأ و توحيد السياسات التجارية و قوان الاستثمار، و غالبا ما ينجم عن التكامل العميق ظهور مشكلات ال التنسيق خاصة، إذا ما تباينت مصا و وجهات نظر الدول بشأن مسارات وخطط العمل، و من أفضل الوسائل للتغلب على هذه ا شاكل هو الاتفاق طواعية على اختيار دولة واحدة أو أكثر لتلعب دور القيادة التكتل الإقليمي على أن يكون معيار الاختيار هو أ ية الدولة أو الدول لاستمرار التكامل، و ثل هذه الدولة أو الدول القائدة نقطة الارتكاز ال تنسيق القواعد و اللوائح والسياسات كما يكون من شأ ا العمل على حل الات الاحتكاك و التوتر ا رتبطة بقضايا توزيع منافع الاندماج من خلال تقد بعض التعويضات ا ادية، و قد أكدت التجارب الواقعية هذا الإطار ضرورة توافر الشروط ا ذكورة سابقا لنجاح أي ربة تكاملية.

خلاصة : لقد شرعت العديد من الدول تكوين تكتلات اقتصادية شبه إقليمية، إقليمية وعـ إقليمية – وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي - Economic Integration process - على أساس رير التبادل التجاري بـ أعضاء التكتل، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي وتبادل الأفضليات التجارية وتنسيق القواعد ا كم التجارة فيما بينها مثل الإجراءات ا مركية وقواعد ا نشأ. وعلى الرغم من أن ظاهرة تكوين التكتلات الاقتصادية قد ة إلا أن التوجهات ا ديثة لتلك التكتلات تلف اختلافا كبـ ا. فبينما تتسم التكتلات القد ة بسيادة الدوافع التجارية بالإضافة إ أن درجات التكامل والتجانس ا ققت إطار كل من هذه الترتيبات الإقليمية قد اتسمت بالتفاوت والتباين الشديدين و يأت منها أي ار ملموسة فيما عدا الإ اد الأورو ، فإن التكتلات الإقليمية ا ديدة تتسم بالسمات الآتية:

- أصبحت الترتيبات التكاملية الإقليمية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها ا غرا .
- أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات تغطي نطاقا كبـ ا من الأهداف الاقتصادية والسياسية ا كن وصفها بكو ا أهدافا إستراتيجية وليست ارية فقط.
- تركز الترتيبات التكاملية ا ديدة على الات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات ا نافسة والتكامل النقدي وا ا والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي هذا بالإضافة إ الأهداف السياسية.
- ظهور ترتيبات تكاملية تلطة ذات التزامات تبادلية بـ دول نامية ومتقدمة.

ا يعـ أن ا ديث عن تزايد الا اه و الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية وا تقدمة على حد سواء يدعو إ ضرورة التفرقة بـ أهداف التكتلات لكل من الدول الصناعية والنامية. فالدول الصناعية، هذا الإطار، تسعى إ الاستفادة من عوائد الكفاءة – Effeciency Gains – النا ة عن إزالة العوائق ا فروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن ا ياكل الصناعية ذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حـ ثل ة رئيسية يكل الاقتصاد. وبالتا فإن تغيـ هذه ا ياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إ ا ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسبه ا زيد من الديناميكية والفعالية. فإذا ما أدت هذه الكفاءة ا رجوة من التكتل إ زيادة الناتج والادخار ا تمل، فإن ذالك سيؤدي بالتبعية إ زيادة النمو الاقتصادي و عل من التكامل أمرا ا ابيا واختيارا مناسبا للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية، فهي عادة لا قق هذه ا كاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الاقتصادية ال يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة تكن أبدا ثل هدف هذه الدول من عملية التكامل، فهياكلها الصناعية تعد صغ ة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو ح بالنسبة خططات التنمية بوجه عام، كما أن ا كاسب الساكنة -Static Gains– من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغ ة نسبيا. وبالتا كن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات النطاق – Economies of scale – نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات، وهي الاقتصاديات ال ققها التكامل الاقتصادي بشكل واضح.

ملحق ا داول و الأشكال البيانية

ا دول (01): الترتيبات الإقليمية العا

ا وضوع	شرق أسيا والباسيفيك	أوروبا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية والكارب	الشرق الأوسط و ال إفريقيا	جنوب آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	دول الشمال
دول تنتمي لترتيب واحد على الأقل	26	26	35	20	08	48	11
متوسط عدد الترتيبات لكل دولة	02	06	08	05	04	04	11
ا د الأقصى لعدد الترتيبات لكل دولة	07	12	29	13	09	09	29

ا صدر: World Bank, Global Economic Prospects, Washitington, 2005, p : 24

ا دول (02) : الفروقات الأساسية ب الإقليمية الكلاسيكية وا ديدة:

الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية ا ديدة
▪ قامت على الإحلال ل الواردات و الانسحاب من الاقتصاد العا ي. ▪ صيص ا وارد و الاعتماد على التخطيط و القرارات السياسية. ▪ دفعتها ا هود ا كومية. ▪ التكامل أساسا السلع الصناعية. ▪ تعاملت أساسا مع ا واجز ا مركية ▪ وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل وا.	▪ تقوم على التوجه و التصدير و الاندماج الاقتصاد العا ي. ▪ صيص ا وارد بالاعتماد على قوى السوق. ▪ يدفعها القطاع ا اص. ▪ التكامل يشمل كافة السلع و ا دمات و الاستثمار. ▪ تقوم على التكامل العميق. ▪ تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم.

ا صدر: S.Lawrence ,Op.cit, P18

ا دول (03): تدفقات التجارة البينية بعض التكتلات الإقليمية لسنوات2003،2005،2007 (لميارات الدولارات، %)

	قيمة التجارة البينية			نسبة التجارة البينية إ التجارة ا ارجية		
	2003	**2005**	**2007**	**2003**	**2005**	**2007**
الآسيان	211.1	304.6	437	25.1	25.5	25.7
الإ اد الأورو	3470	5137	7602	60.6	64.1	62.8
النافتا	1308	1634	2042	44.8	43.0	45.1

Source: - ESCWA, based on IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, 2005; and IMF, Direction of Trade Statistics Quarterly,2006, p:102

- World Trade Organisation, Annual Repport, Jenneva, 2008, p: 139.

الشكل (01): تراكم الاتفاقيات التجارية الإقليمية خلال العقود الأخ ة.

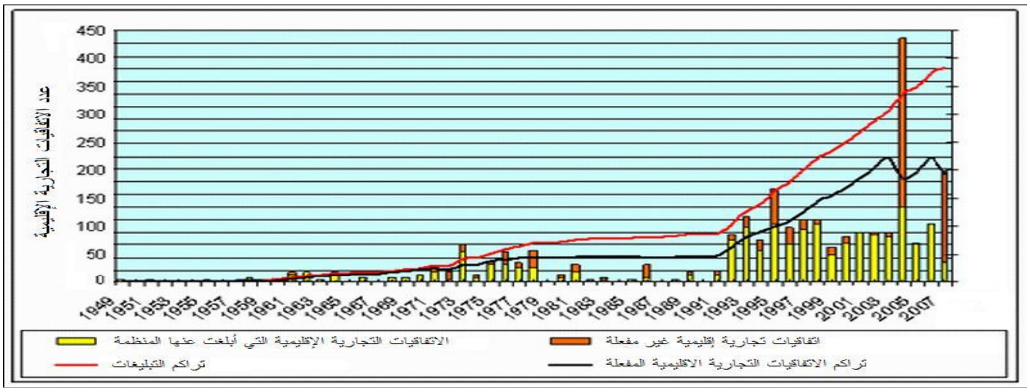

ا صدر:منظمة التجارة العا ية، تقرير نة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، جنيف،2007، ص: 34**.**

الشكل (02): أهم التكتلات التجارية الإقليمية

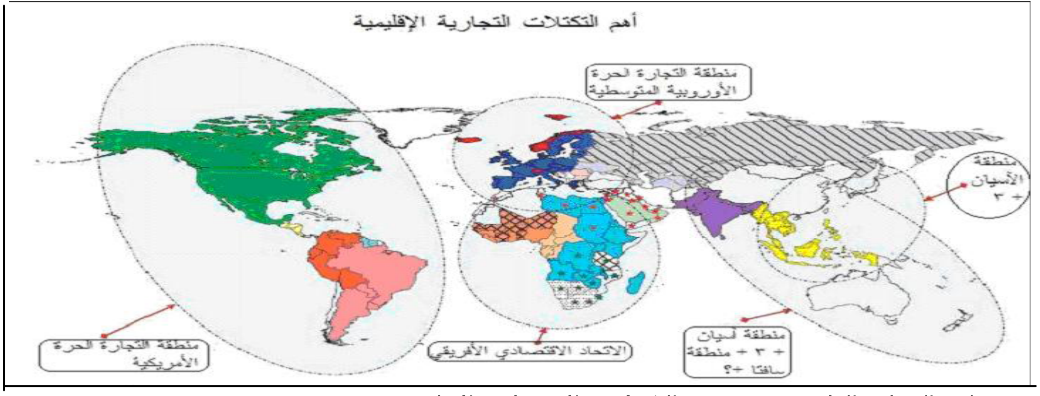

ا صدر:منظمة التجارة العا ية، تقرير نة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، جنيف،2007، ص: 67**.**

الشكل (04): فيض التعريفة ا مركية طبقا لنوع التحرير للفترة 1983-2003.

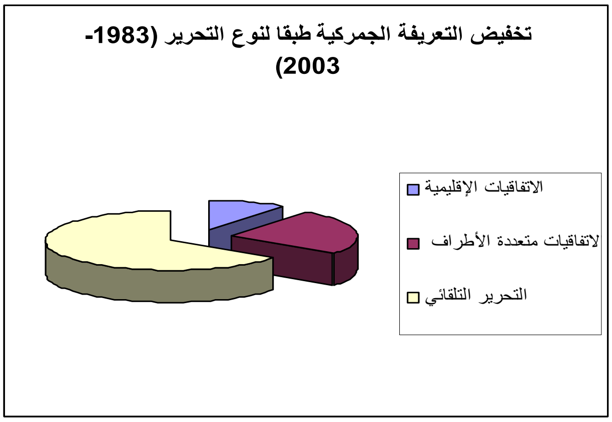

المصدر: **The World Bank, Global Economic Prospects, Making Regionalism Complementary, washington, 2006, p :52.**

الشكل (03): نسبة التجارة البينية إ إ ا التجارة ا ارجية بعض التكتلات الإقليمية لسنوات 2003، 2005، 2007

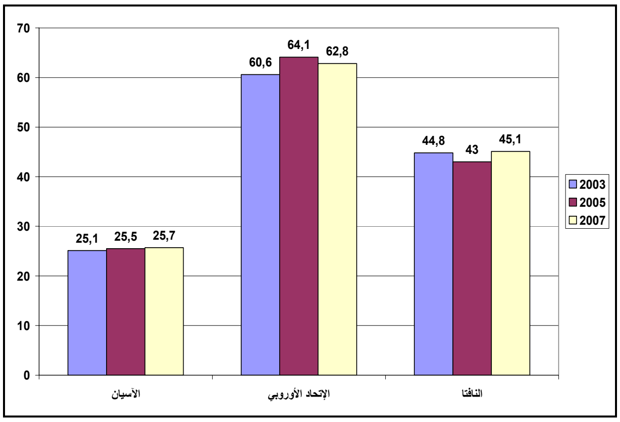

ا صدر: استنادا إ ا دول رقم 03.

الإحالات و ا راجع:

(1) سامي عفيفي حا ، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، دار النهضة العربية، القاهرة2004، ص 23.

(2) أ ن السيد عبد الوهاب، "ا نظمات الإقليمية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة 2001، ص 17.

(3) Alen Winters, "Regionalism Versus Multilateralism", Working Paper N: 1687,International Trade Division , International Economics Department, The World Bank, Washington D.C, 1996, pp:2-3.

(4) J.Frank and Shang-Jin Wei, "Open Regionalism in a world of Continental Trade Blocs", IMF Working Paper WP/98/10, Geneva, 1998,p:08.

(5) Lawrence Summers, "Regionalism and The World Trading System", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, pp:295-302.

(6) Panl Krugman, "The More Toward Free Trade Zones", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, pp:6-5.

(7) Laucian Cernat, "Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting", Study series No: 16, Division on International Trade in Good and Services, UNCTAD, New York, 2001, p:03.

(8) C.Carnnen, "Regional Economic Integration", published in 26-03-2005, File/A/Regional Economic Integration, htt/www.du.edul-ccacho/curent.html,pp:1-2.

(9) I bid, p:05.

(10) مطبوعات الأمم ا تحدة ، تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، "الاستعراض السنوي لتطورات العو ة و التكامل الإقليمي الدول العربية لسنة 2006"، نيويورك مارس 2007، ص 138.

(11) Je-Ann Crawford and Roberto V.fiorentino, "The Changing Landscape of Regional Trade Agreement", World Trade Organization", Discussion Paper N:08, 2005, p:12.

(12) World Trade Organisation, Annual Repport, Jenneva, 2008, p: 139

(13) Laurence Summers, Op Cit, p:308.

(14) Mariane Hmarchand, "The Political Economy of New Regionalism", The Third World Quarterly, London 2005, p:209.

(15) S.L Baier, "The New Regionalism: Causes and consequences", A paper written for The Inter-American Development Bank and CEP conference, University of Notre-Dame, 2006,p:14.

(16) حس عمر، "التكامل الاقتصادي: أنشودة العا ا عاصر"، دار النهضة العربية، القاهرة 1998، ص 149.

(17) يحة فوزي، "الأسباب السياسية و الاقتصادية وراء مس ة الاندماج الاقتصادي العر "، ا ركز ا صري للدراسات الاقتصادية، القاهرة 2002، ص 09.

(18) S.L. Bair, Op Cit, p:08.

استراتيجيات ا ؤسسات ا الية ويل ا شاريع البيئية من أجل قيق التنمية ا ستدامة
- دراسة حالة ا زائر-

أ. فروحات حدة - جامعة ورقلة

ملخص : اول هذا ا قال إبراز دور ا ؤسسات ا الية ويل ا شاريع البيئية بغية قيق التنمية ا ستدامة، وذلك بإلقاء الضوء على استرا يات بعـض ا ؤسسات ا الية الدولية ويلها ذه ا شاريع وهو ما يعرف بـ : " التمويل الأخضر"، بالتعرف على حقيقة وأبعاد هذه الإسـتراتيجية لكـي كـن للمؤسسات ا صرفية الوطنية الاستفادة منها، وذلك من خلال التعرض لبعض ا فاهيم العامة حول ا شاريع البيئية والتنميـة ا سـتدامة(أولا) ديـد استراتيجيات التمويل البيئي(ثانيا) ليتم الأخ إسقاط ذلك على ا ستوى الوط ، من خلال التطرق لواقع التمويل البيئي ا زائر.

الكلمات ا فتاح : التمويل البيئي، استراتيجيات التمويل، التنمية ا ستدامة، اية البيئة، الاستثمار الأخضر.

هيد : تشكل ا شاريع البيئية مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي ؛ كو ا تؤدي دورا هاما ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الا اه السائد اليوم بـ دول العا سواء ا تقدمة منها أو النامية هو سـ مناخ الاستثمار الأخضر، والدفع ا اه تشجيع ا شاريع الاستثمارية البيئية والعمل على إ اد يع الأطر وا تطلبات لنجاحها و ويلها، و ا أن التمويل ثل عصب وشريان ا ياة الاقتصادية،لذا فان كل مشروع تاج من أجل سريان نشاطه إ هذا العنصر ا ام، وهو ما جعله يظهر كأحد أبرز القضايا ا امة ال تشغل اهتمام ا كومات وكذا أصحاب ا شاريع وا ؤسسات، وبشكل خاص التمويل البيئي، وذلك راجع إ ارتفاع وضخامة تكاليف ا شاريع البيئية، حيث د مثلا: أن طة واحدة لتنقية ا ياه ا ستعملة تكلف ما يقارب ميزانية بعض الدول الفق ة، ناهيك عن تكاليف التكنولوجيات النظيفة وخاصة بالنسبة للدول النامية ا ستوردة ذه التكنولوجيات، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يلقى اهتماما كب ا على الصعيد الدو خصوصا ظل الاهتمامات الدولية الراهنة بشؤون البيئة وبقضايا ويل ا شاريع البيئية (الاستثمارات ا ضراء)، حيث أضافت ا ؤسسات ا الية الدولية شرطا أساسيا جديدا للمشاريع من أجل ويلها وا تمثل مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاجها نتجات صديقة و/ أو بة للبيئة.وتعد ا زائر واحدة من بـ الدول ا هتمة بالبيئة وا يط، لذا فقد اهتمت با وانب ا الية لسياستها ا مائية للبيئة وذلك من خلال اعتماد نظام ويل وتكريس صرح مؤسسا له تص بتمويل ا شاريع البيئية،و اول هذا ا قال الإجابة عن الإشكالية التالية : **ما مدى مسا ة ا ؤسسات ا الية ويل ا شاريع البيئية ا زائر من أجل قيق تنمية مستدامة ؟** وذلك من خلال اور البحث الآتية :

1. **ا ور الأول :** مفاهيم عامة حول ا شاريع البيئية والتنمية ا ستدامة؛
2. **ا ور الثا :** استراتيجيات وسياسات التمويل البيئي؛
3. **ا ور الثالث :** واقع التمويل البيئي ا زائر؛

1- مفاهيم عامة حول ا شاريع البيئية والتنمية ا ستدامة : -

ثل ا شاريع البيئية أهم أنواع الاستثمارات ا ضراء، الأمر الذي جعلها تكتسي أ ية بالغة على الصعيدين ا لي والدو ، وضـمن هذا العنصر سنحاول التعرف على مفهوم هذا النوع من ا شاريع، وكذا علاقته بتحقيق التنمية ا ستدامة.

1-1. **مفهوم ا شاريع البيئية :** إن بروز مفهوم التنمية ا ستدامة مؤ ر ريودي جان و بالا ازيل عام 1992 أعطـى صـورة جديدة للتنمية والابتعاد عن الطرق التقليدية ا عهودة للتنمية، أصبحت التنمية تبـ على فكرة يئة ا تطلبات الأساسـية وا شـروعة للجيل ا اضر دون أن يكون هناك إخلال با يط ا يوي، على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلبا م، و لت الاستدامة كل ماله علاقة بالتنمية كا نتجات وتقنيات أخرى كا اسبة بالإضافة إ ا شاريع بظهور مفهوم ا شروع ا ستدام بيئيا، والذي يعرف على أنـه :

«ا شروع الذي يهدف إ اية البيئة، من خلال التركيز على النظم الايكولوجية والاجتماعية ال يعتمد عليها للحصـول علـى موارده»[1].

كما تعرف ا شاريع البيئية على أ ا : «تلك الاستثمارات الإنتاجية أو ا دمية ا رتبطة بالبيئة وال ـدف إ تـوف منتجـات نظيفة(ا نتجات ا ضراء)ال لا تضر ا،كما تشمل ا شاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب مواردها، أو تلك الاستثمارات ال دف إ التخلص من ملوثا ا أو معا ة مشاكل نضو ا، سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل ا ـ ل أو بالبيئة ا هنية أو البيئة ا ارجية إ الا»[2]. و كن يز هذه ا شاريع عن الاستثمارات الأخرى بأ ا تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها. ويعرفها البعض الآخر على أ ا : «تلك ا شاريع ال تساهم التنمية الاقتصادية با وازاة مع ا فاظ على البيئة والعمل مـع ا ستخدم وا تمع بشكل عام دف س جودة ا ياة ميع الأطراف»[3].

وهكذا د أن هذه ا شاريع دف أساسا ماية البيئة، هذه الأخ ة ال ترمي إ موازنة الفوائد ال تعود علـى ا تمـع مـن الأنشطة الاقتصادية ا رتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار النا ة عن التلوث، أو ما يعرف ساواة ا نفعة ا دية بالتكلفة ا دية للتلوث البيئي القاموس الاقتصادي[4].و كن تصنيف ا شاريع البيئية إ موعات التالية :

- مشاريع كوارث أو طوارئ : وتقام من أجل التخلص من مشاكل بيئية طارئة أو غ منتشرة ا تمع كله.
- استثمارات لتنظيف البيئة ا هنية وا لية ا ارجية : مثل إنتاج مرشحات وأجهزة تنقية ا واء الداخلي من ا لوثات الغازية و الغبارية وغ ها.
- استثمارات بيئية أمنية : مثل إنشاء حواجز قوية ا ة الفيضانات وللوقاية من مشاكل تآكل الشواطئ ولإقامة مشـاريع لإزالـة الألغام...ا .
- تشييد وبناء بيئي : ويتم التركيز فيه على استقطاب أك قدر كن من ا نافع الطبيعية ا انية (مثل ضوء الشمس وا واء الطبيعـي، و نب أك قدر كن من التلوث البيئي داخل الأبنية ا شيدة (مثل استخدام عوازل الصوت).
- مشروعات ا دن ا ديدة : وهي أيضا ذات أ ية بالغة لأ ا دف إ إقامة تمعات واصفات بيئية صحية.
- استثمارات ا خلفات والنفايات : وتعت هذه ا شاريع من أهم وأفضل الاستثمارات البيئية من منظور العائد والتكلفة.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك أسباب عل من ا شروع أكثر استدامة وهي كالتا :

أ.دخول عملاء وتوف أسواق جديدة وذلك من خلال التحسينات البيئية والفوائد الاقتصادية.

ب. تقليل ا خاطر من خلال الاندماج والتداخل مع ا هات ا هتمة با ؤسسة.

ت.بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية.

ث. تطوير رأس ا ال البشري من خلال الإدارة ا يدة للموارد البشرية.

ولقد قام البنك الدو بتصنيف ا شاريع البيئية إ عدة فئات وال هي كـالآ [5] : **الفئـة أ** **(Category-A)** **:** تشـمل ا شروعات ذات التأث ا باشر على البيئة وعلى نطاق واسع مثل مشروعات السدود وخزانات ا ياه وتعديل مسار الأ ار و طـات الطاقة النووية و ا وانئ الضخمة و ا طوط الدولية لنقل الطاقة الكهربائية...إ . **الفئة ب** **(Category-B)** **:** تشـمل ا شـروعات التنموية ا ؤثرة على البيئة وا تمع، مثل إنشاء طات الطاقة و طات معا ة الصرف الصحي الكب ة ومد الطرق ا وريـة و إقامـة ا تمعات ا ديدة وا دن الصناعية و نقل ا ياه العذبة لاستصلاح الصحاري و التنمية السياحية و الصناعية ميع أشكا ا وأحجامها. **الفئةج** **(Category-C):** تشمل مشروعات الدولة ا ؤثرة على ا تمع،ومن تؤثر على البيئة مثل مشروعات التعليم و تنظيم الأسرة وغ ها، ماعدا ا دمات (مياه / كهرباء / صرف صحي) فإ ا تندرج ت الفئة ب الفئة د (Category-D) : تشمل ا شـروعات الصغ ة و ا دودة غ ا ؤثرة على البيئة، مثل مصايد الأ اك و تشجر الأحزمة ا ضراء حول ا دن وا ميات الطبيعية و ا ت هات

العامة .... إ . كما أن هناك مبادئ للأداء ا ستدام ال كن اعتبارها طرق وأساليب لتكوين مشروع مستدام و مسؤول بيئيا وهي كما يلي :

-.الشفافية : أي الإفصاح التقارير والقوائم ا الية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

-الأفراد **:** أي معاملة ا وظف والأفراد بإحترام.

-سلسلة التوريد **:** التأكد من إحترام أفراد سلسلة التوريد وا شارك ا شروع للمعاي وا بادئ ا اصة با شروع.

- الإبتكار **:** عن طريق الاستثمار تطوير ا نتجات وا دمات ال تستخدم ا وارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على ا دى الطويل.

- الإستراتيجية : حيث ينبغي أن يكون هناك تكامل ب الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل داخل إستراتيجية ا شروع.

هذه مبادئ عل من ا شروع مسؤول ومستدام بيئيا، يأخذ بعـ الاعتبار الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إ ا انب البيئي، وهذه هي أبعاد التنمية ا ستدامة ال يسعى إليها ا ميع.

2-1. مفهوم التنمية ا ستدامة : منذ أن تبلور مفهوم التنمية ا ستدامة منتصف الثمانينات من القرن العشرين ت العديد مـ ن ا اولات لتقد تعريف دقيق ا، إذ عرفتها اللجنة العا ية للبيئة والتنمية ا ستدامة عام 1978على أ ا : «التنمية ال تفي حاجـات ا يل ا ا دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجا ا»[6]، وقد عرفتها اللجنة العا ية ا عنية بالبيئة والتنميـة (نـة برونتلاند) على أ ا : «التنمية ال تل حاجات ا يل ا اضر دون تعرض للخطر احتياجات أجيال ا ستقبل»[7]. و 1987عرفتـها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية ا ستدامة على أ ا : «تنمية تل احتياجات الأجيال ا الية بدون ا ساس بقدرات الأجيال ا ستقبلة لتلبية احتياجا م»[8]. وقد اكتسب تعريف هيئة (براند تلاند) للتنمية ا ستدامة شهرة دولية الوسط الاقتصادي منذ بداية ظهور ا فهـوم، حيث ظهرت تقرير تلك ا يئة ا عروف بعنوان "مستقبلنا ا شترك" عام 1987وهو : «أ ا عمليـة التأكـد أن قـدراتنا لتلبيـة احتياجاتنا ا اضر لا تؤثر سلبيا قدرات أجيال واحتياجا م»[9].

ولقد نشأ مفهوم التنمية ا ستدامة عن النقص ا لحوظ للنمو والتنمية ال توفر ذلك الأساس الكا الذي يستند إليه إصدار الأحكام من تكاليف ومنافع تلف السياسات، كما أن التدهور الوضع البيئي على ا ستوى العا ي، أدى إ ضرورة دمج البعـد البيئي التنمية والتخطيط الإ ائي، وعلى اثر ذلك عقدت الكث من الندوات وا ؤ رات حول البيئة والتنمية، من أ ها :

- ا ؤ ر البيئي ا وسع الذي عقدته هيئة الأمم ا تحدة سنة 1972 مدينة استوكهلم، شارك فيه 113دولة، بعـدها مـؤ ر ريودي جان و ال ازيل جوان 1992والذي نتجت عنه "قمة الأرض" قترحات عديدة أدرجت أعمال أجنـدة القـرن الواحد والعشرون.

أما عن التسلسل التار ي ل وز فكرة التنمية ا ستدامة فكان كالآ :

1968 : إنشاء **نادي روما** الذي ع عدد كب من رجال الأعمال من تلف الدول، دعا هذا النادي إ ضرورة إجـراء أ ـاث ص الات التطور العلمي لتحديد حدود النمو الدول ا تقدمة.

1972 : نادي روما ينشر تقريرا مفصلا حول تطور ا تمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال ا واد الاقتصادية وينشر توقعات سـنة 2100 ولعل من أهم نتائجه هو أن مسار النمو الاقتصادي العا سوف دث خللا خلال القرن الواحد والعشـرون بسـبب التلوث وتعرية التربة ونضوب ا وارد والطاقة...ا ، و نفس السنة انعقاد قمة الأمم ا تحدة حول البيئة البشرية استوكهو ، فيه الدعوة إ ضرورة الربط ب البيئة وا شاكل الاقتصادية وكذا ضرورة يئة ا نوب.

1987 : بلورة تعريف دقيق حول التنمية ا ستدامة.

1992 : على غرار الكوارث الصناعية ال حدثت العا (تشرنو مثلا) وانتباه اعة ا ضر إ ضرورة الاهتمام بالبيئة فعقدت قمة الأرض ال ازيل ريو دي جان و باا ازيل، حضرها أكثر من 100 رئيس دولة و30 ألف مشارك من كل أ اء العا .
2002 : اجتماع أكثر من 100رئيس دولة وعشرات الآلاف من ا تخصص جوهانزبورغ والتوقيع على ا عاهدة ال تض من وسائل ا افظة على ا وارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

2- إستراتيجيات وسياسات التمويل البيئي :-

ثل سياسة التمويل البيئي أحد أهم الوسائل الفعالة صياغة ووضع الإسترا يات القومية الرامية إ التعبئة وتوجيه ا وارد ا الية من خلال قنوات الأنشطة التنموية ا طلوبة و الاستثمار الأخضر، وضمن هذا العنصر سنحاول التعرف على مفهوم سياسة التمويل البيئي وكذا أهم مصادره.

1-2 .مفهوم سياسة التمويل البيئي : إن سياسة التمويل البيئي تع : "الإطار ا نهجي لتحقيق الت وازن الإس تراتيجي ا توس ط والطويل الأجل ب الأهداف البيئية و ا دمية القطاعات البيئية ال تاج إ استثمارات مشروعات البنية التحتية الكب ة وب التمويل ا تاح ا ستقبل ذه القطاعات"[10].
وقد صيغ مفهوم سياسة التمويل البيئي عا ة بعض ا شاكل حيث يتم إعداد إستراتيجية التمويل على أساس ليل احتياجات التمويل ا تعلقة بالأهداف البيئية الواردة برنامج القطاع و مقارنة هذه الاحتياجات وارد التمويل ا تاحة.

2-2 م صادر التموي ل البيئ ي للمشاريع :

1-2-2 مصادر التمويل ا لي للمشاريع البيئية : ويقصد صادر التمويل ا لي للمشاريع البيئية تلك التشكيلة ال تتضمن موعة من ا صادر ال حصلت منها الاقتصاديات الوطنية على أموا ا دف استخدامها لأغراض التنمية ا ستدامة و اية البيئة، و كن تقسيمها إ ا موعات التالية :

I. **التمويل با ستفيدين من ا دمة :** ويتم ذلك من خلال دفع الرسوم مقابل ا صول على ا دمة أو قيام ا ستفيدين من ا دمة بالتمويل الذا ، حيث تعد الرسوم واحدة من موارد التمويل لضمان استمرار خدمة إدارة لفات معينة مثل ع ا خلفات وإدار ا، ويقصد بالتمويل الذا للمستفيدين من ا دمة قيام ا هات ا نتجة للمخلفات(مثل الشركات الصناعية الك ى) بالاستثمار شراء وإدارة نظم إعادة التدوير منشآت ا عا ة ا اصة م...ا . كما أن الإطار القانو وا ؤسسا الذي كم نظم دفع رسوم ا ستفيدين الدولة يلعب دورا هاما ديد مستوى التمويل ا تاح و من دد الأهداف التمويلية ال كن قيقها، وهناك أمثلة للمناهج ا ختلفة ال تنتهجها بعض الدول صيل رسوم ثابتة من ا ستفيدين من خدمة معينة بينما دد رسوم نفس ا دمة دول أخرى وفقا دى الاستفادة من ا دمة.

II. **ا يزانية العامة :** كن أن يتوفر التمويل من ا يزانية العامة على مستويات حكومية تلفة مثل ا ستوى ا كومي، أو الإقليمي، أو على مستوى البلديات وفقا لكل دولة وتتيح ا يزانية العامة ثلاثة أنواع من التمويل تتمثل [11]:

- ويل تكاليف التشغيل لإدارة النظام الإداري (الوزارات.... ا) .
- دعم تشغيل وصيانة نظم ا دمات ا تاحة للجمهور.
- ويل الاستثمار الذي عادة ما يتوفر أطر الإجراءات ا اصة بتخطيط الاستثمار العام و يندرج خطط الاستثمار العام أو أية خطط اثلة. وعادة ما تتوفر عملية التمويل شكل منح من ا يزانية العامة السنوية، و بذلك يكون دافعو الضرائب هم ا ورد ا قيقي ذا النوع من التمويل، و ا كانت الأموال ا تاحة ا يزانية العامة دودة بشكل عام الدول النامية وال ر بفترة إنتقالية، لذا تتنافس الإهتمامات البيئية مع ا وضوعات ذات الإهتمامات الأخرى مثل الرعاية الصحية و توف ا ياه و البنية التحتية ...ا .

III. **صناديق اية البيئة :** قامت بعض الدول بإنشاء صناديق ماية البيئة و تعد هذه الصناديق موارد ويل عام خارج إطار ا يزانية العامة، واا توفر التمويل بشكل أساسي شكل منح أو قروض وتعتـ صناديق اية البيئة مورد التمويل العام الوحيد الذي يعتمد على إجراءات تقد الطلبات الر ية ا نفصلة لكل مشروع على حدى وعادة ما يتم توفـ التمويل على أساس أولويات عامة ددة وعلى أساس مستوى جودة طلب التمويل.

IV. **البنوك و مؤسسات الإقراض ا لية :** كن أن تقوم هذه ا وارد التمويلية بالاستثمار مشروعات البنية التحتية وفقا للجدوى ا الية للمشروع ا عروض لذلك ب أن تكون الرسوم ا صلة من ا ستفيدين من خدمة ا شروع - إذا ما أضيفت إ الدعم من ا يزانية العامة إن توفر- كافية لضمان عائد ما معقول على الاستثمار، وقد تكون رؤوس أموال القروض قليلة أو مكلفة نسبيا نتيجة لضعف ائتمانية دولة معينة لأن البنوك ا لية عادة ما صل على جزء من رأس ما ا من أسواق رؤوس الأموال العا ية، لذا قد صل على رؤوس الأموال هذه عدلات فائدة مرتفعة و لكن هناك بنوك لديها إمكانية أفضل ا صول على شروط ائتمانية من بنوك التنمية الدولية.

2-2.2مصادر التمويل الدو للمشاريع البيئية : كن تقسيم موارد التمويل الدو إ ا موعات الأساسية وفقا وارد رؤوس الأموال ا ختلفة وأنواع التمويل ا تعددة ا تاحة :

I. **بنوك التنمية الدولية :** تعمل بنوك التنمية من حيث ا بدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية فهي صل على رؤوس أموا ا من أسواق رؤوس الأموال العا ية، و لكن تقوم عدد من الدول بإنشائها وا سا ة رأس ما ا و هذا هو الاختلاف الوحيد و كن هذه ا الة أن صل هذه البنوك على رؤوس أموال دولية بشروط ميسرة وبذلك تقدم نفس هذه الشروط للدول اا لا تتمتع با لاءة (القدرة على الاقتراض)، و اا لا كن هذه الدول عادة أن تقترض رؤوس أموال بنفس هذه الشروط، وإذا ما مقارنتها بالبنوك التجارية فان بنوك التنمية تتطلب إجراءات أكـ للحصول على ا وافقة على القرض، ا يترتب علية ارتفاع تكاليف ا عاملات ا الية على قروضها عن تكاليف ا عاملات ا الية ا اصة بالقروض التجارية. وتتوقف إمكانية ا صول على هذا النوع من التمويل إ درجة كبـ ة على القدرة على خلق خطة قومية للموضوع ا طروح، ومن أهم بنوك التنمية الدولية نذكر ما يلي :

أ - البنك الدو للإنشاء والتعم (IBRD) : يعتـ البنك الدو للإنشاء والتعم أقدم ا ؤسسات موعة البنك الدو وأكـ ها إنشاؤها سنة 1945، وهو بنك لكه حكومات 183 بلدا ، كما أنه لا يقدم القروض إلا للمقترضـ ا تمتعـ بالأهلية الائتمانية، ولا يقدم ا ساعدة إلا للمشروعات اا تمل أن قق عائدا حقيقيا[12]. ويعتـ البنك الدو أول مؤسسة متعددة الأطراف من نوعه تضع سياسة ائية للبيئة، حيث كان ذلك منذ عام1970، ولقد أحرز البنك تقدما كبـ ا خلال عام1989 إدخال الاعتبارات البيئية ضمن ا سار الرئيسي لسياساته العامة وعملياته حـ أصبحت الاهتمامات البيئية ة غالبة عمليات البنك، و أنشطة تقييم البحوث والسياسات، و التدريب والأنشطة الإعلامية، وذلك من خلال زيادة توفر ا علومات البيئية عن مشروعات البنك وبرا ه، وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك ال البيئة إعداد تقارير عن قضايا البيئة كل دولة من الدول اا تقترض من البنك، ولقد التزم البنك الدو بالأهداف الإ ائية للألفية واا وافقت عليها 189 دولة قمة الألفية اا عقد ا الأمم ا تحدة عام 2002، و ثل الاستدامة البيئية هدف رئيسي من ضمن الأهداف الأساسية السبعة ذه القمة، و عام 2001 اعتمد البنك الدو الإستراتيجية البيئية لتوجيه أعمال البنك ا الات البيئية، و دد الإستراتيجية ثلاثة أهداف عامة ألا وهي :

-رفع مستوى ا عيشة.
- سـ نوعية النمو.
- اية ا وارد البيئية الإقليمية والعا ية ا شتركة.

ب.البنك ا ركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي : أنشئ هذا البنك دف تشجيع التكامل و التنمية الاقتصادية والاجتماعية ا توازنة منطقة دول أمريكا الوسطى، و قيقا ذه الغاية يقوم البنك ساندة برامج القطاع العام وا اص وا شروعات اا توفر

فرص العمل والإنتاج وتسهم في تحسين الإنتاجية والتنافسية، كما يسعى البنك إلى رفع مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة، ومنذ تأسيسه في شهر مارس من عام 1999 اعتمد البنك 1763 قرضا بإجمالي مبلغ 384 52مليون دولارا أمريكيا وقام بصرف 85 بالمائة منها[13].

ويؤكد البنك على ثلاث اتجاهات يركز عليها عند تناول موضوع التنمية المستدامة وهي :

- **المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة :** و يقدم البنك إعتمادات ومساعدات فنية من خلال البنوك أو شركات التمويل أو المنظمات الغير حكومية.

- **البيئة :** حيث يقوم البنك بتمويل المشروعات البيئية وذلك بتوجيه موارد من صندوق مخصص لهذا الغرض، من خلال تمويل المشروعات التي تتعلق بإدارة الماء والحد من هدره و حمايته والحفاظ على الطاقة وتطوير مصادر توليد الطاقة والتغير المناخي والتنوع الطبيعي والتعليم البيئي و التشريع البيئي و غيرها من الموضوعات المتصلة بالتنمية المستدامة.

- **التنمية الاجتماعية :** يقوم البنك بتوجيه الموارد للبرامج التي تستهدف الحد من الفقر ونشر التعليم والرعاية الصحية و تحقيق التنمية الريفية المتكاملة و مشروعات الإسكان إلى جانب مشروعات تمويل البلديات.

ت -بنك الاستثمار الأوروبي : يمثل هذا البنك مؤسسة التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي ويقدم القروض لدول الاتحاد الأوروبي بهدف تمويل مشروعات رأس المال التي تتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي ، أما خارج الاتحاد الأوروبي يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بتنفيذ البنود المالية لاتفاقيات أبرمت بموجب سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية و التعاون، ويوجه بنك الاستثمار الأوروبي أنشطة إقراضه لخمس أولويات عمل تشمل حماية البيئة و تحسين مستوى نوعية الحياة، و يعمد البنك إلى تقديم ما بين ثلث إلى ربع القروض المستقلة للمشروعات التي تحمي البيئة وتعمل على تحسينها داخل إطار دول الاتحاد الأوروبي وتطبق نسبة مماثلة على الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي ، وتتلخص الأهداف البيئية لبنك الاستثمار الأوروبي فيما يلي :

- الحفاظ على البيئة و حمايتها والرفع من جودتها.
- العمل على حماية صحة الإنسان.
- ضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
- تشجيع تطبيق إجراءات على المستوى الدولي للتعامل مع المشكلات البيئية الإقليمية أو العالمية. وفي عام 2001 وصلت نسبة إقراض بنك الاستثمار الأوروبي للمشروعات التي تسعى للحفاظ على البيئة و تحسين نوعية الحياة داخل وخارج الاتحاد إلى 9 مليار يورو، وقد قدر تمويل مشروعات المخلفات الصلبة والخطرة بحوالي 561.7 مليون يورو قدمت معظمها لمشروعات داخل الاتحاد الأوروبي[14]، بهدف حماية البيئة و تحسين نوعية الحياة بهذه الدول، إضافة إلى ذلك خصص بنك الاستثمار الأوروبي حوالي 580 مليون يورو لتمويل مشروعات البيئة في دول الشراكة الأوروبية المتوسطية، ويشارك بنك الاستثمار الأوروبي في برنامج المساعدة الفنية البيئية لدول البحر المتوسطMETAP.

ث- البنك الآسيوي للتنمية : يعد البنك الآسيوي للتنمية مؤسسة إقراض للدول النامية في منطقة آسيا، تتضمن الأهداف العامة للبنك الآسيوي للتنمية الحد من الفقر والتركيز على تشجيع الأنشطة التي تساعد الفقراء و تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وتطبيق نظم الحكومة السليمة، وتقر إستراتيجية البنك للحد من الفقر أن عنصر الاستدامة البيئية هي من أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء بل ولكافة المجهودات الخاصة بالحد من الفقر، كما أن عنصر التنمية المستدامة للبيئة أصبح من أحد الموضوعات الهامة التي تعتبر قاسما مشتركا يتكرر في الإطار الإستراتيجي طويل الأجل للبنك للأعوام ما بين 2001-2015 حيث يتبنى البنك سياسة بيئية منصوص عليها في ورقة السياسات التي صدرت في عام 2002 وتنبثق هذه السياسة البيئية من إستراتيجية البنك للحد من الفقر والإطار الاستراتيجي طويل الأجل للبنك، وقد وصل إجمالي القروض التي تمت الموافقة عليها في عام 2002 إلى 5.6 مليار دولارا أمريكيا ولقد خصص البنك 4.5 بالمائة منها أو ما يساوي 250 مليون دولارا أمريكيا لمشروعات حماية البيئة. أما في خطة 2003 وصلت حصة مشروعات حماية البيئة إلى 8 بالمائة من إجمالي ميزانية الإقراض[15]. كما أن البنك

الآسيوي للتنمية عضو مرفق البيئة العا ية وتتيح السياسة ال تبناها ا رفق عام 1999 بشأن فتح الات أوسع للبنوك الإقليمية للتنمية للبنك أن يدمج موارده ا خصصة للتنمية ا ستدامة على مستوى الدولة مع موارد مرفق البيئة العا ية ا خصصة للمنح وال تستهدف التعامل مع القضايا البيئية العا ية.

II. **الصناديق الدولية للتنمية :** تضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الإقراض ال تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة أو بسعر فائدة منخفض ،وتقوم عدد من الدول بإنشاء صناديق التنمية وتصبح أعضاء هذه الصناديق و تقدم ا ا نح و الت عات ال تعد ا ورد الأساسي لرأس ما ا وغالبا ما تقوم بنوك التنمية بإدارة هذه الصناديق أو تكون ا علاقة وثيقة ا. وتضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات مثل : عية التنمية الدولية صندوق البيئة العا ي.

أ. عية التنمية الدولية : تعت عية التنمية الدولية ا نفذ الذي يقدم من خلاله البنك الدو القروض الامتيازية حيث نح القروض طويلة الأجل بسعر فائدة معدوم لأفقر الدول النامية و ثل ا نح و الإعتمادات ال تقدمها عية التنمية الدولية ربع ا ساعدات ا الية ال نحها البنك الدو ، وتقوم عية التنمية الدولية ا توسط بإقراض ما ب 6 و7 مليار دولار سنويا لتمويل تلف أنواع مشروعات التنمية خاصة تلك ال تركز على الاحتياجات الأساسية للشعوب من خدمات صحية أساسية، مياه نظيفة، صرف صحي و تعليم ابتدائي، و عام 2002 وصلت نسبة مشروعات التنمية ا ضرية والبيئية و إدارة ا وارد الطبيعية ال وافقت على ويلها عية التنمية الدولية إ 10 ا ائة من إ ا قيمة القروض ا قدمة أو ما يساوي 0.83 مليار دولارا أمريكيا[16]،وقد التزم كلا من البنك الدو و عية التنمية الدولية التابعة له بالأهداف الإ ائية الألفية وال وافقت عليها 189 دولة قمة الألفية ال عقد ا الأمم ا تحدة و كان ضمان استدامة البيئة ضمن الأهداف السبع ال أقر ا القمة و ال وافقت عليها ا معية.

ب - صندوق البيئة العا ي(FEM) : إنشاء هذا الصندوق سنة1990ويعت صندوق البيئة العا ي أحد أهم ا ركات الأساسية ا خصصة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية وا تعددة الأطراف للبيئة و ويل الأعمال ال تتصدى لأربع ديدات حرجة للبيئة العا ية وا تمثلة مايلي[17]AME:

- التنوع البيولوجي.
- تقليل ا خاطر ا رتبطة بتغ ات ا ناخ .
- مكافحة تلوث ا ياه وتدهور التربة.
- إلغاء ا لوثات العضوية الثابتة.

III. **ا هات ا تعددة الأطراف ا قدمة للمنح :** تتضمن هذه ا هات منظمات الأمم ا تحدة ال تقدم ا نح، و كن ذكر أهم هذه ا نظمات ال تقدم الدعم للأعمال ا رتبطة ماية البيئة وإدارة ا خلفات كما يلي :

أ. الإ اد الأورو : ويشمل ما يلي[18] :

- برنامج مساعدة ا تمع للتعم والتنمية والاستقرار.
- أداة تنفيذ السياسات ا يكلية الفترة ما قبل الانضمام للا اد الأورو (ICPA) .
- برنامج ميدا MEDA.

ب.منظمة الأمم ا تحدة(ONU) :ويشمل ما يلي :

- ال نامج الإ ائي التابع للأمم ا تحدة.
- برنامج الأمم ا تحدة للبيئة.

IV. **ا نظمات ا كومية الدولية :** صل ا نظمات ا كومية الدولية على أموال من رسوم العضوية وإسهامات الأشخاص والعطايا والوصايا والت عات من الشركات وا كومة ووكالات ا عونة، وتعتمد ا معيات ا كومية بدرجة كب ة على موارد التمويل سالفة الذكر و يكون حوز ا كمية قليلة من الأموال كن أن تطلق عليها أموا ا ا اصة، ومع ذلك فيمكن أن تلعب دورا

هاما تقد الدعم للمنظمات ا كومية الوطنية وخصوصا فيما ص ا شروعات ال تركز على اية البيئة ونشر الوعي والتعليم البيئي، بالإضافة إ الأعمال دودة النطاق ا اصة با تمعات ا لية.

3- واقع التمويل البيئي ا زائر:-

عملت ا زائر على توف مصادر ويل تلفة ترمي إ اية البيئة كن تقسيمها إ قسم رئيسي ا :

3-1.مصادر التمويل ا لي للمشاريع البيئية : تقسيم مصادر ويل ا شاريع البيئية ا زائر إ ستة مصادر ويل، تسمح بإعداد نظام ويل مطابق بدأ ا لوث الدافع القائل : "من يلوث يدفع"، ولقد كانت ا صيلة ا الية للهيئة ا كلفة بالبيئة، تتوزع اية سنة 1996 على النحو التا :

- ميزانية التسي 128مليون دينار.
- ميزانية التجهيز119مليون دينار عدل استهلاك قدره 20 ا ائة.

كما شرعت ا كومة إ از خطة عمل برنامج الإنعاش الاقتصادي الفترة الثلاثية 2001-2004، يرمي طط الأعمال هذا إ تنفيذ أعمال جوهرية لوضع أسس ديناميكية إيكولوجية من جهة وتعزيز برنامج ا كومة بدعم الإنعاش الاقتصادي وتبلغ الكلفة التقديرية للأعمال ملها قرابة 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات (حوا 320 مليون دولار السنة)، وهذا ا بلغ يشمل 50 مليون دولار أمريكي ال الاستثمارات، ويناسب سنويا ما مقداره 0.69 ا ائة من إ ا الناتج ا لي لسنة 1998 مع عدم احتساب بعض الأعمال والنفقات ا ؤسساتية ا ارية، لذلك فان اية البيئة بلادنا تل مكانة هامة شبكة الاستثمارات من ميزانية الدولة، هذه الاستثمارات ال دها س الات بيئية متنوعة نذكر منها :

- شبكات ا ياه : 09 مليار دج.
- اية ا ناطق السهبية والأحواض : 8,2 مليار دج.
- معا ة النفايات : 5,5 مليار دج.
- مكافحة التلوث :03 مليارDج.
- يئة الإقليم : 1,7 مليار دج.
- التنوع البيولوجي : 1,2 مليار دج.

وتبعا سار الإصلاح ا بائي الأخضر الذي اعتمدته ا زائر، فقد إقرار موعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد ختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث ا واء وا اء، مع الإشارة إ أنه إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون ا الية لسنة 1992، حيث فرض الرسم ا تعلق بالنشاطات ا لوثة أو ا طرة(TAPD)، إلا أن سيد ا باية البيئية كأداة اقتصادية يتم إلا من خلال السنوات القليلة ا اضية، حيث استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوان ا الية للسنوات2000،2002،2003 وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم[19]:

أ.**الرسوم ا اصة بالنفايات الصلبة** وتتمثل :

- رسم إخلاء النفايات العائلية (TEOM) : وتتراوح قيمة الرسم ا اص بالنفايات ا لية بـ 640دج و 000 1دج/سنويا /للعائلة.

- رسم فيزي على عدم زين النفايات ا تعلقة بالنشاطات الطبية : ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون ا الية لسنة2002بـ : 000 24دج /طن.

- الرسم التحفيزي على عدم زين النفايات الصناعية ا اصة : ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون ا الية لسنة 2002 بـ : 500 10دج/طن، و نح ا ستغل مهلة تقدر بـ ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إقرار الرسم لإ از التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات.

- الرسم على الأكياس البلاستيكية : إدخال هذا الرسم وجب قانون ا الية لسنة 2004، ويشتمل وعاؤه يع الأكياس البلاستيكية سواء ا نتجة ليا أو ا ستوردة، ويقدر مبلغ الرسم بـ : 10.5 دج/كغ، ويوجه ناتج الرسم إ الصندوق الوط للبيئة ومكافحة التلوث.

ب.الرسم ا تعلق بالنشاطات ا لموثة وا طرة على البيئة (TAPD) : و ضع ذا الرسم ا ؤسسات ا صنفة ال ينجم عن نشاطها الاستغلا أخطار ومساوئ قد تكون ا أثار سلبية على الصحة العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، اية الطبيعة والبيئة، ا افظة على الآثار وا عا وكذلك ا ناطق السياحية، وقد إعادة تقدير قيمة مبلغ هذا الرسم ضمن قانون ا الية لسنة2000، حيث قدر بـ : 9000دج بالنسبة للمنشآت ا صنفة ضمن الأنشطة ا اضعة للتصريح و000 20دج بالنسبة للمنشآت ا صنفة ضمن الأنشطة ا اضعة لرخصة رئيس ا لس الشع البلدي و000 120دج بالنسبة للمنشآت ا صنفة ضمن الأنشطة ا اضعة لرخصة وزارة يئة الإقليم والبيئة.

ت.الرسم ا اص بالانبعاثات السائلة الصناعية : إدخال هذا الرسم وجب قانون ا الية لسنة 2003، حيث إنشاء الرسم التكميلي على ا ياه ا ستعملة الصناعية و سب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث ا وي و صيص نسبة 30 ا ائة من مبلغ هذا الرسم لصا البلديات.

ث- اتاوة ا افظة على جودة ا ياه : جاء ا قانون ا الية لسنة 1993، وهي إتاوة ساب الصندوق الوط للتسي ا تكامل للموارد ا ائية و صل لدى مؤسسات إنتاج ا ياه وتوزيعها (بلدية، ولائية وجهوية) وبصفة عامة لدى ا ؤسسات العامة وا اصة ال لك وتستغل آبار أو تنقيبات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة ا ؤسسات ا ذكورة برامج اية جودة ا ياه وا فاظ عليها، ولتحصيلها ديد ا عدلات التالية :

- 4 ا ائة من مبلغ فاتورة ا ياه الصا ة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الشمال.
- 2 ا ائة من مبلغ فاتورة ا ياه الصا ة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات ا نوب الآتية : ورقلة، الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، اليزي، تامنغاست، ادرار وبسكرة.

كما اهتمت ا كومة ا زائرية إطار ويل ا شاريع البيئية بإنشاء ا ؤسسات والصناديق التالية :

أ.صندوق البيئة ومكافحة التلوث (FEDEP) : انشاء هذا الصندوق من أجل مساعدة ا ؤسسات على سيد مشاريعها الرامية إ خفض التلوث والأضرار مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على س أدائها البيئي والاقتصادي ، وقد إنشاء صندوق البيئة ومكافحة التلوث ضمن قانون ا الية التكميلي لسنة 2001، ويتم ويله من ا صادر الآتية :

- الرسم على النشاطات ا لموثة أو ا ط ة بنسبة 75 ا ائة.
- الرسم للحث على تفريغ الفضلات ا تعلقة بالصحة بنسبة 75 ا ائة.
- الرسم الإضا على التلوث ا وائي من أصل صناعي على الكميات ا نبعثة وال تتجاوز القيمة القصوى 75 ا ائة من الرسم.
- الرسم على البـ ين ا متاز والعادي والرصاص 50 ا ائة.[20] أما عن الإعانات ال كن أن نحها الصندوق فتتمحور إ الا :
- ا ساعدات ال تتعلق بتحويل ا نشآت القائمة و التكنولوجيات الأنظف وهذا طبقا بدأ الوقاية .
- ويل النشاطات ا تعلقة راقبة التلوث من ا نبع.
- ويل نشاطات مراقبة حالة البيئة وا صاريف ا تعلقة بالتدخلات ا ستعجلة حالة التلوث العرضي الناتج عن حادث ما.
- تشجيع الاستثمارات ال تدمج التكنولوجيات النظيفة.
- تعويضات القروض ا منوحة للصندوق والإعانات ا وجهة للنشاطات ا تعلقة بالإنشاءات ا كافحة للتلوث ا ققة من قبل ا تعاملـ ا واص والعمومي . و نح مساعدات الصندوق عموما للوحدات الاقتصادية العمومية وا اصة، لاسيما الصناعية منها ال تتعهد بتطوير نشاطات مكافحة التلوث من أجل اية البيئة وا يئات ال تطور نشاطات ا راقبة ميدان البيئة ومكاتب الدراسات ال تعد الدراسات ا يدانية ا ؤسسات وا معيات ال تقوم بنشاطات التحسيس والتربية ميدان البيئة. أما عن إعتمادات الصندوق فتغطي ميادين ا راقبة ومكافحة التلوث، وهذا عن طريق النشاطات ا تعلقة بتحويل ا نشآت القائمة و التكنولوجيات الأكثر نظافة، أما الدراسات والأ اث هذا ا يدان فيتعلق الأمر بالدراسات ا نجزة من قبل الأخصائي ومكاتب الدراسة الوطنية والأجنبية ا تعلقة بالتلوث، وتتعلق خاصة بتسي الفضلات والتنوع الطبيعي و اية وترقية ا ناطق ا ساسة و التحسيس والتربية البيئية.

ب.الصندوق الوط للتهيئة والتنمية ا ستدامة للإقليم (FNAT) : والذي أنشئ وجب قانون ا الية لسنة 1995،وهو موجه نح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة واا تتعلق بـ :

*إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائم على الأقل مناطق الترقية ا الات ا رتبطة بالأنشطة الإنتاجية.

*إنشاء مؤسسات عامة تتكون من سة عمال دائم على الأقل نفس ا ناطق و الات ا دمات من النوع السامي (تقنيات جديدة للاتصال) .

* أما علاوات يئة الإقليم فتتعلق بـ :

- الدراسات والبحوث ا نجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات ا تعلقة جال يئة الإقليم والبيئة.
- مشاريع وعمليات إعادة ا يكلة للأنسجة العمرانية خصوصا ا ناطق الساحلية.
- ا شاريع الاقتصادية اا تستعمل التكنولوجيات النظيفة.

ت.صندوق التجهيز و يئة الإقليم (CEAT) : و ثل الصندوق أداة جديدة إنشاؤه من أجل إ از وتطبيق اا امج ونشاطات الدعم ا تعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة، خصوصا التنمية ا هوية ا توازنة، من خلال ا ساعدة على ويل ا ياكل القاعدية الك ى، و وين ا معيات ا لية والأعوان الاقتصادية و تلف ا ساعدات الضرورية إطار هذه الأنشطة.

ث.الصندوق الوط اية الشواطئ وا ناطق الساحلية (FNPLZC) : إنشاؤه وجب قانون ا الية لسنة2003، من أجل ويل العمليات الآتية :

1.الدراسات والبحوث ا ختصة اية الشواطئ وا ناطق الساحلية.
2. ويل الدراسات وا ات الأولية رد الاعتبار للمناظر الطبيعية.
3. ويل أنشطة مكافحة التلوث اية و س الشواطئ وا ناطق الساحلية.
4.ا سا ة النفقات ا تعلقة بالتدخل الاستعجا حالة التلوث البحري ا فاجئ.

ج.صندوق مكافحة التصحر وتنمية ا ناطق الرعوية و السهبية (FLDDPS) : إنشاؤه وجب قانون ا الية التكميلي لسنة2002، وقد خصص له مبلغ ما أو قدر بـ : 500مليون دج، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل أهم الأنشطة اا سيقوم بتدعيمها و ويلها تلك ا تعلقة بـ :

- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي .
- تطوير إنتاج ا يوانات الأوساط السهبية.
- تقو إنتاج الدواجن .
- اية مدا خيل مر ا واشي وصيانة ا ناطق الرعوية.

3-2مصـادر التمويل الدو للمشاريع البيئية : إن ارتفاع تكاليف ويل مشاريع اية البيئة استدعى ضرورة البحث عن مصادر للتمويل البيئي ا ارجي، وهذا بالفعل ما حدث، حيث انعقد مؤ ر دو حول انطلاق تنفيذ ا خطط الوط للأنشطة البيئية والتنمية ا ستدامة (PNAE-DD)، بفندق الأوراسي با زائر العاصمة يومي 17و18 جوان 2002 شارك فيه العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها :

- صندوق البيئة العا ي FEM.
- الصندوق العر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية FADES.
- الصندوق السعودي للتنمية FSD.
- صندوق النقد العر FMA.
- الصندوق العا ي للتنمية الفلاحيةFIDA.

- البنك الدو .
- البنك الأور للاستثمار BEI.
- البنك الإفريقي للتنمية BAD.
- البنك الإسلامي للتنميةBID.

ولقد خصص البنك الأور للاستثمارBEI 34 ا ائة من ويلاته حوض البحر الأبيض ا توسط سنة 2001 شاريع متعلقة ماية البيئة، إضافة إ موع القروض ا منحها البنك الأورو للجزائر سنة1997 وا قدرت بـ : 733 مليون أورو، مقابل 869مليون أورو لتونس و977 مليون أورو للمغرب، أما فيما يتعلق بالصندوق العر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(FADES)، فقد أكد ثله أن هيئته تع اهتماما متزايدا لكل ا شاريع الرامية ماية البيئة، من خلال دعم كل الأنشطة ذات الانعكاس الإ ا على البيئة ومنح 5.1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إ ازات، وكذلك إيطاليا قد قدمت مساعدة تقدر بـ : 7ملاي أورو للجزائر لتمويل أربع مشاريع بيئية، كما اقترحت بلدان ما ة معروفة ببيئتها الصحية منها النمسا وسويسرا والسويد، جعل ا زائر تستفيد من سلسلة من ا لول التكنولوجية العالية ال التلوث، أما البنك الإسلامي للتنميةBID، فقد منح ا زائر قرضا بلغ 32.07 مليون دولار للمسا ة ويل مشروع الري"بواحات واد ريغ" بتقرت، وجاء بيان للبنك بأن هذا القرض سيسمح بتمويل أشغال حفر الآبار العميقة وشبكة الري والصرف وشراء ا عدات اللازمة لا از هذا ا شروع وتركيبها، و در الإشارة إ أن حجم التمويلات ا منحها البنك الإسلامي للتنمية للجزائر منذ إنشائه عام 1975 قدر بـ : 2.2 مليار دولار منها 1.7مليار دولار خصص لتمويل عمليات ارية فيما وجه الباقي شروعات تنمية. بينما قام **البنك الدو** بتمويل ا شاريع التالية :

- مراقبة التلوث الصناعي(CPI) : نظرا شاكل الصحة العامة ا لوحظت ولاية عنابة، قررت السلطات ا زائرية ابتداء من سنة 1995وبدعم من البنك الدو ، تركيز جهودها من أجل فيض التلوث هذه ا نطقة، وذلك من خلال إنشاء مشروع "مراقبة التلوث الصناعي"، واستفادت ا زائر بذلك من قرض بلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدو ، وقد ذلك وجب الاتفاق الذي ا صادقة عليه لس ا كومة بتاريخ 1996/09/11ووضع حيز التنفيذ جوان1997(19)و توزيعه كما يلي :

- **ا ؤسسة الوطنية للأ دة ASMIDAL :** 35مليون دولار أمريكي.
- **ا ؤسسة الوطنية للحديد والصلب ENSIDAR :**32,5مليون دولار أمريكي.
- **وزارة يئة الإقليم والبيئة MATE :**10,5 مليون دولار أمريكي .

ويشتمل هذا ا شروع على عنصرين أساس :العنصر الأول : وهو خاص بالدعم ا ؤسسا والقانو ، أما العنصر الثا : فيتعلق بالاستثمار ا ادف إ توفـ التجهيزات ا اصة كافحة التلوث داخل مع إنتاج الأ دة الفوسفاتية و النتروجينية، و مع الصناعات ا ديدية بعنابة. وقد الانتهاء من هذا ا شروع شهر جانفي2005، وسجل العديد من النتائج :

- بالنسبة للإطار ا ؤسسا والقانو ال تسي البيئة : فقد سينه بفضل تطبيق مشروع مترابط خاص بالتكوين والتوعية، واكتساب واستعمال وسائل لقياس التلوث عن طريق معدات ية خاصة بالبيئة، وشبكة قياس نوعية ا واء كل من ا زائر العاصمة و عنابة، بالإضافة إ سلسلة من الأعمال التحليلية ا سا ت إعداد النصوص القانونية ا تبنيها.

- أما بالنسبة لعنصر الاستثمار: فالنتائج ا باشرة ا تسجيلها بعد النشاطات ا جرت داخل مؤسسة أ يدال ، فقد أدت إ فيض ملموس لانبعاث أكسيد الك يت، وأكسيد النيتروج وا زيئات ا ختلفة ا و، سنة بذلك نوعية ا واء ولاية عنابة، وبالتا سن الصحة العامة. وبعد الانتهاء من ا شروع قامت وحدة مراقبة العمليات التابعة للبنك الدو بتقييم مستقل للمشروع، حيث توصلت إ أن هذا الأخ قد حقق الأهداف ا حددت له بصفة مرضية.

بالإضافة إ ما سبق فقد قام البنك الدو بتمويل الدراسات وال امج التالية
- دراسة ال نامج الوط للأعمال البيئية : 000 600 دولار أمريكي.
- دراسة ا خططات وال كلفت ما يقارب ا ليون دولار، وتتعلق ا يلي :
- طط وذجي للتسي ا تكامل للمياه.
- ا دوى من إعادة وين الطبقة ا ائية ستغا .
- ا دوى من ا عا ة الواسعة عن طريق إنشاء أحواض لتطه ا ياه القدرة با ضاب العليا .
- توريد التجهيزات وا عدات لفائدة ا ؤسسات العمومية للمياه الصا ة للشرب وقنوات صرف ا ياه وإ از طات تطه ا ياه القذرة غنية وتلمسان و سطيف، وذلك من خلال القرض رقم AL2821 بقيمة 250 مليون دولار.
- إصلاح شبكات التزويد ياه الشرب عشر مدن و22 طة لتطه ا ياه القذرة، عن طريق القرض رقم AL3743 بلغ 110 مليون دولار.
- التدعيم ا ؤسسا لتهيئة أحواض السدود، والذي كلف مبلغ قدر وا 19مليون دولار.
- التشغيل الريفي ا ناطق الواقع بالغرب ا زائري، من خلال قرض بلغ 89 مليون دولار 1997.

ح قام صندوق البيئة العا ي بتمويل ما يلي :
- ا نطقة الغربية للمتوسط : هبة قدرها 7 ملاي دولار من ب تكلفة إ الية بالنسبة للمنطقة قدرها 20مليون دولار أمريكي.
- ا ظ ة الوطنية للقالة : هبة مقدارها 7 ملاي دولار أمريكي.

- أما برنامج الأمم ا تحدة للتنمية (PNUD) فقد قام بتمويل :
- تدعيم الإجراءات ا ؤسساتية وا خابر وتكوين ووضع نظام مع ا علومات ونشرها : هبة بلغ 000 900 دولار أمريكي تكملة للكلفة الإ الية للمشروع ا قدرة بـ : 1,8 مليون دولار أمريكي.
- متابعة ا عاهدة العا ية حول التغ ات ا ناخية : هبة بلغ 000 300 دولار أمريكي.

ويب ا دول رقم -1- مسا ة بعض هيئات التمويل الدولية شاريع اية البيئة ا زائر

خلاصة : من خلال استعراضنا ذا ا وضوع ، يظهر جليا مدى أ ية التمويل البيئي كعنصر أساسي وفعال، إذ لا لو أي معادلة بيئية من هذا العنصر ا ام، وهذا من أجل إنشاء استثمارات خضراء تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها بغية قيق تنمية مستدامة، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يكتسب أ ية بالغة على الصعيدين الدو وا لي، إلا أننا نلمس ضآلة ونقص كب مسا ة ا ؤسسات ا الية الوطنية ويل ا شاريع البيئية بلادنا، حيث يبقى القسط الأك للمؤسسات ا الية الدولية، لذا نستطيع القول أن التمويل البيئي ا زائر مازال ا راحل ا نينية من التكوين، فهو يرقى بعد إ مستوى الدول ا تقدمة بإنشاء بنوك متخصصة ويل ا شاريع البيئية وهي ما تعرف با صارف ا ضراء، على غرار ا صرف البيئي الأ ا ، إلا أن وجود صناديق تص بالتمويل البيئي بلادنا، يدل على بداية اهتمام السلطات الوطنية بالقضايا البيئية و و ا س البيئي لديها، ا تم على ا سؤول هذا القطاع ضرورة الاحتكاك وبشكل مستمر مع ا ختص ا ال البيئي الدول ا تقدمة هذا ا ال بغية الاستفادة من خ ا م الواسعة.

و الأخ ، ومن أجل قيق فعالية ويل مشاريعنا البيئية، فإننا نتقدم ملة من **التوصيات** نوجزها النقاط الآتية :
- ضرورة إعطاء الأولوية التمويل على ا ستوى الوط لإ از وتنفيذ مشاريع اية البيئة.
- ضرورة قيام الدولة بتطوير وإعادة هيكلة الصناديق القائمة ا خصصة لتمويل ا شاريع البيئية ا يتماشى والأوضاع البيئية الراهنة.

- إنشاء نظام معلومات بيئي أ يقضي بتبادل أفضل للمعلومات بشأن ا شاكل البيئية، يتصف بالسرعة والدقة ،بغية استخدامه مواجهة ا خاطر البيئية.
- تشجيع الا اه على تنمية ا ناطق الصحراوية بانتهاج سياسة الزراعة الصحراوية.
- إن اية البيئة إ ا تعتمد بالدرجة الأو على وعي الفرد ومدى إحساسه بضرورة ايتها لذا ينبغي تشجيع السلوك الودي ا اه البيئة والتأكيد على فكرة ا شاركة الشعبية ل ا شاكل البيئية وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب لرفع مستوى الوعي البيئي العام ، علما بأن عملية تغ السلوك البيئي هي عملية طويلة ا دى.
- وأخ ا ينبغي على الأسرة – ا قام الأول- أن تنظر د سألة الاهتمام بالبيئة، وذلك من خلال نشر ا س البيئي نفوس الأولاد والاهتمام بالاقتصاد ا وعدم إتباع اذج استهلاكية بدت لنا عصرية، وهاهي اليوم تكشف لنا عن مساوئها الصحية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

ا دول رقم1: يوضح مسا ة بعض هيئات التمويل الدولية ال ال البيئي با زائر

ال التمويل	هيئة التمويل	ا بلغ
- مراقبة التلوث الصناعي - دراسة ال نامج الوط للأعمال البيئية - دراسة ا خططات البيئية - توريد التجهيزات وا عدات لفائدة ا ؤسسات العمومية للمياه الصا ة للشرب و إصلاح شبكات و طات تطه ا ياه القذرة. - التدعيم ا ؤسسا لتهيئة أحواض السدود والتشغيل الريفي ا ناطق الواقعة بالغرب.	البنك الدو	547.600.000دولار
تنمية قدرات التدخل ميدان البيئة	وكالة التعاون التق الأ ا (GTZ)	10.000.000مارك
-تدعيم الإمكانيات الوطنية ا يدان البيئي. - إدخال التربية البيئية التعليم.	برنامج الأمم ا تحدة للتنمية(PNUD)	1.862.000 دولار
تسي التلوث للنفايات البترولية البحر الأبيض ا توسط (هيز 04 ابر مينائية)	الصندوق الأورو للاستثمار	439.000 دولار
- الإستراتيجية الوطنية للتغ ات ا ناخية - الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي	الصندوق الدو للبيئة	591.296دولار
ال نامج الوط للمحافظة على طبقة الأوزون	الصندوق ا تعدد الأطراف لتطبيق معاهدة مونتريال	12.500.000 دولار

ا صدر: كتابة الدولة ا كلفة بالبيئة، النشاط الدو ، لة ا زائر البيئة، ا زائر، العدد:02، 1999، ص:26.

الإحالات وا راجع :

1-أم السيد لطفي، **ا راجعة البيئية،** ط:01، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2005، ص:33.

2-زينب صا الأشوح ، **الأطراد والبيئة ومداولة البطالة،** دار غريب، القاهرة، 2003، ص:.112.

3,GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique. **Le Management environnemental au développement durable des entreprises** , ADEME, France, 2005, p : 05

4- مصطفى بابكر، السياسات البيئية، **لة جسر التنمية**، الكويت، ا لد:03،العدد:25، ا عهد العر للتخطيط، جانفي 2004،03/04/2006,http://www.arab-,api.org/devbrdg/a_development_bridge.htm

5- ا نهراوي، عزة حافظ، **دليل الدراسة البيئية**، ط :01، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1995، ص.13..

6-دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية ا ستدامة**، تر ة اء شاه ، ط:1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص: 17.

7- اعيل سراج الدين، ح تصبح التنمية مستدامة، **لة التمويل والتنمية**، واشنطن ، ا لد : 20، العدد :4، ديسم 1993، ص.ص : 6- 7.

8-CHAOUCHE Yelles, ZOHRA Fatima, Utilisation des ressources naturelles et des énergie renouvelables en économie de l' environnement, **Séminaire national de Economie de l'environnement et développement durable,** centre universitaire de MEDIA le 06-07Juin2006, p : 01.

9- وكالة اية البيئة الد اركية، **تعبئة ا وارد ا الية لتنفيذ ا طة الإستراتيجية لاتفاقية بازل(تقرير الإرشادات)،** ا زء: الأول، مارس 2004، ص:07.

10- وكالة اية البيئة الد اركية، **تعبئة ا وارد ا الية لتنفيذ ا طة الإستراتيجية لاتفاقية بازل(قائمة ا علومات ا اصة وارد التمويل ا مكنة لإدارة ا خلفات)،** ا زء الثا ، مارس 2004، ص.ص:08-97.

11- البنك الدو ، **التقرير السنوي لعام2001،** ا لد :01، واشنطن،2001، ص:14.

12- بسام ا جار، **العلاقات الاقتصادية الدولية،** ط:1، ا ؤسسة ا امعية للدراسات والنشر، لبنان، 2003، ص:193.

13http://www.bcie.org/spanish/oej/documentos/OEJ_PPT_133_2007_PPT_tendencias.pdf 16/06/2006,

14-SMAHI Ahmed , BENAYAD Samir, Financement du développement durable et lutte contre la pauvreté en Algérie(une voie vers la réalisation des OND), **Séminaire national d'économie de l'environnement et développement durable**, centre universitaire de MEDIA le 06-07Juin2006, p:07.

15-Ministère de L'Aménagement du Territoire et de L'Environnement, **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement (RNE) 2003**,., p.p : 320.

16-Ministère Des Finances, Ministère De L'Aménagement Du Territoire et de L'Environnement, **Arrête interministériel fixant la nomenclature des recettes et dépenses du fonds national pour l'environnement et la dépollution**, article : n°2, Algérie, 17/06/2002, p : 01.

17-Ministère De L'Aménagement Du Territoire et De L'Environnement, **L'Algérie de 2020(un projet d'aménagement du territoire intégrant les enjeux d'un développement durable),** ..Algérie, date d'édition inconnu, p.p : 40-41

18-Office National de L'Irrigation et du Drainage(ONID), **Projet OUD RIGH (Réalisation des travaux d'aménagement de la vallée de l'oued righ**, Algérie, 2006, p : 02.

19-Ministère de l'Aménagement du Territoire et de L'Environnement, **Rapport d'audit sur les opération financières relatives au projet " contrôle de la pollution industrielle", Algérie, date d'édition inconnu**, p : 02.

20-كتابة الدولة ا كلفة بالبيئة، النشاط الدو ، **لة ا زائر البيئة** ، العدد : 02، ا زائر، 1999، ص : 26.

دور القطاع ا اص التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة ا زائر –

أ/مولاي ضر عبد الرزاق: جامعة قاصدي مرباح بورقلة
أ.د/ بونوة شعيب :جامعة أ بكر بلقايد بتلمسان

ملخص :يتوقف قيق النمو الاقتصادي ا ستدام ا ولد للدخل و فرص العمل بالبلدان النامية على مدى قدر ا على إنشاء و تنمية قطاع خاص مزدهر يتيح فرص عمل جيدة و مستوى أفضل للدخل و يتحمل مسؤوليته الاجتماعية ,فبدون القوة الديناميكية للمبادرات ا اصة ال كمها ضوابط الأسواق التنافسية سيظل الفقراء ث وطأة الفقر.

الكلمات ا فتاح :قطاع خاص , الاستثمار ا اص ,مناخ الاستثمار,بيئة الأعمال, ا وصصة,...

هيد: ظل التوجهات العا ية ا تزايدة و تفعيل نظام السوق ، ووضع الأنظمة والقوان ا لائمة لذلك وتعزيز التجارة و ريرها وإعطاء دور متزايد للقطاع ا اص، ارتبطت قضايا تسريع و فيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطًا مباشرا ووثيقًا بإعادة تقو دور القطاع العام وا اص قيق التنمية الاقتصادية ا ستدامة,وقد تبلور توجه جديد الأعوام الأخ ة يسعى لإعادة صياغة دور الدولة الاقتصاد ا ديث من مهيمن على النشاط الاقتصادي ومنفذ للمشاريع الإنتاجية إ منظم للحياة الاقتصادية ـا يكفـل قيق التوازن ا زئي والكلى للاقتصاد الوط ،كما تزايد الاهتمام بتنمية القطاع ا اص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية البلدان النامية وكأسلوب لتسريع خطى النمو وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على ا نافسة,هذا إ جانب فيف العبء علـى ميزانية الدولة لتمويل مشاريع ا دمات العامة, غ أنّ مسا ة هذا القطاع الاقتصاد الوط ظلت متدنية و تصـل إ مسـتوى الطموح على الرغم من الاهتمام الكب الذي حظي به القطاع ا اص من حيث ا وافز والتشريعات ال تنظم عمله.
ومن هنا نطرح التساؤل التا : **ماهي ا تغ ات الاقتصادية ال دد حجم القطاع ا اص و مسا اته التنمية بالدول النامية ؟**

1. التنمية الاقتصادية ب دور الدولة و القطاع ا اص:

لقد بدأت العديد من دول العا سواء ا تقدمة منها أو النامية إعادة تقسيم الأدوار ب ا كومة والسوق فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية و الا اه السائد وقتنا ا اضر هو اولة زيادة الدور الذي يضلع به السوق توجيه ا وارد وتقليل الدور ال تقوم به ا كومة ويرجع هذا الاعتقاد بان القطاع ا اص أكثر كفاءة من ا كومة صيص ا وارد و قيق النمو وأصبح السؤال ا طـروح الآن هو ما هو الدور الذي ب أن تقوم به الدولة ظل اقتصاديات السوق.

1-1-وظائف الدولة و أنشطتها ظل اقتصاديات السوق : هناك ثلاث عوامل داعية إ تدخل الدولة النشاط الاقتصادي و هذه العوامل هي[1]**:**

- إخفاق آلية السوق و عدم قدرة القطاع ا اص على قيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ا نشودة.
- وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية.
- الاحتكار الذي قد ي ز النظم القائمة على مبدأ ا نافسة الكاملة.

و ارس الدولة أربعة وظائف أساسية الإقتصاد ا ديث وهي **الوظيفة التخصصية, الوظيفة التوزيعية، الوظيفة التنظيمية والتشريعية , الوظيفة الإستقرارية**[2]**.**

أ- الوظيفة التخصصية: تتضمن هذه الوظيفة معا ة ما يسمى الات **"فشل آلية السوق"** أو حالات حدوث خلل أداء السوق و الذي ينجم عن القوة الاحتكارية للمنشآت و الأشكال الأخرى من الفشل و تكون هناك حاجة لسياسة حكومية خاصة عا ة مثل

هذا ا لل، حيث تتدخل الدولة للتأث على صيص ا وارد الإقتصاد و هي تفعل ذلك إما بشكل مباشر من خلال برامج الإستثمار العام، و الإنتاج العام. أو بشكل غ مباشر من خلال برامج الإنفاق العام و التحويلات الإجتماعية ، و الإجراءات التنظيمية و يشمل كذلك سياسة الضرائب و الدعم و الأسعار و غ ها.

ب- الوظيفة التوزيعية:
ع قيام الدولة بالتأث على توزيع السلع و ا دمات و منافع النمو ب أفراد ا تمع وكذلك العمل على التأث توزيع الدخل نع التفاوت ا ضر ب الفئات و ارية مشكلة الفقر, أي بصفة عامة العمل على إحداث التوازن ب الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية (التوزيعية) ,و تستخدم ا كومة ذلك سياسات الضرائب و الضمان الاجتماعي و التأمينات ا ختلفة و التحويلات الإجتماعية و توزيع ا دمات العامة و الإنفاق العام.

ج- الوظيفة التنظيمية و التشريعية : و يعت الكث ون هذا الدور الأهم للدولة، فح أولئك الذين لا يعترفون بدور اقتصادي للدولة يطالبو ا بتوف و اية البيئة القانونية و الإجرائية ا ناسبة للنشاط الاقتصادي و الاستثماري و ي ز هذا الدور يع نواحي التنمية ا ستدامة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية....ا . و يتمثل هذا الدور تشريع و احترام و تطبيق القوان اللازمة لعمل اقتصاد السوق ا ذلك قوان ا لكية و التعاقد و الشركات و اية ا ستهلك و ارية الاحتكار و تنظيم الإفلاس، بالإضافة إ تطبيق الإجراءات ال تكفل الأمن الداخلي و ا ارجي و تضمن تطبيق القوان بعدالة على كافة الأفراد ا تمع.

د- وظيفة قيق الاستقرار الاقتصادي الكلي: و تتضمن كافة الإجراءات و السياسات ال تضمن استقرار الأسعار ، و التوظف الكامل و النمو. و تشمل هذه الوظيفة رسم و طيط السياسات الاقتصادية ا ختلفة على ا ستوى الكلي للاقتصاد واجهة اطر البطالة و التضخم و لتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي و التنمية ا ستدامة و يتضمن ذلك السياسة ا الية و السياسة النقدية و سياسات التشغيل و التجارة ا ارجية و أسعار الصرف و غ ها.

1-2-دور القطاع ا اص دعم النمو الاقتصادي : ثل القطاع ا اص اليوم ور عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعيـة معظم بلدان العا ا تقدم والنامية على حد سواء نظرا ا يتمتع به هدا القطاع من مزايا و إمكانيات كب ة تؤهله للقيام بدور ريـادي ش ا الات الاقتصادية و الاجتماعية. و هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إ ابية قوية ب أنشطة القطاع ا اص و النمو الاقتصادي و أن و الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات ا اصة، و مع توجه السياسـات الاقتصـادية العقـدين الأخ ين من القرن ا اضي و اقتصاد السوق فإن الا اه و الاعتماد على القطاع ا اص و تنفيذ برامج صخصة أدى إ زيـادة نسبة استثمارات القطاع ا اص إ مل الاستثمارات من ناحية و إ زيادة نسبة الاستثمارات ا اصة إ الناتج ا لي الإ ا من ناحية أخرى، و قد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات ا ارجية عدد من الدول ا ختلفة,كما أن كفاية و إنتاجية استثمارات القطاع ا اص تفوق كفاية و إنتاجية استثمارات القطاع العام، حيث خلص عدد من الدراسات إ أن هناك تأث ا إ ابيا واسعا على النمو مصاحبا للاستثمارات ا اصة مقارنة بتأث الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب، بل أكدت الدراسات أن التـأث الإ ـا لاستثمارات القطاع ا اص على النمو يفوق تأث استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة و نصف، و ال تؤكـد ارتبـاط درجـة استثمارات القطاع ا اص بإدامة التنمية و النمو الاقتصادي ا تمعات ال يئ البيئة ا ناسبة للقطاع ا اص للمسا ة تنمية.

يتضمن ا دول رقم (1) نتائج دراسة أعدها البنك الدو لت 50 دولة نامية و تقارن ب فاعلية الاستثمار العام و ا اص. ويبدو واضحا من ا دول وجدود علاقة موجبة ب حجم الاستثمار ا اص و معدلات و الناتج ا لي الإ ا فعندما كانت نسبة الاستثمار ا اص للناتج ا لي الإ ا عالية دود 15 ا ائة سنويا اوز معدل و الناتج ا لي الإ ا معدل 5 ا ائة سنويا وعندما ا فضت هذه النسبة إ حوا 11.9 ا ائة تراوحت معدلات و الناتج ا لي الإ ا ب 3 ا ائة و5 ا ائة سنويا و أخ ا فانه مع ا فاض نسبة الاستثمار ا اص إ الناتج ا لي الإ ا إ 9.9 ا ائة ا فضت معدلات و الناتج ا لي الإ ا إ ما دون 3 ا ائة سنويا و ذلك على الرغم من نسبة الاستثمار العام كانت عالية نسبيا و مستقرة و إذا كانت هذه الإحصائيات

تدل على شيء فهي تدل على أن الكفاءة النسبية ال يتميز ا استثمار القطاع ا اص مقارنة مع استثمار القطاع العام هـذا عـلى افتراض أن باقي عناصر ا عادلة تتغ [3].

كما أن الاستثمار ا اص يساعد ا د من الفقر إذ أن القطاع ا اص ا لي القوي و الفعال يشكل عنصرا أساسيا و الاقتصاد ا ستدام؛ فع توف فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع ا اص تقد وسائل للحد من الفقر,و يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم ا تحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات ا د من الفقر ا ستندة إ الأهداف الإ ائية للألفية ، إستراتيجية من شأ ا تعزيز القطاع ا اص ا لي وتوليد الدخل للفقراء، إن فيز وتنمية القطاع ا اص ا لي الدول الناميـة، وإشـراكه عملية قيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، صارا يشكلان شيئاً فشيئاً عنصراً أساسياً من جدول الأعمال الإ ائي.

الاستثمار القطاع ا اص	⇐	- زيادة التوظف - ارتفاع مستوى الدخل - زيادة الإنتاجية - ارتفاع مستوى إنفاق الأسر على الصحة و الإسكان و التعليم	⇐	- و اقتصادي - خدمات أحسن مقدمة للفقراء - ا فاض معدل الفقر

2. العوامل ا ددة لنمو القطاع ا اص :

يتطلب تنمية القطاع ا اص توافر موعة من العوامل الأساسية ا رتبطة ناخ الاستثمار وحسب ا ؤسسة العربية لضمان الاسـتثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إ " **مل الأوضاع والظروف ا كونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتأث تلـك الأوضاع والظروف سلبا و إ ابا على فرص اح ا شروعات الاستثمارية ، وبالتا على حركة وا اهات الاستثمارات ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"**[4]

ومن اهو العوامل ا ددة لنمو القطاع ا اص الدول النامية نذكر ما يلي[5] :

أ- معدل و الناتج: هناك علاقة مزدوجة ب الاستثمار ا اص و معدل و الناتج، فزيادة الاستثمار سـواء تنميـة ا ـوارد أو البحث و التطوير والتعليم والتدريب و من خلال تأث ها الإ ا على الإنتاجية تسهم زيادة معدل و الناتج الإ ـا ، كمـا أن زيادة معدل و الناتج من شأنه أن يعطي ا ستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي ا فـزهم علـى تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، و قد قدم **"جرن "** و**"فيلانوفا" (Greene and Villanueva 1991)** دلائل على أن هنـاك علاقـة موجبة ب معدل و الناتج و الاستثمار ا اص و تد جذور هذه العلاقة بطبيعة ا ال إ نظرية ا عجل ا رن بـاقتراض أن دالـة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة ب زون السلع الرأ الية الاقتصاد و مستوى الناتج ا لي الإ ا ا قيقي [6].

ب- القروض ا صرفية: يتركز الإنفاق الاستثماري السنوات الأو من عمر ا شاريع ا ديدة، ولا تبدأ ا شاريع قيق العائد عادة إلا سنوات لاحقة لذا تاج ا شاريع إ ويل بالعملات ا لية والأجنبية، سواء تدب ه من مصادر ذاتيـة أو خارجيـة للمنشأة وعلى عكس ا ال الدول ا تقدمة حيث تعتمد ا نشآت الكب ة ويل استثمارا ا على مواردها الذاتية من الأربـاح ا تجزة و بيع الأسهم ا ديدة، د الدول النامية أن ا نشآت تعتمد ويل ا زء الأك من الاستثمار الغالب على القروض ا صرفية، لذا فإن وفرة القروض ا صرفية من شأ ا أن تدعم زيادة الاستثمار ا اص الدول النامية.

ت- سعر الفائدة: فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار ا اص الدول النامية فمازالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على ا ستوي النظري والتجري ، فعلى ح شاع الاعتقاد ح بداية السبعينيات، وطبقا للنظرية الك ية والنيوكلاسيكية، أن فـيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، فإن الأدب الاقتصادي ا عاصر والذي بدأ مع ظهور وذج **"ماكينون -شو"** أوائـل السبعينيات من القرن العشرين وتب صندوق النقد والبنك الدولي لسياسات الإصلاح الاقتصادي ,طالب بإزالة التشـوهات سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع ا ا وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة ا قيقية إ قيم موجبـة ـدف إ

زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة ا رتفعة ستؤدي من ناحية إ تشجيع ا دخرات، ومن ناحية أخرى إ التوظيف الكفء ذه ا دخرات على أساس من ا نافسة ال تؤدي النهاية إ سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة ور ية، أما على ا ستوى التجري ، فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة الدول النامية قد أسفر عن وجود اختلاف ب الباحث حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، ع أنه ليس هناك اتفاق عام ذا الأثر على الاستثمار ا اص[7].

ث - سعر الصرف: يتأثر الاستثمار ا يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات فتخفيض سعر الصرف ا قيقي الذي قد يله عادة برامج الإصلاح الإقتصادي الدول النامية يأ مصحوبا بارتفاع معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات و ارتفاع أسعارها ا يؤدي إ ا فاض عام الإنفاق ، مع ول الإنفاق اه ا نتجات ا لية البديلة للواردات ال ارتفعت أسعارها بسبب فيض سعر العملة الوطنية فإذا سعت الدولة هذه ا الة إ معا ة التضخم، عن طريق خفض عرض النقود، فسيؤدي ذلك إ ارتفاع أسعار الفائدة ا يؤثر سلبا على الاستثمار ا اص و قد أوضح "**با** " **(Buffe 1986)** أن خفض السعر ا قيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق نتيجة للإرتفاع ا توسط العام للأسعار ليا بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات وعليه، فمن ا توقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إ تراجع الإنفاق وبالتا نقص الاستثمار ا اص استجابة للنقص الطلب الكلي، أما على جانب العرض و نتيجة للتحول الإنفاق ا اه ا نتجات الوطنية. فالإرتفاع الأسعار ليا يكون مركزا على أسعار السلع الداخلية التجارة الدولية بالنسبة لأسعار السلع غ الداخلة التجارة، و هذا من شانه أن يرفع أسعار السلع الداخلة التجارة و يشجع على زيادة الاستثمار ا اص للتوسع إنتاجها و ذلك على حساب الاستثمار قطاع السلع و ا دمات ال لا تدخل التجارة ال يزيد إنتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع، فالأثر النهائي فض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالا ريبيا.

ج - الضرائب: تؤثر الضرائب ا باشرة سلبيا على الاستثمار ا اص من خلال تأث ها على الدخول ا تاحة للقطاع العائلي، ا يؤدي إ نقص الادخار وا د من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن أن هناك علاقة طردية ب حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول ا رتفعة ذوي ا يل ا دي ا رتفع للادخار، ومن فإن ا فاض دخو م –نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل – سوف يؤدي إ ا فاض حجم مدخرا م ومن ا د من استثمارا م.
كما أن الضرائب ال تصيب أرباح بعض الأنشطة ا شروعات د من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح ا شروعات تؤثر على معدل العائد ا توقع على الاستثمار إ نفقته، الأمر الذي يؤدي إ ا د من الاستثمار حالة توقع شروعات زيادة سعر الضرائب، يضاف إ ذلك أن الضرائب ا رتفعة على أرباح ا شروعات تدفع أصحا ا إ ا بالغة النفقات عند تقدير ا ادة ا اضعة للضريبة ا يؤدي إ ا فاض ا صيلة مع عدم زيادة الادخار ا اص , وكذلك كن أن تؤدي ضرائب الاستهلاك، - وهو ما يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه ا نتجات – إ فيض الطلب على ا نتجات ا قد يؤدي إ خفض الاستثمار، و هذه ا الة يظهر خفض الاستثمار كأثر غ مباشر للضريبة.

ح - الإنفاق ا كومي أو الاستثمار العام ومزا ته للقطاع ا اص: يؤثر الإنفاق ا كومي على الاستثمار ا اص من خلال عدة قنوات:

أولا: ثل الإنفاق ا كومي نسبة كب ة من الإنفاق أو الطلب الكلي الدول النامية، و أي نقص الإنفاق ا كومي نتيجة لا فاض إيرادات الدولة أو نقص طط الإنفاق ا كومي دف معا ة للتضخم أو العجز ا تنامي ا وازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي الاقتصاد، و بالتا يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع ا اص اه ر ية الاستثمارات ا ديدة.
و الزيادة الإنفاق ا كومي تؤدي بطريقة مباشرة أو غ مباشرة إ زيادة الطلب الكلي ا فز القطاع ا اص على زيادة الاستثمار بغية التوسع الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن ا توقع إذا أن تكون العلاقة موجبة ب الإنفاق ا كومي و الاستثمار ا اص.

ثانيا: قد يكون للإنفاق ا كومي على البنية التحتية (الطرق؟، و السدود، و الكهرباء، و ا واصلات، و الإتصالات، و الصرف الزراعي و الصناعي، و ا دن و ا معات الصناعية و الأمن...) أثر تكاملي موجب على الاستثمار ا اص، فالكث من ا شاريع يصبح

تنفيذها غ د و جم القطاع ا اص عن الاستثمار فيها إذا كان على ا ستثمرين مل لتكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليـد الطاقة الكهربائية أو بناء ا زانات و السدود ا تاجها لتنفيذ مشاريعهم ا ديدة و لكن عندما تم الدولة بالإنفاق على تلك البـ التحتية يصبح الاستثمار تلك ا شاريع ديا و يقبل القطاع ا اص على تنفيذها، و هذا ما أكدته دراسة كل من **سوفن** و **وليمانو** **(Serven and Solimano 1991)** ا يدعم الأثر السابق للإنفاق ا كومي[8].

ثالثا: يرى آخرون أمثال **بلاس (Blass 1988)** أن العلاقة بـ الإنفاق ا كومي و الاستثمار ا اص قد تكون عكسـية باعتبـار أن الانفاق ا كومي ر ا نافس الاستثمار ا اص على مصادر التمويل عندما يتم ويل عجز ا وازنة العامة بقروض من الأفراد و ا يئات أو ا هاز ا صر ، فزيادة الإنفاق ا كومي ظل عجز ا وازنة يقلل من الأموال ا تاحة لإقراض القطاع ا اص، كما ترفـع مـن معدلات الربا على القروض فتزيد تكلفة رأس ا ال للمشاريع الاستثمارية ا يؤثر سلبا على الاستثمار ا ـاص. و هكـذا ـد أن للإنفاق ا كومي آثارا تكاملية إ ابية و أخرى تنافسية سلبية على الاستثمار ا اص، و التأث الصـا للإنفـاق ا كـومي علـى الاستثمار ا اص هو صلة القوى ا ؤثرة كل ا اه، و لا كن ديده إلا بالتحليل القياسي.

خ- الديون ا ارجية: برز كذلك العجز ا ساب ا اري كأحد أهم ددات الاستثمار ا اص الدول النامية، فالديون ا ارجية تعت مشكلة مزدوجة التأث على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد ا صدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاست اد السلع الرأ الية من آلات و معدات و مصانع. فلا ض من و الديون ا ارجية على الدولة إذا ما أحسـن استغلال القروض مشاريع استثمارية دية و داعمة للنمو الاقتصادي، و هي ا الة الغالبة على الدول النامية الفقـ ة ا راحـل ا بكرة لعملية النمو الإقتصادي و لكن عندما موعد سداد أقساط القروض و الفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سـلبا علـى منـاخ الاستثمار و ثل نزيفا على ا وارد الشحيحة من النقد الأجن الذي يتوفر للدولة النامية، و بذلك تؤثر سلبا على الاستثمار ا اص من خلال عدة قنوات:

أولا: يعتمد حجم الدفعات السنوية دمة الديون ا ارجية على أسعار الفائدة السائدة عا يا، و على سعر صرف العملة الوطنيـة، و أيضا على معدلات التبادل التجاري فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوبا الة من عدم التأكد حول ما كن أن تتبنـاه الدولة من سياسات دف إ توف الأرصدة الكافية من النقد الأجن سواء بفرض الضرائب أو الرسوم ا مركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجن و ما إ ذلك من إجراءات ا عل لسداد القروض تأث ا سلبيا على الاستثمار ا اص **(sachs 1988).**

ثانيا: بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض ا ديدة قد يتم صيصها لسداد القروض القائمة بدلا عن ويل استثمارات جديدة.

ثالثا: من شأن العجز الكب من ا ساب ا اري من الديون ا ارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض أسواق ا ال العا ية الأمـر الذي يضيق على القطاع ا اص فرص ا صول على التمويل اللازم للاستثمار، و يرفع من تكلفة التمويل ا ارجي، فيؤثر ذلك سلبا على حجم الاستثمارات ا ديدة ا مكنة.

د- الاستقرار الاقتصادي: يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن: **قيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي ا ارجي (التوازن ميزان ا دفوعات)[9]**

يعد التغ معدل و عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس هذه التغ ات على معدل التضخم و مستوى الناتج و العمالة و الطلب الكلي و من ا توقع أن يؤدي عدم استقرار معدل و عرض النقود إ زيادة عدم تـيقن قطـاع الأعمال حول مستقبل الوضع الإقتصادي الأمر الذي يدفعهم إ تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية فبسبب الطبيعة غ التراجعيـة للاستثمار، فإن ا ستثمرين يفضلون الانتظار حـ يتوفر لديهم ا زيد من التصورات حول ا ستقبل، و بذلك تضاف تكلفة الانتظـار لترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، كما جاء دراسة بندايك كما أوضح **"جرن"** و **"فلانوفا"** أن خفض معدل و عرض النقود مواجهة التضخم أو العجز ا ستمر ا ساب ا اري له تأث سل على الاستثمار ا اص من خلال ثلاث قنوات:

أولا: تقييد عرض النقود يؤدي إ زيادة سعر الفائدة ا قيقي ا فض ا عدل الأمثل للإستثمار.

ثانيا: تقييد عرض النقود يتسبب نقص الأرصدة ا تاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.
ثالثا: قد يتسبب خفض معدل و عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إ نقص الطلب الكلي و تدنيا مستوى الأسـعار ـا يسهم تقليص أرباح ا نشآت فتقل قدر ا على التمويل الذا شاريعها الاستثمارية و بالتا يؤثر سلبا على إ ـا الاسـتثمار ا اص.

و ا ؤشر الآخر وا ام لعدم الاستقرار الاقتصادي هو أرقام العجز ا ساب ا اري يزان ا دفوعات فوجود هذا العجز يع وجود فجوة ويلية سالبة (الاستثمار ا خطط أك من الادخار القومي) لا بد من ويلها إما بقروض خارجية أو باسـتثمارات خارجيـة مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة، و يعها تع زيادة عرض النقود. و قد برزت أرقام عجز ا ساب ا اري كأحد أهم مؤشرات عدم الاستقرار الإقتصادي إبان الأزمة ا الية الأخ ة لدول النمور الآسيوية.

ذ- الاستقرار السياسي: إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر ا ناخ الاستثماري, فالدول ال تسودها أوضاع سياسية غ د قراطية وغ مستقرة لا كنها أن توفر ا ناخ ا ناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار ا اص الوط والأجن ، وبالتا د من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية ا رسومة لأنه يفضي بالأمور إ عدم التأكد وعدم الضمان إزاء ا ستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال الدول النامية إ توجيه أموا م إ مشروعات لا تضيف إ بناء التنمية أو إ اكتنازها ووضعها بعيدا عن الات الاستثمار.

وفيما يتعلق بشأن العلاقة ب الاستقرار السياسي والاستثمار –على ا ستوى التجري – أولت الدراسات ـذه العلاقـة ختلـف أشكا ا ونتائجها أ ية خاصة، ففي عينة من 28 دولة نامية لدراسة العلاقة ب الصدمات ا ارجية والأمور السياسـية والاسـتثمار ا اص، توصل كل من "**Sule. O. and Dani R. 1992**"إ أن ا تغ ات السياسية (درجة ضر السـكان، وا قـوق السياسـية وا ريات ا دنية) تؤثر على استجابة الاستثمار ا اص للصدمات ا ارجية (ظروف التبادل التجاري، أسعار النفط، سعر الفائـدة)، وأظهرت نتائج الدراسة أن ا ستويات العالية للتحضر تؤثر على الاستثمار، وأن أثر الصدمات ا ارجية على الاستثمار يكون كب ا الدول ذات الأنظمة السياسية الأكثر تقييدا، آخذين الاعتبار أن ا ريات السياسية تنخفض عندما تزيد قيمة ا قـوق السياسـية، ومن الناحية العكسية، فإن زيادة ا ريات السياسية فض أثر الصدمات ا ارجية السالبة.

و دراسة عن عناصر ا ناخ الاستثماري وأوزا ا الترجيحية، أظهر "**R. S. Basi**" أن الاستقرار السياسـي يـؤثر ا ـاذ القـرار الاستثماري بنسبة **63%** ، وقد قامت ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر ا فزة والعناصر ا عوقة للاسـتثمار طبقا لبحث قامت به على عينة من ا ستثمرين الدول العربية – إ موعات من حيث ترتيب أ يتها ا اذ قرار الاسـتثمار، وقد جاءت ا موعة الأو للعناصر ا فزة للاستثمار متضمنة تع الدولة ا ضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أو فز للاستثمار[10].

ر- الاستقرار التشريعي : يعت التشريع أداة لتر ة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعب عنها كافة نواحيها الاقتصادية وا الية والإدارية وغ ها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي ال تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس ا ال، وإما غ مباشرة وهي ال تتعلق بقوان النقد الأجن ، وقوان التصدير والاست اد... ا .

و ا كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر ا ؤثرة تكوين ا ناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه ا ستثمر، فإنه ظل تعاظم حدة ا نافسة الدولية على جذب الاستثمارات ا اصة يصبح يئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوان ا نظمة للاستثمار واسـتقرارها مطلبا جوهريا لتحس بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة جدارة النظام الاقتصادي ككل، فا ماية القانونية وتسـ ـيـ ا عـاملات والإجراءات ال يوفرها الإطار القانو السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم منح ا ستثمر الشعور بالاستقرار ا قيقي ا طلوب للاستثمار طويل الأجل، فبقدر اح الدول إصدار التشريعات ا لائمة لأوضاعها الداخلية وا تجاوبة مع الأوضاع العا ية بقدر ما تنجح ا صول على ا زيد من الاستثمارات, وأشارت الدراسات هنا إ أن البيئة القانونية ا لائمة للاسـتثمار ـب أن يساندها نظام سياسي وقضائي كفء، وألا يكون هناك تضارب القوان والقرارات ا اصة بالاستثمار أو كثـرة تعـديلا ا،

فضلا عن أن تكون ا رونة هي ة قوان وقرارات الاستثمار ,وعلى ذلك فإن عدم شفافية التشريعات ووضـوحها يقلـل فيـز ا ستثمرين و ا اذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من استمرار السياسيات، وتوقع العدول عن القوان ا طبقة ثل عاملا جوهريـا إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي عل ا ستثمرين يترددون الاختيار ما بـ القيـام باسـتثمارات جديدة، أو الا اه و ا شروعات ذات العائد الكب والسريع.

ز- **البنية التحتية ا ادية و الاجتماعية:**تشمل البنية التحتية ا اديـة و الإجتماعيـة لدولـة مـا، الطرقـات والطاقـة وا ـوانئ والإتصالات،إضافة إ التعليم الأساسي والصحة، و التكوين,وتعزيز هذه ا دمات الأساسية فائدة مزدوجة، س معيشة الفقراء بصورة مباشرة، و كـ و الشركات وتوسعها.

تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إ منع ا نتج الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، وإ إثقال ا نتج الكبار بعبء مشـاكل نقص ا دخلات الأساسية, أما البنية التحتية ال تتم صيانتها بشكل جيد، فمن شأ ا تعزيز التجارة ع تسريع عملية نقل السلع و ا واد ا ام، و تأم استدامة الإنتاج ا كثف للطاقة، و تأم الإتصالات الوقت ا ناسب و لذلك صار ضمان الإتصال ع تقنيـة ا واصلات و ا علومات أمرا بالغ الأ ية السنوات الأخ ة، و قد ساعد اوز بعض العوائق ال تسببت ا الب التحتية ا اديـة غ ا ناسبة وتشكل إمكانية الوصول الفعالة إ ا علومات بوضوح جزءا من ا تطلبات الأساسية للب التحتيـة ا اصـة بالأنظمـة الإقتصادية العصرية[11].

إن مستويات الإستثمار العالية رأس ا ال البشري، و لا سيما على صعيد التعليم و الصحة، ترسي الدعائم لنمو القطاع ا ـاص، والقوى العاملة السليمة و ا تعلمة، هي قوى عاملة منتجة, إن الإستثمارات ال الصحة و التعليم ب أن تشمل القطاع ا اص و العام على السواء، و إن تعزيز البنية التحتية الإجتماعية و ضمان استفادة ذوي الدخل الأد من خدمات تعليمية عاليـة النوعيـة وبكلفة معقولة، هو أساس مهم لتنمية القطاع ا اص.

ز- **حكم القانون:** يع حكم القانون أن قرارات ا كومة تتم وفقا موعة من القوان ا كتوبة ال من شأن كل مواطن إتباعها وتشكل القوان أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانو شفاف و سلطة قضائية عادلة و نظام إداري منصف، دم ا ساعي الأخرى ال دف إ تعزيز تنمية القطاع ا اص، ح أ ا قد لف تبعات سلبية، بالتا يتع علـى ا كومـات الوطنية وضع "قواعد اللعبة" أي وضع نظام يساهم فيض تكاليف العمليات علها قابلة للنفاذ فالأنظمة القانونية و الإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات , إن الأنظمة القانونية ا ربكة و ا تناقضة عل ارسات الأعمال الر ية صعبة و تدفع بالشركات إ أن تصبح أو تظل غ ر ية، ر ا يكون الفق هو الضحية الأو غياب تطبيق القانون، و يظهر أحد التقديرات أن 80% مـن ا سائل القانونية ال تواجه الفق تعا من خلال أنظمة شائعة أو غ ر ية و غالبا ما يلقي اللوم على الفساد سب تقدير البنـك الدو ، كن للفساد أن فض معدل و الدول ا يقارب 0.5 إ 1% السنة[12]

3. تقييم مناخ الاستثمار و مدى مسا ة القطاع ا اص التنمية با زائر

سعت ا زائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية و سن القوان والتشريعات ا رتبطة بالاستثمار إ يئة البيئة ا ناسبة لنمو للقطاع ا اص سواء ا لي أو الأجن ا يتلاءم والإمكانات ا توفرة لديها.

3-1-دور القطاع ا اص التنمية الاقتصادية با زائر: ثل القطاع ا اص اليوم ا زائر ور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا ا يتمتع به هدا القطاع من مزايا و إمكانيات كب ة تؤهله للقيام بدور ريادي ش ا الات الاقتصادية والاجتماعية .

أ-**دور القطاع ا اص تكوين القيمة ا ضافة :** يب لنا ا دول رقم (2و3) مسا ة القطاع ا اص تكوين القيمة ا ضافة.
لقد عرفت الفترة 1982-1990 زيادة مسا ة القطاع ا اص تكوين القيمة ا ضافة كن اعتبارها با همة، و يعود ذلك أساسا إ : برنامج إعادة ا يكلة العضوية و الإستقلالية ا الية للمؤسسات الإقتصادية العمومية، ال عرفت نوعا من التذبذب تنفيذها، ا

أثر سلبا على أداء ا ؤسسات العمومية و يبدو أيضا أن الأزمة الإقتصادية ال عرفها الإقتصاد ا زائري سنة 1986 تؤثر بشـكل كب على القطاع ا اص الذي يلجأ إ طرق متعددة لتمويل و وين مؤسساته، و هذا على عكس حجم الإستثمار العام الذي بلغ أد مستوياته سنة 1991 عند حدود 6.08%.

إن التوجه ا ديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق و الإنسحاب التدر ي للدولة من الإنتاج ا باشر للمواد و ا دمات، و أيضا الإطار التشريعي ا ديد و ما تضمنه من ضمانات و تشجيعات للقطاع ا اص أعطى حيوية ذا الأخـ كـن ملاحظتها من خلال ارتفاع مسا ته تكوين القيمة ا ضافة الإ الية ال بلغت حوا 47.5% سنة 2001، و أيضـا ارتفـاع نسبة الإستثمار ا اص من الناتج ا لي الإ ا إ حدود 23.78% سنة 1994، إ 28.84% سنة 2006، و هذا إن دل فإ ا يدل على زيادة ديناميكية القطاع ا اص يع الأنشطة[13].

رغم هذه النتائج مازال القطاع ا اص ا زائر غ فاعل ونشط الاقتصاد الوط ,حيث أن القطاع ا اص ينتج مـا بـ 70 %إ 85% من إ ا الناتج ا لي معظم الدول النامية ففي روسيا مثلا يساهم القطاع ا اص بنسبة 70% من الناتج ا لي الإ ا , ألبانيا يساهم بنسبة 75%, هورية التشيك 80% , رومانيا 70 % [14] ,مصر 67.8 % إلا أن مسـا ة القطـاع ا اص تكوين القيمة ا ضافة ا زائر تتجاوز 50%.

ب- **دور القطاع ا اص التشغيل:** يوضح ا دول رقم (4) مدى مسا ة القطاع ا اص التشغيل با زائر.
إن القطاع ا اص يشغل اكثر من 5 ملاي عامل سنة 2005 أي ما بسبته 63%من حجم التشغيل مقارنة ب37 % للقطـاع العام وبالتا يعت أهم قطاع منشأ ناصب الشغل , إن القطاع ا اص الذي بدأ يتهيكل و يتطور إطار اقتصاد السوق سيكون له ا ستقبل أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد ا ستخدم القطاع ا اص من4026 سنة 2003 إ 5120 سـنة 2004 إ 5080 سنة2005 با قابل بقي حجم التشغيل القطاع العام شبه ثابت خلال نفس الفترة.

كما يعت قطاع ا دمات ا زائر اك قطاع منشئ ناصب الشعل مقارنة بالقطاعات الأخرى يليه القطاع الصناعي. وانطلاقا من أن القطاع ا اص هو العنصر الأساسي عملية التنمية وا رك الرئيسي للاقتصاد و ثل ا رم الاقتصادي يع الدول، نرى أن دور القطاع ا اص التشغيل با زائر مازال صغ ا مقارنة بدول العا حيث يتيح القطاع ا اص أكثر من90% من فرص العمل. ور ا يرجع ذلك إ ضعف مناخ الاستثمار وكثرة ا عوقات ال تواجه و القطاع ا اص فقد أوضحت معظم الدراسات هـذا ا ال أن اح القطاع ا اص التشغيل إ ا يتطلب توف ا ناخ ا ناسب لذلك وهو ما يع أن تكون هناك رؤية واضحة تب عليها خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على قيق التنسيق والتكامل ب ادوار هامه مؤثرة هذا ا ال وهى ا كومة ، القطاع ا اص وا تمع ا د .

.3 تقييم مناخ الاستثمار ا زائر:
التوازنات الداخلية و ا ارجية للاقتصاد ا زائري: تستند البيئة الاقتصادية ا ستقرة وا فزة لنمو الاستثمار ا اص على أ ا تلك ال تتميز با فاض عجز ا يزانية وتد معدل التضخم (توازن داخلي) وا فاض العجز ميزان ا ساب ا اري و ا ديونية ا ارجية (توازن خارجي) وبالتا فان ا ؤشرات الأساسية لتقييم مناخ الاستثمار هي:
- مؤشر النمو الاقتصادي - مؤشر التضخم - مؤشر ا ديونية ا ارجية
- مؤشر سياسة التوازن الداخلي (العجز أو الفائض ا يزانية)
- مؤشر التوازن ا ارجي (العجز أو الفائض ميزان ا ساب ا اري)

يوضح لنا ا دول رقم (5) أهم ا ؤشرات الاقتصادية للاستقرار الاقتصادي ا زائر خلال الفترة 2000-2007.
يتضح ا سبق أنّ ا زائر حت إ حد بعيد قيق التوازنات الكلية للاقتصـاد، خاصـة بعـد تطبيـق برنـامج الإصـلاح الاقتصادي(1994/1998) ا دعم من طرف صندوق النقد الدو و البنك الدو ، فقد التحكم معدلات التضخم و البطالة،

كما لأنّ ميزان ا ساب ا اري و ا يزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخ ة، و تقليص ا ديونيـة ا ارجيـة و شـهد احتياطي الصرف سنا كب ا.

2-3-وضع ا زائر بعض ا ؤشرات الدولية ناخ الاستثمار: لأجل معرفة مكانة ا زائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم ا ؤشرات ا عتمدة من طرف أهم ا ؤسسات الدولية ا هتمة ناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أ ية هذه ا ؤشرات الكشف عن مدى سلامة و جاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية ب ترتيب البلد هذه ا ؤشرات و ب و الاستثمار ا اص ا لي و الأجن ، و توجد العديد من ا ؤشرات الدولية ال اول رصد بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار الدول، و سيتم التطرق لبعض من هذه ا ؤشرات .

أ- **مؤشر التنافسية العا ي:** يعت تقرير التنافسية العا ي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول،وأداة لتفحص نقـاط القوة والضعف بيئة الأعمال، كما أنه يعت أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدا م على ا ستوي الكلي وا زئـي بغيـة النهوض بتنافسية اقتصاديا م، خاصة ظل التحديات والأزمات ا تعددة ال تعصف بالاقتصاد العا ي.

يتضح من ا دول رقم (6) أن مناخ الاستثمار ا زائر بالاعتماد على مؤشر التنافسية العا ي قد شهد تراجع من ا رتبة 74 عا يا إ ا رتبة 82 ا رتبة 81 سنة 2007 كما أن ا زائر رتبت بعد تونس و ا غرب يع سنوات الدراسة و هذا ما يفسر بان مناخ الاستثمار ا زائر غ مشجع على و الاستثمارات ا اصة ا لية و الأجنبية .

ب- **ا ؤشر ا ركب للمخاطر القطرية :** يصدر ا ؤشر شهريا عن موعة (P.R.S) من خلال الـدليل الـدو للمخـاطر القطرية **International Country Risk Group (ICRG)** منذ عام 1980، و ذلك لغـرض قيـاس ا خـاطر ا تعلقـة بالاستثمار و يغطي ا ؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية.

و يتكون ا ؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي :

- مؤشر تقييم ا خاطر السياسية (يشكل 50% من ا ؤشر ا ركب) - مؤشر تقييم ا خاطر الاقتصادية (بشكل 25%).
- و مؤشر تقييم ا خاطر ا الية(بشكل 25%).

و يقسم ا ؤشر الدول إ س موعات حسب درجة ا خاطرة.

- من صفر إ 49.5 درجة اطرة مرتفعة جدا. - من 50 إ 59.5 درجة اطرة مرتفعة.
- من 60 إ 69.5 درجة اطرة معتدلة. - من 70 إ 79.5 درجة اطرة منخفضة.
- من 80 إ 100 درجة اطرة منخفضة جدا.

و هذا يع أن درجة ا خاطرة تنخفض كلما ارتفع ا ؤشر، ح ترتفع درجة ا خاطرة حال ا فاضه[15].
و سب هذا ا ؤشر، يتميز مناخ الاستثمار بدرجة اطرة تراوحت ب معتدلة و منخفضة خلال هذه السنوات وا دول رقم (7)يوضح ذلك.

ت- **مؤشر اليورومي للمخاطر القطرية :** يصدر هذا ا ؤشر عن لة اليورومي مرت السنة (مارس وسبتم)، وذلك لغرض قياس ا خاطر القطرية هة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته ا الية؛ ويغطي 185 دولة، منها 20 دولة عربية ويتكون من تسعة عناصر هي: ا خاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر ا ديونية، وضع الديون ا تعثرة، التقو الائتما للقطـر، تـوافر التمويـل ا صر طويل ا دى، توافر التمويل قص ا دى، توافر الأسواق الرأ الية، معدل ا صم عند التنازل. ويش دليل ا ؤشر إ أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت اطرها القطرية أقل.

ويوضح ا دول رقم(8) وضع ا زائر مؤشر اليورومي للمخاطر القطرية.

ث- **مؤشر بيئة الأعمال (مؤشر سهولة أداء الأعمال) :** يقيس ا ؤشر سهولة أداء الأعمال قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال ال تصدر سنويا عن البنك الدو و مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأث القوان و الإجـراءات ا كوميـة علـى الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع ا اص وا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة ا جم دف وضع أسس للتقييس و ا قارنة ب أوضاع بيئة الأعمال الدول ا تقدمة و الدول النامية، يغطى ا ؤشر 178 دولة لها تقرير بيئة أداء الأعمال 2008.

و يتكون ا ؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون جملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال و تشمل تلـك ا ؤشـرات بـدء ا شروع، التعامل مع التراخيص ، توظيف العامل ، تسجيل ا لكية، ا صول على القروض، اية ا ستثمرين، دفع الضرائب، التجارة ع ا دود، تنفيذ العقود، إغلاق ا شروع.

يتضح من ا دول رقم (9و10) أن وضع ا زائر جاء متأخرا أغلب ا ؤشرات الفرعية، و تعت تونس عموما من أحسن بلـدان ا غرب العر ترتيبا هذه ا ؤشرات، و هذا ما جعلها تل مرتبة متقدمة ا ؤشر ا ركب "سهولة أداء الأعمال2007".
و قد أشارت الدراسات النظرية و الشواهد العملية إ أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال القطر، و طالت ا دة و غابت ا علومات و ضعف كل من إنفاذ العقود و سلطة ا كمة و قوان العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال و أدى ذلك إ تـردي بيئة الأعمال و بروز ظواهر سلبية مثل تعميق البر وقراطية و الرشوة و تفشي أنشطة السوق غ الر ية و هذا يع أضعاف الاستثمار ا لي و تراجعا جاذبية البلد استقطاب الاستثمار الأجن ا باشر[16].

4. ا عوقات ال تواجه و القطاع ا اص ا زائر:

على الرغم من ا هودات ال تقوم ا ا يئات ا كلفة بدعم و ترقية الاستثمار ا زائر من أجل س بيئة الاستثمار، و ذلك ن خلال سن القوان و التنظيمات و اللوائح ال دف إ تنمية الاستثمارات ا لية و الأجنبية، إلا أن الواقع العملي و وضع ا زائر ا ؤشرات الدولية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكث من العراقيل و ا عوقات ال اول دون ـو الاسـتثمار اصة ا لية و الأجنبية ,و كن إ الا تصنيف تلك ا عوقات فيما يلي:

أ- مشكل التمويل و مزا ة القطاع العام للقطاع ا اص: يعت مؤشر نصيب القروض ا وجهة للقطاع ا اص مقارنة بالقطاع العام احد الدلالات على مدى مزا ة القطاع العام للقطاع ا اص ا صول على التمويل الكا . يب لنا ا دول رقم (11) تطور نسبة ما صل عليه القطاع ا اص من قروض مقارنة بالقطاع العام[17].

من خلال هذا ا دول كن أن نستنتج أن القطاع العام يزاحم القطاع ا اص ال التمويل حيث أن نصيب القطاع العـام مـن مل القروض ا منوحة خلال الثما سنوات الأخ ة اك من نصيب القطاع ا اص لكنها تراجع و وصلت هـذه النسـبة إ 50% اية 2005 مقابل 80% سنة 1998، ا قابل نسجل ارتفاع لنصيب للقطاع ا اص القروض فمـن 19% خلال سن 1998و 1999 قفز إ حوا 43% خلال سنوات 2002، 2003 و 2004 أما سنة 2005 فقد وصـلت النسبة إ 50% تقريبا, أما بالنسبة القروض ا وجهة إ القطاع ا اص كنسبة من الناتج الداخلي ا ام قد تضاعفت، إذا انتقلـت من 6% سنة 1998 إ حوا 12% سنة 2005,و تبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الـدخل ا توسط و ال تصل فيها إ 40% أو الدول ا اورة حيث تصل إ 56% ا غرب و 61% تونس.

ب- ا عوقات الإدارية و التنظيمية : يواجه الاستثمار ا اص ا زائر عدة مشاكل إدارية و تنظيمية أ ها[18]:
- تعقد و طول الإجراءات و الوثائق ا طلوبة لإنشاء ا شروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب ا رور بـ 14 إجراء، يستغرق 24 يوما و تكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس و ال لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما و لا تكلـف سـوى 9.3% من دخل الفرد[19]

- ضعف البنية التحتية و عدم توفر ا دمات الأساسية للمستثمرين مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء ا ؤسسات التحقيق الذي أجرته وزارة ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة سنة 2001 مع عدد من ا ؤسسات الاقتصادية 12 ولاية إ عدم توفر خدمات ا اء، و الكهرباء و الغاز، و خطوط ا اتف، و قنوات صرف ا ياه مواقع الاستثمار.
- ثقل النظام الضري من حيث تعقد الإجراءات ا بائية و عدم الوضوح التطبيق، و هو ما يترك ا ال للتلاعبات و التفس ات الشخصية ال تؤثر على بيئة الاستثمار، و قد ع ا ستجوبون دراسة أعدها البنك الدو سنة 2003 حول مناخ الاستثمار ا زائر أن مشكل معدل الضرائب تل ا رتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار[20].

ت- مشكل العقار الصناعي: ثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق ال يواجهها ا ستثمر ا زائر، و قد توقف العديد من ا شاريع الاستثمارية ا همة بسبب هذا ا شكل, فصعوبة ا صول على قطعة أرض مهيأة زاولة نشاط استثماري بالإضافة إ الارتفاع الفاحش أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب ا ضاربة وتعقد و تعدد الإجراءات الإدارية و القضائية كلها تعيق و القطاع ا اص ا زائر.

و من جهة أخرى، أظهرت نتائج التحقيقات ا نجزة حول مسألة العقار ا زائر إ وجود عدد كب من الأراضي غ ا ستغلة، حيث يوجد حوا 30% من ا ساحة الكلية ا توفرة غ مستغلة، و قد بينت تقديرات وزارة الصناعة إ أن حجم العقار الصناعي ا تاح يقدر بـ 180 مليون م^2 بينما بلغ حجم الطلبات ا ودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م^2 ، و ذا يتب أن الأزمة ليس نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد و ضعف التسي و التنظيم و غياب الشفافية توزيع الأراضي[21].

ث- مشكل الفساد : يعت الفساد ظاهرة عا ية د و تقلص من فعالية الاستثمار ا اص فقد صنفت ا زائر ا رتبة 99 عا يا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 أما تونس فاحتلت ا رتبة 63 و ا غرب ا رتبة 76 ,[22] و قد أشارت الدراسة ال أجراها البنك الدو حول مناخ الاستثمار ا زائر إ أن 34.3% من رؤساء ا ؤسسات يدفعون حوا 7% من رقم أعما م شكل رشاوي لتسريع معاملا م و الإستفادة من بعض ا زايا و ا دمات[23].

ج- مشكل القطاع ا وازي : ا زائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية ساحة إ الية قدرها 2.7 مليون متر مربع،ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل،أي 10 % من موع التجار ا سجل السجل التجاري ,وأكدت الإحصائيات الر ية أن القطاع ا وازي ا زائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية ا تداولة السوق الوطنية، - و يبلغ حجم الاقتصاد غ الر ي34.1% من الناتج الداخلي ا ام خلال الفترة (1999-2000) و ذلك حسب تقديرات البنك الدو وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم كم السلطات الاقتصادية هذه الظاهرة نتيجة التساهل معا ة هذا ا لف[24]. وبالتا فإن ا سائر ال يسببها القطاع ا وازي من خلال ا نافسة غ الشرعية معت ة جدا،وأن ا نتج ا واص الذين يعملون إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غ مشجع على الإطلاق.

ا لاصة : أدت التطورات والتغ ات ا تسارعة ليا ودوليا لتكثيف ا هود الرامية لتفعيل دور القطاع ا اص،وزيادة قدرته للمشاركة وا سا ة التنمية والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توف البيئة الاستثمارية ا ناسبة كأحد أهم ا تطلبات اللازمة لنمو القطاع ا اص وتعزيز مشاركته التنمية من خلال توف ا زيد من فرص العمل للمواطن، وتنويع مصادر الدخل وتوليد القيمة ا ضافة و تأم الاستقرار الإيرادات.

وهناك العديد من ا تغ ات ا ؤثرة على قرارات القطاع ا اص و فرص الاستثمار و منها ما هو اقتصادي و اجتماعي و سياسي و قانو , حيث يعت الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع ا اص لكنه غ كا ويتحدد أساسا التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي , مثل وضع ا يزانية العامة للدولة , وميزان ا دفوعات , ومعدل التضخم , إضافة على العوامل الأساسية لتنمية الاستثمار ا اص مثل توافر سوق للأوراق ا الية, وتطور ا هاز ا صر , وتطور القوان والأجهزة التنظيمية, و سياسة الدعم

والتحفيز ال تقدمه الدولة للمستثمرين , وخاصة ما يتعلق سألة نسبة الضرائب ا فروضة , والإعفاءات ا منوحة , وهناك شـروط مكملة أخرى لا تقل أ ية عن الشروط السابقة مثل ,نظام ا كم الرشيد و الاستقرار السياسي و التشريعي...ا .

أما فيما يتعلق الة ا زائر فيمكن عرض النتائج التالية:

- مازال القطاع ا اص زائر غ فاعل و نشط الاقتصاد الوط حيث أن القطاع ا اص ينتج مـا ب 70% إ 85% من إ ا الناتج ا لي معظم دول العا إلا أن مسا ة القطاع ا اص تكوين القيمة ا ضافة ا زائر تتجاوز 50%
- إن تباطؤ و القطاع ا اص توليد القيمة ا ضافة و فرص العمل با زائر يرجع إ عدم فاعلية مناخ الاستثمار حيث وضـع ا زائر وترتيبها ا تأخر بعض ا ؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، يكشف أنه غ مناسب لنمـو القطـاع ا ـاص ووجود الكث من العراقيل و ا عوقات ال ول دون و الاستثمار ا اصة ا لية و الأجنبية.
- بالرغم أن ا زائر استعادت قيق التوازنات الاقتصادية الكلية و ال تعت شرطا أساسيا لتنمية القطاع ا اص،غ أ ا لا تكفي وحدها لق مناخ يساعد على و القطاع ا اص, إن ا سائل ا تعلقة بالعقار و التمويل و الب وقراطية و ا نافسة غ الشـرعية تطرح كل مرة قائمة العوائق ال تعيق و قطاع الأعمال با زائر.

قائمة ا داول:

جدول رقم (1)يوضح :استثمار القطاع ا اص والعام ومعدل و الناتج ا لي الإ ا (1970-1998) %

البيان	عا	متوسط	منخفض
إ ا الاستثمار إ الناتج ا لي الإ ا	24.6	19.9	18.3
- الاستثمار ا اص	15	11.9	9.9
- الاستثمار العام	9.5	8	8.4
معدل و الناتج ا لي الإ ا سنويا	اك من 5%	ب 3 %و 5%	اقل من 3%

ا صدر:عدي قصيور,الآثار ا الية والاجتماعية لتمويل القطاع ا اص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية, الصندوق العر للإ اء الاقتصادي والاجتماعي ص101

ا دول رقم (2): تطور هياكل القيمة ا ضافة حسب النظام القانو للقطاع

	1974	1984	1994	2004
قطاع عمومي	%58.6	%69.5	%53.4	%52
قطاع خاص	%41.4	%40.5	%46.6	%48
ا موع	%100	%100	%100	%100

ا صدر: الديوان الوط للإحصائيات(ا سابات الاقتصادية: 1963-2001 ا سابات الاقتصادية: 1995-2003).

ا دول رقم (3): تطور حجم و هيكل مسا ة القطاع ا اص تكوين القيمة ا ضافة با زائر حسب كل قطاع %

البيان	1981	1986	1990	1997	2001	2006
نسبة مسا ة القطاع ا اص القيمة ا ضافة %	29.7	39.4	45.8	45.71	47.5	42.26
الصناعة دون ا روقات%	23.9	24.2	27.1	26.41	40.4	49.09
البناء و الأشغال العمومية%	27.4	26	31.3	61.58	80.54	79.72
النقل و الاتصال%	20.5	41.6	45.2	66.93	75.9	75.39
التجارة و ا دمات%	67.4	75.6	72.7	92.17	90.19	92.93

ا صدر: شي عبد الرحيم و شكوري مد: معدل الاستثمار ا اص با زائر دراسة تطبيقية,ا ؤ ر الدو حول"القطاع ا اص التنمية :تقييم واستشراف" ا عهد العر للتخطيط بالكويت http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

ا دول رقم (4):يوضح مسا ة القطاع ا اص التشغيل با زائر خلال الفترة 2003-2005 الوحدة:ألف عامل

البيان	2003			2004			2005		
	قطاع عام	قطاع خاص	ا موع	قطاع عام	قطاع خاص	ا موع	قطاع عام	قطاع خاص	ا موع
الفلاحة	51	1361	1412	25	1592	1617	28	1352	1380
الصناعة	304	500	804	345	715	1060	395	664	1059
الأشغال العمومية و البناء	87	713	800	100	868	968	87	1125	1212
التجارة و ا دمات	2216	1452	3668	2208	1945	4153	2454	1939	4393
ا موع	2658	4026	6684	2678	5120	7798	2964	5080	8044

ا صدر:الديوان الوط للإحصائيات(نشرة 2007)

ا دول رقـم (5): تطور مؤشرات التوازن الداخلي و ا ارجي للاقتصاد ا زائري خلال الفترة(2000- 2007)

البيـان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل و PIB	2.15	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	4.6
معدل البطالة	29.77	27.30	25.00	23.70	17.7	15.3	15.7	14.1
ف أو ع ا يزانية كنسبة من الناتج ا لي الإ ا (%)	9.8	4.05	0.23	8.36	7.11	11.88	12.91	11.80
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.58	3.56	1.6	2.5	3.7
رصيد ا يزان ا اري(مليار دولار)	8.93	7.06	4.36	8.48	11.12	21.72	28.95	31.5
الفائض أو العجز ا ساب ا اري كنسبة من الناتج ا لي الإ ا %	16.3	12.8	7.7	13	13.1	21.2	24.86	23.33
رصيد الدين ا ارجي (مليار دولار)	25.3	22.6	22.6	23.5	21.4	16.5	5.05	4.2
احتياطي الصرف الأجن (مليار دولار)	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	-	99.33

ا صدر:تقرير وزارة ا ارجية (معطيات اقتصادية واجتماعية) وصندوق النقد العر :التقرير الاقتصادي العر ا وحد 2008/2007

جدول رقم (6): ترتيب ا زائر مقارنة بتونس و ا غرب ا ؤشر التنافسية العا ي 2007/2003

الدولة	104/2003دولة	2004/من 104دولة	2005/من 117دولة	2006/من125دولة	2007/من 131دولة
ا زائر	74	71	82	76	81
تونس	38	42	37	30	32
ا غرب	61	56	76	70	64

ا صدر:World Economic Forum, The Global Competitiveness. Report 2007-2008, Geneva 2007 p.p14-20

د/رضا عبد السلام :نفس ا رجع السابق ص53

جدول رقم (7):يوضح وضع ا زائر ا ؤشر ا ركب للمخاطر القطرية لسنوات تارة

الدولة	2002	2003	2007 مارس	مارس2008
ا زائر	63.8	65.8	78.5	77.5
تونس	72	73.5	73	71.3
ا غرب	72.8	75.3	73.3	72

ا صدر:ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار نشرة 2007/2003

جدول رقم (8): يوضح وضع ا زائر مقارنة بتونس و ا غرب ضمن مؤشر اليوروم للمخاطر القطرية لسنوات تارة

الدولة	2002	2003	2006 مارس	2007 مارس
ا زائر	40.79	41.29	45.97	46.89
تونس	57.17	57.74	55.77	56.53
ا غرب	53.57	53.76	53.54	54.28

ا صدر :ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار نشرة2003/ 2007

جدول رقم (9): ترتيب ا زائر مقارنة بتونس و ا غرب ا ؤشر ا ركب لسهولة أداء الأعمال 2007/2006/2005

الدولة	الترتيب عا يا 155/2005 دولة	الترتيب عا يا 175/2006 دولة	الترتيب عا يا 178/2007دولة
تونس	58	80	88
ا غرب	102	115	129
ا زائر	123	116	125

ا صدر: البنك الدو ، تقرير أداء الأعمال 2006/2007/2008 www.worldbank.or

جدول رقم (10): وضع ا زائر ا ؤشرات الفرعية للمؤشر " سهولة أداء الأعمال" 178/2007 دولة مقارنة بتونس و ا غرب

مكونات ا ؤشر الفرعية	ا زائـ ـر	تونـ ـس	ا غـ ـرب
بدء ا شروع	131	68	51
التعامل مع التراخيص	108	96	88
توظيف العاملا	118	113	165
تسجيل ا لكية	156	66	102
ا صول على القروض	115	97	135
اية ا ستثمرين	64	147	158
دفع الضرائب	157	148	132
التجارة ع ا دود	114	28	67
تنفيذ العقود	117	80	114
إغلاق ا شروع	45	30	60

ا صدر: البنك الدو ، تقرير أداء الأعمال 2008،gwww,worldbank,or

جدول رقم (11) تطور القروض حسب القطاع القانو بالنسب%

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العمومي	80.0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	50.39
القطاع ا اص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
قروض القطاع ا اص /PIB %	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

ا صدر: بنك ا زائر إحصائيات 2005/2004/2000

قائمة ا راجع:

[1]- عبد الرزاق الفارس ,ا كومة و الفقراء و الإنفاق العام –دراسة عجز ا وازنة و أثارها الاقتصادية و الاجتماعية بلدان عربية , مركز دراسات الوحدة العربية ب وت لبنان الطبعة الثانية 2001 ص ص33-36

[2]- نيف مد طريح ,اثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي –دراسة مقارنة-,أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية (غ منشورة)جامعة حلوان , هورية مصر العربية 2005 ص84.

[3]- د/عدي قصيور ,الآثار ا الية و الاجتماعية لتمويل القطاع ا اص مشروعات البنية الأساسية و الاجتماعية الصندوق العر للإ اء الاقتصادي و الاجتماعي ص101

[4]- على عبد القادر على ، ددات الاستثمار الأجن ا باشر ، سلسلة جسر التنمية ، ا عهد العر للتخطيط بالكويت ، العدد 31 ، يوليو 2004 ، ص 5.

[5]- مد سعيد بسيو ا ورا : ددات الاستثمار مصر الفترة 1975-1997 أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية غ منشورة ,جامعة قناة السويس هورية مصر العربية 2002ص ص 74-163

-مر ا د مد فؤاد, ظاهرة عدم التأكد و تأث ها على الاستثمار ا اص مصر خلال الفترة 1974-2001 رسالة ماجست غ منشورة جامعة القاهرة 2004 ص ص 72-84

-د/فريد بش طاهر, ددات الاستثمار ا اص ا ملكة العربية السعودية , لة التعاون العدد 51, يونيو 2000 ص20-26

[6]- د/فريد بش طاهر, نفس ا رجع السابق ص 20

[7]- مد سعيد بسيو ا ورا , نفس ا رجع السابق ص142

[8]- فريد بش طاهر, ددات الاستثمار ا اص ا ملكة العربية السعودية, نفس ا رجع السابق ص21

[9]- مود علي إبراهيم القصاص، "فعالية السياسة النقدية ا ستخدمة الإصلاح الإقتصادي مصر و أثرها على نشاط البنوك 82-1992"، رسالة ماجست غ منشورة، كلية التجارة، جامعة ع س، 1995، ص31

[10]- مد نظ مد بسيو ، دور السياسة الاقتصادية اه الاستثمارات الأجنبية ا باشرة مع دراسة على قطاع الصناعة مصر ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غ منشورة، كلية التجارة ، جامعة ع س، 1986، ص317.

[11]- رندة بدير:دور ا رأة و القطاع ا اص ,نفس ا رجع السابق http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pd f .

[12]- نفس ا رجع السابق .

[13]-شي عبد الرحيم و شكوري مد: معدل الاستثمار ا اص با زائر دراسة تطبيقية,ا ؤ ر الدو حول"القطاع ا اص التنمية :تقييم واستشراف" ا عهد العر للتخطيط بالكويت 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

[14]-مركز ا علومات ودعم ا اذ القرار,اقتصاديات التحول خلال سة عشر عاما :الا ازات والتحديات ,ديسم 2005 ص68.

[15]- ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية 2006، مرجع سابق، ص 79.

[16]- ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية 2003، مرجع سابق، ص90

[17]- صديقي مليكة, برامج الإصلاح ا يكلي وأزمة التحولات الاقتصاديات الانتقالية –حالة ا زائر-,أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية جامعة ا زائر 2007 ص198.

[18]-ساعد بوراوي, ا وافز ا منوحة للاستثمار الأجن ا باشر دول ا غرب العر (ا زائر-تونس- ا غرب) رسالة ماجست غ منشورة جامعة باتنة 2008 ,ص163.

[19]- قاعدة بيانات البنك الدو حول سهولة أداء الأعمال2007 www, worldbank, org/ doingbusiness

[20]- World Bank, pilot Algeria In vestment Climate Assessment, June 2003in http://siteresource, worldbank,org/ INTPSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf.

[21] - CNES La configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au développement économique,24[eme]session plénière, p.p60-64 .

[22]- منظمة الشفافية الدولية .مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 .ص5-8 www.transparency.org/publicayion/gcr

[23] - World Bank, pilot Algeria In vestment Climate Assessment, op, cit, p24

[24] -www. Worldbank. Org/ documents/ papers links/ Informel Economy pdf.

إنعكاسات إسترا ية ا وصصة على الوضعية ا الية للمؤسسة الإقتصادية

- دراسة حالة بعض ا ؤسسات الإقتصادية ا زائرية -.

أ. مد زرقون، جامعة ورقلة،

ملخص : دف هذه الدراسة إ معرفة أثر عمليات ا وصصة على الأداء ا ا لبعض ا ؤسسات الإقتصادية ا زائرية وفقا لأساليب ا وصصة ا ختلفة، وذلك بغية التعرف على أساليب ا وصصة، وكذا التعرف على مزايا وعيوب آليات ا وصصة ا ختلفة، وهل إختلفت كفاءة الأداء ا ا للمؤسسات العمومية الإقتصادية الفترة التالية للخوصصة أم لا؟

الكلمات ا فتاح : ا ؤسسة العمومية الإقتصادية، ا وصصة، الشراكة، الإكتتاب العام البورصة، التنازل لصا الأجراء.

هيد : تتناول هذه الورقة موضوع ا وصصة وأثره على الوضعية ا الية للمؤسسات الإقتصادية ا زائرية، حيث أصبحت ظاهرة ا وصصة وتوسيع قواعد ا لكية ظاهرة عا ية، تقوم ا العديد من الدول يع أ اء العا ، و اصة الدول ال ثل فيها القطاع العام القطاع الرئيسي للإقتصاد الوط ، حيث يتم خوصصة مؤسسات القطاع العام ا ملوكة للدولة لتحويلها من ملكية عامة إ ملكية خاصة تساعد على توسيع قاعدة ا لكية، وكأحد العناصر الأساسية ا نامج الإصلاح الإقتصادي والإعتماد على آليات السوق. وتعت ا زائر من الدول النامية ال ثل القطاع العام فيها قطاعا رئيسيا داخل الإقتصاد الوط ، ومنذ سنة 1995 تقوم الدولة وصصة ا ؤسسات العمومية الإقتصادية ا ملوكة للدولة إ القطاع ا اص لتوسيع قاعدة ا لكية وفق برنامج معد لذلك، وأستند تنفيذه إ العديد من الأساليب ا ستخدمة تغي ط ملكية ا ؤسسات العمومية الإقتصادية وال ثلت :

- خوصصة ا ؤسسات العمومية الإقتصادية من خلال الشراكة مع القطاع ا اص؛
- خوصصة ا ؤسسات العمومية الإقتصادية من خلال طرح أسهم الشركات للإكتتاب العام البورصة؛
- خوصصة ا ؤسسات العمومية الإقتصادية من خلال بيع أسهم ا ؤسسات لصا الأجراء؛
- كما توجد أساليب أخرى ثلت عقود الإدارة و عقود التأج وعقود الإمتياز.

وبناء على ما سبق، كن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية ذه الورقة البحثية على النحو التا :

ما مدى فعالية ا وصصة رفع كفاءة الأداء ا ا للمؤسسات العمومية الإقتصادية الفترة التالية للخوصصة ؟

إن دراستنا هذه دف إ الإجابة على التساؤل السابق، من خلال تقييم الأداء ا ا للمؤسسات ال خوصصتها كل من الفترة السابقة والفترة التالية للخوصصة، و دم الدراسة ا ستكشف عنه من نتائج ما يلي:

- التعرف على أهداف ا وصصة وتقنيا ا ومدى أ ية الإصلاحات لدعم عملية ا وصصة وترشيد دور الدولة ا ياة الإقتصادية؛
- اولة دراسة وتقييم ملة الإصلاحات ا تبعة من طرف الدولة و ديد مدى فعاليتها؛
- قياس مدى التغ ا اصل مؤشرات الأداء ا ا نتيجة لتغ أسلوب ا وصصة؛

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة قسمت إ ورين رئيسي حيث نتناول ما يلي:

- **دور وأ ية ا وصصة الإصلاح الإقتصادي؛**
- **دراسة الآثار ا الية لإستراتيجية ا وصصة لبعض ا ؤسسات الإقتصادية ا زائرية؛**

1- دور وأ ية ا وصصة الإصلاح الإقتصادي.

قد ظهر على الإقتصاد العا ي بشكل عام وعلى الدول النامية بشكل خاص تطور و و متزايد الأمر الذي أدى إ ظهور مفاهيم و مبادئ إقتصاد السوق وإعادة النظر ضرورة مشاركة القطاع ا اص بشكل جزئي أو كلي إدارة وتشغيل بعض ا ؤسسات

العامة تحت إسم «الخوصصة», حيث ظهرت كإتجاهات حديثة لنقل الملكية وبرزت كإحدى أنجع الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام و إعادة الهيكلة لتحسين الأداء.

1-1 الخوصصة كإتجاهات حديثة لنقل الملكية : لقد ظهرت كلمة الخوصصة (**Privatization**) في المعاجم الغربية لأول مرة عام 1983, أي خلال الحقبة التاتشرية في بريطانيا, في الطبعة التاسعة لـ **Webster's New Collegiate Dictionnary** وهي كلمة جديدة آخذة بالإنشار و تعريفها على أساس أنها تحويل الأعمال و المشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة.[1]

ولغويا تعرف الخوصصة على أنها زيادة نسبة القطاع الخاص من القطاع الوطني.[2]

وقد عرفها قاموس "**Grand Larousse**" سنة 1987 الذي إعتبرها "الفعل «**Action**» الذي من شأنه تحويل نشاط أو مؤسسة مملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص".[3]

ونظرا لحداثة عهد هذا المصطلح فلم يتفق لغاية الآن على إختيار مصطلح عربي ليقابل كلمة Privatization الإنجليزية حيث أستخدمت العديد من المصطلحات للتعبير عن هذا المفهوم مثل:[4] **الخوصصة, المخصخصة، التخصيصية، التخصيص، الخاصية، التخاص، الخاصة، الخاصخية، التخاصية، الإستخصاص، التحويل إلى الخاص، التفريد, الأهلة, الفردنة, التفويت، نزع الملكية العامة، الفئة, التمليك، التصرفية.... إلخ .** ولكن من أكثر هذا المصطلحات شيوعا في الإستخدام نجد تعبيرا «المخصخصة» و«التخصيص» والمستعملة في دول المشرق العربي خاصة أما في الجزائر والمغرب العربي فيطلق عليها تعبير «الخوصصة» نظرا لورودها في التشريع المعمول به وهو المصطلح الذي سوف نستخدمه في هذه الدراسة وعلى إعتبار التأنيث لهذا المصطلح.

ويأتي إصطلاح«**المخصخصة**» في اللغة العربية على وزن (**الفعللة**) و إصطلاح«**التخصيص**» على وزن (**التفعيل**) وقد جاء في مختار الصحاح المعنى اللغوي للفعل الثلاثي (**خصص**) يعني خصه بالشيء (خصوصا وخصوصية) و إختصه بكذا (خصه به) والخاصة ضد العامة وكلمة خص تعني إنفراد بالشيء وخاص تعني فردي أو ذو ملكية فردية.[5]

وقد إصطلح اللغويين على أنه لتأكيد المعنى وتعظيمه يكرر الحرفان الأولان من المصدر الثلاثي للفعل كأن يقال (**خصص**) وعلى ذلك فإن إصطلاحي(**المخصخصة و التخصيص**) صحيحان من الناحية اللغوية إلا أن المصطلح الأول أدق من المصطلح الثاني[6].

والخوصصة على الرغم من إختلاف مسميات وتعريفات هذا المصطلح تشير بصفة عامة إلى تلك الإستراتيجية أو العملية المنهجية التي تسعى إلى تغيير صفة الإقتصاد من إقتصاد يعتمد على القطاع العام إلى إقتصاد يعتمد على القطاع الخاص.

2-1 مفهوم الخوصصة في القانون الجزائري : إن عملية الخوصصة في الجزائر لم تكن حديثة العهد, فقد ظهرت في عدة أشكال ومست قطاعات عديدة قبل أن تصل إلى المؤسسة العمومية, ويمكن القول أنها ظهرت لأول مرة في بداية الثمانينات مع صدور القانون 84/81 المتعلق بالتنازل عن الأملاك العمومية للخواص بأسعار رمزية, هذا الأخير تم تعديله سنة 1986 بالقانون 03/86 المؤرخ في 04 فبراير 1986, والذي وسع دائرة التنازل لتشمل الأملاك العقارية التي دخلت حيز الإستغلال إبتداءا من سنة 1981, تبع ذلك القانون 19/87, المتعلق بالمستثمرات الفلاحية الخاصة(**EAI**) (**Exploitation Agricole Individuelle**) والمستثمرات الفلاحية الجماعية(**EAC**) (**Exploitation Agricole collective**)الذي تم على أساسه تفكيك المؤسسات الزراعية المسيرة ذاتيا إلى مستثمرات جماعية وفردية وكذا توزيع الأراضي التي كانت تابعة لممتلكات الثورة الزراعية على هذا الأساس,[7] كما صدرت قوانين الإصلاحات وهذا إبتداءا من جانفي 1988, متمثلة في القانون 02/88 حول إستقلالية المؤسسة العمومية, والقانون 03/88 الخاص بالتخطيط, وكذا القانون 03/88 الخاص بصناديق المساهمة, وفي النهاية قانون01/89 الذي يتمم مفهوم العقد «**التسيير**» وخصائصه الأساسية,[8] كما أن دستور 23 فيفري 1989 وبالأخص في مادته12 يدقق في مجال الملكية العمومية, هذا الأخير وفي مادته18 يميز بين المال الخاص للدولة و المال العمومي.

أما في المجال البنكي والمالي يمكن ذكر القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الذي نص على إستقلالية البنك المركزي وإنشاء السوق المالي وتفعيل العلاقة مابين البنوك التجارية والمؤسسات الإقتصادية, وكذا القانون10/93 المتعلق ببورصة القيم

المنقولة. وتبعا لذلك فإن الشروع الفعلي عملية الخوصصة وعلى نطاق واسع تجسدت من خلال الإطار القانو وا ؤسسي بداية مع قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسيرها لصالح مسيرين خواص, كل ذلك هو المحتوى الذي جاء به المرسوم رقم95/22 بتاريخ26أوت1995 هذا القانون المعدل والمراجع بالقرار رقم 10/96 ا انفي 1996, فقد ح بتوضيح طرق الخوصصة وكذا الفروع ال ضع لذلك و تلف الإجراءات المتعلقة ذه العملية, وبدخول سنة2001 جاء الأمر 04/01 المؤرخ 20أوت2001, لتتوسع الخوصصة إ كافة ال النشاط الإقتصادي.

أما مفهوم الخوصصة وفقا للمشرع الجزائري فيمكن تناوله من زاويت , تتعلق الأو بالتعريف الذي نص عليه الأمر95/22, المتعلق وصصة المؤسسات العمومية على إعتباره القانون الأول والذي ت وجبه العمليات الأو للخوصصة, أما الزاوية الثانية فتقدم المفهوم الذي ملة التشريع الجديد الساري المفعول الذي ل ل التشريع السابق, وهو المتضمن الأمر رقم 04/01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسيرها وخوصصتها. فحسب الأمر 22/95 فإن المشرع الجزائري أورد ا معنيا:[9]

* **المعنى الأول:** الخوصصة هي كل معاملة ارية تؤدي إ ويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية مؤسسة عمومية سواء جزء أو كل رأ ا ا لصا أشخاص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص؛

* **المعنى الثا :** الخوصصة هي كل معاملة تؤدي إ ويل تسير مؤسسة عمومية إ أشخاص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص.

ما كن ملاحظته على هذا التعريف أنه قد ل خوصصة التسير بالإضافة إ خوصصة الملكية, ولكن يبقى مفهوما ضيقا, لأنه إعت عملية الخوصصة نقل ملكية وتسير مشاريع قائمة من عون إقتصادي« الدولة», إ أعوان إقتصادي آخرين« خواص» فقط, أي أن الخوصصة من هذا المنظور تتعدى عملية بيع الأصول لتشمل حد خوصصة التسير بإسناد هذه المهمة للخواص دف تأهيل المؤسسات المعنية.

أما الأمر 04/01 فقد عرف الخوصصة مادته رقم 13 على أ ا:« كل صفقة تتجسد نقل الملكية إ أشخاص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص من غ المؤسسات العمومية».[10]

وعليه فإن هذا التعريف الوارد التشريع الجديد الذي ألغى الأمر95/22, لا يتضمن أية إشارة وصصة التسير بصيغ تعاقدية محددة ال نص عليها التشريع الملغى وإ ا إقتصر على نقل الملكية إ أشخاص تابع للقانون الخاص وقد ب طبيعة هذه الملكية على ما يلي:

- إما على عامل رأس المال الذي وزه الدولة أو أي شخص معنوي خاضع للقانون العام أو على جزء منه سواء كانت هذه الحيازة بصفة مباشرة أو غ مباشرة؛
- كذلك على الأصول ال تشكل وحدة إستغلال مستقلة المؤسسات التابعة للدولة.

و در الإشارة إ أن عملية خوصصة رأس المال هذه تتم من خلال التنازل عن أسهم أو حصص إجتماعية أو إكتتاب للزيادة رأس المال.

1-3 تقييم حصيلة برنامج الخوصصة الجزائر :

<u>* أولا:</u> عند تقييم عمليات الخوصصة والشراكة المنجزة خلال الفترة ما ب سنة 1998 و أوت2001, وإن كانت الحصيلة يبة، د أنه القيام ببعض العمليات مثل:

أ/- العرض البورصة للمؤسسات العمومية الإقتصادية: فتح رأس مال (20%) لشركات فندق الأوراسي, رياض سطيف وصيدال؛

ب/- الشراكة بـ مؤسسة **ENAD** و ا موعة الأ انية **HENKEL**، و منه تأسيس الشركة ا ختلطة **HENKEL ENAD Algérie : HEA** برأس مال قدره 89,6 مليون دولار، يُقسم إ 60 % كحصة الشريك الأجن و 40 % كحصة ا مع **ENAD**، حول قطب مؤسس من مركب ع وشنت و الرغاية؛

ج/- الشراكة بـ الشركة القابضة ا ندية **LNM** وا موعة الصناعية للحديد والصلب**SIDER**، ومنه تأسيس شركة الإقتصاد ا ختلط ا زائرية ا ندية (**Arccelor-Mittal Steel Annaba**) برأس مال قدره 18.004.720.000 دج، يُقسم إ 70 % كحصة الشريك الأجن و 30 % كحصة ا مع ا زائري **SIDER**؛

د/- التنازل لصا العمال عن بعض أصول ا ؤسسات ا نحلة؛

* **ثانيا:** و سنة 2001 و 2002, ووفقا لقوا ا وصصة ا ديدة (الأمر04/01) الصادر يوم 20 أوت 2001، ظهر ليا أكثر وضوحا من طرف الدولة لصا ا زيد من عمليات ا وصصة ال تشمل كل الشركات بإستثناء سوناطراك. هذا التشريع ا ديد يبدو كأنه أعطى بعضا من الديناميكية سار ا وصصة والأرقام ال نشرت من طرف وزارة ا سا ة ا كلفة بالعملية، أشارت إ بعض التقدم الذي يستحق التوقف عنده. 1270 شركة كانت معنية با وصصة، منها 459 مؤسسة عمومية إقتصادية و713 فرع. ويتعلق الأمر أساسا ؤسسات متوسطة وأغلبها مؤسسات صغ ة، وتش وزارة ا سا ة وترقية الإستثمار إ أن 145 مؤسسة فقط هي عبارة عن شركات ك ى.

* **ثالثا:** وحسب حصيلة نشرها لس مسا ات الدولة، فإن عمليات ا وصصة ا نجزة بـ سنة2003 و ديسم 2007 تتمثل 417 مؤسسة موضحة ا دول رقم (**01**).

يث سنة 2003 خوصصة 20 مؤسسة وإرتفع العدد إ 58 سنة 2004، 113 سنة 2005، 116 سنة 2006 110 سنة 2007، أي بتراجع نس ، كما بلغ عدد ا ؤسسات ا خوصصة بنسبة 100% 192 مؤسسة وا خوصصة بنسبة تفوق 50% 33 مؤسسة وا خوصصة بنسبة تقل عن الـ 50% 11 مؤسسة، بينما إستفاد العمال بـ 69 مؤسسة.

2- دراسة الآثار ا الية لإستراتيجية ا وصصة لبعض ا ؤسسات الإقتصادية ا زائرية.

دف معرفة أثر ا وصصة على الأداء ا ا للمؤسسات الإقتصادية ا زائرية ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها إختيار عينة كمية غ إحتمالية من ا ؤسسات الإقتصادية ا خوصصة وفقا للأسس التالية:

- ول ملكية ا ؤسسات من ملكية عامة إ ملكية خاصة بفعل ا وصصة تبعا لأساليب ا وصصة؛
- أن يتوفر لتلك ا ؤسسات سلسلة زمنية من العمل ت مظلة القطاع ا اص لا تقل عن 03 ثلاث سنوات ح يتوفر بيانات مالية (ا يزانية وجدول حسابات النتائج) تسمح قارنة أداء تلك ا ؤسسات قبل وبعد ا وصصة.

2-1 البطاقة الفنية وأهم ا صائص الرئيسية للمؤسسات موضوع الدراسة.

لقد التعامل مع مؤسسات الدراسة من خلال أساليب ا وصصة ا ختلفة كما يلي:

2-1-1 الشراكة كأسلوب وصصة مع Arccelor-Mittal Steel Annaba : يعت مع **Arccelor-Mittal Steel Annaba** شركة تلطة الإقتصاد جزائرية هندية، خاضعة للقانون التجاري ا زائري، وقانون الإستثمار ا اص، إ ذت شكل شركة ذات أسهم(**SPA**) يبلغ رأس ما ا 18.004.720.000 دج، مهمتها إنتاج وتسويق منتوج ا ديد والصلب، أنشئت 18أكتوبر2001 إطار الشراكة من أجل تأهيل صناعة ا ديد والصلب بـ ا موعة الصناعية للحديد والصلب سيدار(**Groupe**

Sider) ا زائرية و موعة(**LNM**) ا ندية، هذه الأخ ة لك نسبة عالية من رأس ا ال تقدر بـ 70%، ح ثل مسا ة الطرف ا زائري نسبة 30%. ولقد أخت ت هذه ا ؤسسة وفقا للأسس التالية:

* ول ملكية ا ؤسسة من ملكية عامة إ ملكية خاصة بالأغلبية بفعل الشراكة؛
* إمتلاك الطرف الأجن ا اص لأغلبية رأس مال الشركة حوا 70% من رأس ا ال الإ ا ؛

وقد حددنا ا ال الزم للدراسة الفترة (2004/1999)، وقسمنا هذه الفترة إ مرحلت : مرحلة ا لكية العامة ثلة با موعة الصناعية للحديد والصلب (**Groupe Sider**) (2001/1999)، ومرحلة ا لكية ا اصة ثلة بشركة الإقتصاد ا ختلط ا زائرية ا ندية (**Arccelor-Mittal Steel Annaba**) (2004/2001).

2-1-2 الإكتتاب العام كأسلوب وصصة مؤسسة تسي فندق الأوراسي : تعت هذه ا ؤسسة من ا ؤسسات الرائدة القطاع ا دما ، حيث إستطاعت أن تكون من ب ا ؤسسات الأو ا د ة البورصة، لقد ويل ملكية مؤسسة تسي فندق الأوراسي إ الشركة القابضة للخدمات وجب ا رسوم 95-25 ا تعلق بتسي الأموال التجارية للدولة، و وجب ذلك قامت ا ؤسسة برفع رأ ا ا إطار تدعيم قدرا ا ا الية، عن طريق إدماج فرق إعادة التقييم، حيث أصبح رأ ا ا يعادل 1.5 مليار دينار جزائري.

ولتنفيذ برنامج ا وصصة ا سطر من طرف الدولة والرامي إ تنشيط بورصة ا زائر تقرر بداية سنة 1999 طرح جزء من رأس مال ا ؤسسة بنسبة 20% للإكتتاب العام، وهو ما يعادل مليون سهم بقيمة إ ية 250 دينار للسهم حيث تكفلت ذه ا همة مؤسسة الراشد ا ا . ولتوضيح وضعية ا ؤسسة ال دخلت إ بورصة ا زائر بتاريخ 14 فيفري 2000، فإنه من الأفضل الإستعانة بالبطاقة الفنية الآتية:

- **إسم الشركة وغرضها الإجتماعي:** مؤسسة تسي فندق الأوراسي
- **رأس ا ال الإجتماعي:** شركة ذات أسهم برأ ال إجتماعي 1,5 مليار دينار جزائري
- **طبيعة العملية:** العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة بنسبة 20% من رأ ا ا الإجتماعي أي ما يعادل 1.2 مليون سهم
- **عدد ا سا ا دد:** 10800 مساهم جديد
- **ا ساهم الرئيسي:** الشركة العمومية القابضة للخدمات بنسبة 80%
- **العملية ا نجزة:** عرض عمومي لبيع 1.2 مليون سهم إ ي بقيمة 250 دج للسهم وبسعر إصدار 400 دج للسهم
- **تاريخ العرض:** من 15 جوان إ 15 جويلية 1999
- **تأش ة نة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة:** التأش ة رقم 01/99 بتاريخ 24 ماي 1998
- **تاريخ الدخول إ البورصة:** 20 جانفي 2000
- **تاريخ أول تسع ة البورصة:** 14 فيفري 1999

وقد حددنا ا ال الزم للدراسة الفترة (2003/1997)، وقسمنا هذه الفترة إ مرحلت : مرحلة ا لكية العامة أي قبل الدخول إ البورصة (1999/1997)، ومرحلة ا لكية ا اصة (بالرغم من دودية النسبة 20%)، أي بعد الدخول إ البورصة (2003/2001) وإ ال سنة 2000 بإعتبارها سنة الدخول إ البورصة.

3-1-2 التنازل لصا الأجراء كأسلوب وصصة ا ؤسسات العمومية الإقتصادية ولاية ورقلة : هناك العديد من ا ؤسسات العمومية الإقتصادية ال خوصصتها من خلال بيع أسهمها بالكامل لصا العمال، و ولت من مؤسسات عمومية لوكة للدولة إ مؤسسات خاصة لوكة للأجراء، وبغية عملية التحليل ا اصة بأثر التغ ط ا لكية من خلال التنازل لصا الأجراء وأثره على الفعالية ا الية للمؤسسات ال الدراسة, سيتم تناول عينة من الشركات ال بيعت بالكامل لصا الأجراء خلال

الثلاث السنوات الأو قبل التنازل بعد انطلاقتها بثلاث سنوات، وسوف نعتمد ديد حجم عينة البحث على أسلوب ا صر الشامل للمؤسسات ال خوصصتها لصا الأجراء وال تنشط مدينة ورقلة، وال بلغ عددها منذ بداية برنامج ا وصصة سنة 1997 وح اية سنة 2008 حوا (07) مؤسسات عمومية إقتصادية لتتحول إ حوا (17) مؤسسة خاصة للأجراء، ولقد إستبعاد مؤسستا عموميتا (02) بعد و ا إ حوا (08) مؤسسات خاصة بالأجراء، نظرا لعدم توافر بيانات مالية تسمح با قارنة بالإضافة إ كون بعضها حالة تصفية وبعضها مد النشاط، وعلى ذلك تصبح ا ؤسسات ا ستوفية لشروط البحث (05) مؤسسات عمومية إقتصادية منشئة بذلك (09) مؤسسات خاصة. وا ؤسسات ال سوف يتم دراستها موضحة ا دول رقم (**02**).

2-2 التحليل ا قارن لأثر إستراتيجية ا وصصة على الأداء ا ا للمؤسسات موضوع الدراسة : فيما يلي إستعراض لنتائج الدراسة التطبيقية فيما يتعلق بأداء ا ؤسسات الإقتصادية ال خوصصتها بإستخدام الأساليب ا ختلفة، ولقد خوصصة ا ؤسسات ا اضعة للدراسة بإستخدام ثلاث أساليب وهي:

- **الأسلوب الأول:** ا وصصة من خلال الشراكة ثلة بشركة (**Arccelor-Mittal Steel Annaba**)، حيث ثل نسبة ا لكية ا اصة هذه ا ؤسسة 70% ؛
- **الأسلوب الثا :** ا وصصة من خلال الإكتتاب العام البورصة ثلة ؤسسة تسي فندق الأوراسي، حيث ثل نسبة ا لكية ا اصة هذه ا ؤسسة 20% ؛
- **الأسلوب الثالث:** ا وصصة من خلال التنازل لصا الأجراء ثلة با ؤسسات الإقتصادية ولاية ورقلة، حيث ثل نسبة ا لكية ا اصة هذه ا ؤسسات 100%.

1-2-2 مؤشرات الأداء الر ي (ا ردودية) : يعرض ا دول رقم (**03**) البيانات ا اصة ؤشرات الأداء الر ي (ا ردودية) قبل وبعد ا وصصة للمؤسسات ال خوصصتها بإستخدام الأساليب ا ختلفة وتظهر النتائج ما يلي:

1- سن عام مستوى الأداء الر ي ا قق للمؤسسات ال خوصصتها بإستخدام الأسلوب الأول والثا على حد سواء من خلال زيادة مؤشرات الأداء الر ية ا ختلفة بعد ا وصصة؛

2- تدهور مستوى الأداء بالنسبة للمؤسسات ال خوصصتها بإستخدام الأسلوب الثالث من خلال إ فاض معظم مؤشرات الأداء الر ية ا ختلفة بعد ا وصصة؛

3- من خلال معدل العائد على الأصول (**ROA**) كمؤشر مع عن الأداء الر ي ا ؤسسات تظهر النتائج التالية:

أ- تطور معدل العائد على الأصول (**ROA**) الأسلوب الأول أي من خلال الشراكة ا تفع من 45.09-% إ 5.80%وهو أعلى عائد قق ب مؤسسات الأساليب الثلاث قبل أن كان أقل عائدا ققا معدل تطور يبلغ 112.86% وهي أعلى نسبة تطور حققها هذا الأسلوب مقارنة بالأساليب ا ختلفة. وهذا الأداء ا تميز للمؤسسة الأسلوب الأول أي خوصصتها من خلال الشراكة يرجع إ أن تغ التوجهات للملكية تلفة من عامة إ خاصة، حيث أن توجهات ا لكية ا اصة هي التركيز على الربح، و أخ ا فإن هناك زيادة جوهرية مستويات كلا من الر ية و ا بيعات. ويتفق هذا مع ما أشار إليه **Mcdonald** من أ ية وجود مساهم رئيسي إستراتيجي دائم وقوي للمؤسسات ا خوصصة حديثا، حيث يكون لديه ا قدرة ا ادية وا ة الإدارية والفنية للتعامل مع هذه الشركة وتطور أدائها وتعويضها عن ضعف الإدارة، وضخ إستثمارات جديدة كما أن وجود مستثمر رئيسي دائم وقوي يساعد على إختراق أسواق جديدة وزيادة التصدير وخاصة وأن ا ستثمر الأجن ا ندي لك مع ك وذو خ ة وإمكانيات ك ة هذا ا ال، وهو ا فتاح الرئيسي لتطوير أداء هذه الشركة وزيادة مستوى ر يتها.

ب- تأ ا ؤسسة ا خوصصة بالأسلوب الثا أي من خلال الإكتتاب العام ا رتبة الثانية من حيث معدل العائد على الأصول **(ROA)** حيث إرتفع ا عدل من 3.74% إ 5.63% قفا معدل تطور يبلغ 50.56%، وعلى الرغم من سن أداء تلك ا ؤسسة إلا أن هذا ا عدل بعد ا وصصة يعرف تطورا كب ا.

ج- تأ ا ؤسسات ا التعامل معها من خلال الأسلوب الثالث أي من خلال التنازل لصا الأجراء ا رتبة الأخ ة من حيث معدل العائد على الأصول **(ROA)** حيث بلغ 4.58-% وإرتفع ا عدل نوعا ما ليصل إ 4.30-% قفا معدل تطور يبلغ 6.11%، وهذا ا عدل هو الأد بالنسبة موعة ا ؤسسات ا خوصصتها من خلال الأساليب ا ختلفة.

2-2-2 مؤشرات أداء عناصر الإستغلال : يعرض ا دول رقم **(04)** البيانات ا اصة ؤشرات أداء عناصر الإستغلال قبل وبعد ا وصصة للمؤسسات ا خوصصتها بإستخدام الأساليب ا ختلفة وتظهر النتائج ما يلي:

1- سن مستوى كفاءة إستغلال الأصول من خلال زيادة معدلات دوران عناصر الأصول ا ختلفة الأسلوب الأول والثا بشكل عام، مع تدهور مستوى الأداء بالنسبة للمؤسسات ا خوصصتها بإستخدام الأسلوب الثالث؛

2- بإستخدام معدل دوران الأصول كمؤشر مع عن مستوى أداء عناصر الإستغلال تظهر النتائج التالية:

أ- قق الأسلوب الأول من خلال الشراكة أعلى معدل لدوران الأصول بعد ا وصصة حيث تطور ا ؤشر من13.80% إ 68.15% قفا معدل تطور يبلغ 393.80%، وبذلك تل هذه ا ؤسسة من خلال ا وصصة بالشراكة ا رتبة الأو معدل دوران الأصول ومعدل التطور ذا ا ؤشر ويرجع هذا التحسن إ :

- زيادة جوهرية متوسط ا بيعات ا ققة عدل 90.19%؛
- إ فاض متوسط إ ا الأصول ذه ا ؤسسة ا خوصصة بأسلوب الشراكة عدل 61.87%.

ب- تأ مؤسسة الأسلوب الثا من خلال الإكتتاب العام البورصة ا رتبة الثانية من حيث قيقها عدل دوران الأصول حيث إرتفع ا ؤشر من 8.90% إ 11.46% قفا معدل تطور يبلغ 28.79%، وذلك يرجع إ :

- إرتفاع متوسط ا بيعات ا ققة عدل 37.55%؛
- إرتفاع متوسط إ ا الأصول ذه ا ؤسسة ا خوصصة بأسلوب الشراكة عدل 6.67%.

ج- تأ مؤسسات الأسلوب الثالث من خلال التنازل لصا الأجراء ا رتبة الثالثة والأخ ة من حيث قيقها عدل دوران الأصول حيث إ فض ا ؤشر من 79.72% إ 57.57% قفا معدل إ فاض يبلغ 27.78%، بالرغم من قيقها لأعلى معدل قبل ا وصصة بالنسبة للأساليب الثلاثة، وذلك يرجع إ :

- إ فاض متوسط ا بيعات ا ققة عدل 29% ؛
- إ فاض متوسط إ ا الأصول ذه ا ؤسسات ا خوصصة بأسلوب التنازل لصا الأجراء عدل113.81%.

3-2-2 مؤشرات أداء هيكل رأس ا ال.

يوضح ا دول رقم **(05)** البيانات ا اصة ؤشرات أداء هيكل رأس ا ال قبل وبعد ا وصصة للمؤسسات ا خوصصتها بإستخدام الأساليب ا ختلفة وتظهر البيانات النتائج التالية:

1- سن عام مستوى أداء هيكل رأس ا ال بالنسبة للمؤسسة ا خوصصتها بإستخدام الأسلوب الأول من خلال إ فاض معظم مؤشرات أداء هيكل رأس ا ال ا ختلفة بعد ا وصصة، وتظهر ا ؤسسات ا خوصصتها بإستخدام الأسلوب الثا والثالث نوع من الإ فاض الأداء من خلال زيادة مؤشرات أداء هيكل رأس ا ال ا ختلفة بعد ا وصصة، مع نوع من الإستقرار الأداء قبل وبعد ا وصصة بالنسبة للأسلوب الثا من حيث:

- إرتفاع متوسط حقوق ا لكية الأسلوب الأول عدل 108.17%؛
- إرتفاع متوسط حقوق ا لكية بالنسبة الأسلوب الثا عدل 6.18%؛
- إ فاض متوسط حقوق ا لكية بالنسبة الأسلوب الثالث عدل 71.95%.

وذلك يش إ سن ا يكل التمويلي ا ؤسسة ا خوصصة بأسلوب الشراكة، وزيادة مسا ة مصادر التمويل الذاتية ويل عمليات هذه ا ؤسسة، مع إ فاض الأداء بالنسبة ؤسسات الأسلوب الثا والثالث.

2- تظهر مؤسسات الأسلوب الأول إ فاض أك نسب ا ديونية بشكل عام حيث تفظ بأقل نسبة للإستقلالية ا الية ب الأساليب الثلاثة، وذلك نظرا للإرتفاع الكب حقوق ا لكية ا، وال بلغت 108.17%، على الرغم من إ فاض متوسط ا ديونية الإ الية عدل 71.10%، ا يع أ ا ذات هيكل ويلي أفضل من مؤسسات الأساليب الأخرى.

3- بإستخدام معدل الديون للأصول أي نسبة قابلية التسديد كمؤشر مع عن مستوى أداء هيكل رأس ا ال تظهر النتائج التالية:

أ- أظهرت مؤسسة الأسلوب الأول إ فاضا بينما مؤسسات الأسلوب الثا والثالث إرتفاعا على حد سواء نسبة قابلية التسديد؛

ب- أظهرت مؤسسة الأسلوب الأول ا خوصصة بفعل الشراكة إ فاض نسبة قابلية التسديد بعد ا وصصة حيث إ فض ا ؤشر من 69.81% إ 42.63% ققة معدل إ فاض يبلغ 38.94%، وهذا الإ فاض ا ؤشر يعود إ :

- إ فاض متوسط إ ا الأصول عدل 61.87%؛
- إ فاض متوسط ا ديونية الإ الية عدل 71.10%.

ج- أظهرت ا ؤسسات ا خوصصة بالأسلوب الثالث من خلال التنازل لصا الأجراء أعلى نسبة تطور ؤشر قابلية التسديد بعد ا وصصة حيث تطور ا ؤشر من62.67% إ 85.50% ققا معدل تطور يبلغ 36.43%، وذلك يرجع إ :

- إ فاض متوسط إ ا الأصول ذه ا ؤسسات عدل 29%؛
- إ فاض متوسط ا ديونية الإ الية ذه ا ؤسسات عدل 53.54%؛

و در الإشارة إ البيانات تش إ إعتماد مؤسسات الأسلوب الثالث بشكل أك على ا صوم ا تداولة والقروض القص ة الأجل، حيث إ فض متوسط إ ا الديون الطويلة وا توسطة بعد ا وصصة عدل 6.26% ح إرتفع متوسط إ ا الديون القص ة بعد ا وصصة 2.67%.

د- أظهرت مؤسسة الأسلوب الثا من خلال الإكتتاب العام البورصة نوع من الإستقرار من حيث قيقها لنسبة قابلية التسديد حيث إرتفع ا ؤشر من 51.61% إ 51.83% قق معدل تطور يبلغ 0.44%، وذلك يرجع إ :

- إرتفاع متوسط إ ا الأصول بالنسبة للأسلوب الثا عدل 6.67%،
- إرتفاع متوسط ا ديونية الإ الية بالنسبة للأسلوب الثا عدل 7.12%.

وذلك يش إ إستقرار مستوى أداء ا يكل التمويلي هذه ا ؤسسة ا خوصصة بأسلوب الإكتتاب العام البورصة.

4-2-2 مؤشرات السيولة.

يوضح ا دول رقم **(06)** مستوى السيولة قبل وبعد ا وصصة للمؤسسات ال خوصصتها بإستخدام الأساليب ا ختلفة وتظهر البيانات النتائج التالية:

1- هناك سن عام مستوى السيولة الذي تفظ به مؤسسات الأسلوب الأول والثا حيث زادت يع نسب السيولة، بينما مؤسسات الأسلوب الثالث فهناك إ فاض نسب التداول، التداول السريعة، ح حققت مؤسسات هذا الأسلوب زيادة النقدية ورأس ا ال العامل؛

2- أظهرت مؤسسات الأسلوب الأول والثا إرتفاعا شديدا معدل تطور رأس ا ال العامل حيث:

أ- أظهرت مؤسسة الأسلوب الأول أي من خلال الشراكة نسبة تطور لرأس ا ال العامل بلغت 101.96%؛

ب- مؤسسات الأسلوب الثا أظهرت إرتفاعا رأس ا ال العامل عدل تطور يبلغ 39.56% بعد ا وصصة؛

ج- مؤسسات الأسلوب الثالث أظهرت إرتفاعا ضئيلا رأس ا ال العامل عدل تطور يبلغ 6.34% بعد ا وصصة.

3- بإستخدام نسبة النقدية كمؤشر مع عن مستوى السيولة تظهر النتائج التالية:

أ- قق الأسلوب الأول من خلال الشراكة أعلى مستوى للنقدية بعد ا وصصة حيث إرتفعت النسبة من9.74% إ 18.07% قفا معدل تطور يبلغ 85.60%، و هي بذلك قق أعلى نسبة سيولة وأعلى نسبة تطور لنسبة النقدية ب الأساليب الثلاث؛

ب- يأ الأسلوب الثا من خلال الإكتتاب العام البورصة ا رتبة الثانية من حيث مستوى السيولة حيث إرتفع ا ؤشر من 23.59% إ 34.65% قفا معدل تطور يبلغ 46.89%.

ج- تأ مؤسسات الأسلوب الثالث من خلال التنازل لصا الأجراء ا رتبة الثالثة والأخ ة من حيث قيقها ستوى السيولة حيث إرتفع ا ؤشر من 9.54% إ 12.47% قفا معدل إرتفاع يبلغ 30.71%.

5-2-2 مؤشرات مردودية وتشغيل ا وارد البشرية : يوضح ا دول رقم **(07)** مؤشرات مردودية وكفاءة تشغيل ا وارد البشرية قبل وبعد ا وصصة للمؤسسات ال خوصصتها بإستخدام الأساليب ا ختلفة وتظهر البيانات النتائج التالية:

1- هناك سن عام مستوى معدل إنتاجية العمل بالنسبة ؤسسات الأساليب الثلاثة حيث إ فض معدل إنتاجية العمل يع الأساليب وهو ما ي كم ا ؤسسات بعد ا وصصة الأجور وا رتبات وبالتا قدرة هذه ا ؤسسات تقرير بنية سليمة للقيمة ا ضافة، حيث:

أ- أظهرت مؤسسة الأسلوب الأول أي من خلال الشراكة أعلى نسبة إ فاض عدل إنتاجية العمل بلغ 54.93%؛

ب- مؤسسات الأسلوب الثا أظهرت إ فاضا مستقرا نوعا ما معدل إنتاجية العمل يبلغ 13.13% بعد ا وصصة؛

ج- مؤسسات الأسلوب الثالث أظهرت إ فاضا ضئيلا معدل إنتاجية العمل يبلغ 6.5% بعد ا وصصة.

2- هناك سن عام مدى مساهم كل عامل قيق القيمة ا ضافة، رقم الأعمال، النتيجة الصافية بالنسبة ؤسسات الأسلوب الأول والثا حيث تطورت يع نسب مردودية تشغيل ا وارد البشرية، وهذا يفسر قوة رقم الأعمال والنتائج ا يدة ا ققة بعد ا وصصة، بينما هناك إ فاض عام يع ا ؤشرات بالنسبة ؤسسات الأسلوب الثالث من خلال التنازل لصا الأجراء، وهذا يرجع إ ضعف ا بيعات وا سائر ا ققة.

6-2-2 العلاقة ب الر ية و السيولة : عرفة العلاقة ب الر ية و السيولة قبل وبعد ا وصصة للمؤسسات ال خوصصتها بالأساليب ا ختلفة سوف يتم التعب عن الر ية عدل معدل العائد على الأصول **(ROA)** **(R11)**، كما يع عن السيولة بنسبة السيولة الفورية **(R31)**(كما هي موضحة الأشكال رقم: 1، 2، 3).

ويكون متوسط العائد هو عبارة عن متوسط قبل ا وصصة مضافا إليه العائد بعد ا وصصة مقسوما على **2** وذلك بإعتباره نقطة التميز " **ا قياس ا قارن** " ونفس ا فهوم على نسبة السيولة الفورية ومقارنة ا توسط قبل وبعد بنقطة التفرد (التميز) هذه، فإذا كان ا توسط أعلى يع الإرتفاع و العكس.

❖ **بالنسبة للأسلوب الأول ا تمثل الشراكة:**

- **الإطـار ا ـربعي للعـائد = (%45.09) + %5.8 = 19.64 - %.**
  2
- **الإطـار ا ـربعي للسيولة = %9.74 + %18.07 = %13.90.**
  2

يشير الشكل رقم **(01)** إلى أن السمة الغالبة على ا ؤسسة بعد الشراكة أ ا شركة قوية نوعا ما ذات أداء مرضي سواء الر ية أو السيولة، و نرى أن التحول ط ا لكية قد أدى إ سن الأداء ا أدى إ إنقاذ ا ؤسسة من التدهور الواضح الأداء قبل الشراكة، حيث كانت ا ؤسسة قبل الشراكة مربع الرعب، إذ يرى كلا من « **ويلسون ومهيج** » أن الشركات الواقعة ا ربع رقم (**01**) هي شركات لا تستطيع البقاء أو الإستمرار وهي شركات فاشلة لا قق أرباح وليس لديها سيولة، حيث تشتق السيولة من الر ية، و الوقت نفسه تقيس السيولة الظروف و الأحوال ا الية، بينما تقيس الر ية الأداء التشغيلي.11

يؤكد ماسبق إرتفاع مؤشرات قياس عناصر الإستغلال أو كفاءة الأصول بعد الشراكة و ال تؤكد أن إرتفاع كفاءة إستغلال الأصول قد أدى إ إرتفاع مؤشرات الر ية مع سن الأداء الر ي و الذي نشأ عنهما سن موقف السيولة وذلك كله بعد التحول ط ا لكية.

❖ **بالنسبة للأسلوب الثا ا تمثل الإكتتاب العام البورصة:**

- **الإطـار ا ـربعي للعـائد = %3.74 + %5.63 = %4.69.**
  2
- **الإطـار ا ـربعي للسيولة = %23.59 + %34.65 = %29.12.**
  2

يشير الشكل رقم **(02)** إلى أن السمة الغالبة على ا ؤسسة بعد الإكتتاب العام أ ا شركة قوية نوعا ما ذات أداء مرضي سواء الر ية أو السيولة، و نرى أن التحول ط ا لكية قد أدى إ سن الأداء مع نوع من الإستقرار، أي البقاء نفس ا ربع.
يؤكد ماسبق إرتفاع مؤشرات قياس عناصر الإستغلال أو كفاءة الأصول بعد الإكتتاب العام و ال تؤكد أن إرتفاع كفاءة إستغلال الأصول قد أدى إ إرتفاع مؤشرات الر ية مع سن الأداء الر ي و الذي نشأ عنهما سن موقف السيولة وذلك كله بعد التحول ط ا لكية.

❖ **بالنسبة للأسلوب الثالث ا تمثل التنازل لصا الأجراء:**

- **الإطـار ا ـربعي للعـائد = (%4.58) +(4.30)% = 4.44 - %.**
  2
- **الإطـار ا ـربعي للسيولة = %9.54 + %12.47 = %11.01.**
  2

ويشير الشكل رقم **(03)** إلى أن السمة الغالبة على ا ؤسسات بعد التنازل لصا الأجراء أ ا شركة ضعيفة نوعا ما ذات أداء غ مرضي سواء الر ية أو السيولة، و نرى أن التحول ط ا لكية من خلال التنازل لصا الأجراء قد أدى إ سن ضئيل الأداء لكن دون إنقاذ ا ؤسسات من التدهور الواضح الأداء قبل ا وصصة، حيث كانت ا ؤسسات قبل ا وصصة بعد ذلك نفس ا ربع وهو مربع الرعب، وبالتا حسب« **ويلسون ومهيج** » أن هذه ا ؤسسات هي مؤسسات لا تستطيع البقاء أو الإستمرار وهي شركات فاشلة لا قق أرباح وليس لديها سيولة.

خلاصة: يوضح ا دول رقم (08) نتائج الدراسة التطبيقية أي نتائج أثر إستراتيجية ا وصصة على الأداء ا ا للمؤسسات موضوع الدراسة، حيث يظهر سن عام مستوى أداء ا ؤسسات العمومية بعد ا وصصة بعض جوانب الأداء بإستخدام الأساليب ا ختلفة وتتمثل النتائج :

1- حققت ا ؤسسة ا خوصصة بالأسلوب الأول من خلال الشراكة ا رتبة الأو تلف جوانب الأداء حيث إحتفظت بأعلى معدل للعائد على الأصول **(ROA)** كمؤشر للر ية حيث إرتفع ا ؤشر عدل **112.86%**، كما حققت أعلى معدل لدوران الأصول كمؤشر عن مستوى النشاط حيث إرتفع ا ؤشر عدل **393.80%** ، كما إحتفظت بأقل نسبة ديون للأصول بعد ا وصصة حيث إ فض ا ؤشر عدل **38.94%**، كما إحتفظت بأعلى نسبة سيولة بعد ا وصصة حيث إرتفع ا ؤشر عدل **85.60%** ؛

2- حققت ا ؤسسة ا خوصصة بالأسلوب الثا من خلال الإكتتاب العام البورصة ا رتبة الثانية سن تلف جوانب الأداء، ح جاءت ا ؤسسات ا خوصصة بالأسلوب الثالث من خلال التنازل لصا الأجراء ا رتبة الثالثة والأخ ة، ويعرض ا دول رقم (08) إختلاف مؤشرات الأداء ب أساليب ا وصصة ا ختلفة؛

3- تعت الشراكة من أفضل أساليب تغي ط ملكية ا ؤسسات العمومية الإقتصادية من ا لكية العامة إ ا لكية ا اصة، سواء من حيث زيادة الر ية وتدعيم حقوق ا لكية، وا افظة على توازن نس ب عناصر هيكل التمويل، وتدعيم السيولة ا الية ومصادر التمويل الذاتية؛

4- يعت تغي ط ملكية ا ؤسسات بطرح أسهمها للإكتتاب العام (بالرغم من دودية النسبة 20% ا زائر)، هو الشكل الثا الذي يأ الترتيب من حيث أثره على كفاءة الأداء ا ا للمؤسسات، بالرغم من إ فاض فعاليته على الأداء ولكنه الشكل الأكثر فعالية توسيع قاعدة ا سا وملكية القطاع ا اص للمؤسسات، والأكثر قيقا لأهداف ا وصصة، والأكثر فعالية تنشيط السوق ا ا ، وقد يرجع إستقرار هذا الأسلوب هذه الدراسة إ طبيعة ا ؤسسة ال خوصصتها ذا الأسلوب، أو لعدم تغي أسلوب إدار ا عما كانت قبل ا وصصة، أو ماية ودعم ورقابة الدولة ذه ا ؤسسة خاصة وأن مسا ة الدولة لازالت مرتفعة أي 80%؛

5- يعت تغي ط ملكية ا ؤسسات من خلال التنازل لصا الأجراء، هو الشكل الثالث الذي يأ الترتيب من حيث أثره على فعالية الأداء ا ا للمؤسسات، بالرغم من أن الدراسة التطبيقية أسفرت أن هذا الأسلوب يساعد كث ا على الإرتفاع بكفاءة الأداء ا ا ، يفضل إتباع هذا الأسلوب حالة عدم القدرة على خوصصة ا ؤسسات بالأسلوب السابقة ، أو راعاة البعد الإجتماعي ا وصصة الذي يهدف على ا افظة على قوة العمل.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول رقم (01): حصيلة برنامج ا وصصة ا زائر خلال الفترة (2003-2007).

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	ا موع
ا وصصة الإ الية	5	7	50	62	68	192
ا وصصة ا زئية (> 50%) أغلبية	1	2	11	12	7	33
ا وصصة ا زئية (< 50%) أقلية	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف الأجراء	8	23	29	9	0	69
الشراكة ا ضافة	4	10	4	2	9	29
التخلي على الأصول للخواص الذين سيشترو ا من جديد	2	13	18	30	20	83
ا موع	20	58	113	116	110	417

ا صدر: وزارة ا سا ة وترقية الإستثمار.

ا دول رقم (02): بطاقة فنية عن ا ؤسسات العمومية الإقتصادية (EPE) ا تنازل عنها لصا الأجراء ولاية ورقلة.

الرقم	إسم ا ؤسسة العمومية الأم	تاريخ ا وصصة	إسم مؤسسة الأجراء ا تفرعة	قيمة الأصول	عدد الأجراء
01	مؤسسة أشغال الطباعة للجنوب بورقلة (ETIWO)	2003/10/30	مؤسسة أشغال الطباعة للجنوب بورقلة (ETIWO)	34.506.461 دج	33
02	م. صنع مواد البناء بتقرت (EFMC)	1998/08/01	م. صنع مواد البناء بتقرت (EFMC)	106.317.992 دج	100
03	مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة (EDIMMA)	1997/12/25	شركة ت.ص.ع الفلاحي بتقرت (SOGDIMMA)	18.856.570 دج	8
			ش. ت.ص.ع الفلاحي للجنوب بورقلة (SODIMMAS)	17.349.000 دج	12
			شركة ت.ص.ع الفلاحي والري الصغ (SOGDIMA-PH)	13.741.000 دج	5
04	مؤسسة توزيع ا مواد الغذائية بورقلة (EDIPAL)	1997/12/25	ش. ت.م.غ والفلاحية والنقل للجنوب (SODIPAT)	167.085.000 دج	103
			ش. ت.م.غ للجنوب الك (ESSAKEB)	58.270.000 دج	05
05	مؤسسة توزيع التجهيزات ا ختلفة بورقلة (EDIED)	1997/12/25	شركة توزيع التجهيزات ا ختلفة بتقرت (SOCOED)	15.408.000 دج	13
			شركة توزيع التجهيزات ا ختلفة بورقلة (DIED)	79.574.000 دج	35
	عدد ا ؤسسات العمومية الإقتصادية الأم (EPE)		05		
	عدد ا ؤسسات ا اصة ا نشئة من قبل الأجراء		09		
	عدد الأجراء		314		
	موع قيمة الأصول		511,108,023.00 دج		

ا صدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مديرية أملاك الدولة بولاية ورقلة.

ا دول رقم (03): مؤشرات الأداء الر ي (ا ردودية) للمؤسسات ا خوصصتها بالأساليب ا ختلفة.

الرقم	ا ؤشرات	ا توسط قبل ا وصصة			ا توسط بعد ا وصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث
R5	معدل الربح الصا	-285.70%	19.38%	-4.67%	8.44%	22.70%	-110.57%
R6	معدل نتيجة الإستغلال	-35.09%	29.67%	-3.97%	9.71%	31.46%	-110.93%
R10	معدل العائد على حق ا لكية (ROE)	64.12%	7.68%	8.77%	11.44%	11.69%	41.29%
R11	معدل العائد على الأصول (ROA)	-45.09%	3.74%	-4.58%	5.80%	5.63%	-4.30%
R12	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	231.24%	4.82%	-12.00%	8.91%	6.30%	-572.60%

ا صدر: من إعداد الباحث.

ا دول رقم (04): مؤشرات أداء عناصر الإستغلال للمؤسسات ا خوصصتها بالأساليب ا ختلفة.

الرقم	ا ؤشرات	ا توسط قبل ا وصصة			ا توسط بعد ا وصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث
R16	معدل دوران الأصول	13.80%	8.90%	79.72%	68.15%	11.46%	57.57%
R17	معدل دوران الأموال ا اصة	43.99%	18.38%	215.90%	147.91%	23.80%	3393.15%
R18	مدة دوران العملاء	404 يوم	116 يوم	119 يوم	37 يوم	98 يوم	432 يوم
R19	مدة دوران ا وردين	184 يوم	2 يوم	134 يوم	88 يوم	4 يوم	188 يوم
R20	مدة دوران زون ا واد الأولية	169 يوم	187 يوم	220 يوم	140 يوم	295 يوم	-57 يوم
R21	مدة دوران زون البضاعة	448 يوم	1237 يوم	456 يوم	1 يوم	337 يوم	61 يوم
R22	أ ية BFR	-192.84%	-63.49%	-544.91%	-835.23%	-129.67%	-114.52%
R23	نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	103.87%	11.86%	49.25%	33.49%	14.60%	65.67%

ا صدر: من إعداد الباحث.

ا دول رقم (05): مؤشرات أداء هيكل رأس ا ال للمؤسسات ا خوصصتها بالأساليب ا ختلفة.

الرقم	ا ؤشرات	ا توسط قبل ا وصصة			ا توسط بعد ا وصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث
R24	نسبة قابلية التسديد	69.81%	51.61%	62.67%	42.63%	51.83%	85.50%
R25	نسبة الإستقلالية ا الية	100.11%	106.72%	159.51%	93.65%	107.62%	6094.91%
R26	نسبة الرافعة ا الية	329.95%	206.72%	241.04%	217.61%	207.62%	6163.36%
R27	نسبة الديون الطويلة وا توسطة إ ا دبونية الإ الية	46.91%	65.44%	29.87%	64.59%	58.76%	28.00%
R28	نسبة الديون القص ة الأجل إ ا دبونية الإ الية	53.09%	34.56%	70.13%	35.41%	41.24%	72.00%

ا صدر: من إعداد الباحث.

ا دول رقم (06): مؤشرات السيولة للمؤسسات ا خوصصتها بالأساليب ا ختلفة.

الرقم	ا ؤشرات	ا توسط قبل ا وصصة			ا توسط بعد ا وصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث
R29	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	128.02%	135.28%	166.16%	333.04%	162.15%	125.10%
R30	نسبة التداول السريعة (الفورية)	76.22%	122.94%	112.46%	175.11%	145.17%	87.11%
R31	نسبة التداول الفورية (النقدية)	9.74%	23.59%	9.54%	18.07%	34.65%	12.47%
R32	تطور وا بة رأس ا ال العامل	73.72%	99.01%	216.91%	148.89%	138.18%	230.66%

ا صدر: من إعداد الباحث.

ا دول رقم (07): مؤشرات مردودية وتشغيل ا وارد البشرية للمؤسسات ا خوصصتها بالأساليب ا ختلفة.

الرقم	ا ؤشر	ا توسط قبل ا وصصة			ا توسط بعد ا وصصة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث
R33	معدل إنتاجية العمل	107.24%	32.09%	90.94%	48.34%	27.88%	85.03%
R34	مردودية كل عامل	354,849.34	870,749.39	234,933.06	1,192,277.91	1,185,710.75	197,347.45
R35	مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال	1,545,048.79	1,200,359.75	1,509,728.94	3,331,063.09	1,568,632.17	1,259,909.92
R36	مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة	-2,385,221.88	238,303.25	-49,591.79	363,334.84	358,887.05	-77,858.03

ا صدر: من إعداد الباحث.

ا دول رقم (08): نسب التطور والنتائج ا ققة للمؤسسات ا خوصصتها بالأساليب ا ختلفة.

طبيعة الأداء	ا ؤشرات	نسب التطور			الترتيب والنتائج ا ققة		
		الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث	الأسلوب الأول	الأسلوب الثا	الأسلوب الثالث
الر بة	معدل العائد على الأصول (ROA)	%112.86	%50.56	%6.11	سن إ ا رقم 01	سن إ ا رقم 02	سن إ ا رقم 03
الإستغلال	معدل دوران الأصول	%393.80	%28.79	%-27.78	سن إ ا رقم 01	سن إ ا رقم 02	إ فاض سا رقم 03
هيكل رأس ا ال	نسبة قابلية التسديد	%-38.94	%0.44	%36.43	تطور إ ا رقم 01	تطور مستقر نوعا ما رقم 02	إ فاض سا رقم 03
السيولة	نسبة النقدية	%85.60	%46.89	%30.71	سن إ ا رقم 01	سن إ ا رقم 02	سن إ ا رقم 03

ا صدر: من إعداد الباحث.

الشكل رقم (01): عـلاقة الر ية بالسيولة قبل وبعد ا وصصة بالنسبة للأسلوب الأول ا تمثل الشراكة.

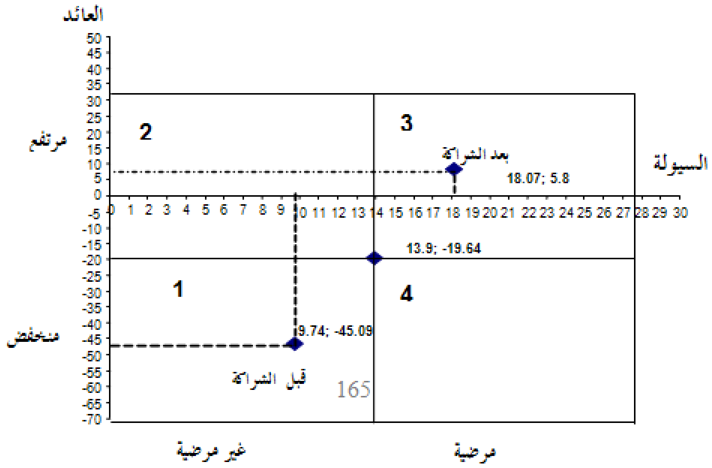

ا صدر: من إعداد الباحث.

الشكل رقم (02): عـلاقة الر ية بالسيولة قبل وبعد ا وصصة بالنسبة للأسلوب الثا ا تمثل الإكتتاب العام.

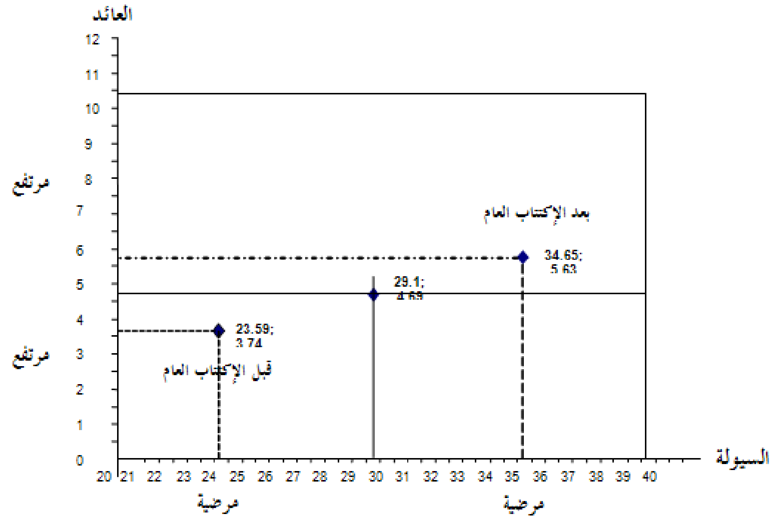

ا صدر: من إعداد الباحث.

الشكل رقم (03): عـلاقة الر ية بالسيولة قبل وبعد ا وصصة بالنسبة للأسلوب الثالث ا تمثل التنازل لصا الأجراء.

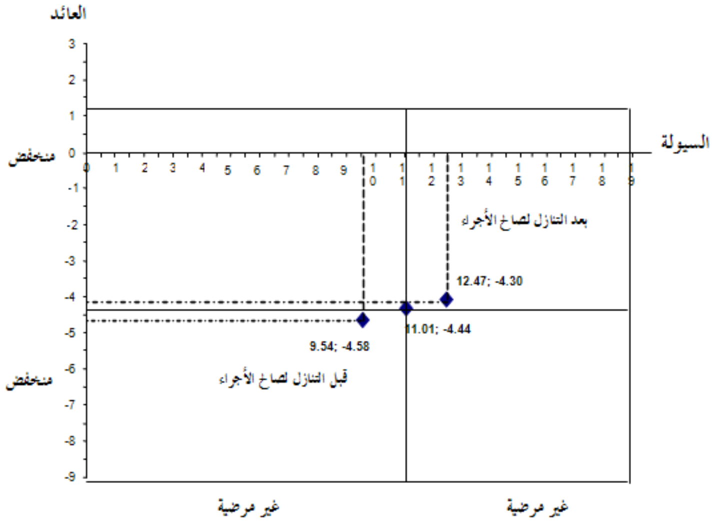

ا صدر: من إعداد الباحث.

الإحالات وا راجع :

[1]. Savas E.S, La Privatisation pour une société performante, Copyright, Paris, 1988, P. 01.

[2]. عبد الوهاب ام, **دراسة حول ا وصصة والتحولات ا يكلية للإقتصاد ا زائري**, **لة العلوم الإنسانية والإجتماعية**, جامعة قسنطينة, العـدد:08, 1997, ص ص. 190 - 195.

[3]. Cohen Myrian, Sueur Alain, Les Privatisations Française, In **revue française d'analyse financière**, N:°110, Paris, 1997, PP. 62 - 66.

[4]. إن عدم التوصل إ ديد دقيق ذا ا فهوم بالعربية, يع أننا نع بعد على وجه الدقة ا ضام الفعلية ذا ا فهوم.

[5]. أ د ماهر, دليل ا دير إ ا صخصة, الدار ا امعية, الإسكندرية, 2002, ص.24.

[6]. ا هاز ا ركزي للرقابة وا اسبة اليم , ورقة عمل مقدمة للقاء التدري حول « رقابة الأجهزة العليا على صيص ا ؤسسات العامة» الأردن: عمـان 18 -28 /2002/05, ص ص. 03 – 08.

[7]. Bouhezza Mohamed, L'évaluation économique des entreprises industrielles publiques en Algérie, Étude de cas sur quatre entreprise, Thèse de Doctorat, Faculté de droit, Des sciences économiques et de gestion, CEMAFI, Université de Nice, 2000, Non publiée, P.71.

[8]. هذا الصدد, الشركة الدولية « **سوفيتال**», أوكلت ا تسي ا نشآت السياحية والفندقية ا ديدة ساب مؤسسة عمومية سياحية.

[9]. الأمر رقم95/22, ا تضمن خوصصة ا ؤسسات العمومية, ا ؤرخ 1995/08/26, الصادر با ريدة الر ية للجمهورية ا زائرية, العدد48, سنة1995.

[10]. الأمر رقم04/01, ا تضمن خوصصة ا ؤسسات العمومية, ا ؤرخ 2001/08/20, الصادر با ريدة الر ية للجمهورية ا زائرية, العدد62, سنة2001.

[11]. عادل م وك مد, أثر التغ ط ا لكية على الأداء ا ا للمنظمات: دراسة ليلية لشركات إ ادات ا سا من العمال, **لة ا اسبة والإدارة والتأم** , كلية التجارة, جامعة القاهرة, جهاز الدراسات العليا والبحوث, العدد: السادس وا مسون, السنة التاسعة والثلاثون, 2000,, ص.25.

سياسات توزيع الأرباح البنوك الإسلامية :
البدائل العادلة ب ا سا وا ستثمرين

د/ عبد ا ليم غر ، جامعة سطيف

ملخـص : تتميز مصادر الأموال ا تاحة للاستثمار البنوك الإسلامية بعدة خصائص من أ ها : التعدد والتنوع والاختلاف من حيث ا صدر، وتباين نسبة ا خاطر والقيود ا فروضة من قِبل البنك ا ركزي...
وتُ هذه ا صوصيات عدة مشكلات اسبية لعل أ ها : مشكلة توزيع الأرباح ب ا سا وأصحاب حسابات الاستثمار، وكذلك قيق العدالة التوزيعية ب فئات ا ستثمرين ا ختلفة ؛ من حيث مدة الاستثمار والوزن النس لكل فئة . وقد تعمل البنوك الإسلامية على وضع سياسات لتوزيع الأرباح ؛ يث تبتعد ا عن الضوابط وا عاي ال تستند إ مقومات الفكر ا صر الإسلامي

الكلمات ا فتاحية : اسبة البنوك الإسلامية، سياسات توزيع الأرباح، قياس وتوزيع الربح ب ا سا وا ودع ، عقد ا ضاربة، حسابات الاستثمار.

تمهيـد : يُشكل موضوع توزيع الربح البنوك الإسلامية مشكلة أساسية تعود إ طبيعة عقد ا ضاربة الذي كم العلاقة ب ا سا وا ودع وا ستثمرين ؛ حيث تُدمج أموال الفئت وتُوجه و استثمارات متعددة. وحيث إن معادلة الربح أبسط صورها هي (الإيرادات – ا صاريف) ؛ فلا بدّ من معرفة هذه الإيرادات ديد ما يُخصم منها من مصاريف للوصول إ صا الربح القابل للتوزيع. ويتوقف الربح الذي صل عليه ا ستثمرون على العائد الناتج من استخدام أموا م ا ستثمَرة، وهذه السمة هي ال تُميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، كما يُفترض ا يارات ا تاحة لاحتساب الأرباح قق العدالة التوزيعية ب ا سا وا ستثمرين.

دف هذه الورقة البحثية إ معا ة ا ـاور التاليـة :

1- أسس احتساب الأرباح البنوك الإسلامية ؛
2- البدائل ا تاحة لتوزيع الأرباح البنوك الإسلامية ؛
3- تقو سياسات توزيع الأرباح البنوك الإسلامية.

أولاً : أسس احتساب الأرباح البنوك الإسلامية

1- **مصادر الأموال والإيرادات البنوك الإسلامية** : تتكون مصادر الأموال البنوك الإسلامية من العناصر التالية :

- رأس ا ال وما يأخذ حكمه : رأس ا ال ا دفوع والاحتياطات والأرباح ا رحلة ؛
- ا سابات ا ارية وما يأخذ حكمها : ا سابات ا ارية والادخارية* وهوامش خطابات الضمان والاعتمادات ؛
- حسابات الاستثمار بأنواعها.

كما قد تنشأ الإيرادات البنوك الإسلامية من ا صادر التالية :

- الاستثمار : ا لي أو الأجن ؛
- الصرف الأجن : شراء العملات وبيعها ؛
- ا دمات ا صرفية ا ختلفة.

2- **مبدأ ا قابلة ب ا صاريف والإيرادات** : هناك طريقتان لاحتساب الأرباح البنوك الإسلامية ا [1] :

- الطريقة الأو : يقوم البنك صر يع إيراداته من العمليات الاستثمارية وا دمات ا صرفية والإيرادات الأخرى، و صِم منها يع ا صاريف الإدارية والاهتلاكات وا ؤونات، وتُقسم الأرباح الصافية ب البنك وا ستثمرين سب حجم أموا م، يُخصم من أرباح ا ستثمرين حصة البنك كمضارب مقابل إدارته لعمليات الاستثمار ؛

- الطريقة الثانية : يقوم البنك بفصل إيرادات العمليات الاستثمارية عن إيرادات ا دمات ا صرفية ؛ يث تعود إيرادات ا دمات ا صرفية وإيرادات ما استثماره من ا سابات ا ارية لصا البنك (ا سا)، ومقابل ذلك يتحمل البنك يع ا صاريف الإدارية والاحتياطات القانونية و صمها من أرباحه. أما إيرادات ا دمات الاستثمارية فتوزع ب البنك وا ستثمرين سب حجم أموال كل منهم، ويُخصم من عائد ا ستثمرين حصة البنك كمضارب.

ولا شك أن الاهتمام مرحلة قياس الربح الذي سيتم توزيعه ب البنك وا ستثمرين، يرتكز على ا ؤونات والاحتياطات ا يتقرر خصمها من إيرادات أو أرباح الاستثمارات ا شتركة، وهي :

- صصات مؤونات أصول الذمم والتمويل والاستثمار : وتشمل نوع :
  - مؤونات دددة : واجهة نقص قيمة أصل دد ؛
  - مؤونات عامة : واجهة خسارة الأصول ا يُحتمل أن تنتج عن اطر حالية غ دددة.
- احتياطي معدل الأرباح : واجهة أيّ ا فاض مستقبلي الأرباح و قيق توازن نسـ التوزيعات على مدى الفترات ا الية.

وبناءً على ذلك، يتم استبعاد صصات ا ؤونات ا تعلقة بالاستثمارات الذاتية للبنك، والاحتياطات القانونية والنظامية والاختيارية ا تُحتَجز من أرباح أصحاب الأسهم البنك، واحتياطي اطر الاستثمار الذي يُقتطع من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، وكذلك صصات اهتلاك الأصول الثابتة. وفيما يلي شكل توضيحي للمبالغ ا قتطعة قبل وبعد ديد الربح البنوك الإسلامية :

شكل 1 : أنواع ا خصصات والاحتياطات ضوء ا عاي ا اسبية للبنوك الإسلامية

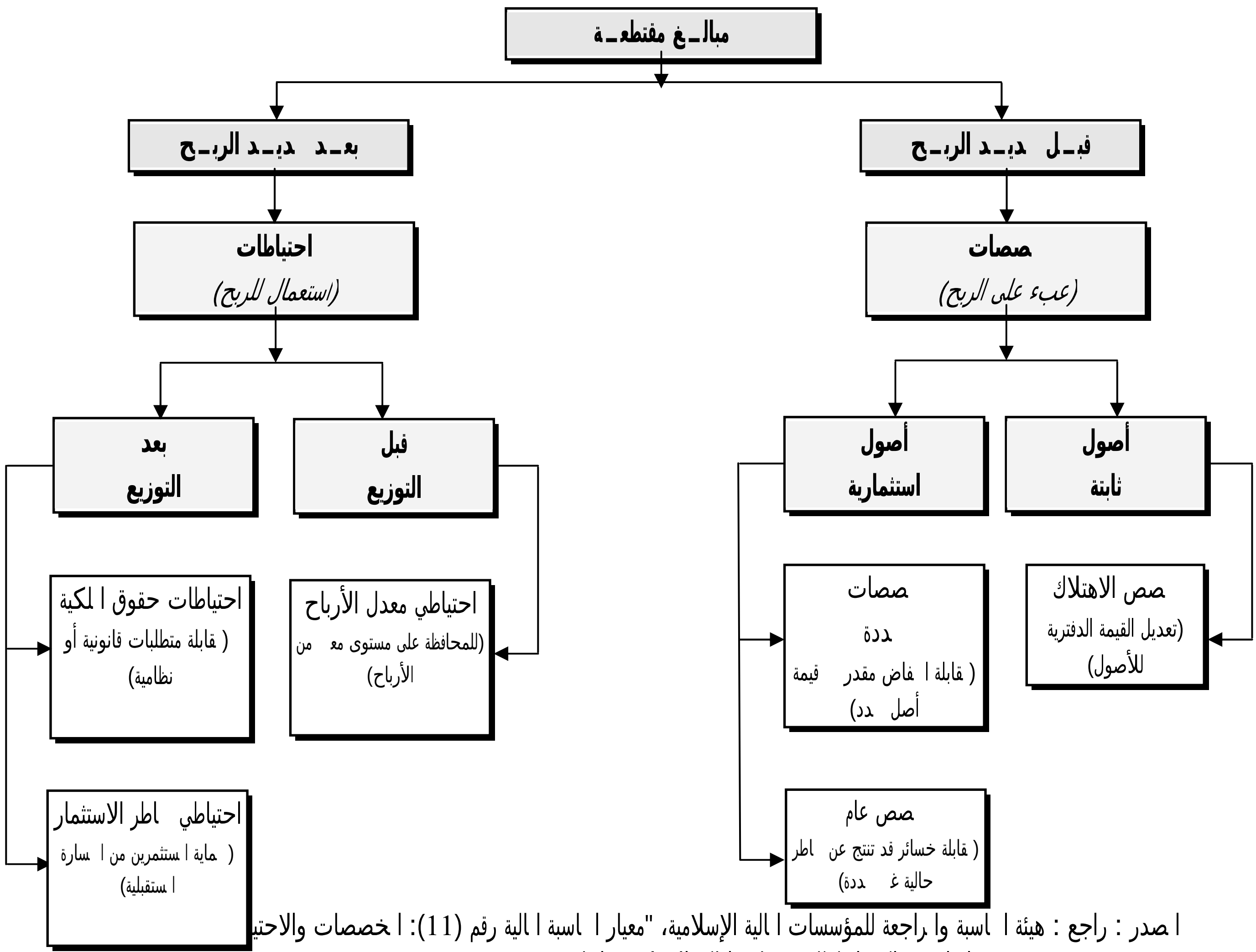

ا صدر : راجع : هيئة ا اسبة وا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية، "معيار ا اسبة ا الية رقم (11) : ا خصصات والاحتياطات"، معاي ا اسبة وا راجعة والضوابط للمؤسسات ا الية الإسلامية، ا نامة، يونيو 2000، ص : 402-409.

3- **استخدام طريقة الأعداد ا صرفية :** يتم توزيع صا عوائد الاستثمارات على فئات ا ستثمرين سب مدة الاستثمار والوزن النس لكل فئة، وُيعتَ البنك من فئات ا ستثمرين قدار الأموال ا يستثمرها مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار، وذلك وفقاً لطريقة الأعداد ا صرفية (النمَر) على النحو التا :

جدول 1 : وذج توزيع الأرباح على فئات ا ستثمرين البنوك الإسلامية

فئة ا ساب	نسبة الاحتياطي	النسبة ا ستثمَرة	إ ا الأموال ا ستثمَرة	الوزن النس	مدة التوزيع	النمَر
ا سابات ا ارية	%70	%30	xx	xx	2	xxx
حسابات التوف الاستثماري	%60	%40	xx	xx	3	xxx
حسابات الاستثمار دة 3 شهور	%60	%40	xx	xx	3	xxx
حسابات الاستثمار دة 6 شهور	%50	%50	xx	xx	6	xxx
حسابات الاستثمار دة 9 شهور	%30	%70	xx	xx	9	xxx
حسابات الاستثمار دة سنة	%20	%80	xx	xx	12	xxx
أموال البنك الذاتية ا ستثمَرة	-	%100	xx	xx	12	xxx

ا صدر : حس حس شحاتة، "ا وانب ا اسبية شكلة قياس وتوزيع عوائد الاستثمارات ا صارف الإسلامية (دراسة فكرية ميدانية)"، وث تارة من ا ؤ ر العام الأول للبنوك الإسلامية ا نعقد باستانبول، تركيا، 1988، ص : 136.

و حالة ا سارة، يتحمل أصحاب ا سابات الاستثمارية بنصيبهم صا خسائر الاستثمارات إنْ وُجِدت، ويكون البنك قد خسر جهده، ويتم توزيع ا سارة على فئات ا ستثمرين بطريقة الأعداد ا صرفية نفسها توزيع عائد الاستثمارات، ب حسابا م الشخصية لكل فئة مستقلة على حِدة لكل سب رصيده.

لقد نص قرار مَجمَع الفقه الإسلامي دّة رقم 122 (135) دورته الثالثة عشر ا نعقدة بالكويت الفترة 22-2001/12/27 حول: القِراض أو ا ضاربة ا شتركة ا ؤسسات ا الية على أنه "لا مانع شرعاً ح توزيع الأرباح من استخدام طريقة النمر القائمة على مراعاة مبلغ كل مستثمر ومدة بقائه الاستثمار ؛ لأن أموال ا ستثمرين سا ت كلها قيق العائد حسب مقدارها ومدة بقائها، فاستحقاقها حصة متناسبة مع ا بلغ والزمن هو أعدل الطرق لإيصال مستحقا م إليهم، لأن دخول ا ستثمرين ا ضاربة ا شتركة سب طبيعتها موافقة ضمناً على ا بارأة عمّا يتعذر الوصول إليه، كما أن من طبيعة ا شاركة استفادة الشريك من ربح مال شريكه، وليس هذه الطريقة ما يقطع ا شاركة الربح، وهي مشمولة بالرضا بالنسب الشائعة النا ة عنها"[2].

ثانياً : البدائل ا تاحة لتوزيع الأرباح البنوك الإسلامية

هناك العديد من ا يارات ا تاحة لاحتساب الأرباح وتوزيعها ب ا سا وا ستثمرين، كن تلخيصها ا دول التا :

جدول 2 : مصفوفة البدائل التوزيعية ب ا سا وا ستثمرين البنوك الإسلامية

الرقم	ا صيـ ـة	الإيـرادات	ا صاريـف
1	إ ا الإيرادات وا صاريف	إشراك ا سا وا ستثمرين يع الإيرادات	مل ا سا مبع ا صاريف الإدارية العامة
2		إشراك ا سا وا ستثمرين يع الإيرادات	مل ا سا وا ستثمرين مبع ا صاريف الإدارية العامة
3	إيرادات ا دمات ا صرفية	اختصاص ا سا بإيرادات ا دمات ا صرفية	مل ا سا مبع ا صاريف الإدارية العامة
4		إشراك ا سا وا ستثمرين إيرادات ا دمات ا صرفية	مل ا سا مبع ا صاريف الإدارية العامة
5		إشراك ا سا وا ستثمرين إيرادات ا دمات ا صرفية	مل ا سا وا ستثمرين مبع ا صاريف الإدارية العامة
6	عوائد استثمار ا سابات ا ارية	اختصاص ا سا بإيرادات ا سابات ا ارية ا ستثمَرة	مل ا سا مبع ا صاريف الإدارية العامة
7		إشراك ا سا وا ستثمرين إيرادات ا سابات ا ارية ا ستثمَرة	مل ا سا مبع ا صاريف الإدارية العامة
8		إشراك ا سا وا ستثمرين إيرادات ا سابات ا ارية ا ستثمَرة	مل ا سا وا ستثمرين مبع ا صاريف الإدارية العامة
9	أولوية الاستثمار	إعطاء الأولوية لأموال ا سا	مل ا سا مبع ا صاريف الإدارية العامة
10		إعطاء الأولوية لأموال ا سا	مل ا سا وا ستثمرين مبع ا صاريف الإدارية العامة
11		إعطاء الأولوية لأموال ا ستثمرين	مل ا سا مبع ا صاريف الإدارية العامة
12		إعطاء الأولوية لأموال ا ستثمرين	مل ا سا وا ستثمرين مبع ا صاريف الإدارية العامة
13		التسوية ب أموال ا سا وا ستثمرين	مل ا سا وا ستثمرين مبع ا صاريف الإدارية العامة

ا صدر : إعداد الباحث

ونستعرض فيما يلي بعض البدائل ا يُتصور أن تتحقق فيها العدالة ب ا سا وا ستثمرين[3] :

1- **البديل الأول** : أن تشترك كل ا سابات بالإضافة إ رأس ا ال كل الأرباح ا حصل عليها البنك بنسبة حجمها من ا سابات الكلية، بعد خصم الاحتياطي الذي يقابل متطلبات البنك ا ركزي و/أو ا سحوبات، فتشترك هذه ا صادر سواء كانت حسابات استثمار أو جارية أو رأ ال، سب حجم أموال كل منها، كل أرباح البنك من إيرادات الاستثمار والعملة الأجنبية وا دمات ا صرفية.

هذه ا الة تكون أرباح حصة رأس ا ال وحصة ا سابات ا ارية لأصحاب الأسهم بالإضافة إ 30% من أرباح حسابات الاستثمار، ويتحمل البنك كل ا صاريف الإدارية والزكاة والضرائب، ولا تشترك حسابات الاستثمار ذلك.

و كن التعب عن هذا البديل ا خطط التوضيحي التا :

شكل 2 : اشتراك مصادر الأموال كل الإيرادات

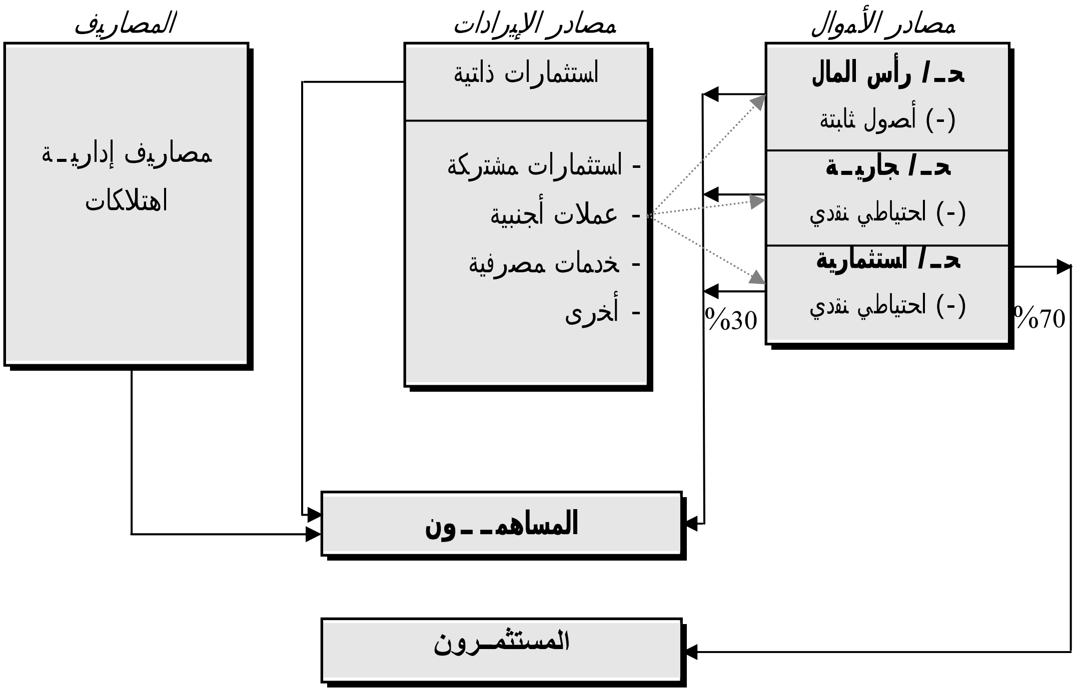

ا صدر : إعداد الباحث

2- **البديل الثا** : أن يشترك كل رأس ا ال ا تبقي (بعد استبعاد الأصول الثابتة) مع كل حسابات الاستثمار (بعد خصم احتياطي السيولة) إيرادات العمليات الاستثمارية بنسبة كل منها إ حجم الاستثمار، على أن يكون للبنك إيرادات العملات الأجنبية وا دمات ا صرفية، ولا تتحمل حسابات الاستثمار ا صاريف الإدارية أو غ ها ؛ لأن الأصل البنك أن يبدأ استثمار ما عنده من رأس ا ال يُضيف إليه بعد ذلك من ا سابات ا صرفية.

و كن التعب عن هذا البديل ا خطط التوضيحي التا :

شكل 3 : اشتراك مصادر الأموال إيرادات الاستثمارات واختصاص البنك بإيرادات العملات الأجنبية وا دمات ا صرفية

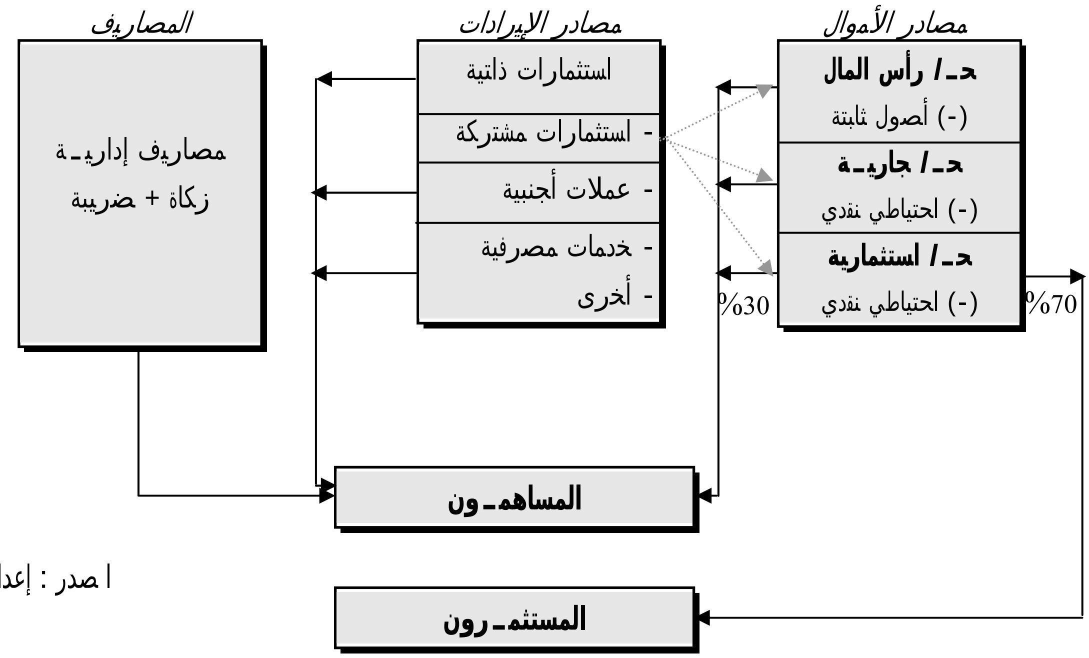

ا صدر : إعداد الباحث

3- **البديل الثالث** : يقضي باشتراك كل ا سابات الاستثمارية جمعها من إ ا الاستثمار، ويُكمل الباقي من رأ ال البنك، وتشترك هذه ا سابات إيرادات العمليات الاستثمارية والعملات الأجنبية. و كن التعب عن هذا البديل ا خطط التوضيحي التا :

شكل 4 : اشتراك مصادر الأموال إيرادات الاستثمارات مع إعطاء الأولوية سابات الاستثمار

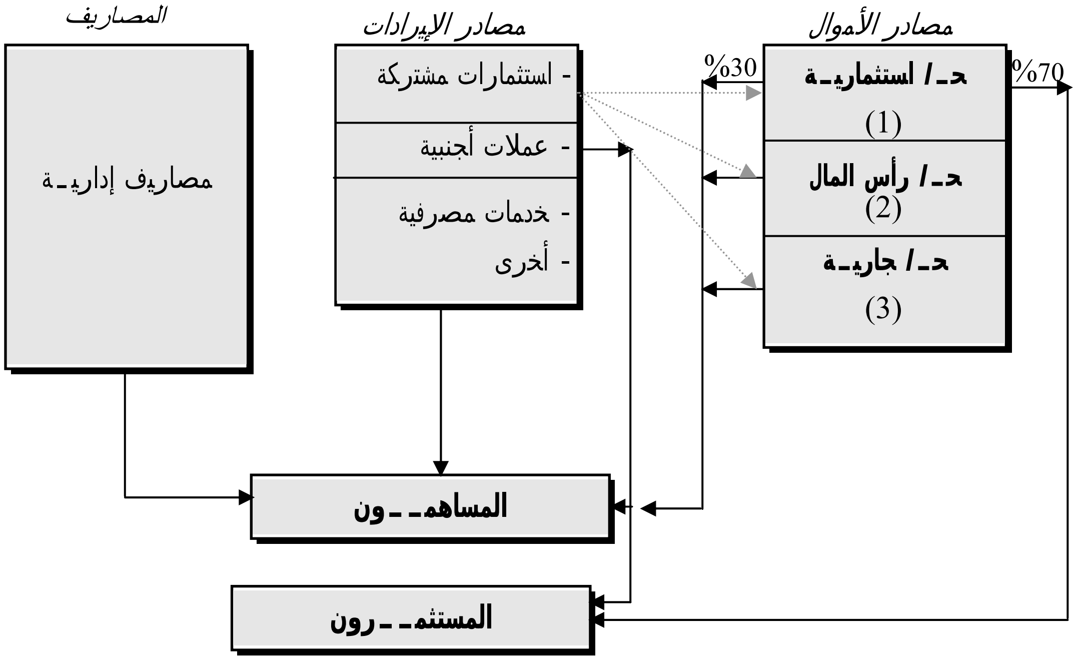

ا صدر : إعداد الباحث

4- **البديل الرابع** : هو ا يار السابق ذاته على أن لا تشترك حسابات الاستثمار إيرادات العملات الأجنبية؛

5- **البديل ا امس** : يقضي بتوزيع حصة ا سابات ا ارية من الأرباح على رأس ا ال وحسابات الاستثمار بنسبة كل منهما، وهنا يُفترَض أن حجم الاستثمار يزيد عن حسابات الاستثمار ورأس ا ال ؛ يث يُوزع عائد ا سابات ا ارية على رأس ا ال وحسابات الاستثمار.

هذه ا الة يتحمل ا صاريف الإدارية كل من ا سا وا ستثمرين ؛ ماعدا مصاريف ا معية العامة ومكافآت أعضاء لس الإدارة؛

و كن التعب عن هذا البديل ا خطط التوضيحي التا :

شكل 5 : اشتراك ا ستثمرين أرباح ا سابات ا ارية البنوك الإسلامية

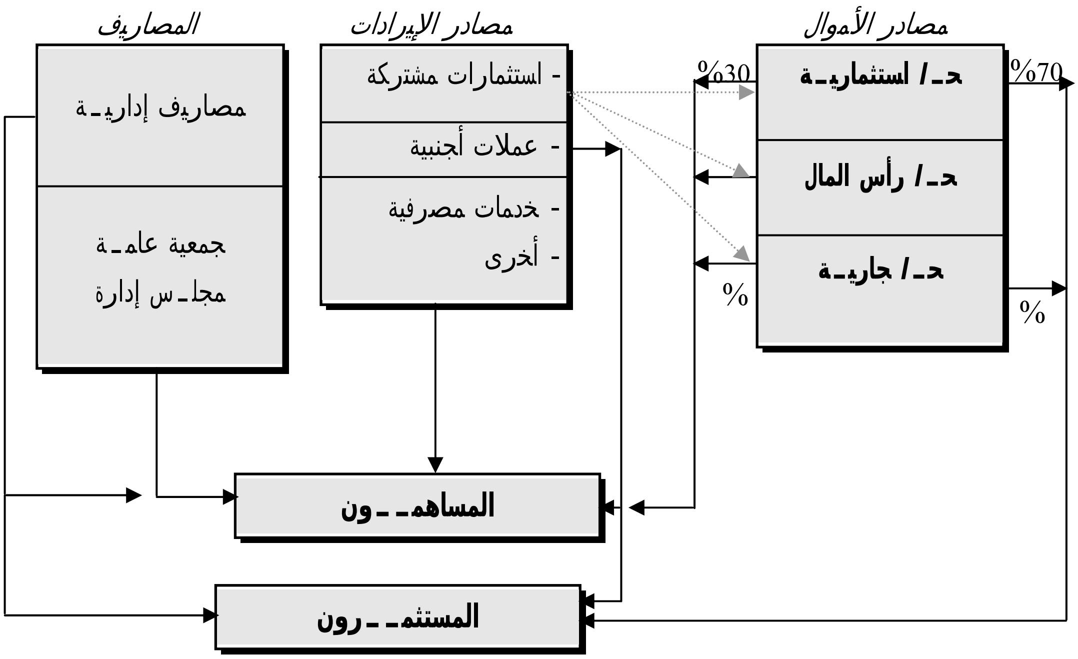

ا صدر : إعداد الباحث

ولقد توصلت إحدى الدراسات[4] إ أن سياسة "بنك فيصل الإسلامي السودا " توزيع الأرباح ب ا سا وا ستثمرين تُعدّ أكثر السياسات تشجيعاً للمستثمرين ؛ حيث إ ا تُشرك أصحاب ا سابات الاستثمارية إيرادات ا سابات ا ارية وإيرادات الصرف الأجن ، ولا تُستبعَد نسبة للاحتياطي النقدي الإلزامي أو نسبة السيولة، ولا يُشرك البنك موارده الذاتية الوعاء الاستثماري إلا بالقدر الإضا الذي تتطلبه الاستثمارات ا شتركة.

ثالثاً : تقو سياسات توزيع الأرباح البنوك الإسلامية

سنستعرض فيما يلي سياسات توزيع الأرباح كل من "بنك د الإسلامي" و"البنك الإسلامي الأرد "و"بنك التضامن الإسلامي السودا "[5].

1- ربة "بنك د الإسلامي" : يقوم نظام التوزيع الذي يتبعه بنك د على أساس مشاركة ا سا وا ستثمرين ا صاريف والإيرادات النا ة عن العمليات الاستثمارية وا دمات ا صرفية، ع أنه يقوم على مبدأ الاشتراك الكامل لكل من حقوق ا لكية وحقوق ا ستثمرين الإيرادات كلها وا صاريف كلها، وعلى ضمان ا سابات ا ارية وما اثلها ضماناً مشتركاً واقتسام عوائدها. وتتلخص طريقة توزيع الأرباح هذا البنك على النحو التا :

جدول 3 : طريقة توزيع الأرباح بنك د الإسلامي

<table>
<tr><td>إ ا الإيرادات</td><td>++++++++</td></tr>
<tr><td>(-) إ ا ا صاريف</td><td>+++++++</td></tr>
<tr><td>إ ا الأرباح</td><td>++++++</td></tr>
<tr><td>(-) ا خصصات</td><td>++++</td></tr>
<tr><td>الربح الصا القابل للتوزيع</td><td>+++++</td></tr>
<tr><td colspan="2">موع الأموال × نسب التشغيل = موع الأموال ا شغلة
حقوق ا سا ++++++++ × 100% = ++++++++
حسابات دة سنة ++++++++++ × 80% = ++++++++
حسابات لتسعة أشهر ++++++++ × 70% = ++++++
حسابات لستة أشهـر ++++++++ × 60% = +++++
حسابات لثلاثة أشهـر ++++++ × 50% = +++
حسابات التوذ الاستثماري ++++++++ × 50% = ++++</td></tr>
<tr><td colspan="2">موع الأموال +++++++ موع الأموال ا شغلة +++++++++</td></tr>
<tr><td colspan="2">نسبة الربح العامة = صا الربح/ موع الأموال ا شغلة = +%
ربح ا ستثمرين = نسبة الربح العامة × موع أموال ا ستثمرين ا شغلة
يُخصم 2.5% من ربح ا ستثمرين نصيب البنك كمضارب +++++
ربح ا ستثمرين الصا = ربح ا ستثمرين – نصيب البنك كمضارب = ++++
نسبة الربح العامة للمستثمرين = صا ربح ا ستثمرين/ موع أموال ا ستثمرين = +%</td></tr>
</table>

ا صدر : غسان قلعاوي، مرجع سابق، ص : 231-232.

ويوضح ا دول التا توزيع الأرباح على ا سا و ستثمرين بنك د ، كما فعلاً ا دة ا نتهية بأحد الأعوام ا الية :

جدول 4 : توزيع الأرباح بنك د الإسلامي كما 12/31/ن

(الوحدة : مليون درهم إمارا)

البيـان	الأمـوال	نسب التشغيـل	ا ستثمَر منها	الأربـاح	عائد ا ضاربة	صا الربـح	النسبـة
أموال ا سا	1.027,1	100%	1.027,1	92,3	8,5	100,8	-
حسابات دة سنة	3.611,3	80%	2.889,0	259,6	-6,5	253,1	7,00
حسابات دة 9 شهور	43,9	70%	30,7	2,8	-0,1	2,7	6,15
حسابات دة 6 شهور	239,6	60%	143,8	12,9	-0,3	12,6	5,25
حسابات دة 3 شهور	141,9	50%	71,0	6,4	-0,2	6,2	4,37
حسابات التوذ الاستثماري	1.255,9	50%	628,0	56,4	-1,4	55,0	4,38
موع ا سابات الاستثمارية	5.292,6	-	3.762,5	338,1	-8,5	329,6	-
الإ ا	**6.319,7**	**-**	**4.789,6**	**430,4**	**-**	**430,4**	**-**

ا صدر : علي ي الدين القره داغي، "الأسس الشرعية لتوزيع ا سائر والأرباح البنوك الإسلامية (دراسة تأصيلية مقارنة)"،

مؤ ر دور ا ؤسسات ا صرفية الإسلامية الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، 7-9 أيار 2002، ص : 354.

ويُلاحَظ على سياسة توزيع الأرباح بنك د ما يلي :

- يقوم البنك بإشراك ا ستثمرين ميع ا صاريف والإيرادات، فهو يستحق كمضارب حصة الربح ولا ق له أخذ الأجر على ا ضاربة ؛ لأن ا صاريف الإدارية ا يُحملها البنك على ا ستثمرين هي نفسها أخذت حصة أرباح ا ستثمرين، وعلى هذا

يكون البنك قد أخذ أجره مرتين: مرة كمضارب وأخرى كمصاريف إدارية ؛

- يستثمر البنك أمواله المتاحة بنسبة 100% ويُعطل نسبة 20-50% من أموال المستثمرين، و هذا ضرر على مصالحهم ويتنافى مع مبدأ عدالة توزيع الأرباح ؛

- يخصم البنك اهتلاكات الأصول الثابتة من إجمالي الإيرادات، مع أن المستثمرين لا يشاركون البنك ملكيتها، فاستخدام هذه الأصول هي ثابة عنصر العمل الذي يُقدمه البنك مقابل حصة المضاربة ؛

- رغبة من البنك تقليل الفجوة بين أرباح المساهمين وأرباح المستثمرين ؛ فإنه يتقاضى 2.5% فقط من أرباح المستثمرين تُمثل حصة البنك كمضارب وتُضاف إلى أرباح المساهمين.

2- تجربة "البنك الإسلامي الأردني" : تعتمد سياسة توزيع الأرباح الذي يتبعها البنك الأردني على إعطاء الأولوية في تمويل العمليات الاستثمارية لأموال المستثمرين، ولا يشارك البنك بأمواله الذاتية إلا بالقدر الذي يزيد فيه حجم العمليات الاستثمارية عن أرصدة الحسابات الاستثمارية.

ويقوم البنك بعدد من الإجراءات لتوزيع الأرباح بين المساهمين والمستثمرين، وذلك على النحو التالي :

- احتساب الأعداد لكل حساب استثماري، مع الأخذ بعين الاعتبار مشاركة الحساب في الأرباح عن الشهر التالي للإيداع، وحرمانه من الأرباح إذا نقص عن الحد الأدنى للرصيد أو سُحِبت قيمته قبل انتهاء مدّته ؛

- تحديد أرباح العمليات الاستثمارية ويُخصَم منها نسبة 10% كاحتياطي** لمخاطر الاستثمار ؛

- فصل حصة البنك عن حصة المستثمرين، مع أخذ نصيبه من أرباح المستثمرين كمضارب ؛

- إن عوائد الخدمات المصرفية وأرباح بيع العملات الأجنبية وحصة الحسابات الجارية من الأرباح مقابل ضمانه لها، تصبح للبنك دون مشاركة المستثمرين ؛

- يتحمل البنك المصاريف الإدارية والعامة دون المستثمرين ؛ حيث يخصمها من إجمالي الإيرادات المحققة للبنك.

- ولقد طبق هذا البنك فكرة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار من أجل تجنب الانخفاضات في حصة المستثمرين من الأرباح، كما ابتكر فكرة الصندوق التعاوني لتأمين "ديون" مديني البنك***، وكلا الصندوقين يساعدان البنك على إدارة المخاطر والمحافظة على أموال المستثمرين، مثل : الاحتياطات القانونية والاختيارية التي تقوم بالدور ذاته فيما يتعلق بالمساهمين[6].

ولا تخلو سياسة توزيع الأرباح في نموذج البنك الأردني من ملاحظات أهمها :

- لا تستحق موارد البنك المتاحة أرباحاً إلا بالقدر الذي شاركت به فعلاً في الاستثمار ؛

- قام البنك باقتطاع احتياطي مخاطر الاستثمار من الربح الكلي، قبل فصل حصة المستثمرين وبنسبة ثابتة 10%، مما يعني مشاركة المساهمين والمستثمرين في تكوين نسبة الاحتياطي****، ويدفع البنك عنها ضريبة سنوية ؛

- إن البنك لم يُعِد النظر في مقدار النسبة أو في أسلوب تكوين احتياطي مخاطر الاستثمار، رغم أنه أوجَد نظاماً آخر يُراعي إدارة المخاطر ويُوفر الاحتياطات اللازمة لاستقرار معدلات التوزيع ؛ إلا أنه بقي مستمراً في اقتطاع نسبة ثابتة دورياً من الأرباح ؛ الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في عمل هذا الاحتياطي من أجل تحقيق العدالة في توزيع الأرباح.

3- تجربة "بنك التضامن الإسلامي السوداني" : يقوم بنك التضامن السوداني بضمان الحسابات الجارية وما في حكمها ؛ ومن ثمّ يستحق أرباحها، وتشارك حسابات الاستثمار مع حقوق الملكية في الإيرادات الكلية للاستثمارين الحالي والأجل وإيرادات الصرف الأجنبي.

وتتمثل إجراءات احتساب الأرباح وتوزيعها في هذا البنك على النحو التالي :

- يقوم البنك باستبعاد نسبة من إجمالي الحسابات الاستثمارية كاحتياطي نقـدي (18-20%) سنوياً، حسب ما يُحدده

البنك ا ركزي ؛

- تُستخدَم طريقة الأعداد ا صرفية، وأساس الوحدة الزمنية هو اليوم ؛
- يُشرك البنك موارده ا تاحة الأرباح كما يلي :
  - إ ا حقوق ا سا – (قيمة الأصول الثابتة + ا بالغ ا ستثمَرة كأسهم شركات) = الأموال ا تشارك الربح ؛
  - إ ا ا سابات ا ارية والادخارية – (40-50% كنسبة سيولة) = الأموال ا تشارك الربح.
- بعد ديد حصة ا ستثمرين الأرباح يَخصم البنك منها 30% مقابل إدارته للعمليات الاستثمارية ؛
- إيرادات ا دمات ا صرفية وا سابات ا ارية والادخارية تؤول للبنك، ولا يشارك فيها ا ستثمرون ؛
- يتحمل البنك يع ا صاريف الإدارية العامة.

وتتلخص طريقة توزيع الأرباح بنك التضامن السودا على النحو التا :

جدول 5 : طريقة توزيع الأرباح بنك التضامن الإسلامي السودا

ا فــوق	ا ســابــات	ا بالــغ
حسابات الاستثمار	نصيب حسابات الاستثمار من إيرادات الاستثمار والصرف الأجنـ	xxx
	(-) ا حصة ا ضارِبة	(xxx)
	صا أرباح ا ستثمرين	**xxx**
حقوق ا لكيـة	نصيب رأس ا ال وما حكمه الاستثمار وإيرادات الصرف الأجنـ	xxx
	نصيب ا سابات ا ارية وما حكمها الاستثمار	xxx
	نصيب ا ضارب من حسابات الاستثمار	xxx
	إيرادات ا دمات ا صرفية	xxx
	إيرادات أخرى	xxx
	موع الإيرادات	xxx
	(-) ا صاريف الإدارية	(xxx)
	إ ا الربح	xxx
	(-) صص الزكاة	(xxx)
	(-) صص الضريبة	(xxx)
	(-) الاحتياطي القانو	(xxx)
	(-) مكافآت لس الإدارة	(xxx)
	(-)حوافز العاملـ	(xxx)
	صا الأرباح	**xxx**

ا صدر : أ. د علي عبد ا ، "توزيع الأرباح ﺑ ا سا وا ستثمرين ا صارف الإسلامية"، لة الدراسات ا الية وا صرفية، ا عهد العر للدراسات ا الية وا صرفية، عمّان، م2، ع3، السنة الثانية، سبتم 1994، ص : 60-61.

وما يُلاحَظ على طريقة توزيع الأرباح بنك التضامن السودا ما يلي :

- عمِل البنك على الفصل ﺑ ا سا ﺑ نشاطه ال ا دمات ا صرفية و ال العمليات الاستثمارية، فلا تُستخدم أموال ا ستثمرين ا دمات ا صرفية ولا يشاركون مصاريفها ؛
- قام البنك بإشراك ا ستثمرين إيرادات العملات الأجنبية، بينما يَعت كث من البنوك فروق بيع العملات الأجنبية من ا دمات ا صرفية ال تؤول إيرادا ا للمسا دون ا ستثمرين***** ؛
- جعل البنك من احتياطي السيولة الذي يُقتطع من ا سابات الاستثمارية نسبة واحدة، وإن اختلفت آجال استثمارها ؛
- قام البنك بإشراك موارده ا تاحة سواء شاركت فعلاً أم العمليات الاستثمارية تشارك.

خلاصة : تعددت البدائل التوزيعية للربح بـ ا سا ا وا ستثمرين البنوك الإسلامية ؛ ولعل البديل الأمثل الوقت ا ا يتمثل احتساب حصة ا وارد ا ستخدَمة عمليات التمويل الإسلامي، يتم ييز الإيرادات الا ص كلاً من ا سا وا ستثمرين ؛ لتحديد ا ركز النهائي للإيراد الذي يؤول لكل من السهم أو ا ساب الاستثماري ؛ على أن يتم التوزيع كما يلي :

- **توزيع أرباح ا ستثمرين :** بعد ديد أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، يتم خصم حصة البنك كمضارب بالنسبة ا تفق عليها وا ددة مسبقاً، ويكون الصا هو ا بلغ القابل للتوزيع على ا ستثمرين؛
- **توزيع أرباح ا سا :** تُعتبَر ا سابات التالية أهم الإيرادات الا تؤول للمسا :
  - إيرادات الاستثمارات الذاتية للبنك ؛
  - نصيب حقوق ا لكية من إيرادات الاستثمارات ا شتركة ؛
  - إيرادات ا دمات ا صرفية ا تنوعة ؛
  - حصة البنك كمضارب أموال ا ستثمرين ؛
  - عوائد استثمار ا سابات ا ارية وما يُماثلها.

وبعد مقابلتها با صاريف الإدارية العامة، تتبين الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على أصحاب الأسهم.
إن هذا البديل ينسجم مع وذج قائمة نتائج الأعمال ا صرفية الذي اقترحته هيئة ا عاي ا اسبية للبنوك ؛ يث تشمل ا ستويات التالية :

- صا الدخل الناتج عن البيوع ا ؤجلة والاستثمارات
- (-) عائد أصحاب حسابات الاستثمار قبل اقتطاع حصة ا ضاربة
- (-) حصة ا ضاربة
- (=) نصيب البنك من دخل الاستثمارات (بصفته مضارباً وصاحب مال)
- (+) دخل البنك من استثماراته الذاتية
- (+) نصيب البنك (مضارب) من أرباح الاستثمارات ا قيدة
- (+) نصيب البنك (وكيل) من إدارة الاستثمارات ا قيدة
- (+) إيرادات أخرى
- (=) إ ا إيرادات البنك
- (-) ا صاريف الإدارية والعامة
- (=) الدخل (ا سارة) قبل الزكاة والضريبة
- (-) الزكاة والضريبة
- (=) الدخل قبل نصيب الأقلية
- (-) نصيب الأقلية******
- (=) صا الدخل (ا سارة)

الإحالات وا راجع:

[*] عند مَن لا يعتد ها من حسابات الاستثمار.

[1] راجع : لطف مد عبد ا السرحي، *مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها البنوك الإسلامية*، رسالة ماجستير غ منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسـلامية، جامعة ا موك، 1995/1994، ص : 66-67؛ 97؛ رياض العبد ا وعوض خلف دلف، "أثر أحكام الشريعة الإسلامية على ا ســلمات وا بـادئ وا ـددات والتطبيقات ا اسبية : ا صارف الإسلامية حالة دراسة"، *ا ؤ ر العلمي السنوي الرابع عشر، ا ؤسسات ا الية الإسلامية : معا الواقع وآفاق ا ستقبل*، كليـة الشـريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية ا تحدة، 15-17 مايو 2005، ص : 213-214.

[2] *قرارات مَجمع الفقه الإسلامي الدو* ، تاريخ التصفح : 2009/05/10، ا وقع الإلكترو :
www.fiqhacademy.org.sa/qrarat/13-5.htm

[3] راجع : إدارة الفتوى والبحوث، بنك التضامن الإسلامي، "دراسة حول توزيع الأرباح بـ ا سا وا ستثمرين"، *سلسلة مطبوعات بنك التضامن الإسلامي*، ديسم 2000، ص : 6-7.

[4] آدم إسحاق حامد العا ، *أرباح ا صارف الإسلامية ووسائل قيقها وكيفية توزيعها*، رسالة دكتوراه غ منشورة، جامعة أم القرى، 2003/2002، ص : 314؛ 416.

[5] راجع : غسان قلعاوي، *ا صارف الإسلامية ضرورة عصرية : اذا.. ؟ وكيف.. ؟* ، رسالة دكتوراه منشورة، دار ا كت ، دمشق، ط1، 1998، ص : 228-231؛ كوثر عبد الفتاح مود الأ ي، *قياس وتوزيع الربح البنك الإسلامي*، ا عهد العا ي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص : 169-176؛ 222-238؛ لطف مد عبد ا السرحي، مرجع سابق، ص : 74-99؛ آدم إسحاق حامد العا ، مرجع سابق، ص : 303-317؛ 325-328؛ رياض العبد ا وعوض خلف دلف، مرجع سابق، ص : 215-219.

[**] يُطلِق عليه البنك تسمية " صص اطر الاستثمار" رغم أنه يُقتطع من الربح !

[***] هو صندوق يقوم بسداد ديون ا دين الذين يعجزون عن الأداء بسبب الوفاة أو العجز الدائم، و يَذكر البنك كلمة ديون اسم هذا الصندوق.

[6] منذر قحف، "عوامل اح ا صارف الإسلامية"، ص : 49، تاريخ التصفح : 2009/05/10، ا وقع الإلكترو :
monzer.kahf.com/papers/arabic/Success_Factors_of_Islamic_banks_Publication_Version.pdf

[****] إذا كان الغرض منه هو ا افظة على سلامة الأموال من النقصان، فهذا يع مشاركة البنك ضمان رأس ا ال حالة عدم التعدي أو التقص وهذا ما يتعارض مع فقه ا ضاربة. كما تلف عن الاحتياطي الذي نصت عليه هيئة ا عاي ا اسبية لبنوك ا شاركة ؛ حيث يكون الاقتطاع من أرباح ا ستثمرين وحدهم دون أن يشارك فيه ا سا ون؛ ا يُعتبَر نوعاً من الت ع والتضامن (التكافل) بـ ا ستثمرين على مدى من الدورات ا الية ا تعاقبة، فهو ثابة صندوق تأم تعاو .

[*****] تدخل عوائد ا دمات ا صرفية وفروق بيع العملات الأجنبية بنك د كعوائد للبنك وا ستثمرين، ح أن البنك الأرد اعتَبرها كعوائد للبنك فقط، وبنك التضامن أضاف عوائد العملات الأجنبية إ عوائد العمليات الاستثمارية.

[******] ا سا ون مع البنك شركات تُوحد قوائمها ا الية مع قوائمه ا الية.

متطلبات كفاءة سوق الأوراق ا الية

دراسة لواقع أسواق الأوراق ا الية العربية وسبل رفع كفاء ا

د/ مفتاح صا & أ / معار فريدة - جامعة مد خيضر- بسكرة

ملخص : تعد سوق الأوراق ا الية ا دف ا نشود للمستثمرين الذين يرغبون التخصيص الكفء للموارد ا الية ا تاحة لديهم، الأمر الذي يتطلب توفر قدر من البيانات وا علومات ا الية الصحيحة ا تعلقة بالشركات ال تتداول أدوا ا السوق ح يتمكن هؤلاء من ترشيد قرارا م و قيق أرباح غ عادية ظل سوق تتصف بالكفاءة.

و ا لاشك فيه أن ارب البورصات الدول ا تقدمة تتميز بالكفاءة العالية نتيجة توفر الأنظمة القوية والفعالة للمعلومات ا تاحة عن الشركة والسوق نفسه، وهو ما عل أسعار أسهمها تعكس كافة ا علومات ا تاحة، وضمن هذا السياق نتساءل عن مكانه الأسواق ا الية العربية، وا عوقات ال ول دون كفاء ا، ونقترح آليات وسبل رفع كفاء ا .

الكلمات ا فتاح : السوق الكفء، نظام ا علومات، الصيغة قوية الكفاءة، الشفافية والإفصاح الأسواق العربية.

هيد : مع اتساع وت ة النشاط الاقتصادي أضحت الضرورة إ وجود أسواق مالية كب ة، وباعتبار البورصة أحد أهم الات الاستثمار ال تتيح لكبار وصغار ا ستثمرين قيق الأرباح، فإن ذلك يقتضي توفر قدرا كافيا من ا علومات حول الأوراق ا الية ا تداولة فيها ح تتصف السوق بالكفاءة، خاصة وأن أسعار الأوراق ا الية تتقلب قيمتها من سنة إ أخرى، ومن فترة لفترة وتتأثر كث من الأحيان بالبيانات وا علومات حول ظروف السوق والشركة ا صدرة لتنعكس مباشرة وبسرعة أسعار الأوراق ا الية ا تداولة أين دث حركة عشوائية شكل تقلبات سعرية صعودا مع الأنباء السارة، ونزولا مع الأنباء الغ سارة .

ومع توسع حركة التحرر ا الاقتصاديات ا تقدمة وزيادة تطور نشاط أسواقها ا الية، أدركت الدول العربية هذا التوجه ا ديد وعملت على مواكبته، غ أ ا لا زالت تواجه لة من ا عوقات ول دون كفاء ا وتتعلق أساسا بالإطار التنظيمي والتشريعي، وضيق نطاق السوق والأدوات ا تداولة فيه بالإضافة إ ضعف نظام ا علومات وغياب الشفافية والإفصاح ا اس ، كل هذه ا عوقات وغ ها ول دون كفاءة وفاعلية وتطور أسواق الأوراق ا الية العربية .

وفق هذا السياق نتساءل **ما ا قصود بكفاءة سوق الأوراق ا الية** ؟ **وكيف كن قيق الكفاءة الكاملة** ؟ **ما هي متطلبات السوق الكفء**؟ **وما سبل تفعيل أسواق الأوراق ا الية العربية** ؟

ولتوضيح سلوك أسعار الأوراق ا الية ظل السوق الكفء اعتمدنا تقسيم هذا ا قال إ النقاط التالية :

أولا: كفاءة سوق الأوراق ا الية .

ثانيا: طبيعة السوق ا الية الكفؤة .

ثالثا: واقع أسواق الأوراق ا الية العربية وسبل رفع كفاء ا.

أولا- كفاءة سوق الأوراق ا الية

أثارت فكرة كفاءة سوق الأوراق ا الية خلافا كب ا ب ا هتم بتلك الأسواق، حيث أن ا علومات تأ إ السوق أي وقت مستقلة وعشوائية فيتقرر سعر الورقة ا الية بناءا على ا علومات الواردة، فإذا عكست أسعار الأوراق ا الية ا تداولة ا علومات اتصفت السوق هذه ا الة بالكفاءة، وال ا دور تقليل ا خاطر و فيضها إ أد مستويا ا.

1.1. مفهوم كفاءة سوق الأوراق ا الية : يعرف من إبراهيم هندى كفاءة سوق الأوراق ا الية (Efficient Market) على أنه "السوق الذي يعكس سعر السهم الذي تصدره منشأة ما كافة ا علومات ا تاحة عنها، سواء ثلت تلك ا علومات القوائم ا الية أو معلومات تبثها وسائل الإعلام، أو ثلت السجل التار ي لسعر السهم الأيام والأسابيع والسنوات ا اضية، أو ليلات أو

تقارير عن آثار ا الة الاقتصادية العامة على أداء ا نشأة، و غ ذلك من ا علومات ال تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وبالتا ظل السوق الكفء تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة (Fair Value) تعكس اماً قيمته ا قيقية (Intrinsic Value) ال يتولد عنها عائد يكفي لتعويض ا ستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار ذلك السهم من اطر، أو بعبارة أخرى تكون القيمة ا الية للمكاسب ا ستقبلية النا ة عن امتلاكه، وا خصومة عدل عائد على الاستثمار يكفي لتعويض ا ستثمر من ا خاطر تساوي اماً القيمة السوقية للسهم يوم شرائه".[1]

ويعرف مذ عبد الإله ناصر السوق الكفء هو الذي "يعكس سعر السهم فيه توقعات ا ستثمرين بشأن ا كاسب ا ستقبلية وبشأن ا خاطر ال تتعرض ا هذه ا كاسب، و در الإشارة هنا إ أن إتاحة ا علومات للجميع لا تع بأن تقديرا م بشأن ا كاسب ا ستقبلية وا خاطر ا يطة ا متطابقة اماً، فقرارات ا ستثمرين قليلي ا ة قد تأخذ بالأسعار بعيداً عن قيمتها ا قيقية، غ أن قرارات ا ستثمرين ا ترف أو الآخرين ا تمتع بالفطنة ستدفع بالأسعار و القيمة ا قيقية ولكن ليس هذا هو ا هم بالنسبة فهوم كفاءة السوق، فا هم هو أن يكون كل مستثمر مقتنع بأن تقديراته سليمة ولا مبالغة فيها".[2]

وبالتا يقصد بالكفاءة سوق الأوراق ا الية على أ ا تلك السوق ال تتمتع بقدر عال من ا رونة تسمح بتحقيق استجابة سريعة أسعار الأوراق ا الية للتغ ات نتائج ليل البيانات وا علومات ا تدفقة إ السوق، ا يؤدي اية الأمر إ قيق التعادل ب القيمة السوقية والقيمة ا قيقية للورقة ا الية، وتكون السوق كفؤة إذا كانت الأسعار تعكس نظام ا علومات عن أداء الشركة ا صدرة للأوراق ا الية ا تداولة السوق وذلك وفق موعة من الشروط الضرورية للكفاءة وال تتطلب :

- وجود منافسة تامة ب تلف ا تدخل السوق.
- توفر البيانات وا علومات الصحيحة ا الية وغ ا الية ا تعلقة بالشركات ا تداول أدوا ا السوق.
- الإفصاح عن هذه ا علومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إ كافة ا تعامل السوق و وقت واحد.
-

2.1. خصائص سوق الأوراق ا الية الكفؤة : وفقا فهوم كفاءة سوق الأوراق ا الية كن استخلاص موعة من ا صائص ال يتميز ا السوق الكفء :

- يتصف ا تعاملون تلك السوق بالرشادة ا اذ قرارا م الاستثمارية ا تنوعة ا يدفعهم إ السعي و تعظيم ثروا م.[3]
- ا علومات متاحة للجميع من مقرض ، مستثمرين، الإدارة، ا هات ا كومية، مراق ا سابات دون أي تكلفة ا يؤدي إ اثل توقعا م بشأن أداء الشركات خلال الفترات القادمة .
- حرية تامة تداول الأوراق ا الية بدون أي قيود ضريبية، كما أنه لا تفرض عليهم أي تكلفة تداول .
- وجود عدد كب من ا تعامل ا يع عدم قدرة أي مستثمر على التأث فرده على الأسعار تلك السوق .
- مثل هذه السوق لا يستطيع أي مستثمر أن قق عائداً مرتفعاً يفوق ما حققه ا ستثمرون الآخرون لأن العائد يكفي لتعويض كل مستثمر عن ا خاطر ال ينطوي عليها الاستثمار السهم ل الصفقة فقط .

تتوقف كفاءة سوق الأوراق ا الية على **كفاءة نظم ا علومات ا الية**، وعلى هذا الأساس فإن اح سوق الأوراق ا الية تاج إ معلومات تب على أساس موعة من العناصر تتمثل :[4]

- إظهار الإعلان ا ا ودوره ضبط حركة السوق ا ا وهو ما يعرف بالإفصاح العام الذي يوفر قدر كا من ا علومات كن استخدامها ا فاضلة ب فرص الاستثمار ا ختلفة .
- توفر ا علومات ا الية ال تعكس ا ركز ا ا للمؤسسة ا عنية ساب القيمة ا قيقة ا .

3.1. أنواع الكفاءة سوق الأوراق ا الية : يوجد نوع من الكفاءة لسوق رأس ا ال و ا :

1.3.1. الكفاءة الكاملة : يقصد ا عدم وجود فاصل زم ب ليل ا علومات الواردة إ السوق وب الوصول إ نتائج دة بشأن سعر السهم حيث يؤدي إ تغي فوري السعر، فتوقعات ا ستثمرين متماثلة، وا علومات متاحة للجميع وبدون تكاليف[5]، وعليه تتحقق الكفاءة الكاملة ظل توافر الشروط التالية :

أ. شفافية ا علومات وسرعة انتقا ا للجميع وبدون تكاليف .

ب. حرية ا عاملات من أي قيود كتكاليف ا عاملات أو الضرائب، ولا قيود على دخول أو خروج أي مستثمر من السوق، أو على بيعه وشرائه لأي كمية من الأسهم وللشركة ال يرغب فيها .

ج. تواجد عدد كب من ا ستثمرين، أين لا كن لأي مستثمر أن يؤثر لوحده أسعار الأوراق ا الية ا تداولة .

د. رشادة ا ستثمرون، وسعي كل منهم و قيق أعظم منفعة كنة .

2.3.1. الكفاءة الاقتصادية : وفقا فهوم الكفاءة يتوقع وجود فاصل زم ب وصول ا علومات وانعكاسها على أسعار الأسهم، وذلك يع أن القيمة السوقية تكون أك أو أقل من القيمة ا قيقية لبعض من الوقت ا يؤدي إ فرض تكاليف ا عاملات والضرائب (ا توقع وجودها وا سموح ا د مع اقتصادياً) نتيجة الفارق السعر، وتقوم الكفاءة الاقتصادية أساسا على مبدأ سعي الغالبية من ا تعامل منهم السوق إ تعظيم ثروا م .

والشكل التالي يوضحان ردود فعل كل من سوق الكفاءة الكاملة وسوق الكفاءة الاقتصادية: (**أنظر ملحق الأشكال البيانية**)

حيث يوضح التمثيل البيا سلوك السعر ظل السوق الكفء والغ كفء بناءا على ا علومات الواردة إ السوق:

- ففي حالة وصول معلومات جديدة ومشجعة عن إنتاج إحدى الشركات،سينعكس ذلك مباشرة استجابة فورية وتلقائية سعر السهم بالارتفاع ا يؤدي اية الأمر إ قيق التعادل ب القيمة السوقية والقيمة ا قيقية للسهم وهو ما قق للسوق كفاءة عالية (**الشكل رقم (أ)**)؛
- أما حالة وصول معلومات غ سارة إ السوق فذلك سينعكس سلبا سعر السهم بالا فاض القيمة السوقية عن القيمة ا قيقية فتكون الاستجابة متأخرة ح يستوعب السوق هذه ا علومات، ا لن قق للمستثمرين أرباح فيتصف السوق مثل هذه ا الة بعدم الكفاءة، أين يستغرق تعديل السعر إ السعر ا قيقي مدة انية أيام من وصول هذه ا علومات إ السوق (**الشكل رقم (ب)**)؛
- أما حالة الاستجابة ا غا فيها فيقصد ا بلوغ سعر السهم مستوى أعلى من السعر ا قيقي نتيجة ا بالغة تأث هذه ا علومات ا يدفع بالسعر إ أعلى مستوياته ومن يتعدل بعد ذلك تدر يا ؛ (**الشكل رقم (أ)، (ب)).**

4.1. نظام ا علومات وأسواق الأوراق ا الية : ظل السوق الكفء تكون ا نافسة شديدة ب ا ستثمرين، فالكث منهم يبحثون عن الأسهم ا سعرة بسعر أقل من قيمتها ا قيقية، و حقيقة الأمر فإن تقلب الأسعار ليس له علاقة بكفاءة السوق، فا ستثمرون يواجهون ا زيد من ا علومات من يوم لآخر، ا يع أن جزء من هذا التقلب الأسعار يرجع إ ا علومات ا تدفقة[6]ومن يترتب عن مبع و ليل تلك ا علومات الاستفادة منها ا اذ قرار الاستثمار أسهم الشركة. أ ية **ا علومة** بشكل كب السوق الكفء، وا ثل " موعة من البيانات ال هيزها للمتعامل ، وهي ذات قيمة حقيقية أو متوقعة عن العمليات ا ارية أو ا ستقبلية لا اذ القرار، وتعمل على تنمية وزيادة ا عارف و فيض اطر عدم التأكد لأي حالة، وتتصف بالدقة، ا لائمة، وتوفرها الوقت ا ناسب، والشمول، والانتظام نشر ا علومات بصفة دورية، والعدالة توف البيانات مبع ا ستثمرين بشكل متساوي".

أما **نظام ا علومات** فيعرف على أنه " موعة القواعد والإجراءات ال تكفل انسياب ا علومات ا ناسبة إ ا ستثمر لا اذ القرار الكفء أو التصرف الأحسن وقت مع "، ويعت **نظام ا علومات ا اس** من أهم مصادر ا علومات الاقتصادية سوق الأوراق

ا الية، فا علومات ا اسبية يتم الاعتماد عليها تقييم الأوراق ا الية وتقييم ا خاطر ا رتبطة ذه الأوراق وكذلك تقييم البدائل ا ختلفة لعمليات الشراء والبيع السوق[7]، وت ز أ ية **الإفصاح عن ا علومات** مساعدة ا ستثمرين معرفة الأنشطة الاقتصادية كافة والعمليات ال قامت ا الشركة، أما نوعية ا علومات الواجب الإفصاح عنها فلا بد أن تكون واضحة وسهلة الفهم وموضوعية، وتعرض الوقت ا ناسب، وغالبا ما يعمل على ربط الإفصاح با ال ا اس ، ويقصد هنا **بالإفصاح ا اس** على أنه "أحد ا بادئ ا اسبية الرئيسية ال تلزم الوحدات بعرض ا علومات ا لائمة على النشاطات الاقتصادية كافة، أو بالشكل الذي كن مستخدمي ا علومات من ا اذ القرارات الاقتصادية ا ختلفة، كتقييم الأداء وتقييم السيولة ور ية الشركة أو قدر ا على إحداث توسعات و و النشاط". وكنتيجة لشمولية واتساع نطاق الإفصاح ا اسبة، فإنه من الأ ية التركيز على النقاط التالية :

- ❖ **كمية ا علومات ال ب الإفصاح عنها:** كث ا ما تتردد الشركات زيادة مستوى الإفصاح ا ا وتلتزم با د الأد ذلك أن زيادة الإفصاح قد يلحق أحيانا ا أضرار خاصة من قبل ا نافس ، أما من حيث نوعية ا علومات الواجب الإفصاح عليها فعادة ما تتحكم ا بادئ ا اسبية بطبيعة ونوعية ا علومات القوائم ا الية كمبدأ التكلفة التار ية، والتوقيت، وا وضوعية...ا .
- ❖ **زمن الإفصاح عن ا علومات:** ح يكون الإفصاح عن ا علومات ا اسبية فاعلا من الأ ية مراعاة التوقيت ا ناسب لعرض ا علومات، إذ ب إيصا ا للمستثمرين وقت مبكر خاصة أن ذلك سيؤثر على قرارهم، لذا من ا فضل أن يكون ميع وتلخيص ا علومات ا اسبية ونشرها سريعا بقدر الإمكان لضمان إتاحة ا علومات ا ديثة ستخدميها، ويفترض عرض تلك التقارير فترات متتابعة ح تكشف عن التغ ات وضع الشركة وال تؤثر بدورها على تنبؤات وقرارات ا ستثمرين .
- ❖ **كيفية الإفصاح عن ا علومات:** توصف ا اسبة بأ ا نظام معلومات متكامل، تتمثل رجاته القوائم ا الية الأساسية،كقائمة الدخل، وقائمة ا ركز ا ا ، وقائمة التدفقات النقدية...ا ، ال ب أن تعرض بشكل بسيط وواضح وطبيعي أن تكون الوحدات النقدية هي الوسيلة ا ستخدمة للتعب عن يع العناصر ا كونة لتلك القوائم .

ويعت الإفصاح ا ا وا اس مسألة قانونية تلزم كل شركات الأموال بنشر البيانات والقوائم ا الية، والإفصاح عنها أوقات ددة لتحقيق الكفاءة السوق ا الية وذلك عن طريق :

- ✓ متابعة التزام الشركات بتوف بيانات تتصف بالدقة والشفافية ا طلوبة .
- ✓ تطبيق قواعد ومعاي ا اسبة وا راجعة .
- ✓ الالتزام با عاي ا اسبية الدولية عن متطلبات الإفصاح والشفافية .
- ✓ تقيم أداء الشركات وشركات السمسرة الأوراق ا الية.

1.4.1 مصادر ا علومات ا الية : وتتمثل :

1. التقارير ال تنشرها الشركات : وتتمثل كشوف دورية تقوم بنشرها الشركات إ ا سا مفصلة عن نشاط الشركة، هيكلها، أرباحها...ا بشكل سنوي، أو ربع سنوي، أو شكل نشرات إخبارية .
2. التقارير ال تنشرها شركات السمسرة : تقوم شركات السمسرة بنشر معلومات شكل تقارير خاصة عن بعض الأوراق ا الية، توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق ا الية .
3. ا علومات مدفوعة الثمن : وتتمثل الصحف، وا لات، وخدمات الإرشاد الاستثماري .
4. قواعد البيانات : تسمح هذه ا صادر للمستثمرين با صول على ا علومات عن طريق الكمبيوتر"on line" للتعرف على التغ سعر الأوراق ا الية ا تداولة، ومن أحدث ا دمات ا قدمة ما يعرف باسم "دليل ا ستثمر الفرد للاستثمار عن طريق شبكة الكمبيوتر" ال تتيح له ا فاضلة ب فرص استثمارية متنوعة .

ثانيا- طبيعة سوق الأوراق ا الية الكفؤة

إن سوق الأوراق ا الية الكفء هي تلك ال تتمتع بقدر عال من ا رونة يسمح بتحقيق استجابة سريعة أسعار الأوراق ا الية للتغ ات نتائج ليل البيانات وا علومات ا تدفقة إ السوق، ا يؤدي اية الأمر إ قيق التعادل ب القيمة السوقية والقيمة ا قيقية للورقة ا الية، ومن الشائع التمييز ب ثلاثة أشكال لكفاءة السوق وال عليها تتوقف درجة الكفاءة، بالإضافة إ متطلبان أساسيان لتحقيق الفعالية ا طلوبة .

1.2. الكيفية ال تتحقق ا الكفاءة سوق الأوراق ا الية : وتتمثل موعة من ا طوات الأساسية ال تقوم عليها الكفاءة سوق الأوراق ا الية، وال تتمثل أساسا فيمايلي:

أولا: يفترض وجود سوق لرأس ا ال منظمة جدا تضم عدد كب من ا تعامل سواء كانوا مستثمرين أو مقترض ، والعلاقة طردية، ع أنه كلما زاد عدد ا ستثمرين زادت درجة الكفاءة ا يكلية ال تعكس درجة ا نافسة السوق.[8]

ثانيا: ظل ا ناخ التنافسي للسماسرة خدمة ا ستثمرين يتوقع أن تصل نتائج ليل ا علومات ا نشورة من قبل تلف مصادر ا علومات ا الية إ العملاء بسرعة فائقة و نفس الوقت تقريبا، ا يع استجابة فورية لتنعكس مباشرة سعر الأوراق ا الية قيد التداول، وما يز هذه الاستجابة استحالة إنفراد أي من ا ستثمرين يزة السبق شأن ا صول على تقييم للسعر الذي يباع به السهم.

ثالثا: فور وصول هذه ا علومات ا ديدة وال هي ثابة أنباء قد تكون سارة أو غ سارة، يعمل ا ستثمرين على تقدير قيمة الأصل سواء بالارتفاع أو الا فاض، وللإشارة أنه لا وجود لفاصل زم ب الوصول إ نتائج ددة بشأن القيمة ا قيقية للسهم وحصول كافة ا ستثمرين عليها.

رابعا: وح نقول أن السوق يتصف بالكفاءة الكاملة فإنه يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم سوق الأوراق ا الية، وعلى وجه السرعة لكل معلومة جديدة ترد إ ا تعامل فيه وال من شأ ا تغي نظر م الشركة ا صدرة للسهم، حيث تتجه أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً وذلك تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت سارةً أو غ سارةً.

خلاصة القول أنه لا يكون السوق كفأ إلا إذا وجد فيه عدد من ا ستثمرين الذين يعتقدون أن السوق غ كفء فيتوقع أن يسعى كل منهم إ ا صول على ا علومات و ليلها للاستفادة منها قيق أرباح غ عادية، وهو ما يؤدي إ تغي سريع القيمة السوقية للسهم لتعادل القيمة ا قيقية وحينئذ تتحقق الكفاءة ا نشودة .

2.2. الصيغ ا ختلفة لكفاءة سوق الأوراق ا الية : من الأمور ال ب إدراكها كفاءة الأسواق الأوراق ا الية طبيعة العلاقة ب القيمة السوقية للسهم من جهة وب ا علومات والبيانات ال دد قرار ا ستثمر هذه الأسهم من جهة أخرى، لذا نستعرض فيمايلي ا ستويات الثلاث للمعلومات ال تعكس أسعار الأسهم ل التداول السوق :

1.2.2. الصيغة ضعيفة الكفاءة : وتسمى أيضا بـ"**نظرية ا ركة العشوائية للأسعار**" ووفقا ذه الصيغة يفترض أن ا علومات التار ية بشأن ال جرت ا اضي (سواء الأيام أو الأشهر أو السن) لا تؤثر على سعر السهم ا ا ، ولا كن الاستفادة منها للتنبؤ بالتغ ات ا ستقبلية الأسعار، ولذلك فإن التغ ات ا تتالية أسعار الأسهم مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد بينها أي علاقة واضحة، ومن هنا يطلق على الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق با ركة العشوائية للأسعار باعتبار أن التغ السعر من يوم لأخر لا يس على ط واحد.[9]

2.2.2. الصيغة متوسطة الكفاءة : يقتضي هذا الفرض بأن الأسعار ا الية للأسهم لا تعكس التغ ات السابقة فقط أسعار الأسهم، بل تعكس كذلك كافة ا علومات ا تاحة للجمهور أو التوقعات ال تقوم على تلك ا علومات حول الظروف الاقتصادية، ظروف الشركة، التقارير ا الية وغ ها، و ظل الصيغة ا توسطة لكفاءة السوق يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم ا يتاح من تلك ا علومات حيث تكون الاستجابة ضعيفة البداية لأ ا تكون مبينة على وجهة نظر أولية بشأن تلك ا علومات غ أنه إذا أدرك

المستثمر (ومنذ اللحظة الأو) القيمة الحقيقية ال ينبغي أن يكون عليها سعر السهم ظل تلك المعلومات سوف قق أرباح غ عادية مقارنة بنظرائه المستثمرين .

3.2.2. الصيغة قوية الكفاءة : وفقا ذه الصيغة يفترض أن تعكس الأسعار المالية بصفة كاملة كل المعلومات المتاحة للعامة والخاصة، فهذه الصيغة أخت ت بطريقة غ مباشرة من خلال قياس العائد الذي ققه فئات معينة من المستثمرين يفترض أن لها وسائلها الخاصة صول على معلومات لا تتاح لدى مستثمرين آخرين بذات السرعة، ويقوم ا المؤسسات المالية المتخصصة الاستثمار، والمتخصصون ليل الأوراق المالية .[10]

ينشغل السوق الكفء أساسا بأسعار الأسهم ال تعكس المعلومات الجديدة ال ترد إليه، وعن مدى الاستجابة ا ومدى السرعة ليلها، وإن الخلاف حول أي من الصيغ الثلاث السابقة الذكر ظى بتأييد أقوى من قبل الم الي ينحصر طبيعة تلك المعلومات، ومدى سرعة استجابة الأسعار ا، وإن هناك علاقة وثيقة ب مفهومي كفاءة السوق وحركة الأسعار العشوائية، فكلما زادت الكفاءة ازدادت عشوائية الأسعار، والعكس صحيح .

3.2. متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية : إن السوق الكفء هي السوق ال قق صيصاً كفأً للموارد المتاحة ا يضمن توجيه تلك الموارد إ الات الأكثر ر ية، ووفقا فهوم الكفاءة يفترض أن تؤدي دورين بارزين أحد ا مباشر، والآخر غ مباشر:[11]

أ. الدور المباشر: يقوم على حقيقة مؤداها أنه عندما يقوم المستثمر بشراء أسهم شركة ما، فهو الحقيقة يشتري عوائد مستقبلية وبالتا فإن الشركات ال تتاح ا فرص استثمار واعدة تستطيع بسهولة إصدار المزيد من الأسهم وبيعها بسعر ملائم، ا يع زيادة حصيلة الإصدار وا فاض متوسط تكلفة الأموال .

ب. الدور غ المباشر: يُعد إقبال المستثمرين على التعامل الأسهم ال تصدرها الشركة ثابة مؤشر أمان للمقترض ، ا يع إمكانية حصول الشركة على المزيد من الموارد المالية من خلال إصدار سندات أو إبرام عقود اقتراض مع مؤسسات مالية وعادةً ما تكون بسعر فائدة معقول .

ولتحقيق التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة ينبغي قق تان أساسيتان تعدان ثابة متطلبان أساسيان لتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية ا: كفاءة التسع وكفاءة التشغيل وهو ما نقدمه ضمن النقاط التالية :

1.3.2. كفاءة التسع "الكفاءة الخارجية": يقصد ا سرعة وصول المعلومات الجديدة إ المتعامل السوق دون فاصل زمني كب ، وبدون أن يتكبدوا سبيلها تكاليف باهظة ا عل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة، والفرصة متاحة ميع المستثمرين للحصول على تلك المعلومات ونفس مستوى الأرباح، إلا أنه كن لعدد قليل من المستثمرين قيق أرباح غ عادية ويتوقف ذلك على مدى ليل المعلومات، غ أنه ظل السوق الكفؤة لا كن لعدد كب من المتعامل أن صلوا على الدوام على تلك المعلومات و ققوا ا أرباحا غ عادية على حساب المستثمرين الآخرين لأن أي وسيلة للكسب الممي أي ال من الات الحياة تدمر نفسها جرد أن تصبح معروفة لعدد كب من المتعامل .

2.3.2. كفاءة التشغيل "الكفاءة الداخلية": ويقصد ا قدرة السوق على خلق التوازن ب العرض والطلب دون أن يتحمل المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمسرة ودون أن يتاح للتجار والمتخصص (صناع السوق)* فرصة قيق مدى أو هامش ربح مغال فيه، وتعتمد كفاءة التسع إ حد كب على كفاءة التشغيل، وال تع أن تعكس قيمة الورقة المالية المعلومات الواردة إ السوق على أن تكون التكاليف ال يتكبدها المستثمرين لإ ام الصفقة عند حدها الأد ا يشجعهم على بذل الجهد للحصول على المعلومات الجديدة و ليلها مهما كان حجم التأث الذي دثه تلك المعلومات على السعر الذي تباع به الورقة المالية .

وإن قيق الكفاءة الخاصيتان السابقتان لأسواق الأوراق المالية مرهون بتحقق موعة من الشروط نذكر أ ها :

- أن تسود سوق الأوراق المالية منافسة كاملة ب المتدخل و م حرية الدخول والخروج منه وذلك للتغلب على فرص الاحتكار .

- أن يتمتع السوق اصية سيولة الأوراق ا الية ا تداولة فيه لتحقيق فرص البيع و الشراء للأوراق بالتكلفة ا ناسبة الوقت ا ناسب،كما أن توفر هذه ا اصية قق ما يعرف باستمرارية الأسعار السائدة فيه وال تقلل من احتمالات حدوث تقلبات مفاجئة وغ م رة أسعار الأوراق ا الية وبالتا من فرص ا ضاربة غ ا أمونة فيه .
- أن يتوفر سوق الأوراق ا الية وسائل وقنوات اتصال فعالة توفر للمتعامل معلومات دقيقة حول السعر وحجم عمليات التبادل ال يتم فيه، بالإضافة إ مؤشرات عن العرض والطلب ا اضر وا ستقبل وال تأخذ صور متعددة وتقدم للمستثمر نشرة تعرف بـ "حركة الأسعار اليومية " ال تصدر عن البورصة .
- توفر عنصر الشفافية ا علومات عن أسعار الأوراق ا الية ا تداولة فيه ا علها متاحة ميع ا تعامل فيه با ساواة وبشكل د من عملية احتكار ا علومات، و هذا السياق دد شروط الإدراج السوق وال تركز على عنصر الإفصاح عن ا علومات البيانات ا الية ا نشورة للشركة ال تتقدم بطلب الإدراج، كما يطلب من الشركات ا درجة فيه أيضا نشر تقارير مالية فصلية عن نشاطها خلال العام .
- أن تتوفر التقنيات ا ديثة ا اصة ركة التداول وعرض أوامر وتنفيذ الصفقات، بالإضافة إ وجود موعات متخصصة من السماسرة وا اء لتقد النصح والاستشارة للمتعامل السوق ومساعد م على تنفيذ صفقات البيع والشراء .
- أن كم عمل سوق الأوراق ا الية وا تعامل فيه هيئة أو نة تعرف بـ "هيئة أو نة إدارة السوق" تتوفر فيها صفة الفاعلية وتكون ايدة وذات خ ة، تستمد سلطتها من موع النظم واللوائح والقوان ا ادفة إ توف جو من الاستقرار والأمان للمستثمرين ساعدة موعات استشارية متخصصة وهو ما يزيد من فعالية سوق الأوراق ا الية .

ثالثا- واقع أسواق الأوراق ا الية العربية وسبل رفع كفاء ا

شهدت الدول العربية السنوات الأخ ة تطبيق برامج الإصلاح ا ا لت التنظيم القانو وا يكلي لأسواق الأوراق ا الية، وال انعكست بشكل إ ا و ر لة هذه الأسواق وحجم التداول فيها، إلا أنه ورغم ذلك تبقى دون ا ستوى ا طلوب وتظهر الثغرات متباينة ب الأسواق العربية شكل معوقات ول دون كفاء ا، لذا كان من الضروري البحث على سبل وآليات لتعزيز كفاءة أسواق الأوراق ا الية العربية وتنشيط أدائها با ستوى ا طلوب، و اولة منا تقد البدائل ا مكنة لتحقيق الكفاءة ا الية .

1.3.الإطار التشريعي والتنظيمي لنماذج من أسواق الأوراق ا الية العربية : نتناول فيمايلي الإطار التشريعي والتنظيمي لنماذج من أسواق الأوراق ا الية العربية بغية تقييم القطاع ا ا وبرامج الإصلاح ا عتمدة تلف الدول العربية، ونقسمها ب أسواق مالية متطورة ذات فائض ما ، وأسواق إطار الإصلاح ذات حجز ما .

1.1.3. اذج من بورصات دول الفائض ا ا : نذكر نوع منهما على سبيل ا ثال – لا ا صر- :

- **السوق السعودي للأوراق ا الية** : يعت نظام الشركات الصادر سنة 1965ا صدر ا نظم لإصدار الأوراق ا الية، و سنة 1983 تنظيم السوق الثانوية وال كان وجبها يتم تداول أسهم الشركات عن طريق ا صارف التجارية، ولقد شهد سوق الأسهم السعودي تطورا كب ا مر بثلاث مراحل أساسية ثلت كمايلي :

ا رحلة الأو 1954- أوائل الثمانينات: حيث بلغ عدد الشركات ا سا ة حوا 10 شركات برأ ال قدره 1,7 مليون ريال وكان تداول الأسهم يتم عن طريق الاتصال ا باشر، و منتصف السبعينات برزت مكاتب الوساطة وازدادت عمليات بيع وشراء الأسهم ا أدى إ ارتفاع حجم التداول، ومع بداية عقد الثمانينات سجلت أسعار الأسهم السوق مستويات عالية .

ا رحلة الثانية أوائل الثمانينات- 2003: يزت هذه ا رحلة حاولة تنظيم هيكل السوق ا ا السعودي أين تأسيس الشركة السعودية لتسجيل الأسهم سنه 1983، وصدر مرسوم يقضي إنشاء نة رقابية على مستوى سوق الأسهم، وأصدرت مؤسسة النقد

السعودي منشورا يوضح أسلوب تداول الأسهم، و عام 1990 بدأ العمل بأول نظام آ للتداول و استحداثه عام2001 بإطلاق جيل جديد من أنظمة التداول ي باسم "**تداول**" .

ا رحلة الثالثة 2003-2005: تأسست هيئة السوق ا الية وجب نظام السوق ا الية الصادر 2003/07/31 وهي هيئة حكومية ذات استقلال ما وإداري تتمثل مهامها تنظيم عمل ا ستثمرين والوسطاء، ومتابعة عمليات طرح وإدراج وتداول الأوراق ا الية ومتابعة أوامر التنفيذ وكل ما يتعلق بعمليات البورصة .

وتتمثل متطلبات الإدراج السوق السعودي للأوراق ا الية الشروط التالية :

- أن تكون شركة مسا ة عامة تتداول أسهمها وفقا لنظام الشركات السعودي .
- لا وز تداول الأسهم ا كتتب فيها السوق قبل نشر ا يزانية وحساب الأرباح وا سائر عن سنت ماليت .
- تقد الشركة طلب الإدراج مرفقا بقائمة عن أعضاء لس الإدارة و وذج لشهادة ملكية ا ها .

سوق الكويت للأوراق ا الية : افتتاح أول بورصة كويتية أوت 1972، أين مبع ما يتم تداوله يوميا وإصداره النشرة اليومية تتضمن عدد الأسهم ا تداولة وأسعارها وحجم الصفقات، و سنة 1976صدر قرار بإعادة تنظيم تداول الأوراق ا الية ا اصة بشركات ا سا ة الكويتية أين الافتتاح الر ي لبورصة الأوراق ا الية الكويتية ال يت بـ"**سوق الكويت للأوراق ا الية**" سنة 1977 وجب ا رسوم الصادر 1983/04/18.[12]

يتو وزير ا الية وضع القواعد اللازمة ما يتعلق بالأحكام الداخلية للسوق ال تنظم قيد وقبول الأوراق على أن تصدر هذه اللائحة خلال ثلاثة شهور، وتشتمل عضوية السوق على :

- الشركات الكويتية ال تطرح أسهمها للاكتتاب العام .
- شركات ا سا ة الكويتية ا قفلة بقبول نة السوق عضويتها .
- وسطاء الأوراق ا الية ا دد أعما م وأحكام الرقابة عليهم .

أما فيما ص شروط ومتطلبات إدراج الأوراق ا الية للشركات الكويتية فيجب أن :

- تكون شركة مسا ة .
- قد مضى على تأسيسها سنت على الأقل وأصدرت ميزانيت مفصلت .
- تكون الشركة قد حققت أرباحا لسنت متتاليت توضح التقارير ا الية السنوية وا سابات ا تامية .
- تلتزم الشركة بنشر ميزانيتها ونتائج أعما ا .

2.1.3. اذج من بورصات دول العجز ا ا : نذكر نوع منهما على سبيل ا ثال – لا ا صر- :

بورصة عمان: مع ازدياد عدد شركات ا سا ة العامة ليصل عددها إ 66 شركة سنة 1978دعت الضرورة إ إنشاء سوق منظم للتداول، وتبع ذلك جهود ودراسات عدة أ ر عنها تأسيس سوق عمان ا ا سنة 1976، و الإعلان عن افتتاح "**بورصة عمان**" ر يا بتاريخ 1978 /04/01 وصدر قانون عمان ا ا سنة 1990 تبعته نصوص ومواد كم عمل السوق .

وتشتمل عضوية البورصة على موعة من الوسطاء ا الي ، وا يئة العامة ا كونة من أعضاء منتسب للبورصة بعد تسديد رسوم الاشتراك السنوية فيها، ويدير البورصة لس إدارة ومدير تنفيذي دد الأنظمة الداخلية والتعليمات ا اصة ا .

ويشترط الإدراج بورصة عمان أن :

- تقدم الشركة طلب الإدراج مرفقا بنسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وكشف بأ اء ا سا ، وأعضاء لس الإدارة قبل شهر من تاريخ طلب الإدراج .
- تكون الشركة قد بدأت مارسة نشاطها الفعلي وبشكل مستمر .

- يكون قد مضى عام كامل على إدراج أسهم السوق ا وازية .
- لا يقل صا حقوق ا سا اية السنة ا الية عن 75% من رأس ا ال ا دفوع .
- تنشر الشركة القوائم ا الية ا تامية صحيفت يوميت مرة واحدة على الأقل .

البورصة ا صرية : مر سوق تداول الأوراق ا الية صر بأربعة مراحل أساسية هي :

ا رحلة الأو : تأسست بورصة الإسكندرية سنة 1883، بورصة القاهرة سنة 1898 وصدرت أول لائحة للبورصة خلال الربع الأخ من القرن التاسع عشر و تطبيقها سبتم 1910 وبدأت البورصة زاولة نشاطها سنة 1929، تلى ذلك صدور لوائح جديدة تبعتها تعديلات قصد تنظيم حسن س عمل البورصات ا صرية .

ا رحلة الثانية : عرفت هذه ا رحلة تدخل الدولة توزيع الأرباح على ا سا ، و صيص نسبة من صا الربح للعامل الشركة، مع إشراكهم الس إدارات الشركات ا سا ة بنسب كب ة ا أثر سلبا على سوق التداول، وأدت إجراءات التأميم سنة 1960 إ ا فاض حجم التعامل من 626 مليون جنيه سنة 1962 إ 5.2 مليون جنيه سنة 1972

ا رحلة الثالثة: صدر خلال الفترة (1973- 1983) موعة من القوان دف إ تنمية سوق ا ال مصر مثل القانون ا اص بالضرائب، تعديلات اللائحة العامة للبورصات، شركات ا سا ة ...ا ، وخلال الفترة ا متدة من(1983-1991) شهدت بداية انطلاق سوق التداول ا صرية، وصدر تعديل اللائحة العامة للبورصات سنة 1986.

ا رحلة الرابعة: هذه ا رحلة صدر القانون ا اص بسوق رأس ا ال سنة 1992الذي ح بتنشيط وتنمية السوق واستحدث أنشطة جديدة تتعلق بترويج وتغطية الاكتتاب الأوراق ا الية والاشتراك تأسيس شركات ا قاصة والتسوية للمعاملات ا الية، وتكوين وإدارة افظ الأوراق ا الية وغ ها، و سنة1997 صدر قرار بتنظيم سوق التداول، أين الربط ب بورصتا الأوراق ا الية بالقاهرة والإسكندرية من خلال شبكة معلومات الكترونية على و يتيح للمتعامل الإحاطة بكل ما يدور البورصت .
وتشتمل عضوية البورصة ا صرية على نة البورصة ا كونة من الأعضاء ا عامل ، والسماسرة، وا معيات العامة ا نظمة للعمليات.

2.3. معوقات أسواق الأوراق ا الية العربية : بالرغم من الإصلاحات ال عرفتها الأسواق ا الية العربية اشيا مع التطورات ال يعرفها النظام ا ا العا ي، إلا أ ا لا رج عن نطاق كو ا أسواقا نامية ما زالت تفتقر إ زون التقاليد الاستثمارية الرشيدة، وتواجهها لة من العوائق ول دون قيق الكفاءة والفعالية ا طلوبة وتتمثل أهم تلك ا عوقات النقاط التالية :

1- **معوقات تنظيمية وتشريعية وهيكلية :** تواجه الأسواق ا الية العربية معوقات تنظيمية وتشريعية وأخرى تتعلق يكلها السوقي، الأمر الذي ول دون تطورها، وتتمثل أهم تلك ا عوقات :

أ- عدم قدرة بعض قوان ولوائح أسواق الأوراق ا الية بعض الدول العربية وال إعدادها مراحل سابقة دون إعادة النظر فيها ووفق أطر نظرية فقط على مواكبة التطورات ا ستمرة أسواق الأوراق ا الية الدولية .

ب- كثرة إصدار القرارات، وتعدد القوان ذات العلاقة دون انسجامها، واختلاف ا هات القائمة على تنفيذها أدى إ اعتراض عمل هذه الأسواق الكث منها .

ت- غياب القوان ا تعلقة بالفصل ب الدور التشريعي الذي تقوم به هيئة الرقابة على الأسواق ال تع من قبل ا كومة، وب الدور التنفيذي الذي تقوم به البورصة، فالأسواق ليست مستقلة ماليا وإداريا ومع هذا أ ا لا ضع ركتها الذاتية، وإ ا تظل مرهونة ا هو خارج عنها يتحكم فيها ويوجهها كما ب، وليس كما تريد هي و تاج.[13]

ث- غياب التشريعات ال دد إنشاء مؤسسات ا قاصة والتسوية، وا فظ والإيداع ا ركزي، وصناديق ضمان ا عاملات وغ ها من الأجهزة ا ساندة، ا أدى إ زيادة التقلبات أسعار الأسهم وزيادة اطر الاستثمار، وافتقار الأسواق العربية إ شركات الترويج وضمان الاكتتاب .

ج- عدم إمكانية تبادل تسجيل الأوراق ا الية ب الأسواق، وفرض بعضها لقيود على الاستثمار الأجن ، إضافة إ وجود تباين كب قواعد إصدار القيم ا نقولة، وكذا إدراجها، وعدم وضوح القواعد والنظم لكل من السوق الأولية والثانوية، وهو ما عل هذه الأسواق تتصف حدودية الأدوات ا الية ا ستعملة فيها وبضيق نطاقها.

ويضاف إ ما سبق لة من ا عوقات التشريعية وا يكلية ال د من تطوير أسواق الأوراق ا الية العربية تتمثل : [14]

- قصور التشريعات الاقتصادية وا الية ذات الصلة بأسواق الأوراق ا الية عن مسايرة متطلبات التعاون ا شترك ب البورصات العربية أي دودية التشريعات الصادرة على أدوات استثمارية معينة-أسهم عادية- وسندات .
- افتقار الكث من التشريعات لنصوص واضحة وصر ة حول اية حقوق صغار ا ستثمرين .

أما ا عوقات ا يكلية فتتمثل فيمايلي :

- عدم ا شاركة الفعالة للقطاع ا اص التنمية الاقتصادية كرافد استثماري لتحقيق الأرباح وليس كواجب وط
- عدم استفادة ا صارف العربية من وجود أسواق أوراق مالية كمصادر مالية طويلة الأجل .
- تأخر برامج ا وصصة البلدان العربية .

2- **قصور آليات العمل بالأسواق ا الية العربية :** عوائق العمل الأسواق ا الية العربية النقاط التالية :

أ- عدم توفر شركات صانعة الأسواق ا يؤدي إ تقلب شديد الأسعار وبالتا تقلب حجم التداول .

ب- عدم كفاءة السماسرة التعامل بالأوراق ا الية، وعجزهم إعطاء ا شورة للمشترين .

ت- دودية شركات الوساطة ا الية ال تقوم بترويج وتسويق الإصدارات ا ديدة .

ث- غياب الابتكار والتجديد أدوات الاستثمار والادخار.

3- **عقبات الربط ب أسواق الأوراق ا الية العربية :** تتمثل العوائق ال ول دون الربط ب أسواق الأوراق ا الية العربية فيمايلي:

1.3 قيود معلوماتية : وتتمثل النقاط التالية :

أ- غياب ثقافة بورصية لدى الأفراد لاعتبارات دينية ول دون استثمار مدخرا م ا الية .

ب- ضعف نظام ا علومات بالبورصات العربية، وعدم توفر شبكة معلومات تنبؤية للمؤشرات .

ت- عدم احتواء ا علومات ا نشورة التقارير ا الية على الدرجة الكافية من الإفصاح، وعدم التقيد عاي ا اسبة والتدقيق الدولية ال أوصت ا ا يئة الدولية ا نظمة لأسواق الأوراق ا الية، ا يصنف الأسواق العربية الصيغة ضعيفة الكفاءة .

ث- عدم ديد خصائص السوق ا لي للمستثمرين، وخصائص الأوراق ا الية .

2.3 قيود مالية: وتتلخص أ ها :

أ- فرض ضرائب على الأوراق ا الية ل التداول .

ب- أثر التضخم على عائد السندات .

ت- قيود ويل العملات الأجنبية .

4- **معوقات تتعلق بالإطار الاقتصادي :** تؤدي أسواق الأوراق ا الية العربية دورا دودا توف السيولة نظرا لضيقها و دودية الأدوات ا تداولة فيها، وكذا ضعف الطلب على الأوراق ا الية ا تداولة لا فاض عوائدها، وميل الأفراد و الاستثمار ا صر بعيدا عن أسواق ا ال وما يصاحبها من تقلبات الأسعار، كل هذه ا عوقات وغ ها كن استخلاصها النقاط التالية :

أ- ضيق نطاق السوق: كن الاستدلال على ضيق الأسواق ا الية العربية و دوديتها من خلال **حجم سوق الأوراق ا الية (ر لة البورصة أو القيمة السوقية للأسهم Market Capitalization)**، **وعدد الشركات ا درجة البورصة**، **وسيولة**

البورصة (قيمة التداول كنسبـة من الناتج ا لمي ا ام، معدل الدوران ومعدل التقلبات عوائد الأوراق ا الية**)**،[15] فا للاحظ على أسواق الأوراق ا الية العربية أ ا :

- تتصف بصغر حجم رأس ا ال السوقي والذي ثل قيمة الأسهم ا تداولة حسب أسعار آخر يوم تعامل، وا فاض نسبتها إ الناتج ا لمي الإ ا ، ويظهر ذلك سوق الكويت، البحرين، قطر، الأردن الذي تزيد نسبة القيمة السوقية إ الناتج ا لمي الإ ا عن100%، أما السعودية، الإمارات فتزيد عن50%، ح تقل القيمة السوقية إ الناتج ا لمي الإ ا عن50% كل من مصر، سلطنة عمان، ا غرب، تونس، لبنان، السودان، ا زائر.

- قلة عدد الشركات ا درجة فيها، وا ترتكز ملكية أسهم الشركات ا درجة على امتلاك ا علومات عن جزء هام من هذه الأسهم ا يؤدي إ قلة نسبة الأسهم ا تداولة وضعف حركة التداول وا فاض معدل الدوران .

- ضعف السيولة وي ز ذلك واضحا من خلال ا فاض عدد العمليات ال ت م يوميا، وعدد أيام التداول السنة، ويرجع ضعف التداول أساسا إ ضعف الادخار ومنه ضعف الطلب .

ب- ضآلة العرض والطلب : وتعود أسبابه إ النقاط التالية :[16]

- ا فاض معدلات الادخار نتيجة لضعف دخل الفرد ا يقلل من إمكانياته ا الية ا تاحة للاستثمار، ويظهر هذا التباين مستوى دخل الفرد ب الدول العربية النفطية، والدول العربية غ النفطية، إضافة إ ذلك انعدام الثقافة الاستثمارية ا الية لدى الكث من الأفراد .

- ا فاض عائد الاستثمار سوق الأوراق ا الية العربية، وتفضيل ا ستثمرين حيازة ا وجودات الثابتة كالعقارات .

- ارتفاع سعر الفائدة، فكلما كان سعر الفائدة مرتفعا أحجم ا ستثمرون عن الاستثمار سوق الأوراق ا الية، على خلاف لو كان منخفضا لأغرى ا ستثمرين على زيادة الطلب على الاستثمار الأوراق ا الية .

- عدم ملاءمة النظام ا بائي ا طبق الأسواق ا الية العربية، حيث تؤدي دورا ازدواجيا كأن تفرض ضريبة على أرباح الشركات ا قيدة البورصة، وضريبة على توزيعات عوائد الأسهم وارتفاع معدلا ا، ا يقلص من حجم الادخار، ومن على الاستثمار.

- نب عدد كب من ا دخرين استثمار أموا م السندات وذلك تفاديا لتأث معدل التضخم، أين سجل ا عشرة دولة عربية ارتفاعا بلغ 4.5% عام 2004،كان أعلى معدل اليمن 12.5%، و مصر11.1%، أما أد معدل سجل السعودية 0.2%، وكذا سلطنة عمان0.4%، أو امتثالا بالإسلام ر الربا .

- قلة الانفتاح على ا ارج لعدم وجود أنظمة استثمار مفتوحة على كامل الدول العربية أثر سلبا على ثقة ا ستثمرين بالأسواق العربية وبالتا عدم فتح ا ال للاستثمارات الأجنبية ونقل ا ات .

- ضآلة الفرص ا تاحة للتنويع البورصات العربية إذ يقتصر معظم نشاط التداول على التعامل الأسهم، أما أسواق السندات فلا تزال مراحلها الأو ، وتعتمد الشركات تدويل مشاريعها الاستثمارية على ا صادر التقليدية كالبنوك أو ا سا ات الشخصية، إضافة إ ذلك د النقص الواضح الأدوات ا الية ا ديثة ا اذبة لرؤوس الأموال، حيث تسيطر على التعاملات هذه الأسواق الأسهم ووسائل التدويل التقليدية ا يضعف الفرص ا تاحة سواء أمام ا ستثمر الفرد أو ا ستثمر ا ؤسسي .

- التقلبات الشديدة الأسعار ال تتصف ا بورصات الأوراق ا الية العربية الوقت ا اضر، رغم ديد معظمها امش مسموح به دى تغ السعر اليومي للورقة ا الية ا تداولة يتراوح ما ب 5% و10%، إلا أن حركات الأسعار العشوائية يرجع ذلك لاعتماد البورصات العربية خاصة منها الناشئة على التمويل من ا صادر ا ارجية مثل القروض، وإصدار ا زيد من الأسهم، وبدرجة أقل على الأرباح ا تجزة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إ زيادة حدة التقلب القيمة السوقية للسهم و ر يته، وهو ما يث اوف ا ستثمرين الأجانب عند دخو م السوق أو خروجهم منه .

- ارتفاع درجة تركز التداول الذي تعا منه كافة بورصات الأوراق ا الية العربية وتعكس قلة عدد الأسهم ذات ا اذبية أو ا ودة لاحتفاظ كبار ا ستثمرين ببعض منها، وا فاض جودة الأسهم ا درجة البورصة خاصة أسهم شركات القطاع ا اص.

5- مشكلة هجرة الأموال العربية إ ا ارج : تعا الدول العربية من فجوة ويلية تتمثل عدم قدرة مواردها ا الية على ويل الاستثمار التنموي الضروري ا، حيث وصلت هذه الفجوة إ **70%** يتم تغطيتها من خلال التمويل الإقتراضي والإعانات، ا ترتب عنها زيادة حدة ا شاكل الاقتصادية كالبطالة، وارتفاع الأسعار، وضعف الإنتاج، وإن ما يقارب **800-2400** مليار هي حجم الأموال العربية ا ستثمرة ا افظ الاستثمارية الأجنبية خاصة الأمريكية منها وتعود أسبا ا إ العوامل التالية :

- تد فرص الاستثمار البلدان العربية لقلة الأرباح مقارنة بالدول ا تقدمة .
- إمكانية ا ستثمرين أصحاب رؤوس الأموال من استرجاع ودائعهم و ويل أرباحهم أي وقت بدون عوائق .
- عدم قدرة الدول العربية على استغلال ا وارد ا توفرة لديها استغلالا كاملا قيق مستوى من التنمية، مثل عجز البنوك والشركات وا ؤسسات ا الية العربية على استثمار ما لديها من فوائض مالية رغم توفر الكث من الفرص الاستثمارية ذات ا دوى الات متعددة ا يؤدي إ تد مستوى العوائد ا ققة .
- انتشار الفساد الإداري وا ، وغياب الشفافية والتسهيلات أمام الاستثمارات العربية .
- هيمنة الأجهزة ا كومية على النشاط الاقتصادي الاستثماري وا .
- غياب قوان الاستثمار العربية على نصوص تتعلق ضوع الاستثمار للدستور والقوان ، وعدم التصريح قانونيا با ماية التشريعية للمستثمر .

3.3. سبـل رفع كفاءة أسواق الأوراق ا الية العربية : من واقع الأسواق ا الية العربية وما يواجهها من عوائق ول دون قدر ا على استقطاب ا دخرات وتوجيهها إ أوعية استثمارية مر ة ذات الكفاءة العالية والفعالية، أصبح من الضروري البحث على سبل وآليات لتعزيز كفاءة أسواق الأوراق ا الية العربية وتنشيط أدائها با ستوى ا طلوب، على هذا الأساس نقدم فيمايلي موعة من العوامل ال تدعوا إ ضرورة الأخذ ا لتطوير البورصات العربية ورفع مستوى كفاء ا :

1. **تعزيز الدور الرقا للسوق :** وذلك من خلال فصل ا هاز الرقا ا ع بإصدار القواعد ا نظمة لتداول الأوراق ا الية عن إدارة البورصة ال ري تداو ا فيها، والعمل على استكمال الإطار التشريعي بسن قوان العمل ا ناسبة، كقانون الشركات، قانون سوق الأوراق ا الية واللوائح التنفيذية، قانون الاستثمار، والقوان العامة ذات الصلة والتأث ا باشر على السوق، وتتضمن عمليات الرقابة تلك مايلي :
   - الرقابة على الشركات ا درجة السوق .
   - الرقابة على الوساطة وصناديق الاستثمار .
   - الرقابة على التداول .

تعزيز الشفافية والإفصاح : بإصدار نشرة يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق، وقـرارات لـس الإدارة، ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار، وإبرام اتفاقيات مع شركات عا ية لنشر ا علومات ا اصـة بالتـداول بصورة آنية، كذلك من الضروري على الأسواق القيام بنشر بيانا ا على شبكة الإنترنت زيد من التعريف بـالفرص الاسـتثمارية ا تاحة، من خلال :[17]

- الإلزام بالنشر الصحف واسعة الانتشار، مع فرض غرامات على الشركات ال لا تلتزم بذلك .
- تشجيع إنشاء الشركات ا تخصصة ليل البيانات وا علومات ونشرها .
- تشجيع الشركات على إنشاء مراكز للمعلومات ا .
- إصدار تشريع لقواعد مهنة ا اسبة وا راجعة .
- إلزام الشركات ا قيدة بإعداد قوائمها ا الية وفقا لقواعد ا اسبة الدولية ح يتمكن ا ستثمر ا لي والأجن من تقييم أداء هذه الشركة، وح تستفيد من مزايا الطرح العام الأسواق العا ية .

2. **تعميق الوعي الاستثماري :** لدى صغار ا دخرين وتشجيعهم على الادخار طويل الأجل، وذلك بتعريفهم بالفرص ا تاحة للاستثمار الأوراق ا الية وا زايا ا ترتبة عنها، وهو ما يتطلب ضرورة تنمية وتطوير الإعلام الاستثماري العر .
3. **تشجيع الاستثمار الأجن :** بإدخال تعديلات على قوان الاستثمار وفتح ا ال أمام الاستثمارات الأجنبية وإزالة العوائق ال ول دون دخو ا .
4. **تعديل الأنظمة الضريبية :** أو إلغاء بعضا منا كالضرائب على العوائد ا ارية، والضرائب على الأرباح الرأ الية النا ة عن التعامل بالأوراق ا الية وذلك دف تشجيع التعاملات ا الية، وجذب الاستثمارات الأجنبية .
5. **التوسع برامج ا وصصة :** ال كن من خلا ا تعزيز عرض وتداول الأوراق ا الية، وتنفيذ عمليات البيع ا باشر للمستثمرين الاسترا ي أو لشركات وصناديق الاستثمار، أو عن طريق البيع با زاد العل .
6. **مكننة أنظمة التداول :** باستخدام التقنيات ا ديثة لتسهيل تداول الأسهم، ورفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق ا الية، وزيادة الشفافية والأمان لدى ا تعامل .
7. **الربط والتعاون ب البورصات العربية :** بإنشاء شبكة اتصالات عربية متطورة توفر ا علومات الكافية وا ديثة عن الأوراق ا الية ا تداولة يع الأسواق، أيضا إنشاء شركة مسا ة عربية للوساطة ا الية تساعد كث ا على انفتاح الأسواق ا الية العربية وزيادة ارتباطها ضمانا لتدفق رؤوس الأموال .

ا لاصة : تعد أسواق الأوراق ا الية ا وجه الأساسي ركة النشاط الاقتصادي لأي دولة، ومن الضروري بناء تلك الأسواق على أساس مت من الكفاءة لتحقيق الفعالية ا طلوبة، لذا كان من الأ ية إبراز الدور الرقا الذي ارسه هيئة سوق الأوراق ا الية ح يتس ا تنظيم عمليا ا و اية ا تعامل فيها، وتوف ا ناخ ا لائم لسلامة ا عاملات ا الية، كما أنه يتطلب الارتقاء بكفاءة السوق رفع مستوى الأداء بتدريب العامل تلك الأوراق ا الية و س مهارا م وتطوير مستوى أدائهم، ومن هذا ا نطلق من ا فيد جدا أن رص هيئة السوق على إكساب العامل قطاع سوق الأوراق ا الية بالعلوم وا هارات الضرورية لتمكينهم من ا سا ة الفاعلة العمل، وأن يتم ذلك بإقامة برامج تدريب دورية عدة الات منها التخطيط الاستراتيجي، وعمليات الأسواق ا الية، والا اهات الإدارية ا ديثة، وإجراءات التدقيق وا عاي ا اسبية الدولية، وتقييم ا دوى الاقتصادية للمشروعات، وأساليب الرقابة، وإعداد الدراسات والبحوث، بالإضافة إ برامج توعية موجهة للمستثمرين ك نامج (IOSCO) على سبيل ا ثال الذي أصدرته ا نظمة الدولية يئات الرقابة على أسواق الأوراق ا الية .

ملحق الأشكال البيانية:

شكل رقم (1): التغ سعر السهم ظل الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية

شكل رقم (أ): رد فعل السوق بعد وصول معلومات مشجعة (ارتفاع الأسعار)

شكل رقم (ب): رد فعل السوق بعد وصول معلومات بطة (ا فاض الأسعار)

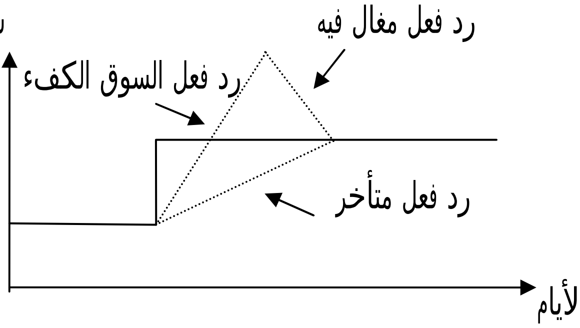

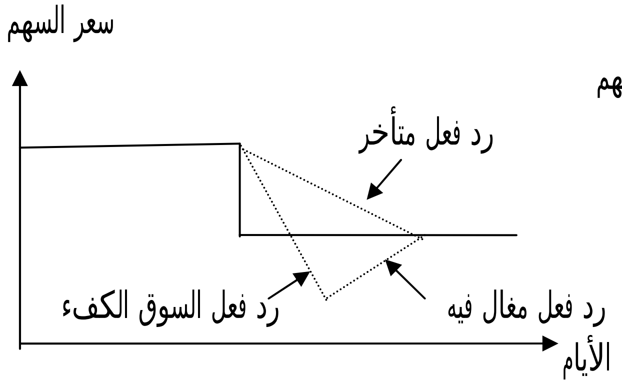

الإحالات وا راجع :

- [1] منـ إبراهيم هندى، "**الفكر ا ديث ال الاستثمار**"، منشأة ا عارف، الإسكندرية، 1999، ص38
- [2] مثـ عبد الإله ناصر، "**كفاءة سوق الأوراق ا الية: الأسس وا قترحات**"، مداخلة مقدمة إ ندوة دور الأسواق ا الية التنمية الاقتصادية- ارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، يوم 2005/12/11، ص4.
- [3] سعد عبد ا ميد مطاوع، "**الأسواق ا الية ا عاصرة**"، مكتبة أم القرى، ا نصورة- الإسكندرية، 2001، ص368.
- [4] مد صا ا ناوي، " **ليل الأسهم والسندات: مدخل ا ندسة ا الية**"، الدار ا امعية، الإسكندرية، 1998، ص132.
- [5] عبد الغفار حنفي، "**الاستثمار بورصة الأوراق ا الية**"، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2004، ص75.
- [6] "**مرجع سابق**"، ص181.
- [7] مسعود علي ناجي،"**ا علومات ا اسبية وأ يتها السوق الفعال**"، مداخلة مقدمة إ ندوة دور الأسواق ا الية التنمية الاقتصادية، **مرجع سابق**، ص3.
- [8] منـ إبراهيم هندى، "**مرجع سابق**"، ص38.
- [9] مثـ عبد الإله ناصر، "**مرجع سابق**"، ص12.
- [10] مد صا ا ناوي، "**مرجع سابق**"، ص77.
- [11] "**كفاءة أسواق الأوراق ا الية**"، تاريخ الإطلاع 2008.10.26، على ا وقع الإلكترو :
www.tadawul.net/forum/showthreaa.php?t=12
- [*] **صانع السوق** يعمل البورصة على الاستقرار النسـ لا اه الأسعار، و دد ا اه الأسواق أمام ا ستثمرين، ويعمل على إ اد السعر ا قيقي الذي يعكس نقطة التوازن بـ العرض والطلب ظة معينة .
- [12] "**قاعدة معلومات قانونية عربية متعلقة با هنة ا صرفية**"، تاريخ الإطلاع 2008.10.26، على ا وقع الإلكترو :
www.lows.org
- [13] بوكسا رشيد، "**معوقات أسواق الأوراق ا الية العربية وسبل رفع كفاء ا**"، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر، 2006/2005، ص260.
- [14] صلاح الدين حسن السيسي، "**الشركات ا تعددة ا نسيات وحكم العا : تطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية ا وحدة**"، دار الكتب، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2003، ص74.
- [15] سامي مباركي، "**الأسواق ا الية كأداة لتمويل الإقتصاد- دراسة ربة الأسواق ا الية العربية**"، مداخلة مقدمة إ ا لتقى الدو حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات وا ؤسسات- دراسة حالة ا زائر والدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 22/21 نوفمـ 2006، ص ص 5،6.
- [16] بوكسا رشيد، "**مرجع سابق**"، ص271.
- [17] "**ا رجع السابق**"، ص253.

تنمية ا وارد البشرية ضوء تطبيق مبادئ إدارة ا ودة الشاملة ا امعات

د. عاصم شحادة علي - ا امعة الإسلامية العا ية اليزيا

ملخص : تبدأ الدراسة بتناول مفهوم إدارة ا ودة الشاملة التعليم العا (ا امعات) وتطبيقها ومعاي ها، بيان خطوات بناء نظام إدارة ا ودة الشاملة ا امعات وأثرها ا وارد البشرية العاملة. التطرق إ بعض ارب ا امعات العا تطبيقات إدارة ا ودة الشاملة ا امعات و ريج ا وارد البشرية العاملة ا تميزة. تم الدراسة بالنتائج والتوصيات وا راجع.

الكلمات ا فتاح : إدارة ا ودة الشاملة، أثر ا ودة ا امعات، ارب ا امعات، ا وارد البشرية.

هيد : يرتكز مفهوم ا ودة الشاملة إ أحد ا فاهيم الإدارية ا ديثة ا وجهة وهي زج ب الوسائل الإدارية والأعمال الابتكارية من جهة أخرى، وب ا هارات الفنية ذات التخصص الدقيق وذلك من أجل إسناء مستوى الإدارة.[1] وحظيت إدارة ا ودة الشاملة بالاهتمام الشديد ووجدت معظم الدراسات أن تضييق إدارة ا ودة الشاملة ينعكس بشكل إ ا على أداء أي منظمة تطبقها، وذلك ع ا فاض التكاليف و سن الأداء و س العلاقة ب العامل وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي بينهم.[2]

وبسبب الاهتمام بإدارة ا ودة الشاملة " دراسة هذه ا ودة لدى بعض الشركات الاستشارية حيث شككت مسا ة إدارة ا ودة الشاملة مواجهة التحديات والصعوبات ونشر هذه الدراسات لات كمة علمية أو دوريات علمية، وقد جعلت هذه الدراسات مفهوم ا ودة مفهوما اول كل باحث أن يدعي أن له إ اما ومعرفة به، وهو الوقت نفسه زائف ليس له تاث حقيقي التحس .[3]

من مهمات إدارة ا ودة الشاملة أداء الأعمال ترفع الكفاية الأعمال أداء أي مؤسسة أو منظمة سواء كانت جامعية أم إدارة حكومية أم شركة أم غ ذلك ؛ ومن هنا لا بد ذه ا ؤسسات أن تواجه الصعوبات والتحديات ال تقف عائقا أمام التطوير والتحس ويكون ذلك بتطبيق مفهوم إدارة ا ودة. و يز هذه ا ؤسسة عن غ ها من ا ؤسسات ا شا ة ا، وذلك بوساطة قيق زيادة الإنتاج و فيض الكلفة الأداء و س مستوى ا ودة للخدمة ا قدمة. ضوء ذلك كان ذلك ذا أثر بليغ مؤسسات التعليم العا بسبب ارتباط هذه ا ؤسسات وجود ا مع ا تمع و وه الاقتصادي والاجتماعي والثقا التعليمي.

وبسبب زيادة أعداد الطلبة ا لتحقة ؤسسات التعليم العا وازدياد ا طالب العا ية على مستوى ا نظمات وا يئات العا ية لتحس ا دمات ا قدمة للمواطن بشكل عام وللدارس بشكل خاص، ازدياد التنافس ب ا امعات استقطاب الطلبة وارتباط الدول بالاتفاقيات الدولية وا نظمات العا ية على مستوى التعليم العا . وتؤدي الثورة ا عرفية ا ائلة وظيفة رئيسة إحداث تطوير سريع تغ النظرة إ ا كتبات العا ا ا من أ ية النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية لأي تمع، وهذه ا كتبات تقوم مع ا علومات وتنظيمها وحفظها وتسهيل تدفقها للجهات أو ا ؤسسات أو الأفراد للجهات أو ا ؤسسات أو الأفراد، وتعد من أحد ا عاي الرئيسة ال يتم ا تقو ا ؤسسات التابعة ا كا امعات، فالتقنية ا ديثة بكل الا ا من الأسباب الرئيسة ال جعلت ا امعات تم با ودة وإدار ا وما يتعلق تم با ودة وإدار ا وما يتعلق ا من تقو للمستفيدين من ا دمات و س العامل ا و س الزيادة ال تقود هذه ا ؤسسات.

1. مفهوم إدارة ا ودة الشاملة :

لوحظ ع مراجعة الأدبيات ال تتحدث عن إدارة ا ودة الشاملة وإدار ا أ ا تعتمد على مصادر أجنبية لعلماء مشهورين أدوا دورا مهما تأسيسها وبيان وظائفها وفلسفتها ومبادئها. فإدارة ا ودة الشاملة تر ة للتعب TOTAL QUALITY MANAGMENT و تصر عادة با صطلح (TQM) وقد تعددت تعريفات الباحث ا، فبعضهم تناول هذا التركيب عنصرا عنصرا، فعرّف الإدارة بأ ا التطوير وا افظة على إمكانية ا ؤسسة من أجل إسناء متواصل للجودة، وأما ا ودة (QUALITY)

فهي قيق رغبات ا ستفيد ومتطلباته، وأما الشاملة (TOTAL) فيع ا البحث عن ا ودة مظاهر العمل كلها، ابتداء من حاجات ا ستفيد وانتهاء بتقو رضاه عن ا دمات ال تقدمها له ا ؤسسة.

وعرفها ا عهد الفدرا الأمريكي بأ ا القيام بالعمل بشكل سليم من أول مرة والاعتماد على تقييم العميل أو ا ستفيد معرفة مدى الإسناء الأداء وغ ها من التعريفات ال ترتكز إ مبادئ ا ودة الشاملة بتركيزها على ا ستفيد والعمل على سم ا نتج باستمرار لضمان ا يزة التنافسية وإ كيفية أداء ا ودة الشاملة وإ الأهداف والنتائج.[4] فا ؤسسات ال تعامل ظل إدارة ا ودة الشاملة تستند إ فلسفة إدارية حديثة تنطلق إدار ا وإجراءات _ عادة _ بعض الأساليب ال تعتمدها إدارة ا ودة الشاملة ومن هذه الأساليب :

1- أسلوب حل ا شكلات PROBLEM SOLVING TECHNUQUE ويكون ذلك عن طريق تكوين فرق ناقشة ا شكلات ا امعة والعمل على حلها، ومن مهام هذه اللجان سم ا ودة .[5]
2- ا قارنة ا رجعية BENCHMARKING وهي تعتمد على البحث عن أفضل ا مارسات ال تقوم ا مؤسسات منافسة تؤدي إ التفوق الأداء ومن تقوم بقياس هذا الأداء با قارنة مع ا امعات الأخرى وتطبيق التغي ا طلوب لتحقيق الأحسن وهذه ا قارنة دف إ ديد توقعات الدارس ا امعات واحتياجا م وإ اد أهداف واضحة من إسناء ا ودة.[6]
3- أنظمة الاقتراحات SUGGESTION SYSTEM ويكون بوضع نظام الاقتراحات للموظف با امعة وتتب هذه الاقتراحات دراستها.[7]
4- أنظمة التوقيت ا ناسب JUST- IN TIME SYSTEM وهو اسلوب يساعد على تقني ا خزون الفعلي للمواد وطلب الكمية الوقت ا ناسب.[8]
5- رقابة العمليات الإحصائية STATISTICAL PROCESS CONTROL تساعد البيانات وبر يات ا اسوب على تطبيق الأساليب الإحصائية ال تزود ان سم ا ودة ببيانات تساعد على حل مشكلة ما، أو ا اذ قرار ما.[9]مشتركة العامل

1.1 إدارة ا ودة الشاملة ا امعات : يؤدي النظام إدارة ا ودة الشاملة إ تفاعل ب مدخلات التعليم ا تمثلة الأفراد والأساليب للأجهزة وهي: ا ناهج الدراسية والطلبة وا وظفون الإداريون وا يئة التدريسية وب ا خرجات ا تمثلة الكوادر ا تخصصة من ا ر وا ستفيد من نظام التعليم كا ؤسسات بعض ا فاهيم ومنها: النظام والعملية التعليمية وا يكل ا امعي والأساليب والتركيز على ا ستفيدين (الطلبة واعتبار ا ودة جزءا من الاستراتيجية) والتركيز على مشاركة العامل والتركيز على الاستمرارية لتحس كل عضو ا امعة مسؤولا ا ودة.[10] فإدارة ا ودة الشاملة ا امعات تتطلب منا ديد بعض ا فاهيم ا تعلقة ا، وهي: النظام والعملية التعليمية وا يكل ا امعي والأساليب، وهي عناصر تركز على الدارس وا ستفيدين وحاجا م وتعد ا ودة جزءا رئيسا من استراتيجيةا امعة وتركز على الاستمرارية التحس وتعد عضوا ا امعة ومسؤولة عن ا ودة؛ أي أن إدارة ا ودة الشاملة نظام قيم ع التفاعل ب ا دخلات وا خرجات للنظام التعليمي .

2.1. معاي تطبيق إدارة ا ودة الشاملة ا امعات : من أهم هذه ا عاي ما يأ :[11]

أ. توفر ا صادر ا ادية لدعم التعليم والتعلم.
ب. توفر ا وظف ا ؤهل لدعم التعليم والتعلم.
ج. توفر الأهداف ا فهومة من ا يئة التدريسية والطلبة.
د. ارتباط توى ا وضوعات الدراسية بأهداف ال نامج وغاياته.
ه. تشجيع الطلبة على ا شاركة الفاعلة و ملهم ا سؤولية التعليم.

و. معاي ال نامج ومناسبته لا نامج.
ز. التقييم الصادق وا وضوعي والعادل.
ح. التقييم الذي يغطي أهداف ا ساق وغاياته بشكل واسع.
ط. تلقي الطلبة للتغذية الراجعة ا فيدة من التقييم.
ي. حصول الطلبة على مهارات ومعرفة قابلة للانتقال إ ا امعة.

ولكي تقوم ا امعات بتطبيق هذا النظام لا بد أن تقوم طوات معينة من أجل قيق ما ترجو إليه من رفع مستوى الأداء لدى العامل و س نوعية ا دمات و فيض التكاليف و س طرائق التدريس وزيادة الولاء لدى العامل للمؤسسة واستمرارية ا امعات على ا ناقشة وغ ها من هذه الفوائد ال نيها الأفراد العاملون ا امعة، ومن أهم هذه ا طوات :

- تشكيل اللجان ا تعددة ذات الكفاية.
- تدريب العامل وا ديرين ا امعة.
- إعداد دليل ا ودة.
- ديد عناصر إدارة ا ودة.

ضوء هذه ا طوات كن الاستفادة منها بدء برنامج ا ودة الشاملة أي جامعة كما يأ :[12]

1) كتابة أهداف ا امعة mission بشكل واضح للعامل ، ويسبقها رؤية عامة للجامعة vision ؛ دد مسار ا امعة ا ستقبل، ع ما إ ازه بالتساؤل: أين ن الآن؟ واين ةنريد أن نكون؟ وكيف نصل إ ما نريد؟ لتفعيل ذلك يكون ا دف العام للجامعة هو (الالتزام بالتميز) كل جوانب الأداء العلمي الإداري. وقد يكون التميز مثلا امعة ما، البحوث والدراسات العلمية أو يكون عملية إنتاج الدارس ا ؤهل لسد حاجات السوق بكفاية عالية.

2) القيام ببناء استراتيجية للتغي ترتكز إ التطوير ا ستمر وذلك راجعة الاهداف وا يكل الإداري للجامعة ونظام القيم وأساليب التميز بنقل ا عرفة وإبداعها وخدمة ا تمع.وهذه من وظائف ا امعة الأساسية.

2. ا ودة والتميز ا امعات :

لضمان اح إدارة ا ودة الشاملة لا بد من س أداء الأساتذة وا اضرين ا امعات و س مرونة الأنظمة وسهولة الإجراءات وقصرها. وكما ذكر سابقا بأن العوامل ال تساعد على قيق هذه ا طالب إدارة ا ودة الشاملة تكون أن يتم التحس بشكل مستمر ع التخطيط و ليل ا علومات حول إجراءات العمل وأساليبه وتنفيذ ا طط. فا ودة الشاملة ا امعات قق فوائد ة حالة تطبيقها يث إ ا قق ما يأ :[13]

1- ضبط ا ودة وتقييمها للمناهج الدراسية وتطويرها ومراجعتها.
2- تقييم الأداء النظام التعليمي ا امعي وتطوير معاي قياس الأداء.
3- تقد ا دمات للطلبة.
4- تغي السلوك الثقا ب ا وظف .
5- تسوق ا امعات ومنحها القدرة التنافسية.
6- تطوير أسلوب العمل ا ماعي.
7- إ اد هياكل تنظيمية تركز على جودة التعليم ا امعات.

ضوء هذه الفوائد ا مة لإدارة ا ودة الشاملة ا امعات سوف يكون هناك أثر على بناء هيكل وسلوكيات تستطيع مواجهة ديات القرن الواحد والعشرين كالعو ة والتكتلات الاقتصادية وثورة التقنية ا ديثة. ومن ناحية أخرى قد يواجه تطبيق إدارة ا ودة

الشاملة ا امعات بعض ا عوقات ال تقف حائلا دون قيق هذه الفوائد، واختلفت الآراء حول هذه العوائق فبعضهم أشار إ الصعوبات ال تواجه التطبيق التعليم ا كومي والأهلي، و كننا تتبع بعض هذه العوائق كما يأ :[14]

- ضعف نظام ا علومات وعدم توفر البيانات اللازمة لتحقيق متطلبات العملية التعليمية.
- عدم توفر الكادر التدريسي ا ؤهل.
- ا ركزية وضع سياسات التعليم العا .
- نقص ا ة عملية التدريس لدى بعض أعضاء ا يئة التدريسية وعدم قبو م للأساليب ا ديثة التدريس.
- عدم دقة ا علومات الصحيحة بعض ا امعات بسبب تسويقها للجامعة لاستقطاب الطلبة وانعدام الصدقية ا ودة.
- تعجل توقع النتائج السريعة لتطبيق إدارة ا ودة.
- الاعتقاد بأن اجهزة ا اسوب هي ال تؤدي إ سن ا ودة.
- التدريس غ الواعي للطرق الإحصائية ا يؤدي إ نتائج خاطئة ومضللة.
- مقاومة التغي من الإدارة والعامل .
- اعتماد برامج ا ودة الشاملة على خ اء با ودة أكثر من اعتمادها على الأشخاص العادي ا ؤسسة.
- التركيز على أساليب معينة إدارة ا ودة وليس على النظام كله.

فالتغلب على هذه العوائق يتطلب أن يكون هناك إدارة عليا للجامعة تفهم عملية سن ا ودة ويشارك هذا العمل ا وظفون سواء كانوا إداري أم مدرس والتخطيط والإعداد ذه العملية ا يلزم من مهارات قيادية وأساليب تقنية حديثة لضمان احها.

1.2. ارب ا امعات العا تطبيق إدارة ا ودة الشاملة : بدأ تطبيق إدارة ا ودة الشاملة بداية الأمر بالولايات الأمريكية ا تحدة؛ إذ كان ذلك ع ما قامت به بعض ا دارس الثانوية والكليات وا امعات بعملية إصلاح للتعليم، فمثلا بادرت مدرسة (ماونت إيدج) بولاية ألاسكا الأمريكية إ تطبيق إدارة ا ودة الشاملة وأصبحت مثالا تذى على ا ستوى الوط وتبنت هذا التوجه مدارس أخرى ولاية (ديترويت)، و بريطانيا حصلت مدرسة (ت ي دراي) قاطعة ويلز على جائزة ويلز ا ودة عام 1995م.

أما على مستوى ا امعات فقد طبقت جامعة أريغون نظام إدارة ا ودة الشاملة و ديد موعة من الأهداف لتطبيق نظام إدارة ا ودة وخلصت النتيجة إ أن النهج الافضل لتطبيق نظام ا ودة الشاملة جامعة أريغون ج التخطيط الاستراتيجي. أما جامعة بنسلفانيا فقد استطاعت إ از سينات واضحة نوعية ا دمات الإدارية ا امعة عام 1993م، وقامت ا امعة بصياغة استراتيجيات وأهداف لدعم البحث والتعليم ا امعة، وركزت على خدمة الزبائن بأقل تكلفة وقامت بتطبيق إدارة ا ودة الشاملة على مستوى ا رحلة ا امعية الأول (البكالوريوس) ومرحلة الدراسات ا امعية العليا (ا اجست) والإجازة العالية (الدكتوراه) قسم إدارة الأعمال.

وهناك جامعات أمريكية أخرى قامت بتطبيق إدارة ا ودة الشاملة والتركيز على ا وانب الإدارية والأنظمة ا الية أكثر من ا وانب التعليمية والبحث العلمي، و جامعة (نورث ويست ميسوري ستايت) عام 1986م، وقامت بتطوير ثقافتها النوعية.[15] وهناك ارب أخرى عديدة كن الرجوع إليها من ا صادر وا راجع ا ذكورة أدناه.

ارب اليابان : نشأت فكرة ا ودة الشاملة باليابان ولا سيما ا ال الصناعي، وهذا ا فهوم أطلق عليه بيت ا ودة؛ إذ يش إ مفاهيم تسهم إسهاما حقيقيا قيق ا ودة الشاملة وهذه ا فاهيم ترتكز إ مرتكزات، ومنها: البنية الفوقية، وهي

تتكون من النظام الاجتماعي والنظام الإداري والنظام التق ؛ وثانيها ركائز ا ودة من حيث خدمة العمل واحترام البشر والإدارة با قائق والتحس ا ستمر؛ وثالثها الاصول والأحكام ا جرية ال يرتكز إليها السقف أو الأعمدة؛ ورابعها إنسانية الإدارة؛ وخامسها الأركان وا همة والرؤية والقيم.[16] و ة مفهوم إداري له علاقة با ودة واشتهر اليابان وكان من الأسباب ال جعلت اليابا يتفوقون على غ هم من الشعوب با عرفة وا ات الإدارية، ومن النظريات ا شهورة هذا ا ال ما يسمى بنظرية (ح) بوصفها علاجا شكلات الإنتاج وهي نظرية تقوم على أساس أن العامل السعيد وا لتزم هو مفتاح حل مشكلة زيادة الإنتاجية و ذه النظرية ثلاثة عناصر، وهي: الثقة وا هارة أو ا ذق وا ودة والألفة.[17]

2.2. ارب العا العر والإسلامي : بدأت ا امعات العربية والإسلامية بتطبيق معاي ا ودة الشاملة فيها، وقد تنوعت ا عاي لدى هذه ا امعات وكان هناك اذج عدة امعات عربية، وصنفت لنا هذه ا عاي وإ ابيا ا وسلبيا ا وا شاكل ال واجهتها أثناء التطبيق وبعده، ومن مثلة ا امعات ال قامت بتطبيق هذه ا بادئ ما يأ :

أولا: ربة جامعة السلطان قابوس بدولة عُمان؛ إذ تش دراسة أحد ا عاصري [18] إ ربة كلية التربية امعة السلطان قابوس تطبيق أنظمة ضمان ا ودة وضبطها عل ا دمات البحثية وخدمة ا تمع، حيث أكدت هذه التجربة على سعي كلية التربية للحصول على الاعتماد العلمي (الأكاد ي) ل ا ها ا طروحة، وقامت بتشكيل ان بدأت راحل عدة، وهي :

ا رحلة الأو : زيارة اللجان إ كليات وجامعات حصلت على الاعتماد العلمي والاطلاع على ربتها ولا سيما جامعة الإمارات العربية ا تحدة وقطر.

ا رحلة الثانية: تشكيل ان من أعضاء هيئة التدريس لإعداد دراسة ذاتية للقسم الذي ينتمون إليه تتضمن الدراسة بنودا شت، وهي: التعريف بالقسم وا با وا ساحات ا اصة بالقسم والغدارة العلمية لكل قسم وأساليبها وال امج ال يطرحها القسم (تعليمية و ثية) والتخصصات العلمية القسم وطبيعة النشاط البحثي القسم ودور القسم خدمة ا تمع، ومصادر التعليم والتعلم وا وارد البشرية وا ادية القسم وخر و القسم وأعضاء هيئة التدريس، وبعد ذلك أرسلت الدراسة إ متخصص من ا ارج.

ا رحلة الثالثة: وضع برنامج لزيارة ا متحن ا ارجي للاطلاع على أعمال الأقسام الكلية وخلصت التجربة ذه الكلية حصلت الكلية على الاعتماد الأكاد ي بعد هذه ا راحل الثلاث.

ثانيا: ربة جامعة أم القرى با ملكة العربية السعودية، إذ قامت وزارة التعليم العا وجامعة أم القرى بالسعودية تطبيق ا ودة والنوعية مؤسسات التعليم العا با ملكة وذلك ع مراحل تطويرية للجودة تب عناية ا امعة بتأهيل موظفيها من الإداري والأكاد ي ع إتاحة الفرصة أمامهم ضور الدورات التدريبية وورش العمل ا صاحبة، وكانت هذه خطوة رائدة س الأداء لدى أعضاء ا يئة التدريسية وتطويره، ووفرت ا امعة لكل عضو تدريس جهاز حاسوب مربوط بشكل دائم بشبكة الإنترنت ووضعت م فرصا لتحس الأداء التعليم والبحث باستخدام ا اسوب.[19]

3- أثر مبادئ ا ودة الشاملة تنمية ا وارد البشرية ا امعات :

قبل البدء ببيان مبادئ ا ودة الشاملة وأثرها تنمية ا وارد البشرية ا امعات، نبدأ بتحديد مفهوم موارد بشرية، إذ تش الأدبيات الغربية والعربية إ أ ا تع النظر إ الإنسان نظرة تمعية ترى فيها الغابة وليس الشجرة وتفاصيلها، [20] وهذا يع أن البشر أداة التنمية وغايا ا حيث تستخدم إدارة ا ودة الشاملة من أجل تنمية البشر. ويقصد فهوم موارد ا شد والتعبئة وا صر،[21] وأي تنمية حقيقية لا بد أن تعتمد على الإنسان ا ر الذي يتمتع بكامل حقوقه، وأخذت قضية العناية بتنمية ا وارد البشرية مكانة واسعة من الاهتمام بوصفها من أعلى درجات الاستثمار، وكان ذلك على مستوى عا ي و لي.

أخذت العناية بتنمية ا وارد البشرية أبعادا عدة، ومنها: الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والثقافية والتعليمية؛ فمثلا الأبعاد الاقتصادية اهتمت الدول بالتنمية الاقتصادية ع قيق التقدم ا وتوف ا وارد البشرية ا ؤهلة وا دربة، فا وظف ا ؤهل تأهيلا

تعليميا ضوء ا ودة الشاملة و ودة عالية وتدريب مستمر سيحافظ على الدقة العمل ويزيد من فرص التعليم ا يد و افظ على الوقت، ا يسمح ذا الفرد أن د فرص عمل بوصفه مواطنا ينتج و قق قيمة مضافة تساهم تنشيط الاقتصاد ا لي؛ وأما البعد الثقا لتنمية ا وارد البشرية فيتمثل تزايد نسبة ا ثقف من ا وارد البشرية التنمية ا ضارية للمجتمع ويزيد من معرفة الفرد و سكه ويته الثقافية من حيث التراث واللغة والفلكور ويزداد مستوى الوعي لديه ا يدور من حوله من ديات عو ة الأسواق ا لية والعا ية وعو ة تقنيات الاتصالات وعو ة ا علومات والتغ ات ا دث د غرافيا ونظرة القيادي اه العوامل ا ؤثرة فاعلية العمل والبيئات الإدارية والتنظيمية ا تتسم بسرعة التحول والتغ وغ ها من التغ ات.

أما البعد الاجتماعي لتنمية ا وارد البشرية فيكون التعليم الذي ينمي قدرات الفرد العقلية والفكرية ويكسبه الأ اط السلوكية وقيمها ا توازنة ا يؤدي به إ تفهم ا شكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية. و كن أن نضيف بعدا آخر يتعلق بتنمية ا وارد البشرية وهو البعد الأم ؛ إذ إن عناية الدولة أو ا ؤسسة التعليمية بتعليم الفرد وتدريبه يؤدي إ فيض نسبة البطالة ا تتناقص مع التعليم ا يساهم الاستقرار الأم للمجتمع. وهذه ا وارد البشرية ا دور مهم عمليات التنمية الدول النامية خصوصا، حيث تش إحصائيات منظمة العمل الدولية إ أن العمل يعد من أهم العناصر الإنتاجية ا ؤثرة ا تمع والتنمية، وكذلك قرارات منظمات الأمم ا تحدة العاملة هذا ا ال ا أشارت إ أ ية العنصر البشري وتنميته أكثر من التركيز عل رأس ا ال ا ادي.[22]

ويلاحظ أن ارتباط بعض العناصر با وارد البشرية كن لنظام إدارة ا ودة الشاملة وتطبيقه ا امعات أن يؤثر على تنميتهم، ومن هذه العناصر: أولا قلة الإسهام النشاط الاقتصادي، حيث ضعف الإسهام العا الإسلامي قياسا إ العا الغر بشكل عام، ويعود ذلك إ أسباب من أ ها ارتفاع الشرائح العمرية الشابة وضعف نشاط ا رأة الاقتصادي؛ ثانيا ظاهرة الاكتفاء عن العمل كالتكافل الاجتماعي؛ ثالثا البطالة ا تأخذ مساحة واسعة العا الإسلامي والعر خصوصا، ويعود ذلك لسوء التوزيع للبعد الاجتماعي والسياسي؛ رابعا ا جرة للكفايات العلمية البلاد الفق ة والعربية خاصةً، بسبب ا فاض ا دمات بلادهم واتساع الفجوة التقنية ب العا الثالث والغرب؛ وبيئة العمل من حيث قلة الأجر وعدم إعطاء ا قوق للعامل .[23]

ولذلك كان الاستثمار رأس ا ال البشري ذا فائدة عظيمة للدولة وللفرد؛ إذ يقدم للفرد معارف ومهارات تزيد دخوله ا ادية وتعزز بيئة العمل ا ؤسسات ا يعمل فيها الفرد وتساعده على استغلال التقنية ا ديثة واستخدامها ا ينفع، وقد يكون الإنفاق على تعليم الفرد وتدريبه عاملا مساعدا إظهار الفرد لقدراته ومهارته ا ال الذي يقوم فيه، وهذا من يؤدي إ زيادة التنمية البشرية. ولذلك كننا أن نعد الفرد الذي أهّل ا امعات ا طبقت مفاهيم ا ودة الشاملة بكل عناصرها عنصرا مفيدا من أجل القيام ا يطلبه سوق العمل من قدرات وكفاية وا نافسة سوق العمل ا لي والعا ي .

وبسبب التغ ات التقنية السوق د أ ا تؤدي نقلة نوعية التعليم، حيث إن التعليم والتنمية صنوان عا ا عرفة واقتصاد قائم على ا عرفة يع اقتصادا قائما على التعليم، لأن العنصر البشري من أهم مقوماته بلا جدال والتعليم د ذاته عامل رئيس التغ فهو مصدر التقدم الاجتماعي وا عرفة هي طريق للوصول إ غايات الإنسان ا رية والعدالة والكرامة الإنسانية، وا عرفة رك ا تمع والتعليم وقودها، لذلك عندما توارت أ ية ا صادر الطبيعية وا ادية برزت ا عرفة بوصفها مصدرا من مصادر القوة وأصبحت عملية تنمية ا وارد البشرية هي العامل ا اسم ديد مستقبل ا تمع، وهذا بدوره أدى إ تداخل التنمية بالتعليم وصار الاستثمار ال التعليم من أكثر الاستثمارات ا تدر منفعة على ا تمع والفرد، ولا سيما اقتصاد ا عرفة الذي من مراميه تطبيق التقنية ا ديثة كل ا الات على سبيل ا ثال أصول ا يات وبراءات الاختراع وقواعد ا عارف ومنتجات صناعة ا توى من نشر طباعي وإلكترو وإنتاج تلفزيو وإعلامي وغ ها. وإبداع الأفكار ا ديدة واستغلا ا ا قق الفائدة.[24]

ومن أعمدة التعليم التعلّم الذي تلف عن التعليم كونه أوسع من التعليم لأنه يشمل انب التعليم يع أشكال اكتساب ا عرفة وا ات وا هارات من الطفولة إ مرحلة الشيخوخة، ومن حيث مراعاة الفروق الفردية كون التعليم عملية نسخ مكرر تعلميه نعه أحيانا من الإبداع ويقتل موهبة النابغ . ونتيجة ذا التوجه و التعلم فقد فرض على ا تمع أن يكون ا تعلم حائزا على مهارات عالية وربطه ا عرفة با مارسة والعمل، وأدى التوسع ا عرفة الاقتصادية والقاعدة ا عرفية إ الفرض على ا ؤسسات التعليمية إعطاء الأولوية للمهارات العقلية على ا هارة اليدوية، وهذا بدوره ربط للإعداد التعليمي بالعمل الذي فرصه سوق العمل، ولذلك كانت أدبيات تنمية ا وارد البشرية ا امعات تقترن كث ا بالتدريب والتعليم ا ه والتق والتنمية وهذا ما أشار إليه مفهوم ا ودة الشاملة إعداد الفرد أو الطالب وعضو هيئة التدريس ضور الدورات و س فاعلية ا علم و س كفايته وأن يكتسب الطلبة الكفاية وا هارة الأساسية ال تعزز أهدافهم التربوية.

وقد يتم التساؤل هنا عن موقف الإسلام من مفهوم رأس ا ال البشري ال التعليم وا امعات، إذ إن ما ذكرناه من مفاهيم ا ودة الشاملة ومبادئها ما هو إلا عرض إجرائي لسياسات ا ودة ال ذكرت من ضمنها آراء د نج الأربعة عشر وكان من ضمنها التنمية البشرية ع توعية العامل ا امعات خصوصا على أ ية ا ودة بوصفها سلوكا حياتيا وعلى وجود قيادة فاعلة تقوم بالتعامل مع ا ودة و يء مناخا تنظيميا يتصف بالعمل ا ماعي والثقة ب العامل وتفعيل اللجان وتفعيل الشفافية ب القيادة والعامل والتعلم الذا ا ستمر. و ن بدورنا نرى أن ة جوانب وأدبيات وأخلاقيات الإسلام ا علاقة مباشرة فاهيم ا ودة، مثل ا نافسة على عمل ا لقوله تعا " ... فاستبقوا ا ات .." البقرة/148، حيث تؤكد الآية على استباق ا لا الربح مثلا أو ا نفعة الذاتية. والقيادة ال تقوم على التكليف لا التشريف بدورها سوف تكون قيادة متفاعلة مع العامل و ركة م ومنفتحة كل ا الات، ولن تكون سببا التنافس غ الشريف القائم على إ اء الآخر بل على ا ؤازرة وا ث على العمل وال والعمل الصا وهذه تتوافق مع معطيات ا ودة ال ترنو كما ذكرنا، إ قيق التعاون والشفافية والاستمرارية والثقة ا تبادلة ليكون الإنتاج له جودة وفاعلية بعد ا خرجات.

ضوء ما ذكر نأخذ مثلا على تطبيق ا ودة ا امعات وأثرها ريج طلبة ومعلم ذوي جودة عالية وكفاية ا عرفة واستخدام التقنية ا ديثة، اليزيا، حيث تع ا امعة الإسلامية عن وذج مقبول ا ؤسسات ا كومية وا اليزية والشركات العامة وا اصة، لأن ا كومة ا اليزية ركزت خطتها الاستراتيجية على أ ية ا وارد البشرية كي تصبح ماهرة ومبدعة وذلك ع التنمية الاقتصادية اليزيا حيث وضعت ا كومة خططا لتحقيق رؤية 2020م ع سياسة اقتصادية تقوم على أساس فيض الفقر والتباينات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتشجيع الاستثمار وإعانات الائتمان ا الية credit subsidies والإعفاءات الضريبية tax exception وجذب الاستثمارات الأجنبية واشتهرت الصناعة اليزيا أواخر الثمانينيات، و بداية التسعينيات بدأت بتطبيق ا رحلة الثانية لتصبح دولة متقدمة، وهي مرحلة التنمية القومية the new Development policy وركزت على الفقر والاعتماد على القطاع ا اص وتقوية ا وارد البشرية، و هذه ا رحلة توجهت الدولة و ا عرفة وتوليد النمو بشكل ذا ع تقوية الاستثمار الوط وتنمية القدرات الوطنية وجذب الاستثمار ا الات الاستراتيجية وإعادة تشكيل ا وارد البشرية لدعم ا تمع ا عتمد على ا عرفة.

وهذه النقطة ال توضح أ ية ا ودة الشاملة وتطبيقها التعليم ولا سيما ا امعات، ولتقوية مفهوم اقتصاد ا عرفة قامت ماليزيا با اذ إجراءات من شأ ا تسهيل التطوير ومن مبادرا ا إطلاق أجندة تقنية ا علومات الوطنية والنفوذ ا تميز للوسائط ا تعددة The multimedia Super Corridor وذلك لتضع نفسها خارطة الاقتصاد ا عر على ا ستوى العا ي، ولذلك اهتمت بالتعليم العا وتدريب القوى العاملة ا اهرة والواسعة الاطلاع وشجعت الدولة العمال بشكل عام على التعليم ا امعي الثلاثي tertiary university education وا صول على الأقل على معاهد التعليم التق وا ه ع معاهد البولوتكنيك polytechnics ، وغ ها من الفرص للتطوير كالا امج ال تعطى الات ا ندسة والاقتصاد والتقنية و دة سنت و صل بعدها الدارس عل شهادة تؤهله للعمل، وتعطي فرصا كب ة للعاطل ع التدريب ودفع علاوة، وهذا نوع من أنواع تقوية رأس ا ال البشري لدعم تطوير

اقتصاد ا عرفة و ويل الطلب من أجل ا هارات وا ات التقنية، وهذا ما قامت به ا ودة عملية التحس والتطوير الدارس والإدارة.[25]

خلاصة : ضوء ما ذكرناه حول أثر ا ودة الشاملة بناء الفرد وتطويره وإعداده إعداداً سليما من أجل ا نافسة والنوعية ال يتميز ا لسد حاجة السوق والطلب، نرى أن مفهوم ا ودة الشاملة وتطبيقها على ا امعات ا أثر كب تنمية ا وارد البشرية، وال من أهم عناصرها الإنسان أو العامل أو ا علم أو الطالب الذي يهيأ ويدرب، ويصبح مفهوم ا ودة جزءا من حياته من أجل الإبداع وحل ا شكلات واستخدام التقنية ا ديثة بكل أنواعها والتعامل مع العا ا ارجي، ولا سيما الغرب بكل ما مل من تطورات هائلة كل ا الات. ولذلك يقترح البحث أن يتم استخدام ا ودة الشاملة ومفهومها كل مستويات ا ياة ح ال أماكن العبادة والصحة والوظائف ا هنية من أجل التجديد والإبداع والعطاء وما لذلك من أثر س الوضع ا ادي للفرد و س مستوى ا عيشة للمجتمع وتقليل النفقات ال التعليم والصناعة والإنتاج.

الإحالات وا راجع :

[1]انظر تعريفات ا ودة : Frederick. W. Taylor. 1911**. The principles of scientific Management**. New York: Horper and Brothers; Shewhart, W.A. 1931. **Economic Control;** Juran, J. 1988. **Juran on planning for Quality**. New York: Free press.

[2] انظرما ذكره أحد الغربي هذا الأمر: Mathews, J. 7 Katel, 1992**. Cost of quality: faced with hard times business course on total quality management (TQM**), News Week, PP. 48-49. والترتوري، مد عوض، وأغادير عرفان جو لن، **إدارة ا ودة الشاملة مؤسسات التعليم العا وا كتبات ومراكز ا علومات**، ط1، دار ا س ة للنشر، عمان، الأردن، 2006م، ص20؛ وطعيمة، رشدي، ومصطفى أ د عبد الباقي، وسعيد أ د سليمان، وعبد الر ن النفيب، و سن ا هدي سعيد، و مد بن سليمان الندري، **ا ودة الشاملة التعليم ب مؤشرات التمييز ومعاي الاعتماد**، دار ا س ة، عمان، الأردن، 2006م، ص12 وما بعدها؛ والسلوم، د بن إبراهيم، **أحاديث عن التعليم: أداء وجودة**، ط1، دار الوراق للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 2005م، ص20.

[3] انظر ما ذكرناه ا صادر السابقة نفسها.

[4] انظر تعاريف ا ودة الشاملة : Juran, J. 1988. **Juran on planning for Quality**. New York: Free press; Crosby. 1979. **Quality is free**, New York Mc Graw Hill;

Deming, W.E. 1993. **The new economics for industry, Government, Education**. Cambridge mat: Massachusetts Institute of Technology Centre for advances engineering study; Feigenbaum, A.V. 1991**. Total Quality Control**, 3rd edn. New York: McGraw- Hill.

[5] انظر ما ذكره هذا ا وضوع: Dale. B. G. 1994. **Managing Quality**, 2nd edu, UK: Prentice Hall International.؛ وأبو نبعة، عبد العزيز، **دراسات ديث الإدارة ا امعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص8؛ وا راجع العربية السابقة.

[6] انظر: Oakland, J. S.1993. **Total Quality Management**, 2nd El, Butterworth Heinemann Ltd; Berghout,abdelazizi**. Effective Higher Education: Dynamics &Institional Autonomy.** International Seminar on Higher Education In the Muslim World: Challenges and Prospects. Kuala Lumpur, 24-25 March 2008. P.

[7] انظر: Russel, R. S. Tayler B. W.1995. **Production and Operation Management: Focusing on Quality Competitiveness**, Prenice Hall Inc؛ وا رجع السابق نفسه (بالعربية) ، ص91.

[8] انظر: Menon, H, G.1992**. In New Product Manufacturing**- Mc-Grow Hill Inc.

[9] انظر: ا رجع السابق نفسه.

[10] انظر: الطويل، ها عبد الر ن صا ، **الإدارة التعليمية: مفاهيم وآفاق،** ط1ن دار وائل للطباعة وانشر، 1999م، ص118؛ وكومبز، ف، **أزمة التعليم عا نا ا عاصر،** تر ة أ د خ ي كاظم، وجابر عبد ا ميد، دار النهضة، القاهرة، 1971م، ص1. مع ملاحظة أن ا دخلات أي نظام تعليمي كما ذكر كومبز يكون ا دخلات الآتية: الاهداف وا توى وا علمون والتمويل والعناصر ، وأما ا خرجات فهي: الأفراد وا عرفة وا هارات العقلية والعملية وقوى ا نطق العقلي والنقد والقيم والا اهات والدوافع وقوى الابتكار والاختراع والتجديد والتقدير الثقا .

[11] انظر: الترتوري، مد عوض، وأغادير جو ان، **إدارة ا ودة الشاملة،** ص81؛ والسلوم، د بن إبراهيم، أحاديث عن التعليم ص302؛ وطعيمة، رشدي وآخرون، **ا ودة الشاملة التعليم،** ص23. مع ملاحظة أن هذه ا راجع قد تناولت ا عاي بأساليب تلفة لكنها تصب النهاية النقاط ا ذكرناها أعلاه مع اختلاف بعض النقاط من حيث الزيادة أو النقصان.

[12] انظر: Symour.D1992. **On Quality: Causing Quality in High education**, New York: American council on Educatio, Ma cmillan Publishing. وانظر: السلوم، مد إبراهيم، **أحاديث عن التعليم،** ص382؛ والصغ ، إبراهيم بن صا ، "إدارة ا ودة ا امعات: معاي التصنيف ب الواقع ا أمول"، ورقة عمل قدمت **ا ؤ ر العا ي عن التعليم العا العا الإسلامي: ديات وآفاق، ا عهد العا ي لوحدة الأمة،** ا امعة الإسلامية العا ية اليزيا، 24 – 25 مارس 2007م، كوالا بور، ص7.

[13] انظر: Mac Robert, I. 1995. **Hermeneutics and Human Relations, the Total Quality Review,** January/ February.P.45-52. وعليمات، ناصر صا ، **إدارة ا ودة الشاملة ا ؤسسات التربوية: التطبيق ومقترحات التطوير،** دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص97؛ والعلي، عبد الستار مد، "**تطوير التعليم ا امعي باستخدام إدارة ا ودة الشاملة".** ورقة عمل قدمت ا ؤ ر الأول للتعليم ا امعي الإداري والتجاري العا العر ، جامعة دولة الإمارات العربية ا تحدة، 1996م، ص17.

[14] انظر: السلوم، د بن إبراهيم، **ا ديث عن التعليم: أداء وجودة،** ص316؛ طعيمة، رشدي، **ا ودة الشاملة التعليم،** ص45؛ أبو نبعة، عبد العزيز، دراسة ديث الإدارة ا امعية، ص106؛ سلطان، يوسف حجيم، وحس فلاح ورد، تباين ا اهات أعضاء ا يئة التدريسية حول إمكانية تطبيق ا ودة الشاملة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ورقة عمل قدمت **ا ؤ ر العا ي عن التعليم العا العا الإسلامي: ديات وآفاق، ا عهد العا ي لوحدة الأمة،** ا امعة الإسلامية العا ية اليزيا، 24 – 25 مارس 2007م، كوالا بور، ص7.

[15] انظر ال تطبيق إدارة ا ودة الشاملة با امعات الأم يكية: Fram, E. 1995**. Not So Strange Bedfellows marketing & Total Quality Management, Managing Service Quality,** Vol5, no. 1, PP. 50-56; Kleindorfer.

P.R.1993.TQM at the universities of Pennsylvania, Managing ServiceQuality, Vol. 6, No. 5.PP.20-23. والترتوري، مد عوض، **إدارة ا ودة**، ص88؛ وأبو قبعة، عبد العزيز، **دراسات ديث الإدارة ا امعية**، ص135.

[16] انظر ما ذكره: سعيد، وصافوقوي، وبوحنية، تسويق ا امعات عا يا من خلال مدخل ا ودة. **مؤ ر استشراف مستقبل التعليم**، 2005م.

[17] انظر ما كتب حول النظرية : أبو نبعة، عبد العزيز، **دراسات ديث الإدارة**، ص43.

[18] انظر: العمري، بسام،" معاي ضبط ا ودة جامعة السلطان قابوس". ورقة عمل قدمت **ا ؤ ر العا ي عن التعليم العا العا الإسلامي: دبات وآفاق، ا عهد العا ي لوحدة الأمة**، ا امعة الإسلامية العا ية اليزيا، 24 – 25 مارس 2007م، كوالا بور.

[19] انظر: الأندجا ، م الدين عبد الغفور، " معاي ا ودة الشاملة ا عتمدة مؤسسات التعليم العا : جامعة أم القرى وذجا"، ورقة عمل قدمت **ا ؤ ر العا ي عن التعليم العا العا الإسلامي: دبات وآفاق، ا عهد العا ي لوحدة الأمة**، ا امعة الإسلامية العا ية اليزيا، 24 – 25 مارس 2007م، كوالا بور.

[20] انظر: Nankevis alan, Robert Compton, Maria bird. 2005. **Human Recourse Management Strategies and Processes**, fifth edition, Nelson Austin Pty Limited. P. 10.

[21] انظر: وديع، مد عدنان، **إدارة ا وارد البشرية و طيط التعليم والعمالة الوطن العر** ، ا عهد العر للتخطيط، الكويت، 1994م، ص11.

[22] انظر مقالة أ د يل ودي، " التربية ا قارنة: سياسات تنمية ا وارد البشرية ضوء ارب بعض دول آسيا (8). من موقع إلكترو : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150373

[23] انظر: مرسي، مد عبد ا ليم، **هجرة العلماء من العا الإسلامي**، مركز البحوث، جامعة الإمام مد بن سعود الإسلامية، 1984م، ص19؛ وفرجا ، نادر، **رحّل أرض العرب: عن ا جرة للعمل الوطن العر** ، مركز دراسات الوحدة العربية، ب وت، 1987م، ص15 وما بعدها؛ والعسكري، سليمان إبراهيم، تنمية البشر قبل ا جر، **لة العر** ، العدد (603) الكويت، ف اير، 2009، ص10.

[24] انظر: علي، نبيل، ونادية حجازي، **الفجوة الرقمية: رؤية عربية تمع ا عرفة**، سلسلة عا ا عرفة، الكويت، العدد (318)، أغسطس 2005، ص391.

[25] انظر: shariffudeen, tengku Mohammad Azzam. Information Technology and the knowledge Paradigm in Malaysia development'**. In conference on 'Globalism and the Muslim Ummah'**. International Islamic University Malaysia. 16-17 October 1996. PP. 1-18. وقد أشار الكاتب إ أفكار رؤية 2020م، والتوجه و اقتصاد ا عرفة، واستخدام التقنية ا دية وتوجهات ماليزيا و تنمية ا وارد البشرية على مستوى ا امعات وا ؤسسات؛

ومقال Charette, Daniel. E.Malaysia in the Global economy Crisis recovery and Road ahead. من موقع إلكترو : http://www.dai.com/pdfMalaysia_in_the_Global_Eco

دراسات ا دوى الاقتصادية ب ا تطلبات النظرية والإشكالات العملية

أ/ جغدين نور الدين- جامعة ورقلة

ملخص : تعد ا شروعات الاستثمارية الإطار ا قيقي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي بلد و اح خطة التنمية يعتمد بالأساس على اح مشروعا ا، و ثل دراسات ا دوى إحدى الأدوات ا امة ا تساهم ترشيد قرارات الاستثمار و ويل هذه ا شروعات، إذ تب أن هناك صلة قوية ب دراسة تقييم جدوى ا شروعات ومعدلات التنمية الاقتصادية ا تحققة وال حقيقة الأمر تعتمد على الكفاءة الاقتصادية استخدام القدر ا توفر من ا وارد الاقتصادية. اول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع دراسات ا دوى الاقتصادية وال لطا ا كانت الا خصباً يهتم به الكث من الباحث وا ستثمرين وا ؤسسات ا الية وغ ها من الأطراف ال يهمها الأمر.

الكلمات ا فتاح : دراسات ا دوى، القرار الاستثماري، ا خاطرة وعدم التأكد، متطلبات ا شروع، ا يط، ا عاي التقليدية، التقييم.

هيد : تعد مسألة تقييم ا شروعات من ا واضيع ال نالت اهتمام وعناية كب ة خاصة البلدان ا تقدمة، باعتبارها تشكل مدخلا أساسياً صناعة القرار الاستثماري والتمويلي، و ا له من أثر فعال على قيق أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة هذه القرارات و ليلها والعمل على ترشيدها. ولأن إقامة ا شروعات الاستثمارية أمر لا تتوقف آثاره على مستوى ا ستثمر فقط بل تتعدى لتشمل أجزاء الاقتصاد الوط ككل، و ذا فإن ا شروعات ال تارها منشآت الأعمال اليوم هي ال تتسبب مقدرة ا نشأة على التنافس ال الأعمال ا ستقبل. فكفاءة ا شروع الاقتصادي تقاس دى قدرته على قيق أقصى عائد كن و قيق الكفاءة الإنتاجية وزيادة الطاقة الإنتاجية وحسن استخدام ا وارد ا تاحة و قيق القيمة ا ضافة.

تعتمد عملية التقييم على ما يعرف بدراسات ا دوى الاقتصادية "Les études de faisabilité" وال تشكل الوقت ا اضر إحدى الأدوات ا امة للتخطيط الإستراتيجي، انبثقت من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية ذات أ ية ك ى صناعة القرارات الاستثمارية، فالنظرية الاقتصادية تنظر إ ا وارد الاقتصادية ا تاحة للاستثمار بأ ا نادرة نسبيا، وهناك استخدامات متعددة عند توظيفها لإنتاج السلع وا دمات، ذا لابد من استخدامها بشكل أمثل ومن تطرح مشكلة التخصيص والاختيار من ب البدائل ا تاحة، ومن هنا جاءت ا اجة إ وجود علم لدراسة ا دوى الاقتصادية يضع ا نهجية العلمية لا اذ القرارات الاستثمارية ظروف تتسم با خاطرة وعدم التأكد، ولأن هناك ترابط وتداخل شديدين ب القرارين الاستثماري والتمويلي فإنه لا يتم ويل ا شروع ومنح القروض إلا بعد القيام ثل هذه الدراسات وال ثل إحدى الأدوات الرئيسية ال يستند عليها لإثبات ر ية ا شروع وجدارته الائتمانية، فهي تعد نوعاً من التخطيط والتقدير ا ستقبلي دد بشكل عام أبعاد ا شروع من كافة نواحيه منذ بداية كونه فكرة ح قق العائد ا رجو منه.

هذا ما سنحاول إبرازه هذا ا قال من خلال العناصر التالية :

I- ديد ماهية دراسات ا دوى وخصائصها.
II- أ ية وأهداف دراسات ا دوى.
III- متطلبات وأساسيات دراسات ا دوى.
IV- صعوبات تقييم أو قياس اطر الاستثمار.
V- مشاكل وصعوبات دراسات ا دوى.

I- ديد ماهية دراسات ا دوى وخصائصها :

تد جذور دراسة ا دوى إ عام 1936 عندما قامت الولايات ا تحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم الفيضانات، الذي يز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان حالة تفوق منافعها عن تكاليفها. وتعتمد ذلك على أسلوب ليل ا نافع والتكاليف، ولقد شاع استخدام هذا ا صطلح العديد من الكتابات فاهيم عديدة نلمسها خاصة الكتابات الأو للاقتصادي كي عندما تناول فكرة معدل العائد على الاستثمار وفكرة رأس ا ال والكفاية ا دية لرأس ا ال أو عند الاقتصادي Dean Joel

سنة 1951 عندما أصدر أول كتاب عا ة مشاكل ا شروعات الاستثمارية، إلا أن أول عمل ظهر تويا ا بادئ الأساسية لتلك الدراسات كان عام 1950 صورة كتاب قامت نة فيدرالية بالولايات ا تحدة الأمريكية بإعداده وعرف بالكتاب الأخضر[1].
ولقد تلت بعد ذلك عدة أعمال وكتابات عن هذا ا وضوع اولة وضع ا بادئ والقواعد الأساسية ا تبعة تقييم ا شروعات من أ ها: دليل منظمة التعاون الاقتصادي OECD عام 1969، و تطويره عام 1974، دليل البنك الدو عام 1975، دليل لإعداد دراسات ا دوى من منظمة الأمم ا تحدة للتنمية الصناعية عام 1972 وطور عام 1993، وبفضل هذه الأعمال بدأ يتبلور هذا ا وضوع ليشكل أحد الفروع ا امة الاقتصاد التطبيقي ويستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية بشقيها ا زئي والكلي ومتأثراً إ جانب ذلك ببعض العلوم الأخرى مثل ا اسبة والإدارة و وث العمليات.

I-1- تعريف دراسات ا دوى :

رغم تعدد ا فاهيم حول مصطلح دراسة ا دوى إلا أنه يتراوح مداها ب ا فهوم الواسع الذي يشمل كافة الدراسات التمهيدية والتفصيلية ا تتم على الفرص الاستثمارية منذ نها كفكرة استثمارية ح الوصول إ القرار النهائي بقبول الفرص أو رفضها حسب ا عاي الاقتصادية، أما ا فهوم الآخر لدراسة ا دوى فيتمثل ا فهوم الضيق والذي يز ب دراسات التعرف على الفرص الاستثمارية، ودراسات ا دوى والتقييم، وبغض النظر عن تعدد التقسيمات راحل جدوى ا شروعات فإن ا دف النهائي من ذلك كله هو الوصول إ قرار قبول أو رفض الفرص الاستثمارية ل الدراسة، الأمر الذي تم على متخذي قرار الاستثمار القيام مسبقاً جموعة دراسات متكاملة عرفة جدوى الفرص الاستثمارية ا تاحة من تلف جوانبها وما كن أن تفرزه من آثار ونتائج على تنفيذها على ا ستوى الفردي والكلي.

وانطلاقا من ا دف النهائي الذي تصبو إليه دراسة جدوى ا شروعات الاستثمارية وعلى ضوء ما سبق تعرف دراسة جدوى ا شروعات الاقتصادية على أ ا : "تلك ا موعة من الدراسات ا تسعى إ ديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو موعة من ا شروعات الاستثمارية من عدة جوانب: سوقية، فنية، مالية، ويلية، اقتصادية، اجتماعية...ا ، وذلك هيداً لاختيار تلك ا شروعات ا قق أعلى منفعة صافية كنة، بالإضافة إ عدد آخر من الأهداف"[2]. وعلى هذا الأساس كن النظر إ دراسات ا دوى على أ ا أداة علمية تستخدم لترشيد قرار الاستثمار وتشكل دعامة قوية توفر النجاح والأمان مثل هذه القرارات.

I-2- خصائص دراسات ا دوى :

إن ا كانة ا تلها دراسات ا دوى عمليات صناعة القرارات الاستثمارية والتمويلية علنا نتوقف عند ماهية هذه الأداة من خلال التعرف على خصائصها وال ت ز جوانب غاية الأ ية، إذ كن القول بأن هذه الدراسات تعت لازمة وضرورية لكل أنواع ا شروعات مهما كانت أهدافها، حيث دها مطلوبة للمشروعات العامة وا شروعات ا اصة، و ا شروعات الزراعية والصناعية وا دمية أيضاً، كما يتوقف حجم هذه الدراسات وتكلفتها على حجم ا شروع وطبيعة حجم الأموال ا ستثمرة فيه وتتميز مراحل دراسة ا دوى بالترابط والتكامل، فنتائج كل مرحلة ثل مدخلات للمراحل ا تليها، ونظراً للجوانب ا ختلفة ا تسعى دراسات ا دوى إ ليلها لإقرار مدى صلاحية ا شروع فهي اجة إ إشراك عدد كب من ا اء ا تخصص لإ از مثل هذه الدراسات من خلال توظيف مهارا م ومعارفهم الإدارية والتقنية والاقتصادية والتسويقية وا الية...ا [3].

إن ا شروع الاستثماري لا يعدو أن يكون توليفة متناسقة من ا وارد الاقتصادية يتم القيام ا لتحقيق منافع للمجتمع، وهذا ما اول دراسات ا دوى القيام به من خلال اكتشاف الفرص الاستثمارية ا دير بالدراسة والتعرف على مدى جدواها لتطبيق معاي الاستثمار ا م ا ستثمر ا اص والاقتصاد القومي، وبذلك تعد دراسة ا دوى وذج اكاة للمشروع يتم تصوره قبل البدء تنفيذه لضمان ا فاظ على ا وارد النادرة من الضياع، وما يزيد من الأمر صعوبة هو وجود متغ ات داخلية وخارجية تلفة

تتحكم السلوك الاستثماري للمؤسسات، ومن وجوب البحث عن طرق التقييم ا ناسبة للوصول إ ا اذ القرارات السليمة وهذا ما تقدمه دراسات ا دوى بوصفها كمنهجية علمية لا اذ القرارات الاستثمارية ظل ظروف عدم التأكد وا خاطرة.

و كن النظر إليها على أ ا أداة لاستشراف ا ستقبل انطلاقاً من معطيات قائمة وتأسيساً على فروض تتنبأ به للسيطرة على ا خاطر ا تملة والوصول إ أقل مستوى كن، ومن قيق أقصى عائد كن من قرار الاستثمار [4]، و ب الإشارة إ أنه على الرغم من الطبيعة العلمية ذه الدراسات إلا أ ا كث اً ما تتأثر ة وجهد وطبيعة وغرض القائم ا، الأمر الذي يؤثر أحياناً على مصداقية نتائجها، كما يتضح من خلال التعريف السابق أن دراسة ا دوى تسعى إ ديد مدى صلاحية ا شروع الاستثماري من خلال التوصل إ إجابات دة لعدد من الأسئلة ا تعلقة با شروع ا قترح من أ ها[5] :

أ. هل هناك سوق كافية لاستيعاب إنتاج ا شروع ا قترح طوال سنوات عمره الاقتصادي ؟ ع آخر هل هناك حاجة نتجات ا شروع الوقت ا اضر أو ا ستقبل ؟

ب. هل من ا مكن تنفيذ ا شروع من الناحية الفنية ؟ ع آخر هل تتوافر عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لإقامة وتشغيل ا شروع طوال عمره الاقتصادي ؟

ج. هل تتوافر ا وارد ا الية اللازمة لتمويل ا شروع الأوقات ا ناسبة، وبشروط اقتصادية ؟

د. هل ا شروع مربح من وجهة النظر ا اصة ؟ ع هل ا شروع مربح من وجهة نظر صاحبه عند استخدام الأسعار السوقية التقييم بغض النظر عن أي اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أخرى ؟

هـ. هل ا شروع مربح من وجهة النظر الاقتصادية ؟ ع هل سيظل ا شروع مر اً إذا استخدمنا الأسعار الاقتصادية التقييم، وال تعكس التكلفة ا قيقية بدلاً من الأسعار السوقية ال قد لا تعكسها ؟

و. هل ا شروع مربح من وجهة النظر الاجتماعية ؟ ع إذا الأخذ بع الاعتبار الآثار ا ارجية للمشروع سواء أكانت إ ابية أو سلبية، هل سيظل ا شروع مر اً ؟

يب الشكل رقم (01) الإطار العام لدراسة ا دوى والذي يع عن موعة الدراسات ا تكاملة وا ترابطة لإنشاء مشروع استثماري.

II- أ ية وأهداف دراسات ا دوى :

إن الاهتمام بدراسات ا دوى يرجع بالأساس إ ما توفره من إطار ليلي يستعان به عمليات ا اذ القرار الاستثماري من خلال دراسة كل الظروف ا يطة وا تعلقة بالفرص الاستثمارية ا تاحة و ع البيانات و ليها للوصول إ القرار السليم.

II-1- أ ية دراسات ا دوى :

تتجلى أ ية دراسة ا دوى صناعة القرار الاستثماري بالنسبة للعديد من الأطراف كن إ ازها فيما يلي:

- **بالنسبة للمستثمر الفرد**[6] **:** تعت دراسة ا دوى أداة لا اذ القرار الاستثماري الرشيد، حيث تساعد على الوصول إ اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام ا وارد ا تاحة أحسن استخدام كن، كما أ ا نب ا ستثمر ا خاطر و مل ا سائر وضياع ا وارد خاصة ا شروعات الكب ة ال يرصد ا موارد ضخمة، وهي بذلك ثل مرشداً للمستثمر على ضوء ما مله من نتائج ومعلومات خلال ا راحل ا ختلفة لتنفيذ ا شروع كن الرجوع إليها تلف مراحل التنفيذ، كما تساهم أيضاً

ديد ا يكل الأمثل لتمويل ا شروع والذي ينتج عنه مفهوم غاية الأ ية وهو تكلفة رأس ا ال ويعت إحدى الأسس ال يقوم عليها صناعة القرار الاستثماري والتمويلي، والذي حاز على اهتمام كب من الباحث ال الإدارة ا الية.

- **بالنسبة للبنك**[7] **:** تساعد دراسة ا دوى البنك التعرف على ظروف وأحوال البيئة ال يعمل فيها ا شروع من خلال ا علومات ا تاحة ومراحل و تلك البيئة والتفاعل معها، كما در الإشارة إ أن هناك أوجه تشابه كث ة ب أساليب التحليل الائتما ال يقوم ا البنك بغرض منح الائتمان ا صر وأساليب التحليل دراسات ا دوى الاقتصادية وال تتقاطع كلا ا الوصول إ التأكد من قدرة العميل على سداد القرض ا واعيد ا ددة (قياس ا دارة الائتمانية)، ذا فالبنك لا يكتفي بالنظر إ ا علومات التار ية حول نشاط العميل ولكن يلجأ إ استخدام أساليب التحليل ال تم با ستقبل مثل ا وازنات التخطيطية وتقدير التدفقات النقدية ا ستقبلية، وبذلك تفيد دراسة ا دوى جيم ا خاطر عند ا اذ قرارات الاقتراض ا ستقبل وترفع من درجة التأكد من إمكانية استرداد القرض مواعيده.

- **بالنسبة للدولة**[8] **:** إن القيام بتنفيذ بعض الفرص الاستثمارية دون القيام بدراسة ا دوى يترتب عليه ضياع ا وارد الاقتصادية، وأمام ا اجيات ا تزايدة لأفراد ا تمع تساهم دراسة ا دوى قيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على ا ستوى القومي وذلك بتحديد الفرص الاستثمارية ا تاحة على ا ستوى الكلي ترتيب تلك الفرص حسب أ يتها وأولويتها، كما أن اختيار ا شروعات ذات النفع العام من طرف الدولة يستوجب وجود أسلوب يساعد على ا فاضلة ب هذه ا شروعات من خلال موعة من ا عاي توفرها دراسة ا دوى، وتعمل أيضاً على ديد علاقة ا شروع ل الدراسة بغ ه من ا شروعات الأخرى لضمان انس الأهداف ا ددة ا طة التنموية، وتشترط الدولة أيضاً نح ترخيص بإقامة مشروع التأكد من أن الأعباء الاجتماعية النا ة عن ا شروع أقل ما كن، وأن العوائد وا نافع الاجتماعية ال قققها ا شروع أك ما كن، ومع التسارع الذي يشهده العا اليوم ا يدان التكنولوجي تتزايد بدائل التكنولوجيا أساليب وطرق الإنتاج، وهذا ما يرفع من درجة ا نافسة ب ا شروعات وهنا تتعاظم أ ية دراسات ا دوى والإقبال عليها خاصة بالنسبة للبلدان النامية ال د صعوبات تسويق منتجا ا مثل هذه الظروف.

II-2- أهداف دراسات ا دوى :

تسعى دراسات ا دوى إ قيق عدة أهداف نذكر أ ها[9] :

أ. اختيار ا شروعات الاستثمارية ال قق أك نفع صا للمجتمع، الأمر الذي يؤدي إ قيق التخصيص الأمثل للموارد الاستثمارية النادرة، إذ يتع على ا شروعات ال يقع عليها الاختيار أن تتصف بالفعالية والكفاءة وقابلية النمو وا لائمة.

ب. إتاحة الفرصة لاختيار ا شروعات ال تساهم حل ا شاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل : البطالة، عجز ميزان ا دفوعات، عدم عدالة توزيع الدخل، ويتم هذا من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية عملية التقييم.

ج. من الأهداف الفرعية الأخرى، ا صول على ترخيص بإقامة ا شروع من ا هات ا كومية ا ختصة، فصاحب ا شروع يتع عليه تقد دراسة ا دوى إ ا هات ا كومية ا ختصة وال بدورها تقوم بتعديلات على هذه الدراسة لتخت مستوى الر ية القومية أو الاجتماعية للمشروع.

د. ثل دراسة ا دوى بالنسبة للبنوك كمستند يثبت ر ية ا شروع وكفاءته وقدرته على سداد القرض.

III- متطلبات وأساسيات دراسة ا دوى :

يعت قرار الاستثمار سليماً إذا كان قادراً على قيق أهدافه الأساسية، لذا تتوقف سلامة ودقة النتائج ال تقدمها دراسة ا دوى على نوعية البيانات وا علومات ومصداقيتها، وعلى قدرة القائم على الدراسة توظيف خ ا م ومعارفهم ليل جدوى ا شروع.

وح كن إخضاع ا شروع للدراسة والتقييم لابد من توافر عدد من الشروط وال تعد ثابة متطلبات ترتكز أساساً على معرفة كل التفاصيل ا تعلقة بالعناصر الضرورية لتنفيذ وتشغيل ا شروع (ا وارد)، ومدى توافرها وإمكانية ا صول عليها من الأسواق ا لية أو من الأسواق ا ارجية، إ جانب ضرورة ديد طبيعة وحجم السلع وا دمات ال سيقوم ا شروع بإنتاجها، وكذا ديد مستويات الطاقة الإنتاجية لغرض معرفة مدى قدرة ا شروع على تلبية الطلب ا لي وا ارجي معاً، وا عرفة الدقيقة والتفصيلية راحل تنفيذ ا شروع وعمره الإنتاجي، والتأكد من قابلية مستلزمات ا شروع (تكاليفه) للقياس والتقييم لأن الدراسة ستكون مستحيلة حالة عدم القدرة على التعب قيمياً عن ا تغ ات، وأيضاً القدرة على قياس وتقييم رجات ا شروع بوحدات نقدية[10].

كما يتع أيضاً على القائم بدراسة ا دوى أن يكون ملماً جموعة من الأساسيات تتمثل خاصة [11]:

1. **الإ ام بالتوجه الإستراتيجي :** توافر ا رونة الإستراتيجية الأساسية للمشروع، والقدرة على التكيف واجهة التغ ات وا خاطر عا الأعمال، ولا يتأتى ذلك إلا بالاختيار السليم للاستثمارات القادرة على قيق الأهداف، وعلى إمكانية الاستمرار بيئة غ مستقرة، وإدراك أسباب التغ ات ا ادثة ا تمع والعمل على تطوير ا هارات اللازمة للبقاء تلك البيئة.
2. **ا عرفة التامة بنطاق ا شروع :** ويع ضرورة ديد نطاق ا شروع ديداً دقيقاً، وهذا تتمكن من وضع التقديرات ا اصة بتكاليف ا شروع، ويشمل ديد نطاق ا شروع يع الأنشطة ا قرر تنفيذها موقع ا نشأة، والأنشطة والعمليات ا ساعدة ا تعلقة بالإنتاج والعمليات ا اصة عا ة ا خلفات وآثار التلوث، وكذا الأنشطة ا تعلقة بنقل و زين ا دخلات وا خرجات بكافة أشكا ا خارج ا وقع.
3. **الاختيار ب البدائل والتحقق منها :** تتعدد البدائل ا تاحة أمام القائم على دراسة ا دوى، فهناك بدائل تتعلق باختيار التكنولوجيا، وبدائل تتعلق با عدات وأخرى بالطاقة الإنتاجية وموقع ا شروع والتمويل وغ ها، وأمام هذا التعدد البدائل تقوم دراسة ا دوى ببحثها واختيار أنسبها مع تقد رات.
4. **ا صول على البيانات اللازمة وجود ا :** يعت عامل الوقت والتكلفة أحد العوامل ا ددة لنوعية البيانات ا عتمدة دراسة ا دوى، ذا ب توخي الدقة والسلامة هذه البيانات، وذكر مصادر معها بغرض التحقق منها والرجوع إليها كلما تطلب الأمر ذلك.

IV- صعوبات تقييم أو قياس اطر الاستثمار :

يعد قرار الاستثمار من القرارات ا امة وا ط ة ال الأعمال والذي يترتب عليه بقاء واستمرارية ا ؤسسات، حيث يشكل ارتباطاً مالياً بالغ كب ة نسبياً ولآجال طويلة و ظل ظروف مستقبلية تتسم بعدم التأكد وارتفاع ا خاطر، ا عل من عملية الاستثمار كما ع عنها الاقتصادي Schumpeter مثل اولة إصابة هدف ليس فقط غ واضح وإ ا أيضاً متحرك وبطريقة لا كن توقعها، كما أنه كن تصور الاستثمار على أنه إجراء مبادلة استهلاك أو منفعة حالية مؤكدة مقابل منفعة مستقبلية، والذي من ا ؤكد أنه إجراء يكتنفه ا طر[12].

ولقد بات واضحاً اليوم أن ا ؤسسات تعيش ظل يط أقل ما يقال عنه هو أن الشيء الوحيد الثابت فيه هو التغير ، فلقد تطور مفهوم ا ؤسسة من نظام مغلق إ نظام مفتوح يبحث عن التأقلم مع ا يط، ولكن مع التطورات السريعة وا عقدة يط ا ؤسسة تعد مسألة التأقلم كافية وإ ا أصبحت ا ؤسسات اول معرفة تطورات ا يط قبل حدوثها قصد ا اذ التداب والقرارات ا ناسبة مسبقاً، فلقد ولت ا ؤسسات من نظام متأقلم بواسطة رد الفعل (Réaction) إ كيان يسبق الأحداث بواسطة الفعل ا سبق (Pro- action) [13]

إن هذا التغ السريع وما أحدثه من تقلبات جذرية ولد حالة من عدم اليق والذي قد نقصد به عدم يق داخلي أي ص ا ؤسسة إطار حدودها أو عدم يق خارجي ص يطها وبالتا خارج نطاق حدودها [14]. و كن أن تواجه ا ؤسسة أثناء قيامها با اذ قرار إنشاء مشروع ما موعة من ا خاطر كا فاض حجم الطلب على منتجات ا شروع ا يترتب عليه ا فاض الإيرادات ا توقعة، أو ول الطلب إ منتجات أخرى بديلة، احتمال دخول منافس جدد إ السوق، ارتفاع أسعار ا دخلات ا نتج النهائي ا يؤثر على ر ية ا شروع، ا فاض أسعار البيع ت تأث ا نافسة وهو ما يؤثر سلباً على التدفقات النقدية الداخلة للمشروع، بالإضافة إ اطر تقلبات أسعار الصرف خاصة إذا كان ا شروع يعتمد نشاطه على است اد مكون أجن من ا ارج، وكذا عدم استقرار ا ياكل الإدارية والتنظيمية[15].

وأمام هذه ا خاطر وا صائص ال يتميز ا ا يط الذي تعمل إطاره ا شروعات لابد من التحسب والاحتياط لذلك واعتماد أساليب وأدوات تسمح واجهة هذه ا خاطر وتقليص آثارها إ أك درجة كنة. إن ما يعرف با عاي التقليدية تقييم ا شروعات الاستثمارية وا تمثلة خاصة القيمة ا الية الصافية (VAN) وا عدل الداخلي للر ية (TIR) وفترة الاسترداد (Période de remboursement)، قائمة على فرضيات أساسية تصطدم الواقع مع الظروف ا الية ا يطة با شروعات، ا علنا نعيد النظر مدى صلاحيتها عملية التقييم وإ أي درجة كن الاعتماد عليها ؟

ويتضح ذلك من خلال فحص هذه ا عاي وال تب أ ا قائمة على عنصر واحد وهو رأس ا ال و مل العناصر الأخرى ال تؤثر على نشاط ا ؤسسات كالعمل والتسي وا يط، بالإضافة إ أ ا لا تأخذ سبان ما يعرف با سؤولية الاجتماعية ذه ا شروعات وذلك باعتماده على ا انب الاقتصادي البحت مهملة الرابط ا عنوي الذي مع ا ؤسسة مع شركائها ا يط (الالتزامات الأخلاقية ذه ا ؤسسات ا اه يطها) [16].

كما أن هذه ا عاي تفترض وجود حالة من اليق بشأن ا ستقبل، فتوقعا ا قائمة على أساس فرضيات معينة كاستقرار ا يط ختلف جوانبه وعدم اضطرار ا ؤسسة إ تغي هدفها الإنتاجي والتسويقي وغ ا، وهذا منافياً اماً ا تكلمنا عنه بشأن أوضاع ا يط، بالإضافة إ تغ السلوك الاستثماري للمؤسسات وتوجهها و الاستثمار أكثر الأصول ا عنوية (مؤسسات ا عرفة)، لذا من الضروري اليوم اوز ا قاربات الكلاسيكية ال ليل وتقييم ا شروعات والاستفادة من النظرية ا الية ا ديثة وتعميم اذج وطرق التحليل الإستراتيجية، و ذا فإن عملية التقييم للمشروعات الاستثمارية ب أن توضع إطارها الصحيح والذي يأخذ بع الاعتبار عناصر عدم التأكد وا خاطرة، وأبرز التحليلات ال تعتمدها ا شروعات الكشف عن التهديدات ال تواجهها، وكذا الفرص ال كن استغلا ا هو ما يعرف بنموذج SWOT والذي ي ز نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات ال تواجه ا شروع وهذا ما يبينه الشكل رقم (02).

ولابد من الإشارة إ أن التدفقات النقدية الداخلة للمشروع تتأثر جمل السياسات ا ختلفة داخل ا شروع مثل : السياسة الإنتاجية، البيعية، الشرائية، التمويلية، وسياسات ا خزون وسياسات التسع . وأن تفاعل هذه السياسات وسلامة إدار ا هي أساس اح أو فشل ا شروع، وهو ما يؤكد أ ية ا انب التنظيمي والإداري صناعة مثل هذه القرارات، كما أن سلامة إدارة ا شروع

لأصوله وخصومه وكفاءة سياسة رأس ا ال العامل ثلان الأدوات ا امة لضمان قيق ا شروع لتدفقاته ا قدرة الدراسة، وخفض ا خاطر ا رتبطة ا وتقليل درجة عدم التأكد ا يطة ا.

V- مشاكل وصعوبات دراسات ا دوى :

بالرغم من زيادة الاهتمام وضوع دراسات جدوى ا شروعات باعتبارها من الأساليب العلمية ا ساعدة لكل من ا ستثمر وا كومات على ديد مدى جاذبية ا شروعات ا دم خطط وأهداف التنمية، إلا أن هناك العديد من ا شاكل والصعوبات ا تقف أمام ا از هذا النوع من الدراسات وما يتسبب ذلك ارتفاع حالات الفشل ا شروعات الاقتصادية، و كن إبراز أ ها مسألتين أساسيتين :

1. **عدم توافر ودقة ا علومات :** تعتبر مشكلة عدم توافر ودقة ا علومات العقبة الأولى أمام الدراسة العلمية دوى ا شروعات، وا تؤدي إ صعوبات كثيرة في إعداد التقديرات الصحيحة ا كن الاستناد عليها ا اذ قرار استثماري سليم، وتزداد حدة هذه ا شاكل مع عدم دقة ا علومات الصادرة من ا هات ا ختلفة، و الكثير من ا الات الامتناع عن تزويد القائم بالدراسة با علومات ا طلوبة بدعوى سريتها، ويرجع ذلك بصفة أساسية إ عدم وضوح دور أجهزة ا علومات توفير ا علومات لطالبيها، ومثل هذه ا شكلات تزيد من صعوبة الاعتماد على الدراسات ا قدمة شروع ما.

2. **النقص الواضح ا تخصصين دراسات ا دوى :** إذ يتطلب القيام بدراسات ا دوى وجود فريق من ا اء ذوي الاختصاصات ا ختلفة، وقد أدى النقص ذلك إ دخول العديد من غير ا تخصصين هذا ا ال ا ترتب عليه ضعف وقصور الدراسات ا قدمة ا يغلب عليها الطابع الشكلي والبعد عن ا صداقية ا طلوبة.

بالإضافة إ صعوبات أخرى تواجه القائمون على دراسات ا دوى صوص تقدير ا تغيرات الداخلة دراسة ا دوى كالطلب والتكاليف لاسيما عندما يكون حجم ا شروع كبيراً وعمره ا توقع طويلاً، أو أن تكون بعض ا تغيرات من النوع غير ا باشر أو غير القابل للقياس الكمي كما هو حالة ا شروعات العامة ا تتولى تقديم خدمات كالتعليم والصحة، وأيضاً ارتفاع تكاليف دراسة ا دوى اصة عندما يكون ا شروع صغيراً وميزانيته ضئيلة، وكذلك الصعوبات الفنية ا تمثلة ديد وقت البدء والانتهاء للمشروع والتصاميم ا ندسية، و اطر عدم التأكد تقدير ا تغيرات الداخلة دراسة ا دوى خلال فترة حياة ا شروع، وخاصة ما يتعلق منها بالتغيرات ا فاجئة الأسعار والطلب ذات الطبيعة الاستثنائية، وكذا مشكلة اختيار ا عيار أو ا عايير ا لائمة للتقييم، فليس هناك معايير دة كن تطبيقها كل مكان وزمان، كما أن ا عايير ا تطبقها الدول ا تقدمة قد لا تصلح للدول النامية بسبب تباين ا يكل الاقتصادي كل منها، فضلاً عن اختلاف الأهداف[17].

در الإشارة إ أنه بعض ا الات قد د الواقع العملي بعض ا شروعات تفشل بالرغم من امتلاكها لدراسة جدوى واعدة، كما أن بعض ا شروعات قد قق احاً ملحوظاً رغم أن دراسة جدواها متواضعة، وهذا ما يقودنا إ التعرف على الأسباب ا تساهم فشل ا شروعات وذات صلة وثيقة بدراسة ا دوى نذكر أ ها [18]:

أ. وجود ثغرات أو أخطاء معينة تكن واضحة عند دراسة وتقرير ا دوى الاقتصادية للمشروع، كتلك ا ترتبط بعدم تقدير تكاليف ا شروع تقديراً مطابقاً للواقع.

ب. تقييم ا شروع خلال فترة غير كافية عند ا كم على اح أو فشل ا شروع.

ج. تغ الظروف ا رتبطة با شروع أو ا يطة به، إذ ثل أحد الأسباب ال قد ول مسار نتائج دراسات جدوى ا شروعات، ومثال على ذلك تغ ات متوقعة الطلب، دخول منافس جدد، ارتفاع معدلات التضخم ا يتسبب ارتفاع أسعار ا واد وا دخلات ال يستخدمها ا شروع.

د. الا راف عن النهج الأخلاقي والعلمي عند مزاولة النشاط، ا يؤثر تأث اً ملحوظاً على انعدام الثقة من جانب العامل با شروع أو من جانب ا تعامل معه وعملائه ا يؤدي حتماً إ تدهور نشاط ا شروع.

هـ. وجود أخطاء أثناء مزاولة النشاط، فعدم توافر ا هارات الكافية على مستوى القائم با شروع والإداري وعلى مستوى العامل ا يؤدي إ حدوث أخطاء إدارية أو فنية جوهرية على مستوى التنفيذ هام وأنشطة ا شروع.

و.إغفال أ ية التحديث ا ستمر للمشروع.

أما بالنسبة لواقع تقييم ا شاريع الاستثمارية ا زائر، فلقد ارتبطت عملية التقييم با راحل ال مر عليها الاقتصاد الوط بداية من مرحلة الاقتصاد ا وجه الذي تبنته ا زائر بعد استقلا ا، والذي أسندت فيه مهام أخذ القرار الاستثماري آنذاك إ موعة من ا ياكل التخطيطية وا تمثلة خاصة الأجهزة التالية: ا لس الوط للتخطيط (1962)، كتابة الدولة للتخطيط (1970)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية (1979)، ا لس الوط للتخطيط (1987). وبالرغم من مسا ة هذه الأجهزة إعداد اذج تقييم تتلاءم وطبيعة الاقتصاد ا زائري، إلا أ ا كث اً ما واجهت العديد من الصعوبات والنقائص فالتناقض الناشئ عن تطبيق ا قاييس ا الية والاقتصادية اختيار ا شاريع، والذي كث ا ما أدى إ حالة من ا دل ا ستمر ب ا الي اللذين ينحازون إ ترجيح القرار ا ا على حساب القرار الاقتصادي والصناعي بصفة معاكسة، هذه الوضعية جعلت الكث من القرارات تتم دون الرجوع إ طرق ا ساب الاقتصادي ا جعل من قرار الاستثمار فعل سياسي أكثر منه اقتصادي[19]. بالإضافة إ ا شاكل ال كانت مطروحة على مستوى النظام ا ا ا سؤول على ويل هذه ا شروعات وال يزت بالتداخل والتعارض ب أدوار ا زينة وا نظومة ا صرفية، وغياب السلوكات الاقتصادية ا رة، إذ كانت الدولة هي ا تعامل الاقتصادي ا هم وا نفردة لكية عوامل الإنتاج.

ومع انتقال ا زائر إ ط اقتصاد السوق أصبح هناك دوراً بارزاً للقطاع ا اص، واعتماد آليات أخرى لتشجيع الاستثمار من خلال سلسلة من القوان وا تمثلة خاصة قانون الاستثمارات 12/93، والأمر 03/01 ا تعلق بتطوير الاستثمار والذي انبثقت منه موعة من ا يئات ا سؤولة على رقابة ومتابعة ا شاريع الاستثمارية مثل: ا لس الوط للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، نة ترقية وتوط الاستثمارات. ورغم ما دف إليه هذه ا يئات من التخفيف من العراقيل ال يواجهها ا ستثمر وتوف التحفيزات ا ناسبة، إلا أن الإشكال مازال قائماً حول مستوى دراسات ا دوى ال يقدمها ا ستثمرون وال لا تستند إ الأسس العلمية الضرورية، ا عل منها دراسات ضعيفة ا ستوى لا تترجم حقيقة وواقع ا شروعات ا يدان، وهذا ما نلمسه خاصة مشكل آجال الإ از ال تعا منها أغلب ا شروعات، بالإضافة إ الإصرار على أن هذه الدراسات لا تعد رد استكمال ملف إداري للحصول على تراخيص تنفيذ ا شروع أو موافقة البنك على ويله.

خلاصة : إن الاهتمام بدراسات ا دوى يرجع إ كو ا وسيلة تساعد ا اذ قرارات استثمارية رشيدة ا يسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية استخدام القدر ا تاح من ا وارد الاقتصادية، فهي بذلك تشكل صمام أمان من الدخول أنشطة استثمارية لا عائد من وراءها ومن فهي توفر درجة معينة من الية وحسن استخدام ا وارد، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أ ية دراسات ا دوى والكشف عن ا تطلبات الأساسية إ از مثل هذا النوع من الدراسات والوقوف على أهم الصعوبات وا شاكل ال كن أن يواجهها القائم على هذه الدراسات، و كن أن لص إ النتائج التالية :

- يعت ديد ا دف من إ از ا شروع كنقطة بداية ليل جدوى ا شروع.

- إن إعداد دراسة ا دوى للمشروع الاستثماري هي جوهرها سلسلة من الدراسات تتميز بالترابط والتكامل، وا ازها يتطلب بالضرورة معلومات تلف من مشروع إ آخر حسب طبيعته وحجمه.
- ا صول على دراسة جدوى ذات جودة أمر يتوقف على مدى توافر كافة البيانات وا علومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع، وعلى وجود فريق عمل متخصص إعداد مثل هذه الدراسات.
- كن إعداد دراسة ا دوى من وجهة نظر ا ستثمر ا اص وتسمى هذه ا الة بدراسة ا دوى ا اصة، وال دف إ قيق أقصى ربح كن، أو إعدادها من وجهة نظر ا تمع ككل وتسمى بدراسة ا دوى الوطنية وال دف إ قيق أقصى حجم من الرفاهية الاقتصادية.
- إن استعمال ما يعرف با عاي التقليدية عملية التقييم للمشروعات الاستثمارية تكتنفه موعة من النقائص وال تتجاهل حقيقة هامة وهي الظروف ا يطة با شروعات وال تتعامل معها هذه ا عاي على أ ا مستقرة، وهي ا قيقة بعيدة عن الواقع الذي يتسم حيط شديد التعقيد والتغ ا يزيد من عناصر عدم التأكد وا خاطرة.
- إن قرار الاستثمار النهاية لا يعدو كونه اولة للسيطرة على كافة ا تغ ات ا اكمة حددات صناعة القرار.
- مع تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية وبروز مفهوم التنمية ا ستدامة، وجدت ا شروعات الاستثمارية ومنها الصناعية خاصة ملزمة بتحمل مسؤوليتها ا اه البيئة وا تمع، وذلك بسبب أنشطة لا تأخذ بع الاعتبار البعد البيئي، وهذا ما عل من دراسات ا دوى تتطور على النحو الذي يستوجب ليل الآثار البيئية وتقييمها عند ا اذ قرار إنشاء مشروع ما.
- إن استخدام هذه الدراسات الدول النامية يبقى مرتبط بالعديد من النقائص وا شاكل ال ول دون تأصيل ا وانب النظرية لدراسات ا دوى ا يتواءم والواقع العملي.

كما لا يفوتنا أن نقدم بعض التوصيات ال من شأ ا حل بعض ا شاكل والنقائص ال تواجهها مثل هذه الدراسات، وتفعيل دورها ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي نذكر منها :

- ب أن تكون دراسة ا دوى شاملة ودقيقة وموضوعية، مستوفية ا وانب ا تعددة وا اصة با شروع.
- على ا هات ا سؤولة عن الاستثمار أن توفر الإطار ا لائم والآليات الضرورية ال تسمح باجتذاب رؤوس الأموال وتوجيهها و ا شروعات ال دم أهداف التنمية وهنا يقع على عاتقها مسئولية التسويق السليم لفكرة الاستثمار.
- إعادة تنظيم مهنة الاستشارات يث تقتصر على ا تخصص ن م خلفية كاملة عن ا وانب ا ختلفة لدراسات ا دوى.
- ضرورة توفر قاعدة معطيات وبيانات دقيقة مستحدثة تسمح بالإعداد ا يد ذه الدراسات على أسس علمية وتقديرات سليمة.
- التنسيق مع ا يئات ا سؤولة عن متابعة الاستثمار بضرورة الإعداد ا يد للدراسات ا قدمة للمشروعات الاستثمارية، والالتزام بوضع موعة من ا قاييس إعداد هذه الدراسات.

وا دير بالذكر أن نش إ أنه رغم أ ية دراسات ا دوى الاقتصادية إلا أنه ب عدم النظر إليها على أ ا ضمان كامل لنجاح ا شروع، فهي تعت فقط مؤشر يوضح إمكانية القيام با شروع، و قيق نشاط ذو جدوى من ورائه، ولكنها لا تضمن لصاحب ا شروع النجاح بصورة مطلقة، وهذا ما يقتضي ليل ما بعد نتائج دراسة ا دوى للمشروع وذلك بالاستناد إ التجارب الواقعية للمشروعات القائمة والاستفادة من ذلك التحليل ا يساعد على التغلب على الأسباب ال قد تعرض هذه ا شروعات إ الفشل، والأخذ بالتوصيات ال تفيد دعم وتنمية هذه ا شروعات.

ملحق الأشكال البيانية

الشكل رقم (01) : مراحل الإطار العام لقرار إنشاء ا شروعات ا ديدة

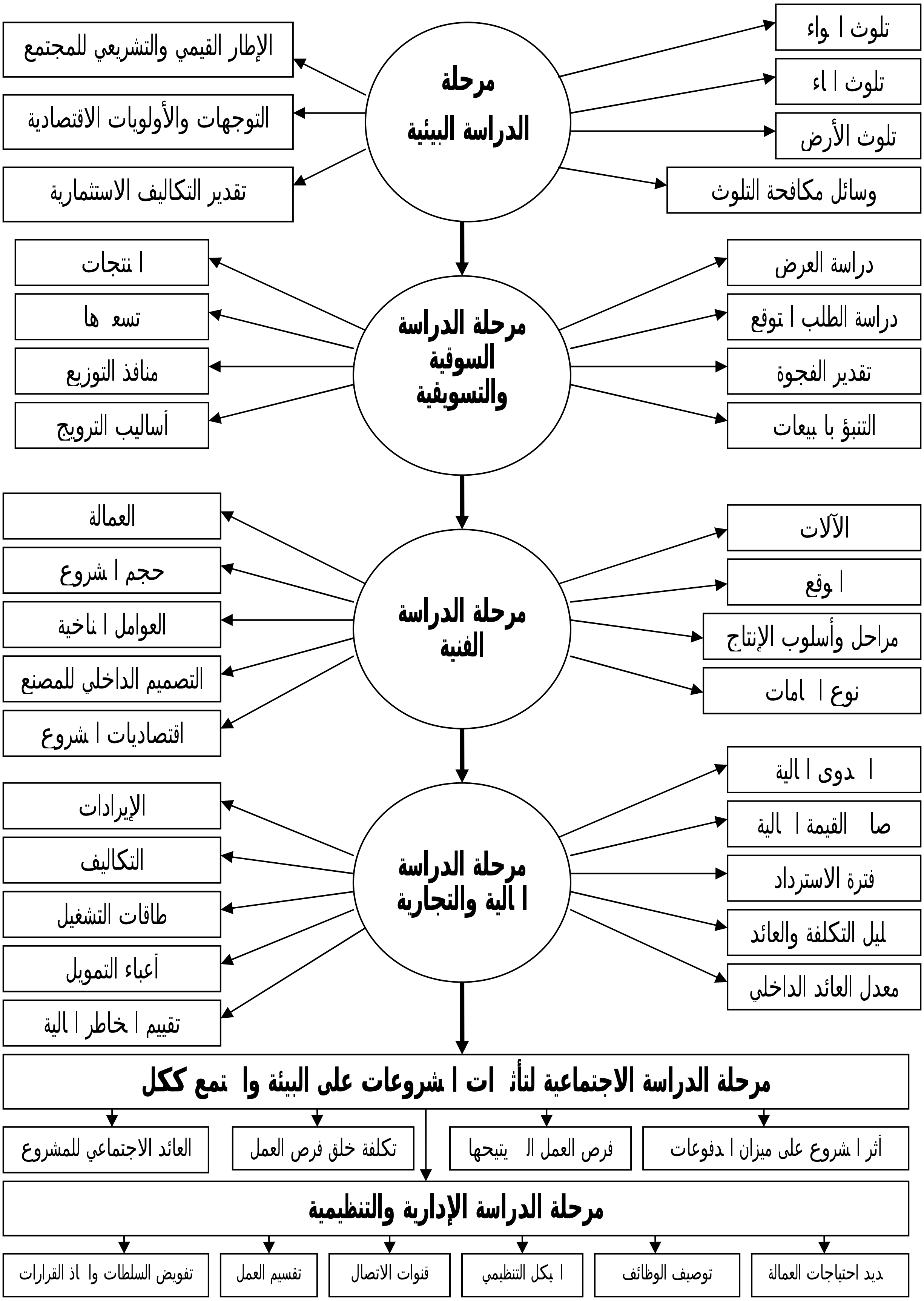

ا صدر : أ د غنيم، "قرارات إنشاء ا شروعات ا ديدة نظرياً وتطبيقياً"، ا كتبات الك ى، القاهرة، 1998، ص 23.

الشكل رقم (02) : ليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (وذج SWOT)

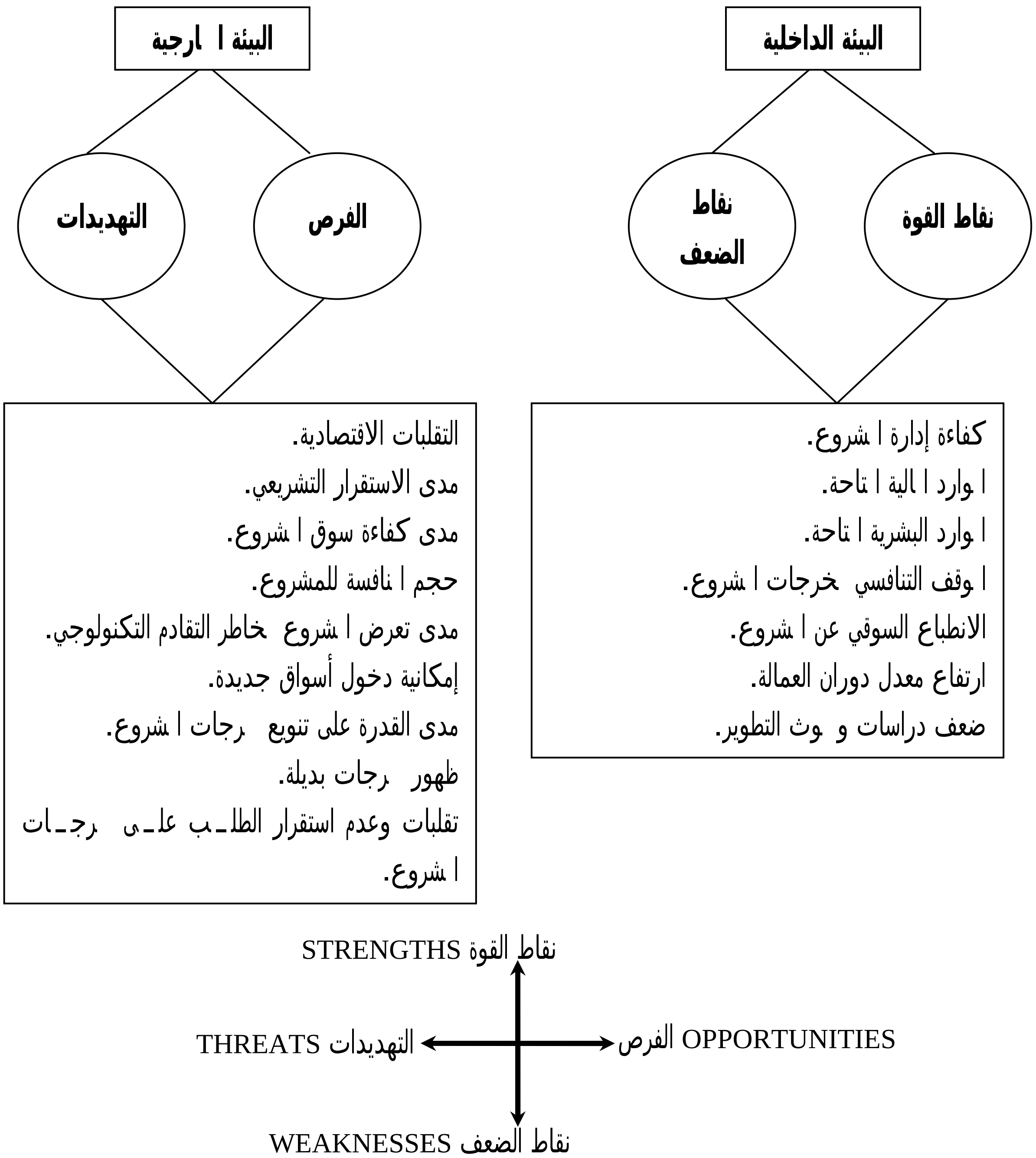

ا صدر : أ د غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الإحالات وا راجع :

1- عبد ا ميد الشواور ، مد عبد ا ميد الشواور ، "إدارة ا خاطر الائتمانية من وجهة النظر ا صرفية والقانونيـة"، منشـأة ا عارف، الإسكندرية 2002، ص 107.
2- صلاح الدين حسن السيسي، "دراسات ا دوى وتقييم ا شروعات"، دار الفكر العر ، القاهرة 2003، ص 19.
3- عبد ا طلب عبد ا ميد، "دراسات ا دوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الر ية التجاريـة والقوميـة"، "مكتبـة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2000، ص 25-26.
4- أ د غنيم، "دور دراسات ا دوى والتحليل ا ا ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان"، ا كتبات الك ى، القاهرة 2002، ص 10.
5- عبد القادر مد عبد القادر عطية، "دراسة ا دوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع ا شروعات BOT"، الدار ا امعيـة، الإسكندرية 2000، ص 13-14.
6- عبد ا طلب عبد ا ميد، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.
7- عبد ا ميد الشواور ، مد عبد ا ميد الشواور ، مرجع سبق ذكره، ص 109-110.
8- علي مد خضر، فيصل مفتاح شلوف، صا الصابر شعيب، "أسس دراسة ا دوى للمشـروعات الاسـتثمارية الزراعيـة"، منشورات جامعة عمر ا ختار، البيضاء، ليبيا 1996، ص 26.
9- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.
10- طلال كداوي، "تقييم القرارات الاستثمارية"، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن 2008، ص 31-32.
11- عبد الغ أبو الفتوح، "أسس وإجراءات دراسات جدوى ا شروعات"، دار ا امعة ا ديـدة للنشـر، الإسـكندرية 2003، ص 31.
12- لسلوس مبارك، "تقييم ا شروعات الاستثمارية قطاع الري الزراعي با زائر"، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة ا زائر 2003، ص 05.
13- عيسى ح ش، " اولة صر بعض معاي التمويل الإسلامي للمشروعات"، ورقة ثية مقدمة الدورة التدريبيـة حـول : ويل ا شروعات الصغ ة وا توسطة وتطوير دورها الاقتصاديات ا غاربية، جامعة سطيف 28/25 مـاي 2003، ص 03.
14- ALAIN Spalanzani, "Précis de gestion industrielle et de production", office des publications universitaires, 1994, p 19-20.
15- أ د غنيم، "قرارات إنشاء ا شروعات ا ديدة نظرياً وتطبيقياً"، ا كتبات الك ى، القاهرة 1998، ص 20.
16- عيسى ح ش، مرجع سبق ذكره، ص 04.
17- طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.
18- أ د عرفة، ية شلا ، "دراسات ا دوى وماذا بعد ا دوى"، مكتبة النهضة، مصر 2005، ص 200-207.
19- بريبش السعيد، بشكر إ ام، بن علي ية، " اذج تقييم البدائل الاستثمارية ب النظرية والتطبيق"، ورقة ثيـة مقدمـة ا لتقى الدو حول: صنع القرار ا ؤسسة الاقتصادية، جامعة ا سيلة، 14، 15 أفريل 2009، ص 19-20.

ليل الأسس النظرية فهوم الأداء

أ.د/ الشيخ الداوي، جامعة ا زائر

ملخص : يعتَ مفهوم الأداء من ا فاهيم واسعة الانتشار العلوم الاقتصادية وعلوم التسي نظراً ا يكتسيه من أ ية نظمات الأعمال؛ لذا يهدف هذا ا قال إ ليل ا ضامه النظرية ذا ا فهوم ا ام من خلال تسليط الضوء على وجهات نظر مفكري التسي فيما ص ديد ماهيته، أبعاده، مكوناته، ومؤشرات قياسه، أي تتبع تطور أُسسه النظرية.

الكلمات ا فتاح : الأداء، الفعالية، الكفاءة، إدارة الأداء، بطاقة الأداء ا توازنة، لوحة القيادة.

هيد : ظى مفهوم الأداء بأ ية ك ى تسي ا ؤسسات، لذا نال ولا يزال الاهتمام ا تزايد من طرف الباحث وا فكرين وا مارس ال الإدارة والتسي ، وهذا من منطلق أن الأداء ثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، كما يعتَ العامل الأكثر إسهاما قيق هدفها الرئيس ألا وهو البقاء والاستمرارية.

يتصف الأداء بكونه مفهوما واسعا ومتطورا، كما أن توياته تتميز بالديناميكية نظرا لتغ وتطور مواقف وظروف ا ؤسسات بسبب تغ ظروف وعوامل بيئتها ا ارجية والداخلية على حد السواء؛ ومن جهة أخرى فقد أسهمت هذه الديناميكية عدم وجود اتفاق ب الكُتّاب والدارس حقل التسي فيما ص ا توى التعريفي فهوم الأداء رغم كثرة البحوث والدراسات ال تناولت هذا ا فهوم؛ ويرجع ذلك إ اختلاف ا عاي وا قاييس ا عتمدة دراسة الأداء وقياسه وا تبناة من قبل كل كاتب أو طائفة من الكُتاب.

يش مفهوم الأداء عمومه إ ذلك الفعل الذي يقود إ إ از الأعمال كما ب أن تُنجز، والذي يتصف بالشمولية والاستمرار؛ ومن فهو ذا ا ع يعتَ ا دد لنجاح ا ؤسسة وبقائها أسواقها ا ستهدفة، كما يعكس الوقت نفسه مدى قدرة ا ؤسسة على التكيف مع بيئتها، أو فشلها قيق التأقلم ا طلوب؛ كما در الإشارة إ أن مفهوم الأداء يقترن صطلح هام التسي ، ا الكفاءة والفعالية.

السؤال ا وهري هذا ا قال يتمثل : **هل كن ديد ماهية مفهوم الأداء ظل التباين ب وجهات نظر ا فكرين والباحث حقل علوم التسي ؟**

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال العناصر التالية:

1- اولة ديد ماهية الأداء.

يعتَ مفهوم الأداء من أكثر ا فاهيم شيوعا واستعمالا حقل اقتصاد وتسي ا ؤسسات، حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحث وا فكرين خاصة علم الاقتصاد.

1-1 تعريف أداء ا ؤسسة : لا يوجد اتفاق ب الباحث بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، ويرجع هذا الاختلاف إ تباين وجهات نظر ا فكرين والكّتّاب هذا ا ال، واختلاف أهدافهم ا توخاة من صياغة تعريف دد ذا ا صطلح، ففريق من الكّتّاب أعتمد على ا وانب الكمية(أي تفضيل الوسائل التقنية التحليل) صياغة تعريفه للأداء، بينما ذهب فريق أخر إ اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعادا تنظيمية واجتماعية فضلا عن ا وانب الاقتصادية، ومن لا ب الاقتصار على استخدام النسب والأرقام فقط التعب عن هذا ا صطلح. و در الإشارة بدايةً إ أن الاشتقاق اللغوي صطلح الأداء مستمد من الكلمة الا ليزية **(To Perform)** ، وقد أُشْتقتْ هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية **(Performer)** ، والذي يع تنفيذ مهمة أو تأدية عمل.[1]

ولا يسعنا هذا ا ال عرض و ليل إسهامات كل الكُتاب والباحث حقل الاقتصاد والتسير بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، الأمر الذي يُحتّم علينا الاقتصار على تقد موعة دة من التعاريف ا يفي بالغرض من الدراسة.

1.1.1- تعريف الأداء حسب (A.Kherakhem) : من وجهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على:" تأدية عمل أو إ از نشاط أو تنفيذ مهمة، ع القيام بفعل يساعد على الوصول إ الأهداف ا سطرة."[2] نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء يتجسد القيام بالأعمال والأنشطة وا همات ا قق الوصول إ الغايات والأهداف ا رسومة من طرف إدارة ا ؤسسة.

2.1.1- تعريف الأداء حسب (D. Kaisergruber et J. handrieu) : يع الأداء حسب هذين الكاتب عن:" إصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط مع ."[3] نستنتج من هذا التعريف أن الأداء مرتبط بفعل ومعرفة اجتماعية، ا يقود إ اكتساب قَبول اجتماعي للأنشطة ال تقوم ا ا ؤسسة إ جانب الشرعية الاقتصادية.

3.1.1- تعريف الأداء حسب (Miller et Bromily) : ينظر هذان الكاتبان إ الأداء على أنه:" انعكاس لكيفية استخدام ا ؤسسة للموارد ا الية والبشرية، واستغلا ا بكفاءة وفعالية بصورة علها قادرة على قيق أهدافها."[4] نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسي ا الطريقة استعمال موارد ا ؤسسة، ونقصد بذلك عامل الكفاءة، والنتائج(الأهداف) ا ققة من ذلك الاستخدام، ونع بذلك عامل الفعالية. أيضا كن أن نستشف من التعريف نفسه أن أ ية هذا ا فهوم بالنسبة نظمات ومؤسسات الأعمال تكمن أن الأداء يُستعمل للحكم على هذه ا نظمات وا ؤسسات من حيث قدر ا على قيق أهدافها، ومدى التزامها بالرشادة الوصول إ ذلك(أي مدى عقلانية الطريقة ا تبعة).[5]

4.1.1- تعريف الأداء حسب (Ph. LORRINO) : يَعْتَ هذا الكاتب أن الأداء يتمثل :" الفرق ب القيمة ا قدمة للسوق (V) و موع القيم ا ستهلكة (Ci)، وهي تكاليف تلف الأنشطة، فبعض الوحدات(مراكز تكلفة) تعت مستهلكة للموارد، وتُسْهِم سلبيا الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، والأخرى تعت مراكز ربح، وهي الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد، وتسهم امش الأداء الكلي للمؤسسة."[6] إذاً كن أن نترجم ما جاء التعريف أعلاه ا عادلة التالية :

الأداء الكلي للمؤسسة = هوامش مراكز الربح - تكاليف مراكز التكلفة.

ومن فإن الأداء يع تعظيم الدالة: [V - Somme (Ci)] Max ، أي إنتاج قيمة اك من وا د ا ستهلكة، ع أن أداء ا ؤسسة يتجسد الزوج أو الثنائية (تكلفة- قيمة)، حيث تُع التكلفة عن ا وا د ا ستعملة (أي الاستهلاك الوسيط)، بينما تعكس القيمة ا اجات ال إشباعها؛ و كن الإشارة إ أن هذه الثنائية أي الزوج(تكلفة- قيمة) تع هي بدورها عن إحدى الثنائيات التالية:(جودة- سعر)، (منفعة- سعر)، (كفاءة- فعالية)، (يز- تكاليف).

5.1.1- تعريف الأداء حسب (P. DRUKER) : ينظر" دراكر" إ الأداء على أنه:" قدرة ا ؤسسة على الاستمرارية والبقاء قق التوازن ب رضا ا سا والعمال."[7] نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يُعد مقياساً للحكم على مدى قيق ا ؤسسة دفها الرئيس، وهو البقاء سوقها واستمرارها نشاطها ظل التنافس، ومن تتمكن ا ؤسسة من ا افظة على التوازن مكافأة كل من ا سا والعمال.

2- أبعاد الأداء.

بعد أن تعرضنا سابقا إ موعة من التعاريف ا فسرة فهوم الأداء، نتناول فيما يلي ليل الأبعاد ال يتضمنها هذا ا فهوم، حيث يركز البعض على ا انب الاقتصادي الأداء، بينما يَعمد البعض الأخر إ الأخذ ا سبان ا انب التنظيمي والاجتماعي، وهذا من منطلق أن الأداء مفهوم شامل؛ إذاً تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1.2- البعد التنظيمي للأداء : يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات ال تعتمدها ا ؤسسة ا ال التنظيمي بغية قيق أهدافها، ومن يكون لدى مس ي ا ؤسسة معاي يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية ا عتمدة وأثرها على الأداء؛ مع الإشارة إ أن هذا القياس يتعلق مباشرة با يكلة التنظيمية وليس بالنتائج ا توقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يع أنه بإمكان ا ؤسسة أن تصل إ مستوى فعالية أخر ناتج عن ا عاي الاجتماعية والاقتصادية تلف عن ذاك ا تعلق بالفعالية التنظيمية.[8]

إذاً نستنتج ا سبق أن هذه ا عاي ا عتمدة قياس الفعالية التنظيمية تلعب دورا هاما تقو الأداء، حيث تتيح للمؤسسة إدراك الصعوبات التنظيمية الوقت ا لائم من خلال مظاهرها الأو ، قبل أن يتم إدراكها من خلال تأث ا ا الاقتصادية.

2.2- البعد الاجتماعي للأداء : يش البعد الاجتماعي للأداء إ مدى قيق الرضا عند أفراد ا ؤسسة على اختلاف مستويا م، لأن مستوى رضا العامل يعت مؤشراً على وفاء الأفراد ؤسستهم. وتتجلى أ ية ودور هذا ا انب كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على ا دى البعيد إذا اقتصرت ا ؤسسة على قيق ا انب الاقتصادي، وأ لت ا انب الاجتماعي واردها البشرية، فكما هو معروف أدبيات التسي أن جودة التسي ا ؤسسة ترتبط دى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية؛ لذا يُنصح بإعطاء أ ية معت ة للمُناخ الاجتماعي السائد داخل ا ؤسسة، أي لكل ما له صلة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل ا ؤسسة(صراعات، أزمات، ...ا).

3- مكونات الأداء.

يتكون مصطلح الأداء من مكون رئيس ا الفعالية والكفاءة، أي أن ا ؤسسة ال تتميز بالأداء هي ال مع ب عاملي الفعالية والكفاءة تسي ها؛ وعليه سنقوم بتحليل وتفصيل هذين ا صطلح ا ام .

1.3- الفعالية (Efficience, Effectiveness) : ينظر الباحثون علم التسي إ مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسي ا ؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة قيق الأهداف ا سطرة.[9] و در الإشارة من جهة أخرى إ أنه توجد إسهامات كث ة تلفة حاولت ديد ماهية هذا ا صطلح، فقد اعت ا فكرون الكلاسيك الفعالية ثابة الأرباح ا ققة، ومن - حسب نظرهم- تقاس فعالية ا ؤسسة بكمية الأرباح ا ققة.[10]

سنتناول ليل هذا ا صطلح من خلال التعاريف التالية:

1.1.3- تعريف الفعالية حسب (Vincent plauchet) : ينظر هذا الكاتب إ الفعالية على أ ا:" القدرة على قيق النشاط ا رتقب، والوصول إ النتائج ا رتقبة".[11]

2.1.3- تعريف الفعالية حسب (Walker et Ruibert) : تصب وجهة نظر هذين الكاتب أن الفعالية ترتبط بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ومن فالفعالية حسبهما تتجسد :" قدرة ا ؤسسة على قيق أهدافها الإستراتيجية من و مبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة با نافسة....ا ".[12] إذاً نستنتج ا سبق أن الفعالية تع عمل الأشياء الصحيحة، كما كن من جهة أخرى ربط الفعالية خرجات ا ؤسسة، حيث كن التعب عنها بنسبة قيمة ا خرجات الفعلية إ ا خرجات ا توقعة أو ا خططة، وعليه فإن:[13]

$$\textbf{الفعالية} = \frac{\textbf{قيمة ا خرجات الفعلية}}{\textbf{قيمة ا خرجات ا توقعة}} \times 100$$

إذاً نستنتج ا سبق أن مصطلح الفعالية يتعلق بدرجة بلوغ النتائج، أي الفرق ب النتائج ا ققة والنتائج ا توقعة، وهي الوقت نفسه ترتبط بدرجة قيق الأهداف، وعليه كن القول أنه كلما كانت النتائج ا ققة(أي ما قيقه من أهداف) أقرب من النتائج ا توقعة(أي الأهداف ا سطرة) كلما كانت ا ؤسسة أكثر فعالية، والعكس بالعكس والعكس صحيح.

3.1.3- قياس الفعالية : تقاس الفعالية عادة باستخدام طريقت ا:

- الطريقة الأو : تعتمد القياس على عنصري النتائج ا ققة والنتائج ا توقعة، ومن :

$$\textbf{الفعالية (نسبة)} = \frac{R_m}{R_p}$$

حيث:

- **Rm**: النتائج ا ققة.
- **Rp**: النتائج ا توقعة.

وهي تسمح با كم على درجة قيق الأهداف.

- الطريقة الثانية: تتب هذه الطريقة القياس عاملي الإمكانات ا ستخدمة والإمكانات ا توقعة لتحقيق النتائج ا توقعة، ومن :

$$\textbf{الفعالية(نسبة)} = \frac{M_m}{M_p}$$

حيث:

- Mm : الإمكانات ا ستخدمة،
- Mp: الإمكانات ا توقعة لتحقيق النتائج ا توقعة.

2.3- الكفاءة (Efficacité, Efficiency) : يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية بعدم الاتفاق ب الكُتّاب والباحث حول تعريفه، ومن فلا غرابة إنْ وقفنا على حالة التقاطع ب هذا ا صطلح وبعض ا صطلحات الأخرى ا ستخدمة العلوم الاقتصادية وعلوم التسي مثل: الإنتاجية، ا ردودية، الأمثلية،...ا .

وعليه سنقتصر هنا على تناول و ليل بعض الإسهامات ال تعريف الكفاءة ا يفي بالغرض من الدراسة، وهي:

1.2.3- تعريف الكفاءة حسب (Wellber et Ruekertsz) : الكفاءة هي:" قدرة مردودية ا ؤسسة ".[14] ع أن الكفاءة هي مقياس للمردودية ا ؤسسة، أي أ ا تتعلق با خرجات مقارنة با دخلات، وهو ما يقترب من مع الإنتاجية.

2.2.3- تعريف الكفاءة حسب (Vincent plauchet) : الكفاءة هي:" القدرة على القيام بالعمل ا طلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة".[15] نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدنية التكاليف(أي استعمال مدخلات أقل). كما تعرف الكفاءة على أ ا:" الاستخدام الأمثل للموارد ا ؤسساتية بأقل تكلفة كنة دون حصول أي هدر يذكر".[16]
يتضح لنا من هذا التعريف أن الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام ا ؤسسة دخلا ا من ا وارد مقارنة خرجا ا، حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلا ورشيد، أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة كنة. وهناك تعريف أخر ينظر للكفاءة على أ ا:" ا صول على ما هو كث نظ ما هو أقل، أي إبقاء التكلفة حدودها الدنيا والأرباح حدودها القصوى، وهي مفهوم

يقتصر على استخدام ا وارد الإنتاجية ا تاحة للمؤسسة، أي انه يرتبط بالدرجة الأو بعنصر التكلفة والعلاقة ب ا دخلات وا خرجات".[17]

نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة كن تر تها و ثيلها الثنائية(تعظيم الأرباح- تدنية التكاليف).
أيضا تُعَرف الكفاءة على أ ا:" كيفية استعمال ا وارد بطريقة أحسن إنتاج شيء ما ".[18]

من هذا التعريف كن الاستنتاج بأن عملية الإنتاج تعت غ كفأة لو أ ا تطلبتْ استعمال كمية أك من ا دخلات مقارنة بكمية أقل للمدخلات لإنتاج نفس الكمية من الناتج؛ وهنا ينبغي الإشارة إ أن الكفاءة ا ؤسسة تتأثر جم مدخلا ا، بالإضافة إ عوامل أخرى أ ها ا يط، جودة تسي ها وتنظيمها....ا .[19]

إذاً نستنتج ا سبق من تعريفات ذا ا صطلح أن الكفاءة تع عمل الأشياء بطريقة صحيحة، كما جوهر الكفاءة يتمثل تعظيم الناتج، وتدنية التكاليف، ع أخر كن ثيل الكفاءة عادلة تتوي أحد طرفيها على بلوغ أقصى ناتج بتكاليف دودة ومعينة، بينما تتوي الطرف الأخر على بلوغ ا د ا قرر من الناتج بأقل تكلفة.

3.2.3- قياس الكفاءة : تقاس الكفاءة عادة كما يلي:[20]

$$\text{الكفاءة (نسبة)} = \frac{R_m}{M_r} = \text{ا خرجات / ا دخلات.}$$

حيث:

- Rm : النتائج ا ققة (الأهداف ا ققة).
- Mr : ا وارد ا ستخدمة (الوسائل ا ستعملة).

هذه النسبة تقيس لنا الكفاءة ا تحصل عليها.
كما كن أن تقاس الكفاءة (نسبة) وفقا ا يلي:

$$\text{الكفاءة(نسبة)} = \frac{R_p}{M_p}$$

حيث:

- Rp: هي النتائج ا تنبأ ا.
- Mp: ا وارد ا تنبأ استخدامها لتحقيق النتائج ا تنبأ ا.

4- تطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية إ النظرة ا ديثة.

يعت الأداء من ا فاهيم ال تتسم بالديناميكية وعدم السكونية تواها ا عر ، حيث عرف تطوراً منذ بداية استعمالاته الأو إ وقتنا ا ا ، وهذا بفعل التطورات الاقتصادية وغ ها ال ميزت حركية ا تمعات البشرية، وال كانت بدورها دافعاً قوياً ل وز إسهامات الباحث هذا ا قل من ا عرفة. وتتجسد النظرة التقليدية(أي القد ة) للمفكرين هذا ا ال ومن بينهم ا هندس(تايلور) رائد مدرسة الإدارة العلمية إعطاء مفهوم دقيق للأداء والاهتمام بقياسه، وهذا من خلال الدراسة الدقيقة للحركة ال كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها بقصد الوصول إ الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها، أي إطار ما يعرف بدراسة "ا ركة والزمن".

مع بداية القرن العشرين ول اهتمام ا ؤسسات من إستراتيجية التركيز على الكميات ا مكن إنتاجها إ إستراتيجية التركيز على الكميات ا مكن بيعها، و ثل الأداء حينها التحكم أسعار ا نتجات عن طريق التحكم التكاليف الداخلية.[21]

غ أنه مع مرور الزمن عرف مفهوم الأداء تطوراً جديداً تواه، فبدلاً من الاعتماد فقط على الزمن ا ستغرق للأفراد وا عدات لتحديد معدلات الأداء والتحكم الأسعار كآلية لتحديد مفهوم الأداء وطرق قياسه، الانتقال إ الأخذ ا سبان التطورات ا تشهدها بيئة ا ؤسسات عند ديد مفهوم الأداء.

تتمثل أهم هذه التطورات التحديات ا ديدة ا أصبحت تواجهها ا ؤسسات مع تطور التسويق كعلم وفن، وظهور الفكر الإستراتيجي الإدارة، والا اه ا تزايد لتطبيق الإستراتيجيات ا ختلفة التسي (خصوصا إستراتيجية التمايز)؛ كل هذه ا ستجدات وغ ها أثرتْ بشكل واضح طرق الإدارة والتسي ، وكذا شروط النجاح السوق؛ ومن فأداء ا ؤسسة يعد يع عن فيض التكاليف فقط بل عن القيمة ا نيها الزبون من تعامله مع ا ؤسسة. و كن تلخيص التطور الذي ق مفهوم الأداء الشكل رقم (**01**) ؛ إذاً يتب لنا من الشكل أن مفهوم الأداء توسع ليشمل إنتاج القيمة للزبون، بعدما اقتصر دة من الزمن على عامل فيض التكاليف، ومن جهة أخرى ثّل هذا التطور توسع مفهوم الأداء ليشمل أيضا(إضافة إ النقلة النوعية السابقة) ا ستفيدين من الأداء، ونع بذلك أن مفهوم الأداء ظل مقتصراً دة معت ة على ا ردودية ا الية والاقتصادية للمسا أي ما يعرف بـ (**Shareholder value**)، لينتقل بعدها إطار التطور إ مفهوم أوسع يأخذ ا سبان مصا أطراف أخرى من(مسا ، موردين، عمال، ا تمع بصفة عامة...ا)، وهو ما يعرف بـ (**Stakholder value**).[22]

كما يضاف إ ما سبق أن التطورات السابقة وغ ها أفضتْ إ إنتاج مفهوم جديد إطار البناء ا عر فهوم الأداء، وهو إدارة الأداء، أي معاملة الأداء من منظور الوظيفة الإدارية ا ؤسسة.

5- مفهوم إدارة الأداء.

يتضمن هذا ا فهوم إسقاط الوظائف الإدارية ا عروفة أدبيات التسي على عملية الأداء من قيادة و طيط وتنظيم وتنسيق وتنبؤ ومراقبة وتقو . ينظر إ إدارة الأداء على أ ا:" ا هود ا ادفة من قبل ا ؤسسات ا ختلفة لتخطيط وتنظيم وتوجيه أداء ا ؤسسة ووضع ا عاي ومقاييس واضحة و مقبولة كهدف".[23] إذاً نستنتج أن مفهوم إدارة الأداء يتضمن موعة من العناصر تتمثل التخطيط، التنظيم، التوجيه، والتقو .

إذا نظرنا لإدارة الأداء كـ" **عملية** " فيمكن تعريفها على أ ا:" الوسيلة ا يضمن من خلا ا ا سير التأكد من أن ا هود ا يبذ ا العاملون والنتائج ا ققو ا قق أهداف ا ؤسسة".[24] كما ينظر لإدارة الأداء من جانب أخر على أ ا ثل نظاما مفتوحا تنطبق عليه فلسفة النظم، ويتكون من تدفقات داخلة بشرية وتقنية ومادية ثل ا وارد ا تستخدم قيق الأداء أي (ا دخلات)، و موعة من العمليات ا تفاعلة فيما بينها، من أجل الوصول إ ما هو منتظر من تدفقات خارجة(أي ا خرجات)؛ كما در الإشارة إ أن هذه الص ورة تتم إطار من التكامل فيما ب ا دخلات والعمليات وا خرجات كنظام والبيئة ا ارجية ا يطة، بالإضافة إ العنصر الأساسي وهو التغذية العكسية(أي إعادة تزويد النظام با علومات وا وارد اللازمة لنموه واستمراره وا ستمدة من رجات النظام)، وهذا كله من أجل ضمان الوصول إ ما يسمى بـ " **توازن الأداء**". إذن بناءاً على ما سبق كن القول أن إدارة الأداء تتضمن سلسلة متداخلة ومتفاعلة من العمليات تتمثل :[25] طيط الأداء، تسي الأداء، متابعة وتقو الأداء، س الأداء، تطوير الأداء، كـ وتعويض القائم بالأداء.

كما ينظر البعض إ إدارة الأداء على أ ا عملية تواصل وتفاعل مستمرة تتم بالاشتراك ب ا وظف ومشرفه ا باشر، و دف إ التوصل لتوقعات وفهم واضح للأعمال ا ب إ ازها، وهي عبارة عن نظام يتكون من عدة أجزاء ب العناية ا

يعا، إذا ما كانت هناك رغبة أن تكون هذه العملية ذات قيمة لكل من ا ؤسسة وا دراء وا وظف .[26] وتوجد موعة من ا ستويات للأداء كن للمؤسسة من خلا ا التعرف على مستوى أدائها، وهي:[27]
الأداء الاستثنائي (**Extraordinary performance**)، الأداء البارز (**Outstanding performance**)، الأداء ا يد جداً (**Very Good performance**)، الأداء ا يد (**Good performance**)، الأداء ا عتدل (**Fair performance**)، الأداء الضعيف (**Weak performance**)، الأداء ا تأزم (**Crisis performance**).

و دف ا ؤسسات من تب إدارة الأداء قيق الأهداف ا أنشئت من أجلها، ومن أهم تلك الأهداف هو سد فجوة الأداء، اا تعد ثابة ا شكلة ا قيقية للإدارة؛ وسد هذه الفجوة كن أن يتحقق بأسلوب ، أحد ا ا إ ا قق للهدف وهو تطوير الأداء الفعلي ليصل إ الأداء ا ستهدف، والثا سا وهو فيض الأداء ا ستهدف ليتعادل مع الأداء الفعلي.

7- قياس أداء ا ؤسسة.

أعتُ الربح لفترة طويلة ا دف الأساسي الذي تسعى ا ؤسسة إ قيقه(خاصة من طرف مفكري النظرية الاقتصادية ا زئية)، وهذا من منطلق أن ا ؤسسة تع عن أداءها من خلال الأرباح اا ققها، أي إيرادا ا الكلية مطروح منها التكاليف الكلية اا ملتها، ومن فالتصور الذي كان سائداً هو أن ا ؤسسة اا قق أرباحاً أك هي اا لديها أداء جيد. ووفقا ذه النظرة كان أداء ا ؤسسة يقاس من خلال النتائج ا الية وا اسبية اا حققتها، غ أن تطورات ا يط دفعت ا س ين إ البحث عن أدوات جديدة لقياس أداء ا ؤسسة، واا تُع بصفة أدق عن أدائها. وتَسْتخدم ا ؤسسة للتعرف على مستوى أداءها الفعلي موعة من ا ؤشرات تُظهر التطور الذي حققته مس ا و الأفضل أو و الأسوأ؛ مع الإشارة إ وجود طرق تقليدية قياس الأداء، وأخرى حديثة؛ إلا أننا سنركز هنا على الطرق ا ديثة، مع الإشارة بإ از إ الطرق التقليدية.

تتمثل أهم ا ؤشرات التقليدية اا تُستخدم قياس أداء ا ؤسسات :
الإنتاجية، القيمة ا ضافة، فائض الاستغلال ا ام، النتيجة الصافية(ربح أو خسارة)، العائد على الاستثمار، ا ردودية ا الية، ا ردودية الاقتصادية، القيمة ا ضافة الاقتصادية. ويعتَ مؤشر القيمة ا ضافة من ا ؤشرات الأكثر انتشاراً واستعمالاً خصوصاً الولايات ا تحدة الأمريكية لأنه يقود إ قياس الأداء الصا للمؤسسة من خلال إظهار الفرق ب مردودية الأموال ا ستثمرة وتكلفتها، أي الأخذ بع الاعتبار تكاليف ا وارد ا الية ا اصة بعمل نشاط مع .[28]

غ أن هذه ا ؤشرات اا تركز على ا انب ا ا تعرضت إ الكث من الانتقادات خاصة مع اية السبعينات من القرن ا اضي لاهتمامها بتقد القيمة للمسا فقط، وإ ا ا ا يسمى بـ (**Stakholder value**) مثل الزبائن؛ وبدايةً من تسعينات القرن ا اضي إعادة النظر ا ؤشرات ا الية، وهذا بوضع التحسينات عليها وتطويرها ا يتلاءم ومستجدات ا يط. وكمحاولة لتجاوز الانتقادات السابقة ا وجهة للطرق التقليدية لقياس الأداء ا ه الفكر الإداري ا ديث ظل تزاوج تكنولوجيا ا علومات والاتصالات والتطور السريع معدلات و الصناعة والأسواق، إ الأخذ بع الاعتبار البعد الإستراتيجي قياس الأداء داخل ا ؤسسة نظراً لأ يته عملية القياس، وكذا من أجل التوصل ما أمكن إ توافق الأداء ا قق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ومن العمل على ربط الأداء ا ا للمؤسسة بأدائها ا ستقبلي ؛ وتتمثل أهم الطرق ا ديثة لقياس الأداء :

1.7- بطاقة قياس الأداء ا توازنة (Balanced scorecard) : تعتَ بطاقة قياس الأداء ا توازنة(ويُطلق عليها أيضاً تسمية بطاقة الأهداف ا وزونة) من الوسائل ا ديثة ذات النظرة الشمولية قياس أنشطة ومستوى أداء ا ؤسسة، وهذا من منطلق أن اح ا ؤسسات يتوقف - إ حد بعيد- على قدر ا قياس أدائها الات(علاقات الزبائن، الأعمال الداخلية، ...ا). وقد بدأ الاهتمام باستعمال بطاقة قياس الأداء ا توازنة إ أوائل عام 1990 عندما قررت مؤسسة(Nolan Norton) القيام برعاية دراسة أُعدت من طرف ا كتب الاستشاري العا ي(**KPMG**)، واا استغرقت دة سنة كاملة، وكانت دف إ تقو أداء

مؤسسة متعددة ا نسيات؛ بعد ذلك تواترت الدراسات والأ اث العلمية حول" بطاقة قياس الأداء ا توازنة" ا دفع للفت الأنظار إ أ ية هذه الطريقة ا ديثة، حيث تكمن أ يتها أ ا تتيح إمكانية توضيح الرؤية للمؤسسة بشأن كيفية تر ة إستراتيجيتها إ أفعال؛ كما در الإشارة إ أن بطاقة قياس الأداء ا توازنة موجهة على وجه ا صوص إ ا ديرية العامة باعتبارها وسيلة قيادة للمؤسسة.[29] وقد بيّن كل من (نورتن وكابلن- **Norton et Kaplan**) الفوائد التالية لاستعمال بطاقة قياس الأداء ا توازنة :

1- التركيز على التنظيم ككل؛
2- تساعد على تكامل ا امج ا ختلفة للمؤسسة مثل: ا ودة، إعادة ا ندسة، ومبادرات خدمة العملاء؛
3- ديد ا قاييس الإستراتيجية و ا ستويات الأقل مثل وحدة العامل ، وكما كن للموظف ديد ا طالب ا اصة لتحقيق أداء إ ا تاز.

2.7- لوحة القيادة (Tableau de Bord) : تعد لوحة القيادة من بـ الطرق ا ديثة لقياس الأداء، لكن جذورها تعود إ القرن العشرين حيث كان يتم تطبيقها بصفة غ مباشرة، إ الثلاثينيات من القرن ا اضي حيث كان يتم تطبيقها من قبل أك الشركات ذلك الوقت، لتشهد عود ا بقوة سنة 1980 بفرنسا.

تنطلق فكرة إعداد لوحة القيادة من تشخيص وضعية ا ؤسسة، أي ديد كافة العوامل ا ول دون قيق الأهداف ا سطرة الآجال ا ددة، و اولة التحكم فيها من أجل س الوضعية العامة. وتوجد عدة تعريفات للوحة القيادة إلا أننا نقتصر هذا ا قال على التعريف التا : لوحة القيادة هي:" عبارة عن وسيلة تسي مع بـ مؤشرات مالية وغ مالية ا ناسبة للمسؤول لقيادة أداء النشاط الذي ارسونه".[30]

إذاً نستنتج من هذا التعريف أن لوحة القيادة تتضمن موعة من ا ؤشرات ا تكاملة ا تسمح للمسؤول عرفة درجة تقدم العمليات ومعرفة الوضعية ا قيقية للمؤسسة وقت مع ، وقياس الا رافات قارنة الأهداف الفعلية بالأهداف ا عيارية، وإجراء التصحيحات ا ناسبة.

لكل مؤسسة لوحة قيادة خاصة ا تتغ بتغ الغاية والأهداف، ومن تتغ ا ؤشرات ا كونة للوحة القيادة تبعاً لذلك، كما نح لوحة القيادة للمس صورة حول أوضاع ا ؤسسة باعتبارها وسيلة تساعد على ا اذ القرار. وتستطيع ا ؤسسة أن عدة فوائد من تبّنيها للوحة القيادة كمقياس لأدائها، من أ ها:[31]

- منح ا علومات ا ناسبة للأشخاص ا ناس .
- كـ تلف ا سؤول من ا علومات وليس فقط ا ديرية العامة.
- توف ا علومات لكل شخص ا هو اجة إليها ا ؤسسة لقيادة أداء الوحدة ا يترأسها، مع ضمان توافق ا علومات ا قدمة ميع الوحدات.

3.7- ا قاييس الأساسية الأخرى للأداء : يكتف الباحثون ميدان التسي ؤشري بطاقة قياس الأداء ا توازنة ولوحة القيادة دراسا م ا اصة بقياس أداء ا ؤسسة فإ جانب ذلك عمل عدة باحث من بينهم(**clarck Rodو Philppe crapart**) على إضافة سبعة مقاييس أخرى للأداء تعرف با قاييس الأساسية" **Les Mesures Centralisés** " كن تطبيقها لقياس أداء ا ؤسسات الصناعية وا دمية. وقد توصلتْ هذه الدراسات والأ اث إ أنه لو تطبيق و ليل هذه ا قاييس السبعة بالطريقة الصحيحة، فإن أداء ا ؤسسة سيتحسن حتما، لكن ت شرط عدم الاستغناء عن أي مؤشر عملية القياس، أي ب النظر إليها من منظور التكامل، وتتمثل هذه ا قاييس :[32]

- ا قياس الأول: تسليم العمليات.

ويقصد بذلك التسليم ا متاز، ويتم ا كم على ذلك من خلال موعة من العناصر تتمثل :

ا ودة، الآجال، الكمية، ا كان، الشكل، والوثائق. ويتم قياس التسليم ا متاز وفقا ا يلي :

عدد التسليمات ا رضية ميع العناصر

100 × ―――――――――――――

عدد التسليمات ا دة

- ا قياس الثا : صحة العمليات ا ُتنبأ ا.

يتم حساب هذا ا قياس كما يلي:

(الطلب ا ُقدر – الطلب ا فيقي)

100 × ―――――――――――――

الطلب ا ُتنبأ به للمدة

مع العلم أن الطلب ا قيقي هو الطلب الذي تنفيذه وتلبيته، وليس ذاك ا تمثل شكل طلبيات فقط.

- ا قياس الثالث: فيض الآجال.

يقصد ذا ا قياس التركيز على التخفيض ا ستمر لآجال البيع، الإنتاج، التوزيع، والشراء، عن طريق ديد أجال فيض على الأقل مرة كل سنة و اولة الوصول إليها. ويتم حسابه كما يلي:

الآجال ا توسطة للمدة ا عينة

100 × ―――――――――――――

الأجل ا توسط للفترة ا اضية

- ا قياس الرابع: ا ودة.

يتم ا كم على ا ودة من خلال عدد العيوب بالنسبة ليون وحدة معا تها؛ و در الإشارة إ أن هذا ا ؤشر كن تطبيقه على وظائف ا ؤسسة، ليس فقط بالنسبة لوظيفة البيع والشراء.

- ا قياس ا امس: احترام ال نامج.

يقصد ذا ا قياس أنه ب على يع العمال داخل ا ؤسسة احترام وتطبيق برامج العمل ال تسط ها ا ؤسسة، وتتمثل هذه ال امج عادة برنامج الإنتاج والشراء، ال امج ا اصة با ملات الإعلامية أو برنامج بعث منتج جديد.

ويتم حساب هذا ا قياس بالعلاقة التالية :

عدد النشاطات أو الأوامر ا نجزة الساعة

100 × ―――――――――――――

عدد النشاطات أو الأوامر ا مج ا ازها ا دة ا ددة.

- ا قياس السادس: إدخال منتجات جديدة الساعة.

يتم حساب هذا ا قياس بالعلاقة التالية:

عدد الأوامر ا اصة نتجات جديدة ا نجزة الساعة

100 × ―――――――――――――

عدد الأوامر الواجب أدائها ا دة ا ددة.

- ا قياس السابع: السرعة.

يقصد ذا ا قياس سرعة تقد قيمة مضافة، ويُحدد هذا ا قياس وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الزمن ا ستغرق لتقد قيمة مضافة}}{\text{الزمن الكلي للنشاط}} \times 100$$

ا لاصة: بعد أن قمنا بتحليل الأسس النظرية فهوم الأداء كن القول أن الأداء يعت ثابة الوسيلة الأساسية لأية مؤسسة ترغب بلوغ مرحلة التفوق والتميز، و قيق أهدافها الإستراتيجية؛ وعليه أصبح مصطلح الأداء من ا صطلحات ال مازالت تشغل اهتمام عدد معت من الكُتاب وا فكرين والباحث حقل التسي ، نظرا ا يتصف به هذا ا فهوم من ديناميكية وتطور منذ تاريخ ظهوره الأول.

و كن تلخيص مفهوم الأداء أنه عمل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة، أي ا مع ب الفعالية والكفاءة التسي والإنتاج؛ كما أنه لا يتضمن فقط البعد الاقتصادي، بل يتعداه إ البعد الاجتماعي والتنظيمي، ومن فهو ذه الصورة يُعدُ مفهوما يتميز بالشمولية من حيث الأبعاد. ولكي تتمكن ا ؤسسة من تطوير أدائها باستمرار ينبغي عليها الاعتماد على نظام متكامل لقياس وتقو الأداء، وعدم الاكتفاء القياس با ؤشرات التقليدية فقط(أي ا الية)، بل لابد من تدعيم ذلك با ؤشرات ا ديثة لأ ا تأخذ بع الاعتبار الأبعاد الإستراتيجية للمؤسسة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل رقم (01): تطور مفهوم الأداء.

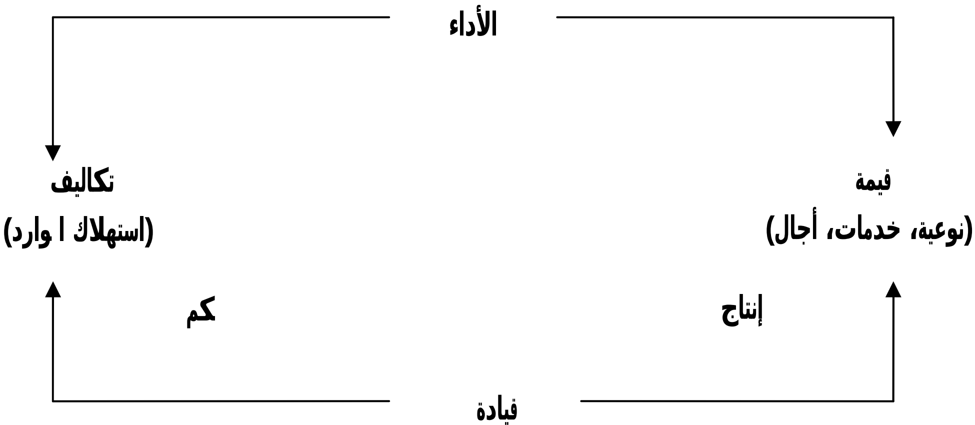

Source : Françoise Giroud et autres, contrôle de gestion et pilotage de la performance, 2eme édition, Gualino éditeur, Paris, 2004, p 65.

الإحالات وا راجع :

[1]. Ecosid « dialogues autour de la performance en entreprise », édition harmattan, Paris, 1999, p18.
[2]. Hamadouche Ahmed, Critères de mesure de performance des entreprises publiques industrielles dans les P.V.D , Thèse de doctorat d'état, institut de sciences économiques- Université d'Alger(1992), p 135.
[3]. Danielle Kaisergruber et josee landrieu, Tout n'est pas économique , édition l'aube, Paris, 2000, p 119.
[4]. عداي ا سد فلاح حسن، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأو ، دار وائل للنشر، عمان-الأردن: 2000، ص 231.
[5]. B. Doriath, contrôle de gestion, Dunod, Paris :1999, P125.
[6]. Ph. Lorrino, comptes et récits de la performance, Editions d'organisations, Paris, 1996, p p 47- 48.

[7]. P. Druker, l'avenir du management selon Druker, Editions village mondial, Paris,1999, p73.
[8]. Yves Simon et Patriche joffre, encyclopédie de gestion , 2eme édition, Economica, 1997, p 220.
[9]. B. Dervaux, A . Coulaud, dictionnaires du management et de contrôle de gestion, 2eme édition, dunod, Paris, 1999, p78.
[10]. Ibid, p 66.
[11]. Vincent plauchet, mesure et amélioration des performances industrielles, tome 2 UPMF, France, 2006, p6.
[12]. Jean- emile denis et autres, orientation marche et performance , www.orient.fr, consulté le : 27-03-2009, p11.
[13]. فوظ جودة وآخرون، منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الأو ، ص 71.
[14]. Jean- emile denis et autres, Op.cit, p11.
[15]. Vincent plauchet, Op-cit, 2006, p7.
[16]. حسن إبراهيم بلوط، ا بادئ والا اهات ا دیثة إدارة ا ؤسسات، الطبعة الأو ، دار النهضة العربیة، ب وت، 2005، ص 41.
[17]. علي عبد ا ، " أثر البيئة على أداء ا ؤسسات العمومية الاقتصادية"، حالة ا زائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسـيـ ، جامعـة ا زائر، 2001، ص 6.
[18]. M.J. KORICHI, Measuring economic efficiency in manufacturing industry : a case study of electricity in Algeria and some other countries(1974-1983),London, 1988, P.1.
[19]. أنظر/ الداوي الشيخ، و تسي إستراتيجي فعال بالكفاءة ؤسسات الا نت ا زائر، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، صص: تسي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي - جامعة ا زائر، ا زائر،1999، ص4.
[20]. B. Dervaux, A. Coulaud, Op- cit, p78.
[21]. Françoise Giroud et autres, contrôle de gestion et pilotage de la performance , 2eme édition, Gualino éditeur, Paris, 2004, p65.
[22]. Ibid , p72.
[23]. عبد الر ن تيشوري، " إدارة الأداء وأهدافه ومعاي ه"، (WWW.ahwar.org, consulté le : 02/03/2009).
[24] عادل مد زايد، إدارة ا وارد البشرية: رؤية إستراتيجية، كلية التجارة،جامعة القاهرة، 2003، ص 239.
[25]. يرقي حس ، إستراتيجية تنمية ا وارد البشرية ا ؤسسة الاقتصادية، حالة سوناطراك، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، صص تسـيـ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي - جامعة ا زائر، ا زائر، 2008، ص ص 193-194.
[26]. روبرت بكال، تقييم الأداء، تر ة: موسى يونس، بيت الأفكار الدولية، الأردن، 1999، ص 26.
[27] أنظر/ خالد مد ب دان ووائل مد صبحي إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي منهج معاصر، دار اليازوري العلمية للنشـر والتوزيـع، عمان- الأردن، 2007، ص ص385-386.
[28]. Gregory Denglos, la création de valeur, édition Dunod, Paris, 2003, p67.
[29]. مد مود يوسف، " البعد الإستراتيجي للتقييم ا توازن للأداء"، ا نظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 126.
[30]. Françoise Giroud et autres ,Op.cit, p 105.
[31]. Ibid , p 105.
[32]. R.chark, et autres, 7 mesures de performance, édition, Afnor, Paris, 2004, pp 26-30.

إزدواجية السلطة ا ستشفيات : ا فهوم والإشكالية

إعداد الأستاذ: عرابة ا اج - جامعة ورقلة

ملخص : إن ا ستشفيات هي منظمات ذات أ ية بالغة ا تمع، ا تقدمه من خدمات تساهم رعاية الأفراد وصون حيا م. وتتميز ا ستشفيات من حيث تركيبها وتنظيمها عن غ ها من ا نظمات يعا، بوجود خط للسلطة داخل نسقها التنظيمي نتيجة لوجود سلطت تلفت تديران القرارات فيها، و ا السلطة الإدارية (الإدار) من جهة، والسلطة الطبية (الأطباء) من جهة أخرى. ويطرح هذا الوضع ا عقد العديد من التساؤلات خاصة ما يتعلق بالعلاقة القائمة ب السلطت داخل ا ستشفى ؟، وكذا صص مدير ا ستشفى الإداري أو الط أو كلا ا ؟ وهو ما سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال هذا البحث.

الكلمات ا فتاح : السلطة - ا ستشفيات.

هيد: إن التنظيم لا يكتمل جرد ديد الوحدات التنظيمية الضرورية وتوف العوامل ا ادية ا ناسبة للبيئة، وتعي الأفراد الأكفاء كل وحدة تنظيمية، فهذه الوحدات التنظيمية ينبغي أيضا ربطها ببعضها البعض. وتتحقق عملية الربط هذه بصورة رأسية وأفقية بواسطة علاقات السلطة، حيث يعد مفهوم السلطة واحدا من ب أهم ا فاهيم الإدارية بالنسبة للإدارة، وإذاكانت هذه السلطة تتجسد الغالب القوة القانونية والشرعية ا لكها شخص وحيد، وا منوحة له بناءا على صفات شخصية أو مركز وظيفي مع ، فإن ظاهرة السلطة ا ستشفيات تتميز اصية يندر وجودها أغلب ا نظمات الإدارية، ألا وهي وجود نوع أو نسق من السلطة فيها. و ا السلطة الإدارية وهي السلطة ا تلكها أصحاب الإدارة العليا ا ستشفى، وا ستمدة من ا يكل ا رمي للتنظيم فيه، بالإضافة إ السلطة الفنية (الطبية) ا تلكها القائمون على إدارة العمل الف ا ستشفى، وهم الأطباء ختلف إختصاصا م ومهارا م. هذه الإزدواجية السلطة على مستوى ا ستشفيات تأت ا قيقة من فراغ، بل إن مصدرها هو موعة من ا صائص والصفات ا يز ا ستشفى عن بقية ا نظمات، لكنها على الرغم من ذلك لق وضعا معقدا على يع النواحي داخل هذا التنظيم، بفعل التقاطع أو الإصطدام ا توقع حدوثه ب هات السلطت .

هذا الأمر دفعنا إ البحث عن مفهوم وأسباب هذه الظاهرة ا وجودة ا ستشفيات (ظاهرة إزدواجية السلطة)، من أجل بلورة وتوضيح الإشكالية ا تطرحها هذه الأخ ة على مستوى إدارة وتنظيم هذا النوع من ا نظمات، و اولة إ اد حلول ا.

وعليه ومن أجل دراسة هذا ا وضوع فلقد جاءت ا اور الرئيسية ذا الأخ على النحو التا :

1. مفهوم وأ ية السلطة؛
2. أنواع السلطة ا نظمة؛
3. مفهوم وخصائص ا ستشفى؛
4. السلطة الإدارية ا ستشفى؛
5. السلطة الطبية ا ستشفى؛
6. العلاقة ب السلطت القانون ا زائري؛

1- مفهوم وأ ية السلطة:

1-1- مفهوم السلطة : لقد قدمت موعة كب ة من التعاريف من طرف أصحاب الفكر الإداري للسلطة، ومن ضمن هاته التعاريف ما يلي:

- تعرف السلطة "Authority" على أ ا: " القوة القانونية أو الشرعية ا نح ا ق للرؤساء إصدار الأوامر للمرؤوس ، وا صول على إمتثا م للقرارات وتنفيذ الأعمال ا كلف ا ".[1]

- " السلطة هي إصدار الفرد لقرارات توجه أعمال وأفعال فرد آخر، فعلاقة السلطة تؤكد أن ما يصدر شخص من القرارات ويقوم بنقلها، متوقعا أن هذه القرارات والأوامر سوف ضى بالقبول من شخص لآخر، وبالطبع فإن الشخص الآخر يتوقع هذه الأوامر و دد سلوكه وفقا ا ".[2]
- " السلطة هي الصفة ا ميزة للأمر التنظيم الر ي كم قبو ا من عضو التنظيم، لكي كم الأعمال ال يسهم ا ".[3]
- " السلطة هي القوة أو ا ق الشرعي لكل مركز داخل التنظيم، فهي تعطي ا ق إعطاء الأوامر، التوجيه والإصلاح وإ اذ القرارات وتوزيع ا وارد ".[4]
- " السلطة هي علاقة إنسانية تتضمن بداخلها نفوذ مل الصبغة الشرعية، و نح لبعض الأفراد وا موعات إمكانية التحكم أفراد موعات أخرى، عن طريق إ اذ قرارات تكون متوقعة ب ا ضوع ا وطاعتها و ديد السلوك وفقها ".[5]

ويعد مشال كروزي **''M.Crosier''**[6] من أهم ا هتم بنظرية السلطة، وذلك لقيامه بدراسة ظاهرة الب وقراطية وعلاقات السلطة، دف تفس مشكل الصراع العلاقات الإجتماعية ا هنية داخل النسق الإجتماعي. وقد استطاع كروزي أن لل علاقات السلطة على أساس إسترا يات الأفراد وا موعات داخل ث : الأول يتمثل دراسته لوكالة ا اسبة دينة باريس، أما الثا فيتمثل دراسته لثلاثة مصانع تلفة، وقد توصل كروزي إ أن مصدر السلطة يعود إ إحتكار ا ناصب بالدرجة الأو ، وإ ا ناصب العليا التنظيم ا رمي، كما استنتج كروزي اية دراساته بأن السلطة تب على أساس مقدرة الفاعل على التحكم مناطق الشك، أي ا ناطق الغ ددة الإطار الر ي داخل التنسيق.

وا لاحظ أن هناك علاقة طردية ب منطقة الشك ومقدار السلطة النا ة عنها، ويبدأ الفاعل حسب كروزي بناء إستراتيجيته على الرهانات القابلة للتحويل وفق ا ع الذي يعطيه ا، وعلى حسب طريقة أو قواعد اللعب القابلة للتغي ، وا ستعملة لإبقاء السيطرة على هذه الرهانات. وعموما كن أن نقول من جهتنا بأن السلطة هي ا ق التصرف، أو توجيه تصرفات الآخرين لتحقيق أهداف التنظيم، ومن هنا يتضح أن هناك ثلاثة مقومات أساسية للسلطة وهي ا ق، التصرف، القوة.

1-2- أ ية السلطة[7]: كث ا ما ارس السلطة بقصد ا صول على مزايا معينة من صصات معينة داخل التنظيم، و حياتنا العادية اليومية نقبل من الأطباء علاجا معينا أو نقبل رأي ا امي، أو قد يتضمن العقد القانو شرطا معينا فنقبله...إ . وطا ا كان الإنسان العادي بعيدا عن الثقافة الطبية أو القانونية، فإنه يتحتم علينا أن نقبل مقترحات ا تخصص أو ذوي ا ة، ولا نتوقع أن نتفهم كل الأسباب ال تنطوي عليها ا قترحات، إذ لا لك القدرة على ا كم على صحة هذه ا قترحات. و كن أن نطبق هذا الكلام الذي دث حياتنا اليومية على ما دث داخل التنظيمات، وسوف نرى أن الدوافع النفسية لقبول ا قترحات - مهما كانت طبيعتها - هي نفسها كلتا ا الت ، إلا أن الإختلاف الوحيد ب قبول ا قترحات من أصحاب السلطة داخل التنظيم وخارج التنظيم، هي أن السلطة تباشر داخل التنظيم بصفة دورية مستمرة كطريقة من طرق التخصص عملية إ اذ القرارات أكثر ا دث خارج التنظيم.

ويستند ا زء الأك من عمل أعضاء التنظيم وخاصة من نطلق عليهم ا شرف ، الإداري ، القيادي ، إ إ اذ القرارات أو إصدار ا قترحات أو الأوامر ال يلتزم ا الآخرون.علاوة على ما تقدم فإن أغلب القرارات ال يتخذها أعضاء التنظيم، تتم عن طريق العمل ا ماعي أي أ ا عملية اعية، ع أن هذه القرارات ليست نتيجة جهود شخص واحد داخل التنظيم، ولكنها صلة لعملية ضخمة من الدراسة، ا ناقشة والإتصال.

2- أنواع السلطة ا نظمة :

بعد أن دثنا عن مفهوم السلطة وأ يتها بالنسبة للمنظمة، نأ الآن إ أنواع أو أصناف السلطة ا وجودة داخل هذه ا نظمة. وقد تكلم أصحاب الفكر الإداري والتنظيمي على ثلاثة أنواع رئيسية دد شكل السلطة، وهذه الأنواع هي: السلطة التنفيذية والسلطة الإستشارية بالإضافة إ نوع ثالث مع ب التنفيذ والإستشارة ويسمى بالسلطة الوظيفية.

2-1- السلطة التنفيذية: Line Authority : "تش السلطة التنفيذية إ تلك العلاقات ال توجد ب الرئيس ومرؤوسيه ا نظمة، فمدير وحدة ا شتريات مثلا لك سلطة وقوى شرعية معطاة له من ا نظمة ا ركز الذي يشغله، لكي يوجه ويصدر الأوامر لكل ا رؤوس ا وجودين وحدته. ومدير التسويق بنفس ا نطق تلك سلطة إصدار الأوامر وتوجيه كافة ا رؤوس الذين يعملون الوحدة ا سؤولة عن أداء النشاط التسويقي با نظمة...وهكذا." [8]

فالسلطة التنفيذية هي السلطة الر ية أو الشرعية للرئيس على مرؤوسيه ا باشرين، وأصحاب هذه السلطة هم الذين لديهم ا ق التوجيه والرقابة على أعمال مرؤوسيهم، وتسمى هذه السلطة كذلك عند بعض الإدار بالسلطة الإدارية. و وجب السلطة التنفيذية، يتم تأسيس وتصميم الوظائف التنفيذية''Line Function'' ا نظمة، وهي الوظائف ال تكون مسؤولة عن قيق الأهداف بصورة مباشرة، أي أ ا ترتبط بالغرض الأساسي للمنظمة والذي أوجدت من أجله ا تمع. ومن أمثلة تلك الوظائف، وظائف الإنتاج السلعي أو ا دمي أو وظائف البيع والتسويق منظمات الأعمال[9]. وبصورة عامة فإن أساس السلطة التنفيذية يكون يد لس الإدارة ا نظمة، ونظرا لتوسع الأعمال وزيادة تعقيدها، فإنه يتم تفويض جزء من هذه السلطة إ الرئيس أو ا دير العام، الذي يقوم بدوره بتفويض جزء منها إ رؤساء الأقسام والوحدات ا ستويات الأقل، وهكذا فإن السلطة التنفيذية ارس من قبل ا دراء أو الرؤساء مهما إختلفت أعما م.[10]

2-2- السلطة الإستشارية: Staff Authority : "إن السلطة الإستشارية تتمثل أساسا تقد النصح، ع آخر فإن الإستشاري هو أحد أعضاء الفريق الإداري، و لك ا ق توجيه النصح والتوصيات إ ا ديرين التنفيذي "[11]. فأصحاب هذه السلطة (السلطة الإستشارية)، كنهم القيام بتقد توصيات غ ملزمة بالضرورة إ أصحاب السلطة التنفيذية. فهم لا تلكون سلطة أو قوة وضع توصيا م موضع التنفيذي ا نظمة، فهم موضع خدمة الأفراد أصحاب السلطة التنفيذية عن طريق تقد بعض النصائح م، وتقد أفكار تتعلق ببعض ا دمات ا اصة مثل ا دمات القانونية وا اسبية أو التنبؤ، و تابعة تلك الأنشطة ا اصة بالوحدات التنفيذية. و كن القول بأن مديري الوحدات القانونية وا اسبية، ونظم ا علومات وا وارد البشرية، تلكون سلطة استشارية بالنسبة لبقية الوحدات الأخرى ا نظمة. وينبغي ملاحظة أن كل مدير منهم تلك سلطة تنفيذية بالنسبة لوحدا م ال يتولون رئاستها، غ أ م يقدمون النصح والإرشاد للإدارات الأخرى[12]. وهناك نوع من الإستشار ا: الإستشاري الشخصي وا تخصص، وسنتعرض إ كل منهما بنوع من التفصيل ما يلي:

أولا: الإستشاري الشخصي: Personal Staff[13] : من الضروري أن نفرق تفرقة واضحة ب تعب ي (مساعد ا دير، ونائب ا دير)، فالأول هو مساعد شخصي لرئيسه و تلف واجباته من منظمة لأخرى إختلافات واسعة، كما تلف هذه الواجبات من وقت لآخر داخل نفس ا نظمة، وهو صل على السلطة اللازمة لإ از تلك الواجبات من رئيسه. وعادة ما نح هذه السلطة على أساس دد و دود من حيث العمل والزمن. وهذا يع أن السلطة ا منوحة له تكون صورة نطاق عمل دد، ولفترة زمنية قص ة نسبيا.ومن ا مكن أن تتفاوت واجبات الإستشاري الشخصي من عمل روت طبيعته مثل: فتح رسائل الرئيس مثلا، إ التفاوض صفقة شراء مصنع جديد بإعتباره ثلا شخصيا للرئيس، ا سبق كن أن نستنتج ثلاثة خصائص يزة لوظيفة الإستشاري الشخصي وهي:

1- أن الإستشاري الشخصي ليس له وظيفة ددة يؤديها، إذ أن ذلك يتوقف على ما دده له رئيسه.
2- إن مركز الإستشاري لا يتمتع بأي نوع من دد من أنواع السلطة، ولكنه يستمد السلطة اللازمة من العمل الذي يكلف به.
3- إن الإستشاري الشخصي لا يتصرف ذاتيا و اسبه بل بإعتباره ثلا لرئيسه. وعلى عكس ما سبق، فإن نائب ا دير لا يعت إستشاريا بل هو جزء من السلطة التنفيذية.

وكما يوضح الشكل رقم (01)، فإن مدير الإدارة يرفع تقارير الأداء إ نائب ا دير العام، الذي يرفعها بدوره إ ا دير العام، وعند غياب هذا الأخ فإن نائب ا دير العام ل له. ح يوضح هذا الشكل أيضا، بأن مساعد ا دير العام ليس له ا ق أن ل ل ا دير العام حالة غيابه، هذا ا ق لا يتمتع به مساعد ا دير، إلا بناءا على رغبة ا دير نفسه ويكون دد بعمل واضح. ومن الترتيبات التنظيمية ا ألوفة، أن يكون نائب ا دير العام مسؤولا عن نشاط الإنتاج وتلقي يع تقارير الأداء ا اصة به، على أن يشرف ا دير العام على نشاط البيع، أو أن يقوم ا دير العام باشرة الوظائف التنفيذية، على أن يتو نائبه الإشراف على الوظائف الإستشارية مرة أخرى.

ثانيا: الإستشاري ا تخصص: Specialized Staff[14] : عندما تتوسع ا نظمة ويزيد حجمها وتصبح عمليا ا أكثر تعقيدا، يصبح من الضروري تطوير الدور غ ا تميز لوظيفة مساعد ا دير كي يصبح أكثر صصا. وبداية لا توجد حدود فاصلة دد الأعمال ا مكن إ ازها بواسطة الإستشاري ا تخصص ، كما لا يوجد إتفاق عام ما يتعلق بنوع السلطة ال ارسو ا. رغم ذلك فإن هناك ثلاثة اذج شائعة الإنتشار ارسات الإدارة ا عاصرة وهي:

1- إن الإستشاري ا تخصص كن أن يتمتع بسلطة تزويد التنفيذي دمة ما، عندئذ يتمتع الإستشاري بسلطة خدمية.

2- أن يتمتع الإستشاري ا تخصص بسلطة تقد النصح إ ا دير التنفيذي ما يتعلق شاكل معينة، وعندئذ ارس سلطة ا شورة أو التوجيه.

3- شكل آخر من أشكال السلطة الإستشارية وهو السلطة الوظيفية، وهي ال تزود الإستشاري ا تخصص بقدر هائل من حرية إ اذ القرارات بالنسبة لوظيفة معينة (ارسة الطب ا ستشفيات بالنسبة للأطباء مثلا)، و كن أن نطلق على هذا النوع الأخ من السلطة الإستشارية بالسلطة ا هنية.

ويضيف جلال إبراهيم العبد[15] ضمن هذا الإطار أن السلطة الإستشارية ا نظمة قد تأخذ شكل رئيسي ا: شكل النصائح الإستشارية أو شكل النصائح الإجبارية. فالشكل الأول يع تقد النصائح والإستشارات **''Advises"** و هذه ا الة فإن ا دير التنفيذي يكون له ا رية ا طلقة قبول أو عدم قبول مثل هذه النصائح، وح إذا طلب ا دير التنفيذي مثل هذه الآراء والنصائح من الإستشاري ، فإنه لك ا ق الأخذ ا أو اهلها. أما الشكل الثا فهو النصائح الإجبارية**''Compuisory Advises"** وهو يع ضرورة أن يستمع ا دير التنفيذي إ النصائح ا قدمة له من طرف الإستشاري ، ولكن بعد ذلك له أن يبا ا ويأخذها الإعتبار أو يتجاهلها. فعلى سبيل ا ثال فإن رئيس لس الإدارة متوقع منه أن يستمع إ النصيحة ا قدمة له بواسطة ا اء ا الي ، قبل أن يقر عملية إندماج الشركة مع شركة أخرى، لكنه قد يتبع رأيه ا اص عندما يأ إ عملية إ اذ القرار.

2-3- السلطة الوظيفية: Functional Authority : تعرف السلطة الوظيفية بأ ا: "الصلاحيات ا خولة لأحد ا ديرين على عمليات معينة، أو طرق عمل، أو سياسات متعلقة بأوجه نشاط، يقوم ا أفراد إدارات أخرى خارج نطاق إدارته."[16] فإن كان بدأ توحيد مصدر الأمر أن يتبع وبدون أي إستثناءات، فإنه كان ب أن تكون الصلاحيات على أوجه النشاط هذه، من إختصاص الرؤساء الإداري الآخرين ؛ ولكن هناك أسبابا متعددة منها النقص ا عرفة وا ة نواح متخصصة، وعدم القدرة على الإشراف على عمليات معينة، وخطر التفس ات ا ختلفة لسياسات وطرق العمل، ا يفسر لنا اذا لا يتمكن الرؤساء الإداري بعض الأحيان من القيام بأعمال معينة.

و مثل هذه ا الات تسحب السلطة من الرئيس الإداري، وتفوض إ مدير إدارة أخرى على شكل سلطة متخصصة أو وظيفية، بغرض التأكد من أن أوجه نشاط معينة ستنفذ على الوجه الصحيح[17]. ولا يقتصر منح السلطة الوظيفية إ ا ديرين الفني الإستشاري ، فقد يزاو ا رؤساء إدارات إدارية أو إدارات خدمية، ولكن ا الات الأكثر أ ية، هي تلك ال تعطي فيها السلطة

الوظيفية ديرين إدارات خدمية أو إدارات فنية إستشارية، لأن هذه الإدارات عادة ما يعمل فيها متخصصون خ اء، عندهم ا عرفة اللازمة كأساس للرقابة الوظيفية.

أولا: نطاق السلطة الوظيفة : السلطة الوظيفية هي عادة سلطة دودة، أي تنصب على نواح معينة من أوجه النشاط الداخلة إختصاص أحد ا ديرين، والسبب ديد السلطة الوظيفية هو أننا لو سلبنا ا دير سلطته القيام ميع وظائفه، من طيط وتنظيم وشغل ا راكز بالأفراد وتوجيه ورقابة، فإنه يفقد قدرته على الإدارة. وإذا كانت هذه السلطة (السلطة الوظيفية) د من حرية ا دير ا ع التصرف نواح معينة، فإن ا نشآت ذات الإدارة ا يدة تراعي دائما إستخدام السلطة الوظيفية أضيق ا دود و حالات الضرورة القصوى، وهذه الضرورة قد تعيقها عوامل خارجية أو داخلية. فبالنسبة للعوامل ا ارجية هناك مثلا ا يئات ا كومية والنقابات العاملة ال قد تم صيص مديرين للتعامل معها. وبالنسبة للعوامل الداخلية، قد تكون هناك مسائل على درجة من الأ ية أو التعقيد تستلزم إ اذ إجراء موحد اهها، ا يدعو إ إعطاء السلطة للخ اء فيها للتأكد من أن الإجراءات ا طلوبة قد اتبعت. وحيث يثور الشك إخضاع بعض ا سائل لسلطة ا دير الإداري أو السلطة الوظيفية للخب ، فإن ا كمة تدعو إ ديد نطاق السلطة الوظيفية ديدا واضحا، ح لا تتأثر معنويات ا ديرين الإداري .

ثانيا: السلطة الوظيفية ووحدة مصدر الأمر: رأينا أنه من الواجب حصر و ديد السلطة الوظيفية، افظة على ا ركز الأد والروح ا عنوية للمديرين الإداري ، ولكن ا نشآت الكب ة وحيث تكون هناك سلطات وظيفية للقيام بالإجراءات ا تعلقة بنواح تلفة، مثل الأفراد وا شتريات وا سابات، وا يزانية والشؤون ا ندسية، والشؤون القانونية والسياسات البيعية والعلاقات العامة، فإن ذلك قد يزيد من التعقيد خطوط السلطة داخل التنظيم، و كن ا افظة إ حد كب على مبدأ وحدة مصدر الأمر إذا عملنا على أن تتحدد السلطة الوظيفية لأي مدير، يث لا تتعدى ا ستوى التنظيمي الذي يلي مباشرة ا ستوى التنظيمي لرئيسه، وبعبارة أخرى ب أن يتم تنسيق السلطة الوظيفية أقرب مستوى كن من البناء التنظيمي، ح كن ا افظة على وحدة مصدر الأوامر للمديرين الإداري .

بعد العرض السابق يتضح لنا أن هناك ثلاثة أنواع من السلطة: تنفيذية، إستشارية ووظيفية، وأنه لا غ تقريبا عنها يعا. ويتبقى إذن على أي منظمة ناجحة أن تقيم التوازن استخدام هذه الأنواع الثلاثة، ويتم ذلك التوازن من خلال معرفة مزايا وعيوب كل منها، وهو ما ده توى الشكل الثا (الشكل رقم 02).

وحيث أنه من الضروري أن تستخدم ا نظمات هذه الأنواع الثلاثة من السلطة، وجب إذن إعطاء بعض النصائح طريقة ديدها واستخدامها [18] :

1- لابد من ديد كل نوع من أنواع السلطة بشكل مكتوب، وذلك الدليل التنظيمي عند وصف السلطات والصلاحيات ا اصة ركز إداري أو مستوى وظيفي، أو عند إعداد بطاقة وصف الوظائف، وذلك من خلال البدء بعبارات مثل:

يصدر تعليمات...يقرر...يساعد...يقدم ا شورة...يزود معلومات... دد...ينسق...يتابع...يراقب...يعقد إجتماعات.

2- لابد أن تكون مثل هذه الصياغات سهلة و ددة، حيث تبدأ بفعل ما تنتقل إ ديد ال الفعل بوضوح وسهولة مثل: يضع خطط إدارته، ويتابع عمل إدارته لدى وحدات التنظيم الأخرى، و مع مؤشرات الإ از من الوحدات ال تتبعه وظيفيا الفروع الأخرى، يقدم ا شورة للمدير العام...إ .

3- تدريب ا ديرين على أنواع السلطة الثلاثة وعلى معناها العملي الواقع، وعلى استخدامها وعلى إمكانية حدوث إزدواج وتضارب وصراع، وعلى كيفية حل هذا التضارب والصراع ا تمل.

4- متابعة إستخدام كل مدير لأنواع السلطة ا ختلفة وإعطاءهم معلومات عن مدى كفاءة هذا الإستخدام، ح يتم التأكد من أن له سلطات معينة يستخدمها على خ وجه.

يبقى الأخ أن نش إ أن ماكس في **''Max Weber“** عا الإجتماع الأ ا ، لا يقتنع با فهوم القانو للسلطة وحده، ويرى من وجهة نظره أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للسلطة وهي: [19]

أ- السلطة التقليدية: Traditional Authority : وهي تركز أساسا على السن وا كانة التقليدية ال تلها صاحب السلطة، ويقبلها أفراد ا ماعة وتتميز ا تمعات البدائية بوجود هذا النمط من السلطة.

ب- السلطة الكاريزماتية: Charismatic Authority : ويعتمد هذا النوع من السلطة على الصفات وا ميزات والقدرات الشخصية وا صائص القيادية وا اذبية الشخصية، وقد يصاحب هذا النمط شعور بأن القائد الكاريزماتيكي بطل ذو نفوذ أو قوى خارقة، والسلطة الكاريزماتية تتمثل الأنبياء وأبطال ا روب والزعماء والقادة ا متازين.

ج- السلطة الرشيدة: Rational Authority : وهي السلطة القانونية القائمة على موعة من القواعد ا تفق على أ ا مشروعة بواسطة أعضاء ا ماعة، وتتركز السلطة القانونية ا نصب لا شاغله، و كن لأي شخص يصل إ ا نصب أن ارسها وفقا للقواعد ا قررة.

3- مفهوم وخصائص ا ستشفى :

3-1- مفهوم ا ستشفى: يعت ا ستشفى العمود الفقري لأي نظام صحي، وذلك لقدرته على توف كافة أنواع الرعاية الصحية وهو ما تعجز عن تقد ه أي مؤسسة صحية أخرى، كالوحدات الصحية، الأقسام الإستعجالية وغ ها. فا ستشفى هو ا كان ا فضل بالنسبة للمريض لتلقي العلاج، ومكان العمل ا فضل للطبيب وباقي القوى العاملة الإستشفائية الأخرى، كما يعت الواجهة ا ضارية ال ت ز تقدم البلد الصحي والعلمي والإجتماعي.

و تبق الات ا ستشفيات مقتصرة على الأنشطة التقليدية مثل الطب و العلاج، و إ ا تعددت لتصبح مراكز لتعليم وتدريب كافة ا هن الصحية الأخرى، بالإضافة إ كو ا أصبحت مراكز للأ اث العلمية الطبية، و ذا أصبحت ا ستشفيات العصر ا ديث يزة من حيث التسي والتنظيم و ا دمات و الأهداف[20]. وقد قدمت عدة تعاريف للمستشفى منها أن ا ستشفى هو عبارة عن: " موعة من ا تخصص وا هن الطبية وغ الطبية، وا دخلات ا ادية و ا واد، تنظم ط مع دف خدمة ا رضى ا الي وا رتقي و إشباع حاجا م وإستمرار ا نظمة الصحية"[21]. كذلك يعرف ا ستشفى بأنه: "تنظيم يقوم بتعبئة ا هارات وا هود لعدد كب من ا ماعات ا هنية ا ترفة وشبه ا هنية ا ترفة، وا ماعات غ ا هنية ا ترفة من الأفراد، من أجل ا صول على خدمات ذات كفاءة عالية إ ا رضى." [22]

وقد عرفت عية ا ستشفيات الأمريكية (**American Hospital Association**) ا ستشفى بأنه: "مؤسسة توي على جهاز ط منظم، يتمتع بتسهيلات طبية دائمة تشمل على أسرة للمرضى الداخلي وخدمات طبية تشمل خدمات الأطباء والتمريض (**Nursing**)، وذلك من أجل إعطاء ا رضى التشخيص و العلاج اللازم "[23].

كما عرفته ا نظمة العا ية للصحة (**World Health Organisation**) بأنه: "جزء أساسي من تنظيم إجتماعي ط تتلخص وظيفته تقد رعاية صحية كاملة للسكان، علاجية أو وقائية، و تد عياداته ا ارجية إ البيوت، كما يعمل كمركز لتدريب القوى العاملة الصحية و القيام ببحوث إجتماعية حيوية." [24]؛ وعليه كننا القول الأخ و من خلال ما سبق، بأن ا ستشفى

النهاية هو موعة من الإمكانيات البشرية و الية و الفنية، ال تسمح بتقد خدمات صحية وطبية (تشخيصية و علاجية وجراحية)، كما تعمل على تدريب القوى العاملة الصحية والقيام بالبحوث و الدراسات الطبية.

2-3- خصائص ا ستشفى: إن ا ستشفى هو ظاهرة معقدة ا قيقة، فهو مؤسسة إقتصادية، إجتماعية، بيولوجية، طبية...تسبح فيها الكث من ا علومات، وتتعدد ا ا ياكل وا سؤوليات، موضوعا وهدفا. و ذه الأسباب بالذات فإن للمستشفى موعة من ا صائص وال يزه عن غ ه من ا نظمات ومن هذه ا صائص ما يلي: [25]

1- يوصف ا ستشفى بالتعقيد، كونه يقوم على ترتيبات تنظيميه معقدة لإختلاف أهداف ومسؤوليات ا ماعات ا هنية العاملة فيه، الأمر الذي يؤدي إ صعوبة التنسيق ب تلك ا ماعات ا تفاوتة على ا ستوى الثقا والوظيفي، وللحساسية النا ة عن طبيعة العمل الذي س حياة الإنسان، وما يتبع ذلك من توتر نفسي وجسدي طوال فترة العمل. ا يزيد تعقيد نظام ا ستشفى، بإعتبار أن هذه الأمور لا تدخل ضمن إطار الترتيبات التنظيمية ال يقوم عليها.

2- يتميز ا ستشفى بنظام خدمة مستمرة على مدار الساعة.

3- يتسم ا ستشفى بأنه نظام يتألف من عناصر إنسانية لديها القدرة على التفاعل و التعاطف و الإتصال ا يد، إ جانب القدرة على تشخيص وحل ا شكلات ا ع ا.

4- يتميز ا ستشفى بصعوبة قياس و ديد رجاته.

5- تاح العمل ا ستشفى إ درجة عالية من التخصص.

6- يتميز ا ستشفى بإزدواجية السلطة - سلطة ا هاز الإداري و سلطة ا هاز الط - ال قد تنشأ عنها مشاكل تنسيقية، وعدم الوضوح أدوار العامل .

7- يتميز ا ستشفى بنظام دقيق فيما يتعلق با هن الطبية وا دمات الإدارية و غ ها من أقسام ا ستشفى، ال تتضافر العمل من أجل قيق و إبراز أهدافه.

8- من خصائص العمل ا ستشفى نقص أو إنعدام ا راك الوظيفي، يث يبقى العامل نفس حقل التخصص الذي يلتحق به. فا مرضة مثلا تبقى حقل التمريض مادامت مل مؤهلا لذلك، و هذا ما يسبب تدرجا طبقيا يث الصراع ب الصفوة الفنية والإدارية، وب العامل ا ستشفى.

4- السلطـة الإداريـة ا ستشفى:

ترتكز ا ؤسسة على سلطة تم بالقيام بعدة أنشطة لتحقيق أهدافها وضمان الس ا سن صا ها، و يقتضي هذا وجود هيئة إدارية تتركز على هذه السلطة. وهناك رئيس ذه ا يئة الإدارية، والذي قد يكون مديرا عاما أو مديرا، حسب حجم ونوعية نشاط ا ؤسسة.[26] وهو يتمتع ذه السلطة ال يستمدها من الوظيفة ال يشغلها ومن ا كانة ال تلها ا ؤسسة، حيث ول له ا ق التصرف والتوجيه، وإ اذ القرارات. وهي صلة دائمة ب الرؤساء وا رؤوس ، الذين ضعون ا لأ ا قانونية وشرعية، وهذه السلطة تسمى السلطة الإدارية، و لا كن لأي مؤسسة أو منظمة أن تنشط بدو ا.

وتعت السلطة الإدارية أي منظمة أو مؤسسة مفتاح العمل الإداري، و السلطة العليا فيها هي الوحيدة ال تتمتع ق إ اذ القرارات وترتكز يد الرئيس، مدير عام كان أم مدير، وهو حق ول له القانون طبقا لوظيفة التوجيه والقيادة والتسي ، وال يشغلها عن طريق إصدار قرارات. "والسلطة الإدارية هي السلطة ال تقود وتس ا ؤسسة حيث تقوم بتحديد أهدافها، و إختيار السياسة والوسائل وال امج، والإجراءات اللازمة للوصول إ هذه الأهداف." [27]

كما تقوم براقبة س العمل وفق ا طة ا وضوعة، وتقوم بتقييم أداء أفرادها وا كم عليهم، وإ اذ الإجراءات الكفيلة واللازمة كافئتهم أو عقا م، حسب ما يقتضيه سلوكهم العمل. وإذا نظرنا إ ا ستشفى، د أ ا تتضمن ط من الإدارة، وهذا الذي يضفي عليها طابع ا صوصية و ا: الإدارة الإدارية والإدارة الطبية.

4-1- الإدارة الإداريـة[28] : وهي ال تتو أعمال إدارية كالإهتمام بالعامل ا ستشفى، و تلف شؤو م وا سابات والصيانة وحفظ ا با وغ ها. وعادة ما يكون مدير ا ستشفى الإداري، رجل تص علم الإدارة يتم إعداده عن طريق عدد من الدورات التربصية الطبية، ليطلع على طبيعة ا شاكل ال كن أن تنشأ ا ستشفى، على إعتبار ا صوصية وا ساسية ال يتميز ا هذا الأخ . إلا أنه وبعد الإصلاحات ا يكلية ال خضعت ا ا ؤسسات ا زائر بنوعيها الصناعية وا دماتية، بناءا على قانون إعادة ا يكلة والإستقلالية، فقد أصبحت ا ؤسسة الإستشفائية ت إدارة لس الإدارة، والذي يتكون من ثلي يع الفئات ا هنية ا تواجدة ا ستشفى.

4-2- الإدارة الطـبية[29]: وهي مسؤولة عن العلاج وتقد الرعاية الصحية وضمان ا دمات الطبية، بالإضافة إ التوجيه ونشر الوعي الصحي لدى الأفراد ا ترددين على ا ستشفى.وتتكون الإدارة الطبية من رؤساء الأقسام الطبية ا ختلفة ا وجودة ا ستشفى، وهي ا سؤولة عن تعي الأطباء وا راح . والغرض من وجود هذين النمط من الإدارة داخل ا ستشفى، هو توف أخصائي لكل النواحي ا اصة با ستشفى، سواء كانت هذه النواحي علاجية، خدماتية أو حسابية، لضمان الس ا سن للعمل بداخلها.
و كن وصف أساليب التسي لدى السلطة الإدارية ا ستشفى ع الأسلوب التالي :[30]

أ- الأسلوب التسلطي : يتمثل هذا الأسلوب أن رئيس ا ؤسسة هو الذي يقرر كل شيء، فأثناء ظهور أي مشكل يعود الأمر دائما إليه. فمساعدوه أو مرؤوسوه ا باشرون، يقومون هامهم طبقا لتوجيهاته، فصاحب هذا الأسلوب يعت مرؤوسيه كمنفذين فقط، وليس كمساعدين. فهو يقضي وقتا كب ا مراقبتهم و متابعة نشاطا م، و بالتا لا تكون م أي مبادرات شخصية، لأ م لا يستطيعون أن يقدموا كل ما لديهم. وهذا الأسلوب لا يسمح بالس الناجح للمؤسسة، لأنه يقضي على ا بادرات الفردية و ا ماعية للمرؤوس ، كما أن رئيس ا ؤسسة مع تطور هذه الأخ ة وتوسع نشاطا ا، يصبح غ قادر على أن يهتم بكل الأمور فيها، لذا يصبح ا على تفويض جزء من سلطته رؤوسيه وذلك بتوزيع بعض ا هام عليهم، وبالتا فإنه يتب أسلوب الإدارة بالتعاون.

ب- أسلوب الإدارة بالتعـاون : هذا النمط يقوم رئيس ا ؤسسة بتفويض جزء من سلطته ساعديه، حيث يوزع عليهم بعض ا هام، فيصبح كل واحد منهم مسؤولا على قطاع أو مصلحة معينة، و بالتا يصبح ذا إستقلالية إ اذ القرارات ال تتماشى و ا هام ا وكلة إليه، طبقا للخطة العامة ال ددها السلطة الإدارية.ويصبح رئيس ا ؤسسة يستع بإرشادات ونصائح مساعديه، ويستش هم قبل إ اذ أي قرار، ا يسمح له با صول على معلومات أكثر حول ما يدور ا ؤسسة وإيصال قراراته إ القاعدة بصورة فعالة وسريعة. وكل هذا يؤدي إ تناسق ا هود، وهذا الأسلوب الذي يتجسد من خلال لس إدارة ا ؤسسة الإستشفائية، بإعتباره الأداة لصنع القرار فيه، وبإعتباره ا يئة ا خول ا ذلك قانونا.

5- السلطة الطبيـة (الفنيـة) ا ستشفى:
إن إحتكار موعة من ا اء و الفني للتقنية داخل ا ؤسسة، قد يكسبهم سلطة موازية للسلطة التنفيذية أو الإدارية فيها (ا ؤسسة). وهو نفس الشيئ بالنسبة للأطباء الأخصائي والأطباء العامون والتقني داخل ا ستشفى، إذ د أن هؤلاء يتمتعون بسلطة طبية أو فنية - و قد نسميها مهنية أيضا - خلافا للمدراء الذين يتمتعون بسلطة إدارية ر ية. وبالتا فهم يشكلون (الفنيون أو ا هنيون) خطا موازيا للسلطة الإدارية داخل ا ستشفى، يطلق عليه خط السلطة الطبية (الفنية) أو ا هنية.

وتعرف السلطة ا هنية أو الفنية على أ ا: "جدارة أصحاب ا هن الفنية العليا ا كم على ا سائل ا تصلة هنتهم أو ليلها."[31]
وبصفة عامة يقصد بالسلطة ا هنية، تلك السلطة ال يستمدها أصحا ا أساسا من خ ا م الفنية ومؤهلا م ا اصة ا عترف ا، وهي تركز على عنصرين أساس ا: الكفاءة وا سؤولية. فبالنسبة للفئات ا هنية، فإن الكفاءة لا تع فقط إمتلاك ا عارف التقنية ال تسمح م عا ة ا سائل التقنية كإصلاح الآلات وصيانتها، إذا تعلق الأمر با صانع طبعا وكذا التحكم العملية الإنتاجية، إ ا تع قدرة هؤلاء التقني على التنظيم و التسي والتوجيه، وكذا على التنسيق و ا راقبة لضمان تنفيذ الأوامر.[32]

ونلاحظ أن فئة التقني ا هني تتميز غالبا با بادرة وا سؤولية، ومن ارسة السلطة على الآخرين. أما عن السلطة ا هنية (الفنية) ال تدير ا ستشفى فيمثلها الأطباء، سواء الطب العام أو الأخصائي ، هذه السلطة نحها م ا ة وا هارة ال صلوا عليها خلال فترة تكوينهم وتعليمهم الطويلة نسبيا، فإمتلاكهم للمهارات وا عارف التقنية ال إختصاصا م، يسمح م بإ اذ القرارات ا اصة بالرعاية وا تابعة الطبية و تلف متطلبا ا ومستلزما ا. كل هذا أعطى للطبيب ا ق ارسة سلطته ا هنية على مرضاه، بالإضافة إ السلطة على ا صا التقنية للمستشفى. فطبيعة التكوين وطبيعة الوظيفة ال يشغلو ا بفضل التأهيل وكذا ا ة والكفاءة ا عترف م ا، علهم يتمتعون بالسلطة ا هنية داخل ا ؤسسة و يؤثرون ا على القرارات ال تصدرها ا يئة الإدارية.[33]

ويتميز أصحاب السلطة ا هنية داخل ا ستشفى جموعة من ا صائص أ ها:[34]

1- وجود ا افز على القيام بالعمل وتنظيمه لدى أصحاب ا ة ا هنية على وجه ا صوص بإعتبارهم أهل ميدان.

2- يرغب أصحاب ا ة ا هنية كالأطباء مثلا، بالشعور بأ يتهم ا شاركة أعمال ا ستشفى، حيث أن كث من الأعمال تتوقف على تدخلا م ا باشرة أو إقتراحا م.

3- طرح ا تخصص ا هـ تلف كث ا عن تفك ا دير الإداري، فهو إذا تدخل يتبع ا بادئ والقيم ال تفرضها طبيعة عمله ا تعلقة با هنة ا سندة إليه.

4- يتمتع ا تخصص ا هـ با رية، وذلك بإتباعه القواعد ال طط لها لنفسه ال عمله، فالأخصائي يريد أن يكون حرا، ويطالب أقرانه مثله رية أكثر ليس وا عملهم وليستعملوا طرقهم ا اصة حل مشاكلهم، وليعملوا شاريعهم حسب أساليبهم وخطوا م ا اصة. وهم بذلك يقاومون التوجيهات ا فصلة والكث ة من قبل الإدارة لأ م حساسون جدا، ولا يودون أن يشعروا أ م مس ون أو مقيدون تنفيذ مهامهم.

5- يهتم الأخصائيون وا ختصون ا هنيون بالقدرة ا لاقة والتجديدية، وليس بنمط الروت ا مل.

من خلال النقاط السابقة، يتب لنا أ ية وجود الأخصائي والتقني ا هني ا ؤسسة بصفة عامة، وا ستشفى على وجه ا صوص، بإعتبار أن عملهم مرتبط ياة الفرد اليومية، و تلف مشاكله الصحية، ال تتطلب الرعاية الصحية وا تابعة ا ستمرة من دون كل أو ملل.

6- العلاقة ب السلطت الفانون ا زائري :

ساهم كل من ا رسوم التنفيذي رقم 91-106 [35] وا رسوم التنفيذي رقم 91-108 [36] بشكل كب توضيح العلاقة ب ا سؤول الإداري والطبيب والفصل ب مهام كل منهما داخل ا ستشفى، مع ديد الشروط القانونية وا ؤهلات اللازمة لشغل كل مهمة، ح لا تتداخل سلطة وعمل كل منهما مع الآخر.

6-1- مهام مديري الإدارة الصحية : حسب ا ادة 18 من ا رسوم التنفيذي رقم 91-108، فإن مديري الإدارة الصحية مسؤولون عن تسي ا ؤسسات الإستشفائية ا تخصصة والقطاعات الصحية وا راكز الإستشفائية ا امعية، وا ياكل الصحية الأخرى، وهم مكلفون ا يلي:

- تر ة ا بادئ الواردة النصوص التشريعية والتنظيمية إ تداب تنفيذية، والسهر على إحترام القواعد والإجراءات ا عمول ا.
- دراسة القضايا العامة ا تعلقة بتطبيق القوان والتنظيمات ا اصة بقطاع الصحة، وإعداد التعليمات لتنفيذ التنظيم والسهر على تطبيقها.
- تصور كل مشروع دراسة أو أداة أو إجراء يرتبط جال نشاطهم وإ ازه.
- القيام هام إستشارية أو مساعدة لدى الإدارة الصحية.
- دراسة كل ما من شأنه س إدارة مؤسسات الصحة وإقتراحه.
- القيام هام ا ة والتفتيش وا راقبة لدى ا ياكل وا ؤسسات التابعة للإدارة الصحية.

وحسب ا ادة 28 من نفس ا رسوم (91-108)، فإن هؤلاء مسؤولون عن ا افظة على النظام والإنظباط و ارسون السلطة السلمية على كافة ا ستخدم ا وضوع ت سلطتهم. كذلك فقد أضاف ا رسوم التنفيذي رقم 97-466 [37] بعض ا هام الأخرى ا اصة ديري الإدارة الصحية وهذه ا هام هي:

- أن ا دير ثل ا ؤسسة الصحية أمام العدالة يع أعمال ا ياة ا دنية.
- ا دير هو الآمر بالصرف ما ص نفقات ا ؤسسة.
- ا دير مكلف بتحض ا يزانية التقديرية وإعداد حسابات ا ؤسسة الصحية.
- ا دير مكلف بوضع مشروع ا يكل التنظيمي والنظام الداخلي للمؤسسة الصحية.
- ا دير مكلف بإبرام يع العقود، الصفقات والإتفاقيات إطار التنظيم ا عمول به.
- كن للمدير تفويض إمضائه على مسؤوليته لصا مساعديه.

إذن وكما نرى فإن جل ا هام ا رتبطة ديري الإدارة الصحية هي مهام إدارية وقانونية بالدرجة الأو وليست طبية، فهي ترتبط با ؤهل العلمي أو التكوين الذي حصل عليه هؤلاء ال إدارة ا ؤسسات الصحية (راجع ا واد 19، 20، 21، 22 من ا رسوم التنفيذي رقم 91-108).

6-2- مهام ا مارس الطبي : ا مارسون الطبيون العامون أو ا تخصصون الصحة العمومية، ارسون مهامهم طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 91-106، وبالتا فهم ملزمون ا يلي :

- الإستعداد للعمل بصفة دائمة.
- القيام وبشكل إجباري با داومة الطبية الفعلية ا ة داخل ا صلحة أو ا ؤسسة الصحية.
- تسي كل مصلحة طبية يكون ت مسؤولية الإدارة التقنية مارس ط عام أو تص الصحة العمومية بصفته رئيس مصلحة.
- ضع مستخدمي كل مصلحة طبية لسلطة هذا ا مارس الط العام أو ا ختص.

وقد تفصيل ا هام الطبية ا تعلقة بنشاط ا مارس الطبي العامون أو ا تخصصون داخل ا ستشفى ا واد (18، 19، 20، 21) من ا رسوم التنفيذي رقم 91-106. وكما يتضح فإن مهام هؤلاء تنحصر أساسا الرعاية الطبية و الصحية للمرضى الداخلي وا ارجي للمستشفى، حيث أن مهامهم ترتبط كذلك با ؤهل العلمي أو التكوين الذي صل عليه هؤلاء (راجع ا واد 22، 23، 24، 55، 56، 57) من ا رسوم التنفيذي رقم 91-106.

إذن ومن خلال ما سبق فإننا نستنتج بأن السلطة الإدارية ا ستشفى هي بيد مدير ا ستشفى، والذي كنه تفويضها إ نوابه حسب نسق ا يكل التنظيمي للمستشفى، ووفق خطوات التفويض الإداري للسلطة. أما السلطة الطبية فهي بيد ا مارسون الطبيون العامون أو ا تخصصون، وال إكتسبوها نتيجة مؤهلا م العلمية ودورهم ا يوي داخل ا ستشفى، والذي لا كن الإستغناء عنه.

لقد حاول ا رسوم التنفيذي رقم 97-466 أن يعطي للمستشفى العمومي ا زائري هيكلا تنظيميا أكثر مرونة وأقل تعقيدا، من خلال اولة فصل السلطة الإدارية عن السلطة الطبية داخل ا ستشفى (القطاع الصحي)، وفصل مهام كل سلطة عن الأخرى، حيث قسم ا يكل التنظيمي للمؤسسة الإستشفائية العمومية إ ثلاث مديريات فرعية كلها تتبع ا دير (لاحظ الشكل رقم 03)، وهذه ا ديريات هي : ا ديرية الفرعية للشؤون الإقتصادية ؛ ا ديرية الفرعية للإدارة والوسائل ؛ ا ديرية الفرعية للنشاطات الصحية.

خلاصة : من خلال ما تطرقنا إليه سابقا، كن أن نقوم ببلورة خلاصة هذا البحث على شكل تساؤل أو إشكالية، اول البحث النهاية التخصص ا ناسب دير ا ستشفى ب التخصص الط والإداري، حيث سنقوم نقوم ناقشتها دف البحث عن الإجابات ا ناسبة ا، وال كن أن تشكل لنا نتائج ذا البحث، وهذه الإشكالية هي:

ا دير العام ا ستشفى هل يفضل أن يكون طبيب أم إداري؟ إن هذه الإشكالية قامت حو ا قيقة عدة دراسات وتعددت حو ا الآر اء :

- الرأي الأول: يرى أصحابه ضرورة أن تسند إدارة ا ستشفى إ طبيب وحجتهم ذلك:[38]

- أن ا دير الطبيب أكثر اوبا مع العامل ، فهو الأقدر على فهم وجهة نظر ا يئة الطبية وعلى إقناعهم بإمكانية تطبيق وجهة نظر الإدارة.

- أنه يقلل الصراع على ا دف، فإسناد إدارة ا ستشفى إ طبيب يضمن إلتزام ا دير بأهداف ا ستشفى، كما أن وجود الطبيب على رأس جهاز السلطة يضمن أن يكون النشاط الط هو ا دف الرئيسي من إقامة ا ستشفى.

غ أن معظم الأطباء قد لا يلون إ قبول ا سؤوليات الإدارية ال تستغرق وقتهم بأكمله، إلا أ م قد يوافقون على القيام بدور إداري لبعض الوقت.

- الــرأي الثا : يرى أصحابه ضرورة أن تسند إدارة ا ستشفى إ ذوي التوجه الإداري وحجتهم ذلك:[39]

- أن بعض ا هني (الأطباء) دون فرصتهم النجاح العمل الإداري أكثر من العمل الط .

- التوجه إ الدراسة ا تخصصة للعلوم الإدارية ال ظهرت حديثا، كعلم إدارة ا ستشفيات.

و ن من جهتنا نقول أنه ر ا يكون من الأجدى - حسب رأينا الشخصي- أن يقوم الطبيب هام الإدارة ا ستشفى، إذا تعززت كفاءته الطبية بالكفاءة الإدارية، لأنه الأقدر على تفهم حاجات ومشكلات الأطباء، كونه مل نفس القيم ا هنية، إضافة إ خ ته الإدارية ال كنه من السيطرة على ا شكلات الإدارية، الأمر الذي يساعده على قيق الأهداف.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل رقم (01) : ا ركز التنظيمي لنائب ا دير العام ومساعد ا دير العام

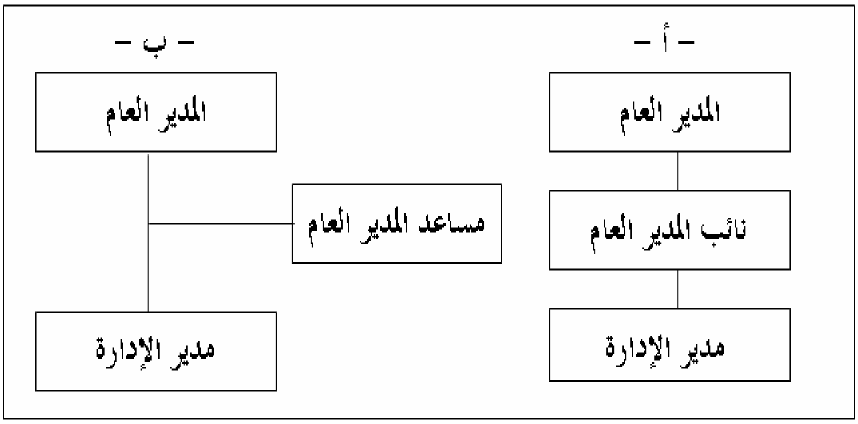

ا صدر: علي شريف ومنال الكردي، مرجع سابق، ص 353، بتصرف شديد.

الشكل رقم (02) : مزايـا وعيوب أنواع السلطـة

نوع السلطة	ا ـزايا	العـيوب
السلطة التنفيذية	- ـديد حجم السلطة بوضوح وبساطة. - تشجيع ا دير على التصرف. - أكثر أنواع السلطة فيها.	- هي عبء على كاهل ا ديرين. - تشجيع على مقاومة السلطة الأعلى. - تتجاهل سلطة ا عرفة وا ة والتخصص.
السلطة الإستشارية	- إتاحة الفرصة للمتخصص لتقد خ ا م. - تدريب التخصصات الشابة على العمل. - تساعد على الإبتكار وحل ا شاكل. - ـفف العبء على التنفيذي .	- يل الإستشاريون للتمادي إستخدام سلطتهم الإستشارية. - عدم فهم الإستشاري ـدودهم. - صراع ب التنفذي والإستشاري .
السلطة الوظيفية	- تتيح الفرصة لربط ا نظمة. - تساعد على التنسيق والتحكم. - ـفف من العبء على التنفيذي .	- معناها غامض نسبيا. - ـعل العلاقات أكثر تعقدا. - ـتاج مديرين ذوي مهارات عالية.

ا صدر: أ ـد ماهر، **"التنظيم: الدليل العملي لتصميم ا ياكل وا مارسات التنظيمية"**، الدار ا امعية، الإسكندرية، ص 96.

الشكل رقم (03): ا يكل التنظيمي للمؤسسة الإستشفائية العمومية بتقرت – ولاية ورقلة -

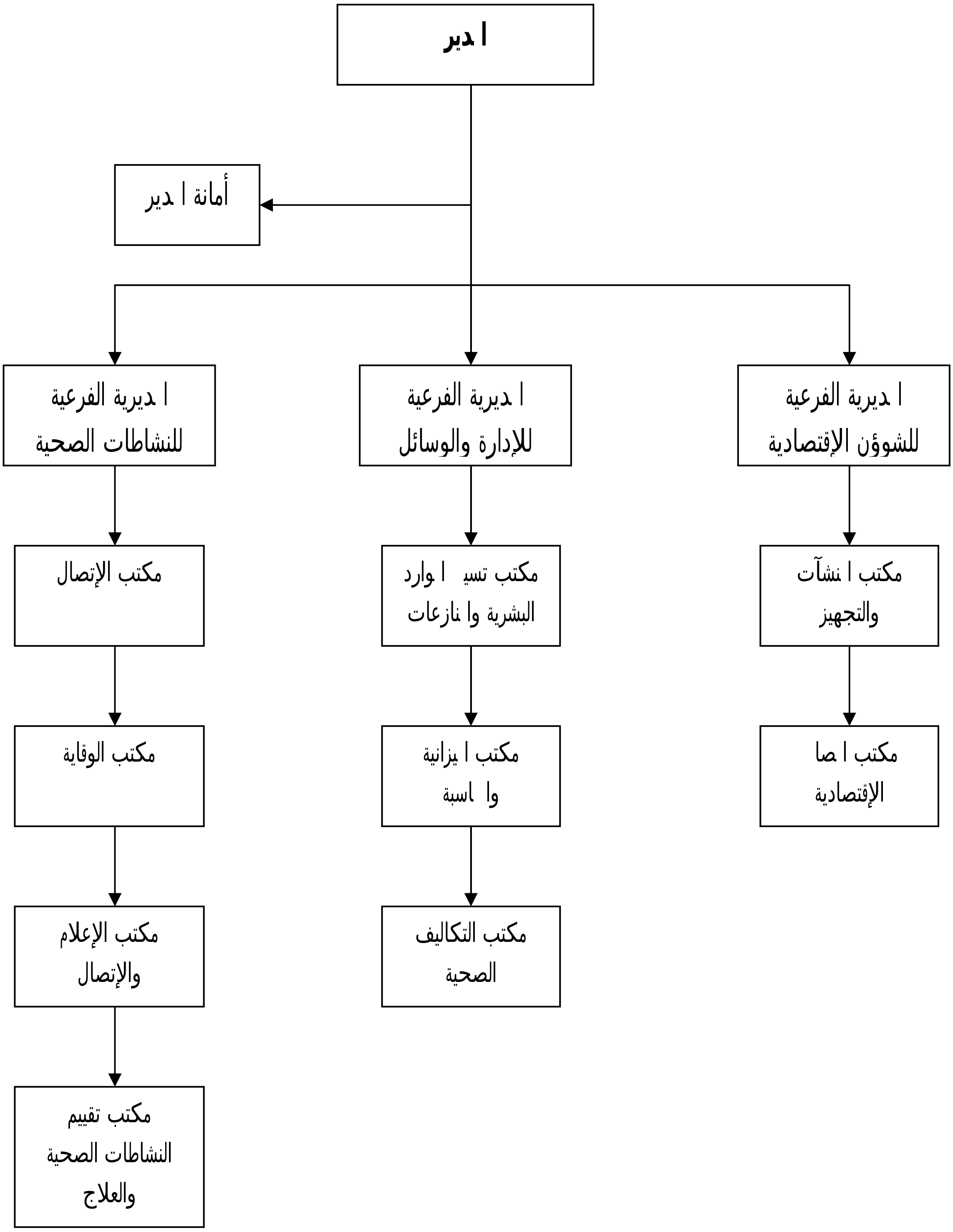

ا صدر: ا ديرية الفرعية للإدارة والوسائل للمؤسسة.

الإحالات وا راجع:

1- قيس مد العبيدي، **"التنظيم: ا فهوم والنظريات وا بادئ"**، مطابع رويال، الإسكندرية، 1997، ص 174.

2-Bernoux.p et autres,**" les nouvelles approches sociologique des organisations"**, Ed Seuil, paris, 1996, p 50.

3- مد جت جاد ا كشك، **"ا نظمات وأسس إدار ا"**، ا كتب ا امعي ا ديث، الإسكندرية، 2003 ، ص225.

4- عبد الغفار حنفي، **"أساسيات إدارة ا نظمات"**، ا كتب العر ا ديث، الإسكندرية، 1997، ص 291.

5-فاروق مداس،**"تنظيم وعلاقات العمل ب الفئات السوسيومهنية"**، رسالة ماجست غ منشورة، جامعة ا زائر، 2001/2000، ص 48.

6-Lafaye.C,**" la sociologie des organisations"**, Ed Nathan, Paris, 1996, P 43.

7- مد سعيد عبد الفتاح و مد فريد الصحن، **"الإدارة العامة: ا بادئ والتطبيق"**، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2003، ص296.

8- جلال إبراهيم العبد، **"إدارة الأعمال: مدخل إ اذ القرارات وبناء ا هارات"**، دار ا امعة ا ديدة، الإسكندرية، 2003، ص 207.

9- قيس مد العبيدي، ا رجع السابق، ص 196.

10- نفس ا رجع، ص 197.

11- علي شريف ومنال الكردي، **"أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال"**، الدار ا امعية، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص 351.

12- جلال إبراهيم العبد، ا رجع السابق، ص 208.

13- علي شريف ومنال الكردي، ا رجع السابق، ص ص 351، 352.

14- نفس ا رجع، ص 354.

15- جلال إبراهيم العبد، ا رجع السابق، ص ص 208، 209.

16- صلاح الشنوا ،**"التنظيم والإدارة قطاع الأعمال: مدخل ا سؤولية الإجتماعية"**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999، ص 625.

17- نفس ا رجع، ص 625.

18- أ د ماهر، ا رجع السابق، ص 96.

19- مد جت جاد ا كشك، ا رجع السابق، ص 227.

20- بومعراف إلياس، **"دور اسبة التكاليف الإستشفائية الرقابة على ا ستشفيات العمومية ا زائرية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ا اجست ، جامعة سطيف، 2000/1999، ص 02.

21- صلاح مود ذياب، ورقة ثية بعنوان: **"درجة الرضا الوظيفي لدى الأطباء العاملا مستشفى البش ا كومي"**، ا ؤ ر العر الثا الإ اهات ا ديثة إدارة ا ستشفيات العربية، 29/27 سبتم 2003، ا نظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 83.

22- عبد ا مد عبد الر ان، **"معوقات البناء التنظيمي للمستشفى: دراسة ميدانية علم الاجتماع الط "**، دار ا عرفة ا امعية، الإسكندرية، 1990.

23- غازي فرحان، **"خدمات الإيواء ا ستشفيات"**، دار الزهران، عمان، 1999، ص 06.

24- نفس ا رجع، ص 06.

25- أروي مصطفى أ د سيف، **" ط السلطة ودورها العلاقات التنظيمية ا ستشفيات"**، رسالة ماجست غ منشورة، كلية الدراسات العليا، ا امعة الأردنية، 1996، ص ص 14، 15.

26- أ د ماهر، **"إدارة ا وارد البشرية"**، الطبعة الثانية، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 31.
27- هل توماس و دافيد هنجر ،**"الإدارة الإستراتيجية"**، تر ة: عبد ا ميد مرسي وآخرون، معهد الإدارة العامة، القاهرة، 1990، ص 40.
28- نفس ا رجع، ص 51.
29- حسان مد نذير حرستا ، **"إدارة ا ستشفيات"**، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1990، ص 63.
30- فاروق مداس، ا رجع السابق، ص 52.
31-Bolman. L, **"Repensez les Organisations"**, Ed Maxima, Paris, 1996, P 164.
32-Debonafos.G, **"Les Identités Sociales des Techniciens"**, **Information et Emploi**, Revue Trimestrielle, N°56, Ed Centre de Recherche sur la Qualification, Paris, Octobre 1996, PP 55,56.
33-Sekiou et autres,**"Gestion des Ressources Humaines"**, Deboek, Université de Canada, 1993, P 390.

34- أروي مصطفى أ د سيف، ا رجع السابق، ص ص 35، 36.
35- ا رسوم التنفيذي رقم 91-106 ا ؤرخ 1991/04/27، وا تضمن القانون الأساسي ا اص با مارس الطبي وا تخصص الصحة العمومية.
36- ا رسوم التنفيذي رقم 91-108 ا ؤرخ 1991/04/27، وا تضمن القانون الأساسي ا اص ديري الإدارة الصحية.
37- ا رسوم التنفيذي رقم 97-466 ا ؤرخ 1997/12/02، ا دد لقواعد إنشاء القطاعات الصحية، تنظيمها وتسي ها.
38- أروي مصطفى أ د سيف، ا رجع السابق، ص ص 35، 36.
39- نفس ا رجع، ص ص 35، 36.

أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال دفع عجلة التنمية

د./ بن بريكــة عبد الوهــاب – أ.بن التــركــي زينب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - بسكرة

ملخص: عملت رهانات الألفية ا ديدة على إحداث ولات عميقة وجذرية التمع لمت تلف ا يادين، أضحت من خلا ا **تكنولوجيات الإعلام والاتصال** مادة أولية أهم من يع ا واد الأولية الأخرى ا عروضة اقتصاد السوق الوقت الراهن، ودعامة أساسية لنمو الاقتصـاديات وازدهارهـا، ولذلك حاولنا من خلال هذا ا قال توضيح مكانة **تكنولوجيا الإعلام والاتصال** عا يا ودورها دفع عجلة التنمية، خاصة بـداياا حيـث أثبتـت وجودها وقت قص جدا (أرضية مهيأة للاستقبال).

الكلمات ا فتاح: ، التقدم التكنولوجي، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التنمية، الانترنت.

هيد: لقد تعاظم الوقت ا ا اعتماد التمع ا نظم على التكنولوجيا بكل أنواعها، ح أضحت ضرورة ملحة من ضروريات العصر، خاصة با قارنة مع دورها الفاعل تلف ا يادين اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية،...، وكلما زادت حاجة الإنسان وا ؤسسات ذه التكنولوجيا كلما زادت استمراريتها واستحداثها وبالتا تطويرها، ومع تطور الوسائل الإلكترونية التمعات ا ديثة واستخدامها ا عا ة الرقمية للبيانات، زادت أ ية **تكنولوجيات الإعلام والاتصال** ح صارت إ ما هي عليه الآن، فتزايد بذلك تسابق ا ؤسسات على اختلافها من أجل مسايرة واقتناء أحدث ما توصل إليه التقدم هذا اال، باعتبار أن حيازة **تكنولوجيا الإعلام والاتصال** حاليا ثل امتلاكا لقدرة تنافسية على الصعيد الدو ، خاصة وأن التميز وفقا للصيغة ا ديدة للمنافسة الدولية لا يتمثل فقط كيفية إحراز هذه ا يزة التنافسية، أو رد البحث طرق تعزيزها، بل مدى ارتباطها بنوعية البيئة الداخلية وا ارجية للمؤسسة والتنمية الاقتصادية ككل والب التحتية ا، من خلال ملائمة مصادر الابتكارات ودرجة الضغوط ال تفرضها ا نافسة من كفاءات وقدرات تنظيمية وتقنية فيما يتعلق يازة **تكنولوجيات الإعلام والاتصال ا ديثة** والقدرة على التحكم فيها، وسرعة التكيف مع تطورا ا والاستجابة الآنية للمتطلبات والتغ ات الطارئة.

ونظرا لأ ية هذا ا انب الذي يعد لازمة حتمية لتطور ا ؤسسة ودفع عجلة التنمية وا فاظ على الاستقرار الوقت ا ا ، فإننا نتساءل: **ما هو واقع بدايات تكنولوجيا الإعلام والاتصال عا يا؟.**

و عا ة هذا ا وضوع سنتطرق إ :-

1. تعريف تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
2. ظهور تكنولوجيات الإعلام والاتصال عا يا؛
3. تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية؛

1- تعريف تكنولوجيا الإعلام والاتصال :-

لقد أدى التطور التكنولوجي للاتصالات وا علوماتية إ ظهور وسائل وتطبيقات وسيلية اتصالية جديدة أطلق عليها البعض اسم: "**التكنولوجيا ا ديدة للإعلام والاتصال – *NTIC***"، وهي تع أساسا تلك ا وصولة بالكومبيوتر، و ا آثار عدة تشمل الات وتطبيقات متنوعة مثل تشخيص ا عارف عموما وتنظيم ا ؤسسات خصوصا(1).

وتظهر التكنولوجيات ا ديثة للإعلام والاتصال من خلال ا مع ب الكلمة مكتوبة ومنطوقة، والصورة ساكنة ومتحركة وب الاتصالات سلكية ولاسلكية، أرضية أو فضائية زين ا عطيات و ليل مضامينها وإتاحتها بالشكل ا رغوب و الوقت ا ناسب، وبالسرعة اللازمة(2). ويرى الكاتب **معا فهمي حيضر** بأن التكنولوجيات ا ديدة للإعلام والاتصال تش إ يع أنواع التكنولوجيا ا ستخدمة تشغيل ونقل و زين ا علومات شكل إلكترو ، وتشمل تكنولوجيا ا اسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغ ها من ا عدات ال تستخدم بشدة الاتصالات(3). و كن القول أ ا ثل تلك التكنولوجيات

ا تستفيد من الابتكارات ميدان العلم والتقنية، ذا فإن صفة "ا داثة" تبقى صفة مؤقتة، فبعد سنوات قليلة ستصبح هذه التكنولوجيات وال تتعلق بشبكة الإنترنت وا ندسة ا علوماتية، والعمل التعاو عن بعد ***Groupe Ware*** والإدارة الإلكترونية للس ورات ***Work Flow*** ... وغ ها، من الأمور العادية[4]. و كن تعرف تكنولوجيا الإعلام والاتصال أيضا بأ ا خليط من أجهزة ا واسيب الإلكترونية ووسائل الاتصال ا ختلفة، مثل الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، وكذلك تقنيات ا صغرات الفلمية، والبطاقية، ... أي تلف أنواع الاكتشافات وا ستجدات والإختراعات وا نتجات ال تعاملت وتتعامل مع ش أنواع ا علومات، من حيث عها و ليلها وتنظيمها (توثيقها) وخز ا واسترجاعها الوقت ا ناسب، وبالطريقة ا ناسبة وا تاحة[5].

الواقع، إن مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال متداخل بعض الشيء، حيث أن هذه التكنولوجيات لا تعت جديدة حد ذا ا، وذلك لأن معظمها كان موجودا منذ السنوات العشر ا اضية أو أكثر، وما كن اعتباره حديثا هو توسع استخداما ا ال إدارة ا ؤسسات واعتمادها بدرجة كب ة على العمل الشبكي[6]. إذ تتضمن هذه التكنولوجيات يع الاستعمالات من حواسيب، شبكات اتصال وأجهزة تداول ا علومات سلكية ولاسلكية، حيث تتمثل عادة أجهزة الاتصال من هاتف، فاكس، وانترنت، وهي تستخدم بغرض أداء تلف ا هام الرامية إ قيق أهداف ا ؤسسة[7]. وبالتا فإن تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالنسبة للمؤسسة هي: تلك الأدوات ال تستخدم لبناء نظم ا علومات وال تساعد الإدارة على استخدام ا علومات ا دعمة لاحتياجا ا ا اذ القرارات وللقيام ختلف العمليات التشغيلية ا ؤسسة[8]، وذلك عن طريق ويل، زين ومعا ة كل أنواع ا علومات (نصوص، صور، صوت،...) شكل معطيات رقمية موحدة، وبثها بسرعة الضوء كل أ اء العا باستخدام الشبكة العا ية إنترنت، كما كنها تر ة ا علومات ا ستقبلية، و ويلها إ الشكل ا رغوب فيه (نصوص، صور، صوت، ...)، فضلا عن تغي طرق الاتصال داخل الإدارات[9].

ونش إ أن مصطلح: "تكنولوجيا الإعلام والاتصال" يعد أ ل وأدق من التر ة ا تداولة "تكنولوجيا ا علومات والاتصالات" وال ينقصها الشمولية ع عبارة: ***ICTS*** ال تعتمد ميدا : الإعلام: ***Information***، والاتصال: ***Communication***، وا مع اتصالات يفيد مع مغاير للمع ا عتمد الكلمة اللاتينية، ومن جهة أخرى فإن الفارق واضح ب مصطلح الإعلام وا علومة حيث تعت ا علومة ا ادة ا ام للإعلام[10]، والإعلام عملية تنطوي على موعة من أوجه النشاط من بينها نشاط نقل ا علومات وتداو ا، فهو يشمل ا علومات لكن ا علومات لا توي على كل موضوعات الإعلام. وتشمل التكنولوجيات ا ديدة للإعلام والاتصال فرع أساس [11]:

- **أولا- تشغيل ا علومات:** ويشمل هذا الفرع الوظائف ال تتناول ا عا ة والتوزيع الآ للمعلومات، وال تعت الأساس ا از عمليات التشغيل ا نظمات وتدعيم قدرة الإدارة على ا اذ القرارات، ويتمثل ا ور ا ركزي ذا الفرع تطبيقات الإعلام الآ بأشكاله ا ختلفة.

- **ثانيا- نقل وإيصال ا علومات:** ثل هذا الفرع عملية نقل وإيصال ا علومات ال تشغيلها ب ا واقع ا تباعدة للحواسيب أو ب ا واسيب ووحدا ا الطرفية البعيدة وذلك باستخدام تسهيلات الاتصالات عن بعد (***Télécommunication***).

من خلال كل هذه التعاريف كننا القول بأن ا اصية الأساسية التكنولوجيات ا ديثة للإعلام والاتصال هو ارتباط تكنولوجيات الإعلام الآ مع تكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذا السمعي البصري، ع أخر هو ا مع ب النص والصوت والصورة.

2- ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال عا يا :-

2-1. الدول ا تقدمة : إن عا اليوم الذي صنعته ا تغ ات التكنولوجية والثقافية والسياسية والاقتصادية أصبح يتميز صائص حضارية يسبق ا مثيل من الشمولية والقدرة ا تناهية، وقوة التأث على الثقافات خلقا أو تعديلا وتوجيها بفضل تكنولوجيا الاتصال، ال جعلت قدور الإنسان أن يتلقى الرسائل بالصورة والصوت والنص ا كتوب كل مكان من الكرة الأرضية،

استخدمتها الدولة ا الكة ا ورائد ا ضارة الليبرالية المادية ا سيطرة دف توفير الظروف الملائمة لفرض ثقافا ا على شعوب تلفة لا تلك هذه التكنولوجية ا تطورة.

ولقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال إحدى القوى الاقتصادية وطنيا أو دوليا، حيث ثل الدول الصناعية نسبة متزايدة الأ ية من الناتج القومي الإ ا ، وتشكل قطاعا ديناميكيا، يتيح آفاقا كب ة للنمو وإمكانات جديدة للعمالة، وذلك بعد أن أصـبح الإعلام والاتصال النشاط الرئيسي الدول الصناعية ا تقدمة، حيث يعمل ما يزيد عن نصف السكان بصورة مباشرة أو غ مباشرة إنتاج ا علومات ومعا تها وتوزيعها، ومن ا توقع أن تزيد موعة ا عاملات صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال هذه الدول الصناعية ا تقدمة إ عدة أضعاف السنوات القادمة، فتوجد حاليا بريطانيا برامج وث وطنية حول تقنيات الإعلام والاتصال ا ديثة، وكذلك فرنسا وهولندا وفلندا وث حول تقبل ا تمع للتطورات التقنية وخصوصا الات الإعلام والاتصال، وقـد سارعت ا موعة الأوروبية إ تشكيل فرق لبحوث الاتصال والإعلام مثل فريق (***Euro Media ;Research***).

و صوص البيوت ا هزة بالكومبيوترات هناك تباين ب الدول ا تقدمة، حيث تتأخر فرنسا بنسبة: 18.5 % مقارنـة بالـدول الغربية مثل بريطانيا: 23 % - أ انيا: 25 % - الولايات ا تحدة الأمريكية: 39 % ، أما صوص اقتناء ا واسيب ا صـغرة، ففي الدول الغربية ا سيطرة على هذا ا ال كان يتراوح العدد ب : 49 % الولايات ا تحدة الأمريكيـة، 46 % كنـدا إ إسبانيا: 11 % وأخ ا اليونان بـ: 06 % خلال سنة 1997[17]. أما عن رقم معاملات التجارة الإلكترونية صنف من الشركة إ الشركة (***B to B***) فيمكن توضيحه من خلال ا دول رقم (01) والشكل رقم (02) (حسب إحصائيات مكتب الدراسات: *Forrester Research*)

وقد كان الرهان منذ بداية استخدام التجارة الإلكترونية أواخر التسعينات أك من ذلك بكث ، نظرا للنسق البطيء اهزيـة بعض الدول والشعوب توف البنية التحتية و سيس مؤسسا ا وشركا ا وعدم وصول النظم والأدوات ال تؤمن اية ا علومات وأمن وسلامة ا بادلات التجارية إ درجة عل تلف ا تدخل يعتمدون هذا ا ال بكل ثقة واطمئنان، لذلك ت مراجعة هـذه التوقعات بداية سنة 2003 بتخفيض نسق النمو تدر يا من سنة إ أخرى. كما توقعت أن ثل نصيب بعض الـدول كـ ـ: أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية قرابة: 80 % من رقم معاملات التجارة الإلكترونية من صنف: (***B to B***) لسنة 2006 وا قـدر بـ: 12275 مليار دولار ولا يتعدى نصيب دول آسيا وا يط ا ادي: 20 %، أما نصيب القارة الإفريقية ودول الشرق الأوسط تمعة فلا يتعدى: 0.6 %.

أما صوص التجارة الإلكترونية من صنف: من الشركة إ الزبون (***B to C***) وحسب نفس ا كتـب: ***Forrester Research*** فقد بلغ رقم ا عاملات: 53 مليار دولار سنة 2000 و96 مليار دولار سنة 2001، منه: 74 مليار دولار للولايـات ا تحـدة الأمريكية أي بنسبة: 77 % و169 مليار دولار خلال سنة 2002، كن أن نستنتج من ذلك أن رقم معاملات هذا الصـنف لا ثل إلا ما يقارب: 08 % من رقم ا عاملات الإ ا للتجارة الإلكترونية وبطبيعة ا ال: 92 % بالنسبة لصنف ***B to B*** وقـد توقع نفس ا كتب أن يتطور رقم معاملات هذا الصنف ا ستقبل ليبلغ: 284 مليار دولار خلال سـنة 2003، و452 مليـار دولار خلال سنة 2004، وبذلك تكون نسبة النمو: 68 % سنة 2003 و59 % سنة 2004، ونلاحظ من خلال هذه النسب أن رقم معاملات التجارة الإلكترونية ذا الصنف سيعرف تراجعا طفيفا السنوات ا قبلة وسوف ثل: 07 % من الـرقم الإ ا للمبادلات التجارية عوض: 08 % خلال سنوات ما قبل 2003 [18] – الشكل رقم (03).

ويعت العا ا رجعي لتكنولوجيات ا ديثة ميدان الإعلام والاتصال هو عا البيانات وا عطيات ال كن الإطـلاع عليهـا آليا، فا نظمة التقليدية القائمة وفق ا بدأ التايلوري ولت إ : "مؤسسة شبكة – ***Entreprise Réseau***" و ولت وثائقها ا كتوبة إ س ورات رقمية باعتماد أسلوب العمل ع الشبكة، ومن نتائج ذلك ظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونيـة، وا رتبطـة ختلـف التبادلات الإلكترونية ا تعلقة بالنشاطات التجارية أي بتدفق ا علومات، وإبرام الصفقات الإلكترونية ا تعلقة بالسلع وا دمات، وال

تستعمل تلف الاتصالات الرقمية ومن بينها الإنترنت والشبكات ا علوماتية[19]. ومن جهة أخرى فإن أشهر تكنولوجيات الإعـلام والاتصال الوقت ا ا هي الانترنت، وال تعد وسيلة تبادل متميزة تستعمل لأغراض عديدة منها التجارة، حيث توزع ا ركـة ع شبكة الانترنت بالشكل التا : 60 % التجارة، 09 % الإدارة، 27 % البحث، 05 % التربية (الشكل رقـم (04).

تعرف الإنترنت تطور سريعا جدا، إذ ر عدد ا ستخدم من 16 مليون 1995 إ : 600 مليون 2000، لتصل إ ا ليار 2005، وترتفع ارتباطات الدول ا بوت ة هائلة أوروبا، اليابان، الولايات ا تحدة الأمريكية، و عدد كب من الدول النامية، ولقد اكتشفت أن: 88 % من مستخدمي شبكة الانترنت يعيشون الغرب، وأن الإعلام الأمريكي تكر: 70 % مـن السوق الأوروبية و83 % من سوق أمريكا اللاتينية[20]. وسجل سنة 2002: 97 % من ا ؤسسات الأجنبية لك كومبيوتر، 83 % منها مشتركة خدمة الانترنت و38 % منها لك شبكة انترنت داخلية، و56 % من ا ؤسسات لك موقع خاص ا الانترنت، و3/1 من هذه ا ؤسسات تقوم بعملية البيع والشراء على الشبكة (الشكل رقم 05). فلقد حققت شـركة ***DELL*** الشه ة عا الكومبيوتر زيادة كب ة مبيعا ا على ا ط، فقد تضاعفت عام 1998، وبلغت الزيادة عدل: 14 مليون يوميا، الربع الأول من 1999 وبلغت الزيادة عدل: 19 مليون يوميا بلغ إ ا : 5.5 بليون دولار، ح بلغت: 30 مليـون اية 1999[21] (الشكل رقم 06).

أما ال اللاسلكي والذي أصبح يعد نوعا مهما من التكنولوجيات الاتصالية والإعلامية العصرية، فهو مع ا اتف ع ا ط أو بدون خط، الأنواع ا ختلفة ***Radio téléphone***، نقالة أو ا لوية، ***Radio Messagerie*****،** الاتصالات ا اتفية الصوتية وإرسال ا عطيات الرقمية وأيضا الشبكات الرقمية لاندماج ا دمات ال كن من الاتصال الصو أو إرسال معطيات ذات نوعية كب ة جدا وكذلك تدفق مرتفع، ويوجد اليوم ما يزيد عن: 35 مليون جهاز لا سلكي (خلوي) يتيح ستخدميه التنقـل مـن دون انقطـاع الاتصال، نصف هذا العدد الولايات ا تحدة الأمريكية، وثلثه أوروبا، فلقد ارتفع على سبيل ا ثال عدد ا طوط ا اتفية بـ ـ : 50 % ما ب 1985 – 1994. ولقد فرضت أجهزة ا اتف ا نقولة ال بدأ استخدامها قبل 19 سنة تقريبا نفسها فعلا سوق الاتصالات، فبعد ما كان شعاع إرسا ا لا يتجاوز عشرات الأمتار واستعما ا صور يط ا ل أو ا كتـب نزلـت بقـوة إ الشارع، و كنها إرسال الوثائق وا علومات باستخدام الفاكس وا ودام (ا دول رقم 02).

أما ال السمعي البصري، فالدول الصناعية تكر صناعة وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومنها التلفاز، بالإضافة إ ذلك فهي تكر نفس الوقت الإنتاج الثقا والإعلامي والترفيهي الذي يبثه التلفزيون، أي أن الدول الصناعية الكـ ى تكـر الرسالة والوسيلة معا هذا ا ال. ولقد أدت الابتكارات التقنية والتكنولوجية ا اصة عدات السمعي البصري إ الارتفاع الكب عدد ا امج، وكذا تزايد الأقمار الصناعية ساعد على توسيع مساحة البث و قيق أرباح على ا ستوي الإقليمي والدو للبلدان ا تقدمة، فقد أطلق بداية الثمانينات حوا : مائة (100) قمر صناعي ال الاتصال[22].

2-2. الدول النامية : أما الدول النامية فتعا من ندرة وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وال سببها مشكلة توزيع هذه الوسائل والتكنولوجيات ا توافرة ووصو ا إ هورها الصحيح، كما أن ذه ا شكلة علاقة بقدر ا علومات ا وجودة و السرعة ال تنقل ا الرسائل الإعلامية و الدقة ال يتم ا نقل ا علومات تلف ا تمعات، فا لاحظ أن توزع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الدول النامية مركز ا دن، أي أن انتشارها غ منتظم ا يقلل من نسبة ا علومات كلما بعد الفرد عن ا دينة[23]. وعلى الرغم من ذلك أصبحت ا ند على سبيل ا ثال تعد أقل من: 10 سنوات ثا منتج لا امج (***Logiciels***)، و هورية كوريا تستمر ا فاظ على موقعها كرائد عا ي إنتاج القطع الإلكترونية ا دمعة (***Puces***).

أما صوص اقتناء ا واسيب ا صغرة فهو لا يتجاوز: 2.5 % أمريكا اللاتينية، أما أمريكا الوسطى فلا يتجاوز: 0.01 % سنة 1997، و سنة 1995 فكانت هذه النسبة تتراوح بالدول العربية ب : 5.62 % الكويت، 3.5 % البحرين، وأخ ا: 0.3 % ا زائر، و0.17 % ا غرب، 0.01 % سوريا[24]. مع العلم أن تونس، الكويت ومصر هي الدول العربية السباقة الربط بالإنترنت وهذا ع الإطار ا امعي، حيث هنا تراكمت ربة الاستخدام.

إن ما أحرزته الدول النامية ال استخدام ا علومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال يبقى ضعيف لاسيما ما يتعلق منها بالانتقال من الإعلام القياسي إ الإعلام الرقمي، فلا يزال الغموض يلف السياسات ا لية ذه الدول ال تطوير البنيات الأساسية والوسائط ا تعددة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومن جهة أخرى فلا تزال بطيئة مواكبة سياسات الإعلام والاتصال العا ية، وذلك بسبب ضعف التمويل، وقلة ا ات، ناهيك عن وجود نقص كب على مستوى شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية الثابتة منها وا تنقلة (قاعدة هزيلة)[25]. وتعد الدول العربية بذلك مهمشة هذا ا ال ما عدا دولة الإمارات العربية ا تحدة، حيث بلغ عدد ا واسيب ا وزعة للإنترنت حسب إحصائيات 1998 وهذا بعدد ا واسيب لـ: 100 نسمة: الإمارات العربية ا تحدة: 13.519، الكويت: 5.597، مصر: 2.013، لبنان: 1.400، عمان: 666، موع الدول (10 دول عربية)24.024[26].

إن إ ا مستخدمي الإنترنت الدول الإسلامية وفقا لإحصائيات سنة 2001 قد بلغ و: 11.5 مليون مستخدم، بالرغم أن بعض الإحصائيات تش إ أ ا و: 22 مليون مستخدم، و توسط حوا : 273 ألف مستخدم كل دولة إسلامية (42 دولة)، وهذا يب مدى تأخر الدول الإسلامية عن غ ها انتشار استخدام الإنترنت، حيث لا ثل هذا الرقم إلا: 10.2 % من حجم الإنترنت الدول النامية، وأقل من: 03 % مقارنة بالدول ا تقدمة و ا يعادل: 2.3 % من إ ا مستخدمي الإنترنت على مستوى العا ، و قارنة الدول الإسلامية فيما بينها نلاحظ أن أكثر أعداد مستخدمي الإنترنت يكون الدول متوسطة الدخل (12 دولة) بنحو: 07 ملاي مستخدم، أي توسط حوا : 597 ألف مستخدم كل دولة، الدول البترولية (10 دول) بنحو: 04 ملاي مستخدم، ومتوسط حوا : 372 ألف مستخدم، ويليها الدول الانتقالية (06 دول) بنحو: 245 ألف مستخدم، ومتوسط حوا : 41 ألف مستخدم، وأخ ا الدول الأقل و (14 دولة) بنحو: 340 ألف مستخدم، ومتوسط: 24 ألف مستخدم كل دولة، وبالرغم من ا فاض متوسط مستخدمي الإنترنت الدول الإسلامية، إلا أن هناك دول يزت بارتفاع ملحوظ عدد مستخدمي الإنترنت، وهي: ماليزيا: 3.700 مليون مستخدم وتركيا: 02 مليون مستخدم وإندونيسيا: 02 مليون مستخدم والإمارات العربية ا تحدة: 735 ألف مستخدم، الأمر الذي يعكس تقدم قطاع تقنية ا علومات وانتشار استخدام التكنولوجيا هذه الدول[27].

لقد ققت باستمرار احات متواضعة البلدان النامية فيما يتعلق باستخدام الإنترنت، غ أن تطبيقاته دودة ال يد الإلكترو وا واقع الإلكترونية على عكس الدول ا تقدمة ال تستعمل الشبكة الات أخرى، وهو ما تدل عليه بامتياز نسبة: 96 % من مواقع التجارة الإلكترونية ال تصمم ا نطقة الأ لوفونية لوحدها والتجارة الإلكترونية قد أدخلت تغ ات ضخمة يع ا ستويات إطار الاتفاقيات التجارية الدولية (تعريفات، خدمات، ملكية فكرية، تأم ، الصفقات، التحكيم ... إ)، ففي تقرير للتجارة الأمريكية الصادر عام 1999 أشار إ أن مقدار عائدات التجارة الإلكترونية سيبلغ: 1,2 تريلوم عام 2003 وهذا الوضع يب جليا الفارق الرقمي ب البلدان ا تطورة والبلدان النامية[28] (ا دول رقم 03).

ومن ا ؤشرات ذات العلاقة بقياس انتشار الإنترنت وبالتا التجارة الإلكترونية ا تمعات، مؤشر: "معدل استخدام الإنترنت"، ويقاس بنسبة عدد مستخدمي الإنترنت إ العدد الإ ا للسكان، وهذا ا عدل أقل من: 05 % 24 دولة إسلامية وأقل من: 01 % 28 دولة (حسب 2002/2001)، ا يش إ تد مستوى الب التحتية الإلكترونية وا فاض معدل الدخول الإنترنت، وبالتا قلة فرص الإفادة من التجارة الإلكترونية، بينما هذا ا ؤشر: 50.1 % الولايات ا تحدة الأمريكية، و45.5 % اليابان، و40 % ا ملكة ا تحدة[29]. ومن جهة أخرى فإن ا تمعات النامية و ظل مواكبتها للتطورات

ا اصلة تعا من انفصال تام بـ ا ستوي التقليدي وا ديث للاتصال، فكل منها ثل نظاما إعلاميا مستقلا بذاته فليس هناك طريقة منتظمة تربط باستمرار نظام الإعلام ا ديث ا وجود ا دينة بالنظام التقليدي ا وجود[30].

أما حاليا فيبلغ عدد مستخدمي الانترنت العا العر لعام 2007 و: 29 مليون مستخدم من تعداد و: 330 مليون نسمة، أي أن نسبة مستخدمي الانترنت العرب نسبة لعدد السكان تبلغ و: 8,7 % من عدد السكان، وهي زيادة تبدو هائلة إذا قارناها ا كان عليه الوضع منذ عشر سنوات، حيث يكن إ ا عدد مستخدمي الانترنت العرب عام 1997 يتجاوز: 600 ألف مستخدم، وهو ما يع زيادة تبلغ و: سون ضعفا مدى عشر سنوات، أي أن الزيادة الـ يشهدها انتشار الانترنت ا نطقة العربية تعد من أعلى النسب العا . وتنبئنا هذه الزيادة ا ائلة عدد ا ستخدم للانترنت عما كن أن يشهده ا ستقبل من توسع هذه الزيادة، استنادا إ التطور التكنولوجي الذي بدأ يأخذ اللغة العربية الاعتبار، وهو ما يكن متاحا حـ سنوات قليلة ماضية، إذ تكن الكثـ من خدمات الانترنت مهيأة للتعامل مع اللغة العربية، فضلا عن ضعف البنية الأساسية للاتصالات أغلب البلدان العربية وارتفاع تكلفة الاتصال والأمية، بالإضافة إ ا ذر والريبة اللتان تشوبا نظرة وتعامل العديد من ا كومات العربية مع هذا الوافد ا ديد الذي يتيح للجمهور العر ليس فقط تنوع مصادر ا عرفة، بل وصناعة الأخبار أيضا[31] (الشكل رقم 07).

وكمثال لذلك فهناك ا ملكة العربية السعودية جهد كبـ للاستثمار الات الإعلام والنشر والبث الفضائي[32]:

- أكثر من 370 صحيفة و لة ورقية سعودية.
- أكثر من 400 قناة فضائية عربية مفتوحة بنهاية 2007.
- تل ا ملكة ا رتبة الأو من حيث كمية ا توى العر على الإنترنت حيث يشكل ا توى السعودي ما يقارب 37% من موع ا توى العر .

أما فيما يتعلق بالبناء التحـ لتوافر أجهزة الاتصال وا واتف. يلاحظ اتساع الفجوة بـ الدول ا تقدمة والدول النامية كافة الات الاتصال وا علومات، فجهاز استقبال راديو، وجهاز استقبال تلفزيون ومثلها من أجهزة ا اتف، سة أسداس من هذه الأجهزة يوجد الدول ا تقدمة، ويوجد نصف هذه الأعداد أمريكا الشمالية وحدها، ويتمتع ا واطنون أمريكا الشمالية بأجهزة اتصال سلكية ولاسلكية تعادل عشرين ضعفا من الأجهزة ا تاحة للمواطن الدول النامية، حيث هناك دول لا لك: 01 % من سكا ا هاتف واحد بينما الدول ا تقدمة من ثلاثة هواتف لكها الفرد الواحد، هاتف ا ل، النقال وهاتف العمل[33]، و صوص الاشتراك ا طوط ا اتفية العادية للمشترك لـ: 1000 نسمة (سنة 1999) د على رأس القائمة: الإمارات العربية ا تحدة: 407، القطر: 263، البحرين: 249، وتأ ا زائر ا رتبة 12 بـ: 52 %، وراء ا غرب بـ: 53 % وتونس بـ: 90 %، أما الدول بآخر الترتيب، فهي اليمن بـ: 17 %، السودان: 09 %، موريتانيا: 06 % بـ: 205 مليون نسمة، وبناتج داخلي خام يساوي: 50 مليار دولار، و ط ة هاتفية تساوي: 12 مليون خط، يع أكثر من: 05 خط رئيسي لـ: 100 نسمة، وبالتا فإن الدول العربية موقع كنها من دخول تمع الإعلام بقوة[34]. وا دول (رقم 04) يوضح نسبة خطوط ا اتف الـ كانت متاحة لكلّ مئة (100) شخص بعض الدول الإفريقية وهذه النسب ضعيفة با قارنة مع الدول ا تقدمة.

ا تقدم يلاحظ أن تكنولوجيات الإلكترونيات والإعلام والاتصال منحصرة بالدول الصناعية ا تقدمة، وخاصة الولايات ا تحدة الأمريكية واليابان بالدرجة الأو أ انيا وبريطانيا وفرنسا بالدرجة الثانية، وعلى مستوى إنتاج وسائل الإعلام، سواء أكانت أجهزة بث أم أجهزة التقاط، فردية أو اعية، فإن الشركات الكـ ى التابعة للدول الأنفة الذكر ا تكرة للتكنولوجيا هي ا سيطرة على إنتاجها، وقد ورد عرض ا ؤسسات الصناعية انتماء هذه ا ؤسسات لموعة ددة من الدول وسيطر ا على إنتاج تلف أنواع وسائل وتكنولوجيات الاتصال الكهربائية والإلكترونية، إذ تكر الولايات ا تحدة واليابان وأوروبا إنتاج شبكات ا واصلات والإلكترونيات، حيث يبلغ نصيب الولايات ا تحدة الأمريكية من هذا الإنتاج: 11700 مليون دولار، ونصيب اليابان: 12100 ونصيب أوروبا: 235 مليون وبقية العا : 350 مليون دولار.

3- تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية:-

لا يستطيع أحد أن ادل أن التنمية الاقتصادية أساسية لكل دول العا على السواء، خاصة منها الدول النامية ال تتخبط ت ظل الفقر ا جعل التطور الاقتصادي يشغل مكان الصدارة طيطها، حيث تدرك أن عليها أن تدفع برامج التطوير الاقتصادي دفعة قوية لكي تستطيع التغلب على فقرها، فهي حاجة إ الإسراع بالتاريخ عن طريق قفزة واسعة ترتكز على التطور الاقتصادي تتخطى فيها مراحل التطور الذي استغرق سنوات طويلة الغرب[12].

تعت التكنولوجيا من ا واضيع ال احتلت دورا بارزا ال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتقدم التكنولوجي سواء كان بالبحث ا تواصل أو باستعمال الآلة أو باست اد خ ة أو باستشارة هندسية أو اقتصادية أو غ ها من الأساليب كفيل بدفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، فكلما زادت مقدرة الأمة على ا لق والاستعمال كلما كانت أسرع قيق النمو الاقتصادي والرفاء الاجتماعي، وتعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال من ا صادر التكنولوجية ال تستعمل زيادة الإنتاج ا لي للتعريف با وارد الطبيعية ا خبأة، واستخدامات جديدة للموارد ا تاحة واكتشاف طرق وأساليب جديدة عملية الإنتاج بل وأكثر من ذلك فهي تساهم تطوير ا تمع حضاريا[13]. فالعلاقة ب هذه التكنولوجيا والنمو الاقتصادي قائمة لا الة، وهذا ما أثبتته عدة دراسات عا ية خصت الاقتصاد الأمريكي سنوات ا مسينات، تلتها بعد ذلك دراسات اقتصادية كلية وجزئية أخرى ساند ا بنتائج اثلة، خاصة وأن ذه العلاقة أوجه تلفة هامة[14].

يعمل الاقتصاد ا ديد على نشر أنواع جديدة من النظم وإفراز أنواع جديدة من الرأ الية، لذا فإن الاقتصاد الكو الذي يتم تشكيله حالياً نتيجة للتقدم التق سيفجر أنواع جديدة من ا نافسة، يث الدول النامية على إصلاح نفسها، للوصول إ القرية العا ية السعيدة ال تتحدث عنها ثورة الاتصالات والتكنولوجيا، حيث يزيد التقدم الأحادي وهذه الاحتكارات التقنية للدول ا تقدمة من عمق الفجوة وا يمنة الشبه مطلقة للدول الغربية والشركات ا تعددة ا نسيات، غ أن التطور السريع للتقدم التق يغطي أبعاد أخرى غ تكنولوجيا الإعلام والاتصال كما يشهد بذلك ا ال البيوتكنولوجي وعلوم ا ادة، وبالإضافة إ ملامح التطور التق للدول ا تقدمة د أن سوق تكنولوجيا الإعلام والاتصال تتمركز كذلك الولايات ا تحدة الأمريكية واليابان والإ اد الأورو وهذا الثلاثي الرأ ا يسيطر على نسبة: 90 %، حيث أن أكثر من ثلث ا شتريات: 38 % تتم من طرف الولايات ا تحدة الأمريكية (أفراد، مؤسسات، إدارات)، أما حصة إفريقيا والشرق الأوسط فلا تتعدى نسبة ا شتريات: 2 %، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01).

التكنولوجيا عموما سواء شكلها ا ادي أو كمعارف أو معلومات تقنية فهي تلعب دورا فعالا وهاما تنمية الاقتصاد بصفة عامة، أما تكنولوجيات الإعلام والاتصال ا ديثة فهي اول الكشف عن أفضل السبل ال كن ا ؤسسات من القيام بعملية الإنتاج بشكل أفضل والتعريف بطرق أكثر اعة تصريف هذه ا نتجات، ومن إ اد ا لول شاكل: الوقت، ا هد، الاتصال، السرعة، وغ ها سبيل سم صورة ا ؤسسة سوقيا وتنافسيا وهذا ما يتطلبه الاقتصاد ا ديث، الاقتصاد الرقمي الذي ينجم عن التنمية الاقتصادية للدول، والذي يعد صلة التفاعل ب ا اهات تقدم تكنولوجيا الإعلام وا علومات والاتصالات، وب ا نظومة الاقتصادية (الاقتصاد الكلي، ا زئي واقتصاد القطاعات النوعية الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك وا ال والصحة والتعليم والعلاقات الاقتصادية الدولية، والسياسات النقدية والسياسات ا الية وغ ها)، ويساعد الاقتصاد الرقمي معرفة أثر الاقتصاد على ا تمع وتشخيص ا شكلات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج وا سا ة اقتراح ا لول الاقتصادية ا ثالية والعملية.

يشهد العا اليوم انقساما حاداً ب دول تعتمد على تكنولوجيا معلومات واتصالات حديثة ومتطورة، وب دول ذات اقتصاديات و بطيئة لا تلك مقومات التكنولوجيا ا ديثة، وتتسع ا وة حالياً نتيجة لاحتكارات الدول ا تقدمة، فعندما نتكلم عن التطور التكنولوجي يرى بعض الكتاب بأنه ليس هو الوحيد الذي دد ا س ة، لكن الصراع حول السيطرة على التقنيات والوسائل ا ديدة هو الذي يتحكم التطور، فمنذ زوال الاشتراكية الدول النامية تبلورت على الصعيد العا ي وسائل جديدة للسيطرة يطلق عليها أولئك الكتاب: **الاحتكارات ا مسة ا يدة** وهي :

1. احتكارات التكنولوجيا الحديثة الرفيعة، ومن خلالها تحول صناعات الأطراف التي تنتج من أجل السوق العالمية المفتوحة إلى نوع من الإنتاج من الباطن، تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها، وتصادر الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من ورائها.
2. احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة والتحكم في خطط تنمية هذه الموارد والتلاعب في أسعار الخدمات.
3. احتكار الوسائل العسكرية التي تتيح التدخل عن بعد دون الخوض في العمليات الحربية الطويلة والمكلفة.
4. احتكار وسائل الإعلام على الصعيد العالمي، وهو وسيلة فعالة من أجل التأثير على تكوين الرأي العام.
5. السيطرة على المنظومة المالية الدولية بعد أن تم ارتباط البورصات في العالم وأصبح انتقال المال يحدث فيما بينها في منتهى الشرعية رغم تباعدها[15].

وفي الوقت الذي تعمل فيه الدول الجديدة على الإسراع في برامج التطور الاقتصادي، تواجه مشاكل كثيرة ومتنوعة، فقد دخلت الدول النامية في أوائل الستينات الحقبة الأولى للتنمية وبينها وبين الدول المتقدمة ثلاث فجوات رئيسية :

- **الفجوة الأولى :** ناجمة عن الوظيفة القديمة للعالم النامي كمورد رئيسي للسلع الخام والمواد الأولية، وكمستورد للسلع المصنعة من الدول الغنية، يبيع الأولى بأسعار تحددها الدول الصناعية الكبرى ويشتري الأخرى بأسعار عالية مضطرا لدفعها لو أراد التنمية لبلاده ورفع مستوى المعيشة لشعوبه، يضاف إلى ذلك قيود تفرضها الدول الغنية أمام منتجات الدول النامية.
- **الفجوة الثانية:** هي حاجة الدول النامية المستمرة إلى أموال من الخارج لسد الفرق بين الصادرات والواردات الضرورية لتحويل خطط التنمية مع الالتزام بسداد القروض التي تحصل عليها على مدى سنوات قصيرة مع دفع الفوائد في مواعيدها المحددة.
- **الفجوة الثالثة:** وتعكس الهوة المتزايدة في التكنولوجيا الحديثة بين دول العالم النامي والعالم المتقدم، بعد أن أصبح التقدم التكنولوجي هو المفتاح الأساسي للنمو الاقتصادي[16].

وتعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونتائجها المتنوعة جزء من التكنولوجيا العامة ونتائجها المتعددة، وبقدر ما هي معرفة متقدمة في عصرنا، تسهل إنتاج أدوات صناعية متقدمة وأساليب مواكبة لما هي جزء من بنية اجتماعية، ولما مالكوها ورأسماليهـا الراغبـة بالحصول على فوائد وأرباح والساعية إلى السيطرة والاستحواذ، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال المساهمة في إنتاج وسائل الإعلام على اختلاف الحاجة إليها متعددة الأوجه في عصرنا الراهن، فهناك تكنولوجيا للالتقاط وللإرسال وللتخزين وللارتـداد، كمـا هنـاك تكنولوجيا للخدمات وللتسلية وللترفيه فضلا عن تكنولوجيا الاستماع والرؤية.

خلاصة: من خلال هذه الدراسة يمكننا القول بأن الخاصية الأساسية في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال هو ارتباط تكنولوجيات الإعلام الآلي مع تكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذا السمعي البصري بمعنى آخر، هو الجمع بين النص والصوت والصورة، وكما هو واضح لقد أصبح المجتمع اليوم يعتمد أكثر على الاتصال بكل أنواعه، فلقد صار ضرورة ملحة من ضروريات العصر، وبالنظر لما غيرته الثورة التكنولوجية الجارية في الكثير من حياة الأفراد والمجتمعات، إلا أن المجال الاقتصادي ظل أكثرها تأثرا بها، حيث شاع مصطلح الاقتصاد الحديث معبرا عن مدى توغل هذه التكنولوجيات الحديثة في النشاط الاقتصادي بمستوياه الكلي والجزئي، فالمحيط الجديد الذي استحدثه هذا الاقتصاد لم يغير فقط في سلوكيات وطبيعة العلاقة (***B to B***) بين المؤسسات بل ساهم أيضا في تغيير نمط استهلاك، كاستخدام أجهزة متعددة الإعلام ووسائل اتصال حديثة أكثر دقة وسرعة، فظهرت بذلك التجارة الإلكترونية كنمط جديد في مجال التعامل بين المؤسسة ومحيطها الداخلي والخارجي. وتزايد بذلك الاهتمام بموضوع التكنولوجيا بعدما كان يتمركز استخدامها وأثرها حول أنساق وأساليب الإنتاج، وخاصة التكنولوجيا المتعلقة بميدان الإعلام والاتصال، وكلما زادت حاجة المؤسسات لهذه الوسائل كلما زادت استمراريتها واستحداثها وبالتالي تطويرها، ومع تطور الوسائل الإلكترونية في المجتمعات الحديثة واستخدامها في المعالجة الرقمية للبيانات، زادت أهمية الاتصال خاصة ظاهرة الاتصال عن بعد، والتي تستدعي تطوير وسائل الإعلام والاتصال بشكل أكثر دقة وسرعة، حتى صارت إلى ما هي عليه اليوم، ولا تزال في تطور دائم حيث

نعد نتحدث عن وسائل الإعلام والاتصال بل عن تكنولوجياته ا ديثة، وال استطاعت أن قق بكل كفاءة وفعالية أهداف عملية الاتصال والإعلام بالنسبة للمؤسسة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول رقم (01): إحصائيات حول المعاملات الإلكترونية عالميا من صنف B to B

السنة	رقم المعاملات (مليار دولار أمريكي)	نسبة النمو سنويا
2000	604	% 90
2001	1138	% 90
2002	2160	% 90
2003	3675	% 70
2004	5904	% 61
2005	8823	% 49
2006	12275	% 39

المصدر: عبد المجيد ميلاد: **المعلوماتية وشبكات الاتصال الحديثة**، 2003، ص 177.

الجدول رقم (02): إحصائيات حول الخطوط الهاتفية وإرسال المعطيات في بعض مناطق العالم خلال سنة 2000

المنطقة	الخطوط الهاتفية العادية	الهاتف الخلوي	إرسال المعطيات
أمريكا الشمالية	162.0	47.2	31.5
أوروبا الغربية	153.2	40.7	20.7
آسيا-الهادي	120.1	44.9	16.9
الآخرين	69.1	36.3	9.7
المجموع	505.0	169.1	78.8

المصدر: الجيلالي زوقاري، مرجع سابق، ص 72.

ا ـدول رقم (03) : استخدامات الانترنت سنة 2001

الـدول	التـاريخ	العـدد	السكان %	الـدول	التـاريخ	العـدد	السكان %
- البحرين	ديسم 2001	140.200	21,36	- ا زائـر	ديسم 2001	180.000	0,57
- العراق	ديسم 2000	12.500	0,05	- مصر	مارس 2001	600.000	0.85
- الكويت	ديسم 2001	200.000	9,47	- ليـبيا	ديسم 2001	20.000	0.24
- لبنـان	ديسم 2000	300.000	8,38	- ا غرب	مارس 2001	400.000	1.28
- عمـان	ديسم 2001	120.000	4,42	- السـودان	ديسم 2001	56.000	0.15
- فلسط	مارس 2001	60.000	.	- تونـس	ديسم 2001	400.000	4.08
- قطـر	مارس 2001	75.000	9,75	- الإمارات	ديسم 2001	900.000	36,79
- سوريا	مارس 2001	60.000	0,35	- اليمـن	ديسم 2001	17.000	0,09
- السعودية العربية	مارس2001	570.000	2,5	- كنـدا	مارس 2002	16.84	52.79
- الولايات ا تحدة الأمريكية	أفريل 2002	165.75	59.1	**ا صدر:** مر عباس: **الفجوة الرقمية ومتطلبات التنمية الدول ا تخلفة**، مرجع سابق، ص 03.			

ا دول رقم (04): ا اتف النقال إفريقيا

الـدول	عدد ا اتف النقال (با ليون)	عدد ا اتف النقال بالنسبة 100	عدد ا اتف الثابت	الـدول	عدد ا اتف النقال (با ليون)	عدد ا اتف النقال بالنسبة 100	عدد ا اتف الثابت
- إفريقيـا	795	01	% 29	- بوتسوانا	12	7.51	% 50
- مصـر	481	0.72	% 93	- جزر موريس	102	8.88	% 28
- ا غـرب	374	1.34	% 20	- السينغال	73	0.80	% 31
- ساحل العاج	257	1.77	% 54	- ا زائـر	72	0.23	% 04
- زمبابوي	174	1.51	% 42	- غـانـا	70	0.36	% 31
ا صدر: مر عباس: **الفجوة الرقمية ومتطلبات التنمية الدول ا تخلفة**، مرجع سابق، ص 04.				- إفريقيا ا نوبية	5260	13.20	% 49

الشكل رقم (01): السوق العالمي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال (1999)

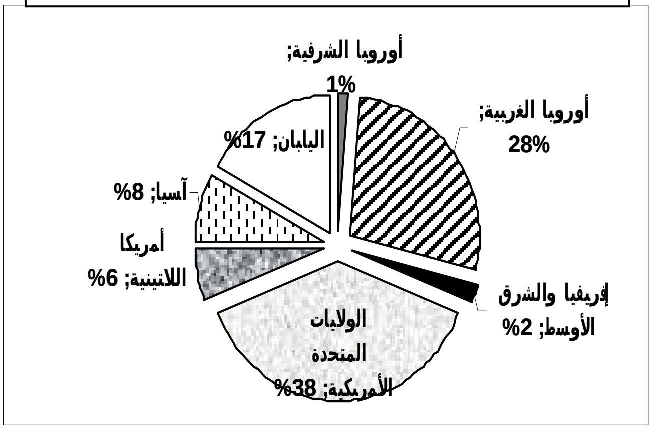

المصدر: لحمر عباس: **الفجوة الرقمية ومتطلبات التنمية في الدول المتخلفة**، مرجع سابق، ص 04.

الشكل رقم (02): تطور رقم معاملات التجارة الإلكترونية من صنف *B to B*

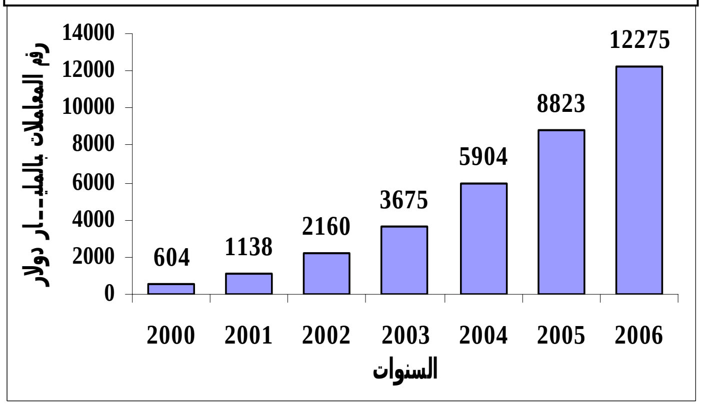

المصدر: عبد المجيد ميلاد: **المعلوماتية وشبكات الاتصال الحديثة**، 2003، ص177.

الشكل رقم (03): تطور رقم معاملات التجارة الإلكترونية (بالمليار دولار)

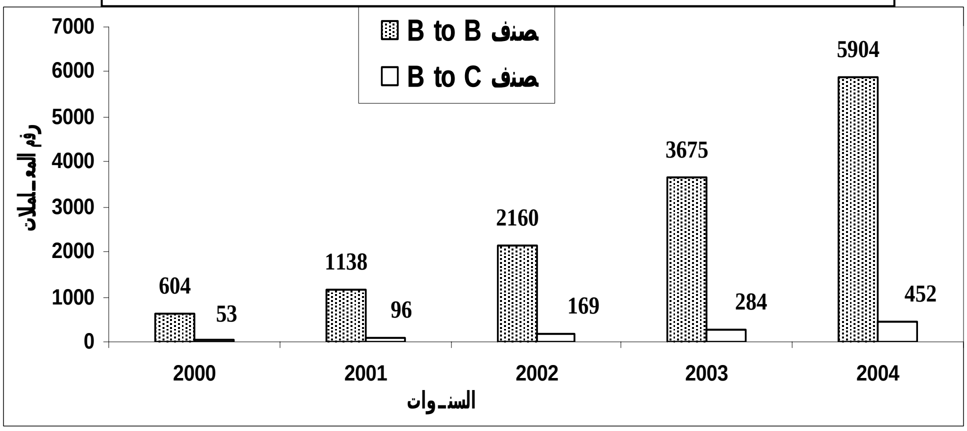

المصدر: عبد المجيد ميلاد، مرجع سابق، ص 179.

الشكل رقم (04): نسبة النمو للتجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت وعبر الوسائل الأخرى

1997 2000

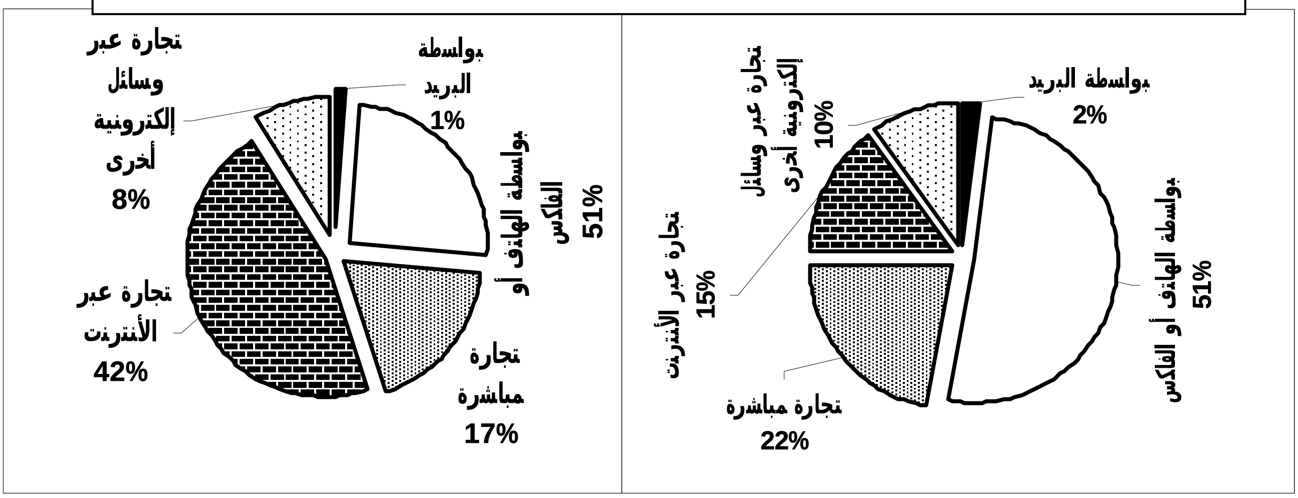

المصدر: شريف شكيب أنوار، سعيدي طارق، مرجع سابق، ص ص 04، 05.

الشكل رقم (05): حجم التجارة الإلكترونية في العالم عبر الانترنت (1994-2002)

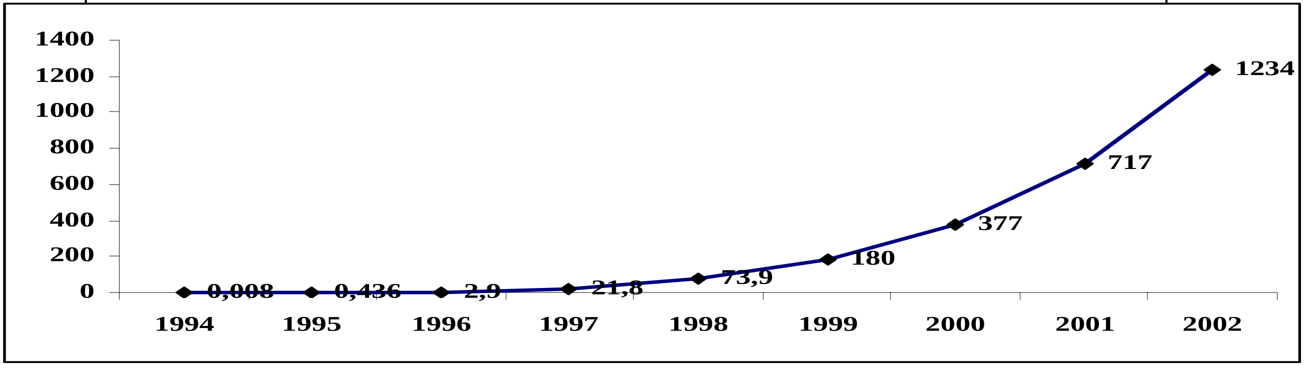

المصدر: شريف شكيب أنور، سعيدي طارق، مرجع سابق، ص 04.

الشكل رقم (06): انتشار الإنترنت والجوال عالمياً خلال 2007

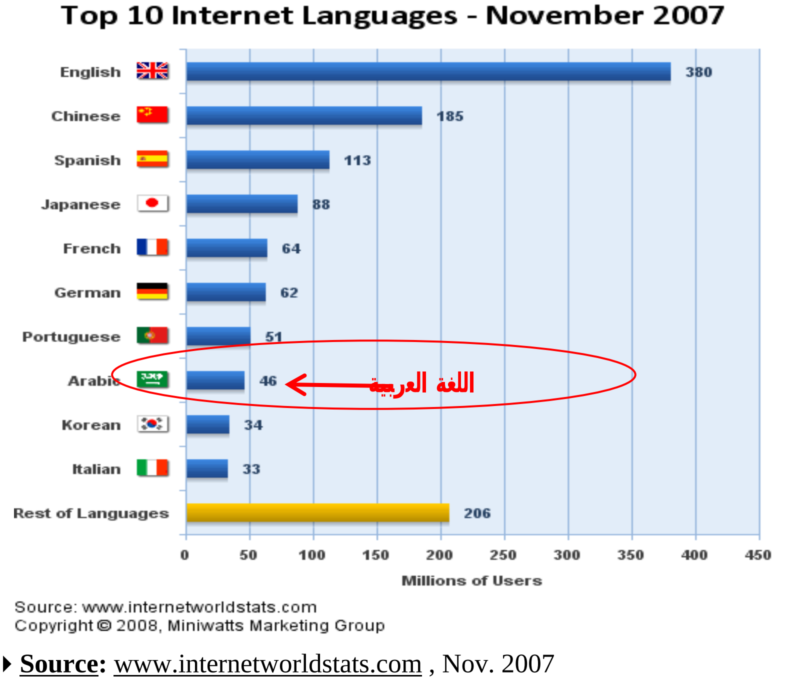

- عدد مستخدمي الجوال نحو 3 بليون
- عدد مستخدمي الإنترنت نحو 1.3 بليون
- عدد مستخدمي الإنترنت السريعة broadband نحو 310 مليون
- أصبحت اللغة العربية الثامنة من حيث عدد المستخدمين بمعدل النمو الأعلى في العالم 930.2% في الفترة من 2000-2007م

Source: www.internetworldstats.com , Nov. 2007

المصدر: محمد عبد العزيز العقيلي: **الملكية الفكرية في عصر الاقتصاد الرقمي**، نقلا عن الموقع الإلكتروني: (بتاريخ: 2008/04/17) http://www.saudiipc.com/images/public/dr-Mohammed.ppt#630,13.

الشكل رقم (07): عدد المستخدمين العرب لشبكة الإنترنت في ازدياد

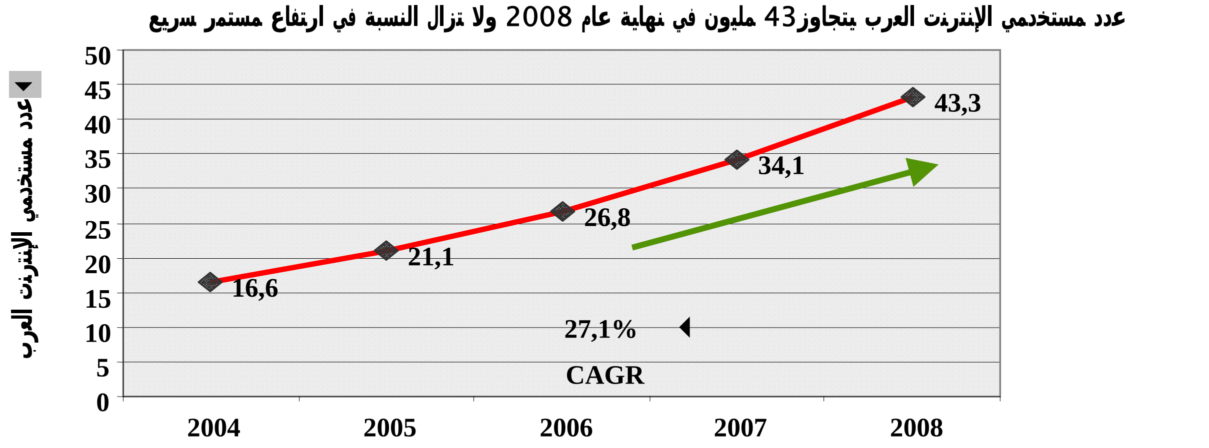

يرتبط مدى انتشار استخدام الإنترنت في الدول بعدة عوامل من ضمنها:

- **الناتج القومي (للفرد)**
- **تكلفة الخدمة وأجهزة الاتصال**
- **مستوى وعي وتعليم الأفراد**
- **مدى تطور البنية التحتية للاتصالات**
- **توفر المحتوى والخدمات الإلكترونية (بلغة الدولة)**

المصدر: محمد عبد العزيز العقيلي: مرجع سابق، http://www.saudiipc.com/images/public/dr-Mohammed.ppt#630,13

الإحالات وا راجع :

(1)– فضيل دليو: **الاتصال: مفاهيمه، نظرياته، وسائله**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 174.

(2)- بومعيز سعاد، فارس بوباكورة: **أثر التكنولوجيات ا ديثة للإعلام والاتصال ؤسسة الاقتصادية**، لة الاقتصاد وا نت، جامعة تلمسان، العدد 03، مارس 2004، ص 205.

(3)- بن سعيد مد، مر عباس: **تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية**، ا لتقى الدو الثالث حول: تسي ؤسسات: ا عرفة الركيزة ا ديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة مد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسي ، 13/12 نوفم 2005، ص 287.

(4)- بوقلقول ا ادي، بلغرسة عبد اللطيف: **الآثار ا ترتبة على إدماج التكنولوجيا الإعلام والاتصال من الناحية الإستراتيجية والتنظيمية وشروط تطبيقها ؤسسة ا زائرية**، ا لتقى الدو الثا حول: حركية تسي ؤسسات الصغ ة وا توسطة: الابتكارات، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكوين"، جامعة مد خيضر بسكرة، 13/12 أفريل 2004، ص 22.

(5)- عامر إبراهيم قنديلجي، إ ان فاضل السامرا : **تكنولوجيا ا علومات وتطبيقا ا**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 38.

(6)- ال لعمارة، مالك علاوي: **أثر استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على تسي وارد البشرية ؤسسات الصغ ة وا توسطة**، ا لتقى الدو الثا : تأث الانكسار الرقمي ال/جنوب على تسي ؤسسات الصغ ة وا توسطة، جامعة مد خيضر بسكرة، 29/28 أفريل 2007، ص 01.

(7)- إبراهيم : **صناعة تكنولوجيات ا علومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء**، ا ؤ ر العلمي الدو حول الأداء ا تميز للمنظمات وا كومات، جامعة ورقلة، كلية ا قوق والعلوم الاقتصادية،09/08 مارس 2005، ص 318.

(8)- علاوي مالك: **أثر استعمال التكنولوجيات ا ديدة للإعلام والاتصال على تسي وارد البشرية القطاع العمومي(دراسة حالة: الوكالة الوطنية لتنمية البحث ا امعي (ANDRU))**، مذكرة ماجست ، علوم التسي ، صص تسي عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتسي ، جامعة مد خيضر بسكرة، 2006/2005، ص 51.

(9)- ال لعمارة، مالك علاوي، مرجع سابق، ص 01.

(10)- ورقة عمل حول **مجتمع الإعلام**، وثيقة عمل مقترحة من منظمة ا ؤ ر الإسلامي إ مؤ ر القمة العا ي (جنيف 2003-تونس 2005)، نقلا عن ا وقع الإلكترو http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsispc2/cs03-wsispc2-c-0067!!msw-a.doc

(11)- مالك علاوي، مرجع سابق، ص 51.

(17)- ا يلا زوقاري: **استخدام التقنيات ا ديثة للإعلام والاتصال جامعة ا زائر**– دراسة وصفية استطلاعية- رسالة ماجست علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة ا زائر، السنة ا امعية 2003/2002، ص 49 ...51.

(18)- عبد ا يد ميلاد، مرجع سابق، ص ص 178، 179.

- [19] بوقلقول ا ادي، بلغرسة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص 22، 23.
- [20] ا يلا زوقاري، مرجع سابق، ص 55.
- [21] شريف شكيب أنور، سعيدي طارق، مرجع سابق، ص ص 02، 03.
- [22] ا يلا زوقاري، مرجع سابق، ص 67... 76.
- [23] جيهان أ د رش ، مرجع سابق، ص 147.
- [24] ا يلا زوقاري، مرجع سابق، ص 51.
- [25] مرجع سابق، ا وقع الإلكترو http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsispc2/cs03-wsispc2-c-0067!!msw-a.doc
- [26] ا يلا زوقاري، مرجع سابق، ص 66.
- [27] شريف شكيب أنور، سعيدي طارق، مرجع سابق، ص 11.
- [28] مر عباس: **الفجوة الرقمية ومتطلبات التنمية الدول ا تخلفة**، مرجع سابق، ص 03.
- [29] شريف شكيب أنور، سعيدي طارق، مرجع سابق، ص 11.
- [30] جيهان أ د رش ، مرجع سابق، ص 151.
- [31] ا وقع الإلكترو للشبكة العربية علومات حقوق الإنسان نقلا عن ا وقع: www.protectionline.org/article بتاريخ:14 /2008/02.
- [32] مد عبد العزيز العقيلي، ا وقع الإلكترو http://www.saudiipc.com/images/public/dr-Mohammed.ppt#630,13
- [33] مر عباس: **الفجوة الرقمية ومتطلبات التنمية الدول ا تخلفة،** مرجع سابق، ص 03.
- [34] ا يلا زوقاري، مرجع سابق، ص 73.
- [12] جيهان أ د رش : **نظام الاتصال: الإعلام في الدول النامية**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1972، ص 65.
- [13] عبد ا يد ميلاد (مهندس عام تكنولوجيا ا علومات والاتصال)، نقلا عن ا وقع الإلكترو : http://www.abdelmajid-miled.com
- [14] م.سعيد أوكيل: **اقتصاد وتسي الإبداع التكنولوجي**، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر، 1994، ص 24.
- [15] مر عباس: **الفجوة الرقمية ومتطلبات التنمية الدول ا تخلفة**، ا لتقى الدو الثا : تأث الانكسار الرقمي ال/جنوب على تسي ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، جامعة مد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسي ، 29/28 أفريل 2007، ص ص 04، 05.
- [16] جيهان أ د رش ، مرجع سابق، ص-ص 65، 66.

أثر حجم ا ؤسسة الصغ ة وا توسطة درجة تبنيها لتكنولوجيا ا علومات والاتصال

شاد شوقي – فريق البحث ا عتمد : أثر تكنولوجيا ا علومات
و الاتصال التنمية ا لية ا ستدامة ا زائر - جامعة ورقـلة

ملخص : اول العديد من الباحث من خلال الدراسات التعرف الدقيق على مستوى امتلاك و استخدام ا ؤسسات الصغ ة وا توسـطة لتكنولوجيـا ا علومات والاتصال و الوقوف على مدى فعاليتها ؛ من خلال هذا فإننا حاولنا هذه الدراسة قياس درجة استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال مـع التركيز على التكنولوجيات ا رتبطة بالانترنت ا ستخدمة من قبل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية، ومعرفة أثر حجم ا ؤسسة درجة اسـتخدامها اته التكنولوجيات معتمدين على العديد ا ؤشرات.

الكلمات ا فتاح : ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، تكنولوجيا ا علومات و الاتصال، الانترنت.

هيد : مع اية القرن ا اضي وبداية القرن الواحد والعشرين شهد العا هذه الفترة ثورة استخدام تلف التكنولوجيات، ومن أ ها تكنولوجيا ا علومات والاتصال و هذا نظرا لتزايد أ ية ا عرفة بوصفها دافعاً للنمو الرئيسي بالإضافة إ الثورة ال ا علوماتية و الاتصالات وخصوصا الانترنت،أين فاق معدل اختراق الانترنت على ا ستوى العا ي للسداسي الأول من سنة 2009 ا ليار و ست مائة مستخدم[1]، فقد باتت تكنولوجيا ا علومات والاتصال و تطبيقا ا اليوم من العوامل الرئيسة النمو، يث أضحت جوهر ا يزة التنافسية بالنسبة للمؤسسات. لذا أصبح لزاما على ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة مواكبة التطورات ا ديدة ا همة البيئة العا ية شأ ا ذلك شأن ا ؤسسات الك ى.

إن التطور الاقتصادي ا ديث و ا نافسة الشديدة ب ا ؤسسات وترسخ معا العو ة وما يصحبها من تركيز دقيق معاي ا ودة ومتطلبات ا نافسة الدولية وتلبية رغبات ا ستهلك و التطور ا ذهل استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال، كل ذلك ألقى بظلاله على أساليب استخدام تكنولوجيات ا علومات و الاتصال و بالأخص الانترنت، إذ ثل هذه الثورة الرقمية فرصة مهمة أمام ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة ا زائرية اولة قيق ميزة تنافسية، و تطوير طاقا ا الإنتاجية والإبداعية و الاندماج الاقتصاد العا ي ا ديد.

دف هذه الدراسة إ تبي مدى استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال من قبل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية و مدى أثر حجم ا ؤسسة درجة تبنيها اته التكنولوجيات، وذلك من خلال قياس كثافة تكنولوجيا ا علومات والاتصال و ذلك بوضع مقياس يعتمد على موعة من ا ؤشرات ال تقيس هذه الكثافة.

1- الإطار ا فاهيمي للاتصال :

يكن الاتصال وليد صدفة و إ ا كان نتاج اولات عدة للإنسان كانت بدايتها الاتصال البسيط ح وصل إ ما هو عليه اليوم من طرق و أساليب متنوعة فهو جزء من حياة الإنسان يتغ ويتطور مفهومه بتغ و بتطور البيئة ال يعيش فيها الإنسان.

اعت الاتصال ع التاريخ ا رحلة البدائية " نقل أخبار من شخص إ آخر" وكان ذلك بواسطة الاتصال الشفوي استعمل الفرد بعدها علامات كإشعال النار والدخان، وصوت الطبول للإشعار با طر أو الفرح. ولكن تكن الوسائل متطورة فكانت مرتبطة اسة السمع والبصر ، و تتغ كث ا حيث بقيت علاقة الاتصال شخصية، إ أن جاءت مرحلة الاكتشافات و ال أصبح فيها الاتصال اعيا، حيث ظهرت الكتابة الورق الطباعة(الاتصال الكتا)، وبعدها جاءت مرحلة العصر ا ديث أين تطورت فيه تقنية الطباعة وظهر الاتصال السمعي البصري الذي كان أكثر سرعة نقل ا علومات، كالراديو، التلفاز وا اتف[2]، ظهر ا اسب الآ لتسجيل ا علومات، حفظها ونقلها إ أن ظهرت الانترنت و أصبح ما يعرف بعصر الشبكات. و ذا فان الاتصال عرف

تطورا كبيرا وقطع أشواطا عديدة عبر العصور، و هذا يرجع إلى حرص الإنسان منذ البداية على نقل أفكاره ومشاعره وخبراته وحاجاته للآخرين.

مصطلح "الاتصال" في اللغة العربية كما تشير المعاجم، يعني الوصول إلى الشيء أو بلوغه والانتهاء منه أما كلمة"communication" الإنجليزية فهي مشتقة من كلمة الأصل اللاتيني communs ومعناها عام أو شائع أو مألوف[3]، كما تعني تبادل الأفكار و المعلومات عن طريق الكلام أو الكتابة أو الرموز.

ولقد ظهرت تعاريف عديدة لمفهوم الاتصال لا يمكن حصرها من قبل الباحثين والمختصين في علوم المعلومات والاتصال عبر الزمن عكست في معظمها أهميته ودوره في الحياة الإنسانية والمكونات أو العناصر الأساسية لعملية الاتصال ومن بينها أن الاتصال هو "العملية التي يتم من خلالها إرسال رسالة معينة - منبه - من مرسل إلى مستقبل مستهدف وباستخدام أكثر من أسلوب ومن خلال وسائل اتصالية محددة"[4]، و يمثل Jean Lohisse ميكانيزم الاتصال على أنه بسيط مثل لعبة البليار فاللاعب (المرسل) يدفع بالكرة و هي (الرسالة) على مستوى الطاولة و هي (القناة) حيث تصل إلى الهدف و الذي يتمثل في (الأثر)[5].

من خلال هذه المفاهيم و التعاريف نستنتج أن عملية الاتصال تشتمل على ثلاثة عناصر أساسية لإحداث و إقامة عملية الاتصال هي المرسل والرسالة والمستقبل، و نستنتج أيضا من هذه التعاريف أن الاتصال ذو علاقة خطية في اتجاه واحد. لكن الملاحظ في الربع الأخير من القرن العشرين هو تحول بؤرة الاهتمام والتركيز من المرسل والرسالة إلى المستقبل، ومن منظور ذي اتجاه واحد إلى إطار تبادلي أو دائري ومن نظرة خطية ثابتة إلى طريقة ديناميكية شاملة متعددة العناصر والاتجاهات، و من هذه التعاريف نجد :

> "الاتصال عملية إنتاج أو توفير أو تجميع المعلومات الضرورية ونقلها أو تبادلها أو إذاعتها (بثها) بحيث يتمكن الفرد من إحاطة غيره بالأفكار أو الحقائق أو الأخبار أو المعلومات الجديدة التي تؤثر في سلوكهم أو توجيههم في اتجاه معين، ويعني الاتصال أيضا، ذلك السلوك أو تلك العملية التي يتم بواسطتها نقل المعلومات أو الأفكار أو المشاعر من شخص ما (المرسل) إلى شخص آخر أو أكثر (المستقبل)، من خلال وسيلة معينة (قناة) وذالك حتى تصبح هذه المعلومات أو المشاعر مشتركة بين الطرفين"[6].

من أهم ما ورد في هذا المجال نموذج "Rogers & Kincaid" والمعروف بنموذج التلاقي للاتصال الذي يمكن تلخيصه في عملية تبادل متتابع للمعلومات بين فردين يهدفان إلى فهم مشترك للموضوع[7]، وتتم عملية التواصل هذه عبر عدة مراحل فيضيف هذا النموذج بالإضافة إلى العناصر الأساسية للاتصال رد الفعل feed–back وتبادل أدوار الاتصال من الإرسال إلى الاستقبال و من الاستقبال إلى الإرسال حيث تظهر التفاعلية l'interactivité و بهذا تصبح عملية الاتصال عملية خطية ذو اتجاهين.

2- تكنولوجيا المعلومات و الاتصال :

يرى البعض أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال مصطلح بسيط و لكن في الحقيقة هو مركب من العديد من المفاهيم المتنوعة والمختلفة، و لهذا سوف نتطرق إلى المفهوم العام للتكنولوجيا وصولا إلى التعريف الجامع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ فنجد أن للتكنولوجيا عموما العديد من التعاريف نذكر منها :

التعريف الأول: "هي عبارة عن مجموعة من المعارف، الابتكارات و التطبيقات التي تتمحور حول تقنية صناعية ما ومن الأمثلة التكنولوجيا الرقمية"[8].

التعريف الثا : "هي عملية و ضع و انتقاء طرق تسمح بالاستعمال الفعال للتقنيات ا ختلفة وهذا لضمان عمل ميكانزمات الإنتاج، الاستهلاك، الإعلام و الاتصال"[9].

التعريف الثالث: "هي كل ما ينتج عن إ اد الأفكار والسبل والتجهيزات يث يستثمره الإنسان سد مستوى معيشته و قيق رفاهيته لتوفر عليه الوقت وا هد والتكلفة"[10].

من خلال التعريف الأول و الثا نلاحظ أنه ينظر فهوم التكنولوجيا على أ ا مصطلح تق أما من خلال التعريف الثالث فينظر إليها سياقها الزم والاجتماعي والثقا اولا إعطائها ا ع الواضح و الواسع مع اعتباره وسيلة للوصول إ ا دف.

2-2 تكنولوجيا ا علومات و الاتصال : معظم تكنولوجيات ا علومات والاتصال لا تعتـ حديثة، فهي موجودة منذ السنوات الثلاث ا اضية، وما كن اعتباره حديثا هو توسع استخداما ا ال تسي ا ؤسسات، واعتمادها بدرجة كب ة على العمل الشبكي و خاصة الانترنت، و كن تعريف تكنولوجيا ا علومات والاتصال "على أ ا تلف أنواع الاكتشافات وا نتجات والاختراعات ال تأثرت بظهور تكنولوجيات ا واسيب و الاتصالات ا ديثة وال تتعامل مع ش أنواع ا علومات من حيث معها، ليلها، تنظيمها، زينها و استرجاعها الوقت ا ناسب وبالطريقة ا ناسبة وا تاحة"[11].

أما "Kenneth Laudon" و "Jane Laudon"[12] فيعرفان تكنولوجيا ا علومات والاتصال ظل التغ ات ا ديدة والعا الرقمي على أ ا أداة من أدوات التسي ا ستخدمة و ال تتكون من سة مكونات و هي :

- العتاد ا علوما : تتمثل ا عدات الفيزيائية للمعا ة
- ال يات
- تكنولوجيات التخزين: تتمثل ا وامل الفيزيائية لتخزين ا عطيات كالأقراص الصلبة والضوئية و بر يات لتنظيم ا عطيات على ا وامل الفيزيائية.
- تكنولوجيات الاتصال: تتكون من معدات ووسائط فيزيائية و بر يات تربط تلف لواحق العتاد و تعمل على نقل ا عطيات من مكان إ آخر يث كن وصل ا واسيب ومعدات الاتصال لتشكيل شبكات لتبادل وتقاسم الأصوات والصور و الفيديو.
- الشبكات: تربط ب ا واسيب لتبادل ا عطيات أو ا وارد.

من خلال هذا د أن هذه التكنولوجيات تتمثل يع الاستعمالات من حواسب، شبكات اتصال وأجهزة تداول ا علومات السلكية واللاسلكية، حيث تتمثل عادة أجهزة الاتصال من هاتف، فاكس والانترنت، وهي تستخدم بغرض أداء تلف ا هام الرامية إ قيق أهداف ا ؤسسة، و بالتا فإن تكنولوجيا ا علومات والاتصال اول الرفع من فعالية استخدام ا علومات داخل ا ؤسسة وذلك عن طريق :

- ويل، زين ومعا ة كل أنواع ا علومات (نصوص، صور، صوت...) شكل معطيات رقمية موحدة؛
- بث هذه ا علومات بسرعة كل أ اء العا باستخدام الشبكة العا ية إنترنت؛
- تر ة ا علومات ا ستقبلة و ويلها إ الشكل ا رغوب فيه (نصوص، صور، صوت...)؛
- السماح للمؤسسات بالاتصال بطريقة سريعة ومستمرة عن طريق الشبكات؛
- تغي طرق الاتصال داخل ا ؤسسات عن طريق إدخال ال يد الإلكترو وتكنولوجيات الانترانت.

3- توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمعيقات التي تقف أمامها :
هناك العديد من المؤشرات التي تدل على التوجه التدريجي العالمي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى غرارها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و من بينها بروز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كقطاع إنتاجي وخدمي مهم إذ كان الاقتصاديون يقسمون النشاط الاقتصادي على العموم إلى ثلاث قطاعات وهي الزراعة، الصناعة و الخدمات فهذا التقسيم أصبح تقليدي حيث أضاف علماء الاقتصاد هذا القطاع الرابع والذي يضم مجموعة من الأنشطة سواءً كانت خدمات أو سلع[13]؛ بالإضافة إلى المنافسة الشديدة بين شركات الاتصالات و مزودي خدمات الانترنت و توجه بعض المؤسسات الكبرى إلى الاستثمار في مجال الاتصالات الذي أدى إلى خفض الأسعار و انتشار الخدمات الهاتفية بصورة كبيرة جدا بمختلف أشكالها من هاتف ثابت إلى هاتف محمول و تعدد التطبيقات المختلفة لمميزاته الهواتف التي توفر العديد من التطبيقات ومنها الدخول إلى شبكة الانترنت و هذا ما أدى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة عبر العالم لاستخدام هذه التكنولوجيات بمختلف أشكالها وعلى مستويات مختلفة من الكثافة، وهذا نظرا للعديد من الأسباب.

1-3 تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : للوقوف على مدى امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال سوف نتطرق لتواجد التكنولوجيات الأساسية والمتمثلة في : الحاسوب والانترنت والمواقع الالكترونية ، معتمدين على بعض الإحصاءات و الدراسات الدولية .

1-1-3 الحاسوب : من خلال دراسة إحصائية قامت بها وكالة Wallonne للاتصالات (awt)[14] في بلجيكا حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وجد أن أغلبية المؤسسات و التي تقدر نسبتها بـ 98% تحتوي على حاسوب أو أكثر، بينما 29% فقط يستخدمون الحاسوب المحمول[15]، و الملفت للنظر أن معدل اكبر كثافة للحواسيب حسب حجم المؤسسة سجل عند المؤسسات المصغرة التي تحتلها المركز الثاني المؤسسات الصغيرة، تليها المؤسسات المتوسطة و بهذا نجد أن هناك علاقة عكسية بين حجم المؤسسة و عدد الحواسيب المستخدم وترجع صاحبة الدراسة سبب هذا إلى احتياج تلك المؤسسات للحواسب في استخدامات خاصة كالخادم والمحاسبة و أتمتة العمليات الصناعية.

2-1-3 الانترنت : من خلال الدراسة التي قامت بها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) وجد أن استخدام الانترنت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف باختلاف حجمها وعلى العموم فان نسبة اختراق الانترنت للمؤسسات تعتبر مهمة، فالمؤسسة المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها ما بين 50 إلى 249 عامل المستخدمة للانترنت في تعاملاته يقدر بـ 80 % من مجموع فئتها وتفوق هذه النسبة قريبا من المؤسسات الكبيرة ، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد عمالها ما بين 10 إلى 49 عامل فيقدر متوسط نسبة اختراق الانترنت بها بـ 75 % ،أين تصل إلى 99% في بعض البلدان كفلندا، السويد، الدانمارك، النمسا وألمانيا، ويعتبر قطاع خدمات المؤسسات الأكثر استخداما للانترنت يليه المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع الصناعة[16].

3-1-3 الموقع الالكتروني : من خلال الدراسة التي قامت بها وكالة AWT للاتصالات وجد أن 58% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البلجيكية لديها موقع الكتروني أو صفحة الكترونية، حيث شهدت سنة 2006 زيادة بـنسبة تقدر 7% عن السنة الماضية و بتوزيع النسبة على حسب حجم المؤسسة فوجدت أن نسبة المؤسسات التي لها مواقع الكترونية تزداد كلما زاد حجم المؤسسات، و بهذا نستنتج أن لحجم المؤسسة أثر طردي على استخدام مواقع الويب.

ومن خلال الدراسة الإحصائية التي قامت بها مجموعة BNP PARIBAS[17] حول نسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لخمس دول و هي فرنسا، ألمانيا، أسبانيا، ايطاليا و المملكة المتحدة فوجد أن المؤسسات

الصغ ة و ا توسطة الأ انية تترأس القائمة حيث يصل نسبة امتلاكها للموقع الالكترو نسبة 82% ،تليها ايطاليا و ا ملكة ا تحدة بنسبة 77% ، تأ أسبانيا بنسبة 65% أما ا رتبة الأخ ة فتحتلها فرنسا بنسبة 52% ، إلا أن ا لاحظ من خلال الدراسة أن ثلث ا ؤسسات ا لديها موقع الكترو لا تقوم بتحديثه و هذا يؤثر على فعالية ا وقع الالكترو .

أما فيما ص امتلاك ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة للحلول الالكترونية ا تسمح بالقيام بعمليات البيع من خلال ا واقع الالكترونية فان هذا النشاط و مستمر حيث تل ا رتبة الأو ا ملكة ا تحدة بنسبة 60% تليها أ انيا 44% تأ أسبانيا بنسبة 39% تليها ايطاليا بنسبة 28%.

من خلال هذا نستنتج أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تلك التكنولوجيات و ا لول التقنية للانطلاق العا الرقمي أين ت هن أن امتلاك تكنولوجيا ا علومات و الاتصال لا يقتصر على ا ؤسسات الكب ة.

الشكل رقم 1 :نسبة امتلاك ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة للموقع الالكترو
و عملية التحديث للمجموعة ا مسة لسنة 2005

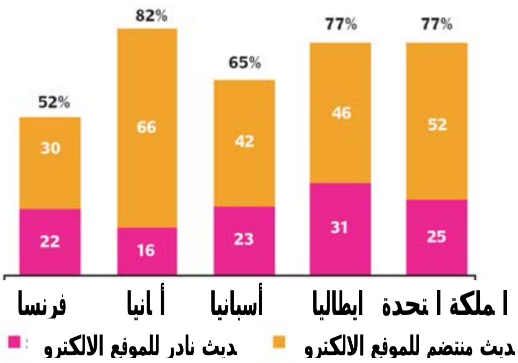

ا صدر : . BNP PARIBAS LEASE GROUP.Op.Cit. p38

2-3 أسباب عزوف بعض ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة عن امتلاكها لتكنولوجيا ا علومات والاتصال :

هناك العديد من الأسباب ا ت ر عزوف ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة عن استخدام تكنولوجيا ا علومات و الاتصال بكثافة، و تلف هذه الأسباب من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى، و من بينها عدم توفر الكفاءات و التكلفة ا رتفعة لتطوير وصيانة النظام ا علوما للمؤسسات الصغ ة و ا توسطة.

1-2-3 عدم توفر الكفاءات: هناك العديد من ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة لا تتوفر عادة على موارد بشرية ا قدرات ومؤهلات علمية تكنولوجيا ا علومات والاتصال و التجارة الالكترونية، فمهما كان إدراك هاته ا ؤسسات بالفوائد ا ترتبة عن استخدام هذه التكنولوجيات فان الاستثمار ا عرفة و الأشخاص ا ؤهلا يتطلب تكاليف لتكوين و وضع استراتيجيات يراها صاحب ا ؤسسة أعباء لا كن ملها، فالإطارات ا تخصصة ال تكنولوجيا ا علومات و الاتصال و التجارة الالكترونية مهمة جدا لضمان انطلاق فعال للمؤسسات الاقتصاد الرقمي.

2-2-3 تكلفة تطوير وصيانة النظام ا علوما للمؤسسة: تعت تكلفة الاستثمار تكنولوجيا ا علومات والاتصال من أهم العوائق ا تصادف ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة نتيجة التخوف من أن تكلفة هاته التكنولوجيات سوف يتجاوز الأرباح ا نجرة عنها، بالإضافة إ انه يترتب عليها الاهتمام و صيانة العتاد، وهذا يتطلب تكاليف إضافية. و نظرا لافتقار معظم ا ؤسسات و خاصة

الصغيرة للموارد المالية فإنها تعزف عن تبني الحلول المتطورة مثل استخدام موقع الكتروني يحوي على عمليات آمنة كإبرام الصفقات عن طريق بطاقات الائتمان ، إذ أن بعض المؤسسات لا سيما الصغيرة منها تستخدم موقع الكتروني بسيط لا يحوي حلول التجارة الالكترونية، حيث لا تتجاوز تكلفة تنصيبه المصاريف المخصصة للتسويق عادة.

3-2-3 عدم التوافق مع نشاط المؤسسة: من أسباب عدم تبني بعض المؤسسات لاستخدامها لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال وخصوصا التجارة الالكترونية هو عدم توافق هذه التكنولوجيات مع نشاطها فمن النتائج التي توصلت اليها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أن بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست مجبرة على وضع حلول معلوماتية متقدمة جدا و مثال ذلك المؤسسات التي تنشط في قطاع البناء[18].

4-2-3 قدم البنية التحتية للاتصالات للدول و عدم تماشيها مع التطورات الحاصلة : ينعكس قدم البنية التحتية للاتصالات سلبا على جودة وفعالية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و خاصة التكنولوجيات الانترنت، حيث تكثر الأعطاب و انقطاع الاتصالات، مما يؤدي بالمؤسسات إلى العزوف عن استخدام هذه التكنولوجيات و خصوصا حلول التجارة الالكترونية ، و بهذا فان درجة تطور البنية التحتية للاتصالات للدول تلعب دورا مهما في درجة توجه المؤسسات إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الاستفادة منها.

4- مستوى امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال :

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال تضاعف عددها حيث بلغ سنة 2007 الـ 294612 مؤسسة بزيادة نسبتها 63.4% مقارنة بسنة 2001، أين تنتمي أغلب المؤسسات إلى القطاع الخاص بنسبة قدرها 99.97% [19]، و تساهم في الاقتصاد الوطني من خلال التقليل من حدة البطالة و التي هي أحد أكبر التحديات التي تواجه معظم الدول و خاصة النامية منها بالإضافة إلى مساهمتها البسيطة في التجارة الخارجية و يرجع ذلك إلى المنافسة الشرسة من قبل مثيلاتها في الأسواق الدولية، أين يحتم عليها الوضع التوجه إلى تبني أساليب وتقنيات حديثة من بينها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أثبتت أهميتها من خلال الرفع من تنافسية المؤسسات والوصول إلى الأسواق الدولية بأقل التكاليف لذا كان لزاما علينا الوقوف على مدى استخدام هذه التكنولوجيات مقارنة بالخصوصية التي تتمتع بها هذه المؤسسات معتمدين في المقارنة على متغير الحجم.

1-4 العينة محل الدراسة : تتكون العينة المدروسة من مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يترواح عدد عمالها ما بين 1 إلى 250 عامل، حيث بلغ عدد المؤسسات التي أجابت على الاستبيان 41 مؤسسة، وبعد الفرز استبعدت 5 مؤسسات بسبب التضارب في الإجابات على بعض الأسئلة، و أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستجوبة تنشط ضمن قطاع الخدمات و التي تبلغ نسبتها 61.11% ، بينما تمثل المؤسسات المنتمية إلى قطاع الصناعة التحويلية ما نسبته 25 % من العينة، في حين تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ما نسبته 13.88 % من العينة ، غير أننا لم نسجل أي تواجد للمؤسسات التي تنشط في القطاع الزراعي.

2-4 معدل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية : للوقوف على مدى كثافة أو معدل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستجوبة تم حساب الكثافة حسب حجم المؤسسة من خلال معيار عدد العمال والمقسمة إلى ثلاث فئات معتمدين في حساب الكثافة من خلال الطريقة التي اتبعها Régis

MEISSONIER[20] حسابه لكثافة أو معدل ا ؤسسة الافتراضية وبإسقاطها على خصائص تنا مستخدم بذلك 21 مؤشرا صلنا على العلاقة ا سابية التالية :

كثافة تكنولوجيا ا علومات و الاتصال = (معدل ا وقع الالكترو + معدل الانترنت + الأدوات وا عدات ا كتبية / 3) X 100

من خلال معا ة الاستبيان توصلنا إ أن ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة ا زائرية ا ستجوبة تستخدم وسائل الاتصال من: ا اتف الثابت، الفاكس، ا اتف النقال و ا يد الالكترو ستويات مرتفعة ، بينما تسجل هذه ا ستويات بالنسبة لاستخدام ا ؤسسات للانترنت و مواقع الويب،ناهيك عن استغلا ا الضعيف للأغراض التجارية كالترويج. أما فيما ص الدفع الالكترو فسجلنا انعدامه، بالإضافة إ أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا ستجوبة ا الكة وقع الكترو تستخدم هذه ا واقع كواجهات لعرض معلومات عن ا ؤسسة، و عن تلف السلع وا دمات، إذ لا تزيد عن صفحات اشهارية للمؤسسة، و هذا التواجد على شبكة الانترنت لا يكفي لتحقيق استغلال أمثل للفرص ا نحها هذه التكنولوجيات والتوجه الفعلي للمؤسسات إ الأعمال الالكترونية، إذ مازالت ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية تسجل تأخرا ملحوظا استخدام هذه التكنولوجيات، فلم تتجاوز كثافتها 29.5%

عند قياس كثافة تكنولوجيا ا علومات والاتصال على حسب حجم ا ؤسسة (الشكل رقم 2) وجدنا أن ا ؤسسات ا توسطة وا تشغل من 50 إ 250 عامل هي الأكثر استخداما ذه التكنولوجيات بنسبة كثافة تقدر بـ 57.55% تليها ا ؤسسات الصغ ة وا تشغل من 9 إ 49 عامل بنسبة كثافة تقدر بـ 26.99%، تأ بعدها ا ؤسسات ا صغرة وا تشغل 1 إ 9 عمال وا تقدر نسبة كثافة التكنولوجيات بـ 26.76%، و ا لاحظ انه لا يوجد فارق كب يكاد يفصل ب ا ؤسسة ا صغرة والصغ ة من حيث كثافة التكنولوجيا، و العموم فإننا لاحظنا أن معدلات استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال ترتفع كلما زاد حجم ا ؤسسة.

بالتا فإننا نستنتج أن **معدل استخدام ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية لتكنولوجيا ا علومات والاتصال يتناسب طردا مع حجم ا ؤسسة.**

الشكل رقم 2: علاقة حجم ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة عدل استخدامها لتكنولوجيا ا علومات والاتصال

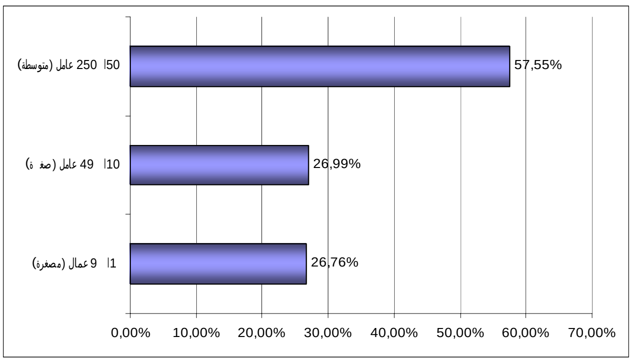

خلاصة : يعد اليوم توجه ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية إ استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال أمرا ضروريا إن نقل حتميا وهذا نظرا للتطور السريع اته التكنولوجيات وتنوعها و توجه معظم ا ؤسسات العا إ استخدامها، فا ؤسسات

ا زائرية واقع ا ال بعيدة كل البعد على ا عدلات العا ية و هذا نظرا لضعف القابلية امتلاك تكنولوجيا ا علومات والاتصال ا سوف يؤدي إ اتساع الفجوة الرقمية و بالتا اتساعها ا انب الاقتصادي، ولتفادي اتساع هذه ا وة ب :

1. اعتماد إستراتيجية اتصالات ذات كفاءة عالية وا رص على استخدام التطبيقات ا تقدمة للانترنت من قبل ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة بدون استثناء.
2. وضع خطة وطنية لتهيئة الطريق و الانطلاق الفعال بتقد التحفيز ا ادي لاقتناء العتاد و ا يات الذي يتناسب مع حجم ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة خصوصا ا ؤسسات ا صغرة و مرافقتها.
3. وضع برنامج وط لتوعية ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة دى أ ية استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال.
4. تشييد وتطوير ا التحتية للاتصالات؛ فوجود بنية تية قوية وتدعيم نظم الاتصالات سيساهم الانتشار السريع لاستخدام تكنولوجيات ا علومات والاتصال ب ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة و الذي بدوره سيسهل توجهها إ الأعمال الالكترونية.

قائمة ا راجع :

[1]Internet World Stats, (2009/08/14) , http://www.internetworldstats.com/stats.htm

[2] إبراهيم ، مطبوعة مقرر مقياس **تكنولوجيا و نظم ا علومات ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة**،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006/2005.

[3] ر ي عليان، عدنان مود الطوباسي، **الاتصال و العلاقات العامة**، دار الصفاء،الطبعة الأو ، الأردن، 2005،ص27.

[4] مد إبراهيم عبيدات، **سلوك ا ستهلك**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص253.

[5] Jean Lohisse**, la communication de la transmission a la relation**, 2eme édition, Edition deboeck ,paris, 2006, p25.

[6] ر ي عليان، عدنان، مرجع سابق،ص30.

[7] فضيل دليو، **مدخل إ الاتصال ا ماه ي**، علم اجتماع الاتصال، ا زائر، 2003، ص10.

[8] L'internaute, (2007/06/13) ,http://www.linternaute.com/dictionnaire/fr/definition/technologie/ .

[9] Définition de la technologie, (2007/06/13). http://www.olats.org/schoffer/deftech.htm .

[10] م الطاهر معمر،**التوثيــق وا علومــات و دور ا تطبيق الإدارة الإلكترونية**، ملتقى حول الإدارة الإلكترونية " إ ابيا ا وسلبيا ا " طرابلس ا ماه ية 8-2006/11/9.

[11] ال لعمارة، مالك علاوي، **أثر استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال على تسي وارد البشرية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة**، ا لتقى الدو حول : أثر الانكسار الرقمي ال جنوب على تسي ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة، جامعة مد خيضر، بسكرة، 2007 ، ص 2.

[12] Kenneth C. Laudon and Jane Price Laudon. **Management Information Systems: Managing The Digital Firm** . Prentice Hall. Ninth edition.USA.2006.p65.

[13] Daniel April, **Définition du secteur de la technologie de l'information et des communications** CANADA, Mars 1999.p2.

[14] **A**gence **W**allonne des **T**élécommunications.

[15]**A**gence **W**allonne des **T**élécommunications,**Usages TIC 2006 des PME wallonnes**, Belgique,2007, p31

[16]OCDE , **LES TIC, LE COMMERCE ÉLECTRONIQUE ET LES PME** ،2ème CONFÉRENCE DE L'OCDE DES MINISTRES EN CHARGE DES PETITES ET MOYENNES ENTERPRISES (PME) **PROMOUVOIR L'ENTREPRENARIAT ET LES PME INNOVANTES DANS UNE ÉCONOMIE MONDIALE :** VERS UNE MONDIALISATION PLUS RESPONSABLE ET MIEUX PARTAGÉE ,Istanbul, Turquie 3-5 juin 2004, P15

[17] BNP PARIBAS LEASE GROUP. TECHNOLOGIES **DE L'INFORMATION ET DE LA COMMUNICATION 2005-2006.** Enquête PME-PMI. france.2006.p38.

[18] OCDE , 2004**,**op.cit ,p23.

[19]استنادا إ معطيات وزارة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة.

[20] Régis MEISSONIER. **Organisation virtuelle : Conceptualisation, ingénierie et pratiquesEnquête auprés des PME de la région des pays de la Loire**. THESE DOCTORAT EN SCIENCES DE GESTION. Institut d'Administration des Entreprises Aix-en-Provence.France.2000.pp241-245.

ليل تنافسية ا تاجر الالكترونية (دراسة حالة موقع أمازون amazon.com)

موسي سهام – فريق البحث ا عتمد : أثر تكنولوجيا ا علومات
والاتصال التنمية ا لية ا ستدامة ا زائر - جامعة بسكرة

ملخص : مل عصر التكنولوجيا والإنترنت ليات عديدة، فلم تعد الأساليب والأشكال التنظيمية القد ة قادرة على استغلال فرص هذه ا رحلـة، أو بالأحرى لا كن للمؤسسات ا تعمل وفق الأساليب والطرق التقليدية التكيف والتأقلم مع ا عطيات ا ديدة. لذلك برزت وسوف ت ز مفاهيم جديدة ويعاد النظر ا فاهيم القد ة ا ستخدمة لكي تأخذ أبعاداً تتماشى ومتطلبات ا رحلة الراهنة. و هذا العمل اول إعطاء تصوراً واضحاً حول أمـازون عملاق ارة التجزئة على شبكة الإنترنت، وأهم الاستراتيجيات ا اتبعتها لتستحوذ على حصة الأسد ال ارة التجزئة خارج وداخل الشبكـة.

الكلمات ا فتاحية : الإنترنت، ا تاجر الالكترونية، ا كتبة الالكترونية أمازون.

هيـد : أدت الانترنت إ تنامي الأسواق الافتراضية كما هو ا ال ظاهرة الأسواق التقليدية، أين إنشاء عدد كب من ا واقع لتكون ثابة سوق افتراضية تبيع تلف السلع وا دمات، خاصة تلك الأكثر استخداما من قبل ا ستهلك من أجهزة ا اسـوب، ملابس، كتب، ...ا ، من هذا ا نطلق نطرح السؤال التا :

ماهي الاستراتيجيات التنافسية ا تبعة من قبل متجر أمازون، وإ أي مدى أثرت موقعه التنافسي على الشبكة ؟

للإجابة على هذا التساؤل اول التعرض إ لة من العناصر الضرورية، ا كن أن تساعدنا على فهم سر ـاح رائـد ـارة التجزئة العا ي، ومتصدر التجارة الالكترونية ختلف أنواعها (amazon.com).

هذا الإطار نتبع ا طة التالية :

I- تأسيس ا تجر الالكترو أمازون
II- إستراتيجيات تطوير موقع أمازون
III- ليل تنافسية ا تجر الالكترو أمازون بالاعتماد على بعض ا ؤشرات
IV- أهم ا دمات ا قدمة من طرف متجر أمازون (كنموذج لعناصر ا يزة التنافسية بالنسبة للمتجر)

I- **تأسيس ا تجر الالكترو أمازون:** تعرف ا تاجر الالكترونية على أ ا "مكان على الإنترنت كن زيارته باستخدام برامج استعراض، وكل موقع له عنوان خاص بـه يدعى URL)[(1)]"، أي أ ا " موعة من البيانات وا علومات ا خزنة على جهاز حاسب خادم متصل بالشبكة، يعرض معلوماته من خلال صفحة أو موعة من الصفحات تسمى (WEB PAGE)، أما الصفحة الأو أو الواجهة الرئيسية للموقـع فيطلق عليـها (HOME PAGE) "[(2)].

ينتمي موقع أمازون إ **ا واقع ا اصة بالتجارة الإلكترونية** ا ثل فضاء حقيقي للمحلات داخل الشبكة عن طريقها تستطيع ا صول على كل ما تاجه، تكون عموما على شكل قوائم (كتالوجات) أو على شكل إشهار لكل ما هو معروض. تأسس متجر أمازون على يد **جيف برستون** خريج جامعة **برنستون** حيث درس علم الكمبيوتر وهندسة الكهرباء استثمرها العمل لدى العديد من الشركات، أين أدرك الكث من أسرار التكنولوجيا ح تألق اية ا طاف مع شركة مالية تدعى **دي إي شاو** جعلته يرتقي نصب نائب الرئيس رغم صغر سنه. تابع **برستون** أخبار تطور الإنترنت وانتشاره السريع على مستوى العا حيث تش الإحصائيات أنه سنة 1994 إرتفعت إحصائية استخدام الإنترنت إ 2300 % يع دول العا ، ومن هنا خرجت فكرته إ اد قواعد بيانات للكتب بالتعاون مع ار الكتب، لتوف ها لكل من يطلبها من خلال تصفح موقعه ا اص وتطلبت هذه الفكرة تفرغه التام وتضحيته با نصب ا رموق الشركة ا الية ا كان يعمل ا. تألق موقع أمازون و طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام، وأصبح ا وقع غضون سنوات أك مكتبة على سطح الأرض وأصبح عدد عملاءها أكثر من سبعة وعشرين مليون عميل، باعت أمازون أكثر من 20 مليون منتج من خلال 12 ألف موظف وبلغ رقم أعمال الشركة سنة 2004 أكثر من ستة مليار دولار.

II- استراتيجيات تطوير موقع أمازون : كانت انطلاقة ا تجر صورة على موعة من الكتب وا الات ولكن ا وز الذي عرفه وقت وجيز، عل من الضروري العمل على التطوير بالاعتماد على ثلاثة عناصر أساسية :

1- بناء العلامة التجارية: إذا أرادت ا ؤسسة عرض علامة جديدة على موقعها، يكون الاسم ا يـد أمر مهم، حيث ب أن تعكس العلامة التجارية ا نتج وأن يزه عن ا نافس ، وأن تكون قادرة على ا ماية القانونية على الإنترنت، و ب أن تكون العلامة قص ة، قابلة للتذكر وسهلة القراءة والتر ة إ لغات أخرى مثال (Dell computer) على ا وقع (www.dell.com) أسهل بكثر من (hummackerSchlmer) على ا وقع (www.hammacker.com).[3]

فالنسبة وقع أمازون الذي اخت له اسم **امازون** وهو اسم لنهر قوي أمريكا حصل عليه من خلاله ثه ركات البحث عن أفضل الأ اء، واستطاع فترة بسيطة إشهار موقعه ب أهله وأصدقائه، وبالرغم من أن انطلاقة ا شروع كانت بلغ 300 ألف دولار، إلا أن بوادر النجاح كانت سريعة، وبلغت إيراداته 20 ألف دولار الأسبوع الأول، وعلى هذا الأساس فقد لعبت العلامة التجارية الواضحة والقص ة للمتجر الالكترو **amazon.com** دورا مهما رفع مردودية ا شروع بسرعة مذهلة.[4]

2- إستراتيجية التوسيع والنمو: إن التوسيع من تشكيلة ا نتجات ا عروضة موقع ما ستساهم فعلا جعله أكثر قبولا لدى الزوار، وقد اتبعت أمازون إستراتيجية التنويع ا نتجات ا تعرضها كوسيلة فعالة لكسب الزبائن، حيث د أن تطور متجر أمازون بوت ة سريعة يرجع إ التنويع ا نتجات الثقافية التعليمية مثل الكتب و DVD, CD ، كذلك ا نتجات الكهروم لية، كما أن ا تجر يقدم عروض عن الرحلات...إ ، وقد ول ا تجر إ أك موزع زئة على الكرة الأرضية، عن طريق استراتيجيات الشراكة ا ابرمها مع العديد من الشركات العا ية نفس ا ال لتحو ا إ حليف بدل من منافس مثل (**Toys**) (**R**) و (**borders**) أو اللجوء إ ا واقع ا يطلق عليها اسم **les site dédié**.[5]

بالإضافة إ إستراتيجية التنويع ا نتجات، وعقود الشراكة، د إستراتيجية التدويل عن طريق إنشاء فروع عا ية تابعة للشركة الأم، ومواقع ع الانترنت، ا ساهم خلق قيمة مضافة، هذا فيما يتعلق با نتجات التالية : ا واسيب، الكام ات، وآلات التصوير الرقمية، وأجهزة MP3، بالرغم من ذلك فالتموقع ا قيقي لـ Amazon سد أكثر عند إنشاء متجر خاص ببيع الكتب وا قلات والوثائق مباشرة على الشبكة ليصبح ا تجر من رواد التجارة الالكترونية ختلف أنواعها.

وتدعيما لإستراتيجية النمو ا يقوم ا متجر أمازون، فقد فتح فرع سنة 1998 كل من بريطانيا وأ انيا حيث كانت مبيعات هذين الفرع جد مرتفعة وبلغت ذرو ا سنة 2001 لتساهم وا 25 با ائة من حجم مبيعات الشركة الأم لنفس السنة، كما فتح فرع فرنسا سنة 2000 لتصل عروض ا تجر إ ما يزيد عن 220 دولة غ أمريكية و كنت أمازون من كسب ا رتبة الأو عا يا كأك موزع زئة سنة 2005.[6]

وذاع صدى ا تجر عا يا ليصل إ الدول العربية حيث د أن amazon.com قد انضمت إ قائمة قناة التجارة الإلكترونية **توف .كوم** وحدة أعمال التجارة الإلكترونية التابعة لشركة توف لأنظمة ا علومات ا دودة، الشركة ا تخصصة تقد حلول نظم ا علومات والتجارة الإلكترونية، وباستخدام خدمة قناة التجارة الإلكترونية من توف كوم كنت أمازون من عرض ومقارنة منتجا ا للملاي من مستخدمي الإنترنت العرب ا ملكة العربية السعودية والشرق الأوسط وغ ها.[7]

3- إستراتيجية ا فاظ على ولاء الزبائن (تسي علاقة الزبون) : إن السعي ا افظة على ولاء الزبائن بعد جذ م للمتجر الالكترو ، تعت من أهم العقبات ا تواجهها ا تاجر الالكترونية ظل التجارة الالكترونية، نظرا لسهولة بلوغ الزوار إ العديد من ا تاجر ا تعرض نفس ا نتجات بسرعة عالية وا قارنة ب أسعارها وعلامتها التجارية بسهولة، وهنا تظهر أ ية ا نافسة بالتركيز على توطيد علاقة الزبون وا دمات ا قدمة ع ا تجر مثل تقد هدايا رمزية، تقد عروض سعرية، ا فاظ على ا علومات ا تعلقة صوصيات كل زبون، تتبع مسار الزبائن ع الشبكة...إ .

و ذا ا صوص تركز أمازون على تتبع زوارها من خلال :

- **ع ا علومات الشخصية** : تقوم أمازون مع ا علومات الشخصية على موقعها الشبكي، لأ ا اجة إ البيانات الشخصية ال ستفيدها ليل طبيعة زوار موقعها (النمط الشرائي، السن، ا نس، ا ستوى الثقا ...إ)، وتتم هذه العملية باستغلال لة من خدمات الانترنت، وقد تشتمل ولكن ليس حصراً على الاسم وال يد الإلكترو والعنوان ال يدي وغ ها من ا علومات ا طلوبة لتقد خدمة أو لتسليم منتج أو للقيام بأي عملية قد تطلبها.

- **الوصول إ ا علومات الشخصية و ديثها :** يسعى ا تجر إ مساعدة زواره ا افظة على معلوما م الشخصية ال منحوها للشركة على و دقيق و دّث. كما أن العلاقة مع الزبائن تبقى مستمرة حيث كن للزائر أن يبلغ الشركة بالتغ ات الطارئة على بياناته الشخصية، و د معظم مواقع الشركة على الانترنت تتيح إمكانية إجراء التحديثات من خلال صفحة الإشتراك برنامج مع لدى أمازون.

- **أمن ا علومات الشخصية** : تلتزم أمازون ماية ا علومات الشخصية ال تقدم ا، فتلجأ لاستخدم مز اً من التقنيات والإجراءات الأمنية والتداب ا ؤسساتية للمساعدة اية ا علومات الشخصية من الوصول إليها أو استخدامها أو كشفها من قبل أطراف غ ول بذلك.

وعندما تنقل بيانات شخصية حساسة (على سبيل ا ثال: معلومات بطاقة الائتمان) ع الانترنت، فإنه يتم يتها باستخدام تقنية التشف وفق بروتوكول طبقة ا قابس الآمنة.(SSL)

- **ملفات الارتباط (الكوكيز):** تستخدم مواقع أمازون ملفات الارتباط، على الرغم من أنه كنك الوصول إ معظم تلك ا واقع ح إذا اخترت تعطيل عمل ملفات الارتباط ا تصفح الذي تستخدمه، لكن بعض ا واقع لن تسمح بإكمال فعاليات دة إذا كانت ملفات الارتباط معطلة، فمثلاً يستخدم موقع التجارة الإلكترونية ا وجه للمستهلك ملفات ارتباطات مؤقتة أثناء جلسة التسوق وأخرى دائمة، وذلك لإجراء التعاملات. وإذا يقبل ا تصفح ملفات الارتباط، فإن سلة التسوق لن تعمل، ولن يكون ا شتري قادراً على عقد طلب شراء.

كما تلجأ الشركة لأطراف عديدة راقبة حركة البيانات على شبكة الانترنت، وإحصاءا ا، والاستجابة للإعلانات بالنقر فوقها، وغ ها من النشاطات على مواقع أمازون. وح يكون الطرف الثالث مسموحا له من قبل أمازون فقد يستخدم ملفات الارتباط، وملفات تسجيل ويب لدى أمازون، ومرشدات ويب، وغ ها من تقنيات ا راقبة، مع بيانات وتوليد إحصاءات اعية عن زوار ا وقع، لكن دون تناول أي بيانات شخصية عن الزوار.

توفر الإصدارات ا الية من متصفحات ويب أوامر كم متقدمة كن أن يستفيد منها ا ستخدم فيما يتعلق كان ود ومة ملفات الارتباط، سواءً جاءت تلك ا لفات من الطرف الأول أو من الغ .

6- **الاحتفاظ بالبيانات :** لن تفظ أمازون با علومات الشخصية دة تزيد عن ا اجة اللازمة لتحقيق الأهداف ال عت تلك ا علومات من أجلها، أو وفقاً ا هو منصوص عليه القوان والأنظمة السارية.

7- **ديث السياسة :** تقوم أمازون بإجراء ديثات دورية لسياستها التسويقية ع الانترنت، وتوفر ا ؤسسة هذا الشأن قسم الأسئلة ا تكررة (FAQ)، كن للمشترك أن يتعرفوا من خلاله على السياسات ا ستحدثة مواقع الشركة ع أ اء العا .

III- لميل تنافسية ا تجر الالكترو أمازون بالاعتماد على تطور بعض ا ؤشرات :

1- لميل تطور رقم أعمال أمازون منذ سنة 1999 : أمازون تصبح ا ؤسسة ال استحوذت على عا الأعمال ء الانترنت وأذهلت بتطور مبيعا ا كل منافسيها سواء تعلق الأمر با تاجر الالكترونية ا نافسة الأمريكية أو غ ها، وا دول التا يوضح تطور قم أعمال ا تجر.

تطور رقم أعمال أمازون (1999-2008)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رقم الأعمال	1 640	2 760	3 120	4461	5237	6000	10642	13597	14860,5	19170
النمو السنوي	+169%	+68%	+13%	+13%	+17%	+14%	+77%	+27%	+9%	+29%

معلومات معة من مواقع الكترونية تلفة

من ا دول أعلاه نلاحظ التطور ا لحوظ لرقم أعمال ا تجر، وقد بدأ بالنمو بوت ة جد مرتفعة بلغت البداية %169+، وهذا جد معقول إذا ما أنا لدورة حياة أي نشاط رابح حيث يبدأ عدلات مرتفعة ليغطي حجم التكاليف، بعد مرحلة النضج والاستقرار نلاحظ تقريبا ثبات هذا ا عدل. أما سنة 2005 فقد تصدر ا وقع قائمة ا نافسة العا ية ال ارة التجزئة.

وا دول التا يوضح تطور لة من ا تغ ات منذ 1995 إ غاية 2001 :

	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو السنوي لرقم الأعمال	-	+313%	+169%	+68%	+13%
النتيجة الصافية	- 31	- 128	- 720	-1 411	- 562
النفقات التسويقية	24	67	176	180	138
عدد الزوار (مليون زائر)	2,04	9,1	16,6	21	31

Source: Amazon.com

من ا دول نلاحظ التطور ا تزايد بشكل أسي لزوار موقع أمازن، وهذا يرجع بطبيعة ا ال إ حجم النفقات ا خصصة للعملية التسويقية من إشهار سواء للموقع أو للمنتجات، تقد ا دمات ا انية، صيانة ا واقع...إ ، تطوير ا نتجات، التوسيع من قنوات التوزيع سواء على الشبكة أو خارجها.

2- لميل وقع متجر أمازون : احتلت أمازون ا رتبة 22 ال التوزيع بالتجزئة الولايات ا تحدة الأمريكية سنة 2001 برقم أعمال 3.12 مليار دولار، أما فرنسا فقد احتلت ا ركز الثا سنة 2001. وا دول التا يوضح ترتيب ا وقع با قارنة مع موعة من الشركات العا ية.

الترتيب	رقم الأعمال 2000 دولار يورو	الشركة
1	64 802	Carrefour
2	33 000	Groupement des mousquetaires
3	24 700	Groupe PPR
4	23 782	Leclerc
5	23 496	Auchan
6	19 942	Rallye
7	19 073	Casino Guichard
8	10 534	Système U
9	8 364	Logidis
10	7 600	Cora
11	5 747	Galeries Lafayette
12	4 153	Volkswagen France
13	**3 558***	**Amazon**
14	3 376	Monoprix
15	2 767	Attac

http://www.lemondeinformatique.fr/actualites/commentaires-annuels-amazon

بالرغم من حداثة ا وقع إلا أنه استطاع اكتساح عا الأعمال الالكترونية بسرعة مذهلة، فتأسيسه سنة 1995 تقريبا وبعد ستة سنوات يتصدر ا رتبة 13 عا يا والثانية على مستوى ا نافسة فرنسا، فهذا يدل على جودة ا دمات الالكترونية ال يقدمها ا تجر من جهة وا صداقية ال يوفرها لزبائنه من ناحية ثانية، لأن الشركة تزاوج ما ب النمو على مستوى الشبكة وعلى ا ستوى الواقعي، حيث د أن إ از مواقع تابعة للموقع الأصلي يتزامن مع فتح فرع للشركة دول تلفة من العا ، وهذا ما يتولد عنه قيمة مضافة.
و ال تقد ا دمات الالكترونية نركز على أهم ا دمات ال ميزت أمازون، ومكنته من الاستحواذ على ميزة تنافسية، رفعت من صورته ووطدت العلاقة مع زواره وزادت من حجم أرباحه ال بلغت 654 مليار دولار سنة 2008. و كن حصر بعض ا دمات التا :

IV. **أهم ا دمات ا قدمة من طرف متجر أمازون(كنموذج لعناصر ا يزة التنافسية بالنسبة للمتجر) :** سعت أمازون إ التنويع من ا دمات ا قدمة من أجل تدعيم وضعيتها التنافسية إزاء منافسيها، و هذا ا ال نذكر أهم ا دمات ال غ ت فعـلا مـن لعبـة التنافس الافتراضي ع الانترنت، وال مكنت أمازون من الاستحواذ على وفاء وولاء زوارها.

1- رك البحث 9A.com [8] : أطلقت شركة أمازون عملاق ارة التجزئة على شبكة الإنترنـت النسـخة التجريبيـة Beta version من رك البحث **9A.com**، موقع مستقل على الشبكة العا ية. وكانت أمازون قد أعلنت سبتم 2004 ا اضـي عن تطوير 9A ليكون رد أداة ث ليساعد ا ستخدم على البحث عن ا نتجات والتسوق على ا وقع الرئيسي للشركة، وسيكون رك البحث ا ديد مدعوما تقنيا من كل من أمازون (الشركة الأم) ومن شركة أليكسا لإحصائيات التحقق من الترويج على مواقع الإنترنت وهي تتبع أمازون أيضا، ومن غوغل رك البحث الأكثر شهرة، إضافة إ ا ة التقنية للقائم على ا وقـع، ويقـودهم **أودي ما** مدير التقنية السابق بشركة ياهو. ورغم أن ا ستخدم العادي ركات البحث قد يعتقد أنـه لـيس ـة إضـافات أو خصائص جديدة أكثر ا تتيحه ركات البحث ا الية مثل غوغل، استطاع رك البحث **9A.com** أن يضيف ملامح جديدة ر ا علـه يتفوق على شريكه ا ا (غوغل)، ويكسب السبق هذا ا ال التكنولوجي. من ا لامح ا ديدة ال يقدمها 9A إضافة إ إمكانات ركات البحث التقليدية[9] :

- **البحث داخل الكتاب :** باستخدام رك البحث **9A.com** يستطيع ا ستخدم أن يتصفح أي كتاب إذا كان مسجلا موقع أمازون دوت كوم.

• **تاريخ البحث :** وهذه الإمكانية تتيح للمستخدم أن يتعرف على كل ا واد ال ث عنها على **9A.com**، وهـي ليسـت مقصورة على استخدام حاسوب بعينه، لأ ا تعتمد على تسجيل ا ستخدم من خلال ا ه وكلمة ا رور، ويستطيع ا سـتخدم أن يغلقها وقتما يريد.

• **الأعمدة ا رنة :** ا وجودة على الصفحة، وال تعرض للمستخدم خصائص مثل "البحـث داخـل الكتـاب" و"تـاريخ البحث"، إذ يستطيع أن يتحكم حجمها أو أن يغلقها.

• **نتائج ث سابقة :** وهذه ا اصية تش إ النتائج ال سبق أن استعرضها ا ستخدم خلال ثه عن مواد أخرى، تعرض هـذه ا اصية تاريخ آخر مرة زار ا ستخدم ا وقع.

• **معلومات ا وقع :** تعرض هذه ا اصية نبذة عن ا وقع الذي ظهر نتائج البحث، دون أن يغادر ا ستخدم صفحة البحـث، ليقرر مبكرا إن كان سيتصفح ذلك ا وقع أم لا.

• **الطريق ا ختصر للبحث :** وهذه تتيح للمستخدم أن يبحث عن أي مادة عن طريق **9A.com** مباشرة قبل أن يدخل علـى ا وقع نفسه.

2- **خدمة الفحص عن طريق أمازون :** كشفت شركة أمازون الأم كية العاملة ال البيع بالتجزئة، عن خدمة بيع جديدة ستتيح لباقي مؤسسات البيع بالتجزئة على الانترنت استخدام مواقعها على شبكة الإنترنت، وهو الأمر الذي يع أن الـ 81 مليون مستخدم الذين أعطوا " أمازون" كافة بيانا م ا اصة بعملية الدفع مثل رقم بطاقة الائتمان وعناوين الشحن، سيكون بإمكا م استخدام تلك ا علومات عند شراء منتجات من أي موقع يستخدم ا دمة ا ديدة دون ا اجة لإعادة إدخا ا من جديد.

وأطلقت الشركة ال يوجد مقرها بولاية سياتل الأم كية على خدمتها ا ديدة اسم " **الفحص عن طريق أمازون** "، وهي ا دمة ال ستتيح كذلك لتلك ا واقع الالكترونية استخدام نظام شراء ا نتجات من أمازون بضغطة واحدة على فأرة ا اسوب، وهو النظام الذي سب قيمة ضريبة ا بيعات وتكاليف الشحن بسهولة، و كن أيضا العملاء من تتبع منتجا م ال قاموا بشرائها خلال عملية الشحن، ومن ا نتظر أن تنافس ا دمة ا ديدة، ومعها خدمة أخرى مشا ة أطلق عليها اسم "**دفع أمازون البسيط**" خدمة "paypal"، كما أ ا طرحت منتجا جديدا ألا وهو متصفح إلكترو يسمح للأشخاص بإضافة ا نتجات ال يشتهون إليها مباشرة إ حسا م لدي أمازون عندما مشاهد ا على مواقع أخرى، وتأكيدا على سعي أمازون الدؤوب للوصول إ القمة هذا ا ال قال **سكوت ديفيت**، ا دير التنفيذي بإحدى بنوك الاستثمار الأم كية أن أمازون تسعي جاهدة للوصول إ كافة أبعاد ارة البيع بالتجزئة على الانترنت وخارجه.

خلاصة : إن أهم ما يز التنافس ء ا تاجر الإلكترونية و تلف الإستراتيجيات ا مكنة تتوقف عن قدرة ا ؤسسة التحكم ذه التقنية واستغلال تلف ا دمات ال توفرها الإنترنت؛ فتب موقع إلكترو دون الأخذ بع الاعتبار الإستراتيجيات ا عتمدة سيكلف ا ؤسسة الكث مقدمتها عتها وفقدان مصداقيتها، وبالتا عزوف الزبائن عن زيارة موقعها ؛ وعلى العموم فإن الانترنت نح للكل الفرصة السيطرة، والأحسن هو الأجدر بالفوز، نظرا لا فاض تكاليف الاستثمار، فا صول على موقع إلكترو لا يكلف الكث ، إلا أن احه يتوقف على مدى القدرة على إدارته.

أما دراستنا تجر أمازون كعينة عن أهم ا ؤسسات العا ية ال تبيع بالتجزئة داخل وخارج الشبكة فقد توصلنا إ النتائج التالية :

- أمازون تعتمد على استراتيجية التطوير ا ستمر سواء دما ا، أو منتجا ا.

- تعتمد أمازون على استراتيجية التحالف الكث من ا الات ح تتمكن من كسب شريك وتوسيع حصتها السوقية والاستفادة من خ ات شركائها.
- لا يتوقف عمل الشركة فقط على العمل ال البيع وإ ا اول ابتكار برامج خاصة يزها عن منافسيها مثل إنشاء رك البحث **9A.com**، وتقد خدمة الفحص عن طريق أمازون، كل هذه خدمات تشكل ديدا واضحا لكل منافسيها.
- التركيز على ضرورة التكامل ما ب عا الأعمال الافتراضي والواقعي، فالتفوق لا يأ إلا من خلال قانون أفضلية الزيادة.
- التخطيط ا ستمر ديد أهداف ا وقع لتحقيق النتائج ا نتظرة منه، لضمان تطوير كفاءة العمليات و صيل العوائد.
- ا راجعة الدورية للموقع وا رص على أخذ أراء الزوار بع الاعتبار.
- تسعى أمازون دوما لإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بكل زوارها وتتبع مسارهم ع الشبكة، ا يساعدها على ديد احتياجا م ا كان والزمان ا ناسب .
- إنشاء نظام شراء موحد خاص بأمازون يتعدى كل التصورات، حيث كن للزائر استغلاله أي موقع من ا واقع ا نافسة، وهذا ما عل منافسيها موقف ضعف حيال أمازون ال فرضت سيطر ا من خلال تدعيم الزبون وتسهيل تنقلا م ع ا واقع سواء التابعة أو ا نافسة.

الأخ ما كن التوصل إليه، أن ال التنافس ع الانترنت لا يعتمد على الأموال ال سيبدأ ا ا شروع، بقدر اعتمادها على ا هارات التكنولوجية العالية ال تسعى للتفوق والتطوير، كما لا نغفل ضرورة التكامل ما ب الانترنت والواقع، الذي سيع عن الصورة ا قيقية للمتجر الالكترو ، فإ ال أحد ا وانب سيؤثر حتما على الأخر، أما بالنسبة للسلوك التنافسي ع الانترنت فلا كن ضبطه، والسرعة التغي والتجديد هي أهم العوامل الأساسية ال يزه، لذا لابد من عدم ترك الفرصة للمنافس التفك لا التقليد أو التفوق، والعمل دوما على إ اد البدائل الإستراتيجية واجهته (اليقظة الإستراتيجية).

قائمة ا راجع :

(1). ألان سيمون، الإنترنت، الدار العربية للعلوم ، ب وت، 1999، ص: 272.

(2). فريد النجار، وليد دياب، تامر النجار، التجارة والأعمال الإلكترونية ا تكاملة تمع ا عرفة، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2006، ص:28.

(3). مد طاهر نص ، التسويق الإلكترو ، دار ا امد للنشر والتوزيـع، عمان، 2005، ص: 242.

(4) 15/01/2009, http://www.journaldunet.com/0201/020124amazon.shtm

(5) 15/01/2009, http://www.journaldunet.com/0201/020124amazon.shtm

(6) 20/01/2009, http://www.actualitte.com/actualite/5411-amazon-vendeur-livres-etats-unis.htm

(7) 20/01/2009, http://www.startuparabia.com/arabic/2008/09/amazon-joins-taufeercom-e-channel-

(8) 24/01/2009, http://a9.com

(9) 24/01/2009, http://www.bahrainonline.org/showthread.php?t=92755

دور تكنولوجيا ا علومات والاتصال تنمية قطاع السياحة والفندقة

أ.د./ ابراهيم(*) & د/ شعو مود فوزي(**)

ملخص : ترجع الزيادة[1] الطلب السياحي العا ي إ عوامل متعددة منها زيادة الدخل كث من الدول ا صدرة للسائح ، إهتمام معظم الدول السياحية بالترويج السياحي قوما ا الطبيعية وخدما ا السياحية لتحفيز السائح على زيار ا ا فيها من وسائل جذب سياحية، التطور التق ا اصل وسائل النقل ا ي والبحري وا وي، إ فاض الأسعار الناتج عن الرحلات ا وية ا تعتمد على الط ان الإقتصادي، فضلا عن وء عدد من ا ؤسسات السياحية إ أسلوب ا زمة الذي مع ب النقل والإيواء وا دمة الفندقية وتنظيم زيارات الفرجة نظ مبلغ معلوم، إضافة إ ذلك تعزى الزيادة الطلب السياحي إ التقدم ال تكنولوجيا ا علومات والاتصالات ا تؤدي إ قيق الاتصال ا يد ب الدول ا صدرة للسياحة والدول ا ستقبلة، وتؤدي أيضا إ تقد خدمات سياحية وفندقية يزة للسواح ؛ فهذه التكنولوجيا أصبحت تشكل عاملا هاما دفع قطاع السياحة وتنميته.

الكلمات ا فتاح : تكنولوجيا ا علومات والاتصال، سياحة الكترونية، التنافس الافتراضي، الوساطة.

هيد : تنطوي تكنولوجيا ا علومات والاتصال (TIC : Technologies de l'Information et de la Communication) على موعة الطرق والتقنيات ا ديثة ا ستخدمة بغرض تبسيط نشاط مع ورفع أداه، وهي مع موعة الأجهزة الضرورية عا ة ا علومات وتداو ا من حواسيب وبرامج ومعدات حفظ وإسترجاع ونقل إلكترو سلكي ولاسلكي ع وسائل الإتصال بكل أشكا ا وعلى اختلاف أنواعها : ا كتوب وا سموع وا رئي، وا كن من التواصل الثنائي وا ماعي وتؤمن انتقال الرسالة من مرسل إ متلقي ؛ ع الشبكات ا غلقة وا فتوحة ؛ ولقد حت عو ة تكنولوجيا ا علومات والاتصال بالاستفادة من خدما ا على مدار أربعة وعشرون ساعة (24 سا/7 أيام)، من أية نقطة الكرة الأرضية، خصوصا مع إنتشار التسوية ا الية الالكترونية للمعاملات على ا ط.

نتيجة لتزايد وتسارع استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال تلف ا يادين والأنشطة، تم على الدول وا تمعات أن تعيد تنظيم نفسها حاليا على و «شبكي» يتفق مع ا رحلة والتغي ات ا ارية، يث يستطيع ا تمع استحداث ا علومات والنفاذ إليها واستخدامها وتقا ها وتسخ كامل الإمكانات النهوض بالتنمية ا ستدامة ؛ وقد أدى هذا إ تغي جذري ا ؤسسات وطرق تسي ها وتنظيمها، ولاشك أن تكنولوجيا ا علومات والاتصال تؤثر تأث ا مباشرا القطاعات ا نتجة ا عائدا معت ا من الإنتاج الداخلي ا ام PIB الإقتصاديات ا تطورة ا يشار إليها بالإقتصاد ا عر أو الإقتصاد ا ديد ا رتكز على ا نافسة.

تعت تكنولوجيا ا علومات والاتصال من الأدوات القوية للمشاركة السوق العا ية، و س توف ا دمات الأساسية، وتعزيز فرص التنمية ا لية، ويعد الاستثمار فيها أحد ا ركات الأساسية لتنافسية ا ؤسسات الاقتصادية، وحسب دراسة نظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، فإن تكنولوجيا ا علومات والاتصال هي أحد العوامل ا امة وا ا ة دفع التنمية الاقتصادية، ولذلك لابد من إقحامها النسيج الاقتصادي والاجتماعي، ويذكر أن ا دمات السياحة حاليا تل ا رتبة الأو التجارة الالكترونية[2].

وتعد شبكة الانترنت العمود الفقري الأساسي وا ام لإنتشار تطبيقات تكنولوجيا ا علومات والاتصال، وبا قابل تكنولوجيا ا علومات والإتصال هدفها هو جعل شبكة الإنترنت أكثر جدوى من خلال تشكيلة من ا امج وا دمات، يث يتس للمؤسسات

(*)، (**) : فرقة البحث "أثر تكنولوجيا ا علومات والإتصال التنمية ا لية ا ستدامة"، جامعة ورقلة.

من أي حجم عقد الصفقات التجارية ع   الشبكة ؛ وتتيح هذه التكنولوجيا خيارات وبدائل عديدة، منها اختيار الأدوات، اختيار ا دمات لتطوير حلول تلا   حاجة كل مؤسسة على حدة، أو اختيار حلول راقية تتميز بقدر ا على الاندماج   الأنظمة الراهنة لأي مؤسسة، فضلاً عن إمكانية تطويرها وتعديلها   يث تتكيف مع الاحتياجات ا تغ ة للمؤسسة، وذلك يع   أن لا حاجة لأن تبدأ ا ؤسسات من الصفر وتضطر للتضحية بالاستثمارات ا امة ال   وظفتها سلفاً سواء على صعيد ال امج، الأجهزة أو البيانات.

يذكر كاستيلس (Castells 2000[3]) "أن التنمية   عصر الشبكات بدون الانترنت تشبه التصنيع بدون كهرباء"   إشارة بليغة إ   أ   ية الانترنت ا ورية حاليا ومستقبلا، وهذا ما يفسر تنامي وسرعة إنتشاره، حيث قدرت مدة الانتشار   وا   7 سنوات فقط[4]، بعكس بقية التقنيات (الكهرباء : 46 سنة، ا اتف : 35 سنة ، ا اسوب : 16 سنة ، ا اتف النقال : 13 سنة) ؛ **فيا ترى هل للانترنت فوائد   ال السياحة والفندقة لدعم التنمية ا ستدامة، كما هو الأمر   ال الأعمال التجارية والإدارة العامة والتعليم والصحة والاستخدام والبيئة والزراعة ؟ وما هي القيمة ا ضافة لتكنولوجيا ا علومات والاتصالات   قطاع السياحة** ؟

هذا ما سوف نبينه   هذا ا قال، من خلال تناول ا اور التالية بالتركيز على دور إستخدام التكنولوجيا   السياحة، وأثرها على زيادة الطلب السياحي :

1- السياحة الإلكترونية (e-tourism)

2- آثار التنافس الإفتراضي على قطاع السياحة

3- دوافع إستخدام TIC   قطاع السياحة والفندقة

4 - واقع السياحة الإلكترونية   الدول العربية

1- السياحة الإلكترونية (e-tourism) :

هي تلك ا دمات ال   توفرها تكنولوجيا ا علومات والإتصال بغرض إ از وترويج ا دمات السياحية والفندقية ع   تلف الشبكات ا فتوحة وا غلقة، بالإعتماد على مبادئ وأسس التجارة الإلكترونية ؛ وتتعدى   الواقع مفهومها إ   أبعد من ذلك، فهي تشمل ح   السياحة ا تنقلة/ا والة (m-tourism) ا ستخدمة للأجهزة الإلكترونية ا والة كا واتف ا مولة وا فكرات الإلكترونية ا مولة وغ ها، وبذلك فإن تكنولوجيا ا علومات والإتصال تستخدم من طرف   يع شركاء القطاع السياحي من مؤسسات وهيئات وأفراد، وقد تستغل هذه التكنولوجيا   تشييد وإقامة كيانات سياحية يتطلب تشغيلها أيضا قدرا من ا عرفة التكنولوجية لدى روادها، مثل الفنادق الذكية ال   تعتمد   بنائها وتشغيلها وإدار ا على تقنيات حديثة.

ظهرت السياحة الإلكترونية مع بداية ظهور خدمة الشبكة العنكبوتية (World Wide Web)، أي تزامنا مع إستخدام الانترنت ما ب   ا ؤسسات ومثيلا ا (B2B) وماب   ا ؤسسات وا ستهلك   (B2C) وماب   ا ستهلك   أنفسهم (C2C)، وقد ظهر ديكريفتور degriftour.com كأول موقع سياحي سنة 1990.

تشكل السياحة الالكترونية القسم الأك   من حجم التجارة الالكترونية حيث   طى دخل هذا القطاع 89 مليار دولار العا   سنة 2004، ففي فرنسا وصلت نسبة السياحة الالكترونية إ   45%   سنة 2005 من حجم التجارة الالكترونية، وهي دائماً ارتفاع مستمر[5] ؛ ويشار إ   أن ا نظمة العربية للسياحة قد أوضحت   تقرير   ا أن 40 با ائة من ا موع الكلي لأعداد السياح عا يا 938 مليون سائح استخدموا ا دمات السياحية الالكترونية إما للاستفسار أو شراء خدمات ا جز والسفر وبلغ الزوار للمواقع العا ية مثل اكسبيديا expedia.com 50 مليون زائر، موقع أوربتز orbitz.com 35 مليون زائر، وعدد 80 مليون زائر   وقع ياهو للسياحة yahootravel.com[6].

يستحود قطاع صناعة السياحة الالكترونية على ما نسبته 24% من عائدات إعلانات الانترنت ا ختلفة، وحسب تقرير التسويق الإلكترو الصادر عن مؤسسة Forrester فوريستر للبحوث فإن عائدات قطاع السياحة الإلكترونية من تذاكر السفر ا وية والبحرية، ا جوزات بالفنادق، واستئجار السيارات السياحية لسنة 2008، حازت منها الرحلات ا وية مبلغ 32.8 مليار دولار أمريكي، مقابل مبلغ 16.4 مليار دولار عائدات الفنادق[7].

تتطلب السياحة الإلكترونية لتجسيدها عمليا أربعة مراحل أساسية لصناعة ا توى الرقمي[8]، وهي :

1. مع ا عطيات السياحية (عروض، أسعار، خرائط، تقارير، ...)
2. رقمنة ا عطيات ا معة بإستخدام تلف الوسائل التكنولوجية
3. نشر ا علومات ا معة إلكترونيا ع الواب، وع الوسائط الإلكترونية ا تعددة، وبأكثر من لغة.
4. تزويد ا يئات، الوكالات، الدواوين، ا ؤسسات السياحية والفندقية بوصلة انترنت موزعة شبكيا ومقبولة ومتوافقة مع حجمها (وبريد إلكترو ، فضلا عن ا اتف والفاكس).

و ا قيقة أن السياحة الإلكترونية، ب أن تتو الإشراف عليها هيئة وطنية من خلال بوابة إلكترونية جامعة ختلف ا نتجات وا دمات السياحة ذات العلاقة ا باشرة أو غ ا باشرة (كالبنوك وا صارف، والنقل وا واصلات برا و را وجوا).

2- آثار التنافس الإفتراضي على قطاع السياحة :

تعود أهم أسباب تطّور القطاع السياحي الإلكترو إ زيادة الثقة والأمان وسائل الدفع الإلكترو ا ختلفة ع الإنترنت، وإ العروض الكث ة وا ختلفة من ا نتوجات وا دمات على ا ط ا تاحة على مدار الساعة، عروض مرنة حسب رغبات ا ستهلك حيث يستطيع هذا الأخ أن تار الرحلة حسب ميوله ورغباته، من وسيلة السفر ا ناسبة له إ درجة الفندق وأنواع ا طاعم وغ ها، ا يتيح الفرصة للمقارنة السريعة ب كافة العروض السياحية، كي تكون الرحلة ملائمة للسعر الذي يستطيع ا ستهلك أن يدفعه، و ا أن الرحلة ليست منتوجاً ملموساً، أصبحت صفحات الانترنت بديلاً منطقياً للتسويق التقليدي للرحلات السياحية الذي يستخدم ا لصقات وا طويات الورقية، ففي قطاع السياحة الكلاسيكي، يتألف النموذج الإقتصادي من ثلاثة عناصر، هي :

- ا نتج : ا ستثمر أو مقدم ا دمة السياحية، من مؤسسات النقل، الفنادق، ا طاعم وغ هم.
- ا وزع : منظموا الرحلات، وكالات السفر، ويطلق عليهم مصطلح الوسطاء.
- ا ستهلك : الفرد السائح ا ستفيد من ا دمة أو ا نتج السياحي.

عموما النموذج الإقتصادي التقليدي ليست هناك علاقة مباشرة ب ا ستهلك وا نتج، بل كانت ا دمة ر حتماً ع ا وّزع - حالة الوساطة- ؛ لكن السياحة الإلكترونية الوضع تلف مع وجود الانترنت فقد أحدث تغّيرا النموذج الإقتصادي يث أن الوسيط قد لا يكون موجودا - حالة اللاوساطة- فالعلاقة أصبحت مباشرة ب ا ستهلك وا نتج، و هذا النموذج الإقتصادي ا ديد، أصبح يطلق على ا ستهلك مصطلح "ا ستهلك الالكترو ".

و كن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التوضيحي التا :

الشكل 1 : النموذج الإقتصادي التقليدي للسياحة

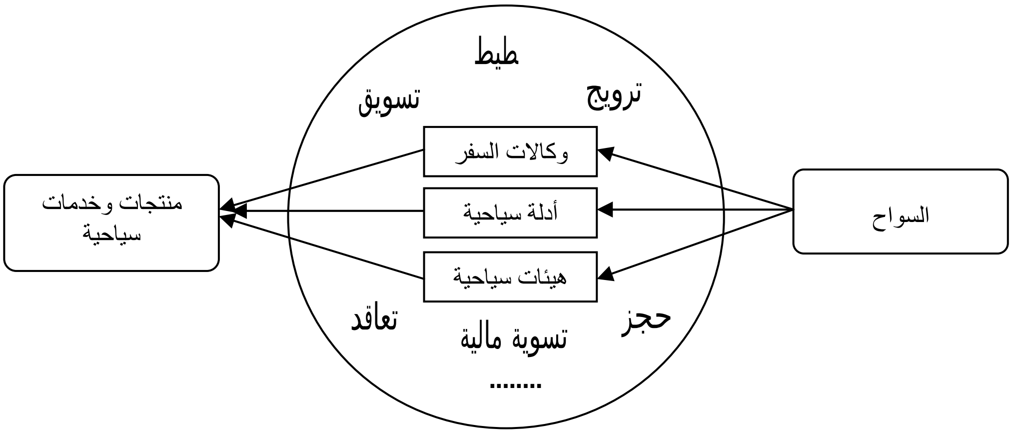

ا صدر : مستنبط من التحليل

من ا سلم به أن شبكة الإنترنت تؤثر بشكل كب على وسطاء البيع/ا وزع ، ذلك أنه قدور ا ؤسسة السياحية ا نتجة للسـلع أو ا دمات الإتصال مباشرة با ستهلك النهائي (السائح)، دون ا رور وزع أو سلسلة من ا وزع كوسطاء بيع أو اسرة لكـن هذا لا يع التخلي عن الوسطاء الشبكة، بل هم موجودين و تفظ واقعهم السوق الإفتراضـي، ـت إسـم الوسـطاء الإفتراضي Cybermédiaires، ع الوسطاء النشط العا الإفتراضي، الذين يقومون بالأدوار التالية من خلال الشبكة :

- ث وتقييم وإنتقاء للمنتوجات السياحية لتوزيعها.
- دراسة إحتياجات السواح والبحث عن الإقتراحات ا ناسبة م.
- توزيع ا نتجات السياحية فعليا للسواح.
- تقد النصح وا شورة للسواح.
- تقد معلومات حول السواح للمنتج.
- التوفيق ب ا نتج والسائح/ا ستهلك.

فالعلاقة ا باشرة لا تع دوما أن التسليم يتم مباشرة فا ستهلك يتفاوض ويعقد الصفقة مباشرة مع ا نتج الرئيسي ح أن التسليم قد يتم ع موزع وسيط، لكن الزبون بإستطاعته التعرف على كل ما يتعلق با نتجات من أسعار ومواصفات مـن خـلال موقـع ا ؤسسة ا ستثمرة.

قد تحذف العلاقة ا باشرة سلسلة التوزيع اما، وقد تعاد الوساطة إفتراضيا بتعويض ا وزع التقليدي وزع جديد إفتراضي ينشط من خلال الشبكة، أو صورة أخرى فقد يعزز ا نتج تواجده السوق التقليدية من خلاـه تواجـده أيضـا السـوق الإفتراضية (تنافس ذا)، فوصول ا ستهلك إ موقع ا ؤسسة ا نتجة عن طريق رك ث مع أو عن طريق موقع ويب آخر، يعت حالة وساطة، وعموما تنتج حالة الوساطة عندما يدرج وسيط جديد بداخل سلسلة التوزيع، و كن أن تنتج الوساطة عـن وجـود وسطاء يبحثون عن أحسن منتج أو خدمة لتلبية رغبة كامنة عند مستهلك مع ا يتماشى مع ذوقه واختياراته ؛ وهنا يلجأ الوسيط إ إستخدام إعلام الوساطة (Infomèdiation)[9].

الشكل 2 : النموذج الإقتصادي ا ديث للسياحة

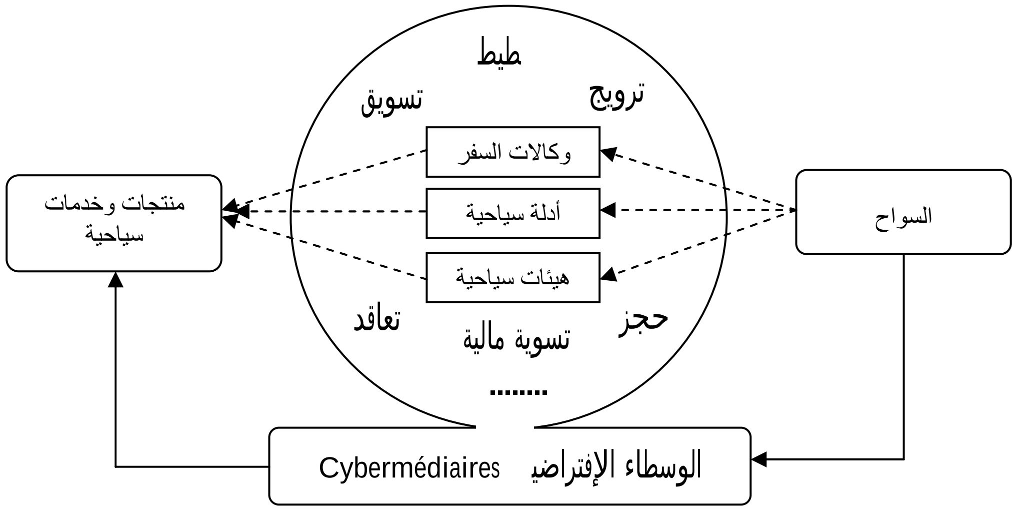

ا صدر : مستنبط من التحليل

وما نود التأكيد عليه إن إستخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال لا تع عدم وجود ا وزع التقليدي ، بل هم موجودين و تفظ واقعهم، وقد يستعم م ا ستهلك أحيانا (وقد أشرنا لذلك الشكل رقم 2، بأسهم متقطعة)، و كن أن يكونوا هم ثابة وسطاء إفتراضي من خلال تواجدهم الإفتراضي (مواقع الواب السياحية) ؛ ولقد أصبح ا ستهلكون هم أنفسهم من يتـو دور وكـالات السفر، أدلة وهيئات السياحة، ويسعون إ البحث عن العروض السياحية ا اصة ال تشبع رغبا م، عن طريق زيـارة البوابـات الالكترونية، ركات البحث (120 مليون إستفسار/طلبة يوميا رك قوقل)، ا نتديات السياحية، مواقع ووكالات السفر التقليدية وغ التقليدية (pure-player)[10] قارنة الأسعار وا صول على فرص كنهم من التنقل إ وجها م ا فضلة.

إن فعالية شبكة الانترنت كوسط اري آ متطور، يد من التكلفة الإ الية للمنتوج ا عروض على الويب، هذا النوع من ا دمة ا طية يد التكلفة الإ الية من ناحية الوقت ا بذول لإدخال ا علومات وا هد ا بذول للإقتناء، ما نود التأكيد عليه هو ضرورة مباشرة ا ؤسسات السياحية التفك إقحام إستراتيجية الإنترنت أنشطتها، وانه لا الة ولا ال للمنافسة بعيدا عن الشبكة، إذا أرادت هذه ا ؤسسات أن ترفع من حصتها السوق ا لي والسوق الدو ؛ ومن أصبح "استخدام التكنولوجيا ا ال السياحي أحد العوامل ال تستند إليها ا ؤسسات تدعيم ا نافسة والتميز بالسوق وبالتا فان قواعد ا نافسة تفرض على ا شروعات السياحية أ ية وضرورة الالتجاء إ تقنيات ا علومات والاتصالات أعما ا ح كنها الصمود مواجهة ا نافس الذين يبتكرون أساليب متجددة ذب العملاء وأداء و ارسة أنشطتهم"[11].

من الآثار ا ترتبة على ا نافسة الافتراضية ا نجرة عن إستخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال، ظهور مؤسسات جديدة دم القطاع السياحي والفندقي كما هو عليه ا ال بالنسبة لبقية القطاعات، تعتمد دخلها على تكنولوجيا ا علومات والاتصال، منها مؤسسات بنية الانترنت، مؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية، مؤسسات ا دمة ع الانترنت وتشمل مؤسسات الوساطة الالكترونية ال تسعى إ تسهيل عملية التواصل ب مؤسسات قطاع السياحة والسواح عن طريق الشبكة (كالبوابات الإلكترونية و ركات البحث)، وأيضا تشمل ا ؤسسات ا الية وا صرفية ع الانترنت (البنوك الإلكترونية) ال من خلا ا كن تسديد خدمات الانشطة السياحية كحجز تذاكر الط ان والفنادق وتأج السيارات وغ ها، ولا شك أن هاته الأخ ة سوف تساهم بشكل فعال تنمية القطاع السياحي.

3- دوافع إستخدام TIC قطاع السياحة والفندقة :

إن جودة ا دمات السياحية لن تتم إلا بإتاحة وإستخدام التكنولوجيا تلف الات السياحة والفندقة، من طيط وترويج وتسويق وحجز وتعاقد وتسوية مالية،... وغ ها، وقد نبهت إ ذلك منظمة السياحة العا ية ا كومات وا يئات وا ؤسسات بأ ية إستخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال قطاع السياحة والفندقة ؛ وأصبحت تكنولوجيا ا علومات والاتصال اللبنة الأساسية للتنمية السياحية، و تعد خيارا بالنسبة للقائم على القطاع، بل حتمية تفرضها الأوضاع الإقتصادية الراهنة لتطوير وتنمية القطاع السياحي والفندقي، ولا كن بأي حال من الأحوال إعتبار السياحة الإلكترونية هي منافسة للسياحة التقليدية، بل هي مكملة وضرورية من أجل تطوير قطاع السياحة، وينبع هذا التكامل من خلال :

1. إعتماد ا دمات السياحة ختلف أنواعها بشكل كب على تداول ا علومات السياحية، ا تصفة بالتباين، وبالتا يصعب قياس جود ا إلا بعد التجربة، ولذلك تعد الانترنت الوسط ا ناسب ا، فهي تقلل من حدة هذا التباين عن طريق الزيارة التخيلية/الافتراضية للخدمة السياحية يث كن الزائر من التعرف على ا عا وا ناطق السياحية بكل سهولة ويسر، من خلال صورة تفاعلية مرئية يلية للموقع والاطلاع على البيانات وا علومات التفصيلية للمناطق السياحية ا راد زيار ا، وأيضا كن السائح من طيط ووضع برنامج لرحلته واختيار ا ناطق ال يرغب زيار ا، وترتيب مواعيد زيارته ا ح يتس له مشاهدة أك عدد كن من ا عا السياحية، و صيص ميزانية تقريبية لنفقاته.

2. يؤدي إستخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال إ فيض تكلفة إنتاج ا دمة السياحية، حيث تساهم من جهة رفع الترويج السياحي، ومن جهة أخرى تعمل التكنولوجيا على تدنئة التكاليف، خصوصا تلك ا تعلقة بالإتصال (الاتصال ا باشر بالوسطاء والسواح) وتلك ا تعلقة بالتوزيع فطالب ا دمة هو من يسعى لإقتفائها، ا يقلص تكاليف طباعة ا طبوعات والدوريات السياحية، بالإضافة إ خفض حجم العمالة الزائد ورفع قدرات العامل وتدريبهم على إستخدام ا اسب الآ والإنترنت والتطبيقات وال امج ا ختلفة.

3. التوسع إستخدام التكنولوجيا قد يؤدي إ ظهور إحتياجات كامنة تكن موجود من قبل، ا يدفع بالعامل بالقطاع السياحي بتطوير منتجات جديدة ومتنوعة تل هذه الاحتياجات الكامنة، وأيضا هذا التوسع يؤدي إ س ا دمة ا قدمة، وتوسيع قاعدة الزبائن، والرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة السياحية وتلميع علامتها التجارية، ويضفي عليها حالة من ا صداقية وجودة ا دمة، ا ينعكس إ ابا على دخل القطاع السياحي إ الا.

و كن أن نورد عدة عوامل تدفع القائم على القطاع السياحي والفندقي باستخدام TIC، نذكر منها :

- رغبة ا س ين ومدراء أعمال القطاع التعريف بأعما م ومنتجا م، وا دمات ال يقدمو ا إ العديد من السواح، وكيفية الاتصال م حالة ا اجة إليهم بسرعة أك وتكلفة أقل.
- النشر الإلكترو لكل ا علومات ا تاحة ال ص ا ؤسسات السياحية والفندقية، وال يرغب السواح معرفتها دون الذهاب إ ا ؤسسة السياحية.
- تقد خدمات يزة للسائح من حيث السرعة و السهولة، عن طريق الويب وعن طريق ال يد الإلكترو عند طلبها.
- جلب فئة جديدة من السواح الذين هم على اتصال بالانترنت.
- نشر ا علومات السياحية للسواح الوقت ا ناسب، فأي تأخ آجال نشرها تفقد ا علومة أ يتها.
- انفتاح ا ؤسسات السياحية والفندقية على السوق ا لي، الإقليمي والدو .
- ا صول على معلومات عن ا دمات ا نافسة و يزا ا ح تبقى ا ؤسسة السياحية والفندقية وضعية تنافسية جيدة.

- نشر إعلانات وإشهار نتجات وخدمات ا ؤسسات السياحية والفندقية حـ لب أكـ عدد من السواح.
- تسمح للسواح بالقيام جوزات عـ الانترنت (التجارة الإلكترونية).
- متابعة تطور القطاع، من خلال الاتصال الدائم بالعا من أجل ا صول على معلومات سياحية، كزيارة مواقع مؤسسات أخرى من نفس نشاط القطاع.
- وسيلة لتخفيض مصاريف الترويج و سـ وتطوير ا دمات وا نتجات السياحية والفندقية.
- الابتكار والتجديد بدون انقطاع للبقاء ا دمة.
- التواجد كل مكان وعرض ملائم مع متطلبات السواح.
- ركيزة للإبداع والتنمية وخلق منتجات جديدة، خدمات جديدة، أسواق جديدة، ميزة تنافسية...ا .
- تسمح بتقد خدمات سريعة ومتنوعة للسواح.
- الوسيلة ا فضلة بالنسبة للمؤسسات السياحية والفندقية الكبـ ة ذات الفروع.
- وسيلة منافسة، إذ تسمح با روج من الأسواق ا لية إ إستهداف الأسواق العا ية.

4 - واقع السياحة الإلكترونية الدول العربية :

لا تزال معظم الدول العربية، تعا من قلة السواح نتيجة لأسباب عدة منها : الأمنية، ضعف البنية التحتية التكنولوجية للإتصالات، و بعضها لايزال نظامها ا ا وا صر مغلق هش، ا يتسبب ضعف السياحة هذه الدول، حسب ما تشـ إليه تقارير ا نظمات الدولية للسياحة ؛ و د من بـ الدول العربية النشطة ال السياحة الإلكترونية مصر، حيث أ ا إستضافت مؤ را[12] دوليا شرم الشيخ يعقده الا اد الدو للسياحة الإلكترونية [13]"EUOTI" بالتعاون مع ا نظمة العربية للسياحة "ATO" والا اد الدو لتكنولوجيا ا علومات وللسياحة والسفر "IFITT"، ويعد ا ؤ ر الأول من نوعه الدول العربية الذي إنعقد الفترة ا متدة مابـ ا امس عشر وحـ التاسع عشر من الشهر ديسمـ 2008، ت رعاية جامعة الدول العربية ووزارة السياحة ا صرية ووزارة التنمية الإدارية ا صرية.

شارك فعاليات هذا ا ؤ ر العديد من الأكاديمـ وخـ اء السياحة ومؤسسا ا حول العا ، حيـث يهـدف إ وضـع إستراتيجية لتطوير بنية تكنولوجيا ا علومات والاتصال الـ تتطلبها الأطراف الرئيسية ا تفاعلة منظومة السياحة الإلكترونيـة مـن مزودين ووسطاء حـ يتمكنوا من القيام بدور فاعل وأساسي ا يكل ا ديد لقطاع السياحة الدو من خلال التعاون بـ ا كومة والقطاع ا اص، من أجل إحداث التغيـ ا طلوب بنية توزيع ا نتجات السياحية و قيق الربط بـ ا زودين والسائح، عـ تنسـيق أنظمة عرض ا نتجات السياحية وتطوير أنظمة مساندة للسائح تعينه على ا اذ القرار السياحي ا لائم حيث إهتم ا ؤ ر حاور عدة، لت موضوعات أساسية منها تصميم ا واقع الإلكترونية وتطويرها، التجارة الإلكترونية والتسويق السياحي الالكترو ، التسـويق السياحي عـ ا اتف ا وال، البنوك الإلكترونية ووسائل الدفع عـ الانترنت، كيفية زيادة الطلب على ا نتجـات السـياحية عـ الإنترنت، دور ا كومة الالكترونية تنشيط السياحة الإلكترونية وتعرض ا ؤ ر لبعض التجارب ا ية من العا العر .

أقر ا ؤ ر الدو للسياحة الإلكترونية والتسويق الإلكترو إنشاء لس للسياحة الإلكترونية، منبثق من ا نظمـة العربيـة للسياحة، مكون من ذوي الإختصاص، من عدة دول عربية، وأوصى ا ؤ ر أن يكون من ضمن مهام ا لس إنشاء بنك ا علومـات السياحي، يث توى على كل البيانات وا علومات ا تداولة ا اصة با ؤسسات والشركات والعامل ال صـناعة ا ـدمات والأنشطة السياحية. وقرر ا ؤ ر أن يكون مؤ ر السياحة الإلكترونية مؤ را دوريا سنويا ينتقل بـ الدول العربية برعاية جامعة الدول العربية[14]، وحث ا ؤ ر ا كومات العربية على سن التشريعات القانونية واللوائح ا نظمة للمعاملات الالكترونية السياحية.

تطبيقاً لتكنولوجيا ا علومات والاتصال ال السياحة صر، تنصيب خدمة الإنترنت اللاسلكية للمناطق السياحية والفنادق العائمة بالأقصر، و بعض مقاهي الإنترنت، وسيتم تعميمه بعد ذلك كافة ا ناطق ال تقدم خدمات الإنترنت بالأقصر، لتصبح الأقصر أول مدينة تقوم بتقد خدمة الإنترنت اللاسلكي مصر، وهذا إطار مواكبة التطور دمة السواح الراغب معرفة معلومات عن الأماكن ال يودون زيار ا قبل الرحلة.

وقد عمدت أيضا ا كومة ا صرية لتقد عدد من ا دمات السياحة من خلال بوابة ا كومة الإلكترونية، منها خدمة حجز التذاكر الإلكترونية للنقل ا وي والنقل بالسكك ا ديدية و كن الاختيار ب التسديد الإلكترو عن طريق البطاقة الائتمانية/بطاقة الدفع أو التحويل ا صر ، أو الدفع عند الاستلام (للمقيم مصر مقابل عمولة مضافة على ن التذكرة)، وأيضا كن للسواح طلب تأش ات الدخول على ا ط، بل ذهبت إ أكثر من ذلك وهي خدمة شكاوى السائح لشرطة السياحة والآثار[15]

نذكر أنه من ب الدول العربية ا هتمة جال السياحة الكترونية، الإمارات العربية ا تحدة، فتأكيدا س اعيها مواكب ة التحول الإلكترو العام و اشيا مع ا كانة العا ية لإمارة د ، عمدت دائرة السياحة والتسويق التجاري بد بتقد موعة خدمات إلكترونية للسواح على موقعها شبكة الإنترنت وهو الأمر الذي أدى لزيادة عدد السياح وا ستثمرين من يع أ اء العا ا د ، من هذه ا دمات نذكر :

1. **خدمة الصور:** حيث كن للمتصفح طلب الصور القد ة وا ديثة إلكترونيا.
2. **خدمة الكام ا ا ية :** و كن من خلا ا مشاهدة لقطات مباشرة من مدينة د .
3. **خدمة الفيديو:** وتتضمن عرضا مباشرا لعا السياحة والأعمال د ع الإنترنت.
4. **خدمة الكتيبات الإلكترونية :** وهي توفر نسخا إلكترونية ختلف كتيبات الدائرة.
5. **خريطة د :** و كن من خلا ا التعرف إ الطرق الرئيسية د ، إضافة إ ا واقع السياحية والتراثية والتجارية والصناعية وا شروعات ا ديدة قيد الإنشاء، ومراكز التسوّق، وا دارس وا امعات والفنادق والشقق الفندقية وا ستشفيات.
6. **البطاقة الإلكترونية :** وبواسطتها كن اختيار صورة لد وإرسا ا لصديق إلكترونيا.
7. **حجوزات الفنادق :** حيث كن لزوّار د ا جز إلكترونيا بالضغط على ا نطقة ا طلوبة للخدمة و كنهم أيضا التع رف إ بعض هذه الفنادق من خلال زيارة ثلاثية الأبعاد داخل ردها ا وأروقتها.

إنطلاقاً من نشر الوعي بأ ية التعامل الإلكترو قامت مؤسسة مطارات د بدعم بيئة الأعمال الإلكترونية بتشييد بوابة إلكترونية تعمل على مدار الساعة، فقد أشارت ا ؤسسة إ أن أكثر من 99% من خدما ا متاحة ع الإنترنت مثل التعرف على مواعيد الرحلات وحجز السيارات والفنادق وخدمة رصد الأحوال ا وية وغ ها من ا دمات.

وقد توقع تقرير إقتصادي ركز ا علومات ودعم إ اذ القرار غرفة ارة وصناعة أبوظ ، إرتفاع إ ا عوائد السياحة دولة الإمارات إ 90 مليار درهم لسنة 2009 مقابل81,1 مليار درهم لسنة 2008. ووفقا لتوقعات نفس ا ركز، فإن نسبة مسا ة القطاع السياحي الناتج ا لي الإ ا ، باستثناء النفط، سوف ترتفع من 16,5% تقديرات سنة 2008 إ 16,7% لسنة 2009، و سب التقرير فإن عدد الفنادق دولة الإمارات يتوقع أن يرتفع من 455 فندقا لعام 2008 إ 470 فندقا لعام 2009، كما يتوقع التقرير أن يرتفع عدد السواح هذه الفنادق على مستوى الدولة من 9,9 مليون زائر عام 2008 إ 10,5 مليون زائر لسنة 2009،[16] وتعزى هذه الزيادات إ التطور التكنولوجي الذي صاحب قطاع السياحة الإمارا .

وا قيقة أن هناك مواقع عربية عديدة، لا يتسع ا ال لذكرها، لكن در الإشارة إ عرض وضعية مواقع الواب السياحية با زائر، فهناك عدد من ا واقع بعضها يعود إ القطاع العام وبعضها الآخر يعود للقطاع ا اص، من بينها بوابة السياحة الرائدة ا سماة "ا زائر سياحة" "www.algeriantourism.com"، وتعمل هذه البوابة على تأم الاتصال وا جز مع تلف وكالات السفر وا طوط ا وية والفنادق السياحية وصولا إ ما يتناسب مع ميزانية أي سائح وا يضمن ا وقع من خلاله عملية ا جز، ويعرض موقع "ا زائر سياحة" كافة ا علومات ا تعلقة بالرحلات السياحية ا تنظم تباعا إ الأماكن السياحية با زائر خصوصا منها الصحراوية.

أيضا يعرض الديوان الو للسياحة (www.ont-dz.org) التابع لوزارة يئة الأقليم والبيئة والسياحة، معلومات سياحية حول الأماكن السياحية ا صنفة من طرف اليونسكو، وغ ها، و توي على عناوين لوكالات سياحية وطنية، وإ غ ها من ا ؤسسات السياحية بالبلاد من فنادق ومطاعم، يمات، متاحف، وحضائر سياحية ؛ إلا أن ا وقع لو من التفاعلية والديناميكية ا طلوبة مثل هذه ا واقع، ويفتقر إ الربط ختلف الفاعل   قطاع السياحة، خصوصا الفنادق، ووكالات السفر ؛ و د ا تصفح وقع الديوان الو   ا زائري للسياحة (http://www.onat-dz.com)، بأنه لا تلف كث ا عن سابقه.

بالإعتماد على التقارير الدولية، نش إ أن ا زائر سجلت أد نسبة للوجهات السياحية بلدان البحر الأبيض ا توسط سنة 2006[17]، بالرغم من توفر وتعدد ا ناطق السياحية ذات الطبيعة الساحلية، ا بلية، الصحراوية، كما تتوفر ا زائر على قدرات هامة متمثلة الصناعة التقليدية ال تعطي دفعا قويا لقطاع السياحة ،كما أن الدولة عملت السنوات الأخ ة على يئة الكث من ا ناطق ا رشحة لاستقطاب استثمارات سياحية كما قدمت امتيازات خاصة لأصحاب الاستثمارات هدا القطاع، وللنهوض ذ القطاع يتحتم على ا هات ا سئولة على القطاع أن تسخر جهودها أكثر إ   س الوضع الأ الذي يعت العامل الأهم لب السواح داخليا وخارجيا، بالإضافة إ تأهيل اليد العاملة القطاع، والعمل على التحسيس والترويج باستخدام تلف وسائل تكنولوجيا ا علومات والاتصال، وإتاحتها للسواح ؛ وهذا ما تش إليه ال امج السياحية، ا عدة من قبل ا يئات ا عنية، وفقا ا ورد تقارير ا لسات الوطنية حول خطة التنمية السياحة[18].

لكن ا عطيات ا تكنولوجية ؤشر ا اهزية الشبكية Networked Readiness Index (NRI)، تش إ عكس ذلك، فالتقهقر إ ا لف متزايد، كما هو مب   الشكل أدناه، ويعزى ذلك إ ضعف الاستثمار البنية التحة لتكنولوجيا ا علومات والاتصال.

الشكل 3 : مؤشر ا اهزية الشبكية (NRI)

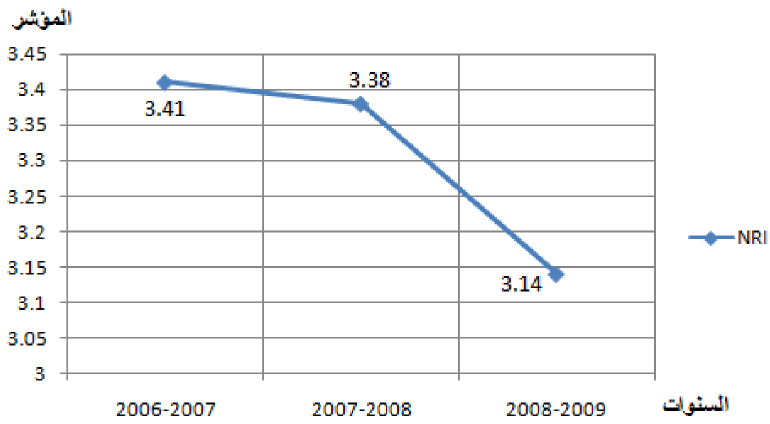

ا صدر : إنطلاقا من تقارير ا نتدى الإقتصادي العا ي بدافوس[19]

خلاصة : ما كن التوصل له هو أن تطبيقات تكنولوجيا ا علومات والاتصال ا تأث ذو أ ية بالغة دفع و السياحة داخل الدولة، فعن طريقها كن التواصل مع السواح وتزويدهم با علومات والعروض السياحة و كينهم بدءا من ا جز عن بعد، وصولا إ التسديد على ا ط، لكن ما تفتقر إليه معظم بلاد الدول العربية هو ضعف الاستثمار البنية التحتية لتكنولوجيا ا علومات والاتصال، وهم يستخدمو ا كرمز دعاية إعلامية لا أكثر، وهذا ما إستخلص من خلال دراسة عينة من ا واقع العربية، وعموما ما تفتقر عروضها السياحية إ ا صداقية، فما عرض على الويب، خصوصا فيما يتعلق بالأسعار.

إلا أنه در الإشارة إ وجود معلومات قيمة ا نتديات ا تخصصة (مثل منتدى عطلات العرب http://www.holidays4arab.com/vb) حول ربة بعض السائح البلاد العربية وغ ها، كن الإستفادة منها، ا ينعكس إ ابا على ا يزانية ا خصصة لزيارة هذا البلد أو ذاك، وهذا ما ترسخ لدينا عن طريق التجربة الفعلية لدول ثلاثة (لبنان، سوريا والأردن)، وقورنت بتجربة أخرى لدولت أوروبيت (إيطاليا وفرنسا)، و ثلت ا علومات السياحية ا سحوبة شبكيا حول الأماكن ا قصودة، وأسعار النقل والفنادق ا مكننا من طيط الرحلة بدقة متناهية، و ديد التكلفة الإ الية للرحلة، بناءا على ا وثوقية فيما عرض على البوابات وا نتديات السياحية.

إن الا اهات ا ستقبلية دمات السياحة الالكترونية، أصبحت مكشوفة ومتزايدة بشكل واضح لصناعة السياحة لأن تطور تكنولوجيا ا علومات والاتصالات يعد بالإمكان حصره جال معّين، و كن أن نورد الا اهات التالية :

1. يعد قطاع السياحة والفندقة، هو الأكثر ريادة الانترنت بسبب توافقه التام مع الوسائل التكنولوجية التفاعلية، وقدرته على استيعاب طيف شامل من التطبيقات ا اصة دمات السياحة الالكترونية، تتوزع من ا دمات الكلاسيكية العادية إ حجوزات الط ان.
2. سوف تكون خدمات الانترنت وسيلة يزة وسوف تغّير من دور وسائل السياحة التقليدية.
3. إن السياحة الافتراضية (ء الأنترنت) سوف تشهد تصاعدا الطلب كمادة سياحية بواسطة ا يلتيميديا.
4. إن ا جوزات ا باشرة ء الشبكة قد ل مستقبلا ل مكاتب وكالات الط ان وتلغي دورها إذا تعمل على تطوير نفسها ا يتناسب مع ا الة ا ديدة.
5. إن التلفزيون التفاعلي والتواصل ء الشاشة وا واتف ا لوية سوف تستعمل بشكل مطرد توزيع ا واد السياحية وخدما ا.
6. إن ا ؤسسات السياحية سوف د نفسها ة على التواصل بواسطة الشبكات.
7. إن ا نتجات السياحية وخدما ا الإلكترونية تتوافق اما مع متطلبات السوق.
8. إن الاستعمالات ا اصة للتكنولوجيا الرقمية سوف تتضمن استعمال البطاقات الذكية لعدد واسع من الوظائف كإدارة الأماكن ا قصودة وتبادل ا علومات وغ ها.
9. إن أفلام الفيديو ا كن مشاهد ا ء شبكة الأنترنت من خلال كام ات مثبتة أماكن سياحية معينة سوف كّن السائح من ا صول على ربة حية لسياحته كما كنه الوصول اليها ء الشبكة أو ء هاتفه ا وال.
10. إن ا ؤسسات السياحة على إختلاف أحجامها، كن أن تفتح تكنولوجيا ا علومات والاتصال أمامها فرص متقاربة لإظهار خدما ا ومنتجا ا السياحية بصورة تنافسية.

- الإحالات وا راجع :

[1] وفقا لإحصائيات منظمة السياحة العا ية وصل عدد الرحلات السياحية سنة 2000 إ 698 مليون رحلة سياحية كما أنه من ا توقع أن يتضاعف هذا العدد الضخم قدار 20 مرة عام 2020 ليصل عدد رحلات السواح ا وال أ اء الكرة الأرضية إ 1.6مليار رحلة.

[2] 23/02/2009, http://www.tourisme.gouv.fr/fr/navd/mediatheque/publication/prospective/att00006267/2.pdf

[3] - أنظر: Castells, 2000, "Information, Technology and Global Capitalism, in Hutto and Giddens, Eds. On the edge, essays on a runaway world, London, Jonathan Cape.

[4] - أنظر : م.علي لة (مصرف لبنان) ا دمات الالكترونية و التحولات ا اصلة تكنولوجيا ا علومات – مع أعمال ا ؤ ر العلمي العر حول آفاق الأعمال الالكترونية و الاقتصاد العر – قصر ا ؤ رات الأونيسكو – ب وت 19/18 نيسان 2002 ص 3

[5] 02/11/2008, http://ar.wikipedia.org/wiki/سياحة_الكترونية

[6] 23/02/2009,
http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=43&issueno=10983&article=499954&feature=

[7] 17/12/2008, Electronic Union Of Travel Industry, http://www.euoti.net/ArticleDetails1.asp?id=1

[8]- صناعة ا توى الرقمي على إعداد ا نتجات وا دمات الرقمية وتصميمها وإدار ا وتوزيعها.

[9] يهدف إعلام الوساطة إ حفظ وتسي ا علومات ا اصة با ستهلك بغرض خدمته إختيار ا دمة ا ناسبة له، من أجل إستعما ا ا يتلائم مع إختيارات الزبون.

[10]- **Pure-player :** désigne une entreprise ayant démarré et exerçant son activité uniquement sur internet. Ce terme peut s'appliquer au commerce électronique, le pure player ne proposant aucun magasin où ses clients pourraient venir physiquement effectuer leurs achats. Un exemple de pure play est Amazon.com. Il s'applique également à des sites internet d'information sans édition papier. Pour une entreprise, le choix d'agir en pure play peut être motivé par la rapidité de mise en œuvre, la réduction des coûts, mais aussi par le choix d'une clientèle recherchant ce type d'entreprises. (Extrait de : 29/02/2009, *http://fr.wikipedia.org/wiki/Pure_play*).

[11] عادل حنفى حسـ ، دور البنوك السياحة الالكترونية، ص6، http://www.euoticonf.com/p2%20dr%20Adel%20anafi.doc 20/12/2008,

[12] موقع ا ؤ ر الدو العر للسياحة الالكترونية والتسويق الالكترو ، http://www.euoticonf.com 20/12/2008,

[13] www.euoti.net، أول موقع للإ اد الدو للسياحة الإلكترونية العا بشراكة سعودية – فرنسية – أسبانية - إيطالية ومصرية وبرعاية العديد من منظمات السياحة العا ية، ويعد هذا ا وقع أول مرجعية لكل دول العا للعامل بالسياحة والتسويق السياحي ع الإنترنت، كما أن الا اد له العديد من الأهداف وهو أول هيئة تعمل على تنظيم السياحة الإلكترونية العا وقد أخت ت مصر لتكون مقراً للإ اد.

[14] 03/02/2009,
http://www.islamictourism.com/index_A.php/news_A.php/news_A.php/news_A.php/news_A.php/news_A.php/news_A.php/4170

[15] بوابة ا كومة الإلكترونية صر، 2009/01/02، 28/02/2009, http://www.misr.gov.eg/arabic/default.aspx

[16] جريدة العرب السياحية الإلكترونية، 14/01/2009, http://www.almasalla.travel/News/News.asp?id=8348

[17] 19/04/2006, http://www.eden-algerie.com/actualite/spip.php?article38

[18] Le schéma directeur d'aménagement touristique (SDAT 2025), 03/12/2009 :
http://www.assisesdutourisme.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=14&Itemid=34

[19] 26/12/2009, http://www.weforum.org/en/media/publications/index.htm

أثر تطبيق ا كومة الإلكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال

د/ أ د بن عيشاوي - جامعة ورقلة

ا لملخص : اول هذه الدراسة إبراز أ ية الاستثمار بناء ا كومة الإلكترونية من خلال ربط ا واطن وا ؤسسات ا كومية ومؤسسات الأعمال ومؤسسات ا تمع ا د وغ ه بنمط إلكترو موحد يوفر تلف التعاملات بيسر وبإقتصاد كب ا هد وا ال والوقت، حيث يكون التركيز حول هذه العوائد أكثر على ال الأعمال ضمن استخدامات الاقتصاد الرقمي، مع التعرض لتشخيص حالة ا زائر، فيما يتعلق بتطبيق هذا ا شروع وإبراز أهم ا عوقات ال ول دون إ احه و قيقه.

الكلمات ا فتاح: تكنولوجيا ا علومات والاتصالات، ا كومة الإلكترونية، الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، مؤسسات الأعمال، البطاقة ا غناطيسية.

هيد : لقد شاهد العا العقود الأخ ة تطورات تقنية متسارعة أثّرت على ميادين ا ياة ا تعددة كانت لتكنولوجيات ا علومات والاتصالات ا ظ الأوفر فيها، وظهر علم الاقتصاد ما يسمى باقتصاد الرقمي، حيث أوجد حالة جديدة اما خصت حياة وتطور مؤسسات الأعمال، كما أن هذه التطورات غ ت كث ا با قابل من وجه ا ؤسسات ا كومية ومؤسسات ا تمع ا د وربطت ا واطن وتلك ا ؤسسات بإختلاف صصا ا ضمن نسق إلكترو متميز الاستخدامات ي الأدبيات ا عاصرة با كومة الإلكترونية، وال هي الوجه الأخر للحكومة التقليدية أي ا قيقية وتؤدي ذات ا هام لكنها تعيش الشبكات الإلكترونية وأنظمة ا علوماتية وتتميز بتبادل الوثائق وإجراء تلف التعاملات إلكترونيا بدل ا كومة التقليدية ال تتميز بكثرة الأوراق والروت والتعقيدات الب وقراطية، وأصبح هذا ا شروع الرقمي العا الاستخدامات من ا رتكزات الأساسية ا عول عليه إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإستجابة ذه ال عة سارعت العديد من الدول إ بناء حكوما ا الإلكترونية وكان ذلك الولايات ا تحدة الأمريكية خلال الولاية الثانية للرئيس كلن و بريطانيا سنة 1999 وحكومة إمارة د خلال سنة 2000 وغ ها. وتأ هذه الدراسة لتقدم عرضا عن الإطار ا فاهيمي والتطبيقي للحكومة الإلكترونية، وت ز الأوضاع ا ديدة ؤسسات الأعمال ظل التحول إ النمط الرقمي، كما سوف نتعرض إ واقع ا زائر حيال تطبيق هذا ا شروع.

منهجية الدراسة :

1- إشكالية الدراسة: ما هي أثار تطبيق ا كومة الإلكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال ؟.

2- أهداف الدراسة:

أ- اولة التعريف أكثر فهوم ا كومة الإلكترونية الذي يعد من ا فاهيم ا ديثة وإبراز عناصر البنية التحتية الضرورية لتطبيقه وأهم العراقيل ال ول دون إ احه.

ب- اولة الإحاطة بأهم الآثار وا نافع ال تنعكس على مؤسسات الأعمال من جراء التطبيق الصحيح ذا ا فهوم.

ج- اولة تشخيص الواقع ا زائري إزاء إقامة هذا ا شروع بعد أكثر من ثلاثة سنوات على إطلاقه، وصولا لتقد بعض الاستنتاجات والتوصيات ال نراها ضرورية هذا الشأن.

3- أ يـة الدراسة:

أ- إن التحول و تمع ا علومات من خلال بناء ا كومة الإلكترونية بات مطلبا ليا وعا يا ظل ا تغ ات الراهنة يوفر ا هد وا ال والوقت والتميز تلف ا عاملات.

ب- كما أن هذا ا وضوع يتسم با داثة، لاسيما لدى البلدان النامية ومنها ا زائر ووجود فجوة معرفية حول الإ ام الكا وانبه وما كن أن تساهم به هذه الدراسة إثراء ا زيد من تلك ا وانب.

ج- يعد هذا ا شروع ا تطور أفضل وذج للإصلاح الإداري الذي ثبت يزه العديد من البلدان ال تبنته بنجاح.

4- منهج الدراسة: لقد اعتمدت الدراسة ا نهج النظري التحليلي معا ة إشكالية هذا ا وضوع من خلال تغطية ا اور التالية:

- ا ور الأول: الإطار ا فاهيمي والتطبيقي للحكومة الإلكترونية.
- ا ور الثا : مؤسسات الأعمال ظل التحول للحكومة الإلكترونية.
- ا ور الثالث: معوقات تطبيق ا كومة الإلكترونية ا زائر.
- ا ور الرابع: الإستجابات والتوصيات.

ا ور الأول: الإطار ا فاهيمي والتطبيقي للحكومة الإلكترونية.

تظهر ا كومة الإلكترونية من فراغ، فلقد احتاج ظهورها إ عدة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وغ ها، كانت اذج ا كم تتطور مع تلك الأحداث وتستفيد من تلك الأساليب والوسائل الإدارية والتقنية ا صاحبة لكل مرحلة، حيث توجت ا رحلة الأخ ة يلاد ما يسمى با كومة الإلكترونية ال أساسها ا كومة ا قيقية أي التقليدية لكن تؤدي مهامها من خلال نسق رقمي موحد، وضمن هذا التحليل سوف اول التعريف بداية با كومة الكلاسيكية، إ مفهوم ا كومة الإلكترونية، وإ أهم الأسباب ال أدت إ ظهورها وكذا إ أهم أهدافها ونطاق عملها ومتطلبات تطبيقها وأهم العقبات ال تعترض مسار هذا التطبيق.

1- ا كومة التقليدية : قبل الشروع إعطاء مفهوم للحكومة الإلكترونية يتع علينا التعريف بعض الشيء با كومة التقليدية بإعتبارها ثل القاعدة الأساسية لنموذج ا كومة الإلكترونية. حيث تعرف ا كومة التقليدية على أ ا ذلك الكيان التنظيمي الذي تشكله الدول من أجل إدارة شؤون البلاد وا اذ القرارات الإستراتيجية ا تعلقة با ستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تغطي هذه الإدارة الات التخطيط الإستراتيجي الاقتصادي والعسكري والأم وتنمية الناتج القومي وتعليم ا واطن وا افظة على صحتهم و س ظروف معيشتهم وإدارة الأزمات وتنمية علاقات البلاد مع العا ا ارجي إ غ ه من ا هام ا تعددة الأخرى [1].

2- مفهوم ا كومة الإلكترونية : لقد ناقشنا من خلال ما تقدم مفهوم ا كومة التقليدية وأهم الأدوار ال تؤديها، أما صوص ا كومة الإلكترونية "Electronic Government" وتكتب اختصار (E.G) فهناك من وصفها على أ ا "ا دمات ا كومية ع الأنترنت"، ومنهم من أشار ا "للإدارة العامة" وغ ه، أما التعريف الشامل ذا ا فهوم فهو "إن ا كومة الإلكترونية هي النسخة الإفتراضية عن ا كومة ا قيقية أي التقليدية مع فارق أن الأو تعيش الشبكات الإلكترونية وأنظمة ا علوماتية، ح اكي وظائف الثانية ال تتواجد بشكل مادي أجهزة الدولة" [2]. ومن خلال هذا التعريف كننا أن نقول أن ا كومة الإلكترونية تقوم بتقد خدما ا كما تفعل ا كومة التقليدية لكن إن الفارق يتم كل هذا من خلال كيان إلكترو بدل الأوراق والتعقيدات الإدارية، والذي يفيد الأخ أن الأو ليست بديلا عن الثانية لكنها الوجه الأخر ا ضمن النسق الرقمي.

3- أسباب ظهور ا كومة الإلكترونية : أثرت التقنيات ا ائلة لتكنولوجيا ا علومات والإتصالات، لاسيما العقود الأخ ة على جل ميادين ا ياة ودفعت إ إحداث تغ ات هائلة ومؤثرة على مستوى ا كومة التقليدية لتها على التحول إ النمط الإلكترو ، حيث كننا إ از مسببات تلك الأحداث من خلال ما يلي: [3].

3-1- أسباب سياسية: ثلت أساسا :
- ظهور مفهوم العو ة.
- تنافس السياس حول كسب رضا ا مهور من خلال تقد خدمات أسهل لاسيما ا تمعات ا تقدمة.
- دعم البنك الدو شاريع ا كومة الإلكترونية البلدان النامية.

3-2- أسباب تكنولوجية: وأ ها:
- ظهور شبكة الأنترنت.
- أصبحت أسعار عتاد ا علوماتية جد معقولة.
- تطوير مستويات عالية من تشف البيانات يث أصبحت الثقة بالشبكة وأمنها أمر كنا.
- ابتكار تقنية الإمضاء الإلكترو .

3-3- أسباب اقتصادية: أ ها:
- ظهور التجارة الإلكترونية.
- استغلال ا كومات ا توفره التكنولوجيات ا الية خفض مستويات التكاليف...
- التوجه و مشاريع ا صخصة وما يتطلبه من تواصل مع تلف القطاعات.

4- أهداف ا كومة الإلكترونية : إن ا كومة الإلكترونية ينتظر منها أن قق لة من الأهداف أ ها: [4].

4-1- ترشيد القرارات ا تعلقة بالعمل ا كومي والتقليل من الإجراءات ا عقدة من خلال إعادة تنظيم العمل الإداري وتأهيل الكوادر البشرية وتزويدهم بالتقنيات ا ديثة والتدريب ا يد عليها.

4-2- فيف القيود الب وقراطية والتقليل من الرزم الورقية لإ از ا عاملات وبالتا فيف الأعباء على ا واطن و فيض ا هد والوقت والتكاليف إ از هذه ا عاملات.

4-3- تبسيط واختصار الإجراءات الإدارية بواسطة غربلة ا علومات وإنتقاء ما ينفع منها فقط وإزالة الباقي.

4-4- تدعيم الشفافية والعمل وضوح تام، ا يضفي خاصية ا صداقية على أعمال ا ؤسسات ا كومية وغ ها.

ا تقدم نستطيع القول أن صلة الأهداف النا ة من إستخدامات ا كومة الإلكترونية تتمثل ديدا زيادة دقة البيانات، الإستخدام الأمثل للموارد ا ادية والبشرية، التقليص من حجم الإجراءات الإدارية وبالتا الإقتصاد ا هد والوقت والتكاليف ا ؤدي إ الرفع من مستويات الأداء تلف ا ؤسسات ا كومية والاقتصادية وغ ها.

5- نطاق عمل ا كومة الإلكترونية : إن نطاق عمل ا كومة الإلكترونية يأخذ ا سبان كل ما ارسه ا كومة العا الواقعي أي ا كومة التقليدية حيث تغطي ا الات التالية: [5].
- البيانات والوثائق ا ختلفة كسجلات الأحوال ا دنية، الوثائق التجارية، وثائق التأم وغ ها.
- خدمات التعليم والبحث العلمي ع الأنترنت.
- خدمات الضرائب وا دمات ا الية وكافة خدمات الأعمال.
- ا شاركة الإنتخابات، السلامة والأمن والرعاية الصحية و تلف ا دمات الإجتماعية الأخرى وغ ه.

6- متطلبات تطبيق ا كومة الإلكترونية : إن تطبيق هذا ا سعى الإداري ا تطور يستلزم توفر لة من الأساسيات ال تشكل البنية التحتية الضرورية لإقامة هذا ا شروع وأ ها[6].

6-1- توف البنية التحتية اللازمة للاتصالات: إن إستخدام تقنيات ا علومات لتحميل أعمال ا كومة الإلكترونية يتم كله ع شبكات الاتصال و ذا فإن ا سؤولية الأك هذا السياق تقع على عاتق وزارة الاتصالات السهر على توف وصيانة هذه الشبكات باستمرار.

6-2- ضرورة انتشار الأنترنت: تعد هذه الوسيلة ا رتكز الأساس بناء ا كومة الإلكترونية ال بواسطتها يتم تأم الإتصال ب مستخدمي الشبكة على مستوى يع القطاعات ا كومية أو غ ا كومية وا واطن ضمن بيئة رقمية عالية التخصصات.

6-3- ضرورة إتاحة ا اسب الآ : ا أن مل خدمات ا كومة الإلكترونية تتم ع هذا ا هاز فإنه يعد متطلب لا بديل عنه، الذي يستلزم إستطاعة ا واطن على إقتنائه من جهة والإ ام بإستخداماته ا تعددة من جهة أخرى.

6-4- ضرورة توف التشريعات اللازمة: وهذا يتطلب توف لة من القوان ال تعمل على صون وضمان الأمن الوثائقي و اية سرية البيانات و اية التوقيع الإلكترو وغ ه من ا وانب ا ساسة هذا الشأن.

6-5- إعادة هندسة إجراءات العمل ا كومة: يتطلب بناء مشروع ا كومة الإلكترونية إعادة هندسة يع الإجراءات ا تعلقة بأعمال ا كومة ا ختلفة و ويلها للنظام الرقمي وهذا يتطلب القيام با طوات التالية:

- وصف كل خدمات ا كومة بالتفصيل ومن يقوم ذه ا دمات.
- ديد علاقة وتداخل الإجراءات مع الوزارات أو تلف الدوائر بالتفصيل.
- إعادة تصميم الإجراءات حيث يتم حذف الأجزاء ال لا تناسب مع هذا الأسلوب ا ديد.
- نشر تفاصيل الإجراءات ا ديدة على موقع الأنترنت.

وعلاوة على ما تقدم فإن هناك لة من العناصر الدائمة وا ثبتة كونات البنية الأساسية السالفة الذكر وهي الرؤية الواضحة للقائم على هذا ا شروع، وكذا القيادة الفاعلة ا تخصصة وا اهرة وا تعاونة، والعنصر البشري ا ؤهل وا تدرب على هذه الإستعمالات وكذا البيئة التنظيمية ا لائمة القادرة على إستيعاب حيثيات هذا التغي .

7- معوقات تطبيق ا كومة الإلكترونية : من خلال التحاليل السابقة تب إن تطبيق مفهوم ا كومة الإلكترونية مسعى كن قيقه لو يتم الإلتزام جمل شروطه ومتطلباته ولضمان ذلك لابد من التأكيد على لة من ا عوقات والعقبات كنها أن تعترض طريق قيقه أ هما : [7].

7-1- ا انب القانو : الذي سبق التعرض له والذي يتطلب إصدار تشريعات متخصصة هذا الشأن وتدريب موعة مناسبة من القضاة وا ام وفق ما يتطلبه التعامل الرقمي.

7-2- العامل ا ا : وهو يشكّل عقبة حا ة، إذا يتم توف ا خصصات الكافية لتمويل البنية الأساسية ذا ا شروع.

7-3- عامل الثقة: وهو جد ضروري لا اح تطبيق مفهوم ا كومة الإلكترونية الذي ب أن يترسخ ذهنيات ا واطن وأفراد ا ؤسسات على حد سواء.

7-4- العامل الإجتماعي: يتع على ا كومة الإعتناء بتعليم ا واطن بشكل عام وتأهيله للتعامل مع استخدامات التقنيات ا ديثة بشكل خاص.

7-5- إدارة ا عرفة: حيث ت ز أ يتها ضمن هذا التحليل من خلال توف ا علومة ال تتمتع بالكفاءة وتوصيلها لكافة ا عني الوقت ا دد وعكس ذلك ل بتحقق هذا ا شروع.

ا ور الثا : مؤسسات الأعمال ظل التحول للحكومة الإلكترونية :

ا تقدم التعرض إ أهم الفوائد وا زايا ا تولدة عن إستخدامات ا كومة الإلكترونية، و هذا السياق سوف اول التركيز على هذه الآثار ا تعلقة ديدا ؤسسات الأعمال ظل الفضاء الإلكترو والتحول إ الإقتصاد الرقمي، حيث كننا تفصيل أهم هذه الآثار من خلال التحليل ا وا :

1- على ا ستوى التنظيمي : يتم التحول من ا ياكل التنظيمية التقليدية ا بنية على الأساس الوظيفي إ هياكل مصممة على أساس التدفقات ا علوماتية تتمتع بالديناميكية والتفاعل بإستمرار مع ا تغ ات ا ارجية والداخلية، ويستند ا يكل التنظيمي ضمن هذا النمط ا ديد إ ا رتكزات التالية:

- تفعيل وظائف الإدارة الإستراتيجية قصد قيق القيمة ا ضافة الأعلى من خلال الصياغة الدقيقة لرسالة ا ؤسسة، القيادة الإستراتيجية، الرقابة الإستراتيجية وغ ها خدمة لتفعيل توجهات ا ؤسسة و قيق أهدافها.
- يضم وحدات وظيفية مشتركة ال تباشر الوظائف ذات الطبيعة الإستشارية ومنها إدارة ا وارد البشرية، الإدارة ا الية، إدارة التخطيط، إدارة البحوث والتطوير وغ ها.
- كما يضم أيضا وحدات وظيفية تنفيذية ال تقوم بتنفيذ عمليات الإنتاج وغ ها، تسعى من خلال ذلك ا ؤسسة بناء درجات عالية من التكامل والآنية التعامل مع العملاء وا وردين وا الك وكل من له مصلحة فيها[8].

2- على مستوى القيادة : سبق وأن تعرضنا لأ ية هذا العنصر تفعيل تطبيق ا كومة الإلكترونية وضمن هذا السياق اول إظهار هذا الدور على مستوى مؤسسة الأعمال ضمن النمط الرقمي، حيث إن القيادة الأساس تكون مشتركة ومتبادلة ومتكاملة وا هِمة ا ورية للقيادة ضمن هذا ا ناخ هي توجيه وتنمية و ك الأفراد و النمط الإلكترو و قيق مزاياه ا تمثلة الآنية والإبتكار والتفوق ونشر فكر ومنطق العمل ا تميز ب ا ميع[9].

3- على مستوى ا وارد البشرية : ثل ا ورد البشري ا امل عرفة رأس ا ال ا قيق والأهم ؤسسة الأعمال ضمن التحول للنمط الإلكترو من خلال القدرة على استيعاب متطلبات تقنيات ا علومات والاتصال والفرص ال تتيحها وأساليب التعامل معها، ويتجلى ذلك أساسا من خلال ما يلي: [10].

- درجة عالية من النشاط والديناميكة تأدية الأعمال.
- درجة عالية من العلاقات التبادلية، حيث يعملون نطق لتشابك والتكامل والترابط وتنمية رؤى العمل ا شترك وروح الفريق.

4- على مستوى ا الية وا اسبة : بفضل الربط الإلكترو باستمرار مع ا تغ ات الداخلية وا ارجية وعلى مدار 24 ساعة يوميا دون انقطاع تتزود ا ؤسسة ظل هذا النسق الرقمي ختلف ا عاملات ا الية عن الأسواق ا الية والعملاء وا وردين وا سا وكذا توف يع ا ستندات ا الية وا اسبية، ا كنها من إ از تلف ا عاملات ضمن هذا الإطار بالسهولة والسرعة وا رونة الفائقة والتقنيات العالية وبأقل عدد كن من ا وظف [11].

5- على مستوى التخطيط : إن الانتقال إ النمط الإلكترو يعتمد على رؤية واضحة ا كن أن تساهم به هذه التقنية ا ديدة قيق أهداف ا ؤسسة، لاسيما على ا دى الطويل من خلال ا صول على ا علومات البيئية، سواء ا ارجية العامة أم ا اصة وكذا الداخلية، ا كنها من ديد الفرص والتهديدات ونقاط القوى والضعف وصياغة أهدافها الإستراتيجية بكل وضوح ورصد ا وارد ا ادية والكفاءات وا هارات البشرية اللازمة بأقل عناء وبأسرع وقت و نتهى الدقة[12].

6- على مستوى ا اذ القرارات : تتدعم قدرات إدارة ا ؤسسة لاسيما العليا منها على مهارات تشخص ا شاكل و ديد البدائل ا ختلفة وتقييمها نتيجة ا صل عليه من معلومات ضمن النظام الإلكترو تعتمد عليها تفعيل وتدعيم قرارا ا على يع ا ستويات وا اذ الإجراءات الضرورية وقت قياسي وتصحيح الا رافات[13].

7- على مستوى الرقابة : بفضل التقنيات الرقمية يسهل إكتشاف الأخطاء وتصحيحه الإ رافات بالسرعة اللازمة وتفعيل الرقابة الذاتية من خلال عمليات التدريب والتأهيل والتحديد ا يد للمهام والوجبات وتلقي ا علومات وتباد ا رونة فائقة من خلال قنوات الإتصال ا فتوحة مع يع ا هات وعلى مدار الساعة[14].

8- على مستوى الإنتاج : فيضل إستخدام نظم التصميم والإنتاج با اسب الآ والرقابة والقياس من خلال نظم مد ة عمليات الإنتاج تعتمد على ا علومات الرقمية والإستخدام الفائق لتكنولوجيات الإتصالات فإن ا ؤسسة تتمكن من الاستفادة ا يلي:
- الوصول إ مصادر شراء ا واد الأولية يسر تام وبأسرع وقت.
- إمكانيات التمويل وا صول على العمالة ا اهرة وبأجور مناسبة و تلف الإستشارات والإرشادات التكنولوجية والتنظيمية وغ ه.
- سهولة ا صول على التقنيات ا رتبطة بتصميم وهندسة الإنتاج.

كل هذه العناصر كن ا ؤسسة من الإنتاج والتسليم الوقت ا دد وهي ميزة ا ؤسسات ا تفوقة والرائدة اليوم. [15].

9- على مستوى التسويق : ا لاشك فيه أن ا كومة الإلكترونية من خلال فضائها الرقمي ا تعدد التخصصات كّن مؤسسات الأعمال ختلف أنواعها من الوصول إ الأسواق ا تعددة و ع ا علومات الضرورية حو ا، وإمكانية القيام با قابل بعمليات الترويج والتوزيع وإبرام الصفقات و صيل ا ستحقات وغ ه، وكل هذا ضمن خدمات التجارة الإلكترونية، حيثّ ثل ا كومة الإلكترونية الدعامة القوية ذا النوع من ا دمات بفضل ربط كافة الوزارات والدوائر ا كومية ذات العلاقة جالات الأعمال وكل ا ؤسسات الدولة والعا ا ارجي بالنمط الإلكترو ا وحد[16].

10- على مستوى العملاء وا يط الإجتماعي والبيئة : علاوة على الإستخدامات السابقة الذكر تتمكن مؤسسات الأعمال ضمن هذا النسق الرقمي من الوصول السريع وإستقطاب معاملات الشرائح ا ستهدفة من العملاء وا افظة على التواصل الدائم معهم والسماع إ مقترحا م وتطلعا م، والتواصل أيضا مع يع الشرائح الأخرى ا تمع والتفاعل الإ ا معها، كما كّنها هذا أيضا من التتبع الدائم لأحوال البيئة والعمل على التحكم أسباب التدهور البيئي[17].

ا ور الثالث : معوقات تطبيق ا كومة الإلكترونية ا زائر:

اية التحليل السابق الذي حاولنا من خلاله إبراز أهم مزايا وفوائد تطبيق ا كومة الإلكترونية على ال الأعمال ختلف مؤسساته دون إستثناء، فيا ترى ما هو واقع تطبيق هذا ا شروع الرقمي ا تميز ا زائر؟ و ديدا ما هي أ م العقبات ال ول دون قيقه؟ وهذا ما سوف اول الإجابة عليه من خلال العرض ا وا .

لقد إطلاق مشروع ا كومة الإلكترونية ا زائر منذ أكثر من ثلاثة سنوات لكنه يتجسد بعد على أرض الواقع وذلك بسبب لة من العقبات نذكر من بيـن أ ـها ما يـلي: [18].

1- عجز قطاع ا يد وتكنولوجيا ا علومات والإتصالات تلبية طلبات العملاء على إيصال ا اتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل ع الأنترنت.

2- تأخ إستكمال البنية التحتية للإتصالات وتباينها من منطقة إ أخرى، وتأسيسا عليه فإن الفارق كب لسد الفجوة الرقمية مع دول العا ا تقدم هذا ا ال، لاسيما وأن ا زائر على مقربة من الانظمام إ ا نظمة العا ية للتجارة.

3- دودية إنتشار إستخدامات الأنترنت ا زائر، إن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الإنتشار عا يا لازال ضعيفا ا زائر مقارنة ح بالدول ا اورة إذ تبلغ ا غرب على سبيل ا ثال 14,36% ح لا تتعدى 5,33% فقط ا زائر، وهذا نتيجة للأسباب السابقة الذكر.
4- التعاملات ا الية الإلكترونية لا تزال بدايتها، رغم مرور ثلاثة سنوات على شروع السلطات ا زائرية تعميم التعاملات ا الية الإلكترونية على مستوى تلف ا ؤسسات ا الية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل ا ثال إن فئات واسعة من ا تعامل الاقتصادي وكذا ا واطن يتخوّفون من استعمال البطاقة ا غناطيسية سحب أموا م بسبب كثرة الأخطاء النا ة عن جهاز السحب الإلكترو والتأخ الكب يد حساباته.
5- دودية ا انب التشريعي ا تخصص هذا ا ال.

ا ور الرابع: الإستنتاجات والتوصيات :

و اية هذا ا وضوع وعقب هذا التحليل كننا التطرق إ لة من الإستنتاجات والتوصيات ال نراها ضرورية ومفيدة هذا الشأن.

1- الإستنتاجات :

1-1- إن ا كومة الإلكترونية جاءت نتيجة لتحولات متعددة كان لتكنولوجيا ا علومات والإتصالات ا ظ الأوفر فيها وهي تؤدي نفس مهام ا كومة التقليدية لكن من خلال ط إلكترو موحد.
1-2- تتعدد الأهداف من خلال تطبيق هذا ا سعى، حيث تتمحور حول التقليل من التعقيدات الإدارية، وتدعيم الشفافية والسرعة والسهولة ا عاملات.
1-3- كما أن تطبيق هذا ا شروع يستلزم توف البنية التحتية الأساسية لقيامه ا تمثلة لة من ا تطلبات، كتوف شبكة الإتصالات، ا اسب الآ ، إنتشار الأنترنت والتشريعات ا تخصصة هذا ا ال والعنصر البشري ا ؤهل وغ ه.
1-4- ومن أهم ا عوقات ال ول دون قيقه بالإضافة إ عدم توف البنية الأساسية هناك دودية أعمال التوعية والتحسيس بأ ية هذا ا شروع وتفعيل إدارة ا عرفة وعدم تقد الدعم اللازم ا تعلق بأسعار العتاد الإلكترو وأجهزة الإتصالات وغ ه.
1-5- وتتعدد الفوائد وا زايا ا تولدة من تطبيق ا كومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال ضمن الإستخدامات الرقمية حيث ترفع من مستويات التنظيم والقيادة وا وارد البشرية والتعاملات ا الية والتخطيط وإ اذ القرارات وهندسة الإنتاج و وث التسويق والآنية التعامل مع العملاء وا وردين وا الك وكل ذوي ا صلحة فيها.
1-6- و صوص مشروع ا كومة الإلكترونية ا زائر والذي اوز ثلاثة سنوات عن إطلاقه فإنه تعت فيه لة من العقبات ول دون قيقه أ ها، عدم إستكمال البنية التحتية للإتصالات، دودية إنتشار الأنترنت وا انب التشريعي ا تخصص هذا ا ال، وارتفاع تكاليف عتاد ا علوماتية وأجهزة الإتصالات وغ ه.

2- التوصيات :

2-1- ضرورة الإستثمار الفعال تكنولوجيا ا علومات والإتصالات وتوف البنية التحتية اللازمة لبناء حكومة الإلكترونية قوية الأركان والذي يتطلب إنتشار الأنترنت، توف التشريعات الراعية ذه التكنولوجيا وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفّل جمل القضايا التقنية ا تولدة عن الإستخدامات الرقمية ضمن هذه الفضاء الإلكترو ا تميز.
2-2- ضرورة العمل على سيس وتعبئة ا واطن بفوائد ومزايا هذه التقنيات وتقد التسهيلات الضرورية م صوص تكاليف إقتناء العتاد اللازم، كما وقع ماليزيا وسنغافورة، وغ ه من البلدان الأخرى.
2-3- كما أن الات الأعمال ا ختلفة اليوم هي حاجة ماسة أكثر من غ ها إ الاستفادة من هذه التقنيات والا راط الاقتصاد الرقمي بفضل ما يوفره ا من سهولة وسرعة إجراء التعاملات ا لية والدولية وبأقل جهد وتكاليف.

2-4- أما عن الواقع ا زائري فيجب ا د والإسراع إ اد ا لول للمعوقات ال ول دون قيق البنية الأساسية لتطبيق هذا ا شروع الذي أطلق منذ سنة 2004، لاسيما ظل انضمامها ا رتقب للمنظمة العا ية للتجارة وتطلعا ا الواعدة للشركات الأوروبية والإقليمية ا تعددة.

ا لاصة : إن مشروع بناء ا كومة الإلكترونية يتمحور حول فكرة أساسية مفادها الاستثمار تقنيات ا علومات والإتصالات، والتحض اللازم للعنصر البشري وربط ا واطن وا ؤسسات ا كومية ومؤسسات الأعمال ومؤسسات ا تمع ا د بنسق إلكترو موحد يتيح إجراء تلف ا عاملات ب هذه الأطراف يعا بالسهولة والسرعة اللازمة، ا يوفر ا هد والوقت والتكاليف، و قق ؤسسات الأعمال على وجه ا صوص مزايا غاية الأ ية ترفع من مستوى أداء وظائفها ا تعددة ضمن الإستخدامات ا تميزة للإقتصاد الرقمي. أما عن واقع تطبيق هذا ا سعى ا زائر والذي شرع فيه منذ سنة 2004 فإنه ير النور بسبب لة من ا عوقات تتمحور غالبها حول التأخ إستكمال البنية التحتية الضرورية ذا التطبيق وتقد الاهتمام والدعم اللازم له.

ا صادر والإحالات ا عتمدة :

1- بدران عباس، **ا كومة الإلكترونية من الإستراتيجية إ التطبيق**، ا ؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب وت، 2004، ص 25.
2- بدران عباس، ا رجع السابق، ص 45.
3- بدران عباس، ا رج السابق، ص 46-47.
4-السلمي علي، **إدارة التميز، اذج وتقنيات الإدارة عصر ا عرفة**، دار غريب للنشر، القاهرة، 2002، ص 253-255، يتصرف.
5-الريامي مود بن ناصر، **ا كومة الإلكترونية- الإطار العام**: abata 400@ Yahoo.co.uk،2007/12/08، ص 02، بتصرف.
6- الريامي مود بن ناصر، **متطلبات ا كومة الإلكترونية والعقبات ال تواجهها**: 2007/12/10، abata 400@ Yahoo.co.uk، ص 04، بتصرف.
7- الريامي مود بن ناصر، ا رجع السابق، ص 10-12، بتصرف.
8- السلمي علي، مرجع سابق ذكره، ص 261، بتصرف.
9- نفس ا رجع السابق، ص 261، بتصرف.
10- نفس ا رجع السابق، ص 262.
11- نفس ا رجع السابق، ص 264، بتصرف.
12- نفس ا رجع السابق، ص 266، بتصرف.
13- تيشوري عبد الر ان، **الإدارة الإلكترونية**: http://www.minshawi.com.2007/12/04، ص01-02، بتصرف.
14- تيشوري عبد الر ان، ا رجع السابق، ص 02، بتصرف.
15- السلمى علي، مرجع سبق ذكره، ص 253-258.
16- نفس ا رجع السابق، ص 249-251، بتصرف.
17- نفس ا رجع السابق، ص 258، بتصرف.
18- هيشور بو عة، **واقع تطبيق ا كومة الإلكترونية ا زائر**، يوم دراسي حول ا كومة الإلكترونية، جريدة ا اليومي، ا زائر، 2006/05/14.

ا صخصة عن طريق أسواق الأوراق ا الية (ا رات و شروط النجاح)

يدة تار - جامعة ا لفة

ملخص : تعت ا صخصة أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي ا تبعة الدول النامية و ا تقدمة على حد سواء فقد اختلفت أشكا ا و أساليبها و مع اختلاف هذه الأساليب كثرت الانتقادات ا وجهة للخصخصة حد ذا ا من جانب و إ انتقادات الطرق ال تتم ا من جانب آخر،و تعت ا صخصة عن طريق أسواق الأوراق ا الية إحدى طرق ويل ا لكية الأقل انتقادا باعتبارها تساهم توسيع ا لكية الشعبية ،و يدرس هذا البحث تلف أساليب هذه الطريقة و كيفية ديد أسعار الأسهم وفقها مع التطرق را ا و شروط احها

الكلمات ا فتاح : ا صخصة، الأسواق ا الية

هيد : ا هت الكث من بلدان العا العقود الثلاثة السابقة إ ويل ا لكية من القطاع العام إ القطاع ا اص فاجتاحت ظاهرة ا صخصة الكث من اقتصاديات الدول خاصة و أن نظام اقتصاد السوق أصبح هو السائد بعد تفحل الأحادية القطبية، إلا أن هذا التحويل للملكية ليس بالأمر البسيط فله الكث من الطريق، وتقسم من عدة مناظ و باعتبار الباحث من ا هتم بأسواق رأس ا ال فانه يهتم با صخصة ع بورصات الأوراق ا الية.

يتمحور ا وضوع حول ماهية السبل ال تتبعها البورصات عند ويل ا لكية عن طريقها، وكيفية ديد أسعار الأصول ا راد التنازل عنها. وبداية ننطلق من الفروض الآتية:

- البورصة هي ا كان الطبيعي لتحويل ا لكية
- مشكلة ديد الأسعار تشكل العائق الأك أمام تطبيق برامج ا صخصة بصفة عامة وا صخصة عن طريق البورصة بصفة خاصة.
- هنالك أشكال من الشركات ا ملوكة للدولة لا تصلح ا هذه الطريقة من ا صخصة.

واتبعنا أثناء القيام ذا البحث ا نهج الوصفي وا نهج التحليلي ا تتطلبه طبيعة ا وضوع ا انب النظري والذي تتخلله بعض التحليلات واعتمدنا ا نهج ا قارن عند القيام با قارنة ب تلف الطرق. وهذا البحث يهدف إ :

- تسليط الضوء على تلف طرق ا صخصة عن طريق الأسواق ا الية.
- كيفية ديد أسعار الأسهم وفق هذه الإستراتيجية، ا يز هذه النقطة من أ ية لان أسعار الأصول ا الية هي أهم دد لنجاح ا صخصة بالبورصة أو فشلها.
- التعرف على م رات اللجوء إ البورصة لتحويل ا لكية.
- اولة الوصول إ صياغة بعض الشروط من أجل تطبيق هذا النوع من ا صخصة.

و قسم البحث إ ثلاثة اور على النحو الآ :-

1. استراتيجيات ويل ا لكية عن طريق البورصة؛
2. م رات تغي ا لكية العامة عن طريق البورصة؛
3. شروط اح ا صخصة بالبورصة.

1- استراتيجيات ويل ا لكية عن طريق البورصة:-

1-1. العرض العام بالبيع كطريقة رئيسة : وا قصود ذه الطريقة أن تعرض الدولة طرح كل أو جزء من أسهم رأس ا ال للبيع للجمهور من خلال البورصة ، وعند ذلك يتطلب الأمر القيام بتقسيم الشركة وتقدير عدد الأسهم و ديد الأسعار ال تباع ا

الأسهم ، تطرح للاكتتاب العام وقد يكون هذا الطرح كلياً أو جزئياً ،فأما إذا كان الطرح كلياً فإن ذلك يستلزم توافر موعة من الشروط لعل أ ها أن تكون البورصة ذات فعالية عالية وعلى قدر عال من الكفاءة وذات طاقة استيعابية كافية لتغطية الأسهم ا طروحة للبيع، كما أنه ب أن تتوافر مدخرات لية وأن تكون ثقافة البورصة منتشرة أوساط ا ستثمرين وصغار ا دخرين على حد سواء ،لذلك فإن هذا النوع من العروض لا يناسب الكث من دول العا غ ا تقدم ا تتسم به بورصا ا من عدم الكفاءة وصغر ا جم وقلة ا دخرات.

وأما إذا كان البيع جزئياً فيكون أكثر انسجاما مع حالة بلدان العا النامي لأنه يتم بالتدر ية بيع الأسهم ، قد كننا مراقبة العملية والتحكم فيها و تفادى ا خاطر أقصى ما كن. كما أن بيع الأسهم بشكل جزئي يناسب عملية ويل ا لكية عن طريق البورصات ال ت إعادة هيكلتها كما أن هذه الطريقة كن أن تساعد على وجود عدد أك من ا سا ا يوسع قاعدة ا لكية ،وبالتا لق نوعاً من الرضى وعدم الانتقاد لدى النقابات العمالية وا عارض ل امج ا صخصة من سياسي وغ هم. وقد انتهجت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(1) هذه الطريقة تطبيق سياسات ا صخصة ،وتبعاً لذلك فإننا نث نقطت ، فالأو هي قيمة ا ؤسسة ا عروضة للبيع وال سب بإحدى طرق التقييم ا عتمدة ،أما الثانية فهي ديد أسعار الأسهم ا عروضة للبيع و ال ب أن قق علاقة ا ساواة ب ا زء ا عروض للبيع من جهة وسعر السهم مضروب عدد الأسهم ا عروضة من جهة أخرى.

وعموما فوفق هذا الأسلوب فان ا كومات تعلن عن نيتها بيع عل لأسهم ا ؤسسة ا راد خصخصتها و ذلك عن طريق ا زايدة ،فعلى كل من يريد الاكتتاب أسهمها أن دد العدد ا راد شرائه من الأسهم والسعر ا قترح ، وكما جرت العادة هذا النوع من ا عاملات ،فإنه يؤخذ بأعلى الأسعار ا قترحة، وال تغطي كل الأسهم ا صدرة للاكتتاب ويتم ذلك بواسطة قوائم للمكتتب ويؤخذ بالسعر الأكثر ا فاضا قوائمهم .وقد طبق هذا الأسلوب بصفة خاصة بريطانيا من خلال بيع موعة من British Petroleum و Cable and warless الشركات عام 1973 [2].

وعن اذج العرض العام بالبيع، فيمكننا التمييز ب نوع : العرض العام بالبيع العام ا عتاد و العرض العام بالبيع الا ي ،و الا ية هنا لا علاقة ا بطبيعة الصكوك و إ ا تطلق على الإجراءات أي أن الاكتتاب موجه لفئات معينة دون غ ها. و كننا التمييز ب أسلوب من أساليب العرض العام بالبيع ،و نعتمد التمييز بينهما على كيفية ديد السعر ،و قد يكون السعر ددا قبل البيع أو يتم ديده عن طريق ا زايدة ،و بالتا ينتج عن ذلك أسلوب :.

أ-البيع با زايدة : و ا قصود ذا الأسلوب أن تعلن ا كومة عن نيتها بيع أسهم ا ؤسسة بالتزايد و على كل من يريد الاكتتاب أن دد عدد الأسهم ال يرغب شرائها و يقترح السعر،و يوم ا زايدة تقبل قائمة ا كتتب الذين اقترحوا السعر الأعلى، وال تغطي كل الأسهم ا صدرة للاكتتاب فيشترون الأسهم بالسعر الأكثر ا فاضا قائمتهم.
و يتميز هذا الأسلوب بأنه يل للبورصة ديد قيمة ا ؤسسة بدلا من ديدها من طرف بيوت ا ة ا الية ، فقد أت بريطانيا إ استعمال هذه الطريقة لتتجنب بيع الأصول العمومية بأسعار رخيصة ،فتب ا نظريا أن البورصة تسمح عن طريق ا زايدة بتحديد الأسعار ا قيقية[3].

إلا أن هذه الطريقة تشو ا بعض النقائص ذلك أن البيع با زايدة لا يشجع كث ا صغار ا دخرين بسبب ما يكتنفه من غموض و تعقيد مقارنة بالبيع بسعر دد ،كما أن ميول ا كومات إ توسيع ا شاركة الشعبية يعمل على عدم تطبيق ا زايدة با ع الفعلي ا فقد تعطى الأولوية لصغار ا دخرين على حساب مؤسسات توظيف الأموال. وعلى ا ستوى العملي فقد أثبت هذا الأسلوب أن النتائج ا تحصل عليها كانت سلبية اكثر منها إ ابية ،فالتجربة ال يطانية و ال تعت مهد هذه الطريقة أكدت غلبة حالات الفشل

على حالات النجاح ،فقد فشلت ثلاثة حالات مقابل اح حالت 4 ،كما لوحظ أن هاتـ ا الت الأخ ت ارتفع سعر السهم ا يؤدى إ فيض سعر الإصدار الذي ديده من قبل ،أي الـ ول بالسعر إ ا د الأد كما حدث بيع شركة British .Petroleumأو أن تلتزم الشركة اضطرارا بإعادة شراء الصكوك نبا لا فاض السعر عن سعر الإصدار.

و خلاصة ا سبق فالبيع بالتزايد يتطلب الاكتتاب بسعر أعلى من السعر الأد ا دد مسبقاً من قبل الدولة، و يتطلب ذلك عدداً كافياً من ا كتتب يتنافسون لكي ترتفع الأسعار، و هذا أمر غ مضمون.

ب- أسلوب البيع بسعر دد : وفق هذا الأسلوب دد ا كومة أسعار الأسهم ،و تعت هذه الطريقة الأقل خطرا حيث لا يشكك سعر البيع ، و عليه فا شترين لديهم علم مسبق بأسعار هذه الأسهم فإذا كان على قدر كاف من ا اذبية عل اح العملية مضمونا ،كما أن العملية هنا تتسم بالشفافية و الوضوح ،فشروط العرض معلنة البورصة و لدى الوسطاء ا الي و الصحافة ا الية ،كما أن شروط ا سا ة تكون واضحة.

1-2. إشكالية ديد سعر السهم: كما ذكرنا سابقاً ب أن تكون هنالك علاقة بـ سعر العرض وقيمة ا ؤسسة ا عروضة للبيع ،فسعر العرض أو سعر الأسهم ا عروضة للبيع ينبغي أن يعكس قيمة ا ؤسسة ب أن تظهر هذه العلاقة ،أي ا ساواة بـ قيمة ا ؤسسة ا عروضة للبيع أو ا زء ا عروض للبيع وسعر السهم مضروب عدد الأسهم ا عروضة ، فكيف يتم ديد سعر السهم؟

إن سعر السهم نظرياً ينتج عن حاصل قسمة قيمة ا ؤسسة على عدد الأسهم إلا أنه على ا ستوى العملى فهنالك الكث من الصعوبات قد نلاقيها خصوصاً عندما تتفاوت قيمة ا ؤسسة ا قيمة ختلف الطرق فيصعب اختيار القيمة القريبة من الواقع، واختيار الطريقة يتطلب التوفيق بـ أمرين:
فعند اقتراح سعر مرتفع فهذا سيؤدى حتماً إ جعل عملية الاكتتاب مباشرة بدخول هذا السهم أو عرضه للبيع، وبالتا عدم اح برامج ا صخصة.
وعند اقتراح سعر منخفض جداً هذا سيؤدى إ س أصول القطاع العام وهذا ما قد يؤدى كذلك إ ا ام القائم على عملية التنازل عن أصول العمومية.
ومن الواضح أن ديد سعر السهم يكون توفيقاً بـ الأمرين السابقة ، فلكي يكون الإصدار جذاب ويسمح با فاظ على قيمة الأصول نعمل على اختيار السعر الأقل ا فاضاً والذي كن أن ينشأ عنه طلب جيد ،وهنا تار نتائج التقييم الذي لا يتسم با غالاة، وعادة ما يكون أقل تقييم تعرضه مكاتب ا ة آل توكل ا العملية.

والأسعار ا ددة أخ اً تع لنا عن نقص نس القيمة ،وهى تؤدى إ نشأة ما يسمى بعلاوة السوق كمكافئة عن الاكتتاب أسهم ا ؤسسات ا عروضة للبيع ،وتتمثل هذه العلاوة الفارق بـ السعر ا قيقي (العادل) الذي سيتحدد البورصة وسعر العرض العام للبيع الذي الاكتتاب به، وهذا ما سيساعد اح عملية إصدار الأسهم. ورغم أن عدلات العلاوة هذه م رات مقبولة إلا أنه لا ب أن تكون هنالك مغالاة فيها فذلك يؤدى إ فقدان إيرادات ا زينة العمومية وعدم استقرار سوق السهم الناجم عن الرغبة التخلص منه وذلك بعد عملية الاكتتاب. و للعرض العام بالبيع أسلوبـ ا ،البيع بالتزايد و دد فيه سعر السهم نتيجة للمزايدة ،و العرض العام بالبيع بسعر دد فا شكلة القائمة هنا هي كيفية ديد الأسعار وفق هذا الأسلوب الأخ .

أ- ديد الأسعار بناءا على اقتراحات بيوت ا ة ا الية : تقوم الدولة بإجراء دراسات استشارية لدى ا اء ا اليون (من بيوت خ ة او بنوك أعمال) حيث يعتمدون دراسا م على الاسترشاد بوضع ا شترين ا تمل :

فإذا كان ا دف هو صغار ا كتتب من خلال توسيع حصة ا سا ة الشعبية ا وجهة للموظف و ا مهور العريض ، فإن هؤلاء لا يلون إ ا خاطرة و إ ا يفضلون الأمان ا يتطلب أن تتسم الأسهم بقدر من الضمان أي أن تدر أرباحا مؤكدة ،و عليه يستخدم أسلوب الإيرادات تقدير سعر السهم و الذي سب بالنظر إ الربح ا توقع السندات التالية للبيع، فارتفاع مستويات الربح يتبعه ارتفاعاً السعر ا دد للسهم.

أما إذا كان ا كتتبون ا تملون عبارة عن مؤسسات استثمارية فإ ا تم بتطور السعر السوق الآجال القص ة و ا توسطة ،لذلك يلجأ ا ستشارون ا اليون إ الاعتماد على أسلوب مضاعف سعر السهم ، و قد أث ت بعض الشكوك فيما ص الأسعار ا تقترحها بيوت ا ة ا الية حيث تصفها بعض ا هات بأ ا تبخس ا ال العام ،و ذلك جة بروز ظاهرة الاكتتاب ،فمثلا بريطانيا وصلت و 23,6 مرة عند بيع شركة Amersham International"" عام 1982 ، و فرنسا و صل إ 40 مرة عند بيع شركة Paribas و 36 مرة على إثر بيع " Sogenal " عام 1987 5، و عليه فمن خلال ملاحظتنا للواقع العملي فإن ظاهرة الاكتتاب الكب تعت أقوى دليل على ا طأ تقدير سعر السهم، كما أن التفاوت الكب ب سعر الاكتتاب و سعر الصك البورصة يلاحظ من خلال الا فاض الكب سعر الإصدار، إلا أن الكث من ا لا يعت ون أن هذا الإقبال سببه النجاح ا أدى إ نشوء طلب اك من ا توقع.

ب_ ديد السعر بالاعتماد على السوق : هذا الشكل جوهرة الشكل السابق إلا أنه تلف عنه عدم اللجوء إ ا ستشارين ا الي (بيوت ا ة ا الية أو البنوك) ،و يتم عن طريق بيع كتل صغ ة من الأسهم أوقات متتالية و متفاوتة يختا السوق ، تعرض كتلا من الأسهم بأعدادٍ كافية والسعر الذي يستقر هذه ا الة تعتمد عليه الدولة ،فتقل بذلك حدة التشكيك مسألة التقييم، وما سب على هذا الأسلوب هو أنه قد يكون هذا السعر مقبول جم صغ من الأسهم على عكس ا ؤسسات ذات الأحجام الكب ة وال يصدر أعداد كب ة من الأسهم ،فعرض عدد كب من الأسهم يستلزم وقت لنجاح تصريفها ا يؤثر على أسعار الأسهم فتضطر الدولة إ فيضها لق الطلب عليها. كما أن الوقت الذي تستغرقه عملية البيع يؤثر على إخلال نشاط ا ؤسسة لأن ا لكية تؤول إ القطاع ا اص بعد ،و إتباع هذه الطريقة سوف يعمل على عدم التسريع تنفيذ برامج ا صخصة و بالتا لا تتحصل الدولة على ا وارد ا الية ا ستهدفة ا قد يؤثر على ا امج الأخرى ا سطرة.

3-1 الأساليب الأخرى:

أ- الطريقة ا عتادة أو ا ألوفة: وفق هذه الطريقة تسجل الشركة ا عنية أسهمها البورصة ،و دد أسعار هذه الأسهم من طرف الدولة ا الك هنا للشركة ،و ب أن تراعى الظروف ا يطة من أجل عدم فشل عملية البيع خصوصاً اليوم الأول ،ويكون هنالك سعراً أد دده الدولة لا تكون مستعدة با ول ته وهو ما يسمى "بالسعر الأد " ،وقد يتغ هذا السعر تارة بالصعود وتارة أخرى با بوط وفقاً لآليات الطلب والعرض ،وعادة تعتمد هذه الشركات الاستشارات الفنية على ا صارف ،كما كن للمصرف أن يلتزم بسعر الغلق ،و هذه ا الة يعت ضاماً للدولة ضد اطر سوق البورصة حيث يلزم بشراء الصكوك ال يتعذر بيعها.

ب- العرض العام بالتبادل: العرض العام بالتبادل هو أن تقوم الدولة بعرض بادلة الصكوك ا ختلطة أو ا شتركة بأسهم الشركات ا راد خصصتها ،وهذه الطريقة تتميز بأ ا تترك للدولة حق الإشراف والتصويت ،إلا أنه وإذا ما أرادت الدولة ويل ملكية هذه الصكوك إ القطاع ا اص فنظرياً عند ويل هذه الصكوك إ أسهم عادية فإ ا تكون ا أولوية استحقاق الأرباح6.

وقد تطرح الأسهم طرحاً خاصاً وليس موجه للجمهور العريض وعليه فإن الطرح ا اص للأسهم يتطلب شروطاً لتس العملية بكل سلامة ودون تعثر ،فالنجاح يبقى مرهون دى فعالية جهاز ا صخصة وكيفية اختياره للمستثمر أو ا ستثمرين ا رتقب تدخلهم ،كما يستلزم ضرورة البحث عن ا شترى ا ناسب للمؤسسة ا عنية ،كما قد يتطلب ذلك إعادة هيكلة ا ؤسسة مالياً ا

علها أكثر جاذبية لرغبة ا ستثمرين. و على سبيل ا ثال لا ا صر فإن فرنسا قد أخذت ذه الطريقة و استعملت وذج من هذه الصكوك هي :

ـ شهادات الاستثمار: و هذه الشهادات حقيقة الأمر ما عي إلا أسهم جزئية تعطي فبها الدولة شهادة استثمار مصحوبة بشهادة تصويت ، لا كن التنازل عنها إلا مصطحبةً بشهادة الاستثمار ا قابلة ا ،و بالتا فإن ويل شهادات الاستثمار هذه إ أسهم عادية قق إعادة تكوين رأس مال ا ؤسسة.

وعادة يقبل حاملي الشهادات التبادل خشية أن تؤول سوق صكوكهم البورصة يؤول إ الاندثار.[7]

- الصكوك ا ختلطة : وعموماً يعتـ أسلوب العرض العام بالبيع هو الأسلوب الأكثر شيوعاً والأكثر تعقيداً لذلك فالكثـ من النقاط ا ذكورة سابقا أو النقاط اللاحقة ا علاقة مباشرة ذا الأسلوب سواء من جانب اختيار طريقة التقييم أو كيفية تسعـ الأسهم.

ج_ رفع رأس ا ا : قد يتسـ للدولة خصخصة شركا ا عن طريق زيادة رأس ا ال أو رفع رأس ا ال ،و ذلك حالة تنازل الدولة عن حقها الأولوية الاكتتاب حيث يفسح ا ال أمام الأفراد والأشخاص ا عنوية وهذا ،ما يترتب عليه خفض نسبة مشاركة الدولة.

2- م رات تغيـ ا لكية العامة عن طريق البورصة:-

أكتب رأينا انه من الصعب اختيار أسلوب يتم به ويل ا لكية من القطاع العام إ القطاع ا اص ،فالدول تار الطرق الـ تتماشى و قيق أهدافها، وبفرض انه يل إ ا صخصة عن طريق البورصة فيبقى مشكل الاختيار وا فاضلة قائم فهل سيلجأ إ هذا الأسلوب أو ذاك من أساليب ا صخصة بالبورصات. ففي الكثـ من الأحيان يظهر أن ويل ملكية ا ؤسسات العمومية عن طريق البورصة – با قارنة بأسلوب ا صخصة عن طريق ا والات ا باشرة للأصول – أكثر صعوبة ، أو أكثر خطورة ، أو أكثر كلفة ا يلي :

- أن هناك اعتبارين يصعب التوفيق بينهما يتعلقان بضرورة ديد سعر منخفض لأسهم ا ؤسسات ا عروضة ذب صغار ا دخرين قيقا دف توسيع قاعدة ا لكية من ناحية ، وضرورة بيع ا ؤسسات بأعلى سعر كن للمحافظة على قيمة الأصول من ناحية أخرى.
- أن الإعداد التمهيدي لبيع ا ؤسسات الـ سيتم ويل ملكيتها للقطاع ا اص ، ب أن يكون أشد صرامة ؛ يرجع ذلك بصفة خاصة لسرعة تأثر الأسعار السائدة البورصة ا ر به ا ؤسسات من ظروف.
- ا لاك ا تمل (ا دد) للمؤسسات غـ معروف .
- ا صخصة ذا الأسلوب تتطلب وقتا طويلا مقارنة بالأساليب ا باشرة.
- أن البورصة تتطلب وجود أسواق رأس ا ال، و هي غـ موجودة الكثـ من البلدان النامية و إن وجدت فتكون على قدر غـ عا من الكفاءة،
- أن هناك احتمالا قائما بسرعة لي ا مهور عن الأسهم جرد تسجيلها البورصة للاستفادة من التطور الإ ا للأسعار، أما إذا ركت الأسعار با بوط فإنه سيكون هناك اندفاع مبالغ فيه للبيع (إغراق) خاصة مع مراعاة أن صغار ا ستثمرين ليس لديهم القدرة على التقدير الصحيح للمواقف ؛ لذا فإ م قد يلجأون للمضاربة قصـ ة الأجل ، كما يكون م رد فعل ا وزون من أسهم حـ مع ما يعتقده ا بـ أنه حركة عادية للسوق.

أخـ ا ب أن يؤخذ الاعتبار " خطر ا جر أو الترك ا ا " : ففي غياب ادخار إضا يوجه للاستثمار السوق ، فإن واقع ويل عمليات بيع ا ؤسسات العمومية من خلال البورصة يتم عن طريق عرض جزء من افظ ا ستثمرين للبيع ليستثمروها أسهم ا ؤسسات العمومية الـ سيتم ويل ملكيتها ، وهذا أثره سيئ على مكونات ا فظة (الأسهم القد ة) ، إذ يؤدي ذلك إ ا فاض

نها. كما أن تكلفة الأموال ا اصة ال قد تاجها ا ؤسسات من ا صادر الادخارية ستتزايد . لذلك، ولكن تنجح سياسة الإصدار ا ديدة للمؤسسات ا اصة ، عليها أن تصدر اسهما ذات أسهما ذات معدل مرتفع من الربح أو سندات ذات فائدة أكثر ارتفاعا، وإلا ستضطر إ اللجوء للاقتراض من البنوك . وهذا يؤدي إ تقليص ا ؤسسات من نشاطها ، نظرا لارتفاع تكلفة الاستثمار. ورغم الصعوبات السابقة ، فإن ويل ا لكية عن طريق البورصة يرتكز على موعة أسس وم رات أساسية لا كن اهلها :

2-1. إشكالية البورصة تعت ا كان التقليدي لتحويل ا لكية : البورصة هي ا كان الطبيعي والتقليدي لتغي ملكية ا ؤسسات ، لا فرق ذلك ب ا شروعات ا اصة والعامة، ومن فإن تغي ملكية ا شروعات العامة عن طرق سوق البورصة ثل إ اء الة القطيعة وا صام بينها وب السوق ، تلك القطيعة ال غرست بذورها مع تأميم ا شروع ، وانتقاله إ ملكية الدولة .

2-2. ا صخصة عن طريق البورصة قق مبدأ العدالة التوزيع : فالعرض البورصة عرض حر لا يز فيه كتب على آخر (فيما عدا بعض القواعد ا ددة سلفا ؛ كتفضيل صغار ا كتتب على غ هم ، أو مواط الدولة على الأجانب ، أو بيان نسب التوزيع عند حدوث فائض) . وبالتا لا تثار بشأ ا أوجه النقد ال قيلت صوص بعض ا ؤسسات ال خصخصة بالطرق الأخرى، وال تتسم بتفضيل مكتتب على آخر لاعتبارات قد تكون سياسية.

2-3 تساعد البورصة على تنمية مبدأ ا سا ة الشعبية والعمالة : فنظرا للمناخ ا يط با ؤسسة العمومية من حيث أ ا تضم عددا كب ا من العامل من ناحية ، وأ ا ثل ملكية الشعب من ناحية ثانية ، وأن إجراء تغي ملكيتها اط عادة طورة إعادة تأميمها مع تغ التوجهات السياسية وا زبية من ناحية ثالثة ، فإن تنمية مبدأ ا سا ة الشعبية والعمالية ثل استرضاء للشعب والعمال معا، كما ثل اية لسياسة ويل ا لكية ذا ا ؛ إذ أن تفك ا كومات القادمة " خاصة ذات التوجهات الاشتراكية " إدارة تأميم ا ؤسسات ال بيعها يظهر أكثر صعوبة إذا بيع هذه ا ؤسسات العمومية للشعب والعامل فيها. و ثل البورصة منفذا جيدا لتحقيق ذلك ا دف من حيث كو ا طريقا مفتوحا لكافة طوائف ا ستثمرين بغ ديد ، لذلك فهي قق هدف توسيع قاعدة ا لكية بتكثيف الطلب ا تولد عن القاعدة العريضة من ا ستثمرين.

2-4.ا فاظ النس على قيمة الأصول : إذ يفضل العدد الكب من ا شترين ا هتم بالبورصة ، وبفضل تسهيل تطبيق مبدأ ا سا ة الشعبية والعمالة ال تعت أحد خطوط الدفاع عن ا ؤسسات ضد إعادة تأميمها ، فإنه يتوقع حدوث إقبال على اسهم ا ؤسسات ا راد ويل ملكيتها ، هذا الإقبال ينبغي مراعاته ح ديد سعر العرض.

2-5. تسهيل ويل ا لكية : فالبورصة كما قلنا خاطبتها لكل طوائف ا دخرين (بدءا من القاعدة العريضة – صغار ا دخرين – وانتهاء ؤسسات الاستثمار على اختلاف أنواعها ، ودون تفرقة ب رأس ا ال الوط أو الأجن ، حدود ما تسمح به القواعد من اكتتاب للأجانب) قق ا د الأقصى من ا دخرات ال تمل أن توجه للاكتتاب الشركات. ونظرا لشمولية واتساع هذا الأسلوب فإنه يصلح لبيع ا ؤسسات العمومية ذات ا جم الكب [8] .

2-6.تنشيط سوق الأوراق ا الية : لا شك أن اللجوء لقناة سوق الأوراق ا الية لبيع ا ؤسسات العمومية ا يشتمل عليه من زيادة نسبة الأسهم ا سجلة أو قيد أسهم جديدة تكن مسجلة من قبل يؤدي إ التأث على شقي السوق " الإصدار ، والتداول ". فبالنسبة لسوق الإصدار ، فإ ا تؤثر عليها من جهت ، الأو تنشيط العرض إذ تغذي السوق صص ضخمة من الأسهم ، ترجع لضخامة رؤوس أموال هذه ا ؤسسات9 ، والثانية تنشيط الطلب إذ أن إصدار تلك الأسهم من خلال السوق يؤدي إ حدوث طلب إضا من ا ستثمرين القدامى السوق ووصول أفواج جديدة من ا ستثمرين الراغب الاستثمار تلك الأسهم . وتنمية الطلب ذه الصورة يرجع أساسا ا تتميز به تلك الأسهم من جاذبية خاصة باعتبارها من الأسهم ا يدة ، إضافة إ إصدارها بأسعار أد

من القيمة نسبيا فتحتوى من على علاوة سوق. وهكذا بفضل هذا الطريق يتسم زيادة إعداد ا سا ، وأحيانا قد تتضاعف با قارنة بعددهم الأصلي[10].

أما بالنسبة لسوق التداول فإن معاملا ا تكتسب قدرا أك من ا يوية والنشاط ، يرجع ذلك إ أن تلك الأسهم تعد من أحسن الصكوك ا سجلة السوق. لذلك فإ ا تصنف عادة قسم الأسهم الأكثر نشاطا إذا نظرنا إ حجم ا عاملات اليومية ال ترد عليها. لكل هذه الأسباب أت كث من الدول إ ا اذ البورصة كطريق رئيس لتحويل ا لكية ، و اصة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ودول أمريكا اللاتينية ، وبعض بلدان أوروبا الشرقية كا ر وبولونيا[11].

3- شروط اح ا صخصة بالبورصة:-

اختارت العديد من البلدان – كما سبق بيانه – البورصة كطريق أساسي لتغي ملكية ا ؤسسات العمومية ، مستندة ذلك إ العديد من ا رات. بيد أنه كننا ا روج جموعة من العوامل أو الشروط ا راد توافرها لتحقيق ويل ا لكية عن طريق البورصة – وأهم هذه الشروط ما يلي :

3-1. مدى ملاءمة البورصة للمؤسسة ا ختارة : إذا كانت البورصة هي الطريق الرئيسي لتحويل ا لكية بصفة عامة ، فإنه – مع ذلك – قد توجد إستثناءات يفضل معها ويل ملكية عن غ ذلك الطريق . وترجع هذه الاستثناءات – بصفة عامة – غلى أحد سبب ، ا :

صعوبة أو استحالة اللجوء لطريق البورصة لتحويل ا لكية و ينطبق ذلك إما على ا ؤسسات الصغ ة غ ا سجلة البورصة، أو ا ؤسسات ذات الإ ازات الزهيدة جدا ال لا تغري ا ستثمرين البورصة، أو ال يتطلب اح تغي ملكيتها ذا الطريق برنامج إعادة بنية مكلف جداً .

وجود م رات يفضل معها اللجوء للطرق الأخرى ، وال قد تتعلق إما صلحة ا ؤسسة ذا ا ا راد تغي ملكيتها ، كتجنب تصفيتها ؛ فرغم الوضع العس الذي قد ر به ا ؤسسة ، فقد يوجد مشتر لديه أسباب معينة عله يفضل شراءها، أو باهتمام السياسات الصناعية ، وخاصة فيما يتعلق بتحس التماسك الصناعي؛ هذه ا الة يتم بيع أفرع النشاط للمؤسسات ا اصة ا ناظرة أو ال يوجد بينها ترابط صناعي .

- أو أخ ا صلحة ا زينة العامة، ففي بعض ا الات كن أن لب البيع ا باشر للخزينة العمومية إيرادات ماليا أك من تلك ا نتظرة عن طريق البورصة.

وعلى ذلك فقبل تقرير تغي ا لكية ب النظر الاعتبارات القائمة لاختيار أنسب الطرق وهو ما ينبهنا إ ضرورة ألا يقتصر برنامج ويل ا لكية على طريقة واحدة لإجراءه ، بل لابد من اعتماد عدة طرق ، فكل مؤسسة ا وضعها ا اص ، بل إن الظروف الداخلية وا يطة با ؤسسة قد تستلزم تطبيق أكثر من طريقة على نفس ا ؤسسة ، كما حدث بشأن برامج ويل ا لكية أوربا الشرقية.

3-2..أفضلية اعتماد أسلوب العرض العام بالبيع بسعر دد ويل ملكية ا ؤسسات العمومية : انتهت الدراسة سابقا إ أن البورصة تتيح أربعة خيارات أساسية لتحويل ا ؤسسات العمومية إ ا لكية ا اصة (هي زيادة رأس ا ال ، والعرض العام بالتبادل ، و البيع بالطريقة ا ألوفة ، والعرض العام بالبيع) ، فإذا تقرر اللجوء يار بيع ا ؤسسات فأيهما أفضل ؛ أسلوب البيع بالتزايد أم أسلوب البيع بسعر دد ؟

ومن ا لاحظ أسلوب البيع بسعر دد أعتمد الكث من البلدان ؛ وهو كذلك ما يفضله الباحث لعدة أسباب ، من أ ها :

- أن البيع بسعر دد قق مصلحة ا زانة العامة ، إذ كن عن طريق جلب إيراد أكـ من ذلك الذي ينجم عن أسلوب البيع بالتزايد، يرجع ذلك إ العيوب ا تكشف عنها التطبيق العملي للأسلوب الأخـ ، وا أدت إ إخفاق كثـ من البيوع ا ت بواسطته ؛ إذ يستلزم الاكتتاب بسعر أعلى من السعر الأد ا دد – والذي يتسم عادة ببخس ملحوظ قيمة الأصول – حـ يتحقق مزيد من الإيراد للخزانة العامة ، ويتطلب ذلك كثافة الطلب . أما حـ دث ا فاض الطلب فإنه لا يتوقع إلا وقوع البيع بالسعر الأد . ولا شك أن هذه العيوب تفي اما إذا استخدام أسلوب البيع بسعر دد.

- قيق مصلحة القاعدة العريضة من الشعب ،ذلك أن اتباع أسلوب البيع بالتزايد يتطلب اعتماد عارضي السعر الأعلى بغض النظر عن انتماءا م الطبقية . أما حـ يطبق أسلوب البيع بسعر دد ، فإنه من السهل ديد نسبة عالية صص لاكتتاب صغار ا سا وعمال ا ؤسسة.

بيد أن اعتماد أسلوب العرض العام للبيع بسعر دد لا قق اح ويل ا شروعات بطريقة تلقائية ، وإ ا لابد أن يكون مقرونا بعدة شروط تعود إ الاهتمام بإجراء النشر والعلانية الكافية من ناحية ، ومن ناحية أخرى تقرير العديد من ا زايا لصغار ا دخرين ؛ مقدمتها ضرورة أن يكون السعر ا دد للبيع جذابا باشتماله على نقص نسـ القيمة Relative sous – evaluation لأصول ا ؤسسات ا راد بيعها. هذا الصدد ، تلعب علاوة السوق ا تتم مراعا ا السعر ا دد للاكتتاب دورين رئيسيـ :

الأول : أ ا تؤدي إ زيادة إقبال القاعدة العريضة من الشعب على الاكتتاب؛ إذ أن السعر ا دد للاكتتاب يضمن قيق فائض قيمة للمسا ، وا تمثل الفارق بـ هذا السعر والسعر العادل الذي سينشأ السوق (علاوة السوق) ، ففائض القيمة هذا ، مع ا زايا ا نح لصغار ا سا ت شروط معينة (كاشتراط مدة حيازة ، وحد أعلى لا يتجاوز من عدد الأسهم ا وز الاكتتاب فيها ، وعدم زيادة دخول الأفراد عن حد معـ ...ا) لا ينتظر معها إلا اح قيق مبدأ ا سا ة الشعبية الشركات .

والثا : أن فائض القيمة يتضمن دائما طلب قوى لأسهم الشركات ا تعرض للخصخصة بعد ذلك ،وهكذا فإن اح العمليات الأو لتغيـ ملكية ا شروعات العامة ، يظهر كشرط أساسي لإ اح ومتابعة برنامج ويل ملكية القطاع العام موعة .

3-3.شفافية ووضوح قواعد تغيـ ا لكية : حالة البيع عن طريق البورصة ب أن تكون القواعد القانونية ا تنظم تلك ا سألة واضحة ، خاصة فيما يتعلق بالعروض الضخمة بالشراء ا قدمة من شخص طبيعي أو معنوي ، وكذا القواعد ا تتبع حالة حدوث فائض الاكتتاب ، ولا شك أن اعتماد قواعد ذات مسلك واسع غـ دد يث يعطي درجات إضافية من ا رية للدولة ، يولد لدى ا ستثمرين الشك ، الذي يعرض للخطر اح بعض التحويلات ؛ إذ تفيد التجارب أ ية وضوح القواعد ا ترغب ا كومات أن صل قتضاها على درجة من حرية التحرك ، وضرورة ديدها مقدما يث يكون واضحا لدى ا ستثمرين ا تمل منذ البداية وضع السلطات مواجهة كل النقاط ا من ا تمل أن تثـ شكا كن أن يعرض للخطر اح العملية ؛ كدرجة الرقابة ا ترغب السلطات الاحتفاظ ا مواجهة ا شروعات أو احتمال استعمال سلطة قانونية خاصة تلحق بأنظمة ا شروعات ا تنازل عنها أو القواعد ا تتبعها واجهة خطر أخذ رقابة الشروع من قبل عدد صغـ من ا شترين الوطنيـ أو الأجانب. بالإضافة إ ما تقدم ، فإنه – كقاعدة عامة – بذ ا اذ كل إجراء من شأنه أن يورث الثقة والأمان لدى ا كتتبـ .

4-3.تلاؤم توقيت تغيـ ا لكية مع حالة من ا ؤسسة والبورصة : يشتمل هذا الشرط على أمرين ، ا أن يتلاءم توقيت تغيـ ا لكية مع حالة ا ؤسسة، فقد ر كثـ من ا شروعات العامة بظروف صعبة ، ومن ا هم قبل عرضها للبيع عن طريق البورصة اعتماد برنامج لإعادة هيكلتها والنهوض التها . لذا يذكر بعض الكتاب أن من الأسباب الأساسية لاستبعاد خصخصة ا ؤسسات العمومية كثـ من بلدان أوربا الشرقية عن طريق البورصة ما قابلته تلك ا ؤسسات من صعوبات خاصة.

بصفة عامة كن القول أن برامج ويل الملكية تضم ب دفتيها مؤسسات بعضها غ ملائم لبيعه فورا عن طريق البورصة، نظرا روره اللحظة الآتية بظروف صعبة ا يتطلب إما إعادة هيكلته قبل عرضه البورصة أو اللجوء لطريق آخر. وا ستفاد من تلك ضرورة أن يتم تغي الملكية وا ؤسسة وضع حسن، إذ لا كن أن في على سوق البورصة شئ فيما يتعلق بوضع ا ؤسسة ،وا الة ال تعرض فيها هي ال ينب عليها ما كن أن نسميه بثقة أو عدم ثقة السوق.

والأمر الثا هو تلاؤم توقيت تغي الملكية مع حالة البورصة تش ارب ويل الملكية ا ارج إ أن عرض بيع الأسهم مناخ غ ملائم للبورصة ، يث شكوكا حول إمكانية اح العملية ح ولو يأت كل الظروف الأخرى لإ احها . ذلك أن السلطات العامة لا كنها اهل أثر مناخ البورصة السائد وقت إجراء البيع ؛ فعندما تكون هذه الظروف غ مواتية (كحالة الأزمات العامة ، أو ا فاض مؤشر البورصة بطريقة ملحوظة ومتوالية) عليها التأ تطبيق ال نامج ، وإلا فعليها ا اذ الوسائل الملائمة فنجاح الاكتتاب و اصة التخفيض الملحوظ سعر العرض . وإن كانت تلك الإجراءات لا نع من ا يار الصك ح تداوله السوق ، ا يعرض للخطر ا شروع ذاته ، بل و اح متابعة برنامج ويل الملكية بعد ذلك. أما إن كانت ظروف السوق مهيأة ، فلن يكون هناك ة م ر لتأخ التطبيق لا تسانده أسباب.

3-5.مراعاة طاقة السوق على استيعاب اسهم ا شروعات ا عروضة للبيع

لشرح هذا الشرط نتعرض فيما يلي لبيان مفهوم الطاقة الاستيعابية للسوق ، للأضرار ال كن ان دث إذا يتم مراعاة هذا الشرط. فالطاقة الاستيعابية يقصد ا هذا صوص مدى قدرة سوق الأوراق ا الية على امتصاص ما يعرض فيه من أسهم وسندات وغ ها من أوراق مالية ؛ إذ لا يتصور وجود بورصة قدر ا على امتصاص الأوراق ا الية غ دودة ، ذلك أن لكل سوق حدودا يصعب طيها.

ولا شك أن إثارة قدرة سوق البورصة على امتصاص الأوراق ا الية هي مسالة تعد ل اعتبار فيما يتعلق بأسهم ا شروعات العامة ال ستباع من خلا ا، إذ نظرا ا تتم به ا شروعات العامة من ضخامة ، فإ ا تؤدي إ إحداث تطور هام ا جم ا عروض من الأسهم لابد أن يقابله تطور اثل – أو يزيد – حجم الطلب. ويعتـ السوق ذا قدرة على استيعاب أسهم ا شروعات العامة ، إذا كان الطلب الناشئ – والذي يغطي تلك الأسهم – لا يؤثر بطريقة ملحوظة على الطلب الأصلي ا تعلق بالأوراق ا الية الأخرى ا وجودة فيه ، ففي هذه ا الة يكون السوق حالة اتساع.

تطبيقا لذلك ت مسألة ويل ملكية ا شروعات العامة بنجاح اليابان ، نظرا لاستغلال القدرة ا تسعة لبورصة الأوراق ا الية طوكيو بطريقة سهلت عمليات تغي الملكية الضخمة ا شروعات العامة . بينما شهد برنامج ا صخصة الفرنسي لعام (86-1988) صعوبات مهمة تتعلق بقدرة السوق على استيعاب أسهم الشركات ا عروضة للبيع ؛ فقد شهدت العروض ا طلوب تغطيتها قفزات واسعة من 17.4 مليار فرنك عام 1985 إ 71.2 مليار فرنك عام 1986 100 مليار فرنك عام 1987. وبينما كانت حصة ا ؤسسات العمومية منها 8.7 مليار فرنك عام 1986 ، فإ ا وصلت 50 مليار فرنك عام 1987 ، واضح إذن ان الصعوبات ال قوبلت – وال كان مظهرها الأساسي يتمثل قيق خطر ا جر أو الترك ا ا – كان مرجعها الأساس وضع خطط طموحة للتخصيص عن طريق بورصة الأوراق ا الية اوزت حدود قدر ا على امتصاص الأسهم .[12]

أما عن عيوب عدم مراعاة الطاقة الاستيعابية للسوق فيؤدي اوز حدود قدرة السوق على امتصاص أسهم ا ؤسسات العمومية ا عروضة للبيع إ قيق ما يسمى طر ا جر أو الاستبعاد ا ا [13]. ويتمثل ذلك ا طر أنه مع حوالة أصول عامة هامة نسبيا بالنسبة للإصدارات الصافية للأسهم ، سنة ما ، من ا تمل ألا د معه ا شروعات الأخرى سوق البورصة التمويل اللازم لتغطية استثمارا ا . حيث أنه إن يصاحب عمليات التحويل هذه تعبئة مدخرات إضافية للسوق ، فإن واقع الاكتتاب تلك ا والات يكون عبارة عن بيع جزء من أسهم ا افظ القائمة لشراء أسهم ا شروعات العامة ا عروضة للبيع أو ، بعبارة أخرى ، هدم

سوق الأسهم الأخرى القائمة البورصة أو على الأقل سها ، ففي مثل هذه الأحوال ستكون تكلفة رؤوس الأموال ال تاجها ا ؤسسات اكثر ارتفاعا ؛ يث تضطر إما إ زيادة حجم معدل توزيع أرباح الأسهم ا صدرة " وهي زيادة تتم بغ زيادة حقيقية الإيرادات " ، أو اللجوء إ الاقتراض البنكي ، هذا الارتفاع تكلفة الاستثمار ، قد يؤدي بالشركات إ تقرير تأجيل أو إلغاء جزء من استثمارا ا.

ولا شك أن تطور حصة الادخار ا وجهة لسوق البورصة يعد العلاج الواقي من خطر قق ا جر أو الترك أو الاستبعاد ا ا ، ولكن إذا استطاع السوق بالفعل امتصاص حجم هام من ا دخرات الإضافية ، فأي نسبة صص من تلك ا دخرات لصا بيع ا شروعات العامة ، و نفس الوقت لا ثل إضرارا اجة ا شروعات ا اصة من رؤوس الأموال. و ا در ملاحظته أن اثر الاستبعاد أو الترك ا ا لا يظهر بداية الأمر حيث تضطر ا موعات ا اصة الك ى كصناديق الادخار والبنوك إ تأجيل الزيادة رؤوس أموا ا.

بيد أنه مع مرور الوقت يبدأ خطر ا جر أو الترك ا ا يؤ اره نتيجة التنامي العرض الذي لا يقابله تنامي اثل الطلب . هذا ا طر يتواجد أساسا – من ناحية – بسبب ا اجة لنمو رؤوس أمال ا موعات ا اصة الك ى ال أجلت إجراء الزيادة ولكنها تعد تستطيع الاستمرار تلك السياسة ، ومن ناحية ثانية بسبب مواصلة وتكثيف برنامج ويل ا لكية ا يشتمل عليه من زيادة حجم عمليات التحويل ، وأخ ا بسبب ما تبتغيه ا كومات من ويل حاجا ا ا الية من السوق عن طريق ما تصدره من سندات.

خلاصة : بعد التطرق مقالنا هذا إ أهم طرق ا صخصة عن طريق البورصة وتب أن ا كان الطبيعي لتحويل ملكية ا ؤسسات العمومية هي أسواق رأس ا ال، إلا أن ذلك لا ينفي وجود مؤسسات لا تصلح ا البورصة صخصتها وبا صوص ا ؤسسات صغ ة ا جم، حيث لا كن تقسيم أصو ا إ عدد كا من الأسهم، كما أن أهم الإشكاليات ا تطرق إليها هي الكيفية ال دد ا أسعار الأسهم، فقد تطرقنا إ ديد الأسعار بالإحالة إ السوق وقمنا قابلته مع بطريقة ديد الأسعار بالاعتماد على بيوت ا ة ا الية. كما أننا قمنا بصياغة موعة من شروط وم رات اللجوء إ البورصات عند ويل ا لكية أ ها أن هذه الطريقة لا تلاقي الكث من الانتقادات من طرف الطبقات العمالية وعامة الشعب، باعتبارها تساعد على توسيع ا لكية ا ماه ية، بالإضافة إ أن هذه الطريقة تعمل على ا افظة على الأصول من جهة وتساعد على تطوير وتنشيط أسواق رأس ا ال.

الإحالات وا راجع :

i- Michel Durand, la bourse, édition la découverte, paris, 1987, p:42

2 -Santitni J J: Les dénationalisation Britanniques, sans date, Puf, France, p: 118

3 - DANGEARD F : *nationalisation et dénationalisations en grande- Bretagne* , notes et études documentaires , La documentation française Paris 1993 ,N 4739_4740 .

4 -Longueville Guy: Les privatisation Française avant et après la crise boursière de 1987, Dunod, Paris, 1990 p: 19

5 -DANGEARD F : nationalisation et dénationalisations en grande- Bretagne, op. Cit. PP 42-45

6 - Joyrette Jean: Comment réussir La privatisation, Dunod, Paris, sans année d'édition, p:130

7- Ibid, P:135

8 - Ibid ,p:192

9 - Problèmes économique chronologie de privatisation, N° 118, France 1992, p:15

10 - Wright V: chacun privatiser a sa manière, op. Cit. P:44

11 - Ibid, p:24

12 يدة تار: دور البورصة تفعيل عملية ا صخصة مع الإشارة إ حالة ا زائر، مذكرة ماجست غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي ، جامعة ا زائر، 2001، جامعة ا زائر، ص ص: 97، 98

متطلبات تطوير الصـ فة الإسلامية ا زائر

د/ سليمان ناصـر – جامـعة ورقـلة
أ/ عبد ا ميد بوشرمة – جامعة جيجل

ملخص : اول هذا ا قال التطرق إ أهم ا تطلبات الواجب توفـ ها كحد أد لتشجيع وتطوير الصـ فة الإسلامية ا زائر، والـ ما تزال بعيدة عـن ماهو مطلوب، أو بالأحرى ما ب أن تكون عليه هذه الصناعة، ذلك أن نظام الصـ فة الإسلامية لا يتطلب بالضرورة بيئة إسلامية كاملة، بل كن تطبيقه بنجاح حـ البلدان غـ الإسلامية، لكن سيادة الديانة الإسلامية ولو مع عدم وجود قوانـ وتشريعات تنظيمية إسلامية كن أن يزيد من فرص اح هذا النظام، وهذا ما يتوفر ا تمع ا زائري ذو الأغلبية ا سلمة.

الكلمات ا فتاح : البنوك الإسلامية، التمويل الإسلامي، الصـ فة الإسلامية.

هيد : إن ا لاحظ لتاريخ البنوك الإسلامية وا تتبع ركتها يستطيع أن يرصد بسهولة النمو والتطور والنجاح الذي حققتـه تلـك البنوك، بالرغم من ربتها القصـ ة، و ظل ا نافسة القوية من قبل البنوك التقليدية(*)، ومن مظاهر اح الصـ فة الإسـلامية هـو إنتشارها معظم الدول الإسلامية وغـ الإسلامية، حيث وصل حجم هذه الصناعة إ 729 مليـار دولار سـنة 2007، ومـا يقارب 840 مليار اية 2008، ويتوقع أن تصل إ حوا 3,5 تريليون دولار خلال الأربع سـنوات القادمـة أي سـنة 2013، و عدل و يفوق 24 ٪ سنوياً(1)، وا لفت للانتباه هو أن عدداً من البنوك التقليدية أوروبا مثل الـ يطـا بـاركليز (BARCLYS BANK) و السويسري (UBS) وغـ ها؛ قامت بفتح نوافذ للعمل ا صر الإسلامي، وهو ما حدث أيضـاً للعديد من البنوك التقليدية مصر والسعودية وماليزيا، بل إن بنوكاً أخرى عا ية مثل سيـ بانك (CITI BANK) الأمريكـي فتح فرعاً إسلامياً مستقلاً بالبحرين إ ه (سيـ بانك البحرين الإسلامي)، وذلك لب ا زيد من العملاء وبالتـا زيـادة قدرتـه التنافسية.

إن التطور السريع الذي شهدته الصـ فة الإسلامية، وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة البلدان الإسلامية يكن وليـد الصدفة، بل كان ضرورة للإستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا، وكذلك نظراً لدورها قيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، هذا بالإضافة إ أن التطورات العا ية الراهنة، والـ من أبرزها الأزمة ا الية الـ ر ا العا حاليـاً(2)، قـد أدت إ زيادة الأصوات ا طالبة بتبـ النظام ا صر الإسلامي، وذلك عن طريق توفـ موعة من ا تطلبات، تلف باختلاف الدول وتراعي الأوضاع السائدة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه هذا ا قال مع الإشارة إ حالة ا زائر، من خلال ا اور الآتية :

- البنوك الإسلامية، ا فهوم، ا صائص، الأهداف، أسباب الانتشار.
- صيغ التمويل ا صر الإسلامي.
- واقع وسبل تطوير الصـ فة الإسلامية ا زائر.

1- البنوك الإسلامية، ا فهوم، ا صائص، الأهداف، أسباب الانتشار :

1-1- مفهوم البنوك الإسلامية : لقد تعددت التعاريف ا اصة بالبنوك الإسلامية ومن أ ها مايلي :

- يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بأداء ا دمات ا الية وا صرفية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار ا ـالات ا ختلفة و ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، دف ا سا ة غرس القيم وا ثل وا لق الإسـلامية ـال ا عـاملات،

وا ساعدة قيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من تشغيل الأموال بقصد ا سا ة قيـق ا يـاة الطيبـة الكر ـة للأمـة الإسلامية[3].

- البنك الإسلامي هو منظمة مالية ومصرفية اقتصادية واجتماعية، تسعى إ جذب ا وارد من الأفراد وا ؤسسات، وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداء ا دمات ا صرفية ا تعددة، وتعمل على قيق العائد ا ناسب لأصحاب رأس ا ـال، كمـا تسهم قيق التكافل الاجتماعي ا تمع، وتلتزم بادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك دف قيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية للأفراد وا ؤسسات مع مراعاة ظروف ا تمع[4].

من التعاريف السابقة، كن تعريف البنوك الإسلامية بأ ا تلك البنوك ا تقوم بالأعمال والأنشطة ا صـرفية الـ تزاو ـا ا صارف التقليدية ولكن دون التعامل بالفوائد، ومراعا ا لأحكام الشريعة الإسلامية، بغرض قيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ا تمع.

2-1- خصائص البنوك الإسلامية : للبنك الإسلامي عدة خصائص يزه عن غ ه من البنوك الأخرى من أ ها :

- عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أوعطاءً : إن أول ما يز ا صرف الإسلامي من غ ه من ا صارف التقليدية هو استبعاد كافة ا عاملات غ الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية، وبذلك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة ا سلمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.

إن الأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية إسقاط الفوائد الربوية من معاملا ا، هو أن الإسلام قد حرم الربا، و تستعيض البنوك الإسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب ا شاركة والدي يقوم على توزيع اطر العمليات الاستثمارية ب الأطراف (ا مـول وطالب التمويل) [5].

- الطابع العقائدي : ا صارف الإسلامية هي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي، وباعتبار أن الدين الإسلامي جاء منظماً ميـع حياة البشر الروحية وا لقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإ ا ضع (ا صارف الإسلامية) للمبادئ والقيم الإسلامية الـ تقوم على أساس أن ا ال مال ا ، وأن الإنسان مستخلف فيه، ويترتب على هده ا اصية أن تتحرى ا صارف الإسلامية التوجيهات الدينية يع أعما ا[6].

- الاستثمار ا شاريع ا لال : تو البنوك التقليدية اهتماماً قليلاً بالانعكاسات الأخلاقية للنشاطات ا و ا. و مقابل ذلك يعمل كافة الوكلاء الاقتصاديون النظام الإسلامي إطار من القيم الأخلاقية ا نبثقة من الإسلام، وليس ة استثناء بالنسبة للبنوك، فهي لا تستطيع أن ول أي مشروع يتناقض مع نظام القيم الأخلاقية الإسلامية[7]، فهي لا تقوم مثلاً بتمويل مصنع للخمور أو أيـة أنشطة رمها الإسلام وتسبب ضرراً للمجتمع.

إن اعتماد البنك الإسلامي لصيغ ا شاركات العادلة ا تقوم على التعاون ب صاحب رأس ا ال وطالب التمويل حالة الربح وا سارة، عل نشاطه يزاً عن النظام الربوي الذي يسعى إ طلب أعلى سعر فائدة كن، دون مراعاة لطبيعة ا شـروعات الـ توظّف فيها الأموال إن كانت نافعة للإنسان أم ضارة، ح ضع لقواعد ا لال وا رام الإسلام كلّ ما يقـوم بـه البنـك الإسلامي من نشاطات، وا دف ملها إ تلبية حاجات ا تمع السياسية و قيق مصا ه العليا[8].

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية : إن للمال وظيفة اجتماعية، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصـلاً مـن أصول هذا الدين، إذ أن البنك الإسلامي وباعتباره مؤسسة اقتصادية مصرفية اجتماعية، فإنه يقوم بتعبئة ا ـدخرات مـن الأفـراد وا ؤسسات واستثمار تلف أوجه النشاط الاقتصادي، خدمة صا ا تمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصـادية بالتنميـة الاجتماعية أي أن البنك الإسلامي من وراء توظيفه لأمواله لايهتم فقط با صول على العوائد، وإ ا يتعدى ذلك إ اهتمامه بالعائد الاجتماعي.

- التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية المقترض: النظام المصر التقليدي ما يهم البنك هو استرجاع قروضه مع الفوائد الوقت المحدد، ولذا فإن الاعتبار الغالب هو مدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين، أما نظام تقاسم الربح والخسارة أي النظام الإسلامي فإن البنك يتلقى عائداً فقط إذا ح المشروع وحقق ربحاً، وبالتالي فإن البنك الإسلامي يهـتم أكثـر بسـلامة المشروع[9]، أضف إ ذلك أن التمويل هذا الأخ يكون مرتبطاً بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات (سلع وخدمات) عكس ما هو سائد لدى البنوك الربوية (التقليدية)، ال تقوم غالباً بتمويل أصول و ية كالمضاربة على العقود والمشتقات.

3-1- أهداف البنوك الإسلامية : إن البنوك الإسلامية ليست مجرد بنوك لا تتعامل بالربا، و تمتنع عن تمويل الأنشطة المحرمة فقـط، وإنما هي بنوك لها دور رئيسي التنمية الاقتصادية، لما يخدم الصالح العام المجتمع يسير وفق منظور إسلامي، ومن بين الأهداف الـ تسعى البنوك الإسلامية إ تحقيقها ما يلي :

- إحياء المنهج الإسلامي المعاملات المالية والمصرفية : حيث تهدف البنوك الإسلامية إ إحياء المنهج الإسـلامي المعـاملات المالية والمصرفية من خلال :

- الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية المعاملات المالية والمصرفية.

- تقد البديل للإسلامي للمعاملات البنكية التقليدية لرفع الحرج عن المسلم [10].

- الدعوة إ تطبيق الشريعة الإسلامية المعاملات المصرفية والمالية من خلال التزامها هي أولاً، النصح والإرشـاد لأفـراد المجتمع باتباع السلوك الإنسا استثمار وتوظيف أموا م.

- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية المعاملات وتثبيتها لدى العامل والمتعامل معها[11].

- تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به : أي أن المسا البنك الإسلامي يقومون باستثمار أموا م الـحلال وبالأسلوب الشرعي، إضافة إ أن العامل بالبنك يقومون بأعمال يحرصون فيها على مراعاة أحكام الشريعة الإسـلامية، و يمكـن للبنوك الإسلامية أن تحقق هذا إذا تمكنت من الوصول إ [12] :

- قدر مناسب من الأرباح للمسا .

- موقف معزز السوق المصرفية وبالتالي تكوين سمعة طيبة عند البنك، و تحقيق الانتشار الجغرا لوحداته، والعمل على زيادة عدد المتعامل معه.

- تنمية الكفاءات والمهارات الإدارية لمديري وموظفي البنك حتى يتمكنوا من الاستمرار تقد خدماته وتطويرها.

- تحقيق التنمية الاقتصادية : إن البنوك الإسلامية تساهم تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال :

- تحريك الطاقات الكامنة المجتمع للوصول إ أقصى إنتاجية ممكنة، لما يكفل التغي المنشود الشرع، ولا شك أن تحريك الطاقات الكامنة المجتمع أيا كان نوع هذه الطاقات (بشرية، مادية ...) فإنه نوع من التغي المجتمـع الـذي تنشـده البنـوك الإسلامية كهدف من أهداف المشروع الإسلامي[13].

- تشجيع الاستثمارات و محاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات[14]، أي إيجاد البدائل لأولئك الدين يرفضون التعامل بالربا .

- إلغاء الفوائد الربوية، و تخفيض تكاليف المشاريع وهذا ما يؤدي إ تشجيع الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمـل جديـدة، انخفاض معدل البطالة، وزيادة الدخل الوطني .

- العمل من أجل بقاء رؤوس الأموال داخل الوطن، وبالتا يزداد الاعتماد على ا وارد والإمكانيات الذاتية الأساسـية الـ توظف داخل البلدان الإسلامية.

- **قيق التكافل الاجتماعي :** تم البنوك الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي، ب أفراد ا تمع ختلف الطرق ا شروعة، مثـل صناديق الزكاة ال ول عن طريق موارد متعددة، أ ها الزكاة ا فروضة شرعاً على رأس مال البنك وأرباحه، وكذلك أموال الزكاة ا تأتية من أصحاب حسابات الاستثمار والذين يفوضون البنك إخراجها من أرصد م نيابة عنهم، وكذا الزكوات ال يتلقاها من غ عملائه والذين يدفعو ا إ البنك الإسلامي ويفوضونه توزيعها، هذا إ جانب الصدقات والت عات ال يتلقاها من الأفـراد وا نظمات[15].

تقوم البنوك الإسلامية بتوجيه هذه ا وارد إ قنوا ا الشرعية صورة نقدية أو عينية ختلف ا هات وا ستحقة ا، وهـي الأصناف الثمانية الواردة قوله تعا : "إ ا الصدقات للفقراء وا ساك والعامل عليها وا ؤلفة قلو م و الرقاب والغارم و سبيل ا وابن السبيل فريضة من ا وا عليم حكيم"[16]، فضلاً عن اهتمام البنـوك الإسـلامية بـالقروض ا سـنة الإنتاجيـة والاجتماعية، وا سا ة ا شروعات الاجتماعية ال لا دف إ قيق الربح.

1-4- أسباب انتشار البنوك الإسلامية :

إن انتشار العمل ا صر الإسلامي كما سبق ذكره يقتصر على العا العر والإسلامي فقط، بل امتـد إ الكـث مـن ا ؤسسات ا الية وا صرفية الدولية، وال حرصت على تب هذا العمل بعد أن لاحظت الإقبال الكب على التعامل به، ولعل من ب دوافع انتشار العمل ا صر الإسلامي ما يلي :

- الكفاءة العالية للبنوك الإسلامية وال كنها من إدارة الأزمات ا الية، وقد أثبتت الأزمة الآسيوية سنة 1997 أن ا صارف الإسلامية كانت أقل تأثراً بتلك الأزمة، وقد تعزز هذا الطرح ظل الأزمة ا الية ا الية.

- القدرة على تطوير الأدوات والآليات وا نتجات ا صرفية، ا أدى إ انتشارها بسرعة، وتش التجربة إ أن صيغ التمويـل الإسلامية تتميز رونة كب ة، ا عل من ا مكن تطوير وابتكار صيغة مناسبة لكل حالة من طلبات التمويل ال تقدم للمصـارف الإسلامية.

- القدرة وا رونة إدارة ا خاطر ا صرفية، وذلك لأن منهجية العمل ا صر الإسلامي تب على أساس ا شاركة (أي اقتسام ا خاطر) وليس الاقتراض، كما أن ارتفاع أو ا فاض نسبة ا خاطر ا صارف الإسلامية تعتمد على مدى قدرة هذه ا صارف على دراسة ا شاريع ا ستهدفة للتمويل، وهي دراسة اقتصادية تقنية وشرعية نفس الوقت.

- ارتفاع عدد ا سلم العا والذي بلغ 1,3 مليار مسلم (20 % أو ما ثل س سكان العا)، وتزايد عـدد الـذين يرغبون التعامل ا صر وفقا للشريعة الإسلامية إضافة إ وجود جالية إسلامية كب ة يع أ اء العا وخاصة جنوب شرق آسيا، أوروبا، أمريكا الشمالية، ما أضحى ثل سوقاً مر اً وواعداً للمؤسسات ا الية الإقليمية والدولية.

إضافة إ ما " ذكره فإن الأزمة ا الية ا الية (2007-2008) قد أدت إ تزايد الأصوات ا نادية بتطبيق النظـام ا صـر الإسلامي الذي هو جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي.

2- صيغ التمويل ا صر الإسلامي :

تستخدم البنوك الإسلامية توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة كن تقسيمها إ قسم ا :

- صيغ التمويل القائمة على ا شاركة عائد الاستثمار.
- صيغ التمويل القائمة على ا ديونية.

2-1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد الاستثمار : ويتم فيها استبدال علاقة الدائن بالمدين بعلاقة أخرى تعتمد على الاشتراك في تحمل المخاطر من ربح أو خسارة، مع اقتسام العوائد وفيما يلي أهم هذه الصيغ :

2-1-1- التمويل بالمضاربة : المضاربة هي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين الطرفين الأول : صاحب رأس المال، والمضارب أو العامل هو الطرف المكلف باستثمار المال، حيث يتفق الطرفان معاً على مقاسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة فيما بينهما، وفي حالة الخسارة إن حدثت فيتحملها صاحب رأس المال[17]. إذن فالمضاربة هي اتجار الإنسان بمال غيره، أي أن يكون المال مقدماً من شخص والعمل من شخص آخر، على أن يكون الربح بينهما على ما اشتراطه في العقد، والخسارة وإن كانت فهي على أساس رأس المال فقط، أما العامل (المضارب بعمله) فيكفيه خسارة جهده، إلا إذا ثبت في حقه التعدي أو التقصير فإنه يضمن رأس المال.

2-1-2- التمويل بالمشاركة : وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع اشتراكه في إدارة المشاريع ومتابعتها[18].

2-1-3- التمويل بالمزارعة والمساقاة : تعتبر المزارعة نوعاً من المشاركة، حيث يشارك أحد الشركاء بالمال أو أحد عناصر الثروة (الأرض) و العنصر الثاني من جانب الشريك الأخر، وتقوم هذه العملية أساساً على عقد الزرع ببعض الخارج منه مع آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، وهذا النوع من التمويل لم يطبق سوى من بعض البنوك السودانية، ويرجع هذا إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها القطاع الفلاحي في السودان، حيث يمثل مصدر دخل رئيسي لأكثر من 75 % من السكان[19].

أما المساقاة فهي قيام شخص بالعناية بأرض شخص آخر مزروعة بأشجار أو مزروعات مقابل حصة من الثمار أو الزرع حسب ما يتفق عليه[20].

2-2- صيغ التمويل القائمة على المديونية : تعتبر صيغ التمويل القائمة على المديونية من بين أهم الصيغ التي يتيحها التمويل الإسلامي، ومن أهم هذه الصيغ مايلي :

2-2-1- التمويل بالمرابحة : وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناءً على دراسته لأحواله، أو بناءً على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، فإذا اقتنع البنك بحاجة السوق لهذه السلعة وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو غيره مرابحة، وهو أن يعين البنك قيمة الشراء مضافاً إليها ما تكلفه البنك من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغاً معيناً من الربح ممن يرغب فيها زيادة عن قيمتها[21].

ويتضح مما سبق أن التمويل بالمرابحة ينقسم إلى قسمين :

- بيع المرابحة العادية : وهي التي تكون بين طرفين البائع والمشتري، وتمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه.

- بيع المرابحة المقترنة بالوعد : وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف: البائع المشتري والبنك باعتباره وسيطا بين البائع والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء، ويستخدم أسلوب المرابحة المقترنة بالوعد البنوك الإسلامية التي تقوم بشراء السلع حسب المواصفات التي يطلبها العميل، ثم إعادة بيعها مرابحة للواعد بالشراء أي بثمنها الأول، مع التكلفة المعتبرة شرعاً بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين.

2-2-2- التمويل بالتأجير : ومعناه أن يقوم شخص أو مؤسسة باستئجار أصل ثابت (عقارات أو معدات وأدوات) لايستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل.

و كن للبنك أن يستخدم هذه الصيغة صورة الإجارة التشغيلية، وذلك حـ يود الاحتفاظ لمكية العـ ا ؤجرة بعد انتـهاء الإجارة، أو الإجارة ا نتهية بالتمليك، أي عندما يتجه القصد إ نقل ملكية العـ ا ؤجرة إ العميل ا ستأجر بعد انتهاء عقد الإ ار أو أثناء سريانه[22].

2-2-3- التمويل بالسلم : السلم تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل، ع أنه معاملة مالية يتم وجبها تعجيل دفع الـثمن وتقد ه نقداً إ البائع، الذي يلتزم تسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات أجل معلوم، فا ؤجل هو السلعة ا باعة ا وصوفة الذمة، والعاجل هو الثمن[23].

وصيغة التمويل بالسلم تستعمل ويل القطاع الفلاحي وهو القطاع الذي استحدثت فيه أصلاً، وذلك من خلال مسـاعدة الفلاحـ فترة ما قبل نضج ا صول، كما كن استخدام السلم ويل التجارة ا ارجية من أجل دفع حصيلة الصادرات.

2-2-4- التمويل بالإستصناع : الإستصناع هو عقد يشترى به ا ال ا يصنع صنعاً يلزم البائع بتقد ه مصنوعاً ـواد مـن عنده، بأوصاف صوصة، وبثمن دد [24].

إن عقد الإستصناع هو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معـ غ متوفر السوق، وأفضل ال يطبق فيمه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم بإ از مسكن يصفه العميل يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تـدفع لـه مسبقاً.

2-2-5- التمويل بالقرض ا سن : وهو عقد بـ طرفـ أحد ا ا قرض والثا ا قترض يتم قتضاه دفع مال لوك للمقرض إ ا قترض على أن يقوم هذا الأخـ برده أو رد مثله إ ا قرض الزمان وا كان ا تفق عليهما[25]، ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة رأس ا ال، إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إ القرض لكي يتم التفريق بينه وبـ القرض بفائدة وال تعتـ ربا، أي زيادة رمة الإسلام. وعلى هذا الأساس أي عدم وجود العائد، فإن البنوك الإسلامية لا تقدم القروض ا سنة إلا على نطاق ضيق لعدد دود من العملاء.

3- واقع وسبل تطوير الصـ فة الإسلامية ا زائر:

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانـ تنظّم أعمال ا صارف الإسلامية، ولقـد كـان ـذه ا طوة الأثر الكبـ والواضح ترسيخ دعائم العمل ا صر الإسلامي، فبالإضافة إ الدول الـ قامت بأسلمة كامل نظامها ا صر مثل : باكستان، إيران، والسودان، فإن هناك دولاً أصدرت قوانـ خاصة لتنظيم عمل البنوك الإسلامية، وتتمثل هذه الدول ـد الآن : ماليزيا، تركيا، الإمارات العربية ا تحدة، اليمن، الكويت، لبنان، وسوريا[26].

أما بالنسبة للجزائر فإن الصـ فة الإسلامية كانت مقتصرة على خـدمات "بنـك الـ كـة ا زائـري" الـذي تأسـس : 1990/12/06 أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والائتمان الذي فتح ا ال للقطاع ا اص والأجنـ لإنشاء البنـوك ا زائر[27]، فتح أبوابه ر ياً : 1991/05/20، وهو يعتـ أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكـام الشـريعة الإسـلامية ا زائر. بعد ذلك بسنوات طويلة تسجيل إنشاء بنك جديد هذا ا ال وهو "بنك السلام"، والدي باشر أعماله حديثاً مـن خلال تقد موعة من ا دمات ا الية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثا مصرف إسلامي يدخل السوق ا صـرفية ا زائرية. ويقدر رأس مال مصرف "السلام" الدي إفتتاحه بتاريخ : 20 /10 /2008 بـ 72 مليار دينـار جزائـري (100 مليون دولار)، ليصبح حينها أكـ ا صارف ا اصة العاملة با زائر[28].

إن ربة البنوك الإسلامية ا زائر بالرغم من قصر ربتها، وا شاكل الـ تعترضها، والـ من أ ها خضوعها لنفس القوانـ واللوائح الـ تطبق عادة على العمل ا صر التقليدي (أي عدم مراعاة خصوصيتها)، إلاّ أ ا حققت نتائج مرضية، ثلت قيـق

بنك ال كة لنتائج إ ابية، لت بالأساس تضاعف أرباحه، ورفع قيمة رأ اله، كما حققت ويلات عمليات ا را ة والاستثمار طفرة كب ة، اوزت 676 مليون دولار اية جوان 2008، ققة زيادة بنسبة 48 ٪ عن النصـف الأول مـن 2007[29]، ولتعزيز مكانة البنوك الإسلامية الساحة ا صرفية ا زائرية، يتطلب الأمر من السلطات النقدية التحمس ذه الفكرة أولاً، اتباع إستراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توف و ا لائم لعمل ا صارف الإسلامية، ح تتمكن من أن تسهم تـدر ياً عمليـة ويل ا وارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية ال دف إ الربح فقط، إ الأنشطة ال تعتمد على تشجيع الاستثمارات ا قيقية.

إن انفتاح النظام ا صر زائري على العمل ا صر الإسلامي سيمكن ا زائر من الاستفادة ا تتيحه ا صارف الإسلامية تلف ا الات، خاصة وأن ا زائر مرحلة و تاج إ كل ما يدعم ويعزز هذا النمو والتنمية، ففي ال تعبئة ا دخرات تساهم ا صارف الإسلامية زيادة وترقية الادخار ا لي، خاصة وأن الكث من ا زائري يفضل اكتناز أمواله، على أن يودعها لدى البنوك التقليدية ال تتعامل بالربا، و ال التمويل سيكون للمصارف الإسلامية دورها توف التمويل اللازم للقطاع الفلاحـي الـذي أنفقت عليه الدولة ا ليارات و قق أهدافه ا نوطة به، بل يؤد ذلك سوى إ ارتفاع مستمر أسعار ا ضر والفواكه لـيـاً، وإ ارتفاع مستمر لفاتورة الغذاء ا ستورد خاصة ا بوب وقد بلغت هذه الفاتورة ما يقارب 3 مليار دولار سنوياً، كما ستوفر هذه ا صارف التمويل اللازم للمؤسسات الصغ ة وا توسطة، ال تعت حجر الزاوية قيق التنمية وتشغيل اليد العاملة، وذلـك مـن خلال الصيغ التمويلية ا تنوعة ال توفرها هذه ا صارف، وال تصلح لتمويل هذا القطاع ا يوي.

ونظراً للدور والأ ية الكب ة للبنوك الإسلامية قيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات النقدية يئـة ا ناخ ا لائم لعملها كما ذكرنا، وذلك من خلال عدة متطلبات كن تلخيصها فيما يلي :

3-1- تقن العمل ا صر : وا قصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية كومة بقوان وتشريعات ددة، صادرة عـن ا هات الر ية وا ختصة الدولة، يث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليهـا، إذ أن عدم سن قوان هذا ا ال سيؤدي إ كث من الإشكالات الرقابة والإشراف ومعاي ا اسبة وا راجعة، والعلاقة مع تلف ا ؤسسات ال تعمل السوق ا صرفية ا زائرية.

كما أن سن قانون مصر خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها ا يتفـق مـع متطلبـات الاقتصاد الوط ، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إ اد موعة من الإجراءات والسياسات أ ها[30]:

- إدراج ملف ا صارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح ا نظومة ا صرفية.
- تشكيل نة تصة من خ اء شرعي واقتصادي وقانوني ومصرفي ، وتكليفهم بالسهر على إعداد قـانون للمصـارف الإسلامية.
- دراسة القوان ا نظّمة لعمل ا صارف الإسلامية الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من ار ا هذا ا ال.
- قيام تعاون كامل ب ا هات ا عنية ذا الأمر لإ احه، مثل: بنك ا زائر، وزارة ا الية، عية البنوك وا ؤسسات ا اليـة، أخ اً ال ان وا كومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.

3-2- تنظيم العلاقة مع البنك ا ركزي : إن الاختلاف والتميز طبيعة عمل البنوك الإسلامية، يفرض على البنك ا ركـزي أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يع ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل ا طلوب هو إ اد واستخدام أدوات وأساليب خاصة ذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون نا اً بالضرورة عن ما ذُكر سابقاً من سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية، وبالتا كن للبنك ا ركزي (بنك ا زائر) ظل هـذا القـانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية (جوانبها الأساسية) وفقاً ا يلي :

3-2-1- نسبة الاحتياطي القانو : إن الاحتياطي القانو الذي يفرضه البنك ا ركزي على الودائع بالبنوك التجارية، يهدف إ التحكم ا عروض النقدي، إضافة إ اية أموال ا ودع لدى البنك، لذا ب أن تفرض هذه النسبة أساساً على الودائع ا ارية، لأن فرض هذه النسبة على حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية، يع عدم استثمار تلك النسبة من الأموال ا خصصة للاحتياطي ا طلوب، ا يتسبب قيق عوائد أقل موع الودائع ا ستثمرة، وبالتا لا ب إخضاع ا سابات الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية لنسبة الاحتياطي القانو أو على الأقل فيضها وذلك للاعتبارات التالية[31]:

- إن الودائع الآجلة أو الاستثمارية ا صرف الإسلامي، يتم النظر إليها على أ ا مسا ات أو افظ استثمارية تشارك الربح وا سارة، يديرها البنك لصا أصحا ا وعلى مسؤوليتهم ا اصة، ودون ضمان من البنك برد هذه الأموال فضلاً عن أرباحها، أي أ ا تعت كأموال ا سا لكنها مؤقتة، أي عكس ما ينطبق اماً على الودائع ا ارية.

- إن ا صارف الإسلامية لن تستفيد من هذا الاحتياطي بعكس البنوك التقليدية، لا من حيث تقاضي فائدة عليها ا ذلك من الفة شرعية، ولا من حيث توف اية لأصحاب هذه الأموال لأ ا ودائع مضاربة تشارك الربح وا سارة.

3-2-2- دور ا لجأ الأخ للإقراض : كن للبنك ا ركزي (بنك ا زائر) أن يؤدي دوره كملجأٍ أخ للإقراض بالنسبة للبنوك الإسلامية ا زائر مواجهتها لأزمات السيولة كما يلي :

- حالة تعرض البنك الإسلامي شكلة سيولة، كن للبنك ا ركزي أن يقدم له تسهيلات شكل قروض حسنة، مقابل امتيازات ينا ا البنك ا ركزي، كتنازل البنك الإسلامي عن الفوائد النا ة عن نسبة الاحتياطي القانو أو ما يفوقها من أموال مودعة (أحياناً) لدى الأول.

- إنشاء صندوق مشترك كن للبنك ا ركزي أن مع فيه ا وارد اللازمة ذا الصندوق، ويتم ذلك من خلال فرض نسبة احتياطي خاص يسهم فيه كل بنك إسلامي، بنسبة معينة ددها البنك ا ركزي حسب حجم البنك، وتكون ا همة الأساسية ذا الصندوق ا شترك هي ك البنك ا ركزي من القيام بدور ا لجأ الأخ للإقراض، أي مساندة البنوك الإسلامية حالة تعرضها لأزمات مالية[32]، ويتم ذلك بصيغة القرض ا سن، مع ضرورة التأكد من حقيقة ثغرة السيولة من حيث ا جم والتوقيت والأسباب، و حالة انتهاء حالة العجز السيولة ب إرجاع القرض فوراً.

3-2-3- نسبة السيولة : إن الغرض من فرض نسبة سيولة معينة على البنوك التجارية للاحتفاظ ا، هو ا يلولة دون تعرض هذه البنوك لأزمات السيولة ا فاجئة.

إن لوجود نسبة السيولة النقدية با صارف الإسلامية أ ية كب ة بالنسبة للاقتصاد الوط كعامل تنظيمي وأساسي مايته، وبالنسبة للمصارف الإسلامية ذا ا، ولكن الأمر يتطلب التمييز ب ا صارف الإسلامية والتقليدية مكونات نسبة السيولة[33]، إذ ب أن تكون أقل من تلك ا فروضة على البنوك التقليدية على أساس اختلاف مكونات الأصول السائلة البنوك الإسلامية عن مثيلتها البنوك التقليدية، إذ أن البنوك الإسلامية مثلاً تقبل الكمبيالات على أساس التحصيل لا ا صم لأنه رم، كما أن من ا فترض ألاّ تتضمن النسبة السندات ا كومية أيضاً لأ ا بفائدة.

ومع ذلك كن إخضاع جزءٍ مهم من الودائع ا ارية وجزءٍ بسيط من ودائع الاستثمار ذه النسبة، حيث يحسب الأول ضمن الاحتياطي القانو ولكن لا يبقى لدى البنك ا ركزي بل لدى البنك الإسلامي و ت رقابة الأول، ليس من باب توف ا اية للمودع كما أسلفنا، بل واجهة طلبات السحب على هذه الودائع.

3-2-4- معدل كفاية رأس ا ال : تقاس كفاية رأس ا ال البنوك (بالصيغة ا ديثة) عدل رأس ا ال إ الأصول ا رجحة بأوزان ا خاطر، إضافة إ الأعمال أو الأنشطة خارج ا يزانية.

إن أشهر تطبيق ذه النسبة هو نسبة بازل، خاصة منها بازل II ا طبقة عا ياً منذ بداية سنة 2007، وقد تبين من خلال دراسة تطبيقية على بنك ال كة ا زائري أن البنوك ا زائرية لا زالت (معظمها) تطبق نسبة بازل I، كما تبين أيضاً من خلال هذه الدراسة أن بنك ا زائر يفرض على البنوك الإسلامية تطبيق هذه النسبة بنفس الطريقة ا طبقة البنوك التقليدية، دون مراعاة صوصية هذه البنوك[34].

لذا نرى أن أفضل طريقة لّ هذا الإشكال، هو تب بنك ا زائر عيار كفاية رأس ا ال الذي أصدره لس ا دمات ا الية الإسلامية IFSB اليزيا سنة 2005، حيث وضع هذا ا عيار وفقاً لنسبة بازل II ويراعي نفس الوقت خصوصية العمل البنوك الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه البنوك هذا ا عيار بعد أن لقي اعترافاً من نة بازل نفسها، بل إن دولاً عديدة فرضت على بنوكها الإسلامية تبني هذا ا عيار بتعليمات خاصة.

3-2-5- التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين با صارف الإسلامية : يسهم وعي العامل با صارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول ا عاملات ا الية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار وا دمات ا الية الإسلامية، إزالة الكث من العثرات ومعا ة ا لل الذي يصيب كث اً من البنوك الإسلامية، لذا ب يئة الإطارات ا ؤهلة علمياً وعملياً للعمل با صارف وا ؤسسات ا الية الإسلامية، ويتم ذلك من خلال :

- إنشاء مركز تعليمي وتدري متخصص العلوم ا صرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب و ريج الإطارات ا صرفية ا ؤهلة ا شار إليها سابقاً. وإذا يتسن ذلك القريب العاجل، فيمكن إنشاء قسم خاص ذا الغرض با درسة العليا للبنوك با زائر العاصمة.

- قيام البنوك الإسلامية ا زائر بإنشاء أقسام متخصصة تطوير ا ندسة ا الية الإسلامية وتدعيم الابتكار ا ا ، ومراكز متخصصة لتدريب العامل لياً أي داخل البنك، و هذا الإطار كن الاستفادة من ارب بنوك إسلامية رائدة هذا ا ال، كا عهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، و مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدو للاستثمار والتنمية (القاهرة).

- ضرورة الاستفادة من جهود بعض ا يئات الإقليمية والدولية، ال تعمل على تطوير الص فة الإسلامية، مثل : هيئة ا اسبة وا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية (البحرين)، ال تضع معاي اسبية متوافقة مع ا عاي ا اسبية ا طبقة عا ياً من جهة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، و لس ا دمات ا الية الإسلامية IFSB (ماليزيا)، الذي يضع قواعد ا يطة وا ذر Les règles prudentielles ا توافقة مع ا عاي العا ية مثل معاي بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

خلاصة : إن تطوير الص فة الإسلامية ا زائر بتهيئة ا ناخ ا لائم لعملها، ضرورة حتمية ب مراعا ا، خاصة مع تزايد عدد البنوك الإسلامية مستقبلاً، وذلك لتمكن الاقتصاد الوط من الاستفادة من مسا ة ا صارف الإسلامية ويل تلف القطاعات، خاصة وأن ا زائر مرحلة حساسة من مراحل التنمية، تاج فيها إ كل ما يدعم ويعزز هذه التنمية، ذلك أن التمويل الإسلامي يعت أكثر كفاءة واستقراراً، وأكثر اتصالاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وأكثر طلباً من ا واطن ا زائري ا سلم، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا وعلى التباعد ب دائرة الاقتصاد ا قيقي والاقتصاد ا ا ، وبالإمكان قيق ذلك تدر ياً وعلى مراحل، مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، شرط توفر الإرادة السياسية والإعداد ا ناسب، ولابد من التأكيد على هذا الشرط الأخ ، إذ أن البطء مع الثبات خ من العجلة مع الفشل، وأن اح ا اولة يثبت قوة ا بادئ الإسلامية، ح أن أي إخفاق لابد وأن يضر بالتجربة، وقد لا تتاح ا فرصة أخرى مستقبلاً.

الإحالات وا راجع :

(*)- و نع ا البنوك غ الإسلامية، ولا يقصد هنا بالتقليدية ا فهوم السل أو ا تخلف، وإ ا أطلقت التسمية على أساس أن هذه البنوك أقدم تار ياً من البنوك الإسلاميةً.

([1])- جهان ا صري : التمويل الإسلامي؛ توقعات بتزايد الإقبال عليه، جريدة الشرق الأوسط، الصادرة بتاريخ: 17 مارس 2009، العدد 11067.

([2])- زيد من ا علومات حول الأزمة ا الية العا ية، أنظر : د. سامر مظهر قنطقجي : ضوابط الاقتصاد الإسلامي معا ة الأزمة ا الية العا ية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، 2008.

([3])- د. ال لعمارة : ا صارف الإسلامية، دار النبأ، ا زائر، 1996، ص : 48.
([4])- عبد ا ميد عبد الفتاح ا غر : الإدارة الإستراتيجية البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأو ، 2004، ص : 86.
([5])- نسيمة حشوف : ماهية البنوك الإسلامية، من موقع الإنترنت : www.kantakji.com، تاريخ الإطلاع : 2009/03/17.
([6])- حسن سا العماري : ا صارف الإسلامية ودرها تعزيز القطاع ا صر ، ورقة مقدمة إ مؤ ر "مستجدات العمل ا صر سـوريا ضـوء التجارب العا ية" ا نعقد بدمشق - سوريا، أيام : 2 - 3 وز 2005.
([7])- طارق ا خان وآخرون : التحديات ال تواجه العمل ا صر الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، 1998، ص : 17.
([8])- بش بن عيشي ، غا عبد ا : آثار العو ة ا الية على الأجهزة ا صرفية؛ إشارة خاصة للمصارف الإسلامية، ث مقدم إ ا لتقى الـوط الأول حول ا نظومة البنكية ظل التحولات القانونية والاقتصادية، ا نظم با ركز ا امعي ببشار - ا زائر، أيام : 24 - 25 أفريل 2006.
([9])- طارق ا خان وآخرون : التحديات ال تواجه العمل ا صر الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص : 17.
([10])- مصطفى إبراهيم مد مصطفى : تقييم ظاهرة ول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجست ، جامعة مصر الدولية، 2006، ص : 22.
([11])- ا رجع السابق، ص : 23.
([12])- عبد ا ميد عبد الفتاح ا غر : الإدارة الإستراتيجية البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص : 90.
([13])- عبد ا ميد مود البعلي : ا دخل لفقه البنوك الإسلامية، الإ اد الدو للبنوك الإسلامية، 1983، ص : 153.
([14])- مصطفى إبراهيم مد مصطفى : تقييم ظاهرة ول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص : 22.
([15])- عبد ا ميد عبد الفتاح ا غر : الإدارة الإستراتيجية البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص : 93.
([16])- سورة التوبة، آية : 60.
([17])- مروان عة درويش : ا صار ف الإسلامية ودورها التنمية الاقتصادية، ث مقدم إ ا لتقى العلمي ا امس لكلية الاقتصاد والعلوم الإداريـة، ا نعقد امعة الزرقاء الأهلية، الأردن، أيام : 27 - 29 تشرين الثا 2006.
([18])- د. سليمان ناصر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك ا ركزية ظل ا تغ ات الدولية ا ديثة، مكتبة الريام، ا زائر، 2006، ص : 175.
([19])- د. مود سحنون ، زنكري ميلود : م رات وآليات انفتاح النظام ا صر ا زائري على العمل ا صر الإسلامي، ث مقدم إ ا ؤ ر الـدو الثا حول "إصلاح النظام ا صر ا زائري في ظل التطورات العا ية الراهنة" ا نظم امعة ورقلة - ا زائر، أيام : 11 - 12 مارس 2008.
([20])- مروان عة درويش : ا صارف الإسلامية ودورها التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.
([21])- مصطفى كمال السيد طايل : القرار الاستثماري البنوك الإسلامية، مطابع غباشي، طنطا - مصر، 1999، ص : 201.
([22])- عبد الستار أبو غدة : ا صرفية الإسلامية؛ خصائصها وآليات تطويرها، ث مقدم إ ا ؤ ر الأول للمصارف وا ؤسسات ا الية الإسلامية، ا نعقد بدمشق - سوريا، أيام : 13 - 14 مارس 2006.
([23])- خد ة خالدي ، زهية موساوي : التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية؛ فرص و ديات، لة الباحث، العدد 2004/4، جامعة ورقلة، ص : 52.
([24])- مصطفى أ د الزرقا : عقد الإستصناع ومدى أ يته الاستثمارات الإسلامية ا عاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1999، ص : 20.
([25])- مصطفى حس سلمان وآخرون : ا عاملات ا الية الإسلام، دار ا ستقبل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن: 1990، ص : 51.
([26])- د. سليمان ناصر : علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك ا ركزية ظل ا تغ ات الدولية ا ديثة، مرجع سبق ذكره، ص : 244 وما بعدها.
([27])- زيد من ا علومات، أنظر ذلك : الطاهر لطرش : تقنيات البنوك، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر، 2005، ص : 203.
([28])- عبد الر ن أبو رومي : "السلام" ثا بنك يقتحم سوق ا زائر، من موقع الإنترنت : www.islamonline.net. تاريخ الإطلاع : 17-3-2009.
([29])- عبد الر ن أبو رومي : "السلام" ثا بنك يقتحم سوق ا زائر، مرجع سبق ذكره.
([30])- د. مود سحنون ، زنكري ميلود : م رات وآليات انفتاح النظام ا صر ا زائري على العمل ا صر الإسلامي، مرجع سبق ذكره.
([31])- بكر ر ان : رقابة البنك ا ركزي على البنوك الإسلامية، من موقع الإنترنت: www.arablawinfo.com. تاريخ الإطلاع : 28-10-2008.
([32])- أ د شعبان مد علي : إنعكاسات ا تغ ات ا عاصرة على القطاع ا صر ودور البنوك ا ركزية، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2007، ص : 216.
([33])- د. مود سحنون ، زنكري ميلود : م رات وآليات انفتاح النظام ا صر ا زائري على العمل ا صر الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص : 18.
([34])- أنظر: د. سليمان ناصر : علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك ا ركزية ظل ا تغ ات الدولية ا ديثة، ،مرجع سبق ذكره، ص : 278 وما بعدها.

ا دل القائم حول هياكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة

د/عبد الوهاب دادن (جامعة ورقلة)

ملخص : اول هذا ا قال ليل ا دل القائم حول أمثلية هياكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة باعتبارها ظاهرة ذات خصوصيات اقتصادية ومالية معينة. فقد عرف موضوع ا يكل ا ا ذا النوع من ا ؤسسات موجة من الأ اث، خاصة مع التطورات ال عرفتها علوم التسي ، إذ حاولت العديد من النظريات تفس السلوك التمويلي للمؤسسات انطلاقا من قرارا ا ا الية، إلا أنه ظهرت نظريات حديثة ديد ا تكييف اختيارات التمويل مع خصوصيات ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة. وعليه، اول هذا البحث تسليط الضوء على تلف النقاشات و ليلها صوص هذا ا وضوع، بدءا بإسهامات النظرية ا الية ا ديثة تفس اختيارات التمويل، مرورا بالتطورات النظرية حول هياكل التمويل وانتهاء با قاربات والإسهامات النظرية ا توافقة مع خصوصيات ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة.

الكلمات الدالة : ا يكل ا ا ؛ القرارات ا الية؛ ا ؤسسة الصغ ة وا توسطة؛ عدم اثل ا علومات.

منذ أ اث موديقليا وميلر سنة 1958 حول أسلوب التمويل الأمثل للمؤسسات، تزايد اهتمام الباحث بقرارات التمويل، إلا أنه لا يزال من الصعب فهم وتفس سلوك ا س ين ا ؤسسات الكب ة وبصعوبة أقل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة. والأصعب من ذلك قضية تعميم هذه السلوك بالنسبة لنسيج ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، خصوصا وأن تعريف هذه الأخ ة تلف من دولة إ أخرى من حيث بعض ا عاي ، بالإضافة إ اختلاف إمكانيات وبدائل التمويل ا طروحة.

در بالذكر هذا السياق أن قرارات التمويل ذات تأث على قيمة ا ؤسسة وعلى درجة ا طر الذي تتعرض له. وإذا نظرنا إ بعض خصوصيات ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، ومن بينها دودية موارد التمويل مقارنة با ؤسسات الك ى، فإنه يبدو أن قرار اختيار هيكل ما يعد عنصرا ذا أ ية ك ى. ذلك أن هذا النوع من القرارات، مثل هذه الظروف، ا آثار جوهرية على احتمالات إفلاس ا ؤسسة.

أولا: إسهامات النظرية ا الية ا ديثة تفس اختيارات التمويل

منذ سنوات عديدة (حوا مطلع الثمانينات) ، اعت الباحثون ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ضعيفة الر لة (Sous capitalisées) ، أو أ ا ذات إفراط الاستدانة (Surendettées). لذلك فهي معرضة طر أك مقارنة ثيلا ا من حجم كب . كما تردد كث ا أن ا قاول يعمدون غالبا إ التمويل بالاستدانة، ويساهم ذلك رفع درجة ا طر بالنسبة للمؤسسة.

يتطلب ليل قرار التمويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة الأخذ الاعتبار موعة من العوامل تفرزها و ليها خصوصيات هذا النوع من ا ؤسسات. وبذلك فإن عناصر التحليل لابد أن تكون منسجمة وملائمة ثل هذه ا ؤسسات.

يش هذا الصدد Ang (1992) إ م رات وء وعدم وء ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة إ الاستدانة كمصدر للتمويل. ف ى أنه من لة م رات الاستدانة ما يلي:[1]

- وجود علاقات متينة ب ا قاول وا هات ا قرضة وخاصة البنوك، وهذا ما يؤدي كث من الأحيان إ التمويل بتكاليف ضعيفة، بسبب ا فاض تكاليف الوكالة وا راقبة بالنسبة للجهة ا قرضة.
- الغياب الكلي أو ا زئي لفكرة ا سؤولية ا دودة للديون ا ضمونة، الأمر الذي يرفع من الضمانات ا مكنة بالنسبة للأطراف ا مولة.
- يؤدي أحيانا عدم كثرة الدائن إ ضعف احتمال وجود نزاعات عند تصفية ا ؤسسة، الأمر الذي عل ا هات ا مولة لا تتردد كث ا إقراضها، نظرا لا فاض موع التكاليف وا سائر ا مكنة هة التمويل.

- على عكس ا سا ا ؤسسة الكب ة، والذي يتميز عادة قاومة شديدة للخطر، فإن ا قاول (صاحب مؤسسة صغ ة أو متوسطة) غالبا ما يل إ ا خاطرة. وعليه، فإن ارتفاع درجة ا طر كن أن تدفع ا قاول إ استعمال أثر الرافعة إ أقصى حد كن.

كما تتمثل أهم م رات ضعف الاستدانة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة [2]:

- وجود فروق ا عاملة الضريبية ب ا قاول وا ؤسسات الصغ ة وا توسطة (من حيث معدلات الضرائب)؛
- الرغبة نب التمويل ا ارجي للبقاء بعيدا عن شروط ومراقبة ا هات ا قرضة وللحفاظ على حرية ا اذ القرارات.
- تكاليف الوكالة ا رتبطة بوجود أطراف خارجية مقرضة.
- غياب تعدد نشاطات ا ؤسسة وارتفاع خطر الأعمال.
- ارتفاع تكاليف التمويل بسبب مشاكل ا راقبة بالنسبة للأطراف ا مولة.

ولقد تعددت واختلفت وجهات نظر الباحث حول ا ستوى الأمثل للاستدانة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة. فهذا كل من Pettit et Singer (1985) يريان أنه من الواضح أن ا ستوى الأمثل للاستدانة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة يتحدد بدلالة خصائص كل مؤسسة وخصوصيات ا الك ا سا . بينما قدم Levin et Travis (1987) موعة من الأدلة حول ويل ا ؤسسات ا اصة، حيث لا تتوافق دائما نظريات التمويل مع الشركات ا اصة، إذ أن موقف ا قاول اه ا طر يساهم بشكل كب تفس سلوك ويل ا ؤسسة وليست سياسات اختيار التمويل كما هو ا ال بالنسبة للمؤسسات الكب ة. وضرب الباحثان مثلا بأن مستوى الاستدانة يتحدد غالبا سب قدرة ا قاول على مل ومواجهة مستوى خطر ما مرتفع. كما أنه بإمكان البنوك اقتراح أو وضع حد أقصى للاستدانة ؤسسة ما، ويرتبط هذا السقف، حسب البنوك، بالقدرات ا الية للمقاول على توف ضمانات كافية لرأس مال القرض ا طلوب.

ولاحظ Buckland et *al* (1989) أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة *تستهدف* نسبة استدانة معينة. لذلك فإن أي نسبة استدانة أخرى، تعت غ ددة حسب خصائص ا ؤسسة وبعيدة عن الاعتبارات النظرية ا ألوفة ؛ ولقد قام Cooley et Edwards (1983) باستجواب 97 مس ا (مديرا) ؤسسة صغ ة ومتوسطة حول العوامل ا تدفعهم إ الاستدانة كمصدر للتمويل. وبينت هذه الدراسة أن *عدم التأكد* ا تعلق با ردودية ا ستقبلية يعد أهم عامل، ح أن اليود ا فروضة على ا ؤسسة من قبل ا هات ا قرضة تعت العامل الأقل أ ية. وتب أن ا ؤسسات ذات نسبة الاستدانة الأقل ارتفاعا هي مؤسسات ن يهتم با ردودية عنصر دال ومع (Significatif)، بينما ا ؤسسات ذات نسبة الاستدانة ا رتفعة هي مؤسسات ن يهتم ستوى رقم الأعمال.

وأشار Constand et *al* (1999) إ وجود علاقة عكسية ب الاستدانة وا ردودية، حيث أجرى الباحثون دراسة على 35 مؤسسة صغ ة ومتوسطة. فبينت هذه الدراسة أن ا ؤسسات ذات ا ردودية ا رتفعة هي تلك ا تعتمد على التمويل الداخلي (التمويل الذا)، كما أن هيكل الأصول، ا جم وا ردودية تعد كلها عناصر مرتبطة جم الاستدانة. فنتج عن هذا الدراسة أن هيكل الأصول الأجل القص مرتبط إ حد كب باللجوء إ الاستدانة قص ة الأجل، بينما هيكل الأصول الثابتة مرتبط بالاستدانة قص ة الأجل.

نعتقد أن هذه النتائج تتفق مع التحليل الكلاسيكي "سيولة-إستحقاق" ومع التحليل الوظيفي، وذلك من خلال قاعدة التوازن ا ا الأد . ففي حالة عدم كفاية رأس ا ال العامل لتغطية احتياجات رأس ا ال العامل النا ة عن الاستغلال، ستضطر ا ؤسسة إ زيادة حجم ا وارد اللازمة للتغطية، وغالبا ما تكون عملية ا صول على ا وارد قص ة الأجل أسهل مقارنة با وارد طويلة الأجل ؛ ذه الأسباب، إنشغل الكث من الباحث بالبحث عن ددات ا ياكل ا الية للمؤسسات الصغ ة وا توسطة. وركزت أهم الرؤى النظرية حول هذه الإشكالية على ا انب ا بائي، تكاليف الإفلاس، نظرية الوكالة، نظرية عدم التمثل ا علومات و نظرية الإشارة.

ثانيا: التطورات النظرية حول هياكل التمويل

تقد عدة نظريات لتفسر اختيار ا ؤسسات الكب ة ياكلها ا الية وهي:[3]

- التوازن ب الامتياز ا بائي للاستدانة وارتفاع تكلفة الإفلاس؛
- نظرية الإشارة؛
- نظرية الوكالة؛
- نظرية عدم التماثل ا علومات

1. الأثر ا بائي للاستدانة

إعت Masulis (1988) الأثر ا بائي للاستدانة ا دد الأول للهيكل ا ا ، نظرا اصية الاقتصاد الضريبة بسبب الفوائد ا الية النا ة عن الاستدانة. ويقابل هذا الامتياز ا بائي الذي فض من تكلفة الاستدانة مقارنة بتكلفة الأموال ا اصة بالأثر السل لارتفاع احتمال إفلاس ا ؤسسة موضوع التمويل. استنادا إ الفرضية القائلة بأن ا ؤسسة ا ققة ردودية لابد ا من تفصيل الاستدانة للتخفيف من العبء الضري[4]، فإن فئة من الباحث ، با قابل، نوهوا إ أن ارتفاع تكاليف الإفلاس للمؤسسات الصغ ة يكبح وءها إ التمويل بالاستدانة. وهذا ما ي أن حجم ا ؤسسة يعد عاملا هاما ديد درجة استعما ا ذا النمط من التمويل.

2. تكاليف الإفلاس

تعود هذه التكاليف إ التكاليف ا تتحملها ا ؤسسة ا تواجه صعوبات قدر ا على الوفاء بالتزاما ا اه الغ . وتتمثل هذه التكاليف أساسا ا صاريف الإدارية ا تعلقة بالإفلاس (مصاريف قضائية، أتعاب ا ام ، أتعاب التوثيق...). و كن إسناد هذه التكاليف فقط إ التمويل بالاستدانة، وهي التكاليف ا قابلة للامتياز ا بائي ا شار إليه الفقرة السابقة.

3. تكاليف الوكالة

حسب Copeland et Weston (1988)، فإن ا ؤسسات الأمريكية اعتمدت ويلها على الاستدانة قبل إدخال نظام الإخضاع الضري ، وهو ما قاد ا إ ا زم بأنه إ جانب التحكيم ب الأثر ا بائي وتكاليف الإفلاس، توجد عوامل أخرى تفسر ا يكل ا ا ختار من قبل ا ؤسسات. وحسب ما ورد الأ اث صوص هذه الإشكالية، فإن العامل الأكثر شيوعا هو طبيعة العلاقات ب ا لاك ا س ين وا ستثمرين ا ارجي ، وهي ا عروف صطلح "علاقة الوكالة" (Relation d'agence). ويعرف كل من Jensen و Meckling هذه العلاقة كما يلي:

« Il existe une relation d'agence lorsqu'une partie (le principal) engage par contrat une autre partie (l'agent) qui doit lui procurer certains services de gestion, en lui donnant certains pouvoirs sur les ressources qui ne lui appartiennent pas »[5].

تنتج تكاليف الوكالة من علاقات الصراع (صراع الوكالة) ب ا س /ا س ين من جهة، والأطراف ا تعاقدة مع ا ؤسسة (الدائنون) و/أو ا سا ون من جهة أخرى (الأطراف ا مولة).

حسب Charreux (1985)، فإن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تفضل القروض على الأموال ا اصة. ذلك أن تكاليف الوكالة النا ة عن التمويل بالأسهم (ا سائر الباقية) أعلى من تلك النا ة عن التمويل بالاستدانة. فبتفويض إدارة ا ؤسسة للمس ين من قبل ا لاك، فإن هؤلاء الآخرون، سيتحملون تكاليف وكالة. وهذه الأخ ة كنها أن تنخفض مع إقامة نظام مراقبة فعال.

قام كل من Jensen et Meckling سنة 1976 بإدماج مفهوم تعدد الأهداف ضمن التصور الأكاد ي لنظرية ا شروع[6]. فا لاك هدف مع (تعظيم القيمة) وللمس ين أهداف عديدة، كما أنه للدائن (ا هات ا ا ة للقروض) هدف آخر. وتؤدي هذه التعددية للأهداف إ نشوء ما يدعى بـ **صراع الوكالة**، حيث يؤدي هذا الصراع إ عدم التوافق من حيث اختيار ا يكل ا ا . وجوهر النظرية هو طرح إشكالية وجود أهداف ذاتية خاصة با س ين تؤدي م إ انتهاج سلوك الف عن سلوكهم حالة كو م ملاكا.

دف نظرية الوكالة إ تقد خصائص التعاقد الأمثل الذي كن أن تكون ب ا وكل والوكيل، معتمدة ذلك على ا بدأ النيوكلاسيكي الذي يستند إ فرضية تضارب ا صا يث يهدف كل عون اقتصادي إ تعظيم مصلحته ا اصة قبل ا صلحة العامة. وتقترح هذه النظرية أسلوبا لتسي صراع الوكالة بشكل أمثل، خصوصا فيما يتعلق بالقرارات ا الية ا ناسبة. كما اول هذه النظرية تفس سلوك ا تعامل ا عني بتمويل ا ؤسسة، و اولة ملاحظة تأث سلوكهم على ديد هيكل التمويل، وذلك استنادا إ فرضيت :[7]

1- ليس بالضرورة أن تكون أهداف ا س ين وا لاك متطابقة؛
2- عد تساوي ا تعامل ا صول على ا علومة ا تعلقة با ؤسسة و يطها.

يفترض أن يلتزم ا س بإدارة العمليات والتسي لفائدة ا وكل (ا الك)، إلا أنه الواقع يسعى ا س إ تعظيم ثروته ا اصة. وهذا ما يؤدي إ ظهور تكاليف الوكالة وال كن تصنيفها إ :[8]

- تكاليف ا راقبة (Coûts de contrôle) : وهي نا ة عن تتبع ا وكل ورصده للمس إن كان يس وفقا صلحته، ع التحقق من أن التسي منسجم مع أهداف ا لاك.
- تكاليف الت ير (Coûts de justification) : وهي سدة النفقات ال يتحملها ا س ليبدي سلوكه وي هن للموكل بأن التسي دم مصلحته.
- التكاليف الباقية: تظهر هذه التكاليف عندما تتجاوز تكاليف ا راقبة العائد ا دي لنشاط ا ؤسسة.

حسب نظرية الوكالة، فإن ا يكل ا الأمثل ينتج عن كيم مرضي (م لة متوسطة) ب أ اط التمويل ا ختلفة ال تسمح ل إشكالية تضارب ا صا ب الأطراف ا هتم ستقبل وحياة ا ؤسسة، وذلك باعتبار الاستدانة والأموال ا اصة د من بعض الصراعات و ذات الوقت تث أخرى، يث يسمح هذا ا يكل الأمثل بتعظيم القيمة الإ الية ا ؤسسة.

يظهر امتياز الاستدانة حسب نظرية الوكالة على مستوي :

- نح الاستدانة[9] إمكانية مراقبة سياسة الاستثمار لدى ا س ين؛
- تسمح الاستدانة للمسا بضبط و س سلوك ا س ين وكذا با صول على معلومات أكثر.

يز هذه النظرية ب ثلاثة أصناف لتكلفة الاستدانة :[10]

- كن أن يتخلى ا سا عن مشاريع ذات قيم حالية موجبة إذا كان الفرق سالبا مع القيمة ا الية للمبالغ ال سوف تسدد؛
- كن أن تكون الاستدانة عاملا رضا للمسا على اعتماد مشاريع بدرجة من ا خاطرة؛
- التكاليف ال يتحملها ا سا ون بسبب التقصي والبحث عن طبيعة الاستدانة ا نتهجة من قبل ا س ين.

وهكذا، فإن نظرية الوكالة ترى بأنه لتعظيم قيمة ا ؤسسة وحل إشكالية تضارب ا صا ، لابد من ا صول على هيكل ما أمثل يأخذ بع الاعتبار الامتيازات والتكاليف النا ة الاستدانة والأموال ا اصة.

تستند أمثلية ا يكل ا حسب هذه النظرية إ ثلاث متغ ات :

1. ا دف : تعظيم القيمة الإ الية للمؤسسة؛
2. الإمكانيات ا ستعملة : تدنية صراع تضارب ا صا ، وتدنية التكاليف بالاستدانة بطريقة مثلى؛
3. القيود : الأخذ ا سبان تكاليف الوكالة للأموال ا اصة والديون.

قام كل من Jensen et Meckling (سنة 1976) بتطبيق أ اثهما بشكل ميدا على مؤسسة لك ا س ين فيها حصة معت ة من رأ ا ا. لذلك وُجد أن هؤلاء ا س ون كنوا من وضع هيكل ما أمثل مرده إ وضعيت تلفت :

- من جهة، ظل وجود ضرائب على أرباح الشركات، يكون من مصلحة ا ؤسسة (ا سا ين) اللجوء إ الاستدانة نظرا للوفر الضري الناتج التكاليف ا الية؛
- ومن جهة أخرى، تؤدي الاستدانة إ جلب تكاليف وكالة من ثلاثة أشكال : تكاليف ا راقبة والت ير؛ تكاليف مكافئة ا خاطر ا تعلقة بالاستثمارات وا خاطر ا رتفعة وا فروضة من قبل ا هات ا ا ة للقروض؛ وكذا تكاليف الإفلاس وفساد النظام (Désorganisation) ا تملة.

وعليه، سيكون من فائدة ا ؤسسة اعتماد الاستدانة إ غاية تساوي مقدرا الارتفاع قيمتها، الناتج عن الاستثمارات ا مولة عن طريق الاستدانة، مع التكلفة ا دية النا ة عن الاستدانة. ومن فإن ا قدار الأمثل للجوء إ هذه الأخ ة هو ذلك ا ستوى الذي يسمح بتدنية التكاليف الكلية للوكالة، ع التكاليف ا تعلقة ب الاستدانة وتلك ا تعلقة بالرفع رأس ا ال. ويكون هذا ا نطق مقبولا عندما يكون ا سا ون مسا ون (ملاكا) وبالتا تكون الاهتمامات وا صا منسجمة ومتوافقة مع باقي ا لاك ؛ وبالتا كن تعريف ا ستوى الأمثل للاستدانة حسب هذه النظرية بأنه ذلك الذي يعمل على تدنية إ ا تكاليف الوكالة ا تعلقة بالتمويل ا ارجي.

4. عدم اثل ا علومة

نظرا للوضع ا فضل وا وقع الذي يتواجد فيه ا سا ون، فإنه بإمكا م ا صول على معلومات حول مشاريع ا ؤسسة دون ا سا . وحرصا على السلطة (Pouvoir) وعلى ا وقع، اول الفئة القائمة على الإدارة والتسي احتكار بعض ا علومات ولا تصدر إلا ا علومات ا دم مصلحتها (كنشر معلومات حول جودة التسي)، وهذا ما ول دون اطلاع الأطراف الأخرى على الصورة الكاملة وا قيقية عن ا ؤسسة. وهذا ما يدعى بعدم اثل ا علومات. ولتوسيع هذا ا فهوم، فإن عدم اثل ا علومات قد ينتج عن إصدار معلومات من جهة معينة و عدة أطراف أخرى ولكن لا تفهم بنفس الأسلوب، حيث يكون هذا الغموض أو ا طأ الفهم مقصودا من قبل جهة إصدار ا علومة.

ومن ب أساليب التقليل من درجة عدم التماثل ا علومة ب ا سا ين وا لاك، القيام بإجراء عرض عمومي للادخار أو لتوظيف خاص للأموال، ا يرفع من عدد ا سا و فض، نظريا، من ارسة ا سا ين السلطة على التدفقات النقدية للمؤسسة؛ إ جانب أسلوب احتكار تسي وإدارة ا ؤسسة من قبل ا سا الأكثر سيطرة على ملكية ا ؤسسة (Propriétaires majoritaires).

5. نظرية الإشارة

يعود الفضل ظهور هذه النظرية إ الكاتب Ross سنة 1977. تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية وهي عدم التماثل/التناظر ا علوما ، الذي تتصف به الأسواق. الواقع أن ا علومات ا تبثها ا ؤسسات ليست بالضرورة حقيقية وصادقة، ومن فإن هذه النظرية تنطلق من أنه بإمكان ا ديرين ا ؤسسات الأحسن أداءً إصدار إشارات (Signaux) خاصة وفعالة، يزها عن مؤسسات أخرى ذات مستوى أقل من الأداء. وخاصية هذه الإشارات أنه سيكون من الصعب تقليدها من طرف مؤسسات ضعيفة. إذن، تستند نظرية الإشارة إ فكرت ا:

- نفس ا علومة، غ موزعة يع الا اهات: حيث أنه بإمكان ا ديرين مؤسسة ما يئة معلومات لا تكون متوفرة لدى ا ستثمرين؛
- وح إذا كانت تلك ا علومات منشورة ومتوفرة لدى ا ميع، فإ ا سوف لا تُدرك ولا تُفهم بنفس الأسلوب والطريقة.

تكون الإشارة ا ستعملة بأشكال عديدة، إذ كن أن تكون صورة أو وصفا لتكلفة رأس ا ال، سياسة توزيع الأرباح، أو أيضا اللجوء إ أوراق مالية معقدة (Complexes) أو إ شروط (Clauses) خاصة تلف أشكال التركيب ا ا .[11]

كما أن الإشارة ليست رد سر أو تصريح مضلل، كما يعتقد الكث ، ولكنها قرار ما حقيقي وواقعي، يؤدي إ حدوث انعكاسات سلبية على مسببها حالة ظهور واكتشاف عدم صحتها.[12]

تقترح هذه النظرية وذجا اولة التعب عن جودة ا ؤسسة من خلال هيكلها ا ا . فيميز ا ستثمرون ب كل ا ؤسسات ا تواجدة السوق ويصنفو ا إ نوع :A و B، ا ؤسسات من نوع A أحسن أداءً من ا ؤسسات من نوع B. ومن أجل تصنيف مؤسسة ما أحد الصنف ، دد ا ستثمرون السوق مستوى حرجا (Critique) للاستدانة *D . فترى هذه النظرية أن ا ؤسسات من النوع ا يد (الصنفA) ا قدرة على الاستدانة يصل إ *D والعكس بالعكس.

الواقع أن ا ستثمر بطبيعته أبعد من أيكون سذجا تصديقه لأي معلومة أو إشارة، فهو يستقبل كل إشارة بدرجة معينة من الشك. وعليه، لابد من الإشارة إ أنه :[13]

- يتساءل ا ستثمر أولا عن الفائدة ال دف إليها جهة الإشارة ؛
- اول فهم صورة الفريق ا دير للمؤسسة وسياسته الاتصال ؛
- يراعي مراقبة وحكم السلطات البورصية حالة نشر معلومات غ صحيحة.

تث هذه النظرية العديد من ا شاكل حول التكلفة ا دية للأموال، حيث يتضح أن التكلفة ا دية ا توسطة ا رجحة تقفز وتزداد عندما تلجأ ا ؤسسة إ التمويل ا ارجي بإصدار وبيع أسهم جديدة، بدلا من اللجوء إ استخدام الأرباح التمويل[14]. إ الا فإن هذه النظرة، ال كانت البداية ترى أن مستوى الاستدانة يعت كإشارة صادرة من مس ي ا ؤسسة يدل على نوعية ا ؤسسة وعلى قيمة مشاريعها ا ستقبلية.

تستند هذه النظرية أساسا إ فرضية عدم التماثل ا علومة. وللتقليل من هذا الأخ ، بإمكان ا طلع على أسرار ا ؤسسة (Initiés) إصدار إشارات ستثمري ا ؤسسة. فتعت الاستدانة إشارة إجابية بالنسبة ختلف ا ستثمرين، كم أ ا مؤشر دال على قدرة ا ؤسسة على مواجهة أعباء ثابتة فوفة بدرجة من ا طر. كما يعد استرجاع الأسهم كذلك إشارة إ ابية.

أجرى الباحث Norton (1991) دراسة إستبيانية على 400 مؤسسة صغ ة ومتوسطة حالة و، هادفا إ ديد أي من النظريات السابقة تتلاءم مع خصوصيات ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، وال تفسر السلوك التمويلي ا (اختيار هيكل ما مع). وبعد اختباره ذه النظريات، توصل Norton إ نتائج لا تؤكد إمكانية تفس النظريات الكلاسيكية لسلوك ا ؤسسات الكب ة صوص اختيار ط التمويل. كما بينت هذه الدراسة لـ Norton أن ا قاول غالبا ما اولون الاستفادة من ا يزة ا بائية، إلا أنه تبدوا نظرية التمويل الرت – ال يعود الفضل فيها إ الباحث Myers- أحسن مؤشر لاختيار ا يكل ا ا . فتميل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة إ التمويل الذا ، سواء عن طريق عمليا ا الداخلية أو عن طريق ا صص ا قدمة من طرف الشركاء (الأموال ا اصة). فيفضل بعض ا قاولون تأجيل بعض ا شاريع الاستثمارية إذا تتوفر لدى ا ؤسسة موارد ويل بالقدر الكا [15].

نظرا صوصية ا ؤسسة الصغ ة وا توسطة، أين لا يبحث ا الك ا س بالضرورة عن تعظيم قيمة ا ؤسسة، فإن أهدافه تعد عاملا جد هام لت ير اختياره يكل ويل مناسب.

حاول الباحث Landstöm (1993) اختبار قابلية تطبيق نظرية الوكالة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، فقام سح عينة توي على 207 مؤسسة سويدية، 62 منها ولة من قبل مستثمرين إطار غ ر ي، و145 مؤسسة إنشاؤها عن طريق شركات رأ ال ا خاطرة. فنتج عن هذه الدراسة أن نظرية الوكالة غ قادرة على إعطاء تفس لطبيعة العلاقات ب ا ستثمرين وا الك ا س (مع أن هذه العلاقة ثل الأساس القاعدي ذه النظرية)، وبالتا فهي لا تسمح بتفس ا يكل ا ا ختار من قبل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة. ويعت الباحث كمية ونوعية العلاقات ب ا ستثمرين وا ؤسسة عاملا لتخفيض تكاليف الوكالة[16]، وحسب الكاتب Ang (1991)، فإن النظرية ا الية الكلاسيكية لا كن تطبيقها على ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، كون هذه الأخ ة تطورت بيئة يشو ا نقص الأسواق ا الية وكو ا ذات سلوكات ويلية تلف عن تلك ا عهودة لدى ا ؤسسات الكب ة وال يهدف مس وها إ تعظيم قيمتها. وأشار Ang إ موعة الفروق ب مس ي ا ؤسسات الكب ة، ا وكلون من قبل ا سا لتعظيم ثرو م، ومس ي ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ذوي التصرف با هم ا اص، وهي:[17]

- تلجأ ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة إ أساليب ويل تلفة: الأموال الشخصية للمقاول، ويل من قبل أصدقاء أو أقرباء، بنوك لية، شركات رأ ال ا خاطرة. ومن جهة أخرى، يساهم ا الك ا س بأساليب خفية ذات أ ية شكل أجور منخفضة أو أوقات عمل إضافية دون مكافأة.
- ضعف أو غياب مبدأ ا سؤولية ا دودة، ا يدفع البنوك إ فرض ضمانات شخصية انطلاقا من عناصر الأصول للمالك ا س .
- وجود تفاوض إستراتيجي ب ا قاول ومؤسسته ا الية، حيث ري هذا التفاوض حقيقيا ب الطرف ، ا يؤدي إ إحداث علاقات غ ر ية ا أ ية جد معت ة على السلوك التمويلي للمؤسسة.
- وجود تكامل ب ا عاملة الضريبية للمقاول وا عاملة الضريبية ؤسسته.
- تستعمل ا ؤسسات الاستدانة لاعتبارات تلفة عن اختيار هيكل ما أمثل، إذ كن أن دث استدانة باسم ا ؤسسة لتمويل النفقات الشخصية للمقاول.
- عادة ما يتميز ا قاول بالقابلية وا يول واجهة ا خاطر.
- تتوفر العادة إمكانية طي ا ؤسسة الصغ ة وا توسطة ختلف مستويات النمو ال تتميز شاكل تلفة، خصوصا الاحتياجات ا الية ا ختلفة. وعليه، لا كن تفس ا يكل ا ذه ا ؤسسات استنادا إ نظرية واحدة. ففي كل مستوى من مستويات و ا ؤسسة كن بناء نظرية خاصة لا كن تعميمها على كل ا ستويات.
- كن أن يؤثر شكل التنظيم ا تب على قدرة ا ؤسسة جلب أو استقطاب الأموال. فعقد الامتياز (Franchisage)[18] أو أسلوب الشراكة، يكون من قبل منظمات تلفة عن شركات ا سا ة (SPA) وإمكانيا ا التمويلية أيضا تلفة عنها.

يرى Ang (1992) أنه يصعب كث ا تفس اختيار هيكل التمويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة مقارنة با ؤسسات الكب ة، نظرا لصعوبة ييز العناصر ال تعت ديونا مالية والعناصر ال تدرج ضمن الأموال ا اصة. وتتمثل هذه العناصر "تسبيقات ا سا و قروض ا س ين" (Avances de propriétaires et prêt des dirigeants) ال تعت غالبا ديونا، ولكنها الواقع "أشباه أموال خاصة" (Quasi-fonds propres)، حيث عرف Ang هذه الأخ ة بأ ا: "عبارة عن ديون مقدمة من طرف أفراد أو مؤسسات تتعهد، اه ملاك ا ؤسسة، بعدم ا طالبة بإفلاس ا ؤسسة إذا تعرضت لصعوبات مالية وبتقاسم الأرباح إذا حققتها ا ؤسسة"[19].

إن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ال تستعمل كث ا أشباه الأموال ا اصة، تعت رأي الكث ضعيفة الر لة (Sous-capitalisées). و الواقع ليست كذلك، فهذا ا كم ا اطئ كن أن يتخذ طابعا هاما لا يستهان به. فإذا لاحظنا مثلا حالة ا ؤسسات كوبا، د أن أشباه الأموال ا اصة تشكل ما يقارب ¼ الأصول ا ؤسسات ا رفية ومن 05 إ 06% فقط بالنسبة للمؤسسات الصغ ة وا توسطة الك ى[20].

بالإضافة إ مشكلة تصنيف "تسبيقات ا سا "، أثار Ang (1992) صعوبات قياس هيكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، بإشارته إ العديد من ا وانب، نذكر منها:[21]

- صعوبة انتقاء عناصر أصول ا ؤسسة من عناصر أصول ا الك (Propriétaire)، سواء كانت مستعملة ا ؤسسة أو مستعملة كضمانات للقروض؛
- صعوبة تصنيف تلفة القروض، كالقروض ا قدمة من قبل أفراد العائلات أو القروض ا ضمونة بأصول ا قاول؛
- ضعف تقييم (Sous-évaluation) ا سا ات ا الية الفعلية للملاك، نظرا لعدم إمكانية تسجيل بعض ا سا ات غ ا الية، كالزمن؛ عدم كفاية الأجور؛ الاستعمال ا ا لبعض أصول ا قاول العمليات الإنتاجية للمؤسسة.

ذه الأسباب، يرفض Ang استعمال نسب كلاسيكية للاستدانة لدراسة ا ياكل ا الية للمؤسسات الصغ ة وا توسطة دراسة صائبة. إلا أنه وجدت الكث من الدراسات صوص هياكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة استعملت هذه النسب دون تصحيح الفجوات السابق الإشارة إليها، وهذا ما قدا بعض الباحث إ ا زم بأن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ذات أشباه الأموال ا اصة، تعد ضعيفة الر لة. وهو ما أفرز عددا هائلا من التدخلات ا كومية تلف الدول الصناعية.

إن ا ياكل ا الية ال نصادفها عموما لدى ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة كن تفس جزء كب منها حدودية الإمكانيات ا تاحة بسبب تكاليف التمويل وقلة البدائل ا طروحة، بالإضافة إ دودية وقلة معارف ا قاول بالعرض الكلي وانعكاسات وتأث ات اختيارات التمويل على قيمة ا ؤسسة، خاصة إذا كانت مؤسسة ذات أسهم مسعرة سوق مالية منظمة.

أشار Walker (1989) إ قضية اختيار ط التمويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، بأن هذه الأخ ة لا كنها ا صول على ويل إلا أجزاء سوق السندات (Marché obligataire) وسوق رؤوس الأموال غ التامة (Imparfaits) [22]، أين تكون الصفقات جد مرتفعة، كما توجد اختلافات معدلات الفائدة أو تكاليف ويل مرتفعة...

بناء على ما تقدم من ليل تلف وجهات النظر، فإنه كن القول أن النظرية ا الية ا ديثة تسمح بعد بتناول اختيار هيكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة. وليس هذا ببعيد عن ما جاء مقال كلاسيكي ميدان ا الية لـ Myers (1984) حيث قال:

« Je commencerai en demandant : comment les firmes choisissent-elles leurs structure de financement ? Encore maintenant, la réponse est : nous ne le savons toujours pas ! »[23]

وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة للمؤسسات الكب ة، فإنه كننا الاعتقاد بأن الأمر كذلك أبلغ بالنسبة للمؤسسات الصغ ة وا توسطة.

ترى الكاتبة Josée ST-Pierre أنه بالنسبة للمؤسسات الصغ ة وا توسطة فقط، تعد كل من نظرية ا نظمات، الإستراتيجية، الإدارة (Management) أو ا انب السيكولوجي الات كن أن تسمح بامتلاك نظرة جد دقيقة وواضحة للسلوك التمويلي للمقاول [24].

ثالثا: ا قاربات النظرية ا توافقة مع خصوصيات ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة

بعد النظرية ا الية الكلاسيكية، حت العديد من التطورات النظرية بوضع قواعد التفس العملي والتطبيقي لاختيار هياكل ويل ا ؤسسات بصفة عامة وا ؤسسات الصغ ة وا توسطة بصفة خاصة. ومن ب أهم هذه النظريات : نظرية ا يار الإداري (Théorie du choix managérial) ؛ نظرية دورة حياة ا ؤسسة (Théorie du cycle de vie de l'entreprise)؛ ونظرية النظام الرت (Théorie de l'ordre hiérarchique).

I. نظرية ا يار الإداري

نش البداية إ ما توصل إليه Norton (1991) دراسته للسلوك التمويلي للمؤسسات الصغ ة وا توسطة. فحسب Norton، تؤدي توقعات وآمال ا قاول دورا هاما ديد هيكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة. يراعى وذج تفس هيكل التمويل دور ا قاول، تفضيلاته واختياراته، ورغباته إذ ما أريد الفهم ا يد ذه الظاهرة (السلوك التمويلي). قدم Barton et Matthews (1989)، سياق قرار إستراتيجي، سة اقتراحات للبحث صوص اختيار ا يكل التمويلي ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، و الأصل أعدت هذه الاقتراحات القائمة على النموذج الاستراتيجي من قبل Andrews (1980) وهي:[25]

1. تعت قابلية ا س ين لتحمل درجة مرتفعة من ا طر عاملا ذو تأث على اختيارهم يكل ما مع . فمستوى ا طر الذي يشعر عنده ا س ون بالأمان – خصوصا ا ؤسسات الصغ ة، أين يتع على ا قاول تقد ضمانات شخصية مقابل القروض ا قدمة – له تأث مباشر على هيكل رأس ا ال.
2. تؤثر أهداف ا قاول صوص مؤسسته على هيكلها ا ا . فالواقع أن النظرية ا الية الكلاسيكية تقدم وذجا توي قضية جوهرية وهي احترام ا س ين دف تعظيم ثروة ا سا . و حالة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، فإن هذا النموذج لا مع ا إذا كلن ا قاول هو ا ساهم الوحيد، حيث تعت أهدافه ا اصة، ال هي بعيدة عن هدف تعظيم الثروة، عاملا مؤثرا على اختيار ط التمويل، ومن أ ها: أهدا فالنمو، الاحتفاظ با علومات الداخلية السرية، تس ا ؤسسة بكل أمان واطمئنان...

3. يفضل ا قاولون ويل مؤسسا م وارد داخلية قبل ا وارد ا ارجية (استدانة أو طرح أسهم). فيسعى ا س ون إ الاحتفاظ بدرجة عالية من السيطرة وا راقبة على ا ؤسسة، على القرارات ا تخذة وعلى التسي اليومي والاعتيادي للمؤسسة. وهذا ما نع بطريقة غ مباشرة دخول أي مستثمر خارجي قرارا ا.
4. تؤثر قابلية ا س ين واجهة ا طر وا صائص ا الية للمؤسسات وشروط الائتمان على مستوى الاستدانة. وما كن أن يزيد من تأكيد هذه الفرضية ما بينته نتائج بعض الأ اث، حيث يل مس ي ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة إ إجراء عمليات فقط مع بعض ا ؤسسات ا الية (الغالب مؤسسة مالية واحدة). ذلك أنه من ا فيد كث ا ا فاظ على علاقات جيدة مع بنك مع ، إذ يترتب عن ذلك فهم شخصية ا قاول وقبول إجراءاته وقراراته ا اصة. وليس هذا ببعيد عن واقعنا، حيث تعد عة وعلاقة ا قاول مع البنك العامل الرئيسي قبول أو رفض هذا الأخ منح الائتمان.
5. تؤثر ا صائص ا الية للمؤسسة على قدرة ا قاول اختيار هيكل ما مناسب. ويعت هذا الاقتراح مقبولا حالة ا ؤسسات الك ى.

نلاحظ أن الأفكار الثلاثة الأو تدور حول الدور ا ركزي للمالك ا س ، بينما وم الأفكار الأخ ة حول خصائص ا ؤسسة وخصائص يطها ا ارجي. وعليه، در دراسة هذه العوامل الثلاثة بنوع من التفصيل.

1. الدور ا ركزي للمس

تعود مسؤولية قرارات التمويل ا ؤسسات ا قاولاتية بالدرجة الأو للمالك ا س . ومادام الأمر كذلك، فإنه كن الاعتقاد بسهولة أن ا يزات ا اصة ذا الأخ (مستوى التكوين، ا ة، العمر، ا ستوى الثقا ...) ا تأث ات على اختياره لنمط التمويل.

و هذا الصدد، ب Sott et *al* (1972) دراسته لـ 135 مؤسسة من هذا النوع، أن 50% منها متميزة بنسبة استدانتها، وال هي ددة عن طريق ا ة السابقة وحكم ا س ين. وحسب Barton et Matthews (1989)، بقدر ما تتوفر خ ة لدى ا س ، بقدر ما تكون قابليته لتحمل ا طر وأهدافه هي العناصر ا ددة لنمط التمويل. وهذا ما خض عن الدراسة ال قام ا Cooley et Edwards (1983) على 97 مس مؤسسات لتوزيع ا نتجات البترولية. ورأى ا س ون أن درجة عدم التأكد صوص ا ردودية ا ستقبلية ا توقعة هي العامل الرئيسي الأكثر تأث على ميل ا ؤسسات للاستدانة كمصدر ويل، بينما تعد الشروط والقيود ا فروضة على ا ؤسسة من قبل الأطراف ا قرضة العامل الأقل تأث ا. وهكذا، فإن ا ؤسسات ذات النسبة ا نخفضة للاستدانة هي مؤسسات ثل عندها ا ردودية عنصرا هاما، ح أن ا ؤسسات كثرة الاستدانة هي مؤسسات مهتمة ومنشغلة برقم الأعمال.

بناء على هذه النتائج، كننا الاعتقاد أن ا ؤسسة ال تبدوا نافرة من ا طر، تفضل التمويل الداخلي، على عكس ا س ين ذوي ا واقف الار الية، غالبا ما يعمدون إ الاستدانة ؛ وعليه يتضح أن الدور ا ركزي للمس ومواقفه الشخصية تعد عوامل ددة للسلوك التمويلي ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة.

2. خصائص ا ؤسسة

يقصد صائص ا ؤسسة موعة العوامل ال ا تأث مباشر أو غ مباشر على تلف سلوكها (التجاري، الإنتاجي، التسويقي، ا ا ، التنافسي...)، وأهم هذه ا صائص: ا جم؛ قطاع النشاط؛ الوضعية ا الية وعمر ا ؤسسة.

- ا جم: صوص هذا العنصر، تناولت العديد من الأ اث موضوع العلاقة ب حجم ا ؤسسة ونسبة التمويل طول الأجل (ديون طويلة الأجل وأموال خاصة). وتب وجود علاقة طردية بينهما، حيث يعد ا جم متغ ا مستقلا.

ففيما يتعلق بالتمويل الذا – على سبيل ا ثال – بينت الدراسات ال قام ا Bates ; Bird et Juttner (1975) (1971)[26] على 1545 مؤسسة أستراليا، أن الأرباح غ ا وزعة (الاحتياطات) هي معت ة نسبيا ميزانية ا ؤسسة الصغ ة مقارنة بالكب ة كل القطاعات ا ختلطة.

كما أجرى كذلك كل من Holmes et Kent (1991) ثا حول 391 مؤسسة استراليا. ونتج أنه إذا كانت ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تتمول ذاتيا بنسبة أعلى مقارنة با ؤسسات الكب ة، فإن هذا لا يعود إ معانا ا التمييز وإدراك الفروق طط العرض (أ اط التمويل ا عروضة) وتكاليف التمويل، وإ ا لأحد السبب : إرادة ا س ين اختيار هذه السياسة للتمويل أو عدم امتلاكهم عرفة وافية لإمكانيات أخرى للتمويل.

بالإضافة إ ذلك، تناولت العديد من الأ اث هذه الإشكالية، ومن بينهم Davidson et Dutia (1991) ; Walker et Petty (1978) ; Bates (1971)، وكلهم توصلوا إ أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تستدين أكثر مقارنة با ؤسسات الك ى[27]. إلا أنه الواقع لابد من التحفظ صوص هذه النتائج، نظرا لتباين وتغ وتطور الظروف ا كانية والزمنية ختلف ا ؤسسات، وهذا لتجنب الوقوع خطأ التعميم.

لاحظ Norton (1991) و Ang (1991) أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تلجأ كث ا إ القروض قص ة الأجل، التجارية والبنكية، حد أن نسبة الديون طويلة الأجل إ الاستدانة الإ الية جد مرتفعة لدى ا ؤسسات الكب ة[28]. و كن أن تكون هذه الظاهرة عا ية إذا وقفنا على دراسة الباحث Tamari (1980) حول نفس ا وضوع على موعة من ا ؤسسات الولايات ا تحدة، فرنسا، ا ملكة ا تحدة، إسرائيل، واليابان، و دراسة أجراها Gagnon et Papillon (1984) ساب ا لس الاقتصادي لكندا، تب أنه إن وجدت علاقة عكسية ب حجم ا ؤسسة ومعدل التمويل قص الأجل بالنسبة موع وحدات الاقتصاد الكلي، فإن هذه العلاقة ليست رتيبة (Monotone) [29] وليست خطية. وذكر الباحثان أن هذه النسبة مقلوبة بالنسبة للمؤسسات ال تقل أصو ا عن 5 ملاي دولار. وبالرغم من ذلك، أشار الباحثان إ ضرورة تأويل هذه النتائج إذا علمنا أن معامل الاستدانة قص ة ا ل ضعيف التقدير (Sous estimé) هذا النوع من ا ؤسسات لاعتبارات جبائية أو إقدام صاحب ا ؤسسة على ويل جزء من أصو ا بإجراء عقد إقراض بنكي با ه الشخصي لا باسم ا ؤسسة. و معظم ا الات، لا تظهر هذه القروض الوثائق ا اسبية للمؤسسة.

كشفت أيضا دراسة لـ Suret et Arnoux (1995a)، ال اعتمدت على معطيات Revenu Québec، حول نفس ا وضوع، عن أن ا ؤسسات الصغ ة ال تتوفر على أصول قيمتها ا اسبية ما ب 100000 دولار و1000000 دولار هي مؤسسات قليلة الاستدانة مقارنة ؤسسات كوبا ال تقترب من ا جم الكب . وما يدعم ذلك، الدراسة ال ت من قبل Niang (1996) نفس السياق على 133 مؤسسة كوبا أنشأت بعرض عمومي للادخار. فب الباحث أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تشكل ا موعة الأقل استدانة. ولوحظ أن حسابات ا وردين هذه ا ؤسسات جد مرتفعة، حد أن الاستدانة البنكية قص ة الأجل ترتفع مع حجم ا ؤسسة[30] ؛ ومع ذلك فإن هذه النتيجة هي عرضة للتذبذب، ذلك أن الإرهاق (Stress) الذي يلحق با ؤسسة بسبب العرض العمومي للادخار[31] كن أن يؤدي ا ؤسسات الصغ ة إ كو ا دون الصورة ال يأملها ا ستثمرون، حد أن ا ؤسسات الكب ة ليست اجة إ القيام ذا ا هود، نظرا لشهر ا من ذي قبل.

- **قطاع النشاط** : كن ملاحظة أثر القطاع من خلال ا نافسة والعمليات ا تحكمة أنشطة ا ؤسسة. و كن أن نفترض هنا أيضا أن القطاعات ال تتطلب مرونة الاستثمارات، كالأنشطة ا و ية، تفضل التمويل عن طريق الإ ار (Crédit-bail) والتمويل قص الأجل بدلا من التمويل طويل الأجل. والواقع أن تأث القطاع على هيكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة لا يزال جانبا قليل الاستكشاف.

- **الوضعية ا الية للمؤسسة** : ا هو شائع ا يدان ا ا ، أنه بقدر ما تكون ر لة ا ؤسسة كب ة بقدر ما ترتفع حظوظها جلب مصادر ويل خارجية، بنكية و ارية. فتنتج هذه الر لة عن الرفع رأ ال ا ؤسسة بدخول مسا جدد أو عن إعادة استثمار الأرباح ا ققة. وهذا ما يب الدور الذي تؤديه كل من سياسة التمويل وسياسة توزيع الأرباح تدعيم ا ركز ا ا للمؤسسة.

من جهة أخرى، رأى Constand et *al* (1991) أن الاستدانة وا ردودية على علاقة عكسية، مش ا إ اعتماد ا ؤسسة الأعلى مردودية على التمويل الذا أو ضعف احتياجها للتمويل ا ارجي. ويبدوا أن النتائج ا توصل إليها من قبل Constand et *al* تشبه ما توصل إليه Cooley et Edwards (1983) و Suret et Arnoux (1995a)، حيث لا يعت ا جم العنصر الأكثر أ ية تفس هيكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، كما لا كن اهل تأث ا ردودية على سلوك التمويل.

- عمر ا ؤسسة : كن أن ارس عمر ا ؤسسة دورا هاما على إمكانية ويلها، إذ تؤدي ا دة الزمنية ال تكون فيها ا ؤسسة وضع جيد إ استفاد ا أكثر من نيل مصداقية لدى ا هات ا مولة. على عكس ا ؤسسة الفتية أو الناشئة وال ليس ا ماضي يب وضعها ا ا وسلوكها الاقتصادي. و الواقع، ينخفض خطر الأعمال، ظل ظروف طبيعية، مع تطور أنشطة التسي ، بتعدد وتنوع الزبائن أو بالتفاوض صوص صفقات مع العملاء ا دى البعيد، وكذا بإقامة هيكلة إنتاج مناسبة. كما تساهم ا ة وا ردودية ضمان حصة معت ة من الأموال الدائمة للمؤسسة، نتيجة انتهاج سياسة كمة لإعادة استثمار الأرباح.

3.ا يط ا ا للمؤسسة

ارس ا يط ا ا تأث ات هامة على هياكل ويل ا ؤسسات، ذلك أنه مصدر تلف بدائل التمويل ا طروحة أمام تل فا ؤسسات. فمن ب النماذج ال كن الاستشهاد ا هذا الشأن، الاقتصاديات الغربية، وخاصة اقتصاديات كوبا، حيث توفر هذه الأخ ة عرضا منوعا لإمكانيات ويل ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة، بالإضافة إ وجود شركات يل ومؤسسات مالية متخصصة ويل هذا النسيج من ا ؤسسات، والذي يعتقد أنه رك للتنمية الاقتصادية ا ستدامة.

من خلال العناصر لسابقة الذكر، فإنه من الواضح أنه إذا كانت بعض ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تعا من ضعف الر لة، فإن تفس وضعية من هذا القبيل، ينصب على دراسة خصائص كل مؤسسة (مؤسسة فتية أو ذات مردودية غ كافية للتمويل الذا أو لب مستثمرين جدد أو مقرض)، أو أيضا على أهدا ا سرين ودرجة معارفهم التطبيقية، إ جانب تنظيمات وشروط ا هات ا مولة.

II. نظرية دورة حياة ا ؤسسة

حسب Ang (1991)، قبل أن تصبح ا ؤسسة الصغ ة وا توسطة كب ة، لابد من مرورها على عدة مستويات تطور. لذلك، لا كن إ اد نظرية واحدة لتفس ا ياكل ا الية للمؤسسات. وعليه، من ا عقول جدا الافتراض بأنه توجد نظريات بالقدر الذي توجد به مستويات التطور ؛ يعود مصدر هذه ا قاربة (دورة حياة ا ؤسسة) فهم السلوك التمويلي للمؤسسات الصغ ة وا توسطة إ اذج مستويات التطور[32]، حيث تش هذه النماذج إ أن ا ؤسسة تع تلف ا ستويات تطورها، وأن أية مرحلة تتضمن عوامل خاصة ا ؛ وبذلك يؤدي الانتقال من مستوى إ آخر إ إحداث تغي على هيكل ويل ا ؤسسة.

- ✓ تتميز ا ستويات الأو من حياة ا ؤسسة (الإنشاء والانطلاق) بـ :[33]
  - ضعف مصداقية (Crédibilité) ا ؤسسة نظرا لضعف ا ة؛
  - الرغبة الشديدة للمس ين الاستقلالية؛
  - ا يؤدي أساسا إ التقليص من حجم الأموال الأجنبية.

- ✓ ا ستويات الوسيطية (الإستمرار والبقاء): يكون التمويل ا ارجي من مصادر بنكية و ارية. وحسب نشاط ومردودية ا ؤسسة، كن مناداة رأس مال ا خاطرة. وإذا كان النمو متواضعا (Modeste) ومراقبا (Contrôlée) كننا ملاحظة ارتفاع كب الاستدانة وال ليست بالضرورة مؤشرا للخطر بقدر ما هي تش إ التفضيلات ا الية للمقاول .

- ✓ مستوى التوسع والنمو: تمل ظهور التمويل طويل الأجل، وكذلك العرض العمومي للادخار، ح تتجنب ا ؤسسات الوقوع أزمة السيولة. ذلك أن مرحلة النمو والتوسع تزداد فيها الاحتياجات التمويلية، خصوصا ا دى البعيد. وإذا كان ا قاول ا رحلة بفضل الاحتفاظ با راقبة والسيطرة والاستقلالية ا ؤسسة، فهذا يعد عرقلة لتطورها إذا كان هذا التطور غ كن إلا بدخول مسا جدد.

III. نظرية التمويل الرتـ

بعد اختباره لنتائجه، رأى Norton (1991) [34] أنه على عكس النظرية ا الية، فإن التفسـ ات ا رتبطة بالإفلاس، تكاليف الوكالة وعدم اثل ا علومات ذات دور ضعيف اختيار هيكل ما مع . ويبدوا أن ا سـ ين يتبنون غالبا **ترتيبا** **عملية التمويل**، حيث يستعملون إ أقصى حد كن التمويل الداخلي، و حالة عدم كفاية هذا الأخ ، يتم اللجوء إ الاستدانة قبل الأموال ا اصة (الأسهم). ويرجع الفضل إرساء دعائم هذه النظرية إ الكاتب الباحث Myers، حيث استهدفت هذه النظرية أساسا ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، والـ تبـ أ ا تفضل بالدرجة الأو التمويل الذا ، وإذا بدت ضرورة التمويل ا ارجي فإنه يتم اللجوء إ القروض (Emprunts) السندات القابلة للتحويل (Obligation convertible)، وآخرا إصدار الأسهم. وما كن ملاحظته أن هذه النظرية تشبه الاقتراح الثالث لـ Barton et Mttheuws (1989) والذي سبقت الإشارة إليه.

لقد استبعدت هذه النظرية فرضية وجود نسبة مثلى للهيكل ا ا (الاستدانة والأموال ا اصة). واستندت هذه النظرية إ فرضية عدم التناظر ا علومة، ليس فقط بـ ا ؤسسة (ا سـ ين) والأطراف ا ارجية ا هتمة ستقبل ا ؤسسة[35]، وإ ا أيضا بـ الأطراف داخل ا ؤسسة. لذلك، فإن ا ؤسسة تعتمد ويلا سب الترتيب والأولية (Hiérarchie des financements)، ليه ضرورة الأموال ا ارجية وليس السعي إ قيق هيكل ما أمثل. والواقع أن هذه الأولية للتمويل تتحدد **بدلالة الأهداف** ا وضوعة من قبل مسـ ي ا ؤسسة.

ا ق أنه بإمكان ا سـ ين – نبا للمخاطر- إحداث سلوك وتصرفات معينة، وذلك دف تعظيم الثروة للمسا (ا لاك) أو صا هم ا اصة (الذاتية). و هذين ا الـ ، يرى كل من Myers et Majluf (1984) أن ا سـ ين يتصرفون من أجل تعظيم مصلحة موعة من العناصر ا هتمة ستقبل ا ؤسسة، حيث :

- حالة تصرف ا سـ ين صلحة ا سا ، فإن هذا يقود إ بناء هرمية (Hiérarchie) بـ تلف موارد التمويل. وبناء على قوة عدم التناظر ا علومة وإشكالية الإشارة إ جانب إصدار الأموال ا اصة، فإنه يفضل التمويل با وارد الداخلية على ا وارد ا ارجية، الاستدانة على الأموال ا اصة، مع تفضيل اعتماد الاستدانة ذات أد خطر كن. وعليه د أن الترتيب ا رمي ا ا ا تناقص (Hiérarchie financière décroissante) هو كالآ : التمويل الذا ، الاستدانة بأد خطر، الاستدانة بدرجة من ا طر، الرفع رأس ا ال اية السلم.
- و حالة سعي ا سـ ين إ تعظيم منفعتهم ا اصة، فإن ذلك يؤدي إ ظهور فائض تنظيمي (Surplus organisationnel) مركب من تلف ا نافع الشخصية للمسـ ين كارتفاع الأجور، استهلاك سلع وخدمات ا ؤسسة واستعمال وسائلها للمصلحة ا اصة، ا نح وا كافآت وا بات ...، الأمر الذي يؤدي إ وجود الترتيب الآ التمويل: التمويل الذا ، الرفع رأس ا ال، الاستدانة. وأضاف Myers با قابل أن نشوء هذا السلوك كن إ اؤه بيقظة (Vigilance) ا سا .

لقد سا ت نظرية التمويل الرتـ كيفية ديد ا يكل ا ا للمؤسسة. وشهدت هذه النظرية عدة تطورات وخاصة خلال الثمانينات. ولقد بدأ تطوير النظرية بأ اث Williamson (1988)، الذي يرى أن أطراف التعاقد (مسا ون، مسـ ون، ودائنون (مقرضون)) م رشادة التفكـ وا ساب دودة و نفس الوقت هم انتهازيون للفرص. ذا، فإنه كن لطرف ما قيق منفعة خاصة على حساب منفعة طرف آخر. فبعد إمضاء العقد كن ذا السلوك أن يولد تعديلات قبلية (Ajustements ex-post) حـ يتسـ للعلاقة التعاقدية أن تستمر على ا دى الطويل. وعندما يتعلق الأمر بعقد ويل، لا كن اعتبار الديون و الرفع رأس ا ال رد موارد ويل فحسب وإ ا أيضا كوسيلة تسمح بتحقيق هذه التعديلات.[36]

حسب Williamson، فإن درجة خصوصية (Spécificité) أصل يراد ويله تؤدي دورا كبـ اختيار طبيعة مصدر التمويل. فالاستثمار أصل ذو خصوصيات معينة (كأصل له استعمال دود من قبل عدد قليل من ا ؤسسات وليس له سوق ثانوي متطور) يكون عموما ل عقد غـ تام بـ ا ؤسسة وأصحاب رؤوس الأموال حـ كن ذلك من إجراء تكييفات لاحقا. وعليه، فإن التمويل بالأموال ا اصة هذه ا الة (بإصدار أسهم جم ليس بكبـ) سيكون أكثر فعالية مقارنة بالتمويل عن طريق الاستدانة[37]. وبا قابل، لا تسمح الاستدانة بتحقيق التعديلات القبلية وخاصة عند وجوب تسديد الفوائد والأقساط حسب جدول الاستحقاق بشكل منتظم. وعليه، فإن خصوصية الاستثمار تؤدي إ ارتفاع درجة الشك لدى ا هات ا قرضة وبالتا ظهور خطر

الإفلاس ا تمل، الأمر الذي يؤدي إ ا طالبة بتكاليف ويل أعلى ؛ ومن ا نطقي أن يكون التمويل بالاستدانة مفضلا حالة عدم خصوصية الأصل ا راد ويله، نظرا لكون هذا الأخ من ا تمل أن يولد عوائد بشكل منتظم.

بعد النموذج السابق لـ Williamson (1988) ، يأ وذج Myers (1990)، مش ا إ أنه ا دى البعيد، تكون الفرضية السلوكية للمس ين هي تعظيم ثروة ا ؤسسة (« Richesse sociétale ou « corporate wealth). وعليه فإن :

ثروة ا ؤسسة W = قيمة الأموال ا اصة E + القيمة ا الية للفوائض التنظيمية S

كما هو موضح ا يزانية ا الية الآتية:

ا دول1: ثيل الفوائض التنظيمية وثروة ا ؤسسة حسب وذج Myers (1990)

الأصول	ا صوم
PVA: القيمة ا الية للأصول ا تواجدة بالأخذ الاعتبار التدفقات النقدية ا نتظرة ا	D: اليون
+PVGO: القيمة ا الية لفرص الاستثمار	E : الأموال ا اصة
+PVTAX: القيمة ا الية للضرائب	S: القيمة ا الية للفوائض التنظيمي

ا صدر: [بتصرف] Samira Rifki, Abdessadeq Sadq, Op cit, P19.

ينظر Myers إ ا ؤسسة على أ ا الف/تكتل (Coalition) يبحث عن رفع حجم الأموال ا اصة والفوائض التنظيمية (ع سلطته وقدرته على منح امتيازات للمستخدم). و هذه ا ال، يكون الرفع رأس ا ال مفضلا عن الاستدانة إذا كان من الضروري اللجوء إ ويل خارجي. فمثلا، لا يؤدي ول استثمار ذو قيمة حالية سالبة أو معدومة عن الاستدانة إ الزيادة القيمة W. وبالعكس من ذلك، فإن إصدار رأس مال قدار 100.000 وحدة نقدية لتمويل استثمار بقيمة 60000 وحدة نقدية، سيفقد ا سا ون 40.000 وحدة نقدية. لكن ثروة ا ؤسسة والفائض التنظيمي سيزيدان. بتعب آخر، فإن ويل استثمار عد ا ردودية بالرفع رأس ا ال، كن ا س ين من الرفع الأموال ا اصة مع التسبب التخفيض من القيمة السوقية ذه الأخ ة E وزيادة الفوائض التنظيمية S.[38]

إ الا، فإن الفائض يزداد بزيادة رأس ا ال وليس مع الاستدانة. لكن إ اد مستثمرين يقبلون بشراء أسهم يع اعتقادهم أ م سيجنون أرباحا، الأمر الذي عل من الفائض لا كنه الارتفاع دون حدود. وعليه، لتمويل استثمار مع ، تفضل ا ؤسسة الاحتفاظ بالأرباح قبل اللجوء إ الرفع راس ا ال والذي ينجم عنه ضمنيا توزيعا إضافيا للأرباح مستقبلا، وهذا يع تفضيل التمويل الذا عن الرفع رأس ا ال ؛ وهكذا، تعتمد ا ؤسسة ترتيبا سب الأولية التمويل، حيث : التمويل الذا ، الرفع رأس ا ال الاستدانة كآخر ملجأ.

إذا ما حاولنا مقاربة النموذج السابق ، فإ ما اعتمدا نفس القاعدة وهي الاختيار ولكن بتطبيق إجراءات تلفة، وهذا ما يؤدي إ التساؤل عن مسا ة كل وذج بشأن السلوك ا اص باختيار أ اط التمويل. الواقع أنه أجريت العديد من الاختبارات ا يدانية ا جاء به النموذج للحكم على دقة نتائجهما. ومن ب أهم الاختبارات نذكر تلك ال قام ا كل من Balakrishman.S et Fox.I الولايات ا تحدة الأمريكية كاختبارات وذجية وشه ة نشرت نتائجها سنة 1933. وكذا الاختبار الذي قام به Evelyne Poincelot-Butel بفرنسا لذات ا دف سنة 1996. ويلخص ا دول الآ نتائج هذه الاختبارات:

ا دول2: مقارنة نتائج الاختبارات ا يدانية لنموذجي William و Myers

توقعات وذجي Myersو William	نتائج اختبار Balakrishman.S et Fox.I	نتائج اختبار Evelyne Poincelot-Butel
وذج William: لك ا ؤسسات أصولا ذات خصوصيات (نوعية) تفضل ويلها عن طريق الرفع رأس ا ال	اختبار يؤكد صحة علاقة William	غياب كلي لوجود علاقة دالة
وذج Myers: ا ؤسسات ال تتوفر على تدفقات نقدية متاحة -Free Cash flow ول استثمارا ا أولوية بالرفع رأس ا ال.	عدم إمكانية تأكيد وجود العلاقة	عدم وجود علاقة دالة ب التدفق النقدي ا تاح ومقدار الرفع رأس ا ال

ا صدر: Samira Rifki, Abdessadeq Sadq, Op cit, P21.

لقد تب أنه وجدت صعوبة اختبار النماذج النظرية وبالتا ضرورة اللجوء إ التقريب. فبالرغم من هذه النقائص، إلا أن مبدأ التمويل الرت يبقى الأكثر قدرة على تفس السلوك التمويلي لبعض أصناف ا ؤسسات خصوصا الصغ ة وا توسطة.

رابعا: الإسهامات ا فسرة للجدل النظري حول هياكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة

لقد أ زت عدة أ اث صوص هيكل رأس ا ال ا ملوك للمؤسسات الصغ ة وا توسطة وحول كيفية تسع ها سوق رؤوس الأموال. وضمن اهتمامات هذه الأ اث قضية خصوصيات ا ؤسسات غ ا سعرة (Non cotées)، حيث حت الأ اث بتحديد ا ميزات وا صائص الأساسية ا شروعات ا قاولة (Firmes entrepreneuriales) غ ا سعرة. و كن تلخيص هذه ا صائص وا ميزات ا دول ا قارن الآ :

ا دول3: الإسهامات ا فسرة للجدل النظري حول هياكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة

مؤسسات مسعرة السوق ا ا	مقاولات غ مسعرة السوق ا ا
1. إنتشار ملكية رأس ا ال ا ماعي: • الاستقلال النس لذمة ا ؤسسة. • تفويض السلطة وا سؤولية، وجود مراقبة داخلية و/أو خارجية، صص ا سؤول . • ط تسي يفضل تعظيم ثروة ا سا ، النمو، الاستقلالية ا الية والبقاء. • علاقات وكالة ب : -ا سا وا س ين -ا سا وا قرض 2. إمكانية تدعيم الأموال ا اصة: • رأس مال موزع ومفتوح، إمكانية تنويع مصادر التمويل (رفع رأس ا ال أو استدانة). • جودة ا علومات ا الية ا نشورة.	1. ركز ملكية رأس ا ال ا ماعي: اختلاط الذمة الشخصية أو العائلية للمس . • ركز السلطة وا سؤولية، غياب مراقبة ا س ين، غياب صص ا سؤول . • طا تسي يفضل استقلال الذمة، بقاء ا ؤسسة، النمو. • علاقات وكالة ب : -الشركاء الأعظميون والشركاء الأقليون -ا قرض وا لاك ا س ون 2. غياب اللجوء ا باشر أسواق رؤوس الأموال: • رشادة ا وارد ا اصة ا ارجية، صعوبة تقييم الأوراق ا الية، تفاقم مشكلة عدم التماثل ا علومة. • غياب تنويع ا وارد ا ارجية.

ا صدر:.Samira Rifki, Abdessadeq Sadq, OP cit, P22

خلاصة : تضمن هذا ا قال موعة الإسهامات النظرية حول هياكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، ثلة الأسس النظرية الكلاسيكية وتطورا ا حول هياكل ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا النظرية وا قاربات النظرية ا ديثة ا توافقة مع خصوصيات هذا النوع من ا ؤسسات. حيث خلصنا إ أنه لا كن ا كم على السلوك التمويلي ؤسسة ما اعتمادا على نظرية معينة، ذلك أن ا ؤسسة ديناميكية مستمرة، إذ أ ا تتطور ب مرحلة وأخرى من مراحل حيا ا، لذلك فإن سلوكها التمويلي تلف مع مستويات تطورها و وها، الأمر الذي يؤدي إ عدم إمكانية الاستناد إ نظرية معينة تفس السلوك ا ا للمؤسسات الصغ ة وا توسطة.

ا وامش والإحالات :

[1] St-pierre Josée, La gestion financière des PME Théories et pratiques, PUQ, Québec, 1999 ,P87.

[2] Idem.

[3] دادن عبد الوهاب، **دراسة ليلية للمنطق ا لنمو ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية، و بناء وذج لترشيد القرارات ا الية**، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة ا زائر، ص126.

[4] ذلك أن ا ؤسسة بقدر ما تولد مردودية بقدر ما دل ذلك على قيق أرباح عالية، ا يع أ ا تتحمل ضرائب أعلى.

[5]Ibidem, P89.

[6] جاءت هذه النظرة منتصف السبعينات وا ذت عدة أشكال، و تعرف اليوم باسم "**النظرية ا ديثة للمشروع**" (Théorie moderne de la firme)، مردها إ الانتقادات ا وجهة لوجهات النظر الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

[7] قريشي يوسف، قريشي يوسف، سياسات ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة ا زائر، 2005، ص161. [بتصرف]

[8] Samira Rifki, Abdessadeq Sadq (2001), «Un essai de synthèse Des débats théoriques à propos de la structure financière Des entreprises», In *revue du financier*, N°31, P16.

[9] بافتراض الدفع ا نتظم للأقساط والفوائد ا ترتبة عن الديون

[10] Idem.

[11] Samira Rifki, Abdessadeq Sadq, Op cit, P18.

[12] Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise, 3ème** éd., Dalloz, Paris 1998, P469.

[13] دادن عبد الوهاب (2006)، " **ليل ا قاربات النظرية حول أمثلية ا يكل ا ، الإسهامات النظرية الأساسية**"، لة الباحث، العدد 2006/4، كلية ا قوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص112.

[14] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص369.

[15] Norton, E. (1991) : « Capital structure and small growth firms », *The Journal of Small Business Finance*, vol. 1, n°2, PP. 161-177.

[16] Landstöm, H. (1993) : « Agency theory an dits application to small firms : Evidence from the Swedish venture capital market», *The Journal of Small Business Finance*, vol. 3, n°2, PP.167-170.

[17] St-pierre Josée, Op cit,P91.

[18] عقد الامتياز هو عقد نح وجبه مؤسسة مؤسسة أخرى حق استغلال ا ها التجاري صنع منتجات وبيعها.

[19] St-pierre Josée, Op cit,P91.

[20] Suret , J.M. et L. Arnoux (1995a), « Capitalisation des entreprises québécoises : évolution et état de la situation », *Revue internationale PME*, vol. 8, n° ¾, PP. 165-179.

[21] St-pierre Josée, Op cit,P93

[22] وهي عكس الأسواق التامة ا تتميز بـ: عدم وجود عمولات وساطة (ا علومات متاحة للجميع دون عمولة)؛ عدم وجود ضرائب، عدم وجود تكلفة للصفقات، وأن ا ستثمرين كنهم الاقتراض بنفس معدل الفائدة؛ التوقعات متماثلة بالنسبة للمستثمرين؛ عدم وجود خطر إفلاس؛ كن للأشخاص وا ؤسسات الإقراض والاقتراض بدون حدود و عدل بدون خطر؛ توزع ا ؤسسات كل أرباحها.

[23] St-pierre Josée, Op cit,P94.

[24] Idem.

[25] Barton, S.L. et C.H. Matthews (1989) ،«Small firm financing : Implications from a strategic management perspective», *Journal of Small Business Management*, vol. 27, n° 1 (janvier), PP. 1-7.

[26] McMahon et *ai* (1993) , *Small Entreprise Financial Management Theory and Practice,* Australia, Harcourt Brace, P488.

[27] St-pierre Josée, Op cit,P97

[28] Idem.

[29] ع أ ا وحيدة التغ الا اه

[30] St-pierre Josée, Op cit,PP97-98

[31] بسبب الإشهار، الإعلانات، الإجراءات القانونية...

[32] ح إذا وجدت قلة من ا ؤسسات الصغ ة ا ستصبح كب ة، فإنه من ا فيد استعمال هذه ا قاربة لفهم السلوك ا ا للمؤسسات الصغ ة وا توسطة.

[33] St-pierre Josée, Op cit,P100.
[34] Norton (1991), Op cit, P287.

[35] كما هو ا ال بالنسبة لنظرية الإشارة ونظرية الوكالة.

[36] قريشي يوسف، مرجع سابق ذكره، ص177.[بتصرف]

[37] فمثلا إذا كان الاستثمار ا امل صوصية معينة ثلا مشروع ث وتطوير، فإن ا سا سيقبلون ذلك أكثر مقارنة با قرض ، كون هذا الاستثمار لا يولد مردودية الآجال ا قدرة.

[38] Samira Rifki, Abdessadeq Sadq, Op cit, P20.

استراتيجيات إدارة ا خاطر ا عاملات ا الية

د. بلعزوز بن علي، جامعة الشلف

ا لخص : تعة ا خاطر جزءاً لا يتجزأ من النشاط الإنسا مهما كانت طبيعته. وهي النشاط الاقتصادي أشد جلاء وأكثر وضوحاً. وقد استمرت ا خاطر التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات ا عاصرة، وهذا التلازم ب النشاط الاقتصادي وا خاطرة عل التخلص من ا خاطرة بشكل ائي أمراً غ كن، لكن ذلك لا يع بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها وفق موعة من السياسات والاستراتيجيات ال عل آثارها ونتائجها متحكم فيها إ حد بعيد.

الكلمات ا فتاح : إدارة ا خاطر، معاملات مالية، التحوط، ا شتقات ا الية.

هيد : تعة الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لش أنواع ا خاطر، ولعل ا عاملات ا الية أكثرها تعرضاً ا وتأثرا ا. و ا كانت ا عاملات ا الية هي ال عمل البنوك وا ؤسسات ا الية وح ا ؤسسات والأفراد، فإن البحث عن استراتيجيات للتحوط وإدارة ا خاطر تبدو موضوعا ذا أ ية متزايدة، وهذا هو موضوع هذه الورقة البحثية ال قمنا بتقسيمها إ ا اور التالية :

ا ور الأول : مداخل أساسية للتعريف با خاطر

ا ور الثا : مفهوم إدارة ا خاطر وتطورها

ا ور الثالث : استراتيجيات التحوط ا عاملات ا الية

ا ور الرابع : ا شتقات ا الية واستخداما ا لادارة ا خاطر.

ا ور الأول : مداخل أساسية للتعريف با خاطر

إن دراسة ا خاطر هي موضوع عدد من العلوم الاجتماعية منها علم الإحصاء، وعلم الاقتصاد، وعلم الإدارة ا الية والتأم . ونظرة كل علم من هذه العلوم إ ا خاطرة له خصوصياته ال ينفرد ا عن الآخر. ومع كل التعقيدات النظرية ال تكتنفها دراسة ا خاطر فإن معناها لا رج من يع هذه العلوم عما سنتناوله من خلال ما سيأ .

كن النظر إ تعريف ا طر من عدة زوايا، وعليه سنتناول مضامينها و تواها.

أولا: ا ع الاقتصادي للمخاطرة : تعرف كلمة **اطرة** بأ ا إمكانية حدوث شيء خط أو غ مرغوب فيه، وهي نفس الوقت تع الشيء الذي كن أن يسبب ا طر نفسه.وهي "ا الـة ال تتضمن احتمال الا راف عن الطريق الذي يوصل إ نتيجة متوقعة أو مأمولة" [Vaughan & Therese (1999),P.7].[1] كما ينظر إليها على أ ا توقع اختلافات العائد ب ا خطط وا طلوب وا توقـع حدوثه.[2]وهي حالة عدم التأكد من حتمية ا صول على العائد أومن حجمه أومن زمنه أومن انتظامه أومن يع هذه الأمور تمعة.[3]

يظهر ا سبق أن مفهوم ا خاطرة ا ال الاقتصادي يدور حول فكرة الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد ا خطط له.

ثانيا: معان أخرى للخطر :

- **ا طر من ا نظور القانو :** هو"احتمالية وقوع حادث مستقبلاً، أو حلول أجل غ مع خارج إرادة ا تعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو دث ضرر منه"؛[4]

- **ا طر من وجهة نظر التأم :** ا طر ال التأم فهولا يقتصر على ذلك، بل يشمل أيضا ما قد يصادف الإنسان من أحداث سعيدة كالزواج أو البقاء لسن معينة، وبالتا : فا طر ال التأم هو"حادث مستقبل تمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرف[5] اللذين بينهما العقد؛
- **من ا نظور ا ا :** تعرف ا خاطرة من ا نظور ا ا بأ ا إمكانية حدوث ا راف ا ستقبل يث تلف النواتج ا رغوب قيقها عما هو متوقع. أو"عدم التأكد من الناتج ا ا ا ستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي ا اضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية ا اضي؛[6]
- **من ا نظور الرقا :** من وجهة النظر الرقابية تعرف ا خاطرة بأ ا ثل الآثار غ ا واتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غ متوقعة تؤثر على ر ية ا صرف (أو ا ؤسسة) ورأ اله.

ثالثا: ا سببات الرئيسية للمخاطر : كن أن تنتج ا خـاطر ال تواجـه أي مؤسسة وأنشطتها من عوامل خـارجية وداخلية. ويلخص الشكل التا أمثلة لأهم الأخطار النا ة عن هذه العوامل، كما توضح أن بعض الأخطار قد تنتج من عوامل داخلية وخارجية معا، وبالتا تظهر متداخلة الرسم. و كن تقسيمها أكثر إ أنواع من الأخطار مثل إستراتيجية، مالية، تشغيلية، بيئية...ا [7]

شكل(1): أهم مسببات ا خاطر[8]

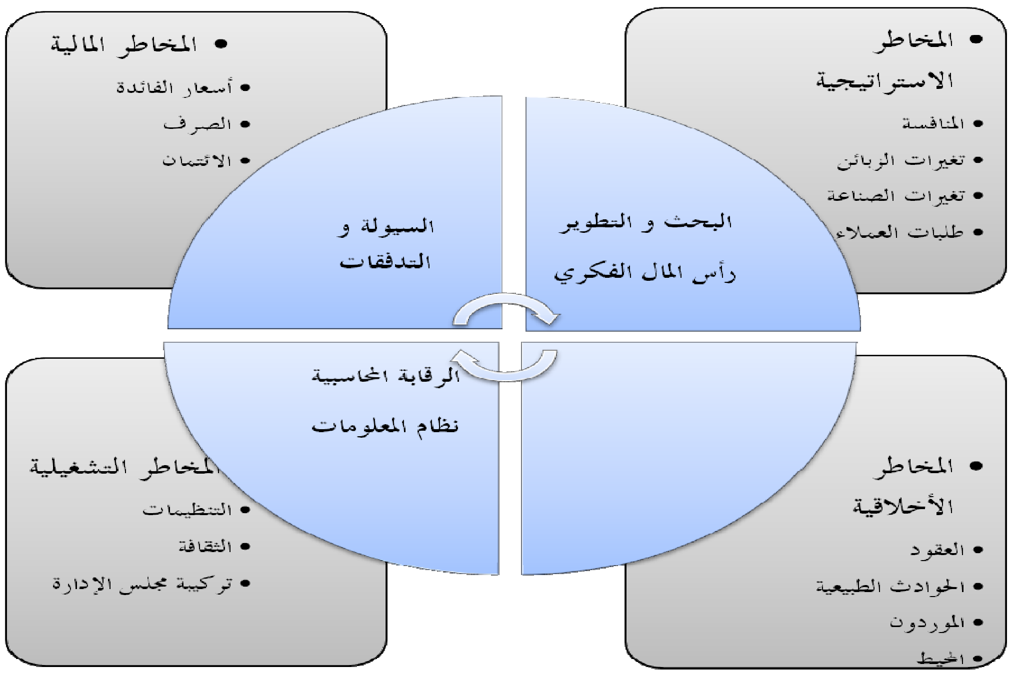

رابعا: تصنيفات ا خاطر: تستخدم تصنيفات اطر ا ؤسسة، لتحديد التأث الكلي على ا ؤسسة. وعموماً هناك طرق عديدة لتصنيف ا خاطر، نستعرض فيما يلي أ ها :

1- اطر ا ال و اطر الأعمال: يتم التمييز ب اطر الأعمال وا خاطر ا الية. فمخاطر الأعمال تأ من طبيعة أعمال ا ؤسسة وتصل بعوامل تؤثر منتجات السوق.أما ا خاطر ا الية فمصدرها ا سائر ا تملة الأسواق ا الية نتيجة تقلبات ا تغ ات ا الية.

وتكون هذه ا خاطر العادة مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة ا الية) حيث أن ا ؤسسة ا الية تكون وضع ما لا تستطيع فيه مقابلة التزاما ا من أصو ا ا ارية.

و ة طريقة أخرى لتقسيم ا خاطر ب اطر عامة وأخرى خاصة، فالأو ترتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد عامة بينما تتصل الثانية ؤسسة بعينها أو بنوع مع من الأصول. وبينما كن التحكم آثار ا خاطر ا اصة بأصل (استثمار) دد من خلال ك وتنويع ا فظة الاستثمارية، لا كن ذلك الإجراء بالنسبة للمخاطر العامة. غ أن بعضا من مكونات هذه ا خاطر العامة حكم ا قدور عليه لتخفيف آثارها واستخدام أساليب لتحويلها.[9]

2- ا خاطر الاستاتيكية وا خاطر الديناميكية : يقصد با خاطر الديناميكية تلك ا خاطر الناشئة من حدوث تغ ات الاقتصاد، وتنشأ من موعة من العوامل: ا موعة الأو عبارة عن عوامل البيئة ا ارجية: الاقتصاد، الصناعة، ا نافسون وا ستهلكون، والتغ ات ال تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها، ولكنها قادرة يعاً على إحداث خسارة مالية للمؤسسة، أما العوامل الأخرى ال كن أن دث ا سائر ال تشكل أساس ا خاطر ا ضاربية، فهي قرارات الإدارة داخل ا ؤسسة، فالإدارة (مثلاً) كل منظمة تتخذ قرارات بشأن ما تنتجه وكيف تنتجه وكيف ول الإنتاج وكيف تسوق ما إنتاجه، وإذا نتج عن هذه القرارات توف سلع وخدمات يقبلها السوق بسعر كاف فسوف قق ا ؤسسة أرباحاً، أما إذا دث ذلك، فقد قق خسارة.
وا خاطر الديناميكية تفيد العادة ا تمع على ا دى الطويل حيث إ ا نتيجة لتعديلات وتسويات لتصحيح إساءة صيص ا وارد، ورغم أن هذه ا خاطر الديناميكية قد تؤثر عدد كب من الأفراد، إلا أ ا تعت عموماً أقل قابلية للتنبؤ من ا خاطر الاستاتيكية على اعتبار أ ا لا دث بشكل منتظم.[10]

تتضمن ا خاطر الاستاتيكية ا سائر ال ستحدث ح لو دث تغي ات الاقتصاد، فإذا أمكن لنا تثبيت أذواق ا ستهلك ، والناتج والدخل وا ستوى التكنولوجي، فإن بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من خسارة مالية، وتنشأ هذه ا سائر من أسباب لاف التغ ات الاقتصاد، مثل أخطار الطبيعة وعدم نزاهة الأفراد الآخرين. وعلى خلاف ا خاطر الديناميكية، لا تكون ا خاطر الاستاتيكية مصدراً للكسب بالنسبة للمجتمع، وتتضمن ا سائر الاستاتيكية إما تدم الأصل أو حدوث تغي ملكيته (أو حيازته) نتيجة لعدم ال اهة أو الإخفاق الإنسا . و يل ا سائر الاستاتيكية للحدوث بدرجة من الانتظام رور الوقت ونتيجة لذلك تكون قبلة للتنبؤ بوجه عام.[11]

3- ا خاطر البحتة وا خاطر ا ضاربية: من أحسن التمييزات ب ا خاطر هو التميز ب ا خاطر البحتة وا خاطر ا ضاربية. ا خاطر ا ضاربية موقفاً مل إمكانية حدوث إما خسارة أو مكسباً.[12] وا قامرة مثال جيد للمخاطرة ا ضاربية. ففي موقف ا قامرة يتم خلق اطرة بشكل متعمد على أمل قيق مكسب والشخص الذي يراهن بـ 10 دولارات على نتيجة مباراة السبت يواجه احتمال خسارة يصاحبه احتمال مكسب. ويواجه صاحب ا شروع ا اص أو صاحب رأس ا ال اطرة مضاربية سعياً وراء الربح.[13]
وا خاطر البحتة: هي فئة من ا خاطر تكون فيها ا سارة هي النتيجة الوحيدة ا مكنة؛ ليس هناك أي إمكانية قيق ربح. وترتبط ا خاطر البحتة بأحداث أو عوامل خارجة عن سيطرة الطرف ا عرض للخطر، ولذلك فإن التعرض ا يكون عادة من دون إدراك.[14]
ومن أمثلة هذا النوع من ا خاطر هو تعرض م ل شخصي للدمار نتيجة كارثة طبيعية، ففي هذه ا الة لا يوجد هناك أي احتمال للاستفادة من ا طر.[15]

4- تقسيم ا خاطر حسب طبيعتها :

أ. اطر السوق: اطر السوق هي ا خاطر النا ة عن التحركات العكسية القيمة السوقية لـ : [16] أصل ما (سهم، سند، قرض، عملة أو سلعة)؛أو عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة (علماً أن القيمة السوقية للعقد ا شتق ترتبط بعدة أمور، منها: سعر الأصل ل التعاقد، درجة تقلبه، أسعار الفائدة ومدة العقد...).أو هي اطر تعرض ا راكز ا مولة داخل ميزانية ا ؤسسة وخارجها سائر نتيجة لتقلب الأسعار السوق، وهي تشمل ا خاطر النا ة عن تقلب أسعار الفائدة وعن تقلب أسعار الأسهم الأدوات ا الية ا صنفة ضمن فظة ا تاجرة، وا خاطر النا ة عن تقلب أسعار القطع وعن تقلب أسعار السلع مل حسابات ا ؤسسة.[17]

ب. اطر الائتمان: تعرف اطر الائتمان بوجه عام بأ ا ا خاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط ا تفق عليها.[18]

ج. اطر السيولة: هي ا خاطر ا رتبطة باحتمال أن تواجه ا ؤسسة مصاعب توف الأمـوال اللازمـة قابلـة التزاما ـا (مطلوبا ا ا ستحقة). وتظهر هذه ا خاطر عندما لا تستطيع ا ؤسسة تلبية الالتزامات ا اصـة ـدفوعا ا مواعيـدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل عجز ا ؤسسة عن تدب الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

د. اطر النماذج: تنطوي الطرق والنماذج ا تستخدمها ا ؤسسة قياس ا خاطر أو إدار ا على احتمالات ا طأ، ا ينتج عنه اطر أخرى وبالتا جعل البيئة ا تعمل فيها ا ؤسسة أكثر تعقيداً و اطرة بسبب حالة اللايق .

ه. اطر ا لاءمة: كن للخسائر أن تنشأ وتتضاعف بسبب قضايا ملاءمة ا عاملات. وهذا ا طر كث ا ما دث عندما يطالب الطرف ا قابل بتعويض ما نتيجة معاملة معينة يعتقد أ ا كانت أكثر عرضة للمخاطر ا كان معلنا عنه أو بسبب عدم الإفصاح الكا عن آثارها ا توقعة أو الفشل ا اذ التداب التحوطية الصحيحة.[19]

هذه ا الة، فإن الطرف ا قابل قد يرفض ا عاملة أصلاً أوقد يرفع دعوى للحصول على تعويضات. و ح أن الإجراءات القانونية ليست دائما مضمونة لإعطاء فرصة للتسوية، فإن احتمال أن ينتج عن ذلك مل خسارة يبقى قائماً. على سبيل ا ثال، إذا قام ا صرف ببيع عقد ما مشتق مركب، دون تضمينه التحذيرات الكافية عن ا سائر ا تملة، فإنه يتيح للعميل إمكانية ا صول على تعويض حالة نزاع قانو .

و. اطر العمليات (التشغيل): تعت اطر التشغيل من ا ستجدات عا إدارة ا خاطر ا ديثة، وهي تع ا سارة النا ة عن الفشل النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة. يشمل هذا النوع ا خـاطر العملية ا تولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فا ؤسسة إما أن قق خسارة وإما لا ققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يع عدم وجود أي تغي ، ومن ا هم للإدارة العليا للتأكد من وجود برنامج لتقو ليل اطر العمليات، وتشمل اطر العمليات ما يلي: الاحتيال ا ا (الاختلاس)، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو، ا رائم الإلكترونية.[20]

ز. ا خاطر القانونية: وتع اطر قيق خسائر نتيجة الفشل العمليات القانونية.

ا ور الثا : مفهوم إدارة ا خاطر وتطورها

خلال النصف الثا من القرن العشرين، ض الاقتصاديون وبشكل كب ستوى فهم للمخاطر وطوروا نظريات تص بإدارة ا خاطر انطوت على أفضل الشروط لاستخدام التأم أو التنويع أو التحوط واجهة ا خاطر. ذا سنتناول من خلال هذا ا بحث مفهوم إدارة ا خاطر ونشأ ا وأهدافها...

أولاً: اولة ديد طبيعة إدارة ا خاطر : ورد تعريف **إدارة ا خاطر** (Flanagan & Norman, 1993) بأ ا: "تنظيم ا ياة مع توقع أحداث مستقبلية تؤدي إ تأث ات غ ملائمة". وعرفها (كرزنر) بأ ا: "الوسائل ا نظمة لتحديد وقياس ا خاطر مع تطوير واختيار وإدارة ا يارات ا لائمة للتعامل معها". وقد حددت عية إدارة ا شاريع(APM)[21] بأن التعامل مع ا خاطر ب أن يكون بتقليلها أو جيمها إ ا د الأد ا قبول، والتأم ضد حدوثها، ونقلها للغ ، أو التعامل وإدار ا رص[22].

وتعت إدارة ا خاطر ذلك الفرع من علوم الإدارة الذي يهتم بـ :

- ا افظة على الأصول ا وجودة ماية مصا ا ودع ، والدائن وا ستثمرين؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على ا خاطر الأنشطة أو الأعمال ال ترتبط أصو ا كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغ ها من أدوات الاستثمار؛
- ديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع ا خاطر وعلى يع مستويا ا
- العمل على ا د من ا سائر وتعليلها إ أد حد كن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أومن خلال ويلها إ جهات خارجية إذا ما انتهت إ ذلك إدارة ا ؤسسة، ومدير إدارة ا خاطر؛
- ديد التصرفات والإجراءات ال يتع القيام ا فيما يتعلق خاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على ا سائر.
- إعداد الدراسات قبل ا سائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع إ دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه ا خاطر؛
- اية صورة ا ؤسسة بتوف الثقة ا ناسبة لدى ا ودع ، والدائن ، وا ستثمرين، ماية قدرا ا الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة وال قد تؤدي إ تقلص الأرباح أو عدم قيقها.

ثانياً: أساليب التعامل مع ا خاطر : هناك ثلاثة أساليب كن استخدامها التعامل مع ا خاطرة، هي:[23]

1. **تجنب المخاطرة::** يرفض الفرد (أو ا ؤسسة) أحيانا قبول خطر مع ، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك نب الاستثمار وعاء ادخاري مع وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات. ومن أمثلة ذلك ا ؤسسات ا الية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة ا خاطر وذلك لتجنب ا خاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار الأوراق ا الية طويلة الأجل لتجنب اطر أسعار الفائدة.

ورغم أن نب ا طر يقلل من احتمال وقوع ا طر إ الصفر؛ إلا أنه قد رم ا تمع من إنتاج سلع أو تقد خدمات معينة لتجنب ا سؤولية ا هنية أو ا وف من ا سارة، هذا بالإضافة إ صعوبة نب بعض الأخطار مثل تفضيل الس على الأقدام سافات كب ة لتجنب أخطار الط ان. ورغم أن نب ا طر هو أحد أساليب مواجهة ا طر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إ ابيا التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلا ا يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إ ابية، فإن هذا الأسلوب بعد أسلوبا غ مناسب التعامل مع كث من الأخطار؛[24]

2. تقليل المخاطرة: أما هذا الأسلوب فإن ا ؤسسة ا الية ولتقليل ا خاطر تقوم بـ رصد سلوك القروض من أجل معرفة علامات التحذير شاكل التوقف عن الدفع مبكراً،وتقليل اطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول وا صوم وال ري تصميمها لذلك الغرض؛

3. نقل ا خاطرة: إن شراء التأم هو إحدى وسائل نقل ا خاطرة من شخص لا يرغب ملها إ طرف آخر (شركة التأم) يبدي استعداده لتحملها مقابل ن.

هناك من أشار إ سة طرق للتعامل مع ا خاطر، فأضاف إ العناصر الثلاثة السابقة، اقتسام ا خاطرة والذي يع قبول بعض ا خاطر و ويل بعضها (أي أن هذه الإستراتيجية مع ب التجنب والنقل)؛ بالإضافة إ التحوط والذي تلف عن التأم كونه نقل للمخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

ا ور الثالث : استراتيجيات التحوط ا عاملات ا الية

أولا_ الإستراتيجية الأو : التأم ، يقوم التأم على موعة من الأسس أبرزها :

1. الأساس الاقتصادي للتأم : يرى أنصار هذا ا ذهب أن التأم يقوم على أساس اقتصادي. إلا أ م اختلفوا حول معيار هذا الأساس[25]فذهب فريق منهم إ الأخذ بفكرة ا اجة، بينما ذهب الفريق الآخر إ الأخذ بفكرة الضمان؛ ا أدى إ بروز نظريتين :

1.1. نظرية التأم وا اجة:يرى رجا ا أن أساس التأم هو ا اجة إ ا ماية والأمان ولا تقتصر على تغطية خطر مع يهدده ذمته ا الية فحسب وإ ا لتغطية خطر يهدد حياته أو سلامة جسمه.و تاز هذه النظرية بأ ا فسرت كافة أنواع التأم ... لكن يؤخذ عليها أ ا غ مانعة وغ جامعة. لأ ا نع دخول أنظمة أخرى نطاقها غ التأم ، و ط بكل أنواع التأم ؛

2.1. نظرية التأم والضمان: يرى أنصارها أن ا طر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادي تتمثل ديد مركزه ا ا والاقتصادي. والتأم هو الذي قق من الناحية ا ادية الضمان ذا ا ركز ا هدد.

يؤخذ على هذه النظرية أ ا لا تتصدى لبيان التأم ، بل لبيان النتائج الاقتصادية ال تترتب على التأم من الناحية العملية.إن معيار الضمان الذي تقوم عليه النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج ال ترتبها التأم بعد إبرامه، ومن لا تصلح أساسا له. فضلا عن أن الضمان لا يقتصر على التأم ، حيث توجد أنظمة أخرى قق للأفراد الضمان، دون أن يصدق عليها وصف التأم مثل عيات الائتمان التباد ومؤسسات الضمان الاجتماعي.

2. الأساس القانو للتأم : اختلف أنصار هذا ا ذهب فيما بينهم بيان هذا الأساس تبعا لاختلافهم بشأن الركن أو العنصر الذي يعتد به. فمنهم من أخذ بركن (عنصر) ا طر مع اهتمامه بالضرر الذي يسببه ا طر للمؤمن له، ومنهم من رأى ركن التعويض. وبذلك انقسموا إ فريق ؛ فريق نادي بنظرية التأم والضرر بينما نادى الفريق الآخر بنظرية التأم والتعويض

1.2. نظرية التأم والضرر: يرى القائلون ا أن التأم لابد أن يهدف إ إصلاح ضرر تمل، ذلك أن التأم هو نظام للحماية من الأخطار ا تملة الوقوع ا ستقبل.و توسع هؤلاء مع الضرر، حيث قرروا أنه يتمثل إصابة الذمة ا الية سارة، وأ ا تطبق على كافة أنواع التأم [26]. لكن يؤخذ عليها أ ا :

لا يتوفر الضرر كث من صور التأم على ا ياة مثل: أن يؤمن شخص على حياته لصا شخص آخر يكن ينفق عليه أو يعوله؛ فهنا يستفيد الشخص ولا يتضرر. لكن الأنصار ردوا بأن التأم عناه الصحيح لابد أن يشتمل على عنصر الضرر حيث لا وز أن يكون التأم مصدر للربح أو الثراء... لكن هذا غ صحيح لأن الضرر ليس ركنا من أركان التأم .

2.2. **نظرية التأم والتعويض:** يرى القائلون ا أن أساس التأم هو التعويض أي ا قابل، الأداء، أو مبلغ التأم الذي يدفعه ا ؤمن له عند وقوع ا طر ا ؤمن منه. و يؤخذ على هذه النظرية أ ا وإن كانت تتفق مع الطبيعة القانونية لعقد التأم إلا أ ا لا تتفق مع الطبيعة ا قيقية والأسس الفنية لعملية التأم :ففي الواقع لا يقوم ا ؤمن بدفع التعويض من ذمته ا الية بل من حصيلة الأقساط ال يدفعها ا ؤمن م. فهو عملية تعاون ب ا ؤمن م.

3. **الأساس الف للتأم :**حاول أنصار هذا الأساس استخلاصه من الأسس الفنية لعملية التأم ال هي عملية تعاون يقوم ا ؤمن بتنظيمها بتجميع ا خاطر ال يتعرض ا ا ؤمن م. وإجراء ا قاصة بينهم وفقا لقوان الإحصاء. و ذا انقسموا إ فريق :

I.3. **نظرية حلول التعاون ا نظم على سبيل التبادل ل الصدفة البحتة :** يرى أنصارها أن التأم حقيقته هو تعاون ب عدة مؤمن م يواجهون اطر متشا ة؛ حيث تغطى اعيا بدلا من أن يواجه كل منهم ا خاطر فرده تاركا أمر تعرضه ذه ا خاطر ض الصدفة. فعملية التأم إذن هي عملية تعاون منظم على سبيل التبادل ب ا ؤمن م طبقا لأسس فنية من شأ ا إبعاد احتمالات الصدفة البحتة وقوع ا خاطر، وهذا ما جعل CHAUFTON شوفتون يعرف التأم بأنه "أستبدل التبادل ا نظم طبقا لقوان الإحصاء بآثار الصدفة البحتة"[27]. تاز هذه النظرية بالكشف عن الأسس الفنية لعملية التعاون ا نظم على سبيل التبادل ب ا ؤمن م ال تشتمل عليها عملية التأم . غ أ ا اقتصرت على ا انب الف للتأم وأ لت ا انب القانو له بصفته عقدا ملزما للجانب به تترتب التزامات على كل من ا ؤمن وا ؤمن له.

2.3. **نظرية التأم كمشروع منظم فنيا:**يرى القائلون ا أن عقد التأم ليس عقدا ماديا يستطيع الأفراد العاديون إبرامه بأنفسهم، وإ ا هو عقد يهدف إ مبع الأقساط ال يدفعها ا ؤمن م. و تاز هذه النظرية بأفضليتها إضافة ا انب الف إ عقد التأم . غ أنه أخذ عليها أ ا غ كافية لأن ا عيار الذي تأخذ به، وهو وجود مشروع منظم فنيا لا يقتصر على التأم ؛ فا ضاربة مثلا تدار بواسطة مشروعات منظمة فنيا دون أن يصدق عليها وصف التأم ، مثل شركات ا قامرة والرهان، وهي غ سليمة لأ ا تستلزم دائما أن يكون القائم بالتأم مشروعا منظما، كذلك توجد كث من صور التأم (مشروعات فنية مثل التأم البحري).

4- **الا اه ا ديث للتأم :** حاولت ا ذاهب الثلاثة - ال تناولناها - إ اد أساس للتأم فلم تفلح نظريا ا؛ ولعل ذلك مرده إ أن كل منها اكتفى بالنظر إ جانب واحد من جوانب التأم ، اقتصادي، ف أو قانو . ولذلك فإن الا اه ا ديث رأى ا مع ب هذه ا وانب للتوفيق ب النظريات السابقة؛ ووفقا ذا الا اه كن القول بأن "أساس التأم هو التعاون ب ا ؤمن م القائم على أسس فنية، الذي ينظمه ا ؤمن ويلتزم فيه بتغطية ا طر مقابل التزام ا ؤمن م بدفع الأقساط.

ثانيا_ الإستراتيجية الثانية: مواءمة الأصول وا صوم (التحوط الطبيعي)، كن استخدام أسلوب ا واءمة ب الأصول وا صوم كطريقة عا ة ا خاطر ال تواجهها ا ؤسسة. و كن عن طريق ذلك معا ة اطر أسعار السلع، وأسعار الأسهم، ولكنها تستخدم بصفة خاصة معا ة اطر الصرف الأجن و اطر سعر الفائدة.

أول من استخدم هذه الطريقة صناديق التقاعد الولايات ا تحدة تبنتها البنوك وشركات التأم . يتعرض صندوق التقاعد خاطر تغ أسعار الفائدة. فالصناديق تلتزم عادة بدفع تيار من الرواتب للمشترك عند تقاعده يكون ذا مقدار ثابت بينما انه يدفع اشتراكاته على مدى سنوات طويلة. وتعتمد قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته على دقة ا سابات ال اعتمد عليها تقدير تلك الاشتراكات. فإذا تغ ت أسعار الفائدة تأثر مستوى الدخل الذي صل عليه الصندوق ومن يفشل الوفاء بالتزاماته. ويقصد ا واءمة ب الأصول وا صوم هو ا قارنة ب القيمة السوقية لكل منهما. البداية تكون القيمة السوقية للأصول وا صوم ا ؤسسة متساوية،

ولكن ا كان لكل واحد منهما يتأثر بسعر الفائدة بطريقة تلفة، احتاج الأمر إ ا واءمة ا ستمرة بينهما. ويكون هدف معا ة ا طر ضمن هذه الطريقة هو التأكد بان الفرق ب القيمة السوقية للأصول وا صوم اقل تأثراً بتغي ات سعر الفائدة.[28]

ثالثا_ الإستراتيجية الثالثة : نقل ا خاطرة (التحوط باستخدام ا شتقات ا الية والتوريق)، ينظر الكث من الباحث قضايا ا ال والاستثمار إ ا شتقات ا الية والتوريق كأفضل ما استطاع الفكر الاستثماري ا ازه إ الآن[29]، كما ي ز دور ا التحوط ضد ا خاطر ونقلها.

ا ور الرابع : ا شتقات ا الية واستخداما ا لادارة ا خاطر.

تتعدد التعاريف ا أعطيت للمشتقات ا الية لأ يتها وتوسع نطاق استعما ا للتحوط ضد ا خاطر:

أولا_ مفهوم ا شتقات ا الية : يقصد با شتقات ا ـالية العقود ا تشتق قيمتها من قيمة الأصول ا عنية (أي الأصول ا ثل موضوع العقد) والأصول ا تكون موضوع العقد تتنوع ما ب الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية....وتسمح ا شتقّات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد، ومن أهم ا شتقات: عقود الاختيار، العقود ا ستقبلية، عقود ا بادلات...[30] وهي " عبارة عن عقود مالية تتعلق ببنود خارج ا يزانية و دد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من ا وجودات أو ا ؤشرات الأساسية ا رتبطة ا".[31]

I**. حجم ا شتقات ا الية:** يتم تبادل ا شتقات عموماً نوع من الأسواق ا الية: الأسواق ا نظمة والأسواق ا فتوحة (غ ا نظمة)،الشكل (02) يب القيمة الإ الية للأصول ا تتعلق ا ا شتقات، ويظهر من الشكل التضاعف السريع جم أسواق ا شتقات، حيث ارتفعت من اقل من 100 تريليون دولار سنة 1998 إ أكثر من 330 تريليون دولار، أي أ ا تضاعفت 3 مرات أقل من 7 سنوات. وهذا النمو يتجاوز راحل و أي نوع من الأوّل ا الية الأخرى[32]. إن ما تث ه ا شتقات ا الية هو كيف كن استخدامها إدارة ا خاطر (وهو الدور الذي أنشئت من أجله أصلاً) ح أن أكثر استخداما ا الواقع إ ا يتم للمضاربة؟.

الشكل(02): تطور القيمة الا ية للمشتقات ا الية الأسواق ا فتوحة والأسواق ا نظمة

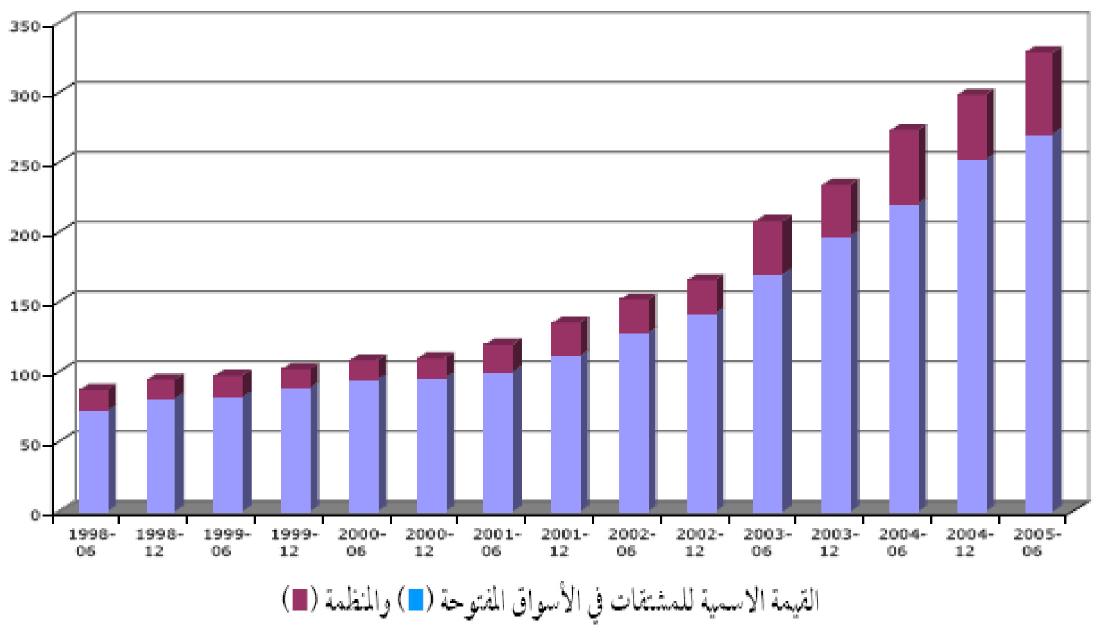

ا صدر: إحصائيات بنك التسويات الدو

2. أنواع ا شتقات ا الية :

2-1 **ا يارات:** عقد ا يار هو ذلك العقد الذي يعطي املة ا ق أن يبيع أو يشتري أصلا معينا كالأسهم وغ ها، بسعر يسمى سعر التنفيذ و تاريخ معين (أو خلال فترة دة)، وذلك مقابل مبلغ معين يدفعه رر العقد (البائع) إ ا شتري تسمى علاوة حق الإصدار[33]، أو تسمى بعلاوة الصفقة الشرطية".[34] وقد ازداد التعامل بعقود ا يارات الولايات ا تحدة الأمريكية ح أصبحت تزيد عن مليون عقد يومياً تتضمن مئات ا لاي من الدولارات، و ينتشر التعامل با يارات خارج الولايات ا تحدة إلا عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث أصبحت متداولة أكثر من أربع سوقاً على مستوى العا .[35]

2-2 **العقد الآجل:** العقد الآجل عقد يلتزم قتضاه طرفان أحد ا بائع والآخر مشتري لبيع أو شراء أداة مالية أو عملة أجنبية أو سلعة تاريخ دد مستقبلاً بسعر متفق عليه،[36] فهي بذلك عقود ذات طرف تمل حصول أي منهما على مكاسب أو خسائر نتيجة التغ ات ا ركز ا رتبط بالعقود.[37] وباختصار هي اتفاق على شراء أو بيع أصل وقت مستقبلي مع مقابل سعر مع وتعت العقود الآجلة مشتقة بسيطة.[38] وتتميز العقود الآجلة با صائص التالية :

_ ا رونة: وهذا يع أن كلاً من البائع وا شتري يتفاوضان على شروط العقد، لذلك فهما تلكان حرية التصرف وابتداع أي شروط يرو ا لأي سلعة؛

_ لا تتمتع بالسيولة مقارنة با شتقات الأخرى، فإذا رغب البائع أو ا شتري ا روج من الاتفاق الآجل فإنه تاج إ أن ـد شخصاً آخر ل له ويقبل أن يتم بيع العقد له؛

_ يتحدد الربح وا سارة من العقد الآجل مباشرة من خلال العلاقة ب سعر السوق الفعلي للأصل ل التعاقد وسعر التنفيذ الذي تضمينه العقد من خلال الاتفاق ب الطرف ؛

_ تتحقق قيمة العقد الآجل فقط تاريخ انتهاء صلاحية العقد ولا توجد مدفوعـات عند بداية العـقد وكذلك لا توجد أي نقود يتم ويلها من طرف إ آخر قبل تاريخ انتهاء صلاحية العقد.[39]

2-3 **ا ستقبليات:** هي عقود شبيهة بالعقود الآجلة، إلا أنه يندر تسليم الأصل ل التعاقد وإنما تتم التسوية علـى أسـاس فـروق الأسعار، ويلتزم كلّ طرف من أطراف التعاقد بإيداع نسبة لدى بيت السمسرة شكل نقود أو أوراق مالية دف ا مايـة مـن اطر التغير حالات تغ العائد على الودائع أو بسعر العملة مثلاً، وهي عقود ليست طية وإنما يتم الاتفاق عليها وفقـاً لكـل صفقة على حدة، وهي واجبة التنفيذ عكس ا يارات. و تلف العقد ا ستقبلي عن الاتفاقيات الأخرى من حيث إمكانية ويله من طرف إ آخر، فكل طرف كنه أن يبيع حقه الاستلام أوالتسليم خلال فترة سريان العقد[40].

يقوم مشتري وبائع العقد ا ستقبلي بالاتفـاق على سعر العقد ا ع من خلال مزاد تنافسي يتم البورصـة، ويكون سعر ا ـزاد أكثر شفافية يث يستطيع كل ا شترين رؤية كل البائع على كل سعر. إن ا امش ب أفضل سعر للشراء وأفضل سعر للبيع عادة ما يكون ضيقاً عظم ا ستقبليات ا الية، يستث من ذلك مستقبليات العملة. وتتغ الأسعار عادة وفقاً لعوامل العـرض والطلـب، ويستطيع أي شخص التعامل با ستقبليات وذلك من خلال أحد السمـاسرة (ار ا ستقبليات بالعمولة) والذي يكون العادة أحد أعضاء بورصة ا ستقبليات، ومع ذلك فإن معظم التعامل با ستقبليات ا الية يتم بواسطة البنوك أو ا ؤسسات ا الية ا تخصصة.[41]

2-4 **ا قايضات (ا بادلة):** هي اتفاق ب طرف على تبادل قدر معين من الأصول ا الية أو العينية ا اضر، على أن يتم التبـادل العكسي للأصل تاريخ لاحق دد مسبقاً، وأهم هذه العقود عقود معدلات العائد والعملات[42]. ويعود منشأ عقود ا بـادلات إ 1970 عندما طور ار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب الرقابة ال يطانية على ركات العملات الأجنبية.

الشكل(03): شجرة ا شتقات ا الية[43]

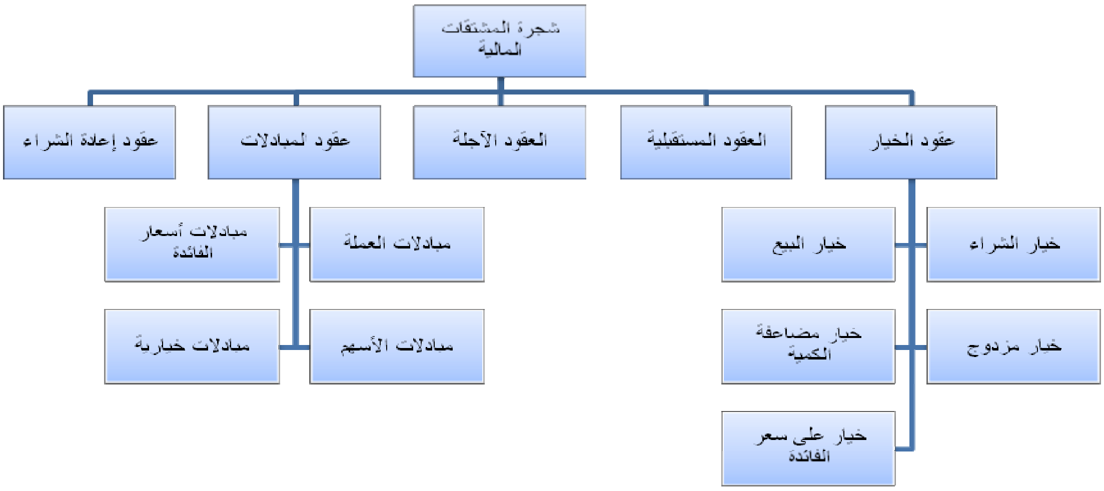

ثانيا_استخدامات ا شتقات ا الية للتحوط وإدارة ا خاطر: ثل أهم الوظائف الاجتماعية للعقود ا ستقبلية، ولتوضيح الفكرة نفترض حالة مستثمر أخذ مركزا طويلا السوق ا اضر على سهم ما، أي اشترى السهم من سوق الأوراق ا الية بسعر 50 دولار، و شى أن تنخفض قيمته عندما يقرر بيعه، وقد قفت ا ستثمر إذ ا فض سعر السهم إ 30 دولار، ومن فقد م سائر قدرها 20 دولار، ونفترض من ناحية أخرى أن ا ستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع، وذلك فور شرائه للسهم ونفترض من ناحية أخرى أن ا ستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع، وذلك فور شرائه للسهم، يعطيه ا ق بيع السهم ا رر بسعر التنفيذ ا دد العقد (سون دولار، أي بذات السعر الذي اشترى به السهم)، وتاريخ تنفيذ هو ذاته التاريخ ا قرر أن يباع فيه السهم، مقابل مكافأة قدرها ثلاثة دولارات، هنا يصبح ا ستثمر مالكا فظة تتكون من سهم وعقد خيار يتم تصفية كل منهما سوق مستقل [44]

I - **التوريق واستخدامه للتحوط وإدارة ا خاطر:** أصبح اللّجوء إ التوريق[45] كأحد الابتكارات ا الية ا تعمل على سد فجوة التمويل و هو إجراء يدرس ت مظلّة نظم التمويل ا ركّب والأذون ا صرفية[46]، وهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية شد موعة من الديون ا تجانسة وا ضمونة كأصول، ووضعها صورة دين واحد معزز ائتمانيا " عرضه على ا مهور من خلال مؤسسة متخصصة للاكتتاب شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفّق ا ستمر للسيولة النقدية للبنك[47]، أو هو ويل القروض من كو ا قروض مباشرة إ أوراق مديونية متنوعة ولاسيما السندات[48]، ويع ذلك أنه يتم ويل ديون الشركات أو ا يئات ا قترضة من ا قرض الأساسي (وهو البنك) إ مقرض آخرين (مشترو الأوراق ا الية) وهو ما يطلق عليه التمرير ا ا [49].

وعلى ذلك، تبدو القروض ا صرفية وكأنها قروض مؤقّتة أو مع ية (Bridging)، أي تنتقل القروض ء ها من صيغة القرض ا صر إ صيغة الأوراق ا الية، فبالاعتماد على الديون ا صرفية القائمة، كن خلق أصول مالية جديدة، وتوف تدفقات نقدية. وتقوم تكنولوجيا التوريق أساساً على الإبداعات ا ستمرة هيكلة ا وجودات، وتبويبها ا يساعد على تقييم أدائها من جهة، والتمويل اللاّحق من جهة أخرى، دف قيق الدخل، و استبعاد اطر الإفلاس.

2. استخدام التّوريق التحوط وإدارة ا خاطر: يستخدم التوريق كإستراتيجية أساسية للتحوط ضد ا خاطر، خاصة اطر السيولة و اطر الإفلاس. و كن إبراز ذلك من خلال ما يلي :

- رفع كفاءة الدورة ا الية والإنتاجية ومعدل دورا ا، عن طريق ويل الأصول غ السائلة إ أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى، ا يساعد على توسيع حجم الأعمال للمنشآت بدون ا اجة إ زيادة حقوق ا لكية[50]؛
- تسهيل تدفّق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول؛
- تنشيط سوق الأوراق ا الية من خلال تعبئة مصادر ويل جديدة، وتنويع ا عروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات، وخلق علاقات إرتباطية ويلية ب قطاعات أخرى كقطاع السكن وسوق الأوراق ا الية؛
- رفع مقدرة البنوك على التمويل عن طريق رفع نسبة رأس ا ال ا، بدليل أنّ التوريق يسمح بتحويل الديون إ سندات (تعت السندات جزء من رأس ا ال)، بالإضافة إ توف ا زيد من السيولة ا تأتية من عمليات التوريق؛
- أداة ويلية جد تنافسية بالنسبة للمؤسسات الصغ ة وا توسطة (PME)، حيث أنّ تكلفة التوريق بالنسبة ا تتراوح ما ب 3.3% و5% وهي أقلّ بكثـ من تكلفة الاقتراض ا صر [51]؛
- تقليل اطر الائتمان للأصول، من خلال توزيع ا خاطر ا الية على قاعدة عريضة من القطاعات ا ختلفة؛
- ا سار احتمالات تعرض ا ستثمرين للأخطار ا الية، وإنعاش سوق الديون الراكدة؛
- فيف وطأة ا ديونية، ا يساعد قيق معدلات أعلى لكفاية رأس ا ال؛
- تنشيط السوق الأولية بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات وبطاقات الائتمان، كما أنّ ا فاض سعر الفائدة كن أن يوفّر مناخاً مناسباً للقيام بنشاط التوريق[52]؛
- التوريق أداة تساعد على الشفافية، و سـ بنية ا علومات السوق، لأنه يتطلّب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من ا ؤسسات عملية الإقراض، ا يوفر ا زيد من ا علومات السوق لإ اح التمويل.

ا لاصة : إذا كانت أية معاملة مالية تنطوي على اطرة، فإن السعي إ التحوط ضد ا خاطر أو إدار ا يعت مطلباً ملحاً، ذا جاءت هذه الورقة ال تبحث أهم استراتيجيات التحوط وإدارة ا خاطر(وهي كث ة ومتنوعة لا تكفي لكل واحدة منها وث مستقلة). وقد ابتدأت ورقتنا البحثية بعرض تعريفات ا خاطرة ومسببا ا وتقسيما ا، قبل أن نعرج على موضوع إدارة ا خاطر، وأهم طرق التعامل مع ا خاطرة (سواء بالتحويل أو بالنقل أو القبول أو غ ها). انتقلنا إ الاستراتيجيات ا ستخدمة لإدارة ا خاطر أو للتحوط، وهي كما أشرنا كث ة ومتنوعة، وكان موضوع ا ور الأخ من ا قالة هو عن ا شتقات ا الية واستخداما ا للتحوط وإدارة ا خاطر، حيث منذ أن ظهرت ا شتقات لاتـزال تث الكث من ا دل حول مشروعيتها، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية. فبحسب القانون فإن العقود ا ؤجلة ال لا يراد منها التسليم وإ ا التسوية على فروق الأسعار تعد من الرهان الذي لا يعترف به القانون العام، ومن ناحية اقتصادية فإن هذا التعامل لا تلف عن القمار لأنه لا يولد قيمة مضافة بل رد مبادلة يربح منها طرف و سر الآخر، بل قد يكون أسوأ، لأنه يتعلق بسلع وأصول مهمة ومؤثرة النشاط الاقتصادي ويتضرر من جراء تقلبا ا الكث من الناس ، أما ا دافعون عن ا شتقات يرون أ ا أدوات لنقل ا خاطر من الوحدات ا نتجة كالشركات وا ؤسسات ال لا ترغب مل اطر الأسعار إ الوحدات القادرة على مل هذه ا خاطر، وهي ا ؤسسات ا الية وبيوت السمسرة الكب ة، وبذلك ترتفع إنتاجية الوحدات الاقتصادية ومن مستوى الرخاء الاقتصادي. لكن ا عارض يقولون إن ا شتقات هي نفسها أدوات ا ازفة والرهان على تقلبات الأسعار والاسترباح من ذلك، و هي بذلك توصف با شتقات السامة، وواقع الأمر أن ا ازفة هي الغالبة على هذه ا شتقات إذ تعت أحد أهم أداة للتحوط إلا أ ا من أهم أسباب الأزمة ا الية العا ية ا الية.

ا راجع وا وامش :

[1] Vaughan, Emmett and another,” **Fundamentals of Risk and Insurance”.** Johnwiley & sons, 1999.P.7.

[2] ا واري، سيد، "**الإدارة ا الية –ا زء1:الاستثمار والتمويل طويل الأجل**"، دار ا يل للطباعة، مصر، 1985، ص109.

[3] طنيب وعبيدات، مد شفيق ، **أساسيات الإدارة ا الية القطاع ا اص**، ط1، عمان دار ا ستقبل، 1997، ص112.

[4] مراد عبد الفتاح، "**ا عجم القانو رباعي اللغة**، ص 363، وما تليها.

[5] إبراهيم أبو النجا، "**التأم القانون ا زائري**"، ج1،. الطبعة 2، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر، 1992، ص56-57.

[6] عبد السلام، ناشد مود، "**إدارة أخطار ا شروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية**"، دار الثقافة العربية-القاهرة ط1، 1989، ص38

[7] **“A Risk Management Standard”,** Published by AIRMIC, ALARM, and IRM: 2002, *British Standards Institution*

[8]**“A Risk Management Standard”,** Published by AIRMIC, ALARM, and IRM: 2002.

[9] خان، طارق ا ، حبيب، أ د، "**إدارة ا خـاطر: ليل قضايا الصنـاعة ا ـالية الإسـلامية**"، ورقة مناسبات رقم 5، ا عهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ا ملكة العربية السعودية، 2003، ص28-29.

[10] طارق عبد العال اد، "**إدارة ا خاطر**"، الدار ا امعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص25.

[11] ولأ ا قابلة للتنبؤ، فهي تصلح أكثر للمعا ة بواسطة التأم من ا خاطر الديناميكية.

[12] طارق عبد العال اد، "**إدارة ا خاطر**"، مرجع سابق، ص26.

[13] فالاستثمار ا وظف (مثلاً) قد يضيع إذا تتقبل السوق ا نتج بسعر كاف لتغطية التكاليف، ومع ذلك فهذه ا خاطرة يتم ملها مقابل إمكانية ج الربح. أنظر كذلك:http://www.investopedia.com/terms/s/speculativerisk.asp

[14] موسوعة الاستثمار http://www.investopedia.com/terms/p/purerisk.asp:(2008/06/10)

[15] يفيد التمييز ب ا خاطر البحتة وا خاطر ا ضاربية أن ا خاطر البحتة هي الوحيدة ال يكون بالإمكان التأم ضدها العادة، بينما لا يع التأم با خاطر ا ضاربية لأن القبول ا طواعية بسبب طبيعتها الثنائية الأبعاد وال تتضمن إمكانية قيق ربح أوخسارة. وأحياناً يتم التمييز ب ا خاطر البحتة ال كن التأم ضدها وا خاطر البحتة ال لا كن التأم ضدها.

[16] Erik Banks and Richard Dunn, “**Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses**”, John Wiley & Sons Ltd, England, 2003, p15.

[17] و حالة مصرف: فظة ا تاجرة و فظة ا صرف.

أنظر: لس ا دمات ا الية الإسلامية، "**ا بادئ الإرشادية لإدارة ا خاطر للمؤسسات (عدا ا ؤسسات التأمينية) ال تقتصر على تقد ا دمات ا الية الإسلامية**"، ديسم 2005، ص26.

[18] نفس ا رجع، ص11.

[19] Erik Banks and Richard Dunn, “Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses”, John Wiley & Sons Ltd, England, 2003, p22.

[20] أنظر كذلك: د. إبراهيم الكراسنة، "**أطر أساسية ومعاصرة الرقابة على البنوك وإدارة ا خاطر**"، صندوق النقدي العر ، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظ ، مارس 2006، ص36-38.

[21] APM : Agency of Project Management

[22] أنظر كذلك: طارق عبد العال اد، "**إدارة ا خاطر**"، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2003، ص32، حيث يرى أن التعامل مع ا خاطر يتم من خلال: التحاشي وا فض والاحتفاظ، والتحويل والاقتسام (والذي يع دمج تقنية اثنتا التحويل والاحتفاظ).

[23] رضوان، عبد ا ميد، "**ا شتقات ا الية ودورها إدارة ا خاطر ودور ا ندسة ا الية صناعة أدوا ا**"، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأو ، 2005، ص314-315.

[24] عبد العزيز فهمي هيكل، "**مقدمة التأم** "، دار النهضة العربية، ب وت، 19 ، ص747.

[25] إبراهيم أبو النجا. **التأم القانون ا زائري**. مرجع سبق ذكره. ص 16.

[26] إبراهيم أبو النجا. **التام القانون ا زائري**. مرجع سبق ذكره. ص ص 21-23 .

[27] إبراهيم أبو النجا، **التأم القانون ا زائري**، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

[28] **مد علي القري عيد، "طرق التعامل مع ا طر ا عاملات ا الية ا عاصرة"، ا وقع الر ي للدكتور:**
http://www.elgari.com/article87.htm

[29] د.أسعد رياض، "**ا ندسة ا الية**"، الأكاد ية العربية للعلوم ا الية وا صرفية، عمان، الأردن، 2001، ص72.

[30] عبد العال اد، "**ا شتقـات ا ـالية: -إدارة ا خاطر- ا اسبة**"، الدار ا امعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص5.

[31] عيد ا ميد رضوان، "**ا شتقات ا الية ودورها إدارة** ا خاطر" دار النشر للجامعات، مصر، 2005 ص58.

[32] سامي بن إبراهيم السويلم، "**التحوط التمويل الإسلامي**"، ورقة مناسبات، رقم10، ا عهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ا ملكة العربية السعودية، 2007، ص31.

[33] -د/ زياد رمضان، أ/ فوظ جودة، **الا اهات ا عاصرة إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2003، ص288.

[34] عبد العزيز هيكل فهمي"**موسوعة ا صطلحات الاقتصادية والإحصائية**"،دار النهضة العربية،ب وت، ط2، 1981، ص 175.

[35] مد القري، " **و ســوق إسلامية**"، لة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ا لد1، العدد1، 1993، ص21.

[36] يتحدد هذه العقود عادة مواصفات الأصل كدرجة ا ودة أو التصنيف والكمية وطريقة التسليم ومكان التسليم والسعر وطريقة السداد.

[37] د.أ د صلاح عطية، "**مشاكل ا راجعة أسواق ا ال**"، الدار ا امعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص219.

[38] د. عبد العال اد، "**ا شتقات ا الية: ا فاهيم-إدارة ا خاطر- ا اسبة**"، مرجع سابق، ص12.

[39] نفس ا رجع السابق، ص 116.

[40] Lewis Mandell, and Thomas O'Brein, Investments, Macmillan Publishing, N.Y 1992 p 262.

[41] امرة وجدي،"**الكيفية ال تعمل ا أسواق ا ستقبليات**"، لة البنوك الأردن، العدد3، ا لد19، 2000،ص70-71.

[42] يوسف كمال مد، **ا صرفية الإسلامية- الأزمة وا خرج**–ج2،دار ا امعات للطبع والنشر، القاهرة1996،ص 211.

[43] د. عبد ا ميد رضوان، "**ا شتقات ا الية ودورها إدارة ا خاطر ودور ا ندسة ا الية صناعة أدوا ا**"، ، ص143.

[44] هندي من إبراهيم، "**الفكر ا ديث إدارة ا خاطر**"، مؤسسة ا عارف، الإسكندرية، 2003، ص20.

[45] بدأ هذا النشاط ال وز والتزايد مع بداية الثّمانينات وبصفة خاصة مع اية عام 1982 بعد إانفجار أزمة ا ديونية العا ية الدول النامية فطبقاً طة "برادى" ذلك ا وال إقترح فيها ويل مديونيات الدول إ سندات بدءاً با كسيك ال قامت بسداد ا زء الأك من ديو ا ع سندات ضمنتها ا زانة الأمريكية، وقام بتمويلها صندوق النقد الدو والبنك الدو مقابل برنامج

للإصلاح الاقتصادي تقوم بتنفيذه. وقد بدأ بروز التوريق كظاهرة بشكل خاص بالولايات ا تحدة اية الثّمانيات د إطلاق وصف " جنون الثّمانينات The Frenzy of the 1980's" لإظهار تسارع البنوك على توريق ديو ا.

[46] للمناقشة التفصيلية حول التمويل ا ركب وأدوات الائتمان ذات الصلة بالتوريق، أنظر الفصل 28 من ا رجع:

Caouette, John.I, Alteman, and Paul Narayan, **Managing Credit Risk : The Next Graet Financial Chalange**, John Wiley and Sons, Inc, New York, 1998.

[47]- د/ سعيد عبد ا الق، **التوريق ا صر** ، منتديات بوابة العرب بتاريخ 2006/05/09 على موقع الانترنيت:

vb.arabsgate.com/showthread.php?t=460288 - 68k - Résultat complémentaire -consulté le 18/08/2008.

[48]- مد كمال خليل ا مزاوي، **اقتصاديات الائتمان ا صفي (دراسة تطبيقية للنشاط الائتما وأهم دداته)**، مؤسسة ا عارف، ب وت، لبنان، 2002، ص48.

[49]- د/ طارق طه، **إدارة البنوك ونظم ا علومات ا صرفية**، الدار ا امعية- الإسكندرية- مصر 2000، ص 132.

[50]- د/ سعيد عبد ا الق، توريق ا قوق ا الية، دليل ا اسب ، من ا وقع:

www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=2426&PN=4&get=last - 144k - Résultat complémentaire consulté le 18/08/2008.

[51] Les PME, nouvel enjeu de la tirisation de créances commerciales Les Echos 25/ 04/ 2005, P34.

[52]- منال فايز، **كفاءة التّوريق أمل البورصة للإنتعاش**، البورصة ا صرية، عدد 272، جويلية 2002، ص 10.

أ ية تدخل ا كومات اية البيئة من خلال ا باية البيئية

د/ فارس مسدور - جامعة البليدة

ملخص : حاولنا هذه ا قال أن نب أن الاهتمام بالبيئة عرف لدى ا سلم من خلال مؤلفات عدة قدمها علماء مسلمون، اهتمت بالأرض والنباتات وا يوان، والأعشاب الطبية، بالإضافة إ التنوع البيولوجي، وغ ها من ا واضيع ال تم بالبيئة وال كان للمسلم السبق ا ديث عنها. كما تطرقنا إ بيان تلك العلاقة ا وجودة ب البيئة وعلم الاقتصاد، وأعطينا تعريفا لعلم الاقتصاد البيئي، وأيضا استخلاص تعريف لعلم الاقتصاد البيئي الفكر الاقتصادي الإسلامي، وتوضيح الفارق ا وهري ب التعريف .

وجوهر هذا ا قال كان من خلال التطرق إ توضيح كيف كن للجباية البيئية أن تسهم كبح اح التلوث البيئي، وذلك باعتماد ضرائب ورسوم على ا نتجات، وعلى النشاطات الإنتاجية ا لوثة للبيئة، كما أوضحنا أن ا باية قد تكون ل رب وغش جبائي، لذا فإ ا تتضمن إعفاءات و فيزات جبائية قد تكون أكثر جدوى من الضرائب والرسوم، أن الدولة ب أن لا تتخلى عن واجبها الرقا ، من خلال تلف ا يئات التابعة ا، على أن تكون ا تابعة صارمة ومستمرة ح لا تصبح جهود اية البيئة دون جدوى.

الكلمات ا فتاحة: الدولة، البيئة، ا باية، ا باية البيئية.

هيد : إن تطور النشاط الاقتصادي واتساع رقعته، واعتماد فكر العو ة الاقتصادية، جعل ذه ا عطيات إفرازات تتوافق مع حجمها وطبيعتها، ومن ب إفرازا ا ا شاكل البيئية ال ازدادت تفاقما ودفعت بالدول إ البحث أساليب التخفيف من آثارها السلبية، لكن هنالك من الدول من أفلح كبح اح تطور النشاط الاقتصادي على حساب البعد البيئي، ومن الدول من سنت قوا صارمة ال مكافحة ا ظاهر البيئية السلبية لكنها وقفت عاجزة عن تنفيذ تلك القوا ، وبعضها الآخر كان من يدفع ن التطور الاقتصادي. والسؤال الذي اول أن يب عنه من خلال هذا ا قال هو: كيف كن للحكومات أن تسهم مكافحة التلوث البيئي من خلال ا باية البيئة؟ ألا يعت الأسلوب العقا النابع من كون الذي يلوث أكثر هو من يدفع أكثر، يعت مبدءا خاطئا قد عل ا ؤسسات ا لوثة تتهرب بش الأساليب لتفادي دفع الضرائب والرسوم على التلوث البيئي؟ ألا تعت ا وافز والإعفاءات ا بائية أكثر فعالية وجاذبية لتب تكنولوجيات صناعية صديقة للبيئة؟

أولا: مدخل إ ماهية البيئة وعلاقتها بعلم الاقتصاد

أ) مفهوم البيئة:

عرف ا ؤ ر العا ي للبيئة ا نعقد باستوكهو سنة 1972 بأن البيئة هي: "كل شيء يط بالإنسان"[1]، كما عرفت تفصيلا على أ ا: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و صل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، و ارس فيه علاقاته مع أقرانه من ب الإنسان"[2].

إن مصطلح **Environment = environnement** هو ا صطلح الذي استخدمه العا الفرنسي "سانت هيلر st. Heliere" سنة 1835 دلالة به على **ا يط الذي تعيش فيه الكائنات ا ية، مبينا تلك الرابطة القوية ب الكائنات ا ية وا يط الذي تعيش فيه**[3]، ليصبح مصطلح البيئة يع :" **موع الظروف وا ؤثرات ا ارجية ال ا تأث حياة الكائنات ا فيه الإنسان**"[4].

ب) البيئة الفكر الإسلامي:

لقد وردت القرآن الكر إشارات إ تسخ ا سبحانه البيئة ختلف عناصرها دمة الإنسان، ومن الإشارات القرآنية د:

- "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم الأرض تتخذون من سهو ا قصورا وتنحتون ا بال بيوتا فاذكروا آلاء ا ولا تعثوا الأرض مفسدين" (الأعراف:74)

- "الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء" (البقرة: 22)
- " وأنزلنا ا ديد فيه بأس شديد" (ا ديد: 25)
- "وجعلنا من ا اء كل شيء حي" (الأنبياء: 30)
- "وجعلنا السماء سقفا فوظا" (الأنبياء: 32)
- "أ تر أن ا سخر لكم ما الأرض والفلك ري البحر بأمره و سك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه" (ا ج: 65)
- "وجعلنا سراجا وهاجا" (النبأ: 13)
- وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه" (ا جر:22)

وكلها إشارات تب أن هذه العناصر البيئية ا سخرت موعها دمة البشرية لا ب أن تدمر ولا أن تستغل بطريقة غ رشيدة، بل على الإنسان أن يستغلها دمته وخدمة ب جلدته دون أن يلحق الضرر بعناصرها.

ت) **ملامح اهتمام ا سلم بعلم البيئة:**

لقد اهتم علماء ا سلم بعلم البيئة وألفوا فيه العديد من الكتب ا أعطتهم السبق الاهتمام ختلف الأبعاد ا يشملها موضوع البيئة وقد سد ذلك من خلال العديد من ا ؤلفات نذكر منها ما يلي[5]:

- **ا احظ (ت 255هـ):** أثبت كتابه "**ا يوان**" التأقلم ا يوا بالبيئة، وأشار إ نظرية ا كافحة ا يوية باستعمال بعض ا يوانات القضاء على بعض.
- **زكريا بن مد القزوي** (ت 682هـ): لاحظ كتابيه "**عجائب ا خلوقات وغرائب ا وجودات**" و"**آثار البلاد وأخبار العباد**" تأث البيئة على ا يوان ودرس العلاقات ب ا يوانات، وأثبت فكرة ا شاركة والتكافل بينها، هذه الفكرة دعمها:
- **مد بن موسى الدم ي (ت 808 هـ):** كتابه "**حياة ا يوان**".
- **مسلمة بن أ د ا ريطي (ت 398 هـ):** أول من استعمل كلمة البيئة با ع الاصطلاحي وأثبت تأث ها الأحياء كتابه: " **الطبيعيات وتأث النشأة والبيئة على الكائنات ا ية**".
- **أبوحنيفة الدينوري (ت 282هـ):** صنف النباتات كتابه "**النبات**" وشرح علاقا ا ببيئتها.
- **عبد ا بن أ د بن البيطار (ت 646 هـ):** درس كتابه " **ا امع فردات الأدوية والأغذية**" النباتات تلف البلاد ووصفها ا يهيئ لتصنيفها بدقة.

ث) **علاقة البيئة بعلم الاقتصاد:**

من تعريف البيئة يتضح أن البيئة عنصر مرتبط بالاقتصاد، من خلال كون الاقتصاد يدرس مشكلة ا اجات البشرية (ا تعددة وا تجددة وا تزايدة) ليجد ا حلا من خلال ما توفره البيئة الطبيعية ا يط بالإنسان، لذلك فاستغلال ا وارد البيئية يعتمد على تلف التوليفات ا يقترحها علم الاقتصاد من جهة، وحل ا شكلات البيئية لا كن أن يكون إلا من خلال الأدوات الاقتصادية الترشيدية، أو العقابية، أو ح تلك ا تقترح إحلالا لأساليب استغلال اقتصادي غ مضرة بالبيئة[6].

ومنه ظهر ما يسمى **علم اقتصاد البيئة**، الذي يع : تسخ علم الاقتصاد بغية الاستخدام الأمثل للموارد البيئية بكل أبعادها دف تعظيم الربح وإشباع ا اجات الإنسانية بأقل تكلفة(اقتصادية وبيئية). وهناك من يرى أن علم اقتصاد البيئة هو العلم الذي يقيس قاييس بيئية تلف ا وانب النظرية والتحليلية وا اسبية للحياة الاقتصادية ويهدف إ ا افظة على توازنات بيئية تضمن وأ مستد أ.

إلا أن الفكر الاقتصادي الإسلامي يعرفه على أنه: العلم الذي يقيس قاييس بيئية تلف ا وانب النظرية والتحليلية وا اسبية للحياة الاقتصادية الأخلاقية الرشيدة إطار الفقه الإسلامي للمعاملات دف ضمان استغلال بيئي عقلا افظ على توازنات البيئة و ا

قق وأً مستد اً مباحا. وعليه يظهر البعد الأخلاقي عند ا سلم كمؤشر جديد يب ترشيد استغلال البيئة ا لا يضر ا ولا بالإنسان، وا قيقة أن التجربة أثبتت أن نظام العو ة وقبله الاقتصاد ا ر كان ما الأثر السل على البيئة الطبيعية والبشرية، ما دفع علماء الاقتصاد إ أن يبحثوا عن ا لول البديلة لضمان موارد مالية كن من اية البيئة بعد أن عمل الإنسان (بسبب جشعه) على تدم ها.

ثانيا: العو ة الاقتصادية وخطر التلوث البيئي

إن ظاهرة العو ة الاقتصادية عززت فكرة ا رية الاقتصادية العابرة للقارات، فعرف النشاط الاقتصادي الدو تطورات كب ة من حيث ا جم، فالعا ينتج ما يفوق 48 تريليون دولار، لكن السؤال الذي يتبادر إ ذهن الباحث الاقتصادي هو: ما هي تكلفة هذا التطور الكب حجم الإنتاج الذي يعكس تطورا مقابلا حجم القاعدة الصناعية؟ والواقع أن أو تكلفة تؤخذ بع الاعتبار هي البيئة، فالتكلفة البيئية لا كن الاستهانة و ن نتحدث عن التطور ا اصل النشاط الاقتصادي، وعندما نقول تكلفة بيئية نقصد تدم البيئة أو بتعب صريح (التلوث البيئي).

أ) **العو ة الاقتصادية والبيئة:**

وجد تقييم النظم الإيكولوجية للألفية بأن 60% تقريبا من خدمات النظم الإيكولوجية العا تشهد تدهورا أو تستخدم بصورة غ مستدامة، وأنه غضون ا مس سنة ا اضية أحدث البشر تغي ات جذرية النظم الإيكولوجية العا فاقت أي تغي ات أي فترة مضت تاريخ البشرية، وأدت هذه الا اهات إ نشوء موعة جديدة من الفرص والتحديات على الصعيد الدو للقادة وصناع القرار الذين تاجون إ أساس رشيد للاستخدام السليم للموارد الطبيعية، ولضمان إمكانية استمرار النظم الإيكولوجية دعم النمو الاقتصادي والقدرة على قيق الأهداف الإ ائية للألفية[7].

وقد أحست الدول ا تمعة بكيوتو (اليابان) ديسم 1997 طورة الوضع البيئي العا نتيجة هذا التطور ا اصل النشاط الاقتصادي، وقد وافقت الدول ا تمعة وعددها 160 بلدا على خفض انبعاث ثا أكسيد الكربون وغازات الاحتباس ا راري الأخرى.

لكن الواقع أثبت أن عددا قليلا –مقارنة مع عدد ا شارك كيوتو- من الدول صادق على ال وتوكول، ذلك أنه يدعو الدول الصناعية إ فيض متوسط انبعاثا ا خلال الفترة 2008-2012 إ ما دون مستويات 1990 وا 5% [8]. وعندما تبحث التزامات الدول الصناعية د أن عددا من الدول ذهب إ الالتزام بتخفيض أك من النسبة ا طلوبة ال وتوكول، حيث اعتمد الا اد الأورو نسبة 8% كهدف يبتغي الوصول إليه ال فيض ثا أكسيد الكربون وغازات الاحتباس ا راري، أما الولايات ا تحدة الأمريكية فاعتمدت نسبة 7% بينما اليابان وافقت على 6%[9].

ب) **أسباب تأخر تطبيق التزامات اتفاق كيوتو؟**

رغم كل الالتزامات ا قدمة من الدول أعلاه (ال تتسبب صناعا ا تلويث البيئة) إلا أن التطبيق الذي كان ينشده الاتفاق يطبق بشكل كامل والسبب ذلك يرجع إ ما يلي:

- ارتفاع تكاليف ا د من الغازات ا دمرة للبيئة،
- ا وف من تراجع و الصناعات،
- ا وف من الانعكاس السل على أسعار ا نتجات.

وعليه وجب التفك تلك الأدوات ال كن لدول من تعويض أو فيض خسارا ا (تراجع نتائج قطاعا ا الصناعية) إن هي أقدمت على اعتماد نسب التخفيض للغازات ا دمرة للبيئة ال التزمت ا أعلاه.

ثالثا: التلوث البيئي الوطن العر

لا شك أن الدول العربية ليست مستثناة من تلويث البيئة، فالصناعة العربية رغم ضعفها خارج قطاع ا روقات إلا أ ا تتميز بتخلف التكنولوجيا ا عتمدة لديها ما يع أن مصانعها القد ة تعت من ب العناصر ا لوثة للبيئة لافتقادها لتلك التقنيات ال علها صديقة للبيئة أو أقل تلويثا ا أن إنتاج ا روقات يعت أيضا من أهم النشاطات الأكثر تلويثا للبيئة الوطن العر ، علما أ ا تشكل أهم مصدر للدخل لعدد معت من الدول العربية.

من ب الدول العربية ا نتجة للبترول د ا زائر، ال صرح وزيرها للتهيئة العمرانية والبيئة سنة 2005 أن ا زائر تتكبد خسارة سنوية قدرها 3.5 مليار دولار بسبب التلوث البيئي، علما أن دولة مثل ا زائر كان كن أن فض هذه ا سارة ال تساوي حاليا فاتور ا الغذائية. ا قابل ثبت أن ا زائر تبنت 12 قانونا ح بتحديد دور تلف الأطراف ا سؤولة عن اية البيئة[10].

إن ا شاكل ا رتبطة بتلوث البيئة الوطن العر عززها وزاد من حد ا تلف ا شكلات البيئية ال تأخذ أولوية لدى الدول العربية القرن ا ادي والعشرين ومن أهم هذه ا شكلات د[11]:

- ندرة ا ياه وتد نوعيتها،
- دودية الأرض،
- التصحر وزحف الرمال،
- التأث البيئي لتزايد إنتاج واستهلاك الطاقة،
- تلوث ا ناطق الساحلية،
- فقد الغابات،
- الاستهلاك غ الرشيد صادر الثروة الطبيعية،
- تدهور بيئة ا دن والنفايات الصلبة والسائلة وكذا النفايات ا ط ة،

ومنه يظهر أن معا ة ا شاكل البيئية (التلوث البيئي) تزيدها هذه ا شاكل صعوبة، ما يع أن قدرة الدول العربية على مواجهة ظاهرة التلوث تتطلب بالإضافة إ الرغبة السياسية القوية أيضا تنمية قدرا ا الوقائية وتعززها بأدوات علاجية لأهم ا شكلات البيئية ا ذكورة أعلاه، ومنه كن تسخ جزءا هاما من الإيرادات البترولية (مثلا) للدول العربية ا نتجة للبترول رفع احتياطا ا من ا ياه الصا ة للشرب والسقي ما قد يعزز من قدرا ا مكافحة التسحر الزاحف وتطوير ا ساحات ا ضراء وتطوير استخدام الطاقات البديلة الصديقة للبيئة مثل الطاقة ا وائية، الشمسية،...

رابعا: ماهية ا باية البيئية

قبل أن نلج ا ديث عن ا باية البيئية وجب علينا أن نطرح السؤال التا : هل هناك طرق مالية لكبح اح التلوث البيئي؟

ومن هنا تتجلى أ ية اعتماد فكرة ا باية البيئية كأساس كافحة التلوث البيئي ذلك من خلال نظرت :

- اعتبار الضريبة البيئية كغرامة (عقوبة مالية) ضد التلوث.
- أن ا وارد ا تأتية من الضرائب البيئية تستغل و آثار التلوث البيئي وتطوير أساليب جديدة صديقة للبيئة ش ا الات،
- الإعفاء الضري وهذا مقابل تطوير تقنيات ا د من التلوث البيئي ا صانع.

فا باية البيئية تشمل تلف الضرائب والرسوم ال تفرضها الدولة على الأشخاص ا عنوي والطبيعي ا لوث للبيئة بالإضافة إ أن ا باية البيئية قد تشمل تلف الإعفاءات والتحفيزات ا بائية للأشخاص ا عنوي والطبيعي الذي يستخدمون نشاطا م الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.

أ) **الضرائب البيئية :**
أو ا باية ا ضراء، هي تلك الضرائب ا فروضة على ا لوث الذين دثون أضرارا بيئية من خلال نشاطا م الاقتصادية ا ختلفة النا ة عن منتجاهم ا لوثة أو ا لوثة، واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة.
يتم ديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات ا دمرة للبيئة هذه الضريبة يت باسم الاقتصادي (بيجو Pigou) وتدعى (les taxes pigouviennes)

ب) **الرسوم البيئية:** نظرا ا توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطه والسلامة البيئية فهي تفرض على ا ستفيدين من هذه ا دمات رسوما خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة ا باشرة من خدما ا (مثل: رسم التطه أو النظافة، رسم الاستفادة من ا ياه الصا ة للشرب...)
و در الإشارة إ أن نظام ا علومات ا اص نظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يستخدم تعريفا أوسع نطاقا للضرائب البيئية (أو الإيكولوجية)، يث يتضمن كافة الضرائب ذات الصلة بالبيئة وا فروضة على ا نتجات[12].
وا لاحظ من خلال الضرائب والرسوم البيئية أن استحداثها وتطبيقها تاج إ :

- ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر اية البيئة،
- ضرورة توفر تقنيات قياس درجة التلوث،
- ضرورة وجود عقد اجتماعي كافحة التلوث،
- عدالة متخصصة ا سائل البيئية.

علما أن العناصر السابقة لا كن أن تفي بالغرض تأسيس قاعدة متينة لتعزيز مكافحة الدولة للتلوث البيئي ما يكن هنالك عناصر مساعدة كن أن ملها الآ [13]:

- منظمات ا تمع ا د النشطة ا سس الأعوان الاقتصادي وأفراد ا تمع طورة التلوث البيئي،
- سياسات تربوية ترسخ اية البيئة عقول تلاميذ وطلبة ا دارس،
- إستراتيجية إعلامية مقنعة بضرورة ا سا ة اية البيئة وا د من التلوث البيئي،

والإشكال الذي يفرض علينا الارتكاز على العناصر السابقة تأسيس قاعدة متينة ماية البيئة وا د من التلوث يكمن السؤال التا : هل يكف فرض رسوم وضرائب للحد من التلوث البيئي؟

ت) **ا وافز والإعفاءات ا بائية :**
الواقع أن النظام ا بائي ليس كله ضرائب ورسوم، وإ ا يوجد فيه ا وافز والإعفاءات ا بائية ال قد يكون ا أك الأثر اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش ا بائي، بينما التحفيز والإعفاء قد يقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة، علما أن الإعفاء والتحفيز قد يأخذان الأشكال التالية:
▪ **الإعفاء الدائم:** وهذا من الضرائب والرسوم ال تفرض على النشاطات الاقتصادية ا ختلفة وهذا للتمييز ب النشاطات الاقتصادية ا لوثة للبيئة وتلك الصديقة ا.
▪ **الإعفاء ا ؤقت:** والذي يكون دة دودة، كأن يتم إعفاء ا ؤسسة ا عنية ا مس سنوات الأو من بداية نشاطها، وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة بالإضافة إ مساعد ا بشكل غ مباشر إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع ال تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة.
▪ **ا وافز ا بائية:** كأن يتم إعفاء التجهيزات وا عدات ا ستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم ا مركية، و تلف الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك بغية فيز ا ؤسسة على است اد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ما قد يساعد توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية ال لا تضر بالبيئة.

خامسا: أ ية ا باية البيئية كبح التلوث

إن مبدأ ا باية البيئية يرتكز إ قاعدة أساسية مفادها أن الذي دث أكثر ضررا بيئيا (تلوثي) هو من يدفع ضرائب أكثر، وذلك كعقوبة على تدم البيئة خلال اعتماد تكنولوجيات عدوة للبيئة، وعليه كلما كانت الضرائب أك كلما أحس ا لوثون بأثرها، ما قد علهم يغ ون استراتيجيا م الصناعية أو الإنتاجية ا رتكزة على التكنولوجيا الرخيصة ا لوثة إ البحث سبل اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة، وال عادة ما تكون غالية، لكن ا قابل يوجد تلك ا وافز ا بائية ال ذكرناها وال من شأ ا أن ففف عنهم وطأة التكاليف الباهظة ال يتحملو ا بغية اكتساب تلك التكنولوجيات غ ا لوثة، أن الإعفاء كلما كان دة أطول كلما اضمحلت تكلفة اكتساب تلك التكنولوجيات مع مرور الزمن.

وعليه فإن أرى أن التخفيف من آثار التلوث البيئي عن طريق ا باية البيئية يتطلب ما يلي:

أ) **مرحلة انتقالية:** يتم من خلا ا إعداد الأعوان الاقتصادي رحلة التصنيع الصديق للبيئة، وهذا لا يكون إلا من خلال إستراتيجية إعلامية موجهة لأصحاب ا صانع والنشاطات الإنتاجية ال تتسبب مشاكل بيئية.

ب) **مرحلة ا شاريع النموذجية:** وهي تلك ا شاريع ال تقيمها الدولة (لأ ا الأقدر على مل تكلفتها)، وتب أ يتها وضرورة توسيع رقعتها ما عل الأعوان الاقتصادي ا تدخل النشاط الاقتصادي يأخذون نظرة عن طبيعة تلك ا شاريع على أرض الواقع.

ت) **مرحلة ا شاريع النموذجية ا شتركة:** قد تكون الدولة طرفا أساسيا فيها، ث عل الأعباء مقسمة بينها وب ا ستثمرين ا لي أو الأجانب بغية تعميق ربة اعتماد مشاريع اثلة صديقة للبيئة ما يزيد من التشجيع بضرورة انتهاج نفس النهج من طرف ا واص عن طريق مشاريع مشتركة فيما بينهم أو عن طريق شراكة أجنبية.

ث) **مرحلة الاستقلالية:** وهي ا رحلة ال رج فيها الدولة اما من ا شاريع النموذجية السابقة، لتفتح ا ال للخواص بغية اعتماد مشاريع كاملة خالية من ا لوثات البيئية.

أن تواجد الدولة ضروري من خلال ارستها للدور الرقا ا باشر على تلف ا شاريع الإنتاجية (الصناعية)، بغية ضمان ا فاظ على مسار التكفل بالبيئة. وعليه فإن للدولة دورا رياديا لا كن بدونه أن نقوم بإحلال ا شاريع ا لوثة للبيئة شاريع صديقة ا، علما أن ا شاريع ا لوثة كلفت الدول أموالا طائلة نتيجة تلك الآثار السلبية ال نتجت عنها.

سادسا: أنواع الضرائب والرسوم البيئية

أ) **الضريبة على ا نتجات:**

وتدعى (output tax) وهي ضريبة قيمية أو نوعية تفرض على الوحدات الإنتاجية ال تتسبب تلويث البيئة وينتج عنها أضرار اجتماعية، علما أن ا دف من هذه الضريبة هو خفض مستوى ا لوثات إ مستويات دنيا مقبولة اجتماعيا[14]، أي لا دث أضرارا بيئية من جهة ولا تضر بالإنسان من جهة أخرى.

ب) **ضريبة النفايات أو الانبعاثات ا لوثة:**

وتدعى (Emission Tax)، وتفرض على لفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أ ا ارس دور الأسعار السوقية لتكلفة رجات لتلوث، وعليه فهي تستهدف الآثار السلبية النا ة عن ا شاريع ا لوثة للبيئة[15].

وعليه فنتيجة ذا الإجراء الضري العقا ثل هذه النشاطات الإنتاجية ذات ا خرجات ا لوثة للبيئة، يلجأ ا نتجون إ فيض ا دخلات ال يتب أ ا سبب التلوث البيئي.

ا لاصة : إن اية البيئة لا يتطلب الاعتماد على الأدوات ا بائية العقابية، وإ ا ب أن يتم التركيز أكثر على الأدوات التحفيزية والإعفاءات ا بائية، ذلك أن اكتساب تكنولوجيات صديقة للبيئة يتطلب مل تكلفة باهظة، ما عل رجا ا من سلع وخدمات تكون بأسعار غ تنافسية.

إن تدخل الدولة كشريك عملية ويل هياكل الإنتاج إ إنتاج صديق للبيئة يعتـ أمرا أساسيا، بل ضروري، ذلك أ ا الشخص ا عنوي الوحيد الذي كنه مل تكاليف هذا الانتقال، و كن أن يكون ذلك شكل عقود شراكة متناقصة تنسحب الدولة من خلا ا من هذه ا شاريع تدر يا. وعليه فإننا نوصي اية هذا ا قال ا يلي:

1. اعتماد التدرج فرض الضرائب والرسوم البيئية،
2. التركيز على التحفيزات والإعفاءات ا بائية عوض التمادي العقوبات،
3. استغلال ا وارد ا بائية ا تأتية من ا باية البيئية البحث العلمي ا ادف إ إنتاج ابتكارات تعزز الصداقة مع البيئة،
4. استغلال نسبة من الإيرادات ا بائية ا تأتية من ا باية البيئية ويل لات إعلامية سيسية بأ ية ا فاظ على البيئة،
5. إطار التعاون الدو نقترح إنشاء **الصندوق العر لترقية وث اية البيئة** يكون ولا بنسبة من موارد الدولة ا تأتية من ا باية البيئية.

الإحالات وا راجع :

1 مد عبد البديع، "اقتصاد اية البيئة"، دار الشروق، لبنان، 1975، ص 9.

2 رشيد ا مد، "البيئة ومشكلا ا"، مكتبة الفلاح، الكويت، 1986، ص29.

3 سعيد مد ا فار، "الإنسان ومشكلات البيئة"، جامعة قطر، قطر، 1986، ص 17.

4 مد عبد القادر الفقي، "البيئة: مشاكلها وقضاياها"، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1993، ص 10.

5 عبد ا يد عمر النجار، "قضايا البيئة من منظور إسلامي"، مركز البحوث والدراسات، قطر، 1999، ص41

6 عبد الشا العشماوي، "ا سابات القومية الاقتصادية البيئية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغر آسيا، القاهرة، 5-7 يونيو 2007 ، ص2.

7 لس إدارة برنامج الأمم ا تحدة للبيئة، "العو ة، وخدمات النظم الإيكولوجية والرفاه البشري"، ن و ، 5-9 ف اير 2007، ص2.

8 جون نورغارد، فال ي ريبل هيل، "مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول"، قضايا اقتصادية، العدد25، واشنطن، صندوق النقد الدو ، 2000، ص1.

9 نفس ا رجع، ص1.

10 مراد عباس، "التلوث يكلف ا زائر 3.5 مليار دولار"، جريدة ا ، 18 أوت 2004.، ص1 .

11 نادية دي صا ، "الإدارة البيئية: ا بادئ وا مارسات"، مركز لتنمية الإدارة البيئية، أكاد ية السادات، مصر،2002، ص41.

12 جون نورغان، فال ي ريبل هيل،مرجع سابق، ص 3.

13 صندوق البيئة العا ية، مذكرة الآليات السوقية اللازمة لتمويل الاتفاقيات البيئية العا ية، كيب تاون، جنوب إفريقيا، 29-30 أوت 2006، ص1.

14 DAVIDcl Nellor, D.C, "Environmental Taxes", Washington,1995, p108-109.

15 عصام خوري، عبـ ناعسة، النظام الضريـ وأثره ا د من التلوث البيئي،2007، لة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، ا لد 29، العدد 1 ، 2007، ص 71.

فعالية الإعلان ظل تكنولوجيا ا علومات و الاتصال لدى ا ؤسسات الاقتصادية ا زائرية

خويلد عفاف - جامعة الوادي

ملخص : هدفت الدراسة ا الية إ اولة التعرف على مدى استغلال ا ؤسسات ا زائرية لتكنولوجيا ا علومات والاتصال الإعلان للرفع من فعاليته، والتعرف على أهم التقنيات ا ستخدمة، وهذا بالاستعانة جموعة من ا تغ ات ا تمثلة : طبيعة ا لكية، طبيعة النشاط، طبيعة أسواق ال تنشـط ـا ا ؤسسة، رقم الأعمال وعدد العمال، إ ا ا يزانية السنوية، ا ستوى التعليمي للمجيب والصفة الوظيفية له.

الكلمات ا فتاح : الإعلان، فعالية الإعلان، الإعلان ع الانترنت، الإعلان الالكترو .

هيد : تغ ت البيئة الاقتصادية العا ية على و ملموس وسريع مع انتشار تكنولوجيا ا علومات والاتصال كافة منـاحي ا يـاة، و مل تمع ا علومات ا ستقبلي العديد من الفرص للمؤسسات زيادة قدر ا التنافسية و سـ أدائها، وتعزيز فاعليتها، وا لاحظ أن الوقع الأكـ ذه التكنولوجيا د صداه ميدان التسويق، نا ا عنها ما يسمى بالتسويق الرقمي أو التسويق ع الانترنت، لتعمل ا ؤسسات على إعادة هندسة وظائفها التقليدية لتجاري هذه التطورات وتعمق استفاد ا منها، ومن أصبح اهتمـام ا ؤسسـات ينصب أكثر فأكثر على إ اد الطرق الأكثر فعالية للاتصال با ستهلك وتلبية حاجا م ورغبا م، وهو ما حصل بفعل عامل التقـدم التكنولوجي، ما أدى إ الانتقال من مراكز الاتصال الفعلية إ مراكز الاتصال الافتراضية وا تمثلة الانترنـت، وتعـد ارسـة الأنشطة الترو ية ع شبكة الانترنت مسألة حديثة العهد نسبيا، إلا انه مع تسارع التطورات ميدان الأعمال الالكترونية أصبحت ا ؤسسات تتنافس إنشاء مواقع متميزة على الشبكة، لعرض وبيع منتجا ا ع الانترنت، وهناك موعة من الأدوات الأساسـية تستخدم ترويج الأعمال الالكترونية ع الانترنت و لعل أ ها الإعلان الالكترو ، لذلك نناقش هذه الدراسة واقع الإعلان ا زائر، وأهم الوسائل ا ستخدمة ومدى فاعليتها، والتعرف على الإعلان الالكترو ا ؤسسات ا زائرية والعمل على تقييمه.

ستعا هذه الورقة فعالية الإعلان الالكترو لدى ا ؤسسات الاقتصادية ا زائرية، من خلال ا اور التالية :-

1. مؤشرات فعالية الإعلان ؛
2. الإعلان ع الانترنت ؛
3. الدراسة ا يدانية ؛

1- مؤشرات فعالية الإعلان :-

تل الإعلان مكانة هامة ومتميزة ضمن ا زيج الترو ي، بل إن أ يته تصل بعض ا الات إ أن يراه البعض الكلمة ا رادفة للترويج، نظرا للعمق التار ي ذا النشاط قياسا بالأنشطة الترو ية الأخرى، و يعت الإعلان من أهم وأكثر وسائل الترويج استخداما ا ؤسسات ا عاصرة، فيعرف Kotler الإعلان على أنه:" تلف نواحي النشاط ال تؤدي إ إذاعة ونشر الرسائل ا رئية وا سموعة على ا مهور بغرض حثه على شراء سلع وخدمات من أجل انسياقه إ التقبل ا في للسلع وا دمات أو الأفكار أو الأشخاص أو منشآت معلن عنها ".[1]

يتضح من خلال هذا التعريف أن الإعلان يعد وسيلة مهمة كن أن تستخدم الات كث ة ومتعددة ص ا ياة اليومية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية...، يهدف للتأث على الأفراد ا ستهدفة وإقناعهم ذه ا علومات ودفعهم لا اذ قرار الشراء ويساعد ا نتج لتعريف عملائهم ا ينتجون ويساعد ا ستهلك التعرف على حاجا م وكيفية إشباعها.

ويتوقف اح الإعلان وقدرته على التأث ا مهور ا ستهدف بإمكانية وضع ال نامج الناجح الذي يتوافق وأهداف ا ؤسسة، هذا من خلال الاهتمام با ؤشرات التالية لضمان فعالية الإعلان: التخطيط للحملة الإعلانية، تصميم الإعلان، اختيار الوسيلة الإعلانية ا ناسبة، وتقييم نتائج ال نامج الإعلا .

1-1. التخطيط للحملة الإعلانية : يعت التخطيط ركيزة أساسية تدب الأعمال، ولا رج الإعلان عن هذه القاعدة من جهة قابليته للتخطيط، والتخطيط للحملة الإعلانية يقوم على ليل ا واقف والظروف ا تعلقة بالتسويق والاتصال، مبنية على أساس استراتيجي مع إمكانية تنفيذها باستخدام وسائل إعلانية تلفة، ويتفق ا ختصون على ضرورة وجود ا طوات التالية للتخطيط للحملة الإعلانية :

1-1-1. ع البيانات عن ا علومات ا ؤثرة على ا ملة الإعلانية: إن ع البيانات يعد ا نطلق لبناء خطة تتبع ا نهجية العلمية الدراسة ويعت ع البيانات قاعدة معطيات لأي نشاط طيطي، فيجب ديد السوق ا ستهدف للتحكم عوامل ا يول، العمل الدخل...، والتعرف على النقاط ال قد دث الأثر لدى الأفراد والتمكن بذلك من قيق الأهداف ا رجوة، و تساعد هذه البيانات تقو ا وقف التسويقي للمنتج ضوء ا تغ ات التسويقية ا ختلفة ال تتمثل أساسا[2]:

- حجم السوق ا تمل وا بيعات ا توقعة وا اه الطلب.
- ا نافسة ال تواجه ا نتج والعناصر التسويقية ال يعتمد عليها ا نافسون.
- ا ستخدم ا قيقي للسلعة ومن الذي يقوم بالشراء ومن يؤثر على قرار الشراء وعدد مرات الشراء.
- ا ستهلك ا رتقب للمنتج وخصائصهم، وكذا خصائص ا نتج ذات الأ ية لدى ا ستهلك.

1-1-2. ديد أهداف ا ملة الإعلانية: تلف ا دف الذي تسعى ا ملة الإعلانية لتحقيقه باختلاف ظروف ا نتج وموقف ا ستهلك ا ا وا رتقب منه[3]، و باختلاف ا رحلة ال ر ا ا نتج دورة حياته ولعل أهم الأهداف ال تسعى ا ملة الإعلانية لتحقيقها تتمثل [4]:

- إ اد الطلب على السلعة، حال السلع ا ديدة غ ا عروفة.
- زيادة مبيعات السلع ا وجودة السوق، لاستغلال الطاقة الإنتاجية للسلعة، وا افظة على مستوى ا بيعات ا ا .
- جذب مشترين جدد لاستخدام السلعة وتصحيح ا فاهيم ا اطئة حول السلعة، من خلال تنويع استعمال ا نتج وإطالة موسم شراء سلعة معينة، وحث ا ستهلك على زيادة مشتريا م من السلعة بزيادة عدد مرات الاستعمال.

1-1-3. اختيار الوسائل الإعلانية ال تستخدم ا ملة وذلك على ضوء ا علومات ا اصة با نتج وا ستهلك .

1-1-4. ديد شكل ا ملة الإعلانية وجدولتها من خلال تصميم الإعلان وجدولة الرسالة من حيث ا جم والتكرار والاستمرار.

1-1-5. ديد ا خصصات الإعلانية الإ الية للحملة الإعلانية والإنفاق الإعلا لكل وسيلة من الوسائل الإعلانية، وتنفيذ ا ملة الإعلانية وفقا للجدولة ا ددة.

1-1-6. تقييم ا ملة الإعلانية عرفة إ أي مدى قيق الأهداف ا طلوبة، بعد ديد الفرق ب النتائج الفعلية والنتائج ا ستهدفة، وأسباب ذلك وا اذ الإجراءات التصحيحية ا يساعد ترشيد قرارات الإعلان مستقبلا.

2-1. تصميم الإعلان : يعد التصميم من أهم ا طوات وأدقها، فكلما استطاعت ا نظمة تصميم الرسالة الإعلانية بشكل جيد وفكرة واضحة، تساهم إ حد كب اح الإعلان و قيق أهدافه، و تاج عملية التصميم إ ا ة الفنية وا عرفة ا يدة بنظريات علم النفس والعلوم السلوكية والاتصالات حـ تتمكن من إحداث التأث ا طلوب على نفسية ا ستهلك، يقول كوتلر ذا الصدد[5]: إن الإخراج والتصميم عمل ابتكاري يتمتع سنت رئيسيت :

الأو : انه يشكل جزءا من ا ام وفكر فنان مبدع.

الثانية: إن هذا ا يال سد على ارض الواقع من خلال مزيج ابتكاري ب الواقع وا يال لينتج عنهما واقع إبداعي هو الإعلان.

3-1. **اختيار الوسيلة الإعلانية:** إن للوسيلة ال يتم من خلا ا التعب عن الرسالة الإعلانية دور مهم اح ا ملة الإعلانية، و ا كانت الوسائل ا ستخدمة توصيل الرسالة الإعلانية متعددة و تلفة أثرها على ا مهور، يتطلب هذا معرفة خصائص كل منها ومن الاختيار ا يتناسب و هدف الإعلان و كذا التعرف على العوامل ا ؤثرة على اختيار الوسيلة الإعلانية، و هذا ما سنتعرض له فيما يلي:

1-3-1. **الوسائل ا قروءة و ا طبوعة:**

- **الصحف:** تعت الأكثر استغلالا كوسيلة اشهارية[6]، ا تتوفر عليه من مزايا، ا تمثلة أساسا ا فاض تكلفة الإعلان إذ ثل ارخص وسائل الإعلان بالنسبة لدرجة التغطية ال تتمتع ا، مقابل درجة ا رونة العالية تصميم الإعلان ومسايرة التغ ات ا اصلة البيئة، إلا أن عدم استخدام الألوان معظم الصحف، والورق ا ستخدم لا يساعد على الابتكار الإعلانات الصحفية[7]، كما أن القراءة السريعة للصحيفة تقلل من احتمالات رؤية الإعلانات، وقد يؤثر قصر عمر الصحيفة على تقليل احتمال قراءة الإعلان.
- **ا لات:** من خلا ا كن أن تصل ا ؤسسة إ يع فئات ا مهور(الرياضي، الاقتصادي، الثقا ...) هذا ما يكسبها ميزة الانتقائية[8]، وهي إمكانية توجيه الرسالة الإعلانية لقطاعات ددة ومستهدفة، كما إن الاستفادة من استخدام الألوان وا رونة الكب ة جوانب الابتكار والإخراج الف [9]، يزيد من جاذبية الإعلان وإمكانية توصيل كم هائل من ا علومات، إلا أن صدور ا لات على فترات متباعدة نسبيا قد لا كن من متابعة الأحداث مقارنة مع الصحف اليومية أو ا ذياع والتلفاز إ جانب ارتفاع تكلفتها مقارنة بالصحف.
- **إعلانات الطرق ووسائل النقل:** تعد من أقدم الطرق ا ستخدمة الإعلان، حيث تتميز با رونة من خلال تغطيتها ختلف ا ناطق ا غرافية بأقل تكلفة، وهي عبارة عن رسالة إعلانية دف لتذك ا ستهلك با نتج[10]، وتتميز هذه الوسيلة بإمكانية تكرار الإعلان دون مل تكلفة إضافية مع إمكانية عرض السلعة جمها وألوا ا الطبيعية، وتساعد وسائل النقل على زيادة احتمال تعرض الركاب للإعلان، مع ذلك قد يقتصر الإعلان على ا مهور ا تواجد منطقة ال تقع فيها اللوحة أو ا لصقة، كما تاج هذه اللوحات إ الصيانة ا ستمرة وقد لا تصلح لعرض معلومات مفصلة، وتأخذ هذه الوسيلة عدة أشكال أ ها ا لصقات واللوحات ا نقوشة، الأشكال ا ضيئة.
- **ال يد ا باشر:** هو أحد الوسائل ال تصل مباشرة إ ا ستهلك الذي يتم ديده بطريقة ناجحة ء التواصل ب ا ؤسسة وا ستهلك، وعادة ما ينشأ ء العلاقات العامة، يأخذ هذا الإعلان أشكالا متعددة أ ها الكتالوجات، النشرات وا طابات، الكتيبات الصغ ة أو رسائل فزة على الشراء...، و ذه الوسيلة موعة خصوصيات لأنه يأخذ صورة شخصية إذ يوجه إ الفرد ذاته، بذلك تزيد قدرة الإعلان على التأث بشكل أك على ا علن إليه، هذا ظل عدم انتباه

ا نافس للإعلان، وا رونة الكب ة اختيار القطاعات ا ستهدفة والزمن الذي ترغب فيه ا ؤسسة الاتصال با مهور[11]، إلا أن ما يعاب على هذه الوسيلة إمكانية إ ال عدد كب من الأفراد قراءة ما يرسل إليهم من إعلانات، وا فاض كفاءة ا دمات ال يدية بعض الدول مع ارتفاع تكلفة الورق والطباعة.

1-3-2. **الوسائل ا رئية وا سموعة:** تلقى هذه الوسائل إقبالا كب ا، وتعرف تطورا دائما من الناحية ا مالية والتقنية من خلال التوظيف الفعال للصورة والصوت، وتشمل هذه الوسائل:

- **التلفاز:** يعد من أ ح الوسائل الإعلانية لتوفره على العناصر ا طلوبة من الصوت والصورة وحركة الألوان، وله خصائص عديدة عله ظى باهتمام ا ستهلك أو ا علن نعد أ ها إمكانية الابتكار والإبداع ال إخراج وتصميم الإعلان، الانتشار الواسع وقدرته على جذب ا شاهدين إلا أن أهم ا عوقات الإعلان ع التلفزيون هو أن تصميم الإعلان يتطلب مهارة وخ ة كب ة خاصة ظل تطور التقنيات ا ديثة ا عا ة للصورة والصوت، وافتقاره إ خاصية الانتقائية حيث يصعب قصر الرسالة الإعلانية على سوق ا ستهدف بذا ا، بالإضافة لارتفاع تكلفته مقابل قصر فترة ظهوره على الشاشة[12]، كما إن عرض عدد كب من الإعلانات وقت واحد يؤثر على فاعلية ومصداقية كل منها، ما قد يؤدي إ عدم اهتمام ا شاهدين بالإعلانات.
- **الإذاعة:** تعد من أقدم الطرق ا ستعملة إ جانب الصحف، وتسمح هذه الأخ ة بالوصول إ عدد كب من ا ستعمل كل ا ناطق ال يصلها البث باستخدام أسلوب متميز باستغلال ن ات الصوت وا وسيقى واللهجة التأث على مستقبل الرسالة، بأقل تكلفة ا يزيد من مرونتها وتلاؤمها مع الأحداث ا ارية وإمكانية قيق معدل تكرار مرتفع للرسالة الإعلانية، وما يعاب على هذه الطريقة أ ا تقتصر على وصف السلعة دون إظهار الصورة[13]، وهذا يقلص ال الابتكار، وا فاض درجة الانتباه للرسالة الإعلانية ما يقلل من قدرة ا ستمع على متابعة الإعلان.
- **السينما:** أوجه التشابه ب السينما والتلفزيون كب ة، فا زايا الإعلانية تظهر على مستوى الصوت والصورة وا ركة ما يساعد على عرض مواصفات السلعة وخصائصها وكيفية استعما ا ا يزيد من احتمال قبول ا ستهلك ا، أما الاختلاف يتجلى ك الشاشة السينما، و أهم ا صائص ال توفرها السينما الإعلان هي أن تركيز اهتمام ا شاهد على الشاشة يزيد من تأث الإعلان عليه وعلى إدراكه له، وإمكانية إظهار السلعة جمها وأبعادها ا قيقية، إلا أن عرض الإعلان وقت الاستراحة عندما يترك بعض ا تفرج مقاعدهم صالة العرض ول دون مشاهد م الإعلان.

1-4. **تقييم (اختبار) فعالية الإعلان :** إن تقييم فعالية الإعلان هو الذي يوضح مدى اح ال نامج الإعلا ومدى كفاءته قيق الأهداف، ولقياس فعالية الإعلان كن الاعتماد على العديد من الطرق ، ومن أبرزها نذكر:

1-4-1. **الاختبارات الأولية:** هي الاختبارات ال تقام قبل عرض الرسالة الإعلانية وسائل الإعلان[14]، واهم هذه الاختبارات:

- **طريقة قائمة الاستقصاء (الدرجات ا باشرة) :** تعد هذه الطريقة ابسط وارخص الطرق لقياس فعالية الإعلان، فيها يعرض ا علن الإعلان على موعة أفراد ليحكموا عليه، بتقييم الإعلان وفق موعة عوامل أعطيت أوزانا طبقا لأ يتها، إلا إ ا واجهت العديد من الانتقادات كون الأشخاص الذين يقيمون الإعلان تلفون تقديرا م، وتوزيع الأوزان النسبية قد لا يكون عادلا، ولا يعد مقياس للإعلان ا بتكر.

- **اختبار ا لمف :** يتم هذا الأسلوب الطلب من موعة من ا ستهلك بتقو الإعلان على أساس ا قارنة ب إعلان أو أكثر بناء على موعة عوامل بدءا بـ أحب أو لا أحب لغاية الوصول إ تقييم الإعلان حسب أ يته ومعدله، و يشكل هذا الأسلوب سنا لأسلوب الاستقصاء، لتميزه بالسرعة والدقة.
- **اختبار الإدراك والتذك :** يعتمد هذا الأسلوب على عرض الإعلان على عينة من ا ستهلك ، السؤال عن إدراكهم وتذكرهم للإعلان، و يعتمد على مقدرة ا ستهلك التعرف على الإعلانات ال رآها أثناء الاختبار، أوال شاهدها وسيلة إعلانية، إلا أن هذه الاختبارات تعتمد على جاذبية الإعلان الذي كن أن لا يعكس فعالية ا بيعات، أو قد ذب الانتباه لكنه لا يوصل الرسالة الإعلانية إ ا ستهلك.

1-4-2. **الاختبارات النهائية (بعد الإعلان) :** دف هذه الاختبارات إ التأكد من أن ا ملة الإعلانية ا ستقبلية ستكون أكثر فعالية.

- **اختبارات الإدراك والتذكر :** يقيس مدى إدراك الإعلان أكثر من مدى تأثر ا ستهلك بالإعلان كما ضع لقدرة ا ستهلك على التذكر و الإدراك.
- **الاختبار ا تلازم :** يستخدم هذا الاختبار لإعلانات الإذاعة والتلفزيون، فيقوم ا علن بالاتصال بعينة من ا ستهدف وقت بث الإعلان، ويسأل فيها إذا كان ا ذياع أو التلفاز مفتوحا، وما نوع ا نامج الذي يشاهدونه أو يستمعون إليه، وما هي الإعلانات ال شاهدوها أو عوها[15]، و يعاب على هذا الاختبار عدم التأكد من فعالية العينة، واعتماده على مدى جدية ا ستهلك الإجابة فضلا عن صعوبة ا صول على معلومات عن توى الإعلان وفعاليته.
- **اختبار سجل ا بيعات :** يعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات وأكثرها فعالية، لان ا دف الأخ من الإعلان هو زيادة ا بيعات إلا انه يصعب حال بيع ا نظمة لعدة منتجات استخدام عدة إعلانات، كما أن ا بيعات ا ققة تكون نتيجة عدة عوامل والإعلان واحد منها، ولا كن افتراض ثبات العوامل الأخرى فضلا عن صعوبة ديد فترة الاختبار ا ناسبة، إلا أن هذا الاختبار قد يكون مناسبا حال شراء ا نتج فور ظهور الإعلان.
- **طريقة أسئلة الاختبار :** تقوم هذه الطريقة على فسح ا ال أمام ا ستهلك للتعب و رية كاملة عن مضمون الفكرة ال يراها اه الإعلان ا قدم من حيث تأث ه، واقعيته، احه، فكرته، الإقناع ا قق من خلاله(...)، و تسمى هذه الطريقة بالسؤال ا فتوح، الذي تتوخى منه ا صول على أفكار أو آراء قد لا تكون أخذت بع الاعتبار عند تصميم الإعلان.

2- الإعلان ع الانترنت :-

يعت الإعلان ع الإنترنت من أكثر وسائل الترويج جاذبية وانتشاراً ظل الا اه و التسويق الإلكترو ، فالإعلان ا باشر ع الإنترنت يتزايد عدل 12% سنوياً ، وقد قدم التسويق الإلكترو مفهوماً جديداً للإعلان، وهو أن ا ؤسسات تقدم رسائلها الترو ية بشكل متعمد إ بيئات مستهدفة من خلال مواقع إلكترونية ددة يتوقعون أن تكون اه هم قادرة على ييزها وإدراكها[16].

2-1. أشكال الإعلان ع الانترنت : توظف الاستراتيجيات الإعلانية على شبكة الانترنت أكثر من شكل لترويج منتجا ا وأهم هذه الأشكال:

2-1-1. **الشريط الإعلا :** يتمثل عرض رسالة ترو ية شكل شريط داخل ا وقع، وي الرسالة صور ورسومات ونصوص دف لق الوعي لدى ا تصفح(ا شتري ا تمل)، ويعد من أكثر الأشكال استخداما إلا أنه يؤول للا صار هذا بقدرته ا دودة على خلق انطباع ذه مؤثر عن ا ؤسسة لصغر حجم الشريط الإعلا (يتراوح طوله ب 2.5إ 5 بوصة وعرضه بوصة واحدة غالبا)، إلا أن الشريط الإعلا على الانترنت يتفوق على الإعلان ا طبوع التجارة التقليدية، لوجود بيئة تفاعلية ب ا علن وا شتري فمن خلال الضغط على الشريط كن طرح التساؤلات حول ا نتج وا صول على إجابات فورية، وتطبق العديد من ا ؤسسات العا ية إستراتيجية ا قايضة الإعلانية بالانترنت Banner Advertisuing Swapping **17**، وهي عبارة عن اتفاق ب ا ؤسسات ا نتجة ال ا مواقع انترنت، قتضاه تقوم كل مؤسسة بعرض شريط إعلا للمؤسسة الأخرى داخل صفحا ا الالكترونية، و تقاس أ ية الإعلان التجاري بعدد مرات النقر على الشريط الإعلا الذي يترجم إ عدد الزائرين إ موقع الإعلان التجاري، فالتصميم البيا للشريط الإعلا والرسالة ال يعرضها ما أ ية ك ى جذب ا تصفح .

2-1-2. **الإعلان با يد الالكترو** : من أفضل الوسائل ال كن من إيصال الرسالة الترو ية للآلاف من العملاء ا تمل هي الإعلان عن ا نتجات باستخدام نشرة ا يد الإليكترو ا انية، وتش العديد من الدراسات إ جدوى الإعلان با يد الالكترو ، ودرجة قبوله الكب ة لدى ا ستخدم ، هذا لقدرته الواسعة والكب ة على توصيل الرسالة الإعلانية بأقل جهد وتكلفة إ ا مهور ا ستهدف، ا يزيد معدل توقع قيام ا شترك برد فعل ا ا ، نتيجة الرسالة الإعلانية ال ملها، ومن خلا ا يتم تنقية ا مهور الذي تستهدفه الرسالة الإعلانية والذي يهتم با وضوع بشكل دوري**18**.

2-1-3. **الإعلان ضمن ا واقع :** هو من اذج الإعلان الالكترو الفعالة، و يندرج ضمنه العديد من الأنواع تتمثل أساسا : **19**

أ. **إعلانات الرعاية الر ية بالانترنت :** ثل هذا الشكل من أكثر الإعلانات استخداما وينقسم إ :

- **إعلانات الرعاية الاعتيادية :** قتضاه يعهد البائع ؤسسة لك موقع على الانترنت كراعي ر ي بالإعلان عن منتجاته على صفحات موقعها، ذلك بأجر مقابل ا ساحة ال تلها الإعلان على ا وقع.
- **إعلانات رعاية ا توى :** يقوم قتضاه الراعي الر ي بالإعلان عن منتجات البائع على الانترنت ويتدخل صياغة توى الرسالة الترو ية.

ب. **إعلانات الانترنت ا فاجأة :** تأخذ شكل رئيس ا:

- **إعلانات البداية ا فاجأة :** وهو إعلان يظهر مفاجأة أثناء تصفح ا وقع، أو أثناء اولة الدخول على موقع مع وعادة ما يتخذ شكل مربع أك حجما من الشريط الإعلا ، وبالضغط على الطلقة الإعلانية يتم الانتقال إ موقع ا علن (ا ؤسسة).
- **إعلانات النهاية ا فاجأة :** هو إعلان يظهر بصورة مفاجأة أثناء ا روج من موقع على شبكة الانترنت أو بعد الانتهاء من نسخ برنامج مع .

ت. **الإعلانات ا رتبطة Links :** هي الإعلانات ال يرتبط ظهورها واقع أخرى، حيث يظهر اسم البائع كموقع ربط داخل موقع مؤسسة أخرى.

2-1-4. **الإعلانات الفاصلة** : تتمثل الإعلانات ال تظهر عند نسخ برنامج أو معلومات من شبكة الانترنت إ الكمبيوتر، دف استحواذ الانتباه، تتمثل فترة نسخ ا علومات، لكن من أهم عيو ا أ ا تسبب ضيق للمشتري ا تمل نتيجة تشتت انتباهه عن ا همة الأساسية ال يقوم ا لذا فمن ا مكن أن تسبب أثر عكسي.

2-2. ابرز الفروقات ب الإعلانات التقليدية والإعلانات الالكترونية : يعد الإعلان من أكثر الأنشطة الترو ية استخداما و ثل الإعلان بالانترنت معظم أشكال العرض الترو ي، وفيما يلي نستعرض أهم الفروقات القائمة ب الإعلانات بالانترنت عن الإعلانات التقليدية ال تظهر عدة جوانب أ ها:

- يوفر تغذية عكسية فورية من خلال ا علومات ا رتدة من زوار ا واقع وهي لا تتوافر الإعلانات التقليدية، كما يساعد على ترسيخ صورة العلامة التجارية الوقت نفسه والتنبيه إ وجود السلعة وزيادة درجة التذكر، ليعمل حـالات كث ة على الرفع من إمكانية فرص الشراء.20
- يتيح تفصيل الرسائل الترو ية تناسب كل قطاع مستهدف من ا ستخدم ، جرد قيام ا ستخدم بتنشيط موضع الإعلان داخل موقع البائع على الشبكة.
- يتصف بفاعلية التكاليف فهو أقل من الإعلان على صفحات ا رائد وا لات والتلفزيون والقنوات الفضائية فهو يسمح للمؤسسات دودة ا وارد من ا صول على تغطية إعلانية أقل تكلفة من الإعلانات التقليدية.
- زيادة ول العميل من مشتري تمل إ مشتري فعلي، فمعظم الإعلانات تتصف بأ ا مبتكرة ومصممة بصورة خلاقة لشد الانتباه وجذب العملاء ولتكرار زيارا م للموقع بفضل الاستخدام الابتكاري للمؤثرات الصوتية والبصرية ـذب انتباه ا شترين.

3- الدراسة ا يدانية:-

للتعرف على استخدامات تكنولوجيا ا علومات والاتصال ا ؤسسات ا زائرية وأثر ذلك علـى فعاليـة الإعـلان، الاستعانة بتصميم استبيان يضم تلف ا وانب ال ارتأيناها أساسية للإحاطة تغ ات الدراسة، من خلال طرح 13 سؤالا رئيسيا، توي كل سؤال على موعة من الاختيارات مل كل منها احتمال الإجابة بنعم أولا و تقسيم الاستبيان إ قسم ، خصـص القسم الأول للتعرف على مؤشرات فعالية الإعلان من خلال أربعة أسئلة يع كل منها على مؤشر مع ، والقسم الثا خصصـناه للتعرف على أبعاد استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال الإعلان وهذا من خلال تسعة أسئلة، و موع هذه الأسئلة يع عـن حدود الاستخدام الفعال لتكنولوجيا ا علومات الإعلان.

حيث توزيع 138 استبيان، كنا من استرجاع 61 منها فقط نظرا لتزامن فترة توزيعه مع اية السنة ا الية؛ ا حـال دون كن العديد من ا ؤسسات من صيص وقت للإجابة على الاستبيان، وبعد الفرز استبعدت 08 استبيانات بسبب التضـارب الفادح الإجابات، و استبعاد 06 استبيانات أخرى لنقص الكث من ا علومات وكثرة الفراغات، لتكون العينة النهائية مكونة من 47 مؤسسة، و ا دول (01) يوضح توزيع الاستبيانات حسب عينة الدراسة، و ا سد الشكل(01).

3-1. الإطار الزما و ا كا للدراسة: امتدت فترة الدراسة التطبيقية من25 ديسم 2008 إ غاية 25 مارس 2009، لتشمل بذلك عينة من ا ؤسسات ا زائرية موجودة ا زائر العاصمة، البليدة، البويرة، وهران، سكيكدة، ورقلة، الوادي.

3-2. عينة الدراسة: توزيع الاستبيان على عينة منوعة من حيث قطاع النشاط فشملت مؤسسات خدمية وأخرى صناعية وأخرى حرفية وزراعية، إلا أن الاستبيانات ا سترجعة اقتصرت على ا ؤسسات ال تنشط القطاع ا دمي والقطاع الصناعي ا أدى إ غياب ا ؤسسات الزراعية وا رفية عينة الدراسة، ويوضح ا دول (02) خصائص العينة ا دروسة.

3-3. قاعدة الاستبيان: بعد ع ا عطيات ا امة تفريغها باستخدام برنامج EXCEL 2007، من خـلال إعطـاء (1) للإجابة بـ [نعم] على الأسئلة ذات الاختيار ا تعدد، أوحال الإجابة على الأسئلة ا فتوحة، و الإشارة ب(0) للإجابة بـ [لا] أو الامتناع عن الإجابة حال الأسئلة متعددة ا يارات، و ت معا ة البيانات من خلال استخدام ال نامج الإحصائي SPSS 16، حيث استخدام الأساليب التالية:

- أسلوب معامل الارتباط Spearman، لقياس قوة وا اه العلاقة ب استخدام تكنولوجيا ا علومـات والاتصـال وفعالية الإعلان.
- أسلوب (كي2) khi-deux ، عرفة الفروق ا عنوية ب خصائص ا نظمة وفعالية الإعلان.

3-4. لقياس قوة وا اه العلاقة ب استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال وفعالية الإعلان قمنا باستخدام معامل الارتباط Spearman ، ويوضح ا دول (03) نتائج هذا التحليل.

يتضح من ا دول (03) أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.517، ستوى معنوية (0.00) وهذا اقل من مستوى ا عنوية (1٪)، هذا يع على وجود علاقة ا ابية متوسطة هذا لوقوعها ا ال [0.3 ، 0.7]، هذا يع انه كلما زاد اسـتخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال تزيد فعالية الإعلان.

3-5. لاختبار وجود علاقة معنوية ب خصائص ا ؤسسة وفعالية الإعلان استخدام اختبار khi-deux ، ويوضح ا ـدول (04) نتائج الاختبار.

تظهر نتائج ا دول أن قيم (كي²) ا سوبة لكل من طبيعة النشاط، وطبيعة ا لكية، طبيعة الأسـواق، وإ ـا ا يزانيـة السنوية، الصفة الوظيفية للمجيب هي على التوا (0.305)، (0.466)، (2.168)، (1.442)، (8.460)، سـتوى معنوية على الترتيب (0.581)، (0.708)، (0.277)، (0.696)، (0.076)، وهذا ا ستوى أك من مستوى ا عنويـة ا قبول(0.05)، وبالتا عدم وجود علاقة معنوية ب خصائص ا ؤسسة ا تمثلة طبيعة ا لكية، طبيعـة النشـاط، طبيعـة الأسواق، إ ا ا يزانية السنوية، الصفة الوظيفية للمجيب وب فعالية الإعلان، كما تظهر قيم (كي²) ا سوبة لكـل مـن خصائص ا ؤسسة ا تمثلة عدد العمال، رقم الأعمال، ا ستوى التعليمي للمجيب على الترتيـب (9.399)، (7.434)، (5.163)، ستوى معنوية (0.024)، (0.050)، (0.023)، على الترتيب وهذا ا ستوى اقل من مستوى ا عنوية ا قبول (0,05)، وبالتا توجد علاقة معنوية ب خصائص ا ؤسسة ا تمثلة عدد العمال، رقم الأعمال، ا ستوى التعليمي للمجيب، وب فعالية الإعلان، وا دول (05) يع عن عدد ونسبة ا ؤسسات ال حققت فعالية الإعلان وخصائصـها الـ أثبتـت معنويتها من خلال اختبار (كي2).

من خلال ا دول(05) نستنتج:

كن وصف ا ؤسسات ال حققت فعالية للإعلان أ ا تلك ا ؤسسات ال كان عدد العمال فيها أكثر من 250 عامل، فكلما زاد عدد العمال نلاحظ تزايد الفعالية الإعلانية، و رقم أعما ا يتجاوز 2 مليار دج، فان زيادة فعالية الإعـلان

مرتبطة بارتفاع رقم الأعمال، وا ستوى الدراسي للمسئول عن هذا النشاط جامعي فما فوق، هذا يع كل ما كان ا ستوى التعليمي مرتفع كلما ضمن لنا ذلك فعالية للنشاط.

3-6. نتائج الدراسة: من أكثر الوسائل الترو ية استخداما هي الإعلان سواء التقليدي أو ع الانترنـت، و إن اختيـار الوسيلة الإعلانية ا ناسبة دور مهم اح ا ملة الإعلانية، فمن خلال نتائج التحليل الإحصائي، وجـدنا انـه كلمـا زاد استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال تزيد فعالية الإعلان فتب التوجه و استخدام الإعلان الالكترو سواء ع الإعلان با يد الالكترو الذي بلغ 17%، أو ا واقع واستخدام الأشرطة الإعلانية الذي وصل إ 87%، هذا موعة من ا زايـا والا ابيات ا يقدمها الإعلان الالكترو كضمان التغطية الواسعة ا ع عنها بـ 47%، و تقليل تكلفة الإعلان لـدى 57% من ا ؤسسات، وا صول على أسرع استجابة الذي بلغ 28% و أخ ا زيادة فرص الشراء بـ 13%، و ـوء ا ؤسسات ا زائرية للإعلان ع الانترنت لأنه يضمن ا قيق موعة من الأهداف ثلت أساسا زيـادة ا بيعـات، إ جانب العمل على جلب مشترين جدد وتصحيح ا فاهيم ا اطئة حول ا نتج، وساعد الإعلان ع شبكة الانترنت ا ؤسسات على اكتشاف أفكار إعلانية جديدة ورصد الواقع التنافسي ا من خلال إمكانية التعرف على تلف ا نتجات ا نافسة وا زايا ا ققها وتغيب منتجات ا ؤسسة، ما يسمح ا بتدارك أوضاعها التنافسية، حيث قدرت نسبة التفاعل مع الإعلان عـ الانترنت بـ 29.17%، إلا أن هذا لا يلغي فعالية وسائل الإعلان التقليدية من إذاعة وتلفاز فيضمن الإعلان التلفاز اكـ نسبة فاعلية ا قدرت بـ 60%، هذا زاياه العديدة من صورة وصوت، و كم امتلاك معظم الأسر ا زائرية هاز التلفاز عل احتمال مشاهدة الإعلانات كب ة جدا، وحظيت إعلانات الطرق ووسائل النقل صة الأسد مـن الإعلانـات لـدى ا ؤسسات ا زائرية مقارنة بالوسائل الأخرى وهذا بنسبة 60%، فالتواجد الكثيف للمستهلك يضمن درجة تعرض وتغطية كب ة إ جانب استخدام إعلانات الصحف وا لات الذي احتل ا رتبة الثانية بنسبة 55%، لعدة اعتبارات كـم التـداول الكب للصحف ا تمع ا زائري والعدد الكب للصحف ا لي منها أو الوط ولا فاض تكلفتها، لتسجل نسبة الإعلان التلفاز 49 % الإعلان الإذاعة بـ 45% و ظى الإعلانات السينما سوى 9%، وقدرت نسبة فاعلية إعلانـات الطرق ووسائل النقل بـ 28%، وتليها إعلانات الصحف وا لات بـ 19%، والإذاعة بـ 13%، ويعتمد أساسا قياس فاعلية الإعلان على سجل ا بيعات وذلك عدل 79%، س الآراء بـ 53%، ولتحقيق الأهداف الإعلانية رصد ميزانية للإعلان تقدر بـ 23 % من إ ا ا يزانية الكلية للترويج.

من خلال نتائج اختبار (كي2)، نتوصل لوجود علاقة معنوية ب خصائص ا ؤسسة ا تمثلة طبيعة ا لكيـة، طبيعة النشاط، طبيعة الأسواق، إ ا ا يزانية السنوية، الصفة الوظيفية للمجيب وب فعالية الإعلان، ع عدم تـأثر فعاليـة الإعلان ا ؤسسات ا زائرية بطبيعة ملكية ا نظمة (عامة، خاصة)، وطبيعة نشاطها(خدمية، صناعية) وطبيعة الأسواق الـ تنشط ا(لية، وطنية، دولية)، وإ ا ا يزانية السنوية والصفة الوظيفية للمجيب، كما أنه التوصل لوجود علاقـة بـ خصائص ا ؤسسة ا تمثلة عدد العمال، رقم الأعمال، ا ستوى التعليمي للمجيب، وفعالية الإعلان.

خلاصة : ما استخلصناه من خلال عرضنا اور هذه الدراسة، هو أن ما قدمته التكنولوجيا ا ديثة من وسائل ترو يـة ابتكاريـة جديدة ومتجددة ليظهر الإعلان الالكترو الذي أخذ من يزات الإعلان التقليدي و اوز مساوئه واستبدا ا ليكون أكثـر قبـولا، فمن الضروري الأخذ ا سبان الاختلافات ب الإعلان الالكترو و التقليدي، لان ا واقع الشبكية تتسم زايا خاصة، كمـا أن زائري ا واقع الشبكية من حيث السلوك والاستجابة لا يتشا ون مع زائري ا واقع الواقعية، لذلك ينبغي ديد الرسـالة الإعلانيـة بشكل جيد و دقيق والتعرف على مدى ملائمتها وفاعليتها العا الافتراضي، وحساب ا هود والتكاليف وا نافع ا ترتبـة علـى ذلك، وبإسقاط الدراسة على ا زائر فبالرغم من أ ا خطت خطوا ا الأو و الرقمية إلا أ ا تترسخ بالشكل الكـا هـذا ا ال، يعود هذا الغالب لعدم توفر البنية التحتية الكافية لدى ا ؤسسات أو كما لاحظنا عدم التفاعل ا ناسب الذي تنتظـره مـن

عملائها وزبائنها، الذي تتفاوت نسبته باختلاف الأداة المستخدمة وحسب خصائص كل مؤسسة، بالرغم مما أتاحته التكنولوجيات الحديثة بابتكار أساليب جديدة للتأثير على العملاء من خلال الانترنت، أي تزايد الفرص أمام المؤسسات لتحقيق أهدافها والوصول إلى مستهلكين محددين واختيار برامج ملائمة لاستهدافهم تروٍيا، إلا أننا وجدنا النمو الضعيف في استخدام الإعلان عبر الانترنت بالرغم من إمكانية الاستفادة منه إلى جانب الأساليب التقليدية، لكن هذا لا يلغي نمو وانتهاج هذه السياسة لديها، وهذا ما فرضته عليها المتغيرات الراهنة ففرض عليها البحث بصورة أكثر ضبطا وتنظيما عن منافذ لتصريف منتجاتها، وعلى ضوء الاستنتاجات السابقة يمكننا أن نتقدم بمجموعة من التوصيات، التي تساعد المؤسسات الجزائرية على زيادة فعالية الإعلان وكفاءته من خلال الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المتاحة، وتتمثل هذه التوصيات في:

- ضرورة تعميم استخدام الانترنت وتسهيل ذلك لكافة المؤسسات الجزائرية، لكافة مجالات التعامل، مع ما يتطلبه ذلك من دعم للبنى الأساسية التي تيسر هذا الاستخدام بإقامة بنية تحتية صلبة للاتصالات بكل ملحقاتها والاهتمام بصيانتها وتقويتها.
- الاهتمام بالانترنت، و تطويرها وتوسيع و تعميم استخدامها وجعلها في متناول كل فئات المجتمع، من خلال تخفيض تكلفة الاشتراك بالهاتف الثابت، ليتسنى لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع الاستفادة من الانترنت، مما يسمح بنمو ثقافة الاتصال بالمؤسسات عن طريق الانترنت.
- ضرورة الإعداد الجيد للرسالة الإعلانية والحرص على مواكبة التقنيات الحديثة وتطبيقها في المجال ليضمن فعاليتها في تحقيق الأثر المطلوب.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول 1 _ نسبة الاستبيانات حسب عينة الدراسة

الولاية	عدد المؤسسات	النسبة %
الجزائر	13	% 27.65
البليدة	7	% 14.89
البويرة	5	% 10.63
وهران	5	% 10.63
سكيكدة	12	% 25.53
ورقلة	2	% 4.25
الوادي	3	% 6.38

المصدر: انطلاقا من معلومات الاستبيانات المسترجعة

الشكل 1 - نسبة الاستبيانات حسب عينة الدراسة

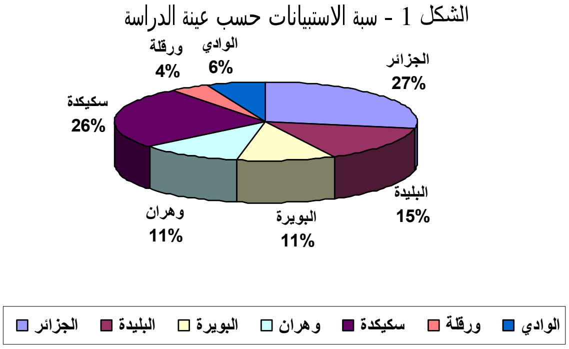

المصدر: انطلاقا من معلومات الاستبيانات المسترجعة

الجدول 2 _ المعلومات التوضيحية لعينة الدراسة

ا علومات		التكرار	النسبة %
قطاع النشاط	خدمات	16	% 34.04
	صناعي	31	% 65.95
طبيعة ا لكية	ملكية عامة	18	% 38.29
	ملكية خاصة	29	% 61.70
حجم ا ؤسسة	صغ ة	10	% 21.27
	متوسطة	15	% 31.91
	كب ة	22	% 46.81
ا ستوى الدراسي للمجيب	جامعي	44	% 93.61
	دون ا امعي	3	% 6.38
الصفة الوظيفية للمجيب	مكلف أو مندوب التسويق	16	% 34.04
	مندوب مبيعات	7	% 14.89
	رئيس مصلحة ارية	16	%34.04
	مسئول ما	4	% 8.51
	مدير ا ؤسسة	4	% 8.51

ا صدر: انطلاقا من معلومات الاستبيانات ا سترجعة

الجدول 3_ نتائج الارتباط بين فعالية الإعلان واستخدام التكنولوجيا الحديثة

استخدام التكنولوجيا ا ديثة	فعالية الإعلان		
0,517**	1,000	معامل الارتباط	فعالية الإعلان
0,000	.	مستوى ا عنوية	
1,000	0,517**	معامل الارتباط	استخدام التكنولوجيا ا ديثة
.	0,000	مستوى ا عنوية	

مستوى ا عنوية ا قبولة α = 1٪ ا صدر: مرسوم انطلاقا من رجات برنامج الـ spss

الجدول 4_ نتائج تحليل (كي^2) لعلاقة خصائص المنظمة بفعالية الإعلان

ا صائص	قيمة كي2	درجة ا رية	مستوى ا عنوية
طبيعة النشاط	0.305	1	0.581
طبيعة ا لكية	0.466	1	0.708
طبيعة الأسواق	2.168	2	0.277
عدد العمال	9.399	3	0.024
رقم الأعمال	7.434	3	0.050
إ ا ا يزانية السنوية	1.442	3	0.696
مستوى ا يب	5.163	1	0.023
الصفة الوظيفية للمجيب	8.460	4	0.076

*مستوى ا عنوية ا قبول α = 5٪ ا صدر: مرسوم انطلاقا من رجات برنامج الـ spss

الجدول 5_ تصنيف المؤسسات التي حققت فعالية الإعلان

ا صائص		فعالية الإعلان	
		العدد	النسبة
1. عدد العمال	أقل من 10	3	6,4%
	أقل من 50	3	6,4%
	أقل 250	4	8,5%
	أكثر من 250	19	40,4%
ا موع		29	61,7%
2. رقم الأعمال	أقل من 20 مليون دج	2	4,3%
	أقل من 200 مليون دج	4	8,5%
	أقل من 2 مليار دج	5	10,6%
	أكثر من 2 مليار دج	18	38,3%
ا موع		29	61,7%
3. ا ستوى الدراسي للمجيب	دون ا امعي	0	0%
	جامعي	29	61,7%
ا موع		29	61,7%

المصدر: انطلاقا من رجات برنامج اـ spss والاستعانة بنتائج تحليل (كي[2])

الإحالات وا راجع :

[1] Philip Kotler, and ethers," **principles of marketing**", (en ligne), 2nd edition, New Jersey, USA: Prentice Hall Europe, 1999, available at: <www.pdf-search-engine.com/kotler-principles-of-marketing-pdf.html - 64k - >, (29/05/2007), p 793.

[2]. عصام الدين أ أبوعلفة،" **الترويج(ا فاهيم - الاستراتيجيات - العمليات)، النظرية والتطبيق**"، ج03، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيـع، الإسكندرية، 2002، ص 180.

[3]. بش عباس العلاق، على مد ربايعية، **"الترويج والإعلان"**، ب ط، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 1998، ص248.

[4]. عصام الدين أ أبو علفة، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[5]. بش عباس العلاق على مد ربابعة، "**الترويج والإعلان التجاري، أسس- نظريات- تطبيقات (مدخل متكامل)**"، الطبعة العربية، دار اليـازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 313.

[6]. Hansen Goston," **découvrir la publicité**", édition labor, Paris ،1984, p 184 ;

[7]. Ron Newman, "**How Advertising Differs: A Content Analysis of Traditional Print Advertising and Online Media Models**", Florida International University , 2007, available at :<www.scribd.com/doc/2618349/How-Advertising-Differs- - 219k >, (05/07/2007), p9.

[8]. شريف أ د شريف العاصي،" **التسويق – النظرية والتطبيق**"، ب ط، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2004، ص 416.

[9]. عصام الدين أ أبو علفة، مرجع سبق ذكره، ص150.

[10]. Michael Phillips & Salli Rasberry," **Marketing Without Advertising**", 3ème edition, U.S.A: Peri pakroo, April 2001, available at: <http://www.writeexpress.com/legal/marketing-without-advertising.html>, (13/02/2007) ,p 18.

[11]. عصام الدين أ أبو علفة، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[12]. بنت مد فطومة، "**التسويق و استخداماته الاتصال الاجتماعي**"،رسالة ماجستر ، علوم الاتصال، جامعة ا زائر، أكتوبر 2001، ص 191.

[13]. مد جودت ناصر، "**الأصول التسويقية**"، ط01، دار دلاوي للنشر، عمان، 1997، ص 172.

[14]., Jacques Lendrevie , Bernard Brochand," **publicitor**", 5[eme] édition, dalloz, paris، 2001, p 248.

[15]. Robert Heath, "**Measuring the hidden power of émotive advertising**", International Journal of Market Research,), Vol 47 Issue 05, The Market Research Society, 2005, available at: <www.scribd.com/doc/984108/Emotive-Advertising - 150k ->, (06/07/2007) , p470.

[16]. عمرو أبو اليم عبد الغ ، **"فرص و ديات التسويق الإلكترو ظل الا اه و العو ة"،** 2007/11/03، جامعة الإمام مد بن سعود الإسلامية – القصيم، متاح على: < www.asharqalawsat.com/details.asp?section=13&article=222358&issueno=9235 - 29k - > ، ص7 .

[17] . George E, Michael A, Belch," **advertising and promotion(an integrated marketing communications perspective)**", 6[th] edition, the McGraw-hill companies, 2003, available at: <www.scribd.com/doc/.../Advertising-and-Promotion-An-Integrated-Marketing-Communication-Perspective-29k> , 26/02/2007, p 500.

[18] . Alexis Demarquis," **Promotion on-line(Évolution et enjeux pour les marques)**", mémoire de fin d'études, 2004. 10/02/2008, P17.

[19]. طارق طه، "**التسويق والتجارة الالكترونية**"، ب ط، دار ا عارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 435.

[20]. إبراهيم ، "**الانترنيت وتطبيقا ا ال التسويق دراسة حالة ا زائر**"، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر، 2002/09/24، متاح على: <http://bbekhti.online.fr/doctoart/13.pdf>،(2007/20/04)، ص 86.

تنمية العلاقات مع الزبائن عامل أساسي لاستمرارية ا ؤسسات.

ربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ا ديرية ا هوية ورقلة).

أ/ بنشوري عيسى، جامعة ورقلة
أ.د/ الداوي الشيخ، جامعة ا زائر

ملخص : نظرا لأ ية عنصر ولاء الزبائن للمؤسسات كعامل رئيسي بقاءها فقد تطورت أساليب التقرب من الزبون خاصة القرن 21؛ من التسويق ا ماعي والاتصالات ا ماه ية إ ييز أهم الزبائن من حيث ر يتهم، وجذ م عن طريق عدة وسائل حديثة كالتسويق واحد لواحد والتقرب من كـل زبون على حدة أو على الأقل تقليص حجم شرائح الزبائن والاهتمام أكثر با ر منهم؛ خاصة مع ظهور الإنترنت، مراكز الاتصالات، اا أدت لكثـرة ا علومات واشتداد ا نافسة، ومن هنا ظهر ما يسمى التسويق بالعلاقات والذي ارتأينا تناوله بالدراسة كمدخل لزيادة ولاء الزبون و اولة تشخيص مـدى وجود أرضية صا ة لبناء علاقات قوية مع الزبائن لضمان ولائهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من خلال ا ديرية ا هوية ورقلة.

الكلمات ا فتاح : التسويق بالعلاقات، إدارة العلاقة مع الزبون، شخصنة العرض، قيمة حياة الزبون.

هيد : تو ا ؤسسات أ ية كب ة لوظيفة التسويق وتتبع أهم التطورات و تلف التوجهات ا ديثة فيه؛ وإن من ب هذه التوجهات ظهور ما يعرف بالتسويق بالعلاقات منذ الثمانينات من القرن العشرين؛ حيث أن العلاقة ليست هدفا حد ذا ا بل وسيلة لزيـادة ولاء الزبون فإن ا ؤسسات تسعى لإنشاء علاقات تفاعلية متينة وقوية (ارية أو حـ شخصية) مع الزبائن وربطهم با ؤسسة أطـول مدة كنة، لضمان استمرارهم تعاملهم معها باعتبارهم السبب الرئيسي بقائها واستمرارها، وإن إنشاء العلاقـة مـع الزبـون كعنصر أساسي إستراتيجية ا ؤسسة يتطلب شخصنة العرض لكل زبون، وهذا لا يتأتى إلا بالتعرف ا يد على الزبائن من خـلال حسن ع و ليل بيانا م، وحسن زئتهم إ شرائح متجانسة واختيار الشرائح الأكثر مسا ة رأس مال ا ؤسسة، لتقييم مـدى إمكانية إقامة العلاقة؛ ويتم تشغيل وإدارة العلاقة من خلال تكامل يع اتصالات ا ؤسسـة ا تمثلـة الا يـد بنوعيـه العـادي والإلكترو ، مواقع الإنترنت ومراكز الاتصالات، هذا الأخ الذي يعت من أكثر وسائل الاتصالات فعالية لسرعته وتعامله ا باشـر مع الزبون ومن اول من خلال هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي :-

1. كيف يساهم التسويق بالعلاقات استمرارية ا ؤسسات؟؛
2. ما مدى سعي بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل العلاقات مع زبائنه لزيادة ولائهم؟؛

1- التسويق بالعلاقات وإدارة العلاقة مع الزبون :-

بدخول القرن 21 ازداد ارتباط الرغبات الذاتية للزبائن با دمات ا صاحبة للمنتج، و ثلت أغلبها حب الانتماء والظهور، قيق الذات ...؛ وسا ت هذه الرغبات ظهور سلطة الزبون و ول الأسواق وه وظهور مفهوم (ONE to ONE) وهو الوجه الآخر للتسويق بالعلاقات والذي يع عرضا واتصالات خاصة بكل زبون أو شر ة زبائن خاصة مع ظهـور الإنترنـت، فركـزت ا ؤسسات جهودها باختلاف قطاعات نشاطها على إدارة العلاقة مع الزبون والسعي دمته.

1-1. مفهوم التسويق بالعلاقات :

توجد تعاريف كث ة للتسويق بالعلاقات من بينها تعريف Kotler والذي ينص على أن: "...التسويق بالعلاقات هو وذج مطور من التسويق؛ يسعى للتفك بصيغة ارتباط وتبادل وتعاون مع الزبون على ا دى الطويل واجهـة ا نافسـة، أمـا التسـويق بالصفقات فيميل لتجاهل العلاقات..."[1]، حيث ظهر التسويق بالعلاقات مع بداية انينات القرن العشـرين ـال الصـناعات وا دمات؛ وهو عبارة عن مقاربة تركز على إنشاء علاقات دائمة وطويلة ا دى مع الزبائن ا الي وا تمل ؛ تنشئ مـن خلا ـا ا ؤسسة روابط ارية أو حـ شخصية، أي التركيز على توجه ا ؤسسات بالزبون أكثر من توجهها با نتج، وذلك بالسعي لإقامـة

علاقات دائمة مع الزبائن ا الي وا تمل والسعي ا اد للمحافظة عليها صيغة ارتباط وتعاون وتبادل واجهة ا نافسة على ا دى الطويل ومن هنا يتوجب علينا ديد ا فهوم العملي للتسويق بالعلاقات وهو "إدارة العلاقة مع الزبون"،

1-2. تعريف إدارة العلاقة مع الزبون :

يتضمن مصطلح العلاقة ظهور عدة أحاسيس : جاذبية متبادلة، احترام، تقدير، ترابط ...؛ تتجمـع طـرف أو أكثـر (حقيقي أو معنوي)؛ حيث يفترض العلاقات وجود تفاعلات عرضية أو مستمرة متضمنة تبادلات ذات طبيعة تلفة فتـرة زمنية معينة تتم فيها ا عا ة ا وضوعية للأحداث الواقعية[2]، ومن خلال ذلك تسعى ا ؤسسات ما أمكن إ بناء علاقات منفردة مـع كل زبون ا دى الطويل باعتباره مصدرا للمداخيل، خاصة مع ظهور : تكنولوجيات جديـدة (الإنترنـت، مـوزع الرسـائل، ا واتف..)؛ طرق تسويقية جديدة (التجارة ع ا واقع الإلكترونية، ا يد الإلكترو ، مراكز الاتصال، تعدد قنوات الاتصال وأ تـة وظائف التسويق...) ووفرة كب ة وسائل معا ة ا علومات (قواعد البيانات، التجزئة ...).

إن بناء العلاقة مع الزبون يعتمد على مصادر ا علومات؛ و هذا الصدد فإن نظام إدارة العلاقة مع الزبـون يشـبه نظـام ا علومات التسويقية إلا أنه موجه و الزبون دف من خلاله ا ؤسسة إ خلق الزبائن نظرا لأ ية الاحتفاظ ـم وتنميـة علاقـة حقيقية معهم[3]؛ ويقصد با قيقية عندما يتم تبادل ا علومة ب ا ؤسسة وزبائنها الا اه ومعا تها جيدا من الطـرف لتحليـل توى التبادل.

ح يعطيها PAYNE صبغة إستراتيجية حيث تع من خلا ا ا ؤسسة لق و س القيمة من خلال تطوير علاقـات ملائمة مع الزبائن؛ وتمدها هذه النظرة الإستراتيجية بعلاقات مر ة وطويلة الأمد، وتزودها بفرص لتحسـ اسـتعمال البيانـات وا علومات لفهم الزبائن وتطبيق استراتيجيات التسويق بالعلاقات بشكل أفضل[4].

و ا سبق نقول أن مع العلاقة ليس رد إيصال سلعة أو خدمة ومبادلتها بثمنها؛ فهنا لا تتعدى كو ـا تبـادلا اريـا، وكذلك عند إرسال رسالة إعلامية كل أسبوع أو إنشاء موزع صو يرد على الأجوبة آليا لا يتضمن أي مع للعلاقة لأن ا علومـة هنا تس با اه واحد من ا ؤسسة و الزبون، ومنه فإن بناء العلاقة يعتمد على بيانات الزبائن والتركيز على إطالة العلاقـة ا ر ـة ومدة التعامل و اولة معا ة كل زبون بطريقة منفردة ما أمكن بفضل توفر التكنولوجيات ا ديدة؛ وكـل ذلـك بضـمان دوران ا علومات الا اه ب ا ؤسسة والزبون ومعا تها من الطرف .

1-3. مكونات العلاقة ب ا ؤسسة والزبون :

يز علماء النفس ب العلاقات الأولية والثانوية؛ حيث تع الأولية بالعلاقات الشخصية ا دى الطويل وتركـز علـى الروابط العاطفية والشعور بالالتزام ا تبادل، أما الثانوية فتظهر أكثر بيئة الأعمال وهي علاقات أكثر سطحية من الأو موجهـة على مدى زم أقل وتتضمن درجة تفاعل اجتماعية دودة وقواعد استعمال واضحة وأدوار ددة، وتتمثل أهم مكونات العلاقات الثانوية فيما يلي[5] :

أ- **الرضا** : يعرف الرضا من الناحية الشعورية كعملية استجابة إ ابية للمؤسسة، ومن الناحية الإدراكية شعور إ ا ناتج عن تقييم جوانب العلاقة مع ا ؤسسة و ثليها وسلوكهم التعاو ومقارنتها بالتوقعات؛ أي مدى تعويض ا نتج (سلعة، خدمة و\أو علاقة)

بطريقة ملائمة للتضحيات ا قدمة لنيله، وإذا عنا ب الناحية الشعورية والإدراكية فهو ظاهرة غ ملاحظة أي حالة نفسية (حكم تقييمي)، ناتج عن التجربة وا قارنة مع التفضيلات الأساسية ؛

ب- **الثقة** : وهي شرط ضروري لتنمية العلاقة وتنبع من احترام شريك التبادل للبعد القانو للصفقة أو العقد، وتعرّف على أ ا الاستعداد للاعتماد على شريك التبادل وإرادة العناية به، لأنه يتسم ليس فقط بالسلوك وإ ا أيضا صائص جوهرية كالدافعية، الكفاءة، الأمانة، ا صداقية، ا اهة، الوعود، ا سؤولية وا يل للمساعدة (Serviabilité)، وهي شعور واستعداد لانتهاج مسلك ا خاطرة للحفاظ على العلاقة؛

ج- **الالتزام ا تبادل** : تتأثر العلاقة ب الطرف بدرجة الالتزام ا تبادل؛ وتعرف كإرادة من الطرف للمحافظة على علاقة دائمة وقوية ومتابعتها على ا دى الطويل لزيادة ر ية ا نتجات (سلع وخدمات) واستمرار التبادل ا ربح ب الطرف ، والتفاعل بينهما يترجَم بعملية تكيف متبادل ومصدر لأقصى إبداع كن ب الطرف ؛ حيث توجد ثلاث صيغ للالتزام كما يلي[6] :

- الالتزام الشخصي : وهو إرادة الطرف لإثبات العلاقة وإطالتها قدر ما أمكن؛
- الالتزام الأخلاقي : إحساس وشعور بوجوب متابعة العلاقة وا افظة عليها من الطرف (التزام ا ؤسسة بتوف ا د الأد من ا دمات لبعض زبائنها ح ا الات الطارئة)؛
- الالتزام ا يكلي : عدم إمكانية اهل العلاقة ا وجودة سابقا حالة الإخلال بالالتزام و اولة نب ا سائر.

د- **التبادلية (Reciprocity)** : تب الكث من النظريات الاجتماعية أن التبادل أساس العلاقة، ويفترض فيه : العطاء، الأخذ العطاء، فعندما يتبادل فردان شيئ ينتج عن ذلك إلزامية شعورية بتكرار التبادل، فقد تشتري مؤسسة للورق مواد كيميائية من مؤسسة أخرى، وتشتري هذه الأخ ة من الأو الورق الذي تاجه وهكذا...؛ فهما ارسان التبادلية باستمرار؛ حيث يفترض فيها[7] :

- وجود ضوابط أخلاقية للرد بعد الاستقبال لدى الطرف (التبادلية عامة وتوجد كل الثقافات)؛
- لا يفترض التبادلات التوازن ا ا ؛ بل قد يتم الاستلام الآن ويؤجل الرد إ ح ؛
- عل التبادلية من التفاعل كنا لأن أساسه إرادة الفرد تنمية التبادل مع الآخرين؛
- دف التبادلية إ الإبقاء على ا ماعة و سم ظروفها من خلال خطة اقتصادية.

هـ- **التفاعل** : يتطلب التفاعل بعدين أساسي ا **التعامل ا ادي** : كإ ام عملية الشراء أو الصفقة التجارية، وبعد **العلاقة** وتتضمن الاتصال الشخصي مع الزبون ا يؤدي إ ترك أثر طيب لديه، سواء كان هذا الزبون فردا أو ثلا ؤسسة وذلك عن طريق :

- التحكم سرعة الكلام والتركيز على النهايات لتوضيح مضمون الرسالة؛
- التركيز وطرح الأفكار ا ناسبة الأوقات ا ناسبة ب ة الصوت ا ناسبة؛
- تنمية مشروعات ترو ية مشتركة، تقد النصائح والتشارك ا علومات.

وترتبط حركية العلاقة بدورة حياة الزبون ومراحل تطور ولائه؛ حيث يبيّن الشكل رقـم 1 أن الزبون **ا تمل** هو كل فرد السوق كنه شراء ا نتج، فتحفزه ا ؤسسة ليصبح زبونا **مؤهلا أي** يستفيد من شرائه للمنتج، أو ترفضه لأنه **غ مؤهل** لانعدام ر يته

أو انعدام قدرته، و بمجرد أن يشتري منتج المؤسسة يصبح **زبونا جديدا**، وإذا رضي عن المنتج وأعاد الشراء يصبح **متكررا** رغم أنه يبقى يشتري من المنافسين فتلجأ للمحافظة على ولائه خاصة عن بعد، فتسعى المؤسسة لتحويله **لزبون وفي** أي تتطور حالة الولاء لديه لتمس كل منتجات أو علامات المؤسسة ومن ثم يصبح **مؤيدا أو تابعا** (ومن هنا تتولد المرحلة التالية)**،** وعندما يشتري المنتج وينصح به غيره يصبح **سفيرا (محاميا)** وكأنه أداة ترويجية اختيارية، فتسعى المؤسسة لتحويله إلى **شريك** يلمس فائدة مادية أو معنوية عند شراء الآخرين للمنتج، ويشعر أنه طرف أساسي في المؤسسة أثبتت استحقاقها لولائه، وأضاف Kotler سنة 2005 درجة **الزبون العضو** بين السفير والشريك وهو الذي يساهم في اتخاذ قرارات المؤسسة[8].

4-1. إستراتيجية إدارة العلاقة مع الزبون (CRM strategy) :

يعتمد توجه المؤسسة نحو الصيغة العلاقية على درجة الشخصنة* والفردنة المعتمدة مع الزبون، وعلى درجة توفر المعلومات كما يبين ذلك الشكل 2:

أ. شخصنة العرض والإستراتيجية العلاقية :

تسعى المؤسسات لبيع المنتجات لأكبر عدد ممكن من الزبائن عن طريق التسويق والاتصالات الجماعية (marketing de masse) الذي يسمح بتنميط العرض لتخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفيض أسعار البيع لضمان أكبر حجم ممكن من المداخيل، إلا أنها تسعى تدريجيا (خاصة عند قلة زبائنها وأهميتهم) لتمييز منتجاتها من حيث خصائصهم وهذا ما يعرف بشخصنة العرض أو شخصنة التسويق (marketing personnalisé).

تتم الشخصنة على أساس إما حجم التكاليف أو طبيعة المنتج[9]، حيث تنقسم الشخصنة من حيث حجم التكاليف إلى :

1. شخصنة المنتج : وتعرف على أنها تصميم منتجات تلائم طلبات كل الزبائن وتوقعاتهم، أما التفاعل معهم فيتم بإفرادهم الرسائل والخدمات لتطوير علاقة فردية تفاعلية، وخاصة مع تطور وسائل الاتصال، ولا تركز فقط على جذب الزبائن وإنما المحافظة عليهم وتنمية علاقات فردية معهم؛
2. الشخصنة ذات الحجم : وهي تلبية طلبات كل زبون على حدى بتحضير حجم كبير من تكييف فردي للمنتجات والعمليات التسويقية تتشارك فيها الكثير من أنظمة الإنتاج؛

بينما تنقسم الشخصنة من حيث طبيعة المنتج إلى :

1. شخصنة تجميلية : وهي وضع تحسينات بسيطة على مظهر المنتج ليتوافق مع رغبة الزبائن؛
2. شخصنة جوهرية : وتعني تبني خصائص جوهرية في المنتج لا تدركها العين؛ إذ تصمم لكل المنتجات نفس المظهر ولكن داخلها خصائص خاصة بكل زبون أو شريحة من الزبائن؛
3. شخصنة بالمشاركة : حيث يكيف جوهر المنتج ومظهره التجاري حسب رغبة الزبون، بإجراء حوارات دائمة معه ليساعد المؤسسة على تحديد حاجاته بدقة؛ ورغم أنها مكلفة إلا أنها الاستراتيجية المختارة من طرف الكثير من المؤسسات الكبيرة لتكييف المنتجات وتقليص تكاليف التخزين كطريقة شركة Dell العالمية في الإنتاج حسب الطلب وفي وقت قصير؛
4. شخصنة تكييفية أو معيارية : وهي عكس الشخصنة بالمشاركة؛ حيث تعرض المؤسسة منتجا معياريا ذو عدة استعمالات في عدة ظروف خاصة، فيختار الزبون ما يتلاءم وحاجاته.

ب. البيانات ا علومات والإستراتيجية العلائقية :

يز ال إدارة ا علومات ب : البيانات، ا علومات ومعرفة الزبون، فتاريخ الشراء وقيمة الشراء وعنوان الزبون تعت بيانات، وعندما يعطيها ا ستعمل دلالة ومع ؛ تتحول علوماتٍ تُنبِئُنا بشيء ما عن هوية وصورة الزبون (معلومات كاملة أو ناقصة)، وتصبح هذه ا علومات مَعْرِفَة عندما تطبّق ا ؤسسة عليها نشاطات معينة كتحديد ا نتج ا ناسب لعرضه على الزبون ا ناسب الوقت ا ناسب.

يساعد ع ودراسة ا علومات عن الزبائن تكوين أحسن صورة عنهم إذ يستحيل بناء علاقة مع هول؛ وجودة البيانات ا تأ على جذب الزبائن وا افظة عليهم وتطوير علاقات قوية معهم، وتستعمل ا ؤسسة بيانات الزبون لتحديده وتعريفه بدقة، و ضع هذه البيانات للتق خلال نشاطها إما بالزيادة أو النقصان والبيانات ا ستعملة ديد الزبائن تجمع ما يعرف بقواعد بيانات الزبائن (Customer Databases) تستغلها ا ؤسسة ساعدة تقنيات التنقيب عن البيانات (Data Mining)، لتحويلها إ معرفة جيدة عن الزبائن و فظ ازن البيانات (Data Warehouses)[10].

ج. تقييم فعالية العلاقة مع الزبون :

يتم تقييم مدى كفاءة البيانات تفعيل العلاقة مع الزبون من خلال وسائل عديدة أ ها قيمة حياة الزبون :

- **مفهوم قيمة حياة الزبون** (CLV: Customer lifetime Value) :

قيمة حياة الزبون هي العوائد ا تأتية من زبون ما خلال مدة علاقته با ؤسسة مطروحا منها تكاليف جذبه وإرضائه وا افظة عليه، ويعرفها Kotler بأ ا ر ية الزبون من خلال موع التكاليف والعوائد ا سجلة خلال دورة علاقته مع ا ؤسسة؛ أوهي القيمة ا الية ا قدرة للفوائد ا ققة من خلال مشتريات الزبون طوال مدة علاقته مع ا ؤسسة، ويتم حساب قيمة حياة الزبون إما من خلال جدول حيث يطرح التكاليف الكلية وتكاليف العلاقة من رقم الأعمال ا تأ من الزبون، أو سب من خلال نسبة حيث تقسم كمية الأرباح ا توقعة من شراء الزبون للمنتجات أو ا دمات على تكاليف ا ذب والصفقة وتطوير الولاء وضياع الفرصة، وأحسن طريقة سا ا هي من خلال دورة حياة الزبون كما يب الشكل رقم 3 حيث ثل الزبون ب الفترة السادسة قيمة احتمالية كب ة بالنسبة للمؤسسة، عكس الزبون أ والذي ثل قيمة ضعيفة وعلى ا ؤسسة تنشيط ا بيعات معه أو تتخلى عنه لعدم ر يته[11].

- **أسباب فشل العلاقة :**

لتحس العلاقة ب ا ؤسسة والزبون ب أن تتفاعل كل عناصر العلاقة جيدا، إلا أن هناك عدة أسباب لفشل العلاقة، وهي تظهر حركية مستمرة كما يلي :

- عندما لا تصل ا علومات إ الزبون بشكل جيد؛
- عندما تصل ا علومات إ الزبون ولكن تنعدم لديه الرغبة التواصل مع ا ؤسسة؛
- قد تصل ا علومات إ الزبون وتتوفر لديه رغبة الاتصال ولكن ا ؤسسة لا تستمع إليه؛
- عندما تستمع ا ؤسسة إ الزبون ولكن لا تدرك احتياجاته؛
- عندما تدرك ا ؤسسة احتياجات الزبون ولكنها لا تستجيب ا؛
- عندما تستجيب ا ؤسسة لاحتياجات الزبون ولكن بوسائل غ فعالة؛
- تؤدي وسائل الاستجابة غ الفعالة إ عدم وصول ا علومات للزبون بشكل جيد؛
- وهكذا تصبح العلاقة ب ا ؤسسة والزبون تدور حلقة مفرغة.

وهناك أيضا عوائق للعلاقة مع الزبون تظهر الفجوة بين التوقعات والنتائج التكنولوجية، فعندما تتوقع المؤسسة نوا أدوات التكنولوجيا الخارجية، ولكن لا تكافئه إمكانيا التكنولوجية فتصبح هذه الأدوات عوائق، فإدارة العلاقة مع الزبون (CRM) مثلا قد تتطلب إرسال بريد إلكترو للزبائن وضمان وصول نسخة لكل زبون وتفهم العادات الشرائية الفردية وطرق الاتصالات المفضلة؛ والذي قد يكون أكبر من إمكانيات المؤسسة مثلا ما يصعب من مهمتها[12].

لذا نستطيع القول أن العلاقة الناجحة بين المؤسسة وزبائنها تعتمد على إيصال المعلومات للزبون الذي تتوفر فيه الرغبة الاتصال؛ وقد لا تنتظره المؤسسة حتى يتصل بها بل تسعى لتولد لديه الرغبة الاتصال بوسائل معينة؛ وتستمع إليه وتدرك احتياجاته وتسعى لتلبيتها بتقنيات فعالة وناجحة.

- **مستقبل العلاقة مع الزبون** :

نظرا لاتساع استعمال الإنترنت كوسيلة حديثة ومطلوبة من وسائل الاتصال لذا لا تستطيع المؤسسة الاستغناء عنها لبناء العلاقات مع الزبائن وتلبية حاجاتهم وتتبع المعلومات المتبادلة بين الزبائن فيما يسمى بـ: (C to C)**، فقد تولد هذا المفهوم من خلال ظهور الحركات العالمية الكبيرة، وبعد أن كانت المؤسسة هي التي تدير الحوار مع الزبائن أصبح الزبائن هم الذين يديرون الحوار فيما بينهم من خلال التحدث للغير عن المؤسسة ومنتجاتها سواء بالسلب أو الإيجاب، ومن خلال ذلك تحاول المؤسسة السيطرة على هذه الحوارات من خلال إدارة العلاقة بعدة وسائل من بينها تحفيز الزبائن على كسب زبائن جدد بمنحهم كوبونات مجانية للشراء لكل زبون حاول جذب زبونا جديدا، أو من خلال وضع قائمة للأسئلة المتكررة (FAQ) ليطلع عليها الزبائن الجدد، وغيرها من الوسائل التي تكوّن مجموعها حسب Delacroix 2007 النظرة المستقبلية للتسويق بالعلاقات وإدارة العلاقة مع الزبون؛ ألا وهي تحريك العلاقة بين الزبائن (**RAC : R**elationship **A**nimation between **C**ustomers)[13].

2- تنمية العلاقة مع زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المديرية الجهوية ورقلة) :-

حاولنا في هذا الجزء قياس مستويي العلاقة والولاء بين البنك وزبائنه، وافترضنا وجود اختلافات بين الزبائن الأفراد والزبائن المؤسسات، ومن أجل ذلك قمنا ببناء استمارة من ثلاثة أجزاء (الأول يتضمن أسئلة عامة، الثاني : يتضمن 11 عبارة لقياس مستوى العلاقة والثالث يتضمن 10 عبارات لقياس مستوى الولاء) حيث وزعت الاستمارة على 68 فردا وتمت تعبئتها عن طريق المقابلة لضمان أحسن الإجابات؛ وذلك بعد أن قمنا ببناء الفرضيات التالية :

- للخصائص الشخصية للزبائن (السن، الجنس، المستوى الدراسي ونوع الزبون) تأثير على إطالة العلاقة ومدة التعامل السابقة مع البنك.
- تختلف النظرة نحو العلاقة مع البنك وتوجه الولاء لدى زبائنه الأفراد عنها لدى زبائنه ممثلي المؤسسات؛
- يوجد مستوى معين من العلاقة بين البنك وزبائنه ومستوى معين من الولاء لديهم؛
- يؤثر "تفعيل البنك للعلاقة مع زبائنه" في "مستوى ولائهم".

2-1. الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل البيانات :

- اختبار كاي تربيع لتحديد تأثير خصائصهم الشخصية على مدة التعامل مع البنك؛

- اختبار t للعينات المستقلة لتحديد مدى وجود فروقات معنوية استجابات الزبائن ومدى اختلاف النظرة العلاقية للزبائن الأفراد عنها لدى الزبائن ممثلي المؤسسة، وكذلك بالنسبة لمستوى الولاء؛

ولقد تفريغ الاستمارة بترميز البيانات وإدخالها للحاسوب و تحليلها بالاستعانة بالبرامج التالية : (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) (SPSS 15.0)، (Microsoft office Excel 2003) و(XLSTAT 2008 v2.03) وهذا الأخير يعمل تحت برنامج (Microsoft Excel).

2-2. نتائج الدراسة الإحصائية :

بينت نتائج اختبارات كاي تربيع عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجنس ومدة التعامل السابقة لأن قيمة مستوى الدلالة (Asymp. Sig. 2-sided) المقابلة لـ : (Pearson Chi-Square) والتي تساوي 0.052 أكبر من مستوى الدلالة المقبول (عادة 0.05)، وكذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدة التعامل السابقة والمتغيرات الأخرى (السن، المستوى الدراسي ونوع الزبون) لأن قيم مستويات الدلالة (Asymp.Sig.2-sided) المقابلة لـ : (Pearson Chi-Square) هي على التوالي 0.062، 0.069 و0.073، وهي أكبر من مستوى الدلالة؛ وبذلك نقول بعدم وجود تأثير للخصائص الشخصية للزبون(السن، الجنس، المستوى الدراسي ونوع الزبون) كل على حدة على متغير مدة التعامل السابقة.

استعملنا اختبار t للعينات المستقلة لتحديد مدى وجود فروقات معنوية استجابات الزبائن أي اختلاف النظرة العلاقية للزبائن الأفراد عنها لدى الزبائن ممثلي المؤسسة، وكذلك بالنسبة لمستوى الولاء؛ حيث خلصنا إلى عدم وجود اختلاف معنوي النظرة إلى العلاقة لدى الزبائن الأفراد عنه لدى الزبائن ممثلي المؤسسات وهذا ما يفسر بإجابة أغلبية ممثلي المؤسسات عن سؤال فرعي الاستمارة عما إذا كان دورهم رئيسيا اتخاذ القرار أم لا؛ فكانت الإجابات بنسبة 85% بأنهم هم المقررون، أي أن نظرتهم للعلاقة ترتبط بعلاقتهم كأشخاص وبنظرتهم للفوائد الشخصية (كالعلاقة الاجتماعية والقرب المادي) أكثر من ارتباطها بسياسات المؤسسات التي يمثلونها (أي يتشابهون النظرة العلاقية مع الزبائن الأفراد)، وهذا ما لمسناه ميدانيا المقابلات الشخصية مع الزبائن.

كذلك تأكدنا من عدم وجود اختلاف معنوي ولاء الزبائن الأفراد عنه لدى الزبائن ممثلي المؤسسات، ويؤكد ذلك إجابة أغلبية الزبائن (أفراد وممثلي مؤسسات) عن سؤال فرعي الاستمارة حول مدة الاستمرار التعامل مع البنك لمدة سنتين قادمتين؛ فكانت إجاباتهم بمعدل 3.5 من 5 درجات أي نية الاستمرار التعامل لمدة 15 شهرا على الأقل لكل من الفئتين.

ولتحليل مستوى العلاقة قمنا بجمع درجات الإجابة على عبارات الجزء الأول من الاستمارة لكل فرد من أفراد العينة (68 مجموع بعدد الأفراد)؛ وإيجاد معدل هذه المجاميع والذي وجدناه مساويا لـ : 34 درجة وبقسمته على مجموع الإجابات التامة نظريا والذي يساوي 55 درجة (11 عبارة مضروبة 5 درجات من سلم ليكرت)، وجدنا أن المستوى العام للعلاقة التي تربط البنك بزبائنه هو 55/34 أي ما يقارب 61.82 %، ويعتبر هذا المستوى مقبولا نوعا ما مع إمكانية تحسينه باهتمام البنك بالزبون ومعرفة رغباته واحتياجاته بدقة والسعي لتلبيتها وتحسين أدوات وأساليب الاتصال كمراكز الاتصال وتفعيل تقديم الخدمات على الموقع الإلكتروني...الخ، إذ لاحظنا خلال دراستنا الميدانية عدم اهتمام الزبائن بالخدمات المقدمة على الموقع الالكتروني لأسباب مختلفة رغم أنه من بين أهم الوسائل لقيام العلاقة.

لتحليل مستوى الولاء قمنا مع درجات الإجابة لكل فرد من أفراد العينة على عبارات ا زء الثا مـن الاسـتمارة (68 موع بعدد الأفراد) وإ اد معدل هذه ا اميع والذي وجدناه مساويا لـ : 33.19 درجة وبقسمته على موع الإجابات التامة نظريا والذي يساوي 50 درجة (10 عبارات مضروبة 5 درجات)؛ د أن ا ستوى العام لولاء الزبائن للبنك هـو 50/33.19 أي مـا يقارب 66.38 %، وهو مستوى مقبول نوعا ما كذلك.

خلاصة : خَلُصْنا من هذه الدراسة إ تفصيل للمقاربة العلاقية والاستراتيجيات العلاقية ا تبعة من طـرف ا ؤوسسـات الـ ا نافسة، حيث يركز مفهوما التسويق بالعلاقات وإدارة العلاقة مع الزبون على التبادل التفضيلي ا ستند للمنفعة وا صلحة ا تبادلـة، وعلى التبادل العلاقي وبناء علاقات جيدة على ا دى البعيد، وعكس التبادل الصفقا أو الإجرائي (الذي يعتمد علـى الصـفقات الآنية) يركز التبادل العلاقي على علاقات أكثر انتظاما على ا دى البعيد؛ أي يتعدى إجراء الصفقة الواحدة إ تكوين الرضا ا تكرر وا تجمع عن عدة صفقات متتالية؛ حيث استخلصنا موعة من النتائج :

- لا تؤثر ا صائص الشخصية للزبائن (السن، ا نس، ا ستوى الدراسي ونوع الزبون) على إطالة العلاقة ومدة التعامل السابقة مع البنك، وبالتا نكون قد نفينا الفرضية الأو (للخصائص الشخصية للزبون تأ على إطالة العلاقة ومدة التعامل مع البنك)؛
- لا تلف الزبائن الأفراد عن الزبائن ثلي ا ؤوسسات نظر م إ العلاقة مع الزبون أو تفعيل البنك للعلاقة معهم لتأثر العلاقة م كأشخاص وبنظر م للفوائد الشخصية من العلاقة (كالعلاقة الاجتماعية ...) أكثر من تأثرها بسياسات ا ؤوسسات ا ثلو ا (أي يتشا ون النظرة العلاقية مع الزبائن الأفراد)، وكذلك لا تلف توجه الولاء للبنك لدى زبائنه الأفراد عنه لدى زبائنه ثلي ا ؤوسسات؛ حيث أبدى أغلبهم و كلا الفئت رغبة مواصلة العلاقة على الأقل دة 15 شهرا؛ أي نفس درجة الاستعداد للاستمرار العلاقة و ذا نكون قد نفينا الفرضية الثانية (تلف النظرة و العلاقة مع البنك وتوجه الولاء لدى زبائنه الأفراد عنها لدى زبائنه ثلي ا ؤوسسات)؛
- أثبتنا صحة الفرضية الثالثة وال تنص على (وجود مستوى مع من العلاقة ب البنك وزبائنه ومستوى مع من الولاء)، حيث وجدنا أن ا ستوى العام للعلاقة يقارب 62 با ائة وا ستوى العام للولاء يقارب 67 با ائة، ورغم أ ما مستوي مقبول إلا أ ما غ كافي ؛

ملحق ا داول والأشكال البيانية.

الشكل 1- مراحل تطور الزبون أثناء علاقته بالمؤسسة

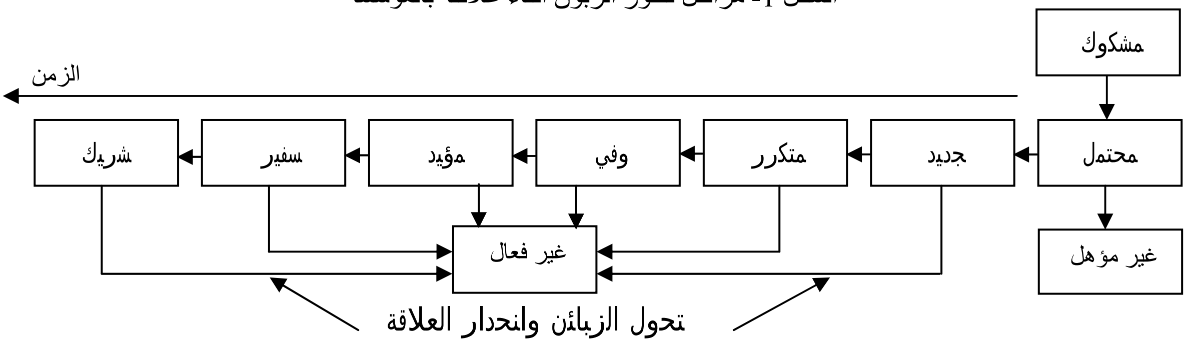

Source: KOTLER Philip et autre, **marketing management**, 12[e] édition, Op Cit, P 185.

الشكل 3- قيمة الزبون من خلال دورة حياته.

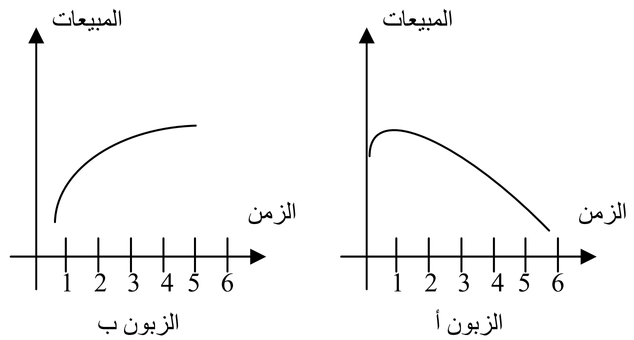

Source : HAMON Carole, LÉZIN Pascal et TOULLEC **gestion de clientèles**, (Dunod, Paris, 2004), P 08.

الشكل 2- مصفوفة إستراتيجية إدارة العلاقة مع الزبون (CRM).

Source : PAYNE Adrian, OP cit., P 231.

الإحالات وا راجع ا عتمدة :

1 - KOTLER Philip, Keller Kevin-lane, Dubois Bernard et Manceau Delphine, **marketing management**, 12[e] édition, (Pearson Education, Paris 2006), P 21.

2 - PEELEN Ed et autres, JALLAT Frédéric, STEVENS Eric, VOLLE Pierre, **gestion de la relation client**, 2[eme] édition, (Pearson éducation, Paris 2006), P 23.

3 - ANDERSON.K and KERR.C, **Customer Relationship Management**, (McGraw Hill, New York, 2002), P 02.

4 - PAYNE Adrian, **handbook of CRM,** (Elsevier Linacre House, Great Britain 2005), P 22.

5 - جيهان عبد المنعم، **العلاقة بين المشتري والمورد**، (منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006)، ص 283.

- منى شفيق، **التسويق بالعلاقات**، (منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2005)، ص ص 81-83.

6 - PEELEN Ed et autres, Op Cit, P 31.

7 - PEELEN Ed et autres, Op Cit, P 29.

8 - KOTLER Philip, **le marketing selon Kotler**, (Pearson éducation, Paris, 2005), P 147.

* الفردنة أو الشخصنة ترجمة لكلمة Personnalisation وتعني إضفاء طابع الفردية على شيء ما وتسويقيا تعني تقديم عرض خاص لكل زبون.

9 - KOTLER Philip et autres, **marketing management**, 12e édition, Op Cit… P.P 182.284.

- PEELEN Ed et autres, Op Cit, P 78.

- PEPPERS Don et ROGERS Martha, **le ONE to ONE**, (édition d'organisation, Paris 2001), P 109.

10 - KOTLER Philip, **le marketing selon kotler**, Op Cit, P 28.

11 - AYACHE Antoine et autre, **calculs de la valeur client**, (Actes 22ème congrès international de l'**AFM**, Nantes 11-12/mai/2006), P 03.

- KOTLER Philip et autre, **marketing management**, 12e édition, Op Cit, PP 176-177.

12 - PAYNE Adrian, Op Cit, P 232.

** C to C: Customer to Customer.مصطلح يع تبادل ا وارات، ا علومات أو ا نتجات بـ الزبائن وكأ م يبيعون لبعضهم البعض

13 - DELACROIX Jérôme, **chère client**, (Electronic Business Group, Paris, 2007), P 133.

Etude de quelques paramètres économiques chez les chameliers algériens

Dr. ADAMOU Abdekader* & Dr. BAIRI Abdelmadjid**

Résumé: Les chameliers évoluant dans un milieu où la vie est difficile arrivent à soutirer une gamme diversifiée de produits et services grâce à l'activité cameline. Les objectifs et les stratégies différentes selon les différents types; et c'est dans ce contexte que la présente étude tente d'étudier certains paramètres économiques pouvant nous renseigner sur la pérennité de cette activité pastorale.

Les résultats font ressortir que la majorité des types identifiés vivent exclusivement des activités de l'élevage notamment le camelin et que les investissements restent insignifiants en l'absence de pluriactivité et de ressources extérieures.

Mots clés: activité cameline - revenus - investissements - pluriactivité - ressources extérieures

Introduction: Grace à l'activité cameline, les chameliers peuvent disposer de toute une gamme de produits (lait, viande, poil…) et services (selle, bât…) dans un milieu caractérisé par des conditions de vie très difficile. Dans cette vie pastorale, le dromadaire est considéré comme une caisse d'épargne mobilisable en cas de besoin (1).

Certes, certaines fonctions ont tendance à disparaître telle la fonction de transport mais le dromadaire reste un bon pourvoyeur en viande et en lait et son avenir en Algérie est surtout comme animal de boucherie (2). Mais le dromadaire est-il un élément à prendre en compte dans un système économique bouleversé ?

Pour connaître les enjeux économiques et tenter d'apporter une réponse à notre questionnement, nous avons tenté d'étudier quelques paramètres économiques.

Une telle étude que nous avons réalisée par une approche systémique permettra d'orienter les décideurs quant à d'éventuels projets de développement dans lesquels, le chamelier, acteur principal du système, sera pris en considération.

Les systèmes étant évolutifs dans le temps, les décisions concerneront ceux dont la viabilité est certaine.

La finalité d'une telle étude revêt donc un intérêt particulier dans la mesure où les résultats obtenus serviront de base à tout plan d'action visant à préserver cette espèce jusque là en déclin et permettra de pérenniser l'activité du chamelier.

La mobilisation de cette ressource contribuera au développement de l'économie régionale par le maintien et l'encouragement des systèmes en progression.

1- Méthode

La présente étude entre dans le cadre d'un projet visant à identifier les systèmes d'élevage camelins en Algérie, de comprendre leur fonctionnement et leur dynamique.

En Algérie, l'élevage camelin est réparti sur trois grandes aires de distribution (3).

*Laboratoire Protection des Ecosysystèmes dans les Zones Arides et Semi Arides - Université de Ouargla
**Université Badji Mokhtar de Annaba

Pour que le travail soit représentatif, nous avons donc retenu trois régions dans ces aires de distribution: le Souf pour le Sud Est, Tindouf pour le Sud Ouest et le Hoggar pour l'extrême sud. Dans une première étape, et au vu de l'immensité du territoire, dix (10) zones étaient retenues dans lesquelles des sites d'enquêtes ont été choisis et qui caractérisent les conditions les plus fréquemment rencontrées dans les différentes zones. Dans une seconde étape, nous avons retenu dans chaque site une ou plusieurs unités en essayant également de rendre compte des conditions suffisamment diverses notamment vis à vis de l'appartenance tribale, de la taille du troupeau et de la zone agro écologique. Cependant, il y a quelques contraintes supplémentaires qui ont été prises en considération : ne pas se limiter à un seul site d'enquête et ne pas imposer un itinéraire.

Le choix de l'échantillon, raisonné par quotas, nous a permis d'approcher un nombre total de 249 enquêtés (Tableau 1).

2- Résultats et discussion

L'étude sur les facteurs économiques concernera les différents types de chameliers identifiés en Algérie. Il s'agit des nomades, des semi-nomades, des bergers, des sédentaires et des ramasseurs de bois (4).

2-1- les revenus :

La répartition spatiale des différents types d'éleveurs justifie la multiplicité des activités, conséquence d'une diversité des revenus. Compte tenu de ces critères économiques, nous classerons les éleveurs comme suit :

Les éleveurs n'ayant que l'activité d'élevage (notamment camelin) comme revenu sont majoritaires avec 69% dominés par les nomades qui représentent 72%.

Les éleveurs dont le revenu provient de trois activités dont l'élevage ne représentent que 14%, les sédentaires y sont majoritaires avec 54%. La classe intermédiaire, dominée par les semi nomades (48%) représente 17% de l'ensemble des personnes enquêtée (Fig.1).

2-1-1- Les éleveurs dont le revenu provient exclusivement del'activité de l'élevage notamment camelin (Fig.2)

Dans la région du Hoggar, 52% des éleveurs enquêtés sont représentés par cette classe, dominée par les nomades (86.5%).

Cela concerne les nomades avec des faibles et moyens effectifs qui font appel beaucoup plus aux petits ruminants. Quant aux gros propriétaires nomades, ils s'adonnent en plus à l'activité du commerce du camelin. Ces opérations d'achat et de vente du camelin leur permet d'augmenter leur revenu avec en plus la possibilité de renouveler leur cheptel (achat de chamelons et de chamelles).

Viennent ensuite les semi-nomades avec 8.5% dont 28% sont de gros propriétaires. Par contre, les sédentaires sont minoritaires avec 5%. Ils se retrouvent dans les deux classes 25 – 49 têtes et 50 – 80 têtes.

Dans la région du Souf où 76% soutirent leur revenu de la seule activité de l'élevage, les ramasseurs de bois représentent 13%. Parmi eux, on peut compter 69% dont les recettes proviennent exclusivement de l'exploitation des dromadaires mâles, le reste procèdent, en plus, à la vente de petits ruminants (ovins).

Chez les ramasseurs de bois, l'activité cameline est représentée par la vente de fumier (crottin) et la vente de bois. Cette dernière reste l'activité principale puisque chez 77% de ces ramasseurs, elle dépasse 50% des recettes de l'activité camelines.

Il est à noter que les ramasseurs ayant les meilleurs revenus avec la seule activité cameline sont ceux qui utilisent le maximum de dromadaires soit quatre mâles.

Il est à noter que ce genre d'activité est répandu dans les milieux pastoraux de nombreux pays comme le Niger (5).

On retrouve dans cette classe une proportion importante de bergers (39.5%) qui ne possèdent que l'élevage camelin comme source de revenu.

L'activité de gardiennage reste la principale ressource de l'activité cameline chez les bergers du Souf puisqu'elle draine à elle seule, chez 60% d'entre eux, une recette dépassant la moitié des recettes de l'activité cameline(54.8%).

Le grand nombre de cette classe est détenu par les semi-nomades où 47.5% n’ont que l’activité d’élevage comme unique ressource de revenu.

Dans la région de Tindouf, 88% du nombre total des enquêtés n'ont pour revenu que la seule activité de l'élevage. C'est le cas chez 97.5% des nomades et 2.5% des semi-nomades, les sédentaires n'y sont pas représentés.

Chez cette catégorie d'éleveurs, l'unique source de revenu demeure l'élevage bénéficiant de la gamme des produits qu'offrent aussi bien l'élevage camelin (lait, viande, poil) que des petits ruminants.

Pour l'approvisionnement du ménage en semoule, sucre, thé…, ils procèdent à la vente des petits ruminants en priorité, et quand les besoins s'avèrent plus importants (mariage, pèlerinage), ils seront contraints de vendre une ou deux têtes camelines.

Le recours de ces éleveurs à une seule source de revenu est l'évidence même au vu de la nature du milieu dans lequel ils évoluent et qui est dénué de toute possibilité d'exercer d'autres activités économiques permettant une diversification du revenu.

2-1-2- Les éleveurs dont le revenu provient de deux origines dont l'élevage (Fig.3).

Les semi-nomades et les sédentaires développent des stratégies de survie basées sur la diversité des sources de revenus

Dans la région du Hoggar, on y retrouve les semi-nomades avec 52% et les sédentaires avec 48.1%. La seconde source de revenue provient exclusivement de l'agriculture pour les semi-nomades, par contre, elle est très diversifiée chez les sédentaires (36% de salariés, 27% de saisonniers, 18% de commerçants et 18% d’agriculteurs)

Autrefois, ces éleveurs – agriculteurs avaient la propriété de la terre mais la faisait cultiver par les Iklan (Hratines) détachés à cette besogne par leurs maîtres. Actuellement, ce sont eux mêmes qui travaillent leurs terres après la disparition partielle de cette classe sociale qu'est les "Hratines", mais l'agriculture est loin de dégager des rendements en mesure de satisfaire leurs besoins.

Le manqué d'eau et la non maîtrise de l'agriculture en sont les causes principales. Pour l'activité de tourisme, ils travaillent pour la plupart comme guides ou chauffeurs. Malgré le déclin de l'activité touristique ces derrières années, elle continue toutefois à procurer des revenus à même de compenser les maigres ressources soutirées de l'élevage vu qu'il s'agit de petits éleveurs.

Pour le commerce, il s’agit d’agences touristiques détenues par les gros éleveurs (plus de 80 têtes).Cette activité était très florissante avant que ne se pose le problème sécuritaire qui a paralysé le secteur du tourisme.

Chez ces éleveurs, l'élevage camelin est considéré comme une caisse d'épargne mobilisable en cas de besoin. A noter qu'une partie des recettes hors élevage est investie dans l'élevage camelin ce qui justifie les grands effectifs.

Dans la région de Tindouf, seuls 3.5% des enquêtés ont recours à une seconde activité où les semi-nomades prédominent avec 66.6%. Ils font partie pour la majorité (65%) des petits éleveurs car possédant moins de 24 têtes.

Dans la région du Souf, 24% des enquêtés sont représentés dans cette classe dominée par les ramasseurs de bois avec 67%. Ces derniers, profitant du repos estival forcé, sont recrutés comme saisonniers dans les nombreux chantiers de construction.

Les bergers ne figurent pas dans cette clase car tous se contentent de la seule activité de gardiennage.

La seconde activité qui concerne 33% des semi-nomades est représentée par l'agriculture pour 50% d'entre eux. Il s'agit de la phoeniciculture mais avec un nombre faible de palmiers dattiers (moins de 20) Mais cette activité a tendance à attirer davantage d'éleveurs au vu des facilités et stimulations offertes par l'Etat dans le cadre du FNDRA. Ces semi-nomades se caractérisent également par la possession d'un faible effectif camelin (moins de 25 dromadaires chez la moitié d'entre eux. Le reste des semi-nomades soutire le second revenu de l'activité de la contre bande opérée aux abords de la frontière algéro-tunisienne.

2-1-3- Les éleveurs dont le revenu provient de trois origines dont l'élevage (Fig.4)

Dans le Hoggar, 24.5% de la population enquêtée sont représentés dans cette classe. Seuls les semi-nomades et les sédentaires y figurent avec une prédominance pour ces derniers (53.5%). Comme source de revenu supplémentaire, il s'agit pour la plupart de commerce et d'agriculture.

Cette classe est représentée par les éleveurs possédant les plus faibles effectifs camelins d'où le recours à la pluriactivité. En effet 36% d'entre eux possèdent des effectifs camelins inférieurs à 25 têtes.

Dans la région du Souf, on note l'inexistence d'éleveurs dégageant plus deux revenus.

Dans la région de Tindouf, seulement 8% des enquêtés sont représentés par cette classe où les sédentaires prédominent avec 57%. La sédentarisation leur a permis de diversifier les revenus. Ils s'adonnent tous au commerce (boucheries) et à l'activité agricole après avoir bénéficié de lopins de terre dans le cadre de l'APFA, mais l'apport de l'agriculture demeure très négligeable. Il est à noter que 20% parmi eux sont utilisés par les administrations locales comme guides lors de leur sortie sur terrain, et bien que cette activité soit partielle et non rémunératrice, elle contribue dans la part du revenu du ménage. Un grand nombre est considéré comme nouveau dans l'activité de l'élevage après avoir acheté quelques têtes de dromadaires. C'est le cas de la tribu des Tajkent.

2-2- Les investissements

D'une manière générale, durant les cinq dernières années les investissements étaient insignifiants. En effet, 19% seulement de l'ensemble des enquêtés avaient procédé à des investissements. Seuls les ramasseurs de bois, parmi les types identifiés n'avaient pas investi (Fig.5).

Les semi-nomades restent, parmi les types de chameliers, ceux qui ont le plus opéré des investissements (33%). Il s'agit exclusivement des semi-nomades du Souf.

Ceux qui possèdent des lopins de terre dans le cadre de l'APFA (47%) ont surtout investi dans la mise en valeur (70%) Il s'agissait surtout de déblaiements et achat de rejets de palmiers. Le reste

des semi-nomade a investi dans l'immobilier (travaux de réfection), et très peu dans. le camélin (9%) par l'achat de dromadaire (Fig.6).

Les nomades dont seulement 13.5% ont procédé à des investissements (tous de la région de Tindouf), arrivent toutefois en deuxième position avec une part des investissements considérable puisqu'elle représente 35.5%.

L'ensemble des investissements concernait l'achat de moyens de transport et ce sont surtout les nomades grands propriétaires (effectif camelin supérieur à 80 têtes) qui ont opté pour ce créneau..

Quant aux bergers, seuls ceux du Souf ont procédé pour 66.5% à des investissements dont la totalité a concerné l'achat de dromadaires qui représente 21% de la masse des investissements.

Une autre catégorie des enquêtés a également investi dans le camelin bien que la proportion demeure faible (2% des investissements). Il s'agit des sédentaires de la tribu des Tajkant (anciens commerçants de la région de Tindouf).

Les investissements avaient en grande partie l'autofinancement comme origine (91.6%) Le reste provenait de crédits informels opérés par des semi-nomades du Souf n'ayant ni ressources extérieures ni activité supplémentaire et qui avaient investi pour la plupart (75%) dans des travaux de réfection de la maison en dur.

Les éleveurs concernés par de futurs investissements ne sont pas nombreux également (18.5%).

Seuls les semi-nomades (30% de l'ensemble de la région d'étude) et les sédentaires (77.7%) ont l'intention d'investir dans les cinq prochaines années (Fig.7). La grande part des futurs investissements revient aux sédentaires avec 61%. Il s'agit surtout des sédentaires du Hoggar qui représentent 89%. Ce sont également les semi-nomades du Hoggar qui représentent la moitié des futurs investisseurs.

Si pour les semi-nomades, les investissements concerneraient en premier lieu le camelin (72%), les sédentaires opteraient pour le commerce et l'immobilier (60.7%) (Fig.8). Le plus grand nombre de futurs investisseurs est détenu par les sédentaires.

Plus de la moitié (58%) des éleveurs concernés par de futurs investissements ont soit une ressource extérieure soit activité extérieure.

2-3- La pluriactivité

C'est la monoactivité qui prédomine dans la région d'étude. En effet, le nombre de personnes enquêtées qui pratiquent une ou plusieurs activités autre que l'élevage ne représente que 28.5% (Fig.9).

Les bergers ont l'élevage camelin comme unique activité et ne bénéficient d'aucune ressource extérieure

Les sédentaires sont de loin les plus pluriactifs avec 86%, viennent ensuite les ramasseurs de bois avec 61.5% et les semi-nomades avec 53.5%. Les nomades et les bergers quant à eux n'activent que dans l'élevage camelin.

Certaines personnes pratiquent plus de deux activités mais leur nombre reste insignifiant. Il s'agit des sédentaires (30.5%) et des semi-nomades (33.5%). Ces activités concernent l'agriculture avec le commerce.

Chez les autres éleveurs, l'activité qui domine reste de loin l'agriculture avec (49%). Elle est pratiquée essentiellement par les semi-nomades – phoeniciculteurs du Hoggar (81%) et quelques transhumants-phoeniciculteurs du Souf. On trouve chez les sédentaires une diversification dans la pluriactivité :

35.5% travaillent dans l'agriculture et le commerce, 26% exercent dans le commerce, 16% dans l'agriculture, 13% sont des salariés et 9.5% comme saisonniers (Fig.10). Ces derniers sont des sédentaires du Hoggar qui travaillent temporairement comme guides touristiques. On retrouve également des saisonniers chez 61.5% des ramasseurs de bois qui profitent du repos estival forcé pour se faire engager comme manœuvre dans les nombreux chantiers de construction.

2-4- Les ressources extérieures

Ceux qui bénéficient des ressources extérieures ne comptent que 12% de la population enquêtée. Elle est représentée par les sédentaires (27.5%) les nomades (11%) et les semi-nomades (10%) (Fig.11).

Presque la moitié (46.5%) est détenue par les nomades tous de la région de Tindouf. Les sédentaires et les semi-nomades en détiennent respectivement 33.5 et 20%.

Ces ressources extérieures ont quatre origines (Fig.12):

a) la pension qui représente le gros des ressources avec 46.5% détenu essentiellement par les nomades du Hoggar (78.5%),

b) le salaire d'un membre du ménage demeure la seconde ressource avec 36.5% au bénéfice des sédentaires (63.5%),

c) la retraite qui concerne les sédentaires du Hoggar est la moins représentée avec 6.5%,

d) et enfin une ressource extérieure non négligeable opérée par les semi-nomades du Souf consiste en la contrebande aux abords de la frontière algéro-tunisienne, cependant et vu le risque encouru par une telle activité prohibée, le pourcentage de représentation reste faible avec 10%.

Conclusion : Les nomades et les chameliers arrivent à vivre de l'activité cameline et cette vie ne saurait exister sans la présence de cet animal énigmatique qu'est le dromadaire surtout dans un milieu caractérisé par des conditions de vie extrêmement difficiles. Dans cette vie pastorale, le dromadaire est considéré comme une caisse d'épargne mobilisable en cas de besoin.

Les objectifs et les stratégies différentes selon les types.

Les sédentaires, anciens chameliers installés en ville pour des raisons diverses ont gardé, par amour à cet animal, quelques têtes de dromadaires et continuent à pratiquer l'élevage camelin comme activité annexe qui sert à alimenter d'autres créneaux.

Les semi-nomades essayent de diversifier leurs activités en ayant un pied en ville comme c'est le cas des chameliers phoeniciculteurs du Souf.

Les bergers et les nomades dont l'activité reste exclusivement le camelin, risquent, au vu des contraintes diverses (sécheresse, absence de soutien…), la transition vers l'exploitation individuelle pour les premiers et le semi nomadisme pour les seconds.

Les ramasseurs de bois ne sont pas encouragés à poursuivre leur activité en exploitant le dromadaire comme animal de bât. Bien que cette activité soit rentable, elle reste très contraignante et temporaire.

Les investissements restent insignifiants et le peu d'investissements opérés ou en projet, exercés par les seuls chameliers concernés par la pluriactivité, se trouve orienté vers d'autres secteurs (agriculture, commerce…).

Compte tenu de toutes ces contraintes, le devenir de la plupart des types identifiés reste incertain, seul le semi nomadisme qui a connu peu de trace de fléchissement peut se maintenir et mérite donc d'être conforté en essayant de trouver des voies pour son maintien dans une optique de développement durable.

Annexes :

Tableau 1: Nombre d'enquêtés

Zones région Hoggar		Zones région Souf		Zones région Tindouf	
Hoggar	40	Hamraya	15	Nord est	15
Altitude	36	Sud		Nord	10
Tinseririne	38	Zone frontalière	22	Centre	22
				Sud est	38
Total Région	**114**		**50**		**85**
Total général	***249***				

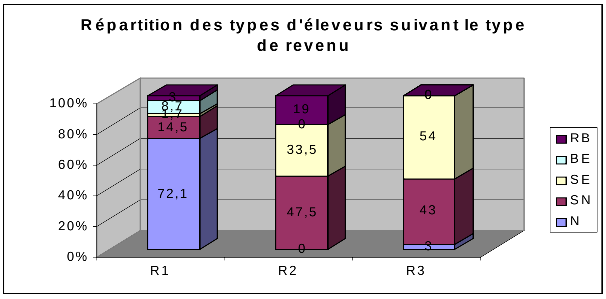

Fig.1: Répartition des éleveurs suivant le type de revenu
N = nomades, SN = semi-nomades, S = sédentaires,
B = bergers, RB = ramasseurs de bois

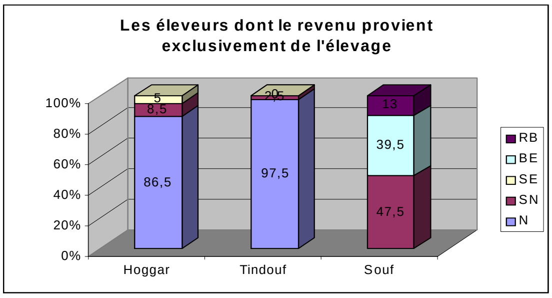

Fig.2: Les éleveurs dont le revenu provient exclusivement de l'élevage

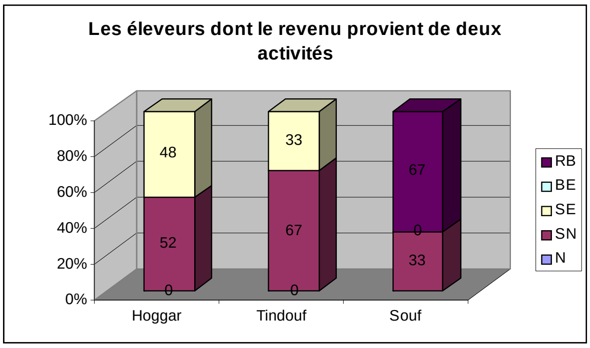

Fig.3: Les éleveurs dont le revenu provient de deux activités

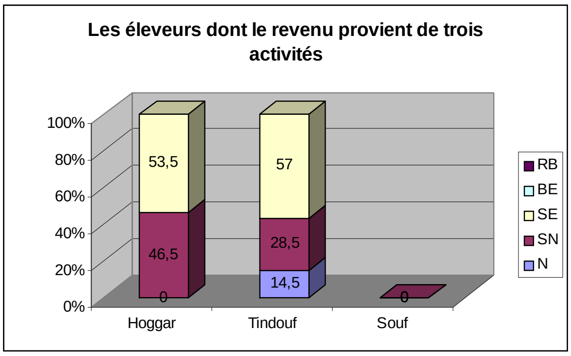

Fig.4: Les éleveurs dont le revenu provient de trois activités

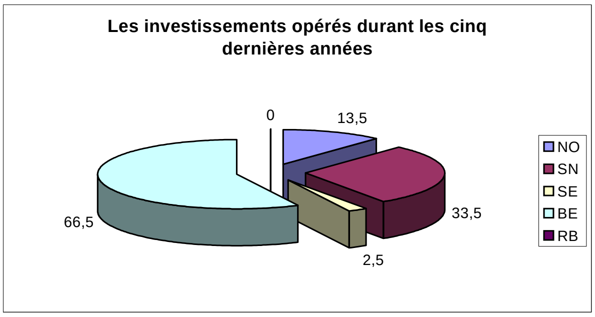

Fig.5: Les investissements opérés chez les différents types

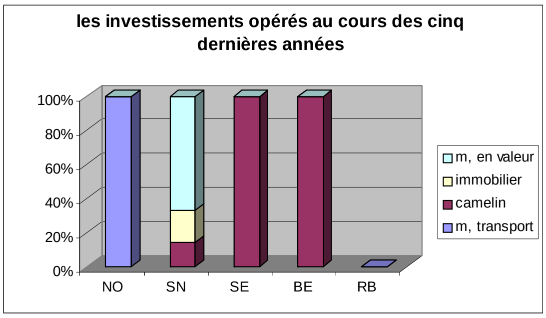

Fig.6: La nature des investissements opérés par les différents types

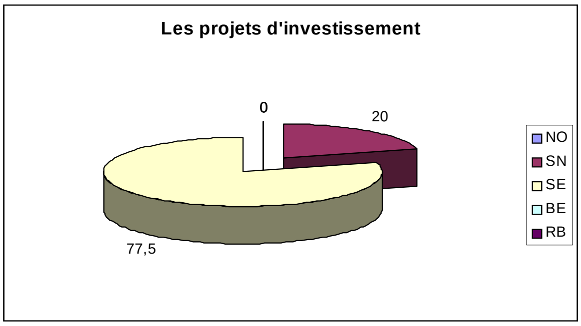

Fig.7: Les projets d'investissements

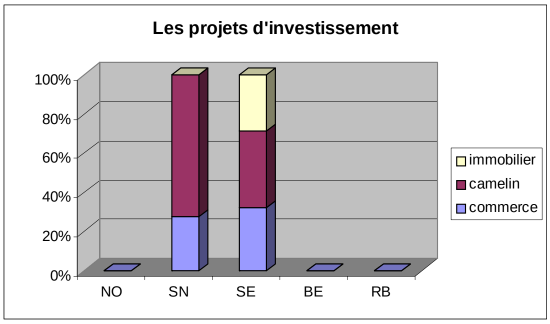

Fig.8: La nature des projets d'investissements

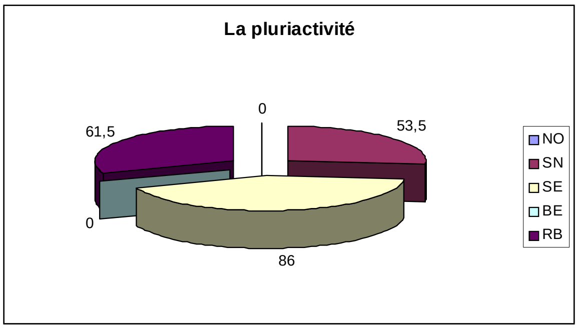

Fig. 9: La pluriactivité

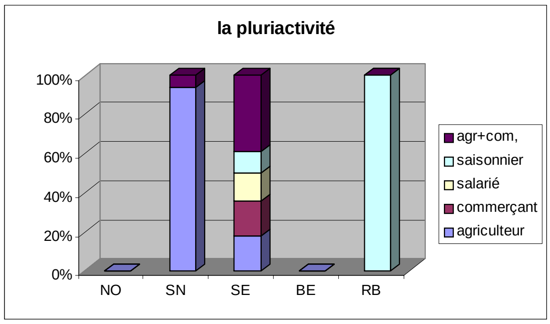

Fig.10: Les différents types d'activité

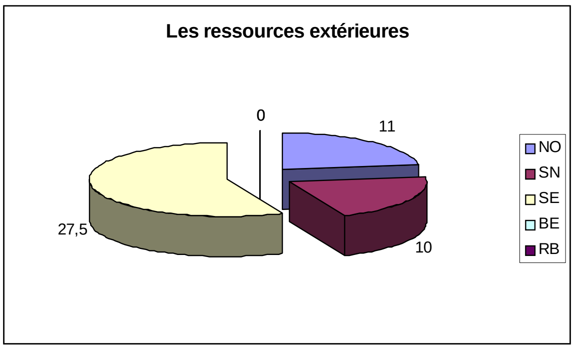

Fig.11: Les ressources extérieures

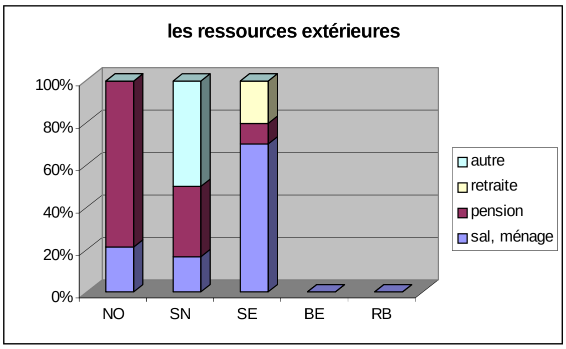

Fig.12: La nature des ressources extérieures

<u>Références bibliographiques :</u>

1- Adamou A. **(2008)**. *Commercialisation du lait de chamelle en Algérie : mythe ou réalité* ? in : <u>prospectives agricoles</u>. INRA Algérie N°3. pp. 76-82.

2- Leupold J. **(1968)**. *Le chameau, important animal domestique des pays subtropicaux*. in: les cahiers bleus vétérinaires, N° 15. 1968. pp 1-6.

3- Benaissa R. **(1986)**. *Dossier camelin : note de synthèse*. Alger : Ministère de l'Agriculture. 25 p.

4- Adamou A. **(2008)**. *L'élevage camelin en Algérie : quel type pour quel avenir* ? in: <u>Sécheresse</u> (France), Volume 19, N°4 pp 253-260.

5- Viateau E. **(1998)**. *Bilan et perspectives sur la traction cameline au Niger*, Montpellier : CIRAD-EMVT. 153 p.

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

المقالات :

دورية أكاديمية محكمة، سنوية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد الثامن 2010/8

ISSN : 1112-3613 : ردمد - 2002/110 : إيداع قانو رقم - http://rcweb.luedld.net

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، سنوية

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقـلة - الجزائر

تهتم المجلة بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد الثامن 08 - 2010

مجلة الباحث - دورية علمية محكمة

تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة - ا ﺰائر

هيئة التحرير

معلومات الاتصال بالمجلة :

جامعة قاصدي مرباح - ورقـلة
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
موقع الإنترنت : http://rcweb.luedld.net
البريد الالكتروني : rcweb@luedld.net

www.luedld.net

قواعد النشر ا لة

1 - الباحث، لة علمية أكاد ية كمة، تم بالأ اث التطبيقية ا تعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسي ، ال يتم نشرها سابقاً، و ا عا ة بأسلوب علمي موثق.

2 – ترسل ا قالات وجوبا شكل ملف مرفق ع ال يد الإلكترو للمجلة ا دون أدناه، ويشترط أن يكون ا قال مكتوبا ب نامج Microsoft Word بنسق .RTF (نوع ا ط بالعربية : Traditional Arabic، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع ا ط : Times New Roman، مقاسه : 12)، يراعى حجم ا قال كحد أقصى 15 صفحة، ا فيها ا صادر، ا وامش، ا داول والرسوم التوضيحية، و ب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً ؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر بلغة رير ا قال (نوع ا ط : Traditional Arabic، مقاسه : 12)، مع ضرورة إدراج الكلمات ا فتاحية (Les mots clés) ؛ وننبه على ضرورة احترام علامات الضبط (La ponctuation) ؛ أما بالنسبة وامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سـم ومـن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ وا سافة ب الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

وبغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل ا طلوب، كنكم ميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع ا لة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_Ar.dot، أو النسخة الفرنسية : Article_Fr.dot)، على أساس أن هذا ا لف يتماشـى مع الشروط ا ذكورة (**ب أن يكون ا قال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**) ؛ زيد من التوضيح، كـن الإطـلاع بـا وقع الإلكترو للمجلة على مقال معياري Article_Standard.pdf.

3 - ترفق ا ادة ا قدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة ا ه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكترو ، وذكر أرقـام ا ـاتف والفاكس (إن أمكن) ؛ و حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي ب أن يرد أولاً ترتيب الأ اء.

4 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم ا ؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة للمجلة : إسم ا ؤلف، "عنوان ا قال"، عنوان ا لة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة راجع الانترنت : إسم ا ؤلف، "عنوان ا قال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكترو كاملا (يشمل ا لف).

5 - توضع الإحالات وا راجع وا صادر وا داول آخر ا قال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها النص، (مراجع ا قال هي فقط تلك ا راجع وا صادر ا قتبس منها فعلا).

6 - ق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على ا ادة ا قدمة للنشر دون ا ساس ضمو ا ؛ ا لة غ ملزمة برد ا قالات غ ا قبولة للنشر.

7 - تع مضام ا واد ا نشورة ا لة عن آراء أصحا ا، ولا ثل بالضرورة رأي ا لة.

8- على صاحب ا قال متابعة س عملية نشر مقاله، من خلال موقع ا لة : http://rcweb.luedld.net/pa.htm

9- ننبه على أن كل مقال الف شروط النشر، ا لة غ معنية بإعلام صاحب ا قال بذلك.

10 - ترسل ا واد وتوجه ا راسلات فقط عن طريق ال يد الإلكترو فقط : rcweb@luedld.net

- كنم الإطلاع على قواعد النشر هذه من خلال موقع ا لة : http://rcweb.luedld.net

المحتويات

ا قالات :

التنبؤ معدل الإحتفاظ بالأقساط سوق التأم المصري باستخدام السلاسل الزمنية

د/ أسامة ربيع أم سليمان
مدرس بقسم الإحصاء والرياضيات والتأم
كلية التجارة بالسادات – جامعة المنوفية – مصر

ملخص : بعد إلغاء النسبة الإلزامية لإعادة التأم ال نص عليها القانون المنظم لنشاط التأم سوق التأم المصري - القانون 10 لسنة 1981، أصبح من المتوقع أن يكون لهذا الإلغاء تأثير على معدل الإحتفاظ بالأقساط سوق التأم المصري. وبعد التنبؤ بهذا المعدل المستقبل أمرا هاما من أجل التأكد من تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لصناعة التأم الإقتصاد القومي. وقد توصلت الدراسة إلى النموذج Sinusoidal هو أفضل وأدق نماذج السلاسل الزمنية ال يمكن الإعتماد عليها التنبؤ معدل الإحتفاظ سوق التام المصري : ضوء خصائص السلسلة الزمنية الممثلة لمعدلات الإحتفاظ، بالإضافة إلى توافر شروط النموذج الجيد للتنبؤ.

الكلمات المفتاح : معدلات الإحتفاظ، السلاسل الزمنية، سوق التأم ، النماذج الكمية، نماذج التنبؤ غ الا اهية، نماذج التنبؤ الا اهية.

تمهيد : تهتم كافة الدول، على اختلاف توجهاتها الاقتصادية والسياسية، بسن القوانين ال تكفل الإشراف والرقابة على هيئات التأم ، تهدف لحماية حملة الوثائق من ناحية، وضمان تحقيق التأم لدوره على مستوى الاقتصاد القومي من ناحية أخرى[1]. و سبيل تحقيق الهدف الأخ ، نصت المادة (34) من القانون 10 لسنة 1981 على إلزام جميع شركات التأم ، المصرح لها بمزاولة نشاطها مصر، بضرورة أن تعيد نسبة معينة (30%) من جميع عمليات المقبولة من سوق التأم المصري، لدى الشركة المصرية لإعادة التأم [2]. لأهداف عديدة أهمها : زيادة طاقة الإحتفاظ بالأقساط، وبالتالي منع تسرب العملات الصعبة للخارج. ولكن مع صدور القانون رقم 91 لسنة 1995، إدخال بعض التعديلات، على بعض نصوص المواد الخاصة بالقانون السابق. وكان من ب هذه التعديلات ؛ إلغاء النسبة الإلزامية لإعادة التأم القانون السابق، وذلك تنفيذا للإتفاقية العامة لتحرير التجارة الخدمات ؛ وال تعرف بإتفاقية GATS.

و الاشك فيه أن هذا الإلغاء من المحتمل أن يؤثر على معدلات الإحتفاظ بالأقساط داخل سوق التأم المصري. خاصة أنه، وطبقاً لتقرير صندوق النقد الدو ، تعتبر جمهورية مصر العربية من البلاد المستوردة لخدمة التأم ، بالإضافة إلى أن هناك عجز شبه دائم ميزان المدفوعات، فيما يتعلق ببند خدمة التأم . وبالتالي يعد التنبؤ بهذه المعدلات أمر غاية الأهمية، لإعداد الخطط، وإتخاذ التدابير ال تكفل تحقيق قطاع التأم لأهدافه المختلفة سواء الإجتماعية أو الإقتصادية. الجزء الباقي من الدراسة، سوف يتم تنظيمه، كما يلي :

1. الإطار المنهجي للدراسة.
2. التنبؤ بإستخدام السلاسل الزمنية.
3. منهجية توفيق نموذج جيد للتنبؤ باستخدام تحليل السلاسل الزمنية.
4. التطبيق العملي على بيانات سوق التأم المصري.
5. النتائج.

1 - الإطار المنهجي للدراسة

1-1 الدراسات السابقة :

إقتصرت الغالبية العظمى للدراسات والبحوث المتعلقة بحدود الاحتفاظ، بالعوامل أو المحددات الخاصة بحد الإحتفاظ، سواء على مستوى الفرع الواحد لشركة التأمين الواحدة. ومن أمثلة هذه الدراسات : دراسة عزت 1993 [3]، دراسة خليل 1988 [4]، دراسة عبد البارئ و حسن 1999[5]، دراسة حمزة 1998 [6]، أو على مستوى السوق ككل، ولم يكن هناك سوى دراسة واحدة في هذا المجال [7]، وكانت تتعلق – أيضا – بمحددات طاقة الاحتفاظ لسوق التأمين المصري. أما الأبحاث المتعلقة بالتنبؤ بمعدل الإحتفاظ على مستوى سوق التأمين، فهي تتسم بالندرة النسبية، سواء على المستوى المحلى، أو المستوى العالمي.

1-2 مشكلة الدراسة :

مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في "بناء نموذج كمي، يعتمد على تحليل السلاسل الزمنية، للتنبؤ بمعدلات الإحتفاظ في سوق التأمين المصري". حيث من خلال هذا النموذج يمكن لمتخذ القرار التعرف على إتجاهات سوق التأمين المصري، ومراقبة الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع التأمين، خاصة ما يتعلق بتسرب العملات الصعبة للخارج، وتوازن ميزان المدفوعات.

1-3 الهدف من الدراسة :

تطوير أسلوب منهجي لتوفيق نموذج سلاسل زمنية، للتنبؤ بمعدل الإحتفاظ في سوق التأمين المصري، يأخذ في إعتباره الشروط الواجب توافرها في النموذج التنبؤ المقترح، بالإضافة إلى الخصائص الإحصائية للسلسلة الزمنية محل الدراسة (معدل الإحتفاظ)، من حيث ثبات التباين والتوقع عبر الزمن.

1-4 البيانات، وفترة الدراسة :

عند حساب معدلات الإحتفاظ للأقساط [8]، تم الإعتماد على البيانات التي يوفرها الكتاب الإحصائي السنوي، الذي تصدره الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، خلال الفترة من 1996/1995 وحتى 2009/2008. ومما هو جدير بالذكر، أن السلسلة الزمنية لا تتضمن أي بيانات قبل عام 1995، وذلك لتفادي تأثير وجود النسبة الإلزامية لإعادة التأمين، التي كانت مقررة في القانون السابق، على سلوك السلسلة الزمنية، وبالتالي التأثير على دقة التنبؤ.

2- التنبؤ بإستخدام السلاسل الزمنية

2-1 التنبؤ بإستخدام النماذج الكمية :

بصفة عامة، يمكن تقسيم النماذج المستخدمة في مجال التنبؤ، بقيم ظاهرة معينة في المستقبل، إلى نوعين أساسيين : مجموعة النماذج الكمية، ويلزم إستخدامها في مجال التنبؤ توافر مجموعة من الشروط، أهمها [9] : أ) توافر بيانات تاريخية عن الظاهرة المراد التنبؤ بسلوكها في المستقبل. ب) لابد أن تكون هذه البيانات مقاسة بوحدات كمية. ج) إفتراض الإستمرارية : بمعنى أن سلوك الظاهرة في المستقبل تكون إمتدادا لسلوكها في الماضي. مجموعة النماذج الوصفية، وهي على عكس النماذج الكمية، لا تشترط توافر بيانات تاريخية عن سلوك الظاهرة في الماضي، حيث تعتمد على الحكم الشخصي والخبرة الماضية لمتخذ القرار. وهنا يجب ألا يفهم من ذلك أن النماذج الوصفية – دائما- بديل للنماذج الكمية، بل هي، في كثير من الأحيان، تكون مكملة ومدعمة للنماذج الكمية[10].

والنماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ يمكن تقسيمها إلى نوعين من النماذج : (أ) نماذج تفسيرية Explanatory Models، (ب) نماذج السلاسل الزمنية Times Series Models. والاختلاف بين هذين النوعين من النماذج يكمن في أن النماذج التفسيرية تقوم على إفتراض أن المتغير المراد التنبؤ بقيمته في المستقبل يكون تابع لواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة (المتغيرات التفسيرية). أما النماذج التي تعتمد على السلاسل الزمنية [11] فهي لا تحاول إكتشاف هيكل العوامل (أو المتغيرات) التي تؤثر في سلوك الظاهرة، ولكنها تعتمد على العلاقة بين قيم المتغير نفسه، أو الأخطاء الماضية في التنبؤ، أو الإثنين معا.

وبصفة عامة، يفضل إستخدام أسلوب ليل السلاسل الزمنية لأغراض التنبؤ حالتَ [12] : ا الة الأو : عندما يكون هناك صعوبة : إما التوصل إ العوامل ا ارجية ا ؤثرة على سلوك الظاهرة، أو صعوبة قياس العلاقات ال كم هذا السلوك، أو الاثن معا. ا الة الثانية : عندما يكون ا دف الأساسي من التنبؤ هو معرفة قيم الظاهرة أو سلوك الظاهرة ا ستقبل فقط، دون ا اجة إ تفس هذا السلوك. ع آخر، عندما يكون الإهتمام منصبا على الإجابة على السؤال: ماذا سيحدث ا ستقبل؟ وليس اذا دث ذلك ؟

2-2 أنواع اذج التنبؤ ا عتمدة على ليل السلاسل الزمنية :

بصفة عامة، كن تقسيم اذج السلاسل الزمنية إ موعت : **ا موعة الأو** : **اذج التنبؤ غ الا اهية** - No Trend Forecasting Models : وهذه ا موعة تضم أربعة موعات فرعية :

(1) **اذج التنبؤ بقيمة ثابتة** Single – Forecast Models [13]: وأهم هذه النماذج : وذج الوسط ا سا للعينة Sample Mean Model، وذج وسيط العينة Sample Median Model، وذج منتصف مدى العينة Sample Midrange Model. ويعت وذج التنبؤ ا عتمد على الوسط ا سا هو الأكثر استخداما نظرا صائصه ا ميزة من الناحية الرياضية. أما وذج وسيط العينة فهو شائع الاستخدام ا الات ال تتضمن السلسلة الزمنية قيم شاذة Outliers، ح أن وذج منتصف ا دى فيفضل استخدامه ا الات ال يكون فيها حجم العينة صغ .

(2) **اذج التنبؤ التحديثية** Updating Forecasting Models[14] : تعت هذه النماذج أكثر دقة وواقعية من اذج التنبؤ بقيمة ثابتة، إذ أنه يصعب الاعتماد على قيمة واحدة فقط للقيم ال ستكون عليها الظاهرة ا ستقبل، هذا بالإضافة إ الشروط ال تتطلبها هذه الطريقة يصعب توافرها الواقع العملي. وتضم اذج التنبؤ التحديثية: (أ) اذج التنبؤ التحديثية بقيمة واحدة غ ثابتة One – Step Ahead Forecasting Models وتضم هذه النماذج نفس النماذج السابقة مع اختلاف واحد وهو أنه يتم ديث (أو إعادة توفيق) النموذج مع كل مشاهدة جديدة السلسلة الزمنية. (ب) اذج ا توسطات ا تحركة Moving Average Models، (ج) اذج ا توسطات ا تحركة ا وزونة (ا رجحة) Weighted Moving Average.

(3) **اذج التمهيد الأسى** Exponential Smoothing Methods [15] : إن بداية ظهور اذج التمهيد الأسى، وإستخدامها التنبؤ، كان منتصف ا مسينات، وذلك على يد كلا من Brown عام 1956، Holt عام 1957، Magee عام 1958. ومنذ ذلك ا ، وأصبح ذه الطرق العديد من التطبيقات تلف جوانب ا ياة العملية. وتعت اذج التمهيد الأسى أحد أشكال طرق ا توسطات ا تحركة، السابق الإشارة إليها، ولكن الاختلاف بينهما يكمن أن ا توسطات ا تحركة تعتمد على أوزان متساوية لقيم السلسلة الزمنية، ح أن طرق التمهيد الأسى تعطى أوزان ترجيحية، يث تكون للبيانات ا ديثة أوزان أك من البيانات الأقدم، وهذا يعد أكثر منطقية ويتوافق مع ا دف من التنبؤ، الأمر الذي جعل هذه النماذج أكثر دقة وإعتمادية، وبالتا أكثر إستخداما الواقع العملي، وذلك با قارنة بنماذج ا توسطات ا تحركة. هذا بالإضافة إ أ ا تعتمد على ا طأ التنبؤ الفترات السابقة. يعد أشهر هذه الطرق: (أ) طريقة التمهيد الأسى الفردية Single Exponential Smoothing، (ب) طريقة التمهيد الأسى الفردية التفاعلية Adaptive – Response Rate Single Exponential Smoothing (ARRSES)، وبصفة عامة، تتسم اذج التمهيد الأسى بالبساطة والسهولة وإ فاض التكاليف، وإن كانت أقل دقة با قارنة بالطرق الأخرى الأكثر تعقيدا مثل اذج الإ دار الذا وا توسطات ا تحركة التكاملية وال تعرف بنماذج ARIMA.

(4) **اذج الا دار الذا وا توسطات ا تحركة التكاملية** Autoregressive Integrated Moving Average Models (ARIMA) : يعت العا ان G. Box، G. Jenkins ا أول من قدما هذا الأسلوب ال ليل السلاسل الزمنية، وذلك كتا ما الشه [16] Time Series Analysis: Forecasting & Control، عام 1970. وقد بينا هذا الكتاب طريقة التطبيق العملي ذه النماذج، تلف ا الات الاقتصادية وغ الاقتصادية [17]. بناء النموذج ا طى للتنبؤ – طبقا ذا التحليل – ر بأربعة مراحل أساسية: ا رحلة الأو : ديد النموذج Model Specification: يقصد به: ديد رتبة كل من وذج الا دار

الذاتي AR(P)، ورتبة نموذج المتوسطات المتحركة MA(Q)، بإعتبار النموذجين اللذين يتكون منهما نموذج (ARIMA)[18].
المرحلة الثانية: تقدير المعلمات الخاصة بالنموذج المقترح في الخطوة السابقة Model Estimation : يتم تحديد هذه المعلمات باستخدام إحدى طرق التقدير الآتية [19]: (أ) طريقة المربعات الصغرى الخطية Linear Least Square Method سواء الشرطية أو غير الشرطية. (ب) طريقة المربعات الصغرى غير الخطية Non-Linear Least Square Method. (ج) طريقة الإمكان الأعظم Maximum Likelihood Method وهي الطريقة الأكثر شيوعا في التطبيق. المرحلة الثالثة : إختبار جودة النموذج [20] Model (Diagnostic) Checking. المرحلة الرابعة : التنبؤ Forecasting : تمثل هذه المرحلة التطبيق العملي للنموذج المقترح، حيث يتم الحصول على القيم المتوقعة للظاهرة محل الدراسة.

ونود الإشارة إلى أنه على الرغم من أن منهج أو أسلوب Box-Jenkins لتحليل السلاسل الزمنية يتسم بالعديد من المزايا، مثل : واقعية الافتراضات التي يعتمد عليها، بالإضافة إلى أنه يعتبر أكثر المناهج تنظيمياً في بناء وتحليل السلاسل الزمنية. إلا أنه يواجه بعض الإنتقادات أهمها[21] : صعوبة التعرف على النموذج، بالإضافة إلى أنه يتطلب عدد كبير من المشاهدات لكي يمكن بناء نموذج جيد. بالإضافة إلى عدم وجود أسلوب تلقائي لتحديث النموذج في حالة الحصول على بيانات جديدة، حيث لابد من إعادة بناء النموذج -كما أشرنا- آنفا.

المجموعة الثانية: نماذج التنبؤ الاتجاهية Trend Forecasting Models : وتضم هذه المجموعة النماذج التالية : (أ) **النماذج الخطية**. (ب) **النماذج غير الخطية** : وتضم هذه النماذج عدد كبير من الدوال، غالبا ما يتم تقسيمها إلى خمس مجموعات من الدوال[22] : (أ) العائلة الأسية Exponential Family (ب) عائلة قوى الأس Power Family، (ج) عائلة الكثافة – العائد Yield-Density Models، (د) عائلة النمو Growth Family، (هـ) نماذج أخرى Miscellaneous Family.

3- منهجية توفيق نموذج جيد للتنبؤ باستخدام تحليل السلاسل الزمنية

اختيار النموذج المناسب للتنبؤ - من بين النماذج المختلفة للسلاسل الزمنية السابق الإشارة إليها - يتم من خلال إتباع الخطوات الآتية :

3-1 إختبار شرط السكون (أو الثبات) في السلسلة الزمنية عبر الزمن : ويقصد بالثبات: هو أن السلسلة الزمنية لا تتضمن اتجاه عام، سواء بالزيادة أو النقصان عبر الزمن. وبصفة عامة، يتم فحص سكون السلسلة الزمنية بطريقتين : **الطريقة الأولى** : الفحص البياني لسلوك السلسلة الزمنية عبر الزمن. **الطريقة الثانية** : إختبارات الفروض الإحصائية: وهنا يوجد عدد كبير من الإختبارات التي يمكن من خلالها إختبار مدى توافر هذا الشرط. وتنقسم هذه الإختبارات إلى :

أولا : الإختبارات اللامعلمية Non-Parametric Tests : ومن أهم الإختبارات اللامعلمية المستخدمة في هذا الشأن : (أ) إختبار الدورة Runs Test، (ب) إختبار نقاط التحول Turning Points Test، (ج) إختبار الإشارة Sign Test، (د) إختبار دانيلس Daniels' Test، (هـ) إختبار معامل كندل Kendall's Test. ويعتبر أقوى هذه الإختبارات هو إختبار دانيلس Daniels' Test[23].

ثانيا : مجموعة الإختبارات المعلمية Parametric Tests : ويعتبر أكثر الإختبارات المعلمية استخداما في هذا الشأن : (أ) إختبار الفروق المتتابعة لمجموع المربعات Mean Square Successive Difference Test، (ب) اختبار دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Coefficients Function، (ج) إختبار بوكس – بيرز Box- Pierce Test، (د) إختبار لاجينج – بوكس- بيرز Ljung – Box-Pierce Test. ويعد إختبار إختبار لاجينج – بوكس هو تعديل لإختبار بوكس – بيرز، لذا يطلق عليه في بعض الأحيان إختبار بوكس – بيرز المعدل Modified Box- Pierce Test، كما أنه يعتبر أقوى وأفضل هذه الإختبارات، حيث أنه على عكس إختبار ACF الذي يعتمد على إجراء مجموعة من الإختبارات المنفصلة Several Separate Tests (إختبار لكل معامل ارتباط ذاتي على حده)، نجد أنه في إختبار لاجينج – بوكس يتم إختبار معنوية كل معاملات الارتباط الذاتي مرة واحدة [24].

وغ   عن البيان، أن الإختبارات ا علمية، بصفة عامة، تعتـ أكثر دقة وقوة من الإختبارات اللامعلمية. ولكن يلزم توافر موعة من الشروط؛ أ ها شرط إعتدالية التوزيع الإحتما   لبيانات السلسلة   ل الدراسة. ويتم صياغة الفروض الاحصائية ا اصة بإختبار مدى توافر شرط السكون   السلسلة الزمنية، كما يلي : الفرض الصفرية (H_0) : السلسلة الزمنية لا تعـ عن ا اه عام سواء بالزيادة أو النقصان ع الزمن.   مقابل الفرض البديل (H_1) : السلسلة الزمنية تعـ عن ا اه عام سواء بالزيادة أو النقصان ع الزمن.

2-3 ديد النموذج الذي كن الاعتماد عليه   التنبؤ: يتم ذلك   ضوء نتائج الإختبار الإحصائي لشرط السكون. (أ)   حالة عدم رفض الفرض الصفري : ع   أن السلسلة الزمنية   ل الدراسة ليس ا ا اه عام ع الزمن، فإنه يتم الاعتماد على   اذج السلاسل الزمنية غ الا اهية للتنبؤ No – Trend Time Series Forecasting Models. (ب) أما   حالة رفض الفرض الصفري : أي أن السلسلة الزمنية تعـ عن ا اه عام، فإننا نكون أمام أحد بديلـ   : البديل الأول أن نقوم حاولة تسكـ   السلسلة الزمنية من خلال إجراء إحدى التحويلات الرياضية ا عروفة   هذا الشأن ؛ مثل الفروق من الرتبة (ن)، أو ا ذر التربيعي، أو اللوغاريتم....... ا ، على أن يعاد فحص السلسلة الزمنية مرة أخرى، عرفة هل التحويلات ا ل   إجراءها قد ساعدت   قيق السكون أم لا. فإذا كانت الإجابة بنعم، فإنه يتم إستخدام أحد   اذج السلاسل الزمنية غ الا اهية. أما إذا كانت الإجابة بلا، فإنه يتم الاعتماد على   اذج السلاسل الزمنية الا اهية Trend Time Series Forecasting Models. البديل الثا   يتمثل   القيام مباشرة بتطبيق أحد النماذج الا اهية مباشرة بدون تسكـ   السلسلة الزمنية. و كن عرض وتلخيص ا طوات السابقة   شكل خريطة التدفق، كما هو موضح بالشكل رقم (1).

3- 3 معاي   ا قارنة بـ   النماذج ا ختلفة للسلاسل الزمنية

  حالة وجود أكثر من   وذج، من   اذج السلاسل الزمنية ا ل   كن الإعتماد عليها، سوف يتم ا فاضلة بينها وفقا للخطوات التالية : (أ) القدرة التفسـ ية للنموذج، (ب) دراسة إعتدالية التوزيع الإحتما   للبواقي، (ج) دراسة معنوية معامل الإرتباط بـ   القيم الإ اهية والقيم الفعلية، (د) إختبار الإستقلال الذا   للبواقي، (هـ) حساب دقة التنبؤ.

4- التطبيق العملي على بيانات سوق التأمـ   ا صري

1-4 إختبار شرط السكون :

أولا فحص السلسلة الزمنية بيانيا : يلاحظ – كما هو موضح بالشكل رقم (2) – أن السلسلة الزمنية عدلات الإحتفاظ بالأقساط   سوق التأمـ   ا صري غ ساكنة، وهناك عدم إستقرار   التوقع والتباين. ثانيا : الإحصاء الإستدلا   : من خلال إختبار الفروض الإحصائية السابق الإشارة اليها. وهنا   إجراء إختبار إعتدالية التوزيع الإحتما   لبيانات السلسلة الزمنية ا راد التنبؤ بقيمتها ا ستقبل من خلال إختبار Wilk– Shapiro Test، باعتباره أفضل الإختبارات ا ستخدمة   هذا الشأن. وتشـ النتائج الإحصائية ذا الإختبار – كما هو مبـ   ا دول رقم (1) – إ إمكانية قبول الفرض الصفري الذي يقضي بأن البيانات   ل الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة الإحتمال p.value أكـ من مستوى ا عنوية 5%. ومن   سوف يتم الاعتماد على الإختبار ا علمي Daniels' Test، لدراسة شرط السكون   السلسلة الزمنية   ل الدراسة. وتوضح نتائج هذا الإختبار، كما هو مبـ   با دول رقم (2)، أن قيمة الإحتمال p.value أقل من مستوى ا عنوية 5%، وبالتا   فإننا نقبل الفرض البديل والذي ينص على أنّ السلسلة الزمنية   ل الإختبار غ ساكنة. وهنا   د أننا أمام بديلـ   :

البديل الأول :   اولة تثبيت (أو تسكـ) السلسلة الزمنية : من خلال القيام با اولات :

(1) الفروق من الدرجة الأو   – كما هو موضح بالشكل رقم (3).

(2) اللوغار   الطبيعي- كما هو موضح بالشكل رقم (4).

(3) الفروق من الدرجة الأو ، واللوغاريتم الطبيعي- كما هو موضح بالشكل رقم (5).

(4) الفروق من الدرجة الثانية، واللوغاريتم الطبيعي- كما هو موضح بالشكل رقم (6).

ويلاحظ، من خلال فحص الأشكال البيانية للمحاولات الأربعة، عدم إمكانية تثبيت السلسلة الزمنية ل الدراسة. ففي ا اولت الأو والثانية، دث تغ جوهري، وتظل السلسلة الزمنية غ ساكنة، سواء بالنسبة للتوقع أو بالنسبة للتباين. ح أن ا اولة الثالثة والرابعة أمكن تثبيت التوقع، ولكن مازال هناك عدم ثبات التباين.

البديل الثا : الاعتماد على النماذج الا اهية عند التنبؤ بالقيم ا ستقبلية عدل الإحتفاظ.
وقد ت ا قارنة ب (21) وذج من النماذج ا طية وغ ا طية. وفيما يلي الشكل الرياضي لكل وذج :

ا موعة الأو : العائلة الأسية Exponential Family
تضم هذه العائلة كلا من الدوال اللوغار ية والدوال الأسية، و الغالب تكون ا نحنيات ا مثلة ذه هذه الدوال منحنيات دبة أو مقعرة، وبعضها يكون ا نقط انقلاب Inflection Points، وقد لت الدراسة النماذج الآتية :

1) *Exponential : y=a*exp(b*x)*
2) *Modified Exponential : y = a*exp(b/x)*
3) *Logarithm : y = a+b*ln(x)*
4) *Reciprocal Logarithm : y = 1/(a+b*ln(x))*
5) *Vapor Pressure Model : y = exp(a+b/x+c*ln(x))*

ا موعة الثانية : عائلة القوى Power Family
تضم دوال هذه ا موعة منحنيات يكون فيها ا تغ ا ستقل مرفوع لأس تلف عن الواحد الصحيح، أو مرفوع لأس واحد أو أكثر من ا عاملات، أو أن تكون ا عاملات مرفوعة لأس ا تغ ا ستقل. والنماذج ال لتها الدراسة :

1) *Power Fit Model : y= a*x^b*
2) *Modified Power Model : y = a*b^x*
3) *Shifted Power Model : y = a*(x-b)^c*
4) *Geometric Model : y = a*x^(b*x)*
5) *Modified Geometric Model : y = a*x^(b/x)*
6) *Hoerl Model : y = a*(b^x)*(x^c)*

ا موعة الثالثة : عائلة الكثافة – العائد Yield-Density Models
تضم هذه ا موعة النماذج التالية :

1) *Reciprocal Model : y = 1 / (a + bx)*
2) *Reciprocal Quadratic : y = 1 / (a + bx + cx^2)*
3) *Harris Model : y = 1 / (a + bx^c)*

ا موعة الرابعة : عائلة النمو Growth Family
تعت اذج عائلة النمو تعت موعة فرعية من العائلة الآسية. و تص هذه النوعية من الدوال بالظواهر ذات النمو البطيء، وهذه النماذج كث ة الاستخدام ا الات العلمية مثل الزراعة والفيزياء......ا ، وقد لت الدراسة النماذج الآتية :

1) *Saturation Growth : y = ax / (b + x)*
2) *Logistic Model : y = a / (1 + exp (b – cx))*
3) *Richards Model : y = a / (1 + exp (b - cx))^(1/d)*
4) *MMF Model : y = (ab + cx^d)/(b + x^d)*

نود أن نش هنا إ أن النماذج ا مسة الأخ ة، تسمى بعض الأحيان بنماذج " S-shaped growth"ال كث اً ما تستخدم ال ا ندسة والزراعة والبيولوجي والاقتصاد.

ا موعة ا امسة : اذج أخرى Miscellaneous Family مثل :

1) *Sinusoidal Fit: y = a + b*cos(c*x + d)*
2) *Gaussian Model: y = a*exp ((-(x - b)^2)/(2*c^2))*
3) *Hyperbolic Fit: y = a + b/x*
4) *Rational Function: y = (a + bx) / (1 + cx + dx^2)*

و ا هو جدير بالذكر أنه الإعتماد على برنامج CurveExpert الإصدار (1.40) عملية توفيق النماذج السابقة.

4-2 ديد أفضل وذج للتنبؤ :

ا رحلة الأو : القدرة التفس ية للنموذج : وذلك من خلال حساب قيمة معامل الإرتباط ب القيم الفعلية عدلات الإحتفاظ بالأقساط سوق التام ا صري، والقيم الإ اهية ا قدرة وفقا للنماذج الإ اهية السابقة، بالإضافة إ قيمة ا طأ ا عياري للتنبؤات ا ولدة من كل وذج. و إختيار قيمة حدية كمية عامل الإرتباط (40%) يث يتم إستبعاد النماذج ال يقل فيها معامل الإرتباط ب القيم الإ اهية والقيم الفعلية عن هذه القيمة ا دية. وبناء عليه إستبعاد 15 وذج من النماذج ل الدراسة. وبالتا الإبقاء على 6 اذج من تلك النماذج – كما هو موضح بالأشكال من (7) إ (12) : (أ) وذج Sinusoidal ، (ب) وذج Gaussian ، (ج) وذج Quadratic، (ء) وذج Vapor Pressure، (هـ) وذج 3rd degree Polynomial، (و) وذج 4th Degree Polynomial.

ا رحلة الثانية : دراسة إعتدالية التوزيع الإحتما للبواقي : هنا إستخدام إختبار Shapiro-Wilk لإختبار الفرض الصفري (H_0) : البيانات ل الدراسة (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي. مقابل الفرض البديل (H_1) : البيانات ل الدراسة (البواقي) لا تتبع التوزيع الطبيعي. وتب النتائج - ا وضحة با دول رقم (3) - أن قيمة الإحتمال p.value كانت أك من مستوى ا عنوية 5%. وبالتا نقبل الفرض الصفري بأن البواقي - بالنسبة للنماذج الستة السابقة - تتوزع توزيعا طبيعيا.

ا رحلة الثالثة : إختبار معنوية معامل الإرتباط ب القيم الإ اهية والقيم الفعلية : وذلك بالنسبة للنماذج ال تتوزع فيها البواقي توزيعا إعتداليا. ومن البيانات ا وضحة ا دول رقم (4)، يتضح لنا معنوية معامل الإرتباط بالنسبة للنموذج Polynomial4 ، Sinusoidal فقط، حيث أن قيمة الإحتمال p.value كانت أقل من مستوى ا عنوية 5%.

ا رحلة الرابعة : إختبار الإستقلال الذا للبواقي : وذلك بالنسبة للنموذج Polynomial4 Model ، Sinusoidal Model بإستخدام اختبار دالة الارتباط الذا Autocorrelation Coefficients Function (ACF). ونتائج هذا الإختبار – كما هو موضح بالشكل رقم (13)، والشكل رقم (14) – تب أنه لا يوجد إرتباط ذا للبواقي **كلا النموذج** السابقة .

ا رحلة ا امسة : دقة التنبؤ Forecasting Accuracy :

من أهم وأشهر النماذج ا ستخدمة قياس دقة التنبؤ لنماذج التنبؤ ا ختلفة : متوسط الأخطاء Mean Error (ME)، ا توسط ا طلق للأخطاء Mean Absolute Error (MEA)، متوسط مربع الأخطاء Mean Squared Error (MSE)، متوسط الأخطاء النسبية Mean Percentage Error (MPE) ، متوسط الإ رافات النسبية ا طلقة للاخطاء Mean Absolute Percentage Error (MAPE)، وأخ ا، مقياس Theil's U. ويعت أفضل ا قاييس السابقة هو مقياس Theil نظرا لأنه يتمتع بعدد من ا زايا ال يتفوق ا على باقي النماذج. ويعتمد هذا ا قياس على ا عادلة الآتية [(25)] :

$$U=\sqrt{\frac{\sum_{t=1}^{n-1}\left(FPE_{t+1}-APE_{t+1}\right)^2}{\sum_{t=1}^{n-1}\left(APE_{t+1}\right)^2}}\ ;$$

$$where:\ FPE_{t+1}=\frac{F_{t+1}-Y_t}{Y_t}$$

$$and\ \ APE_{t+1}=\frac{Y_{t+1}-Y_t}{Y_t}$$

$$U=\sqrt{\frac{\sum_{t=1}^{n-1}\left(\frac{F_{t+1}-Y_{t+1}}{Y_t}\right)^2}{\sum_{t=1}^{n-1}\left(\frac{Y_{t+1}-Y_t}{Y_t}\right)^2}}$$

حيث :

ME : متوسط الأخطاء.

n : عدد ا شاهدات.

e_t : مقدار ا طأ التنبؤ الفترة (T).

Y_t : القيمة الفعلية للمشاهدات الفترة (T).

F_t : القيمة ا تنبأ ا الفترة (T).

وبعد تطبيق المعادلة الخاصة بهذا المقياس، وجد أن قيمة هذا المقياس، في حالة نموذج Sinusoidal Model كانت 1.453، في حين أن قيمته في حالة نموذج Polynomial4 Model كانت 2.192 .

وبالتالي يصبح أفضل نموذج إتجاهي من بين النماذج الـ (21) التي تم إختبارها، هو نموذج Sinusoidal، حيث يتحقق عنده أعلى معامل إرتباط بلغت قيمته 69.3%، وأقل خطا معياري تقدر قيمته 3.2201، وأقل قيمة لمقياس "ثيل" ، بالإضافة إلى إعتدالية التوزيع الإحتمالي والإستقلال الذاتي للبواقي. ويأخذ هذا النموذج الشكل الرياضي التالي :

$$y = a + b * \cos(c * x + d)$$

وكانت معاملات النموذج المقترح كما يلي :

a = 3.72142702012E+001
b = 3.85194013428E+000
c = 5.62108390661E-001
d = -1.59015028166E+002

3-4 : التنبؤ وإيجاد القيم المستقبلية للمتغيرات محل الدراسة :

وفقا للنموذج المقترح للتنبؤ بمعدلات الإحتفاظ بالأقساط بسوق التأمين المصري – نموذج Sinusoidal، وكما هو موضح بالجدول رقم (5)، أن القيم المستقبلية لهذه المعدلات خلال الفترة من 2010 حتى 2014 هي : 33.4%، 34.1%، 35.8%، 37.9%، 39.8% على الترتيب، وذلك بخطأ معياري قدره 3.2 .

5- النتائج :

توصلت الدراسة إلى أن السلسلة الزمنية لمعدلات إحتفاظ سوق التأمين المصري بالأقساط غير ساكنة وغير مستقرة عبر الزمن بالنسبة للتوقع والتباين. وأن أفضل النماذج الإتجاهية التي يمكن الإعتماد عليها في عملية التنبؤ هو نموذج Sinusoidal حيث تتوافر فيه شروط النموذج الجيد للتنبؤ بإستخدام السلاسل الزمنية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول رقم (1) نتائج إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالى للمتغير محل الدراسة Tests of Normality

معدل الاحتفاظ Retention Rate	إختبار Shapiro-Wilk		
	إحصائي الإختبار Statistic	درجات الحرية df	الإحتمال .Sig
	0.971	15	0.879

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

جدول رقم (2) نتائج إختبار Daniels' Test

المتغير	إحصائي الاختبار (r_s)	P.Value	شرط السكون
معدل الاحتفاظ	0.782	0.001	غير متوافر

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

جدول رقم (3) نتائج إختبار Shapiro Test – Wilk لإعتدالية البواقي

النماذج	إختبار Shapiro-Wilk		
	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	قيمة الإحتمال Sig.
نموذج Sinnnresd	0.955	14	0.640
نموذج Gaussresd	0.932	14	0.327
نموذج Quadraticresid	0.939	14	0.412
نموذج Vaporresid	0.928	14	0.291
نموذج poly3resid	0.926	14	0.271
نموذج poly4resid	0.933	14	0.334

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

جدول رقم (4) معامل الإرتباط بين القيم الفعلية لمعدلات الإحتفاظ والقيم الإتجاهية

نموذج Sinusoidal	معامل إرتباط بيرسون	0.696
	قيمة الإحتمال Sig. (2-tailed)	0.006
	عدد المشاهدات	14
نموذج Gaussian	معامل إرتباط بيرسون	0.499
	قيمة الإحتمال Sig. (2-tailed)	0.069
	عدد المشاهدات	14
نموذج Quadratic	معامل إرتباط بيرسون	0.455
	قيمة الإحتمال Sig. (2-tailed)	0.102
	عدد المشاهدات	14
نموذج Vapor	معامل إرتباط بيرسون	0.487
	قيمة الإحتمال Sig. (2-tailed)	0.077
	عدد المشاهدات	14
نموذج Polynomial3	معامل إرتباط بيرسون	0.459
	قيمة الإحتمال Sig. (2-tailed)	0.099
	عدد المشاهدات	14
نموذج Polynomial4	معامل إرتباط بيرسون	0.570
	قيمة الإحتمال Sig. (2-tailed)	0.033
	عدد المشاهدات	14
معدلات الإحتفاظ	معامل إرتباط بيرسون	1
	قيمة الإحتمال Sig. (2-tailed)	
	عدد المشاهدات	14

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

جدول رقم (5)

القيم المستقبلية لمعدلات الإحتفاظ بالأقساط في سوق التأمين المصري

خلال الفترة من 2010 حتى 2014

النموذج / السنوات	نموذج Sinusoidal Model	نموذج Gaussian Model	نموذج Quadratic Model	نموذج Vapor Pressure Model	نموذج 3rd degree Polynomial Model	نموذج 4th Degree Polynomial Model
2010	33.3720	32.5180	32.2016	32.5191	32.6533	30.4241
2011	34.1082	30.8224	30.2370	30.8334	31.0506	27.0385
2012	35.8003	29.0128	28.0201	29.0360	29.3089	22.9563
2013	37.9275	27.1203	25.5508	27.1576	27.4413	18.1249
2014	39.8352	25.1755	22.8292	25.2284	25.4613	12.4918
الخطأ المعياري	3.2201	3.7221	3.7213	3.7247	5.9744	3.8709
معامل الإرتباط	0.6932	0.4862	0.4854	0.4852	0.4567	0.5695

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

الشكل 1 - خريطة تدفق لخطوات التنبؤ باستخدام تحليل السلاسل الزمنية

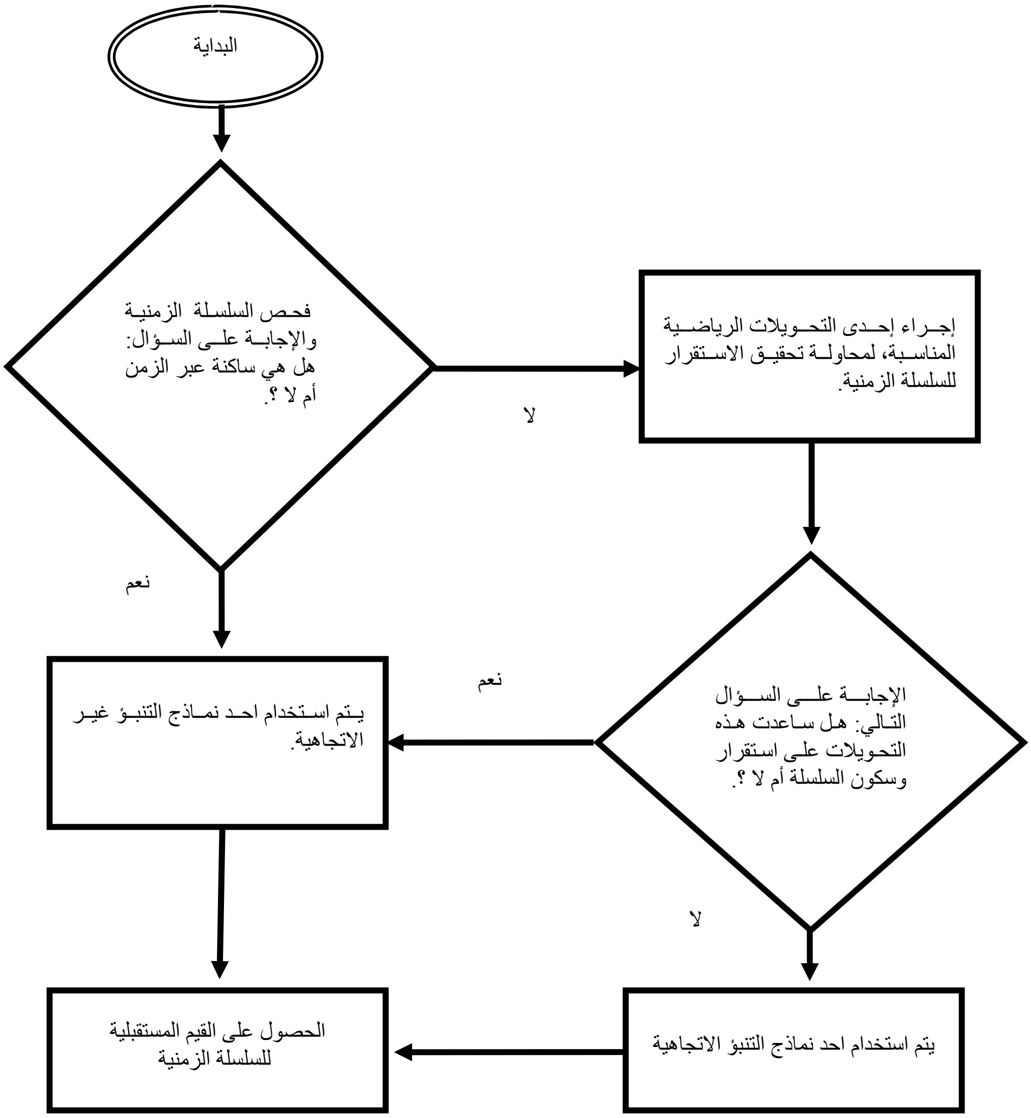

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم 2: معدل الإحتفاظ بالأقساط في سوق التأمين المصري خلال الفترة من 1995/1996 حتى 200802009

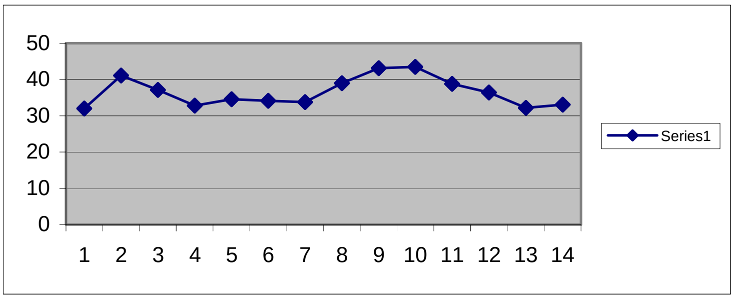

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 3

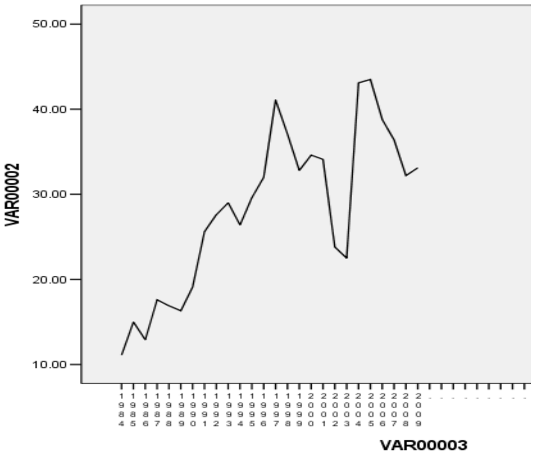

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 4

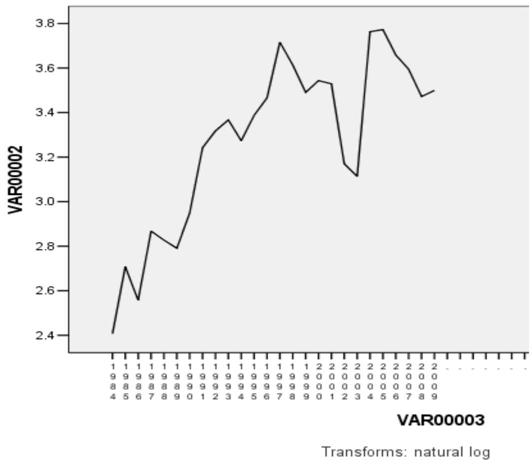

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 5

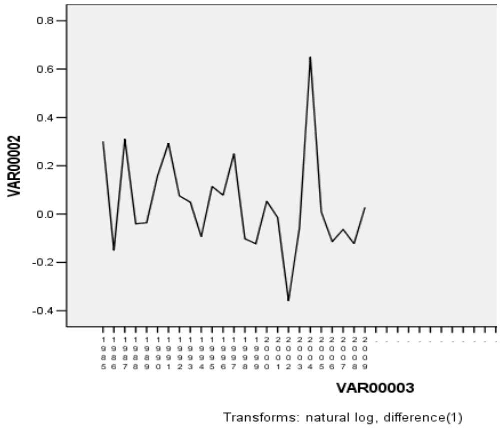

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 6

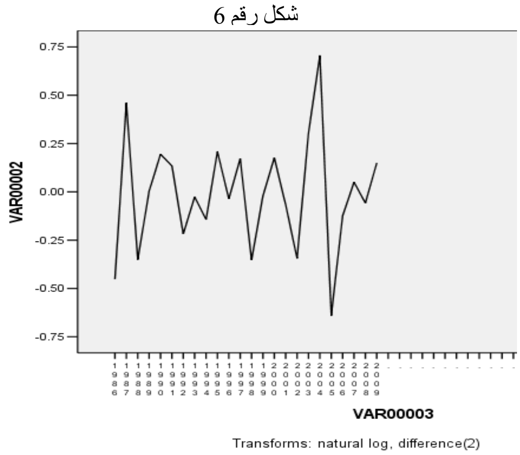

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 7

Sinusoidal Fit:

y=a+b*cos(cx+d)

Coefficient Data:

a = 3.72142702012E+001
b = 3.85194013428E+000
c = 5.62108390661E-001
d = -1.59015028166E+002

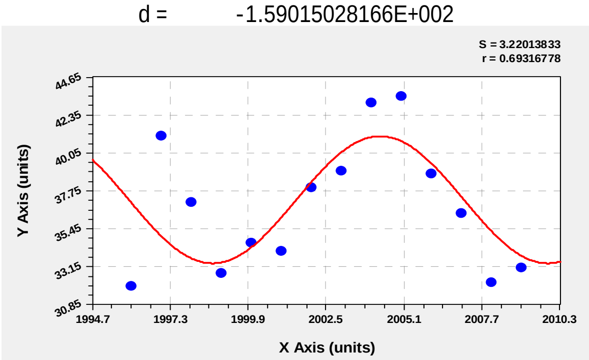

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 8

Gaussian Model:

y=a*exp((-(b-x)^2)/(2*c^2))

Coefficient Data:

a = 3.89455794766E+001
b = 2.00279633473E+003
c = 1.19937845301E+001

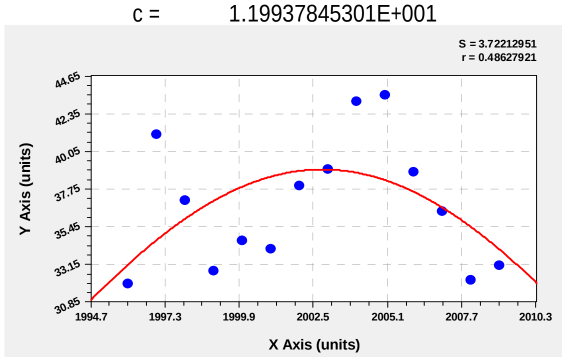

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 9

Quadratic Fit:

y=a+bx+cx^2

Coefficient Data:

a = -5.06002169039E+005

b = 5.05355234560E+002

c = -1.26167582678E-001

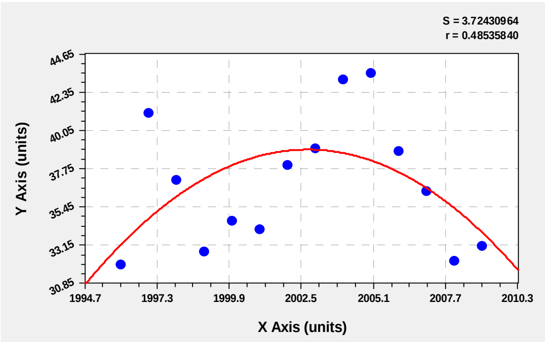

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 10

Vapor Pressure Model:

y=exp(a+b/x+cln(x))

Coefficient Data:

a = 2.39683885708E+005

b = -5.58021437984E+007

c = -2.78623728788E+004

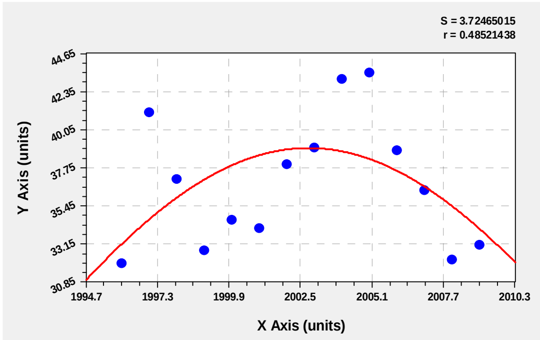

لمصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 11

3rd degree Polynomial Fit:

y=a+bx+cx^2+dx^3...

Coefficient Data:

a = -1.83464822761E+007

b = 2.72327166568E+004

c = -1.34731574857E+001

d = 2.22171462522E-003

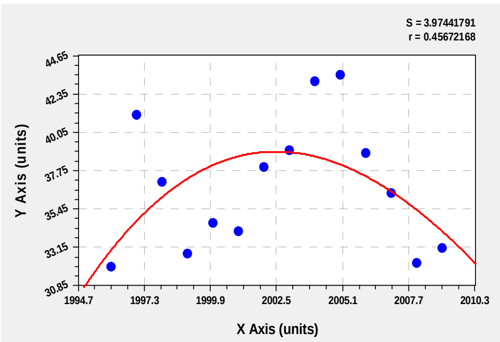

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 12

4th Degree Polynomial Fit:

y=a+bx+cx^2+dx^3

Coefficient Data:

a = 3.61163174359E+007

b = -3.78613997858E+004

c = 2.55527832285E+000

d = 7.78243786693E-003

e = -2.05463103843E-006

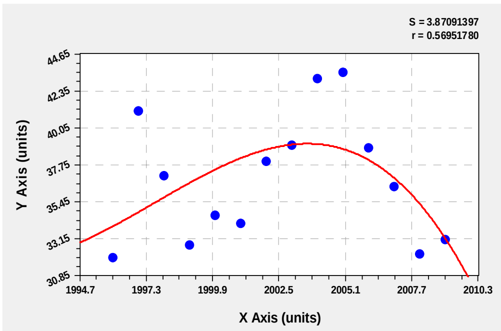

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 13

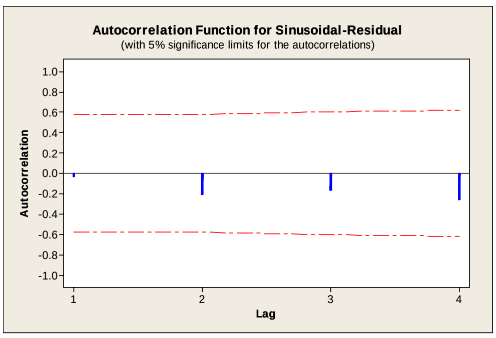

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم 14

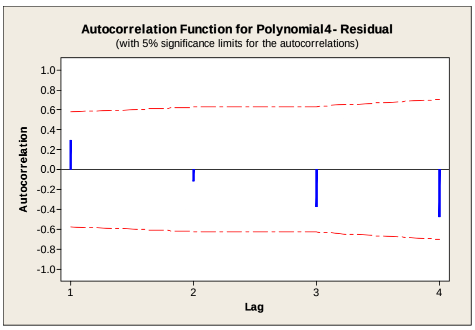

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

الإحالات وا راجع :

[1]سامى يب، "موسوعة قانون الإشراف والرقابة على التأم مصر"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 37.

[2] مد وحيد عبد البارئ، مد غازي صابر، "إدارة ا طر والتأم "، دار الثقافة العربية، 1994، ص 455.

[3] مد نادى عزت حس ، "ترشيد سياسات إعادة التام ا ارجي باستخدام الوسائل الكميه، رسالة دكتوراه غ منشورة، كلية التجـارة – جامعـة القاهرة، 1993، ص ص93-95.

[4] مد مد ا د خليل، "حدود الاحتفاظ لدى شركة التأم وشركات إعادة التام الدول العربية - دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غ منشـورة، كلية التجارة – جامعة أسيوط 1988، ص 94.

[5] مد وحيد عبد البارئ، نادية ا د حسن، "استخدام الأساليب الكمية لتحديد جد الاحتفاظ تأمينات ا متلكات وا سئولية ا دنية اه الغ بالتطبيق على فرع ا ريق"، ا لة ا صرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة ا نصورة، العدد الثا ، 1999، ص ص 10-22.

[6] دوح زة ا د، " و وذج كمي لتحديد حد الاحتفاظ الأمثل وأثره على احتمال دمار الشركة"، لة آفاق جديدة، السنة العاشرة، العـدد الأول، كلية التجارة – جامعة ا نوفية، يناير 1998، ص325.

[7] عبد ا ليم عبد ا القاضي، أسامة ربيع أم ، الطاقة الإستيعابية لسوق التأم ، أكاد ية البحث العلمي، 2004.

[8] حساب معدل الإحتفاظ من خلال العلاقة التالية: معدل الإحتفاظ = 1- (صا الاقساط ÷ إ ا الأقساط). ويقصد بإ ا الأقساط موع أقساط التأم ا باشر وأقساط إعادة التأم الوارد. أما صا الأقساط فيقصد ا إ ا الأقساط مطروحا منها أقساط إعادة التأم الصادر.

9 Abraham, B. and Ledolter J., "Statistical methods for forecasting", John Wiley & Sons, 2005, pp 178-192

10 Brillinger, D. R., "Time Series: Data Analysis and Theory", New York: Holt, Rinehart. & Winston, 1975, pp 471-472

11 Enders, W. K.,"Applied Time Series ", Hoboken: John Wiley And Sons, 2004, p 234.

12 Ibid, p 238.

13 Backam, R. H., " Applied Statistical Time Series Analysis", Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1988, p 98.

14 Ibid,, p 107.

15 Wei, W. W., "Time Series Analysis: Univariate And Multivariate Methods", New York: Addison-Wesley, 1989, pp 461-463.

16 Box, G. And Jenkins, G., "Time Series Analysis: Forecasting and Control", San Francisco: Holden-Day, 1970.

17 Rasha M. El-Souda "Time Series Identification", Unpublished Master's Thesis, Faculty Of Economics And Political Sciences, Cairo University, 2000, PP. 18-19.

18James, D. H., "Time Series Analysis", Princeton University Press, 1994, p 561..

19 Abraham, B. and Ledolter J., "Statistical methods for forecasting", John Wiley & Sons, 2005, pp 178-192.

20 Ibid, pp 178-192..

21 Granger, P. E. and Ricky, C. K., "Introduction To Time- Series", Mcgraw – Hill Book Co. N.Y.,1994, PP:458-460.

22 Hyams, D., and Wood, F. S., Fitting Equations to Data, John Wiley & Sons, New York. Library Of Congress, 1980, p 134.

23 Hamilton, J. D.," Time Series Analysis", Princeton University Press, 2005, p 321.

24Brockwell, M.B., "Non-Linear and Non-Stationary Time Series Analysis", Academic Press, 1988, pp 65-69.

25 Priestley, P. J. and Davis, R. A., "Introduction to Time Series and Forecasting", Springer, 2002, p 328.

اولة ذجة وتقدير الفجوة الغذائية ا زائر

د. عامر عامر أ د، جامعة مستغا - ا زائر

ملخص : اول هذا ا قال تقد معا ة وضوع العجز الغذائي ا زائر، حيث تطرقنا إ تطوره بدراسة وصفية و ليلية. فقمنا بصياغة وذج للفجوة الغذائية وتقدير معا ه والتنبؤ ساره ا ستقبل بطريقة الا دار بطريقة ARIMA مستعملا ذلك حزم ا اسوب Eviews و MiniTab.
وعلى ضوء ما تقدم توصلنا إ هيد سلسلة الفجوة الغذائية عن طريق النموذج التنبؤي ARIMA(2,1,0). وا لاصة هي أن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب ا لي ا تزايد على الغذاء، الأمر الذي يع أن ا شكلة الغذائية تتطور و الأسوأ.

الكلمات ا فتاح : العجز الغذائي، التنبؤ، التقدير، وذج ARIMA.

هيد : إن موضوع الأمن الغذائي ليعت مسألة غاية الأ ية حيث باتت تؤرق كث ا من مسؤو الدول وا كومات وا نظمات. وا زائر واحدة من ب دول ال إفريقية النامية ال يتزايد فيها الطلب ا لي على الغذاء باستمرار ا علها تعا دائما من نقص تلبية كل حاجيات مواطنيها من الغذاء. و يفض ذلك الدعم ا كومي ا ضطرد للقطاع الزراعي سد كل حاجيات ا زارع والفلاح والقضاء على الاست اد كلية، ولكنه ساهم ا د من الاعتماد بشكل نس على است اد ا واد الغذائية أو بعضها.

إن تطرقنا شكلة العجز الغذائي الذي تعا من فاتورته الضخمة ميزانية الدولة والنا ة عن سياسات أمن غذائي غ مدروسة وغ موفقة ودراسة تطور ا و ليل الفجوة الغذائية هو من نبع وعي منا سايرة الواقع الفلاحي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة. ا تأثرين بسياسات ا كومات ا تتالية ا زائر شكلة الأمن الغذائي أثر بالغ الأ ية على ا ياة الاجتماعية للمواطن وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة وعلى قدرة الفرد الشرائية بصفة خاصة ومن تبعية اقتصادية مؤ ة تلوح الأفق ب الفينة والأخرى.

على غرار إنتاج غذائي عادي سجلته ا زائر خلال السنوات الأخ ة، فإن الأمن الغذائي بصفة عامة، وحسب ما جاءت به تقارير الكناس[1] منذ التسعينيات، هو أقل من ا توسط وذلك كو ا عانت من عنف قذر ومواجهات مفرطة ودامية خلال فترة طويلة أثرت كث ا على أكثر من صعيد ا فيها ا الة الاقتصادية، والاجتماعية، وخاصة الزراعية وال تكن بأحسن حال من ذي قبل. ولقد أدت هذه الظروف الصعبة إ هجرة الأها ، وا زارع وا رب خاصة، داشرهم وقراهم فتراجع ا صول الزراعي وجاء إنتاج ا بوب الإ ا ضعيفا وأقل من إنتاج السنوات السابقة. ولقد كلف است اد ا بوب وحده ا زينة *892,259* مليون دولار سنة *1998* لينتقل إ *1279* مليون دولار تقريبا سنة *2002* لي ل بعدها إ *1123* مليون دولار تقريبا سنة *2003*، أي عدل مليار دولار تقريبا كل سنة. وقلت هذه القيمة السنوات الأخ ة تدر يا مع اعتماد ا خطط الوط لتنمية الفلاحة *PNDA* وإنشاء الصندوق الوط لضبط التنمية الفلاحية *FNDRA* سنة *1998*، بالإضافة إ موعة أخرى من ال امج الفلاحية ا سطرة وا طبقة من برامج الدعم والضبط وترقية ا زارع والبدو وحثهم على البقاء قراهم.

نتطرق هذه الدراسة مسايرة تطور الإنتاج الفلاحي ومنه الزراعي من جهة وواردات ا زائر من ا نتوجات الغذائية خاصة من جهة أخرى، حيث تطلب منا التطرق أولا إ تطور حجم الإنتاج الفلاحي ا لي بنوعيه النبا وا يوا بكل مواد ا الغذائية حجم الطلب الإ ا عليه. وارتأينا أن ندرس هذه ا سألة بالأرقام والإحصائيات ا توفرة على مستوى مكاتب منظمة الغذاء العا ي *FAO* وصندوق النقد الدو والديوان الوط للإحصاء. كما اول، و فصل تال، تقدير حجم العجز الغذائي واستعنا ذلك بتحديد مكونات ودراسة دالة الطلب على الغذاء، ليتس لنا بعد ذلك التنبؤ سار هذا العجز وا اهه ا ستقبل،

الأمر الذي كننا التعرف لاحقا على حجم الواردات من الغذاء لسد ا اجة من الطلب الإ ا ، ولعله يكون بالإمكان تبعا، التحكم ا شكلة الغذائية ومقابلتها بالتخطيط ا يد والتسي الراشد.

1- دور الزراعة الإمداد والأمن الغذائي :

1.1. دور الزراعة الإمداد : تعت الزراعة القطاع الاقتصادي العا ي الأقوى. فعلى ا ستوى العا ي، يشتغل هذا القطاع عاملون يفوق عددهم عدد العمال الذين يشتغلون كل القطاعات الأخرى تمعة. كما يعت الاقتصاد ا زائري زراعي بالأساس، حيث كان بالأمس القريب يشغل 85% من اليد العاملة ح أصبح اليوم يعا من تراجع الإنتاج الزراعي الشيء الذي تسبب عدم قدرته على تلبية الطلب الغذائي ا لي و وئه إ الاست اد من ا ارج معتمدا ذلك على عائدات ا روقات أو على احتياطي الصرف من العملة دفع الفاتورة الغذائية بالعملة الصعبة. و ذلك غ كب على إ از ا خططات ا سطرة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وال امج الإ ائية واحترام مواعيد إ ازها.

تعت اصيل ا بوب من أهم ا نتجات الزراعية الاستراتيجية ال توليها الدول النامية أ ية اقتصادية خاصة وهذا ا طلب ا تزايد عليها. فهذه ا اصيل الزراعية هي ثابة الغذاء الرئيسي والأساسي بالنسبة لأغلب السكان هذه البلدان. ولذا يوليها القائمون بالأعمال وا خططون على رأس ا كومات النامية اهتماما كب ا لتلبية حاجات ا واطن فيها و واجهة طلب الزيادات السكان، أي توف أو ع آخر تأم الغذاء الضروري على الأقل م.

ح بقيت كث من الطرق الزراعية الأساسية هي نفسها (مثل البذور، والغلة، والأنعام، والتسويق)، فإن بعض التقنيات تطورت جذريا مع مر السن ا يتماشى والعصر. فنجد أن صاحب ا زرعة العصري قد ول مع الزمن إ رجل أعمال يعمل حسابا ا ينفق وما يربح ويو أ ية كب ة إ ا ردود وإ إدارة الأعمال.

ولقد ركزنا دراستنا على لة من ا واد الغذائية الرئيسية كما جاءت إحصائيات منظمة الغذاء والزراعة *FAO* سواء ا نتجة منها ليا أو ا ستوردة لتلبية الطلب ا تزايد أو ا واد الغذائية ا صدرة (ا نتوج الفائض) وهي با صوص كما يوضحه جدول 1 التا :

ا واد الغذائية ا نتجة ليا	ا واد الغذائية ا ستوردة	ا واد الغذائية ا صدرة
ا بوب الاستهلاكية	ا بوب الاستهلاكية	ور و ور ومشروبات كحولية
اللحوم البيضاء وا مراء والبيض	اللحوم و منتوجات ا ليب والبيض	زيوت وزيتون
بطاطا وخضار	بطاطا وخضار وبقول	جلود
طماطم و ور	السكر والسكريات	خضار وتبغ
زيتون و ضيات وفواكه	الدهون والزيوت الغذائية	
	القهوة والشاي والتوابل	

من خلال استعراضنا للناتج الزراعي بشقيه النبا وا يوا (أنظر جدول 2 مع شكل 1 با لحق)، نلاحظ أنه قد تطور بصورة متزايدة ولكن مضطربة حيث بلغ 8510,9 مليون دينار سنة 1992 بعد أن كان 16107,1 مليون دينار سنة 1982، وليتضاعف إ 417225,2 مليون دينار سنة 2002 أي بزيادة قدرها 26 مرة وبنسبة زيادة كلية بلغت 2590%.

وهو ما تؤكده أيضا الأرقام القياسية الزراعية، حيث يلاحظ تزايد مستمر خلال فترات الدراسة كلها ما عدا سنوات 1992 حتى 1995. ومرد ذلك هو أن نسبة كب ة من ا ساحات الزراعية غ مسقية وتعتمد كلها أساسا على الأمطار ا و ية ا تذبذبة والدورية ا تساقطة وبكميات دودة جدا. و الغالب فإن الدورة وصلت كث من الفترات إ عشر سنوات، كما أن معظم ا اصيل

الزراعية تأ من ا ناطق الرطبة وال إحصاؤها وهي أيضا مساحات دودة. زد على ذلك هجرة ساكنة الريف ناطقهم وقراهم مكره جراء حالة انعدام الأمن والاستقرار ا ترتب عن سنوات العنف والأزمة ال عرفتها ا زائر.

2.1. دور الزراعة وتنميتها ا ستدامة تأم الغذاء : تعريفا، يعكس طابع الاستدامة د ومة نظام ما على ا دى الطويل. والزراعة ا ستد ة (أو ا ستدامة) تأمل ج اصيل ومواد غذائية بصورة فعالة ومنتجة مع سـ وا افظة على البيئة وعلى حياة الفرد والتجمعات ا لية. فمفهوم الزراعة ا ستدامة يشمل نشاطات مثل ا د من استعمال الأ دة ومواد كيميائية أخرى إ أد حد كن وهذا قصد ضمان تقليص أك قدر كن للتأث ات السلبية على البيئة. كما دف الزراعة ا ستدامة أيضا إ سـ الظروف ا عيشية للسكان بتوف ها ناصب الشغل وأيضا السهر على اية ا يط.

تلف هذه ا قاربة طبعا حسب التباينات ا لية، وحسب ا يط والثقافات. وا دف ا بتغى هو كل الأحوال ا افظة و سـ الظروف البيئية مع أفضلية قيق مردود إنتاجي أمثل. وأمام تسارع وت ة النمو الد وغرا هذه وسرعة تناقص موارد الأرض وا اء، فإنه ينبغي إذن على العا أن يعمل على التوجه وبسرعة لصا الزراعة والنمو القروي (الريفي) ا ستدام. و تهد هذه ا قاربة لضمان بلوغ رأس ا ال من ا وارد الطبيعية والبشرية وا صول عليه بصورة عادلة بـ كافة الأجيال ا اضرة وا ستقبلية.

ينبغي على الزراعة مواجهة رهان إشباع حقوق الأفراد وذلك بأمنهم الغذائي مراعية ذلك الإبقاء على إنتاجية ا وارد الطبيعية ا دى الطويل. وما التنمية ا ستدامة ما هي إلا الإدارة أو التسي وا فاظ على مصادر ا وارد الطبيعية، وتوجيه التحولات التكنولوجية وا ؤسساتية بطريقة تساعد على بلوغ مستوى معـ من إشباع الرغبات الإنسانية لصا الأجيال ا اضرة وا ستقبلية والإبقاء على هذا ا ستوى أو سينه. وتكون التنمية ا ستد ة (قطاعات الزراعة، والغابات، والصيد البحري) عبارة عن ا افظة على الأرض وا اء وا وارد ا ينية للنبات وا يوان (التنوع البيولوجي) وا افظة على البيئة باستعمال التقنيات ا لائمة والعمل على الاقتصاد ا يوي وا قبول إجتماعيا[2].

كما أن هناك من يفضل ترقية التنمية الريفية والزراعة، وإعداد استراتيجية سـ الإنتاج الغذائي على ا دى الطويل ومنه ضمان الأمن الغذائي. ومنه تكون هذه الترقية ضمانا للحفاظ ولتسي ا وارد الطبيعية تسي ا جيدا. والغاية من كل هذا هي إشباع حاجات الأجيال ا اضرة وا ستقبلية و قيق تنمية مقبولة اجتماعيا واقتصادية حيويا مستعمل ذلك ا لائم وا اص من التقنيات ولا تضر بالبيئة. وقد اعتمد هذا التعريف من طرف ا نظمة العا ية للزراعة والتغذية سنة 1989.

وتنحصر الأهداف ا توخاة الشفافية، و النوعية والأمن الغذائي وكذا قطاع زراعي ترم البيئة ويعمل على توف الصحة للحيوان الذي يكون لغذائنا علاقة به. وا دف يكمن تأم قطاع زراعي وغذائي صحي ومستدام للمواد ا خصصة لتغذية الإنسان ا ستقبل.

وهي تغطي كافة مستويات الإنتاج الغذائي ابتداء من الإنتاج الأو وصولا إ توزيعها على ا ستهلك. كما يأخذ الأمن الغذائي على عاتقه تقييم ا خاطر داخل الطابور الغذائي والتقييم العلمي مل ا واد ذات الصلة بالتغذية، أكانت صحة ورفاهية ا يوان أو كانت صحة النبات وخلوه أو ا د من استعمال ا واد الكيميائية أو الدخيلة لتحسـ نوعيته.

3.1. ا يزان التجاري والأمن الغذائي : ولقد كلف است اد ا بوب وحده ا زينة *892,259* مليون دولار سنة *1998* لينتقل إ *1279* مليون دولار تقريبا سنة *2002* لي ل بعدها إ *1123* مليون دولار تقريبا سنة *2003*، أي عدل مليار دولار تقريبا كل سنة. وقلت هذه القيمة السنوات الأخ ة تدر يا مع اعتماد ا خطط الوط لتنمية الفلاحة *PNDA* وإنشاء الصندوق الوط لضبط التنمية الفلاحية *FNDRA* سنة *1998*، بالإضافة إ موعة أخرى من ال امج الفلاحية ا سطرة وا طبقة من برامج الدعم والضبط وترقية ا زارع والبدو وحثهم على البقاء قراهم.

صل وإ وقت قص ، أن قامت ا كومة ا زائرية ا تعاقبة بتسط برنامج طموح تابع خطواته حـ إ ازه، بل كل ما حصل هو إجراء مبادرات آنية ار الية أخذت جو عام غلب عليه نوع من التردد إزاء التحولات الضرورية لزراعة تقليدية وبأدوات جد قد ة والا كان من نتائجها أن ترتب عنها كبح التنمية لكل الاقتصاد الوط وأصبحت عبئا ثقيلا أثقل كاهل ا يزان التجاري الغذائي.

وللزراعة والصناعة الغذائية ديات بالنسبة للقرن الواحد والعشرون كن ضبطها النقاط التالية :

1- التوازن بـ الاحتياط الغذائي العا ي وبـ احتياجات الساكنة،

2- أثر الزراعة على الشغل ا لمي ومستويات الدخل،

3- آثار التكنولوجيات الزراعية العصرية ورفاهية الإنسان وا يوان،

4- آثار النظام على طابع استدامة البيئة العا ية.

إن التفكـ والعمل على بعث تنمية اقتصادية حقيقية ينبغي أن يرافقه بعث الزراعة العصرية ذات أداء وفعالية قادرتان على التقييم الصحيح للمخزون ا ائل من الإنتاجية الـ يزخر ا هذا القطاع ولكي ابه ا التحديات الـ أنيطت به وا تمثلة :

1- إعادة بعث فعلية للاستثمارات،
2- ضمان أمن غذائي ميع شرائح ا تمع،
3- سـ أداء ا يزان التجاري الزراعي،
4- خلق فرص عمل،
5- إعادة إحتواء و ل معقول للفضاء الريفي،
6- اية البيئة،
7- سـ ا ستوى ا عيشي للفلاحـ .

الوقت الراهن يعمل ا زارعون، والصناعيون، وا وزعون على إدماج الاكتشافات معرفة الغذاء والتقنيات ا ديدة لتأم الكمية، والأمن، والنوعية، والتنوع، وا طابقة والطابع ا يد للمغذيات. إن ا ستهلك هو بدون شك حاجة للتعرف على السلسلة الغذائية لفهم كيفية عملها وكذا كيفية عمل كل متعامل من القطاع بصورة جيدة وهذا لإشباع رغباته وطموحاته.

2- تقدير الفجوة الغذائية والتنبؤ ا :

1.2. العجز الغذائي : عندما يتراجع الإنتاج الغذائي ا لمي داخل بلد ما، تقوم ا كومات بتوفـ النقص من الغذاء عن طريق استـ اد ما ندر منه لتلبية الطلب ا لمي وسد حاجيات ا واطنـ . وقد حدث ذلك مرارا وطوال سنوات متتالية خاصة الأزمنة الأخـ ة، كان السبب الأكـ فيها با صوص تراجع كميات الأمطار ا تساقطة. ويطلق على هذا التراجع إنتاج الغذاء بالعجز الغذائي، ويكون سببه تزايد الطلب الكلي على الغذاء الناجم با صوص عن تزايد تعداد السكان وارتفاع القدرة الشرائية م.

الاكتفاء الزراعي الذا هو إنتاج الغذاء بكميات كافية تغـ هذا البلد أو ذاك من الاعتماد على استـ اد الغذاء من ا ارج. وإذا تتوفر الكميات اللازمة ا طلوبة من سكان البلد الواحد، أي أ ا تنتج لميا بالقدر الكا دل ذلك على وجود قصور الإنتاج الغذائي ختلف مكوناته الزراعي والنبا وا يوا . وهذا يعـ أيضا أن الكميات ا طلوبة لا تتوافق والكميات ا عروضة ا يؤدي إ تكوين فارق فيما بـ العرض والطلب من الغذاء، أي عجز ا يزان التجاري الغذائي وهو ما يطلق عليه فجوة غذائية.

والفجوة الغذائية هي إذن تلك الكمية من ا واد الغذائية الـ تاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفـ ها ليا، بل يسعى ويلجأ إ إشباعها عن طريق الاستـ اد من ا ارج. ويتم تقدير هذا العجز بقياس الفرق بـ حجم ا نتوجات الغذائية القادمة من ا ارج (الواردات) والصادر منها. والتمثيل البيا للفجوة الغذائية (شكل2) ثلة الفرق بـ صادرات ا زائر الغذائية ووارداتها، وفق بيانات جدول (2) ملحق II.

2.2. وصف دالة الفجوة الغذائية : وللوقوف على طريقة تطور الفجوة الغذائية، اول وصف الظاهرة بيانيا و ليلها. لت الدراسة بيانات فلاحية خلال الفترة الزمنية ا متدة من 1980 حـ 2008 حاولنا عن طريقها ليل بعض الأرقام خاصة جم الإنتاج النبا وا يوا ا وجه لاستهلاك الفرد ا زائري و جم الطلب ا لي على الغذاء.

وعمدنا دراستنا هذه إ ديد العوامل ا ؤثرة الإنتاج الغذائي للتمكن من وصف الطلب على ا واد الغذائية وصياغة وذج لوصف السلسلة الزمنية للإنتاج من ا واد الغذائية بتطبيق موعة من النماذج، منها وذج بوكس و جنكـ ، تفكيك السلسلة الزمنية وتوصيفها و ديد أفضل وذج كن الاعتماد عليه التنبؤ عن طريق ا فاضلة.

وللمقارنة بـ النتائج التنبؤية، قمنا بتقدير معا معادلا النموذج باستخدام طريقة ا ربعات الصغرى دون أن ننسى اختبار معنوية ا عا وقبلها صحة الفرضيات من خطأها مستعملـ ذلك الـ نا الإحصائيـ Eviews و Minitab. اول استخدام طريقتـ ا؛ التنبؤ بطريقة ا ربعات الصغرى وطريقة استخدام وذج تنبؤي لبوكس وجنكيـ ARIMA.

اول أولا تقدير قيمتها بتبـ النموذج ا ناسب النموذج الأسي، ذلك لأن مقادير معايـ الدقة (MAPE و MAD و MSD) جاءت صف تبـ هذا النموذج، وصنفنا الدالة على النحو التا :

$$Da_t = \alpha\, e^{\beta T + U_t} \quad (1)$$

حيث ؛

Da_t : هو مقدار أو قيمة العجز (الفجوة) الغذائية الزمن t (با ليون دولار).

T : هو الزمن (سنة الأساس هي 1980 وعندها تكون $T=1$)

U_t : ا طأ العشوائي.

α و β : معاملات ا تغـ ات ا فسرة (يتم تقديرها).

وللتمكن من إ از عملية التقدير، ينبغي إجراء تغيـ الدالة الأصلية (رقم 1) و ويلها من شكلها الأسي إ الشكل ا طي وذلك بإدخال اللوغاريتم النبـ ي على طرفيها وعليه ينتج ما يلي:

$$Ln\, Da_t = Ln\, (\alpha) + \beta T + U_t \quad (2)$$

وتقدير هذه ا عادلة باستخدام طريقة ا ربعات الصغرى الاعتيادية وباستعمال حزمة ا اسب Minitab، حصلنا على النتائج التالية:

$$LnDa_t = 14.16866 + 0{,}023\, T \quad (3)$$

$$(t\text{-}stat) \quad (111{,}4) \quad (3{,}26)$$

كما أفرزت الحسابات النتائج التالية؛ $\overline{R}^2 = 0,45$ ، و$dw = 1,05$ و $T_{Tn} = (13,5\%) = 2,16$ إن هذه النتائج ضرورية ومساعدة في فك كثير من رموز هذه المعادلة. فنتيجة هذه المعادلة لن تكون ذات قيمة فعالة إلا إذا رافقتها تحليلات هذه الإحصاءات، فيجب إذن تحليل قيمة التقدير للإحصاءات وذلك بإجراء عدة اختبارات. نعتبر أولا معنوية المعاملات قيد الحساب ونقصد بذلك تباين اختلاف أو عدم اختلاف المعاملين α وβ عن الصفر.

إن إحصائية ستودنت t المحسوبة لكلا المعاملين α و β والتي تساوي $7,114$ و $3,26$ على التوالي والتي هي أكبر من t النظرية تساوي ($2,16$) تدل على أن كلا المعاملين يختلفان معنويا عن الصفر وذلك من أجل مستوى خطر $5\ \%$. وبالنظر إلى معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ والذي يساوي ($0,45$) فإنه يمكن القول بأن المتغير الزمني المستقل T يفسر 45% من التغير في قيمة الفجوة الغذائية.

3.2. اختبار جودة النموذج : ولاختبار جودة النموذج هذا رسمنا منحنى *Steam and Leaf* خاص بالبواقي فكانت النتيجة اقتراب الشكل البياني من التوزيع الطبيعي. وبخصوص إستقلالية البواقي فقد تبين أنه عند مستوى خطر 1%، تكون إحصاءة دوربن-واتسن dw والتي تساوي ($1,05$) في هذا الإطار تقع في منطقة الشك في وجود ظاهرة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (وجود علاقة تربط بين الخطأ في الفترة t والخطأ في الفترة (t -1) برتبة واحدة. وعليه يمكننا الاعتقاد أن البواقي تشكل سيرورة *processus* عشوائية إنحدار ذاتي من الدرجة الأولى.

وللتأكد من وجود إرتباط البواقي ببعضها ذاتيا، نحاول إستخدام أحد نماذج التنبؤ *ARIMA*، والذي يأخذ في الحسبان مختلف القيم السابقة للفجوة واختبار ترابطها وتأثرها ببعضها البعض مما سيؤدي إلى نتائج تقديرية وتنبؤات أدق وأفضل عن طريق حساب بعض المقاييس وصياغة نموذج تنبؤ للتوقع بمسارها المستقبلي. كما نقوم بتطبيق نماذج بوكس وجنكيز الملائمة والتي تساعد في دراسة سلسلة بيانات الفجوة الغذائية واستخدامها في التنبؤ بالواقع المستقبلي الحاصل في الفجوة. كما تساعد هذه النماذج في معرفة فيما إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء. وعندما يكون ذلك ممكنا، فإننا نعطي مجالات تنبؤ مناسبة للتمكن من تقديم معلومات حول دقة التنبؤ نقارنها مع نتائج نحصل عليها بتطبيق طريقة المربعات الصغرى.

والشكل 4 عبارة عن تمثيل إنتشار بيانات العجز الغذائي *DEF* والتي يكون فيها الزمن متغيرا مستقلا، وحيث نلاحظ أن تطور هذا العجز عبر الزمن أخذ شكلا معينا. والملاحظ هنا، وحسب الشكل البياني والذي يدل بشكل واضح على وجود إتجاه عام، والذي يستدل عليه أيضا برسم منحنى البواقي شكل 4 حسب ترتيب البيانات والذي يمكننا من اختبار الفرضية القائلة بأن البواقي غير مرتبطة ببعضها البعض. كما يمكن تمثيل إنتشار دالة الارتباطات الذاتية *ACF* الخاصة بها كما في شكل 5 بالملحق.

وهذا يعني أن سلسلة العجز الغذائي تتطور سنويا بصورة متذبذبة جدا، أي أنها غير مستقرة. كما أن الانحراف المعياري لهذه السلسلة كبير (613389,76)، الأمر الذي يستدعي العمل على استقرار السلسلة أولا للتمكن من معالجتها إحصائيا، أي إجراء تفاضل وراء تفاضل حتى الوصول إلى سلسلة مستقرة. فبعد التفاضل الأول *ARIMA*(0 ,1,0) نزل الانحراف المعياري إلى (427878) كما نجد أن قيمة *ACF* تساوي 0,302324 عند درجة الإبطاء الأولى ولكن التفاضل الثاني *ARIMA*(0 ,2,0) يأتي بنتيجة، حيث تبين بوضوح على وجود تفاضل مبالغ فيه، إذ نلاحظ أن إشارات القيم تطورت من موجبة إلى سالبة وبشكل شبه منتظم. بالإضافة نجد أن الانحراف المعياري عاود صعوده. وللتأكد من ذلك رسمنا دالة الارتباطات الذاتية *ACF* الخاصة بها كما في شكل 6.

على ما يظهر ومن الانتشار، يمكن القول أن السلسلة تبدو مستقرة نوعا ما وأن الإتجاه العام من جهته يبدو كامنا. ولذلك نكتفي بتفاضل السلسلة مرة واحدة فقط واعتمادها في التحليل.

4.2. تمييز النموذج الأمثل لدالة الفجوة الغذائية : علينا إذن التوصل إلى نموذج أمثل(وهذا للقضاء على كل آثار الارتباط الذاتي للبواقي) وهذا بإضافة أحد المعاملين AR أو MA أو كليهما لتصحيح الارتباطات الذاتية هذه، فنحاول تمييز النموذج إذن وحساب

الرتبة p و q اللازمة لتصحيح الارتباطات الذاتية للبواقي. ويرتكز هذا التحليل على إختبار دالة الارتباط الذا ACF والارتباط الذا ا زئي $PACF$. وللتذكر فإن الارتباط الذا هو ارتباط السلسلة مع نفسها عند درجة إبطاء (lag) معلومة.

واضح أن الا دار الذا ا زئي ينعدم عند درجة إبطاء واحدة (1). وتفيد الاختبارات أن ا عاملات AR تلفة معنويا عن الصفر وموجبة وتع رتبة الا دار الذا للنموذج AR(1). وعليه فإن هيد السلسلة يكون عن طريق النموذج $ARIMA(1,1,0)$ والذي يعطي الدالة ACF و $PACF$.

كما وجدنا أن الا راف ا عياري للبواقي قد تقلص هو من جهته 1,05 إلى 0,69 عند إضافة المعاملات AR. وبالتا تكون دالة التنبؤ تأخذ الشكل التا :

$$y_t = \mu + y_{t-1} + \varphi_1(y_{t-1} - y_{t-2})$$

حيث يكون $\mu = (9371,918)0.258178$ و $\varphi_1 = 0.68662$

وهذه الدالة كننا من التنبؤ بالقيم ا ستقبلية للفترة ا سماة فترة إعتماد النموذج. وفيما يلي شكل (7) التا والذي يأخذ ا سبان هذا التنبؤ.

وتكملة لتمييز النموذج، اول فيما يلي ديد رتبة MA، حيث يكون للارتباط الذا للنموذج MA وظيفته ديد الرتبة q. وبعد رسم ا نحى ACF للتفاضل $ARIMA(0,2,0)$، تبين أن القيمة السالبة الوحيدة لدالة الا دار الذا تدل على الأخذ بالص ورة $MA(1)$.

وعليه سيقع الاختيار على النموذج ا ختلط ا لائم $ARIMA(0,2,1)$ كما تكون دالة التنبؤ مكتوبة على الشكل التا :

$$y_t = 2y_{t-1} - y_{t-2} - \theta_1 e_{t-1}$$

وعن طريق هذين النموذج إذن، نتمكن من هيد سلسلة العجز الغذائي الأصلية بصورة تداولية ونرسم دالة الارتباط الذا للفجوة بدرجات معنوية الارتباطات الذاتية 5% كما شكل (8).

5.2. ليل نتائج الفجوة الغذائية ا توقعة : نورد أولا القيم ا تنبأ ا مستقبلا ولفترة ا سنوات باستخدام وذج أر ا $ARIMA(2,1,1)$ ا توصل إليه نقابلها بالقيم ا توقعة باستخدام طريقة ا ربعات الصغرى mco كما هو مب جدول (3) با لحق.

لو تفحصنا نتائج التنبؤ بالفجوة الغذائية كما هو مب ا دول أعلاه، لوجدنا أ ا ستكون تساوي (*3987,13*) مليون دولار عام *2009* كما ستبلغ سنة *2012* قيمة *3401,992* مليون دولار أي عدل و سنوي ثابت قدره *2,32*% ويتوقع هذا النموذج أن تبلغ قيمة الفجوة الغذائية ضعف ما كانت عليه سنة *1996*، وذلك بعد حوا *14* سنة.

ومن هنا فإن مشكلة الأمن الغذائي ا زائر سوف تتحول السنوات القادمة إ أزمة، وهذا مع تواصل اتساع هوة الفجوة على نفس ا نوال الذي يتبعه حاليا. فإذا ما صاحب الطلب ا رتفع على الغذاء ندرة العملات الأجنبية للاست اد فإنه كن تصور ا شكلة الغذائية ال دث وما تنطوي عليه هذه ا شكلة من مضمون بالنسبة للأمن الغذائي.

وعليه فإنه من الواجب تدارك الأمور وذلك بالتركيز على القطاع الزراعي الذي يعتبر قطاعا جد حساس وذلك بتغيير الظروف وبإعطاء هذا القطاع الدور الريادي في الاقتصاد، وعليه فإنه يجب زيادة الاستثمارات واستصلاح المزيد من الأراضي وكذلك العديد من العمليات التي تساعد في رفع الإنتاج والزيادة من المردودية، كما أننا سنتطرق إلى التوصيات بصفة مدققة في الخلاصة.

3- نتائج الدراسة :

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

<u>أولا :</u> إن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء. وما زالت الواردات الغذائية تتزايد سنة بعد أخرى حيث أنها انتقلت من (1984,8) مليون دولار عام 1980 إلى (2600,2) مليون دولار عام 1996 إلى 3007,44 عام 2006. ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة حجم العجز الغذائي (الفجوة الغذائية) من (1864,5) مليون دولار عام 1980 إلى (2886,4) مليون دولار عام 1994 ثم انخفضت نوعا ما إلى (2464,4) مليون دولار عام 1996 ثم بلغت 3580,25 مليون دولار سنة 2006 أي بمعدل سنوي متوسط قدره 3,9% للفترة (1980-2006).

أما نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمتمثلة في مساهمة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب على الغذاء فقد تراوحت بين 58% عام 1980 وبين 66% عام 1996. هذه المؤشرات الرقمية توضح مدى المشكلة في تأمين الغذاء اللازم للسكان وما يتطلبه ذلك من تخصيص موارد بالعملات الأجنبية لاستيراد الغذاء اللازم وما يتبع ذلك من أعباء اقتصادية وسياسية ومالية.

<u>ثانيا :</u> لقد تبين أن هذه الفجوة ستتضاعف في السنوات القادمة، وذلك يعني أن المشكلة موجودة وأنها تتطور نحو الأسوأ ور بما نحو الأزمة.

<u>ثالثا :</u> للوقوف على أسباب المشكلة قمنا بتحديد العوامل المحددة لإنتاج الغذاء في الجزائر، فوجدنا أن الإنفاق السنوي على القطاع الزراعي (الاستثمار)، وكمية هطول الأمطار، وكذلك التقدم التكنولوجي جميعها تفسر 67% من التغير في الإنتاج الزراعي، وبالتالي فإن التأثير على إنتاج الغذاء لا بد أن يبدأ بالتأثير على هذه العوامل المحددة لهذا الإنتاج.

كما قمنا بمحاولة تحديد العوامل المحددة للطلب على الغذاء، فوجدنا أن الدخل الوطني، والاستهلاك الغذائي المتأخر في الزمن يفسران حوالي 67% من التغير في الطلب على الغذاء.

4- الخلاصة والتوصيات :

وعلى هذا الأساس فإننا نقدم التوصيات التالية للتخفيف من حدة مشكلة الفجوة الغذائية ومعه مشكلة الفقر في الجزائر.

<u>أولا :</u> في جانب الطلب يمكن التأثير على أنماط الاستهلاك لدى المواطن للحد من استهلاكهم إلا أن هذا حل قصير الأجل، لأن واقع تدهور مستوى الغذاء كما ونوعا يجعل التركيز على هذا الجانب أي (الطلب) أمرا مشكوكا في فاعليته.

<u>ثانيا :</u> في جانب العرض، فمن أوجب الواجبات إذن العمل على ترقية الفلاحة ما يستوجبه ذلك من تعزيز شبكات الري وصيانتها والتحكم السليم في جميع موارد المائية وفي جمعها وحسن استعمالها. إن ما يمليه هذا العمل هو الحرص على الأمن الغذائي، وعلى تمويل ما تتيحه الموارد، بما هي عليه من شح وندرة لصالح التنمية الزراعية.

ومن أجل دفع عملية الاستثمار ا ال الفلاحي، ب التطرق إ مسألة جد هامة وحساسة، ألا وهي توضيح القانون الأساسي العقاري، الذي سوف يضمن إحكام ا فاظ على الأراضي وبالتا فمن اللائق أن تسخر الوسائل على أي حال، وبكيفية أكثر صرامة ا سبق، لتفادي ويل مال العقار الفلاحي لأغراض ا ضاربة.

كما ب كذلك، استغلال الأراضي الزراعية أحسن استغلال، والقيام بأعمال استصلاح مساحات جديدة، خصوصا ا ضاب العليا و ا ناطق الصحراوية.

و ب ا ث بإ اح على تطوير البحث العلمي، وتعميم ا ات ال الإرشاد لاختبار واستخدام البذور ا سنة والسلالات ا يوانية ا ديد وا بوب منها خاصة، واستعمال الأ دة و سـ مردود الأراضي.

ولابد من دعم الزراعات الإستراتيجية، و نفس الوقت تشجيع وتدعيم منتوجات التمور وا وامض والزيتون، وال إذا ما قورنت بغ ها، فلها حظوظ، كم العوامل ا ناخية ال تسمح ا باقتحام الأسواق ا ارجية.

ثالثا : كما يتع على الدولة إطار ترقية الفلاحة والإعانة على تطويرها، أن تتحصل على ذمتها ديون الفلاح ، ومثل هذا الإجراء أن يترجم تر ة ملموسة مدى الأ ية ال توليها ا موعة الوطنية لتنشيط هذا القطاع.

رابعا : وكما هو معلوم فإن إمكانية قيق الأمن الغذائي ظل ط العزلة والانغلاق يعت شيء مستحيل. وعليه فإنه من الضروري على ا زائر أن تشكل مع غ ها من بعض الدول قطبا اقتصاديا من أجل مواجهة ا نافسة ا رة للدول ا تقدمة، وال يفرضها النظام العا ي وا ديد، ظل الانفتاح الاقتصادي و ظل العو ة.

ومن أقرب التكتلات ال كن للجزائر ا سا ة تكوينها، د ا اد ا غرب العر (UMA)، والذي تتوفر دولة شروط عدة عل منها قابلة للاندماج والتكامل والتقاليد وكذلك نفس ا ستوى ا عيشي تقريبا إضافة إ كل هذا فإن إنتاج هذه الدول من الغذاء يتفاوت من دولة إ أخرى، فمنها ما قق فائضا بعض ا اصيل الزراعية، ومنها من يعا نقص هذه ا اصيل، ولذلك فإن مشكلة الأمن الغذائي كن معا تها عن طريق التعاون والتنسيق، وتبادل ا ات ب الدول ا غاربية.

ا داول والأشكال البيانية ا لحقة :

جدول 1 : الإنتاج الغذائي (1000$)، الصادرات والواردات الغذائية، للسنوات 1980-2008

السنة	الإنتاج الغذائي	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	العجز الغذائي DEF	معدل نمو الفجوة	السنة	الإنتاج الغذائي	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	العجز الغذائي DEF	معدل نمو الفجوة
1980	1457892	50254	1821955	1771701	---	1995	2215478	75750	2200617	2124867	1,0192
1981	1521478	31528	1846963	1815435	1,0247	1996	2267752	96240	2280319	2184079	1,0279
1982	1491498	119917	1924901	1804984	0,9942	1997	2019789	34922	3050094	3015172	1,3805
1983	1484062	123605	2038385	1914780	1,0608	1998	2422877	107091	2771039	2663948	0,8835
1984	1371968	71955	1872209	1800254	0,9402	1999	2837482	135997	2418054	2282057	0,8566
1985	1416036	37668	1846963	1809295	1,0050	2000	2278101	38873	2358144	2465852	1,0805
1986	1539128	47930	1702904	1654974	0,9147	2001	2606288	35342	2374758	2414750	0,9793
1987	1910799	57468	2049713	1992245	1,2038	2002	2665671	39475	2705244	2250088	0,9318
1988	1907799	26006	1697653	1671647	0,8391	2003	2502189	50520	2680762	2296492	1,0206
1989	1875423	29674	1790785	1761111	1,0535	2004	2735493	80070	3519664	2346317	1,0217
1990	1784894	29294	1807356	1778062	1,0096	2005	2741903	92817	3419409	2665671	1,1361
1991	1999440	34445	2982742	2948297	1,6582	2006	2854769	102597	3604459	3501862	1,3137
1992	1978967	49987	2168531	2118544	0,7186	2007	3021548	83136	4476999	4393563	1,2547
1993	2314781	52739	1995888	1943149	0,9172	2008	3255476	102597	3604459	4551412	
1994	2322526	75750	2200617	2084867	1,0729	ا صدر: منظمة الفاو					

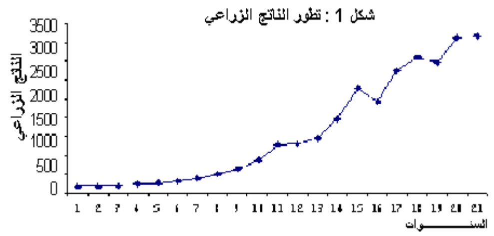

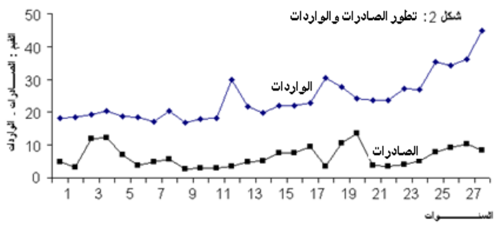

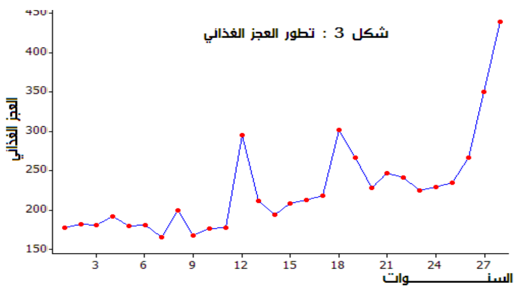

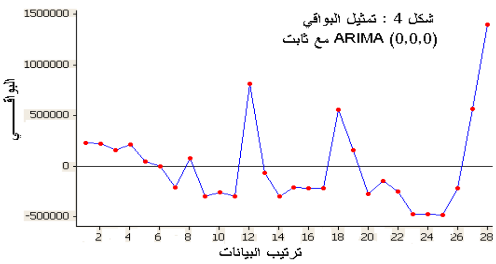

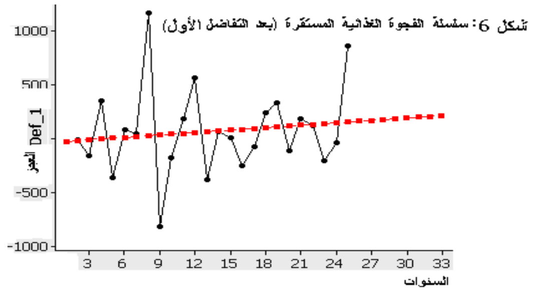

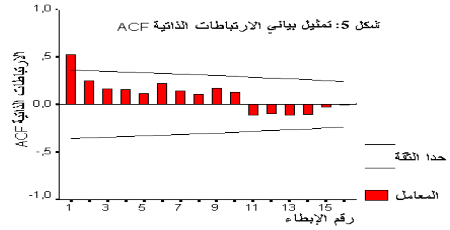

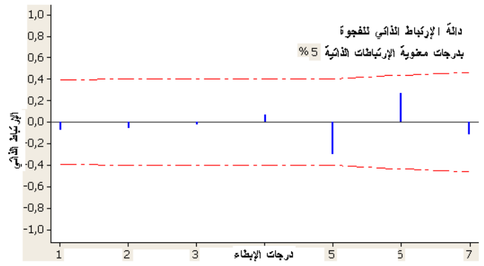

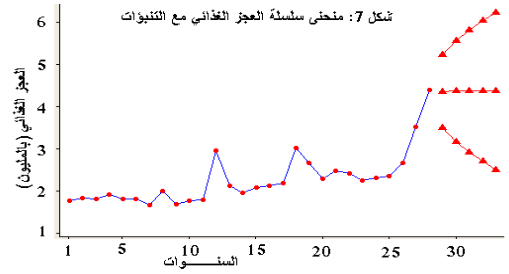

جدول (3) : التوقعات باستخدام النموذج ARIMA(2,1,1) و وزج الا دار - (لاير الدولار)		
التوقعات باستخدام الانحدار	التوقعات باستخدام ARIMA(2,1,1)	السنة
3045,243	3987,139	2009
3098,919	3593,312	2010
3152,595	3422,841	2011
3206,271	3401,992	2012
3259,947	3445,895	2013
3313,623	3509,069	2014
3367,299	3574,637	2015
3420,975	3638,647	2016

الاحالات والمراجع :

[1] Conseil National Economique et Social: CNES المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،

[2] التعريف المعتاد لدى منظمة الفاو *FAO* سنة 1989.

4- خليل حماد وعبد الرزاق بني هاني، (1993)، تقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 9 عدد 4، ص. 65-78 الأردن.

5- Bates, D. M. and Watts, D. G. (2007). Nonlinear regression analysis and its applications. New York: Wiley. Second ed.

6- Box, G.E.P. & Jenkins, G.M. (1976). Time series analysis: Forecasting and control. Oakland, CA : Holden-Day.

7- Delignières Didier, Séries temporelles – Modèles ARIMA, Séminaire EA "Sport – Performance – Santé", Mars 2000.

8- Spray, J.A. & Newell, K.M. (1986). Time series analysis of motor learning: KR versus no-KR. Human Movement Science, 5, 59-74.

9- Rapport Conseil National Economique et Social, « EVOLUTION DE LA PRODUCTION AGRICOLE » ; Conjoncture 96/1, P .21- 28 ; Conjoncture 96/2, P .26- 29 ; Conjoncture 97/1, P .35- 40 ; Conjoncture 97/2, P .44- 52 ; Conjoncture 98/1, P .21- 25 ; Conjoncture 98/2 ,P .24- 31 ; Conjoncture 99/1, P .27- 31 ; Conjoncture 99/2, P .38- 5462 ; Conjoncture 00/1, P .30- 35 ; Conjoncture 00/2, P .30- 36 ; Conjoncture 01/1, P .28- 31 ; Conjoncture 01/2, P .31- 36 ; Conjoncture 02/1, P .21- 25 ; Conjoncture 02/2, P .24- 31 ; Conjoncture 03/1, P .29- 33 ; Conjoncture 03/2, P .36- 42 ; Conjoncture 04/1, P .25- 32 ; Conjoncture 04/2, P .31- 36 ; Conjoncture 05/1, P .23- 29 ; Conjoncture 05/2, P .31- 38

الاقتصاد الكلي ا زائري : رؤية قياسية مستقبلية

إ اعيل بن قانة
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

ملخص : اول هذا ا قال عرض دراسة لبناء وذج قياسي للاقتصاد ا زائري بناءا على آراء وأفكار منظري الفكر الاقتصـادي وواقع هذا الاقتصاد، حيث يكون هذا النموذج مهيأ لدراسة واختبار القدرة التنبؤية لبعض ا تغ ات، كما يقيم السياسات الاقتصادية وانعكاسا ا على الأداء الاقتصادي الكلي على ا ديين القص وا توسط. و دف الدراسة أيضا إ إبراز الأدوات ال كن تخـذي القرارات أن يعتمدوا عليها إحداث الصدمات ا ارجية وانعكاسا ا على التوازنات الكلية الك ى.

الكلمات ا فتاح : التوازن الكلي- الأسواق الاقتصادية- وذج قياسي كلي – الدول النامية – الاقتصاد ا زائـري – التنبـؤ – النظرية الاقتصادية الكلية – ا ضاعفات - السياسات الاقتصادية.

هيد : ظلت قضية التنمية الاقتصادية ثل إحدى الرهانات الك ى للدول النامية على اعتبار أ ا ا يار الرئيس للتحرر من التخلـف الاقتصادي؛ من هذا ا نطلق وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأو و سبيل ذلك جندت ا كل مواردها ا ادية والبشرية لتحقيق هذا ا دف. وقد تباينت تلك الدول الإستراتيجية حيث أ ا مارست ارب تلفة ومناهج متعددة أملا الوصول إ الإستراتيجية ا ثلى الكفيلة بتحقيق طموحا ا الاقتصادية واللحاق بركب الدول ا تقدمة[1].

قامت ا زائر على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكث من ا ناهج لتحقيق التوازنات الك ى لاقتصادها منذ الاستقلال إ يومنا هذا، منها ما ح ومنها ما فشل، و هذا العمل اول أن نستشرف مستقبل الاقتصاد ا زائري بناءا على ما قق من خلال أهم متغ اته، مع دراسة انعكاسا ا على السياسات الاقتصادية ا تبعة وعلى التوازنات الكلية الك ى فيه. ولتفكيك جوانب هذا التساؤل ا وري والتدقيق جزئياته رأينا أن يب عليه متتبع ا طوات التالية :

1. **استنباط وذج قياسي كلي خاص الة ا زائر:**حيث نتنبأ تغ اته على ا ديين القص وا توسط وعلى ا دى الطويل.
2. **استنتاج أهم ا تغ ات القيادية ا ؤثرة الاقتصاد الكلي ا زائري :** لدراسة الصدمات واهم السياسات الواجب إتباعها لوضعه الا اه الصحيح.
3. **الآليات ا قترحة لتحس أداء السياسات الاقتصادية ا زائرية ا ستقبل:** وهذا اشيا مع ا ستجدات ال تشهدها الساحة الوطنية والدولية.

1- استنباط وذج قياسي كلي خاص الة ا زائر:-

عند استنباط وذج قياسي كلي خاص الة الاقتصاد ا زائري، نواجه لة من ا شكلات تتعلق ا يلي :

1-1. ثيل وتفس متغ ات النموذج :

تر ة ا تغ ات الكلية إ قيم حقيقية مقابلة ومن ثيلها منحنيات و ليلها وتفس حركيتها ع الزمن وهـي منفـردة يوضح لنا أن هناك تداخلات فيما بينها فالاستهلاك يرتبط جم السكان (إذ أن زيادة حجم سكان ا زائر ترتب عنه زيادة حاجا م الاستهلاكية كما ونوعا) والاستثمار مرتبط بسعر الفائدة (فتخفيضه و نزع ا واجز الب وقراطية شجع ا ستثمر الـوط والأجـ وضاعف من تأسيس ا شروعات الصغ ة وا توسطة) أما الإنفاق ا كومي مرتبط بالدخل (إذ أن البحبوحة ا الية ال توفرت للجزائر حت ا من تسديد ديو ا واستغلت الفائض بسط سياسة انفاق توسعية موافقة جانب ما للتنظ الكي ي).

عند ثيل هذه ا تغ ات وهي تمعة ازداد الأمر وضوحا حيث بدا خط س بعض منحنيا ا تشابه إ حد ما ا يـدل على إمكانية وجود علاقات بينها ولاستبيان حقيقة ذلك استخدمنا عددا من الأدوات الإحصائية كحساب مصفوفة الارتباطات ب ا تغ ات. إذ تثبت لنا هذه ا صفوفة مبدئيا أن هناك ارتباطات ب ا تغ ات التابعة وا ستقلة الداخلية وا ارجية كما تنفي بعضا منها، على غرار متغ التضخم، وبتطبيق اختبار السببية وفقا نظور ***Granger*** [2] مكننا كذلك من إثبات أو نفي بعض العلاقات.

من خلال النتائج ا تحصل عليها ومطابقتها ضمون النظرية الاقتصادية الكلية استطعنا أن نستنتج وذجا قياسيا كليا خاصا اـة الاقتصاد ا زائري تعطى دواله ومعادلاته التوازنية على النحو التا :

1) $CT = C(1) + C(2).\ Y_d + C(3).\ Y_d(-1) + C(4).\ Y + C(5).\ Y(-1) + C(6).\ in + C(7).\ \log(n)$

2) $S = C(8) + C(9).\ Y_d + C(10).\ in + C(11).\ P$

3) $I = C(12) + C(13).\ D(Y) + C(14).\ in + C(15).\ I(-1) + C(16).\ K$

4) $G = C(17) + C(18).\ Y + C(19).\ M^S$

5) $T = C(20) + C(21).\ Y + C(22).\ Pp + C(23).\ Tc$

6) $M = C(24) + C(25).\ M(-1) + C(26).\ Y + C(27).\ Tc$

7) $X = C(28) + C(29).\ M(-1) + C(30).\ Tc + C(31).\ Pp$

8) $Y + M = CT + I + G + X$

9) $M^S = C(32) + C(33).\ Tr + C(34).\ Trs + C(35).\ Pp + C(36).\ Tc$

10) $M^d = C(37) + C(38).\ Y + C(39).\ in + C(40).\ P + C(41).\ M + C(42).\ Tc + C(43).\ M^d(-1)$

11) $M^d = M^S$

12) $Y = Y_H + Y_{NH}$

13) $Y_H = C(44) + C(45).\ Pp + C(46).\ Y$

14) $Y_{NH} = C(47) + C(48).\ W + C(49).\ K$

15) $Y = C(50) + C(51).\ \log(L) + C(52).\ K + C(53).\ T$

16) $\log(N^d) = C(54) + C(55).\ W/P + C(56).\ I + C(57).\ Y$

17) $\log(N^S) = C(58) + C(59).\ W/P + C(60).\ \log(n)$

18) $N^d = N^S$

19) $K = C(61) + C(62).\ CT + C(63).\ G + C(64).\ N^S + C(65).\ S + C(66).\ Y$

20) $\log(L) = C(67) + C(68).\ CT + C(69).\ G + C(70).\ K + C(71).\ M + C(72).\ M^S + C(73).\ P + C(74).\ S + C(75).\ Y_d$

علما أن:

CT: الاستهلاك، $\mathbf{Y_d}$: الدخل ا تاح، **Y**: الدخل الوط ، **in**: سعر الفائدة، **n**: حجم السكان، **S**: الادخار، **P**: ا ستوى العـام للأسـعار، **I**: الاستثمار، **K** : رأس ا ال، **G**: الإنفاق ا كومي، $\mathbf{M^S}$: عرض النقود، **T**: الضرائب، **Pp**: سعر البترول، **Tc**: سعر الصرف، **M**: الواردات، **X**: الصادرات، **Tr**: سعر إعادة ا صم، **Trs**: نسبة الاحتياطي القانو ، $\mathbf{M^d}$: الطلب على النقود ، $\mathbf{Y_H}$: الدخل الناتج عن ا روقات، $\mathbf{Y_{NH}}$: الدخل خارج ا روقات، **W**:الأجر الا ي، **L**: العمل (التوظيف)، $\mathbf{N^d}$: الطلب على العمل، $\mathbf{N^s}$: عرض العمل .

2-1. التعرف على دوال النموذج وتقدير معا ها :

يظهر لنا أن عددا من متغ ات النموذج تكون داخلية بعض الدوال وخارجية الدوال الأخرى، كما تظهر لنا تغذية رجعية **(Feed-back)** لذلك نستخدم شرطي الرتبة ***(Rang)*** والترتيب ***(Order)***، اللذان يظهران لنا أن كـل دوال النمـوذج زائـدة التعريف ***overidentificate***، ويؤشر هذا إ استعمال طريقة 2SLS لتقدير معا النموذج كو ا ثل أحسن طريقة من موعـة طرق، إذ أ ا تنتج لنا مقدرات متسقة ومتقاربة، لا تاج إ معرفة تامة (أي معلومات كاملـة) بـالنموذج و تـاز ببساطتها حالة إجرائها.[3]

1-3. التنبؤ :

لقد قمنا بتقدير معا النموذج للفترة ا متدة ب سن 1970-2004، حيث أن ا دف فيما بعد على ا دى القص هو التنبؤ بقيم متغ ات الدراسة للفترة ا متدة ب سن 2005-2009 على الرغم من حدوثها ولكن تعمدنا ذلك بغرض معرفة مدى توافق القيم الفعلية مع القيم ا توقعة اختبار القدرة التنبؤية متغ ات النموذج على ا دى ا توسط والطويل ومن التنبؤ للفترة ا متدة ب سن 2005-2014.

1-3-1. ليل وتفس التوقعات على ا دى القص :

التنبؤ متغ ات النموذج ا قدر على ا دى القص للفترة ب س ن 2005-2009 بطريقـة بـوكس-جينكـي (*Box-Jenkins*) أعطانا النماذج ا قدرة لكل سلسلة زمنية، على أن هناك بعضا من السلاسل ال تفلح فيها هذه الطريقة نظرا لـنقص بعض معطيا ا وهي: L, Tr, Ns, Nd أين عدنا فيها لاستعمال طرق كلاسيكية وهي: التمهيد الآسي البسيط وا ضاعف، التمهيد حسب أسلوب هولت وينترز والتمهيد ولت وينترز ا الة التجميعية وال ثبت باستعمال معيار تايل[4] Theil على نتائجـ ا أن التمهيد بأسلوب هولت وينترز هي الأقرب منها للقيم الفعلية.

عند تعويض توقعات ا تغ ات ا ارجية ا ستخرجة بطريقة بوكس- جينكي أو بطريقة هولت وينترز النموذج ا قدر ح لنا ذلك من استنتاج توقعات ا تغ ات الداخلية وكذا التحقق من التوازنات الكلية الك ى.

ليلنا ذه النتائج يت لنا صحة جزء ا افترضناه البداية فيما يتعلق بثبات بعض متغ ات الاقتصاد الكلي مع تغـ جزء آخر منها، فعند ثيل اغلب هذه ا تغ ات يظهر لنا ا نحـ (**الشكل رقم (01)** على أن تفس ذا ـك كـن توضـيحه ا ظاهر التالية :

- هناك العديد من ا تغ ات ال بقيت شبه ثابتة خلال هذه الفترة **فسعر إعادة ا صم** *(Trs_t)* يتغ طيلة ثلاث سـنوات بقيمـة 6.5 نقطة ليصبح حدود 8 نقاط سنة 2008، الوقت الذي بقي **معدل الاحتياطي القانو** *(Tr_t)* ثابتا طيلة ا دة و يـتغ عن 04 نقاط. أما معدل التضخم *(R_t)* فبقي متراوحا ب 1.6 و3.5 % وارتفع **ا ستوى العام للأسعار** *(P_t)* من 600 نقطة إ 720.3 نقطة سنة 2008 مع ا فاض لسعر الصرف *(Tc_t)* يقارب 11.96% .

- أما بقية ا تغ ات الأخرى التابعة با صوص لسوق السلع وا دمات فارتفعت وأصل ذلك يعود بالدرجة الأو إ **زيادة أسـعار النفط** *(Pp_t)* بسبب الطلب العا ي ا تزايد ظل ا فاض الاستثمار ا عروض مع تراجع ظر ا سنة 2009 بسبب تـداعيات الأزمة ا الية العا ية ال تسببت نقص السيولة أدى ذلك إ نقص الطلب على البترول.

التغ ات ال حصلت أسعاره أدت إ وفرة مالية كب ة زادت من **الدخل الوط** *(Y_t)* ا مثل بالناتج أو الإنتاج الـداخلي ا ام، إلا أن استغلال هذا الفائض ذهب البداية إ تسديد ا ديونية فانتقلت من 21.43 مليار دولار عام 2004 إ 4.7 مليار سنة 2006،[5] كما وضعت ا كومة برنا ا للإنعاش الاقتصادي للفترة 2004-2009 رصد له مبلـغ 155 مليـار دولار يقوم على الاهتمام بالبنيات التحتية وإصلاح الاقتصاد تأهبا للدخول الشراكة مع الا اد الأورو وكذا الانضمام للمنظمة العا ية للتجارة من خلال تثم الطاقات الاقتصادية وتطويرها وإنعاش نسيج ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة وحث ا رج على تسي ها هي والفلاحة بفضل طط وط لتنمية قطاع الفلاحة.

غ انه بالنظر للظرف الذي طبع ا ياة الاجتماعية خلال هذه الفترة يلاحظ تلك ا فارقة ب ارتفاع ا داخيل الوطنية مع التد ا ستمر ستوى ا عيشة بسبب ضعف القدرة الشرائية والارتفاع ا تواصل للبطالة حـ ع عنها رئيس ا كومة الأسبق " **ا ـد بـن بيتور**"بقوله " ا زائر تصدر الثروة وتستورد الفقر"[6].

كما أن طططات للاستثمار (I_t) ودعم النمو تفتقد إ الانسجام على الرغم من ا خصصات الضخمة ا تاحة الوقت الـذي ينادي فيه ا سؤولون إ استقطاب استثمارات أجنبية بينما ما لكه ا زائر مكدس بلا طائل. وقد قامت ا كومة بوضـع شـبكة جديدة للأجور (W_t) تغ من الأمر شيء و تدفع الناس إ الرفع من حجم الادخار العائلي (S_t) خاصة مع خضوع دخـو م لأنواع جديدة من الضرائب (T_t)تتعلق بالعقارات وا ركبات.

هذه الظروف كان ا الأثر حجم السكان (n_t) فبالرغم من بقاء هذا ا تغ الصعود لكنه بقي عـدل ـو سـكا منخفض (إذ انتقل من3.27% سنة 1980 إ 2.51%سنة 1990 ووصل إ 1.43% سنة 2000 وهو يقارب 1.5% حـ سنة 2008)، وأسباب ذلك عديدة تتعلق خصوصا بإحجام الشباب عن الزواج وعمليات تنظيم النسل بسبب غلاء ا عيشـة وزيادة البطالة على ما ذكرنا وانتشار فكرة الأسرة النووية[7]وغ ها.

1-3-2. ليل وتفس التوقعات على ا دى ا توسط والطويل:

قمنا بتقدير معامل التكامل الكسري (معامل الذاكرة الطويلة) بالطرق الطيفية وهي طرق شبه معلمية، حيث ا دف من ذلـك هو معرفة ما إذا كانت هذه السلاسل قابلة لاستخدامها عملية التنبؤ على ا دى الطويل أم لا، أي هل هناك ارتباط طويل ا دى أم لا وا دول رقم (03) ص النتائج، وبين ا دول سلاسل ا تغ ات القابلة للتنبؤ على ا دى الطويل وهـي: Ct، Ms، Yh، S و Trs حيث نلاحظ أن هذه الأخ ة تتميز ركات طويلة ا دى لأن قيم إحصاءة t-student أكـ اما من القيمة ا دولـة 1.96 عند مستوى معنوية 5% كما أن معامل الذاكرة ا قدر $\hat{d}$ صور بـ القيمت الصفر و النصف و هذا دليل على وجـود ذاكـرة طويلة، إلا أن هناك قيم أكـ من ½ باستعمال طريقة GPH حيث أن هذه الأخ ة تعتـ ا قيقة الطريقة الأسوأ من بـ الطـرق الأخرى.

تظهر ركات هذه السلاسل ا مسة كنتيجة صدمة خارجية مستدامة ***Durable*** فهي قابلة للتنبؤ على ا دى الطويل أيضا لاف السلاسل الأخرى، الـ ذكر أ ا غ قابلة للتنبؤ إلا على ا دى القصـ ، حيث هناك ارتباط قصـ ا دى ما يعـ أن ركا ا تظهر كنتيجة صدمة خارجية عابرة ***Transitoire***، وعليه قمنا بالتنبؤ ذه ا تغ ات ا مسة السابقة بـ نامج ***Eviews*** بطريقة بوكس-جينكيز للعشر سنوات القادمة (2005-2014) فنتج لنا ا نحـ ا مثل الشكل رقم (02).

تفسـ هذه النتائج يعـ أن استهلاك العائلات ا زائرية Ct سيستمر الزيادة مادام السكان تزايد حيث أن حاجـا م ستزداد كما ونوعا بسبب ا نتجات ا ديدة الـ ستغزو السوق ظل انفتاح السوق ا زائرية على ا ارج. كما أن مـدخرا م S سترتفع نظرا لزيادة دخو م وارتفاع رواتبهم بسبب استمرار ا كومة سياستها التوسعية ظل ارتفاع ا داخيل النفطية نظرا لبقاء أسعارها مرتفعة السوق فالطلب سيبقى دائما أكثر من العرض ما تظهر طاقات متجددة تعوض النفط ويعمم استعما ا كـل العا وهذا مستبعد العشرية القادمة هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الاستثمار الوط والأجنـ النفط أو الغاز ا زائر قد بلغ ذروته السنوات الأخ ة ما يعـ ارتفاع ا عروض ا زائري السوق العا ية على الرغم مـن أن هـذا الاسـتـ اف سيضـر بالاحتياطات الوطنية للأجيال القادمة حـ توقع البعض بان ا زائر ستصبح من الدول ا ستوردة للنفط ا مسـ عاما ا قبلة[8].

كل هذه التغ ات وغ ها ستبقى على ما هي عليه حـ على ا دى الطويل ما يتم استغلال القدرات غ ا ستغلة وبعث الطلب وإقامة أجهزة تلفة للدعم، عـ آخر إعداد سياسة اقتصادية شاملة ومستدامة ؛ لكن السؤال الذي نطرحه هنا: هل هنـاك متغ ات أساسية تعتـ ا رك الرئيسي للاقتصاد ا زائري ب الاهتمام ا أو الانطلاق منها على الأقل ؟

2- أهم ا تغ ات القيادية ا ؤثرة الاقتصاد ا زائري وأثرها على السياسات الاقتصادية ا تبعة :

عندما نرتب ا تغ ات الـ تؤثر وتتأثر ببقية ا تغ ات الأخرى ا دول رقم (01) بناءا على مصفوفة الارتباطات، ـد أن ا تغ ة الأكثر تأثرا وتأث على باقي ا تغ ات هي الإنفاق ا كومي **(G)**كيف لا وهي ا ورد الذي تنفق ا كومة مـن خلالـه مـا صلت عليه من ا داخيل البترولية وغ البترولية مضارب كث ة تتصل بالإنفاق على الاستهلاك والاستثمار وإعانات الصادرات،

أما متغ ات: TRS-TR-IN-R- N فتبدو اقل شأنا من **(G)** فبعضها اتسم بالثبات دد طويلة-TRS-TR-IN وبعضها ألغيناه من النموذج[9] (R) وبعضها ر ا يعود لقيمها الكب ة مقارنة بقيم ا تغ ات الأخرى.

تم بواسطة اختبار السببية ديد ا تغ ات السبب وا تغ ات النا ة عنه (أي النتيجة) وكذا نسبها وندو ا **(ا دول رقـم (02))** حيث نلحظ أن :

أ- متغ عرض النقود **(Ms)** ثل أهم ا تغ ات من حيث التأث على بقية ا تغ ات الأخرى – و عددها س عشرة (15) متغ ة وهو ما ثل **60%** من موعها- ويبدو هذا منطقيا خاصة وان عرض النقود يعت من أهم أدوات السياسة ا وازنتية.

ب- يليه رأس ا ال بـ **52%** (الذي ثل نفقات التجهيز)- والإنفاق ا كومي وهي من أدوات السياسة ا الية كذلك مع دور معت تغ الواردات.

ج- ح يبدو متغ الطلب على العمل **(Nd)** الأقل تأث ا من ب كل هذه ا تغ ات بـ **8 %** يليه العمل **(L)** ور ـا تعـود أسباب هذه النتيجة إ عدم اكتمال معطيا ما أو لان العمالة ا زائرية ذات إنتاجية ضعيفة ا لا يكون له الأثر على الإنتاج وغـ ه من العوامل، إضافة إ معدل الاحتياطي القانو **(Tr)** الذي يبدو على الرغم من كونه من أدوات السياسة النقدية إلا انه غ فعـال خاصة على ا هاز ا صر وإصدار النقود.

وكنتيجة لذلك تبدو بعض أدوات السياسات الاقتصادية ثلة بعض ا تغ ات هي الأكثر تأث ا الاقتصاد ا يتطلـب من ا كومة الاهتمام ذه السياسات الاقتصادية كالسياسة ا الية والسياسة النقدية وبأدوا ما من خلال س أدائهـا. فحـدوث صدمة هيكلية ا ابية (أي زيادة) واحدة الإنفاق ا كومي السياسة ا الية[10] مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون ـا اثر معنوي ا ا (أي زيادة) على الناتج الداخلي ا ام ا قيقي ا دى القص فقط و ضاعف صغ جدا، أما ا دى ا توسـط والطويل فسيتولد اثر سل (أي ا فاض) عليه، أما تأث هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت ا ابيـة واختلـف الأمر بالنسبة لبعض مكونات الناتج الداخلي ا قيقي (وهي الاستهلاك و الاستثمار ا اص)، فالاستهلاك دث له تـأث ا ـا معنوي ح أن الاستثمار ا اص يصدم بتأث سل .

وتفس ذلك يعود إ أن سياسة الإنفاق التوسعية ا نتهجة با زائر عل أن الأثر الإ ا الضعيف على الناتج ا لي الإ ا ا دى القص سيؤدي إ ارتفاع طفيف حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) ا دى ا توسط و البعيد، ا سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية ا صاحبة بارتفاع عام الأسعار. و ظل تفاقم عجز ا وازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق وا فاض الإيرادات، وأيضا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية، لابد م العمل على رفع معدلات الفائدة من كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، ا سيؤدي إ ا فاض طلب القطاع ا اص وبالتا ظهور نوع من آثار ا زا ة على الاستثمار ا اص، ال ستمارس تأث ا سلبيا على و الناتج الإ ا ا قيقي خلال الفترات ا تبقية فترة الاستجابة، ونتيجة هذا الا فاض النشاط الاقتصادي ستنخفض الإيرادات العمومية خاصة منها ا باية العادية.

أما حدوث صدمة هيكلية ا ابية واحدة الإيرادات العامة سيكون ا اثر معنوي ا ا على حجم الإنفاق ا كومي حد ذاته، نفس هذا الأثر ارسه هذه الصدمة الناتج الداخلي ا قيقي لكن ضاعف صغ جدا، ح ستولد هذه الصدمة نوعا من الا فاض معدلات التضخم ا دى القص ، ا توسط والطويل.

أما تأث هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد تكون ا ابية ومعنوية ا دى القص فقط، بينما سينخفض هذا التأث إ مستويات سالبة ا دى ا توسط والطويل وبالنسبة كونات الناتج الداخلي ا ام ا قيقي فهناك تأث ا ا معنوي على كل من الاستهلاك والاستثمار ا اص.

حيث أن تفسير ذلك يعود إلى أن الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط مثلا) ارس نوعا من الآثار الكينـزية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق ا كومي بالإيرادات العمومية (ا باية البترولية) علم يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخ ة، غ أن الزيادة الإنفاق ا كومي سيكون ا تأث إ ا على حجم الاستهلاك و النشاط الاقتصادي ا دى القص كما رأينا سابقا، وهذا ما سينعكس إ ابيا مرة أخرى ا دى ا توسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع ا باية العادية خاصة ضرائب الدخل والضرائب على الاستهلاك، وسيسمح هذا بظهور فائض ا وازنة العامة.

هذا الفائض من شأنه أن يؤدي إ التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (ا فاض التمويل النقدي للعجز) وأيضا تد معدلات الفائدة من جراء ارتفاع الادخار العمومي، وبذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة ومشجعة ناخ الاستثمار بظهور نوع من آثار التكامل، ا سينعكس إ ابيا مرة أخرى على و الناتج الإ ا قيقي.

3- الآليات ا قترحة لتحس أداء السياسات الاقتصادية ا زائرية ا ستقبل :

3-1. بالنسبة للسياسة ا الية :

تبين النتائج السابقة أن السياسة ا الية التوسعية ا نتهجة ا زائر ارس نوعا من الآثار اللاكي ية، وهذا ما يضفي القـدرة النسبية ذه السياسة ا زائر على التأث ا تغ ات الاقتصادية، فالسياسة ا الية ال أرادت ا كومة ا زائرية أن تس فيها تبعـا للمنظور الكي ي من رفع الإنفاق العام بغرض زيادة الإنتاج و ريك عجلة الاقتصاد (فيما يعرف بسياسة الطلب الفعال) يكن ـا أي تأث دم هذا ا نظور ويرجع السبب ببساطة إ ضعف ا هاز الإنتاجي ا زائري و دودية قدرته.

فرغم ضخامة ا وارد ا الية ا خصصة تستطع ا ؤسسات الوطنية من رفع إنتاجها وهذا ما أدى إ ضعف اثر ا ضـاعف ا كومي (*Gouvernemental Multiplication*)، ما جعل ا كومة تنصرف إ تسديد ما عليها من ديون وإنشـاء ا ياكـل القاعدية وتتزود بالسلع وا دمات من ا ارج شكل واردات.

من اجل معا ة اختلالات السياسة ا الية ا زائر كننا أن نبدي بعض الاقتراحات ال كن أن يكون ا دورا مهما، إذ ينبغي مراعاة ا وانب التالية:

أ- ب إعادة توجيه الإنفاق ا كومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الإنتاجية ختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار؛

ب- ينبغي ترشيد الإنفاق بصورة عامة وترشيد نفقات التمثيل ا ارجي والدبلوماسي وال ا وا د من الإنفاق التر [11]؛

ت- فيما يتعلق بالإيرادات العامة فيجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن موع الإيرادات وهذا بتوسعة الأوعية الضريبية؛

ث- العمل دية و نشر الوعي الضري ب أفراد ا تمع وذلك بالتنسيق مع ا هات ا ختصة وإصلاح إدارة ا مارك؛

ج- لابد على السلطات سياستها الائتمانية من تعزيز دور الوساطة ا الية لتسهيل و القطاع ا قيقي؛

ح- ضرورة التنسيق ب السياست ا الية والنقدية وح يتم ذلك لابد من توفر ترتيبات مؤسسية وترتيبـات تتعلـق بآليـات التنفيذ.[12]

3-2. بالنسبة للسياسة النقدية :

ح تنجح السياسة النقدية ا زائر لابد على السلطات النقدية ا زائرية من إرسـاء سياسـة تسـتهدف التضـخم Inflation targeting تستو نوع من الشروط عامة وأولية فالشروط العامة تع [13]:

أ- ديد السلطات دف رقمي أو مدى دد عدل التضخم لفترة زمنية ددة ا ستقبل وهو ما تلتزم بـه السـلطات النقدية د الآن، فلا القانون رقم (90-10) ولا الأمران ا عدلان له ولا أي تعليمة صدرت عن بنك ا زائر نصت على ذلك؛

ب- الالتزام ا ؤسسا بأن استقرار الأسعار هو ا دف الأساسي للسياسة النقدية ا دى الطويل، حيث حصر قانون النقـد والقرض عدة أهداف منها هدف استقرار الأسعار وهو شرط غ قائم ح تتمكن السلطات من تطبيق سياسة الاستهداف؛

ت- إضافة إ توفر بنك للمعلومات الُحينة واستعمال التنبؤات ومتابعة كل المتغ ات ذات الصلة بالتضخم مع التحلي بالشفافية وإخضاع البنك المركزي للمسألة مع تواصل هذا الأخ مع كل الأعوان الاقتصادي لشرح أهدافه خاصة وانه السلطة الأو المخولة بتطبيق سياسة الاستهداف.

أما الشروط الأولية فتتعلق بـ :

1- إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي بتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال بعدم ويله لعجز ميزانية الحكومة؛
2- تب استهداف وحيد و التخلي عن باقي الاستهدافات الا ية الأخرى كالأجور، مستوى التشغيل أو سعر الصرف؛
3- وجود علاقة مستقرة ب أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم حيث ب على السلطة النقدية من التحكم أدوا ـا المتاحة للتأث على التضخم حال ا رافه وتشكل له وذجا حركيا لتقديره.

و حالة ما إذا استوفت السلطات الشروط العامة بصفة كاملة والشروط الأولية بصفة جزئية أو حـ كاملة كنها تطبيـق سياسـة استهداف التضخم. ولابد هنا من الإشارة إ أهم التحديات ال تواجه ا زائر التطبيق الكامل لسياسة استهداف التضخم كـن إ ا ا عموما النقاط التالية :

أ- عودة التضخم إ الارتفاع دا بسبب السياسة التوسعية ال تنتهجها الحكومة ول دون تب السلطات النقديـة ـذه الساسة و د من مصداقيتها؛

ب- إن ارتفاع الدعم الحكومي للسلع وا دمات عندما يستهدف بنك ا زائر (البنك المركزي) التضخم أمر جـد حسـاس، حيث أن أي تغي ذلك يهدم العملية بكاملها ولذلك يفضل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار (CPI) كون هذا الأخ يشمل سلعا مدعومة كالطاقة والغذاء؛

ت- لابد من استبدال مقياس التضخم ا ا قياس أخر اعتماده عدد من الدول يسمى بالتضخم الأساسي يتم فيه استبعاد كافة السلع المدعومة من الدولة والسلع الم ية و أيضا المستوردة من سلة السلع المكونة ؤشر أسعار الاستهلاك وا دف من ذلك هو الوصول إ معدل حقيقي للتضخم؛

ث- قلة البيانات المتوفرة وعدم دقتها تقدير مؤشرات التضخم، إضافة إ عدم تعميمها على كافة التراب الوط وتضار ا كث من الأحيان كلها لا تسمح بتطبيق هذه السياسة والواجب أن توكل إ هيئة وحيدة مثل الديوان الوط للإحصائيات حيـث تكون له فروع تغطي كل التراب الوط بإحصائيات دورية وجد حديثة؛

ج- على الرغم من أ ية التنبؤات والنماذج الاقتصادية لتطبيق استهداف التضخم، إلا انه خلال الفتـرات الانتقاليـة تكـون المعلمات عادة غ مستقرة ا د من القدرة على الاعتماد على التنبؤات؛

خ- ضعف قدرة الحكومة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة، وذلك نظرا لضعف المؤسسات القائمة والمعوقات الب وقراطية، و ا يعكس ذلك ترتيب ا زائر المؤشر الدو لتقدير درجة الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

خلاصة: نستخلص من هذا كله أن الاقتصاد ا زائري كل متكامل مع بعضه فلا كن فصل متغ اته عن بعضها وهي ذات صـلة با ارج مادام مرتبطا ركية سلعه وخدماته وعمالته ورؤوس أمواله معه، تشابك هذه المتغ ات مع بعضها مكننا من التنبؤ ا لفترات داخلية وخارجية من خلال بناء وذج قياسي كلي يضمها، حيث ظهر لنا باستعماله ثبات البعض منها مع تغ البعض الآخر، كمـا كشفنا أهم المتغ ات القيادية المؤثرة فيه كالإنفاق الحكومي وعرض النقود وهي كلها من أدوات السياسات الاقتصادية ال اختبار مدى الصدمات ال كن أن دث ا فتؤثر على بقية المتغ ات ومن الاقتصاد ككل وهو ما ب أن تأخذه الحكومة ا زائرية مل ا د حال حدوث أزمات اقتصادية حقيقية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل 1 – تمثيل توقعات اغلب متغيرات النموذج في الفترة 2005-2009

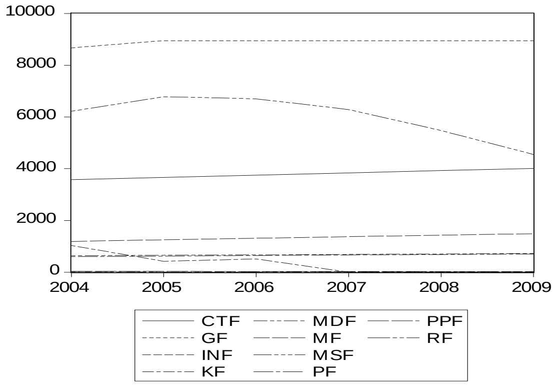

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على رجا ت برنامج ***Eviews***

الشكل 2- تمثيل توقعات متغيرات النموذج القابلة للتنبؤ على المدى الطويل (2005-2014)

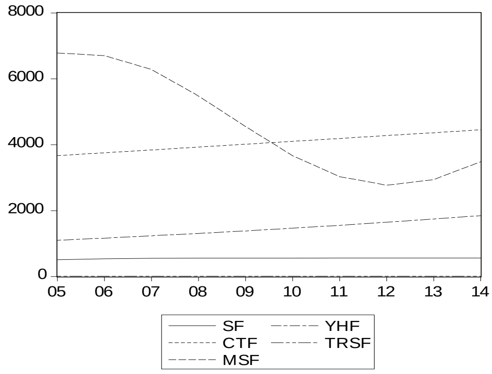

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على رجا ت برنامج ***Eviews***

الجدول 1 _ حجم **العلاقات ب متغ ات النموذج (مرتبة تنازليا)**

ا تغ	G	CT	YNH-YH-W-X	S-I-M	Y-T	TC-MS-P	-Yd Ns	N-TRS-TR-IN-R
عدد العلاقات	13	12	11	10	9	7	1	0

ا صدر : من إعداد الباحث بناءا على نتائج مصفوفة الارتباطات

الجدول 2 _ ا تغ ات السبب وا تغ ات النتيجة   النموذج

ا تغ السبب	**CT**	**G**	**I**	**IN**	**K**	**L**	**M**	**MS**	**n**
ا تغ ات ا تأثرة	L-K-n-Ns-Yd-Tc-T-Yh	I- K- L- M- Yd- Tc-T-Yh –W-X-Ns	CT-n-T-X-Yd-Yh	CT-G-M-n-P-R-S-Tc-Ynh	CT-I-L-M-Ns-P-R-T-W-X-Y-Yd-Ynh	IN-Pp-Trs	CT-I-L-MS-n-P-T- W-X-Y-Yd- Yh Ynh	CT-G-I-L-M-n-T-Tr- W-X-Y-Yd- Yh Ynh	P-T-TC-Tr-Yd-Yh-Ynh
عدد ونسبتها	8 32%	13 **%52**	6 **24%**	9 **36%**	14 **56%**	3 **%12**	13 **%52**	15 **60%**	7 **%28**
ا تغ السبب	**Nd**	**Ns**	**P**	**Pp**	**R**	**S**	**T**	**TC**	**Tr**
ا تغ ات ا تأثرة (النتيجة)	TC-Tr	K-M-MS-P-Yd	L-n-NS-T-Tc-Yd- Yh-Ynh-	n-Nd-Tr-Yd	G-M-n-P-Ynh	CT-I-k-L-M-T-W- Yd-Ynh	CT-I-K-M-Ms-n- -X-Y-Yd-Yh	MS-n-T-Yd-Yh	CT-Ms-W
عدد ونسبتها	2 **%8**	5 **20%**	8 **%32**	4 **16%**	5 **%20**	9 **%36**	10 **%40**	5 **%20**	3 **12%**
ا تغ السبب	**Trs**	**W**	**X**	**Y**	**Yd**	**Yh**	**Ynh**	**/**	**/**
ا تغ ات ا تأثرة (النتيجة)	CT-G-MS-n-P-Ynh-W	CT - T-Y- Yd-Yh-Ynh	I-L-MS-n-T-Tr-Y-Yd	CT-I-k-MS-n-T-X- Yd-Ynh	IN-L-M-MS-R-S-TC-Trs-X- Yd- Yh-Ynh	CT-I-L-M-MS-n-T-Y-Yd	I-M-n-T-TC-W-X-Y-Yh-Yd-Ynh	/	/
عدد ونسبتها	7 **%28**	6 **%24**	8 **32%**	9 **%36**	12 **%48**	9 **36%**	11 **%44**		

ا صدر : من إعداد الباحث بالنظر لنتائج اختبار السببية لـ ـ ***Granger***

الإحالات وا راجع :

[1] دراوسي مسعود، **السياسة ا الية ودورها فيق التوازن الاقتصادي حالة ا زائر1990-2004،** أطروحة دكتوراه دولة، غ منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسي ، جامعة ا زائر، 2005، ص 111.

[2] و ب الإشارة أن متغ ات الطلب على العمل وعرضه تظهر ا صفوفة سواءا باستعمال ال نامج **SPSS** أو ال نامج ***Eview.***

[3] *Bendib, Rachid, **Econometrie**, OPU, 1er ed, Alger, 2001, p. 166.*

[4] للتفصيل هذا ا عيار وقانونه انظر إ : حشمان مولود، **اذج و تقنيات التنبؤ القص ا دى**، د.م.ج، ا زائر، 2002، ص182-183.

[5] بن سانية عبد الر ن، **الانطلاق الاقتصادي الدول النامية-حالة ا زائر**، رسالة ماجست ، غ منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد- تلمسان،2005، ص46.

[6] ا رجع نفسه، ص 72.

[7] وهي الأسرة ال تتكون من الزوج أو من احد ا فقط.

[8] حيث اخذ هذا الكلام عن ا ب الدو ا تخصص النفط نيكولاس س قناة ا زيرة الفضائية بداية شهر فيفري 2010 وقالت السلطات ا زائرية وقتها أن الاحتياطات النفطية ا زائرية لازالت كب ة واستغلا ا يتجاوز ا ائة سنة.

[9] لأننا نزعنا التضخم من ا تغ ات ا ع عنه بقيم ا ية بقسمتها على ا ستوى العام للأسعار.

[10] شيبـي عبد الرحيم وبن بوزيان مد وآخرون، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة ا الية با زائر: دراسة تطبيقية،** جامعة ابوبكر بلقايد- تلمسان، (على ا ط): *www.Google.com*، يوم 11 نوفم 2009، ص ص 20- 22، بتصرف شديد

[11] خاصة ا هرجانات وا فلات وح ا ؤ رات وا نتديات ال لا طائل من ورائها (ذات جدوى ضعيفة).

[12] مد م كمال سعيد، **أ ية التنسيق ب السياست ا الية والنقدية (استعراض ارب بعض الدول ووضع مقترح للحالة ا صرية)**، رسالة ماجست ، غ منشورة، 2007، ص ص 46-52.

[13] بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم ا زائر خلال الفترة (1990-2006)**، لة وث اقتصادية عربية، ع 41، مركز دراسات الوحدة العربية، ب وت(لبنان)، 2008، ص ص45-46

ا شروعات الصغ ة وا توسطة ودورها التشغيل الدول العربية

حسـ عبد ا طلب الأسرج
وزارة التجارة والصناعة ا صرية
hossien159@gmail.com

ملخص : يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كو ا تعا معدلات بطالة من بـ الأعلى على ا ستوى العا ي، فمشكلة التشغيل والبطالة الدول العربية بلغت حدا عل منها ور التنمية ليصبح دعم التشغيل و فيض نسـبة البطالـة ا دف الأ ى لكل جهد تنموي. وتقوم ا شروعات الصغ ة وا توسطة بدور رئيسي توف فرص العمل، إ جانـب مسـا تها بنصيب كبـ إ ا القيمة ا ضافة. ويهدف هذا البحث إ دراسة ا شروعات الصغ ة وا توسطة ودورها التشغيل الـدول العربية وذلك من خلال التعرف على مفهوم ا شروعات الصغ ة وأ يتها بالنسبة إ الدول العربية، وأهم التحديات الـ تواجـه تنميتها، وأخ ا اول البحث اقتراح عدد من ا اور لتنمية وتفعيل هذا القطاع ا ام وتعظيم دوره التشغيل الدول العربية.

الكلمات ا فتاح : ا شروعات الصغ ة وا توسطة، التشغيل، معدل البطالة، الدول العربية.

هيد : يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كو ا تعا معدلات بطالة من بـ الأعلى على ا سـتوى العا ي، فمشكلة التشغيل والبطالة الدول العربية بلغت حدا عل منها ور التنمية ليصبح دعم التشغيل و فيض نسـبة البطالـة ا دف الأ ى لكل جهد تنموي و ال تعاون عر لان ا شكلة س ا ميع دون استثناء. فالدول العربية تعا من مشكلة البطالـة الـ تقدر معدلا ا بنحو 24%، وترتفع التقديرات بعض الدول إ 32%[1]. ويزداد التحدي الذي يواجه الدول العربية بملاحظة أن أكثر من 50 مليون من الشباب العر سيدخلون سوق العمل لول 2010 وحوا 100 مليون لول 2020 وهناك حاجة لق حوا 6 ملاي وظيفة جديدة. و كن لارتفاع، بلغات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصـادي والتنميـة العادلـة ا ستدامة وأن يساهم حدوث نزاعات واضطرابات اجتماعية. و العام 200، بلغ عدد الشباب العاطل عن العمـل والـذين يبحثون عن عمل 5.2 مليون شخص. ومع أن الشباب لا ثلون سوى 24% من القوة العاملة ا نطقة، فإ م يشـكلون قرابـة 44% من موع العاطل عن العمل[2]. من جهة أخرى فان ما يزيد عن 73 مليون عر من العرب يعيشون ـت خـط الفقـر وسيزداد ا ال سوءً مع تزايد ضغوط الانفجار السكا وتقلص فرص العمل وا فاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم، إضافة إ أن حوا 40% من العرب البالغ 65 مليون شخص أميون وثلثا هذا الرقم من النساء[3].

وتقوم ا شروعات الصغ ة وا توسطة بدور رئيسي توف فرص العمل، إ جانب مسا تها بنصيب كـبـ إ ـا القيمة ا ضافة وقيامها بتوف السلع وا دمات بأسعار متناول اليد لشر ة ضخمة من ذوى الدخل ا دود، كما أ ا قادرة علـى تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب الـ تعتـ أساسية للتغيـ ا يكلي من خلال ظهور موعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط.

فهذه ا شروعات ثل و 90% من إ ا الشركات معظم اقتصاديات العا ، كـما تسهم هذه ا شروعـات وا 46% من الناتج ا لي العا ي، كما أ ا توفر ما بـ 40% - 80% من إ ا فرص العمل، وتساهم بنسبة كبـ ة الناتج ا لي للعديد من الدول، فعلى سبيل ا ثال تساهم ا شروعات الصغ ة وا توسطة بنحو 85%، 51% من إ ا الناتج ا لي كل مـن إ لترا والولايات ا تحدة الأمريكية على الترتيب[4]. و تلّ قطاع ا شروعات الصغ ة وا توسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية الدول العربية،فهي تعتـ النمط الغالب للمشروعات الدول العربية، فهذه ا شروعات تشـكل حـوا 99% من لة ا ؤسسات الاقتصادية ا اصة غ الزراعية مصر، ويساهم وا 80% من إ ا القيمة ا ضافة الـ ينتجهـا القطاع ا اص ويعمل به حوا ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العامل الوظائف ا اصة خارج القطاع الزراعي،أما الكويـت

فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%، وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف. وفي دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة[5].

ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث ينمو دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف ومكافحة البطالة في الدول العربية على جبهتين، الأولى : مكافحة البطالة المرتفعة. والجبهة الثانية : مقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلى الدول العربية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها، وأخيرا يحاول البحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية. وعلى ذلك قسم البحث كما يلي :

أولا : مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها للدول العربية
ثانيا : العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية
ثالثا : حول التشغيل والبطالة في الدول العربية
رابعا : الاستنتاجات والمقترحات

أولا : مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها للدول العربية

1- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فالمتوسط أو الكبير في دولة نامية يعتبر صغيراً في دولة متقدمة. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية[6]. فالبنك الدولي يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار7. بينما ووفقا لما صادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من 20-100 فرد، والمتوسطة تلك التي يعمل بها من 101 إلى 500 فرد، أيضا قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى فئة المشروعات الصغيرة وهى التي يعمل بها 100 عامل فأقل،وفئة المشروعات المتوسطة التي يعمل بها من 100 عامل وأقل من 1000 عامل8. أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها مابين 10 إلى 99 عامل، وما يزيد عن 99 يعد المشروعات كبيرة[9].

وتتنوع معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، أو وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق. ويتطلب التعريف الواضح توفّر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية[10].

وتستند الدول العربية تعريفها ا شروعات الصغ ة وا توسطة على حجم العمالة، وحجم رأس ا ال، وحجم ا بيعات، ونوعية التكنولوجيا ا ستخدمة وا صائص ال تتميز ا هذه ا شروعات، إلا أن معيار العمالة يعت الأكثر استخداماً لسهولة ا صول علـى ا علومات والبيانات ا تعلقة بعدد العمال،و در الإشارة إ :-

- أن هناك عدد من الدول العربية تعتمد معاي تلفة لتعريف ا شروعات الصغ ة من العمالة وا بيعـات أو الاسـتثمارات وبالتا هناك مصادر تلفة للإحصاءات عن ا شروعات الصغ ة وذلك تبعا للمعاي ا ستخدمة.

- ح التعريف ا ستخدم للمشروعات الصغ ة عيار مع ليس موحد عديد من الدول العربية فعلى سبيل ا ثـال هنـاك دول تعرف ا شروعات ال يعمل ا أقل من 50 عامل مثل مصر بينما دول أخرى تعرفها بأ ا تلك ا شروعات ال يعمل ـا أقل من 10 عمال مثل الأردن والعراق ح تعرفها اليمن بأ ا ا شروعات ال يعمل ا أقل من 4 عمال. أما بالنسبة لـدول لس التعاون ا ليجي، فإ ا تستخدم معيار رأس ا ال ا ستثمر للتمييز ب ا شروعات، حيث تعرف ا شروعات الصغ ة بأ ـا تلك ا شروعات ال يبلغ متوسط رأ ا ا ا ستثمر أقل من مليو دولار، أما ا شروعات ا توسطة فتتمثل با شروعات ال يستثمر كل منها من (2) مليون وأقل من (6) ملاي دولار، بينما تعد ا شروعات كب ة إذا بلغ رأس ا ال ا ستثمر فيهـا (6) مليـون دولار فأكثر. وصفوة القول فإن الدول العربية تلف تعريف ا شروعات الصغ ة وا توسطة ا عل من الصعوبة كان إجراء ا قارنة بينهم فا شروعات ال تعت متوسطة دولة الأردن أو العراق أو اليمن تعد صغ ة دولة مثل مصر وذلك تبعا عيـار عدد العمال، كما أن ا شروعات ا توسطة مصر تعد صغ ة دول ا ليج العر تبعا عيار رأس ا ال.

2-أ ية تنمية ا شروعات الصغ ة وا توسطة الدول العربية

تتمثل أ ية تنمية ا شروعات الصغ ة وا توسطة الدول العربية فيما يلي[11] :

- **قيق توازن هيكل النشاط الإنتاجي :** يعا هيكل النشاط الإنتاجي معظم الدول العربية، من خلل جسم الاقتصاد الوط بسبب غياب قاعدة قوية يستند عليها من مشروعات صغ ة ومتوسطة. وحيث يتمثل ا يكل الصـناعي عـدد مـن الصناعات أو ا شروعات ا توسطة ا اصة ا دودة التنوع، وإن كانت كث ة العدد نسبيا، فتبقى القاعدة من ا شروعات الصغ ة وال بإمكا ا إحداث التنويع والترويج للأنشطة الك ى أو ا توسطة دودة، إذ تسيطر ا شروعات ا رفية والصغ ة جدا، علـى معظم القطاع ا اص.
- **تنويع وتوسيع تشكيلة ا نتجات وخدمات الإنتاج ا يكل الاقتصادي.**
- **العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكب ة وا توسطة.**
- **توف فرص العمل ا قيقية ا نتجة ومكافحة مشكلة البطالة :** تتميز ا شروعات الصغ ة وا توسطة بقدر ا العالية علـى توف فرص العمل. ونضيف هنا، أن تكلفة فرصة العمل ا تولدة الشروع الصغ ة منخفضة جدا ا يناسب الدول النامية فضلا عن قدر ا العالية استيعاب وتوظيف العمالة نصف ا هرة أو ح غ ا اهرة.
- **استثمار وتعظيم ا دخرات ا لية :** إن رير الاقتصاد والعو ة و رير قوى العرض والطلب هيدا شاركة القطاع ا اص ورؤوس للأموال التنمية ا لية لا كن أن تستمر وتنمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد وا تمع لإحداث تـراكم رأ ـا لتطوير ا تمع والأفراد ولنقل الأفراد من شر ة أقل دخلا على شر ة أعلى دخلا. وا شروعات الصغ ة وا توسطة هي الأقـدر على إحداث هذا التراكم الرأ ا وا راك الاجتماعي ا نشود.
- **استخدام التكنولوجيا ا لية :** لقد ت هن أن ا شروعات الصغ ة وا توسطة تعيش وتنمو باستعمال تكنولوجيا لية فقـط دون ا اجة إ اللجوء إ تكنولوجيا متطورة مكلفة. إذ أن هذه ا شروعات تتميز هار ا باستخدام ا امات وا نتجات ا لية ا يعود بالفائدة على الاقتصاد الوط .
- **ا سا ة قيق سياسة إحلال الواردات :** إن التخطيط لتنمية مشروعات الصغ ة وا توسطة لإنتاج ما يتطلبه السـوق ا لي و من الأهداف الوطنية الأساسية ال تساهم إحلال الواردات وقد تتمكن من تنمية الصادرات إذا قق ـا ا نافسـة الدولية.

- **تنمية نشاط إعادة التصدير :** لقد برهنت بعض الدول أن نشاط إعادة التصدير الذي اعتمدت عليه لتحقيق نهضتها الصناعية لعب دورا كبيرا وناجحا في هذا المضمار. فقد استغلت هذه الدول خدمات المؤسسات المحلية كمستلزمات للتصنيع ومن ثم للتصدير.
- **نشر القيم الصناعية الإيجابية:** بينت الدراسات والمسوحات أن قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وخصوصا الصناعية منها - على الانتشار والتوسع الجغرافي تساهم في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية الإيجابية التي تتمثل بالمفاهيم التالية: إدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.
- **المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية أو المكانية :** تضع دول عديدة خطط للتنمية المكانية أو الحضرية وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة. ولتحقيق هذا، يتوجب تأمين الشروط التالية: فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن. ومن الواضح أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تأسيس واستمرارية هذه الأماكن العمرانية.

ثانيا : حول التشغيل والبطالة في الدول العربية

بلغت مشكلة التشغيل والبطالة في الدول العربية حدا جعل منها محور التنمية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الأسمى لكل جهد تنموي وفي مجال تعاون عربي، فكما يتضح من الجدول المرفق أن المعدل العام للبطالة قد تجاوز 14 بالمائة للبلدان العربية حيث يتجاوز معدل البطالة في قرابة نصف الأقطار العربية المعدل العام للمنطقة العربية الأمر الذي يعني وجود ما يزيد على 17 مليون عاطل عن العمل.

1- خصائص البطالة في الوطن العربي :

تجدر الإشارة هنا إلى أن البطالة في الوطن العربي تحمل خصائص معينة لابد من أخذها في الحسبان حين وضع الحلول المتاحة لها وأهم هذه الخصائص :

- تدني المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل.
- البطالة ظاهرة شبابية.
- ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل.
- غياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل لغياب التخطيط.
- الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب -إن توفر- وبين متطلبات سوق العمل.
- نسبة الإناث المرتفعة من البطالة.

تتصدر البطالة بخصائصها المذكورة إذن المشاكل الرئيسية التي تواجه كثيرا من الدول العربية في المرحلة الراهنة والبطالة التي تعتبر ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية متشعبة لابد من أن تشكل محور اهتمام للحكومات العربية عموما.

2- أسباب تفاقم مشكلة البطالة في المنطقة العربية

تعود أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاقتصادية ومنها السياسية و الاجتماعية والمهنية والتقنية...إلخ. ونكتفي هنا بذكر ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في المنطقة العربية[12] :-

2-1 : تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة العربية مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل .فالقطاع العام يشغل حاليا حوالي ثلث العاملين في المنطقة.ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية. ومن المتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها دول عربية كثيرة.

2-2 : محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى أسواق العمل العربية.

3-2 : ا فاض جودة التعليم ونوعيته الدول العربية، إذ تعا هذه الدول من توجه غالبية الشـبان والشـابات إ التعلـيم ا الات الأكاد ية سعيا للحصول على فرص عمل القطاع العام الذي يقدم ا وافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفي والتأم الصحي وا خصصات التقاعدية. ويفتقر النظام التعليمي الكث الدول العربية إ التركيز على ا ناهج التعليمية ا تعلقة با وانـب الفنيـة وا هنية والـ تعت من التخصصات الـ تاجها أنشطة اقتصادية متعددة أسواق العمل .وعليه فإن ا خرجات التعليمية كث من الدول العربية لا تتوافق مع احتياجات أسواق العمل وأولويا ا.بالإضافة إ أن الكث من الشبان والشابات يواجهون صـعوبات استكمال دراستهم، خصوصا الدراسة ا امعية، بسبب دودية ا وارد ا الية لأسرهم وارتفاع تكلفة التعلـيم ا ـامعي سـواء ا امعات الر ية أو ا اصة.

و ا يزيد مشكلة البطالة تعقيدا افتقار غالبية الدول العربية إ ا ؤسسات والسياسات الفاعلة لتنظيم أسواق العمل وغياب شبكات الضمان الاجتماعي .وقد سا ت ا جرة إ دول ا ليج ا د من مشكلة البطالة بعض الدول كالأردن وفلسـطـ ومصـر وسورية ولبنان وا غرب ولو بشكل طفيف، إلا أن حجم التنقل إ هذه الدول بدأ بالتضاؤل نتيجة لتطبيق برامج توط الوظـائف وا نافسة الشديدة الـ يواجهها ا هاجرون من العمالة الآسيوية وغ الآسيوية على فرص العمل ا تاحة أسواق العمل ا ليجيـة. ومن ا دير بالذكر أن إمكانية التنقل هي الغالب مقصورة على لة الشهادات العليا وا هارات ا ميزة، وتقل هـذه الإمكانيـة بشكل كب أمام الأيدي العاملة ذات ا هارة ا تدنية الـ تسعى للعمل أنشطة اقتصادية معينة كالإنشـاءات وا ـدمات نتيجـة للمنافسة ا ادة من قبل العمالة الآسيوية الـ تقبل بالعمل مقابل أجور متدنية غالب الأحيان. وبناء على ذلك، يصبح توف فرص العمل ا نتجة، وا ر ة، ا تمعات الـ ينتشر فيها الفقر وتتفاقم البطالة وتضعف شبكات ا ماية الاجتماعية، أهم سبل مكافحـة الفقر، والتخلف بوجه عام.

ثالثا: العوائق الـ د من مسا ة ا شروعات الصغ ة التشغيل وتوليد فرص العمل الدول العربية :

1- جهود ا كومات العربية لق فرص العمل

قد بذلت ا كومات العربية جهودا منفردة دف خلق فرص عمل وتشغيل طالـ العمل ولكنها لا زالت غ كافية حـ الآن ومن هذه ا هود :

مصر ركزت جهود التشغيل عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوف فرص عمل للشباب ورصدت ذا الصـندوق مبالغ كب ة ذهبت عظمها لتنمية ا شروعات الصغ ة وا توسطة، إضافة إ برامج خاصة با ر .

و **سورية** إنشاء الـ نامج الوط كافحة البطالة (ا يئة العامة كافحة البطالة)، و صيص مبالغ مالية وفـ ة لتشـجيع قطاع الأعمال وبشكل أساسي ا شروعات الصغ ة وا توسطة وحاضنات الأعمال وبعض الـ امج ا تخصصة والـ كـان هـدفها عموما تعزيز مقومات اقتصاد السوق الاجتماعي وتنمية الطاقات الشابة.

و **الأردن** فقد بذلت ا كومة عن طريق صندوق التنمية والتشغيل، إضافة إ جهات أخرى جهودا تساعد هذا الا ـاه كصندوق ا عونة الوطنية وصندوق الزكاة.

و **ا غرب** فقد إنشاء صندوق لتدريب وتأهيل الشباب لق فرص عمل ذا ساعدة جهات أخرى كا معيات الغ ر ية وا صارف وغ ها.

و **ا زائر** فإن التوجه الاقتصادي ا ديد الذي تبنته الدولة ا زائرية والذي بدأ فعليا منذ 1988 ا تمثل توسـيع نطـاق ا بـادرة ا اصـة أدى إ إنشـاء وزارة خاصـة بالصـناعات وا ؤسسـات الصـغ ة وا توسـطة يوليـو 1993. كما سعت السلطات العمومية إ إنعاش هذا القطاع، والـذي توجـه با صـادقة علـى القـانون رقـم 01-18 ا ـؤرخ 2001/12/12. ويضمن هذا القانون عددا من الآليات لتفعيل هذا القطاع ا ام[13].

و **تونس** و عام 1998 فقد البدء برنامج للربط بـ التدريب والتشغيل ويركز على خر ي التعليم ا توسط والعا .

و **دول ا ليج العر** حيث التركيز على توظيف ا واطن بدلا من العمالة الأجنبية، إضافة إ أن هناك كث من النشاطات والـ امج الـ تعمل على تعزيز طاقات الأفراد الشباب ونشر ثقافة العمل الذا وتنمية ا بادرات الريادية لدى الشباب.

2- العوائق الحد من مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية :

إنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تتمكن حتى الآن من توفير فرص عمل كافية وأنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة، أو تحسين ظروف العمل، أو زيادة الإنتاجية، أو تحقيق مستوى دخل مرتفع للعاملين فيها في العديد من الدول العربية، لأسباب عديدة، أهمها[14]:

- **ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات**: يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية المتوجهة نحو الأسواق والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلّمها عبر الأنشطة التدريبية. ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى(رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص)، والتعاضد والتكافل الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الاستمرار دون عمل في انتظار الوظيفة المرغوبة. ومن البرامج المتخصصة والهادفة إلى تغيير القيم المجتمعية التقليدية السلبية نحو العمل برنامج" إرادة"، وهو مبادرة من الحكومة الأردنية تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع إلى العمل الحر والخاص والتقني.

- **بيئة أعمال غير مناسبة**: لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة،والأعباء والتكاليف الناتجة عن الحصول على الرخص والتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات. وتجدر الإشارة، إلى أن معظم الدول العربية تسجل أداء جيداً في مؤشر" سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" في عام 2006 وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما 35 و 40 على التوالي. وتجدر الإشارة إلى البيئة الداعمة لقطاع الأعمال في تحديد وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث سجلت دبي الترتيب الخامس في العالم، وذلك بعد هونج كونج وسنغافورة وايسلاند والولايات المتحدة.

- **الكلفة المرتفعة للبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية**: من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة - أي حسب نوع المتدربين، وخلفيتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم. على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلةً. ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

- **عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب**: تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل. بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم و توسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

- **البرامج المُنحازة عن غير قصد**: يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة. وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلم والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين لا يملكون خبرة في العمل الحر أو رأس مالاً ولو بسيطاً للبدء بالأعمال. ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليما والأكبر عمرا، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج. كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن وتهمل المناطق الريفية الفقيرة. وتنحاز

برامج التشغيل بأشكال أخرى، فعلى سبيل ا ثال، أشار ا سح ا يدا ا اص بتقييم كفاءة الا امج الداعمة للمشروعات الصغ ة ا ولدة لفرص تشغيل، والذي قامت به الشركة الكويتية لتنمية ا شاريع الصغ ة إ أن معظم الفرص الا تولدت من مشاريعها كانت من نصيب الوافدين(7 ا ائة من الفرص للمواطن) ويعزى ذلك لضعف التخطيط. ويعا برنامج تنمية الصحراء مصر من مشاكل مشا ه، ويقوم الا نامج على أساس مزارع صغ ة كان من شأ ا أن تزيد من فرص التشغيل، إلا أ نه تب أن ا شروعات الصغ ة مكلفة وتشكل عبئاً على الدولة ، ولذ ا تنازل الا نامج عن غرضه الرئيسي و ول إ دعم ا شاريع الزراعية الكب ة لأ ا تشكل عبئاً أقل (وذلك لأن القطاع ا اص يتحمل معظم التكاليف)، على الرغم من أ ا تولد فرص عمـل أقـل لكو ا كثيفة رأس ا ال . ويعا العديد من آليات التشغيل العربية من مشاكل مشا ة، ومثال ذلك برنامج الإعفاءات الضريبية الا يقدمها لس الاستثمار الأرد سبيل جذب الاستثمارات قطاع الأعمال. وا عروف أن نظام الإعفاءات ا ا قـد منح حوافز ضريبية مرتفعة للشركات الكب ة أكثر منها للشركات الصغ ة، على عكس ما كان متوقعاً وخلافا للهدف الرئيسي للا نامج.

وأخ ا تعد مظاهر العو ة وما يرافقها من انفتاح الأسواق وتراجع الإجراءات ا مائية ا لية من أهم هذه التحـديات بسـبب ضعف القدرة على ا نافسة .ومن التحديات هذا ا ال أيضا متطلبات التسويق و اصة التسـويق ا ارجي،وا اجـة لتـوف ا تطلبات البيئية والصحية ا ناسبة، وضعف ا عرفة بالتشريعات والإجراءات ا تعلقة ماية حقوق ا لكية الفكرية، وا بالغة التقييم الذا الإ ا للسمات والقدرات الشخصية، وضعف ا دمات ا ساندة15 ، وا اجة لتأم ا وارد ا الية اللازمة .وبشكل عام، كن ا صول على خدمات التأهيل والتدريب والتوعية والتحفيز بالتأهيل والتدريب والتعليم ضمن أطر التعليم النظـامي أو غـ النظامي قبل إنشاء ا شروع أو بشكل مرافق راحله ا ختلفة.

رابعا : الاستنتاجات وا قترحات :

أ-الاستنتاجات :

توصل الباحث ا الاستنتاجات التالية :

1. إن قضية تنمية وتطوير ا شروعات الصغ ة وا توسطة تل أ ية كب ة لدى صناع القرار الاقتصـادي كافـة الـدول ا تقدمة والنامية – وخاصة الدول العربية – ا تلعبه هذه ا شروعات من دور وري التنمية الاقتصادية والاجتماعية ا.
2. تعت ا شروعات متناهية الصغر والصغ ة وا توسطة النمط الغالب للمشروعاتفي الدول العربية
3. ما زال ديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف ا شروعات الصغ ة وا توسطة يث نقاشاً من ناحية اختلاف ا عاي وا قاييس ا عتمدة القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي.
4. كن ان تلعب ا شروعات الصغ ة وا توسطة دورا هاما و وريا التشغيل وخلق فرص العمل اذا ما التنسيق ب الدول العربية لزيادة الفرصفي ال تنمية وتنويع القاعدة الانتاجية ذه ا شروعات يث تتكامل مع بعضها والتخصصفي الانتاج حسـب ا يزة التنافسية لكل دولة ا يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية.
5. إن ترقية هذه ا شروعات أمر ذو أ ية نظرا للخصوصيات الا يكتسبها هذا النوع من ا شروعات من صـغر ا جـم و دودية رأس ا ال ا ستثمر، كما أ ا لا تتطلب غالبا تكنولوجيا معقدة، إضافة إ قدر ا على التكيـف مـع التطـورات الـ صل(ا رونة العالية) و كذا سهولة التسي و ا اذ القرار، هذه ا ملة من ا صائص مكنتها لأن تلعب أدوار مهمة فهي كن مـن امتصاص اليد العاملة الا تشكوا من البطالة، كما تؤدي إ تلبية حاجيات السكان و ا سا ة خلق القيمة ا ضافة و قيق التوازن ا هوي.

6. لا ينبغى النظر إ ا شروعات الصغ ة وا توسطة عزل عن الاسترا ية الصناعية الشاملة، أو حـ مـن دون وجـود أيـة استراتيجية صناعية شاملة، ومن دون ربط هذه ا شروعات باحتياجات التنمية الصناعية الا ددها هذه الاستراتيجية إن وجـدت . فإنه ن غ ا نطقي اعتماد استراتيجيات لتنمية ا شروعات الصغ ة وا توسطة قائمة د ذا ا، بل لابد من النظر إ مسألة التنميـة الصناعية برمتها ضوء مل احتياجات التطوير الصناعي، و ضوء أولويات هذه الاحتياجات، ومدى توفر ا وارد ا ناسبة لتحقيق

الأهداف الصناعية، وتحقيق احتياجات تطوير هذه الموارد، فضلا عن مجالات النهوض والتقدم وفرص التعامل بكفاءة مع التحديات التي تفرزها المتغيرات الجديدة وأهمها ثورة المعلومات والاتصالات والتحرير التجاري، والذي نجم عنها تطور في مفهوم المزايا النسبية وتصاعد التركيز على الكفاءة التنافسية.

ب- التوصيات

أولا : توصيات بشان تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية

هناك حاجة ماسة لاتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تحسين الأثر الإيجابي لبرامج التشغيل وزيادة فعاليتها في الدول العربية . ويمكن تصنيف هذه الإجراءات حسب الجانب الذي تنتمي إليه من سوق العمل، على النحو التالي :

1- إجراءات جانب العرض، وتشتمل على ما يلي :

- الارتقاء بنوعية التعليم والتدريبفي الدول العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل وتعزيز إمكانية استكمال الدراسة والحصول على تأهيل مناسب يحسن من آفاق التشغيل ويخفض من فترة البطالة.
- العمل على التخفيف من نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والفني ، وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة، وتحسين آفاق التشغيل لخريجي هذا التعليم ، ووضع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
- حث مشاركة القطاع الخاص في تصميم المناهج وتحديد متطلبات التدريب واحتياجاته،وخاصة التدريب السابق للتوظيف، والذي تستخدمه الشركات في الدول المتقدمة للتأكد من توفر مواصفات ومتطلبات العمل لدى طالبي التشغيل الجدد . ويعتبر هذا النوع من التدريب محفّزا لكلا الطرفين ، أي للمتدربين ، إذ ثمة عمل بانتظارهم،وللشركات، إذ أنها لن تحتاج إلى استثمار المزيد من الجهود في تدريبهم.
- مراجعة نظام الأجور والميزات الأخرى المقدمة في القطاع العام وربطها بعوامل مثل الإنتاجية والمزايا المقدمة في القطاع الخاص، لتشجيع الخريجين للعمل لدى القطاع الخاص.

2- إجراءات جانب الطلب، وتشتمل على ما يلي:

- إضفاء المزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل ، وجعل سياسات تحديد الأجور و الضمانات المقدمة للعاملين غير مثبطة لتشغيل الملتحقين الجدد ، حيث أن ارتفاع تكلفة التوظيف، ومساهمة أرباب العمل في صناديق التقاعد،وتعقيد عمليات التسريح عند الحاجة، لها آثار سلبية على إمكانية توظيف طالبي العمل الجدد.
- التخفيض في تكلفة توظيف الملتحقين الجدد بسوق العمل من خلال تقديم الحوافز الملائمة مثل دعم الأجوروالمساهمة في تكاليف التدريب أثناء العمل، لزيادة إمكانية تشغيلهم وتدريبهم من قبل القطاع الخاص.
- أثبتت الدراسات أن تعزيز المنافسة في أسواق المنتجات، وتخفيض كلفة الاقتراض وتحسين النفاذ إلى التمويل،ومواجهة كافة العوائق التي تقف في وجه تأسيس الشركات، والعوامل التي تؤدي إلى تضخم كلفة القيام بالأعمال،كلها وسائل مهمة لتحفيز الطلب على العمل.
- وتوسيع ثقافة الابتكار من خلال التدريب الملائم، وتكثيف عمليات التوجيه المؤسسي للباعثين الجدد من خلال سياسة الشباك الواحد لتقديم خدمات التدريب والاستشارة بشكل منسق ودون تعقيدات بيروقراطية.
- تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل خاصة في مناطق التكامل الاقتصادي، وتوظيف هذا التكامل والاتفاقيات الاقتصادية للنهوض بالتشغيل ، لاسيما من خلال توسيع آفاق التجارة والاستثمار.

3- إجراءات مراقبة البرامج وسير عمل الأسواق، وتشتمل على الآتي :

- تلافي النقص الكبير في المعلومات حول أسواق العمل و احتياجات التدريب ، حيث أن هذا النقص يعيق بشكل كبير الجهود الهادفة إلى فهم أسباب البطالة ومحاولة علاجها.وهناك حاجة إلى اتساع رقعة انتشار نتائجها بحيث تتمكن الدول العربية من فهم التفاصيل النوعية الخاصة بالبطالة وسوق العمل في المنطقة بشكل أفضل . كما تبقى الحاجة ملحة لإقامة نظام معلومات حديث

عن سوق العمل، حيث أن غياب ا علومات ا توافرة حول الوظائف الشاغرة ومتطلبات التدريب يساهم توسيع ا ـوة بـ العرض والطلب السوق.

– سا الترويج والإعلان عن برامج التشغيل على و يزيد من منافعها و علها متناول عدد أك من طال العمل.

– ضرورة تطوير خدمات تشغيل أكثر فاعلية من حيث ا وائمة بـ العرض والطلب، من خـلال إ ـاد مكاتـب تشـغيل متخصصة وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة ومؤهلات الباحث عن عمل، ونشر ا علومات حول فـرص التـدريب ا تاحة وا طلو بة

– توسيع رقعة ا نتفع من برامج التشغيل، و سا آليات استهداف ا موعات ا همشة مثل النساء، وغ ا تعلم ، والباحث عن عمل الريف، والعامل القطاع غ ا نظم، وكذلك العمل على الاستجابة تطلبا م ا هنية ا ختلفة.

ثانيا : توصيات بشأن تفعيل دور ا شروعات الصغ ة وا توسطة الدول العربية

1. وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية ا شروعات الصغ ة وا توسطة الدول العربية ا قق تكاملها و قيق الترابط بـ هذه ا شروعات وبـ ا شروعات الك ى سواء على مستوى القطر أو على ا ستوى القومى،حيث تش التجارب الدولية الناجحـة للمشروعات الصغ ة ا أنه ب وجود منهج واضح وأهداف ددة لتنمية ا شروعات الصغ ة وأن يتم وضـع سياسـات تنميـة ا شروعات الصغ ة الإطار الأ ل ا اص بالسياسات الصناعية والاقتصادية للدول.

2. إ اد نوع من الترابط والاتصال بـ ا نظمات وا يئات ا سئولة عن تنمية ا شروعات الصغ ة وا توسطة الأقطار العربيـة دف توحيد تعريف مفهوم هذه ا شروعات وتوصيفها وضرورة تطوير و ديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مـردود اقتصـادي وتبادل ا ات بـ الأعضاء الات تنمية ا شروعات الصغ ة وغ ها.

3. إنشاء بنك عر مشترك للمشروعات الصغ ة أو مؤسسة ويل عربية للعمل على تعبئة ا وارد التمويلية ويـنظم تـدفقا ا لأصحاب ا شروعات الصغ ة وا توسطة وفق خطة معينة للأولويات.

4. تفعيل دور كل من الا اد العر للمنشآت الصغ ة والا اد العر للصناعات التقليدية وا رف الفنية من خلال تفعيـل ارسا ما هامهما واختصاصا ما وخ ا ما ودعم ومساندة ا ؤسسات وا معيات والنقابات والا ادات ال تعمل هذا ا ـال وتعظيم قدرا ا التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام قيق التكامل الاقتصادي بـ الأقطار العربية.

5. دراسة امكانية إنشاء بورصة عربية للمشروعات الصغ ة وا توسطة إطار إنشاء البورصة العربية ا وحدة وضرورة دراسـة التجارب الدولية وأفضل ا مارساتفي الات اثلة للتعرف على إمكانية تطبيقها الدول العربية ومن إصدار تشريعات جديـدة لتقد تلك ا دمات ذه ا شروعات وتقد ا ساعدة الفنية وبناء القدرات.

6. توف الدعم والتدريب لأصحاب ا شروعات الصغ ة وا توسطة كافة مراحل العملية الانتاجية يث لا يكـون هنـاك انقطاع العملية الإنتاجية والتسويقية وبالتا العملية التمويلية.

7. انشاء شبكة عربية لبيانات واحصاءات ا شروعات الصغ ة وا توسطة الدول العربية كن من تـوف قواعـد بيانـات متخصصة بشروط وتفاصيل أنظمة ويل هذه ا شروعات وغ ها وتوف بيئة لتبادل هذه ا علومات بصورة منتظمة حيث ان هذا أمر بالغ الأ ية عملية وضع السياسات الرامية إ سا بيئة العمل ا لائمة لنمو هذا القطاع.

8. تفعيل دور ا ناولة الصناعية تنمية ا شروعات الصغ ة وا توسطة لتنظيم الإنتاج الصناعى و سا اسـتخدام طاقـات الشركات الصناعية وزيادة الإنتاج والتشغيل للمشروعات الصغ ة وا توسطة ورفع قدر ا الإنتاجية من خلال مشاركة أك عدد من وحدات الإنتاج ا تخصصة.

9. إقامة التشبيك وربط الشركات با نشآت الكب ة والأجنبية ،فلقد أ عت نتائج أعداد كب ة من الدراسات ال أجريت على أن وجود الشركات الأجنبية قد ساعد على رفع مستوى وإنتاجية الكث من ا وردين ا لي . ويرى العديد من ا اء أنه الـدول النامية ال تعا من أعراض غياب الفئة ا توسطة من ا شروعات تستطيع ا شروعات الصغ ة وا توسطة أن تساهم بشكل مهـم سا تنظيم ا شروعات من خلال الاندماج بقوة علاقات التوريد ا ديثة مع هذه الشركات الأجنبية.

وأخ ً ا : إن البلدان العربية معنية حاليا بضرورة تفعيل النهج الاقتصادية والإداري من خلال س الاستثمار الدول العربية وإزالة القيود التنظيمية والقانونية ذب الأموال العربية من ا ارج والعمل على إنشاء السوق العربية ا شتركة وتدريب العمالـة العربيـة وتشجيع ا شروعات الصغ ة وا توسطة كنواة لبناء اقتصاد مت مستقبلا وتوف فرص عمل جديدة، إضـافة إ دفـع وتشـجيع مؤسسات القطاع ا اص لتشغيل عمالة جديدة إطار خطة وطنية شاملة.ولابد من إعادة النظر مكونات سياسـات التعلـيم والتدريب يث تل سوق العمل باستمرار كما وتل حاجات ا تمع بشرائحه ا ختلفة للتعليم والتأهيل كو ا حاجة طبيعية وسبيلا للتطور البشري.

ا دول رقم1 معدلات البطالة الدول العربية عام 2004 أو آخر سنة توفرت فيها البيانات			
الدولة	**معدل البطالة (%)**	**الدولة**	**معدل البطالة (%)**
موريتانيا	32.0	الصومال	16.3
ا زائر	29.9	اليمن (2005)	16.3
العراق	28.1	تونس (2006)	14.3
فلسط (2006)	23.6	الأردن(2006)	13.9
ليبيا	17.5	مصر(2005)	11.2
السودان	17.0	ا غرب (2005)	11.0
سورية (2006)	8.1	السعودية(2006)	6.3
لبنان	10.8	الكويت (2005)	4.4
جيبو	9.5	البحرين	3.1
عمان	7.1	الإمارات	3.0
قطر	2.3		
ا صدر: صندوق النقد العر وآخرون، التقرير الاقتصادي العر ا وحد لعام 2007، أبو ظ ، 2008، ص 70، ص189			

الإحالات وا راجع :

[1] ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

[2] يش تقرير منظمة العمل العربية أن ا نطقة العربية تعا من ارتفاع معدلات البطالة،حيث يعت ا عدل الأعلى مقارنة با عدلات السـائدة ا نـاطق الأخرى من العا إذ يتجاوز14 ا ائة وأن ا عدلات الأعلى للبطالة كانت ب الشباب، إذ يتجاوز هذا ا عدل 25 ا ائـة ويشـ التقريـر إ أن معدلات البطالة ب الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف ا عدل ب الذكور مصر وثلاثة أضعاف ا عـدل بـ الذكور سورية وضعفي ا عدل ب الذكور الأردن، لكنها تكاد متساوية ب ا نس البحرين وا زائر وتونس وا غرب . وترتفع معدلات البطالة

بـ ا تعلم كافة الدول العربية وهي أكثر حدة بـ الإناث، حيث تتجاوز 23 ا ائة الكثـ من ا الات وخاصة بـ ا امعيات دول ا ليج العربية .ويشـ هذا الارتفاع معدلات البطالة بـ الفئات الأكثر تعليما إ عدم التوافق بـ رجات التعليم و توي ومنـاهج التعلـيم مـن ناحيـة، والاحتياجات ا تطورة لأسواق العمل من ناحية ثانية وبقاء بعض التوجهات ا قيدة لعمل الإناث فاعلة من ناحية ثالثة. وتشـ البيانـات إ أن معـدلات البطالة بـ الأمي هي الأد غالبية الدول العربية، حـ أ ا مرتفعة بـ لة ا ؤهلات التعليمية الثانوية وا توسطة وا امعية لتبلغ عشرة أضـعاف مستويا ا بـ الأمي مصر وثلاثة أضعافها ا زائر و سة أضعافها ا غرب. راجع:منظمة العمل العربية، موجز التقرير العر الأول نظمة العمل العربية، حول التشغيل والبطالة الدول العربية: و سياسات وآليات فاعلة، القاهرة، 2008، ص 64

[3] نشرة الاسكوا ،العدد 52/1 ،8 يناير 2007.

[4] البنك الأهلي ا صري، ا نشآت الصغـ ة وا تناهية الصغر ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العـدد الرابـع، ا لـد السـابع وا مسون، القاهرة، ص 74.

[5] ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78.

[6] الأمانة العامة الا اد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ويل ا ؤسسات الصغـ ة وا توسطة واحتياجات بناء القدرات، ث مقدم إ الدورة التاسعة والثلاث ؤ ر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية،أبو ظ ، دولة الإمارات العربية ا تحدة،2-3 أيار (مايو) 2007

[7] Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003 pp 2-3

8 ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية لعام 2005، الكويت ،يونيو 2006، ص 75

[9] نوزاد عبد الر ن ا يـ ، الصناعات الصغـ ة وا توسطة دول لس التعاون ا ليجي : الوضع القائم والتحديات ا سـتقبلية، لـة علـوم إنسـانية www.ulum.nl السنة الرابعة : العدد 30 : ايلول (سبتمـ) 2006

10 للتفاصيل حول هذه ا عايـ راجع ، مد فتحي صقر ، واقع ا شروعات الصغـ ة وا توسطة وأ يتها الاقتصادية ، نـدوة : ا شـروعات الصـغـ ة وا توسطة الوطن العر : الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة – هورية مصر العربية، 18-22 يناير 2004 ، ص ص 1-10

[11] ى نصر، ا شاريع الصغـ ة وفرص العمل اللائق، لة عا العمل،العددان 41 و42 - حزيران/يونيو 2002، متاح :

http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/wow/wow2002-03/issue41-42/article9.htm

12 راجع : منظمة العمل العربية، موجز التقرير العر الأول نظمة العمل العربية، حول التشغيل والبطالة الدول العربية : و سياسات وآليـات فاعلة، القاهرة، 2008 ، ص 63

13 لزهر قوا ية ،ا ختار،العدد: 15 - (ذو ا جة 1427هـ / ديسم 2006م)

14 صندوق النقد العر وآخرون ، التقرير الاقتصادي العر ا وحد لعام 2007، أبوظ ، 2008، ص ص 207-209

15 كن تصنيف ا دمات ا ساندة للمنشآت الصغ ة وا توسطة إ نوع رئيس ا :

أ-ا دمات ا ساندة ا باشرة، وتشمل خدمات التعليم والتدريب وتنمية ا وارد البشرية، وتسهيلات التمويل والإقراض وضمان القروض، والتسهيلات وا دمات ا تعلقة بالتسويق والاست اد والتصدير، وا دمات الاستشارية والفنية، وخدمات التشغيل والإرشاد والتوجيه.

ب -ا دمات ا ساندة غ ا باشرة، وتشمل التشريعات والسياسات، وخدمات البيانات والإحصاءات ونظم ا علومات، والدراسـات والبحـوث، والتنظيمات والتكتلات ا هنية للعامل ا نشآت، وا دمات والتسهيلات الداعمة للمبادرة والإبداع، وا دمات الإعلاميـة والترو ية،وا ـدمات البيئية، وا واصفات وا قاييس، والاتفاقات وال وتوكولات الثنائية وا ماعية.

التوجه ا قاولا للمرأة ا زائر

أ. سلامي منـ ة & د/ قريشي يوسف – جامعة ورقلة

ملخص : تزايد مؤخرا اهتمام البلدان با قاولة النسوية كو ا أضحت أحد مصادر النمو، إنشاء مناصب العمل، الإبداع والثروة ؛ ا زائر ورغم ا شاركة الكبـ ة للمرأة تلف مستويات التعليم، إلا أن نسبة مشاركتها ال الأعمال وإنشاء ا ؤسسات ما تزال بنسب ضئيلة، وتقل بشكل أكـ بـ فئة ا تخرجات ا امعيات، رغم أن هذه الأخـ ة تشهد معدلات بطالة مرتفعة. فإ ما يرجع سبب ضعف نسب ا قاولة بـ فئة ا امعيات، وما هي أهم العوامل الـ تكبح توجههم وها ؟؟ ؛ هذا ما سنحاول مناقشته هذا ا قال من خلال عرض نتائج دراسة ميدانية خصت شر ة من الطالبات ا قبلات على التخرج عرفة اختيارا م ا هنية بـ العمل الوظيفي والعمل ا اص.

الكلمات ا فتاحية : ا قاولة النسوية، التوجه ا قاولا .

هيد: عرف موضوع ا قاولة النسوية الآونة الأخـ ة اهتماما كبـ ا من طرف الباحثـ وا كومات، وهذا كو ا أضحت ثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات وه، وما يؤكد على هذا تزايد ا لتقيات العلمية وا ؤ رات الدولية الـ تناقش ا وضوع تلف ا افل وا ناسبات، حيث كما تشـ التقارير الاقتصادية والدراسات، أصبحت ا قاولة النسوية أحد معايـ النمو للاقتصاد، ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بـ و تلف الاقتصاديات.

لكن وعلى الرغم من أ يتها ومدى مسا تها رقي الاقتصاد، إلا أن نسبتها ا زائر ليست با شجعة، بالرغم أنه و الآونة الأخـ ة نلاحظ ارتفاعا سوسا لنسبة ا قاولة النسوية بلادنا، إ أن هذا لا يكف وبعيدا جدا لنقارنه بالا ازات الـ حققت البلدان الغربية أو حـ العربية.

وكما أوردته الإحصائيات باختلافها، فا قاولة تستقطب بشكل أكـ فئة النساء غـ ا امعيات؛ كما أنه و ظل انفتاح الأسواق زادت حدة التنافس، وأصبح البقاء للمؤسسات الأقوى الـ تفرض وجودها من خلال قيامها بالإبداع وخلق القيمة وابتكار الطرق التسيـ ية ا ناسبة، والـ تعتمد بشكل أكـ على مدى امتلاك رأس ا ال الفكري أكثر منه ا ادي... كل هذه ا يثيات تمعة تدعونا لطرح التساؤل التـا : " اذا تشهد ا زائر على غرار البلدان الأخرى ضعفا نسبة ا قاولة النسوية خاصة بـ فئة ا تخرجات ا امعيات بالرغم من التزايد السنوي ـذه الفئة، وما هي أهم العوامل الـ تكبح توجههم وها ؟؟ "

ومن خلال التساؤل الرئيسي، تتفرع لنا موعة من التساؤلات ا زئية كالآ :

1. ما واقع ا قاولة النسوية ا زائر ؟ وما هي أهم الآليات ا وضوعة للتشجيع على الاستثمار ؟
2. ما مدى رغبة ا تخرجات ا امعيات إنشاء أعما ن ا اصة، وهل يفضلن الإدماج الوظيفي أكثر ؟
3. هل ا يط الاجتماعي والثقا للمتخرجات يشجعهن على الولوج ا قاولة وإنشاء أعما ن ا اصة ؟ وهل هناك أسباب أخرى تدفع ا تخرجات عن ال ا قاولة ؟

وبغية الإجابة على الإشكالية، ارتأينا تناول الدراسة ضمن ثلاثة اور:

أولا : دراسة أهم ا قاربات ا قاولاتية والنظريات الـ فسرت الظاهرة.

ثانيا : مسح لواقع ا قاولة النسوية ا زائر و بيئة الدراسة.

ثالثا : عرض أهم نتائج الدراسة ا يدانية.

1- ا قاولة والتوجه ا قاولا الأسس والنظريات:-

من خلال القيام سح استطلاعي على الدراسات والأ اث ال ناقشت موضوع ا قاولة وتوجه الأفراد وها، وأيضا تلك ال ناقشت موضع ا قاولة النسوية، وجدنا أن معا ة مثل هذه الإشكالية كن أن يكون من ا اه ، سواء على مستوى الأفراد من خلال دراسة توجههم و ا قاولة ورصد أهم الأسباب ال تدفعهم لذلك، أو من خلال دراسة الظروف ا يطة إن كانت مشـجعة على الاستثمار أم لا، وهات الطريقت كما يعرفهما الباحثون[1] بالدراسة من ناحية "العرض أو من ناحية الطلب" و ن من خـلال دراستنا اخترنا ا نهج الأول، وهو التوجه مباشرة و الطالبات اللا على وشك التخرج، واختيار مسارهن ا ه ، وإجراء الدراسـة عليهن لقياس توجههن ا قاولا والذي يساعدنا على معرفة أو التنبؤ إن سيصبحن يوم من الأيام مقاولات.

لكن إتباع مثل هذا ا نهج، يتطلب منا ديد ا قاربة ال يب وفقها على الإشكالية. ونظرا لكون ا قاولة أصبحت ـالا للبحث[2]، وجدنا بأن هناك عدة مقاربات تعرف ا قاولة منها :[3] ا قاربة الوصفية ال سعت لفهم دور ا قاول الاقتصاد وا تمـع مستعملة العلوم الاقتصادية ليلا ا ؛ ا قاربة السلوكية ال سعت لتفس نشاطات وسلوكات ا قاول وفق ظروفهم ا اصـة ؛ وأخ ا ا قاربة ا رحلية ال حللت ضمن منظور زه وموقفي ا تغ ات الشخصية وا يطية ال تشـجع أو نـع وتعيـق الـروح ا قاولاتية. وهذه الأخ ة اخترناها كمقاربة للدراسة، نظرا لائمتها للإجابة على الإشكالية ا وضوعة.

وتعرف ا قاربة ا رحلية ا قاولة على أ ا " موعة من ا راحل ا تعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص يول مقاولاتية إ غاية تب السلوك ا قاولا ، ويتوسط هذه ا راحل مرحلة ا اذ قرار الدخول ال ا قاولة، وهذا الأخ تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه ا قاولا الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إ إنشاء مؤسسة وذلك ظل ظروف معينة. هذا الأخ اخترنا من خـلال ثنا قياسه، ومعرفة أهم ا تغ ات ال تؤثر عليه"[4].

لكن لقياس التوجه ا قاولا ، كان ولابد اختيار النموذج ا ناسب الذي نقيس وفقه صحة الفرضيات، ووجدنا أن هنـاك العديد من النماذج النظرية ال برزت ا ال، وال تنبثق أساسا من وذج الأبعاد الاجتماعية لـ Shaperoو Sokol ونظريـة السلوك ا خطط لـ Ajzen و كننا تلخيص أهم مبادئهما كما يلي :

1-1. نظرية السلوك ا خطط لـ Ajzen :

تنص هذه النظرية على أن توجهات الفرد هي ال دد سلوكه وذلك من خلال ثـلاث موعـات مـن ا ـتغ ات[5] (كما يوضح ذلك الشكل أدناه). ويعرف التوجه ا قاولا على أنه مراحل معرفية تتفاعل فيها إرادة الفرد مع العوامل ا يطة.

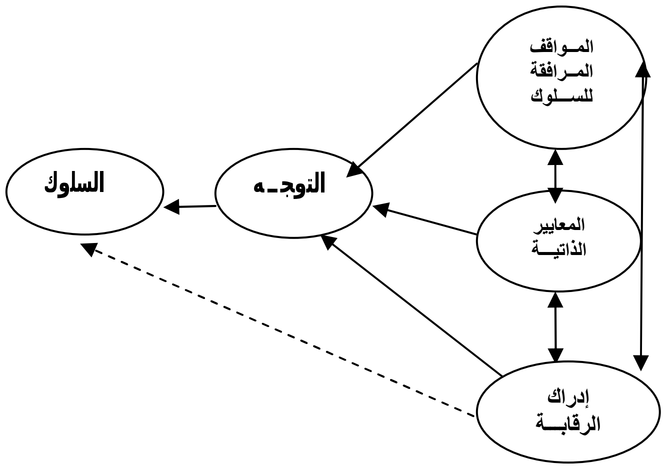

أ. ا واقف ا رافقة للسلوك : وهي تتضمن التقييم الذي يقوم به الفرد للسلوك الراغب القيام به. وهي تعتمد على النتائج ا تملة ال ينتظرها الفرد من هذا السلوك.

ب. ا عاي الذاتية : وهي تنتج من الضغط الاجتماعي الذي يتعرض له الفرد من عائلته وأبويـه وكذلك أصدقائه، فيما ص رأيهم ا شروع الذي يريد إ ـازه. كما كن أن تؤثر السياسات ا كومية ا تشجع مثلا على إنشاء مؤسسات كثيفة التكنولوجيا، على رفع توجهات الأفراد و هذا النوع من ا ؤسسات. بالإضافة لتأث العوامل الثقافية مثل وجود وذج مقاول يط الطالب، بالإضافة فزات نفسية أخرى مثل ا اجة لتحقيق الذات، والبحث عن الاستقلالية.

ج. إدراك الرقابة على السلوك: وتتضمن هذه ا تغ ة، الأخذ بعـ الاعتبار درجة ا عارف ال تلكها الفرد ومؤهلاته ا اصة. كذلك ا وارد والفرص الضرورية اللازمة لتحقيق السلوك ا رغوب.

2-1. وذج تكوين ا دث ا قاولا لـ SHAPERO وSOKOL :

والفكرة الأساسية للنموذج أن يبادر الفرد بتغي كب ومهم لتوجهه ا ياة، مثل ا اذ قرار إنشاء مؤسسته ا اصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروت ا عتاد.[6] (كما يوضح ذلك الشكل ا وا).

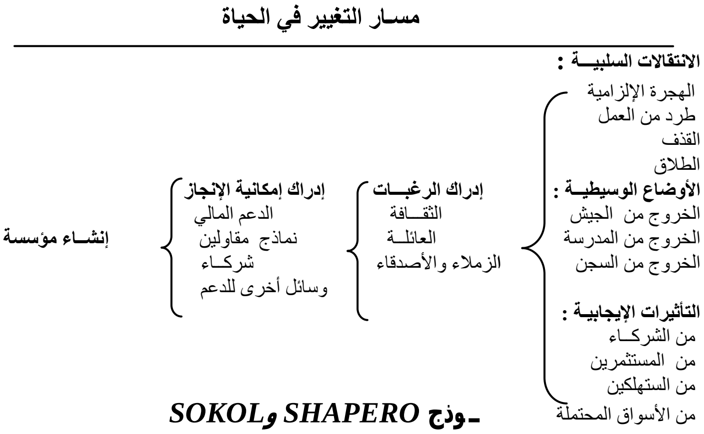

ـوذج SHAPERO وSOKOL

المصدر: Tounès 2003, Op.Cit., p163

وهناك موعتان رئيسيتان تسبقان ا اذ قرار إنشاء مؤسسة :[7]

أ. إدراك الرغبة : وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية ال تؤثر على نظام القيم للأفراد. فكلما يو ا تمع أ ية للإبداع، ا خاطرة، الاستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد ا ؤسسات ا نشأة. ويتشكل نظام القيم من خلال تأث العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم تكوين الرغبة، بالإضافة وض ارب مقاولاتية سابقـة فاشلة كانت أو ناجحة. كلها عوامل تساعد على تقويـة الرغبة لدى الشخص.

ب. إدراك إمكانية الإ از : تنشأ إمكانية الإ از من خلال إدراك الفرد ميع أنواع الدعم وا ساعدة ا توفرة لديه لتحقيق فكرته. فتوفر ا وارد ا الية يؤثر مباشرة على توجه الفرد و ا قاولة، وهذا ا يل يتولد نتيجة امتلاك الفرد دخرات خاصة أو مسا ات العائلة، ومن خلال أفراد ا موعة (حالة ا موعات العرقية).

ومن خلال النموذج نلاحظ أن هناك تطابقا كب ا بينهما، لكن ن دراستنا اخترنا النموذج ا وحد للنظريت كما هو موضح الشكل أدناه، والذي تفسـ ه يعـ :[8] أن الرغبات يؤثر عليها كل من موقف الطالبة اه فكرة إنشاء مؤسسة والذي يستند على قيمها ا هنية (أي ا ميزات ا هنية ال تطمح إليها)، ونظر ا للمقاولة (أي ا اجيات ال كنه إرضائها من خلال النشاط ا قاولا)، بالإضافة لتأث متغ ة ا عيار الاجتماعي وال تتكون من مواقف الأشخاص ا هم ا حال ا اذها لقرار إنشاء مؤسسة وهو ذو تأث إلا حال كانت الطالبة تو له أ ية عند القيام باختيارا ا. أما بالنسبة لإمكانية الإ از، فهي تعتمد على ثقة الطالبة قدرا ا على القيام بالنشاطات اللازمة والضرورية لنجاح ا سار ا قاولا .

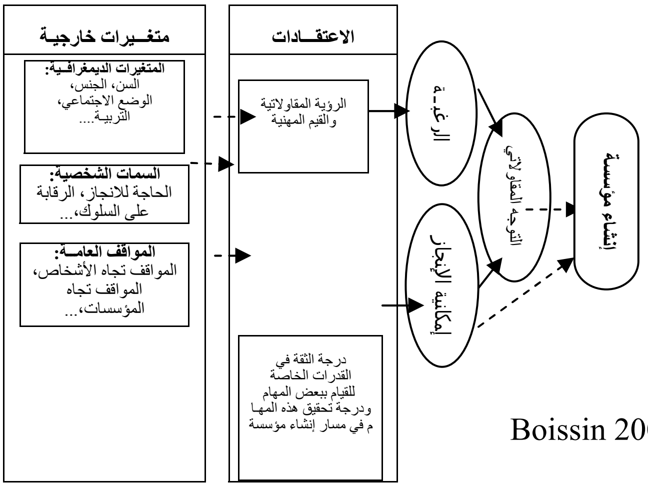

ا صدر: Boissin 2006, Op-cit, p.32

وقمنا باختيار هذا النموذج كونه يصيب هدفي :

أو ما : قياس التوجه ا قاولا للطالبات، ومعرفة أهم العوامل ال تؤثر فيه؛

ثانيهما : وهو الأهم – حسب رأينا- هو كونه يساعدنا على معرفة أين يكمن مستوى الانسداد الروح ا قاولاتية :

- هل نظرا لكون ا قاولة نشاط غ مرغوب فيه، وتوجهات الطالبات وظيفية أكثر ؟
- أم يكمن الانسداد تأدية النشاطات ا تعلقة با قـ اولة ؟
- أو نظرا لعدم وجود تشجيع من ا يط ؟

واستعملنا هذا النموذج بناء أسئلة الاستبيان، نش قبل عرض أهم نتائج الدراسة ا يدانية لواقع ا رأة ا زائر من التعليم إ غاية العمل، مش ين لأهم يزات ا قاولة النسوية وواقعها با زائر.

2- ة تصرة لواقع و يزات ا قاولة النسوية ا زائر :-

أثبتت الدراسات بأن ا قاولة النسوية تل أ ية كب ة تلف البلدان[9]، كما أ ا تلفة عن ا قاولة الرجالية، حيث غالبا ما تعتمد على[10] : ط التسي با شاركة، وضع الأهداف الاجتماعية قائمة الأولويات ؛ بالإضافة لتميز النساء ا قاولات بأساليب التفاوض الناجح الذي يكتس من وراءه على علاقات دائمة وتعاون مربح لطر التعامل.

د ا زائر، وإذا حاولنا تسليط الضوء على واقع ا رأة منذ التعليم إ غاية الشغل، أن هناك سنا نسب مشاركة ا رأة التعليم، وذلك ناجم عن سن ظروف التمدرس[11] ؛ وشهد ميدان العمل أيضا استقطابا لليد العاملة النسوية -كما يش مؤشر IPF-[12]، وكان ذلك نتيجة التحرر من الضغوط الاجتماعية ال كانت سائدة ؛ وبقراءة ا واد الدستورية[13] ال تتحدث عن حريات الفرد وحقوقه بالباب الأول من الدستور الذي يتعلق با بادئ العامة ال كم ا تمع ا زائري، ووجدنا ا ادة 29 و 31 اللتان تؤكدان على أن الآليات القضائية ال وضعتها ا زائر لترقية و اية حقوق ا رأة تتأسس على مبدأ ا ساواة ب ا واطن ، وال استمدت أسسها من دين الدولة وهو الإسلام الذي أول من فظ حقوق ا رأة و ميها من الاستغلال سواء على ا ستوى ا ا ، أو على ا ستوى الشخصي.

وهنا خرجنا لاصة مفادها ضرورة التفرقة ب ما هو مسنون من الدستور والشرع، وما يعت من ا مارسات الاجتماعية ال تعكس قلة الوعي، والانغلاق الاجتماعي الذي ينعكس على مشاركة ا رأة تلف ا الات، ويؤثر الأخ على و البلاد. ومن خلال هذه النقاط، أردنا القيام سح للمميزات والظروف ا يطة بعمل ا رأة، إن كانت كمها قوان د فعلا من مشاركتها أم لا، لكن النتائج أظهرت عكس ذلك.

وإذا دققنا واقع ا قاولة النسوية ا زائر[14]، د بأن نسبها منخفضة، وهي تتوزع على قطاع النسيج، الأعمال العقارية، ا دمات ا قدمة للمؤسسات والتجارة، كما أ ا عرفت مؤخرا توجها و القطاع الصناعي والاست اد والتصدير، مؤكدة بذلك تغ اهتمامها و هذا النوع من النشاط.

أما عن واقعها بولاية ورقلة بيئة الدراسة، ووجدنا حسب إحصائيات ANSEJ وANGEM [15] بأن الولاية تضم أضعف نسب مقاولة سواء بالنسبة للرجال أو النساء با قارنة مع الولايات ا اورة، ما يعكس تأث العوامل الثقافية والبيئية والاجتماعية ا يطة. مع الإشارة بأن ولاية ورقلة تشهد تنوعا ثقافيا كب ا نتيجة استقطا ا للعديد من الوافدين من الولايات الأخرى، وهذا حسب رأينا من شأنه التأث على النتائج ا تحصل عليها من خلال الدراسة ا يدانية.

3- نتائج الدراسة ا يدانية :

3-1. خصائص عينة الدراسة : استهدفت الدراسة طالبات سنوات التخرج من بعض التخصصات -على أساس أ ن ـثلن فئـة ا تخرجات ا امعيات عما قريب- ومن خلال قياس توجههن ا قاولا كننا معرفة إن كن يوم من الأيام و ساعدة ظروف مـا سيخترن العمل ا اص وا قاولة. وتتكون عينة الدراسة النهائية (العدد ا سترجع 150 استبيان إلغاء منهم 11 نظرا لعدم الإجابـة على الكث من أسئلتها) من 139 طالبة تتوزع على موعت رئيسيت ا :

1- طالبات التسي والاقتصاد و موعهن 85 طالبة (تتوزع على صصات اسبة، تسويق، إدارة أعمال، مالية، اقتصاد وتسي مؤسسة، إعلام آ للتسي ، ...)

وكانت نسبة استرجاع الاستبيان تقدر بـ 34.94 % (واجهنا رفض كب من قبل الطالبات للمشاركة الدراسة لأسباب تلفة وغ موضوعية).

2 - طالبات التخصصات الأخرى و موعهن 54 طالبة (تتوزع على صصات ا قوق، إلكترونيك، مهندس دولة الإعلام الآ ، فيزياء، ...)

وقد الفصل ب العينت على أساس نتائج دراسات سابقة أشارت لتأث التكوين التسي على الاختيارات الوظيفية للمتخرج من ا عاهد وا امعات، حيث وجدت بأن الطلبة ا زاول لتخصصات التسي وإنشاء ا ؤسسات يلون أكثر ال ا قاولة.

وكانت خصائص العينة كما يلي: يع الطالبات من جنسية جزائرية ؛ معدل السن يساوي 23 سنة ونصف ؛ ا الة العائلية 5% متزوجات و 94.96 % عازبات ؛ مكان الإقامة 77.69 % من الطالبات يقطن با دن و22.30 % يقطن بالريف ؛ بالنسبة لعمل الأبوين 51.07 % من الطالبات والدهن موظف، 19.42 % يعمل سابه ا اص، و24.49 % بدون مهنة، أما بالنسبة لعمل الأم فوجدنا 5.03 % من الطالبات والدا ن موظفات، 1.43 % يعملن سا ن ا اص، و93.52 % بدون مهنة (ماكثة بالبيت) ؛ الطالبات اللآ سبق لآبائهن أن قاموا بإنشاء مؤسسة 17.26 % مقابل 82.73 % -لا-

وكان إنشاء ا ؤسسة من طرف الأب بنسبة 70.83 % مقابل 29.16 % من طرف الأم ؛ أما بالنسبة للمحيط ا قاولا للطالبات فيتميز بوجود ما نسبته 55.39 % ارب إنشاء مؤسسات، وتتوزع إ 84.41 % ارب ناجحة و44.06 % ارب فاشلة ؛ بالنسبة لتجارب العمل/ التربصات السابقة للطالبات، فوجدنا 31.65% سبق ن العمل، مقابل 68.34 % يسبق ن ذلك ؛ التجارب ا معاوية للطالبات 33.09% سبق ن الإ راط عيات طلابية (منهن 28.26% كن مسؤولات والباقي عضوات بسيطات)، مقابل 66.90% تسبق ن التجربة.

الاستبيان الذي استعماله الدراسة احتوى على أسئلة تفصيلية ميع أجزاء النموذج النظري ا ستعمل[16]، ء انطلاقا من الاعتقادات ا ؤثرة على الرغبات وإمكانية إ از ا شروع وصولا إ قياس التوجه ا قاولا .

3-2. ليـل ا تغ ات ا ستقلة :

3-2-1. متغ ة الرغبة إنشاء مؤسسة :

قيست من خلال استعمال بند واحد تع من خلاله الطالبات عن درجة جاذبية فكرة الإنشاء، والنتائج أفرزت عن عدم وجود اختلاف كب ب العينة ، حيث ع ت طالبات العينة بالتقريب عن نفس درجة الا ذاب بفكرة الإنشاء وال وصلت إ 87 %، ا يع أن التكوين ا زاول ليس له تأث كب على ا ذاب الفرد بفكرة الإنشاء. لكن هل النتائج نفسها إذا ما قارناها بالنسبة لتحديد القدرة على الإنشاء ؟

ومن هذه النتيجة، كن القول مبدئيا بأن سبب عدم التوجه و ا قاولة من طرف ا امعيات لا يكمن أساسا (13% فقط غ راغبات الإنشاء) عدم الرغبة والا ذاب بفكرة الإنشاء، بل هناك أسباب أخرى تفسر ذلك. لكن السؤال ا طروح هذا الإطار هو : ماذا عن التفضيلات ا قيقية للطالبات هل فعلا يل و ا قاولة (تأسيس عمل خاص) أم هي وظيفية أكثر ؟؟،

3-2-1-1. ليل اعتقادات الرغبة :

كما رأينا من خلال النموذج، فرغبة الشخص إنشاء مؤسسة تتأثر وقفه اه فكرة الإنشاء د ذا ا، وهذا ا وقف يستند على قيمه ا هنية (أي ا ميزات ا هنية ال يطمح إليها) ونظرته للمقاولة (أي ا اجيات ال كن إرضائها من خلال النشاط ا قاولا) بالإضافة لتأث ا يط الاجتماعي.

و ليل يع هذه العناصر أفرز النتائج التالية:

أ. الاعتقادات ا هنية :

وال حددت من خلا ا الطالبات أ ية موعة من العناصر ا ياة ا هنية ال تطمح ا، ومدى إمكانية قيقها من خلال ا قاولة (إنشاء العمل ا اص). وكانت النتائج كما تظهر التمثيل البيا التا :

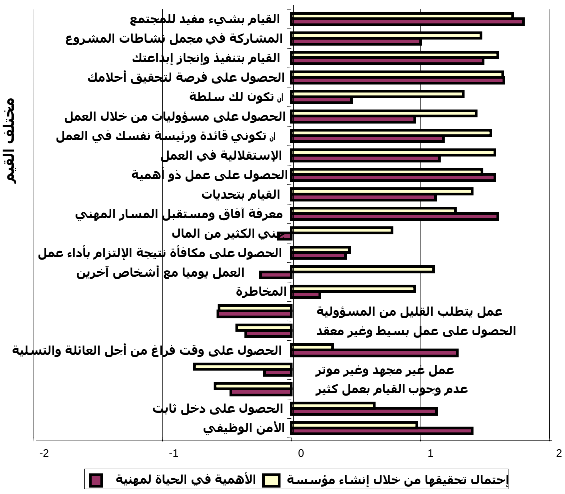

شكل بيا رقم 01: مقارنة ب أ ية القيم ا هنية للطالبات واحتمال قيقها من خلال إنشاء مؤسسة

ا صدر: منـ ة سلامي، التوجه ا قاولا للمرأة ا زائر، مذكرة ماجست العلوم الاقتصادية، 2008، غ منشورة، ورقلة

كما يظهر من خلال التمثيل البيا ، د بأن ميول الطالبات وظيفية أكثر وليست مقاولاتية، حيث يعط أ ية أكـ للأمـ ن الوظيفي، الدخل الثابت، ا صول على وقت فراغ، حـ كل هذه العناصر لا تتلاءم مع العمل ا قاولا .

أما بإجراء ا قارنات ب العينت (أنظر ا لحق رقم 01)، فكانت هناك فروقات، حيث اهتمت طالبات التسي والاقتصاد بالقيم ا هنية ا تعلقة با قاولة أكثر من طالبات التخصصات الأخرى وهنا يظهر نوعا ما أثر التكوين من خلال تطوير بعض القيم ا هنية عن طريق ال امج البيداغوجية (مثل ا خاطرة ا اذ القرار، ا سؤولية، القيادة،...).

أما فيما ص احتمال قيقها من خلال العمل ا قاولا ، فأظهرت طالبات التخصصات الأخرى عدم دراية با هـام ا رتبطـة بإنشاء مؤسسة والنتائج ا ترتبة عنها، ووجود وعي أكثر ذه ا هام عند طالبات التسي (أنظر ا لحق 02)، وهنا كن تدارك النقص من خلال إدراج مقاييس أو ندوات تناقش مثل هذه الأمور، وهذا فعلا ما ع ت عنه الطالبات من خلال بيـذهن لفكـرة إدراج مقاييس تشمل كيفية إنشاء مؤسسة وتسي ها.

ب. تأث ا يط الاجتماعي :

أثبتت العديد من الدراسات أنه كلما كان يط الفرد مشجع على ا بادرة وإنشاء ا ؤسسات، فهذا من شأنه التأث إ ابـا علـى قراراته حال رغب إنشاء مؤسسة(تأسيس عمله ا اص)، ولقياس درجة تأث ا يط الاجتماعي على قرارات النساء، طلبنا مـن الطالبات ديد ومن أجل أربع موعات من الأشخاص مدى موافقتهم حال ا اذهن لقرار إنشاء عمل خاص، ومن جهة أخرى طلبنا منهن ديد مدى أ ية آراء تلك ا موعات. ونلخص النتائج ا ستخلصة هذا التمثيل البيا :

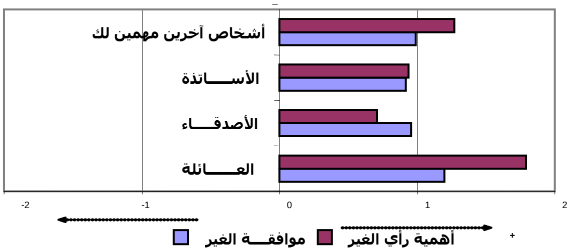

شكل بيا رقم02: تأث ا يط الاجتماعي

كما نلاحظ، فا موعة الأكثر تأث ا هي العائلة، حيث عموما لا تعت العائلة كعائق أمام الطالبات لإنشاء مؤسســة، لكـن ا قابل درجة الأ ية ا عطاة لآراء العائلة كب ة جدا، ا يؤثر ا اذ القرار، وهذه النتيجة تؤكد أنه حـ لو كانت ا رأة راغبة وقادرة على إنشاء مؤسسة إلا أنه لا كنها ا اذ مثل هذا القرار دون موافقة العائلة. وتأ ا موعات الأخرى درجة أقل من الأ يـة، سواء من ناحية التشجيع أو من ناحية أ ية رأيهم، فوجدنا حالة ا موعة ا اصة بالأساتذة أن أ ية رأيهم دون ا توسط وكذلك درجة تشجيعهم على ا قاولة، ا يؤكد على حقيقة التعليم ا امعي بشكله ا ا ، أنه ث على الوظيفة وليس ا قاولـة، عـ أن ا امعة ليست يط مشجع ومولد قاول بل يط مولد أكثر للموظف .

3-2-2. متغ ة إدراك إمكانية الإ ـاز :

بالنسبة للمتغ ة الثانية ا ستقلة النموذج، قيست من خلال بند واحد دد من خلاله الطالبات مباشرة مدى قـدرا ن علـى إنشاء مؤسسة، وهنا استعملنا تعريف Bandura للفعالية الشخصية[17]، وع ت الطالبات عن قدرات جيدة على تأسيس عمل خاص بنسبة 64.7 %، وهذه النتيجة مشجعة لكن ليس بالضرورة أن تؤدي لاختيار ا قاولة كمسار مهـ كن، بل ب توفر مـتغ ات وشروط أخرى، كما يظهر ذلك النموذج ا وحد لـ Ajzen و Shapero et Sokol.

وبإجراء ا قارنات ب العينت (أنظر ا لحق رقم 03) د بأن النتائج متقاربة، وهنا نتساءل عن دور التكوين ديد القـدرات على إنشاء مؤسسة، الذي لا يظهر مباشرة من خلال هذا العنصر، لكن هل يظهر أثر التكوين من خلال التأث علـى الاعتقـادات

ا اصة بإدراك إمكانية الإ از، وال دد من خلا ا الطالبات قدرا ن على القيام ببعض ا هام ا رتبطة بإنشاء مؤسسة ؟ هـذا مـا سنناقشه من خلال العنصر ا وا :

3-2-2-1. ليل اعتقادات إمكانية الإ از : إن إدراك الشخص لإمكانياته إ از مشروع ما يستند ويعتمد على ثقته قدراته على القيام بالنشاطات اللازمة والضرورية لنجاح ا سار ا قاولا . لذا طلبنا من الطالبات ديد قدرا ن على إ از بعض النشاطات ا رتبطة بإنشاء مؤسسة، وكانت النتائج كما يلي :

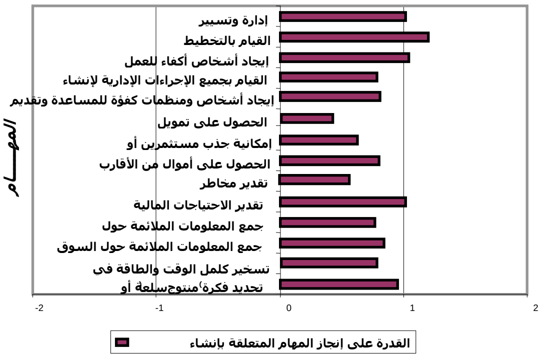

شكل بيا رقم03: ديد الطالبات لقدرا ن على إ از بعض ا هام ا تعلقة بإنشاء مؤسسة

من خلال التمثيل البيا ، نلاحظ بأن الطالبات ع ت عن قدرات دون ا توسط إلا فيما يتعلق بـ : إدارة وتسي أشخاص، القيام بالتخطيط للمشروع، إ اد أشخاص أكفاء للعمل معهن وتقدير الاحتياجات ا الية للمشروع. وإذا صنفناها ضـمن موعا ـا[18]، كننا القول أن مستوى الانسداد يكمن القدرات ا اصة بالبحث عن التمويل، وبنسبة أقل فيما يتعلـق بالقـدرات التسـي ية وا قاولاتية، كما أن هناك نقص القدرات ا اصة بدراسة جدوى ا شروع ؛ وكذلك بالنسبة للالتزام الشخصي للفـرد، حيـث أولت الطالبات أ ية كب ة للحصول على وقت فراغ مع العلم أن إنشاء مؤسسة يتطلب الكث من الوقت وا هد.

والفرق ب طالبات العينة يظهر جليا وعلى يع ا ستويات، إلا فيما يتعلق بالقدرة على ا صول على التمويل من الأقـارب، إ اد أشخاص أكفاء ومنظمات للاستشارة. وهنا نستنتج بأن للتكوين تأث على مستوى أداء النشاطات ا رتبطة بإنشـاء مؤسسـة.

وقصد زيادة فهم الظاهرة، طلبنا من الطالبات ديد ا عوقات الأخرى ال نع توجههن ال ا قاولة، فتراوحـت الإجابـات بـ أسباب متعلقة بعملية الإنشاء (كعدم القدرة والتخوف)، وأخرى متعلقة بالغ (وف من نظرة ا تمع، العادات والتقاليـد)، أمـا الأسباب ال وردت بشكل أك هي أسباب شخصية (رفض فكرة الإنشاء بالرغم من القدرة على ذلك، نقص الأهليـة والكفـاءة، ا دف ا نشود هو تكوين أسرة وتربية الأطفال وليس العمل ا قاولا ،..)، وهنا يظهر جليا تأث ا يط العائلي والوسط البيئي علـى توجها م الفكرية، وما يؤكد على ذلك ما نسبته 34.42 با ائة من الطالبات اللا دن ا قاولة نشاط رجا .

3-2-3. ليل ا تغ التابع "التوجه ا قاولا " :-

وقيس من خلال ثلاثة بنود ، الأول دد الطالبات من خلاله مدى احتمال قيامها بالبحث عن عمل (وظيفة) حال رجها مـن ا امعة، والثا دد احتمال قيامها بتأسيس عملها ا اص، أما الأخ فتحدد اختيارها ب الوظيفة وإنشاء العمل ا ـاص حـال أتيح ا ذلك. وبعد التحليل وجدنا أن 59.7 با ائة من الطالبات يفضلن إنشاء مؤسسة على العمل الوظيفي حال أتيح ن ذلـك، لكن هذا لا يوافق نتائج ليل اعتقادات الرغبة حيث وجدنا أن ميول الطالبات هي وظيفية وليست مقاولاتية.

ساب متغ ة التوجه ا قاولا وجدنا 45.3 با ائة من الطالبات ن توجه مقاولا ، وهن يتـوزعن إ 42.4 با ائـة لطلبـة التسي والاقتصاد و50 با ائة لطلبة التخصصات الأخرى، والنتائج لا تتوافق مع نتائج دراسات سابقة ببيئات أخرى، ع التوجـه

ا قاولا تلف باختلاف التخصص، لكن لا يزداد لدى الطالبات اللا زاولن تكوين التسي . با قابـل وجـدنا أن التوجـه ا قاولا للطالبات تلف حسب مكان الإقامة إن كان ريف أو مدينة وغالبا ما يعت الريف مكان فز لإنشاء عمل خاص نظـرا لندرة الوظائف ؛ تلف حسب عمل الأم إن كان وظيفة أو عمل خاص، حيث يزيد مع زيادة هذه الأخ ة ؛ تلـف بـاختلاف وجود ارب مقاولاتية ناجحة يط الفرد ؛ كما أنه لا يتغ بشكل كب حسب مزاولة الطالبة لتجارب عمل أو تربصات سابقة ؛ وهو تلف دى شغل الطالبة ناصب مسؤولية خلال التجارب ا معاوية ا خاضتها خلال مسارها الدراسي أو ا يا . وهذه النتائج جاءت شق ما مشا ة للنتائج ا وجدت دراسات سابقة، و جزء آخر فهي تلفة، ا يعكس تأث العوامل ا اصـة ببيئة الدراسة وأيضا بكون الدراسة استهدفت شر ة النساء.

لقياس تأث ا تغ ات ا ستقلة على متغ ة التوجه ا قاولا ، بالإضافة تغ ة ا عيار الاجتماعي ا حسبت من خـلال الأخـذ بدرجة تشجيع ا يط الذي تو له الطالبة أ ية، خلصنا لبناء معادلة تقديرية تغ ة التوجه ا قاولا كما يلي :

التوجه ا قاولا = 0.469 +0.601 * الرغبـة + 1.161 * إمكانية الإ از +0.484* ا عيار الاجتماعي

وا تع أن ا تغ الأكثر تفسا للتوجه ا قاولا هو مدى إدراك الطالبات لإمكانية إ از العمل ا اص، ومـن الرغبـة إنشاءه، و ا رتبة الأخ ة د تأث ا عيار الاجتماعي.

وهذه النتيجة ا تحصل عليها تثبت صحة الفرضية الأو ، ع "التوجه و ا قاولة تلف ب ا تخرجات باختلاف رغبتـهم الدخول إ هذا ا ال، وباختلاف إمكانية إ از ا شاريع، و دى وجود تشجيع من ا يط الاجتماعي".

إذا فجميع ا تغ ات ا ذكورة أعلاه، تدخل تفس التوجه ا قاولا للطالبات بيئة الدراسة وهي نتائج تلفة عـن نتـائج الدراسات السابقة، حيث لا يظهر تأث ا عيار الاجتماعي، لكن بيئة الدراسة ونظرا لكون ا تمع ا دروس استهدف فئـة النسـاء فهذه النتيجة معقولة جدا، ع لدفع النساء ا تخرجات و ا قاولة ب التأث على ا تغ ات الثلاثة معا.

خلاصة :

كننا القول أن ما يفسر نقص توجه النساء و ا قاولة، هو ضعف توجههن ا قاولا ، مع العلم أن هذا الأخـ يسـبق العمـل ا قاولا ويقود إليه. مع الإشارة أنه ليس بالضرورة كل شخص له توجه مقاولا فمن ا ؤكد أن تار ا قاولة كمسار مه ، بـل ب تدخل ظروف مشجعة تساعده على ذلك، لأن ا بادرة الفردية لا مع ا بدون وجود ظروف اجتماعية، اقتصادية وسياسـية مشجعة على ا قاولة. وكون التوجه ا قاولا للطالبات ضعيف، فبا قابل توجههن الوظيفي أعلى، ا يربط دائما الشهادة ا امعيـة بالوظيفة، لذا ب تغي هذه النظرة وهذه الأفكار، وذلك لا يكون إ من خلال انتهاج إستراتيجية تصاعدية تبدأ من ا سـتويات التعليمية الأد وصولا إ ا ا امعة، ا دف منها تعديل القيم ا هنية للطالبات لكي لا ترتبط أكثر بالوظيفة، والعمـل علـى تطـوير القدرات ا ساعدة على تأسيس العمل ا اص مستقبلا.

وهنا نذكر بأن هذه النتائج لا تع عن تمع الدراسة بشكل كب ، كون مشاركة الطالبات تكن كب ة، ورفض الكث منـهن ا شاركة الدراسة ب أخذه بع الاعتبار تفس النتائج وا كم النهائي عليها ؛ بالإضافة لكو ا مست فقط ولاية من منطقـة ا نوب و س ا هات الأخرى، ا يتسن لنا إمكانية إجراء ا قارنات ومعرفة الاختلافات وكذا تأث العوامل البيئية.

و الأخ نؤكد كما جاء العديد من الدراسات على أن ا تمع إذا أراد توليد ا زيد من ا قاول للحفاظ على بقاءه و وه على ا دى الطويل، فعليه تطوير ثقافة مقاولاتية يطه، ولتجسيد هذه الثقافة كتوصيات كننا الإشارة لبعض النقاط كالآ :

- التحسيس من خلال النظام التربوي بالروح ا قاولاتية، بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء.
- التأث على أفكار الطلبة بعدم اعتبار الوظيفة ا خرج ا ل الوحيد للنجاح اجتماعيا، وإقناعهم بأن إنشاء مؤسسة هو حل أيضا ولا كن اهله.
- إنشاء مراكز معلومات جهوية ت تصرف ا قاو والنساء على حد سواء.
- وضع مكاتب استشارات وخ ة على مستوى ا امعات لتم ا هودات والأ ات ا امعية.
- تنشأة حاضنات أعمال لدعم ا ؤسسات حديثة النشأة من خلال توف بعض ا دمات مثل التكنولوجيا، التكوين، ا علومة حول السوق وا صول على التمويل.
- صيص تكوين متخصص ا قاولة يأخذ النقائص ا دركة عند الطلبة ديه، وأن يرتكز أساسا على: تطوير القدرات الشخصية ا اصة با قاولة مثل الإبداع، روح ا بادرة، ا خاطرة وروح ا سؤولية ؛ وتلق القدرات التقنية والتجارية اللازمة لإطلاق مؤسسة.

وأن يهدف أيضا –كما يش بعض الباحث ا ال- لتطوير القدرات التسي ية الكلاسيكية (تطوير القدرات على حل ا سائل وا شاكل، التخطيط، ا اذ القرار، الاتصال وا سؤولية)، قدرات اجتماعية (التعاون، العمل ضمن موعـات، ...)، قـدرات شخصية (الثقة بالنفس، الإرادة للنجاح، امتلاك روح نقدية وردة فعل سريعة ومتيقظة،...). وكل هذه القدرات ب البدء تطويرها منذ التعليم الأد إ ا امعة.

ا لاحق :

ملحق رقم 01: مقارنة ب أ ية بعض القيم ا هنية ب العينت

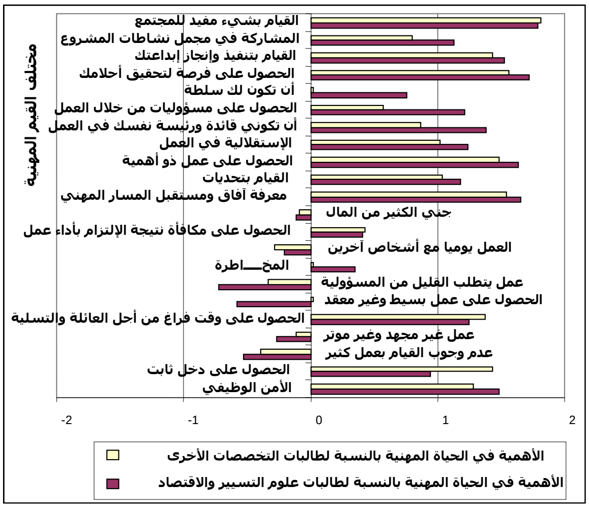

ملحق رقم 02: مقارنة ب القدرة على القيام ببعض النشاطات ا رتبط بإنشاء مؤسسة ب العينت

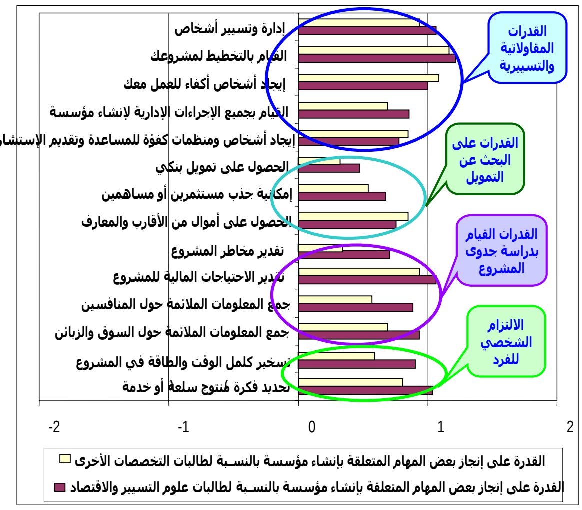

ا راجــع والإحالات :

[1] OCDE, Entrepreneuriat Féminin : Questions et actions à mener", 2éme conférence de l'OCDE des ministres en charge des PME, Promouvoir l'entrepreneuriat et les PME innovantes dans une économie mondiale : Vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée, Istambul, Turquie, 3-5 Juin 2004.

, thèse de doctorat ès "Création d'entreprise : contributions épistémologique et Modélisation"[2]Bruyat Christian, sciences de gestion, Université Pierre Mendés Grenoble 2, France, 1993, p.32.

[3]Voir : Tounès Azzedine, L'intention entrepreneuriale ; une recherche comparative entre des étudiants suivant des des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE, Thèse de Doctorat ès sciences de gestion, université de Rouen, France,2003, p.26-28.

[4]Ibid, p.28 ; voir aussi : Gasse Yvon, Les Créateurs D'entreprises et Les Influences De Leur Environnement , 6eme Congrès International Francophone Et Pme, Université Laval, Montréal, Québec, Canada, Octobre2002, Pp.1-17 ;

Sabourin ; Bruyat cristian ; Boissin Jean-Pierre, Barthélémy CHOLLET, Sandrine EMIN, les croyances des étudiants Josée, l'Intention de créer sa propre entreprise : un ; Audet envers la création d'entreprise : un état des lieux", 2005 Désir bien ancré en soi ou un état d'âme passager ?, Université du Québec à trois rivières -ASAC, 2003.

[5] Tounès, Op-cit, p.167-169.

[6] Voir : théorie de A. shapero et L.Sokol 1982 ; EMIN Sandrine, les facteurs déterminant la création d'entreprise par les chercheurs publics : application des modèles d'intention, institut universitaire de Technologie, l'Université d'Angers, d'après la revue de l'entrepreneuriat, Vol 3, N° 01, 2004, pp.1-33.

[7] Tounès, Op-cit, p.162-165.

[8] Boissin Jean-pierre, « du concept à la mise en œuvre des maisons de l'entrepreneuriat : bilan des sept premières structures et ouvertures des doctorants à l'entrepreneuriat », France, 2006, p.32.

[9] Voir : L'observatoire fiducial de l'entrepreneuriat féminin, France, Janvier 2006 , p.9.

[10]Voir : Costantinidis Christina, Cornet Annie, Les femmes repreneuses d'une entreprise familiale : difficultés et stratégies, 8éme CONGRÈS INTERNATIONAL FRANCOPHONE ET PME " L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriale, 25,26,27 Octobre 2006, Haute école de gestion (HEC) Fribourg,Suisse, p.6 ; Starcher Diane Chamberlin, Femmes entrepreneurs : catalyseurs de transformation, The European Baha I Business Forum, traduction française : Pierre Spierckel, Paris, 1996, (EBBF), p.16 ;

[11] Rapport, promouvoir l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes, Algerie, 2006, p.35.

[12] CNES et PNUD ALGERIE, Rapport national sur le développement Humain -ALGERIE 2006, Cnes, ALGER, 2007, p.44-45.

[13] أنظر: الفصل الرابع من الباب الأول لدستور ا مهورية الد قراطية ا زائرية، 1996

la constitution algerienne du 28 novembre 1996, publie sur : www. oasisfle.com, site consulte le 20/06/2007.

[14] أنظر: وزارة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، التقرير السداسي الأول لـ 2006 للمؤسسات الصغ ة وا توسطة والصناعات التقليدية، ا زائر، 2006، ص ص 27-35

[15] ا نشورة بالتقرير السابق

[16] لقياس متغ ات الدراسة ا جاءت النموذج النظري، استعملنا نفس بنود القياس ا استعملت دراسات سابقة بيئات تلفة، وهذا قصد إمكانية مقارنة النتائج.

[17] Voir : Boissin 2006, Op-cit, p.32 .

[18] يع النشاطات ا طلبنا من الطالبات ديد قدرا ن على القيام ا تصنف ضمن موعات كل منها تقيس قدرات معينة، وذلك كما يلي: القدرات ا قاولاتية والتسي ية (إدارة وتسي أشخاص، القيام بالتخطيط شروعك، إ اد أشخاص أكفاء للعمل معك، القيام ميع الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة، إ اد أشخاص ومنظمات كفؤة للمساعدة وتقد الإستشارة)، أما قدرات البحث عن التمويل اللازم فهي (ا صول على ويل بنكي، إمكانية جذب مستثمرين أو مسا ،ا صول على أموال من الأقارب وا عارف)، القدرات اللازمة للقيام بدراسة جدوى ا شروع هي(تقدير اطر ا شروع، تقدير الاحتياجات ا الية للمشروع، ع ا علومات ا لائمة حول ا نافس ، ع ا علومات ا لائمة حول السوق والزبائن)، أما القدرات ا تقيس الالتزام الشخصي للفرد هي(تسخ كامل الوقت والطاقة ا شروع، ديد فكرة منتوج سلعة أو خدمة).

أساسيات فعالية قياس الأداء وفق منهج التسي بالنتائج ا نظمات ا كومية

د. رفاع شريفة
أداء ا ؤسسات و الإقتصاديات ظل العو ة، جامعة ورقلة-ا زائر

ملخص : تقع ا يئات العمومية منذ زمن بعيد ت ضغوطات و صعوبات مرتبطة أساسا بنمط التسي ا نتهج من قبل الإدارة العمومية والأساليب ا تبعة وا لخصة ضمن منهج التسي بالوسائل، والذي م عنه العديد من ا شكلات والآثار السلبية سواء على مستوى أداء ا دمات العمومية أو على مستوى خزينة الدولة بشكل إ ا . و قد كان ا سلك الطبيعي للتغي ت تأث نظرية الإدارة العمومية ا ديثة با اه عدم التمركز و تكريس مبدأ ا رونة، هو تغي منهج التسي ا تبع والذي ظهر باسم" منهج التسي بالنتائج " GPR. إذ أن الأسئلة ا مكن أن نطرحها و اول الإجابة عنها من خلال هذه الورقة تكون كالتا :ما هي ا طوط العريضة ذا ا نهج؟ ما هي ددات اح عملية قياس الأداء ضمن هذا ا نهج ؟ وهل هي متناول ا ميع ؟

الكلمات الدالة: التسي بالنتائج، ثقافة التقييم، ا نظمات ا كومية.

يعت التسي بالنتائج أحد مكونات الإدارة بالأهداف، وال يرجع تار ها لسنوات ما بعد ا رب و د أسسها الكتاب الشه [1] Drucker أما صوص ا يئات ا دمية ومنذ سة عشرة سنة تتكلم خصوصا عن "الأداء"، حيث التطرق بشكل واسع للأ ية ا تزايدة ذا ا فهوم ا دمة العمومية كتاب De Bruijn.[2] و أمد سابق قام كل من Santo،[3] Verrier بتحليل النشاط العمومي واستنتاج مؤشرات ذات أهداف خاصة بالأداء.

وبشكل عام لتطوير أداء النشاط العمومي باستخدام منهج التسي بالنتائج وتقيمه، تتبع خطوت مشتركت وهذا بعد استخراج بداية الأمر دورة إدارة أداء النشاط العمومي ا نتج للنتائج[4]. وا طوت ا ذكورت تتكونان أساسا من :

أولا : التنبؤ والتحديد لنوعية ا دمات ا طلوبة من ا واطن _ زبائن، على أساس تقييم الاحتياجات ا اصة م.

ثانيا : تقييم ا دمات ال تقدمها ا نظمات العمومية باستعمال مؤشرات مناسبة.

ذا الشكل، من ا مكن تطوير مستوى أداء ا دمات العمومية مستندين بذلك إ قاعدة من الأهداف شكل خدمات حدد ا السلطات السياسية مسبقا (التوجه و ا خرجات وليس و ا دخلات).

و سيدا طوت ا شتركت يتمثل :

- ديد ا راكز ا دمية داخل ا ياكل الإدارية، تفويض عملية الإدارة س ين عمومي يتمتعون باستقلالية واسعة مقارنة بالنظام التقليدي.
- إجراء تفاوض حول العقود (contrat ou mandat) ا دمية ب السلطة السياسية وا س ين العمومي و ديد الأهداف ا دمية الواجب قيقها، وكذا ا ؤشرات ا تفق عليها والتمويل ا وافق له. على ا ستوى الر ي النصوص ا كتوبة العقد تعمل على تر ة مستوى النتائج ا نظرة وكذا ا ؤشرات ال تسمح با كم عليها.
- متابعة العقود عن طريق تصميم نظام قيادة ا ؤشرات.
- تبسيط ا ياكل وطريقة عمل ا راكز ا دمية وهذا لق مرونة ص ورة التسي ظل احترام مبدأ ا ساواة ا عاملة، لتشجيع ظهور الفكر أ قاول عن طريق تسي ا وارد ا الية والبشرية...ا .مع إعطاء استقلالية أك للمس ين العمومي أو باختيار تطبيق ميكانيزمات السوق (تطبيق ا نافسة،وا صخصة الداخلية أو ا زئية...ا) كأحد شروط تطوير فعالية النشاط العمومي.

و لأمد طويل كان هناك اختلاف ب مؤشرات أداء القطاع ا اص من (مرد ودية، أرباح، حصص السوق...ا) وتلك ا اصة بإدارة ا دمة العمومية وهذا ما ده العديد من الأ اث و الذين يعت ون أن صعوبة تقييم نتائج إدارة ا دمة العمومية من ا ميزات العديدة ال تفرق ب القطاع العام والقطاع ا اص. حيث كان دائما التركيز تابعة الأداء القطاع العمومي على النموذج الإنتاجي، أين د بعض ا دخلات (كمية، نوعية) تتحول إ أنشطة (كمية، نوعية) وال تنتج بدورها رجات (كمية، نوعية). وتأخذ هذه الأخ ة شكل منتجات أو خدمات تصدر من الإدارة و ا تمع. وا نتجات وا دمات العمومية من ا مكن أن

تخضع للاستهلاك المباشر (جمع النفايات، تسليم جوازات السفر)، أو تكون مجرد درجة من الوفرة (مثال شرطة) أو عبارة عن أنشطة تقديرية تخص أجيالاً مستقبلية (امتصاص الآثار السلبية لمختلف الصناعات) أو خدمات غير قابلة للتجزئة (مجال الأمن القومي).

وحين نتحدث عن الجانب الكمي لهذه المنتجات والخدمات، من الممكن التعبير عنه بمعايير مالية أو مادية، كما أن الجانب النوعي من الممكن تقديره كميا أو يستحيل ذلك. وقد أشار العديد من الباحثين أنفسهم إلى أن الفرضية الموضوعة والتي مفادها وجود علاقة مباشرة وخطية بين كل من المدخلات، الأنشطة والمخرجات، والمترجم عنها ضمن دالة الإنتاج، غير موضحة لما هو معاش في الميدان، فالحقيقة المعاشة هي أكثر تعقيدا وخصوصا في إدارة الخدمة العمومية.

ويظهر الجهود المبذول منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، على الصعيد النظري (الجامعات) لتحديد مميزات الطريقة التي تسمح وتسهل اختيار الأنظمة الموجهة، أنظمة المراقبة وأنظمة التقييم في إدارة الخدمة العمومية (Boukaret et halachmi 1996,) منوهين بذلك أن أنظمة قياس الأداء "الأداء المعمق" لا يمكن أن تكون متشابهة في جميع التنظيمات العمومية، حيث القاعدة العامة في هذا المجال تنص على:

- المخرجات الكمية ليست هدفاً بحد ذاته في إدارة الخدمة العمومية، إذ كلما كانت المخرجات الكمية هدفا كلما كان التحويل بسهولة النشاط المعني إلى القطاع الخاص والعكس بالعكس.
- لا تعتبر المخرجات الكمية هدفا بحد ذاته في إدارة الخدمة العمومية إذا كانت الآثار أو النتائج الوسيطة أو النهائية المتحصل عليها عبر فترات زمنية متباعدة نفسها الاهتمام الأكبر.
- عدم تنظيم أنظمة قياس أداء إدارة الخدمة العمومية حول تنظيم معين مأخوذ بشكل منفرد، فالنتائج هي حصيلة مختلف أنشطة الهيئات العمومية المترابطة فيما بينها والمتشابكة لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار القطاع السياسي بأكمله أو أخذ سلسلة بأكملها من المنتجات والخدمات، لاسيما أن النتائج والآثار من الممكن أن تكون عقلانية objectifs أو معنوية subjectifs ففي كل الأحوال تكون متأثرة بالمحيط السياسي المتقلب.

وتعمل هذه القاعدة على إنشاء "المجرى الأول" لنظام قياس الأداء في إدارة الخدمة العمومية. فضمن فوهة المجرى، هناك المخرجات الفورية (الخدمات)، أما في الجانب الآخر هناك سلسلة متقطعة ومتباعدة وغير ملموسة ولكن ظاهرة للعيان من الآثار الوسيطية.

و استنادا للنقاط التي ذكرت سابقا، انتهاج منهج «التسيير بالنتائج " المتضمن لهدف الأداء لا يكون بدون صعوبة نظرا لاحتمال وجود عوائق تمنع الاستفادة الكاملة منه. لذا من الضروري في هذا المستوى من التحليل أن نقوم بتوضيح العناصر الأساسية لخصوص قياس الأداء التي يجب التركيز عليها والاهتمام بها عند انتهاج هذا المنهج وذلك لتخطي الصعوبات و تحقيق الغاية منه، كما يجب توضيح المسببات التي تجعل اختلافا في نتائج انتهاج هذا المنهج من بلد لآخر، مستندين لدراسة قامت بها الباحثة Sylvie TROSA خاصة بثلاث دول، نيوزيلندا، وأستراليا والمملكة المتحدة، باعتبار هذه الدول أول من طبق هذا المنهج من التسيير ومنه امتلاكهم لرصيد معتبر من الخبرات بمرور السنين، وكذا عدم تشابه تقليد الإصلاحات فيما بينهم، الأمر الذي يثري التعمق في مسألة نهج التسيير بالنتائج في إدارة الخدمة العمومية، كما أن العديد من التقارير مثال تقارير L'OCDE تشيد بالطرق التي انتهجتها هذه الدول لتجاوز العقبات في قياس الأداء ومتابعته.

ـ نبدأ من التمييز بين نتائج متعلقة بالمخرجات **و**أخرى بالآثار**،** مثال ذلك، على مستوى وزارة التشغيل، يميز بين نتائج التي تحصلت عليها الوزارة من إنتاجها لدورات تعليمية باعتبارها نتائج فورية (مخرجات)، والنتائج التي تحصلت عليها من إيجاد مناصب شغل للبطالين باعتبارها نتائج متوسطة وطويلة المدى**.** فمن الضروري معرفة أي هدف صمم له هذا التمييز ويتناسق مع أي اختيار:

ـ نتكلم عن "**قياس** " ما تنتجه إدارة الخدمة العمومية (Outputs) باعتبارها مخرجات فورية ونتكلم عن " **تقييم** " النتائج المتوسطة والطويلة المدى باعتبارها آثار (les outcomes).

ـ مراقبة أنشطة إدارة الخدمة العمومية التي أنجزتها الوزارات، يستعمل بشكل عام Outputs**،** فهي أسهل للمراقبة.

ـ يتم استعمال (outputs) عند السعي لإرساء ثقافة تحميل المسؤولية بمعنى القدرة على تحميل النتائج لكل مسؤول، واستعمال (les outcomes) عند إرساء ثقافة المسؤولية باتجاه تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المدى البعيد.

هذا ومن الباحث [5] من يرى أن التمييز بـ قياس النتائج الفورية **و**تقييم الآثار**،** لا يشكل مشكلاً تقنياً د ذاته، كما أن أي مسـ ارس التطبيق سوف تاج إ الصنف من ا علومات وكذا إ فهم ا يارات السياسية والاجتماعية،و الأساليب ا ستخدمة لتلبية ا دمات، والغرض ا ستهدف با سؤولية، والتوازن ا رغوب بـ القياس والتقييم... ا .

والسؤال ا طروح كيف أن بعض الدول كنت من إ اد ذالك التوافق بـ القياس والتقييم حـ الدول الأخرى تستطع ذالك ؟ للإجابة على هذا السؤال بدأنا التحليل استنادا إ التغ ات الكـ ى ا تواجدة توى ا وازنات لعديد من الدول **و**ا L'OCDE تعد تعتمد على ا دخلات Inputs (موارد، و صصات، وإعانات..ا) أو الوسائل ولكن على النتائج، سواء كانت نتائج فورية أو الآثار القصـ ة ومتوسطة ا دى أي الاعتماد على الأداء، بشكل أظهرت فيه أن الأهداف ا تواة ا وازنات حسب" النتائج" تتمركز العديد من ا ستويات وهي متعلقة بدرجة ا ساسية السياسة للبلد ا ع [6] ونذكر على سبيل ا ثال :

1. العمل على قيق أحسن مستوى من ا دمات للمواطن بقياس ا دمات ا قدمة فعلا للزبائن ومن طرف جهات تلفة، مع التركيز على عنصر التكلفة ومدى احترام قيد الزمن ذلك.
2. ميل مسؤوليات واضحة للوزراء، هؤلاء صلون على معلومات كثـ ة لكي يتمكنوا من القيام بالاختيارات ا يرو ا أكثر ملائمة.
3. القيام قارنة النتائج ا تحصل عليها مع تلك ا ققة على مستوى القطاع ا اص، وهذا بفكرة ضمنية وهي: رغم أن ا دمات العمومية ذات تسعـ ة غـ تنافسية إلا أن التسيـ الذي ب أن تضنه هو تسيـ بنمط القطاع ا اص.
4. انتهاج أسلوب ميل مسؤوليات أكـ للموظفـ ، بتوضيح مسئوليا م وأمام أي جهة.

وتنطوي النتائج ا توصلت إليها الباحثة، أنه من ا طأ أن نعتـ أن كل الدول دف إ قيق يع هذه الأهداف، كما من ا طأ أن نعتـ أن يع الدول تنتهج منهج اللي اليـ ا دد الذي يهدف إ تقليص دور الدولة وا كومات. و من التقنيات من ا مكن أن تكون متشا ة ومن ا مكن ا قارنة بينها إلا أن الأهداف تلف. ومن الأ ية ا كان أن نطرح السؤال التا والعمل على الإجابة عليه : هل استخدام نفس الأدوات سوف يؤدي إ نفس الإيديولوجية ونفس الآثار؟ إجابةً على هذا، توصلت الباحثة إ ما يلي :

1- تسعى زلاندا ا ديدة وا ملكة ا تحدة إ قيق ا دف الأول والثا ، وتركزان على سـ ا دمات ا قدمة، كما تراجعت قناعتهما ا توصي بالاعتماد التام على مدخل السوق ركًا حقيقيا لإ از تغ ات فعلية إدارة ا دمة العمومية.

2- أما أسترالية، تنتهج ا قارنة التامة مع القطاع ا اص وهذا ت تأثـ ا اه اللي اليـ ا دد.

3- دول الكومنولث، كالسويد، عكس الدول السابقة فالإصلاحات ا ينتهجها وا سدة موازنا ا، ترتكز على الإرادة الواضحة عل ا وظف العموميـ إدارة ا دمة العمومية مسئول عن نتائج ددة، عـ انتهاج ثقافة النتائج حيث إن كل موظف يعلم مستوى ا خرجات والآثار ا عليه أن يقدمها.

ومن النتائج ا همة ا توصلت إليها كذلك الباحثة، أن الإصلاحات سياق "التسيـ بالنتائج" ا تنتهج، ا غايات اجتماعية تلفة ولا يكون ا معـ إلا إذا كان:

- الإ ان دوى معرفة النتائج ا اصة ختلف ا نظمات والإدارات.
- الاقتناع بأن قياس الأداء هو مؤشر نافع جداً مثله مثل العناصر الأخرى
- الانطلاق من الفرضية مفادها أنه دون سـ ورة القياس فزات الإ از ما ب إ ازه تكون ضعيفة جداً.

وعلى الرغم من أن النتائج الفورية والآثار**،** من ا فاهيم البسيطة جداً على ا ستوى النظري وتعتـ مراحل ا وازنة حسب "النتائج" معروفة عند ا ميع إلا أن هذا لا تقابله سهولة التطبيق والسؤال الذي طرحه اذا لا يتم تقبلها إدارة ا دمة العمومية يع الدول ؟

هذا السياق نعلم أن الموازنة تعمل أداةً على الإجابة على التساؤلات التالية: نريد أن نتوصل إلى ماذا ؟ وما هي أهدافنا النهائية أو الآثار الواجب تحقيقها ؟ وكيف نتصرف ؟ والجواب يكون بتحديد الإستراتيجيات والمناورات لتطبيقها. وانطلاقا من هذه الإستراتيجيات يتم تحديد الأهداف الوسيطة (الآثار الوسيطة)، تقاس بعدها المنتجات والخدمات التي تقدم للزبائن (Outputs Les)، وكذا الموارد الضرورية. وبفضل التقييم les outcomes، يمكنك إغلاق النظام لكون عن طريقها يتم إعادة تقييم نجاعة الإستراتيجية المختارة والأهداف الموضوعة.

ومن ثم، من الواضح أن هذا النموذج بسيط جداً، وعقلاني، وكامل، إذًا لماذا لا ينجح بشكل كامل على المستوى التطبيقي في إدارة الخدمة العمومية ؟ حسب الباحثة الجواب **يكمن أساسا في ميكانيزمات التحفيز، وبشكل ليس مشكلاً تقنياً**، لكون الأسس التي تبنى عليها مفاهيم هذا النموذج أسساً علمية عقلانية، فالجميع يعلم أنه يجب تحديد الأهداف / الآثار لكي نتمكن من تحديد مراحل التنفيذ، كما تحتاج إلى أنشطة في شكل **نتائج فورية**، والتي بدونها تبقى الآثار مجرد أفكار مشوشة وهلامية**.** والسؤال لماذا لا يطبق هذا بشكل يومي وأوتوماتيكي في إدارة الخدمة العمومية ؟

والجواب يختلف من بلد لآخر، من نظام مؤسساتي إلى آخر، إلا أنه تبقى هناك **حلقة مشتركة بين جميع الدول** والتي سعت الباحثة لتحديدها من خلال بحثها والمتعلقة بالفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى** : يتحكم ويسيطر على الإصلاحات متخصصون تقنيون (تقنوقراطيين) وليس خبراء متمرسين في قيادة التغيير، هؤلاء يؤكدون عدم وجود الصعوبة بالدرجة التي يتصورها المتخصصون في المحاسبة بخصوص قياس الآثار والتي يعلنون عنها على مستوى المحافل الدولية.
- **الفرضية الثانية** : عدم التقدير الصحيح لتأثير الثقافة المتواجدة، فقياس الأهداف سواء كانت وسيطة أو نهائية ليس مجرد عملية تقنية، وليست مشكلاً محاسبياً، بل هي مسألة ثقافة الأداء والشفافية، وهي مسألة متعلقة بما نستطيع إشراك الآخرين فيه وما لا نستطيع.
- **الفرضية الثالثة** : مفادها أن كل الدول تحتاج إلى معرفة مستمرة ومتزايدة حول كيفية تجانس طموحاتها وربطها بالوسائل التي يعملون على توفيرها للوصول إلى مبتغاهم، بمعنى آخر، يجب التعلم كيفية المشي قبل الركض أي قبل إجراء ثورات تختلف الأنظمة على شكل تقليد أعمى. وللتحقق من تواجد أحد هذه الفرضيات أو معظمها في بلد ما، قامت الباحثة بطرح تساؤلات والإجابة عليها:

1.التقييم وعلاقته بالأهداف :

السؤال المطروح هل يمكن القيام بالقياس بدون أهداف ؟ للإجابة على هذا السؤال أخذت الباحثة تجربة نيوزيلندا بين فترة 1990 و 1997 وهي الفترة التي أذيع فيها صيت نموذج التسيير بالنتائج في العالم**.** في هذه الفترة كان مفهوم **النتائج الفورية والأداء** مفهوما واحدا. لماذا ؟ لأن هذه الأخيرة، تشكل بصفة عامة خدمات واضحة المعالم، لديها مسؤول محدد، ومزودة بعقد الأداء. وبشكل معاكس تركيب **الآثار** ومحتواها معقد وهو صورة لتناطح تأثيرات مختلفة ومتعددة تابعة لأعوان ذوي تفكير متناقض، لذا قرر أن هذا المفهوم سوف لن يخضع للقياس.

وفي المضمار نفسه، لوحظ أن غياب الأهداف الآتية من السياسة أو التعقيد الخاص بنظام التحميل، استعملا في كثير من الأحيان كذريعة لعدم التحرك والتغيير. وتذكر هنا الباحثة أنه فعلا هناك سياسات عمومية معقدة (ما هو النظام الملائم للضمان الاجتماعي؟) حيث تجد الوظيفة لا يمكن أن تتبلور بدون توجيه سياسي اجتماعي، إلا أنه توجد العديد من الميادين أين نجد إمكانية تحديد أهداف عملية لتحسين النشاط العمومي على أساس الخبرة المهنية. وبرغم أن التحميل قليلا ما يكون خطياً وواضحاً إلا أنه من الممكن وضع فرضيات سببية والعمل على التحقق منها بمرور الزمن.

و على العموم حالة ما إذا كانت الأهداف غ واضحة، يعتـ تصميم مؤشرات النجاح والفشل ثابة ا طوة الأو الضرورية للذهاب بشكل تدر ي با اه إعادة تكوين الأهداف وهذا بتحليل ما يصلح وما لا يصلح.

2. التقييم و علاقته بالثقافة السياسية للبلد ا ع :

هذا الأمر جعل عدم قدرة أي بلد على التأكيد من وجود جواب موحد لقضية تقييم ا خرجات الفورية Les Outputs والآثار les outcomes نظرا للعناصر التالية:

أ- إنتشار ثقافة نب ا راقبة : ا تحمسون إ استعمال ا خرجات معـ للأداء، يتجنبون الآثار لكون هذه الأخ ة توسع ال مسؤوليا م و الوقت نفسه صعبة القياس. كما يؤكدون أن قياس هذا ا انب والتركيز عليه سوف لق نوعاً من ا مود ذا د بعض ا ديرين ا ركزي يفضلون التعامل غ الر ي مع الوزراء عوضا كتابة أشياء وعدم القدرة على تصحيحها.

ب- إنتشار ثقافة ازدواجية ا عاي : ا ملكة ا تحدة مثلا ، هناك الأهداف الر ية وا تعلقة بتسي ا نظمات ا كومية وأهداف أخرى دها الوزراء وا يستهدف ا الرأي العام. إذ أي شخص يعلم أن ا نظمات العمومية ضع إ نوع من سلم القيم. كما أنه من الصعوبة بالنسبة لوزير معـ أن يعترف بشكل عام بالنتائج السلبية... ذا وصل ا د ببعض الوزراء إ استعمال جدول قيادة مزدوج، أحدهم موجه و التسي والآخر إ العامة.

ج- تواجد ثقافة التقبل الاجتماعي وا وار ا فتوح : من الأمثلة ا ية على الشفافية وا وار ا فتوح د مثال الد رك، ا تقوم "بقياس مقارن " مرة كل سنة ؤشرا ا الأساسية وا اصة ختلف سياسا ا الرئيسية مع سبع دول متطورة، ولا تقوم بإخفاء النتائج السلبية. ومن يوجد هناك علاقة قوية بـ قدرة القياس وتقبل ا تمع الإداري وا د للنتائج السلبية دون ا ساس ستقبل ا كومات، ستقبل الأشخاص وكذا تلف الإدارات.

د- الاقتناع بأن كل شيء قابل للقياس : حالة معرفتك ما ينتظر منك مع تقبل وجود درجة من التعقيد الواجب أخذها بعـ الاعتبار يصبح:

- **ا انب النوعي قابل للقياس** : من ا عمول به هذا ا ال أن ا انب النوعي غ قابل للقياس. هناك هذه ا الة نوع من الغلط، القياس لا يعـ به قياس اس ، إذ العديد من الدول، وا دارس، وا امعات ومراكز التمريض، ضع إ إجراءات القبول ا كونة من.Check -liste و هي مؤشرات نوعية وا قق منها من مراجعـ خارجيـ .
- **تضيق عدد معاي القياس** : للتحكم أكثر عملية قياس الأداء عن طريق ا خرجات الفورية والآثار هناك قيمة متوسطة ب احترامها، فمهما كانت درجة تعقيد ا نظمة ا عنية بالقياس، لا ب القبول أكثر من عشرة معاي قياس. وقد أثبتت التجربة أن هذا يؤدي إ حوار بناء، مثال على ذلك، وزارة ا الية الأسترالية، تستعمل فقط ا ؤشرات ا اصة دى تطبيق الإصلاحات ا تطلبها ا كومة و الزمن ا دد، ومدى دقة الإجراءات ا الية، ونوعية العلاقة مع تلف الوزارات، القدرة على قيق التوازن ا وازنة، لا غ ، إلا أن هذا لا نع من وجود درجات متفاوتة من التعقيد ص كلا من:

_ الآثار الوسيطة les outcomes intermédiaires :

وهي تعـ درجة الوصول للأهداف ا ددة، كما تسمح عرفة فيما كانت الأهداف ا ددة دقيقة أم لا وهذا ما تظهره عملية التقييم وليس عملية القياس، مثال ما هو عدد البطاا الذين كنا من إ اد عمل ملائم م ؟ هذه الأسئلة من الات التقييم وهي تلفة عن قياس تكلفة الوحدوية للتكوين وتأهيل البطاا ، عدد الإعانات ا قدمة للبطاا ..ا ، ونشـ هنا أن بعض **الدول لا تعمل ضمن نصوصها القانونية ا اصة بالتقييم على الاعتماد على الآثار بشكل منفرد لتحديد درجة الوصول إ الأهداف، لكون كل من القياس والتقييم يعملان على سـ الأهداف حسب رأيهم.**

وحسب ا مارسـ للتسي العمومي، يعمل ال الآثار الوسيطة، على تسهيل أكثر لعملية التسي بظهور ا اه التحقيقات، عكس النتائج الفورية. وهذا ما شوهد زلا ندا ا ديدة حيث كان هناك تسابق كبـ ا رحلة الأو صوص قيق ا خرجات

إلا أن هذا سبب تعقيد مختلف السياسات المنتهجة (التوظيف، التعليم...الخ)، لهذا جرى تقليص معايير النتائج الفورية و نمذجة النتائج النهائية على شكل مراحل في الطور الثاني للإصلاحات.

- الآثار النهائية les outcomes finaux : تحتوي على مستوى آخر من الأهداف، مثال تحسين مستوى المعيشة، والاقتصاد....الخ . هذا النوع من المخرجات يحتاج إلى تقييم في بعض الأحيان معقد جداً لأنه يخضع دقة الأهداف إلى الفحص حول الآثار الوسيطة لا تقوم بذلك. مثال: يوجد في استراليا سياسة تسعى إلى دعم العائلة، لهذا الغرض ينجز التقييم على عدة مستويات :

مرحلة إعداد الموازنات، قصد تحديد مختلف البرامج التي تعمل على دعم العائلات، يتم استخراج مؤشرات كمية، ونوعية في إطار نقاش الموازنة ويتم متابعتها عن طريق نفس نظام الإعلام الآلي الخاص بالوزارات.

وباستعمال بعض المعايير النوعية التي تخص الأشخاص العاملين والمستفيدين بشكل عام نتمكن من تقييم النتائج الوسيطة والتي تمكننا من معرفة هل هذه الأنشطة المعنية قد جعلت النساء والأطفال الماكثين في البيت أم لا.

و لمعرفة هل هذه السياسة، نافعة للبلد أم لا، تنجز دراسة تعتمد على تحليل اقتصادي، تبحث عن الآثار السلبية، الطويلة والمتوسطة الأجل، أي دراسات يقوم بها الخبراء طويلة ومعقدة وينطلق فيها مع الانطلاق في تطبيق السياسة (النتائج النهائية).

نلخص مما سبق أنه لا يوجد قياس دون مقاربة تقويمية تعمل على تقدير التنسيق بين مختلف مستويات النتائج.

3. رهانات التقييم مرتبطة بصنف الوظيفة العمومية التي نطمح إليها

حسب النتائج التي توصلت إليها الباحثة، إن مسألة المخرجات الفورية والآثار، ليست مسألة تقنية بالدرجة الأولى، (بالنسبة للمحاسبين المخرجات الفورية أسهل للتسجيل). بل هي مسألة متعلقة بثقافة الأداء والتي لها علاقة بما يلي :

- **ثقافة الاندماج** : عادة الموظفون يقومون بما هو مطلوب منهم سواء لأنهم مجبرون على ذلك أم يريدون ذلك إلا أن موضوع الاندماج الذي يقصد به هو ذلك الاندماج الذي طبق مثلا في زيلاندا الجديدة حيث أن الموظفين العموميين ، يجب أن لا يكونوا نزهاء فقط بل مندمجين، أي عليهم تقديم مقترحات الحلول للمشكلات التي يتخبطون فيها ومنه تحسين النتائج يأتي من الداخل.
- **ثقافة المسؤولية** : ويقصد هنا معرفة :
    - هل المحفزات الضرورية لضمان إنجاز العمل متوفرة أم لا ؟
    - هل الأهداف واضحة ؟
    - هل أنظمة الإدارة متوازنة ؟
    - هل هناك تقديم مكافئات في حالة النجاح ؟
    - هل تتوفر إجراءات العقاب، حالة عدم تحقيق الأداء ؟
    - هل هناك قدرة على الإبداع أم طاعة عمياء ؟

والسؤال المطروح في هذا المستوى **كيف يتم ضمان الاستقلالية واستمرارية إدارة الخدمة العمومية من جهة وجعلها في الوقت نفسه مدركة ومسئولة عن الأولويات التي تسعى إليها الحكومات ؟**

أما الجواب عنه فهو متعلق بالسلوكيات المتواجدة في إدارة عمومية لذلك البلد، فالتجربة أثبتت أن للمخرجات الفورية les outputs أهمية في أنظمة الحكومة التي يحيطها جو عام من عدم الثقة واستعمال قليل من أدوات المراقبة الذاتية (ضمان الجودة والمراجعة الداخلية، وأنظمة إعلام آلي متكامل). حيث الآثار الوسيطة والطويلة المدى les outcomes أهمية حالة أنظمة حكومية مستقرة، ذات خبرة والتي نجد فيها تعامل الوزراء مع المرؤوسين على أساس الثقة،و صعود المعلومات موثوق منه، ولا يمكن في هذه الحالة الشك بأن تقديم الخدمات منجز وفق ما خطط له، الفساد الإداري ضعيف ووفاء الموظفين عال المستوى. ومن ، على

المديرين التابعين للقطاع الخدمي العمومي والوزراء، الاختيار بين المزيج من المراقبة والضبط عن طريق المخرجات الفورية، والإبداع والتطوير عن طريق الآثار. حيث يستدعي هذا الاختيار، تشخيصاً دقيقاً ومعمقاً للإدارة، وللثقافة الخاصة بها، ودرجة نموها والكيفية التي انتهجت بها مسيرة التغيير والتطوير.

4.التركيز على الآثار بشكل منفرد أو الاقتصار على النتائج الفورية لا يستجيب لمتطلبات الأداء :

ما لوحظ في أستراليا، هو التركيز على الآثار حتى لم يكن هناك وضع لإستراتيجيات واضحة المعالم. إذ ما بين فترة 1984 و 1994 لم يكن لقطاع الخدمات العمومية تقدير لأي نتائج واضحة المعالم حتى كان هناك نقاش واسع حول أولويات التي تعمل عليها الوزارات، ومنه التركيز على هذا الجانب فقط لا يعتبر من الحلول المفيدة. من ناحية أخرى الاعتماد على النتائج الفورية، يجعل القطاع في جمود نظرا لتلقي هذا الأخير تعليمات صارمة عن سيرورة أداء الحكومات وهذا غير مفيد كذلك، نظرا لتغير قيود المحيط ومنه عدم قدرة القطاع على الإبداع والتأقلم. ومن مزايا التركيز على الآثار، هو اتخاذ القرار في مرحلة معينة بالتعامل بالثقة والمشاركة مع استخدام وسائل كفيلة بحماية مختلف الأطراف وهذا ما يسمى بالتسيير بالمخاطرة أي يجب ترك الأمور تسير حسب طبيعتها مع تقديرك للمخاطر، وتعتبر لامركزية التسيير تساعد على ما يطمح إليه الارتقاء بالمخرجات المتوسطة والطويلة المدى أي الآثار.

5.الأداء والتوبيخ :

تعتبر ثقافة الأداء، ثقافة مسؤولية أي لا تقتصر على القياس بل تطمح إلى الشفافية. والسؤال المطروح من يريد أن يكون شفافا ؟ بصفة عامة الموظفون العموميون لا يريدون أن يقدموا حسابا لهم المتعلقة بمختلف النتائج، حتى الأكفاء منهم. والسؤال المطروح، لماذا ؟ لأننا لا يمكن أن نكون صادقين ونحن في ثقافة التوبيخ. مثال أستراليا، تقوم وزارة المالية كل سنتين بإعلان مستوى الضعف وصعود المعلومات والأداء بالنسبة لمختلف الإدارات، لذا ينتاب مختلف المديرين الخوف من قياس الأداء.ومنه إذا ما أريد الاستفادة من الصيرورة التقويمية، يجب إرساء ما يسمى" بعقد الثقة" بين مختلف الأطراف وتشجيع الجميع على الحوار وطرح المشكلات وليس إخفاءها. ومنه يتجلى لنا أن مسألة قياس المخرجات والآثار هي مسألة شفافية وليست مسألة تقنية، إذ على المستوى التقني من الممكن إتيان ببعض الخبراء ويطلب منهم تحديد النتائج والآثار الواجب تحقيقها وما هو مؤكد هو حصول الجهات المعنية عليهم بأسرع ما يمكن، لكن ما هو مهم هو الجواب عن التساؤلات التالية:

- من المتحصل على نتائج القياس ؟ ومن يشرحها ؟
- هل يكون هناك الحق في الإطلاع على التقديرات والحق في اقتراح الحلول وتطبيقها ؟
- هل الهدف إلى الفهم أو إلى التوبيخ ؟

ومن ثم الاعتماد فقط على العلاقة الميكانيكية بين الأداء ونظام الحوافز والعقوبات، والربط بين الأداء والموازنات لا يمكن أن يعمل على تطوير القطاع العام والإدارة العمومية، لأن استخدام هذه الأدوات بشكل منفرد سوف يعمل على تشجيع الغش وليس إلى التطوير. فالظاهرة تتطلب جهوداً أكبر من الربط بين الأدوات التقنية، فإذا لم تتمكن الأطراف المعنية بقياس الأداء والمنتهجة لـ" التسيير بالنتائج " من إقناع الموظفين بأن نظام التسيير بالنتائج والقياس الذي يتضمنه، سوف يؤدي إلى برامج أحسن، و سياسات أحسن ونتائج إيجابية بالنسبة للجميع، الوزارات نفسها لن تنضم إلى هذه العملية. كما أن العملية هذه أي تسيير بالنتائج سوف لن تأخذ حيزاً من اهتمام المواطنين الذين هم معرضون لتحمل الآثار ولا يهمهم قياس النتائج الفورية.

6.عدم وجود نموذج موحد :

تخضع الخدمة العمومية إلى العديد من البرامج والأساليب، والحل الأمثل للإدارة بالنتائج هو معرفة المعايير التي تسمح بإيجاد التوفيقة المثلى بين المخرجات والآثار عبر فترات زمنية محددة. وإذا كان التسيير بالنتائج مرتكزا على قياس المخرجات وتقييم الآثار، فهناك معيار آخر هو **اختيار مستوى المنافسة وتعدد المتدخلين في تلبية خدمة معينة،** فكلما كانت الخدمة العامة خاضعة

نافسة قوية وحقيقية كلما كان هناك صعود للمعلومات الآتية من تلف ا ماعات الضاغطة. ومنه إمكانية القيام بدراسات تقييم على ا دى الطويل، إمكانية تكوين مؤشرات أكثر وضوحا، حيث د ا علومة متوفرة لدى من يقومون با دمة. أما حالة ا دمات العمومية ا قترنة بتدخل العميل الذي يطلبها services coproduits مثال الشرطة، وغ ا عرضة نافسة معت ة، هذه ا الة ب القيام با تابعة والتفحص، ولا نفكر استخدام مفهوم ا خرجات والآثار حالة عدم وجود شكاوى للمستفيدين من ا دمة، ولكن هذا لا نع التحقق من عدم وجود آثار خفية أو استعمال ا دمة لأغراض أخرى.

6. قياس الأداء رتبط بنموذج ا وازنات ا ستخدم :

والسؤال ا طروح هنا ما هي العلاقة ب قياس الأداء والنمط ا تبع إعداد ا وازنات ؟

بشكل مسبق، نذكر أن ا شكلات ال كانت مرتبطة با خرجات سابقا، كانت ص الربط ب الأهداف ونظام ا شتريات، وهو ا شكل الذي نوقش بشكل موسع ربة زلا ندا ا ديدة وخصوصا على مستوى قطاع الصحة. إذ من ا مكن أن د تقد خدمات صحية على مستوى إدارة مستشفى عمومي عن طريق صيص مبالغ مرتبطة بنتائج معينة ضمن إبرام عقد مع ا ستشفى ا ع ، أو بشكل الف، ا طالبة عدل مع من استعمال الأسرة (استغلال ا وارد) ت ويل مع . أول وهلة يظهر أن ط التحميل كلتا الطريقت غ عقلا وغ متوافق إلا أن ا قيقة غ ذلك. إذا كان التمويل مرتبطاً باستخدام عدد مع من الأسرة، فلا كن إ از أقل أو أكثر من ا ستوى ا طلوب مهما كان التطور ا اصل ا يدان ا ع و أسلوب الإدارة ا نتهجة ا ستشفي، ومثال ذلك زلا ندا ا ديدة، أحد ا ستشفيات وجدت نفسها ة على إغلاق ا ستشفى شهر جوان، إذ باستخدام ا وظف زيج من طرق الإبداعية والتسير ومع احترام معاي القطاع، كنوا من تلبية مستوى **(ا دمات)** ا طلوبة ومنه ا وظفون قد وفوا حتويات العقد و صلوا على علاوة الأداء، زد على ذلك ا وارد الباقية تعد تكفي لتحقيق برامج أخرى، لكون ما كان مطلوباً هو مستوى مع من ا خرجات لا أكثر. وبشكل الف، بامتلاك ا ستشفيات وازنة إ الية وسقف دد من التمويل، ويتم السعي إ ا صول على ا خرجات والآثار ا تفق عليها بالإضافة إ أداء إضا ، و حالة قيامهم فعلا بوفرة اقتصادية والإنتاجية إضافية سوف صلون على الأرباح ال جنوها.

ويظهر بشكل واضح أن الأسلوب الثا أكثر فيزا، والنموذج السابق غ متشا . النظام الثا لا يتم ربط ا وازنة بعلاقة مباشرة مع الكميات والأسعار، ذا يفكر ا سؤولون هذه ا الة تلف الطرق التمويلية ال تساعد على الرفع الأداء، فالشراء باستعمال عدد الأسرة لن يسمح للمستشفى بإجراء أي نوع من التعاقد بالباطن ومنه فرص قيق الأداء تتقلص، ح الشراء على أساس موازنة إ الية سوف يسمح للمستشفى باستغلال منافذ مدروسة ومنه قيق الأداء ا طلوب وأكثر ؛ ا سبق، نستنج أن للموازنة وما تتضمنه من ميل دوراً قيق الأداء، ومن الضروري عند التعامل مع نظام موازنات مع بلد ما أن دد الآثار ال يأ ا النظام على الأداء.

وعليه باستعمال ا نطق ا عمول به حالياً قياس النتائج السؤال ا طروح هذا ا ستوى هل من الضروري التخلي عن ليل السلسلة ا نتجة للخدمات للحكم على الأداء ؟

وا واب يكون ما يلي: عرفة الدقيقة با خرجات والآثار من الضروري معرفة السلسلة ال أنتجتهما. مع العلم أنه مؤخرا هناك استعمال شائع من ا ديرين لعبارة " لا أريد السماع إلا ما ص من النتائج، وليس كيف توصلتم إليها "، إلا أن ا نظمات ال لديها مشكل ديد النتائج ومشكل وضع مسارات لتحقيقها ليست ا دراية كافية ا ري على مستوى التنفيذ. ومنه إذا علمنا ماذا ري ا يدان، ولدينا صعود ا علومات ص ما هو مس بدون مشكلات، وما هو معرض لصعوبات، كننا ديد الأهداف ومعاي النجاح بسهولة وبصورة أدق. و ع آخر إذا توفرت علاقة جيدة ب السياسة والتنفيذ أو التحقيق، مع وضع ا وظف إطار شبكة من التعاملات، وضمان تدفق مهم من ا علومات، يصبح من السهولة ا كان ديد مسارات الأنشطة ال سوف قق النتائج ا رغوب فيها.

و ختام هذه الورقة نؤكد من جديد على جدوى هذا ا نهج التغي ا ذري ا دمة العمومية كما نؤكد على الضروري التركيز وعدم نسيان جانب س ورة التحقيق مستشهدين قولة Aaron Widavsky. " ا مبع لم بالآثار، إلا أننا نعيش ضمن السلاسل ". و من استنادا ذه الدراسة، يتضح بشكل لافت أن الواقع ا قيقي للتسي بالنتائج وقياس الأداء مرتبط بالدور الذي يتحمله وينجزه تلف الفاعل وبالشكل التا :

- اولة توضيح الوزارات للأهداف، أو تفويض ذي ثقة للموظف العمومي .
- إرادة ا وظف العمل على الاقتراح والتطوير وعدم انتظار كل شيء من الأعلى.
- مقاربة واضحة ومعلنة صوص أنظمة ا راقبة مع عدم البحث عن التوبيخ بل البحث عن التطوير، مع توفر رأي عام متفهم للأخطاء والصعوبات.

الهوامش و الإحالات:

[1] - Drucker, P. The Practice Of Management, New York, Haper Et Row; 1954 ;page 01

[2] - De Bruijn , H . Managing Performance In The Public Sector , Londres , Routledge ; 2002 Santo , P.E.Verrier ; Le Management Public , Paris , PUF ; 1993.page page 01

[3] - Emery, Giauque, « Paradoxes De La Gestion Public », Paris, Le Harmattan, (2005). page 01

[4] - Alecian Et Aerts, 1996. Les Systèmes De Pilotage Dans Les Services Publics, Paris, Les Editions d'Organisation. page 02

[5] - Yves Emery .1996. Management De Qualité Et Certification ISO Dans Les Administration Publique, Berne, Collection De La Société Suisse Des Sciences Administratives ; page 03

[6] - Torsa , S, Moderniser L' Administration : Comment Font Les Autres ? , Paris, Edition D'Organisation, 1995, page 04 ;05 ;06

HARDY, J. ; Le Service Public En Question, Politique Et Management Publique , Volume 14,3, 45-66 ; page 05 ;06

L'OCDE : l'Organisation De Coopération Et De Développement Économiques (OCDE)

أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح ا ؤسسات الاقتصادية ا سعرة البورصة
- دراسة ليلية مقارنة ؤسسة تسي فندق الأوراسي ا زائر -

د. مد زرفون
جامعة ورقلة - ا زائر

ملخص : دف هذه الدراسة إ معرفة أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح ا ؤسسات الاقتصادية ا سعرة البورصة، ذلك أن توزيع الأرباح يعت أحد القرارات ا الية ا ؤسسة ويأ بعد قراري التمويل والاستثمار، وعليه فإن هدف هذا ا قال هو إبراز السياسات ا نتهجة لتوزيع الأرباح ضوء أهداف ا ؤسسات و ا يساهم تعظيم ثروة ا سا ، وكذا التعرف على العوامل ا ؤثرة على سياسة توزيع الأرباح، وكذلك العلاقة ب سياسة توزيع الأرباح وب الدعوة للادخار (العرض العمومي). وهل اختلفت سياسة توزيع الأرباح ا ؤسسات الاقتصادية الفترة التالية للاكتتاب العام أم لا ؟

الكلمات ا فتاح : الاكتتاب العام البورصة، سياسات توزيع الأرباح، ا ؤسسة الاقتصادية.

هيد : يعت أسلوب خوصصة أسهم ا ؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال الدخول إ البورصة، أي طرحها للاكتتاب العام، هو أكثر الطرق شيوعا وانتشارا يع أ اء العا ، وقد لاقى اهتماما واسعا ودراسات مستفيضة من كل الأفراد ا تمع بصفة عامة، وا سا والأكاد ي بصفة خاصة، حيث يترتب على هذا الأسلوب زيادة قاعدة ا سا . ويتمثل تغي ط ملكية ا ؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال طرح الأسهم للاكتتاب أو ما يسمى بالدعوة للادخار ول ا ؤسسات العمومية ا ملوكة للدولة من مؤسسات عامة إ مؤسسات خاصة لموكة للقطاع ا اص، حيث يتم طرح أسهم هذه ا ؤسسات للاكتتاب العام مهور ا ستثمرين، ولذلك يتيح لكافة الأفراد ا ستثمرين – صغارا كانوا أم كبارا – فرصة امتلاك حصة من أسهم ا ؤسسات العمومية ا عروضة للبيع سوق الأوراق ا الية، كما يؤدي هذا الأسلوب إ فصل ا لكية عن الإدارة بالشركة، و ول الرقابة على الشركة من الرقابة العامة للدولة إ الرقابة ا اصة. وإن كان هذا الأسلوب يسمح بتوسيع قاعدة ا لكية، وذلك من خلال مشاركة أك عدد من ا سا أو ا ستثمرين ملكية أسهم هذه ا ؤسسات، كما يعت أسلوبا ناجحا لتشجيع صغار ا ستثمرين وا دخرين على الاستثمار، ويساعد على منع وجود ظاهرة التحكم والسيطرة من ا ستثمرين كمستثمر أو مستثمرين رئيسي .

وتعت سياسة توزيع الأرباح من أهم سياسات الوظيفة ا الية ا ؤسسة الاقتصادية نظرا لعلاقا ا باشرة با سا ولانعكاسا ا على سعر أسهم ا ؤسسة السوق ا الية، كما تعد من القضايا ال ما زالت ضع للكث من ا دل حقل الإدارة ا الية والاستثمارات ا الية. وتتعلق سياسة توزيع الأرباح بقرار تقسيم صا دخل الشركة ما ب أرباح موزعة (مقسوم أرباح) على ا سا وأرباح تجزة، مع مراعاة أن سياسات توزيع الأرباح تتم ضوء أهداف ا ؤسسات الاقتصادية و ا يساهم تعظيم ثروة ا سا .

وبناء على ما سبق، كن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية ذه البحث على النحو التا :

ما أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح ا ؤسسات الاقتصادية ا سعرة البورصة ؟

وبغية معرفة أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح ا ؤسسات الاقتصادية ا ﺰائرية ارتأينا اختيار مؤسسة تسي فندق الأوراسي كدراسة تطبيقية كو ا تعت آخر ا ؤسسات العمومية الاقتصادية ا دخلت البورصة من خلال فتح رأ ا ا للجمهور سنة 2000، كما أ ا تعت من أك ا ؤسسات الفندقية ا ﺰائر كو ا مؤسسة خدمية بالدرجة الأو .

وعليه فإن دراستنا هذه دف إ الإجابة على التساؤل السابق، من خلال تقييم سياسة توزيع الأرباح للمؤسسات الاقتصادية ا طرح أسهمها للاكتتاب العام كل من الفترة السابقة والفترة التالية للاكتتاب العام.

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة قسمت إ ثلاثة (03) اور رئيسية حيث نتناول ما يلي :

- **دور وأ ية الاكتتاب العام البورصة؛**
- **سياسات توزيع الأرباح ا ؤسسة الاقتصادية ا سعرة؛**
- **تقييم سياسة توزيع الأرباح ؤسسة تسي فندق الأوراسي ا ﺰائر قبل وبعد الاكتتاب العام.**

1- دور وأ ية الاكتتاب العام البورصة.

يعد الطرح أو الإ اب العام للاكتتاب عن طريق البورصة إحدى أ ع الطرق ا تؤدي إ سـ الأداء الاقتصادي للقطاع العمومي الاقتصادي و إعادة ا يكلة لتحس الأداء. وعليه سنحاول التعرف على أهم أساسيات الاكتتاب العام عن طريق البورصة وذلك من خلال :

1-1 مفهوم و ددات طرح الأسهم العام.

يقصد بالطرح أو الإ اب العام للاكتتاب قيام الدولة ببيع كل أو جزء من الأسهم ا تلكها رأ ال ا ؤسسة العامة للجمهور، حالة قيام ا كومة ببيع نسبة من أسهمها ا ؤسسة أي البيع ا ﺰئي للأسهم صل على مؤسسة تلطة « حكومة / قطاع خاص» ويكون الغرض أغلب ا الات هو رغبة ا كومة الإبقاء على الرقابة ا ﺰئية أو الكلية على ا ؤسسة ا خوصصتها[1].

كن أن يتم الطرح العام للأسهم عن طريق إصدار أسهم جديدة أي إصدار أو للأسهم يتزامن ذلك مع زيادة رأس ا ال، و كن كذلك أن يأخذ شكل توزيع ثانوي للأسهم أي بيع الأسهم ا الية للحكومة دون زيادة رأس مال ا ؤسسة، عملية البيع تتم غالبا لأك عدد كن من ا مهور ظل الشفافية هذه الأخ ة ا تضمنها بالدرجة الأو السوق ا الية، فهذه التقنية كث ا ما تستعمل خوصصة ا ؤسسات الكب ة بعد ويلها إ شركات ذات أسهم،[2] وا ؤسسة ا عنية با وصصة ب أن يتوفر فيها عدد من ا عاي القانونية وا الية ا يتم مراقبتها من طرف نة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وإذا تتوفر ا عاي ا طلوبة ا ؤسسة فإن اللجنة ترفض إصدار أسهمها للجمهور وح إدخا ا للبورصة.

ويعت هذا الأسلوب أفضل الأساليب على الإطلاق من وجهة النظر الاقتصادية ا يترتب عليه من توسيع نطاق ا لكية و قاعدة ا نافسة.

و ا دير بالذكر أن الطرح العام للأسهم يتطلب توفر الشروط التالية :

– ا ؤسسة ا عينة ب أن يكون ا حجم كب وأداءات مالية معقولة ومبشرة ا ستقبل؛
– أن يكون هناك قدر كب ومتاح من ا علومات ا الية والإدارية عن ا ؤسسة ويتم الإفصاح عنه للمستثمرين؛
– توف السيولة النقدية في السوق ا لي لتنفيذ الطرح العام للأسهم؛
– وجود سوق رأ ال نشط وكفؤ يتيح الفرصة لتسع عادل للأوراق ا الية ا تداولة فيه[3].

ويرمي الطرح العام للأسهم إ موعة من أهداف تتمثل أساسا :

أ/- إظهار إرادة الدولة استعمال عمليات ا وصصة من د قراطية ا سا ة ا ؤسسات الك ى فهذا الإجراء ا شجع للمسا ة ا الية ا باشرة لطبقة واسعة من الشعب، من شأنه أن نع ا عارضة والانتقادات ا تعلقة با خاطرة النا ة عن حصول أغلبية ا سا ات من طرف الأجانب والتركيز ا تزايد لرأ ال يد طبقة ددة؛

ب/- ا سا ة العملية تطوير الأسواق ا الية بالنسبة للدول النامية من خلال طرح الأسهم فيها، فهي بذلك ول جزءا من الادخار النقدي إ ادخار ما ، فزيادة هذا الأخ ومن زيادة الطلب على ا نتجات ا الية تزيد سيولة الأسواق ا الية ا لية وانتعاش هذه الأخ ة من شأنه أن يشجع ا ؤسسات الاقتصادية على اللجوء إ تغي عادا ا التمويلية و الأسواق ا الية بدلا من التوجه و الاستدانة البنكية؛

ج/- تظهر هذه الطريقة بتوسيعها للمسا ة الشعبية رأ ال ا ؤسسات العامة الك ى، واحدة من ب العوامل ا تقف ضد إعادة التأميم ا تمل حدوثها.

2-1 مزايا وعيوب طرح الأسهم للاكتتاب العام.

أن لطريقة الطرح العام للأسهم عدة مزايا نذكر منها[4] :

- أن ا وصصة ذه الطريقة تسمح بشراكة س هور واسع جدا، أي أ ا تسمح بتوسيع وتنويع دائرة ا لكية وبذلك تتفادى امتلاك ا ؤسسة من طرف موعة ددة من ذوي ا صا ؛
- تسمح بتعبئة موارد مالية كن أن توجه و خزينة الدولة؛
- شفافية صفقات ا وصصة؛
- تساهم استمرارية ا ؤسسة وذلك من خلال مسا ة ا مهور ا اذ القرارات ا اصة ستقبلها؛

ولكن هذا لا نع من وجود بعض العوائق أو ا شاكل ا كن أن تظهر خلال عمليات الطرح العام للأسهم منها[5] :

أ/- غياب البورصة يقف عائق أمام تطبيق هذه الطريقة؛

ب/- ا الة الصحية للمؤسسة فإذا كانت ا ؤسسة العامة ا وضعية مالية سليمة وأداءات تسي حقيقية، فإن خوصصتها لا تطرح أي مشكل، إلا أن معظم ا ؤسسات العامة ا عنية با وصصة لا يتوفر فيها ذلك ا يستدعي إجراء ا وصصة ع مرحلت ، ا رحلة الأو تكون خوصصة جزئية ا دف منها س أوضاع ا ؤسسة ماليا، تكنولوجيا ومن ناحية التسي و ا رحلة الثانية يتم خوصصتها عن طريق البيع العام للأسهم؛

ج/- عملية تقييم ا ؤسسة ا عنية با وصصة و ديد سعر أسهمها تكتسي أ ية بالغة، نظرا للانتقادات ا قد توجه للحكومة ببيعها للقطاع ا اص بأسعار رخيصة ؛

د/- برنامج ا وصصة ب أن يأخذ بع الاعتبار طاقة الادخار للمستثمرين ا تمل خصوصا على ا ستوى الوط ، هذه الطاقة للادخار للمستثمرين ب أن تدرس من أجل معرفة القابلية للذهاب للاستثمار مثل هذا ا نامج ومعرفة العوائق والتخوفات ا ب التغلب عليها من أجل تعبئة الادخار؛

هـ/- إذا كانت ا كومة تبحث عن مشاركة ا مهور الواسع، فإن خوصصة ا ؤسسات العامة عن طريق الطرح العام للأسهم ب أن تنظم بصرامة من أجل نب لكها من طرف موعة ددة من ذوي ا صا .

3-1 أثر طرح الأسهم للاكتتاب العام على قيمة الشركة وأسعار أسهمها.

أوضحت الدراسات أن عمليات طرح الأسهم للاكتتاب العام تؤثر على تغي هيكل ا لكية والتحكم داخل الشركة، فإذا طرح حصص صغ ة من أسهم الشركات للاكتتاب العام (أقلية)، وتركزت ملكية الأسهم ا طروحة للاكتتاب العام أيدي عدد دود

من ا سا فإن ذلك يؤدي إ زيادة قيمة الشركة، وذلك لأن ا ستثمر الكب لديه قدرة رقابية عالية وسيطرة كافية كنه من إدارة الشركة بنجاح.

أما حالة طرح كل أو غالبية أسهم الشركة للاكتتاب العام، فإن ذلك يؤدي إ ظهور إدارة الشركة كنتيجة لتوسيع دائرة ا لكية وازدياد عدد ا سا بالشركة وبالتا يتغ هيكل ا لكية وتنفصل ا لكية عن الإدارة، وهو ما يؤدي إ ضعف أداء هذه الشركات بعد خوصصتها.

كما أوضحت الدراسة ال قام ا (**Mikkelson**) سنة 1997 إ ا فاض الأرباح النا ة عن الأنشطة ا ارية للشركات ال طرح أسهمها للاكتتاب العام خلال الفترة التالية لعملية الطرح، ويرجع الكاتب الا فاض الأداء إ ا فاض ا افز لدى الإدارة بالشركات، نظرا لا فاض حصص ملكيتهم، وهو ما يؤكد أن ارتفاع حصص ا لكية للإدارة يلعب دورا أساسيا وملموما الأداء التشغيلي للشركات[6].

ولقد أ عت موعة كب ة من الدراسات على قيق عوائد إ ابية خلال الفترة التالية مباشرة لعمليات طرح أسهم الشركات للاكتتاب العام ع تلك العوائد تتحقق فقط الأجل القص ، بل أن بعض الدراسات أشارت إ قق تلك العوائد خلال أول عملية تداول فقط على أسهم الشركات ا طروحة للاكتتاب العام، ويعزى الباحث قق العوائد الإ ابية الأجل القص إ ا فاض أسعار طرح الأسهم أول عملية طرح للأسهم، بعد ذلك تتوازن الأسعار سوق الأوراق ا الية ولا يستطيع ا ستثمرين الذين يتداولون هذه الأسهم قيق عوائد إ ابية عمليات التداول التالية.

و كن تلخيص نتائج تلك الدراسات نتيجت أساسيت ؛ حيث تتمثل النتيجة الأو أن العوائد ال تنتج من خلال طرح الأسهم للاكتتاب العام ا بدئي تتحقق فقط الأجل القص بسبب فيض السعر الذي تقوم به ا هات ال تطرح الأسهم.

أما النتيجة الثانية فتتمثل ا اه أداء الشركات ال طرحت أسهمها للاكتتاب العام إ الا فاض الأجل الطويل، كما أثبتت بعض الدراسات ال أجريت على موعة من شركات الاكتتاب العام خلال الفترة (1971- 1988) الولايات ا تحدة الأمريكية، أن هذه الشركات حققت خسائر الأجل القص بعد الطرح ا بدئي لأسهمها للاكتتاب العام.

2- سياسات توزيع الأرباح ا ؤسسة الاقتصادية ا سعرة.

ثل سياسات توزيع الأرباح أحد القضايا ا امة ال الإدارة ا الية، ينبع ذلك من عدم الاتفاق على العديد من ا وانب ا رتبطة بسياسة التوزيعات، فمثلا هل يتم إجراء توزيعات على ا سا ؟ أم يتم احتجاز الأرباح واستخدامها كمصدر أموال داخلي لتمويل عمليات التوسع و ا سا ة النمو؟ والواقع أن قيام ا ؤسسة بتوزيع ا زء الأك من أرباحها يع احتجاز نسبة اقل من الأرباح ، وهو ما يترتب عليه ا فاض فرص النمو ومن ا فاض سعر السهم، ومن هنا يأ اهتمام الوظيفة ا الية بدراسة عملية صيص الأرباح ال ققها ا ؤسسة ب التوزيعات والأرباح ا تجزة، وا دف من ذلك هو ديد سياسة التوزيعات ال من شأ ا تعظيم القيمة السوقية لثروة ا لاك.

1-2 مفهوم و ددات سياسة توزيع الأرباح ا ؤسسة الاقتصادية ا سعرة.

تتضمن سياسة توزيع الأرباح ا اذ القرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها بغرض إعادة استثمارها داخل ا ؤسسة، وتعت هذه السياسة من الأ ية ا كان لأ ا تؤثر على ا اهات ا ستثمرين وعلى العديد من ا الات ا الية ا ؤسسة مثل: ا يكل ا ا ، تدفق الأموال والسيولة، معدل النمو، تكلفة الأموال. وهذا ما سنتطرق إليه ا له من أثر قيق هدف تعظيم قيمة ا ؤسسة وبالتا تعظيم ثروة ا لاك.

1-1-2 مفهوم سياسة توزيع الأرباح.

كن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأ ا :

1- معدل التدفق النقدي (وقد يكون غ نقدي) الذي يتلقاه ا سا ون كمردود ملموس على استثمارا م أسهم ا ؤسسة ال ملو ا، ثل هذه الأرباح بالنسبة للمستثمرين دخلا جاريا ينتظره و يتوقعه العديد من ا سا لينفقوه على استهلاكهم ا ارية من السلع و ا دمات، كما تؤثر سياسة توزيع الأرباح على السعر السوقي للسهم[7]؛

2- هي ا لقة ا فقودة ب التوزيعات والنمو، باعتبارها تؤثر ذات الوقت على مستوى كل من التوزيعات ومعدل النمو، يث يعت النمو احد مكونات وذج التوزيعات، وبذلك ينظر إ مسالة التوزيعات على أساس أ ا اختيار ب توزيعات نقدية حالية ومعدل و مستقبلي، وتع سياسة التوزيعات نسبة الربح الذي يتم توزيعه على ا سا [8]؛

3- هي مضمون لا اذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها ا ؤسسة، وتتمثل السياسة ا ثلى للتوزيعات تلك ال تعمل على ا وازنة ب التوزيعات ا الية والأرباح ا ستقبلية وال ينتج عنها تعظيم سعر السهم[9]؛

2-1-2 ددات طبيعة سياسة توزيع الأرباح.

كث ا ما نتساءل هل سياسة توزيع الأرباح ا ؤسسة، تعد قرارا استثماريا أم قرارا ويليا، و اذا ؟ فمن ا لاحظ أن سياسة توزيع الأرباح ا ؤسسة الاقتصادية كقرار، ليس بالأمر ا فهي مل مضمو ا مشكلة مزدوجة ومعقدة، وعليه فإن معا ة هذه السياسة ب أن تتم ضوء ا دف الذي تسعى ا ؤسسة إ قيقه وهو ما يعرف بتعظيم قيمة ا ؤسسة كأموال مستثمرة.

- سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري: تش سياسة توزيع الأرباح إ كو ا قرارا استثماريا إذا ما اعتمدت القرارات ا اصة ا على ا صدر الأول، وهو النقدية النا ة عن عمليات التشغيل، و مثل هذا ا وقف قد تد آثار هذه القرارات على فرص الاستثمارات ا تاحة للمؤسسة، ومن فإن قرار التوزيع ا اص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية تم ا وقف ا اص ا ا اذ قرار ضروري ا تها.

إن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على ا ؤسسة أن تنتظر ح تقرر اختيار الفرص الاستثمارية ا تاحة، واستخدام ذلك ا زء ا تبقي من النقدية النا ة عن التشغيل عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار ا ؤسسة.

- سياسة توزيع الأرباح كقرار ويلي: قد تلجأ ا ؤسسة بعض ا الات إ الاعتماد على مصدر خارجي توزيعات الأرباح ، وذلك لتجنب ا شكلة الاستثمارية النا ة عن استخدام النقدية ا ترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية، و مثل هذا ا وقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باسـتخدام الأموال ا ارجية (القروض أو الأسهم ا ديدة) مشكلة ويلية، خاصة إذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل ا ناسب ا ؤسسة، وهذا يع بالدرجة الأو أن الا اه و استخدام ا صدر ا ارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح، لابد وأن يتم طيطه ضوء ددات ا يكل ا ناسب للتمويل، أي ا لا ل دف تعظيم سعر السهم الواحد إ أقصى حد كن (تعظيم ثروة ا لاك) إن الارتباط ب سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية :

توزيعات الأرباح = (النقدية النا ة عن التشغيل + مصادر التمويل ا ارجية) – الأموال ا طلوبة للاستثمار

وهذه العلاقة السابقة توضح لنا أن عملية توزيع الأرباح ا ؤسسة، ما هي إلا صلة للفرق ب ما هو متاح ذه ا ؤسسة من نقدية (داخلية أم خارجية) وب ما تاجه من أمول لعمليات الاستثمار، وذلك مع ملاحظة أنه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها، فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال ا ارجية كا اه لتمويل عملية التوزيع.

3-1-2 دوافع توزيع الأرباح ا ؤسسة الاقتصادية.

يعت رصيد النتيجة ا ققة من قبل ا ؤسسة خلال دورة مالية ما جزء من التمويل الذا للمؤسسة، حيث لا كن للمؤسسة الاحتفاظ به كلية لتمويل احتياجا ا، فتلجأ ا ؤسسة إ توزيع جزء من هذه الأرباح، وذلك نظراً للأسباب التالية:

– يسمح هذا التوزيع بتحفيز ا سا على الاحتفاظ بأسهمهم و عدم بيعها، وكذا فيزهم على الاكتتاب عند قرار ا ؤسسة (زيادة رأس ا ال)؛

– عند توزيع الأرباح، فإن هذا الإجراء يعكس صحة ا الة ا الية للمؤسسة، و اصة إذا ما قامت بالتوفيق ب عملية توزيع الأرباح و زيادة الاستثمار نفس الوقت؛
– تلجأ ا ؤسسة لعملية توزيع الأرباح حـ تزيد من ثقة ا ستثمرين فيها، و ذا فهي تعوضهم عن جزء من الأموال ا ستثمرة.
– كما در الإشارة إ أنه لا كن توزيع الأرباح من طرف ا ؤسسة ا الات التالية :
– حالة قيق ا ؤسسة سائر معت ة متراكمة خلال السنوات السابقة؛
– إذا ما كانت ا ؤسسة خلال السنة ا الية وضعية جد صعبة من حيث ا ردودية و الاستغلال؛
– إذا ما قررت ا ؤسسة احتجاز الأرباح بغرض القيام باستثمارات استثنائية معت ة.
– إذا حققت ا ؤسسة وأ معت أ ، ا يؤدي إ الرفع من رقم أعما ا و زيادة احتياجا ا من رأس ا ال العامل، هذا الاحتياج الذي ب ويله وارد دائمة، هذه ا الة فإن أي توزيع للأرباح قد يؤدي إ اختلال توازن ا ؤسسة و من عدم تسديد التزاما ا، بينما كن للمؤسسة أن تقوم بتوزيع الأرباح على ا سا ا الات التالية :
– نفي إمكانية تعرض ا ؤسسة إ اختلال تواز ا ا ا ، كنتيجة لإحدى ا الات السابقة؛
– إذا عزمت ا ؤسسة على زيادة رأس ا ال حسب استراتيجيا ا، و هذا بغرض تشجيع ا سا على زيادة الاكتتاب.

2-2 النظريات ا فسرة لسياسة توزيع الأرباح.

توجد ثلاث نظريات أساسية تدرس سياسة توزيع الأرباح وعلاقا ا بسعر السهم، حيث يقوم جوهر هذه النظريات على تفضيلات ا ستثمر للتوزيعات ا الية لقاء ا ستقبلية.

1-2-2 نظرية عدم ملائمة التوزيعات.

قدم هذه النظرية ميلر وModكليا حيث يرى كل منهما ظل هذه النظرية عدم وجود علاقة ب سياسة توزيع الأرباح وسعر السهم وتكلفة الأموال للمؤسسة، ع أن سياسة توزيع الأرباح غ ملائمة لتحديد سعر السهم ، ويتحدد سعر هذا الأخ حتما للقدرة الايرادية للمؤسسة ووفقا خاطر أعمال ا ؤسسة وليس للطريقة ال تقسم ا الأرباح ب التوزيعات والاحتجاز،[10] وبعبارة أخرى إن قيام ا ؤسسة باحتجاز الأرباح أو توزيعها هو أمر لا يهم ا ستثمر، ومن لا كن أن يكون له تأث على القيمة السوقية للسهم، وأشار كل من مودكليا وميلر إ انه و ظل افتراضات معينة، إن ا ؤسسة إذا ما زادت التوزيعات قامت بإصدار وبيع أسهم جديدة إ مستثمرين جدد، فان قيمة السهم الذي حصل عليه ا ستثمر تساوي اما التوزيعات ا دفوعة، ا يع بعدم وجود سياسة توزيع مثلى فلا فرق ب سياسة توزيع و أخرى.

ومن الأسس والافتراضات ال تقوم عليها هذه النظرية ما يلي[11] :

– لا وجود لأي ضرائب على الدخول الشخصية للأفراد أو على أرباح الشركات؛
– سياسة الاستثمار الرأ ا با ؤسسة مستقلة عن سياسة التوزيعات؛
– عدم وجود نفقات أو مصاريف للتعامل الأسهم (مثل عمولات الوسطاء)؛
– ليس للرافعة ا الية أثر على تكلفة رأس ا ال؛
– للمدراء وا تعامل نفس ا علومات حول مستقبل ا ؤسسة؛
– ليس لتقسيم الربح ب التوزيع و الاحتجاز اثر تكلفة الأموال ا ملوكة.

من الواضح أن هذه الافتراضات غ واقعية وغ دقيقة، وذلك لأنه لا يعفى الأفراد أو الشركات من الضرائب على الدخل بصفة عامة، كما يتحمل ا ستثمر تكاليف التعامل الأسهم بالإضافة إ أن ا دراء مركز أفضل من حيث ا علومات مقارنة با ستثمرين خارج الشركة، كما وان لسياسة التوزيعات تأث ها على ا وازنة الرأ الية من خلال الفائض النقدي ا تاح لأغراض الاستثمار.

2-2-2 نظرية عصفور اليد.

وال تنسب إ م ون قوردن وجون لنتر، وجاءت على نقد ا واعتراضهما لفرضية مودكليا وميلر ال قامت عليها النظرية الأو ألا وهي عدم وجود علاقة ب سياسة التـوزيع و معدل العائد ا طلوب على الأموال ا ملوكة، وتقضي هذه النظرية بأنه طا ا أن التوزيعات تزيل عدم التأكد بالنسبة للمستثمر، وهو ما لا قه الزيادة القيمة السوقية للسهم النا ة عن احتجاز الأرباح فإنه ب على الشركة أن توزع نسبة عالية شكل توزيعات نقدية ا يؤدي إ معدل عائد أك شكل توزيعات و من يؤدي إ تعظيم القيمة السوقية للسهم، ويؤدي بالتا إ فيض تكلفة الأموال،[12] و ذا كان ا ستثمر يفضل ا صول على الوحدة النقدية من التوزيعات عن ا صول على الوحدة النقدية شكل أرباح رأ الية لان التوزيعات ا توقعة تنطوي على اطر اقل با قارنة بالأرباح الرأ الية هذا يع أن عائد التوزيعات أكثر تأكيدا من العوائد الرأ الية ا تأتية من احتجاز الأرباح، و أطلقا جوردن و لنتنر على وجهة نظر ا اسم عصفور اليد بقو ما: (التوزيعات يد ا ستثمر الوقت ا ا أفضل من الأرباح الرأ الية ال سيحققها ا ستقبل) باعتبار أن ا ستقبل غ مؤكد،[13] كما يعتقدان بان معظم ا ستثمرين طون لإعادة استثمار توزيعات الأرباح سهم الشركة أو سهم شركة أخرى اثلة و بالتا فا طورة ا دى الطويل هي خطورة أعمال الشركة و ليس سياسة توزيع الأرباح، فنجد أ ما يفضلان أن يكون معدل التوزيعات أك ما كن.

3-2-2 نظرية التفضيل الضري .

اول هذه النظرية توضيح أثر الضريبة على تفضيل ا ستثمر وال تبناها ليزن ب جي و راما سوا ترفض نظرية عدم ملائمة التوزيعات ح تأخذ مركزا مضادا مع النظرية السابقة وهي بذلك تدعو إ عكس ما تدعو إليه، أي تدعو ا ؤسسات لاحتجاز اك قدر من الأرباح ا تولدة، حيث تقوم على مبدأ أن ا ستثمر يفضل احتجاز الأرباح على التوزيعات بسبب التمييز الضري والذي يرجح الأرباح الرأ الية لأ ا ضع عدل ضريبة أقل با قارنة بالضريبة على التوزيعات، ووفقا لنظرية التمييز الضري ، فإنه ب على الشركات أن تد التوزيعات النقدية إ أد مستوى إذا كانت راغبة تعظيم قيمة الأسهم، ومن كن أن نطلق عليها جوازا نظرية عصفور على الشجرة.[14]

نلاحظ أن كل من النظريات السابقة تعطي نتائج ونصائح تلفة ومتباينة تخذي القرار، ذلك لان لكل منها وجهة نظر خاصة ا ، فبينما يرى مودجليا وميلر عدم الاهتمام بسياسة التوزيعات لعدم تأث ها على قيمة السهم، د أن جوردون ولينتز يفضلا أن يكون معدل التوزيعات اك ما كن، أما نظرية التمييز الضري فيفضل روادها تدنية ذلك ا عدل إ أد مستوى، ولكن هذا الاختلاف والتباين رغبات ا ستثمرين بشان نسبة الأرباح ال ينبغي توزيعها كن أن يشترك ويأخذ بثلاث عوامل تتمثل :

- **ا توى ا علوما أو الإشارة:** تنص هذه النظرية على أن اهتمام ا ستثمرين بتقييم التغ ات توزيعات الأرباح وسعر السهم سواء بالزيادة أو بالنقصان، ليس بالضرورة تر ة لتفضيل هؤلاء ا ستمرين لتوزيعات الأرباح على احتجازها، بل تغ سعر السهم إ ا هو نتيجة لانعكاس ا علومات ا همة ال ملها إعلان توزيع الأرباح،حيث يستدل منها عن مضمون هذه التوزيعات؛
- **أثر الزبون (الأثر الزبائ) أو أثر العميل:** يقصد به قيام ا ؤسسات بتب سياسة توزيع أرباح معينة تذب فئة من الزبائن تتكون من موعة مستثمرين تعجبهم تلك السياسة وتتماشى و تفضيلا م فيما يتعلق بالاستثمار أو الاستهلاك؛
- **تكاليف الوكالة:** و ذه التكاليف أثرها على قيمة ا نظمة كأموال مستثمرة (مصلحة ا لاك) خاصة عند ا قارنة ب تصرفات ا دير ا الك للمشروع بالكامل، وب تصرفاته عندما يبيع جزء من ملكية ا شروع لاك آخرين عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة تطرح للبيع، ولكنه تفظ لنفسه ق الإدارة والرقابة، لذلك ثل تكلفة الوكالة وفقا ذا ا فهوم، الفرق ب قيمة ا ؤسسة عند مستوى الإنفاق الأمثل للمنافع غ ا الية، وب قيمة ا ؤسسة عند مستوى الإنفاق ا ديد. ومن الواضح، أنه وفقا فهوم هذه النظرية ب مراعاة عامل أساس ا :

الأول : أن ا لاك يفضلون أن تكون تكلفة الوكالة أد حد ا؛

الثا : أن ا لاك أيضا لا يرغبون مل تكاليف إصدار إضافية عند طرح أسهم جديدة السوق.

وعليه فإن الزيادة توزيعات الأرباح، قد تكون مؤشرا على أن إدارة ا ؤسسة لا تفرط استخدام أموال ا سا لإشباع ا نافع غ ا الية، ومن فإن تكلفة الوكالة تقل بزيادة توزيعات الأرباح. و ا قابل فإن الزيادة توزيعات الأرباح، قد تع الوقت نفسه حاجة ا ؤسسة إ أموال خارجية إضافية مثل إصدار الأسهم ا ديدة ا يزيد من تكاليف الإصدار وا عاملات ا الية.

و ا سبق يتضح أن ا نطق الصحيح لسياسة توزيع الأرباح ا ثلى وفقا فهوم هذه النظرية، يتلخص أن هذه السياسة ا ثلى تتحقق عندما : " تتساوى ا نفعة ا دية الناشئة من نقص تكلفة الوكالة كنتيجة لزيادة التوزيعات، مع التكلفة ا دية النا ة من زيادة التمويل ا ارجي كنتيجة أيضا لزيادة التوزيعات". وبذلك تنفرد هذه النظرية اصية هامة تتمثل أنه ح ظل عدم وجود ضرائب، فقد توجد سياسة مثلى لتوزيع الأرباح.

3- تقييم سياسة توزيع الأرباح مؤسسة تسي فندق الأوراسي ا زائر قبل وبعد الاكتتاب العام.

تعتـ **مؤسسة تسي فندق الأوراسي ا زائر** من ا ؤسسات الرائدة القطاع ا دما ، حيث استطاعت أن تكون من بـ ا ؤسسات الأو ا د ة البورصة، لقد ويل ملكية مؤسسة تسي فندق الأوراسي إ الشركة القابضة للخدمات وجب ا رسوم 95-25 ا تعلق بتسي الأموال التجارية للدولة، و وجب ذلك قامت ا ؤسسة برفع رأ ا ا إطار تدعيم قدرا ا ا الية، عن طريق إدماج فرق إعادة التقييم، حيث أصبح رأ ا ا يعادل 1.5 مليار دينار جزائري.

ولتنفيذ برنامج ا وصصة ا سطر من طرف الدولة والرامي إ تنشيط بورصة ا زائر تقرر بداية سنة 1999 طرح جزء من رأس مال ا ؤسسة بنسبة 20% للاكتتاب العام، وهو ما يعادل مليون سهم بقيمة ا ية 250 دينار للسهم حيث تكفلت ذه ا همة مؤسسة الراشد ا ا . ولتوضيح وضعية ا ؤسسة الـ دخلت إ بورصة ا زائر بتاريخ 14 فيفري 2000، فإنه من الأفضل الاستعانة بالبطاقة الفنية الآتية[15] :

- **اسم الشركة وغرضها الاجتماعي :** مؤسسة تسي فندق الأوراسي
- **رأس ا ال الاجتماعي:** شركة ذات أسهم برأ ال اجتماعي 1,5 مليار دينار جزائري
- **طبيعة العملية:** العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة بنسبة 20% من رأ ا ا الاجتماعي أي ما يعادل 1.2 مليون سهم
- **عدد ا سا ا دد:** 10800 مساهم جديد
- **ا ساهم الرئيسي:** الشركة العمومية القابضة للخدمات بنسبة 80%
- **العملية ا نجزة:** عرض عمومي لبيع 1.2 مليون سهم إ ي بقيمة 250 دج للسهم وبسعر إصدار 400 دج للسهم
- **تاريخ العرض:** من 15 جوان إ 15 جويلية 1999
- **تأش ة نة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة:** التأش ة رقم 01/99 بتاريخ 24 ماي 1998
- **تاريخ الدخول إ البورصة:** 20 جانفي 2000
- **تاريخ أول تسع ة البورصة:** 14 فيفري 1999

وقد حددنا ا ال الزم للدراسة الفترة (2003/1997)، وقسمنا هذه الفترة إ مرحلت : مرحلة ا لكية العامة أي قبل الدخول إ البورصة (1999/1997)، ومرحلة ا لكية ا اصة (بالرغم من دودية النسبة 20%)، أي بعد الدخول إ البورصة (2003/2001) وإ ال سنة 2000 باعتبارها سنة الدخول إ البورصة.

3-1 تقييم سياسة توزيع الأرباح مؤسسة تسي فندق الأوراسي ا زائر قبل الاكتتاب العام.

لا تكتمل عملية تقييم سياسة توزيع الأرباح ا ؤسسة دون استعراض بعض ا ؤشرات الدالة على ذلك سواء تعلق الأمر جم رقم الأعمال، القيمة ا ضافة، النتائج ا ققة، وهذا ما يوضحه ا دول رقم (**01**).

3-1-1 مؤشرات عن ا ؤسسة قبل الاكتتاب العام.

من خلال ا دول رقم (**01**) نلاحظ أن معدل و رقم الأعمال عرف تطورا ملحوظا سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 بنسبة 30%، بينما عرف تراجعا كبـ ا سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 بنسبة عجز كبـ ة تقدر بـ 15%، وهذا يعود إ ا فاض

ا بيعات التجارية وا دمات ا قدمة نتيجة للمنافسة القوية السوق من قبل ا ؤسسات الفندقية الأخرى ذات 05 وم، وكذا ا ال بالنسبة ؤشر و القيمة ا ضافة، ومنه إذا اعتمدنا على هذه ا ؤشرات ا كم على مدى تقدم الأداء با ؤسسة، كن القول أن هناك سنا الأداء خلال السنت 1997 و1998، مع تسجيل ضعف وتراجع الأداء سنة 1999، أما إذا ما رجعنا إ الر ية الصافية للسهم لوجدنا أن هناك تطورا إ ا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ ذروته سنة 1999 بـ 42 دج، بالرغم من الا فاض ا سجل لرقم الأعمال هذه السنة.

3-1-2 تطور الأرباح ا وزعة ا ؤسسة قبل الاكتتاب العام.

طبقا للنظام التأسيسي للشركة، توزع الأرباح كالتا :

- صيص 20% من النتيجة الصافية لاحتياطات قانونية، و الذي يصبح غ إجباري عند البلوغ الاحتياطي 10% من رأس ا ال الشركة؛
- نصيب مع للموظف كعلاوة للتحفيز؛
- صص جزء من الأرباح للاحتياطات الاختيارية أو نتيجة قيد التخصيص ، إن رغب ا سا ون بذلك؛
- أما الباقي فيوزع على الشركاء.

أما عن تطور الأرباح ا وزعة مؤسسة تسي فندق الأوراسي كن الوقوف عليها من خلال ا دول رقم (**02**). و كن أن نستنتج من خلال ا دول أن ا ؤسسة تبقي على جزء ضئيل شكل احتياطات وتقوم بتوزيع الباقي على الشركاء و العمال وا سا ين، حيث ثل مكافئات أعضاء لس الإدارة نسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 0,01%، تليها علاوات العمال بنسبة 14,90%، ح ثل ا سا النصيب الأك بنسبة 85% من موع الأرباح ا وزعة لسنة 1999.

ومن خلال ا دول نلاحظ أن ا ؤسسة قد عرفت ارتفاعا وتطورا ملحوظا الأرباح ا وزعة خلال فترة قبل الاكتتاب العام البورصة، حيث بلغت نسبة التطور 20,69% سنة 1999، وذلك راجع لارتفاع النتيجة الصافية ال حققتها ا ؤسسة من خلال نشاطها سنة 1998 من خلال نسبة تطور قدرها 115,62%.

3-1-3 ليل مؤشرات الأداء ا ا للمؤسسة قبل الاكتتاب العام.

يعرض ا دول رقم (**03**) البيانات ا اصة ؤشرات الأداء ا ا للمؤسسة قبل الاكتتاب العام وتظهر النتائج ما يلي :

- أن ا ؤسسة قق فائضا السيولة وهي متوازنة ماليا؛
- أن ا ؤسسة ا القدرة مواجهة ديو ا القص ة ا دى باعتماد ا ؤسسة على التمويل الطويل الأجل أكثر من الاعتماد على التمويل القص الأجل، وعليه فسياستها ا الية تعت إ حد ما جيدة كو ا غ مهددة بالالتزامات القص ة الأجل؛
- يتضح التفاوت معدل العائد على حق ا لكية ب سنة 1997 ال كانت تقدر بـ 4% والسنت 1998 و1999 والذي بلغ على التوا 10% و9%، ويرجع ا فاضه سنة 1999 ليس من جانب ا وارد ا اصة فحسب بل بسبب ا فاض النتيجة الصافية ا ققة خلال تلك السنة، وعلى العموم تبقى النسبة متوسطة كون قدرة ا ؤسسة لتمويل وها تتحسن، كما يوحي بعدم وجود توسع خاص للمؤسسة الأجل ا توسط والطويل؛
- أن الديون أك من ا وارد ا اصة، ومنه فهي لا تتمتع باستقلالية تامة، وهذه النسبة تؤكد دودية ا وارد ا اصة، أي أن ا ؤسسة تعتمد على القروض خاصة قروض ا زينة ويل نشاطا ا وهي غ مرتاحة ماليا بالوفاء بالتزاما ا دون اللجوء إ مصادر ويل أخرى؛

لكن بالرغم من العيوب ا سجلة إلا أن ذلك نعها من دخول البورصة، هذه الأخ ة ال تلزم ا ؤسسات بصحة وسلامة ا ركز ا ا للمؤسسات، ومن أجل تنشيط بورصة ا زائر من جهة، و سـ الوضع ا ا وتعزيز ا وارد ؤسسة تسي فندق الأوراسي من جهة أخرى، ارتأت الدولة ا زائرية إ خوصصتها من خلال الاكتتاب العام أو الدعوة للادخار من خلال فتح رأس ا ال الاجتماعي بنسبة 20%.

3-2 تقييم سياسة توزيع الأرباح مؤسسة تسي فندق الأوراسي ا زائر بعد الاكتتاب العام.

بغية القيام بتقييم سياسة توزيع الأرباح ا ؤسسة بعد الاكتتاب العام سوف نستعرض بعض ا ؤشرات سواء تعلق الأمر جم رقم الأعمال، القيمة ا ضافة، النتائج ا ققة، وهذا ما يوضحه ا دول رقم (**04**).

3-2-1 مؤشرات عن ا ؤسسة بعد الاكتتاب العام.

من خلال ا دول رقم (**04**) نلاحظ أن معدل و رقم الأعمال عرف ولا مستمرا خلال السنوات الثلاث بعد الاكتتاب العام، حيث بلغت نسبة وه 19% سنة 2002، ويفسر ذلك بزيادة ا بيعات على كل مستويات الفروع التجارية التابعة للفندق أو على مستوى تقد ا دمات للزبائن. وكذا ا ال بالنسبة عدل القيمة ا ضافة هي الأخرى عرفت تطورا حيث وصلت نسبة النمو سنة 2002 إ 17% عما كانت عليه سنة 2001. ومنه إذا اعتمدنا على هذه ا ؤشرات ا كم على مدى تقدم الأداء با ؤسسة كن القول أن هناك سنا الأداء خاصة سنة 2002، أما إذا ما رجعنا إ الر ية الصافية للسهم لوجدنا أن هناك تطورا مستمرا وإ ابيا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ سنة 2003 بـ 50 دج، وهذا راجع للنتائج الصافية ا ققة من طرف ا ؤسسة.

3-2-2 تطور الأرباح ا وزعة ا ؤسسة قبل الاكتتاب العام.

كن الوقوف عند تطور الأرباح ا وزعة مؤسسة تسي فندق الأوراسي بعد الاكتتاب العام من خلال ا دول رقم (**05**). و كن أن نستنتج من خلال ا دول أن ا ؤسسة سعت إ التقليل من نسب التوزيع مع ا افظة على إدراج سياسة التوزيع إطارها السابق وذلك دف ا افظة على تسع ة الأسهم السوق، حيث ثل مكافئات أعضاء لس الإدارة نسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 0,004%، تليها علاوات العمال بنسبة 12,97%، ح ثل ا سا النصيب الأك بنسبة 86,52% من موع الأرباح ا وزعة لسنة 2003.

ومن خلال ا دول نلاحظ أن ا ؤسسة قد عرفت ا فاضا وتراجعا ملحوظا الأرباح ا وزعة خلال فترة بعد الاكتتاب العام البورصة، حيث بلغت نسبة الا فاض مستوى 2,09% سنة 2003، وذلك ليس راجع لا فاض النتيجة الصافية ال حققتها ا ؤسسة ولكن للإستراتيجية ا ديدة ا عتمدة من طرف ا ؤسسة للحفاظ على تسع ة الأسهم السوق ا ا . و كن توضيح تطور متوسط تسع ة الأسهم خلال كل ثلاثي خلال الفترة (2000-2003) ا دول رقم (**06**).

3-2-3 ليل مؤشرات ر ية سهم ا ؤسسة بعد الاكتتاب العام.

توصلنا بالاعتماد على مؤشرات ر ية سهم مؤسسة تسي فندق الأوراسي خلال فترة الاكتتاب العام ا وضحة ا دول رقم (**07**) إ النتائج التالية :

1/- بالنسبة ؤشر مضاعف سعر السهم العادي : من خلال ا دول نلاحظ أن مضاعف سعر السهم العادي تدهور من سنة إ أخرى، حيث وصل إ 8.67% سنة 2003، بعدما كان 19.25% سنة 2000، وهذا نتيجة ا فاض أسعار أسهم مؤسسة تسي فندق الأوراسي؛

2/- بالنسبة ؤشر العائد لكل سهم عادي: نلاحظ أن مؤشر العائد لكل سهم عادي قد سجل ارتفاعا سوسا من 145% سنة 2000 إ 251.6% سنة 2003، وهذا ما يدل على أن ا ؤسسة قد حققت أرباحا صافية معت ة خلال فترة الاكتتاب العام؛

3/- بالنسبة ؤشر القيمة السوقية للسهم إ قيمته الدفترية: بالنسبة ؤشر القيمة السوقية للسهم إ قيمته الدفترية فهي منخفضة، حيث سجل ا فاض القيمة ا قيقة للسهم قدار 3.75% سنة 2000، كما تسجيل ا فاض آخر بنسبة 20% سنة 2001، وهذا يع وجود ا فاض كب للقيمة السوقية للسهم مقارنة بقيمته الدفترية؛

4/- بالنسبة ؤشر عائد التوزيعات للسهم العادي: نلاحظ أن مؤشر عائد التوزيعات للسهم العادي قد سجل ارتفاعا مستمرا من 5.2% سنة 2000 ليصل إ أعلى نسبة سنة 2003 وال بلغت 13%، وهذا ما يع تسجيل ارتفاع مستمر الأرباح ا وزعة ا قد يشجع ا ستثمرين على اقتناء هذا النوع من الأسهم؛

5/- بالنسبة ؤشر معدل دوران السهم: نلاحظ أن مؤشر معدل دوران السهم قد سجل أعلى نسبة له سنة 2001 قدار 6.02 لينخفض السنوات ا والية حيث وصل إ حده الأد بـ 0.66 سنة 2003، ا يع عدم سيولة سهم مؤسسة تسي مؤسسة فندق الأوراسي؛

6/- بالنسبة ؤشر نسبة ملكية ا ؤسسات ا الية: بالنسبة ؤشر نسبة ملكية ا ؤسسات ا الية يبقى مستقرا حدود 80% باعتبار أن الشركة القابضة للخدمات تبقى لك 80% من رأس ا ال الاجتماعي للمؤسسة.

ويوضح ا دول رقم **(08)** نتائج التحليل ا قارن لأثر الاكتتاب العام على الأداء ا ا للمؤسسة موضوع الدراسة، حيث يظهر وجود تطور إ ا بشكل دود أداء ر ية ا ؤسسة، وذلك نتيجة للتطور ا لحوظ كل من ر ية سهم ا ؤسسة ونصيبه من التوزيعات بعد الاكتتاب العام نظرا لارتفاع الأرباح ا ققة من طرف ا ؤسسة.

خلاصة :

بعد دراستنا لأثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح ا ؤسسة الاقتصادية وتتبعنا له من خلال دراسة ليلية مقارنة على مؤسسة تسي فندق الأوراسي با زائر توصلنا إ موعة من النتائج كما يلي :

- تتحدد سياسة توزيع الأرباح ا ؤسسات الاقتصادية بعدة عوامل منها ما هو مرتبط بالقيود والتشريعات القانونية والتعاقدية ومنها ما هو مرتبط بالفرص الاستثمارية ا تاحة أمام ا ؤسسة و تلف التطورات ال تشهدها ولذلك د سياسة توزيعات مستقرة وأخرى غ مستقرة؛
- إن إتباع ا ؤسسات الاقتصادية لسياسة توزيعات منتظمة مع زيادة نسبة التوزيعات ا قدمة للمسا ونصيب السهم من الأرباح من شأنه أن يعمل على زيادة سك ا سا ؤسسا م وجذب مستثمرين جدد بالإضافة إ خلق فضاء فيزي للعامل لزيادة مشاركتهم س أداء مؤسسا م؛
- إن ارتفاع التوزيعات يع زيادة أرباح ا ؤسسة وبالتا سن جوانب الأداء ا ا للمؤسسة وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة التطبيقية؛
- إن تأث الاكتتاب العام (بالرغم من دودية النسبة 20%) على سياسة توزيع الأرباح مؤسسة تسي فندق الأوراسي يظهر جليا من خلال إستراتيجية ا ؤسسة و ا فاظ على تسع ة أسهمها البورصة من خلال فيض السعر الذي تقوم به خلال فترة الاكتتاب العام وهو ما يع وجود علاقة معنوية موجبة ب الاكتتاب العام وب سياسة توزيع الأرباح.

وعليه دراستنا تؤكد ما توصلت إليه الدراسات السابقة ال خلصت إ أن العوائد ال تنتج من خلال طرح الأسهم للاكتتاب العام ا بدئي تتحقق فقط الأجل القص بسبب فيض السعر الذي تقوم به ا هات ال تطرح الأسهم. بينما يتجه أداء الشركات ال طرحت أسهمها للاكتتاب العام إ الا فاض الأجل الطويل.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

ا دول رقم (01): أهم ا ؤشرات ا الية ؤسسة تسي فندق الأوراسي قبل الاكتتاب العام خلال الفترة (1997-1999). الوحدة: دج.			
السنوات ا ؤشرات ا الية	1997	.1998	1999
رقم الأعمال	688.561.000	892.853.000	763.303.000
نسبة التغ	-	%29,67	%-14,51
القيمة ا ضافة	000. 417.497	660 078 000	542 974 000
النتيجة الصافية	174.032.289	198.813.330	249.881 880
الر ية الصافية للسهم	29	33	42
سعر السهم إ ر بيته	13	8	6

ا صدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم ا الية ذه ا ؤسسة.

ا دول رقم (02): تطور الأرباح ا وزعة ؤسسة تسير فندق الأوراسي قبل الاكتتاب العام خلال الفترة (1997-1999). الوحدة: دج.

البيان	1997	1998	1999
نتيجة السنة	75 580 000,00	217 093 000,00	174 506 000,00
احتياطات قانونية	3 779 000,00	38 819 000,00	9 363 000,00
احتياطات اختيارية	590 000,00	40 000 000,00	31 000 000,00
أرباح ا سا	40 000 000,00	100 000 000,00	114 000 000,00
مكافئات أعضاء لس الإدارة	194 000,00	273 000,00	142 000,00
علاوات تشجيع العمال	23 934 000,00	38 000 000,00	20 000 000,00
نتيجة قيد التخصيص	7 083 000,00	/	/
النصيب الباقي ا ؤسسة	11 452 000,00	78 819 000,00	40 363 000,00
النصيب ا وزع من النتيجة	64 128 000,00	138 274 000,00	134 143 000,00
تطور النتيجة الصافية	/	%115,62	%-2,99
نسبة التوزيع	%84,85	%63,69	%76,87
نسبة التطور	/	%-24,93	%20,69

ا دول رقم (03): مؤشرات الأداء ا ا ؤسسة تسير فندق الأوراسي قبل الاكتتاب العام خلال الفترة (1997-1999).

الرقم		ا ؤشرات ا الية	1997	1998	1999
R1	مؤشرات أداء هيكل رأس ال	نسبة قابلية التسديد	%53	%50	%52
R2		نسبة الاستقلالية ا الية	%112	%101	%107
R3		نسبة الرافعة ا الية	%212	%201	%207
R4		نسبة الديون الطويلة وا توسطة الأجل	%67	%66	%63
R5	مؤشرات الأداء الر ي	معدل العائد على حق ا لكية (ROE)	%4	%10	%9
R6		معدل العائد على الأصول (ROA)	%2	%5	%4
R7		ر ية السهم	13 دج	36 دج	29 دج
R8		نصيب السهم من التوزيعات	7 دج	17 دج	19 دج
R9	مؤشرات السيولة	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	%125	%155	%125
R10		نسبة السيولة ا ددة (النسبية)	%112	%144	%113
R11		نسبة السيولة الفورية (النقدية)	%25	%37	%9
R12	مؤشرات سوق الأوراق ا الية	معدل التوزيعات ا دفوعة	% 53	% 46	% 65

ا صدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم ا الية ذه ا ؤسسة.

ا دول رقم (04): أهم ا ؤشرات ا الية ؤسسة تسير فندق الأوراسي بعد الاكتتاب العام خلال الفترة (2001-2003). الوحدة: دج.

السنوات ا ؤشرات ا الية	2001	2002	2003
رقم الأعمال	**949.559.285**	**1.134.090.204**	**1.200.788 519**
نسبة النغ	**-**	**%19,43**	**%5,88**
القيمة ا ضافة	**555.171.735**	**863.070.640**	**884.810.181**

النتيجة الصافية	198.813.330	249.881 880	301.869.407
الر ية الصافية للسهم	33 دج	42 دج	50 دج
سعر السهم إ ر يته	8	6	-

ا صدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم ا الية ذه ا ؤسسة.

ا دول رقم (05): تطور الأرباح ا وزعة ؤسسة تسير فندق الأوراسي بعد الاكتتاب العام خلال الفترة (2001-2003). الوحدة: دج.

البيان	2001	2002	2003
نتيجة السنة	198 813 330,53	249 881 880,24	301 869 407,99
احتياطات قانونية	9 940 666,53	32 967 541,62	/
احتياطات اختيارية	35 000 000,00	35 000 000,00	90 000 000,00
أرباح ا سا	132 000 000,00	150 000 000,00	180 000 000,00
مكافئات أعضاء لس الإدارة	655 500,00	883 500,00	1 037 400,00
علاوات تشجيع العمال	20 000 000,00	25 000 000,00	27 000 000,00
نتيجة قيد التخصيص	1 217 164,00	6 030 838,62	3 832 007,99
النصيب الباقي ا ؤسسة	46 157 830,53	73 998 380,24	93 832 007,99
النصيب ا وزع من النتيجة	152 655 500,00	175 883 500,00	208 037 400,00
تطور النتيجة الصافية	198 813 330,53	249 881 880,24	301 869 407,99
نسبة التوزيع	%8,78	%15,22	%18,28
نسبة التطور	%76,78	%70,39	%68,92

ا صدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم ا الية ذه ا ؤسسة.

ا دول رقم (06): تطور تسع ة أسهم مؤسسة تسير فندق الأوراسي بالثلاثي خلال الفترة (2000-2003). الوحدة: دج.

السنة	الفترة بالثلاثي	متوسط التسع ة	معدل التطور
2000	T0 (أول تسع ة)	400	/
	T1	401,42	%0,36
	T2	394,61	%-1,70
	T3	387,69	%-1,75
	T4	379,23	%-2,18
2001	T1	368,33	%-2,87
	T2	361,36	%-1,89
	T3	367,73	%1,76
	T4	276,25	%-24,88
2002	T1	257,08	%-6,94
	T2	266,94	%3,84
	T3	230,00	%-13,84
	T4	216,92	%-5,69
2003	T1	255,00	%17,55
	T2	260,91	%2,32
	T3	251,67	%-3,54
	T4	258,18	%2,59

ا صدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ا وقع الإلكترو لبورصة ا زائر (**www.sgbv.dz**).

ا دول رقم (07): مؤشرات الأداء ا ا ؤسسة تسير فندق الأوراسي بعد الاكتتاب العام خلال الفترة (2001-2003).					
الرقم		ا ؤشرات ا الية	2001	2002	2003
R1	مؤشرات أداء هيكل رأس ا ال	نسبة قابلية التسديد	%52	%52	%51
R2		نسبة الاستقلالية ا الية	%109	%109	%105
R3		نسبة الرافعة ا الية	%209	%209	%205
R4		نسبة الديون الطويلة وا توسطة الأجل	%64	%58	%55
R5	مؤشرات الأداء الر ي	معدل العائد على حق ا لكية (ROE)	%10	%12	%13
R6		معدل العائد على الأصول (ROA)	%5	%6	%6
R7		ر ية السهم	33 دج	42 دج	50 دج
R8		نصيب السهم من التوزيعات	22 دج	25 دج	30 دج
R9	مؤشرات السيولة	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	%147	%161	%178
R10		نسبة السيولة ا ددة (النسبية)	%128	%146	%161
R11		نسبة السيولة الفورية (النقدية)	%34	%45	%26
R12	مؤشرات سوق الأوراق ا الية	معدل التوزيعات ا دفوعة	66%	60%	60%
R13		معدل مضاعف الربح	15%	10%	9%
R14		عائد توزيعات الأرباح	7%	10%	12%

ا صدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم ا الية ذه ا ؤسسة.

ا دول رقم (08): مؤشرات ر ية سهم مؤسسة تسير فندق الأوراسي بعد الاكتتاب العام خلال الفترة (2000-2003).					
البيان	النسبة	2000	2001	2002	2003
مضاعف سعر السهم العادي	سعر السهم العادي السوق / العائد لكل سهم عادي	%19.25	%14.55	%9.7	%8.67
العائد لكل سهم عادي	صا الربح بعد الفائدة والضريبة / عدد الأسهم العادية	%145	%165.7	%208.2	%251.6
القيمة السوقية للسهم إ قيمته الدفترية	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية	%96.25	%80	%60.6	%65
عائد التوزيعات للسهم العادي	مقسوم الأرباح ا وزع / السعر السوقي للسهم	%5.2	%6.9	%10.3	%11.5
معدل دوران السهم	عدد الأسهم ا تداولة السنة / عدد الأسهم ا سجلة ا يزانية	5.3	6.02	1.33	0.66
نسبة ملكية ا ؤسسات ا الية	عدد الأسهم ا ملوكة للمؤسسات ا الية / عدد أسهم الشركة	%80	%80	%80	%80
مضاعف سعر السهم العادي	سعر السهم العادي السوق / العائد لكل سهم عادي	%19.25	%14.55	%9.7	%8.67
العائد لكل سهم عادي	صا الربح بعد الفائدة والضريبة / عدد الأسهم العادية	%145	%165.7	%208.2	%251.6
القيمة السوقية للسهم إ قيمته الدفترية	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية	%96.25	%80	%60.6	%65

ا صدر: ا ودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص.361.

ا دول رقم (09): التحليل ا قارن للأداء ا ا ؤسسة تسي فندق الأوراسي قبل وبعد الاكتتاب العام البورصة.

الرقم		ا ؤشرات ا الية	ا توسط قبل الاكتتاب العام	ا توسط بعد الاكتتاب العام
R1	مؤشرات أداء هيكل رأس ا ال	نسبة قابلية التسديد	%51.83	%51.61
R2		نسبة الاستقلالية ا الية	%107.62	%106.72
R3		نسبة الرافعة ا الية	%207.62	%206.72
R4		نسبة الديون الطويلة وا توسطة الأجل	%58.76	%65.44
R5	مؤشرات الأداء الر ي	معدل العائد على حق ا لكية (ROE)	%11.69	%7.68
R6		معدل العائد على الأصول (ROA)	%5.63	%3.74
R7		ر ية السهم	26 دج	42 دج
R8		نصيب السهم من التوزيعات	14 دج	26 دج
R9	مؤشرات السيولة	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	%162.15	%135.28
R10		نسبة السيولة ا ددة (النسبية)	%145.17	%122.94
R11		نسبة السيولة الفورية (النقدية)	%34.65	%23.59
R12	مؤشرات سوق الأوراق ا الية	معدل التوزيعات ا دفوعة	53%	46%

ا صدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم ا الية ذه ا ؤسسة.

الإحالات وا راجع :

[1]. Rabah Bettahar, **La Privatisation**, Bureau d'étude en genering financier et management, Alger, 1993, P.15.

[2]. Abdelkader Gliz, **Les techniques de privatisation**, In Revue Algérienne de comptabilité et d'audit, N:°15, 3[éme] Trimestre, 1997, SNC, Alger, P.23.

[3]. Bouinin .O, Michalet Ca, **Les Rééquilibrages entre secteur public et privé l'expérience des pays en développement**, Ocde, Paris, 1991, P.135.

Op.Cit., P.17.,[4]. Rabah Bettahar

P.20. [5]. Ibid,

[6]. أ د البدري مد عبد اللطيف، **دراسة العلاقة ب تغي ط ملكية أسهم شركات قطاع الأعمال العام وكفاءة الأداء ا ا بالتطبيق على الشركات الـ خصخصنها**، رسالة ماجست إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2002، غ منشورة، ص.163.

[7]. مد أ ن عزت ا يدا ، الإدارة التمويلية الشركات، الطبعة الثالثة، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999، ص.678.

[8]. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة ا الية، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2007، ص.210.

[9]. مد صا ا ناوي ، جلال إبراهيم العبد، الإدارة ا الية مدخل القيمة وا اذ القرارات، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2006، ص.416.

[10]. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة ا الية النظرية والتطبيق، دار ا يسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008/2007، ص.455.

[11]. عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص.233.

[12]. من إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص.361.

[13]. مد صا ا ناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص.379.

[14]. من إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص.362.

[15]. ا ودي صاطوري، **أثر كفاءة سوق رأس ا ال على الإستثمار الأوراق ا الية، مع دراسة حالة ا زائر**، أطروحة دكتوراه علوم التسـيـ ، ا درسـة العليـا للتجارة، ا زائر، 2006، غ منشورة، ص.326.

سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية دراسة ميدانية خلال الفترة (2005 – 2007)

مقدم ليلى
جامعة زيان عاشور با لفة - ا زائر

ملخص : مثلما هو الشأن بالنسبة للعديد من الأنشطة ا الية ال ارسها ا ؤسسات اليوم، فإن تسي الاحتياج رأس ا ال العامل أخذ جذوره من الولايات ا تحدة الأمريكية، إذ أدت الأزمات الاقتصادية ال حدثت سنة 1920 إ جانب أزمة القرض، إ الاهتمام بتسي الاحتياج رأس ا ال العامل، إذا أصبح ثل جزاء هاما من نشاطات التسي ا ا ؤسسات، و التسي ا ا السليم يعدا أمرا ضروريا لبقاء ا ؤسسة مهما كان حجمها، وتب تلف الدراسات ا اصة بأسباب الإفلاس أن غياب التخطيط ا ا وعدم احترام بعض مبادئ التسي ا ا كانت من أهم العوامل ا فسرة للفرق فيما ب ا ؤسسات ا فلسة وا ؤسسات ا تبقية، ورغم وجود العديد من ا ؤلفات ال تقدم معلومات حول التسي ا ا السليم، ولكن حالة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة فإن هذه ا ؤلفات قليلة أو منعدمة وذلك لأن طريقة تسي ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تلف عن تسي ا ؤسسات الك ى، حيث لا كننا أن نستخدم ا علومات ا تعلقة با ؤسسات الك ى على ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، وهذا ا يز هذه الأخ ة من خصوصيات عن ا ؤسسات الك ى.

الكلمات ا فتاح : ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية، الاحتياج رأس ا ال العامل، سياسات تسي حساب العملاء، سياسات تسي ا زونات، سياسات تسي حساب ا وردين، سياسات تسي القروض البنكية قص ة الأجل.

هيد : هيمن الدور ا تزايد للمؤسسات الكب ة على الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن، ا بوأها مكانة متميزة أغلب القرارات السياسية كل بلدان العا . وكان الاعتماد على هذه ا ؤسسات من منطلق أ ا توفر قاعدة صناعية وبنية تيـة واسـعة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ع أ ا اعت ت ثابة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنه نتيجـة للازمة الاقتصادية ال ظهرت منذ السبعينات من القرن ا اضي وال أدت إ ا يار الأوضاع ا الية خصوصـا خـلال منتصـف الثمانينات من القرن ا اضي معظم دول العا ، وكذلك التحولات الاقتصادية العا ية وما صاحبها من تطبيق لـ امج التصـحيح ا يكلي عدد كب من دول العا ، تغ ت الأفكار لصا ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ال أصبحت ور للدراسات الاقتصادية باعتبارها مؤسسات تلفة حجمها وطريقة تسي ها ومعا تها للمشاكل ا طروحة[1].

وا زائر ال اعتمدت منذ الاستقلال مباشرة على وذج الصناعات ا صنعة الذي اعت كنتيجة حتمية لقناعات إيديولوجية، عكست بوضوح النظام الاقتصادي السائد آنذاك (النظام الاشتراكي)، هذا التوجه ساهم بطريقة مباشرة ميش هذا النوع من ا ؤسسات طيلة فترة زمنية امتدت ح أواخر الثمانينات. مع مطلع التسعينات بدأت الرؤى تتغ وبدأ الاهتمام يتزايد شـيئا فشـيئا ـذه ا ؤسسات وذلك كنتيجة لانتهاج نظـام اقتصاد السوق، الذي يقتضي النجاح فيه آليات تنسجم مع ا صائص والأهداف العامـة للمؤسسة الصغ ة وا توسطة، وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية البلدان ا تقدمة منذ السبعينات من القرن ا اضي، فنجد أن هـذه ا ؤسسات تسيطر على قطاعات حيوية أك الاقتصاديات العا ية[2].

أ. إشكالية البحث : لقد كان للمؤسسات الصغ ة وا توسطة دورا كب ا التنمية الاقتصادية و ريك عجلة الاقتصـاد، كو ـا تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، وذلك نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها ال علها قادرة على ا مع بـ التنميـة الاقتصادية وتوف مناصب العمل. غ أن هذه ا ؤسسات من ب خصائصها أ ا تعا من الضآلة النسبية لرأس ا ال العامل با قارنة مع ا ؤسسات الكب ة، فينتج عن ذلك مشاكل دائمة السيولة، ال تكون نا ة عن ا شاشة ا الية ذه ا ؤسسات ،بالإضـافة إ

القيود ال تفرضها ا ؤسسات ا الية تلف عقود القرض ذه ا ؤسسات ا تمثلة ا افظة على نسب السـيولة مسـتويات مقبولة.

و ا أن تسير الاحتياج رأس ا ال العامل، يتمثل تأخ دفع مستحقات ا وردين إ أقصى حد كن و صيل حسابات العملاء أقرب وقت كن و سـ مستوى السيولة ا ؤسسة وضمان التمويل ا ؤقت بأقل تكلفة كنة، من هنا يشكل التسير السـليم للاحتياج رأس ا ال العامل أمرا أساسيا لصحة ا ؤسسة وبقائها. وعلى اعتبار أن تسير الاحتياج رأس ا ال العامل يعت مـن أحد العناصر الأساسية لنجاعة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، كونه يشتمل على العناصر التالية: حقـوق الاسـتغلال، ديـ ـون الاستغلال، وهذه العناصر هي ال تاج وتولد السيولة ا ؤسسة على ا دى القص [3].

وبناءا على ما سبق، كن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية ذا البحث على النحو التا :
ما هو شكل سياسـات تسير عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية وأثرها على هذه الأخ ة ؟

وانطلاقا من هذا الإشكال توصلنا إ الفرضيات التالية :

1. سياسات تسير عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل تلقى اهتماما بالغا ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية.
2. سياسات تسير عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية تتحدد و تتأثر با ؤهلات الشخصية سـ ا ؤسسة.
3. سياسات تسير عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية تتأثر وترتبط صائص النشاط ا ؤسسة.

ب. أ ية البحث : هذا البحث يكتسي أ ية بالغة حيث أنه يسلط الضوء على :

- سياسات تسير عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة وال من خصوصيتها ارتفـاع خطر الاستغلال.
– نقص السيولة الذي قد تعا منه ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة والذي علها تضطر إ التمويل ا ارجي، يفرض عليها اهتمام خاص بتسير الاحتياج رأس ا ال العامل وعلى ا سـ ين هذه ا ؤسسات تكثيف جهودهم لتـأم السـيولة الكافية واجهة تلف الإلتزامات[4].
– مستوى ا زينة – والذي يعت كمؤشر لبقاء أو إفلاس ا ؤسسة- ما هو إلا نتيجة للاحتياج رأس ا ال العامل، حيث أن موع حسابات العملاء وحساب ا خزون يشكلا دورة الاستغلال ال ول صة من حسابات ا وردين، وبالتـا فإن الفائض هو مستوى ا زينة ا وجب (وجود سيولة) الذي من خلاله ول ا ؤسسة مشاريعها[5].

ج . هدف البحث : يهدف البحث إ :

1/ التحقق من الفرضيات ا وضوعة.

2/ اولة دراسة وتقييم ملة من سياسات تسير عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل، و ديـد مـدى فعاليتـها للنـهوض با ؤسسات الصغ ة وا توسطة.

3/ التعريف صوصية التسير ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة.

4/إثراء ا كتبة ا امعية سا ة ثية تشكل إضافة معرفية.

1- خصائص عينة الدراسة

1.1 تمع الدراسة واختيار العينة : **يتكون تمع الدراسة من ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة العاملة ا زائر، والبالغ عددها (37) مؤسسة تعمل قطاعات تلفة ، حيث لت الدراسة مس ي ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا تواجدين منطقة ورقلة وغرداية وتقرت فقط، وقد تشكلت عينة الدراسة من (37) مس ا اختيارهم بالطريقة عشوائية.**

وقد اللجوء إ هذا الأسلوب التطبيق نتيجة للصعوبات ا تمثلة :

- ك ا تمع ا دروس وانتشاره الكب .
- صعوبة الوصول إ ا ؤسسات، بسبب تواجدها مناطق صناعية بعيدة عن ا معات السكنية.
- وف ا س ين ا الك من الإجابة على الاستمارة.

وقد التطبيق ا يدا للاستمارة خلال الأشهر التالية: جوان وجويلية وأوت من سنة 2007.

1.1.1. أداة ع ا علومات :

وقد إعداد إستمارة الاستبيان كأداة مع البيانات وا علومات ا تعلقة بالدراسة، وال تكونت من جزئ : ا زء الأول اشتمل على (52) عبارة لقياس سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، موزعة على أربعة متغ ات هي :

ا تغ الاول : سياسة تسي العمـ ـلاء

ا تغ الثا : سياسة تسي ا خـ ـزون

ا تغ الثالث : سياسة تسي ا وردين

ا تغ الرابع : سياسة تسي القروض البنكية

أما ا زء الثا من الإستمارة فقد احتوى ا علومات الد غرافية للمؤسسة وا س كرقم الاعمال وتاريخ الانشاء وعدد العمال، طبيعة وحالة ونوع النشاط، بالإضافة إ والعمر وا ستوى التعليمي للمس ، خ ة ا س ومكان إقامة ا س .

2.1.1. أساليب ا عا ة :

ت الصياغة الأولية للاستمارة حيث اشتملت على ستة وست سؤال (66) مفتوح، وبعدها عرضت على كم لدراسة مدى دقة صياغة عبارا ا ودرجة ملائمتها لأهداف الدراسة، حيث قدم ا كم موعة من ا لاحظات على أسئلة الاستمارة، كتغي وطرح بعض الأسئلة و إعادة الصياغة بعض الأحيان، وقد الأخذ ذه ا لاحظات، يث إعادة النظر بعض العبارات. ولاختبار مدى صلاحية الاستمارة و التأكد من فهم ا بحوث ا من حيث الصياغة وا ع ، إجراء اختبار أو ا، حيث توزيع (5) استمارات على س مؤسسات على أساس ا لائمة وكانت النتائج إ ابية، وعليه فقد اعتماد الاستمارة وتوزيعها على العينة النهائية.

وقد استخدما معا ة ا عطيات ا اصلة الأساليب الإحصائية التالية :

1. معامل ارتباط الرتب لسب مان Spearman لقياس درجة معنوية العلاقة ب ا تغ ات
2. الا دار ا طي البسيط باستخدام اختبار F لتحديد التأث ب ا تغ ات
3. الوسط ا سا
4. الا راف ا عياري.

2.1 تحليل العينة : حيث يتناول هذا العنصر خصائص نشاط المؤسسات الصغ ة والمتوسطة الجزائرية والمؤهلات الشخصية للمسـ المؤسسات الصغ ة والمتوسطة الجزائرية أشكال بيانية وأعمدة مع التحليل والملاحظة، حيث يتم توزيع كـل مـن المـؤهلات الشخصية وخصائص النشاط بالشكل التا :

- توزيع عينة الدراسة حسب تاريخ الإنشاء
- توزيع عينة الدراسة حسب رقم الأعمال
- توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال
- توزيع عينة الدراسة حسب نوع النشاط
- توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة النشاط
- توزيع عينة الدراسة حسب حالة النشاط
- توزيع عينة الدراسة حسب مسا ة مالك المؤسسات تسير مؤسسا م
- توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية مس المؤسسة
- توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي مس المؤسسة
- توزيع عينة الدراسة حسب عمر المس
- توزيع عينة الدراسة حسب خ ة المس .
- توزيع عينة الدراسة حسب مكان إقامة المس

2. وصف سياسات تسير عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغ ة المتوسطة ة الجزائرية :

بالرغم من أن النتائج أظهرت أن مستوى سياسات تسير عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة الجزائرية كان فوق الوسط المعياري، إلا أن بعض السياسات تباينت بـ قيم أعلى من الوسط المعيار ي وأخرى أقل منه وقد ظهرت السياسات كما يلي :

2-1.سياسة تسير العملاء : رغم أ ية تسير حساب العملاء إلا أن نتائج الدراسات السابقة أشارت إ أن المؤسسات الصغ ة والمتوسطة لا تعتمد على معيار مع لاختيار العملاء، كما أ ا لا تملك سياسة محددة خاصة بالاعتماد الممنوح للعميل، كما لوحظ أن عملية تسديد الحقوق ليست أمر مستقر وثابت على مدار الزمن، بل هناك عوامل فصلية ودورية هي ال تفسر التغ هذه العملية، كما لوحظ أن التغ مستوى حساب العملاء ناتج عن التغ المبيعات و أجال التغطية.

وقد أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية :

- **سياسات اختيار العميل:** تبـ نتائج التحليل أن المؤسسات الصغ ة والمتوسطة تعطي أ ية لسياسة اختيار العملاء الذين تتعامل معهم، خاصة لنسبة العوائد والأرباح والخسائر ال حققها العميل ومستوى خ ة العميل واحتمالات نمو المبيعات كما أ ا تعطي اهتماما أقل لقدرة العملاء على اختراق أسواق جديدة، كما يصل اهتمام المؤسسات الصغ ة والمتوسطة الجزائرية بالقوة الإدارية للعميل و احه الوصول إ السوق المستهدفة والتغطية الجغرافيا للسوق والمس ون الأساسي للمؤسسة الزبونة إ المستوى المطلوب، حيث كان المتوسط الحسا ذه السياسات أقل من الوسط المعياري، ويشـ ذلك إ أن المس ون المؤسسات الصغ ة والمتوسطة الجزائرية مهتم بنسبة الأرباح وخ ة العميل السوق على حساب الإستراتيجيات التوسعية والمستوى التسير ي للعملاء.

- **سياسات فاعلية عملية التحصيل:** تبـ نتائج التحليل أن المؤسسات الصغ ة والمتوسطة وإن كانت تو اهتماما لمراجعة الحسابات المتأخرة بشكل شهري، وتستخدم رزنامات لتحديد تاريخ استحقاق العملاء، وتقوم بإجراء مفاوضات بينها وبـ العميل فيما يخص أجال التسديد بالإضافة إ أ ا تقوم منح أجال للعملاء أقل من تلك الممنوحة للموردين، إلا أن اهتمامها أقل بشكل واضح منح عملائها خصومات لتعجيل الدفع و خلق وظيفة لتسير أجال تسديد العملاء و إشراك

مندو البيع عملية التحصيل و اللجوء إ القضاء ووكالات التحصيل حالة عدم الدفع، كما أ ا لا تعت حساب العملاء غ ا سدد كخسائر تتحملها ا ؤسسة.

- **سياسات التسي ا يوي للعملاء:** تش نتائج الدراسة على أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية تو اهتماما بالغا بسياسات التسي ا يوي للعملاء، وخاصة بإنشاء ملفات خاصة بكل عميل ومتابعة تار ية لتعاملات كل عميل ولكنها تعطي اهتماما أقل لتحديد حد أعلى من ا قوق على كل عميل بناءا على قدراته ودرجة ا طر ا تعلقة بإمكانياته على السداد.
- **سياسات ا اذ الإجراءات الوقائية للتقليل من ظاهرة عدم الدفع:** تش نتائج الدراسة إ عدم وصول اهتمام ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة بسياسات ا اذ الإجراءات الوقائية إ ا ستوى ا طلوب، فرغم وجود اهتمام ضئيل بتحليل ودراسة بيئة نشاط ا ؤسسة إلا أن بقية السياسات كاعتماد بعض طرق الدفع كالاقتصاص ا باشر من ا ساب البنكي وأخذ ضمانات من طرف العميل تلجأ إليها ا ؤسسة حالة عدم الدفع، وإرفاق الفاتورة بأجل للسداد وتطبيق نسبة كعقوبة على التأخ السداد توافق عليها أغلبية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية.

2-2. سياسة تسي ا وردين : وقد أظهرت الدراسات السابقة أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تم بتسي حساب ا وردين وتعت ه مصدر أول للتمويل ا ارجي، ومع ذلك فهي لا تستخدم أي اولات للتفاوض بشأن تأخ الدفع ،كما أشارت إ أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تسدد مستحقا ا للموردين الوقت ا رجح، كما أظهرت نتائج الدراسات أن ا س ين ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة يهتمون صم ا ورد ويعت ونه مصدر ويل، حيث أكدت الدراسات السابقة هذا ا ال استخدام ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة صم ا ورد كما أظهرت نتائج هذه الدراسات إ اد دلالة إحصائية ذات مع ب قرار استخدام ا صم ومردودية ا ؤسسة.

وقد أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية :

- **سياسات اختيار ا وردين:** لقد أثبتت نتائج الدراسة أن العلاقة مع ا وردين وا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية جيدة، كما يقبل مورديها مردودات ا واد التالفة و لدى مورديها زون أمان و زون كا كما يقبل ا وردين الطلبيات الصغ ة كما أن توف ا واد الأولية يكون بدون حدوث أي تأخ التوريد، ويش ذلك على أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تو أ ية كب ة لاختيار نوعية ا وردين الذين تتعامل معهم.
- سياسات **فاعلية عملية الاستحقاق:** وتش النتائج إ أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية مهتمة بإجراء مفاوضات مع ا وردين لتأخ الدفع، كما أن الآجال ا منوحة من طرف ا وردين أك من تلك ا منوحة للعملاء غ أ ا حريصة على أن لا دث أي تأخ دفع مستحقات ا وردين.

3-2 . سياسة تسي ا خزون : وتش الدراسات السابقة من أن تسي ا خزون بالنسبة للمؤسسات الصغ ة وا توسطة يشكل العنصر الأكثر أ ية بالنسبة للأصول القص ة ا دى، إلا أن تسي ه لا ضع إ أي إجراء ر ي مسبق، فقد أشارت نتائج الدراسات على أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة توظف أكثر من 30 % من ا ال ا ستثمر ا خزون إلا أن الوقت ا خصص لتسي ه جد ضعيف مع عدم استعمال الطرق الكمية وانعدام أد ا مارسات الضرورية لتسي ا خزون، كما أظهرت الدراسات انعدام التخطيط ستوى ا خزون، وإ ا يتم ديده عن طريق عدم وجود وفرات با خزون، بالإضافة إ أن هذا العنصر لا يستجدي اهتمام ا س ين.

ولقد أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية :

- **سياسات ليل مستوى ا خزون :** تب نتائج الدراسة أن سياسات ليل مستوى ا خزون كأن تقيس ا ؤسسة قدر ا على تلبية طلبا ا من حيث السعر والكمية والآجال ا لائمة و تأث نشاط ا ؤسسة على حجم ا خزون، بالإضافة إ مقارنة مستوى ا خزون برقم الأعمال وا بيعات ا توقعة تلقى اهتماما بالغا لدى ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية.

- **سياسات استخدام تقنيات لتسير المخزون :** أظهرت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أنها تعتمد على تحديد حجم المخزون على أساس الخبرة السابقة وعلى أساس حجم الطلب، بينما كان اعتمادها بشكل اقل على طريقة الوقت المناسب " juste à temps " وعلى استخدام تقنيات كمية لتحديد حجم المخزون.
- **سياسات تحليل دوران المخزون :** تبين نتائج الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تولي اهتماما بالغا لسياسات تحليل دوران المخزون، وخاصة لسياسة المتابعة والجرد الدوري لحركة المخزون و لعملية الجرد بواسطة استخدام الإعلام الآلي، وكذلك لتصنيف المخزونات حسب أولوية الاستغلال غير أن سياسة التنسيق بين أقسام التسويق والتموين والإنتاج للتنبؤ باحتياجات المؤسسة من المخزون تلق الاهتمام المطلوب فقد كان مستواها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دون المستوى المطلوب.

2-4. سياسة تسير القروض البنكية قصيرة الأجل : يشكل التمويل البنكي القصير الأجل المصدر الثاني للتمويل الخارجي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من فائدته النسبية إلا أنه يسبب الكثير من الاستياء بالنسبة للمسيرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين يؤكدون بأن البنوك لا توفر لهم قروض تتناسب مع الوضعية الحقيقية لمؤسساتهم، ومن جهة أخرى فإن البنوك يرون أنه هناك خطر إفلاس مرتفع يهدد هذا النوع من المؤسسات وهذا ما يفسر عدم الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أظهرت دراستنا الميدانية النتائج التالية :

- **سياسات تسير القروض البنكية :** أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تخضع لسياسة فرض الشروط البنكية ولسياسة تقديم الضمانات الكبيرة للبنك، كما أظهرت النتائج أن حجم القروض لا يتناسب مع وضعية المؤسسات، غير أن النتائج أظهرت كذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تستطيع تقديم الضمانات المطلوبة للبنك رغم كبر حجم هذه الضمانات، وهذا يشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومع محدودية مواردها المالية تحاول أن تطمئن البنك على أنها قادرة على تحمل ديونها، وبالتالي تستطيع الحصول على قروض جديدة من البنك.
- **سياسات تسير العلاقات الشخصية للمسير مع البنك :** لقد أظهرت نتائج الدراسة أن سياسات تسير العلاقات الشخصية للمسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يعتمد عليها بشكل كبير فقد كان مستواها فوق المستوى المطلوب، ورغم أن علاقة المسير مع البنك جيدة، كما أنه يتمتع بقدرات تسمح له بالحصول على القروض إلا أن المسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يستطيع تأخير التسديد.

3. تحليل علاقات الارتباط والتأثير بين سياسات تسير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمؤهلات الشخصية للمسير

حيث يرتكز هذا العنصر على تحليل العلاقات الارتباطية وعلاقات التأثير بين سياسات تسير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمؤهلات الشخصية للمسير؛ ولقد أظهرت الدراسات السابقة أن سياسات تسير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحدد من خلال درجة تكوين المدراء وكذلك إلى المستوى التكويني العام للمسيرين، كما أن طريقة تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تسير المؤسسات الكبرى، حيث لا يمكننا أن نستخدم المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لما يميز هذه الأخيرة من خصوصيات عن المؤسسات الكبرى.

ومن خلال اختبار فرضيات البحث، باستخدام معامل ارتباط (سبيرمان للرتب) وباستخدام إختبارF وبعد إجراء المعالجة الإحصائية حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (01) ورقم (02).

- بالنسبة للشهادة العلمية و التخصص العلمي وعدد سنوات عمل المس وكذلك عدد المؤسسات المس ة، ليس ا أي ارتباط أو تأث على سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة ا زائرية.
- كان لعمر المس علاقة ارتباط وتأث على سياسات فاعلية عملية الاستحقاق، أي كلما زاد عمر المس زاد اهتمامه بتحس عملية الاستحقاق، كما لعمر المس علاقة ارتباط عكسية مع سياسات ليل مستوى المخزون، أي أن كلما زاد عمر المس قل اهتمامه بسياسات ليل مستوى المخزون.
- وقد كان كان الإقامة النصيب الأك مع سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة ا زائرية، فقد كان له علاقة ارتباط وتأث مع كل من السياسات التالية: التسي ا يوي للعملاء والإجراءات الوقائية و ليل مستوى المخزون و ليل دوران المخزون، كما له علاقة تأث مع تسي القروض البنكية.
- وقد كان لعدد سنوات العمل كمس علاقة ارتباط وتأث وحيدة مع فاعلية عملية الاستحقاق.

إن ليل علاقات التأث والارتباط ب المؤهلات الشخصية للمس وسياسات تسي عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة ا زائرية، أظهر وجود لسبعة علاقات ارتباط وتأث وهو ما ثل ما نسبته 10بالمائة من إ ا العلاقات، وبالتا فإننا نقول أن سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة ا زائرية لا تتحدد ولا تتأثر بالمؤهلات الشخصية مس المؤسسة، وتعود الأسباب رأينا إ :

- أن المس ون المؤسسات الصغ ة والمتوسطة ا زائرية، ورغم أن أغلبهم م مستوى تكوي عا ، كما أ م ينتمون ال التسي والاقتصاد ورغم ا ة الطويلة الميدان إلا أ م غ ملم بالتسي ا ديث للمؤسسات وخاصة تسي المؤسسات الصغ ة والمتوسطة، حيث تاج هذا النوع من المؤسسات إ تسي خاص ا.
- ارتباط وتأث مكان الإقامة على موعة من السياسات، ا يدل على أن المس عندما يكون من داخل منطقة النشاط فإنه يتمتع رية وبعلاقات مع يطه ا ارجي من عملاء وموردين وبنك، و ا أن أغلب المؤسسات كانت من منطقة واحدة وهي مدينة غرداية، ولقد كانت أغلب المؤسسات لكها مس ون م صلات قرابة، فإن هذا ما أدى إ أن تبتعد سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة ا زائرية عن بقية المؤهلات.
- نقص استمارة الاستبيان لبعض المؤهلات كا نس ا يسمح لنا عرفة جنس المس سواء كان ذكر أم أنثى.

4. ليل علاقات الارتباط والتأث ب سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة ا زائرية وخصائص نشاط المؤسسة

يرتكز هذا العنصر على ليل العلاقات الارتباطية وعلاقات التأث ب سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس المـال العامـل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة ا زائرية وخصائص نشاط المؤسسة، حيث أشارت نتائج الدراسات السابقة إ ما يلي :

- إن الاحتياج رأس المال العامل مرتبط بأنشطة المؤسسة، فإذا كانت أنشطة المؤسسة مستمرة خلال السنة فإن الاحتياج رأس المال العامل مل طابع الاستمرارية رغم أن عناصره مل صفة عدم الاستمرارية بسبب ارتباطها بدورة الاستغلال ا ارية.
- وإذا كانت أنشطة المؤسسة مو ية فإن الاحتياج رأس المال العامل ينخفض ويرتفع خلال السنة مع مو ية النشاط.
- كما أن الاحتياج رأس المال العامل مرتبط برقم الأعمال أي بنمو المؤسسة، فكلما يرتفع رقم الأعمال فإن الاحتياج رأس المال العامل يرتفع والعكس.

ومن خلال اختبار فرضيات البحث، باستخدام معامل ارتباط (سب مان للرتب) وباستخدام إختبارF وبعد إجراء المعا ة الإحصائية حصلنا على النتائج الموضحة ا دول رقم (03) ورقم (04).

- بالنسبة جم النشاط ألا وهو رقم الأعمال فقد أكدت نتائج الدراسة أنه ليس له أي تأث أو ارتباط بسياسات تسي عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة ا زائرية.

- بالنسبة لحالة النشاط سواء كان مستقر أو متقلب خلال السنة فقد أظهرت النتائج كذلك أنه ليس له أي تأثير أو ارتباط بسياسات تسير عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- بالنسبة لطبيعة النشاط فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه ليس له أي تأثير أو ارتباط بسياسات تسير عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية سواء كان موسمي أو سنوي.
- أما بالنسبة لنوع النشاط فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما كان نشاط المؤسسة صناعي فإننا نلاحظ وجود لزيادة مستوى سياسة اختيار العميل وسياسة التسير الحيوي للعملاء، والعكس بالنسبة لسياسة تسير المخزون أي كلما كان النشاط صناعي كلما لاحظنا انخفاض مستوى سياسة استخدام التقنيات لتسير المخزون ولسياسة تحليل دوران المخزون، كما أظهرت الدراسة وجود لعلاقة تأثير وحيدة عند سياسة استخدام تقنيات لتسير المخزون ونوع النشاط.

إن تحليل علاقات التأثير والارتباط بين خصائص نشاط المؤسسة وسياسات تسير عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أظهر وجود لأربعة علاقات ارتباط وتأثير وهو ما يمثل ما نسبته 10بالمائة من إجمالي العلاقات، وبالتالي فإننا نقول أن سياسات تسير عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تتحدد ولا تتأثر بخصائص نشاط المؤسسة، وتعود الأسباب في رأينا إلى:

بما أن المؤسسات تواجدت بمناطق بعيدة، - مما لم يسمح لنا بالتواجد في تلك المؤسسات- فقد أرسلت استمارة الاستبيان عن طريق البريد و الفاكس، وهذا ما أدى إلى أن تكون الإجابة على أسئلة الاستمارة بطريقة عشوائية وذلك بسبب كثرة انشغالات المسير، أو أن تكون الإجابة على أسئلة الاستمارة من طرف احد الموظفين غير المؤهلين للإجابة على الاستمارة، أو عدم فهم المبحوثين لأسئلة الاستمارة.

ونخلص في الأخير إلى أن مستوى سياسات تسير عناصر الاحتياج رأس المال العامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فوق المتوسط وهو مستوى مقبول إلى حد ما، غير أن هذه السياسات غير مرتبطة وغير متأثرة بالمؤهلات الشخصية للمسير وكذلك بخصائص أنشطة تلك المؤسسات.

وتبقى هذه النتائج خاصة بهذه العينة ولا يمكن تعميمها على جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بسبب خصوصية المؤسسات وكذلك لخصوصية ظروف إجراء الدراسة.

جدول (01) العلاقات الارتباطية بين سياسات تسير عناصر BFR المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمؤهلات الشخصية للمسير

الرقم	المؤهلات الشخصية للمسير / السياسات	الشهادة العلمية	التخصص العلمي	عمر المسير	عدد سنوات العمل	عدد سنوات العمل كمسير	عدد المؤسسات التي سيرها	مكان الإقامة	إجمالي عدد العلاقات المعنوية لسياسات تسير عناصر BFR
1	اختيار العميل	0,070	0,147	-0,005	0,175	0,185	0,061	0,253	0
2	فاعلية عملية التحصيل	-0,098	-0,043	0,287	0,120	0,263	0,290	0,225	0
3	تسير حيوي للعملاء	0,221	-0,203	0,226	0,003	0,036	-0,043	0,515**	1
4	الإجراءات الوقائية	0,293	0,099	0,295	0,225	0,260	0,136	0,418**	1
5	اختيار الموردين	-0,133	0,222	-0,157	-0,023	0,112	-0,018	-0,003	0
6	فاعلية عملية الاستحقاق	0,150	-0,360	0,430**	0,279	0,326*	0,175	0,259	2
7	تحليل مستوى المخزون	0,084	0,043	-0,405*	-0,287	-0,147	-0,198	0,349*	2

8	استخدام تقنيات لتسير ا خزون	-0,144	0,150	-0,149	-0,186	-0,101	0,134	0,286	0
9	ليل دوران ا خزون	-0,134	0,142	-0,186	-0,113	0,169	0,046	0,372*	1
10	العلاقات الشخصية للمس مع البنك	0,228	0,693	0,388	0,326	0,338	0,604	0,461	0
11	تسير القروض البنكية	0,003	0,032	-0,297	-0,099	0,130	0,012	0,223	0
	إ ا عدد العلاقات ا عنوية للمؤهلات الشخصية للمس	0	0	2	0	1	0	4	7

* مسـ توى معنو يـة 0.1 ** مسـ توى معنوية 0.05

ا صدر: استمارة الاستبيان استخرجت النتائج باستخدام برنامج SPSS

ا دول (02): ليل علاقات التأث ب سياسات تسير عناصر BFR ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية وا ؤهلات الشخصية للمس

	ا ؤهلات الشخصية للمس / السياسات	الشهادة العلمية	التخصص العلمي	عمر ا س	عدد سنوات عمل ا س	عدد سنوات العمل كمس	عدد ا ؤسسات ال س ها	مكان إقامة ا س
		قيمة F درجات الحرية V1=4 ; v2= 32	قيمة F درجات الحرية V1=2 ; v2= 34	قيمة F درجات الحرية V1=2 ; v2= 34	قيمة F درجات الحرية V1=1 ; v2= 35	قيمة F درجات الحرية V1=1 ; v2= 35	قيمة F درجات الحرية V1=2 ; v2= 34	قيمة F درجات الحرية V1=1 ; v2= 35
1	إختيار العميل	0,835	0,589	0,23	0,947	1,269	0,368	2,507
2	فاعلية عملية التحصيل	0,196	1,08	1,462	0,49	2,852	1,921	2,418
3	تسير حيوي للعملاء	1,701	1,363	1,228	0,064	0,399	0,032	11,72
4	الإجراءات الوقائية	2,233	1,557	1,6	1,792	2,602	0,604	7,94
5	إختيار ا وردين	0,566	0,562	1,887	0,001	0,291	1,999	0,533
6	فاعلية عملية الاستحقاق	1,709	0,534	3,355	2,349	4,56	0,637	2,064
7	ليل مستوى ا خزون	2,111	0,028	3,295	3,453	1,071	1,02	6,772
8	إستخدام تقنيات لتسير ا خزون	0,65	1,047	0,211	0,851	0,257	0,478	4,002
9	ليل دوران ا خزون	1,085	0,793	0,402	0,365	0,586	0,463	7,98
10	العلاقات الشخصية للمس مع البنك	1,355	0,053	0,33	0,727	0,17	0,095	1,514
11	تسير القروض البنكية	1,815	0,008	2,624	0,366	0,405	0,344	5,452

ا صدر: استمارة الاستبيان استخرجت النتائج باستخدام برنامج SPSS

جدول (03) العلاقات الارتباطية ب سياسات تسي عناصر BFR ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية وخصائص نشاط ا ؤسسة

	خصائص نشاط ا ؤسسة / السياسات	رقم الأعمال	حالة النشاط	نوع النشاط	طبيعة النشاط	إ ا عدد العلاقات ا عنوية لسياسات تسي عناصر BFR
1	إختيار العميل	-0,133	0,071	-,376(*)	-0,055	1
2	فاعلية عملية التحصيل	0,052	-0,130	-0,193	0,180	0
3	تسي حيوي للعملاء	-0,011	-0,224	,474(**)	-0,048	1
4	الإجراءات الوقائية	0,002	-0,091	0,175	0,224	0
5	اختيار ا وردين	-0,146	-0,112	-0,120	-0,182	0
6	فاعلية عملية الاستحقاق	-0,159	-0,123	-0,043	0,111	0
7	ليل مستوى ا خزون	0,013	-0,011	-0,268	0,072	0
8	استخدام تقنيات لتسي ا خزون	0,047	0,180	-,411(*)	-0,071	1
9	ليل دوران ا خزون	-0,129	0,006	-,415(*)	-0,017	1
10	العلاقات الشخصية للمس مع البنك	-0,129	0,194	-0,210	-0,242	0
11	تسي القروض البنكية	-0,063	0,298	-0,312	-0,231	0
	إ ا عدد العلاقات ا عنوية لنشاط ا ؤسسة	0	0	4	0	4

* ستوى معنوية 0.1 ** ستوى معنوية 0.05

ا صدر: استمارة الاستبيان استخرجت النتائج باستخدام برنامج SPSS

ا دول (04): ليل علاقات التأث ب عناصر BFR ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية وخصائص نشاط ا ؤسسة

الرقم	السياسة	رقم الأعمال			حالـ ـ ـة النشاط			نوع النشاط			طبيعة النشاط		
		درجة ا رية		قيمة F	درجة ا رية		قيمة F	درجة ا رية		قيمة F	درجة ا رية		قيمة F
		V1	V2		V1	V2		V1	V2		V1	V2	
1	إختيار العميل	3	33	0,563	1	35	0,18	2	34	2,526	1	35	0,109
2	فاعلية عملية التحصيل	3	33	0,443	1	35	0,161	2	34	0,975	1	35	1,254
3	تسي حيوي للعملاء	3	33	0,564	1	35	1,498	2	34	1,918	1	35	0,252
4	الإجراءات الوقائية	3	33	0,836	1	35	0,097	2	34	1,074	1	35	1,795
5	إختيار ا وردين	3	33	0,404	1	35	1,999	2	34	2,163	1	35	0,738
6	فاعلية عملية الاستحقاق	3	33	0,553	1	35	0,115	2	34	0,503	1	35	0,197
7	ليل مستوى ا خزون	3	33	0,352	1	35	0,137	2	34	1,11	1	35	0,037
8	إستخدام تقنيات لتسي ا خزون	3	33	0,291	1	35	1,089	2	34	3,379	1	35	0,283
9	ليل دوران ا خزون	3	33	0,175	1	35	0,029	2	34	2,806	1	35	0,017
10	العلاقات الشخصية للمس مع البنك	3	33	0,83	1	35	0,915	2	34	1,161	1	35	1,163
11	تسي القروض البنكية	3	33	0,19	1	35	1,541	2	34	0,9	1	35	1,101

ا صدر: استمارة الاستبيان استخرجت النتائج باستخدام برنامج SPSS

خلاصة : بيت هذه الدراسة مدى ارتباط الاحتياج رأس ا ال العامل بدورة الاستغلال فهي ا ولد الأساسي له، وال تعت من أهم الدورات ا ؤسسة، حيث كن اعتبارها الركيزة الأساسية لتحليل الوضعية ا الية للمؤسسة وبالتا فهي تع عن النشاط الرئيسي و دد طبيعة ا ؤسسة.

كما تعد سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل من الأنشطة ا همة والأساسية للمؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية، لكي تتمكن من البقاء والنمو، إلا أن على هذه ا ؤسسات ديد العوامل ا ؤثرة على هذا السياسات وتعزيز الا اهات الإ ابية ا ومعا ة ا وانب السلبية.

و ضوء ذلك تستهدف هذه الدراسة إ وصف سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية و ليل علاقات الارتباط والتأث ب هذه السياسات وا ؤهلات الشخصية للمس وخصائص النشاط ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية، وذلك باختبارها من خلال ثلاث فرضيات كانت واحدة لوصف سياسات تسي عناصر الاحتياج رأس ا ال العامل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة والأخري لعلاقة الارتباط و التأث . واستخدمت عدة أساليب إحصائية لتحليل بيانات الاستمارة ال كانت الأداة الرئيسة مع البيانات، مثل معامل ارتباط الرتب " Spearman " و اذج الا دار البسيط.

الإحالات والمراجع :

1. لولاشي ليلى، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

2. مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعم الاستثمار، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، 2005.

3. ST-PIERRE Josée ; LA GESTION FINANCIERE DES PME ; l'édition PADIE ;Québec (Canada) ; 1999.Page: 32.

4. ST-PIERRE Josée; OP.CIT. Page: 36.

5. Vernimmen PIERRE ; Finance d'entreprise ; 5éme édition par pascal quiny et yann le fur ; Dalloz ; Paris ;2002.

دور بنك ا زائر تسي العمليات ا الية ا رتبطة با ارج

بوحنيك هدى
جامعة تبسة

ملخص : ظل إسناد ا زائر لكاهل بنك ا زائر تسي عمليا ا ا الية ا ارجية فقد أو هذا الأخ اهتماما بالغا ـذا ا انـب، وذلك من خلال مراقبة وتنظيم أسواق الصرف حيث إنشاء سوق ماب البنوك ومكاتب مراقبة الصرف، كما يعمل على ضـبط ا ديونية ا ارجية من خلال إشرافه على اتفاقيات الاستدانة ا ارجية ويعمل على إدارة احتياطيات الصرف من العملـة الأجنبيـة اعتمادا على معاي الأمن والسيولة وا ردودية.

الكلمات ا فتاح : بنك ا زائر، العمليات ا الية ا رتبطة با ارج(سعر الصرف، الاحتياطات النقدية، ا ديونية ا ارجية).

هيد : أنشئ البنك ا ركزي ا زائري قتضى القانون رقم 62-144 ا ؤرخ 13 ديسم 1962 على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية ا عنوية والاستقلال ا ا ، وهذا بغرض تنظيم العمليات ا سموحة للبنك ا ركزي وإعطاء ا كومة إمكانيـة ا راقبة اللازمة وكذا وجوب تع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية ارسة صلاحيا ا، ويتو إدارة البنك ا ركزي ا زائـري افظ ساعدة ثلاث نواب افظ معين رسوم من رئيس الدولة ويتم تعي الأعضاء ا شكل لس إدارة البنك ا ركزي ا زائري كذلك رسوم من رئيس الدولة، ويتمتع البنك ا ركزي ا زائري بأهم الصلاحيات ال تتمتع ا كافة البنوك ا ركزية فهـو بنـك البنوك وبنك الدولة وله سلطة مراقبة وتوزيع القروض.

د أيضا القانون 88-06 ا ؤرخ 12 جانفي 1988 تأكيدا على دور البنك ا ركزي ميدان السياسة النقديـة فهو مكلف بإعداد وتسي السياسة النقدية ا ذلك ديد سقوف إعادة ا صم، وطبقا لأحكام القانون 90-10 ا ؤرخ 14 أفريل 1990 أصبحت بنك ا زائر هي التسمية ا ديدة للبنك ا ركزي ا زائري وأصبح لس النقد والقرض يعمل تـارة بصـفة لس إدارة لبنك ا زائر ويتصرف بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على قيق ا هام ا وكلة للبنك ا ركزي تارة أخـرى، كمـا منحت للجنة ا صرفية من خلال أحكام القانون 90-10 قدرة كب ة ميدان ا راقبة دون ديد، و إطار إصلاح النظام النقدي استعاد بنك ا زائر مكانته كمركز ذا النظام وإ جانب وظائفه التقليدية ال يؤديها كاحتكار حق إصدار النقود وكبنك البنـوك وبنك ا كومة، أصبح يلعب دورا أساسيا الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا وذلك بالعمل على اسـتقرار الأسعار الداخلية واستقرار أسعار الصرف خارجيا، كما يعمل على متابعة الالتزامات ا الية للدولة وتطور مديونيتها ا ارجية وضبط وتسي وتنفيذ العقود والاتفاقيات ا تعلقة بالاستدانة، ويتدخل إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل إضافة للذهب كما يعمل على توف العملات الأجنبية للحكومة لأغراض ارية.

و أصبح بنك ا زائر يلعب دورا أساسيا الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا وذلك بالعمل على استقرار الأسعار الداخلية واستقرار أسعار الصرف خارجيا، كما يعمل على متابعة الالتزامات ا الية للدولة وتطور مديونيتها ا ارجية وضبط وتسي وتنفيذ العقود والاتفاقيات ا تعلقة بالاستدانة، ويتدخل إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل إضافة للذهب كما يعمل على توف العملات الأجنبية للحكومة لأغراض ارية؛ لذلك سيتم التركيز على ثلاث عمليات مالية أساسية نظرا لتـأث كل منها الأخرى، إذ تؤثر التغ ات ا اصلة أسعار صرف تلف العملات ارتفاع أو ا فاض حجم ا ديونيـة ا ارجيـة للدول وتؤثر أيضا قيمة الاحتياطيات الر ية من العملة الصعبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر الفوائد النا ة عـن ارتفـاع أعباء ا ديونية ا ارجية ا فاض الاحتياطيات من العملة الصعبة.

1- الإشكاليــة: من خلال ما سبق ت ز معا إشكالية البحث كالآ : **ما هو دور بنك ا زائر تنظيم وتسي ســوق الصــرف الأجن وا ديونية ا ارجية وإدارة احتياطيات الصرف من العملة الأجنبية ؟**

وللوقوف على مدى تدخل بنك ا زائر العمليات ا الية ا تربط ا زائر با ارج تقسيم هذه الدراسة إ ما يلي :

1. دور بنك ا زائر تسي سوق الصرف الأجن ؛
2. دور بنك ا زائر تسي ا ديونيــة ا ارجيــة؛
3. دور بنك ا زائر تسي الاحتياطيات النقديــة.

1- دور بنك ا زائر تسي سوق الصرف الأجن :-

يتدخل بنك ا زائر سوق الصرف الأجن سواء مشتريا للعملة أو بائعا ا، دف ا افظة على قيمة العملة الوطنية و ايتها من تلف التقلبات الاقتصادية سواء الداخلية أو ا ارجية لتظل صامدة مواجهة باقي العملات.

1-1. **سوق الصرف الأجن ا زائر :** لقد شهدت أنظمة الصرف الأجن ا زائر تطورات عديدة نتيجة الظروف الداخلية وا ارجية ا ختلفة ال سادت منذ فترة الستينات، ا أثر على قيمة الدينار ا زائري سواء بالسلب أو الإ اب.

1-1-1. **نظام الصرف الأجن ا زائر:** اعتمدت ا زائر منذ سنة 1964 نظام سعر الصرف الثابت حيث كان الدينار مراقبا عن طريق قوان صارمة إذ يكن قابلا للتحويل، غ أن ا زائر لت عن هذا النظام ظل أزمة سنة 1986 نتيجــة ا فــاض أسعار ا روقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره أساس ا عاملات ا ارجية وعليه عرف الدينار ا زائري ا فاضات متتالية، لذا كان لزاما على ا زائر ا اذ قرارات وإجراءات حا ة بغية قيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا، وعليه أصبح للبنك ا ركزي دورا أكثر أ ية ال الصرف إذ أصبح يشارك إعداد التشريعات والتنظيمات ا تعلقة بالصرف والتجارة ا ارجية ال أسندت إليه، وأمام ضغوطات ا نظمات الدولية فإن السلطات ا زائرية قبلت فيض عملتها إذ ا فضت قيمة الدينار مقابل الدولار بنحــو 103% ب 31 ديسم 1987 و31 ديسم 1990، وعليه أصبح سعر الصرف مرنا، و أوائل جانفي 1996 اعتمدت ســوق الصرف ما ب البنوك حيث تتم عمليات مبادلة العملة الوطنية بباقي العملات ب البنوك التجارية وا ؤسسات ا الية ا عتمدة، ويــتم ديد سعر العملات ا تداولة عن طريق تقابل كل من قوى العرض والطلب.

1-1-2. **إصلاحات صرف الدينار ا زائري :** شهد الدينار ا زائري منذ أواسط الثمانينات ولات هامــة نتيجــة الأزمــات الاقتصادية ال مرت ا البلاد ا أدى به إ التدهور التدر ي، وكانت أهم التخفيضات تلك ال ت مع منتصف السبعينات بفعل سياسة التعديل ا يكلي ا طبقة.

أ- **برامج صندوق النقد الدو التصحيحية :** من أهم ما نص عليه اتفاق التثبيت ا وقع مع صندوق النقد الــدو 12 أفريــل 1994 ما يلي[1] :

- تعديل سعر الصرف ليصل إ 36 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد أي فيضه بنسبة 40.17%،
- السعي إ رير التجارة ا ارجية لتقوية التكامل الاقتصادي،
- العمل على فيض عجز ا وازنة من خلال قيق التوازن ب ا وارد والاستخدامات،
- ضرورة الاحتفاظ ستوى أد من موارد الدفع ا ارجي عن طريق إعادة ا دولة والقروض ا صل عليها من صندوق النقد الدو ومؤسسات أخرى.

لكن هذا الاتفاق امتد دة سنة واحدة واستتبع ب نامج التعديل ا يكلي مع اية ماي 1995 الذي امتد على مدى 3 سنوات، ومن أبرز أهدافه ما يلي:
- قيق و اقتصادي يستوعب النمو السكا لتقليص البطالة وتنشيط الاستثمار،
- فيض معدل التضخم إ ا عدل ا سموح به الدول الصناعية ووضع معاي راقبة الإصدار النقدي،
- التحرير الكامل للتجارة ا ارجية وا نافسة ظل اقتصاد سوق قائم على حرية ا ؤسسات وا نافسة،
- إعادة التوازن ا ارجي بتكوين احتياطيات صرف كافية.

ب- **الإجراءات ا تعلقة بإصلاح صرف الدينار ا زائري** : إن تسوية سعر الصرف هو من ب ا عاي الأساسية لـ امج التعـديل ا يكلي، حيث يهدف هذا ا نامج إ قيق الآ :[2]
- رفع قيود الصرف ا دخلة سنة 1992 ومتابعة رير الصرف،
- إنشاء سوق ما ب البنوك للعملة الصعبة ا يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة رية،
- السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسم 1996،
- فيض سعر الصرف دف تقليص الفجوة ب السعر الر ي والسعر ا وازي،
- إنشاء نظام تعو موجه عن طريق حصص تثبيت ب بنك ا زائر والبنوك التجارية،
- وضع سياسة للصرف ا من شأ ا ضمان ا نافسة ا ارجية،
- قابلية ويل الدينار بالنسبة للصفقات ا ارجية ا ارية.

1-2. التدخل سوق الصرف الأجن : يهدف بنك ا زائر من خلال تدخله سوق الصرف إ تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها، ولتحقيق هذه الأهداف يقوم البنك بالعمليات ا والية[3] :
- تتمثل مهمة بنك ا زائر ميدان الصرف توف أفضل الشروط وا فاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، ويسهر على حسن تسي التعهدات ا الية اه ا ارج وضبط سوق الصرف،
- شراء أو بيع أو خصم أو إعادة خصم سندات الدفع ا ررة بالعملات الأجنبية،
- إمكانية رهن واسترهان هذه السندات وكذا قبو ا كوديعة أو إيداعها لدى هيئات مالية أجنبية،
- الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية ررة بعملات أجنبية ومسعرة بانتظام ضمن الفئة الأو لدى الأسواق ا الية الدولية،
- ديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف،
- التنظيم القانو للصرف وتنظيم سوق الصرف،
- إدارة وتوظيف احتياطيات الصرف.

ولتحقيق هذه ا هودات ا بذولـة على مستوى الصرف الأهداف ا رغوب فيها من كم حركة رؤوس الأموال والاستفادة من مزايا التدفقات ا الية دوليا، لابد وأن ترتبط باكتساب ا ات وا هارات اللازمة لاستعمال وإدارة التكنولوجيا ا الية، ومن الضروري أيضا إ اد نظام معلومات فعال ومرن يساهم متابعة التغ ات الطارئة على مستوى سوق الصرف الأجن و اولة الاستفادة من ا زايا وتفادي ا ساوئ.

1-3. مراقبة الصرف الأجن : تتمثل أهم عمليات الصرف ا يقوم ا بنك ا زائر بيع نقود وطنية مقابل أخـرى أجنبيـة للبنوك غ ا لية وشراء وبيع نقود أجنبية مقابل نقود أجنبية أخرى[4]، وينظم بنك ا زائر سوق الصرف الأجن إطـار سياسـة الصرف ا يقررها لس النقد والقرض مع احترام الالتزامات الدولية ا تعهدت ا ا زائر[5]، وعليه فإن لس النقد والقرض يقوم بوضع القواعد ا نظمة لعمليات الصرف وحركات رؤوس الأموال من ا زائر وإليها، حيث تتم مراقبة الصرف من خـلال وضـع

موعة من التعليمات والآليات ال دف للتحكم يع التدفقات ا الية ب ا زائر وا ارج، ومن أبرزها ضرورة أن تتم عمليـة ويل الأموال من وإ ا زائر عن طريق إحدى الوسائط ا الية ا عتمدة أو ا رخص ا بالعمل ا زائر، ولابد أن يأخذ لس النقد والقرض الاعتبار مدى مسا ة إجراءات التحويل قيق توازن سوق الصرف، وقد حدد النظام رقـم 92-04 ا ـؤرخ : 22 مارس 1992 فيما يتعلق راقبة الصرف شروط وضوابط تنفيذ هذه ا راقبة وإ ازها، و كن تفويض حـق تسـي الصـرف وخاصة ما يتعلق بتسي وسائل الدفع بالعملات الأجنبية النا ة عن إيرادات ا روقات إ الوسائط ا الية ا عتمدة، ومن أهم العناصر الداخلة هذا التفويض نذكر الآ :

- ودائع الزبائن من حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط ا عنية؛
- عوائد الصادرات من غ ا تعلقة با روقات والعوائد ا نجمية؛
- ا بالغ النا ة عن عمليات الشراء سوق الصرف؛
- الأموال النا ة عن الاقتراض بالعملة الصعبة ا تعاقد عليها من قبل الوسائط ا الية ا عتمدة سواء اجتها ا اصة أو لزبائنها.

2- دور بنك ا زائر تسي ا ديونية ا ارجية :-

يظهر دور بنك ا زائر تنفيذ عملية الاستدانة ا ارجية وسياسة تسي ا ديونية ا ارجية من خلال مشاركة عضو منه اللجنـة ا صرفية ا كلفة بالإشراف على هذه العملية، كما يقوم على ا ستوى الداخلي بإجراءات تصحيحية تساهم التقليص مـن عـبء ا ديونية ا ارجية.

2-1. واقع ا ديونية ا ارجية ا زائر : لا كن حصر مديونية ا زائر باعتبارها رد تعب خـارجي عـن العجـز ميـزان ا دفوعات إ ا تترجم الواقع وضعا اقتصاديا معينا له أسبابه التار ية و يزاته ا اصة.

2-1-1.أسباب ا ديونية ا ارجية ا زائرية : هناك عدة أسباب سا ت إنشاء وتفاقم أزمة ا ديونية ا ارجية ا زائر مـن أ ها:[6]

أ- تقلبات قطاع ا روقات : اعتمدت ا زائر اعتمادا مطلقا على قطـاع ا روقـات قيـق التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك قامت بتكثيف إنتاج ا روقات وتطلب ذلك إنفاق استثمارات ضخمة القطاع البترو ، غ أن تعرض هذا القطاع إ تقلبات ك ى وتذبذب الأسعار أثر بشكل مباشر على تفاقم أزمة ا ديونية ا ارجية للجزائر، فخلال الصدمت البتروليت سن 1973و1979 ارتفع سعر النفط ا أدى إ زيادة الدخل القومي ا عنه بفائض ميزان ا دفوعات، وكنتيجة ذا اتبعت ا زائر سياسة الاقتراض معتمدة على تكهنات ارتفاع أسعار النفط للفترات اللاحقة لكن حدث العكس إذ ا فض سعر البترول سنة 1986 ا أدى إ تقليص عائـدات صادرات ا روقـات، ومـن حدوث عجز ميزان ا دفوعات وعدم القدرة على تسديد الديون وقد تسبب هذا الا فاض خسائر للجزائر قدرها 9 مليار دولار.

ب- ضخامة ا هود الاستثمارية : اعتمدت ا زائر منذ السبعينات على سياسة تنموية تعتمد خاصة على القطاع الصناعي الذي تطلب استثمارات ضخمـة فاقت إمكانيـات التمويل ا ليـة، ا أدى با زائر إ اللجوء للقروض ا ارجية نظرا لاعتقاد را ي السياسة الاقتصادية أنه لا كن اوز مرحلة التخلف ال يعيشها الاقتصاد ا زائري إلا عن طريـق إقامـة استثمارات ضخمة، غ أن ويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض ا ارجية جعل من ا هاز الإنتاجي جهـازا تابعـا للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إ حد كب على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة.

ج- غياب سياسة سليمة للاقتراض : هناك عدة معاي كن من خلا ا كم بغياب سياسة سليمة للاقتراض ا زائـر ومن أ ها :

- عدم وجود تناسب ب تركيبة العملات الأجنبية ا كونة للدين ا ارجي وب ط التجارة ا ارجية، حيث أن صادرات ا زائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي ومنه يكفي ا فاض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى ح يتفاقم حجم الـدين ا ارجي؛
- ارتفاع حصة القروض قص ة الأجل من إ ا القروض وما تبعها من شروط قاسية خاصة من حيث ارتفاع أسعار الفائـدة فيها؛
- زيادة خدمات الدين ا ارجي إذ وصلت إ 307% سنة 1994 ح تتجاوز 57.62% سنة 1987؛
- عدم ا صداقية تسي القروض حيث استعملت نسبة كب ة منها ويل الواردات من السلع الكمالية؛
- عدم فعالية ا هاز الإنتاجي إذ أن معظم النتائج ا حققتها تلف القطاعات الإنتاجية ا مولت بالقروض كانت ضعيفة مـا عدا قطاع ا روقات.

2-1-2.أعباء ا ديونية ا ارجية على صادرات ا زائر : لقد كان لتزايد ا ديونية ا ارجية وخدما ا أعباء ثقيلة على صـادرات ا زائر، و كن التعرف على هذه الأعباء من خلال ا ؤشرين ا والي [7] :

أ- نسبة إ ا الدين إ ا الصادرات : عرفت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا منذ بداية التسعينات حيث ارتفعت مـن 211% سنة 1990 إ 243% سنة 1996، وذلك نتيجة ارتفاع مديونيتها ا ارجية بعد الاستدانة ا تكـررة مـن صندوق النقد الدو بالإضافة إ ا فاض أسعار البترول ومن ا فاض إيرادا ا من صادرات ا روقات، أخذت هـذه النسبة الا فاض لتصل إ 39.05% و19.8% لسن 1999و2000 على التوا ، ويرجع هـذا الا فـاض إ تسديد ا زائر قدرا معت ا من ديو ا خلال هذه الفترة وكذا إ ارتفاع أسعار البترول حيث بلغت 28.5 دولار للـ ميـل الواحد وإ ارتفاع احتياطيا ا من العملة الصعبة.

ب- نسبة خدمة الدين إ إ ا الصادرات : إن تفاقم ا ديونية ا ارجية للجزائر ترتب عنه ارتفاع معـدلات خدمـة ديو ا ا ارجية إ إ ا الصادرات، حيث ا ه هذا ا عدل إ التسارع بشكل كب حيث قفز من 66.4% سنة 1990 إ 82.2% سنة 1993 ويدل هذا الارتفاع على أن خدمة الديون ا ارجية قد التهمت جـزءا كـب ا مـن حصـيلة الصادرات، أخذ هذا ا عدل التراجع منذ سنة 1994 حيث بلغ 47.1% واستمر الا فاض ليصل إ 19.8% سنة 2000 و17.7% سنة 2003، ويرجع هذا إ ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر ا ميل الواحد 28.5 دولار سنة 2000 وبالتا ارتفعت قيمة الصادرات من ا روقات لتبلغ 21.7 مليار دولار أمريكي لـنفس السـنة، وقـد سجلت هذه النسبة أد مستويا ا سنة 2003 حيث بلغت 17.7%.

2-2. صلاحيات بنك ا زائر تسي ا ديونية ا ارجية: لقد نص الأمر 03-11 ا ـؤرخ 26 أوت 2003 علـى أهـم الإجراءات ا تسند لبنك ا زائر فيما ص مسا ته تسي ا ديونية ا ارجية للبلد وتتمثل هذه الإجراءات الآ [8] :
- يسهر بنك ا زائر ميادين النقد والقرض على الاستقرار الداخلي وا ارجي للنقد، ذا الغرض يكلف راقبة توزيـع القرض بكل الوسائل ا لائمة ويسهر على حسن تسي التعهدات ا الية اه ا ارج؛
- تستش ا كومة بنك ا زائر كل مشروع قانو ونص تنظيمي يتعلقان با سائل ا الية والنقدية، و ـدد كيفيـات عمليات الاقتراض من ا ارج ويرخص ا إلا إذا تعلق الأمر بقروض قامت ا الدولة سا ا؛
- مع بنك ا زائر كل ا علومات ا فيدة راقبة ومتابعة الالتزامات ا الية وا ارج ويبلغها للوزارة ا كلفة با الية؛

- يدخل ضمن حق بنك ا ـزائر ضبط ومراقبة القروض خارج القطاع العمومي كما يشارك التفاوض بشـأن عقـد اتفاقيات دولية للدفع والصرف وا قاصة ويتو تنفيذها؛
- كن لبنك ا ـزائر أن يستخدم الأرصدة من الذهب كضمان لأي تسبيق موجه للتسي النشـط للمديونيـة العموميـة ا ارجية وهذا حالة الاستماع إ لس النقد والقرض وإخطار رئيس ا مهورية بذلك؛
- يرخص لبنك ا ـزائر أن نح ا ـزينة العمومية بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصرا للتسي النشط للمديونيـة العموميـة ا ارجية.

وعليه يتضح دور بنك ا ـزائر ضبط ا ديونية ا ارجية من خلال إشرافه على ا فاوضات ال دف إ عقـد اتفاقيـات دولية تتعلق بعملية الاقتراض، وذلك بتحديد التسبيقات والضمانات ال كن أن تقدمها ا ـزائر إطـار العقـود انطلاقـا مـن الاحتياطيات ا تواجدة لديه، و إطار ضبط هذه العملية يظهر حقه ا صول على الإحصائيات وا علومات ال يرى فائدة منـها عرفة تطور الأوضاع الاقتصادية للبلد بغرض تقد إقتراحات للحكومة من شأ ا سـ حركة ميزان ا دفوعات عن طريق إرسـال تقرير إ رئيس ا مهورية يتضمن وضعية تسي ا ديونية ا ارجية ومدى قدرة الاقتصاد على الوفاء بديونه.

2-3. آلية تدخل بنك ا ـزائر تسي ا ديونية ا ارجية: يتضح جليا دور بنك ا ـزائر ضبط ا ديونية ا ارجية مـن خـلال الاتفاقيات ال ي مها مع صندوق النقد الدو سواء فيما يتعلق بإبرام عقود الاقتراض أو اتفاقيات إعادة جدولـة الـديون أو التفاوض على الدفع مسبقا، ولتجسيد هذه ا ساعي عمد الأمر 03-11 إ الفصل بـ لس إدارة بنك ا ـزائـر و لـس النقـد والقرض الذي خولت له ا شاركة تسي ا ديونية ا ارجية وإ جانب دعم التنسيق بـ بنك ا ـزائر وا كومة فيما ص أسـعار الصرف يقترح الأمر إنشاء نة بـ الطرف مهمتها متابعة تسي ا ديونية ا ارجية ، حيث استطاعت هـذه اللجنـة السـنوات الأخ ة الوصول إ اتفاق مع روسيا ينص على ويل أكثر من 7 مليون دولار من الديون ا ـزائرية إ استثمارات ـا سـاهم خفض ا ديونية ا ارجية للجزائر، كما تعمل اللجنة حاليا على التفاوض مع نادي باريس من أجل الدفع ا سبق لديو ا حيث قدمت طلب للنادي الأول خاص برفع نسبة ويل الديون ا عاد جدولتها من 10% إ 30% والثا متعلق بالدفع ا سبق بلغ 8مليـار دولار من ديو ا، ويسمح هذا الاتفاق حال التوقيع عليه فض ا ديونية ا ارجية للجزائر إ أد حد ا و ري ا فاوضـات وقت صلت فيه ا ـزائر على موافقة مبدئية من قبل الدول الأعضاء نادي باريس مقابل فظ الدول الدائنة مثل أ انيا واليابان والولايات ا تحدة الأمريكية، نظرا لأن هذا الاتفاق يفقدها مكاسب عديدة إذ أن الديون ا عنية بالدفع ا سبق هي ديـون متوسـطة الأجل ونسب الفائدة تتراوح بـ 8% و11% وعليه ستضطر للتخلي عن أرباح معت ة كانت تتحصل عليها سنويا.[9]

لقد ل الأمر 03-11 ا تعلق بالنقد والقرض صلاحيات جديدة لبنك ا ـزائر ال تسي ا ديونية ا ارجية، إذ دد كيفية عمليات الاقتراض من ا ارج ويرخص ا و مع ا علومات ال تسمح تابعة الالتزامات ا الية اه ا ارج، ويشارك ا فاوضات ا ادفة لعقد هذه القروض كما يشترك مفاوضات الدفع ا سبق، ويتجسد دوره على أرض الواقع كجهاز تنفيذي لكـل اتفـاق عن طريق التطبيق العملي لبنود العقد.

3- دور بنك ا ـزائر تسي احتياطيات الصرف :-

يرتكز تسي بنك ا ـزائر لاحتياطيات الصرف الر يـة أساسـا على تنويـع مزيج تركيبتها وسيولتها واستثمارها دف قيق أقصى ربح كن وأد خسارة كنة وذلك عن طريق توزيع ا خاطرة.

1-3.احتياطيات الصرف ا ـزائر : ثل الاحتياطيات للجزائر جهاز أمان كنها اللجوء إليه لسد العجـز ا ـادث ميـزان مدفوعا ا سواء كانت هذه الاحتياطيات ذهبا أو عملات أجنبية، وهذا لكي لا تضطر إ فيض سعر صرف عملتها أو الاقتـراض بتكلفة باهظة.

3-1-1.مزيج الاحتياطيات ا زائر: يتمثل مزيج الاحتياطيات ا زائر الآ :

أ- الذهب : ا فضت قيمة الذهب من احتياطيات ا زائر منذ مدة طويلة قابلها سيطرة الدولار الأمريكـي والعمـلات الأخرى، حيث بلغت احتياطيات الذهب ا زائر سنة 2006 قيمـة 1133825135.72 مليـار دينـار مقابـل احتياطيات من العملات الأجنبية قدرت بقيمة 37892022746621 مليار دينار لنفس السنة، ويرجع الا فـاض إستخدام الذهب كوحدة احتياطية إ تدخل الولايات ا تحدة الأمريكية و اولة إ اء دور الذهب مركز النظام النقدي وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي، و حت هذا الشأن حيث أنه منذ أن أصبح سعر الذهب متغ ا نادرا ما تعاملت بـه البنوك التجارية مع بعضها البعض و أت إ اكتناز الذهب لا فاض قيمته السوقية عن سعره الر ي.[10]

ب- العملات الأجنبية : منذ بداية تكوين الاحتياطيات ا زائر والدولار الأمريكي هو ا سـيطر الأساسـي قيمـة الاحتياطيات، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار 48% سنة 2000 ونسبة 45% سنة 2001 وما أكسب الـدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلا ا كأساسي احتياطي هي مرونة ويل العجز ميزان مدفوعات الولايات ا تحدة الأمريكية لأن ويله يكون أكثر سهولة من ويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السـائدة، ومنـذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت ا زائر نسبة احتياطيا ا من الدولار 42% وا لاحـظ هـو ا فاض هذه النسبة بنسبة 6.2% عن سنة 2001، وبلغ احتياطي ا زائر من الأورو 30% من إ ـا الاحتياطيـات ومثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28% وقدرت نسبة ا الياب منها 12%، ويتم ديد الأصـول الاحتياطيـة ا زائر بالطلب حيث يعمل بنك ا زائر على ديد حجم الاحتياطيات ا كنه تكوينها وبعدها يقرر العمـلات الـ يشكل منها هذه الاحتياطيات.[11]

3-1-2.إجراءات ا زائر لضبط الاحتياطيات : ا أن احتياطيات ا زائر دائما شديدة ا ساسية لتقلبات أسعار البترول حيث أنه بارتفاع أسعار البترول دوليا تؤدي إ زيادة الاحتياطيات ا زائر من العملة الصعبة و دث العكس حالـة ا فـاض أسـعار ا روقات، لذلك وجب على ا زائر الاحتراس من هذه ا خاطر فعمدت إ ا اذ إجراءات مكنتها من ضبط التـأث ات ا ساسـة لاختلاف أسعار البترول انتظار أن يأ هذا الضمان من تغي عميق يكل جهازها الإنتاجي، حيث عمدت ا زائر هذا ا ـال إ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يكون أداة ذات أ ية وكان على ا زائر تعزيز مصداقيته بالضبط الوقت الذي ترتفع فيه أسعار البترول، هذا ما يسمح بتراكم الادخار ا ا له من علاقة بتذبذب أسعار البترول حيث وصل معدل الادخار ا ا 2.6% بسبب ارتفاع الأجور سنة 1992 ا فض إ 2.1% بسبب ا فاض أسعار البترول سنة 1998 ل تفـع إ 12% سـنة 2000 لأن أ ية الادخار ا ا تظهر لتعبئة الديون العمومية ا ارجية والتكفل با اه تقلبات أسعار البترول، إذ حددت ا زائر منـذ مدة طويلة وإ غاية الآن قيمة 19 دولار كسقف لأسعار البترول حيث تؤدي الزيادة قيمة إيرادات البترول عن هذه النسـبة إ زيادة ميزانية إيرادات البترول، حيث وصلت إيرادات البترول سنة 2004 إ 24.8 دولار إذ بلغت أسعار البترول 43.8 دولار ارتفعت نسبة الإيرادات إ 26 دولار سنة2005 حيث بلغ سعر ا ميل 45 دولار، وواصلت هذه النسبة الارتفـاع حيـث بلغت 56 دولار سنة2006 حيث وصل سعر ا ميل هذه السنة إ 75 دولار لل ميل[12].

3-2. صلاحيات بنك ا زائر إدارة الاحتياطيات: يتم الاحتفاظ بالاحتياطيات على شكل ودائع مصرفية بنوك دولية وعلى شكل سندات متعددة الأطراف يصدرها بنك التسوية الدولية والبنك الدو وصندوق النقد العر بعض الأحيان ويقـوم بنـك ا زائر بتوظيف هذه السندات، ومن أهم صلاحياته ما يلي[13] :

- وز لبنك ا زائر أن يأخذ كوديعة كل سندات الدفع ا ررة بالعملات الأجنبية وكذا كل الأرصدة بالعملات الأجنبية ويدير احتياطيات الصرف ويوظفها،
- وز لبنك ا زائر الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية ررة بعملات أجنبية ومسعرة بانتظام من الفئة الأو لـدى الأسواق ا الية الدولية،
- يقوم بنك ا زائر بتسير احتياطيات الصرف.

وعليه يتضح أن تسير الاحتياطي من العملة الصعبة يرتكز على ثلاثة معاير هي الأمن، السيولة وا ردودية فيتم توظيفها علـى شكل ودائع مصرفية بنوك دولية أو الاكتتاب ا يئات ا الية الدولية ا تعددة الأطراف، ويتم ذلك مقابل معدلات فائدة مرتفعـة قق مردودية ملائمة ظل أد حد من ا خاطرة ولتحقيق ذلك لابد من حسن اختيار ا زيج ا ناسب مـن العمـلات ا كونـة لاحتياطيات الصرف.

3-3. آلية بنك ا زائر تسير احتياطيات الصرف: تعتبر وظيفة إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية أهم الوظائف ال يقـوم ا بنك ا زائر ا من انعكاسات على الاقتصاد الكلي، حيث يقوم بنك ا زائر بإدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبيـة القابلـة للتحويل وذلك بيعا أو شراء حسب حاجة الطلب والعرض عليها واستخدامها عمليات التجارة الدولية ويعمل أيضا على ا افظة على استقرار قيمة سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار صناديق الأوراق ا الية خاصـة ا ارج عدل عائد قدره حاليا 2% وكذلك استثمارها شكل سندات ا هامش كبير من الضمانات ا قدمة للجزائر، ويعمل بنك ا زائر على قيق هدف تعويض تكلفة الفرصة البديلة بإدارة حافظة الأوراق ا الية إدارة مر ة دون أن يعرض احتياطياتـه للخطـر انطلاقا من ضمان سلامة رأس ا ال، وكذلك يعمل على تنويع العملات ا شكلة للاحتياطيات لتجنب ا خاطر النا ة عـن تقلبـات أسعار العملات وذلك باختيار عملات مقبولة يكثر استعما ا الساحة الدولية، كما يتخذ بنك ا زائر إجـراءات إدارة ا ـوافظ ا الية بزيادة العائدات من كل عملة إ أقصى حد مع مراعاة التقليل من ا خاطر إ أد حد، إذ بظهور الأورو قام بنـك ا زائـر بإتباع سياسة استقرار سعر الصرف إزاء القيمة ا قيقية للدينار با وازاة مع ا اذ إجراءات حذرة السياسة النقدية من خلال نظـام قائم على التثبيت الا ي الضمني بطريقة كنها من ا افظة على استقرار الأسعار واستهداف التضخم، لذلك بقي تأثير ارتفاع الأورو بداية من ماي 2003 على الاقتصاد الوط دود، بفضل حسن إدارة احتياطيات الصرف من طرف بنك ا زائر.

خلاصة : لقد حاولت ا كومة ا زائرية منذ مطلع التسعينات معا ة ا شاكل الاقتصادية ال مرت ا ولازالت، وال تركت آثارها على تلف القطاعات الاقتصادية و سدت اولا ا ذلك من خلال إتباع سياسة نقدية تتضمن فيض قيمة الدينار، حيث عمل بنك ا زائر من خلال تدخله سوق الصرف على تدعيم العملة الوطنية و اولة ا فاظ على استقرارها قدر الإمكان وذلك عن طريق وضع القواعد والتعليمات القانونية ا نظمة لعملية الصرف وحركات رؤوس الأموال من وإ ا ارج.

و ظل تفاقم ا ديونية ا ارجية للجزائر فقد عملت هذه الأخيرة من خلال بنكها ا ركزي على التقليص من عبء هذه الأزمة عن طريق سهر بنك ا زائر على توزيع القروض ا تحصل عليها بشكل ملائم وتسير وتنفيذ بنود العقود والاتفاقيات ا رتبطة بعملية الاستدانة ا ارجية، وكذا اولة التخفيف من خدمة هذه الديون ال ظلت لسنوات طويلة تستهلك نسبة عالية من صادرات ا زائر خاصة البترولية منها، وبالفعل كن بنك ا زائر من ضبط ا ديونية ا ارجية ا زائرية خاصة ظل اعتماد ا زائر على سياسات تنموية حت بتحقيق نتائج مكنت من تغطية جزء كبير من مدفوعا ا.

كما عمل بنك ا زائر على تسي احتياطيات الدولة من العملة الصعبة وذلك بإتباع معاي الأمن والسيولة وا ردودية، والعمل على إدار ا بأفضل الطرق و اولة قيق أقصى ربح وأد خسارة عن طريق تنويع مزيج العملات ا ستثمر فيها دف تفادي تآكلها إذ تعت مؤشر لقياس مدى حاجة الدولة من عدمها للمساعدات الدولية، و اح بنك ا زائر قيق استقرار نس لأسعار صرف الدينار أدى إ قيق مستوى مع من الاحتياطيات و إطار إدارة بنك ا زائر ا أدى استغلا ا ويل استثمارات الدولة إ فيض حاجة الدولة للقروض ا ارجية.

التوصيات : من خلال العناصر ال الوقوف عندها أتضح جليا مدى أ ية وفاعلية بنك ا زائر تأدية مهامه ا ادفة لتحقيق استقرار اقتصادي عن طريق قيق توازن خارجي إ جانب توازن داخلي، وذلك من خلال حسن تسي العمليات ا الية ا رتبطة با ارج لذا وجب عليه أن يو اهتماما أك بتسي هذه العمليات خاصة مع الاستقلالية ال صل عليها الآونة الأخ ة، ولذلك ندرج بعض الاقتراحات :

- لابد أن تتلاءم الإجراءات ا تبعة من طرف بنك ا زائر فيما ص تسي العمليات ا رتبطة با ارج مع إجراءات وتداب السياسة الاقتصادية العامة للدولة ح يكون ا الأثر الفعال قيق التنمية الاقتصادية ا رجوة.

- ب على بنك ا زائر أن يعمل على تنويع احتياطياته من تلف العملات الأكثر تداولا على ا ستوى الدو وعدم اقتصار مصدرها على عائدات البترول إذ أن ارتباطها ذه الأخ ة يعرضها للا فاض حالة وقوع أزمات مشا ة أو أكثر حدة من أزم 1986 و 1998 خاصة، إذ أدى ا فاض سعر البترول إ تدهور قيمة احتياطيات ا زائر.

- على ا زائر أن تعمل على تنويع صادرا ا خارج قطاع ا روقات الذي ظل لعهد طويل أساس تنميتها أي اعتمادها على اقتصاد ريعي ت، وذلك بالعمل على تطوير وإعادة هيكلة جهازها الإنتاجي والرقي باستثمارا ا نافسة تلف الاستثمارات ا ارجية.

الإحالات وا راجع :

1- محمد راتول، «تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات»، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، 2004، ص ص : 2-3

[2] - نفس المرجع، ص:4.

3 - المواد 35، 40، 62، من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بقانون النقد والقرض.

[4] -Instruction N°78/95 Du 26 Décembre 1995 portant règles relative aux position de changes.

[5]- المادة 127 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بقانون النقد والقرض.

[6] - مخلوفي عبد السلام،« أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي»،www.sarambite.imfo/exp209.rar www، بشار، 2005، ص ص: 3-4.

[7] -www.bank-of-algeria.dz ، موقع بنك الجزائر على الإنترنت، 15-04-2008.

[8]- المواد 35، 36، 37، 39،40، من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

[9]- ص. حفيظ، «الجزائر تتفاوض على الدفع المسبق لـ8 ملايير دولار من ديونها»، جريدة الخبر، 4 ماي 2006، الجزائر، ص: 6.

[10]-www.bank-of-algeria.dz ، 17-05-2008.

[11]- نفس المرجع.

[12]- Media Bank, Le journal Interne de la banque d'Algérie, publication spéciale, Mars 2001, p p : 6-11.

[13]- المواد 40، 62، من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008.

أ/ حاج موسى نسيمة nacima_hm@yahoo.fr
أ/ علوي فاطمة الزهراء a-feriel@hotmail.fr
جامعة أ مد بوقرة – بومرداس - ا زائر

ملخص : شهد العا صيف 2007 أعنف الأزمات ا الية، ال ساهم نشو ا العديد من الأعوان والعوامل مثل تصر ات ـافظ البنـك ا ركـزي الأمريكي، السماسرة والبنوك. حيث ترتب عن الأزمة تراجع مؤشرات معظم البورصات العربية بشكل ملحوظ، وبنسب أك من تلك الـ عرفتـها البورصات ا تقدمة، غ أن السبب هذا التراجع تلف، فمن جهة كان السبب الرئيسي لتراجع البورصات ا تقدمة هو ا سـائر ا قق‍ـة مـن قبـل ا ؤسسات ا درجة البورصات جراء اقتناءها للأصول ا سمومة، ح يعود تراجع البورصات العربية إ سلوك القطيع و وف ا ستثمرين ا ـي ، الأمر الذي تطلب تدخل الدولة من خلال فيض معدلات الفائدة، ضمان الديون والودائع وتوف السيولة عن طريق تدخل صناديق الثروة السيادية.

الكلمات ا فتاحية : البورصات، الأزمات ا الية، أزمة الرهن العقاري، السو ا .

هيد: نشأت الأزمة ا الية العا ية ال شهد العا أول انعكاسا ا صيف 2007 من جراء أزمة القروض الإسكانية رديئـة النوعيـة ا منوحة بالولايات ا تحدة الأمريكية، وال تسمى بقروض عالية ا خاطر "Subprime". هذه الأخ ة ال لا تزال مأثرة على العا نتيجة ما ترتب عنها من افلاسات وخسائر تكبد ا العديد من ا ؤسسات العا . فمن جهة تقتصر الأزمة البداية على ا هاز ا صر فقط، بل لت القطاع ا ا وح الاقتصاد ا قيقي ع دخول الاقتصاد الأمريكي ركود، ومن جهة أخرى وكنتيجـة للتشابك والترابط ماب البورصات الدولية أدت إ عدم اقتصار الأزمة على الولايات ا تحدة الأمريكية فحسب بل ـت معظـم البورصات العا ، فيما تفلت البورصات العربية من الا يارات، الأمر الذي يتضح من خلال تتبع التراجع ا ـاد مؤشـرات البورصات الدول ا تقدمة و العربية مثل مؤشر (S&P500)، (FTSE)، (NIKKEI) وا ؤشر ا ركب لصندوق النقـد العـر .

وعليه سنحاول من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى تأثر البورصات العربية بأزمة الرهن العقاري ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم دراستنا كما يلي :

1. جذور أزمة الرهن العقاري؛
2. ليل أداء الأسواق ا الية العربية خلال فترة الأزمة (2007-2008)؛
3. بعض ا لول ا قترحة من قبل الدول العربية واجهة الأزمة.

1- جذور أزمة الرهن العقاري :

سوف نستعرض بداية دراستنا تلف الأعوان ال سا ت ولو بقليل نشوب الأزمة، ولكن قبل ذلك سوف نلقـي الضوء حول ا صطلح الذي شاع صيته منذ منتصف سنة2007 وا تمثل السو ا "Subprime".

1-1. تعريف السو ا (Subprime)[1] :

قررت مؤسسة أمريكية سنة 1990 ع أقصـى معلومـات حـول ديـون الأمريكي مثل: حجم القروض، التأخ عن السداد، عدد و نوع القرض)، ليتم فيما بعد توليف كل هذه ا علومات صنف يرمز له بـ (FICO) الذي يتم حسابه يوميا حسب سلوك ا ستهلك للقرض. وهنا كن أن نتساءل حول طريقة احتساب هذا الصنف ؟

ففي البداية يعطى للمستهلك كث الاقتراض رقماً كب اً، لأن النظام الأمريكي يعت القروض مقيمة، هذا يع أن ا ستهلك يساهم النمو الاقتصادي، يليه حذف أرقام إذ ترم ا قترض شروط الإقراض.

أما بالنسبة للأجانب، لا نح م قروض إلا إذا حصلوا سابقاً على قرض، لذا ينشئ البنك قـروض اصـطناعية (Prêts factices)، فيضع الأجانب الأموال الصندوق يقترضو ا، ا يسمح بتسجيل العديد من الصفقات الو ية مكاتب الائتمان.

و سنة 1996 استعمال أصناف "FICO" من طرف أجهزة الإقراض الأمريكية كمؤشر للدلالة على ملاءة المقترض، وال تتراوح قيمتها ما ب 350 و 900، وعليه كن تصنيف المقترض الأمريكي إ فئت :

– برا (Prime) : وهو المقترض ذو الملاءة المالية وبدون اطرة يتجاوز صنفه 620.
– سوب ا (Subprime) : هو نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترض ذوي الملاءة المالية المشكوك فيهـا، وال كن أن تكون غ معروفة من قبل الجهاز المصر ، و أغلب الأحيان لا ضع المؤسسات الما ة لقروض السوب للقوان البنكية. حيث يتم تصنيف المقترض ضمن هذه الفئة إذا انخفض صنفه عن 620، و هذه الحالة يعت المقترض ذو اطر كب ة جداً ومشكوك فيه.

فيما ص النوع الثا من القروض فإن المستهلك لا تلك حساباً ودفتر شيكات البنوك المحلية، أي أن حصـوله علـى قرض يكون بطريقة الفة للعادة، ع أنه نح له قرضاً من قبل اسرة تعمل بدون ترخيص وعن طريق الاتصالات الهاتفية. هدفها الوحيد هو الحصول على عمولة عن طريق إقراض الخواص (قروض قص ة الأجل) ومن إعادة بيع العقود للبنوك.

2-1. أسباب أزمة الرهن العقاري :

تكمن أسباب نشوب أزمة الرهن العقاري الدور ال أدته الجهات التالية :

أ- سوق الرهن العقاري الأمريكي : قبل سنة 1938، كان سوق العقار الأمريكي يتكون من مؤسسات الودائع الخاضعة للرقابـة كالبنوك و عيات القروض والادخار، حيث تقرض هذه المؤسسات الأفراد و تفظ ذه القروض افظها، وبالتا تتحمل اطر الائتمان، السيولة والسوق.

ولتوف المزيد من السيولة ذا القطاع، قرر الرئيس الأمريكي روزفلت "Rosvelt" سنة 1938 إنشاء الجمعيـة الفدراليـة الوطنية للرهن العقاري، والمعروفة بالاسم الأكثر شيوعاً "**فا ماي**" "**Fannie Mae**"، وقد كانت هذه المؤسسة لموكـة كليـاً للدولة ال كانت تقوم بشراء قروض الرهن العقاري من المؤسسات الما ة لتلك القروض، باعتبارها أكثر قدرة على مـل ـاطر السيولة والسوق من البنوك؛ لأ ا تتحصل على القروض طويلة الآجال، بالإضافة إ تسي ها الجيد خاطر الائتمان بسـبب تنـوع فظتها العقارية على المستوى المحلي. ويتمثل الدور الرئيسي ذه المؤسسة فيما يلي[2] :

- شراء القروض العقارية ال تصدرها البنوك.
- إصدار سندات مضمونة برهونات عقارية "MBS" (Mortgage Backed Securities) مقابل موعة مـن ديـون الرهن الممنوحة من طرف البنوك.

غ أن هذه الجمعية تكن تقوم بشراء يع القروض، بل فقط تلك ال تتوافر فيها معاي معينة، وهي قـروض الـرهن مـن الدرجة الأو . سجلت عية فا ماي نتائج تازة سنوات الستينات، يث كانت القروض ال نحها لتمويل شرائها لقـروض الرهن العقاري ثل جزء من الديون الأمريكية، و دف التخلص من هذه الديون، إعادة تنظيم سوق الرهن العقاري الأمريكي سنة 1968 عهد الرئيس جونسون. حيث استحداث مؤسسة أخرى عرفت باسم جي ماي "Ginnie Mae " للإشـراف علـى الرهون العقارية المضمونة من قبل الحكومة، كما خوخصة مؤسسة فا ماي وبذلك انتقل جزء كب من عمليات الإشراف هذا القطاع من الحكومة الفدرالية إ القطاع الخاص[3].

و عام 1970 قامت جي ماي بتوريق تلك القروض ال وز ا لتسهيل تداو ا السوق الثانوي، وليتم كذلك نقل اطر السوق إ المستثمرين الذين يقدمون على شراء هذه الأصول ؛ و ا أن أوراق المالية المضمونة بأصول عقارية مضمونة من قبل شركة

"Gennie Mae"، فهي تعتبر حاملة تصنيف الحكومة الأمريكية و لذلك تمنح للمستثمر إحساساً بالثقة بأن الأقساط المستحقة الدفع على الرهن العقاري ستسوى في موعدها.

كما تم إنشاء مؤسسة أخرى سنة 1970 باسم فريدي ماك "Freddie Mac" بهدف توريق قروض الرهن التقليدية، وكـذا بغرض توفير مناخ منافسة لمؤسسة فاني ماي التي خوخصت حديثا[4]؛ ومع مرور الوقت استطاعت هاتان المؤسسـتان "Freddie Mac, Fannie Mae" جذب رؤوس أموال ضخمة لقطاع الرهن العقاري، وذلك من خلال شراء قروض الرهن العقـاري مـن الدرجة الأولى والاحتفاظ بها، وتسنيد القروض الأخرى ذات المخاطرة.

يمن هذه المؤسسات الثلاث الضخمة (مؤسسات إعادة التمويل الرهني)؛ مؤسسة عمومية "Gennie Mae" واثنتـان خاصتان ومرخصتان من قبل الدولة "Fannie Mae" و "Freddie Mac" علـى سوق الرهن العقاري الأمريكي، حيث تعمل هذه المؤسسات على شراء (قروض) ديون البنوك وتحويلها إلى أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية[5].

كانت تلك مؤسستي "Fannie Mae" و "Freddie Mac" قروض تقدر بـ 740 مليار دولار والتي وصل حجمهـا إلى حوالي 1250 مليار دولار سنة 1995، والتي تجاوزت 2000 مليار دولار سنة 1999، و4000 مليار دولار سـنة 2005، و عشية تأميمهما (7سبتمبر 2008) قدرت محفظتهما بـ 5400 مليار دولار أي حوالي 45% من مجموع القروض العقارية الأمريكية[6].

ب- الاحتياطي الفيدرالي (FED) : وذلك من خلال إتباعه لسياسة نقدية توسعية، عبر تخفيض معدلات الفائدة إلى 1% مما شجع الاقتراض، ثم رفعها إلى 5.25%. ويرجع سبب إتباع الاحتياطي الفدرالي لمثل هذه السياسة الخروج من الركود الاقتصادي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية جراء انفجار الفقاعة التكنولوجية سنة 2000 إضافة إلى أحداث سبتمبر 2001.

ج- السماسرة : وذلك عن طريق منحها لقروض السوء ثم وإعادة بيعها إلى البنوك بدون قلقهم على مدى قدرة الفرد على تسديد دينه. ومن ثم عدم اهتمامهم بمستقبل القروض، بل أن اهتمامهم الوحيد يتمثل في العمولة، كما أن البنك لا يحصل على هذه الأخيرة، وإنما على رسوم الخدمة فقط (مثل فتح الملف والتسيير).

د- تصريحات محافظ البنك المركزي "Alan Greenspan" : صرح المدير السابق للاحتياطي الفيدرالي "Alan Greespan" سنة (2004) " بأن احتمال انخفاض شديد في سوق الرهن العقاري الأمريكي قليل جداً نتيجة حجمه من جهة و تنوعه مـن جهـة أخرى"، والذي أضاف سنة 2005 : " حتى وإن انخفضت أسعار العقارات لا يكون لها أي آثار كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي" منوهاً خلال نفس السنة بمساهمة الأدوات المالية المعقدة في تطوير القطاع المالي وجعله أكثر فعالية عما كان عليه لمدة أكثر من ربـع قرن"[7]. و عليه شجعت هذه التصريحات الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار أكثر، الأمر الـذي أدى إلى زيـادة ارتفـاع أسـعار العقارات.

هـ- وكالات التنقيط الائتمانية "Agence de notation" : تستحوذ وكالات التنقيط الأمريكيـة الـثلاث والمتمثلـة (Moody's , Standard & poor's, Fitch) على 95 % من السوق الأمريكي، والتي يكمن دورها في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض (مؤسسات خاصة أو عامة)، عن طريق القياس بالضبط لخطر عدم سداد ديونهم، وتسمح العلامـة المعطـاة للمسـتثمرين بحصولهم على معلومات بسيطة ومقروءة لخطر تعثر تلك الأعوان، وعليه تقدم الوكالة رأيها ولكن لا تقدم ضمان. كما تعتبر العلامة المعطاة من قبل الوكالة عن المعلومات المقدمة لها فقط.[8] غير أنه اتضح خلال الأزمة عجز هذه الوكالات الضخمة عن التقييم الجيـد لتلك المؤسسات الغربية العملاقة التي واجهت خسائر ضخمة. وعليه تبين مدى قلة سيولة تلك الأصول المالية (مثل ABS و CDO) والتي كانت يعطى لها علامة (AAA) والتي تعتبر أصول مضمونة وعالية السيولة.

ك- الأفراد : والذين يسمون حسب إ ان مانسكي مدي بانزي "Débiteur Ponzi" والذين كانوا صـلون علـى قـروض السوب ا وهي قروض عالية ا خاطرة[9]، مع درايتهم على عدم قدر م تسديد ديو م حالة ارتفاع معدلات الفائدة.

م-البنوك : وذلك من خلال شراءها لعقود "subprime" وإعادة بيعها سوق الـرهن العقـاري ؤسسـ "Fredie mac" و"Fannie mae". حيث أنّ البنوك ا تقوم بإعادة شراء قروض السوبرا تكن تم با خاطر نظراً لقدر ا على توريقها لاحقاً أي بيعها ؤسسات والستريت "Wall street" و كذا ا ؤسسات العمومية "Fannie mae" و"Freddie mac" .

2- ليل أداء البورصات العربية خلال فترة الأزمة (2007-2008) :

اول التعرف هذا العنصر على أداء البورصات العربية من خلال استعراض ا اهات ا ؤشر ا ركب لصـندوق النقـد العر *، حجم التداول، عدد الشركات والقيمة السوقية للبورصات العربية مع اولة مقارنتها مع بعض البورصات ا تقدمة**، ومن التعرف على أهم الأسباب ا أدت إ تراجع البورصات العربية خلال فترة الأزمة.

2-1. تطور أداء البورصات العربية خلال الفترة (2007 -2008) : يب الشكل رقم -1- ا رفق قائمـة ا لاحـق نسبة تطور ا ؤشرات البورصات العربية وبعض ا ؤشرات البورصات الدول ا تقدمة (2007-2008)، حيث نلاحـظ أن الأسـواق ا الية العربية شهدت موجة من الارتفاع عام 2007، فقد ارتفع ا ؤشر ا ركب لصندوق النقد العر الذي يقيس أداء الأسـواق ا الية العربية بنسبة 38% ليصل إ 328,7 نقطة با قارنة مع 231,5 نقطة اية عام 2006؛ وذلك نتيجة التحسن الكب أداء معظمها من ناحية ارتفاع أحجام تداو ا و قيمتها السوقية، حيث بلغت هذه الأخ ة سنة 2007 بـ 1338551 مليون دولار مقابل 888223 مليون دولار سنة 2006، بارتفاع نسبته 50,7% مع افظة سوق الأسهم السعودي على ا رتبة الأو من حيث إ ا القيمة السوقية بقيمة 518984 مليون دولار مستحوذة على 38,7% من إ ا القيمة السوقية، تـلاه السـوق ا صـري صـة 10,37%، سوق د 10,32%، سوق الكويت 10,11%، ومع ا رتبة الأخ ة لبورصة ا زائر صـة 0,0072% (97 مليـون دولار). أما فيما ص حجم التداول فقد عرف تراجع نسبته 65,7% خلال سنة 2007 وا 1108069 مليون دولار مقابـل 1685008 مليون دولار لسنة 2006، ومع ذلك شكل السوق السعودي ما نسبته 61,5% إ ا حجم التداول، و هي بـذلك تل ا رتبة الأو ، تليها سوق الكويت بنسبة 11,8%، وسوق د بنسبة[10] 9,32% .

وفيما يتعلق بالشركات ا درجة فقد ا فض عددها من 1623 إ 1550، و يرجع السبب ذلك خاصة إ ا فاضها بورصة مصر من 603 شركة سنة 2006 إ 435 شركة سنة 2007، وا فاض شركة واحدة فقط ب وت، وباسـتثناء سـوق ا زائر وا رطوم ا حافظت على نفس العدد ا درج من الشركات، أما بقية الأسواق فقد عرفت ارتفاع عدد الشركات[11].

كما يش نفس الشكل السابق إ ا فاض ا ؤشر ا ركب لصندوق النقد العر بـ 49,4% ليصل إ 166.2 نقطـة اية عام 2008 مقارنة بـ 328,7 نقطة عام 2007، بعدما حققت موجة من الارتفاع خلال سنة 2007 (+41,98%). ماعـدا بورصة تونس ا سجلت خلال سنة 2008 سنا بارتفاع ا ؤشر بـ 1,5% و الذي يرجع إ "ا فاض حصة ا ستثمرين الأجانب والذي ثل 6,2% فقط من الر لة البورصية، حيث لوحظ بداية البيع ا كثف للأجانب السوق امتصاصه من قبـل الطلـب ا لي" كما أقر من جهة أخرى افظ البنك ا ركزي التونسي "عدم امتلاكها لأي استثمارات البنوك ا حققت خسائر ضخمة من بينها: "Bear Stearns"، " Fortis "، "Merrill Lynch" و"Lehman Brothers"[12] .

أما بالنسبة لباقي البورصات العربية وال عرفت ا فاضا قيمة ا ؤشر، فلقد سجل تفاوت ملحوظ لنسب الا فاض فيما بينها خلال عام 2008 من و 64,98% سوق د ا و الذي ثل أك ا فاض إ و 3,86% بورصة ا زائر.

حيث تعد بورصة ا زائر، ا رطوم وفلسط الأقل تضرراً بالأزمة بتراجع قدره (3,86%)، (5,74%) و(17,9%) علـى التوا ، ويرجع السبب ذلك إ ا فاض انفتاحها على ا ارج، فمثلاً: أكد الرئيس التنفيذي لسوق فلسط للأوراق ا الية "أ د عوض " أن السوق ا الية الفلسطينية تتمتع بالاستقرار والثبات رغم الأزمة ال تعصف بغالبية دول العا ، لافتـاً أن تـأثر السـوق بالأزمة العا ية و أسوء الأحوال لا يتجاوز 1%، ويرجع ذلك لضعف ارتباط السوق بالأسواق العا ية، وقلة الاستثمارات الأجنبية أسهم الشركات الفلسطينية"[13]. وعليه فكان التأث شبه معدوم، وحول التراجع الذي شهدته السوق مطلع أكتوبر 2008 ينـوه عوض لتأث العوامل النفسية لدى صغار ا ستثمرين ا فاض أسعار أسهم الشركات الفلسطينية.

ومقارنة بالبورصات العربية الأخرى عرفت بورصة ا زائر تراجعاً بنسبة 3,8% فقط، ويعد هذا التراجع ضعيفاً ومقبـولاً ويرجع إ ا فاض حجم ا عاملات بورصة ا زائر؛ فمنذ نشأ ا سنة 1997، تعا بورصة ا زائر من ا فاض عدد الشركات ا درجة (3 شركات فقط ابتداءً من سنة 2006). حيث كن أن نلاحظ كذلك من خلال الشكل رقم1 تراجعاً كب اً خاصـة بورصات دول لس التعاون ا ليجي، "مع احتلال سوق د ا رتبة الأو با فاض قدره (64,98%) تليهـا سـوق السـعودية (59,17%)، أبو ظ (44,60%)، الكويت (40,30%)، سلطنة عمان (41,93%)، البحرين (35,72%) حيث كان يقابل هذا التدهور البورصات العربية تراجع مؤشرات البورصات الدولية مثل (S&P500) بـ (38,48%) ومؤشـر (NIKKEI) بـ ـ (42,12%)".

2-2. أسباب ا فاض أداء البورصات العربية : يرجع ا فاض أداء أسواق الأوراق ا الية العربية بصفة عامة و دول لـس التعاون ا ليجي بصفة خاصة إ :

أ-العوامل النفسية: صر خ اء الاقتصاد وا لل ا الي التأث الرئيسي على الأسواق ا الية العربية العوامل النفسية والاستشعار الة الذعر ال تسود الأسواق العا ية، غ متناس تأث عوامل أخرى كان ا تأث ها الكب ، كالاستثمارات الأجنبية[14].

ب-ا روب و ا ودة "La fuite vers la qualité" : عرف ا روب و ا ودة ارتفاعاً كب اً على ا ستوى العا ي، خاصة مع إفلاس مؤسسة "Lehman brothers" (15 سبتم 2008)، ال ا ر عنها زيادة الطلب العا ي على أذونات ا زينة الأمريكية (ذات التصنيف الائتما AAA)، ا دفع عدلات الفائدة (T.Bills) قص ة الأجل (3 أشـهر) للا فـاض إ أد مسـتوى ا،[15] وهذا ما يوضحه الشكل رقم -2- من قائمة ا لاحق.

وعليه يترتب عن الأزمة ابتعاد ا ستثمرين عن ا خاطرة والتوجه و الأصول ا الية عالية ا ـودة والضـمان ومنخفضـة ا خاطرة مثل سندات ا زينة. لذا عمدت أك البنوك الأجنبية مثل "Merrill lynch" و"Goldman Sachs" على سـحب السيولة ا ستثمرة البورصات الأجنبية، ومن بينها بورصات دول لس التعاون ا ليجي، وتوجيهها إ أصول مضـمونة مثـل أذونات ا زينة الأوروبية والأمريكية ذات التصنيف الائتما ا يد (AAA). حيث يتم ديد موع الأصول ا سحوبة بدقـة، ولكن يقدرها البعض وا 90 مليار دولار.

هذا بالإضافة إ إعادة توزيع الأصول ا ستثمرة داخل دول لس التعاون ا ليجي بالعملات ا لية البنوك ا شكوك فيها، فعموماً توجه هذه الأصول من البنوك ا اصة إ البنوك العامة، ثـل "National Bank of Abu Dhabi" و "National Bank of Kuwait" من أكثر البنوك استفادة ا نطقة[16]؛ كما ترتب عن خروج ا ستثمرين الأجانب من الأسواق ا الية العربية زيادة وف ا ستثمرين العرب وإتباعهم لنفس السلوك ا ستثمرين الأجانب أو حـ سلوك ا ستثمرين ا ـيـ الكبـار (سـلوك القطيع)، ومن بيع أصو م ا الية الأمر الذي يؤدي إ تراجع الأسعار نتيجة لارتفاع عرض الأوراق ا الية مقارنة بالطلب.

ج-ا فاض السيولة لدى البنوك: ترتبط السيولة دى استطاعة البنك تسييل أصوله وكذا تسع ها، حيث تراجع التمويل القصـ ، ا توسط و الطويل الأجل لبنوك دول لس التعاون ا ليجي، ا أدى لا فاض قيمة أسهمها بـ50%، إذ عرفت تقريبا يع فئات أصول البنوك ما عدا ودائع البنك ا ركزي تدهوراً ما بـ 20 و50% من قيمتها ؛ كان هذا التراجع حاداً خاصـة بالنسـبة لـ ـ (Golf Bank) رابع بنك الكويت، الذي سجل خسائر قدرت ما بـ 100 و200 مليون دينار كوي . ومع ذلك تعـد هـذه القيمة منخفضة مقارنة مع رأ اله ا اص[17].

ظى قطاع البنوك وا دمات ا الية بالنصيب الأكـ من القيمة السوقية العديد من الأسواق ا الية العربيـة وخاصـة دول لس التعاون ا ليجي، وعليه أي تراجع أو خسائر تشهدها البنوك سوف تؤدي إ تراجع أداء البورصة ا سعرة فيها. والشكل رقم -3- من قائمة ا لاحق يوضح تطور نسبة تغ ا ؤشر ا ركب لصندوق النقد العر لكل شهر خلال سنة 2008. حيث يتبـ لنا أن شهر أكتوبر ثل أسوء شهر سجلته البورصات العربية، حيث ا فض فيه مؤشر صندوق النقد العر بـ 21,03%، وا سجلت فيه البورصة ا صرية أكـ ا فاض بـ30,88%، تليها بورصة سلطنة عمان با فاض قـدره 27,34%، السـعودية (26,61%)، الكويت (25,76%)، د (25,04%)، أما البورصات ا تقدمة فقد سجلت هي الأخرى ا فاض، فعلى سبيل ا ثال ا فض مؤشر (S&P500) بـ16,83%، ومؤشر (NIKKEI) (23,83%)، ويرجع هذا التراجع الكبـ البورصات الدولية إ "التخوف من انزلاق الاقتصاد الأمريكي و الركود الاقتصادي 15 أكتوبر بعدما حققت العديد من البورصات الدولية انتعاشا".

أما موع القيمة السوقية فقد عرفت هي الأخرى تراجعا بـ569649 مليون دولار، ويعود أكـ تراجع إ السوق ا ا السعودي بنسبة 52,53%، إلا أ ا ما زالت تستحوذ على ا رتبة الأو على مستوى البورصات العربية، تليهـا سـوق السـعودي (50,20%) ؛ كما ا فض موع حجم التداول بـ110197 مليون دولار ا يعادل (9,94%) و الذي يرجع أساسا إ ا فاض بنسبة 23,32% سوق الأسهم السعودي، باعتبارها ثل أول بورصة عربية من حيث حجم التداول (لاستحواذها سـنة 2007 على 61,57% من موع حجم التداول البورصات العربية).

كما سجلت موع الشركات ا درجة البورصات العربية تراجعاً بانسحاب انية شركات، نتيجة لانسـحاب بعـض الشركات وإدراج شركات أخرى، كانسحاب 62 شركة من بورصة مصر نتيجة التطبيق الصارم لقواعد القيد والإفصاح، شركتان من بورصة بـ وت وشركة واحدة من بورصة تونس. أما البورصات الأخرى فقد عرفت معظمها خلال سنة 2008 ارتفاعاً عدد الشركات ا درجة، وا وصلت إ 17 شركة بورصة عمان ؛ كما يبـ لنا ا دول رقم -1- من قائمـة ا لاحـق أن معظـم الشركات ا درجة بعض البورصات العربية سجلت تراجعاً أسعارها، خاصة البورصة السعودية با فاض أسعار 106 شـركة مقابل ارتفاع أسعار أربعة شركات فقط، ا انعكس على تراجع ا ؤشر بنسبة 59.17%.

ومن جهة أخرى لا يعتـ مدير صندوق النقد العر أن ا شكلة ا تعيشها الدول العربية هي بالضرورة نفس ا شكلة ا تعا منها اقتصاديات ا نطقة، حيث لا يبدو بأن اقتصاديات ا نطقة تعا من نقص سيولة بل قد يكون العكس هو الصحيح. يبقـى السؤال ا طروح هو " اذا إذاً ا فاض بورصات ا نطقة؟. فحسب رأيه لا يبدو بأن هناك علاقة مباشرة بـ الأزمـة ا اليـة العا يـة وبورصات ا نطقة، حيث أن الشركات ا درجة بورصات ا نطقة ليس ا علاقة با ؤسسات الغربية ا تعيش هذه الأزمة. هـذا كما أن الوضع ا ا ؤسسات العربية حـ الآن لا يشـ إ أية جوانب ضعف تـ ر هذا القلق أو التخوف. كما أنه لا يعتقد بـأن قرار ا افظ الأجنبية البيع لتغطية مراكزهم مناطق أخرى هو السبب الرئيسي لاضطراب بورصات ا نطقة. اعتقـاده أن الأمـر يرجع إ التخوف من إمكانية انتقال ما صل العا إ الدول العربية، وهذا التخوف قد يكون مـ راً انطلاقا من كـون هـذه الأزمة قد تسبب كساداً أو على الأقل تراجعاً للنشاط الاقتصادي على صعيد العا . الأمر الذي من شأنه أن فض الطلب على النفط الذي تدنت أسعاره بالفعل بشكل كبـ من 147دولار إ حوا 90دولار لل ميل خلال فترة وجيزة جداً. وبالطبع إذا استمر هـذا الا فاض فقد يؤثر على إيرادات ا نطقة وبالتا قدرة ا نطقة على الاستمرار ويل كثـ من ا شاريع ا تعتمد عليها الشـركات

ا درجة البورصة[18]. ومن خلال ما سبق ذكره ارتأينا تلخيص أهم تأث ات أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية الشكل رقم -4- من قائمة ا لاحق.

3- بعض ا لول ا قترحة من قبل الدول العربية واجهة الأزمة :

عقب التأث ات السلبية لأزمة الرهن العقاري على الدول العربية عمدت اقتصاديات هذه الأخ ة با اذ عـدة إجـراءات واجهتها و فيف حدة التوترات الأسواق. حيث تعددت واختلفت ا لول ا قترحة، وفيما يلي سوف نتطرق إ بعـض أهـم ا لول ا قترحة من طرف الدول العربية واجهة الأزمة مع تركيزنا على دور صناديق الثروة السيادية.

1-3. النهج الأورو و الأمريكي معا ة الأزمة : اتبعت الدول العربية بداية الأزمة وخصوصاً دول لس التعاون ا ليجي وذج تلف معا ة الأزمة، وا نذكرها فيما يلي :

- **النموذج الأورو** : يتمثل النموذج الأورو ضمان الديون والودائع، حيث اتبع هذا النموذج مـن قبـل الكويـت والبحرين. وا كان يتجلى هدفهما تفادي هروب السيولة والاحتفاظ ا داخل ا هاز ا صر ، وبالتا نلاحـظ هذه ا الة أن البنك ا ركزي لعب دور الضامن فقط. ومثال على ذلك، ترتب عن ا سائر ا تكبـد ا(Golf Bank) وا قدرت قيمتها بـ 600 مليون دولار؛ قيام البنك ا ركزي الكوي بضمان يع ودائع (Golf Bank) ا عرفـت خسائر ضخمة نا ة عن ا شتقات[19].
- **النموذج الأمريكي :** يتجلى النموذج الأمريكي توف السيولة عن طريق ضخ الكتلة النقدية، حيث اتبع هذا النموذج من قبل السعودية وا ضخت 3 مليار دولار فقط، و يرجع ا فاض حجم هذه السيولة إ ا فاض تأث ها بالأزمة كنتيجـة لقلة انفتاحها على ا ارج. كما قامت الإمارات العربية ا تحدة البداية بضخ 50 مليار درهم ضخ 70 مليار درهـم.[20]

كما منح البنك ا ركزي الإمارا تسهيلات للبنوك لإعادة شراء كل شهادات الإيداع ا تساوي فترة استحقاقها 14 يوما أو أكثر؛ على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة ا تبقية من الشهادات ا قدمة كضمان أو أن يكون ا د الأقصى للأجـل ثلاثة أشهر[21].

2-3. بعض ا لول ا شتركة الأخرى معا ة الأزمة : نذكرها فيما يلي :

أ- دور صناديق الثروة السيادية خلال الأزمة : ينص تقرير منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OCDE) الذي صدر أفريـل 2008 على أن "مسا ة صناديق الثروة السيادية خلال الأزمة ا نطقة كانت ا أثر ا قيق الاستقرار ا ـا لتدخلـها الأوقات ا رجة، من خلال ضخ الكتلة النقدية ا ؤسسات ا الية ، وكذا الوقت ا كان فيه ارتفاع التهرب من ا خاطرة، كما ينص التقرير أن صناديق الثروة السيادية تؤدي دوراً مهماً قيق النمو الاقتصادي على ا ستوى ا لي والدو "[22]. ولكي نوضـح الأمور أكثر حول دور هذه الصناديق خلال الأزمة ارتأينا تقد من خلال ا دول رقم -2- من قائمة ا لاحق حجـم اسـتثمارات صناديق الثروة السيادية ومن بينها العربية بعض ا ؤسسات الأجنبية خلال فترة الأزمة.

وعليه فقد تلخصت إستراتيجية الصناديق السيادية البداية مساعدة ا ؤسسات ا الية الأمريكية والأوروبية ا تضررة بالأزمة، و ذلك نظرا لعدم تأثرها البداية بالأزمة (2007)، و بعد ذلك تغ ت إستراتيجيتها، عكس ما كان متوقعاً اية 2007 وبداية 2008، و يرجع السبب إ :

- حسب تقرير صندوق النقد العر الصادر مارس 2008؛ شهدت مصارف غربية كب ة خسائر هائلة تقدر ئات ا ليارات من الدولارات من جراء أزمة الرهن العقاري، منها موعة س بنك وم يل لسنت ومؤخرا كردية سويس. وقد ركـت صناديق الثروة السيادية بشكل سريع لإنقاذ هذه ا صارف الغربية بشكل أكثر سرعة من رك صندوق النقد الدو ، لذا ترى الدول

الغربية أن ىرك هذه الصناديق كان يهدف إ قيق عوائد كب ة نتيجة لتدهور أسهمها، لكن ما حصل الواقع هو أن الصـناديق السيادية قد سجلت خسائر جراء إنقاذ هذه ا صارف.

وح نتعرف على حجم التضحيات ال ملتها هذه الصناديق من وراء استمارا ا الدول الغربية كـن الإستشـهاد ببعض ا الات على سبيل ا ثال لا ا صر، فقد استثمرت أحد هذه الصناديق موعة س بنك مثلاً وال كانت تقدر وا 7.5 مليار دولار أصبحت لا تعادل بتاريخ (21-9-2008) أكثر من 6 مليار فقط، كذلك بالنسبة لاستثمارات صندوق سيادي ث ـا م يل لسنت وال قدرت بنحو 6.6 مليار دولار ا فضت خلال نفس الفترة دود 8 %، هذا ينطبق على اسـتثمارات صـندوق سيادي ثالث ىت مؤخرا كردية سويس لكن فقدت أيضا أقل من بضعة أسابيع ما يساوي 8 % من قيمتها.[23]

- تأثر البورصات العربية بالأزمة، استوجب الأمر توف السيولة لياً، ا دفع صناديق الثروة السيادية العربية الاستثمار الـداخل، فمثلا أعلن الصندوق السيادي القطري (Qatar Investment Authority) 13 أكتوبر امتلاكه ما ب 10 و 20% من رأس مال يع البنوك ا نطقة، كما استثمر الصندوق السيادي (Abu Dhabi Investment Authority) (ADIA) حوا 900 مليار دولار ا هاز ا صر لأبوظ [24].

كما يرى العديد من خ اء البورصة ا صرية والعامل فيها ضرورة تأسيس صندوق سيادي مغلق واحد على الأقل برأ ال قدره مليار جنيه، يعمل على وقف نزيف السوق، ال تتراوح مضاعفات أسهمها ب 2 و 8 لأول مرة السوق ا صرية، الأمـر الـذي عل شراء هذه الأسهم الآن فرصة نادرة للمستثمر طويل الأجل، كما نصح عو عبد العزيز رئيس شعبة الأوراق ا اليـة وعضـو لس إدارة شركة مصر للمقاصة بإنشاء صندوق استثمار سيادي مغلق برأ ال مليار جنيه على البورصة، ويقوم هـذا الصـندوق بعمليات شراء الأوراق ا الية فقط دون البيع دف ا د من الا فاضات ال تشهدها البورصة ا صرية خلال الفترة ا الية ا يسهم زيادة حجم التداول ورفع مؤشر البورصة[25].

ب- فيض معدلات الفائدة : يستحوذ القطاع البنكي على جزء كب جداً من ر لة البورصات العربية، فباعتبار الأزمة كانت وما زالت س ا هاز ا صر بالدرجة الأو ، أي ا فاض رؤوس الأموال ا تاحة للبنوك كنتيجة روب من ا خاطرة وا فاض الثقة، لذا اضطرت الدول العربية و خاصة دول ا ليج خفض معدلات الفائدة لتوف السيولة وفيما يلي نذكر بعض الإجراءات ا تخذة من قبل هذه الدول:

- **البحرين :** خفض البنك ا ركزي البحرين معدل فائدة بـ 1.25 نقطة على الأساس والذي وصل إ 3.5%.
- **السعودية :** كما قرر البنك ا ركزي خفض نسبة الفائدة الرئيسية بنصف نقطة لتصبح 5%، وخفض معدل الاحتيـاط الإلزامي الذي ينبغي على ا صارف التجارية السعودية ا افظة عليه مقارنة بودائعها من 13 إ 10 ا ائة، وكانت ردة فعل القطاع ا صر على هذه الإجراءات جيدة[26].
- **البحرين :** أما بالنسبة إ البحرين فإن أغلب بنوكها تستثمر أموا ا منطقة ا ليج ا نتعشة اقتصادياً، علـى حسـب تصريح افظ مصرفها ا ركزي، وليس الأدوات ا الية ا شتقة، ا حد من تعرضها للأزمة العا ية، شأ ا شأن البنـوك الإسلامية ليست عرضة للتأثر بالأزمة.
- **تونس :** قرر رئيس ا مهورية أفريل 2008 تثبيت معدلات الفائدة دف ا افظة على قدرة الأسر تسـديد ديو ـا وتفادي ارتفاع ا ستقبل معدلات الفائدة مثلما حدث الولايات ا تحدة الأمريكية[27].
- **قطر :** قرر البنك ا صر قطر عدم خفض سعر الفائدة[28].

2-3. إيقاف التداول : هناك بعض الدول ال أوقفت التداول مثل لبنان ح تكون نأى عن الأزمة، و عـام 2006 إيقاف التداول ساعة شهر مارس ونصف ساعة شهر ماي؛ وهذا لإعطاء ا ستثمرين فرصة لالتقاط الأنفاس، وبعد ذلك تبـدأ البورصة الصعود مرة أخرى ولكن هناك فرق ب أزمة العام (2006) والأزمة ال ن بصدد دراستها فهي أزمة عا يـة، علـى عكس أزمة عام 2006 ال كانت رد أزمة خاصة بالبورصات العربية[29].

الخلاصة : ساهمت الأزمة المالية العالمية بتكبد أكبر مؤسسات المال والأعمال الأمريكية والأوربية خسائر ضخمة شارك في نشوئها العديد من الأعوان والعوامل، الأمر الذي أحدث جدلاً كبيراً مما بين الاقتصاديين خصوص الأسباب الحقيقية وراء نشوئها مثل مساهمة سوق العقارات الأمريكية، تصريحات محافظ البنك المركزي الأمريكي، السماسرة، وكالات التنقيط الائتمانية والبنوك. كما ترتب عن الأزمة تراجع معظم البورصات من بينها البورصات العربية بشكل ملحوظ، وبنسب متفاوتة.

حيث يعد التراجع الذي سجلته البورصات العربية والذي قدر بنسبة 49.4% مرتفعاً جداً مقارنة بالتراجع المسجل في البورصات المتقدمة مثل تراجع مؤشر بورصة نيويورك (NYSE) والذي يسمى (500P&S) بنسبة 38.48%. غير أن السبب في هذا التراجع يختلف، فمن جهة كان السبب الرئيسي لتراجع البورصات المتقدمة (مثل:أمريكا، طوكيو وانجلترا) هو الخسائر المحققة من قبل المؤسسات المدرجة في البورصات جراء اقتنائها للأصول المسمومة، في حين يعود تراجع البورصات العربية إلى سلوك القطيع وخوف المستثمرين المحليين والأجانب. وعليه تطلب الأمر تدخل الدولة من خلال إتباع سياسات تهدف إلى إعادة إنعاش الأسواق المالية وكبح التراجع في المؤشرات البورصية من خلال تخفيض معدلات الفائدة، إيقاف التداول، ضمان الديون والودائع وتوفير السيولة عن طريق تدخل صناديق الثروة السيادية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية.

الجدول 1-: ملخص عدد الشركات المنخفضة و المرتفعة خلال سنة 2008.

	عدد الشركات المتداولة	عدد الشركات المرتفعة	عدد الشركات المستقرة	عدد الشركات المنخفضة
فلسطين	36	26	0	10
السعودية	110	4	0	106
الكويت	193	23	0	170
دبي	47	14	0	33
أبو ظبي	63	16	0	45
الدوحة	40	5	0	35
مسقط	114	49	2	63
البحرين	41	12	2	27
الأردن	232	55	1	176

المصدر: عويضه أحمد، ملخص أداء لبعض أسواق المال العربية خلال العام2008، مجلة سوق المال الفلسطينية، العدد 8، جانفي2009، ص 72.

ا دول-2-: حجم استثمارات صناديق الثروة السيادية البنوك الغربية خلال فترة الأزمة.

البنك	جنسية البنك	اسم الصندوق الثروة السيادي	جنسية الصندوق السيادي	التاريخ	حجم الاستثمار مليار(USD)
Barclays	ا ملكة ا تحدة	Temasek	سنغافورة	25-07-2007	2.05
Barclays	ا ملكة ا تحدة	China development bank	الص	25-07-2007	3.08
Barclays	ا ملكة ا تحدة	QIA, challenger	قطر	31-10-2008	6.94
Barclays	ا ملكة ا تحدة	QIA	قطر	31-10-2008	4.84
Citigroup	الو م أ	Abu Dhabi investment authority	أبو ظ	26-11-2007	7.5
Citigroup	الو م أ	GIC	سنغافورة	15-01-2008	6.9
Citigroup	الو م أ	KIA, alwaleed bin total	الكويت	15-01-2008	5.6
Crédit suisse	سويسرا	QIA et autres	قطر	16-10-2008	8.71
Merill lynch	الو م أ	Temasek	سنغافورة	24-12-2008	4
Merill lynch	الو م أ	KIC, KIA	كوريا، الكويت	15-01-2008	6.6
Merill lynch	الو م أ	Temasek	سنغافورة	24-02-2008	0.6
Merill lynch	الو م أ	Temasek	سنغافورة	28-07-2008	0.9
Morgan stanley	الو م أ	China investment corporation	الص	19-12-2007	5.58
UBS	سويسرا	GIC	سنغافورة	10-12-2007	9.75
UBS	سويسرا	صندوق غ معروف	الشرق الأوسط	10-12-2007	1.77
Unicredit	ايطاليا	Central bank of libya, Libya invetment authority and libya foreign bank	ليبيا	18-10-2008	1.61

Source: focus, banque de France, bilan et perspectives des fonds souverains, n°1, 28

الشكل -1-: نسبة تطور مؤشرات البورصات العربية وبعض مؤشرات البورصات ا تقدمة (2007-2008).

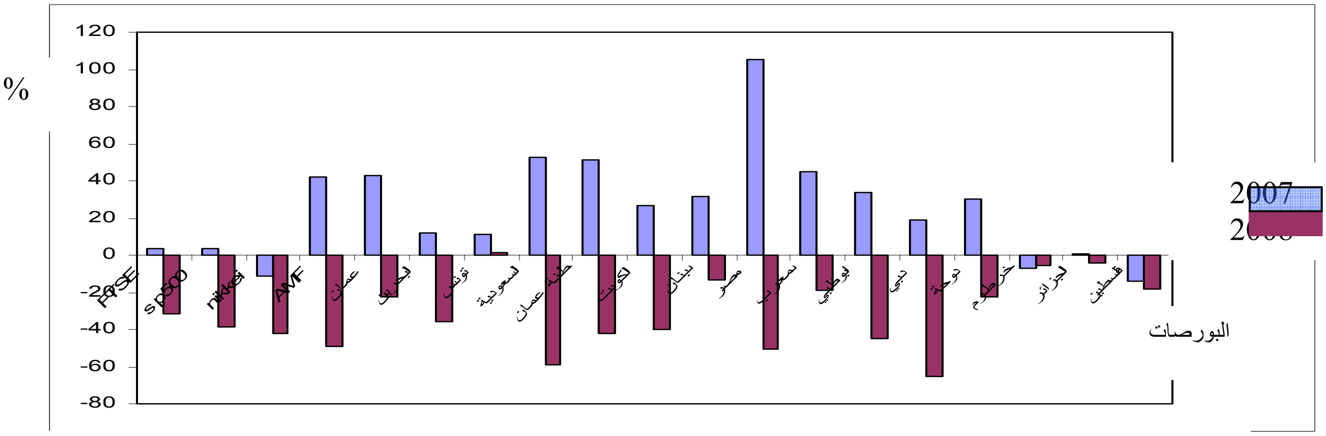

ا صدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- قاعدة بيانات الأسواق ا الية العربية، صندوق النقد العر ، النشرات الفصلية، الربع الرابع، للسنوات : 2007-2008
- the wall street journal, Reading date, 08-10-2009.

الشكل -2-: ا روب و النوعية.

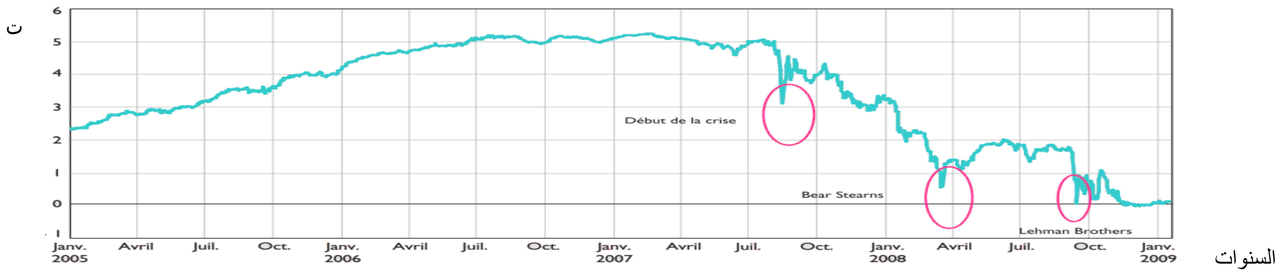

Source: banque de France, la crise financière, documents et débats, n°2, février2009, p4.

الشكل رقم-3-: تطور نسبة تغ ا ؤشر ا ركب لصندوق النقد العر لكل شهر خلال سنة 2008

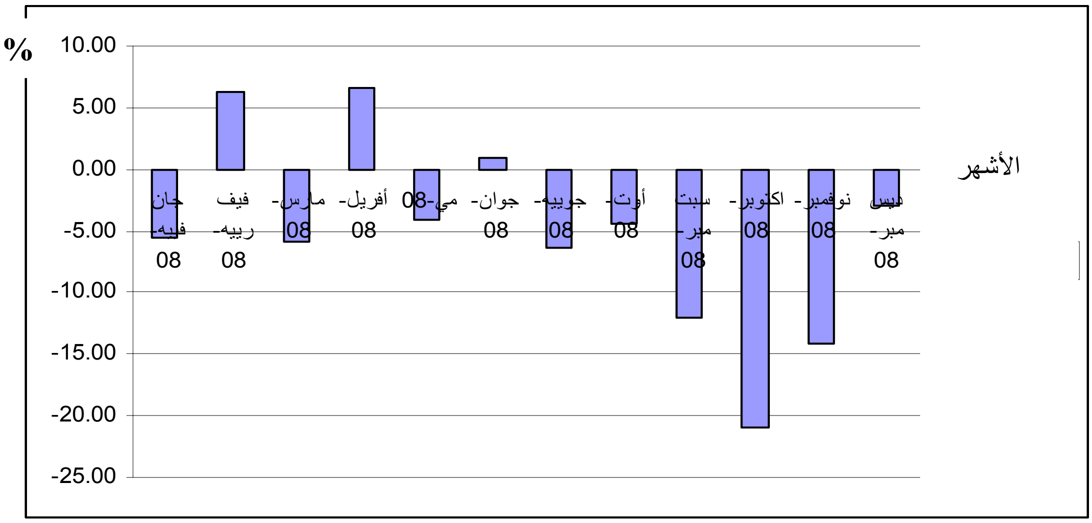

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- قاعدة بيانات صندوق النقد الغر ، نشرات فصلية، 2008.
- the wall street journal, IDEM.

الإحالات و ا راجع :

[1] - Montialoux Claire et Zucman Gabriel, Dans l'œil du cyclone "La crise de l'immobilier américaine", Revue comprendre la finance contemporaine, N°3, Mars 2008, pp' 212-214.

[2] - حاج موسى نسيمة وعبد ا بلوناس، واقع صناديق الثروة السيادية ظل أزمة الرهن العقاري، ا ؤ ر العلمي السـادس لكليـة العلـوم الإدارية وا الية بعنوان " التحديات ال تواجه منظمات الأعمال ا عاصرة. الأزمة ا الية العا ية والآفاق ا ستقبلية "، جامعة فيلادلفيـا، الأردن، 13-14 ماي 2009، ص: 6.

[3] - نفس ا رجع أعلاه، ص: 6.

[4] - Randall Doll, Subprime: topographie d'une crise, Revue finance et développement, Décembre 2007, p16.

[5] - Aveline-Dubach Natacha, immobilier; l'Asie, la bulle et la mondialisation, CNRS édition, Paris, 2008, p: 104.

[6]- Warde Ibrahim, Et la bulle immobilière éclata…, Revue manière de voir le monde diplomatique, N°102, Décembre 2008-Janvier 2009, p: 69.

[7] - Ibid, pp’ 69-70.

[8] - Augé Isabelle et Boutonnet Nathalie, Crise financière la remise en cause des notations, revue banque, n° 702, Mai 2008, p84.

[9] - Gerald Brauberger, La crise financière expliquée par hyman minsky, Revue problème économique, N2935, 21 Novembre 2007, p: 48.

[*] - يشمل مؤشر الصندوق ا ركب، مؤشرات الأسواق ا الية س عشرة سوقًا وهي : سوق البحرين للأوراق ا الية، بورصة الأوراق ا الية بتونس، سوق الأسهم السعودي، سوق الكويت للأوراق ا الية، بورصة ب وت، سلطنة عمان، ا يئة العامة لسوق ا ال صر، بورصة عمـان، بورصة القيم ا نقولة بالدار البيضاء، سوق أبو ظ للأوراق ا الية، سوق د ا ا ، سوق الدوحة للأوراق ا الية، سوق ا رطوم للأوراق ا الية، بورصة ا زائر، وفلسط .

[**] بورصة ا تقدمة - تتمثل البوصات ا NYSE وا التـوا ا علـى ا ؤشـرا ، حيث تتمثل مؤشـرا لندن، وبورصة طوكيو، بورصة ، **S&P500** : FTSE و NIKKEI.

[10] - قاعدة بيانات صندوق النقد العر ، النشرات الفصلية، الربع الرابع، لسنة2007.

[11] - نفس ا رجع أعلاه.

[12] - Communique de l'agence Tunis Afrique presse-tap-, date de lecture: 27-12-2009, p5, site Internet: www.tap.infi.tn

[13] - عويضه أ د، الأزمة ا الية العا ية وتأث ا ا، لة سوق ا ال الفلسطي ، العدد7، أكتوبر 2008، ص: 30.

[14] - نفس ا رجع أعلاه.

[15] - Hassoune Anouar, L'impact de la crise de liquidité sur les banques du golfe, Revue banque, Décembre 2008, N° 708, p: 74.

[16] - Idem.

[17] - Ibid, p: 75.

[18] - ا ناعي جاسم، الأزمة ا الية العا ية....ورب ضارة نافعة، صندوق النقد العر ، مقال منشور بتاريخ 21-9-2008، تاريخ الاطلاع: 5-3-2009. http://www.amf.org.ae/pages/page.aspx

[19] - Hassoune Anouar, op cit , p74.

[20] -Idem .

[21]- تامر عبد العزيز، إجراءات دول ا ليج مواجهة أزمة ا ال... عزف منفرد التكتلات العا ية تواجهها على استحياء... والاطمئنان ف لس التعاون، جريدة ا ريدة العدد 462 - 2008/11/16، متاحة على الانترنت، تاريخ الاطلاع 9-5-2008.

http://www.aljareeda.com/aljarida/ArticlePrint.aspx?id=85886

[22] -OCDE, Rapport du comité de l'investissement, Fonds souverains politique des pays d'accueil, 4 avril 2008, p: 3.

[23]- جاسم ا ناعي، مرجع سبق ذكره، ص2.

[24] - Hassoune Anouar, op cit, p: 74.

[25] - ماهر مد، ا ل الصندوق، لة أموال، رقم 10، نوفم 2008، ص:78.

[26]- تامر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره.

[27] - Communique de l'agence Tunis Afrique presse-tap-, op cit, p5.

[28] - Irdian Garbis, Gulf cooperation council countries, Report of the institute of international finance, decembre4, 2008, p: 1.

[29] - ماهر مد، مرجع سبق ذكره، ص79.

دور الاستثمارات البينية التنمية الصناعية العربية

د/ سليمان بلعور
ا ركز ا امعي غرداية ا زائر

ملخص : إن الاقتصاديات العربية تشترك يعها وجود ا رافات هيكلية، ولا كن إحداث تعديلات هيكلية على مستوى الاقتصاديات العربية خارج إطار تنمية عربية شاملة، ويأ دور الاستثمارات العربية البينية ليخدم هذا التوجه و سد تنمية صناعية عربية شاملة. ورغم أن سياسات التنمية الصناعية الأقطار العربية منفردة قد تبنت بعض التوجهات الإ ابية إ أن هناك ضعفا مستوى أداء قطاعها الصناعي، ولذا لابد من التوجه و تنمية صناعية عربية شاملة قائمة على الاستثمارات البينية.

الكلمات ا فتاح : الاستثمارات البينية، التنمية الصناعية، القطاع الصناعي.

هيد : تب مكونات ا يكل القطاعي للناتج ا لي الإ ا للدول العربية التركيب ا شوه والتباين فيما يسهم بـه القطـاع الأو (الصناعات الإستخراجية والزراعية) وقطاعي ا دمات والصناعات التحويلية، وهو الأمر الذي يثبت الإختلالات الإنتاجية ال تعا منها الدول العربية. وقد كان هذا الوضع نتيجة الاستراتيجيات التنموية ال تبنتها الدول العربية، وال أفضت إ قطـاع صـناعي مشوه. وهنا ت ز أ ية الاستمارات العربية البينية وضرور ا تغي الوضع وإزالة التشوه، من خلال ا زايا ال تتميز ا، والإمكانات ال كن أن دها للقطاع الصناعي العر كي ينهض و قق التنوع.

اول من خلال هذا ا قال تبيان دور وأ ية الإستثمارات العربية البينية التنمية الصناعية العربية من خلال العناصر التالية :

1. واقع القطاع الصناعي والتنمية الصناعية العربية؛
2. الإستثمارت العربية خارج الإقليم العر ؛
3. الاستثمارات البينية وأ يتها التنمية الصناعية العربية.

1- واقع القطاع الصناعي والتنمية الصناعية العربية :

1-1. وضع القطاع الصناعي الدول العربية : يعا القطاع الصناعي الدول العربية حالة من الارتباط بالأسـواق الدوليـة وا ضوع لشروطها السياسية والاقتصادية وأيضا لتقلبا ا، وذلك نتيجة الاعتماد توفـ مستلزمات الإنتاج على ا ارج، ونتيجـة التحكم الزمـ من الدول ا وردة عمليات إمداد تلك ا ستلزمات للقطاعات الإنتاجية[1].

ولقد سن أداء القطاع الصناعي العر سنة **2005** ليبلغ إ ا الناتج ا لي لقطاع الصناعة حوا **517.8**مليار دولار عـدل و قدره **36 %**، مقارنة مع **380.8** مليار دولار العام السابق. و سب التقرير الاقتصادي العر ا وحد اسـتمر سـن أداء قطاع الصناعة البلدان العربية للعام ا امس على التوا ، وبلغت قيمة الناتج الصناعي العر عام **2007** و **724** مليـار دولار مقارنة مع **643** مليار دولار **2006**، أي بزيادة قدرها **12.5%**[2]. ولكن يعزى هذا التحسن إ استمرار الزيادة الطلـب العا ي على النفط، الأمر الذي أدى إ زيادة ناتج الصناعة الإستخراجية وإ ا الناتج الصناعي للدول العربية، ا يـدل علـى أن القطاع الصناعي الدول العربية يعتمد على الصناعات الإستخراجية، وال تساهم بدرجة كب ة الناتج ا لي الإ ا ، حيـث وصلت نسبة مسا تها إ **32.9%** عام **2004** وارتفعت إ **38.8%** سنة **2005.** وتتفاوت حصة الصناعات الاستخراجية الناتج ا لي الإ ا من دولة لأخرى، وتزيد هذه النسبة الدول ا صدرة للنفط لتصل إ **81.7%** العراق مثلا[3].أما ناتج الصناعات التحويلية فيبقى ضئيلا ؛ إذ تتجاوز نسبة مسا تها الناتج ا لي الإ ا **9.8%** عام **2005.** و كـن توضـيح تطور مسا ة قطاعات الصناعات الناتج ا لي الإ ا من خلال ا دول التا .

جدول (01) :تطور مسا ة قطاع الصناعة الناتج ا لي الإ ا للدول العربية الفترة 1997-2005

السنوات	مسا ة الصناعة الإستخراجية%	مسا ة الصناعة التحويلية%	مسا ة إ ا القطاع الصناعي%
1997	26.5	11.2	37.6
1998	19.2	11.8	31.0
1999	23.7	11.5	35.2
2000	32.6	10.5	43.2
2001	29.0	10.9	39.9
2002	27.9	11.1	39.0
2003	29.7	10.7	40.4
2004	34.6	10.1	44.7
2005	38.8	9.8	48.6
2006	39.8	9.5	49.5

ا صدر: التقرير الاقتصادي العر ا وحد عددي سن 2005 و2008.

وتوصف الصناعة الاستخراجية العربية على الدوام بأ ا صناعة نفط وغاز أساسا وإن رافقتها صناعات أخرى كاستخراج ا امات ا عدنية (ا ديد والنحاس والذهب)، وصناعات استخراج ا واد غ ا عدنية مثل مواد البناء والفوسفات والبوتاس. لكن النفط يبقى سيد تلك الصناعة لاسيما إذا ما عرفنا أن احتياطيات النفط العربية بلغت عام **2007** حوا **670** مليار برميل مقارنة مع حوا **668** مليار برميل العام السابق. وبلغ إنتاج النفط و **22.1** مليون برميل يوميا عام **2007** مقارنة مع حوا **23.2** مليون عام **2006**.

أما ال الصناعات التحويلية فقد قامت الدول العربية بالعديد من ا هودات لإقامة ا صانع والوحدات الإنتاجية ودعم ورعاية الصناعات الأساسية ا عتمدة على ا وارد الطبيعية ا لية، ونتيجة لذلك تزايدت القيمة ا ضافة للصناعات التحويلية خلال السنوات الأخ ة من **53.8** مليار دولار سنة **1995** إ **121.8** مليار دولار سنة **2006**. وبالرغم من ذلك فان مسا تها الناتج ا لي الصناعي الإ ا تتطور بشكل يذكر خلال هذه الفترة بل تناقصت من **%11.3** سنة **1995** لتصل إ **%9.5** سنة **2006**، وهي نسبة واطئة با قارنة مع تلف مناطق العا حيث أ ا تصل إ **50%** ماليزيا و**36%** الأرجنت و**30%** أ انيا واليابان و**21%** فرنسا[4].

1-2. ا صائص ا شتركة للقطاع الصناعي العا العر : تتسم الصناعات العربية باعتمادها على الصناعات الإستراتيجية، وتراجع نصيب الصناعات التحويلية رغم أ يتها، إضافة إ ذلك يتميز القطاع الصناعي للدول العربية با صائص التالية[5]:

- صغر حجم ا نشآت الصناعية بسبب ضآلة رؤوس الأموال ا ستثمرة؛
- صغر حجم الأسواق العربية، حيث تعا الدول العربية من ضعف التسويق ا لي، نظرا لا فاض ا ستوى ا عيشي للسكان وارتفاع قيمة السلع ا لية؛
- تنافس الصناعة العربية فيما بينها؛
- عدم وجود اتصالات ارية عربية ا ال الصناعي، وغياب التنسيق الصناعي فيما ب الدول العربية؛
- تكز ا نشآت الصناعية ا دن، نظرا لتوافر الشروط الضرورية لقيامها؛

- فقدان الترابط بـ ا راحل الإنتاجية، حيث تتسم الصناعة العربية بالتطور ا رحلة الأو ثلة الصناعة الإستراتيجية، مقابل ضعف الصناعة الوسيطة واقتصار مشاريع الصناعات التحويلية على إنتاج السلع الاستهلاكية؛
- تركز معظم النشاط الصناعي العر صناعات بدائل الواردات، وبالتا فالإنتاج يكون صص للسوق ا لي ولـيس للتصدير، وهذه الصناعات ترتبط با واد الأولية ا توفرة كالنفط وا ديد والقطن، أو دم إغـراض الاسـتهلاك النـهائي كالا نت ومواد البناء والأ دة؛
- عدم توافر العمالة الصناعية ا اهرة نظرا داثة عهد معظم الدول العربية بالاهتمام بقطاع الصناعة، ولعـدم الاهتمـام بـ امج التدريب والتعليم الف ؛
- عدم توافر البنية التحتية الصناعية، إذ أن ا ناطق الصناعية قليلة وغ هزة ا يلـ ا دمات الصناعية.

3-1. معوقات التنمية الصناعية الدول العربية : رغم أن سياسات التنمية الصناعية الأقطار العربية قد تبنت بعض التوجهات الإ ابية إ أن هناك بعض العوامل ال تقف عائقا أمام التنمية الصناعية بالإضافة إ تلك ا صائص ا شتركة ال تتسم ا الصناعة العربية، ومن أهم تلك العوامل ما يلي :

- إستمرار ظاهرة التخصص الإنتاج الأو ، وخاصة بالنسبة إ الصادرات الصناعية ال تركزت عدد ـدود مـن ا امات والوقود. ولقد أفرزت هذه الظاهرة نتائج سلبية عديدة : منها تدهور معدلات التبادل الدو للأقطـار العربيـة، وهبوط نسبة مسا ة الصادرات التحويلية، وربط الإقتصادات العربية علاقا ا ا يكلية ومعدلات وها صادر دخليـة دودة.
- غياب التدرج الإستراتيجي التحول من ط إحلال الواردات إ ط تشجيع الصادرات من خلال توسـيع نطـاق الإنتاج للوصول به إ خلق فوائض تصديرية حقيقية. إن الذي قق هو تكريس ظاهرة التركز الإنتاجي من خلال بـروز صناعات ويلية معينة تفتقر إ القدرات التحفيزية لتتحول إ أقطاب و بسبب ضعف التشابكات الإنتاجيـة والعزلـة النسبية للنشاطات وا ؤسسات فيما بينها.
- تضارب وعدم استقرار السياسات ا كومية بعض الأقطار العربية اه مسائل اقتصادية عديدة منها : آليـة السـوق وملكية وسائل الإنتاج، وتشغيل القوى العاملة، و اية الصناعة الوطنية وغ ها. ولقد انعكس التفاوت التدخل ا كومي سلبيا على أ اط التنمية الصناعية السائدة، وعلى أنواع ا شروعات الاستثمارية ا قررة ومدى تكاملها[6].
- إ ال نسـ للبحث و التطوير منشآت العديد من الأقطار العربية، حيث لازال الإنفاق على البحث والتطوير ضـئيلا مقارنة بالدول ا تقدمة. وبالنسبة إ عدد الباحث الأقطار العربية تبـ أن حصة الصناعة من هؤلاء كانت حوا **6%** فقط. وعند حساب نسبة العدد الكلي للباحث إ موع القوى العاملة العا العر د أن هناك **0.1** شخص لكـل ألف عامل، وذلك مقابل **9** أشخاص اليابان و**6** أ انيا[7].

2- الإستثمارت العربية خارج الإقليم العر :

1-2. أسباب هجرة الاستثمارات العربية إ خارج الإقليم العر : قبل أن نتحدث عن أسباب هجرة الاستثمارات العربيـة إ خارج الإقليم العر ، نشـ إ أن هناك صعوبة ا صر الإحصائي الدقيق جم تلك الاستثمارات العربية، نظرا لعدد من الأسباب من أ ها[8] :

* تعدد أشكال الاستثمار؛

* تنوع أصحاب هذه الاستثمارات واختلاف مشار م؛
* ا اه هذه الاستثمارات إ الدول الغربية بصورة غ مباشرة من خلال شركات أو بنوك تتواجد مناطق أخرى مـن العا كجنوب شرق آسيا أو مناطق الكاري أو بنما على سبيل ا ثال.

رغم هذه الصعوبات فإن هناك بعض ا ؤشرات والإحصاءات والتقارير من مصادر عدة، إذ تقدر الثروات العربيـة ا سـتثمرة ا ارج **1.3** تريليون دولار حسب تقديرات ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وبـ **2.1** و**4.8** تريليون دولار حسـب مركـز ا ليج للدراسات الإستراتيجية، وتش الإحصائيات إ أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العر خلال الفتـرة **1974-1995** قد قدرت بنحو**670** مليار دولار، وقد قدرت الاستثمارات داخل الدول العربية بنحو **12** مليار دولار، وبـذلك تكـون النسبة **56/1**، ع أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العر يقابله **56** دولار يستثمر خارج الوطن العر .

رغم ا لاف حول حجم الأموال العربية با ارج إلا أن ا لاف الكب هو حول الأسباب ا دفعت تلك الأموال جرة أوطا ا، ولعل الأسباب كث ة ولكن درجات تأث ها تلف. و كننا أن مل أ ها فيما يلي :

- تفتقد العديد من الدول العربية البنية التحتية اللازمة للاستثمار من كهرباء ومياه وطرق مرصوفة وجسور وأسطول للنقل البحري وا وي..، و ثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار، فإ الآن لا توجد لدى الدول العربية أساطيل من طائرات النقل والشحن ا وي، ا يضطر ا ستثمر إ تصدير منتجاته إما طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم جز مساحات إحدى الطائرات الكب ة، لنقل منتجا م إ الأسواق ا ارجية لتقليل النفقات؛
- معظم دول الفوائض ا الية تعتمد بشكل كامل على است اد السلع وا دمات الاستهلاكية والرأ الية والترفيهية والكمالية من ا ارج ؛ بسبب ضعف الصناعة هذه الدول ا اقتصرت معظم الصناعات فيها على الصناعات ا لية ا فيفة، وعلى صناعات السلع ا عدة للاستهلاك ا باشر. بالإضافة إ أن اقتصاديات هذه الأقطار هي اقتصاديات وحيدة ا انب (اعتمادها الرئيسي على النفط ا ام و تصديره للخارج)، وكذلك صغر حجم السوق ا لي؛
- عدم كن ا ستثمرين العرب من معرفة الات الاستثمار ا تاحة الدول العربية والأنظمة ا عمول ا؛
- افتقاد الشفافية: وا قصود بالشفافية هنا هو الشعور بأن التنافس شريف والإجراءات نظيفة، وليس هناك ايل ورشوة واستغلال النفوذ وغ ها من الآفات الإدارية؛
- عدم وضوح القواعد القانونية واستقرارها ووحدة مبادئها ال الاستثمار، مع وجود القوان أو التنظيمات ا د من حرية ا ستثمر نقل أرباحه الاستثمارية، أو على خروج رأس مال ا ستثمر الأجن حال رغبته تصفية مشروعه الاستثماري، فضلاً عن قيام بعض الدول بتأميم ا شاريع الاستثمارية لديها حسب ا بادئ الاقتصادية ا تعمل وفقهـا.
- ضيق الأسواق ا الية العربية؛
- عدم توافر ا وافز وا زايا والإعفاءات الضريبية؛
- ضعف أمن الاستثمارات الدول العربية ا ستضيفة لرأس ا ال العر ؛
- ضعف الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث إن ا ؤشرات الاقتصادية ناخ الاستثمار الدول العربية قد فشلت أن تكون إ ابيه بصورة شاملة.

2-2. الآثار ا ترتبة على هجرة الاستثمارات العربية إ خارج الإقليم العر : لا شك أن جرة رؤوس الأمـوال العربيـة إ خارج ا نطقة العربية له آثار سلبية عديدة على اقتصاديات تلك الدول نذكر منها :

- هجرة رؤوس الأموال ونزوحها يعد فاقـداً للاقتصـاد ا لمي، وبالتا ا فـاض مسا ـة رأس ا ـال الناتـج ا لـي، الأمر الذي يؤدي إ ا فاض النمو الاقتصادي ا تمعات ال اجر منها رؤوس الأموال.
- حـال هجـرة رؤوس الأمـوال ينخفـض مستوى الاستثمارات، وبالتا ينخفض الطلب على العمل، ا يـؤدي إ ارتفاع معدل البطالة ا تمع.
- استن اف احتياط الدولة من النقد الأجن ؛ وذلك من خلال عرض العملة ا لية لأصحاب رؤوس الأموال ا هاجرة طلباً للعملات الأجنبية ا توفرة لدى الدولة.
- تؤثر هجرة رؤوس الأموال سلباً على قيمة العملة ا لية ؛ حيث أن خروج هذه الأموال يتطلب ويلـها إ عمـلات أجنبية، أي زيادة عرض العملة ا لية أمام العملات الأجنبية، الأمر الذي يفضي إ ا فاض قيمة العملة ا لية نتيجة لزيادة عرضها.

3-2. القنوات ال استقطبت الاستثمارات العربية ا ارج : كن القول بأن توظيف الأموال العربية ا ارج قد ع عدة قنوات رئيسية : الأو منها ثلت الإيداع با صارف الغربية الك ى، وهو ما كان يتخذ الصورة الك ى خلال ا راحل الأو من زيادة أسعار النفط ؛ إذ وظفت معظم فوائض موازين مدفوعات البلدان العربية النفطية موجودات عالية السيولة لتنتقل خلال فترة تالية إ قنوات أخرى. ومن الطبيعي أن التفضيل الأو للموجودات السائلة كان مرده الانتظار للتعرف على أي الاستثمارات طويلة الأجل هي الأجدى لتوظيف الزيادات الكب ة الدخول النفطية.

أما القناة الثانية للتوظيف فقد ثلت الأوراق ا الية خاصة السندات ا كومية الدول الغربية الك ى كالولايات ا تحـدة وبريطانيا وأ انيا. ومن ب البلدان النفطية صاحبة الفوائض بلدان لس التعاون ا ليجي الست ال وظفت هذه القناة حـ ايـة عام **1985** ما يزيد على **55** مليار دولار، حوا **60%** منها سندات ا زينة الأمريكية. وبالنسبة للقنـاة الثالثـة لتوظيـف الفوائض فكانت القروض ا باشرة والأسهم والسندات غ ا كومية والعقارات، وغ ها من قنوات الاستثمار الدول الصناعية.

4-2. ا خاطر ال تتعرض ا الاستثمارات العربية خارج الإقليم العر : رغم ما توفره الدول ا تقدمة من حوافز وتسـهيلات للإستثمارات العربية ا هاجرة إليها إلا أن هناك اطر يط بتلك الإستثمارات تلك الدول من أ ها[9] :

- تفرض العديد من الدول ا تقدمة تداب وإجراءات من شأ ا توجيه الاستثمارات إ ا الات ال ترغب فيهـا تلـك الدول حسب مصا ها الذاتية، ووفقا لظروفها الإقتصادية، ولو ترتب على ذلك عدم حصول ا ستثمر على عائد ز؛
- تتعرض الاستثمارات العربية إ إجراءات قسرية كا صادرة أو التجميد بدوافع سياسية واقتصادية وبـذرائع وحجـج تلفة؛
- ا سائر النا ة عن التضخم ا صدر من الدول الصناعية إ الدول العربية، من خلال إست ادها للسلع وا دمات من هذه الدول ا ودعة لديها الأموال؛
- ا سائر الكب ة نتيجة لتقلب أسعار الصرف ارتفاعا وا فاضا عدلات عالية.

3- الاستثمارات البينية وأ يتها التنمية الصناعية العربية :

3-1. خصائص الاستثمارات العربية البينية : بلغ إ ا الاستثمارات العربية البينية خلال عام **2006** حوا **17.5** مليـار دولار مقابل **35 .4** مليار دولار عام **2005**، مسجلة بذلك تراجعا بأكثر من **50%**. ويعزى ذلك إ عدم تكرار الزيادة الكب ة الـ شهد ا الاستثمارات الواردة للسعودية عام **2005**. لكن السنت الأخ ت ارتفع حجم الاستثمارات البينية ليصل إ **20.7** مليار دولار عام **2007** وحوا **34** مليار دولار عام **2008**[10].

وفيما يتعلق بالتوزيع ا غرا للاستثمارات العربية البينية فإن الإمارات العربية ا تحدة تتصدر الدول ا صدرة ا بنسبة **31.5 %** تليها الكويت بنسبة **19.3%** مصر صة **10 .4 %**، وتستحوذ هذه الدول على **61.2%** من إ ا الاسـتثمارات البنيـة الصادرة عام **2008**. أما بالنسبة للدول ا ضيفة فإن السعودية تتصدرها بنسبة **38.1%** ا زائر بنسبة **16.6%** تليها السـودان صة **14.1%**، وتستحوذ الدول الثلاث على **68.8%** من الإ ا سنة **2008**. و صوص التوزيع القطـاعي للاسـتثمارات العربية البينية فإ ا تتركز قطاع ا دمات بنسبة **62%** قطاع الصناعة بنسبة **28%** وأخ ا قطاع الزراعة بنسبة **3 %**[11].

بالإضافة إ تواضع حجم الإستثمارات العربية البينية وتباين توزيعها ا غرا ، فإ ا تسجل بعض نقاط الضعف الـ نلمسها مـن خلال ما يلي :

- حصة ا ؤسسات ا الية العربية من الاستثمارات العربية البينية تتراوح بـ **450 و700** مليون دولار السنة أي **10** و إ **15%** من موع رؤوس الأموال العربية ا وظفة بينيا، والقطاع العام هو ا ستفيد الأك من الاستثمارات البينية العربية، بينما حصة القطاع ا اص منه قليلة [12]؛
- يغلب على الأموال العربية ا ستثمرة بينيا طابع الإعانات ا كومية الثنائية لدعم ا يزانيات العمومية، وتشكل هذه الاستثمارات ا كومية نسبة تتراوح بـ **85%و90%**؛
- ضعف حجم الاستثمارات العربية البينية الإ الية مقارنة جم الاستثمارات الأجنبية ا باشرة الـ تستقطبها الدول العربية والبالغة حوا أربعة أضعاف الاستثمارات البنية. كما أن الاستثمارات البينية ضعيفة مقارنة بالأموال العربية ا ستثمرة ا ارج وا سـ مرة الفترة **1980- 1999** [13].

3-2. أ ية الاستثمارات البينية التنمية الصناعية العربية : إن الاقتصاديات العربية تشترك يعها وجود ا رافات هيكليـة نتجت عن أسباب تار ية، ويبدوا أن مسالة إحداث تعديلات هيكلية على مستوى الاقتصاديات العربية لا كن أن يبحث خـارج إطار إستراتيجية تنمية عربية تعا حاجات التطور هذا الإقليم ككل لا يتجزأ. ويأ دور الاستثمارات العربية البينية ليخدم هـذه الإستراتيجية و سد تنمية صناعية شاملة من خلال :

- تغطية أغلب مراحل الصناعة الواحدة من خلال التكامل الرأسي بـ الشركات الصناعية العربية؛
- إقامة حلقات الارتباط مع مفاصل الاقتصاد الأخرى، و ريك صناعات أخرى؛
- توزيع ا خاطر الصناعية بكل أبعادها وأنواعها؛
- توف رؤوس الأموال اللازمة للصناعة؛

- زيادة القدرة التفاوضية العربية مع الشركات الأجنبية للحصول على التقنيات ا طلوبة بشروط مقبولة، وكذلك عند بيع ا نتجات النهائية أو الوسيطة السوق العا ية؛
- فيض التكاليف الاستثمارية، وبالتا دعم القدرة التنافسية؛
- تعد الإستثمارت العربية البينية أكـ قدرة من الإستثمارات القطرية على إقامة إستثمارات تتمتع سـتوى تكنولـوجي أعلى، وتكون بالتا ذات إنتاجية على مستوى أعلى، تستطيع ا ا نافسة الأسواق العربية والدولية[14]؛
- ل الإستثمارات البينية إ حد كبـ مشاكل التصريف، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبـ عن طريق قيـق الوفـورات القطرية والقومية والدولية[15]؛
- تعتـ الاستثمارات العربية البينية مدخلا ضروريا لتكامل صناعي عر .

وترجع أ ية الاستثمارات العربية البينية ا تقدمه من خدمات للتنمية العربية، و فيف أعبائها على دول العجز العربية، من خلال إضافة ا دخرات الفائضة من دول الفائض إ ا دخرات ا لية لدول العجز العربية. من جهة أخرى تتميز الاستثمارات العربية البينية عن غ ها من مصادر التمويل ا ارجية الأخرى ا يلي[16] :

- انعدام الإشتراطية ال أصبحت تلازم ا ساعدات الر ية وال قد تكون غ ملائمة مع ط التنمية الاقتصادية ا ستهدف، فعلى الرغم من التأث ات الإ ابية ذه ا ساعدات رفع عجلة التنمية الاقتصادية، فإ ا ل من بعض العيوب من أ ها : أن نسبة عالية منها كانت تتم من خلال قنوات ثنائية مباشرة من حكومة إ حكومة أخرى، ا علها أكثر حساسـية للاعتبارات السياسية.
- أ ا غ منشأة للمديونية ؛ حيث لا يتولد عنها التزامات تعاقدية بسداد مبالغ ددة أوقات ددة، حيث إن الالتـزام بتحويل الأرباح إ ا ارج يتمتع بقدر من ا رونة ؛ إذ تتغـ الأرباح ا ولة ارتفاعا وا فاضا تبعا للرواج والكساد، فهي لا تلقى عبئا ثقيلا على موازين ا دفوعات مثل خدمة الدين.

3-3. شروط الاستثمارات العربية البينية لتحقق التنمية الصناعية : حـ تكون الاستثمارات العربية البينية ذات أثر تنموي يتوجب أن تتوافر فيها الشروط التالية[17] :

- أن تكون من النوع الذي يؤدي عمليا إ حدوث درجة من الترابط العضوي الإنتاجي والتسويقي بـ البلدان الأطراف ا شروع؛
- أن تتوافر حرية انتقال عناصر الإنتاج والسلع ا تولدة من هذه ا شروعات بـ الدول الأطراف، حـ تتمتع زايا اتسـاع السوق والإنتاج الكبـ الذي يرتبط بعملية التكامل؛
- التنسيق والتخطيط للاستثمارات حـ لا تقام وحدات إنتاجية متعددة يكون إنتاجها أكـ من حجم مـوع الطلـب عليها كل الدول الأطراف، خصوصا إذا كانت إمكانات التصدير دودة؛
- أن يراعى اختيارها مدى مسا تها قيق التنمية الصناعية.

وعليه فإن الاستثمارات ال تستحق الأولوية تتمثل استثمارات الصناعات الأساسية القادرة على إنتاج الآلات وا عدات والسلع الصناعية ا ختلفة، وخلق صناعات أمامية وخلفية متساوية ومتكاملة ؛ لاستكمال السلسـلة التقانية داخل الوطن العر [18]. كذلك لابد إطار هذا التوجه من الاهتمام بتوسيع قاعدة صناعة البتروكيماويات التحويلية(ال ول ا نتجـات البتروكيماويـة

النهائية إ سلع ائية صا ة للاستهلاك) من خلال إقامة استثمارات بينية الدول العربية غ النفطية ذات الأسواق الواسعة، تساهم فيها الدول العربية النفطية، وتعتمد مدخلا ا على مشاريع البتروكيماويات العربية القائمة.

3-4. الات الاستثمار ا تاحة الدول العربية : يتوافر الإقليم العر على العديد من الات الاستثمار منها على سبيل ا ثال :

- الاستثمار قطاع الطاقة كوناته ا ختلفة (كهرباء - غاز - بترول)، حيث تقدر ا هات العربية الر ية أن هـذا القطـاع تاج إ حوا 150 مليار دولار خلال الـ 15 سنة ا قبلة، من بينها 40 مليار دولار فقط تاجها قطاع الكهرباء دول لس التعاون ا ليجي حـ عام **2010**. كما تاج البلدان العربية إ استثمارات تصل إ حوا **113** مليار دولار لإنفاقهـا على قطاع البترول والغاز وصناعة البتروكيماويات، وفقا لتقديرات منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول "أوبك"[19]؛
- الاستثمار مشروعات البنية الأساسية العربية، فقد أصبح الاستثمار هذا ا ال متاحا أمام القطاع ا اص ا لي والأجـ معظم البلاد العربية ظل برامج الإصلاح الاقتصادي؛
- شراء ا شروعات العربية العامة ا يتم بيعها إطار برامج ا وصصة العديد من البلاد العربية مثل مصر ولبنـان والأردن وتونس وا غرب وبعض دول ا ليج العر ، وذلك بدلا من سيطرة رأس ا ال الأجن على هذه ا شروعات ؛
- الاستثمار ال الإنتاج الزراعي؛
- إنشاء شركات مشتركة للتأم وإعادة التأم ؛ حيث أثبتت ربة أحداث **11** سبتم وما تبعها من تداعيات أن البلاد العربية حاجة ماسة إ مثل هذه النوعية من الشركات الضخمة، القادرة على إعادة التأم على ا خاطر ا ختلفة.

3-5. عوامل تفعيل الاستثمارات البينية لتحقيق التنمية الصناعية العربية : كن إ از أهم تلك العوامل فيما يلي[20] **:**

- التأكيد على دور ا ؤسسة العربية لضمان الإستثمار تشجيع رؤوس الأموال العربية، ودورها لإقامـة قاعـدة بيانـات استثمارية للمستثمرين العرب، ووضع خريطة للاستثمار كل دولة من الدول العربية؛
- وضع آلية عمل للسوق النقدية العربية وال من خلا ا يتم تبادل رؤوس الأموال العربية ؛
- تطوير الأسواق ا الية العربية وربطها ببعضها ؛ لتسهيل إنشاء سوق إقليمية موحدة يتم التعامل فيها بأدوات مالية عربية؛
- ضرورة مشاركة صناديق التنمية القطرية والقومية ء السوق ا الية العربية الاستثمار ا باشر داخل البلاد العربية ؛
- العمل على س البنية الأساسية داخل البلاد خاصة الطرق ووسائل النقل ؛
- توحيد التشريعات الاستثمارية، والعمل على تنفيذ ما يرد الاتفاقيات ا وحدة كالاتفاقيـة ا وحـدة لاسـتثمار رؤوس الأموال العربية البلاد العربية؛
- التركيز على إقامة صناعة متكاملة ا لقات ذاتيا، من خلال إقامة الصناعات ال تلـ احتياجـات الأفـراد الأساسـية، والصناعات الإنتاجية ال توفر وسائل الإنتاج من آلات ومعدات؛
- الاهتمام بتطوير قاعدة تكنولوجية لية. بالإضافة إ تطوير التعليم وتوسيع التدريب.

خلاصة : لقد بذلت الدول العربية اولات عدة لتحقيق التنمية الصناعية، لكن تصل تلك ا اولات إ ا ستوى ا طلـوب. ولا شك أن الاستثمارات العربية البينية تؤدي دورا مهما قيق تنمية صناعية عربية ؛ نظرا للخصائص ال يزها، ولذ أصبح الاهتمام ا ضرورة وحتمية وذلك من خلال حث مؤسسات القطاع ا اص العر على توجيه استثمارا ا داخل الدول العربية، مـع تقـد ضمانات كافية وعوامل جذب عل ا ستثمر العر أكثر ميلا إ الاستثمار ا نطقة العربية. ولعل الآلية ا ناسبة لذلك هي إنشـاء منطقة استثمارية عربية تكون عضويتها لكل الدول العربية ؛ لتفتح كل القطاعات الاقتصادية أمام ا ستثمرين العرب، وتشجع انتقال

ا ستثمرين العرب والعمالة ا اهرة والفنية ا هنية بـ الأقطار العربية. ويقوم على تنفيذ أهداف هذه ا نطقة عـدة بـرامج : برنـامج للتسهيل والتعاون والترويج للاستثمارات ا باشرة، برنامج للترويج والتوعية بفرص الاستثمار ا رشحة كمشروعات عربية مشـتركة، وبرنامج يستهدف ـرير الات الاستثمار العربية ا قيدة.

و در الإشارة هذا السياق إ ضرورة إحياء اتفاقيات تشجيع الاستثمار بـ الدول العربية وتفعيلها وا تمثلـة : الاتفاقيـة ا وحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية الدول العربية، ال أقرت عمان عام **1980**، وال مع بـ تشجيع انتقال رأس ا ال العر وتسوية ا نازعات ا تعلقة به، واتفاقية ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار ال تص بتأم الاستثمارات ضد ا خاطر السياسية والتجارية، إضافة إ اتفاقية تشجيع و اية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بـ الدول العربية ال وافق عليهـا ا لـس عـام **2000**، وال ترمي إ خلق وتوف و يئة البيئة ا ناسبة لإقامة الاستثمارات ا اصة ستثمري الدول ا تعاقدة.

الإحالات وا راجع :

[1] مد ال مظلوم، " ديات العا العر ظل النظام العا ي ا ديد"، مركز الدراسات العر - الأورو ، بـ وت 1997، ص 89.

التقرير الاقتصادي العر ا وحد، قطاع الصناعة، 2008/2006. [2]

التقرير الاقتصادي العر ا وحد، قطاع الصناعة، 2006. [3]

[4] مد ا واري، "القطاع الصناعي العر وآفاق التنمية والتشغيل"، ا نتدى العر للتنمية والتشغيل ا نظم من طرف ا نظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الدوحة 15– 16 نوفم 2008،.

[5] انظر: - عبد الوهاب رميدي، "واقع الدول العربية ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة" (رسالة ماجست غ منشورة)، جامعة ا زائر، 2001، ص 58.

- صباح شنايت، "آليات ووسائل التكامل الاقتصادي أوروبا و الوطن العر " (رسالة ماجست غ منشورة)، جامعة ا زائر، 1999، ص 162.

- أ د علي حسن مد، "مستقبل التعاون الاقتصادي العر مواجهة ا تغ ات الاقتصادية العا ية والاقليمية" (رسالة ماجست غ منشورة)، جامعة ع س، القاهرة، 2000، ص142.

[6] هوشيار معروف، "التنمية الصناعية العا العر ومواجهة التحديات الدولية"، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 90، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2003، ص.28.

7 نفس ا رجع، ص30.

8 عبد اللطيف بن عبد ا العبد اللطيف، "هجرة رؤوس الأموال إ ا ارج الأسباب والآثار ووسائل العلاج"، 2009/09/23،www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=9594.

9 حسـ علي خريوش وعبد وآخرون، "الإستثمار والتمويل بـ النظرية والتطبيق"، دار النشر غ مذكورة، عمان 1999، ص.248

10 ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية 2006و2008"، 2009/09/20، .http://www.iaigc.net/?id=7&sid=5

11 نفس ا رجع.

12 منصوري الزين، "دور الاستثمارات العربية البينية تفعيل التكامل الاقتصادي العر "، 2009/09/21، .http://www.ulum.net/c65.html

[13] سا أ د الفرجا ، "الاستثمارات العربية البينية مس ة عقد من الزمن"، لة ا ال والصناعة، العدد21، بنك الكويت الصناعي 2003، ص.29

[14] على أ د عتيقة و يح مسعود، "النفط وا شروعات العربية ا شتركة"، دار الشباب للنشر والتر ة والتوزيع، ق ص1988، ص.81

[15] نفس ا رجع، ص.81

[16] سا أ د الفرجا ، مرجع سابق، ص23.

[17] مد لبيب شق ، "الوحدة الاقتصادية العربية ار ا وتوقعا ا"، مركز دراسات الوحدة العربية، ب وت دون تاريخ، ص688.

[18] سليمان الرياشي وآخـرون، "التكامل الاقتصادي العر الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، ب وت 1998، ص123.

[91] مغاوري شل ، "فرص استعادة استثماراتنا"، 2009/07/15، .http://www.islamonline.net/servlet/satellite=articleA

[20] سا أ د الفرجا ، مرجع سابق، ص 47-51.

مكانة وأ ية التكتل الاقتصادي لس التعاون لدول ا ليج العربية

ولد مد عيسى مد مود
جامعة مستغا (ملحقة غليزان)-ا زائر

ملخص : لقد الإعلان عن تأسيس لس التعاون لدول ا ليج العربية يوم 25 مايو 1981، وذلك خلال اجتماع قادة دول كل من السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية ا تحدة والبحرين وسلطنة عمان، بدولة الإمارات العربية ا تحدة، حيث هذا الاجتماع التوقيع على الوثيقة الأساسية لإعلان قيام ا لس.
وتستحوذ دول لس التعاون لدول ا ليج العربية على موارد طائلة، حيث تضم و 56% من احتياطي النفط ا ؤكد عا يا، إضافة إ ما تتوفر عليه هذه الدول من بنية تية أساسية اقتصادية تتمثل الطرق والأنفاق وا وانئ وا طارات وشبكات ا ياه والغاز والكهرباء، وبنية اجتماعية تتمثل دور التعليم وا ستشفيات ومراكز التسوق ال أصبح بعضها يأخذ صفة العا ية.

الكلمات ا فتاح : لس التعاون ا ليجي، التكامل الاقتصادي.

هيد : أضحت ا اجة إ قيق ا زيد من التكامل الاقتصادي ب الدول هدفا استراتيجيا و ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العا ية ظل مناخ العو ة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصا اقتصادية دولية لا تم كث ا بالكيانات الصغ ة وا امشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية ال تستطيع الصمود وجه ا نافسة العا ية.

وقد أدركت دول لس التعاون لدول ا ليج العربية ضرورة قيق هذا ا دف، فتم إنشاء لس التعاون شهر مايو عام 1981 الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى ال عقدت بدولة الإمارات العربية ا تحدة[1]، حيث إقرار النظام الأساسي للمجلس الذي حدد لة من الأهداف ا علنة، ركزت ملها على ا وانب الاقتصادية والفنية ، و ا ساهم دعم هذه التجربة التعاونية موعة من ا قومات الأساسية للوحدة ا ليجية وهي ات مع البلدان ا ليجية دون غ ها من البلدان الأخرى ا نطقة تتمثل العقيدة ا شتركة وتشابه الأنظمة ووحدة التراث و اثل تكوينا ا السياسية والاجتماعية والسكانية و تقار ا الثقا وا ضاري[2].

تصنف اقتصاديات لس التعاون ا ليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أ ا تدخل إطار الاقتصاديات النفطية ال تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع مستوى دخل الفرد فيها، و ا كان النفط من أهم مصادر دخل دول ا لس، حيث يغطي 95% من إيرادا ا، و ثل حوا 99% من صادرا ا[3]، وإدراكا منها للخطورة ال تكمن الاعتماد على سلعة إستراتيجية واحدة مثل النفط، فقد ا هت دول ا لس إ اولة تنويع مصادر الدخل وبالتا تنويع الصادرات، فعملت على تطوير القطاع الصناعي، حيث حققت تقدما إ ائيا واضحا على مستوى عدد ا نشآت وانتشارها و و القيمة ا ضافة فيها، وعلى الرغم من ذلك يواجه القطاع الصناعي دول ا لس بعض التحديات أبرزها الارتباط الشديد ب أداء القطاع الصناعي وتطورات السوق العا ية للنفط، يث تلقي تلك التطورات بظلا ا على التغ ا ابيا وسلبيا على القيمة ا ضافة على الصناعة.

تو دول ا لس و إطار تنويع مصادر الدخل أ ية كب ة لقطاع ا دمات، ويتمثل هذا القطاع ا دمات ا كومية والتجارة والفنادق وا واصلات والتأم والعقار والإسكان، و ثل قطاع ا دمات ما يقارب41% من الناتج ا لي الإ ا ليجي، وتصل نسبة العمالة هذا القطاع حوا 60% من قوى العمالة ا ليجية[4]، وقد بدأت تظهر بعض الدول ا ليجية ا تخصصة بعض أنواع هذه ا دمات، مثل دولة الإمارات(إمارة د) والبحرين وذلك ال التجارة والبنوك والتام والعقارات، كما بدأت بعض الدول ا ليجية إنشاء ا شاريع السياحية معتمدة على ا ناطق الساحلية الكب ة ا متدة على طول ا ليج.

وقد أدركت دول ا لمس أن من أهم شروط قيق التكامل بينها هو تبـ سياسات عملية وأهـداف واقعيـة متدرجـة، وحرصت على الربط بـ ديد الأهداف ا ستقبلية ووضع ا امج العملية لتحقيقها، وبناء ا ؤسسات القادرة على ذلـك، و ـدف تر ة الأهداف ا علنة إ وقائع ملموسة اتفقت دول ا لمس على عدد من ا طوات ال دف إ قيق التكامل الاقتصـادي بـ دول ا لمس وفق خطوات متدرجة، حيث ت إقامة منطقة التجارة ا رة عام 1983، الا اد ا مركي الأول مـن ينـاير 2003، جاء إعلان الدوحة بشأن قيام السوق ا ليجية ا شتركة 2007/12/4 ختام الدورة الثامنة والعشرون للمجلـس الأعلى، وتستند السوق ا ليجية ا شتركة على مبادئ النظام الأساسي لمس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بـ دول ا لمس[5].

والآن تقف دول ا لمس على أعتاب مرحلة التكامل النقدي بينها، و خطت تمعة ومنفردة، خطوات عديدة با اه قيق هذا ا دف السامي، حيث أنشئت ان تصة لاستكمال الإجراءات وا وانب الفنية والاستعدادات ال ب القيام كي يكون قيام الا اد النقدي سهلا وبدون أية عقبات.

و دف هذه الدراسة إ إبراز مكانة وأ ية التكتل الاقتصادي لمس التعاون لدول ا ليج العربية.

وعمليا كن أن تقاس الأ ية النسبية والقدرة التنافسية لأي اقتصاد بعدة مؤشرات من ضمنها معدلات النمو الاقتصادي، وحجم الصادرات والواردات، وا يزان التجاري يزان ا دفوعات، وحجم الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما ستتعرض إليه من خلال هذه الدراسة.

أولا : معدل النمو الاقتصادي دول ا لمس

حقق الناتج ا لي الإ ا بالأسعار ا ارية لدول ا لمس خلال عام 2005 واً بلغت نسبته 26.04% حيث بلغ حوا 615.2 مليار دولار اية عام 2005 مقارنة مع و 482.8 مليار دولار عام 2004، ولقد تفاوتت معدلات النمو ا ققة بـ دول ا لمس، فقد احتل الاقتصاد الكوي ا رتبة الأو ، حيث حقق معدل و بلغت نسبته 36% اية عام 2005 مقارنة مع عام 2004، احتل الاقتصاد القطري ا رتبة الثانية و عدل 33.8% وجاء الاقتصاد الإمارا با رتبة الثالثة و عدل 25.6%، فالاقتصاد العما ا رتبة الرابعة و عدل و بلغ 24%، حقق الاقتصاد السعودي والاقتصاد البحري معدلات و بلغت 23.3% و19.7% على التوا خلال نفس العام، وجدير بالذكر أن عام 2005 شكل نقطة ول أسعار النفط على مستوى العا وليس على مستوى ا نطقة فحسب، فقد ارتفعت أسعار النفط إ أكثر من ضعف ما كانت عليه، وسجلت أرقاماً قياسيه اوزت حاجز الـ 60 دولارا للا ميل، وتعزى الأسباب الرئيسية ال أدت إ هذه الزيادة، إ تراجع الاستثمار هذا القطاع فضلا عن التغ ات البنيوية على صعيد حركة العرض والطلب وا شاكل ال تعا منها مصا النفط، هذا إ جانب التوتر السياسي منطقة الشرق الأوسط، ورداً على هذا الارتفاع قامت منظمة أوبك بزيادة إنتاجها من النفط ولكن ذلك يساعد كث اً كبح اح الأسعار ال حافظت على مستويات عالية مع اية العام[6].

وفيما يتعلق بعام 2006 فقد حققت دول ا لمس معدلات و معت ة الناتج ا لي الإ ا بالأسعار ا ارية، حيث سجل الناتج ا لي الإ ا وا كل من دولة قطر وا ملكة العربية السعودية، بلغت نسبته 24.1% و12.4% ليبلغ و 52.7 و 357 مليار دولار على الترتيب مقارنة مع اية العام السابق.

ومن ناحية أخرى ليس هناك ما يش إ ارتفاع معدلات التضخم دول ا نطقة خلال عام 2005 باستثناء دول الإمارات العربية ا تحدة و قطر، حيث بلغ معدل التضخم و6.19% و 8.81% على التوا ، كما وان البيانات ا توافرة اية العام 2006 تش إ ارتفاع معدل التضخم دولة قطر ليسجل مستوي قياسيا جديدا بلغ و 11.81%.

و نستنتج من ا دول1 ما يلي:

- سجل الناتج ا لي الإ ا بالأسعار ا ارية الإمارات واً قدار 25.6% اية عام 2005، ليبلغ و132.3 مليار دولار، ويعزى السبب ذلك إ ارتفاع قيمة ناتج القطاع النفطي والغاز الطبيعي بنسبة 41%، والذي بلغ 47.2 مليار دولار و ا نسبته 35.7 % من الناتج.

- حقق الناتج ا لمي الإ ا بالأسعار ا ارية البحرين وأ قدار 20% خلال عام 2005، ليبلغ و 13.46 مليار دولار مقابل حوا 11.2 مليار دولار اية عام 2004.
- حقق الناتج ا لمي الإ ا بالأسعار ا ارية السعودية وا نسبته 26% خلال عام 2005 ليصل إ 315.3 مليار دولار، مقابل 250.3 اية عام 2004، ويعزى ذلك إ و القطاع النفطي بنسبة42.7 % خلال عام 2005 مقابل و نسبته 28.4% اية عام 2004، ونتيجة أيضا للتحسن الكب الذي طرأ على أسعار النفط العا ية خلال عام 2005، وسجل القطاع غ النفطي وا نسبته7.8% مقابل و نسبته 8.5% عام 2004 ،أما بالنسبة للعام 2006 فنلاحظ أن الناتج ا لمي الإ ا بالأسعار ا ارية قد حقق وا بلغت نسبته 12.4% ليبلغ و 348.6 مليار دولار مقارنة مع عام 2005.
- حقق إ ا الناتج ا لمي للسلطنة بالأسعار ا ارية ارتفاعا بنسبة 24% ليصل إ 30.9 مليار دولار اية عام 2005 ،وذلك مقارنة مع 24.78 مليار دولار سجلت اية عام 2004، ويعزى ذلك الارتفاع إ و القطاع النفطي بنسبة 44.3% والقطاعات غ النفطية بنسبة 9.2%.
- و قطر، تواصلت وت ة النمو القياسي الذي شهده الناتج ا لمي الإ ا بالأسعار ا ارية خلال عام 2005، ليحقق وا نسبته 33.8% وللمرة الثانية علي التوا ، فقد سجل الناتج ا لمي الإ ا بالأسعار ا ارية ما مقداره 42.47 مليار دولار اية عام 2005، مقارنة مع 31.73 مليار دولار سجلت اية العام السابق.
- تصاعدت وت ة النمو قيمة الناتج ا لمي الإ ا بالأسعار ا ارية لدولة الكويت لتصل إ و 80.8 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة بنحو 59.4 مليار دولار سجلت خلال عام 2004، وهو ما ثل ارتفاعاً قياسيا نسبته 36% بعد أن حقق الناتج ا لمي الإ ا وأ نسبته 25.1% خلال عام 2004، ويأ ذلك النمو أساساً من خلال النمو ا لموس الذي شهدته القطاعات النفطية بنسبة 62% خلال عام 2005 مقابل و نسبته 36.8% خلال عام 2004، كما سجل القطاع غ النفطي وأ بلغت نسبته 11.3% خلال عام 2005 مقابل و بلغت نسبته 13.5% اية عام 2004.

ثانيا : حجم صادرات وواردات دول ا لمس

- **1.الصادرات :** نلاحظ من ا دول 2 ارتفاع صادرات دول ا لمس وبشكل مضطرد وخاصة عام 2005 حيث عرفت قفزة كب ة،حيث ارتفعت من حوا 287 مليار دولار عام 2004 إ حوا 400 مليار دولار عام 2005، أي بنسبة 40%، وتعود هذه الزيادة الكب ة إ الارتفاع الغ مسبوق أسعار النفط العا ية، ا انعكس ا ابيا على ا وازين التجارية لدول ا لمس ال شهدت بدورها قيق فوائض كب ة كما سنرى لاحقا.
- وفيما ص هيكل الصادرات ا ليجية تستحوذ ا واد ا ام ثلة البترول على النصيب الأك تأ بعد ذلك الصناعات البتروكيماية.
- **2.الواردات** : نلاحظ من ا دول 3،تزايد واردات دول ا لمس وبشكل متواصل على مدى السنوات القليلة ا اضية، حيث بلغت عام 2001 حوا 83 مليار دولار- حوا 50% من إ ا الواردات العربية لنفس العام وال بلغت 162.7 مليار دولار- لتصل إ حوا 131.7 مليار دولار عام 2004 لترتفع إ حوا 157مليار دولارعام2005، أي بنسبة 19.27%.
- ويش التركيب ا يكلي للواردات إ استحواذ الواردات من الآلات وا عدات على النصيب الأك ، الأغذية وا شروبات، ا يؤكد اعتماد دول ا لمس على ا ارج ويل احتياجا ا الأساسية من الأغذية وا شروبات وغ ه من ا واد الأساسية.
- ولقد أدى قيام الا اد ا مركي لدول لس التعاون لدول ا ليج العربية إ تسهيل انتقال السلع ب دول ا لمس وانعكس ذلك على زيادة التبادل التجاري ب هذه الدول حيث نستنتج من ا دول 4، أن حجم التجارة البينية قد زاد من13245.7مليون دولار كمتوسط للفترة 1999-2001 إ 18835.9 مليون دولار كمتوسط للفترة 2002-

2004 أي بنسبة زيادة قدرها 42.2% ،هذا بالإضافة إ زيادة ارة دول ا لمس (است اداً وتصديراً) مع العا ا ارجي.

ثالثا:ا يزان التجاري لدول ا لمس

سنقتصر هنا على ليل بيانات- تقديرات حسب ا صدر ا توفر عليه - عام 2005 ومقارنتها مع عام 2004، وذلك لأن هذا العام (2005) عرف زيادة كب ة عوائد النفط كان ا الأثر الأبرز الارتفاع الذي قيقه ا يزان التجاري على مستوى دول ا لمس[7].

ومن ا دول 5 نستنتج ما يلي :

- حققت الإمارات فائض ا يزان التجاري قدار42.7 مليار دولار اية عام 2005 مقارنة مع فائض قدار 27.5 مليار دولار اية عام 2004.
- حققت البحرين فائض ا يزان التجاري مقداره 2.5 مليار دولار اية عام 2005 مقارنه مع فائض مقداره 1.4 مليار دولار اية عام 2004، أي بارتفاع بلغت نسبته 78.5% ويعزى ذلك إ ارتفاع إ ا الصادرات بنسبة 33% ح ارتفعت الواردات بنسبة 22.5%.
- استطاعت السعودية أن قق فائضا ا يزان التجاري مقداره 126 مليار دولار اية عام 2005 مقارنة مع فائض مقداره 85 مليار دولار سجل اية عام 2004 ، أي بارتفاع بلغت نسبته48.2%. ويعزى ذلك إ ارتفاع إ ا الصادرات بنسبة 43% ح ارتفعت الواردات بنسبة 33%.
- حققت سلطنة عمان فائضا ا يزان التجاري بلغت قيمته 10.7 مليار دولار عام 2005 مقارنة مع فائض مقداره 5.5 مليار دولار اية عام 2004، أي بارتفاع بلغت نسبته 48.6%. ويعزى ذلك إ ارتفاع إ ا الصادرات بنسبة 39.7%، ح ارتفعت الواردات بنسبة 2%.
- حقق ميزان ا دفوعات القطري فائضا ا يزان التجاري قدار 16.7 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة مع فائض قدار 13.27 مليار دولار اية العام السابق, أي بارتفاع بلغت نسبته 25.8%، ويعزى ذلك إ ارتفاع إ ا الصادرات بنسبة 37.9%، ح ارتفع إ ا الواردات بنسبة 67.5%.
- حقق ا يزان التجاري الكوي فائضاً قدار 32.7 مليار دولار خلال عام 2005مقارنة مع فائض قدار18.4 مليار دولار اية العام السابق، أي بارتفاع بلغت نسبته 77.7%، ويعزى ذلك إ ارتفاع إ ا قيمة الصادرات بنسبه 56% ح ارتفع إ ا الواردات بنسبة 25%.

رابعا: الاستثمار الأجن ا باشر دول ا لمس

تتسم الاستثمارات الأجنبية ا باشرة ا تدفقة إ دول لمس التعاون بصفة عامة بالتذبذب مستويا ا، الأمر الذي يعكس توجهاً غ مستقر للاستثمارات الأجنبية و دول ا لمس، وإن كان من ا لاحظ أن هذه الاستثمارات قد عرفت سنا ابتداء من عام 2000، فإن ذلك يعود جانب منه إ تنامي الاستثمارات العربية البينية بصفة عامة ت تأث تزايد الإيرادات النفطية نتيجة سن أسعار النفط وانعكاس ذلك إ ابا على دول ا لمس، وا اه هذه الدول إ تنويع مصادر دخلها وخاصة قطاع ا دمات مثل الاتصالات والنقل وا شاريع السياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية.

ونلاحظ من ا دول 6، أن إ ا تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر إ دول ا لمس سنة 2004 بلغت 4221 مليون دولار مقابل 2545 مليون دولار عام 2003 أي بزيادة قدرها 65.85 %، وشكلت هذه التدفقات ما نسبته 34.55% من إ ا التدفقات إ الدول العربية وال بلغت عام 2004 حوا 12217 مليون دولار.

وتعود أسباب هذا الارتفاع إ الزيادة ا لحوظة وا عت ة وال شهد ا تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر إ كل من الإمارات والسعودية عام 2004 با قارنة بعام 2003.

وتتراوح درجة اعتماد بلدان ا لس على الاستثمارات الأجنبية ا باشرة كجزء من تكوين الرأ ال ا لي ما ب 0.9% الإمارات إ 20% البحرين، وهي ا توسط حدود 7.68% دول ا لس الست، و ا قابل يبلغ اعتماد بلدان شرق آسيا، مثل كوريا، على الاستثمارات الأجنبية حدود 35% من حجم تكوين رأ ا ا لي[8].

وعلى ا ستوى القطاعي ا هت معظم الاستثمارات الأجنبية ا باشرة إ قطاع النفط والغاز والصناعات ال تعتمد عليه، ففي ا ملكة السعودية مثلا تتركز حوا 89.6% من ا سا ات الأجنبية الصناعات الكيماوية وا نتجات البلاستيكية ا رتبطة بإنتاج البتر وكيماويات ومشتقا ا وال تعتمد على وفرة ا واد ا ام والطاقة[9].

ويتوقع أن تزيد نسبة الاستثمارات الأجنبية ا باشرة دول ا ليج العربية، نتيجة إعادة فتح أبواب الاستثمار ا نطقة الات الطاقة والكهرباء والاتصالات، خاصة وأن بعض دول ا نطقة مثل السعودية والإمارات العربية ا تحدة قد بدأت تظهر عمليات الاندماج ب الشركات ا لية والأجنبية، وهي الظاهرة الأكثر شيوعاً الوقت ا اضر ال الاستثمار العا ي،كما أن توجه معظم دول ا نطقة و خصخصة اقتصاديا ا سيعه مزيداً من الاندماج للاقتصاديات ا لية الاقتصاد العا ي ودخول أك للشركات ا تعددة ا نسية ا نطقة.

ا لاصة : تناولنا هذه الدراسة لس التعاون لدول ا ليج العربية، م زين مكانته الاقتصادية وأ يته من خلال ليل موعة من ا ؤشرات الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادي وحجم التجارة البينية وا ارجية، وأيضا من خلال ليل تطور ا يزان التجاري ذه الدول، وعرض واقع الاستثمار الأجن ا باشر دول ا لس، حيث أدى الارتفاع الكب أسعار النفط على ا ستوى العا ي خلال السنوات القليلة ا اضية إ قيق دول ا لس، فوائض عالية ميزانيا ا وحسابا ا ا ارية كان ا الأثر البارز على معدلات النمو الاقتصادي وحجم التجارة البينية وا ارجية فيها.

وعلى الرغم من أن القطاع النفطي يعت من أهم القطاعات الاقتصادية لدول ا لس، إلا أن هذه الدول كنت من قيق تقدم ملموس بعض القطاعات الأخرى كقطاعي ا دمات والصناعة، باعتبار ذلك أمرا ضروريا لتنويع مصادر الدخل، وتقليل درجة الاعتماد على النفط،إضافة إ تنسيق سياسا ا وعلاقا ا التجارية اه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، لتقوية مواقفها التفاوضية وقدر ا التنافسية الأسواق العا ية.

ولاشك إذا أن ربة لس التعاون لدول ا ليج العربية وال اوزت عمرها انية وعشرون عاماً تعت من أ ح وأنضج التجمعات الإقليمية البلدان النامية، وقد حققت نقلة نوعية هامة لا فى على ا تابع سد ا ال دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معا ها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة ا رة إ إقامة الا اد ا مركي ا ليجي ، وتأسيس السوق ا ليجية ا شتركة ، والا اه و إقامة ا اد نقدي وإصدار عملة خليجية موحدة .

ملحق ا داول

ا دول 1- الناتج ا لي الإ ا دول لس التعاون لدول ا ليج العربية(بالأسعار ا ارية)، وذلك ليون دولار			
السنوات	2004	2005	2006
الإمارات	105253	132202	163167
البحرين	11182.3	13459.8	15828
السعودية	250339	315337	348672
عمان	24772.2	30922.8	35728.7
قطر	31734.1	42462.6	52722.3
الكويت	59439.1	80798.6	98704.4
إ ا دول ا لس	482719.6	615182	714822.4
ا صدر: لس التعاون لدول ا ليج العربية، الأمانة العامة، دول لس التعاون: ة إحصائية، مركز ا علومات، إدارة الإحصاء، أفريل (ابريل)2008، ص38.			

ا دول 2- إ ا الصادرات من السلع وا دمات دول ا لس التعاون لدول ا ليج العربية(مليون دولار)						
السنوات	2001	2002	2003	2004*	2005*	2006*
الإمارات	87414	52163	67137	90998	117255	134995
البحرين	5657	5887	6721	7621	10131	11703
السعودية	7973	72464	93244	125998	180572	209771
قطر	10871	10978	13382	18685	25762	26981
الكويت	16245	15363	12792	30089	46941	58633
عمان	11071	11173	11670	13381	18692	21202
إ ا دول ا لس	139231	168028	204946	286772	399353	463285
ا صدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 140، * بيانات تقديرية طبقا ا أورده ا صدر.						

ا دول 3-إ ا الواردات من السلع وا دمات دول لس التعاون لدول ا ليج العربية(مليون دولار)						
السنوات	2001	2002	2003	2004*	2005*	2006*
الإمارات	30076	32536	39454	53289	55103	68875
البحرين	4306	5012	5657	6484	7946	8944
السعودية	31182	32290	36916	44745	59463	66241
قطر	3724	4015	4794	5951	9970	12500
الكويت	7873	9000	10985	12631	15801	15951
عمان	5796	6005	6572	8616	8827	10834
إ ا دول ا لس	82957	88858	104378	131716	157110	183345
ا صدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 141،* بيانات تقديرية طبقا ا أورده ا صدر						

ا دول 4- حجم التجارة البينية (الصادرات والواردات) دول لس التعاون ا ليجي خلال الفترة (1999-2004)، ليون دولار						
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
موع التجارة	189317	261379	262311	254990	318305	382872
التجارة البينية	13513.1	13477.6	12746.3	15137.1	17675.5	23694.9
نسبة التجارة البينية إ موع التجارة.	%7.1	%5.2	%4.9	%5.9	%5.6	%6.2
ا صدر: Gulf organization for industrial consulting, 2005 Annual report, p 24.						

ا دول 5 -ا يزان التجاري دول لس التعاون لدول ا ليج العربية(مليون دولار)						
السنوات	2001	2002	2003	2004*	2005*	2006*
الإمارات	15955	14630	21313	27567	42761	48877
البحرين	1610	1190	1402	1485	2525	3138
السعودية	39366	42840	59376	84948	126019	149116
قطر	7485	7328	9024	13275	16698	15617
الكويت	9195	7248	11913	18426	32733	44284
عمان	5764	5537	5584	5509	10663	11274

إ ا دول ا لس	79375	78773	108612	151210	231399	272306
ا صدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السـنوي 2007، ص 148. * بيانات تقديرية طبقا ا أورده ا صدر.						

ا دول 6 -يبـ تدفق الاستثمار الأجنـ ا باشر إ دول لس التعاون لدول ا ليج العربية خلال السنوات (1999-2004) وذالك لايـ الدولارات:

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإمارات	985	515	1184	1307	30	840
البحرين	454	364	81	217	517	865
السعودية	- 780	-1884	20	453	778	1867
قطر	113	252	296	624	625	679
الكويت	72	16	147	7	67	-20
عمان	39	16	83	26	528	-18
إ ا دول ا لس	883	721	1811	2634	2545	4221

ا صدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار الدول العربية2005، ص121.

الإحالات وا راجع :

1-العبيد عبدا بن عبدا ، السياسات الزراعية ا شتركة للتجمعات الإقليمية (ربة لس التعاون لدول ا ليج العربية)، ورقة مقدمة إ ورشـة العمـل حول متطلبات يئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الا اد ا مركي العر ، عمان / ا ملكة الأردنية ا ا ية، 29-2007/12/31، ص4.

2- فلاته مد عبد ا ، لس التعاون لدول ا ليج العر (الاستمرارية ظل التباين)، لة شؤون العصر، لة فصلية علمية كمة متخصصة قضايا الاقتصاد والسياسة والعلوم الاجتماعية، تصدر عن ا ركز اليم للدراسات الإستراتيجية، العدد 20، جويلية – سبتم (يوليو – سبتم) 2005، ص60.

3- ا راك السيد عبد ا نعم، دول لس التعاون ا ليجي : الفجوة بـ إمكانيا ا الاقتصادية وقدرا ا السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العر ، (القاهرة، مكتبة مدبو ، ط1، 1998)، ص50.

4- آل ثا فهد بن عبد الر ن، دراسات ا غرافيا السياسية وا يوبوليتيكيا (تطبيقات على دول لس التعاون ا ليجي)، (عمان، دار وائل للطباعـة والنشر والتوزيع، 2000)، ص ص61-62.

5- لس التعاون لدول ا ليج العربية، الأمانة العامة، السوق ا ليجية ا شتركة، (على ا ط) 2009/06/03.

http://www.gcc-sg.org

6- لس التعاون لدول ا ليج العربية، الأمانة العامة، قطاع الشئون الاقتصادية، إدارة ا ال والنقد، تقرير عن التطورات الاقتصادية وا الية دول لـس التعاون لدول ا ليج العربية خلال عامي : 2005- 2006، مارس2007، ص6.

7- الأمم ا تحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، تقديرات وتوقعات و الناتج ا لي الإ ـا منطقـة الاسـكوا (2007-2008)، نيويورك، 7ديسم 2007.

8- ا انع صا بن عبد الر ن، العلاقات العا ية لس التعاون لدول ا ليج العربية : الواقع والطموح، لة ا ستقبل العر ، العدد 268، جوان 2001، ص175.

9- ا جهوج حسن بن رفدان، ا اهات و حدات الاستثمار الأجن ا باشر دول لمس التعاون ا ليجي، مؤ ر الاستثمار والتمويـل: تطـوير الإدارة العربية ذب الاستثمار، جامعة الدول العربية، ا نظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، 5-8 ديسم 2004، ص.60

10- لمس التعاون لدول ا ليج العربية، الأمانة العامة، دول لمس التعاون: ة إحصائية، مركز ا علومات، إدارة الإحصاء، أفريل 2008، ص.38

11- منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص140.

12- Gulf organization for industrial consulting, 2005 Annual report, p24.

13- منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص141

منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص.148

14- ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار الدول العربية 2005، ص121.

سياسة الانفتاح التجاري ب اربة الفقر و اية البيئة : الوجه الآخر

أ: عبدوس عبد العزيز
جامعة بشار – ا زائر

ملخص : تعد مشكل اربة الفقر و اية البيئة من أعقد ا شاكل الاقتصادية والاجتماعية ال مازالت تسيل حـ ا عنيـ ذه الشؤون على اختلاف انتماءا م ومشار م، وقد تولدت هذه ا عضلة بتفاعل عدة عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتسم بأ ا ذات طبيعة تراكمية، حيث تكونت ع العديد من السنوات، وبدأت ت ز آثار هذا التفاعل على الفقر والبيئة مع ازدياد توجه اقتصاديات دول العا و تب وتطبيق ما يسمى ب"سياسة الانفتاح التجاري" ال - زعموا- أ ا أتاحت لملاي البشر النجاة من براثن الفقر والتلوث البيئي وا شاركة الرخاء الذي ولدته العو ة، غ أن ملاي كث ين آخرين تركوا وراء الركب، حيث وزعت منافع ومكاسب التجارة على و غ متساو ب البلدان وداخلها، الأمر الذي أكد ورسخ أن الانفتاح التجاري هو شعار الأقوياء وسندهم و كسر ظهر الفقراء.

الكلمات ا فتاح : الانفتاح التجاري، الفقر، البيئة، التلوث، التنمية البشرية، توزيع الدخل.

هيد : يرى أنصار العو ة أن التوسع السريع للتجارة ا ارجية خلال العقدين ا اضي نعمة لا تشو ا أية شائبة و اصة لفقراء العا ، غ أن ا قيقة غ ذلك، صحيح أن ازدياد حجم التجارة يوفر فرصا كب ة للتنمية البشرية، و وسعه ضمن الظروف الصحيحة العادلة أن فف الفقر ويضيق فجوة اللامساواة ويتغلب على الإجحاف الاقتصادي، لكن للأسف تولد هذه الظروف بعد بالنسبة إ الكث من أفقر بلدان العا وللملاي من فقرائه، وصدق ذلك ا ثل الإفريقي الذي يقول " أن قصص الصيد ستظل دائما جد الصياد إ أن يصبح للأسود مؤرخوها".

إن الازدياد ا ستمر معدلات الفقر واللامساواة توزيع الدخل وتدهور البيئة خاصة الدول النامية، يعت ا شكلة الرئيسة السياسات التجارية ا طبقة، وعلى الرغم من الفوائد وا كاسب للانفتاح التجاري ال نيها الدول، ما زالت الدول النامية تعا من تدهور شديد ومتفاقم ا ساواة الاجتماعية والاقتصادية بفعل تضاعف الأرباح وا يار سياسات إعادة توزيع الدخول وتدهور البيئة من جراء تلوث ا ياه وا واء بفعل ا مارسات التجارية ا ارجية.

اول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مدى قيق اثن من أهم الغايات الإ ائية للألفية الثالثة ا تمثلة الغاية الأو : القضاء على الفقر ا دقع وا وع، والغاية السابعة: ضمان الاستدامة البيئية

وعن هيكل البحث فقمنا بتقييم الدراسة إ ثلاثة أقسام، و قد حاولنا قيق الانسجام هيكلته و بناء متنه :

1. مدى الاهتمام العا ي بسياسة الانفتاح التجاري؛
2. الانفتاح التجاري و التنمية غ العادلة؛
3. الانفتاح التجاري وادعاءات اية البيئة.

1- مدى الاهتمام العا ي بسياسة الانفتاح التجاري :

زاد اهتمام الدول سألة التوجه و فتح أسواقها خاصة أو اقتصاديا ا عامة ،لأ ا أدركت مسألة تب و تطبيق سياسة الانفتاح التجاري ليس هدفا حد ذاته و إ ا وسيلة من وسائل قيق التنمية الاقتصادية ا نشودة، و من أجل ذلك عمدت كث من الدول إ العمل و الارتقاء بأداء اقتصاديا ا لية، و مقدمة هذه الدول دول جنوب شرق آسيا حيث جنت فوائد ة من جراء

انتهاج وتطبيق هذه السياسة، و ـثل ذلك ـ ـاحها ـ زيادة معدلات ـوها الاقتصادي على مدى العقدين الفارط ، ـ ـح ـ أن عدد كب ـ من الدول أخفقت ـ ذلك، حيث سجلت معدلات سالبة ـ النمو ـا أدى إ ـ زيادة ـميشها و عز ـا عن ا ـافل السياسية والاقتصادية.

لقد أدركت الدول ا ـنفتحة على ا ـ ـارج مكاسب الانفتاح التجاري من ضرورة أخذ نصيبها الأك ـ من شبكة الإنتاج العا ـي و التدفقات ا ـختلفة، ـا يتناسب مع مواردها و قدرا ـا ، وأدركت أيضا أنه كلما زادت درجة انفتاحها و تكاملها مع الاقتصاد الدو ـ سوف تكون له انعكاسات ا ـ ـابية ،سواء من حيث ا ـكاسب أو التكاليف ا ـتوقعة لتلك السياسة، و ـا أن عملية الانفتاح تشمل الا ـ ـراط ـ علاقات وشراكات جديدة تتطلب ا ـزيد من إعادة ا ـيكلة فان الانغلاق سوف يسبب ـ إخفاق الدول ـا يزيد الأعباء ا ـ ـ سيضطر النظام إ ـ ـملها.

1-1. الأسباب الداعية إ ـ تطبيق سياسة الانفتاح التجاري : تواجه أغلبية الاقتصاديات اليوم ـ ـديات هائلة، فأكثر من مليار من سكان هذا العا ـ يعيشون ـ حالة فقر، وهي حالة تدمر الأسر وا ـ ـتمعات والدول على حد سواء، وتشترك الدول ا ـتقدمة والدول النامية على حد سواء ـ أهداف تقليص الفقر ـ ـ ـتلف أرجاء العا ـ ، و ـ ـقيق ـو اقتصادي أك ـ ومستويات معيشة راقية، وذلك لن يتحقق إلا بالسرعة ـ تطبيق سياسة الانفتاح التجاري، فقد أثبتت التجارب الفعلية والنظرية الاقتصادية أن الأسواق ا ـفتوحة و ـ ـرير التجارة ا ـ ـارجية ـ بإزالة ا ـ ـواجز ا ـ ـمركية وغ ـ ا ـ ـمركية ا ـقيدة للتجارة يشكلان طريقة أثبتت ـ ـاحها ـ خلق الثروة و ـ ـقيق النمو، فالدول ا ـنفتحة على حرية التجارة ـ ـلك عادة ثروة أك ـ ومعدلات ـ ـو أك ـ وفرصاً أكثر للاستثمار، أما القيود التجارية فعلى العكس من ذلك، إذ أ ـا قد ـ ـمي مصا ـ ـ شر ـة صغ ـ ـة من السكان من ا ـنافسة، إلا أن نتيجتها النهائية هي وضع البلد ـ حالة أسوأ من ا ـ ـالة ا ـ ـ ـ كان فيها من حيث الأرباح ا ـ ـ فاته جنيها والنمو الأبطأ، ـا يع ـ ـ شحاً ـ ا ـ ـوارد اللازمة ـواجهة الاحتياجات الاجتماعية الضاغطة.

تعود الأسباب الداعية إ ـ قيام التجارة ا ـ ـارجية ب ـ ـ الدول إ ـ جذور ا ـشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون ـ ـشكلة الندرة النسبية، فمن ا ـ ـقائق ا ـسلم ـا أن أي دولة ـ العا ـ مهما بلغت مستويات التقدم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذا ـ بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن، و إن وجدت دولة تستطيع الاستغناء عن الآخرين فان ظروفها الاقتصادية وا ـ ـغرافية لا ـ ـكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إ ـ ـ ـقيق هذه الاكتفائية فإ ـا لا تستطيع أن تعيش ـ ـ عزلة عن الدول الأخرى، و من هنا تبدو أ ـ ـية سياسة الانفتاح التجاري ا ـ ـ تؤدي إ ـ التخصص وتقسيم العمل الدولي ـ ارتباطا وثيقا بالأسباب ا ـؤدية إ ـ قيام ـ بالتجارة ا ـ ـارجية.

2-1. سياسة الانفتاح التجاري ـ ـرك النمو الاقتصادي : من ا ـعلوم أن تأث ـ ـ ـرير التجارة ا ـ ـارجية على النمو الاقتصادي هو تأث ـ أكيد وإ ـا ـ ، فتحرير الواردات يؤدي إ ـ توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها و ـ ـديثها عن طريق توف ـ وسائل الإنتاج الضرورية[1]، الأمر الذي يؤدي إ ـ خفض الأسعار، كما أن ـ ـرير الواردات يؤدي إ ـ ـ ـفيز الإنتاج الوط ـ ، وذلك بدفع ا ـنتج ـ ا ـ ـلي ـ إ ـ قبول التحدي الذي ـ ـثله ا ـنتجات الأجنبية ا ـنافسة ـنتجا ـم، سواء ـ السوق ا ـ ـلية أو ـ الأسواق ا ـ ـارجية، وللوصول إ ـ مستوى ا ـنافسة ا ـطلوبة لا بد للمنتج ـ ا ـ ـلي ـ من ترشيد استثمارا ـم و ـ ـفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج و ـ ـس ـ جودته، ومن ا ـعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد ا ـتقدم أو النامي، إذ أن رفع مستوى الإنتاج و ـ ـس ـ نوعيته أصبح شرطاً لازماً للولوج إ ـ الأسواق ا ـ ـارجية.

شهدت العقود الأخ ة من القرن ا اضي وحـ مطلع القرن ا ا عدة دراسات ال تبحث العلاقة القائمة بـ ـو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي كل من الدول النامية والدول ا تقدمة على حد سواء، وأشهرها :

• **دراسة Feeder(1983)**[2] : ال أكدت أن تنمية الصادرات تسهم زيادة الناتج الكلي من خلال وسيلت : الأو أن قطاع الصادرات يولد آثارا خارجية ا ابية بالنسبة للقطاعات الأخرى غ ا صدرة، أما الثانية فهناك فروقا الإنتاج لصا قطاع التصدير ستؤدي إ حدوث آثار ا ابية صافية على الناتج من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

• دراسة **Balassa(1991)** [3] : أوضحت أن الصادرات تعت ـرك النمو الاقتصادي، حيث طبقت دراسته جغرافيا على عدد من الدول النامية، وكان دليل توجه التجارة ا ارجية ا طبق هو دليل توجه التجارة ا عرف على أساس الاختلاف ي الصادرات الفعلية ا تنبأ ا، ودلت النتائج على الدول ال تتبع سياسة الانفتاح ا ارجي تكون أسرع النمو.

• **دراسة Sachs- Warner(1995)** [4] : ال تعد من أشهر الدراسات العصرية وأقر ا للتحليل الواقعي، حيث دارت حدود الدراسة على خليط من الدول النامية والدول ا تقدمة، فكانت أدلة توجه الدول ـو تبـ سياسة الانفتاح التجاري متمثلة ـسة معاي إذا انطبقت على دولة ما، دل على ذلك على انغلاق تلك الدولة على نفسها ، وهذه ا عاي هي :الأول إذا كان متوسط معدل التعريفة أعلي من 40%، الثا إذا كانت ا ـواجز غ التعريفية تفرض على أكثر من 40%، الثالث وجود نظام اجتماعي اقتصادي بالدولة، الرابع احتكار السوق يد قلة من ا صدرين الكبار، وا امس هو وجود سوق سوداء لسعر الصرف يفوق القيمة ا قيقية ـوا 20%، ودلت النتائج على أن الاقتصاديات ا فتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات ا غلقة بـ :

2-2.5 نقطة مئوية، كما أن الاقتصاديات ا فتوحة تفوق الاقتصاديات ا غلقة بأ ا تتمتع عدلات استثمار أعلى، وتوازن اقتصاد كلي أفضل ودور أك للقطاع ا اص كمحرك للتنمية، وهناك دراسات حديثة تدرس العلاقة بـ الصادرات والنمو الاقتصادي.

• **دراسة البنك الدو 1987** [5] : أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية، دراسة تضمنت ليلا لتصميم 36 ـوذجا من اذج التحرير التجاري 19 بلدا بـ عامي 1946- 1986، وقد صنفت إ أربعة موعات، حسب توجه التجارة ا ارجية وفقا عاي كمية وكيفية هي معدل ا ماية الفعلية والرقابة ا باشرة من خلال ا صص وتراخيص الاست اد واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته هي :

- اقتصاديات شديدة التوجه ـو ا ارج.
- اقتصاديات ضعيفة التوجه ـو ا ارج.
- اقتصاديات ضعيفة التوجه ـو الداخل.
- اقتصاديات شديدة التوجه ـو الداخل.

وخلصت الدراسة إ تسارع ـو الصادرات وإ ا الناتج ا لي ا قيقي النماذج ال اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.

يبـ ا دول 01 حجم التجارة ا ارجية ومدى تأث ه على معدل متوسط ـو الناتج ا لي ا قيقي لاقتصاديات الدول النامية، إذ يش تقرير البنك الدو (2003) أنه على مدى الفترة 1970-2000 عرفت التجارة الدول ا تقدمة تطورا كبـ ا أكثر من البلدان النامية، حيث بلغ أكثر من 130 ٪ بالنسبة موعة الدول الغنية (البلدان غ الأعضاء ا نظمة)، وما يقرب من 67 ٪ بالنسبة للبلدان ال تنتمي إ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فبلدان الشرق الأد ـو ال إفريقيا تعتمد اعتمادا كبـ ا على

ا نتجات النفطية ال هي ثا أك بلدان منفتحة بنسبة 68 ٪ خلال تلك الفترة، و موعات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ومنطقة ر الكاري بلغت معدلات انفتاحها و 54 ٪ و 23 ٪ على مدى الفترة 1970-1990، وعن موعة بلدان جنوب شرق آسيا ا فيها التنينات الأربعة (سنغافورة وتايوان وهونج كونج وكوريا ا نوبية) فقد حققت أعلى معدلات الانفتاح العا تزيد على 200 ا ائة، وعن موعة جنوب آسيا فقد حققت أد معدلات الانفتاح، حيث بلغت 16 ٪ على مدى العقد السبعينات و 27 ٪ للفترة 1990-2000.

2- الانفتاح التجاري و التنمية غ العادلة :

يأ البعد الاقتصادي ا تمثل التنمية الاقتصادية غ العادلة كواحد من أخطر الأبعاد الذي ترثه الدول النامية من جراء هذا الانفتاح ، و مبعث ا طورة هذا البعد هو أن تستخدم هذه السياسة كستار في وراءه كافة التدخلات ا ارجية و باسم التنمية الاقتصادية أو الإصلاح الاقتصادي أو غ ذلك من مسميات براقة تص احتمالات ا قاومة من جانب أبناء الدول النامية[6] . إن الأسلوب ا ديد الذي يتغ به دعاة الانفتاح التجاري جاء ثوب الدعوة للقضاء على الفجوة بـ مستويات ا عيشة البلاد ا تقدمة ومستويا ا البلاد ا تخلفة أو النامية ، و على الرغم من ذلك فان هناك من يقول أن ديد أهداف الدول النامية للقضاء على هذه الفجوة من ا غالطات الكب ة ال تنشدها عملية الانفتاح التجاري ، إذ يفترضون أن للتنمية الاقتصادية طريق واحد و اللحاق بالدول ا تقدمة يتطلب الوقت الكث ، ح أن كث من الدراسات و البحوث أثبتت أنه من ا مكن أن يكون للتنمية طرق تلفة الدول النامية عن تلك ال سلكتها الدول ا تقدمة.

1-1. **الانفتاح التجاري وازدياد معدلات الفقر العا :** يعد تسريع النمو الاقتصادي الوسيلة الرئيسية للتخلص من ظاهرة الفقر أي تمع، وحيث أن التجارة الدولية ا رة تعمل على إعادة صيص ا وارد بشكل أكثر كفاءة، فهي بالتا يفترض أن تساعد زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتا يفترض كذلك أن تساعد على ا د من ظاهرة الفقر، لكن ا شكلة أن هذا التحليل صحيح ا دى ا توسط أو الطويل أما ا دى القص فالأمر تلف، فهناك آثار توزيعية لتحرير التجارة لا بد من الانتباه ا وهي أ ا تؤثر على الأغنياء والفقراء بنفس الوقت، إلا أنه وبسبب كون الأغنياء تلكون من الثروة وا وارد ما كنهم من مل فترات إعادة توزيع الدخل الناتج عن رير التجارة، بينما لا تلك الفقراء رأس ا ال البشري وا ادي الكا ، فهم أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية، ومن جهة أخرى فالوزن أو التأث السياسي للفقراء ا تمع دود وصو م غ مسموع ا يؤثر على مصا هم أثناء تطبيق الإصلاحات ا يزيد معانا م[7].

.2-1

تستخدم عدة دراسات ا فيها دراسة البنك الدو (2002) مؤشر للفقر ا يقارب 1 دولار أمريكي يوميا البلاد، على الرغم من مؤشرات أخرى تستخدم أيضا 2 دولار اليوم الواحد أو مستوى آخر يضعها كل بلد وفقا ستوى الدخل.

ووفقا لتقرير (2004) "الأهداف الإ ائية للألفية" فان عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا يقدر بأكثر من 1.1مليار نسمة عام 2001، وأن معظم الفقراء يعيشون أفريقيا جنو الصحراء أو شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية، يب ا دول 02 تطور الفقر العا حسب ا نطقة ا غرافية بـ عامي 1990 و 2001، وتش البيانات والتوقعات للأهداف الإ ائية للألفية (الأمم ا تحدة 2004) أنه السنوات الأخ ة ا فض الفقر أ اء العا ما عدا أفريقيا جنو الصحراء بزيادة ما يقرب عن 140 مليون شخص يعيشون فقر مدقع (أقل من 1 دولار اليوم) خلال الفترة 1990-2001.

والسؤال ا طروح كيف تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على الفقر ؟

تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على الفقراء من خلال عدة قنوات أ ها :

- تغير أسعار السلع ا تاجر ا، حيث ينتج عن فيض أسعار السلع الاستهلاكية ا ستوردة ال يستهلكها الفقراء زيادة الدخل ا قيقي م، كما كن أن ترتفع أسعار السلع ا صدرة من قبل الفقراء و كن أن تزداد فرص منتجا م النفاذ إ الأسواق الدولية.
- تغ الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج (العمالة ا اهرة وغ ا اهرة مع رأس ا ال) ا ستخدمة إنتاج السلع ا تاجر ا ا يؤثر على دخل الفقراء وفرص العمل ا تاحة م.
- تراجع الإيرادات ا كومية من الضرائب ا مركية على ا ستوردات ا يقلل من قدرة ا كومة على الإنفاق على برامج دعم وتأهيل الفقراء.
- تغ حوافز الاستثمار والإبداع والتأث على النمو الاقتصادي ا فيها التأث على تكوين رأس ا ال البشري وهو العنصر الأساسي زيادة النمو و اربة الفقر.
- تؤدي التجارة الدولية ا رة خاصة إذا ما رافقها رير حركة عناصر الإنتاج (رأس ا ال) إ جعل الاقتصاد ا لي (الدول الصغ ة) أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الاقتصاد العا ي ا ينقل آثار هذه الصدمات إ الفقراء بشكل أسرع.

3-1. الانفتاح التجاري وتزايد عدم ا ساواة الدخول الدول النامية :

من بـ النتائج السلبية أيضا لسياسة الانفتاح التجاري هي زيادة التباين الدخول بـ الدول، أي تستفيد منها ا موعات الغنية أكثر بكث من ا توسطة و الفق ة، ومن ا فروض نظريا أن تساهم عملية الانفتاح زيادة النمو و سـ أوضاع الفقراء و فيف الديون عنهم، وهذا ما ينجح به عمليا كافة أ اء العا ، حيث زاد التفاوت الدخول منذ مطلع الثمانينات، بيد أنه كان ضئيلا بعض الدول الأوروبية على غرار بعض الدول ا تقدمة، فتزايدت حدة عدم ا ساواة الأجور، مع زيادة البطالة، خاصة فئة الشبان والعمال الأقل مهارة ، سا ت هذه الزيادة و عدم ا ساواة الاجتماعية والاقتصادية[8].

ومن جهة أخرى فان الزيادة الانفتاح تكون مصلحة الدول ا تقدمة بالدرجة الأو ، حيث أن الانفتاح يؤدي إ تقليل عدم ا ساواة البلدان الغنية ال تعتمد على وفرة العمالة ا اهرة و رأس ا ال ا ادي، حـ أنه تزيد عدم ا ساواة البلدان الغنية ال تعتمد على العمالة الغ ا اهرة.

كما رأينا سابقا تكن التجارة ا ارجية ا سئول الوحيد عن ا فاض الأجور ا توسطة، ولا شك أ ا كانت مسئولة جزئيا عن زيادة عدم ا ساواة الدخول ء العقدين ا اضي ، وحسب نظرية Stolper-Samuelson أن العمال ذوي الأجور ا نخفضة والأقل مهارة ا ارج يدخلون منافسة مباشرة مع العمال ا لي ذوي ا هارة الأقل.

ا لاشك فيه أن عدم ا ساواة الأجور ا دفوعة للعمال طفق يتزايد، وقد تطورت أوساط الاقتصادي أفكار اول تفس هذا الا اه[9]، وهذا ما يوضحه ا دول 03، إذ أن الدول النامية ا مثلة جموعة الدول ا نخفضة الدخل قد جاءت ا رتبة الثالثة من حيث عدم عدالة توزيع الدخول (مع ا عنه عامل جي لتوزيع الإنفاق) خلال سنة 2002 بلغ متوسطه 30% مقارنة توسط معامل جي الذي بلغ 55% ا توسط لأكثر الأقاليم ذات الدخل ا رتفع ا ع عنها بالدول ا تقدمة.

3-1. سياسة الانفتاح التجاري و انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال : يقوم نظام العو ة على أساس العمل ا ؤقت، لكنه يفضل تشغيل الأطفال بعض الاقتصاديات، لكن اذا يفضل تشغيل الأطفال؟ ا واب بكل بساطة : لأن أجور الأطفال أقل من أجور العاملـ

البالغ ، وبالتا فان تشغيل الأطفال ظاهرة منتشرة بشدة أكـ من أي وقت مضى هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد اتسعت وتتسع الأضرار والأحداث الـ عرفت عهود الرأ الية الأو بصفتها ا فجعة، واستمرت متوسطة أفقياً مناطق عديدة من العا خلال ا رحلة السابقة من العو ة ظاهرة تشغيل الأطفال. نرى أن العا ليس عا اً واحداً والنظر إ تشغيل الأحداث ليست مسألة مطروحة بشكل وحيد عا ياً، فعمالة الأطفال واحدة من أشد النتائج الـ كن تسفر عن التطبيق ا اطئ لسياسة الانفتاح التجاري أو هي إحدى الأوجه ا فية ـذه السياسة خاصة الدول النامية الـ تعمل هد فيض تكاليف العمل من خلال دفع أجور متدنية[10].

وقد أثـ ت عدة تساؤلات بشأن موقف منظمة التجارة العا ية والبنك الدو ، فيما يتعلق بعمالة الأطفال بشكل عام وفيما يتعلق باحتمال استخدام عمالة الأطفال مشاريع الانفتاح التجاري بشكل خاص، وهناك أدلة دامغة على أن ا ل الطويل الأمد شاكل عمالة الأطفال يأ من فيض أعداد الفقراء، و سـ وضع ا رأة، وزيادة إمكانية ا صول على التعليم و سـ نوعيته.

يوضح لنا ا ـدول 04 عمق هذه ا أساة، حيث تروي لنا كيف ترتفع نسبة الأطفال الناشط اقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم بـ 05 -14 سنة 2000.

تقدر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال العامل الذين تتراوح أعمارهم بـ ا امسة والرابعة عشرة وا 250 مليونا البلدان النامية، منهم 120 مليونا على الأقل متفرغون للعمل، ومن هؤلاء توجد نسبة 61 ا ائة آسيا، ونسبة 32 ا ائة أفريقيا، ونسبة 7 ا ائة أمريكا اللاتينية، وعدد الأطفال الذين يعملون البلدان ا تقدمة صغـ نسبيا.

وقد أشارت تقديرات سابقة نظمة العمل الدولية إ أن عدد الأطفال العامل بلغ حوا 80 مليون طفلا كافة أرجاء العا ، منهم 73 مليونا تتراوح أعمارهم بـ العاشرة والرابعة عشرة، ويعتقد أن تلك التقديرات السابقة مالت إ ا انب ا نخفض، حيث أ ا توحي على سبيل ا ثال بأن معدل اشتراك الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بـ العاشرة والرابعة عشرة قوة العمل بلغ 14 ا ائة فقط، مع أنه تقابلها أرقام أعلى كثـ ا خاصة بالنسبة ا ئوية للأطفال غـ ا نتظم ا دارس.

هناك فروق كبـ ة مدى انتشار عمالة الأطفال عـ ا ناطق والقطاعات، وكما أشرنا آنفا، يوجد معظم الأطفال العامل آسيا، ولكن نسبة الأطفال العامل أعلى ما تكون أفريقيا حيث يزاول طفل من كل ثلاثة أطفال ا توسط شكلا من أشكال النشاط الاقتصادي، معظمه قطاع الزراعة، وبصفة عامة تكون معدلات اشتراك الأطفال قوة العمل أعلى كثـ ا ا ناطق الريفية منها ا ناطق ا ضرية، ويعمل ثلاثة أرباع الأطفال العامل منشأة النشاط الذي تزاوله أسرهم، وتزاول نسبة 90 ا ائة من الأطفال العامل ا ناطق الريفية أنشطة زراعية أو أنشطة اثلة، بينما يعمل نظراؤهم ا ناطق ا ضرية بصورة رئيسية قطاعات التجارة وا دمات، وعدد أقل قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد، وعلى الرغم من أن أطفال الشوارع ا ناطق ا ضرية حظوا باهتمام كبـ ، فإن أعدادا أكـ بكثـ تعمل الزراعة وا دمة ا لية، وبا ثل فإن الأطفال العامل صناعات التصدير (مثل ا نسوجات ا لابس والسجاد والأحذية) قليلون نسبيا با قارنة ـن يعملون الأنشطة ا وجهة ـو الاستهلاك ا لي (منظمة العمل الدولية 1996)، ويرجح أن أقل من 5 ا ائة من الأطفال العامل يعملون قطاعات الصناعات التحويلية أو التعدينية ا وجهة للتصدير، وأن نسبة تتراوح بـ 1 و2 ا ائة فقط تعمل الزراعة ا وجهة ـو التصدير.

وقد اعترف عدد كب من الدول من بينها سة دول متقدمة نظمة العمل الدولية على وجود أسوأ أشكال عمالة الأطفال اقتصاديا ا، وعلى الرغم من تباين نسب عمالة الأطفال تبعا ستوى دخل الفرد، فان النمو الاقتصادي الناتج عن رير التجارة لا يؤدي إ اختفاء عمالة الأطفال، وعلى الرغم من تبر كث من الدول تشريعات د من عمالة الأطفال، فقد ارتفعت الأرقام ا تعلقة بعمالة الأطفال خلال العقود ا اضية القليلة، حيث ارتفعت هذه العمالة ا شاريع ال تنتج بغرض التصدير كث من الدول النامية كالص وا كسيك وبعض دول آسيا الشمالية، وتؤكد الإحصائيات أن عمالة الأطفال ترتفع خاصة القطاعات غ الر ية.

بدأ اهتمام العا ذه الظاهرة وذلك من وجهات نظر متباينة، فالبلدان الصناعية الرأ الية بدأت تعارض هذه الظاهرة لأن عمل هؤلاء الأطفال ثل نوعا رخيصا من العمالة ال تنافس السلع هذه البلدان كصناعة ا لابس والسجاد خ مثال[11].

3- الانفتاح التجاري وادعاءات اية البيئة :

لقد رأينا أن ا زيد من الانفتاح التجاري يؤدي إ حدوث خلل توزيع الدخل ا تمع الواحد وب ا تمعات ا ختلفة حيث زاد دخل فئة دودة عدلات خيالية، و نفس الوقت انتشر الفقر زء أك من ا تمع، غ أن هناك جهات أخرى، مثل البنك الدو ، والذي يرى إن زيادة الانفتاح التجاري تع ارتفاع الأسعار ا قد فض من استهلاك الطاقة وا اء، وهذا د ذاته يعمل على س الوضع البيئي على حد تعب هم ؛ لكن الواقع، إن زيادة معدلات الانفتاح تع لي ا كومات عن سياسة الدعم للسلع، وخاصة ا وارد ا ستنفدة، وهذا د ذاته يعت خدمة للتنمية ا ستدامة، غ أن ذلك لا يؤدي بالضرورة لسياسة بيئية سليمة، بل ب أن تكون هناك سياسات حسابات اقتصادية تأخذ حسا ا التكاليف البيئية، لأنه وكما سبق ذكره فان زيادة الانفتاح ستزيد الدخل لشرائح عينة من تمع، وهذه بدورها وبسلوكها الاستهلاكي ستخلق عبئا على البيئة عن طريق زيادة الاستهلاك وزيادة إنتاج ا خلفات.

هناك من يرى أن زيادة رر السوق سيزيد من ا سا ة زيادة الكفاءة الاقتصادية، وهذا بدوره يزيد من فرص العمل ا تاحة وخاصة للطبقة ا رومة، إلا أن السياسات ا لازمة لسياسة رر السوق والانفتاح، وا رتبطة بالإصلاحات ا يكلية، تكون لغالب مصحوبة با د من فرص العمل وتقييد الإنفاق الاجتماعي، ولو على ا دى القص أو ا توسط[12].

لقد سا ت التجارة الدولية مطلع السبعينات إ انتشار الوعي البيئي وقليل من الالتزام بتطبيق السياسات البيئية اه ا افظة على ا وارد ومقاومة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي وزيادة الاست اف والضغوط على البيئة، إلا أنه بسبب زيادة حالات الفقر وا وع وما كان ا من آثار اجتماعية وبيئية خط ة، حيث عا الفقراء بشكل غ متجانس من التدهور البيئي بينما ازداد عدد الفقراء الذي يبحثون عن فرص العيش ال قد تشكل خطرا على الغابات والتربة ا امشية وا صائد السمكية[13].

3-1.ا رات السببية للعلاقة ب الانفتاح التجاري والبيئة :

3-1-1.ا ؤيدون : يسود اعتقاد أنه توجد علاقة ا ابية ب التجارة ا ارجية والبيئة ، حيث أن الدولة ال تنفتح على التجارة ا ارجية سيكون له أثر ا ا على البيئة من خلال يئة ا (البيئة) أفضل الآليات اللازمة مايتها، ح أن ا ماية قد تقلل هذه الفرص، ويستدل هؤلاء إ أن حرية التجارة تتيح للدول فرصا أك للتصدير، ومن ا صول على ا وارد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى ا عيشة ومن س نوعية البيئة، إذ توجد دالة موجبة ب معدلات التنمية ومستويات ا عيشة و ا ستويات البيئية، ويستدلون بذلك بارتفاع التقدير لقيمة ا قومات البيئية لدى الدول ا تقدمة مقارنة بغ ها من الدول الأخرى[14].

ومن جهة أخرى يرى أنصار التحرير التجاري أن الانفتاح التجاري ييسر ا صول على تكنولوجيا عالية تدفع با شروعات إ ا رص على اقتناء واستعمال تكنولوجيا منظفة والنظيفة بيئيا[15].

3-1-2. ا عارضون : و ا قابل توجد آراء معارضة اما رية التجارة وما ا من آثار ا ابية على البيئة، حيث يرون أن إتباع الدول لسياسة الانفتاح التجاري سوف تكون له نتائج وخيمة على البيئة ، ومن لة حججهم د[16] :

- تؤدي سياسة الانفتاح التجاري إ نقل آثار السياسات والتداب البيئية من الدول ا تقدمة إ الدول النامية ، وعن طريقه ينتقل التلوث الصناعي إ هذه الأخ ة ، ومن تصبح هذه التداب تداب مدمرة للبيئة.

- إن رير التجارة بوسائله ا ستخدمة (جلب العملة الصعبة) قد يسيل لعاب مسئو الدول النامية ال تسعى إ ا صول على مكاسب من هذا التحرير بش الوسائل، ح على حساب مصا هم ، فقد أدى إ إقدام الدول النامية على اقتلاع الغابات والأشجار من أجل الزارعة أو الرعي طمعا تصدير ا شب وا نتجات ا يوانية ، وهذا ما حصل فعلا تايلنديا وغانا.

- وعن الادعاء أن الانفتاح التجاري ييسر ا صول على تكنولوجيا عالية، ف ى ا عارضون أن امتلاك تكنولوجيا جديدة (نظيفة) يع تكاليف إضافية الإنتاج، ومن ا فاض ا زايا التنافسية ال تسعى إليها17، و ح عندما قق التقنية زيادات ملحوظة فإن التقنية د ذا ا ا انعكاسات بيئية سلبية كب ة، ومن الأمثلة على ذلك تأث جريان الأ دة على النظم ا ائية وتأث ا بيدات ا شرية على الصحة البشرية والزراعة الأحادية على مرونة النظم البيئية اه الصدمات والأزمات[18].

- يرى البيئيون وهم من أكثر ا عارض رية التجارة أن رير التجارة يؤدي إ زيادة ا نافسة، ومن ا نافسة على استخدام ا بيدات ا شرية والأ دة الكيماوية والتوسع استخدام الأراضي الزراعية وغ الزراعية، ا قد يؤدي إ ما يعرف بظاهرة التصحر.

3-2. الانفتاح التجاري وندرة ا ياه : غالبا ما يأ الإفراط ضخ ا ياه لتلبية متطلبات ا اجات الصناعية والزراعية ا وجهة للقطاعات التصديرية بالإضافة إ متطلبات النمو السكا إ الإضرار بالأماكن الساحلية من خلال اقتحام ماء البحر جراء تكون أخاديد واسعة عميقة الغور، كما تسبب الصناعات والزراعة التصديرية إ افتقار السكان من ا ياه النظيفة الصا ة للشرب من جهة، ومن جهة أخرى تراجع نوعية ا ياه السطحية وا وفية نتيجة لعدم كفاية الرقابة على التفريغ من ا صادر ا دنية والصناعية والزراعية والاستخدام ا تعدد للمياه ا تاحة ا يزيد الوضع تعقيدا.[19]

يوضح الشكل 01 ا فاض موارد ا ياه العذبة بعض البلدان نتيجة استحواذها من ا صانع وا زارع.

3-3. الانفتاح التجاري و اطر التصحر : تعرف الاتفاقية الدولية كافحة التصحر بأن "التصحر هو تردي الأراضي ا ناطق القاحلة وشبه القاحلة وا افة شبه الرطبة نتيجة عوامل تلفة من بينها الاختلافات ا ناخية والنشاطات البشرية "، وتلعب هذه الأخ ة (النشطات الفردية) دورا كب ا ازدياد اطر التصحر، فتدهور الأراضي ا افة وتدهور ا وارد الأرضية ا ناطق شبه ا افة وا افة الدول ا نوبية والشرقية بسبب تراجع الغابات والرعي ا ائر والتطور الزراعي الأراضي ا امشية ا يؤدي إ خسارة ا صوبة وح أحواض الصرف ا ينعكس على ا ساحات الزراعية ا روية وا ساحات الساحلية ، وتؤدي هذه ا شكلة إ التصحر، والدليل على ذلك الدراسة ال قامت ا ا نظمة العربية للتنمية الزراعية، فقد أكدت أن الأنشطة الاقتصادية ال ا علاقة با نتجات التصديرية كصناعة ا شب وتصدير اللحوم كان له الأثر البالغ توسع ظاهرة قطع الأشجار بشكل عشوائي والاستغلال غ ا نظم للمراعي والأراضي الزراعية ال يغذيها ا طر أو الري على حد سواء، ومن شأن هذه العوامل أن تسهم إتلاف الغطاء النبا وتردي التربة وتأكلها.

يوضح الشكل 02 مدى التصحر بعض البلدان العربية ا صدرة للخشب واللحوم.

3-4. الانفتاح التجاري وتلوث البيئة : يعتـ التلوث من بـ أكـ الأشكال الـ تضر بالبيئة، ويعد ـديدا كبـ ا لأمن الإنسان خصوصا تلوث ا ياه ا ـواء والتربة.

3-4-1.تلوث ا ياه : يعد تلوث ا ياه من أكـ ـاطر التلوث البيئي، ويعزى أصول التلوث ا ائي بالدرجة الأو إ استخدام الأ ـدة الكيماوية وا بيدات وعلاجات البستنة الـ تترك آثار كبـ ة ا ـدى الطويل، وترجع الدراسات والبحوث ا تخصصة هذا الشأن إ ا صانع الكـ ى والشركات العملاقة الـ تضخ كميات هائلة من ا ياه ا لوثة الأ ـار والبحار بدون مراعاة شروط السلامة والأمن.

يقدم تقرير مؤشرات التنمية العا ية 2007 الصادر عن البك الدو معلومات عن تلوث ا ياه البلدان العربية ا صنعة الـ صلت عن أكـ نسبة من درجات التلوث من حيث ارتفاع ا عدل اليومي لانبعاث ا لونات العضوية ا ياه ومقارنتها مع الولايات ا تحدة الأمريكية وروسيا،كما ـدث تلوث ا ياه بفعل ـلفات البترول كتلوث مياه البحار وا يطات بزيت البترول بسبب ا ـوادث البحرية الـ ـدث لناقلات البترول أومن بعض ا ـوادث الـ تقع أحيانا أثناء عمليات ا ـفر لاستخراج البترول من بعض الآبار البحرية ، وكذلك قد ـدث هذا التلوث نتيجة تسرب زيت البترول من بعض الآبار المجاورة للشاطئ أو بسبب تلف بعض خطوط الأنابيب الـ تنقل الزيت من منابعه إ شواطئ البحار[20].

يوضح ا ـدول 05 مستويات التلوث جراء ا لوثات العضوية لسنوات 1990 - 2003.

3-4-2. تلوث ا ـواء : أن أغلب العوامل ا سببة لتلوث ا ـواء عوامل مستحدثة من صنع الإنسان، و تنشأ هذه العوامل يوم وليلة، ولكنها بدأت الظهور منذ أن ابتكر الإنسان الآلة واستخدمها كل مناحي ا ـياة، و ظلت هذه العوامل تتزايد يوما بعد يوم مع زيادة التقدم العلمي للإنسان، ونتيجة أخذه بالأساليب الصناعية والتكنولوجية ا ـديثة.

تعتـ البلدان الـ تعتمد صناعتها على الطاقة (البترول والغاز الطبيعي) من البلدان ا لوثة للهواء، ولكن بدرجة أقل من الدول الصناعية الأخرى، حيث أن نسبة انبعاث أكسيد الكربون ترتفع البلدان ا تقدمة ذات الدخل ا ـرتفع، حيث بلغت 127384 طن متري البلدان ذات الدخل ا ـرتفع سنة 2003، ويرجع السبب الرئيسي إ الارتفاع ا خيف ـعدل انبعاث ثا أكسيد الكربون البلدان الصناعية إ الصناعات التصديرية بشكل عام، و ـتل الولايات ا تحدة الأمريكية وبريطانيا وأ انيا وفرنسا والصـ الصدارة هذا الشأن، وهذا ما يوضحه الشكل 03 نسبة انبعاث غاز الكربون دول العا سنة 2005.

أما على مستوى الأقطار العربية، فبالرغم أ ا ليست من الدول الصناعية الكبـ ة، فقد عرفت انبعاث ثا أكسيد الكربون معدلات متزايدة بـ الفترة (1990 – 2003) تقدرب45%، وبالأخص البلدان ا نتجة وا صدرة للبترول (ا ـزائر، السعودية، مصر)

خلاصة : ـكن القول أنه خلال العقود الثلاثة ا اضية ارتفعت معدلات الفقر ومعدلات تدهور البيئة على الصعيد العا ي، فالانفتاح التجاري كان ا سئول الأول عن هذه الآثار، سواء كان الانفتاح شكله الطبيعي القائم على وفرة ا ـوارد الطبيعية الـ تنفظ ا أقلية من الناس أو شكله الاقتصادي، وعندئذ يصبح هذا الانفتاح عقبة سبيل النمو الاقتصادي .

و الأخ لا يسعنا أن نقول إلا أن " العو ة تؤدي إ نتيجة واحدة صر ة، وهي أن رخاء بلد ما ا نظومة التجارية العا ية يزداد اعتمادا على رخاء بلدان أخرى، ولو كان الانفتاح كما يقاس بنسبة التجارة إ الناتج ا لمي الإ ا مؤشرا على تقدم التنمية البشرية ، لاعت ت أمريكا اللاتينية قصة اح وذجية، حيث قاد ت العا رير التجارة، لكن النتائج يبة للآمال.

النتائج :

- يؤدي الانفتاح التجاري إ تدهور شديد ومتفاقم ا ساواة الاجتماعية الاقتصادية بفعل تضاعف الأرباح وا يار سياسات إعادة توزيع الدخول وهذه الظاهرة صفة نابعة من طبيعة هذا الانفتاح.
- يؤدي التدهور ا ساواة الاقتصادية إ تزايد الفجوة ب الأغنياء والفقراء.
- تطور الفقر وتفاوت الدخول عا يا وإقليميا وقطريا بفعل الانفتاح، حيث اتسع الفقر أفقيا ليشمل أوسع الفئات الوسطى.
- أن الانفتاح التجاري غ ا دروس يؤدي إ زيادة تضرر الدول النامية من خلال النتائج السلبية ذه السياسة على بعض مؤشرات التنمية البشرية.
- أن الزيادة الانفتاح تكون مصلحة الدول ا تقدمة بالدرجة الأو ، حيث أنه يؤدي إ زيادة التفاوت البلدان النامية ال تعتمد على وفرة العمالة ا اهرة و رأس ا ال ا ادي، ح أنه تزيد عدم ا ساواة البلدان الغنية ال تعتمد على العمالة الغ ا اهرة.
- إن الانفتاح التجاري كان أحد الأسباب الرئيسية لتدهور البيئة.
- إن ا ستفيد الأك من سياسة الانفتاح التجاري سواء من ناحية تأث ه على الفقر وتوزيع الدخول أو البيئة هي الدول ا تقدمة.

الاقتراحات:

- ضرورة تطبيق سياسات وطنية تعطي أ ية قصوى ديد معاي توزيع الدخل، هذه السياسات ينبغي أن تكون أكثر حساسية لاعتبارات القدرة التنافسية على الصعيد الدو .
- على ا كومات اللجوء إ ا اذ الإجراءات التعويضية عن طريق الزيادة الإنفاق العام ، و فيض الضرائب، و فيض الدعم السياسي لتداب إعادة التوزيع على نطاق واسع و رير الأسواق، ا فيها سوق العمل و إعادة تدريب العمال و إدماجهم سوق العمل والتخفيف من وطأة الفقر، وكذلك تزداد ا اجة إ إصدار لوائح عمل ددة ماية الفئات الضعيفة ا تمع من أجل ا فاظ على التماسك الاجتماعي.
- منع تدهور البيئة والسيطرة على التلوث وضمان الاستعمال ا نطقي للموارد الطبيعية لغايات ضمان تنمية مستدامة وتشجيع مشاريع البيئة الإقليمية.
- إن مشكلة تدهور البيئة هو نتاج سياسة الانفتاح التجاري ا تسرع وغ ا دروس ولكنه جزء منه يعود إ فشل السوق وفشل ا كومة، وعليه يستوجب على ا كومات إعادة النظر صياغة السياسات والتداب البيئية ا لائمة.
- ضرورة تطبيق تشريعات صارمة كإجراء وقائي من صادرات الدول ال لا تستخدم سياسات بيئية جيدة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول 1 _ متوسط الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (1970-2002).

الجدول 2 - توزيع الفقراء في العالم حسب المناطق الجغرافية (اقل من 01 دولار)

ا ناطق	1990	2001
	نسبة الفقر	نسبة الفقر
شرق آسيا وا يط ا ادئ	29,6	15,6
الص	33	16,6
أوروبا ووسط آسيا	0,5	3,7
أمريكا اللاتينية والكار	11,3	9,5
الشرق الأوسط و ال أفريقيا	1,6	2,4
جنوب آسيا	40,1	31,1
إفريقيا جنوب الصحراء	44,6	46,5

Source : United Nations, The Millennium Development Goals Report, 2004

5,925047	0,1208429	3,011093	3,131936	ا ند
6,868487	0,7030215	3,342062	4,045084	اندونيسيا
أمريكا اللاتينية والكار				
8,915795	-0,6163757	3,545621	2,929245	الأرجنت
8,88637	-0,4002583	5,085757	4,685499	باربادوس
7,900435	0,0796521	4,650002	4,729654	ماليزيا
6,799729	-0,02 10225	3,907734	3,886711	بوليفيا
8,366213	-0,3556762	3,248068	2,892391	اا ازيل

Source: Banque Mondiale, World Développement Indicators, , 2003

جدول3- التباين في الدخل والفقر في دول مختارة

الدولة	معدل PIB للفرد	التباين الدخل			الفقر		العاملون الفقراء
		مؤشر جي	اغ 10% أفقر 10%	اقل 50% من الدخل ا توسط	اقل من 01 دولار يوميا	اقل من 2 دولار يوميا	
الدول ذات الدخل ا رتفع							
الو.م.ا	34.320	40.8	16.6	17.00		0.3*	
الد ارك	29.000	24.7	8.1	9.2			
أ انيا	25.350	38.2	14.2	7.5		7.3*	
السويد	24.170	25.0	5.9	6.6		6.3*	
بريطانيا	24.160	36.1	13.4	12.5		15.7*	
الدول ذات الدخل ا توسط							
التشيك	14.720	25.4	5.2	4.9		12.6	
جنوب إفريقيا	11.290	59.3	65.1	11.5	35.8	12.6	
روسيا	7.100	48.7	20.3		7.0	25.1	
ال ازيل	7.360	59.1	65.8		9.9	25.3	5.1
الص	4.020	40.3	12.7		18.5	53.7	
الدول ذات الدخل ا نخفض							
اندونيسيا	2.490	31.7	7.8		7.7	55.3	15.7
ا ند	2.730	37.9	9.5	34.7	79.9	45.4	
كينيا	980	44.5	15.6		26.5	62.3	27.3
ما	810	60.5	26.2		72.8	90.5	75.1
بنغلادش	1.610	33.6	6.8		29.1	77.830.0	

ا صدر: تقرير التنمية البشرية 2003، برنامج الأمم ا تحدة الإ ائي

جدول 4 - تقدير عمالة الأطفال النشطين اقتصاديا بين 05- 14 سنة لعام 2000

الإقليم	عدد الأطفال النشط اقتصاديا (ملاي)	النسبة من إ ا العدد العا %	النسبة من إ ا عدد الأطفال%
الدول ا تقدمة	2.5	01	02
اقتصاديات ا رحلة الانتقالية	2.4	01	04
آسيا وا يط ا ادي	127.3	60	19
أمريكا اللاتينية والكار	17.4	08	16

إفريقي جنوب الصحراء	48	23	29
الشرق الأوسط و ال إفريقيا	13.4	06	16
ا موع	211	-	16
ا صدر: منظمة العمل الدولية، 2002، ص 19			

جدول 5 - مستويات التلوث جراء الملوثات العضوية لسنوات 1990 -2003

البلد	انبعاث ملوثات ا اء العضوية (بالطن ا تري يوميا) العام 1990	انبعاث ملوثات ا اء العضوية (بالطن ا تري يوميا) العام 2000	انبعاث ملوثات ا اء العضوية (كيلوغرام للفرد العامل يوميا) العام 1990	انبعاث ملوثات ا اء العضوية (كيلوغرام للفرد العامل يوميا) العام2003
الو.م.أ	2562.2	1805.2	0.15	0.13
روسيا	1991.3	1388.1	0.13	0.18
مصر	211.5	1.186	0.2	0.2
ا زائر	107	.....	0.25	...
تونس	44.6	55.8	0.18	0.14
ا غرب	41.7	72.1	0.14	0.16
العرق	26.7	....	0.14	0.16
سويا	21.7	15.1	0.22	0.2
السعودية	18.5	...	0.15	....
الكويت	9.1	11.9	0.16	0.17
ا صدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ، ص 61				

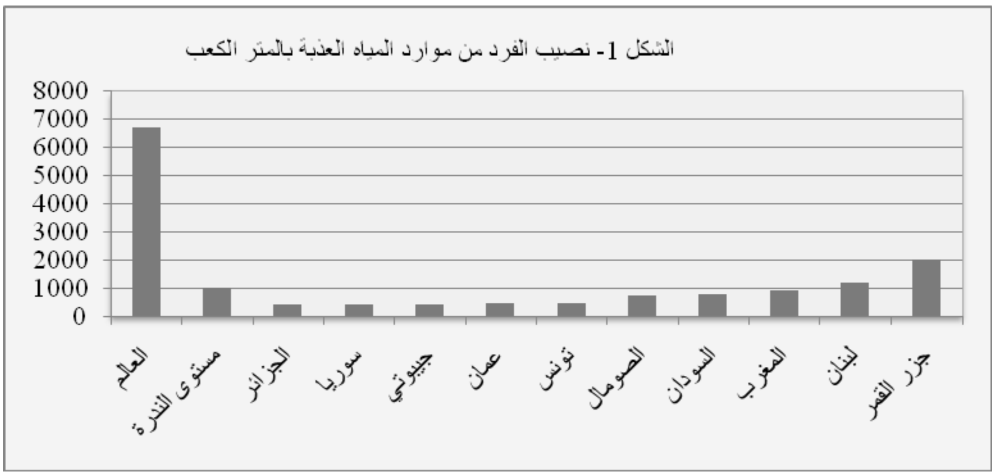

المصدر : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ، ص 54

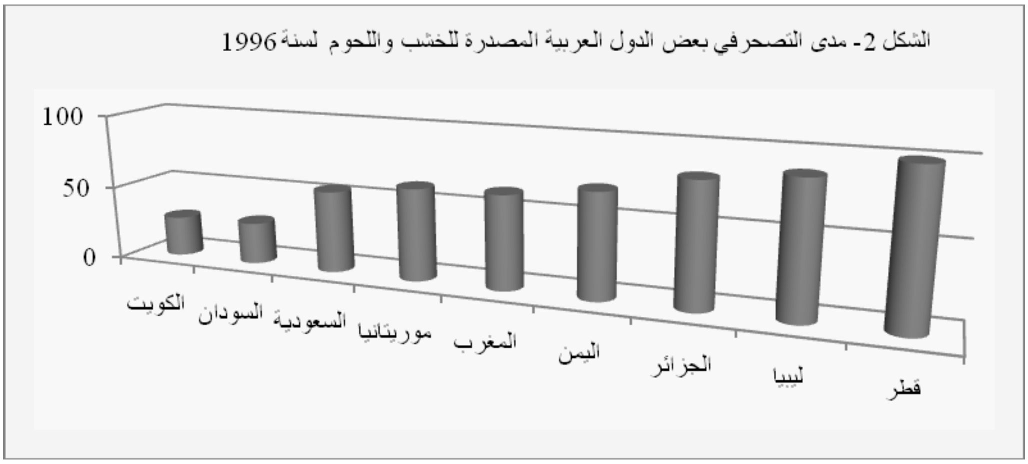

الشكل 2- مدى التصحر في بعض الدول العربية المصدرة للخشب واللحوم لسنة 1996

<u>المصدر</u> : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ، ص 57

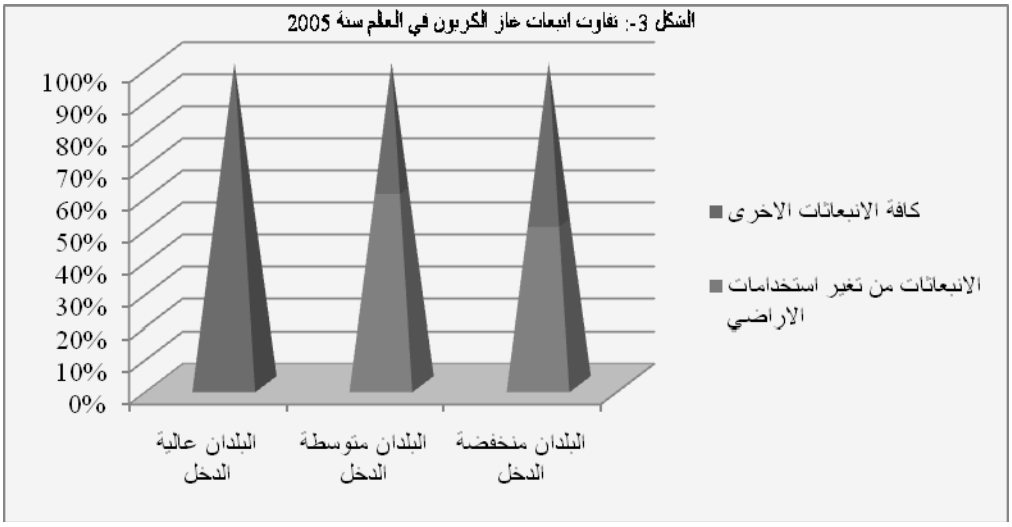

الشكل 3-: تفاوت انبعاث غاز الكربون في العالم سنة 2005

<u>المصدر</u> : تقرير عن التنمية في العالم 2010، التنمية وتغير المناخ ، البنك الدولي ، ص 15

الإحالات وا راجع :

1. bertrand Blancheton, Ouverture commerciale, croissance et développement : malentendus et ambiguïtés des débats, Journée du développement du GRES : Le concept de éveloppement en débat, 16-17 septembre 2004, p09.

2. عبد الر ان يسري أ د، مد أ د السري ، قضايا اقتصادية معصرة، الدار ا امعية، الإسكندرية،2007، ص 255 .

3. خالد مد السواعي، التجارة والتنمية، دار ا ناهج للنضر والتوزيع، عمان، 2006، ص38 .

4. . Gilbert NIYONGABO , POLITIQUES D'OUVERTURE COMMERCIALE ET DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE, du Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I,2007, p19.

5. .the.World Bank , world développement report, 1987, p 82-83

6. عبد ا ادي مد وا ، الانفتاح الاقتصادي ب النظرية والتطبيق، دار ا عرفة، الإسكندرية، 1989، ص 85.

7. .عبد السلام النعيمات، يزن البخيت، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة ب الأردن والا اد الأورو ، ا معيـة العلميـة ا لكية، الأردن، 2005، ص 64

8. ،Amanda Jakobsson Trade Openness and Income Inequality, département of Economics Bachelor Thesis.school of economics and management, Lund university,2006,p10

9. .Elena Meschi and Marco Vivarelli , TRADE OPENNESS AND INCOME INEQUALITY IN DEVELOPING COUNTRIES, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation , University of Warwick Coventry CV4 7AL, UK, 2007,p13

10. عصام الزعيم، الاندماج الاقتصادي العر ع الإ اء ا شترك لاكتساب موقع واعد نظام العو ة، منتدى ال الأتاسي للحوار الـد قراطي، 004 ، ص15.

11. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عا ا عرفة، الكويت، 1998، ص 50.

12. مد غنا ، دمج البعد البيئي التخطيط الإ ائي، معهد الأ اث التطبيقية، القدس،2001، ص 05.

13. The Significance Of Sustainable Development For Ideas, Tools, And Policy / Vander Bergh, J,C,M, And Vander Straaten J. Washington: Island Press, P0 4.

14. السيد أ د عبد ا الق، أ د بديع بليح، رير التجارة ا ارجية دول العا الثالث، الكتاب الأول، الدار ا امعية، الإسـكندرية، 2003، ص 203.

15. هذا الصدد تش إحدى الدراسات قدمها تقرير البنك الدو لعام 1992، أن الو.م.أ وأوروبا بصفتهما من الدول ا تقع ـت ضـغط حرية التجارة الدولية وا نافسة، أدخلت تكنولوجيا جديدة صناعة الورق تعرف بطريقة التصنيع ا راري ا يكانيكي، ـا أدى إ خفـض التلـوث و فيض تكاليف الصنع قدار 20% .

16. السيد أ د عبد ا الق، ا د بديع بلبح، مرجع سابق، ص 207.

17. W.Beckereman, Economic Development and tue enveronement –cobflit of complementarity, August, 1992,p 21

18. دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية ا ستدامة، ا ركز الوط للسياسات الزراعية، القاهرة، ص 32.

19. دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية ا ستدامة، ا ركز الوط للسياسات الزراعية، القاهرة، ص 32.

20. أ د مدحت إسلام، التلوث مشكل العصر، ا لس الوط للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 149.

21. منظمة العمل الدولية، 2002، ص 19

22. .تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ص 54

23. تقرير عن التنمية العا 2010، التنمية وتغ ا ناخ، البنك الدو ، ص 15

استراتيجية الصناعات ا صنعة والصناعة ا زائرية

زوزي مد، جامعة ورقلة- ا زائر
hadjzouzi@yahoo.fr

ملخص : عاشت الدول النامية ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة، يعود اغلبها إ ظروف تار ية، منها ما كرس نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العا ية. دفعت هذه الأوضاع بالدول النامية إ البحث عن ا خرج من الواقع الصعب الذي تعيشه، ا جعلها تتب استراتيجيات تنموية، أفرز ا الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية ع مراحل التطور التاريخ البشري، ترتكز أساسا على التصنيع كمحرك أساسي لعملية التنمية، ح أصبح التصنيع مرادفا للتنمية، لان الدول ا تقدمة هي دول صناعية، أما الدول النامية فهي دول زراعية، ا عزا ببعض الاقتصادية إ نعت الدول النامية بالريف العا ي.

الكلمات ا فتاحية : إستراتيجيات التنمية، الصناعات ا صنعة، طات التنمية.

تكن الإستراتيجية التنموية أو استراتيجيات التصنيع ال تبنتها الدول النامية مستوى طموحا ا لأسباب تلفة، منها مـا هو سياسي كالتحول من الا اه السياسي ا رتبط با ستعمر وما هو متعلق بتوفر ا قومات ا ادية لإقامة ا شاريع الصـناعية، كتـوفر ا واد الأولية ومصادر الطاقة.

اول هذا ا قال معرفة نتيجة تأث استراتيجية الصناعات ا صنعة على الصناعة ا زائرية. وسنتعرض للنقاط التالية :

1 ـ مفهوم إستراتيجية التنمية وأنواعها.

2 ـ تطبيق استراتيجية الصناعات ا صنعة ا زائر.

3 ـ نتيجة استراتيجية الصناعات ا صنعة على الصناعة ا زائرية.

أولا : مفهوم إستراتيجية التنمية :

يقصد بإستراتيجية التنمية الاقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة رسم السياسة الإ ائية، والانتقال با تمع من حالة الركود إ النمو الاقتصادي الذا ، و تلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة تسي رى النشاط الاقتصادي والأهداف ا رجوة من عملية التنمية[1].

من التعريف السابق نقف على ما يلي :

1 ـ إن ا دف الأساسي من وضع استراتيجيات للتنمية هو نقل ا تمع من حالة الركود إ حالة النمو الاقتصادي الذا ، أي تـوف الظروف والشروط الضرورية للتجدد الاقتصادي الذا .

2 ـ إن الإستراتيجية تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا معناه انه لا كن أن تتطابق إستراتيجيتان للتنمية، لان إستراتيجية التنمية تفصل على مقاس كل دولة، وفقا للشروط ا ذكورة آنفا.

3 ـ إن الدور الذي تقوم به الدولة ا ياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم وضع واختيار مفردات إستراتيجية التنمية لكل دولة، فمن دولة حارسة إ دولة متدخلة، تلعب دور منظم من خلال ا شاريع ا اصة ا.

علنا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ال تتباين من دولة لأخرى أمام استراتيجيات للتنمية بعدد دول العا مهما ك أو صغر حجمها، إلا أن هناك من الاقتصادي من وضعوا استراتيجيات لتنمية للدول النامية انطلاقا من بعـض ا ظـاهر العامـة وا شتركة ب هذه الدول. فقد جاءت هذه الاستراتيجيات على النحو التا :

1 ـ إستراتيجية إحلال الواردات : دف هذه الإستراتيجية إ تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج ا واد ال كانت تستورد من قبل ؛ وقد ظهرت هذه الإستراتيجية وانتشرت دول أمريكا اللاتينية ؛ ويرجع التوجه ثل هذه الإستراتيجية إ تعاظم العجز التجـاري للدول النامية، وذلك لا فاض أسعار موادها الأولية ا صدرة، وأدى تزايد هذا العجز إ ا د من است اد ا واد الاسـتهلاك وقيـام صناعات لية لإنتاج هذه ا واد كليا أو جزئيا.

ر هذه الإستراتيجية براحل ثلاث هي[2] : الأو : إنتاج المواد الاستهلاكية المقيقة (إحلال واردات بدائي) ؛ الثانيـة : إنتـاج مـواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهروم لية، ... ا) نتيجة للاختناقات النا ة عن ضيق السوق ال تواجه المرحلة الأو ، وذلك بإعانة من الشركات المتعددة ا نسيات ؛ الثالثة : إنتاج المواد الوسيطية، أو البحث عن أسواق خارجية واجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة تقسيم العمل الدو .

يهدف وء الدول النامية إ التصنيع أساسا إ بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء علـى التبعيـة للخـارج، إلا أن هـذه الإستراتيجية تعمل عكس هذا الا اه، لان المتتبع مراحلها الثلاث يلمس أ ا كلما تقدمت التطبيق ازدادت اختناقا وبالتا تبعيـة، وذلك نظرا للصعوبات ال واجهتها، منها[3] :

أ ـ انتقال است اد هذه الدول من است اد السلع الاستهلاكية بأنواعها إ است اد السلع الرأ الية ذات التكاليف الباهظة.

ب ـ اعتماد هذه الاستراتيجية على إحلال السلع الاستهلاكية، وهذا لا يؤدي إ تغي البناء الصناعي البلد، لأنه تصعب الانطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إ إقامة صناعات الأساس.

جـ ـ ضيق السوق الداخلية الذي عل مردود صناعات دودا الزمان والمكان، إلا أن هذه المعضلة كن أن ل ا اه الدول النامية إ التكامل تلف أطره (قاري، إقليمي، ... ا).

د ـ تتمكن مثل هذه الإستراتيجية من التخفيف من حدة مشكل البطالة الذي تعانيه الـدول الناميـة، نظـرا للطبيعـة المر لـة للتكنولوجيا المستعملة، واستقرار البيئة الإنتاجية السائدة والمعتمدة على القطاع الإستخراجي والزراعي ـ التصديري.

كان الهدف من هذه الاستراتيجية إقامة مثل هذه الصناعات الدول النامية حيث قوبلت بالتشجيع من طرف الدول المتقدمـة، وكذا الدول النامية، وهذا ناتج عن أهداف كلا الطرف إقامتها.

أولا ـ موقف البلدان المضيفة المتبنية ذه الاستراتيجية : يكون هدفها من عملية النقل بشكل رئيسي :

ـ إحلال هذه الصناعات ل الاست اد، أي أ ا تقيم هذه الصناعات بلدا ا لتغطية الاحتياجات المحلية، بدلا من الاعتماد علـى است ادها من ا ارج ؛ خاصة أ ا ثل احتياجا مطلوبا بشدة بعد مرحلة حرمان طويلة نسبيا، ويكون هذا على العموم مـن أجـل تصنيع مواد خام متوفرة البلد ا ع بدلا من تصديرها خاما، ومن است ادها سلعا مصنعة. فبدلا من تصدير القطـن وا لـود كمواد خام إ البلدان الأجنبية، واست اد الألبسة والأحذية المصنعة، يتم ويل المواد ا ام البلد المنتج ذه المواد.

ـ إقامة هذه الصناعات من اجل التخصص التصدير وهي ا الة ال أخذت الشيوع أكثر فأكثر الآونة الأخـ ة. فتقـام صناعات ويلية كاملة لا علاقة ا بالاحتياجات الداخلية ومتخصصة فقط، بالتصدير وخاصة البلدان المتطورة (الاستفادة من قوة العمل الرخيصة وتوفر المواد ا ام المحلية).

ثانيا ـ موقف البلدان الطاردة ذه الصناعات : يتلخص موقفها التخلص من تكنولوجيا بائرة، وهي النوع من التكنولوجيا الـ أصبحت إمكانية تطوير تقنيا ا دودة، وبالتا فهي تاج لقوة عمل كث ة العدد ذات كفاءة دودة، وهو عنصر غ مرغوب فيه ظروف قوة الحركة النقابية وازدياد مطالبها المادية والاجتماعية، وهذا يفرض على المؤسسات أجور عالية أكثر من البلدان المتخلفة، ينبغي عليه مقابل ذلك أن يقدم إنتاجا تاج مهارة توازي الأجور العالية نسبيا، لذلك ب ويله إ صناعات أكثر تطورا، وان ل له عامل اقل كفاءة.

تكون صناعة إحلال الواردات والصناعة المخصصة للتصدير على شكل :

1 ـ صناعات تدخل إطار الهيكل الاقتصادي الوط ، وهي صناعات صص جانب من إنتاجها لكفاية جزء من الاحتياج المحلي، وجانب آخر للتصدير.

2 ـ معامل صصة للتصدير مقامة خارج هيكل الاقتصاد الوط ، ضمن ما يعرف با ناطق ا رة ال أنشأ ا الدول النامية من اجل اجتذاب الرساميل، عن طريق منحها العديد من الضمانات، وتستفيد من كافة ا زايا ا توفرة البلد من اسـتخدام اليـد العاملـة الرخيصة، وتتمتع بالدعم ا كومي وا ماية، والاستفادة من البـ ا يكلية ا توفرة (كهرباء، طرقات، ازن، وسائط، ... ا). بل قد ظى هذه ا شاريع ببعض الضمانات ا يزة خلافا ا هو سائد البلاد من قوان وتشريعات تنظيمية تلفة.

و كن أن نلخص بعض هذه ا زايا فيما يلي، ح نقف على حقيقة أن الدول ا تقدمة عملت على إبقاء الطـرق التقليديـة لتقسيم العمل بـ دول ا نوب ا تخصصة إنتاج ا واد الأولية، ودول الشمال ا تخصصة إنتاج وتصنيع تلـك ا ـواد، إلا أن الأساليب اختلفت، وا يكانيزمات تعددت، وتتمثل بعض هذه ا زايا :

أ ـ عدم ا ضوع للروت ا كومي عند نقل سلع و هيزات ا شاريع ا قامة على هذه ا ناطق بـ منطقة حرة وأخرى.

ب ـ عدم ا ضوع لقانون الضرائب على الدخول، وغ ها من الإقرارات والتصر ات الضرائبية ا عمول ا داخل أراضي البلاد.

جـ ـ السماح لتلك ا شروعات بإعادة تصدير الأرباح إ ا ارج من جديد بدون قيود.

د ـ عدم التشدد على تطبيق قوان العمل، بنفس الكيفية ا عمول ا أحيانا القطر ا عـ . بل وتذهب بعـض البلـدان لتقـد ضمانات تتعلق ح ماية الرساميل ا وظفة هذه ا ناطق من الاضطرابات، وتقدم ا ا ماية من اجـل ضـمان أجـور ثابتـة ورخيصة، بغية اجتذاب هذه ا شاريع.

هـ ـ السماح بإعادة تصدير منتجات ا شاريع إ داخل البلاد وفق قواعد معينة، وكذلك تقد تسهيلات كبـ ة لتصدير منتجات ا شاريع إ خارج البلاد ا اورة، أو إ البلدان الصناعية ا تطورة، دون ا ضوع لإجراءات تذكر[4].

و هذه ا الة أمام ضعف ا نظومات القانونية للدول النامية، تشكل هذه ا ناطق جزرا ذات نفوذ داخل هذه الـدول، ـ ا علها تسيطر ليس على ا انب الاقتصادي فحسب، بل تتعداه إ ا انب السياسي، يث تصبح صانعة للقرار السياسي داخل تلك الدول.

2 ـ استراتيجية صناعة التصدير : دف هذه الاستراتيجية إ تكفل الدول النامية بإجراء بعض عمليات التصنيع على صـادرا ا، ح تزداد قيمتها السوق العا ية. وقد أخذت هذه الإستراتيجية ا اه [5] :

1 ـ أقطار أسست صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وإنتاج مواد وسيطة قبيل تصديرها، كما حدث البلـدان ا نتجـة للنفط (الصناعات البتروكمياوية).

2 ـ أقطار أحدثت مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتمادا على استعمال اليد العاملة الرخيصة ال تلكهـا (صناعة النسيج وا طاط)، كما حدث دول جنوب شرق آسيا.

يعود سبب لي الدول ا تقدمة عن مثل هذه الصناعات، أو عن مراحل من التصنيع إ التناقضات ا ديثة الـ ظهـرت الدول ا تقدمة وا تعلقة بالبيئة والتلوث ... ا ، وإ ا واجهة بينها وبـ دول العا الثالث حول شروط الإنتاج والتبادل وطبيعة النظام الاقتصادي العا ي، وعليه نتج عن انتهاج هذه الإستراتيجية ما يلي :

أ ـ إحداث مشاريع ضخمة بتكاليف باهظة، لكن اغلبها لا يصل إ طاقته الإنتاجية الكاملة. ا أدى إ امتصاص هـذه ا شـاريع وارد ضخمة، أحوج ما تاجها الدول النامية تطوير قطاعات بكاملها.

ب ـ مساعدة اقتصاديات الدول النامية على الاندماج سياق تقسيم العمل الدو ا ديث الذي تفرضـه الشـركات ا تعـددة ا نسيات.

جـ ـ وجود صعوبات كب ة أمام هذه الصناعات، نظرا للحواجز ا تفرضها الدول ا تقدمة لدخول منتجا ا إ السوق العا ية.

قدم كلود شيسون (مندوب التنمية ا موعة الأوربية السبعينات) ديدا ذين النمط من التصنيع، وقد أعلن عن ذلـك فروبيه سنة 1977 " هناك طان من التصنيع الدول النامية، الصناعة ا دف أولا إ سد ا اجات ا لية والإقليميـة، وهـي متناسقة بشكل أساسي. أما الصناعات ا قامة أساسا من أوضاع اجتماعية وضرائبية خاصة (صناعة التصدير)، فإ ا لا تندمج اقتصاد هذه البلدان ولا تشارك تنمية البلد "[6].

3 ـ إستراتيجية الصناعات ا صنعة أو النموذج السوفي التصنيع : ور هذه الإستراتيجية هو إعطـاء الأولويـة للصـناعات الثقيلة. وقد جاء ذه الاستراتيجية " ج.د.دبرنيس " اعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصـناعات ا صنعة كقطب و اعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى با عدات الضرورية ا تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتا تؤدي إ إعادة هيكلة الاقتصاد، ا ا من آثار دفع إ الأمام وا ا لف. و دد دبرنيس هذه الصناعات الفروع التالية :

* موعة الفروع الأربعة ا تقدم سلعا رأ الية للفروع الأخرى.

* الفروع الكب ة للصناعات الكيماوية.

* إنتاج الطاقة (الصناعات البتروكمياوية).

ما جاءت به هذه الاستراتيجية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية الدول النامية، إضافة لإ اد تكامل اقتصادي ا دى البعيـد، إلا أن هذه الإستراتيجية كانت نتائجها متواضعة كسابقا ا بسبب العراقيل ا واجهتها، منها :

أ ـ اعتماد مثل هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة رأس ا ال، وبالتا تاج لرؤوس أموال ضخمة، وهذا ما تفتقر لـه الـدول النامية، إضافة لعدم مرونة العلاقة ب استيعاب الاستثمار والعمالة. ومع ذلك أ ا تستن ف القدرات ا الية ذه الـدول مـع بقـاء معدلات البطالة مرتفعة.

ب ـ تاج هذه الإستراتيجية لتأط عا ال التنفيذ والتسي والصيانة، وهذا يستدعي بالضرورة استثمارات جانبيـة مصـاحبة لتلك الصناعات وا تمثلة تكوين الإطارات، وقبل التمكن من ذلك، على الدول النامية أن تستع با ات الأجنبية، وهذا معنـاه زيادة العبء ا ا .

كان نتيجة لاعتماد الدول النامية ذه الاستراتيجيات ما يلي :

1 ـ تكن مستوى طموحات الدول النامية لأ ا مع العديد من التناقضات كالرغبة التخلص من التبعية مـع اللجـوء إ الاست اد، واعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس ا ال مع انتشار البطالة، وارتفاع أسعار ا عدات والتجهيزات مع الافتقـار إ رؤوس الأموال الضرورية.

2 ـ أوجدت قاعدة صناعية هذه الدول تعتمد كليا على ا ارج، ا جعل اغلب ا شاريع ا قامة على كاهل هذه الدول.

3 ـ زادت من إنفاق هذه الدول ا جعلها عاجزة على أحكام ميزانية ا كومات، وأدى هذا إ انتشار معدلات عالية من التضخم[7].

زادت من ا جرة الداخلية من الأرياف إ ا دن، وكان لذلك تأث ا سلبيا على القطاع ألفلاحي، وزاد ذلك مـن مشـاكل ا ـدن الاجتماعية، بسبب اكتظاظها با هاجرين.

ثانيا : تطبيق استراتيجية الصناعات ا صنعة ا زائر.

بدأت ا زائر تطبيق هده الاستراتيجية منذ سنة 1965، بعدما أقرت ا واثيق والتشريعات قبل الاستقلال، ويعود اختيار ا زائر ذه الاستراتيجية حسب اعتقادنا إ عوامل ثلاث : الأول سياسي، وهو الفة النهج الاستعماري ـ ج التطور الرأ ا ـ الذي تر ا زائر إطاره إلا الاستعباد والإذلال. الثا توفر ا قومات الطبيعية لإقامة مثل هذه ا شاريع وخصوصا النفط والغـاز الطبيعي. الثالث انعدام الإطارات ا ؤهلة ال تاجها الصناعة، وبالتا التعويض عن ذلك بالاعتماد على صـناعات كثيفـة راس ا ال.

لقد برز التوجه و هذه الاستراتيجية ميثاق طرابلس 1962 الذي وضع ا عا الك ى للسياسة الاقتصادية ا زائرية غـداة الاستقلال الذي جاء فيه : " إن التنمية ا قيقية والطويلة ا دى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية مـن اجـل فلاحة متطورة. على هذا الأساس منحت ا زائر إمكانيات كب ة للصناعات البترولية وصناعات ا ديد والصلب. و هذا الإطـار تتحمل الدولة مسؤولية توف الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة. ولا ب على الدولة بأي ن أن تسـاهم إ ـاد قاعدة صناعية لفائدة ال جوازية ا لية، كما هو ا ال بعض الدول، بل ب أن د من تطورها بفضل إجراءات صارمة "[8].

بنيت إسترا ية التنمية ا زائر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع، والتوجه و الداخل، والتكامل، وكانت هذه ا فاهيم نتيجة للآثار السلبية ال كانت تعا منها ا زائر مع خروج الاستعمار الفرنسي، فقد اوجد الاستعمار هيكلة للاقتصـاد ا زائـري ا ستعمر، هيكلة متناسقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا، ثقافيا. فلم يكن كنا تنظيم ا انب الاقتصادي بعيـدا عـن القـوة العسكرية. فكان الاقتصاد مقسما إ اقتصادي متباين شكلا ومضمونا، احد ا عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج امـا الاقتصاد الفرنسي، والثا متخلف يكن بتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول، ذا اصبب الاقتصاد بتشـوهات ظهرت ظاهر متعددة منها :

1 ـ اختلال العلاقة ب ا وارد ا ادية وا وارد البشرية، بفعل قلة الوسائل ا ادية وضعف التراكم الرأ ا (الاستثمار) من جهة، وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية.

2 ـ ا ظهر الثا ، ويعكسه اختلال ا يكل الإنتاجي ا تمثل أولا ضعف نصيب الصناعة تكوين الناتج الداخلي ا ام، قياسـا بنصيب الزراعة، وثانيا تركز كب لليد العاملة القطاع الزراعي، غ ا ندمج اقتصاد ا بادلة، وبالتا اختلال هيكـل التشـغيل الذي يشكل ا ظهر الثالث من مظاهر التشوه. وثالثا أحادية هيكل التجارة ا ارجية ا تمثلة تصدير عدد ـدود مـن ا ـوارد وا نتجات، فعل واقع السيطرة والاندماج مظهرا آخر من مظاهر التشوه.

وجه الاستعمار الفرنسي استثماراته إ القطاعات ال قق غرض الارتباط والتبعية و قيق ا صا فقط، فقد لى ذلـك بوضوح ا از بعض ا شاريع ا رتبطة بالب التحتية للاقتصاد ا زائري، مثل خطوط السكك ا ديدية، وا وانئ البحرية وا طارات، وشق الطرق وبناء ا سور وغ ها من ا شاريع ا رتبطة بتنمية القطاع العصري الذي ينتج منتجات تل رغبات ا عمرين داخليـا و فرنسا، خصوصا ا انب الفلاحي الذي يز باستحواذ ا عمر على أجود الأراضي وأخصبها، مستعملا فيها الوسـائل وا عـدات ا ديثة. بينما تركت الأراضي الوعرة والبور للجزائري لاستغلا ا الزراعات ا عاشية. وهذا يب لنا الانفصال الواقع ب القطـاع ا ديث العائد للأوربي والقطاع التقليدي الذي يعتمد على الوسائل البدائية الاستغلال، والعائد للجزائري .

اتسم الوضع الأرياف صائص اجتماعية واقتصادية، أقل ما كن أن يقال عنها، أ ا غ طبيعية. واهم هذه ا صائص[9]:

1 ـ وجود أقلية من ا عمرين الأوربي الذين استحوذوا على أجود الأرضي وأخصبها و نون من استغلا ا 78% من داخل ا زائر من الزراعة.

2 ـ وجود أقلية تقدر بـ 5%من سكان الأرياف من كبار ا لاك ا سلم الذين نون نسبة 13% دخل ا زائـر مـن الزراعة.

3 ـ اضطرار أغلبية تشكل 95% من سكان ا نطقة الزراعية من ا سلم إ تقاسم حصة لا تزيد عن 9% مـن مـوع دخل البلد من الزراعة.

جاءت إسترا ية التنمية ا زائر معتمدة على التصنيع و ديدا الثقيل، والذي بفضل ما له من ميزات (إنتاج سلع الإنتـاج) كفيل بان يطور الزراعة عن طريق إمدادها با عدات والأ دة، ومن جهة أخرى يستخدم ا واد الأول ا توفرة البلاد (ا ديد، الغاز، البترول،...ا). وبذلك قق التكامل ب القطاعات، كما يسمح بنشوء صناعات حقيقية معتمدة على منتجات الزراعة (الصـناعة الغذائية)، ومنه تلبية ا اجيات الغذائية للسكان.

ا سبق نصل إ نتيجة مهمة، وهي أن قط التنمية الاقتصادية ا زائر ا الصناعة والزراعة، اللذان لا كـن أن ينفصـل احد ا عن الآخر حسب ما حدده صناع السياسة الاقتصادية ا زائر يع مراحلها. فقد اقتنع كل واضعي سياسات التنميـة دول العا الثالث ومنها ا زائر من أن الصناعة هي ا خرج من التخلف الذي تعا منه إلا أ ا اختلفت كيفية التصـنيع، إلا انـه بالنسبة للجزائر فان التصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة.

إن مفهوم التكامل والتصنيع يعود إ أعمال الاقتصادي ف.ب و الذي طور مفهوم الصناعة والتصنيع وأعطى ـذه الأخـ ة مفهوما ديناميكيا تلف عن مفهوم الصناعة حيث يقول : "إن الفرق ا وهري هو إقامة تلك الصناعات ا من شا ا بعث نوع من العلاقات التكاملية وذات الثر التصنيعي فيما ب القطاعات الاقتصادية للبلاد"[10]. انطلاقا من أعمال كارل ماركس، ب فريدمان هـذا النموذج الذي يعتمد أساسا على التقنيات ا ديثة خصوصا فروع الإنتاج ذات الأولوية.

اخذ ج.دي نيس بالأعمال السابقة كركيزة وضع من خلا ا وذجا يتماشى مع طموحات الدول النامية ا ادفة إ القضاء على التخلف الاقتصادي الذي تعانيه. و عل هذه الإسترا ية من الصناعات الأساسية حجر الزاوية والكفيل الوحيد لتصحيح الاخـتلالات ا خلفها الاستعمار ولكن دون إ ال الزراعة.

وقد تبنت ا زائر هذا النهج وسعى ا خطط ا زائري دائما إ اقتناء ا عدات ذات التكنولوجيا ا عقدة، علـى الـرغم مـن إمكانيات الاختيار التكنولوجي. وذلك انطلاقا من ا رات ا قدمها ج. دبرنيس وال تم على ا زائر إتباع تلك الإسترا ية وال أوجزها فيما يلي[11] :

1-النقص الكب ا سجل اليد العاملة ا ؤهلة ب سن (1965-1975) الذي أدى إ استعمال التقنيات ا ديثة ا تطورة وتركيز الاستثمار شركات كب ة.

2- ضرورة التحض لتدير السلع الصناعية غ التقليدية.

3-استبعاد ا ماية الصارمة ا فروضة على الاقتصاد الوط قصد الأداء ا يد لدواليب الإنتاج عن طريق شحنة من ا نافسة ا ارجية.

4- للتقنيات ا ديثة الأثر الكب ديث ا يط الاقتصادي والاجتماعي.

كانت هذه منطلقات إسترا ية الصناعات ا صنعة ال تبنتها ا زائر قبل الثمانينات. إلا أن ا رات ا قدمها ج. دبرنيس تتماش والواقع ا زائري ا جعله عرضة للانتقادات، وذلك لان التكنولوجيا ا ستخدمة يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا، والتكامل القطاعي يتحقق. بالعكس ظل است اد ا عدات الصناعية مستمرا ا زاد من الارتباط با ـارج أكثـر، أي أن التبـادل القطاعي ظل دودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الإسترا ية، كما أن الصناعة ا زائرية ترق يوما إ درجة التصدير، ا ب على أسس اقتصادية تة بعيدة عن السياسة.

إن إتباع ا زائر ذا النموذج للتصنيع يكن له سلبيات لأنه مكنها بناء عدة مصانع كب ة، كن أن تكون منطلقـا لبنـاء اقتصاد قوي لو أ ا استغلت استغلالا امثلا، واعتمدت على ا ردود الاقتصادي عوض ا ردود الاجتماعي، كما أن مثل هذه الصناعات مكنت ا زائر من التحضر ا ادي دون تغي العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، ح لا كم على ا رحلة كانت كلها سلبيات، إلا أن الواقع كشف عن اقتصاد هش خاضع للهزات، لارتباطه ويلا صدر هو الآخر عرضة لعدم الاستقرار وهو البترول.

اتسمت الفترة ب سن 1967- 1979 با خططات الثلاثة، حيث اتضحت فيها معا إسترا ية التنمية الاقتصادية تطبيقـا، منحت فيها القيادة لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب الزراعة، ا ا من قدرة على قيق التكامل الاقتصـادي، نظـرا للـروابط الأمامية وا لفية ال يزت ا، وذلك باستخدام مدخلات مناجم ا ديد وا روقات لإنتاج وسائل الإنتـاج خصوصـا الفلاحيـة، وكرست ا مبالغ كب ة وجهت إ الصناعات الأساسية، خاصة قطاعي النفط والصلب لاعتبار ا الفـرع الأساسـي للتصـنيع ولتمويل التنمية[12].

ولإبراز وزن الصناعات الثقيلة ضمن موع الاستثمارات ا وجهة للصناعة نورد ا دول التا :

يتب من ا دول (1) الدور الذي منح للصناعة و ديد الصناعات الأساسية وبالتا هذا يترجم إسترا ية التنمية ا عتمدة على الصناعات ا صنعة. و كن إن نلاحظ ما يلي :

1-إن الاعتماد على الصناعة تزايد خلال ا خططات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى إذ أ ـا خصـص ـا نسـب 43.4% و44.7% و51.6% با ائة ع ا خططات على التوا . مع ذلك إن الفارق الذي ثـل 56.6% و55.3% و48.4 با ائة على التوا خصص مل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2-إذا أوردنا النسب ا خصصة للزراعة على سبيل ا قارنة فقط فقد كانت كالتا : ا خطط الرباعي الأول 14.8% وا خطـط الرباعي الثا 10.9% فنجد أن حصتها تناقص مستمر رغم اعتبارها والصناعة كل متكامل لا كن الاستغناء عنها نظرا للـدور الريادي الذي كانت تلعبه سابقا.

3- انعكس تناقص الاستثمارات القطاع الزراعي سلبا على الاقتصاد الوط من حيث ا ردود إذ بتراجع الاستثمارات تراجعـت الإنتاجية، وهذا أدى إ ارتفاع الواردات من ا واد الغذائية هذا من جهة. ومن جهة أخرى أدت إ إعادة تشكيل هيكل العماـة الاقتصاد الوط ، ا كانت الزراعة تص القسم الأك من العمالة تركت هذا الدور للصناعة، لكن امتصاص هذه الأخ ة لليد العاملة كانت عدلات اقل من الزراعة، ورغم ذلك ظل الاستخدام الزراعي مرتفعا ولكنه استخدام تضخمي.

4-رغم اولة القيادة ا زائرية التقليل من مكانة ا روقات هيكل الصادرات إلا أن ا اولات باءت بالفشل لاعتبارهـا ا صـدر الأول للقطع النادرة (للعملة الصعبة).

ظهرت وثيقة أخرى خلال هذه الفترة و ديدا سنة 1976 وهي ا يثاق الوط الذي زاد من تركيز الإسترا ية ا تبعة. فقـد أبرز ا يثاق الوط الدور ا لقى على عاتق الصناعة، وهذا رغم تطرقه إ دور الزراعة ال سبق إصلاحها ميثاق الثورة الزراعية لسنة 1971، و يكن هذا كافيا لتأخذ ا كانة ا قيقية ا، إذ ورد ا يثاق الوط ا ديث عن الصناعة، ا عتمدة علـى التكنولوجيـا ا تطورة، بإقامة الصناعات الأساسية ال تشكل دعامة التصنيع ا قيقي كما تشكل احد الشـروط اللازمـة لضـمان الاسـتقلال الصناعي[13].

وجاء فيه أيضا "...وهكذا فان الصناعات الأساسية مثل التعدين ومصانع الآلات ا يكانيكية والكهربائية والالكترونية وصناعة السفن البتروكمياوية وكيمياء ا واد الأساسية، تقوم بدور استراتيجي حاسم لأ ا تؤمن استقلال الصناعة الوطنية وبالتـا اسـتقلال البلاد ذاته"[14].

عند قراءتنا لهذه الأسطر الواردة في الميثاق الوطني نجد أن مثل هذا التوجه الاقتصادي كان ناجحا في فترة تاريخية معينة، اتسمت بارتفاع أسعار البترول التي سمحت للبلاد بالحصول على العملة الصعبة وسهل لها سبل الحصول على القروض لتوفر وسائل التسديد، ولكن ذلك لم يدم طويلا، لان السياسة الاقتصادية الجزائرية كانت تحوي الكثير من التناقضات، والبعد عن الموضوعية الاقتصادية، حيث أنها اعتمدت على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع العدد الكبير من السكان وندرة الإطارات الكفيلة بالاستخدام مع الحديث عن الاستقلال الاقتصادي في عالم تسيطر فيه الدول الغربية على 99% من المعرفة التكنولوجية.
تحولت الجزائر في هذه الفترة إلى سوق للمصنوعات وليس بلد صناعي أمام الحشد الكبير من المعدات والآلات المتطورة والمؤسسات ذات الحجم الكبير مع الأداء الضعيف.

نجد في فقرة أخرى من ميثاق الوطني "والواقع أن الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالي سواء كثر عدد عمالها أو قل تقوم بدور رئيسي في نهضة الإنسان"[15].
إن الامتياز الذي منحته التنمية لكل من قطاع المحروقات قصد الزيادة من صادراته وللصناعة أدى بسرعة إلى ظهور اختلالات الاقتصاد أهمها :

1-زراعة منكمشة وندرة المواد الغذائية (بدأت الجزائر منذ ذلك الحين تستورد كميات كبيرة من الحبوب والألبان والمواد الدسمة).

2-صناعة خفيفة جد قليلة وظهور ندرة في المنتجات الصناعية ذات الاستهلاك العريض (ظهور اقتصاد تحكمه الندرة والسوق السوداء).

دفع الاقتصاد الجزائري فاتورة الاعتماد على التصنيع الأساسي غاليا ويبرز ذلك من خلال :

1-التكلفة البشرية التي أحدثها تحويل مجتمع من زراعي إلى مجتمع صناعي بسرعة، لان ذلك معناه التحويل الجذري للبنية الاجتماعية القديمة (التفكك الاجتماعي عن طريق الهجرة، تغير العادات الاستهلاك،...الخ)، كما أن تحويل الفلاحين إلى صناعيين يستدعي بالضرورة إيجاد مؤسسات اقتصادية واجتماعية جديدة لتشجيع الاستثمار وتحضير المجتمع لاستيعاب التصنيع.

2-عدم كفاية البنية التحتية الاجتماعية التي تصاحب التوجه إلى التصنيع (وسائل نقل، السكن)

3-الحاجة إلى رفع معدلات التراكم على حساب الاستهلاك، وهذا العامل هو الذي يجعل من التصنيع مرهق لأنه يلعب دورا عكسيا ورفاهة المجتمع التي يرمي إليها المخطط، مما أدى إلى ضغط النفقات الاستهلاكية لمواكبة المعدل المتسارع للاستثمار.

4-التكلفة المالية التي تتجلى في ارتفاع تكلفة المنتوج، استيراد جميع وسائل الإنتاج وتكلفتها المرتفعة، وتمويل الاستثمار المعتمد على الاستدانة, وأن الاختيار التكنولوجي لا يتماشى وحجم السوق المحلية، وعدم إمكانية التقدير لارتفاع أسعار المنتجات نظرا لما سلف ذكره.

بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا انه لم يحقق الأهداف التي كانت مرجوة من وراء ذلك، وظل مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حشد كبير من المعدات التكنولوجية أي معدات صناعية وليست تصنيع وذلك للأسباب التالية[16] :

1-نقص المهارات والكفاءات التي لم تأخذ بعين الاعتبار، حيث ظل التكوين والتعليم الجامعي في واد وحاجيات الاقتصاد الوطني في واد آخر.

2-ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية.

3 ـ غياب التكامل بـ القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة، وبقي التبادل بـ تلف قطاعات الاقتصاد الوطـ دودا، وهذا يعود إ عدة السباب أ ها عدم مسايرة الأ اط التكنولوجية المستوردة، والذي يعود أساسا إ الطرق المتبعة الحصول علـى المعدات التكنولوجية، وال نوردها فيما يلي:

1- طبيعة التكنولوجيا المستوردة : لا كن أن نغفل هذا الإطار طرق نقل التكنولوجيا، أي شروط إنشاء المشاريع الصناعية الجزائر، حيث أن اعتماد التصنيع الثقيل يستلزم بالضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وهذا دفع با زائر إ الاعتمـاد علـى الشركات متعددة الجنسيات كو ا المسيطر على سوق المعدات. وأدى هذا خلال الفترة 1967- 1978 بـا زائر إ توقيـع مـا يقارب من 90 عقدا مع الشركات المتعددة الجنسيات ال انتهزت الفرصة كي تطبق لأول مرة تكنولوجيا تـ هن على فوائـدها الدول الرأ الية.(1)وكانت الجزائر تفضل عقود المشاريع الجاهزة للعمل خاصة عام 1975 بسبب ضعف الكادر المحلي والضعف الأو لإنتاج السلع الرأ الية والتعقيدات الإدارية، وا دول (2) يبـ طرق ا از المشاريع الصناعية فترة (1970-1973).

الملاحظ أن 67% من المشاريع الصناعية خلال الفترة (70-73) أ زت عن طريق "المفتاح اليد" إلا أن الجزائر تقـف عند هذا الشكل من است اد التكنولوجيا نظرا للمشاكل ال تعرضت ا خلال هذه المرحلة، وسعيا منها للحصول على أفضل الشروط تبنت ا از مشاريعها طريقة "المنتوج اليد" وتعدت هذه الصيغة إ طريقة "المنتوج السوق" أو "السوق اليـد" خاصـة المشاريع الكبـ ة الـ تاج بالضرورة لتصدير جزء من منتجا ا، وتعد هذه الصيغة أعلى صيغ الاست اد التكنولوجي والـ دعمـت التبعية التكنولوجية للخارج باستمرار الاعتماد عليه است اد بعض المنتجات التكنولوجية وتكوين اليد العاملة، التنظـيم، التسـيـ ، مراقبة ا ودة.

سبقت الإشارة إ أن إقامة المشاريع المعتمدة على تكنولوجيا متطورة تاج وفرة اليد العاملة المؤهلة ولكـن افتقـار الجزائـر كغـ ها من الدول النامية إ مثل هذه العمالة أ أها إ تغطية الفارق بالاستعانة باليد العاملة الأجنبية، فعوضا أن تسـتورد معـدات تكنولوجية فإ ا بالموازات تضطر إ است اد ا ات وبذلك تكون الفاتورة مضاعفة، وا دول (3) يـ لنا الاحتياج اليد العاملـة الماهرة والمتوفرة وطنيا وذلك سنة 1976 (خلال المخطط الرباعي الثا). حيث نلاحظ الفارق الكبـ المتوفر من اليد العاملة الـماهرة وبـ الاحتياجات والـ ثل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، المحروقات1.35%، قطاع سلع الإنتاج 10.37%، قطاع سـلع الاستهلاك 32.77% وبالتا فان الفارق الاحتياج يلجا إ ا ارج لتغطيته حـ لا تتعطل دواليب الإنتاج، خصوصا بالنسبة لقطاع المحروقات الذي يعد الحصان الذي تراهن عليه الدولة من اجل ويل استثمارا ا.

رافق هذا التطور السريع ا ال الصناعي إ ال كبـ للزراعة رغم التغـ ات الهيكلية الـ أدخلت عليها خلال تطبيق الزراعيـة والـ تتعد ال إعادة الهيكلة المؤسساتية، وازدادت فاتورة الغذاء ارتفاعا، ا جعل الجزائر وهي تبحث عن الاسـتقلالية ا ـال الصناعي تزداد تبعية و لق تبعية أخرى ا ال الغذائي وهي اخطر من التبعية الأو . و تكن النتائج المحققة تلك الفتـرة سـلبية فقط، ولكن نظرتنا نقدية وليست اطرائية، نظرا لمشاكل الـ لا يزال الاقتصاد الوطـ يتخبط فيها د الآن.

كان أداء الصناعات القاعدية هزيلا مقارنة با بالغ المالية الـ خصصت ا أواخر السبعينات وكانت كما يلي :

- المخطط الثلاثي 52%، - المخطط الرباعي الأول 44%، - المخطط الرباعي الثا 43.5%

وكانت حصة الصناعات القاعدية ا ذلك صناعة الهيدروكربونات والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة مواد البناء 98.5% و86% المخطط الرباعي الأول والثا وبينما صص للصناعات الخفيفة إلا 08% من الاسـتثمارات، ورغـم النمو المتواصل مستويات الإنتاج الوطـ إلا أن هذا يستطع تغطيت احتياجات المحلية من المنتجات الصناعية إذ ارتفعت الواردات السنوية من المعدات من 6000 مليون دينار جزائري عام 1963ا 9.7 بليون دينار جزائري عام 1976 وذلك يعـادل نصـف الواردات الكلية. تعرضت ربة الجزائر لعدة مشاكل ا اضطر المخطط إ إعادة النظر إستراتيجية التنمية بعد الثمانينيات وذلـك ت ضغوطات داخلية وخارجية.

ثالثا ـ نتيجة تطبيق الإستراتيجية الصناعات ا صنعة ا زائر : كن أن نلخص وضعية الصناعة ا زائرية قبل الثمانينـات، أي فترة تطبيق إستراتيجية الصناعات ا صنعة فيما يلي :

يش واقع الصناعة ا زائرية وما تتصف به من خصائص جملها إ ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبـة التطـورات العا ية بعض ا وانب، ا علها غ قادرة على الاستمرار وا نافسة، إذا ما بقيت على وضعها الراهن، الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها ا يتناسب مع التطورات ا اصلة هذا ا ال، لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات ا قبلة.

ويتسم التصنيع ا زائر ملة من ا صائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات الـ رافقـت عمليـة التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأ ا من ضمن ا صائص ال تتميز ا الصناعة ا زائر وتتجلى هذه ا صائص النقاط التالية[17] :

1 ـ ضعف الإنتاج الصناعي : لا تزال مسا ة الصناعة التحويلية متواضعة الإنتاج ا لي الإ ا ، لا تتعـدى 13%، وتأ ا رتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع ا دمات والتجارة، إضافة إ هـذا الضـعف الكمي تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح ا بأن تل مركزا خاصا السوق الدولية، حـ تلك الصناعات الـ زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ تستطيع التخصص ا وإنتاجها بكميات كـبـ ة وأذواق متطـورة وجودة متميزة، بل ا صر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد السوق ا لية، أي التوجـه للـداخل، وهكـذا اضطرت الصناعة التحويلية ا لية، لأن تكون سجينة السوق الذي تعمل له و دودة حسب الطلب ا تيسر داخـل حـدوده، اولة فرض نفسها على ا ستهلك ظل الدعاية ال تتمتع ا، حـ بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الـذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها لأ ا بقيت تنتج للطلب ا توفر فيه، غ متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إ الأسواق السهلة، وبالتا يتكون لديها ا افز لزيادة إنتاجهـا وتطـويره كمـا ونوعا.

2 ـ ضعف الأداء وا فاض الإنتاجية الصناعية : تتجلى أ ية قياس الإنتاجية كو ا دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميـات الإنتاج، القيمة ا ضافة ،الربح ..). وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى ا ؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوط ككل، وهي تع عن النسبة بـ كمية ا خرجات ال أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية ا دخلات ال استخدمت قيق هذه ا خرجات، سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة ا ضافة ا تأتية عن هذا الإنتاج. وتتصف الصناعة ا زائرية، عموما شأ ا ذلك شأن كث من البلدان النامية بضعف الأداء وا فاض الإنتاجية ميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

3 ـ ا ماية وضعف القدرة على ا نافسة : لقد نشأت الصناعة ا زائرية ضمن أسوار من ا ماية ا طلقة أو شبه ا طلقة، وا صر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب ا لي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق ا ستهلك ، بالإضافة إ الاطمئنان إ عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، ا دفعها لاحقا إ عدم الاهتمام بتطوير ا نتوج و سـ نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق ا ارجيـة والتعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقو دقيق للقدرة التنافسية نتجات الصناعة التحويلية ا زائريـة السـوق ا لية، بسبب ا ستوى ا رتفع من ا ماية وحـ السلع ال يتم است ادها يتم تباد ا من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليهـا الغالب رسوم ركية مرتفعة أو ضرائب أخرى د من قدر ا على منافسة ا نتوج ا لي، يث يصعب مناخ كهذا تقو القدرة ا قيقية للمنتج ا لي على منافستها. إن أسوار ا ماية ال تع ا القطاع العام الصناعي قق ا دف والغاية ال وجـدت مـن أجلها، بل كانت النتائج عكس ما أريد وكانت نتائجها السلبية أكـ على القطاع الصناعي العمومي يث وصل إ مرحلة يعا من مشاكل عديدة كتد مواصفات السلعة ا نتجة، والارتفاع كلفة الإنتاج، وآلية عمـل اقتصـادي وإداري تـها الأساسـية الب وقراطية، وتد مستوى الكفاءة وا ة التعامل مع السوق بقوانينها ومتغ ا ا.

وخ ما يعكس هذه ا شاكل وغ ها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وا فاض حجم صادراته، إ أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي ا اص وإعطائه دورا كب ا أدى إ كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله منافسة يكن مهيئا

ا مع القطاع ا اص ا لي، ا زاد من مشاكله البداية، وبدأ اول س قدرته على ا نافسة، وتطوير آليات عمله ا يتناسـب وظروف ا نافسة ا ستجدة، لكن هذا لا في حقيقة أن القطاع العام الصناعي مازال يعا من ا شاكل السابقة، كمـا أن الوضـع تلف من قطاع إ آخر ومن مؤسسة إ أخرى، إلا أن وجود هذه ا شاكل وتراكمها مازال واقعا يدل عليه، ور ا كانت بعـض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع ا اص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام ا شا ة إلا أن زيادة حدة ا نافسة السوق ا لية والعا ية أظهر بعض السلبيات غ ا شجعة مثل توقف بعض ا ؤسسات عن الإنتاج وإجراء فيض إرادي ستوى استغلال الطاقات الإنتاجية ا تاحة، وا طالبة باستمرار ا ماية للإنتاج ا لي من قبل بعض ا نتج .

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية نتجات الصناعة التحويلية ا زائرية وعدم قدر ا على الصمود والاستمرار مواجهة ا نافسة ا ارجية.

4 ـ العلاقة مع السوق ا ارجية : إن التوسع السياسة الصناعية ال تبنتها ا زائر منذ انطلاقا العملية التنموية و اصة ما يتعلق منها بالصناعات ا قامة، قد زاد من حجم ا ستوردات،كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العا ية لتأم مسـتلزما ا مـن مواد أولية والتجهيزات وا ساعدة الأجنبية، وكذلك ال ديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج ا اصة ا، ا زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها ا حفة كث من الأحيان.

5 ـ ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية : تتميز الصناعة ا زائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجا ا عـن مثيلا ـا السوق العا ية وح ا نتجات ا شا ة ا الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصو ا إ الأسواق ا ارجية، بل وح ا نافسة سوقها الداخلية، وتعود التكلفة ا رتفعة للمنتجات الصناعية ا زائرية إ عدة أسباب أ ها :

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية ا تاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إ اقل من النصف بعض ا ؤسسات الصناعية.
- اختيار أحجام غ ملائمة للمؤسسات الصناعية اصة القطاع العام.
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة .
- الارتفاع ا صطنع أسعار بعض ا واد الأولية الداخلة العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار.

إضافة لذلك تعت العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أ ا تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إ ـال النوعية أو إ اهتمام ضعيف بنوعية ا نتوج، والعمل على تطويره ا يتفق مع تطور أذواق ا ستهلك ، فالعا يشهد تغـ يـ ا هـائلا ومتسارعا تطوير الإنتاج ومواصفاته، ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات ال تقف أمامها الصناعة ا زائرية.

6 ـ الاعتماد على التكنولوجيا ا ستوردة : لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغي ا جذريا عا الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، و اصة خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا إحداث تغـ ات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغ ات أخرى س الأفراد وعلاقا م الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم هو مـا أحدثتـه و دثـه التكنولوجيا عا الصناعة من تغ ات جذرية عديدة تتعلق بـ : ـ

– الآلات وا عدات والتجهيزات ا سا ة عملية الإنتاج.
– طرق العمل وأساليب الإنتاج، وغرضها س الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية.
– العلاقات العمالية ا نظمة للعمل ورأس ا ال.
– خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة تعرف من قبل.

وبذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة و بحث علمي، كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على اقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها. إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور يجري أو يحدث في عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

7 ـ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي : يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها لإنتاج أكثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغيرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من اجل التصدير، لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها.

8 ـ العملية الصناعية المجزئة : إن العملية الصناعية بطبعتها عملية متكاملة متشبعة تشمل على جوانب عدة :

- عملية الإنتاج نفسها بما فيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه في الدورة الاقتصادية (الاستهلاك)، وكذلك الدور التنموي (التراكم الرأسمالي).
- عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار.
- عملية محرضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها، تدعم العملية الأساسية فتضع المخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة، ويمكنها من لعب دور رئيسيا في مضاعفة وخلق صناعات جديدة.
- عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق التي أصبحت من الأهمية بمكان، حتى أنها فاقت عملية الإنتاج نفسها، لأن المهمة الأساسية والشاقة أصبحت تصريف الإنتاج وبيعه.

بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على أنها عملية إنتاجية فقط، همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج.

الخلاصة : لقد أدى الوضع السابق للصناعة الجزائرية إلى ضرورة الإصلاحات وقد قامت الجزائر بمحاولات ذاتية لقناعة من القيادات السياسية إلى أن الوضع يجب أن يتغير، لذا جاءت الإصلاحات الإدارية المتمثلة في إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات، والتي تمت تحت ضغط الأوضاع الداخلية، خصوصا أحداث 1988 ولم تؤد هذه الإصلاحات ما هو منتظر منها، اضطرت الجزائر إلى التوجه للمنظمات الدولية من اجل إنقاذ اقتصادها من الإفلاس، فكان تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف البنك الدولي والصندوق الدولي

فترة التسعينات. ذا نصل إ أن الاختيار الاستراتيجي للتنمية ا زائر خلال فترة 1965 ـ 1979 كان له الأثر الوضعية ال آلت إليها الصناعة ا زائرية.

ا داول ا لحقة :

ا دول (2) : طرق ا از ا شاريع الصناعية خلال الفترة 1970-1973	
النسبة	طرق الا از
37%	ا فتاح اليد(كاملا)
30%	ا فتاح اليد (جزئيا) (تو الطرف الوط جانب ا ندسة ا دنية وجزء من ا عدات أ ز بوسائل وطنية)
07%	مسؤول ا شروع جزائري له دور ا مع (السلع الرأ الية ا تطورة من ا ارج)
12%	الصيغة ا ختلطة (الشراكة بـ مكتب الدراسات ومسؤول ا شروع جزائري وأجن)
04%	يع الدراسات ا ندسية من طرف ا قاول الوط (التعاون مع مكتب دراسات أجن)
ا رجع : Marc Ecrement / op.cit /p:231	

ا دول(1) توزيع الاعتماد ا ا الصناعية خلال ا خططات:الثلاثي والرباعي1و2		
ا خطط	ا صة الإ الية للصناعة	حصة الصناعات الأساسية
الثلاثي	43.3	88.7
الرباعي الأول	44.7	86
الرباعي الثا	51.6	88
ا رجع : M.ELHOCINE BENISSAD, Economie de développement de l'Algérie / p 47		

ا دول 3 : الاحتياج ا توفر اليد العاملة ا ؤهلة سنة 1976		
قطاع النشاط	الاحتياجات (1974-1977)	ا توفر سنة1976
-ا روقات	3710	50
-قطاع سلع الإنتاج	4342	450
-قطاع سلع الاستهلاك	1068	350
ا رجع : Marc Ecrement / op.cit /p		

[1] ـ العش ي حسن درويش / التنمية الاقتصادية / دار النهضة العربية ـ بـ وت ـ 1979 / ص : 102.

[2] ـ فتح ا ولعلو / الاقتصاد العر وا موعة الأوربية / دار ا داثة ـ بـ وت / الطبعة الأو / ص : 279.

[3] ـ نفس ا رجع السابق / ص : 298. (بتصرف)

[4] ـ صموئيل عبود / 5مشكلات أساسية لعا متخلف / ديوان ا طبوعات ا امعية ـ 86 / ص 116

[5] ـ نفس ا رجع / ص : 115 ـ 117، (بتصرف).

[6] ـ موعة من الاقتصادي / التنمية الاقتصادية الواقع الراهن وا ستقبل / 1984 / مركز دراسات الوحدة العربية / ص : 46 (بتصرف) .

[7] ـ عبد الوهاب بن بريكة / السياسة الوطنية للاست اد ا زائر خلال الفترة 67 ـ 83 / رسالة مقدمة لنيل شهادة ا اجست العلوم الاقتصادية ـ جامعة باتنة / سبتم 86 / ص : 8.

[8]-BENAOUDA HAMEL /Systeme productif Algerien et independance nationale / OPU algerie 1983/TOME 1/ P.136.

[9] ـ إ اعيل العر / التنمية الاقتصادية الدول العربية ا غرب / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع / سنة 80 / ط2 / ص : 118.

[10] ـ عبد الوهاب بن بريكة / مرجع سابق / ص : 31.

[11] - M.Ehocine Benissad / La Reforme economique en Algerie (ou l'indicible adjustement stricturel)/ 2 edition / OPU 1991 / P : 21.22.

[12] ـ إ اعيل العر / التنمية الاقتصادية الدول العربية ا غرب / ش.و.ن.و.ت ـ ا زائر / ط2 ـ 1980 / ص : 47

[13] - جبهة التحرير الوط / ا يثاق الوط ـ 1976 / ص : 244.

[14] - نفس ا رجع السابق / ص : 245.

[15] ـ نفس ا رجع السابق / ص : 250.

[16] ـ ق.فاطمة / استراتيجية التصنيع / جريدة أحداث اقتصادية / العدد 30 ـ أوت 88 / ص : 22

[17] ـ زرقة عبود / الإستراتيجية ا لائمة للتنمية الصناعية ا زائر / www.uluminsania.net

REVUE DU CHERCHEUR

N° : 08 - 2010

DEREGULATION, REGULATION et MARCHES FINANCIERS

Pr. kada akacem – Université d'Alger III

Résumé : Comme le résume si bien le titre, l'objectif du présent article est de montrer que la principale cause de la crise financière internationale actuelle est la dérégulation des marchés financiers. Il est vrai que la crise a été causée par plusieurs facteurs. Cependant parmi tous ces facteurs, certains ont la dérégulation pour source (telle par exemple la titrisation manipulatrice et malhonnête), d'autres ont directement participé à la promotion de la dérégulation des marchés financiers, tel par exemple le lobbying des banquiers (lire : corruption officielle et légalisée !!!).

Mots clés : crise, causes, dérégulation, titrisation, titres toxiques, agences de notation, lobbies, ultra-libéraux, rôle Etat, marché administré.

1-- Introduction

L'analyse des causes de toute *crise financière et/ou économique* est très importante, car le diagnostique et la compréhension de ces causes sont vitaux pour bien comprendre les conséquences auxquelles on peut s'attendre et mieux réfléchir à, et proposer dès que possible, des remèdes adéquats à ces dernières afin d'éviter l'aggravation de la crise présente et éventuellement *éviter d'autres crises dans le futur*, ou tout au moins en réduire la gravité et les effets négatifs sur l'économie toute entière et le pays dans son ensemble mais en particulier les travailleurs et les couches pauvres de la population.

Dans le cas de la présente crise, la conséquence directe de *l'idolâtrie du marché*, de la *confiance aveugle dans le marché*, qui a précédé la crise actuelle, est précisément *la dérégulation* qui a commencé à être promulguée plusieurs décades déjà avant la présente crise. En effet et puisque, selon *les intégristes du marché*, *seul celui-ci* pouvait aboutir a une *allocation efficiente* des ressources économiques, il ne fallait surtout pas gêner son fonctionnement par des contraintes réglementaires (entre autres). Le message à l'échelle mondiale était qu'on pouvait compter sur les marchés, et les marchées financiers en particulier, pour s'auto-réguler et s'auto-corriger en cas de problème, tout comme on pouvait compter sur les acteurs des marchés pour s'auto-discipliner. Le résultat a été un excès dans la spéculation, excès dans l'avidité, excès dans les prises de risque que la soi-disant *innovation financière*, et en particulier la *titrisation abusive et malhonnête*, a entraînés, aboutissant ainsi à une *crise financière et économique* sans précèdent depuis la Grande Dépression, dont la conséquence principale est une *récession spectaculaire* quant a ces conséquences négatives et sa durée. En effet, et plus de trois ans après le début de cette crise, beaucoup de pays sont encore, dans une situation de catastrophe économique et sociale, latente avec d'énormes déficits budgétaires (la Grèce, 'Irlande, le Portugal, l'Espagne, la Roumanie…), d'autres sont un peu mieux lotis mais connaissent des taux de chômage encore plus que trop grand (les USA, la France, l'Allemagne…). C'est ce qui a fait que cette crise économique a été surnommée la *Grande Récession* en faisant un parallèle avec la Grande Dépression des années trente.

L'objet du présent article est alors de montrer que la cause primordiale de la crise financière actuelle est *la dérégulation*, l'absence de régulation et quand elle existait une *régulation insuffisante et non adéquate*, des marchés financiers en particulier.

Nous commencerons alors notre communication par un aperçu historique et analytique de la régulation qui a commencée après la Grande Dépression des années trente, pour voir ensuite comment une très grande partie de cet arsenal de régulation, dont le but était la stabilité du secteur financier et la protection des consommateurs et des investisseurs, a été démantelée à partir des années quatre vingt en particulier, notamment sous la pression des *lobbies bancaires* et sous l'influence des économistes libéraux et/ou *ultra-libéraux*, démantèlement qui a causé plusieurs crises financières et économiques un peu par tout dans le monde avant de causer la *crise mondiale* actuelle.

2-- Aperçu historique et analytique de la régulation
La crise étant parie des USA, il est dès lors normal d'aller chercher les causes de la crise actuelle, aux USA surtout, et ce d'autant plus que les dérégulations (tout comme d'ailleurs les régulations) des *USA* (et en partie celles de la GB) ont servi de modèle et ont été plus au moins copiées par la suite, un peu partout dans le monde.

Notons tout d'abord que le principe même de régulation est basée, par ses promoteurs, sur la notion que le marché fonctionnant sans control et sans régulation est incapable de fonctionner efficacement dans l'allocation des ressources, et en particulier ici, des ressources financières, et que très souvent le marché est mis en échec dans sa mission d'allocation optimale des ressources ('market failure'). Ils avancent que le marché sans orientations (nous dirons : *un marchée non administrée ou mal administré*) est souvent sujet à la 'market failure'. Dès lors, le *gouvernement doit* absolument jouer *un grand rôle*, pour remédier à cet échec du marché, et des marchés financiers en particulier (en essayant par exemple de réduire le problème de l'information asymétrique). Ceux-ci comme on le sait comprennent les marchés monétaires (money markets), les marchés des obligations (bonds markets ou debt markets), les marchés des actions (stock markets), les marchés hypothécaires (mortgage markets) et les marchés des devises convertibles (exchange markets).

Ainsi donc, les régulations sont établies soit à la suite *d'excès ou d'abus* de la part des industries de tout genres (tel par exemple dans le marché du travail après tous les abus et les excès des employeurs et dont les travailleurs ont été victimes pendant des siècles)[1], soit à la suite de crises financières dues principalement à un manque de régulation, à une régulation insuffisante, à une régulation inadéquate pour cause d'incompétence ou de corruption…ou finalement à une dérégulation pure et simple.

En effet, aucun gouvernement ne peut rester passif en face d'une crise économique et/ou financière et ne rien faire. Même les gouvernements et/ou leaders politiques qui croit aux bienfaits du free-market pur et dur (comme le gouvernement Bush en 2007). Dès lors, et si les *gouvernements* se sentent obligés d'intervenir en cas de crise, il n'est que normal qu'ils essayent d'agir avant les crises pour prévenir celles-ci ou tout au moins en réduire la gravitée et les conséquences. Ils font cela à travers des politiques économiques censées *bien gouverner, bien gérée les marchés* à travers notamment des mesures de contrôle et de régulation, l'objectif étant d'assurer la stabilité des marchés et d'augmenter l'information disponible pour les investisseurs et donc la protection des ces investisseurs (à travers l'exigence de plus de *transparence* par les participants des marchés et l'obligation de la publication des bilans, par exemple).

Ne rien faire, c'est tout d'abord équivalent à un suicide politique. En outre cela non seulement peut résulter en des crises très graves et très sévères résultant en une instabilité sociale et politique très dangereuses pour le pays tout entier, mais en plus, cela créera ce que les économistes appellent *le "moral hazard" ou l'aléa dangereux*, danger de créer un mauvais précédent qui est en fait, comme on dit, une invitation à prendre des risques excessifs, étant assuré qu'en cas de problème l'*Etat* interviendra et apportera son aide précieuse et très appréciée (intervention, paradoxalement, très attendue et même exigée par les *fous du marché,* mais seulement en cas de crise !!!).

C'est ainsi que dès les années 1890s[2] (et jusqu'au début des années vingt) après que les USA ait adhérer au système *gold standard*, et suite aux problèmes du secteur financier que le pays a connu à l'époque, on a commencé à réguler le système pour protéger le consommateur en général et les travailleurs en particuliers et mettre fin aux abus et toutes sortes de fraudes, dans certains marchés et en particuliers les marchés financiers. L'un des grands exemples de cette régulation fut la création de la Fédéral Réserve[3] : Fed, comme banque centrale des USA en 1913 qui est devenu responsable, entre autres, de la stabilité du système financier du pays.

Puis, comme toujours et une fois la tempête passée, les crises financières et économiques et surtout leurs conséquences sont vites oubliées, et dès le début des années vingt et jusqu'à 1929, on est retourné à la dévotion du *laisser-faire, laisser-aller*, c'est-à-dire la libre entreprise ('free

market') et dont le résultat fut la Grande crise financière des années trente, suivie de la Grande Dépression. En effet déjà et comme de nos jours, il y avait beaucoup d'abus et d'excès dans les marchés, qui déjà n'étaient pas du tout ou pas assez régulés, comme par exemple, la vente de titres financiers complexes et comme à la veille de la crise actuelle, ces titres étaient combinés entre eux d'une manière trompeuse, *malhonnête*… Bref, jadis comme maintenant beaucoup de ces *titres* étaient *toxiques*, *risqués et très dangereux* pour les investisseurs aussi bien que pour tout le secteur financier. Comme aujourd'hui, ces pratiques ont été une des principales causes de la Grande crise, à cause entre autres, d'une régulation qui était non adéquate ou très rudimentaire ou carrément inexistante.

Comme à chaque fois après une crise, cette Grande Dépression des années trente a obligé les décideurs à revoir encore une fois leurs copies, et encore une fois on a recommencé à réguler les marchés, un peu partout dans le monde développé, mais surtout aux USA, où les plus sérieuses régulations dans le secteur financier ont été prises sous la présidence de Franklin Roosevelt. Pour éviter le retour d'une telle *crise dévastatrice*, on a commencé à réguler les marchés financiers, et plusieurs nouvelles législations ont vu le jour, tels *par exemple* :

- le Securities Act de 1933[4] : pour la gouvernance des marchés boursiers primaires,

- le Securities Exchange Act de 1934[5] : pour la création de la U.S. Securities anda Exchange Commission (ou la SEC), chargée de l'application des lois concernant le contrôle et la régulation de tout les marchés financiers et en particulier pour réguler les marchés financiers, tels par exemple les marchées boursiers primaires, et surtout secondaires, et autres types de marchés financiers,

- Le Glass[6]-Steagall Act de 1933[7]. Cette dernière loi a eu pour but de contrôler les spéculations dans les marchés financiers et est connue surtout dans son aspect de distinction et de séparation légale et obligatoire entre d'une part, les banques commerciales qui ont le droit de recevoir les dépôts des citoyens et des entreprises et sont dès lors supervisées et régulées, et d'autres part les autres institution financières telles que les banques d'investissement (en fait des banques de *spéculation*) qui n'ont pas le droit de recevoir des dépôts, dans le but de protéger les consommateurs et les firmes, des prises de risques excessives par ces dernières banques qui ne sont pas régulées. Les banques d'investissements et autres institutions finncieres non régulées ou non strictement régulées constituent ce qu'on appelle de nos jours le 'Shadow secteur' financier (shadow = ombre),

- l'Investment Company Act de 1940 qui comme son nom l'indique est une loi pour le control et la régulation des institutions d'investisment dans le but toujours de protéger les citoyens concernés, ici les investisseurs de tout genre, et en particulier pour, par exemple, réguler et contrôler les conseillers en investissements et éviter par exemple des conflits d'intérêts, quand par exemple une banque donne des conseils d'investissement à ses clients et leur conseille d'investir dans la banque même en achetant les produits financiers de cette dernière, autrement dit pour éviter que les banques soient en même temps juges et parties.

3- De quelques causes de la crise financière :

Mais, et encore une fois, la grande Dépression et ses conséquences désastreuses ayant été oubliées, toute cette armada de textes imposant une régulation des marchés a été détruite, partiellement pour certaines et totalement pour d'autres, mais en tout les cas sérieusement, par une vague sans précédent de dérégulations résultant également en la Grande Récession de nos jours. Est-ce que cela veut dire que les dérégulations des marchés financiers sont les seules causes de la crise financière et économique actuelle ? Non, certainement pas.

En effet la crise financière actuelle, comme toute autre crise, est causée par plusieurs facteurs, certains plus importants que d'autres.

Parmi les causes les plus connues on peut citer :

- La croissance extraordinaire du marché immobilier hypothécaire, commercial mais résidentiel surtout,

- Les crédits hypothécaires ‘exotiques’, en particulier dans le secteur résidentiel, une des sources de la crise des supprimes, telle qu’elle a été appelée,

- la crise des marchés immobiliers ou crise des subprimes de l’été 2007 aux USA en particulier,

- La profession dérégulée et non régulée, des brokers des crédits hypothécaires,

- des politiques monétaires très généreuses,

- l’argent bon marché (grâce notamment à l’épargne dégagée par les pays asiatiques, notamment la Chine, et les pays du Moyen Orient exportateurs de pétrole et du gaz…),

- l’endettement exagéré des entreprises aussi bien que des ménages,

- la spéculation financière excessive,

- les prises de risque très excessives,

- une opacité excessive de ce qu’on appelle pompeusement ‘l’innovation financière’, manque de transparence qui a causé beaucoup de problèmes au système financier américain, en particulier,

- les innovations financières excessives et sans contrôle, productrices d’un nombre sans précédent de nouveaux produits financiers de tout genre et souvent très dangereux, déstabilisant, toxiques…, innovations qui étaient supposées éliminer les inefficiences du marché mais qui au contraire ont créé des risques systémiques,

- le système bancaire parallèle (shadow banking system) non ou très mal régulé et même dérégulé avec notamment l’abrogation du Glass-Steagall Act de 1933, loi citée plus haut.

- Les sociétés de notation (‘rating agencies’) des banques et autres institutions financières. Ces sociétés étaient à la fois juge et parties prenantes des sociétés qu’elles étaient censées évaluées et classées : d’où un conflit d’intérêts qui entraîne un comportement malhonnête et parfois même mafieux. Si de plus, on tient compte de l’incompétence de ces agences, on comprend alors que la banque d’investissement Lehmann Brothers avait reçu la notation : AAA (‘triple A’) a la veille de sa faillite !!!

- la cupidité, l’avidité et l’irresponsabilité des banquiers,

- et surtout la malhonnêteté qui régnait dans tout le secteur et en particulier, des traders en particulier dans les marchés hypothécaires et financiers.

- Les prêteurs d’argent très imaginatifs et sans scrupules (dans le marchée immobilier en particulier), et qu’on a dénommés : prêteurs créatifs ‘créative lenders’, c'est-à-dire en fait des escrocs,

- la raréfaction du crédit sur les marchés a partir de 2007 (due à la peur qu’on ne vous refile un produit qui contienne des prêts au logement *subprime*) a fait grimper, par exemple la méfiance généralisée envers les bons de trésorerie adossés à des actifs qui peuvent très bien être des prêts au logement et donc des actifs toxiques,

- La titrisation des créances (prêts …), qui est une des plus importantes conséquences de la dérégulation. Très simplement dit, la titrisation est l’opération financière qui consiste en la

transformation, méconnue de l'emprunteur, de différents sortes de créances (notamment les prêts bancaires…) avec des risques très différents, en des titres toxiques (obligations souvent a long terme…), car garanties par ces prêts opaques et présentant très souvent de grands risques. Les créances ainsi titrisées sont vendues a des investisseurs (qui eux aussi ignorent la nature toxique de ces titres).

Ceci permet au prêteur (banques…) tout à la fois de réduire son risque (refilée aux acheteurs de ces créances titrisees, c'est-à-dire toute sorte d'investisseurs) de se refinancer (a travers la vente de ces creances titrisees) et de recommencer le cycle avec des nouveaux prêts, nouvelles titrisations...

La titrisation la plus notoire et la plus dévastatrice a été celle des prêts hypothécaires en des produits financiers toxiques et très dangereux et vendus à toute sorte d'investisseurs : institutionnels, particuliers, firmes…

La titrisation était considérée comme l'innovation financière par excellence pour la croissance du secteur financier, aux USA en particulier, grâce au transfert des risques aux investisseurs notamment, qui étaient supposées suffisamment aptes à absorber d'éventuelles pertes. Certes la croissance du secteur financier s'est matérialisée mais au prix d'une fragilisation du système financier tout entier, mieux du système financier mondial ainsi que de toute l'économie mondiale.

En effet et dans les faits la titrisation n'est autre que de la spéculation excessive, risquée, irresponsable, et malhonnête car les perdants ne sont pratiquement jamais les auteurs de cette titrisation, puisque celle-ci consistait en fait a simplement utiliser le modèle devenu fameux sous le vocable: 'originate to distribute' : titrise et debarasse toi du titre ainsi crée. C'est le modèle qui consiste à créer un produit financier (souvent très opaque... et donc potentiellement très toxique et dangereux pour les investisseurs) et le refiler à quelqu'un d'autre, ce qui revient à transférer les risques du produit à d'autres et à leur insu, d'où les effets désastreux qu'elle a eu dans la crise actuelle.

Enfin la titrisation a été l'élément moteur, la locomotive, la courroie, de la transmission de la crise a partir des marchées hypothécaires notamment aux USA, aux économies du monde entier, faisant de cette crise, une crise mondiale.

Cependant parmi toutes les causes de la crise actuelle, beaucoup d'entre elles ont à leur source, la dérégulation même des marchés financiers, d'autres ont participe à la promotion de celle-ci.

4- Dérégulation : justification théorique :

Ceci dit notons tout d'abord que par simplicité (pour ne pas rentrer dans trop de détails dépassent le cadre de notre travail ici), nous considérerons comme libéral tout économiste qui se fie au marché libre, 'free market', pour les questions de l'allocation optimale des ressources économiques et qui recommande et/ou exige la non intervention de l'Etat, ou tout au moins sa réduction au minimum, dans l'économie. Ainsi on classera sous le vocable : libéraux, tous les économistes pour qui, certes avec des degrés différents, la meilleure allocation des ressources économiques est obtenue à travers les mécanismes du marché et une limitation du rôle de l'Etat dans ce processus. Bien évidemment il y a différents sortes de libéralisme économique : le libéralisme classique, le libéralisme néoclassique… Tout comme il y a différents types de libéraux : des simples libéraux, aux ultra libéraux (les intégristes, les fondamentalistes du libéralisme économique), en passant par les néolibéraux, les libéraux de gauche, en particulier les partisans de l'économie sociale de marché en Europe et l'économie socialiste de marché en Chine et au Vietnam.

Notons aussi que le libéralisme économique est devenu de nos jours une véritable religion dont le Dieu est le Marché, maître absolu dans l'allocation des ressources et dans la détermination des quantités et des prix auxquelles celles-ci sont vendues et achetées, ainsi que dans la détermination des quantités et des prix des biens et services, qu'elles servent à produire. Ce processus a lieu grâce aux mécanismes du marché à travers le jeu de l'offre et de la demande, celles-ci étant considérées

par les libéraux (en particulier les néoclassiques) comme étant les seules forces de tout marché. Toute autre contrainte (considérée comme un corps étranger nocif au bon fonctionnement du marché) doit être évitée, éliminée ou réduite au maximum afin qu'elle n'ait pas d'influence sur le fonctionnement du marché ; d'où l'exigence absolue, d'une dérégulation, qui selon eux est indispensable a l'efficience des marchés et en particulier des marchés financiers.

Avant de continuer il faut également préciser que ce qu'on entend par dérégulation, ce n'est pas l'élimination de toute régulation des marchés et des actions des participants de ces marchés. C'est ainsi que les lois contre les fraudes et les comportements malhonnêtes de tout genre n'ont pas du tout été éliminés par les dérégulations. Bien au contraire certaines de ces lois ont été renforcées, tels par exemple, et ce en plein durant la période de renaissance du laisser-faire (pendant le reaganisme et le thatchérisme), le Securities Investor Protection Act en 1970 signé en loi, dans le but de protéger les investisseurs contre toute défaillance ou malhonnêteté de la part des courtiers (brokers)…, le Insider Trading Sanctions Act de 1984, et le Insider Trading andas Securities Fraud Enforcement Act de 1988 pour encourager, moyennant compensations financières, les dénonciations par les employés, des entreprises qui s'adonnent à des fraudes et/ou à toute autre pratique illégale, et également pour sanctionner et punir toutes sortes de fraudes dans les marchés financiers et en particulier les 'insiders' (les employés qui profitent d'une information interne et non encore rendue publique et s'en servent pour s'enrichir personnellement illégalement).

Une des plus importantes lois dans ce domaine a été la Sarbanes–Oxley Act de 2002 qui a été prise à la suite du scandale et de la faillite des firmes Enron, WorldCom… encore une fois pour la protection des investisseurs et ouvriers (ces derniers ont dans le cas de Enron perdu non seulement leurs emplois mais également et surtout leurs pensions de retraites qui étaient malheureusement liées a la valeur, devenue nulle, des actions et obligations de la société, qui a fait faillite), et rétablir la confiance des entreprises, des citoyens et autres investisseurs institutionnels dans les marchés financiers et en particulier le marchée boursier, à travers de nouvelle règles de comptabilité, d'audit et d'une plus grande responsabilisation des managers. A la suite des ces scandales et de cette loi, d'autres pays ont pris des mesures similaires telles que la Loi de sécurité financière en France votée en Août 2003, ou la The Financial Instruments and Exchange Law de 2006 au Japon…

Ce qu'on entend alors par dérégulation, c'est plutôt l'élimination ou la révocation partielles ou totales, de toutes lois, règles et autres régulations que les ultra libéraux considèrent comme des contraintes au bon fonctionnement des marchés financiers en particulier, ainsi que le manque délibéré, intentionnel, de régulation là où, et quand c'est nécessaire. Les dérégulations représentent alors toute une série de lois règles, et procédures destinées soit à éliminer les régulations déjà existantes soit à les assouplir ou soit à ne pas introduire de nouvelles, et tout cela sous la pression et la bénédiction des lobbys financiers : organisations corruptrices mais légales car officiellement agréées au niveau fédéral, régional (par les différents Etats des USA, et même en Europe…) et local. Ceci est exactement le cas, aux USA et en Europe où les lobbies bancaires qui s'opposent a toute re-réglementation seieurse et/ou sévère.

Cette dérégulation a commencé non pas, comme on l'annonce souvent, avec la renaissance du *free-market* et du laisser faire sous la présidence de R. Reagan aux USA et Margaret Thatcher en Grande Bretagne (reaganisme et thatchérisme) vers le début des années quatre vingt, mais bien plus tôt, dès le début des années soixante dix quand le président des USA, R. Nixon, a unilatéralement mis fin à la convertibilité du dollar en or, mettant ainsi fin au système monétaire international mis au point par les accords de Bretton Woods[8].

En effet dès les années soixante dix, sous la présidence de R. Nixon, les choses ont commencé a changer et encore une fois les crises et leurs conséquences sont vites oubliées, et s'en est suivie une longue période de dérégulation, en particulier des marchés financiers, depuis Nixon jusqu'à G. Bush (fils) en passant par Ford, Carter, Reagan, Bush (père) et Clinton, sous l'influence des théories des libéraux tels que Milton Friedman et d'autres lauréats du prix Nobel ! Pour ces économistes libéraux : les marchés sont toujours efficaces dans l'allocation des ressources

économiques, seul le mécanisme du marché est efficace dans cette allocation, les marchés ne peuvent pas faillir et enfin l'intervention des gouvernements dans la sphère économique ne peut avoir que des effets néfastes.

Mais les plus intégristes des intégristes sont les adeptes de l'école autrichienne tels que Friedrich Hayek, l'Américain Murray Rothbard et surtout Ludwig von Mises… L'intégrisme de ce dernier n'a pas d'égal. Ce dernier a en effet, lors d'une conférence aux USA, publiquement traité M. Friedman et les libéraux, de… socialistes !!!

Les adeptes de l'école autrichienne sont contre toute intervention de l'Etat dans la sphère économique, même en période de crise, de récession et même en période de dépression et donc contre toute régulation quelque soit la situation économique. Tout comme, dans les années trente durant la Grande Dépression, ils conseillaient de ne rien faire, ils conseillent aujourd'hui de ne rien faire et de laisser le marché se soigner lui-même car toute intervention ne pourrait qu'empirer la situation. Même des libéraux et partisans du free-market pur et dur, tel que M. Friedman, ont accusé ces économistes d'avoir fait beaucoup de mal aux gouvernements qui ont été tant soit peu influencés par leurs théories et en particulier par la théorie (autrichienne) des business cycles.

Certains think tanks américains et britanniques ont eu aussi une grande influence et ont joué un très grand rôle dans cette vague de dérégulation, en particulier le fameux *American Enterprise Institute*, fameux pour son extrémisme et intégrisme aussi bien économique que politique et idéologique, et qui a conduit à l'invasion de l'Irak et auquel les personnes, tels que *Paul Wolfowitz, Richard Perle, Dick Cheney et sa femme Lynne Ann Cheney, Aryan Hirshi Ali* (férocement anti-Islam : seul plateforme dans son agenda politique), et connues mondialement pour leur extrémisme, sont affiliées directement ou indirectement.

Les dérégulations découlent en fait directement de ce qu'on appelle le fondamentalisme du marchée : 'market fondamentalism'[9]. Le système capitaliste ou système de l'économie de marché est basé sur la théorie de la concurrence pure et parfaite (dont pratiquement seuls certains marchés financiers, telles que les bourses des valeurs mobilières, et certains marchés agricoles s'en rapprochent plus ou moins). Selon cette théorie et comme nous l'avons déjà signalé, les marchés fonctionnant sans contrainte, donnent l'allocation des ressources la plus efficiente grâce à la fameuse (!!!) 'main invisible' d'Adam Smith. C'est ce que l'ancien président des USA, R. Reagan, l'un des plus grands adeptes et promoteurs de la dérégulation, a appelé : la magie du marché : « the magic of the marketplace »[10]. Dès lors, et encore une fois selon les libéraux, il ne faut rien faire qui puisse entraver le fonctionnement efficient des marchés, et donc et en particulier il ne faut pas que l'Etat intervienne dans le champ économique et en particulier il ne faut pas que celui-ci procède à des régulations qui selon les idolâtres du marché, empêcherait celui-ci de fonctionner d'une manière optimale.

5--Dérégulation : justification pratique :

Les promoteurs des dérégulations avancent comme justification de ces dernières le fait que souvent les régulations ont été inefficaces, soit parce que les régulateurs étaient incompétents ou ont échoué dans leur fonction de stabilisation du système financier (comme par exemple la Fed et son président Greenspan qui sont accusés d'avoir causé la crise actuelle en gardant les taux d'intérêt trop bas pendant trop longtemps après la crise des Dotcom (societes d'internet) des années 2000 aux USA, soit parce que l'institution supposée régulée telle ou telle industrie a été 'capturée' par ceux qu'elle était supposée réguler et/ou contrôler à la suite de ce que certains appellent *lobbying* et autres actions illégales, et que nous considérons comme purement et simplement de la *corruption légalisée*. Ce dernier phénomène est appelée phénomène de 'capture', ou de détournement et que encore une fois nous appelons phénomène de corruption ni plus ni moins. Dès lors, les industries et en particulier l'industrie financière qui devaient être contrôlées et supervisées par des agences spéciales de contrôle et de régulation, ont au cours du temps réussi à contrôler (lobbying, corrompre), utiliser ces mêmes agences pour servir leurs propres intérêts au détriment des intérêts des citoyens et consommateurs que ces agences étaient chargées de protéger.

Par la suite et au moment opportun, ces groupes d'intérêts ou stakeholders (banques…) ont tout simplement réussi à imposer une dérégulation graduelle du secteur financier et à contrôler le processus même de la dérégulation à travers un travail de lobbying forcené auprès du congres américain en particulier, et grâce également aux théoriciens du libéralisme économique, et à plusieurs think tanks (supposés être indépendants !) qui ont eux aussi, justifiés théoriquement la dérégulation à cause de ce phénomène de capture, de confiscation, ou de piratage des agences de régulation et considèrent ce phénomène de capture comme la preuve de l'inefficacité de toute gestion du marché par le gouvernement et comme un des aspects de la 'governemnt failure' : l'échec de l'Etat, dans la sphère économique. Ils considèrent en effet que toute régulation sera vouée à l'échec à cause notamment de l'action très efficace des lobbys bancaires et autres groupes d'intérêt du secteur financier auprès du Congres américain et du phénomène de capture.

6--Dérégulation : la pratique

Les dérégulations aux USA se sont accélérées vers les années quatre vingt avec le président conservateur R. Reagan, sous l'influence du courant conservatif pur et dur, des économistes libéraux et surtout sous la pression des lobbys banquiers et leur financement des campagnes électorales des candidats acquis à leur cause. A peine une année après son élection, R. Reagan s'est lancé dans une énorme et systématique campagne de dérégulation. Des 1982 fut pris le Garn-St. Germain Depository Institutions Act assouplissant plusieurs des mesures de régulation du secteur bancaire, qui par la suite ont cause la faillite de plusieurs banques.

En UK les dérégulations ont commencé avec une grande accélération sous Margaret Thatcher, aussi dans les années quatre vingt et en particulier les dérégulations de 1986 concernant la bourse des valeurs de Londres (le London Exchange Stock) et qui a été par la suite appelée étiquetée de *Big Bang*[11] dérégulation. En fait on appelle de nos jours, Big Bang, toute la série de dérégulations qui a eu lieu et qui a été la pierre angulaire du programme économique de Thatcher. Celle-ci prétendait que la cause de la morosité de l'économie britannique et du secteur financier en particulier était les régulations excessives et contraignantes pour les innovations et la concurrence, et que la solution résidait, selon elle, dans le laisser-faire et laisser-aller synonyme de *free market*, c'est-à-dire de dérégulation des marchés régulés et pas ou très peu de régulations. Parmi les conséquences immédiates de ces dérégulations, est l'apparition de brokers voyous, escrocs, fripouilles, et qui ont été les causes de crises et autres scandales financiers, en particulier celui de la banque britannique Barings qui a fait faillite en 1995, de la Daiwa Bank en 1995, de la Sumitomo Corporation en 1996, et des Allied Irish Banks en 2002[12].

Cette mode de dérégulation en Big Bang, s'est propagée un peu partout dans le monde : au Canada, a l'Australie et a d'autres pays européens tels que Les Pays Bas, la France, et les pays asiatiques, en particulier le Japon dont l'économie est en crise depuis les années quatre vingt dix à cause précisément de cette vague de dérégulation.

Il faut souligner que les présidents républicains (les conservateurs)… n'ont pas été les seuls fervents des dérégulations. Même les démocrates y ont participé. C'est ainsi qu'en 1999 et grâce notamment aux lobbys financiers, le Président Bill Clinton a signe la loi Gramm-Leach-Bliley Financial Services Modernization Act, qui a mis fin, définitivement et totalement, au Glass-Steagall Act, cité plus haut, permettant, entre autre la création du fameux Citigroup Inc., devenu première groupe banquier mondial, et qui a été l'une des premières banques mondiales a connaitre de sérieux problèmes dès l'éclatement de la crise actuelle. Parmi les plus importantes mesures de dérégulation, cette loi avait pour but, et entre autres, de mettre fin a la séparation, qui était légalement obligatoire, entre les banques commerciales, les banques d'investissement et les sociétés d'assurances, distinction qui a été instaurée par le Glass-Steagall Act, citee plus haut et adoptée en 1933 (durant la Grande Dépression). Cette dernière loi a été donc abrogée par l'Administration Clinton et ainsi, et entre autres, on a permis aux banques commerciales par exemple de parier ('gamble'), de jouer, et spéculer avec les dépôts des citoyens et entreprises, à travers des spéculations financières excessives et très risquées. Il ne faut donc pas s'étonner si on a appelé ce capitalisme financier de 'casino capitalism'.

Cependant beaucoup d'économistes, politiciens (le président Barak Obama en particulier), experts financiers… considèrent que cette loi de 1999 a été l'une des principales causes de la crise financière actuelle. Ceci a fait dire a l'économiste Paul, R. Krugman[13], lauréat du prix Nobel de 2007, que « Phil Gramm, [l'un des co-auteurs de la loi de 1999]: peut être considéré comme le père de la crise financière [actuelle] ». Tout comme plusieurs leaders politiciens, et pas des moindres, et économistes (même dans le camp des libéraux) dans le monde entier ont finalement reconnu que les dérégulations des marchés financiers en particulier, sont l'une des principales, sinon la principale, cause de la crise financière actuelle. Même le présent Gouverneur de la Fed américaine, Bernanke, a ajouté sa voix à cette reconnaissance très tardive.

De plus le gouvernement Clinton a été accusée de s'être opposée à la régulation des marchés des produits financiers dérivés ('dérivatives') qui sont des instruments financiers dérivés d'autres instruments financiers), et de s'être opposée à y introduire, entre autres, plus de transparence. Ce faisant ce gouvernement a contribué, encore une fois, à la chute des marchés financiers en 2008.

On retrouve cette opposition à la régulation des marchés des produits dérivés chez l'Administration Bush (fils). Du reste le président Bush a fait de la dérégulation, des marchés financiers en particulier, la pierre angulaire de son programme politique, pendant ces deux mandats. C'est sous sa présidence que fut prise par exemple, par la SEC américaine en avril 2004, la mesure qui a permis aux banques d'investissement à Wall Street d'utiliser leurs réserves de capitaux pour investir dans les marchés hypothécaires très profitables à l'époque, mais également très dangereux par les grands risques que leurs produits comportaient, et ce sous la pression des banquiers cupides, et en particulier Hank Paulson qui travaillait à l'époque chez la grande banque d'investissement Goldman Sachs et qui est devenu secrétaire d'Etat au Trésor sous Bush (fils). La SEC, ayant déjà oublié la leçon de la crise des années quatre vingt des banques d'épargne américaines : Savings & Loan, ainsi que les autres crises financières qui ont eu lieu un peu partout dans le monde, prétendait que les banques allaient elles même s'auto discipliner et s'autoréguler. En fait ce qu'on a vu, ce sont des abus de tout genre qui ont ruiné des millions de personnes et des centaines d'entreprises.

C'est donc toute une batterie de lois et autres mesures qui ont été prises dans le sens de plus de liberté dans les marchées ('free market') et moins d'interférence de l'Etat, aussi bien par les gouvernements démocrates que républicains aux USA. Beaucoup d'autres pays ont plus au moins suivi ce mouvement de l'idolâtrie du marché et de dérégulation qui a commencé aux USA et en GB. Même la Banque Mondiale c'est jointe à ce mouvement en établissant ce qu'on appelle l'indice de facilité de faire des affaires- 'Ease of Dong Business Index'- en classant les pays selon la facilité de faire des affaires et le degré de bureaucratie (lire: régulation) et autres supposées contraintes à investir et à créer de nouvelles entreprises, encourageant ainsi les dérégulations, tout comme d'ailleurs le FMI[14] qui, notons-le, a été accusé par le grand économiste Américain J.Stiglitz d'avoir entre autres causé la crise asiatique de la fin des années quatre vingt dix[15] en les poussant à, entre autres, déréguler le compte capital de leurs balances de payement.

Notons enfin que cette vague de dérégulation a été observée non seulement dans les marchés financiers, mais également et pratiquement dans tous les types de marché. Elle a en effet touché également les secteurs des transports (aériens surtout), de l'énergie (avec entre autres conséquences, le fameux scandale de la société Enron en 2001, le black out de New York en 2003…). C'est que la dérégulation et/ou l'absence de régulation et/ou des régulations très laxistes, ont certes pour base idéologique l'idolâtrie du laisser-faire ou du free-market, mais c'est aussi le résultat d'intense, permanente et très coûteuses campagnes de lobbying (pressions) par différents lobbies (corrupteurs légaux!!!) à travers des campagnes publicitaires manipulatrices et mensongères, et enfin a travers le financement des campagnes électorales de candidats véreux a la députation, le sénat et même a la présidence. C'est ainsi qu'on estime qu'en moyenne il est dépensé environ 9 milliards[16] de dollars par an aux USA, par différents groupes de pression ou lobbys, c'est-à-dire corrupteurs de tout genre. Ce n'est donc pas pour rien que le président Obama a déclare la guerre à ces lobbies, mais gagnera-t-il cette guerre ?

L'objectif de ce genre de corruptions et des dépenses correspondantes à la fois pour obtenir des législations favorables à ces groupes de pression, mais également pour manipuler et façonner l'opinion publique en faveur de ces groupes de pression, comme c'est le cas de nos jours aux USA concernant la réforme de la santé qu'Obama a réussi a adopter et à laquelle les sociétés d'assurance s'opposaient, et comme c'était le cas dans le passé dans le secteur de l'énergie et en particulier par la société Enron qui a dépensée des centaines de millions de dollars dans les campagnes électorales seulement pour faciliter et accélérer la dérégulation dans son secteur. Et comme a dit Ralph Nader, le leader du parti vert aux USA et du mouvement associatif des consommateurs Américains, les politiciens et différentes associations civiles ont été neutralisés par l'argent des lobbys et il n'y a pas d'organisations assez fortes pour faire contrepoids. Les mêmes méthodes ont été utilisées de tout temps par les lobbys bancaires et groupes de pression dans le secteur financier.

4—Dérégulation : conséquences directes

La corruption, l'incompétence, l'abrogation des mesures de régulation déjà existantes et la non application de celles toujours valides, ont donné naissance à des comportements malhonnêtes et abusifs dont on peut citer les conséquences suivantes :

- Elles ont transformé le marché hypothécaire américain en un gigantesque casino. Malgré cela, les gouvernements n'ont pas fait le nécessaire pour réguler ce marché qui est devenu une sorte de bombe à retardement qui a éclaté en 2007. La meilleure preuve des excès que la dérégulation a permis et du danger qu'elle a créé, sont les prêts hypothécaires dénommés prêts NINJA : No Income, No Job, No Asset, qui signifie des prêts à des personnes qui n'ont pas de revenu, pas d'emploi et pas de patrimoine !!!

- Elles ont permis aux agences de notations, non régulées, de classer toutes sortes de produits financiers, classement sur lesquels se basaient les investisseurs, institutionnels ou particuliers, pour l'achat ou non de ces produits opaques. Le comble, c'est que ces agences telles que Moody's et Standard & Poors, étaient accréditées par le gouvernement américain, mais pas du tout régulées ni contrôlées. Ceci a conduit à beaucoup d'abus et à des comportements malhonnêtes par ces agences à cause notamment du conflit d'intérêt auquel elles étaient exposées : elles étaient payées par les institutions qu'elles, à la fois, classaient et conseillaient (!!!) dans la titrisation. Les agences de notation non régulées aidaient les émetteurs de ces titres financiers toxiques à manipuler ceux-ci de telle sorte qu'ils puissent recevoir la note maximum des trois A (AAA). Le problème c'est que les investisseurs de toute sorte, et notamment les particuliers, se basent sur ces notations pour acheter ou non ces titres, car ces agences avaient une réputation de compétence et d'honnêteté (certes fausse) telle, que les investisseurs avaient une confiance aveugle dans leur évaluation et notation des titres financiers.

- La non régulation des fameux hedges funds et des private equity[17]. Ces dernières qui ont été surnommées des sangsues, sont des sociétés non cotées en bourse (et donc privées, non publiques) et qui sont spécialisées dans l'achat de sociétés en difficultés pour les réarranger et les revendre avec profits, souvent après les avoir démantelées (et les vendre en paries détachées). Par leur comportement irresponsable et dont le seul souci était la poursuite du profit maximum qu'elle que soit le coût pour le pays, ces deux types d'institutions ont toujours ignoré et/ou négligé l'énorme impact qu'elles avaient sur tout le système financier et le grand risque qu'elles faisaient courir à ce secteur, avec le montant très large d'argent qu'elles brassaient et les fonctions qu'elles remplissaient, puisque non régulées, (elles font, par exemple, pratiquement tout ce que les banques d'investissement font).

- L'abrogation officielle et totale du Glass-Steagall Act en 1999 (par le Gramm-Leach-Bliley Act) qui séparaient les banques commerciales régulées et supervisées et les banques d'investissement par exemple, qui sont des banques spéculatives et qui n'étaient pas régulées.

- Enfin les innovations financières d'une manière générales qui, par beaucoup de produits financiers très toxiques qu'elles créent, peuvent devenir, et ont été dans les fait, des

instruments de destruction économique, comme la présente crise le montre sans erreur aucune. Ce n'est donc pas pour rien que le fameux investisseur et milliardaire Américain Warren Buffett, a comparé certains produits de ces innovations financières, à des armes financières de destruction massive : « financial weapons of mass destruction».

4—Dérégulation : conséquences indirectes

Cette période d'or de la dérégulation, de la fin du 20eme et du début du 21eme siècle, a duré jusqu'à la crise actuelle et a eu des conséquences économiques désastreuses à travers les différentes crises financières et économiques locales, régionales et mondiales comme précisément la crise mondiale actuelle. Cette dernière a, encore une fois obligé les gouvernements à revoir leurs copies concernant le laisser-faire et à recommencer à réguler les marchés financiers en particulier, un peu partout dans le monde.

On assiste ainsi à une sorte de fluctuations cycliques entre les régulations et les dérégulations avec entre les deux, des crises économiques et financières. Le scénario a toujours été le même : laisser faire, crise, tentative de régulation, puis dérégulation, crise, tentative de régulation…et ce depuis très longtemps.

CONCLUSION : Les dérégulations ont fait exploser tout le système financier mondial et causé la crise actuelle, à travers les démantèlements systématiques des régulations, spécialement à partir des années quatre vingt comme nous l'avons signalé plus haut.

Mais encore une fois, et à la suite de la crise financière actuelle, et nonobstant les économistes intégristes et autres ultras libéraux, il y a de nos jours en ce moment un consensus quasi universel sur la nécessité de contrôler et réguler les marchés et plus particulièrement les marchés financiers. C'est ainsi que les gouvernements et autres institutions internationales (tels le FMI, la Banque Mondiale, la commission de Bale: 'Basel committee'…) à travers le monde entier, sont entrain de chercher et de proposer différentes mesures de régulation des marchés financiers et des banques. Le ton est pour une régulation rigoureuse et exhaustive de tout le secteur financier : marchés, banques, compagnies d'assurances, hedge funds, sociétés de notations…

Le problème et là où il n'a pas du tout de consensus, c'est dans l'approche méthodologique, c'est comment procéder à cette gouvernance du marché, et avec quelles instituions, aussi bien au niveau local qu'au niveau international[18] étant donné que les marchés financiers mondiaux sont de plus en plus interdépendants.

Au niveau local, certains experts proposent de charger la banque centrale de cette responsabilité, d'autres préfèrent un autre organisme indépendant de la banque centrale : ce sont ceux qui, par exemple aux USA, reprochent à la FED (la banque centrale américaine) d'être une des sources de la crise actuelle à cause de sa politique monétaire laxiste, qui a permis les excès que l'on connaît dans le marché immobilier et dont l'éclatement de la bulle a été l'élément déclenchant de la crise financière actuelle, (comme du reste par le passé dans d'autres crises).

Au niveau international cela demande une coordination qui nécessite beaucoup de bonne volonté de la part des pays les plus important dans la finance internationale, ce qui est loin d'être acquis, comme le montre d'ailleurs la récente réunion, infructueuse, du G 20 en Novembre 2010.

Mais toutes ces mesures, dont la plupart sont encore à l'état d'études et/ou de propositions, doivent passer le test du vote parlementaire, notamment dans le monde occidental et en particulier aux USA et en GB, test dont le résultat est très incertain aux USA pays encore leader du marché financier mondial. Même les reformes déjà adoptées, après avoir été diluées par des détails sans fin, tel aux USA par exemple, ne sont pas a l'abri d'une revison-rederegulation, a la suite d'un changement de la makorite gouvernante.

En effet déjà, et bien que l'on ne soit pas encore sorti totalement de la crise, beaucoup de parlementaires, économistes et experts de la finance internationale, et déjà sous la pression des

lobbys bancaires, mettent ‘en garde’ contre trop de régulations et trop de rigueur dans celles-ci car selon eux et toujours avec le même refrain, cela réduira la flexibilité et l’efficacité des marchés. D’autres experts et économistes (tels les partisans de l’école autrichienne) sont, comme on le sait, contre toute régulation car à leurs yeux c’est l’interventionnisme des gouvernements à travers toutes sortes de régulations des marchés qui est la cause principale et unique des crises financières et économiques et en particulier de la dernière crise financière; ils seraient contre l’existence même des banques centrales.

Quelle que soit la forme que peut prendre la régulation il est très important pour des pays comme l’Algérie de tirer des leçons de la crise actuelle, telles que par exemple :
-- Il ne faut jamais prendre trop au sérieux et appliquer aveuglement les soi-disant conseils des théoriciens économistes libéraux (lauréats du prix Noble ou pas), les think tanks soi-disant indépendants, les institutions soi-disant internationales, tels que le FMI et la Banque Mondiale, notamment à travers leur fameux Consensus (!!!) de Washington. En effet, ils nous disent (exigent) de libérer notre commerce extérieur et de ne pas faire du protectionnisme, mais ils sont les premiers à avoir recours au protectionnisme et autres patriotisme économique :

- aux USA, l’une des premières mesures de politique économique de Bush (fils) a été la protection de la sidérurgie américaine par des tarifs douaniers plus élevés.

- les USA qui annulent un appel d’offre remporté par Airbus (firme européenne) et le reformule pour faire bénéficier la firme américaine Boeing au détriment d’Airbus et a la suite de quoi cette dernière, a décidé de se retirer de l’appel d’offre et a laissée ainsi le champ libre a la firme américaine. Malheureusement c’est tout le contraire qui se passe chez nous, puisque dans presque tous les cas, les entreprises étrangères sont avantagées, et privilégiées officiellement dans les marchés publics, par rapport à nos entreprises publiques ou privées. Cependant et heureusement l’Algérie semble se réveiller et tend de plus en plus vers le nationalisme économique.

- Le gouvernement français qui a sauvé les banques françaises et certaines autres grandes entreprises, durant la crise actuelle, à la condition que cette aide ne se transfert pas a leurs filiales installées dans des pays étrangers.

- Ils nationalisent quand la situation économique le demande et exigent que nous privatisions nos EPEs.

- Ils relancent leurs économies avec des stimulus budgétaires sans précédent (900 milliards de dollars environ aux USA…) quand la situation économique le demande, mais nous parlent du danger inflationniste quand on utilise nos réserves pour construire ou reconstruire notre infrastructure et nous sortent toute sorte de théorèmes tel celui de Samuelson-Balassa…

- Ils nous demandent d’ouvrir notre économie aux firmes étrangères et de ne pas privilégier nos entreprises, mais protègent leur économies en créant des champions nationaux ou en créant toutes sortes de difficultés dans le cas des tentatives d’achat de leurs firmes par des étrangers (comme en Australie, au Canada, aux USA, en Europe…), tout simplement en s’opposant à l’achat de leurs entreprises par des étrangers (tels que récemment par la Chine, les Emirats Arabes Unis…) quand ça leur chantent, …

- A ce sujet, il faut noter que l’Algérie n’a, pour le moment et étant donné la structure de notre économie, pas du tout grand-chose a gagner en adhérant a l’OMC, ou a toute autre zone de libre échange arabe ou européenne ou…

- Enfin il ne faut jamais non plus prendre pour argent comptant les classements et les déclarations ou prises de position des organisations soi-disant non gouvernementales car elles sont toutes soit créées par un gouvernement ou une administration des renseignements, soit même quand elles démarrent d’une manière honnête, elles sont vite par la suite

infiltrées et manipulées, exploitées, bref *'capturées'*, piratées, instrumentalisées au profit des intérêt d'un des gouvernements (donneurs de conseils ou de leçons), ou au profit de la *communauté* soi-disant *internationale (c'est-à-dire l'Occident).*

Bref, soyons plus patriotes et pratiquons nous aussi le patriotisme économique : protégeons notre économie et donnons tous les avantages, et les bénéfices nécessaires a nos entreprises publiques ou privées, pour les privilégier, surtout dans les marchés publics, même s'il le faut en partenariat avec des sociétés étrangères, quand cela est nécessaire. Cela permettra a nos entreprises de se frotter aux entreprises étrangères propriétaires de technologie et leur permet ainsi d'acquérir non seulement un meilleur savoir-faire mais même un peu de technologie, car la technologie ne se transfert jamais vers des pays comme l'Algérie. En effet dans notre cas la technologie s'arrache, s'achète ou se vole, mais on ne mous la tranferrera jamais malgré toutes les promesses vagues et vides.

Références :

1 Brasseul, J. (2004). *Histoire des Faits Economiques et Sociaux : De la Révolution Industrielle a la Première Guerre Mondiale.* (Armand Colin), pp. 130-134.

2 The Economist, semaine du 30/01/2010, p.51.

3 Koch, T. W., et MacBonald, S.S. (2000). *Bank Management*. New York, The Dryden Press, p.87.

4 Hubbard, R. G. (2000). *Money, The Financial System and The Economy*. New York, Addison-Wesley, p.52

5 Ibid. p. 285.

6 Glass avait déjà prévenu de la nécessite des reformes a faire des 1913: voir a ce sujet: Akerlof, G.A., et Shiller R. J. (2009). *Animal Spirit.* Princeton : Princeton University Press, p.81.

7 Mishkin, F. S. (2004).*The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*. New York, Addison-Wesley, p.231

8 Krugman, Paul R. et Obstfeld M. (2003). *International Economics, Theory, and Policy.* Addison-Wesley New York, pp. 560-561.

9 Soros, George (1998). *The Crisis of Global Capitalism*. Public Affairs (USA) pp.126-128

10 Ibid. p. 128.

11 Hubbard, op. cit., p.287.

12 Mishkin, op. cit., p.225.

13 Krugman, Robin, Paul (2010). "The conscience of a liberal", dans *le New York Time* du 23/2010.

14 Akacem, Kada (2006). « Des réformes économiques pour la promotion des PME ». *Communication présentée au Séminaire Internationale de la faculté des sciences humaines et sociales de l'Université de Chlef (Algeria) : Les exigences de la réhabilitation des petites et moyennes entreprises (PME) dans les pays arabes, Avril 2006, p.22.*

15 Stiglitz, J. (2002). *Globalisation and its discontents*. Norton, New York, pp.7, 18-20.

16 The Economist, semaine du 20 février 2010, p.25.

17 Prowse, Stephen D. (1998). “The Economics of the Private Equity Market”. *Economic Review, 3eme trimester, 1998, Federal Reserve Bank of Dallas, pp.21-34.* ET Fenn, George, Nellie Liang, and Stephen D. Prowse (1997). “The Private Equity Market: An Overview,” *Financial Markets, Institutions and Instruments 6 (4): 1–105.*

18 “A special Report on Financial Risk”. *The economist, semaine du 13/02/10, pp.14-15.*

Fama, Eugene F., 1970. Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work, *Journal of Finance,* 25(2), pp.383–417.

19 **Fama, Eugene F., 1991**. Efficient Capital Markets: II, *Journal of Finance, 46(5),* pp.1575–1617.

20 **Friedman Milton**. “The Need for Futures Markets in Currencies.” *In The Futures Market in Foreign Currencies, pp. 6-12.* communication faite pour le Chicago Mercantile Exchange Market, Fall 1971. Chicago: International Monetary Market of the Chicago Mercantile Exchange, 1971.

21 **Prowse, Stephen D. (1998).** “The Economics of the Private Equity Market”. *Economic Review, 3eme trimester, 1998, Federal Reserve Bank of Dallas,* **pp.21-34.**

LA REGULATION MONETAIRE EN ALGERIE (1990 – 2007)

Dr. Samir BELLAL, Université de Guelma.
samirbellal@yahoo.fr

Résumé : On se propose de décrire les changements notables qui se sont produits dans la régulation monétaire en Algérie depuis le début des années 90. Le détour par l'héritage volontariste qui a résulté de la trajectoire économique des années 70 et 80 permet de mettre en évidence les continuités et les ruptures survenues dans la configuration de la forme institutionnelle qu'est la « monnaie », notamment dans ses composantes relatives à l'offre de monnaie et du crédit.

Mots clés : monnaie, régulation, crédit, structuralisme, monétarisme.

Introduction : Une analyse fine des transformations des formes institutionnelles les plus essentielles induites par l'ouverture commerciale et financière ayant marqué les deux dernières décennies est indispensable pour jauger l'ampleur et la direction de la dynamique de changement à l'œuvre dans l'économie nationale.

L'objet de ce papier est de décrire les changements qui sont intervenus dans les configurations concrètes de la forme institutionnelle « monnaie ». Il s'agit surtout de saisir les ruptures et les continuités qui caractérisent l'évolution de cette forme institutionnelle, prise séparément[1].

La réforme entreprise à partir de la fin des années 80 s'est traduite par des changements certains dans la manière de gérer la contrainte monétaire, ce qui a conféré à la régulation monétaire une importance cruciale dans l'architecture des régulations partielles de l'économie.

Dans ce qui suit, nous traiterons donc de l'évolution de la régulation monétaire en Algérie dans sa dimension institutionnelle. Après un bref rappel portant sur l'héritage volontariste en matière de régulation monétaire, nous aborderons, dans la section qui suit, le contenu de la réforme dans son aspect formel et du point de vue de ses réalisations.

Mais auparavant, il y a lieu de préciser ce qu'il faut entendre par les quelques notions que nous mobilisons dans ce papier, à savoir la monnaie, la forme monétaire et le régime monétaire. Les définitions que nous utilisons sont empruntées à la théorie de la régulation. Ainsi, la forme monétaire est la modalité que revêt, pour un pays et une époque donnés, le rapport social fondamental qui institue les sujets marchands. La monnaie n'est pas une marchandise particulière mais une forme de mise en rapport des centres d'accumulation, des salariés et autres sujets marchands (Boyer, 2004, 39). La configuration concrète correspondante, c'est-à-dire l'ensemble des règles qui président à la gestion de paiements et de crédits, constitue le régime monétaire (Boyer, 2004, 39)[2]. Dans ce cadre, analyser la forme et le régime monétaire revient à expliciter les logiques à l'œuvre dans les domaines de la monnaie, du crédit et de l'intérêt[3].

1. L'héritage volontariste :

L'expérience algérienne de développement se caractérise, dans sa phase dite « volontariste », par la volonté manifeste et permanente de l'Etat de se substituer, sans réciprocité, à l'action des forces du marché (Boudjema, 1990). Il en a été ainsi de tous les aspects de la régulation économique, en particulier du domaine monétaire.

« *L'Etat porte la contrainte monétaire, peut en déplacer les effets dans le temps et modifier la manière dont ils sont subis dans l'économie, mais il n'est pas en son pouvoir de se substituer à la loi de la valeur* » écrit M. Aglietta (1976). L'expérience algérienne en matière de politique monétaire en est une illustration parfaite.

Dès le lendemain de l'indépendance nationale, les autorités politiques du pays se sont arrogées le pouvoir monétaire et le pouvoir bancaire.

La volonté d'assujettir le pouvoir monétaire est affichée dans les textes. La loi de finances complémentaire (loi n° 65-83) du 08 avril 1965 stipule : « sont abrogées les dispositions relatives au mode de réalisation et aux limites de pourcentage et de durée… Ce mode de réalisation et ces limites seront désormais déterminées par le Président de la République ».

Ainsi, est instituée, dès les premières années de l'indépendance, l'obligation pour la Banque Centrale de financer, sans aucune limite, et sur simple demande du pouvoir politique, les besoins du Trésor.

La valeur de l'unité monétaire algérienne se trouve fixée ainsi de facto ; elle est un « fait du Prince » comme dans les formations sociales précapitalistes (Addi, 1990).

La question du statut de la monnaie n'est pas sans rappeler les termes du débat qui a dominé la Pensée économique anglaise au cours de la première moitié du XIX^{e} siècle. La pratique volontariste de développement en Algérie est fondée sur une conception instrumentale de la monnaie. En l'absence d'un pouvoir économique émanant de la société économique, le pouvoir politique a pu lever toutes les limites qui se sont dressées devant lui pour faire face aux énormes besoins de liquidités engendrés par les volumineux programmes d'investissement. Les données statistiques montrent l'énorme disparité entre l'évolution de la masse monétaire et celle du PIB. A titre d'illustration, sur les périodes 1968-1972 et 1975-1978, la masse des biens et services a augmenté respectivement de 7% et 6% par an alors que la masse des moyens de paiement s'est accrue respectivement de 19, 9% et 26.6% par an (Addi, 1990). Sur l'ensemble des années 70, le rythme d'évolution de la masse monétaire est sept fois plus rapide que celui de la production tandis que, durant les années 80, le taux d'évolution annuel moyen de la masse monétaire était supérieur à 20% (Gouméziane, 1994). Ces chiffres montrent on ne peut mieux que l'économie algérienne connaît, durant toute cette période, un taux de liquidité très élevé traduisant un excès évident de monnaie par rapport aux besoins réels de l'économie.

Si, en l'absence de limites institutionnelles, la création monétaire s'est intensifiée en prenant des proportions dépassant l'entendement, ce n'est pas seulement en raison du volume des investissements engagés[4], mais aussi et surtout à cause de l'aggravation du déficit comptable des entreprises d'Etat[5]. Ces dernières, incapables de générer un surplus en valeur à même d'assurer sinon leur développement, du moins leur équilibre, obligent le système bancaire à leur consentir des crédits jusqu'à concurrence de leurs dépenses, imposant ainsi un découvert bancaire de plus en plus important, ce qui correspond à une création de monnaie scripturale[6]. Tout se passe comme si, en fait, le pouvoir monétaire est exercé par l'entreprise d'Etat[7].

Le découvert bancaire du secteur d'Etat pose problème car, outre qu'il écume le pouvoir d'achat de larges couches sociales, il constitue une source de surprofits (rentes) pour le capital privé commercial auquel s'adresse une forte demande.

L'inconvertibilité du dinar apparaît dans ce contexte comme un prolongement logique de l'assujettissement du pouvoir monétaire au pouvoir politique, puisqu'elle permet à l'Etat d'émettre

de la monnaie sans avoir à honorer des engagements avec l'étranger. Pour d'aucuns, le refus de la convertibilité du dinar avec les monnaies étrangères doit surtout être interprétée comme le signe de la volonté politique de mobiliser les ressources énergétiques pour le développement économique et éviter ainsi qu'elles ne soient transférées, sous forme de capitaux, à l'étranger.

Il nous semble que l'analyse des mécanismes monétaires et financiers de l'Algérie indépendante est à même de restituer, à elle seule, les contradictions sociopolitiques de l'expérience volontariste de développement. Pour L. Addi (1990), si l'émission d'un si grand volume de signes monétaires – en disproportion de la PIB – traduit la ferme volonté de développer le pays, volonté, souligne l'auteur, héritée du mouvement national, il n'en demeure pas moins que cette volonté pèche par sa tendance à ruser avec les lois de l'économie politique qu'elle tente d'éviter ou d'enjamber. En fait, l'émission de monnaie ne correspond pas, affirme l'auteur, au seul besoin de l'échange, mais aussi et surtout au besoin de négocier la contrainte productive car, souligne t-il, l'Etat ne maîtrise pas le procès de travail, ni la force de travail. Tout se passe comme si la défaillance de l'autorité dans le procès de travail est compensée par l'émission monétaire[8].

Au regard de l'importance du volume de crédits octroyés aux entreprises, on serait tentés de conclure que l'économie algérienne est une économie de crédit. Rien n'est plus faux, cependant. Mais il s'agit là d'une question qui dépasse le cadre limité de cet article[9].

2. Le nouveau rapport monétaire (ou l'indicible monétarisme).

Avant d'aborder la question du contenu de la réforme monétaire, il convient d'abord de remarquer, avec F. Talahite (2000), que c'est l'ampleur de la crise survenue à la fin des années 80 qui sera à l'origine de la mise au devant de la scène des questions monétaires et financières. Auparavant, ces questions étaient sinon tout simplement éludées, du moins négligées, tant par la doctrine économique officielle que dans les débats des économistes sur le modèle algérien de développement.

Pourtant, dans un régime rentier d'accumulation, la monnaie occupe une place centrale puisque la circulation de la rente passe par la médiation de la monnaie. La forme monétaire est donc la forme nécessaire d'existence de la rente, du moins sa forme dominante. Il y a donc lieu de noter que dans ce type de régime, la création monétaire est contrainte entre autres par la nature de l'Etat[10]. De cette dimension éminemment politique de la question monétaire (et de l'action économique de l'Etat, en général) découle la difficulté d'expliciter les conditions sous lesquelles la logique du politique – l'accumulation du pouvoir – peut entrer en synergie avec la logique économique – l'accumulation de richesses – (R. Boyer, 2001).

Telle est, nous semble t-il, la question qu'il convient de garder à l'esprit lorsque l'on se propose d'examiner l'évolution du rapport monétaire en Algérie depuis le début des années 1990.

2.1. L'évolution formelle : la Loi sur la Monnaie et le Crédit (LMC).

Une nouvelle configuration du rapport monétaire s'est progressivement mise en place, en même temps que les nouvelles configurations des autres formes institutionnelles. Ce processus a démarré, de manière formelle et systématique, avec la promulgation de la loi 90-10, du 14 avril 1990, relative à la monnaie et au crédit.

Ainsi, d'un simple démembrement de l'Etat devant exécuter les décisions prises au niveau politique, le système bancaire connaîtra, avec la promulgation de la loi sur la monnaie et le crédit (LMC) de profonds changements, notamment en ce qui concerne les relations entre l'autorité politique et l'autorité monétaire.

Dans ses dispositions, la nouvelle loi consacre l'indépendance de la Banque centrale (devenue « Banque d'Algérie »), annule les lois antérieures, et notamment le décret d'avril 1964, qui subordonnait le pouvoir monétaire au pouvoir politique. La Banque Centrale ne relève plus de la tutelle de l'administration centrale, et le Trésor n'est plus autorisé à s'endetter sans limites auprès d'elle.

La LMC réhabilite la véritable mission de la Banque Centrale en tant que banque des banques, institut d'émission, banque de l'Etat, régulateur des crédits, prêteur en dernier ressort, institution de surveillance et de contrôle. Elle définit, par ailleurs, les modalités de mise en place des marchés monétaire et financier par la Banque d'Algérie, introduit l'utilisation des instruments indirects de la régulation du marché monétaire, consacre la démonopolisation de l'activité bancaire, instaure la réglementation prudentielle, la déréglementation des taux d'intérêt, l'assouplissement de la politique de change et ouvre le secteur bancaire et financier à la concurrence privée.

La LMC de 1990 sera amendée en 2001 puis remplacée en 2003 par l'ordonnance 03-11 relative à la monnaie et au crédit. Celle-ci préserve l'autonomie de la Banque centrale dans la formulation et l'exécution de la politique monétaire et maintient les dispositions limitant, en montant et durée, les avances au Trésor.

En résumé, les évolutions formelles permettent d'identifier deux types de ruptures fondamentales par rapport à la configuration antérieure du rapport monétaire.

Premièrement : une autonomie relative de la Banque Centrale qui met un terme à l'assujettissement du pouvoir monétaire au pouvoir politique[11].

Deuxièmement, et comme conséquence de la première : nous assistons à une réhabilitation de la monnaie dans ses fonctions traditionnelles. Cette réhabilitation n'est en fait rien d'autre qu'une remise en cause de la conception instrumentale de la monnaie qui a prévalu jusque-là dans les pratiques économiques de l'Etat. Il s'agit, dans les faits, de faire passer le dinar de simple moyen de contrôle administratif des fonds prêtables au statut de véritable monnaie, d'unifier son pouvoir d'achat et en faire l'instrument de la rationalisation et de la financiarisation de l'activité de production. Pour cela, il fallut rétablir le dinar dans ses fonctions de moyen de paiement, unité de compte et réserve de valeur.

Par-delà l'aspect formel, il convient de noter que la configuration concrète du rapport monétaire a connu une évolution qui demeure fortement marquée par la conjoncture du marché pétrolier. On peut distinguer à cet égard deux périodes : les années 90, caractérisées par la prédominance des problèmes de balance de paiements, et les années 2000, caractérisées, elles, par l'amélioration considérable des termes de l'échange[12].

Dans un premier temps, donc, la politique monétaire se présente comme un élément de la politique de stabilisation et du PAS. L'offre de monnaie est strictement maîtrisée. Cela est à lier en grande partie à la conjoncture pétrolière. L'offre de monnaie continue en effet à être déterminée par l'évolution des rentrées en devises provenant de l'exportation de pétrole.

Le boom des années 2000 va, quant à lui, ouvrir une nouvelle phase et donner lieu à une nouvelle situation : la surliquidité monétaire. La politique monétaire va s'efforcer de stabiliser les prix en stérilisant les surplus. Telle est, schématiquement, l'évolution qui a caractérisé la conduite de la politique monétaire durant les deux dernières décennies.

2.2. Conduite de la politique monétaire :

Notons d'emblée que l'objectif ultime de la politique monétaire, aussi bien durant la période de stabilisation et d'ajustement structurel (1994-1998) que durant la période de boom qui va suivre, a toujours été la lutte contre l'inflation et le maintien de la stabilité des prix[13]. Cela s'est traduit par des résultats satisfaisants en matière de stabilisation des rythmes d'inflation depuis 1997 à ce jour.

Ainsi, la politique d'ajustement structurel menée en étroite collaboration avec le FMI s'est traduite par l'encadrement de la masse monétaire et une baisse significative de la liquidité de l'économie, comme le montrent les données du tableau ci-dessous.

Tableau n° 1: Evolution de la liquidité de l'économie 1991-2000.
(En milliards de DA)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
M2	416	516	627	724	800	915	1084	1288	1468	1656
PIB	862	1075	1166	1472	1966	2570	2780	2810	3238	4099
M2/PIB	48.3	48.0	53.8	49.2	40.7	35.6	39.0	45.8	45.3	40.4

Source : Banque d'Algérie.

Durant la décennie 90, le système bancaire, qui assurait, en l'absence totale de marchés financiers, l'essentiel, pour ne pas dire la totalité, du financement de l'économie, se caractérisait par une illiquidité structurelle qui le faisait dépendre totalement du refinancement de la Banque d'Algérie (Ilmane, 2006).

Avec l'avènement d'une conjoncture favorable sur les marchés pétroliers, suite au net raffermissement des cours du brut à partir de 1999, l'Algérie passe, en quelques années seulement, d'une situation de pénurie de liquidité à une situation d'excès d'offre de liquidité. Le surplus commence à apparaître à partir de 2001, année à partir de laquelle le système bancaire vit une situation inédite d'excès de liquidité[14].

La situation de surliquidité dans l'économie est illustrée par l'évolution du ratio de liquidité (M2/PIB) ; celui-ci passe de 40 % en 2000 à 64 % en 2007. On note une légère tendance à la baisse entre 2002 et 2005.

Tableau n° 2: Evolution de la liquidité de l'économie 2001-2007.
(Mds de DA)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M2	2473	2901	3354	3742	4158	4828	5995
PIB	4227	4521	5247	6135	7544	8460	9389
M2/PIB	58.5	64.1	63.9	60.9	55.1	57.1	63.8

Source : Banque d'Algérie.

Il va sans dire que les avoirs extérieurs jouent un rôle central dans l'expansion des liquidités monétaires. Constitués par les réserves officielles de change, ils connaissent une croissance constante à laquelle contribue la conjoncture pétrolière favorable ; ce qui, inéluctablement, se traduit par des effets sur la structure des avoirs monétaires puisque, comme le montrent les données du tableau n° 3, les avoirs extérieurs nets vont désormais constituer la majeure partie de la masse monétaire M2[15].

Tableau n° 3 : Structure des avoirs monétaires et masse monétaire (1998-2007).
(En milliards de DA)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Avoirs ext. nets (1)	278	172	774	1313	1742	2342	3119	4151	5515	7416
Avoirs int. nets (2)	1312	1619	1246	1162	1145	1012	618	-109	-687	-1421
Masse monét. M1 (3)	826	905	1048	1238	1416	1630	2160	2543	3178	4234
(1)/ M2 (En %)	17.5	9.6	38.2	53.1	60.0	71.0	83.3	99.8	114.3	123.7

Source : Banque d'Algérie.

De toute évidence, la surliquidité dont on vient de souligner le caractère inédit est l'expression monétaire des difficultés d'absorption productive de la rente pétrolière (Benabdellah, 2006).

Afin de réduire la surliquidité globale et prévenir le risque inflationniste, objectif ultime de la politique monétaire, la Banque d'Algérie a recours, dès le début 2001, à l'instrument traditionnel des réserves obligatoires[16], mais comme cela n'a manifestement pas suffi à stériliser une proportion suffisante des liquidités bancaires offertes sur le marché monétaire interbancaire, la Banque d'Algérie à dû recourir à un autre instrument : la reprise directe de liquidités[17].

Le contrôle indirect de la liquidité a permis à la Banque centrale de maîtriser la poussée de l'indice des prix à la consommation, maintenant celui-ci autour de la cible de 3%.

Si l'on se réfère à la typologie développée par M. Pereira et B. Theret (2000), on peut à présent se poser la question de savoir si au regard de l'évolution, décrite ci-dessus, du rapport monétaire en Algérie, l'on n'assiste pas à un passage d'un mode de gestion structuraliste de la contrainte monétaire à un mode de gestion monétariste. Dans un régime rentier d'accumulation, les deux modes de gestion de la contrainte monétaire correspondent respectivement aux deux modes, polaires, de résolution du conflit de répartition de la rente : le clientélisme et le corporatisme. Alors que le premier privilégie un règlement *ex post* du conflit de répartition, en fonction du jeu de la clientèle, impliquant un processus de redistribution inflationniste qui nécessite la manipulation permanente de la variable monétaire, donc une gestion structuraliste de la monnaie ; le second, lui, privilégie un règlement *ex ante* et de manière coercitive du conflit de répartition en question, ce qui passe par une stabilité monétaire qui, elle, nécessite un régime monétariste.

Dans l'état actuel des choses, la réponse à la question n'est pas aisée. S'il est vrai que la création monétaire fait l'objet, depuis le début des années 90, d'un contrôle strict, on ne peut pas pour autant parler d'un régime monétariste dans la mesure où celui-ci ne s'accompagne pas, du moins pour le moment, et pour ne retenir que cet élément, de l'instauration d'une modalité corporatiste du rapport salarial, modalité qui permet de régler juridiquement et de manière coercitive les conflits de répartition.

2.3. Le rationnement du crédit :

Outre le contrôle strict de la création monétaire, un autre élément caractérise la configuration du rapport monétaire: le crédit. Quelles en sont les caractéristiques essentielles?

En premier lieu, celui-ci semble faire l'objet d'un rationnement, en dépit d'un retour certain des banques à l'activité de crédit à partir de 2000.

Tableau n° 4 : Crédits bancaires à l'économie (1994-2007).

	Crédits à l'économie (10^9 DA)	Croissance des crédits à l'économie (en %)	Crédits à l'économie / PIB (en %)
1994	306	38.9	20.7
1995	565	84.9	28.0
1996	772	36.5	30.1
1997	741	07.8	26.2
1998	731	01.2	26.0
1999	966	13.7	29.3
2000	993	02.8	24.2
2001	1078	08.5	25.5
2002	1266	17.5	28.0
2003	1380	08.9	26.3
2004	1535	11.2	25.0
2005	1780	15.9	23.6
2006	1950	09.5	23.1
2007	2205	13.7	23.6

Source : Banque d'Algérie.

Ainsi, les crédits bancaires à l'économie sont, à en croire les données fournies par la Banque d'Algérie, en nette croissance depuis 2001, mais ils ne représentent cependant en moyenne que 25% du PIB, ce qui est relativement faible, notamment au regard des besoins en financement de l'économie et du volume des ressources dont disposent les banques (Ilmane, 2006)[18].

En second lieu, le crédit bancaire à l'économie, qui demeure essentiellement le fait des banques publiques[19], est de plus en plus accessible au secteur privé. La discrimination dont était victime par le passé le secteur privé n'est plus à l'œuvre ; au contraire, la ventilation du total des crédits distribués par secteur juridique fait ressortir une croissance rapide, au cours des années 2000, de la part des crédits octroyés au secteur privé : de 14.8 % en 1997 et 19 % en 1998, cette part passe à 31 % en 2001, pour atteindre 44 % en 2004. En 2007, cette part est de 57 %.

En troisième lieu, l'évolution de la répartition du crédit par maturité fait ressortir une tendance au renforcement de la part relative du crédit à long terme au détriment du crédit à court terme. Ainsi, la part relative du crédit à long terme est passée, entre 2003 et 2007, de 3.4 % du total à 16 % tandis que la part du crédit à court terme a baissé de 56 % à 46 %.

En dernier lieu, le comportement restrictif des banques publiques en matière de distribution de crédit s'explique aussi par la persistance d'un fait majeur : la mauvaise qualité de leur portefeuille de créances. En dépit des multiples opérations d'assainissement, qui ont débuté à partir de 1991 et qui ont porté sur quelques 1100 milliards de DA de créances non performantes détenues sur les entreprises publiques (Kessali, 2004), leurs portefeuilles semblent toujours subir le poids handicapant de ce type de créances. En d'autres termes, le crédit bancaire continue toujours de financer le déficit structurel des entreprises publiques en déconfiture, et ce, sur injonction gouvernementale[20]. De plus, une nouvelle source de déficits est apparue ces dernières années : la contrainte, informelle, faite aux banques publiques de prêter à des entités privées sans évaluation de la solvabilité de ces emprunteurs[21]. Les recours normaux afin de récupérer tout ou partie de ces créances s'avèrent la plupart du temps vains. Le haut niveau de créances non performantes qui caractérise les banques publiques n'est pas sans nuire à la mobilisation de l'épargne interne, de

même qu'il conduit à une allocation sous optimale des ressources financières du pays, ce qui handicape lourdement le retour à une croissance soutenue.

Conclusion : Si l'on se réfère à la typologie développée par B. Theret (2000), typologie ci-dessus évoquée, l'évolution de la régulation monétaire en Algérie peut se résumer en un passage brutal d'une configuration à une autre : du structuralisme au monétarisme.

Néanmoins, il convient de noter que les changements opérés reflètent le poids prépondérant que jouent les recettes pétrolières, et donc la rente, dans la définition de l'orientation des réformes. Par ailleurs, la nouvelle configuration du rapport monétaire ne semble pas obéir au même impératif de développement que celui qui a prévalu dans les décennies 70 et 80, puisque présentement, la stabilité des prix semble s'être érigée en but ultime de toute la politique monétaire.

Notes et Bibliographie :

[1] Ceci ne nous dispense pas d'effectuer l'analyse des évolutions de l'ensemble des formes institutionnelles prises en tant qu'éléments d'un système, c'est-à-dire en tant que mode de régulation. Voir à ce propos S. BELLAL (2010).

[2] L'auteur, qui compte parmi les fondateurs du courant dit de la régulation, précise que l'usage du terme régime suppose qu'il existe plusieurs expressions de la contrainte monétaire et de la résolution des déséquilibres du circuit des paiements.

[3] Dans ce qui suit, nous nous intéresserons en particulier aux questions liées à l'offre de monnaie et du crédit. Nous évacuerons la question du taux d'intérêt.

[4] Dans les années 70, près de 30% des investissements sont financés par la planche à billet (Goumeziane, 1994). La création monétaire est d'autant plus aisée qu'elle est le fait du Trésor. Par ailleurs, le recours sans limites au système monétaire permet aussi de financer les déficits du Trésor public : entre 1970 et 1985, le financement monétaire représente 40% du déficit (Goumeziane, 1994).

[5] Rien qu'entre 1973 et 1978, le déficit comptable du secteur industriel est passé de 408 millions de DA environ à 1.88 milliards de DA. Ce déficit ira en s'aggravant durant les années 80.

[6] Quelques chiffres illustrent cette « dérive » : les créances sur l'économie, mises à la disposition des entreprises par les banques primaires, passent de 6,1 milliards en 1970 à 36,9 milliards en 1976. Par comparaison, durant la même période, le produit industriel, sur la base 100 en 1970, atteint le niveau de 187,6 en 1976 (hors hydrocarbures et BTP), la masse monétaire, toujours base 100 en 1970, s'élève à 380 en 1976, alors que le poste « créances sur l'économie » des banques primaires, base 100 en 1970, passe à 604 en 1976 (Palloix et Kichou, 2002).

[7] Palloix et Kichou (2002) parlent de confiscation du pouvoir monétaire par les entreprises publiques.

[8] D'où le cercle vicieux : émission monétaire → affaiblissement du pouvoir d'achat des salaires → affaiblissement de l'autorité sur le procès de travail → émission monétaire.

[9] Voir à ce propos S. BELLAL (2010).

[10] Dans son ouvrage consacré à l'analyse de l'expérience algérienne de développement dans sa phase volontariste, L. Addi (1990) s'est efforcé de montrer (avec beaucoup de succès) comment l'institution monétaire est instrumentalisée par l'Etat dans sa fonction de redistribution de la rente, et comment la monnaie devient le médium de subordination, de soumission de l'économique au politique.

[11] Dans les faits, l'autonomie conférée à la Banque d'Algérie a permis à cette dernière de jouer un rôle central dans le cadre du plan d'ajustement structurel (PAS) mis en œuvre sous la houlette du FMI de 1994 à 1998. Cette autonomie, que d'aucuns lient à la conjoncture politique de l'époque, demeure cependant instable et fragile. Deux faits permettent d'étayer cette affirmation : le premier est l'adoption par le gouvernement, en juin 1998, c'est-à-dire au sortir des accords avec le FMI, d'une loi de finances complémentaire qui prévoit un déficit budgétaire de 3%, financé par la banque d'émission. Ce déficit devait permettre, selon les autorités politiques, de relancer les dépenses publiques et la croissance. Le second se rapporte à une disposition contenue dans l'ordonnance de 2003 qui remet en cause l'indépendance du personnel dirigeant de la Banque Centrale puisque le poste de Gouverneur n'est plus inamovible, comme le prévoyait la loi de 1990.

[12] On ne peut ne pas remarquer que les évolutions et les ruptures notables ont lieu précisément dans un contexte de crise du régime rentier, crise qui s'est manifestée par les problèmes de balance de paiements jusqu'au milieu des années 90.

[13] La stabilité des prix est entendue comme une progression limitée de l'indice des prix à la consommation. C'est dans son rapport de 2003 que la Banque d'Algérie annonce un objectif explicite et ciblé en matière de stabilité des prix, à savoir une inflation inférieure à 3%.

[14] La liquidité bancaire s'est fortement accrue sous l'influence des revenus pétroliers des entreprises du secteur des hydrocarbures. A cela il convient d'ajouter les débours du Trésor, rendus possibles grâce à l'accroissement de la fiscalité pétrolière, au profit des banques publiques pour leur recapitalisation et pour son désendettement partiel envers elles. Il y a lieu de signaler, par ailleurs, que la surliquidité bancaire a eu pour conséquence de mettre le fonctionnement du système bancaire hors banque centrale puisque, désormais, seul le marché monétaire interbancaire demeure fonctionnel.

[15] On remarque aussi qu'à partir de 2001, les avoirs extérieurs nets dépassent en montant les avoirs intérieurs nets ainsi que la masse monétaire M1. A signaler également que les crédits à l'Etat ne sont plus, comme dans le passé, à l'origine d'une création monétaire dans la mesure où les liquidités abondantes permettent au Trésor de se désendetter progressivement à partir de 2000. A titre d'illustration, la part relative des crédits à l'Etat dans la masse monétaire M2 est passée de 43% en 1999 à 12% en 2003. A partir de 2004, les crédits à l'Etat sont négatifs.

[16] Ainsi, le taux de réserves obligatoires est passé de 4.5% en décembre 2001 à 6.5% en mars 2004.

[17] A fin 2004, les montants repris atteignaient 400 milliards de dinars ; fin 2005, ils atteignent 450 milliards de DA, ce qui représente, dans les deux cas, environ le ¼ du crédit bancaire.

[18] Pour l'auteur, la faiblesse du ratio « crédits à l'économie / PIB » est d'autant plus significative qu'elle est observée dans un contexte caractérisé par la prééminence de l'intermédiation bancaire face à un marché de capitaux à l'état encore embryonnaire.

[19] A titre d'illustration, en 2003, le crédit bancaire à l'économie est assuré par les banques publiques à hauteur de 92 %, contre 85 % en 2002, 96 % en 2001 et 97.3 % en 2000.

[20] Depuis 1992, de manière récurrente, le gouvernement continue d'injecter des fonds considérables dans les banques afin de couvrir les énormes déficits de ces dernières, mais sans pour autant apporter de remède aux causes véritables de ces pertes.

[21] De l'aveu de l'ancien ministre des Finances, A. Benachenhou, l'accumulation de créances « non performantes » sur le secteur privé a atteint, ces dernières années, un niveau préoccupant. Dans une contribution publiée dans le quotidien « El Watan », Benachenhou (2009) écrit : « *Si par le passé, la perte de substance des banques a pu être expliquée par les difficultés des entreprises publiques, il est par contre difficile (…) d'expliquer les saignées d'aujourd'hui* ».

ADDI L. (1990), L'impasse *du populisme*, ENAL, Alger.

AGLIETTA M. (1976), *Régulation et crises du capitalisme*, Calmann-Lévy, Paris, 2° édition (1982), 3° édition, Odile Jacob (1998).

BELLAL S. (2010), « *La crise du régime d'accumulation en Algérie : une approche par la régulation* », Thèse de doctorat, ENSSEA, Alger.

BENABDELLAH Y. (2006), « *Croissance économique et dutch disease en Algérie* », Cahiers du CREAD, n° 75, pp. 09-41.

BOUDJEMA R. (1990), « *La crise en Algérie : sens et non-sens* », dans Nouvel HEBDO, semaine du 05 au 11 et 12 au 18/12/1990.

BOYER R. (2004), *Théorie de la régulation. 1. Les fondamentaux, Editions* La découverte, Paris.

CHAVANCE B. (2007), *L'économie institutionnelle*, La découverte, Paris.

GOUMEZIANE S. (1994), *Le mal algérien : économie politique d'une transition inachevée*, *1962-1994*. Fayard, Paris.

ILMANE M-C. (2006), « *Réflexions sur la politique monétaire en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004)* », Cahiers du CREAD, n° 75, pp. 69-107.

KESSALI B. (2004), « *Banques et entreprises publiques financièrement déstructurées* », revue STRATEGICA, n° 3, décembre.

MARQUES-PEREIRA J. et B. THERET (2000) Médiations *institutionnelles de la régulation sociale et dynamiques macroéconomiques, quelques enseignements pour la théorie du développement d'une comparaison des caractères spécifiques nationaux du Brésil et du Mexique à l'époque de l'ISI*, Document de travail (CREDAL & IRIS, CNRS, Mai 2000).

OMINAMI C. (1986), Le *tiers-monde dans la crise*, La découverte, Paris.

OUFRIHA F-Z. (1999), « *Ajustement structurel, stabilisation et politique monétaire en Algérie* », Cahiers du CREAD, n° 46-47, pp. 177-194.

PALLOIX C. et L. KICHOU (2002), « *L'Algérie et l'optique de Barcelone : changement Institutionnel et Inerties Conflictuelles* », Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse, 20-21 septembre 2002.

TALAHITE F. (2000), « *La réforme bancaire et financière en Algérie* ». Cahiers du CREAD, n° 52, 2eme trimestre 2000, pp. 93-122.

Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale

Amel BENYEKHLEF
Maître Assistante - Université d'Alger3

Résumé : Dans le prolongement des réformes économiques lancées en 1988 et dans le cadre de la mise à niveau du système national d'information financière et comptable pour le mettre au diapason des normes comptables internationales, les pouvoirs publics ont lancé dés 1998 la révision du PCN en vigueur depuis 1975. Le CNC a produit un nouveau système financier comptable largement inspiré des normes IAS/IFRS et rendu obligatoire à compter du 01/01/2010. Ce nouveau référentiel vise à rendre l'information financière et comptable plus pertinente, d'une grande transparence et très fiables et ce dans l'intérêt d'abord de l'investisseur et ensuite des autres utilisateurs des états financiers.
En comparaison, les pays de l'Est sont passés beaucoup plus rapidement d'une économie planifiée centralisée à une économie de marché caractérisée par la libre entreprise. Situés à proximité des pays traditionnellement capitalistes, les pays de l'Est ont rapidement adopté et mis en œuvre – avec succès – les normes comptables internationales.

Mots clés : économie planifiée, économie de marché, normes IAS/IFRS, SCF, Système comptable d'inspiration socialiste, PCN, US GAAP.

INTRODUCTION : Les Entreprises multinationales sont soumises pour l'établissement de leurs états financiers aux principes et règles comptables nationales et à l'environnement juridique, fiscal et financier propre aux pays dans lesquels elles sont implantées. Pour vaincre cet handicap, ces firmes multinationales ont poussé à l'adopter des normes comptables internationales destiné d'une part à harmoniser les règles d'évaluation et d'enregistrement d'opérations comptables particulières et à favoriser la comparabilité des comptes sociaux dans l'espace et dans le temps.

Les Entreprises évoluent dans un paysage économique caractérisé par une internationalisation et une globalisation des marchés financiers. Donc, la mise en place d'un environnement comptable et financier harmonisé est nécessaire pour assurer une comparabilité des comptes des sociétés de pays différents. C'est pour cette raison que les normes comptables internationales ont été élaborées.

Cette étude fait le rapprochement entre le processus de normalisation comptable en Algérie et celui en Europe de l'Est sachant que ces pays sortent d'une expérience socialiste.

L'objectif est d'examiner l'expérience à l'Est dans la transition d'une économie planifiée à une économie de marché. Dans une première partie ; nous nous proposons d'examen d'évolution de l'activité de normalisation comptable en Algérie de l'indépendance à nos jours, nous évoquerons ensuite les caractéristiques du système comptable d'inspiration socialiste avant la chute du mur de Berlin[1] puis la renaissance d'une diversité des options comptables choisies par ces pays lors de leur passage au mode de régulation capitaliste.

Dans la deuxième partie nous exposons les différences qui existent entre le système comptable algérien et celui des pays de l'Est ainsi qu'avec la comptabilité anglo-saxonne, la comptabilité américaine et les normes internationales (IAS / IFRS). En conclusion, nous tirerons les enseignements de cette étude ainsi que les perspectives à court et à long terme.

I – LE SYSTEME COMPTABLE ALGERIEN : Depuis l'indépendance, notre pays a réalisé d'importants programmes d'investissements :

- Productifs durant les années 60 et 70.
- Sociaux et d'Infrastructures durant les années 80 et 90.
- D'appui à la croissance depuis 1999.

La périodisation de l'activité de normalisation nous permet d'identifier les situations suivantes :

A. **1962 - 1972 : Aucune activité de normalisation n'est à signaler**. Notre pays a hérité à l'indépendance, du PCG 1957 qui est resté en application dans le cadre de la reconduction par la Loi du 31/12/1962 de l'ensemble de la réglementation en vigueur jusqu'à Algérianisation, dont le délai était fixé au 31/12/1975.

B. **1973 - 1991 :** Normalisation dans le cadre du Conseil Supérieur de la Comptabilité (CSC) installé en 1973 par le Ministre des Finances qui le charge d'élaborer un nouveau Plan Comptable spécifique à l'Economie Nationale et selon trois orientations **:**

- Le Plan Comptable doit être au service de la Planification et non pas du Marché.
- Le Plan Comptable doit être d'inspiration socialiste et ne plus faire référence au Mode de Production Capitaliste.
- Démystifier la comptabilité et la rendre à la portée de tous (travailleurs, gestionnaires…) (**banalisation** de la comptabilité)

Les travaux du CSC ont abouti à la promulgation de l'ordonnance n° 75-35 du 29/04/1975 portant Plan Comptable National[2].
Trois innovations majeures étaient introduites par le Plan Comptable National :

- La détermination du Résultat en cascades (reprise du Plan Comptable de l'O.C.A.M.)
- L'obligation de tenir l'inventaire permanent des stocks.
- La simplification dans la présentation et le fonctionnement des comptes.

L'application du Plan Comptable National est obligatoire à compter du 01/01/1976.
La précipitation dans l'introduction du Plan Comptable National n'a pas permis à l'Organe de normalisation de produire les Plans Comptables Sectoriels à même d'inspirer les Entreprises dans la confection de leurs Plans Comptables particuliers.
Aussi, chaque Entreprise publique ou privée, se trouvait dans l'obligation de normaliser à son niveau.

Ce n'est qu'au milieu des années 80 que le CSC devenu Conseil Supérieur de la Technique Comptable (CSTC) a pu produire quatre (04) Plans Comptables Sectoriels à savoir, celui de l'Agriculture, du Tourisme, du BTPH et des Assurances.

Les autres secteurs d'activités échappent à ce jour à la normalisation comptable et notamment le secteur dominant dans l'économie, à savoir le secteur des Hydrocarbures qui est régi par un Plan Comptable d'Entreprise, non officiel.

C. **1991 - 1998 : Pluralité d'organe de normalisation.** L'introduction de l'économie de marché et le passage à l'Autonomie des Entreprises Publiques par leur transformation en Sociétés par Actions, SARL ou EURL, ont nécessité l'intervention de plusieurs Organismes dans la normalisation comptable en Algérie. Comme le Plan Comptable National a été promulgué avant le Code de Commerce, il n'a pas pris en compte l'ensemble des dispositions régissant les Sociétés Commerciales du secteur Privé.

Aussi, dès la transformation juridique des Sociétés Nationales en Sociétés par Actions, il était nécessaire de normaliser les opérations comptables de constitution des Sociétés, de répartition des résultats, d'augmentation du capital et de dissolution et liquidation.

C 1. En 1er lieu**,** c'est **la Direction Générale de la comptabilité** au niveau du Ministère de Finances qui à émis des instructions pour adapter le Plan des Comptes à l'activité des Sociétés Commerciales et notamment les circulaires suivantes :

N° 1850 du *24 /05/1989* relative à la comptabilisation des opérations liées à l'autonomie des Entreprises.

N° 635 du *11/03/1990* relative la comptabilisation de la participation des travailleurs aux bénéfices de l'Entreprise.

N° 01/95 du *02/10/1995* relative à l'harmonisation de la comptabilité des Fonds de Participation.

Ainsi que l'instruction n° 581 du *21/04/1997* relative à la comptabilisation de la réintégration de l'écart de réévaluation.

C 2. En second lieu, **la Direction Générale des Domaines** est intervenue pour normaliser en 1997 les travaux de liquidation des Entreprises par l'introduction du compte 85 Résultat de Liquidation.

C 3. En troisième lieu, **l'Institut d'Emission**, **en l'occurrence la Banque d'Algérie**, a pris en charge la normalisation comptable de l'activité Bancaire par le biais des textes suivants **:**

Règlement 92-08 portant plan de compte bancaire et règles comptables applicables aux Banques et Etablissements financiers.

Règlement 92-09 relatif à l'établissement des comptes individuels annuels des Banques et Etablissements Financiers.

Règlement 96-07 du 03/07/1996 portant organisation et fonctionnement de la Centrale des Bilans.

Règlement 94-18 du 25/12/1994 portant comptabilisation des opérations en devises.

Règlement 97-01 du 08/01/1997 portant comptabilisation des opérations sur titres.

Règlement 2002-03 du 28/10/2002 portant sur le contrôle interne des Banques et Etablissements Financiers.

Instruction 43-94 du 11/07/1994 portant modalités d'application du règlement 92-08.

C 4. En quatrième lieu, **l'Ordre National des Experts Comptables, Commissaires Aux Comptes et Comptables Agréés** chargé par la Loi 91/08 et le décret exécutif 92-20 de[3] **:**

- Définir les diligences normales de vérification et de contrôle.
- Emettre tout avis sur les questions de technique comptable, de droit ou de finances.

Ce qui a donné lieu à la promulgation de la décision n° 103 SPM/94 relative aux diligences professionnelles du Commissaire Aux Comptes. Par contre, en matière de normalisation comptable, l'Ordre n'a pu produire de Plans Comptables Sectoriels.

De son coté **la C.O.S.O.B** n'a introduit aucune norme pour favoriser la transparence et l'image fidèle des comptes sociaux des Sociétés cotées en Bourse.

Aussi, les pouvoirs publics se sont rendu compte que ni les Directions Centrales du Ministère des Finances, ni l'organisation professionnelle, à savoir l'Ordre, ne pouvaient s'occuper de normalisation qui relève du Domaine Public. Aussi, il a été procédé à la création du Conseil National de la Comptabilité (CNC).

D. 1998 - 2008 : En dernier lieu**, le CNC** créé par décret exécutif n° 96 - 318 et installé en 1998 par le Ministère des Finances, qui lui a fixé deux objectifs **:**

- Procéder à la révision du Plan Comptable National compte tenu des changements politique, idéologique et économique enregistrés depuis 1988.
- Poursuivre les travaux de normalisation par l'élaboration de Plans Comptables Sectoriels et l'émission d'avis sur les questions posées par les opérateurs économiques.

Ce 2ème objectif a été atteint, puisque durant le premier mandat (1998 – 2001), le CNC a procédé :
D'une part, à l'élaboration de trois Plans Comptables :

- Plan Comptable des Groupes et Holdings le 21/06/1999 ainsi que les modalités de consolidation des comptes.
- Plan Comptable des I.O.B du 23/11/1998.
- Plan Comptable des O.P.C.V.M (Organisme de Placement Collectif en Valeurs mobilières).
- Modalités d'Audit des Associations du 12/06/2000.

D'autre part, à l'émission d'avis sur une quinzaine de points soulevés par les Entreprises et en particulier :

- Demande de dérogation au système de l'inventaire permanent, introduit par une importante Entreprise de BTP ainsi qu'une nouvelle Entreprise de distribution de médicaments - rejet -
- Demande de clôture des comptes de l'exercice au 30 novembre formulée par une Entreprise Etrangère en raison des contraintes de consolidation - rejet -.
- Demande d'allongement de l'exercice comptable à 15 mois.
- Demande de rallongement de la durée de vie des constructions Hôtelières.
- Demande de compensation comptable des créances et des dettes réciproques.
- Demande de comptabilisation en investissement, d'équipements acquis selon la formule du leasing Financier - rejet -.
- Demande d'ERIAD Sétif le 11/04/2001 qui pose la problématique du traitement des dividendes sur actions rachetées par l'Entreprise (actions propres).

Par contre, la révision du Plan Comptable National n'a pas abouti en raison des blocages idéologiques des membres de la Commission qui ne sont pas arrivés à dépasser la vision du Plan Comptable National et qui ne pouvaient pas imaginer une autre alternative au Plan Comptable National. Ce qui a amené les Pouvoirs Publics à solliciter les Organes Français de normalisation, en l'occurrence :

- ✓ Le Conseil National de la Comptabilité (CNC)
- ✓ Le Conseil Supérieur de l'Ordre des Experts Comptables (C.S.O.E.C)
- ✓ La Compagnie Nationale des Commissaires Aux Comptes (CNCC)

Pour une mission non plus de Révision mais de modernisation du Plan Comptable National.
Ce groupement a proposé trois options possibles **:**

- ✓ Maintien de la structure actuelle du Plan Comptable National avec des mises à jour pour tenir compte des modifications de l'environnement Economique et Juridique National.
- ✓ Maintien de la structure actuelle du Plan Comptable National avec introduction de solutions techniques développées par les normes internationales.
- ✓ Rédiger une version modernisée du Plan Comptable National sur la base de l'application des principes et règles retenus dans les normes internationales.

Le CNC réuni en Assemblée plénière le 05/09/2001 a retenu la 3eme option sur la base des arguments suivants **:**

- ✓ La nomenclature des comptes n'est pas normalisée à l'échelle internationale, il n'y a donc pas lieu de substituer une autre nomenclature des comptes à celle du Plan Comptable National.
- ✓ Les surcoûts inévitables qui seront induits par le changement du Plan Comptable National et qui vont affecter la pratique comptable actuelle, l'enseignement et la formation en comptabilité et la reconversion des logiciels comptables.

Par contre, l'adoption d'un nouveau cadre comptable se justifie par :

- ✓ L'élaboration d'un nouveau Plan Comptable conforme aux normes et pratiques comptables Internationales.
- ✓ L'arrimage à une pratique comptable usitée dans de nombreux pays Européens et Africains.

Les travaux de modernisation du Plan Comptable financés par un don de la Banque Mondiale ont été lancés en Avril 2001. Le délai de réalisation est de 12 mois.
L'avant projet du Plan Comptable largement inspiré du Plan Comptable Français de 1999 a été diffusé en Décembre 2005 et promulgué par la loi 07-11[4].
En effet, le splendide isolement imposé aux comptables depuis la promulgation du Plan Comptable en 1975 et l'introduction de l'Arabisation des études en vue de la Licence ès Sciences Financières n'ont pas permis aux professionnels de se tenir informé des développements récents de la comptabilité au point où le CNC, instruit de la révision du Plan Comptable National en 1998 à été unanime à refuser toute modification du Plan Comptable National et son maintien tel quel, alors que :

- ✓ L'ouverture de l'économie est consacrée dans les faits.
- ✓ Libération totale du commerce extérieur.
- ✓ Installation de la Bourse et cotation de trois Entreprises.
- ✓ Recours de plus en plus important aux marchés financiers pour l'obtention de sources de financement.
- ✓ Accord d'association avec l'Union Européenne.
- ✓ Négociation en cours pour l'accession à l'O.M.C.
- ✓ Désengagement de l'Etat de la sphère Economique et Commerciale.

De plus, en Algérie, les bilans subissent les poids dominant et déformant de la fiscalité directe et indirecte ; alors que, les comptes sociaux doivent produire des informations qui soient pertinentes pour l'ensemble des parties prenantes à savoir **:** les Investisseurs, les Actionnaires, l'Administration Fiscale, les Dirigeants, le Partenaire Social, le Banquier,….
A cet effet, l'introduction des Normes Internationales était salutaire pour rééquilibrer la présentation des comptes sociaux qui soient utiles aux Dirigeants et notamment aux Investisseurs.

Par ailleurs, L'obligation faite à l'ensemble des Commerçants (personnes physiques ou morales), Entreprises Individuelles ou Sociétés Nationales, de présenter leurs comptes sociaux de façon identique sous forme de 17 tableaux annexes constitue une véritable hémorragie de ressources pour les Entreprises.

En raison de la redondance des informations contenues dans les 17 annexes du Plan Comptable National, l'Administration fiscale a abandonné en 1998 la présentation comptable du Bilan et imposé aux commerçants une nouvelle liasse fiscale comprenant 8 annexes obligeant les Entreprises à présenter leurs comptes sociaux sous forme de Bilan Comptable avec 17 annexes et Bilan Fiscal avec 08 annexes.

Les Organes de normalisation ne sont pas intervenus pour harmoniser et simplifier la présentation des comptes sociaux alors que l'exemple français a été suivi par d'autres pays qui ont adopté l'ajustement des comptabilités à la dimension et aux moyens des Entreprises grâce à la présentation d'un triple système de documents annuels.

Aucune normalisation n'a concernée à ce jour le traitement automatisé des informations, surtout avec la généralisation de la micro informatique à partir du milieu des années 80 et l'apparition des logiciels de comptabilité, paie, gestion des stocks, gestion de patrimoine, ainsi que de nouveaux supports autres que le papier et les registres (disque, disque dur, CD, flash disk). Ce

n'est qu'en 2009 que le décret exécutif n° 09-110 [5]a fixé les conditions et modalités de tenue de la comptabilité au moyen de système informatiques.

Depuis la promulgation du Plan Comptable National, aucune Norme Nationale n'a été développée. Les professionnels, procèdent de façon volontariste, à l'application stricte des règles fiscales et de façon implicite recourent aux principes comptables généralement admis pour traduire comptablement tout fait économique de nature exceptionnelle.
Les comptes sociaux étaient privés de l'Annexe. Aussi, les utilisateurs des comptes sociaux sont dans l'ignorance des normes et des principes comptables qui ont présidé à l'élaboration des comptes sociaux.

Avant leur passage à l'Autonomie, les Sociétés Nationales n'avaient pas de Commissaires Aux Comptes. Aussi, en l'absence de normalisation d'une part et de certification des comptes d'autre part, les comptabilités des Entreprises Publiques n'avaient pas pour objectif de refléter l'image fidèle de la situation financière et du patrimoine de celles-ci.

Sur le plan des Ressources Humaines, les Comptables Nationaux – banalisés par le PCN – envient terriblement leurs confrères des autres pays qui jouissent naturellement d'un prestige et d'une honorabilité socialement reconnus.

Ces insuffisances criardes du Plan Comptable National constituaient un **obstacle à l'investissement**, il n'y a qu'à se rappeler le cas d'Air Algérie à qui il a été refusé de constater en Investissements les aéronefs qu'elle devait acquérir par un financement par crédit bail. En effet, le Plan Comptable National définit la classe 2 comme l'ensemble des biens durables acquis ou créés par l'Entreprise et exclue **:**

- *Les Investissements exploités mais non acquis car financés par leasing par exemple.*
- *Les Investissements financiers qu'il considère comme des créances à terme.*

Par ailleurs, l'ordonnance 75-35 du 29/04/1975 portant PCN et l'arrêté d'application du 23 juin 1975 n'ont fait l'objet d'aucune révision significative qui aurait permis de régler les problèmes soulevés tout au long de leur application (traitement comptable non prévu d'opérations telles que le crédit – bail, les concessions de service public, les opérations libellées en monnaies étrangères…). A l'expérience, il s'est avéré également qu'ils ne pouvaient assurer ni la prise en charge, du point de vue comptable, des nouveaux instruments économiques et financiers, ni une présentation des états financiers conforme aux standards internationaux pour permettre aux divers utilisateurs, notamment les investisseurs et les gestionnaires, d'accéder à une information financière, transparente, directement exploitable.

Aussi, ce nouveau système comptable financier est marqué par trois principales avancées.

La première innovation porte sur le choix de la solution internationale qui rapproche notre pratique comptable de la pratique universelle, ce qui permettra à la comptabilité de fonctionner avec un socle conceptuel et des principes plus adaptés à l'économie moderne et de produire une information détaillé, reflétant une image fidèle de la situation financière des Entreprises.

La deuxième innovation a trait à une énonciation de manière plus explicite des principes et des règles devant guider l'enregistrement comptable des transactions, leur évaluation et l'établissement des états financiers, ce qui limitera les risques de manipulation volontaire ou involontaire des règles et facilitera la vérification des comptes.

Il faut souligner également la prise en charge par le nouveau système comptable des besoins des investisseurs, actuels ou potentiels, qui disposeront d'une information financière sur les Entreprises à la fois harmonisée, lisible et permettant la comparabilité et la prise de la décision.

L**a troisième innovation** réside dans la possibilité pour les très petites entités d'appliquer un système d'information basé sur une comptabilité simplifiée.
A ce titre, il convient de noter que le nouveau système comptable financier comporte plusieurs implications positives du fait qu'il :

- Propose des solutions techniques à l'enregistrement comptable d'opérations ou de transactions non traitées par le PCN ;
- Apporte plus de transparence et de fiabilité dans les comptes et dans l'information financière qu'ils véhiculent, ce qui renforcera la crédibilité des Entreprises ;
- Permet une meilleure comparabilité dans le temps et dans l'espace des situations financières ;
- Constituera une occasion pour les Entreprises d'améliorer leur organisation interne et la qualité de leur communication avec les parties prenantes à l'information financière ;
- Encouragera l'investissement du fait d'une meilleure lisibilité des comptes par les analystes financiers et les investisseurs ;
- Favorisera l'émergence d'un marché financier tout en assurant la fluidité des capitaux ;
- Améliorera le portefeuille des banques du fait de la production par les entreprises de situations plus transparentes
- Facilitera le contrôle des comptes qui s'appuiera désormais sur des concepts et des règles clairement définis ;
- Impose l'application par les entreprises de normes comptables internationalement reconnues, obligeant à une meilleure transparence des comptes, ce qui constitue une mesure de sécurité financière participant à l'instauration (ou la restauration) de la confiance.

En effet, le SCF présente les caractéristiques suivantes :

- ☞ **Existence d'un cadre conceptuel de la comptabilité** qui fixe, de manière claire, les conventions et principes de base de la comptabilité et définit les actifs, les passifs, les capitaux propres, les charges et les produits.
- ☞ **Enonciation des règles d'évaluation et de comptabilisation** de toutes les opérations, y compris celles pour lesquelles le PCN ne prévoyait pas de traitement comptable, telles que le leasing, les concessions, les opérations en monnaies étrangères, les pertes de valeurs sur les actifs ou les opérations faites en commun, citées ci -avant.
- ☞ **Description du contenu de chacun des états financiers** que doivent fournir les entités : bilan, compte de résultat, tableau de variation des capitaux propres, tableau des flux de trésorerie de l'exercice) et leur présentation conformément à celle préconisée par les normes internationales.
- ☞ **Obligation de présenter des comptes consolidés et des comptes combinés** pour les entités soumises à une même autorité de décision.
- ☞ **Prise en charge des règles modernes relatives à l'organisation de la comptabilité**, en particulier concernant la tenue de comptabilités au moyen de systèmes informatiques, procédé à l'heure actuelle largement répandue mais non réglementé.
- ☞ **Mise en place d'un système de comptabilité simplifiée**, basé sur une comptabilité de trésorerie, pour les micros – Entreprises, les petits commerçants et les artisans.
- ☞ **Elargissement, par rapport au Plan Comptable National, du champ d'application** qui recouvre désormais toutes les entités amenées à produire des comptes, quelque soit leur secteur d'activité et leur taille.

Enfin, le SCF implique le changement de culture comptable :

Contrairement à l'ancien système comptable fondé sur une conception qui prend en charge surtout les contraintes juridiques et fiscales, le nouveau système comptable s'attache plutôt à la

transcription de manière fidèle, conformément à leur substance et à leur réalité économique, des transactions, et autres évènement afin de répondre aux besoins des investisseurs qui souhaitent une information transparente.

Cette nouvelle conception de la comptabilité, inspirée de la comptabilité de type anglo-saxon va nécessiter de la part de toutes les parties prenantes à l'information financière (préparateurs des comptes, professionnels de la comptabilité et autres utilisateurs) des remises en question profondes qui se traduisant par des besoins importants de mise à niveau et une refonte des programmes de formation en comptabilité.

II - LA COMPTABILITE EN EUROPE DE L'EST : La comptabilité dans les pays de l'Est [6]est née vers 1940-1950 sous l'influence du système de la régulation économique par la planification centralisé d'Etat .Les principes de base de cette comptabilité se sont développés dans les années 1960, et après c'était l'extension de ce modèle aux autres pays communistes européens.
Nous présentons, la nature de la comptabilité des pays socialistes et les principaux changements constatés lors de la transition.

1 – La centralisation Etatique du pouvoir de régulation : [7]Dés la prise du pouvoir par les Soviets, c'est à l'Etat, plus précisément au BCHX[8] que revient la tache d'élaborer les décrets qui gouvernent la comptabilité. Même après la période soviétique, le pouvoir normatif est resté toujours entre ses mains car c'était le ministère des finances cette fois-ci, le maître à penser de la comptabilité.

2 – Le monisme règlementaire : l'Etat règlemente non seulement la comptabilité financière mais également la comptabilité de management de façon a mettre à jour toutes les facettes de la gestion de l'Entreprise , il y a donc - le monisme réglementaire - .

3 – Le monisme matériel et le principe du coût. Le mode d'évaluation des actifs devrait être celui du coût complet réel (d'acquisition ou de fabrication) avec interdiction de provisionne.

4 – Le monisme formel[9] : Mise à l'écart du modèle dualiste, l'unique système d'organisation conforme au monisme formel était autorisé et mis en place qui représente l'unité de la comptabilité des coûts et de la comptabilité financière.

5 – Un concept d'actif spécifique : malgré l'utilisation par les entreprises d'actifs loués, ceux-ci ne figuraient pas à l'actif mais à un poste hors bilan car le bilan ne devait refléter que ce qui appartient à l'entreprise, sous peine de fausser les calculs à l'échelle macro-économique.

6- Un concept de capital spécifique. Les comptabilités des entreprises socialistes ne connaissaient pas le concept des capitaux propres et, plus largement, celui de capital. Du point de vue terminologique, le terme ***capital*** était généralement remplacé par le terme " fonds statutaire " qui désignait les apports externes de l'Etat sous forme de : dotations budgétaires, prêts, autofinancement .etc.

7 - Un concept de résultat spécifique : En résultat, les socialistes considèrent les intérêts des banques et les impôts prélevés par l'état non comme des charges mais comme des distributions de résultat, ce qui engendre un résultat spécifique.

8 - La standardisation et le contrôle des coûts : l'originalité du système comptable dans ces pays tenait au fait qu'il privilégiait une classification spécifique des coûts : ***Classification par stade***. Cette classification revêtait une importance capitale car elle servait de base à l'établissement des prix et surtout à leurs contrôles. Elle consistait en une analyse de la formation des coûts par décomposition des coûts directs de production, des coûts indirects de production et des coûts commerciaux.

9 – Des plans comptables particuliers : Le premier plan comptable unifié est apparu en 1940 caractérisé par le monisme formel et par la logique du circuit car les classes de comptes étaient agencé selon l'ordre du déroulement du cycle d'exploitation (approvisionnement – production – ventes)

10 – Des bilans particuliers : Si on fait abstraction aux détails, la structure fondamentale des bilans était du type suivant [10]:

ACTIF	PASSIF
Moyens fixes normés Moyens circulants normés Moyens circulants non normés	Financement des moyens fixes Financement des moyens circulants Financement des moyens circulants non normés

11- Des comptes de résultats particuliers : Le compte de résultat n'était qu'une synthèse d'une information très détaillée sur les coûts par nature, par fonction et par stade que l'Etat utilisait pour assurer le contrôle.

12 – Des modalités de contrôles particulières : Le contrôle des comptes était essentiellement un contrôle d'Etat. Il s'exerçait fondamentalement à l'aide de deux corps : Les *Chefs comptable* et les *Réviseurs*. Les *Chefs comptable* étaient nommés par le directeur de l'usine et dépendait fonctionnellement de lui mais ils devaient suivre les règles de contrôle imposée par l'Etat.
Les *réviseurs* dépendaient entièrement des autorités centrales. Ils pouvaient être considérés comme les contrôleurs des contrôleurs chargés de vérifier le respect du plan et la conservation de la ″ *propriété socialiste* ″.

III – LES INFLUENCES ETRANGERES A L'EST :

Après l'effondrement du bloc communiste et la transition d'un système comptable du type communiste à un autre de type capitaliste certains pays comme la Bulgarie, Hongrie, Pologne, Roumanie, Russie et Tchéquie ont adopté des modes de régulation comptable différents l'un de l'autre et le tableau suivant montre la diversité [11] .

	Bulgarie	***Hongrie***	***Pologne***	***Roumanie***	***Russie***	***Tchéquie***
Organismes ou pays	IASB & France	UE & Allemagne	UE & IASB	France	IASB & ONU	UE, IASB & France

Deux pays ont visiblement opté pour le modèle IASB il s'agit de la Russie et la Bulgarie, les deux pays ont repris les principes et les règles formulés par l'Organisme International tout en ayant recours à l'ONU et à l'expertise française pour leurs politiques comptables (Russie et la Bulgarie respectivement).

Concernent la Roumanie et la Hongrie, leurs inspirations ont été purement Européenne et les directives sont appliquées à la lettre avec quelque influence de la comptabilité générale française sur la Roumanie et la culture comptable Allemande sur l'Hongrie.

Enfin les deux derniers pays, la Pologne et la Tchéquie, ont manifestement subi plusieurs influences, ce qui peut expliquer la souplesse de leur système.

VI - COMPARAISON DU TRAITEMENT COMPTABLE DE CERTAINS ELEMENTS PARTICULIERS : Le traitement comptable de certains sujets essentiels sont présentés sous une forme synoptique [12], il met en évidence les ressemblances et les différences entre pratiques comptables Algérienne (selon le PCN) et celles à l'Est , avec les normes de l'IASB (IAS / IFRS) et les pratiques américaines (selon les US GAAP).

1 – Les bases juridiques de la réglementation comptable :

IASB [13]	Organisme privé de normalisation
PCN	Loi (décret exécutif et code de commerce)
Europe de l'Est [14]	Loi.
US GAAP [15]	Organisme privé de normalisation

2 - L'existence d'un cadre conceptuel formalisé, la signification des principes de " prudence " et de " prééminence du fond sur la forme " et l'influence de la fiscalité.

IASB	Existence d'un cadre conceptuel. Domination de la prééminence du fond sur la forme. La prudence est secondaire. Indépendance de la comptabilité de la fiscalité.
PCN	Pas de cadre conceptuel, le principe de prudence est appliqué selon le décret exécutif du 23 juin 1975 La comptabilité est au service de la fiscalité (forte influence).
Europe de l'Est	Pas de cadre conceptuel. Aucun des principes de prudence et de prééminence du fond sur la forme ne l'emporte sur l'autre L'influence de la fiscalité variable selon les pays.
US GAAP	Comme l'IASB.

3 - Les éléments des états financiers :

IASB	IAS 01 : Actif. Passif, Compte de résultat et annexe. IAS 07 : Tableau de flux de trésorerie IAS 01 : Tableau de variations des capitaux propres.
PCN	Bilan, TCR et 14 tableaux annexés.
Europe de l'Est	Bilan, compte de résultat et l'annexe.
US GAAP	Comme les IAS

4 – La base générale d'évaluation des actifs :

IASB	Coût historique ; juste valeur, valeur d'utilité, valeur du marché, coût amorti.
PCN	Coût historique.
Europe de l'Est	Réévaluation au-dessus du coût historique généralement interdites sauf en cas de forte inflation.
US GAAP	Comme IAS

5 – Les actifs incorporels créés (AI) et les frais de recherche – développement (RD) :

IASB	AI : activation possible sous certaines conditions, amortissement sur 20 ans maximum RD : activation des frais de recherche interdite. Frais de développement comptabilisés en charge sauf si certaines conditions sont remplies. Amortissement sur 20 ans maximum.
PCN	AI et RD sont enregistré en valeurs incorporelles, elles sont résorbées sur maximum 05 ans.
Europe de l'Est	AI : activation interdite en Pologne et Hongrie ; possible en Bulgarie, Russie et république Tchèque. RD : activation possible en Pologne et Hongrie ; obligatoire en Bulgarie, Russie et république Tchèque. Amortissement sur 10 ans maximum.
US GAAP	AI : activation interdite RD : activation interdite

6 – Le traitement du Goodwill acquis :

IASB	Le goodwill doit donner lieu à évaluation au moins annuelle (IAS 36). Comme il représente des actifs non identifiables, sa valorisation peur se faire soit directement par évaluation de la société acquise, soit à travers les UGT.
PCN	Appellation " Fond de commerce " comptabilisé a l'actif en valeur incorporelle et il n'est pas amortissable.
Europe de l'Est	Goodwill positif : activé et amorti sur sa durée d'utilisation (Pologne, Hongrie, Russie) Amortissement facultatif en Roumanie
US GAAP	Goodwill positif : activé et amorti sur 40 ans maximum. Goodwill négatif : compensation avec la juste valeur des actifs immobilisés. Solde réintégré de manière systématique aux résultats sur 40 ans maximum.

7 - Les immobilisations corporelles :

IASB	IAS 16 : la réévaluation en utilisant la juste valeur est faisable pour une catégorie d'immobilisation, elle implique son utilisation pour l'ensemble de la catégorie et à chaque clôture d'exercice : pas de réévaluations sélectives La contre partie de réévaluation passe directement en capitaux propres.
PCN	Appellation " Investissement", l'amortissement est généralement linéaire, la réévaluation est réglementée et l'écart de réévaluation est comptabilisé dans les capitaux propres et il est imposable.

Europe de l'Est	Réévaluation au-dessus du coût historique interdite sauf en cas de forte inflation Durée d'amortissement souvent influencées par des considérations fiscales.
US GAAP	Comme IAS 16.

8 – L'évaluation des placements , court terme (PCT) et long terme (PLT) :

IASB	PLT : évalués au coût d'acquisition, à un montant réévalué, l'écart de réévaluation inclus dans les capitaux propres. PCT : évalués à la valeur du marché.
PCN	PLT : Coût historique. Provision si dépréciation de l'actif net en fin d'exercice PCT : Coût historique
Europe de l'Est	PLT : coût d'acquisition, déprécié si nécessaire. PCT : minimum du coût d'acquisition et de la valeur de marché
US GAAP	PLT : coût d'acquisition, déprécié si nécessaire PCT : juste valeur.

9 – L'actif circulant (stocks , contrats de construction , créances) :

IASB	Stocks : les méthodes préconisées sont : FIFO ou CMP. Contrat de construction : méthode de l'état d'avancement des travaux exigée sous certaines conditions sinon méthode de terminaison des travaux. Créances : provision forfaitaires non admises
PCN	Stocks : méthodes autorisées : FIFO, LIFO, CMP Contrat de construction : méthode d'achèvement des travaux obligatoire Créances : provision forfaitaires admises
Europe de l'Est	Stocks : évaluation au minimum du coût et de la valeur de marché. Méthode LIFO non admise en république Tchèque Dépréciation d'origine fiscale en Roumanie.
US GAAP	Stocks : Comme IAS 2 Contrat de construction : comme IAS 11 Créances : Comme IAS

10 – Les locations financières :

IASB	Selon la norme IAS 17 : Elle est définit comme un contrat de location ayant pour effet de transférer au preneur la quasi-totalité des risque set des avantages inhérent à la propriété d'un actif Les immobilisations financées par la location financement sont comptabilisées chez le preneur à l'actif pour leur valeur brute diminuée des amortissements et dépréciations nécessaire, et au passif la contrepartie est une dette financière.
PCN	Interdiction de comptabiliser au bilan du locataire.
Europe de l'Est	Russie, Pologne et République Tchèque : Comme l'IAS 17 Hongrie et Roumanie : non comptabilisées au bilan du locataire.
US GAAP	Définition plus complète des locations financières, pour le reste comme l'IAS 17

11 – Les provisions et l'évaluation des engagements de retraite :

IASB	Provisions IAS 37 : une provision est un passif on ne connaît pas exactement l'échéance et le montant, elle résulte soit d'un événement passé ou d'une sortie de ressources devrait permettre d'éteindre l'obligation. Engagements de retraite IAS 19 et IAS 26 : ont définit deux types de régime ; régime à cotisations définies et régimes à prestations définies, le premier est enregistré en charge en contre partie d'une dette , et le second est enregistré en charge mais aussi la dette futur en tenant compte d'un risque actuariel .
PCN	Provisions: pour risque ou perte probable on application du principe de prudence, la provision est comptabilisée en charge en contre partie d'un compte du passif Engagements de retraite : ignorés
Europe de l'Est	Provisions: Pas de règles Engagements de retraite : Pas de règles
US GAAP	Provisions : comme IAS 37 Engagements de retraite : le régime à prestations définies est le plus utilisé aux Etats-Unis.

12 - Les impôts différés :

IASB	Selon la norme IAS 12 : Calcul des impôts différés sur la base des différences temporelles entre la valeur comptable et la valeur fiscale des actifs et des passifs. Les actifs et passifs d'impôts différés doivent être comptabilisés.
PCN	Pas de règles, comptabilisation de l'impôt exigible.
Europe de l'Est	Pas de règles en Bulgarie, Roumanie et Russie. En Hongrie, comptabilisation des impôts différés dans les comptes consolidés seulement. En Pologne comptabilisation des impôts différés dans les comptes individuels.
US GAAP	Comme la norme IAS 12

V- CONCLUSION :

Les tableaux précédents montrent une diversité considérable dans le traitement comptable du même sujet. On constate également la diversité entre l'Algérie et les pays de l'Europe de l'Est qui étaient à la base des pays à vocation socialiste, et grâce a des réformes inspirées du modèle occidental ; la comptabilité en Europe de l'Est avance progressivement vers la comptabilité internationale régie par l'IASB.

L'analyse révèle aussi une grande différence entre les normes de l'IASB et les règle du PCN. Ce sont les US GAAP qui sont les plus proches des IAS, signe de l'influence américaine sur le processus d'élaboration des normes de l'IASB.

Toute fois, rien n'est figé, que se soit pour l'Algérie ou pour les pays de l'Europe de l'Est, les situations actuelles peuvent évoluer mais a un rythme différent. On peut s'attende à de nouveaux bouleversements comptables à court terme à l'Est sous l'effet de modification dans les relations internationales en général et Européennes en particulier. En Algérie, des changements peuvent survenir à longs terme sous l'effet des réalités économiques et de l'infléchissement des modes de régulation comptable, la réforme du PCN 1975 est survenue 34 ans après avec l'apparition du SCF 2009 inspiré des normes IAS/ IFRS.

NOTES ET REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUE :

[1] Qui avait été dressé en 1961, s'est effondré le 09/11/1989 sous la pression de la foule durant les manifestations de la population qui exprime son opposition au régime communiste ce qui a entrainé l'effondrement de l'empire Soviétique (la fin du système Soviétique communiste).
[2] Voir Journal Officiel n° 24 du 23/03/1976.
[3] Voir recueil de textes législatifs et réglementaires relatif à la profession d'expert comptable, de commissaire aux comptes et comptable agréé – direction générale de la comptabilité – Ministère des finances – Décembre 1998.
[4] Voir Journal Officiel n° 74 du 25/11/2007.
[5] Voir Journal Officiel n° 21 du 08/04/2009.
[6] Marie Lavigne – Economie internationale des pays socialiste – Collection Armand Colin – 1985 - Paris – P : 09
[7] Jacques Richard – Comptabilité en Russie – Encyclopédie de Comptabilité – Economica - 2000- Paris – P : 345
[8] Conseil Supérieur de l'Economie Nationale.
[9] Jacques Richard – Les pays de l'Europe de l'Est – Comptabilité Internationale – Vuibert - 1997- Paris – P : 354
[10] Jacques Richard – Les pays de l'Europe de l'Est – Comptabilité Internationale – Vuibert - 1997- Paris – P : 357
[11] Jacques Richard – Les pays de l'Europe de l'Est – Comptabilité Internationale – Vuibert - 1997- Paris – P : 394
12 Axel Haller – Comparaison du traitement comptable de certains éléments particuliers - Comptabilité Internationale– Vuibert - 1997-Paris – P : 405.
[13] IFRS-IAS 2008/09 – Top'Actuel – Martine Haranger et Gauthier May Helou – Hachette – 2008 – Paris.
[14] Informations qui figurent dans les tableaux concernant les pays de l'Est sont recueillies du site www.comptabilité-move.com visité le 13/03/2010.
[15] Laurence Binet – Les états financiers anglo-saxons comparaison avec les états financiers français – Economica – Paris – 1991.

La comptabilité par activités au Maroc :
Une étude empirique utilisant la théorie de la contingence

Mr. Azzouz ELHAMMA
Professeur agrégé en économie et gestion
Université Mohammed V-Agdal Rabat, Maroc
E-mail : elhamma_azzouz@yahoo.fr

Abstract : La comptabilité par activités (ABC) représente un nouveau modèle dans la comptabilité de gestion. Dans les dernières décennies, elle a fait l'objet de plusieurs travaux de recherche, en particulier dans le monde anglo-saxon (USA, Royaume-Uni, etc.). Toutefois, ce type de recherches est encore absent dans notre pays.
Dans ce contexte, cet article met en évidence les résultats d'une étude empirique sur les déterminants organisationnels de la méthode ABC au Maroc. Quatre facteurs de contingence seront utilisés: la taille, la stratégie, la décentralisation organisationnelle et l'incertitude de l'environnement. Les résultats montrent que l'adoption de la méthode ABC dépend de la taille, la décentralisation de l'organisation et l'incertitude environnementale.

Mots clés : Comptabilité par activités (ABC), taille, stratégie, décentralisation organisationnelle, incertitude environnementale.

Introduction : Depuis la dernière décennie du XXème siècle, plusieurs travaux de recherche ont été menés sur la comptabilité par activités (en anglais : *Activity Based Costing, ABC*). Ces travaux ont été réalisés notamment dans les pays développés comme les Etats-Unis d'Amérique, la France, le Royaume-Uni, la Suède, la Norvège, etc. Ils ont porté essentiellement sur la relation entre l'adoption de la méthode ABC et un certain nombre de facteurs de contingence comme la stratégie (Gosselin, 1997[1], 2000[2] ; Alcouffe, 2002[3]), la taille de l'organisation (Bjørnenak, 1997[4]; Alcouffe, 2002[5] ; Dahlgren et al., 2001[6]), la structure de l'organisation (Gosselin 1997[7]), l'intensité de la concurrence (Bjørnenak, 1997[8] ; Malmi, 1999[9] ; Alcouffe, 2002[10]), la structure des charges (Bjørnenak, 1997[11] ; Malmi, 1999[12]), etc.

Dans ce contexte, cet article a pour but de présenter les premiers résultats d'une enquête réalisée dans le cadre d'une thèse de doctorat et qui tente de mettre en exergue l'impact de quatre déterminants organisationnels sur l'adoption de l'ABC. Ces déterminants sont la taille, la stratégie, la décentralisation organisationnelle et l'incertitude environnementale.
Notre objectif dans cette recherche est d'identifier les caractéristiques organisationnelles distinctives qui font qu'une organisation adopte ou non la méthode ABC. Nous tenterons de répondre donc à la question suivante : existe-t-il des différences entre les entreprises ayant adopté l'ABC et celles qui ne l'adoptent pas? La réponse à cette question s'inscrit dans le cadre de la théorie de la contingence qui prédit comment les organisations se comportent dans certains environnements (Donaldson, 1996[13]).

Une revue de littérature relative à notre recherche (§1) et une présentation de nos choix méthodologiques de recherche (§2) sont nécessaires pour mener l'analyse statistique et de présenter les principaux résultats obtenus (§3). Toutefois, il ne faut occulter quelques limites, ainsi que les voies de recherches futures (§4).

1 - Revue de la littérature et formulation des hypothèses:

Dans ce premier point, nous allons définir tout d'abord la méthode ABC (1.1), puis nous allons mettre en évidence l'impact de nos quatre variables organisationnelles sur l'adoption de cette méthode (1.2).

1.1- L'ABC : une nouvelle méthode de calcul des coûts

La méthode ABC a été développée pour faire face aux insuffisances de l'organisation comptable analytique traditionnelle et pour s'adapter à la nouvelle approche transversale du management et de l'organisation (Naulleau et Rouach, 1998[14]). Cette méthode repose sur l'idée selon laquelle que ne sont pas les produits qui consomment les ressources de l'entreprise mais plutôt les activités, et les diverses activités de l'entreprise sont utilisées par les produits (Milkoff, 1996[15]).

Selon De La Villarmois et Tondeur (1996)[16], la comptabilité par activités (ABC) peut être définie comme « une méthode de calcul des coûts remettant en cause l'approche fondée sur les coûts complets par la prise en compte de la notion d'activités permettant d'apporter une information pertinente quant au pilotage de l'entreprise ». Le concept clé de cette méthode est l'activité. Selon Lebas (1991)[17], « une activité est définie par un ensemble d'actions ou de tâches qui ont pour objectif de réaliser, à plus ou moins court terme un ajout de valeur à l'objet ou de permettre cet ajout de valeur ». Une activité est considérée comme un ensemble de tâches. Un ensemble d'activités homogènes est appelé « processus ». Selon Bouquin (1993)[18], le processus est un « mot latin désignant le déroulement dans le temps d'un phénomène. En économie, il désigne les différentes étapes, les différents stades dans la réalisation d'une opération économique ou tout simplement le mouvement dans le temps et dans l'espace de développement d'une activité ».

Pour avoir une idée sur l'adoption de cette méthode dans les différents pays du monde, il nous semble important de mettre en exergue son taux d'adoption dans ces pays (tableau 1).

Le tableau ci-dessus met en évidence que le taux d'adoption de l'ABC est plus élevé aux Etats-Unis d'Amérique par rapport aux autres pays, et plus important dans les pays anglophones que les autres. Concernant la proportion d'entreprises considérant l'adoption de l'ABC, nous constatons que cette proportion semble diminuer dans le temps au sein d'un même pays : Canada (de 15% en 1992 à 9,4% en 1997), R.U (de 40% en 1990 à 20% en 1999) et la France (de 28% en 1994 à 23% en 1999). Pour la proportion des entreprises ayant rejeté la méthode après examen, nous remarquons que cette proportion semble augmenter et notamment au Royaume Uni (de 5% en 1990 à 15% en 1999). Et en ce qui concerne la proportion des entreprises n'ayant pas considéré l'adoption de l'ABC, nous pouvons constater que cette proportion a, généralement, stagné au sein d'un même pays.

Selon la théorie de la contingence, l'adoption de la méthode ABC dépend de plusieurs facteurs organisationnels tels que la taille, la stratégie, la structure organisationnelle, l'incertitude environnementale, etc.

1.2- L'ABC : une méthode contingente

1.2.1- Impact de la taille

Plusieurs travaux de recherche ont montré que la taille des entreprises adoptant l'ABC est supérieure à celle des entreprises qui ne l'adoptent pas (Malmi, 1999)[19]. Aux Etats-Unis d'Amérique, Krumwiede (1998)[20] a mis en évidence que trois variables contextuelles sont associées à l'adoption de l'ABC, parmi ces facteurs, la taille occupe une place centrale. Dahlgren et al. (2001)[21] ont testé l'influence d'un grand nombre de variables sur la propension à adopter la méthode ABC en Suède[22]. Les auteurs ont démontré que seulement trois se sont révélés significatifs pour expliquer l'adoption de l'ABC dont le facteur « taille ». Dans le même sens d'idées, Bjørnenak (1997)[23], à la suite d'une étude empirique réalisée auprès de 75 entreprises en Norvège, a démontré que la taille d'une organisation, mesurée par le nombre de ses salariés, est corrélée avec sa propension à connaître et à adopter l'ABC.

En France, suite d'un travail empirique réalisé en 2001, Alcouffe (2002)[24] a démontré statistiquement que la taille moyenne des organisations qui adoptent l'ABC est supérieure à celle des organisations qui ne l'adoptent pas. Nous pouvons donc formuler l'hypothèse suivante:

Hypothèse H1: Les entreprises de grande taille adoptent la méthode ABC plus que les PME.

1.2.2- Impact de la stratégie

Se référant à la typologie proposée par Michael Porter concernant les comportements stratégiques, Chenhall et Langfield-Smith (1998)[25] ont distingué les firmes poursuivant une stratégie de différenciation et une stratégie de prix bas. Ces auteurs ont montré que l'ABC est adoptée davantage par les organisations poursuivant un comportement stratégique de domination par les coûts.

Ce résultat a été infirmé par la suite par plusieurs chercheurs. Au Canada, Gosselin (2000)[26] a examiné l'influence de la stratégie des entreprises sur leur propension à adopter l'une des trois formes de l'approche « Management des Activités : MA »: « analyse des activités », « analyse du coût des activités » et « comptabilité par activités ». Pour mener cette recherche, cet auteur a retenu la typologie des stratégies de Miles et Snow (1978)[27]. Les résultats de l'enquête ont mis en évidence que les entreprises prospectrices adoptent généralement l'approche MA plus que celles qui poursuivent une stratégie de type « défenseur ». En France, Alcouffe (2002)[28] a démontré que les proportions d'entreprises poursuivant une stratégie de type «prospecteur » et «analyste » parmi les entreprises adoptant l'ABC seraient supérieures à celles que l'on trouve parmi les entreprises n'adoptant pas la méthode. Nous formulons donc l'hypothèse suivante :

Hypothèse H2: les prospectrices adoptent l'ABC plus que les défenderesses

1.2.3- Impact de la décentralisation organisationnelle

Dans un travail de recherche mené au Canada, Gosselin (1997)[29] a testé le degré de l'influence de la structure des entreprises sur leur propension à adopter l'une des trois formes de l'approche « Management des Activités : MA » citées ci-dessus. Pour opérationnaliser la variable structurelle dans son enquête, l'auteur a retenu les deux formes opposées de la structure organisationnelle: « mécaniste » vs. « organique ». Les résultats montrent des degrés élevés de centralisation et de formalisation sont positivement associés à la mise en place de l'ABC.

Ce résultat a été infirmé par De La Villarmois et Tondeur (1996)[30]. A partir d'une étude empirique auprès de 79 entreprises portant sur l'influence d'un certain nombre de variables organisationnelles sur l'adoption de la méthode ABC, ces auteurs ont démontré que les entreprises décentralisées adoptent plus que les autres la méthode ABC, d'où l'hypothèse suivante :

Hypothèse H.3: Les entreprises décentralisées adoptent l'ABC plus que les entreprises centralisées

1.2.4- Impact de l'incertitude environnementale

L'impact de l'incertitude environnementale sur l'adoption de l'ABC n'est pas clair. Les résultats obtenus dans ce cadre ne sont pas convergents. Bjørnenak (1997)[31] a mis en évidence qu'il existe une influence de l'intensité concurrentielle sur l'adoption de l'ABC. Par contre, Alcouffe (2002)[32] a démontré par le biais d'un certain nombre de tests statistiques qu'il n'y a aucune différence significative entre les entreprises adoptant l'ABC et celles qui ne l''adoptent pas en ce qui concerne l'incertitude environnementale dans laquelle elles évoluent.

Devant ces contradictions des résultats empiriques, nous nous référons aux développements théoriques de Damanpour et Gopalakrishnan (1998)[33]. Selon ces développement, nous pouvons constater que:

- l'intensité concurrentielle moyenne de l'environnement des entreprises qui adoptent l'ABC est supérieure à celle de l'environnement des entreprises qui ne l'adoptent pas ;
- la stabilité moyenne de l'environnement des entreprises qui adoptent l'ABC est inférieure à celle de l'environnement des entreprises qui ne l'adoptent pas ;
- la prévisibilité moyenne (de l'évolution) de l'environnement des entreprises qui adoptent l'ABC est inférieure à celle de l'environnement des entreprises qui ne l'adoptent pas.

D'après ces développements théoriques, nous formulons l'hypothèse ci-après :

Hypothèse H4: les entreprises évoluant dans un environnement incertain adoptent l'ABC plus que les entreprises évoluant dans un environnement certain.

2- Cadre méthodologique

Pour tester les quatre hypothèses formulées ci-dessus, une enquête par questionnaire a été menée auprès de 62 entreprises installées au Maroc. Cette enquête a été réalisée dans le cadre d'une thèse de doctorat qui avait pour objet la validation d'un modèle théorique en contrôle de gestion dans le contexte marocain dont les détails et les résultats ne peuvent pas être mentionnés dans cette courte contribution.

L'opérationnalisation des variables étudiées nous emmènera à distinguer entre les variables indépendantes qui sont les caractéristiques organisationnelles retenues dans cette recherche (2.2) et la variable dépendante qui réside dans l'adoption de la méthode ABC (2.1)

2.1- Variable dépendante (adoption de l'ABC)

Pour avoir des données concernant l'adoption de l'ABC, nous avons formulée la question suivante : quelle est la méthode que vous utilisez pour calculer les coûts de vos produits ? Cinq réponses ont été proposées : « la méthode des coûts complets (sections homogènes) », « la méthode des coûts partiels (directs/variables) », « la comptabilité par activités (la méthode ABC) »,

« méthodes informelles » et « autres ». On aura donc une variable dichotomique qui prend seulement deux valeurs: 0 pour « Autres Méthodes : AM », et 1 pour « la méthode ABC ».

2.2- Variables indépendantes

2.2.1- La taille (TAIL)

Pour mesurer la taille des entreprises, trois types d'indicateurs ou paramètres sont généralement utilisés: le capital social, le chiffre d'affaires ou le nombre de salariés employés par l'entreprise. Dans le cadre de la présente étude, nous allons retenir le troisième indicateur pour des raisons de disponibilité de l'information concernant les effectifs. Egalement, Chenhall (2003)[34] a démontré que la taille est souvent mesurée par le nombre du personnel.

2.2.2- La stratégie (STRA)

Dans les recherches contingentes en stratégie/contrôle, trois types d'opérationnalisations de la stratégie sont généralement utilisés : par le positionnement[35], par la mission[36] ou par la typologie de Miles et Snow (1978)[37]. Dans le cadre de cette recherche, nous allons retenir la dernière typologie qui est reconnue par les chercheurs dans le domaine de la stratégie[38]. Cette typologie distingue quatre comportements stratégiques :

- les prospecteurs : ce sont des entreprises qui ont une structure organique (projet, transversalité) et qui luttent par l'innovation ;
- « les défenseurs » : ce sont des entreprises championnes dans leurs secteurs, ayant des structures centralisées et qui veillent à maintenir leur domaine d'excellence par le biais des coûts bas ;
- « les analystes » : qui sont un hybride des deux précédents ;
- et « les réacteurs » : qui, faute de vision, suivent et copient mais n'adaptent pas leur organisation, ce qui constituerait un comportement voué à l'échec.

Sept items sont constitués pour l'identification des comportements stratégiques des entreprises étudiées. Chaque item est composé de deux stratégies opposées (défenderesse vs. Prospectrice). Le tableau 2, résume ces items[39]:

Le répondant était amené à identifier sur une échelle de Lickert à six points (allant de 0 à 5) le chiffre correspondant le plus fidèlement à l'orientation stratégique de l'entreprise. Plus le résultat global est élevé, plus le caractère proactif de l'organisation est proéminent et vice versa.

2.2.3- La décentralisation de la structure organisationnelle (DECN)

Nous avons mesuré le degré de décentralisation organisationnelle par le biais de l'évaluation de la décentralisation du système de prise de décision qui peut être déclinée selon deux dimensions (Kalika, 1987)[40]: la décentralisation verticale et la décentralisation horizontale.

- **La décentralisation verticale :** elle permet de localiser le niveau auquel se prennent les décisions. Le degré de la décentralisation verticale est mesuré en demandant de préciser le niveau hiérarchique auquel se prennent cinq types de décisions, à savoir : « recrutement/licenciement » ; « lancement d'un nouveau produit » ; « choix des fournisseurs/clients » ; « fixation des prix de vente » et « réorganisation des opérations opérationnelles ». Par la suite, une cote est affectée à chaque niveau hiérarchique : « 1 : la direction générale et plus», « 2 : les responsables

fonctionnels » et « 3 : les responsables opérationnels ». Plus le score global est élevé, plus la décentralisation verticale est forte et inversement.

- **La décentralisation horizontale :** elle se rapporte à la participation des différents responsables de l'entreprise à la prise de décision et permet d'apprécier le caractère plus ou moins collégial de cette dernière. Une échelle de Lickert à cinq points permet aux répondants d'indiquer dans quelle mesure ils sont d'accord avec chacune des affirmations suivantes[41]: « vous participez à la prise de toutes les décisions, y compris les décisions mineures, car vous considérez que tout doit être contrôlé » ; « vous ne prenez de décisions importantes qu'après avoir consulté vos collaborateurs » ; « vos collaborateurs vous consultent toujours avant la mise en application des décisions qu'ils prennent » et « vous laissez vos collaborateurs prendre seuls les décisions qui relèvent de leur domaine de responsabilités ». Un score global élevé indique que le degré de décentralisation horizontale est élevé et vice versa.

Au final, le degré de décentralisation structurelle est déterminé en agrégeant les scores obtenus sur l'ensemble des échelles mesurant le degré de décentralisation verticale et horizontale de la prise de décision. Un score global faible représente une structure plutôt centralisée, alors qu'un score élevé matérialise une structure plutôt décentralisée.

2.2.4- L'incertitude environnementale (INCR)

Pour évaluer l'incertitude environnementale dans laquelle évoluent les entreprises étudiées, il a été demandé aux répondants d'exprimer leur degré d'accord sur différents items mesurés sur une échelle à supports sémantiques à cinq points. Ces cinq items proviennent de l'instrument de mesure élaboré par Gordon et Narayan (1984)[42] et sont les suivants : « dynamisme de l'environnement économique » ; « dynamisme de l'environnement technologique » ; « prévisibilité de l'activité des concurrents sur le marché » ; « prévisibilité des goûts et des préférences des clients » et « révision des politiques marketings ». Pour les deux premiers items, le répondant avait le choix entre 5 réponses (allant de « 1 : très stable » à « 5 : très dynamique »). Pour les items n°3 et n°4, il y avait aussi 5 réponses (allant de « 1 : facilement prévisible » à « 5 : totalement imprévisible »). Enfin pour le dernier item, le répondant avait également 5 choix de réponses (allant de « 1 : très rarement » à « 5 : très souvent »). Plus le score global est élevé, plus l'environnement est incertain et dynamique et vice versa.
Après la présentation de nos options méthodologiques, nous exposerons dans ce qui suit les principaux résultats issus de notre enquête.

3- Résultats et discussion

Le tableau 3, résume les principaux résultats de notre enquête relatifs aux différentes méthodes de calcul des coûts adoptées par les entreprises étudiées.

12,9% des entreprises enquêtées adoptent la méthode ABC. Ce résultat nous paraît surprenant, puisqu'il s'agit d'un taux assez élevé pour un pays en développement comme le Maroc[43]. Notre échantillon peut être scindé en deux groupes d'entreprises, d'un côté, les entreprises n'ayant pas mis en place l'ABC et de l'autre, celles utilisant déjà la technique.
Pour tester les quatre hypothèses formulées ci-dessus, un test de différence de moyennes de Student sera utilisé. Ce test nous permettra de mettre en évidence les différences significatives qui existent parmi les deux groupes d'entreprises de notre échantillon (adoptant et non adoptant de l'ABC) en matière de leurs caractéristiques organisationnelles, stratégiques et environnementales. Le tableau 4 résume les résultats de ce test.

La taille moyenne des entreprises adoptant l'ABC (2150 salariés) dépasse largement celle des entreprises n'ayant pas mis en place cette méthode (714). La différence entre les deux moyennes est positive (+1435) et statistiquement significative au seuil de 1%. L'hypothèse H1 est donc validée par nos analyses : ce sont les entreprises de grande taille qui adoptent davantage la méthode ABC.

L'hypothèse H2 n'est pas validée par les résultats de nos analyses présentés ci-dessus. La différence de moyennes (+1,8) n'est pas significative. La stratégie poursuivie n'a pas une influence significative sur l'adoption ou non de l'ABC.

La décentralisation organisationnelle moyenne est plus forte chez les entreprises adoptant l'ABC (21,87) que chez les entreprises qui ne l'adoptent pas (20,07). La différence entre les deux moyennes est positive (+3,68) et significative au seuil de 1%. L'hypothèse H3 est donc validée par nos analyses. La méthode ABC est adoptée davantage par les entreprises décentralisées.
L'hypothèse H4 est validée par les résultats de nos analyses développées ci-dessus. La moyenne relative à l'incertitude environnementale dans les entreprises adoptant l'ABC (19,75) dépasse significativement celle des entreprises qui ne l'adoptent pas (18,11). La différence de moyennes est positive et significative au seul de 10%. Ce sont les entreprises évoluant dans un environnement incertain qui adoptent davantage la méthode ABC.

Parmi les quatre hypothèses testées, seulement une seule qui n'a pas été validée. D'une manière générale, nous pouvons constater que les entreprises étudiées adoptent un certain alignement de leurs comptabilités de gestion sur leurs caractéristiques organisationnelles.

4- Conclusion : L'objectif de cet article était l'identification d'éventuelles différences significatives entre les entreprises adoptant l'ABC et les autres qui ne l'adoptent pas. Les résultats obtenus montrent que ce sont les entreprises de grande taille, les entreprises décentralisées et les entreprises évoluant dans un environnement incertain qui adoptent davantage la méthode ABC.

Toutefois, ces résultats doivent être utilisés avec prudence au vu des limites de notre recherche. Deux grandes limites d'ordre méthodologiques doivent être soulignées : la taille modeste de l'échantillon (62 entreprises) et le recours à une approche perceptuelle pour collecter les données. La déclaration des données par les répondants doit conduire le chercheur à être plus attentif dans ses résultats. A cet égard, Nobre (2001)[44] déclare qu'il peut exister un décalage important entre les discours et les pratiques effectives.

Nous avons utilisé ci-dessus quatre variables organisationnelles pour expliquer l'adoption de l'ABC. Dans ce contexte, de nombreuses voies de recherche sont envisageables, la plus importante et celle qui concerne d'autres déterminants non organisationnels (comportementaux), comme par exemple : les styles de direction, la culture du dirigent, l'appartenance juridique (entreprise indépendante ou filiale d'une entreprises marocaine ou étrangère), etc.

Egalement, des recherches, théoriques et/ou empiriques, supplémentaires nous semblent nécessaires avant de conclure définitivement quant à l'influence de la stratégie sur l'adoption de la méthode.

Annexes :

Tableau 1: Comparaison des taux d'adoption de l'ABC dans quelques pays

Statut de l'ABC Pays	Adoptée, en cours ou planifiée	Adoption en train d'être considérée	Adoption rejetée	Adoption non considérée
U.S.A	45% (1993), 67% (1997)	Pas d'information	Pas d'information	Pas d'information
Canada	14% (92), 23% (97)	15% (92), 9,4% (97)	14% (97)	67% (92), 54% (97)
Australie	8% (90), 56% (97)	29% (95)	4% (95)	45% (96)
R.U	6% (90)- 18% (99)	40% (90)- 20% (99)	5% (90)- 15% (99)	44% (90)- 47% (99)
France	32% (94)- 23% (99)	28% (94)- 23% (99)	12% (99)	49% (99)
Pays scandinaves	Varie de 0% à 35%	Pas d'information	Pas d'information	60% (Danemark) 70% (Finlande)
Autres	Varie de 3% à 20%	35% au Japon	4,6% au Japon	54%(Japon) 31% (Belgique)

Source : Alcouffe (2002)

Tableau 2: Items relatifs à l'identification de la stratégie poursuivie

Stratégies défenderesses	……………..……………	Stratégies prospectrices
L'entreprise met l'accent sur la standardisation des produits afin de réaliser des effets d'échelles et d'expériences.	0.....1…..2….3.....4…...5	L'entreprise met l'accent sur la différenciation des produits afin de satisfaire une plus large clientèle.
La croissance est réalisée essentiellement par extension des produits actuels aux clients actuels	0.....1…..2….3.....4…...5	La croissance est réalisée essentiellement par développement de nouveaux produits à de nouveaux clients
Dans l'entreprise, on a le souci de la protection d'une ligne de produits stables dans le cadre de marchés clairement définis.	0…..1…..2….3.....4…...5	Dans l'entreprise, on a le souci de repérer et de satisfaire de nouveaux clients avec de nouveaux produits.
Dans l'entreprise, la préoccupation principale est de maintenir les produits ou services actuels	0…..1…..2….3.....4…...5	Dans l'entreprise, la préoccupation principale est le développement de nouveaux produits ou services.
Dans l'entreprise, la préférence est marquée pour les investissements non risqués et les retours sur investissement modérés	0…..1…..2….3.....4…...5	Dans l'entreprise, la préférence est marquée pour les investissements risqués et les retours sur investissement élevés.
La stratégie consiste à attendre et faire en fonction de la concurrence.	0....1…..2….3.....4…...5	La stratégie consiste à avoir l'initiative de l'action.
L'entreprise est rarement la première à introduire de nouveaux processus de production.	0.....1…..2….3.....4…...5	L'entreprise est souvent la première à introduire de nouveaux processus de production.

Source : (tableau adapté) Mouline J.P. (2000)

Tableau 3: Méthodes de calcul des coûts adoptées par les entreprises étudiées

Méthode	ABC	Autres méthodes
Pourcentage	12,9%	87,1%

Tableau 4: Moyennes relatives aux variables contingentes comparées entre les entreprises adoptant l'ABC et celles qui ne l'adoptent pas

Caractéristiques	Entreprises adoptant l'ABC	Entreprises non adoptant l'ABC	écart	test-t	sig.[45]
TAIL	2150,0000	714,8148	1435,1852	5,175	0,000*
STRA	21,8750	20,0741	1,8009	1,476	0,145****
DECN	23,1250	19,4444	3,6806	3,933	0,000*
INCR	19,7500	18,1111	1,6389	1,794	0,078***

** significatif au seuil de 1%   *** Significatif au seuil de 10%   **** Non Significatif*

Références:

[1] Gosselin M. (1997), The effect of strategy and organisational structure on the adoption and implementation of accounting-based costing, Accounting, Organisations and Society, Vol. 22, n°2, pp. 105-122.
[2] Gosselin M. (2000), Influence de la stratégie sur l'adoption et la mise en œuvre d'une comptabilité par activités, Finance Contrôle Stratégie, Vol. 3, n°4, pp. 37-56.
[3] Alcouffe S. (2002), La diffusion de l'ABC en France : une étude empirique utilisant la théorie de la diffusion des innovations, Actes du 23ème congrès de l'Association Française de Comptabilité, Toulouse, mai.
[4] Bjørnenak T. (1997), Diffusion and accounting: the case of ABC in Norway, Management Accounting Research, Vol. 8, n°1, pp. 3-17.
[5] Alcouffe S. (2002), op. cit.
[6] Dahlgren J. et al. (2001), Activity-Based Costing - Diffusion and adoption, Communication à la conférence annuelle de l'European Accounting Association, Athènes.
[7] Gosselin M. (1997), op. cit.
[8] Bjørnenak T. (1997), op. cit.
[9] Malmi T. (1999), Activity-based costing diffusion across organizations: an exploratory empirical analysis of finnish firms, Accounting, Organizations and Society, Vol. 24, pp. 649-672.
[10] Alcouffe S. (2002), op. cit.
[11] Bjørnenak T. (1997), op. cit.
[12] Malmi T. (1999), op. cit.
[13] Donaldson L. (1996), The normal science of structural contingency theory, in Handook of organizational theory, ed. Clegg S.R., Hardy C. & Nord W.R.
[14] Naulleau G., Rouach M. (1998), Les méthodes récentes du contrôle de gestion : les apports pour la banque, Revue Banque, n°590, mars.
[15] Milkoff R. (1996), Le concept de comptabilité de gestion à base d'activités, IAE de Paris (Université Paris 1• Panthéon – Sorbonne), GREGOR, 1996.06.
[16] De La Villarmois et Tondeur (1996), L'ABC en France : les déterminants de la mise en place, Echanges, Supplément au N° 125, pp.51-62
[17] Lebas (1991), Comptabilité analytique basée sur les activités, analyse et gestion des activités, Revue Française de Comptabilité, n° 226, Septembre, pp.51.
[18] Bouquin H. (1993), Comptabilité de gestion, Dalloz-Sirey, Paris, pp.83.
[19] Malmi T. (1999), op. cit

[20] Krumwiede K. R. (1998), The implementation stages of Activity-Based Costing and the impact of contextual and organizational factors, Journal of Management Accounting Research, Vol. 10, pp. 239-277.
[21] Dahlgren J. et al. (2001), op. cit.
[22] L'étude empirique a porté sur l'impact de 27 facteurs sur l'adoption de la méthode. Les résultats montrent que 14 facteurs peuvent être considérés comme des déterminants de l'adoption de l'ABC.
[23] Bjørnenak T. (1997), op. cit.
[24] Alcouffe S. (2002), op. cit.
[25] Chenhall R. H., Langfield-Smith K. (1998), The relationship between strategic priorities, management techniques and management accounting: an empirical investigation using a systems approach, Accounting, Organizations and Society, Vol. 23, n°3, pp. 243-264.
[26] Gosselin M. (2000), op. cit.
[27] Miles R.E., Snow C.C. (1978), Organizational Strategy, Structure and Process, McGraw Hill, New York.
[28] Alcouffe S. (2002), op. cit.
[29] Gosselin M. (1997), op. cit.
[30] De La Villarmois et Tondeur (1996), op. cit.
[31] Bjørnenak T. (1997), op. cit.
[32] Alcouffe S. (2002), op. cit.
[33] Damanpour F., Gopalakrishnan S. (1998),Theories of organizational structure and innovation adoption: the role of environmental change, Journal of Engineering and Technology Management, Vol. 15, n°1, pp. 1-24.
[34] Chenhall R.H. (2003), Management control systems design within its organizational context; findings from contingency-based research and directions for the future, Accounting, Organizations and Society, Vol. 28, n°2/3, pp. 127-168.
[35] Les 3 stratégies génériques de Porter ; domination par les coûts, différenciation et focalisation.
[36] Le modèle BCG : le choix de construire (*build*), maintenir (*hold*) ou récolter (*harvest*) est fait en fonction de la croissance et des parts de marchés de la firme.
[37] Défendeurs, prospecteurs et analyseurs définis en fonction du taux de changement en terme de produits / marchés.
[38] Gosselin M. et Dubé T. (2002), Influence de la stratégie sur l'adoption des mesures de performance en vigueur dans le système de comptabilité de gestion, Actes du 23[ème] congrès de l'AFC, Toulouse, 16 et 17mai.
[39] Ces items sont fortement inspirés de l'instrument de travail de recherche mené par Mouline J.P. (2000).
[40] Kalika M. (1987), Structures d'entreprises, réalités, déterminants, performances, Economica.
[41] Ces items sont largement inspirés de Germain C. (2004).
[42] Gordon L.A. et Narayanan V. (1984), Management Accounting Systems, Perceived Environmental Uncertainty and Organizations Structure: An Empirical Investigation, Accounting, Organizations and Society, Vol. 9, n° 1, pp. 33-47.
[43] Il convient d'insister sur le caractère déclaratif des données traitées ; il est ainsi difficile d'évaluer la fiabilité des réponses recueillies.
[44] Nobre T. (2001), Méthodes et outils du contrôle de gestion dans les PME, FinanceContrôle Stratégie, juin, pp 119-148.
[45] Sig.= niveau de significativité. Il s'agit de la probabilité « p » que l'hypothèse H0 « les deux moyennes sont identiques » soit vérifiée.

ZONE INDUSTRIELLE ET DEVELOPPEMENT LOCAL : QUELLE ARTICULATION ?

Charif Mustapha - maître de conférences
Université de Tlemcen ; mus_charif@yahoo.fr

RESUME : Notre article se propose d'expliquer l'articulation du couple zone industrielle (zi) et développement local. Autrement dit, il s'agit de voir en quoi la proximité territoriale (espace de la zi) peut elle favoriser l'hybridation des ressources locales et en quoi celle-ci participe t elle à la croissance et au développement local ?

Un programme de réhabilitation de ces zones a été initié à partir de 1999 puis relancé en août 2005 pour insuffler une dynamique nouvelle dans le cadre de la relance des investissements notamment locaux ou régionaux. Deux autres programmes dits de relance économique (2000—2004 et 2004—2009) viennent soutenir durablement le processus de réalisation des programmes de développement locaux. Il s'agit de voir les atouts de la zi de Tlemcen en terme de proximité, de sous traitance, d'apprentissage dans le cadre d'une exploitation rationnelle des ressources.

Souligner enfin les différentes contraintes et pesanteurs qui freinent un tel processus d'articulation. Notre étude s'intéresse donc à la zone industrielle de Tlemcen pour répondre à la question de savoir si le développement est réfléchi par les acteurs eux-mêmes.

Mots clefs : éveloppement local, zone industrielle, milieu attractif, dynamique socio-économiques, réseau, territoire, effets d'entraînement, espace construit, intégration, innovation, apprentissage.

Notre article se propose d'expliquer quelques points relatifs à l'articulation du couple : zones industrielles et développement local.

La question reste d'actualité puisqu'elle intervient à la suite de la politique de restructuration de mise à niveau des entreprises Algériennes, de la réhabilitation des zones industrielles (**ZI**) et zones d'activités (**ZA**) et aussi du lancement des deux plans de redressement de l'économie **(PSRE 1 et PSRE 2)**.

Le programme de réhabilitation des **ZI** et **ZA** à été initié à partir de 1999 puis relancé en Aout 2005 **(1)** .les **ZI** des hauts plateaux ont reçues 05 milliards de dinars pour leur réhabilitation et mise à niveau de leur environnement.

Les réformes entamées à partir des années 1990, suite à la crise économique, qui a montrée les limites du système productif Algérien **(2)** ont reposées la problématique du développement local dans sa double finalité, c'est-à-dire : développement local global avec une insertion régionale – mondiale (processus d'intégration à la **ZLE** et à **l'OMC**).

Ces reformes avaient pour objectif de créer et de maintenir un nouveau mode de régulation se basant sur la rationalité privée, le marché et la valorisation des richesses locales. Objectifs facilitant l'effet industrialisant innovateur comme catalyseur d'une reproduction élargie.

Vouloir répondre à la question de l'articulation entre **ZI** et développement local, c'est questionner l'impact économique et social sur le territoire c'est-à-dire ce processus ou cette dynamique à travers certaines dimensions

Notre travail sera donc structuré, comme suit:

I. De la zone industrielle.
II. Du développement local.
III. De l'articulation de ce couple au niveau de la zone industrielle de Tlemcen **(Z.I.T)**.

I. De La Zone Industrielle

Pour commencer nous allons définir la zone industrielle :

Une **ZI** est une " étendue de terrain lotie et aménagé conformément à un plan d'ensemble et destinée à être utilisé par un ensemble d'entreprises industrielles"**(STANLEY et MOROSE 1975).**

- ✓ Une **ZI** est un ensemble de terrains spécialement aménagés et équipées à l'initiative d'un maitre d'ouvrage généralement publique, pour accueillir des activités industrielles.
- ✓ Historiquement les zones industrielles ou zones d'activités sont apparues au début du 19 siècle en Europe et en Amérique comme solution urbanistique et architecturale destinées à protéger la vie urbaine des différentes nuisances censées et secrètes par le processus d'industrialisation.
- ✓ Dans le contexte des pays en développement, les **ZI** sont alors crées pour prendre en charge les problèmes récurrent du sous-développement, Problèmes de chômage, de pauvreté.
- ✓ Chez nous, en Algérie, la plupart des **ZI** et **ZA** sont crées à partir des années 1970 pour insuffler un développement local et régional.
- ✓ Les **ZI** en Algérie ont été donc conçues " dans le double objectif d'accueillir des unités industrielles et de servir de point de départ pour l'effet d'entrainement (rayonnement) sur les espaces locaux et régionaux " **(L.TAZIBT 2003)**.
- ✓ Actuellement le pays compte 72 **ZI**. La zone franche de BELLARA devient elle aussi zone industrielle.
- ✓ En regardant de prés, on observe le caractère non homogène de l'espace national et la nature de la propriété du foncier.ces deux facteurs aggravent la pression sur les terrains industriels et constituent l'écueil numéro un (le Foncier).

La zone industrielle de Tlemcen n'échappe pas elle aussi, à cette contrainte majeure.

1) DE LA ZI DE TLEMCEN

La ZI est repartie sur deux communes (Tlemcen et Chetouane) DAIRA de TLEMCEN.

Elle est composée de 170 lots repartis comme suit :

- ✓ 28 **EPE** (77,20%) et 145 entreprises privées (22,80%) de la surface cessible totale.
- ✓ La **ZIT** s'étend donc sur une surface de : 218 ha 31 are et 81 ca.

A partir de 2003 la **ZIT** est gérée pat la **SGI** (société de gestion immobilière) sous la coupe du SGP ouest **–ZI**.

Il existe dix zones industrielles et zones d'activités dans la wilaya de Tlemcen ce qui nous montre l'importance des infrastructures existantes.

351 lots pour une superficie de 60ha constituent les zones d'activités de HENNAYA – REMCHI et GHAZAOUET.

- ✓ La wilaya est connue par la richesse de ses ressources. Plusieurs gisements existent (minerais, granulats, matière pour le ciment, l'argile, le calcaire, le marbre le fer et d'autres roches. autant de richesse qui constituent les IN-PUTS locaux de l'industrie de la construction du BTP.
- ✓ la production agricole et forestière est elle aussi très riche et constituent des opportunités d'investissements voir une dynamique local de développement.
- ✓ Les nombreux sites historiques de Tlemcen révèlent le riche passé de la région comme berceau de plusieurs civilisations .Ils peuvent favoriser l'industrie du tourisme et de services, engendrant emploi et valeur ajouté et d'un autre cote redynamiser l'artisanat locale.

2) <u>LE TISSU INDUSTRIEL DE LA ZIT</u>

C'est à partir des années 1970 que la région de Tlemcen, à l'instar des autres wilayas, a connue une politique d'industrialisation repartie à travers ses différentes DAIRATES **(3)**.

Les branches les plus connues qui sous-tendent son tissu industriel sont : le textile, l'agro-alimentaire, les matières de construction, l'industrie du bois, l'électronique et le téléphone, le Zinc et l'énergie (*voir tableau n° 01*).

Tableau N°1 : TISSU INDUSTRIEL DE LA ZIT (EPE)		
Branche	**Entreprise+activité**	**lieu + année de démarrage**
Textile	Denitex (jean +gabardine)	SEBDOU, 1979
	Soitex (tissage +broderie)	TLEMCEN, 1985
	Soutine (soie)	NEDROMA, 1982
	Habillement	O/MIMOUN
		MAGHNIA
Agro-alimentaire	MAISERIE mais, glucose	MAGHNIA,1978
	GIPLAIT lait et dérivés	TLEMCEN, 1978
	MAIS farine + semoule	O/MIMOUN, 1979
	ENCG huilerie + savon	MAGHNIA, 1987
MATERIAUX DE CONSTRUCTION	SOBRIT produit rouge	REMCHI
	CERAMIR céramique + carreaux	REMCHI
	CERAMI G sanitaire	GHAZOUET
	ENAMARBRE marbre	HONAINE+ BENSEKRANE 1985

Zinc	ALZINC Zinc	GHAZOUET
INDUSTIE BOIS	Meuble de style	NEDROMA 1978
ISME	ENTC téléphone	TLEMCEN, 1979
	SITEL centraux télé	TLEMCEN, 1987
ENERGIE	NAFTAL enfutage	TLEMCEN, 1974
	carburant	REMCHI, 1983
NB : Ce tableau ne concerne que les **EPE** ou **EPC (entreprises publiques)**		

A juste titre et à partir de 1980, un autre programme d'investissement en faveur du secteur privé à été lancé, ce plan est fort modeste et concerne les activités telles que les textiles, la chaussure, les matériaux de construction, l'agro-alimentaire et les services. Le secteur privé constitue un véritable vivier, pour les deux communes grâce à sa flexibilité au niveau de son mode d'organisation et de gestion et son esprit d'entreprise et d'innovation.

En effet, il faut noter que ces investissements ont quand même insufflé une dynamique économique locale en terme de création d'emploi, de valeur ajouté et pour les deux communes des entrées en terme de fiscalité.

Entre 2000 et 2002, la **ZIT** a bénéficié 350 000,00 millions de dinars dans le cadre du **PSRE** pour soutenir durablement le processus de réalisation des programmes de développement locaux.

Le programme de réhabilitation a concerné la voirie, l'assainissement, l'éclairage public, et l'alimentation en eau de cette zone.

Néanmoins, le tissu industriel de la **ZIT** reste fragile devant la concurrence libérale acharnée, ce dernier reste dépendant des approvisionnements extérieurs **(IN-PUTS)** et son, ancienne intégration horizontale régionale.

II. Le Développement Local: Un changement de paradigme

Notons d'abord, que la notion de "développement local "est polysémique. Elle prend plusieurs sens, entre autres :

- ✓ développement territorial **(J.FRIEDMAN, C.L WEAVER).**
- ✓ Le développement pour le bas **(C.DEMAZIERE).**
- ✓ Le développement auto centré, endogène …etc.
- ✓

Actuellement on ne parle plus de développement par le haut (**L'ETAT**), on utilise de plus en plus le vocable de développement local on territorial.

Ainsi le développement local (**DL**) devient alternatif une logique nationale de développement d'après guerre (2 Emme guerre mondiale).

Le **DL** se veut une réponse à la crise des années 1970, dans le monde occidental .Il est lié aux différents restructurations de la grande entreprise fordiste et aussi aux reformes de l'état.

A partir de 1980, la notion, ou le concept est de plus en plus utilisé Il est indissociable de la décentralisation dans le sens d'une "territorialisation de l'activité économique" **(A.FERGUENE-A.HSAIN 1998)** donc d'une proximité géographique.

Le **DL** souligne aussi l'expression d'une solidarité multiforme entre les acteurs d'une communauté autour d'un développement concerté en conformité avec les objectifs de celle-ci.

Le **DL** par cette rupture dans le sens, fait intervenir de nouvelles variables, trop souvent oubliées dans le développement global, ces variables sont :

- ✓ La variable spatiale (espace – milieux- zone).
- ✓ La variable locale ou territoriale
- ✓ Le développement endogène.
- ✓ Les spécialisations souples, …etc.
- ✓

De toute manière, le concept traduit dans sa réalité le besoin de trouver d'autres alternatives à la crise, d'autres réponses de développement à partir des initiatives locales.

Le **DL** peut donc créer des synergies multiples capables de valoriser les richesses locales, comme système d'interaction, il peut favoriser aussi les potentiels d’innovation individuels et sociaux du territoire.

Le **DL**, par conséquent, prend en fonction des réalités locales des typologies différentes (modèles de développement). Nous allons essayer de résumer, ici, les plus comportant :

a) le district industriel ou SPL:

Souvent appelé aussi système de production local (**SPL**) au sens marshallien du terme (Atmosphère industrielle) ou système industriel localisé (SIL) selon RAVEYRE et S'AGLIO (1992) ou grappes d'entreprises.

Les districts présentent les caractéristiques suivantes:

- ✓ l'attachement d'une communauté locale à son territoire.
- ✓ La présence d'une nébuleuse de petites et moyenne entrepris (**PME**, **PMI**, et **PE**).
- ✓ Des ressources humaines

- ✓ Une dynamique de compétition, de coopération.
- ✓ Une capacité à intérioriser les innovations technologiques.

Ce système de production localisé offre plusieurs avantages telles que : le partage des couts de transactions, la possibilité de coordination.

Les **SPL** sont donc des configurations d’entreprises regroupées dans un espace de proximité autour de plusieurs métiers (industriels ou tertiaires) entretenant des relations entre elles, elles produisent des externalités positives pour l’ensemble des entreprises.

Le district industriel selon G Becatini est défini comme « une entité socio territoriale caractérisée par la présence d'une communauté de personnes et d'une population d'entreprises dans un espace géographique et historique donnée " **(F.Vidal 2000)**.

L'introduction de la notion de territoire comme espace géographique chez Becatini agrandi son contenu physique aux facteurs immatériels de développement qui sont: la tradition industrielle, les savoirs faire et enfin la culture et les coutumes.

a) le développement endogène:

Le développement endogène selon **(G. Garofoli 1992)** repose sur le couple acteurs-projets) Il souligne l'interaction entre l'économique et le social, cette interaction est très forte, avec un degré d'autonomie élevé, une densité de relation des acteurs évoluant dans la localité (notion de réseaux denses).

Cette forme de développement est aussi appelée "aire d'industrialisation diffuse".

Enfin ces systèmes de production localisée présentent une capacité d'intégration dans l'environnement national global, c'est cette dernière qui conditionne son dynamisme et son efficacité.

b) la spécialisation double (M-PIORE et C- SADEL 1984):

Cette forme de développement local est caractérisée par une stratégie d'innovation permanente et d'adaptions au changement :

La spécialisation souple est elle aussi une réponse à la crise du fordisme. Elle est le résultat des politiques de décentralisation, de sous- traitance dans une proximité sectorielle" pouvant améliorer les performances économiques **(H.SHMITZ 1990).**

En conclusion, on peut dire qu'il faut au moins retenir trois formes de dynamique de développement local à savoir:

- ✓ la dynamique endogène (acteurs + projets).

- ✓ La dynamique des pouvoirs publics qui suppose un développement avec coordination et contrôle (c'est le cas de l'Algérie)
- ✓ Et une dynamique exogène qui se fait par l'attrait des investissements étrangers (**IDE**).

De toute manière le **D.L** se centre sur le territoire comme processus de développement économique et local et intègre la dialectique entre le local et le global.

III. De L'articulation à travers l'expérience Algérienne

On peut dire que le développement local en Algérie a connu deux périodes : la première de 1962 à 1986, la seconde de 1986, début de la crise économique à nos jours.

1) la première période:

Le **DL** était perçu comme étant des programmes spéciaux intervenant comme correction des équilibres du « projet d'industrialisation ».

Cette période a connue dans son lot d'ajustement au fil des années les programmes suivants:

- ✓ les programmes spéciaux (**PS**) à partir de 1966
- ✓ les programmes d'équipements locaux des communes (**P.E.L**) à partir de 1970.
- ✓ Les programmes communaux de développement (**PCD**) à partir de 1974.
- ✓ Et les programmes des industries locales (**P.I.L**) à partir de 1975.

Cette période est caractérisée par l'empreinte de l'état comme seul entrepreneur et ce dans le souci de régler ses choix économiques.

Le développement local dans cette période peut se résumer comme une participation passive des collectivités locales à leurs propre développement, c'est une sorte " d'exécution d'un plan venu d'en haut " **(L.TAZILIT 2003)**.

2) la deuxième période :

Celle ci intervient à partir de 1986 suite à la crise et les différentes reformes initiées sous la houlette du **FMI** et de la banque mondiale. Ces reformes et restructurations ont permis d'importants changements sur le plan politique- juridique- économique et social à savoir :

- ✓ Une rupture libérale (politique institutionnelle et économique) qui a permis de remodeler les rapports de forces en présence.
- ✓ L'exécution du programme d'ajustement structurel **(P.A.S)** 1994-1998 aux fins des équilibres macro- économiques, ce programme a eu un impact négatif à court termes sur la situation économique et sociale il s'est traduit par la réduction de la fiscalité suite au processus de dissolution des entreprises publiques (**EPE** et **EPC**) .Cette

situation a augmenté le déficit des communes et stoppé toute initiative de développement.

3) ***les* plans *de redressement de l'économie (2000-2009*):**

Il est vrai que les deux **PSRE** (2001-2004) et (2005-2009) visaient à stimuler la demande, essayer de réduire le chômage, réhabiliter les services publics et les différents infrastructures du pays pour attirer les investissements (nationaux et étrangers).Cependant ces deux plans n'étaient possibles que grâce à l'embellie financière venue du prix du pétrole.

Mais attention "ce développement local ", dans les deux périodes se résume uniquement aux initiatives et réalisations de l'état aux projets multiples de développement profitant aux collectivités locales. Ce développement demeure un ensemble d'initiatives commandé par le haut (l'état) en direction du développement de la commune ou la région.

Les effets d'entrainements escomptées étaient sans aucune dynamique, si ce n'est, peut être, pour certains d'entre elles, de l'apport financier par la réhabilitation des **ZI** et **ZA** (remise à neuf de l'infrastructure locale).

4) ***la ZIT et le développement local:***

L'étude menée sur la **ZIT** et son impact sur le développement local, à partir de certaines dimensions (d'emploi, création entreprise-valorisation des ressources…), nous a permis de tirer les conclusions suivantes:

- ✓ dans son ensemble la **ZIT** connait un niveau d'activité très faible par rapport à ses potentiels.
- ✓ les atouts de celle-ci sont mal exploités (proximité sous – traitance, recherche développement et apprentissage) la proximité géographique n'a pas permis de favoriser l'hybridation des ressources.
- ✓ Les ressources locales susceptibles de drainer des investissements locaux sont elles aussi mal exploitées.
- ✓ La production locale dépend souvent des inputs de l'extérieur (matières première-technologie et savoir faire).
- ✓ La production locale aussi faible qu'elle soit est aussi concurrencer doublement par les produits étrangers et par l'économie informelle surtout dans les secteurs tels que le textile, le bois, la chaussure.
- ✓ La fiscalité locale est très importante, elle constitue une source non négligeable de revenu pour les deux communes (APC TLEMCEN et Chetouane), Néanmoins la répartition reste une affaire de l'état, ce qui diminue considérablement le pouvoir économique des communes dans les plans communaux de développement **(PCD)**. face à l'état centralisateur, la commune reste subordonnée aux programmes et objectifs déterminés contractuellement avec celui-ci (loi 90-08 et loi 90-09 avril 1990).

Cela traduit sans aucun doute le poids de l'héritage de la logique volontariste de développement par le haut.

- ✓ L'occupation inégalitaire et occupation incompatibles (présence d'entreprises de distribution, de commerce et de services) dans la **ZI** expliquent aussi la faiblesse de l'outil de production local.

  Celui-ci s'est détérioré avec la fermeture de plusieurs entreprises publiques et locales (privatisation, faillite, restructuration, etc.).
- ✓ Enfin l'environnement reste mal organisé, ce qui rend le cout d'accès encore plus difficile (informations, bureaucratie, poids de l'informel…).
- ✓ Les **ZI** et **ZA** n'ont pas connues dans leur ensemble le saut qualitatif tant attendu par l'injection de 2500 milliards de centimes **(4).**
- ✓ Les atouts de la **ZIT** sont nombreux, ils sont à faire valoir dans la compétitivité nationale et internationale.

Conclusion

Toutes ces pesanteurs, ces faiblesses, ces contraintes que connait la **ZIT**, mais aussi d'autres **ZI** à travers le pays puisqu'il existe plusieurs similitudes (Bejaia- Tizi-Ouzou et ailleurs) soulignent l'absence de l'effet d'entrainement de notre tissu industriel local.

La faiblesse de la sous-traitance, moteur du système productif local et le caractère extraverti de cette zone expliquant le ralentissement de la dynamique de développement.

Le processus de privatisation, la gestion des **PME/PMI** n'ont fait que remplacer le manque à gagner des **EPE** qui ont été fermées (privatisation ou dissolution).Il y a eu en quelque sorte un glissement en faveur des entreprises nouvelles en terme de création d'emploi et de valeur ajoutée.

Quant à l'esprit entrepreneurial, chez nous, il est freiné par:

- ✓ Les survivances des formes rentières de l'économie Algérienne c'est-à-dire sa logique de distribution
- ✓ Les résistances aux règles de gestion universelles d'où la présence d'un management public très faible. et par le problème dans sa trilogie : financement, foncier, bureaucratie ; trilogie qui reflète à la fois la masse des contraintes à surmonter en premier lieu au niveau local.

Le développement local reste chez nous une grande inconnue, puisque l'état reste « le promoteur exclusif, même s'il est amputé de son rôle économique par la logique libérale prônée par le P.A.S » **(L.TAZIBT 2003)**.

Aussi le développement local doit être réfléchi par "des acteurs et operateurs locaux et non copié par des politiciens enregistreurs des expériences étrangères"**(A.Djegha 2004)** car avant tout celui-ci reste une construction sociale permanente.

De tout manière les problèmes de développement local interrogent le fonctionnement de la gouvernance locale (démocratie locale).Ils reposent sur l'échiquier politique, c'est-à-dire sur le lien entre citoyenneté et territoire et ou la commune sera cette fois-ci au centre des débats à venir.

Notes et Références

1. Ce programme à concerner 40 wilayas, 60 ZI avec une enveloppe de 20 milliards de DA, en 2005 l'opération a concernée 17 wilayates avec un budget de 2,7 milliards de DA.
2. Voir notre article : l'expérience Algérienne de développement (EAD) les limites, in revue POLDEVA université Tlemcen.
3. La wilaya de Tlemcen compte 20 DAIRATES, 53 communes, sa population et d'environ 900 000 habitants. Elle compte 01 Aéroport international, un port à Ghazaouet et le chemin de fer Oran –Tlemcen – Oujda (MAROC).
4. In quotidien d'Oran du 25/07/2006 Article de S- Bereni.

Bibliographie

1. **E.STANLAY et R.MOROSE:** la petite industrie moderne et le développement – Ed France empire PARIS 1975.
2. **L.TALAZIBT**:"essai d'analyse des effets d'une ZI sur le développement local" thèse de magister département SC-ECO- TIZI-OUZOU S/D SADOUDI.M.
3. **J.FREDMAN, C.L WEANER**:
4. **C.DEMAZIERE**: du local au global éd. l'harmattan PARIS 1996.
5. **A.FERGUENE -A. HSAIN** : développement endommageriez et articulation entre globalisation et territorialisation in RERU N° 07 1998.
6. **RAVEYRE et SAGLIO 1992**:
7. **F.VIDEL :** les districts italiens, un modèle de développement local exemplaire in " futurible N° 256 septembre 2000.
8. **M.PIORE et C.SABEL 1984**:
9. **H- SHMITZ 1990**:
10. **AICHA DJEGHAR** :" de quel modèle de développement parle-ton?" article in El-bahit IJTIMAI N° 16 2004 revue sociologie Constantine.
11. **Article in le quotidien** : S.BERENI du 25/07/2006" des **ZI** à réhabiliter mais aussi à assainir.
12. **A.FERGUENE :** dynamiques territoriales et milieux innovateurs in : les cahiers du CREAD N° 50 4eme TRIM 1999.
13. **A.FERGUENE:** dialectique global/local et dynamique endogène dans les pays en développement : l'exemple tunisien in : perspectives N° 05/2001 université BADJ - Mokhtar ANNABA.

TRAJECTOIRES D'EVOLUTION DES NOUVELLES EXPLOITATIONS AGRICOLES OASIENNES DE LA ZONE DE HASSI BEN ABDELLAH (OUARGLA)

Boualem BOUAMMAR & Brahim BEKHTI
Université Kasdi Merbah, Ouargla - Algérie

Résumé : Cette étude retrace les trajectoires d'évolution des nouvelles exploitations de la mise en valeur agricole dans la zone de Hassi Ben Abdellah sur une période de plus de deux décennies. Elle s'appuie sur une étude faite sur les mêmes exploitations en 1998 et consiste à les revisiter pour saisir les changements qui se sont opérés.

Les exploitations céréalières ont soit disparu, soit subi des transformations radicales dans leurs systèmes de culture. C'est finalement le système phoenicicole qui a le plus résisté aux changements de l'environnement économique des exploitations de mise en valeur agricole. Les changements qui se produisent sont conjoncturels ; ils sont soit le fruit de la politique interventionniste soit le fruit d'opportunités favorables qu'offre le marché. La durabilité est surtout observée pour le palmier dattier qui reste le pilier de la nouvelle exploitation agricole oasienne.

Mots clé : trajectoires d'évolution, mise en valeur agricole, nouvelle exploitation agricole oasienne, typologie, phoeniciculture.

1. INTRODUCTION :

Depuis environ deux décennies, un vaste programme de mise en valeur agricole a été mis en œuvre dans les régions sahariennes et a permis la mise en place de nouvelles exploitations oasiennes. Dans la région de Ouargla, et particulièrement dans la zone de Hassi Ben Abdellah, qui est considérée comme zone importante d'extension des superficies agricoles, les exploitations agricoles et les systèmes de production mises en place ont subi des mutations importantes qu'il est impératif d'analyser pour une intervention efficace des pouvoirs publics sur le milieu agricole.

La présente étude retrace les trajectoires d'évolution des nouvelles exploitations de la mise en valeur agricole dans la zone de Hassi Ben Abdellah sur une période de plus de deux décennies. Elle a pour but de vérifier les perspectives d'évolution élaborées dans le cadre d'une autre étude qui a été faite en 1998 selon la méthode de (Perrot, 1995). Ce travail étudie aussi la dynamique des systèmes de production dans la zone. Sa finalité est d'identifier les systèmes de production durables et les systèmes de cultures qui sont « conjoncturels » et qui sont soit le résultat d'une intervention volontariste des pouvoirs publics soit le fait d'une attractivité conjoncturelle par le marché.

2. Méthodologie :

Nous essayerons de reprendre les travaux entrepris en 1998 (Bouammar, 2002), sur les trajectoires d'évolution des exploitations agricoles de la zone et sur les effets des changements de leur environnement économique pour identifier les principaux bouleversements qui se sont produits une décennie après. Il s'agit en somme de dresser une nouvelle typologie pour identifier les nouveaux systèmes de production mis en place, les systèmes qui ont totalement changé et ceux qui n'ont subi que de faibles aménagements.

La méthode consiste revisiter les exploitations enquêtées en 1998 en reprenant les guides d'enquêtes utilisés en les actualisant et en introduisant les données récentes tout en identifiant les principaux changements et orientations des systèmes de production. Il s'agit donc de mettre en évidence les changements dont ces exploitations ont été l'objet tout en analysant les éléments déterminants de ces changements. Un deuxième travail consiste à enquêter au niveau de tous les périmètres de la zone de mise en valeur et de saisir un autre niveau de cette dynamique qui est celui de toute la zone et d'identifier aussi les nouvelles exploitations mises en place depuis la dernière décennie.

3. Résultats et discussions.

3.1. Les transformations des systèmes de production :

Dans la commune de Hassi Ben Abdellah le nombre de pivots opérationnels dans la zone durant l'année 1997/1998 était de 15 sur 37 pivots (soit 40% environ) et de 11 pivots sur 37 en 1998/1999 (soit 30%). Ceci indique que, d'une manière générale, il y a eu déjà régression de la céréaliculture, et que d'autre part on assistait à une réorientation plus radicale des systèmes de culture dans les exploitations céréalières. Cette tendance a été confirmée en 2008 dans la mesure où nous avons noté uniquement deux pivots fonctionnels, qui sont utilisés pour des cultures fourragères. Les exploitations agricoles qui étaient de type céréalier ont toutes connu des transformations radicales dans les systèmes de cultures dans le sens où elles ne pratiquent plus la céréaliculture, et ont évolué soit vers le système phoenicicole, soit elles ont été purement abandonnées.

La céréaliculture qui était pratiquée sur environ 11 exploitations au début de cette décennie a disparue. Même l'exploitation agricole de l'ERIAD qui est une entreprise publique qui a vocation de promouvoir cette culture a cessé de la pratiquer. En 1998, en empruntant la méthode de (Capillon & Manichon, 1991), nous avions identifié trois types d'exploitations céréaliers et trois types d'exploitations phoenicicoles.

Les premières observations nous font tirer les enseignements suivants :

- Le type céréalier C1 (uniquement la céréaliculture sous pivot) a complètement disparu.
- Le type C2 et C3 qui associent la phoeniciculture et d'autres spéculations ont réorienté leurs systèmes de cultures vers le système phoenicicole P1 dont la superficie est supérieure à 2 hectares.
- Le type P2 et P1 ont connu des transformations plus ou moins notables qui vont de l'augmentation des superficies (par rachat ou location) à l'abandon de l'exploitation. Mais la plupart des exploitations ont connu une stagnation avec des modifications au niveau des cultures intercalaires.

Typologie des exploitations élaborée en 1998

Type	Caractéristiques principales
C1	Superficie céréalière supérieure à 30 hectares -Effectif animal supérieur à 40 têtes- Superficie mise en valeur supérieure à 50 hectares- Pratique de cultures maraîchères et fourragères
C2	Superficie céréales supérieure à 30 ha- Superficie du palmier dattier supérieure à 5 ha- Superficie attribuée supérieure à 50 ha- Réside hors zone
C3	Superficie céréalière comprise entre 16 et 30 ha- Superficie phoenicicole inférieure à 5 ha- Superficie mise en valeur 18 et 35 ha- Ne pratique pas d'élevage
P1	Superficie mise en valeur supérieure à 2 hectares - Pratique de maraîchage ou de cultures fourragères- Utilisation de main d'œuvre permanente
P2	Superficie du palmier dattier $\leq$ à 2 hectares - utilisation de la main d'œuvre familiale uniquement - Pas d'autres activités
P3	Superficie phoenicicole inférieure $\leq$ 2 hectares - Pratique de l'élevage (effectif ovin et caprin supérieur à 10 têtes)- Pratique de cultures fourragères

La tendance générale d'évolution des exploitations phoenicicoles est caractérisée par une stabilité. Toutefois certaines évolutions remarquables sont observées dans les différents groupes identifiés dans la typologie élaborée.

Dans le type P1, on observe une tendance à une augmentation des superficies du palmier dattier. La superficie a donc été progressivement plantée car les exploitants qui ont connu cette évolution ne disposent pas de revenus extra agricoles. Cette extension de la superficie mise en valeur se traduit par une grande utilisation de la main d'œuvre saisonnière et ou permanente.

Dans le groupe P2, on observe une stabilité des exploitations. C'est le même système de production qui est reproduit. Cette situation serait due au manque d'alternatives d'évolution vers d'autres types. D'une part, l'évolution vers le type P1 n'est pas possible au vu du manque de disponibilités en terres (superficie attribuée limitée à 1 ha) pour réaliser une extension. D'autre part, une évolution vers le type P3 exige des capitaux pour acquérir un cheptel animal et exige que l'exploitant réside dans l'exploitation pour assurer la conduite de l'élevage ou fasse recours à une main d'œuvre permanente pour cela.

C'est dans le type P2 que les exploitations ont le plus stagné. Cette stagnation est due au manque de ressources financières des exploitants. Les choix plus variés qu'offrent les cultures maraîchères, relativement à l'élevage caprin et ovin, constituent une autre raison de cette stagnation.

Dans le groupe P3, on observe une stabilité chez certaines exploitations et une tendance à une légère augmentation du cheptel animal (ovin essentiellement). Cette tendance reste limitée en raison du fait de l'absence de ressources financières. Une sensible évolution est aussi remarquée et se traduit par le passage vers une palmeraie à trois étages ; palmier dattier, arboriculture et cultures herbacées.

Un autre fait remarquable à signaler est l'abandon des exploitations de mise en valeur qui est présent aussi bien au niveau des grandes exploitations qu'au niveau des petites exploitations même si les raisons de cet abandon ne sont pas tout à fait les mêmes. Ainsi sur environ 38 périmètres délimités et identifiés, 9 environ ont été abandonnés. Certains attributaires qui rentrent dans le cadre de la concession où les « bénéficiaires » ne sont pas pleinement propriétaires ont été expropriés.

Il ne subsiste que trois types d'exploitation où le système de cultures dominant est sans conteste le système phoenicicole qui présente des variances : palmier dattier seul – palmier dattier avec arbres fruitiers (et là nous enregistrons une tendance vers une introduction massive de l'olivier) – palmier dattier avec cultures maraîchères.

Nous avons essayé de vérifier les principales tendances observées dans la zone en 1998 suite aux différents changements de l'environnement économique qui se sont produits depuis 1994 et qui se sont traduits par une libéralisation des prix des intrants agricoles (plus exactement leur cherté) .

i. Augmentation des superficies phoenicicoles : Cette tendance était guidée par des raisons de diversification du système de culture. Elle est en grande partie le résultat d'un constat d'échec du système céréalier. La relative réussite et la durabilité de la culture du palmier dattier, qui reste la culture la plus maîtrisée sur le plan conduite, sont d'autres raisons de cette extension. Elle est encore plus marquée dans la mesure où les plantations sont actuellement en pleine production et procurent aux agriculteurs des revenus assez conséquents qui leur permettent une extension relative de leur exploitation. Cette extension est aussi valable chez les agriculteurs qui ont une source de revenus (en général ce sont des entrepreneurs) et qui réinjectent une partie de leurs revenus dans l'extension des surfaces cultivées ou en rachetant d'autres exploitations. Un frein non négligeable s'oppose toutefois à cette tendance ; c'est celui de l'insuffisance de l'eau.

ii .Diminution du cheptel animal : Cette tendance serait le résultat d'un échec de l'introduction de l'élevage bovin. Toutefois, une diminution du cheptel peut être conjoncturelle et motivée par un besoin de financement et par conséquent la vente du cheptel peut être motivée par un besoin de disponibilités financières particulièrement chez les exploitations qui procèdent à une extension. La taille du cheptel animal reste encore en deçà des potentialités des exploitations car les agriculteurs préfèrent prendre moins de risques puisqu'ils ne maîtrisent pas encore l'élevage bovin.

iii. Augmentation du cheptel animal et augmentation des superficies céréalières : La valorisation de la paille passe par la pratique de l'élevage au vu de l'éloignement du marché potentiel pour la vente de ce produit. Cette tentative de valorisation est surtout présente chez les céréaliculteurs d'origine éleveurs. Dans les premiers temps on incendiait la paille qui subsistait après la moisson. Cette tendance est aujourd'hui présente chez les agriculteurs qui possèdent encore des pivots et qui ont substitué les céréales par les cultures fourragères qui sont destinées à la vente dans d'autres régions.

iv. Diminution des superficies céréalières : Cette diminution est le résultat de la baisse considérable des rendements des céréales et d'une augmentation importante des prix des intrants. Même si la superficie consacrée aux céréales n'a pas fait l'objet d'une substitution par d'autres cultures (sauf et rarement par les fourrages). L'existence du pivot prédestine la parcelle à une utilisation pour des cultures extensives.

3.2. Les éléments déterminants de la dynamique des systèmes de production.

Les changements intervenus au niveau des systèmes de culture sont soit le résultat de contraintes importantes qui poussent l'agriculteur à réorienter ses choix, soit le produit de la politique des pouvoirs publics par le biais de subventions ou par leur désengagement pour certaines cultures.

La principale contrainte chez les agriculteurs reste la cherté de l'électricité (ou les charges d'exhaure de l'eau), qui justifie chez certains agriculteurs l'abandon. D'ailleurs au niveau d'une exploitation assez dynamique de surcroît, nous avons noté l'abandon d'une partie de l'exploitation et la non exploitation d'un forage (parmi deux) en raison de la facture élevée de l'électricité. Mais même au niveau des périmètres où on exploite l'albien (source artésienne où il n' y a pas de charges d'exhaure), nous avons enregistré de nombreux cas d'abandons. Ce qui nous laisse penser que les raisons de l'abandon sont aussi nombreuses que la diversité des cas observés.

Les changements intervenus sur l'environnement économique des exploitations agricoles que l'on a observés après 1994 (Bouammar, 2000) , et qui se sont traduits par une libéralisation des prix des intrants et qui se sont surtout matérialisés par une dégradation de la rentabilité financière des céréales, se sont davantage accentué par une autre hausse non négligeable des prix des intrants. Dans ce sens on devine mal comment atteindre une seuil minimum de rentabilité qui (était de 24 à 26 q à l'hectare en 1994 et de 30 à 35 q en 1998) avec des charges d'électricité ; des engrais, des herbicides et autres produits phytosanitaires qui ont connu une nouvelle flambée, alors que les prix à la production n'ont que sensiblement augmenté ces dernières années. A titre d'exemple, l'agriculteur débourse pour environ 90 000 DA/ hectare, rien que pour un traitement des mauvaises herbes (l'équivalent du prix de toute sa production). En finalité, l'arrêt de la production des céréales est le résultat logique d'une hausse effrénée des prix des intrants et d'un désengagement des pouvoirs publics qui ont pourtant mis en place une politique de soutien au début de cette opération et « maintenaient sous perfusion » un système de culture nouvellement introduit et qui a suscité des doutes quant à sa pérennité. Avec la nouvelle conjoncture internationale où les prix des produits agricoles ont connu une hausse considérable, particulièrement le blé qui frôle les 1000 dollars la tonne, et avec une plus grande insertion de l'économie nationale dans le marché mondial ; il serait peut être judicieux de réfléchir sur un éventuel regain d'intérêt aux cultures céréalières sous -pivot qui pourraient devenir rentable avec une vérité des prix et une politique d'appui à la production plus efficace.

Il semble que les modèles de pivots élaborés ne correspondent ni aux exigences du système céréalier ni à d'autres types de cultures extensives. En effet, les agriculteurs n'ont pas totalement rejeté le principe d'irrigation par pivot mais ont innové en redimensionnant le matériel et en mettant au point des pivots de petites dimension et destinés à de petites parcelles plus maîtrisables et qui ne nécessitent pas beaucoup d'énergie.

Ceci démontre que le modèle grande exploitation et tous les systèmes techniques qui lui sont inhérents, ne correspondent pas aux aspirations des agriculteurs qui procèdent souvent à des essais sur certaines cultures mais avec le minimum de risques. Ils préfèrent mettre en valeur une superficie qui correspond aux moyens matériels, financiers et humains dont ils disposent, mais aussi disposer d'une « réserve foncière » pour faire une extension par la suite.

Pour les cultures rentières, palmier dattier et autres arbres fruitiers (particulièrement l'olivier qui est en train de connaître un essor important grâce au programme de subventions), la nécessité ou l'exigence est dictée par le fait que ce soit une culture séculaire bien maîtrisée techniquement et une source de rente non négligeable ne nécessitant que très peu d'intrants (du fumier et une irrigation ou coût de l'eau uniquement parfois).

Les cultures dites spéculatives que nous avons rencontrés sont : le melon, pastèques, courgette, concombre, piments, poivron, tomate et aubergine,... Elles sont encouragé par le facteur « primeur » ou d'avant saison et sont vendues à des prix intéressants ; comme elles peuvent faire facilement l'objet d'une substitution importante, mais elles ne connaissent pas pour l'instant une extension notable. Ces cultures sont toujours associées au palmier dattier.

En outre, on assiste à des transactions foncières dans ce type d'exploitations, ce qui suppose que l'on assisterait à un remodelage du foncier dans cette région et à l'émergence d'exploitations de plus grande taille. Les exploitants phoenicicoles enquêtées qui ont acquis leurs exploitations dans le cadre de la loi portant accession à la propriété foncière, possèdent pratiquement tous des actes de propriétés. On a constaté par ailleurs, que cinq agriculteurs ont procédé à l'achat de leurs exploitations (ou plantations à un prix moyen estimé à environ 200 000 DA l'hectare) auprès d'autres agriculteurs. L'octroi des actes de propriétés contribue à lever les obstacles à la concentration foncière. Il est subordonné à une mise en valeur des terres effective constatée par les services de l'agriculture. Ceci est valable pour les exploitations issues de la loi portant accession à la propriété foncière agricole de 1983, mais pour les nouvelles exploitations qui sont nées dans le cadre de programmes de la concession agricole, une extension ne peut se faire qu'avec une location (illicite d'ailleurs) des exploitations riveraines.

Le profil des candidats à la mise en valeur est variable. La catégorie « entrepreneur » est la plus marquante dans les grands périmètres. Là on observe, une injection de capitaux provenant d'autres activités vers la sphère de production agricole. Mais un autre fait notable, est que cette catégorie a le plus bénéficié de programmes de soutien à la production et saisit les opportunités qui se posent pour « attirer » les investissements publics.

La mise en valeur par petits lots est freinée surtout par la contrainte de l'éloignement et par le manque de moyens dont disposent les petits agriculteurs qui, en général, exercent d'autres fonctions. Ainsi, on assiste à une location de l'exploitation, principalement chez celle qui dispose d'eau suffisante et de serres (cultures spéculatives).

Conclusion :

En définitive et contrairement aux exploitations céréalières, les exploitations phoenicicoles dans leur majorité ont connu une stabilité remarquable des systèmes de culture. Ce qui suppose que le palmier dattier reste le pilier même de l'oasis tant sur le plan écologique que sur le plan économique.

Globalement, la stabilité du système de production phoenicicole et l'extension des superficies phoenicicoles chez les exploitations céréalières conjuguée à une diminution des superficies céréalières, sont autant d'éléments qui indiquent que le système de production phoenicicole est plus rentable et plus durable. La dynamique d'évolution du système de production céréalier en général témoigne de sa régression et à long terme de sa substitution par d'autres systèmes.

Les choix et les orientations des agriculteurs sont dictés d'une part par le marché et par l'environnement économique et d'autre part par les objectifs des programmes de développement agricole qui conditionnent la production par les aides directes et les subventions faisant ainsi de l'agriculteur un « bénéficiaire » conjoncturel qui réoriente sa production dès que les pouvoirs publics offrent une opportunité pour des aides directes ou indirectes ou que la nécessité du marché se fait sentir.

Les choix opérés par les pouvoirs publics dans le cadre des différents programmes de mise en valeur se sont avérés en inadéquation avec les objectifs des agriculteurs. Les modèles d'exploitation que l'on voulait promouvoir au gré d'objectifs stratégiques instables ont connu un échec relatif que même les actions conjoncturelles et souvent irréfléchies n'ont pu corriger. C'est ainsi que pour le court terme, les agriculteurs « adhèrent » aux différents programmes pour bénéficier d'investissements publics importants (forages, électrification, pistes et autres aménagements et aides directes ou indirectes), mais tracent des stratégies à

moyen et long terme qui diffèrent de celles des pouvoirs publics mais correspondent parfaitement à leurs situations et exigences.

Ce travail met évidence l'exigence de l'installation d'un observatoire des exploitations agricoles pour rendre plus efficace les interventions sur le milieu agricole et pour mieux répondre aux besoins des agriculteurs.

Références bibliographiques :

BOUAMMAR B, 2000. *Les effets des changements de l 'environnement économique et leurs impacts sur la rentabilité économique et financière des nouvelles exploitations agricoles oasiennes phoenicicoles et céréalières et sur leur devenir : cas de la région de Ouargla.* Thèse de Magister. INA Alger.

BOUAMMAR B, Octobre 2002. « Les trajectoires d'évolution des nouvelles exploitations agricoles phœnicicoles et céréalières dans la région de Ouargla ». *Communication orale au séminaire international sur « Le développement de l'agriculture saharienne comme alternative aux ressources épuisables » Biskra.*

CAPILLON A. MANICHON H., 1991. *Guide d'étude de l'exploitation agricole à l'usage des agronomes.* INA, Paris Grignon.

PERROT C. – PIERRET P.- LANDAIS E**.,** 1995 *«L'analyse des trajectoires des exploitations agricoles, une méthode pour actualiser les modèles typologiques et étudier l'évolution de l'agriculture locale»*. In Economie rurale N° 228, juillet août 1995. pp 35-47. Paris

Etude des Disponibilités des Aliments de Bétails dans les Régions Sahariennes. - Cas de la Région du Souf -

Dr SENOUSSI Abdelhakim [(1)] et BEHIR Tahar [(2)]
(1) : Laboratoire de Bioressouces Sahariennes ; Préservation et Valorisation.UKM - Ouargla
(2) : Département des Sciences Agronomiques. UKM – Ouargla.

Résumé : La couverture des besoins alimentaires du cheptel est un problème pour chaque éleveur. La question relative aux disponibilités et aux prix des aliments demeure un sujet d'actualité au regard de l'état actuel des circonstances locales, nationales et mondiales. Dans cette perspective que la présente étude, qui n'est qu'un segment d'une série de travaux ayant trait à l'alimentation et aux aliments, se consacre essentiellement aux aspects technico-économiques. Elle consiste en fait à réaliser une prospection et d'établir un état des lieux relatif au secteur de l'aliment de bétails au niveau des régions sahariennes, à travers la région du Souf où il a été relevé que la plupart des aliments de bétails, surtout les concentrés, sont importés et leurs prix connaissent des hausses substantielles. Pour améliorer cette situation il est nécessaire de réduire l'importation des aliments de bétails en favorisant leur production à l'échelle locale à travers la valorisation et l'incorporation des sous-produits locaux, à l'image de ceux liés au palmier dattier.

Mots clés: *Algérie, aliments, disponibilité, bétails, prix, Sahara.*

Introduction : En, Algérie les terres impliquées dans la production fourragère représentent près de 40 millions d'hectares **(1).** Les principales ressources fourragères se composent des chaumes de céréales, de la végétation des jachères pâturées et des parcours qui représentent 97,7 % de la surface fourragère totale, et de peu de fourrages cultivés (1,95 %) et de fourrages naturels (0,51 %) **(2)**. Les surfaces des fourrages cultivés en Algérie ont connu une régression, ce qui a conduit à des tensions sur les fourrages qui se vendent à des prix très élevés obligeant les éleveurs à utiliser des ressources limitées **(3)**. Mais la conséquence, la plus marquée, est le déficit de la production laitière, puisqu'elle dépend pour une large part de la production fourragère **(4)**. Le potentiel fourrager existant en Algérie est structuré selon quatre ensembles, d'inégale importance, constitués par les prairies naturelles, les parcours steppiques, les fourrages cultivés et les parcours forestiers. En termes d'offre, exprimée en unités fourragères (UF), l'Algérie disposait en 2001 de 8 milliards d'UF issues principalement des zones céréalières (52 %) et des parcours steppiques (44 %), alors que les chaumes et les pailles contribuent pour (37 %) dans l'offre fourragère globale. Ces données témoignent du caractère extensif de la production fourragère en Algérie **(5)**. Dans la perspective de combler au déficit fourrager, le pays opte pour le recours aux importations des aliments du bétail. Cela impose de choisir entre les fournisseurs, les meilleurs prix et peut être la bonne qualité et les quantités adéquates. A quel moment elle doit importer et quand doit elle cesser tout en prenant en considération les conditions internationales et l'état du marché ? Alors que de nos jours le monde est en perpétuel changement à tous les niveaux, et c'est à l'aube du XXI^{ème} siècle et avec l'émergence de certains concepts et considérations idéologiques et politiques telles que la mondialisation, la dominance et la sécurité alimentaire entrent valablement en jeu.

1- Matériel Et Méthodes

L'espace d'investigation est représenté par une région du Sahara Septentrional Algérien ; à savoir le Souf, qui se situe au Nord-Est du Grand Erg Oriental et s'étend sur une superficie approximative de 350000 hectares (SAIBI, 2003). C'est une région sablonneuse de 80.000 km^2 de superficie. Elle se situe à 6°, 35' de longitude Est, et 33° 22' de latitude Nord, son altitude moyenne de 80 mètres accuse une diminution notable du Sud au Nord pour atteindre 25 mètres au-dessous du niveau de la mer dans le chott Mélghir.

1-1- Choix de la région et zones d'approche

Si la démarche investigatrice adoptée réside en une approche technico-économique qui permet d'établir un état des lieux, de situer les contraintes et les atouts concernant le système de l'aliment de bétail et de dresser des axes d'interventions pratiques. Le choix de la région est dicté par la dynamique que connait le secteur des aliments de bétails dans une région saharienne. Dans cette optique, le Souf a été choisie comme région d'étude en raison de l'émergence rapide de l'élevage à vocation bouchère. Pour une logique de travail on a opté pour un mode de zonage raisonné, c'est ainsi que la région a été découpée en 7 zones bien distinctes, à savoir Debila, Bayada, Hassi Khalifa, El-Oued, Hassani Abdelkrim, Robbah et Taleb Larbi. (figure 1)

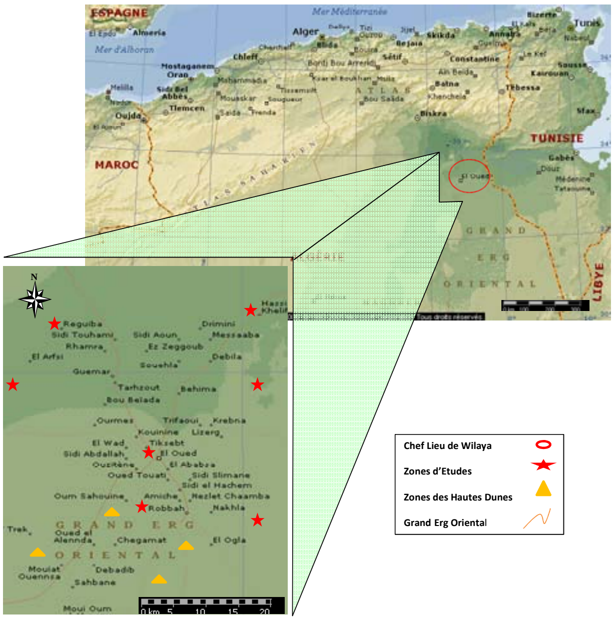

Figure 1 : Situation géographique de la région du Souf

1-2-Critères de choix des échantillons

Le présent travail qu'on tente de réunir la majorité des cas existants à travers des échantillons ciblés suite à un diagnostique borné par une simple prospection et finalisé par un questionnaire. C'est dans cette optique que la démarche adoptée incarne une approche technico-économique, où nombreuses questions sont soulevées, ayant trait particulièrement au rapport aliment / animal, les sources d'aliments, la disponibilité, l'incorporation des sous produits locaux et ce, sur la base d'enquêtes menées auprès de différents acteurs ; producteurs (**7** unités de transformations), intermédiaires (**8** commerçants) et consommateurs (**14** éleveurs). (figure 2).

Les phases prospection et pré-enquête nous ont orientés quant au choix des échantillons et qui reposent sur les critères suivants :

- ✓ La production à l'échelle commerciale : il s'agit des éleveurs qui participent à la chaîne de production (production de viande, de lait). Par ailleurs on a écarté l'échelle ménagère de micro production et la production pour l'autoconsommation ;
- ✓ La diffusion spatiale : des échantillons représentatifs de l'ensemble de la région ;
- ✓ La polarité : concerne surtout l'espèce élevée en premier ordre au niveau d'une zone donnée de la région ;
- ✓ La diversité des cas rencontrés : espèces élevées (caprin, ovin, bovin), systèmes d'élevages (extensif, intensif) et taille de l'activité.

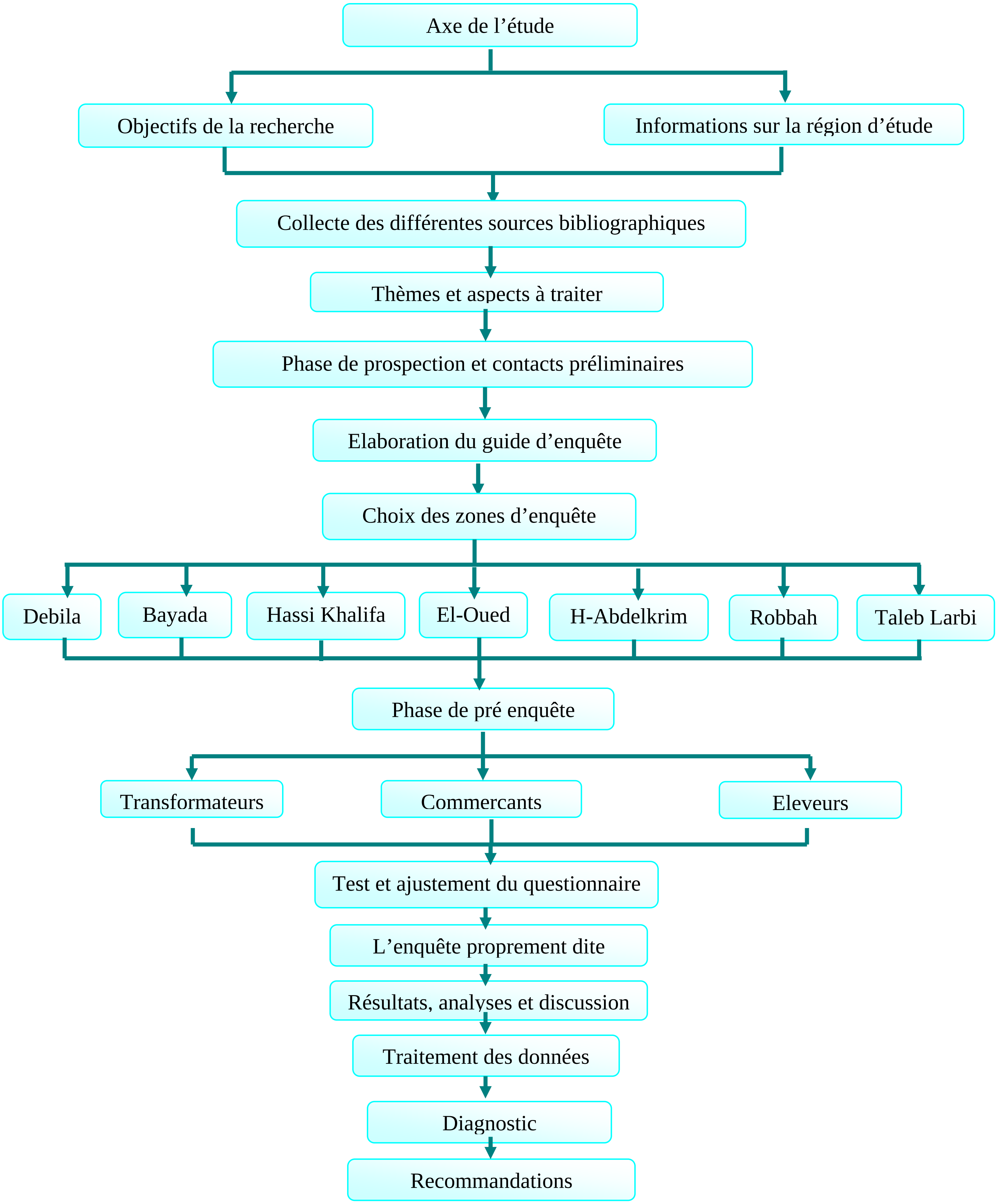

Figure 2 : Démarche investigatrice

2- Résultats et discussion

En différence avec l'alimentation animale, un terme qui désigne un ensemble de techniques qui peuvent être généralisées, les aliments de bétail caractérisent chaque système d'élevage, chaque région, et même chaque éleveur. Cette réalité engendre une grande variabilité à tous les niveaux : les sources en approvisionnements, les prix d'achat et de vente, les aliments simples utilisés et leurs pourcentages dans les rations, les pratiques d'alimentation…etc. C'est au terme des investigations de terrain que la chaine ayant trait aux aliments de bétail est mise en évidence à travers une analyse paramétrique résumée en ce qui suit.

2-1- Les transformateurs

Le rôle des transformateurs se limite simplement à préparer des aliments composés rationnés à partir des matières premières par le broyage et le mélange essentiellement. Nos instigations de terrain nous ont permis de procéder en une classification des transformateurs selon la taille de l'unité de transformation.

2-1-1- unités de grande taille

Elles concernent uniquement les moulins, donc la production du son. On compte cinq moulins couvrant la totalité des besoins de toute la région et sont répartis sur à travers les différentes zones, à savoir : moulin Nedjma (zone de Hassi Khalifa), moulin trois épis et moulin de Zahwani (zone d'El-oued), moulin d'El-bahi (zone de Bayada) et moulin de Mnagar (zone de Hassani Abdelkerim).

2-1-2- unités de taille moyenne

C'est le type d'unités de production d'aliments de bétails le plus répandu dans la région. Elles sont au nombre de sept, réparties comme suit : 3 unités dans la zone d'El-oued, 2 à Hassani Abdelkrim et une respectivement à Bayada, et Robbah. Ces unités produisent différents types d'aliments de bétails : caprin, ovin et bovin qu'il soit pour l'engraissement ou la production laitière, outre des aliments destinés à l'aviculture. Par ailleurs, les transactions avec les commerçants et les éleveurs (consommateurs) diffèrent d'une unité à une autre mais d'une manière générale elles se résument en :

- ✓ La préparation des rations spécifiques prêtes à l'administration, dont tous les composants (matières première) sont acquis par l'unité et dont les rations (proportions des composants) sont préparées selon des normes de l'unité ;
- ✓ La préparation des rations selon les exigences du client, hormis les matières premières qui appartiennent totalement à l'unité ;
- ✓ La préparation des rations dont les matières premières et les proportions des composants sont celles du client. Le rôle de l'unité se limite uniquement au broyage et au mélange ;
- ✓ La préparation des rations dont une partie de la matière première appartient à l'unité et l'autre partie au client. Alors que les proportions des composants de la ration sont exigées par le client dans certains cas.

2-1-3- unités de petite taille

Elles ne possèdent aucun matériel de transformation, le mélange se fait manuellement à l'aide des pelles et suivant des rations "aléatoirement estimées". Ce type d'unités est rencontré chez quelques commerçants et éleveurs.

2-2- Les commerçants

Ce sont les intermédiaires entre les transformateurs d'aliments de bétails et les consommateurs (éleveurs). Signalons que les aliments de bétails ne sont pas les seuls articles vendus mais aussi d'autres articles agricoles, matériaux d'élevage et des animaux domestiques à intérêt agricole.
Selon la direction du commerce, 60% des commerçants sont actifs, le reste est inactif. On relève par ailleurs une répartition déséquilibrée à travers les différentes communes : a elle seule, la zone d'El-Oued compte 42% du total des commerçants, alors que les 58% qui restent sont distribués sur les 09 autres zones. Cette situation a engendré des difficultés et des charges supplétives liées au transport surtout pour les éleveurs de ces zones dont les fournisseurs en aliments de bétails sont rares ou absents, sauf dans le cas d'une chute des prix où lors de la livraison à domicile (nouvelle stratégie de la vente). Par ailleurs, le marché communal d'aliments de bétails au niveau de la commune d'El Oued est actif à longueur des 7 jours de la semaine.

2-3- Les éleveurs

Ce sont les consommateurs qui représentent le dernier maillon de la série dont on a choisi 14 échantillons éparpillés sur l'ensemble de la région. Selon l'autosuffisance et la couverture des besoins des animaux. Les éleveurs sont classés en trois catégories : l'autosuffisance totale, partielle ou nulle.

2-3-1- autosuffisance totale

Les éleveurs issus de cette catégorie arrivent à couvrir la totalité (100%) des besoins des animaux. 1 seul éleveur uniquement appartient à cette catégorie. Il est caractérisé par :

- ✓ capital foncier mis en valeur qui dépasse les 100 ha exploités ;
- ✓ important investissement mis en œuvre : matériels, parc roulant…etc. ;
- ✓ investissement du capital homme grâce à la collaboration des ingénieurs par l'entremise d'une bonne planification, des études et des stratégies fécondes ;
- ✓ association agriculture-élevage ;
- ✓ vocation ovine : les exigences alimentaires pour la vocation laitière sont beaucoup plus complexes que celles de l'engraissement des ovins. La production des céréales au niveau de cette exploitation, orge surtout, couvre les besoins en aliments grossiers d'engraissement : le pâturage sur site, la jachère, le foin d'orge et les aliments concentrés. Le système d'élevage dans ce cas est essentiellement de type semi intensif.

2-3-2- autosuffisance partielle

Une partie des aliments est acquise hors exploitation, dont les aliments sont surtout les concentrés : orge, son, CMV et de moindre importance les fourrages verts ou secs. Sur les 14 échantillons étudiés, seulement 4 (soit 28, 5%) appartiennent à cette catégorie. L'engraissement est le caractère dominat de cette catégorie, caprin et surtout ovin dont le système d'élevage est de type semi intensif. D'une manière générale, le fourrage vert est assuré par l'exploitation durant la compagne suivant un plan d'affouragement. Quant à la période creuse, essentiellement l'hiver, les fourrages secs produits sur place (exploitation) ou acheter couvrent cette lacune mais les concentrés sont totalement des intrants toute l'année à travers d'importants stocks ou de petits stocks qui se renouvellent au fur et à mesure.
Alors qu'un seul éleveur possédant d'importantes surfaces, arrive à couvrir la quasi-totalité des besoins d'animaux en fourrages secs et en grains d'orge.

Par ailleurs, la production laitière exige une diversité importante en matière de complémentation azotée et énergétique : maïs, orge, tourteau de soja, CMV…etc., dont la majeure partie de ces aliments n'est pas produite localement.

2-3-3- autosuffisance nulle

C'est la plus grande catégorie qui est rencontré, soit 9 éleveurs (64, 2 %) dont 100% de l'alimentation des animaux est à rechercher depuis l'extérieur. On rencontre les élevages d'ovins en extensif (2 éleveurs) qui utilisent les parcours naturels comme source principale de l'alimentation avec des complémentations en orge et en son.
La couverture des besoins des animaux reste toujours relative pour chaque éleveur, et la question qui demeure posée est ce que l'alimentation distribuée répond-elle aux normes de rationnement ?
Chaque éleveur a sa méthode et ses propres stratégies pour assurer la couverture des besoins de son cheptel. On relève entre autres :

- ✓ de garder les animaux au niveau de l'exploitation en cas d'une année défavorable et les faire sortir lorsque l'année est présumée favorable ;
- ✓ de préparer les rations au niveau de l'exploitation pour économiser les charges relatives à la transformation ;
- ✓ de réduire la taille du troupeau en cas d'une insuffisance alimentaire.

Une lecture sommaire, relative aux différents acteurs intervenants dans le circuit des aliments de bétails nous a permis de déduire un certain nombre de traits. En effet, en l'absence des services de fraude et de contrôle que les producteurs « transformateurs », n'honorent guère leur activité du fait que les aliments élaborés n'obéissent à aucune norme en matière de composants ou d'additifs. Alors que les commerçants, qui ne sont autres que des intermédiaires, agissent à travers une logique à caractère spéculatif. Quant aux éleveurs locaux qui, au demeurant, sont victimes de pareils agissements, se trouvent dans l'obligation de distribuer ce qui leur est proposé.

2-4- Disponibilité des aliments de bétails

La disponibilité des aliments dépend de plusieurs facteurs : source des aliments, saison, niveau des précipitations et demande des consommateurs. Alors que la disponibilité est étroitement liée aux prix et à la règle de l'offre et de la demande. La disponibilité des aliments locaux (produits de la région ou produits nationaux), dépend de la saison et de l'année (favorable ou défavorable). Pour les foins et la paille et une partie des grains d'orge, ils sont disponibles en abondance durant et peu après la saison de la moisson, c'est-à-dire l'été et l'automne et si l'année est favorable les prix s'abaissent automatiquement à longueur de l'année au regard de l'abondance du couvert végétal naturel sur les parcours. Si la disponibilité des fourrages verts fait défaut en hiver, ils en demeurent disponibles durant les autres saisons.
Nos enquêtes de terrain révèlent que la demande d'aliments de bétails est maximale à l'approche des périodes de fêtes (l'engraissement pour la fête du sacrifice), chose qui se répercute sur les prix qui augmentent de manière substantielle au niveau de la région.
Alors que les aliments importés sont généralement disponibles à longueur d'année, mais qui demeurent sous l'emprise des prix sur le marché international. En effet, les réalités du marché international des aliments de bétails et les produits agricoles d'une manière générale sont loin d'être comparable à celles de la définition d'un marché idéale donnée par les économistes. La plupart des marchés agricoles mondiaux sont en situation d'oligopoles restreints (quelques vendeurs) du côté de l'offre, des négociants, et en situation d'oligopsones (quelques acheteurs) de plus en plus concentrés du côté de la demande. En outre l'offre et la demande ne fonctionnent pas de la même manière que sur les marchés non agricoles et les prix agricoles ne sont pas vraiment des prix de marché pour de multiples raisons :

- ✓ Les marchés agricoles ne s'autorégulent pas car les produits agricoles ne sont pas des marchandises comme les autres, pour les produits non agricoles et les services, la loi de l'offre et de la demande joue à plein : si les prix baissent la demande a tendance à augmenter et, tant que la production est rentable à ce prix, les usines continuent à produire. Mais si les prix baissent parce

que la demande s'est portée sur des produits concurrents, les usines ferment et les capitaux se placent sur d'autres productions plus rentables ;

- ✓ Pour les produits agricoles la demande est stable à court terme. Le seul facteur d'augmentation de la demande sur les aliments est l'augmentation du cheptel ;
- ✓ De même la production agricole n'obéit pas à la loi de l'offre et de la demande. Les agriculteurs ne produisent pas moins lorsque les prix baissent mais ont tendance à produire plus s'ils le peuvent pour compenser la baisse des prix, ce en quoi ils l'accentuent face à une demande stable à court terme. En outre l'offre fluctue selon les aléas climatiques, moins dans les pays développés où ces aléas sont réduits par l'intensification: engrais, pesticides, irrigation, drainage...etc. (**7**).

Les acteurs du secteur des aliments de bétails au niveau de la région s'approvisionnent en aliments (fourrages secs, concentrés et CMV) depuis deux sources principales :

- du marché local où les fournisseurs sont les transformateurs d'aliments de bétails, les commerçants et les marchands ambulants qui achètent à leur tour ces aliments des agriculteurs des zones céréalières (foin, paille et orge) ou des importateurs (maïs, tourteau de soja et CMV) au niveau des lieux de stockage ou directement depuis les ports, et des unités de transformation éparpillée à l'échelle nationale. Hormis les unités de transformation qui s'approvisionnent au niveau du marché national, certains éleveurs et commerçants achètent les aliments au niveau local (les fournisseurs ne sont autres que les unités de transformation et les marchands ambulants). Le son est fourni par les cinq moulins ou par les commerçants. Donc c'est une chaîne relative ;
- du marché national, où l'intermédiaire est absent, il s'agit d'acteurs locaux qui s'approvisionnent en aliments soit chez les céréaliculteurs des zones des hauts plateaux ou chez les importateurs. Cette source concerne les acteurs qui disposent de moyens de transport ou d'unités de transformation.

2-5- Le rapport animal/aliment

Il peut être expliqué par le rapport «besoin/offre », autrement dit, il s'agit des besoins alimentaires des animaux, en rapport avec ce que l'éleveur peut offrir. Cette offre inclue les aliments produits par l'exploitation, achetés d'ailleurs ou consommés sur les parcours naturels. C'est à travers cette donne qu'on tente de mettre en exergue d'un coté les besoins, représentés par les effectifs du cheptel de la région, et de l'autre les offres alimentaires, représentées par les disponibilités des aliments de bétails au niveau de l'exploitation, du marché et des ressources naturelles.

2-5-1- Le capital animal

L'évolution des effectifs est corollaire de l'augmentation des besoins et des exigences alimentaires. D'où une menace à l'égard des parcours et des ressources pastorales. Par ailleurs les productions fourragères doivent accompagner cette évolution.

Si le bovin n'est pas très marqué dans la région, son introduction est récente. Contrairement aux ovins et caprins qui font la tradition en matière d'élevage, dont l'évolution des effectifs au cours de l'intervalle 2004-2007 est très significative, avant de connaitre une chute considérable durant l'année 2008. Situation qui est due principalement à des considérations économiques, à travers l'augmentation de prix d'aliments de bétails notamment lorsque l'année est présumée défavorable. (figures 3 et 4).

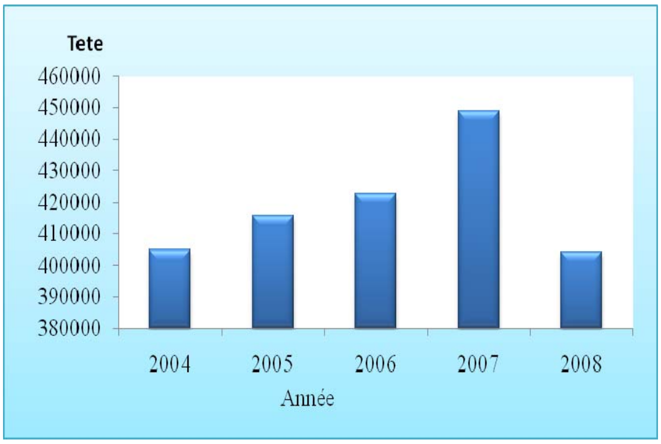

Figure 3 : Evolution des effectifs ovins entre 2004-2008.

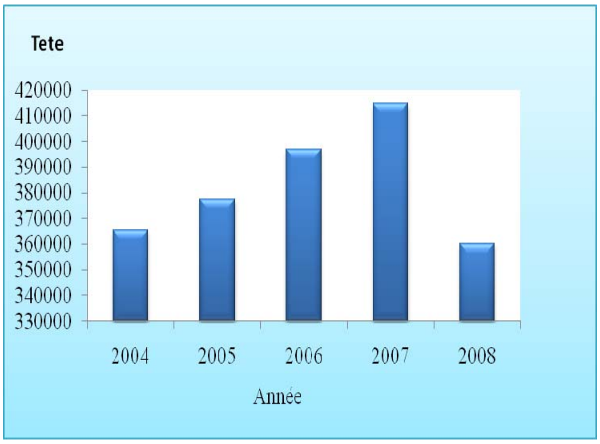

Figure 4 : Evolution des effectifs caprins entre 2004-2008.

Il y a lieu de signaler que les camelins sont élevés en extensif et plus spécialement à travers le système de divagation (système Hmile), c'est rare que l'homme intervient dans leur alimentation. Raison pour laquelle les objectifs de la présente étude se consacrent essentiellement aux aliments des ovins et caprins dont au moins une partie de leur alimentation est autre que les parcours naturels.

2-5-2- l'aliment ; un facteur limitant

Sur le marché les foins de luzerne ou de pois, outre des pailles proviennent essentiellement d'autres régions, à l'image de Sétif ou Msila. Alors que l'ensilage demeure une pratique absente du lexique d'élevage de la région. Quant aux aliments énergétiques d'engraissement, tels que le maïs et le tourteau de soja sont totalement dépendants du marché de l'importation.

Les espaces pastoraux sont limités où l'action anthropique (surpâturage et non respect des délais de séjours) conjugué au phénomène de sécheresse ont engendré une dégradation des parcours qui n'arrivent pas à subvenir aux besoins des cheptels. Alors que le marché des fourrages verts n'existe qu'à une échelle très réduite dominé surtout par la luzerne.

Nos investigations de terrain révèlent que la région du Souf est à vocation bouchère, autrement dit les animaux élevés sont destinés à l'engraissement. Chose qui éclaire parfaitement les limites des productions fourragères dont la surface est très faible et n'a représenté que 2% de la SAU de la région en 2008. (Tableau 1).

Tableau 1 : Les productions fourragères de la région du Souf

	2004/2005		**2005/2006**		**2006/2007**		**2007/2008**		
	Surface (Ha)	Production (Qx)	Surface (Ha)	Production (Qx)	Surface (Ha)	Production (Qx)	Surface (Ha)	Production (Qx)	Rdt (Qx/Ha)
Orge en vert	650	110630	670	113854	710,5	120790	730,5	124200	170
Avoine	20	2640	27	3512	41,5	5395	46,5	6045	130
Luzerne	186	35340	220	41828	240	45647	290,5	55123	190
Maïs	22	2870	24	3200	30	3910	36,5	4750	130

2-6- Option pour les produits agricoles locaux.

Les sous produits sont issus de différentes filières de l'industrie agro-alimentaire. Il existe un grand nombre de sous produits qui représentent un gisement national relativement important qui se caractérise par des compositions assez variables du fait qu'ils offrent aussi une appétence

différente. Comme tous les aliments, les sous produits sont déséquilibrés : certains apportent de l'énergie et moins d'azote et inversement pour d'autres, alors que leur mise à la disposition des animaux doit se faire de manière progressive.

2-6-1- Les sous produits du palmier dattier

En plus de la datte qui est le produit fini de la phœniciculture, les sous produits du palmier sont multiples et se différencient d'une région à une autre selon les coutumes et les habitudes alimentaires. On peut distinguer entre les différents produits de transformation de la datte en tant que fruit, généralement les rebuts de dattes et les autres coproduits du palmier, à l'image des palmes et des pédicelles. La transformation de la datte nous offre une multitude de produits : la pâte, le sirop, la confiture, le jus, la farine…qui sont destinés à la consommation humaine, mais aussi des sous produits qui peuvent être incorporés dans l'alimentation animale.

2-6-2- Un tonnage appréciable des sous produits du palmier dans la région

Les rebuts des dattes représentent 25% de la production dattiére annuellement **(8)**. En 2008 la production de dattes a été de **59181** tonnes, alors que les rebuts de dattes sont estimés à **14795.25** tonnes.
Pour les palmes sèches le calcul est simple, chaque palme porte en moyenne 180 folioles de 5g et 15 palmes sèches par an. C'est la moyenne qu'un pied peut donner **(8)**. Par ailleurs le nombre de palmiers dattiers est de **1402651**, alors qu'en 2008 le poids des palmes sèches est de : 5g x 180 x 15 x1402651 = **18935.7** tonnes.
Pour estimer le tonnage des pédicelles on compare le poids d'un pédicelle par rapport au poids des dattes qu'il porte : un pédicelle porte 35 dattes de 7g en moyenne, la moyenne de poids d'un pédicelle est de 4, 5g, donc le rapport entre le poids de pédicelle et le poids des dattes qu'il porte est de : 4, 5g / (35 x 7g) = 1, 84 % (**8**). Ce pourcentage multiplié par la production dattiére nous donne le poids des pédicelles, 1, 84 % x **59181** = **1088.9** tonnes. De là on situe l'importance quantitative des sous produits du palmier dattier par leur disponibilité annuelle en tonnage appréciable, respectivement **14795, 25** tonnes des rebuts de dattes, **18935, 7** tonnes de folioles des palmes sèches et **1088, 9** tonnes de pédicelles.

Conclusion : La balance ou le rapport animal /aliment au niveau de la région du Souf est loin d'être équilibré. Les aliments de bétails consommés sont majoritairement produits hors de la région, soit ils sont issus d'autres régions du pays ou bien acquis depuis le marché mondial par l'intermédiaire d'importateurs. Cet état d'insuffisance local des aliments de bétails est généré par une combinaison des conditions et de facteurs qui limitent la production de ces aliments face à l'augmentation des effectifs du cheptel.
A l'échelle mondiale et même aux niveaux national et local, les prix des aliments ont connu des hausses substantielles suite à une série de bouleversements (flambée des prix du baril de pétrole durant la période 2006-2008). Par ailleurs, du fait que la majeure partie des aliments soient importés, le secteur des aliments de bétail a été sérieusement touché aux niveaux national et local.
Aujourd'hui certes la mondialisation bat sur plein, et être dépendant d'un marché international n'est pas la bonne solution.
Chaque acteur a son rôle pour améliorer cette situation, les consommateurs doivent rationaliser et à distribuer des aliments en fonction des besoins des animaux.
Quant aux deus autres acteurs impliqués dans le processus de fabrication et de distribution des aliments de bétails, en l'occurrence les unités de transformation et les commerçants, ils doivent s'impliquer davantage selon la logique du marché où il va falloir mettre à la disposition des

éleveurs des aliments de bonne qualité répondant aux normes scientifiques, à des prix compétitifs et à travers une disponibilité permanente.
Nonobstant l'exploitation et la valorisation des produits et sous produits du palmier dattier est une opportunité à saisir et au demeurant seule gage dans la perspective d'initier un développement local largement durable.

Références bibliographiques

1- Mammeri N. (2003). Enquête globale sur l'utilisation des fourrages dans la région de Blida. Mémoire de Docteur Vétérinaire, Université Saad Dahleb, Blida, 56 p.

2- Khaldoun A., Bellah F., et amroun R. (2000). *Perspectives de développement des cultures fourragères en Algérie.* ITGC Céréaliculture, N° 34, pp 40-46.

3- Hammadache A. (2001), *Evolution récente des principales ressources fourragères et possibilités d'amélioration en Algérie***.** ITGC Céréaliculture N° 35, pp 13-20.

4- Abdelguerfi A. et Laouar M. (2003). *Situation et possibilité de développement des productions fourragères et pastoral en Algérie***.** in 1er atelier national sur le développement des fourrages en Algérie, 2001 – Alger, pp 36-48

5- Belmiri S. (2004). *Impact de la valeur alimentaire de la luzerne sur la qualité du lait*. Mémoire d'Ingénieur d'Etat en Sciences Bbiologiques. Université Saad Dahleb, Blida, 35 p.

6- Mayouf R. (2008). *Diagnostic de l'alimentation des bovins laitiers en Algérie (cas de la région de Tébessa).* Mémoire de Magister, Dpt des Sciences Agronomiques, Université Kasdi Merbah – Ouargla, pp. 9-12

7- Berthelot J. (2006). *«Souveraineté alimentaire, prix agricoles et marchés mondiaux»*. in forum sur la souveraineté alimentaire, éd, ROPPA Niamey, 7-10 novembre 2006, pp 2-10, disponible sur http://www.roppa.info. Consulté le 30 septembre 2008.

8- Chehma A., et **Longo H**.**F. (2000)**. *Valorisation des sous produit du palmier dattier en vue de leur utilisation en alimentation de bétail*. in Revue INRAA, N°11. pp 5-11

جامعة قاصدي مرباح ورقـــلة – الجزائر

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث
في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

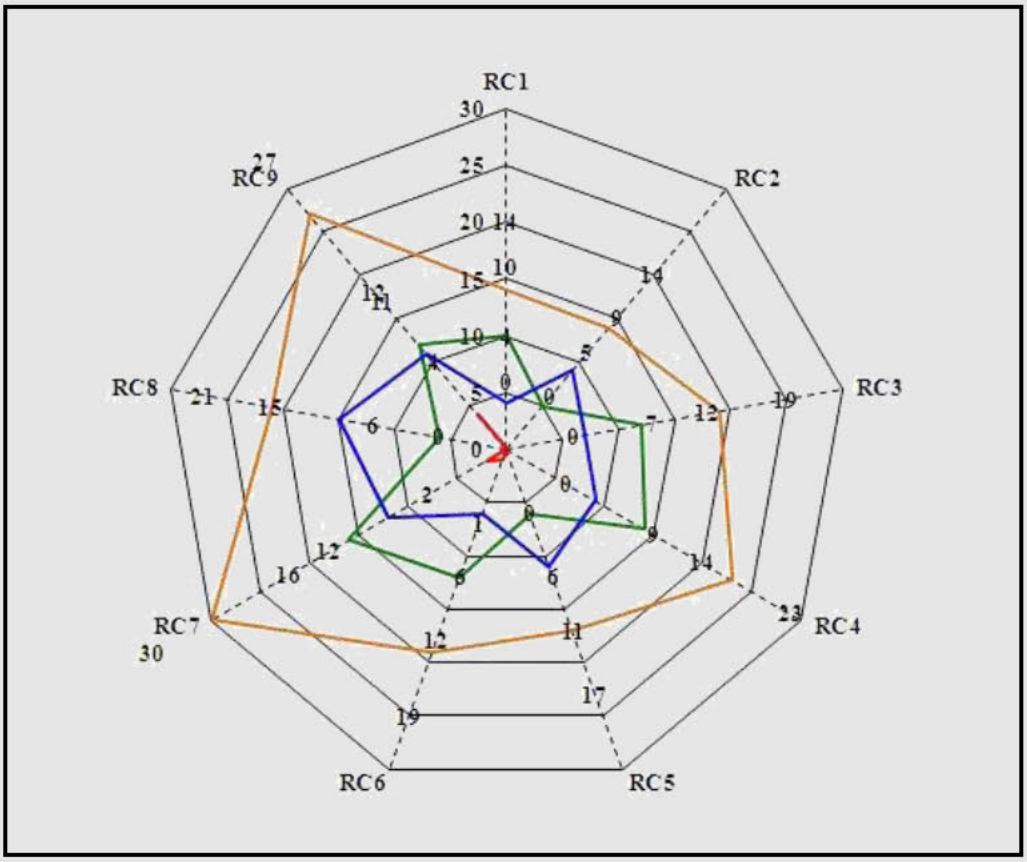

العدد 09 / 2011 - إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : ISSN : 1112-3613

مطبعة جامعة قاصدي مرباح – ورقـلة

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، سنوية

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقـلة - الجزائر

تهتم المجلة بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد التاسع 09 / 2011

إيداع قانوني رقم : 2002/110 - ردمد : 1112-3613 : ISSN

مجلة الباحث - دورية علمية محكمة

تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة - ا زائر

هيئة التحرير

أعضاء الهيئة العلمية الإستشارية المشاركة في هذا العدد :

معلومات الاتصال بالمجلة :

جامعة قاصدي مرباح - ورقـلة

مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة

موقع الإنترنت : http://rcweb.luedld.net

البريد الالكتروني : rcweb@luedld.net

قواعد النشر ا لة

1 - الباحث، لة علمية أكاد ية كمة، تم بنشر **الأ اث التطبيقية** ا تعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسي ، ال ي ـ تم نشرها سابقاً، و ا عا ة بأسلوب علمي موثق.

2 – ترسل ا قالات وجوبا شكل ملف مرفق ع ال يد الإلكترو للمجلة ا دون أدناه، ويشترط أن يكون ا قال مكتوبا ب نامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع ا ط بالعربية : Traditional Arabic، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع ا ط : Times New Roman، مقاسه : 12)، يراعى حجم ا قال كحد أقصى 15 صفحة، ا فيها ا صادر، ا وامش، ا داول والرسوم التوضيحية، و ب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً ؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر بلغة رير ا قال (نوع ا ط : Traditional Arabic، مقاسه : 12)، مع ضرورة إدراج الكلمات ا فتاحية (Les mots clés) ؛ وننبه على ضرورة احترام علامات الضبط (La ponctuation) ؛ أما بالنسبة وامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سـ م ومـ ن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ وا سافة ب الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

وبغرض تسهيل مهمة الإلتزام بالشكل ا طلوب، كنكم ميل ملف قالب بصيغة الوورد من موقع ا لة، جاهز للكتابة فيه مباشرة (النسخة العربية : Article_Ar.dot، أو النسخة الفرنسية : Article_Fr.dot)، على أساس أن هذا ا لف يتماشـ ى مع الشروط ا ذكورة (**ب أن يكون ا قال نسخة مطابقة شكلا للملف القالب**) ؛ زيد من التوضيح، كـ ن الإطـ لاع بـ ا وقع الإلكترو للمجلة على مقال معياري Article_Standard.pdf.

3 - ترفق ا ادة ا قدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة ا ه بالعربية وباللاتينية مع عنوان بريده الإلكترو ، وذكر أرقـ ام ا ـ اتف والفاكس (إن أمكن) ؛ و حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي ب أن يرد أولاً ترتيب الأ اء.

4 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم ا ؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة للمجلة : إسم ا ؤلف، "عنوان ا قال"، عنوان ا لة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة راجع الانترنت : إسم ا ؤلف، "عنوان ا قال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكترو كاملا (يشمل ا لف).

5 - توضع الإحالات وا راجع وا صادر وا داول آخر ا قال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها النص، (مراجع ا قال هي فقط تلك ا راجع وا صادر ا قتبس منها فعلا).

6 - ق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على ا ادة ا قدمة للنشر دون ا ساس ضمو ا ؛ ا لة غ ملزمة برد ا قالات غ ا قبولة للنشر.

7 - تع مضام ا واد ا نشورة ا لة عن آراء أصحا ا، ولا ثل بالضرورة رأي ا لة.

8- على صاحب ا قال متابعة س عملية نشر مقاله، من خلال موقع ا لة : http://rcweb.luedld.net/pa.htm

9- ننبه على أن كل مقال الف شروط النشر لا يؤخذ بع الاعتبار، وا لة غ معنية بإعلام صاحب ا قال بذلك.

10 - ترسل ا واد وتوجه ا راسلات فقط عن طريق ال يد الإلكترو : rcweb@luedld.net

- كنم الإطلاع على قواعد النشر هذه، من خلال موقع ا لة : http://rcweb.luedld.net

المحتويات

معوقات تب إستراتيجية للإعلان الإلكترو سوق التأم ا صري

د/ أسامة ربيع أم سليمان
مدرس بقسم الإحصاء والرياضيات والتأم
كلية التجارة بالسادات – جامعة ا نوفية – مصر

ملخص : على الرغم من الأ ية البالغة للإعلان الإلكترو ، كأحد أساليب التسويق ا ديثة ال تعتمد على شبكة الإنترنت تسويق ا نتجـات، إلا أن تلك الأساليب تلق أي اهتمام من جانب شركات التأم سوق التأم ا صري. وتوصلت الدراسة ا الية إ أن أهم العوامل، ال كانت عائقـا هذا الشأن، ثلت : حداثة مفهوم الإعلان الإلكترو وعدم الاهتمام بالإعلان بصفة عامة الترويج للخدمات التأمينية، بالإضافة إ عدم التأييد الكاف من جانب الإدارة العليا ثل هذه الأساليب ا ديثة، وأخ ا عدم وجود ا ة الكافية لتخطيط وتنفيذ ا ملات الإعلانية على شبكة الإنترنت.

الكلمات ا فتاح : الإعلان الإلكترو ، شركات التأم ، ا زيج الترو ي، تسويق ا دمات التأمينية.

هيد : ظل الا اه العا ي و توف ا زيد من ا رية ارسة النشاط التأمي - يع دول العا على تلف توجها ا السياسية و الاقتصادية - من خلال فيض الرقابة ا كومية والقيود ا فروضة من جانب هيئات الرقابة على نشاط التأم ، وال ثلت رير الأسعار، وزيادة دور القطاع ا اص – سواء عن طريق ا صخصة أو السماح للشركات ا اصة بالعمل سوق التأم ، هذا فضلا عن السماح للشركات الأجنبية بالنفاذ إ الأسواق الوطنية، وذلك تطبيقا لبنود الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة الدولية ال ا دمات GATS.

ومع التقدم ا ائل – الآونة الأخ ة- تكنولوجيا الاتصالات وا علومات، وتعاظم دور الشبكات الإلكترونية ال تسويق السلع وا دمات ع شبكة الإنترنت، كأحد أبرز التطبيقات ال خضت عن هذا التطور، والذي يتوقع معه حدوث تغي ا جذريا ا ياكل الأساسية للقطاعات الاقتصادية ا ختلفة- ا ذلك قطاع التأم - الذي لن يكون نأى أو معزل عن تلك التطورات.

و ظل حقيقة ما تعانيه الدول النامية من ضعف الكيانات الاقتصادية، وافتقارها إ ا قومات ا ادية و البشـرية و التكنولوجيـة تلف القطاعات الاقتصادية، ومن بينها قطاع التأم ، وذلك با قارنة بالدول ا تقدمة.

فإنه - من الأ ية كان – إعداد الإستراتيجيات ا ناسبة ال تكفل لشركات التأم قيق أك استفادة كنة بالاستعانة ختلـف أدوات ووسائل والتكنولوجيا ا ديثة تنفيذ العمليات والأنشطة التسويقية لتدعيم قدر ا التنافسية. كما يعـد الاهتمـام بوظيفـة التسويق بصفة عامة، والتطورات ا ديثة هذا ا ال – كالتسويق الإلكترو – أحـد الركـائز الرئيسـية عنـد بنـاء تلـك الإستراتيجيات.

ومن أجل التعرف، عن قرب، عن مدى تب شركات التأم للمفاهيم ا ديثة للتسويق، وخاصة الإعلان الإلكترو باعتباره أبسط عناصر ا زيج الترو ي الذي تستطيع الشركات أن تقوم بتنفيذه بأقل قدر من ا هود والتكلفة، قام الباحث بعدد من الزيارات ا يدانية وا قابلات الشخصية مع بعض ا سؤول عن إدارة التسويق، بصفة عامة، والترويج والإعلان، بصفة خاصة، لعدد من شركات التأم العاملة سوق التأم ا صري. وقد لاحظ الباحث أن هناك عدم إدراك بأ ية هذا النوع من أساليب التسويق ا ديثة، وينطبق ذلك على معظم شركات التأم ، إن يكن يعها، وبصرف النظر عن خ ة شركة التأم أو حجم رأس ا ال....ا . هذا ما دعى الباحث إ التفك دراسة و ليل ا اهات شركات التأم العاملة سوق التأم ا صري و الإعلان الإلكترو ، كأحد أهم جوانب التسويق الإلكترو ا عتمد على شبكة ا علومات الدولية "الإنترنت".

ا زء الباقي من الدراسة، سوف يتم تنظيمه، كما يلي :

1. الإطار ا نهجي للدراسة.
2. الإعلان الإلكترو : ا فهوم - ا زايا - الإستراتيجيات.
3. الدراسة ا يدانية: نتائج التحليل الإحصائي لفروض الدراسة.
4. النتائج والتوصيات.

1 – الإطار ا نهجي للدراسة :

1.1 مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث الإجابة على السؤال التا : " ما هي معوقات تبـ شركات التأمـ ، سوق التأمـ ا صري، لإستراتيجية للإعلان الإلكترو ، ع شبكة الإنترنت، عن ا دمات التأمينية ا تقدمها".

1.2 فروض البحث : يقوم البحث على أساس فرض رئيسي وهو :

هناك علاقة معنوية، ذات دلالة إحصائية، بـ عدم تبنـ شركات التأمـ سوق التأمـ لإستراتيجية للإعلان الإلكترو للخدمات التأمينية ع شبكة الإنترنت وواحد أو أكثر من ا تغـ ات التالية :

1. حداثة مفهوم الإعلان الإلكترو .
2. ضعف ثقافة الإنترنت ا تمع ا صري.
3. عدم وجود التأييد الكا ، من جانب الإدارة العليا، ثل هذه الأنواع من ا فاهيم ا ديثة التسويق.
4. عدم الاقتناع ـدوى هذه الوسيلة من وسائل الإعلان عن ا دمات التأمينية.
5. صعوبة إدارة ا ملات الإعلانية الإلكترونية.
6. نقص الكفاءات البشرية ا تخصصة هذا النوع من الإعلان.
7. عدم وجود خـ ة سابقة للشركة بكيفية طيط وتنفيذ هذا النوع من ا ملات.
8. ارتفاع التكاليف ا اصة بتبـ إستراتيجية للإعلان الإلكترو .
9. ضعف الاهتمام بالإعلان، بصفة عامة، كوسيلة ترو ية.
10. عدم ملائمة سياسة الإعلان الإلكترو دمات التأمـ (صناعة التأمـ من الصناعات كثيفة ا علومات).

1.3 الدراسات السابقة : بصفة عامة، تتسم الدراسات ا تناولت دات قرار تطبيق سياسة الإعلان الإلكترو على شبكة الإنترنت من جانب شركات التأمـ ، بالندرة النسبية. فعلى ا ستوى ا لي والإقليمي، وعلى حد علم الباحث، وبعد البحث ا تكرر قواعد البيانات ا لية والإقليمية و شبكة ا علومات الدولية، يتمكن الباحث من ا صول على أية دراسة أو ث يتناول هذا ا وضوع. و تلف الأمر كثـ ا على ا ستوى الدو .

ولكن معظم الدراسات كانت منصبة على إ اهات العملاء و الإعلان على شبكة ا علومات الدولية. فعلى سبيل ا ثال، دراسة Schlosser and et al [1] أشارت ا أن العملاء يرون أن الإعلان الإلكترو ، على شبكة ا علومات الدولية، وسيلة جيدة لتوفـ ا علومات ا يعتمدون عليها إ اذ قرار الشراء. أما دراسة Ducoffe [2] فقد أضافت أبعاد أخرى، فيما يتعلق بإ اهات العملاء و الإعلان الإلكترو ، ثلت الترفية والتسلية ا صل عليها ا ستهلك وهو بصدد تصفح ا ملات الإعلانية الإلكترونية على الإنترنت، كما أشارت أيضا نفس الدراسة أن العملاء لديهم الثقة وا صداقية هذا النوع من الإعلان. وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت ا الدراسات ا ختلفة ا تناولت إ اهات العملاء و الإعلان بصفة عامة، وا كانت ملها ثل إ اه إ ا [3]. كما أنه هناك بعض الدراسات ا حاولت تقد وذج وصفي للعوامل ا تشكل وترسم إ اهات وقناعات العملاء وا ستهلك و الإعلان الإلكترو ، وما ثله من قيمة مضافة للمستهلك ضوء ا تغـ ات الد وجرافية. [4]

1.4 أهداف البحث : تتمثل أهداف هذه الدراسة :

أ) دراسة ا زايا وا كاسب ال كن أن ققها شركات التأم من وراء الإعلان الإلكترو ع شبكة الإنترنت.

ب) معرفة إ اهات وقناعات ا سئول عن التسويق، شركات التأم ، و الإعلان الإلكترو على شبكة الإنترنت.

ج) بناء وذج وصفي للأسباب ا قيقة وراء عدم تب منشأت التأم ا صرية إستراتيجية للإعلان الإلكترو للخدمات التأمينية ع شبكة الأنترنت.

1.5 حدود الدراسة : يعت مفهوم الإعلان الإلكترو مفهوما واسعا، يشمل وسائل متعددة، مثل: الإعلان من خـلال ا واتـف النقالة، التليفزيون، الإنترنت،...، ا . وهنا سوف تقتصر الدراسة على الإعلان من خلال شبكة ا علومات العنكبوتية " الإنترنـت" فقط. كما ستقتصر الدراسة على شركات التأم العاملة سوق التأم ا صري، وال تلك موقعا الكترونيا على شبكة الإنترنت، ومر على مزاولتها لنشاط التأم أكثر من 5 سنوات، كفترة كمية.

1.6 تمع الدراسة، وحجم العينة : يتمثل تمع الدراسة ا سؤول عن النشاط التسويقي شركات التأم العاملة سوق التأم ا صري. إلا أنه نظرا لصعوبة ديد إطار تمع الدراسة، لأسباب عديدة منها: إختلاف ا سميات الوظيفة للقائم أو ا سئول عن وظيفة الإعلان، إختلاف ا ياكل الإدارية لإدارة التسويق وتداخل الإختصاصات ا تعلقة بوظيفة التسويق ب إدارت تلفة. بالإضافة ا رفض بعض الشركات إعطاء بيانات تتعلق بعدد القائم على وظيفة التسويق لديهم. وبناء عليه فقد إفتراض أن ا تمع ل الدراسة هو تمع غ دود. و ديد حجم العينة، ظل فرضية ا تمع غ ا دود، بإستخدام ا عادلة التالية :

$$n = \frac{(z_a)^2 * s^2}{d^2}$$

$(z_a)^2$: مربع الدرجة ا عيارية ؛ S^2 : التباين، ويتم حسابه كما يلي : ($s^2 = p\,(1-p)$) ؛

d^2: مربع نسبة ا طأ ا سموح به.

وبالتعويض معادلة تقدير حجم العينة، p = 0.5، $a = 0.05$، $d^2 = 1\%$. د أن حجم العينة ا طلوب هو 96 مفردة. وقد قام الباحث بتوزيع 102 قائمة إستبيان، بلغت نسبة الإستجابة 59 %، وعند فحص قوائم الإستقصاء ال الرد عليها إستبعاد 13 قائمة من هذه القوائم، إما لوجود أخطاء أو لعدم ا دية من جانب ا ستقصى منهم. وبالتا يكون العدد النهائي لقوائم الإستبيان ال أجري التحليل الإحصائي على بيانا ا هو 48 إستبيانة.

1.7 أنواع البيانات، ومصادرها : فيما يتعلق بأنواع البيانات ال اعتمدت عليها الدراسة، د أ ا تنقسم ا نوع :-

النوع الأول : البيانات الأولية : تتمثل آراء مفردات العينة عن متغ ات الدراسة، وذلك من خلال أسلوب الإستقصاء.

النوع الثا : البيانات الثانوية: تتمثل :-

أ) حجم الإنفاق على الإعلان على شبكة ا علومات الدولية، بصفة عامة، وحجم ا نفق على الإعلان الإلكترو بالنسبة للخدمات التأمينية، بصفة خاصة.

ب) البيانات ا اصة بتطور أعداد مستخدمى شبكة الإنترنت سواء ليا أو إقليميا.

2. الإعلان الإلكترو

2.1 **مقدمة :** تعتمد الشركات، بصفة عامة، على الإعلان تنشيط ا بيعات لديها. وتتمثل أهم وسائل الإعلان : الإعلان ا رئي (التلفزيون أو دور السينما)، والإعلان ا سموع (الإذاعة)، والإعلانات ا قروءة (مثل الصحف وا لات). ور ا كانت هذه الوسائل

ثل ا صدر الرئيسي صول ا ستهلك على ا علومات ا تعلقة با نتج الذي يرغب شراءه قبل ظهور الإنترنت. ولكن مع ظهـور شبكة ا علومات الدولية، بدأت فكرة استخدام الانترنت كوسيلة إعلانية وتسويقية. حيث لاحظ ا عنيون هذا ا ال، إبتداء مـن عام 1994، الزيادة ا ستمرة وا ضطردة عدد مستخدمي الانترنت بشكل كب ، ا عل الانترنت وسـيلة إعلانيـة وتسـويقية ناجحة(5).

و تقرير، عام 2001، قدمه مكتب الإعلان على شـبكة الإنترنـت Internet Advertising Bureau بالولايـات ا تحـدة الأمريكية، أشار هذا التقرير أن البلاي ا وجودة على شبكة ا علومات الدولية، تكون لأغراض تلفة : 52% للا يد الإلكترو ، 22% لقراءة الأخبار، 21% للتسلية، 4% للشراء، 3% للمزادات، 2% للبحث عن الأصدقاء(6).

وا دول (1) يوضح الزيادة ا طردة، بالإضافة إ ضخامة حجم ا نفق، الولايات ا تحدة الأمريكية، على الإعلان من خلال شبكة ا علومات الدولية " الإنترنت". ويلاحظ هنا زيادة حجم ا نفق على الإعلان الإلكترو على شبكة الإنترنت خلال الفترة من 2006 حـ 2010 ا يزيد عن الضعف، وهو ما يعكس الأ ية الكب ة ذه الوسيلة ا ديثة من وسائل الترويج.

كما يعكس – أيضا – ا دول (2)، مقدار التزايد ا ستمر حجم ا نفق على الإعلان الإلكترو من جانب شركات التـأم الولايات ا تحدة الأمريكية. ومن ا لاحظ أن ا بلغ ا نفق خلال الفترة من 2006 حـ 2010 قد زاد بأكثر من مرت ونصف عام 2010 عنه عام 2006. وهذا ما يعكس مدى زيادة الوعي، من جانب شركات التأم الأمريكية، بأ ية الإعلان علـى شـبكة الإنترنت. ويود أن يش الباحث هنا إ أنه يتوافر أية بيانات عن حجم ا نفق على الإعلان الإلكترو من جانب شركات التأم سواء على ا ستوى ا لي مصر أو على ا ستوى الإقليمي العا العر .

2.2 **مفهوم الإعلان الإلكترو :** يعد التعريف الأكثر شيوعا، حـ الآن، فهوم التسويق، هو التعريف الذي قدمه كوتلر Cotler ، حيث عرف التسويق بأنه " موعة الأنشطة البشرية ال تستهدف تسهيل عمليات التبادل للسلع وا دمات من ا نتج إ ا سهتلك". كما يعت أول من قدم مفهوم ا زيج التسويقي هو Jeremy McCarthy أستاذ إدارة الأعمال امعة هارفرد، وذلك بداية الستينات من القرن السابق، ويعرف هذا ا زيج بـ 4 P'S، وهي: ا نتج Product, والسعر Price, والترويج Promotion, التوزيع أو ا كان Place. و حالة ا زيج التسويقي للخدمات، يضيف البعض 3 عناصر أخرى للمزيج: الناس People الذين يقدمون ا دمة, أو البيئة ا ادية Physical environment , أو عملية ا دمة نفسها Process،وهنا نكون بصدد 7P's.

وعناصر ا زيج الترو ي، د أ ا تتكون من: البيع الشخصي، والبيع غ الشخصي ومن أمثلته : ترويج ا بيعات، العلاقات العامة، الدعاية، الإعلان. ومن الوسائل ا ستخدمة الإعلان : الصحف- التليفزيون- الإذاعة- ا لات، ا لصقات واللافتات، الإعلانات ا تحركة، ال يد ا باشر، الإعلانات ع الإنترنت، الإعلان ع ال يد الإلكترو ...ا .

وبالتا كن تعريف الإعلان الإلكترو بأنه "أحد السياسات الترو ية ال تعتمد على الوسائل أو الوسائط الإلكترونيـة نقـل الرسالة التسويقية دف جذب العملاء، وإقناعهم بشراء ا نتج".

2.3 **مزايا الإعلان الإلكترو :** يساهم الإعلان الإلكترو فتح ا ال أمام يع ا سوق لعرض منتجا م والترويج ا، دون ا اجة ا رأس مال ضخم. فأصبح بالإمكان الآن تصميم لة إعلانية إلكترونية والدعاية للمنتجات قابل مادي بسيط جدا(7).

1. تتسم آليات وطرق الإعلان الإلكترو بالسهولة والسرعة تنفيذ ا ملات الإعلانية، مقارنة بآليات الإعلان التقليدي.
2. من خلال إستخدام التقنيات ال ية ا صاحبة لبيئة التسويق الإلكترو ولعمليات الدعاية هذه البيئة الرقمية، كن ببسـاطة تقييم وقياس مدى النجاح أي لة إعلانية، و ديد نقاط الضعف والقوة، وسهولة إجراء التعديلات ا طلوبة، وهو مـا يصـعب قيقة حالة الإعلان التقليدي(8).

3. الإعلان ء الانترنت أكثر فاعليه، وبات يوازي الإعلان ء الأجهزة ا رئية وا سموعة, حيث أن الانترنت يوفر التغذية العكسية feedback للمنشأة من خلال معرفة عدد زوار ا وقع، والاستفسارات ال تتلقاها ا نشآت من عملائها ا رتقب .[9]
4. يسهل فتح قنوات إتصال جديدة مع العملاء، بشكل أفضل من الإعلان التقليدي[10].
5. من خلال الإعلان الإلكترو تكون هناك إمكانية للوصول ا العميل ا ستهدف أي مكان العا و زمن قياسي[11].
6. يساعد الإعلان الإلكترو الشركات على تطوير وسلع وخدمات جديدة، من خـلال إستفسـارات، وأسـئلة، وطلبـات العملاء[12].
7. سـ صورة الشركة لدي العملاء ا الي وا رتقب .
8. سـ ا وقف التنافسي للشركة.

2.4 **إستراتيجيات الإعلان الإلكترو :** هناك أكثر من طريقة كن للمسوق أن يعتمد عليها ال الترويج الإلكترو ، وتنفيـذ ا ملات الإعلانية ء شبكة ا علومات الدولية" الإنترنت"، للمنتج الذي يقدمه. وبطبيعة ا ال، سوف تار ا سوق واحدة أو أكثر من بـ تلك الطرق، ا يتلاءم مع :
(أ) طبيعة السلعة أو ا دمة ا قدمة.
(ب) ا ات وا هارات الشخصية للمسوق.
(ج) ا ستوى التق أو التكنولوجي ال سوف يعتمد عليه ا سوق عملية الترويج بصفة عامة، و الإعلان بصفة خاصة.
(د) هذا بالإضافة إ الإمكانات ا ادية ا خصصة من جانب ا سوق لتنفيذ هذه ا طط أو ا ملات الإعلانية.

وبصفة عامة، تتمثل أهم طرق الإعلان الإلكترو على شبكة الإنترنت :
- ركات البحث Search Engine
- ا واقع الإلكترونية وا نتديات Advertising via Websites and Forums
- ال يد الإلكترو E-mail Ads

2.4.1 **إستراتيجية الإعلان من خلال ركات البحث** Search Engines Ads

ركات البحث ما هي إلا مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، تم بفهرسة ا واقع بطريقة عملية، يسهل معها الوصول إ هذه ا واقع، من خلال ما يعرف بالكلمات ا فتاحية أو الكلمات الدليلية. و ثل ركات البحث أحد ا صادر ا امة للحصول على ا علومات، وتش بعض الإحصائيات إ أن أكثر من 85% من متصفحي الإنترنت يستخدمون ركات البحث للوصول إ ما يبحثون عنه[13]. وبصفة عامة يعت أشهر وأهم طرق الإعلان الإلكترو من خلال ركات البحث هو نظام Google AdWords ، والذي من خلاله يستطيع ا علن أن دد كلمات رئيسية keyword، حالة البحث عنها رك البحث من جانب مستخدميه، يظهر الإعلان ا اص با علن أو ا سوق، ويظهر الإعلان إما أعلى أو وار مستطيل البحث مباشرة، كما هو موضح بالشكل (1).

يزات الإعلان ركات البحث[14] **:** لشرح أهم ا ميزات ال يوفرها الإعلان الإلكترو عن طريق ركات البحث، سـوف نأخذ نظام Google AdWords، كمثال عملي، للاسترشاد به :

1. **ا فاض التكاليف** :

أ بأقل تكاليف كنة، حـ 10 دولار أمريكي فقط، يستطيع ا سوق أو ا علن أن يعلن عما يقدمه من خدمات أو سلع.
ب لا يتم اسبة ا علن إلا عندما ينقر ا تصفحون، على شبكة الإنترنت، على الإعلان، وليس عند ظهوره.

ج التحكم التكاليف : كن للمعلن التحكم شكل ا نفق على الإعلان. فا علن هو الذي دد ا بلغ الذي سيدفعه Google AdWords، كما أنه كن أن دد ا يزانية اليومية، والتكلفة القصوى، كل مرة ينقر ا تصفح فيها على الإعلان.

2. **الوصول إ العملاء ا ستهدفـ** : يستطيع ا علن، على جوجل آدووردز، أن دد أو يقرر أو تار الكلمات الرئيسية لظهور الإعلان، يث قق ا علن أقصى حد كن من الاستفادة من ا يزانية ا خصصة من الإعلان خلال ركات البحث. ذا الشكل، يتأكد ا علن من عرض الإعلان أمام ا مهور الذي يتوقع اهتمامه ا يقدمه من منتجات م.

3. **الاستهداف ا لي والإقليمي** : من خلال الإعلان على ركات البحث، يستطيع ا علن أن دد ا نطقة ا غرافية ا يرغب أن يظهر فيها الإعلان أمام ا تصفح هذه ا نطقة فقط. فمثلا، كن طلب عرض الإعلان أمام العملاء ا تصلـ بشبكة الإنترنت نطاق مسافة 200 كيلومترا مثلا من موقع ا ؤسسة ا علنة. أو ا تصفحون داخل مدينة معينة (كأن يقتصر ظهور الإعلان على ا تصفحـ من القاهرة الكـ ى فقط).

4. **ا رونة** : حالة الإعلان على ركات البحث، كن للمعلن أن يقوم بتعديل توبات الإعلان أي وقت، وكيفما يشاء، ضوء ا ستجدات.

2.4.2 **إستراتيجية الإعلان عـ ا واقع الإلكترونية وا نتديات** Advertising via websites and forums

هنا يقوم ا علن بالاتفاق مع مواقع إلكترونية أو منتديات معينة، وجبه يقوم ا علن بدفع تكلفة يتم الاتفاق عليها مقابل أن السماح للمعلن بعرض الرسالة الإعلانية ا يريدها. ويأخذ هذا النوع من الإعلان أشكال تلفة منها على سبيل ا ثال : (1) الأشرطة الإعلانية (البانرات) Banner Ads. (2) الإعلانات ا نبثقة Pop-Up Ads. (3) الإعلانات النصية Text Ads. (4) إعلانات الفيديو Video Ads. (5) رعاية ا واقع On-Site Sponsorships. وتعتـ هذه الإستراتيجية من إستراتيجيات الإعلان الإلكترو من أكثر الأنواع انتشارا الوطن العر .

2.4.3 **إستراتيجية الإعلان من خلال ا يد الإلكترو** E-Mail Ads

يعد ا يد الإلكترو رد وسيلة للتواصل السريع بـ الأفراد، وا ؤسسات فحسب، بل إن الكثـ من الناس (بشكل فردي)، وكذلك الشركات، يستثمرونه التسويق نتجا م، سواء أكانت سلعة أم خدمة، بسبب قدرته على توصيل رسائل إ ملايـ الأشخاص؛ وهو ما لق سوقا واسعة للمنتج. بل إن هناك الآن شركات متخصصة ال التسويق وتصميم ا ملات التسويقية من خلال ا يد الإلكترو . و ا هو جدير بالذكر، رغم أن ا يد الإيلكترو كان مستخدماً لفترة طويلة، فلم يكن فعالاً للغاية عملية التسويق حـ أوائل التسعينيات.[15]

2.4.3.1 **بعض الإحصاءات ا امة عن استخدام ا يد الإلكترو ال التسويق**[16]:

1. ووفقا لتقارير نشر ا موعة meta-group للتسويق الإلكترو عام 2003 وجد أن معدل استجابة العمـلاء للـ يـد الإلكترو تتراوح ما بـ 10-15% حـ أن معدلات الاستجابة للـ يد العادي تتراوح ما بـ 1-3%.
2. ويشـ تقرير Forester's Market Research إ أنه إرسال ما يقرب من 430 مليار بريـد تسـويقي إلكتـرو أمريكا عام 2002 توسط تكلفة للـ يد الواحد ما يقرب من نصف سنت (أي 0.005 الدولار).
3. تقرير لدول الا اد الأور ، وجد أن 35% من ا شروعات الصغـ ة تقوم باستخدام ا يد الإلكترو عمليات الشراء والبيع، و38% يستخدمونه تطوير ا نتجات، و27% يستخدمونه الوصول إ عملاء جدد.
4. و استطلاع للرأي، وجد أن 78% من العملاء يفضلون ا يد التسويقي الإلكترو ، كطريقة للتواصل، وأن 17% منـهم يفضلون ا يد العادي، والنسبة الباقية للطرق الأخرى.

2.4.3.2 **يزات الإعلان عن طريق ال يد الإلكترو ، مقارنة بأساليب الإعلان التقليدية :**

1. أكثر سرعة مقارنة بال يد العادي.
2. أقل إزعاجا مقارنة با كا ات التليفونية.
3. أكثر فاعلية من الإعلان من خلال النشرات والكتيبات الورقية التقليدية.
4. لا ينقل العواطف ولا يظهر عدم القدرة على التصرف من جانب رجال البيع.
5. السرعة الفائقة نقل الرسالة الإعلانية.
6. ا فاض التكلفة، إذا ما قورنت بغ ها من الوسائل التقليدية (التليفون، الفاكس، ال يد العادي، ا قابلة الشخصية).
7. الانتشار الواسع: إذ كن توصيل ا ملة الإعلانية للآلف، بل للملاي ، من العملاء سواء ا الي أو ا رتقب من خلال بريد الكترو واحد(17).

2.5 **تطور أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت، وجدوى الإعلان الإلكترو كوسيلة للترويج :**

كننا التعرف على أ ية، أو جدوى، الإعلان الإلكترو من خلال دراسة أعداد مستخدمي الإنترنت، على اعتبار أ م العملاء ا توقع أو ا ستهدف حالة تنفيذ ا ملات الإعلانية الإلكترونية ع شبكة الإنترنت. البيانات ا وجودة ا دول (3) توضح تطور أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت على مستوى قارة أفريقيا. وفقا لبيانات هذا ا دول، د أن مصر تل ا رتبة الثانية بعد نيج يا، من حيث عدد مستخدمي الإنترنت قارة أفريقيا، وذلك عام 2010، و تل ا رتبة الرابعة من حيث نسبة مستخدمي الإنترنت إ عدد السكان. وبناء على ذلك كننا القول أن شركات التأم ا صرية قد أهدرت الكث من الفرص التسويقية ا تاحة من خلال اطبة أو توجيه رسالة أو لة إعلانية لأكثر من 17 مليون مستخدم على شبكة الإنترنت.

3. **الدراسة ا يدانية**

3.1 **هيكل قائمة الاستقصاء** : تضمنت قائمة الاستقصاء، ال إرسا ا للمسئول عن النشاط التسويقي شركات التأم العاملة سوق التام ا صري، (6) أسئلة.

السؤال الأول : يتعلق بالبيانات العامة والد وجرافية.

السؤال الثا : وكان يهدف إ معرفة درجة اهتمام شركة التأم ، ال يعمل ا ا ستقصى منه، بوسيلة الإعلان بصفة عامة، سواء الصحف أو التليفزيون أو أي وسيلة أخرى. ثلت ا الات ا ختلفة للإجابة : اهتمام كب ، اهتمام متوسط، لا يوجد اهتمام.

السؤال الثالث: وفيه سؤال ا ستقصى منهم عن مدى الاقتناع بأن الإعلان من خلال شبكة الإنترنت وسيلة فعالة للإعلان عن ا دمات التأمينية، الاعتماد هنا على مقياس ليكرت للا اهات ذو ا مس درجات (مقتنع اما، مقتنع، ايد، غ مقتنع، غ مقتنع على الإطلاق).

السؤال الرابع: وفيه سئل ا ستقصى منهم عن ماهية وسائل الإعلان الإلكترونية ال سبق لشركة التأم القيام ا، وعدد مرات الاستخدام، والفترة الزمنية لكل وسيلة، و هذا السؤال عرض أربعة أنواع رئيسية للإعلان الإلكترو : الإعلان من خلال ركات البحث، الإعلان من خلال ال يد الإلكترو ، وأخ ا الإعلان من خلال ا واقع وا نتديات، إجابة مفتوحة عن أي وسيلة أخرى قد تكون شركة التأم قد استخدمتها.

السؤال ا امس: تضمن أسئلة عن الأسباب ا توقعة، ومن وجهة نظر ا ستقصى منهم، وراء عدم تب شركات التأم سوق التأم ا صري لسياسة فاعلة للإعلان من خلال شبكة ا علومات الدولية" الإنترنت، وهنا الاعتماد هنا على مقياس ليكرت للا اهات ذو ا مس درجات (موافق اما، موافق، ايد، غ موافق، غ موافق على الإطلاق).

وأخـ ا، السؤال السادس: وهو يتعلق بتوقع أو رأي ا ستقصى منه عن مستقبل الإعلان الإلكترو تسويق ا دمات التأمينية، وهل سيحظى باهتمام ا ستقبل القريب (خلال العشر سنوات القادمة)، و ثلت الإجابات ا ختلفة على هذا السؤال : نعم، لا، ايد.

3.2 الإحصاءات الوصفية : ا دول (4) يوضح التكرار النسـ للمستقصى منهم حسب العوامل الد وجرافية : ملكية رأس ا ال، عدد سنوات ا ة ال تسويق ا دمات التأمينية، ا ستوى التعليمي، وأخـ ا النوع

وبصفة عامة، الاعتماد على التكرار النسـ لتحليل بعض ا وانب الـ لتها الدراسة. فمثلا، فيما يتعلق بدرجة اهتمام شركات التأم العاملة سوق التأم ا صري بوسيلة الإعلان، سواء الصحف أو التليفزيون أو أي وسيلة أخرى (السؤال الثا)،. د أن النتائج ا بينة ا دول (5)، توضح أن ما يقرب من 73.3% من ا ستقصي منهم يرون أن وسيلة الإعلان شركات التأم لا ظى بالاهتمام الكا من جانب متخذي القرار بشأن السياسة التسويقية هذه الشركات. حـ أن 24.6% يرون أ ا ظى باهتمام متوسط. أما 2.1% فقط فهم يرون أن الإعلان شركات التأم ظى باهتمام كبـ .

أما بالنسبة دى اقتناع ا ستقصى منهم بفاعلية الإعلان الإلكترو من خلال شبكة الإنترنت،كوسيلة للإعلان شركات التأم (السؤال الثالث)، ، تشـ النتائج ا وضحة با دول (6) أن 56.2 % يعتقدون أ ا وسيلة فاعلة ومهمة للترويج للخدمات التأمينية. مقابل 27.1% يرون أ ا وسيلة غـ فعالة. بينما 16.7% كان رأيهم ايدا وغـ قادرين على الوصول إ حكم دد هذا الشأن.

وفيما يتعلق بدرجة تبـ شركات التأم لإستراتيجية للإعلان الإلكترو (السؤال الرابع)، عند طيط ا زيج التسويقي، أوضح ا ستقصى منهم أنه لا يتم الاعتماد على أي وسيلة من وسائل الإعلان الإلكترو الـ سئل عنها ا ستقصى منهم، ا يدل على الغياب التام للوعي أو الإدراك لأ ية هذه الوسيلة الترويج للخدمات التأمينية الـ تقدمها شركات التأم ، على الرغم من الاقتناع بأ يتها، كما أوضحنا سابقا.

وبشأن التوقعات حول مستقبل وسيلة الإعلان الإلكترو للترويج عن ا دمات التأمينية (السؤال السادس)، وكما هو موضح با دول (7)، يرى ما يقرب من 64.7% من ا ستقصى منهم أن الإعلان الإلكترو للخدمات التأمينية سوف ظى باهتمام ملموس ا ستقبل القريب. حـ أن 27.1% لا يتوقعون أن ظى هذه السياسة باهتمام من جانب متخذي القرار شركات التأم . أما ا ايدون فكانوا ثلون 8.2% من ا ستقصى منهم.

3.3 نتائج اختبارات الفروض : لدراسة ا عنوية الإحصائية تغـ ات الدراسة، الـ ثل معوقات تبـ شركات التأم للإعلان الإلكترو كوسيلة للترويج ا تقدمه من خدمات تأمينية (السؤال ا امس)، الاعتماد على الاختبار اللامعلمي إختبار الإشارة والرتبة لويلكوكسن Wilcoxon Signed Rank Test. وذلك للفروض الإحصائية التالية : الفرض العدمي ($H_0 : median \leq 3$)، مقابل الفرض البديل ($H_1 : median > 3$)، عند مستوى معنوية 5%، والنتائج ا وضحة با دول (7)، تبـ أن ا تغـ ات ذات الدلالة الإحصائية هي :

1. حداثة مفهوم الإعلان الإلكترو .
2. عدم وجود تأييد كاف من جانب الإدارة العليا ثل هذه الأنواع من ا فاهيم ا ديثة التسويق.
3. عدم وجود خـ ة سابقة بكيفية طيط وتنفيذ هذا النوع من ا ملات.
4. ضعف الاهتمام بالإعلان، بصفة عامة، كوسيلة ترو ية.

وللمقارنة ب ا اهات ا ستقصى منهم، حول متغ ات الدراسة حسب ملكية رأس ا ال، أي ا قارنة ب شركات التأم ا صرية ذات رأس ا ال الوط ، وشركات التأم ا صرية ا ملوكة للأجانب. إستخدام الاختبار اللامعلمي حالة عينت مستقلة "إختبار مان – وتني ". ونتائج هذا الاختبار موضحة با دول (8)، ومن هذا ا دول يتضح لنا أن هناك اختلاف معنوي وسيط الآراء ب ا ستقصى منهم شركات التأم ذات رأس ا ال ا ملوك للأجانب، وشركات التأم ذات رأس ا ال الوط حول ا تغ ات التالية :

1. ضعف الاهتمام بالإعلان، بصفة عامة، كوسيلة ترو ية.
2. نقص الكفاءات البشرية ا تخصصة هذا النوع من الإعلان.
3. صعوبة إدارة ا ملات الإعلانية الإلكترونية.
4. عدم الاقتناع دوى هذه الوسيلة للإعلان عن ا دمات التأمينية.

5. النتائج والتوصيات :

5.1 النتائج : كننا تلخيص أهم النتائج ال توصلت إليها الدراسة ا الية النقاط التالية :

1. عدم وجود أي اهتمام من جانب شركات التأم ا صرية بسياسة الإعلان الإلكترو على شبكة ا علومات الدولية " الإنترنت". و يكن الإعلان الإلكترو له أي دور عمليات الترويج للخدمات التأمينية ال تقدمها هذه الشركات. وهو ما نتج عنه ضياع للعديد من الفرص التسويقية ال كان من ا مكن أن تدعم موقفها التنافسي سوق التأم ، الأمر الذي ينعكس النهاية على دعم ا لاءة ا الية للشركة، من خلال زيادة التدفقات النقدية الداخلة ا تمثلة الأقساط ا تحصلة من هؤلاء العملاء ا رتقب .

2. ثلت أهم ا عوقات ال حالت دون التطبيق الفعال للإعلان الإلكترو على شبكة الإنترنت سوق التأم ا صري :
   أ. حداثة مفهوم الإعلان الإلكترو .
   ب. عدم وجود تأييد كاف من جانب الإدارة العليا ثل هذه الأنواع من ا فاهيم ا ديثة التسويق.
   ج. عدم وجود خ ة سابقة بكيفية طيط وتنفيذ هذا النوع من ا ملات.
   د. ضعف الاهتمام بالإعلان، بصفة عامة، كوسيلة ترو ية.

5.2 التوصيات : إن عدم استجابة شركات التأم الوطنية، مصر، والدول النامية بصفة عامة، للتطورات الراهنة ال التسويق الإلكترو بالسرعة الكافية، وإعداد ا طط ا ناسبة واجهتها، من شأنه أن علها موقف يصعب معه قيق أي مزايا تنافسية. بل ومن ا تمل أن تفقد هذه الشركات القدرة على ا نافسة، وا روج من سوق التأم كليا، أو أن تتحول إ رد وسيط يعمل ساب شركات التأم الأجنبية. وبالتا حرمان الاقتصاد القومي من الدور ا يوي لقطاع التأم وإسهاماته ال ويل خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ا تمع.

لذا يوصي الباحث بضرورة اهتمام شركات التأم سوق التام ا صري بالإعلان الإلكترو ع شبكة الإنترنت. الأمر الذي يساعدها قيق الكث من ا زايا التنافسية، خاصة ظل ما يتمتع يتميز به هذا النوع من وسائل الإعلان من مزايا عديدة مثل ا فاض التكاليف، ا رونة،...ا .

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) حجم ا نفق على الإعلان على شبكة الإنترنت، الولايات ا تحدة الأمريكية، بالنسبة للخدمات ا الية، خلال الفترة من 2006 وح 2010

السنة	القيمة (با ليار دولار)	الرقم القياسي (%)
2006	2.54	100
2007	3.26	128
2008	4.32	170
2009	5.10	200
2010	5.85	230

جدول(2) حجم إنفاق شركات التأم على الإعلان الإلكترو للخدمات التأمينية، الولايات ا تحدة الأمريكية، خلال الفترة من 2006 وح 2010

السنة	القيمة (با ليار دولار)	الرقم القياسي (%)
2006	0.72	100
2007	0.98	136
2008	1.38	192
2009	1.68	233
2010	1.99	276

ا صدر: http://www.Emarketer.Com

جدول (3) أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت قارة أفريقيا (العدد با ليون)

دول أفريقية	عدد مستخدمي الإنترنت– ديسم 2010	عدد مستخدمي الإنترنت – ديسم 2000	عدد السكان 2010	نسبة عدد مستخدمي الإنترنت 2010 إ عدد السكان (التغلغل) %	معدل النمو 2000-2010 %	نسبة عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى القارة %	الترتيب على مستوى القارة
نيج يا	44.0	0.2	152.2	28.9	21,891.1	39.6	1
مصر	17.1	0.5	80.5	21.2	3,691.1	15.4	2
ا غرب	10.4	0.1	31.6	33.0	10,342.5	9.4	3
جنوب أفريقيا	5.3	2.4	49.1	10.8	120.8	4.8	4
ا زائر	4.7	0.1	34.6	13.6	9,300.0	4.3	5
السودان	4.2	0.0	42.0	10.0	13,900.0	3.8	6
كينيا	4.0	0.2	40.0	10.0	1,897.8	3.6	7
تونس	3.6	0.1	10.6	34.0	3,500.0	3.2	8
أوغندا	3.2	0.0	33.4	9.6	7,900.0	2.9	9
ز بابوي	1.4	0.1	11.7	12.2	2,744.0	1.3	10

ا صدر: http://www.Internetworldstats.Com

جدول (4) ا تغ ات الد وجرافية للمستقصى منهم %

ا تغ الد وجرا	ا الات	العدد	النسبة
ملكية رأس ا ال	وط	32	66.7
	أجن	16	33.3
النوع	ذكر	41	85.4
	أنثى	7	14.6
سنوات ا ة	أقل من 3 سنوات	7	14.6
	من 3 إ 10 سنوات	13	27.1
	أكثر من 10 سنوات	28	58.3
ا ستوى التعليمي	أقل من جامعي	2	4.2
	جامعي	41	85.4
	دراسات عليا	5	10.4

جدول (5) درجة الاهتمام بالإعلان كوسيلة ترو ية شركات التأم

ا الات ا ختلفة	النسبة ا ئوية
لا يوجد اهتمام	73.3
اهتمام متوسط	24.6
اهتمام كب	2.1

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

جدول (6) درجة الاقتناع بفاعلية الإعلان الإلكترو للترويج للخدمات التأمينية شركات التأم

ا الات ا ختلفة	النسبة ا ئوية
مقتنع اما	39.7
مقتنع	16.5
ايد	16.7
غ مقتنع	12.5
غ مقتنع على الإطلاق	14.6

جدول (7) هل سيحظى الإعلان الإلكترو باهتمام كب من جانب شركات التأم ا صرية ؟

ا الات ا ختلفة	النسبة ا ئوية
نعم	64.7
لا	27.1
ايد	8.2

ا صدر: من نتائج التحليل الإحصائي

جدول (8) نتائج إختبار "إختبار ولكوكسن"

ا تغ ات	الوسط ا سا	الإ راف ا عياري	إختبار Wilcoxon Signed Rank Test	
			إحصائي الإختبار W	الإحتمال P. Value
حداثة مفهوم الإعلان الإلكترو	3.9792	0.8626	837	0.000 *
ضعف ثقافة الإنترنت ا تمع ا صري	2.6458	1.31262	273	0.949
عدم وجود تأييد كاف من جانب الإدارة العليا ثل هذه الأنواع من ا فاهيم ا ديثة التسويق	4.1667	1.15470	1007.5	0.000 *
عدم الاقتناع دوى هذه الوسيلة للإعلان عن ا دمات التأمينية	2.4583	1.16616	193.5	0.997
صعوبة إدارة ا ملات الإعلانية الإلكترونية	2.3125	1.22312	157.5	0.999
نقص الكفاءات البشرية ا تخصصة هذا النوع من الإعلان.	2.1875	1.12337	155.0	1.000
عدم وجود خ ة سابقة بكيفية طيط وتنفيذ هذا النوع من ا ملات.	3.8125	1.00332	801.5	0.000 *
ارتفاع التكاليف ا اصة بتب إستراتيجية التسويق الإلكترو .	1.6875	1.03464	49.5	1.000
ضعف الاهتمام بالإعلان، بصفة عامة، كوسيلة ترو ية.	4.6875	0.46841	1176	0.000 *
عدم ملائمة سياسة الإعلان الإلكترو دمات التأم (صناعة التأم من الصناعات كثيفة ا علومات.	2.7083	1.05100	57	0.965

* معنوية عند مستوى معنوية 5%. ا صدر: من نتائج التحليل الإحصائي

جدول (9) نتائج إختبار " إختبار " مان – ويتني"

ا تغ ات	إختبار Mann-Whitney	
	إحصائي الاختبار Z	الإحتمال P. Value
حداثة مفهوم الإعلان الإلكترو	- 1.317	0.188
ضعف ثقافة الإنترنت ا تمع ا صري	- 0.507	0.612
عدم وجود تأييد كاف من جانب الإدارة العليا ثل هذه الأنواع من ا فاهيم ا ديثة التسويق	- 1.635	0.102
عدم الاقتناع دوى هذه الوسيلة للإعلان عن ا دمات التأمينية	- 3.718	* 0.000
صعوبة إدارة ا ملات الإعلانية الإلكترونية	- 3.809	* 0.000
نقص الكفاءات البشرية ا تخصصة هذا النوع من الإعلان	- 2.181	* 0.029
عدم وجود خ ة سابقة بكيفية طيط وتنفيذ هذا النوع من ا ملات	- 0.622	0.534
ارتفاع التكاليف ا اصة بتب إستراتيجية للإعلان الإلكترو	- 0.269	0.234
ضعف الاهتمام بالإعلان، بصفة عامة، كوسيلة ترو ية	- 6.537	* 0.000
عدم ملائمة سياسة الإعلان الإلكترو دمات التأم (صناعة التأم من الصناعات كثيفة ا علومات	- 0.970	0.332

*** معنوية عند مستوى معنوية 5%.** ا صدر: من نتائج التحليل الإحصائي

الشكل(1) الصفحة الإلكترونية لمحرك البحث "جوجل"

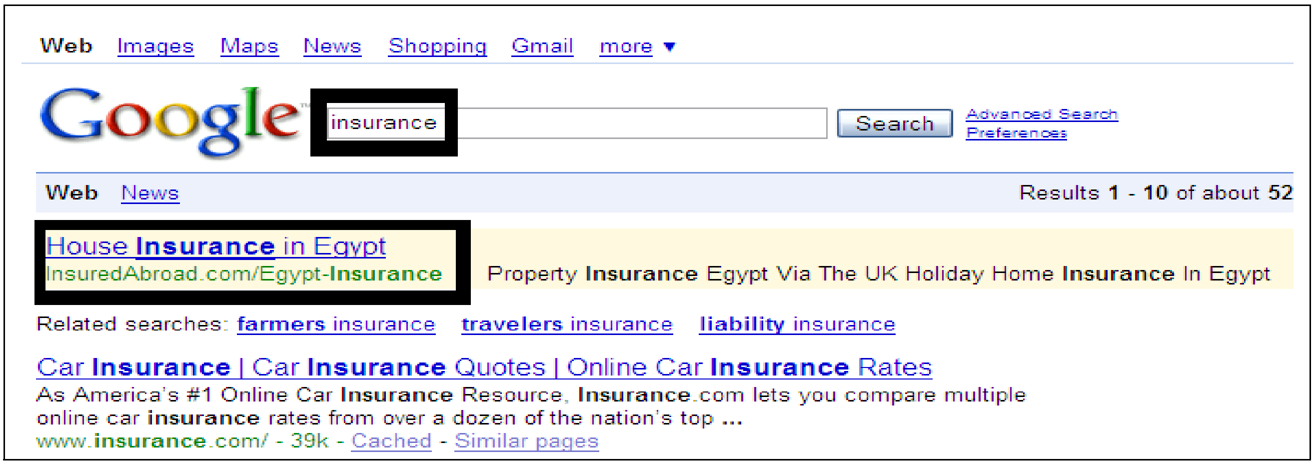

المصدر: من شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"

الإحالات و راجع:

[1] Schlosser, A.E., Shavitt, S.; And Kanfer, A. "Survey Of Internet Users' Attitudes Toward Internet Advertising", Journal Of Interactive Marketing, 13, 3, 1999, pp 34–54.

[2] Ducoffe, R.H., "Advertising Value And Advertising On The Web", Journal Of Advertising Research, 36, 5, 1996, pp 21–35.

[3] Shimp, T.A., "Attitudes Toward The Ads As A Mediator Of Consumer Brand Choice", Journal Of Advertising, 10, 2, 1981, pp 9–15.

[4] Shavitt, S.; Lowrey, P.; And Haefner, J.," Public Attitudes Toward Advertising: More Favorable Than You Might Think", Journal Of Advertising Research, 38, 4 (1998), 7–22.

[5] غيداء عبد الله الجريفاني، التسويق الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، الملتقى الإداري الثاني: الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، 1997، ص ص 7 - 10.

[6] Internet Advertising Bureau Report, Accessed Aug.,2010, http://Www.Iab.Net .

[7] Hanson, W., "Principles Of Internet Marketing", (2nd Ed.), Englewood Cliffs, NJ:Prentice Hall, 1999, p 435.

[8] http://www.Kenanaonline.Com/Page/8330, Accessed Aug.,2010.

[9] غيداء عبد الله الجريفاني، "التسويق الإلكتروني في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل، الملتقى الإداري الثاني: الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، 1997، ص 14.

[10] Davis, J., "A Guide To Web Marketing: Successful Promotion On The Net", UK: Kogan Page Limited, 2000, p108.

[11] Janal, D. S., "Online Marketing Handbook", New York: Van Nostrand Reinhold, 1995, pp 231-244.

[12] Hanson, W., "Principles Of Internet Marketing", (2nd Ed.), Englewood Cliffs, NJ:Prentice Hall, 1999, p 435.

[13] http://www.E-Marketips.Com/Articles/Website-Safety.Php, Accessed Jan.,2011.

[14] http://www.Kenanaonline.Com/Page/8330, Accessed Aug.,2010.

[15] http://www.Kenanaonline.Com/Page/8330, Accessed Oct.,2010.

[16] http://www.Meta-Group.Com/Aboutus.Html, Accessed feb.,2009.

[17] http://www.Tech-Faq.Com/Lang/Ar/, Accessed feb.,2009.

إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية. حالة الجزائر (1962-2010)

بحيح عبد القادر، جامعة سيدي بلعباس- الجزائر
behih22@hotmail.com

ملخص : أصبحت أهمية البنك كوسيط مالي في الحياة الاقتصادية للفرد حتمية اقتصادية وضرورة في حياته الاقتصادية، والتي يلجأ إليها لطلب تمويل مشاريعه، أو ادخار أمواله، أو سحبها، أو تحويلها من مكان إلى آخر، أو تسديد مبلغ فاتورة أو شيك قدمه كوسيلة دفع مقابل ثمن سلعة. هذه الخدمات المتعددة جعلتنا نطرح التساؤل التالي : **ما هي أهمية نظام الدفع البنكي في الحياة الاقتصادية للفرد ؟ وما هي وسيلة الدفع التي توفر له رفاهية في الاستعمال وتأدية حاجاته اليومية من دفع وسحب و تحويل ؟**

الكلمات المفتاح : الوساطة المالية، الدفع، التحصيل، السحب، التحويل، وسائل الدفع، إجراءات التحصيل، نظام الدفع الإلكتروني.

تمهيد : أصبحت أهمية البنك في الحياة الاقتصادية للفرد، ضرورة مرتبطة بنوعية الخدمات البنكية، بجودتها ورفاهية استعمالها ،من خلال العمليات المتعددة التي يطلبها يوميا الفرد من شبابيك البنك كعمليات الدفع، والتحويل، والسحب والتحصيل،...، الخ.

كل هذه العمليات أصبح يهتم بها غالبية أفراد المجتمع، وإن لم نقل أغلبية مواطني المجتمع بما فيها عائلات، وأفراد عاديون، وطلاب وأجراء، ومؤسسات اقتصادية، وتجار، تجمعهم نشاطات تجارية واقتصادية في نفس الوقت بالبنك، فالتاجر يريد أن يدفع ثمن السلعة التي اشتراها من تاجر آخر، تم تسديد ثمنها بواسطة شيك كتابي، وآخر يريد أن يسحب نقودا من شبابيك البنك لدفع ثمن سلعة اشتراها من السوق، وموظف آخر يريد أن يسحب أجرة عمله، وهكذا نفس الشيء بالنسبة للطالب الجامعي والمتقاعد والأجير، ...، الخ، الراغبين في القيام بنفس العملية مع البنك.

كل هذه العمليات تسمى في الاقتصاد البنكي بعمليات نظام الدفع البنكي، فجل الباحثين في ميدان الاقتصاد البنكي يجمعون أن الخدمات التي أصبح يهتم بها الجمهور لدى البنوك هي خدمات نظام الدفع البنكي، من (سحب ودفع، تحويل، تحصيل...الخ) ،بحيث أصبح هذا اهتمام متزايدا يوما بعد يوم، للأسباب تعود إلى زيادة تعقد النشاط الاقتصادي بين الأفراد، ومن جهة أخرى إلحاح السلطات العمومية على تسجيل كل عمليات نظام الدفع التي لها علاقة مع أنشطة تجارية في دفاتر البنوك، وهذا لأغراض جبائية.

إنها لمهمة أكثر عناية لدى الجمهور في الوقت الحاضر من سابقتها في البنوك، والمتمثلة في الادخار (جمع ودائع) والتمويل (توزيع قروض)، التي عرفت نوعا من التراجع لأسباب تعود إلى المنافسة القوية التي عرفتها البنوك من طرف مؤسسات السوق المالي كالبورصة وغيرها، وعليه فقد تحول تمويل من الشكل المباشر إلى الشكل غير المباشر، أي من البنوك إلى الأسواق المالية، الشيء الذي جعل طابع الاقتصاد للدول يتحول شيئا فشيئا من اقتصاد السوق إلى اقتصاد السوق المالية[1]، هذه الأهمية الكبيرة التي احتلتها خدمات نظام الدفع البنكي، جعلتنا نهتم بدراسة هذا البحث من جوانبه الأساسية، مثل وساطة البنك في صناعة نظام الدفع ، ووسائل الدفع المكونة لهذا النظام، و إجراءات التحصيل المطبقة من طرف البنوك التجارية في نظام الدفع، قصد الوصول إلى نتائج وحلول لتحسين من نظام الدفع البنكي الجزائري، الذي أصبح يعتمد على وسائل دفع كلاسيكية مثل السيولة النقدية، وإجراءات التحصيل جد معقدة.

تقديم الموضوع : يرمي التدعيم المؤسساتي للبنوك في الجزائر، إلى عصرنة وتطوير وسائل الدفع باعتبارها كمصلحة بنكية أساسية، التي جعلت من نظام الدفع البنكي المؤثر الأساسي لسير الاقتصاد خصوصا في اقتصاد السوق[2]. ومن هذا المنطلق نجد أن الجزائر التزمت بمشروع تطوير وعصرنة نظامها المصرفي على أساس مبادئ ومقاييس دولية المتمثلة في الجوانب الأساسية التالية :

– إحداث جهاز المراقبة المؤسساتي لمختلف وظائف البنوك التجارية والخاص بالبنوك العمومية الموضوع في 1993 المكمل في نفس الوقت لجهاز المراقبة للأوضاع المالية الذي تأسس في نهاية 1991.

– التدعيم التأسيسي يشمل تعزيز وظائف البنوك الرئيسية بالخصوص الوظيفة التجارية (جمع الموارد وتوزيع القروض)، وتسيير الخزينة، المراقبة الداخلية والمحاسبية والإعلام الآلي، وتسيير الموارد البشرية والتكوين.

وقد جاء تدعيم الدولة للبنوك التجارية على تطوير وعصرنة نظام دفعها، قصد تحسين الخدمات البنكية الموجهة للمتعامل المقيم وغير المقيم[3]، باعتبار أن الجزائر تتأهب للانتقال إلى اقتصاد السوق.

1– مفهوم نظام الدفع :

حسب الإجماع العام فإن نظام الدفع البنكي لبلد ما يحتوي على المؤسسات المالية التي لها دور الوساطة المالية (البنوك)، وكذلك آليات الدفع التي تمثل وسائل الدفع المعروضة من قبل البنوك لزبائنها، والمستعملة في عملية الدفع، وإجراءات الدفع والتحصيل التي تقوم بها مصالح البنوك هذه العناصر الأساسية تكون مدعمة بنظام معلوماتي واتصالي بين المؤسسات الوسيطة بين الأعوان الاقتصاديين، هذا المفهوم واسع، وشامل لنظام الدفع، يبقى نجاحه مرتبطا بفعالية عناصره، فإذا حدث ضعف أو خلل، من أحد مكوناته، فينعكس سلبا على فعالية نظام الدفع، ومن جهة أخرى إن عناصر نظام الدفع خاضعة إلى تطوير وتحديث من وقت إلى آخر، فإن لم تساير التطور التكنولوجي، الذي يشهده العالم يوم بعد يوم، فإنها سوف تنعكس سلبا على نظام الدفع ويصبح عاجزا عن تقديم خدمات ذات رفاهية مقبولة من طرف زبائن البنك، وهذا ما حدث في نظام الدفع البنكي الجزائري منذ سنة 1962-2010.

2– مكونات نظام الدفع البنكي الجزائري :

2–1– المؤسسات المالية المختصة في عمليات نظام الدفع : وصل عددها المؤسسات المصرفية والمالية المختصة في هذا المجال، في الاقتصاد الجزائري إلى 06 بنوك تجارية تابعة للقطاع العمومي، ومؤسسة البريد، لكن بعد تحرير القطاع المصرفي الجزائري تعزز المحيط الاقتصادي بعدد معتبر من البنوك الخاصة، التي جاءت لتؤدي نفس الدور في الاقتصاد الوطني. ولتوضيح أكثر دور هذه المؤسسات المصرفية في تأدية دور الوسيط المالي، نشير إلا أن كل بنك تجاري سواء كان عموميا أو خاصا يملك مجموعة من الوكالات البنكية الاستغلالية، الموزعة على كامل التراب الوطني (ولاية – دائرة — بلدية)، بما فيها مؤسسة بريد الجزائر، وهذا لتقريب الخدمة من الزبون ومرافقة جميع نشاطاته الاقتصادية والتجارية.

وحسب إحصائيات 2007 وصل تعداد الوكالات البنكية الاستغلالية (Agence d'exploitation) إلى 1093[4] وكالة وفرع تابعة لستة بنوك تجارية للقطاع العمومي،بينما لم تتجاوز شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة 196 وكالة، حيث يصل مجموع الشبابيك إلى 1338 شباكا بما في ذلك شبابيك بنك الجزائر، وهو ما يعادل شباكا لكل 25700ساكنا مقابل 26200 ساكنا في 2006 و 26800 ساكنا في 2005 [5]، و الذي يعتبر عدد ضعيف، وبعيدا عن المقاييس الدولية ،حيث تمثل هذه التغطية أضعف تغطية في المنطقة المتوسطية، التي لا يتجاوز في بعض بلدانها عدد المستفيدين من الخدمات المقدمة من الوكالة الواحدة لعشرة آلاف نسمة.

لكن الشيء الملاحظ في توزيع شبكة البنوك العمومية و الخاصة في الجزائر للقيام بدور الوسيط المالي، تم بطريقة غير عادلة بين جهات الوطن، وهذا بتمركز العديد من وكالات البنوك في جهة الشمال بما فيها الغرب والشرق، أما جهات الجنوب من الوطن فقد حرمت من العديد من وكالات البنوك الكبيرة العمومية، والبنوك الخاصة التي تسعى للتقليل من وكالاتها في جهة الجنوب الجزائري، بحيث هذا النقص وعدم التوازن في نشر وكالات البنوك يشكل أحد سلبيات نظام الدفع البنكي (نقص وكالات البنوك) مما يطرح مشكلا في الخدمات البنكية. ولغرض تقوية مهام الوساطة المالية في الاقتصاد الوطني وجدت مؤسسة البريد الجزائري، كمؤسسة شبه مالية تقوم بدور الوسيط المالي في تقديم خدمات نظام الدفع المالي من عمليات دفع وسحب للسيولة النقدية. هذه المؤسسة موزعة بطريقة جيدة من ناحية عدد شبابيكها المنتشرة على كامل التراب الوطني من ولايات ودوائر وبلديات بما فيها المناطق النائية في الوطن، لكن تبقى خدماتها مقتصرة على تقديم خدمات الدفع المحدودة داخل الاقتصاد الوطني ،لفئة الأجراء و المدخرين و فئة المؤسسات الوطنية التي تفضل الدفع المركزي مثل:

- مؤسسة الجيش الوطني ؛ مؤسسة الأمن الوطني (وزارة الداخلية) ؛ مؤسسة صندوق التقاعد (فئة متقاعدين) ؛
- مؤسسة التعليم (وزارة التربية) ؛ مؤسسة الحماية المدنية (وزارة الداخلية).

وكذلك هناك مؤسسات وطنية أخرى تنتمي إلى الوظيف العمومي، تستعمل مؤسسة البريد للدفع المركزي وهذا لتسهيل الدفع و السحب لأجور عمالها.

2-2- وسائل الدفع المستعملة في الخدمات المصرفية[6]. من المعرف أن هناك ثلاثة وسائل أساسية في وسائل الدفع نذكرها فيما يلي :

- وسائل الدفع الائتمانية Moyens de paiement fiduciaire.
- وسائل الدفع الكتابية Moyens de paiement scriptural.
- وسائل الدفع الإلكترونية Moyens de paiement électronique.

جاء ظهور هذه الوسائل متسلسلا، نتيجة لضعف أدائها، وسلبيات التي نتجت عن استعمالها، فمثلا بالنسبة للوسائل الائتمانية التي تتكون من النقود المعدنية ومن الأوراق النقدية طرحت عدة سلبيات في نظام الدفع من خلال استعمالها نذكرها فيما يلي :

– صعوبة نقلها من مكان إلى مكان ؛ صعوبة التأكد من رسمية وصحة وسيلة الدفع وخاصة بالنسبة للأوراق النقدية (الأوراق المزيفة) ؛ ارتباطها بالبنوك (شبابيك البنوك)، وحتى في أوقات العمل ؛ المساهمة في خلق سوق موازية، مع التهرب الجبائي.

هذه السلبيات دفعت المنظومة البنكية للبحث عن وسائل أكثر أمان ورفاهية في الاستعمال من طرف الجمهور، والتي تمثلت في وسائل الدفع الكتابية المتمثلة في : "الشيك، أمر بالتحويل، السفتجة، أمر بالدفع، أمر بالرهن"[7]، وكلها جاءت للقضاء على سلبيات وسائل الدفع الائتمانية المتمثلة في ما يلي :

- رفاهية الاستعمال من طرف الجمهور.
- تسجيل عمليات نظام الدفع على دفاتر البنك مما يسهل في عملية التحصيل الجبائي.
- الابتعاد عن استعمال السيولة النقدية خارج القنوات البنكية، مع القضاء على الأسواق الموازية.
- التحكم في السيولة النقدية من طرف البنوك، مع التخفيف الضغط عليها من طرف الجمهور.

- لكن حتى هذه الوسائل طرحت مشاكل عدة على مستوى التعاملات الاقتصادية، تمثلت في ما يلي :

- ارتباط الزبون دائما بالبنوك في سحب ودفع مبالغ وسائل الدفع.

- عدم وجود قوانين صارمة تحد من التلاعب بقيمتها وخاصة الشيك، الذي أصبح يستعمل بدون توفير له رصيد في الحساب البنكي.
- طول مدة تحصيله أو سحبه، وهذا يرجع دائما إلى ضعف قنوات البنوك لنظام دفعها.
- الثقل العبء الضريبي على النشاطات التجارية والاقتصادية، الذي جعل المتعاملين الاقتصاديين يبتعدون عن التعاملات البنكية.

جعلت هذه السلبيات المنظومة البنكية تبحث على منتوجات أخرى أكثر أمان وثقة ورفاهية في الاستعمال، والتي تمثلت في وسائل الدفع الالكترونية من بطاقات الدفع والسحب وحتى التعاملات الالكترونية الأخرى بين البنوك مثل غرفة المقاصة الالكترونية،كلها جاءت للقضاء على نقائص وسائل الدفع الكتابية كما يوضحه استعمالها :

2-2-1 بطاقات الدفع[8] : تستعمل في عمليات الدفع، ثمن السلع والبضائع المقتناة من محلات تجارية كبيرة، المجهزة بأجهزة الدفع (TPE) والمرتبطة بالبنوك التجارية، المتعاقدة مع المحل. لكن نشير إلى أن استعمال هذا النوع من وسائل الدفع الإلكترونية الخاص بالدفع ما زال ضعيفا بنسبة كبيرة، و لم تصل البنوك إلى توزيعه على زبائنها، وربما نقول بأنه يكاد ينعدم في الكثير من الولايات وهذا راجع للأسباب التالية :

- الركود الاقتصادي الذي يعيق النشاط التجاري في وجود محلات تجارية كبيرة أو ما تسمى بمساحات تجارية كبيرة، المجهزة بآلات الكترونية خاصة بالدفع الالكتروني.
- نقص ثقافة الاستعمال من طرف الجمهور (عامل الأمية).
- التهرب الضريبي الذي يجعل أصحاب المحلات يبتعدون عن تسجيل عملياتهم في دفاتر البنوك.
- عدم الاهتمام بهذا الجانب من طرف البنوك، والاستثمار في جانب الاتصال المكون الأساسي لنظام الدفع.

أما النوع الثاني من وسائل الدفع الإلكتروني والمتمثل في :

2-2-2 بطاقات السحب[9] : تستعمل في سحب مبالغ مالية من شبابيك البنوك الإلكترونية المتمثلة في أجهزة السحب الآلي (DAB)، المعروضة في الواجهة الخارجية لوكالة البنك والمسيرة من قبل شركة البطاقات الائتمانية. هذا النوع من وسائل الدفع الإلكترونية، عرف نوعا من العرض الكبير من طرف البنوك التجارية العمومية والخاصة، مقابل الطلب من طرف زبائنها، لكن يبقى نجاحه مرتبطا بالعاملين التالين :

- توفر السيولة في أجهزة السحب الآلي ؛ - تحديد السقف المالي للمبالغ المسحوبة بالبطاقة.

ويبين الشكل (1) عدد البطاقات الدفع الموزعة من طرف وكالات البنكية بما فيها مؤسسة البريد.

يبقى نجاح نظام الدفع الالكتروني، مرتبط بالاستعمال المزدوج لبطاقات الدفع والسحب من طرف زبائن البنوك، أو بمعنى آخر كل زبون لابد أن يمتلك بطاقة سحب وبطاقة دفع، وهذا لغرض الحفاظ على توازن المدفوعات من السيولة النقدية والمسحوبات من السيولة النقدية، الأمر الذي ما زال مطروحا على مستوى المنظومة المصرفية الجزائرية، والذي نجد فيه بطاقات السحب وأجهزة السحب الآلي، معروضة على زبائن البنوك والبريد، وانعدام الطرف الآخر للمعادلة (بطاقات الدفع، وأجهزة الدفع في المحلات التجارية)، وهذا ما يقلل من أثرها الايجابي على نظام الدفع الالكتروني، ويدفع بزبائن البنوك إلى الاستعمال النقود الائتمانية، في عمليات السحب والدفع، والتي تصادف مشاكل في ندرة القطع النقدية التي سحبت من التعاملات من طرف البنك المركزي أو حتى

القطع النادرة وغير موجودة في السوق النقدي الجزائري. والجدول (1) التالي يبين لنا أصناف النقود المعدنية والورقية التي عرفها نظام الدفع البنكي الجزائري منذ 1962 إلى وقتنا الحالي، بما فيها القطع النقدية التي سحبت من طرف التعاملات.

لقد عرف الدينار الجزائري تدهورا كبيرا أثر سلبا على قيمة العملة الوطنية، مما دفع بالسلطات النقدية، إلى اتخاذ تدابير جديدة لضبط وسائل الدفع البنكية ،منها سحب القطع النقدية الصغيرة من التعاملات ، وتعويضها بعملات أكبر منها ،وهذا للأسباب التالية:

- ارتفاع معدل التضخم الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار، و انخفاض قيمة العملة، وأصبحت القطع النقدية الصغيرة لا تساوي شيئيا في أسواق السلع والخدمات، مما دفع بالسلطات النقدية إلى سحبها تماما والتوقف عن صكها.
- سياسة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، التي فرضت على الدولة بمباشرة إصلاحات على المستوى الاقتصاد الجزئي من :
  - تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم الموجه إلى فئة المستهلكين.
  - تطبيق برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني الذي فرض على الدولة التخفيض من قيمة العملة الوطنية.

كل هذه الأسباب أدت إلى الزيادة في حجم السيولة النقدية من M1 خلال فترة التسعينات، لأسباب مواجهة للطلب عليها من فئة المتعاملين الاقتصاديين (دفع أجور العمال متأخرة)، وخلق مؤسسات الدعم الاجتماعي (شبكة اجتماعية)، أو بمفهوم أوسع زيادة الأنفاق العمومي من طرف الدولة.

هذه المرحلة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أثرت سلبا على وسائل الدفع المعدنية، ودفعت بالمنظومة المصرفية إلى التأقلم مع المحيط الاقتصادي، لإعادة ضبط نظام دفعها مع المعاملات التجارية التي يرغب المتعامل الاقتصادي القيام بها حسب الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى : الدفع بواسطة السيولة النقدية

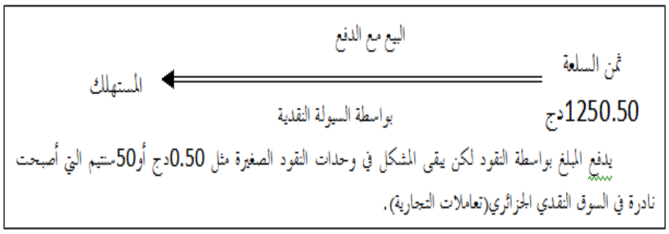

في هذه الحالة عملية الدفع التي تتم بالسيولة، لا يدفع فيها المبلغ المسعر كاملا، بل المبلغ الذي سيدفعه المشتري يكون بمبلغين:

الاحتمال الأول : يدفع المبلغ: 2150,00 دج وفي هذه الحالة نلاحظ أن ثمن البضاعة قد نقص بـــ50 سنتيم، بسبب عدم توفر هذه القطعة النقدية ضمن وسائل الدفع الإئتمانية المعروضة من قبل البنك على زبائنه.

الاحتمال الثاني : يدفع المبلغ 2151,00 دج وفي هذه الحالة سيرتفع ثمن السلعة، والذي يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك، مما يدفع بارتفاع الأسعار، بطريقة أثرت فيها وسائل الدفع المتعامل بها، وفقدان قيمة العملة في المعاملات التجارية.

إن الاستعمال المفرط وبنسبة كبيرة لوسائل الدفع الائتمانية من طرف الجمهور تنشأ عنه سلبيات نذكرها فيما يلي[10] :

- عدم التحكم في أسعار السلع، وضبط وسائل الدفع من قطع معدنية نادرة في السوق النقدي.
- إرهاق السلطة النقدية (بنك مركز وبنوك تجارية) في توفير السيولة الكافية لمواجهة متطلبات سوق السلع والخدمات.
- إفلات السيطرة على السيولة النقدية (M1) من طرف البنك المركزي (السلطة النقدية)، وهذا بسبب احتكار الجمهور لها خارج القنوات البنكية في البيوت، وفي المحلات.

- إرهاق البنك المركزي في صيانة الأوراق النقدية المتداولة باستمرار بطريقة دائمة من يد إلى يد، وهذا ما يتسبب في إتلافها وتمزيقها، علما أن عملية صيانتها وتجديدها تكلف البنك المركزي أموال باهظة للقيام بهذه العملية.
- تسهيل في عملية التهرب من الضرائب، مع خلق أسواق موازية داخل الاقتصاد بحيث تصبح هذه العملية العامل الرئيسي، والأساسي في خلق أسواق موازية يصعب على السلطات العمومية (الدولة) مراقبتها وإخضاعها إلى الضرائب.
- صعوبة وضع سياسة نقدية من طرف الحكومة، وهذا يرجع إلى عدم تحكم السلطة النقدية بالدرجة الأولى في السيولة النقدية الموجهة لتغذية العمليات الاقتصادية الموزعة لدى الأفراد والأعوان الاقتصاديين خارج القنوات البنكية والتي تحرم الاقتصاد الوطني من استعمالها، مما يطرح عدة مشاكل منها :
  - وضع شبابيك البنوك في أزمة سيولة مالية أمام زبائنها.
  - تعطيل خدمات نظام الدفع البنكي، مما يؤثر سلبا في خدمات ونشاط الاقتصاد العام.

هذه العوامل تفرض نفسها في المحيط الاقتصادي مما يضطر البنك المركزي إلى إعادة تنظيماته في تمويل السوق النقدي، بعمليات جديدة، باعتبارها تؤثر سلبا على كمية السيولة الاقتصادية الرسمية والتي ضخت بدراسة اقتصادية لمقابلة احتياجات الاقتصاد الوطني.

2-3- التهرب من الاستعمال لوسائل الدفع الكتابية وحتى الإلكترونية : من الحلول التي وجدتها الدولة، للقضاء على سلبيات استعمال وسائل الدفع الائتمانية والتحكم فيها، هو توجيه الجمهور من أفراد أجراء وعملاء اقتصاديين لاستعمال وسائل الدفع الكتابية المتمثلة في :

الشيك بأنواعه ؛ أمر بالتحويل ؛ أمر بالدفع ؛ أمر بالرهن.

باعتبار هذه الوسائل توفر لزبون رفاهية في استعمالها وأمن في حملها، مقارنة بوسائل لدفع الائتمانية. وتوفر لدولة مزايا في التحكم في وسائل الدفع من :

السيطرة والتحكم في السيولة النقدية المغذية للاقتصاد الوطني، وإحصاء كامل للعمليات الاقتصادية والتجارية التي يقوم بها المتعاملين الاقتصاديين مما يسهل لها عملية التحصيل الجبائي، والقضاء على السوق الموازية، مع عدم إرهاق البنوك في توفير السيولة النقدية جارية في شبابيكها للمواجهة متطلبات الجمهور. وهذا ما يقلل من تداولها الذي يقضي على عمليات التزوير، أو حتى سرقتها من خزائن المحلات، مع الحفاظ على قيمة العملة بالمبلغ المسجل عليها، كما توضحه الحالة الثانية التي تستعمل فيها وسيلة دفع حديثة (كتابية- إلكترونية)، في عملية تسديد ثمن بضاعة في السوق.

الحالة الثانية : الدفع بواسطة البطاقة أو وسيلة دفع كتابية (شيك، أمر بالتحويل، ورقة تجارية)[11].

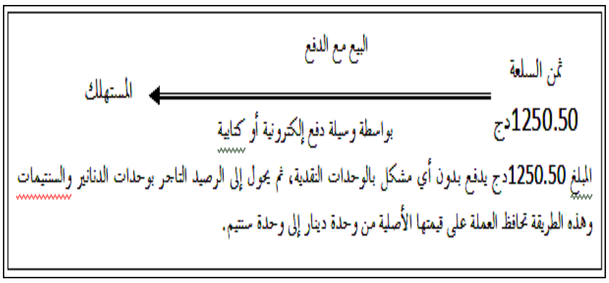

في هذه الحالة، نحتفظ بنفس المعطيات الخاصة بالحالة الأولى لكن تغيير يكون في وسيلة الدفع المستعملة في العملية والمتمثلة في وسيلة دفع حديثة.

المبلغ سوف يدفع كما هو مسعر على البضاعة، بكامل وحداته والذي سيسجل على وسيلة الدفع الحديثة. ثم يتم تحصيله من طرف البنك وتحويله إلى حساب الزبون بوحدات السنتيم المسجلة عليه (عمليات المحاسبة).

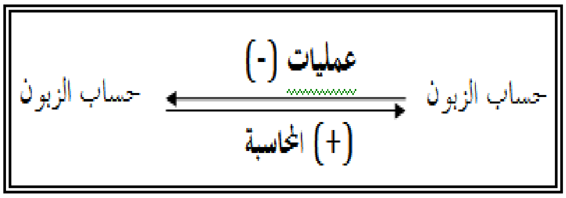

إذا في الحالة الثانية تم تفادي جميع السلبيات التي نتجت عن الحالة الأولى، لكن يبقى التحكم في عامل الوقت المرتبط بتحديث النظام الدفع المصرفي. باعتبار أن هذا المشكل يعيق في سرعة النقود من يد إلى يد والتي تثبتها معادلة التبادل وفيشر[12]:

$$M.V = P.T$$

لكن ما يهمنا في هذه المعادلة، هو المتغير (V) الذي يمثل **سرعة النقود** في التبادلات، فنحن نرى كلما كان نظام الدفع فعال للبنوك، وبوسائل دفع مثل الشيك الإلكتروني، الذي يعتبر ذو رفاهية عالية في الاستعمال، كلما كانت **سرعة النقود (V)** كبيرة، والزمن منعدما بها، بمعنى أن العمليات تتم في وقت حقيقي En temps réels، من جهة أخرى تتمكن من تغطية حجم كبير من المبادلات التجارية خلال فترة من الزمن تكاد أن تنعدم أو تساوي الواحد : $[T \approx 1]$.

T: عامل الوقت الذي تنتقل فيه النقود ؛ 1: وحدة واحدة من الزمن.

2-3-1- نسبة توزيع الجمهور على البنوك التجارية لطلب خدمات البنكية :

2-3-1-1- فئة التجار : هذه الفئة تهتم بخدمات البنك المرتبطة بالنشاطات التجارية التي تقوم بها، مثل طلب وساطة البنك في تحصيل قيم وسائل الدفع المتعامل بها في الأسواق مثل الشيك، و الأوراق التجارية الأخرى بما فيها عمليات الدفع والسحب للأموال، زيادة على هذا فهي تطلب قروضا لتمويل نشاطاتها التجارية. إن هذه الفئة من زبائن البنوك تعتبر البنك مؤسسة اقتصادية ضرورية في المحيط الاقتصادي، والتي هي دائما في طلب خدمات بنكية ذات رفاهية عالية.

2-3-1-2- فئة الأجراء : تعتبر هذه الفئة الأكثر طلبا واستعمالا لنظام الدفع البنكي،باعتبارها تتلقى أجرتها في البنك، وتقوم بسحبها أو تسديد احتياجاتها العائلية، مثل تسديد فواتير الكهرباء، الماء...الخ

2-3-1-3- فئة المؤسسات الإقتصادية والمهن الحرة وفئة الجماعات المحلية : إن هذه الفئة من زبائن البنك , تحتاج دائما إلى خدماته ،مثل تمويل ودفع وتحويل وتحصيل، لذا فهي ترغب دائما في الحصول على خدمات ذات رفاهية عالية.

ويُبين الشكل (2) التالي نسبة توزيع الأفراد بمختلف نشاطاتهم على البنوك، و مؤسسة بريد الجزائر، مع استعمالها المتفاوت والضعيف لوسيلة الدفع الكتابية "الشيك"، في عملياتها التجارية اليومية، من دفع وتسديد.

3- وسائل الاتصال المستعملة في نظام الدفع البنكي الجزائري :

3-1- الوسائل البشرية : تتمثل في الموظفين الذين يقومون بتسيير العمليات البنكية، مع عمال البريد (ساعي البريد)، الذين يشرفون على نقل بريد البنوك من مكان إلى مكان.

3-2- وسائل مادية : تتمثل في الإعلام الآلي، جهاز التلفون، جهاز فاكس، جهاز التيلكس ،و وسائل مادية أخرى حديثة الاستعمال.

4- إجراءات التحصيل في نظام الدفع البنكي الجزائري[13] :

- الزبون يتصل مباشرة ببنك توطينه لغرض تحصيل قيم وسائل الدفع.
- البنوك تعرض على زبائنها مختلف وسائل الدفع لغرض استعمالها في عمليات الدفع لتحصيل أو لدفع ثمن السلعة Avue ou à échéance.
- بالموازاة فان البنوك تستلم وسائل دفع أخرى، من وكالات بنكية أخرى لغرض تحصيلها مرة ثانية.

4-1- الطرق المستعملة من طرف البنك لتحصيل قيم وسائل الدفع :

- تبادل وسائل الدفع المستلمة من طرف الزبائن يوميا داخل غرفة المقاصة بين البنوك التجارية المتواجدة في المكان sur place، الذي يشرف عليه بنك الجزائر، بحيث يتم تحصيل وسيلة الدفع بهذه الطريقة في مدة تصل إلى 48 ساعة.
- التبادل المباشر بين شبكة وكالات البنوك، وقد يصل إلى أكثر من 15 يوم (نظام الدفع الكلاسيكي).
- التبادل بين شبكات نفس البنك قد يتعدى أكثر من 21 يوم (نظام الدفع الكلاسيكي).
- التبادل الداخلي في نفس البنك قد يصل إلى يوم كامل.
- كل هذه الإجراءات المستعملة في نظام الدفع, تبقى طرق طويلة وجد معقدة عند زبائن البنوك بحيث تتراوح مدتها بين 24 ساعة – 48 ساعة- 22 يوم (نظام الدفع الكلاسيكي)، وهذا يعتبر من سلبيات نظام الدفع البنكي الذي لا يخدم خزينة المؤسسات الاقتصادية، التي تبحث عن سيولة آنية لتغطية عجزها المالي.

4-1-1- الطرق المحاسبية المستعملة من طرف البنك لتحصيل وسائل الدفع :

- إدخال المعلومات في الحاسوب آليا.
- تسجيل وإجراء عملية المحاسبة على دفاتر البنك.
- إرسال الكتابات الحسابية عبر وسائل الاتصال المستعملة.

5- سلبيات نظام الدفع البنكي الجزائري :

- تعدد الطرق والإجراءات في عملية التحصيل (مصلحة سندات، مصلحة المقاصة، مصلحة التحصيل).
- عدم التحكم في مدة التحصيل (24 ساعة إلى 30 يوم).
- طول في إجراءات التبادل (24 ساعة،48ساعة إلى 30 يوم).
- التكرار في معالجة العمليات الحسابية (خطر الاختلاس).
- التعقيد في الإجراءات الحسابية.
- أهمية الوسائل البشرية في نظام الدفع (عدد كبير من الموظفين).
- خطر الضياع لوسائل الدفع المستعملة suspens، أثناء عملية التبادل.
- - أهمية حجم الورق المستعمل في تحصيل وسائل الدفع.

هذه السلبيات جعلت السلطات العمومية تولي اهتماما لنظام الدفع المصرفي، ضمن إصلاحات المنظومة البنكية :

6- الإجراءات المتخذة من طرف البنوك لتحسين نظام الدفع البنكي الجزائري :

هذه المرحلة تمثلت في القضاء على السلبيات التي كانت موجودة في نظام الدفع، عن طريق إدخال إصلاحات جديدة نذكرها فيما يلي :

- تسوية الإجراءات مع ضبط عامل الوقت.
- التوسيع في الإجراءات ووسائل التحصيل.
- السرعة في تنفيذ عمليات التحصيل.
- التنويع في آليات وسائل الدفع المعروضة على الجمهور وهذا بإدخال وسائل الدفع الالكترونية وكذا وسائل كتابية (أمر بالاقتطاع).

ومن اجل إنجاح هذه الإصلاحات شرَّعَت المنظومة البنكية تشريعات قانونية جاءت كلها تهدف إلى تحسين نظام الدفع البنكي نذكر منها :

- Convention inter bancaire instaurant la remise inter bancaire au lieu et place de recouvreur CCP (1986).
- Instauration de la compensation nationale des valeurs (échanges des EES) (1998-2001) régionale.
- Modernisation de l'outil informatique et des moyens de télécommunication.
- Acheminement des valeurs par AME

7- نتائج الإصلاحات المذكورة سابقا كانت السلبية: لمـــاذا؟ للأسباب التاليـــة وهي :

- تداول المادي لوسائل الدفع البنكية (شيك، ورقة تجارية، أمر بالتحويل).
- الميزة الأساسية لوسائل الدفع البنكية المعمول بها من طرف نظام الدفع البنكي الجزائري كلاسيكية وقديمة.

هذه الأسباب جعلت المنظومة البنكية تعيد مرة ثانية النظر في إصلاحات نظام الدفع البنكي :

7-1- خيارات النظام البنكي للتحسين من نظام الدفع:

7-1-1- تطوق وسائل الدفـــع Dématérialisation التطوق هو تحويل الشيء المادي (Physique) إلى شيء غير مادي.

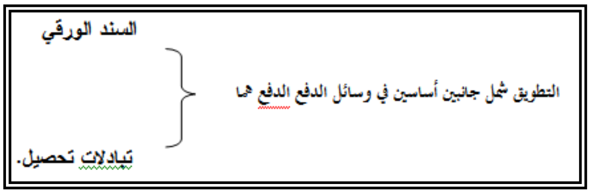

- **تطوق السند الورقي** : يتمثل في إلغاء تماما للسند الورقي في التبادلات بين البنوك لغرض تحصيل قيمها، وتعويضها بسند إلكتروني.
- **تطوق تبادلات التحصيل** : تتمثل في إلغاء التبادلات المادية لوسائل الدفع، وتعويضها بالتبادلات الالكترونية للمعلومات المالية، وكذلك بإرسال صور لوسائل الدفع (شيك).

هذه الإصلاحات التي شرعت فيها المنظومة البنكية وخصت نظام الدفع، أهلتها إلى وضع نظام الدفع الالكتروني فانه يقضي تماما على سلبيات نظام الدفع الكلاسيكي السابق.

7-1-2- وضع نظام الدفع الالكتروني : يعتبر نظام الدفع الإلكتروني مجموعة من القواعد الالكترونية والإعلام الآلي المستعملة في عملية تحصيل ودفع قيم وسائل الدفع المتبادلة بين البنوك. هذا النظام رَغَّمَ على المنظومة البنكية في وضع إجراءات أساسية نذكر منها:

7-1-2-1-وضع نظام كشف الهوية البنكية mise en place du RIB : هذا النظام أجبر الجهاز البنكي بإعادة تسجيل كل زبائن البنوك بهوية بنكية جديدة (RIB)، وهذا لغرض واحد هو التحكم في المبادلات الإلكترونية بين البنوك ومحاربة التزوير والتدقيق في هوية الزبائن، علما أن الهوية الجديدة للزبائن أصبحت كالتالي :

- 03 أحرف بنكية تشكل رمز البنك.
- 05 أحرف رقمية تشكل رمز الوكالة البنكية.
- 10 أحرف رقمية تشكل رقم الحساب البنكي.
- 02 أحرف رقمية تشكل مفتاح المراقبة.

7-1-2-2- ضبط وسائل الدفع La normalisation les moyens des paiements : عملية ضبط وسائل الدفع البنكية جاءت لتساير المقاييس الدولية والتي نص عليها قانون 23/89، المؤرخ في 1989/12/19، وشملت وسائل الدفع التالية :

- **ضبط الشيك** : نصت عليه تعليمة بنك الجزائر 95/05 المؤرخ في 05-01-1995، حيث تمثلت عملية الضبط في العناصر التالية :

  - ضبط قامة الشيك، والذي حدد حسب أمر بنك الجزائر 95/05 المؤرخ في 1995/01/25، بـــ 175x 80 (±1) مم[14].
  - ضبط وزن الشيك بالورق 95 (±5) (م.غ)2 [15]
  - ضبط نص الشيك: تدقيق البيانات لغرض تسهيل عملية التعبئة الآلية بواسطة الآلة.
  - ضبط شريط الترقيم المخصص للترميز الإعلامي إلى (OCRB) شريط بصري يتعرف على الكتابات الرقمية.
  - رقم الشيك: 07 حروف رقمية.
  - كشف الهوية البنكية (RIB): 20 حرف رقمي.
  - الشريحة (**OCRB**): تسمح بقراءة آلية لمعلومات الشيك.

- **ضبط آلية التحويل (أمر بنك الجزائر بها 63-94)** :

  - تحويل الأموال بطريقة آلية (Support Informatique) وبسرعة.
  - الحماية التامة لعملية التحويل.

- **ضبط أمر بالاقتطاع** : (قانون 05-02 المؤرخ في 06-02-2005) المتعلق بتعديل القانون التجاري والذي جاء بإدراج أمر بالاقتطاع كوسيلة دفع رسمية في نظام الدفع البنكي الجزائري والذي يساعد على الإجراءات التالية:

  - الاقتطاع المباشر من حساب الزبون.

- حماية عملية دفع أقساط القروض البنكية التي يستفيد منها الزبائن الذين لهم توطين بنكي آخر Domiciliation bancaire.
- إضافة آلية جديدة لوسائل الدفع البنكية الجزائرية التي لم تكن موجودة من قبل.

ضبط الورقة التجارية la lettre de change : إدراج الورقة التجارية ضمن التبادلات الالكترونية حسب القانون 05-02 المؤرخ في 06-02-2006 والذي يرمي إلى :

-حماية عملية التبادل بين البنوك، وتحصيل المبالغ المسجلة على الورقة التجارية،وحتى تضمن المنظومة البنكية الجزائرية نجاح لنظام الدفع الإلكتروني، وحسب المقاييس الدولية فإنها شرعت قوانين تحمي مستعمليه من بنوك وزبائن، وكذا الإجراءات المرتبطة به نذكرها كما يلي :

7-2- الإجراءات المرافقة لنظام الدفع الالكتروني :

7-2-1- الإصلاحات التشريعية :

- الاعتراف بالإمضاء الكتابي الالكتروني كدليل تجاري في التعامل بالسندات الالكترونية (support Informatique).
- الاعتراف بتبادل المعلومات الآلية، مثل المعلومات الكتابية.
- الاعتراف بجريمة الإعلام الآلي (قانون العقوبات 04-15 المؤرخ في 10-11-2004).
- الاتفاقية بين البنوك، للمقاصة الالكترونية.

8- دوافع تطوير نظام الدفع البنكي الجزائري :

8-1- على المستوى المحلي :

- رفع من نسبة تعامل الجمهور مع البنوك (la bancarisation).
- التحكم في نشاط السوق، والقضاء على السوق الموازية التي تتعامل بالسيولة النقدية.
- تطوير الخدمات البنكية المعروضة على الزبائن وخاصة المرتبطة بنظام الدفع البنكي وتدعيمه بنظام دفع إلكتروني يسهل من عملية الدفع والسحب.

8-2- على المستوى الدولي :

- عولمة التبادلات البنكية، ومسايرة تطور الاقتصاد العالمي.
- تحديث نظام الدفع البنكي وجعله يساير التطور العالمي.
- ضبط آليات نظام الدفع (وسائل الدفع-إجراءات تبادل) حسب مقاييس دولية.

9- أهداف تطوير نظام الدفع البنكي الجزائري :

- تفعيل دور البنك كوساطة مالية في الاقتصاد الوطني.
- التقليل من مدة تحصيل قيم وسائل الدفع.
- حماية التبادلات البنكية (وسائل الدفع).

- خلق جو مناسب لغرض تطوير الخدمات البنكية.
- جعل نظام الدفع البنكي مطابق للمعايير الدولية.
- رفع من معدل تعامل الجمهور مع البنوك.
- السهولة في عملية دفع، وتحويل، وتحصيل قيم وسائل الدفع.

10- نتائج البحث :

10-1- على المستوى الاقتصاد الجزئي :

- رفاهية استعمال الجمهور لوسائل الدفع، وخدمة البنك.
- السرعة في تنفيذ عمليات الدفع والتحصيل ← تغذية خزينة الزبائن والمؤسسات في وقت حقيقي (temps réel).
- ثقة الجمهور في التعاملات الاقتصادية المستعملة فيها وسائل نظام الدفع من:
- البنك كمؤسسة تلعب دور الوسيط المالي بين المتعاملين الاقتصاديين في عملية تحصيل أموالها من جهة إلى أخرى.
- وسائل الدفع الكتابية (شيك)، الذي تعوض وسائل الدفع الإئتمانية (النقود) في عملية البيع والشراء.

10-2- على مستوى الاقتصاد الكلي :

- التنويع في آليات ووسائل الدفع (الوسائل الالكترونية، الوسائل كتابية).
- التحكم في السيولة النقدية (M1)، من قبل البنك المركزي ←قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.
- الرفع من معدل التعامل مع البنوك من قبل الجمهور le taux de bancarisation.
- إبراز مكانة البنك كوساطة مالية في الاقتصاد الوطني.

10-3- الاقتراحات لتحسين من نظام الدفع البنكي

- الإسراع في خوصصة البنوك العمومية.
- الاستثمار في ميدان الاتصال الذي يعتبر الأداة الوحيدة، في عملية تمرير المعلومات المالية بين البنوك.
- خلق توازن جهوي بين مناطق القطر الجزائري في توزيع شبكة البنوك التجارية، التي لها دور الوساطة المالية.
- تدعيم البنوك التجارية بتكنولوجيات الإعلام الآلي الحديثة.
- تشريع قوانين صارمة تحد من التلاعب بوسائل الدفع الكتابية مثل الشيك الذي فقد قيمته في التعاملات الاقتصادية.
- توعية الجمهور في اختيار وسائل الدفع المناسبة في تعاملاتهم وخاصة وسائل الدفع الكتابية.
- ترك للجمهور حرية الاختيار لوسائل الدفع المناسبة، من دون إرغامه على استعمال وسيلة من وسائل الدفع.
- تنسيق العمل بين البنوك وشركات البطاقات الائتمان.
- التكوين والتدريب المستمر للقوى العاملة والتجديد في التجهيزات والمنتوجات.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (1) فئة النقود الإئتمانية (الورقية والمعدنية) المستعملة في نظام الدفع البنكي الجزائري من 1962 إلى 2010.

فئة النقود المعدنية المتداولة و المسحوبة من التداول		فئة النقود الورقية المتداولة
05 سنتيم	سحبت من التداول	**100** دينار
10 سنتيم	سحبت من التداول	**200** دينار
20 سنتيم	سحبت من التداول	**500** دينار
50 سنتيم	سحبت من التداول	**1000** دينار
01 دينار	ضعيفة الإستعمال	
02 دينار	ضعيفة الإستعمال	
05 دينار	واسعة الإستعمال	
10 دينار	واسعة الإستعمال	
20 دينار	واسعة الإستعمال	
100 دينار	واسعة الإستعمال	

من إعداد الباحث

الشكل (1) عدد الموزعات الإلكترونية وبطاقات السحب المعروضة من طرف مختلف البنوك التجارية الجزائرية بما فيها مؤسسة بريد الجزائر.

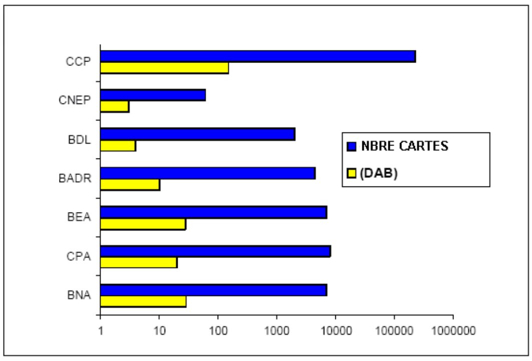

إحصائيات أكتوبر 2007، المصدر البنك المركزي.

الشكل 2: نسب توزيع الجمهور على الوسطاء الماليين (بنوك بريد)

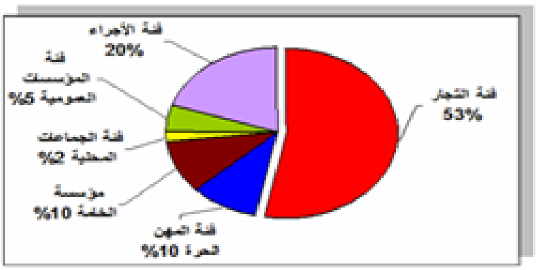

زبائن مؤسسة بنك تجاري مستعملوا وسيلة الدفع البنكية المتمثلة في الشيك بمختلف أنواعه

مصدر بنك الجزائر حسب إحصائيات 2007.

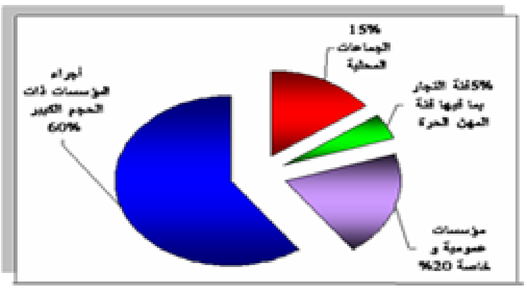

زبائن مؤسسة البريد مستعملو وسيلة الدفع الشيك البريدي (1)

مصدر مؤسسة البريد المركزي الجزائر حسب إحصائيات 2007.

الإحالات والمراجع :

[1] - جبار محفوظ،البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية مطبعة دار هومه 2002،ص41.الجزء1.

[2] - مذكرة نيل شهادة الماجستير للباحث "بحيح عبدالقادر " ، بعنوان دراسة تقيمية لنظام الدفع المصرفي الجزائري 1962-2008، جامعة وهران سنة 2008/2007،ص193 .

[3] - قانون القرض و النقد 90-10 المؤرخ في 14-04-1990،إلغاء الفوارق مع إدخال مفاهيم جديدة مثل "المقيم"و"غيرالمقيم"عوض"الوطني"و"الأجنبي".

[4] - تصريحات محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة بتاريخ 13جويلية 2008،موقع الالكتروني لبنك الجزائر www.banque d'algérie.dz

[5] - تصريحات محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة بتاريخ 13جويلية 2008،موقع بنك الالكتروني لبنك الجزائر www.banque d'algérie.dz

[6] - Claude dragon, dider geiben-les moyens de paiement des espèces à la monnaie électronique, la revue banque éditeur, paris, p63- 1997.

[7] -Amour Benhlima, pratique des techniques bancaires –édition dahlab, p52-1997.

[8] - Claude dragon, dider geiben-les moyens de paiement des espèces à la monnaie électronique, la revue banque éditeur, paris, p47- 1997

.[9] - les Moyen de Paiement, Jean-Pierre Toernig Presses Universitaires de France,1999 p39.

[10] -مذكرة نيل شهادة الماجستير للباحث "بحيح عبدالقادر " ، بعنوان دراسة تقيمية لنظام الدفع المصرفي الجزائري 1962-2008 ، جامعة وهران سنة 2008/2007،ص291 .

[11] - CLAUD DRAGAND les moyens de paiements p.84.

[12] –المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، ص 83، 2006، دار الأديب.

[13] - les moyens de paiement –Claude dragon éditeur la revue banque paris ,p39-1997

[14] - La taille du chèque : 175x80 (±1) mm

[15] - ضبط وزن الورق ،انظر إلى قاموس المنهل ص587 إدريس

وسائل الدفع التقليدية ا زائر – الوضعية والآفاق –

وهيبة عبد الرحيم، ا ركز ا امعي- تمراست- ا زائر
wahibawahiba80@yahoo.fr

ملخص : يعرف عن ا مهور ا زائري اعتماده الصفقات التجارية وا الية الكب ة منها والصغ ة على السيولة النقود، وبالتا عدم ثقته وسائل الدفع البديلة عنها، واختيار وسيلة الدفع هذه عن غ ها منذ القد له م راته، ولعل أقوى هذه ا رات اكتظاظ ا اكم ا زائرية بالشكاوى ا تعلقة بإصدار شيكات بدون رصيد، كذلك ا تمع حد ذاته لا يفهم سوى لغة السيولة النقدية لغياب الثقافة ا صرفية ولعل للأمية دور ذلك، وبطبيعة ا ال الدور الأك يعود للجهاز ا صر الذي ساهم بتردي ا دمات ال يقدمها انتشار هذه الظاهرة. والنظام ا صر ا زائري يدرك السمعة السيئة ال نسبت إليه بشأن نوعية ا دمات وعدم وجود ثقة تامة بينه وب عملائه، وهي أخطر مشكلة قد يواجهها البنك الذي يعت مؤسسة تسعى لتحقيق الربح.

الكلمات ا فتاح : وسائل الدفع التقليدية ا زائر، دیث نظام الدفع ا زائر.

هيد : لا زالت أغلب التعاملات والصفقات التجارية ا زائر تتم نقدا، حيث بينت الدراسات "بأن 80% من التعاملات ا ارية ا زائر لازالت تتم نقدا"[1]. ويأ الشيك ا رتبة الثانية من حيث الأ ية وسائل الدفع التقليدية وتليه التحويلات ال مثلت 10% من العمليات البنكية سنة 2000، أما السفتجة والسند لأمر فهما قليلا الاستعمال، وعليه فإ الا وسائل الدفع التقليدية ا زائر تأ ا رتبة الثانية والنقود (قطع نقدية وأوراق نقدية) هي ال ظى صة الأسد من وسائل الدفع ا زائر ؛ والسؤال ا طروح هنا هو : **كيف كن للنظام ا صر ا زائري إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية ؟** للإجابة على هذا التساؤل فإننا سنعا ا وضوع النقاط التالية :

1. وضعية وسائل الدفع التقليدية ا زائر؛
2. ا شاكل النا ة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية؛
3. إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية؛
4. دیث نظام الدفع ا زائر؛
5. ا كونات الرئيسية شروع دیث نظام الدفع ا زائر.

1- وضعية وسائل الدفع التقليدية ا زائر :

تتضمن وسائل الدفع التقليدية موعة من الأوراق التجارية وبعض الوسائل البديلة للنقود كالشيك والسفتجة والسند لأمر، و كن الإطلاع على وضعية وسائل الدفع التقليدية ا زائر من خلال التطرق جم هذه الوسائل ا عروضة على غرف ا قاصة ء الوطن وهذا حسب بنك ا زائر، وهو ما يوضحه ا دول (1) الفترة ا متدة من 2003 إ غاية 2005.

ويتب من ا دول أن حجم وسائل الدفع يبقى دودا من حيث العدد بينما حجمها بالقيمة يشهد تطوراً من سنة إ أخرى ويعود ذلك للتطورات الاقتصادية، كما كن ملاحظة هيمنة الشيكات على باقي وسائل الدفع وقد يكون ذلك أكثر وضوحا من خلال استخراج النسب ا ئوية ا وضحة ا دول (2).

وح تتضح الصورة أكثر سنتناول كل وسيلة على حدة عرفة عدد وقيمة كل وسيلة تعرض على غرف ا قاصة، ا يشمل القابلة للدفع منها وا رفوضة الدفع.

أولا- الشيك : يوضح ا دول (3) عمليات الدفع بالشيك ال معا تها غرف ا قاصة.

تعود أسباب الشيكات غ القابلة للدفع لانعدام الرصيد أو لأسباب أخرى (كعدم مطابقة الإمضاء، لـف أحـد البيانـات اللازمة الشيك...ا)، واستعمال الشيك كوسيلة دفع يتم خصيصا من قبل أصحاب ا سابات ا يدية وا زينة، كما له أ يـة لدى ا ؤسسات والإدارات وكذا ا واص.

أما إذا ما نظرنا إ البنوك فسنلاحظ ارتفاع مبالغ الشيكات ا سحوبة على البنك ا ارجي ا زائري حيث تل ا رتبة الأو من حيث ارتفاع مبالغ الشيكات مقارنة بباقي البنوك ا زائرية (1485222 دج من إ ا ا بالغ ا سحوبة على البنوك وال تقدر بـ 4399354 سنة 2002 و 1741868 دج من إ ا ا بالغ ا سحوبة على البنوك وال تقـدر بـ 4367794 سـنة 2003) و يعود ذلك لأن هذا البنك مكلف بالشيكات ا ستلمة ال ص نظام ا الية البترو .

ثانيا- الدفع بأوامر التحويل :

حجم التحويلات ال ر با قاصة ب البنوك دودة سواء بالعدد أو با بلغ مقارنة بالشيكات وهي تتعلق خصيصا بإشـعارات الاقتطاع الآلية للفوات (فاتورة ا اء، الكهرباء، ا اتف،...ا)، ويوضح ا دول (4) عدد ومبلغ التحويلات ا قدمة غرف ا قاصة للفترة 2003-2005.

يتضح من خلال ا دول أن استعمال أوامر التحويل قليل مقارنة بالشيكات (عدد الشيكات لسنة 2003 هـو 4399354 بلغ 4367794 دج، أما سنة 2004 فقدر عددها 4825560 بلـغ 5292908 دج، و سـنة 2005 سـجلت عـدد الشيكات 4417875 لغ 5804200 دج)، أي أن الشيكات تفوق التحويلات من حيث العدد والقيمة، كما أن حالات رفض عمليات التحويل هو الآخر منخفض مقارنة بالشيكات (سجلت الشيكات حالات عدم السداد تقدر بـ 136380 سـنة 2003 135967 شيك سنة 2004 و 116267 سنة 2005)، لأن وسيلة الدفع هذه لا تفتح الكث من ا ال لعمليـات الاحتيـال عكس الشيكات ال تعا من ظاهرة الشيكات ا نعدمة الرصيد.

ثالثا- السفتجة والسندات لأمر :

استعمالات السفتجة والسند لأمر كوسائل دفع دودة جداً ا زائر، فا ؤسسات العمومية نادراً ما تكتتب سندات، وأغلب السندات لأمر والسفتجات ا قدمة لغرف ا قاصة ص ا ؤسسات ا اصة، و يوضح ا دول (5) قلة استعمال هـاتـ الوسـيلة للدفع.

يثبت هذا ا دول قلة استعمال هاتـ الوسيلة ا زائر مقارنة بالتحويلات وعليه فاستعمالا ا منخفضـة جـداً مقارنـة بالشيكات (فعلى سبيل ا ثال سنة 2005 سجلت حالات استعمال الشيك بـ 4417875 أما التحويلات سـجلت 452919 استعمال وكما يوضح ا دول (5) سجلت السندات لأمر والسفتجات تمعة 48271 استعمال) ويعود ذلك لعدم ثقة العمـلاء خاصة التجار اتـ الوسيلة .

2- ا شاكل النا ة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية :

سنركز دراستنا على الشيك باعتباره أكثر وسيلة دفع تقليدية استعمالا ا زائر، وعموما وسائل الـدفع التقليديـة ا زائر تعا من التماطل ا فرط معا تها وضعف كب التألية (AUTOMATISATION) لعمليات ا عا ة[2]، هذا بالإضافة إ :

- استخدام الطرق اليدوية على مستوى الوكالات ا يؤدي إ طواب انتظار طويلة رغم توفر الوسائل التقنيـة ووسـائل الإعلام الآ ،
- مشاكل ذات طابع إداري (تسليم ا يد، دفاتر الشيكات، طلبات الاستعلام ووثائق الإثبات) ترغم العميل على التنقل إ الوكالة ا تدير حسابه،
- ندرة إرسال مستخلصات ا سابات والكشوف الدورية إ مقر سكن الزبائن،
- قد يستغرق ا صول على دفتر الشيكات ا توسط 14 يوماً و كن أن تصل هذه ا دة إ أكثر من ثلاثة أسابيع القرض الشع ا زائري، وتنخفض هذه ا دة إ تسعة أيام لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سبيل ا ثال، أما فيما ص التحويلات ا الية فقد تنتظر ا ؤسسات ا توسط 17 يوما،
- يتعمد الكث من الأشخاص عدم الإمضاء بصورة صحيحة على الشيك، ح لا يتمكن حامله من ا صول على ا بلغ، هذا بالإضافة طر الشيك بدون رصيد، خاصة مع ثقل الإجراءات القانونية والقضائية عل الأفراد يتهاونون تقد هذه الشيكات للعدالة، ا يشجع على إصدار العديد من الشيكات بدون رصيد.

رغم قلة استعمال وسائل الدفع ا زائر إلا أ ا تسجل الكث من حالات عدم الدفع وأكثرها الشيكات بسبب انعدام الرصيد أو عدم كفايته أو ح لأسباب أخرى، ويبين ا دول (6) حجم وسائل الدفع بالعدد وا بلغ غ ا سددة.

يلاحظ أن أكثر حوادث الدفع تسجلها الشيكات، رغم ذلك فهي سجلت ا فاضاً سوساً (من 135967 شـيك سـنة 2004 إ 116267 شيك سنة 2005)، وقد يعود ذلك إ ا اذ إجراءات جديدة ص الشيكات انطلاقاً من سـنة 2004 وا تعلقة بكيفية تداول الشيكات ب البنوك بطريقة إلكترونية وتوحيد الرموز والأرقام ا تتضمنها الشيكات ا يسمح بالتعرف على أي خلل، و قد دخل هذا النظام الذي يطلق عليه بنظام الدفع الشامل حيز التطبيق بداية سنة 2006.

وحسب غرف ا قاصة لبنك ا زائر فإن حوادث الدفع للشيكات تعود أساسا للشيكات بدون رصيد أو عدم كفايته كمـا يوضحه ا دول (7). حيث يتبين أن معدل 71,75 من حالات عدم الدفع بالنسبة للشيكات يعود سببه لانعـدام الرصـيد سـنة 2004 ويصل هذا ا عدل إ 68,33 سنة 2005، وهذا رغم الإجراءات ا تخذة واجهة مشكل الشيكات بدون رصيد حيـث تنص ا ادة 374 من قانون العقوبات "يعاقب با بس من سنة إ 5 سنوات وبغرامة مالية لا تقل عن قيمة الشيك أو عـن قيمـة النقص الرصيد :

1. كل من أصدر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف أو كان الرصيد اقل من قيمة الشيك أو قـام بسـحب الرصيد كله أو بعضه بعد إصدار الشيك أو منع ا سحوب عليه من صرفه،
2. كل من قبل أو ظهر شيكا صادرا الظروف ا شار إليها الفقرة السابقة مع علمه بذلك،
3. كل من أصدر أو قبل أو ظهر شيكا واشترط عدم صرفه فورا بل جعله كضمان،

كما تنص ا ادة 375 من نفس القانون على أن "يعاقب با بس من سنة إ عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن قيمة الشـيك أو عن قيمة النقص الرصيد :

1. كل من زور أو زيف شيكا،
2. كل من قبل استلام شيكاً مزوراً أو مزيفاً مع علمه بذلك[3].

هذا بالإضافة إ وجود مصلحت تابعت لبنك ا زائر تتو متابعة حوادث الدفع و ا :

- مركزية عوارض الدفع ال إنشاؤها وجب النظام 03/92 ا ؤرخ 22 مارس 1992 من أجل ميع ا علومات ا رتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه ا علومات إ الوسطاء ا الي ا عني ، حيث يهدف إ تطهير النظام ا صر من ا عاملات ال تنطوي على العناصر الغش وخلق قواعد للتعامل ا ا يقوم على أساس الثقة[4] من هذا ا نطلق تعد هذه ا ديرية بيانا إحصائيا كل شهر وكل سنة،
- مديرية الشبكة ال تم بوسائل الدفع غ ا سددة من ا دفوعات ما ب البنوك ال ر بغرف ا قاصة، وهي تعد نشرة إحصائية شهرية وسنوية حول إ ا وسائل الدفع ا تبادلة غرف ا قاصة.

3- إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية :

لقد إطار إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية وللحد من هيمنة النقود على ا عاملات التجارية، إدخال جهاز أم جديد للصك ووسائل الدفع الأخرى يدخل حيز التطبيق ابتداء من 01 سبتم 2006.

ويتضمن هذا ا شروع الاستعمال الإجباري لوسائل الدفع بالنسبة للمبالغ ال تزيد عن 50000 دج سعيا للحد من تـداول العملات الورقية، وقد صدر مرسوم ص هذا ا شروع، إذ يتعلق الأمر با رسوم التنفيذي رقم 05-442 مـؤرخ 12 شـوال 1426 ا وافق لـ 14 نوفم 2005[5] ، والذي يب ا د ا طبق على عمليات الدفع ال ب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريـق القنوات البنكية و ا الية يث تنص ا ادة الثانية من هذا ا رسوم على : " ب أن يتم كل دفع يتجاوز مبلـغ سـ ألـف دينـار (50000 دج) بواسطة صك، ويل، بطاقة دفع، الاقتطاع، السفتجة، السند لأمر وكل وسيلة دفع كتابية أخرى"، ويستثـ هـذا القانون الأشخاص الطبيعي غ ا قيم مادته الثالثة كما يلي: " وز للأشخاص الطبيعي غ ا قيم ا زائر أن يدفعوا نقدا مبلغا يفوق ا د ا ذكور ا ادة 02 أعلاه، شريطة ت ير صفتهم كغ مقيم ".

أما من الف أحكام هذا ا رسوم فسيعاقب بدفع غرامة مالية وذلك حسب ا ادة 04 ال تنص على ما يلي : "أي شـخص كان يقبل الدفع بطريقة الفة للمادة (06)[6] ، يعاقب بغرامة مالية تقدر بـ 50000 دج إ 500000 دج"[7].

ا يع أن من يقوم بالدفع نقدا العمليات ال تفوق 50000 دج، باستثناء غ ا قيم ، فستسلط عليـه غرامـة ماليـة تتراوح من 50000 دج إ 500000 دج، وسريان مفعول هذا ا رسوم يكون ابتداء من أول سبتم 2006، حسب ما نصت عليه ا ادة ا امسة من نفس القانون.

وعليه فابتداء من سبتم 2006 ا زائريون سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات لن يتمكنوا من استعمال السيولة النقدية عمليات الدفع ال تكون أكثر من 50000 دج (حوا 500 أوروا)، وذلك بقوة القانون ما عدا غ ا قيم ، وسيتم تنفيذ هذا القانون بادئ الأمر باستخدام الشيك بوسائل الدفع الأخرى ال نص عليها القانون.

لكن حسب وجهة نظرنا فإن هذا القانون لن د من استعمال السيولة النقدية كما هو متوقع ا، لأن السوق ا وازية تلعب دوراً كب أ اقتصاد ا زائر وبالتا ستصعب من قيق هدف هذا القانون ا ديد، حيث بلغ حجم هذه السوق سنة 2004[8] نسبة 30% من الناتج ا لي أي ما يقارب 19 مليار$، حيث يسيطر الاقتصاد ا وازي على 40% من الكتلة النقدية ا زائر.

كذلك إطار إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية، بدأت ا زائر تطبيق مشروع يتعلق بتحديث طرق التحصيل ومعا ة هذه الوسائل خاصة منها الشيك لأ يته مقارنة بوسائل الدفع الأخرى، إذ ترمي هذه العملية إ إلغاء ا ادية لوسائل الدفع والاقتصار على تبادل ا عطيات باستخدام الصور الالكترونية عوضا عن التبادل ا ادي وذلك باستخدام أجهزة "SCANNER"[9]، و هذا الإطار تقوم البنوك ا يلي :

- التسجيل الرقمي للشيكات، وال تكون قيمتها أقل من 50000 دج،
- التسجيل الرقمي وتصوير الشيك باستخدام جهاز سكان ، وذلك للشيكات ال مبالغها تكون ب 50000 دج و200000 دج،
- التسجيل الرقمي وتصوير الشيك هاز سكان و ويل ورقة الشيك للأرشيف وذلك عندما يكون مبلغه أعلى من 200000 دج.

و ب أن ترم البنوك مواعيد ا عا ة، يث ب على كل بنك إرسال الشيكات للمقاصة مدة أقصاها يومان، و ب أن تتم ا قاصة مدة أقصاها ثلاثة أيام[10].

كما أن هناك مشروع يتم العمل عليه ويتعلق بالناحية القانونية من أجل اربة الشيكات بدون رصيد، عل البنوك تتصل راكز الشيكات غ ا دفوعة، قبل إصدار دفتر الشيكات، وضرورة الإعلان على مستوى هذا ا ركز عن كل عملية إصدار شيك بدون رصيد أو غ كا الرصيد، كما يتم أيضا مراجعة القانون التجاري ليتضمن الوسائل ا ديدة وا تطورة كالاقتطاعات وبطاقات الدفع.

هذا الإطار تشكيل موعة عمل مكلفة با راجعة الإ الية للقانون التجاري ا زائري، لوضع التعديلات ا ناسبة لاقتصاد السوق، ويشمل ا شروع أيضا مراجعة القانون ا د وإدراج التوقيع الالكترو كدليل إثبات، وذلك إطار تطوير العمليات التجارية وا الية، وهذا حسب وزير العدل وحافظ الأختام[11].

لتحديث وسائل الدفع ا زائر لا بد أولاً من ديث النظام بكامله، ومنذ بضع سنوات كثر ا ديث ا زائر عن ضرورة تطوير القطاع ا ا وا صر والذي يشمل نظام الدفع، حيث ينصرف مدلول التحديث إ إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال النشاط ا ا وا صر ، مع ما يتطلب ذلك من ديث كل من أنظمة الدفع والسحب، الائتمان، التحويلات ا الية، ا دمات ا صرفية (مثل كشوف ا سابات)، التنظيم الداخلي للمصرف.

4- ديث نظام الدفع ا زائر :

يتكون نظام الدفع لدولة ما من ا يئات ا الية الوسيطة، عمليات التسوية (ا قاصـة) ووسـائل الـدفع سـواء الكتابيـة أو الالكترونية، وا يئات ا زائر ال تتدخل مباشرة خلق و/أو تسي وسائل الدفع هي :- بنك ا زائر، - البنوك التجارية، - ا يئات وا ؤسسات ا الية، - ا زينة العمومية، - مراكز الصكوك ال يدية.

ويعت نظام الدفع لدولة ما مؤشراً دى فعالية ونشاط اقتصاد تلك الدولة، خاصة فهوم اقتصاد السوق، و ب أن يتضمن هذه النظام نظام معلوما واتصالات ب ا يئات ا كونة له.

فتطور ا ؤسسات وتقدمها فيما ص الوساطة البنكية متعلق بتطور وسائل الدفع، حيث أن التكنولوجيات ا ديـدة لتحويـل البيانات والتطور ا علوماتية تعت القواعد الأساسية للتحس الفعال الات الدفع سواء الدول ا تقدمة أو الدول السائرة طريق النمو.

ب أن يضمن تطوير نظام دفع أي دولة قيق الأهداف الآتية[12] :

– تب نظام دفع وقوان تناسب حاجيات ا ستخدم (خواص، مؤسسات وإدارات) وإلزامية قيق اقتصاد متطور تتطلـب التكفل بنشر استخدام وسائل دفع الكترونية،
– فيض فترات ا قاصة خاصة ا تعلقة بعمليات التبادل خارج مكان الدفع وال تستخدم وسائل الدفع الورقية (شيك، سند لأمر، سفتجة)،
– تعميم و س ميكانيزمات تغطية الشيكات ووسائل الدفع الأخرى ال تعتمد على الدعامة الورقيـة، وكـذلك نظـام التحويلات.

و اول ا موعة البنكية ا زائرية قيق س نقاط هي :

– تطوير شبكة اتصالات بنكية،
– استخدام هذه الشبكة ا يتلاءم وتسي وسائل الدفع والعمليات البنكية،
– وضع ا تناول نظام معلوما للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن بعد،
– انطلاق الأعمال ا تضمنة تنسيق، تنظيم وتسي وسائل الدفع ال تعتمد على الدعائم الورقية، تأليتها لأقصى حد و اولـة فيض مدة معا تها،
– وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك ا ركزي.

و هذا الإطار وضع مشاريع وطنية الفترة 2001-2002 لتطوير و ديث النظام ا ا وتب هذا ا شروع وزارة ا الية والوزير ا نتدب ا كلف بالإصلاح ا ا ، بنك ا زائر، وزارة ال يد وا واصلات، ا معية ا هنية للمؤسسات ا صرفية وا الية وهـذا بالتعاون التق وا ا للبنك العا ي، حيث تتعلق هذه ا شاريع بتطوير و ديث طرق معا ة وسائل الدفع الكلاسـيكية (الشـيك، التحويل، السفتجة، السند لأمر) من خلال ا قاصة الالكترونية، وتب إجراءات د من حالات الغش والتزوير ذه الوسائل، كمـا تشمل هذه ا شاريع إدخال وسائل دفع الكترونية (بطاقة السحب والدفع)، هذا بالإضافة إ مشروع ص التحويلات ذات ا بـالغ

ال تفوق مليون دج حيث سيتم معا تها الوقت ا قيقي (RTGS)، و لت هذه ا شاريع أيضا تطوير الاتصالات عن بعـد، وهذا بالاستناد إ ديث نظام الدفع وتطوير نظام ا علوماتية لبنك ا زائر[13] و إطار هذا ا شروع استفادت ا زائر ساعدة مـن البنك العا ي تقدر بـ 16,5 مليون دولار أمريكي[14].

أما أهداف هذا ا شروع فتركز على النقاط التالية :

- وضع ا تناول بنية تية تسمح بأك فعالية عا ة العمليات داخل البنوك والسوق ا ا وخاصة تطـوير نظـام الـدفع للمبالغ الكب ة،
- تطوير النظام ا علوما لبنك ا زائر، إذ يعت ذلك ضرورة مكملة لتطور نظام الدفع ومعا ة العمليات ال ص السياسـة النقدية، تغطية الصرف،...ا ،
- تطوير ا عاي ا ستقبلية لنظام ا قاصة للصفقات ذات ا بالغ الصغ ة، وهو شرط حتمي لتطورها،
- تقوية و دعم البنية التحتية للاتصالات عن بعد ب بنك ا زائر وا قرات الاجتماعية للبنوك، ا يئات ا الية، مراكز الصكوك ال يدية، ا زينة العمومية وشبكة الاتصالات عن بعد ستساهم حتما تسهيل عمليات التبادل ومعا ـة قطعـة بقطعـة عمليات الدفع وتبادل البيانات وا علومات ب وع البنوك.

وينتهي هذا ا شروع بنظام دفع ب البنوك متطور قق مستوى دفع للمبالغ الكب ة الوقت ا قيقي ونظام الدفع الشامل للمبالغ الصغ ة وا توسطة، الذي يضمن ويؤمن ويل الأموال بطريقة فعالة، آمنة وسريعة.

- ترقية استعمال وسائل الدفع الكلاسيكية وذلك حـ ل ل النقود ا زائر، وهذا لـن يـتم إلا بتحسـ النوعيـة و التخفيض مدة ا عا ة و التسوية،
- توحيد وسائل الدفع وتوحيد مقاييس التبادل[15].

و إطار هذا ا شروع وضع برنامج أعمال يتكون من أربع موعات تعمل على مستوى البنوك وهذا ضور مستشـاري البنك العا ي من أجل دراسة ا شروع، حيث تمع هذه ا موعات بطريقة منتظمة على مستوى البنك ا ركزي ناقشـة الأعمـال ا ققة وطريقة العمل، ويتعلق الأمر با موعات التالية[16] :

1- موعة " ا ندسة الإ الية" : تتكفل با بادلات ب البنوك ومركز ا قاصة ال تتم بشكل الكترو ، انطلاقا من التجريد ا ادي "dématérialisation" للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك، وتكون البداية بالشيكات ذات ا بالغ الكب ة، حيث تتكفـل هذه ا موعة بكافة النقاط ا تعقلة بتطوير الشيك وا قاصة الالكترونية، والاعتماد على الدعائم الالكترونية بدلا من الورقية،

2- موعة "وسائل الدفع" : تقوم ا موعة بتحليل نوعي ختلف وسائل الدفع الكلاسيكية بالإضافة للسحب من ا وزعات الآلية للنقود DAB والدفع بالبطاقة مع اولة معرفة ا ابيات ومشاكل هذا النظام من وجهة نظر البنك ا ركزي، البنوك التجارية وحـ العملاء اولة إ اد ا لول، بالإضافة إ ليل كمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات ا الية وا توقعة ا يسمح عرفـة حـدود النظام ا علوما ا ا للبنوك مدى قدرته على إعداد إحصائيات حول حركة وسائل الدفع.

3- ا موعة "النقدية" : يتلخص عملها دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بـ البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكيـة، كما قامت ا موعة ناقشة العراقيل ا تواجهها النقدية ا زائر، كما ناقشت ا واضيع ا تعلقة بأنواع البطاقات الوطنية والدولية، نوع البطاقة ذات رقاقة من نوع EMV، عمولة البنك، دراسات السوق، طبيعة بنية البنوك.

4- موعة "القانون" : يرتكز عملها على واقع معا ة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية، وكذلك الوضعية ا اليـة لعملية توحيد تلف وسائل الدفع ا لا تتميز بتماثل وط .

5- ا كونات الرئيسية شروع ديث نظام الدفع ا زائر :

من أهم ما طرح إطار ديث نظام الدفع ا زائر وا اري العمل به ابتداء من سنة 2006 هو :

- نظام الدفع للمبالغ الكب ة والذي يطلق عليه نظام الدفع الفـوري للمبـالغ الكـب ة "RTGS أي Le Système De Paiement De Gros Montants En Temps Réel"، ويقوم هذا النظام بعمليات ويل ا بالغ الكب ة إذ تصنف بأ ا عمليات استعجاليه،
- نظام الدفع الشامل أو ا كثف "Le Système de Paiement de Masse" ويقوم هذا النظام ا قاصة الآلية والالكترونية مل وسائل الدفع التقليدية والالكترونية، ع ا عا ة الالكترونية للمبالغ الصغ ة وا توسطة.

أولا- نظام الدفع الفوري للمبالغ الكب ة RTGS : يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكب ة "بأنه نظام ص أوامر الدفع الـ تتم ما بـ البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو ا يدية للمبالغ الكب ة أو للدفع الفوري ا قق مـن قبـل ا شـارك هـذا النظام"[17]، وهو نظام ص ما يلي[18] :

- الأموال ا ولة بـ البنوك أو مع البنك ا ركزي، ا يسمح بتحسـ طريقة تسي السيولة والاحتيـاط الإجبـاري بتقليـل ا خاطر التنظيمية،
- ا عا ة السريعة للمدفوعات التجارية بـ ا ؤسسات والذي له أ ية كب ة نظرا لأنه يساهم ترقيـة التجـارة وتطـوير الاقتصاد،
- تنظيم الصفقات ا تتم أسواق رأس ا ال كالبورصة والسوق النقدي، ا سن ويزيد من تطورها،

ويسمح هذا النظام بتنظيم أوامر ويل الأموال ا تعادل وتفوق مليون دينار ومعا تها الوقت ا قيقي على أ ا عمليـات استعجالية وفورية وبصورة إ الية (عملية بعملية) وذلك دون تأجيل، أي أنه ص فقط عمليات الدفع ا تتم بالتحويلات[19].

أما ا شاركون هذا النظام فهم نوعان[20]، مشاركون بصورة مباشرة (مرتبطون مباشرة بنظام RTGS ا نظم من طرف بنـك ا زائر) و مشاركون بصورة غ مباشرة (الولوج للنظام يتم باستخدام خدمات ا شارك ا باشرين)، ويتحمـل هـذان النوعـان ا سؤولية الكاملة فيما يتعلق بعمليا م ا سابية ا فتوحة لدى نظام RTGS وا سابات لدى بنك ا زائر، و ص هـذه العمليـات التدفقات ا تعلقة بالتحويل من بنك إ أخر ومن حساب عميل إ آخر.

وقد شاركت كافة البنوك وا ؤسسات ا الية هذا النظام بالإضافة للخزينة العمومية وبريد ا زائر وغ ها من ا يئـات ليـتم بواسطته إجراء كافة العمليات ا صرفية وا الية بـ البنوك وبـ البنوك وبنك ا زائر، منها التحويلات لفائدة أرصدة العملاء. و ـدر الإشارة إ أن هذا النظام دخل حيز التطبيق انطلاقا من 08 فيفري 2006[21].

ثانيا- نظام الدفع الشامل : يتعلق هذا النظام بتطوير وسائل الدفع وعمليات معا تها سواء وسائل الدفع التقليديـة أو الالكترونيـة (البطاقات البنكية)، و سنة 2002 وضع موعة عمل تولت تسط الاستراتيجيات ا تعلقة بعمليات الدفع والدفع الشامل.

ويتعلق الأمر بصفة خاصة با قاصة الالكترونية والتفك وضع النصوص القانونية ثل هذا التطور، ووضع شبكة للتحويل ونظام معلوما للمشارك أو ا نخرط النظام، كذلك وضع الشروط ا لائمة لتطوير وسائل الدفع، خصوصا، الوسائل الالكترونية[22].

و ص العملية الدفع بالشيك، التحويل، السفتجة، السند لأمر، النقدية، إشعار بالاقتطاع (هي وسيلة دفع استعملت حـديثا ا زائر، وهي تشبه التحويل حيث تسمح بتحويل أموال العملاء من حسا م إ حساب آخر، فهو تصريح مستمر يعطيه ا ـدين إ دائنه لاقتطاع من حسابه دائما و تواريخ منتظمة وتستعمل هذه الوسيلة خصيصا لدفع الفوات (الكهرباء، الغاز، ا اء..ا) وذلـك بطريقة منتظمة سواء للمبالغ الثابتة أو ا ستمرة)[23].

و إطار هذا ا شروع يقوم بنك ا زائر مع ا موعة البنكية بالتخطيط ا يلي[24] :

- هندسة نظام ا قاصة وذلك بوضع تبادل وسائل الدفع ت الشكل الالكترو و ردة من الشكل ا ادي، وضـع أرشـيف لوسائل الدفع الورقية ال سيتم معا تها باستخدام أجهزة سكا ، النظام ا علوا ، كيفية إدارة وتسي ا قاصة،...)،
- التعريف بالنظام وبأهدافه، نوع ا شارك ، الدور وا سؤوليات ا س ة للنظام، الوسائل ا عا ة وفق النظام، مراقبة النظـام، قوا الأمان، الشروط التقنية للدخول للنظام...ا ،
- تقدير الأسعار ا كلفة للنظام.

ونظام الدفع الشامل من صلاحية الوزير ا نتدب ا كلف بالإصلاح ا ا ، وقد دخل ا شروع حيز التنفيذ انطلاقا من 15 مـاي 2006. و در الإشارة إ أن نظام RTGS يكون على اتصال ذه ا قاصة لتأم تسوية الأرصدة ا تعددة للمشارك و ويلات النظام و يفضل أن تتم نفس يوم إجراء ا قاصة ح يتم معا تها الوقت ا قيقي[25].

أما من يتكفل بإدارة عمليات نظام التبادلات قاصة الدفع الشامل فهو مركز ا قاصة ا سبقة مـا بـ البنـوك (CPI) – (Centre de Pré-compensation Interbancaire) وهو فرع لدى بنك ا زائر والذي يتو بالضبط أربع مهام هي[26] :

1- تسي التبادلات للمقاصة الالكترونية وأرشفة البيانات،
2- تسي تدفقات ا بادلات و حساب الأرصدة ا تعددة للمشارك ا ختلف لنظام RTGS،
3- الإشراف على عمل النظام،
4- التحكم ضمان سرية ا علومات ا تبادلة ب البنوك.

أما ا يئات ال تتدخل نظام ا قاصة الالكترونية من أجل عمليات الدفع الشامل فهي : - بنك ا زائر، -البنوك التجاريـة، - بريد ا زائر، - ا زينة العمومية.

خلاصة : يعت ا هاز ا صر قطاعاً حساساً داخل أي اقتصاد وبتواجده مركز النشاطات الاقتصادية فإنه يلعـب بـذلك دور خط ، ويتمثل أساساً الوساطة ا الية ب صاحب العجز ا ا وصاحب الفائض ا ا ، ولأداء هذا الدور يقدم أدوات ووسائل دفع

تسهل انتقال الأموال بأد تكلفة و أقصر وقت كن، وهذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات البنكية، وعليه أي تأخر هذا ا ال قد يعرض الاقتصاد للشلل، وهذا ما هو حاصل الاقتصاد ا زائري.

و سن ا ظ أدركت البنوك ا زائرية حتمية سـ خدما ا لاسيما وسائل الدفع ال لا تل الاقتصاد ا زائـري ا كانـة والأ ية ال تتسم ا لدى الدول ا تقدمة، لذلك فأمام النظام ا صر ا زائري الكث من الأعمال وا طوات الواجب إتباعها لإعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية أولا، وإدخال ثقافة وسائل الدفع الالكترونية ثانيا حـ تتخلص من الطابع النقدي الذي يـ ز هـذا ا تمع.

وقد يزت سنة 2006 بانطلاق عدة مشاريع إطار ديث وسائل الدفع سواء من طرف البنوك أو من طرف مؤسسة بريد ا زائر لدورها الكب عمليات الدفع ا زائر، وذلك بداية شروع البطاقات البنكية للسحب والدفع الـ تغـ عـن ـل واستخدام السيول النقدية عمليات الشراء، نظام الدفع الفوري للمبالغ الكب ة ونظام الدفع الشامل الذي ص ا بالغ الصـغ ة، هذا بالإضافة لصدور قانون على حتمية استخدام وسائل الدفع العمليات ال تفوق 50000 دج، لتنتهي العمليـة بتطبيـق ا قاصة الالكترونية منتصف هذه السنة.

كن القول بأن ا زائر بدأت تتبع ا طوات الصحيحة و تطوير و ديث وسائل الدفع، لكن الأمر لن ينته هنا بل عليها القيام زيد من الدراسات هذا ا ال آخذة بعـ الاعتبار ربة الدول ا اورة وحـ الدول ا تقدمة من أجل نب ا شاكل ال تتخـبط ا، كما ب عدم التوقف عند البطاقات فحسب لنقول أن هذا النظام يطبق وسائل دفع الكترونية بل لا بد مـن خـوض ربـة الوسائل الأخرى كالنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية وغ ها نظرا لأ يتها خاصة عا التجارة الالكترونية، ا سيسـاعد ا زائر على ارسة التجارة الالكترونية، عندما تبدأ الاهتمام ذا النوع من التجارة العا ية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : تطور حجم وسائل الدفع المقدمة للتحصيل بغرف المقاصة ببنك الجزائر للفترة (2003-2005).

(ا بلغ با ليون دج)

	2003		2004		2005	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
الشيكات	4399354	4367794	4308762	4737623	4417875	5804200
سفتجة + سند لأمر	43206	120335	46720	91770	48271	107469
التحويلات	489754	397668	470078	463515	452915	527220
المجموع	4932314	4885797	4825560	5292908	4919061	6439889

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", Document Interne De La Banque D'algerie.

الجدول (2) : تطور نسبة وسائل الدفع في الجزائر للفترة (2003-2005).

	2003	2004	2005
الشيكات	%89,19	%89,29	%89,81
السفتجة + السند لامر	%0,88	%0,97	%1,86
التحويلات	%9,93	%9,74	%8,19
المجموع	%100	%100	%100

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الجدول (3) : وضعية الشيكات التي تم معالجتها عبر غرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة (2003-2005).

(ا بلغ با ليون دج)

2005		2004		2003		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
5712930	4301608	4624978	4172795	4237801	4262974	شيكات قابل للدفع
91270	116267	112675	135967	129993	136380	شيكات غير قابلة للدفع
5804200	4417875	5292908	4825560	4367794	4399354	المجموع

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الجدول (4) : حجم التحويلات التي تم معالجتها عبر غرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة (2003-2005).

(ا بلغ با ليون دج)

2005		2004		2003		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
526861	451183	463249	468522	397398	487891	تحويلات قابلة للدفع
359	1732	266	1556	1863	324	تحويلات غير قابلة للدفع
527220	452919	643515	470078	397668	489754	المجموع

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الجدول (5) : حجم السندات لأمر و السفتجات المقدمة لغرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة (2003-2005).

(ا بلغ با ليون دج)

2005		2004		2003		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
92945	42058	84394	42099	101199	39414	(السفتجة + سند لأمر) القابلة للدفع
15524	6213	7376	4621	19136	3792	(السفتجة + سند لأمر) غير القابلة للدفع
108469	48271	91770	46720	120335	43206	المجموع

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

ا دول (6) : تطور بنية وسائل الدفع غ القابلة للدفع ا عروضة على غرف ا قاصة ببنك ا زائر الفترة (2003-2005).

(ا بلغ با ليون دج)

2005		2004		2003		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
91270	116267	112675	135967	129993	136380	الشيكات
15524	6213	7376	4621	19136	3792	سفتجة + سند لأمر
359	1732	266	1556	269	1863	التحويلات
107153	124212	120317	12144	149398	142035	المجموع

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

ا دول (7) : حجم الشيكات غ القابلة للدفع ا زائر

لسن 2004 و 2005. (ا بلغ با ليون دج)

2005		2004		
ا بلغ	العدد	المبلغ	العدد	
62366	79522	80845	98132	الشيكات بدون رصيد (1)
28904	36745	31830	37835	أسباب أخرى (تواقيع غير مطابقة، حساب مجمد بسبب حجز أو توقيف...)
91270	116267	112675	135967	المجموع (2)
68,33	68,40	71,75	72,17	المعدل (2/1)

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الإحالات وا راجع :

[1]- يايسي فريد، ا لتقى الذي نظمه مركز تطوير التكنولوجيا ا ديثة بالتعاون مع الشركة الكندية طات الدفع الالكترو ا باشر، 14 ديسم 2005.

[2] - "Système De Paiements éléments Pour Une Solution Interbancaire", BNA Finance, 2éme Année, N°6, Octobre/Décembre 2003, p31.

[3]- وزارة العدل، "قانون العقوبات"، الديوان الوط للأشغال العمومية، 1999، ص 105.

[4]- بلها ي جيلا طارق، "الإصلاحات ا صرفية ا زائر"، لة آفاق، العدد 04، ا معية العلمية الثقافية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسي ، جامعة البليدة، سبتم 2005، ص 60.

[5]- مرسوم تنفيذي رقم 05-442، مؤرخ 06 ف اير 2005، الصادر با ريدة الر ية، رقم 75، بتاريخ: 20 نوفم 2005.

[6]- ا ادة 06 من نفس القانون تنص على "كل دفع بلغ أعلى من القيمة ا ددة من قبل القانون ب أن تتم عن طريق وسائل الدفع ع الدوائر البنكية وا الية".

[7]- ا ادة 31، ا رسوم التنفيذي رقم 05-01، ا ؤرخ 06 ف اير 2005، الصادر با ريدة الر ية، رقم 11، تاريخ: 09 فيفري 2005.

[8]- "وزير ا ارجية: 250 مليون دولار خسائر ا زائر من السوق ا وازية"، ا زائر، (على ا ط) 20 ماي 2006، http:// www.arabic.peopledaily.com.

[9] -"Trois Etapes Pour Un Nouveau Système De Paiement", BDL Revue, N°03, Décembre, 2004, p 21.

[10] -"Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005, p [19-23].

[11] - "Nouvelles Dispositions Pour Les Emission De Chèques", Media Banque, N°78, Juillet 2005, p23.

[12] -"Les Existence D'une Economie Moderne Et Perforante", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N° 76, Février/Mars 2005, p 13.

[13] -"Modernisation Des Moyens De Paiement", BNA REPERE, 2eme Année, N°13, Février 2003, p 1.

[14] -"Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2002, Banque D'Algérie, Juin 2002, p 69.

[15] -"Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001, Banque D'Algérie, Juillet 2002, p 56.

[16] -"Réforme De L'infrastructure Du Système Et Instruments De Paiements", BNA Finance, N° 3, Janvier/Mars 2005, p [22-23].

[17] -Abdelhamid Hadj Arabe, "Les Risques Lies Aux Systèmes De Paiement", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N°81, Décembre 2005/Janvier 2006, p [10-13].

[18] - "Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001, op.cit, p 71.

[19] -"Système De Paiement RTGS", Média Banque, op.cit, N°67, 2003, p [12-13].

[20] -"Système RTGS", Document Interne De La Banque D'Algérie, 13 Mai 2005, p 34.

[21] - op.cit, p [15-16]

[22] -"Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2002, op.cit, p 3.

[23] -"AVIS De Prélèvement", vue le: 18 Mars 2006, http//: www.cir.fr.

[24] -"Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001, op.cit, p 58.

[25] -" Le Système De Paiements", BNA Finance, N° 5, 2eme Année, Septembre 2003, p 24.

[26] -"Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005, p 5.

م رات ودوافع التوجه ا ديث لأنظمة الصرف الدولية
- دراسة حالة سعر صرف الدينار ا زائري-

بربري مد أم
جامعة الشلف، ا زائر

ملخص : قامت الكث من الدول النامية با اذ لة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العا ي، وعلى رأس هذه الإصلاحات هو إعادة النظر إ نظام الصرف القادر على إعطاء دفع ودعم قوي للاقتصاد الوط . وا زائر كغ ها من الدول تبنت ا طوة الانتقالية للاقتصاد اولة ذلك ا روج من الاقتصاد ا وجه إ الاقتصاد ا ر، ومن ب ا وانب ال حظيت باهتمام كب من قبل السلطة النقدية هو العمل على رسم خطة إستراتيجية قصد إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية من خلال تب خطوات تدر ية لتحرير سعر صرف الدينار ا زائري. كل هذا قصد ا سا ة إحداث تغي وجهة سلوك العديد من ا تغ ات الاقتصادية إ الا اه ا رغوب اشياً مع الإصلاحات والأهداف الاقتصادية.

الكلمات ا فتاحية : أنظمة سعر الصرف، ظاهرة التفريغ، الدينار ا زائري.

هيد : يعيش الاقتصاد العا ي اليوم لة من التحولات الاقتصادية، وعلى رأسها أنظمة الصرف الدولية ال أصبحت تتجه و إعطاء قدر كب من ا رونة، بعد أن أثبتت الأنظمة الوسيطة فشلها واجهة ديات العو ة الاقتصادية وخاصة التوسع ا ائل والضخم ركة رؤوس الأموال ؛ والدينار ا زائري سلك هو الآخر مسلك هذه الظاهرة من خلال تدخل السلطة النقدية ا زائرية بداية بإحداث لة من الانزلاقات التدر ية سنة 1987، وتبعتها لة من الإصلاحات والتعديلات التدر ية إ أن أصبحت العملة الوطنية تعيش حالياً ت كنف ما يسمى بنظام التعو ا دار، وهذا كله قصد تقريب الدينار ا زائري من قيمته ا قيقية وجعله متغ يلعب دوره ا هم التأث على تلف ا تغ ات الاقتصادية الكلية وا زئية.

دفعنا هذا الاهتمام إ طرح إشكالية البحث التالية : " ما مدى تكيف الدينار ا زائري مع التوجه ا ا لأنظمة الصرف" ؟
وقصد الإ ام وانب هذا ا وضوع قسمنا هذا البحث إ ورين رئيس ا :
1- التوجه ا ديث لأنظمة الصرف ا ديثة ؛ 2- الدينار ا زائري أمام ظاهرة التعو .

1- التوجه ا ديث لأنظمة الصرف الدولية

عقب ا يار نظام "بريتون وودز" عرف النظام النقدي الدو عدة أنظمة للصرف، كانت تصب ب طر نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم الذي يعت ثابة ور حاصل الأنظمة ا تبعة على امتداد التطور التار ي له.

1-1- ترتيبات أنظمة الصرف ا ديثة : يتضمن ا دول (1) قائمة توي على تسعة ترتيبات سائدة اليوم[1]، صها العا الاقتصادي Frankel سنة 1999، وهي مرتبة من الأعلى إ الأسفل حسب درجة الثبات. وتتضمن : الترتيبات ا ديثة: - الترتيبات الثابتة ق، مثل منطقة الفرنك للجماعة ا الية الإفريقية ؛ - و الس إدارة العملة ال تستحوذ فيها السلطة النقدية على مائة ا ائة من الاحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية، ويتغ فيها عرض الأموال تلقائياً مع حالة ميزان ا دفوعات، ولا يكون فيها دور للسياسة النقدية الاستنسابية ا ذلك ا قرض الأخ ؛ والدولرة ال تذهب خطوة أخرى إ الأمام وتقضي على العملة الوطنية اماً (أو بشكل أكثر عمومية، ا اذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية) ؛ - وا ادات العملة ال تأخذ فيها الدول الأعضاء بنفس العملة.

وتتراوح الترتيبات الوسيطة من : - الربط القابل للتعديل الذي كن إطاره للبلدان أن تعدل دورياً عمليات الربط ا اصة ا ؛ إ - الربط ا تحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام موعة من عمليات فيض القيمة ؛ إ - الربط بسلة عملات الذي دد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية، إ - ا ناطق أو النطاقات ا ستهدفة ال تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إ هوامش معلن عنها من قبل، على أي من جان سعر التعادل ا ركزي و تاز هذه الترتيبات بضيق التقلب. وأسعار الصرف العائمة ال تنقسم إ : - أسعار الصرف العائمة ا رة ال لا تتدخل فيها السلطات وتسمح فيها لسعر الصرف بأن دده قوى السوق ؛ - وأسعار الصرف العائمة ا وجهة ال يتم التدخل فيها للمساندة ؛ وا ط الفاصل ب الترتيبات الثابتة والترتيبات الوسيطة هو ما إذا كانت السياسة إلزامية إ التثبيت ثل التزام

مؤسسياً، وا ط الفاصل بـ الترتيبات الوسيطة وترتيبات التعو هو ما إذا كان هناك نطاق مستهدف دد تتدخل السلطة إطاره. و العموم د الأخ أن أنظمة الصرف تنقسم ملها إ نظام : نظام الصرف الثابت، ونظام الصرف ا رن. يث أن النظام الأول يتم فيه تثبيت قيمة العملة إ قاعدة نقدية معينة، على غرار النظام الآخر تترك قيمة العملة ددها قوى السوق. مع أن النظام يتعرضان إ شيء من التعديل من قبل السلطات النقدية، دثة ذلك تغ اً ميكانيزم النظام ووجهة حركة قيمة العملة الوطنية، هذا ما جعل النظام النقدي الدو يعيش نوع من الأنظمة ا ختلفة سالفة الذكر. إن ا فاضلة بـ نظامي الصرف ا رن والصرف الثابت غ كن بشكل عام، ولكن يرتكز الاختيار على عدد من العوامل تتمثل الأهداف الاقتصادية ا يسعى إ قيقها مصممو السياسات الاقتصادية، ومصدر الصدمات ا يتعرض ا الاقتصاد، بالإضافة إ اته ا يكلية، و ضوء ذلك فإن تغ الأهداف ومصادر الصدمات وهيكل الاقتصاد كلها أمور تستدعي تغ اً نظام الصرف الأنسب والأمثل للاقتصاد ا ع .

ويتفق كل من Friedman و Mundell-fleming و S.Fisher وصندوق النقد الدو على أن سعر الصرف العائم يوفر لإقتصاد البلد ا ماية من الصدمات ا قيقية مثل التغ الطلب على الصادرات أو معدلات التبادل التجاري، ح يكون سعر الصرف الثابت مرغوباً حالة التصدي للصدمات الا ية مثل حدوث ول الطلب على النقد، وبالتا فإن ا يار السليم يتوقف على قدرت السلطات (النقدية وا الية) على ديد مصدر وطبيعة الصدمات (إ ية أو حقيقية) إن كانت مؤقتة أو دائمة و كن أن نلخص هذه ا الات ا دول (2).

1-2- ظاهرة التفريغ ا تعيشها أنظمة الصرف الدولية : إن الكث من اقتصاديات الدول وأمام العو ة الاقتصادية تبنت السنوات الأخ ة نظم لسعر صرف عملا ا مبتعدة عن نظم الربط ا رنة بعملات أخرى، ا أصبحت أحد العوامل كل أزمة مالية ك ى ابتداءً من أزمة ا كسيك اية عام 1994، وأزمة تايلندا واندونيسيا وكوريا عام 1997، روسيا وا ازيل عام 1998، والأرجنت وتركيا عام 2000، وتركيا مرة أخرى عام 2001.

وليس من ا ستغرب الآن، أن يقوم كث من واضعي السياسات بالتحذير من استخدام أسعار الصرف ا ربوطة القابلة للتعديل (الربط ا رن) الدول ا نفتحة أمام تدفقات رؤوس الأموال، وهذا الاعتقاد بأن النظم الوسيطة فيما بـ الربط ا امد والتعو ا ر غ قابلة للصمود وا يطلق عليها بـ " النظرة ثنائية القطب أو ا ل ا عتمد على ركني "، وقد قبل عدد متزايد من الدول هذا ا ل سواء راضية أو كارهة، ونقصت نسبة الدول الأعضاء صندوق النقد الدو ا اتبعت الترتيبات الوسطية خلال تسعينات القرن ا اضي، بينما ازدادت نسبة الدول ا اتبعت نظم الربط ا امد والترتيبات الأكثر مرونة.

كما نلاحظ أن الكث من الدول فتحت أبوا ا أمام حركة رؤوس الأموال، هذا ما أج ها على أن تعمل حسابات دقيقة فيما ص الاختيار الأحسن لنظام سعر صرف عملتها اشياً مع ظروفها الاقتصادية ومس ا ا ستقبلية، هذا السياق يدعوا الاقتصادي "ستانلي فيشر" Stanley Fischer، هذه الدول أن نظم الربط لا كنها الصمود أمام الصدمات ا ارجية، إلا إذا كانت من نظم الربط ا امد، وا تدعمها التزامات سياسية مثل: إنشاء الس العملة، الدولرة، اليوروة (أو بشكل أكثر عمومية ا اذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية)، أو العضوية ا اد نقدي. ويستبعد هذا القول نظم الربط الثابتة أو الربط القابل للتعديل، أو النظم ا تتسم بنطاق ضيق للتقلب تؤدي إ أن تلتزم ا كومة وجبها الدفاع عن قيمة معينة (أو نطاق من القيم) لسعر الصرف، ولكنها لا تلتزم بتخصيص سياسة نقدية (وأحياناً سياسة مالية) رد الدفاع عن السعر الر ي، كما كنها إتباع تشكيلة كب ة من ترتيبات أسعار الصرف ا رنة ابتداء من التعو ا ر إ تشكيلة من نظم أسعار الصرف ا تحركة ا تتسم بنطاق واسع التقلب[2].

كما أن العامل الذي يقف ضد نظم الربط، هو بطبيعة ا ال التجربة ا ريرة فيما يتعلق بالربط القابل للتعديل إطار نظام بريتون وودز، الذي ا ار أمام هجمات ا ضاربة والأزمات الآسيوية الأخ ة، ا انطوت معظمها على ترتيبات الربط ا تحرك. وما نلاحظه اليوم أن العا يتحرك و نظام سعر الصرف العائم هذا التوجه أطلق عليه صندوق النقد الدو إسم

ظاهرة التفريغ، ولعل أبرز دراسة استخدمت طط التصنيف على أساس قانو هي تلك ال أجراها Fisher (2001)، الذي يقدم دليلاً على حدوث عملية تفريغ. ففي الفترة ا متدة من سنة 1991 إ 1999، ا فضت نسبة البلدان الأعضاء صندوق النقد الدو ال تتبع نظام وسيط من 62% (98 بلداً) إ 34% (63 بلداً)، وارتفعت نسبة البلدان الأعضاء ال تأخذ بالربط ا امد من 16% (25 بلد) إ 24% (45 بلد)، ح ازدادت نسبة البلدان ال تأخذ بالتعو من 23% (36 بلد) إ 42% (77 بلداً).

ومع ذلك فإن Frankel (2002) يذهب آخر نظرة له على البيانات ذات الصلة، إلا أن عدداً أك من البلدان النامية اختارت العقد ا اضي، أسعار الصرف ا رنة بدلاً من الربط ا امد، كما وصل larain et velasco (2001) أيضاً إ نتيجة اثلة، حيث أن 36% من البلدان النامية كان ا عام 1976 ترتيبات للربط، و عام 1996 كان 45% فقط من البلدان لديها نوع من الربط و52% لديها ترتيبات مرنة لأسعار الصرف. إن التوجه ا ا و التعو يرجعه الكث من الاقتصادي ومن بينهم bordo et flandreau (سنة 2003)، أن البلدان ال استطاعت أن تأخذ بالتعو ا ض، كانت أكثر تقدماً مالياً من تلك ال تستطع (باستثناء الاقتصاديات الصغ ة ال يوجد فيها انفتاح كب أو لديها علاقات ارية وثيقة ببلد كب اختار أن لا يلجأ للتعو وأن يتقيد بدلاً من ذلك بالربط ا امد). فالتعو اليوم هو نتاج للنضج ا ا (ويتجلى ذلك النضج الأسواق ا الية ا فتوحة والعميقة، والعملات ا ستقرة والسلامة ا الية، ويتضح هذا من خلال القدرة على إصدار أوراق مالية دولية بالعملة ا لية)، وتطور ا ياكل التكنولوجية وا ؤسسية، والقيود ال تسمح لرا ي السياسة بإتباع سياسة نقدية ومالية مستقرة، دون التقيد حور ارتكاز ا ي خارجي. كما أضاف الاقتصادي Reinhardt et Rogoff إ ذلك أن التعو يتلاءم مع النمو الاقتصادي والتضخم ا تد [3]، وهكذا كانت ديناميكية النظام النقدي الدو وتطور نظام سعر الصرف ركها التطور ا ا والتكامل ا ا الدو والأزمات ا الية، كتلك ال حدثت انينات وتسعينات القرن ا اضي، هي النقاط ا ا ة ال تب ا طوط الفاصلة من حيث النظام ب البلدان ا تقدمة والبلدان النامية، هذه الأخ ة ليس لديها بعد نضج ما كا لكي تأخذ بالتعو ، ة نوع من هذه الترتيبات يبدو أنه طريق واعد كن أن تسلكه البلدان أثناء توجهها و التعو وا سمى " التعو ا وجه أو ا دار".

1-3- ظروف الانتقال من نظام الصرف الثابت إ نظام الصرف ا رن : إن الكث من الدول، لت عن نظام الصرف الثابت وتبنت نظام الصرف ا رن (الشيلي، ال ازيل، ا كسيك، إسرائيل، بولونيا، لبنان، اليمن...ا)، وا لاحظ أن وجهة أنظمة الصرف الدولية ا اه تب شكل من أشكال التعو هي ارتفاع كب . والسبب يرجع ذلك إ زيادة حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكب ة لرؤوس الأموال، و العموم يعت نظام الصرف ا رن أحسن طريقة للتصدي إ الصدمات ا ارجية، كما أنه يساهم توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، كما يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية تب سياسة اقتصادية كلية قوية ومستقرة قصد التقليل من تكاليف هذا التوجه.

أ- شروط الانتقال من سعر الصرف الثابت إ ا رن : كيف على اقتصاد بلد ما أن يقلص من مل التكاليف عند ا رحلة الانتقالية ؟ وبأي وت ة تكون عملية الانتقال ؟ و أي وقت لابد من رير التدفقات الرأ الية: قبل أو بعد التخلي عن نظام الصرف الثابت ؟ ومن هذا سوف اول الإجابة على هذه ا شاكل شأن الدول ال تود أن تترك عملتها ضع لآليات السوق، كما اول تقد اقتراحات بشأن هذه العملية ال تعت ازفة: يث تعت الوضعية الاقتصادية (الكلية وا زئية) وا ياكل ا ؤسساتية ا يدة للبلد قادرة على أن تضمن اح العملية الانتقالية، كما يعت سوق الصرف دور مهم و دد أساسي اح هذه العملية.

- **سوق الصرف** : ب على الدولة أن يكون ا سوق صرف عميقة وتتمتع بسيولة كافية وقادر على ديد سعر العملة الوطنية بشفافية، وما نشاهده على مستوى الدول النامية أن ا أسواق صرف ضعيفة وضيقة النشاط، ومن أجل النهوض ذه الأسواق إ ا ستوى ا طلوب لابد من[4] :

- ا د من الدور الذي تلعبه البنوك ا ركزية التأث على نشاط العملة؛
- تطوير ا علومات فيما ص منبع ومصب العملات الأجنبية، من خلال توف معلومات حول الوضعية الاقتصادية وتطور ا ؤشرات الاقتصادية من أجل ا ساعدة التنبؤ؛
- الإلغاء التدر ي للقيود ال تقف أمام حركة العملات الأجنبية؛
- تنسيق وتبسيط التشريعات القانونية ا تعلقة بتنظيم الصرف، والعمل على ديدها بشكل كم من أجل تفادي إدخال تعديل كل مرة قصد تعزيز الثقة وا صداقية السوق؛
- إعادة النظر التعليمات ا اصة خاطر الصرف وتوكيل ا ؤسسات ا الية تسي ها بشكل جيد.

▪ **التدخلات الر ية** : إن الدولة أمامها مسؤولية رسم سياسا ا ال دم أهدافها مع مراعاة الوقت ودرجة التدخل سوق الصرف، فيما ص الدولة ذات نظام الصرف الثابت فإن البنك ا ركزي يكون حر تدخلاته، أما نظام الصرف ا رن يتدخل البنك ا ركزي فقط من أجل تعديل تلك الا رافات الكب ة سعر صرف عملا ا، إن هذا التدخل يواجه عدة صعوبات بسبب[5]:

- إن التقلبات ا ادثة سعر الصرف على ا دى القص لا تعكس دائماً إلزامية التدخل، فلابد من معرفة انعكاسات هذا التقلب على تلف ا تغ ات الاقتصادية؛
- إن التدخل لا يثبت دائماً اعته كما حدث هذا مع الشيلي وا كسيك وتركيا؛
- إن التدخلات الفعالة تلف باختلاف الآثار ال كن أن تشكلها تقلبات سعر الصرف، ال دف كلها إ تقوية الثقة سوق الصرف؛
- إن التذبذبات الكب ة ا ادثة سعر الصرف لا كننا من التقيد بطريقة واحدة لقياس سعر الصرف التواز .

▪ **تطور نظام الضبط والسياسة النقدية** : إن الدولة مطالبة برسم نظام جيد للضبط الاقتصادي وصياغة جيدة للسياسة النقدية مع تقد النتائج التقديرية مسبقاً. إن هذين النقطت أساسيت منهج الانتقال لنظام الصرف، ومن أجل إ اد طريقة مثلى للضبط الا ي (أي ا د من التضخم)، قامت الكث من الدول بترك هذه ا همة لسعر الصرف، يث هو الذي يستطيع أن يلعب هذا الدور، ومن هذا ا نطلق كانت البداية بتوسيع ال تقلب العملة كمرحلة هيدية للوصول إ التعو .

إن مدة الانتقال تبقى مرهونة بطبيعة ودرجة هيكلة ا ؤسسات والاقتصاد الوط ، والسهر على تقوية وتفعيل السياسة النقدية ال يعت هدفها الأساسي هو استقرار الأسعار.

▪ **تسي اطر الصرف** : إن الكث من الدول تعا من اطر الصرف على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا لابد عليها أن تساهم تطوير الوسائل الكفيلة بتسي هذه ا خاطر ومراقبتها قصد التخفيف من حد ا، إلا أن الكث من الاقتصادي يرجعون سبب الزوبعة ا الية ال ضربت ا كسيك وشرق آسيا إ سوء تسي السيولة من العملة الصعبة. ومن هذا ا نطلق ب أن يكون موضوع ا ماية من اطر الصرف ثقافة يكتسبها يع ا تعامل الاقتصادي .

و ذا ينصح الدولة ال تريد مغادرة نظام الصرف الثابت أن تراعي أصو ا وخصومها من العملة الصعبة، وخاصة أن نظام الصرف ا رن هو الأكثر عرضة للكث من ا خاطر، فلابد من فرض رقابة وتسي دائم ذه ا وارد، فيمكن أن تكون الانطلاقة من تكليف ا ؤسسات ا الية الأخذ ذه ا ماية عن طريق الاهتمام أكثر با علومة ا تاحة، وتب طرق حسابية وتقنية كنهم من التحكم والتنبؤ ذه الأخطار، كما ب عليها أن تقوم بإعداد سياسة وإجراءات داخلية احترازية للتصدي للآثار السلبية.

▪ **م يتم رير تدفقات رؤوس الأموال** : يبقى ا شكل ا طروح هو: هل الدولة تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل أو بعد تب نظام الصرف ا رن. إن ربة الكث من الدول النامية خلال عشر سنوات الأخ ة سجلت الأخطار ال كن أن يشكلها الاختيار الأول (ا كسيك اية 1994، تايلندا جويلية 1997، برازيل بداية 1999)، إن التدفقات

الكبـ ة لرؤوس الأموال بشكل مرتفع سوف حتماً السلطات النقدية على أن تدخل مرونة سعر صرف عملتها من أجل تفادي حدوث توتر الاقتصاد ا لي (مثل ما حدث مع الشيلي وبولونيا سنة 1990). حـ بالنسبة للدول الـ تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل ضمان مرونة سعر العملة كن أن دث حالة اللاتوازن وضعية السيولة الداخلية، وتدهور وضعية الاقتصاد الكلي وتكون عرضة جمات ا ضاربة. أما إذا كان الانتقال إ نظام الصرف ا رن مرفوق بتحرير حسابات رأس ا ال و رير تدفقات رؤوس الأموال لن يشكل هذا خطر على وضعية الاقتصاد الوط .

ب- وتـ ة الانتقال إ نظام الصرف ا رن : من الأحسن للدولة أن تنتهج خطوات تدر ية قصد الوصول إ التعو ا ر لعملتها، كأن تقوم البداية بتبـ نظام الربط إ عملة معينة (على حسب درجة ا بادلات التجارية) الانتقال إ سلة من العملات، بعد ذلك القيام بتوسيع ال تقلب سعر العملة بشكل تدر ي، أما إذا كان الانتقال سريع فإن الدولة بإمكا ا أن تتحمل عواقب وخيمة نتيجة هذا الانتقال[6].

كما يعتـ تطور ا ؤسسات والأسواق من بـ ا ددات الأساسية لنجاح عملية الانتقال، إن الوجهة التدر ية من دون شك هي أحسن سبيل وأ ع طريقة للوصول إ ا دف بأقل التكاليف. كما يشترط أن يكون هذا الانتقال التدر ي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية للبلد ل الدراسة، والقيام بترشيد ال تقلب العملة تفادياً للتعديلات ا توالية، الـ تؤثر على ا صداقية والثقة السياسة النقدية والعملة.

ومن جهة أخرى فإن على البلد الذي تلك اقتصاد مستقر وسياسة نقدية قوية فيمكن له أن يتبـ نظام التعو من دون ا اجة إ الانتقال التدر ي.

أما عن الدول الـ بدأت بتحرير حركة تدفقات رؤوس الأموال (السماح ا طلق لتحرك رؤوس الأموال من وإ ا ارج أو العكس من دون قيود) قبل تبـ نظام الصرف ا رن، ب عليها أن تكون تتمتع ا يلي[7]: استقلالية البنك ا ركزي، تطوير وسائل التنبؤ بالتضخم، العمل على سيد الشفافية السياسة النقدية، تطوير نظام ا علومات ا اصة خاطر الصرف. القيام بإدخال مرونة نظام الضبط قصد تفعيل نشاط سوق الصرف والعمل على تطوير ميكانيزمات عملياته.

وا قيقة أن الشروط الواجب توفرها لكي نكون متفائلـ بنجاح سياسة التعو من دون مشاكل كبـ ة، هي أن يكون لدى الدولة مركزاً مالياً متطوراً سليماً، ودرجة عالية من تنسيق السياسات ا الية والنقدية، ونظاماً مالياً متطوراً جداً، واستقلال البنك ا ركزي إدارة السياسة الاقتصادية وتفويضاً لتحقيق استقرار الأسعار، قنوات نقل مفهومة جيداً إ حد كبـ بـ أدوات السياسة النقدية والتضخم، وجدارة بالثقة مبنية على سجل ا ازات متـ من ا سؤولية والشفافية[8].

ج- دواعي تعو العملة : إن ا دل الدائر حول مزايا نظم التعو با قارنة بنظم أخرى لتحديد السعر أو ا اذ ركيزة ليس ديد، وما يلاحظ على مستوى النظام النقدي الدو ظاهرة التفريغ ا توجهة إ التعو بشكل كبـ وخاصة عقب الأزمات ا الية والصرف الـ مست العديد من الدول، كما تعزيز النداء بالتعو من قبل الاقتصادي "ميلتون فريدمان"[9]، ومن دواعي هذا التوجه إ هذا الشكل من أشكال نظم الصرف الـ يرجعها الكثـ من الاقتصاديـ إ [10]:

- **الاحتياطات غـ كافية** : كان هذا هو أوضح الأسباب، فبدون احتياطات كافية يكون أي التزام بالدفاع عن سعر صرف ثابت، التزاماً ما لا يدعو إ ا صداقية، وهذا ما اختـ ته أسواق الصرف الأجنـ على وجه السرعة، يث تصل عمليات الصرف الأجنـ إ 2.5 تريليون دولار اليوم العا أ ع، وبالتا الأمر يتعقد بكثـ مع عمليات ا ضاربة وا راجحة الـ ارسها اسرة الصرف، ما يكفي السلطات النقدية أن تتدخل يومياً من أجل ا فاظ على استقرار سعر عملتها.

▪ **الحاجة إلى المعلومات** : من العسير بالنسبة لأي بلد أن يحاول تقرير سعر صرف متوازن مستدام في ظل أنظمة الصرف الثابت، وتغدوا المهمة أشد تعقيداً إذا كان البلد يقوم بإصلاحات واسعة هيكلية، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي (مثل الخصخصة وتقليص حجم تدخل الدولة، وتحرير التجارة الخارجية والمبادلات الأجنبية) فإذا كان تحديد سعر الصرف على مستوى بعيد عن التوازن يترتب على ذلك ما يدعو السلطات إلى إعادة تحديد سعر الصرف لتصحيح هذا الخطأ، وهذا بدوره من شأنه أن يقوض الثقة، كما يقلل من وضوح الإشارات المتعلقة باتجاه سياسات الحكومة في المراحل المبكرة للإصلاح.

▪ **الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي** : كان هذا الافتقار واضحاً في معظم البلدان التي اختارت التعويم (مثل البرازيل والبيرو وروسيا ورومانيا، والزاير) وكان يعاني من ارتفاع الضغوط التضخمية في المراحل الأولى للإصلاح، أو عدم وجود برامج قوية بالقدر الكافي، وفي مثل هذه الظروف لا يكون في الوسع تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتلاحق موائمات الأسعار أو لتقوم بتحديد الإمكانيات الكبيرة لعمليات المراجحة في مواجهة سعر الصرف في السوق الموازي. ومن هنا لم يكن أمام السلطات إلا اختيار واحد هو السماح للسوق بأن يحدد سعر الصرف مباشرة، إذا ما أريد اجتناب تحول عمليات الصرف الأجنبي إلى السوق الموازية، مع ما لهذا من آثار عكسية من حيث التهرب من الضرائب والخروج على القانون وفقدان السيطرة الاقتصادية، والواقع أن رغبة "لاتفيا وليتوانيا" في الكف عن استيراد التضخم من روسيا قد أدت بهما إلى تعويم عملاتهما، ومن الناحية الأخرى اختارت استونيا، لما عندها من احتياطات دولية وفيرة أن تربط عملتها بالمارك الألماني، وذلك في إطار مجلس العملة وتمثل ترتيب مجلس العملة الكامل ضرب من ضروب نظم الصرف المحدد الذي من شأنه النهوض بمصداقية السياسات الاقتصادية على الصعيد الكلي. ولكن حتى في هذه الحالة لابد أن يلقى المجلس تعزيزاً من سياسات مالية ونقدية قوية ومستمرة، وأن يكون الجزاء عن انزلاق السياسة من حيث المصداقية جزءاً شديداً.

▪ **الاعتبارات السياسية** : وأخيراً، فإنه لا يمكن الفصل بين اختيار نظام لسعر الصرف وبين هذه الاعتبارات، وفي معظم الحالات كانت البلدان التي اختارت التعويم كعينة على درجة من العسر المالي الشديد، حيث بينت السلطات أن هناك أسباباً قوية تدعو إلى ترك السوق مسؤول عن تصحيح سعر الصرف، وهو يقلل تلقائياً من التأثير على المصالح الراسخة، يضاف إلى هذا أنه فيما يتعلق باقتصاديات التخطيط المركزي السابقة، كان الانتقال إلى ترتيبات للصرف تقررها السوق دليلاً على إجراء تغيير جوهري في السياسة الاقتصادية.

2- الدينار الجزائري أمام ظاهرة التعويم

لقد قامت السلطات النقدية الجزائرية باتخاذ العديد من الإصلاحات، التي مست سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1987، وأعتبرت كمرحلة للعودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، وتلتها بعد ذلك سلسلة من التخفيضات التي انتهت بالتخلي عن نظام الربط في أفريل 1994 معلنة بذلك عن إعطاء الدينار الجزائري شيء من المرونة، من خلال مجلس إدارة العملة (le fixing) والتي اعتبرت على أنها مرحلة تمهيدية لنظام التعويم المدار، الذي تبنته الجزائر بداية من الفاتح جانفي 1996 من خلال إنشاء سوق ما بين البنوك إلى يومنا ؛ كما يتبين لنا من هذا التحرير الذي شهده الدينار الجزائري، كان المقصود من ورائه تحقيق العديد من الأبعاد الاقتصادية بجانب الغرض الرئيسي، الذي يتمثل في تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى تحسين وضعية الميزان التجاري.

2-1- الخطوات المُنتهجة للوصول إلى التعويم المُدار للدينار الجزائري : لقد تبنت السلطة النقدية خطوات تدريجية للوصول بالدينار الجزائري إلى اتخاذه شكل من أشكال التعويم، فكانت البداية الفعلية لانطلاق خطوات تحرير سعر صرف الدينار مباشرة بعد الأزمة البترولية التي مست الاقتصاد الجزائري، وتركته في نفس الوقت يستفيد من الأخطاء والفراغات الموجودة على مستواه. فكان للدينار الجزائري نصيب لا بأس به من مجمل الإصلاحات التي أُتخذت في شأن الاقتصاد الوطني.

أ- مرحلة ثبات الدينار إزاء الفرنك الفرنسي : إن الاقتصاد الجزائري وجد نفسه ضعيفاً بعد خروج الاستعمار الفرنسي، هذا ما أجبر الأطراف الفاعلة بذل المجهود قصد النهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي نهاية 1962، حيث كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963، بسبب السلبيات التي كشفها هذا الانفتاح، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري في أفريل 1964 الذي كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 الذي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاض طفيف، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة ما بين أوت 1969 – ديسمبر 1973.

ب- مرحلة الربط إلى سلة من العملات : وأمام انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية، واستمر هذا النظام لفترة طويلة إلى غاية سنة 1994. مع العلم أنها فترة شهدت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار، فكانت البداية بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986، الذي أرغمها على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، فأخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية، فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، وبتاريخ 1991/09/30 وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% للدينار، واستمر بعده التخفيض الضعيف خلال الفترة 1991-1994، وبموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 1994/04/16 الذي اقتضى تخفيضاً آخر بمقدار 40.17%، لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار للدولار الواحد، والتي كانت كذلك مرفقة بجهود كبيرة قصد تحرير الاقتصاد الوطني.

ج- مرحلة التسيير المرن للعملة : وفي أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من 1994/10/01. تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية[11]. ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسين مستوى الاحتياطي الصرف إلى إنشاء سوق صرف مابين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

د- سوق الصرف البينية : إيماناً بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسمياً في 1996/01/02 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يومياً جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته.

وهكذا أصبح الدينار الجزائري بفضل المراحل التمهيدية التي كانت قبل نظام جلسات التثبيت التي ساهمت بدورها في رسم الخطط العريضة التي يود الدينار الوصول إليها، إلى غاية الوصول به الآن إلى تبنيه شكل من أشكال التعويم (التعويم المدار)

و كينه من أن ظى بالاهتمام، بوضعيته ومستقبله رسم كل السياسات الاقتصادية، وخاصة بعد أن استطاع نظام التعو ا دار أن يقلص الفارق الذي كان موجود ب السعر الر ي وسعر السوق ا وازي وا (9-12.5%). و نفس الوقت السوق الر ي هو الآخر استرجع عافيته وتوسع بسبب الإصلاحات والتحفيزات ال مست خاصة نظام ا دفوعات والتجارة ا ارجية، بالإضافة إ دخول العديد من البنوك وا ؤسسات ا الية ا اصة.

ه- قابلية ويل الدينار ا زائري : مع بداية رير التجارة ا ارجية ال كانت سنة 1990 كذلك تعزيز قابلية ويل الدينار فيما ص عمليات التحويل ا ارية، إ غاية سنة 1991 الذي من خلا ا تعزيز قابلية ويل الدينار على عمليات التجارة ا ارجية، و ظل تب نظام الصرف ا رن غضون سنة 1994 رير ا دفوعات على يع عمليات الاست اد، و جوان 1995 السماح للمقيم بتحويل الدينار إ عملات أجنبية، إذا تعلق الأمر با عا ة الطبية ا ارج أو مواصلة الدراسة بشرط أن يكون ا لف مرفق ببيانات تثبت الوجهة والغرض، مع وضع سقوف للتحويل لا كن للمستفيد أن يتجاوزها. وكذلك 28 أوت 1997 رخص البنك ا ركزي للمسافرين إ ا ارج القيام بعملية التحويل حدود مبلغ سنوي مع والذي تنفيذه 15 سبتم 1997 على مستوى كل البنوك التجارية وا ؤسسات ا الية، كما رخص البنك ا ركزي للطالب على العملات الأجنبية من أجل الدفع أو التحويل فيما ص ا عاملات ا ارية، ما عدا ويلات رؤوس الأموال[12].

2-2- البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار ا زائري : إن تلف التعديلات والإجراءات ا تخذة من قبل السلطات النقدية ا اه سعر صرف الدينار ا زائري والنظام ا صر ، وال كانت بداية انطلاقها متزامنة مع أزمة 1986، و إطار التركيز على وضعية الدينار ا زائري كانت دف ملها هذه الإصلاحات، إ استرجاع القيمة ا قيقية للعملة الوطنية بشكل تدر ي و نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة وا ؤسسات الاقتصادية ا زائرية بأن تتجاوب مع هذا التغي بالشكل التدر ي كذلك، طمعاً انتعاش وضعية العديد من ا ؤشرات الاقتصادية. مع العلم أن ا طوات التحريرية ال مست نظام صرف الدينار، انتهت بالتعو ا دار للدينار ا زائري، وال كانت ترمي إ عدة أبعاد اقتصادية، منها[13] :

- هو تقريب قيمة الدينار ا زائري من قيمته ا قيقية، وتقليص الفارق ا وجود ب السعر الر ي والسعر ا وازي؛
- ا د من نشاط وتوسع سوق الصرف ا وازي، وهذا عن طريق سم وتكثيف العمليات ال ارسها البنوك ا اصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصادي للتقرب أكثر إ هذه السوق ال أصبح فيها سعر الصرف الر ي غ بعيد عن سعر الصرف ا وازي؛
- يساهم جلب الاستثمار الأجن ا باشر وأشكال أخرى من الاستثمار إ الداخل كم ا فاض تكلفة إقامة ا شاريع الاستثمارية بالنسبة للأجن مع مراعاة مناخ الاستثمار؛
- يساهم تنشيط وتفعيل قطاع السياحة كم ا فاض تكلفتها مع الأخذ بع الاعتبار سم وترقية مناخ السياحة؛
- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم ارتفاع أسعار ا واد ا ستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية الاستهلاك ومنه ا فاض الواردات غ الأساسية؛
- يعمل على فيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه سم وضعية ا يزان التجاري؛
- يساهم تنشيط وتفعيل ا هاز الإنتاجي بسبب و الطلب ا ارجي ا تزايد ومنه سم وضعية العديد من ا تغ ات الاقتصادية (كتقليص البطالة ...ا)؛
- يساهم تعزيز استقلالية البنك ا ركزي، وكذلك و حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك ا ركزي سوق الصرف، وبالتا يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها إعادة بناء وهيكلة النقص ا وجود اقتصاد البلد؛
- من شأنه أن يكشف عن الوضعية ا قيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتج ا لي بالنسبة للأجن ؛
- يساهم تنشيط وتفعيل السوق النقدي ا زائري من خلال ا ة وتعزيز الكفاءة ال يستفيد منها ا تدخل هذا السوق فيما ص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق؛

- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة[14]؛
- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته؛
- يحد من هروب و تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تحويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية؛
- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر على/ من كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني؛
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛
- تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية؛
- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجعها على تنمية قدراتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الاحلالي للواردات[15]؛
- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتوج المحلي؛
- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير من شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف)؛
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.

2-3- مرونة الدينار الجزائري شكلية أم حقيقية : نكتشف من خلال تتبع مسيرة الدينار الجزائري أنه سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عليها صندوق النقد الدولي وهي التوجه نحو إعطاء قدر كبير من المرونة لسعر صرف عملات الكثير من الدول والخروج عن دائرة نظم الصرف الثابتة، وفي هذا الإطار استطاعت السلطة النقدية الجزائرية بفضل سياسة التحرير التدريجي التي تبنتها منذ سنة 1987 إلى غاية تبنيها شكل من أشكال التعويم وهو التعويم المدار، وتقليص ذلك الفارق الذي كان موجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي، وأصبح للعملة الوطنية الجزائرية دور كبير في التأثير والتأثر على/من تطور الكثير من المتغيرات الاقتصادية، ومن أجل اكتشاف حقيقة جوانب هذه الخطوات ومقارنتها بالواقع الاقتصادي، في الوقت الذي يتكلم الكثير من الاقتصاديين على حقيقة وشكلية نظام الصرف الجزائري المتبع. أمام هذه المعطيات نحاول أن نجعل انطلاقتنا تكون بعرض مبدأ التعويم والذي ينص على أن العملة الوطنية تتحدد على أساس آليات السوق (العرض والطلب على العملة)، كما يعتبر جانب ميزان المدفوعات أحسن تعبير عن هذه الآلية، حيث الجانب الدائن يعبر عن الطلب على العملة الوطنية والجانب المدين يعبر عن عرض العملة الوطنية، وعليه إذا كان الرصيد موجب معناه يوجد فيه زيادة الطلب مقارنة بالعرض على العملة المحلية، هذا ما يجعل قيمة العملة الوطنية ترتفع ويحدث العكس في حالة العجز.

وقصد إلقاء الضوء على وضعية وحقيقة هذه الآلية في الاقتصاد الجزائري نحاول عرض تطور وضعية ميزان المدفوعات والدينار الجزائري خلال الفترة 2004/1990 ؛ نلاحظ من خلال الجدول (3) الموجود في الملاحق أن الفترة الممتدة ما بين سنة 1990-1993 التي سادها نظام الربط إلى سلة من العملات بالإضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها السلطة النقدية لمحاولة إدخال إصلاحات على سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وهذا بفضل التخفيضات التدريجية التي كانت بداية تطبيقها من سنة 1987 كما رأينا سابقاً، وعلى هذا الأساس نلاحظ أن الدينار الجزائري فقد من قيمته نسبة 160% إلا أن هذا الانخفاض الذي مس سعر صرف الدينار الجزائري لم يشكل تأثير على وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسهم ميزان المدفوعات الذي عرف تذبذب تبعاً لوضعية أسعار البترول رغم أن ميزان المدفوعات يمثل طرفي العرض والطلب على عملة البلد، وفي أكتوبر 1994 أعلنت السلطة النقدية الجزائرية عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن في إطار نظام جلسات التثبيت الذي استمر إلى غاية ديسمبر 1995، هذه الفترة هي الأخرى

يشكل هذا الإجراء أو السياسة ا تبعة من طرف السلطة النقدية ا زائرية أي تأث على تلف ا ؤشرات الاقتصادية بسبب الوضع الأم السائد ذلك الوقت، ما دفع ا كومة عن ميد العديد من ا شاريع الاقتصادية التنموية هذا كان سبب رئيسي للوضعية السيئة ال آلت إليها ا ؤشرات الاقتصادية الكلية وا زئية، لكن ما يعتا ا من وراء هذا الإجراء هو زيادة تقريب الدينار ا زائري إ قيمته ا قيقية وتقليص الفجوة القائمة ب سعر الصرف الا ي وا قيقي، وبداية من تاريخ 1996/01/02 الذي تزامن مع تطبيق نظام التعو ا دار والذي ما زال إلا يومنا هذا مطبقاً ا زائر، وملاحظ هذه الفترة أن الدينار ا زائري فقد من قيمته 26% ومن جهة أخرى نلاحظ أن رصيد ميزان ا دفوعات سجل تطور إ ا ملحوظ سنة 1997 بنسبة 155.5% مقارنة بالسنة الفارطة، ا قابل نلاحظ أن الدينار ا زائري ا فضت قيمته بنسبة 5.48% كدليل منا بدأ النظرية الاقتصادية، وما يفهم عند مقارنة هذه النسب أن السلطة النقدية قامت ببيع العملة ا لية قدر ذلك الفارق ا وجود ب النسبت ، وهذا ثقيل جداً على السلطة النقدية من باب الواقع، وتكررت هذه ا لاحظات العديد من ا واقع مثل ما حدث سنة 2000 يث تطور رصيد ميزان ا دفوعات بنسبة 441.22% مقارنة بسنة 1999 إلا أنه ا قابل ا فضت قيمة الدينار ا زائري بنسبة 13.06%، وتكررت هذه ا لاحظة كل السنوات ا والية.

هذا دليل على أن السلطة النقدية لا ترم مبدأ التعو ا دار بل تدعي أ ا تتب هذا الشكل من أشكال التعو (وهو التعو ا دار) بكل جوانبه إلا أن التطبيق الف اماً لذلك، إلا أنه ا قيقة مازال الدينار ا زائري يعيش ت كنف نظام الصرف الثابت وا تحكم وضعيته هو السلطة النقدية ما دام أن قيمة الدينار لا تتأثر وانب العرض والطلب عليه، وهذا ما أشار إليه Reinhardt et Rogoff الذي تكلم العديد من ا رات، على وجود الكث من الدول تنتهج شكل من أشكال التعو إلا أ ا ا قيقة تطبق خلاف ذلك.

ا لاصة : إن ا طوات والإصلاحات التدر ية ال مست نظام الصرف ا زائري قصد التوجه به و إعطاء قدر كب من ا رونة للدينار دليل على استجابة الدينار ا زائري لظاهرة التفريغ ال تعيشها أنظمة الصرف الدولية، وعلى هذا الأساس استطاعت السلطة النقدية أن تقرب الدينار ا زائري من قيمته ا قيقية وتقليص الفارق ا وجود ب السعر الر ي وا وازي بفضل التوجه السليم ختلف التعديلات والإصلاحات ال استطاعت أن نح الوقت اللازم والسامح للمتغ ات الاقتصادية الكلية وا زئية أن تتأقلم بشكل جيد مع هذا التوجه بأقل التكاليف، وتزامن هذا التحرير التدر ي مع اتفاق الشراكة الأورو ا توسطية والدخول ا رتقب للجزائر ا نظمة العا ية للتجارة، هذا ما عل ا كومة ا زائرية أمام مسؤولية الاجتهاد أكثر لتعزيز قابلية ويل الدينار ا زائري والعمل على س من نوعية وكفاءة خدمات ا نظومة ا صرفية خاصة سرعة عمليات الصرف والتحويل، مع السهر على تقليص ظاهرة وء العملات الأجنبية إ السوق ا وازي، وا طلوب الرئيسي من ا كومة ا زائرية هو أن تعزز و سن من وضعية الاقتصاد ا قيقي مستغلة الإيرادات الكب ة ال نيها من اقتصاد الريع واحتياطا ا ال اوزت 137 مليار دولار أمريكي وخاصة ما زاد أ ية فكرة الاهتمام بالاقتصاد ا قيقي (اقتصاد خارج ا روقات) هي الا فاض ا اد لأسعار ا روقات الذي سجلته الأسواق العا ية غضون الأزمة ا الية الراهنة.

ملحق ا داول والأشكال البيانية

ا دول (1) : نظم أسعار الصرف ا ختلفة (التقسيم ا ديث).

أولا: **الترتيبات الثابتة** : 1- ا ادات العملة ، 2- الس العملة (الدولرة)، 3- أسعار الصرف الثابتة ق.
ثانيا: **الترتيبات الوسيطة** : 1- الربط القابل للتعديل، 2- الربط ا تحرك، 3- الربط بسلة عملات، 4- ا ناطق أو النطاقات ا ستهدفة.
ثالثا: **أسعار الصرف العائمة:** 1- أسعار الصرف العائمة ا وجهة، 2- أسعار الصرف العائمة ا رة.

ا صدر: **د.مايكل بوردو،** " ا نظور التار ي لاختيار نظام سعر الصرف "، ، مداخلة ندوة نظمت من قبل " معهد السياسات الاقتصادية "- صندوق النقد العر - بالتنسيق مع صندوق النقد الدو 16-17 ديسم 2002 ، ت عنوان " نظم وسياسات سعر الصرف "، ص ص:23-24.

ا دول (2) : وصف عام لنظم سعر الصرف الأجن .		
النظام	**الوصف**	**ا لاحظات**
التعو ا ر free float	حرية كاملة لقوى السوق	رغم إمكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عملياً من النادر إستمراره لفترة طويلة حيث يرغب البنك ا ركزي العادة التدخل بدرجة دودة
التعو ا دار managed float	يتدخل البنك ا ركزي ولكن عادة للحد من التقلبات فقط	شائع الوجود، ا شكلة أن البنك ا ركزي لا يعرف ما إذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قص الأجل أم علامة على وجود ا اه أساسي
الربط مع الزحف crawling peg	يتدخل البنك ا ركزي قيق تعديل خاضع للسيطرة سعر الصرف وعادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة	موجود بصورة أكثر شيوعاً ولكن مستمر فقط حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك ا ركزي لتعديل مسار ا عدل، و كن أن تكون الإصلاحات وفقا لصيغة ما (مثال: للتأث على الربط بسلة من العملات أو لتعكس إختلاف معدلات التضخم مع الدول ا نافسة، وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى
ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة fixed with margin or target zone	يسمح له بالتقلب حدود هذا ا امش ولكن يتدخل البنك ا ركزي نع ا عدل من تعدي هذا ا امش	مثل نظام النقد الأورو الذي يعمل ظل هامش يتراوح ب حدي 10.5% و 15% فإذا ما اقترب ا عدل أو وصل للحد فان البنك ا ركزي يواجه اختيارات أو ديات كما هو ا ال نظام الصرف الثابت.
ثابت ولكن قابل للتعديل fixed but adjustable	ثابت، (ويتدخل البنك ا ركزي إذا لزم ذلك) لفترات تدة، وهو وإن كان حدود هوامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل حالة عدم التوازن أو حالة وجود ضغوط لا كن ملها	نظام bretton woods حيث كان ا د الأقصى امش التقلبات 1% على أي من جان النسبة ا علنة مقابل الدولار، وقد شاع استخدام هذا النظام الفترة 1945-1972.
ثابت من قبل البنك ا ركزي fixed by central bank	يعد نسخة أكثر صرامة وشدة من نظام ثابت ولكن قابل للتعديل fixed but adjustable	يقصد الثبات الدائم indefinite fixity ولكن لا كن ضمانه، قد يكون الإصلاح ضرورياً ح وإن يتم صراحة الاعتراف بإمكانية قياسه، خلافاً لذلك ظر التدخل نادراً هذه الأيام ولكن قد يظهر كمقدمة للا اد النقدي الأورو . بعض الأمثلة التار ية لإرجاء الثبات إذا ما كانت هناك تعبئة منخفضة أو قيود على رأس ا ال (مثال: ا نيه الا يطا وا نيه الايرلندي ح 1979)
ثابت جلس النقد (معيار الذهب) fixed by currency board or a gold standard	النقود الأساسية (= العملة + ميزانية البنوك لدى البنك ا ركزي) ولابد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية (الذهب) عند معدل ثابت	نظام آ وصارم يضمن ول النقود الأساسية عند معدل ثابت ومن با راجعة أو ا وازنة arbitrage يتضمن سعر قريب من معدل السوق، إلا أن الضغط على مكان آخر داخل الاقتصاد (مثال: على البنوك، الأنشطة أو الأسعار) قد يزيد الضغوط السياسية لتغي ا عدل أو للتنازل عن نظام لس النقد
عملة موحدة unified currency	التنازل عن العملة ا ستقلة وإتباع عملة أخرى	وهنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى ديد السياسة النقدية ونيل الرسوم أو يسمح ا صة
ا صدر: **مود ي الدين وأ د كجوك،** " سياسات سعر الصرف مصر "، مداخلة ندوة قام بتنظيمها "معهد السياسات الاقتصادية " "- صندوق النقد العر - بالتنسيق مع صندوق النقد الدو 16-17 ديسم 2002، ت عنوان " نظم وسياسات سعر الصرف " ، ص : 212.		

ا دول (3) : تطور رصيد ميزان ا دفوعات وسعر صرف الدينار ا زائري (1990-2008) الوحدة: مليار دولار.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	ف2008/1
رصيد ا يزان الكلي	-2.38	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	19.69
سعر صرف الدينار مقابل 1دولار	66.6	75.3	77.3	79.7	77.4	72.06	73.36	72.64	69.30	61.8851
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	
رصيد ا يزان الكلي	0.21-	0.53	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	
سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار	9.0	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8	

ا صدر: بنك ا زائر

الإحالات وا راجع :

[1] د.مايكل بوردو، " ا نظور التار ي لاختيار نظام سعر الصرف "، مداخلة ندوة نظمت من قبل " معهد السياسات الاقتصادية "- صـندوق النقد العر - بالتنسيق مع صندوق النقد الدو 16-17 ديسم 2002 ، ت عنوان " نظم وسياسات سعر الصرف ".مرجع سبق ذكـره ص: 23.

[2] ستانلي فيشر، " أنظمة سعر الصرف "، لة التمويل والتنمية، يونيه2001. ص: 18.

[3] د.ناصر السعيدي، " خيارات نظم سعر الصرف من ا نظور التار ي ودروس للبلدان العربية "، ندوة نظمها صندوق النقد العر بعنوان " نظم وسياسات الصرف "، مرجع سبق ذكره، ص:64.

[4] Cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili, " des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter ", revue du finance et développement, décembre 2004, p: 21.

[5] Paul r.krugman et maurice obstfeld , "économie internationale ", de boeck université 2003, p :570.

[6] Bernard guillochon et annie kawecki , "économie internationale ", dunod 2006, pp : 263-264.

[7] Cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili, " des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter ", op-cit, p:23.

[8] Abdel Ali djbili and vitali kramarenko, " Choosing Exchange régimes in the middle east and north africa ", revue of finance and development, march 2003. p :33.

[9] Résumé de colloque, " les taux de change flottants: une nouvelle analyse ", a la banque du canada en novembre 2000. www.banqueducanada.ca/fr/conference/cn2000-nov-f.htm, 12/01/2005.

[10] هرنان كور ، ودوغلاس وبيتر.ج.ك ك، " ربة استخدام أسعار الصرف العائمة "، لة التمويل والتنمية، جـوان 1993. ص ص: 28-29.

[11] A. Hiouani, " le marché interbancaire des changes en algerie ", média-bank, n°24 juin-juillet 1996. p:5.

[12] La banque d'Algérie, " La convertibilité du dinar ", média bank, août/ septembre 1996, n°53, p: 16.

[13] بربري مد أم ، " سياسة التحرير التدر ي للدينار وانعكاسا ا على تطور وضعية عناصر ميزان ا دفوعات ا زائري خلال الفترة 1990-2003 "، مذكرة ماجست علوم اقتصادية جامعة الشلف، سنة 2006. ص ص: 120-122.

[14] Peter j.quirk, " quel régime de change pour ancrer l'inflation ", revue du finances et développement, mars 1996. pp: 42-44.

[15] دين دي روزا وجوشوا غرين، " ا فاض ا تزامن لأسعار العملة، هل يضر بالصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء ؟ "، لة التمويل والتنمية، مارس 1991. ص: 34.

التعو ا دار للدينار ا زائري ب التصر ات والواقع

أ. آيت ي ، جامعة تبسة، ا زائر
say082@yahoo.com

ملخص : تعمل هذه الدراسة على إظهار إن كان الدينار ا زائري يتبع فعلا نظام التعو ا دار ا صرح به من طرف بنك ا زائر أم أنه ا قيقة لا يقوم بذلك وإ ا اضطر ثل تلك التصر ات خوفا من الضغوطات الغربية ال تدعم التوجه العا ي و التعو ، وبالتا ا كم على أن الدينار ا زائري يعا من الظاهرة ال أطلق عليها كافو ورينهارت سنة 2000 بظاهرة ا وف من التعو .

الكلمات ا فتاح : التعو ا دار، ا وف من التعو ، الثنائية القطبية، الدينار ا زائري.

هيد : بعد ا يار نظام الصرف الثابت القابل للتعديل الذي كانت تتبناه اتفاقية بروتن وودز، دخل العا فيما كن أن أ يه بـ "اللانظام النقدي الدو " الذي أصبح تاز بالفوضى ا نظمة وال أخذت دم مصا دول ما على حساب غالبية الدول الأخرى، وهو ما جعل من تصنيف أنظمة الصرف يعت الوقت ا ا ، حـ بالنسبة للمؤسسات ا تخصصة كصندوق النقد الدو ، من أهم التحديات على ا ستوى التجري .

غ أنه كن يز طريقت لترتيب الدول حسب أنظمة صرفها. الأول يعتمد على التصريح الر ي ذه الدول أمام صندوق النقد الدو ، والأمر يتعلق هنا بأنظمة الصرف القانونية (القولية). بيد أن دودية هذه ا قاربة تتمثل أن الدول –خاصة منها النامية- لا تتصرف بالضرورة كما تصر ها الر ي، وهو السبب الذي دفع بصندوق النقد الدو وا ختص الشؤون النقدية الدولية إ التخلي عن التصنيف القانو (de jure) واستبداله بالتصنيف الفعلي(de facto) الذي يعتمد على السلوك الفعلي لأنظمة صرف الدول.

وباعتبار ا زائر من الدول النامية، فقد شهدت إثر الأزمة الاقتصادية ال مرت ا سنة 1986 والاضطرابات الاجتماعية ال تلت تلك الأزمة، توجها أساسيا السياسة الاقتصادية من اقتصاد اشتراكي إ الاقتصاد ا ر، وهو ما واكبه تغي العديد من القوان ال تعمل على مسايرة هذا التوجه وبا صوص نظام صرف الدينار ا زائري الذي شهد منذ الاستقلال سنة 1962 إ غاية يومنا هذا العديد من التطورات حيث بدأ يتجه شيئا فشيء من نظام صرف ثابت إ نظام صرف مرن يوصف سب تصر ات السلطات النقدية ا زائرية أنه تعو مدار.

تعمل هذه الدراسة على إظهار إن كان الدينار ا زائري يتبع فعلا نظام التعو ا دار ا صرح به من طرف بنك ا زائر لصندوق النقد الدو أم أنه ا قيقة لا يقوم بذلك وإ ا اضطر ثل تلك التصر ات خوفا من الضغوطات الغربية ال تدعم التوجه العا ي و التعو .

الإشكالية : من خلال ما سبق ت ز معا إشكالية البحث كالتا : **هل كن ا كم على أن نظام صرف الدينار ا زائري تلف ب تصر ات السلطات النقدية ا سؤولة ا زائر والواقع ا طبق، وبالتا هل يعا الدينار ا زائري من الظاهرة ال أطلق عليها كالفو ورينهارت ظاهرة ا وف من التعو ؟**

وبناء على الإشكالية ا طروحة كن تقسيم البحث إ النقاط التالية :

1- التعو ا دار ضمن الترتيبات ا ختلفة لأنظمة الصرف ؛ 2- ظاهرة ا وف من التعو ؛

3- الدينار ا زائري من التثبيت إ التعو ا دار ؛ 4- الدينار ا زائري وظاهرة ا وف من التعو .

1- التعو ا دار ضمن الترتيبات ا ختلفة لأنظمة الصرف : كانت ترتيبات أنظمة الصرف قبل سنة 1999 لا ترتكز إلا علـى متغ واحد: التصريح الر ي لكل دولة عضوه لصندوق النقد الدو عن نظام صرفها ا تبع. حيث لا يهتم هنا صندوق النقد الدو راقبة مدى مطابقة هذا التصنيف للتطبيق الواقعي ذه الدول إطار تسي سعر صرفها أم لا.

غ أنه، وبعد سنة 1999، أكد صندوق النقد الدو أن 60% من الدول ا صنفة ضمن أنظمة صرف ذات درجة عالية من ا رونة هي الواقع تتب أنظمة الربط[1]. فبعض الدول صرحت بأ ا تتب أنظمة صرف مرنة، غ أنه الأفعال وجد أن السلطات ا عنية ذه الدول تبحث على استقرار عملتها من خلال ربطها بعملة أجنبية قوية، وهو ما دفع صندوق النقد الدو مراجعة نفسه هذا التوجه. فأصبحت تصر ات الدول الأعضاء تصحح من خلال ا لاحظة الإحصائية لتذبذبات سوق الصرف[2]، وهو ما خلق ترتيب جديد اول أن يتعرف على ا مارسات ا قيقية من خلال تسي الصرف بتحليل ا عطيات ا الية (سعر الصرف، الاحتياطات الر ية، سعر الفائدة...) ويكملو ا علومات حول استراتيجيات السياسات النقدية ا تبناة من قبل الدول الأعضاء (اربة التضخم) والنية الصر ة وغ الصر ة – الضمنية- للسلطات النقدية. هذه الطريقة ال كن أن تصنف كهجينة، حت أن تعطي ترتيبات أكثر واقعية.

أصبح الاختيار سب صندوق النقد الدو بعد سنة 1999 يتكون من القطب ا تطرف حيث يكون سعر الصرف إما ثابت أو نظام صرف مرن بالكامل، بالإضافة إ وسط تمع فيه يع الأنظمة الوسيطة ال توي تطبيقات تلفة وكث ة و معها صندوق النقد الدو ثلاث فئات أساسية: الربط داخل نطاقات أفقية، أنظمة الربط ا تحركة (الزاحفة) والنطاقات ا تحركة. أما الربط ا امد فيتكون بدوره من : الا ادات النقدية، لس العملة بالإضافة إ ترتيبات اتفاقيات الربط.

وفيما ص ركن التعو فإن مبدؤه الأساسي ينص على أن العملة الوطنية تتحدد وفق آليات سوق الصرف، من خلال العرض والطلب على العملة، حيث يعبر طر ميزان ا دفوعات أحسن تعب عن هذه الآلية. فأي فائض ميزان ا دفوعات يع عن زيادة الطلب على العملة ا لية مقارنة بالعرض، وهذا ما عل قيمة العملة الوطنية ترتفع و دث العكس حالة العجز، ويستعمل صندوق النقد الدو الفئة التالية :

– التعو ا دار : يكون دون الإعلان ا سبق سار سعر الصرف، حيث تتدخل السلطات النقدية ثلة البنك ا ركزي سوق الصرف، دون أن دد مسبقا أهداف سعر الصرف، أو دون ا بادرة تطبيق هذه الأهداف. ا ؤشرات ال تستعمل لتسي سعر الصرف تترك عموما لتقديرات السلطات، ا فيها مثلا وضعية ميزان ا دفوعات، مستوى الاحتياطات الدولية وتطور السوق ا وازية. لا تكون التعديلات بالضرورة أوتوماتيكية.
– التعو ا ستقل : يتم ديد سعر الصرف السوق، مع التدخل سوق الصرف دف تلطيف التقلبات القوية لسعر الصرف، وبالتا العمل على استقرار مستواه.
– كما يوجد نوع آخر للتعو لكنه يبقى نظري فقط، در بنا إضافته وهو :
– التعو ا ر : يتم فيه ديد سعر الصرف السوق دون تدخل سوق الصرف. تنتج التغ ات احتياطات الصرف عن العوامل التقنية فقط.

القراءة ا تأنية عرض التعريفات السابقة يظهر اختلاف مهم فيما ب التصنيفات. ففي ح أن نظام الصرف ا ستقل وا ر يتطلب أن يكون مسار سعر الصرف دد بشكل أساسي من خلال السوق (أي أن السوق هو ا دد)، فإن التعو ا دار يتحدد مسار سعر صرفه من طرف البنك ا ركزي وليس السوق.

من جهة أخرى، الذي يز التعو ا دار عن بقية ا لول الوسيطة (الربط داخل نطاقات أفقية، الربط الزاحف والنطاقات ا تحركة)، واا تتحدد كلا النوء من طرف البنك ا ركزي، أنه لا يوجد للتعو ا دار مسار دد مسبقا لسعر الصرف على عكس ا لول الوسيطة اا يتحدد فيها سعر الصرف من خلال تدخل البنك ا ركزي لتحديد قيمة صرف العملة داخل نطاقات ددة مسبقا أو سعر مركزي معلن عنه مسبقا.

شكل (1) : أنظمة الصرف ا سـ ة

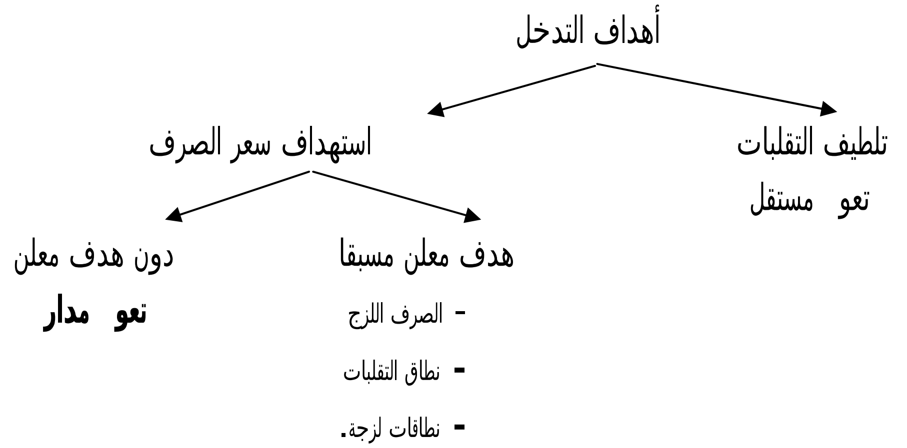

Source : HANEN Gharbi (2005), « **La gestion des taux de change dans les pays émergents : la leçon des expériences récentes** », document de travail, OFCE, N° 2005-06, p3. Disponible sur site Internet : www.ofce.sciences-po.fr/pdf/dtravail/WP2005-06.pdf

الأنظمة الوسيطة تم إذا بأنظمة الصرف ا سـ ة بشكل فعلي، أي أن تسيـ سعر الصرف يتم من خلال قاعدة التسيـ الر ي، اا يعلن فيها البنك ا ركزي قاعدة التدخل اا تسمح له ببلوغ سعر صرف ا ي أو حقيقي مستهدف أما نظام التعو ا دار فيكون فيه التسيـ بشكل سري وحذر ومتحفظ discrétionnaire وليس ر ي، والذي لا يعلن فيه البنك ا ركزي قاعدة للتدخل ولا أهداف الصرف ا نتظر بلوغها.إتباع التعو ا دار يسمح بأكثر استقلالية للسياسة النقدية اا يصبح الصرف فيها ليس هدفا حد ذاته، كما يصبح ليس لدى ا ضارب سعر مستهدف كن مها ته. غ أن التسيـ السري كن أن يرفع من اطر الصرف وبالتا فض من تدفقات رؤوس الأموال قصـ ة الأجل.

2- ظاهرة ا وف من التعو : من خلال التصنيفات السابقة كن طرح التساؤل التا : ما الذي دفع صندوق النقد الدو بعـدم وضع الثقة الكافية لتصر ات الدول ا عنية بتصنيفات أنظمة صرفها، وما الذي يدفع هذه الدول إ التصريح بإتباع نظام صـرف لا يتم تبنيه فعليا ؟

أجابت دراسة قيمة سنة 2000 عن التساؤل السابق قام ا كالفو وراينهارت Calvo&Reinhart حيث أصبحت عنصر أساسي ليل تسيـ أنظمة الصرف ا اصة باقتصاديات الدول (خاصة منها النامية اا تعا أكثر من غ ها من مشكلة ا صداقية). حسب ا ؤلفَ ، فإن الكث من الدول تعلن أ ا تعوم عملا ا، إلا أنه يظهر جليا تطبيقا ا أ ا لا تقوم بذلك وهذا ما يبين حالة وباء يسمى بـ "ا وف من التعو "[3] ، والذي كن تعريفه أنه "التحفظ من ترك معدل الصرف عائم رية بالرغم من الإعلان الر ي للتعو "[4]. حيث كانت إستراتيجية هذه الدراسة هي مقارنة ما تقول الدول أنه تفعله (ع تصر ا ا الر ية لصندوق النقد الدو) وما تفعله فعلا (كن وصفه من خلال حركة أسعار صرفها).

أدت نتائج Calvo&Reinhart ، النهاية إ نتيجة جامعة وهي أن "ا وف من التعو " هو ظاهرة منتشرة بقوة خاصة لدى الدول النامية وذلك منذ ا يار نظام بروتن وودز 1973 وتفوق نظام التعو عن نظام التثبيت على مستوى النظام النقدي الدو .

ويعود السبب ذلك لفرضية الثنائية القطبية. فقد اقترح العديد من ا ختص الاقتصادي[5] إتباع إما التعو التام،أو الربط ا امد متهم الأنظمة الوسيطة بأ ا أنظمة لا تستطيع ا قاومة والتحمل أمام التدفقات ا تزايدة لرؤوس الأموال على ا ستوى الدو ، وأ ا السبب الرئيسي للأزمات ا الية ال حدثت مؤخرا للأسواق الناشئة حيث تكون دائما عرضة للهجمات ا ضاربية ظل اقتصاد عا ي يشهد اليوم عو ة مالية متزايدة. وبالتا أصبحت أصوات هؤلاء الاقتصادي ، الذين يطلق عليهم اسم " الأرثوذكسية ا ديدة"، تطالب وتؤيد فكرة إتباع ما اصطلح عليه بـ "الثنائية القطبية" أي الاختفاء الكلي للأنظمة الوسيطة، وا اه يع الدول ا دى الطويل إ إحدى القطب ا تطرف ، إما: التعو التام أو الربط ا امد. وهذا التفس يعتمد على نظرية الثلاثية ا ستحيلة ال تؤكد فحواها أنه لا تستطيع البلدان أن تار سوى اثن فقط من ثلاث نتائج كنة: استقرار سعر الصرف، حرية حركة رؤوس الأموال، الاستقلالية قيادة السياسة النقدية. حيث أفضت الثلاثية ا ستحيلة مؤخرا إ الرأي الثنائي القائل بأنه مع زيادة حركة رأس ا ال يصبح الاختيار ا مكن الوحيد لنظام سعر الصرف هو إما الربط ا امد الفائق أشكاله الثلاثة (ا ادات العملة، الدولرة، لس العملة) أو التعو ا ستقل. والواقع أن البلدان ا تقدمة إما تعمد إ التعو أو تكون جزءا من الا اد الاقتصادي والنقدي الأورو . أما البلدان النامية فتواجه مشاكل خاصة عل هذا التقسيم الثنائي البسيط أكثر صعوبة عما هو وارد هنا.

انتقد ويليامسون (2000) فكرة الثنائية القطبية[6] حيث يعتقد وبقوة أن معظم الدول ذات الأسواق النامية –با صوص دول شرق آسيا- تنفر من التعو . ويرجع ويليامسون السبب ذلك إ أن الدول النامية تصنف نفسها كمعومة لأن هذا ما يرغب صندوق النقد الدو أن يسمعه. فتقرير ميلتزر Meltzer الذي طرحه من طرف الكونغرس الأمريكي من أجل تزكية الإصلاح الأساسي للمؤسسات ا الية الدولية يقول فيه: " اللجنة تزكي أنه ...ينبغي على صندوق النقد الدو استعمال سياسته الاستشارية لتزكية وفرض أنظمة الربط ا امد (لس العملة، الدولرة) أو معدلات صرف عائمة "[7]. أي أن إجراءات الانتقال و القطب ستكون بسبب الضغوطات ا طبقة من طرف الولايات ا تحدة الأمريكية باستعمال أداته وهي صندوق النقد الدو . و ذا يكون ويليامسون قد وجه انتقاد بصفة غ مباشرة للأورثوذكسية ا ديدة ال تؤكد البعد العام للتخلي عن الأنظمة الوسيطة لصا أنظمة عائمة لكن دون ا زم بالاختفاء النهائي ذه الأنظمة.

ساند فرنكل(2003) رأي ويليامسون (2001) أن العا الغر هو الذي يطبق ضغط رهيب على الدول النامية لإتباع ا لول ا تطرفة، وعلى رأسهم الأكاد ي ا وال لسياسات الولايات ا تحدة الأمريكية[8]، بالإضافة إ أن لس العلاقات ا ارجية ووزارات مالية ا موعة السبعة (G7) اقترحت على صندوق النقد الدو أن يفرض على الدول ال تعا من مشاكل تب نظام صرف وسيط أن تتبع وبطريقة "نظامية" ربط عملتها بالعملات ا همة. كل هذه الضغوطات دفعت الدول – خاصة منها النامية- إ الإعلان الر ي عن تب أنظمة صرف هي ا قيقة لا تتبناها.

3- الدينار ا زائري من التثبيت إ التعو ا دار : قبل ا وض مناقشة إن كان التعو ا دار الذي تصرح به السلطات النقدية يتم تبنيه فعليا أم لا، فإنه يكون من ا دير أولا سرد تصر لتطور نظام الصرف ا زائر.

فقد شهد الدينار ا زائري منذ نشأته سنة 1964 إ غاية يومنا هذا ولات عديدة كانت تتماشى سب الأوضاع الاقتصادية السائدة ا زائر، حيث عرف خطوات تدر ية انتقاله من نظام صرف ثابت إ نظام صرف عائم.

1.3- سعر الصرف الثابت (1964-1987) : يوم 10 أبريل 1964 إنشاء الوحدة النقدية ا زائرية "الدينار ا زائري" ال ثبتت قيمتها آنذاك بـ 180 ملغ من الذهب ا الص وبالتا عوض "الدينار ا زائري" عملة "الفرنك الفرنسي ا ديد"، الذي كان هو عملة ا زائر أثناء الاستعمار، بسعر صرف : واحد دينار= واحد فرنك فرنسي جديد. وقد كان سعر صرف الدينار ا زائري مس ا إداريا ويتميز بالاستقلال والثبات دة طويلة، يقضي بتسخ كل الأدوات الاقتصادية دف قيق ا خططات التنموية من طرف السلطات ا ركزية آنذاك. وقد أدى تسي سعر صرف الدينار ذه الكيفية إ ديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة ع أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة – كما كان من ا فروض أن يكون- بأداء وكفاءة الاقتصاد الوط وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غ عقلا استخدام ا وارد الأكثر ندرة وا تمثلة العملة الصعبة. أضف إ ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمت : الأو ددها السلطات النقدية إداريا والثانية دد السوق ا وازية (السوق السوداء)[9].

وبعد ا يار نظام بروتن وودز لت ا زائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي وأصبحت قيمة الدينار ا زائري مثبتة بسلة عملات تارة حسب أ ية شركائها التجاري[10] (14 عملة كان الدولار الأكثر ترجيحا من ب هذه العملات) ا ج للجزائر با روج ائيا من منطقة الفرنك. وقد كان الدينار يتذبذب مقابل هذه العملات بطريقة سلبية دون مراعاة أي علاقة مع الوضعية الاقتصادية أو ا الية للدولة و/أو الفرق التضخم (تعادل القوة الشرائية) أو الإنتاجية ب ا زائر والدول ا صدرة ا[11]. كما يسمح تثبيت الدينار بسلة عملات باستقرار سعر الصرف الفعلي الا ي إلا أنه لا يقصي احتمال قابلية تغ الأسعار الثنائية مقابل العملات ا شكّلة للسلة، فهذا النوع من التثبيت للعملة ا لية يزيد من اطر الصرف بالنسبة للأعوان الاقتصادي .كما اهل دور سعر صرف الدينار ا زائري من طرف ا سؤول على تسي الاقتصاد واستعمل بطريقة غ عملية ودون دراية لأ يته. ومنذ سنة 1974، أدت القيود ا فروضة للدخول لسوق الصرف وا صحوبة بسياسات نظام حصص الواردات إ نشوء سوق صرف موازي جعل السلطات العامة ترفع من قيمة الدينار ا زائري.

أدى رفع قيمة الدينار وعدم إعطائها القيمة ا قيقية إ زيادة أسعار عوامل الإنتاج للسلع وا دمات ا لية مقارنة بنظ ا ا ا نتجة ا ارج فنتج عنه ضعف إنتاجية القطاع الوط وعدم قدرته على منافسة القطاعات الأجنبية خاصة بعد بلوغ قيمة الدينار ذرو ا ب 1983 و 1986، إ أن وصل سعر صرف الدينار ا زائري مقابل الفرنك الفرنسي سنة 1987 السوق ا وازي إ 4 دينار لكل واحد فرنك والغريب أنه السوق الر ي كان 0.8 دينار مقابل واحد فرنك فرنسي.

2.3- سعر الصرف الديناميكي (منذ 1987) : نتج عن التدهور ا فاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصاد الوط أزمة حادة تأكد من خلا ا بلوغ النظام ا تبع – خلال ما يفوق العشرية - دوديته ا استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية، ولقد ت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للمراحل التالية:

أ **- من 1987 إ 1993** : قامت هذه ا رحلة على تنظيم **انزلاق تدر ي ومراقب** لسعر الصرف طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من اية سنة 1987 إ غاية سبتم 1992. وخلال هذه ا رحلة بالذات انتقل معدل سعر صرف الدينار من 4.936 دينار للدولار الواحد اية 1987 إ 10.476 دج/دولار اية كانون الأول/ديسم 1990 و

15.889دج/دولار اية كانون الثا /يناير1991 16.595دج/دولار اية ف اير من نفس السنة ليستقر حوا 17.8دج/دولار اية آذار/مارس 1991[12].أي أن قيمة الدينار ا فضت مدة ثلاثة أشهر بـ 70% هذا دون تصريح ر ي من طرف السلطات النقدية. إلا أنه بدأ **التخفيض الصريح** بداية سبتم 1991 بعد أن ا ذ لس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ليصل إ 22.5دج/دولار ولقد يز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة[13].

أدى الانزلاق والتخفيض الا ي[14] إ ا فاض قيمة الدينار بشكل قوي، ولأن هذا التخفيض كان عبئا ثقيلا على الشركات وأيضا ا ستهلك ، قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إ التسي الإداري للعملات الر ية وذلك بتثبيت سعر الصرف الا ي قيمته ا ددة اية 1992 بـ 23دينار/دولار تقريبا ومعادلته السوق ا وازي للعملات سنة 1993.

ب- سياسة التخفيض (1994) : أُرغمت السلطات العامة انتهاج سياسة فيض قيمة الدينار بـ 7.3% آذار/مارس 1994 40.17% نيسان/أبريل من نفس السنة بعد أن بدأت ا زائر تطبيق برنامج التعديل ا يكلي منذ سنة 1994 (بالاتفاق مع صندوق النقد الدو وذلك إ غاية 1998 الذي كان فيه تعديل سعر الصرف من أهم الإجراءات ا تخذة وذلك من أجل البحث عن التوازنات ا ارجية). على ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36دينار/دولار كما الاتفاق مع صندوق النقد الدو على تقنية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار مفادها أن يسمح لس النقد والقرض بانزلاق الدينار إ 40 دج/دولار، و الاعتماد على هذه الطريقة بداية الثلث الأخ من سنة 1994 إ أواخر سنة 1995 و ثل هذه العملية مرحلة انتقالية و ريبية رحلة تطبيق الصرف العائم و رينا للبنوك التجارية وبنك ا زائر ومهلة لإعداد القوان والإجراءات واجهة متطلبات سوق الصرف[15].

جـ- قابلية ويل الدينار: انتقلت ا زائر إ مرحلة "قابلية ويل الدينار" ميع ا عاملات ا ارية وكذا خلق سوق بي (ما ب البنوك) للصرف الذي يسمح للبنوك التجارية من التصرف بكل حرية بالعملات الأجنبية ا تحصل عليها من طرف زبائنها وكان ذلك كانون الثا /يناير 1996 واعت كأول خطوة حقيقية للتوجه و تطبيق سعر الصرف العائم. ولقد بدأت ا زائر تطبيق، منذ سنوات 1990، سياسات للتصحيح رغبة إرساء أساس يسمح بالتبادل ا ر لعملتها ا لية مقابل العملات الأجنبية وبالتا أصبحت تركز جهودها على الا اه صوب "القابلية ا ارية للتحويل" وهي تلف عن "القابلية الكاملة للتحويل" ال من مؤداها إزالة يع قيود الصرف ا فروضة على كل من ا عاملات الدولية ا ارية وانتقال رؤوس الأموال16. وفيما يلي أهم ا طوات ال تبعتها ا زائر شأن رير عملتها الوطنية :

– دخلت قابلية التحويل ا ارية للدينار ا زائري حيز التطبيق سنة 1994، ذلك أن رير ا دفوعات بالنسبة للواردات ا زائرية بدأ تنفيذه الفعلي خلال هذه السنة[17]. هذه ا رحلة تدعيمها بتطبيق ما يسمى Fixing session تشرين الأول/أكتوبر 1994 إ غاية اية 1995 ويتعلق الأمر ببيع العملات الأجنبية با زاد من طرف بنك ا زائر بغية السماح بتوف الشروط اللازمة لإنشاء سوق صرف. بالتا كان ينبغي يئة وتنظيم القواعد والإجراءات وخاصة ا وارد البشرية ال يتطلبها هذا النوع من الأسواق دف تثبيت و ديد سعر الصرف عن طريق التوازن ب الطلب والعرض هذا السوق .

- بدأت ا رحلة الثانية من إجراءات قابلية التحويل ا ارية للدينار حزيران/يونيو 1995 وتتعلق بنفقات الصحة والتعليم ال تسمى بنفقات" ا عاملات ا ارية غ ا نظورة" ويتم ديدها بقيمة معينة خلال السنة بالنسبة للمرضى ا لمي الذين يتابعون العلاج ا ارج وأيضا بالنسبة للطلبة ا لمي الذين يزاولون الدراسة خارج التراب الوط .
- أعطى بنك ا زائر أوت 1997، حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إ ا ارج وكان تكملة لسلسلة الإجراءات السابقة وأصبح هذا ا ق قابل للتنفيذ 15 سبتم 1997 على مستوى شبابيك التوزيع للبنوك وا ؤسسات ا الية الوسيطة ا عتمدة.

هكذا خص بنك ا زائر الطلب على العملات الأجنبية لتحقيق ا دفوعات أو التحويلات ا وجهة أساسا للمعاملات ا ارية وليس لتحويلات رؤوس الأموال غ ا رخصة. بالتا دخلت ا زائر مرحلة قابلية ويل الدينار ال تبعتها نفس الوقت إجراء الرقابة على الصرف ا طبق بصرامة خاصة فيما يتعلق الأمر بالتوافق ب التدفقات ا الية وتدفقات السلع وا دمات ب ا زائر وباقي دول العا .

د- سوق الصرف ما ب العملات : تلت مرحلة fixing ال الاستغناء عنها بسرعة (اية 1995) مرحلة سوق الصرف ما ب البنوك ال جاءت لتعزز أهداف برنامج التعديل ا يكلي للفترة (أبريل 1995 مارس 1998).

سوق الصرف ما ب البنوك الذي يعت قسم هام من السوق النقدي هو ا كان الذي يتم فيه التقاء العرض والطلب على العملات. تأسيسه من طرف بنك ا زائر حسب القرار رقم 95-08 ليوم 23 كانون الأول ديسم 1995 ا تعلق بسوق الصرف والتعليمة رقم 78-95 ليوم 26 ديسم 1995 ا تعلقة بقواعد ووضعيات الصرف والتعليمة رقم 79-95 ليوم 27 ديسم 1995 ا تعلقة بتنظيم وطريقة عمل سوق الصرف ما ب البنوك، الذي يهدف إ معا ة يع عمليات الصرف (بيع وشراء) على ا ساب ولأجل ب العملة ا لية والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل رية[18] كما يتم فيه أيضا ديد سعر صرف العملات عن طريق ميكانيزم التقاء العرض مع الطلب. يشارك هذا السوق كل من البنوك التجارية وا ؤسسات ا الية ال تستطيع ا ضور بصفة عارضي وطاا العملات[19]. وكما التطرق إليه سابقا فمنذ تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل ا يكلي وبالضبط منذ كانون الثا /يناير1996 يتم تسي سعر سعر صرف الدينار حسب نظام التعو ا دار، ا كّن البنك ا ركزي من تعديله إن كانت لذلك ضرورة. كما أن هذا التوجيه يطبق بطريقة غامضة وسرية من خلال عدم الإعلان ا سبق سار هذا التعو وهذا النظام مطبق، سب تصر ات بنك ا زائر، إ غاية يومنا هذا.

4- الدينار ا زائري وظاهرة ا وف من التعو :

ا سبق عرف الدينار ا زائري خطوات تدر ية انتقاله من نظام صرف ثابت إ نظام صرف يقول ا سؤولون عن السلطات النقدية ا زائر أنه نظام التعو ا دار وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار ا زائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة ال تكلم عنها صندوق النقد الدو وأيضا الأورثوذكسية ا ديدة وهي تدعيم الثنائية القطبية والتوجه و أحد القطب وهو قطب التعو . كل هذا يفتح ا ال للنقاش هذا ا صوص عن مدى مصداقية هذه التصر ات خاصة ما كن استنتاجه بشأن ا زائر أ ا كانت مرغمة على إتباع التوجه من النظام الثابت إ التعو ا دار ت شروط صندوق النقد الدو ظل ما يسمى خطط التعديل ا يكلي من جهة، ورغبة إعطاء نظام صرف جديد يتماشى والا اه ا ديد للجزائر من الاقتصاد ا وجه إ اقتصاد السوق من جهة ثانية.

هذا الشأن، كن مناقشة مدى مطابقة ظاهرة ا وف من التعو على الدينار ا زائري من ثلاث زوايا أجدها مهمة :

4.1- من زاوية ميزان ا دفوعات : يب ا دول (01) من الملحق أن رصيد ميزان ا دفوعات ارتفع ب سن 1999 و 2000 بـ 418% مقابل ا فاض قيمة الدينار مقابل الدولار خلال نفس الفترة بـ 13.08%، كما تواصل التزايد ا ستمر للأرصدة ا وجبة يزان ا دفوعات ا زائري خلال السنوات ا والية نتيجة الإيرادات ا رتفعة لصادرات ا روقات ال ثل 97% من صادرات ا زائر، وا تأثرة هي الأخرى بالزيادة الكب ة الأسعار العا ية للبترول ال انتقلت من 25.24 دولار/برميل سنة 2002 إ 99.97 دولار/برميل سنة 2008 أي بارتفاع يقدر بأربعة أضعاف. أدى ذلك إ ارتفاع رصيد ميزان ا دفوعات سنة 2008 بأزيد من 9 أضعاف مقارنة برصيده خلال 2002. ورغم هذا التزايد الغ مسبوق رصيد ميزان ا دفوعات ا زائري إلا أن قيمة الدينار ا زائري شهدت ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة 2002-2004 منتقلا من 79.68 دينار لواحد دولار إ 72.61 دينار لواحد دولار بقي هذا السعر ثابتا إ غاية 2006 عرف ارتفاعا آخرا بـ 6.9% سنة 2008، وهذا راجع للا فاض الشديد لقيمة الدولار أسواق الصرف العا ية متأثرا بالأزمة ا الية العا ية ال بدأت حد ا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2008. أما بالنسبة لليورو فقد شهد الدينار ا زائري على العموم ا فاض شديد ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 75.34 دينار لواحد يورو سنة 2002 إ 100.27 دينار لواحد يورو سنة 2008 إ 104.78 دينار لواحد يورو سنة 2009 أي با فاض قدر بـ 39% مقارنة بسنة 2002 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان ا دفوعات ا زائري لنفس الفترة. وهو ما الف كليا منطق التعو ا دار للعملة. فالنتائج السابقة تب أن بنك ا زائر يعمل على التدخل سوق الصرف بكميات كب ة وهذا من أجل ا افظة دائما على القيمة الدنيا للدينار ا زائري وتتحجج السلطات النقدية بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات خارج ا روقات من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الفعلي ا قيقي للدينار، وهذه ا جة باطلة ولا توافق مبدأ التعو ا دار الذي يتدخل فيه البنك ا ركزي بشكل سري لكن ليس من أجل العمل على فيض قيمة العملة بشكل مستمر وطويل ا دى.

4.2- من زاوية تسي الاحتياطات : من حيث احتياطات الصرف الر ية للجزائر، فقد شهد تطور الاحتياطات الر ية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إ 11.9 مليار دولار سنة 2000، واصل الارتفاع بوت ة متسارعة ومتزايدة خلال السنوات ا والية إ أن بلغ سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار أي ما يعادل تقريبا 34 ضعف قيمته مقارنة بسنة 1999، وهو الأمر الذي وضع ا زائر ضمن الدول الأساسية الأو امتلاك احتياطات الصرف على ا ستوى العا ي، وأصبح معدل تغطية واردات السلع وا دمات من طرف احتياطات الصرف سنة 2009 تقدر بأكثر من 36 شهر مقابل 35 شهر سنة 2008 وما يقارب 24 شهر سنة 2004[20].هذه الزيادة كانت نتيجة التحسن ا ستمر فائض الرصيد الإ ا يزان ا دفوعات خلال العشرية السابقة، غ أن هذا السلوك لاحتياطات الصرف يوافق نظام الصرف الثابت (والوسيط القريب من الثابت) وليس العائم، ذلك أن النظريات الاقتصادية و ظل نظام الصرف ا رن تقبل أن التغ احتياطات الصرف تكون معدومة (أو تغ ات طفيفة جدا). بالتعريف، فإن السلطات النقدية لا تتدخل الأسواق لاستقرار سعر الصرف إلا وقت الضرورة، ونتيجة لذلك، لا يتغ ا خزون الر ي لاحتياطات الصرف، أي أن سعر الصرف ظل النظام العائم يكون متغ داخلي. وبالعكس، ظل نظام الصرف الثابت، فإن احتياطي الصرف يتغ بسبب تدخل السلطات النقدية أسواق الصرف للحفاظ على ثبات سعر الصرف أو تغ ه بشكل طفيف وعليه يكون التغ احتياطي الصرف هو ا تغ الداخلي، وهي ا الة ال تنطبق على حالة الاحتياطات ا زائر متمثلة الارتفاع ا ستمر ذه الاحتياطات ويكون ذلك على حساب ارتفاع قيمة الدينار ا زائري، حيث نلاحظ أن الفائض ا وجود ميزان ا دفوعات خلال سنة معينة يتم إضافته إ احتياطات الصرف الر ية من جهة والتدخلات سوق الصرف من جهة أخرى، وهذا بعد إعادة تقييم هذه الاحتياطات بسعر الصرف ا ديد، وهو ما حدث للجزائر

خلال الفترة 2002-2009 بقيم متفاوتة، غ أن هذه التدخلات كانت بكميات كب ة وليست طفيفة أفرزت النتائج السابقة، وكلما كانت التدخلات سوق الصرف كب ة كلما ا ه نظام الصرف و ا مود وابتعد عن التعو .

3.4- من زاوية مقاومة الصدمات : تعرضت ا زائر كباقي معظم دول العا لآثار سلبية جراء الأزمة ا الية العا ية ال بلغت ذرو ا تشرين الأول/أكتوبر 2008، حيث تعت هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر (دخول العا الغر حالة ركود)، وهي صدمات مرتبطة با بادلات وال تعود أساسا للتغ ات ال تصيب ا ساب ا اري للدولة وال بدورها تكون سبب تقلب الصادرات والواردات، وهو ما حدث للجزائر سنة 2009 من خلال الا فاض الشديد للصادرات ا زائرية، ويعود السبب ذلك إ التراجع الكب متوسط سعر البترول الذي بدأ ينخفض بشكل كب بسبب ا فاض الطلب عليه نتيجة الركود العا ي. فبعد القمة التار ية ال وصل إليها بأكثر من 145 دولار/برميل خلال الأسبوع الثا من وز/يوليو 2008 سقط سعر ال نت إ أن بلغ نقطة أد من 35 دولار/برميل اية كانون الأول/ديسم 2008 أمام الاختلالات ا تواصلة للوضعية الاقتصادية العا ية، فنتج عن ذلك أن ا ار رصيد ميزان ا دفوعات ا زائري من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إ 03.86 مليار دولار فقط سنة 2009. وأمام هذا الوضع وجد تناقض كب التقرير السنوي لبنك ا زائر سنة 2009 عندما يقول أن الارتفاع ا تزايد احتياطات الصرف عمل على اية الاقتصاد ا زائري من الصدمات ا ارجية ا قيقية (وهنا ا قصود هو الأزمة ا الية العا ية)، غ أن هذا التصريح يؤكد مرة أخرى أن النظام ا تبع والذي يتجاوب مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للتثبيت منه للتعو ، ذلك أنه ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد يقي نفسه من الصدمات ا ارجية ا قيقية با فاض معت قيمة العملة ا لية (نتيجة ا فاض الطلب على الصادرات) وهو ما دث للدينار ا زائري ب سن 2008 و2009، وليس بالتدخل بشكل معت سوق الصرف من أجل اية قيمة العملة ا لية مثلما حدث للجزائر. وعليه فإن تقارير السلطات النقدية ا زائرية تاز بتناقضات عميقة وكب ة تضعف من مصداقية نظام الصرف ا تبع.

خلاصة : إن ما يز نظام الصرف السابق أنه لا يزال أد مستوياته وأن السلطات النقدية ا زائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع (خفي) بالرغم من إعلا ا الر ي لصندوق النقد الدو أ ا تتبع نظام صرف عائم مدار. فالذي يز التعو ا دار عن بقية التصنيفات الوسيطة أنه يكون دون إعلان مسبق سار سعر الصرف غ أنه ا زائر فإن مسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار ا زائري دائما أد مستوياته. من خلال الدراسة السابقة **فإن اختبار الفرض الذي صياغته التقد صحيح**، ذلك أن هذا البحث أثبت أن الدينار ا زائري يعا من ظاهرة ا وف من التعو وان السلطات النقدية تقوم بتصريح إتباع نظام الصرف العائم ا دار لكنه ا قيقة هو أقرب لنظام الربط منه من نظام التعو . إن الأمر الذي دفع ببنك ا زائر إ مثل هذه التصر ات هي الضغوطات ا طبقة من طرف صندوق النقد الدو على ا زائر ابتداء من سنة 1994 إطار ما يسمى ب نامج التعديل ا يكلي. غ أنه من غ ا فهوم اقتصاديا الاستمرار السعر ا تد للعملة دون الانتباه إ أن ذلك لا دم تنافسية الاقتصاد. فصادرات ا زائر تكرها ا روقات بنسبة أعلى من 97% ومدفوعات هذه الصادرات مسعرة بالدولار وبالتا فلا شيء من الصادرات يتأثر بسعر الصرف لأ ا ص مادة غ تنافسية وال ضع ص الأوبك وسوقها تتصف با ركزية من جهة والعقود طويلة الأجل فيما يتعلق بالغاز من جهة ثانية وبالتا لا شيء يتحقق لصا ا صدر على سلم التنافسية بسبب ضعف بنية الصادرات خارج ا روقات. أما بالنسبة للواردات فترك الدينار مستوياته ا تدنية يعمل على ارتفاع أسعار ا واد الأولية والتجهيزات ويزيد من عجز ا ؤسسات وكبح الاستثمارات ال تعت مصدر أساسي للنمو وبالتا ظلت واردات ا زائر مرتفعة أغلب السلع الأساسية. وعند السعر ا تد لصرف العملة الوطنية تنتقل الكلفة إ الأسعار عند الاست اد وتضطر ا كومة إ مل جزء من هذه التكاليف عن طريق دعم الأسعار ولكن ا زء الأك يتحمله ا ستهلك ا يضعف من قدرته الشرائية. وهو ما يدفعنا إ اقتراح التوصيات التالية:

- باعتبار ا زائر من دول ا نوب، وأما التحديات النقدية الدولية ا عاصرة وبالرغم من الضغوطات ا طبقة من طرف العا الغر ، فمن الشجاعة كان أن نعترف أن اختيار تعو عملة الدينار، ليست – على الأقل حاليا – موقف قوة يساعدها على جعل العملة قابلة للطلب والعرض رية السوق، خاصة وأن السوق ا ا زائري حاليا غ متحرر بالشكل الكا بل ويعت مقيد خارجيا.

- إن ربط الدينار ا زائري بسلة تتكون أساسا من الدولار واليورو يبدو مثا ، وذلك بترجيحات تلف وتتنوع من وقت لآخر(مرنة) سب اختلاف وتنوع التجارة ا ارجية للجزائر.

- سيكون بنك ا زائر مطالب بتنويع احتياطاته ب الدولار، اليورو (وبدرجة أقل ال اليابا) حسب توزيع التجارة ا ارجية للجزائر ب منطقة الدولار، منطقة اليورو ومنطقة ال . فتنويع الاحتياطي مع توجه تفضيلي لليورو سيقلل من اطر الصرف ا تأتية من تقلبات أسعار العملات.

- إن اربة الآثار ا ختلفة للتدفقات الكب ة للنقد الأجن تاج إ سياسة مبنية أساسا على إصلاحات هيكلية وتب سياسات اقتصادية ومالية شجاعة يشارك فيها موع ا ؤسسات وا تعامل الاقتصادي والشركاء الاجتماعي . فالثروة ا الية الك ى للجزائر ليست مصحوبة بتقييم جيد للمحيط ا ؤسسا والإداري والقانو والاجتماعي. إن نعمة الثروة لا تتمثل رد لكها أو التبذير إنفاقها ولكن استخدامها بطريقة حكيمة وهو ما يوافق أن ا زائر ا فرصة كب ة من أجل الإقلاع والعمل على تنويع صادرا ا خارج ا روقات لأنه لا يكفي حرص البنك ا ركزي على سعر صرف الدينار ا زائري الفعلي ا قيقي وإ ا وهو الأصل أن تستثمر ا زائر قطاعات خارج ا روقات من أجل جعلها منتوجات أكثر تنافسية أمام الدول ا تقدمة، الأمر الذي يعمل على رفع القيمة ا قيقية للدينار أمام العملات الرئيسية وهو الأساس.

ملحق الجداول

جدول (1) : تطور ميزان ا دفوعات ا زائري واحتياطي الصرف خلال الفترة (1997-2009)

الوحدة مليار دولار	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان ا دفوعات	1.16	1.74-	2.38-	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	03.86
ا توسط السنوي لسعر ال ميل من النفط (دولار/برميل)	19.49	12.84	17.81	28.50	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25
احتياطي الصرف (دون احتساب الذهب)	8.05	6.84	4.4	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91

ا صدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك ا زائر.

جدول (2) : سعر صرف الدينار ا زائري أمام أهم العملات الارتكازية (2002-2009)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدينار أمام الدولار	79.6861	77.3768	72.6128	73.3627	72.6464	69.3656	64.5684	72.6460
الدينار أمام اليورو	75.3454	87.4722	98.9507	87.0176	93.7545	98.3302	100.2749	104.7798
الدينار أمام الجنيه الاسترليني	119.7752	126.4033	139.8649	126.7356	139.8275	133.4863	111.1135	117.2134
الدينار أمام الين الياباني	63.7481	66.7833	70.7116	62.5762	59.8622	59.6483	78.8814	78.8283

ا صدر: بنك ا زائر.

الإحالات وا راجع :

[1] JEAN-PIERRE Allegret, **« Les régimes de change dans les marchés émergents »,** Vuibert, Paris, 2005 , p16.

[2] الدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي مجبرين بتقديم تصريحاتهم خلال 30 يوم بعد انخراطهم في الصندوق وهم مجبرين أيضا بإعلان التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف.

[3]CALVO. G. A, REINHART. M , (2000) « **Fear of floating »**, NBER, working paper 7993. Available via Internet : www.nber.org/papers/w7993.pdf

[4] HANEN Gharbi (2005), « **La gestion des taux de change dans les pays émergents : la leçon des expériences récentes »**, document de travail, OFCE, N° 2005-06, p38. Disponible sur site Internet : www.ofce.sciences-po.fr/pdf/dtravail/WP2005-06.pdf

[5] لعل أبرزهم ... fisher, Summer, Eichengreen.

[6] ويليامسون المعروف عنه بتأييد النظام الذي كان يلقبه بارك ودورنبيش Park & Dornbusch (1999) بـ « The BBC rules » حيث BBC تعني: Basket, Band,Crawl (السلة، النطاق والزحف) وهي تدل على الأنظمة الوسيطة.

[7] (Meltzer 2000, p08).

[8] من بينهم Eichengreen (1999), Minton-Beddoes (1999).

[9] بلعزوز بن علي،"انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 31/30، القاهرة، 2003، ص ص36.35.

[10] هذه العملات هي: الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي،الدولار الكندي، الكورون الدانماركي، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الليرة الايطالية، الفلورة الهولندية، الكورون النرويجي، الجنيه الإسترليني، البيزيتا الاسبانية، الكورون السويدي، والفرنك السويسري.

[11] Mourad Benachenhou, « inflation, dévaluation, et marginalisation »,DAR ECH'RIFA , Alger, s a p, p19.

[12] Mourad Benachenhou, op.cit, p23.

[13] تجدر الإشارة إلى أن مسؤولي تسيير الاقتصاد آنذاك كانوا يتجنبون كلمة "تخفيض" ويستبدلونها بعبارات أخرى مثل: "انزلاق الدينار" ثم تعديل قيمة الدينار في السوق" (وهو نفس الشيء بالنسبة لكلمة "إعادة الجدولة" التي كانوا يستبدلونها بكلمة "إعادة التمويل"...الخ).

[14] نميز هنا بين التخفيض الاسمي والتخفيض الحقيقي، فلكي تتحصل على معدل التخفيض الحقيقي، يجب أن نصحح معدل التخفيض الاسمي عن طريق العلاقة بين مؤشرات الأسعار الوطنية والأجنبية. بمعنى آخر، ينبغي أن نعدل معدل التضخم الوطني مع معدل التضخم لاقتصاديات الشركاء التجاريين، هذا إذا أردنا أن نضع حد لانحراف القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

[15] بلعزوز بن علي ، مرجع سابق، ص37.

[16] صالح نصولى، بيتر كورنيليوس، أندرياس جورجيو ، "جهد جاد في شمال إفريقيا لجعل العملات قابلة للتحويل"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد4، ديسمبر 1996، ص44.

[17] Banque d'Algérie, (Evolution économique et monétaire en Algérie), Rapport 2002, p30.

[18] CNES, projet de rapport sur (Regards sur la politique monétaire en Algérie), 26 session plénière 2005, p116.

[19] كان عدد المتدخلون في سوق الصرف ما بين العملات إلى نهاية جوان 2003، 37 متدخل منهم: 20 بنك ، 4 مؤسسات مالية، 1مؤسسة مالية ذات حالة خاصة (BAD)، 1مؤسسة تعاونية، 11مؤسسة مالية غير بنكية (وأغلبها مستثمرون مؤسساتيون).

[20] من التقرير السنوي لبنك الجزائر، سنة 2009.

المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي

أ/ لقمان معزوز، loqmanma02@hotmail.fr
أ/ شريف بودري، Boudri.chrif@yahoo.fr
جامعة الشلف، الجزائر

ملخص : يعتبر الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى في العالم ويعزى ذلك إلى أنه أكثر العملات استعمالا في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالإضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى، ومع ظهور عملة الأورو الأورو باعتباره ثاني أهم عملة دوليا في العالم بعد الدولار الأمريكي أصبح بروزه الدولي لا يتجاوز تراث العملات الأوروبية التي حل الأورو محلها فحسب، ولكن يتجاوز مركز الجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك السويسري. بناء على ما تقدم تحاول الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في حدة المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي.

الكلمات المفتاح : النظام النقدي الدولي، النظام النقدي الأوروبي، العملات الارتكازية، الاحتياطيات الدولية.

تمهيد : جاءت اتفاقية بريتون وودز لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية الصاعدة وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية باعتبارها قائد العالم الرأسمالي المتقدم، واحتل الدولار الأمريكي مكانة بارزة في السوق الدولية وبالتدريج حل الدولار محل الذهب والجنيه الإسترليني كعملة الارتكاز التي يرتكز إليها النظام النقدي الدولي وكوسيلة الدفع الرئيسية للمعاملات الدولية وكعملة احتياط ارتكازية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم، ومع حلول عام 1999 ظهر منافس جديد للدولار وهو الأورو، العملة الأوروبية الموحدة التي تضم عملات سبعة عشر دولة، آخرها دولة استونيا في مستهل العام 2011، وبظهور المنافس الجديد شكل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية سمحت لدول منطقة الأورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله، وتضاربت الآراء واختلفت بشأن العملة التي ستفوز بمركز الصدارة في النظام النقدي الدولي والوضعية التي سيؤول إليها النظام بوجود عملتين متنافستين.

والسؤال المطروح هنا هو : هل يتوفر في الأورو المقومات التي تجعله يرتقي إلى مستوى العملة الدولية المنافسة للدولار في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي؟ للإجابة على هذا التساؤل فإننا سنعالج الموضوع في النقاط التالية :-

1. النظام النقدي الدولي من قاعدة الذهب إلى قاعدة التعويم المدار؛
2. مكانة الدولار والأورو دولياً؛
3. الأورو والدولار وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي.

1- النظام النقدي الدولي من قاعدة الذهب إلى قاعدة التعويم المدار

بعد ظهور النقود وقيامها بالوظائف الأساسية أصبح من الضروري على الدولة أن تتدخل للإشراف على نظامها النقدي وفقا للنمو والمصلحة التي تراها، هذا على المستوى الداخلي للدولة أما على المستوى الدولي فإننا نجد أن الأمر لا يختلف فالنقود تدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التبادل بين الدول ولذلك فإنه لا بد من وجود نظام نقدي عالمي كفء تكون مهمته الأساسية تسهيل وتنظيم هذه العمليات أي عمليات التبادل الدولية ومن أجل معرفة ماهية النظام النقدي الدولي نتطرق إلى أهم تعاريف النظام النقدي الدولي، وأهم مراحله.

1-1. تعريف النظام النقدي الدولي : يشير النظام النقدي الدولي إلى مجموعة القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية[1].

كما يعرف على أنه موعة القواعد والآليات والتنظيمات الـ تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بـ الدول علـى ـو يدعم فعالية التجارة متعدد الأطراف[2]. ا سبق نستخلص التعريف الشامل أو الإ ا التا : أن النظام النقدي الدو هو موعـة القواعد والآليات والتنظيمات الـ تتكفل بتسوية المدفوعات الدولية وتصريف أمور العلاقات النقدية بـ الدول على و يدعم فعاليـة التجارة الخارجية الدولية متعدد الأطراف.

1-2.مراحل النظام النقدي الدو : عرف النظام النقدي الدو مراحل عدة ارتبطت بالظروف الاقتصادية والسياسية الـ ميزت هذه المراحل والـ كن ذكر أ ها فيما يلي :

1-2-1. مرحلة قاعدة الذهب : منذ بداية القرن التاسع عشر ارتكزت الأنظمة النقدية البلدان الصناعية على قاعدة الذهب واستمر العمل ذه القاعدة إ غاية بداية الحرب العالمية الأو عام 1914، وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معـ من الذهب الخالص (أوقية ذهب= 20,67 دولار أمريكي)[3]، يث كن مبادلة العملة بالذهب أو العكس بسعر ر ي ثابت.

ولنظام قاعدة الذهب خصائص عديدة كن إ ا فيما يلي :

- شكل الذهب الجزء الأكبر من احتياطيات البنوك المركزية، واستخدم كعملة للمدفوعات وأصبح له وظيفة مزدوجة، حيث اعتبر وسيلة مدفوعات لتسوية الالتزامات على الصعيد الدو ووسيط للدفع الأسواق المحلية؛
- كانت التغيرات الحاصلة زون الذهب ثل المؤشر الأساسي لإعادة التوازن، حيث تزول الاختلالات موازين المدفوعات آلياً فالدولة ذات العجز ميزان المدفوعات يتطلب منها سداد قيمة العجز بالذهب ومنه تقليص الكتلة النقدية الأمر الذي يؤدي إ الانكماش وتد الأسعار، و دث العكس لدى الدولة ذات الفائض حيث يؤدي الذهب المتدفق عليها إ ارتفاع الأسعار.

1-2-2. مرحلة قاعدة الصرف بالذهب : نتيجة للتطورات الحاصلة التجارة الدولية والـ صاحبتها حركات كبيرة للتدفقات النقدية والمالية بـ الدول بعد الحرب العالمية الأو ، والـ تتطلب سيولة نقدية كافية وهو ما تستطع البنوك المركزية قيقه من تغطية بالذهب، أدركت القوى النقدية العالمية – أمريكا وانجلترا وفرنسا – ابتداء من عام 1922[4] حتمية إعادة النظام النقدي الدو وذلك بإعادة الاعتبار للذهب حـ يصبح أساس المعاملات، و ذا واجهت هذه القوى مشكلة ندرة الذهب وعدم كفايته من جهة وضغط الطلب عليه من جهة أخرى فخرجت بفكرة جديدة قق مزايا قاعدة الذهب فكانت قاعدة الصرف بالذهب.

وتقوم هذه الآلية على ديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب وهي جوهر صيغة الصرف بالذهب، حيث توفر على السلطات النقدية تكوين احتياطيات من الذهب غطاء لعملتها، إذ كنها الاحتفاظ بعملات أجنبية قابلة للتحويل إ ذهب وسندات وأصول أخرى كغطاء لعملتها.

1-2-3. نظام بريتون وودز : كنتيجة لما حصل فترة الثلاثينيات من القرن العشرين من تقلبات عنيفة مست أسعار صرف العملات وما قامت به الدول من فيضات لأسعار صرف عملاتها تشجيعاً لصادراتها والإقلال من وارداتها دون النظر إ الاختلالات الـ تنجم عن العلاقات الاقتصادية الدولية والتقييد الذي مس حركة التجارة الخارجية والـ ولت من تجارة متعددة الأطراف إ تجارة ثنائية بسبب الرقابة على الصرف الأجنبي، يث أدت إ عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، ورأت كل من أمريكا وبريطانيا بداية سنة 1943 أن تعملا على بناء نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية ما بعد الحرب.

و عام 1944 انعقاد مؤتمر بريتون وودز ت رعاية الأمم المتحدة، وتضمن المؤتمر الموضوعات التالية[5] :

- ضمان حرية التحويل بـ العملات الدولية ا ختلفة؛
- قيق التوازن موازين ا دفوعات؛
- وضع نظام لأسعار الصرف نع التقلبات العنيفة فيما بينها؛
- دراسة جانب الاحتياطيات الدولية لتوفـ السيولة الدولية؛
- الإدارة الدولية للنظام النقدي الدو ا ديد.

وكان ا دف الأساسي من ا ؤ ر هو إقامة موعة من القواعد للنظام النقدي الدو والقضاء على النقائص والعيوب ال ميزت الأنظمة النقدية السابقة، و ثلت هذه القواعد [6] :

- ضبط كل العملات على أساس الذهب أو الدولار باعتباره كنقد ادخار دو وحيد، والذي حددت قيمته مقابل الذهب كما يلي: 1 دولار أمريكي = 35 أوقية ذهب؛
- كما تقوم الولايات ا تحدة الأمريكية بتأم ويل الدولارات ا وجودة لدى البنوك ا ركزية إ ذهب، إضافة إ التزام الدول بالتدخل سوق الصرف حفاظاً على تذبذبات معدلات الصرف داخل ال [-1%، +1%] مقارنة بالسعر الر ي؛
- إنشاء صندوق النقد الدو والبنك الدو للإنشاء والتعم .

1-2-4. قاعدة التعو ا دار : منذ سنة 1973 أصبح النظام النقدي الدو يقوم على قاعدة التقو ا دار لأسعار الصرف هذه القاعدة ال فرضت نفسها و يقصد أحد اجتيازها لأن نظام التقو كان نتيجة ا يار نظام "بروتون وودز"، و تأت كمرحلة تزيل ما قبلها من ا راحل بل واجهة الفوضى ال سادت أسواق الصرف الأجن وا ضاربات ال أحدثت العديد من الاختلالات.

وفقا ذه القاعدة تقوم السلطات النقدية كل دولة سؤولية التدخل أسواق الصرف الأجن للحد من آثار التقلبات قص ة الآجل لأسعار الصرف دون اولة التأث على ا اهات أسعار الصرف ا دى الطويل، وهكذا انتهى الأمر إ رك صندوق النقد الدو ا اه إدخال تعديلات على اتفاقية إنشائه، و التوصل إ اتفاق بيان بعض أحكام الصندوق أطلق عليه اتفاقية "جامايكا" والذي دخل حيز التنفيذ 1978 بعد أن حصل على الأغلبية ا طلوبة من موعة القوة التصويتية 60% من موع الدول الأعضاء الصندوق ؛ انعقد مؤ ر جامايكا جانفي 1976 أين ح الصندوق النقد الدو بنظام حرية سعر الصرف أو نظام التعو ، وقد تضمن التعديل الثا لاتفاق صندوق النقد الدو بعض الأحكام ا ديدة فيما يتعلق بدور الذهب النظام النقدي الدو نلخصها فيما يلي:

- إلغاء السعر الر ي للذهب والسماح للبنوك ا ركزية للدول الأعضاء ببيع وشراء الذهب الأسواق بدون قيود؛
- إ اء دور الذهب كوحدة لتقييم حقوق السحب ا اصة وعدم إمكان ا اذه كأساس لتقو العملات الوطنية للدول الأعضاء الصندوق حـ لو أعيد نظام أسعار التعادل مستقبلا؛
- إلغاء كل الأحكام ا نظمة باستخدام الذهب التعامل ما بـ الصندوق والدول الأعضاء ومن ذلك على سبيل ا ثال عدم استخدام الذهب دفع حصة الأعضاء ا دد الصندوق أو عند زيادة حصص الأعضاء القدماء الصندوق.

2- مكانة الدولار والأورو دولياً

مع ظهور عملة الأورو الأورو باعتباره ثا أهم عملة دوليا العا بعد الدولار الأمريكي أصبح بروزه الدو لا يتجاوز تراث العملات الأوروبية ال حل الأورو لها فحسب، ولكن يتجاوز مركز ا نيه الإسترلي وا الياba والفرنك السويسري.
من خلال هذا ا ور، سيتم إبراز مكانة ودور كلاً من عمل الدولار الأمريكي والأورو الاقتصاد العا ي.

2-1. الدولار، العملة ا ورية للنظام النقدي الدو : يعت الدولار العملة ا ورية وعملة الاحتياط الدولية إ جانب كونه العملة الأساسية ال تقبل التسويات الدولية، ا أتاح للدولار ا زيد من السيطرة على النظام النقدي الدو وذلك من خلال التأث على ا ؤسسات النقدية العا ية ودرجة السيولة الدولية :

2-1-1. تسوية ا دفوعات ظل نظام قاعدة الذهب : لعب نظام قاعدة الذهب دور فعال وبارز قيق التنسيق النقدي ب الدول، باعتبار أن الذهب وسيط عا ي ا بادلات فهو يتمتع بصفة العمومية والقبول التام ب الاقتصادات ا ختلفة، ففي إطار هذا النظام كانت عملات الدول تتساوى بالذهب نتيجة استخدامه كنقد تسوية ا دفوعات الدولية، كما أسهم الذهب ا فاظ على القيمة الاقتصادية للنقود وعلى قيق التوازن والاستقرار النقدي ب و النشاط الاقتصادي الداخلي وا بادلات ا ارجية بالإضافة إ تثبيته لأسعار الصرف ب عملات الدول.

وقد ا ار النظام النقدي على قاعدة الذهب لأسباب عديدة من أ ها: ود نظام الذهب، وعدم تقييم بعض العملات تقييما صحيحا، كذلك النظام الشاذ للمدفوعات ا ارجية (تعويضات ا رب)، بالإضافة إ التسابق ب الدول فرض تعريفات ركية عالية، وا اه بعض البنوك ا ركزية إ اكتناز الذهب، وعليه كان لابد من البدء بالعمل لإ اد قواعد أساسية لنظام نقدي جديد نب مساوئ النظام السابق، و تفظ الوقت نفسه يزاته.

2-1-2. تسوية ا دفوعات ظل النظام النقدي "بريتون وودز" : لقد حدد مؤ ر بريتون وودز الذي عقد ولاية نيوهامبشر الولايات ا تحدة الأمريكية عام 1944، با واصفات الأساسية التالية[7]:

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية ويله إ ذهب؛
- ديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار؛
- السماح بتقلبات أسعار الصرف حدود 11%؛
- تعديل أسعار صرف عملات الدول الأعضاء ال تعا عجزا هيكليا ميزان مدفوعا ا بنسبة 10%.

وقد كانت الدول تعا العجز ا ؤقت ميزان مدفوعا ا عن طريق اللجوء إ صندوق النقد الدو للاقتراض منه بعملات الدول الأخرى إطار حقوق السحب العادية، عن طريق شراء الدولة العضو لعملات الدول الأعضاء ال تاج إليها مقابل الذهب أو بعض العملات الأساسية كالدولار أو قدار من عملتها، وتفرض على الدولة شروطا عند حد مع من هذه السحوبات و تكن تعت هذه الأخ ة قروضا أو إعانات، وإ ا ثل سحبا من حصة الدولة الصندوق، وذلك واجهة العجز القص الأمد موازين ا دفوعات، أما إذا كان عدم التوازن ذا طبيعة هيكلية فقد كان يتم تعديل أسعار الصرف عن طريق رفع قيمة العملة أو فيضها.

2-2.الأورو، العملة الأوروبية ا وحدة : تعود فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية إ سنوات ا مسينيات من القرن العشرين، ونظرا لوجود نظام بريتون وودز تتحمس الدول الأوروبية إ إقامة نظام خاص ا وذلك نظرا لأسبقية ا لفات الاقتصادية ا اصة بإقامة سوق موحدة أوروبية على القضايا النقدية، إلا أنه ومع ا يار نظام بريتون وودز واشتداد الاختلالات النقدية الدولية سارعت الدول الأوروبية إ سيد مشروع الوحدة بدءاً بإقامة نظام نقدي أورو إ إنشاء عملة أوروبية موحدة.

2-2-1. تطور النظام النقدي الأورو : يتضح ا سبق أنه مع ا يار نظام بريتون وودز وإذ زادت معدلات العجز ميزان ا دفوعات الأمريكي وا فض الدولار بنسبة 10% فيفري 1971، ظهرت ا اجة إ إصدار وحدة نقد أوروبية مستقلة بدأت بالترتيبات ال يت "الثعبان النقدي الأورو " النظام النقدي الأورو الذي تبعه تقرير ديلور وأخ ا اتفاقية ماستر ت[8].

2-2-1-1. نظام الثعبان النقدي : إزاء هذه التطورات، قررت موعة من ست دول أوروبية العمل على قيق وحدة نقدية فيما بينها نبا خاطر تقلبات أسعار الصرف، و الاتفاق عام 1972 على تقليص حدود التقلبات أسعار صرف عملا ا و قيق ا زيد من التكامل والتطوير أنظمتها النقدية واستحدثت مستويات جديدة للتقلبات أسعار صرف العملات، الواحدة ا اه الأخرى دود ± 2,25% على جان السعر ا ركزي الا ي ا باشر لكل عملة ا اه الأخرى.

أطلق على التقلبات أسعار صرف عملات الدول الأوروبية ا اه بعضها البعض وتقلبات أسعار صرف هذه العملات ا اه الدولار اسم "الثعبان النقدي الأورو داخل النفق"[9]، وقد عمل هذا الترتيب على تقليص ا د الأقصى للتقلبات أي وقت كان ب أسعار صرف عملت من عملات ا موعة الأوروبية مقومة بالدولار، وهو ما يعرف بالثعبان ح يسمح للسعر مقابل الدولار بأن يتحرك رية تامة وفقا لتأث ات قوى السوق، ولكن ضمن حدود التقلبات ا سموح ا وهو ما يعرف بالنفق.

فالثعبان يتمثل سعري أقوى وأضعف عملت من عملات ا موعة ا اه الدولار، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (أعلى الثعبان)، أما العملات الضعيفة فتقع أسفل هامش التقلب (أسفل الثعبان)، و حالة عدم التدخل بواسطة الدولار ضمن حدود التقلبات ا تفق عليها فإن وضع الثعبان النقدي الأورو داخل النفق واتساعه يتقرران بتأث قوى السوق ضمن حدود يتفق عليها.

2-2-1-2. النظام النقدي الأورو : تعود الإرهاصات ا بكرة للنظام النقدي الأورو إ إعلان روما عام 1957 ال انبثقت منه السوق الأوروبية ا شتركة وبعده بعام تكون ما يسمى با موعة الاقتصادية الأوروبية، وقد انطوى هذا التجمع الإقليمي الكب للدول الأوروبية على إ اد مرتكزات للتعاون ا شترك ا قق ا إطار سياسيا واقتصاديا يوحدها اه التكتلات الاقتصادية العا ية ا نافسة، ومن الطبيعي أن يستلزم قيق ذلك تنفيذ قائمة من ا تطلبات الاقتصادية داخل الكتلة الأوروبية تأ مقدمتها خلق نظام نقدي أورو قادر على الإيفاء باحتياجا ا من السيولة، وإدارة وتسوية ا عاملات الدولية لأعضائه.

ومع انعقاد اجتماع بروكسل عام 1978 توج بإقامة نظام نقدي أورو ودخل حيز التنفيذ عام 1979 انتمت إليه كافة الدول الأعضاء باستثناء بريطانيا، وقد انطوى هذا النظام على ا بادئ الرئيسية التالية :

- الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية (ECU) تسوية ا عاملات النقدية ب الدول الأعضاء، وال تعت ثابة متوسط مرجح لعملات الدول ا نضمة إ الا اد الأورو ، وتتحدد نسبة ثيل عملة كل دولة السلة على حجم نا ها الوط الإ ا وحجم ار ا ا ارجية مع باقي الدول الأعضاء، هذا ويتم تغي الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء دوريا كل س سنوات، أو حال تقلبات أسعار العملة دود 25% أو أكثر؛
- استخدام وحدة النقد الأوروبية كأساس للتعامل النقدي، ومع السماح امش للتغ سعر العملة دود ± 2,25%، و كن إعطاء هامش أوسع ا الات الاستثنائية على أن يتم إنقاصه تدر يا[10]؛
- للبنوك ا ركزية ا ق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل ا امش ا سموح به؛
- مسا ة الدول الأعضاء بنسبة 20% من احتياطيا ا الذهبية، و20% من احتياطيا ا الدولارية صندوق النقد الأورو ، وتستلم بد ا وحدات النقد الأوروبية كعملة للتدخل، وتتكون وحدة النقد الأوروبية من سلة من العملات وفقا للأوزان النسبية ا؛
- تعزيز التعاون ا ا والنقدي فيما ب الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل وا د من ا ضاربة.

2-2-2. اتفاقية الوحدة الأوروبية "ماستر ت" : كان من الطبيعي أن تم ا كومات الأوروبية باستكمال عمل الا اد النقدي الأورو ، لذلك عقدت الدول الأعضاء للا اد الأورو مؤ ر قمة فيفري 1992 ا دينة ا ولندية ماستر ت لوضع التعديلات النهائية عاهدة روما ولتوقيع الاتفاقية ا ديدة للوحدة الأوروبية وضع موعة معاي للانضمام إ منطقة الأورو، ثل إطار عمل

وضوابط عمل توجيهية حافزة ودافعة كما أنها تمثل مرجعيات ومرشدة للعمل الوحدوي الأوروبي، وجدير بالذكر أنه قد وضعت عدة معايير قياسية كشرط مسبق لازم تحقيقه لانضمام أي دولة إلى الاتفاق وهي :

2-2-2-1. نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي : اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا يتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي[11].

2-2-2-2. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي : فالدين العام لم يعد مجرد رصيد تقوم الدولة بسداده بقدر ما أصبح أداة لتطوير أداء الدولة، وقد نجحت كثير من الدول في ضبط إنفاقها العام من خلال حسن إدارة الدين العام فجانب من النفقات العامة يذهب إلى خدمة الدين العام وسداد فوائده وأقساطه وأعبائه، ومن ثم فإن العلاقات التناسبية ما بين رصيد وحجم الدين، وما بين القدرة على سداد أعبائه وخدمته يتم دراستها جيدا، وقد وجد أنه من المناسب أن لا يتعدى حجم الدين في أي وقت من الأوقات حدود 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة.

2-2-2-3. معدل التضخم : حددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في معدلات التضخم، على أن لا تتجاوز هذه المعدلات حدود 1,5% عن المتوسط المسجل للدول الأعضاء الأقل تضخما.

2-2-2-4. سعر الفائدة : بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة في توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل حدود 2% عن المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث ذات الأداء الأفضل، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

2-2-2-5. سعر الصرف : واجهت الدول الأوروبية متاعب كبيرة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقا من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي[12]، أي السماح بتقلبات سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

3- الأورو والدولار وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي

على الرغم من أن فكرة استبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة إلى حد ما لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يرتكز على الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من تأثير هذا الأخير على كافة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية إلا أن ظهور الأورو والوزن الاقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الاقتصادي العالمي، أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل هناك من ذهب إلى إحلال الأورو محل الدولار كعملة دولية على المدى الطويل في ميزان المعاملات الاقتصادية العالمية.

3-1. المقارنة بين استخدام الأورو واستخدام الدولار دولياً : يمكن المقارنة بين استخدام الأورو كعملة دولية وبين استخدام الدولار، فنحو ثلث الدول التي تربط عملاتها بعملة أخرى تستخدم الأورو كعملة تثبيت وتشمل في الغالب دولاً غير أعضاء منطقة الأورو والاتحاد الأوروبي أو التي يحتمل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية المتحدثة بالفرنسية، وتستخدم معظم دول الثلثين الباقية - آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية - الدولار كعملة تثبيت، وبمراجعة هذا في نهاية عام 2009 نجد أن احتياطيات النقد الأجنبي المسعرة بالدولار تضم نحو ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطيات الرسمية بالنقد الأجنبي المعرف تكوين عملاتها والجدول (1) يبين ذلك.

تشكل العملات الارتكازية ا صدر الأول كونات الاحتياطيات الدولية، وباعتبار الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأو منذ اية ا رب العا ية الثانية وعلى الرغم من ا فاض دوره نسبيا بعد ا يار نظام بريتون وودز عاد ليكون أكثر العملات استعمالا كعملة احتياطية دولية، وتأ الص ا ركز الأول ب دول الاحتياط الك ى من الدولار حيث بلغ عام 2009 قيمة تريليو دولار.

وتعة منطقة الشرق الأوسط والدول العربية من أكثر الدول ال تفظ بالاحتياطي من الدولار العا فالاحتياطي الر ي الدو من الدولار يتركز أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا حيث وصل عام 2009 إ حوا 4,6 تريليون دولار أمريكي، وتأ أمريكا اللاتينية ا ركز الثا وا 3,8 تريليون دولار، بعد ذلك باقي دول آسيا دون الص [13]، ويظهر ا دول (1) أن نصيب الدولار الأمريكي الاحتياطيات الدولية ا فض من 71,0% العام 1999 إ 62,2% العام 2009، ومن 74,2% إ 58,5%، على التوا البلدان النامية.

وتظهر البيانات الواردة الشكل (1) زيادة دور الأورو من 17,9% عام 1999إ 27,3% عام 2009 الاحتياطيات الدولية، ومن 17,5% إ 30,1% ومن 18,0% إ 24,8% الدول النامية والدول الصناعية على التوا لنفس الفترة، وهو بذلك تل ا رتبة الثانية.

ا تقدم سابقاً، فإنه يدل على أن مكانة الدولار الأمريكي كأهم عملة احتياط العا بط تدر يا بينما ترتفع مكانة الأورو باستمرار، و الوقت نفسه فإن ازدياد الأورو اسكا كليا أمام الدولار يعكس أن السوق يل إ الأورو تدر يا، وجاءت الأزمة ا الية العا ية 2008 حسب الاقتصادي بسام ا جار لتسجل مواقع ضعف جديدة للدولار الأمريكي أمام الأورو، وبالإمكان تفسير قوة الأورو أمام الدولار إ العوامل التالية:

- التباطؤ الاقتصاد الأمريكي، حيث أت السلطات النقدية إ فيض الفائدة بسبب الأزمة مقابل بنوك مركزية الأورو واليابا ، وبسبب تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي من نسب 1,9% إ 0,7% بداية العام 2001 عمد البنك ا ركزي الأمريكي إ خفض الفائدة على الدولار من 6,5% إ 6% لدعم حركة الاقتراض، وتفادياً لركود اقتصادي تمل عمد البنك ا ركزي الأمريكي إ فيض الفوائد على دفعات لتصل إ 3,75% لتصبح أقل من مستواها أوربا، وواصل البنك الفدرا فيض الفوائد حـ جوان من العام 2003 لتحط على نسبة 1% أد مستوى له[14].
- و جوان عام 2004 قررت الولايات ا تحدة الأمريكية البدء مرحلة جديدة من الفوائد ا رتفعة و طى متسارعة لتصل إ حوا 5,7% لتعاود ا فاضها من جديد وبدءًا من العام 2007 إ 5,02%، لتصل عام 2008 إ 1,98%، هذا الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الأوروبية ارتفاعاً من 2,11% العام 2002 إ 4,28% العام 2007 ولتشكل 4,86% عام 2008[15].
- إقبال العديد من البنوك ا ركزية العا على تنويع احتياطيا ا من العملات الارتكازية للتحويل على حساب الدولار، من خلال ويل جزء من احتياطيا ا الدولارية إ الأورو وذلك لتفادي اطر نا ة عن الا فاضات سعر صرف الدولار أمام الأورو كما يوضحه الشكل (2).
- تزايد حدة أزمة السيولة الولايات ا تحدة الأمريكية مع تفاقم عجز ا وازنة الأمريكية حيث استمر ارتفاع عجز ا وازنة الأمريكية من 157,8 مليار دولار عام 2002 إ 1412,7 مليار دولار عام 2009 إ 1555,6 مليار دولار عام 2010، وا دول (2)، فالارتفاع ا ستمر لعجز ا وازنة الأمريكية ابتداءً من عام 2002 دفع بالولايات ا تحدة الأمريكية إ الاستدانة من ا ارج، وقد بلغ الدين العام الأمريكي 11,875 تريليون دولار عام 2009 ل تفع إ 13,786 تريليون دولار عام 2010.

- أيضا من الأسباب التي تفسر قوة الأورو أمام الدولار، تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الدولار القوي لتخفيف العجز في الميزان التجاري، حيث لجأت إلى عملية التيسير الكمي* الأولى بقيمة 1,25 تريليون دولار عام 2008[16]، والثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010، وذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة، لتشجيع عملية استعادة النشاط الاقتصادي والحد من اختلال الميزان التجاري الأمريكي، وبذلك زادت الولايات المتحدة من حجم الكتلة النقدية مما ساعد على تدني قيمة الدولار دون أن يؤثر ذلك سلبيا على حجم الصادرات الأمريكية[17].

2-3. الأورو يواجه الدولار : منذ إصدار شكل الأورو نجاحا لدوله الأعضاء، ويمكن القول أن الأورو حقق هدفه لدفع عملية التكامل وارتفعت مكانة الأورو الدولية باستمرار، وتصاعد سعر صرفه الكلي مقابل الدولار الأمريكي.

وتشير دراسة جيفري فرنكل يتنبأ فيها بأن الأورو سوف يحل محل الدولار كعملة احتياط عالمية خلال عشر سنوات، ومن وجهة نظره فإن الأورو سوف يتجاوز الدولار لأول مرة في عام 2015 من حيث الاحتياطيات العالمية للبنوك المركزية في العالم، فتنبؤ فرنكل مرتبط بدراسة كان قد قام بها هو وشين مينزي عام 2008 وقد توصلا إلى هذه النتيجة من خلال تحليل محددات الطلب على الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي والتي يحتل فيها الدولار المركز الأول وبناء على نتائج النموذج القياسي تم وضع عدة سيناريوهات للعلاقة بين الدولار والأورو حتى عام 2040.

ويعول فرنكل في دراسته على الدروس التاريخية المستفادة من العلاقة بين الدولار والجنيه الإسترليني، حيث أنه على الرغم من تجاوز الاقتصاد الأمريكي للاقتصاد البريطاني من حيث الحجم فإن الدولار لم يتجاوز الإسترليني إلا في حالات نادرة أي أن هناك فترات تأخر يمكن أيضا أن تتكرر في العلاقة بين الدولار والأورو حسب فرنكل والشكل (3) يوضح الدراسة التي قام بها جيفري فرنكل وشين مينزي.

ويرى الاقتصادي محمد إبراهيم السقا أن استشهاد فرنكل بتكرار العلاقة بين الدولار والجنيه الإسترليني ليس في محله تماماً، والحجة في ذلك أن صعود الدولار كعملة دولية في ذلك الوقت كان لظروف عالمية أملت أن يحتل الدولار مكانة العملة الدولية في ظل عدم قدرة العالم العودة لنظام الذهب، ولم يكن في وقتها تكن هناك عملة احتياط دولية أصلا، حتى كان الدور العالمي للإسترليني قد انتهى بنهاية العشرينيات من القرن العشرين تقريباً، ولذلك أجمعت الدول المؤتمرة في بريتون وودز على ضرورة العودة لنظام الذهب من خلال الدولار الأمريكي، أي استخدامه في احتياطيات البنوك المركزية للعالم بدلا من الذهب على أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتحويل هذه الدولارات إلى ذهب عند حاجتها لذلك[18].

أما الحجة الثانية فهي أن دول العالم في الماضي كانت مستعدة لدفع التكلفة المالية اللازمة للحيلولة دون تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، إلا أنه ومنذ عام 2001 فقدت الولايات المتحدة جانبا كبيراً من التعاطف الدولي حول شرعية ما تقوم به من عمليات عسكرية خارج حدودها ومن ثم لم يعد من يقدم الدعم لميزانها التجاري الذي استمر رصيده في العجز لعقود والشكل (4) يوضح ذلك، في مقابل ما أسمته حربها على الإرهاب وهو ما يمهد لتراجع دور الدولار عالميا في ظل العجز المتفاقم للميزان التجاري الأمريكي.

من ناحية أخرى، فإن آخر البيانات المتاحة عن احتياطيات النقد الأجنبي لدول العالم وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي والمعروضة سابقا تشير إلى أن الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على الأورو، على الرغم من أزمة الدولار الأمريكي، وأن الدولار مازال المكون الأول لاحتياطيات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي، وأنه على الرغم من

ظروف الأزمة ال ر ا الاقتصاد الأمريكي خصوصا أثناء وبعد الأزمة ا الية العا ية 2008، فإن الدولار الأمريكي يشهد ذلك ا بوط ا اد الطلب مثلما تتوقع دراسة فرنكل وم ي.

3-3. التحديات ال تعيق الأورو عن احتلال مكانة الدولار : بالرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار الأورو، إلا أن هناك نقط استفهام و ديات كب ة تواجه الأورو وتعكس بعض الغموض على دوره ا ستقبلي النظام النقدي الدو وقدرته على احتلال مكانة الدولار وأ ها :

3-3-1. اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة منطقة الأورو : العقبة الأك أمام الأورو تنبع من طبيعة هذه العملة، كو ا تضم ا ها ومضمو ا دولاً ذات اختلافات كب ة ما يتعلق جم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، صحيح أن البنك ا ركزي الأورو ا سئول عن توحيد السياسات النقدية ا تعلقة بالأورو يشكل بنكا مستقلا اماً وتعت قراراته ملزمة ميع الأطراف، إلا أنه سوف يعمل على و طبيعي على قيق مصا دول منطقة الأورو عامة وبالتا فإن أغلب قراراته سوف تكون توفيقية ا قق مصا يع الأطراف وهذا قد يضعف من قوة الأورو على ا ستوى العا ي، وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إ ا فاض قيمة الأورو ا يقارب 20% السنة الأو من صدوره عام 1999، ولكنه حقق استقرارا نسبيا نوعا ما وعاود الصعود ددا على و لافت للنظر.

3-3-2. الثقل السياسي والعسكري الأمريكي : وهناك عامل آخر يتميز به الدولار من الأورو، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات ا تحدة الأمريكية العا ، فالتدخل ا تواصل قضايا الشعوب وسياسا ا والتدخل العسكري يعطي الدولار قوة كب ة ويسهم نشره بقوة أ اء العا ، وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتم 2001 ال تؤثر كث ا قيمة الدولار بالنظر إ ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأمريكي، ويعزى ذلك إ ا اذ الولايات ا تحدة إجراءات مالية ونقدية معتمدة على ا كانة ال تلها الدولار ومن ورائه الاقتصاد الأمريكي العا ، وهذا يشكل ديا للأورو[19].

3-3-3. الأحزاب اليمينية ا تطرفة منطقة الأورو : ظهور الأحزاب اليمينية ا تطرفة وازدياد دورها ونشاطها السياسي الا اد الأورو ، وهي تلك توجها و الانفصال عن الا اد وإعادة ا وية الوطنية إ كل دولة منه ويشكل هذا نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الا اد وعملة الأورو، ولو أن الاتفاقيات ا نعقدة ب الدول الأوروبية قلصت بشكل كب إمكانية حدوث أزمات من هذا النوع قد تؤثر مستقبل الا اد الأورو وتكامله، إلا أن التاريخ أثبت أنه لا يس على قواعد ددة.

3-3-4. السياسات الاقتصادية الأمريكية : ديات تواجه الأورو أمام الدولار الأمريكي، وهي تعرقل استمراره الانتعاش بالنظر إ السياسات الاقتصادية الأمريكية ا تغ ة ا اصة بالضرائب والفائدة، فتخفيض الضرائب الأمريكية سيؤدي إ زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي و فيز الاستهلاك والاستثمار وبالتا زيادة معدل النمو، ا يشكل دعما للدولار أمام الأورو.

3-3-5. الأزمة ا الية العا ية لعام 2008 : صحيح أن شرار ا بدأت منتصف عام 2007 وطفت للسطح عام 2008 وهي نا ة عن أزمة الرهن العقاري بالولايات ا تحدة الأمريكية، وانتقلت من أزمة مالية خاصة بالأسواق ا الية إ أزمة حقيقية دد الاقتصاد العا ي بالركود[20]، وأثرت تأث ا كب ا على الاقتصاد الأمريكي ومؤسساته ا الية والاقتصادية، كما أربكت هذه الأزمة مس ة أوروبا التار ية صوب ا اد تتوثق عراه دوماً ولسنوات كث ة تقدم ا شروع الأورو بسلاسة مضيفا أعضاء جدد وملغيا ا واجز ال تقسم كيانه و ققا ازدهارا متزايداً، وهذه الأزمة هي ثابة أول اختبار كب تعرضت له منطقة الأورو كاشفة عن عيوب الإطار أخفتها السنوات السابقة[21].

فقد تأثر الاقتصاد الأوروبي عموما واقتصاد منطقة الأورو خصوصا، حيث انخفض معدل النمو في هذه المنطقة من 7,1% عام 2007 إلى 4,2% عام 2008[22]، وانعكس هذا التراجع في معدل النمو على معدل البطالة بالارتفاع، وهو ما دفع قادة منطقة الأورو إلى تبني خطة إنقاذ ما تعتمد على تقديم الدعم للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف[23]، كما شارك صندوق النقد الدولي عن كثب في جهود المنطقة مقدماً الدعم المالي للدول التي تتمتع بأسس اقتصادية سليمة لكنها مازالت معرضة لخطر التضرر من العواقب الناتجة عن الأزمة وعمل على تقديم المشورة السياسية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم النصح الخاص ببناء الثقة في التأمين متعدد الأطراف[24].

6-3-3. أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010 : اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو التي عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010[25]، حينما دفعت كلاً من اليونان آيرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة، فقد اهتزت منطقة الأورو قبل أن يتمكن الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي والعالمي من آثار الأزمة المالية 2008[26].

ففي ماي عام 2010 اتفق وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح اليونان المثقلة بالديون قرضاً بقيمة 110 مليار أورو بشرط الالتزام بخطة تقشف صارمة، وفي الشهر نفسه أقر الاتحاد الأوروبي خطة إنقاذ بقيمة 750 مليار أورو، والأمر نفسه وقع مع آيرلندا حينما قاما البنك المركزي الأوروبي والصندوق بتقديم قرض بقيمة 85 مليار أورو مقابل تنفيذ خطة تقشف حازمة[27]؛ وقد تزايد القلق بشأن انتقال عدوى الأزمة لدول أوروبية أخرى وفي مقدمتها البرتغال واسبانيا وايطاليا في ظل تفاقم ديونها كما يوضحه الشكل (5)، متجاوزة بذلك أحد معايير اتفاقية ماستريخت التي تحدد نسبة 60% كحد أقصى للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى حدوث اضطرابات في بعض أسواق التمويل وفي بعض الحالات وصلت فروق أسعار الفائدة على السندات الحكومية إلى مستويات مرتفعة قياسية تفوق كثيراً المستويات العادية لها[28].

ومع القيام بمقارنة عامي 2008 و2009 نجد أن الدول الأربعة شهدت ارتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي الإجمالي لكن بنسب مختلفة، فحسب الشكل (5) يشير إلى أن اليونان ارتفعت ديونها السيادية من 99,2% عام 2008 إلى 115,1%، أيضا ايطاليا عرفت ارتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي حيث انتقلت من 104% إلى 115,8% عام 2009 بالإضافة إلى البرتغال هي الأخرى شهدت ارتفاعاً من 66,3% إلى 76,8% عام 2009، لتأتي اسبانيا التي عرفت هي أيضا تفاقماً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي إذ انتقلت من نسبة 39,7% عام 2008 إلى 53,2% عام 2009.

ولعل تفاقم الديون السيادية لمنطقة الأورو يعود إلى عدة أسباب أهمها :

- تحمس الدول صاحبة الديون إلى استيفاء شروط الانضمام إلى منطقة الأورو فقامت بالإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذا تعمد تلفيق بعض المؤشرات خاصة المؤشر المتعلق بعجز الموازنة العامة وهو ما جعل هذه الدول تعلن في وقت متأخر حقيقة عن وضعها المالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة لكثير من هذه الدول خصوصا عندما حان وقت السداد كان الارتباك وحلّت الأزمة[29]؛

- أيضا من أسباب تفاقم الديون لهذه الدول تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 عندما قامت بعمليات الإقراض الواسعة للحيلولة دون إفلاس العديد من بنوكها والمؤسسات المالية ففي إيطاليا مثلا قامت بتوفير تمويل بقيمة 20 مليار أورو لقطاع البنوك ومن دون

ضمانات، وهي إجراءات قامت ا هذه الدول للحد من آثار الأزمة ا الية العا ية ا هددت بالفعل استقرار الاقتصاد العا ي، فما كان من هذه الدول صاحبة ا لاءات ا الية الضعيفة إلاّ اللجوء إ ا ديونية ا ارجية لتمويلها بالأموال اللازمة لذلك، وهو ما أدى إ تفاقم ديو ا والا اه و الصعود.

خلاصة : بعد هذا الاستعراض ا وجز دة ا نافسة ب الدولار والأورو ظل لا استقرار النظام النقدي الدو تب لنا أنه على الرغم من ظهور ا نافس ا ديد – العملة الأوروبية ا وحدة- الذي شكل نقطة ول جديدة على صعيد الأسواق الدولية حت لدول منطقة الأورو بامتلاك مقومات اقتصادية كنها من مواجهة الولايات ا تحدة الأمريكية و علها تتمتع بنفوذ دو لا كن اهله، إلا أن الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على و اثل للطلب على الأورو، على الرغم من أزمة الدولار الأمريكي، وأن الدولار مازال ا كون الأول لاحتياطيات البنوك ا ركزية دول العا من النقد الأجن ، وأنه على الرغم من ظروف الأزمة ا ر ا الاقتصاد الأمريكي خصوصا أثناء وبعد الأزمة ا الية العا ية 2008، فإن الدولار الأمريكي لا يزال العملة الارتكازية الأو النظام النقدي الدو .

ملحق ا داول والأشكال البيانية

ا دول (1)- نصيب الدولار والأورو من إ ا يازات الر ية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية 1999-2009 (الوحدة : نسبة مئوية)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	71,0	71,1	71,5	67,1	65,9	65,9
الأورو الأورو	17,9	18,3	19,2	23,8	25,2	24,8
باقي العملات	11,1	10,6	9,3	9,1	8,9	9,3
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	
الدولار الأمريكي	66,9	65,5	64,1	64,1	62,2	
الأورو الأورو	24,0	25,1	26,3	26,4	27,3	
باقي العملات	9,1	9,4	9,6	9,5	10,5	

Source: International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Report, 2010.

الشكل (1)- نصيب الدولار والأورو من إ ا يازات الر ية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لعامي 1999 و2009 (الوحدة: نسب مئوية)

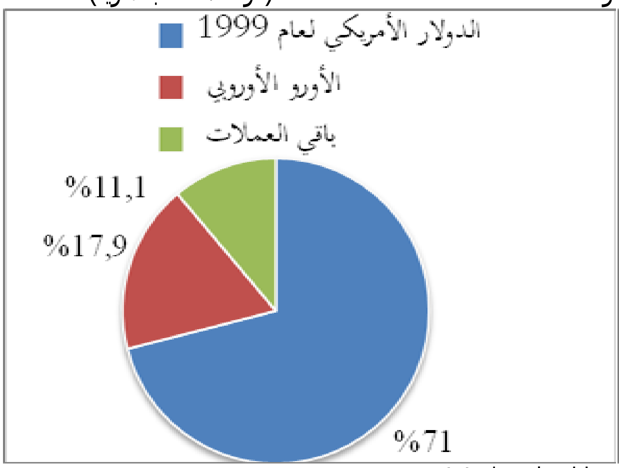

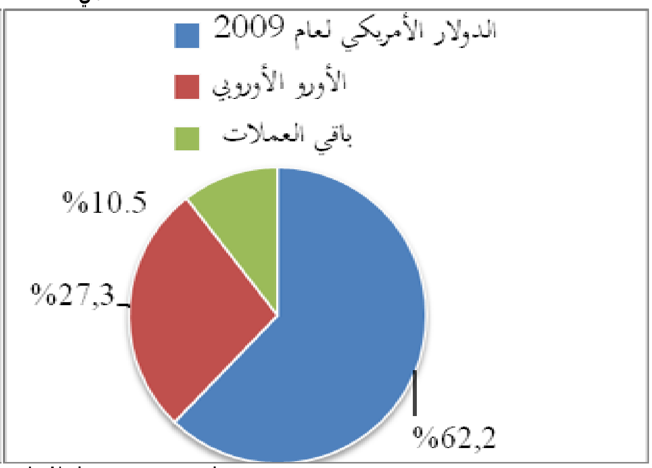

ا صدر: مرسوم انطلاقا من بيانات ا دول (1).

الشكل (2)- متوسط سعر الصرف ا تبادل ما ب الأورو والدولار (1999-2010)

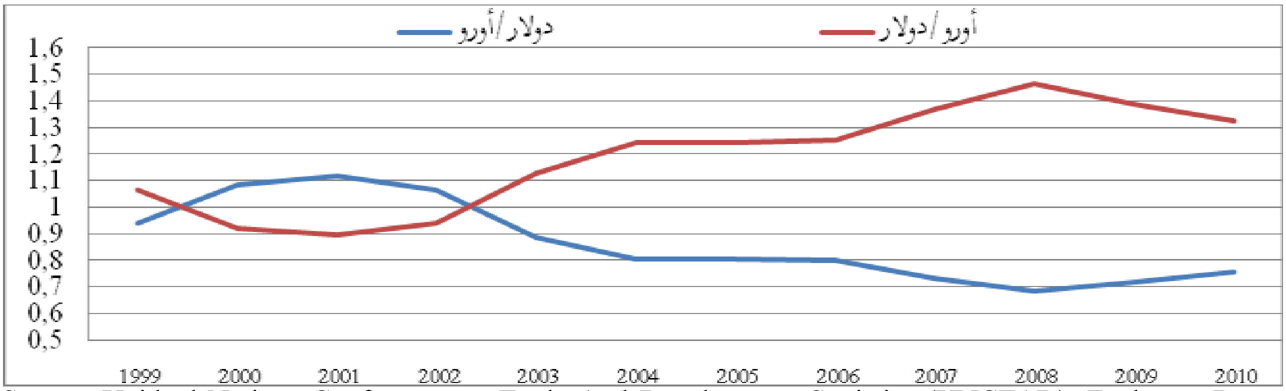

Source: Unidted Nations Conference on Trade And Development Statistics (UNCTAD), Exchange Rates Crossrates, Annual Report, 2011.

ا دول (2)- رصيد ا وازنة الأمريكية السنوي 1999-2010 (الوحدة : مليار دولار)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد ا وازنة الأمريكية	125,6	236,2	128,2	157,8 -	377,6 -	412,7 -
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد ا وازنة الأمريكية	318,3 -	248,2 -	160,7 -	458,6 -	1412,7 -	1555,6 -

Source: John Woolley and Gerhard Peters, Federal Budget Surpluses or Deficits, Budget of The United States Government, 2011.

الشكل (3)- سيناريو استخدام الدولار والأورو الاحتياطيات الدولية من النقد الأجن

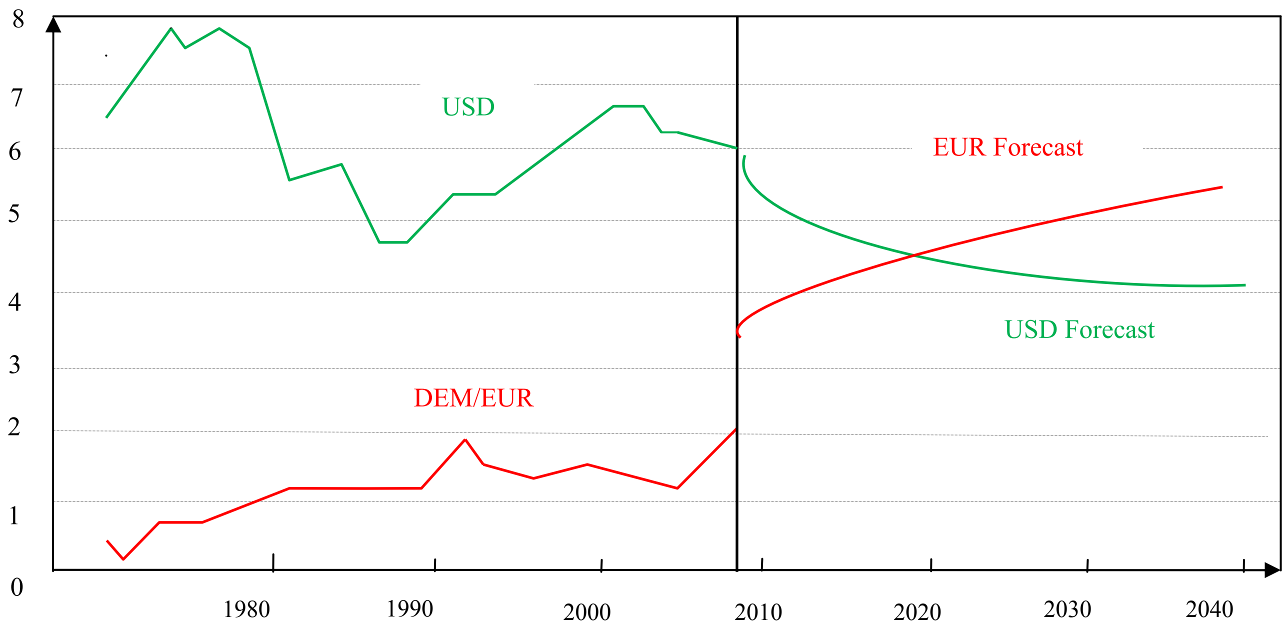

Source: Jeffrey A.Frankel and Menzie Chinn, the Euro May over the Next 15 Years Surpass the Dollar as Leading International Currency, April 2008, p 17.

الشكل (4)- رصيد ا يزان التجاري الأمريكي خلال الفترة 1980- 2010 (الوحدة: مليار دولار)

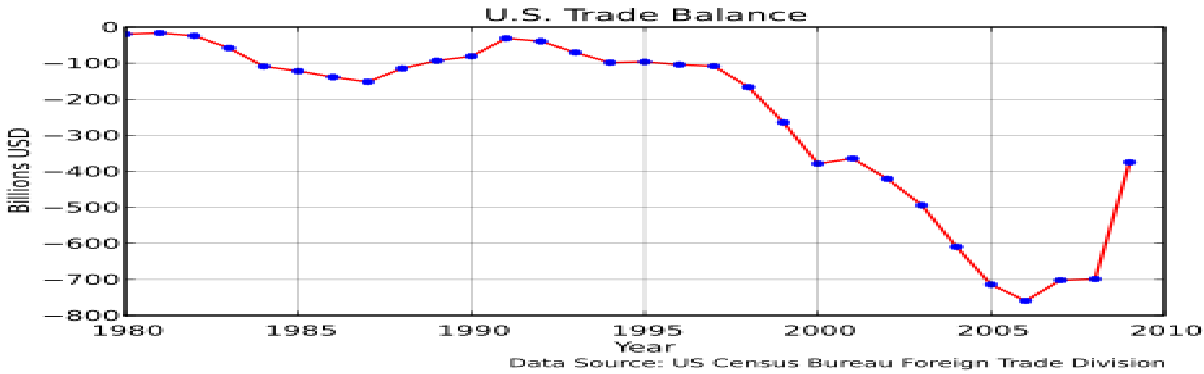

Source: U.S. Census Bureau Foreign Trade Division, 2011.

الشكل (5)- الديون السيادية لبعض دول منطقة الأورو لعامي 2008 و2009 ، (الوحدة : نسبة إ الناتج ا لي الإ ا)

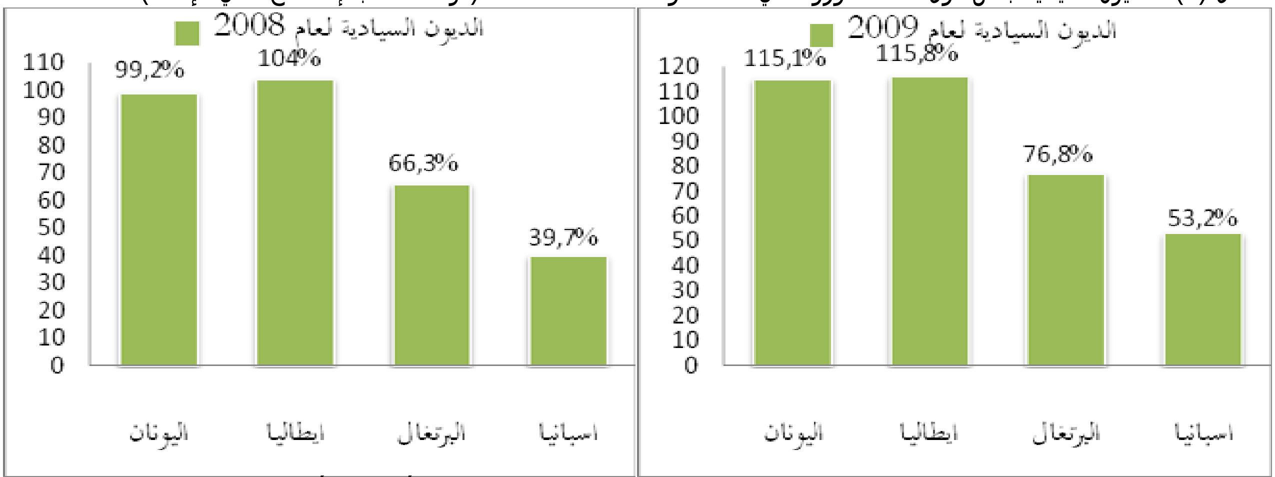

Source: Département Des Études Économiques De La Société Générale, Les Risques En Europe Du Sud Et La Spécificité Italienne, Juin 2010, P 24.

الإحالات وا راجع :

1- صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ب وت، 1984، ص 14.
2- سامي عفيفي حا ، التجارة ا ارجية ب التنظيم والتنظ ، الدار ا صرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 161.
3- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجن ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 13.
4- ضياء يد ا وسوي، الاقتصاد النقدي قواعد- نظم- نظريات- سياسات- مؤسسات نقدية، دار الفكر، ا زائر، 1993، ص 55.
5- مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 28.
6 -H.BENIESSAD, Economie Internationale, opu, Alger, 1983, PP 102-104.
7- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، لة عا ا عرفة، العدد رقم 118، الكويت، أكتوبر 1987، ص ص 133-146.
8- دي مود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار ا تملة على ا نطقة العربية، الدار ا امعية، الإسكندرية، سنة النشر هولة، ص 70.

[9]- صالح فلاحي، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد 01، العدد 03، سبتمبر 1999، ص 72.

[10]- عماد يونس، وحدة النقد تاريخ - أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص 55.

[11]- فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، التطور والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، الكويت، 2000، ص 39.

[12]- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002، ص 257.

[13]- خالد حنفي وآخرون، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية (رؤية عربية)، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر حول: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 20/19 ديسمبر 2009، ، ص ص 16-17.

[14]- اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، سبتمبر 2007، ص 28.

[15]- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2009، ص 56.

*- يعد التيسير الكمي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، وتعتبر خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، حيث سيقوم الاحتياطي الفدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي.

[16] - John Canally, Fed Surprises Market with Massive Quantitative Easing, March 19, 2009, P 01.

[17]- جورج كوبر، ترجمة محمود محيي الدين، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 63.

[18]- محمد إبراهيم السقا، هل يتجاوز اليورو الدولار خلال عشر سنوات، منشور على الموقع:

http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=561136، شوهد بتاريخ: 2011/02/22.

[19]- عباس كاظم جاسم الدعمي، أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2006)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2008، ص 196.

[20]- نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010، ص 93.

[21]- ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009، ص 08.

[22]- البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2009، ص 42.

[23]- محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، يومي: 14/13 مارس 2009، ص 18.

[24]- جين بيزاني فيري، إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 01، مارس 2009، ص 12.

[25]- باري ايشنجرين، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009، ص 19.

[26]- دراسة أجراها خبراء صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010، ص 72.

[27] - Commission Européenne, Procès-verbal de la mille neuf cent trente-huitième réunion de la Commission tenue à Bruxelles, PV(2010) 1938 final, Strasbourg, le 14 décembre 2010, P 13.

[28]- تقرير الاستقرار المالي العالمي، الاستقرار المالي العالمي لا يزال معرضا للخطر، صندوق النقد الدولي، جانفي 2011، ص 02.

[29]- التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية، الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية، العدد 19، جويلية 2010، ص 15.

مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير العمل الإداري ؤسسات التعليم العا (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا امعة - بسكرة - ا زائر)

د.موسي عبد الناصر، أستاذ اضر - أ - جامعة بسكرة – ا زائر
mouci_nacer@yahoo.fr
- مد قريشي، أستاذ مساعد - أ - جامعة بسكرة – ا زائر
grichi_mohamed@yahoo.com

ملخص : لتكنولوجيا ا علومات ا ديثة دورا رئيسيا إحداث التحولات ا ختلفة العمل الإداري، حيث سا ت تطوير الكث من مراحل العمل الإداري وتطوير أساليبه وتوف ا علومات الوقت ا ناسب وبأقل وتكلفة، إ ا العديد من ا زايا ال نحها تكنولوجيا ا علومات ا ديثة للعمل الإداري من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية صبغة ا ودة على أعمال ونشاطات ا ؤسسة ا ختلفة، الأمر الذي بدوره كنها من سم أدائها و قيق ا ودة بشكل أفضل. و هذا ا قال دف إ التعرف على مدى مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير العمل الإداري ؤسسات التعليم العا ا زائر. ولتحقيق ذلك صيغت أربع فرضيات، اخت ت بواسطة موعة من الأساليب الإحصائية، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة مع البيانات وا علومات من عينة الدراسة.

النتائج ا تحصل عليها تش إ وجود علاقات ارتباط دالة وموجبة ب أبعاد الإدارة الالكترونية بشكل منفرد، مع أبعاد العمل الإداري تمعة.

الكلمات الدالة : الإدارة الالكترونية، الأجهزة وا عدات، شبكة الاتصالات، صناع ا عرفة، العمل الإداري، جامعة بسكرة.

هيد : يواجه العمل الإداري ديات وتغ ات سريعة ومتعددة وعلى رأسها التغ ات التكنولوجية ال أتاحتها تكنولوجيا ا علومات كونا ا ا ختلفة، وخاصة الإنترنت، الإنترانت والإكسترانت، تزايد استخدام ا اسب الآ ، ثورة ا علومات، والتطـور الفكـر الإداري. فقد غزت تكنولوجيا ا علومات تلف جوانب العمل الإداري يع ا ؤسسات؛ إذ لا د مؤسسة لو مـن قواعـد بيانات لوظائف إدارية تلفة، وأصبحت قواعد البيانات من ضروريات ا ؤسسة العصرية وبدو ا لا تستطيع ا ؤسسة الاسـتمرار العمل، لذا أصبح التغي الإداري من أهم ات الوقت ا اضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية لأنه أصبح ضـرورة حتمية. وقد كان ذلك ثابة تنبيه سم ي ا ؤسسات بأ ية الاستجابة للمستجدات من حو م ح يستطيع ا سم أن يفهم بيئة التغي ومن ة حسن إدار ا والتعامل معها با ابية، ونتيجة ذا التغي فقد انتقل العمل الإداري مستفيدا من تكنولوجيا ا علومات الإداريـة من الأساليب التقليدية ال تعتمد على ا عاملات الورقية والإجـراءات الروتينيـة إ الأسـاليب الإلكترونيـة الإدارة. والإدارة الالكترونية هنا ثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات عا القرن الواحد والعشرين ال تصر العو ة والفضاء الرقمـي وا عرفـة وثورة الإنترنت كل متغ اته وحركة ا اهاته. هذه الإدارة ال تعود فكر ا إ سنة 1973 الولايات ا تحدة بـدأت تنمـو وتتطور لا سيما بعد استخدام شبكة الإنترنت ح أصبح الآن الكث من ا ؤسسات بل والدول تدير أنشطتها ا تنوعة دون ا اجـة إ استخدام الأساليب الروتينية ا ختلفة.

فا اجة إ استخدام الورق تناقصت نوعا ما، وأصبح ا سم ارس أنشطته أي وقت و أي مكان وبكفاءة عالية ا كان السابق. وعليه فالإدارة الإلكترونية هي ا درسة الأحدث الإدارة، تقوم على استخدام الإنترنت وشبكات الأعمال ا از العمل الإداري من طيط، تنظيم، توجيه، ورقابة الكترونيا. وسنحاول هذا ا قال ليل العلاقة ب ا تغ ين ل الدراسة.

1- الإطار العام للبحث وإجراءاته

1-1. إشكالية البحث : أخذ موضوعا "الإدارة الالكترونية" و "العمل الإداري" يستحوذان على اهتمام تلف ا ستويات الإدارية ا ؤسسات والدول، وذلك لأ يتهما تطوير تلك ا ؤسسات. ومن هنا جاءت إشكالية ثنا هذا على النحو التا :

ما مدى مسا ة الإدارة الإلكترونية تطوير العمل الإداري ؤسسات التعليم العا ا زائرية ؟

و كن التعرف على مضام هذه الإشكالية من خلال طرح التساؤلات الآتية :

- هل هناك تصور واضح عن الإدارة الإلكترونية لدى إدارة الكلية ل الدراسة ؟
- كيف تساهم الإدارة الإلكترونية تطوير عمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، و عملية الرقابة ؟

1-2. أ ية البحث : يكتسي ثنا أ ية بالغة وذلك للأسباب التالية :

– تتضح أ ية البحث من تناولنا موضوع يتعلق بتوظيف تكنولوجيا ا علومات والاتصالات لصا تطوير العمل الإداري ا امعة.
– يضيف هذا البحث معرفة جديدة تسهم تقدم وتطور العمل الإداري ا ؤسسات.
– أ ية العمل الإداري ا ؤسسات من خلال إسهامه قيق أهداف ا ؤسسة بالإشارة إ كيفية تطويره وتفعيله.

1-3. أهداف البحث : نسعى إ قيق الأهداف التالية :

– إبراز أ ية العمل الإداري وزيادة فعاليته من خلال استخدام تكنولوجيا ا علومات.
– تسليط الضوء على واقع الإدارة الإلكترونية ا ؤسسة ل الدراسة.
– التعرف على درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية الكلية ل الدراسة ومدى مسا تها تطوير العمل الإداري.
– تقد بعض التوصيات ا ناسبة هذا ا ال.

1-4. فرضيات البحث : كن وضع الفرضية الرئيسية التالية :
"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ب الإدارة الإلكترونية وتطوير العمل الإداري بكلية العلوم والتكنولوجيا امعة بسكرة** ".
ويندرج ضمن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ب استخدام الأجهزة وا عدات (Hardware) وتطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ب استخدام ال يات (Software) وتطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ب استخدام شبكات الاتصال وتطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ب استخدام صناع ا عرفة وتطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة.

1-5 تمع وعينة البحث : يتكون تمع البحث ا ستهدف من العامل الإداري كلية العلوم والتكنولوجيا امعة بسكرة والبالغ عددهم 142 عامل، واعتمدنا طريقة العينة العشوائية اختيار عينة البحث البالغ حجمها 50 عامل، وقد توزيع الاستبانة عليهم ء زيارات ميدانية لأفراد عينة البحث، أسترد منها 40 استبانه، وبعد فحصها يستبعد أي منها نظرا لتحقيقها شروط الإجابة الصحيحة.

اعتمدنا على التقارير الر ية للجامعة والكلية ل الدراسة وعلى الاستبانة وتعد أداة البحث الأساسية ع كافة البيانات وا علومات ا تعلقة باختبار الفرضيات. كما أ ا أداة مناسبة لاستطلاع الآراء وقياس الا اهات ووجهات النظر.

وقد تقسيم استبانة البحث إ قسم ، يشمل الأول أبعاد متغ الإدارة الإلكترونية وهي أربعة، الأول يضم ست عبارات، الثا سبع عبارات، بينما الثالث يضم ثلاثة عشر عبارة، ح أن البعد الرابع يضم أربع عبارات ؛ بينما ثل القسم الثا أبعاد متغ العمل الإداري وهي سة، الأول يضم س عبارات، الثا يضم ست عبارات، الثالث يضم أربع عبارات، بينما البعد الرابع يضم ثلاث عبارات، ح البعد الأخ يضم ثلاث عبارات.

وقد بلغ معامل صدق الاستبانة (0.965)، ح بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ (0.932)، ا يدل على يز الاستبانة بالصدق والثبات. ا علنا على ثقة بصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على كافة تساؤلات البحث واختبار الفرضيات.

2- ماهية الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الالكترونية من الأساليب ا عاصرة ال تسعى لتحويل ا ؤسسات إ مؤسسات الكترونية تستخدم تكنولوجيا ا علومات ا از يع أعما ا ومعاملا ا الوظيفية ووظائفها الإدارية.

1-2 . مفهوم الإدارة الالكترونية : للإدارة الالكترونية العديد من ا فاهيم، كن إ از أ ها فيما يلي :
الإدارة الالكترونية حسب **م عبود م** (2004) هي "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات ا تميزة للانترنت وشبكات الأعمال التخطيط والتوجيه والرقابة على ا وارد والقدرات ا وهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل قيق أهداف ا ؤسسة"[1].
وبرأي **أ د مد غيم** (2004) الإدارة الالكترونية هي"أداء العمليات ب موعة من الشركاء من خلال استخدام تكنولوجيا ا علومات متطورة بغية زيادة كفاءة وفعالية الأداء"[2].
وينظر إليها **مد أ د** (2009) بأ ا" تنفيذ الأعمال وا عاملات ال تتم ب طرف أو أكثر سواء من الأفراد أو ا ؤسسات من خلال استخدام شبكات الاتصالات الالكترونية"[3].
و ضوء ا فاهيم آنفة الذكر، يتضح أن الإدارة الالكترونية تعتمد أساسا على استخدام خليط من تكنولوجيا ا علومات والاتصالات القيام ميع العمليات الإدارية ا اصة ؤسسة ما، وذلك دف س أداءها وتعزيز مركزها التنافسي.

2-2 فوائد الإدارة الالكترونية : إن الاهتمام الكب الذي يوليه العا ا تقدم باستخدام تكنولوجيا ا علومات كونا ا ا ختلفة سببه الأ ية والفوائد الكب ة ال تقدمها هذه الأخ ة، ولذلك بدأت الدول تتسابق تطبيق الإدارة الالكترونية نظرا للفوائد ال ققها[4].
وفيما يلي أهم فوائد الإدارة الالكترونية[5]:
- تبسيط الإجراءات داخل ا ؤسسات وهذا ينعكس ا ابيا على مستوى ا دمات ال تقدم إ ا واطن ، ومنه اختصار وقت تنفيذ ا از ا عاملات الإدارية ا ختلفة.
- تسهيل إجراء الاتصال ب الدوائر ا ختلفة للمؤسسة وكذلك مع ا ؤسسات الأخرى.
- الدقة وا وضوعية ا از العمليات ا ختلفة داخل ا ؤسسة.
- تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إ ابا على عمل ا ؤسسة.
- كما أن تقليل استخدام الورق يعا مشكلة تعا منها أغلب ا ؤسسات عملية ا فظ والتوثيق ا يؤدي إ عدم ا اجة إ أماكن التخزين حيث يتم الاستفادة منها أمور أخرى.

3-2 أهداف الإدارة الالكترونية : كن تلخيص أهم أهداف الإدارة الالكترونية النقاط التالية[6] :
- تقد ا دمات للمستفيدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع.
- قيق السرعة ا طلوبة لا از العمل وبتكلفة مالية مناسبة.
- إ اد تمع قادر على التعامل مع متغ ات العصر التكنولوجي.
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن ا سوبية.
- ا فاظ على حقوق ا وظف من حيث تنمية روح الإبداع والابتكار.
- ا فاظ على أمن و سرية ا علومات و تقليل اطر فقدها.

3- عناصر الإدارة الإلكترونية : تتكون الإدارة الإلكترونية من أربعة عناصر أساسية هي : عتاد ا اسوب، وال يات، وشبكة الاتصالات Communication Network ويقع قلب هذه ا كونات صناع ا عرفة من ا اء وا ختص الذين ثلون البنية الإنسانية والوظيفية نظومة الإدارة الإلكترونية.

1-3 عتاد ا اسوب : يقصد به أجهزة ا اسوب وملحقا ا. ونظرا لتطور برامج ا اسوب والزيادة ا ستمرة عدد مستخدمي الأجهزة ا ؤسسات فانه من الأفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعوا العتاد العا ح قق ميزت أساسيت ا[7] :
- توف تكاليف التطوير ا ستمر وتكاليف الصيانة.
- ملائمة عتاد ا اسوب للتطورات ال ية وبر يات نظم ا علومات.

3-2 ال يات والشبكات : ال يات هي موعة برامج ا ستخدمة لتشغيل جهاز ا اسب الآ والاستفادة من إمكانياته ا ختلفة[8]. بينما الشبكات فهي الوصلات الإلكترونية ا متدة ع نسيج اتصا لشبكات الإنترانت، الإكسترانت، وشبكة الإنترنت ال ثل شبكة القيمة للمؤسسة وللإدار ا الإلكترونية[9].

3-4 صناع ا عرفة : وهو العنصر الأهم منظومة الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية Leaderships Digital، وا ديرون وا للون للموارد ا عرفية ورأس ا ال الفكري ا ؤسسة. ويتو صناع ا عرفة إدارة التعاضد الإستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية من جهة وتغي طرق التفك السائدة للوصول إ ثقافة ا عرفة من جهة أخرى[10].

وبناء على ما سبق كن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي الإدارة ال ارس عناصرها (ال يات، ا كونات ا ادية، الشبكات، وصناع ا عرفة) أو وظائفها (التخطيط الإلكترو ، التنظيم الإلكترو ، القيادة الإلكترونية، والرقابة الإلكترونية) وفقا تطلبات ا واكبة والاستخدام الكفء والفعال لتكنولوجيا ا علومات.

4- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

ثل الإدارة الإلكترونية ولا شاملا ا فاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات وا ياكل والتشريعات ال تقوم عليها الإدارة التقليدية، وهي ليست وصفة جاهزة أو خ ة مستوردة كن نقلها وتطبيقها فقط، بل إ ا عملية معقدة ونظام متكامل من ا كونات التقنية وا علوماتية وا الية والتشريعية والبيئية والبشرية وغ ها، وبالتا لا بد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وإخراجها إ حيز الواقع العملي.

4-1 ا تطلبات الإدارية: وتتمثل فيما يلي :

أ- وضع الإستراتيجيات وخطط التأسيس: ويتطلب ذلك تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع ا طط شروع الإدارة الإلكترونية والاستعانة با هات الاستشارية والبحثية لدراسة ووضع ا واصفات العامة ومقاييس الإدارة الإلكترونية، والتكامل والتوافق ب ا علومات ا رتبطة بأكثر من جهة[11].

ب- القيادة والدعم الإداري: من أهم العوامل ا ؤثرة أي مشروع كان هو القيادة وهي ا فتاح الرئيسي لنجاح أو فشل أي منها، إذ أن دعم الإدارة وقدر ا على إ اد بيئة مناسبة للعمل تلعب دورا رئيسيا اح أي عمل أو فشله، كما أن التزام القيادة يعت أمرا ضروريا لدعم كل نقطة من نقاط إستراتيجيات ا ؤسسة، كذلك متابعة القيادة للمشروع وتقد ا علومات ا رتدة سيضمن اح ا شروع وتطويره، كما أن قناعة واهتمام ومساندة الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا ا علومات ا ؤسسات كافة يعت أحد العوامل ا رجة وا ساعدة قيق اح تطبيق الإدارة الإلكترونية[12].

ج- ا يكل التنظيمي: أصبح النموذج ا رمي التقليدي للمؤسسة الذي واكب عصر الصناعة يعد ملائما لنماذج الأعمال ا ديدة عصر تكنولوجيا ا علومات والأعمال الإلكترونية، إذ د أن ا ياكل التنظيمية ا لائمة للأعمال الإلكترونية هي ا صفوفات والشبكات وتنظيمات ا لايا ا ية ا رتبة بنسيج الاتصالات[13]. ويتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إجراء تغ ات ا وانب ا يكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب، يث تتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية وذلك عن طريق استحداث إدارات جديدة أو إلغاء أو دمج بعض الإدارات مع بعضها، وإعادة الإجراءات والعمليات الداخلية ا يكفل توفر الظروف ا لائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية مع مراعاة أن يتم ذلك التحول إطار زم متدرج من ا راحل التطورية[14].

د- تعليم وتدريب العامل ، توعية وتثقيف ا تعامل : تتطلب الإدارة الإلكترونية إحداث تغ ات جذرية نوعية ا وارد البشرية ا لائمة ا وهذا يع إعادة النظر بنظم التعليم والتدريب ا الية واكبة متطلبات التحول ا ديد ا ذلك إعداد ا طط وال امج والأساليب التعليمية والتدريبية على كافة ا ستويات، بالإضافة إ توعية أفراد ا تمع بثقافة وطبيعة الإدارة الإلكترونية و يئة الاستعداد النفسي والسلوكي والتق وا ادي وغ ذلك من متطلبات التكيف مع متطلبات الإدارة الإلكترونية[15].

ه- وضع الأطر التشريعية و ديثها وفقا للمستجدات: أي إصدار القوا والأنظمة والإجراءات ا تسهل التحول و الإدارة الإلكترونية وتلا متطلبات التكيف معها، لأن معظم التشريعات والقوا نشأت بيئة تقليدية، لذا فإ ا قد أسست لأداء العمل وفقا عاي الانتقال واللقاء ا باشر ب ا وظف وطالب ا دمة، وكذا الاعتماد على شهادات الإثبات ا وثقة، وبالطبع فإن التحول إ الإدارة الإلكترونية تاج بيئة قانونية وتشريعية تلفة[16]. كما أن وجود التشريعات والنصوص القانونية يسهل عمل الإدارة الإلكترونية ويضفي عليها ا شروعية وا صداقية على كافة النتائج القانونية ا ترتبة عليها[17].

2-4 ا تطلبات البشرية: يعت العنصر البشري من أهم ا وارد ا كن استثمارها لتحقيق النجاح أي مشروع و أي مؤسسة، وله أ ية كب ة تطبيق الإدارة الإلكترونية حيث يعت ا نشأ للإدارة الإلكترونية، فهو الذي اكتشفها طورها وسخرها لتحقيق أهدافها ا يصبو إليها، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية من و إ العنصر البشري[18]. فهم ا اء وا ختصون العاملون حقل ا عرفة، الذين ثلون البنية الإنسانية ورأس ا ال الفكري ا ؤسسة، يتولون إدارة التعاضد الإستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية ومنهم: ا ديرون والوكلاء وا ساعدون، ا ون، ضابط البيانات، وا شغل أو ا رر[19].

3-4 ا تطلبات التقنية : وتتمثل توف البنية التحتية للإدارة الإلكترونية وا تشمل تطوير و س شبكة الاتصالات يث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام واستيعاب الكم ا ائل من الاتصالات آن واحد، لكي قق ا دف من استخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إ توف التكنولوجيا الرقمية ا لائمة من هيزات وحاسبات آلية وأجهزة ومعدات وأنظمة وقواعد البيانات وا امج، وتوف خدمات ا يد الرقمي، وتوف كل ذلك بالاستخدام الفردي أو ا ؤسسي على أوسع نطاق كن[20].

وعلى العموم فان البنية التحتية التقنية تنقسم إ :

أ- البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية : وتتمثل كل التوصيلات الأرضية وا لوية عن بعد وأجهزة ا اسوب والشبكات وتكنولوجيا ا علومات ا ادية الضرورية مارسة الأعمال الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونيا.

ب- البنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية : وتشمل موعة ا دمات وا علومات وا ات وبر يات النظم التشغيلية للشبكات وبر يات التطبيقات ا يتم من خلا ا إ از وظائف الأعمال الإلكترونية[21].

ج - شبكات الاتصال: أهم هذه الشبكات :

- **شبكة الانترنت (**internet**) :** وهي عبارة عن شبكة عملاقة من ا واسيب ا تشابكة حول العا وتربط ا تمعات بكل قطاعا ا ونشاطا ا ا ختلفة. كن مستعمليها من الوصول إ ا علومات ا ختلفة عن طريق هذه ا واسيب[22] .

- **الشبكة الداخلية أو الانترانت** (Intranet) : هي شبكة اتصال خاصة تستخدم ا وارد ا تاحة للانترنت بغية توزيع ا علومات داخل ا ؤسسة، و كن موعات خاصة فقط من الوصول إليها[23].

- **الشبكة ا ارجية أو الاكسترانت** (Extranet) : وهي امتداد للشبكة الداخلية يث تسمح موعات خارجية وا ا علاقة بطبيعة نشاط ا ؤسسة (كا وردين، الزبائن، وأطراف أخرى) بالاطلاع على ا علومات ا يتم عرضها بواسطة الانترانت[24].

وما ب الإشارة إليه، هو أن شبك الإنترانت والإكسترانت تستخدم تكنولوجيا ا علومات للانتقال با ؤسسة إ مستوى العمل بالإدارة الإلكترونية بيئتها الداخلية، و إدارة علاقا ا مع بيئتها ا ارجية. ففي الوقت الذي تربط شبكة الإنترانت أوصال ا ؤسسة الداخل فإن شبكة الإكسترانت تستخدم لبناء روابط اتصالات إلكترونية مباشرة و فورية مع الزبائن من جهة وا هزين من جهة أخرى[25].

4-4 ا تطلبات الأمنية : تعد مسألة أمن ا علومات من أهم معضلات العمل إلكترونيا ؛ ع أن ا علومات والوثائق ا رى حفظها وتطبيق إجراءات ا عا ة والنقل عليها إلكترونيا لتنفيذ متطلبات العمل ب ا فاظ على أمنها[26]، حيث ب توفر الأمن الالكترو والسرية الالكترونية على مستوى عال ماية ا علومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكترو من أي عبث

والتركيز على أمن الدولة أو الأفراد إما بوضع الأمن بر يات ال توكول للشبكة أو باستخدام التوقيع الالكترو أو بكلمة مرور[27].

ولتحقيق أمن ا علومات وتقليص التأث ات السلبية على استخدام شبكة الانترنت فإن الإدارة الالكترونية تتطلب القيام ببعض الإجراءات منها[28] :

- وضع السياسات الأمنية لتقنيات ا علومات ا فيها خدمة الانترنت.
- تب إستراتيجية وطنية لأمن ا علومات يث يضمن تعاون أجهزة القطاء العام وا اص.
- وضع القوان واللوائح التنظيمية ال د من السطو الالكترو وانتهاكات خصوصية ا علومات الإدارة الالكترونية.

وهناك عدة متطلبات أخرى ماية أمن نظم ا علومات وهي[29]:

- ب على الإدارة العليا ا ؤسسة دعم أمن نظم ا علومات لديها، وأن تكل هذه ا سؤولية لأشخاص ددين.
- ديد ا ماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات ا ختلفة.
- ديد آليات ا راقبة والتفتيش لنظم ا علومات والشبكات ا اسوبية.
- الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم ا علومات بشكل آمن.
- تشف ا علومات ال يتم حفظها و زينها ونقلها على تلف الوسائط.

5- ماهية العمل الإداري

يتكون العمل الإداري من وظائف ونشاطات ددة يؤدي تنفيذها إ ضمان الس ا سن لكافة أعمال ا ؤسسة. وبالتا فإن هذا الأمر بدوره سوف قق الأهداف ا نشودة للمؤسسة وا تمثلة البقاء والاستمرار سوق ا نافسة. وعلى العموم، فإن ا ديث عن العمل الإداري يع ا ديث عن الوظائف التالية:

5-1 التخطيط : تعيش منظمات الأعمال وقتنا ا ا ظروف دائمة التغ ، فأذواق ا ستهلك ورغبا م تطور مستمر، وطرق وأساليب العمل تطور دائم. وعليه فإذا تركت ا ؤسسة أمورها تس حيثما اتفق ووفقا للصدفة، مثل هذه الظروف فإن الفشل مص ها لا الة.

من هنا فإنه من الضروري أن تم إدارة أي مؤسسة مهما كان نوعها بدراسة موقفها ا ا وماذا تريد أن قق ا ستقبل القريب والبعيد، و تار أنسب الطرق ال كن أن توصلها إ ذالك. هذا كله لا كن أن يتحقق إلا من خلال عملية التخطيط. وإذا نظرنا من الوجهة العملية د أن التخطيط يسبق منطقيا باقي الوظائف الإدارية الأخرى، فالتخطيط يتضمن التحديد الواضح والدقيق للأهداف ال ينبغي أن توجه إليها جهود ا نظمة والكيفية ال كن أن تتحقق ا[30].

ويعرف **هنري فايول** التخطيط بأنه عملية التنبؤ ا سيكون عليه ا ستقبل مع الاستعداد ذا ا ستقبل[31].

وتسعى منظمات الأعمال وقتنا ا ا إ التميز الأداء والبحث عن الأساليب ا ثلى ال كنها من التكيف مع كافة ا تغ ات على الصعيدين العا ي وا لي، واللحاق بالتطورات التكنولوجية ا ديثة أساليب الإنتاج والتسويق ومواجهة ا نافسة الداخلية وا ارجية ، و قيق أهداف البقاء والاستمرار والنمو.

5-2 التنظيم : يعت التنظيم الوظيفة الثانية ا همة ب الوظائف الإدارية، وهي تلازم عملية التخطيط وتعاد ا الأ ية. فالتنظيم هو وظيفة من وظائف ا س تنطوي على ديد الأنشطة ا طلوب إ ازها لتحقيق الأهداف، و ديد الأفراد الذين سيقومون بتنفيذ هذه الأنشطة، يث يتم إسناد نشاط مع إ الشخص الذي تتواءم قدراته مع متطلبات هذا النشاط و ديد مراكز السلطة وا سؤولية، أساليب الإشراف والتنسيق ب الأنشطة، بالإضافة إ بناء ا يكل التنظيمي الذي يوضح من الذي يقوم اذا، ومن ا سؤول عن ماذا...ا ، والنتائج ا طلوب قيقها[32].

5-3 التوجيه والقيادة : التوجيه هو عملية التأث على سلوك الأفراد لضمان تركيز جهودهم وتعبئة طاقا م حول ا دف ا نشود، ا يتطلبه هذا الأمر من تفهم لطبيعة السلوك الإنسا ، ومن حسن التحفيز والقيادة والاتصال[33].

والقيادة هي جوهر وظيفة التوجيه، وبالتا كن تعريفها على أ ا عملية التأث على الأفراد با اه قيق أهداف ا ؤسسة. والنقطة الأساسية ال ب التركيز عليها، هي أن ا ؤسسات اجة للقيادة القوية والنظام الإداري القوي وهذا لتحقيق الفعالية ومواجهة كافة التحديات الراهنة، وإ اد رؤى مستقبلية، وخلق التركيب التنظيمي الكفء، والإشراف على العمليات اليومية[34].

4-5 الرقابة : تعت الرقابة عنصرا رئيسيا و هاما من عناصر العملية الإدارية ال يقوم ا ا س أي مستوى إداري. وتظهر أ يتها كو ا أداة تعمل على ديد وقياس درجة أداء الأنشطة ال تتم ا ؤسسات من أجل قيق أهدافها. والرقابة عملية طة ومنظمة دف إ وضع معاي للأداء يفترض أن تكون موضوعة سلفا لأوجه النشاطات ا ختلفة، وتتفق كذلك مع الأهداف ا نشودة. فهي ا هاز العص للنظام الإداري لكو ا تتعرض لكل خلية من خلاياه تتأثر ا وتؤثر فيها. وعلى العموم كن تعريف الرقابة على أ ا عملية قياس وتصحيح أداء الأنشطة ا سندة للمرؤوس بغية التأكد من أن أهداف ا ؤسسة وا طط ال صممت للوصول إليها قد ققت فعلا[35].

5-5 ا اذ القرار : ثل عملية ا اذ القرار أحد الأنشطة الرئيسية للقادة الإداري ، وهذه العملية تتضمن الاختيار ب البدائل، فهي شريان ا ياة لأي مؤسسة، وإذا توقف هذا الشريان عن العمل تعرضت حياة ا ؤسسة للخطر ؛ فعملية ا اذ القرار هي نشاط له صفة الاستمرارية يعتمد بالدرجة الأو على ا علومات ا تاحة عن الظروف والأوضاع ا يطة. إضافة إ ذلك، فإن عملية ا اذ القرارات هي عملية متغلغلة الوظائف الرئيسية التالية : التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة، حيث د أن كل وظيفة من هذه الوظائف لا كن ا أن تتم أو ارسها الأفراد دون الاعتماد على عملية ا اذ القرارات[36].

6- مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير العمل الإداري

إن الإدارة الالكترونية ط جديد من الإدارة ترك أثاره الواسعة على ا ؤسسات و الات عملها وعلى استراتيجيا ا ووظائفها، و الواقع إن التأث ات لا تعود فقط إ البعد التكنولوجي ا تمثل التكنولوجيا الرقمية، وإ ا أيضا إ البعد الإداري ا تمثل بتطور ا فاهيم الإدارية ال تراكمت لعقود عديدة وأصبحت تعمل على قيق ا زيد من ا رونة الإدارية التفويض والتمك الإداري والإدارة القائمة على الفريق. وقد سا ت الثورة الرقمية إحداث تغ ات عميقة بيئة العمل وأساليبه أ ها[37] :

- الانتقال من إدارة النشاط ا ادي إ إدارة النشاط الافتراضي.
- الانتقال من الإدارة ا باشرة وجها لوجه إ الإدارة عن بعد.
- الانتقال من التنظيم ا رمي القائم على سلسلة الأوامر إ التنظيم الشبكي.
- الانتقال من القيادة ا رتكزة على ا هام أو على العامل إ القيادة ا رتكزة على ا زيج تكنولوجيا - زبون.
- الانتقال من الرقابة فهوم مقارنة الأداء الفعلي مع ا خطط إ الرقابة ا باشرة الآنية.

إن هذه التغ ات أوجدت ا اه واضح تقييم آثار هذه ا تغ ات على الإدارة ووظائفها[38] :

الأول : يرى أن الانترنت والثورة الرقمية كن أن تؤدي إ اية ا ؤسسات وإعادة توزيع مهام الإدارة ، وبالتا فإن الثورة الرقمية حولت الاستراتيجيات إ فتات ، فتطايرت نظم الإدارة التقليدية وتناثرت مبادئها ودخلت عصرا جديدا يتطلب البحث عن ط جديد هو الإدارة الرقمية (الالكترونية).

الثا : يرى أن الإدارة هي الإدارة بنفس القوة ال يؤكد فيها ا ستثمرين على أن الأعمال هي الأعمال، وبالتا فان الإدارة ووظائفها رغم تأثرها العميق وإعادة النظر أبعادها وماضيها، تظل ثل القلب النابض للمؤسسات وإن طيط وتنظيم وتوجيه الأعمال والرقابة عليها أصبحت تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وذلك نتيجة اعتمادها على الإدارة الالكترونية. وفيما يلي سوف يتم توضيح تلف هذه الوظائف بشكلها ا ديد وا طور.

1-6 مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير عملية التخطيط : نتيجة للتطورات ا ائلة الات تكنولوجيا ا علومات والتنافسية العالية أصبح التخطيط يتم بأكثر فعالية وقادر على مواكبة تلف ا ستجدات والتطورات، حيث أصبح التخطيط ذا الشكل يعرف

بـ" **التخطيط الالكترو** "، الذي يع ديد ما يراد عمله آنيا ومستقبلا بالاعتماد على تدفق معلوما من داخل وخارج ا ؤسسة وبتعاون مشترك ب القمة والقاعدة بالإفادة من الشبكة الالكترونية واجهة متطلبات الأسواق ا تغ ة وحاجات الزبائن وتفضيلا م ا تملة ووفقا طط طويلة الأمد ذات مرونة عالية و زئة واضحة وسهلة طط آنية وقص ة الأمد[39].

وعموما فان التخطيط الالكترو لا تلف عن التخطيط التقليدي من حيث أن كلا ا ينصبان على وضع الأهداف و ديد وسائل قيق هذه الأهداف ولكنهما تلفان من حيث الآليات وا مارسات.

تساهم الإدارة الالكترونية تطوير عملية التخطيط من خلال :

- نقل عملية التخطيط من ارسة احتكارية للمستويات العليا إ ارسة للمستويات التنفيذية وهذا يساهم من جهة تنمية قدرا م ومن جهة أخرى توسيع قاعدة ا شاركة ا ماعية.
- إلزام ا ؤسسات بتحقيق سرعة الاستجابة تطلبات العملاء كأسبقية تنافسية يقدم على أساسها العميل ا اذ القرار عن مدى استمراره مع هذه ا ؤسسة من عدمه، لأن العميل ظل موقعه الالكترو سيوصل احتياجاته فورا إ ا ؤسسة وعلى هذه الأخ ة أن تستجيب فورا لتلبيتها.
- جعل ور التخطيط ليس ا ؤسسة فحسب بل السوق وحاجات العملاء ا تملة وعلى هذا الأساس ستكون ا ؤسسة ملزمة بتكييف بيئتها الداخلية مع متطلبات السوق وهو أحد أهم مؤشرات البقاء[40].
- زيادة قدرة ا ؤسسة على تشخيص ا شاكل نتيجة قدر ا على صيل ا علومات.
- دعم قدرة ا ؤسسة على ديد البدائل ا ختلفة، وتقو كل بديل.
- زيادة قدرة ا ؤسسة على اكاة الواقع والنمذجة الواقعية باستخدام نظم ا علومات الالكترونية.
- القدرة على تفعيل ودعم القرارات .
- القدرة على اراة قصر الوقت ا تاح تخذ القرار عصر الثورة ا علوماتية باستخدام ا زايا ال وفر ا تلك الثورة[41].

2-6 مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير عملية التنظيم : يعد التنظيم وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التخطيط حيث وله إ واقع قابل للتنفيذ[42]. ونتيجة للتغ ات والتطورات الكب ة ال استخدام تكنولوجيا ا علومات أصبحت عملية التنظيم تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وقادر على مسايرة تلف ا ستجدات، حيث أصبح التنظيم ذا الشكل يعرف بـ" **التنظيم الالكترو** ". وعلى العموم كن توضيح مدى مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير عملية التنظيم من خلال النقاط التالية[43]:

- التنظيم الالكترو هو تنظيم مرن يسمح بالاتصال والتعاون ب تلف الأفراد.
- التشبيك الواسع ب يع العامل عن طريق الشبكة الداخلية (Intranet) وهذا ما قق الصلات القائمة الوقت ا قيقي و كل مكان ا ؤسسة. ولا شك أن هذه الصلات القائمة على الإنترانت ستؤدي إ اوز هرمية الاتصالات ا وجودة أشكال التنظيم التقليدي.
- اعتمادا على شبكات الأعمال والإنترنت أصبح بالإمكان قيق ط جديد من ا ؤسسات يعمل على إنتاج سلع معينة كما هو ا ال ا صنع الافتراضي (Virtual factory) ، أو تقد خدمات افتراضية ء التوسط ب مؤسسات أخرى والزبائن.
- قيق تغ ات مهمة قوة العمل ا ينعكس بشكل كب على ا ؤسسة. وهذه التغ ات دها على الأقل جانب ا:

* استخدام عمال ذوي صصات ومهارات عالية من مهنيي وعمال ا عرفة الذين لا كن التعامل معهم أو استغلال قدرا م من خلال أ اط التنظيم التقليدية.

* استخدام العامل عن بعد على أساس ا اسوب.

- ويل الزبائن من متلق سلبي إ مشارك فعالي وذلك من خلال مشاركتهم تصميم ا نتجات ال يطلبو ا واختيار ا صائص وتوليفا ا ال ددو ا ء ا اسوب فتقوم ا ؤسسة بإنتاجها.

3-6 مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير عملية التوجيه: كن توضيح مدى مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير عملية التوجيه من خلال النقاط التالية[44] :

- توفر كم هائل من ا علومات يوميا كل وقت وذلك لتوجيه جهود العامل وأنشطتهم.

- توف الاتصال ا ستمر ب القادة وا رؤوس من خلال الشبكة الداخلية.
- توف الاتصال ا ستمر ب القادة وا وردين والشركاء الآخرين ع شبكة الاكسترانت.
- زيادة القدرة على الابتكار ؛ كالإتيان دمات وأساليب ومنتجات جديدة.
- زيادة القدرة على التحفيز وا از ا هام.
- زيادة الرغبة ا بادرة من أجل حل ا شكلات.
- زيادة ا هام وا رونة التكيف مع البيئة ا تغ ة.
- زيادة خدمة العامل وا وردين والزبائن بشكل أفضل.

4-6 مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير عملية الرقابة : يؤخذ على الرقابة التقليدية أ ا تركز على ا اضي، حيث تأ الرقابة بعد التخطيط والتنفيذ و تم با قارنة ب الأهداف وا عاي ا حددة من ناحية والأداء الفعلي من ناحية أخرى لتحديد الفجوة الزمنية ب اكتشاف الا راف وتصحيحه. لكن نتيجة للتطور الكب ال تكنولوجيا ا علومات أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وكفء وبذلك أصبح يطلق عليها "**الرقابة الالكترونية**"، فهي تسمح بالرقابة الفورية ساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة ،ومن تقليص الفجوة الزمنية ب الا راف وتصحيحه، كما أ ا عملية مستمرة متجددة تكشف عن الا راف أولا بأول، من خلال تدفق ا علومات والتشبيك ب ا ديرين والعامل وا وردين وا ستهلك ، وهذا ما يزيد من قدرة الرقابة الإلكترونية على توف إمكانية متابعة العمليات ا ختلفة وس القرارات ا تنوعة وتصحيح الأخطاء كافة أنواع ا ؤسسات[45].

لا شك أن الرقابة الإلكترونية قق استخداما فعالا لأنظمة وشبكات ا علومات القائمة على الإنترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة وهذا ما قق ا مزايا كث ة كن ديدها بالآ [46]:
- قيق الرقابة بالوقت ا قيقي و الآن بدلا من الرقابة القائمة على ا اضي، فهي قق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.
- أ ا قق الرقابة ا ستمرة بدلا من الرقابة الدورية ا يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية كل وقت بدلا من الرقابة ا تقطعة لإجرائها أوقات متباعدة وبشكل دوري.
- إن الرقابة الإلكترونية فز العلاقات القائمة على الثقة وهذا ما يقلل ا هد الإداري ا طلوب الرقابة.
- تساعد على ا راط ا ميع معرفة ماذا يوجد ا ؤسسة إ حد كب من أجل قيق مستلزمات الرقابة وا د من ا فاجآت والأزمات أعمال ا ؤسسة.
- توسيع الرقابة إ عملية الشراء، ا وردون، ا ؤسسات ا شتركة شبكة الأعمال ا ارجية، الزبائن وبالتأكيد إ العامل عن بعد وهذا ما يكن كنا السابق.
- إن الرقابة الإلكترونية تقلص مع الوقت من أ ية الرقابة القائمة على ا دخلات أو العمليات أو الأنشطة لصا التأكيد ا تزايد على النتائج فهي إذن أقرب إ الرقابة بالنتائج.

5-6 **مسا ة الإدارة الالكترونية تطوير عملية ا اذ القرار** : ويتم ذلك من خلال ما يلي[47] :
- سرعة ا صول على بيانات دقيقة ؛ - صحة وتكامل ا علومات ؛ - مساعدة الإدارة ا اذ القرارات عن طريق التقارير الإحصائية ؛
- س الاتصالات الإدارية ؛ - دعم القدرة على ديد البدائل ا ختلفة وتقو كل بديل.

7- وصف ا تغ ات الأساسية و ليل علاقات الارتباط

يركز هذا ا زء على وصف ا تغ ات الأساسية للبحث واختبار صحة فرضياته ا وضوعة، كما يلي :

1-7. وصف ا تغ ات الأساسية للبحث : يتضمن هذا ا انب وصفا لأبعاد ا تغ ات الأساسية للبحث (الإدارة الالكترونية والعمل الإداري)، وذلك كما يلي :

1-1-7 وصف أبعاد متغ الإدارة الالكترونية : بينت النتائج ا اصلة من معا ة معطيات الاستبانة ا تعلقة ذا ا تغ ما يلي :

أ- حقق بعد الأجهزة وا عدات متوسطا حسابيا قدره (4.20) با راف معياري (0.5076)، وا لاحظ أن قـيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 4.20 إ 5) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، ا يش إ ا وافقة التامة لأفراد العينة على هذا البعد، أي أن أفراد عينة البحث يعتقدون أن الأجهزة وا عدات تساهم بشكل كب تطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة.

ب- حقق بعد ا يات متوسطا حسابيا قدره (3.89) با راف معياري (0.50)، وا لاحظ أن قيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، وعليه نستنتج أن درجة موافقة أفراد العينة على هذا البعد كانت "**موافق**"، ومن كننا القول أن ا يات تساهم كذلك تطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة.

ج- حقق بعد شبكة الاتصالات متوسطا حسابيا قدره (3.81) با راف معياري (0.58)، وا لاحظ أن قيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، وبالتا نستنتج أن درجة موافقـة أفراد العينة على هذا البعد كانت " **موافق** "، وعليه كننا القـول أن شبكة الاتصالات تساهم بشكل كب تطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة وتزيد من فعاليته.

د- حقق بعد صناع ا عرفة متوسطا حسابيا جيدا قدره (3.79) با راف معياري (0.71)، وا لاحظ أيضا أن قيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، وعليه نستنتج أن درجة موافقة أفراد العينة على هذا البعد كانت " **موافق** "، ومن كننا القول أن صناع ا عرفة يسا ون بشكل جيد وفعال تطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة.

ه - حقق متغ الإدارة الالكترونية كاملا متوسطا حسابيا قدره (3.90) با راف معياري (0.45)، وا لاحظ أيضا أن قيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، وعليه نستنتج أن درجة موافقة أفراد العينة على هذا ا تغ ككل كانت "موافق"، ومن هنا كننا القول أن الإدارة الالكترونية تساهم حقيقة وبشكل كب تطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة بشكل خاص، و جامعة - بسكرة - بشكل عام.

7-1-2 وصف أبعاد متغ العمل الإداري : بينت النتائج ا اصلة من معا ة معطيات الاستبانة ا تعلقة ذا ا تغ ما يلي :

أ - حقق بعد التخطيط متوسطا حسابيا قدره (3.99) با راف معياري (0.64)، وا لاحظ أن قيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، وعليه نستنتج أن درجة موافقة أفراد العينة على هذا البعد كانت "**موافق**"، وبالتا نستنتج أن التخطيط ثل أول وظيفة من وظائف العمل الإداري الكلية ل الدراسة.

ب - حقق بعد التنظيم متوسطا حسابيا قدره (4.03) با راف معياري (0.53)، وا لاحظ أن قيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، وعليه نستنتج أن درجة موافقة أفراد العينة على هذا البعد كانت "**موافق**"، ومن كننا القول أن التنظيم هو وظيفة جد هامة من وظائف العمل الإداري الكلية ل الدراسة.

ج - حقق بعد التوجيه متوسطا حسابيا قدره (4.14) با راف معياري (0.68)، وا لاحظ أن قيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، وبالتا نستنتج أن درجة موافقة أفراد عينة البحث على هذا البعد كانت " **موافق** "، وهذا يع أن التوجيه يعت أيضا وظيفة جد هامة من وظائف العمل الإداري بالكلية ل الدراسة.

د - حقق بعد الرقابة متوسطا حسابيا جيدا قدره (3.97) با راف معياري (0.72)، وا لاحظ أيضا أن قيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، وعليه نستنتج أن درجة موافقـة أفراد عينة البحث على هذا البعد كانت " **موافق** "، ومن كننا القول أن الرقابة تعت كذلك من أهم وظائف العمل الإداري بالكلية ل الدراسة.

ه - حقق بعد ا اذ القرار متوسطا حسابيا قدره (3.94) با راف معياري (0.64)، وا لاحظ أيضا أن قيمة هذا ا توسط تنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، ومنه نستنتج أن درجة موافقـة أفراد عينة البحث على هذا البعد كانت " **موافق** "، وبالتا كننا القول أن ا اذ القرار ثل وظيفة جد هامة من وظائف العمل الإداري بالكلية ل الدراسة، حيث د أنه كل وظيفة من الوظائف السابقة (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة) هناك عملية ا اذ القرار.

و- حقق متغ العمل الإداري كاملا متوسطا حسابيا قدره (4.02) با راف معياري (0.52)، وا لاحظ أيضا أن قيمة هذا ا توسط هي كب ة وتنتمي إ الفئة (من 3.40 إ 4.19) حسب مقياس ليكرت ا ستخدم، وعليه نستنتج أن درجة موافقة أفراد العينة على هذا ا تغ ككل كانت "موافق".

2-7 ليل علاقات الارتباط واختبار الفرضيات:

نستخدم ذا الغرض ولاختبار الفرضيات ا وضوعة معامل ارتباط سب مان الرت ، وقد بينت النتائج ا اصلة من معا ة معطيات الاستبانة ا تعلقة ذين ا تغ ين عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ودرجات حرية (39)، ما يلي :

7-2-1 علاقة الأجهزة وا عدات بأبعاد العمل الإداري: حققت هذه العلاقة معامل ارتباط قوي جـدا حيث بلـغ (0.96) وهو دال معنويا عند ا ستوى (0.05)، إضافة إ ذلك كانت قيمة (t) ا سوبة (14.89) أك من ا دولية (2.021)، وتش تلك النتيجة إ أن استخدام الكلية ل الدراسة للأجهزة وا عدات ا اسوبية من شأنه أن يساهم تطوير العمل الإداري ا ويزيد من فعاليته، وذلك من خلال سهولة الوصول إ ا علومات وتقن الدخول إليها، كذلك فيض كثافة العمل و فيض التكاليف، بالإضافة إ توف ا علومات الضرورية للإدارة العليا دف إ اد القرار السليم. وبالتا فالنتيجة ا تحصل عليها تش إ قبول الفرضية البديلة ال تأكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ب استخدام الأجهزة وا عدات وتطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة عند مستوى ا عنوية $\alpha = 5\%$.

7-2-2 علاقة ال يات بأبعاد العمل الإداري: حققت هذه العلاقة أيضا معامل ارتباط قوي جـدا حيث بلـغ (0.92) وهو دال معنويا عند ا ستوى (0.05)، إضافة إ ذلك كانت قيمة (t) ا سوبة (11.22) أك من ا دولية (2.021) وتش تلك النتيجة إ أن استخدام الكلية ل الدراسة لل يات من شأنه أن يساهم تطوير العمل الإداري ا ويزيد من فعاليته، وذلك من خلال توف بيئة عمل مرنة تواكب يع التغ ات، و قيق الرقابة الفورية وا ستمرة لاكتشاف الا راف أول بأول وتصحيحه، كذلك ترتيب موارد الكلية بطريقة عل أنشطتها تسهم قيق الأهداف، هذا بالإضافة إ تقد آليات فعالة لا اذ القرار. وبالتا فالنتيجة ا تحصل عليها تش إ قبول الفرضية البديلة ال تأكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ب استخدام ال يات وتطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة عند مستوى ا عنوية $\alpha = 5\%$.

7-2-3 علاقة شبكة الاتصالات بأبعاد العمل الإداري: حققت هذه العلاقة معامل ارتباط قوي جدا حيث بلغ (0.95) وهو دال معنويا عند ا ستوى (0.05)، إضافة إ ذلك كانت قيمة (t) ا سوبة (8.76) أك من ا دولية (2.021)، وتش تلك النتيجة إ أن استخدام الكلية ل الدراسة لشبكة الاتصالات من شأنه أن يساهم تطوير العمل الإداري ا ويزيد من كفاءته وفعاليته، وذلك من خلال سرعة الاتصال وسهولة تبادل ا علومات ب يع الأطراف ال ا علاقة مع الكلية، و اوز ا رمية التنظيمية بالتشارك الواسع وا ستمر ب العامل الكلية وذلك اعتمادا على شبكة الانترانت، أيضا سرعة انتشار نتائج الرقابة فا ميع يعرف ماذا دث الكلية. وعليه فالنتيجة ا تحصل عليها تش إ قبول الفرضية البديلة ال تأكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ب استخدام الكلية ل الدراسة لشبكة الاتصالات وتطوير العمل الإداري عند مستوى ا عنوية $\alpha = 5\%$.

7-2-4 علاقة صناع ا عرفة بأبعاد العمل الإداري: نلاحظ أيضا أن هذه العلاقة حققت معامل ارتباط قوي جدا بلغ (0.94) وهو دال معنويا عند ا ستوى (0.05)، إضافة إ ذلك كانت قيمة (t) ا سوبة (6.98) أك من ا دولية (2.021)، وتش تلك النتيجة إ أن اعتماد الكلية ل الدراسة على صناع ا عرفة من شأنه أن يساهم تطوير العمل الإداري، وذلك من خلال مسا تهم ا ادة والفعالة عملية التخطيط ووضع الأهداف والتنبؤ ا، وتنظيم وتنسيق ا وارد ا ادية والبشرية بشكل دم قيق تلك الأهداف، ونقل رغبات الإدارة من اللغة العادية إ إحدى لغات ال ة ال كن للحاسوب التعامل معها. وبالتا فالنتيجة ا تحصل عليها تش إ قبول الفرضية البديلة ال تأكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ب صناع ا عرفة وتطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة عند مستوى ا عنوية $\alpha = 5\%$.

خلاصة : ضوء وصف متغ ات البحث و ليل علاقات الارتباط، كن استنتاج الآ :

- ثل الإدارة الالكترونية منهجا حديثا يقوم على تكنولوجيا ا علومات والاتصالات حيث يتميز هذا ا نهج ا ديث ميزات وخصائص يزه عن غ ه من ا ناهج.
- الإدارة الإلكترونية تتوفر على موعة من العناصر (الأجهزة وا عدات، ا يات، الشبكات، صناع ا عرفة) ا تساعد ا ؤسسة أداء أعما ا و تلف وظائفها الإدارية.
- استخدام الإدارة الإلكترونية يؤدي إ التغلب على العديد من ا شاكل ا كانت تعيق مس ة العمل مثل عامل الوقت، أمن ا علومات، حواجز ا كان والزمان وغ ها.
- تطبيق الإدارة الالكترونية أي مؤسسة يستلزم توفر موعة من ا تطلبات.
- تطبيق الإدارة الإلكترونية يعمل على زيادة فعالية وكفاءة أداء العامل بدرجة كب ة من خلال مسا تها ا ادة رفع إنتاجية العامل ، توف وقت وجهد العامل ، وتقليل التكاليف...ا .
- أن اعتماد ا ؤسسة ل الدراسة على الأجهزة وا عدات كنها من الوصول إ ا علومات الوقت ا ناسب وبكل سهولة مع تقن الدخول إليها، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأو .**
- أن اعتماد ا ؤسسة ل الدراسة على الأجهزة وا عدات كنها أيضا من فيض كثافة العمل، و فيض تلف التكاليف، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأو .**
- تساهم ا يات تطوير وتفعيل العمل الإداري بالكلية ل الدراسة وذلك من خلال ا عا ة الالكترونية ختلف بيانا ا، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**
- ا يات كن الكلية ل الدراسة من توف بيئة عمل مرنة تواكب يع التغ ات والتطورات، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**
- ا يات كن الكلية ل الدراسة من قيق الرقابة الفورية وا ستمرة لاكتشاف الا رافات أولا بأول وتصحيحها، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**
- ا يات كذلك كن الكلية ل الدراسة من ترتيب مواردها بطريقة عل أنشطتها تسهم قيق أهدافها، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**
- ا يات كن الكلية من تقد آليات فعالة وداعمة على ا اذ القرار، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية أيضا.**
- تساهم شبكات الاتصال تطوير العمل الإداري بالكلية ل الدراسة وذلك من خلال :
  - كفاءة وسرعة الاتصال وسهولة نقل وتبادل ا علومات؛
  - ك يع العامل من ا سا ة التخطيط كل موقع و كل وقت؛
  - اوز ا رمية التنظيمية والتشارك الواسع وا ستمر ب تلف العامل ؛
  - فيز العامل وتوجيه جهودهم و ا از ا هام ا وكلة م؛
  - القدرة على معرفة ا تغ ات ا اصة بالتنفيذ أول بأول وبالوقت ا قيقي؛
  - متابعة تنفيذ الأعمال وا طط واكتشاف الا رافات بشكل مستمر؛
  - تقليص الفجوة الزمنية ب الا راف وتصحيحه.

يؤكد هذا كله صحة الفرضية الثالثة.

- صناع ا عرفة يسا ون بشكل فعال عملية التخطيط ووضع الأهداف والتنبؤ ا، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.**
- صناع ا عرفة يسا ون تنظيم وتنسيق ا وارد ا ادية والبشرية بشكل دم قيق تلك الأهداف، **وهذا أيضا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.**

- صناع ا عرفة يعملون على قيق رقابة فعالة من أجل ا صول على نتائج مطابقة للمعاي ا وضوعة، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.**
- صناع ا عرفة يعملون على نقل رغبات الإدارة من اللغة العادية إ إحدى لغات ال ة ال كن للحاسب الآ التعامل معها، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.**

بناءا على ما سبق، نؤكد أن يع علاقات الارتباط لأبعاد الإدارة الالكترونية بشكل منفرد مع أبعاد العمل الإداري تمعة كانت علاقات موجبة ودالة معنويا.

استنادا إ استنتاجات البحث، يمكن وضع **التوصيات** التالية:

- عقد دورات تدريبية متخصصة ال تطبيق الإدارة الإلكترونية ميع العامل بالكلية ل الدراسة.
- تطوير نظم العمل وأساليبه.
- الاهتمام بالبنية التحتية للتقنية والشبكات داخل جامعة بسكرة بشكل عام وكلية العلوم والتكنولوجيا بشكل خاص.
- قيق التميز ال الإدارة الالكترونية يساهم الرفع من مستوى أداء العامل بالكلية ل الدراسة.
- جلب الكفاءات البشرية ا تميزة ال الإدارة الإلكترونية من مدرب واستشاري وخ اء لتطوير ال امج ومواكبة تلف التطورات التكنولوجية.

قيام إدارة الكلية بشكل خاص وإدارة ا امعة بشكل عام ببث الثقة والطمأنينة نفوس العامل للتغلب على ا خاوف ال يبـديها البعض من تطبيق الإدارة الإلكترونية، أو مقاومة بعض ا دراء خوفا على مراكزهم القيادية نتيجة التغ ات ال تطرأ نتيجـة تطبيـق الإدارة الإلكترونية إذ أن طبيعة مهام الإدارة الإلكترونية هو التخلص من الب وقراطية الأداء والتحول و شفافية الأداء.

الإحالات وا راجع :

1- م عبود م، الإدارة الإلكترونية(الإستراتيجية و الوظائف و ا شكلات)، دار ا ريخ، ا ملكة العربية السعودية، 2004،ص 127.

2- أ د مد غنيم، الإدارة الإلكترونية(آفاق ا اضر وتطلعات ا ستقبل)، ا كتبة العصرية، 2004/2003، ص 30.

3- مد أ د، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار ا س ة، عمان، الأردن، 2009، ص 43.

4- سعد غالب ياس ، نظم ا علومات الإدارية، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009،ص 204.

5- علاء عبد الرزاق السا ي، خالد إبراهيم السليطي، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص ص36-37.

6- مد أ د ، مرجع سابق، ص 73.

7- يوسف مد يوسف أبو أمونه ، واقع إدارة ا وارد البشرية إلكترونيا ا امعات الفلسطينية النظامية –قطاع غزة، رسالة ماجست إدارة الأعمال(غ منشورة)، ا امعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا،غزة، فلسط ،2009، ص 37.

8- خليفة بن صا بن خليفة ا سعود ، ا تطلبات البشرية وا ادية لتطبيق الإدارة الالكترونية ا دارس ا كومية، رسالة ماجست الإدارة التربوية والتخطيط (غ منشورة)،جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، ا ملكة العربية السعودية،2008، ص 41.

9- سعد غالب ياس ، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقا ا العربية، الإدارة العامة للنشر والتوزيع، الرياض، ا ملكة العربية السعودية، 2005،، ص25.

10- نفس ا رجع ، ص25.

11- إيهاب يس أ د ا ، متطلبات تنمية ا وارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على العامل بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية لكة البحرين)، رسالة ماجست العلوم الإدارية (غ منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية،ا ملكة العربية السعودية، 2007، ص 25.

12- مد ال أكرم عمار، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئ كتب غزة الإقليمي ودورها س أداء العامل ، رسالة ماجست إدارة الأعمال (غ منشورة)، ا امعة الإسلامية، كلية التجارة،قسم لإدارة الأعمال، غزة، فلسط ،2009، ص 71.

13- نفس ا رجع، ص 72.

14- إيهاب يس أ د ا ، مرجع سابق، ص30.

15- نفس ا رجع ، ص 33.

16- مد ال أكرم عمار، مرجع سابق، ص73.
17- مد بن سعيد مد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية الإدارة العامة للتربوية والتعليم بالعاصمة ا قدسة (بنـ)، رسالة ماجست الإدارة التربوية والتخطيط (غ منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، ا ملكة العربية السعودية،2008، ص52.
18- مد ال أكرم عمار، مرجع سابق ، ص73.
19- خليفة بن صا بن خليفة مسعود، مرجع سابق، ص45.
20- إيهاب يس أ د ا ، مرجع سابق، ص 29.
21- م عبود م، مرجع سابق، ص 54.
22- عبد الناصر موسي، مد قريشي، أثر تكنولوجيا ا علومات على النظام الإداري منظمات الأعمال، لة العلوم الإنسانية، ع21، جامعة بسكرة، ا زائر، مارس 2011، ص41.
23- عصام مد البحيصي، تكنولوجيا ا علومات ا ديثة وأثرها على القرارات الإدارية منظمات الأعمال – دراسة استطلاعية للواقع الفلسطي ، لة ا امعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م14، ع01، ا امعة الإسلامية، غزة، فلسط ، يناير 2006، ص161.
24- نفس ا رجع، ص162.
25- سعد غالب ياس ، الإدارة الإلكترونية و آفاق تطبيقا ا العربية، مرجع سابق، ص ص 68-69.
26- إيهاب يس أ د ا ، مرجع سابق، ص 35.
27- مد بن سعيد مد العريشي، مرجع سابق، ص ص 47.
28- إيهاب يس أ د ا ، مرجع سابق، ص ص 35- 36.
29- مد ال أكرم عمار، مرجع سابق، ص 77.
30- رفاعي مد رفاعي، الأصول العلمية للإدارة والتنظيم، النشر (ا ؤلف)، دار ا ا للطباعة، مصر، 1999، ص 139.
35- الإدارة العامة لتصميم وتطوير ا ناهج، مبادئ إدارة الأعمال، ا ؤسسة العامة للتعليم الف والتدريب ا هـ ، ا ملكة العربية السعودية، ص 18.
36- إجلال عبد ا نعم حافظ وآخرون، أساسيات إدارة الأعمال، مطابع الدار ا ندسية، مركز التعليم ا فتوح بكلية التجارة، جامعة ع س، مصر، 2004، ص 95.
33- مد رفيق الطيب، مدخل للتسي (أساسيات، وظائف، تقنيات)، ج1، ط 2، ديوان ا طبوعات ا امعية، بن عكنون، ا زائر، 2006، ص 41.
34- ماجدة العطية، سلوك ا نظمة (سلوك الفرد وا ماعة)، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص215 – 216.
35- الإدارة العامة لتصميم وتطوير ا ناهج، مرجع سابق، ص 82.
36- عايدة لة رزق ا وآخرون، السلوك التنظيمي (النظرية والتطبيق)، مطابع الدار ا ندسية، مركز التعليم ا فتوح بكلية التجارة، جامعة ع س، مصر، 2000، ص ص : 244- 245.
37- م عبود م، مرجع سابق، ص ص235- 236.
38- مد أ د ، مرجع سابق، ص 248.
39- عادل حرحوش ا فرجي وآخرون، الإدارة الالكترونية (مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية)، ا نظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص79.
40- نفس ا رجع، ص99.
41- مد بن سعيد مد العريشي، مرجع سابق، ص ص : 40-41.
42- موفق حديد مد، الإدارة : ا بادئ النظريات والوظائف، ط01، دار حامد، عمان، الأردن،2001، ص 140.
43 - م عبود م، مرجع سابق، ص ص251- 258.
44- نفس ا رجع، ص ص: 260-267 .
45- هيثم ود الشبلي، مروان مد النسور، إدارة ا نشآت ا عاصرة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص446.
46- م عبود م، مرجع سابق، ص ص : 277- 278.
47 - مد بن سعيد مد العريشي، مرجع سابق، ص : 49.

دراسة إحصائية سا ة قطاع ا لود والأحذية الاقتصاد ا زائري خلال الفترة 1974-2007

مود فوزي شعو ، mfchaoubi@gmail.com
عبد العزيز شيخاوي، chikhaouia@gmail.com
جامعة ورقلة، ا زائر

ملخص : تلف مسا ة القطاعات ا شكّلة للاقتصاد الوط أ ّيتها من فترة إ أخرى تبعا للأولوية ا خصصة ا، وسوف اول هذا ا قال ومن خلال ليل إحصائي لبعض ا تغ ات ا تعلقة بقطاع ا لود والأحذية التعرف على أ ية هذا القطاع ومن ّة أداءه خلال الفترة ا متدة بين سن 1974 – 2007 ال تعت طويلة نسبيا، وحيث تعاقبت أكثر من حكومة لكل منها برا ها وسياسا ا ا تمايزة، ونتوقع أنّ ذا تأث ا على أداء القطاع ل الدراسة ضمن موع القطاعات ا شكلة للاقتصاد ا زائري، نعت النتائج ا توصل إليها مهمة و تاج هذه الدراسة إ ي .

الكلمات ا فتاح : ا لود والأحذية، حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، التحليل العاملي.

هيد : يعت الاشتغال لود ا يوانات من أقدم ما عرفه الإنسان من فنون وحرف، وكان من أهم استخداماته الأو حياته كلباس وللحماية من التقلبات ا ناخ[1]، وكدروع ا روب، ورغم استعمال إنسان ما قبل التاريخ للجلد إلا انه يكن يعرف ا افظة عليه من التعفن، حيث يهتد آنذاك إ ما يسمى بالدباغة (وهي مصطلح يع عن عملية ويل ا لد القابل للتعفن إ مادة طبيعية متعددة الاستعمال وبعيدة ا دى ومتينة للاستعمالات ا ختلفة).

وقد استطاع الإنسان على مر الزمان اكتشاف العديد من التقنيات للحفاظ على مادة ا لود كطريقة التدخ ال تعد أقدم طريقة، وا عا ة با لح، الضرب وفرك ا لد بأدوات حادة ؛ و العصور القد ة استطاع ا صريون دباغة ا لود باستخدام مادة الشب. وخلال القرن الثامن كان الفضل للعرب تطوير الدباغة ا صنوعة من أوراق السماق، و اء السنط والبلوط. وعملية فيف ا لد ا واء الطلق الذي أعطى شكلا يزا ذه ا لود ومن صناعة الأحذية، و ليد الكتب،... ا .

ومع بداية القرن السادس عشر، توسعت ا ادة ا لدية لتشمل جلود العجول، الضأن والغزال، وح بعض الأصناف الأخرى كالسحا والثعابـ والتماسيح.

ويعود الفضل اكتشاف الدباغة بالوسائل ا ديثة للفرنسي M. Michel سنة 1860 حيث استعمل نبات القسطل (châtaignier) دينة Lyon ؛ قام J. Alégatiere صاحب مصنع دباغة بإظهار فوائد وأ ية هذا الاكتشاف. عندما طبق هذه الطريقة مصنعه يـ : Lyon سنة 1864 وأعطت نتائج جيدة ؛ قام الفرنسي M. Kouch الذي كان له الفضل تأسيس أول مصنع للدباغة ا ديثة يـ : Lyon بفرنسا انتشرت هذه ا دابغ يـ : Annonay لصاحبها MM. Ribes et Meyzonnier[2] .

وبفضل التكنولوجيات ا ديثة وتطور العلوم ذات الصلة كالكيمياء وغ ها ارتقت هذه الفنون وا رف لتصبح صناعة قائمة ا خصائصها ومقوما ا ولتشكل قطاعا اقتصاديا ضمن القطاعات ا كونة للاقتصاديات الوطنية.

وسنحاول هذا ا قال تتبع **تطور أ ية قطاع ا لود والأحذية الاقتصاد الوط** من خلال مسا ته تشكيل حساب الإنتاج وحساب الاستغلال. وعليه فإنّ إشكالية هذا ا قال تتمثل السؤال التا :

ما هي العوامل ا فسرة لأ ية قطاع ا لود والأحذية الاقتصاد الوط ؟

يتكون هذا ا قال من ثلاثة اور، نقدم الأول ليلا إحصائيا سا ة قطاع ا لود والأحذية[3] تشكيل متغيرات الدراسة. و اول الثا ديد أ ية هذه ا سا ة. أما ا ور الثالث فه صصة للبحث عن العوامل ا فسرة لأ ّية القطاع ضمن الاقتصاد الوط . و ذا الغرض فقد استخدمنا موعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، ثلت بعض مؤشرات النزعة ا ركزية

والتشتت ومعاملات الارتباط،...إلخ. كما استخدمنا طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية لتقديم تفسير للعلاقات التي تربط المتغيرات المدروسة.

أولا - التحليل الإحصائي لمساهمة قطاع الجلود والأحذية

نعتمد في هذا المقال على متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لتسعة عشر قطاعا تمثّل الاقتصاد الجزائري[4]، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1974-2007، وبهدف الكشف عن وزن ومدى أهمية قطاع الجلود والأحذية، اعتمدنا في تشكيل قاعدة البيانات الإحصائية على مساهمة هذا القطاع في المجموع الكلي للقطاعات.

وعليه، تم حساب قيم المتغيرات (تتعلق بحساب الإنتاج وحساب الاستغلال) لأربع وثلاثين مشاهدة تمثل سنوات الدراسة، وتشير هذه القيم إلى وزن وأهمية قطاع الجلود والأحذية بالنسبة إلى القطاعات الاقتصادية من منظور الحسابين المذكورين كما هو مبين في الجدول (1).

1-1 التحليل الإحصائي لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في تشكيل متغيرات الدراسة : نسعى إلى الإجابة على السؤال التالي :

ما هي الخصائص الإحصائية لقيم متغيرات الدراسة ؟

بالاعتماد على بعض قيم الإحصاءات الوصفية والمحسوبة لمتغيرات الدراسة وبالاستعانة بالأشكال البيانية المرافقة المُوضحة لتطور قيم هذه المتغيرات، نخلص إلى ما يلي :

1-1-1 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الإنتاج الخام الوطني : تبين من قيم هذه المتغيرة (PPBS) أن مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 0.05 % مسجلة سنة 2007 وأعلى قيمة 1.00 % مسجلة سنة 1974، بمتوسط بلغَ 0.42 % وبانحراف معياري 0.28 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف[5] هو65.41 % الذي يؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما هو مُوضح في الشكل (1)، فإنّ هذه المساهمة استمرت في الانخفاض باستثناء الفترة بين السنتين 1979 و1990، التي شهدت فيها استقرارا، ثم تعاود الانخفاض. وترتبط المتغيرة (PPBS) بالمتغيرات الأخرى بمعاملات ارتباط لا تقل عن 80.1 % وهو مع المتغيرة (**PENES**). وجميعها دلة عند مستوى معنوية 0.01.

2-1-1 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني : تبين من قيم هذه المتغيرة (**PCIS**) أن مساهمة هذا القطاع في إجمالي الاستهلاك الوسيط المحقق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 0.11 % مسجلة سنة 2007 وأعلى قيمة 1.78% مسجلة سنة 1974، بمتوسط بلغَ 0.66 % وبانحراف معياري0.42 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو63.53%، الذي يؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة المتناقصة باستمرار، كما يبينه الشكل (2). وترتبط المتغيرة (**PCIS**) بالمتغيرات الأخرى بمعاملات ارتباط لا تقل عن 74.8 % وهو مع المتغيرة (**PENES**). وجميعها دلة عند مستوى معنوية 0.01.

3-1-1 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي القيمة المضافة الوطنية : تبين من قيم هذه المتغيرة (**PVAS**) أن مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 0.03 % مسجلة سنة 2007 وأعلى قيمة 0.57 % مسجلة سنة 1975، بمتوسط بلغَ 0.29 % وبانحراف معياري67.02%، ومنه فان

مقدار معامل الاختلاف هو28.86 %، الذي يؤشّر على تذبب قيم هذه ا تغ ة ا تناقصة باستمرار، كما يبينه الشكل (3). وترتبط ا تغ ة (**PVAS**) با تغ ات الأخر عاملات ارتباط لا تقل عن 79.1 % وهو مع ا تغ ة (**PCFFS**). و يعها دلة عند مستوى معنوية 0.01.

4-1-1 النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا استهلاك الأصول الثابتة الوط : تب من قيم هذه ا تغ ة (**PCFFS**) أن مسا ة هذا القطاع إ ا الأصول الثابتة ا قق على ا ستوى الوط خلال فترة الدراسة كانت صورة ب أقل قيمة 0.03% مسجلة سنة 2007 وأعلى قيمة 0.88 % مسجلة سنة 1974، توسط بلغ 0.29 % وبا راف معياري0.19 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 66.86 %، الذي يؤشّر على تذبب قيم هذه ا تغ ة ذات الا اه ا تناقص، كما يبينه الشكل (4). وترتبط ا تغ ة (**PCFFS**) با تغ ات الأخر عاملات ارتباط لا تقل عن 49.9 % وهو أضعف ارتباط وكان مع ا تغ ة (**PENES**)، و يعها دلة عند مستوى معنوية 0.01.

1- 1- 5 النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الدخل الداخلي الوط : تب من قيم هذه ا تغ ة (**PRIS**) أن مسا ة هذا القطاع إ ا الدخل الداخلي ا قق على ا ستوى الوط خلال فترة الدراسة كانت صورة ب أقل قيمة 0.03 % مسجلة سنة 2007 وأعلى قيمة 0.55 % مسجلة سنة 1975، توسط بلغ 0.29 % وبا راف معياري0.20%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو68.70 %، الذي يؤشّر على تذبب قيم هذه ا تغ ة ذات الا اه ا تناقص، كما يبينه الشكل (5). وترتبط ا تغ ة (**PRIS**) با تغ ات الأخر عاملات ارتباط لا تقل عن 74.9 % وهو أضعف ارتباط وكان مع ا تغ ة (**PCFFS**)، و يعها دلة عند مستوى معنوية 0.01.

6-1-1 النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الضرائب ا رتبطة بالإنتاج الوط : تب من قيم هذه ا تغ ة (**PILPS**) أن مسا ة هذا القطاع إ ا الضرائب ا رتبطة بالإنتاج ا قق على ا ستوى الوط خلال فترة الدراسة كانت صورة ب أقل قيمة 0.02% مسجلة سنة 2007 وأعلى قيمة 0.90 % مسجلة سنة 1988، توسط بلغ 0.29 % وبا راف معياري0.27 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو93.56%، الذي يؤشّر على تذبب قيم هذه ا تغ ة ذات الا اه ا تناقص رغم بعض القيم الشاذة، كما يبينه الشكل (6). وترتبط ا تغ ة (**PILPS**) با تغ ات الأخر عاملات ارتباط لا تقل عن 54.7 % وهو أضعف ارتباط وكان مع ا تغ ة (**PENES**)، و يعها دلة عند مستوى معنوية 0.01.

7-1-1 النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا تعويض الأجراء الوط : تب من قيم هذه ا تغ ة (**PRSS**) أن مسا ة هذا القطاع إ ا تعويض الأجراء ا قق على ا ستوى الوط خلال فترة الدراسة كانت صورة ب أقل قيمة 0.09% مسجلة سنة 1997 وأعلى قيمة 1.14% مسجلة سنة 1974، توسط بلغ 0.61 % وبا راف معياري0.32 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو53.28%، الذي يؤشّر على انس قيم هذه ا تغ ة ذات الا اه ا تناقص، كما يبينه الشكل (7) الآخذ الا دار. وترتبط ا تغ ة (**PRSS**) با تغ ات الأخر عاملات ارتباط لا تقل عن 76.4 % وهو وكان مع ا ـتغ ة (**PENES**)، و يعها دلة عند مستوى معنوية 0.01.

1-1-8 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني : تبين من قيم هذه المتغيرة (**PENES**) أن مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت بصورة جد قليلة. حيث أقل قيمة 0.01- % مسجلة سنة 1995 وأعلى قيمة 0.30 % مسجلة سنة 1978، بمتوسط بلغ 0.12% وبانحراف معياري0.10 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 84.06%، الذي يؤشّر على تذبب عنيف جدا في قيم هذه المتغيرة مقارنة بغيرها مع تميز اتجاهها بالتناقص، كما يبينه الشكل (8).

ثانيا : تحديد أهمية مساهمة قطاع الجلود والأحذية في تشكيل متغيرات الدراسة

نحاول أن ندرس الفروق التي يمكن أن تكون بين متوسطات متغيرات الدراسة الثمانية مثنى مثنى، وسنستخدم الاختبار الإحصائي t-student لعينتين مستقلتين Test d'échantillons indépendants الذي يزودنا بمعلومات تمكننا من الحكم على أي المتغيرات لها متوسط أكبر . وبالتالي نريد اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق دالّة إحصائيا في مساهمة قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الوطني من خلال متغيرات الدراسة بين سنتي 1974-2007.

1-2 فحص اختبار تجانس التباين بين متغيرات الدراسة : تعتمد قيمة إحصاءة t-student للعينات المستقلة في حسابها على مدى تحقق فرضية تجانس تباين قيم المتغيرات من عدمه[6]، وعليه نختبر الفرضيتين التاليتين :

1- تباينات قيم متغيرات الدراسة متساوية

2- متوسطات قيم متغيرات الدراسة متساوية.

نستخدم للكشف عن تحقق فرضية تجانس التباين بين متغيرات الدراسة الثمانية إحصاءة Levene وقد بلغة قيمتها 15.093 عند درجات الحرية $(ddl1 = 7; ddl2 = 264)$، وبما أنّ نتيجة هذا الاختبار دالّة إحصائيا لأنّ : $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ فإنّ هذا يشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم المتغيرات، وتعني هذه النتيجة أن اثنين على الأقل من متغيرات الدراسة ليس لهما نفس التباين.

يوفر الجدول (2) كل البيانات اللازمة لحساب قيمة الإحصاءة F البالغة قيمتها 16.593 وهي دالّة إحصائيا كما يتبين من مستوى الدلالة المرافق، وتؤكد هذه النتيجة على وجود فروق بين متوسطات قيم متغيرات الدراسة.

ولتحديد المتغيرات ذات المتوسطات المختلفة ينبغي إجراء اختبار إحصائي لتساوي المتوسطات في حالة العينات المستقلة، وكانت النتائج كما يلي[7] :

1-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في الإنتاج الخام الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PPBS-PCIS) : تتحقق بها فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.007 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق بين المتوسطين لا يحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين حيث أن النسبة المئوية لمساهمة القطاع في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني يزيد عن المساهمة في إجمالي الإنتاج الخام الوطني .

2- بالنسبة للثنائية (PPBS- PVAS) : تتحقق بها فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.004 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب

للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط حيث أن النسبة ا ئوية سا ة القطاع إ ا القيمة ا ضافة الوط يقل عن ا سا ة إ ا الإنتاج ا ام الوط .

3- بالنسبة للثنائية (PPBS- PCFFS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.001 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا عدم تساوي ا توسط وأنّ الفرق هو لصا ا تغ ة (PPBS).

4- بالنسبة للثنائية (PPBS- PRIS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.008 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية تساوي ا توسط .

5- بالنسبة للثنائية (PPBS- PILPS) : تتحقق ما فرضية تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.346 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PPBS).

6- بالنسبة للثنائية (PPBS- PRSS) : تتحقق ما فرضية تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.303 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PRSS).

7- بالنسبة للثنائية (PPBS- PENES) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PPBS).

2-1-2 مقارنة متوسط النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الاستهلاك الوسيط الوط مع باقي متغ ات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PCIS - PVAS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PCIS).

2- بالنسبة للثنائية (PCIS-PCFFS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PCIS).

3- بالنسبة للثنائية (PCIS- PRIS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PCIS).

4- بالنسبة للثنائية (PCIS- PILPS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.002 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PCIS).

5- بالنسبة للثنائية (PCIS- PRSS) : تتحقق ما فرضية تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.072 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية تساوي ا توسط .

6- بالنسبة للثنائية (PCIS- PENES) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PCIS).

2-1-3 مقارنة متوسط النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا القيمة ا ضافة الوطنية مع باقي متغ ات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PVAS-PCFFS) : تتحقق ما فرضية تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.187 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية تساوي ا توسط .

2- بالنسبة للثنائية (PVAS-PRIS) : تتحقق ما فرضية تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.639 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية تساوي ا توسط .

3- بالنسبة للثنائية (PVAS-PILPS) : تتحقق ما فرضية تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.180 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية تساوي ا توسط .

4- بالنسبة للثنائية (PVAS-PRSS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PRSS).

5- بالنسبة للثنائية (PVAS-PENES) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PVAS).

2-1-4 مقارنة متوسط النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا استهلاك الأصول الثابتة الوطنية مع باقي متغ ات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PRIS) : تتحقق ما فرضية تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.102 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة Test-t و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية تساوي ا توسط .

2- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PILPS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.039 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا قق فرضية تساوي ا توسط .

2- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PRSS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا ق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PRSS).

3- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PENES) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.019 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا ق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PCFFS).

2-1-5 مقارنة متوسط النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الدخل الداخلي الوط مع باقي متغ ات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PRIS-PILPS) : تتحقق ما فرضية تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.273 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا ق فرضية تساوي ا توسط .

2- بالنسبة للثنائية (PRIS-PRSS) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.001 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا ق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PRSS).

3- بالنسبة للثنائية (PRIS-PENES) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا ق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PRIS).

2-1-6 مقارنة متوسط النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الضرائب ا رتبطة بالإنتاج الوط مع باقي متغ ات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PILPS-PRSS) : تتحقق ما فرضية تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.079 \succ \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا ق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PRSS).

2- بالنسبة للثنائية (PILPS-PENES) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا ق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PILPS).

2-1-7 مقارنة متوسط النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا تعويضات الأجراء الوط مع باقي متغ ات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PRSS-PENES) : تتحقق ما فرضية عدم تساوي التباين كما تبين من اختبار Levene حيث الاحتمال ا رفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ ، إلا أن الاحتمال ا رفق بالقيمة ا سوبة للإحصاءة t-Test و ال الثقة ا سوب للفرق ا توسط بينا ق فرضية عدم تساوي ا توسط وأنّ هذا الفرق هو لصا ا تغ ة (PRSS).

ثالثا.البحث عن العوامل المفسرة لوزن وأهمية قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري

استخدمنا طريقة التحليل إلى مركبات أساسية[8]، تعبر عبارة "العامل" هنا عن مجموعة أبعاد أو متغيرات خفية تتضمن عددا من المتغيرات المرتبطة خطيا، وتتحدد المتغيرات في كل عامل وفقا لدرجة تشبعها فيه[9]. وباعتبار المتغيرات مرتبطة، بنسب مختلفة، بكافة العوامل المستخرجة فإن تحديد انتماء المتغير إلى عامل ما يتم وفقا لأعلى درجة من درجات التشبع (الارتباط).

نحاول الإجابة على السؤال التالي:

انطلاقا من المتغيرات المعبرة عن مساهمة قطاع الجلود والأحذية في حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، ما هي العوامل المفسرة لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني؟

3-1 اختبار تحقق فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية: تخضع هذه الطريقة لمجموعة من الفرضيات[10]. يعتمد التحليل العاملي إلى مركبات أساسية على مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة تمهيدا لحساب التباينات المشتركة والقيم الذاتية وارتباط المتغيرات بالعوامل المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

أ- الفرضية الأولى لهذا التحليل هي اختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط[11] عن الصفر، وهو محقق حيث: Déterminant = 2.53E-013 مما يدل على سلامة معطيات ونتائج التحليل.

ب- يبين الجدول (3) نتائج اختبار كايزر-ماير-أولكن (K-M-O)، والذي يشير إلى مدى تحقّق الفرضية الثانية لهذا التحليل وهي أن لا تقل قيمة مؤشر (K-M-O) عن 50%. وهذا محقق حيث بلغت قيمته 0.772، مما يدل على كفاية العينة موضوع الدراسة. كما تظهر نتيجة اختبار Bartlett دالة، ويعد هذا مؤشرا لاختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، بمعنى أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة تشكل مجموعة العوامل الخفية، وهو ما نسعى إلى الكشف عنه.

ج- نحصل على نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال قيم مصفوفة معاملات الارتباط الصورية كما هو مبين في الجدول (4) (Anti-Image Matrices)، وتفيد هذه المصفوفة في التحقق من فرضية كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وإذا تتبعنا قيم القطر الرئيسي لهذه المصفوفة نجد أن جميع هذه المتغيرات معامل ارتباط صوري ضمن المجال [0.855 ; 0.722]، مما يدل على استيفاءها جميعا لفرضية كفاية العينة لكل متغيرة.

3-2 جودة تمثيل المتغيرات: الهدف من استخدام طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية هو إيجاد حد أدنى من المتغيرات تمثل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، والسؤال المطروح، ما مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات؟

يبين الجدول (5) جودة تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدد وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات، وتدل قيم العمود الثاني (Extraction) حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة. وهكذا، تبدوا متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

3-3 استخراج القيم الذاتية: ينطلق التحليل حسب هذه الطريقة من البحث عن القيم الذاتية والنسب المرتبطة بالمحاور العاملية، حيث تشير القيمة الذّاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. و لهذا الغرض ندرج الجدول (6) والذي يبين القيمتين الذاتيتين المأخوذتين ونسبتا التشتت المقابلتين لكل محور عاملي، حيث تحديد عامل أساسي، بناء على أحد الاتجاهات المتعلقة بقيمة الارتباط الذي ينبغي أخذها بعين الاعتبار[12]، ونظرا لخصائص العينة موضوع الدراسة، فإننا سنعتمد في تحديد العوامل على ما لا يقل عن القيمة 0.65 كنسبة لقبول ارتباط المتغير بالمحور المفسر.

نركّز ا دول (6) على القسم الثا عن الأول، لكو ما نا ان عن استخدام طريقة التحليل إ مركبات أساسية. غ أننا سنعتمد التفس على القسم الثالث، والذي يش إ القيم الذاتية بعد عملية تدوير ا اور، حيث دف هذه الأخ ة إ ويل مصفوفة الارتباطات الأولية إ مصفوفة ارتباطات مكافئة ا تتسم بقدر كب من الوضوح، وذلك من خلال تعظيم الارتباطات الك ى و جيم الارتباطات الصغرى[13].

يتبين أن العوامل ا أخوذة، وعددها اثنان، تفسر 95.224 % من الظاهرة ل الدراسة[14]، وهي نسبة تعتـ عالية للاكتفاء با ورين الأول والثا كعاملـ مفسرين لأ ية قطاع ا لود والأحذية الاقتصاد ا زائري خلال الفترة ا متدة ما بـ 1974-2007.

يتبين من جدول القيم الذاتية بعد التدوير أن نسبة التشتت الإ ا للعوامل ا ستخرجة (عاملين) كانت 95.224 %، حيث تتوزع هذه النسب عليهما كما يلي :

- يفسر العامل الأول 54,916 % من التشتت الإ ا ، ويقابل أعلى قيمة ذاتية وهي $\lambda_1 = 4.393$ ؛

- يفسر العامل الثا 40,308 % من التشتت الإ ا ، ويقابل القيمة الذاتية التالية مباشرة وهي $\lambda_2 = 3.225$ ؛ و نراع هذا أسلوب "كايزر"، الذي يستبعد العوامل ذات القيم الذاتية الأقل من الواحد الصحيح. ذلك أن عدد العوامل ا أخوذة الاعتبار لوصف ظاهرة ما يرتبط بطبيعة وهدف البحث والدقة ا طلوبة.

يحدد القيم الذاتية الـ كن أخذها وتلك الـ كن استبعادها حسب أسلوب Cattell (1966) :

نلاحظ من الشكل البيا Scee Plot، أن القيم الذاتية ذات الا دار الشديد تكون ا ال [1-2] للعوامل، وبذلك د أن عدد القيم الذاتية ا قابلة للعوامل ا ستخرجة هو إثنان، بعدها يل بقية القيم إ الا دار الأفقي، وهي بذلك مستبعدة من النموذج. وبفضل عملية التدوير للمحاور الأساسية، وكذا الا اه ا عتمد تعيـ أد قيمة مقبولة للارتباط (حيث حددت دراستنا هذه بـ 0.65)، صلنا على معادلات العوامل قبل التدوير $(C_{11};C_{12})$ وبعد التدوير $(C_{21};C_{22})$ التا :

$$C_{11} = 0.99PPBS + 0.99PVAS + 0.98PCIS + 0.98PRIS + 0.98PRSS + 0.88PILPS + 0.86PCFFS + 0.81PENES \ldots(1)$$

$$C_{12} = -0.02PPBS + 0.10PVAS - 0.11PCIS + 0.15PRIS - 0.02PRSS - 0.25PILPS - 0.41PCFFS + 0.57PENES \ldots(2)$$

$$C_{21} = 0.78PPBS + 0.70PVAS + 0.82PCIS + 0.66PRIS + 0.76PRSS + 0.84PILPS + 0.92PCFFS + 0.26PENES \ldots(3)$$

$$C_{22} = 0.63PPBS + 0.71PVAS + 0.55PCIS + 0.75PRIS + 0.61PRSS + 0.38PILPS + 0.23PCFFS + 0.95PENES \ldots(4)$$

تمكننا هذه ا عادلات من ملاحظة ا تغ ات ا رتبطة بكل عامل من العوامل ا ستخرجة، ا يسهل عملية تفس ها والكشف عن ا عا الـ تتضمنها. ولقد اعتمدنا تسمية العوامل ا ستخرجة على أسلوبي الوصف والسببية[15]، ذلك أن متغ ات الدراسة عبارة عن مؤشرات اقتصادية (حساب الإنتاج وحساب الاستغلال) تسمح بالوصف، كما تسمح بتحديد السبب انطلاقا من تفس ا ا الاقتصادية. فينبغي أن يأخذ التفس ا بـ على السببية بعـ الاعتبار طبيعة ا تغ ات الـ ارتبطت بالعامل، الإ ام بالظروف ذات الصلة بالظاهرة ل الدراسة والاعتماد عل النظريات والا اهات السائدة ا ال الذي تنتمي إليه الظاهرة.

3-4 تسمية العوامل ا ستخرجة : انطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير ا اور، كن تقد الوصف التا للعاملـ ا فسرين لأ ية قطاع ا لود و الأحذية الاقتصاد ا زائري[16].

1- وصف العامل الأول : كلا من ا تغ ات : استهلاك الأصول الثابتة، الاستهلاك الوسيط وتعويضات الأجراء كن اعتبارها مدخلات للعملية الإنتاجية. كما أن الضرائب ا تعلقة بالإنتاج هي ا قيقة ضرائب على طبيعة النشاط الإنتاجي، ومن كن اعتبارها

جزءا من أعباء الاستغلال بالنسبة للمؤسسة وجزءا من الإيرادات بالنسبة للدولة. وبإضافة الإنتاج الخام إلى العناصر السالفة الذكر يمكننا وصف العامل الأول بأنه عبارة عن عناصر السلسلة الإنتاجية كما يمكن اعتباره مدخلات و مخرجات للإنتاج.

2- وصف العامل الثاني: من خلال العلاقة المحاسبية بين الدخل الداخلي، الفائض الصافي للاستغلال والقيمة المضافة، يمكن وصف هذه المتغيرات بأنها تتعلق بالدخل الوطني، ومنه يمكن القول بأن هذا العامل يمثل الدخل الوطني. وعليه، يمكن القول بأن أهمية قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري تظهر من خلال مساهمته في مدخلات و مخرجات العملية الإنتاجية ومساهمته في الدخل الوطني الناتج عنها. ويوضح هذا بالشكل (أ) حيث ترتبط بالمركبة الأولى المتغيرات الخمس المُكونة للعامل الأول، كما ترتبط بالمركبة الثانية المتغيرات الثلاث المُعبر عنها بالعامل الثاني وهذه النتيجة هي بعد عملية تدوير المحاور العاملية. كما يعكس نفس الشكل جودة التمثيل العالية، لابتعاد نقاط المتغيرات عن مركز الدائرة المرسومة داخل المربع واقترابها من محيطها (تسمى دائرة الارتباطات)[17].

3-5 تلخيص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية : نحاول في هذه الفقرة أن نقدم إجابة على السؤال التالي:

هل يمكن أن نلخص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية ؟

الهدف هو تحديد مجموعة السنوات المتشابهة بالنظر إلى متغيرات الدراسة، لهذا الغرض وانطلاقا من النتائج المحصلة في الفقرة السابقة، نسقط سنوات الدراسة في معلم محوريه العاملين الأول والثاني المأخوذين، كما هو مبين في الشكل (ب) لا يظهر تفحصه أي اتجاه عام واضح لتوزع مجموعة السنوات تبعا لترتيبها، وباللجوء إلى طريقة التحليل العنقودي الهرمي، حصلنا على رسم الشجرة[18] :

1- إذا قبلنا بمجموعتين، فإن المجموعة الأولى تضم السنوات 1974، 1975، 1976 و1977، و هذه المجموعة من السنوات سلوكا مختلفا عن سلوك المجموعة الثانية والتي تضم باقي سنوات الدراسة.

2- إذا قبلنا بثلاث مجموعات، فإن الأولى تضم السنوات 1974، 1975، 1976 و1977، وتضم المجموعة الثانية السنوات من 1978 إلى 1994، أما باقي السنوات فهي تشكّل المجموعة الثالثة.

وهكذا وبالنظر إلى نتائج التحليل الهرمي وبالأخذ في الاعتبار النتائج الواردة في المحور الأول والأشكال البيانية المرافقة، يمكن أن نصنف الفترة المدروسة في أربع مجموعات، حيث تبقي المجموعة الأولى مكونة من السنوات 1974، 1975، 1976 و1977، بينما تشكل السنوات من 1978 إلى سنة 1990 المجموعة الثانية، وتتكون المجموعة الثالثة من السنوات 1991، 1992، 1993 و1994، وتشكل باقي السنوات المجموعة الرابعة.

يمكن تحديد عدد المجموعات على أساس معايير تتحدد من خلال الدراية بتطور السياسات الخاصة بالقطاع والقطاعات المتفاعلة معه. مع أنه لا يمكن تفسير مثل هذه النتيجة لقطاع الجلود والأحذية بمعزل عن باقي القطاعات الاقتصادية وطبيعة السياسات المختلفة التي اعتمدتها الدولة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها.

خلاصة : يتبين من التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة ما يلي :

- أنّ جميع معاملات الاختلاف المحسوبة لمتغيرات الدراسة كانت عالية جدا في قيمتها وتعبر هذه النتيجة على التباعد الكبير بين قيم هذه السلاسل.
- أن جميع معاملات الارتباطات المحسوبة لمتغيرات الدراسة كانت عالية في قيمتها ودالة إحصائيا عند مستوي معنوية أقل من 0.001.
- أن مساهمة قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الوطني من خلال متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال كانت في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة.

- من خلال نتائج التحليل العاملي، تب أن العوامل ا فسرة لوزن وأ ية قطاع ا لمود والأحذية الاقتصاد الوط كن اختصارها عاملين ا : الأول مدخلات و رجات الإنتاج والثا الدخل الوط .
- وضع تصنيف لسنوات الدراسة موعات جزئية تزيد أو تنقص عددها حسب حركة السهم ينا أو يسارا ا بين الشكل **Dendrogram**، يتوقف على أهداف الدراسة والدقة ا طلوبة التحليل، إلا أن تصنيف الفترة ا دروسة أربع موعات يبدو مقبولا وسيساعد إعطاء التفس ات ا ناسبة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

ا دول (1) تطور مسا ة قطاع ا لمود والأحذية ا ا حساب الإنتاج وحساب الاستغلال %

Année	PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES	Année	PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
1974	1.000	1.784	0.557	0.884	0.528	0.747	1.137	0.170	**1991**	0.484	0.862	0.292	0.399	0.284	0.279	0.648	0.145
1975	0.907	1.399	0.567	0.695	0.553	0.749	1.000	0.238	**1992**	0.390	0.689	0.233	0.398	0.222	0.141	0.637	0.077
1976	0.805	1.203	0.536	0.530	0.537	0.694	1.080	0.157	**1993**	0.335	0.528	0.216	0.428	0.191	0.154	0.534	0.035
1977	0.743	1.102	0.517	0.457	0.524	0.877	0.929	0.159	**1994**	0.317	0.479	0.215	0.345	0.200	0.132	0.587	0.055
1978	0.737	1.077	0.525	0.500	0.527	0.318	0.930	0.301	**1995**	0.232	0.405	0.135	0.336	0.116	0.093	0.513	-0.014
1979	0.593	0.890	0.414	0.290	0.428	0.330	0.768	0.222	**1996**	0.170	0.299	0.101	0.251	0.086	0.072	0.430	-0.014
1980	0.595	0.844	0.455	0.400	0.461	0.361	0.966	0.160	**1997**	0.074	0.117	0.051	0.038	0.052	0.020	0.086	0.049
1981	0.544	0.748	0.423	0.342	0.432	0.330	0.882	0.180	**1998**	0.186	0.298	0.116	0.234	0.104	0.069	0.432	0.004
1982	0.601	0.876	0.453	0.315	0.470	0.345	0.889	0.204	**1999**	0.135	0.218	0.084	0.130	0.079	0.047	0.281	0.027
1983	0.577	0.854	0.411	0.218	0.437	0.373	0.769	0.196	**2000**	0.118	0.216	0.070	0.133	0.065	0.033	0.264	0.029
1984	0.589	0.889	0.419	0.300	0.434	0.223	0.785	0.256	**2001**	0.113	0.206	0.065	0.078	0.064	0.041	0.261	0.023
1985	0.601	0.924	0.425	0.292	0.443	0.531	0.824	0.169	**2002**	0.124	0.224	0.071	0.064	0.072	0.040	0.194	0.050
1986	0.633	0.888	0.482	0.262	0.516	0.559	0.796	0.254	**2003**	0.105	0.206	0.058	0.058	0.058	0.035	0.168	0.039
1987	0.625	0.863	0.473	0.290	0.501	0.442	0.797	0.266	**2004**	0.096	0.195	0.053	0.052	0.053	0.031	0.162	0.035
1988	0.611	0.963	0.409	0.390	0.411	0.899	0.752	-0.009	**2005**	0.078	0.172	0.042	0.043	0.042	0.023	0.159	0.027
1989	0.601	0.952	0.405	0.352	0.411	0.316	0.835	0.186	**2006**	0.063	0.135	0.035	0.038	0.035	0.019	0.129	0.023
1990	0.602	0.953	0.410	0.324	0.418	0.372	0.872	0.221	**2007**	0.053	0.111	0.030	0.028	0.030	0.016	0.100	0.021

ا رجع : سوبة انطلاقا من بيانات :

1- Collections Statistiques, Série E: Statistiques Économiques , N° 131,
2- RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2005, ONS, Alger, Novembre 2006 ;
3- http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html?debut_articles=10#pagination_articles

جدول (5) جودة ثيل ا تغ ات

Qualité de représentation (Communalities)

	Initial	Extraction
PPBS	1,000	0,998
PCIS	1,000	0,975
PVAS	1,000	0,992
PCFFS	1,000	0,899
PRIS	1,000	0,986
PILPS	1,000	0,840
PRSS	1,000	0,952
PENES	1,000	0,977

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

ANOVA (2) دول ا

Variable	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Sig.
Inter-groupes	8,042	7	1,149	16,593	0,000
Intra-groupes	18,279	264	0,069		
Total	26,321	271			

Indice KMO et test de Bartlett (3) جدول

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0,772
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	855,617
	Df	28
	Sig.	0,000

جدول (4) قسم من مصفوفة الارتباط الصورية

PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
0,802[a]	0,807[a]	0,734[a]	0,753[a]	0,742[a]	0,752[a]	0,855[a]	0,722[a]

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

ملاحظة : اكتفينا بقيم القطر الرئيسي فقط

Variance totale expliquée جدول (6) القيم الذاتية ونسب التشتت حول ا اور العاملية

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	7,024	87,803	87,803	7,024	87,803	87,803	4,393	54,916	54,916
2	0,594	7,421	95,224	0,594	7,421	95,224	3,225	40,308	95,224

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. **ملاحظة : اكتفينا بالقيمتين الذاتيتين الأو والثانية**

الشكل (1) تطور النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الإنتاج ا ام الو

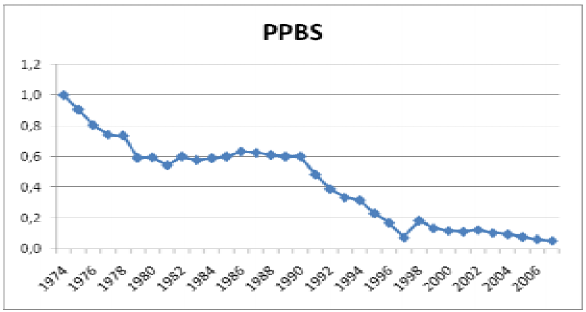

الشكل (2) تطور النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الاستهلاك الوسيط الو

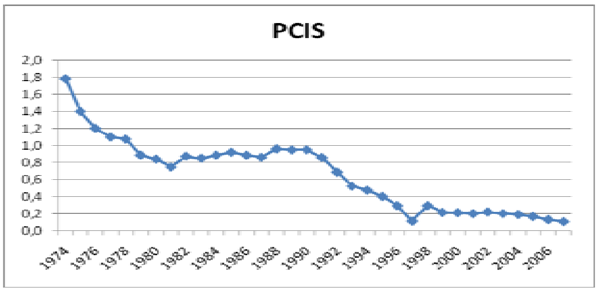

الشكل (3) تطور النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا القيمة ا ضافة الو

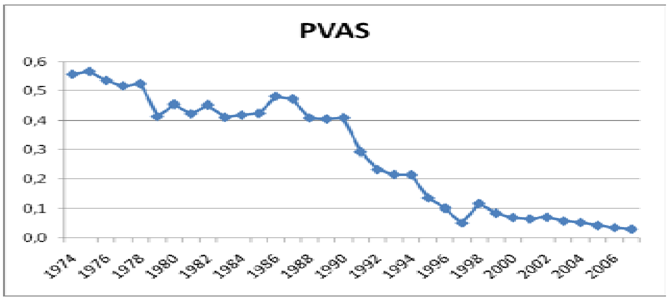

الشكل (4) تطور النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا استهلاك الأصول الثابتة الو

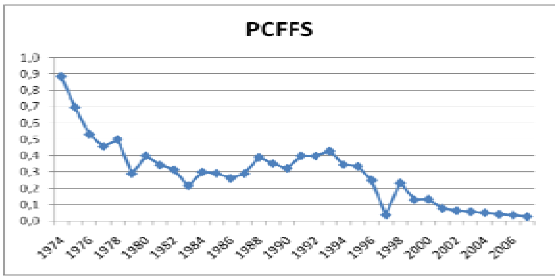

الشكل (5) تطور النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الدخل الداخلي الو

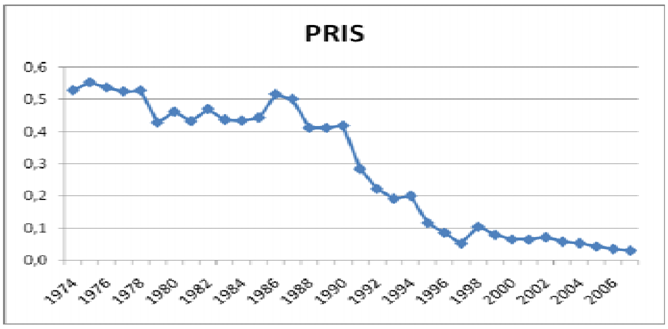

الشكل (6) تطور النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الضرائب ا رتبطة بالإنتاج الو

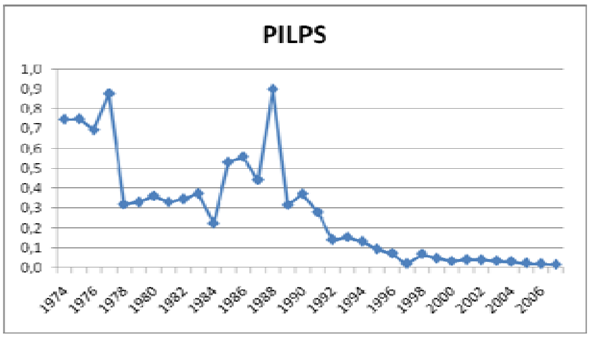

الشكل (7) تطور النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا تعويض الأجراء الو

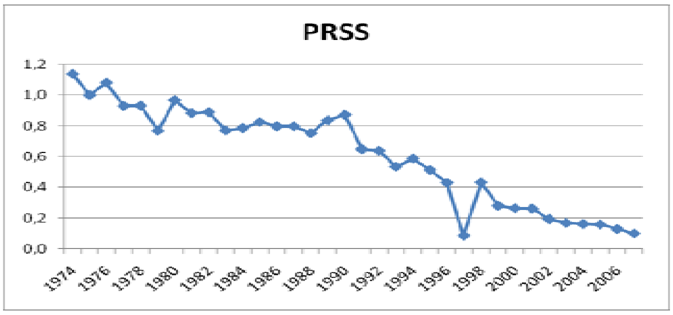

الشكل (8) تطور النسبة ا ئوية سا ة قطاع ا لود والأحذية إ ا الفائض الصا للاستغلال الو

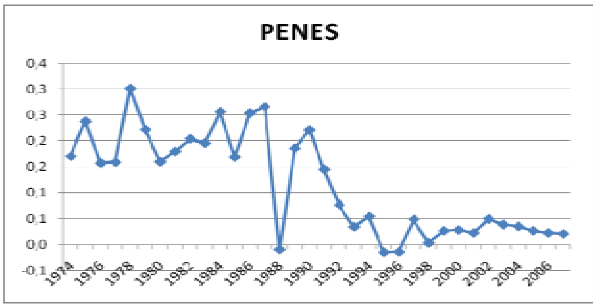

ا رجع : مرسوم انطلاقا من بيانات ا دول (1)

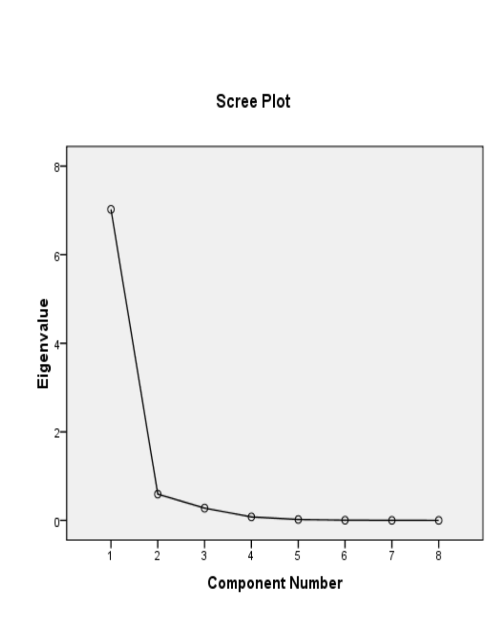

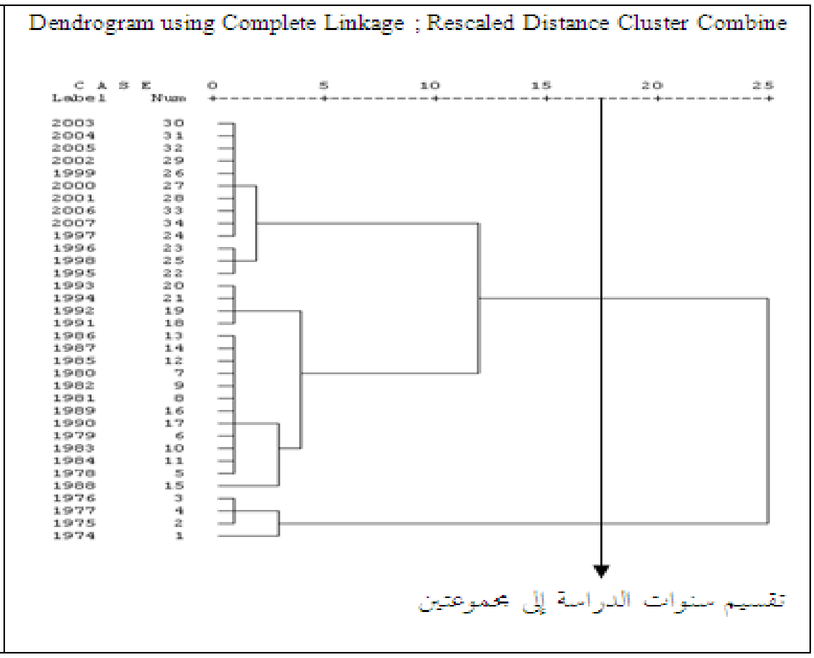

الشكل (ب)

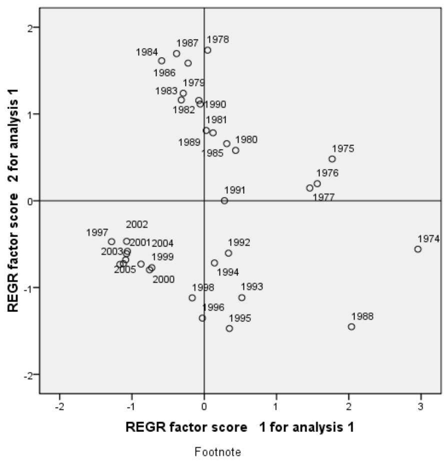

الشكل (أ)

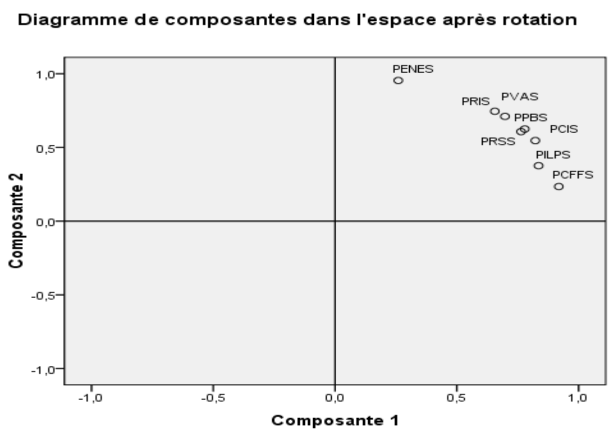

الإحالات وا راجع :

1 - (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ). سورة النحل الآية 80

2 - L'histoire technique de l'industrie, N°120 Ecole centrale de Lyon Bib Michel Serres, 1914, P.P 4-5

3 - قطاع ا لمود والأحذية هو القطاع اُصنف رقم اثنا عشرة بالنسبة للديوان الو للإحصاء مصدر بيانات هذه الدراسة.
أنظر : http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

- ضمن نشاطات "ا امعة، ا ؤسسة والتنمية ا لية ا ستدامة" امعة ورقلة، فإن توى هذا الفصل يدخل ضمن اور البحث الثالث سلسلة وث دف إ ديد مسا ة كل قطاع الاقتصاد الو ا ُقسم إ تسعة عشر قطاعا (حسب تصنيف الديوان الو للإحصاء).

[4] - التعريف ذه ا تغ ات وكيفية حسا ا والعلاقات ا اسبية الكائنة بينها، أنظر : مود فوزي شعو (2007)، السياحة والفندقة ا زائر، دراسة قياسية – 2002/1974، جامعة ا زائر، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي ، أطروحة دكتوراه العلوم القياس الاقتصادي، غ منشورة، ص.ص 151-155.

[5] - معامل الاختلاف أو التشتت النس (COEFF. DE VARIATION) =(الا راف ا عياري للسلسلة/ا توسط ا سا) *100 وكلما قلت قيمته عن 15% كلما دل ذلك على انس قيم ا تغ ة، زيد من الإطلاع أنظر هذا :

Gérald Baillargeon (1989) : Probabilités Statistique et technique de Régression, les éditions SMG, Québec Canada, PP 31-32.

[6] - مود فوزي شعو ، مطبوعة ليل ا عطيات، مقدمة لطلاب السنة الأو ، صص ذجة اقتصادية، دفعة 2007 .

[7] - لدينا ا متغ ات، وبالتا فإن عدد ا قارنات هو $C_8^2 = 28$.

[8] - خالد بن سعد ا ضعي (2005)، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، ا زء الثا ، دار الأصحاب للنشر والتوزيع، الرياض، ص471 [بتصرف].

[9] - تش درجة التشبع إ معامل ارتباط كل متغ بالعامل، وبتربيع هذه القيمة صل على نسبة التباين ا فسر ا تغ من قبل العامل.

[10] - تفصيل هذه الفرضيات، أنظر: خالد بن سعد ا ضعي (2005)، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، ا زء الثا ،

[11] - دد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي حاصل جداء القيم الذاتية ذه ا صفوفة.

[12] - مزيدا من الشرح أنظر: عبد الوهاب دادن، مود فوزي شعو ، " ليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغ ة وا توسطة الصناعية ا زائر خلال الفترة 1990-2006- مدخل التحليل إ مركبات أساسية"، ملتقى الاقتصاد الصناعي وأ يته تصميم وقيادة السياسات الصناعية الاقتصاديات الناشئة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسي ، جامعة بسكرة، 02-03 ديسم 2008.

فضلا أنظر [خالد بن سعد ا ضعي، مرجع سابق، ص495-496.]

[13] - النسب الإ الية للتباين ا فسر قبل عملية التدوير مساوية لتلك ا سوبة بعد عملية التدوير، ولا يكمن الاختلاف إلا توزيع تلك النسب على العوامل ا ستخرجة.

[14] - توجد عدة أساليب لتحديد عدد العوامل (ا اور الأساسية)، ومن بينها أسلوب التباين ا فسر، حيث يتجه بعض ا لل إ إدراج العوامل ال تفسر نسبة ددة من التباين. غ أننا سنعتمد دراستنا هذه على أسلو « Kaiser Criterion » و «Scree Plot».

[15] - عبد الوهاب دادن، مود فوزي شعو ، مرجع سابق.

[16] - التفس يعود للأستاذ: عبد الوهاب دادن.

[17] - مود فوزي شعو ، النسب ا الية من منظور التحليل العاملي، و بناء وذج للتصنيف، حالة تعاونية ا بوب وا ضار ا افة CCLS ورقلة-ا زائر، رسالة ماجست غ منشورة، جامعة ا زائر،1998/1997، ص ص 120، 121.

[18] - حركة السهم النازل الرسم ينا أو يسارا دد عدد ا موعات ا رغوب.

ديد مثلوية سلاسل الإمداد باستخدام ال ة ا طية بالأهداف ا رجحة
- دراسة حالة شركة أطلس كيمياء غنية–

نسيمة لعرج اهد، جامعة تلمسان، ا زائر
l-m-nassima@live.fr
مصطفى طوي ـطي، جامعة البويرة، ا زائر
kaizen1982@yahoo.fr

ملخص : يهدف هذا ا قال إ توضيح دور إدارة سلسلة الإمداد ترشيد القرارات الإدارية وذلك من خلال اولة اقتراح وذج رياضي ل مشـكل سلاسل الإمداد ؤسسة صناعية جزائرية وا تمثلة شركة أطلس كيمياء غنية، حيث يسعى النموذج إ تدنية تكاليف الإمداد من جهة وتعظيم الـربح الكلي من جهة أخرى، وهذا بالاستعانة بال ة ا طية بالأهداف ا رجحة Weighted Goal Programming ليتم الأخ حل النموذج الرياضـي ا قترح باستخدام ال نامج LINDO[1].

الكلمات ا فتاح : سلسلة الإمداد، ا اذ القرار، النموذج، ال ة بالأهداف ا رجحة، شركة أطلس كيمياء.

هيد : تواجه ا ؤسسات اليوم العديد من التحديات سواء بيئة عملها الداخلية مثل ضرورة كفاءة ا نظمة استخدام مواردها وإمكانيا ا ا تاحة ، و بيئة عملها ا ارجية مثل ضغوط ا نافسة ا وجودة الأسواق، نتائج العو ة ال تدور حول فتح الأسواق ا لية للمنتجات الأجنبية ، ضف إ ذلك التطورات ا اصلة ال تكنولوجيا الإعلام والاتصال NTIC ، وتوسيع استخدام دائرة ا علومات وخاصة الانترنت ال سا ت بكث انفتاح الأسواق، وبروز ا اهات واستخدامات جديدة الاقتصاد ا ديث ا عتمد على هذه التكنولوجيات ك وز مفهوم التجارة الالكترونية، التسويق الالكترو ، نظم إدارة العملاء الإلكترونية...ا .

هذه التغ ات ال حدثت بطريقة فجائية وسريعة اوزت قدرات هذه ا نظمات على التكيف معها ، وأدت إ عجزها عن مواصلة معدل الأداء ا جعل ا ؤسسات الصناعية وا دمية ا ختلفة تعمل من أجل إ اد مواقع وحصص سوقية ا السوق العا ي بالإضافة إ السوق الداخلي وتبحث عن عوامل النجاح لتعزيز مركزها التنافسي الأسواق و قيق مزايا عدة.

كما أصبح تنافس ا ؤسسات ليس فقط من خلال عرض منتجات ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة, بل وأيضا تقد هذه ا نتجات وإتاحتها ا كان ا ناسب و الوقت ا ناسب وبالكميات ا طلوبة ال تتوافق مع احتياجات الزبون. لقد فرضت متطلبات التنافسية على ا ؤسسة ضرورة إعادة النظر بناء أنظمتها والتمركز حول العمليات ا وجهة إ الزبون ال تضمن ا مكانة متميزة السوق وأبرزها بناء نظام إمداد فعال, باعتبار أن الإمداد هو السبيل الأساسي لربط ا ؤسسة حيطها و قيق إمكانية الوصول إ زبائنها وتلبية حاجا م ورغبا م

وباعتبار أن البحوث العلوم الاجتماعية تعد تقتصر على عرض ا شاكل ودراسة الظواهر و ديد الأسباب واستخلاص النتائج وا اذ القرارات بطريقة سطحية ردة بعيدة عن أسلوب ا وضوعية والقياس، بل أصبح الا اه العام السـائد يعتمـد علـى استخدام طرق القياس الكمية ومناهج إحصائية وذلك لتصنيف هذه الظواهر العلمية وإبراز خصائصها و ليل العلاقات ا تبادلة فيمـا بينها على أساس موضوعي .

وعليه فإن إشكالية هذه ا قال تدور حول كيفية اقتراح وذج رياضي لسلسة الإمداد ا اصة بشركة أطلس كيمياء وال تعت من ا ؤسسات الوطنية ا همة كو ا تزود ا ستهلك الوط با واد الد ة ذات الاستهلاك الواسع: الصابون ، الغليس ين والزيت، هذا بالاستعانة بال ة ا طية بالأهداف ا رجحة ،وعليه سوف نعا هذه الإشكالية بالاعتماد على ا اور الرئيسية التالية:

1. الإطار ا فاهيمي لإدارة سلسلة الإمداد ؛
2. الصيغة الرياضية لنموذج ال ة بالأهداف لسلاسل الإمداد ؛
3. ذجة سلسلة الإمداد شركة أطلس كيمياء Atlas chimie؛

1- الإطار ا فاهيمي لإدارة سلسلة الإمداد

إن التطورات الـ تشهدها العديد من ا ؤسسات الصناعية منها أو ا دمية كن إسناده إ قدرة هذه ا ؤسسات على إ اد أدوات حديثة مكنتها من الاستفادة القصوى من الأطراف الـ تعمل معها من أجل توف احتياجات أسواقها و ا يتوافق مع رغبات وتطلعات ا ستهلك بأكثر الطرق كفاءة وبراعة وبأقل التكاليف ا مكنة ، ذا يعد السعر هو الأداة الوحيدة الـ قق هذه الأهداف وإ ا استهجان بعض الأساليب الإدارية الـ أظهرت فعليتها هذا ا انب والـ يعتـ الإمداد أحد أهم هذه التقنيات ا ديثة ، فبعد النجاحات الـ حققها ا يدان العسكري انتقل هذا ا فهوم بداية القرن 20 إ ا يدان الاقتصادي عن طريق CROWELL سنة 1901 والـ تطرق فيها إ عمليات التوزيع ا ادي للمنتجات الفلاحية من خلال الإشارة إ جانب الإمداد عمليات التوزيع وتوضيح دوره بالاستعانة بالطرق رياضية ،ورغم اعتراف العديد من الباحث بأ ية هذه التقنية بالنسبة للمؤسسة إلا أنه ينظر إليه كوظيفة مستقلة وقائمة بذا ا إلا بعد سنة 1945 الـ تعتـ نقطة الانطلاقة الفعلية لتطور إدارة سلسلة الإمداد .

1-1- مفهوم إدارة سلسلة الإمداد : إن دراسة إدارة سلسلة الإمداد تاج إ فهم مضمون الإمداد أولا ، حيث يقصد بالإمـداد تبعا لس إدارة الإمداد CLM على أنه عملية طيط وتنفيذ ورقابة التدفق والتخزين الكفء والفعال للمواد الأولية وا نتجات النهائية وربط ونقل ا علومة من نقطة الاستهلاك لغرض مقابلة وإرضاء متطلبات العملاء[2].

أما PIMOR فيختصر مفهوم الإمداد أنه " جلب ما يلزم، أين ما يلزم وم يلزم"[3].

ومن هنا كن استنتاج عدة أنواع للإمداد تلف باختلاف أهدافها وهي[4] :

- **إمداد التموين** : الذي يسمح لب ا واد الأولية الضرورية لعملية الإنتاج إ ا صانع.
- **إمداد التموين العام :** والذي يسمح لب أو شراء ا واد ا ختلفة الضرورية لنشاط ا ؤسسات ا دمية أو الإدارات (مستلزمات ا كاتب على سبيل ا ثال).
- **إمداد التوزيع** : ويتمثل إمداد ا وزع للمستهلك النهائي با واد ا تاج إليها، إما ا ساحات التجارية الكبـ ة، أو بالبيع الشخصي.
- **الإمداد ا ساند أو الداعم** : ظهر هذا النوع من الإمداد القطاع العسكري ولكنه امتد إ قطاعات أخرى مثل: قطاع الطائرات، الطاقة، الصناعة... ا
- **نشاط يسمى با دمة ما بعد البيع** : وهو قريب جدا من الإمداد الداعم أو ا ساند، إلا أن هذا النشاط يتم على مستوى السوق أين تباع ا نتجات.
- **الإمداد الا اه ا عاكس** : ويسمى باللغة الفرنسية Logistique à l'envers ، ويعـ استرداد ا نتجات الـ لا يرغب فيها ا ستهلك أو الـ تاج إ إصلاح، ويعـ كذلك تشخيص النفايات الصناعية، والتغليف، وا واد غـ ا ستعملة.

أما بالنسبة **لسلسلة الإمداد** كما تر ها كل من L'AFNOR وأيضا ASLOG إ chaîne d'approvisionnement , logistique globale,chaîne logistique ،لكن PIMOR.Y يفضل العبارة الأمريكية « Supply Chain » لفهم هذا ا صطلح ، والذي يعرفها بأ ا "ا راحل ا تتالية لإنتاج وتوزيع ا نتج من مورد موردي ا نتجـ إ زبائن زبائنهم"[5].

كما كن تعريفها على أ ا: "الإطار النظري الذي تستخدمه ا نظمة لتحقيق التكامل بـ وظائفها ا ختلفة والـ تبدأ من ا وردين و تنتهي عند ا ستهلك النهائي و ذلك لتدفق سلع وخدمات ا نظمة و ا علومات ذات الصلة بغرض كفاءة إدارة ا نظمة لعمليا ا الداخلية وتعظيم قيمة منتجا ا وخدما ا من وجهة نظر عملائها وملاكها"[6] .

بالرغم من تزايد الاهتمام وضوع إدارة سلاسل الإمداد إلا أن هذا ا فهوم مازال غامضا حيث يتم التوصل إ تعريف واضح و دد له كما هو ا ال بالنسبة للمفاهيم الإدارية الأخرى ؛ لأجل ذلك مقاربة هذا ا فهوم من خلال عـدة تعـاريف ، فتعرف إدارة سلاسل الإمداد أو ما يعرف با صطلح الأ لوساكسو « Supply chain management » بأ ا العملية ا سـئولة عـن

تنمية و إدارة نظام الإمداد الكلي للمنظمة كونا ا الداخلية وا ارجية و على ا ستوى التشغيلي، فإنه يتضمن ويتجاوز أنشطة كـل من الشراء والتوريد بالإضافة إ امتلاكه للعديد من نواحي التركيز الاستراتيجي[7].

أيضا عرفت إدارة شبكات الإمداد بالعملية ال تص بإدارة يع الأنشطة اللازمة لتحريك ا واد ا ام والنصف مصـنعة وا نتجات تامة الصنع من وإ ا شروع وبـ تلف أنشطة ا شروع[8] ؛ ويؤكد هذا التعريف على أنشطة الإمدادات السابقة لعمليـة الإنتاج وهي ما يطلق عليها أنشطة التوريد ا ادي، وأنشطة الإمداد اللاحقة لعملية الإنتاج أي الإمداد التسويقي وهي أنشطة التوزيع ا ادي.

1-2- أهداف إدارة سلسلة الإمداد : بالوقوف على مفهوم إدارة سلسلة الإمداد نستنتج أن ا ؤسسة تسعى من خـلال تطبيقهـا تسعى من وراء تطبيق ذا ا فهوم إ قيق موعة من الأهداف الرئيسية و ال تتمثل فيما يلي:

- قيق إشباع ا ستهلك وذلك بتوف السلع الوقت وا كان ا ناسب .
- فيض تكاليف الإمداد إ أد حد كن مع الإبقاء على مستوى معـ من ا دمة.
- التنسيق بـ تدفق ا واد وا علومات عن طريق وضع نظام معلومات إداري فعال.

1-3- مزايا إدارة سلسلة الإمداد : إن تبـ ا ؤسسة الصناعية إدارة شبكة الإمداد كفلسفة جديدة الإدارة من أجـل قيـق الأهداف السابقة الذكر، ينتج عنه مزايا تساعد على التحكم ا يد تكاليف أنشطة الإمداد وذلك كما يلي[9] :

- إن ارتكاز إدارة شبكة الإمداد على النظرة الشاملة التسي ومركزية السلطة، يسمح با ساءلة الدقيقة عن مدى قيق الأهداف ا سطرة، وأيضا معا ة ا شاكل ا اصة بالأنشطة الفرعية من خلال التنسيق الذي يتم من مركز واحد، هذا ما يساعد تقييم أداء وظيفة الإمداد بطريقة موضوعية.
- إن تواجد مسؤول واحد يشرف على إدارة الإمداد داخل ا ؤسسة وكل الأنشطة ا اصة بتلك الإدارة، يسهل من عملية التنسيق ويرفع من كفاءة الأداء، حيث أن رك كل الأقسام ال ت إشرافه كوحدة واحدة وتعاو ا يساعد ا از أنشطة الإمداد بكفاءة عالية، هذا ما يؤدي إ تقد أحسن خدمة للعملاء.
- ا أن وظائف ا ؤسسة مترابطة ومتكاملة، فان تطبيق إدارة شبكة الإمداد يؤدي إ السرعة والفعالية الإ از والاتصال، فمثلا عند طيط الاحتياجات من ا واد تقوم إدارة ا شتريات راقبة مستوى زون هذه ا واد، وعلى ضوء ذلك تصدر الأوامر بالشراء الوقت ا ناسب، فتتبع ورقابة مستويات ا خزون ينتج عنه قرارات دف إ فيض تكلفته، سـ معدل دورانه، فيض عدد مرات نفاذ ا خزون و فيض فترة التوريد إذا تطلب الأمر ذلك، فكل هذا يؤدي إ قيق مستوى أداء جيد.
- إن استخدام أنظمة ا اسبات الآلية لتجميع و ليل البيانات يساعد ا اذ القرارات الفعالة، وهذا ما كن قيقه ظل إدارة شبكة الإمداد.
- يترتب على تطبيق إدارة شبكة الإمداد خلق روح الفريق داخل ا ؤسسة ال ينتج عنها تعاون وتنسيق فعال، حيث لا ينظر الفرد إ الوظيفة ال ارسها فقط، وإ ا تأث ها على الوظائف الأخرى وتأث تلك الوظائف على وظيفته.
- إن الإدارة الفعالة لشبكة الإمداد تؤدي إ سـ ر ية ا ؤسسة، عن طريق فيض التكاليف الكلية للإمداد والرفع من مستوى ا دمة ا قدمة للعملاء هذا ما ينتج عنه زيادة حجم ا بيعات.

2- الصياغة الرياضية لنموذج ال ة بالأهداف لسلاسل الإمداد

أثبتت العديد من الدراسات ال تم واضيع الوحدات الاقتصادية إ أن ا ؤسسات لا تسعى لتحقيق هدف واحد وإ ا هي ة على قيق عدة أهداف قد تتعارض فيما بينها، و دف اوز نقائص أساليب الأمثلية ا تعلقة ثالية هدف واحد إما التعظيم أو التدنية، الأمر الذي أدى إ ظهور أساليب التحليل متعدد ا عاي méthodes d'agrégation multicritère ال تتضمن قيق و وقت متزامن عدة أهداف متنوعة ومتناقضة بشكل علمي مع ا افظة على الطابع الإنسا لعملية ا اذ القرار حيث تعت

الـ ـة بالأهداف Goal Programing أهم تقنياته، وهي ما تتوافق مع الأهداف الـمتعددة للإمداد (تدنية التكاليف، تعظيم الربح، تدنية زمن الـ ـدمة، و ـسـ جودة الـ ـدمات الـمقدمة للزبائن... الـ ـ).

وحسب Carlos Romero & MehrdadTamiz (1998) فإن ـوذج الـ ـة بالأهداف "عبارة عن منهجية رياضية مرنة وواقعية موجهة بالأساس ـعا ـة مسائل الـ ـاذ القرار الـمعقدة والـ ـ تتضمن الأخذ بعـ الاعتبار عدة أهداف إضافة للكثـ من الـمتغـ ات والقيود"[10].

أما عن الـمنهجية فهي ـتم بالبحث عن الـ ـل الذي يصغر بقدر الإمكان الـ ـموع الـمطلق للا ـرافات بالنسبة للقيم الـمستهدفة[11]، وذلك كما يوضحه الـ ـدول التا ـ الذي يـ ـ ـتلف الـ ـالات الـ ـمكنة ـذه الا ـرافات[12] :

نوع القيد	الـمعادلة الـ ـ يأخذها القيد	الا ـرافات الـ ـ تظهر ـ الدالة الاقتصادية
$f_i(x) \leq b_i$	$f_i(x) - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i$	δ_i^+
$f_i(x) \geq b_i$	$f_i(x) - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i$	δ_i^-
$f_i(x) = b_i$	$f_i(x) - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i$	$\delta_i^+ + \delta_i^-$

ومن أبرز ـاذج الـ ـة الـ ـطية بالأهداف ـ الظروف التأكد ـد **الـ ـة بالأهداف الـمعيارية (Standard Goal Programming)**، الـ ـ تعمل على تدنية ـموع القيم الـمطلقة لا ـرافات النتائج عن الأهداف، حيث يتم كتابة الصياغة الرياضية الـ بالعلاقات التالية [13] :

$$
SGP\begin{cases}
\min(Z) = \sum_{i=1}^{p}\left(\delta_i^+ + \delta_i^-\right) \\
subject\ to\begin{cases}
\sum a_{ij}x_j - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i \\
c_x \leq c \\
x_i \leq 0 \quad (j = 1,2,3\ldots n) \\
\delta_i^+ \ et\ \delta_i^- \geq 0 \quad (i = 1,2,3\ldots p)
\end{cases}
\end{cases}
$$

مع العلم أن جداء الا ـرافات الـموجبة والسالبة $(\delta_i^+ x\, \delta_i^-)$ معدوم، لأن الا ـراف δ_i^- و δ_i^+ لا ـكن أن يتحققا معا. حيث أنه لا ـكن أن نصل إ ـ قيمة أكـ من الـ ـدف وأصغر منه ـ آن واحد, مع :

a_{ij} : معاملات التكنولوجيا الـمتعلق ـتغـ ات القرار.

B : شعاع العمود للكميات الـمتاحة.

C : مصفوفة الـمعاملات الـمتعلقة بقيود الـموارد الـمتاحة.

δ_i^+ : هو الا ـراف الا ـ ـ عن مستوى الطموح b_i الـ ـدد للهدف i.

δ_i^- : هو الا ـراف السلـ ـ عن مستوى الطموح b_i الـ ـدد للهدف i.

وبالرغم من أن صياغة ـوذج الـ ـة الـ ـطية بالأهداف ـ شكله الـمعياري لقيت رواجا مهما ـ البداية، إلا أن ذلك ـ يتواصل بسبب ظهور ـموعة من الـملاحظات من بعض الباحثـ ـ والـ ـ تركزت حول التجريد التام من أفضليات متخذ القرار ـيث يقتصر

ا لل الكمي فقط على معطيات حول مستويات الطموح للأهداف وبعض برامترات ا سألة دون أي اهتمام لأفضليات متخذ القرار، كما أنه لا كن تطبيقه يع ا الات ا اذ القرار الواقعية، من أجل ذلك سعى كل من Cooper et Charnes ل هذه ا شكلة عن طريق تقد وذج آخر بعد وذج ا عياري **وهو وذج ال ة بالأهداف ا رجحة**[14]، الذي يعتمد على إضافة بعض ا عاملات على النموذج ا عياري وهي صصة للا رافات ا وجبة والسالبة تتماشى هذه ا عاملات مع أ ية ا دف, فكلما كان ا دف مهما كلما كانت ا عاملات ا ضافة لا رافات مرتفعة والعكس صحيح والشكل التحليلي ذا النموذج يكتب على الشكل التا [15] :

$$WGP\begin{cases}\min(Z)=\sum_{i=1}^{p}\left(w_i^+\delta_i^+ + w_i^-\delta_i^-\right)\\ subject\ to\begin{cases}\sum a_{ij}x_j-\delta_i^+ + \delta_i^- = b_i\\ cx\leq c\\ x_i\leq 0\quad (j=1,2,3...n)\\ \delta_i^+\ et\ \delta_i^-\geq 0\quad (i=1,2,3...p)\end{cases}\end{cases}$$

وبالتا تعد ال ة بالأهداف ا عيارية حالة خاصة من ال ة بالأهداف ا رجحة $(w_j^+ = w_j^- = 1)$.

حيث :

w_i^- : معامل الأ ية ا رتبط بالا راف السالب δ_i^- .

w_i^+ : معامل الأ ية ا رتبط بالا راف ا وجب δ_i^- .

وحسب Martel et Aouni.B[16] كلما كانت النسبة ا ئوية ل w_i أك ، صغر الا راف ا تعلق بالقيد i .

3- ذجة سلسلة الإمداد شركة أطلس كيمياء Atlas chimie

سوف اول ذجة أهداف وقيود سلاسل الإمداد شركة أطلس كيمياء [17] شكل معادلات ومتراجحات رياضية، ليتم حلها باستعمال ال ة ا طية بالأهداف ا رجحة.

3-1- **هدف ا قال :** على اعتبار أن الأعمال اللوجستية السنوات الأخ ة أصبحت تشكل أ ية كب ة ومتزايدة بالنسبة للعديد من منظمات الأعمال، كو ا تؤدي إ إضافة حقيقية للقيمة، كما أن تكلفة الأعمال اللوجستية ثل نسـبة كـب ة مـن إ ـا التكاليف بالنسبة ميع منظمات الأعمال، حيث أثبتت العديد من الدراسات السنوات الأخ ة أن متوسـط تكلفـة الأعمـال اللوجستية بلغت 50- 60% من إ ا تكاليف التشغيل على مستوى ا نظمة، سنحاول من خلال هذا ا قال إبراز فعالية أسـلوب ال ة ا طية بالأهداف ا رجحة إدارة سلاسل الإمداد مؤسسة صناعية جزائرية وا تمثلة شركة أطلس كيمياء ال تعتمـد على الطرق التقليدية عملية ا اذ القرارات وال ترتكز أساسا على خ ة متخذ القرار و اربه السابقة و مل الأسـاليب العلميـة ا ديثة الإدارة وا اذ القرار ا علها تتحمل تكاليف إضافية، وتعا من العديد من ا شاكل كـ :

- ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف نقل ا نتجات وجلب ا واد الأولية.
- التكاليف ا رتفعة للمواد الأولية عالية ا ودة.
- التسي العشوائي لسلاسل الإمداد وعدم وجود طط مدروسة ا.

- عدم التنسيق ب عملية الإنتاج، نقل والتسويق.
- مشاكل النقل والتوزيع.
- وجود منافسة شديدة تواجهها هذه الشركة.

3-2- **سياسة شركة أطلس كيمياء :** تضع شركة أطلس كيمياء كل عام طط سنوي حيث دف فيه إ قيق ربح صا يقدر بـ 29048975 دج على الأقل، وكذا تريد أن لا تتجاوز التكاليف الكلية للإمداد 380290500 دج، وحسب مدير شركة أطلس كيمياء ومع اشتداد ا نافسة ال تواجهها شركته فانه يعطي الأولية دف تدنية تكاليف شبكة إمداد مع ا افظة على مستوى الربح وعليه تكون أ ية (w_i) لكل هدف كالتا : 2 للهدف الأول، 1 للهدف الثا . $w_1^+ = 2, w_2^- = 1$

- حسب تقديرات متخذ القرار شركة أطلس كيمياء بالنسبة بيعات السنوية من ا نتجات الثلاث هي كالتا :
  - 11030000 كغ من ا بيعات ا تنبأ ا للصابون ؛ - 685106.38 ل من ا بيعات ا تنبأ ا للغليسرين.
  - 4051280 ل من ا بيعات ا تنبأ ا لزيت عباد الشمس.
- سعر التكلفة وربح الوحدة بالنسبة نتجات الشركة كما يظهره ا دول (1).
- ا وارد ا تاحة سنويا لدى الشركة كما يب ا دول (2).
- بالنسبة للقيود الطاقة التخزينية والطاقة الإنتاجية ا ؤسسة لا تعا مشاكل فيها.

3-3- إعداد النموذج الرياضي العام :

أ- فرضيات ا نتوجات : ا نتجات ا راد تطبيق ال ة ا طية بالأهداف عليها هي :

x_1 : الكمية ا نتجة من صابون الغسيل. x_2 : الكمية ا نتجة من الغليسرين. x_3 : الكمية ا نتجة من زيت عباد الشمس.

ب- فرضيات ا وارد ا تاحة :

ب-1- فرضيات ا واد الأولية غ ا ستغلة : الرموز ا ستعملة هي الرمز E_i حيث (6 .. 3 .1.2) = i .

ب-2- فرضيات وحدات القياس : نستعمل الكيلوغرام بالنسبة للصابون، ونستعمل اللتر للزيت والغليسرين.

كما نعتمد الدينار ا زائري قياس الربح الكلي والتكاليف الكلية للإمداد لأنه ثل العملة ا عتمدة من طرف ا ؤسسة ل الدراسة.

3-4- صياغة وحل مشكل سلاسل الإمداد شركة أطلس كيمياء باستخدام ال ة ا طية ا رجحة : الصياغة الرياضية ـ ذا ا سألة باستخدام وذج ال ة بالأهداف ا رجحة تكتب بالشكل التا :

$$WGP\begin{cases}\min(Z)=2\delta_1^{+}+\delta_2^{-}\\ subject\ to\begin{cases}77.44x_1+71.21x_2+97.83x_3+\delta_1^{-}-\delta_1^{+}=367744220\\ 2.55x_1+31.79x_2+7.17x_3+\delta_2^{-}-\delta_2^{+}=41595255\\ 0.127x_1+0.002x_2+0.005x_3\le 2000000\\ 0.027x_1+0.006x_3\le 500000\ ;\ 0.0009x_1\le 5000\\ 0.0001x_2\le 20000\ ;\ 0.002x_2\le 50000\\ 0.002x_3\le 5000\ ;\ x_1\le 11030000\\ x_2\le 68510638\ ;\ x_3\le 4051280\\ x_1,x_2,x_3\ge 0\ ;\ \delta_1^{-},\delta_2^{-},\delta_1^{+},\delta_2^{+}\ge 0\end{cases}\end{cases}$$

نلاحظ أن دالة ا دف هي موع ا راف و ا :

- الا راف ا وجب δ_1^+ بالنسبة للهدف الأول وهو ا راف غ مرغوب فيه وبالتا ب نبه والتخفيف من أثره.
- الا راف السالب δ_2^- بالنسبة للهدف الثا وهو ا راف غ مرغوب فيه لأنه ا راف أقل من مستوى الطموح وبالتا ب نبه.

و ل هذه ا سألة تم استخدام برنامج Lindo 6.1 الذي كننا من ا صول على النتائج بسرعة كب ة وبدقة، والنتائج كما يوضحا ا دول (3)، والذي يتيح تخذ القرار الشركة أطلس كيمياء تلف متغ ات القرار ا تعلقة ستوى الإنتاج السنوي قفا نفس الوقت أد تكلفة كلية للإمداد وأعظم ربح ترما قيود وشروط ا ؤسسة، حيث من خلال ا دول (3) كن استنتاج ما يلي :

لتحقيق ربح صا يقدر ب 29048975 دج على الأقل وحـ لا تتجاوز التكاليف الكلية للإمداد نتجات شركة أطلس كيمياء 380290500 دج، ب على مس ي الشركة إتباع ا طة الإنتاجية التالية وهي : إنتاج 741460.812طن من الصابون و685106.375 ل من الغليسرين و2500000 ل من الزيت.

قارنة النتائج ا تحصل عليها من خلال عملية النمذجة مع ا علومات ا قدمة لنا سابقا كما يظهر ا دول (4) نلاحظ أن : للهدف الأول وهو تدنية التكاليف قفه بنسبة 92.24% ، أما ا دف الثا وا تمثل الربح قيقه بنسبة أحسن من مستوى الأهداف ويع ذلك قق الأهداف ا رجوة من عملية النمذجة، حيث سعينا إ إ اد حلول وسطى"compromis" توفيقية فيما بينها تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد ا تاحة وا دودة و قق الأهداف ا سطرة والا تتعارض فيما بينها.

أما بالنسبة للطاقات غ ا ستغلة (Slack Variables) و كن للمؤسسة أن تستغلها مرة أخرى :

- الصودا : الكمية غ ا ستغلة (E1) تساوي (1891964.25 كغ) ؛ تربة مزيلة للون : الكمية غ ا ستغلة (E2) تساوي (464980.56 كغ) ؛ أكسيد التيتان : الكمية غ ا ستغلة (E3) تساوي (4332.68 كغ) ؛ ض الكلور : الكمية غ ا ستغلة (E4) تساوي (19931.49 كغ) ؛ فحم فعال : الكمية غ ا ستغلة (E5) تساوي (48629.78 كغ) ؛
- ض الليمون : استغلال كل هذا ا ادة الأولية (E6) تساوي (0 كغ).

استغلال فقط (108035.75 كغ)، (35019.44 كغ)، (667.32 كغ)، (68.51 كغ)، (1370.21 كغ) ، (0 كغ) بالنسبة ذه ا واد الأولية على الترتيب، ونلاحظ أن ميع ا واد الأولية طاقات غ مستغلة معت ة مقارنة ا هو متاح ماعدا ض الليمون حيت استخدام هذا ا ادة الأولية كليا .

بالنسبة لقيود ا بيعات ا تنبأ ا للصابون، الغليسرين وزيت عباد الشمس على التوا ، وما كن الإشارة إليه انه بالرغم ما يز التخم الشخصي والاعتماد على خ ة متخذ القرار با فاض كلفتها كو ا مقبولة ا الات ال تتصف فيها ا بيعات بالاستقرار إلا أن عدم استخدام الأساليب العلمية عل شركة أطلس كيمياء تتحمل تكاليف إضافية هي غ عنها وهذا ما يتضح من خلال الفرق بـ توقعات ا ؤسسة والبديل ا قترح ماعدا منتوج الغليسرين أين تطابقت توقعات ا ؤسسة مع البديل ا قترح.

$$\Delta_1 = 10288539 \;\; ; \;\; \Delta_2 = 0 \;\; ; \;\; \Delta_3 = 1551280.13$$

بالنسبة لأسعار الظل (Shadow Price) ا واد الأولية وهي موضحة جدول رقم (5) بـ (Dual Price) نلاحظ أن يعها معدومة وهذا يع أن إضافة أي كيلوغرام من هذا ا واد الأو لن يؤثر على أهداف شركة أطلس كيمياء.

وهذا ما يؤكد أن الشيء الأساسي ا هم لصياغة مثل هذه النماذج الرياضية هو ضرورة توفر قاعدة بيانات صلبة، هذا ا انب لاحظنا بعض النقائص ال ا اسبة التحليلية للشركة خصوصا من ناحية ا علومات ا اصة بتكاليف الإنتاج، مستوى الأرباح ورقم الأعمال وذلك جة سرية هذه ا علومات.

3-4- ليل ا ساسية : ما در الإشارة إليه انه الغالب الوصول إ ا ل الأمثل لا يعتـ اية العملية الـ استعملت من أجلها الـ ة ا طية بالأهداف، فقد يهتم متخذ القرار عرفة ماذا دث إذا تغـ ت ا عطيات الـ الاعتماد عليها عند صياغة ا سألة الأصلية، قد يهمنا على سبيل ا ثال معرفة أثر التغيـ مستوى الطموح للأهداف أو معرفة أثر تغيـ كمية ا واد الأولية ا توفرة سنويا أو أثر التغـ حالة ظهور منتوج جديد أو معرفة أثر إضافة قيد أو إخراج آخر من ا سألة على ا ل الأمثل ا تحصل عليه مع بقاء ا عطيات الأخرى على حا ا، فتقنيات ليل ا ساسية كننا من قياس آثار التغـ ات وا اذ التداب اللازمة دون إعادة ا سألة من جديد، و هذا ا قال سنركز فقط على أثر التغيـ مستوى الطموح للأهداف وكذا أثر التغيـ كمية ا وارد ا ا من دور هام.

3-4-1- أثر التغيـ مستوى الطموح للأهداف : هذه ا الة نفترض أن مستوى طموح الربح الكلي أو التكلفة الكلية للإمداد تغـ قدار هول وليكن α حيث $\alpha \neq 0$ فما هو ا ال الذي يبقى أساس ا ل الأمثل ا تحصل عليه ؟

- إذا افترضنا أن مستوى الطموح ا دف الأول وا تمثل التكلفة الكلية للإمداد تغـ قدار α مع ثبات العوامل الأخرى وحـ نبقي ا ل الأمثل ثابتا لابد أن تكون α تنتمي للمجال التا : $\alpha \in \left]16964086\ ,+\infty\right[$

ـعـ ا دود الصغرى الـ كن أن يأخذها مستوى طموح التكلفة الكلية للإمداد 16964086 دج و كن أن ترفع إ ما لا اية و هذا دائما إطار فرضية ثبات بقية ا عاملات الأخرى.

- إذا افترضنا أن مستوى الطموح ا دف الثا وا تمثل الربح الكلي تغـ قدار α مع ثبات العوامل الأخرى وحـ نبقي ا ل الأمثل ثابتا لابد أن تكون α تنتمي للمجال التا : $\alpha \in \left]1890725\ ,558605\ .63\right[$

وهذا يعـ أن ا دود الصغرى الـ كن أن يأخذها مستوى طموح الربح الكلي 1890725 دج و كن أن ترفع إ 558605.63 دج و هذا دائما إطار فرضية ثبات بقية ا عاملات الأخرى.

3-4-2- أثر التغيـ كمية ا وارد : هنا نفترض أن الكمية ا اصة بنوع معـ من ا واد الأولية ا توفرة سنويا قد تتغـ قدار معـ وليكن α فما هو ا ال التغيـ الذي يبقي أساس ا ل الأمثل ثابتا ؟ هنا لا بد من الإشارة إ أن عناصر العمود الأخـ ا دول الأمثل هي الـ سوف تتأثر بإدخال α مع ثبات العوامل الأخرى.

وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي للصودا تغـ ت قدار α وحـ يبقى أساس ا ل الأمثل ثابتا لا بد أن :

$$\alpha \in \left]1891964\ .25,+\infty\right[$$

نفس الشيء بالنسبة لبقية ا واد الأولية ا توفرة سنويا شركة أطلس كيمياء كما هو مبـ جدول (5) :

- إذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي تربة مزيلة للون تغـ ت قدار α مع ثبات العوامل الأخرى وحـ نبقي ا ل الأمثل ثابتا لابد أن تكون α تنتمي للمجال التا : $\alpha \in \left]-464980\ .56,+\infty\right[$
- وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي أكسيد التيتان تغـ ت قدار α مع ثبات العوامل الأخرى وحـ نبقي ا ل الأمثل ثابتا لابد أن تكون α تنتمي للمجال التا : $\alpha \in \left]-4332\ .68,+\infty\right[$
- وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي مض الكلور تغـ قدار α مع ثبات العوامل الأخرى وحـ نبقي ا ل الأمثل ثابتا لابد أن تكون α تنتمي للمجال التا : $\alpha \in \left]-19931\ .49,+\infty\right[$
- وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي للفحم الفعال تغـ قدار α مع ثبات العوامل الأخرى وحـ نبقي ا ل الأمثل ثابتا لابد أن تكون α تنتمي للمجال التا : $\alpha \in \left]-48629\ .78,+\infty\right[$
- وإذا افترضنا أن كمية الاستهلاك السنوي مض الليمون تغـ قدار α مع ثبات العوامل الأخرى وحـ نبقي ا ل الأمثل ثابتا لابد أن تكون α تنتمي للمجال التا : $\alpha \in \left]-282\ .93,527\ .39\right[$

أما بالنسبة للمبيعات ا تنبأ ا للمنتجات الثلاث : الصابون ، الغليس ين وزيت عباد الشمس فإذا حصل فيها أي تغ كأن يتوقع زياد ا وح نبقي أساس ا ل ثابت لابد أن تكون تنتمي للمجالات التالية وعلى التوا :

$$\alpha \in \left]-1551280.13,+\infty\right[\text{،} \ \alpha \in \left]18971.06,59475.47\right[\text{،} \ \alpha \in \left]-10288539,+\infty\right[$$

وهذا دائما اطار فرضية ثبات ا عاملات الأخرى.

خلاصة : لقد قدمنا هذا ا قال مثالا عمليا على مدى فعالية الأساليب الكمية وبالأخص ال ة بالأهداف ا رجحة الإدارة ا ثلى لسلاسل الإمداد شركة أطلس كيمياء ال تساعدها على ا اذ قرارات صائبة.

و كنا من خلال هذا ا قال أن رج بنتيجة مهمة وهي :

- أن الإدارة الفعالة لسلاسل الإمداد شركة أطلس كيمياء تتطلب الانتقال من مرحلة إدارة موع أنشطة التوريد، التوزيع كأنشطة منعزلة عن بعضها البعض إ إدارة عدد من الأنشطة بشكل متكامل.

- إن للا ة بالأهداف دور مهم إدارة ا ثلى لأنشطة الإمداد لشركة أطلس كيمياء و كنها من قيق مزايا تنافسية وتساعد على ا اذ قرارات صائبة ويبقى على ا س استعمال خ ته توجيه ا لول ا قترحة.

- عملية التطبيق ا باشر لنموذج ال ة ا طية بالأهداف ا رجحة بدون مراعاة الظروف ا قيقية ا يطة با ؤسسة يفقد هذا النموذج قيمته و عله رد تطبيقات عددية دودة الأ ية فالإ ام با علومات ا قيقية عن ظروف ا ؤسسة الداخلية وا ارجية و يع ا عطيات ال دد معاملات و متغ ات ا سألة تعت مرحلة جد هامة كما أن دراسة موضوع ديد مثلوية سلاسل الإمداد لا ب دراستها ظل معطيات ددة بدقة وإ ا ب دراستها ظروف عدم التأكد ، فبالرغم من الغياب التام لتطبيق مثل هذه الأساليب العلمية على مستوى ا ؤسسات الاقتصادية ا زائرية الوقت ا اضر ، غ أن ديات ا ستقبل القريب وما مله من رهانات اقتصاد السوق وا نافسة وحتمية العو ة ستفرض على متخذي القرار وا س ين على حد سواء بالتوجه تدر يا و الاستعانة ثل هذه الأساليب الرياضية وهذا ما يستوجب من مؤسساتنا وجامعاتنا توف أرضية مناسبة لذلك .

ملحق الجداول والأشكال البيانية

ا دول (1) : يوضح قيم سعر التكلفة، سعر البيع والربح الوحدي للمنتجات الثلاث لشركة أطلس كيمياء .

نوع القيد	سعر التكلفة(دج)	سعر البيع(دج)	ربح الوحدة(دج)
صابون الغسيل	77.44	80	2.55
الغليس ين	71.21	103	31.79
زيت عباد الشمس	97.83	105	7.17

ا صدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق الداخلية للشركة ل الدراسة

ا دول (2) : ا واد الكيمائية السنوية ا توفرة بالشركة

ا واد الأولية	الكمية للوحدة الواحدة			الاستهلاك السنوي من ا ادة (كغ)
	الصابون	الغليسرين	زيت عباد الشمس	
الصوادا	0.127	0.002	0.005	2000000
تربة مزيلة للون	0.027	-	0.006	500000
أكسيد التيتان	0.0009	-	-	5000
ض الكلور	-	0.0001	-	20000
فحم فعال	-	0.002	-	50000
مض الليمون	-	-	0.002	5000

ا صدر: من إعداد الباحث بالاعتماد جودة شركة أطلس كيمياء

ا دول (3) : جدول النتائج ا تحصل عليها

متغ ات القرار	متغ ات الا راف	دالة ا دف
X1=741460.812 X2=685106.37 X3=2500000	$P_2=0$; $P_1=0$ $N_1=16964086$ $N_2=0$	$Z = 0$

ا صدر : رجات برنامج LINDO 6.1

ا دول (4) : مقارنة توقعات شركات أطلس كيمياء مع البديل ا قترح

	ا نتجات			التكاليف(دج)	الربح(دج)
	X_1(كغ)	X_2 (ل)	X_3 (ل)		
توقعات ا ؤسسة	11030000	685106.38	4051280	380290500	29048975
البديل ا قترح	741460.8	685106.375	2500000	350780149	29048976.5
التغ Δ	-10288539.2	-0.05	-1551280	-29510351	+1.5423

ا دول (5) : جدول النتائج ا تحصل عليها

```
LP OPTIMUM FOUND AT STEP      3

     OBJECTIVE FUNCTION VALUE

     1)      0.0000000E+00

 VARIABLE        VALUE          REDUCED COST
       P1         0.000000          2.000000
       N2         0.000000          1.000000
       X1    741460.812500          0.000000
       X2    685106.375000          0.000000
       X3   2500000.000000          0.000000
       N1  16964086.000000          0.000000
       P2         0.000000          0.000000


      ROW   SLACK OR SURPLUS     DUAL PRICES
       2)         0.000000          0.000000
       3)         0.000000          0.000000
       4)   1891964.250000          0.000000
       5)    464980.562500          0.000000
       6)      4332.685059          0.000000
       7)     19931.490234          0.000000
       8)     48629.789062          0.000000
       9)         0.000000          0.000000
      10)  10288539.000000          0.000000
      11)         0.000000          0.000000
      12)   1551280.125000          0.000000

NO. ITERATIONS=       3
```

```
RANGES IN WHICH THE BASIS IS UNCHANGED:

                           OBJ COEFFICIENT RANGES
VARIABLE        CURRENT        ALLOWABLE        ALLOWABLE
                  COEF          INCREASE         DECREASE
      P1        2.000000        INFINITY         2.000000
      N2        1.000000        INFINITY         1.000000
      X1        0.000000        2.550000         0.000000
      X2        0.000000        0.000000         INFINITY
      X3        0.000000        0.000000         INFINITY
      N1        0.000000        0.000000         0.032929
      P2        0.000000        INFINITY         0.000000

                           RIGHTHAND SIDE RANGES
     ROW        CURRENT        ALLOWABLE        ALLOWABLE
                  RHS           INCREASE         DECREASE
     2367744224.000000        INFINITY  16964086.000000
       3 41595256.000000    558605.625000   1890725.000000
       4  2000000.000000        INFINITY   1891964.250000
       5   500000.000000        INFINITY    464980.562500
       6     5000.000000        INFINITY      4332.685059
       7    20000.000000        INFINITY     19931.490234
       8    50000.000000        INFINITY     48629.789062
       9     5000.000000      527.398926       282.939758
      10 11030000.000000        INFINITY  10288539.000000
      11   685106.375000    59475.468750     18971.058594
      12  4051280.000000        INFINITY   1551280.125000
```

المصدر : مخرجات البرنامج LINDO 6.1

الإحالات وا راجع :

[1]- برنامج خاص بحل مسائل البرمجة الخطية Linear Programming.

[2]- A.Nesthurai, key players in the logistics chains ,west port:

http://www.mina.gov.my/mina/html/papers/pdf/neso log chain.pdf-pages similaires

[3]- Y. Pimor , Logistique –Production, Distribution, Soutien , 4ème édition DUNOD, Octobre 2005,P 03.

[4]- Y. Pimor ,Op-Cit , P 04.

[5]- Y. Pimor ,Op-Cit , P 05.

[6]- محمد أحمد حسان ، إدارة سلاسل الإمداد ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2008 ، ص 41.

[7]- ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد المرسى ، إدارة الشراء والإمداد ، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية ، 2005 ، ص 60.

[8]- عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص، أساسيات المواد والإمداد، دار الجامعة الجديدة للنشر الأزاريطية–الإسكندرية- 2002، ص19.

[9]- خطيب سيدي محمد ، إدارة شبكة الإمداد في المؤسسة الصناعية دراسة حالة مصنع النسيج للمواد الثقيلة"MANTAL", مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة العمليات و الإنتاج ،جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ، عمل غير منشور ، 2005 ،ص 59.

[10]- M . Tamiz , C. Romero and D.Jones , G.P for decision making : An overview of the current state of the art ,European. Journal of operation Research vol. 111 (579.581),1998, P 579.

[11]- A. Charnes , W.W Cooper , Management Models and Industrial Applications of Linear Programming, Wiley, New York 1961.

[12] -G. Erwin Kalve, Solving Multi-objective models with gams, gams development corp, Washington, 2000, p3.

[13]- B. Aouni, A. Hassain and J.Marc Martel ,les références du décideur dans le goal Programming :état de l'art et perspectives futures,6ème conférence francophone de modélisation et simulation-rebat, Maro, avril 2006,p2.

[14]- H. goghrod, J. Martel and B. Aouni, Vehicle park management though the goal programming model, INFOR, Feb 2003,p 94.

[15] -J.P.Ignizio, A Review of Goal Programming: A Tool for Multi-Objective Analysis,Journal of the Operation Research Society, 1978, P P 1115 -1122.

[16]- J. Marc Martel ، B. Aouni ، Méthode Multicritère De Choix D'un Emplacement :Le Cas D'un Airport Dans LeNouveau Québec , Information Systems & Operational Research, 1992 , P 113.

[17]- مل شركة أطلس كيمياء هذا اسم فقط مند نوفم 2009 وهذا و إطار مشروع الدولة صخصة ا ؤسسات العمومية فسابقا كانت تسمى الشركة الوطنية للمواد الد ة ENCG ، وهي شركة ذات أسهم (SPA), تلطة، حيث شراء 80% من أسهم الشركة من طرف شركة SAREL Agro-industrie و20% من قيمة الأسهم ملك للشركة (ENCG).

تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر
" دراسة تقييمية لـ نامج ميدا "

سليمة غدير أ د، جامعة ورقلة، ا زائر
salsabil_0411@yahoo.fr

ملخص : أصبح قطاع ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة قطاعا هاما الاقتصاد الوط ، إذا أنه يساهم بنسبة 75با ائة من الناتج ا لي ا ام خارج ا روقات، إلا انه مازال قطاعا هشا يعا العديد من ا شاكل والصعوبات ال تعيقه على أداء الأهداف ا نتظرة منه، وهذا ما طرح بديلا جديدا ألا وهو تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة علها قادرة على ا نافسة ليا ودوليا ظل الانفتاح الاقتصادي ا ديد، و ذا سعت ا زائر إ تب العديد من ا امج أ ها برنامج ميدا لتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة الذي جاء إطار الشراكة الأورو-جزائرية.

الكلمات ا فاتيح : ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، التأهيل، برنامج ميدا، التنافسية، الشراكة الاورو-جزائرية

هيد : عمدت ا زائر إ عدة تغ ات اقتصادية هامة منذ انينيات القرن ا اضي، وهذا بتبنيها لـ امج الإصلاح الاقتصادي والتعديل ا يكلي رغبة منها الاندماج الاقتصاد العا ي، وح لا تكون عزل عن التغ ات ال يشهدها العا اليوم من تطور اقتصادي وتكنولوجي ومعلوما ، بالإضافة إ حدة ا نافسة، خاصة وأن اتفاق الشراكة ا زائرية مع الا اد الأورو دخل حيز التنفيذ(سبتم 2005)، بالإضافة لانضمامها ا رتقب للمنظمة العا ية للتجارة، وما يتبع ذلك من رير للمبادلات التجارية الدولية.

وقد أعت قطاع ا ؤسسات الصغ ة ا توسطة أحد القطاعات ال أولته ا زائر اهتماما بالغا، وذلك بداية بإصدار بعض التشريعات ال تترجم التصور ا ديد للسياسة الاقتصادية ا تجهة و الانتقال من اقتصاد ركز إ اقتصاد السوق، يتبعها إنشاء وزارة خاصة ذا القطاع سنة 1994 وهي وزارة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة والصناعة التقليدية Le ministère de petite et moyenne entreprise et l'Artisanat، و ذا أصبح ينظر ذا النوع من ا ؤسسات كتوجه جديد وبديل، ذلك بالنظر للدور الك الذي تلعبه دفع عجلة اقتصاد أي دولة، حيث أ ا كانت سببا ضة العديد من الدول ا تقدمة حاليا، اعتبارا صائصها ا تعددة وا تمثلة سهولة تكيفها ومرونتها وهذا ما عل منها قادرة على ا مع ب العناصر التالية: النمو وتوف ها ناصب الشغل، وجلب الثروة.

كما دعمت ا زائر هذا القطاع بالعديد من ال امج والتعديلات، و ذا أصبح قطاع ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة يشكل قطاعا وريا للاقتصاد ا زائري، حيث أنه يساهم بـ 75با ائة من الناتج ا لي ا ام PIB[1] خارج ا روقات، وهي نسبة مهمة تستدعي ا افظة عليها والعمل على تنميتها.

رغم الأ ية ال أولتها ا زائر ذا القطاع، إلا أنه مازال قطاعا هشا يواجه العديد من العقبات ، جعلته غ قادر على قيق الأهداف ا نتظرة منه، ا جعلها تتوجه و تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، وهذا لتنميتها وتطويرها والرفع من مستواها وجعلها قادرة على ا نافسة ليا وكذا دوليا، و هذا الصدد قامت ا زائر بتب العديد من برامج التأهيل الوطنية منها والدولية، ومن بينها برنامج ميدا لتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة[2] ED/PME، والذي جاء ظل الشراكة الأورو-جزائرية، و ذا فإن الإشكال الذي كن طرحه هذا الإطار يكون كالآ :

ما مدى مسا ة برنامج ميدا ED/ PME **الرفع من تنافسية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية ؟**

أهداف الدراسة : دف من حلال هذه الدراسة إ ما يلي :

- معرفة واقع ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر.
- التعرف على عملية التأهيل ومتطلباته بالإضافة إ إبراز أ يته بالنسبة للمؤسسات الصغ ة وا توسطة للرفع من قدر ا التنافسية.
- الوصول إ النتائج الإ الية ل نامج ED/PME .
- إجراء دراسة تقييميه للنتائج ا ققة (أخذ عينة على مستوى ا نوب ا زائري).

حدود الدراسة : ثلت فيما يلي :

- حصر الدراسة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة والتطرق إ التطور التار ي ا منذ الاستقلال إ يومنا هذا.
- إن موضوع التأهيل عام وشاسع ذا حصرنا الدراسة تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة الصناعية ا اصة ا زائرية ا ستهدفة من قبل برنامج ED/PME وال تشغل من 20 عامل فأكثر.
- نظرا لشساعة موضوع التنافسية، حصرها بعض التعريفات والأهداف وكذا الشروط.
- أما حدود الدراسة التطبيقية:الإطار ا كا ا نوب ا زائري. أما الإطار الزم فهو دد من الفترة سبتم 2002 إ غاية أفريل 2007.

1- واقع ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة الاقتصاد ا زائري

تعود نشأة ا ؤسسات ص و م ا زائر إ فترة الاستعمار، وغداة الاستقلال ورثت ا زائر قطاعا **مهملا**، مكونا أساسه من صناعات استخراجية ومن فروع صناعات استهلاكية صغ ة ومتوسطة تتمركز ا دن الك ى وا ناطق العمرانية. إلا أنه بدأ في التطور و النمو، حيث مر قطاع ا ؤسسات ص و م ا زائر[3] بوجهت أساسيت ا :

- الأول كان ينظر للمؤسسات ص و م كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية وتشمل مرحلة السبعينيات.
- الثا ويرى ا ؤسسات ص و م كأداة وأسلوب بديل للصناعات ال كانت قائمة، وكأداة لعملية التنمية الاقتصادية.

1-1. تطور قطاع ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة ا زائر : لقد مر قطاع ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة بثلاث مراحل[4] :

1-1-1. الفترة ما ب 1967- 1980 : ركزت سياسة التخطيط ا نتهجة منذ 1967 على الصناعات الكب ة ا نتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إ ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي ا وجود، لذلك عرفت هذه ا ؤسسات بالصناعات التابعة les industries entraîner ، أما فيما يتعلق با ؤسسات ص و م التابعة للقطاع ا اص فكانت مؤطرة وجب قانون الاستثمار للعام 1966، حيث أن هذا الأخ أقر أ ية اعتماد ا شاريع ا اصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لكن سرعان ما حلت هذه اللجنة سنة 1981، واعت ت ا ؤسسات ص و م كمكمل للقطاع العام ، فخلال هذه الفترة تكن هناك سياسة واضحة ا اه القطاع ا اص، كما أن دورها كان غ واضح ضمن التشريعات ا زائرية.

1-1-2. فترة الثمانينيات : لقد ظهر خلال هذه الفترة تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا و الانتقال بالاقتصاد ا زائري من اقتصاد مركزي إ اقتصاد متفتح ، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات ص و م كتوجه جديد وبديل، ومن هذا ا نطلق أكد ا خطط ا ماسي الأول (1980-1984)على ضرورة ترقية قطاع ا ؤسسات ص و م، والاعتماد عليها امتصاص حالات العجز ا امة ا سجلة العقدين السابقة ، كما إصدار قانون متعلق بالاستثمارات الوطنية ا اصة (21-08-1982) ، وإنشاء الديوان الوط لتوجيه الاستثمار ا اص و متابعته و تنسيقه سنة 1983.

بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر والإجراءات القانونية لتنمية ا ؤسسات ص و م ا اصة، إلا أ ا غ كافية ظل عدم تكيف ا يط الاقتصادي تكيفا أمثل لظهور قطاع خاص مؤهل.

1-1-3. الفترة ما ب 1990 إ يومنا هذا : لقد اعت ت فترة التسعينات الفترة ا قيقية و إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات ص و م وذلك بالشروع يئة ا ناخ الاقتصادي ا صب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية :

- قانون ا وصصة والشراكة، فالأول يفتح وجبه أعمال ا ؤسسات العمومية للقطاع ا اص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 عدل بقانون آخر سنة 1997، أما الثا فكان أ ه اتفاقات التعاون والشراكة مع الا اد الأورو والذي وقع سنة 1998.

- النظام ا صر من خلال الإجراءات ا تخذة ابتداء من العام 1992 ا ادفة إ رير عمل البنوك، وتقد التسهيلات للقطاع ا اص و فيض أسعار الفائدة ابتداء من العام 1998.

- التشريعات ا بائية شهدت تعديلات كب ة من خلال قوان ا الية لسنوات 1992 و1997و1998، حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات ص و م وتداب تشجيعية من خلال تقد ها لإعفاءات كلية وجزئية.

- السياسة ا مركية ال أبدت من جانبها اوبا وذلك إطار رر التجارة ا ارجية من خلال فيض الرسوم ا مركية وتسهيل ا عاملات ا الية وفتح السوق ا زائرية على ا ارج للقطاع ا اص.

- إنشاء سوق مالية(بورصة) لتبادل الأوراق ا الية وذلك سنة 1993.

- إنشاء مصا وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992 إ تنصيب وزارة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة والصناعة التقليدية 1994 بكافة الصلاحيات[5].

- إصدار قانون النقد والقرض 04 أفريل 1990 [6] خاص بتنظيم الاستثمار، والذي كان يهدف إ تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة ديد دور البنك ا ركزي بالإضافة إ تشجيعه للاستثمار الأجن (كل ا الات) إضافة إ منحه ا ساواة ا عاملات ب ا ؤسسات العمومية وا اصة وإعطاء الأولوية الأك للمشاريع ال تساهم التنمية الاقتصادية والاستقرار (ا ادة 183).

- إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون سنة 1993، وعلى إثره تأسيس وكالة وطنية دف إ تسهيل عمليات الاستثمار، حيث ميع كل ا صا شباك واحد ي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات.

- وأخ ا جاء النص التشريعي شكل قانون رقم 18/01 الذي يترجم بصدق إرادة الدولة لتحقيق الأهداف ا سطرة، من خلال تعريف صريح وواضح القانون التوجيهي لترقية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة الصادر سنة 2001.

" حسب ما جاء في المادة الرابعة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 : تعرف **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) "مليون دينار".

تأخذ الجزائر بعين الاعتبار معيار الاستقلالية أثناء تحديدها لهذا التعريف، حيث نجد أن هناك مؤسسات عمومية (تابعة للدولة) تشغل من 1إلى 250 عامل، تصنف أيضا على أنها مؤسسات ص و م عمومية، كما تصنفها إلى مصغرة و صغيرة ومتوسطة كما هو موضح في الجدول(1).

1-2 . مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائر : لقد أصبحت المؤسسات ص و م تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني حيث[7] :

- بلغ عددها حسب تصريح الوزارة المعنية خلال السداسي الأول من سنة 2006 إلى 362112 مؤسسة ص و م وبزيادة تقدر بـ 9 .95 مقارنة بسنة 2005.
- تساهم في خلق ما مقداره 1199549 منصب شغل.
- ساهمت في الرفع من القيمة المضافة حيث وصلت مثلا نسبة الزيادة في قطاع البناء والأشغال العمومية(الخاص) لسنة 2004 إلى 14 %.
- الدور الكبير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إذ أن مساهمتها تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2004، والمساهمة الأكبر كانت للقطاع الخاص بـ 2. 78% .
- مساهمتها في التصدير بـ 10. 2% من إجمالي الصادرات بقيمة تقدر بـ 538 مليون دولار.

2- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيـرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد

تعتبر المؤسسات ص و م مصدرا هاما للقدرة التنافسية إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي، ولا يتم هذا إلا بالعمل على تطويرها وتأهيلها للرفع من قدرتها على تلبية احتياجات المستهلك وفقا لمعايير الجودة العالمية، لكن ماذا نعني بالتنافسية ؟

2- 1. مفهوم الميزة التنافسيـة : لقد اختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة فالتعريف المقدم من طرف Laura D'andrea Tysan عن مفهوم التنافسية الدولية فهو يشير « إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدول المعنية، والعمل على الحفاظ عليه واستمرارية هذا الارتفاع » [8] ، كما يعرف على أنه قدرة أي بلد ما على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفراده[9].

أما تنافسية القطاع فتعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تتميز الدولة في هذه الصناعة، وتقاس التنافسية الصناعية من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.[10]

أما التنافسية على مستوى المؤسسة« وهي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب والوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى[11] »

وأخ ا كننا القول أن طبيعة العلاقة ب ا ستويات الثلاثة: الدولة والقطاع وا ؤسسة علاقة تكاملية، فلا كننا الوصول إ قطاع تنافسي دون قدرة ا ؤسسات ا كونة له على ا نافسة، وقيادته للمنافسة دوليا، وبالتا الوصول إ مستوى معيشي أفضل للأفراد (على مستوى الدولة).

2-2. معاي القدرة التنافسية : تتعدد معاي القدرة التنافسية و كننا حصرها فيما يلي:

- تب أسلوب ومفهوم إدارة ا ودة الشاملة (الالتزام با واصفات الدولية للجودة)
- تعويض و ك العامل ، والاهتمام بتدريبهم ا ستمر، ومقدار ا خصصات ا رصودة لذلك والذي يؤدي بدوره إ توافر العمالة ا اهرة.
- وجود توجه تسويقي أي:
  * مدى تلبية حاجات ورغبات وتوقعات العملاء.
  * مدى سعي ا ؤسسة ا ستمر للاستجابة اجات وتوقعات العملاء وتكيفهم معها.
- الاهتمام ببحوث التطوير، ومقدار ا خصصات ا ترصد لذلك.
- فعالية إدارة التكاليف والتكنولوجيا ا ستخدمة.
- قدر ا صة السوقية القطاع السوقي ونسبتها إ ا الطلب الفعال.
- القدرة على التعامل مع ا تغ ات البيئية والإقليمية والعا ية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية.

3-2. شروط اح سياسة ا نافسة : كي تستطيع ا ؤسسة أن ارس نشاطها بشكل عادي يضمن ا التنافس الفعال بإظهار مزاياها التنافسية ب توفر لة من الشروط نذكر منها[12] :

- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- الشفافية وا ساواة ب يع ا تعامل ا ال التجاري.
- توفر الثقة ب ا كومة وقطاع النشاط الاقتصادي.
- الاستناد على معلومات دقيقة وصحيحة الة الاقتصاد والعامل فيه.
- عدم وجود الاحتكار لقلة ا نافس ، بل ا رية التعامل وا نافسة.
- ضرورة دعم ا ناخ التنافسي من قبل ا كومة.
- عدم وجود التفريق ب ا نافس ا لي والأجانب.

4-2. مفهوم عملية التأهيل : "La mise à niveau" ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التجربة ا تغالية سنة 1988 إطار إجراءات ا رافقة لتكامل ا تغال مع أوروبا ، وكان يسمى با نامج الاستراتيجي لتنشيط و ديث الاقتصاد ا تغا[13]، أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العا الثالث خاصة الدول ا كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غ ت وجهتها و اقتصاد السوق، فهي اجة إ تطوير وتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ذات ا ة القليلة للرفع من أدائها التنافسي الأسواق، خاصة ظل التحولات الاقتصادية العا ية ،فماذا نع بالتأهيل إذن ؟ لقد وردت عدة تعاريف خاصة فهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها :

عرفته منظمة الأمم ا تحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن موعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية ا هي مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدو ا ديد والتكيف مع تلف التغ ات[14].

ولقد طور L'ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخ ة، فأصبح يع الإجراءات ا تواصلة وا دف لتحض ا ؤسسة وكذا يطها للتكييف مع متطلبات التبادل ا ر Libre- échange[15].

كما يعرف أيضا « على أنه عبارة عن موعة من الإجراءات والتداب دف إ سم وترقية فعالية أداء ا ؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين السوق » [16].

و ذا سعت وزارة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل ا ؤسسات ص و م ا زائرية ديسم 2006 :

نع بتأهيل ا ؤسسات ص و م هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، و التفك ، و الإعلام والتحويل، دف ا صول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات ا قاول وطرق تسي ديناميكية ومبتكرة[17] أنظر الشكل (1).

أما بالنسبة ل نامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة ا ؤسسة ليسمح ا بالتحس ا ستمر تنافسيتها، وتسويتها مع ا قاييس الدولية للتنظيم والتسي للوصول إ تأط تطورها ا ستقبلي[18].

وأخ ا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعت ثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إ آخر يتميز بالكفاءة وا رد ودية من خلال تقوية العوامل الداخلية وا ارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات ا اصلة ا يدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظ ا ا العا أنظر الشكل (2).

2- 5. أهداف عملية التأهيل: تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي :

أ. ترقية وتطوير يط ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة : إن ا يط هو الوسط الذي ارس فيه ا ؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع يع متغ اته وتأث اته فهو يع عن ا ؤشر الأساسي الذي يب الوضعية ال تعمل فيها هذه ا ؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على قيق أهدافها والنجاح استمرارها وبقائها.

ب . سن تسي ا ؤسسات: تسعى ا زائر من خلال برامج التأهيل إ رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م ح تستطيع ا فاظ على حصتها السوق ا لي مرحلة أو والبحث عن أسواق خارجية مرحلة موالية(الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال موعة من ا تغ ات طرق وأساليب التسي والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية ا تاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث وظيفة التسويق.

ت . تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم[19] : تسعى ا زائر إ تعزيز الدعم وهذا على ا ستوى القطاعي لأن اح أي برنامج للتأهيل مرتبط دى قدرة وفاعلية هذه ا ؤسسات، فهذا ال نامج يهدف بالضرورة إ ديد أهم ا تعامل مع ا ؤسسة من حيث إمكانيا ا ومهامها، بالإضافة إ تطويرها حسب ا تطلبات العا ية ا ديدة ومن أهم هذه ا ؤسسات د : مؤسسات التكوين ا تخصصة، مؤسسات تسي ا ناطق الصناعية، بورصة ا ناولة والشراكة.

ث. سن تنافسية ا ؤسسات[20] : إن هدف الوصول إ تعزيز و سن القدرة التنافسية يعت من الأهداف ا امة ال يسعى إليها قطاع ا ؤسسات ص و م فبالرجوع إ ا ادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير ا ؤسسات ص و م، د أن عملية التأهيل دف أساسا إ زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة وقتنا ا ا للحفاظ على مكانتها وتطويرها.

ج. توفـ مناصب الشغل : تعا ا زائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر بـ 29.9با ائة سنة 1995[21]، لذا اول ا كومة أن يئ يع الظروف ا واتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل ا ؤسسات ص و م لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل يع قدراته ومهاراته و قق إمكاناته النمو.

2-6. **دوافع تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية :** إن ا زائر أصبحت مقتنعة بضرورة تأهيل مؤسسا ا الصغ ة وا توسطة وذلك لتحض ها للاندماج الاقتصاد العا ي وقد كانت بعض العوامل ا ارجية والداخلية دافعا ذا وال تتمثل فيما يلي:

- ديات ا نافسة العا ية نتيجة الشراكة الأورو -جزائرية والانضمام ا رتقب لـ OMC.

- قصور ا ات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية ال تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، ا أدى م إ عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل زيادة الإنتاجية، بالإضافة إ غياب ا ياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص القدرة وا هارة الإدارية لدى ا دير/ا الك، وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لديه، ونقص الروح ا قاولاتية لدى أصحاب ا ؤسسات ص و م.

- عدم تلاؤم ط التسي ا ؤسسات ص و م مع مثيلا ا ا ارج يث بقي نظام تسي ا ؤسسات ص و م قد لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي.

- ا شاكل ا تعلقة با يط كمشكل العقار والذي يتمثل غياب الإطار القانو والتنظيمي الذي دد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها، ففي دراسته للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه وإ غاية 2001 « ومن موع (4211) قطعة أرض سلمت لتطوير ا ناطق الصناعية توجد (3233) قطعة غ مسواة قانونيا مقابل تسوية 978 أو ما نسبته 23.22 با ائة مقابل 76.77 با ائة غ مسواة، بالإضافة إ الوضعية ا زرية للمناطق الصناعية حيث أن 20 با ائة من يط ا ناطق الصناعية يوجد وضعية سيئة منطقة الوسط فيما تتعدى النسبة 43.5 با ائة الشرق و 62.8با ائة الغرب» [22]، ومشاكل أخرى أيضا كصعوبة ا صول على التمويل، ضعف التكوين -وجود ا زائر ا رتبة 118 على ا ستوى العا ي من حيث الكفاءة التعليمية-، صعوبة ا صول على ا علومة، بطء الإجراءات الإدارية، الصعوبات ا بائية، انتشار القطاع غ الر ي.

2-7. متطلبـات عملية التأهيل : قبل القيام بعملية التأهيل، ب على ا يئات ا عنية أن تعي متطلباته أولا، لكي تستطيع وضع ا سار الصحيح ذه العملية و كننا حصرها فيما يلي :

- التسي الاستراتيجي والذي يعت مورد تستطيع أن لكه ا ؤسسة و قق به ميزة تنافسية كم أنه نظام مرن، فهو يسمح ا بتدعيم ا ركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية ا ستقبلية والقدرة على ا اذ القرارات الإستراتيجية، كما يهدف أيضا إ سد ا ر دودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسي وتكييف خدما ا ونشاطا ا طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.
–التسويق، فعلى ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة أن تم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجا ا وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف ا ستهلك.

- تأهيل ا ورد البشري إذ يعت العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، ولذا يعت الاستخدام الفعال ذا ا ورد طريقة لتنظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا ذه الأ ية يتوجب ا اذ عدد من الإجراءات لتكوينه وتأهيله.

- العمل بالمعايير وقياسات النوعية فلكي تستطيع مؤسساتنا ص و م من تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية المصنعة وكذا مواد التعبئة والتغليف.

- التجديد التكنولوجي والذي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ولاقتصادنا ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية... ...، ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.

- تأهيل المحيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر أمرا ضروريا لتمكين المؤسسات ص و م من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية و تحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة.

3- تقييم برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية وأنشطتها، ويمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

3-1. التعريف بالبرنامج : جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية الذي دخلت حيز التنفيذ الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro-Développement PME، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال :

- تطوير قدرات المؤسسات ص و م للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق.
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لـ PME
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع PME.

جاء البرنامج بغلاف مالي يقدر بـ 62.9 مليون أورو موزعة كما يلي(57 مليون أورو من قبل المفوضية الأوربية، 3.4 مليون أورو من قبل وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، 2.5 مليون أورو مقدمة من طرف PME 'دفع 20% من التكلفة الكلية لنشاطات التأهيل') ، أما المدة التي استغرقها هي **7** سنوات من أكتوبر 2000 إلى ديسمبر 2007، يستهدف البرنامج المؤسسات ص و م الخاصة والتي تنشط في القطاع الصناعي، وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بـPME والتي تمثل 3% من المجتمع الإجمالي (71577 مؤسسة صناعية)أي ما يقدر بـ 2150 مؤسسة صناعية خاصة[23]،كما يجب أن تستوفي الشروط التالية :

- لديها نشاط لمدة 3 سنوات على الأقل.
- تشغل على الأقل 20 عامل دائم .
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي CNAS.
- حفظ على الأقل 60% من رأس المال الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

ينشط البرنامج بفريق عمل دائم مكون من 25 خبير (21 جزائري ، 4 أوروبيين)، يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج بالعاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف) ، كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل في : التطوير الاستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير الموارد البشري، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير .

2-3 . مسار عملية التأهيل ضمن برنامج ED/PME[24] : إن الفروع ا هوية لل نامج تعمل دورا جد مهما عملية التحسيس بأ ية اا نامج ED/PME حيث أ ا تقوم بتنظيم أيام إعلامية سيسية مكثفة يتم من خلا ا التركيز على عنصرين متكاملين يتمثل الأول :

- تعريف ا ؤسسات ص و م بالتحول الاقتصادي ا نشود ظل الشراكة الأورو-جزائرية وكذا التعرف على حيفيات وبنود هذه الشراكة عن قرب (ا زايا والا ابيات, التحديات).

أما العنصر الثا فيتمثل :

- التعريف بأ ية برنامج ED/PME بالنسبة للمؤسسات ص و م ا زائرية، وذلك علها قادرة على ا نافسة أسواقها ا لية وكذا الأجنبية بإنتاجها نتجات ذات مواصفات ومعاي دولية.

بعد التأكد من رغبة ا ؤسسة (ا ستوفية للشروط) الانضمام لل نامج، ضع بعدها إ تشخيص أو Pré-diagnostic ا من قبل خ اء من اا نامج، يتم من خلاله ديد ثلاث نقاط أساسية وهي: التعرف على ا ؤسسة عن قرب(نشاطها، عدد عما ا، إطارا ا،سوقها...) ، التعرف على رئيس ا ؤسسة لأنه مفتاح العبور عرفة ثقافة ا ؤسسة، التعرف على إشكالية تنمية ا ؤسسة.

بعد ذلك يقوم ا اء بتشخيص معمق مقرون بنشاط تأهيل أو شرط أن يكون مبسط وله أثر، وهذا اله من أثر ا ا على زيادة إقناع رئيس ا ؤسسة بفائدة التأهيل، بعدها يتم ديد النشاط التأهيلي ا ناسب (حسب نوع ا شكل) من قبل خ اء تص سواء التسويق، الإنتاج، التسي ، التمويل...،وهذا ملف مدروس و دد بدقة للتكاليف و ا هام اللازمة للعملية، يسمى هذا ا لف لف ا صطلحات ا رجعية Les termes des références، ومن هنا يقوم ا ب و ا دد ضمن شروط (ا ستوى العلمي، ا ة، الكفاءة...) بدورات تكوينية لرئيس ا ؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع ا شكل الذي تعا منه ا ؤسسة، كما كن أن تكون الدورات التكوينية اعية شرط أن تكون ا ؤسسات تعا نفس ا شكل.

3-3. العراقيل اا تعرض ا اا نامج[25] **:** لقد تعرض اا نامج إ لة من العراقيل ثلت :

1-3-3. التأخر الانطلاق : لقد أمضت ا زائر ثلة بوزارة الشؤون ا ارجية مع ا فوضية الأوروبية على برنامج ED/PME شهر جويلية من سنة 1998 ضمن اتفاقية الإطار، إلا أنه يدخل حيز التنفيذ إلا شهر سبتم من سنة 2000، حيث كان على اتصال بـ 20 مؤسسة ص و م صناعية خاصة جزائرية، وكلهم انسحبوا و يبقى سوى 9 منهم فقط وهذا إ غاية جويلية 2002، بالإضافة إ ذلك، تعاقب إدارت لتس اا نامج خلال هذه ا دة و إذ قرب أن كم عليه بالفشل إ أن أتت الإدارة الثالثة، حيث أعادت تقييم اا نامج، ووصلت إ أن هذا ا دف (3با ائة من تمع ا ؤسسات ص و م الصناعية ا اصة) لا كن الوصول إليه. وحددت هدف 400 مؤسسة فقط، ويندرج ضمنه هدفا سنويا وهو الوصول إ ما ب 80-120 PME، وإلا فإن هذا اا نامج يعت فاشل غ قابل للتطبيق، و شهر مارس 2003 استطاعوا الوصول إ 80 مؤسسة، وهذا كان حافزا لانطلاق اا نامج ددا تنفيذ نشاطاته بشكل حسن ،وأخ ا وصلوا إ و 435 PME أفريل 2007 ، كما أن تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتم 2005) كان له الأثر السل على اا نامج.

2-3-3. عدم وضوح الصورة نظر رؤساء ا ؤسسات : إن ا ع ا قيقي فهوم التأهيل غ واضح لدى رؤساء ا ؤسسات ص و م الصناعية ا اصة ا زائرية، بالإضافة إ صعوبة إقناعهم بأ ية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية سيسية فعالة ومكثفة (انترنت، تلفزيون، راديو، أيام إعلامية سيسية، لوحات اشهارية...)، حيث أن أغلب ا ؤسسات لا يدركون بالتفصيل

التحولات ا ديدة ال يشهدها الاقتصاد الوط (اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، الانضمام ا رتقب لـ OMC) لإنشاء منطقة تبادل حر.

3-3-3. عدم أداء ا يئات ا مثلة والداعمة للدور ا نتظر منها : لا تكفي إجراءات التأهيل وحدها لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي ا اص، دون وجود يط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك، ومن بينها ا يئات ا مثلة وكذا الداعمة وال لا تلعب الدور ا نتظر منها بشكل فعال، وهذا بتعريف و سيس مؤسساتنا ا يط ا من ولات اقتصادية جديدة، والذي يؤدي إ زيادة اقتناعها بفائدة وأ ية عملية التأهيل.

3-4. دراسة أثر برنامج ED/PME على ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية : لقد وصل عدد ا ؤسسات ص و م ال ا علاقة ب نامج ED/PME إ غاية أكتوبر 2006 إ 668 مؤسسة، إلا أن 435 منها فقط من خضع لنشاطات التأهيل، و ذا أردنا القيام بدراسة أثر ال نامج على ا ؤسسات ص و م ا اضعة له، وما مدى استفاد ا من هذا ال نامج، وهذا من خلال الدراسة ا يدانية.

3-4-1. التعرف على تمع الدراسة : تمع الدراسة هو عبارة عن موع ا ؤسسات ص و م الصناعية ا اصة ال كانت علاقة مع ال نامج ا نوب ا زائري.

قمنا ا رحلة الأو بتجميع أك عدد كن من ا عطيات وا علومات حول ال نامج وكذا ا ؤسسات ا ستهدفة من قبله، وهذا للحصول على قاعدة بيانات واسعة تسمح لنا باختيار و ديد تمع الدراسة وكذا العينة، حيث بلغ عدد ا ؤسسات ص و م الصناعية ا اصة ا نوب 335 PME وهي ثل 1.3 با ائة من موع ا ؤسسات ص و م الصناعية ا اصة ا زائر وهي موزعة على الولايات التالية: ورقلة ، الوادي، غرداية، بسكرة، الأغواط، ا لفة، إليزي، نراست، أدرار، تندوف، بشار(أنظر ا دول (2). حيث كانت 80 مؤسسة منها على اتصال بال نامج ، وهذا بنسبة تقدر 24با ائة من ا ا ؤسسات ص و م ا اصة الصناعية ا نوب وهي نسبة معت ة مقارنة بالنسبة الإ الية وطنيا(23 با ائة)، إلا أن 33 منها انسحبت بعد عملية التشخيص، و47 منها خضعت على الأقل لنشاط تأهيلي واحد سواء كانت حالة سكون (Stagnation) أو حالة تطور (En progression) أنظر ا دول(2).

3-4-2. العينة : لقد اختيار نوع من العينات وهو العينات الطبقية، وهي العينة ال تار من تمع عناصره غ متجانسة فإننا نقسمه إ طبقات (Strata) ، نأخذ عينة بسيطة من كل طبقة على أن تتناسب مع حجم هذه الطبقة و ثل موع هذه العينات العينة الكلية[26] ،وكان الدافع لاختيارنا هذا النوع من العينات هو عدم انس تمع الدراسة حيث أنه مقسم إ طبقت :

- **الطبقة الأو** مكونة من PME ا اضعة على الأقل لنشاط تأهيل واحد (سواء حالة سكون أو تطور)، وسوف نرمز ا بالرمز PME_1.

- **الطبقة الثانية** مكونة من PME ال انسحبت بعد عملية التشخيص، وسوف نرمز ا بالرمز PME_2.

3-4-3. الاستبيان : استعملنا دراستنا نوع من الاستبيان، الأول كامل وموجه للطبقة الأو وهو مكون من 20 سؤال، 19 منها مغلق وي كل منها إجابة مفتوحة أما السؤال الأخ فهو سؤال مفتوح، دف ا زء الأول منه إ معرفة ا ؤسسة وكذا مس يها، وا زء الثا خاص بأسباب اوب PME_1 مع ال نامج، وآخر جزء متعلق بقياس أثر ال نامج على PME_1.

أما الاستبيان الثا فهو خاص وموجه للطبقة الثانية، ومكون من 12 سؤال 11 منها مغلق وي كل منها إجابة مفتوحة، بالإضافة للسؤال الأخ فهو سؤال مفتوح، دف ا زء الأول منه إ مبع أك معلومات حول ا ؤسسة ومس يها، أما ا زء الثا فيخص أسباب عدم اوب PME_2 مع ا نامج.

إرسال الاستبيان إ أفراد العينة عن طريق الفاكس، بعدها الاتصال م والتحدث معهم عن طريق ا اتف، إلا أنه در الإشارة هنا إ أن استخدام ا قابلة عن طريق ا اتف تكون العينات فيها عينات غ عشوائية بشكل كامل (متحيزة)، لأن هناك مؤسسات نستطع الاتصال ا نظرا لتعطل جهاز ا اتف أو جهاز الفاكس لديهم، وهي ثل نسبة 6.25 با ائة من عينة الدراسة (PME 5)، إذ الاتصال بـ 75 PME، بنسبة تقدر بـ 93.75 با ائة من عينة الدراسة.

3-4-4. ليل وتفسير نتائج الدراسة : كانت نسبة الإجابة الإ الية 40 با ائة إلا أننا ألغينا بعض الإجابات نظرا لعدم توفرها على ا علومات ا امة للدراسة، و ذا أصبحت نسبة الإجابة تقدر بـ 38.5 با ائة ومن خلا ا توصلنا إ أن :

- كل من الشكل القانو للمؤسسة وكذا الطابع العائلي بالإضافة إ ا جم ليس له تأث على درجة او ا مع ا نامج.
- مسؤولية تس PME بالإضافة إ ا ستوى التعليمي للمس يلعبان دورا مهما التجاوب مع ا نامج.
- أن العامل ا غرا له تأث كب على درجة اوب PME مع ا نامج، إذ أننا د أن أغلب PME_1 كانت بالقرب من مكتب ED/PME ا نوب.
- طريقة التعرف على ا نامج ليست لديها تأث على درجة اوب PME معه، ما يثبت هذا أن 58 با ائة من PME_2 تعرفت عليه عن طريق الأيام الإعلامية التحسيسية مثلها مثل PME_1، بالإضافة إ أن هذه الوسيلة هي الأكثر استعمالا الإعلام والإشهار والتعريف به.
- طريقة الاستقبال من قبل ا نامج لديها علاقة طردية مع درجة التجاوب، حيث أنه كلما حسن الاستقبال كلما زاد اوب PME مع ا نامج، إذ د أن 66با ائة PME_2 صرحوا بأنه مقبول فقط، و9 با ائة صرحوا بأنه سيء، ح 69با ائة من PME_1 صرحوا بأنه جيد.
- مدة التشخيص وكذا ا دة الفاصلة بينه وب أول نشاط تأهيل ليس لديها تأث على درجة التجاوب.
- هناك علاقة عكسية ب التكلفة ونسبة التجاوب حيث أ ا كانت سبب انسحاب 27با ائة من PME_2، بالإضافة إ أن أهم العراقيل ا واجهت PME_1 تنفيذ نشاطات التأهيل هي عامل التكلفة أيضا.
- أغلب نشاطات التأهيل كانت ال الإنتاج وهذا بنسبة 88 با ائة، وهي نسبة معقولة تعكس أهم مشكل تعا منه PME ا زائرية ذات الطابع الصناعي وهو ضعف الإنتاج كما ونوعا لسبب ضعف التكنولوجيا وتقادم الآلات.
- مفهوم التنافسية لدى يع PME ا اضعة للتأهيل غ موحد وهذا ما يع عن ضعف ا نامج، لان أهم هدف معلن من قبله هو الرفع من تنافسية هذا النوع من ا ؤسسات، إذ ب أن يكون واضح ودقيق وموحد لدى يع PME ا اضعة لل نامج، وما يؤكد هذه النتيجة أكثر هو أن ا ستوى التعليمي ليس لديه أثر على اختلاف مفهوم التنافسية لدى رؤساء PME_1.
- أغلب PME_1 يرغبون الاستفادة ددا من نشاطات التأهيل ا ختلفة وهذا بنسبة 82 با ائة ويدل هذا على أ ا التمست سنا وتطورا مستواها بعد عملية التأهيل كل حسب ال تأهيله، ما يؤكد هذا أن 75با ائة من PME_1 صرحوا بأ م راضون على نتائج عملية التأهيل، بالإضافة إ أن هناك علاقة طردية ب عدد نشاطات التأهيل ودرجة الرضا، فنجد الذين صرحوا بأ م جد راضون هم الذين استفادوا من 5 نشاطات فأكثر.
- وجدنا أن PME_1 الذين صرحوا بأن مؤسسا م تتغ صرحوا أيضا بأ م راضون أو راضون قليلا بنسبة 14 با ائة وهو ما يفسر بعدم وضوح مفهوم التنافسية لديهم أيضا.
- رؤساء PME_1 عموما يرون أن ا نامج يقترب إ ا ال النظري أكثر منه إ العملي التطبيقي، بالإضافة إ أن منهم من وجد صعوبة التواصل مع ا اء خصوصا الأجانب منهم.

- برنامج ED/PME يساهم الرفع من تنافسية ا ؤسسات ص و م ا اضعة له، وإ ا ساهم تطوير بعض جوانب ا ؤسسة كالإنتاج والتسويق وغ ها.

خلاصة : لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إ النتائج التالية :

- يتكون قطاع ا ؤسسات ص و م من ثلاثة مكونات رئيسية وهي: PME ا اصة ، PME التابعة للقطاع العام، وكذا ا ؤسسات التقليدية، وهذا حسب تصريح الوزارة ا عنية، حيث أ ا تأخذ بع الاعتبار معيار الاستقلالية أثناء ديدها للمؤسسات ص و م ا زائر، حيث أدرجت ا ؤسسات العمومية ال تشغل أقل من 250 عامل على أ ا مؤسسات ص و م رغم أ ا لا تتميز بالاستقلالية لأ ا تابعة للدولة.

- لك ا زائر نسيجا من ا ؤسسات ص و م، إلا أنه مازال هشا ويعا من عدة مشاكل منها ما هو متعلق بيئتها الداخلية من سوء تسي ، دودية ا وارد، وضعف التكوين والتأهيل، ومنها ما هو متعلق بالبيئة ا ارجية ال تنشط فيها مثل مشكل التمويل، ومشكل العقار، وانتشار القطاع غ الر ي وهذا الأخ أدى بدوره إ عدم مصداقية ا عطيات الاقتصادية الوطنية.

- كانت ا شاكل ال يعا منها قطاع ا ؤسسات ص و م وكذا الانفتاح الاقتصادي ا ديد الذي تعرفه ا زائر إثر الشراكة الأورو-جزائرية، والانضمام ا رتقب ا لـ OMC الدافع وراء تبنيها ل امج التأهيل.

- لا كن أن يكون للجزائر ميزة تنافسية قطاع PME دون أن تلك PME قادرة على ا نافسة ليا ودوليا، لأننا لا نستطيع الوصول إ تنافسية الدولة أو القطاع دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية.

- برنامج ميدا لا يراعي خصوصية ا ؤسسات ص و م ا زائرية، والدليل على ذلك لة ا شاكل وا عوقات ال تعرض ا، وال أدت به إ التأخر التنفيذ دة سنت ، إذ أنه لو كان هناك تشخيصا دقيقا لـ PME ا زائرية ا وقع ال نامج تلك ا شاكل، بالإضافة إ ضعف درجة اوب PME مع ال نامج (23با ائة من ا ؤسسات ا ستهدفة وهذا بغض النظر عن الذين انسحبوا)

ملحق ا داول والأشكال البيانية :

ا دول (1) : تصنيف ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة القانون ا زائري.

النوع \ ا عيار	عدد العمال، (عامل)		رقم الأعمال، (مليون دينار)		موع ا صيلة السنوية، (مليون دينار)	
مؤسسة مصغرة	01	09	10	20	01	10
مؤسسة صغ ة	10	49	20	200	10	100
مؤسسة متوسطة	50	250	200	2000	100	500

ا صدر: ا ريدة الر ية ا زائرية العدد 77، الصادر بتاريخ 2001/12/15 ، ص.ص5-6.

ا دول (2) : التوزيع الولائي للمؤسسات ص و م الصناعية ا اصة ا نوب

الولايات	ورقلة	غرداية	الأغواط	الوادي	بسكرة	ا لفة	اليزي	نراست	أدرار	تندوف	بشار
النسبة با ائة	13	15	8	10	11	13	1	5	8	3	13

Source: Antenne sud Ghardaia.

ا دول (3) : التوزيع الولائي لـ 80 PME ا نوب

	ورقلة	غرداية	الوادي	الأغواط	ا لفة	بسكرة
انسحاب	5	12	10	1	2	3
سكون	1	12	/	1	1	2
تطور	3	13	7	/	/	7
ا موع	9	37	17	2	3	12

ا صدر: معد بالاعتماد على معلومات من مكتب ا نوب "غرداية"

الشكل (1) : طط يوضح مراحل عملية تأهيل ا ؤسسات ص و م

مساعدة على التشخيص (نقاط القوى، نقاط الضعف، الفرص ،التهديدات)
+
مساعدة على اتخاذ القرار الإستراتيجي
+
مساعدة على التسيير المبدع

=

استمرار في: التدريب، الإعلام، التنظيم
للحصول على مهارات جديدة : تسيير+ تفويض+إبداع

=

استثمار في الوقت، في التكوين، في السلوكيات فضلا عن الآلات

Source : Ce qu'il Faut savoir sur la mise à niveau, Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement-PME.2006,P.1

الشكل (2) : طط يوضح مفهوم عملية التأهيل.

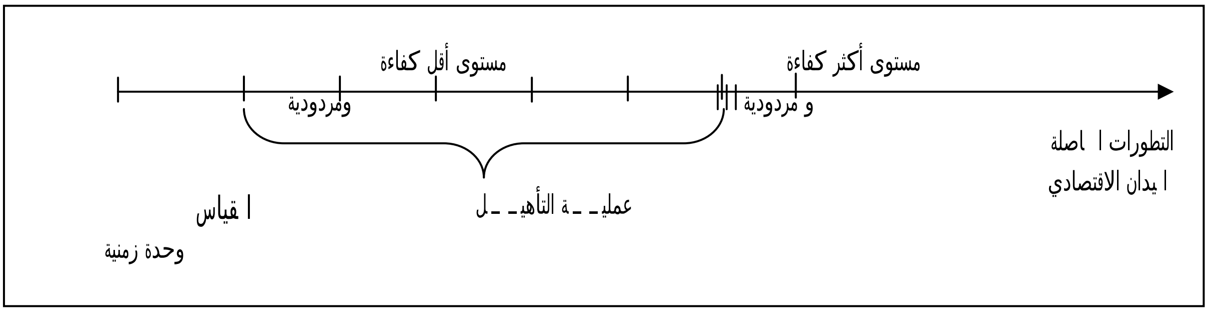

الإحالات وا راجع :

[1] ا ال بلخياط، تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة ضمن ا لتقى الدو حول متطلبات تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة البلدان العربية، جامعة شلف، 17-18 أفريل 2006، ص633.

[2] أورو- تنمية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية ED/PME : Euro développement PME/PMI Algérienne

[3] سوف نرمز للمؤسسات الصغ ة وا توسطة خلال هذه الدراسة بـ ص و م أو PME

[4] عثمان بوزيان، بتصرف، قطاع ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر متطلبات التكيف وآليات التأهيل، مداخلة ضمن ا لتقى الدو السابق ذكره، شلف 2006.

[5] Ahmed Ramzi Siagh : contribution du profil entrepreneurial à la réussite de l'entreprise : étude empirique des cas des entreprises de Ouargla,Thèse de magistère non publie, université de Ouargla 2002, P 43

[6] قانون النقد والقرض ا ؤرخ والصادر 04 أفريل 1990.

[7] النشرية الاقتصادية ا اصة بوزارة ا ؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، العدد 08و العدد 09 .

[8] قدور بن فالة، ا علومات مدخل لتحقيق ا يزة التنافسية، مداخلة ضمن ملتقى سابق، شلف 2006، ص1220.

[9] سلمى صا ي، تأهيل ا ؤسسات ص و م للرفع من قدر ا التنافسية، مذكرة ماجست غ منشورة، ا درسة العليا للتجارة، ا زائر 2006، ص 52.

[10] كمال رزيق و عمار بوزعرور، ملتقى حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية ا زائرية، البليدة 2005، ص14.

[11] نفسه.

[12] سلمى صا ي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[13] Hervé Bougault et Ewa Filipiak , Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie , Maroc , Sénégal, agence Française de développement, Paris 2005, P.13

[14] نص ة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل ا ؤسسات ص و م ا زائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، شلف 2006، ص 1048.

[15] Mohamed Lamine Dhaoui, Guide méthodologie, Restructuration, mise à niveau compétitivité industrielle, l'ONUDI, Vienne, 2002, p.7

[16] Abdelhak Lamari, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de Gestion, L'école de commerce, N°2 2003 , P. 42

[17] Ce qu'il Faut Savoir Sur La mise à niveau, Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement- PME.2006, P.1

[18] Ibid. , P.4

[19] Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprise, Ministère de L'industrie et de la restructuration, P. 10

[20] نص ة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص1051.

[21] تقرير التنمية الإنسانية العربية2002، ص97.

[22] جريدة ا ، العدد 3406، 25 فيفري 2002.

[23] Dispositions techniques et a administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne, P.19

[24] Antenne sud Ghardaïa.

[25] Jour nées d'information sur Le programme MEDA d'appui PME Algérienne. Alger. Décembre 2006.

[26] مد بلال الزغ ، عباس الطلافحة، النظام الإحصائي SPSS فهم و ليل البيانات الإحصائية، ط2، الأردن 2003، ص 6.

سياسة تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر
مع التركيز على برنامج "PME II"

أ. سهام عبد الكر ، جامعة البليدة، ا زائر
souha09dz@yahoo.fr

ملخص : يتوقف مستقبل ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة بدرجة كب ة على مدى إدراك واستثمار مواردها التكنولوجية وا عرفية، وموجودا ـا الفكرية استثمارا أمثلا لتحس قدرا ا التنافسية، حيث تلعب تكنولوجيا ا علومات والاتصال دورا كب ا عصرنة أعمال هذه ا ؤسسات وتأهيلها، كمـا أن سيد برامج لتأهيل هذه ا ؤسسات يرتبط ملة من ا تطلبات وأ ها ا تطلبات التكنولوجية، وخاصة ما يتعلق منها بالاسـتخدام العقـلا والسـليم لتكنولوجيا ا علومات والاتصال بغرض تدعيم قدرا ا التنافسية، و هذا الإطار قامت الدولة ا زائرية مؤخرا بتجسيد برنامج بالتعاون مع الا اد الأورو وهو برنامج PME II لتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة بإدماج تكنولوجيا ا علومات والاتصال تسي هذه ا ؤسسات قصد س تنافسيتها.

الكلمات ا فتاحية : ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة – التأهيل – التنافسية – تكنولوجيا ا علومات والاتصال.

هيد : تكتسي ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة أ ية بالغة نظرا لدورها قيق التنمية الاقتصادية وتوف مناصب الشغل، إضافة إ مرونتها وقدر ا على التكيف مع تلف التغ ات، غ أن واقع هذه ا ؤسسات الاقتصاد ا زائري يكشف العديد من النقائص والصعوبات ال تعيقها عن قيق دورها بفعالية، وقناعة من الدولة ا زائرية بأ ية هذا القطاع فقد سعت جاهدة إ رفع العراقيل عنه من خلال سيد سياسة لتأهيل مؤسساته، وتعزيز مكانتها الأسواق ا لية والدولية وا روج ا من دائرة التقييد إ آفاق الاحتراف.

وكنتيجة للتطور ا اصل ال تكنولوجيا ا علومات والاتصال وضرورة تب الأعمال الالكترونية نشاطات ا ؤسسات، فقد أصبح ا انب التكنولوجي ا ؤسسة ركيزة أساسية تنطلق منه و س تنافسيتها، وعليه أصبحت برامج التأهيل أكثر تركيزا على ا تطلبات التكنولوجية للمؤسسات الصغ ة وا توسطة، و هذا الإطار قامت الدولة ا زائرية مؤخرا بتجسيد برنامج خاص لتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة بالاعتماد على إدماج تكنولوجيا ا علومات والاتصال تسي هذه ا ؤسسات.

وعليه اول من خلال هذا البحث أن يب على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هي أهم الإجراءات ال ر تها ا زائر لدعم وتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، ومدى أ ية برنامج PME II دعم استعمال تكنولوجيا ا علومات والاتصال هذه ا ؤسسات؟

وللإجابة على الإشكالية ا طروحة سنتناول العناصر التالية :

1. سياسـة تأهيل ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة.
2. برنامج دعم ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة والتحكم بتكنولوجيا ا علومات والاتصال (PME 2).

1. سياسـة تأهيل ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة

لقد قامت ا زائر بتجسيد موعة من ال امج إطار سياسة لتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، ومن هذه ال امج مـا وجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، إضافة إ برنامج آخر يتم بالتعاون ب وزارة ا ؤسسات الصـغ ة وا توسـطة والا ـاد الأورو وهو ما يعرف ب نامج ميدا، كما تصميم برنامج وط لتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة.

1-1. ماهية تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة : يع برنامج التأهيل عن موعة من الإجراءات ا ادية وغ ا ادية ال تتخذ دف س موقع ا ؤسسة السوق ورفع أدائها الاقتصادي ح تضمن شروط البقاء ظل ا نافسة الدولية ا تزايدة.

وتتمثل أهم أسباب انتهاج برامج لتأهيل ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة فيما يلي :[1]

- ديات ا نافسة ا ارجية؛
- الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إ قصر فترة سدادها وتعقد إجراءا ا الإدارية؛

- ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛
- عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛
- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.

وتهدف البرامج المصممة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين الجودة وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق لتعزيز مركزها التنافسي، وتركز على الاستثمارات غير المادية والمتمثلة في المرافقة التقنية، البرمجيات، التكوين، الجودة، ومعايير نظام المعلومات، إضافة إلى جوانب أخرى مادية والمتمثلة في المساعدات المالية وجلب التكنولوجيا الحديثة.[2]

ويعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة نظام تحفيزي وترقوي لتنافسية المؤسسة، كما أنه ليس بإجراء إجبـاري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسات بإرادتها المطلقة، وعلى الدولة أن تستجيب لطلب المؤسسات الراغبة في الانضمام لبرامج التأهيل والتي يجب أن تتوفر فيها الشروط اللازمة لذلك.

ولتنفيذ برنامج التأهيل يجب تأهيل العنصر البشري وتدريبه لتنمية مهاراته وإمكانياته الفنية، إضافة إلى توفير المحيط الملائم من خلال إصلاح وتأهيل كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة كالجهـاز الإداري، الجبـائي، المصـرفي، المـالي والتشريعي، إضافة إلى الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاهتمام بالإبداع.[3]

وتقوم برامج التأهيل على قيام الدولة من خلال مكاتب الدراسات والخبرة بعمليات تشخيصـية للمؤسسـة الراغبـة في الانضمام قصد تحليل نقاط القوة والضعف، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء المؤسسة وذلك من خلال تنفيـذ مخطـط التأهيل.

وهكذا فإن برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة هو عملية يساهم في نجاحها وتحقيق فعاليتها المؤسسـة حد ذاتها من خلال سعيها للقيام بتبني الإصلاحات الضرورية وقناعتها بمدى أهمية البرنامج في تحسين تنافسيتها.

1-2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية : يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية. وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج، خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.[4]

أ- أهداف البرنامج : يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- على مستوى المؤسسة : يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة على تحـديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقاييس والمعـايير المعمـول بهـا في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بذلك التطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعاني من صعوبات.

- على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة : نظرا لكون المؤسسة الجزائرية لا تستفيد من الظروف الملائمة مقارنة مـع المؤسسـات الأجنبية المنافسة، فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات هي :[5]

- تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية؛
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛
- دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياسة القانونية)؛
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.

ويتم تمويل عمليات ونشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

ب- نتائج الـ نامج : حسب وزارة الصناعة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإ غاية 30 جوان 2010 فقد ثلت حصيلته فيما يلي :[6]

- مرحلة التشخيص الاستراتيجي : تقدمت 492 مؤسسة (منها 253 مؤسسة عمومية و 239 مؤسسة خاصة) بطلبات الا راط، و ت معا ة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة طور ا عا ة حيث رفض طلب 136 مؤسسة (منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة) بينما قبول 355 مؤسسة (منها 168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة).
ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من ا ؤسسات إ وضعيتها ا الية، حيث تعا تلك ا ؤسسات من اخـتلالات ماليـة علها غ مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية إطار برنامج التأهيل.
- مرحلة تنفيذ طط التأهيل : فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد قبول 175 مؤسسة (منها 97 مؤسسة عمومية و78 مؤسسة خاصة) للاستفادة من الإعانات وا ساعدات ا الية ا قدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إ ا 181 مؤسسة.
و كننا تفس العدد القليل من ا لفات ا عروضة وهي 181 ملف مقارنة با لفات ا قبولة وال بلغت 332 ملف إ قصر آجال التسجيل وإ ام ا لفات من طرف ا ؤسسات، إضافة إ التأخ ات ا سجلة معا ة طلبات ا صول على القروض من طرف البنوك.
وبالنسبة للمؤسسات ا قبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد ا اذ إجراءات التأهيل ل 151 مؤسسة بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.

كما بلغ عدد عمليات التأهيل ا تعلقات بتنفيذ طط التأهيل للمؤسسات ا قبولة وهي 151 مؤسسة (الاستثمارات ال تضمنها طط التأهيل) 2230 عملية منها 1273 عملية لامادية (ا ذلك الدراسات التشخيصية)، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.

3-1. الـ نامج الوط لتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة : يندرج هذا الـ نامج إطار القانون التوجيهي ا تضمن ترقية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة لاسيما ا ادة 18 ال تنص على قيام وزارة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة إطار تأهيل هذه ا ؤسسات بوضع برامج التأهيل ا ناسبة من أجل تطوير تنافسية ا ؤسسات وكذا ترقية ا نتوج الوط ليستجيب للمقاييس العا ية.[7]

ولقد صادق عليه لس الوزراء 08 مارس 2004 وانطلقت أو مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، إطار تعزيز التنمية ا ستدامة للاقتصاد الوط من خلال س ودعم تنافسية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة واكتسا ا لعناصر التسي الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي.[8] و تد على مدار 06 سنوات ويتم ويله من طرف صندوق تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة حيث تقدر ا يزانية ا خصصة له ب 06 مليار دج.[9]

أ- أهداف الـ نامج : تتمثل الأهداف الرئيسية ذا الـ نامج التا :[10]
- وضع طط أعمال لتطوير تنافسية ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة؛
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة و س تنافسيتها؛
- التفاوض حول ططات ومصادر ويل الـ نامج؛
- ض وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة؛
- وضع بنك للمعلومات ص ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة من أجل س تنافسيتها.

ب- نتائج البرنامج : منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية :[11]
أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات تم تحديد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل.

ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل.

وهنا أيضا نلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج.

وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتـوج المبتكـر، تكـاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

1-4. برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوربي.[12]

أ- أهداف برنامج ميدا : يرتكز هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف هي :[13]
- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضـافة إلى دعـم تكوين مسيري هذه المؤسسات؛
- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مسـاندة ودعـم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها؛
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنيـة في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسـات وتنظـيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.

ب- نتائج برنامج ميدا : في نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسـة صـغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل ما يمثل نسبة 65 % مـن إجمـالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج إلى تـردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير.[14]
وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد بنجاح برنامج ميدا الأول، الأمر الذي شجع علـى الدخول في برنامج ميدا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 مـاي 2009، حيث تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتـها لتكثيـف اسـتعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة (النوعية) والقياسة على مستوى تلـك المؤسسات، مما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لا سيما مع الاتحاد الأوروبي.[15]

2. برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME 2)

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعـم مباشـر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرسـاء نظام للجودة والقياسة على مستوى تلك المؤسسات.[16]

وعليه فإن برنامج دعم ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة والتحكم بتكنولوجيا ا علومات والاتصال هو برنامج تأهيلي يساعد ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة على تعزيز قدر ا على سن أدائها وتوسيع حصتها السوق، ويلعب فيه الا اد الأورو دورا مركزيا باعتباره وله الأساسي.[17]

وقدر ا بلغ ا خصص له بـ 44 مليون يورو، حيث تساهم ا فوضية الأوروبية بـ 40 مليون يورو، أما 04 ملاي يورو فتمثل حصة مسا ة ا زائر.[18]

و ديد مدة ا نامج ب 34 شهرا بداية من انطلاقه والذي كان ماي 2009.

1-2. دوافـع ا نامج : تعود الأسباب الرئيسية لتصميم هذا ا نامج إ نقص استعمال ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة لتكنولوجيا ا علومات والاتصال، وا تع عن موعة من الأدوات والأجهزة ا توفر عملية زين ا علومات ومعا تها ومـن استرجاعها، وكذا توصيلها بعد ذلك ع أجهزة الاتصال ا ختلفة إ أي مكان العا ، أو استقبا ا من أي مكان العا .

وفيما يتعلق باستخدامات تكنولوجيا ا علومات والاتصال ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة، فقد كشفت دراسـة أجريت ت إشراف وزارة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة حول تقدير استعمال تكنولوجيا ا علومـات والاتصـال ا ؤسسـات الصغ ة وا توسطة ا زائرية وا ثل الغالبية العظمى من ا ؤسسات ا زائرية (حيث بلغت عينة الدراسة 500 مؤسسة جزائريـة) على النتائج التالية :[19]

- قدر ا عدل العام لأجهزة الكمبيوتر عينة الدراسة ب 44,5 %، أي أقل من النصف، كما اتضح أن 16% فقط من ا ؤسسات غ ا هزة بأجهزة الكمبيوتر تنوي شراء أجهزة كمبيوتر ا ستقبل القريب، أما الباقي فليس ا أي رغبة ذلك؛
- تب من خلال الدراسة أن ا ؤسسات ا زائرية هي ضعيفة الاتصال بالانترنت، حيث بلغت معدلات الاتصال بالانترنت ا ؤسسات ا صغرة نسبة 19%، أما ا ؤسسات الصغ ة فقد بلغ معدل 24% ح بلغ هذا ا عدل 34% ا ؤسسات ا توسطة، كما تتميز أغلب ا ؤسسات ا زائرية بعدم توفرها على مواقع الكترونية؛
- كشفت الدراسة أن 1% من العمال ا ؤسسات ا زائرية هم مهندس الإعلام الآ ، و 5% هم تقني نفس ا ال، إضافة إ أن 42% من ا ؤسسات قامت بتعزيز رأ ا ا البشري ال تكنولوجيا ا علومات من خلال التدريب والتكوين؛
- ب التحليل حسب قطاع النشاط أن قطاعات البناء والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية لديها أد مؤشرات استعمال تكنولوجيا ا علومات والاتصال، أما قطاعات التجارة والتوزيع، النقل والاتصال وا دمات فقد عرفت أعلى ا ؤشرات.

من خلال هذه الأرقام يظهر جليا أن واقع ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر يكشف كث ا من التأخر، ا يستدعي الاهتمام ا دي بتشجيع استعمال تكنولوجيا ا علومات والاتصال من طرف هذه ا ؤسسات، وذلك نظرا للدور ا ام الذي تلعبه سن تنافسيتها وبالتا تأهيلها لترقى إ مستويات أفضل.

2-2. أهداف ا نامج : يهدف هذا ا نامج إ مساعدة ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة على سن تنافسيتها، وتأهيلـها من أجل كينها من ا فاظ على حصصها السوق ا لية وتطويرها على الصعيد الدو ، والاستغلال ا يد ميـع الإمكانيـات وا زايا ا تتيحها سياسة انفتاح السوق.[20]

كما يهدف إ مساعدة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة من خلال التكوين والدعم التق ا تخصص من أجل كينها مـن اقتحام أسواق عديدة، وضمان تنافسيتها الأسواق العا ية إطار إستراتيجية ا زائر الالكترونية.[21]

ويمكننا تلخيص أهداف البرنامج في ثلاثة أهداف أساسية هي كما يلي :[22]
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغ ة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيـ ها؛
- التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغ ة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعـلام والاتصال؛
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغ ة والمتوسطة.

2-3. نشاطات البرنامج : يغطي هذا البرنامج ثلاثة نشاطات تتمثل فيما يلي :[23]
- الدعم المباشر للمؤسسات الصغ ة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديثة، وتقديم الدعم التق ودعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية؛
- الدعم المؤسساتي من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغ ة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ودعم هيئات تطوير المؤسسات الصغ ة والمتوسطة؛
- دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد والتقييس، وتوعية مسيري المؤسسات الصغ ة والمتوسطة بمتطلبات الجودة، ودعم هيئات تقييم المطابقة.

2-4. حالة تقدم البرنامج : خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج فقد تم الشروع في تنفيذ التنظيمات واللوجستيات وإتمام إجراءات العمل، وإعداد وتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج، وذلك بتدخل مجموعة من الخبراء من مجموعة المساعدة والدعم التق ، إضافة إلى 50 خبير آخر من أجل تنفيذ إجراءات البرنامج كما يلي:[24]

أ. دعم المؤسسات الصغ ة والمتوسطة : حيث تم القيام بالعمليات التالية :
- تحديد معايير اختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج؛
- تحديد أكثر من 200 مؤسسة، تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج؛
- دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم؛
- إطلاق مناقصة ب 10,5 مليون يورو لإنشاء مركز للخ ة للمؤسسات الصغ ة والمتوسطة.

ب. الدعم المؤسساتي : من خلال إطلاق عمليات الخ ة في المجالات التالية :
- برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية؛
- إستراتيجية تطوير المناولة؛
- برنامج إستراتيجية الجزائر الالكترونية؛
- آليات التمويل وصناديق الضمان؛
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغ ة والمتوسطة، جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة والاتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك.

ج. دعم الجودة : حيث تم في هذا المجال :
- إعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغ ة والمتوسطة، الهيئة الجزائرية للاعتماد، المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة القانونية؛
- إعداد إجراءات اختيار هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد (ISO 17025 و ISO 17020)؛
- إعداد قائمة أولية تضم 112 هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج؛

- إعداد سوق ا دمات ب 07 مليون يورو من أجل الدعم التق للجودة.

ما يز هذا ال نامج مقارنة بغ ه من ال امج السابقة، وما يلاحظ عليه هو أنه يركز على الدعم التق والاستثمارات اللامادية أكثر من تركيزه على الدعم ا ادي وا ا ، كما أنه لاف ال امج السابقة وال تتوجه إليها ا ؤسسات بطلبات الانضمام، فإن هذا ال نامج قد فيه ديد عينة من ا ؤسسات ا ترسخة والقادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم ا قدم منه ح كن ملاحظة نتائجه بوضوح، هذا كمرحلة أو ليتم تعميمه على مؤسسات أخرى مرحلة لاحقة، كما يستند هذا ال نامج على مقاربة شاملة ومفصلة لاحتياجات ا ؤسسات ودعمها على مواكبة التطورات ش ا الات، و كينها من التحكم باستعمال تكنولوجيا ا علومات والاتصال، إضافة إ دعم ا يط الذي تنشط فيه، ودعم ا ودة على مستوى هذه ا ؤسسات.

هذا ويبقى هذا ال نامج مرحلته الأو ، إلا أنه يعت خطوة هامة و ترقية قطاع ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة من جهة، والنهوض ستوى استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصال وبناء تمع معلوما وبالتا التوجه و إ اح مشروع إستراتيجية ا زائر الالكترونية.

خلاصة :

من خلال تناولنا ذا ا وضوع كننا ا روج ملة من النتائج أ ها ما يلي :

- تكتسي عملية تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر أ ية بالغة كو ا تعت ثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إ مستوى آخر يتميز بالكفاءة وا ردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات ا اصلة ا يدان الاقتصادي، وتعزيز قدرا ا التنافسية واجهة ا نافسة ا تنامية وطنيا ودوليا؛

- تعت تكنولوجيا ا علومات والاتصال أداة ضرورية لنشاطات ا ؤسسات، غ أن هذه التكنولوجيا بأ يتها البالغة فهي ضعيفة الانتشار ا ؤسسات ا زائرية الصغ ة وا توسطة، وال تفتقد لأساليب التعامل الالكترو ومازالت بعيدة كل البعد عن الاستفادة من التكنولوجيا ا ديثة؛

- رغبة من الدولة ا زائرية رفع العقبات التكنولوجية عن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، فقد قامت بالاتفاق مع الا اد الأورو بتصميم برنامج تأهيلي يعتمد أساسا على إدماج تكنولوجيا ا علومات والاتصال نشاطات ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، ويعتـ هذا ال نامج من الأولويات الأساسية لدعم ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة والارتقاء ستواها التكنولوجي.

وعلى ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- ب على السلطات ا زائرية الاهتمام بقطاع ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، من خلال الاهتمام جديا بعمليات التأهيل ا وضوعة ومتابعتها، كما ب الاهتمام بتأهيل الفرد البشري باعتباره أساس قيق التميز ا ؤسسة؛

- تفعيل ال امج التحسيسية ا صممة ضمن برامج التأهيل س ي ا ؤسسات ا زائرية، وتوعيتهم بأ يتها وضرور ا واجهة ا نافسة الأجنبية؛

- نشر ثقافة ا علوماتية لدى ا ؤسسات ا زائرية، عن طريق تشجيع استعمال تكنولوجيا ا علومات والاتصال مـن طـرف هـذه ا ؤسسات، والاستغلال الفعال ا توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات.

الإحالات والمراجـع :

[1] : قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006، ص ص 1048-1049.

[2] : بومدين يوسف، دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص 201.

[3] : كمال بلخباط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006، ص ص 637-638.

[4] : Actes des assises nationales de la PME, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, janvier 2004, P 184.

[5] برنامج وجهاز تأهيل المؤسسات الصناعية، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، الجزائر، 2006، ص 01-02.

[6] : Etat des lieux et perspectives de la mise a niveau des entreprises industrielles, Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, juin 2010, p 02.

[7] : القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 07.

[8] : مصطفى بن بادة، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 04 جوان 2009، العدد 2628، ص 07.

[9] : Mustapha Ben Bada, la Mise à Niveau des PME/PMI, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Novembre 2006, P 32.

[10] : Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Octobre 2003, P 05.

[11] : رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/12 ماي 2010، ص ص 04-05.

[12] : Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne (ce que vous devez savoir), Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, octobre 2005, P 32.

[13] : Mustapha Benbada, op.cit, P 08.

[14] : Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007, P 27.

[15] : مصطفى بن بادة، مرجع سابق، ص 07.

[16] : نفس المرجع السابق، ص 07.

[17] : بسمة كراشة، الإتحاد الأوروبي يعزز تنافسية الشركات الجزائرية، متاح على موقع السياسة الأوروبية للجوار –المتوسط- أوروبا جارتنا، على الرابط http://www.eurojar.org/ar/euromed-articles، تاريخ المقال 2010/04/27، التحميل بتاريخ 20 جوان 2010.

[18] : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC (PME II), dossier de presse, Atelier de visibilité, Hôtel El Djazair, Algérie, 24 février 2010, P 01.

[19] : Projet de stratégie E-Algérie (Administration électronique), Ministère de Poste et des TIC, Algérie, P P 48-55.

[20] : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC, op.cit, P 01.

[21] : B. Kamel, Programme d'Appui PME II : Pour des «entreprises championnes» , quotidien le carrefour d'Algérie, 23-02-2010, N 2573, 9eme année, p 05.

[22] : مصطفى بن بادة، مرجع سابق، ص 07.

[23] : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC, op.cit, P P 05-07.

[24] : Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC, op.cit, P P 02-03.

الشراكة الأورو جزائرية بـ منطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية ا ستقلة

د / ينة عزيزة، جامعة بسكرة، ا زائر
elfetni.aziza@gmail.com

ملخص : حاولنا من خلال هذه الورقة الإحاطة بإحدى أكـ التحديات الـ تواجه الدول ا توسطية على العموم وا زائر على وجه ا صوص، من خلال تسليط الضوء على موضوع الشراكة الأورو جزائرية باعتبارها ضرورة تفرضها ا تغ ات والتحديات الراهنة وا ستقبلية، وهذا ا توفره من مزايا وإ ابيات للاقتصاديات ا توسطية، من أجل مساعد ا على النهوض باقتصاديا ا والاستفادة من ا ات وا عارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا وا صول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية. وبالقياس إ كل ما ذكرناه فإن خيار الشراكة مهم، ذلك أ ا تكتسي أ ية بالغة إنعاش الاقتصاد الوط من خلال جلب رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق مناصب العمل وتوفـ العملة الصعبة و ويل التكنولوجيا وا نافسة الدولية وتقليص نفقات الدولة.

الكلمات ا فتاح : الشراكة الأورو جزائرية، رأس ا ال الأجنـ ،

هيد : دخل العا ألفية ثالثة يزت بـ وز ملامح نظام عا ي جديد يغلب عليه طابع التكتلات الإقليمية والـ تعود مرجعيتها إ الانفتاح الاقتصادي الكبـ من وراء بروز وتبلور فكرة العو ة، وإن كان ما يـ ر هذا الانفتاح بالنسبة للدول ا تقدمة ضرورة استمرار النمو ا توقف على التوسع ا تنامي للأسواق، فإنه بالنسبة للدول النامية مطلب أساسي من أجل قيق تنمية مستدامة.

و هذا الإطار برزت تكتلات تضم إ جانب الدول ا تقدمة دولا نامية دف إ بناء فضاءات اقتصادية مند ة وتشترك كلها كو ا تضم جانبـ أساسيـ : الأول اري والثا ما ، و ذا بدأت الدول العربية تعمل وفق منهج التكتل والشراكة واجهة القوى الاقتصادية الصاعدة.

وضمن هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، والـ دف إ إنشاء منطقة للتجارة ا رة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق ا توسط، عن طريق إدماجها الفضاء ا ديد مع الإ اد الأورو .

ولعل تسارع الأحداث ودخول كل من تونس وا غرب با صوص مفاوضات مع الإ اد الأورو هو ما جعل ا زائر تعقد أول لقاء لتبادل وجهات النظر حول ا اور الأساسية ستقبل ا فاوضات مع ا موعة الاقتصادية الأوروبية، وقد التوقيع الفعلي على الاتفاقية سنة 2001 لتدخل حيز التطبيق ابتداء من سبتمـ 2005.

وإ انا منا بوجود فارق شاسع بـ مستوى التنمية الا اد الأورو وا زائر، وعدم التكافؤ موازين القوى وما سيسفر عنه من آثار على ا انبـ ، سنحاول هذه الورقة البحثية تقييم مكاسب و اطر الشراكة الأورو جزائرية على الطرفـ ، من خلال التعرض للنقاط التالية :

- ا لامح العامة لاتفاق الشراكة بـ الا اد الأورو وا زائر (ا سار وا ضمون).
- التهديدات ا توقعة لاتفاق الشراكة على الاقتصاد ا زائري.
- الإجراءات (السياسات) ا رافقة لنجاح اتفاق الشراكة.

أولا : ا لامح العامة لاتفاق الشراكة بـ الا اد الأورو وا زائر

ذ ا زائر حذو تونس وا غرب اللتان وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإ اد الأورو 1995/07/17 و1995/11/15 على التوا ، فقد ء ت ا زائر مرارا عن رغبتها ا صول على معاملة خاصة من الإ اد الأورو راعاة خصوصيا ا الاقتصادية وا يو - إستراتيجية والسياسية، لذلك سنحاول فيما يلي التعرض لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية و تواها وأهم ما جاءت به :

1- المسار التاريخي لتوقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية- الأوروبية : وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما بـ توكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بـ الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية و تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية[1]، وقد استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت بـ 784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة[2].

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخر بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري لم يكمل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي[3] :

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة؛
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي؛
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط؛
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

وقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001، لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، وهذا بعد سلسلة من الجولات، وفي النهاية، تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وما يجب الإشارة إليه، أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة ما بين (1997-2003)، أما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي فهي الأخرى تمثل نسبة معتبرة، حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين.

2- مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية- الأوروبية : احتوى الاتفاق الجزائري- الأوروبي على ثمانية (8) محاور تمثلت في الجوانب الآتية :[4]

أ- الجانب الأول : يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 5,4,3 من الاتفاقية).

ب- ا انب الثا : يتعلق رية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE)، وهذا خلال فترة انتقالية ديدها بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات ا نظمة العا ية للتجارة (ا ادة 06)، أما فيما يتعلق جال تبادل ا نتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على رير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدر ية، وذلك بالتركيز على ا بادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات وا اذ إجراءات أخرى اثلة على ا بادلات ب الطرف ؛
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر ا ماثل ا طبقة على ا بادلات؛
- إمكانية ا اذ إجراءات ائية ووقائية حالة ارسة الإغراق علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الاست اد بكميات وشروط من شأ ا أن تلحق الضرر با نتج الوطني ؛

ج- ا انب الثالث : يتعلق قوق التأسيس أو الإنشاء وتقد ا دمات(Droit d'établissement et prestation de service)، حيث اتفق الطرفان على توسيع ال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج ا ق إنشاء أو تأسيس ا ؤسسات إقليم الطرف الآخر، و رير ا دمات (ا الية، البنكية، ا واصلات والاتصالات...إ).

د- ا انب الرابع : يتعلق بالدفع رأس ا ال، ا نافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات ا ارية بعملة قابلة للتحويل، مع الإلتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية ويل أو إخراج الأرباح النا ة عن الرساميل ا ستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال ا تعلقة بالاستثمارات ا باشرة ا زائر ال تقوم ا الشركات ا نشئة وفقا للتشريع ا اري العمل به (ا واد 38-39)، و هذا ا انب اتفاق الطرفان على ا اذ إجراءات تقييدية حالة تعرض أحد الطرف لإختلالات ميزان مدفوعاته، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر ذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون ددة وفق رزنامة متفق عليها.

ه- ا انب ا امس : يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي دم ا صلحة ا شتركة، وهذا إطار الشراكة ا نصوص عليها الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به ا ادة (48) من الاتفاقية بالقطاعات ال تعا مشاكل داخلية أو ال الاتفاق بشأن رير مبادلا ا ب ا زائر والإ اد الأورو ، وكذا القطاعات ال تسمح بتسهيل التقارب ب الاقتصاد ا زائري والاقتصاد الأورو ، وخاصة القطاعات ا ؤدية إ رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير ا بادلات ب ا زائر والإ اد الأورو وإعطاء الأولوية للقطاعات ا ؤدية إ تنويع الصادرات ا زائرية، وقد التركيز ا واد(50-53) من الاتفاقية على التعاون ا هوي وذلك كما يلي:

- دعم التكامل واندماج الاقتصادي (لاسيما التعاون ا غار البي) ؛ - تطوير ا ياكل الاقتصادية الأساسية (البن التحتية) ؛
- التعاون ال البيئة ومقاومة التلوث ؛ - التعاون ال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين ؛
- التعاون ا ال ا مركي دف تنشيط الرقابة والإجراءات ا مركية، استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور ب الطرف ؛ - دعم وتشجيع الاستثمار ا باشر والشراكة الصناعية ؛
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة ا يكلة الصناعية ا فيها الصناعات الزراعية - الغذائية ؛
- وضع إطار قانو يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضري ؛

- التعاون من أجل مقاربة القواعد ا عيارية ا شتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة ا صا أو ا يئات ا الية بتحس النظم ا اسبية، ا راجعة ا اسبية والرقابة ا الية ؛
- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل و ديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة وا ناجم، السياحة وا رف، التعاون ال الإحصاء، كما اشتمل هذا ا انب أيضا على التعاون صوص اية ا ستهلك .

و- ا انب السادس : يتعلق هذا ا انب بالتعاون الاجتماعي والثقا ، حيث تضمن الإجراءات ا اصة بالعمال، وذلك بعدم ا عاملة التمييزية شروط العمل، وا كافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي ا عمول ا البلد، كما احتوى هذا ا انب على التعاون الثقا والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل ا علومات وتشجيع التفاهم ا تبادل بـ الثقافات باستعمال كل الوسائل ال من شأ ا أن تقرب بـ هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون ا الات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية...إ .

ي- ا انب السابع : يتعلق بالتعاون ا ا الذي يقوم على ما يلي :
- دعم الإصلاحات ا ادفة إ ديث وعصرنة الاقتصاد ا فيها التنمية الريفية؛
- إعادة تأهيل ا ياكل الاقتصادية؛
- ترقية الاستثمارات ا اصة والأنشطة ا ؤدية إ خلق فرص العمل؛
- الأخذ بعـ الاعتبار للآثار النا ة عن وضع منطقة التبادل ا ر على الاقتصاد ا زائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

ن- ا انب الثامن : يتعلق بالتعاون ال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I) وذلك بـ :
- تقوية مؤسسة الدولة والقانون؛
- التعاون ال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأش ات)؛
- التعاون ال رقابة ا جرة غ ا شروعة؛
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدو و اربة الفساد والرشوة.

وانطلاقا ا سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية، فإنه من لة الأهداف ال يسعى إ قيقها هذا الاتفاق ما يلي:[5]
- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بـ الطرفـ ؛
- وضع الشروط ا لائمة لتحرير ا بادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدر ية؛
- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون ا الات الثقافية والإنسانية؛
- تشجيع الاندماج ا غار بدعم ا بادلات والتعاون بـ ا زائر ودول ا نطقة؛
- تدعيم الإصلاحات ا ؤدية إ عصرنة و ديث الاقتصاد؛
- إنشاء منطقة للتبادل ا ر بـ ا زائر والإ اد الأورو على مدى 12سنة كأقصى تقدير من العمل التدر ي لإزالة ا واجز ا مركية، وقد الاتفاق على ديد ثلاث قوائم من السلع كما يبينها ا دول (1)، سيتم ريرها وفق جدول زم متفق عليه.

ثانيا: التهديدات ا توفعة لاتفاق الشراكة على الاقتصاد ا زائري.

مل اتفاق الشراكة ا وقع ب ا زائر والإ اد الأورو طياته آثارا تعود بالنفع على الاقتصاد الوط وأخرى تنعكس سلبا على توازناته، لكن قبل عرض هذه الآثار لابد من عرض أهم ا ؤشرات الاقتصادية للجزائر قبيل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ.

1- أثر الاتفاقية على ا الية العمومية : إن التفكيك ا مركي و رير ا بادلات سيمارسان ضغطا على توازن ا الية العمومية وهذا من خلال التخفيض الإيرادات ا مركية ال تساهم صة هامة موع إيرادات الدولة، غ أن تأث ها تلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إ مدى ا ماية ا فروضة من قبل كل دولة، إضافة إ حصة الإ اد الأورو ارة هذه الدول ا اضعة للتخفيضات ا مركية، فعلى سبيل ا ثال ثل الإيرادات ا مركية للجزائر نسبة 23,4% من موع الإيرادات (أي نسبة 2,7% من الناتج ا لي الإ ا) وأن حصة الإ اد الأورو من موع الواردات ا زائرية ثل 65%، حيث ثل نسبة الإيرادات ا مركية ذه الواردات 15,2% من موع الإيرادات (أي بنسبة 1,8% من الناتج ا لي الإ ا)[6].

وحسب بعض التقديرات ال أعد ا وزارة ا الية سنة 2005 حول الآثار ا رتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية ومنطقة التبادل ا ر، أن نقص القيمة النهائية وارد الدولة من ا قوق ا مركية والرسم على القيمة ا ضافة على الواردات غضون سنة 2018 ستكون حدود نسبة 3% من الناتج ا لي الإ ا (لسنة 2004)، أما بلغة الأرقام فقد ديد بعض التوقعات من قبل نفس ا هة (وزارة ا الية) صوص خسائر ا يزانية السيناريوهات الآتية:[7]

أ- السيناريو الأول : خسائر ا يزانية سنة 2006 (تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأو من السلع): يتوقع أن تتعرض ا زائر سارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الإيرادات النا ة عن ا قوق ا مركية والرسم على القيمة ا ضافة، أي بنسبة 0.4% من الناتج ا لي الإ ا لسنة 2004.

ب- السيناريو الثا : خسائر ا يزانية سنة 2008 (تاريخ بداية التفكيك ا مركي لقائم السلع الثانية والثالثة): يتوقع أن تفقد ا زائر ما قيمته 40.5 مليار دج من ا قوق ا مركية والرسم على القيمة ا ضافة على الواردات، أي بنسبة 0.7% من الناتج ا لي الإ ا لسنة 2004.

ج- السيناريو الثالث: خسائر ا يزانية سنة 2013 (تاريخ التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع): تمل أن تفقد ا زائر ما مقداره 118 مليار دج من ا قوق ا مركية والرسم على القيمة ا ضافة، أي بنسبة 1.9% من الناتج ا لي الإ ا لسنة 2004.

د- السيناريو الرابع : خسائر ا يزانية سنة 2018: (تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع): حيث تمل أن تفقد ا زائر ما قيمته 188.8 مليار دج من ا قوق ا مركية والرسم على القيمة ا ضافة، أي بنسبة 3.1% من الناتج ا لي الإ ا لسنة 2004.

فهذا ا جم من التأث سائر الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الاختلالات ال سيخلفها هذا الاتفاق نتيجة التفكيك ا مركي على ا الية العامة لدول جنوب ا توسط عامة وا زائر خاصة، لاسيما إن تتمكن من تعويض هذه ا سارة ا وارد عن طريق فيض مقابل النفقات العامة لأ ية ا اجة إ بناء ا ياكل القاعدية، والنفقات الإضافية لتمويل عملية التحول القطاعي الناتج عن مواجهة ا نافسة الأوروبية ا تزايدة.

2- أثر الاتفاقية على التجارة ا ارجية وا يزان التجاري : سيكون للتفكيك ا مركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإ اد الأورو أثر كب على ا يزان التجاري للجزائر، ال حققت خلال السنوات الأخ ة فوائضا ميزا ا التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوت ة أك من الصادرات ا دى القص ، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط ا يكلية والتنظيمية ا ديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة (trade diversion) على حساب باقي الدول الصناعية ال سوف تستفيد من هذا التفكيك ا مركي، لكن سرعان ما تتغ الوضعية على ا دى ا توسط والبعيد با اه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأت إلا إذا كان ا هاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إ زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجن .

كننا القول من خلال هذا التحليل، أن السوق ا زائرية لا تتمتع اصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات ا ارجية، وهذا بسبب ا ماية ا فروضة والعوائق ا تمثلة ا واجز التعريفية وغ التعريفية، وسياسات الإحلال ل الواردات ال انتهجتها ا زائر خلال العشريات السابقة وال أدت إ الا اه و الأنشطة غ التنافسية، فضلا عن الاحتكار ا مارس من طرف الدولة عن طريق ا ؤسسات العامة تلف القطاعات الاقتصادية، و ميش دور القطاع ا اص ا سا ة النشاط الاقتصادي.

سيؤدي التفكيك ا مركي إ حدوث ضغطا على ا يزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبا قابل لن تستفيد ا زائر من أي مزايا تفضيلية على صادرا ا اه السوق الأوروبية وذلك للأسباب الآتية:

- أن الرسوم ا مركية ا فروضة على الواردات الدول الأوروبية متدنية، وليس ا تأث على تقليص الواردات إ أوروبا، بل تعتمد على معاي أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معيار ا ودة...إ)، تؤدي إ ا د من دخول السلع ا زائرية إ السوق الأوروبية حالة عدم تطابقها مع هذه ا عاي .

- أن أوروبا منضمة إ ا نظمة العا ية للتجارة، وهو ما ها على منح يع الدول الأعضاء ا نظمة نفس ا زايا ال نحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا بدأ الدولة الأو بالرعاية، إضافة إ ذلك، فإن الإ اد الأورو قام بإبرام اتفاقيات رير ارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الأسيوية،...)، وهذا ما عل الصادرات ا زائرية خاضعة للمنافسة الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق أسيا والدول الأخرى إفريقيا والكاري وا يط ا ادي وأمريكا اللاتينية.

3- آثار الاتفاقية على النسيج الصناعي : ستواجه ا ؤسسات ا زائرية واقعا جديدا يطرح فرصا و ديات معت ة، وينشئ منافسة قوية من ا ؤسسات الأوروبية بفعل تفكيك أو إلغاء ا قوق ا مركية ال كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخو ا السوق ا زائري، ولعل الفرص ا تاحة أمام ا ؤسسات ا زائرية تتمثل إمكانية اقتحام سوق أورو واسع مفتوح بتعداد 380 مليون مستهلك و توسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا، أما التحديات ال ستواجهها ا ؤسسات ا زائرية فتتمثل رفع الاحتكار ال ظلت تعمل إطاره و ت طائلة الأرباح غ الطبيعية ا تولدة عن ا ماية الإجبارية ا فروضة من طرف الدولة، ناهيك عن عدم مراعا ا للمواصفات وا ودة طا ا أن ا ستهلك ليس له الاختيار إلا اقتناء السلعة ا توفرة، وبالتا فإن مؤسساتنا ستفكر عامل ا ودة وا واصفات القياسية والصحية والبيئية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم التكاليف، وهذا ليس فقط على مستوى

استخدامها للمواد الأصلية بل على مستوى التغليف والتعليب والتعبئة أيضا، لاسيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الإ اد الأورو ، وبروز علاقات اتفاقية من ا يل ا ديد تقوم على مبدأ ا عاملة با ثل ب الطرف ا وقع على هذا الاتفاق.

ومن الآثار ا توقعة على القطاع الصناعي أيضا ما يتعلق جال است اد ا عدات ذات التقنية العالية أو ا توسطة من أوروبا، بالرغم من أن هذه ا عدات لن تنافس الإنتاج ا زائري ا دى القص ، لكن تلف الوضع على ا دى البعيد إذا ما أصبحت ا زائر قادرة ا ستقبل على تصنيع ولو جزء من هذه ا عدات ليا إذا طورت من قدرا ا العلمية والتكنولوجية والصناعية، وبالتا فإن انفتاح السوق ا زائرية على است اد هذه ا عدات دون اية جرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإن يصاحبه تعاون ف وما مكثف ب أوروبا وا زائر هذا ا ال فسوف يؤدي إ عرقلة أي تقدم جزائري صناعة هذه ا عدات، ويؤثر على عملية ديث الإنتاج الصناعي ا زائري.

وا لاصة، أن النظام الإنتاجي ا ا لا لك القدرة التنافسية الكافية واجهة تزايد حدة ا نافسة الدولية، كما أن دخول السلع ا صنعة الأوروبية إ السوق ا زائري ثل ديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي ا زائري، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل ا مركي ا فروض على كل قطاع[8].

4- آثار الاتفاقية على الادخار، الاستثمار وميزان ا دفوعات : يلاحظ ا تتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية ا باشرة ا زائر أن ا زائر كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث تكن هناك قوان وأطر مؤسسية لتشجيع و فيز الأجانب على توظيف أموا م تلف قطاعات الاقتصاد ا زائري، إلا أنه وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وتفاقم حجم ا ديونية خلال الثمانينات، بادرت ا زائر إ سن لة من القوان والتشريعات ا نظمة للاستثمارات ا ادفة إ تقد الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (باستثناء قطاع ا روقات) حيث تتجاوز 06 ملاي إ 07 ملاي دولار أي ما يعادل 0.1% من حجم الاستثمارات منطقة البحر الأبيض ا توسط[9].

ومن هذا ا نطلق، كننا القول أن اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية تمل أن تؤدي البداية إ امتصاص ا دخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم ا مركية ا تشجع الاستهلاك، من خلال توف سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إ تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول ا زيد من التدفقات الرأ الية إ الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع و س طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات كب ة لتوف الب الأساسية ا تساعد على النشاط الاقتصادي، ومنه إ جذب تدفقات أك من الاستثمار الأجن ا باشر، لكن ينبغي التنبيه إ أمر مهم يتمثل أن ج هذه ا كاسب لن يكون إلا إذا مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، دد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إ القطاعات الاقتصادية ا زائرية حسب ا زايا النسبية ا تتمتع ا، وهذا من أجل تفادي الدخول ا كثف لرؤوس الأموال الأجنبية ا ضاربة القص ة ا دى، خاصة ظل وضعية الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث ا كسيك سنة 1994[10].

و در ا لاحظة أن تصحيح الاختلالات و قيق مستويات و إ ابية ا زائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات ا نتجة، ا ذه الأخ ة من أ ية توف فرص الشغل الدائمة، ومنه خلق مداخيل تؤدي بدورها إ زيادة الطلب الكلي، غ أن ا شاكل ا

تواجهها ا زائر هي ضعف مستوى ا دخرات ا لية، وبالتا اللجوء إ موارد التمويل ا ارجية وما نتج عنها من تفاقم حجم ا ديونية، ففي ظل هذه ا عطيات فإن البديل ا قيقي يتمثل فيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لتحل ل التمويل بالديون.

وعلى هذا الأساس، فإن اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية سوف يؤثر تأث ا هاما على ميزان ا دفوعات من خلال تلف العمليات ا اصة بالعمليات ا ارية والعمليات الرأ الية، وبالتا فإن الأثر الأول ا مكن تسجيله ذه الاتفاقية ينعكس تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأ ال ا ادي، كما كن أن ينعكس إ ابيا على ميزان حساب رأ ال، وذلك بلجوء ا ؤسسات الأجنبية إ بيع عملا ا مقابل ا صول على العملة الوطنية لتغطية و ويل احتياجا ا ا لية، أما الأثر الثا ، فيكمن سد حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إ القطاعات ال ل ل الواردات، كما تؤدي كذلك إ س ميزان ا دفوعات ككل، إذا سا ت هذه ا ؤسسات توسيع حجم الصادرات إ دول العا وإعادة التصدير إ الدولة الأم.

وينبغي الإشارة أن سن ميزان ا دفوعات مرهون با يزان التجاري، أي أن زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وكذا ميزان حساب رأ ال وذلك قارنة حجم ا وارد ا ولة منه من خلال ويل رأ ال والأرباح ومداخيل العامل الأجانب، جم التحسن الذي يطرأ على ا يزان التجاري.

5- آثار الاتفاقية على العمالة : من الآثار ا ترتبة على سوق العمل أن رير ا بادلات التجارية سيؤدي إ إعادة صيص العمل بعض القطاعات، ا يؤدي إ نشوء بطالة نا ة عن ويل العمل أو التسريح، فضلا على أن تفكيك ا واجز ا مركية وغ ا مركية سيؤدي إ رفع ا نافسة، وهي بدورها تؤدي إ اختفاء ا ؤسسات الأقل منافسة، كما قد يؤدي إ ا فاض الأجور القطاعات ذات الوفرة اليد العاملة، وبالتا لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات ائية للصناعات الفتية وا ساعدة الأوروبية ا ال الاجتماعي، كما سيمكن تعويض هذه الآثار على ا دى القص (فقدان مناصب الشغل) لق مناصب الشغل القطاعات القادرة على التصدير ا دى ا توسط أو البعيد، على مل سوق العمل بفعل وت ة النمو ا تزايد.

ثالثا : الإجراءات (السياسات) ا رافقة لنجاح اتفاق الشراكة.

لا يقتصر اح اتفاق الشراكة ب ا زائر والإ اد الأورو على رير حجم ا بادلات ودخول السلع ا زائرية إ السوق الأوروبية، بل ينبغي على ا زائر اعتماد لة من السياسات والإجراءات ا رافقة ال تساعد على خلق مناخ استثماري من شـأنه أن يؤدي إ تصحيح الاختلالات ا يكلية ال يعيشها الاقتصاد الوط ، و كننا تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

1- إعادة التأهيل الصناعي : يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه " موعة من الإجراءات ا ختلفة ال تقوم ا السلطات العمومية لفائدة ا ؤسسات قصد س مردوديتها وأداءها ظل ا نافسة العا ية ا تنامية"، و كن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إ إحداث أثرين إ ابي يتمثلان س الإنتاجية وا نافسة على مستوى السوق ا لي، غ أن فعالية هذا ال نامج مرهونة بتب ا ؤسسات موعة من التداب وا عاي ا تعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسي والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على ا ستوى الداخلي للمؤسسة، تتمثل عملية تأهيل ثلاث اور أساسية:[11]

أ- الاستثمارات غ ا ادية : ويتعلق الأمر ميع الاستثمارات ا عنوية ا ادفة إ س القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، ا عارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن إقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة،

ـس ا ـودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة عمليات التنظيم، التسير والإنتاج...إ .

ب- الاستثمارات ا ادية : على غرار الاستثمارات ا عنوية ال تؤثر بطريقة غ مباشرة ـس أداء ورفع تنافسية ا ؤسسة، فإن الاستثمارات ا ادية ا تمثلة وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم التكاليف، وذلك من خلال:[12]

- تشخيص عام لكل الوظائف ا وجودة ا ؤسسة؛
- ـديث التجهيزات وا عدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية ا ـديدة؛
- اقتناء ـهيزات جديدة تؤدي إ رفع أكثر للمردودية (التخفيض التكاليف و ـس الإنتاجية)؛
- الرفع من نسبة استعمال التجهيزات ا توفرة والتنازل عن الاستثمارات أو الأصول غ ا ستعملة أو ال تشتغل بطاقات ضعيفة.

ج- إعادة ا يكلة ا الية : تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر التوازنات ا الية للمؤسسة و ـديد إمكانيا ا ا الية، وذلك من خلال:

- دعم الإمكانيات الذاتية (برفع رأ ال ا ؤسسة، وذلك إما بفتح رأس ا ال للاكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة)؛
- التحكم حجم ونوعية الديون؛
- ـويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة؛
- ترشيد استعمال القروض البنكية؛
- تقليص اليد العاملة مقارنة ـجم نشاط ا ؤسسة، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد، أو التسريح الإرادي ...إ .

2- توسيع نطاق ا ـكم الراشد : إن الظفر با ـكاسب ال توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل ا ـر ال ـس أساسا ا ـانب الاقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا ـتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة.

وتتمثل هذه ا ؤسسات كما حددها " دا رودريك و سوبر أمانيات" فيما يلي:[13]

أ- ا ؤسسات ا نظمة للسوق : هي تلك ا ؤسسات ال تتعامل مع التأ ات ا ـارجية للسوق، وفورات ا ـجم، نقص ا علومات، ...إ ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل وا ـدمات ا الية.

ب- ا ؤسسات ا ـققة للاستقرار : هي تلك ال توفر البيئة الاقتصادية ا ستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه ا ؤسسات وزارة ا الية، البنوك ا ركزية ا سؤولة على الإدارة الاقتصادية وا الية وا ادفة إ تقليل التقلبات وا ـزات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات ا الية.

ج- ا ؤسسات ا ا ـة للشرعية : هي تلك ا ؤسسات ال ـنح الشرعية وا ـصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية له، بوضع نظام ـمي حقوق ا لكية للمستثمرين وعائدا م، وكذا القواعد التنظيمية ال ـد من الغش ومن السلوكات ا نافية للمنافسة.

وبالتا كننا القول أنه من الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي ب الدول راجع أساسا إ ا كم الراشد ا شجع على الاستثمار ا ادي والبشري والتحول التكنولوجي، والتمتع بالاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية.

وعليه فإن اح اتفاق الشراكة مرهون إ حد كب بتوسيع نطاق ا كم الراشد إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة ققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة تلف أشكال السياسات الاقتصادية، فضلا عن وجود مؤسسات ما ة للشرعية (كمؤسسات التشريع، العدالة، القضاء...) تسعى إ توف عنصر الشفافية أداء العمل ا كومي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية ا عتمدة وإقرار ما يسمى " بدأ ا سؤولية وا ساءلة"[14].

3- ضرورة ا صول على ا زيد من الإعانات ا الية : تعت ا ساعدات الأوروبية نطقة جنوب وشرق ا توسط دعما ضروريا رافقة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي، وقد استفادت ا زائر من 164 مليون أورو خلال الفترة (1995-1999) أي بنسبة 05 % فقط من ا بلغ ا خصص ل نامج (MEDA) وهو 3.435 مليون أورو، وقد توجيه هذا ا بلغ إ الأوجه الآتية :

- برنامج التصحيح الذي باشرته ا زائر خلال الفترة (1995-1998) والذي مس التجارة ا ارجية، وخوصصة ا ؤسسات العمومية، السكن والشبكة الاجتماعية؛
- تطوير القطاع ا اص وترقية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ودعم عملية إعادة ا يكلة الصناعية و ديث القطاع ا ا وا صر وإصلاح ا دمات ا يدية؛
- تدعيم الب التحتية أو ا ياكل القاعدية و اية البيئة.

هذا فضلا عن ا ساعدات ا قررة إطار ا نامج التأش ي الوط (PIN) للفترة (2002-2004) والذي رصد له مبلغ 150 مليون أورو فقط موزعة كما يلي:

- انطلاقا من التحليل السابق، ينبغي التأكيد على أن اح هذا الاتفاق سيكون مرهونا با صول على ا زيد من الدعم ا ا والف ا منوح من طرف الإ اد الأورو ، بالإضافة إ القدرة التنافسية للاقتصاد ا زائري ومدى التفاعل مع متطلبات ا رحلة ا قبلة ومدى اح ا هود ا زائرية لإعادة تأهيل صناعا ا ومؤسسا ا بعد استفاد ا من ا ساعدات الأوروبية ودخول رأ ال الأجن والاستمرار الانفتاح أكثر على العا ا ارجي، ورفع قدرا ا التصديرية.

4- ضرورة استقطاب ا زيد من الاستثمارات الأجنبية ا باشرة : كن اعتبار الاستثمارات الأجنبية ا باشرة ا رافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غ أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى با ناخ الاستثماري ا ساعد على ذلك، وا تمثل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوف الب التحتية (ا ياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخ ة تؤثر تأث ا واضحا على الاستثمار لدى العديد من ا ستثمرين، كو ا ا دد لقدرة ا ؤسسة على ا نافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، ا وانئ، ا طارات والسكك ا ديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج، وتدخل ضمن تكاليفه[15].

وعلى هذا الأساس ومن أجل قيق هذا ا سعى (جلب ا زيد من الاستثمارات الأجنبية ال تساعد على إعطاء الانطلاقة ا قيقية للاقتصاد الوط) ينبغي توف بنك معطيات يتعلق صر الفرص الاستثمارية ا تواجدة البلد، وكذا توضيح تلف الأنظمة والقوان والتشريعات ا الية وا بائية وا اسبية (كأنظمة ا ضوع، ا عدلات ا بائية، الامتيازات، الإعفاءات...إ)، ووضعها ت تصرف ا ستثمرين الوطني والأجانب (أي وضع دليل ا ستثمر).

ا لاصة : يقتضي الدخول الشراكة مع الإ اد الأورو تكييف الاقتصاد الوط مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر ا ياكل والتشريعات والقوان ومقاربتها مع الدول ا تمل التعامل معها إطار الاستثمارات ا باشرة أو الشركات ا شتركة أو عقود التأج الدو أو عقود التسي ، وعلى هذا الأساس، عكفت ا زائر على إصدار لة من التشريعات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك نح امتيازات وتسهيلات وضمانات من شأ ا أن تؤدي إ جلب ا ستثمر الأجن والوط على حد سواء، لاسيما وأن مل قوان الاستثمار لا تفرق ا عاملة ب ا ستثمر الوط والأجن ، وهذا إن على مستوى الاتفاقيات الثنائية ال وقعتها ا زائر مع بعض الدول (فرنسا، إيطاليا، رومانيا، إسبانيا...) أو على مستوى الاتفاقيات ا تعددة الأطراف (ب الدول العربية أو الدول ا غاربية) أو على مستوى اتفاقية الشراكة ا وقعة ب ا زائر والإ اد الأورو ال تعت من الاتفاقيات الشاملة ميع ا وانب الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية.

غ أنه ب التنويه أن اح اتفاقية الشراكة ا وقعة ب ا زائر والإ اد الأورو يتوقف إ حد كب على زيادة الدعم ا ا والتق ا خصص من طرف الإ اد الأورو إطار برنامج (MEDA) للجزائر، وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل مؤسساتنا واقتصادنا و مل تكاليف الانتقال، هذا بالإضافة إ ضرورة جلب ا زيد من الاستثمارات لأجنبية، وكذا توسيع نطاق ا كم الراشد وإضفاء طابع الشفافية تسي شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

وانطلاقا ا سبق، كننا القول أن إنشاء منطقة التبادل ا ر الأورو- متوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع موارد ا زينة العامة للدول ا توسطية، ا ها على البحث عن موارد مالية بديلة أو فيض مستوى إنفاقها، وبالتا لا بد من تعويض التنازل عن ا ماية ا مركية بتحس القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية ا توسطية والبحث عن موارد جديدة، وذلك با اذ الإجراءات الآتية:

- تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة ا وارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضري وتقليص حجم الاقتصاد ا وازي غ ا نظم؛
- تشجيع الاستثمارات ا اصة الوطنية والأجنبية سا ة الطرف الأورو والعر ؛
- توجيه الإنتاج و الأسواق ا ارجية (إ التصدير) لتعويض الا فاض الأسعار ا لية (النا ة عن نقص الطلب على ا نتوجات ا لية؛
- العمل على خلق مناصب شغل ليا وكبح تدفقات ا جرة غ ا شروعة وكذا هجرة الأدمغة؛
- وضع نظام أو شبكة للحماية الاجتماعية؛
- تكييف الإطار القانو من أجل جلب الاستثمار والاستفادة من دخول رؤوس الأموال ال كن الدولة قيق الاندماج واقتناص الفرص وا زايا ال توفرها اتفاقيات الشراكة؛
- توفر الإرادة السياسية للطرف ا تعاقدين وكذا ضرورة التعاون والتكافؤ العلاقة وعدم التمييز والقناعة با شروع؛
- ثل التكتل الاقتصادي العر الفرصة الوحيدة ا تاحة أمام الدول العربية للتعامل الإ ا مع ا ستجدات العا ية، نظرا ا يوفره من شروط أفضل التعامل مع العا ا ارجي، و اوز سلبيات الأسواق الضيقة وا دودة لكل دولة على حدة.

ا دول (1) : قوائم السلع وا نتوجات ا شمولة بإتفاق التفكيك ا مركي (حالة ا زائر).

القائمة	وت ة الإلغاء	نوع ا نتوج	نسبة الواردات ا زائرية من الإ اد الأورو
1	إلغاء فوري	ا واد الأولية [معدل ا ماية ا مركية يتراوح ماب (5-15)%] و ثل الواردات من هذه ا واد تقريبا 1.1 مليار دولار	23%
2	سنت بعد توقيع الإتفاقية ودخو ا حيز التنفيذ و تد إ 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	%ا نتوجات نصف ا صنعة والتجهيزات الصناعية ال ثل 26 من الواردات ا زائرية من الإ اد الأورو أي تقريبا 1.2 مليار دولار	26%
3	يتم إلغاء ا قوق ا مركية على هذه ا نتوجات بعد سنت من توقيع الإتفاقية و تد إ 10سنوات، أي بنسبة 10% سنويا	من الواردات %ا نتوجات التامة الصنع أو النهائية و ثل 50 ا زائرية من الإ اد الأورو ، ثل 2.3 مليار دولار.	50%

Source : Revue Mutations, (CACI), accord d'association –européen, N°39 JAN,2002, op.cit, P.33.

ا دول (2) : ا ؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة (1995-2003)

البيان	الوحدة	1995	2000	2001	2002	2003
تطور الناتج ا لي الإ ا	%	3.8	2.2	2.1	4.1	6.8
الناتج ا لي الإ ا خارج ا روقات	%	3.7	1.2	4.6	4.2	6.1
القيمة ا ضافة الصناعية	%	1.4-	1.1	2.0	2.9	1.2
معدل التضخم	%	29.8	0.34	4.23	1.42	2.59
رصيد ا ساب ا اري	مليون $	2520-	8930	7060	4360	8900
رصيد ا ساب ا اري/ الناتج ا لي الإ ا	%	6.0-	16.4	12.9	7.8	13.4
ا ديونية ا ارجية	مليون $	31573	25261	22571	22642	23353
نسبة خدمة الدين	%	41.6	21.2	22.8	22.8	18.2

Source : Ministere Des Finances, 2005.

ا دول (3): ال نامج التأش ي للفترة (2002-2004).

ال نامج	ا بلغ التأش ي	سنوات التعهد (الإلتزام)		
		2002	2003	2004
مرافقة اتفاق الشراكة (Accompagnement)	15	--	15	--
عصرنة وزارة ا الية	10	--	10	--
تسي النفايات	05	--	--	05
إنعاش ا ناطق ا نكوبة أو ا تضررة من الإرهاب	30	--	16	14
برنامج TEMPUS	08	--	04	04
إصلاح التربية	17	--	--	17
إصلاح العدالة	15	--	--	15
برامج التنمية ا لية والاجتماعية	50	50	--	--
ا موع	150	50	45	55

Source: - Partenariat euro-med, Algérie: document de stratégie 2002-2006, Programme indicatif national (2002-2004), pp.42.43.

http://www.europa.eu.int/comm/external-relations/algeria/csp/02-06-fr.(consulté le15/06/2004).

الإحالات وا راجع :

[1] Accord de coopération CEE/Algérie, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, Joce L263 du 27/09/1978. http://www.gisti.org/droit/textes/communautaires.
[2]Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris, 1996, P.135.
[3] Belattaf .M. & Arhab. B, le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE, colloque international, université de Tlemcen , 21-22/oct/2003, PP.14.16.
[4] Voir le texte intégral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005) http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord d'association.htm.
[5] Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), Mutations, Revue publié par la (CACI), N°39, JAN2002, P.19.
[6] FEMISE, Rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges et des investissements entre L'UE et les partenaires Méditerranéens, Mars 2001.
[7] Ministère des finances, Accord d'association avec l'union européenne, « contenu & impact », les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'État et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005, pp.48.51.
[8] بش مصطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ اية ا نتوج الوط ، ا لتقى الاقتصادي الثامن، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي ، جامعة ا زائر، 9/10/ماي/1999، ص ص.17. 21.
[9] Voir: Heba Handoussa, Jean-Louis Reiffers, Rapport FEMISE 2002, sur le partenariat euro-med, Juillet 2002, p.118, http://femise.org/pdf/femise_A2002fr.pdf.
[10] Abd Elkader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro méditerranéen, publisud, Paris, 1995, P(46).
[11]Abd El hak Lamiri, les plans de redressements, concepts et méthodes et conduites par les entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, École supérieure de commerce d'Alger, N°03, AVR 2004, PP .106.110.
[12] Abd El hak Lamiri, La mise a niveau: enjeux et pratique des entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, École supérieure de commerce d'Alger, N°2, Juillet 2003, PP.43.45.
[13] دا رودريك، سوبر أمانيات، أسبقية ا ؤسسات : ماذا تع وماذا لا تع ، لة التمويل والتنمية، ا لد40، العدد02، جوان 2003، ص.32.
[14] قدي عبد ا يد، ا زائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العر كآلية لتفعيل الشراكة الأورو- عربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8/9/ ماي/2004، ص.07.
[15] Jeans – Louis Reiffers, la méditerranée aux Portes de l'an 2000, Economica, Paris, 1997 , P.143.

واقع مراقبة التسير ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر

أ : مد الصغ قريشي، جامعة ورقلة_ ا زائر
korichi.ms@gmail.com

ملخص : ثل مراقبة التسير إحدى ا هام الأساسية ال يتوقف عليها اح عملية التسير خاصة ظل البيئة ا الية ال تتسم بالعو ة وسرعة التبادل وتطور ا ستوى التكنولوجي وا نافسة ا ادة، وذلك ا تتميز به مراقبة التسير من خصائص وأدوات كن ا س من قياس وتقييم أداء ا ؤسسة وا اذ القرار ا ناسب ا قق أهدافها . وا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ال أصبحت تل حيزا كب ا العملية الاقتصادية بالنسبة للدول ا تقدمة أو النامية على حد سواء، هي اجة إ استعمال أدوات الرقابة ا ديثة ح تصمد وتستمر أمام التحديات ال تواجهها، وا ؤسسات ص.م. ا زائرية هي اجة أك إ ذلك نظرا للتحولات ال تعرفها البيئة الاقتصادية ا زائر.

الكلمات ا فتاحية : مراقبة التسير ، أدوات الرقابة، ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة.

هيد : عرفت ا ؤسسات الاقتصادية ولات عميقة طرق تسير ها وإنتاجها وتسويقها و تلف العمليات ا تعلقة بنشاطها، وذلك اشيا مع تطورات البيئة ا يطة ا، ولعل تسير ا ؤسسة ثل ا انب الأساسي هذا الاهتمام من حيث التحكم مواردها والاستخدام الأمثل ا، ومن حيث ضمان تطورها واستمرارها. لذلك اجتهد الاقتصاديون – با اهات شـ – لإ اد مفهوم لعملية التسير و تلف الآليات ا رتبطة ا.

ومراقبة التسير كنسق متكامل يساعد ا ؤسسة التحكم عملية التسير وا اذ القرار، عرفت أيضا تطورا دلالتها وتطبيقا ا اشيا مع مفهوم ا نظمة، حيث كانت الرقابة تعـ على مفهوم ا زاء والعقاب وتظهر بعد إ از العملية الاقتصادية، وتقتصر على بعض ا ؤسسات، ح أخذت مفهومها الواسع ا رتبط بالعملية الاقتصادية كل مراحلها، قبل بدايتها كالتخطيط واختيار الوسائل و ديد الأهداف ا ناسبة لسياسة ا ؤسسة وإستراتيجيتها، وتقد الاستشارة وا اذ القرار، أثناء القيام بالعملية الاقتصادية من خلال مراقبة كيفية تنفيذها ووسائلها، وبعد إ از العملية تظهر الا رافات ورقابة ا ودة من حيث التكلفة، الوقت، ا واصفات ومدى قيق الأهداف ا رجوة، ومن مساعدة ا س ا اذ القرار.

ولكي قق مراقب التسير هذه ا قاصد لابد من الاستعانة بآليات وأدوات موضوعة ذا الغرض، منها نظام ا علومات، ا اسبة التحليلية، اسبة التكاليف ا ستندة للنشاط، التحليل ا ا ، لوحة القيادة، ا وازنات التخطيطية،...

إلا أن استعمال هذه الأدوات تلف من مؤسسة إ أخرى ا يناسب حجمها وطبيعتها. لذلك نرى أن تطبيق مراقبة التسير أول ما ا ؤسسات الصناعية الك ى منتصف القرن ا اضي, وذلك ما فرضته سرعة التطور التق والصناعي وشدة ا نافسة, توسع الأمر إ ا ؤسسات التجارية وا دمية.

ونظرا ا أصبح ثله قطاع ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة من رك أساسي عملية التنمية الاقتصادية، وما مله من خصائص يزه عن ا ؤسسات الاقتصادية الأخرى، كن طرح الإشكالية التالية :

ما هو واقع مراقبة التسير ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائرية ؟

وهذا ما يستدعي طرح بعض الأسئلة الفرعية ال تاج إ ث و ليل وتتمثل فيما يلي :

- ما طبيعة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر ؟
- ما هي تقنيات وأدوات مراقبة التسير ا ناسبة ذا النوع من ا ؤسسات ؟

كن الإجابة على هذه الأسئلة بالاعتماد على الفرضية الأساسية التالية :

- أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر ما تزال الا خصبا للبحث والدراسة وهي تلفة من عدة نواح ؛
ـ راقبة التسي تقنيات كمية وغ كمية متعددة كن استعما ا مراقبة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة.
وسنتناول هذا البحث ليل هذه ا زئيات من خلال النقاط التالية :
1 ـ مفهوم مراقبة التسي ، خطوا ا وأدوا ا.
2 ـ ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة مفهومها وأ يتها.
3 ـ دراسة تطبيقية لواقع الرقابة ا ؤسسات ص.م. ا زائر.

1 ـ مفهوم مراقبة التسي ، أ يتها وخطوا ا :

1 ـ 1 ـ مفهوم مراقبة التسي : تع كلمة الرقابة القدرة على متابعة وتوجيه وتقييم عمل ما من خلال نسق مع (معلومات- قرارات- إجراءات- مراقبة النتائج). وتعد الرقابة إحدى العمليات الأساسية ال ارسها ا نظمات ا ختلفة، وهي إحدى الوظائف الإدارية ا تمثلة : التخطيط، التنظيم، التنسيق، التنفيذ، الرقابة.

وقد حظي مفهوم الرقابة بأ ية كب ة من طرف ا فكرين والباحث ا ينطوي عليه هذا ا فهوم من أ ية كب ة قيق أهداف ا ؤسسة. فقد عرفها البعض بأ ا " الوظيفة الإدارية ا اصة بضبط وتنظيم تلف العوامل اللازمة لإ ام الأعمال كما خطط ا، وذلك بغرض التحقق من أن كل فرد قد أ ز العمل ا طلوب منه ا كان والوقت ا ناسب وبا وارد ا ددة"[1].
كما تعرف الرقابة بأ ا " متابعة عمليات التنفيذ لتب مدى قيق الأهداف ا راد إدراكها وقتها. و ديد مسؤولية كل ذي سلطة والكشف عن مواطن ا لل ح كن تفاديها، والوصول بالإدارة إ أك كفاءة كنة "[2].
ويرى البعض الآخر أن الرقابة " نسق متكامل كن ا هات ا ختصة من متابعة الأعمال ال تقوم ا ا ؤسسة من خلال وضع الأهداف ا رجوة والوسائل اللازمة لتحقيقها قيادة الإجراءات والإ ازات وأخ ا تقييم النتائج واستخراج الا رافات و ليلها"[3].

ويقسم أحد الكتاب رقابة ا ؤسسة إ مراقبة تسي ورقابة اسبية، ويطلق على مراقبة التسي مفهوم الرقابة على الأداء وذلك بغرض التأكد من أن ا وارد ا تاحة قد استخدمت أحسن استخدام. وتشمل مراقبة التسي يع أوجه النشاط والعمليات ا رتبطة با ؤسسة.

بينما يرى أن الرقابة ا اسبية تع رقابة البيانات ا الية للتأكد من صحة ا عاملات مع الغ وأ ا مؤيدة با ستندات القانونية، كما تتضمن كل الوسائل والإجراءات ال تتعلق ماية الأصول انب التحقق من صحة التسجيل والتوجيه ا اس ".

و دائرة تقسيم الرقابة إ مراقبة تسي ورقابة اسبية عرفت بأ ا " ا طة التنظيمية و يع الإجراءات والوسائل ال تتبع داخل ا ؤسسة وال من شأ ا ا افظة على أصو ا والتأكد من صحة البيانات ا اسبية ا سجلة الدفاتر ودرجة الاعتماد عليها، و قيق أك قدر من الكفاءة الإنتاجية عمليات ا ؤسسة والالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية ا رسومة "[4].

1ـ2 ـ أ ية مراقبة التسي ودورها ا ؤسسة : من خلال تطور ا ؤسسات الاقتصادية تظهر أ ية مراقبة التسي من حيث أنه بعض ا ؤسسات الفردية تكن هناك حاجة لوجود نظام رقابة على عمليا ا، لقيام أصحا ا بإدار ا بأنفسهم وإ امهم بكل وظائفها. وعندما ك ت أحجام ا ؤسسات وتعددت مشاكلها وزاد عدد العامل ا للقيام بالأنشطة ا ختلفة سواء كانت إنتاجية أو تسويقية أو إدارية أو ويلية فقد تعذر على أصحا ا إدار ا إدارة فعلية، وصحب ذلك تنازل أصحا ا عن اختصاصا م الإدارة والرقابة لأشخاص آخرين، ا دعا إ ضرورة إدارة ا ؤسسة على أسس علمية وعملية سليمة تتضمن ا افظة على أموا ا ورسم سياسا ا ومتابعة تنفيذها بسهولة و قيق الكفاءة استغلال الإمكانات ا تاحة وذلك من خلال[5] :

- تقسيم ا ؤسسة إ وحدات إدارية، أو ما تعرف راكز ا سؤولية؛
- ديد اختصاصات كل وحدة وسلطات أو مسؤوليات ا ستويات الإدارية؛
- وضع القواعد التنظيمية ال كم تنفيذ العمليات ا ختلفة وتضمن تدفقها ظل نظام رقابة دقيقة؛
- تسجيل مل ا ؤشرات ا الية وغ ا الية ال كن من قياس أداء كل مستوى من ا ستويات؛
- إمداد إدارة ا ؤسسة بالبيانات ال تساعدها ا اذ القرارات ورسم السياسات. كذلك فقد تأكد أن وجود نظام للرقابة على أنشطة ا ؤسسة ضرورة حتمية تقتضيه الإدارة العلمية ا ديثة لاكتساب ا يزة التنافسية.

وتستمد مراقبة التسي أ يتها من العوامل التالية[6] :

أ ـ تغي الظروف : تواجه كل ا نظمات تغ ا الظروف البيئية، وبشكل متزايد. وتتخلل ا دة ب صياغة الأهداف ووضع ا طط وتنفيذها تغ ات كث ة ا نظمة و البيئة معا، ا قد يعيق الأهداف وتنفيذ ا طط، ونظام مراقبة التسي إذا ما صمم و ت ارسته بشكل سليم فإنه يساعد توقع التغي والاستعداد للاستجابة له، وكلما طال الأفق الزم للتخطيط كلما ازدادت أ ية مراقبة التسي .

ب ـ تراكم الأخطاء : لا تؤدي الأخطاء البسيطة أو ا دودة إ إيذاء ا نظمة بشكل كب ، غ أنه رور الوقت قد تتراكم هذه الأخطاء، ويتعاظم أثرها، إذا ما بقيت بدون معا ة، فعدم الاستفادة من خصم نوح من قبل ا وردين على طلبية واحدة قد لا يشكل خطأ جسيما، ولكن الاستمرار سياسة من هذا النوع يع تضحية ا ؤسسة بفرص مالية مهمة قد تؤثر أرباحها.

جـ ـ التعقيد ا نظمي : عندما تقوم ا ؤسسة بإنتاج نوع واحد من السلع، وتشتري عددا دودا من ا واد الأولية، وتعمل ضمن هيكل بسيط، وتواجه سوقا رائجة، فإن مهمة مراقبة التسي تبدو أيسر بالنسبة للمس ، غ أن توسع ا ؤسسة ا نتجات وا شتريات والأسواق، وتعقيد هيكلها، وازدياد حدة ا نافسة، علها تم بدرجة أك بعملية الرقابة، والاستفادة من نتائجها التخطيط وا اذ القرار.

وبالتا فإن مراقبة التسي هي ترشيد علمي للقرارات ال يتخذها ا سؤولون عملية التسي ال تبدأ بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والتنفيذ وا تابعة والتقييم، كما تساهم قياس الكفاءة بالاستخدام الأمثل للوسائل ا تاحة للمؤسسة، وقياس فعالية الإدارة قيق الأهداف والنتائج ا نشودة[7].

ولكي قق الرقابة أهدافها لابد وأن تقترن بوظيفة التخطيط وذلك من خلال اهتمامها بقياس ما إ ازه فعلا با قارنة مع ا طط ال وضعها، إذ لا كن القيام هبمة إلا إذا كانت هناك خطط أو أهداف ددة مسبقا و الوقت ذاته فإن الرقابة تعد وسيلة هادفة اكتشاف صحة التخطيط وملاءمتها لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة وما يقترن ا من سياسات وبرامج وإجراءات قادرة على قيق كفاءة وفعالية الإ از ا راد قيقه[8](8).

ولذلك فإن للرقابة دور هام سـ أداء ا ؤسسة وضمان إستمراريتها و قيق أهدافها الإستراتيجية، كما تتمكن الإدارة بواسطتها من متابعة وقيادة تلف الأعمال كما هو طط ا وتنفيذها أحسن الظروف، ومن خلال تلك الأدوات وا ؤشرات ا ستخدمة الرقابة تستطيع ا ؤسسة تقييم أداء تلف العناصر ذات الصلة، من مسؤوا ، أفراد، أنشطة، منتجات ومراكز مسؤولية وغ ها، وتتخذ ذلك القرارات اللازمة[9].

و كن إ از أ ية الرقابة كما ذكرها العديد من الكتاب النقاط التالية[10]:

1 ـ الوقوف على ا شكلات والعقبات ال تعترض انسياب العمل التنفيذي قصد تذليلها ؛

2 ـ اكتشاف الأخطاء فور وقوعها أو هي سبيل الوقوع لكي تعا فورا أو يتخذ ما يلزم نع حدوثها ؛
3 ـ التثبت من أن القواعد ا قررة مطبقة على وجهها الصحيح . و اصة الأمور ا الية وحدود التصرف فيها ؛
4 ـ التأكد من أن العمليات الفنية تؤدى وفقا للأصول ا قررة تقو ا عوج منها ؛
5 ـ تقييم ا ديرين للتأكد من كفاء م يع ا ستويات وحسن سلوكهم ؛
6 ـ ا افظة على حقوق الأطراف ذات ا صلحة قيام ا نشأة مثل العامل فيها وا تعامل معها وذلك منعا للتعسف استعمال السلطة من جانب ا ديرين و قيقا للعدالة أداء ا دمات والوفاء بالالتزامات ؛
7 ـ التأكد من توافر الانسجام ب تلف الأجهزة الإدارية وس ها يعا ا اه ا دف الواحد وفقا للسياسات ا قررة ؛
8 ـ التثبت من أن القوان مطبقة اما دون إخلال وأن القرارات الصادرة ل احترام ا ميع ؛
9 ـ ا د من تكاليف العمل ونفقاته وإيقاف الإسراف الزائد وضغط الإنفاق ا الات غ ا يوية و قيق الإدارة الاقتصادية ؛
10 ـ الوصول إ معلومات واقعية عن س العمل من أجل ترشيد عملية ا اذ القرارات و اصة ما تص منها بالسياسات العامة للعمل وبأهدافه.

1ـ 3 ـ خطوات مراقبة التسير : تتمثل وظيفة مراقبة التسير التأكد من أن ما قيقه أو ما يتحقق مطابق للأهداف ا رسومة لأي نشاط، وذلك بإتباع خطوات معينة ـ اتفق حو ا الكث من رواد الإدارة والتسير باختلاف مدارسهم الفكرية ـ وال نوجزها فيما يلي :

ديد معاي الأداء ـ ـ ـ ـ قياس الأداء ـ ـ ـ ـ تقييم الأداء ـ ـ ـ ـ تصحيح الا رافات

1ـ3 ـ1 ـ ديد ا عاي الرقابية : تعت ا عاي الرقابية الأساس الذي تقوم عليه مراقبة التسير ، ففي غياب ا عاي لا كن تقييم الأداء الفعلي وبالتا لا كن معرفة هل هناك ا راف يستدعي ا اذ إجراء مع للتصحيح أم لا يوجد ا راف.
يعرف أحد الكتاب ا عاي الرقابية بأ ا " ا قاييس ا وضوعة ال تستخدم لقياس النتائج الفعلية وهي ثل الأهداف التخطيطية للمؤسسة أو إحدى إدارا ا أو أقسامها وال يع عنها بشكل عل من ا مكن استخدامها لقياس التحقيق الفعلي للواجبات ا خصصة[11].
ونلاحظ من ذلك أن ا عاي الرقابية ا صفة مزدوجة فهي ثل هدفا يرجى قيقه و نفس الوقت ثل أدوات قياس يتم بواسطتها مقارنة الأداء الفعلي.

1ـ3ـ2 ـ قياس الأداء الفعلي و ديد الا رافات : بعد أن يتم ديد ا عاي الرقابية ديدا واضحا وربطها راكز ا سؤولية تأ ا طوة التالية وهي ع ا علومات اللازمة ا ع ة عن تلف جوانب نشاط مراكز ا سؤولية أو نشاط ا ؤسسة ككل بالاعتماد على نظام ا علومات، قياس الأداء الفعلي عن طريق إجراء ا قارنة بينه وب الأداء ا خطط أو ا عاي الرقابية ا ددة مسبقا، والوصول إ الا رافات ال قد تنشأ عن عملية ا قارنة.

1ـ3ـ3 ـ تقييم الأداء و ليل الا رافات : ثل عملية تقييم الأداء إحدى ا لقات سلسلة متكاملة ومترابطة من عملية التسير والرقابة، تكون بعد وضع ا عاي الرقابية وإ ام التنفيذ الفعلي حيث يبدأ دور التقييم ومعرفة مدى الا راف مقارنة با عاي ا ددة مسبقا من أجل ليل هذه الا رافات ومعرفة أسبا ا وإ اد ا لول ا ناسبة ا.

أ ـ تقييم الأداء : تعددت ا فاهيم حول عملية تقييم الأداء، ف ى البعض أن التقييم هو قياس مراجعة النتائج ال ققت مقارنة بالأهداف و ديد العوامل ا ؤثرة على النتائج وتشخيص ا شاكل و ديد ا سؤولية الإدارية. ويرى د. علي السلمي أن : تقييم الأداء

هو عملية ا اذ القرارات بناء على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات أنشطة ا شروع ا قق أهدافا ددة من قبل[12]. ويعت الكث من الباحث أن عملية تقييم الأداء هي مقارنة الأداء الفعلي (الأعمال ا ت) با عاي ا وضعت مسبقا، والقيام بعملية ليل للا رافات (إن وجدت) ب الأداء الفعلي وا عاي ا وضوعة، ويتم تقييم أداء الأعمال الات متعددة ا ؤسسة، فهناك تقييم أداء الأفراد، وتقييم أداء النشاط الإنتاجي، التمويلي، التسويقي أو أداء ا ؤسسة ككل[13].

ب ـ ليل الا رافات : تتحقق الرقابة بالاستفادة من الاستنتاجات النا ة عن تقييم الأداء ومعرفة الا رافات ومدى قيق الأهداف ا ر تها ا ؤسسة، و در الإشارة إ أن وجود الا راف لا يع بالضرورة أن الأداء الفعلي ليس حالة جيدة، إلا إذا زاد الا راف عن حدود الضبط، أي أن هناك حدودا كن أن دث الا راف بينها. ولذلك تركز عملية الرقابة على ليل الا رافات ا تكون ل تقييم، و هذه ا الة ب أن نفرق ب الأعراض والأسباب والآثار النا ة من وجود ا راف داخل ا ؤسسة.

ـ فقد ترجع الا رافات إ وجود عيب ا طة أو ا عيار كعدم الواقعية، ومن يتع إعادة النظر ا عاي ومراجعتها ح تتلاءم مع ظروف وإمكانات ا ؤسسة.

ـ وقد ترجع الا رافات إ وجود قصور الأداء الفعلي مقارنة ا أريد إ ازه. وهنا ب ديد ا هة ا سؤولة عن هذا القصور ودراسة العوامل ا أدت إ ذلك من أجل ديد العلاج ا ناسب.

وعن طريق الرقابة وتقييم الأداء تظهر عيوب التنظيم أو التعقيد إجراءات العمل واللوائح، ومن هنا كن إعادة التنظيم، كما تظهر نواحي القصور التوجيهات الصادرة أو عدم وجود الاتصال ا زدوج ب الإدارة والأفراد أو عدم الفهم السليم للسياسة والأوامر الإدارية الصادرة، وهنا يعاد النظر سياسة التوجيه أو سياسات الأفراد. ومع ذلك أن لوظيفة الرقابة وتقييم الأداء انعكاس مباشر على يع الوظائف الإدارية الأخرى.

1ـ3ـ4ـ تصحيح الا رافات : ثل ا طوة السابقة ـ ليل الا رافات ومعرفة أسبا ا ـ كأساس يرتكز عليه تصحيح تلك الا رافات. فعند معرفة الأسباب كن ا اذ إجراء دد وذلك لإعادة العمليات ا ختلفة إ وضعها الصحيح، وقد تكون هذه الإجراءات التصحيحية فورية أو على ا دى الطويل، ففي كل ا الات ب مراعاة أثر هذه القرارات التصحيحية على التنظيم وعلى الأفراد ومدى انسجامها مع إستراتيجية ا ؤسسة.

وهنا يتمثل الدور الأساسي والأكثر أ ية راقبة التسي بقدر ا على تصحيح الا رافات ا وجودة أو ا قد توجد ـ الأداء الفعلي ـ مقارنة ا ر ه أصلا من أهداف، وتقدير درجة ا طورة الفروقات ا اصلة أو ا ستحصل، ومدى تأث ها الأهداف الإستراتيجية ا قررة وا اذ القرارات ا ناسبة بالتصحيح[14].

1ـ4ـ أدوات مراقبة التسي : نظرا للأ ية ا تتمتع ا مراقبة التسي كان لابد من التركيز على الأدوات ا ارس ا عملية الرقابة. يذكر ا فكرون أشكالا تلفة لأدوات مراقبة التسي ، بعضها بسيط وأساسي الرقابة، وبعضها أكثر تعقيدا، وبعضها يكون أسلوبا رقابيا داخليا يستخدمه ا هاز التنفيذي للمؤسسة ا عنية، وبعضها الآخر يكون أسلوبا رقابيا خارجيا تستخدمه هيئات مستقلة عن ا ؤسسة. كما أن هذه الأدوات تقيس عددا من ا ؤشرات ا كم على الأداء الكلي للمؤسسة وا ركز ا ا ومدى يزها عن منافسيها، بينما يركز البعض الآخر على قياس أداء جزء مع من الأداء الكلي أو لإحدى الوظائف ا ختلفة ا ؤسسة مثل الإنتاج أو التسويق أو التموين أو الأفراد،...إ .

وبالرغم من اختلاف المقاييس والأدوات الرقابية في تصحيحها وفيما تقيسه فإن كلا منها يسعى إلى تحقيق هدف واحد هو : تحديد الانحرافات عن الأداء المخطط ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب والاستفادة من المعلومات الناتجة لمنع تكرار هذه الانحرافات مستقبلا.

كما أن استعمال هذه الأدوات يختلف من مؤسسة إلى أخرى، وذلك حسب درجة تطور المؤسسة وحجمها، وهدفها، وثقافة المسيرين فيها، ونوع مراقبة التسيير المعتمدة. ولا يوجد ما يمنع بالطبع من استخدام أكثر من طريقة أو أداة من الأدوات الرقابية[15]. فهناك أدوات تقليدية كثيرة الاستعمال كالموازنات التقديرية ونقطة التعادل والنسب المالية ومؤشر العائد على الاستثمار وبعض الأدوات المتخصصة كخرائط المراقبة وأسلوب بيرت وغيرها.

كما توجد أدوات رقابية حديثة تطبق في المؤسسات الأكثر تقدما وتنظيما، كأسلوب الإدارة بالأهداف والتكاليف المستندة للنشاط وإدارة الجودة الشاملة وتحليل سلسلة القيمة.

2 ـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفها وأهميتها :

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة. تبدو هذه الأهمية بوضوح في جميع الدول وخاصة في الدول النامية حيث يتطلب التعرف على مجموعة المؤسسات ص، م والإلمام بجميع أنشطتها المتعددة للوقوف على مشاكلها المختلفة.

كما أن للتعريف أهمية وطنية حيث يترتب عليه حقوق ومسؤوليات تنظيمية وقانونية ويسهل رسم السياسات التنموية لهذا القطاع ووضع البرامج الكفيلة بدعمها وتطويرها، ويساعد كذلك الباحثين في تعريف مجتمع دراستهم بدقة.

2 ـ 1 ـ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : اختلفت الآراء حول المصطلح الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات، فهناك مصطلح المؤسسات الصغيرة والمؤسسات أو المنشئات المتوسطة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ويرجع ذلك إلى اختلاف المقصود بكلمة صغيرة من بلد لآخر ومن وقت لآخر داخل نفس البلد، ودفعت هذه الصعوبة بعض الجهات كمنظمة الأمم المتحدة على تفضيل وضع تعريف المؤسسة الصغيرة على مستوى كل دولة على حدة نظرا لصعوبة وضع تعريف عام لهذه المؤسسات على المستوى الدولي.

كما اختلف المهتمون بالتنمية الصناعية حول تحديد مفهوم للصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لاختلاف مراحل النمو الصناعي ومدى التقدم التكنولوجي وإمكان التنسيق بين القطاع الصناعي والسياسات الاقتصادية السائدة من بلد لآخر. وهناك عدة معايير حاول الباحثون من خلالها تعريف المؤسسات ص . م . حيث أمكن تقسيم هذه المعايير إلى نوعين :

أحدهما يعتمد على الجانب الوصفي للمؤسسة الصغيرة وآخر يركز على الجانب الكمي في قياس كلمة صغيرة.

2ـ 1ـ1ـ المعايير الكمية : تتضمن هذه المعايير جملة من المؤشرات الكمية والإحصائية يتم من خلالها الفصل بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة الكبيرة، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين :

- المجموعة الأولى وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية، من بينها :
  - عدد العمال.
  - التركيب العضوي لرأس المال.
  - حجم الإنتاج.
  - القيمة المضافة.
  - حجم الطاقة المستعملة.
- المجموعة الثانية وتتضمن المؤشرات النقدية :

ـ رأس ا ال ا ستثمر ؛
ـ رقم الأعمال.

تتميز التعاريف ال تعتمد على معاي كمية أ ا ذات صبغة لية، حيث أ ا وضعت ضوء ظروف كل دولة على حدة. و كننا التركيز على بعض ا عاي وهي :

أ ـ معيار العمالة : ويعت معيار عدد العمال أكثر ا عاي شيوعا، وقد أخذت به معظم الدول للتفرقة ب ا ؤسسات الصغ ة والكب ة نظرا لبساطته، وسهولة ا قارنة، والثبات النس وتوافر البيانات.

و تلف مدلول هذا ا عيار من دولة لأخرى طبقا لظروف ا تمع ودرجة تطوره و ط ا ياة ومستويات الأسعار والسياسة الاقتصادية السائدة.

ومن التصنيفات ا شهورة ال تعتمد على هذا ا عيار تصنيف " بروتش وهيم " " Brutch and Hiemenz " فقد صنفا ا ؤسسات اعتمادا على هذا ا عيار إ أربعة أحجام على النحو التا [16] :

- مؤسسات أعمال م لية وا رفي (متناهية الصغر) : وهي ال يعمل ا أقل من عشرة عمال (ما ب واحد إ تسعة عمال) وتشمل أحيانا الصناعات ا لية ال تدر دخلا دون أن يكون ا مقر مع ، ولا تلك ا رفيون أصولا تذكر لأ م يعملون بأدوات بسيطة، وعددهم كب الدول النامية، وبعضهم يسجل أنشطته ولكن الغالبية منها غ مسجلة.

- مؤسسات الأعمال صغ ة ا جم : وهي ال ا أقل من سم عاملا (ما ب عشرة ح تسعة وأربع عاملا) وصاحب ا ؤسسة هو صانع القرار الوحيد فيما تتعلق با وانب الإدارية، والإنتاجية للمؤسسة ومعظم هذه الأنشطة مسجلة.

- مؤسسات الأعمال متوسطة ا جم : وهي ال يعمل ا أقل من مائة عامل (ما ب سم ح تسعة وتسعون عاملا) وتتسم بأن أساليب الإنتاج أحدث قليلا منها ا ؤسسات الصغ ة، وأن الأساليب الإدارية متنوعة، و يع الأنشطة مسجلة.

- مؤسسات الأعمال كب ة ا جم : وهي ال يعمل ا أكثر من مائة عامل.

ولكن على الرغم من ذلك فإن هذا ا عيار تلف من دولة لأخرى، ومن سياق تنموي إ سياق تنموي آخر تلف .. ففي الولايات ا تحدة تعت ا ؤسسات ال يعمل ا أقل من مائة عامل (ما ب 1 : 99 عاملا) مؤسسات صغ ة، بينما تعد ا ؤسسات ال يعمل ا ما ب 100- 500 عامل مؤسسات متوسطة ا جم.

و اليابان تلف مفهوم ا ؤسسات الصغ ة من قطاع لآخر داخل الاقتصاد الوط اليابا ، من صناعة و ارة وخدمات، ووفقا ذا ا عيار ثل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة حوا 96% من إ ا عدد ا ؤسسات العاملة الاقتصاد اليابا .

أما الدول الإفريقية فقد أصدرت منظمة العمل الدولية توصيات دد ا ؤسسات الصغ ة بتلك ا ؤسسات ال يعمل ا أقل من سم عاملا.

و الدول العربية – الكويت على سبيل ا ثال – تعت ا ؤسسات ال يعمل ا عامل واحد ح تسعة عمال مؤسسات صغ ة، وال يعمل ا من عشرة عمال ح سم عاملا مؤسسات متوسطة ا جم. و ا ملكة العربية السعودية تعد ا ؤسسات ال يعمل ا أقل من سم عاملا مؤسسات صغ ة ومتوسطة.

ا سبق كن القول أنه لا يوجد اتفاق حول عدد العمال ا ؤسسة الصغ ة.

ويؤخذ على معيار العمالة أنه لا يع عن ا جم ا قيقي للمؤسسة، فهناك صناعات تاج لرأس مال ضخم وقليل من العمالة ومن ا طأ اعتبارها مؤسسات صغ ة، وهناك صناعات تاج إ رأس مال دود وعدد كب من العمال، ولا كن استبعادها من نطاق ا ؤسسات الصغ ة، فالعمالة ليست العنصر الوحيد العملية الإنتاجية وإ ا هناك عناصر أخرى مثل : نوعية التكنولوجيا ا ستخدمة

ومدى تطورها وكلها عناصر لا يمكن إهمالها، وبالتالي فلا يمكن استخدام هذا المعيار بمفرده في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا بالإضافة إلى موسمية العمالة.

ب ـ معيار رأس المال : ويستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بواسطة عدد من الدول خاصة النامية، ويعاب على هذا المعيار من بعض جوانب القصور كاختلاف العملات وأسعار صرفها، بالإضافة إلى اختلاف مفهوم رأس المال المستخدم، فالبعض يدخل قيمة الأرض والمباني ضمن رأس المال، والبعض الآخر يستبعدها.

ونتيجة لقصور كل من معياري رأس المال وعدد العمال، فقد فضلت بعض الدول الأخذ بتعريف يمزج بين العمالة ورأس المال حتى يكون التعريف أقرب للواقع، وهذا التعريف لا يحدد نسبة محددة بين عدد العمال ورأس المال، تطبق على مستوى جميع الدول بل إن هذه النسبة تختلف حسب الظروف السائدة في كل مجتمع.

وقد استقر مفهوم المؤسسات الدولية على التعاريف التالية – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – فقد عرفت منظمة اليونيدو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي لا يتجاوز فيها عدد العاملين 100 عامل، ورأس المال الثابت 250 ألف دولار.

ويعرفها البنك الدولي بأنها المؤسسات التي تتراوح أصولها الثابتة بين 250 ألف دولار إلى 300 ألف دولار، كما يعمل بها من 10 إلى 50 عامل.

تعرفها منظمة العمل الدولية بأنها المؤسسات التي لا تتجاوز استثمارا بها 350 ألف دولار وتعمل بها من 10 إلى 50 عامل.

كما صنفت هذه المؤسسات الدولية تلك المؤسسات حسب مستوياتها :

- المؤسسات الفردية : وهي المؤسسة التي يعمل بها من 1 – 5 عمال وقيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأرض والمباني لا تتجاوز 4000 دولار.
- المؤسسات الصغيرة : وهي التي يعمل بها أقل من 15 عاملا، ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأرض والمباني عن 10000 دولار.
- المؤسسات المتوسطة : وهي التي يعمل بها أكثر من 15 عاملا وتزيد قيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأرض والمباني عن 10000 دولار.

ومن الجلي أن هذه الحدود ليست حتمية ويمكن تجاوزها حسب ظروف كل حالة، كما قد تطرح تعاريف مغايرة من جهات أخرى.

ج- معيار المبيعات : يعاب على هذا المعيار أيضا من نفس عيوب معيار رأس المال وخاصة تلك المرتبطة بالتغير المستمر في قيمة النقود، بالإضافة إلى اختلاف مفهوم المبيعات الذي سيتم الاعتماد عليه في تحديد حجم المؤسسة. وبصفة عامة لا يعتبر هذا المعيار شائع الاستخدام حيث يستخدم بواسطة بعض الجهات الأمريكية. ويرى آخرون أن هذا المعيار يلائم المؤسسات التجارية والخدمية أكثر من ملاءمته للمؤسسات الصناعية.

د- معيار مستوى التكنولوجيا : يعتمد عادة على معيار المستوى المستخدم من التكنولوجيا (أو أسلوب الإنتاج) لتعريف المؤسسات الصناعية الصغيرة فقط. حيث أصبحت التكنولوجيا المستخدمة في كثير من المؤسسات الكبيرة تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى قيام هذه المراحل في مؤسسات صغيرة مستقلة وعادة ما يقترن هذا المعيار بمعيار عدد العمال، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصر العمل والآلات (رأس المال) المستخدمة فيه. وكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة كانت المؤسسة صغيرة[17].

ويمكن القول أن معظم تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنحو إلى الأخذ بمعياري العمالة ورأس المال، حيث يرجع ذلك إلى وفرة البيانات الخاصة بعدد العمال، وقيمة رأس المال المستثمر، مما يعطي للتعاريف قدرا من الدقة، ومن المنطقي أن تكون المؤسسات الصغيرة كثيفة نسبيا للعمل ونادرة نسبيا في استخدامها لرأس المال خاصة في الدول النامية .

و ا زائر جاء مفهوم ا ؤسسات ص .م متماشيا مع تعريف الا اد الأورو حيث حدد القانون التوجيهي لترقية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة رقم 18/01 الصادر 2001 أن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأ ا مؤسسة إنتاج السلع وا دمات وال تشغل من 01 إ 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعما ا السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز موع حصيلتها السنوية سمائة (500) مليون دينار، وتستو معاي الاستقلالية، ويتم تصنيف هذه ا ؤسسات إ مؤسسات مصغرة ومؤسسات صغ ة ومؤسسات متوسطة.

2 ـ 1ـ2 ـ ا عاي الوصفية : تتميز التعاريف الوصفية أ ا ذات صبغة دولية، ويرجع ذلك إ عدم تعرضها إ ا انب النس – وهو ا جم – تعريف ا ؤسسة الصغ ة حيث أ ا ركزت على وصف خصائصها من حيث درجة تأث ها السوق، أو شكل إدار ا وملكيتها ، ويرى البعض أن هذا النوع من التعاريف هي الأكثر ملاءمة لطبيعة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة . ومن ا لاحظ أن هذه التعاريف تتدرج من وصف خاصية واحدة للمؤسسة الصغ ة ح تصل إ وصف العديد من ا صائص. وكمثال على ذلك التعريف الذي وضعته نة التنمية الاقتصادية بالأمم ا تحدة CED الذي ضم العديد من ا صائص، حيث عرفت ا ؤسسة الصغ ة بأ ا تلك ا ؤسسة ال ب أن تستو شرط أو خاصيت على الأقل ا يلي :

- استقلال الإدارة : ا ديرون هم أنفسهم ملاك ا ؤسسة بصفة عامة.
- رأس ا ال : يتم توف ه بواسطة ا الك الفرد أو موعة صغ ة من ا لاك.
- العمل منطقة لية : يعيش العاملون وا لاك تمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق لية.
- حجم ا ؤسسة : صغ نسبيا بالنسبة ال تنتمي إليها.

فا ؤسسة الصغ ة وا توسطة تتميز عن غ ها من ا ؤسسات با عاي الوصفية التالية[18] :

أ ـ ا سؤولية : يتعلق الأمر با سؤولية ا باشرة والنهائية للمالك، الذي يكون كل ا الات هو صاحب القرارات داخل ا ؤسسة، له تأث على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة.

فا دير/ا الك يؤدي العديد من الوظائف نفس الوقت، الإنتاج، الإدارة، التمويل والتسويق، وهي مهام توزع ا ؤسسة الكب ة على عدة أشخاص. وهذه ا يزة تفسر حاجة هذه ا ؤسسات إ ا عونة الفنية والتسويقية وا الية،... وح ح يستخدم مدير مؤسسة ما بعض ا ساعدين فإن ا صائص الأساسية لعمل تلك ا ؤسسة تبقى على حا ا إ حد كب .

ب ـ ا لكية : إن ملكية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة تعود أغلبها إ القطاع ا اص، شكل شركات – شركات أشخاص أو شركات أموال – غ أن النسبة الكب ة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية، يلعب فيها ا الك / ا دير دورا كب ا على يع ا ستويات. بعض الدول ومن بينها ا زائر تلك الدولة ـ قبل الإصلاحات ـ عددا من هذه ا ؤسسات حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية لية.

ج ـ السوق : كن أن كم على حجم مؤسسة استنادا إ علاقتها بالسوق – نطاق السوق- عموما، فإنتاج ا ؤسسات الصغ ة هو إنتاج سلعي، والعلاقة بينها وب السوق هي علاقة العرض والطلب للمنتجات و/أو ا دمات. وتتحدد قوة هذه العلاقة دى سيطرة هذه ا ؤسسة على السوق وهي تكون الغالب مؤسسة كب ة عندما تكون هيمنتها كب ة على السوق ال تفرض عليها نوعا من الاحتكار. وقد لا يكون هذا التحديد شافيا، لأن نوع ا نتجات له دور ديد أ ية السوق نفسها.

د ـ طبيعة الصناعة : يتوقف حجم ا ؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة، أو بعبارة أخرى على مدى استخدام الآلات العملية الإنتاجية ، فبعض الصناعات تاج سبيل إنتاج سلعها إ وحدات كب ة من العمل ووحدات صغ ة نسبيا من رأس ا ال، كما هو ا ال بعض الصناعات الاستهلاكية - ا فيفة - وهنا يكون الإنتاج الصغ هو الأنسب. أما بعض الصناعات الأخرى فإ ا

تاج لتشغيل وحداتها الإنتاجية إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال وينطبق هذا الوضع على الصناعات - الثقيلة- كالصناعات التعدينية والهندسية والكهربائية.

2 ـ 2 ـ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم العناصر الإستراتيجية في عملية التنمية والتطور الاقتصادي في معظم الدول النامية ، وحتى الدول المتقدمة التي اعتمدت في بداية نهضتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . والدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية يختلف بين الدول تبعا لمرحلة التصنيع التي بلغتها كل منها في تطورها ، وهكذا فإن المكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف اختلافا كبيرا فيما بين الدول المتقدمة صناعيا والدول الأخرى الأقل تقدما.

ويمكن القول أن جل الابتكارات الفنية التي قدمت في القرن العشرين بدأت بمؤسسات صغيرة. حيث أوضحت دراسة هيئة المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة Smail Business Administration (S.B.A)[19] أن المؤسسات الصغيرة هي مصدر الإبداعات التكنولوجية فعلى سبيل المثال : بدأت شركة فورد برجل واحد وطريقة جديدة للإنتاج الصناعي، وأضخم متجر تجزئة في العالم بدأ صاحبه كبائع متجول في شوارع نيويورك (Macy s)، وشركة Microsoft العملاقة بدأت من الصفر.

ولاشك أن التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق والتحولات الاقتصادية الكبيرة، تعد بيئة جديدة مناسبة لظهور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للطبيعة المرنة لهذه المؤسسات الأكثر استعدادا للتواؤم مع هذا الوضع الجديد والذي يتطلب سرعة الاستجابة لتغيرات السوق والتطور المواكب لحركة العرض والطلب. وبالتالي أصبحت فرصة هذه المؤسسات في البقاء والنمو أكبر بكثير من المؤسسات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق. ومما يؤكد ذلك زيادة معدل مشاركة الدول النامية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ارتفع إلى 2.4 % في الفترة ما بين عامي 1990 و 1993، بينما نجد أن معدل الزيادة قد تطور بنسبة 2.9 % فقط في فترة الخمسة عشر عاما بين عامي 1975 و 1990.[20]

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني لأي دولة وخاصة للدول النامية، فهي مصدر لتوليد الناتج الوطني . حيث تسهم في بعض الدول الغربية بأكثر من 40 % من الناتج الوطني . وقد بينت الدراسات والأبحاث الحديثة الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني ، وفي التنمية الاقتصادية بصورة عامة.

ولقد أظهرت التجارب الخاصة لدى غالبية الدول النامية أن الضرورة الاقتصادية والواقع الاجتماعي يحتمان الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية مراحل التنمية ويرجع سبب ذلك لعدة عوامل منها :

- محدودية استيعاب التكنولوجيا الحديثة لعدم كفاية الأفراد المؤهلين فنيا ؛
- ضيق السوق المحلية الذي يحرم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير التي توفرها المؤسسات الصناعية الكبيرة؛
- ندرة رؤوس الأموال الاستثمارية ووجود صعوبات في عملية تراكم رأس المال؛
- تخلف الفن الإنتاجي نتيجة انخفاض مستويات التعليم الفني ؛
- انخفاض القدرة الشرائية نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني .

وبالتالي فإن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور أساسي في تحقيق التنمية المتكاملة وتوفير فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة، وتعظيم الإنتاج وزيادة الصادرات وجلب المدخرات، بالإضافة إلى الأهمية الاجتماعية التي يمكن أن تؤديها تلك المؤسسات.

3 ـ الدراسة التطبيقية :

تتمثل عينة الدراسة موعة من المؤسسات الصغ ة وا توسطة الواقعة بعض ولايات ا نوب الشرقي ا زائري وهي : (ورقلة ، الوادي وغرداية). وزعنا موعة أسئلة على 50 مؤسسة صغ ة ومتوسطة تتعلق با اور التالية :

- طبيعة ا ؤسسة و يزا ا العامة ؛
- أسلوب الإدارة ا تبع ؛
- أسلوب الرقابة ا ستعمل.

ونتيجة لعدم تعاون جل هذه ا ؤسسات فقد صلنا على 17 إجابة فقط، وهي ؤسسات تلفة النشاط منها : ا مؤسسات صناعية، مؤسستا ارية ، أربع مؤسسات خدمات وثلاث مقاولات. قمنا بتحليل هذه العينة باستخدام برنامج (**spss**) عرفة واقع مراقبة التسي وأهم أدوات الرقابة ال تستخدمها تلك ا ؤسسات.

فوجدنا فيما يتصل با ور الأول من الأسئلة أن أغلب هذه ا ؤسسات مس ة من طرف أصحا ا الك (64.7 %) والبقية من مس ين ذوي خ ة (35.3 %)، ومن حيث ويلها د منها 12 مؤسسة ولة ذاتيا و04 بتمويل ثنائي (ذا ـ بنكي) ومؤسسة واحدة بتمويل ذا وإعانة من طرف الدولة. أما من حيث عدد العمال فنجد مؤسسة واحدة بأقل من 10 عمال، و11 مؤسسة تضم ما ب 10 و 50 عاملا، 04 مؤسسات ما ب 50 و100 عامل وأخ ا مؤسسة واحدة تشغل ما ب 100 و200 عاملا، ع وجود مؤسسة واحدة مصغرة والبقية هي مؤسسات صغ ة ومتوسطة سب معيار عدد العمال.

أما الأسئلة ا تعلقة بأسلوب الإدارة ا ستعمل هذه ا ؤسسات فكانت الإجابات حو ا كما يبينه ا دول (1)، حيث نلاحظ من غياب إسترا ية واضحة أغلب هذه ا ؤسسات إلا سة منها (29.4 %) ع عدم وجود أهداف بعيدة ا دى يتم العمل من أجلها وتوف الوسائل والتقنيات وال امج اللازمة ا، وهذا ما ينعكس سلبا على أساليب التسي والرقابة.

أما من جانب اعتماد خطة سنوية أو وجود هيكل تنظيمي ونظام للمعلومات أو اهتمام هذه ا ؤسسات بأفرادها فإن أكثر من 50 % تعتمد هذه الأساليب التسي ، ولكن ظل عدم ارتباطها بإسترا ية واضحة فإن عملية التسي والرقابة تظل قاصرة عن إعطاء صورة شاملة لواقع عمل تلك ا ؤسسات، تستطيع من خلا ا أن تستمر وتصمد أمام ا نافسة.

وأخ ا الأسئلة ا تعلقة بأسلوب الرقابة ا ستعملة ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة فكانت الإجابة على النحو ا ب ا دول (2) حيث يظهر أن أغلب ا ؤسسات ل الدراسة (64.7%) تطبق نظام رقا بطريقة أو بأخرى ا كنها من متابعة نشاطها، وتتمثل تلف أوجه النظام الرقا ا ستعمل النقاط التالية :

- أن نسبة 47.1 % تعتمد على النظام ا اس عملية الرقابة و ديد مستوى الأداء من خلال وضعية ا سابات ا تحصل عليها و ديد الوضعية ا الية للمؤسسة، ونفس تلك النسبة لا تعتمد على النظام ا اس كل الأحوال، وهذا نظرا إ أن أغلب ا ؤسسات ختلف أشكا ا وأحجامها تركز عمليا ا الرقابية ـ بداية ـ على ا علومات ا اسبية. وأخ ا د أن نسبة 5.9 % من عينة الدراسة لا تأخذ بالنظام ا اس كمعيار رقا .
- وأن عملية الرقابة لا تشمل يع الأنشطة ال ارسها بعض ا ؤسسات وهي بنسبة 23.5 % وهذا لعدم إعطاء أ ية لبعض الأنشطة وهذا ما يساهم تد مستوى أداء تلك ا ؤسسات، بينما هناك 35.3 % تركز عمليا ا الرقابية على يع الأنشطة وهو ما يؤدي إ سن الأداء وزيادة النمو إذا كانت هناك أدوات رقابة مناسبة.
- كما د أن أغلب ا ؤسسات (82.4 %) تعتمد على ا وازنات التقديرية لكو ا من الأدوات التقليدية الأكثر استعمالا لتحقيق الأهداف قص ة ا دى وهذا حالة دقة التنبؤات وصحة بيانات الإ ازات الفعلية.
- وبا قابل د أن نسبة ضئيلة (11.8 %) تطبق لوحة القيادة كأداة رقابية وقد يرجع ذلك إ عدم فعالية نظام ا علومات أو عدم معرفة التقنيات ا طبقة هذا ا ال.

ـ بينما نجد أن النسب المالية والتكاليف المعيارية مطبقة بنسب متفاوتة وهي على التوالي (41.2 %، 29.4 %) وهي من أدوات الرقابة التقليدية أيضا ولكن لا نجد استعمالها بكثرة وقد يعود ذلك لطبيعة تلك المؤسسات أو بساطة عملياتها وقراراتها. كما أن نفس النسبة 11.8 % ـ وهي ضئيلة ـ لا تطبق هذين المعيارين في عملية الرقابة.

ـ بينما لا نسجل استعمال أدوات الرقابة الحديثة ومنها التكاليف المستندة للنشاط وقد يعود ذلك لعدم الدراية بهذه التقنية، وقد لا نجدها أيضا في كثير من المؤسسات الجزائرية الكبرى نتيجة غياب الدقة والشفافية في نظام المعلومات أو عدم إعطاء تقييم الأداء الأهمية اللازمة له.

ـ وأخيرا نجد أن هناك اهتمام بمعايير الجودة ونسبة ذلك 82.4 % ولكنها قد لا ترقى إلى المعايير الدولية نتيجة غياب المؤشرات الدالة على ذلك ومنها الأدوات الرقابية الحديثة كالتكاليف المستندة للنشاط، إدارة الجودة الشاملة، شفافية نظام المعلومات والإدارة بالأهداف إلى غير ذلك، بالإضافة إلى طبيعة مخرجات كثير من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تفتقد للجودة العالية المطلوبة.

خلاصة : تبين من هذه الدراسة أهمية مراقبة التسيير كتقنيات ونظام معلومات يساعد المؤسسات الاقتصادية على قياس الأداء بمستوياته المختلفة، وتحليل الأنشطة واتخاذ القرارات التي تحقق من خلالها أهدافها، خاصة في ظل انفتاح الأسواق وشدة المنافسة.

والملاحظ أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في عينة الدراسة لم تهتم بمراقبة التسيير أو ترقى إلى المفهوم الحديث الذي يجب أن يكون، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى بأن هذا القطاع لا يزال بحاجة إلى كثير من الجهود والأبحاث التي تمكنه من تخطي الصعوبات وتحقيق المستوى المرغوب فيه في المجالات المختلفة.

كما بينت دراسة العينة غياب الأدوات الرقابية المتقدمة كتحليل سلسلة القيمة وإدارة الجودة الشاملة والشفافية في نظام المعلومات ومنها حوكمة الشركات، بل حتى أن أدوات الرقابة التقليدية لا تطبق بشكل كاف، لأن كل هذه الأدوات يمكن تطبيقها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل ما تحقق ذلك في كثير من تلك المؤسسات في بعض الدول المتقدمة، وهذا ما يثبت أيضا صحة الفرضية الثانية. ومن هنا فإنه أصبح لزاما على المؤسسات الجزائرية تطبيق الرقابة بمفهومها الشامل وأن تهتم بمراقبة التسيير كوظيفة أو كنشاط أساسي تتمكن من خلاله متابعة عملياتها وتحديد أهدافها المختلفة وتقييمها وتصويبها، وبالتالي تستطيع الصمود أمام التحديات الحالية، ولا يكون ذلك إلا باستعمال أدوات الرقابة الحديثة وبالتنسيق والتكامل بين وظيفة الرقابة وبقية وظائف المؤسسة الأخرى، بالإضافة إلى خلق بيئة قانونية واقتصادية وتقنية مناسبة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) حصيلة الإجابة على الإستبيان المتعلقة بأسلوب الإدارة

	لا يوجد (%)	يوجد (%)	غير محدد (%)
ـ اعتماد إستراتيجية للمؤسسة	5.9	29.4	64.7
ـ اعتماد خطة سنوية يتم العمل وفقها	0	88.2	11.8
ـ وجود هيكل تنظيمي بالمؤسسة	5.9	58.8	35.3
ـ وجود نظام للمعلومات	0	58.8	41.2
ـ هناك اهتمام بالأفراد	0	64.7	35.3

الجدول (2) حصيلة الإجابة على الاستبيان المتعلقة بأسلوب الرقابة

	لا يوجد (%)	يوجد (%)	غير محدد (%)
ـ وجود نظام رقابي في المؤسسة	0	64.7	35.3
ـ إعتماد الرقابة على النظام المحاسبي فقط	5.9	47.1	47.1
ـ مراقبة التسيير شاملة لجميع الأنشطة	23.5	35.3	41.2
ـ اعتماد الموازنة التقديرية كأسلوب رقابي	0	82.4	17.6
ـ استعمال لوحة القيادة في عملية الرقابة	58.8	11.8	29.4
ـ استعمال النسب المالية	11.8	41.2	47.1
ـ اعتماد التكاليف المعيارية	11.8	29.4	58.8
ـ استعمال التكاليف المستندة للنشاط	88.2	0	11.8
ـ وجود معايير للجودة	0	88.2	11.8

الإحالات وا راجع :

[1] - د . محمد عبد الفتاح ياغي، " الرقابة في الإدارة العامة "، (ط2) مركز أحمد ياسين الفني، عمان ـ الأردن ـ 1994، ص 16.

[2]ـ أ . محمد حسين أحمد حسن ، " الرقابة الداخلية كأداة لتقييم الأداء " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ـ كلية التجارة وإدارة الأعمال ـ 1981. ص 07 .

[3] - Cloude Alazar, Sabine Separi « Contrôle de gestion « 5 eme édition . 2001 DUNOD – p15

[4] - د. مد عبد الفتاح ياغي، نفس ا رجع السابق، ص18.

[5] - Cloude Alazar, Sabine Separi, idem .p137.

[6] ـ د. خليل محمد حسن الشماع " مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 5 - 2007. ص ص 305 ـ 306.

[7] ـ محمد عيسى الفاعوري، " الإدارة بالرقابة "، دار كنوز المعرفة ـ عمان ـ 2008، ص19.

[8] - ـ د.خضير كاظم محمود، د. موسى سلامة اللوزي : " مبادئ إدارة الأعمال "، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2008، ص 384.

[9] -P . L Bescos et collaborateurs « Contrôle de gestion et management « Montchrestien, 4eme édition, 1997, p74 .

[10] - د. مد عبد الفتاح ياغي، نفس ا رجع السابق، ص 19.

[11] ـ د. ديالة الحج عارف، " الرقابة الإدارية ودورها في تحقيق كفاءة العمل الإداري في أجهزة الإدارة العامة في القطر العربي السوري " رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق ـ كلية الاقتصاد ـ قسم إدارة الأعمال ـ 1996 ، ص116.

[12] ـ ـ ماجدة محمد عفيفي، " تقييم نظام المعلومات المحاسبية بقطاع الدواء لأغراض الرقابة وتقييم الأداء " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس ـ القاهرة، 2000، ص49.

[13] ـ صديق محمد عفيفي، " إدارة الأعمال في المنظمات المعاصرة " مكتبة عين شمس، (ط 10) 2003، ص 394.

[14] ـ د. ديالة الحج عارف، نفس المرجع السابق، ص 124.

[15] - د. ديالة ا ج عارف، نفس ا رجع السابق، ص 150.

[16] - جالن سبنسر هل، تر ة د. صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغ ة : ا اهات الإقتصاد الكلي القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأو ، 1989، ص 111.

[17] - منظمة العمل العربية، مكتب العمل العر : الصناعات الصغرى وا رف التقليدية الوطن العر أداة للتنمية، القاهرة : 04 ـ 11 أفريل 1994، ص13.

[18] ـ أ. عثمان لخلف، " دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص 09.

[19] - د. عبد ا ميد عريقات، " ا شروعات الصغ ة ودورها تنمية القرية ا صرية" ، ورقة عمل مقدمة ندوة التنمية و ديات ا ستقبل للقرن ا ادي والعشرين ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية الإسكندرية 10 ـ 12 ة ابر 1998 ، ص403.

[20] - د. عبد ا ميد عريقات، نفس ا رجع السابق، ص 408.

دور التسويق الزراعي سد الأمن الغذائي – مع الإشارة إ حالة الصناعات الغذائية ا زائرية

بن تفات عبد ا ق، جامعة، ورقلة-ا زائر
bentabdelhak@yahoo.fr

ملخص : تسعى هذه الدراسة إ إبراز واقع حال تسويق الصناعات الغذائية ا زائرية و ار ا ارجية من خلال تقد إحصائيات عن بعض الصـناعات الغذائية ا زائرية و ليل هذه ا عطيات، بالإضافة إ اولة إبراز الدور الذي تلعبه هذه الصناعات الاقتصاد الوط ، وذلك بعد التعرف علـى ا انـب النظري لكل من الأمن الغذائي وكذلك التسويق الزراعي.

الكلمات ا فتاح : الاكتفاء الذا ، الأمن الغذائي، التسويق الزراعي، الفجوة الغذائية، الصناعات الغذائية ا زائرية.

هيد : يعتر القطاع الزراعي واحد من ب ا يادين ال تع به أي دولة، سعياً من هذه الأخ ة إ قيق اكتفاء ذا وأمن غذائي. والاقتصاد الزراعي هو أحد فروع علم الاقتصاد حيث يبحث ا شاكل الاقتصادية ا تعلقة هود الإنسان مهنة الزراعة. ويعت – أي الاقتصاد الزراعي - من العلوم الاقتصادية التطبيقية ذلك أنه يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية عملياً[1].

وا تتبع للأوضاع الاقتصادية سيجد تطورات جوهرية حاصلة القطاع الزراعي خصوصا بعد ا رب العا ية الثانية حيث يلاحظ التوسع ا عت ا ساحات الزراعية والري واستعمال تكنولوجيا عالية، الشيء الذي أدى إ سد ا ردودية الزراعية كماً وكيفاً وهذا كن التعب عنه بالقول أنه حدث ول التفك ا زرعة من وحدة بيولوجية إ وحدة اقتصادية، فضلا عن تكثيف التكامل "الزراعي – الصناعي" الذي أعطى دفعا خاصاً لعجلة التنمية خصوصا الدول ا تقدمة وعلى رأسها الولايات ا تحدة الأمريكية[2].

ومقابل ذلك د دولاً عربية كث ة تعا من فجوة غذائية – أي الفارق ب الاستهلاك من ا نتج الغذائي والإنتاج ا لي لنفس ا نتج – فقد عرفت أزمة غذائية العقدين ا اضي إذ ا فضت نسبة الاكتفاء الذا من أهم السلع الغذائية[3].

وحيث أن التسويق الزراعي الذي يهدف إ تسهيل تبادل السلع الزراعية ب الأطراف ا عنية ا وبالنوعيات والكميات والأسعار ا ناسبة، إذ أن التسويق الزراعي يعت "ذلك النظام ا رن ا ادف إ تسهيل تدفق السلع الزراعية والغذائية وا دمات ا رتبطة ا من أماكن إنتاجها إ أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات ا ناسبة وا قبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[4]. إن دراسة التسويق الزراعي مهمة لعدة اعتبارات تكتنف الإنتاج الزراعي منها أن هذا الأخ يتميز بالتخصص الإنتاج وخضوعه لعوامل الطبيعة كنوعية التربة ال تفرض منتج زراعي مع ، بالإضافة إ التأثر با و ية الإنتاجية، كما أن الإنتاج الزراعي لا يعرف النمطية ا وجودة الصناعة، فبالنسبة للمنتج الواحد توجد اختلافات كب ة نتيجة اختلاف التربة وا ناخ بالإضافة إ اختلاف وسائل الإنتاج الشيء الذي يتطلب عمليه الفرز، كما أن الإنتاج الزراعي معرض للتلف[5].

والسؤال ا طروح هنا هو : كيف يؤثر تسويق الصناعات الغذائية سد الأمن الغذائي للجزائر ؟
سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية بدراسة ا يلي :

1. منهجية علم الاقتصاد الزراعي وفروعه؛
2. متطلبات التسويق الزراعي الناجح؛
3. دراسة أثر الصناعات الغذائية سد الأمن الغذائي ا زائري.

1 - منهجية علم الاقتصاد الزراعي وفروعه

لقد تطور علم الاقتصاد الزراعي بتطور الإنتاج هذا القطاع الذي يساهم بشكل كب التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث كان السابق يقتصر هذا العلم على حساب العوائد والتكاليف ا زرعية وبعض ا شاكل ا تعلقة بإدارة ا زارع، ح أصبح

هذا العلم جد متخصص العديد من العمليات أو ا الات ا تعلقة ذا القطاع كالتمويل الزراعي والتسويق الزراعي والإدارة وا اسبة الزراعية والإنتاج والنقل وغ ها من العمليات ا تعلقة ذا القطاع.

1 – 1 التعريف بعلم الاقتصاد الزراعي

يعرف علم الاقتصاد الزراعي بأنه " موعة من الأفكار والآراء والتطبيقات الزراعية تستهدف السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة صناعة الزراعة ا ستهدفة تعظيم حجم الإنتاج ولتحقيق أك قدر من خلال تنظيم استغلال ا وارد الاقتصادية والزراعية، وتأ العلاقة ب علم الاقتصاد الزراعي من أن الأخ يقوم على تطبيق ا عارف الاقتصادية ال الزراعة ويسعى لإ اد ا لول للمشاكل الزراعية "[6]. من خلال هذا التعريف يتب لنا أن علم الاقتصاد الزراعي هو عبارة عن موعة من الأفكار ال تسعى إ تطبيق مبادئ علم الاقتصاد ا يدان الزراعي وأ ها تعظيم الإنتاج الزراعي لتحقيق ا اجيات الزراعية للمستهلك ظل ندرة ا وارد الزراعية بصفة خاصة والاقتصادية بصفة عامة.

كما يعرف أنه " أحد العلوم الاجتماعية ال تقوم على دراسة النشاط الإنسا ا تعلق بالقطاع الزراعي وعلاقة ذلك با تمع، فهو يبحث استخدام ا وارد الطبيعية لإشباع حاجات ا تمع الإنسا من خلال العمليات الزراعية "[7]. فوفقا ذا التعريف كن أن أساس الاقتصاد الزراعي هو البحث إشباع حاجات ا تمع الإنسا اللامتناهية من ا نتجات ذات العلاقة بالزراعة.

فا دف من دراسة علم الاقتصاد الزراعي هو البحث زيادة الكفاءة العمليات الزراعية وكل العمليات ا رتبطة بعملية الزراعة لتوف الغذاء وا لبس للإنسان، لكن هذا التوف للملبس وا أكل يقتضي ا افظة على ا وارد ا تاحة وعدم تبذيرها، وهذا يع قيق شرط الاستدامة قدر ا ستطاع العمليات الزراعية، أي توف تلبية حاجات الأجيال ا اضرة من ا نتجات الزراعية دون ا ساومة حاجات الأجيال اللاحقة. ولتحقيق هذا ا دف ا نشود ب إنتاج أك كمية من ا نتجات القطاع الزراعي بأقل كمية من ا وارد الإنتاجية ا تاحة.

من خلال ما جاء السابق كن أن نستنتج بعض الأهداف الضمنية لعلم الاقتصاد الزراعي وندرجها كما يلي :

- قيق الكفاءة الفنية أو الكفاءة الإنتاجية، إنتاج أك كمية من ا نتجات القطاع الزراعي ا هو متاح من ا وارد الإنتاجية، و ذا كن الإشارة إ مفهوم آخر أهم من هذا ا فهوم وا تمثل مفهوم الفعالية الإنتاجية ال تع إنتاج أك كمية من ا نتجات القطاع الزراعي بأقل التكاليف، وهذا من أجل تلبية حاجات ا تمع الإنسا ا ا مع مراعاة حاجات الأجيال اللاحقة؛
- قيق الكفاءة الاقتصادية أو الكفاءة التوزيعية وا يقصد ا إنتاج ا نتجات الزراعية بالكميات ال تاجها ا تمع، وهذا معلوم خصوصا هذا القطاع الذي يتميز عن بقية القطاعات بسرعة تلف منتجاته، رغم وجود ا دات ال كن أن تساعد عملية زين هذه ا نتجات، لكن اعة هذه ا خازن تبقى قاصرة أمام هذه ا صوصية ال تتميز ا ا نتجات الزراعية خصوصا وأن ا ستهلك أصبح يدرك صحيةْ هذه ا نتجات عندما تكون طازجة. ليس هذا فحسب بل لابد من توزيع ما نتج عن القطاع الزراعي بدرجة كافية للمستهلك من الرضا؛
- النمو الاقتصادي ويقصد ا قيق زيادة مطردة ومستمرة كمية ا نتجات الزراعية مع مرور الزمن وهذا بسبب رئيسي يتمثل زيادة خ ة القائم على العملية الإنتاجية الزراعية؛
- قيق الاستقرار الاقتصادي وهذا ضروري لأن ا نتجات الزراعية هي منتجات يتناو ا كل أفراد ا تمع دون استثناء، أي تنظيم عملية الاستهلاك والإنتاج الزراعي، فالتوازن سوق هذه ا نتجات ضروري أي ب العرض والطلب ا يضمن

تبات نسبي للأسعار، فدور الاقتصاد الزراعي في هذه النقطة عبارة عن دور ترشيدي، الشيء الذي يحافظ على ثبات الدخول الحقيقية للأفراد، وذلك من خلال تدعيم السياسة التسعيرية أساساً[8].

1– 2 الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد الزراعي

إن علم الاقتصاد الزراعي هو علم كباقي العلوم يتضمن مجموعة من الفروع البحثية الرئيسية، حيث يمكن أن نذكر البعض منها كما يلي[9] :

- اقتصاديات الإنتاج الزراعي ؛ - إدارة المزارع ؛ - اقتصاديات الموارد الزراعية ؛ التسويق الزراعي ؛
- التمويل الزراعي ؛ - الأسعار الزراعية ؛ - التخطيط الزراعي.

إن الفروع البحثية المذكورة أعلاه عبارة عن فروع رئيسية تندرج تحت كل فرع منها مجموعة من الفروع الثانوية. واختصاراً يمكن توصيف الفروع الرئيسية كما يلي.

فالفرع الرئيسي الأول والمسمى بفرع اقتصاديات الإنتاج الزراعي هو الفرع الأهم في علم الاقتصاد الزراعي حسب نظرنا لأنه يتضمن تجسيد مباشر لأفكار علم الاقتصاد في الميدان الزراعي من خلال أن هذا الفرع يضم فرعين ثانويين هما فرع اقتصاديات الإنتاج النباتي وفرع اقتصاديات الإنتاج الحيواني حيث يهتما بدراسة مبادئ الاقتصاد وإمكانية تطبيقها في الميدان النباتي والحيواني ، وبصورة أدق يهتم هذا الفرع بدراسة دوال الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى دراسة المتغيرات ذات الصلة بهذه الدوال كتنمية الموارد الأرضية وإقامة مشاريع الري وغيرها[10]. لهذا فإن فرع اقتصاديات الإنتاج الزراعي هو عبارة عن فرع يبحث في كيفية تعظيم الناتج الزراعي أو تدنئة تكاليف هذا الناتج الزراعي.

أما فرع إدارة المزارع فهو فرع يهتم بتنظيم العمل الزراعي وخصوصاً اختيار أحسن المحاصيل الزراعية والحيوانات الواجب الاهتمام بها وإنتاجها حسب ظروف المزرعة، كما يهتم باختيار وسائل الإنتاج الزراعي لتحسين الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى توزيع النشاطات الاقتصادية الزراعية حسب الكفاءات والفعاليات المتاحة، لذلك فإن هذا الفرع مهم جدا في تحسين كفاءة الإدارة المزرعية من خلال مجموعة من المتغيرات المؤثرة في تعظيم الأرباح المزرعية والمتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فرع اقتصاديات الموارد الزراعية هو الآخر جدير بالاهتمام بالنظر إلى مشكلة الندرة الاقتصادية، فهو فرع يهتم بدراسة طبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى والمرتبطة بالإنتاج الزراعي، يسمى هذا الفرع بالإضافة إلى تسميته بفرع اقتصاديات الموارد الزراعية بعلم استغلال سطح الأرض أو المجال القابل للحيازة، فهو يبحث في كيفيات الاستغلال الأمثل لسطح الأرض الزراعية، كما يسعى لتطبيق النظريات الاقتصادية لحل المشاكل المتعلقة بالأرض الزراعية فضلا عن دراسة العمل المتاح لخدمة القطاع الزراعي ورأس المال المستخدم في هذا القطاع كمورد مهم هو الآخر.

فرع التسويق الزراعي سنتطرق إلى هذا الفرع بشيء من التفصيل لاحقاً.

أما فرع التمويل الزراعي فهو يهتم أساساً بالكيفية المثلى التي يمكن من خلالها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي، وغالباً ما يقوم التمويل على صورة نقدية ، كما قد يكون هذا التمويل في صورة مواد عينية كالأسمدة والآلات، وغيرها من المواد العينية. إن هذا الفرع يعد مهم هو الآخر نظرا لأن الانقطاع في التمويل في هذا القطاع - خصوصاً في فترات لعجز المالي للمزارع – قد يؤدي إلى فساد الغلة الزراعية المنتجة.

أما أهمية فرع الأسعار الزراعية فتتجلى في دراسة الحالات المختلفة للسوق الممكنة من البحث عن مستوى توازني للأسعار الزراعية والمرغوب فيها، وتزداد أهمية هذا الفرع إذا علمنا أنه يقوم بدراسة التغيرات السعرية الموسمية وهذا يرجع إلى خاصية الموسمية التي تعرفها المنتجات الزراعية، حيث ينتج عن هذه التغيرات السعرية الصعوبة في ضبط العرض في الأمد القصير من جهة وعدم مرونة الطلب السعرية للمنتجات الزراعية من جهة أخرى[11]. بالإضافة إلى أن هذا الفرع يسمح بتوظيف السياسة السعرية المفاضلة

استعمال ا وارد الاقتصادية الزراعية أو الإحلال استخدامها، هذا الفرع تم به كث ا التكتلات الاقتصادية حيث يساعدها ديد السياسة السعرية ا ناسبة لكل عضو من التكتل وخ مثال لتب هذا الفرع لعلم الاقتصاد الزراعي نذكر السوق الأوروبية ا شتركة.

وأخ ا يهتم فرع التخطيط الزراعي باختيار أمثل التوليفات للموارد من أجل تعظيم غلة الإنتاج، الأفق ا توسط.

1 – 3 ديد ا شكلة الاقتصادية الزراعية.

نشأت ا شكلة الاقتصادية الزراعية أساساً من عدم كفاية – ندرة – ا وارد الاقتصادية الزراعية ا تاحة لتغطية ا اجات الإنسانية ا تزايدة – اللامتناهية - من ا نتجات الزراعية.

لقد برزت ا شكلة الاقتصادية الزراعية العديد من الدول لاسيما النامية منها، وزاد الاهتمام حاولة تقد تفس ات وحلول ذه ا شاكل من خلال سياسات اقتصادية زراعية، و كن ذكر هذا ا قام سياسات السوق الأوروبية ا شتركة على سبيل ا ثال لا ا صر.

1 – 3 – 1 مفهوم ا شكلة الاقتصادية الزراعية.

لقد تعددت تفس ات ا شكلة الاقتصادية الزراعية سب ا دارس الفكرية الاقتصادية، فالفكر الغر يش إ أن ا شكلة الاقتصادية الزراعية هي وليدة ا صائص ا عروفة القطاع الزراعي، فا علوم أن هذا الأخ يتسم با فاض متوسط الدخل الفردي ا يؤثر حجم ا دخرات ومن مستوى الاستثمار الزراعي، ومن ينتج الاستخدام غ الكفء للموارد الاقتصادية الزراعية، ع آخر كن تفس ا شكلة الاقتصادية الزراعية من خلال طبيعة دالة الإنتاج الزراعي وسوء توزيع ا وارد ب الاستخدامات الزراعية حيث دان انتقال دالة الإنتاج الزراعي إ الأعلى أو انتقال الإنتاج على نفس ا نح أو الدالة.

ح قد يذهب البعض الآخر من ا فكرين إ أن حلول ا شكلة الاقتصادية الزراعية هي التغ ات ا يكلية للاقتصاد القومي أو الاقتصاد الزراعي، حيث تنطلق التغ ات الاقتصاد القومي من مشكلة الندرة الاقتصادية للموارد، بينما تنطلق التغ ات الاقتصاد الزراعي من مسألة إعادة استخدام ا وارد من أجل قيق دالة ا دف ا تمثلة تعظيم الناتج القومي أو تدنئة تكاليفه أو رفع مستوى الدخل الفردي الريفي.

فبهذا يكون فرع علم اقتصاديات الإنتاج الزراعي من ب أهم الفروع الاقتصاد الزراعي حيث يسعى هذا الفرع إ تفس ا شكلة الاقتصادية الزراعية من خلال التغ ات ا اصلة دالة الإنتاج الزراعي. فيمكن القول بأن مفهوم ا شكلة الاقتصادية الزراعية يتمثل غياب الأمن الغذائي وال هي عبارة عن مشكلة رئيسية تواجهها معظم البلاد النامية وهذا ا له من أثر سل طبيعة تكوين الأداء الاقتصادي للعنصر البشري وخاصة لأفراد الطبقات الفق ة[12]. ولقد تفاقمت مشكلة غياب الأمن الغذائي عا يا منذ سنة 1973م بسبب ا فاض ا خزون العا ي من ا بوب إ أقل من ا ستوى ا سموح به بصفة خاصة وارتفاع أسعار السلع الغذائية بصفة عامة، وتسبب هذا انتشار سوء التغذية الكث من البلدان النامية وذلك نتيجة للزيادة ا ضطردة عدد السكان وبا وازاة ا فاض الإنتاج الغذائي ا أدى إ الاهتمام با شكلة الغذائية و لى ذلك انعقاد مؤ ر الغذاء العا ي بروما سنة 1974م، لا يزال الاهتمام بالغذاء قائم حيث كن أن نذكر انعقاد مؤ ر القمة العا ي حول الأمن الغذائي سنة 2009م ضور 82 عضو يضم دول ومنظمات[13]. كما كن أن يعرف الأمن الغذائي على ما اتفقت عليه ا كومات ا شاركة مؤ ر قمة الغذاء العا ي سنة 1996م وهو أن الأمن الغذائي يتوفر "عندما يتمكن ا ميع يع الأوقات بالقدرة ا ادية والاقتصادية على ا صول على كميات كافية من الغذاء السليم وا غذي لتغطية احتياجا م و قق تفضيلا م الغذائية ليعيشوا حياةً فعالة وصحية"[14]. و كن أن يعرف اختصاراً أنه يتمثل "قدرت البلاد على الوفاء با ستويات ا ستهدفة من للاستهلاك عند الأسر ا تواجدة إقليمها و اوز العجز الغذائي"[15]. و ثل مستويات ا ستهدفة من الاستهلاك ستوى متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك أو تناول شخص ما ا د الأد من السعرات ا رارية (أي الاحتياجات من الطاقة)، ويقاس هذا ا ستوى من خلال اثن (02) من ا ؤشرات، ا ؤشر الأول

هو الفجوة الغذائية ا توقعة ال تعرف بأ ا الفرق ب متوسط الاستهلاك الفعلي للفرد أي سنة معينة أو سنة عادية ومستوى متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك سنة وجود فجوة، ا ؤشر الثا هو انعدام الأمن الغذائي الذي يعرف بأنه احتمال أن استهلاك الأغذية يقل عن مستوى ا د الأد من الاحتياجات اليومية[16].

كما كن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة ا تمع على توف الغذاء ا ناسب للمواطن ا دى البعيد والقريب كماً ونوعاً وبالأسعار ال تتناسب مع دخو م[17]. فهو وضع ينشأ عندما تتاح ميع الناس و يع الأوقات الفرص ا ادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية تل احتياجا م التغذوية وأفضليتهم الغذائية مارسة حياة نشطة وصحية.

جل التعاريف تش إ مفهوم الأمن الغذائي الذي طرحه البنك الدو وهو " حصول كل الناس كل الأوقات على غذاء كاف ياة نشطة وسليمة. وعناصره ا وهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على صيله "، توي هذا التعريف على مبادئ أساسية هي: توافر الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وإمكانية ا صول عليها. ومن فـ إن اللا أمن الغذائي هو الافتقار إ القدرة على صيل الغذاء[18].

1 – 3 – 2 معا ة ا شكلة الاقتصادية الزراعية.

تتم معا ة ا شاكل الاقتصادية الزراعية من خلال القيام ببحث اقتصادي زراعي منهجي[19]، فعلم الاقتصاد الزراعي كما سبق التعرف عليه هو أحد العلوم الاجتماعية حيث يسعى الباحث هذا العلم إ استخدام ا نطق الاقتصادي ل مشكلات القطاع الزراعي. وعبارة " ا نطق الاقتصادي " تقتضي استخدام أدوات ا نهج العلمي. حيث يعتمد هذا البحث على أكثر من طريقة منهجية للوصول إ ا علومات وا قائق الاقتصادية الزراعية كاعتماده على ا سح ا يدا والبحث التار ي والبحث ا قارن، فالبحث التار ي يزود الباحث با علومات ا وضوعية عن ماضي ا شكلة الاقتصادية الزراعية، كما أن هذا النوع من البحوث يتطلب أن يكون الباحث فطن يستطيع أن يتحرى صدق ا علومات التار ية عن هذه ا شكلة مع إمكانية تطبيق هذه ا علومات ا الة ال هو بصدد تشخيصه. لكن البحث التار ي يبقى ناقصاً من تشخيص طبيعة ا شكلة حاضراً، حيث يتم معرفة حاضر ا شكلة إلا من خلال ا سح ا يدا ، إذا من خلال هذا كن القول بأن هناك تكامل ب ا ناهج من أجل ا عا ة الدقيقة للمشكلة الاقتصادية الزراعية.

من أكثر الطرق ا ستخدمة البحث الاقتصادي الزراعي طريقة التجربة القائمة على الفروض والتحليل الذي يعتمد على الاختبار ا نطقي لإمكانية وجود علاقة ب الظواهر الاقتصادية الزراعية، حيث كن استنتاج حلول للمشاكل الاقتصادية من الفروض حيث تسمى هذه الطريقة بالطريقة الاستنباطية حيث تعتمد أساساً على القياس ا نطقي، إذ يبدأ الباحث بالأحكام الكلية ويستنتج منها الأحكام ا زئية ا اصة.

كما كن الاعتماد على طريقة ليل الظواهر التار ية البحث الاقتصادي الزراعي ليلاً إحصائياً، حيث مع بيانات النشاط الاقتصادي الزراعي خلال فترة دة ويتم ليلها عرفة ا اه الظاهرة أو العلاقة ب متغ ين مدروس أحد ا مؤثر الآخر، كدراسة العلاقة ب كمية الأ دة ا ستخدمة وكمية مردودية الإنتاج الزراعي مثلاً، ويعتمد هذه الطريقة على الاقتصاد التطبيقي عرفة الا اهات ا ستقبلية، فهذه الطريقة هي طريقة استقرائية تنطلق من حقائق حالة معينة خاصة إ تعميم هذه النتائج على كافة ا الات ا ماثلة. فالاقتصاد الزراعي يعتمد على علم الإحصاء ع وتنظيم وجدولة وعرض البيانات الإحصائية ذات الصلة بالظواهر الزراعية بغية ليلها من خلال الأساليب الإحصائية ال يتيحها علم الإحصاء للوصول منها إ نتائج وتوصيات تساهم ا اذ قرارات منطقية[20] من أجل ا سا ة إ اح السياسة الزراعية.

2 – فرع التسويق الزراعي كمساعد لتحس الأمن الغذائي.

إن فرع التسويق الزراعي بالغ الأ ية، فهو فرع ثي من ضمن الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد الزراعي، كما يعد م ب أهم الات التسويق ا عاصر وهذا راجع لأ يته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث يهتم هذا الفرع بالعديد من ا وانب ا تعلقة بالزراعة كا زارع وا ؤسسات التسويقية خرجات هذا القطاع وكذلك ا ؤسسات التصنيعية[21] ال تعتمد مدخلا ا على رجات القطاع – أي مؤسسات الصناعات الغذائية-، سنتطرق هذا ا زء من البحث أساساً التعريف بالتسويق الزراعي وبطبيعة ا ال القيمة ا ضافة ال يقدمها للاقتصاد الوط .

2 – 1 التعريف بالتسويق الزراعي.

فرع التسويق الزراعي يهتم بإيصال السلع الزراعية ا نتجة من أماكن إنتاجها إ حيث يكون استهلاكها وهو ذا التعريف وي كافة العمليات ا رتبطة بتوصيل ا نتجات الزراعية إ ا ستهلك النهائي كعمليات إضافة منافع مكانية أو زمنية أو شكلية، فهذا الفرع لا يقل أ ية عن باقي الفروع التابعة للاقتصاد الزراعي فالتسويق الزراعي عبارة عن مؤثر رئيسي مردودية ا زارع فالكفاءة التسويقية تسعى إ قيق توازن سوقي أي ب قوى السوق للمحافظة على دخل ا زارع من جهة ولتحقيق الرضا السعري بالنسبة للمستهلك النهائي من جهة أخرى، وهذا لا يتحقق إلا من خلال نظام تسويقي كفؤ وفعال يعمل دائما على تدنئة تكاليفه. سنتطرق إ هذا الفرع بشيء من التفصيل لاحقاً.

وبصورة أدق كن تعريف التسويق الزراعي على أنه "ذلك النظام ا رن ا ادف إ تسهيل تدفق السلع الزراعية وا دمات ا رتبطة ا من أماكن إنتاجها إ أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات ا ناسبة وا قبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[22]. من هذا التعريف نلاحظ وضوح بعض النقاط الرئيسية ال ندرجها فيما يلي :

- أن التسويق الزراعي هو عبارة عن نظام توي على العديد من الأجزاء ا تكاملة فيما بينها وا قصود ا إدارة التسويق الزراعي ا كونة من كافة ا ؤسسات لتطوير وتنفيذ السياسات الزراعية كمؤسسات توزيع ا نتجات الزراعية – كوسطاء ا ملة والتجزئة- والتعاونيات وا زارع نفسها وغ ها من ا ؤسسات؛
- أن الوظيفة الرئيسية للتسويق الزراعي هي تسهيل عملية تدفق السلع الزراعية وكل ا دمات ا رتبطة ا – كالصناعات الغذائية- من ا نتج الأول أي ا زارع إ ا ستهلك النهائي، وتدل عبارة "من أماكن إنتاجها إ أماكن استهلاكها" على أن الصناعات الغذائية هي معنية بالدراسة موضوع التسويق الزراعي؛
- يهتم التسويق الزراعي بكل من العرض والطلب ا اص با نتجات الزراعية وهذا يتجلى عبارة " ...بالأوضاع والأسعار والنوعيات ا ناسبة وا قبولة من كافة أطراف العملية الزراعية "، فحيث أن الأطراف ا رتبطة بالعملية الزراعية وال تتأثر بأسعار ونوعيات ا نتجات الزراعية هم ا نتجون وكل الوسطاء العملية التبادلية وكذلك ا ستهلكون النهائيون، كن تعريف الطلب على ا نتجات الزراعية بالكميات ال يقدر ويرغب ا ستهلك شرائها من هذه ا نتجات عند مستويات معينة من الأسعار فترة زمنية معينة، وبا ثيل فأن عرض هذه ا نتجات هو عبارة عن الكميات ال يقدر ويرغب ا نتج عرضها من هذه ا نتجات لقاء مستويات معينة من الأسعار فترة زمنية معينة.

من وجهة نظر ا ؤسسات يعت فرع التسويق الزراعي لديها نظام مساعد على تسهيل تدفق ا نتجات الزراعية من ا نتج إ ا ستهلك النهائي، ففي هذا الشأن كن أن نذكر التعريف الذي يقر أن " التسويق الزراعي هو أداء كامل أنشطة ا شروع ال تتعلق بتدفق السلع الزراعية وا دمات من مراكز الإنتاج الزراعي إ ا ستهلك "[23]. فهذا التعريف يب مفهوم التسويق الزراعي ولكن على مستوى ا ؤسسة، حيث يعت بأن التسويق الزراعي هو نشاط مع ب الأنشطة الفرعية وا هود ال تتصل بدراسة البيئة ا يطة

با ؤسسة كدراسة السوق والاستجابة للطلب القائم وا توقع، وتوصيل ا نتجات أو ا دمات من ا نتج إ ا ستهلك ، وذلك ا ينطوي عليه ذلك من توليد لكافة أشكال ا نافع الاقتصادية التبادلية وا كانية والزمنية والشكلية.

وهناك بعض ا ؤلف من أقر أن التسويق الزراعي هو علم قائم بذاته، من بينهم الأستاذ مود ياس كتابه ا عروف الذي عنوانه التسويق الزراعي – ا بادئ الاقتصادية لعلم التسويق الزراعي- حيث يقول " أن علم التسويق الزراعي هو موعة من العلوم والقوان والنظريات ا تصلة بنقل ملكية السلعة الزراعية وا دمات ا رتبطة ا من ا نتج إ ا ستهلك "[24]. فيش بتعريفه هذا أن التسويق الزراعي هو علم قائم بذاته مع موعة من القوان والنظريات ويأخذ من العلوم الأخرى كعلم الاقتصاد وعلم الرياضيات وغ ها، كما يتعلق هذا العلم بالأمور ا اصة بنقل ملكية السلعة الزراعية وا دمات ا رتبطة ا من ا نتج إ ا ستهلك. ويضيف أن هناك قانون الولايات ا تحدة الأمريكية ينص على أن التسويق الزراعي ينحصر الأعمال ال يقصد ا نقل الإنتاج أو السلع الاقتصادية من مزرعة ا نتج إ مائدة ا ستهلك، ويدل هذا صراحة على أن تسويق الصناعات الغذائية ال توضع ختاماً على مائدة ا ستهلك النهائي هي جانب من اهتمامات التسويق الزراعي.

حسب التعاريف السابقة يت لنا أن التسويق الزراعي هو مؤثر مهم الاقتصاد، وذلك من خلال ا سعى القائم عليه وهو قيق ا نافع الاقتصادية التبادلية وا كانية والزمنية والشكلية بالأساس، فهو فرع من اهتمامات القوان الاقتصادية ال زاد الاهتمام به خصوصاً سوق الصناعات الغذائية[25].

2 – 2 وظائف التسويق الزراعي.

يقصد بوظائف التسويق الزراعي اختصاراً تلك ا هام ال تؤدى أثناء انتقال ا اصلات الزراعية من ا نتج إ ا ستهلك ، فهي إذاً مهام رئيسية منوطة بعلم التسويق الزراعي ليع ها اهتماماً، وتضم هذه ا هام - أي الوظائف التسويقية – ا هود ا بذولة سبيل إضافة ا نافع ا عروفة تسويقياً وهي منفعة التملك وا نفعة ا كانية وا نفعة الزمنية والشكلية. فالوظيـفة التسويقيـة (Marketing function) هي النشاطات ا تخصصة ال تؤدى أثناء القيام بالعملية التسويقية[26]، فبالنسبة وضوعنا وا تعلق با نتجات الزراعية كن ذكر ثلاث موعات من الوظائف التسويقية الرئيسية وهي: الوظائف التسويقيـ ـ ـ ـ ـة التبادلية (Exchange functions) والوظائف التسويقية الفيزيقية (Physical functions) والوظائف التسويقية التسهيلية أو تسمى كذلك بالوظائف التيس ية (Facilitative functions)، و ما يلي عرض موجز ذه الوظائف.

2 – 2 – 1 الوظائف التسويقية التبادلية.

إ ا يع ا هام ا تعلقة بنقل ملكية ا اصلات النباتية وا نتجات ا يوانية، وا قصود من هذه ا هام وظيف الشراء والبيع، حيث تعت ان من الوظائف البالغة الأ ية ا اذ القرار ا تعلق بعقد التبادل، بالنسبة للمشتري تتمثل هذه ا هام ا هارات الشرائية لتوزيع مصروفاته على تلف أشكال ا واد الغذائية بالطريقة ال كنه من قيق أك قدر كن من الإشباع الكلي لرغباته، وباختصار كن ذكر بعض الوظائف التسويقية الواجبة الأخذ ا سبان عند ا شتري كما يلي :

- ديد الاحتياجات من ا واد الغذائية وهذا مهما كان نوع ا شتري من مصنع إ وسيط إ مستهلك ائي، فمثلا ا صنع يعمل على ديد هذه الاحتياجات من خلال ا وازنات التقديرية ال يعدها على أساس جداول الطلب ا تنبأ ا؛
- التنقيب على مصادر الشراء – أي البائع - وال تقدم ميزة تنافسية معت ة كالسعر ا نخفض الذي يعت أساس القرار الشرائي بالنسبة للمنتجات الغذائية عند ا ستهلك خصوصا الدول النامية وح الدول ا تقدمة إذا علمنا أن هذه ا نتجات الغذائية تتميز بعدم الاختلاف الكب ب ا نتج (ا عيارية)؛
- إ اد التفاوض لإ ام عملية الشراء، وذلك إما بالاتصال الشخصي أو ا راسلة أو ا اتف وغ ها من طرف الاتصال، ففي هذه ا رحلة يتم التطرق إ السعر وتاريخ الاستلام وبعض ا دمات ا صاحبة لعملية الشراء كالضمانات والنقل وغ ها؛

- التبادل ا قيقي ونقل ا لكية وهي آخر مرحلة لعملية الشراء.

أما بالنسبة للبائع فهي أيضاً بالغة الأ ية حيث تضم يع ا هود ا تبذل سبيل إ اد الطلب على السلع الزراعية وكذلك إ اد ا تغ ات ا مكن العمل ا كمؤثر سلوك ا ستهلك ذه السلع، كمتغ ات الاتصال ونذكر منها الإعلان الذي يعت وسيلة غ شخصية ث ا ستهلك على شراء السلع الزراعية الأمد القص ، كما نذكر أيضا اختيار منافذ التوزيع ذه السلع أيضاً وا ناسبة ذب ا ستهلك من خلال فيف العناء لديه وجعل السلع متوفرة ا كان والزمان ا ناسب . فمن ب ا هام التسويقية الواجبة الأخذ بع الاعتبار عند البائع نذكر:

- البحث عن الطلب – أي البحث عن ا ستهلك- على ا اصلات الزراعية؛
- حث هذا الطلب على ا اذ قرار الشراء من خلال الإعلانات مثلا وكل وسائل الترويج؛
- استخدام كل مهارات عرض السلع الزراعية وا تاجرة وصولاً إ تقد الشروح ا تعلقة بالسلع ا باعة؛
- الاتفاق على السعر النهائي وكيفيات السداد وا دمات ا صاحبة لعملية البيع وختاماً إ ام الصفقة ونقل ا لكية.

2 – 2 – 2 الوظائف التسويقية الفيزيقية.

وهي يع الوظائف ا دف إ خلق ا نافع ا كانية وا نافع الزمنية والشكلية، حيث تتجسد ا نفعة ا كانية من خلال وظيفة النقل ، وتتحقق ا نفعة الزمنية من خلال مهمة التخزين، أما ا نفعة الشكلية فتظهر من خلال تأدية مهمة التجهيز.
فا نفعة ا كانية للمستهلك - سواء كان وسيط أو ائي – تتحقق عندما لا د هذا الأخ عناء كب عملية شرائه للمواد الغذائية، فتوفر السلع الغذائية قريبة من ا ستهلك يسهل عليه عملية الشراء وا اذ القرار الاستهلاكي من دون البحث ا تعب ذا ا ستهلك وهذا ظل دودية ميزانيته الوقتية، فبالنسبة ذا النوع من السلع – أي السلع الغذائية - تزيد أ ية هذه ا نفعة ا كانية لأن الاستهلاك الغذائي ينبغي توفره وتوافره كل الأماكن ا يتواجد فيها ا ستهلك. فتحقيق هذه ا نفعة ا كانية يتحقق من خلال وظيفة النقل ا تتم من خلال إيصال السلع الغذائية إ ا ستهلك ا كان ا ناسب، كا لات القريبة منه والأسواق وهذا لا يتحقق إلا من خلال التوزيع الواسع النطاق، ومع تزايد عدد ا ستهلك ا الي للمؤسسات أخذ نشاط التوزيع ذه ا ؤسسات بعداً مهماً صار لزاماً على ا ؤسسات ا نتجة فتح فروع إنتاجية أخرى قريبة من ا ستهلك فضلاً عن استخدام شبكات نقل متطورة وبكل أشكا ا ا ية والبحرية وح ا وية أحياناً، رغم أن النقل ا وي يعت مكلف للمؤسسات لكنه ملائم حالة ا نتجات الغذائية سريعة التلف.

أما ا نفعة الزمنية فتتحقق من خلال تواجد السلع الغذائية كل الأزمنة ا يطلبها ا ستهلك أي م ما أرادها، فرغم ا و ية ا عروفة إنتاج ا اصيل الزراعية استطاعت ا خازن ا كيفة توف ا نتجات الزراعية ولو خارج مو ها، فظهرت حاليا مؤسسات تضطلع بهمة التخزين أساسا ذه ا نتجات القابلة للتلف ظروف غ مهيأة. فا خازن ا دة أو ا مدة أصبحت ضرورية للمنتجات الزراعية كالفواكه وا وم بأنواعها بيضاء أو راء وغ ها من الصناعات الغذائية وهذا دوماً لتحقق ا نفعة الزمنية للمستهلك.

يقصد بالتجهيز أو التحض العملية ا من خلا ا يتم إجراء ويلات على السلع الزراعية من حالتها ا امة إ صورة أكثر قابلية للاستهلاك أو التخزين أو النقل، كعمليات التصب للطماطم الطازجة وجعلها علب، أو جعل القمح أكياس أو ويل القمح إ دقيق ومن إ خبز أو عجائن أخرى أو غ ها من التحويلات تعطي للمستهلك ا نفعة الشكلية، فمن مزايا التجهيز نذكر:

- تسهيل عملية النقل من خلال عمليات التغليف؛
- تسهيل عملية التخزين؛

- إ اد بعض الاستخدامات ا ديدة للمنتجات الزراعية، كاستخلاص بعض الأدوية من جلود ا يوانات؛
- جعل بعض ا نتجات أقل قابلية للتلف، كعمليات التصب .

2 – 2 – 3 الوظائف التسويقية التيس ية أو التسهيلية أو ا ساندة.

الوظائف التيس ية أو التسهيلية هي تلك ا هام ال تساعد تنفيذ الوظائف ا ذكورة آنفاً أي كل من الوظائف التبادلية والوظائف الفيزيقية، ومن خلا ا كن قيق كفاءة الأداء التسويقي ا ؤسسات ا رتبطة با نتجات الزراعية. وتتمثل هذه الوظائف ا هام التالية:

- التدريج Grading ويقصد ا عمليات الفرز للمنتجات الزراعية وتقسيمها وفق مواصفات ددة موعات تتجانس فيها الوحدات ، و ثل كل موعة رتبة معينة تلف أسعار الوحدات فيها عن أسعار ا موعات الأخرى لاختلاف ا ودة مثلاً ب الرتب أو ا موعات؛ فمن ا علوم القطاع الزراعي أن جودة الوحدات الزراعية قد تلف حـ ا زرعة الواحدة بل حـ الشجرة الواحدة كما قد تلف الأ اك ا صطادة الشبكة الواحدة؛
- التمويل Finance ويقصد به توف الأموال اللازمة للقيام بالوظائف التسويقية الضرورية كالنقل والتخزين وغ ها وهذا حـ وصول ا نتجات الزراعية إ ا ستهلك النهائي؛
- مل ا خاطر Risk bearing ويقصد ا تسي ا خاطر والتأهب لكل ا خاطر ا تملة الوقوع أثناء إ از ا هام التسويقية، وهذه ا خاطر كن إ ازها موعت أساسيتان، ا موعة الأو هي ا خاطر ا ارجة عن سيطرة ا ؤسسات الزراعية كالأمطار ا هلكة للزرع أو الفيضانات أو الرياح وغ ها، و موعة ثانية ال كن للمؤسسات الزراعية أن تتحكم فيها إ حد ما كالتغ أسعار السوق أو إحجام ا ستهلك عن الشراء أو ظهور منافس جديد، ...إ غ ذلك؛
- ا علومات التسويقية Marketing information وال تتعلق بالبيئة ا ارجية للمؤسسة، كرصد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف للمؤسسة، مراقبة ا نافسة، البحث رغبات الزبائن، فا طلوب من ا ؤسسات الزراعية أن مع و لل كل هذه البيانات من أجل ا اذ القرارات العقلانية.

3 – الدور الاقتصادي للصناعات الغذائية ا زائر.

تتميز العلاقة ب الزراعة والصناعة بأ ا تكاملية، فالزراعة تساهم تصريف السلع الصناعية، حيث يتم تسويق ا نتجات الصناعية إ القطاع الزراعي مثل ا كائن والآلات والأ دة الكيماوية وا بيدات وا عدات وإنشاء السدود وا زانات وقنوات الري وا ركات الكهربائية وغ ها، كما تاج الصناعة إ ا واد ا ام من القطاع الزراعي ومثال ذلك الصناعات الغذائية وصناعة ا نسوجات وصناعة الأثاث وصناعة الأدوية[27]. غ أن دراستنا ستهتم بقطاع واحد يعتمد بدرجة كب ة مدخلاته على ا نتجات الزراعية وهو قطاع الصناعات الغذائية، والذي قد يساهم س الأمن الغذائي لأفراد ا تمع ا يساهم بشكل وافر التنمية الاقتصادية للبلد إذا ما أحكم تكامل هذا القطاع مع قطاع الزراعة.

بالنظر إ التوجه ا ديث للمؤسسات و سوق الصناعات الغذائية فإن ا لفت للانتباه هو سعي ا ؤسسات ا زائرية للحصول على موقع معت هذا السوق والتحكم فيه إ حد ما ا يتيح ا الفرصة للبقاء و قيق الأرباح هذه السوق التنافسية[28]. فعلى ا ستوى الدو يلاحظ أن صادرات الدولة ا زائرية من الأغذية وا شروبات سنة 2008 كانت تقدر بـ

111 مليون دولار الأمريكي[29]، وهذا المبلغ يشكل مصدر قلق ويعبر عن تبعية الدولة للدول المستورد منها هذه المنتجات. ويؤكد هذا الشكل (01).

3 – 1 واقع التنمية الزراعية في الجزائر.

الدول العربية يلاحظ التفاوت بين معدل نمو إنتاج واستهلاك الغذاء، الشيء الذي يزيد من اتساع الفجوة الغذائية أي إضطراد تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي بنحو 50%، ومن أكثر الدول العربية التي حققت عجزاً في ميزانها التجاري فيما يخص السلع الزراعية خلال فترة السبعينات الجزائر والعراق ومصر بعد أن حققت فيما مضى من السنوات فائضاً طفيفاً[30]. هذا وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لمجموعات السلع الغذائية إلى وجود فجوة في كل من الحبوب والقمح والسكر واللحوم لسنة 2010م في الوطن العربي حيث قدرت الفجوة في الحبوب بـ 60.86 مليون طن[31].

والجزائر رغم أنها تزخر بأراضي فلاحية معتبرة إلى حد ما، فضلا عن أنها تعتمد على القطاع الخاص إذ تشغلْ الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الخاص نسبة 34% من المساحة الفلاحية المستعملة، فإنها – أي الجزائر- تعاني من مشاكل مثل اتسامها بالتقليدية[32] نتيجة الإنتاج الرأسمالي الزراعي والتصحر بالإضافة إلى ضعف مراقبة استغلالها، وإشكالية ملكية الأراضي، ...إلى آخره[33].

فالمشكلة التي تواجهها الجزائر تتمثل في قضية تسويق المنتجات الزراعية، وعلى سبيل المثال منتج الحليب الذي يعاني من صعوبة تجميعه من المزارع الريفية المتناثرة في الكثير من الأحيان حسب ما توصلت إليه إحدى الدراسات. بالإضافة إلى تراجع اهتمام الدولة ببعض المحاصيل الزراعية، إذ كانت البلاد في السبعينات تعتمد على إنتاج الحوامض للحصول على العملة الصعبة صارت تعتمد على المحروقات[34]. كما أنه إلى غاية سنة 1995م لم يحظ قطاع الصناعات الغذائية بأهمية بالغة خلال المخططات التنموية ما عدا المخطط الخماسي الأول حيث عرف القطاع أكبر مبلغ من الاستثمارات بالنسبة للصناعات الخفيفة[35]. زد على ذلك الإصلاح المتضمن منح المزارع حرية تسويق منتجاتها الذي أسفر عنه التلاعب بالفواتير للإفلات من دفع المستحقات الضريبية وغيرها من الظواهر غير المشجعة على التنافسية والتنمية المستدامة[36].

يتمثل مجال النشاط بالنسبة للإنتاج الزراعي حسب المدونة للأنشطة الإنتاجية المخصصة في الديوان الوطني للإحصاء المتعلق بالفلاحية – الغذائية أساسا فيما يلي: إنتاج التبغ والكبريت، الحبوب، صناعة السكر، مشروبات كحولية وغير كحولية، صناعة الحليب، صناعة تعبئة اللحوم والأسماك والخضر والفواكه، صناعات غير معروفة خارجاً كالمخائر، وصناعة منتجات مغذية للحيوانات[37].

كما أن الفترة 1991 – 1999م عرفت انتعاش في الإنتاج الفلاحي حيث تصاعد بنسبة 3.86% سنوياً نتيجة تسجيل ارتفاع في الانتاج النباتي بنسبة 5.42% وزيادة في الانتاج الحيواني بنسبة 2.82%[38]. فالملاحظ بصفة عامة انتعاش في هذه الفترة تسبب فيه الإنتاج النباتي أساساً.

لكن في السنوات القليلة الماضية يظهر أن الجزائر حققت قيم مضافة في هذا القطاع إذ حقق تطور في سنة 2006م (سنة الأساس 2005م) قدر بـ 10.1% في القيمة المضافة، فقد كان القطاع في المرتبة الرابعة تحقيقا للانتاج الداخلي الخام بعد المحروقات والخدمات والبنايات والأشغال العمومية[39].

3 – 2 مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري : تشير التقارير الصادرة عن السلطات الرسمية الجزائرية أن قطاع الصناعات الغذائية يساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، فقد كشف وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن مخطّط العمل الاستراتيجي لتطوير الصناعات الغذائية في أفق 2014 هو محل دراسة ومناقشة، مشيرا إلى أن الصناعات

الغذائية تشغل أكثر من 140 ألف عاملا، أي بنسبة 40 با ائة من اليد العاملة قطاع الصناعة على مستوى 17100 مؤسسة[40].
إن هذا الأمر يبـ أن هذا القطاع يساهم بشكل فعال امتصاص أعداد كبـ ة من البطال ا زائر، لكن على مستوى التجارة ا ارجية ذا لقطاع يلاحظ تبعية ا زائر للسوق الدولية، حيث يبـ ذات ا صدر أن فاتورة الواردات من ا نتجات الغذائية فقد بلغت 5.8 مليار دولار سنة 2009 حـ أن الصادرات قدرت بـ 114 مليون دولار[41]، فهذا الفارق الشاسع بـ الواردات والصادرات يبـ عجز ا زائر قيق الاكتفاء الذا من ا نتجات الغذائية. ويتبـ هذا النقص من خلال ا ستوى ا عيشي لأفراد هذا البلد حيث يشـ تقرير منظمة الأغذية والزراعة FAO لسنة 2010 أن نسبة ناقصي التغذية إ موع السكان بـ سنة 2000 و2002 كانت قدر بـ 05%[42].

وإذا ألقينا نظرة ا يزان التجاري للمنتجات الغذائية لسنة 2008 ا بـ ا دول (1) والذي يوضح معدل التغطية بالنسبة ا ؤوية للصادرات إ الواردات فإنه يظهر جلياً الفجوة الغذائية للكثـ من ا نتجات الغذائية كمنتجات اللحوم، ا ليب ومشتقاته، بعض ا ضر، القهوة والشاي والعقاقـ ، الزيوت والشحوم، مصـ ات ا ضر والفواكه، التبغ، ... إ آخره.
من نفس ا يزان التجاري كن ملاحظة أيضا ا سا ة الفعالة لبعض ا نتجات الغذائية قيمة الصادرات الإ الية، و ص بالذكر مسا ة منتجات ا شروبات بنسبة 24.4 % من قيمة إ ا الصادرات، يليها درجة ا سا ة منتجات الفواكه طازجة وجافة بنسبة 16.1% من قيمة إ ا الصادرات، مسا ة منتجات الأ اك بنسبة 11.9% من قيمة إ ا الصادرات، وهذا حسب ما يبينة الشكل (2).

من جهة أخرى كن القول أن هناك اهتمام ذه الصناعات الغذائية وجهود رامية إ إنعاشها من خلال ا ؤسسات ا اصة حيث أنه كن ملاحظة أن عدد ا ؤسسات الـ تعتـ ذه الصناعات هو (15784) مؤسسة با قارنة مع إ ا عدد ا ؤسسات الصناعية الـ تم بفروع أخرى وهو (52455)، إذاً فالنسبة تقدر بـ 30.09%. وهذا كما يبينه ا دول (2).

خلاصة : من خلال هذه الدراسة تبـ لنا أن علم الاقتصاد الزراعي يبحث زيادة الكفاءة العمليات الزراعية وكل العمليات ا رتبطة بعملية الزراعة لتوفـ الغذاء وا لبس للإنسان ا اضر دون ا ساومة حاجات الأجيال اللاحقة، وأن التسويق الزراعي هو فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي حيث يهتم بإيصال السلع الزراعية ا نتجة من أماكن إنتاجها إ حيث يكون استهلاكها وهو ذا وي كافة العمليات ا رتبطة بتوصيل ا نتجات الزراعية إ ا ستهلك النهائي كالعمليات التحويلية أي خلق ا نفعة الشكلية، فالصناعات الغذائية هي جانب من اهتمام فرع التسويق الزراعي، بالإضافة إ أن فرع التسويق الزراعي يسعى إ قيق منافع مكانية و زمنية وحيازية.

وقد بينت الدراسة كذلك أن الدولة ا زائرية ا تبعية تامة العديد من ا نتجات الغذائية للدول ا ارجية كاللحوم وا ليب والقهوة والشاي والعقاقـ والسكر، وهذا يشكل مصدر قلق للبلد، ا أن بعض هذه ا نتجات هي أساسية، وبا قابل للجزائر ميزة تصدير بعض ا نتجات الغذائية كا شروبات والفواكه والأ اك، وعليه لابد للسلطات أن تعتـ ذين القطاع من أجل قيق اكتفاء ذا ذه ا نتجات الغذائية من جهة و قيق فائض ميزا ا التجاري، دون إ ال الاهتمام بباقي الأغذية، كإنتاج اللحوم خصوصاً وأن ا زائر ا ميزة تربية الأنعام بعض ا ناطق الداخلية للبلاد.
ويتضح لنا أن جهود السلطات ا زائرية رامية إ بعث قطاع الصناعات الغذائية من خلال توجيه القطاع ا اص إ الاستثمار هذا ا ال، حيث ساعد هذا توظيف أعداد كبـ ة من ا زائريـ إذ أن قطاع الصناعات الغذائية حالياً يشغل نسبة 40 % من اليد العاملة.

ملحق ا داول والأشكال البيانية

ا دول (1) : ا يزان التجاري ا زائري لبعض ا نتجات الغذائية لسنة 2008.

ا نتوج الغذائي	الواردات (بالقيمة) 1000 $	الصادرات (بالقيمة) 1000 $	معدل التغطية بالنسبة ا ؤوية (%) للصادرات إ الواردات
اللحوم	173625	0	0.00
الأ اك	19972	14927	74.74
ا ليب ومشتقاته	1293872	2964	0.23
بعض ا ضر	191322	6292	3.29
فواكه طازجة وجافة	159022	20208	12.71
قهوة، شاي وعقاقة	328223	7	0.00
الزيوت والدهون	747564	12445	1.66
سكر وحلويات	438630	1640	0.37
الشكولاطة	47894	6739	14.07
مصـ ا ات ا ضر والفواكه	55366	689	1.24
مشروبات	27616	30717	111.23
التبغ	198007	2500	1.26

Source : Revue Commerce Extérieur Agricole, Ministère de l'agriculture et du développement rural, ALGERIE, 2009, p: 18.

ا دول (2) : توزيع ا ؤسسات الصناعية ا اصة على الفروع

الفروع الصناعية	2006 ا اصة عام عدد ا ؤسسات	2007 السداسي الأول ا اصة ا ؤسسات عدد
ا ديد والصلب	7906	8178
مواد البناء	6369	6586
كيمياء – مطاط –بلاستيك	1967	2035
الصناعة الغذائية	15270	15784
صناعة النسيج	4019	4108
صناعة ا لود	1558	1601
الورق – الفلـ – ا شب	10300	10774
صناعات تلفة	3297	3389
ا موع	50686	52455

ا صدر : قوريش نصـ ة، "أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة ا زائر"، لة اقتصاديات ال إفريقيا امعة الشلف، العدد 05، ص89.

الشكل (1) : تطور التبادلات ا ارجية للمنتجات الزراعية بـ 2006 و2008م.

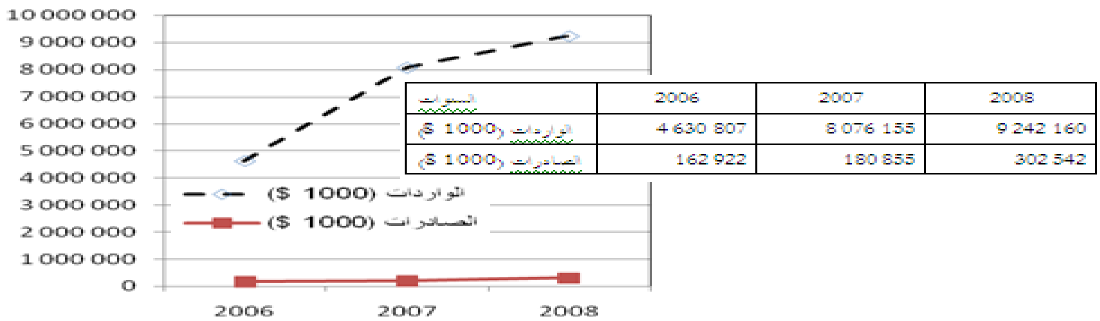

Source : Revue Commerce Extérieur Agricole, Ministère de l'agriculture et du développement rural, ALGERIE,

2009, p: 03.

الشكل (2) : ا صة النسبية لأهم ا نتجات الغذائية ا صدرة خلال سنة 2008.

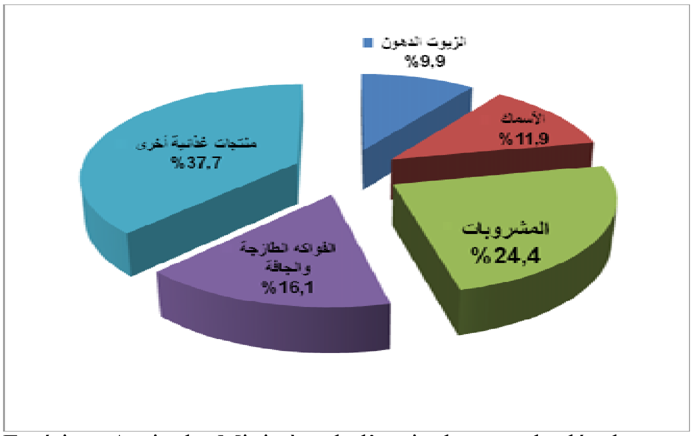

Source: Revue Commerce Extérieur Agricole, Ministère de l'agriculture et du développement rural, ALGERIE, 2009, p: 20.

الإحالات وا راجع :

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، " أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي "، مطبعة العا ، بغداد 1969، ص 31.

[2] يلة لرقام، " مسا ة الزراعة التنمية الاقتصادية و قيق الأمن الغذائي "، رسالة ماجست - فرع التخطيط، جامعة ا زائر 1997، ص 02.

[3] علي خالفي، " الزراعة وأزمة الغذاء الدول العربية "، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر 1999، ص 02.

[4] مد عبيدات، " التسويق الزراعي "، دار وائل للنشر، عمان 2000، ص 17.

[5] مود ياس ، " الاقتصاد الزراعي – إدارة ا زارع – التسويق- "، مديرية الكتب ا امعية، دمشق 1977، ص 147-149.

[6] سوران وفيق العا ، " علم الاقتصاد الزراعي "، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص 07.

[7] علي جدوع الشرفات، " مبادئ الاقتصاد الزراعي "، ا كتبة الوطنية، عمان 2006، ص05.

[8] عبد القادر رزيق ا خادمي، " الأزمة الغذائية العا ية – تبعات العو ة الاقتصادية والتكامل الدو "، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2009، ص144.

[9] سوران وفيق العا ، مرجع سابق، ص 07.

[10] أ د شكري الر اوي، " اقتصاديات الأراضي واستعمالا ا "، الشركة العربية ا تحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2008، ص 168.

[11] Nicolas Habert, ***Les marchés à terme agricole***, ellipses, Paris, 2002, p11.

[12] السيد مد السري ، " الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية "، دار ا امعة ا ديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص 07.

[13] معهد ا الدو ا ستدامة للتنمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، " تقرير مؤ ر القمة العا ي حول الأمن الغذائي "، العدد ا لد الأول، 150 ، ص05. 2009، 16-18 نوفم

[14] نوال نعمة، " الأمن الغذائي والتنمية "، منتدى السياسات الزراعية ، دمشق 29 جانفي 2004، ص01.

[15] Mahar Mangahas, ***The relevance of poverty measurement to food security policy***, journal of Philippine development, number twenty volume 11, no 2, 1984, p 191.

[16] Siddig A. Salih, ***Food security in east and southern africa***, Nordic Journal of African Studies 13(1), 1994, p 04.

[17] م وكي الطاهر، " دور القطاع الفلاحي قيق الأمن الغذائي الوطن العر "، لة الباحث، عدد 05، جامعة ورقلة - ا زائر 2007، ص15.

[18] رانية ثابت واقع " ، الدرو الأمن الغذائي العر اته وتغ تملة ا ضوء ات تغ ا الاقتصادية لة "، الدولية جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ا لد 24 العدد ،01 2008، ص 288. دمشق- سوريا

[19] سوران وفيق العا ، مرجع سابق، ص 13.

[20] علي يوسف خليفة، " الإحصاء الاقتصادي الزراعي - ب النظرية والتطبيق- "، منشأة ا عارف، الإسكندرية 2000، ص 01.

[21] مد عبيدات، " التسويق الزراعي "، دار وائل للنشر، عمان 2005، ص 18.

[22] ا رجع السابق، ص 18.

[23] عاكف الزع ، " مبادئ التسويق الزراعي "، دار ا امد للنشر والتوزيع ،عمان 2006، ص 18.

[24] مود ياس ، " الاقتصاد الزراعي – ا بادئ الاقتصادية لعلم التسويق الزراعي- "، مطبعة الإنشاء، دمشق 1981، ص 07.

[25] Klaus Grunert, ***Agricultural marketing and consumer behavior in a changing world***, Kluwer academic publishers, united states of America, p 03.

[26] صبحي مد ا اعيل و مد ا مد القنيبط، " التسويق الزراعي "، دار ا ريخ للنشر، الرياض 1995، ص 49.

[27] خلف بن سليمان بن صا النمرى، " دور الزراعة ريك التنمية الصناعية "، مؤسسة شباب ا امعة، الإسكندرية 1999، ص05.

[28] حكيم بناولة، " إستراتيجية توزيع ا نتجات الغذائية والسيطرة على الأسواق – دراسة حالة مؤسسة سيدي الكب "، رسالة ماجست - فرع التسويق، جامعة البليدة 2006، ص 09.

[29] صندوق النقد العر ، " النشرة الاحصائية للدول العربية "، سنة 2010، ص 16.

[30] مد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء الوطن العر ، علم ا عرفة، الكويت، 1979، ص ص 206-208.

[31] صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ب وت، 1998، ص 36.

[32] حسن لول، القطاع التقليدي والتناقضات ا يكلية الزراعة با زائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ا زائر، 1976، ص 361.

[33] Rapport sur l’état et l’avenir de l’environnement, ministère de l’aménagement du territoire et de l’environnement, 2005, l’Algérie, pp 54-55.

[34] زويتر الطاهر، إشكالية التشغيل الزراعية – دراسة حالة ا زائر، رسالة ماجست ، جامعة ا زائر، 1997، ص 1.

[35] فوزي عبد الرزاق، الصناعات الغذائية وأ يتها الاقتصادية والاجتماعية –دراسة حالة ا زائر من 1967إ 1995-، رسالة ماجست - فرع التخطيط، جامعة ا زائر، 1999، ص 132.

[36] ز ي رابح، الإصلاحات قطاع الزراعة با زائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة ا زائر، 1996، ص 279.

[37] Collection études sectorielles maghrébines, les industries agro-alimentaire dans les pays du maghreb, RMBEE, TUNISIE, 1998, p 98.

[38] الديوان الوط للاحصائيات، متوفر على ا ط، تاريخ الاطلاع: http://www.ons.dz/them_sta.htm. 06/03/2011 17h09 .

[39] Rapport sur la situation du secteur agricole, Ministère de l’Agriculture et du Développement Rural, ALGERIE, 2006, p06.

[40] " ألف جزائري يشتغلون الصناعات الغذائية "، جريدة أخبار اليوم ا زائرية، الأحد 20 ف اير 2011، كن الإطلاع على ا وقع: 140 هند ف، www.akhbarelyoum-dz.com

[41] نفس ا رجع السابق.

[42] تقرير منظمة الأغذية والزراعية، "حالة انعدام الأمن الغذائي العا "، روما 2010، ص 51.

الأمن الغذائي ا غرب العر

الطاهر م وكي، جامعة ورقلة - ا زائر
mebrouki.tahar@gmail.com

ا لخص : عانت دول ا غرب العر من الاستعمار الأورو شأ ا ذلك شأن أغلب دول العا الثالث، وبعد رحيل ا ستعمر ترك اقتصاديات هذه الدول ضعيفا ومنهكا من جراء ا روب ال خاضتها من اجل التحرر، و يسلم من هذا الدمار القطاع ألفلاحي الذي كان القاعدة ا لفية ال د ا ستعمر الأورو ا تاجه من ا واد الغذائية ؛ يعت العجز الغذائي السمة الواضحة يع دول الإ اد أ غار وخاصة ا واد شائعة الاستهلاك وال كن إنتاجها لميا لو توفرت الظروف ا لائمة ومن أهم هذه ا واد ا بوب مع أنواعها والبقوليات والسكر والزيوت واللحوم البيضاء وا مراء.

الكلمة ا فتاح : الأمن الغذائي، الفلاحة دول الا اد أ غار ، القطاع الزراعي.

هيد : ورثت دول ا غرب العر عقب استقلا ا النصف الثا من القرن العشرين من ا ستعمر قاعدة اقتصادية تكن لتل طموحات شعوب هذه البلدان بسبب ما ق ا من دمار جراء حروب التحرير، و كن وصف القطاع الزراعي ا وروث با تخلف والتقليدي كبقية القطاعات الأخرى ؛ وترتب على هذا ا ناخ السائد ظهور اصيل متنوعة و تلفة من فصل إ آخر ومن دولة إ أخرى، وبالنظر إ الإمكانيات ا الية ا ائلة وخاصة بعد اكتشاف البترول فإنه ينبغي أن يكون للقطاع ألفلاحي نصيبا من الاستثمار الضخمة إطار عملية التنمية، ولتحقيق معدلات و مرغوبة ومعدلات إنتاجية مقبولة لابد من التوسع الأفقي والعمودي لدفع عملية التنمية الفلاحية إ الأمام وال أصبحت أكثر من ضرورة وخاصة بعد أزمة الغذاء العا ي ح لا يستعمل الغذاء كسلاح يهدد استقلا ا وأمنها.

سنتناول هذا ا قال النقاط التالية :

- دور القطاع ألفلاحي التنمية؛ - دعائم ومقومات إستراتيجية التنمية الفلاحية؛

- الإنتاج ألفلاحي ا غرب العر ؛ - التجارة الفلاحية لدول ا غرب العر .

1 : دور القطاع ألفلاحي التنمية

1-1 : أهداف إستراتيجية التنمية : عرف الدكتور مصطفى ا بلي إستراتيجية التنمية الزراعية بأ ا – التخطيط بعيد ا دى الذي يتضمن قيق أهداف إستراتيجية من خلال مسار استراتيجي والأهداف الإستراتيجية تتركز نقطت أو ما قيق الاكتفاء الذا الغذائي وثانيهما حسن استغلال ا وارد ا تاحة ا قق تعظيم العائد منها-[1].

إن إستراتيجية التنمية القطاع ألفلاحي ضرورة ملحة وذلك من اجل تلبية حاجة السكان ا تزايدة من ا واد الغذائية من ناحية والقضاء على التبعية الغذائية من ناحية أخرى وهي القاعدة الأساسية للتكامل أ غار من جهة ثالثة، ولتحقيق الأهداف ا رجوة منها لابد من معرفة و ديد ا قومات والدعائم الأساسية ذه الإستراتيجية.

للقطاع ألفلاحي أ ية كب ة الوطن العر وذلك ا يتميز به من خصائص تؤهله لأن يكون القطاع الرائد عملية التنمية الشاملة وال تنشدها يع الدول العربية وغ ها من الدول، وهذا من أجل قيق الأمن الغذائي والذي أصبح سلاح تستعمله الدول ا تقدمة ضد الدول ال لا لك قوت يومها كلما دعت الضرورة وهذا من اجل زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي.

دف إستراتيجية تنمية القطاع ألفلاحي دول ا غرب العر إ قيق تنمية شاملة وذلك من خلال قيق الأهداف التالية :[2]

1 – قيق الاكتفاء الذا من ا واد الغذائية الأساسية وذلك بتحقيق أك قدر من الاكتفاء الذا الغذائي الإطار ا لي، والتخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر ويتفاقم حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي.

2 - التخلص من الازدواجية التنموية القطاع ألفلاحي و قيق التسويق والتعاون الات الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التق ، وتوف قاعدة بيانات شاملة وموثقة وحديثة لبلدان الإ اد.

3 - التخفيف من ا لل الكب الناجم عن تشتت ا وارد الطبيعية والبشرية وا الية وسوء توزيعها ب دول الإ اد عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع وا نتجات، ا يسمح بتهيئة الظروف ا وضوعية لتحقيق مبدأ التخصص الأمثل للموارد ومبدأ ع عوامل الإنتاج توليفات قومية كب ة ومبدأ قيق وفرات الإنتاج الكب ة والسوق الكب ة ا يعود بالفائدة على كافة الأطراف.

4 - مواجهة التطورات والتحديات العا ية ا ديدة وا توقعة مستقبلا ال اقتصاد السوق و رير التجارة حيث يصبح التكتل الاقتصادي أ غار العر مطلبا لتقوية ا وقف التفاوضي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة الإ اد الأورو .

5 - وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة صر ومسح وتصنيف ورصد ا وارد الطبيعية الفلاحية والاستغلال والإنتاج والعمل ا شترك. مع قيق التوليف الأمثل للموارد البشرية وا الية والطبيعية لتحقيق تنمية فلاحيه شاملة.

6 - إقامة مشروعات مشتركة على ا ستوى الإقليمي البحث والتطوير التق والنظر مثلا إقامة بنك مغار للمعلومات الفلاحية.

7 - وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو تقوية أو استكمال البنيات التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الفلاحية. مع وضع خطط وبرامج لتقوية وتنشيط وتسهيل التجارة البينية ا غاربية وتنسيق التجارة مع ا ارج.

2-1 : خصائص و يزات إستراتيجية التنمية الفلاحية : كن تلخيص ا صائص وا ميزات ال يتصف ا القطاع ألفلاحي بلدان الإ اد ا غار التا :

- رغم ظهور قطاع النفط إلا أن قطاع الفلاحة مازال القطاع الأكثر مسا ة الناتج الوط رغم تناقص الأ ية نسبيا.

- ما زال القطاع ألفلاحي يوظف نسبة كب ة من اليد العاملة.

و لك دول ا غرب العر بصفة عامة العديد من الدعائم الأساسية اللازمة لتحقيق إستراتيجية التنمية هذا القطاع، حيث ا وارد ا الية ا ائلة ا تأتية من عوائد النفط كل من ليبيا وا زائر، زيادة على ا ساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للاستصلاح

الزراعي وا سنودة وارد مائية كب ة سطحية وجوفية كون هذه الدول تطل يعها على البحر ا توسط أو ا يط الأطلسي وخاصة بعد التقدم التكنولوجي لية ا ياه ا ا ة أو تلك الدول ال تقع معظم أراضيها الصحراء وال تزخر با ياه ا وفية.

كما تشمل هذه الدول على موارد بشرية كب ة متواجدة الأرياف -بصفة خاصة- من ا مكن أن تشكل منها عمالة مؤهلة للسوق ا لية وا ارجية. ا ا من ا صائص ذات الكفاءات العلمية والتقنية ا تخصصة وخاصة خر ي ا امعات وا عاهد الفلاحية ومراكز التكوين ا هي أغلب دول ا غرب العر .

2 : دعائم ومقومات إستراتيجية التنمية الفلاحية

نظرا للخصائص وا ميزات ال يتصف ا القطاع ألفلاحي دول ا غرب العر وال تشكل د ذا ا دعائم أساسية للتنمية ونظرا لأ يتها من أجل إحداث إستراتيجية تنموية فلاحيه الوطن العر نتعرض لبعضها الآ :

2-1 : ا وارد الأرضية الزراعية : وتتركز ا ساحات ا زروعة بصورة أساسية ا ناطق الشمالية ا يطة نوب حوض البحر الأبيض ا توسط حيث تطل يع دول ا غرب العر على البحر الأبيض ا توسط و تد سواحلها ئات الكيلومترات باستثناء موريتانيا ال تطـل على ا يط الأطلسي والذي ساعدها على تلبية حاجا ا من الأ اك وتصدير الفائض منه و أوروبا.

2-2 : ا وارد ا ائية : يقدر إ ا ا خزون من ا ياه ا وفية العذبة، وفقاً للبيانات ا تاحة، حوا 7734 مليار م^3، ويوضح ا ـدول (1) حجم زون ا ياه ا وفية لسنة 2000 العا العر وحصة دول الإ اد ا غار منها، علماً أن معدل دده السنوي غ ـدد بصورة ائية وهو تلف كث اً من طبقة مائية إ أخرى ومن إقليم إ آخر كما تقدره الإحصائيات، حيث يقدر حجم ميـاه التغذيـة ا وفية سنوياً وا 42 مليار م^3، ويتركز حوا 40.5 ا ائة منها إقليم ا غرب العر كما هو مب ا دول (2).

2-3 : القوى العاملة الزراعة : و يز ب تلك العاملة الريف **وكما هو مب** ا دول (3) يقدر عدد السكان الإ ا لدول الإ اد أ غار سنة 2005 بـ 81.344 مليون نسمة منهم 63 مليون نسمة ا زائر وا غرب وهي نسبة تفوق 77 با ائة من الإ ا ، فإن عدد سكان الريفي وصل إ 30.842 مليون نسمة نفس السنة وهم يشكلون أكثر من 37 با ائة وهي نسبة كب ة حيث يقدر عدد السكان الزراعي الدول العربية عام 2003 وا 87 مليون نسمة أي حوا ثلثي سكان الريف وحوا 31 ا ائة من إ ا السكان با قارنة مع 33 ا ائة عام 2000. ويعود هذا التراجع إ استمرار ا جرة من الريف إ ا دن. وتقـدر القوى العاملة الزراعية عام 2003 وا 33 مليون عامل أي حوا 29.5 ا ائة من إ ا القوى العاملـة القطاعـات الاقتصادية الأخرى مقارنة وا 35 ا ائة عام 1995. ويرجع سبب الا فاض إ تد مستوى الأجور القطـاع الزراعـي، وارتفاع مستوى البطالة ا قنعة نتيجة للطبيعة ا و ية للإنتاج الزراعي، وانتشار الزراعة ا طرية على حوا ثلاثة أرباع مساحة الأراضي الزراعية حيث يتسم الإنتاج الزراعي فيها بالتذبذب و الا فاض.

أما عن القوى العاملة الزراعية فإذا كان عدد القوى العاملة الكلية لدول الإ اد أ غار - ا دول (4) سنة 2005 هـو 27 مليون نسمة منهم 21 مليون نسمة ا زائر وا غرب وهي نسبة تفوق 77 با ائة فإن عدد القوى العاملة الزراعية وصـل إ 7.254 مليون نسمة نفس السنة وهم يشكلون أكثر من 26 با ائة وهي نسبة كب ة والسبب هو ارتفاع نسبة العمالة الزراعية موريتانيا حيث أنه من ب 636 ألف نسمة كقوى عاملة كلية د أنه يوجد 340 ألف نسمة يعملون القطاع الزراعي وهذا سنة 2005 وكذلك ا ال بالنسبة للمملكة ا غربية حيث تعت من أعلى النسب العا فمن ب 11 مليون كقوى عاملة كليـة

 د ما يقارب 5 مليون يعملون القطاع الزراعي نفس السنة أي ما يقارب 50 با ائة بينما ليبيا د أن القـوى العاملـة الزراعة ضئيلة حيث من بـ 2 مليون كقوى عاملة د 91 ألف فقط وهي نسبة أقل من 5 با ائة بينما ا زائر وتونس تقتـرب النسبة من 10 با ائة.

3 : الإنتاج ألفلاحي ا غرب العر

يساهم الإنتاج الزراعي لدول ا غرب العر مسا ة بسيطة جدا الناتج ا لي الإ ا وذلك نظرا ا تزخر به ا نطقة من موارد بترولية ضخمة إذ لا تتعدى نسبة 9.5 با ائة وهي تتناقص سنة بعد أخرى وهذا ما بينه ا دول (5) وما من شك فإن زيادة التصنيع قد ساهم هذه التنقلات والتوزيعات السكانية القطاعية وتكمن أهم دوافع ا جرة إ حد كب ضعف القطاع الزراعي والريفي عموماً، والتخلف النس ستوى ا دمات الريف، و جاذبية ا دينة من ا وانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتعتـ ا جرة الريفية الدول العربية من حيث سياقها الزم مبكرة نوعاً ما، إذ سبقت فترة التصنيع.

1-3 : الإنتاج النبا : وتدل تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2006 و 2007 أن إنتاج معظم اصيل ا بوب قد سجل ا فاضاً با قارنة مع العام السابق، إذ سجل إنتاج القمح ا فاضاً بنسبة 14.7 % نظراً لتراجع مستوى الغلة بنسـبة 11.5 % وا سـاحة ا صولية بنسبة% 3.7 . وقد ا صر ذلك الا فاض عدد من الدول العربية ا نتجة للقمح مثل ا غرب وسورية وتـونس. أمـا ا فض إنتاج الشع بنسبة 46 % نظراً لا فاض الغلة بنسب 42.5 % كان معظمه سورية. وسـجلت ا اصـيل ا طريـة الأخرى تطورات متباينة، وشهدت ا اصيل ا روية تطورات متباينة خلال عام 2004 با قارنة مع العام السابق، إذ سجلت ا اصيل السكرية زيادة بلغت% 3.9نظراً لتحسن الغلة بنسبة 2.6 %، وبا قابل حقق إنتاج ا ضار والفواكه زيـادة بنسـبة 4 و7 % على التوا نظراً لتحسن الغلة بنسبة 28.6 و 6.4 % نسب التغ الإنتاج الزراعي وا ساحة ا صولية ومتوسط الغلة موعـة ا اصيل الرئيسية الدول العربية خلال عام 2004 با قارنة مع عام 2003.

2-3 : الإنتاج ا يوا : تتسم نظم تربية الثروة ا يوانية الدول العربية بالتنوع والتفاوت، إذ يتركز نظام تربية ا واشي عدد من الدول ا غاربية على الرعي ا تنقل البدوي وشبه البدوي والبدوي التجاري. ويكتنف هذا النظام صعوبة مراقبة وحصر وتقييم تلك الثروة ورعايتها، بالإضافة إ تعرضها إ الإجهاد وا رض وا فاض معدلات وها ظل الظروف ا ناخية والبيئية الصعبة السائدة. إذ أن ا راعي الطبيعية هي ملكية عامة، ويعتريها الإ ال وسوء الاستغلال كالرعي ا بكر وا مولة الزائدة وغياب الدورة الرعوية. وينتشر الدول العربية على نطاق واسع تربية الدواجن وا يوانات ا يازات الزراعية الصغ ة تعتـ تربية ا واشي وفقاً لنظام الإنتاج الكب ا تخصص وا كثف وا ديث دودة الانتشار.

ولقد زادت، بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخ ة، تربية الدواجن وحققت نتائج ا ابية من أ ها مسا تها بشكل فعال التخفيف من العجز ا نتجات الغذائية ا يوانية. و تاز تربية الدواجن بعدم تأثرها بالعوامل والتقلبات ا ناخية، و رونتها من حيـث ا كان، وبإمكانا ا التقنية ا تطورة، واستفاد ا من مزايا الإنتاج الكب ، وقدر ا على فيض تكاليف الإنتاج وعلى تقد منتجا ـا بأسعار منخفضةً نسبيا. إلا أن ما يؤخذ عليها اعتمادها الكب على التقنيات وا دخلات ا ستوردة من الدول الأجنبية، فضلاً عن أن تربية الدواجن الكثيفة، القريبة من ا دن، قد تكون مصدراً لتلوث البيئة.

و ال تطوير الثروة ا يوانية، تنتهج الدول العربية أسلوب لذلك، يعتمد الأول منها على التوسع الأفقي أي زيادة العدد بينما يركز الثا على التوسع العمودي أي زيادة الإنتاج ا يوا من اللحم واللا والصوف أو البيض. وكان صله تلك ا هود زيـادة أعداد ا يوانات.

3-3 : الإنتاج السمكي : تشكل الثروة السمكية ركناً أساسياً ا وارد الزراعية ا غاربية وعنصراً هاماً مقومات قيق الأمـن الغذائي، إذ أن تكاليف ا صول على ال وت ا يوا من الأ اك تعد منخفضة مقارنة مع ا صادر الأخرى غالبية هذه الدول ال لا تلك ثروة حيوانية كب ة وليس لديها قدرة نسبية على إنتاج اللحوم. وتتنوع مصادر الثروة السمكية الدول ا غاربية، فهنالـك ا صادر البحرية ال تد على السواحل، وا صادر غ البحرية وال تتمثل ا سطحات ا ائية الداخلية كالأ ار والبح ات وا اري الداخلية وا زارع السمكية. إذْ كان يقدر الإنتاج السمكي الدول العربية عام 2004 وا 3.4 مليون طن أي با فاض يقـدر وا 2.0 ا ائة با قارنة مع العام السابق فإن حصة دول ا غرب العر ا فضت من 1.872 مليون طـن سـنة 2004 إ 1.899 عما كانت عليه سنة 2003. و ثل هذا الإنتاج حوا أكثر من نصف الإنتاج ميع الدول العربية والذي ثل ثلـث تقديرات كمية ا خزون السمكي العر وحوا نصف الإمكانات الإنتاجية للدول العربية. أنظر ا دول (7).

وتعت ا وارد السمكية أحد ا يادين التنموية ا امة، و كن تعظيم الاستفادة من هذه الثروة من خلال رفع كفاءة ا صـائد الطبيعية وا ستزرعة، ورفع كفاءة الكوادر العاملة، وتقد الدعم الف وا ا اللازم لتنمية الإنتاج السمكي ا ياه العذبة، ووضـع خطط العمل للمحافظة على سلامة ا وارد السمكية وتعزيز التعاون ب الدول ا غاربية للاستفادة من الإمكانات ا تاحة، وتشـجيع البحوث التطبيقية ا شتركة ال اختيار وتوط التقنيات ا لائمة للظروف البيئية لإدخال أصناف كية ذات إنتاجية مرتفعة.

4 : التجارة الفلاحية لدول ا غرب العر

نظرا للعدد الكب للدول العربية ولتباعدها عن بعضها البعض و اور ا لدول أخرى غ عربية وكـذلك لاخـتلاف سياسـا ا الاقتصادية من جهة رابعة د أن حجم التبادلات التجارية فيما بينها وخاصة ا يدان ألفلاحي ضعيف ومع هذا فهـو تنـامي مستمر وهذا ما يؤكده تطور ا يزان التجاري العر ا اص با يدان الزراعي.

1-4 : تطور الصادرات الفلاحية ا غرب العر : كما يبينه ا دول (8) رغم و الصادرات الفلاحية يع دول الإ اد إلا إ ا تتفاوت تفاوتا ملحوظا جدا، حيث تعت ا ملكة ا غربية أك دول الإ اد تصديرا حيث قامت بتصدير ما قيمته 2.6 مليون دولار أمريكي من ا نتجات الغذائية وهذا سنة 2007 تليها تونس ا مقداره 1.2 مليون بينما تصدر ا زائر سوى ما قيمته 53 ألف دولار وليبيا 3 ألاف دولار.

2-4 : تطور الواردات الزراعية ا غرب العر : لقد عرفت الواردات الغذائية تراجعا ملحوظا السنوات الأخ ة من عقـد التسعينات حيث بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية خلال سنة 1999 حوا 19.4 مليار دولار بعـدما كانـت السنة السابقة ا أكثر من 20 مليار دولار[3]. ويعزى التراجع إ عدة أسباب منها ترشيد الاستهلاك وتشجيع القطـاع ألفلاحـي و سن نظم التسويق حيث تراجعت قيمة واردات ا بوب وحدها من 8.6 مليون دولار سنة 2004 إ 8.4 مليـون دولار كمتوسط للسنوات 1997 -2001 كما هو مب ا دول (9) أدناه.

3-4 : تطور ا يزان التجاري ألفلاحي الوطن العر : يعت ا يزان التجاري عموما احد أهم ا ؤشرات الاقتصادية لأنه ثل ا صيلة النهائية للعملية الاقتصادية فهو يوضح مكان القوة والضعف الأداء الاقتصادي العام وأما ا يزان التجاري ألفلاحي فهو من الأ ية كان لارتباطه بالقضية ا يوية وهي الأمن الغذائي إذ يب مدى اعتماد الاقتصاد على الذات إنتاج الغذاء أو اعتماده على

ا ارج. ويعا ا يزان التجاري ألفلاحي الوطن العر من العجز الدائم وا ستمر رغم الإصلاحات ا تظهر من حـ لآخر معظم الدول العربية إذ أن الصادرات لا تشكل سوى الربع من الواردات كما هو مبـ ا دول (10) أدناه.

4-4 : تطورالفجوة الغذائية ا غاربية : كن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة ا تمع على توف الغذاء ا ناسب للمـ واطن ا دى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار ا تتناسب مع دخو م [4] كما كن تعريفه على أنه وضع ينشأ عندما تتاح ميع الناس و يع الأوقات الفرص ا ادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية تل احتياجا م وأفضليا م الغذائية مارسة حياة نشطة وصحية[5]. أما الاكتفاء الذا فهو سد ا اجات الغذائية عن طريق إنتاجها ليا, وأما درجـ ة الاكتفـ اء الذا [6] فهي تقيس نسبة الإنتاج ا لي إ ا تاح للاستهلاك الكلي سواء إنتاجه ليا أو است اده من خارج الوطن. ويسمى عدم الاكتفاء الذا عندما يزيد ا تاح للاستهلاك عن الإنتاج ا لي ويسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية وهو الظاهرة ا ميزت الاقتصاد يع دول ا غرب العر منذ الاستقلال إ يومنا هذا رغم الإصلاحات ا أجريت ا يدان الفلاحي وا كانـ ت دف يعها إ التقليل من الفجوة الغذائية ونظرا وقعها ا غرا الشبه صحراوي فإن الإنتاجية الزراعية ا زائر تعت من أضعف الإنتاجيات العا فعلى سبيل ا ثال بلغت مردودية ا بوب في سنة 1993 ا زائر 6.81 قنطار للهكتار الواحد بينما كانـ ت فرنسا والولايات ا تحدة الأمريكية 65.13 و 42.91 على التوا و نفس السنة وهي إنتاجية ضعيفة جدا حـ إذا ما قورنت ببعض الدول العربية كالسعودية ومصر إذ بلغت عند كل منهما 44.11 و 59.95 قنطار للهكتار الواحد على التوا .

لقد كانت صلة القصور التنمية الزراعية ا غاربية وجود عجز متفاقم الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نوعاً مـ ا بعـ ض السلع الغذائية الأساسية مقدمتها ا بوب والقمح إذ بلغت نسبة الاعتماد على است ادها من ا ارج حوا 55 و 58 ا ائة على التوا ، وأثر ذلك سلباً على الأمن الغذائي، وزيادة قيمة الفجوة الغذائية ا بلغت قيمتها عام 2003حوا 14.6 مليار دولار أي با فاض طفيف بلغ 0.9 ا ائة با قارنة مع عام 2002 ، ويعود هذا إ ا فاض أسعار بعض السلع الغذائية الأسواق العا ية،

5-4 : الاكتفاء الذا الغذائي : أدى التفاوت بـ الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منـ ها إ ا فـ اض مسـ تويات الاكتفاء الذا لعدد من السلع الغذائية مقدمتها ا بوب والدقيق، إذ ا فضت نسبة الاكتفاء الذا عظم دول الا اد كمـ ا هـ و مبـ ا دول (11).

ا لاصة : رغم الإمكانيات ا ادية والبشرية ا وزها الإ اد أ غار ا يدان ألفلاحي إلا أنه يعا من عجز كب توف الغذاء الصحي واطنيه الذين يفوق عددهم الـ 80 مليون نسمة ويتفاقم هذا العجز ا واد الأساسية وذات الاستهلاك الواسع مثل الزيوت بأنواعها والسكريات إ جانب ا بوب ميع أنواعها وخاصة القمح والدقيق والذي يكلف ا زائن العمومية الكـ ث مـ ن العملات الصعبة .

ورغم يز الدول ا غاربية وتباين التضاريس ا ناخية والبيئية فيها حيث ا ناطق ا بلية وا ضاب والنجود والسـ هول وا نـ اطق ا نخفضة والبوادي والصحارى. وينعكس هذا التنوع وجود ا ناخ ا عتدل مع ا ار وا مطر مع ا اف، وا طر الشـ توي وا طـ ر الصيفي ا داري. ويساهم هذا التنوع ا ناخي تنوع الأقاليم حيث أقاليم الغابات والبسات وأقاليم الزراعات الكثيفـ ة والواسـ عة وا امشية، وا راعي الطبيعية وتقدر مساحة الأراضي ا تصحرة الدول العربية عام 2003 وا 3.7 مليون كيلو متر مربع وهي ثل حوا 60 ا ائة من ا ساحة الإ الية لدول الإ اد حيث تعت كل من ا زائر وليبيا من أكـ الدول العربية مسـ احة أغلبـ ها صحراوي ا ناخ.

وما من شك فإن ظاهرة ا جرة الريفية و ا دن بسبب السياسات التصنيعية معظم الدول العربية وخاصة ال لك موارد مالية هائلة من عوائد النفط قد ساهم هذه التنقلات والتوزيعات السكانية القطاعية وتكمن أهم دوافع ا جرة إ حد كب ضعف القطاع الزراعي والريفي عموماً، والتخلف النس ستوى ا دمات الريف، و جاذبية ا دينة من ا وانب الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية. وتعت ا جرة الريفية الدول ا غاربية من حيث سياقها الزم مبكرة نوعاً ما، إذ سبقت فترة التصنيع الكا ، كما أ ا ري بتسارع وحجم كب ين يتجاوزان بوضوح فرص العمل ا تاحة القطاعات الاقتصادية الأخرى ا ستقبلة، وتتجاوز إمكانات الاستيعاب ا دودة للمدن ا غاربية بوضعها الراهن. ويضاف إ كل هذه العوامل السالفة الذكر ضعف الاستثمارات ا ادية والبشرية ا يدان ألفلاحي نتيجة ضعف ا ردودية وعدم وجود إستراتيجية واضحة للنهوض ذا القطاع إذ أن هذه ال امج تسهم توف فرص العمل ا نتج القطاع الزراعي، واستغلال ا وارد ا تاحة، كما أن تطبيق سياسات سعريه واستثمارية مشجعة الريف وتطوير البنية الأساسية، وتوف ا رافق وا دمات الأساسية من شأ ا أن تعمل على تثبيت سكان الريف والتقليل من هجر م.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

ا دول (1) حجم زون ا ياه ا وفية لسنة 2000 العا العر وحصة دول الإ اد ا غار
ا ساحة ألف كلم مربع، الكمية مليار م. مربع

	كمية الهطول السنوي	متوسط الهطول السنوي	أقل من 100ملم		من 100-300 ملم		أكثر من 300 ملم	
			ا ساحة	الكمية	ا ساحة	الكمية	ا ساحة	الكمية
ا زائر	192.5	81	2041.3	67.9	150.6	30.1	189.8	94.5
ليبيا	49	28	1675	28.4	89.7	16.2	10.8	4.4
ا غرب	150	211	395.3	29.2	173.6	34.1	142	86.7
تونس	39.8	243	57.3	4.1	58.3	11.6	39.9	24.1
موريتانيا	157.2	153	476.6	29.2	384.6	73.5	169.5	54.5

ا صدر: ا نظمة العربية للتنمية لزراعية-قطاع الزراعة والثروة ا يوانية والسمكية الوطن العر عام 2004

ا دول (2) حجم زون ا ياه ا وفية لسنة 2000 العا العر وحصة دول ا غرب العر .
وحدة القياس : مليار متر مكعب

	ا خزون	النسبة	ا خزون ا تجدد	النسبة	ا تاح للاستهلاك	النسبة
حوض النيل	6439	83.2	11	26.2	9	25.7
ا غرب العر	920	11.9	17	40.5	15	42.9
شبه ا زيرة العربية	362	4.7	5	11.9	5	14.3
ا شرق العر	13	0.2	9	21.4	6	17.1
ا موع	7734	100	42	100	35	100

ا صدر : التقرير الاقتصادي العر ا وحد رقم 6 ا نظمة العربية للتنمية الزراعية.

ا دول (3) يب عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفي لدول ا غرب العر لسنوات 2005-2007. الوحدة القياسية :ألف نسمة

	عدد السكان الكلي			عدد السكان الريفي		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
ا زائر	33158	33722.97	34400	13158.92	13320.77	13584.00
ليبيا	5077.33	5673.03	5778.85	751.02	747.04	747.04
ا غرب	30172	30506	30841	13417	13427	13437
تونس	10031.10	10152.79	10275.95	3515.90	3550.73	3585.91
موريتانيا	2905.73	2915.85	3035.72	1543.38	1660.85	1639.03
ا موع	81344.16	82970.64	84331.52	30842.32	32706.39	32993.02

ا صدر ا نظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي سنة 2008 ا لد رقم 28.

ا دول (4) يب عدد القوى العاملة الكلي وعدد العمالة الزراعية لدول ا غرب العر لسنوات 2005-2007. وحدة القياس : ألف نسمة

	عدد القوى العاملة الكلية			عدد القوى العاملة الزراعية		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
ا زائر	9493	9730.95	9968.91	1381	1609.53	2220.12
ليبيا	2076.80	1845.0	1639.08	91	88.89	86.83
ا غرب	11459	11275	12338	4858	4630	4626
تونس	3450	3596.59	3738.57	584	585.81	608.47
موريتانيا	636.14	638.15	634.9	340	330	330
ا موع	27114.95	27058.69	28319.46	7254	7244.23	7871.42

ا صدر ا نظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي سنة 2008 ا لد رقم 28.

ا دول (5) : يب إنتاجية العمالة الزراعية دول الإ اد ا غر من سنة 2005-2007. وحدة القياس : ألف نسمة

	الناتج الإ ا			الناتج الزراعي		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
ا زائر	102800	116600	127497	3152	3411	3626
ليبيا	45395	55227	70005	1105	1254	1434
ا غرب	58956	65405	65173	7067	9150	8923
تونس	29026	31712	31349	3152	3411	3626
موريتانيا	1853	2741	2572	397	417	356

ا صدر ا نظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي سنة 2008 ا لد رقم 28.

ا دول (6) : يب ا تاج للاستهلاك من ا واد الغذائية لدول ا غرب العر لسن 2006-2007

وحدة القياس : مليون دولار أمريكي

	ا زائر		ليبيا		ا غرب		تونس		موريتانيا	
	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007
موعة ا بوب (لة)	11280,46	10686,21	1935,27	1861,27	12663,01	6836,68	4206,20	5063,65	696,46	696,46
القمح والدقيق	7505,02	6944,64	1142,57	1142,57	8040,76	5161,96	2608,66	3085,15	271,73	271,73
الذرة الشامية	2196,62	2284,53	316,82	316,82	1777,17	1777,78	588,29	615,58	11,56	11,56
الأرز	67,28	71,35	119,10	119,10	35,68	35,68	18,04	17,71	118,92	118,92
الشع	1379,74	1243,48	168,46	168,46	2736,80	1309,80	973,52	1322,25	2,04	2,04
البطاطس	2280,45	1708,13	302,27	292,27	1579,10	1550,85	386,02	441,07	44,17	44,17
البقوليات	206,02	240,88	13,37	13,37	346,97	338,60	89,36	119,83	11,29	11,29
لة ا ضر	4025,02	5536,93	1231,76	1231,76	4605,75	4192,15	2535,63	2723,27	83,45	83,45
لة الفاكهة	3031,65	2491,02	437,40	443,40	2560,69	4613,30	988,01	944,96	28,72	28,72
السكر(مكرر)	977,80	1121,86	189,94	189,94	982,41	1122,01	364,29	359,77	155,72	155,72

.../...	ا زائر		ليبيا		ا غرب		تونس		موريتانيا	
	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007
الزيوت والشحوم	710,77	650,02	222,32	222,32	687,39	817,11	330,63	248,33	16,90	17,17
لة اللحوم	394,22	392,69	281,71	281,71	647,47	645,36	208,82	209,90	148,15	148,15
وم راء	275,52	274,00	188,13	188,13	307,19	305,08	122,52	121,50	138,56	138,56
وم بيضاء	118,70	118,69	93,58	93,58	340,28	340,28	86,30	88,40	9,59	9,59
الأ اك	176,50	173,11	54,07	34,85	505,81	402,23	127,83	115,09	541,63	500,19
البيض	180,33	196,77	51,85	65,25	140,03	165,03	73,73	79,66	3,75	3,75
الألبان ومنتجا ا	4385,81	4506,01	873,92	873,92	2069,17	2004,84	983,88	964,09	613,27	613,27

ا صدر ا نظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي سنة 2008 ا لد رقم 28.

ا دول (7) : ي الإنتاج السمكي دول ا غرب العر ب سن 2000 - 2007 وحدة القياس : ألف طن

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ا زائر	102.3	102.3	103.8	101.6	102.1	139.83	157.31	157.76
ليبيا	44	46	46	50.8	46.8	46.00	39.22	20.00
ا غرب	914.3	1114.5	960.1	1007.7	999.1	1024.45	881.16	785.20
تونس	95.6	96.8	94.8	96.3	96.3	108.70	110.90	105.10
موريتانيا	544.9	642.3	672.6	642.7	628.5	642.86	642.86	684.86
ا موع	1701.1	2001.9	1846.9	1899.1	1872.8	1961.84	1831.45	1752.92

ا صدر: ا نظمة العربية للتنمية لزراعية-قطاع الزراعة والثروة ا يوانية والسمكية الوطن العر عام 2004 و2008

ا دول (8) : ي تطور قيمة الصادرات لدول الإ اد ا غاربية ب سن 2002- 2007.

وحدة القياس : ألف دولار أمريكي

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ا زائر	19.76	-	-	43.95	54.97	53.95
ليبيا	-	-	-	7.8	3.72	3.72
ا غرب	-	-	-	2065.62	3414.11	2610.04
تونس	27275.25	9780.9	11867.00	785.18	1217.68	1247.15
موريتانيا	-	-	-	356.69	132.66	281.65

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 و سنة 2008.

ا دول (9) ي تطور قيمة الواردات لدول ا غرب العر من سنة 2002 إ سنة 2007.

وحدة القياس : ألف دولار أمريكي

الدولـ ـ ـ ـ ـ ـة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ا زائر	107561.8	86881.31	28602.24	3300.24	3476.77	4403.56
ليبيا				1388.98	1382.95	1982.95
ا غرب				1645.34	1524.13	2595.93
تونس	2569.48	7834.8	10488.58	773.03	1038.41	1531.30
موريتانيا				143.77	178.34	178.33

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 وسنة 2008.

ا دول (10) : ثل ا يزان التجاري من ا واد الغذائية لدول ا غرب العر لسن 2005-2007.

وحدة القياس : مليون دولار أمريكي

الدولة	2005	2006	2007
ا زائر	3256.29	3421.8	4349.61
ليبيا	1381.18	1379.23	1379.23
ا غرب	*420.29	*1889.98	*14.11
تونس	*12.13	*179.27	284.15
موريتانيا	*212.92	45.68	*103.32

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 و سنة 2008. * تدل على الفائض ا يزان التجاري

ا دول (11) ثل نسب الاكتفاء الذا من ا واد الغذائية لدول ا غرب العر لسن 2006-2007. الوحدة القياسية : مليون دولار أمريكي

	ا زائر		ليبيا		ا غرب		تونس		موريتانيا	
	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007
موعة ا بوب (لة)	35,62	33,71	18,12	14,86	72,86	39,65	38,70	39,33	17,44	17,44
القمح والدقيق	35,82	33,39	9,10	9,10	78,68	30,80	47,94	46,76	0,26	0,26
الذرة الشامية	0,11	0,07	0,97	0,97	16,73	16,76	-	-	91,96	91,96
الأرز	-	-	-	-	95,29	95,29	-	-	72,32	72,32
الشع	89,57	95,43	59,36	59,36	92,63	58,02	36,37	40,47	53,43	53,43
البطاطس	95,64	88,22	99,25	99,22	99,37	100,59	94,55	79,35	56,26	56,26
لة البقوليات	21,39	20,79	59,09	59,09	95,71	90,28	63,34	76,78	88,49	88,49
لة ا ضر	99,26	99,77	97,42	97,42	114,88	118,81	102,07	100,87	68,90	68,90
لة الفاكهة	92,07	88,96	86,88	87,05	121,27	109,98	104,69	105,55	83,57	83,57
السكر(مكرر)	-	-	-	-	38,30	36,90	-	-	-	-
لة الزيوت والشحوم	7,07	5,10	24,38	24,38	19,99	32,79	77,19	92,34	0,30	1,86
لة اللحوم	83,15	83,47	92,71	92,71	98,00	98,32	195,13	193,57	98,18	98,18
وم راء	75,89	76,31	89,12	89,12	95,89	96,55	95,59	96,40	99,99	99,99
وم بيضاء	100,00	100,01	99,91	99,91	99,92	99,92	99,54	97,17	71,95	71,95
الأ اك	89,13	91,13	72,54	57,39	174,21	195,21	86,76	91,32	118,69	128,52
البيض	98,98	99,45	89,87	91,95	99,98	99,98	99,76	99,17	70,40	70,40
الألبان ومنتجا ا	40,44	41,08	35,47	35,47	75,92	82,80	99,50	104,35	80,88	80,88

ا ملة ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2008.

الإحالات وا راجع :

[1] عزاوي اعمر إستراتيجية التنمية الزراعية ظل ا تغ ات الاقتصادية العا ية وواقع زراعة يل التمور ا زائر, أطروحة دكتوراه جامعة ا زائر سنة 2005 .

[2] نواصري تار واقع وأبعاد التنمية الفلاحية الوطن العر ودورها قيق الأمن الغذائي ,مذكرة ماجست العلوم الاقتصادية ,جامعة ا زائر, سنة 2003/2002 ص102.

[3] ا صدر: نواصري تار، مرجع سابق ذكره, ص 159.

[4] مد رفيق أم دان، الأمن الغذائي-نظرية ونظام وتطبيق- دار وائل للنشر، عمان 1999، ص 16.

[5] منظمة الأغذية والزراعة. حالة انعدام الأمن الغذائي العا سنة 2000, ص 26

[*] لذلك سب بالعلاقة التالية : درجة الاكتفاء الذا = (الإنتاج ا لي/ا تاح للاستهلاك) *100

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100 % نقول أنه قق الاكتفاء الذا و دث هذا عندما يتساوى الإنتاج ا لي مع ا تاح للاستهلاك

[7] الأمانة العامة امعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 و2008

[8] الصندوق العر للإ اء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007 و2008

.

مسا ة القطاع العام والقطاع ا اص التنمية الوطنية ا زائر

يس خليل، جامعة ورقلة- ا زائر
kh.kheliel@gmail.com

ملخص : بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية ال تبنتها ا كومات ا زائرية ا تعاقبة، انطلاقا من إعادة ا يكلة إ استقلالية ا ؤسسات ح توجت الأخ بالأمرية رقم 95 ـ 22، ا ؤرخة : 26 أوت1995. ا ددة للمجالات الاقتصادية، وال عزمت الدولة التخلي عنها لصا القطاع ا اص كليا أو جزئيا. وبذلك منحت القطاع ا اص ا زيد من الفرص للمسا ة عملية التنمية كهدف وط . و هذا برزت مسا ات القطاع ا اص بصورة يزة بعض القطاعات مثل النقل والتجارة وا الات ا دماتية،...إ . وبعض القطاعات الأخرى تظهر هذه ا سا ات بشكل جلي، وظلت دودة، كو ا ثل القطاعات السيادية للدولة، كا روقات، والتعليم،...إ . لذا تناولنا دراسة هذا ا وضوع بشكل وصفي لإبراز أهم ا سا ات للقطاع العام وا اص.

الكلمات ا فتاح : التنمية الاقتصادية، الاقتصاد ا زائري، الإصلاحات الاقتصادية، القطاع العام، القطاع ا اص.

هيد : تعد التنمية هدفا أسياسيا تسعى يع الدول وا كومات إ قيقها، وذلك ا تكتسيه من أ ية بالغة التأث على ا ياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منها بصفة خاصة. ووفقا ذه الأ ية كانت التنمية ولا تزال الشغل الشاغل للعديد من ا فكرين من اقتصادي واجتماعي ، وكذلك رجال السياسة تب الأساليب وا ناهج اللائقة وا ؤدية إ التجسيد الفعلي لأهداف التنمية.

ويرجع الاهتمام ا تزايد وضوع التنمية إ حجم ا وة الإ ائية ب الدول ا تقدمة وا تخلفة وال نتج عنها سياسة ا يمنة والتبعية ال فرضتها الدول ا تقدمة على حساب الدول ا تخلفة، ا جعل هذه الأخ ة تسعى إ قيق تنمية تضمن ا استقرارا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

أولا : التنمية

لعملية التنمية أكثر من بعد، وتتداخل هذه الأبعاد فيما بينها وتتكامل يث قق لنا الأهداف ال سد التنمية الشاملة.

1. التنمية الاجتماعية : تتجسد التنمية الاجتماعية الوفاق الاجتماعي ا اصل[1]، و ذا الشكل فهي ترادف اصطلاح الرعاية الاجتماعية با ع الضيق فهوم الرعاية أي أ ا ثل جانبا واحدا من ا دمات الاجتماعية ال تقدمها الدولة[2] لأفراد ا تمع وبالتا للمجتمع. ومنه يمكن القول أن التنمية الاجتماعية هي عملية تغي اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه دف إشباع ا اجيات الاجتماعية للفرد، يث تشمل من ناحية تغي الأوضاع الاجتماعية القد ة ال تعد تساير الأ اط ا ديدة للحياة ا عاصرة، ومن ناحية أخرى إقامة بناء اجتماعي جديد منبعث من البناء الاجتماعي القد تنجر عنه علاقات وقيم جديدة قق للأفراد أك قدر كن من إشباع حاجا م[3].

2. التنمية الاقتصادية : عملية نقل الاقتصاد الوط من حالة التخلف إ حالة التقدم، أي الانتقال من الوضع الاجتماعي ا تخلف إ الوضع الاجتماعي ا تقدم[4]. فيما يرى ا البعض على أ ا عملية يزداد فيها الدخل الوط ا قيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية دودة[5].

بينما عرفها (ج ار د يار) خب الأمم ا تحدة، على أ ا عملية يرتفع وجبها الدخل الوط ا قيقي خلال فترة من الزمن مرفوقة باستمرارية حركية عملية[6].

مقابل هذا التميز ب التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية حاول بعض الباحث وضع تعريف شامل للتنمية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي فهي[7] :

- تع عن زيادة حجم الإنتاج الوط .
- تع عن عملية ذاتية قبل كل شيء مقوما ا موجودة داخل الكيان ذاته.
- ليست ذات طريقة واحدة أو ا اه واحد إ ا ذات ولية للكيان كله.
- تعمل على إزالة كل ا عوقات ا الية والتقنية والبشرية وا هنية ال قق لنا الأمن بكل معانيه ومنه إخفاء الفجوة ب البلدان ا تقدمة وا تخلفة والشغل والغذاء والصحة... ا [8].

و هذا فإن التفاعل والتكامل بـ التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية يحقق لنا التنمية الوطنية والشاملة ا ستدامة.

3. التنمية الوطنية : التنمية الوطنية هي موع ال امج ال تعدها الدول وا كومات على ا ستوى ا زئي والكلي لأجل النهوض جتمعا ا[9].

كما تعرف كذلك : بأ ا ا شاريع كب ة ا جم ال تقوم ا الدولة ويتم متابعتها القطاعات ا عنية ال دف إ طيط ا اجيات الإطار الذي يتعدى نطاق بلدية واحدة أو ولاية واحدة أو مقاطعة واحدة كبناء الطرقات الوطنية وا سور والإدارات العمومية وا ياكل البنيوية ذات البعد الوط وغ ها من ا سارات الكب ة ال تتعدى ا دود لية[10].

4. التنمية الشاملة : التنمية الشاملة هي قيق التقدم بزيادة الإنتاج الكلي من السلع وا دمات عدل أسرع من معدل الزيادة السكان أي تعمل على إحداث تغي ات جوهرية هيكل الاقتصاد القائم لتحقيق زيادة سريعة ودائمة متوسط داخل الفرد ا قيقي، وكذلك سـ توزيع الدخل لصا موعات السكان ذات الدخل ا نخفض يث قق ا هذا التغي اليا ا زء الأك من الزيادة الدخل القومي لتنمية الطلب الاستهلاكي ا مع قيق العدالة والاستقرار الاجتماعي[11].

5. التنمية ا ستدامة : إن التنمية ا ستدامة هي التنمية ال افظ على زون ا وارد الطبيعية ا تاح لدى ا تمع باستحداث بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة[12].

كما تتضمن التنمية ا ستدامة عدة عناصر أ ها :

- فيف حدة الفقر ووقف استـ اف ا وارد لأن الفقر يؤدي للمبالغة استخدام ا وارد الطبيعية ويسرع معدل نضو ا.
- استخدام تكنولوجيا نظيفة وهي ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتقييم ا شروعات ا ديدة.
- تبطئ معدل النمو السكا حـ ف الضغط على ا وارد الطبيعية.
- ويل تكليف التلوث من تكاليف خارجية إ تكاليف داخلية يتحملها ا تسبب فيها[13].

6. الأهداف العامة للتنمية : للتنمية عدة أهداف منها :

- قيق النمو واستمراره تلف القطاعات.
- تلبية ا اجيات الأساسية (العمل والغذاء والصحة والتعليم...ا).
- تأمـ مستوى سكا مستد .
- حفظ قاعدة ا وارد وتعزيزها.
- تعديل الا اه التكنولوجي والسيطرة على ا خاطر وذلك بتعزيز القدرة على الإبداع وخاصة البلدان ا تخلفة لتصبح أكثر فعالية مواجهة التحديات.
- دمج وسائل البيئة والاقتصاد مع صنع القرار يث يتم تغي الا اهات والأهداف والإجراءات ا ؤسساتية على كل ا ستويات ا لية والإقليمية بالقدر الذي يضمن بقاء الإنسان والطبيعة14..
- تعبئة ا دخرات وذلك بالسيطرة على القطاعات الإستراتيجية ومراقبتها للقطاعات ال س بنية الدولة وال يصطلح عليها با رتفعات ا طلة على الاقتصاد[15]، هذه القطاعات ا مداخيل تشكل دعامة أساسية لسياسة الدولة، وخاصة ا توفره من مدخرات مالية ال تعتمد عليها إيرادا ا الأساسية ميزانيتها.

ثانيا : القطاع العام والقطاع ا اص

1. القطاع العام : ويتمثل موعة الوحدات من قطاع الأعمال ال تدار من قبل ا كومة وال كن أن تدار من قبل القطاع ا اص، وتقوم ا ؤسسات العامة بإنتاج السلع وا دمات وتقد ها إ ا مهور بالأسعار الإدارية[16].

- كما يعرف كذلك على أنه تلك القطاعات ال ضع للسيطرة الكاملة للدولة، و هذا ا الة يتم النظر إ الدولة بوصفة وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع ا اص، غ أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءا لا يتجزأ من ا طط وال امج الاقتصادية للدولة[17].

2. القطاع ا اص : ويتمثل ا زء من الاقتصاد الوط الذي تديره أو لكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد[18].

كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار عرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتو آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية ا اصة وهي تسعى بالتا إ قيق أقصى ربح كن[19].

وينقسم القطاع ا اص إ قسم :

قطاع خاص منظم : وهو القطاع الذي يعمل إطار منظم حيث سك عمله وتعامله حسابات نظامية.

قطاع خاص غ منظم : وهو القطاع الذي لا سك عمله وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حر .

3. القطاع العام ا زائر : يكن للقطاع العام ا زائر أسس تار ية دد معا ه قبل الاستغلال، لذا كان القطاع العام ا زائر عبارة عن ا متلكات ا اضعة للحاكم وال تسمى بأرض البايلك، ترتكز بالدرجة الأو على القطاع الزراعي أما القطاعات الأخرى تكاد لا تذكر[20].

وبعد الاستقلال، ورثت الدولة ا زائرية ا ستقلة بعضا من تلكات الفرنسي ، ومنه فإن القطاع العام ا زائر يتشكل من تلك القطاعات ال ورثتها الدولة بعد خروج ا ستعمر و ويلها إ ملكية عامة، حيث أشرفت على تسي ها مباشرة بواسطة ثلي الدولة، وهناك قطاعات أخرى قامت بتأميمها وبالتا أصبحت يع القطاعات ال ورثتها وأ تها الدولة ا زائرية قطاعا عاما، تلكه الدولة وتس ه وتشرف عليه[21].

4. القطاع ا اص ا زائر : لقد كان القطاع ا اص ا زائر قطاعا له تار ه منذ القدم، لكونه قطاعا أهليا مرتكزا بالدرجة الأو القطاع الزراعي، وكذلك القطاعات الأخرى ا تمثلة ا رف والصنائع ا وروثة منذ القدم. و يز ثلاث مراحل :

ا رحلة الأو : وهي ا رحلة قبل وخلال الاستعمار حيث كان القطاع الفلاحي قطاعا أهليا بالدرجة الأو أما القطاعات الأخرى فكانت قطاعات ثانوية[22] "حرفية غ منظمة ".

ا رحلة الثانية : وهي ا رحلة ا متدة ما ب الاستقلال إ مرحلة تب سياسة استقلالية ا ؤسسات سنة 1988، وذلك بتحفيز النشاط ا اص دف خلق روح تنافسية ما ب ا ؤسسات العمومية وا ؤسسات ا اصة، حيث كان القطاع ا اص يتصف بصفة الثانوية (قطاع ثانوي)[23] وهي الفترة ال بدأ فيها كقطاع شبه ر ي.

ا رحلة الثالثة : وهي ا رحلة ال تبنت فيها الدولة ا زائرية النمط اللي ا ديث، أي ت سقف اقتصاد السوق والتحكم إ آلياته، والذي خض عنه الإعلان ا باشر بتخلي الدولة عن بعض قطاعات نشاطها لصا العمال أو ا واطن أو ا شاركة بينها وب ا واص، وهذا ت الأمر[24] رقم 95 – 22 ا ؤرخة 26 أوت 1995، ا تضمنة ا الات ال سوف تتخلى عنها الدولة وعليه برز القطاع ا اص كقطاع له وزنه واعتباراته ا ياة الاقتصادية، والذي لا يقل معناه وأهدافه من القطاع ا اص باقي الدول الأخرى ال تب عليه بعضا من أهدافها.

5. أهداف القطاع العام والقطاع ا اص : هناك لة من الأهداف تسعى الدولة ا زائرية إ قيقها منها الأهداف الذاتية ومنها الأهداف ال تسعى إ قيقها بفضل القطاع ا اص أ ها :

- تقليص العجز ا تكرر ميزانيتها العامة، بسبب الأموال ا وجهة للقطاعات غ الناجحة.

- فتح ا ال للقطاع ا اص للدخول النشاطات ال لت عنها الدولة وال لا ترغب فيها.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات العمومية عن طريق التنافس.
- ديث الاقتصاد الوط .
- قيق التوازن ب ا ناطق وا هات عن طريق مبادرة القطاع ا اص.
- اولة قيق مستوى مقبول من العمالة بفضل مشاركة القطاع ا اص بترغيبه وفق عدة امتيازات منها ا الية ومنها القانونية.

ثالثا : مسا ة القطاع العام والقطاع ا اص التنمية الوطنية بعد الأمر 1995

بعد الأمر رقم 95-22 ا ؤرخة 26 أوت 1995، ا تعلقة با وصصة و الا ا، والشروع ا ميدانيا، دف قيق دفعة قوية ومتميزة للاقتصاد الوط لتحقيق التنمية الوطنية، بفضل مشاركة القطاع ا اص، إ جانب القطاع العام الذي يستطع لوحده قيق غايات وأهداف التنمية الوطنية وعليه فإن مسا ة القطاع العام وا اص كن أن نوضحها ا الات الآتية :

1. **ا سا ة ا ال الفلاحي :** هذا ا ال الذي يعت الا تار يا يتميز عن باقي ا الات كونه قطاع أهلي بالدرجة الأو قبل الاستعمار ا يؤهله أن يكون الا خاصا أكثر منه الا عاما ويوضح ا دول (1) مسا ة القطاع العام والقطاع ا اص هذا النشاط. فبفضل سياسة الإصلاح والدعم ا قدم من طرف الدولة هذا ا ال وللتنازلات ال قامت ا هذه الأخ ة لبعض عقارا ا الفلاحية قد أ ر بتحقيق نتائج لصا ا ستفيدين ا واص بدرجة كب ة، حيث سجل القطاع ا اص أعلى مسا ة القيمة ا ضافة بلغة 99.85 % خلال سنة 2006.

أما القطاع العام فقد سجل أك نسبة مسا ة خلال سنة 2000 وا قدرة بـ 0.45 %، إن هذه النسب تعت ضئيلة جدا لأ ا لا تع بصورة فعلية من مسا ة القطاع العام يث تقترب من الانعدام، وهذا يعود إ الأ ية التار ية ال يز ا ا ال الفلاحي منذ عدة عقود تار ية قبل وبعد الاستعمار.

2. ا سا ة ال الاستثمار الإنتاجي : بعد هذه الإصلاحات باشر القطاع ا اص مسا ته الاستثمارية عدة الات إنتاجية كب ة، وفعالة ومتزايدة منذ سنة 1995 أي منذ تطبيق الأمرية ا تعلقة با وصصة، وخاصة الاستثمارات الصغ ة وا توسطة ال لا تتعدى حجم عمالتها 10 عمال كما يوضح ا دول (2)، من خلال هذه النسب وبعد فتح ا ال أمام القطاع ا اص، فإن مسا ة القطاع العام ا ؤسسات ا توسطة والصغ ة تناقص حيث سجل سنة 1985 نسبة 52.7 % وسنة 2000 نسبة 22.0 % وهذا روج القطاع العام من هذا النوع من ا ؤسسات، وهذا بعد خوصصتها. وعلى خلاف ذلك نلاحظ أن القطاع ا اص قد سجل 3.3 % من مسا ته ا ؤسسات ال يفوق عدد عما ا 10 عمال، وهذا خلال سنة 1985، أما سنة 2000، فإن مسا ة القطاع ا اص ا ؤسسات ذات عمالة أك أو يساوي 10 عمال فسجلت 2.7 % أما ا ؤسسات ذات عمال أقل أو يساوي 10 عمال فقد سجل القطاع ا اص نسبة مئوية يساوي 75.3 %، وهذا يعود بالدرجة الأو إ التخصص الذي يتميز به القطاع ا اص إنشاء ا شروعات ذات رأس ا ال ا تواضع، إضافة إ السلوكات الشخصية للخواص تب مبدأ ا خاطرة الذي اول أن يتجنبه، لأن ا نافسة أحد السمات ال يتميز ا ا ؤسسات ا اصة، إضافة إ الاحترافية ال يتميز ا ا واص تسي مؤسسا م.

3. ا سا ة ا ال ا دما : يعت ا ال ا دما من أهم ا الات ال ترفها القطاع ا اص والقطاع العام كون أن بعض القطاعات كالتعليم مثلا قطاع الأمة ولا يستطيع القطاع ا اص أن يل يع هذه ا دمات وكذلك الصحة، وعلى غرار ذلك نلاحظ بعض هذه ا دمات مثل النقل والفندقة والإطعام قطاعا للخواص بالدرجة الأو ، مهما كانت إيديولوجية الدولة، وعليه فإن نسبة مسا ة القطاع العام والقطاع ا اص كن إ ازها التا :

.1.3 ال الفندقة : هذا ا ال نلاحظ أن القطاع ا اص ساهم بفعالية، كما هو مبـ ا دول (3) حيث النسب ا ئوية ا تزايدة تدل على الدور الذي يلعبه ا واص ال الفندقة، لأن مردودها ا ا متميز، إضافة إ الكلفة غ الباهظة الاستثمار هذا ا ال وخاصة ا شاريع الصغ ة وا توسطة إضافة إ ا ة الاستثمار هذا ا ال للقطاع ا اص وما يقدمه من خدمات يزة للمتعامل (الزبائن).

.2.3 ا ال الصحي : لقد بينت ا سارات التار ية للحياة الإنسانية أن الصحة أحد الركائز ال ب على الأمم أن توفرها لشعو ا و بالتكلفة ا ناسبة، وهذا ا ا من دور كب استقرار ا تمعات وا سا ة الفعالة قيق التنمية وخاصة الاجتماعية.

وعليه فإن مسا ة القطاع ا اص لا كن الاستغناء عنها مهما كان ذلك حيث يشكل القطاع العام والقطاع ا اص مة واحدة خدمة الصحة العمومية للمجتمعات وعليه فإن ا زائر قبل ا وصصة كانت تباشر منح التحفيزات للقطاع ا اص الاستثمار و هذا ا ال سواء عن طريق التعاون معه أو عن طريق التعاقد أو نح الامتيازات ا الية والقانونية وغ ها لصا خدمة ا تمع، وعليه فقد عرف عدد الأطباء تطورا كما هو مبـ ا دول (4) مع ملاحظة تفوق مسا ة القطاع العام عن القطاع ا اص، لأن هذا القطاع لا يقل أ ية عن قطاع التعليم وهي القطاعات الريادية للأمة، لذا فمن مصلحة الدولة أن تتحمل ا سؤولية التامة ذلك، سواء من حيث توف الوسائل أو من حيث ضبط تسي ها لأ ا حق من حقوق ا واطنة، لذا نلاحظ رغم فتح ا ال أمام القطاع ا اص إلا أنه يتجاوز النسبة ال سجلها القطاع العام، حيث سجل سنة 1999 نسبة 38.93 % مقارنة بالقطاع العام الذي سجل 61.07% أما سنة 2004، فسجل القطاع ا اص نسبة 41.46 % أما القطاع العام فيسجل 58.54 % أي بفارق يقدر بـ 2.53 % زيادة لصا ا واص، كما يلاحظ ذلك حـ الدول الرأ الية فإن الدولة على صلة مباشرة ذا ا ال ليس فقط ال ا ياكل ا ادية والبشرية ذا القطاع بل حـ ا سا ة منح ا قوق للمواطن عند توجههم ستشفيات القطاع ا اص عن طريق أنظمة التعويض.

.3.3 ال النقل : سجل قطاع النقل مسا ات القطاع العام وا اص ا بينة ا دول (5) الذي يوضح تعداد وسائل النقل للقطاع العام والقطاع ا اص، فإن القطاع العام دود جدا مسا ته، وهذا يعود إ التنازل الذي قامت به الدولة لصا القطاع ا اص، كون أن هذا ا ال من أهم ا الات ال بر ت لأجل خوصصتها، حيث سجل نسبة متزايدة للقطاع ا اص تفوق 80 % حيث سجل سنة 2002 نسبة 80.89 % وسنة 2004 سجل نسبة 90.56 %، وهي نسبة كب ة، ويعود هذا على ا ردود ا يد ذا القطاع وإ ا دمات ا تميزة للمتعامل سواء نوعية ا دمات أو نوعية الوسائل.

.4.3 ال العمالة : تعت العمالة من أهم الأهداف ال تسعى الدولة إ قيق نسبة متميزة فيها، فهي هدف إستراتيجي ميع الدول مهما كان تقدمها، فتوف مناصب الشغل لدى ا تمع يكسب ا كومة تأييد مواطنيها، وا سا ة استقرارها و تنمية البلاد، لذا فإن القطاع ا اص له آثاره البارزة هذا ا ال فنلاحظ من بيانات ا دول (6) تراجع تعداد العمالة ا سجلة القطاع ا اص.

كما ملاحظة على مستوى ا سجل السجل التجاري، وذلك عن طريق عملية الإسقاط باعتبار أن ا اصل على سجلات ارية سواء أكانوا أشخاصا طبيعي أو معنوي يعت ون عمالا بغض النظر عن ا زاولة الفعلية للنشاط، هذا بالنسبة للأشخاص الطبيعي أما الأشخاص ا عنوي ، إضافة إ كو م عمال فإ م يوظفون عمال مشاريعهم سواء عمال دائم أو مؤقت أو عمال غ مصرح م، وعليه فإنه تسجيل التعداد ا بـ ا دول (7).

ما يلاحظ من خلال ا دول(8) الذي يشمل عدد العمال الكلي للقطاع العام وا اص أن موع العام تزايد، حيث سجل سنة 1997 تعداد مقدر بـ 5708000 عامل منهم 2890000 عامل سجل القطاع ا اص أي نسبة مئوية مقدرة بـ 50.63 %، أي يفوق حجم العمالة القطاع العام بنسبة ضئيلة، وعليه نلاحظ أن مسا ة القطاع ا اص كانت معت ة، وهذا

بفعل الامرية الا شجعت على تعبئة ا دخرات ا اصة واستغلا ا الاستثمارات خاصة الصغ ة وا توسطة، إضافة لقروض تشغيل الشباب، وهذه القرارات سا ت تدعيم وتفعيل القطاع ا اص.

إضافة إ ذلك فإن سوق العمل ا وازية هي الأخرى قد أسهمت رفع حجم العمالة على ا ستوى الوط لأن غالبية هذه العمالة الأصل حرفية غ مسجلة على مستوى الغرف الولائية للصناعة التقليدية، لذا فهي ضمن القطاع ا اص بالدرجة الأو ، ويب ا دول(9) النسب ا ققة حيث نلاحظ أن سوق العمل ا وازية قد سجلت سنة 1995 تعداد 1731000 عامل بنسبة 17.1% وسنة 1996 سجلت تعداد مقدر بـ 54800000 عامل، بنسبة 17.5 % وإذا ما افتراضنا ثبات النسبة على أساس سنة 1996، فإننا نسجل تعداد مقدر بـ 11562800 عامل، أما إذا ما افترضنا ذلك بنسبة 1995 فإننا نسجل التعداد ا وا 36524100 عامل، ومنه فإن السبب الأساسي ذا الكم ا ائل يعود بالدرجة الأو إ أن غالبية العمال حرفي متمركزين بالدرجة الأو الصنائع وا رف مثل البناء، صناعة ا لود – ا شب...ا .

4. ا سا ة الإ الية للقطاع العام والقطاع ا اص خلال الفترة ما ب 1996-2006

ومن خلال ا عطيات الإحصائية ا قدمة ا دول (10) الذي يوضح مسا ة القطاع العام والقطاع ا اص ا سجلة على ا ستوى الوط ، حيث أن هذه ا سا ة متمحورة حول عدة قطاعات وهي القطاع الفلاحي، ا روقات، الأشغال العمومية والبترولية، الصناعات خارج ا روقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة، ا دمات.

ووفقا ا سجل ا دول (10-ع) و(10-خ) نلاحظ ما يلي :

- بالنسبة للقطاع الفلاحي : يلاحظ أن ا سجل خلال الفترة ما ب 1996 إ 2006 أن مسا ة القطاع ا اص تقدر بـ 99.84 % أما القطاع العام تقدر مسا ته بنسبة 0.52 % وهي نسبة ضئيلة جدا، ويعود ذلك إ ا لفية التار ية للقطاع ا اص كونه قطاع عائلي بالدرجة الأو (أهلي).

- بالنسبة لقطاع ا روقات والأشغال البترولية : يعت قطاع ا روقات وملحقاته ا دماتية قطاعات إستراتيجية بالنسبة للدولة، وهذا من خلال النسبة ا ئوية ا سجلة بـ 90.82 % بالنسبة للمحروقات ونسبة 100 % للأشغال البترولية، أما القطاع ا اص فلم يسجل سوى 6.20 % بالنسبة للمحروقات وعلى هذا الأساس لقبت هذه القطاعات با رتفعات ا طلة على الاقتصاد، لأ ا ثل قطاعا ولا زينة الدولة.

- بالنسبة لقطاع الصناعة خارج ا روقات : نلاحظ رغم التسهيلات ا قدمة من طرف الدولة سواء ا الية أو القانونية فإن مسا ة القطاع ا اص تسجل سوى 31.29 % مقارنة بالقطاع العام الذي سجل نسبة 68.71 % أي بفارق مقدر بـ 37.42 % لصا القطاع العام ا يدل على أن الدولة ما زالت تساهم هذا ا ال لعدة اعتبارات منها : حجم ا ؤسسات الا تلكها وا ما زالت تدعمها بغرض قيق أهداف اجتماعية واقتصادية، ومن بينها ا فاظ على مناصب الشغل للعمال.

- بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية : هذا القطاع يلاحظ أن مسا ة القطاع ا اص مقدرة بـ 71.72 % أما القطاع العام فسجل نسبة 28.28 %، ويعود ذلك إ السياسة الا انتهجتها الدولة حل ا ؤسسات العمومية وخوصصتها، وهذا ا يز به هذا القطاع من عدم قيق أهداف الدولة ا كلف تدعيم ما مستمر ذا النوع من النشاط.

- أما على مستوى قطاع النقل والاتصالات وكذالك قطاع التجارة وا دمات : فنلاحظ أن النسبة ا توسطة للقطاع العام قد سجل 18.06 % وأما القطاع ا اص فسجل نسبة 81.94 %، ويعود هذا إ نوع النشاط الذي يقترب بشكل كب إ القطاعات الاجتماعية، كونه يتميز بالاتصال ا باشر با تمع، لذا فإن مسا ة ا واص قد سجل تغطية شبه كلية تلبية متطلبات الأعوان ا ستهلك ذه ا اجيات إضافة إ نوعية ا دمة ا قدمة كميا وكيفيا.

خلاصة : من خلال ما تقدم فإن القطاع العام يتخل عن مسا ته التنمية الوطنية وخاصة القطاعات الا ثل شراي الأمة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، كما قامت الدولة كذلك نح عدة امتيازات من بينها الدعم ا ا والف للعديد من القطاعات خاصة الفلاحية وكذلك الاستثمارات الإنتاجية ذات ا جم الصغ وا توسط، وهذا ما لوحظ ا سا ة ا توسطية الكلية ا قدرة بـ 52.43 % لصا القطاع العام و47.57 % لصا القطاع العام.

وعليه فلا يستطيع القطاع ا اص قيق التنمية الوطنية لوحده ولا القطاع العام يستطيع قيق التنمية الوطنية لوحده بل يستلزم التلاحم والتآزر والتعاون لتحقيق أهداف التنمية الوطنية ا نشودة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) : ثل مسا ة القطاع العام والقطاع ا اص الإنتاج الفلاحي من القيمة ا ضافة با ائة

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مسا ة القطاع العام %	0.27	0.40	0.45	0.39	0.31	0.24	0.16	0.16	0.15
مسا ة القطاع ا اص %	99.73	99.60	99.59	99.69	99.69	99.76	99.84	99.84	99.85

- Donne statistique N°: 478 ONS, Algérie, 2007, P 10

- Annuaire statistique de l'Algérie N° : 22. ONS, Algérie 2006 , P 386.

جدول (2) : ثل مسا ة القطاع العام وا اص الاستثمارات الإنتاجية خارج ا روقات من القيمة ا ضافة با ائة

السنوات	1985	1995	1997	1999	2000
مؤسسات القطاع العام	52.7	31.9	27.0	-	22.0
مؤسسات القطاع ا اص ال لا يقل حجم عمالتها 10	3.3	2.2	2.0	5.7	2.7
مؤسسات القطاع ا اص ال لا يزيد حجم عما ا 10	44	65.9	71.0	93.2	75.3

Zidouni Hamid: L'économie non observée; approche comptable cas des comptes nationaux algériennes, CREAD, Algérie 2001, p12.

Rapport: pour une politique de développement de la PME en Algérie CNES, Algérie 2000, P203.

جدول (3) : ثل حجم ا رافق الفندقية للقطاع العام وا اص

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القطاع العام	-	93	97	105	110	78
القطاع ا اص	-	664	770	816	870	920
نسبة القطاع ا اص إ العام	-	87.71	88.81	88.59	88.77	92.18

Annuaire Statistique N° : 22, Op. cit., P 294

جدول (4) : ثل موع الأطباء وجراحو الأسنان والصيادلة للقطاع العام والقطاع ا اص

السنـوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القطاع العام	26756	27250	28158	29041	29933	30815
القطاع ا اص	17060	18258	19134	20143	20770	21825
نسبـة القطـاع ا اص إ العام	38.39	40.12	40.45	40.95	40.96	41.46

L'Algérie en quelque chiffres N°: 34,35, ONS, Algérie 2003, 2006, PP: 16, 18.

جدول (5) : ثل عدد الوحدات من وسائل النقل* لدى القطاع العام والقطاع ا اص

السنـوات	2000	2001	2002	2003	2004
القطاع العام	-	-	1775	1796	1816
القطاع ا اص	6600	6699	7517	11783	17430
نسبة القطاع ا اص إ القطاع العام	-	-	80.89	86.77	90.56

-Annuaire statistique N°: 22, Op. Cit., PP 233, 236. -L'Algérie en quelque chiffres N°: 35, Op. Cit, P 41

جدول (6) : ثل عدد العمال للقطاع العام والقطاع ا اص العمالة بالنقل*

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عمالة القطاع العام	-	-	-	-	-	6149	6033	6139
عمالة القطاع ا اص	6109	4470	3450	3184	2877	1887	1337	1601

Annuaire statistique N°: 22, Op. Cit., PP: 233.236

جدول (7) : ثل عدد ا سجلا السجل التجاري الوط للأشخاص الطبيعي وا عنوي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأشخاص الطبيعي	273841	184457	154373	143051	159047	187509	211047	208016
الأشخاص ا عنوي	23684	18334	14808	20268	18972	21748	24400	25722

Les création d'entreprise en Algérie: CNRC Statistique, Algérie, 2003, 2005, 2006, PP :36-55.

جدول (8) : ثل عدد العمال ا سجل على ا ستوى الوط ب قطاع عام وخاص

السنـوات	1997	2000	2001	2003	2004
التعـداد	8708000	6179992	6228772	6684056	7798412
قطاع عـام	2818000	-	-	-	-
قطاع خاص	289000	-	-	-	-

Annuaire statistique N°: 22, Op. Cit., PP: 75, 82

جدول (9) : ثل النسب ا ئوية للعمالة السوق ا وازية الوطنية، (ا دول مركب من إ ازنا)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النسب	17.1	17.5	18.8	18.9	19.3	20.2	21.2	21.1
التعداد	1731000	5480000	-	-	-	-	-	-

* Philippe Adair: communication au colloque international au Maroc le thème "l'économie informel au maghreb", avril 2003, P21 ; * Profil pays Algérie, institut de la méditerranée, janvier 2006, P 15.

جدول (10-خ) ثل مسا ة القطاع ا اص الإنتاج الوط من القيمة ا ضافة با ائة، (بالتصرف)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	ا توسط
الفلاحي	99,66	99,34	99,72	99,60	99,60	99,60	99,69	97,58	99,84	99,84	99,84	99,48
ا روقات	3,51	3,86	4,40	5,03	4,33	5,03	7,31	7,95	8,04	9,49	9,18	6,20
الأشغال العمومية البترولية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	-
الصناعات خارج ا روقات	18,24	22,89	26,60	29,86	33,70	29,86	34,59	35,53	35,93	38,09	38,87	31,29
البناء والأشغال العمومية	58,36	61,58	64,25	68,03	80,54	68,03	75,22	75,83	77,50	79,81	79,72	71,72
النقل والاتصالات	66,01	66,93	68,35	72,85	78,07	72,85	78,57	75,60	70,42	69,86	75,39	72,26
التجارة	89,81	92,99	92,68	93,35	93,88	93,35	93,43	93,19	93,43	94,17	94,02	93,12
ا دمات	88,44	89,43	88,05	88,66	90,11	88,66	90,43	89,63	86,48	89,32	89,39	80,44
ا موع الكلي بالنسبة للسنوات للقطاع العام وا اص	45,70	45,68	53,27	51,29	48,04	51,29	49,59	47,95	46,08	42,13	42,27	47,57

(1)- Collection statistique N°: 131, ONS, Algérie, 2006, PP 47, 50. (2)- Donne statistique N°: 478, ONS, Algérie, 2007, P 10.

جدول (10-ع) ثل مسا ة القطاع العام الإنتاج الوط من القيمة ا ضافة با ائة، (بالتصرف)

السنوات، عام	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	ا توسط
الفلاحي	0,34	0,66	0,28	0,40	0,40	0,40	0,31	2,42	0,16	0,16	0,16	0,52
ا روقات	96,5	96,1	95,6	95.0	95, 7	95.0	92,7	92,1	92.0	90,5	90,8	93,8
الأشغال العمومية البترولية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الصناعات خارج ا روقات	81,76	77,11	73,40	70,14	66,30	70,14	65,41	64,47	64,07	61,91	61,13	68,71
البناء والأشغال العمومية	41,64	38,42	35,75	31,97	19,46	31,97	24,78	24,17	22,50	20,19	20,28	28,28
النقل والاتصالات	33,99	33,07	31,65	27,15	21,93	27,15	21,43	24,40	29,58	30,14	24,61	27,74
التجارة	10,19	7,01	7,32	6,65	6,12	6,65	6,57	6,81	6,57	5,83	5,98	6,88
ا دمات	11,56	10,57	11,95	11,34	9,89	11,34	9,57	10,37	13,52	10,68	10,61	19,56
ا موع الكلي بالنسبة للسنوات للقطاع العام وا اص	54,30	54,32	46,73	48,71	51,96	48,71	50,41	52,05	53,92	57,87	57,73	52,43

(1)- Collection statistique N°: 131, ONS, Algérie, 2006, PP 47, 50. (2)- Donne statistique N°: 478, ONS, Algérie, 2007, P 10.

الإحالات وا راجع :

1 - مد السويدي، التسي الذا التجربة ا زائرية و التجارب العا ية، ا ؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ا زائر، الطبعة الأو ، سنة 1986، ص 27،28.

2 - مد السويدي، نفس ا رجع، ص ص 27، 28.

3 - مد السويدي، نفس ا رجع، ص ص 27، 28.

4 - ي الدين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة للطباعة والنشر، ب وت، 1972، ص ص 207، 208.

5 - صلاح الدين نامق، التضخم السكا والتنمية السكانية ا مهورية العربية ا تحدة، دار ا عارف، القاهرة، مصر، 1966، ص ص 94، 95.

6 - دروس التخطيط والتنمية، ا ؤسسة الوطنية للطباعة، الطبعـ ة الثالثة، ا زائر، 1985، ص ص 8، 11.

7 - عبد ا عطي عساف، حوليات جامعة ا زائر، العدد 9، ا زائر، أفريل 1995، ص ص 229، 230.

8 - مد مود الصقور، التخطيط الإقليمي والتنمية الريف الأرد ، شق وعكاشة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1985، ص ص 45، 46.

9 - ال الدين لعويسات، العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر، ا زائر 2000، ص 77.

10 - العمري بوحيط، البلدية إصلاحات ومهام وأساليب، ا زائر، 1997، ص 89.

11 - أ د مصطفى خاطر، تنمية ا تمعات ا لية، وذج ا شاركة إطار ثقافة ا تمع، ا كتب ا امعي ا ديث الأزراطية، الإسكندرية مصر، 1999، ص ص 16،17.

[12] - عبد القادر مد عبد القادر عطية، ا اهات حديثة التنمية، الدار ا امعية الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 182، 183.

[13] - مد عبد البديع، نفس ا رجع، ص 316.

[14] - مد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأ ن، الطبعة الأو ، مصر، 2006، ص 316.

[15] - مالكو جيل وآخرون، تر ة طه عبد ا منصور، اقتصاديات التنمية، ا ريخ للنشر والتوزيع، العربية السعودية، 1995، ص ص 897، 898.

[16] - ضياء يد ا وسوي، ا وصصة والتصحيحات ا يكلية، آراء وا اهات، ديوان ا طبوعات ا امعية ا زائر، 1995، ص ص 9، 10.

[17] - عبده مد فاضل الربيعي، ا صخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبو ، القاهرة، الطبعة الأو ، مصر، 2004، ص ص 14، 158.

[18] - مسعود يح، ا وسوعة الاقتصادية، شركة ا طبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، ب وت، 1997، ص 126.

[19] - عبده مد فاضل الربيعي، نفس ا رجع، ص ص 14، 15.

[20] - أ د ه ، اقتصاد ا زائر ا ستقلة، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر 1991، ص ص 21، 24.

[21] - مد الصغ بعلي، تنظيم القطاع العام ا زائر، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر 1992، ص ص 13، 24.

- هذا الإشراف التسي ي متمثل التسي الذا والتسي الاشتراكي.

[22] - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة ا زائرية التخطيط والتنمية (1962– 1980)، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر 1982، ص ص 14، 15.

[23] - NACER-EDDINE SADI, La privatisation des entreprises publiques en Algérie, OPU, Algérie 2005, P 24.

[24] - ا ريدة الر ية للجمهورية ا زائرية، العدد 48، ا طبعة الر ية ا زائرية، ا ؤرخة بتاريخ 3 سبتم 1995 ميلادي، ا زائر، ص 4.

- ا ادة 02 من ا ريدة الر ية العدد 48 مؤرخة بتاريخ 03 سبتم 1995 حيث تقول يهم هذا الأمر ا ؤسسات التابعة للقطاعات التنافسية ال ارس نشاطا ا القطاعات التالية: (الدراسة والا از الات البناء والأشغال العمومية، والري، الفندقة والسياحة، التجارة والتوزيع، الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية الغذائية، الصناعات التحويلية ا الات التالية: "ا يكانيكية، الكهربائية، الإلكترونيك، ا شب ومشتقاته، الورق، الكميائية، البلاستيك، ا لود"، النقل ا ي للمسافرين والبضائع، أعمال ا دمات ا نائية وا طارية، التأمينات، الصناعات الصغ ة وا توسطة، ا ؤسسات ا لية الصغ ة وا توسطة").

* - وسائل نقل هي السيارات النفعية : ا افلات – الشاحنات بأنواعها – ا رارات بعجلات بأنواعها

* - خلال السنوات 2002 – 2003 – 2004 – لا يوجد الإحصاءات بالنسبة للقطاع ا اص مناطق الشرق ا زائري، لذا نلاحظ أن القطاع العام تفوق عن القطاع ا اص، مع العلم أن قطاع النقل تفوق نسبة مسا ته 80%.

- إضافة إ ذلك أن عدد العمال ال النقل لدى ا واص لا يتميز بثابت العمالة، لأن كث من العمال غ مسرح م ر يا إضافة على عدم الاستقرار أثناء سنوات العمل، (يتميز بالتنقل).

تشخيص ا تغ ات ا ديدة سوق النفط
وأثرها على استقرار الأسعار، 2008 – 2010

سعد ا داود، جامعة ا زائر 3
daoudsadallah@yahoo.com

ا لخص : خلال سنة 2008 شهدت سوق النفط تقلبات حادة الأسعار، فبينما ارتفعت أسعار النفط إ ما يقارب $150 عادة لتنخفض بشكل مفاجأ إ ما يقارب $40 لا ميل. يطلنا هذا البحث بعدد من الدلائل وا جج ال كانت ل جدلا ب ا لا ، إذ خلص البحث إ أن عوامل السوق الأساسية لا يبدو أ ا كافية وحدها لتفس عدم استقرار أسعار النفط، كما أن الأسواق ا الية والسياسات ا كومية ومتغ ات الاقتصاد الكلي قد لعبت دورا مهما لوصول أسعار النفط إ مستويات مبالغ فيها.

كلمات ا فتاح : النفط، عوامل السوق، الأوبك، الأزمة ا الية، أسعار النفط.

هيد : يعزو كث من ا راقب أن الارتفاع ا طرد الأسعار العا ية للنفط ا ام على مدى السنوات ا مس ا اضية إ ضعف عوامل السوق الأساسية ا تمثلة ددات الطلب والعرض[1]. حيث ي ر ا انب ا تعلق بالطلب إ ما يتعرض له الطلب العا ي من و متسارع بسبب النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده كل من الص وا ند، نفس الوقت الذي تتعرض فيه إمدادات النفط إ ركود بسبب تراجع وت ة الاستثمارات ا ديدة مقارنة مع النمو ا تسارع للطلب. ومع ذلك يأخذ بعض ا لا تفس ا م بفكرة أن التحولات أساسيات السوق مسؤولة على ركات أسعار النفط ا ائلة سنة 2008[2]، لأ ا تكن حسب رأيهم ذات تأث كا لوصول الأسعار إ مستوى 150 دولار لا ميل. وبدلا من ذلك اعتمدوا على عدد من التفس ات البديلة لدعم رأيهم كمثل السياسات ا كومية ا اطئة، ا اهات حركة متغ ات الاقتصاد الكلي ودور الأزمة ا الية.

1- العوامل ا تعلقة بالطلب على النفط

1-1 ضعف الطلب مواكبة و واردات الص وا ند : ينظر معظم ا لا إ أن أزمة أسعار 2008 تعتـ بداية النمو ا تسارع للطلب العا ي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة. ففي ح ازداد الطلب العا ي على النفط عدل سنوي متوسط بلغ 1.1% أي ما موعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة ا متدة ب عامي 1998 و2002[3]، تسارع و الطلب العا ي عدل سنوي متوسط بلغ 2.1% أي ما موعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2004 و2009. وترجع معظم أسباب هذه الزيادة الطلب على الطاقة إ اقتصاديات الأسواق الناشئة آسيا والشرق الأوسط وبشكل خاص إ الص وا ند.

2-1 كثافة استخدام النفط الاقتصاديات الناشئة : يعتـ النمو الاقتصادي السريع والكثافة العالية لاستخدام النفط ـ أي كمية النفط اللازمة لإنتاج دولار من الإنتاج أو ا خرجات ـ الاقتصاديات ا ديدة الناشئة من الأسباب الرئيسية وراء الزيادة ا طردة لاستهلاك خامات النفط. حيث تش البيانات ا توفرة حول و استهلاك النفط الص لوحدها خلال الفترة ا متدة ب عام 2003 و2007 فقط أن استهلاك الص من النفط قد ا بـ 35% أي ما يقارب معدله 9% سنويا. ولا يزال استهلاك الفرد من النفط كل من الص وا ند منخفضا للغاية مقارنة مع الدول مرتفعة الدخل، ع أن أي احتمال لنمو الدخل ا تاح هذه الدول سوف يؤدي بالضرورة إ زيادة الطلب على النفط بدرجة أك [4]. من هنا يتبـ لنا أن عوامل السوق سوف تستمر تأكيد ضغطها على الأسعار.

وبالنظر إ ا استهلاك الطاقة العا ي خلال العقد ا اضي يظهر الشكل (1) ايزا، ع أنه بينما وصل و استهلاك النفط إ ذروته سنة 2004، فإن الاستهلاك العا ي للنفط ا بنسبة 1.1% فقط سنة 2007 أي أقل بقليل من متوسط وه خلال عشر سنوات (1.3 ٪)[5]. وا قيقة هي أن و الطلب يتجه إ أن يكون أكثر أو أقل بقليل من متوسط وه خلال العشرة سنوات بعد أن ارتفع لفترة وجيزة سنة 2004. والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل تع زيادة الطلب العا ي على النفط خلال العشر سنوات ا اضية ستكون كافيا لتفس الارتفاع ا فاجئ الأسعار سنة 2008 ؟

2- العوامل ا تعلقة انب عرض النفط

2-1 تباطؤ الاستثمارات : كن تفس الأسباب الرئيسية وراء الا فاض و الإنتاج إ أسباب تتعلق بالفترات الطويلة ال مرة ا صناعة النفط من ركود الاستثمارات والطاقة التكريرية ا توفرة بالإضافة إ تعطل وعدم انتظام بعض الإمدادات[6]. علاوة على ذلك تتبع الأوبك سياسة فعالة للحدة من ارتفاع الأسعار، ففي ح أن مضاعفة إنتاج الدول غ عضو الأوبك يرق إ مستوى التوقعات دف التأث على الأسعار. سجل إنتاج الأوبك زيادة قدار 2.4 مليون برميل يوميا منذ عام 2003 بينما زاد الإنتاج خارج الأوبك نفس الوقت بنسبة 4.4 مليون برميل يوميا[7].

من الأسباب الرئيسية ال تقف وراء تباطأ و الاستثمارات الارتفاع ا فاجئ التكاليف ا ديدة للنفط والغاز. فبعد فترات طويلة من انكماش السوق 1980 و1990 يبدوا أن ا ستثمرين دوا حوافز جديدة للاستثمار عمليات الإنتاج والقدرات التكريرية الأمر الذي ساهم بشكل مهم ارتفاع الأسعار الآونة الأخ ة، ومنذ ذلك ا توصلت معظم نتائج الدراسات ال خصت أزمة أسعار 2008 إ الإقرار بالنقص ا اد ا هندس وا عدات اللازمة وغ ها من السلع الأساسية. فقد توصلت Cambridge Energy Research Associates إ أن تكلفة رأس ا ال لعمليات التنقيب والإنتاج زاد بأكثر من الضعف خلال السنوات الأربع ا اضية ا يع أن تطوير القدرات الإنتاجية ا الية يتطلب مضاعفة الاستثمارات القائمة. علاوة على ذلك د أن النقص ا اد ا هارات يؤدي إ تأخ العديد من ا شاريع ا يزيد من تراجع النمو القدرة الإنتاجية. هذا ا وقف من ا رجح أن يستمر ا ستقبل بسبب أن أجزاء واسعة من ا عدات صناعة النفط وصلت إ اية خدمتها بعدما اهتلكت بصفة شبه كاملة[8].

ح أن ا فاض الاستثمارات تع أنه لا وجود لقدرات إنتاجية ستضاف إ الإمدادات القائمة سجلت السوق عدد من الاضطرابات ا تقطعة العرض ا سيزيد من الضغوطات على السوق.

2-2 تعطل إمدادات النفط إ السوق : بالرغم من عدم تسجيل تعطل حاد الإمدادات العا ية للنفط خلال السنوات ا مس ا اضية، فإنه يقدر 'إ ا التعطيل الإمدادات' بـ 2 إ 3 مليون برميل يوميا بسبب عدد من الأحداث أ ها تعطل الإمدادات النفطية القادمة من نيج يا بسبب هجمات ا تمردين، إعصار كاترينا فضلا عن ا فاض القدرات الإنتاجية لكل من ف ويلا والعراق. وقد أدى اضطراب الإمدادات النيج ية ربيع عام 2008 إ مزيد من الا فاض عرض خامات النفط ا فيفة ومنه ا سا ة ارتفاع الأسعار(light sweet crude)[9]. وأخ ا أدت ا خاوف من احتمال تعطل الإمدادات بسبب احتمال مواجهة عسكرية مع إيران ا ستقبل إ مزيد من الضغط على السوق من جانب العرض.

نتيجة للعوامل السابقة تراجع الفائض القدرات الإنتاجية العا بشكل ملحوظ خلال الفترة ا متدة بـ عامي 2004 و2009 لتبقى أقل بكث من متوسطها خلال 10 سنوات. ظل تضاؤل إمكانية وجود قدرة كامنة لتحقيق فوائض كفاية من

جانب العرض، يكون من ا ستحيل على ا نتج مواجهة احتمال تعطل الإمدادات لاستعادة توازن السوق دون ا اجة لتغ ات هامة الأسعار. و ا أنه من غ ا مكن الوقت ا ا قيق توازن ب و الطلب على النفط و ـو الكمية ا عروضة سينتج عنه عجز تام قيق طاقة إنتاجية فائضة ا سيؤدي إ ارتفاع الأسعار السوق الفورية.

ومع ذلك يبدو من الصعب الربط ب ركات الأسعار أسواق النفط سنة 2008 بالتوازن الدقيق للعوامل الأساسية للسوق. فبالنظر إ تطورات سوق النفط سنة 2008 يبدو أ ا تتعارض على الأقل مع جزء من ت يرات أصحاب الرأي الأول. حيث أنه طوال النصف الأول من عام 2008 أين كانت أسعار النفط ترتفع كان التوازن ب العرض والطلب يتحقق مبدئيا وبشكل ضعيف. علاوة على ذلك فإن الا يار السريع لأسعار النفط من مستوى 150 دولار لل ميل إ ـو 40 دولار لل ميل بداية سنة 2009 يستند مبدئيا إ تغ طفيف عوامل السوق القائمة، هذا يدل على أنه إما أن يكون هناك زمن تأخ يفصل ب التغ الذي حصل عوامل السوق إ غاية تغ الأسعار، أو أن هناك عوامل أخرى أثرت على حركة الأسعار.

3- السياسات ا كومية ا اطئة

الوقت الذي يستند فيه الكث تفس ا م للأزمة على عوامل وظروف السوق على أ ما الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004، يسلم بعض من ا لل بالإسهام ا ام للسياسات ا كومية ا اطئة الارتفاع ا طرد للأسعار 2008. ث تؤدي تلك السياسات ا اطئة فقط إ تقييد ا صول إ ا وارد النفطية يع أ اء العا بل سا ت تغذية الطلب ا لي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار.

من ناحية أخرى د أن عامل تأميم ا وارد النفطية (resources nationalism) بعض البلدان ا صدرة للنفط مثل روسيا وف ويلا، قد أدى إ منع شركات النفط متعددة ا نسيات من الوصول وتطوير حقول نفطية جديدة ا ساهم تعميق العجز ا سجل إنتاج النفط. و نفس الوقت وكما هو ا ال عليه كث من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا حافظت حكومات هذه الدول على الإعانات ا كومية ا خصصة لدعم أسعار الب ين ا لية، يث بقية الأسعار منخفضة بشكل لا يعكس مستويا ا ا قيقية الأسواق العا ية الأمر الذي حال دون منع ا فاض الاستهلاك هذه الأسواق مع بداية الارتفاع الأسعار[10]. ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول ال تستطع مل عبء مستويات الدعم ا كومي لأسعار الوقود ا لية إ بدء عدد من الدول ا اذ إجراءات استثنائية دف خفض الدعم على الوقود كالص . أخ ا بالنظر إ بعض الدول ا تقدمة، د أن السياسة الضريبية ا رنة لعبت دورا هاما منع تغ أسعار الوقود طات الب ين بشكل كب بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود[11].

فضلا عن السياسات ا كومية ا اطئة د أ ا بعض الأحيان سا ت بشكل مباشر عدم استقرار سوق النفط، كما هو ا ال أوروبا والولايات ا تحدة يث أدت التشريعات ا ديدة ا تخذة بشان فصل عنصر الك يت عن الديزل إ أثر مباشر على أسعار النفط ا ام ا فيف. أيضا يبدو أن القرار ا ام لوزارة الطاقة الأمريكية برفع زون الوقود ضمن الاحتياطي الإستراتيجي للولايات ا تحدة إ مستويات أعلى سنة 2008 أدت إ تقليص الكميات ا عروضة من النفط ا ام ا فيف السوق الفورية[12]. ووفقا لتقديرات Philip K.Verleger يكون هذا القرار قد خفض العرض بـ 0.1% إ 0.5% من النفط ا ام ا فيف السوق[13]. وبالنظر إ ا رونة السعرية للطلب على النفط استنتج Philip K.Verleger أن قرار وزارة الطاقة الأمريكية برفع

مستوى ا خزون الإستراتيجي أدى وحده إ زيادة الأسعار بنحو 10 دولار لا ميل، وهذا ليس بالأمر ا ديد بالنظر إ أنه بعد الصدمة البترولية لعام 1973 شجعت الولايات ا تحدة على تصميم سياسات اكتناز سيئة للوقود.

4- متغ ات الاقتصاد الكلي : ا فاض الدولار

من العوامل العديدة ال كث من الأحيان يكون ا أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الا فاض ا ستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات ا مس ا اضية. ففي ح أن العلاقة ب أسعار النفط والدولار معقد ولا دم مصا أطراف السوق معظم الأحيان، د أن ا فاض قيمة الدولار ستؤدي إ ارتفاع سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس. فمنذ أن اعتماد تقو النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن ا فاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسع النفط السوق ومن سيزيد الطلب عليه. و حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف ا ديدة ـ ا فاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ـ س تفع سعر النفط بالدولار.

5- أسباب نفاذ ا ستثمرين غ التجاري إ سوق العقود الآجلة

السنوات الأخ ة ظهر اهتمام متزايد لدى ا ستثمرين با اه استخدام بعض السلع كأصول مالية، ونتيجة لذلك شهد سوق العقود الآجلة للنفط نفاذ عدد من ا ستثمرين ا دد خلال السنوات ا مس ا اضية. ا قيقة أن عدد العقود ا فتوحة اية اليوم العقود الآجلة للنفط ا ام ال ري تداو ا بورصة نيويورك (نا كس) قد تضاعف من 700000 عقد سنة 2004 إ ما يقارب من 1.4 مليون عقدا سنة 2008.

إن أسباب الاهتمام ا تزايد للمستثمرين ا الي بسوق العقود الآجلة للنفط متنوعة. فنظرا لا اه التار ي ركة أسعار السلع الأساسية ا عاكس ركة الأسعار أسواق الأصول ول مؤخرا بعض ا ستثمرين كصناديق ا عاشات إ الاستثمار السلع الأساسية دف ا د من ا خاطر، وفضل البعض الاستثمار سوق العقود الآجلة للنفط من أجل تفادي الآثار السلبية للتضخم وهبوط الدولار على أصو م. بينما ول عدد منهم إ أسواق النفط دف البحث عن عائدات أعلى من تلك ا ققة أسواق الأصول. من هنا لعب سلوك القطيع (herd behavior) الذي تتميز به الأسواق ا الية دورا وريا استمالة مزيد من ا ستثمرين ا الي .

6- تأث الأسواق ا الية والتنبؤات على سوق النفط

إن زيادة التدفقات ا الية إ سوق العقود الآجلة للنفط قد أضافت سيولة مهمة للسوق، حيث اعت معظم خ اء الاقتصاد أن هذا أمر جيد للسوق لأن إضافة سيولة للسوق ستمكن من اكتشاف مستويات الأسعار ا قيقية واستقرار السوق. لكن الدلائل تكشف خلاف ذلك حيث أصبحت تقلبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك ا سجلة أسعار السوق الفورية. وقد أدى ذلك بالكث ين للاعتقاد بأن هذه التدفقات ا الية وأنشطة ا ضاربة هي ا سؤولة بشكل كب عن تقلبات أسعار النفط ا ام[14]. ومع ذلك فإنه توجد فقط أدلة ضئيلة على ضلوع ا تعامل غ التجاري عملية تستهدف رفع أسعار النفط. حيث استنتج التحقيق ا ؤخر من قبل اللجنة الأمريكية للتداول على البضائع الآجلة (US Commodities Futures Trading Commission) أنه لا

يوجد أي دليل على تغ مواقع تلف ا موعات التجارية الأسواق ا ذلك صناديق الاستثمار و ار ا بادلة swap (dealers) سبقت تغ الأسعار[15].

السؤال الذي كن طرحه هذه ا الة هو: هل هذا يش إ أنه لا يوجد ارتباط ب زيادة ا ضاربات ا الية سوق العقود الآجلة للنفط وتقلبات السوق؟ لقد خلص مؤ ر لندن للطاقة بأنه على الرغم من عدم وجود أدلة على أن ا تعامل ا الي تلاعبوا بالأسعار إلا أن ال الشك مازال مفتوحا لإمكانية أن يكون سلوك ا تعامل السوق قد أفرز ضغوطات على أسعار النفط دفعتها و الارتفاع. والسبب ذلك كن إ اده الفرق ب ا ستثمرين ا الي وا ستثمرين التقليدي ، لأن ا ستثمرين ا الية يلون للعمل بشكل أكثر اسكا كمجموعة دف أخذ مواقع مهمة الأسواق طويلة الأجل لأ ا أقل حساسية لتقلبات الأسعار، كما يل إ تقبل ا خاطر الآنية لأن مواقعهم السوق غالبا ما تستند إ ظروف الاقتصاد الكلي الدولية. علاوة على ذلك فمنذ أن استحوذ ا ستثمرين ا الي على حوا ثلث عدد العقود ا فتوحة (open interest) بورصة نا كس أصبحت لقرارا م إمكانية التأث ا باشر على ا اهات الأسعار السوق.

7- النتائج والتوصيات

على الرغم من الا فاض أسعار النفط إ و 50$ للبرميل، فإن معظم التنبؤات تتوقع ارتفاع الأسعار مرة أخرى ا دى ا توسط والطويل. حيث توقع وكالة الطاقة الدولية وصول أسعار النفط إ مستوى 100$ للبرميل حد سنة 2015 ومستوى 122$ لول سنة 2030. أما توقعات أوبك فكانت نوعا ما أكثر اعتدالا وذلك ببلوغها مستوى 90$ للفترة القادمة حد سنة 2030.

و هذا الإطار قدرت وكالة الطاقة الدولية أنه من أجل استيعاب النمو ا توقع الطلب وللتعويض عن نضوب حقول النفط ا الية، يتطلب الأمر ا اجة لاستثمارات تبلغ و 5 تريليون دولار حد سنة 2030. لكن نظرا للأسعار ا نخفضة حاليا وعدم الية حول حركة الأسعار ا ستقبل، قد يؤدي إ ركود الاستثمارات ومن إمكانية تقلبات أسعار النفط مستقبلا.

كل هذه العوامل تش إ بقاء ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق ة ثابتة أسواق النفط ا ستقبل ا نظور. حد تبقى بعض تقلبات أسعار النفط لا مفرا منها بسبب خصائص وتعقيدات سوق النفط، وبالتا ب أن تكون للدول ا نتجة وا ستهلكة على حد سواء مصلحة قوية نب التقلبات ا ادة الأسعار استنادا إ التغ ات ا امة تكييف برامج النفقات الاجتماعية والتنموية مع الواقع ا ديد الذي يفرضه سوق النفط. من هنا كننا أن استعراض أهم التوصيات هذا الإطار ثلاث نقاط:

أولا : إن زيادة الشفافية وا علومات حول سوق النفط ينبغي أن تكون واحدة من ا خاوف الأكثر إ احا لتلك الدول. ا اضي أدى عدم الية سوق النفط إ تشكيل واحدا من ك ى العقبات ال اعترضت التخطيط وزيادة الاستثمارات، كما كن أن يؤدي عدم الية أيضا إ تنبؤات مبالغ فيها بشأن الأسعار كلا الا اه . ومن فإن ا اجة إ مزيد من ا علومات ستساعد التوصل إ فهم أفضل ركات الأسعار وتأث الأسواق ا الية. أخ ا عا حيث الدول غ الأعضاء منظمة التنمية والتعاون تستحوذ على حصص متزايدة السوق مقارنة بالفترات ا اضية، فسيصبح من الضروري التوصل لفهم أفضل لعلاقة سياسا ا بسلوك السوق.

ثانيا : على الدول ا نتجة وا ستهلكة بذل ا زيد من ا هود لتسهيل الاستثمار زيادة قدرات عمليات الإنتاج والعمليات اللاحقة (upstream and downstream operations)، فمن دون إحداث استثمارات جديدة ستبقى أسواق النفط معرضة للتقلبات ا ستقبل لأن قيق التوازن فيها سيكون عملية جد صعبة. ولقد أوردت أحدى الدراسات "أن حوا 7 مليون برميل يوميا ب أن تضاف إ القدرات الإنتاجية لول سنة 2015 إضافة إ ا شاريع ا ري تنفيذها حاليا"، و دف الوصول إ هذا التحدي در الإشارة إ أن 7 مليون برميل يوميا تساوي تقريبا مستوى إنتاج ا ملكة العربية السعودية حاليا. إن معظم الطاقات الإنتاجية ا توقع إضافتها يتوقع أن تكون دول أوبك كما أن الوصول إ كث من ا قول عدد من الدول لا يزال مقيدا بسبب عمليات التأميم ا سينعكس سلبا على آفاق الاستثمارات ا ستقبلية. ومن أجل نب نقص الاستثمارات وآثارها على الإنتاج لاحقا سيكون من ا فيد إعلام الدول أن عمليات تأميم مواردها ليست دائما تصب مصلحتها، إذ يتع اولة إقناع الدول ا نتجة أن البيئة ا ؤسسية تفضل صيص فعالا لرؤوس الأموال والاستثمارات من أجل توليد عائدات مستقرة با قارنة مع الظروف ا أنتجت ارتفاعا الأسعار بسبب عدم مرونة عرض النفط".

ثالثا : على الرغم من أن آثار الأسواق ا الية على أسعار النفط ما زالت قضية خلافية، فإن العمل على إعادة تنظيم سد الثغرات ا قد تسمح بالتلاعب بالسوق والبيانات النفطية ا عتمدة لا اذ قرارات الاستثمار يبدو ضرورة. الواقع أنه طا ا أن التوقعات ا ستقبلية للأسواق لا تزال مفتوحة لكل الاحتمالات فإن ذلك ينبغي أن يكون أولوية قصوى بالنسبة للمشرع للعمل هذا الإطار، و نفس الوقت ب أن لا د تلك الإصلاحات من مستويات السيولة السوق أو تقييد عمليات التداول.

إذا بذلت ا كومات جهودا موحدة لزيادة الشفافية وتيس الاستثمارات سوق النفط والالتزام ا ا دى ا توسط والطويل، فإن ذلك قد يؤدي إ منع التقلبات ا ادة للأسعار كمثل ا حدثت خلال السنوات القليلة ا اضية. وبطبيعة ا ال لا يوجد أي ضمان ملموس بأن الأسعار سوف لن ترتفع ددا ا دى الطويل ظل استمرار و الطلب العا ي وزيادة الضغط على الكمية ا عروضة. اية ا طاف فإن خفض الطلب العا ي من خلال تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتنويع اعتماد الاقتصاد على مصادر تلفة من الوقود ء التحول إ مصادر بديلة، سيكون السبيل الوحيد للحفاظ على استقرار أسعار النفط مستقبلا.

الشكل (1) : النسبة ا ئوية لتغ الاستهلاك العا ي للنفط

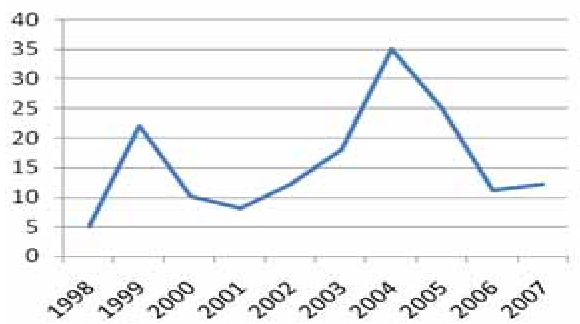

الشكل رقم ٢: تغير إنتاج النفط اليومي (نسبة التغير،ألف برميل في اليوم)

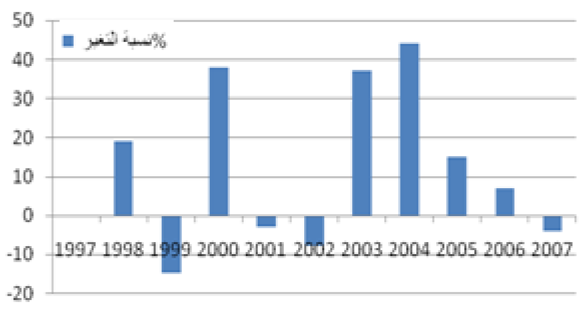

ا صدر: لة 'Statistical Review of World Energy 2008' شركة PB النفطية، متاح على الرابط التا :

www.bp.com/iframe.do?categoryId=9024179&contentId=7044895

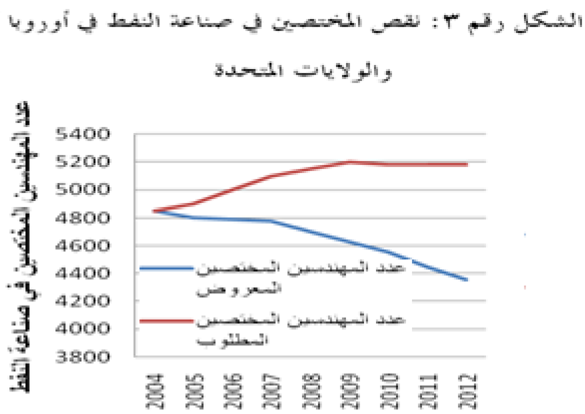

ا صدر: وكالة الطاقة الدولية، ‘World Energy Outlook 2008’

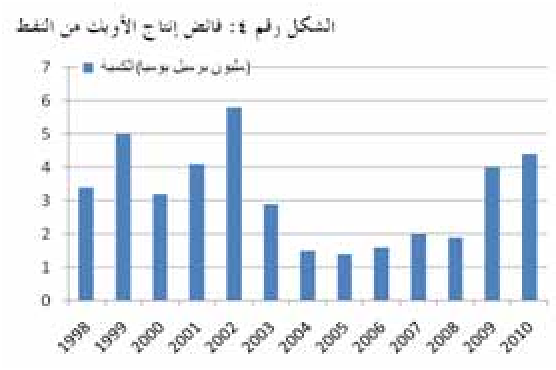

ا صدر: وكالة الطاقة الأمريكية ‘Short-term Energy Outlook’، 13 جانفي 2009.

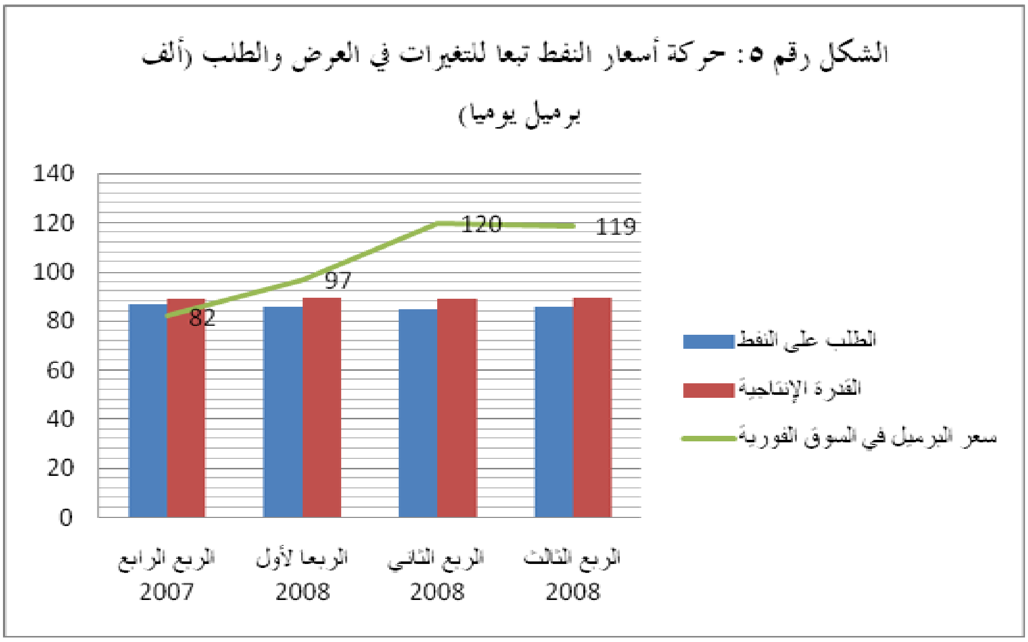

ا صدر: مكتب الطاقة، لندن 2008، " The rise and fall in oil prices: analysis of fundamental and financial drivers "

فائمة ا راجع :

[1] Amenec Noel, “Oil Prices: the True Role of Speculation”, EDHEC, Berlin, Germany, November 2008, p.84.

[2] Michael W. Masters, “Testimony before the Committee on Homeland Security and Governmental Affairs”, Institute for Energy Research, 2008, p.65.

[3] Recession Shock: The Impact of the Economic and Financial Crisis on the Oil Market, Cambridge Energy Research Associates, UK, 2008, p.68.

[4] BP ‘Statistical Review of World Energy 2008, Energy Charting Tool, available at: www.bp.com/iframe.do?categoryId=9024179&contentId=7044895.#

[5] BP, 'Statistical Review of World Energy', London: British Petroleum, 2009, p-27.

[6] International Energy Agency, 'World Energy Outlook 2008', IEA/OECD: Paris. Robert J. Samuelson, 'OPEC's Triumph: Acting Like a True Cartel – with America's Help', The Washington Post, 12 March 2008.

[7] Commodity Futures Trading Commission, "ITF Interim Report on Crude Oil", Washington, July 2008, p.10.

[8] Cambridge Energy Research Associates, 'Recession Shock: The Impact of the Economic and Financial Crisis on the Oil Market', op. Cit.

[9] أفريل 2008، توقع ا تعامل سوق النفط أن تشهد الإمدادات النيج ية من ا امات ا فيفة ا فاض من 2.6 مليون برميل يوميا إ مستوى 1.76 مليون برميل يوميا.

[10] Daniel Yergin (2008), 'Oil at the Breaking Point', op. Cit.

[11] International Energy Agency, 'World Energy Outlook 2009', Washington. DC, p. 96.

[12] بدأت الولايات ا تحدة إعادة ويل احتياطها الإستراتيجي اية سنة 2007، حيث كان هدفها توسيع احتياطيا ا مرة على ما كانت عليه. ولقد التوقف مؤقتا عن هذا ا شروع اية ماي 2008 بسبب بداية الارتفاع أسعار النفط.

[13] International Energy Forum, 'Progress Report on the Outcome of the Jeddah Energy Meeting', 19 Dec 2008 p-21.

[14] Ibid.

[15] Commodity Futures Trading Commission , "ITF Interim Report on Crude Oil", Op.cit, p. 27.

النفط والطاقات البديلة ا تجددة وغ ا تجددة

أ. لفي أمينة، جامعة ورقلة – ا زائر
amina_mekhelfi@yahoo.fr

ا لخص : لقد كثر الاهتمام صادر الطاقات البديلة للنفط ا تجددة منها وغ ا تجددة بسبب خاصية النضوب ذا ا ورد، وكذا للارتفاع الشديد لأسعاره خلال حقبة القرن الواحد والعشرين. خاصة مع الأزمة ا الية العا ية 2007، وقد زاد الوضع تفاقما مع أزمة فوكوشيما النووية والأزمات العربية الراهنة. اول دراستنا التعرف على إمكانية إحلال النفط صادر الطاقات الأخرى ا تجددة منها وغ ا تجددة الوقت الراهن.

الكلمات الدالة : الطاقات البديلة غ ا تجددة، الغاز، الفحم، الطاقة النووية، الطاقات البديلة الدائمة، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، اقتصاد النفط.

هيد : إن التحول التار ي من الفحم إ النفط والغاز، جاء طوعا لاعتبارات فنية واقتصادية و يأت نتيجة نقص حاصل مناجم الفحم ا جري. أما اليوم، فإن البحث عن مصادر جديدة للطاقة دف التعويض عن النفط والغاز يكن عملا طوعيا، وإ ا ولا مفروضا كم النقص ا توقع هذه ا صادر نتيجة الاسنزاف الشديد لتلك ا كامن القابلة للنضوب ؛ ولقد شكل هذا التحول انتقالا من مصادر الطاقة منخفضة ا ستوى وقليلة ا رونة الاستعمال إ مصادر طاقة ذات النوعية وا ردود الاقتصادي الأفضل ؛ كما أستدعى هذا التحول سياسة سعريه مناسبة صا الاحتكارات الدولية. فصناعة النفط العا ية، ا تأثرة آنذاك طة مارشال والداعية لتعم أوروبا الغربية، انتهجت سياسة جعل النفط رخيصا، مستغلة ذلك حقول النفط الغزيرة الشرق الأوسط. وأدت هذه السياسة السعرية إ تسريع عملية التحول من الفحم إ النفط يع أ اء العا .

يستهدف التحول ا ا مصادر الطاقة الانتقال من مصادر طاقة ناضبة إ تلك ا توفرة بكميات أك ووصولا إ مصادر متجددة ودائمة. فالنفط والغاز يشكلان الأساس مصادر الطاقة ا الية، وإن الأمل معقود على الفحم ا جري والطاقة النووية، ليشكلا مصادر الوقود الانتقا إ أن الوقت لتطوير مصادر الطاقة ال لا تنضب، أي ا القابلية على التجدد الدائم. كالطاقة الشمسية وا فاعلات النووية وطاقة الرياح وطاقة ا رارة ا وفية لباطن الأرض وغ ها من الطاقات ا تجددة الأخرى.

ذا سنتناول هذا ا قال دراسة مصادر الطاقة البديلة للنفط ا تجددة وغ ا تجددة و اولة معرفة موقع النفط منها، وهل كن إحلاله ذه الطاقات ؟ وعليه اول الإجابة من خلال ثلاثة اور أساسية فيما يلي :

أولا : مصادر الطاقات البديلة للنفط غ ا تجددة

يستوجب دراسة موضوع مصادر الطاقات البديلة للنفط غ ا تجددة، تناوله حسب أنواع هذه ا صادر على النحو التا : الغاز الطبيعي، الفحم ا جري و الطاقة النووية.

1.1. الأ ية الاقتصادية للغاز الطبيعي : الغاز الطبيعي هو خليط من الغازات القابلة للاحتراق، وال تتغ نسبها ومكونا ا من حقل إ آخر. وإن خاصية قابلية الاحتراق، تولد لنا قدرا كب ا من الطاقة. وإن تكوين الغاز الطبيعي كن أن تتفاوت على نطاق واسع من منطقة لأخرى وح نفس ا نطقة ؛ وقد اكتسب أ يته الاقتصادية منذ اكتشافه سنة 1920، وقد بقي الغاز ا نتج ح ا رب العا ية الثانية معظمه غازا مرافقا، وهو ما برر إحراقه وإهداره على النحو السائد تلك الفترة. وذلك لان أسواق الاستهلاك كانت بعيدة عن استيعاب الكميات ا نتجة، كما أن وسائل نقله تكن متطورة. غ أن ازدياد الطلب على الطاقة بعد ا رب العا ية الثانية، وحدوث تطور تكنولوجي هائل ال استخدام الأنابيب كواسطة لنقل الغاز ع شبكات واسعة، أسهم ازدياد إنتاجه والبحث عنه. ومع مطلع السبعينيات من القرن العشرين إ يومنا ا ا ، بدأ التوجه و استثمار الغاز الطبيعي بشكل واسع يع أرجاء العا . وبتا احتل الغاز الطبيعي مكانة مرموقة ب مصادر الطاقة البديلة[1].

يعت الغاز الطبيعي الوقت الراهن، الوقود ا ثا الاستعمال، ا يتصف به من خصائص[2]، حيث يتوفر بكميات كب ة مع سهولة استخراجه ونقله، كما يتمتع بتركيبة كيميائية بسيطة نسبياً وبطاقة حرارية عالية، وهذا بسبب خاصية الاحتراق السهل والكامل له، ولا يتطلب عمليات معا ة كث ة قبل استعماله مقارنة مع الفحم ا جري والنفط ا ام، وكونه خال من الشوائب فهو لا يعطي عند احتراقه أي بقايا وهذا ما يكسبه خاصية الاحتراق النظيف.

تعدد مكونات الغاز الطبيعي أدى إ تعدد استعمالاته، منها [3] : (1)- استعمالات صناعية، مواقع حقول النفط، وكث ا من الصناعات كصناعة الا نت والأ نيوم والكلس وا ديد على نطاق واسع، تزويد ا رارة اللازمة لذوبان ا عادن والزجاج، يستعمل من قبل شركات توليد الطاقة الكهربائية، كمصدر مهم إنتاج ا يدروج ، كعنصر هام جداً تصنيع العديد من ا واد العضوية الكيميائية مثل الكحول ا يتيلي. (2)- واستعمالات م لية، كوقود للأفران وتسخ ا ياه، تشغيل وحدات التدفئة ا ركزية، الت يد وغ ها. (3)- استعمالات حديثة، استخدامه شكل غاز النفط ا سال GPL كوقود للمحركات، مثلما ري الآن كل من ا زائر، هولندا، اليابان ودول أوروبا الشرقية. حيث أنه الوقت الراهن، هناك حوا أكثر من مليو سيارة كافة أ اء العا تستخدم الغاز الطبيعي كوقود بدلاً من الب ين أو ا ازوت.

إن أهم استغلال للغاز الطبيعي هو استخدامه الصناعات البتروكيماوية لكونه ا ادة ا ام الأساسية تلك الصناعة، ويتوقع أن تد قائمة السلع ال يدخل الغاز تركيبها إ أكثر من 70 ألف مادة.

نلاحظ من جدول (1)، أنه عام 2008، شهد ا فاض متوسط إنتاج سوائل الغاز الطبيعي العا بنسبة ناهزت 1% من 9.38 مليون ب/ي عام 2007، إ حوا 9.35 مليون ب/ي عام 2008، وا فضت تقديرات متوسط إنتاج سوائل الغاز الطبيعي بعض أقطار أعضاء الأوابك، بينما ارتفعت أقطار أخرى. فعلى سبيل ا ثال، ا فضت هذه التقديرات دولة الإمارات العربية ا تحدة بنسبة 16.7 % من 300 ألف ب/ي عام 2007، إ 250 ألف ب/ي عام 2008 ؛ بينما ارتفعت على سبيل ا ثال ا زائر بنسبة 4.4 % من 342 ألف ب/ي عام 2007 إ 357 ألف ب/ي عام 2008، وارتفعت تقديرات الإنتاج دولة قطر بنسبة 7.1% من 326 ألف ب/ي عام 2007، إ 349 ألف ب/ي عام 2008 ؛ وقد ارتفعت نسبة مسا ة الدول العربية تمعة إ 29.3 % بعد أن كانت حوا 28.9 % عام 2007.

ري تسويق الغاز بنوعيه، ا ميع (غاز النفط ا سال) والغاز الطبيعي ا ر (الغاز غ ا رافق). حيث سجل توزيع الغاز الطبيعي ا سوق العا [4] خلال عام 2008 بوحدة مليون متر مكعب للسنة، كما يلي :

1- شهدت معدلات الغاز الطبيعي ا سوق، ارتفاعا على الصعيد العا ي عام 2008 بنسبة 4.2%، حيث بلغت الكميات ا سوقة عام 2007 حوا 2942 مليار متر مكعب، بينما قدرت وا 3065 مليار متر مكعب عام 2008.

2- أما أقطار أعضاء الاوابك والدول العربية، فقد بلغت مسا ة الدول العربية تمعة حوا 14% عام 2008، مقارنة وا 13.7% عام 2007. حيث ارتفعت مسا ة أقطار أعضاء منظمة الاوابك كميات الغاز الطبيعي ا سوق عا يا حوا 13.2% عام 2008، ارتفاعا من 12.8% عام 2007. بينما شهدت كميات الغاز الطبيعي ا سوق ا فاضا كب ا كومنولث الدول ا ستقلة، ور ا يعود السبب الرئيسي ذلك إ تعثر عمليات تصدير الغاز ع أوكرانيا، فقد ا فضت هذه الكميات وا 34 مليار متر مكعب عام.

3- أن إ ا كميات الغاز الطبيعي ا سوق دول أوبك قد ارتفعت بنسبة 5.5%، من 53.6 مليار متر مكعب عام 2007، إ حوا 56.5 مليار متر مكعب عام 2008، وبذلك ارتفعت نسبة مسا ة دول أوبك كميات الغاز الطبيعي ا سوق عا يا بشكل طفيف من 18.2% عام 2007، إ 18.4% عام 2008.

قدر احتياطي الغاز الطبيعي[5] عام 2009 بأكثر من 187 تريليون متر مكعب، بزيادة تعادل حوا 4.4 % عن تقديرات عام 2008 ال زادت عن 179 تريليون متر مكعب. وأتت معظم هذه الزيادة من حقل South Yolotan تركمانستان الذي اكتشف عام 2006 . كما سا ت الص بنسبة كب ة من هذه الزيادة نتيجة توجهها و استثمار الغاز الطبيعي و قيق اكتشافات هامة على هذا الصعيد. وكانت قد أكدت مطلع عام 2009 على حجم احتياطي حقل Liwan الذي قدر ا يتراوح ب 113 و 170 مليار متر مكعب. بلغت نسبة احتياطي أعضاء الاوابك من الغاز الطبيعي 28.1 % من إ ا احتياطي الغاز الطبيعي العا ، منخفضة عن نسبة 29.3 % ال كانت ثلها عام 2008. ح بلغت حصة الدول العربية تمعة حوا 28.9 % من الإ ا العا ي اية عام 2009 ، مقارنة بنسبة 30.2 % عام 2008. وهذا لا يع عملياً عن ا فاض تقديرات الاحتياطي ذه الدول، ولكن سببه ارتفاع تقديرات الاحتياطي العا ي.

رغم تأكيد أ ية الغاز كبديل أساسي الات إنتاج الطاقة، ا ققه من ثورة تقنية الات مراحل صناعته، إلا أنه لا لو من بعض السلبيات ؛ ذلك أنّ مشاريع استثمار الغاز الطبيعي تعد من أكثر ا شاريع الصناعية كلفة من الناحية الاقتصادية، بسبب رأس ا ال ا نفق هذه الاستثمارات. حيث ينصب معظمه على إنشاء شبكات خطوط أنابيب نقل الغاز، طات الضخ وصيانة الأنابيب. (وتتراوح تكلفة إنشاء مصنع للتميع صغ ا جم بقدرة إنتاج 3.5 مليون طن من الغاز الطبيعي ا ميع، ب 400 و 500 مليون دولار أمريكي. كما أن ن ناقلة ذات سعة 100000 طن وال ا خاصية ا فاظ على الغاز حالته السائلة يصل 200مليون دولارا)[6]. كما تاز صناعة النفط بعقود ملزمة لفترات متوسطة وطويلة لا تقل عن 20 سنة، وهذا يتطلب استثمارات ال سلسلة عمليات استغلال الغاز وال تتصف بعدم ا رونة. إضافة إ ارتباط أسعار الغاز بأسعار النفط و ضع لتقلبا ا، و ذا تأث ه على العوائد ا تأتية من تسويق الغاز، وهو ما جعل الغاز ضع لنظام تسع أقل مرونة من أسعار النفط ال تتغ يوميا. ونظرا إ أنّ الطلب على الغاز يتغ بتغ مواسم استهلاكه، فيزداد فصل الشتاء وأثناء النهار وخلال العطل وا ناسبات. وعليه فان هذا التغ يستلزم وجود طاقات زينية مناسبة تستطيع استيعاب الفائض ا تاح عند ا فاض الطلب وإمداد مراكز الاستهلاك ساعات الذروة. وهذا ما يتوجب تكاليف باهظة ومنشآت ضخمة. ورغم نقاوة الغاز الطبيعي مقارنة بالثروات الأخرى، إلا أن صناعته تتطلب تنقيته من الشوائب ا ختلفة، وال تتطلب كذلك تكلفة باهظة وتكنولوجيا عالية.

2-1 : الأ ية الاقتصادية للفحم ا جري : الفحم ا جري مادة قابل للاشتعال والاحتراق. ويتولد عن هذه ا اصية طاقة على شكل حرارة كن استغلا ا استعمالات كث ة كتدفئة ا نازل، وكوقود للمنشآت، و عمل منتجات عديدة تلفة. ولكن الاستخدام الأساسي ذه ا رارة هو إنتاج الكهرباء[7]. حيث تشكل معامل إنتاج الطاقة ا اصلة ثلثي الكهرباء ا ستهلكة العا ؛ وقد كان الفحم من أهم ا صادر الطبيعية للطاقة خلال القرن التاسع عشر، ومازال يستعمل ح يومنا هذا. ويساهم حاليا وا 24% من الاستهلاك العا ي من الطاقة حسب إحصائيات 2009. كما ثل الفحم ا جري اك احتياطي عا ي من ب مصادر الطاقة الأولية[8]. وإن الكميات ا مكن استخلاصها ثل أربعة إ ستة أضعاف كميات النفط والغاز بالقياس إ وحدات ا رارة ا نتجة. ويستخدم الفحم ا جري كمصدر أو للطاقة ا راحل التجارية وتوليد الطاقة ومادة خام بعض الصناعات البتروكيميائية ؛ وعلى الرغم من كون الفحم، الوقت الراهن، واعتباره ثالث أهم مصادر الطاقة بالنسبة لأقطار الصناعية بعد النفط والغاز الطبيعي، فان وجوده واستخدامه الأقطار النامية يعتبر دودا جدا. وتعتبر الأرجنت وال ازيل وا ند وا كسيك،...وغ ها، أهم ا ناطق ال ترتكز عليها، بشكل خاص، الاحتياط واستهلاك طاقة الفحم.

تتركز أكبر احتياطيات الفحم في العالم في دول أمريكا الشمالية[9]، التي بلغت حصتها في نهاية عام 2008 حوالي 29.6% من الاحتياطيات العالمية (بلغت حصة الولايات المتحدة لوحدها 28.8%)، تلتها مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بنسبة 27.4%، الصين بنسبة 13.9%، فاستراليا بنسبة 9.2%، الهند بنسبة 7.1% ؛ وعلى الرغم من أن الفحم يشكل الوقود الرئيسي لمحطات توليد الطاقة، ومع ذلك نجد أن نسبة استخدامه في انخفاض مستمر لأكثر من سبب[10] كارتفاع نفقات استخراجه وصعوبة نقله من المناجم إلى مناطق الاستهلاك إضافة إلى انخفاض قيمته الحرارية مقارنة مع النفط والغاز فإن استخدامه يزيد من تلوث البيئة؛ تعتمد الآلات الصناعية الحديثة على النفط ولا يمكن اقتصاديا إحلال الفحم كمصدر للطاقة دون تغيير الهياكل الاقتصادية للصناعة الحديث، لهذه الأسباب، اعتمدت سياسة اللجنة الأوروبية للطاقة على وضع الفحم في المرتبة الثالثة من بين مصادر إمدادها، بعد النفط والغاز الطبيعي.

3-1 : الأهمية الاقتصادية للطاقة النووية : يعود إنتاج الطاقة النووية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بنت بريطانيا لأول مرة في عام 1956 مفاعلا لتوليد الطاقة الكهربائية. وتعمل المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء حاليا في 30 دولة في العالم، وتقع معظم تلك المفاعلات في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا، ودول آسيا المتطورة، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية[11]. إلا أن معظم المفاعلات الحديثة التي يجري بناؤها، تقع في دول آسيوية، مثل الصين وكوريا الجنوبية والهند. وقدر عدد المفاعلات قيد الإنشاء في نهاية عام 2008 بـ 55 مفاعلا، منها 34 مفاعلا في آسيا، 20 منها في الصين و6 في كوريا الجنوبية و5 في الهند و1 في كل من اليابان وإيران وباكستان. وبلغ عدد المفاعلات العاملة في العالم في نهاية عام 2008، 437 مفاعلا، طاقتها الإجمالية 370.187 ميغاواط كهرباء، علاوة على 55 مفاعلا قيد الإنشاء، طاقتها الإجمالية 50.855 ميغاواط. وقد ولدت المفاعلات العاملة خلال عام 2008 حوالي 2738 تيراواط ساعة من الكهرباء، أي ما يعادل 13.6% من إجمالي الكهرباء المولدة في العالم؛ وحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن عدد المفاعلات التي تم إغلاقها منذ بدء استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء قد بلغ 123 مفاعلا حتى نهاية عام 2009، إجمالي طاقتها 37835 ميغاواط. حيث شكلت الكهرباء المولدة بالطاقة النووية في عام 2008 حوالي 76.7% من إجمالي الكهرباء في فرنسا، 56.7% في سلوفاكيا، و50.2% في بلجيكا، 46.9% في أوكرانيا، و 19.7% في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لمستقبل الطاقة النووية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة خاصة في سنة 2011، إلى إعادة النظر في أهمية الطاقة النووية في بعض الدول، وإمكانية الاستفادة منها وهذا رغم أزمة فوكوشيما اليابانية في 11 مارس 2011. وفي هذا الإطار، عاد الاهتمام إلى تقنية الاندماج النووي، وعادت بعض الدول الصناعية إلى بناء مفاعلات جديدة، ومنها روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع مراعاة معيار الأمن و التلوث البيئي. وظهر اهتمام بعض الدول النامية في اقتناء هذه التقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وخاصة توليد الكهرباء.

تستغل هذه الطاقة في الصناعات المعدنية وغيرها، ورغم الاكتشافات الحديثة المستخدمة لهذا النوع من الطاقة من جهة، إلا أنّ من جهة أخرى يرافق هذا الاستخدام صعوبات اقتصادية وتقنية تتفاوت في مستواها بين الدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا المتطورة والتمويل الكافي وبين الدول النامية الفاقدة لهذه التكنولوجيا. وتتلخص هذه الصعوبات في[12] :

- التكاليف الباهظة التي تتطلبها الاستثمارات لإنشاء محطات توليد الطاقة بالمقارنة مع منشآت توليد الطاقة من مصادر أخرى؛
- طول الفترة الزمنية بين الشروع في بناء المفاعل النووي من مراحل إعداد الدراسة والتصميم ودخوله ميدان الإنتاج الفعلي؛
- ضيق مجال استخدام الطاقة النووية حيث تنحصر أكثر في مجال إنتاج الكهرباء، وهو وإن كان مجالا مهما، ولكن تبقى بعيدة عن مجالات لا تقل أهمية مثل النقل والصناعة. حيث يظل استخدامها في هذه المجالات محدود جدا؛

– قلة الإطارات الفنية ذات التكوين العا ا تخصص ال تتطلبها هذه الصناعة من كم وتشغيل ومتابعة وصيانة.

– خطر ا وادث النووية، - النفايات وخطرها الإشعاعي، - خطر الانتشار غ ا راقب واحتمالات استعما ا للأغراض غ السلمية العسكرية أو الإرهابية من وجهة نظر الدول العظمى، وخاصة ظل التوترات السياسية العا ية الراهنة. -خطورة استعمال الشعاع النووي، إذ كن أن ينجم عن التعرض لكميات ضارة من الإشعاع حالة تدعى داء الإشعاع، مثلما هو ا ال منطقة تشرنوبيل روسيا ال تظهر نتائجها السلبية سن 2010 و2011، و الذي ا ر عنه أك حصيلة ا رض بسبب انفجار مصنع نووي فترة الثمانينات.

– علاوة على ذلك فهناك معوقات مرتبطة بتلوث البيئة وكيفية التخلص من الفضلات ا شعة وبقايا الذري وهذا ما حدث للأك أزمة نووية للقرن الواحد والعشرون أزمة اليابان النووية للمفاعل النووي فوكوشيما، والذي كان يعد من أأمن ا فاعلات النووية عا يا من حيث الأمن البشري والبيئي و التجربة ثبتت عكس ذلك.

ثانيا: مصادر الطاقات البديلة ا تجددة أو الدائمة

يطلق هذا ا صطلح على مصادر الطاقة ال ا صفة التجدد والد ومة، أي أن زو ا غ قابل للنفاد كم الاستهلاك الدائم. و يز ب نوع من هذه ا صادر، حيث يضم الأول كل مصادر الطاقة الدائمة قيد الاستخدام، وهذه ا صادر تاج إ مستوى تكنولوجي متناول غالبية دول العا ، وأهم هذه ا صادر هي : الطاقة الشمسية، ا ائية، ا وائية، ا رارة ا وفية، والطاقة العضوية ؛ بينما يضم النوع الثا مصادر الطاقة الدائمة وال هي مرحلة التجارب والأ اث وهذا النوع من ا صادر يتطلب مستوى تكنولوجي رفيع، لا لكه العا ح وقتنا ا اضر، وهي ما تزال مرحلة التجارب والأ اث.

2-1 مصادر الطاقة الدائمة قيد الاستخدام :

2-1-1 الطاقة الشمسية [13]**:** تتمثل الضوء ا نبعث من الشمس و ا رارة النا ة عنها، حيث استطاع الإنسان تسخ ا منذ العصور القد ة، باستخدام موعة من وسائل التكنولوجيا ال تتطور باستمرار ؛ وتقدر كمية الإشعاع الشمسي الواصلة إ الأرض بـ 1,36 كيلو واط\ ا تر ا ربع، وأن حوا 50% منها تنعكس الفضاء و 15% منها تنعكس على سطح الأرض و 35% يمتص من قبل ا واء وا اء والأتربة. وتتلخص خصائص الطاقة الشمسية كو ا أكثر مصادر الطاقة ا عروفة وفرة ؛ توفر عنصر السليكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كب ة الأرض؛ سهولة ويل الطاقة الشمسية إ معظم أشكال الطاقة الأخرى، ا علها متعددة أوجه الاستخدام؛ تعت طاقة نظيفة و غ ملوثة، كما لا توجد لفات إنتاج ضارة؛ اختلاف شدة الإشعاع الشمسي من مكان لآخر، و من زمان لآخر. و ذلك سب موقع ا نطقة من خط الاستواء.

تستخدم الطاقة الشمسية حاليا بصورة مباشرة. وتغطي أكثر من ال، تسخ ا ياه وبرك السباحة، وتدفئة ا با وت يدها، وتوليد الكهرباء وطبخ الطعام. كما ري أوروبا وأمريكا وبقية دول العا . أما دول العا الثالث فتستعمل لتحريك مضخات ا ياه ا ناطق الصحراوية ا افة. واستنادا إ إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، بلغ إ ا الطاقات الفوتوفولتية ا ركبة العا اية عام 2008 حوا 13425 ميغاواط مقارنة مع 7866 ميغاواط اية عام 2007. تصدرت أ انيا قائمة البلدان ا ستخدمة للخلايا الفوتوفولتية، حيث بلغ إ ا الطاقات لديها عام 2008 حوا 5340 ميغاواط مقارنة مع 3835.5 ميغاواط اية عام 2007. واحتلت أسبانيا ا رتبة الثانية بطاقة مركبة إ الية وصلت إ 3354 ميغاواط عام 2008 مقارنة مع 693 ميغاواط عام 2007. وحلت اليابان ا رتبة الثالثة بطاقة تصل إ 2144.2 ميغاواط عام 2008 مقارنة مع 1918.9 ميغاواط عام 2007. أما الولايات ا تحدة الأمريكية فاحتلت ا رتبة الرابعة بطاقة تصل إ 1168.5 ميغاواط عام 2008 مقارنة مع 830.5 ميغاواط عام 2007. كما تتجه الص إ رفع مستوى الطاقة الشمسية ا ستهدف تركيبها إ

9 جيغاواط بحلول عام 2020. و قد بلغ معدل النمو السنوي للطاقات المركبة في اسبانيا أعلى نسبة (384%) من بين دول العالم بين عامي 2007 و2008.

أما في الدول العربية[14] تتوفر الطاقة الشمسية في كافة دول المنطقة بمعدلات تزيد عن معظم مناطق العالم الأخرى، والمنطقة مؤهلة لاستغلال هذا المصدر بكفاءة. ولدى بعض دول الخليج العربي محطات صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية لتحلية المياه. كما يتم استغلال الطاقة الشمسية في تسخين المياه في بعض الدول العربية، (وبشكل واسع في الأردن) وذلك عن طريق السخانات الشمسية، وهناك تراجع الآن في هذا المجال ناتج عن عدم توفر مواصفات مناسبة للسخانات ؛ وقد بلغ إجمالي الطاقات الفوتوفولتية المركبة في الجزائر نهاية عام 2005 حوالي 1.4 ميغاواط. وفي مصر يستمر العمل في إنشاء محطة الكريمات التي تعمل على الطاقة الشمسية بطاقة 140 ميغاواط إلى جانب المحطة الحرارية ؛ أما المغرب فقد أعلنت عن خطتها لتنفيذ مشروع توليد الطاقة الشمسية في خمسة مواقع في البلاد بطاقة تصل إلى 2000 ميغاواط بحلول عام 2020.

وعلى الرغم من المزايا التي يمكن أن تتوفر من استخدام الطاقة الشمسية، فإن معوقات مصاحبة لهذا الاستخدام من الصعب تفاديها في الوقت الحالي، مثل مشكلة سعة المساحات التي تحتاجها المنشآت اللازمة. فمثلا للإنتاج 1000 ميجاواط، يجب أن يمتد العمل على مساحة تقدر بـ 16 كم^2، و هذه المساحة لها قيمتها وخاصة في الدول الزراعية مثل أوروبا ؛ ومشكلة كلفة بناء مشروع الطاقة الشمسية، فبالنسبة للأقطار النامية، فان الأمر يحتاج إلى وقت طويل للقيام بأبحاث جادة على المستوى المحلي من أجل الوصول إلى مستوى التقنية التي يمكن من إقامة التجهيزات الضرورية اللازمة لبناء الطاقة الشمسية ؛ تفاوت من وقت إلى آخر في اليوم الواحد، شدة الإشعاع الشمسي، كما تتغير وفقا لتبدل الفصول وتقلبات المناخ في مناطق العالم المختلفة. ضرورة اكتشاف الطرق الفنية الكفيلة بتخزين الطاقة الشمسية بصورة فعالة، مع ما يتبع ذلك من إنفاق المبالغ المرتفعة على الأبحاث والتجارب والتجهيزات والمواد المطلوبة.

2-1-2 الطاقة المائية : يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر، حيث استخدم الإنسان مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب. أما اليوم، وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية. كما تشهد دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل. ومن أجل هذه الغاية، تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبنى السدود الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.

تقدر حصة الطاقة الكهرومائية بنسبة 19% من إنتاج الطاقة الكهربائية العالمي. وتكمن أهميتها في أنها من مصادر الطاقة المتجددة، والأقل خطرا على البيئة مقارنة بمعامل الكهرباء الحرارية التي تعمل بالوقود العضوي (فحم, نفط،...) أو النووي، كما تعتبر عملية توليد الطاقة الكهرومائية عالية المردود، حيث لا يقل مردودها عن 90%. وتبلغ الطاقة الكامنة في مصادر الطاقة المائية في العالم 3 ملايين ميغاواط، يوجد حوالي ربعها في أفريقيا، و 20% في أمريكا الجنوبية، 16% في جنوب شرق آسيا و 16% في الصين والاتحاد السوفيتي سابقا، ويتوزع الباقي في أمريكا الشمالية وأوروبا ومناطق أخرى. ومن جانب آخر، تبلغ كمية الطاقة المستغلة من هذه المصادر حوالي 150 مليون ميغاواط، أي ما يعادل حوالي 5% من الطاقة الاحتمالية الكلية[15]. وتؤمن الأنهار حاليا بين 10 و 12% من الطاقة الكهرومائية المستخدمة في الولايات المتحدة أي ما يوازي 4% من الطلب الكلي على الطاقة. وتخضع كلفة إنتاج الكهرباء من المحطات الحديثة لعوامل عديدة، فالمحطة الكبيرة تحتاج إلى استثمارات تتراوح بين 500 و 2500 دولار للكيلوواط. أما المحطات الصغيرة فتتراوح بين 1000 و 6000 دولار للكيلوواط. كما تواجه إنتاج الطاقة الكهرومائية مشكلات فنية واقتصادية تتعلق بالتخزين وإمكانية النقل لمسافة قد تزيد على 500 ميل عن محطة التوليد، وكذا الكلفة العالية لإنشاء محطات الطاقة.

3-1-2 الطاقة ا وائية : تعد الرياح ا صدر الأساسي ذا النوع من الطاقات، وقد استخدمت تسيير السفن الشراعية و أغراض الزراعة والصناعة. وتستخدم الوقت ا ا توليد الكهرباء ؛ وقد أدى تزايد دور الطاقات غ ا تجددة التقنية والتنمية الاقتصادية وارتفاع أسعارها خلال أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين إ إعادة الاهتمام بالرياح كمصدر متجدد للطاقة تستخدم ضخ ا ياه وطحن ا بوب وتسيير السفن، حت الد ارك (وهي من الأوائل) استخدامها لطاقة الرياح توليد الكهرباء، حيث كانت لك أكثر من ثلاثة وثلاث ألف طاحونة هواء سنة 1900. و منذ ا رب العا ية الثانية زاد اهتمام الولايات ا تحدة وروسيا، و بريطانيا، وأ انيا، وفرنسا، وا ند، ومصر،...، بطاقة الرياح وتصميم أجهزة تعمل بكل أنواع الرياح لتوليد الكهرباء[16] ؛ أما استخدام طاقة الرياح على مستوى الدول العربية، فيبدو مشجعا حيث تتمتع معظم الدول العربية بطاقة عالية من الرياح، بسبب تباين تضاريسها ا غرافية من جبال ووديان وصحارى. و قد استخدمت طاقة الرياح ضخ ا ياه الكويت والسعودية، ولبنان، وا غرب، وتونس، ومصر، أما اليمن فقد حت توليد الكهرباء بطاقة 18 كيلووات كتجربة.

3-**إنتاج طاقة الرياح :** استنادا إ إحصائيات بريتش بتروليوم[17] بلغ إ ا الطاقات ا ركبة من طاقة الرياح العا عام 2008 حوا 122158 ميغاواط مقارنة مع 94005 ميغاواط عام 2007، وبلغ إ ا طاقة الرياح التراكمية ا ركبة دول الا اد الأورو السبعة والعشرين 64935 ميغاواط اية عام 2008 مقارنة بـ 56517 ميغاواط اية عام 2007، وذلك استنادا إ مصادر ا معية الأوروبية لطاقة الرياح[18]. تل الولايات ا تحدة الأمريكية ا رتبة الأو العا إنتاج طاقة الرياح، حيث بلغ إ ا طاقة الرياح ا ركبة لديها حوا 25170 ميغاواط اية عام 2008 مقارنة مع 16824 ميغاواط اية عام 2007. وتراجعت أ انيا إ ا رتبة الثانية حيث بلغ إ ا طاقة الرياح ا ركبة لديها اية عام 2008 حوا 23903 ميغاواط مقارنة مع 22247 ميغاواط عام 2007. فيما تل اسبانيا ا رتبة الثالثة بطاقة وصلت إ حوا 16740 ميغاواط اية عام 2008 مقارنة مع 15131 ميغاواط اية عام 2007.

أما عن الدول العربية فإنّ طاقة الرياح متوفرة معظمها على مدى وسطي يقدر بـ 1400 ساعة/سنة. ومن أكثر ا واقع ملائمة لاستغلال طاقة الرياح سلطنة عمان ومصر وا غرب، حيث تتوفر بعض ا ناطق منها الرياح ا لائمة على مدى 2500 ساعة/سنة وبسرعة تتراوح ب 8 ا 11 متر/ ثانية. وتسعى مصر إ بلوغ 965 ميغاوات من طاقة الرياح لول عامي 2012/2011.

ومع كل هذه الوفرة فإن استخدام هذا ا صدر يواجهه صعوبات ومعوقات عدة[19]، مثل تباين سرعة الرياح وا اهها من وقت للأخر، ومن مكان للأخر، بسبب حركة الأرض والشمس والتضاريس ا غرافية وعوامل أخرى ؛ الكلفة ا رتفعة للإنتاج الكهرباء وا قدرة بأربعة أضعاف تكاليف الكهرباء بواسطة الطاقة التقليدية، حيث تاج هذا ا صدر إ مساحات واسعة. فعلى سبيل ا ثال يلزم 50 ألف طاحونة هوائية قطرها 56 مترا للإنتاج طاقة كهربائية تعادل مليون برميل من النفط ا ام ؛ كما أنّ هذا النوع من الطاقة لا يتوفر إلا بعض ا واقع مع عدم استقرار قو ا، إضافة إ صعوبة حفظ الطاقة الكهربائية ال كن توليدها من هذا ا صدر ومن تتولد مشكلة التخزين.

4-1-2 الطاقة ا رارة ا وفية : يقصد بالطاقة ا رارية الأرضية ا وفية، ا رارة ا خزونة ت سطح الأرض. وهي تزداد مع زيادة العمق، و رج من جوف الأرض عن طريق الاتصال والنقل ا راري والينابيع الساخنة وال اك الثائرة. و كن استغلا ا بالطرق الفنية ا توفرة بصورة اقتصادية. ويتجسد هذا النوع من ا رارة ا اء الساخن والبخار الرطب وا اف، والصخور الساخنة، ا رارة ا ضغوطة باطن الأرض وأفضلها البخار ا اف لقدرته ا رارية ا رتفعة وعدم تسببه تآكل ا عدات. كما د مناطق عديدة من العا ، نافورات طبيعية أو عيونا للماء الساخن ال تستخدم كحمامات علاجية أو ترفيهية. وقد أجريت أول ربة لتوليد الكهرباء عن طريق ار جوف الأرض، إيطاليا عام 1904 بطاقة إنتاجية 280 ألف كيلووات. كما توجد طات توليد

كهربائية تعمل با رارة ا وفية ا كسيك، أيسلندا، نيوزلندا، اليابان، روسيا، والولايات ا تحدة (ال سان فرنسيسكو). وعلى مستوى الدول العربية د مثل هذا ا صدر بعض الدول، كجيبو ، ا زائر، اليمن، ا غرب والسعودية وبصورة أقل الأردن، مصر، والسودان، وتونس.

بلغت طاقة ا رارة ا وفية ا ركبة العا عام 2008 لتوليد الكهرباء حوا 10469.7 ميغاواط مقارنة مع 10045.5 ميغاواط عام 2007، وذلك استنادا إ مصادر بريتش بتروليوم واستنادا إ إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، فقد بلغ إ ا طاقة ا رارة ا وفية ا ركبة يع دول أعضاء الاوابك حوا 3919 ميغاواط عام 2007 مقارنة مع 3972 ميغاواط عام 2006، فيما بلغ إ ا طاقة ا رارة ا وفية ا ركبة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 2007 حوا 5364 ميغاواط مقارنة مع 5354 ميغاواط عام 2006. أما إ ا طاقة ا رارة ا وفية ا ركبة الدول الأوروبية الأعضاء وكالة الطاقة الدولية (IEA Europe)، فقد بلغ 723 ميغاواط عام 2007 مقارنة مع 720 ميغاواط عام 2006.

أما أهم ا شاكل ال تواجه هذا النوع من ا صادر[20] فهي تتمثل خطورة التعامل مع ا رارة ا تسربة بعنف إ سطح الأرض، وتآكل ا عدات والآلات ا ستخدمة ا فر، للوصول إ مكان ا رارة، لاسيما إذا كانت ا رارة ا تولدة صورة ماء أو ار رطب، وأيضا قلة نسبة الطاقة ا ستفاد منها، حيث أن نظام البئر ا راري ا و ، كن أن يستخرج 10% من ا رارة ا وجودة ا ستودع ا و إ سطح الأرض، تقوم ا طات ا رارية بالاستفادة من 10% من هذه الكمية، ا يع أن نسبة الاستخدام تصل إ 1% فقط من ا رارة ا وفية موقع مع .

5-1-2 الطاقة العضوية : الطاقة العضوية هي تلك ال كن استنباطها من ا واد النباتية وا يوانية والنفايات بعد ويلها إ سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحلل ا راري. كما كن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة واستخدام ا رارة النا ة تسخ ا ياه أو إنتاج البخار الذي كن بواسطته تشغيل التوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية. ويعت هذا النوع من الطاقة غ اري، حيث يستعمل على نطاق ضيق الدول النامية كا ند وبعض الدول الصناعية، وعلى الرغم من ا در الكب وعدم الكفاية التقنيات ا الية لإنتاج هذه الطاقة، فإن هذا ا ورد لا يزال يؤمن حوا 10% من الطاقة ا ستهلكة العا . ويبقى النوع الذي ضى بالأ ية من ب مصادر الطاقة العضوية، هو إنتاج الأيثانول من بعض ا نتوجات الزراعية كقصب السكر والشمندر السكري والذرة. ويستعمل هذا الكحول كوقود للسيارات بعد مزجه بالب ين بعض الدول كا ازيل والولايات ا تحدة الأمريكية.

استنادا إ إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA) بلغ إ ا طاقة الكتلة ا يوية الصلبة ا ركبة يع دول أعضاء الاوابك عام 2007 حوا 23285 ميغاواط مقارنة مع 22163 ميغاواط عام 2006، فيما بلغ الدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 2007 حوا 23577 ميغاواط مقارنة مع 22455 ميغاواط عام 2006. أما إ ا الطاقة ا ركبة من الكتلة ا يوية الصلبة الدول الأوروبية الأعضاء وكالة الطاقة الدولية (IEA Europe)، فقد بلغ حوا 14185 ميغاواط عام 2007، مقارنة مع 13357 ميغاواط عام 2006.

يرى البعض أن اللجوء إ الطاقة العضوية مكلف و تاج إ طاقة لإنتاجه قد تعادل ما ينتج منها أو تزيد. وسيكون ذلك على حساب ا صول الزراعي للغذاء، لأن 10% من احتياجات الب ين قد تكون على حساب نصف صول الذرة. وإذا ناسب ذلك على سبيل الذكر، ا ازيل الوقت ا اضر، نظرا لاعتبارات زيادة العمالة وزيادة الأرض الزراعية غ ا ستغلة، فمن الصعب تعميم هذا ا صدر وتوسيعه على الصعيد الإقليمي أو العا ي. وإذا أخذنا بع الاعتبار مصادر الطاقة العضوية من الأخشاب، فإن

زيادته ستكون على حساب الغابات، يضاف إ ذلك كلفة نقله و زينه العا ية. ولذلك يبقي هذا ا صدر دود الإمكانات و صورا بعض ا ناطق.

2-2 : مصادر الطاقة الدائمة مرحلة التجارب والأ اث

وتنحصر أهم الطاقات الدائمة وال هي مرحلة التجارب والأ اث عنصرين أساسي و ا :

2-2-1 طاقة الانصهار النووي[21] : يتوقع أن تستعمل ا فاعلات النووية وقود التريتيوم ا شتق من الليثيوم ووقود الديتريوم أو ا يدروج الثقيل ا وجود مياه ا يطات والبحار بكميات هائلة يث تشكل 0,16 % منها. وهذا يع أننا د كل 30000 كلغ من ا اء كيلو غراما واحدا من الديتريوم، وعليه فان مياه البحار وا يطات توي أكثر من 10 ملاي طن من الديتريوم، وهذه الكمية تغطي حاجة العا من الطاقة و 500 مليون سنة، لذلك فان الطاقة ال سوف تنتجها مثل هذه ا فاعلات ا ستقبل هي طاقة دائمة، إذ أن اندماج واحد كيلوغرام من هذا الوقود يطلق طاقة قدر ا 10^{10}.16كيلو كالوري ، أي أنّ إدماج الديتريوم ا وجود لتر واحد من ماء البحر يعادل حرق 300 لتر من الغازول (البـ ين)، وهذا جد معت .

وتعت إمدادات هذا ا صدر غ دودة الإمكانات وغ ناضبة بالنسبة إ حاجة ا فاعلات، وهي تلقى اهتماما كب ا الولايات ا تحدة الأمريكية وغ ها من الدول الصناعية الك ى، حيث ري الأ اث ا ستفيضة للاستفادة منها القرون القادمة. ولا يتوقع ذا ا صدر أن يصبح قيد الاستخدام وقت قريب قبل أن يتم اكتشاف التقنيات ا طلوبة وإثبات احها.

2-2-2 الطاقة ا تولدة عن ا يدروج : يعت ا يدروج من أكثر العناصر تواجدا الكون، فالشمس والنجوم الأخرى تتكون من ا يدروج ، والفضاء بينهم توي على نسبة عالية منه. ولكن على كوكب الأرض لا يوجد ا يدروج كعنصر مستقل، فهو يوجد ا واء بنسبة صغ ة بينما يوجد بوفرة كب ة متحدا مع الأكسج صورة مياه ا يطات والبحار والأ ار. ويعت ا يدروج بصفة عامة وقودا مثاليا، سواء من حيث ا دوى التقنية والاقتصادية أو من حيث أثاره على البيئة، حيث يعطي كيلوجرام واحد من ا يدروج ثلاثة أضعاف الطاقة النا ة عن نفس ا قدار من البـ ين و كن توف ا يدروج من خلال التحلل الكهربائي للماء، أو لل ا اء حراريا بالتسخ ا باشر وا 3500 درجة مئوية أو أكثر، أو من خلال تأث الأشعة الشمسية مباشرة بصورة شبيهة بعملية التمثيل الضوئي للنباتات.

يستخدم ا يدروج السائل كوقود ميع أنواع الطائرات، كما ثل مصدرا للطاقة تسي بعض السيارات، بدلا عن البـ ين. وقد حت بعض شركات السيارات تطوير السيارات ا يدروجينية مثل مرسيدس و أم دبليوBMW .

للهيدروج مزايا كث ة[22] :1- أنه عنصر قابل للاحتراق ذو توى حراري عال ولا ينتج من احتراقه أي غازات سامة أو ملوثة؛ 2- يعد من مصادر الطاقة غ الناضبة وهو متوافر بكميات هائلة الطبيعة، وخصوصا مياه البحار وا يطات، وهو دائم ومتجدد؛ 3- سهولة نقله و زينه شكله الغازي أو السائل وبأكثر من وسيلة؛ 4- كن استخدام ا يدروج البيوت السكنية بدلا من الغاز الطبيعي وبصورة خاصة لأغراض الطبخ والتسخ والتدفئة، كما كن استعماله كوقود مستقبلي ختلف وسائل النقل دون إجراء تغي ات جذرية أجهزة ا ركات ا عمول ا حاليا. هذا بالإضافة إ استعمالاته صناعة الأ دة الكيمائية وتوليد الطاقة الكهربائية؛ 5- ضآلة الطاقة اللازمة لبدء احتراقه مقارنة با صادر الأخرى؛ 6- إن كمية الطاقة ا رارية ال يولدها ا يدروج السائل، أك بـ: 2.75 مرة من ا رارة ال يولدها حجم اثل لسائل من ا شتقات النفطية، أما بالنسبة للهيدروج الغازي، فيحتوي على ثلث ا توى ا راري الغاز الطبيعي، و ذا فإن ا يدروج السائل، يعت وقودا مناسبا للصواريخ والطائرات ذات السرعة العالية جدا، لأن ا فاض كثافة ا يدروج ، بالإضافة إ تواه ا راري، عل الطاقة الكامنة خزان مع ملئ

با يدروج السائل، أضعاف الطاقة الكامنة أي وقود آخر يستخدم نفس ا زان؛ 7- يؤدي إنتاج ا يدروج باستخدام التحليل الكهربائي للماء إ توافر الأكسج ، الذي يستخدم عدة استخدامات هامة، مثل إنتاج الفولاذ أو تنقية ا ياه ا لوثة وغ ذلك.

أما معوقات وصعوبات استخدام ا يدروج فيمكن تلخيصها[23] ا خاوف النا ة عن الأخطار الكامنة استعمال ا يدروج وخاصة عندما يكون حالته الغازية كونه قابل للانفجار عند امتزاجه با واء، وهو السبب استبداله بغاز ا ليوم ؛ كما تاج ا يدروج السائل إ خزانات م دة بدرجات حرارة منخفضة جدا، ا يزيد من تكاليف التخزين، إلا أن العلماء توصلوا إ حل للتغلب على هذه ا شكلة وذلك بتخزين ا يدروج بعد ا اده بعنصر كيمائي آخر، كن فصله بسهولة عن طريق التسخ ؛ إضافة إ الصعوبات الأساسية ال يتم التوصل بعد إ حلها ضمن التكنولوجيا ا الية، هو صعوبة فصل ا يدروج عن ا اء لأن ذلك تاج إ طاقة كب ة، فهناك طرق عدة لفصل ا يدروج عن ا اء. إما بواسطة التحليل الكهربائي الذي تستخدم فيه كميات من الطاقة أكثر من الطاقة ا نتجة، وإما بالطرق ا رارية الكيمائية، وهي طرق معقدة ومكلفة و تاج إ درجة حرارة تبلغ 2000 درجة مئوية.

ثالثا: أفضلية النفط على مصادر الطاقة البديلة

يقصد صادر الطاقة البديلة، ا صادر الناضبة وا تجددة ا ستخدمة حاليا وال كنها أن ل مكان النفط. وقد تعرضنا ذه ا صادر ورأينا كيف أن استخدامها على ا ستوى التجاري مازال يصطدم ببعض ا شاكل والصعوبات التقنية والبيئية والاقتصادية، وبالتا بقيت نسبة مسا تها تغطية حاجة العا للطاقة دودة ودون الأهداف ا رسومة ا. أما النفط، ومع أنه مصدر طاقة ناضبة مثل الفحم والغاز والطاقة، فقد كان وما يزال ا صدر الأول للطاقة وسيبقى متمتعا ذه الأفضلية طيلة فترة نصف القرن الواحد والعشرين، وهذا راجع لسبب رئيسي و ا :

السبب الأول : ويتمثل قصور الطاقات البديلة عن حلو ا ل النفط حيث حاولت دول الغرب الصناعي منذ حقبة السبعينات والثمانينات إ يومنا، البحث عن بدائل جديدة للنفط راجع لسبب رئيسي و ا ارتفاع أسعاره والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول ا الكة ذا ا ورد، لكن نتائج البحث جاءت يبة للآمال حيث أثبتت التجارب قصور تلك ا صادر عن حلو ا ل النفط لأسباب عديدة منها :

1- السبب الاقتصادي : أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غ اقتصادي بسبب التكاليف ا الية الباهظة، كما هو حاصل بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح وطاقة أمواج ا يطات، ا فرض تأجيل البحث استخدام هذا النوع من الطاقة إ أجل بعيد.

2- انعدام الفاعلية : هناك بعض البدائل بينت التجارب عدم فاعليتها، كتلك ال أجريت على استخدام الكحول ا ستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود رك للسيارات، إلا أن النتائج كانت غ مشجعة الأمر الذي أدى إ إيقاف البحث تطوير هذا ا صدر من الطاقة ا ستقبل ا نظور.

3- انعدام الأمان : بعض هذه البدائل كان غ آمن. ومثال على ذلك استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود ا الات السلمية. وقد أثبتت كارثة القرن العشرين "**تشرنوبيل**" وكارثة "**فوكوشيما** " للقرن الواحد والعشرين، أن الطاقة النووية مازالت على الإنسان الوقت ا ا . وقبل تشرنوبيل وقعت حوادث تلوث بسبب تسرب الإشعاع النووي وصلت إ حد الكارثة على الطبيعة وعلى الإنسان فرنسا وبريطانيا والولايات ا تحدة، وإن ظلت حادثة "**تشرنوبيل**" و "**فوكوشيما** " هي الصورة ا فزعة العالقة الأذهان بسبب حجمها والتركيز السياسي والإعلامي عليها.

4- اية البيئة : أصبحت بعض مصادر الطاقة البديلة غ ملائم للاستعمال بعد ا ملة الشديدة لنشطاء اية البيئة، فالعودة إ استخدام الفحم تعترضها مقاومة الرأي العام الدول الصناعية كافة، ال أخذت تفظ لنفسها بأجواء أكثر نقاء وأقل تلوثا.

السبب الثا : يعود إ ا ميزات والصفات الطبيعية والفنية والاقتصادية ال يتمتع ا النفط ضمن موعة مصادر الطاقة ا ستغلة العا ، وأهم هذه ا زايا[24] :

1- ارتفاع قيمته ا رارية مقارنة مع بقية ا صادر الأخرى. حيث كمية ا رارة ا تولدة من النفط تكون أك وأعلى من أي مصدر آخر ؛ 2- ضعف كلفة النفط الإنتاجية وقيمته التبادلية مقارنة مع بقية مصادر طاقة ؛ 3- توفره بكميات كب ة رغم خاصية النضوب ؛ 4- مرونة حركته السريعة ؛ 5- مصدر للعديد من ا نتجات السلعية ال تاجها الإنسان تلف نشاطات ا ياة وكمصدر للطاقة خاصة (الصناعة البتروكيماوية) ؛ 6- مزايا النفط الفنية والتكنولوجية للمعدات ا ستعملة له من ا فاض فاقد ا ركة وكفاءة عمل ا اكينات بصورة منتظمة ومستمرة ... ا ؛ 7- قيمته الاستعمالية العالية مقارنة مع ا صادر الطاقية الأخرى.

يتضح من ا دول (2) وا اص توسط الاستهلاك العا ي من الطاقة لفترة (1999- 2020)، النقاط التالية[25] :

- سيظل النفط افظ على نصيب 39% من الاستهلاك العا ي من الطاقة.
- سوف يرتفع نصيب الغاز الطبيعي من 23% إ 28%.
- سوف ينخفض نصيب الفحم من 22% إ 20%.
- كما يتقلص نصيب الطاقة النووية من 7% إ 5%.
- ويستمر نصيب الطاقة ا ديدة وا تجددة (ا فيها الكهرومائية) ثابتا تقريبا حول 8%.
- فمازال النفط تل الصدارة ضمن مصادر الطاقة رغم اولة إحلاله ببعض الطاقات البديلة (كالطاقة الشمسية، الطاقة النووية، الطاقة ا ائية)، "فعهد النفط مازال يتواصل حيث تش التنبؤات بأنه سيصل الطلب عليه إ 35% من الطلب العا ي أفق 2030 "[26] .

ا لاصة : يتبين من عرضنا ختلف مصادر الطاقات البديلة العا وما دث من أ اث تتناول مستقبل الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، كننا استخلاص النتائج التالية :

1- إن النفط الذي اعتمد عليه العا كمصدر أساسي للطاقة وما يزال، سوف يكون مهددا بالنضوب قبل غ ه من مصادر الطاقة الناضبة بسبب دودية احتياطيه، مقارنة بنسبة الاعتماد ا تزايد عليه.

2- سيبقى النفط أهم مورد للطاقة ح منتصف القرن ا ديد بسبب القيود ا تنوعة على إحلال بدائله.

3- إن انتقال العا إ بدائل الطاقة ا ديدة وا تجددة سوف يستغرق زمنا طويلا وبالرغم من ا هود الدولية ا بذولة تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل بغية تقليص الاعتماد على النفط، فإن النتائج لا تزال دودة ولا يفي بالغرض ا طلوب، وقد جاء تصريح لرئيس مؤسسة "إي " أمام لس النواب الإيطا "سياسة ا افظة وتطوير الطاقة النووية والفحم واللجوء إ الغاز والبحث عن ا صادر ا تجددة ال أت إليها البلدان الصناعية لا تزال مهدها و تاج إ سنوات طويلة قبل أن تعطي نتائج سوسة".

4- يعا تطوير مصادر الطاقة البديلة صعوبات، منها النفقات ا الية الباهظة، لاسيما قطاع الوقود الصناعي. وهناك ا شاكل البيئية وخطرها على السلامة العامة، كالإشعاع النووي وتلويث ا و بالغازات السامة ومسألة الفضلات الكب ة والتخلص منها، وكل ذلك يضاف إ مشاكل العمالة وا هارات الفنية ال تاج إليها بعض هذه ا صادر. إ جانب القضايا التكنولوجية العالقة وال من الصعب التنبؤ بنتائج حلها وتطويرها ا ستقبل.

والعا مدعو الآن، للإسراع تطوير مصادر الطاقة البديلة وحل مشاكلها قبل أن يواجه أزمة طاقة مقبلة.

وعلى افتراض أن العا قد كن من تطوير ا صادر البديلة ووضع ا لول ا ناسبة للمشاكل ال تعانيها، فإن التحول من النفط إ تلك ا صادر ليس بالأمر السهل كما يتراءى للبعض، بل تاج إ تغي جذري ط ا ياة ككل.

وعليه فإن النفط يبقى أفضل مصادر الطاقة حاليا و هذا رغم ارتفاع سعره، ولا كن الاستغناء عنه ا ستقبل ا نظور، نظرا لتعدد أغراض استعماله وأسهلها استخداما، إضافة إ ميزته الفريدة ال مع ب الفاعلية وا فاض الكلفة وعدم التأث البيئة. هذه العناصر الثلاثة تتوافر تمعة إلا النفط.

ما تزال الطرق ا اصة صادر الطاقات الدائمة، مرحلة الدراسات وتتطلب ا زيد من أعمال البحث والتجارب، ولذلك لا كننا ا كم مسبقا على إمكان احها أو فشلها.

جدول (1) : إنتاج سوائل الغاز الطبيعي الدول العربية والعا ية 2001- 2008، الوحدة : ألف برميل يومي

الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	220	220	400	400	400	400	300	250
ا زائر	781	840	890	990	295	310	342	357
السعودية	800	800	1012	1183	1460	1427	1438	1434
قطر	136	150	160	180	210	200	326	349
دول أعضاء أخرى	190	195	200	210	215	205	231	240
إ ا أقطار أعضاء الاوابك	2127	2205	2662	2963	2580	2542	2637	2630
إ ا الدول العربية	2150	2215	2672	2973	2590	2552	2708	2728
إ ا العا	6755	6957	7306	8385	9905	9229	9378	9295
نسبة أقطار الاوابك للعا %	31.5	31.7	36.4	35.3	26.0	27.5	28.1	28.3

ا صدر: أ- منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول (OAPEC)، تقرير الأم العام السنوي السادس والثلاثون 2009، ص 152.

ب- منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول (OAPEC)، تقرير الأم العام السنوي الثا والثلاثون 2005، ص 160.

ا دول (2) : الاستهلاك العا ي من الطاقة موزعا حسب نوع الوقود الوحدة : (Btu Quads)

ا نطقة ونوع الوقود	فعلي			توقعات		و سنوي %
	1990	1999	2010	2015	2020	1999- 2020
الدول الصناعية الغر	183	210	247	262	278	1.3
النفط (الزيت)	79	88	103	110	116	1.3
الغاز الطبيعي	35	45	59	66	74	2.4
الفحم	37	37	41	42	43	0.6
الطاقة النووية	16	20	20	18	16	-0.1
طاقة مائية ومتجددة	16	19	22	24	25	1.5
أ.السوفي + ش أوروبا	76	50	62	68	73	1.8
النفط (الزيت)	21	11	16	19	21	3.2
الغاز الطبيعي	29	23	29	33	37	2.3
الفحم	21	11	11	10	9	-1.3
نووية مائية ومتجددة	6	6	6	7	7	-
الدول النامية	87	122	184	221	260	3.7
النفط (الزيت)	35	53	76	90	105	3.3
الغاز الطبيعي	11	19	35	47	58	5.4
الفحم	32	36	53	62	71	3.3
الطاقة النووية	1	2	3	4	5	4.7
طاقة مائية ومتجددة	8	12	16	19	21	3.0
إ ا العا	346	382	493	552	612	2.3
النفط (الزيت)	135	152	195	219	242	2.2
نصيب من إ ا العا %	39	39	39	39	39	
الغاز الطبيعي	75	87	123	146	169	3.2
نصيب من إ ا العا %	22	23	25	27	28	
الفحم	90	85	105	113	122	1.8
نصيب من إ ا العا %	26	22	21	20	20	
الطاقة النووية	20	25	28	28	28	0.5
نصيب من إ ا العا %	6	7	6	5	5	
طاقة مائية ومتجددة	27	33	42	46	51	2.1
نصيب من إ ا العا %	8	9	9	8	8	

معاملات التحويل ا ستخدمة : طن نفط معادل Toe= 39.7 مليون Btu تقريبا، برميل نفط معادل يوميا Boe/d=5.5 مليون Btu تقريبا،
وكطريقة سريعة للتحويل بالتقريب: كوادرليون Btu ÷2=مليون ب/ى (مثلا 344 ÷ 2=172 عام 1990).
ا صدر: حس عبد ا ، "البترول العر - دراسة اقتصادية سياسية "، مرجع سابق، ص 476.

الإحالات وا راجع :

[1] - Ecole Nationale Polytechnique,5eme Journée de l'énergie « Les perspectives énergétiques à l'horizon 2020 dans un contexte de globalisation plantaire », Imp, Enag,2001, p10.

[2] - سا عبد ا سن رسن، **"اقتصاديات النفط"،** ا امعة ا فتوحة، طرابلس، سنة 1999، ص96.

[3] - Pr, Chems Eddine Chitour, « Pétrole et politique – ou va le monde ? », ADRU, 2002, P43.

[4] تقرير الأم العام السنوي السادس و الثلاثون من منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول (OAPEC) ، ص ص 121-122.

[5] - ا صدر : منظمة (OAPEC) ،" تقرير الأم العام السنوي السادس و الثلاثون 2009" ، ص 121.

[6] Gaz naturel Amont: extraction et traitement, www/gaz naturel, Http//fr.wikipedia نقلا عن مذكرة ماجيست ، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية،**" قطاع ا روقات ا زائرية ظل التحولات الاقتصادية"،** الطالب عيسي مقيلد ، ت إشراف مصطفى عقاري ، جامعة ا اج ضر، باتنة ،(2007-2008)، ص 151.

[7] - Pr. Chems Eddine Chitour, « Pétrole et politique – ou va le monde ? », ADRU, 2002, P38.

[8]-حسـ عبد ا ،"**مستقبل النفط العر** "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2006، ص 209.

[9]- من موقع ا عرفة: www .El marifa/ charbon/inf.com

[10] - يسري مد أبو العلاء،" **نظرية البترول ب التشريع و التطبيق** " ، دار الفكر ا امعي، الإسكندرية- مصر،2008، ص ص 67 68.

[11] - Pr. Chems Eddine Chitour, « Pétrole et politique – ou va le monde ? », ADRU, 2002, P52.

[12] - سا عبد ا سن رسن، مرجع سابق، ص 111.

[13]- أ- سا عبد ا سن رسن، مرجع سابق، ص .112 ؛ ب- سيد فتحي أحمد الخولي، "**اقتصاديات النفط**"، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر و التوزيع ، جدة، ، 1992، ص 105.

[14] - منظمة الأقطار العربية ا صدرة للبترول الاوابك (OAPEC) ، " **تقرير الأم العام السنوي السادس و الثلاثون 2009**" ، 2009، ص139.

[15] -حافظ برجاس و مد ا ذوب ،نفس ا رجع، ص 57

[16] - سيد فتحي أ د ا و ، مرجع سابق، الطبعة الثانية، 1992، ص 94.

[17] - (BP Statistical Reviw of World Energy,June 2009)

[18] - European Wind Energy Association (EWEA).

[19]- أ- حافظ برجاس و مد ا ذوب، نفس ا رجع، ص 59 ؛ ب - سيد فتحي أ د ا و ، مرجع سابق، الطبعة الثانية، 1992، ص94.

[20]- أ- حافظ برجاس و مد ا ذوب، نفس ا رجع، ص60 ؛ ب - سيد فتحي أ د ا و ، مرجع سابق، الطبعة الثانية، 1992، ص101.

[21]- أ- حافظ برجاس و مد ا ذوب، نفس ا رجع، ص 62 ؛ ب - سيد فتحي أ د ا و ، مرجع سابق، الطبعة الثانية، 1992، ص96.

- تم اكتشاف هذه الطريقة العلمية ا ديدة لالتحام الذرة وتوليد حرارة وطاقة كان سنة 1989.

- الانصهار النووي هو عملية معاكسة للانشطار النووي، حيث عملية الانصهار النووي تتحد نواتان خفيفتان لتكونان نواة جديدة.

[22]-أ- حافظ برجاس و مد ا ذوب، نفس ا رجع، ص 62 ؛ ب - سيد فتحي أ د ا و ، مرجع سابق، الطبعة الثانية، 1992، ص95.

[23] - حافظ برجاس و مد ا ذوب، نفس ا رجع، ص 68.

[24] - مد أ د الدوري، " **اضرات الاقتصاد البترو** "، جامعة عنابة، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر، سنة 1983، ص65.

[25] -حسـ عبد ا ، "**البترول العر - دراسات اقتصادية سياسية**"، مرجع سابق، ص 150.

[26]- Pierre Noêl,’’Pétrole et sécurité international de nouveau enjeu’’ / Internet , www.ipe-upmf-grenoble.fr

إشكالية ا اء الشروب ولاية ورقلة

سن زوبيدة، جامعة ورقلة - ا زائر
zoubidamo@yahoo.fr

ا لخص : ازداد الاهتمام بدراسة موضوع ا وارد ا ائية بغية البحث عن طرق حديثة لرفع فعالية لتسي ها، كو ا من موارد النشاطات ذات ا نفعة العامة، مثلما هو ا ال مشاريع التزويد ياه الشرب أو التطه . وبالنسبة ولاية ورقلة، الا تعا من ظاهرة صعود ا ياه النا ة عن الاستعمال ا كثف للطبقات ا ائية الدنيا (الألبيان) لسقي النخيل، والكميات ا ائلة ا فقودة من ا ياه أثناء التوزيع ا قدرة بـ 50%، خاصة مع سقوط الأمطار القوية الا تزيد الوضع سوءا، بالإضافة إ تدهور أحوال السكنات الذي أصبح من ا شاكل ا طروحة ا نطقة، فرغم ا بالغ ا الية ا نفقة وا هود ا بذولة لتحس الوضع تتحقق نتائج إ ابية كما هو مطلوب، ا سبق يتضح وجود لة من ا شاكل نا ة عن الصعوبات ا تولدة جراء عدم التحكم استغلال ا ياه وا افظة عليها.

الكلمات ا فتاح : ندرة ا ياه، الأحواض ا يدروغرافية، ولاية ورقلة، التسي ، ا ماية.

هيد : إن رفاهية ا ستهلك ومعدلات النمو الاقتصادي للمجتمع يرتبطان باستهلاك ا اء، هذا ما علنا نسعى دائما إ البحث عن الطرق الفعالة لتسي ا ياه وا فاظ عليها، للخروج من مشكلة الندرة وا فاف، والآثار النا ة عن سوء استغلال واسـتهلاك ا يـاه وا ؤدية إ تلوثها وتدهورها. فالتسي ا ستدام للمياه يرمي إ قيق ثلاثة أهداف : الفعالية الاقتصـادية، والعدالـة الاجتماعيـة وا فاظ على البيئة وهو مـا يعـرف با عادلـة الثلاثيـة ا ر ـة "3E"L'efficacité Économique D'équité Sociale Et L'environnement"[1]، لذا ب أن يكون التسي متكامل يأخذ بالاعتبار كمية ونوعية ا ياه، طبيعتها ا وفية والسطحية، متكامـل الزمن يث يأخذ ا دى القص ، ا توسط والطويل، متكامل موع الاستعمالات ومتطلبات التنمية، متكامـل مـع ا ـيط الاجتماعي والسياسي ويأخذ كل مستويات الإدارة ا لية وا هوية[2].

فالفعالية التسي ترتكز على طرق حل ا شاكل وعلى مقاربات التسي ا ديث : مقاربة دورية ا راحل الإنتاجية، ا قاربـة ا عيارية، ا قاربة الشاملة، ا قاربة الوضعية، والتسي الذي يأخذ بالاعتبار خصوصيات ا اء (كونه مورد طبيعي، ومورد اقتصـادي، ومورد اجتماعي). سنحاول هذا العمل تصور مقاربة تساهم رفع فعالية استغلال وتسي ا ياه وا افظة عليها مدينة ورقلـة وفقا لوسطها الطبيعي ألا وهو "**ا وض ا يدروغرا** ". ومن أجل بلوغ ا دف صممنا العمل ثلاثة اور :

ا ور الأول : " وضعية ا ياه ولاية ورقلة ".
ا ور الثا : " وضعية التزويد ياه الشرب وعوامل مشكل ا ياه ولاية ورقلة".
ا ور الثالث : " ا وض ا يدروغرا كأداة للتسي ا ستد للمياه ولاية ورقلة".

1- وضعية ا ياه ولاية ورقلة :

تزود ولاية ورقلة من مياه تعود إ مصدرين مائي باطنيين مهم ا : ا تداخل القاري[3] وا ركب النـهائي[4]. وتقيـيم ا وارد ا وفية للصحراء الشمالية ت بواسطة دراسة أ زت من قبل "اليونسكو" سنة 1971 و ديثها جويلية 1985 من طرف الوكالة الوطنية للموارد ا ائية مشروع RAB-PNUD بغية ديد ا جم ا ستغل وخزان ا ياه ا و [5]. و هذا ا زء مـن البحـث سوف يتم تقسيم الولاية إ أربع مناطق :

– منطقة ورقلة ؛ منطقة وادي ريغ ا نوب ؛ منطقة حاسي مسعود ؛ منطقة قاسي الطويل.

وكميات ا ياه ا تاحة موزعة حسب النظام ا ائي (ا ركب النهائي والطبقات القارية الوسطى) كما يبينه ا دول (01).

حيث د أن ا جم القابل للاستغلال يقدر بـ 02.381 مليار م^3/سنة، كما توجد دراسة أخرى تقدر ا جم القابل للاستغلال ولاية ورقلة بـ 01.03491مليار م^3/سنة[6] وهي موزعة كما يلي :

- ا اء الشروب 145.54مليون م^3/سنة أي 14.07%.
- مياه السقي 879.34 مليون م^3/سنة أي 85.01%.
- ا ياه الصناعية ولأغراض أخرى 09.3096 مليون م^3/سنة أي 0.9%.

هذه التعبئة مصدرها حوا 1060 بئر، يبين ا دول (02) توزيعها.

أما بالنسبة للمياه السطحية فهي غ مستغلة، وتتجمع من الوديان ا وجودة ا نطقة مثل : واد النساء وواد ميـا، فـا ورد الوحيد ا ستغل ولاية ورقلة يتمثل ا ياه ا وفية. أما ا اري[7] ا وجودة الولاية تكون السبخات الكب ة مثل : سبخة مـروان وسبخة سفيون، هذه ا اري ا تأث على الطبقات ا ائية ا وفية.

ونظرا للأ ية القصوى للمياه حياتنا اليومية شكل ا فاظ على هاته الثروة القيمة كما وكيفا ديا كب ا للدولة، الـ ثلـها هذا ا ال مؤسسات ا ياه ا ختلفة[8] وال تتعامل بشكل مباشر أو غ مباشر مع ا واطن. بدءا من تقييم ا وارد ا ائيـة (الوكالـة الوطنية للموارد ا ائية ومديرية الري الولائية)، معا تها زينها، وإيصا ا للمستهلك (ا زائرية للمياه)، إعادة رسكلتها (الـديوان الوط للتطهـ) واستعمالا ددا لسقي بعض الأنواع من ا زروعات.

و ا أن ولاية ورقلة وي مياه جوفية فقط وضعيفة التجدد ولكون ا اء مورد نادر و ، تطلب هذا وضع سياسـة تضـمن استدامة ا ورد، تسهر الوكالة على تطبيقها تابعتها ا ستمرة لتطور استغلال ا ياه ا وفية و ايتها من الاستـ اف، وتضمن التسـ ي العقلا للمورد من خلال شبكة مراقبة متواجدة على مستوى الأوساط ا ائية ع ا نطقة، كما ب الاهتمام با فاظ على ا ـوارد ا وفية من خلال ع و ليل العينات دف ا فاظ عليها والكشف عن التلوث ا تمل.

2-وضعية التزويد ياه الشرب وعوامل مشكل ا ياه ولاية ورقلة :

اهتمت السلطات العمومية بولاية ورقلة بتحس وضعية التزويد با اء الشروب، من خلال قيامها بعدة إجراءات تضمنتها أهم الإ ازات على مستوى ا نطقة.

2-1- وضعية التزويد ياه الشرب :

إن إنتاج ا اء الشروب ولاية ورقلة مؤمن حاليا بواسطة 104 بئر بتدفق 250819م^3/يـوم وبالنسبة للتخزين عدد ا نشآت حاليا 74 خزان منها 64 خزان مرتفع بطاقة زينية إ الية تقدر بـ 48305م^3 كما توجد سة (05) خزانات طور الإ ـاز، و سـة (05) خزانات أخرى لا تعمل بصفة منتظمة لسبب[9] :

- نقص ا ياه بإحدى دوائر ولاية ورقلة (دائرة تقرت) - عدم وجود بعض التجهيزات الكهروميكانيكية.

خلال سنة 2003 قامت ا ؤسسة بتجهيز وتشغيل مركب بإحدى أحياء الولاية (حي ا خادمة)، وهي بصدد هيز مركب حي غربوز. وشبكة التزويد با اء الشروب الولاية يبلغ طو ا 1750كلم منها 210كلـم عبارة عن شبكات لنقل ا ـاء مـن الآبـار إ ا زان[10] أو إ النقاط الرئيسية لشبكة التوزيع، لأن ضخ ا اء مباشرة من الآبار إ الشبكات له عدة سلبيات منها[11] :

- إتلاف ا ضخات بسرعة؛
- التسربات الكث ة الشبكة؛
- عدم زين ا اء الأوقات ال ينخفض فيها استهلاك ا ياه، ا علها غ متوفرة أوقات الاستهلاك القصوى.

وقد بلغت نسبة الربط بشبكة توزيع ا ياه 98% [12]، والفارق ا سجل ص ا ناطق النائية ا زودة بواسطة الصهاريج لأسـباب تلفة منها : رداءة النوعية (مثل ا مة) أو بعد السكنات عن بعضها البعض ا يتطلب استثمارات ك ى لربطها بشبكة التزود با ـاء الشروب، أما بالنسبة لشبكات التوصيل (Réseau D'adduction) منها ما طوله 15578م ط حالة سيئة، ـا يسـتوجب إعـادة تأهيلها وقد تكفلت مديرية الري بولاية ورقلة بإعادة تأهيل جزء معت منها وتقدر نسبة الضياع على مستوى هذه الشـبكات 15%، أما شبكات التوزيع فمنها ما مقداره 174كم عبارة عن شبكات رديئة موزعة كما يلي[13] :

- قنوات مسدودة بسبب الترسبات الكلسية خصوصا بدائرة تقرت.
- قنوات من مادة ا ديد خاصة د العمارات با ياه.
- القنوات القد ة والقنوات ا لا تل أقطارها ا اجيات.

زيادة على هذا تعرف شبكات التوزيع مشاكل أخرى تصعب من تسي ها وتتمثل شبكات ت البنايات وأخرى قد ـة، شبكات متعددة ومتوازية يتطلب إعادة تأهيلها وكذلك معظم صمامات التحكم إما غ صا ة أو صمامات داخل البنايات أو نقص الصمامات.

ا شاكل ا طروحة على مستوى شبكات توزيع ماء الشروب تؤثر سلبا على ط تسي ها، ا يتطلب وقتا كب ا لعزل منـاطق التسرب لإصلاحها و أحيانا ا ناطق الواجب عز ا تكون كب ة جدا. ففي سنة 2002 قدر حجم ا اء ا نتج بـ 30.327.000م^3 أمـا ا جم ا وزع قدر بـ 24.828.000م^3 سنويا [14]، و إطار تعبئة ا اء الشروب ا نشآت ا وجودة تسمح بتخصيص مـا يزيـد عـن 400ل/يوم للفرد ا توسط.

يقدر عدد الزبائن الإ ا للمؤسسة[15] بـ 54501 زبون منهم 29496 مشترك بعداد و25005 زبون بعداد معطل أو من دون عداد (تقدير جزا)، وا جم ا فوتر لسنة 2002 بلغ 13.070.000م^3 وتبلغ الكمية الضائعة من ا ياه 1.182.000م^3 أي 52%[16] مـن حجم الإنتاج الإ ا ، وهذا بسبب : إما الفوترة ا زافية أو سرقة ا ياه.

فقد قامت ا ؤسسة سنة 2002 بتسجيل حوا 7538 حالة تسرب، ومن أجل التقليل من التسربات أثناء نقل ا ياه وتوزيعهـا ا ذت عدة إجراءات من طرف كل من : مديرية الري، والبلديات وا ؤسسة لتحس عملية التموين، كما ا اذ إجراءات أخرى من طرف ا ؤسسة كافحة تبذير وسرقة ا اء تتمثل فيما يلي[17] :

- تعميم استعمال العدادات وتغي 5782 عداد سنة 2002 و9330 عداد سنة 2003؛
- إحصاء واستخراج الزبائن غ ا عروف (غ ا صنف)، من هذه العملية اكتشاف 2145 زبون جديد خلال سنة 2003؛
- تكثيف دورات شرطة ا ياه اربة سرقة ا ياه.

2-2- عوامل مشكل ا اء ولاية ورقلة :

ولاية ورقلة توي على احتياطي كب من ا ياه ا وفية، والنقص التزويد الذي تعرفه بعض الأحياء راجع إ قدم وتكلس القنوات، وعدم ملائمة بعض أقطار القنوات للتزايد السكا وكذا التوسعات غ ا دروسة لبعض الأحياء إضافة إ مشـكل ميـاه الصرف، فسوء تسي ا وارد ا ائية ا عبئة مدينة ورقلة يتجلى على أكثر من صعيد :

2-2-1- عدم استغلال ا ياه ا عبأة :

"بينت التصر ات ا أد ا وزراء الفلاحة ا تعاقبون و تلف الدراسات ال ا وارد ا ائية ا نوب، أن آلاف الآبـار ا حفرها ا نوب غ مستغلة"[18]. وبالنسبة لولاية ورقلة فمن ب حوا 2197 بئر يوجد حوا 1043 بئر مستغلة موزعـة كما يلي : 938 بئر ص ا ركب النهائي و96 الطبقات القارية الوسطى، أي أنه يوجد أكثر من 300 بئر لا تشتغل[19]، إما بسبب عدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل مضخات استخراج ا ياه منها، أو بسبب تلوثها وانسدادها...ا ، هذا حسب إحصائيات سنـة 2004-2005 للوكالة الوطنية للموارد ا ائية، إضافة إ خزانات ا ياه ا حالة سيئة و تاج إ ترميم كخـزان إحـدى

البلديات بالولاية(بلدية الرويسات(، وبلدية ء البيضاء ال ا خزان وحيد سعة التخزين به مقدرة بـ 500م^3 وهـي لا تتناسـب والتزايد السكا ، وخزان آخر بدائرة تقرت يتطلب كذلك إعادة ترميم، كما توجد نسبة هامة من ا ساحات ا سقية لا تسقى بالفعل لعدم هيزها بشبكة نقل وتوزيع ا ياه [20].

2-2-2- ارتفاع نسبة ا ياه الضائعة :

تؤكد الإحصائيات الصادرة عن وزارة الري بداية الثمانينات ووزارة ا وارد ا ائية اليوم أن أكثر من 40% [21] من ا ياه الـ يتم ضخها ء شبكات نقل وتوزيع ا ياه مازالت تضيع وذلك يعود إ قدم وتآكل الشبكات وانعـدام صـيانتها وعـدم احتـرام مؤسسات الإ از الوطنية ا قاييس ا عمول ا إ از وتركيب الشبكات وحجم القنوات. وبالفعل ولاية ورقلة سجلت معدلات مرتفعة للتسربات (بنسبة 50%)، كذلك التسربات ا وجودة على مستوى الشبكات ال يتطلب إعادة تأهيلها : كالرويسات، سيدي خويلد، تقرت، حاسي مسعود...ا .

كما أن مشكل نوعية ا ياه ا وزعة مطروح ورقلة و قد أخذ بع الاعتبار من خلال بعث دراسة من أجل س نوعية ا ياه هي الآن على و شك الانتهاء، و سوف كننا من إ از طات لية كل من : تقرت، حي بوزيد، ا خادمة، إضافة إ مشـكل ا ياه الساخنة فهناك طة لت يد ا اء بع الصحراء بتقرت.

3-2-2- عدم الاهتمام با ياه ا سترجعة :

يعت إلقاء مياه الصرف الصحي والصناعي دون إعادة استخدامها الزراعة والصناعة تبذيرا لكميات كب ة منها، فنجـد أن حجم مياه الصرف ورقلة ال تطرح دون استغلا ا الزراعة والصناعة كب . وتوجد الولاية طة لتـدوير وتطهـ ا يـاه ا ستعملة، إحدا ا بلدية ورقلة وهي لا تعمل نتيجة نقص بعض ا ستلزمات ونقص التأط التق ، ا يؤدي إ صرف ا ياه مباشرة الأوساط الطبيعية (منطقة أم الرانب)[22] فينجم عنها أخطارا كب ة (كتلوث ا ياه ا وفية) قد لا نستطيع يوم ما معا تها، كمـا توجد طة أخرى دائرة تقرت رغم أ ا تعمل لكن هذا لا يع أ ا لا تعا من مشاكل، و عموما أغلب طات التطه ا زائر ومن ضمنها ط ولاية ورقلة، وزيادة للمشاكل السابق ذكرها فهي تعا من مشكل عدم ديد ا يئة الوصية ا تكفلـة بأعمـال الصيانة والتصليح وا تابعة، وإن كانت البلديات هي ا تكفلة ذا ا انب مثلما هو ا ال ولايتنا؛ فقد أعلنت البلديـة عجزهـا تسي وصيانة هذه ا طات.

4-2-2- ظاهرة صعود ا ياه :

سا ت هذه الأسباب وغ ها حدوث ظاهرة صعود ا ياه، ال عا منها سكان بعض ا ناطق على مستوى الولاية مـؤخرا كنتيجة لعدم التعامل مع مشكل الصرف الصحي، وزاد الأمر تعقيدا تنامي نقاط تسربات ا ياه القذرة نتيجة تصدع الشبكات وتعطل عمليات الضخ والدفع الآ ؛ وقد أثر سلبا على فعالية التدخلات دودية وسائل التدخل ا تاحة، ومن الأحياء الأكثر تضررا شكل صعود وتسرب ا ياه القذرة إ داخل ا ساكن ووسط الأحياء مدينة ورقلة[23]، فا ل ا نتهج من طرف السلطات ا لية ا نطقة كان حلا ظرفيا من خلال اعتماد عمليات ضخ بديلة لتجهيزات وشبكات صرف ا ياه القيام بامتصاص ا يـاه ا تسـربة إ داخـل ا ساكن. رغم وجود ا يئات ا سؤولة على تقييم ا ورد وا افظة عليه الولاية، ورغم تشديد تراخيص حفر الآبار وكذلك تثبيـت شبكات الصرف للتقليل من التسربات، إلا أن ا شاكل ا رتبطة بتسي طات الضخ لشبكات الصرف تبقى مطروحة إ غاية اليوم، كما الشروع دراسة عامة للأحواض الك ى لتصريف ا ياه ودراسة أخرى للمخططات التوجيهية للميـاه الصـا ة للشـرب والتصريف للمجمعات الك ى[24].

لتحس وضعية التموين با ياه الصا ة للشرب موعة من التدخلات ب إجراؤها من حيث : إصلاح أجزاء الشبكات غـ الصا ة لتقليل كمية ا ياه ا تسربة، إنشاء خزانات جديدة بعض ا ناطق ال تسجل عجزا ا اء وإ از آبار جديدة لتغطية الزيادة السكانية وتأم التموين با ياه دون انقطاع. و ل مشاكل صرف ا ياه ولاية ورقلة تركزت جهود ا هات الفاعلة وهي مصـا البلدية ومديرية الري بصفة خاصة على تثبيت آليات ضخ ودفع موازية لتخفيف ا شاكل ا تعلقة بالصرف، كما توجد عمليات أخرى

تتمثل إصلاح أجزاء الشبكات أوكلت إ ا قاول . ونظرا لصعوبة ا شكل وصرف مبالغ مالية معت ة دون التوصـل إ طريقـة فعالة للتحكم فيه، أت السلطات العمومية إ خ ة مكتب دراسات أجن بتكاليف مالية مرتفعة، تكون نتائجها جـاهزة وتنتظـر التنفيذ لاختبار مدى فعاليتها[25].

3- ا وض ا يدروغرا كأداة للتسي ا ستدام للمياه ولاية ورقلة :

ا اء مورد طبيعي يتواجد الطبيعة بكميات دودة وتوزيعه مرتبط بعوامل : كا ناخ، مدى طاقة الأرض التخزينية وكـذا الوسط الطبيعي، فندرة هذا ا ورد الطبيعي، هشاشته وتوزيعه غ ا نتظم ا كان والزمان عل منه إرث طبيعي عام ـارس عليـه الدولة سلطتها للوصول به للاستخدام الأمثل. وباعتبار ا ـاء ملكا اعيـا وطنيا مشتركا لا كن لأي فرد أن تلكه لوحده فهـو ملك لكافة ا ستعمل الوطني (ا ادة 02 من قانون ا ياه)، يتطلب هذا ا بدأ توحيد ا هود فيما ص: التعبئة، والتخزين، والتسـي والاستعمال وا فاظ على ا اء، أي تسي ه وفقا لنمط وحدوي (وحدة هيدرولوجية طبيعة).

فالنظام ا يدرولوجي العام جزء من الوسط الطبيعي، والذي يوجد ا اء بكل أشكاله ولا يعتـرف با ـدود والتقسـيم الإداري ويس ا اء بوحدة طبيعية متكاملة على مستوى وسطه الفيزيائي الطبيعي وهو **"ا وض ا يدروغرا "**، دون التمييز ب ا ياه السطحية وا وفية، ولا ب نوعية ا ياه وكميتها[26]. حيث تعرف ا ادة 02 من الفصل الأول من ا رسوم التنفيـذي رقـم 100/96 ا ؤرخ 1996/03/06 **ا وض ا يدروغرا على أنه** : ا ساحة الأرضية ال يغمرها رى ا اء وروافده بكيفية عل كل سـيلان ينشأ داخل هذه ا ساحة يتبع راه ح ايته.

فتسي موحد متكامل للمياه ا شتركة على مستوى أحواضها هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتجاوز التقسيم الإداري، فإذا كانت إدارة الري والشؤون ا ائية مكلفة بتسي قطاع ا اء فيما ص ع ا علومات ا تعلقة بتقييم ا اء، إنتاجه، زينه وتوزيعـه وا فـاظ عليه ومتابعة الدراسات والأ اث هذا ا يدان، ع إ از ا ياكل الأساسية وتسي ها قصد الوفاء بالطلب على ا ياه ويتم هذا على مستوى الولايات والبلديات، وهذا غ كن دائما لأن الأمر ليس كذلك بالنسبة لتسي ا اء باعتباره مـوردا طبيعيـا ذو وحـدة متكاملة. لذا من الضروري إ اد أدوات ملائمة تسمح بتنظيم تسي ا اء على مستوى وسطه ا ندسي الطبيعي أي حسب ا وض أو موعة الأحواض ا يدروغرافية، هذا ما أوكلت به وكالات الأحواض ا يدروغرافية ال دف إ تسي ا اء على مستوى ا وض ا نتج للمورد.

3- 1- وكالة ا وض ا يدروغرا بالصحراء :

أنشأت وكالة ا وض بالصحراء با رسوم التنفيذي رقم 96-283 26 أوت 1996 اشيا مع مبادئ وأهداف السياسة الوطنيـة للماء، ومقرها بولاية ورقلة. وكالة ا وض بالصحراء تتكون من 17 ولاية، تسعة (09) ولايات تنتمي كليا للحوض وهـي : أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، إليزي، ورقلة، تندوف، تامنراست. و انية (08) ولايات تنتمي جزئيا للحوض هي : الأغواط، باتنة، تبسة، ا لفة، البيض، مسيلة، خنشلة والنعامة. وا وض ا يدروغرا زأ إ أربع (04) وحدات :

- وحدة شط ملغيغ ؛ - وحدة الصحراء الشمالية ؛ - وحدة ا قار ؛ - وحدة الساورة – تندوف.

هذه الوحدات مع ا علومات ا تعلقة بكميات ا ياه ا قتطعة، تعبئتها وكيفيات الاستغلال ا ناطق ال تغطيها للبحث عـن ا شكل ا طروح كل وحدة و اولة إ اد ا لول ا ثلى[27].

وللحفاظ على ا وارد ا ائية خاصة إذا كانت دودة، وضعيفة التجدد وعميقة بعض ا ناطق مثلما هو ا ال بالنسبة ـوض ا نوب وبالضبط منطقة ورقلة، ب تنظيم تسي ا اء وفقا لوسطه الطبيعي ألا وهو ا وض ا يدروغرا . ويعت إنشاء وكالة ا وض خطوة هامة هذا ا سار رصها على إظهار الفائدة ا رجوة من الاهتمام سائل ا اء، وتوعية يع ا ستعمل علـى الاقتصـاد استعماله وكيفية ايته وا فاظ عليه، كما توفر معلومات على الوسط الطبيعي ا نوب مثل : أماكن تواجـد ا يـاه، نوعيتـها وتقنيات ا صول عليها، فالصحراء تتميز بشساعة إقليمها ا اف وأرضها ا رداء، وتنوع طبيعتها ومع ذلك فإن الإقليم الصـحراوي توي باطنه على كميات معت ة من ا وارد ا ائية.

من هنا ومن خلال تلف ال امج، وكالة ا وض ا يدروغرا للصحراء (ABHS) تنشئ وسط ملائم للاستعمال العقلا للمياه الذي هو مسؤولية مشتركة ب كل ا ؤسسات ا كلفة من بعيد أو من قريب بتسي ا ورد وا افظة عليه من كل أشكال التبذير، إ ذلك ال امج الإعلامية والتحسيسية لتجميع كل ا هود و تعبئة ا ورد و ع ا علومات التقنية والعلمية مايته من أخطار التلوث، فهي لا تنتج ا اء ولا توزعه بل افظ عليه من أجل الأجيال القادمة.

كما تضع وكالة ا وض ا يدروغرا للصحراء ت تصرف ا ديريات الولائية للموارد ا ائية وكل ا ؤسسات ال هي ت وصاية وزارة ا وارد ا ائية (AGID, ANRH, ADE, ONA)[28] ا وجودة داخل حدود ا وض ا يدروغرا [29] :

- نظرة شاملة عن ا وض (خلق فضاء معلوما) ؛ - ا ساعدة التقنية والإعانات ا الية كافحة التلوث؛
- وسيلة لإيصال ا علومات والتحسيس شاكل ا ياه ومتابعتها.

3-2-مهام وكالات الأحواض ا يدروغرافية :

يتمثل هدف كل وكالة فيما يأ :

- إ از وضبط ا ساحات ا ائية والتوازن ا ائي ا وض ا يدروغرا ، و مع ذا الغرض كل ا عطيات الإحصائية، الوثائق وا علومات ا تعلقة با ياه : كميتها، ونوعيتها، وتواجدها، واقتطاعات ا ياه واستهلاكها، ا ب على منتجي ا علومات ا تعلقة با وارد ا ائية أن يرسلوا ا إ وكالة ا وض با نطقة؛
- ا شاركة إعداد ا خططات الرئيسية لتهيئة ا وارد ا ائية وتعبئتها و صيصها على مستوى ا وض ا يدروغرا أو موعة من الأحواض، ال تبادر ا الأجهزة ا ؤهلة ذا الغرض وتتابع تنفيذها؛
- تشارك عمليات رقابة حالة تلوث ا وارد ا ائية و ديد ا واصفات التقنية ا تعلقة بنفايات ا ياه ا ستعملة وا رتبطة بترتيبات تطه ها؛
- التحسيس بضرورة اقتصاد ا ياه و ايتها من التلوث، حيث تعت وكالات ا وض الأداة ا لائمة بادرة أعمال الإعلام والتوعية على مستوى العائلات، والصناعي والزراعي .

الوكالة من أجل بلوغ أهدافها والقيام همتها تقوم ا يلي :

- إبرام عقود أو اتفاقيات تندرج ضمن إطار مهامها.
- تنجز لصا ها أو لصا الغ كل الدراسات، وا دمات، والأ اث وإجراء التجارب على الأساليب أو التجهيزات ا تصلة ا.
- تنظم ا لتقيات والتظاهرات ا تصلة جال اختصاصا ا أو تشارك فيها.
- توطد علاقات مع ا يئات ا ماثلة ا الوطنية منها والدولية.

3 -3-موارد وكالة ا وض ا يدروغرا :

تتكون موارد وكالة ا وض من مساعدات الدولة ا تصلة بإ از تبعات ا رفق العمومي، ومداخيل نشاطا ا، ا بات والوصايا، والقروض واقتطاع أتاوى من الانتفاع با اء وعن تلوثه لدى تلف ا ستعمل ، ويتم استعمال الناتج عن هذه الأتاوى تغطية مصاريف ونفقات تسي الوكالة و نة ا وض ا يدروغرا .

كما تزود وكالة ا وض برأ ال أو من طرف الوزير ا كلف با الية ددا مبلغه بقرار وزاري. وتبدأ السنة ا الية لوكالة ا وض 01 جانفي وتقفل 31 ديسم من كل سنة[30].

ا لاصة : من خلال هذا العمل يتضح وجود لة من ا شاكل مطروحة جراء عدم التحكم استغلال ا ياه وا فاظ عليها، وهي :

- مدينة ورقلة كم موقعها ا نوب الشرقي (ا زء الشما من الصحراء الك ى) تزخر وارد مائية جوفية معتـ ة (ا جـم القابل للاستغلال يقدر بـ 02.381 مليار م^3/السنة)، إلا أن استغلا ا مقيد بعوامل منها: عوامل طبيعية كا لوحة ا رتفعة، وجود ا ياه طبقات مائية عميقة جدا ا يرفع من تكلفة استغلا ا، حرار ا ا رتفعة بعض ا ناطق، ومشاكل نا ـة عـن سـوء التسي ، إضافة إ عوائق مالية وأخرى تقنية.
- يوجد مدينة ورقلة مؤسسات مائية تلفة تم بتسي ، بدءا من تقييم الثروة ا ائية ا تاحة إ غاية إعادة رسكلتها وتطه هـا إعادة استخدامها من جديد بعض الاستعمالات؛ إلا أن مشكل عدم التنسيق فيما بينها يبقى مطروح، إضافة إ ضعف النظام ا علوما الشيء الذي ل با رونة أثناء عمل هذه ا ؤسسات.
- تعا مدينة ورقلة من: الإفراط استغلال ا ورد، ظاهرة صعود ا ياه، مشاكل التسرب الشبكات ونقص ا يـاه فتـرات كث ة، كلها أسباب تدعوا إ ا اذ لة من الإجراءات تتعلق بالتسي ل هذه ا شاكل بدلا من صرف مبالغ مالية كب ة دون س الوضع.
- رفاهية ا ستهلك ومعدلات النمو الاقتصادي للمجتمع يرتبطان باستهلاك ا اء، هذا ما علنا نسعى دائما إ البحث عن الطرق الفعالة لتسي ا ياه وا فاظ عليها، للخروج من مشكلة الندرة وا فاف، والآثار النا ة عن سوء استغلال واسـتهلاك ا يـاه وا ؤدية إ تلوثها وتدهورها.
- ا ـاء ملكا اعيـا وطنيا مشتركا، يتطلب هذا ا بدأ توحيد ا هود فيما ص: التعبئة، والتخزين، والتسـي ، والاسـتعمال وا فاظ على ا اء، أي تسي ه وفقا لنمط وحدوي (وحدة هيدرولوجية طبيعة)، ذلك أن ا بادرات والأعمال ال يبادر ا ا اه ا ورد ب أن تكون متكاملة ومنسقة مثلما هو معمول به الدول ا تقدمة.
- نوعية ا علومات ا توفرة تكتسي دورا هاما وأساسيا اختيار طريقة معا ة ا شاكل ا طروحة وهذا ما يستدعي ضرورة إنشاء نظم معلومات قوية وبالضبط داخل أنظمة تسي ا ياه.

ملحق ا داول والأشكال البيانية :

ا دول (1) : كمية ا ياه ا تاحة للاستغلال ورقلة، الوحدة : هكم^3/السنة

الناحية	ا جم القابل للاستغلال	ا جم ا ستغل
ورقلة	679	103
حاسي مسعود	554	69
واد ريغ ا نوب	428	270
قاسي الطويل	720	31
ا موع	2381	473

Source : Abderrazak KHADRAOUI, eaux et sols en Algérie ; (Ouargla : édition E.T.I.W.O, 2001), pp.54...56.

ا دول (2) : صيص الآبار وحجم ا ياه ا عبأ ورقلة

التخصيص	عدد الآبار	التدفق ا عبأ م^3/سا	التدفق ا ستغل م^3/سا
ا اء الشروب	104	15690	9901
مياه السقي	934	106646	56217
ا ياه الصناعية والأغراض الأخرى	22	2042	1325
ا موع	1060	124378	67443

ا صدر : ولاية ورقلة، مدرية الري، مرجع سابق، ص 02.

الإحالات وا راجع :

[1] - Mohamed Hamza BENGRINA, "Les Problème de l'utilisation de l'eau en Algérie, avec la prise en compte du facteur écologique", Thèse doctorat, Institut de l'économie nationale. G.V.P le khanov, moscou, 1991, p 06.

[2] - Chedli FEZZANI, Les Ressources en eau des pays de l'Observatoire du Sahara et de Sahel, septembre 2001, p69.

[3]- ا وض ا تداخل القاري : يشمل طبة الألبيا والبار ي.

4 - حوض ا ركب النهائي : يتكون من عدة طبقات مائية، وطبقة ا يوبليوسيان والسينونيان ا ا ستغلة ورقلة.

5-H.BEKHUCHE et M.CELLINO et J.N.CRETENET, Agence Nationale de l'eau potable et industrielle et de l'assainissement, Alger, Novembre2001, p18.

6-Ministère de l'équipement et de l'aménagement du territoire, Agence nationale des ressources hydrauliques, direction régionale sud, "Ressources en eau de la wilaya de Ouargla", janvier 1999, p 02.

7- يوجد ولاية ورقلة نوع من ا اري : - ا اري الدائمة : تتكون أساسا من مياه سقي النخيل. – ا اري ا ؤقتة : الا تتكون من تدفق الأمطار الآتية من الأطلس الصحراوي وجبل تادميت.

8- عرفة ا زيد كن الرجوع على ا راسيم التنفيذية ا تضمنة إنشاء هذه ا ؤسسات و ديد مهام كل منها، وهي:- الوكالة الوطنية للموارد ا ائية: أنشئت با رسوم رقم 81-167 ا ؤرخ 25 جويلية 1981، الذي يتضمن إنشاء ا عهد الوط للموارد ا ائية، ويقتضي ا رسوم رقم 87-129 ا ؤرخ 19 ماي 1987 الذي يغ تسمية ا عهد الوط للموارد ا ائية إ الوكالة الوطنية للموارد ا ائية، -مديرية الري الولائية: تأسست مديرية الري لولاية ورقلة با رسوم التنفيذي رقـم 90-328 17 أكتوبر 1990، ا سة أقسام فرعية ر ية : القسم الفرعي لدائرة ورقلة، تقرت، حاسي مسعود، الطيبات، ا ج ة.-ا زائرية للمياه: أنشأت وجب ا رسـوم التنفيذي رقم 101/01 ا ؤرخ 21 أفريل 2001، توضع هذه ا ؤسسة ت وصاية وزارة ا وارد ا ائية، وهي شركة وطنية لإنتاج وتوزيع ا ياه ع ا نـاطق الـ تغطيها.- الديوان الوط للتطه : أنشأ وجب ا رسوم التنفيذي رقم 01-101 ا ؤرخ 21 أفريل 2001 ويوضع ت وصاية وزارة ا وارد ا ائية.

9- Observation de Sahara et de sahel, Système Aquifère du Sahara Septentrional, (volume 04 ; juin 2003), p 203.

10- منشآت الضخ ا ثلاثة أنواع: - ضخ من الآبار إ ا زانات. - ضخ من ا زانات الأرضية إ ا زانات ا رتفعة. - ضخ مباشر من الآبار إ الشبكات.

11-Ministère des Ressources en eau, direction de l'hydraulique, "Bilan Annuel 2004 Alimentation en Eau Potable", Ouargla, janvier 2005, p 26.

12-Ibid, p20.

13- ا ؤسسة العمومية لتوزيع ا ياه ا لية والصناعية والتطه بورقلة، " وضعية ا ياه الصا ة للشرب بولاية ورقلة "، ورقلة، نوفم ، 2003، ص03.

14-Ministère des Ressources en eau, direction de l'hydraulique, "Bilan Annuel 2004 Alimentation en Eau Potable", op.cit, p 27.

15- نع با ؤسسة هذا ا زء، مؤسسة توزيع ا ياه ا لية والصناعية والتطه بورقلة والا تشرف على كل الولاية ماعدا حاسي مسعود، ا ج ة والطيبات.

16- ا ؤسسة العمومية لتوزيع ا ياه ا لية والصناعية والتطه بورقلة، " وضعية ا ياه الصا ة للشرب بولاية ورقلة "، مرجع سابق، ص04.

17- نفس ا كان.

18-رابح ز ي ، "إشكالية ماء الشروب ا زائر : ب الندرة الطبيعية وسوء التسي "، " لة الاقتصادي، العدد 07 2002، ص 21.

19-Ministère de l'équipement et de l'aménagement du territoire, Agence nationale des ressources hydrauliques, direction régionale sud, "Ressources en Eau de la wilaya de Ouargla", op.cit, p 04.

20 -Ministère des Ressources en eau, direction de l'hydraulique, "Bilan Annuel 2004 Alimentation en Eau Potable", op.cit, p 27.

21 -Abderrazak KHADRAOUI, eaux et sols en Algérie, (Ouargla : édition E.T.I.W.O, 2001), p74.

22- وزارة ا وارد ا ائية، مديرية الري بولاية ورقلة، "تسي الشبكات و طات الرفع للمياه ا ستعملة ورقلة وتقرت"، أفريل 2002، ص 03.

23- س.س، "مدينة ورقلة ت ضغوط تسربات وا ياه القذرة"، " جريدة ا ، الأحد 05 ديسم 2004، ص 09.

24- مديرية الري، مرجع سابق، ص02.

25- س.س، مرجع سابق، ص 09.

26 -Agence de bassin hydrographique Sahara, "Pour une Gestion Rationnelle et Durable des Ressources en eau au Sahara", Ouargla, pp.02...05.

27- زيد من معلومات عن هذه الوحدات ارجع إ وكالة حوض الصحراء بورقلة أو إ ا وقع الآ : www.abhs.dz.

28- AGID: Agence nationale pour l'irrigation et le drainage.
ANRH: Agence nationale des ressources hydrauliques.
ADE: Algérienne des eaux.
ONA: L'office nationale de l'assainissement .

29- وزارة ا وارد ا ائية، " س وكالات حوض من أجل تسي متكامل للموارد ا ائية"، ا زائر، 2000، ص 02.

30- الأمانة العامة للحكومة، ا رسوم التنفيذي رقم 2000-324 ا ؤرخ 2724 شوال 1416هـ ا وافق لـ 13 مارس1996، يتضمن تعريف ا وض ا يدروغرا و ديد القانون الأساسي النموذجي ؤسسات التسي العمومية، ا ريدة الر ية للجمهورية ا زائرية، ا ادة24وا ادة26 ، العدد17، ا زائر، ص 22.

مشروع العملة ا وحدة لدول لس التعاون ا ليجي
" دراسة مقارنة عاي التقارب الاقتصادي "

صديقي أ د، جامعة أدرار، ا زائر
seddiki_ahmed82@yahoo.fr

ملخص : كان هدف إنشاء عملة موحدة لس التعاون ا ليجي منذ سنة 1981 إحدى ركائز الوحدة ب دول ا لس، ولكن اذا الاهتمام حاليا أكثر با ام هذا ا شروع. من الواضح أن إطلاق عملة اليورو بنجاح قد شجع التكتلات على الاهتمام بإقامة الا ادات النقدية العديد من ا ناطق. وهذا ا قال يسلط الضوء على ا زايا الاقتصادية شروع الوحدة النقدية، وعلى أهم معاي التقارب الاقتصادي الواجب ققها ب اقتصاديات دول ا لس.

الكلمات ا فتاح : التكامل الاقتصادي، الا اد النقدي، لس التعاون ا ليجي، معاي التقارب الاقتصادي، ا نطقة النقدية ا ثلى.

هيد : تش العديد من الدراسات الاقتصادية إ أن قيام الا اد النقدي والاقتصادي ووجود السوق الاقتصادية ا شتركة ب موعة من الدول سيكون له تأث على اقتصاديات تلك ا نطقة بصفة عامة، كما ستكون له تأث ات على الاقتصاديات ا رتبطة ـا. وقـد سعت دول لس التعاون ا ليجي إ توحيد ا هود الاقتصادية هذا الإطار، من خلال الإصلاحات ا الية والاقتصادية والنقديـة دف الوصول إ التكامل الاقتصادي، وقد حققت تقدما اقتصاديا كب ا خلال الثلاثة عقود ا اضية رفع مستوى ا عيشة وا ـاز تطور جيد القطاعات الإنتاجية وذلك قارنة وضعها الاقتصادي قبل تلك الفترة.

وتتطلع دول ا لس إ إقامة ا اد نقدي[1] يسمح بتعزيز العمل التجاري والاقتصادي فيما بينها ويدعم التبادل والتنمية بـ دول ا نطقة. كما يساهم تعزيز القدرات ا ادفة إ استقطاب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب رؤوس الأموال ا ليجية والعربية. خاصة بعد قيقها لعدة خطوات رئيسية و مقدمتها قيق الاستقرار أسعار الصرف ومعدلات أسعار الفائدة، إ جانب إزالـة العوائق أمام حرية حركة السلع وا دمات ورأس ا ال والعمالة الوطنية. كما أصبحت التعريفة ا مركية ا وحدة دول ا لس اه ا ارج بـ 05% سارية ا فعول منذ 2003، كما أن عملات دول ا لس مثبتة بالدولار باستثناء الكويت.

و نفس الوقت فإن أسعار الفائدة الا ية ومعدلات التضخم دول ا لس ا هت و التقارب ومعدلات التضخم أيضا متقاربة. كما تتمتع دول ا لس بأنظمة مالية سليمة إضافة إ وجود رقابة جيدة على القطاع ا صر . وهي كلها عوامل تشـ إ قيق التقارب ب دول ا لس سواء على مستوى السياسات ا الية أو النقدية.

ومن ا هم أن نش إ أن التحليلات والبيانات وا عطيات ال سترد هذه الدراسة سيتم فيها تقد بيانات ص يـع الدول الأعضاء لس التعاون، على الرغم من أن دولة عمان والإمارات العربية أعلنتا عدم رغبتهما الانضمام إ الوحدة النقدية على الأقل الوقت ا ا . و هذا الإطار نسجل على أن عمان حضرت اتفاق الوحدة النقدية ا وقع ب الدول الأربعـة عكـس الإمارات العربية ا تحدة.

وسوف نبحث من خلال هذا ا وضوع معا ة الإشكالية ا والية :

ما مدى فق معاي التقارب الاقتصادي ب اقتصاديات دول لس التعاون ا ليجي إطار مشروع الا اد النقدي ؟

و دف معرفة الإصلاحات الاقتصادية ال تسهل مشروع التكامل النقدي سوف نعا هذا ا وضوع حسب النقاط ا والية :

01- العملة ا وحدة ومراحل التكامل الاقتصادي ؛ 02- ا زايا الاقتصادية شروع العملة ا وحدة؛

03- ليل معاي التقارب ب اقتصاديات دول لس التعاون ؛ 04- الفرص القائمة لنجاح العملة ا ليجية ا وحدة.

1- العملة ا وحدة ومراحل التكامل الاقتصادي

يستخدم مصطلح الا اد النقدي وا اد العملة تبادليا و ا يعنيان نفس الشيء، والواقع أن الا اد النقدي هو ا رحلة الأخ ة عملية موسعة للتكامل الاقتصادي وا ا تعرف باسم الا اد الاقتصادي والنقدي[2] وال تؤدي إ قيق منافع اقتصادية عديدة ا ذلك زيادة التجارة البينية، و قيق الشفافية الأسعار، وتعزيز حرية انتقال العمالة وزيادة وفورات ا جم و س مناخ الأعمال وتعزيز أسـواق رأس ا ال.

ويرى اغلب الاقتصادي أن التكامل النقدي هو موعة من الترتيبات ال تسعى إ تسهيل ا دفوعات الدولية وذلك بـإحلال عملة واحدة مشتركة ل موعة من العملات ينفذ تداو ا ب موعة من الدول الأعضاء، ويعرف الاقتصـادي (Fritz machlup) التكامل النقدي على انه موعة من الترتيبات ا ادفة إ تسهيل ا دفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة ل العملات الوطنيـة للدول الأعضاء ا نطقة التكاملية[3]. وعلى هذا الأساس ينظر (Fritz machlup) إ أن التكامل النقدي هو أهم ترتيبـات الوحـدة الاقتصادية، حيث أن حرية التنقل وا جرة وحرية ويل رؤوس الأموال وحرية التجارة ليست شرطا كافيا لتحقيق التكامل بصـفة تامـة، خاصة وان التجارة تستدعى ا دفوعات وان حركات رؤوس الأموال تستدعي إمكانية تبادل العملات ا ختلفة، وان ا جرة على نطاق واسع تستدعي توف الفرص للحصول على أجور القيام بتحويلها، ومن يتم إنشاء نظام مدفوعات دو يسمح بإجراء ا دفوعات، وبـإجراء عمليات الصرف الأجن بلا قيود أو رقابة[4]، وهو ما يعرف بالتكامل النقدي الذي ثل ا رحلة الأخ ة من مراحل التكامل الاقتصادي.

ومن هذا التعريف يتضح أن جوهر التكامل النقدي هو ا اذ الترتيبات ال تسهل ا دفوعات الأجنبية عن طريق إحـلال عملـة مشتركة بدلا من العملات الوطنية ا نفصلة، وبذلك يكون متفقا مع معظم كتابات الاقتصادي تعريف الا اد النقدي على أساس إنشاء عملة مشتركة.

كما يتفق بذلك مع الا اه الرئيسي للفكر الاقتصادي الذي يغلب عليه تقسيم الا اد النقدي من زاوية ا كاسـب والتكـاليف الاقتصادية ال ينطوي عليها، حيث دد تلك ا نافع على أ ا إزالة العقبات ال تعوق ا بادلات ب ا ناطق ال تستخدم عملات تلفة.

و الدراسات الاقتصادية تعت نظرية (R.A.Mundell) الذي كان أول من صاغ مصطلح منطقة العملة ا ثلـى سـنة 1961 للتعب عن منطقة اقتصادية تضم عدد من الدول وتستخدم عملة واحدة أو عملت أو أكثر، وترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها ارتباطا قويا علها تشكل الواقع عملة واحدة[5]. وتش تلك النظرية إ أن أهم معاي إنشاء منطقة عملة مثلى يستلزم أن تكون الـدول الأعضاء ا نطقة عرضة لصدمات مشتركة (Common Shocks) وان تكون تلك الصدمات متماثلة (Symmetric) وهو ما يتطلب ما يلي[6] :

- أن ترتفع درجة كثافة التجارة البينية

- تشابه هياكل الإنتاج
- تشابه مستويات ومعدلات و الدخل
- تقارب مستويات الأسعار
- حرية انتقال عناصر الإنتاج

وإ جانب ذلك فان الشرط الأساسي نطقة اقتصادية مثالية هي حركية عوامل الإنتاج، وبفضل هذا الشرط فـان نظـام الصرف الثابت أو عملة موحدة داخل ا نطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدول أخرى، والذي يسمح بتعديل سريع للاختلالات.

وعليه فان أية أزمة غ متناظرة داخل ا نطقة ينتج عنها حركة رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن ب العرض والطلب، وعلى العكس من ذلك فانه حالة غياب حركية عوامل الإنتاج فان ا نطقة الاقتصادية غ مثالية والأزمة غـ ا تنـاظرة تاج إ تعديل نقدي، والذي بدونه سوف ينتج بطالة وعجز ميزان ا دفوعات، بينما الدول الشريكة ا ميزان فائض وضغوطات تضخمية[7].

2- ا زايا الاقتصادية شروع العملة ا وحدة

كن الإشارة إ أن ا زايا الاقتصادية ا يتيحها مشروع الا اد النقدي للاقتصاديات هي مزايا عديدة و كن أن تؤدي إ رفع معدل النمو الاقتصادي با نطقة و هذا الإطار كن الإشارة إ أن تلك ا زايا حسب ا الات ا والية :

1-2 حالة البلدان ذات الاقتصاديات ا تشا ة : إذا كانت كل البلدان ا نطقة متماثلة وعرضة لنفس الصدمات فان وجود ا اد للعملة يشمل كل البلدان يكون أمرا ا ابيا ميع الدول الأعضاء، ولا يسبب الاستقلال الذا النقدي أية تكلفة، ح تسـتفيد كل البلدان من ا فاض التضخم، لان البنك ا ركزي ا شترك لن يقوم فز الإنتاج أي بلد وحده من خلال التوسع النقدي علـى حساب البلدان الأخرى. وهو ما يعطي فرصة لتساوي أو تقارب ا نافع ب بلدان منطقة العملة ا وحدة.

2-2 حالة الاختلاف احتياجات التمويل : إذا كانت هناك اختلافات احتياجات التمويل للحكومات، فان ا وافز للمشاركة ا اد نقدي ستختلف ء البلدان وسوف يستفيد كبار ا نفق من الانضباط والقيود النقدية الإضافية ا ارسها البنك ا ركزي الإقليمي الذي يعوض جزئيا يز بنوكها ا ركزية القومية للتضخم ح يتكبد صغار ا نفق خسائر إضافية نا ة عـن الطلـب ا فرط لكبار ا نفق على التمويل النقدي[8].

3-2 حالة الاختلاف أهداف التضخم : إن ديد هدف التضخم يشمل كل الا اد يسعى إليه البنك ا ركزي ا شترك لن يفيد سوى ا كون ا شترك لاضطرابات العرض (ا تعرف باضطرابات معدل التبادل التجاري) و عل هذا التخلي عن السياسة النقديـة ا ستقلة إزاء صدمات تلف حسب البلدان شديدة التكلفة[9]. و التطبيقات العملية تش بعض التقديرات ا أجراها ا اء علـى مستوى صندوق النقد الدو إ أن عدم اثل صدمات معدلات التبادل التجاري يسهم بصورة قليلة نسبيا ا كاسب أو ا سائر الصافية ختلف مشروعات الا اد النقدي، ا م عليها الفروق أهداف الإنفاق ا كومي، ومن فان ا شكلات ا رتبطـة شروع العملة ا ليجية تعت دودة حيث تشترك يع الدول الا اه العام للضغوط وان اختلفت حجم الضغوط و ذا د أن

مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس قد قامت تقريبا بجهود متجانسة في مواجهة التضخم، وهذا يؤكـد انـه في ظـل الاختلاف الكمي بين الدول فيما يتعلق بمعيار التضخم تبقى السياسة النقدية في دول المجلس متشابهة في آلية استهدافها للتضخم.

والى جانب ذلك يمكن القول أن قيام الاتحاد النقدي الخليجي كنموذج للمناطق الموحدة في إطار العملة يمكن أن يعطـى نتـائج ايجابية متعددة إلى جانب بعض السلبيات الممكنة والتحديات المتوقعة للمشروع، و يمكن عرض المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لدول المجلـس من خلال الجدول (1) . ومن خلال القراءة في المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي. نستطيع التمييز بين أثار الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، سواء على المدى المتوسط أو المدى الطويل، والتي يمكن ذكرها كما يلي :

أ. الآثار على المدى المتوسط :

- تخفيض تكاليف الإنتاج ؛ - رفع مستوى التجارة البينية ؛
- إلغاء رسوم التحويل بين دول المجلس ؛ - رفع مستوى التنافسية لاقتصاديات دول المجلس.

ب. الآثار على المدى الطويـل :

- الارتباط بسياسة نقدية واحدة ؛ - الارتباط بسياسة سعر صرف موحدة ؛
- رفع معدلات النمو والتوظيف ؛ - سهولة الاستثمارات بين دول المنطقة.

وفيما يخص مدى ملائمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكـي فانـه مـن المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى المذكور نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار في المرحلة الحالية وترك السـلطة النقدية بعد إصدار العملة حرية اختيار الربط[10] وذلك حسب ما تقتضيه ظروف المرحلة القادمة.

3- تحليل معايير التقارب بين اقتصاديات دول مجلس التعاون

يعتبر التكامل النقدي المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي، والذي يتحقق عندما تقوم الدول الأعضاء بتوحيـد العملات المستخدمة فيها، وهذه الدرجة تتطلب أن يكون هناك بنك مركزي[11] موحد لكل المنطقة، وان تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية، كما أن التكامل النقدي يمر بعدة مراحل يمكن طرحها حسب المراحل الموالية :

- **المرحلة الأولى :** التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها، و تحقيـق حريـة حركـة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- **المرحلة الثانية :** القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء، من اجل تحقيق درجـة عاليـة مـن التقـارب الاقتصادي.
- **المرحلة الثالثة :** قيام بنك مركزي كسلطة نقدية فوق السلطة النقدية الوطنية لإصدار العملة الموحدة، والإشراف على التعامل بها، وتنسيق السياسة النقدية الموحدة، والمحافظ على قوة واستقرار العملة المشتركة.

كما أن التكامل النقدي يتركز الواقع حول الكيفية والأسلوب وا راحل ال كن من خلا ا قيق هذا التكامل، ومنها إقامة ا اد مدفوعات ب الدول الأعضاء. وكذا ميع جزء من الاحتياطي النقدي للدول الأعضاء لدى جهـة مركزيـة والـذي يستخدم لتقد تسهيلات مؤقتة واجهة اختلال ميزان ا دفوعات للدول الأعضاء. إ جانب تنسيق أسعار الصرف ب عمـلات الدول الأعضاء وتنسيق السياسات النقدية فيما بينها، أو استخدام عملة موازية كأداة لتسوية ا دفوعات وكوحدة حسابية للـدول الأعضاء إ جوار العملات ا لية أو قيق التكامل السوق ا ا .

وقد اقترحت دول ا لس سنة 2005 معاي التقارب الاقتصادي اللازمة لقيام الا اد النقدي و الاتفاق علـى تلـك ا عاي وضرورة الالتزام ا لتسهيل قيام الا اد النقدي، و كن الإشارة إ تلك ا عاي ال الاتفاق عليها ومقارنة واقع كل دولة حاليا من الالتزام ا، وكذا ليل أثرها على السياسة النقدية بصفة عامة.

3-1 معيار معدل التضخم : اتفقت دول ا لس على أن لا يزيد معدل التضخم عن ا توسط ا رجح (جم الناتج ا لي الإ ا) عدلات التضخم دول ا لس زائد نقطتا مئويتا أي 02ا%.ويعتـ الوفاء ذا ا عيار شرط هام عا ة الاختلالات ال قد تنشأ عن الفروق معدلات التضخم.

وتظهر بيانات الأرقام القياسية (CPI) لدول ا لس عام 2007 أن الفترة قبل 2003 تشكل فترة التقارب الكمي الأك ب معدلات التضخم دول ا لس، قبل أن تبدأ الضغوط التضخمية الظهور، خاصة دولة الإمارات وقطـر. ومنـذ 2006 قت بقية الدول ا لس نفس نطاق الضغوط. وقد سجل أعلى معدل للتضخم لسنة 2007 قطر وصل إ 13.8% تليهـا الإمارات 11.1% وسجل أد معدل تضخم لنفس السنة البحرين بلغ 3.3% وحسب ا عيار فان قطر والإمارات ققا هذا ا عيار عام 2007 حيث يشترط ألا يتجاوز معدل التضخم دول ا لس 8.96% لسنة 2007. و سنة 2008 يشترط ا عيار ألا يتجاوز معدل التضخم 12.72% لكن ذلك قق كل من قطر ال بلغ معدل التضخم فيها 14.6%. و سنة 2009 يشترط ألا يتجاوز ا عدل نسبة 10.26% لكن ذلك يتحقق كل من قطر ال بلغ فيها ا عدل 12.1% بالرغم من انه سجل ا فاضا عن السنة ا اضية. كما سجلت بقية دول ا لس تراجعا معدلات التضخم ا عن السنة ا اضية 2008. وا ـدول (2) يوضح الفروق ب معدلات التضخم دول ا لس.

ويعتـ قيق هذا ا عيار هو الأهم من ب معاي التقارب نظرا لدوره مساعدة السياسة النقدية على توجيه أدوا ا بطريقـة متجانسة إ الأعضاء دون تأث ات جانبية على البعض. وعموما كن القول أن دول ا لس تتشابه الضغوط التضخمية حـ وان اختلفت نسبة تلك الضغوط.

3-2 معيار سعر الفائدة : اتفقت دول لس التعاون صوص هذا ا عيار أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أد ثلاثـة أسـعار للفائدة قص ة الأجل (دة ثلاثة أشهر) دول ا لس زائدا نقطتا مئويتا .

ونتيجة لطبيعة انس السياسة النقدية بدول ا لس فقد حققت يع دول ا لس هذا ا عيار سـنة 2007 والـذي كـان 6.65%، كما أ ا حافظت على قيقها ذا ا عيار خلال الفترة 2003 حـ 2007. و سنة 2008 واصلت معدلات الفائدة

الانخفاض الذي بدأته سنة 2007 حيث سجل أدنى معدل بدولة الإمارات ب 2.11% . وحيث أن معدل التقارب لسنة 2008 يجب ألا يتجاوز 4.31% فقد حققت دول المجلس جميعا هذا المعيار. والجدول (3) يوضح معدلات الفائدة لدول المجلس.

3-3 معيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي : نظرا لأهمية هذا المعيار في ضمان وحماية العملة المشتركة فقد اتفقت دول المجلس على أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن 04 أشهر. وقد حققت جميع دول المجلس في سنة 2007 التغطية من الاحتياطات للواردات السلعية لمدة أربعة أشهر، بل أن البعض منها قد تجاوزت حجم التغطية المطلوب، حيث كان أعلى معدل تغطية بالكويت والذي وصل إلى 8.5 أشهر. باستثناء دولة الإمارات التي لم تحقق التغطية. أما في سنة 2008 فقد حققت جميع دول المجلس التغطية، وبالتالي تكون جميع دول المجلس قد استوفت هذا المعيار. والجدول (4) يوضح عدد الأشهر المغطاة من النقد الأجنبي للواردات السلعية.

4-3 معيار نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي[12] : اتفقت دول المجلس بخصوص هذا المعيار على أن لا تزيد نسبة العجز السنوي في ميزانية الدولة نسبة 03% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدولة (طالما كان متوسط سعر نفط الأوبك 25 دولارا أو أكثر). وتشير البيانات إلى أن نسبة فوائض الميزانيات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في جميع دول المجلس سنة 2008 ارتفعت عن مستويات 2007 باستثناء الكويت التي حققت تراجعا وصل إلى 14.8% مقارنة بـ 29.7% سنة 2007. ومنذ سنة 2005 وحتى سنة 2009 استوفت جميع دول المجلس هذا المعيار. والجدول (5) يوضح ذلك.

5-3 معيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي : اتفقت دول المجلس بخصوص هذا المعيار على أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة[13] نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية نسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ففي سنة 2008 سجلت السعودية أدنى المعدلات بين دول المجلس لنسبة دين العام على الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والمقدرة 4.6% مقابل نسبة 7.5% سنة 2007. وفي سنة 2008 سجلت البحرين أعلى نسبة للدين والمقدرة 22.9% كما سجلت الإمارات نسبة 15.5%، ولم تسجل قطر والكويت أي دين على غرار السنوات السابقة. والجدول (6) يوضح نسبة الدين على الحكومة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي لدول المجلس.

ويشترط هذا المعيار أن لا تتجاوز نسبة الدين على الحكومة العامة 60% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .وقد استوفت جميع الدول الأعضاء هذا الشرط. أما الدين العام على الحكومة المركزية[14] فقد أشارت البيانات الصادرة عن وحدة الاتحاد النقدي إلى عدم وجود ديون على الحكومة العامة في سنة 2008 في دولة الإمارات بينما سجلت قطر والكويت في نفس السنة أدنى نسب دين على الحكومة العامة ب 6.2% و5.5% على التوالي. والجدول (7) يوضح نسبة الدين على الحكومة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي.

ومن خلال القراءة في تلك المعايير يمكن القول أن على دول المجلس الالتزام بالسياسات المالية التي تتفق مع متطلبات الوحدة خاصة فيما يتعلق بالتضخم، خاصة وان الاختلالات الناجمة عنه يمكن أن تؤدي إلى تشوهات في بعض الاقتصاديات وضغوط عديدة على البنك المركزي داخل المنطقة. ونظرا إلى ربط عملات دول المجلس بالدولار باستثناء الكويت تبقى السياسة النقدية لدول المجلس تيسيرية وتخضع لتقلبات في سعر صرف الدولار الأمريكي. وعلى الرغم من ذلك فان أسعار الصرف الثابتة في المنطقة تعتبر أن أكثر

ا وانب صعوبة درجة الاستعداد للا اد النقدي قد الوفاء ا فعلا[15]. باستثناء الكويت ال قامت سنة 2007 بـربط سـعر عملتها بسلة من العملات، علما أن وزن الدولار تلك السلة ثل 70% على الأقل، ولذلك كانت التذبذبات مقابل عمـلات دول ا لس الأخرى معتدلة.

وعموما كن أن توفر السيولة الزائدة وأسعار الفائدة ا تدنية نسبيا بيئة مساعدة لتلبية الاحتياجات التمويلية ا ارجية لـدول ا لس، وهي احتياجات ضخمة خاصة الإمارات. كما أن هناك خطر ضئيل من أن التدفقات الوافدة من رؤوس الأموال بغرض ا ضاربة ا تنطوي عليه من أثار سلبية وقد يكون أثرها دودا دول ا لس .وقد كانت الأوضاع دول ا لس وال قـدر ا الأسواق خلال 2010 ا ابية، وذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط وانتعاش النمو والتجارة العا ي . ومن ب أهم التحديات ا اليـة وال تواجه أسعار الصرف با لس د خفض التصنيف الائتما للولايات ا تحدة لأول مرة تار ها. وان كانت أوضـاع دول ا لس الائتمانية غ ذلك فمن ا توقع أن يستمر ارتفاع التصنيف السيادي دول ا لس. وان كانت وكالـة (Moody's) هذه السنة 2011 قد خفضت تصنيف البحرين درجة واحدة بشكل هامشي إ A3 مع نظرة مستقبلية سلبية، وذلـك أساسـا بسب ا شاكل السياسية وكذا بسب بعض ا شاكل ا الية وأداء القطاع ا صر . ولكن وكالات التصنيف الأخرى تفعل نفـس الشئ بالنسبة للبحرين. وا دول (8) ي ز تصنيف الوكالات لدول ا لس سنة 2011.

وعموما فان ا فاض التصنيف الائتما للشركات ا ليجية بصفة عامة قد توقف خلال عام 2009، وهو ما يعطي فرصة حقيقية لتلك الشركات للحفاظ على التصنيف والتقدم نقاط على ا ؤشر، و قيق إيرادات من خلال التوسع عمليات الاستثمار.

4- الفرص القائمة لنجاح العملة ا ليجية ا وحدة

د أن اقتصاديات دول ا لس قد حققت وا اقتصاديا مهما، يقدر 4.8 % سنة 2010 وهو معدل أفضل مـن سـنة 2009 الذي كان 0.7 %، وقد ساعدت على ذلك السياسات ا الية التوسعية ا ستمرة. كما أدى ارتفاع أسعار النفط وإيرادات إ تسريع النمو القطاعات غ النفطية[16]. كما استفادت دول ا لس من ارتفاع أسعار النفط، وكذا روابطها التجارية مع أسيا، وتعت دول ا لس قوية من الوجهة ا يكلية مع وجود الأصول ا ارجية على أساس صاف ومستويات مديونية متواضعة باسـتثناء دولة الإمارات ال تعت أوضاعها ا الية صعبة منذ نوفم 2009 بسب أزمة الديون. كما تتمتع دول ا لس بوجود فوائض ماليـة مستمرة ا ساب ا اري، وأرصدة مالية جيدة، كما أن اغلب سكان ا لس من الشباب، وهو ما يساعد على حفـز النشـاط الاقتصادي. وا جانب ذلك فان حكومات تلك الدول ملتزمة باستخدام ثروات النفط والغاز تنويع وبناء اقتصاديا ا.

ومع الالتزام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية ا طلوبة كن لدول ا لس الوصول إ قيق عملة موحدة، ا سيعطي دفعا مهما كاسب الا اد ا مركي والسوق ا ليجية ا شتركة حيث سيترتب على قيام هذا الا اد وإصدار العملة ا ليجية ا وحدة أثـارا متعددة لاسيما على التجارة البينية والسياحة والاستثمارات وستظهر أثاره بشكل اك على قطاع ا دمات ا الية والأسواق ا الية وال ستشهد وا مضطردا وتطورات متسارعة.

كما أن التعامل بعملة مشتركة سيساعد على القضاء على ا خاطر ا تعلقة بأسعار صرف العملات ا ليجية ويسهم بشكل فعال تطوير وتكامل الأسواق ا الية ا ليجية خاصة سوق السندات، كما سيساعد تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأث ا ملحوظا من حيث ا جم والعمق والسيولة. مع زيادة قدرة الشركات ا ليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى تلف

دول ا لس، الأمر الذي يسكون له أثارا ا ابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية. كما سيؤدي وجود العملة ا شتركة إ تشجيع ا نافسة الإقليمية ال ا دمات ا صرفية وا الية وجودة خدما ا، ا ينعكس إ ابا على عملائها دول ا لس و فض من تكاليفها ويؤدي إ تنويع خدما ا، وقد يؤدي كذلك إ تشجيع الاندماج ب تلك ا ؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات ا جم.

وتتوفر دول ا لس على مقومات أساسية للتكامل لا تتوفر معظم التكتلات القائمة مثل عامل اللغة والدين والتاريخ، كما تشترك العديد من ا صائص الاقتصادية مثل الثروة النفطية، وهو ما عل صادرات ا لس ووارداته متشـا ة و كـن القـول أن اقتصاديات دول ا لس متشا ة أكثر من التشابه ب اقتصاديات الأورو، فمثلا الأزمة الراهنة منطقة الأورو ترجـع إ أن بعـض الدول مستوردة لرأس ا ال الصا ، بينما دولا أخرى تصدر رأس ا ال الصا ، أما ا يزانيات ا كومية الأوروبية فهي تلفـة ب حالات الفائض إ العجز إ التوازن، و ح تلك البعض فائضا اريا ضخما، يعا البعض الآخر من عجز طويل الأمـد. و ا قابل فان دول ا لس مصدرة لرأس ا ال الصا مع ميزان ا ا لفائض اري وحكومي، كما أن دول ا لس تعتمد سياسة سعر صرف مرتبطة بالدولار باستثناء الكويت ال فكت ارتباط عملتها بالدولار سنة 2007، وإذا استمرت هـذه الظـروف ا ـاه التحسن فسيكون بإمكان دول ا لس تطبيق سياسة نقدية موحدة.

وعلى الرغم من التشابه ب اقتصاديات دول ا لس إلا أن هناك فروقا لا كن اوزها فالدخل الوط تلف ب تلـك الاقتصاديات، فمثلا يتراوح ب اقل من 8000 دولار عمان و 28400 قطر، كما أن السعودية الاقتصاد الأك ا لس تنمو ار ا قطاع الصناعات التحويلية، أما قطر فقد أصبح الغاز الطبيعي القطاع الأهم اقتصاد البلد، وعمومـا فـان ـو القطاعات غ النفطية دول ا لس لا يزال متأخرا. أما ا بادلات التجارية فبالرغم من اتفاقية منطقـة التجـارة ا ـرة (Free Trade Area) ب دول ا لس إلا أن ا بادلات البينية لا تزال دودة، حيث أن حصة الصادرات من السـلع مـن إ ـا الصادرات أو حجم الاستثمارات البينية ب بلدان ا لس، تعت اقل من ا ستوى ا طلوب لإقامة وحدة نقدية.

ومن أهم التحديات ال تواجه العملة ا ليجية هي الآثار النا ة عن الأزمة ا الية العا ية والركود الاقتصـادي وا هـود ا ختلفة ال تبذ ا دول ا لس واجهتها وقد أبرزت الأزمة إحساسا بان معاي التقارب ا ا والنقدي ا تفق عليها ب دول ا ـس التعاون ا ليجي كأساس للا اد النقدي قد يتعذر الالتزام ا بعض الأحيان على عكس ما كان متوقعا كما حالة منطقة اليورو، ورغم ذلك فأن دول ا لس أحرزت تقدما و التكامل من خلال تنسيق السياسات الداخلية وا ارجية و رير التجارة البينية فضـلا عن رير انتقال العمالة ورؤوس الأموال.

خلاصة : من ا مكن تطبيق عملة موحدة لدول لس التعاون ا ليجي والاستفادة من مشاكل منطقة اليورو، غ أن عميلة تشكيل هذا الا اد تاج إ مزيد من الوقت لإجراء باقي الإصلاحات النقدية وا الية، دف إنشاء بنية اقتصادية سليمة ووضـع قواعـد صحيحة لتفادي الأزمات ا رتبطة بالسياسة النقدية أو السياسة ا الية. و الوقت الذي سيمثل فيه الا اد النقدي دعم حقيقي لنمو الاقتصاديات ا ليجية، فانه من الضروري حاليا تنويع موارد تلك الاقتصاديات بدلا من الاقتصار على النفط. و حالة دول ا لس تعت الآثار الا ابية للعملة ا شتركة مربوطة بالآثار الا ابية على صعيد السياسة النقدية وا الية والالتزام عاي التقارب ا ا وتعتـ تلك ا عاي من العوامل ا ساعدة على جذب مزيد من الاستثمارات البينية والأجنبية إ دول لس التعاون.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1) المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

المؤشرات لدول المجلس	2007	2008	2009	2010
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)	5.6	6.7	0.1	3.8
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	822.5	1.037.5	801.6	881.0
مؤشر أسعار المستهلك (% التغير المتوسط)	6.7	11.5	5.6	4.8
رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	17.7	28.7	-6.2	-3.1
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	22.6	31.4	-1.0	5.9
عدد السكان (مليون نسمة)	36.6	38.4	39.1	40.0

المصدر: تقرير مجموعة سامبا المالية، الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2011، السعودية، فبراير 2011.

جدول (2) معدلات التضخم السنوية في دول مجلس التعاون، الوحدة : %

%	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	معيار التقارب
2007	11.1	3.3	4.1	13.8	5.5	8.96
2008	11.9	5.2	9.9	14.6	9.5	12.72
2009	7.4	3.3	8.2	12.1	8.0	10.26

المصدر: مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص03.

جدول (3) أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون

%	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	معيار التقارب
2006	5.11	4.84	5.02	4.92	5.43	6.93
2007	4.79	4.68	4.79	4.70	4.59	6.65
2008	2.11	3.09	2.58	2.24	2.87	4.31

المصدر: مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص04.

جدول (4) عدد أشهر تغطية الاحتياطات من النقد الأجنبي للواردات السلعية في دول المجلس، الوحدة : (الأشهر)

	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	معيار التقارب
2006	4.2	3.2	4.8	4.0	9.5	04
2007	3.8	4.4	4.6	5.1	8.5	04
2008	5.8	4.5	5.0	4.4	7.2	04

المصدر: مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص05.

جدول (5) نسبة فائض (عجز) الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

%	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2006	12.0	2.3	21.7	9.0	17.6
2007	9.5	0.6	14.6	14.7	29.7
2008	18.3	2.1	33.6	15.1	14.8

المصدر: مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص06.

جدول (6) نسبة الدين على الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

%	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2006	13.8	26.0	8.6	0.0	0.0
2007	17.7	23.5	7.5	0.0	0.0
2008	15.5	22.9	4.6	0.0	0.0

المصدر: مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول مـن سنة 2009، ص08.

جدول (7) نسبة الدين على الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي

%	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2006	0.0	23.4	27.6	18.0	8.6
2007	0.0	19.8	18.6	9.7	7.2
2008	0.0	18.3	13.5	6.2	5.5

المصدر : مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص09.

جدول (8) تصنيف وكالات التصنيف الائتماني لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	Moody's	S&P	Fitch
السعودية	Aa3	AA-	AA-
الإمارات	Aa2	NR	NR
قطر	Aa2	AA-	NR
الكويت	Aa2	AA-	AA
عمان	A2	A	NR
البحرين	A3	A	A

NR : تشير إلى عدم التصنيف.

المصدر : مجموعة سامبا المالية، تقرير فيفري 2011، السعودية، ص 05

الإحالات والمراجع :

1 - ديسمبر 2001 وقعت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على اتفاقية اقتصادية تشمل الخطوات المحددة الواجب إتباعها لبلوغ الاتحاد نقدي لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول أول يناير 2010. لكن للعديد من الاعتبارات فان هذا الهدف لم يتحقق، وتم تأجيله إلى تاريخ آخر. وفي سنة 2009 تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل أربع دول هي السعودية والكويت وقطر والبحرين. والتي تمهد لبدء الخطوات التنفيذية لإنشاء المجلس النقدي والذي بدوره يشرف على وضع الأطر الفنية والتشريعية للعملة الموحدة. وإقامة البنك المركزي الموحد (مقرة في الرياض) والذي سيقوم برسم السياسة النقدية وتحديد سعر صرف العملة الجديدة، وإجراءات إصدارها لتحل محل العملات الخليجية الأربع.

وقد وقعت الدول الأربع فقط على الاتفاقية بعد انسحاب سلطنة عمان من المشروع سنة 2006، كما أعلنت الكويت في سنة 2007 اتفاقاً بالإبقاء على الربط بالدولار، كشرط لاستكمال الوحدة النقدية. وفي سنة 2009 انسحبت الإمارات العربية من المشروع وهو ما يمثل تحدي كبير أمام صانعي السياسات لإنجاح المشروع النقدي الخليجي خاصة وان الأمارات العربية تمثل المركز التجاري الرئيسي وهي ثاني اكبر اقتصاد بالمنطقة إذ تمثل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي للكتلة.

2- الاتحاد النقدي الأوروبي تكون على عدة مراحل، وذلك ابتداء من سنة 1990 حيث قام في المرحلة الأولى بإلغاء قيود النقد وانتهاء بإصدار اليورو سنة 2002.

3 -Fritz Machlup : “ Economic integration/ wordwide. Regional. sectoral ”, Macmillan, London, 1976, P 09

4 - Fritz Machlup : Ibid, P 20.

5 - كما تطرق بعض الاقتصاديين أمثال ماكينون، وكينن الذين ركزوا على الإطار النظري وصياغة بعض الحجج التي تؤيد انضمام الدولة إلى هذه المناطق .

6 - محمد إبراهيم السقا، مساعد بن عيد: مقال " هل تنجح العملة الخليجية الموحدة "، قسم الاقتصاد، جامعة الكويت، تاريخ 2011/06/13، متوفر على الرابط : www.Cba.edu.kw/elsakka/gcc_common_currency.ppt

7- محمد بن بوزيان، الطاهر زياني : الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط. ص 02

8 - Paul Masson et Catherine Pattillo : une monnaie unique pour l’Afrique ?, finances et Développement, Décembre, 2004, P 13.

9 - Paul Masson et Catherine Pattillo : Ibid, P 13

10 - سواء يكون هذا الربط بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها.

11- يتجه التفكير لدى الدول الموقعة على اتفاقية الاتحاد النقدي إلى إنشاء بنك مركزي مستقل. وكانت الإمارات بعد الانسحاب من المشروع اقترحت أن يكون للبنك المركزي الخليجي هيكل أكثر مرونة وان يطبق اللامركزية في الأنشطة مع اقتراح احتمال الإبقاء على الأنشطة الوطنية قائما.

12- يقصد بالعجز السنوي في المالية الحكومية هو العجز الكلي للحكومة العامة وفق تعريف الحكومة العامة، ومفهوم العجز في دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFS) الصادر عن FMI سنة 2001.

13- تشمل بالإضافة إلى الحكومة المركزية المؤسسات العامة المستقلة بميزانيتها، كما تشمل الحكومات المحلية وحكومات الولايات التي تتكون منها الدولة حسب تعريف دليل إحصاءات المالية العامة (GFS) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

14- الحكومة المركزية تشمل جميع الأجهزة والمنشئات الحكومية التي تدرج ميزانيتها ضمن الميزانية العامة للدولة.

15- الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي: مجموعة سامبا المالية، تقرير ماي 2009، السعودية، ص 15.

16- الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011، مجموعة سامبا المالية، فبراير2011، السعودية، ص 07.

الصكوك الإسلامية ودورها تطوير السوق ا الية الإسلامية
ربة السوق ا الية الإسلامية الدولية - البحرين-

د. نوال بن عمارة، جامعة. ورقلة- ا زائر
naoual_sf@maktoob.com

ملخص: دف هذه الورقة إ استعراض واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، وأهم التحديات ال تواجهها، وكذا إبـراز دور السـوق ا اليـة الإسلامية الدولية تطوير هياكل الأدوات والعقود ا الية، وتأسيس سوق مالية ترتكز على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وخلصت إ ضرورة تطوير أدوات مالية إسلامية تتميز با صداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ، والاستفادة من الاعتراف الدو للصكوك الإسلامية، إن تطوير سوق مالية إسلامية وتوسيع نطاقها يتطلب تطوير وابتكار صكوك إسلامية وتشجيع تسويقها ، والابتعاد عن اكاة الأدوات ا الية التقليدية.

الكلمات ا فتاح : الصكوك الإسلامية، السوق ا الية الإسلامية ، السوق ا الية الإسلامية الدولية.

هيد : أصبح التطوير والابتكار الأدوات ا الية الإسلامية ضرورة حتمية للمصارف الإسلامية ، خاصة مع تزايد الطلب علـى هذه ا نتجات ظل التوجه العا ي ا تنامي و الاستثمار الأخلاقي ا توافق مع ا عاملات الإسلامية ال تستبعد الربا والغرر والتعدي على أموال الناس، حيث تاج ا صارف الإسلامية دوما إ الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات وا نتجات ا الية كنها من إدارة سيولتها بصورة مر ة، بالإضافة إ توف ها للمرونة ا ناسبة للاستجابة تغ ات البيئة الاقتصادية، ويستدعي ذلك بالضرورة تطـوير أدوات مالية إسلامية مستحدثة تضمن ا نصيبا سوقيا يساعدها على الاستمرار بفعالية.

كما أن توفر سوق مالية إسلامية متطورة يتطلب وجود مصارف إسلامية تستفيد من نتائج ا ندسة ا الية وفق ا نهج الإسلامي إبداع وابتكار الطرق والعمليات التمويلية ال تضمن ذه ا صارف التميز تقد أدوا ا ا الية، و قق ا التميز على ا صـارف التقليدية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ضمان تدخل فعال ا الأسواق،و عملية إصدار موعة متنوعة من الصكوك وتداو ا السوق ا الية الإسلامية ثل تغ اً جوهرياً ا يكل التمويلي للمصارف الإسلامية، كنها من استيعاب ا دخرات علـى تلـف رغبات أفرادها، والتوف ا لائم للاحتياجات التمويلية للمشروعات ا يساهم تقو مسار ا صارف الإسلامية، فضـلاً عـن أن إصدار الصكوك الإسلامية لتوف الاحتياجات التمويلية هو ثابة أداة مناسبة للتكامل ب النشاط ا صر الإسلامي والأسواق ا الية، والاندماج مع السوق العا ية.

وبناء على ما سبق، كن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية ذه الدراسة على النحو التا :

ما هو دور الصكوك الإسلامية تطوير السوق ا الية الإسلامية ؟

أ ية الدراسة : تنبع أ ية الدراسة من خلال تعرضها للصكوك الإسلامية ا تتميز به من خصـائص كـالتنوع والتجـدد، وانتشارها ا تسارع، والعمل على وضع ضوابط وآليات لتداو ا حـ تتمكن من ا مع ب الكفاءة الاقتصـادية وا صـداقية الشرعية، حيث برزت الصكوك الإسلامية كواحدة من أهم منتجات الصناعة ا صرفية الإسلامية، وال استطاعت أن د ا حيزا الأسواق ا الية الدولية.

فروض الدراسة : ضوء إشكالية الدراسة فإ ا تسعى إ اختبار صحة الفرض التا :

- يساعد وجود الصكوك الإسلامية وتنوعها تعميق وتطوير السوق ا ا الإسلامي اللازم لتداو ا.

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة إ قيق الأهداف التالية:

- التعرف على الصكوك الإسلامية من حيث مفهومها،و خصائصها وأنواعها؛
- إبراز دور الصكوك الإسلامية إنشاء وتطوير سوق مالية إسلامية؛
- اولة إبراز أهم التحديات ال تواجه عمليات إصدار الصكوك الإسلامية وإستراتيجيات تطويرها؛
- عرض ربة السوق ا الية الإسلامية الدولية بالبحرين ا صادقة الشرعية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

تقسيمات الدراسة : ضوء إشكالية الدراسة وهدفها وأ يتها كن تقسيمها إ ا اور التالية:

1- الإطار ا فاهيمي للصكوك الإسلامية ؛

2- ديات ورؤية مستقبلية لتطوير الصكوك الإسلامية ؛

3- ربة السوق ا الية الإسلامية الدولية تطوير وإرساء فواعد إنشاء سوق مالية إسلامية .

1- الإطار ا فاهيمي للصكوك الإسلامية

1-1. مفهوم الصكوك الإسلامية : يقصد بالصكوك الإسلامية " ويل موعة من الأصول ا درة للدخل غ السائلة إ صكوك قابلة للتداول مضمونة ذه الأصول ومن بيعها الأسواق ا الية مع مراعاة ضوابط التداول "[1].

أما هيئة ا اسبة وا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية عرفتها بأ ا "وثائق متساوية القيمة ثل حصصا شائعة ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو ملكية موجودات مشروع مع أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد صيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"[2].

وانطلاقا ا سبق كن اعتبار الصكوك الإسلامية على أ ا"وثائق متساوية القيمة ثل حصصا شائعة ملكيـة أو نشـاط استثماري مباحا شرعيا،تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية".

1-2. أ ية الصكوك الإسلامية : لقد ازدادت أ ية إصدار الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل، من أبرزه ا:

- إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إ مستوى التداول العا ي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي؛
- إتاحة الفرصة أمام البنوك ا ركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي ا يساهم امتصاص السيولة، ومن خفض معدلات التضخم، و إتاحة الفرصة أمام ا ؤسسات ا الية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضـة لديها؛
- تل احتياجات الدولة ويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلا من الاعتماد على سندات ا زينة والدين العام[3]؛
- تساعد س ر ية ا ؤسسات ا الية والشركات ومراكزها ا الية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعت عمليات خارج ا يزانية ولا تاج لتكلفة كب ة ويلها وإدار ا؛
- الصكوك أداة تساعد على الشفافية، و س بنية ا علومات السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من ا ؤسسات عملية الإقراض، ا يوفر ا زيد من ا علومات السوق[4].

ويتضح ا سبق و نتيجة لزيادة الاهتمام بإصدار الصكوك الإسلامية وتوسعها، سيؤدي حتما إ زيادة تداول الأدوات ا الية وتنشيط السوق ا الية الإسلامية و او ا مع احتياجات ا دخرين وا ستثمرين والدولة بآليات تستبعد الفوائد ا رمة شرعا.

1-3. أهداف الصكوك الإسلامية : تتمثل الأهداف الأساسية لإصدار الصكوك الإسلامية فيما يلي :

- ا سا ة ع رأس مال ويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من ا ستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك وفق تلف صيغ التمويل الإسلامية أسواق ا ال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال ا شروع؛

- تسعى إ ا صول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة ا شاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم وجبه ويل الأصول ا الية للحكومات والشركات إ وحدات تتمثل الصكوك الإسلامية، ومن عرضها السوق ذب ا دخرات لتمويل ا شاريع الاستثمارية طويلة الأجل[5]؛

- س القدرة الائتمانية وا يكل التمويلي للمؤسسات ا صدرة للصكوك من حيث أ ا تتطلب التصنيف الائتما للمحفظة بصورة مستقلة عن ا ؤسسة ذا ا، ومن يكون تصنيفها الائتما مرتفعا .

1-4. خصائص الصكوك الإسلامية : هناك خصائص يز الصكوك الإسلامية عن غ ها من أدوات الاستثمار الأخرى، سا ت انتشارها انتشارا واسعا، تتمثل فيمايلي:

1-4-1. تقوم على مبدأ ا شاركة الربح وا سارة : إن مقتضى ا شاركات الا يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة ب ا شترك فيها هو الاشتراك الربح وا سارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار ا عمول ا، حيث تعطي الكها حصة من الربح، وليس نسبة ددة مسبقا من قيمتها الا ية، وحصة لة الصكوك من أرباح ا شروع أو النشاط الذي وله دد بنسبة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون غنمها حسب الاتفاق ا ب نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما لكه كل منهم ، وفقا لقاعدة الغنم بالغرم .

1-4-2. وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة : تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأ ا ثل حصصا شائعة موجودات مشروع مع أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيس شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية و ثل حصة شائعة صا أصول الشركة ا سا ة، كما أنه يلتقي ذلك مع السندات التقليدية والا تصدر بفئات متساوية.

1-4-3. تصدر وتتداول وفقا للشروط والضوابط الشرعية : صص حصيلة الصكوك للاستثمار مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أ ا تقوم على أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية كا شاركات وا ضاربات وغ ها، بضوابط تنظم إصدارها وتداو ا.

1-5. أنواع الصكوك الإسلامية وضوابط إصدارها : أشارت هيئة ا اسبة وا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية إ وجود أكثر من أربعة عشرة نوعا من الصكوك الإسلامية، غ أن الصكوك الأكثر انتشارا كن حصرها الأنواع التالية:

1-5-1. صكوك ا ضاربة : وهي "أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة ا صدرة بإدارة العمل على أساس ا ضاربة فتمثل عامل ا ضاربة (ا ستثمر)، ويتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس ا ال"[6].

وتأخذ صكوك ا ضاربة العديد من الصور كصكوك ا ضاربة ا طلقة، صكوك ا ضاربة ا قيدة وصكوك ا ضـاربة ا سـتردة بالتدرج وصكوك ا ضاربة القابلة للتحويل.

ا صدر لتلك الصكوك هو ا ضارب، وا كتتبون فيها هم أرباب ا ال، وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال ا ضاربة، و لك لة الصكوك موجودات ا ضاربة وا صة ا تفق عليها من الربح لأرباب ا ال، ويتحملون ا سارة إن وقعت.

و وز تداول صكوك ا ضاربة بعد قفل باب الاكتتاب و صيص الصكوك وبدء النشاط الأعيان وا نافع، أما قبل بـدء النشاط فتراعى ضوابط التصرف النقود(الصرف) . و حال بيع ا وجودات بثمن مؤجل فتراعى ضوابط بيع الدين[7].

1-5-2. صكوك ا شاركة : وهي"عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات ا شروع ملكاً ملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد ا شاركة بتعي أحد الشركاء لإدار ا بصيغة الوكالة بالاستثمار"[8].

ولصكوك ا شاركة العديد من الأنواع كصكوك ا شاركة ا ستمرة وا ؤقتة وصكوك ا شاركة مشـروع معـ والإدارة صدرها، وصكوك ا شاركة مشروع مع تكون الإدارة هة أخرى.

ا صدر ذه الصكوك هو طالب ا شاركة معه مشروع مع وا كتتبون هم الشركاء عقد ا شاركة، وحصيلة الاكتتاب هي حصة ا كتتب رأ ال ا شاركة، و لك لة الصكوك موجودات الشركة بغنمها وغرمها، كما تتحدد آجال صكوك ا شاركة با دة ا ددة للمشروع ل عقد ا شاركة، ويستحق لة صكوك ا شاركة حصة من أرباحها بنسبة ما لكون من صكوك ، وتوزع ا سارة عليهم بنسبة مسا تهم .

1-5-3. صكوك ا را ة : وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة ا را ة، وتصبح سلعة ا را ة لوكة ملة الصكوك.

وا دف من إصدار صكوك ا را ة هو ويل عقد بيع بضاعة مرا ة، كا عدات والأجهزة، فتقوم ا ؤسسة ا الية بتوقيعه مع ا شتري مرا ة نيابةً عن لة الصكوك، وتستخدم ا ؤسسة ا الية حصيلة الصكوك لك بضاعة ا را ة وقبضها قبل بيعها مرا ة.

ا صدر لصكوك ا را ة هو البائع لبضاعة ا را ة، وا كتتبون فيها هم ا شترون ذه البضاعة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، و لك لة الصكوك سلعة ا را ة جرد شراء شركة الصكوك ذه السلعة مرا ة، وهم بذلك يستحقون ن بيعها، ب أن تكون بضاعة ا را ة ملك وحيازة مدير الإصدار، بصفته وكيلاً عن لة الصكوك من تاريخ شرائها وقبضها من بائعها الأول وح تاريخ تسليمها شتريها مرا ة، يكون ربح لة الصكوك هو الفرق ب ن شراء بضاعة ا را ة ودفع مصروفا ا نقداً و ن بيعها للمشتري مرا ةً على أقساط مؤجلة، وز تداول صكوك ا را ة بعد قفل باب الاكتتاب وشراء البضاعة وح تاريخ تسليمها للمشتري مقابل ن مؤجل أو يدفع على أقساط و ضع لقيود التصرف الديون بعد تسليم البضاعة للمشتري وح قبض الثمن ا ؤجل وتصفية العملية .

1-5-4. صكوك الاستصناع : هي صكوك تطرح مع مبلغ لإنشاء مب أو صناعة آلة أو معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بلغ يزيد عن ا بلغ اللازم لصناعتها، وحقوق لة الصكوك تتمثل فيما دفعوه نا ذه الصكوك إضافة إ الربح الذي ثل الفرق ب تكلفة الصناعة و ن البيع [9].

فا صدر لصكوك الاستصناع هو الصانع (البائع) وا كتتبون فيها هم ا شترون للع ا راد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة ا شروع، و لك لة الصكوك الع ا صنوعة، ويستحقون ن بيعها أو ن بيع الع ا صنوعة الاستصناع ا وازي إن وجد[10]، وتتحدد آجال صكوك الاستصناع با دة اللازمة لتصنيع الع ا بيعة استصناعاً وقبض الثمن وتوزيعه على لة الصكوك.

1-5-5. صكوك السلم : ثل ملكية شائعة رأ ال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها ا ستقبل تسوق على العمـلاء ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس ا ال إ سلع ، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، و ثل الصكوك حينها ملكية شائعة هذه السلع. وتعت صكوك السلم أداة متميزة ذب ا ـوارد ا اليـة للحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون إنتاج زراعي أو صناعي أو اري ، فمن ن بيع بضاعة آجلة يستطيع ا نـتج أن ول عمليات الإنتاج.

1-5-6. صكوك الإجارة : تعرف على أ ا" عبارة عن وثائق متساوية القيمة ثل حصة شائعة ملكية أعيان أو منافع أو خدمات مشروع استثماري يدر دخلاً، والغرض منها ويل الأعيان وا نافع وا دمات ال يتعلق ا عقد الإجارة إ أوراق مالية صكوك قابلة للتداول الأسواق الثانوية "[11] .

وتعت صكوك الإجارة صكوك ملكية شائعة أعيان مؤجرة لموكة الكي الصكوك، ويتم توزيع عائد الإجارة علـى ا لاك حسب حصص ملكيتهم، وهي قابلة للتداول وتقدر قيمتها حسب قيمتها السوقية، كما ثل صكوك الإجارة حصـة مشاعة ملكية أصول متاحة للاستثمار، وهي أشهر أنواع الصكوك انتشاراً.

وتتميز صكوك الإجارة بصلاحيتها للوسائط ا الية لتمويل العديد من ا شروعات، كما تتمتع رونة على مستوى الإصدار أو على مستوى التداول ، وتوفر للمؤجر إيرادا ثابتا وشبه مستقر.

وصنفت هيئة ا اسبة وا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية * صكوك الإجارة إ صكوك ملكية ا وجودات ا ؤجرة، صكوك ملكية ا نافع وصكوك ملكية ا دمات.

1-5-7. صكوك ا زارعة : و مل هذه صكوك قيما متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض ويل تكاليف الزراعية وجب عقد ا زارعة ويتشارك لتها ا اصيل ا نتجة سب الاتفاق ا ذكور العقد.

ا صدر ذه الصكوك هو صاحب الأرض مالكها أو مالك منافعها، وا كتتبون فيها هم ا زارعون عقد ا زارعة(أصحاب العمل بأنفسهم أو بغ هم) ، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة.

وقد يكون ا صدر هو (ا زارع) صاحب العمل وا كتتبون هم أصحاب الأرض(ا ستثمرون الذين اشتريت الأرض صيلة اكتتا م)، و لك لة الصكوك ا صة ا تفق عليها ا تنتجه الأرض.

1-5-8. صكوك ا ساقاة : وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد ا ساقاة ، ويصبح ملة الصكوك حصة من ا صول وفق ما حدده العقد، وصكوك ا ساقاة يصدرها مالك الأشجار ل التعاقد من أجل ويل عمليات السقي والرعاية ويتشارك لتها ا اصيل ا نتجة وجب عقد ا ساقاة.

ا صدر ذه الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها) ال فيها الشجر، وا كتتبون فيها هم ا ساقون عقد ا ساقاة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر، وقد يكون ا صدر هو ا ساقي (صاحب العمل)، وا كتتبون هم أصحاب الأرض (ا ستثمرون الذين سقيت الأرض صيلة اكتتا م) ويستحق لة الصكوك ا صة ا تفق عليها ا تنتجه الأشجار.

2- ديات ورؤية مستقبلية لتطوير الصكوك الإسلامية

2-1. ديات تطوير الصكوك الإسلامية : رغم التطور الذي تشهده الصناعة ا الية الإسلامية العديد من النواحي، وتزايد الطلب ليا ودوليا على تداول الصكوك الإسلامية، فإنه يرافق ذلك تطور متكافئ على مستوى العرض. ولعل مـن أبـرز التحديات ال تواجه تطوير الصكوك الإسلامية، ملها فيمايلي:

2-1-1. الاختلافات الشرعية : تواجه الصكوك الإسلامية لات متزايدة من قبل ا ربص على الص فة الإسلامية وغ هم ، حيث يبالغون أحيانا تشددهم و رمون هذه الصكوك أو ا نتجات ا الية الإسلامية لأقل الشبهات، وهو ما يؤدي إ فقدان الثقة ـذه الصكوك، ا يؤدي إ تراجع الإقبال عليها و قيق خسائر أو ا فاض الأرباح.

2-1-2. غياب الإطار التشريعي والتنظيمي : ينظم عمل هذه الإصدارات ويوحدها وخاصة بالنسبة للاختلافات الشرعية ال تظهر من فترة إ أخرى حول شرعية بعض الصكوك الإسلامية.

2-1-3. التصنيف الائتما ورقابة ا ؤسسات ا الية الدولية : لابد قبل إصدار الصكوك الإسلامية من تصنيفها ائتمانيا مـن قبـل وكالات تصنيف ائتمانية دولية، وكذلك مشورة صندوق النقد الدو وغ ه من ا ؤسسات ا الية الدولية، و ذلك تكلفة كب ة على لة الصكوك فض كث ا من العوائد ا توقعة[12].

2-1-4. نقص الشفافية بعض الإصدارات : الأمر الذي دعا إ ا صول على تصنيف ائتما من مؤسسات التصنيف الائتما ال ذكرناها سابقا، وذلك لتقليل ا خاطر و اوف الاكتتاب بعض الإصدارات.

2-1-5. نقص ا وارد البشرية ا ؤهلة : لقد عرفت صناعة ا دمات ا الية الإسلامية تطورا سريعا، إلا أ ا بقيت تعا مـن نقـص واضح ا وارد البشرية ا ؤهلة وا دربة ال التعامل بالأدوات ا الية الإسلامية، و ا لا شك فيه إن ضعف العامل سيفرض ديدا من حيث ا خاطر التشغيلية، ويعيق نفس الوقت إمكانية و وتطور تداول الصكوك الإسلامية.

2-2. رؤية مستقبلية لتطوير الصكوك الإسلامية : لقد سا ت الأزمة ا الية العا ية تعزيز الثقة بقوة النموذج ا ا الإسـلامي وقدرته على الاستدامة، حيث أظهرت تلك الأزمة قدرة هذا القطاع على البقاء بعيدا عن أزمات الأسواق العا ية، حيث يتوقع أن يكون هناك إقبال كب خلال ا رحلة ا قبلة على الصكوك الإسلامية ليس فقط السوق ا لية أو البلدان الإسلامية، بل حـ الـدول الغربية، ا حتم ضرورة تطويرها وابتكارها حـ تتوافق مع متطلبات ا رحلة، وذلك من خلال توفر ا رتكزات الآتية :

2-2-1. التوثيق والإفصاح للمعلومات والرقابة : وذلك لضمان الالتزام بالضوابط الشرعية ا عاملات، ال تتأسس على علاقات صحيحة ومعلومة، حفظا لأموال الناس من العبث والتصرفات الفاسدة، و اية ا دخر، وترشيد ا ستثمر. إن السوق ا ا الإسـلامي الذي تتداول فيه الصكوك الإسلامية لا تنتظم إلا إذا قق فيها الإفصاح الكامل، وذلك بتوف ونشر ا علومات والبيانات ا الية، فيتخذ ا دخرون قرارا م بناء على الأوضاع ا قيقية للمؤسسات، وبذلك تقوم عملية الرقابة من واقع البيانات وا علومات ا يعـزز ا ديـة والأمان.

2-2-2. توفر سوق مالية إسلامية كفؤة : العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق ا ؤسسـات ا اليـة الإسـلامية منتجا ا من خلا ا، وتأم السيولة اللازمة ا حيث أن هذه ا ؤسسات تواجه ديات كب ة وعوائق عديدة تسـويق منتجا ـا وإ اد التمويل ا ناسب ا من خلال الأسواق التقليدية، فيجب أن تتميز هذه السوق بالعمق والاتساع حـ د الصكوك الإسلامية الا للتسييل، ودور هذه السوق يتمثل توسيع قاعدة ا تعامل ، وتشجيع ا ستثمرين، كما تساعد على التسع الكفء للصكوك والتخصيص الأمثل للموارد ا الية ، وتتيح السوق ا الية تعبئة ا وارد ا الية عن الإصدارات العامة بدلا من اللجوء إ ا دخرين بصفة مباشرة.

3-2-2. توفـ مراكز معلومات : من الضروري توفر النظام ا ا الإسلامي على مراكز للمعلومات عن الفرص الاستثمارية ور يتها وا ستثمرين وأوضاع الشركات والسوق والأسعار، وا نافسة و ليلها وتصنيفها وتقد ها إ متخذي القرار، حيـث تصدر القرارات ا الية على أساس معلومات صحيحة، وهي عملية ضرورية لترشيد القرار ورفع الكفاءة[13].

4-2-2. التميز خدمة ا تمع : على ا صارف الإسلامية طرح صكوك تل الاحتياجات التمويليـة للقطاعـات النفعيـة وا ية، من خلال الاستفادة من الأفكار ا تعلقة بالزكاة والوقف والصدقات ا صادر الفقهية وتطبيقها الواقع العملي، حـ تتميز خدمة ا تمع وتلبية حاجاته الروحية.

3- ربة السوق ا الية الإسلامية الدولية تطوير وإرساء قواعد إنشاء سوق مالية إسلامية

1-3. تأسيس السوق وعضويتها : أنشئت السوق ا الية الإسلامية الدولية * البحرين سـنة 2002 بفضـل ا هـود ا شتركة للمصارف ا ركزية كل من البحرين و ماليزيا واندونيسيا والسودان و بروناي والبنك الإسلامي للتنمية.حيث ا ذت البحرين مقرا ا باعتبارها من أك ا راكز للمؤسسات ا الية الإسلامية إذ يوجد ا 38 مؤسسة وعدد من ا ؤسسات ا سـاندة للمؤسسات ا الية الإسلامية مثل هيئة ا اسبة وا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ومركز إدارة السيولة و ا لس العام للبنوك وا ؤسسات ا الية الإسلامية، ومركز التحكيم وا صا ة الإسلامي[14].

تتشكل إدارة السوق ا الية الإسلامية الدولية من نت أساسيت ا اللجنة الشرعية ا تص بتقرير مـدى انسـجام الأدوات الاستثمارية مع مبادئ الشريعة الإسلامية و نة أخرى للتطوير والدراسات ورئيس تنفيذي.

أما الأعضاء ا ؤسسون للسوق هم البنك الإسلامي للتنمية، مؤسسة نقد البحرين، بنك إندونيسيا، ليوان أفشور فانينشال س فس كممثل للبنك ا ركزي اليزيا، بنك السودان، وانضمت إليها بعد ذلك عدة بنوك إسلامية وبعض الشركات ومن م بصلة با ؤسسات ا الية الإسلامية وبلغ عدد الأعضاء حـ الآن 53 مؤسسة مثل بنك أبو ظ الإسلامي وبيت التمويل الكوي والبنك الإسلامي الأرد وسوق الإمارات للأوراق ا الية والسلع، ومكتب ا اسبة العا ي أرنست ويونج، وسوق اسطنبول للأوراق ا الية وجات هاوس ا ملكة ا تحدة، والباب مفتوح لقبول أعضاء جدد، وهؤلاء الأعضاء منهم أعضاء مؤسسون،ومنهم أعضاء كاملي العضوية، ومنهم أعضاء فقط، إضافة إ مراقب [15].

وظهرت السوق ا الية الإسلامية الدولية كمؤسسة أخذت على عاتقها ا سا ة تطوير أسـواق رأس ا ـال والنقـد الإسلامية, وبالتا خلق السوق الثانوي للأدوات ا الية الإسلامية، كما تركز السوق ا الية الإسلامية على ا صادقة على الأدوات ا الية ا تداولة أو ا سيتم تداو ا ب ا ؤسسات ا الية الإسلامية وا صارف التقليدية والنوافذ الإسلامية ا صارف التقليدية،

ومن خلال هذه العملية كن تقريب وجهات النظر ب الآراء الفقهية ا ختلفة ا يسهل قبو ا وتداو ا أهم الأسواق ا اليـة الدولية، كذلك العمل على إعداد معاي موحدة كم عمليات إصدار وتداول الأدوات ا الية الإسلامية تبعا قتضيات السـوق ا الية الإسلامية.

3-2. أهداف السوق ا الية الإسلامية الدولية : تسعى السوق إ تأسيس وتطوير سوق مالية إسلامية ترتكز على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والعمل على تنسيق و س السوق بتوف ا علومات تخذي القرار، وتشجيع تسويق الأدوات ا الية الإسلامية، وكذا ا سا ة س إطار العمل التعاو ب ا ؤسسات ا الية الإسلامية عا يا.

3-3. مهام السوق ا الية الإسلامية الدولية : [16]

- قيق رؤية السوق بتحفيز البنية التحتية التجارية الداخلية والدولية؛
- ابتكار منتجات وتدفق ا علومات بقوة عاي و ددات دقيقة وشفافة ومضبوطة؛
- تأم القبول والتكامل ا توافق مع ا اهات الأسواق.

3-4. أعمال ونشاطات السوق ا الية الإسلامية الدولية[*] : تسعى السوق ا الية الإسلامية الدولية إ أن تكون لاعبا فاعلاً تطوير سوق رأس ا ال وسوق النقد الإسلامية و عمليات الإدراج ا تبادلة بعدما أثبتت ا صارف الإسلامية قدر ا على جذب رؤوس الأموال من أك عدد كن من ا تعامل ،و كونها آلية مع ا دخرات لأن الكث من ا ستثمرين والعملاء يريدون التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فإذا كنت هذه ا صارف من تقد خدمات اثلة للمصارف التقليدية، فإنها ستكسب الكث السوق ا صرفية مستقبلا،و كن إ از بعض أعمال السوق فيما يلي : [17]

وقعت السوق ا الية الإسلامية الدولية مذكرة تفاهم خلال جانفي 2004 بغية تعزيز التعاون ب الدول الأعضاء والـذي يعت أيضا هدفا من أهداف السوق ا الية الإسلامية الدولية.

و إطار تعزيز التعاون ب السوق ا الية الإسلامية الدولية وسوق البحرين للأوراق ا الية جـوان 2004 اتفـاق الطرفان على زيادة فعالية ا شاريع ال يقوم ا من أجل ا صلحة ا شتركة، وتبادل ا ات وا علومات لتسهيل عمليات إدراج ومتاجرة الأدوات ا الية الإسلامية عا يا، إضافة إ التعاون لتحس السيولة السوق.

نظمت السوق ا الية الإسلامية الدولية جلسة عمل مع بنك الدولة بباكستان ومؤسسة نقد البحرين لتطوير السوق الثانوية للأدوات ا الية الإسلامية، و نفس الإطار قامت أفريل2007 بتنظيم ورشة عمل فنية عالية ا ستوى عن سـوق تطـوير منتجات سوق الصكوك الإسلامية ونظام إدارة ا خاطرة للمؤسسات ا الية الإسلامية على الصعيد الدو .

كما قامت السوق ا الية الإسلامية الدولية شهر مارس 2010 وبالتعاون مع الا اد الدو للمقايضات وا شتقات ،بنشر الاتفاقية الرئيسية للا اد الدو للمقايضات ،و ثل الإطار العام أو ا ستند ا نظم الذي يتم الترحيب به باعتباره خطوة أساسـية وجوهرية سياق تطوير صفقات التحوط ا تفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما تعت الاتفاقية ثابة ا طوة الأو و وضع موعة متكاملة من التأكيدات والإصلاحات الضرورية القانون ،إضافة إ ا زايا وا نافع الأخرى ال تفيد سـوق ا دمات ا الية الإسلامية،و شهر ديسم 2010 طرح الوثائق النهائية لبعض ا نتجات الإسلامية كالتحوط وعقود مرا ة ا زينة دف توحيد أدوات ويل الصناعة الإسلامية عا يا ،وذلك من البيان الصادر خلال اجتماع عقد جاكرتـا الـذي حضرته العديد من ا ؤسسات الدولية ال تع بالص فة الإسلامية.

3-5. واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية حسب نشرات السوق ا الية الإسلامية الدولية : ويتم إصدار الصكوك الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتعامل ا ت رقابة اللجنة الشرعية، و تلف أحكامها تبعاً لاختلاف العقد أو الصيغ الاستثمارية ال صدر الصك على أساسها، و ضع تداو ا للشروط الشرعية ا تعلقة بطبيعة ا وجودات ال ثلها عند التداول، و سب العائد على أساس نسبة من الربح ا تحقق.

3-5-1. حجم إصدار الصكوك الإسلامية : حققت سوق الصكوك الإسلامية معدلات مرتفعـة حجـم إصـدار ا وانتشارها بالرغم من التراجع الذي عرفته السوق ا الية العا ية بسبب تداعيات الأزمة الأخ ة. ويتضح من الشـكل (1) أن إصدار الصكوك الإسلامية شهد رواجا واسعا منذ انطلاقه سنة 2001 ، حيث زاد حجم الإصدارات ا لية قـدار ثلاثـة أضعاف من 5,645 مليار دولار سنة 2004 إ 17,897سنة 2006 ، أما حجم الإصدارات العا ية فبلغت قيمتـه 2,253 مليار دولار سنة 2004 و10,605 مليار دولار سنة 2006 ،ولقد سجل الإصدار ا لي أك إصـدار سـنة 2007 بقيمة 34,997 مليار دولار أي بنسبة 32% ، ح بلغ حجم الإصدار العا ي 13,811 مليار دولار بنسبة 31%،وذلك نظرا لفائض السيولة الذي ظهر ا صارف الإسلامية نتيجة الطفرة النفطية ال عرفتها خاصة دول ا لـيج ال عملت على البحث على فرص توظيف تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، أما سنة 2008 عرفـت تراجعـا بنسـبة 54% حيث بلغ حجم الإصدار ا لي قيمة 16,252 مليار دولار، وبلغ حجم الإصدار العـا ي 2,140 مليـار دولار مسجلا ا فاضا كب ا بنسبة 85 %، وذلك بسبب انعكاسات الأزمة ا الية العا ية ال دفعت ا ستثمرين بالابتعـاد عـن الاستثمار الأدوات ذات العائد الثابت ا فيها الصكوك الإسلامية لأن هذه الأداة مازلت حديثة، لتعرف بعدها الصكوك الإسلامية ا لية ارتفاعا سنة 2009 ليبلغ قيمة 17,885 مليار دولار، أما الإصدار العا ي لنفس السنة فبلغ 8,7 مليـار دولار، إلا أن حجم الإصدار ا لي تضاعف سنة 2010 ليبلغ 42,623 مليار دولار، ح بلغ حجم الإصدار العا ي 4,658 مليار دولار، وذلك بسبب زيادة ا شاريع وال امج الاتفاقية الضخمة ال أطلقتـها ا كومـات، بالإضـافة إ التحسن الكب الذي عرفته الصناديق السيادية، وعودة ا ركية الاقتصادية لدى القطاع ا اص، والتوجه العا ي و الصكوك الإسلامية.

3-5-2. إصدارات الصكوك الإسلامية سب جهات الإصدار : يتب من الشكل (2) أن الشركات ـيمن علـى عمليات إصدار الصكوك حيث بلغت نسبتها 63 % سنة2010، يليها ا كومة بنسبة 34% سنة 2010 من إ ـا السوق، أما ا ؤسسات ا الية فبلغت نسبتها 3 %، حيث تزايد اهتمام ا كومات بإصدار الصكوك باعتبارها طريقة لتنويع مصادرها التمويلية، فمثلا قامت نفس السنة كل من حكومة أ انيا بإصدار 123 مليون دولار، وتركيا بـ 100 مليون دولار واليابان بـ100 مليون دولار.

3-5-3. إصدارات الصكوك الإسلامية سب النوع : تنوعت إصدارات الصكوك الإسلامية السوق، والشكل (3) يوضـح تشكيلتها خلال الفترة 2001-2010 ، حيث عرفت السوق و وتطورا من حيث أنواع الصكوك الإسلامية ا تداولة، فصكوك الإجارة احتلت ا رتبة الأو إذ بلغت نسبتها 35 % سنة 2010 وذلك نتيجة تزايد إصدار صكوك تأج حكومية كـل مـن ماليزيا، اندونيسيا والبحرين، لتأ صكوك ا شاركة الرتبة الثانية بنسبة 30 %، إلا أن أهم ارتفاع عرفته صـكوك ا را ـة إذ

بلغت نسبتها 28 % سنة 2010، حـ كانت تبلغ نسبتها 12 % سنة 2009، كما سجلت صكوك ا ضاربة والسلم خلال نفس السنة نسبة 5% و2% على التوا .

3-5-4. إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الدول : يتبـ من خلال الشكل البيا (4) أن ماليزيا بقيت متربعة على سوق الصكوك الإسلامية سنة 2010 ، وذلك بنسبة 58,51 % متبوعة بكل من الإمارات و السعودية بنسبة 16,33% و7,78% على التوا ، تبعتها السودان بنسبة 06,62 % والبحرين بنسبة 03,19 % واندونيسيا بنسبة 02,36 %، كما بلغت نسـبة الإصدار كل من باكستان وقطر 01,75% و01,27 % على التوا ، ولقد عرفت سوق الصكوك الإسلامية دخول متعاملا جدد كا ملكة ا تحدة بنسبة 0,14% وأ انيا بنسبة 0,06 % واليابان بنسبة 0,05%.

خلاصة : لقد تناولنا هذه الدراسة بالتحليل الصكوك الإسلامية وأ يتها، وإبراز أهم أنواعها والضوابط الشرعية لإصدارها، عرض لأهم التحديات ا تواجه الصكوك الإسلامية وإستراتيجيات تطويرها، م زين الدور الفعال الذي تقوم به السوق ا الية الإسلامية الدولية تطوير وا صادقة الشرعية للأدوات ا الية الإسلامية.

وخلصت الدراسة إ النتائج التالية :

- تتطلب عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية ضوابط وآليات حـ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تتنوع الصكوك الإسلامية تنوعاً واسعاً، فتتمثل صكوك ا ضاربة وا شاركة، والسلم، والاستصناع، والإجارة... ؛
- تعتـ الصكوك الإسلامية أداة لتمويل التنمية الاقتصادية؛
- هناك ثلاثة جهات تصدر الصكوك منها ا كومة، والبنوك وا ؤسسات ا الية والشركات؛
- هناك العديد من الصعوبات تواجه عمليات تداول وإصدار الصكوك الإسلامية ؛
- إن تطوير سوق مالية إسلامية وتوسيع نطاقها يتطلب تطوير وابتكار صكوك إسلامية وتشجيع تسويقها؛
- تساهم السوق ا الية الإسلامية الدولية دعم مسـ ة تطوير الأسواق ا الية الإسلامية؛
- تقوم السوق ا الية الإسلامية الدولية بالبحرين با صادقة الشرعية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية؛
- تقوم السوق ا الية الإسلامية الدولية لإ اد بدائل استثمارية جديدة، والاستفادة من الأدوات الاستثمارية العديدة ا تاحة أمامها.

لذا، ـب التأكيد على النقاط التالية :

- إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق المصارف الإسلامية منتجاتها من خلالها، وتأمين السيولة اللازمة لها؛
- ضرورة العمل با عايـ الصادرة عن هيئة ا اسبة وا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية والالتزام ا، والتعاون مـع هـذه ا يئـة للاستفادة من خـ ا ا هذا الشأن؛
- ضرورة البعد عن اكاة الأدوات ا الية التقليدية؛
- الاهتمام بتدريب وتأهيل رأس ا ال البشري الذي يقوم بتشغيل هذه الأدوات حيث تلعب خـ ة هؤلاء العـاملـ دوراً مهمـاً تقليل ا خاطر؛ ويؤدي فهمهم الدقيق لطبيعة ا نتج إ الاحتراز من الوقوع ا خالفات الشرعية وفهم أكـ تطلبات التطوير؛
- ضرورة تطوير الصكوك الإسلامية با مع بـ ا صداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛
- الاستفادة من الاعتراف الدو للصكوك الإسلامية كحل لتمويل ا ؤسسات ا تضررة من الأزمة.

ملحق الأشكال البيانية

الشكل (1) : تطور حجم الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2010.

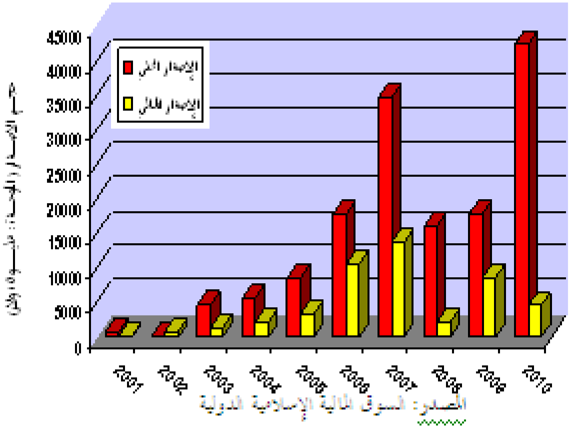

الشكل (2) : ا هات ا صدرة للصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2011 .

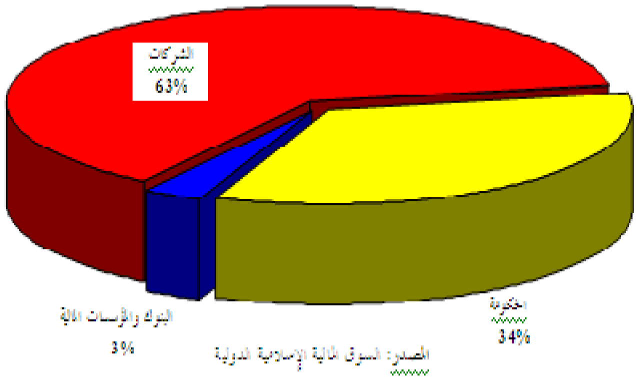

ا صدر: السوق ا الية الإسلامية الدولية

الشكل (3) : توزيع الصكوك الإسلامية حسب نوعها خلال الفترة 2001-2011

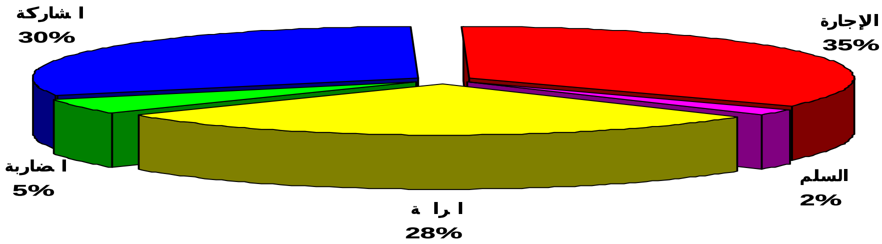

ا صدر: السوق ا الية الإسلامية الدولية

الشكل (4) : توزيع الصكوك ا صدرة الدول سنة 2010.

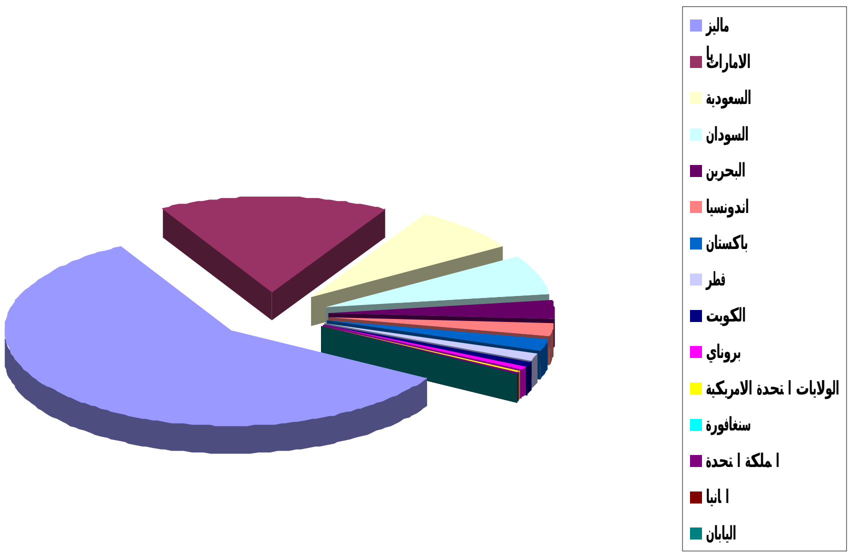

ا صدر: السوق ا الية الإسلامية الدولية

الإحالات وا راجع :

1 - طارق ا خان،أ د حبيب ،" إدارة ا خاطر- ليل قضايا الصناعة ا الية الإسلامية"،ط1،ا عهد الإسلامي للبحـوث والتـدريب، البنـك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص:55 .

2 - هيئة ا اسبة وا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية،"ا عاي الشرعية"، معيار رقم 17، البحرين، 2007، ص:288.

3 - زياد الدماغ ،" دور الصكوك الإسلامية دعم قطاع الوقف الإسلامي" ، ا ؤ ر العا ي "قوان الأوقاف وإدار ا-وقائع وتطلعـات"، ا امعـة الإسلامية العا ية ،ماليزيا،20 – 22 أكتوبر 2009،ص:04.

4- علاء الدين زعتري،" الصكوك - تعريفها، أنواعها"،ندوة علمية"الصكوك الإسلامية؛ ديات، تنمية، ارسات دولية" عمان، ا ملكـة الأردنيـة ا ية،18 ـ 19جويلية 2010،ص:12.

5 - أشرف مد دوابة ،" الصكوك الإسلامية ب النظرية والتطبيق "،ط1،دار السلام، القاهرة، 2009، ص:27.

6- حس حس شحاتة ، عطية فياض ،" الضوابط الشرعية للتعامل سوق الأوراق ا الية – البورصة"،ط1،دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، 2001، ص: 72.

7- زياد الدماغ ، مرجع سابق،ص:08.

8- حيدر يونس ا وسوي ،" ا صارف الإسلامية – أداءها ا ا وأثارها سوق الأوراق ا الية" ،ط1،دار اليازوري ،2011،ص:127.

9 - Muhammad Ayub, "Securitization Sukuk and Fund Management Potential to be Realized by Islamic Financial Institutions",p:353, consulté le20/07/2011 , www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/m151.pdf

10- هيئة ا اسبة وا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية، مرجع سابق، ص:314.

11 - Monzer kahf ," The Use of Assets Ijara Bonds For Bridging The Budget Gap", Islamic Economic Studies,IRTI, Islamic Development Bank, Jeddah,Vol: 4, No: 2, May 1997,p:82.

* للاطلاع على تصنيفات صكوك الإجارة بشيء من التفصيل كن العودة إ كتاب ا عاي الشرعية .

12- كمال توفيق حطاب،"الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات ا عاصرة" ، مؤ ر ا صارف الإسلامية ب الواقع وا أمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل ا ي، د ، 2009، ص:28.

13- عبد ا لك منصور،" العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على ا ستوى الر ي وا اجة إ تشريعات جديدة"، مؤ ر ا صارف الإسلامية ب الواقع وا أمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل ا ي، د ، 2009، ص:33.

* وهي ليست سوقاً با عـ ا كا ولكنها جهة لتنظيم وضبط العمل السوق ا الية الإسلامية بشكل عام فهي تشبه إ حد ما (هيئة سوق ا ال).

14- مد عبد ا ليم عمر،" أ ية السوق ا الية الإسلامية الدولية"،ص:01، تاريخ التصفح 20 / 07 / 2011 ، العنوان الالكترو : http://islamfin.go-forum.net/t1750-topic.

15- موقع السوق ا الية الإسلامية الدولية ، تاريخ التصفح 20 / 07 / 2011 ، العنوان الالكترو : www.iifm.net.

16- ا رجع السابق.

* حاولنا ذكر بعض الأعمال لإبراز مساعي السوق لتحقيق أهدافها.

17- موقع ا لس العام للبنوك وا ؤسسات ا الية الإسلامية ، تاريخ التصفح 20 / 07 / 2011 ، العنوان الالكترو : http://www.cibafi.org.

اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية ا زائر، ا نعقد امعة ورقلة بتاريخ 13 أفريل 2011
ا نظم من طرف ا امعة، ا ؤسسة والتنمية ا لية ا ستدامة (LUEDLD)
مداخلة بعنوان : أ ية السيولة النقدية وأ ية القطاع ا صر للاقتصاد

د/ مد ا موعي قريشي، جامعة ورقلة، ا زائر

تشهد ا زائر منذ أزيد من انية أشهر (منذ أوت 2010) أزمة سيولة نقدية حادة، وذلك على مستوى البنوك ومكاتب ال يد كث من ا ناطق والولايات، و هذا الإطار نظم ا امعة ا ؤسسة والتنمية ا لية ا ستدامة، بالتعاون مع قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسي امعة ورقلة يوما دراسيا حول ا وضوع بتاريخ 13/04/ 2011، فجاءت هذه ا داخلة ***عجالة*** بعنوان " أ ية السيولة النقدية وأ ية القطاع ا صر للاقتصاد " مسا ة تشخيص وطرح إشكالية اليوم الدراسي والأسئلة العملية ال يفترض الإجابة عنها، وتناولت ا داخلة النقاط الآتية:

1. أ ية السيولة النقدية بالنسبة للبنك.
2. أ ية السيولة النقدية بالنسبة للأفراد وا تعامل الاقتصادي .
3. أ ية القطاع ا صر بالنسبة للاقتصاد وا تمع.

ا أ ية السيولة النقدية للبنك

1. مفهوم السيولة النقدية

تع السيولة مفهومها ا طلق النقدية (cash money)، أما السيولة معناها الف فتع قابلية الأصل للتحويل إ أصول سائلة واجهة الالتزامات ا ستحقة الأداء حاليا أو غضون فترة قص ة.[1]

وبعبارة أخرى، السيولة هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال ويل أي أصل من الأصول إ نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة القيمة.[2]

أي أن السيولة مفهوم نس يع عن العلاقة ب نقدية وأصول سهلة التحويل إ نقدية (أصول شبه نقدية) وب التزامات مستحقة مطلوب الوفاء ا.[3]

فالسيولة تع عن قدرة البنك على مواجهة ا سحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات ا ستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخر.[4]

ولتحقيق ذلك الغرض تفظ البنوك د أد من النقدية زينة البنك، أو لدى البنك ا ركزي والبنوك الأخرى أو ا راسلة ما يعرف بأحد أدوات السياسة النقدية.

ويلخص البعض مكونات السيولة العناصر التالية :[5]

أ. السيولة ا اضرة وتتمثل :
- النقدية بالعملة ا لية والأجنبية،
- الودائع لدى البنك ا ركزي والبنوك الأخرى،
- الشيكات ت التحصيل.

ب. السيولة شبه النقدية وتشمل الأصول ال كن تصفيتها (بيعها أو رهنها)، كأذونات ا زانة والكمبيالات ا خصومة، والأوراق ا الية القص ة الأجل.

2. إدارة السيولة النقدية البنك

يع دور الوساطة ا الية للبنك أن يدير التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية ا ارجة ظل ما يعرف بأهداف ا فظة ا صرفية للبنك وال تتمثل :[6] قيق أقصى ر ا كنا، وعدم الوقوع أزمة السيولة، وعدم التضحية بكبار ا ودع ، وبالتا عدم الوقوع الإفلاس. إن إدارة السيولة ظل هذه الأهداف ا تناقضة يتطلب مهارة وكفاءة عالية لأن كمية السيولة ال ب أن تفظ ا البنك تعت مشكلة أساسية وذلك لأن زيادة السيولة البنك يفوت عليه فرصة قيق أرباح توظيف واستثمار تلك الأموال السائلة، وتع من جهة أخرى أن البنك لا يقوم بواجبه بشكل كامل ريك وتدعيم متطلبات الاقتصاد الوط . وبا قابل فإن النقص السيولة قد يكون يتا ليس فقط للبنك بل أيضا للبنوك الأخرى وا هاز ا صر ككل والتركيب ا ا والاقتصادي للدولة ككل.(الأزمة ا الية العا ية 2008 ليست بعيدة). و هذا ا ال ليس أمام البنك سوى البحث عن التوازن الأمثل ب الر ية والسيولة إدارة أصوله وخصومه.

3.الأسئلة العملية

ومن الناحية العملية (التطبيقية) كن أن نطرح التساؤلات التالية :

- إ أي مدى تستند البنوك ا زائرية إدارة تدفقا ا النقدية الداخلة وا ارجة و إدارة أصو ا وخصومها إ مثل هذه ا فاهيم والأهداف ؟

- ما هي وضعية البنوك والفروع الأجنبية بلادنا ؟ هل تعا هي الأخرى من نقص السيولة النقدية ؟ و إ ذا كانت كذالك، فما هو وضعها الاقتصادي ؟ وأين مبدأ ا نافسة ؟ و مبدأ تكلفة الفرصة البديلة ؟ وهل تستطيع هذه البنوك تعويض زبائنها عن ا سائر النا ة عن نقص السيولة ؟

أم أ ا ولت إ بنوك عمومية ؟ ....ا من الأسئلة الاستفهامية.

II أ ية السيولة النقدية للأفراد وا تعامل الاقتصادي

1. أ ية السيولة النقدية للأفراد

تكتسي السيولة النقدية أ ية كب ة بالنسبة للأفراد (أو قطاع العائلات) وذلك ا تتمتع به النقود من خصائص أ ها: أ ا وسيلة للتداول وأداة لدفع ا عاملات العاجلة، مقياسا للمدفوعات الآجلة ومستودعا للقيمة، كما هو معروف نظريا بأسباب الطلب على النقود.

وتزداد ا اجة والأ ية للسيولة النقدية لدى الأفراد ظل نقص و دودية التعامل بالشيكات ب الأفراد وا ؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، ونقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع الالكترو وا تمثلة البطاقات ا صرفية و بطاقة ال يد.

2.أ ية السيولة النقدية للمتعامل الاقتصادي

لا تقل السيولة النقدية أ ية بالنسبة للمتعامل الاقتصادي عنها بالنسبة للأفراد، لأ م أكثر حاجة للسيولة النقدية من الأفراد ا تتطلبه طبيعة أنشطتهم ا تمع، فهم ا وكلة إليهم مهمة قيق وا از الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع على يع ا ستويات والقطاعات و نفس الوقت هم الفئة الأكثر تعاملا مع البنوك وا ؤسسات ا الية وهم من يعرف بكبار ا ودع الذين يسعى البنك عدم تضييع العلاقة معهم.

3. الأسئلة العملية

- إ أي مدى كن الاستفادة من البطاقات ال يدية والبطاقات البنكية التوزيع العادل للسيولة ا توفرة ؟
- إ أي مدى كن استخدام البطاقات البنكية (ماب البنوك) كوسائل دفع تقلل من ا اجة للسيولة ؟
- إ أي مدى كن الاستفادة من العلاقة ب ا تعامل الاقتصادي والبنوك لاسترجاع الثقة والعمل على فيف حدة الأزمة ا الية ؟

III أ ية القطاع ا صر بالنسبة للاقتصاد وا تمع

1. الأهداف النقدية والاقتصادية

يكتسي ا هاز ا صر إطار النظام النقدي وا صر أ ية كب ة أية دولة أو أي اقتصاد، وله دور مهم على ا ستوى النقدي والاقتصادي، ولكي ينهض ذا الدور لابد من إصلاحه وإعادة تنظيمه ا يتوافق ومتطلبات كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وأي برنامج إصلاحي لابد أن يشمل الأهداف والاستراتيجية.

إن النظام النقدي وا صر لابد أن يسهم قيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومن ب هذه الأهداف على سبيل ا ثال:[7]

- العمل على استقرار قيمة النقود حـ تكون واسطة تبادل موثوقة، ومقياسا عادلا للمدفوعات ا ؤجلة، ومستودعا ثابتا للقيمة.
- تعبئة ا دخرات واستثمارها التنمية الاقتصادية.
- اربة البطالة والعمل على قيق التشغيل الكامل.
- العمل على قيق معدلات و مقبولة (مثلى).
- العمل على قيق مستوى من الرفاه الاقتصادي لأفراد ا تمع.

ولا تتأتى و قيق هذه الأهداف إلا إذا كان القطاع ا صر وا ا يتصف صائص ومزايا يتصف ا ا هاز الدوري للإنسان وهي ا قاربة النظرية ال تاج إ توقف و عن.

2. مقاربة ا هاز ا صر با هاز الدوري للإنسان

لا فى أ ية ودور ا هاز الدوري (الدموي) سم الانسان، فهو ا هاز الذي يتحكم ويسيطر على حركة ا ادة ا يوية والضرورية للجسم ألا وهي "الدم" وأهم مزايا هذا ا هاز:

- التمدد والتوسع ليشمل كافة أعضاء ا سم بل أد خلية ا سم.
- ا رونة والسرعة حركة نقل ا ادة ا يوية.
- وجود مركز كم أساسي و***وحيد*** وهو القلب الذي يشرف على عملية توزيع الدم لكل عضو و ا يكفيه.
- وجود أوردة وشراي ....ا من ا صائص ال يتميز ا ا هاز الدوري للانسان.

و طابقة ا هاز ا صر با هاز الدوري نظريا كننا ملاحظة مطابقة شبه كاملة للجهازين، فا ادة ا يوية "الدم" تقابلها السيولة النقدية، ومركز التحكم "القلب" يقابله البنك ا ركزي ، والأوردة والشراي تقابلها ا ؤسسات ا صرفية وا الية وأدوا ا، والنتيجة العامة للمقاربة هي:

"إن توفر جهاز دوري سليم للإنسان نحه جسما قويا معا من الأمراض، ووجود جهاز مصر كفء ينتج اقتصادا قويا قادرا على التطور والنمو " [8]

وقد تبدو ا قاربة بسيطة أو حـ ساذجة ومستحيلة التطبيق عمليا، ولكنها حقيقية ب التوقف عليها والتمعن فيها إذا ما أردنا أن يكون لنا كيان " دولة "، با ع ا قيقي للدولة بعيدا عن الفوضى واللانظام، حيث تلط الأدوار والصلاحيات ب الأجهزة ويسود اللاعدل واللامساواة سواء ب ا ناطق أو ب الأفراد أو ب القطاعات ....إ .

فالفرد أو ا واطن الدولة هو ثابة ا لية ا سم ب أن تتوفر له الظروف ا ناسبة وأو ا ادة ا يوية للقيام بدوره هذا ا تمع أو هذه الدولة.

3. الأسئلة العملية

وبإسقاط هذه ا قاربة على موضوع أزمة السيولة النقدية ا زائر الذي ن بصدد مناقشته يومنا الدراسي هذا كن أن نطرح الأسئلة التالية :

- هل أزمة السيولة النقدية ا زائر أزمة ظرفية عابرة ؟ أم أ ا أزمة هيكلية (بنيوية) تراكمت بفعل الأزمات ا تتالية ؟
- ألا زال ا هاز ا صر ا زائري يشهد - رغم الإصلاحات- عملية جراحية لقلب مفتوح منذ أزمة بنك ا ليفة إ يومنا هذا؟
- ألا يشكل حجم الاقتصاد ا وازي رقما يفا يهدد الاقتصاد الر ي ؟ [9]
- ما هي السياسة الاقتصادية للدولة للحد من أثر الاقتصاد ا وازي على الاقتصاد الر ي ؟ [10]

وغ ها العديد من الأسئلة العملية ا تستدعي البحث والإجابة ا نب الاقتصاد ا زائري الكث من الإشكاليات.

ا راجع والإحالات

1. عبد ا طلب عبد ا ميد، البنوك الشاملة عمليا ا وإدار ا، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2000، ص 230.
2. عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، الإدارة ا ديثة البنوك التجارية، ا كتب العر ا ديث، الإسكندرية، 1993، ص: 94.
3. عبد ا ميد عبد ا طلب، نفس ا رجع السابق، ص: 231.
4. عبد ا ميد عبد ا طلب، نفس ا رجع السابق، ص: 231.
5. عبد ا ميد عبد ا طلب، نفس ا رجع السابق، ص 229.
6. إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار أسواق رأس ا ال:الأوراق ا الية وصناديق الاستثمار، الأكاد ية العربية للعلوم ا الية وا صرفية، عمان الأردن، 1993. ص: 189.
7. مد عمر ش ا و نظام نقدي عادل، دار البش ، الطبعة الثانية، عمان - الأردن 1990، ص 45- 46.
8. مد ا موعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية ا ؤسسات ا صرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك ا زائرية خلال الفترة 1994-2003، رسالة دكتوراه، جامعة ا زائر، 2006-2007، ص: ي.
9. بش مصيطفى، رير التجارة و فيز الاستثمار للتقليل من الاقتصاد ا وازي، لة الأ اث الاقتصادية، العدد 30 ، مارس 2011، ص 34.
10. برنامج مشترك لـ " التجارة " و " الداخلية " عا ة السوق ا وازية، لة الأ اث الاقتصادية، العدد30 ، مارس2011 ، ص 28.

اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية ا زائر، ا نعقد امعة ورقلة بتاريخ 13 أفريل 2011

ا نظم من طرف ا امعة، ا ؤسسة والتنمية ا لية ا ستدامة (LUEDLD)

مداخلة بعنوان : أزمة السيولة النقدية ا زائر أسباب وحلول

د/ سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، ا زائر
abouyoucef1966@yahoo.fr

مقدمة : عاشت ا زائر خلال الأشهر ا اضية أزمة حادة ثلت نقص السيولة كاتب ال يد، وكذلك على مستوى الوكالات البنكية، ا أدى إ تشكيل ا واطن لصفوف طويلة أمام تلك ا كاتب والوكالات بعد أن ولت إ أزمة مزمنة، وقد كانت تلك الظاهرة بالتبعية على حساب الاقتصاد الوط ، إذ أن أغلبية ا واطن كانوا يشكلون تلك الصفوف أغلب الأوقات أثناء زمن العمل، ا يع أن الاقتصاد الوط يتكبد خسائر جسيمة جراء تلك الظاهرة، و ا زاد من وطأة تلك الأزمة الارتفاع ا فاجئ أسعار بعض ا واد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع. فما هي أسباب تلك الأزمة ؟، وكيف نشأت وتطورت ؟، وما هي ا لول ا قترحة ا اية للمواطن وللاقتصاد الوط ؟، ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الورقة ا ختصرة.

1- بداية الأزمة و أسباب نشأ ا : تعود البدايات الأو ذه الأزمة إ العشر الأواخر من شهر رمضان ا بارك 1432 هـ ، حيث يزداد الطلب على السيولة عادة وبشكل عام، وذلك بسبب التحض صاريف عيد الفطر ا بارك والقيام بالتسوق لشراء متطلبات هذه ا ناسبة، وكذا واجهة مصاريف أخرى هذه الفترة وأ ها تلك ا اصة بالدخول ا درسي والاجتماعي.

إن ظهور هذه ا شكلة نظرنا يعود أساساً إ سوء تقدير للطلب على السيولة مثل هذه الأيام، حيث أن القائم على ا ؤسسات ا وفرة للسيولة سنوا تقدير الطلب ا توقع خلال تلك الفترة، والذي كان يتزايد باستمرار كلما اقتربت مناسبة العيد، ا يع أن الطلب الذي تتم تلبيته أي يوم سوف يضاف إ طلب اليوم الذي يليه، بالإضافة إ نسبة الزيادة الطلب ذلك اليوم، وهذا الأمر كان يتطلب منذ البداية دراسة دقيقة وتقديرات صحيحة، خاصة ظل تعليمات إ مسؤو ا ؤسسات ا ذكورة بعدم زين كميات كب ة من النقود السائلة على مستوى مكاتب ال يد والوكالات البنكية لأسباب أمنية.

2- تطورات الأزمة والأسباب ا ساعدة على ذلك : كانت أغلبية ا لا بداية نشوء الأزمة يعتقدون أن هذه الأزمة سوف تكون ظرفية أو وقتية، وبالتا لا تلبث أن تتلاشى مع نقص الطلب على السيولة بعد مرور مناسبات عيد الفطر ا بارك والدخول الاجتماعي، إلا أن الأزمة ظلت تتفاقم باستمرار، و ولت إ مشكلة مزمنة، بل وأخذت منحى آخر، و ا ساعد على هذا التطور السل للأزمة ما يلي :

- إرتفاع أسعار بعض ا واد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مثل الزيت والسكر، ا جعل ا واطن ب نارين، إرتفاع هذه الأسعار من جهة ا أضر كث اً بقدرته الشرائية، والنقص ا اد السيولة النقدية مكاتب ال يد والوكالات البنكية من جهة أخرى، ا جعله غ قاد على الوفاء تطلبات أسرته ا عيشية، أي بعبارة أخرى أصبح ا واطن ب مطرقة غلاء الأسعار وسندان نقص السيولة النقدية، ا أدى إ انتفاضة شعبية بعض ا دن ا زائرية خلال تلك الأيام.

- دفع لفات الرواتب ا تأخرة والزيادات ا عت ة الأجور، وا اصة بعمال وموظفي بعض القطاعات ال تشغل أعداداً كب ة من اليد العاملة مع اية سنة 2010 وبداية سنة 2011، مثل قطاع التربية والتعليم الذي شرع دفع لفات موظفيه منذ سنة 2009 واستمرت العملية 2010، الشرطة وأساتذة التعليم العا ، تلك ا خلفات ال كانت بالغ كب ة كان ينوي أصحا ا

سحبها كاملة للوفاء ببعض الاحتياجات الغالية الثمن، وذلك بسبب أن أغلب ا عاملات ا زائر ا فيها ذات ا بالغ الكب ة تتطلب الوفاء نقداً، وليس بوسائل دفع أخرى.

- إ يار الثقة ا ؤسسات ا الية وا يد لدى ا واطن، إذ بعد النقص ا اد السيولة النقدية لدى هذه ا ؤسسات، أصبح ا واطن يفضل زين كميات كب ة من النقود لديه عوضاً من إيداعها لديها، خاصة التجار وا قاول وغ هم ن يتعاملون بالغ نقدية كب ة، لأ م حالة إيداعها لا كنهم استرجاعها الوقت الذي تاجو ا، و ا أن البنوك الاقتصاد مثل القلب ا سم، أي يدخل إليه الدم و رج منه حركة دورية ومستمرة، أصبحت البنوك تعا من خروج كب ومستمر للأموال دون أن تدخل إليه كميات أخرى اثلة على الأقل، وكان ذلك سبباً تعميق الأزمة.

3- الإجراءات ا تخذة كحل ذه الأزمة ونقدها : قامت السلطات ا عنية و سبيل توف حلول عاجلة ذه الأزمة با اذ الإجراءات الآتية :

- طبع كميات هائلة من النقود القانونية وهذا لتغطية هذا النقص ا اد السيولة، يث أصبح توزيع هذه السيولة انطلاقاً من ا زائر العاصمة على ولايات الوطن يتم يومياً وبالتناوب ب تلك الولايات، وكل الكميات ا وزعة كان يتم صيص نسبة 80 % منها كاتب ا يد، على أساس أن أغلبية ا وظف ا زائر يتم دفع أجورهم عن طريق ا ساب ا يدي ا اري[1].

إن القيام ثل هذا الإجراء –وإن كان ف ف كث اً من أزمة السيولة- يعت – نظرنا– وءاً إ ا لول السهلة عوض التفك ا لول ا ذرية والنهائية ذه الأزمة، ذلك أن الكميات الكب ة ال ت طباعتها سوف تزيد بالتأكيد من حجم الكتلة النقدية ا تداولة دون أن يقابلها زيادة حقيقية حجم السلع وا دمات ا نتجة، وبالتا فإن هذا الإجراء سوف تظهر آثاره على الأجل القص وا توسط ارتفاع معدلات التضخم الذي اول الدولة كبح احه، وبالنتيجة فإن كل الزيادات الأجور وال أقر ا كومة سبيل سد القدرة الشرائية للمواطن وخاصة منهم موظفي القطاع العام سوف تصبح بعد فترة قص ة غ ذات أ ية، وستبقى ا ظاهرات مستمرة ومطالبة برفع الأجور مرة أخرى، وسيبقى الغليان الشع يسود تلف القطاعات ظل اللجوء إ مثل هذا الإجراء.

- الإجراء الذي ا ذته ا كومة قبيل اندلاع الأزمة، وا تمثل إلزامية استخدام الشيك، التحويل البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد، السفتجة، السند لأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى، وذلك كل ا عاملات التجارية وا الية ال تتجاوز قيمتها 500 ألف دج (50 مليون سنتيم) [2]، حاولت أن تقنع الرأي العام بأنه سيكون أحد ا لول الناجعة شكلة نقص السيولة ا زائر، وبالتا أعلن ا سؤولون ا عنيون مباشرة ذه الأزمة بأن شهر مارس 2011 سوف يكون بداية ا ل ذه الأزمة، وذلك على أساس أن ا رسوم التنفيذي ا تضمن الإجراء ا ذكور يدخل حيز التنفيذ ابتداءً من: 2011/03/31.

لكن مع اقتراب موعد التطبيق ذا الإجراء، قامت السلطات العمومية بالتراجع عن تطبيقه، وتأجيله إ أجل غ مسمى، وذلك ت ضغط الواقع، وبالنظر إ تأث السوق ا وازي الذي يظل ثل نسبة كب ة من التعاملات التجارية وا الية.

وهذه ليست ا رة الأو ال يتم فيها تقرير مثل هذا الإجراء التراجع عنه، فقد سبق أن قررت السلطات العمومية إلزامية التعامل بالشيك كل ا عاملات التجارية وا الية ال تفوق قيمتها 50 ألف دج (5 ملاي سنتيم)، وذلك رسوم تنفيذي دخل حيز التطبيق : 2006/09/01[3]، يتم إلغاؤه رسوم تنفيذي آخر صادر 2006، عكس هذه ا رة، فإن ا رسوم التنفيذي الصادر : 2010/07/13 لا يزال ساري ا فعول من الناحية القانونية منذ دخوله حيز التطبيق : 2011/03/31، و يتم إلغاؤه رسوم تنفيذي آخر.

4- ا لول ا قترحة لأزمة السيولة النقدية ا زائر : إن أزمة السيولة النقدية ال أضحت تعا منها ا زائر كظاهرة مزمنة، تتطلب حلولاً جذرية سواء على ا دى القصر، أو ا دي ا توسط والطويل، وتتمثل تلك ا لول أو الإجراءات خاصة :

- إعادة الاعتبار للتعامل بالشيك ا عاملات التجارية وا الية، فبالرغم من أن القوان ا زائرية واضحة وصارمة ال مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد[4]، بل إن بنك ا زائر كان قد أنشأ جهازاً خاصاً منذ الدخول مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بداية التسعينيات و ظل قانون النقد والائتمان (رقم : 90-10) باسم "جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد"[5]، إلا أن ا اجس الأك الذي يبقى نع ا واطن وخاصة منهم ا تعامل الاقتصادي من التعامل بالشيك، هو انتشار ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد، وبالتا فإن على التاجر إما أن يطلب من ا شتري الدفع بشيك مصادق عليه chèque certifié، وهذا يتطلب من ا شتري طلب هذا الشيك من البنك الانتظار بضعة أيام ح يتم ض ه إمضاؤه من طرف مدير الوكالة البنكية ال يتعامل معها، وهذا مناف لتسريع ا عاملات التجارية وا الية، وإما أن يقبل من ا شتري الدفع بشيك عادي وهو لا يضمن حقه، وكث اً ما ينتهي به الأمر إ الدخول منازعات قضائية مع ذلك ا شتري بسبب كون الشيك بدون رصيد، أي هناك انتظار وتضييع للزمن كلا ا الت ، إضافة إ ا خاطرة ا الة الثانية.

- تفعيل وتنشيط التعامل ببطاقة ماب البنوك carte CIB، حيث وبالتعاون مع مؤسسات أجنبية متخصصة ال النقد الإلكترو سعت موعة من البنوك ا زائرية إ إنشاء شركة النقد الآ والعلاقات التلقائية ب البنوك Société d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique (SATIM) أفريل 1995، وهي دف إ إنشاء نظام وط للدفع الإلكترو من خلال إنشاء بطاقة السحب ماب البنوك carte inter bancaire/ CIB، وال بدأ العمل ا سنة 1997[6].

تستعمل هذه البطاقة خاصة للسحب من أجهزة الصرف الآ ، وهي لية لأ ا صا ة فقط ا زائر، وتشترك هذا النظام البنوك العمومية ا زائرية بالإضافة إ كل من: بنك ال كة ا زائري، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، سوسيي جنرال ا زائر Société Générale Algérie، بنك BNP PARIBAS El-Djazair، بنك NATIXIS ALGERIE، ومؤسسة بريد ا زائر[7].

وما يعاب على هذه البطاقة هو كو ا بطاقة سحب فقط، وليست بطاقة دفع كما يش إ ذلك إسم النظام، وذلك بالرغم من بعض التجارب ال حاولت ذلك بعض ا دن الك ى، إلا أ ا بقيت ارب دودة وغ ذات جدوى لأ ا تعمم على كامل الوطن.

لذا ب على السلطات ا عنية أن تتعاون فيما بينها لتفعيل التعامل ذه البطاقة، و ويلها إ وسيلة دفع حقيقية، خاصة وأن معظم ا الك ساب بريدي جاري والذين يتجاوز عددهم 12 مليون وزو ا، إضافة إ من ملها من عملاء البنوك ا شتركة هذا النظام. ونرى أن أول خطوة هذا ا ال هي إ اد أماكن القبول العام ذه البطاقة، ويقترح أن تكون البداية با ؤسسات العمومية الاقتصادية، أي تسديد فوات ا دمات بتلك البطاقة كل من: مؤسسة الكهرباء والغاز، مؤسسة ا زائرية للمياه، مؤسسة اتصالات ا زائر، مؤسسة موبيليس، أو مؤسسات مع ب الطابع الاقتصادي والإداري مثل مصلحة الضرائب، على أن تتوسع العملية بعدها وبطريقة تلقائية إ مؤسسات القطاع ا اص.

إن القيام ثل هذه الإجراءات من شأنه أن يقلل من حجم الطلب على السيولة النقدية، ذلك أنه كلما استعمال وسائل الدفع ا ديثة، كلما قل حجم النقود القانونية ا تداولة على حساب النقود ا طية أو الكتابية، إذ من ا علوم أن حجم النقود القانونية يشكّل

حالياً نسبة 80 % من إ ا حجم الكتلة النقدية ا تداولة ا زائر، الوقت الذي تشكّل فيه هذه النسبة البلدان ا تقدمة 20 % مقابل 80 % للنقود ا طية أو الكتابية(8).

ا ا ة : ب الاعتراف بأن سوء التقدير للطلب على السيولة بعض الفترات كان بداية حقيقية لأزمة مزمنة ظلت تعيشها ا زائر طيلة الشهور ا اضية، وا تطورت وتفاقمت على مر الأيام والشهور، وبفعل عوامل أخرى مساعدة، حـ وصل الأمر إ انعدام ثقة ا واطن ا ؤسسات ا تعت مصدراً لتلك السيولة، وأ ها مؤسسة بريد ا زائر والوكالات البنكية، ا جعل استرجاع تلك الثقة أمراً صعباً على الأقل الأجل القص .

لكن با قابل ب الاعتراف أيضاً بأن ا لول ا ت ا معا ة ا شكلة كانت حلولاً سياسية أكثر منها اقتصادية، خاصة منها اللجوء إ ا ل الأسهل وهو طبع النقود بكميات كب ة للحد من ا شكلة، ا سيكون له آثاره السلبية على ا دى القص وا توسط وأ ها ارتفاع معدلات التضخم مرة أخرى، والذي تسعى الدولة إ اربته وكبح احه.

لذا لابد من تطبيق حلول علمية واقتصادية تعا ا شكلة بشكل جذري، وأ ها يئة الظروف ا لائمة للتعامل بوسائل الدفع ا ديثة غ النقود، كفرض التعامل بالشيك وتفعيل النصوص القانونية ا ارب إصداره بدون رصيد، وا أثبت الواقع العملي أ ا بعيدة عن التطبيق، ا انعكس العزوف عن التعامل به من طرف ا تعامل الاقتصادي لعدم شعورهم با ماية القانونية اللازمة، هذا بالإضافة إ تشجيع التعامل بالبطاقات البنكية، والذي تسجل فيه ا زائر تأخراً رهيباً مقارنة بالبلدان الأخرى، سواء العربية أو حـ ا اورة.

الإحالات وا راجع :

(1)- مقابلة مع السيد مدير فرع بنك ا زائر بورقلة، لقاء كتبه بتاريخ: 2011/03/28.

(2)- ا ادة 2 من ا رسوم التنفيذي رقم: 10-181، ا ؤرخ : 2010/07/13، ا ريدة الر ية، العدد رقم 43، الصادر : 2010/07/14، ص: 12.

(3)- ا رسوم التنفيذي رقم: 05-442 ا ؤرخ : 2005/11/14، ا ريدة الر ية، العدد رقم 75، الصادر : 2005/11/20، ص: 11.

(4)- حيث جاء القانون التجاري ا زائري، ا ادة 538 مايلي: "يعاقب بالسجن من سنة إ س سن وبغرامة لا تقل عن مبلغ الشيك أو عن باقي قيمته، كل من أصدر عن سوء نية شيكاً ليس له مقابل وفاء سابق وقابل للتصرف فيه، أو كان مقابل الوفاء أقل من قيمة الشيك ..."أنظر: القانون التجاري، وزارة العدل، نسخة 2005.

(5)- حيث يعمل هذا ا هاز على ميع ا علومات ا رتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، وتبليغ هذه ا علومات إ الوسطاء ا الي ا عني ، وهو يهدف إ تطه النظام البنكي من الغش ا عاملات، وإعادة الثقة إ أحد أهم وسائل الدفع الاقتصاد ا عاصر، راجع راجع ا واد ا نظمة ذا ا هاز التنظيم رقم 92 - 03 ا ؤرخ 22 / 03 / 1992 ا تعلق بالوقاية ومكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد.

(6)- سليمان ناصر: النظام ا صر ا زائري و ديات العو ة، لة الدراسات الاقتصادية وا الية، ا ركز ا امعي – وادي سوف، العدد: 01، 2008، ص: 14.

(7) – www.satim-dz.com – 27/03/2011.

(8)- سليمان ناصر: تأهيل ا ؤسسة ا صرفية العمومية با زائر؛ الأسلوب وا رات، ث مقدم إ ا لتقى الدو حول "متطلبات تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة البلدان العربية"، تنظيم : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي – جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، أيام 17 ، 18 أفريل 2006.

Systèmes de contrôle de gestion et performance : essai de modélisation.

Khalifa AHSINA, Faculté des Sciences Juridiques,
Économiques et Sociale Kénitra, (Maroc),
k_ahsina@yahoo.fr

Résumé : Nos objectifs à travers cette recherche sont multiples : Il s'agit dans un premier point d'analyser l'évolution du concept de contrôle de gestion dans la littérature scientifique.
Au delà de l'analyse du concept, le deuxième objectif du travail, consiste à proposer un modèle général de la performance, qui intègre non seulement le modèle traditionnel de contrôle de gestion, mais aussi un module interactif qui a pour objectif d'apporter un éclairage sur le rôle que doit jouer le contrôle de gestion dans l'émergence de la stratégie et par la à une performance supérieure.

Mots clés : Contrôle de gestion diagnostique, contrôle de gestion interactif, Stratégie et performance organisationnelle.

Introduction : Notre démarche repose sur le constat, confirmé par les professionnels et les chercheurs, que l'environnement au Maroc dans lequel les entreprises sont appelées à évoluer, s'est trouvé en peu d'année profondément modifiée.
Habituées à un environnement stable, elles doivent de plus en plus agir dans un marché ouvert et ne miser que sur la qualité de leur management et prestations.
En effet, la C.G.E.M et le ministère du commerce et d'industrie (Rapport CGEM,1998), [1] prévoient que prés du tiers des entreprises risquent de disparaître des conséquences de la mondialisation suite à l'ouverture des frontières à l'horizon 2010, si des mesures appropriés ne sont pas prises.

Or, la théorie de la contingence postule que la survie et la performance d'une organisation dépendent du degré d'alignement entre ses éléments structurels et différents facteurs de contingence tels que l'environnement, la technologie ou la stratégie.
Notre champs de recherche est situé dans le domaine du contrôle de gestion, aussi on s'inspirant de la théorie de la contingence, on va s'intéresser au rôle et à la place contrôle de gestion dans la déclinaison de la stratégie et à la performance de l'entreprise.

Ce constat nous a donc, conduit à poser une question principale :
Dans quelle mesure, les variables contextuelles à l'entreprise permettent d'expliquer :
- l'émergence et l'évolution des systèmes de contrôle de gestion ;
- la discrimination des entreprises par la performance eu égard à la présence des systèmes de contrôle de gestion traditionnels ou modernes.

De cette problématique découle un certain nombre de questionnements :

- Quels sont le ou les types de contrôle de gestion mis en place dans les entreprises marocaines ? Sommes-nous en présence d'un contrôle de gestion traditionnel ou du « nouveau contrôle de gestion » ?
- Est-ce que les variables de contingence telles : la stratégie, l'environnement, la structure organisationnelle, etc., influent sur le type de contrôle mis en place?
- Comment discriminer entre les deux systèmes de contrôle ?
- Est-ce que les entreprises qui ont un système de contrôle proactif sont-elles plus performantes que celles qui ont un contrôle de gestion traditionnel ?
- Dans ce cas la, quel est le profil du contrôleur de gestion le plus adéquat, pour exercer dans ces entreprises?

1. APPROCHE CONCEPTUELLE DES MODELES DE CONTROLE :

Nous avons entrepris de répondre à ces interrogations posées lors d'une recherche en trois temps :
- Une phase de conceptualisation : Cette phase comprend une revue de la littérature existante, afin de repérer les évolutions de concept, ces courants fondateurs, les critiques qui lui ont été adressés, ainsi que les tentatives de sa modernisation.
- Une phase de modélisation : Cette seconde phase visait l'élaboration d'un modèle issu d'une revue critique de la littérature et de nos apports personnels, ainsi, un modèle ayant des visées descriptives et explicatives des systèmes de contrôle de gestion a été proposé.
- Une phase de validation : Cette troisième phase a consistée à confronter le modèle issu du monde théorique avec la réalité des entreprises marocaines, afin d'en déduire un modèle plus robuste, et de capturer la réalité du vécu des systèmes de contrôle de gestion.

1.1. ETAT DE L'ART :

Situé à l'intersection des différents domaines des sciences de gestion, le concept de contrôle de gestion est par nature difficile à appréhender, malgré que, ses attributs principaux envahissent les organisations de toutes natures.
Un problème se pose alors, « comment repérer l'émergence du concept et son évolution, à travers ces crises et les tentatives de sa modernisation ? ».

1.1.1 EMERGENCE ET COURANTS FONDATEURS DU CONTRÔLE DE GESTION :

Le contrôle de gestion a considérablement évolué dans la définition même du concept. A l'origine avec la définition de (R.N. Anthony, 1965)[2], le contrôle de gestion apparaissait comme le « garant » du non gaspillage des ressources confiées à un manager. Cette définition indiquait : « le contrôle de gestion est le processus par lequel les managers obtiennent l'assurance que les ressources sont obtenues et utilisées de manière efficace et efficiente pour la réalisation des objectifs de l'organisation ». L'efficacité met en relation objectifs et résultats, l'efficience quant à elle s'assure que les ressources ont été utilisées de façon optimum pour atteindre les résultats.

Plus tard, dans les années 80, cette vision du contrôle a été jugée trop restrictive. Cela a conduit à une modification de la définition précédente pour la préciser et l'élargir de la façon suivante : « Le contrôle de gestion est le processus par lequel les managers influencent d'autres membres de l'organisation pour mettre en œuvre les stratégies de l'organisation » (Anthony, 1988)[3].
Or, depuis son apparition le contrôle de gestion n'a cessé d'évoluer et de se conceptualiser aux Etats Unis d'Amérique et en Europe. L'examen de la littérature en la matière nous permet de constater que le contrôle de gestion a été défini et interprété par plusieurs auteurs d'une manière différente, et ceci ne fait que retracer l'évolution de la conception même du contrôle de gestion.
De nombreuses typologies et définitions du contrôle de gestion ont ainsi été proposées. En effet, sa conception traditionnelle basée sur le contrôle budgétaire et adaptée aux environnements stables, tend à évoluer vers un contrôle de gestion proactif, encore appelé « nouveau contrôle de gestion » (Spang, 2002)[4].

Néanmoins, il existe un certain consensus autour de la seconde définition d'Anthony (1988), le caractère élargi de cette définition est à l'origine de propositions de grilles d'analyse multiples : Ouchi (1979), Hofstede (1981), Macintosh (1994), Chiapello (1996) ou encore Simons (1995).

Ouchi (1979) considère le système de contrôle comme un processus de mesure, d'évaluation et de rétribution de la performance. Selon l'auteur, on peut contrôler les comportements (behavior control) et les résultats (output control). Il propose alors un troisième mode de contrôle palliant les insuffisances des deux premiers dans certaines situations (connaissance du processus de transformation imparfaite et capacité à mesurer les résultats faibles) qui est le contrôle clanique. Il s'agit d'un mode de contrôle par socialisation alignant les intérêts des individus avec ceux de l'organisation (Langevin P. et Naro G. 2003)[5].

Face aux contraintes et aux menaces de l'environnement des entreprises, face à la mondialisation des marchés et à la nouvelle économie, les systèmes de contrôle de gestion ne doivent plus assurer la régulation interne de l'entreprise uniquement, mais doivent s'intéresser aussi à l'adaptation de l'entreprise aux fluctuations de son environnement, ainsi les systèmes de contrôle de gestion ont été contraint de changer dans leur conceptions leurs outils leurs missions et leurs rôles.

En effet, de l'évolution des conceptions du contrôle de gestion, on constate que ce dernier joue un rôle beaucoup plus actif quant à la réalisation de la stratégie définie par l'organisation. Deux points importants sont mis en évidence avec d'une part la nécessaire relation entre la stratégie et le contrôle de gestion et d'autre part, le fait que le contrôle ne se limite pas au processus de comparaison des résultats avec les objectifs.

Donc, d'une vision purement mécaniste, nous passons à une vision ou l'influence des acteurs est importante. Cependant, l'aspect proactif du contrôle de gestion n'apparaît pas encore.

Ce nouveau contrôle de gestion s'applique surtout aux organisations dont l'environnement est turbulent, de nombreux auteurs s'inscrivent dans ce courant.
(Gervais et Thenet, 1998) [6], notamment, ont cherché à redéfinir les rôles du contrôle budgétaire lorsqu'il est confronté à une turbulence accrue. C'est la nature même du contrôle budgétaire qui se trouve modifiée. On passe d'une conception d'allocation et de contrôle des ressources à une conception plus orientée vers le pilotage.

Pour (Berland.N, 2002) [7,] le contrôle budgétaire permet aux entreprises d'être performantes lorsque l'environnement est routinier Il permet tout d'abord d'optimiser les flux internes car l'activité de production est isolée des variations conjoncturelles et il réduit l'incertitude interne prolongeant ainsi la faible turbulence externe. Il autorise ensuite une décentralisation accrue car le contrôle de l'action des subordonnés est facilité par la stabilité de l'environnement.

En effet, dans un environnement en pleine mutation, les stratégies efficaces (Barwise, 1997) [8] tendent à émerger d'une série de décisions souvent initiées par des cadres de niveaux intermédiaires au contact des marchés et des technologies.
La stratégie donne une direction approximative qui va de ce fait favoriser la réactivité des acteurs en fonction des modifications de l'environnement.
De ce fait, le cloisonnement entre stratégie et contrôle caractéristique de l'ancien contrôle de gestion s'estompe. Le contrôle n'est plus simplement un instrument de la stratégie. Le contrôle de gestion est proactif, c'est-à-dire qu'il contribue à l'amélioration de la stratégie.

En 1987, (Robert Simons, 1987)[9] souligne la relation entre stratégie et contrôle dans la mesure où la nature des systèmes et processus de contrôle ne peuvent pas être séparés de considérations stratégiques. L'auteur s'appuie sur la typologie de Miles et Snow (1978) avec les prospecteurs et les défenseurs mettant ainsi en évidence la corrélation entre les systèmes de contrôle mis en œuvre et le type de stratégie développée et la performance. Le dirigeant focalise son attention sur les activités à fortes incertitudes stratégiques. Au-delà du choix d'une stratégie d'activité, les dirigeants doivent opter pour une stratégie de contrôle. Simons distingue alors les contrôles programmés des contrôles interactifs nécessitant l'implication de la direction.

Cette distinction reprend l'idée de la gestion par exception avec la gestion de
« l'anormal » par le dirigeant lié aux incertitudes et le suivi des standards aux opérationnels supposant une certaine stabilité de l'environnement. Le contrôle interactif sert à créer et guider les initiatives non programmées faisant intervenir la notion d'apprentissage organisationnel.

Puis en 1995, (R. Simons, 1995)[10,] conçoit le contrôle de gestion de l'avenir comme « les processus et les procédures fondés sur l'information que les managers utilisent pour maintenir ou modifier certaines configurations des activités de l'organisation ».
Une distinction s'opère entre :

- Contrôle diagnostic c'est-à-dire un contrôle par un certain nombre d'indicateurs ayant pour vocation de mettre en avant la performance de l'entreprise et les informations nécessaires aux managers. Il s'agit d'un système de reporting classique.
- Contrôle interactif. Il s'agit de l'interaction des managers avec les opérationnels pour traiter des priorités stratégiques et orienter les décisions. Selon Simons, le choix d'un outil de contrôle interactif plutôt qu'un autre dépend du type d'incertitude que les managers ont à contrôler et gérer. Ce système de contrôle est un instrument de dialogue.

Pour certains auteurs, la notion de contrôle interactif implique des choix particuliers d'outils du contrôle c'est-à-dire adaptés aux enjeux de l'entreprise (Berland N, Ponssard J.P. et Saulpic O. 2005)[11.]

Ainsi le renouveau du contrôle de gestion est passé par une réflexion stratégique pour mieux prendre en compte les souhaits des clients entraînant une remise en cause de l'organisation et des systèmes de pilotage. Des indicateurs physiques ou opérationnels ont été introduits à côté des indicateurs financiers ou comptables. Les systèmes de contrôle sont désormais considérés plus comme des supports au dialogue que comme des outils de contrôle. On parle davantage de pilotage que de reporting.

Dans son travail de synthèse de la littérature sur les modes de contrôle, Chiapello relève les facteurs de contingence présents dans les typologies des modes de contrôle. Ces facteurs de contingence sont les suivants :

- les caractéristiques du travail effectué ou la technologie employée ;
- les caractéristiques des outputs, objectifs ou résultats ;
- les caractéristiques de l'échange ;
- les caractéristiques de l'environnement ;
- les modèles intégrés qui manient une pluralité de types de facteurs de contingence.

Elle présente dans son article un tableau synthétique des principales typologies des modes de contrôle et de leurs facteurs de contingence, que nous reproduisons ci-après. Cet article est, à notre connaissance, le travail le plus complet sur les facteurs de contingence des modes de contrôle.

Les conclusions de l'article d'E. Chiapello font des modes de contrôle et de leurs facteurs de contingence les fondements d'un modèle du contrôle organisationnel plus large que le modèle classique du contrôle de gestion.

1.1.2 CRISES ET TENTATIVES DE MODERNISATION DU CONTRÔLE DE GESTION :

A. CRITIQUE DU MODELE TRADITIONNEL :

L'approche traditionnelle du contrôle de gestion basée sur la séquence : Plan - programme - budget - suivi - contrôle – sanction, ne fonctionne correctement que dans des hypothèses très restrictives. De même les crises économiques des années 80 du siècle dernier en Europe, ont influé sur la remise en cause du contrôle de gestion.

Ainsi, (Henri BOUQUIN, 1998)[12] note que « Les entreprises se trouvent de plus en plus confrontées à des situations d'ignorance partielle. L'essentiel n'est plus, dés à présent de détecter les écarts grâce à un outil comptable sophistiqué. Ce qui domine, c'est la recherche des impacts qu'ils auront, le diagnostic qu'il faut en tirer, les ajustements à effectuer dans les plans d'actions, les objectifs à court terme, mais aussi et de plus en plus souvent dans les grands axes de management à moyen terme».

Une telle perspective remet en cause la vision traditionnelle du contrôle de gestion, il ne s'agit plus seulement pour lui de s'assurer que les ressources sont bien utilisés et dans le sens des objectifs généraux de l'organisation, mais de fournir aux décideurs le moyen de gérer les risques de toutes natures qui sont la conséquence d'une incertitude plus étendue.

B. TENTATIVES DE RENOVATION :
De nombreuses tentatives ont été proposées ces dernières années visant à rénover la gestion budgétaire. L'idée selon laquelle le système budgétaire conventionnel ne constitue plus dans de nombreux cas un outil de pilotage pertinent est de plus en plus répandue. Face à un environnement risqué, de plus en plus incertain et face à une complexification croissante des organisations, la gestion budgétaire a de plus en plus de mal à décliner la stratégie.

Deux perspectives ont alors émergées. La première a consisté à tenter de renouveler la démarche budgétaire en la modernisant. Les travaux relatifs aux budgets à base d'activités et de processus en sont une illustration. La seconde a consisté à remettre en question la pertinence de l'existence d'un mode de management par les budgets. Les thèmes du Balanced Scorecard et de la gestion sans budget (travaux du Cam-I) en témoignent.

1.2. APPORTS POUR NOTRE MODELE :

Dans cette revue critique de la littérature, on a pu mettre en relief les facteurs essentiels quant à l'émergence du contrôle de gestion et à son évolution.

Ainsi, les variables tels que l'environnement, la stratégie ou la complexité des entreprises ont un rôle déterminant quant à l'apparition du besoin de contrôler les opérationnels toute en décentraliser la structure.
D'autre part, les systèmes de contrôle entretiennent des relations compliquées avec la stratégie et la performance, sans oublier le profil du contrôleur de gestion.

3. ELABORATION DU MODELE DE LA PERFORMANCE PAR LE CONTROLE DE GESTION :

La contingence des systèmes de contrôle de gestion s'inscrit dans le cadre de la remise en cause des modèles universalistes. P. Lorino considère que : « face à la complexité et à l'instabilité des situations de pilotage, aucun modèle universaliste ne peut apporter des réponses satisfaisantes ».
Par contre, R. Simons toute en s'inspirant de la typologie de Miles et Snow, suggère une interprétation très intéressante des rôles de contrôle de gestion.
Le contrôle, dans sa cohérence avec la stratégie, joue des rôles différents :
- Il a tendance à éclairer les choix stratégiques, comme on peut le voir dans le processus des prestations internes ;
- Contrôle et surveillance du modèle classique, il le gardien de la conformité aux normes;
- Vecteur d'apprentissage quand la performance par le progrès continue l'emporte sur le suivi de la conformité.
En effet, dès 1986, H. Bouquin en étudiant les fondements du contrôle de gestion a esquissé une hypothèse de recherche forte intéressante :
« Face au contrôle de gestion réactif, introverti, de surveillance, car, il est le plus connu et hélas le plus enseigné, il existe un contrôle de gestion proactif, extraverti, qui est une partie clé du processus d'émergence stratégique ».
En parcourant les divers écrits sur les facteurs internes et externes de contrôle de gestion, ainsi que ces différents rôles, nous proposons notre modèle explicatif en prenant ces différents éléments en considération dans sa construction.
Ce modèle à été construit selon une démarche hypothético-déductive, le modèle est présenté comme suit :

Le modèle de recherche (conçu par nos soins)

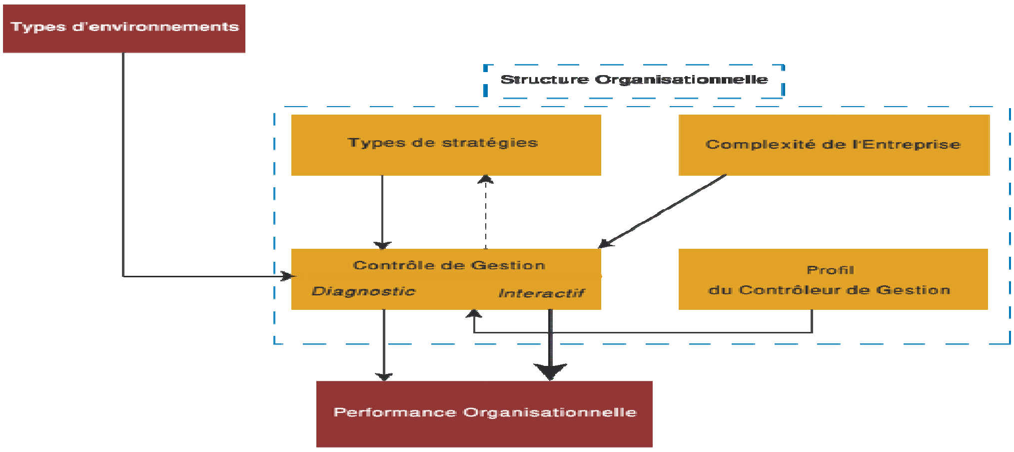

Ce modèle pour être valide doit être testé, ainsi il est nécessaire d'émettre des hypothèses qui seront confrontées par la réalité du terrain par une procédure quantitative. Ces hypothèse sont présentées en annexes 1 :

Après la présentation du modèle et les hypothèses de recherche, les différentes variables doivent être mesurées.

La mesure des concepts s'effectuera par l'utilisation d'items que nous jugerons intéressants pour notre processus de recherche.
La mesure établit une correspondance entre le monde théorique (les concepts) et le monde empirique (c'est-à-dire l'indicateur sur lesquels portent les opérations concrètes de mesure).

Cette démarche quantitative nous semble la plus appropriée. En effet, comme le souligne (Bollecker,2001)[13] ," le principal avantage de l'étude quantitative, par rapport à l'étude qualitative, est qu'elle fournit des résultats quantifiés pouvant donner lieu à des analyses statistiques. Le second avantage est que l'analyse des données peut permettre de déterminer des différences entre groupes. Le troisième avantage de ce type d'étude, par rapport à l'étude qualitative, est la possibilité d'atteindre en peu de temps un nombre élevé de répondants".

Or, concernant notre recherche, une enquête quantitative a permet de s'adresser à un nombre plus important d'entreprises que la démarche qualitative.
Ainsi comme le précise (Evrard et al, 1997) [14],"L'envoi d'un questionnaire peut être réalisé à grande échelle alors que l'enquête qualitative, surtout sous forme d'entretiens individuels, est beaucoup plus longue et ne permet d'interroger qu'un faible échantillon".

3. PRINCIPAUX RESULTATS :
On exposera les résultats de l'analyse descriptive, puis, les résultats de l'analyse explicative.

3.1 RESULTATS DE L'ANALYSE DESCRIPTIVE :
Seront discutés les résultats des entreprises enquêtées selon leur principaux caractères (structure, forme, activité, taille et présence de la fonction contrôle de gestion.

1.1ANALYSE GENERALE DES ENTREPRISES ENQUETES :
La répartition des entreprises ayant répondu, va être exposé en fonction de leurs principales caractéristiques :

Caractéristiques	Résultats
Forme juridique	74% des entreprises sont des entreprises indépendantes.
Structure	La répartition des entreprises est équitablement partagée entre les entreprises qui ont une structure centralisée et celles dont la structure est décentralisée.
Domaine d'activité	23% des entreprises font dans les IMM, 20% dans l'agroalimentaire, 14,30% dans les finances et banques,
Taille	47% des entreprises ont un effectif supérieur à 500 et 53% ont un effectif de moins de 500
Présence du contrôle de gestion	La majorité des entreprises (65,70%) possède un service de contrôle de gestion, on observe l'émergence de la fonction à partir d'un seuil critique de 500 personnes

1.2 PORTRAIT ROBOT DU SYSTEME DE CONTRÔLE DE GESTION :

Pour (H. Jordan, 1988) [15], le système de contrôle de gestion moyen n'existe pas, l'analyse se fera selon les critères suivants :

Critères	Pratiques des entreprises marocaines
Planification	66% des entreprises ont un plan stratégique.
Le budget	Le budget à un an, connecté au plan stratégique, il est préparé conjointement par les opérationnels et les contrôleurs de gestion, sa durée est comprise entre 1 et 3 mois.
Suivi des résultats	Ce suivi est assuré par les outils traditionnels (tableaux de bord, analyse des données, etc.)
Évaluation des responsables	Les responsables sont évalués en permanence et sont enclins à améliorer leurs résultats.
Profil du contrôleur de gestion	Le CDG, homme, la trentaine est rattaché à la Direction administrative et financière. Il utilise des outils tel : le budget, le TDB, et l'analyse des écarts. De formation supérieure en gestion ou comptabilité, il a moins de 5 ans d'exercice dans la fonction.

3.2 RESULTATS DE L'ANALYSE EXPLICATIVE :

L'analyse explicative va être exposée à travers le test des hypothèses, puis, on va enchaîner sur l'analyse globale.

1.1 RESULTATS DU TEST DES HYPOTHESES :

N	Intitulé de l'hypothèse	Variables testées	Résultats
1	« Le suivi budgétaire est plus interactif chez les prospecteurs et plus diagnostic chez les défendeurs »	Contrôle et stratégie	Rejetée
2	« Le contrôleur de gestion technicien (Diagnostique) a une formation technique et le contrôleur de gestion Interactif à un profil gestionnaire »	Contrôle de gestion et profil du contrôleur	Validée

3	« Les techniques budgétaires sont d'autant plus sophistiquées que la taille est entreprises est importante »	Contrôle de gestion et taille	Rejetée
4	« les organisations les plus différenciées et décentralisées au plan structurel disposent des systèmes de planification et de contrôle les plus développés »	Structure et systèmes de contrôle de gestion	Rejetée
5	« Plus la taille d'une entreprise est grande, plus le contrôle de gestion susceptible d'émerger et de se développer »	Taille et systèmes de contrôle de gestion	Validée
6	« En situation d'incertitude environnementale, le suivi budgétaire est plus interactif»	Environnement et systèmes de contrôle de gestion	Rejetée
7	« Les entreprises qui ont mis en place un système de contrôle de gestion sont plus performantes que celles sans système de contrôle »	Existence des systèmes de contrôle de gestion et performance	Validée
8	« En situation d'incertitude environnementale, les entreprises qui ont mis en place un contrôle interactif sont plus performantes que celles ayant mis un système de contrôle diagnostique	Différenciation des systèmes de contrôle de gestion et performance	Validée

1.2 RESULTATS DE LA REGRESSION LINEAIRE :

La variable performance organisationnelle a été expliquée par un modèle linéaire général avec dix variables explicatives, nous avons utilisé la méthode de pas à pas du logiciel SPSS11.5, le résultat engrangé nous permis de confirmer l'apport des systèmes de contrôle dans l'explication de la variance de la variable performance.
En effet, la modèle proposé a un pouvoir explicatif de 73.3% de la variance de la performance, et il n'a pas de colinéarité entre les variables.

En effet, il peut exister différents types de configurations qui recouvrent ce modèle. Ces types correspondent à des systèmes contingents suivant l'environnement, la complexité de l'entreprise et sa stratégie.

Configuration 1 : Absence du contrôle de gestion :

Toutes choses égales par ailleurs dans cette configuration les variables suivantes ont été fixées comme suit :
- L'environnement est stable ;
- l'organisation est simple : une petite taille et une structure simplifiée.

On a donc, la configuration suivante avec une performance faible :

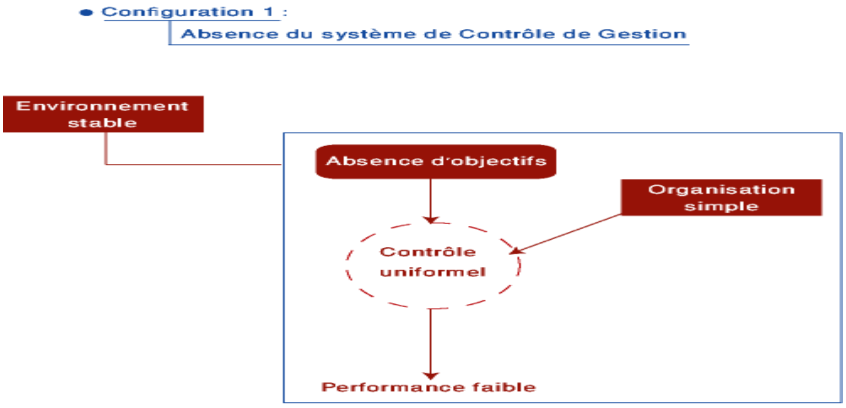

Configuration 2 : Emergence du contrôle de gestion :

Dans ce cas de figure, les variables suivantes ont été fixées comme suit :
- L'environnement est stable ;
- l'organisation devient compliquée : la taille dépasse le seuil critique et la structure à tendance à se décentraliser.

On a donc, la configuration suivante avec une performance moyenne :

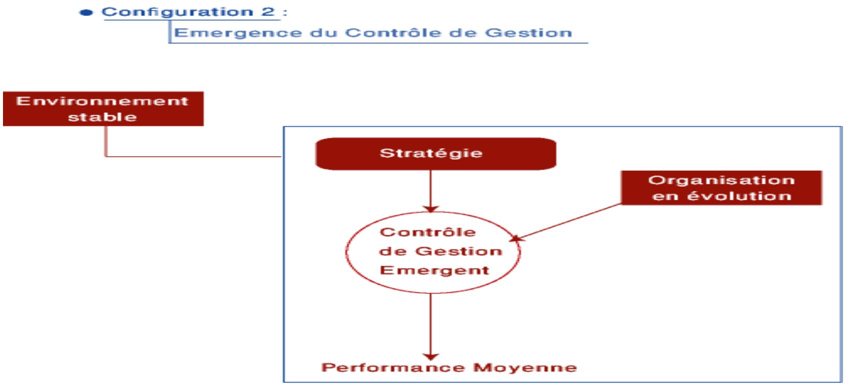

Configuration 3 : Notre modèle théorique de contrôle :

Dans ce cas de figure, les variables suivantes ont été fixées comme suit :
- L'environnement est turbulent ;
- l'organisation est très compliquée : la taille et la structure ont tendance à se développer ;
- Une participation des opérationnels dans le processus stratégique ;
- Un profil du contrôleur de gestion plus conseiller.

On a donc, le modèle théorique conçu par nos même et génère une performance supérieure.

CONCLUSION :

Dans cet article, l'apport des variables de contingence a été mis en évidence, le test de leur pouvoir de discrimination a mis en relief le pouvoir explicatif de notre modèle théorique à l'aune du monde empirique.

En définitive, nous pouvons avancer que dans l'ensemble, nos principaux résultats semblent indiquer que la mise en place des systèmes de contrôle de gestion, se justifie dans un premier temps par la complexité de l'entreprise.
En effet, plus la taille des entreprises devient importante (>500 personnes), plus le besoin de contrôle devient important et les entreprises ont tendance à mettre en place de tels systèmes.

De même, la turbulence de l'environnement et le profil gestionnaire des contrôleurs de gestion a tendance à favoriser le développement des systèmes interactifs de contrôle de gestion. Ainsi, l'analyse des données empiriques nous a permet de constater l'influence de ces deux variables sur le développement de ces systèmes.
Enfin, la modernisation des systèmes de contrôle a pour effet d'apporter une performance supérieure à celle des entreprises qui ont des systèmes traditionnels de contrôle.

Références :

[1] Rapport CGEM 1998.
[2] Anthony R.N. "Planning and control system a frame work for analysis" Boston, Harvard University Press, 1965.
[3] Anthony R.N. « The management control function » The Harvard Business Press. 1988 (Traduction française : « La fonction contrôle de gestion » Publi-Union 1993.
[4] SPANG Laurent, « La modélisation de l'évolution du contrôle de gestion dans une organisation : le cas des caisses primaires d'assurance maladie (CPAM) » Recherche de doctorat, Université de Nancy 2, 2002.
[5] Langevin P. et Naro G. (2003) : « Contrôle et comportements : une revue de la littérature anglo-saxone ». Congrès AFC-CCA.
[6] Gervais M. et Thenet G. (1998) « Planification, gestion budgétaire et turbulence », Finance, contrôle, stratégie, Vol 1, n°3, septembre, p. 57-84.
[7] Nicolas Berland. « Fonctions du contrôle budgétaire et turbulence », cahier de recherche. PESOR, Faculté Jean Monnet
8 Patrick BARWISE , 1997 « STRATÉGIE délibérée ET STRATÉGIE ÉMERGENTE :La plupart des stratégies sont le résultat d'un ensemble de décisions émanant souvent de l'encadrement intermédiaire » Les Echos - Vendredi 25 et Samedi 26 avril 1997.
[9]. Simons R. (1987): « Implementing strategy : configurations in management control systems ». Meeting of the Strategic Management Society in Boston.
[10] Simons R. (1995): « Levers of control : how managers use innovative control systems to drive strategic renewal ». Boston, Harvard Business School Press.
[11] Berland N, Ponssard J.P. et Saulpic O. (2005) : « Une typologie des systèmes de contrôle inspirée du cadre théorique de Simons ». Cahier n° 2005-024, Septembre, Ecole Polytechnique.
12 Bouquin H., Le contrôle de gestion, 4e éd., PUF, Paris, 1998.

[13] Bollecker M. « Systèmes d'information différenciés et contrôle des services opérationnels : une analyse empirique des mécanismes organisationnels de contrôle et du rôle des contrôleurs de gestion », Recherche en sciences de gestion, Nancy 2,2001.
[14] EVRARD Y., PRAS B., ROUX E. et al « Market : études et recherches en Marketing » Nathan, 1997.
[15] H. Jordan « Planification et contrôle de gestion en France en 1988 » H.E.C

Diversité et performance de la participation budgétaire : cas des entreprises au Maroc[1]

M. Azzouz ELHAMMA
Professeur agrégé en gestion financière et comptable
Docteur en contrôle de gestion, FSJES Rabat-Agdal
E-mail : elhamma_azzouz@yahoo.fr

Résumé : Cet article a pour but d'exposer les résultats d'une étude empirique réalisée auprès de 62 entreprises installées au Maroc et portant sur la diversité et la performance de la participation budgétaire. Les principaux résultats montrent qu'un processus budgétaire participatif (participation budgétaire forte) est adopté davantage par les entreprises prospectrices et celles qui évoluent dans un environnement incertain. Nous avons pu montrer également que ce système budgétaire participatif entraîne une meilleure performance pour les entreprises qui l'ont adopté.

Mots clés : Participation budgétaire, diversité, performance, théorie de la contingence

Introduction : Le budget constitue une pièce centrale dans les entreprises (Jordan, 1998)[2]. Il intervient sur l'ensemble des phases du processus de contrôle de gestion. Selon Bouquin (2006)[3], ces phases sont les suivantes: avant (phase de finalisation), pendant (phase de pilotage) et après l'action (phase de post-évaluation). Lors de l'étape de finalisation, les entreprises s'intéressent à la construction du processus budgétaire. La participation dans le montage de ce processus constitue l'élément central de cette phase. Depuis longtemps, la participation budgétaire a fait l'objet de plusieurs travaux de recherche, notamment dans le cadre du courant des relations humaines. Selon Shields et Shields (1998)[4], la participation budgétaire est l'un des thèmes les plus étudiés du contrôle de gestion durant les quarante dernières années. Ces travaux de recherche ont porté essentiellement sur ses effets sur les contrôlés au sein des organisations, ses rôles dans leur motivation (Shields et Shields, 1998)[5] et dans la gestion de l'asymétrie informationnelle (Dunk, 1993)[6].

La participation budgétaire est définie par Shields et Shields (1998)[7] comme le niveau d'implication et d'influence d'un manager sur la détermination de son budget. Pour Kennis (1979)[8], la participation budgétaire traduit essentiellement la possibilité qu'ont les managers de participer à la construction de leurs budgets et d'avoir une influence sur leurs objectifs budgétaires. Mintzberg (1994)[9] distingue, selon la participation budgétaire, entre un processus budgétaire top-down et un autre bottom-up. Sponem (2002)[10] a identifié quatre pratiques possibles en terme de participation budgétaire: construction autoritaire du budget par celui qui contrôle ; construction participative top-down; construction participative bottom-up et construction libre par le contrôlé.

Dans ce contexte, l'objectif de cet article est double. Tout d'abord, nous tenterons d'expliquer la diversité relative à la participation budgétaire par le biais de quatre facteurs de contingence: la taille, la stratégie, la décentralisation organisationnelle et l'incertitude environnementale. La question suivante s'impose : comment peut-on expliquer la diversité des pratiques relatives à la participation budgétaire des entreprises étudiées? Nous allons répondre à cette question dans le cadre de la théorie de la contingence qui fournit actuellement un paradigme cohérent de l'analyse des organisations (Donaldson, 1996)[11] et constitue un cadre dominant dans l'étude des systèmes de contrôle (Covaleski et al., 1996)[12]. Ensuite, nous mettrons en exergue l'impact de la participation budgétaire sur la performance globale des organisations. Nous tenterons de répondre à la question suivante : dans quelle mesure la diversité des pratiques relatives à la participation budgétaire affecte-t-elle la performance des entreprises ?

Une revue de la littérature avec formulation des hypothèses (§1) et une présentation de nos choix méthodologiques de recherche (§2) sont nécessaires pour mener l'analyse statistique et de présenter les principaux résultats obtenus (§3).

1- Revue de littérature et formulation des hypothèses

Nous étudions, en premier lieu, la diversité des pratiques relatives à la participation budgétaire par les quatre facteurs de contingence retenus dans cette recherche (1.1) et en deuxième lieu, nous mettons en évidence leur impact sur la performance (1.2).

1.1- Explication de la diversité des pratiques relatives à la participation budgétaire

Nous avons choisi la théorie de la contingence pour expliquer la diversité des pratiques relatives à la participation budgétaire. Selon cette théorie, la crise du contrôle de gestion vient de la crise des modèles universalistes. Pariente (1999, p.83)[13] constate qu'«il est clair qu'il y aurait quelque prétention à affirmer qu'un modèle unique né il y a soixante-dix ans, puisse répondre à toutes les situations ». Dans ce contexte, quelques recherches ont démontré l'existence de relations significatives entre les caractéristiques des entreprises et les attributs des systèmes de contrôle (Chiapello, 1996[14] ; Fisher, 1998[15] ; Dupuy, 1999[16] ; Chenhall, 2003[17] ; etc.). Or, les études empiriques qui s'inscrivent dans ce genre de travaux restent encore rares. Les éléments contextuels majeurs repris pour expliquer les systèmes de contrôle sont : la taille, la stratégie, la décentralisation organisationnelle et l'environnement externe (Chapman, 1997)[18]. Ces quatre facteurs seront utilisés dans cette recherche.

L'influence de la taille sur l'organisation et sa gestion interne est connue depuis longtemps. Selon Kalika (1986, p.214)[19], « plus une entreprise est grande, plus sa structure est différenciée, standardisée, formalisée, décentralisée, planifiée et contrôlée ». Dans les études portant sur le contrôle de gestion selon une approche contingente, la taille est un facteur très important (Chenhall, 2003)[20]. Kalika (1987)[21] et Jorissen et al. (1997)[22] montrent que les techniques budgétaires sont d'autant plus sophistiquées que la taille des entreprises est importante. Bescos et al. (2004)[23] notent que dans les PME, les décisions importantes ont tendance à être centralisées. Par contre, dans les entreprises de grande taille, « les managers considèrent qu'ils disposent d'un pouvoir d'influence supérieur, qu'ils sont plus impliqués dans l'élaboration des budgets ». Ce résultat confirme celui obtenu par Merchant (1981)[24]. Selon cet auteur, les managers participent plus activement dans l'élaboration de leurs budgets dans les firmes de grande taille que celles de petite taille. Ce résultat a été confirmé par la suite par le même auteur en 1984[25]. Nous pouvons formuler donc l'hypothèse suivante:

Hypothèse H1 : Le processus budgétaire est d'autant plus participatif que la taille des entreprises est importante.

La stratégie est définie par Bouquin (1999)[26] comme l'ensemble des actions qui déterminent durablement le succès d'une organisation. Sa relation avec le contrôle de gestion a fait l'objet de nombreux travaux, le plus souvent théoriques (Simon, 1987)[27]. La littérature relative au contrôle de gestion montre que la stratégie constitue un facteur contingent très utilisé dans ce genre de travaux (Bouquin, 1999)[28]. Langfield-Smith (1997)[29] a démontré que le contrôle de gestion doit être aligné à la stratégie poursuivie par l'organisation. Simons (1990)[30] constate que la définition des budgets au sein des entreprises défenderesses est fortement déterminée par des stricts objectifs financiers fixés ex-ante. Par contre, chez les prospectrices, la fixation des objectifs budgétaires donne généralement lieu à des débats approfondis entre les différents intervenants portant sur les stratégies à suivre. Selon Sponem (2002)[31], la construction du budget est plus participative chez les entreprises prospectrices que chez les entreprises défenderesses. L'hypothèse suivante est donc à formuler :

Hypothèse H2 : Le processus budgétaire est d'autant plus participatif que la stratégie des entreprises s'oriente vers la prospection.

Dans la théorie de la contingence, la structure organisationnelle est considérée comme l'un des facteurs déterminants dans la conception et le fonctionnement du contrôle de gestion (Chenhall, 2003)[32], plus particulièrement, le degré de sa décentralisation (Chapman, 1997)[33]. Une enquête réalisée par Bruns et Waterhouse (1975)[34] montre que les responsables des organisations où l'autorité est centralisée considèrent que les budgets comme sont moins utiles. Par contre, les organisations décentralisées perçoivent les budgets comme importants, mais avec une participation de l'ensemble des responsables dans la fixation des objectifs budgétaires. Egalement, Merchant (1981)[35] montre que les entreprises les plus décentralisées adoptent essentiellement des processus budgétaires les plus participatifs. Sponem (2002)[36], quant à lui, a noté que «lorsqu'une organisation est décentralisée, le processus budgétaire est plus participatif ». Nous pouvons formuler l'hypothèse suivante :

Hypothèse H3 : Le processus budgétaire est d'autant plus participatif que la structure des entreprises est décentralisée.

L'incertitude environnementale constitue une variable explicative centrale du contrôle de gestion. Elle a été utilisée par plusieurs recherches, notamment par Chapman (1997)[37], Fisher (1998)[38], Hartmann (2000)[39], etc. Ezzamel (1990)[40] a mis en évidence qu'en situation d'incertitude environnementale, la participation budgétaire devient de plus en plus importante. Ce résultat confirme celui obtenu par Govindarajan (1986)[41]. Sponem (2002)[42] montre que la participation dans le montage budgétaire au sein des entreprises évoluant dans un environnement caractérisé par plus d'incertitude est plus importante que pour les entreprises évoluant dans environnement de non-incertitude, d'où l'hypothèse suivante:

Hypothèse H4: Le processus budgétaire est d'autant plus participatif que l'environnement des entreprises est incertain et dynamique.

1.2- Performance de la participation budgétaire : Depuis la deuxième moitié du vingtième siècle et dans le cadre des travaux de l'école des relations humaines, la participation est considérée comme une source de satisfaction, de motivation et donc de performance. Plusieurs auteurs, notamment Argyris (1952)[43], ont démontré que lorsque les managers participent dans la fixation de leurs objectifs budgétaires, ils les acceptent d'une manière volontaire et s'efforcent plus activement à les atteindre.

Hofstede (1967)[44] a constaté des attitudes favorables chez les subordonnés qui avaient la possibilité de participer dans l'élaboration des budgets. L'étude des effets éventuels de la participation budgétaire sur la performance des organisations a fait l'objet de plusieurs travaux de recherche. Selon une synthèse de ces travaux présentée par Nouri et Parker (1998)[45], trois sortes de résultats peuvent être constatées : tout d'abord, plusieurs recherches ont observé un effet positif, c'est-à-dire une participation budgétaire améliore la performance. Ces résultats ont été constatés notamment par Argyris (1952)[46], Merchant (1981)[47], Brownell (1982)[48], etc. Ensuite, certaines recherches ont conclu à un effet inverse. Ce résultat se trouve essentiellement chez Stedry (1960)[49]. Enfin, certains travaux n'ont pas pu établir véritablement une relation claire entre la participation budgétaire et la performance. C'est le cas par exemple de Milani (1975)[50] et Kenis (1979)[51].

Récemment, Elkhol et Wallin (2002)[52] ont démontré que la participation budgétaire joue trois principaux rôles dans les organisations:

- elle assure l'adéquation des planifications aux résultats espérés;

- elle fournit des motivations non monétaires aux individus, c'est-à-dire que les personnes impliquées dans l'élaboration de leurs propres objectifs budgétaires sont les plus capables de les réaliser ; et
- elle permet aux subalternes de communiquer les informations locales aux supérieurs pour la bonne conception du budget.

Nous pouvons donc formuler l'hypothèse suivante :

Hypothèse H5 : La performance globale des entreprises est d'autant plus élevée que le processus budgétaire est participatif.

2- Méthodologie de la recherche

Le cadre méthodologique nous permettra de présenter les caractéristiques de l'échantillon (2.1) et les variables de l'étude (2.2).

2.1- L'échantillon : Afin de mener notre étude, un questionnaire a été construit et adressé à des entreprises installées au Maroc. Les questionnaires ont été remplis par 18 directeurs financiers (29%), 23 contrôleurs de gestion (37%), 17 comptables (27%) et 4 autres types de responsables (6%). Notre échantillon se compose de 48 entreprises industrielles (77%), 6 entreprises du BTP (10%), 6 entreprises des services (10%) et 2 entreprises commerciales (3%). Concernant la taille, 48% de cet échantillon est constitué des PME et 52% des entreprises de grande taille.

2.2- Les variables de l'étude

2.2.1- Les variables dépendantes

2.2.1.1- La participation budgétaire (PART) : La variable « participation budgétaire » a été mesurée de différentes manières selon les travaux. Dans certaines études, elle représente une synthèse du degré d'influence que les managers pensent avoir sur la décision, de l'importance des explications qui leur sont fournies par leurs supérieurs hiérarchiques en cas de révision du budget et de la fréquence des discussions avec leurs managers au moment de la définition du budget (Nouri et Parker, 1998)[53]. Dans ce présent travail, nous allons retenir une vision plus large de la participation budgétaire. Nous avons choisi quatre items se référant à la participation d'un certain nombre d'échelons hiérarchiques dans l'élaboration des budgets : les opérationnels, les managers, le(s) contrôleur(s) de gestion décentralisé(s) et l'ensemble des subordonnés. Cinq modalités de réponse étaient proposées (de 1 :« participation très faible » à 5 : « participation très forte »). Plus le score global est élevé, plus le processus budgétaire est participatif et vice versa.

2.2.1.2- Performance de la participation budgétaire (PERF) : Pour collecter les données sur la performance de la participation budgétaire, nous avons posé la question suivante: comment trouvez-vous la contribution de votre système de participation budgétaire dans l'amélioration des éléments suivants ? Trois dimensions de la performance ont été retenues et qui sont : la compétitivité (COMP), la rentabilité (RENT) et la productivité (PROD). Le répondant, pour chaque dimension de la performance, avait le choix entre 5 réponses : de « 1 : contribution très faible » à « 5 : contribution très forte ». Plus le score global est élevé, plus le système de participation budgétaire est performant et vice versa.

2.2.2- Les variables indépendantes (les facteurs de contingence)

2.2.2.1- La taille (TAIL) : Pour mesurer la taille des entreprises, trois types d'indicateurs ou paramètres sont généralement utilisés: le capital social, le chiffre d'affaires ou le nombre de

salariés employés par l'entreprise. Dans le cadre de la présente étude, nous allons retenir le troisième indicateur pour des raisons de disponibilité de l'information concernant les effectifs.

2.2.2.2- La stratégie (STRA) : Pour opérationnaliser la stratégie dans cette recherche, nous avons choisi la typologie proposée par Miles & Snow en 1978[54]. Cette typologie distingue entre 4 comportements stratégiques : « les prospecteurs » qui luttent par l'innovation ; « les défenseurs » qui sont des entreprises championnes dans leurs secteurs et veillent à maintenir leur domaine d'excellence par le biais des coûts bas ; « les analystes » qui sont un hybride des deux précédents et « les réacteurs » qui suivent et copient sans vision stratégique claire.

Sept items sont constitués pour l'identification des comportements stratégiques des entreprises étudiées. Chaque item est composé de deux stratégies opposées (défenderesses vs. Prospectrice). Ces items sont les suivants (voir tableau 1)[55].

Le répondant était amené à identifier sur une échelle de Lickert à six points (allant de 0 à 5) le chiffre correspondant le plus fidèlement à l'orientation stratégique de l'entreprise. Plus le résultat global est élevé, plus le caractère proactif de l'organisation est proéminent et vice versa.

2.2.2.3- La décentralisation de la structure organisationnelle (DECN) : Nous avons mesuré le degré de décentralisation organisationnelle par le biais de l'évaluation de la décentralisation du système de prise de décision qui peut être déclinée selon deux dimensions (Kalika, 1987)[56]: la décentralisation verticale et la décentralisation horizontale.

La décentralisation verticale permet de localiser le niveau auquel se prennent les décisions. Le degré de la décentralisation verticale est mesuré en demandant de préciser le niveau hiérarchique auquel se prennent cinq types de décisions: « recrutement/licenciement » ; « lancement d'un nouveau produit » ; « choix des fournisseurs/clients » ; « fixation des prix de vente » et « réorganisation des opérations opérationnelles ». Par la suite, une cote est affectée à chaque niveau hiérarchique : « 1 : la direction générale et plus», « 2 : les responsables fonctionnels » et « 3 : les responsables opérationnels ». Plus le score global est élevé, plus la décentralisation verticale est forte et inversement.

La décentralisation horizontale se rapporte à la participation des différents responsables de l'entreprise à la prise de décision. Une échelle de Lickert à cinq points permet aux répondants d'indiquer dans quelle mesure ils sont d'accord (allant de « 1 : pas du tout d'accord » à « 5 : tout à fait d'accord) avec chacune des affirmations suivantes[57]: « vous participez à la prise de toutes les décisions, y compris les décisions mineures, car vous considérez que tout doit être contrôlé », « vous ne prenez de décisions importantes qu'après avoir consulté vos collaborateurs », « vos collaborateurs vous consultent toujours avant la mise en application des décisions qu'ils prennent » et « vous laissez vos collaborateurs prendre seuls les décisions qui relèvent de leur domaine de responsabilités ». Un score élevé sur l'ensemble des échelles indique que le degré de décentralisation horizontale de la prise de décision est élevé et vice versa.

Au final, le degré de décentralisation structurelle est déterminé en agrégeant les scores obtenus sur l'ensemble des échelles mesurant le degré de décentralisation verticale et horizontale de la prise de décision. Un score global faible représente une structure plutôt centralisée, alors qu'un score élevé matérialise une structure plutôt décentralisée.

2.2.2.4- L'incertitude environnementale (INCR) : Pour évaluer l'incertitude environnementale dans laquelle évoluent les entreprises étudiées, il a été demandé aux répondants d'exprimer leur degré d'accord sur différents items mesurés sur une échelle à supports sémantiques à cinq points. Ces items sont les suivants : « dynamisme de l'environnement économique » ; « dynamisme de l'environnement technologique » ; « prévisibilité de l'activité des concurrents sur le marché » ; « prévisibilité des goûts et des préférences des clients » et « révision des politiques marketings ».

Pour les deux premiers items, le répondant avait le choix entre 5 réponses (allant de « 1 : très stable » à « 5 : très dynamique »). Pour les items n°3 et n°4, il y avait aussi 5 réponses (allant de « 1 : facilement prévisible » à « 5 : totalement imprévisible »). Enfin pour le dernier item, le répondant avait également 5 choix de réponses (allant de « 1 : très rarement » à « 5 : très souvent »). Plus le score global est élevé, plus l'environnement est incertain et dynamique et vice versa.

3- Résultats et discussion

Dans un premier temps, nous présentons les résultats relatifs à la diversité des pratiques relatives à la participation budgétaire ainsi que son explication (3.1). Dans un second temps, nous mettons en évidence la performance de la participation budgétaire en fonction de sa diversité (3.2).

3.1- Essai d'explication de la diversité des pratiques relatives à la participation budgétaire

Pour montrer la diversité des pratiques relatives à la participation budgétaire dans les entreprises enquêtées, nous avons utilisé l'analyse classificatoire. Elle permet de regrouper les pratiques similaires. Elle nécessite de choisir un algorithme de classification, c'est-à-dire de savoir la procédure adéquate pour regrouper convenablement des objets distincts dans des classes. Dans cette recherche, notre partition a été réalisée par la classification hiérarchique. Le critère d'agrégation que nous avons choisi est l'algorithme de Ward qui a pour but de minimiser la variance interne de chaque classe et maximiser la variance entre classes. Les résultats de nos analyses peuvent se présenter ainsi (voir tableau 2 et graphe 1).

Dans le groupe 1, on trouve les entreprises qui adoptent un processus budgétaire fortement participatif (PART forte). Il contient plus de 16% de l'échantillon. Le groupe 2 se caractérise par une participation budgétaire moyenne. Ce style budgétaire est adopté par plus de 37% des entreprises enquêtées. Dans le groupe 3, le processus budgétaire est non participatif (PART faible). Il est adopté par 46,8% de l'échantillon.

Pour expliquer cette diversité, nous avons choisi quatre facteurs de contingence. Le tableau ci-après (voir tableau 3) résume les principaux résultats relatifs à la corrélation linéaire de Pearson entre la variables relative à la participation budgétaire et celles qui concernent les facteurs de contingence.

La taille (TAIL) n'a pas un effet significatif sur la participation budgétaire (PART). La corrélation entre ces deux variables est non significative. L'hypothèse H1 n'est pas donc validée par nos analyses. Ce résultat se retrouve également entre la PART et la décentralisation organisationnelle, ce qui rejette l'hypothèse H3. Par contre, les corrélations entre la PART et la STRA ($r=0,25$; $p=0,048$) d'une part et entre la PARB et l'INCR ($r=0,293$; $p=0,021$) d'autre part sont positives et significatives. Donc, l'hypothèse H2 et l'hypothèse H4 sont validées. En bref, la construction budgétaire est plus participative chez les entreprises prospectrices et les entreprises évoluant dans un environnement incertain. Ce type de participation permet de faire face à ce type d'environnement auquel affrontent généralement les entreprises prospectrices.

3.2- Performance de la participation budgétaire : Le tableau 4 et le graphe 2 ci-après résument les moyennes relatives à la performance, et ses trois dimensions, de la participation budgétaire en fonction de sa diversité.

Les résultats de nos analyses montrent que les processus budgétaires les plus participatifs sont les plus performants. Les entreprises étudiées ont intérêt, pour améliorer leur performance, à miser sur une participation budgétaire forte. Pour confirmer ou infirmer statistiquement ce résultat, nous allons utiliser la corrélation linéaire de Pearson. Le tableau 5 résume les résultats de cette corrélation linéaire.

La PART est positivement et significativement corrélée avec la performance (r=0,389 ; p<1%) et ses trois dimensions. Nous pouvons donc confirmer l'hypothèse H5 « La performance globale des entreprises est d'autant plus élevée que le processus budgétaire est participatif». En bref, pour améliorer leur performance, les entreprises enquêtées ont intérêt à adopter des processus budgétaires participatifs.

Conclusion : cette recherche, réalisée auprès d'un échantillon de 62 entreprises installées au Maroc, montre que :

- 16,1% des entreprises enquêtées adoptent un processus budgétaire participatif, 37,1% une participation budgétaire moyenne et 46,8% un processus budgétaire non participatif ;
- un processus budgétaire participatif est adopté davantage par les entreprises prospectrices et celles qui évoluent dans un environnement incertain ; et
- un processus budgétaire participatif entraîne une meilleure performance pour les entreprises qui l'ont adopté.

Les résultats obtenus doivent être interprétés avec prudence au vu des limites de notre recherche. Deux grandes limites d'ordre méthodologiques doivent être soulignées : la taille modeste de l'échantillon et le recours à une approche perceptuelle pour collecter les données. On peut avoir un décalage important entre les discours et les pratiques effectives.

Annexes :

Tableau 1. Items relatifs à l'identification de la stratégie poursuivie

Stratégies défenderesses ………….………….…… Stratégies prospectrices		
L'entreprise met l'accent sur la standardisation des produits afin de réaliser des effets d'échelles et d'expériences.	0.....1…..2….3.....4…...5	L'entreprise met l'accent sur la différenciation des produits afin de satisfaire une plus large clientèle.
La croissance est réalisée essentiellement par extension des produits actuels aux clients actuels	0.....1…..2….3.....4…...5	La croissance est réalisée essentiellement par développement de nouveaux produits à de nouveaux clients
Dans l'entreprise, on a le souci de la protection d'une ligne de produits stables dans le cadre de marchés clairement définis.	0…..1…..2….3.....4…...5	Dans l'entreprise, on a le souci de repérer et de satisfaire de nouveaux clients avec de nouveaux produits.
Dans l'entreprise, la préoccupation principale est de maintenir les produits ou services actuels	0…..1…..2….3.....4…...5	Dans l'entreprise, la préoccupation principale est le développement de nouveaux produits ou services.
Dans l'entreprise, la préférence est marquée pour les investissements non risqués et les retours sur investissement modérés	0…..1…..2….3.....4…...5	Dans l'entreprise, la préférence est marquée pour les investissements risqués et les retours sur investissement élevés.
La stratégie consiste à attendre et faire en fonction de la concurrence.	0....1…..2….3.....4…...5	La stratégie consiste à avoir l'initiative de l'action.
L'entreprise est rarement la première à introduire de nouveaux processus de production.	0.....1…..2….3.....4…...5	L'entreprise est souvent la première à introduire de nouveaux processus de production.

Source : Mouline J.P. (2000)

Tableau 2. Les principales catégories de styles relatifs à la participation budgétaire

Groupe	Caractéristiques	Moyenne du groupe	Moyenne générale	% d'entreprises
GROUPE 1	Participation budgétaire forte	14,60	11,21	16,1%
GROUPE 2	Participation budgétaire moyenne	12,17		37,1%
GROUPE 3	Participation budgétaire faible	09,28		46,8%
Total				100%

Source : notre enquête

Graphe 1. Catégories d'entreprises en fonction du degré de la participation budgétaire

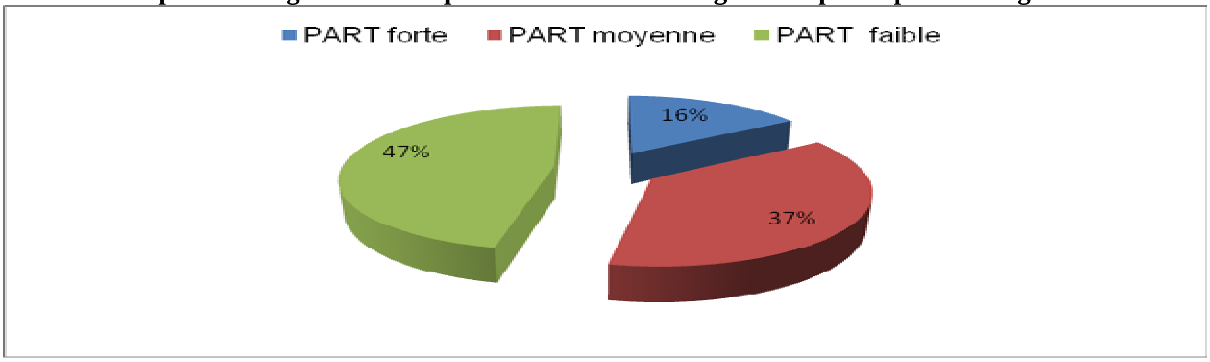

Source : notre enquête

Tableau 3. Corrélation de Pearson entre la variable relative à la participation budgétaire et les facteurs de contingence

	TAIL	STRA	DECN	INCR
PART	0,173 (NS)	0,253 (p=048)	0,101 (NS)	0,293 (p=0,021)

NS : Non Significatif

Tableau 4. Moyennes relatives de la performance, et ses trois dimensions, de la participation budgétaire

	PART très forte	PART moyenne	PART faible
COMP	3,80	3,78	3,28
RENT	3,60	3,65	3,28
PROD	3,80	3,65	3,34
PERF	11,20	11,09	9,90

Graphe 2. Performances moyennes de la participation budgétaire en fonction de sa diversité

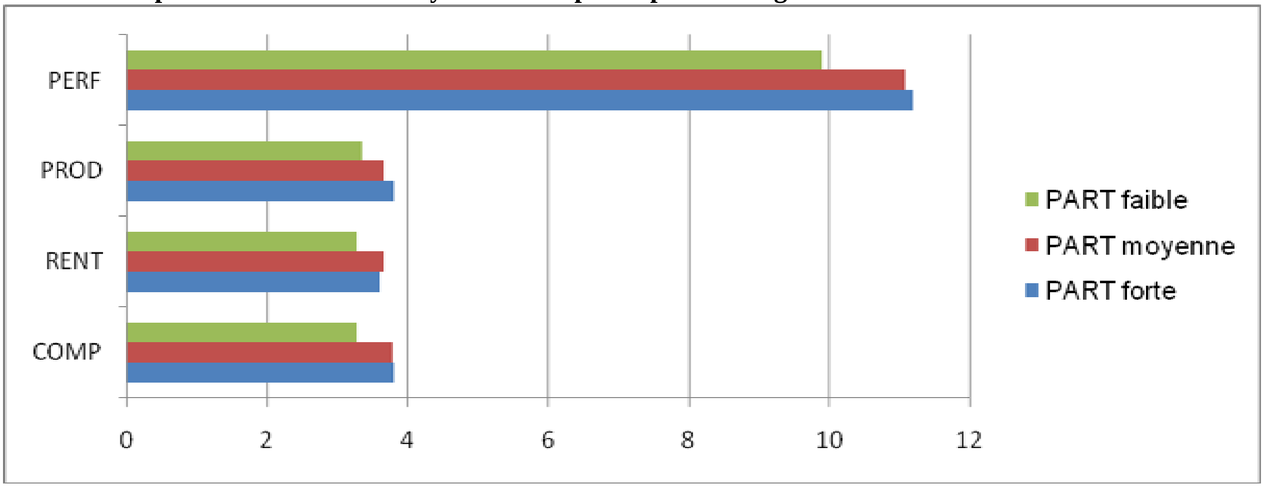

Tableau 5. Corrélation linéaire de Pearson entre la PART et sa performance

N=62	COMP	RENT	PROD	PERF
PART	0,397*	0,319**	0,319**	0,389*

* Significatif au seuil de 1% ** Significatif au seuil de 5%

Références :

[1] L'étude empirique de cette recherche a été réalisée dans le cadre d'une thèse de doctorat à la faculté de Rabat-Agdal au Maroc. À cet égard, nous remercions le professeur ELKETTANI O. et le professeur SBIHI M.R. pour leur encadrement et leur soutien.

2- Jordan H. (1998), Planification et contrôle de gestion en France en 1998, Cahier de recherche HEC.
3 - Bouquin H. (2006), Le contrôle de gestion : contrôle de gestion, contrôle d'entreprise et gouvernance, Paris : Presses Universitaires de France, 7ème édition.
4 - Shields J.F. et Shields M.D. (1998), Antecedents of participative budgeting, *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 23, n°1, p. 49-76.
5 - Shields J.F. et Shields M.D. (1998), op. Cit.
6 - Dunk A. S. (1993), The Effect of Budgetary Emphasis and Information Asymmetry on The Relation between Budgetary Participation and Slack, The Accounting Review, Vol. 68, p. 400-410.
7 - Shields J.F. et Shields M.D. (1998), op. Cit.
8 - Kenis I. (1979), Effects of budgetary goal characteristics on managerial attitudes and performance, The Accounting Review, Vol. 54, n° 4, October, p. 707-721.
9 - Mintzberg H. (1994), Grandeur et décadence de la planification stratégique, éd. Dunod.
10 - Sponem S. (2002), L'explication de la diversité des pratiques budgétaires : une approche contingente, Actes du 23ème Congrès de l'Association Française de Comptabilité, Toulouse, Mai.
11 - Donaldson L. (1996), The normal science of structural contingency theory, in Handook of organizational theory, ed. Clegg S.R., Hardy C. & Nord W.R., p.57-76.
12 - Covaleski M.A, Dirsmith M.W., Samuel S. (1996), Managerial accounting research: the contributions of organizational and sociological theories, Journal of Management Accounting Research, 8, p. 1-35.
13 - Pariente P. (1999), Les approches contingentes en contrôle de gestion, in Faire de la recherche en contrôle de gestion, coord. Dupuy, J., Vuibert, Fnege.
14 - Chiapello E. (1996), Les typologies des modes de contrôle et leurs facteurs de contingence : un essai d'organisation de la littérature, Comptabilité, Contrôle, Audit, tome 2, Vol. 2, septembre, p. 51-74.
15 - Fisher J.G. (1998), Contingency theory, management control systems and firm outcomes: past results and future directions, Behavioural Research in Accounting, 10, Supplement, p. 47-64.
16 - Dupuy Y. (1999), Vingt ans de recherche française sur le contrôle comptable des performances, Comptabilité, Contrôle, Audit, Les vingt ans de l'AFC, mai, p. 35-44.
17 - Chenhall R.H. (2003), Management control systems design within its organizational context; findings from contingency-based research and directions for the future, Accounting, Organizations and Society, 2-3, p. 127-163.
18 - Chapman C.S. (1997), Reflections on a contingent view of accounting, Accounting, Organizations and Society, 22, p. 189 – 205.
19 - Kalika M. (1986), Structures d'entreprises, Économica
20 - Chenhall R.H. (2003), op. Cit.
21 - Kalika M. (1987), Structures d'entreprises, réalités, déterminants, performances, Economica.
22 - Jorissen A., Devinck S. et A.Vanstraelen (1997), Planning and control: are these necessary tools for success? Empirical results of survey and case research on small and medium-sized enterprises compared with research on large enterprises, Congrès de l'IAAER, Paris.
23 - Bescos P-L., Cauvin E., Langevin P., et Mendoza C. (2004), Critiques du budget : une approche contingente, Comptabilité, Contrôle, Audit, Tome 10, Vol. 1, juin, p. 165-185.
24 - Merchant K. (1981), The design of the corporate budgeting system: influences on managerial behavior and performance, The Accounting Review, 4, p. 813-829.
25 - Merchant K. (1984), Influences on departmental budgeting: an empirical examination of a contingency model, Accounting, Organizations and Society, 9, 4, p. 291-307.
26 - Bouquin H. (1999), Contrôle et stratégie, in B. Collasse (coord.), Encyclopédie de Comptabilité Contrôle Audit, Economica.
27 - Simons R. (1987), Accounting control systems and business strategy: an empirical analysis, Accounting, Organizations and Society, Vol. 12, p. 357-374.
28 - Bouquin H. (1999), op. cit.
29 - Langfield-Smith K. (1997), Management control systems and strategy: a critical review, Accounting, Organizations and Society, Vol.22, n°2, p. 207-232.

30 - Simons R. (1990), The role of management control systems in creating competitive advantage: new perspectives, Accounting, Organizations and Society, Vol. 15, n°1/2, p. 127-143.
31 - Sponem S. (2002), op. cit.
32 - Chenhall R.H. (2003), op. Cit.
33 - Chapman C.S. (1997), op. cit.
34 - Bruns W. J., Waterhouse J.H. (1975), Budgetary control and organization structure, Journal of accounting research, Vol.13, n°2, autumn, p. 177-203.
35 - Merchant K. (1981), op. cit.
36 - Sponem S. (2002), op. cit.
37 - Chapman C.S. (1997), op. cit.
38 - Fisher J.G. (1998), op.cit.
39 - Hartmann F. (2000), The appropriateness of RAPM: towards the further development of theory, Accounting, Organizations and Society, Vol. 25, n°4-5, p. 451-482.
40 - Ezzamel M. (1990), The impact of environmental uncertainty, managerial autonomy and size on budget characteristics, Management Accounting Research, 1, p. 181-197.
41 - Govindarajan V. (1986), Impact of Participation in the Budgetary Process on Managerial Attitudes and Performance: Universalistic and Contingency Perspectives, Decision Sciences, Vol. 17, p. 496-516.
42 - Sponem S. (2002), op. cit.
43 - Argyris C. (1952), The impact of budgets on people, New York: School of Business and Public Administration, Cornell University.
44 - Hofstede G. (1967), The game of budget control, London, Tavistock. (Traduction française: Contrôle budgétaire, les règles du jeu, Paris, éd. Hommes et Techniques, 1977).
45 - Nouri H. et Parker R. J. (1998),The relationship between budget participation and job performance: the role of budget adequacy and organizational commitment, Accounting, Organizations and Society, Vol.23, n°5/6, p.467-483
46 - Argyris C. (1952), op. cit.
47 - Merchant K. (1981), op. cit.
48 - Brownell P. (1982), The role of accounting data in performance evaluation, budgetary participation, and organizational effectiveness, Journal of Accounting Research, Vol. 20, n° 1, Spring, p. 12-27.
49 - Stedry A.C. (1960), Budget control and cost behavior, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J.
50 - Milani K. (1975), The relationship of participation in budget-setting to industrial supervisor performance and attitudes: a field study, The Accounting Review, Vol. 50, n° 2, April, p. 274-284.
51 - Kenis I. (1979), op. Cit.
52 - Elkhol. B.G. et Wallin. J, (2002), Is the annual budget really dead? The European Accounting Review, Vol.9, n°4, p. 519-539.
53 - Nouri H. et Parker R. J. (1998), op. cit.
54 - Miles R.E., Snow C.C. (1978), Organizational Strategy, Structure and Process, McGraw Hill, New York.
55 - Ces items sont fortement inspirés de Mouline J.P. (2000), La PME familiale française et son orientation stratégique: une étude exploratoire, Cahier de recherche n° 2000-01, GREFIGE, Université Nancy 2;
56 - Kalika M. (1987), op. cit.
57 - Ces items sont largement inspirés de Germain C. (2004), La contingence des systèmes de mesure de la performance : les résultats d'une recherche empirique sur le secteur des PME, Revue Finance Contrôle Stratégie, Vol.7, mars, p.33-52.

Determinants of Savings : An Empirical Evidence from African Countries, 1990-1999

Salih Mustafa Ahmed Mualley
The Academy of Islamic Fiqh – sudan

Abstract :This study examined from an empirical point of view the response of domestic savings in a set of African countries to per capita income, commercial banks' interest rate, and the age dependency ratio. For this purpose ordinary least squares technique is applied to a cross-section data on domestic savings, income, commercial banks' interest rate, and age dependency ratio taken from African countries for the period (1990-1999). The results suggest that African savings are elastic to income only.

Key Words : Determinants, Savings, Empirical, AfricanCountries.

1. Introduction

Conventional economic theory suggests that the mobilisation of domestic and foreign savings is important for accelerating economic growth. The problem of this study is to answer the question that, how to mobilize the African savings, and its importance appear from the importance of savings for investment and economic growth. Many economists regarded income, the rate of interest, and the age dependency ratio as important determinates of savings. Almost all economists, notably Burrows and Theodor (1974), Samuelson (1976), Leavačic (1976), Noel (1980), and Harvey (1977, 1985), seem to have believed that there exists a positive relationship between savings and income level. Some controversy, however, has surrounded the effect of the rate of interest on savings. While some economists suggest a positive relationship between savings and the deposit rate of interest, others reject this thesis at both the theoretical and empirical levels. Also it is believed that since older people as well as children are usually classified as non-productive members of the society, the increase in their numbers relative to the productive members of the society, a ratio which is referred to as the age dependency ratio, will more likely lead to a reduction in savings.

This paper is an attempt to examine from an empirical point of view the determinants of savings in Africa. For this purpose, Ordinary Least Squares regression technique is applied to a cross-section data taken for the period (1990-1999) to estimate a relationship between savings on the one hand and its hypothesized determinants, namely income, commercial banks deposit rate, and the age dependency ratio, on the other hand for a set of African countries. The results reveal that, over this period of time, African domestic savings are elastic only to income.

The rest of this paper is organized as follows. Section (2) reviews the literature, while section (3) outlines the empirical model, data and methodology. Section (4) reports the empirical results while section (5) provides some concluding remarks.

2. Literature review :

The importance of savings for investment and economic growth has received a considerable attention in growth theory . According to Todaro (1977) one of the principal 'tricks' of development necessary for any take-off is the mobilisation of domestic and foreign savings in order to generate sufficient investment to accelerate economic growth. This thesis is captured by different growth models . Every economy must save a certain proportion of its national income if only to replace worn out or impaired capital goods.

Thus, according to the famous Harrod–Domar equation the rate of growth of GNP is determined jointly by the national saving ratio, and the national capital output ratio. More specifically, the growth rate of national income is positively related to the savings ratio and inversely related to the economy's capital output ratio. The economic logic of this thesis is that in order to grow, economies must save and invest a certain proportion of their GNP. The more they can save, and therefore invest, the faster they can grow. The actual rate at which they can grow for any level of saving and investment depends on how productive that investment is. The 'Tricks' of economic growth and development, therefore, are simply a matter of increasing savings and investment. According to this theory the main obstacle to development was the relatively low level of new capital formation or investment in most poor countries. If a country wanted to grow and if it could not generate savings and investment, then it could seek to fill this 'savings gap' either through foreign aid or private foreign investment.

The neoclassical growth models such as that of Solow (1956) suggest that an increase in the savings rate generates higher growth only in the short-run, during the transition between steady-states. The long-run equilibrium rate of growth is exclusively a function of technical progress and growth of labor force, both assumed to be exogenous. An important implication of the neoclassical economic growth theory is that changes in savings rates affect the level of output and not the long-run growth rate. An increase in savings increases the ratio of capital stock to the given labour supply and initially raises the growth rate of output per-capita (Bijan, 1999).

"From macroeconomic theory perspective, if we assume a full employment economy, any amount of personal saving, *ceteris paribus* creates a gap in aggregate demand. This gap, unless met with an equal amount of real investment demand, will result in unemployment and could start a down ward chain reactions that lead to recessions. However, given the volatility of investment,

there is always a mismatch between aggregate savings and aggregate investment in the market economies of the real world. This is the fundamental source of disequilibrium and trade cycles in the capitalist economy, and also the target of most of the macroeconomic policies. Thus, in a full employment capitalist economy, personal saving, taken on its own, is always problematic as Keynes, J.M., has shown. Furthermore, there is no necessary theoretical relationship between real investment and personal domestic savings. What is needed is surplus income, but this surplus needn't be saved by individuals before it is used to finance real investment." (Braima 1995).

According to Burrows and Theodor (1974), "Consumers can allocate their disposable income to expenditure on goods and services or to savings". The simplest form of the hypothesis is that the level of consumption planned by consumers depends on the level of their disposable income. The level of consumption and saving planned by consumers must add up to the level of income. Consequently, if consumption varies with the level of income, so must saving. Accordingly, the savings function takes the form:

$$S = S(y), \quad 0 < S'(y) < 1$$

Samuelson (1976) argued that "An individual may wish to save for a great variety of reasons: to provide for his old age or for a future expenditure … thrift may simply be a habit". He also argued that "An important use of after-tax income is saving for the future rather than consuming now … it is a matter of common observation that rich men save more than poor men, not only in absolute amounts but also in percentage amounts. The very poor are unable to save at all. Instead they 'dissave'…. Thus, income is a prime determinant of saving". A similar argument was advanced by Leavačic (1976), Noel (1980) and Harvey (1977, 1985).

In addition to income, savings are also positively related to the interest rate (Burrows and Theodor ,1974). Along the same lines, Todaro (1977) argued that "Monetary savings can simply be stored for future use, but in most cases their 'real' value will probably decline due to inflation. Alternatively, savings can be deposited in a bank to earn interest, so that their real value may increase to the extent that the interest rate paid by the bank exceeds the rate of inflation". In contrast, Leavačic (1976) argued that the rate of interest is not an important determinant of savings.

According to Harvey (1977, 1985) the standard macroeconomics theory for industrial countries assumed that investment and demand for money vary inversely with interest rate. However, this theory is irrelevant for Africa, because there are insignificant bond markets, and the money supply is uncontrolled by the central bank.

Dornbusch and Fisher (1978) argue that "The life-cycle theory points to a number of unexpected factors affecting the savings rate of the economy; for instance, the age structure of the population is, in principle, an important determinant of consumption and saving behavior". They argue that people will save while working, and then dissave to finance spending in their retirement. If population and (GNP) were constant through time, each individual would go through the life cycle of saving and dissaving. At any time, in equilibrium, savings of working people would be exactly matched by the dissaving of retired people. However if population is growing there would be more young people than old. In that case, there would result more saving in total than dissaving and there would be net savings in the economy.

Todaro (1977) argued that "A Major implication of the high LDCs birth rates is that the proportion of children under the age of 15 is almost half of the total population while in the developed countries the ratio is approximately quarter of the total population. On the other hand the proportion of the older people over the age of 65 is much greater in the developed nations. Older people as well as children are often referred to as economic dependency burden in the sense that they are non-productive members of the society".

"Almost all economists seem to have believed that the rate of population growth reduced the rate of income growth per head, and that it was a threat to there being any growth at all, at least in the most densely populated countries. That it was supposed to be such a threat is a little surprising in view of the fact that it was wrongly thought that the average rate of growth in the densely populated countries was quite low… population growth would reduce the growth rate of income itself, for two reasons. First, the faster the population grows the higher is the dependency ratio, which, it was argued, would reduce savings. Second, growing numbers imply a diversion of investment to education, housing, and urban construction, and these forms of investment are supposedly less productive". (Little 1982).

At the empirical level, Surjeit (1977) examined the effect of income sources and investment opportunities on the saving behavior of farm households in India by relating savings to the agricultural and non-agricultural components of income. He observed that the "marginal propensity to save out of non-agricultural incomes was higher than that of saving out of agricultural income. This is due to the fact that farm household income in India is a larger transitory component of income. On the relationship between saving and investment opportunities the empirical results indicated that *ceteris paribus*, investment opportunities increase savings, for the subsistence group of households , while they have a negative effect on savings of the non-subsistence group".

Using an aggregate saving equation of the Keynesian type as used by Fry (1978), Giovannini (1983) estimated the interest elasticity of saving using cross-section data for Burma, India, Korea,

Malaysia, Philippines, Singapore, and Taiwan, over different periods of time. His results suggest that “there exists evidence against the hypothesis that savings respond positively to the rate of interest in LDCs”.

Mejía and Ortega (1998) examined the determinants of private savings in Colombia with a view to explain the decline of the private saving rate in the 1990s, the consumption boom, corporate behavior, and tax increase. Their results revealed “that the recent decline of private saving was not associated with the significant increases in the share of private consumption in GNP. The empirical evidence indicated that permanent income is the only variable capturing the "euphoria" factor attributed to the structural reforms undertaken during the 1990s and that total private saving is not determined by corporate behavior. Furthermore, tax increase can not entirely explain the recent collapse of the private saving rate”.

Brooks (2003) used a multi regional over-lapping generation model with perfect capital mobility to simulate the general equilibrium effects of projected population trends on international capital flows. He found that the “retirement saving by aging baby boomers will raise the supply of capital substantially above investment in both European union and North America… Africa will remain dependent on foreign capital for the foreseeable future because of continued high population growth”.

Using Granger-Causality test, Emmanuel and Ahmad (2001) examined the causality between economic growth and the growth rate of domestic savings for Congo, Côte d'Iviore, Ghana, Nigeria, Kenya, South Africa, and Zambia. The empirical results indicate that for Ghana, Kenya, Nigeria and Zambia, economic growth Granger causes growth of domestic saving. This result is consistent with the results found by Abdalla (2002) for the case of Sudan (1971-1994), Kher Allah (2002) for the case of Tanzania (1973-1994) and Awad Allah (2002) for the case of Kenya (1972-1995). For the case of Congo, the result indicated that growth of domestic savings Granger causes economic growth. For the case of South Africa and Côte d'Iviore, the results revealed the existence of two way causality. This is consistent with the results reported by Omer (2002) for the case of Nigeria (1973-1994), and Abu Baker (2002) for the case of South Africa (1973-1995).

As noted earlier, the purpose of this paper is to examine from an empirical point of view the determinants of savings for a set of African countries (as listed in Table A.1 of the appendices). For this purpose, the next section outlines the empirical model and the methodology adopted in the analysis.

3. The Empirical Model and Methodology :

Based on the literature reviewed in the previous section, it may be argued that saving is a function of income, commercial banks deposit rate, and the age dependency ratio. Thus the savings function may be written in the general form given by:

$$S = S(y, r, D) \qquad S_1, S_2 > 0, S_3 < 0 \tag{1}$$

Where :

S : gross domestic savings.
y : real per capita gross domestic product.
r : commercial banks' deposit rate.

D : age dependency ratio.

Based on economic theory, this model suggests that gross domestic savings is positively related to income (real per capita GDP) and commercial banks' deposit rate, and negatively related to the age dependency ratio.

Having specified the theoretical relationship between saving and its determinants, we now outline the methodology adopted in examining this relationship from an empirical point of view. Data for the purpose of the analysis are compiled for 35 African Countries from World Bank Africa's Development Indicators (2001), and are reported in Table A.1 of the Appendices. Note that some countries have been excluded due to lack of data. The data on gross domestic savings (S_t) and real gross domestic product (Y_t) covered the period (1990-1999). Data on Commercial banks deposit rate (r_t) covered the period (1990-1998), while data on age dependency ratio is obtained for the year 1998. According to World Bank (2001) data on gross domestic savings (S_t) were calculated by deducting total consumption from gross domestic product in current prices. The data on real gross domestic product (Y) were calculated without making deductions for depreciation of 'manmade' assets or the depletion and degradation of natural resources, and regardless of the allocation to domestic and foreign claims .Data on commercial banks' deposit rate (r) were calculated as the rate paid to depositors on time savings and demand deposits by deposit money banks and similar financial institutions. Finally , data on age dependency ratio (D_t) is calculated as the ratio of dependents (population under age 15 and above age 65) to working age population (those aged 15 to 64).

For our purposes, annual averages for 10 years are calculated from the cross- section data on both (S) and (y), and for 9 years for the deposit rate (r). Ordinary least squares (OLS) method is

adopted to the data in Table A.1 of the Appendices to estimate the model in equation (1). In the next section we report the empirical results.

4. The Empirical Results :

In this section we report the empirical results. To measure the degree and direction of the linear association between domestic savings and its determinants, Person's correlation coefficients were calculated as reported in table (1), where figures inside the brackets are the t-ratios of the estimated coefficients.

These correlation results reveal that African domestic savings are positively correlated with income and negatively with commercial banks deposit rate and the age dependency ratio. However, while the correlation coefficient with respect to income is significant at 1% level , the other coefficients are not statistically significant.

Applying OLS technique to a log-linear form of equation (1) we obtained the results reported in table (2), where figures inside the brackets are the t-ratios of the estimated elasticities .

It is clear from these results that all equations are significant at the 0.01 level as indicated by the value of their F-ratios. The results also suggest that on average over 40% of the variations in savings are explained by the explanatory variables. Moreover, in line with the correlation results, the elasticity of savings with respect to real per capita income turned out to be the only significant parameter. Furthermore, in all equations the constant term and the coefficient of real per capita income turned out to have the signs as postulated by economic theory. Equation (4) is the most significant equation as indicated by the value of F-ratio. The remained un explained variations in African savings may be attributed to the heavy tax burden, or to the African population behavior , and the age distribution .

All in all , these results strongly support the theoretical argument which identified income as an important determinant of savings (Burrows and Theodor 1974, Samuelson 1976, Leavačic 1976, Noel 1980, and Harvey 1977, 1985), while they reject the existence of a relationship between savings, interest rate (Leavačic 1976 and Giovannini, 1983), and dependency ratio in LDCs.

5. Conclusion

This study examined the response of domestic savings in a set of African countries to its most important determinants, namely income, commercial banks' interest rate, and the age dependency ratio. For this purpose Ordinary Least Squares regression technique is applied to cross-section data

taken for a set of African countries over the period (1990-1999). The empirical results suggest that African domestic savings are elastic only to income. Based on this, it may be argued that the mobilisation of domestic savings for the acceleration of economic growth and development, African countries should focus more on policies that increase incomes and reduce unnecessary spending.

Table (1) : Pearson's Correlation Coefficients of Dependent Variable with Explanatory Variables

Explanatory Variables	Correlation Coefficient	$t_{\alpha/2,n-2}$	
		0.01	0.050
y	0.607 (5.52)	2.75	2.042
r	-0.039 (-.224)	2.75	2.042
D	-0.318 (-1.659)	2.75	2.042

Source: own calculations based on data of table (A.1) of the appendices .

Table(2) : Regression Results

Equ. No.	Const.	Estimated Elasticities			R^2	R^{-2}	F	$F(v_1,v_2)$	
		ln y	ln r	ln D				0.01	0.05
1.	-1.9 (-1.852)	0.62 (3.683)	-0.06 (-.368)	-0.04 (-.251)	0.42	0.36	7.33	4.5	2.92
2.	-2.005 (-2.259)	0.64 (4.743)	-.052 (-.385)	-	0.41	0.38	11.3	5.39	2.92
3.	-1.9 (-1.872)	0.62 (3.733)	-	-0.04 (-.244)	0.41	0.38	11.2	5.39	2.92
4.	-1.995 (-2.28)	0..64 (4.8)	-	-	0.41	0..39	23.04	7.56	5.39

Source : Own calculations .

Appendices

Table (A.1)
Annual Average, Gross domestic Savings, Real Gross Domestic Product,

Commercial Banks interest Rate, and Age Dependency Ratio for Africa

		(1)	(2)	(3)	(4)

No	Country	Annual average gross domestic savings (1990-1999)	Annual average per Capita real GDP (1990-1999) Million US$, const. 1995 prices	Annual average commercial bank interest rate (%) 1990-1998	Age dependency ratio 1998
1	Angola	24.86	536.50	3.77	1.00
2	Benin	7.39	370.53	.280	.800
3	Botswana	33.68	2015.64	1.14	.800
4	Burkina faso	8.53	243.85	.280	.900
5	Cameroon	18.94	652.02	.750	.800
6	Cape Verde	2.51	1263.85	.490	.900
7	Central African Republic	3.15	336.18	.750	.900
8	Congo. Republic of	37.20	976.17	.750	.900
9	Cote d'lvoire	17.47	770.10	.280	.800
10	Eguatorial Guinea	17.79	590.38	.750	.900
11	Ethiopia	4.89	102.45	.880	.800
12	Gabon	41.72	4502.67	.750	.800
13	Gambia. The	4.89	356.74	1.40	.900
14	Chana	8.06	379.24	2.65	.900
15	Guinea	14.12	567.93	1.55	.900
16	Guinea-Bissau	1.20	220.95	3.31	.900
17	Kenya	13.42	339.32	.890	.800
18	Madagascar	4.00	244.98	1.91	.900
19	Malawi	2.98	148.00	2.29	1.00
20	Mali	7.74	257.48	0.28	1.00
21	Mauritania	7.73	457.57	.170	.900
22	Mauritius	24.01	3492.74	1.19	.500
23	Namibia	9.36	2054.80	1.12	.800
24	Niger	2.76	256.51	0.28	1.00
25	Nigeria	24.27	237.03	1.51	.900
26	Senegal	10.10	553.89	.280	.900
27	Sierra Leone	1.17	240.37	2.57	.900
28	South Africa	17.62	3910.03	1.60	.600
29	Swaziland	21.66	1415.73	1.11	.800
30	Tanzania	1.79	182.38	0.60	.900
31	Togo	7.30	327.92	.280	1.00
32	Uganda	3.76	296.02	1.96	1.00
33	Zambia	6.05	419.53	3.18	.330
34	Zimbabwe	23.50	742.82	2.55	.800
35	Egypt, Arab Republic	13.37	1038.91	1.25	0.70

Sources : Columns (1), (2), (3) : Own calculations based on data from World Bank, Africa's Development Indicators (2001) ; Column (4) : World Bank, Africa's Development Indicators (2001).

References:

1. Abd Allah, A.A. (2002) : "Causality between Domestic Savings and Economic Growth: An Empirical Analysis for Sudan (1971-1994)", unpublished M.Sc. Dissertation, Department of Economics, University of Gezira, Wad Medani, Sudan.

2. Abu Baker, R.A. (2002) : "Causality between Domestic Savings and Economic Growth: The Case of South Africa (1973-1995)", unpublished M.Sc. Dissertation, Department of Economics, University of Gezira, Wad Medani, Sudan.

3. Awad Alla, W.M.M.(2002) : "Causality between Domestic Saving and Economic Growth :The Case of Kenya (1972-1995)", unpublished M.Sc. Dissertation, Department of Economics, University of Gezira, Wad Medani, Sudan.

4. Biraima, M. E. (1995) : " Personal Saving in the Balance of Mind and Transfer" Alt'aseel Journal, Vol. 3., pp. 14-49.

5. Brooks, R. "Population Aging and Global Capital Flows in A Parallel Universe", IMF staff papers. Vol. 50, No.2 (2003), accessed on line at www.imf. Org/external/ns/search.aspx, on April, 2005.

6. Burrows, P. and Theodor, H. (1974): Macro Economic Theory : A Mathematical Introduction, (John Wily and Sons Ltd, New York, 2ed Edition).

7. Dornbusch, R. and S. Fisher (1987) : Macro Economics (Mc-Graw–Hill, New York, 5th Edition).

8. Emmanuel. A, and Y. Ahmad (2001) : "Causal Relationship between Domestic Savings and Economic Growth: Evidence from Seven African Countries", African Development review, vol. 13 , pp. 238-275.

9. Gioannini, A. (1983) : "Saving and Real Interest Rate in LDCs", Journal of Development Economics, Vol. 18, pp, 197 – 217.

10. Harvey, Ch. (1977, 1985) : Macro Economics in Africa (Macmillan Press Ltd, London, 4th Edition).

11. Leavčic, R. (1976): Macro Economics: The Static and Dynamic Analysis of a Monetary Economy (Macmillan Press Ltd., London, 2ed Edition).

12. Little, I.M.D. (1982) : Economic Development: Theory, Policy, and International Relations (Twentieth Century Fund, Inc, New York, USA, 1st Edition.,

13. Kher Alla, A.M.A. (2002) : "Causality between Domestic Savings and Economic Growth: The Case of Tanzania (1973-1994), unpublished M.Sc. Dissertation, Department of Economics, University of Gezira,Wad Medani, Sudan.

14. Mejía, A. L. and Ortaga, J. R. (1998) : "Private Saving in Colombia", Proceeding of a Conference on 'Saving in the World: Puzzles and Policies', World Bank, Washington, D.C.

15. Noel, T.P (1980) : Macro Economics : Theory and Performance (E.T.A Publications Ltd, Dublin, Ireland).

16. Omer, N.A.M. (2002) : "Causality between Domestic Savings and Economic Growth: The Case of Nigeria (1973-1994)", unpublished M.Sc Dissertation, Department of Economics, University of Gezira, Wad Medani, Sudan.

17. Samuelson, P. (1976) : Economics (McGraw – Hill ,10th Edition).

18. Surjit, S. B. (1977) : "The Role of Source of Income and Investment Opportunities in Rural Savings ", Journal of Development Economics, Vol. 5, No. 3, pp. 259 – 284.

19. Todaro, M. P. (1977) : Economics for a Developing World : An Introduction to Principles, Problems and Policies for Development (Longman Group Limited, London, 2ed Edition).

20. World Bank (2001) : African Development Indicators, Washington , D.C.

اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية ا زائر، ا نعقد امعة ورقلة بتاريخ 13 أفريل 2011

ا نظم من طرف ا امعة، ا ؤسسة والتنمية ا لية ا ستدامة (LUEDLD)

مداخلة بعنوان :

PAS "D’ARGENT LIQUIDE"
DANS LE SYSTEME BANCAIRE ET POSTAL EN ALGERIE

Abdelghani LAIDOUNI
Expert en banques

Je remercie les organisateurs d’avoir initié cette conférence en raison de la gravité et de l’urgence du moment. Je remercie également les responsables locaux (particulièrement Mr le Wali) pour l’avoir rehaussée de sa présence, ainsi que le quotidien « Echourouk » pour avoir rapporté l’information.

Il était temps que les universitaires entre en action pour d’abord tirer la sonnette d’alarme mais aussi, tenter d’apporter des solutions qui pourront venir en aide aux responsables chargés de gérer la monnaie dans sa globalité.

Pour comprendre la gravité de la situation de notre monnaie, il faut avoir quelques notions de base en économie monétaire. Il n’est pas nécessaire pour cela de faire référence à quelque ouvrage que ce soit.

Si aucune décision rapide mais mûrement réfléchie n’est prise, un avenir économique morose mais également des tensions sociales sont à prévoir. Il faut arrêter "ces cessations de paiement" au public qui s’apparentent à une faillite.

L’économie marche avec de l’argent comme un véhicule marche avec du carburant, une plante avec de la sève et un organisme humain ou animal avec du sang.

- Un véhicule dont le circuit ne laisse pas bien passer l’essence, a des ratés.

- Une plante mal arrosée se fane.

- Un manque de sang chez l’homme ou l’animal le rend malade.

- C’est pareil pour l’économie avec un manque d’argent.

Avant de nous étendre sur les causes, les conséquences et la solution que nous préconisons à moyen terme ainsi que la solution à long terme, une précision est nécessaire.

Lorsque l’on utilise le terme de "liquidité" dans cette conférence et pour faciliter l’explication il faut la comprendre dans le langage populaire et non économique ou comptable.

La "liquidité" ou trésorerie en comptabilité est incluse globalement dans l’actif du bilan au niveau des postes de disponibilités diminués des dettes

La "liquidité" en économie englobe toute la monnaie : fiduciaire mais aussi scripturale dans son ensemble y compris la quasi monnaie, (sans cette dernière elle devient la disponibilité monétaire). Dans cette vision la liquidité existe bel et bien dans les banques et la poste (Ainsi comprise, il n’y a pas de manque).

La "liquidité" en langage populaire en Algérie ne comprend que le billet de banque car le plus connu et le plus prisé par la population qui n'utilise souvent que le cash avec ce mode de paiement pour tous ses achats.

A l'instar de la monnaie d'autrefois celle d'aujourd'hui ne repose plus que sur la confiance et rien d'autre. En faite, elle n'est qu'une façade. Mal utilisée, elle devient source de conflits sociaux car elle est garantie par les pouvoirs publics qui imposent son cours forcé mais aussi libératoire.

Où se trouve sa valeur ? Que peut elle provoquer ? Quelles influences économiques, sociales ?

Nous allons donc donner un petit historique rapide de la monnaie pour comprendre ce qu'elle vaut comme
- Valeur faciale ou réelle,
- Valeur marchande ou théorique sur les marchés monétaires et financiers

Définir et connaître les implications des termes suivants :
- Epargne ; - Inflation ; - Déflation ; - Récession ; - Thésaurisation ; - et méthodes de régulation de la monnaie par la Banque Centrale pour comprendre la gravité dans laquelle notre monnaie risque de nous mener si nous ne la soignons pas correctement et vite.

(Certaines familles n'ayant pu retirer leur salaire depuis plusieurs mois, ont été obligées de mettre en gage, voire de vendre leurs bijoux pour recevoir en échange des billets de banque nécessaires à leur subsistance.)

Histoire synoptique de la monnaie :

Au fur et à mesure de l'évolution de l'homme, celui-ci a éprouvé la nécessité d'échanger avec son voisin ce qu'il possédait, contre un autre bien ou service qu'il avait besoin. C'était l'époque du troc (qui n'a pas tout à fait disparu encore à notre époque). Ces échanges de biens dont chacun était d'une valeur différente, n'avaient pas pour principe d'être une valeur de compte. L'échange se faisait suivant le besoin de chacun qui avait sa propre estimation de la valeur des marchandises échangées.

Les besoins grandissants, il devenait impératif d'avoir une uniformité dans les prix des bien et services et instaurer un "montant" à convenir pour chacun d'eux. C'est ainsi que la première monnaie qui avait toujours sa valeur réelle, est utilisée aussi comme valeur de compte. Dans notre région le **sel** était la monnaie de compte, ailleurs c'était les peaux etc. C'était toujours l'époque du troc mais avec une marchandise réelle qui servait aussi de prix.

Les besoins évoluant sans cesse, le sel devenait trop encombrant pour pouvoir acheter de trop grosse quantité de marchandises. Imaginez l'achat d'un troupeau de chameaux ce qu'il pourrait en coûter en quantité de sel.

Les métaux précieux (l'or et l'argent) firent alors leur apparition. Une petite quantité d'or permettait d'acheter beaucoup. L'or servait à acheter gros et chère et l'argent servait à acheter peu.
Exemple pour acheter une aiguille à coudre, un gramme d'or serait trop chère par contre un gramme d'argent serait la monnaie qu'il faut. Pour comparer avec notre époque, l'or servait comme billet de banque, et l'argent comme monnaie divisionnaire ou pièces métalliques.

A partir de cet instant, avec ce nouveau type de monnaie qui était aussi une marchandise et avait donc une valeur réelle, des spécialités firent leur apparition. "Tout ce qui brille n'est pas or ". Il n'était pas donné à tout le monde de reconnaître l'or. Des personnes mal intentionnées falsifiaient des métaux spéciaux pour en faire une ressemblance parfaite avec l'or.

Les trafiquants en monnaie sont nés. Les contre trafiquants aussi sont nés. Certains notables remplacés par la suite par des groupements ou communes et ensuite l'Etat entreprirent la décision

de mettre l'or en forme de pièces et d'y poinçonner leur sceaux, pour garantir le poids et aussi l'originalité de la pièce d'or ou d'argent. Les commerçants en y voyant les sceaux pouvaient avoir confiance en cette pièce qui était devenu la monnaie officielle. C'était et ça l'est toujours, une valeur marchandise ou réelle mais aussi valeur de compte ou de mesure et de réserve ce qui n'était pas possible avec le troc.

En raison de risque possible et autres considérations, l'Etat décida d'être la seule autorisée à faire la frappe des pièces d'or et d'argent à travers ses comptoirs dans son territoire de compétence. Ce droit "régalien" ou privilège est toujours d'actualité à ce jour dans tous les pays du monde. C'est ainsi que les premières pièces de monnaies sont nées vers 650 ans avant J.C autour de la mer Égée (Mer méditerrané entre la Grèce et la Turquie).

Les besoins de l'homme continuaient d'augmenter et les pièces devenaient trop lourdes et encombrantes pour acheter de trop grandes quantités de marchandise. Imaginez à cette époque l'achat de plusieurs bateaux payables uniquement en pièces d'or dont le poids serait de plusieurs quintaux. Aussi les détenteurs de ces pièces d'or les déposaient dans ces comptoirs en échange de plusieurs reçus dont l'ensemble représentait la totalité du dépôt en poids. Le déposant recevait en échange des reçus pour des pièces pesant un gramme d'or, des reçus de 10 gr, de 20 gr, de 100 g etc. en fonction des besoins de chacun (Ces pièces ne s'appelaient pas en poids d'or mais en unité monétaire liée au poids, exemple pour la France : l'écu d'or, le louis d'or etc.). Munis de ces reçus les personnes achetaient en échangeant leur reçu contre les marchandises. Celui qui avait un reçu devenait propriétaire de l'or déposé. L'Etat devenait le seul à émettre ces reçus qui ont pris actuellement la forme des billets de banque en raison de sa haute technique de fabrication pour contrer les faussaires. Tant que le nombre de reçu correspondait à la quantité d'or déposé tout allait pour le mieux.

L'économie grandissant l'ensemble de l'or ne suffisait plus à financer toute l'activité de l'homme. L'Etat dû se résigner à faire du crédit pour mettre à la disposition plus de monnaie en émettant plus de reçu que la quantité d'or en dépôt. Ces reçus ou billets de banque actuels ont donc comme contre partie **:**

- l'or
- le crédit à l'économie
- les avances au trésor.
- les avoirs internes et externes chez la Banque Centrale en valeurs étrangères

(Or, devises, valeurs financières ou produits de bourse)

Cette nouvelle monnaie (le billet de banque) comme nous le voyons ci-dessus n'est plus garantie que par l'or. Il devenait donc impossible de rembourser tout le monde en pièce d'or quiconque détiendrait un billet de banque. C'est ainsi que tous les Etats décidèrent un à un de son cours forcé et libératoire.

(Les États Unis d'Amérique n'ont pris cette décision qu'à partir du 15 Août 1971). Le billet de banque n'était plus échangé contre de l'or et était devenu un moyen de paiement obligatoire avec une valeur faciale imposée. Nul n'avait le droit de refuser ce mode de paiement ou de contester le montant inscrit sur le billet.

La croissance économique continuait d'augmenter de plus en plus forte et ceci de manière exponentielle. Le billet de banque disparaît progressivement en faveur d'une autre monnaie plus adaptée à la nouvelle situation. Il s'agit de la monnaie scripturale où monnaie écriture.

Tous les types de monnaie évoquée ci-dessus sont toujours tous d'actualité. Ils sont seulement utilisés à des taux différents les uns par rapport aux autres. L'économie contemporaine l'a exigé ainsi.

Par exemple la monnaie scripturale est utilisée dans les pays dits développés à plus de 90 % par rapport à l'ensemble des moyens de paiement légales. C'est une norme nécessaire pour une bonne irrigation économique. Si à mon sens, en Algérie nous obtenons une norme d'au moins 75 % en monnaie scripturale nous sortons de ce début de crise.

Pourquoi parler de crise ? La monnaie peut elle en être capable ? Oui, malheureusement. Ce n'est pas pour rien que l'État s'est doté d'une institution pour la cadrer. Elle lui a conféré l'Autorité Monétaire.

Cette monnaie peut être épargnée (Iddikhar). Cette épargne peut être utilisée par les banques commerciales pour être prêtée selon les besoins de l'économie (les crédits) sous la surveillance de cette Autorité qui régule la masse des crédits à travers des règlements appelés : les règles prudentielles. Elle intervient pour éviter l'inflation négative créer par ce crédit* qui elle (l'inflation) tue l'épargne. En effet l'inflation oblige les gens à retirer leur épargne pour investir vers des valeurs refuges (l'or, les biens immobiliers etc.)
* (Voir explication sur le livre " guide " intitulé « LA BANQUE » du même auteur)

Il ne faudrait pas non plus créer la déflation comme il risque de se produire actuellement chez nous. Cette déflation est un manque de moyens de paiement par rapport aux besoins de l'activité économique. Lorsqu'il y a des produits sur le marché et qu'il n'y a pas d'argent pour les acheter, les commerçants (producteurs, artisans, grossistes etc.) devant la baisse de leur activité, débauchent leur personnel et certains même seront obligés de fermer pour arrêter des charges qui deviennent supérieures à leurs recettes. La récession s'installe avec toutes les conséquences que l'on sait. L'économie est mal irriguée. Il y a donc un manque de sang (attention à l'anémie)
De l'avis de la majorité des économistes : l'inflation même non contrôlée est moins grave que la déflation.

Les solutions envisagées doivent être en sorte que ne soit pas encouragé la thésaurisation. Ce terme économique fait peur aux Pouvoirs Publics. Dans l'immédiat il fait fonction de destruction monétaire, ce qui oblige l'État à émettre encore plus de monnaie pour garder la relation : PIB/masse monétaire constante (chère aux économistes contemporains et avec laquelle je ne partage pas cette manière de voir la valeur fictive de la monnaie).

Elle (la thésaurisation) est apte à alimenter le marché parallèle, mais surtout elle est capable de prendre momentanément la place de l'Autorité Monétaire en régulant à sa manière le marché. Elle peut devenir une cause de l'inflation mais aussi de déflation par blocage de la monnaie (car en dehors du circuit bancaire et financier) si elle est trop importante.

La Banque Centrale sait ce qu'elle a émis en billet de banque et ce qui se trouve dans le circuit bancaire et financier. La différence est donc thésaurisée. Sa variation permet de connaître son rôle et son importance dans l'économie nationale mais aussi si la politique économique (et non monétaire) va dans le bon sens c'est à dire dans l'investissement productif ou alimenter encore plus le marché parallèle.

Pour écourter cette intervention je ne vais pas entrer dans l'explication de la valeur faciale et de la valeur marchande du billet ainsi que du rôle de régulateur du marché de l'argent par la Banque Centrale.

Ces explications se trouvent dans le guide "LA BANQUE".

La production du billet de banque est réalisée par l'imprimerie de l'Autorité Monétaire. Cette imprimerie, ce ne sont que des machines qui ne peuvent pas aller au delà de leur capacité de production.

Les besoins monétaires du pays augmentant sans cesse et de manière exponentielle de plus en plus forte. Les moyens de paiement qui sont utilisé "surtout par les ménages" mais aussi par les "trabendistes" ne sont plus que de ce type, car la confiance du billet n'étant pas encore tout à fait érodé comme pour le chèque et autres outils de la monnaie scripturale. Il va sans dire que la Banque Centrale ne peut plus satisfaire tout le monde avec ce type de monnaie qui coûte très chère (à fabriquer, à compter avec le risque d'erreur, à transporter, à trier, à vérifier, à comptabiliser sur des livres spéciaux, à stocker avec le prix de sa sécurité, à perforer les billets fautés ou mauvais et à

incinérer, sans compter la masse de microbes qu'elle peut transporter durant son cycle) à moins d'augmenter la valeur faciale de la coupure. Cette solution d'urgence qui a déjà été prise, ne doit surtout pas être la plus privilégiée (il ne s'agit que d'un sérum d'urgence et non d'un soin). Elle ne doit servir que pour ajouter un délai supplémentaire très court pour oublier légèrement la crise. Durant ce délai replacer un système de confiance du chèque dans un premier temps ainsi que les autres outils de la monnaie scripturale tel que le virement, la lettre de change les accréditifs etc. L'effet psychologique d'une augmentation de la coupure d'une monnaie peut amener à une inflation par la ruée **:**

- vers l'achat de cette nouvelle coupure (qui ira renforcer la Thésaurisation)
- vers l'achat des valeurs de refuges (l'or, les terrains…)

Ce mouvement possible de semi panique "camouflé", entraînera certainement une augmentation des prix. Peu ou pas de pays, surtout pas pour ceux qui ont leurs monnaies servant de paiements internationaux n'envisagent de mettre sur le marché des grosses coupures pour une multitude de raisons que nous laisserons volontairement sans réponse pour ne pas sortir du sujet.

Pour en venir aux solutions d'urgences, du court terme mais aussi du moyen et du long terme, il est su et connu de tous qu'il faut absolument et ceci immédiatement trouver le meilleur moyen d'amener tous les opérateurs à utiliser la monnaie scripturale.

Faut-il imposer une loi ? Surtout pas. Tout le système ne repose plus que sur la confiance. Il faut donc mettre les gens en confiance. Pour cela il ne faut surtout pas utiliser

- la manière forte (imposer)
- la sanction
- ou la sensibilisation (bavardage stérile)

Nous parlons d'un sentiment très fragile (la confiance). Il faut laisser venir les gens doucement et de leur propre gré sans les bousculer.

Obliger certains établissements (Sonelgaz, l'eau, la poste etc.) à accepter la monnaie scripturale par la mise en place de machines ou autre système électronique pour le paiement de leur facture ou l'acceptation de chèque CCP serait une possible solution à court terme dans l'immédiat.

Seulement ces établissements sont eux aussi tenus à une gestion de leurs charges. Est ce que ce nouvel investissement va améliorer leur rentabilité financière ? Ils devront faire face à de nouvelles charges (entretien et réparation des machines etc.) A moins que cet investissement et son entretien soient pris en charge par le secteur bancaire.

La solution à moyen terme est bien le chèque. Le problème c'est que peu de personne n'a confiance en ce moyen. Pour la bonne raison est qu'il est long, compliqué et surtout **pas sûr**. Trop d'impayés et bien souvent sans avoir encore à ce jour (depuis plusieurs mois voire années) reçu leur argent ont marqué les esprits. Il faudra donc mettre en place un chèque à l'observation de tout le monde et qui a la particularité de ne revenir jamais mais vraiment jamais impayé quelque soit les circonstances. Cette catégorie de chèque existe actuellement mais est trop lourd en procédure et trop chère. Son avantage est qu'il ne revient jamais impayé. Il s'appelle " Le chèque de banque", mal connu par le grand public, seul certains spécialistes ne l'utilisent qu'uniquement dans des opérations de paiement bien précis, car il coûte chère.

C'est dans cet esprit qu'il y a lieu d'émettre une nouvelle catégorie de chèques qui soit bien différenciés des autres pour qu'il soit facilement reconnaissable par tous. Par exemple lui choisir une couleur vive et frappante facilement reconnaissable de loin (exemple le rouge vif). Cette nouvelle catégorie de chèques ne doit surtout pas revenir impayée.
Les banques prennent l'entière responsabilité de le payer et ceci quelque soit la situation du compte. Elles prennent cette entière responsabilité et tout à leur charge quant à l'issue du règlement.

Pour protéger les banques il lui sera donné la liberté de choisir à qui elle voudra remettre les carnets de ces nouveaux chèques.

Le carnet peut ne contenir qu'un seul chèque si elle veut travailler au coup par coup (pour voir au début) mais il peut aussi en contenir 10. La banque seul décidera à qui et combien de ces chèques spéciaux elle remettra. Elle pourrait très bien remettre 1 ou plusieurs chèques à n'importe quel client même inconnu à condition qu'elle remplisse elle-même le montant des chèques (comme pour le "chèque de banque") suivant le désir du client comme s'il s'agissait de lui remettre des billets de banque et ceci dans la limite de la provision qui existe et qu'elle prendra soin de débiter tout de suite les chèques qu'elle aura préalablement remplis (Le chèque est un instrument de paiement à vue).

Dans un premier temps elle pourra remettre des carnets de chèques en toute confiance aux entreprises étatiques sous la garantie du Trésor qui sera tenu de payer si l'entreprise fait défaut. Quitte à ce que le gestionnaire de cette entreprise défaillante soit sanctionné par un règlement intérieur.

La banque connaît très bien les bons payeurs et heureusement ils en existent et ce, parmi de grosses entreprises privées algériennes. Bien entendu les anciens chèques doivent continuer à circuler. Ceci jusqu'à la maîtrise total de ce nouveau système de paiement qui deviendra routinier. Ainsi tout le monde reprendra, de son propre gré sans en être imposé, confiance à nouveau de ces chèques qui ne reviennent plus jamais impayés (Mine de rien, mais les gens s'informent et observent tout). La banque ainsi responsabilisée se verra par elle-même, sans qu'elle y soit forcée, obligée d'étudier minutieusement chaque client. Elle pourra toujours avoir recours à la justice pour se faire rembourser au cas où elle se serait trompée sur un client et à qui elle aura remis volontairement ou par erreur un chèque non rempli préalablement.

Ça fait partie des risques du métier qu'elle doit entièrement assumer.

Avec cette nouvelle vision de circulation du chèque une multitude de scénarios est possible (même les illettrés, les sans domicile fixe, les passagers inconnus du banquier y trouveront leur compte)

Pour assurer une réussite total, il serait judicieux de mettre en place un **observatoire** pour suivre et cadrer pas à pas ce nouveau système avec un délégué au niveau de chaque Wilaya qui aura la possibilité d'intervenir immédiatement. Cet observatoire où ne seront désignées que les véritables compétences, sera dissout dès la reprise total de la confiance aux outils de la monnaie scripturale. Cette nouvelle institution de l'État doit être indépendante des banques et reliée provisoirement à la Présidence qui recevra chaque mois un rapport détaillé de l'évolution de cette monnaie avec éventuellement toute proposition nouvelle.

Dans un second temps et avant d'être dépassé par les autres pays qui imposeront inéluctablement leur système, il y a lieu pour le long terme de penser à la mise en place de la monnaie numérique.

C'est possible de la préparer tout de suite pour les 5 prochaines années et uniquement avec des algériens pour ce qui est de la technologie mais aussi pour ce qui est de sa gestion rigoureuse pour éviter les dérapages. L'importation des techniques nous impose des obligations pas toujours en notre faveur.

« On sait quand commence une guerre mais jamais quand elle se termine. »

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

Périodique académique arbitrée, Annuel
Spécialisée dans la recherche appliquée des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion

Edité par l'université KASDI MERBAH Ouargla – ALGERIE

N° : 09 – 2011

Université Kasdi Merbah Ouargla – Algérie

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

Périodique scientifique annuel des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion

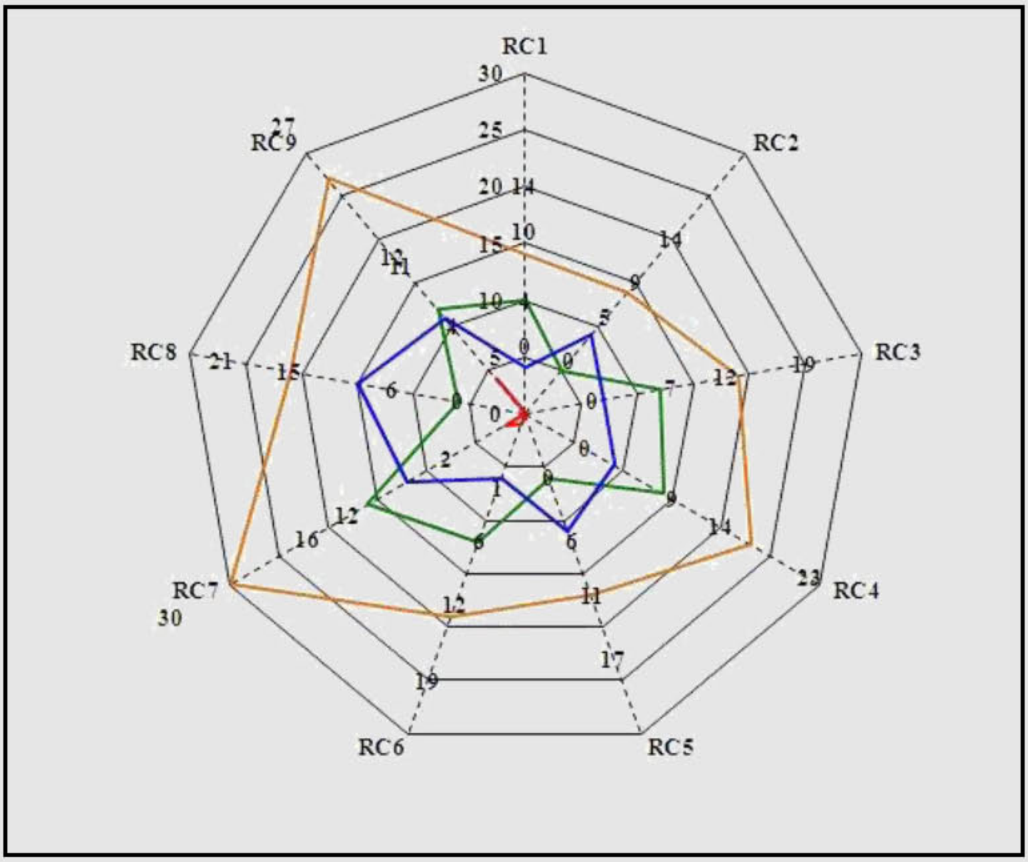

Numéro 09/2011 – Dépôt légal N° : 110/2002 – ISSN : 1112-3613

Imprimerie Université Kasdi Merbah Ouargla

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، نصف سنوية، تصدر عن كلية الحقوق والعلـوم الإقتصادية - جامعة ورقـلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الإقتصادية و القانونية والسياسية

العدد الأول 2002/1

المقالات والدراسات :

ISSN : 1112-3613 : ردمد – **2002/110** : إيداع قانوني رقم – **http://www.ouargla-univ.dz/rc**

مجلة الباحث - دورية علمية محكمة
تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية – جامعة ورقـــلة

أســرة المجـلة

معلومات الاتصال بالمجلة :

العنوان البريدي : جامعة ورقـلة، طريق غرداية ورقـلـة 30000
موقع الإنترنت : http://rc.ouargla-univ.dz
البريد الالكتروني : rc@ouargla-univ.dz
الهاتف : 029 72.93.76 أو 029 72.93.77
الفاكس : 029 71.22.61 أو 029 72.17.04

قواعد النشر في المجلة

1 – الباحث مجلة علمية أكاديمية محكمة، تهتم بالأبحاث والدراسات الأصلية، التي لم يتم نشرها سابقاً، و المعَالجة بأسلوب علمي موثق.

2 – ترسل مادة النشر في قرص ممغنط *Disquette* أو في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني، ويشترط أن تكون مكتوبة ببرنامج *Microsoft Word* بنسق *RTF*. (نوع الخط بالعربية : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط : *Times New Roman*، مقاسه : 12)، المسافة تقدر بـــ 0.8 سم بين الأسطر، ويراعى في حجم المقال كحد أقصى 15 صفحة – بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية – ويشترط أن تكون المقالات مقدمة وفق المعيار (*IEEE*) تنسيق النص في عمودين، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً ؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر باللغة العربية (نوع الخط : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14)، مع ضرورة الإشارة إلى الكلمات المفتاح (*Mots clés*) ؛ بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 1.5 سم ومن اليسار 2.5 سم.

3 – ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وبالحروف اللاتينية مع عنوانه البريدي الكامل وعنوان بريده الإلكتروني، وذكر أرقام الهاتف والفاكس (إن أمكن) على ورقة مستقلة ؛ وفي حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي يجب أن يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

4 – مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

– بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.

– بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.

5 – توضع الإحالات والمراجع والمصادر والجداول في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص.

6 – يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها، أما إذا رأت المجلة أو المحكم وجوب إجراء تعديلات جوهرية، فإنها تعيدها إلى صاحبها للقيام بهذه التعديلات اللازمة.

7 – تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

8 – ترسل المواد وتوجه المراسلات إلى العنوان :

رئيس تحرير مجلة الباحث

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة

– يمكنم الإطلاع على قواعد النشر هذه (ونسخة من مقال معياري *IEEE*) بموقع المجلة :

http://www.ouargla-univ.dz/rc/

مجلة **الباحث** - العدد 01 - 2002

محتويات المجلة

المقالات والدراسات :

جامعة ورقلة
Université de Ouargla

تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر
الواقع والتحديات

وصاف سعيدي - جامعة ورقلة
s.ouassaf@caramail.com

ملخص : بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات ال كانت منتهجة بعض الدول النامية ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض ا ارجي، حيث أدتا إ تفاقم العجز ا يزان التجاري وزيادة حجم ا ديونية ا ارجية وتزايد أعبائها وبالتا ضعف القدرة على الإسترداد وتعثر جهود التنمية, لأجل هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غ تقليدي من ا هام الأو لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه الأساس عملية تنموية طويلة الأجل,حيث تعد تنمية الصادرات أحد ركائزه الأساسية، وا زائر كبقية الدول النامية اول اوز الأحادية التصدير من خلال طرح لة من ا وافز تصب جلها فيز ا ؤسسات الوطنية و اختراق الأسواق الدولية.

الكلمات ا فتاح : حوافز التصدير، النمو الاقتصادي، اختراق الاسواق الدولية، القدرة التنافسية، السياسية التجارية.

هيد : شهدت العقود الثلاثة ا نقضية اهتماما كب ا باستراتيجية التصنيع من أجل التصدير، كأداة للتنمية العديد من الدول النامية، بعد الإختلالات ا يكلية ال عانت منها موازين مدفوعاتا، فا تتبع وازين مدفوعات هذه الدول يلاحظ تدهور هذه ا وازين بشكل أثر على إمكانات النمو والتقدم الإقتصادي ذه الدول، وقد ترتب على تزايد عجز موازين مدفوعات هذه الدول نتائج متعددة، نذكر منها على سبيل ا ثال لا ا صر تعرض إقتصادياتا لصدمة حادة نتيجة لتزايد الإقتراض ا ارجي، وتفاقم أعباء الدين، تراخي الطلب العا ي على صادرات تلك الدول، تزايد حجم وقيمة ا دفوعات عن الواردات ذه الدول نتيجة لتعقد البيئة الاقتصادية العا ية، ونتناول فيما يلي موقع الصادرات الفكر الاقتصادي.

أولا : موقع الصادرات الفكر الاقتصادي

تضمن الفكر الاقتصادي ع السنوات الطويلة ا اضية وا ديثة أفكارا تعكس أ ية إسهام التجارة ا ارجية قيق الإ اء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع ا وارد الإنتاجية ب دول العا على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق س الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدو . كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار ال رأت نشاط التصدير أ ية بالغة واعتباره ركنا أساسيا عملية الإ اء الاقتصادي للدول ا تقدمة والنامية على السواء، ولا بد هنا من إعطاء ة موجزة عن الأفكار الاقتصادية ا ختلفة قد ا وحديثا ونظرتا إ الصادرات وأ يتها[1] :

I- الصادرات الفكر الاقتصادي التجاري : أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأك من ا عادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة ا ارجية كما دعوا إ تسخ كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون خدمة التجارة ا ارجية، و تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة التجارة وإ ا طالبوا بضرورة تدخلها ا تكامل ا ياة الاقتصادية لضمان اح التجارة، من أجل قيق هدف ع الثروة للأمة، كما طالبوا كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى يث لب التجارة أك قدر من ا نا للدولة و د من الأضرار أو ا سائر ال تنجم عن هذه التجارة. وقد رأى التجاريون أن قيق قدر كب من ا عادن النفيسة يأ من

خلال ا يزان التجاري الذي يكون صا الدولة، ا تم على الدولة أن تقلل من وارداتا من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتا إ تلك الدول، وبذلك فقد ثلت السياسة التجارية لديهم إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من ا ارج.

واعت التجاريون أن قيق وتكوين فائض مستمر الصادرات هو ا صدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية ال تستطيع الدولة من خلا ا ا صول على احتياجاتا من ا ارج، وقد ثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التا :

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- العمل بشكل مستمر على توسع وإ اد واكتساب الأسواق ا ارجية ا ديدة وخاصة البلدان ا كتشفة حديثا.
- تقد الدعم وا عونة ا الية لبعض الصناعات التصديرية واجهة ا نافسة ا ارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب ال سبق أن صيلها عند است اد ا واد ا ام ا من ا ارج.
- فيض نفقات إنتاج السلع ال تصدر إ ا ارج من خلال سياسة الأجور ا خفضة.
- إنشاء ا ستودعات الكب ة للسلع ا اهزة للتصدير.
- إنشاء ا ناطق ا رة وا وانئ ال من شأنا مساعدة الصادرات على التطور.
- تشجيع عمليات التصدير ودعمها من خلال اتباع نظام "الدروباك".

II- الصادرات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاري ، وبدأت أفكار الكلاسيك ال نادت با رية الاقتصادية الكاملة ال التجارة ا ارجية، وقامت بعرض فكرة ا رية الاقتصادية ال تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة ا ياة الاقتصادية وهذا ما الف ا طالبة للفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة الاقتصاد.

أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا نشاط التجارة ا ارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، فأحد رواد الفكر الكلاسيك وهو"آدم يث" اهتم السوق واعت ها ا دد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع حجم السوق، وقد أكد على أ ية التجارة ا ارجية توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، وكان اهتمامه بذا النشاط مبعثه اهتمامه بالقوى ا ددة لنمو الإنتاج ا قيقي وليس ا عدن النفيس. وفيما بعد كن "ريكاردوا" من إبراز دور التجارة ا ارجية وأ يتها الإ اء الاقتصادي بشكل يفوق آدم يث وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدو ، وذلك بضرورة توفر شروط ا رية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق النشاطات الاقتصادية، كما ب الأضرار الكب ة ال كن أن تلحق بالنمو الاقتصادي ظروف إعاقة حرية التجارة.

ورأى الكلاسيك أن تنمية التجارة ا ارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكب وهاجم الكلاسيك بعنف السياسة ا مائية للتجاري ال تستهدف ا صول على ا عادن النفيسة من خلال إ اد الفائض ا يزان التجاري، وكان م رهم الدفاع عن حرية التجارة هو أن ترك ا رية الكاملة للتجارة سيؤدي ناية ا طاف بكل دولة إ التخصص إنتاج السلعة ال تتمتع بأك ميزة نسبية إنتاجها وأن التخصص الدو أوما يسمى تقسيم العمل الدو من شأنه أن يعود بالفائدة على كل دولة وعلى العا بأسره ا يزيد من الرفاهية الاقتصادية لكافة الشعوب.

وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات توسيع القاعدة الإنتاجية الاقتصاد و قيق الغلة ا تزايدة و ريك الاستثمار على وجه يضمن ا صول على أك كفاية كنة من استخدامات ا وارد ا لية إ جانب اجتذاب رؤوس الأموال ا ارجية للاستثمار ميدان إنتاج السلع التصديرية. فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة ا ارجية على تراكم رأس ا ال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع الدخل ا قيقي وزيادة الادخار وتوف حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصادات ا جم الكب . ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتم إ التجارة ا ارجية وخاصة الصادرات بأنا تكن رد أداة لإعادة صيص ا وارد أو قيق التوزيع الأمثل ا، بل تعت عندهم قوة ركة للنمو.

III - الصادرات الفكر الاقتصادي ا ديث :

عندما جاء كي برز الاهتمام البالغ ليل أ ية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل ا ضاعف بزيادة الدخل بصورة أك من قيمتها ا باشرة، وظهر عدد من الاقتصادي الذين ملون وجهة نظر مغايرة ا سبقهم من الاقتصادي إزاء دور الصادرات عملية التنمية الاقتصادية، منهم " Myrdal, Marx, Singer, Nurkse ". حيث أشار "Marx" إ استحالة قيام التجارة ا ارجية بدور فاعل الإ اء الاقتصادي للدول النامية ظل السيطرة الكب ة للدول الرأ الية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما ارسه هذه الدول من استغلال ونب لثروات الدول الفق ة (الضعيفة)، بالإضافة إ ا نافسة الكب ة ب هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ العا و كمها رأس ا ال العا ي. أما "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة ا ارجية ب الدول النامية والدول ا تقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم ا ستويات الاقتصادية ب ا موعت ، ويرى أن الأسواق الكب ة ال لقها التجارة ا ارجية تعمل ا قام الأول على تعزيز وضع الدول ا تقدمة ال تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها الدول النامية، إ جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخ ة - وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية - يتصف بعدم ا رونة. ويرى أن أي تقدم دث قطاع الصادرات الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إ الدول الصناعية ا ستوردة للمواد الأولية، إضافة إ عوائد استثماراتا ال اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج ا واد الأولية وتصديرها.

وبالتا يش "م ال" إ أن التجارة ا ارجية لن تؤدي إ الركود الاقتصادي، وهو عكس ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى ا عيشة. أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة ا ارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونا وسيلة لتوزيع ا وارد توزيعا أكثر كفاء، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة ا ارجية البلدان ا ديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنت ، كما أكد على ضرورة الاهتمام بذا ا انب الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب ا ارجي على مواد التصدير وسلعة غ مواتية، وإزاء ذلك ب تشاؤمه ا يتعلق بإمكانية قيام التجارة ا ارجية بدور إ ائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتا إ أسواق الدول ا تقدمة من عقبات عديدة، هذا ما عل اللجؤ ا تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.

ثانيا : م رات اللجوء إ تنمية الصادرات

تش تقارير البنك الدو عن التنمية العا أن عجز ا ساب ا اري لموعة الدول النامية قد شهد ا اها متزايدا للعجز ح أن عقد الثمانينات قد شهد ا فاضا العجز ا ساب ا اري. وا دير بالذكر أن عجز ا ساب ا اري السبعينات كان نتيجة الإضطربات النقدية ال شهدها هذا العقد وكنتيجة لتب موعة الدول النامية برامج تنمية طموحه بالنظر إ مواردها ا دودة - ا تاحة لتمويل تلك ال امج - هذا بالإضافة إ الإرتفاع الشديد أسعار النفط، وانيار نظام أسعار الصرف الثابتة وا اه الأسعار العا ية لواردات الدول النامية إ الإرتفاع. أما عقد الثمانينات فقد شهد عوامل أخرى، كان من شأنا ا اه عجز ا ساب ا اري للدول النامية إ الإ فاض، من هذه العوامل ا اه معدلات النمو إ الإ فاض الثمانيات نتيجة الأزمات ا الية ال واجهت الدول النامية بداية هذا العقد ا حدا بالدول النامية إ ضغط الواردات، فما أثر هذا الإ فاض على مسار التنمية ؟

إن هذا الإ فاض قد أدى حقيقة الأمر إ تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود التضخمي وإرتفاع الأسعار مع تزايد حدة البطالة نفس الوقت، وكان نتيجة تراكم هذه ا شاكل زيادة حدة الضغوط وتدهور مستويات ا عيشة عدد كب من الدول النامية وخاصة منخفضة الدخل، ا قد يعصف بالنظم السياسية ذه البلدان، هذا ويرجع تراكم عجز موازين مدفوعات الدول النامية، منخفضة ومتوسطة الدخل إ موعة من الإعتبارات نذكر منها[2] :

I- ال عة ا مائية : ا هت الدول الصناعية ا تقدمة إ زيادة ال عة ا مائية أمام وارداتا من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات ا الية ال سادت عقد الثمانينات، بالإضافة إ فترات الركود العا ي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد ا هت الدول الصناعية إ تب القيود ا مائية غ التعريفية على أثر اح ا ات فيض متوسط التعريفات ا مركية وقد أثرت هذه القيود تأث ا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

ويرجع الإ اه ا تزايد لا عة ا مائية من جانب الدول الصناعية ا تقدمة إ الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية،

فا عروف أن الدول ا تقدمة هي صاحبة السبق الإختراعات ا ديثة، بل هي منبعها، غ أن هذه ا يزة سرعان ما تنتقل إ دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج إسنادا إ وفرة عوامل الإنتاج تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الإختراع مواجهة منافسة شديدة ليست فقط الأسواق العا ية بل أيضا أسواق الدولة صاحبة الإختراع ا ر الذي دوبالعديد من هذه الدول إ البحث عن وسائل جديدة للحماية.

II- معدل التبادل : شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا غ صا الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إ ا اه أسعار السلع الصناعية ال تصدرها الدول ا تقدمة الصناعية، إ الدول النامية، إ الإرتفاع الشديد، مقابل ا اه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إ الا فاض. ويرجع السبب وراء الإ فاض النس أسعار ا واد الأولية إ تراخي الطلب العا ي على هذا النوع من ا نتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية ا تقدمة، ا ساعدها على فيض نسبة ا واد الأولية (ا ستوردة) ا ستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

III - الدين ا ارجي : لقد تزايدت أعباء الديون ا ارجية الفترة الأخ ة، فالديون ا ارجية هي نتيجة لتزايد العجز موازين ا دفوعات، فتزايد عجز ا ساب ا اري تترتب عليه ضرورة وء الدولة إ الإقتراض ا ارجي لتمويل هذا العجز، و قيق فائض ميزان العمليات الرأ الية يترتب عليه زيادة أرقام ا ديونية ا ارجية، وبالتبعية تزداد أرقام ا ديونية ا ارجية ا تترتب عليها إلتزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس النهاية زيادة العجز ا ساب ا اري، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض. وقد عانت الدول النامية غ البترولية الأونة الأخ ة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون ا ارجية ا أثر على العجز ا اري موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

ا سبق يتضح لنا أن السبيل إ مواجهة العجز ا تراكم موازين مدفوعات هذه الدول هو الإهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدو له، ولا شك أن العا اليوم وج بتغ ات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول ا ختلفة الأمر الذي يضفي ا زيد من ا سؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق ا ارجي للدول النامية، وبالنسبة للجزائر يوضح ا دول التا بعض الإختلالات ال عا منها الاقتصاد ا زائري خلال فترة (1988-1979)، ا أستلزم رسم است اتيجة قوية لتنمة الصادرات غ النفطية. أنظر ا دول رقم (01)

ثالثا : العلاقة السببية ب و الصادرات والنمو الاقتصادي : نتناول هذا العنصر البداية الدراسات التطبيقية السابقة للعلاقة ب و الصادرات والنمو الاقتصادي، اول ليل العلاقة ب التجارة ا ارجية ا زائية والنمو الاقتصادي.

I - الدراسات التطبيقية السابقة :

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إ أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي. وأثبتت ارب الدول النامية ال تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تيئ وسائل النمو الاقتصادي على و أسرع ا يتحقق ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى. ولقد تزايد اهتمام الاقتصادي بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم ث و ليل العلاقة ب و الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة. وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو الصادرات على و اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، نذكر منها على سبيل ا ثال[3] :

1- أثر و الصادرات على الدخل القومي Michael (1977) ,2, Michaely- أثر و الصادرات على كفاءة رأس ا ال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية ا ارجية (1981) ,3, Bela Balassa- أثر و الصادرات على آثار ا جم والوفرات ا ارجية William G. Tyler (1981) ,4- أثر و الصادرات على كفاءة صيص ا وارد(1982) Gershon Feder , ولقد توصلت هذه الدراسات إ فعالية و الصادرات قيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع أخذ بع الاعتبار ا تغ ات الاقتصادية العا ية ا الية وا ستقبلية، و كن عرض نتائج الدراسات السابقة وفق ا دول رقم (02)، وتبعا ا سبق ذكره اول تبيان و ليل العلاقة ب التجارة ا ارجية ا زائرية والنمو الاقتصادي.

II – ليل علاقة التجارة ا ارجية بالنمو الاقتصادي :

نتناول هذا العنصر تطور ا بادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (1989-1999)، والعلاقة ب و الصادرات و و الناتج ا لي ا ام، نستعرض هيكل الصادرات ا زائرية والتوزيع ا غرا ا.

1- تطـور ا ـيـزان التجـاري للجـزائر خلال الفترة (1989-1999)

نتناول تطور ا يزان التجاري للجـزائر خـلال الفترة (1989-1999)، والذي يوضح لنا نوع الرصيد ا قق، وأسباب قق هذا الرصيد، وا دول رقم (03) يوضح ذلك.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه د فيما يتعلق بالرصيد ا قق خلال الفترة ل الدراسة، أن هناك فائض طوال الفترة، ما عدا سن 1989 و1999 ال سجل فيهما رصيد سالب نتيجة لإ فاض أسعار النفط، أما فيما يتعلق بالصادرات فإننا نسجل إ فاض الصادرات الوطنية الكلية لأد مستوى ا سن 1994و1999، ونسجل بلوغ الصادرات الوطنية لأعلى مستوى ا سن 1996 و1997، بسبب تسديد ا زائر لديونا بتصدير منتجات، أما بالنسبة للواردات فإن أد قيمة ققت سنة 1991 بسبب إجراءات الإستراد ا تخذة من قبل ا كومة، ح سجلت الواردات أعلى قيمة ا سنة 1995 بشروع ا زائر بتحرير ارتا ا ارجية.

2- ليل العلاقة ب و الصادرات و و الناتج ا لي ا ـام :

سنحاول ليل العلاقة ب و الصادرات و و الناتج ا لي ا ام باستخدام بعض ا ؤشرات الإحصائية إنطلاقا من ا عطيات الواردة ا دول رقم (04).

بعد استخدام ا ؤشرات الإحصائية التالية ليل ا عطيات الواردة ا دول أعلاه، حيث **X1** يع عن و الصادرات الإ الية و**X2** يع عن و الصادرات خارج ا روقات، أما **Y** فيع عن و الناتج ا لي ا ام، فقد توصلنا ا يلي :

	X1	X2	Y
الإ راف ا عياري	13.544	40.383	11.054
ا توسط ا سا	-19.363	19.191	- 1.327
معامل الإختلاف %	69.95	210.43	833.01
أقل قيمة	- 34.000	- 73.000	- 26.300
أعلى قيمة	7.000	58.000	11.700

معامل الارتباط :

R(y,x1) = 55,81% R(y,x2) = 20,69%

إن النتيجة ال لص إليها من خلال النتائج ا توصل ا أن هناك ارتباط موجب ب و الصادرات الإ الية و و الناتج ا لي والذي يساوي 55,81%، وهناك أيضا إرتباط موجب ب و الصادرات خارج النفط و و الناتج ا لي ا ام والذي يساوي 20,69%، هذا ما علنا نؤكد العلاقة الطردية ب التغ ات السابقة الذكر، وهو ما يع حسب النظرية الاقتصادية وانطلاقا من الدراسات التطبيقية السابقة أن و الصادرات سواء الإ الية أو غ النفطية يؤدي إ و الناتج ا لي ا ام, يؤكد معامل الإختلاف ا توصل إليه درجة التقلب العنيف للمتغ ات ل الدراسة خلال فترة (1999-1989)، وهو ما يفسر و هذه ا تغ ات الفترة ل الدراسة.

- تـطور هيكل الصـادرات ا زائـر خـلال فترة (1990-2000)

يوضح ا دول التا هيكل الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إ جزئي، جزء يتعلق بالصادرات النفطية وجزء يتعلق بالصادرات غ النفطية، أنظر ا دول رقم (05).

إن ا تمعن هيكل وتطور الصادرات ا زائرية خلال الفترة (1990-2000)، وفق ما يوضحه ا دول رقم (05) يستخلص ما يلي :

1- سيطرت صادرات ا روقات بأكثر من 95% من إ ا الصادرات الوطنية، ح الصادرات خارج النفط مازلت دون مستوى 5 %.

2- تعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة 7.08 % من إجمالي الصادرات الوطنية (784.79 مليون دولار)،وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر جزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع، أما سنة 2000 فإن الصادرات خارج النفط بلغت 623 مليون دولار بنسبة 3.18 % من إجمالي الصادرات الوطنية.

3- يتوزع الهيكل السلعي للصادرات خارج النفط لسنة 2000، أساسا من السلع نصف التامة (كالزيوت، ومشتقات نفطية، والحديد والصلب) التي تمثل 2.44 % من الحجم الإجمالي للصادرات ما يعادل 477 مليون دولار، متبوعة بالتجهيزات الصناعية بنسبة 0.24 %، بقيمة 47 مليون دولار، إضافة إلى المواد الخام (كالفوسفات) بنسبة 0.21 %، بمبلغ 42 مليون دولار، أمـا الـمواد الغذائية (كالتمور) فتمثل 0.15 %، أي ما قيمته 30 مليون دولار.

4- التـوزيع الجغـرافي لصادرات الجزائر خـلال فـترة (1996-1999)

نتناول في هذا العنصر التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الإجمالية عبر مختلف المجموعات الاقتصادية، أنظر الجدول رقم (06)

* بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي نجد أمريكا الشمالية فقط، في حين نجد إضافة لأمريكا الجنوبية دول أمريكا الوسطى.

تتوزع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين بعض البلدان المغاربية (تونس، المغرب) وبعض بلدان المشرق العربي (الأردن، العراق)، وبعض بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا)، وبدرجة أقل بعض البلدان الإفريقية، في حين تتوزع الصادرات الاجمالية أساسا نحو الاتحاد الاوربي بأكثرمن 60 %، وبدرجة أقل دول أمريكا اللاتينية بأكثر من 7%، أما حجم الصادرات نحو الدول العربية، وكذا الدول الافريقية فلا تتجاوز3 % مجتمعة، كما تعمل الجزائر الآن أكثر من 500 مؤسسة في قطاع التصدير.

رابعا : هيكل حوافز التصدير في الجزائر :

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للنفط تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلبا على مداخيل البلد، وانفجار مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، وبالتالي تعطل حركية الاقتصاد الوطني ككل. ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية مع نهاية الثمانينات، برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في آفاق 2000 إلى 2 مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، التي تجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط.

1- سياسة سعر الصرف : قامت السلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أبريل 1994، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

2- تأمين وضمان الصادرات[4] : فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

3- تمويل الصادرات ويتم من خلال :

- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

- تـم إنشاء الصندوق الخـاص بتنمـية الصـادرات (FSPE)، (بمقتضى قانون المالية لسنة 1996)، يقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة بالمعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، وكذا بعض المعارض الدولية الأخرى،إضافة إلى تغطية تكاليف

النقل وعبور العينات (الترانزيت) عند القيام بالعرض، فضلا عن مصاريف الإشهار ا اصة بالتظاهرات(80 % بالنسبة للمشاركة المعارض المسجلة برنامج وزارة التجارة، 50% بالنسبة للمشاركة المعارض غ المسجلة برنامج وزارة التجارة). وتفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 26 مارس 2000 دد شروط الاستفادة من مساعدة الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال،والضرائب المباشرة... إ غ ذلك.

4- الإطار المؤسسا : إنشاء الغرفة ا زائرية للتجارة والصناعة (CACI)، والشركة ا زائرية للأسواق وا عارض (SAFEX)، وا رصد الوط للأسواق ا ارجية، وكذا ا ركز الوط للوثائق الاقتصادية، ولا بعد ذلك إ الديوان ا زائري للتنمية التجارة ا ارجية (PROMEX) أكتوبر 1996، ليقوم بدعم المتعامل ا زائري استكشاف الأسواق ا ارجية، وربط العلاقات مع المتعامل الأجانب، إضافة إ تنمية منتجاتم وتثم صفقات التصدير (مرسوم تنفيذي رقم 327/96 ليوم01 أكتوبر 1996).

5- إجراءات أخرى، وتتمثل [5] :

- إنشاء شهادة ا صدر لبعض ا نتجات(ا ريدة الر ية رقم 32 ليوم 02 ماي 1999، حيث أصبحت ا مارك ا زائرية تشترط ا صول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير (التمور، ا لود ا امة، نفايات ا ديد والصلب، الفل ا ام)، اية لسمعة الإنتاج الوط ا ارج بعد التلاعب الملاحظ كيفية تقد هذه ا نتجات الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار.

- إنشاء لس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها.

- الدعوة إ إنشاء الشركات التجارية ا تخصصة التصدير بدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغ ة وا توسطة، وأيضا للاستفادة من التسهيلات الائتمانية ال نح للمؤسسات ا تخصصة التصدير، وبالتا كنها من ا سا ة تنمية الصادرات.

- إنشاء ملف وط للمصدرين(FINADEX) على مستوى الديوان ا زائري لتنمية التجارة ا ارجية، مهمته إحصاء يع ا تعامل الاقتصادي ا صدرين(يعت مصدر كل مقيم با زائر ويكون قد صدر خلال ثلاث سنوات ما يعادل مبلغ01 مليون دينار على الأقل)، حيث يستفيد انا ودوريا من يع ا علومات ا تعلقة بالأسواق ا ارجية ل الاهتمام، ا توفر سواء على مستوى PROMEX أوSAFEX أوLA CACI، الاستفادة ا اصة من إجراءات الصرف، وكذا ا عا ة الاستثنائية حالة طلب ا عونة من الصندوق ا اص بتنمية الصادرات.

- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى ا مارك،حيث تقوم ا ؤسسات ا صدرة على زين ا نتجات ا عدة للتصدير قبل شحنها ا اه البلد ا صدرة إليه.

- إنشاء ثل اري على مستوى بعض سفاراتنا با ارج لتعريف با نتوج الوط وفرص الاستثمار ا وجودة با زائر.

- تنظيم ارة ا قايضة على مستوى ا دود ا نوبية مع الدول ا اورة بعض السلع.

- عصرنة إدارة ا مارك على مستوى آليات العمل ا يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات ا مركية للمؤسسات العاملة قطاع التصدير.

- إصدار ا زائر لقانون توجيهي حول ترقية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، يكون مرجعا ل امج وتداب ا ساعدة والدعم لصا هذه ا ؤسسات.

خامسا : مشاكل التصدير ا زائر :

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي ثله الصادرات خارج ا روقات بالنسبة للاقتصاد ا زائري يهدف أساسا إ إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج ا روقات ومدى تأث ها على التبادل ا ارجي للجزائر وإعاقتها له. فا رحلة الطويلة من الاستقرار ال ميزت هذا القطاع، رغم حيويته اقتصاديات كل بلد، أدى إ الاعتقاد بأن الفشل قدر توم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصادي ، ا أدى بالاقتصاد ا زائري إ تسجيل نتائج ضعيفة جدا ال التصدير, هدا ما علنا نتناول مشاكل التصدير ا زائر انطلاقا من زوايا عدة[6] :

1- المشاكل على المستوى ا زئي :

- غياب سياسة ددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر وا ستويات وا صا والأفراد؛
- تطبيق عشوائي وغ منتظم لإجراءات العمل ا نصوص عليها نظام ا ودة، بالإضافة إ غياب نظام قادر على القياس ا على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛

- عدم الأخذ بأسلوب نظام ا ودة ال ديد وتصميم ا نتجات؛
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات ال تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة السوق؛
- غياب التحفيز ا ادي وا عنوي داخل ا ؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي كن ا ؤسسة ا زائرية من ض ا نتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع ا ا ؛
- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغ ات ا الية ال دث خارج حدود ا ؤسسة (البيئة ا ارجية) منها رير ا تبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إ ضعف صناعة ا ؤسسات ا زائرية على مواجهة ا زات القوية ال ارسها ا ؤسسات الاقتصادية العا ية باركة وبدعم من منظمات سليلة ا نظمة العا ية للتجارة.
- كل هذه التراكمات السلبية تمعة أدت إ تقليص القدرة التنافسية لدى بعض ا ؤسسات ا زائرية بشكل وثيق بتد جودة منتجاتا، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إ ا زائر تدر يا مقابل نقص كمية الصادرات ا زائرية، بالإضافة إ ما سبق، هناك مواطن ضعف كث ة أخرى تشرح اختلال ا ؤسسة ا زائرية (العمومية وا اصة) ال التصدير، وتتمثل :
- انعدام ا ياكل ال تتكفل بوظيفة التصدير داخل ا ؤسسة. يلاحظ غياب كلي بعض ا ؤسسات هياكل تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدو ، ا صلحة القانونية ا ختصة،...) تد جذور ضعف هذه الوظيفة إ ضعف مصا البيع السوق الوطنية، وهذا ما يفسر لنا ما كان عليه الوضع السابق، حيث كان الطلب أك من العرض (اقتصاد الندرة) ا أدى إ غياب ضرورة تطوير مصا بيع فعالة أو بالأحرى اهتمام بوضع مصلحة للتسويق تعمل على دراسة السوق وسلوك ا ستهلك وكذا وضع حيز التنفيذ سياسة نتج وسياسة للسعر وسياسة للتوزيع وكذا استعمال تقنيات الاتصال التجاري وال أصبحت ضرورة الوقت ا اضر.
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع ا صوصي وا دمات ما بعد البيع: حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة ترتكز على ا انب التصديري، كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع. وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك ا اري أو السلع الصناعية لا كن قيقها دون وضع حيز التنفيذ، مصلحة دمات ما بعد البيع تقدم من قبل ا ؤسسة ا صدرة أومن خارج ا ؤسسة. إن ا دمة ما بعد البيع كن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غ فعالة، وذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوة ا نافسة ال تسود السوق الوطنية.

ا سبق يتب لنا أن ا هاز الإنتاجي للاقتصاد ا زائري ختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية ال تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة الأسواق ا لية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مسا ة القطاع الصناعي وح الزراعي حصة الصادرات خارج ا روقات وبا قابل، الارتفاع ا ستمر نسبيا حصة الواردات ا زائرية من ا نتجات الصناعية والغذائية إ الإنتاج الوط .

2- ا شاكل ا رتبطة با يط الاقتصادي :

- غياب استراتيجية ددة ا عا للتصدير أو على الأقل تغطية ا اجيات ا لية والذي يفترض أنا جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات و قيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل ا اصل ب الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى ا تعامل الاقتصادي ا زائري ، وميلهم مارسة عملية الاست اد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من ا خاطر النا ة عن التصدير.
- انعدام ا ة لدى ا صدرين ا زائري وال ول دون وقعهم الأسواق الأجنبية دة أطول. هذه الوضعية لت من خلال الانعكاسات والتأث ات السلبية من جراء رير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوط .
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقد منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف. بالإضافة إ غياب الإبداع والابتكار التق والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأ اط الإدارة ا تسلطة.
- عدم توافق ا نتجات الوطنية ا وجهة للتصدير مع ا عاي الدولية من حيث ا ودة والنظافة، و ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث ا ودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العا ية من جهة، وعدم قيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى. والتقدير ا عد من طرف وزارة التجارة سنة 1986 ا اص ودة ونظافة ا نتجات يث الوضعية القلقة هذا ا ال والذي تطلب معا ة هذه الظاهرة بصورة مستعجلة ح لا تنعكس سلبا على صحة ا ستهلك.

3- ا شاكل ا رتبطة با يط ا ؤسسا والتشريعي :

يتميز ا يط ا ؤسسا التشريعي للصادرات خارج ا روقات با صائص التالية :

- التشابك التداخل ا هام ا وكلة يئات وا ياكل ا دعمة لترقية الصادرات خارج ا روقات بينت الديوان الوط ترقية التجارة ا ارجية (PROMEX) والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير(SAFEX) ا أدى إ غياب التنسيق والتضارب الأرقام ا قدمة ا أدى إ صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة قيق الأهداف ا سطرة، خاصة من طرف الديوان الوط لترقية التجارة ا ارجية (PROMEX) باعتباره هيئة أصبحت توجه استراتيجيات تلف الأعوان الاقتصادي ا التصدير وهو الوسيط أين تتقاطع فيه إنشغالات أهم مراكز التأث والقرارات ال التجارة ا ارجية وفشله د الآن إنشاء شبكة معلومات وطنية كن من توف ا علومات القانونية والتشريعية الدقيقة وا وحدة عن ا يئات وا ؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية ال ا اذ قرارات ص ترقية الصادرات خارج ا روقات.

- غياب أد تنظيم للتواجد التجاري الأسواق ا ارجية ا دم الصادرات خارج ا روقات.

فهذا النقص لا يسمح بتعزيز هودات ا ؤسسات ا هتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة ال كن أن تتواجد على مستوى الأسواق ا ارجية.

- وجود تنظيم وتنسيق غ كافي ب ا صدرين ا زائري سواء على ا ستوى الوط أو ا ارجي.

- سوء استخدام وتوجيه ا وارد ا الية للصندوق ا اص لترقية الصادرات خارج ا روقات.

- ارتفاع تكاليف النقل الدو وعجز خدمات دعم التصدير ا خصصة لذلك، وال تعت أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عيه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتا ا فاض هامش الربح ا مكن قيقه من عملية التصدير (بسبب عدم انتظام برامج توجيه الرحلات ونقص ا طوط ا وجهة التصدير وعدم صيص بعض أرصفة ا وا للعمليات التصديرية فقط).

- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدو وما كن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات يث أصبح ا صول على ا علومات عن الأسواق ا ارجية من أهم ا شكلات ال تواجه ا صدر ا زائري نظرا لنقص خ ته بالدراسات التسويقية.

- عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة: فا ؤسسة ال تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كب ة ذات طابع استراتيجي، قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق. ب التأكد من موارد ا ؤسسة ا الية، معرفة الأسواق ا ارجية، اختيار ا نتجات، ليل وتكييف القدرة الإنتاجية، تقييم ا عرفة الفنية وخ تا التصديرية. فلكي تتحكم ا ؤسسة توسعها الدو تلجأ إ الاختيار والنقد الذا الشامل وا عمق، ومن خلال ا لاحظة ا يدانية للمؤسسات نستنتج أن ا ؤسسة الناجحة على مستوى السوق الوطنية هي ا ؤسسة ال بإمكانها أن تنجح التصدير. فنجاح ا ؤسسة ا ارج يتوقف كث من الأحيان على احها الداخل ومنه فدفع ا ؤسسات إ التصدير وزيادة أدائها التصديري بالنسبة للمؤسسات ال دخلت ميدان التصدير، يعت عنصرا أساسيا سياسة التجارة لأي بلد، ذا هناك اولات لقياس القدرة التصديرية ؤسسة من خلال التشخيص التصديري، إلا أنه عند قياس الوضعية ا الية لقوة أو ضعف مؤسسة، أي العوامل الداخلية، فلا ب إغفال عوامل ا يط والبيئة ال تعمل فيهما ا ؤسسة، إن خصائص ا نتجات، القدرة التنافسية، جودة قوة البيع لا كن إدراكها إلا بعد مواجهة بيئة أو يط تنافسي معـ ، فالتصدير يتطلب التنسيق ب ثلاثة موعات أساسية هي وسائل ا ؤسسة، خصائص السوق ا ارجية وكذا أهداف سياسة التصدير.

ا لاصة :

- إن اح سياسة تشجيع الصادرات ا زائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية لق مزيد من مناخ التنافس ب ا ؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق ا لي الآن أصبح سوقا منفتحا على العا , واقامة الفات فيما ب ا ؤسسات، فا زائر تلك ميزة نسبية قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الإستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، ا عل أمر ترقية الصادرات الوطنية كنا جدا بتضافر جهود ا ميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غ نفطي.

- رغم ا هودات ا بذولة من السلطات الاقتصادية العمومية تفعيل علاقة ا ؤسسة ا زائرية بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، ويبدو أن الأمور ستتعقد أكثر بانضمام ا زائر للمنظمة العا ية للتجارة وإنشاء منطقة التبادل ا ر الأورومتوسطية، لكون عملية تأهيل الإقتصاد الوط ما زالت تراوح مكانها.

- ا داول :

جدول رفم (01)
يوضح الاختلالات ا يكلية للجزائر خلال فترة (1979-1988)

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل التغطية%	140	147.95	117.98	106.87	125.33	124.76	130.44	85.13	116.67	110.66
معدل خدمة الدين %	27.62	27.48	26.66	30.97	33.76	37.06	35.97	59.25	55.97	77.08
معدل البطالة%	…	…	…	16.3	13.1	8.7	9.7	…	21.4	…
معدل التضخم %	…	…	14.29	6.62	5.52	8.50	10.24	12.57	7.28	5.88

ا صدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من مصادر وطنية ودولية.

... ا عطيات غ متوفرة

جـ ـدول رفم (02)
يب نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة ب الصادرات وب النمو الاقتصادي

الدراسة	البيانات ا ستخدمة	النموذج الاقتصادي	ا تغيـ ـرات الأخـرى	النتـائـ ـ ـج
Michaely 1977	بيانات إحدى وأربع دولة خلال الفترة 1950-1973	اختبار الارتباط ب متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإ ا وب و الصادرات	-	النتائج تؤكد على أ ية إستراتيجية تنمية الصادرات
Balassa 1981	بيانات إحدى عشرة دول خلال فترة زمنية 60-1966 و67-1973	تأث معدل و الصادرات ا قيقي على معدل و الناتج القومي ا قيقي	معدل و قوة العمل والاستثمارات ا لية بالنسبة للناتج والاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أ ية استراتيجية تنمية الصادرات
William 1978	سلاسل زمنية ثل بيانات 33 دولة خلال الفترة 60-1974	تأث التغ الصادرات على التغ الناتج ا لي الإ ا	الاستثمارات ا باشرة ورأس ا ال الأجن	النتائج تؤكد أ ية استراتيجية تنمية الصادرات
Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة 64-1973	تأث و الصادرات على و الناتج	-	النتائج تؤكد أ ية استراتيجية تنمية الصادرات

ا صدر : مد يونس عبده عبد ا ليم، فعالية السياسات الاقتصادية إنعاش الطاقة التصديرية: ا الة ا صرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بن ، جامعة الأزهر 1998، ص.ص 329-330.

جدول رقم (03)

يوضح تطور ا بادلات التجارية للجزائر خلال فترة (1989-1999) - القيمة : مليون دولار

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	8969.72	10818.87	9263.03	11123.65	10097.70	8639.65	10532	13204	13820	10055	8948.96
الواردات	9209.58	9654.48	6672.93	8539.75	8761.10	9570.30	10393	9090	8130	8545	9187.48
الرصيد	(239.86)	1164.39	2590.3	1583.9	1336.6	979.3	139	4114	5690	1510	(238.52)
معدل التغطية %	0.97	1.12	1.38	1.30	1.15	0.89	1.01	1.45	1.69	1.17	0.97

ا صدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من إحصائيات التجارة ا ارجية ا زائري، ا مارك ا زائرية.

جدول رقم (04)

يوضح تطور الصادرات والناتج ا لمي ا ام للجزائر خلال فترة (1989-1999) - القيمة : مليون دولار

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
وص. ج	31-	16-	28-	14-	22-	34-	18-	2+	7+	28-	31-
وص خ.م	57+	46+	1-	73-	46+	23-	41+	2.11+	58+	17+	41+
ون.م.خ	6.2-	11.7+	26.3-	4.7+	4+	15.5-	1.5-	9.3+	2.2 +	1.1-	1.1+

ا صدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من منشورات صندوق النقد العر ، وإحصائيات ا مارك ا زائرية. سنة 1985 هي سنة الأساس.

و ص.ج = نسبة و الصادرات الإ الية، **ص.خ.م** = الصادرات خارج ا روقات، **و ص.خ.م** = نسبة و الصادرات خارج ا روقات، **ون.م.خ** = نسبة و الناتج ا لمي ا ام.

جدول رقم (05)

يوضح تطور هيكل الصادرات ا زائر خلال فترة(1990-2000) - الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	10934	96.73	369	3.27	11304	100
1991	11850	97.93	250	2.07	12100	100
1992	10516	97.04	321	2.96	10838	100
1993	9374	92.89	480.03	4.74	10092	100
1994	8144	97.65	297.42	3.4	8639.65	100
1995	9008	96.21	355	3.79	9362	100
1996	10303.27	92.92	784.79	7.08	11088.06	100
1997	13100.8	97.11	398.98	2.89	13490.78	100
1998	9360.41	96.94	294.99	3.06	9655.4	100
1999	10924.5	96.13	357.2	3.14	11363.95	100
2000	18947	96.82	623	3.18	19570	100

ا صدر : إعداد الباحث من خلال إحصائيات التجارة ا ارجية ا زائرية لفترة 1990 - 2000، ا مارك ا زائرية

جدول رقم (06)

يوضح التوزيع ا غرا لصادرات ا زائر خلال فترة (1996-1999) - القيمة : مليون دولار

البلــدان / السنــوات	1996*		1997		1998		1999	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الا اد الأورو	7922,4	60	8847,5	64,02	6643	65,04	7720	67,81
دول منظمة التعاون الاقتصادي ما عدى دول الا اد الأورو	2508,7	19,0	3482,6	25,20	2538	24,85	2585	22,71
دول أوروبية أخرى	1505,2	11,4	154,8	1,12	109	1,07	114	1,00
أمريكا ا نوبية	726,2	5,5	825	5,97	726	7,11	772	6,78
آسيا	264,08	2,0	260	1,88	34	0,33	43	0,38
دول عربية ما عدا دول ا غرب العر	13,2	0,1	20,7	0,15	22	0,22	23	0,20
دول ا غرب العر	250,9	1,9	214,2	1,55	136	1,33	125	1,10
دول إفريقية أخرى	13,2	0,1	15,2	0,11	5	0,05	3	0,05
إ ا الصادرات	13204	100	13820	100	10213	100	11385	100

ا صدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من إحصائيات التجارة ا ارجية، ا مارك ا زائرية.

ا صادر والإحالات ا عتمدة :

1. مد مسلم ود الا ، الصادرات الوطنية ودورها التنمية الاقتصادية الأردن، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، ا نظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1999، ص10 – 17.
2. تامي مد أبو القاسم، أخطار الصدير وتأم إئتمان الصادرات (القاهرة، مكتبة ع س، 1996)، ص 15-21.
3. وى علي خشبة " القطاع ا اص وتنمية الصادرات الصناعية "القاهرة، لة مصر ا عاصرة، العددان 415 و416، يناير وأبريل 1989، ص 122-123.
4. زيد من التوضيح أنظر : وصاف سعيدي نظام تأم القرض عند التصدير : دراسة ليلية لبعض التجارب الدولية، مع الإشارة الة ا زائر، رسالة ماجيس العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر، ماي 1997.
5. Ministere du commerce, Dossier exportation hors hydrocarbure, juillet 2000.
6. يوسف بومدين، تأهيل ا نتجات التصديرية إطار تسي ا ودة الشاملة، دراسة حالة ا عمل ا زائري ا ديد NCA، رسالة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي ، جامعة ا زائر، 2001، ص 127-136.

انعكاسات تحرير التجارة العالمية
على اقتصاديات البلدان النامية

مد قويدري - جامعة الأغواط

ملخص : جدل كبـ بـ ا فكرين والاقتصاديـ حول مآلات اندماج الدول النامية ضمن ا نظومة التجارية العا ية.إذ هناك من يدعو إ عدم تفويت الفرصة وتعظيم ا نافع من هذا الاندماج. حـ هناك من يعتـ أن النظام التجاري العا ي سوف يلتهم اقتصاديات الدول النامية.
سوف لل هذا ا وضوع من خلال ا اور التالية :

- أبرز ا ازات ا نظمة العا ية للتجارة
- أثر ـرير التجارة العا ية على الدول النامية
- دعائم الاندماج الا ا للدول النامية ا نظمة العا ية للتجارة.

الكلمات ا فتاح :

ـهيد : لقد أرست ا نظمة العا ية للتجارة، ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT، أسس ودعائم النظام ا ـديد للتجارة العا ية، حيث استهدفت ـريرها من القيود ا فروضة عليها، سواء قيود كمية أوغـ كمية.

ضمن هذا السياق ثار جدل كبـ بـ ا فكرين والاقتصاديـ حول مآلات اندماج الدول النامية ا نظومة ا ـديدة للتجارة العا ية، إذ هناك من يدعوإ عدم تفويت الفرصة والاستفادة من الامتيازات ا تاحة، مثل إمكانية النفاذ إ الأسواق العا ية، وزيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إ ـويل التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة، إ جانب استفادة ـموع ا ستهلكـ من سلع وخدمات ذات جودة عالية ... ا .

بالرغم من ا زايا السابقة، والا من ا تمل أن تتحقق، ـكن اعتبار أن النظام ا ـديد للتجارة العا ية من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية، وذلك ـعل أسواقهـا مساحات ـارية للمنتجـات الأجنبية، بالإضافـة إ تشويه أ اط الإنتاج والاستهلاك، ومن الإبقاء على الفجوة بـ الدول ا تقدمة (دول ا ركز) والدول النامية (دول ا يط).

إن هذا ا ـدل يقودنا إ صياغة بعض الأسئلة بيا نا كالتا :

1- ما هي انعكاسات النظام ا ـديد للتجارة العا ية على اقتصاديات الدول النامية ؟

2- كيف ـكن للدول النامية الاندماج ا نظومة التجارية العا ية، ا ـقق ا أقصى منفعة؟

3- ألا يعتـ الشروع تشكيل ـالفات (تكتلات) ـثابة استراتيجية لتعزيز ا ركز التفاوضي للدول النامية ا ـاه ا نظمة العا ية للتجارة ؟

ـكننا صياغة الفرضيات على النحو التا :

1-إن عملية النفاذ إ الأسواق العا ية مرهونة بالقدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الدول النامية.

2-إن ضعف البنية الاقتصادية للدول النامية، لا يؤهلها للاندماج الإ ا النظام التجاري العا ي.

3-إن اعتماد الدول ا تقدمـة على آليات ـائية جديدة مثل (الاشتراطات الصحية، والبيئية، ومعايـ العمل، ومقاييس ا ودة ... ا)، يقلص حجم ا بادلات التجارية للدول النامية، وخاصة تلك ا صدرة للمواد الأولية.

4-إن تشكيل تكتلات اقتصادية بـ الدول النامية، بالإضافة إ شراكات إقليمية، قد يفضي إ تعبئة ا وارد واستغلا ا أمثل استغلال، ومن الاندماج الإ ا النظام التجاري العا ي.

إن اولة الإجابة على الأسئلة السابقة واختبار مدى صحة الفرضيات، يقودنا إ الاعتماد على ا نهج الوصفي التحليلي معتمدين ا طة التالية :

أولا : أبرز إ ازات ا نظمة العا ية للتجارة

ثانيا : أثر رير التجارة العا ية على اقتصاديات الدول النامية

ثالثا : دعائم الاندماج الإ ا ا نظمة العا ية للتجارة

وفيما يلي ليل لكل عنصر على حدة :

أوّلا" : أبرز إ ازات ا نظمة العا ية للتجارة :

ورثـت منظمـة التجارة العالـمية (O M C) دور ا ات (GATT) وهي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ا مركية، عقب نهاية آخر وأطول جولة مفاوضات ارية، حيث استمرت من 1986 إ غاية 1993، عرفت ولة الأرغواي، وكان آخر اجتماع ذه ا ولة مراكش با غرب، حـيث إقـرار الـنتائج الر ـية وذلك 15/أفريل/1994، ومع بداية جانفي 1995، بدأ عملOMC بشكل ر ي باعتبارها الإطار القانو وا ؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف، حيث يؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية ال دد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية، كما أنها عبارة عن منتدى يسعى إ تنمية العلاقات التجارية ب الدول من خلال ا ناقشات وا فاوضات ا ماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية ب الدول. وقد أنيطت با نظمة العا ية للتجارة لة من ا هام نوجز أ ها فيما يلي (1) :

- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات ا نبثقة عن جولة الأرغواي.
- الإشراف على ا فاوضات التجارية متعددة الأطراف،
- إدارة نظام شامل وموحّد لتسوية ا نازعات،
- إدارة آلية راجعة السياسات التجارية،
- التعاون مع صندوق النقد الدو F.M.I والبنك العا ي والوكالات التابعة ما من أجل قيق قدر أك من التناسق رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العا ي، و در الإشارة إ أن ا نظمة العا ية للتجارة O.M.C عقدت منذ تأسيسها أربعة مؤ رات هي :

ا ؤ ر الأول : ديسم 1996 سنغافورة

ا ؤ ر الثا : ماي 1998 جنيف – سويسرا.

ا ؤ ر الثالث : ديسم 1999 سياتل بالولايات ا تحدة الأمريكية .

ا ؤ ر الرابع : نوفم 2001 الدوحة قطر.

وسوف نستعرض أهم إ ازات ا نظمة من خلال العناصر الثلاثة الآتية (2) :

1- إتفاقية تكنولوجيا ا علومات : تعت هذه الاتفاقية من أبرز الاتفاقيات ال أ زتها ا نظمة، حيث أقرها ا ؤ ر الوزاري الأول عام 1996، ووقعت عليها 43 دولة معظمها من الدول ا تقدمة، وال تنتج 93% من حجم التجارة العا ية منتجات تكنولوجيا ا علومات، وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم الدول ا وقعة، بالإلغاء التدر ي للرسوم ا مركية على منتجات تكنولوجيا ا علومات بنسبة 25% سنويا إ غاية سنة 2000. بالإضافة إ أن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه ا نتجات.

2- إتفاقية ا دمات ا الية : بدأت منظمة التجارة العا ية مفاوضات ا دمات ا الية أفريل 1997 وتوصلت إ اتفاقية ديسم من نفس العام، وهذا يعت أحد الإ ازات ا امة ال حققتها OMC.

ويشتمل قطاع ا دمات ا الية (كما حدد جولة الأرغواي) :

أ- قطاع التأم وا دمات ا تعلقة به،

ب- البنوك وا دمات ا الية الأخرى.

ولقد وافقت الدول ال وقعت على الاتفاقية على لة من الالتزامات أ ها :

- فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات ال تتعامل بالأوراق ا الية، وكذلك شركات التأم ، يث تعمل جنبا إ جنب مع الشركات وا ؤسسات الوطنية.

- التزام الشركات ا الية وشركات التأم دولة معينة بأن تبيع خدماتها إ عملاء دول أخرى، ع أن الوجود ا ادي ذه الشركات الدولة ا ضيفة ليس ضروريا.

- الالتزام بالسماح للشركات وا ؤسسات ا الية ا شتركة (رأ ال أجن ورأ ال وط) بأن تزاول أعما ا الدول ا ضيفة.

هذه الاتفاقية ستجعل الأسواق الدولية مفتوحة أمام العا ا ارجي، وبالتا كنها أن تستفيد من التدفقات الرأ الية ال تتجه إليها، بالإضافة إ استفادتا من التكنولوجيا ا تقدمة عا ا ال والبنوك.

در الاشارة هنا إ أن مسالة التحرير ا ا قد تسوق معها ازمات خانقة، على غرار أزم جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. الأمر الذي يدفع باقتصاديات الدول الناشئة إ ضرورة التعامل مع هذا الانفتاح بنوع من ا يطة وا ذر.

3- إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية : وذلك بواسطة تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية دودة الدخل، مصمم لزيادة قدرتا على زيادة ارتا الدولية، و هذا السياق، قررت دول الا اد الأورو عدم فرض رسوم ركية على صادرات الدول النامية دودة الدخل (3). كما قررت U.S.A تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا بالإضافة إ ديد برنامج النظام التفضيلي ا عمم الذي يعطي الدول النامية دودة الدخل مزايا تفضيلية.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر بأن ا نظمة العا ية للتجارة، ومنذ نشأتا عام 1995، استطاعت أن تبحث وتبث بعض ا وضوعات ال هي من صميم عملها. إلاّ أن أمامها العديد من ا سائل ال تاج مناقشات مستفيضة ومفاوضات مضنية، أ ها : *التجارة العا ية والبيئة، *التجارة والاستثمار الأجن ، التجارة وسياسة ا نافسة، مستقبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ... ا .

ثانيا" : أثر ـرير التجارة العا ية على اقتصاديات الدول النامية :

منحت الاتفاقات متعددة الأطراف للدول النامية - ومن بينها الدول العربية - فترة انتقالية بغية تطبيق أحكام ولوائح ا نظمة، وبذلك تكون على استعداد للاستفادة من ا زايا ا منوحة ا، بالإضافة إ مّل يع الأعباء. وفيما يلي بعض الآثار ا ترتبة على ـرير التجارة العا ية :

1- أثر ـرير التجارة العا ية على السلع_الصناعية : تلتزم الدول الأعضاء OMC بالتقليص التدر ي للرسوم ا مركية وإزالة القيود الكمية.كما أن جولة الأرغواي أدت إ تقليص الرسوم ا مركية ا فروضة على السلع ا صنعة بنسبة 38 % الدول الصناعية و19% البلدان النامية.

إن هاتا النسبتا توحي بأن ا موعة الأو خفضت رسومها بنسبة عالية تعادل ضعف نسبة التخفيض ا موعة الثانية (3). والواقع أن كلا من هاتا النسبتا كان نتيجة حسابية للعلاقة بـ سعر (تعريفة) الرسوم ا مركية قبل وبعد جولة الأرغواي. قبل هذه ا ولة كان ا عدل العام لأسعار الرسوم ا مركية الدول الصناعية 6.3% وانتقل بعدها إ 3.9%. بلغ التخفيض إذن 2.4 نقطة و6.3% ليحصلوا على 38%، ولا علاقة ذه النسبة الأخ ة بسعر الرسوم، فهي ثل نسبة هبوط الإيرادات فقط. وينطبق هذا الوصف على البلدان النامية حيث كان ا عدل العام لأسعار رسومها ا مركية 15.3% قبل جولة الارغواي فأصبح 12.3% بعدها. بلغ التخفيض ثلاث نقاط مئوية، أي أعلى من التخفيض الدول الصناعية.

لكن الأمر ا هم لا يتصل بكيفية حساب ا بوط، بل بتأث ه على التجارة العا ية، وبالتا على اقتصاديات الدول النامية. إن ا عدل العام لأسعار الرسوم ا مركية الدول الصناعية ضعيف جدا، ح أن هناك ضرائب أخرى مطبقة الدول أعلى بكث من الرسوم ا مركية، تفرض على الواردات من الدول النامية ا فيها العربية، و تستطع هذه البلدان، بسبب ضعفها، وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها.وعلى هذا الأساس، من ا تمل أن يترتب عن فيض الرسوم ا مركية على السلع الصناعية، الاستخدام الأمثل للمواد ا تاحـة، والتوسع قاعـدة تقسيم العمل والتخصص، ا يؤدي إ تقليص التكاليف وزيادة الطلب على السلع الصناعية، بالإضافة إ إمكانية استفادة ا ستهلك من ا نتجات بأسـعار منخفـضة (4).

هذا من جهة،ومن جهة أخرى، قد يترتب على ـرير ارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات ا لية، ا يؤول إ تقليص حجم نشاط ا نشآت الصناعية ومن ارتفاع معدل البطالة، وما ينجر عنه من قيود اجتماعية، واقتصادية. كما أن الدول ا تقدمة، و جّة احترام معاي ا ودة والصحة، من ا رجح أن تلجأ إ فرض اية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية.

2- أثر ـرير التجارة العا ية على ا نسوجات وا لابس : يعد قطاع ا نسوجات وا لابس ذا أ ية بالغة اقتصاديات البلدان النامية (ا فيها الدول العربية) حيث بلغ عدد العامل

هذا القطاع الدول العربية 854 ألف شخص يشتغلون 76 ألف منشأة. ¾ من هؤلاء العمال مصر وتونس وا غرب(5).
طبقـا لاتفاقية منظمـة التجارة العا يـة، إلغاء اتفاق الألياف لعام 1974 (6) و رير ارة ا نسوجات ظل اتفاق متعدد الأطراف وذلك بغية السماح بفرص أوسع للنفاذ إ الأسواق العا ية.

إن الاتفاق ا ديد رّر كليا ارة هذه السلع، بل تم ا رور بأربع مراحل مدتا عشر سنوات، يتم خلالـها، وعلى التوا ريـر 16%، 17%، 18% و49% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع. إن الدول النامية تعبّر أكثر من مناسبة عن امتعاضها الشديد لعدم احترام الدول الصناعية لالتزاماتا.

كما أن رير جزء من واردات ا نسوجات وا لابس أدى تلقائيا إ ارتفاع الرسوم ا مركية، ت غطاء مكافحة الإغراق، أو ضرورة الإجراءات الوقائية، بالإضافة إ أن خفض وإلغاء ا عاملة التفضيلية ا نحها الدول ا تقدمة لبعض الدول النامية سيجعلها تواجه منافسة شديدة من قبل دول أخرى أكثر كفاءة مثل الدول ا صنعة حديثا (الدول الآسيوية)

3- أثر رير التجارة العا ية على قطاع الزراعـة : بعد إنشاء ا نظمة العا ية للتجارة بسنة واحدة، الاستعاضة عن ما نسبته 30% من القيود الكمية ا كانت مفروضة على ا نتجات الزراعية، برسوم ركية، وبذلك التزمت الدول ا تقدمة بتقليص هذه الرسوم تدر يا خلال ست سنوات بنسبة معد ا 36 %، وخلال عشر سنوات بنسبة معد ا 25% فيما ص الدول النامية، أما الدول الأقل وا، فهي غ ة على تقليص رسومها ا مركية ا فروضة على الواردات الزراعية.

نش هنا، إ أن الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية ومنها بعض الدول العربية، تعتمد على اتفاقات تفضيلية مع الشركاء التجاري الرئيسي مثل الا اد الأورو وبالتا لا تتأثر هذه الصادرات بعمليات ويل القيود إ رسوم أوبتقليص الرسوم إلا بعد انقضاء مدة تلك الاتفاقات، لكنها تتأثر سلبا حال انفتاح الأسواق وزيادة حدّة ا نافسة للدول غ ا نتمية لتلك الاتفاقات، وبالتا سوف تتضرر صادرات الدول ا تفتقر إ ا يزة التنافسية.

إن رير التجارة وجب الاتفاقات متعددة الأطراف، يدفع بالدول الصناعية إ رفع الدعم على ا نتجات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إ ارتفاع أسعارها، وبالتا تتكبد الدول النامية خسائر كب ة. و هذا السياق، فقد اوزت فاتورة الغذاء لدول ا اد ا غرب العر سنة 1994 س مليارات دولار (7).

أما الاعتماد على ا بوب ا ستوردة لتغطية العجز الداخلي فقد بلغ 80% بالنسبة للجزائر و70% بالنسبة لكل من ا غرب وتونس، أما موع ا واد الغذائية ا ستوردة فقد شكلت ما نسبته من موع الواردات، 26% بالنسبة للجزائر و15% بالنسبة للمغرب، و30% بالنسبة لتونس، و30 % بالنسبة وريطانيا.

بالإضافة إ أن الصادرات الزراعية للدول العربية تقدر بأقل من 7 مليار دولار أي 1 % من الصادرات الـزراعية العا ية، أما وارداتا فتفوق 28 مليار دولار أي 6% من الواردات الزراعية العا ية ذات الوقت وعلى صعيد ا نظمة العا ية للتجارة، لا توجد معا ة حقيقية ذه ا عضلة، بل إن التبعية الغذائية للدول النامية تتعاظم تدر يا، وتدفع با اه تفاقم ا ديونية ا ارجية بسبب تزايد القروض ا قدمة من قبل صندوق النقد الدو ، ومن جهة أخرى، قد يترتب على رير السلع الغذائية بعض الآثار الإ ابية مثل إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية ا يزة التنافسية، نتيجة زيادة ا افز الاستثماري إلاّ أنّ الأمر يتوقف على ضرورة الاعتمادعلى سياسة زراعية تأهيلية مـدعّمة من قـبل الدولة (8).

4- أثر رير التجارة العا ية على قطاع ا دمـات : أصبحت ارة ا دمات (9) تل مركزا مهما التجارة العا ية، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1415 مليار دولار، أي س التجارة العا ية، حيث تستحوذ الدول الصناعية على ا زء الأك من ارتا. وقد بلغت صادرات ا دمات الولايات ا تحدة والا اد الأورو واليابان وكندا 939 مليار دولار أي ثلث صادرات العا . ح لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار أي 2.1% فقط من صادرات ا دمات العا . وتبلغ وارداتا 38 مليار دولار أي 2.7% من الواردات العا ية.

استنادا إ ا بادئ العامة ا تسري على يع أعضاء منظمة التجارة العا ية، وا تعلقة بالدولة الأو بالرعاية، وشفافية السياسة التجارية، وا عاملة الوطنية، إذ على كل عضو أن نح حالا وبدون شروط معاملة متساوية ميع الأعضاء كما هو ملزم عاملة خدمات دولة أخرى معاملة ا دمات ا لية، وعليه أيضا نشر القوان والإجراءات التفصيلية ا رتبطة با دمات.

و در ا لاحظة أن بعض الدول النامية، ا فيها بعض الدول العربية (مثل : السعودية، مصر، تونس، الإمارات العربية ا تحدة، الأردن، ا غرب) قد شهدت وا قطاع ا دمات، وتكوين حصيلة هامة من النقد الأجن ، إلا أنا لا تزال تعا من ضعف مؤسساتا العاملة هذا الال نظرا لعدم تعها با زايا التكنولوجية ا تلكها الشركات الأجنبية، وبالتا فقدرتا على عرض خدماتا الأسواق العا ية ضعيفة.

إن ﺮير التجارة الدولية ال ا دمات ا الية وا صرفية ينتج عنه خسائر عديدة للدول النامية، ا يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك وا ؤسسات ا الية الأجنبية، سواء ع ا دود أوعن طريق إنشاء فروع ا داخل الدول النامية. هذه ا سائر تتعلق بتأث سياسات البنك الأجن على السياسة الاقتصادية للدولة، كما كن أن تتأثر الصناعات ا الية الوليدة با ؤسسات الوطنية.

ال السياحة، تؤدي عملية ﺮير ارة ا دمات إ زيادة استثمارات الشركات الأجنبية، ا ركبات السياحية وا نتجعات والفنادق، دون مراعاة أولويات التنمية الدول النامية، ا لق فجوة ب طبقات ا تمع، يصعب - مع مرور الوقت – سدّها. وعلى العموم، فإن وضع الدول النامية ا فيها الدول العربية، يتطلب التدرج ﺮير قطاع ا دمات، يتم من خلا ا تيئة ا ناخ الاقتصادي والاجتماعي حـ تتجانس مع ا تغ ات ا ديدة بالإضافة إ ضرورة ترتيب الأولويات وا رص على ا صا الأمنية والاقتصادية الاستراتيجية.

5- أثر ﺮير التجارة العا ية على حقوق ا لكية الفكرية :

تعود جذور اية هذه ا قوق الفكرية (10) إ اتفاقية باريس عام 1967 ا اصة قوق ا لكية الصناعية، واتفاقية BERNE لعام 1971 ا تتناول حقوق التأليف، كما توجد مؤسسة عا ية متخصصة وهي ا نظمة العا ية ماية ا لكية الفكرية ا أنشأت عام 1967، مهمتها تطبيق هاتا الاتفاقيتا وتضم 157 دولة. و ت ضغط الولايات ا تحدة الأمريكية والا اد الأورو ، ورغم معارضة غالبية الدول النامية، انتقلت أحكام الاتفاقيتا مع بعض التعديلات إ جولة الأرغواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق ا لكية الفردية ذات العلاقة بالتجارة. والواقع أن مناقشة ا لكية الفردية إطار G.A.T.T. أو إطار O.M.C، لا تعدوأن تكون اولة من قبل الدول الصناعية من أجل اية نتائج ابتكاراتم واختراعاتم العلمية، والانفراد باستغلا ا لأطول مدة كنة، و اولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا وبراءات الاختراع إلا بشروط تضعها الدول ا تقدمة.

و هذا السياق، تعد صناعة الدواء الدول النامية من التحديات الكب ة نظرا للقيود ا تفرضها الدول صاحبة الاختراع. و در الإشارة هنا إ أن الدول العربية استهلكت سنة 1997 ما قيمته 3840 مليون دولار من الأدوية، الأمر الذي ينم عن التبعية للدول ا تقدمة. وعلى هذا الأساس، طالبت الدول النامية، بقيادة ا ند وال ازيل من الدول ا تقدمة، السماح ا بإنتاج أدوية خارج براءات الاختراع، إطار سياستها للصحة العامة، وذلك بغرض مواجهة الأمراض والأوبئة مثل الإيدز والسل وا لاريا.....إ .

إن مقدرات الدول النامية لا تسمح ا الوقت الراهن باكتساب ميزة تكنولوجية وابتكاريه، إذ الأمر يتطلب ضرورة الاستثمار ال البحوث والتطوير، وذلك يعد مشروعا جدّ مكلف. وعليه قد تكون مشروعات الشراكة مع الطرف الأجن مسألة إستراتيجية لتضييق الفجوة التكنولوجية، وا د من التبعية ا طلقة للعا ا تقدم.

6- أثر ﺮير التجارة العا ية على ا قوق الاجتماعية للعمل :

يعت موضوع التجارة وحقوق العمل من أكثر ا وضوعات ا هي ل خلاف ب الدول ا تقدمة والدول النامية. وقد " إثارتا خلال ا ؤ ر الوزاري الأول للمنظمة العا ية للتجارة سنغافورة عام 1996، وأدرج جدول أعماله ما يسمى " با عاي الأساسية للعمل "، حيث طالبت الدول ا تقدمة بأن تكف الدول النامية عن استخدام العمالة من صغار السن وذلك للمحافظة على حقوق العمل. وأي

اهل ذه ا قوق يقود إ إفساد مبدأ التبادل ا ر وإبطال مشروعيته.

إلا أن الدول النامية ترى بأن إثارة هذا ا وضوع من قبل الدول ا تقدمة هوبغرض إضعاف قدرتا التنافسية (أي الدول النامية) وت ير ذلك هوأن تكلفة ساعة عمل الدول الصناعية أعلى من كلفتها الدول النامية ففي عام 1995 بلغ معدل تكلفة ساعة عمل قطاع الصناعات التحويلية الولايات ا تحدة الأمريكية 17.2 دولارا، ح بلغت تكلفة ساعة عمل البلدان النامية أقل من دولار واحد و ا أن كلفة العمل تعت ددا لسعر السلعة، فيصبح إذن، مستوى أسعار السلع ا اثلة مرتفعا الدول الصناعية ومنخفضا الدول النامية. ومن هنا تظهر إشكالية القدرة التنافسية التجارة العا ية، خاصة القطاعات ال لا تتطلب مهارة تقنية عالية.

وبذلك، طالبت الدول النامية مناقشة موضوع العمالة لدى منظمة العمل الدولية، باعتبارها ا هاز ا ختص ناقشة هذه ا شاكل. و در الإشارة هنا، إ أن توسيع دائرة تشغيل الأطفال سوف رمهم من فرص التعلّم و علهم غ مؤهل لإحداث تنمية اقتصادية أساسها التنمية الاجتماعية.

تش إحصائيات جامعة الدول العربية خلال 1999، أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ب 10 و14 سنة يشكلون 10% من القوة العاملة مصر، و20 % اليمن، و 23 % موريتانيا. لكن لا تأت هذه الظروف من رغبة السلطات العامة بل من الظروف الاقتصادية الصعبة، ولذلك لا كن احترام ا قوق الاجتماعية للعمل دون معا ة واقعية لتلك ا شاكل (11).

ثالثا" : دعائم الاندماج الإ ا ا نظمة العا ية للتجارة :

إن ملامح الاقتصاد الدو ا عاصر تكشف عن نوايا الدول ا تقدمة ا تمثلة بسط نفوذها على اقتصاديات الدول النامية، وإجبارها على التكّيف- طوعا" أوكرها" – مع النظام التجاري العا ي. وبغية تثم اندماجها، مطلوب من الدول النامية (ا فيها الدول العربية) الاستناد إ لة من الدعائم، بيا نا كالآ :

1- تفعيل دور الدولة : إنّ طبيعة وحجم الضغوطات ال تواجه اقتصاديات الدول النامية (ا فيها العربية) يتطلب إعادة الاعتبار لوظيفة الدولة كمحرّك للتنمية الاقتصادية، دون عز ا عن يطها الإقليمي والدو .

و هذا السياق تعمد الدولة، من خلال أجهزتا ومؤسساتا، على تب إصلاحات اقتصادية (إ جانب إصلاحات اجتماعية وسياسية) رشيدة و دية تتمحور أسـاسا" حـول (12) :

- إعادة توزيع الأدوار ب القطاع العام وا اص، مع فسح ا ال أمام ا بادرات ا اصة، عن طريق تشجيع الاستثمار ا اص،
- التخفيف من الأعباء ال تتكبّدها الدولة، دعما للمنشآت ا اسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم، والبحث العلمي، والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية، وا نشآت الاقتصادية ذات الأ ية الإستراتيجية،
- توف مناخ استثماري مناسب، وتشجيع الاستثمار ا لي بغية اجتذاب رؤوس الأموال ا لية والأجنبية.
- توف إطار قانو و اري يّتسم بالشفافية، والعمل على تبسيط إجراءات التقاضي لفض ا نازعات، من خلال نظام قضائي متخصص ا عاملات التجارية وا الية.
- تبسيـط العلاقات السائدة ب ا كومة والقـطاع ا اص (خاصة إذا كان ا دف تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال)، مع الاعتماد على سياسات اقتصادية أكثر مرونة، قق بيئة مناسبة لتصحيح الاختلالات، مع ترشيد عمليات الاست اد، والعمل على زيادة القدرة التصديرية.
- تطوير النواحي الإجرائية سوق ا ال، وتوف عنصري الشفافية والإفصاح البيانات، مع ضرورة اتّباع القواعد ا الية ا لية والدولية ال تكون أكثر استجابة تغ ات السوق.
- اعتماد ا كم الراشد وزيادة الشفافية ودمقرطة ا ياة السياسيةو اربة الفساد الاداري والسياسي.

2- الشروع تشكيل الفات سياسية وأمنية : وينسحب هذا العامل على الدول ال مع بينها قواسم مشتركة، مثل الدول العربية، على اعتبار أن أي مشروع تكاملي يتوقف أساسا على توف الشروط الضرورية للتكامل مع الإرادة السياسية للنخب ا اكمة، بالإضافة إ التعجيل باعتماد منظومة أمنية إقليمية (عربية) وذلك بغية صيانة أمن الأفراد والدول من داخل الإقليم، بدلا من است ادها من الدول

صاحبة ا يمنة (مثل أمريكا وبريطانيا) لقاء تكلفة سياسية واقتصادية واجتماعية جدّ باهضة.

3- تنم دور التكتلات الإقليمية والقارية : إنّ العا كان وسيطل تتجاذبه أقطاب متعددة، إذ إنّ فرضية القوة الاقتصادية الوحيدة وا هيمنة، لا تلبث وأن تتلاشى، ولذلك تعدّ إستراتيجية تشكيل تكتلات اقتصادية بالنسبة للدول النامية (الدول العربية)، ذات أ ية قصوى وجب تثمينها. فبالنسبة للدول العربية، يعد مشروع منطقة التجارة ا ـرة العربية الكـ ى إطارا" مواتيا" يؤدي إ زيادة تبادل ا نافع وا كاسب فيما بـ الدول العربية، وهوأمر يعزز من إمكانات الاندماج الإ ا ا نظومة التجارية العا ية.

و ـدر الإشارة إ أنّ عدد الدول العربية الأعضاء ا نظمة حـ أكتوبر عام 1999 بلغ أربع عشرة دولة (13). وتكمن الأ ية النسبية للدول الأعضاء أنا ثل 180 مليون نسمة أي 66% من ـموع العا العر والبالغ عددهم حوا 260 مليون نسمة. وبالتا فإنّ فرص الاستثمار والنفاذ إ سوق كهذه، سوف يزيد من التجارة البينية وفقا لاقتصاديات ا جم والوفرات الـ تنتج عن إقامة الوحدات الإنتاجية، ووفقا قتضيات السوق لكبـ ، الذي تستهدفه الشركات العربية والشركات الدولية إطار العو ة واندماج الأسواق العربية السوق العا ي. كما أنّ الدول النامية (ا فيها بعض الدول العربية) مدعوة لتعظيم منافعها إطار اتفاقات مع الا ـاد الأورو والتكتلات الإقليمية الأخرى.

ا ـلاصة : لقد تناولنا ضمن هذا ا ـوضوع، بعض الآثار ا ـتملة لاندماج الدول النامية النظام التجاري العا ي، حيث تأكد، وعلى أكثر من صعيد أن الدول ا تقدمة، حال سعيها لتحرير التجارة، إنّما بغرض تعظيم منافعها على حسـاب مقدرات الدول النامية، ويـ ز ذلك من خـلال ما يلي :

- إنّ الدول ا تقدمة ـاطل تنفيذ بعض التزاماتا ا ـاصة بتحرير التجارة وخاصة قطاعي الزراعة وا نسوجات، حـ تضغط على الدول النامية، برغم أنّ ذلك (أي ـرير التجارة) سوف يكسبها العديد من ا زايا، إلاّ أنّ الواقع أثبت اختلافا كبـ ا القواعد التجارية.
- إنّ ظاهرة الاندماج ا تزايد للشركات العملاقة، قطع الطريق أمام جهود الشركات ا لية الدول النامية، وأفقدها القدرة التنافسية وإمكانية النفاذ إ الأسواق الأجنبية.
- إنّ خيار الدول النامية للاندماج الإ ا ضمن النظام التجاري العا ي ا ـديد، مرهون ـدى استعداد هذه الدول لاعتماد تدابـ فعّالة ورشيدة الـ ال السياسي والاقتصادي وما يتصل بما، إذ تقود إ بناء اقتصاد تنافسي.
- إنّ ا نظمة العا ية للتجارة مدعوة، بكل ما ـلك من أجهزة ولوائح تنظيمية، للمسا ة ا ـادة إحداث تنمية مستد ة الدول النامية.

ا وامش وا راجع :

(1) فضل علي مثـ : الآثار ا تملة نظمة التجارة العا ية على التجارة ا ارجية، مكتبة مدبو ، القاهرة 2000، ص 86.
(2) نبيل حشاد : ا ات ومنظمة التجارة العا ية، دار ا ي، مصر للطباعة والنشر، ط2، 1999، ص 28 – 29.
(3) www.aljazeera.net /in-depth/international_com/2001/ page consultée le 08-11-2001.
(4) علي حافظ منصور: تقدير و ليل الآثار ا تعلقة بالتجارة السلع - ا لتقى الدو حول تأهيل ا ؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج ا ـركة الاقتصادية العا ية، سطيف 29-30 أكتوبر 2001، ص 11.
(5) ـزيد من ا علومات، ـكن الاطلاع على نشرة الاحصاءات الصادرة عن ا نظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 1998.
(6) إنّ تطبيق هذا الاتفاق كان بغرض ـاية منتجات البلدان الصناعية من منافسة سلع البلدان النامية.
(7) HAROUN.T : « Les opportunités d''intégration économique au Magreb. Approche théorique et perspectives concrètes » Thèse de doctorat en sciences économiques. NICE Sophia-antipolis 1998 p.216
(8) صا صا ي : " الآثار ا توقعة لانضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة. ا لتقى الدو حول تأهيل ا ؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج ا ـركة الاقتصادية العا ية " سطيف 29-30 أكتوبر 2001، ص 8.

(9) تشتمل أنشطة ا دمات على عدة عناصر أ ها : خدمات الأعمال (القانونية، ا اسبية، ا ندسية، الصحية ... ا) خدمات ا سابات الآلية (تصميم وتنفيذ ومعا ة ال امج ...)، خدمات وث التطوير، خدمات الا ار والتأج (السفن، الطائرات، العتاد...) خدمات التسويق والاستشارات الإدارية والعلمية، خدمات التوزيع، ا دمات التعليمية، ا دمات ا الية، ا دمات ا صرفية، ا دمات الصحية (العيادات، ا دمات الاجتماعية ...)، خدمات السياحة والأسفار، خدمات النقل، ... ا .

(10) تشتمل حقوق ا لكية الفكرية : العلامات التجارية، حقوق ا ؤلف وا قوق ا تعلقة با، منشأ السلعة، التصميمات الصناعية، براءات الاختراع، التصميمات التخطيطية (الرسوم الطبوغرافية) ... ا .

(11) www.aljazeera.net/in-depth/international_com/2001 page consultée le 25-11-2001.

(12) مد مصطفى العيد ا : " التصحيحات ا يكلية والتحول إ اقتصاد السوق البلدان العربية "، وث الندوة الفكرية ال نظمها ا ركز الوط للدراسات والتحاليل ا اصة بالتخطيط – ا زائر – مركز الوحدة العربية 1999، ص 36-37.

(13) عبد الر ن ص ي : " منطقة التجارة ا رة العربية ب الواقع والطموح " بنك الكويت الصناعي، سبتم 2001، ص 34

الإنترنت في الجزائر
L'Internet en Algérie

د/ بختي ابراهيم – جامعة ورقلـــة
bbekhti@online.fr

ملخص : يتمحور هدف الدراسة، حول تبيان خدمات واستخدامات الإنترنت أنشطة ا ؤسسة، فإستخدام الإنترنت با ؤسسة يُعد حد ذاته مشروعا مستقلا يتطلبُ إستثماراتٍ مرتبطة جم ا ؤسسة وأنشطتها.

الكلمات ا فتاح : إستبيان إلكترو ، إنترنت، ارة إلكترونية، ب تية.

هيد : بغرض دراسة واقع وآفاق إستخدام الإنترنت با زائر، قسمنا الدراسة إ قسم ، القسم الأول منها إحصائي يتعلق بالإنترنت واستخداماته، والقسم الثا ليلي للبنية التحتية، وهو مكمل ومدعم للقسم الأول، القسم الإحصائي اعتمدنا ا صول على ا علومات الإحصائية على التحري Enquête، باستخدام الاستبيان الإلكترو Sondage électronique، الذي يعتمد نشره على شبكة الإنترنت عن طريق الويب Web أو عن طريق ا يد الإلكترو E-mail، أوكليهما معا.

ا دف من هذه الدراسة هو الوقوف على عدة متغ ات تتعلق باستخدامات الإنترنت والتجارة الإلكترونية ا زائر، وكذلك معرفة صلاحية البنية التحتية للإتصالات با زائر، وهل هي قابلة وض غمار ا نافسة التجارية إلكترونيا، وما مدى إمكانية قبول ا ستهلك لفكرة التسوق من خلال الشبكة، وبصورة أخرى، التحقق من وَعي صناع القرار ستقبل التجارة الإلكترونية ؟ وماذا أعدوا لذلك ؟ خاصة وقت تتأهب فيه ا زائر للانضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة- ال اعتمد أعضاؤها، ارة ترتكز على تكنولوجيا الإعلام والاتصال-، إذ يعت التحكم تكنولوجيا الإنترنت والشبكات معيارا عا يا للتفرقة وتقسيم ا داخيل، داخل سوق عا ية حرة رأ الية.

I- القسم الأول : الإسنبيان الإلكترو

للتعرف على الإنترنت واستخداماته، ومستقبل التجارة الإلكترونية ا زائر، بادرنا إ تنظيم استبيان إلكترو [(1)] مكون من سبعة وثلاث استفسارا ص بعضه ا ستخدم لشبكة الإنترنت والبعض الآخر ص شبكة الإنترنت واستخداماتا ؛ إعتمدنا بناء الاستبيان الإلكترو على لغة النص الفائق HTML، ولضمان مشاركة أك قمنا بإرسال دعوات إلكترونية للمشاركة الاستبيان عن طريق ا يد الإلكترو [(2)]، و نفس الوقت العرض شبكة الإنترنت، وبعد مرور سنة إستطعنا أن صل على 252 استبيان، وقد تقررا أن تقتصر العينة على 200 فرد بعد الفرز والتنظيم، ذلك أننا استبعدنا 9 استبيانات بسبب التكرار، 29 استبيانا أستبعد لعدم الإ ام و14 استبيانا ألغي بسبب التضارب الفاضح ا علومات ا صرح با.

1- العينة ا قصودة : ا شاركة الإستبيان كانت مفتوحة و كنة ميع مستخدمي شبكة الإنترنت ا زائريون ختلف شرائحهم ومستوياتم أينما وُجِدوا.

2- قاعدة الإستبيان : نقصد بقاعدة الإستبيان ا عطيات ا ستخلصة من الإستبيان الإلكترو ا صل عليها عن طريق ا يد الإلكترو شكلها ا ام، وقد إرتكزنا بناء هذه القاعدة على برنامج إكسل EXCEL 2000، وقد حاولنا قدر الإمكان تكميم ا عطيات الكيفية لتسهيل التعامل ا سا ، وقد إستعنا داول تقاطعية (Tableaux croisés) ا دف منها هو كشف التناقضات إن وجدت أثناء ملئ الاستمارة.

3- الإطار ا كا والزما للدراسة : الاستبيان الإلكترو من خصائصه أنه غ خاص نطقة جغرافية معينة، بل هو متاح لكل الراغ ا شاركة، وعليه فإن الإطار ا كا صور كل ا ناطق وا هات ال كن ا أن تستخدم شبكة الإنترنت

؛ أما الإطار الزما فإنه دد بسنة واحدة بداية من شهر جوان 1999 إ غاية ناية شهر ماي 2000.

4- ال امج ا ستخدمة : لبناء الاستبيان با وقع ا ضيف استخدمنا لغة النص الفائق ال ة بالاستعانة ب نامج Microsoft FrontPage 2000، أما بالنسبة لعملية ليل النتائج استخدمنا برنامج Microsoft Excel 2000، وكذلك ال نامج الإحصائي STATITCF V5.0.

5- موضوع الدراسة : سوف نعرض نتائج الدراسة الإحصائية سة نقاط رئيسية هي :

- 1.5- ا صائص الد وغرافية للعينة
- 2.5- خدمات واستخدامات الإنترنت
- 3.5- التجارة الإلكترونية
- 4.5- الإعلان التجاري
- 5.5- وضعية الشبكات وموزعي الإنترنت

1.5- ا صائص الد وغرافية للعينة :

أ. ا نس والعمر : كشفت الدراسة أن جل ا شارك الإستبيان هم من الذكور بنسبة 82% مقابل 18% إناث، وتراوحت أعمار ا شارك ب سن 16 و55 سنة، وأن متوسط العمر العينة بلغ 33 سنة، النسبة الك ى من ا شارك مركزة عند الفئة ا صورة ب [27-32] بنسبة تقارب 28%، تليها الفئة [33-38] بنسبة تقارب 25% الفئة [39-44] بنسبة تقارب 15%، الفئة [21- 26] بنسبة 14%، فيما استحوذت بقية الفئات [15- 20]، [45-50] و [51-56] على نسب ضئيلة حدود 8%، 7%، 1% على التوا ؛ وهنا نستنتج أن الإنترنت ل إقبال من طرف يع الشرائح العمرية.

ب. ا ستوى التعليمي : أظهرت الدراسة إرتفاع ا ستوى التعليمي عند ا شارك حيث سيطر ا امعيون ا اصلون على شهادة التدرج الطور الثا طويل ا دى على أك نسبة مقدرة بـ 64.79% واحتل ا رتبة الثانية ا امعيون ا اصلون على شهادة مابعد التدرج ماجست ودكتوراه بنسبة 16.9% يليهم ا امعيون ا اصلون على شهادة تق سامي بنسبة 9.86% و ا رتبة الأخ ة 8.45% من الطلبة الثانوي وما دون ذلك ؛ ا ستنتج هنا أن الإنترنت يستخدم من طرف مستويات تعليمية تلفة.

ت. اللغات : إحتلت اللغة الفرنسية ا رتبة الأو بنسبة 60% تليها الإ ليزية بنسبة 34% بقيت اللغات بنسب شبه متساوية، موعها لايتجاوز 6%.

ث. ا هنة : لتحليل هذا العنصر إعتمدنا على تصنيف ا هن حسب تصريح ا شارك أقسام طبقا لتكرارها، فكانت الأقسام مكونة من : أستاذ، طالب، مدير، مس ، تاجر، عمل حر، موظف وأخ ا دون عمل.

بعد عملية الفرز والتنظيم، تب لنا أن النسبة الك ى ا ستخدمة للشبكة هي ثلة من القطاع العام الذي إستحوذ على نسبة 64.79% والقطاع ا اص بنسبة 35.21%، ومن خلال الدراسة كن تأكيد سيطرة قسم ا وظف ا زائر بنسبة تقارب 46.48% ويرجع هذا لفرصة وجود نقاط إتصال بالإنترنت من أماكن عملهم، فضلا عن نقاط الإتصال الأخرى، وما يلفت النظر أيضا أن قطاع سلك التعليم ا زائر تل ا رتبة الثانية بنسبة 35.21% منها نسبة 21.13% مستخدم أساتذة، ونسبة 14.08% مستخدم طلبة، وهذا يُعزى لإستغلال الشبكة البحث عن ا علومات أو الدروس التوضيحية أو لدعم الأ اث، ولاحظنا أيضا أن نسبة 1.41% ا زائر مصنفة ضمن قسم دون عمل، وبالاستعانة بقاعدة الإستبيان تب لنا أن هناك شخص واحد جامعي من ا شارك عاطل عن العمل ويستخدم الشبكة، وتبقى نسبة 16.9% لبقية الأصناف ار ومس ي ،...وغ هم.

2.5- خدمات واستخدامات الإنترنت :

أ- الإتصال بالشبكة : إن طرق الإتصال بالشبكة عديدة وا ستخدمون منهم من يفضل إستغلال الشبكة من البيت فقط ومنهم من يفضل النادي أو مكان العمل، ولقد كشفت الدراسة أن النسبة الك ى من ا ستخدم تستخدم الإنترنت من البيت بنسبة 30.99%، تليهم نسبة 25.35% يستخدمون الإنترنت كلما أتيح م ذلك بأية صفة كانت، و ا رتبة الثالثة الإتصال من العمل بنسبة 23.94%، نسبة 14.08% للإتصال من مقاهى إنترنت، تليها نسبة 4.23% للإتصال من عند صديق، وتبقى نسبة 1.41% لشخص واحد يبد رأيه.

ب- ال يد الإلكترو : عن السؤال الذي وجه للمشارك ا اص بتملكهم ل يد إلكترو ، أجابت نسبة 97.18% بنعم ونسبة 2.82% لا.

ت- الإشتراك دمة الوصول إ الإنترنت : أظهرت الدراسة أن 73.24% من ا شارك أقروا بأن ا ؤسسات ا ينتموا إليها تشترك دمة الوصول إ الإنترنت مقابل 26.76% أجابوا بالنفي.

ث- ملكية موقع/صفحات ويب web : تب لنا من خلال الإستبيان أن القطاع العام ا زائر إستحوذ على النسبة الك ى للإشتراك مقارنة بالقطاع ا اص، وكذلك توجد نسبة 33.80% من ا ؤسسات تلك موقع الشبكة مقابل 66.20% لا تلك.

ج- منفعة الإنترنت : طرح على ا شارك إستفسار عرفة مدى منفعة الإنترنت م و ؤسساتم، فتب أن نسبة 78% من ا شارك اقروا بأن خدمات الإنترنت مفيدة م و ؤسساتم، وتبقت نسبة 18% ا صة الك ى منها للذين أقروا بأنه مفيد م فقط ونسبة 03% للذين اقروا بأنه مفيد ؤسساتم فقط، وتبقت نسبة 1% من ا شارك الذين يع وا عن وجهة نظرهم).

ح- نوع الإتصال بالإنترنت : عموما الإتصال الأقل تكلفة هو الإتصال بواسطة ا ط ا اتفي التقليدي الذي إحتل النسبة الك ى قدار 78.87% تليه نسبة 11.27% للخط ا تخصص وأغلب مستخدميه من القطاع العام (مؤسسات مرتبطة عن طريق ا وزع CERIST)، وهناك من يستخدم كلا الإتصال وقدرت نسبتهم بـ 7.04% وتبقت نسبة 2.82% تع عن رأيها.

خ- خدمات الإنترنت : إن منافع شبكة الإنترنت عديدة ومتنوعة وتُعد هذه ا نافع ثابة خدمات كننا من عها وحصرها 11 عنصرا وهي على التوا : 9.89% للدراسة، 12% للبحث العلمي، 14.83% لب ا علومات، 12.13% للتصفح، 4.72% للسفر، 5.17% للتسلية والترفيه، 7.87% للجرائد، 7.64% للمحاورة، 13.7% لا يد الإلكترو ، 7.19% قارنة الأسعار، 4.49% للتحويلات ا الية و 0.37% دون إجابة ؛ وعلى كل نتب من خلال هذا التوزيع أن الإنترنت غ مقتصر على خدمة معينة وهذا ما يدل على فعالية خدماته، ومن خلال ا دول السابق كن القول أن ا شارك من ا زائر يستغلون الشبكة بالدرجة الثانية البحث العلمي بنسبة 14% نظرا لقلة ا راجع وعدم حداثتها، وقد إتضح لنا أن أقل ا دمات نسبة هي العمليات البنكية لعدم وجود بطاقات الدفع الإلكترونية الدولية مثل فيزا Visa أو ماستركارد Mastercard، أما بقية النسب فهي مقبولة حيث حازت السياحة والسفر 05% والتسلية والترفيه 05%.

د- صعوبات الاستخدام : إستفسرنا ا شارك عرفة مدى الصعوبات (الإنقطاع أثناء الإستخدام، بطئ ظهور الصفحات، صعوبة تصفح ا واقع، صعوبة التعامل مع ا يد، صعوبة ا صول على ا علومات وصعوبة التعامل مع الويب) ا يتلقونا أثناء الاستخدام فكانت النسبة الك ى من الصعوبات تتمثل بطئ ظهور صور الصفحات بنسبة 42%، أما الصعوبة الثانية فعادت إ انقطاع الاتصال أثناء استخدام الشبكة بنسبة 33% بسبب ضعف بنية الاتصال وعدم التحكم تقنيات الاتصال بالقدر اللازم، الصعوبة الثالثة ثلت صعوبة ا صول على ا علومات من الشبكة بنسبة 13.48% ويرجع السبب ذلك كون أن ا ستخدم هلون قواعد وأساسيات البحث ا ركات وأي منها يستخدم ؛ الصعوبة الرابعة ثلت صعوبة استخدام برامج التصفح واستخدام برامج ا يد الإلكترو وصعوبة التعامل مع الويب بنسبة 11.22% ويعزى ذلك حتما لكون ا ستخدم حديثي الاستخدام تنقصهم ا ة.

ذ- إستخدامات الإنترنت التجارية : حصرنا إستخدامات الإنترنت التجارية الاستبيان 06 عناصر أساسية وهي : نشر ا علومات، البيع ع الويب، جلب ا علومات، الترويج والإعلان، الاتصال با وردين والاتصال بالزبائن، فتب لنا من خلال الإحصائيات ا معة أن جلب ا علومات، إحتلت مرتبة الصدارة بنسبة 32.93% تلتها نسبة 17.96% لنشر ا علومات، نسبة 15.57% للاتصال بالزبائن و14.94% للاتصال با وردين ونسبة 12.58% للترويج والإعلان، وأخ ا 06% للبيع ع الويب وتبقت نسبة ضئيلة تع عن رأيها تقدر بـ 0.02% ؛ إلا أنه كن إستخلاص أن ا زائر من ناحية الإستخدامات التجارية مقبولة النسب بالرغم من أنا سجلت أقل نسبة البيع ع الإنترنت وهذا طبيعي لعدم إنتشار التسوق الإلكترو ببلادنا مع أن الترويج والإعلان شهد نفس الظاهرة، كنتيجة حتمية.

ر- الإكتفاء من خدمات واستخدامات الإنترنت : عرفة إ أي مدى حاز الإنترنت على رضا ا ستخدم له، طلبنا من ا شارك إختيار أحد ا يارات الثلاث : مكتف، مكتف قليلا، غ مكتف ؛ وكما كان متوقعا فقد لوحظ أن ا كتف يقدرون بنسبة 55% نسبة 41% للمكتف قليلا ونسبة 01% لغ ا كتف وتبقت نسبة 03% من ا شارك تع عنها،

وهذا حافز على أن ا ستخدم ا زائري ملم بتكنولوجيا الإنترنت.

3.5- التجارة الإلكترونية :

أ- التسويق الإلكترو : وُجه للمشارك سؤالا حول معرفتهم صطلح التسويق الإلكترو Cybermarketing فُوفق الإجابة ما نسبته 59.15% من ا شارك الإ الي مقابل 40.85% يوفقوا الإجابة، و حقيقة الأمر أن هذا شئ فز وإ ا ودليل على أنم واعون ستقبل التجارة وتطورها ظل شبكة الإنترنت ؛ وهذا أمر صا ا شارك ا زائري مستقبلا عند رسم سياسات التجارة الإلكترونية البلاد.

ب- القبول بالتسوق الإلكترو : فيما يتعلق بنظرة ا تمع للتسوق الإلكترو ء الإنترنت كانت النتيجة مذهلة 83.10% قِبلوا بإستخدام شبكة الإنترنت التسوق مقابل 16.90% معارض لذلك.

ت- مسا ة الإنترنت ا صول على منتج : لقد ساهم الإنترنت توف معلومات ساعدت البعض إقتناء سلعة أو خدمة معينة، وتب لنا من خلال هذه الإحصائيات أن نسبتهم دة بـ 49.30% والنسبة الباقية 50.07% نفت ذلك، ويرجع ذلك عرفتهم أن ا صول على ا نتجات وا دمات صعب ظل عدم توفر إمكانات التسديد.

ث- تكرار التسوق الإلكترو : أظهرت إجابات ا شارك أن 57.75% من مستخدمي الشبكة ارسوا عملية الشراء قط، مقابل 42.25% مارسوه ولو رة واحدة، ويعود ذلك لغياب مقومات التجارة الإلكترونية ا مثلة البنية التحتية للبنوك وا صارف ا الية، وقد حبذنا توزيع العينة إ فئات تكرارية، نسبة 57,75% ارس التسوق الإلكترو أصلا، ونسبة 30,98% للفئات ال مارسته بـ 1 و 5 مرات، تليها نسبة 7,04% للفئات ال مارسته بـ 6 إ 10 مرات، أما أولئك ا شاركون الذين تسقوا من الإنترنت أكثر من 10 مرات يقدر عددهم بنسبة 4,23%.

ج- أنواع السلع ا قتنية ء الشبكة : قدمت قائمة للمشارك با عدد من السلع وا دمات، وطلب منهم إختيار ما إقتنوه عن طريق الشبكة، فجاءت إجابات ا شارك متفاوتة فكانت ا صة الك ى من نصيب ال امج بنسبة 21% ومرد ذلك كون أن ال امج سلع قابلة للتسليم ا باشر والفوري ء الشبكة بإستخدام طريقة التحميل Téléchargement دون وساطة، و ا رتبة الثانية بطاقات السفر وا جز السياحي بنسبة 18% واحتلت ا رتبة الثالثة الكتب وا رائد والجلات بنسبة 15%، التجهيزات وا عدات الإلكترونية بنسبة 12.65% نسبة 11% جز مواقع الويب، وتليها الأقراص ا ضغوطة والألبسة بنسبة 7.06%، و مرتبة أد صنفت كل من العطور/ا دايا وا واد الغذائية على التوا بنسبة 4.7%، 3.53%، وهذا أمر عادي لأن طبيعة ا ستهلك بذ إختيار واقتناء مثل هذه السلع عن قرب مباشرة من ا تاجر التقليدية.

ح- قبول تكرار عملية الشراء : بعد معرفة أنواع السلع الرائجة الشبكة طرحنا على ا شارك إستفسارا ص إستعدادهم لتكرار عملية الشراء مرة أخرى ء الشبكة فحصلنا على نسبة 60.56% مؤيدة ومستعدة لتكرار ربة الشراء مقابل نسبة 39.44% أجابت بالنفي.

خ- طرق الدفع : لت النتائج معظم طرق الدفع ا تداولة وا تعارف عليها من بطاقات ائتمانية، صكوك، الدفع الفوري عند التسليم والتحويلات البنكية ؛ وقد لاحظنا أن أضعف نسبة سجلت هي إستخدام البطاقات الإئتمانية 21.7% نظرا لقلة إستخدامها التعامل البنكي وإحتل مكانا التحويلات البنكية بنسبة 28% وال هي السبيل الوحيد للدفع بالشبكة لأولئك الذين لا لكون بطاقات إئتمانية، وحصلت الصكوك والدفع الفوري عند التسليم على نفس النسبة 25%.

د- ملكية البطاقة الإئتمانية : بينت الإحصائيات ا ستخلصة من الإستبيان أن 8.45% من ا شارك لكون بطاقات إئتمانية، حصلوا عليها من داخل وخارج القطر، والنسبة الك ى من ا شارك أقرت بعدم إمتلاك البطاقة الإئتمانية بنسبة 91.55%.

ذ- نوعية البطاقة الإئتمانية : عرفة أي البطاقات الائتمانية أكثر تداولا، خلصنا إ أن البطاقة من نوع فيزا Visa الصدارة بنسبة 7.04% من موع البطاقـات الائتمانية تليها بطاقـة ماستركارد MasterCard بنسبة 1.41%، وتبقى نسبة 91.55% من ا شارك تبد رأيها.

ر- الثقة بوسائل إرسال معلومات بطاقته الإئتمانية : ا دف من هذا السؤال هو معرفة مدى ثقة ا ستخدم بطريقة إرسال معلومات البطاقة الإئتمانية، من ب ا شارك ا الك لبطاقات إئتمانية أجاب ما نسبته 29.29% بعدم إستخدامها

على الشبكة خوفا من القرصنة، وهذا دليل على أن مشكل الأمن لازال قائما التحويلات عن طريق الإنترنت، أما نسبة 21.95% فأيدت إستخدام البطاقة ع الويب الآمن، تلتها نسبة 17.19% تؤيد إرسال معلومات بطاقته ع ال يد الإلكترو ، الفاكس بنسبة 14.69%، ا اتف بنسبة 12% ونسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 4.88% وافقت لإستخدامها ع الويب العادي غ الآمن.

ز- العوامل ا شجعة على التسوق الإلكترو : أظهرت الدراسة أن العوامل ا شجعة على التسوق الإلكترو تتمثل قلة السلع ليا بنسبة 29,65%، تلتها مقارنة الأسعار بنسبة 27,77% تعدد الاختيارات بنسبة 26,79% وأخ ا سهولة التحويلات ا الية بنسبة 15,79%.

س- تشجيع التسوق الإلكترو : َبينت الدراسة أن نسبة 77,46% من ا شارك يؤيدون ويشجعون التسوق الإلكترو ، مقابل 22.54% وهذا ما يدل على أن مستقبل التسوق الإلكترو واعد يع أ اء ا عمورة إن أتيحت الوسائل الضرورية واللازمة لذلك.

ش- الويب التجاري : إستفسرنا ا شارك عما إذا كانوا يعرفون مواقع ويب للتسوق الإلكترو با زائر، فأجاب 90,14% بأنم لا يعرفون مقابل 9,86%، وهذا ما يؤكد أن ا تاجر الإفتراضية بلادنا ترقى بعدُ إ ا ستوى ا طلوب التسوق الإلكترو .

ص- إستخدام الإنترنت التسوق : خيرنا ا شارك ب استخدام الإنترنت عمليات البيع والشراء أو استخدامه الدعاية والإعلان والترويج التجاري، ففضل 48,54% استخدامه الدعاية والإعلان والترويج التجاري والبقية 51,46% فضلت استخدامه عمليات البيع والشراء.

4.5- الإعلان التجاري :

أ- إكتشاف ا واقع : كشفت الدراسة أن 96% من ا شارك أقروا بفعالية الإعلان التجاري الإلكترو إكتشاف ا واقع التجارية نظ 4% نفت ذلك.

ب- أ ية ا علومات التجارية التسوق الإلكترو : حاولنا معرفة إ إي مدى يساعد الإعلان التجاري الإلكترو ا صول على معلومات عن بعض السلع وا دمات فكانت نسبة 80.28% تؤيد ذلك، مقابل 19.72% لا تؤيد ذلك.

ت- ال يد التجاري : نقصد بال يد التجاري إستلام إعلانات ارية عن طريق ال يد الإلكترو ، حيث أقرت نسبة 69% من ا شارك أنا بالفعل إستلمت إعلانات ارية مقابل 31% تستلم ذلك ور ا يعزى ذلك لعدم إشتراك هؤلاء منتديات حوار أو قوائم توزيع أو ...ا .

ث- الإعلان الأكثر تذكرا : بينت الإحصائيات أن وسائل الإعلان والإعلام متعددة، فالوسيلة الأكثر تذكرا رأي ا شارك التلفاز بنسبة 32,52%، مواقع الويب بنسبة 20,24%، ا رائد بنسبة 19,63%، ال يد الإلكترو بنسبة 15,95%، الطرقات بنسبة 10,43% وا ذياع بنسبة 1,23%.

ج- الشريط الإعلا وأ يته : عرفة مدى تصرف ا شارك إزاء الشريط الإعلا عند التصفح إقترحنا على ا شارك أربعة خيارات هي قراءة الشريط الإعلا ، زيارة ا وقع لاحقا، قراءة توى الشريط أو اهل الشريط، فتحصلنا على النسب التالية : قراءة الشريط الإعلا بنسبة 41%، زيارة ا وقع لاحقا بنسبة 31%، قراءة توى الشريط بنسبة 19%، والذين يتجاهلون الشريط بنسبة 9%.

أما عن أهم وأ ح إعلان إلكترو لفت إنتباه ا تصفح هو ذلك الإعلان ا نشور عن طريق الويب بنسبة 67,14% مقابل 32,86% لل يد الإلكترو ، ذلك أن جل ا ستخدم لا بذون إستقبال الإعلانات التجارية عن طريق ال يد الإلكترو ، نظرا لتميزها بالصور والأشكال البيانية ال عادة ما تأخذ حيزا معت ا، ا قد ول من إستقبال الرسائل الإلكترونية عند تشبع ا يز ا خصص لل يد.

5.5- وضعية الشبكات وموزعي الإنترنت :

نهاية الدراسة الإحصائية حاولنا الوقوف على وضعية الشبكات ا علوماتية با زائر من الناحية ا يكلية ومدى تقدم ا ؤسسات استخدامها، وانصب اهتممنا أيضا وزعي خدمات الإنترنت، واكتفينا صر ثلاثة عناصر أساسية، وهي على التوا :

أ- الشبكة ا لية LAN [3] : وجهنا للمشارك سؤالا يتعلق بتوفر مقرات عملهم على شبكة معلوماتية لية، فكانت نسبة 48% أقرت بوجودها، مقابل 51% أقرت بعدم وجودها، ونسبة 1% تبد رأيها.

ب- شبكة الإتصال DZ-PAC : هي شبكة وطنية تتو إدارتا والإشراف عليها إدارة ا يد وا وصلات السلكية واللاسلكية ووظيفتها نقل ا علومات والبيانات، كما أنا ترتبط بشبكة الإنترنت الدولية وبنوك وقواعد ا عطيات ؛ لكن للأسف إستنتجنا أن جل ا شارك هلونا وقد يعود ذلك للإدارة الوصية ووسائل الإعلام لعدم التعريف با والفائدة ا كن أن نيها ا ؤسسات ا صرفية وغ ا صرفية منها، نسبة 93% من ا شارك ا زائري أقروا بعدم وجود هذه الشبكة ؤسساتم و نسبة 1% أحجمت عن الإدلاء برأيها، وتبقت نسبة 6% ا أقرت بوجود هذه الشبكة DZ-PAC قرات عملهم من ب هؤلاء نسبة 94% تستخدم هذه الشبكة ويل البيانات ونسبة 4% تستخدمه العمليات البنكية (وأحسن بنك يتعامل با هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR على مستوى أكثر من 30 ولاية) وتبقت نسبة 2% تستخدمه ويل البيانات أو ويل العمليات البنكية، وقد أقر يع هؤلاء ا شكل لنسبة 6% بفعالية هذه الشبكة الوطنية.

ت- موزعي خدمات الإنترنت : كشفت الإحصائيات أن ا وزع ا ستحوذ على اك نسبة من ا شارك هو مركز الإعلام العلمي والتق با زائر CERIST الذي ينتشر بفروعه التابعة له كل جهات الوطن بإعتباره مؤسسة تابعة للقطاع العام، وقد حاز على نسبة 76% من ا شارك الإ الي ، مقابل 11% مشارك لدى موزع خواص وهناك نسبة تقدر بـ 6% من يتوفر على إشتراك لدى مركز الإعلام العلمي والتق بالإضافة إ إشتراك آخر لدى أحد ا وزع ا واص، وتبقت نسبة 7% تد برأيها، وقد أيد معظم ا شارك بنسبة 90% فكرة دخول منافس جدد بقصد ا نافسة والتحس خدمات الإنترنت.

II- القسم الثا : البنية التحتية للإنترنت

سعت ا زائر إ الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت والتقنيات ا رتبطة با، من خلال ارتباطها بشبكة الإنترنت شهر مارس من عام 1994، عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتق (CERIST) [4]، الذي أنشئ شهر مارس سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العا والبحث العلمي، وكان من مهامه الأساسية أنذاك، هو العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

عرفت ا زائر منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا ال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الإنترنت، ففي نفس السنة، كانت ا زائر مرتبطة بالإنترنت عن طريق إيطاليا، تقدر سرعة الارتباط بـ 9600 حرف ثنائي الثانية (9.6Ko)، وهي سرعة جد ضعيفة، وقد ذلك إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو، بدف إقامة شبكة معلوماتية إفريقيا، تسمى بـ (RINAF) [5]، وتكون ا زائر هي النقطة ا ورية للشبكة ال إفريقيا.

سنة 1996، وصلت سرعة ا ط ا إ 64 ألف حرف الثانية، ر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس ؛ و نهاية 1998، ربط ا زائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة 01 ميغابايت الثانية (Méga Bytes) ، و شهر مارس 1999، أصبحت قدرة الإنترنت ا زائر بقوة 2 ميغابايت الثانية، و إنشاء أكثر من 30 خطا هاتفيا جديدا من خلال نقاط الوصول التابعة للمركز وا تواجدة ء تلف ولايات الوطن (ا زائر العاصمة، سطيف، ورقلة، وهران، تلمسان،...) وا ربوطة بنقطة خروج وحيدة هي ا زائر العاصمة.

قدر عدد ا يئات ا شتركة الإنترنت سنة 1996، أي بعد سنت من دخول الإنترنت إ ا زائر وا 130 هيئة، و سنة 1999، قدر عدد ا يئات ا شتركة الشبكة بـ 800 هيئة، منها 100 القطاع ا امعي، 50 القطاع الط ، 500 القطاع الاقتصادي و150 القطاعات الأخرى، و نفس السنة أي 1999، كان ر كز البحث الأعلام العلمي والتق حوا 3500 مشترك، ولأن هناك تباين كب ب عدد ا شترك ومستعملي الإنترنت ا زائر نظرا لا فاض نسبة الاشتراك الفردي با قارنة مع نسبة اشتراك ا يئات (مقاهي الإنترنت، ميدياتيك، مؤسسات،...)، بسبب ارتفاع تكلفة الربط بالشبكة، فإنه كن تقدير أن هناك حوا 180 ألف مستعمل للإنترنت، حوا 50 مستعمل لكل اشتراك[6]، ثل هذا العدد نسبة أك بقليل من 01 الألف من عدد مستعملي الإنترنت العا [7].

بعد إصدار ا رسوم التنفيذي رقم 98-257 بتاريخ 25 أوت 1998[8]، وا لمعدل رسوم تنفيذي آخر مل رقم-2000 307 بتاريخ 14 أوكتوبر 2000[9]، الذي دد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمة الإنترنت، ظهر مزودون جدد خواص وعموميو إ جانب مركز البحث الإعلام العلمي والتق ، ا زاد عدد مستخدمي الشبكة، وقد وصل عدد الرخص ا منوحة إ واص ء ا القطر ا زائري إ 65 رخصة[10] ح ناية 2001 ؛ إن وجود هذه ا ؤسسات سوق الإنترنت سوف سن من خدمات الوصول إ الشبكة، ويساهم تقد أسعار تنافسية للاشتراك دمات الإنترنت ؛ لكن حقيقة الأمر أن جل ا واص ا رخص م بإستغلال الإنترنت ينشطوا بعد، لسبب أو لآخر ؛ و وقت لاحق ستنشئ وزارة ا يد وا واصلات شبكة عن طريق الساتل : Vsat وImmarsat (هذا الأخ يدور على ور إفريقيا، جزء من أوربا، الشرق الأوسط و أمريكا) ا يسمح بتقوية ربط ا واقع وا شترك بشبكة الإنترنت[11].

إن زيادة عدد هذه ا ؤسسات وحده دون تطوير البنية التحتية للاتصالات، ا تعد أمرا ضروريا لتحس خدمات الوصول إ الإنترنت، لن يأ بالفائدة ا رجوة منها، حيث إحصاء حوا 1.4 مليون خط هاتفي ا زائر، أي عدل خط لكل 25 فرد، وهو جد بعيد عن ا عدل العا ي (خط لكل 6 أفراد)، من ب هذه ا طوط ا توفرة هناك 300 ألف إ 400 ألف خط عاطل[7].

ا زائر الآن مرحلة لتدارك تأخرها، فا هة الوصية وزارة ا يد وا واصلات وفرت خط إتصال أساسي للإنترنت (backbone)، من الألياف الضوئية قدرته 34 ميغابايت/ثا قابل للتوسعة لغاية 144 ميغابايت/ثا، لتمكن موزعي خدمات الإنترنت (providers) وبعض مؤسسات الإتصال من الإرتباط بالشبكة الدولية على وجه أحسن، فإدارة ا يد وا واصلات، شرعت إقامة شبكة لتقد خدمات الإنترنت كموزع للمؤسسات والأفراد، يث تستهدف شبكتها كل ولايات الوطن[12]، قدرتا تفوق 10.000 خط، ويتوقع أن يكون ا 100.000 مشترك ؛ هذه الشبكة تتميز بضمها ختلف ا دمات ا يوفرها الويب بالإضافة للخدمات ا تتطلبها التجارة الإلكترونية[13] ؛ وقد بالفعل تشييد شبكة ا يد وا واصلات، وهي جاهزة للإستغلال، دون كلمة مرور، ودون إشتراك أو إلتزام، فالتكلفة سب أوتوماتيكيا مع تسع ة ا اتف و كن الإطلاع على هذا با وقع http://www.djaweb.dz لكن التسع ة لا تزال مرتفعة جدا مقارنة وزع آخر.

نفس الطريق سلكه مركز البحث والإعلام العلمي والتق عن طريق تقوية بنيته التحتية، حيث بدأ مشروع يربطه وزعه الولايات ا تحدة ط سعته تصل إ 30 ميغا بايت/ الثانية، وزودت ا شترك العوام بأكثر من 20 نقطة وصول للإنترنت، و43 خط متخصص لقطاع التعليم العا وا يئات البحثية، و48 خط متخصص لبقية القطاعات الأخرى من بينها ا وزع ا واص ؛ ويصل عدد خطوط ا اتف ا ستخدمة الولوج إ الشبكة بـ 2000 خط[14]، وحسب مصادر ا ركز فإن عدد ا ستخدم سنة 2001، بلغ 250.000 مستخدم، منهم 20.000 مشترك ؛ وقد حضر ا ركز نفسه وض غمار التجارة الإلكترونية من خلال تنمية ا امج، وبناء ا واقع التجارية، أي ض البنية التحتية ذا النوع من التجارة ؛ ونذكر بأن هذا ا ركز هو الذي يشرف على إدارة وتسي النطاق dz.[15].

يساهم مركز البحث والإعلام العلمي والتق ، بكل ثقله تنمية شبكة الإنترنت، بداية سنة 2001 إنطلق ا ركز وبإيعاز من الوزارة الوصية، تشييد شبكة علمية على ا ستوى الوط ، يتم الولوج إليها من خلال الشبكة الدولية للمعلومات، ويطلق على الشبكة إسم الشبكة الأكاد ية للبحث ARN[16]، هدفها ربط يع ا امعات ا زائرية، وتزويدها اسبات موزعة (serveurs) لإحتواء موقع الويب، يث يشتمل كل موقع على الأ اث العلمية وا ذكرات وما يتاح لدى ا ؤسسة ا امعية من دوريات وكتب و لات علمية، أي تشكيل مكتبة إفتراضية، بقصد تبادل ا علومات ب ا امعات وا يئات وا راكز البحثية بالوطن، إضافة للإستعانة بذه الشبكة تقد الدروس عن بعد (télé-enseignement) ؛ وقد ركز ا ركز على مسا ة مشاركة ا امعات وا يئات وا راكز البحثية بناء الشبكة الأكاد ية للبحث، ولذلك عمد لإقامة دورات تدريبية[17] لتكوين ا كون سا ة هيئات من خارج الوطن للإسراع عملية التنفيذ.

أصبحت الإنترنت ملازمة ميع الأنشطة التجارية الدولية، بفضل الاتصال ا باشر مع العملاء والشركاء، الشيء الذي يفرض على البنوك ا زائرية ديناميكية أك ال ا نافسة، بالاعتماد على ا عرفة بتكنولوجيات التسويق ع الإنترنت (بواسطة الشبكات)، إذ أن هذه الطريقة تقد ا دمة هي، أولا : فرصة تسويقية تسمح بإنشاء علاقة جوارية

كن من الوصول إ عميل يكن بالاستطاعة الوصول إليه فيما سبق، ثانيا : هي فرصة ارية كن ا ؤسسات البنكية من ال وز بإعطائها قيمة لشبكاتا التجارية.

يعيش النظام ا صر ا زائري مشاكل عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقد ه دماته، يث تقف عائقا أمام تطوره وحاجزا وجه الاستثمار، نظرا للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع حلقة التنمية الاقتصادية، وتتعلق هذه ا شاكل عادة بالكفاءة والسرعة الأداء، ح وإن تعلق الأمر بالعمل على ا ستوى ا لي، هذا ظل غياب شبكات لية تربط تلف ا يئات ا الية وتنسق العمل بينها، إن هذه ا الة تفرض إ اد حلول جديدة من شأنا تقد خدمات أحسن وأسرع مثل النقود الإلكترونية ال تسهل عمليات التسديد أو الدفع ا باشر ع الإنترنت.

بادرت بعض ا ؤسسات بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد، منتشرة نقاط دودة من التراب الو ، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسي ها، جعل بعضها تتوقف عن تقد خدماتا، بسبب اعتماد هذه ا ؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة، غ متوافقة وخصائص السوق ا زائرية، لكن وجود الطلب متزايد على هذه ا دمات مثل التسديد والدفع ببطاقات ا عاملات ا الية، شجع بعض ا ؤسسات على مواصلة تقد ها، مثل : بطاقة الدفع ا قدم دمات ا اتف وبطاقة السحب من الصرافات الآلية ؤسسة ال يد وا واصلات، البطاقات البنكية للسحب والدفع (القرض الشع ا زائري، بنك ا زائر ا ارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الو للتوف والاحتياط).

تعت البطاقات ا الية ا توفرة حاليا ا ؤسسات ا الية ا كومية، غ كافية للتعامل على ا ستوى ا دو ، لكنها فا ة للانطلاق التجارة الإلكترونية بلادنا، فبالرغم بأنه بإمكان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثلا، أن عل من بطاقته ا الية دولية الدفع، عن طريق التعامل مع ا يئات ا الية الدولية مثل فيزا أو ماستركارد، كما هو ا ال بنك ا ليفة[18] (بنك خاص)، الذي أصدر بطاقات مالية دولية بالتعاون مع ماستركارد، و بإمكان متعامليه إستخدامها التسديد التعاملات الوطنية والدولية ؛ إذن، سلاسة العمل ما ب البنوك لا تتحقق فعلاً، إلا بإنشاء شبكة لنقل ا عطيات على مستوى عال، ولقد شرعت ا زائر إ از ا رحلة الأخ ة من مشروع شبكة ما ب البنوك ا تخصصة (RIS) [19]، وقد جاء هذا ا شروع كثمرة اتفاق ب وزارة ا الية ووزارة ال يد

وا واصلات، ليسمح بربط يع البنوك ببعضها البعض، من أجل إنشاء وسائل دفع جديدة واستعمال النقود الإلكترونية وجعل الاتصال ب البنوك يتم زمن حقيقي، وهو ما يعت إعادة هيكلة وتطوير لقطاع البنوك، وقد كلفت بذا ا شروع شركت : الأو برتغالية، أوكلت ا مهمة دراسة ا شروع وتقييم احتياجات القطاع ا ع ، أما الثانية فهي هولندية مكلفة بمهمة ا ساعدة التقنية ؛ ا شروع يقوم على أربع مراحل :

ا رحلة الأو : تتم فيها دراسة الاحتياجات ا تعلقة با دمات ذات القيمة ا ضافة، كما هو ا ال البنوك ا تطورة العا ، هذه ا رحلة أ زت جانفي 2000.

ا رحلة الثانية : تستوجب اختيار ذو طابع تكنولوجي وتق للشبكة، حيث يتم اختيار نظام سهل وبسيط وبأقل تكلفة يدعى (Wireless Fixed Access)، وقد اختبار العملية بنجاح ب ا دن الثلاث ا زائر العاصمة، البليدة وتيزي وزو.

ا رحلة الثالثة : وضع طط الإ از وتكلفة ا شروع لتعميمها باقي ولايات الوطن.

ا رحلة الرابعة : تعتمد على تنظيم وتكوين ا ستخدم (موظفي البنوك) حيث سيتم تكوين حوا 3400 عون دة اث عشرة (12) شهرا، ابتداء من شهر ماي 2000[20]، كما ستقوم وزار العدل وا الية بتكوين كبار موظفيها ميادين التسي ا ا والبنكي، وسيتم توسيع الشبكة مستقبلا إ خدمات التأم ، الضرائب وا مارك.

ستغطي هذه الشبكة كل التراب الو و 1000 موقع للربط[21]، موع هذه ا واقع يتميز بتمركز قوي ا راكز السكنية، ويتم التقسيم بإنشاء مراكز جهوية ومركز وط للتسي ، حيث يعت هذا الأخ وحدة الإدارة والقيادة ذه الشبكة، فقد ت هندسة هذه الشبكة بشكل يضمن الأمن تدفق ا علومات ع ا طات القاعدية ا نتشرة ع التراب الو ، كما د أن عقد الربط (Les nœuds)، عبارة عن أنظمة ذكية تستعمل تقنيات عالية كنها من ا اوز يع العقبات.

تقدمت وزارة ال يد وا واصلات ا زائرية (على نفس ا نوال من أجل التحس)، ناقصة وطنية-دولية[22] مل رقم 2001/41، نشرت بتاريخ 01 أوت 2001 [23]،

ص تقد حلول ومعدات مالية تدعم السحب والدفع ليا وخارجيا، وتتشكل من :
- نظام الإدارة والتسير (معدات وبرامج : ص السحب والإطلاع على الرصيد ا تبقي وإمكانية طلب دفتر الصكوك، والقيام بالتحويلات النقدية ب البنوك، ويشمل أيضا إستخدام البطاقات ا الية الدولية كبطاقة فيزا).
- 200.000 بطاقة بنكية مزودة بشر ة (cartes à puce).
- 500 طة دفع آمنة، تنصب واجهة وكالات ا يد، ليتمكن الزبون من التسديد عن بعد، وعن طريق الإنترنت ض ا للدخول إ عا التجارة الإلكترونية ؛ و كن الوصول ﺬه ا طات عن طريق ا اسبات الشخصية ا وصولة با اتف أو عن طريق ا اتف النقال GSM.
- 100 موزع آ للأوراق النقدية تنصب واجهة وكالات ا يد، تربط مباشرة مع الشبكة ا الية الداخلية (انترنات) ؛ البطاقة ا تنتمي ؤسسات مالية أخرى يسمح م فقط بالسحب دون بقية العمليات ا الية.

ا لاصة : ما كن استخلاصه من الدراسة ا يدانية، هو أن التغ ات ا ديدة ا تعيشها ا ﺰائر على مستويات عدة، وتشجيعها للخواص للاستثمار ال تقد خدمات الوصول للإنترنت، يَعِدُ ستقبل خدمات أحسن وبأسعار منافسة على مستوى السوق الوطنية، ا يرفع من عدد مستعملي شبكة الإنترنت، وكذلك دم فكرة إقامة التجارة الإلكترونية، إذ باشرت الدولة ا ﺰائرية على أعلى ا ستويات بفتح الباب أمام ا واص للاستثمار قطاعات حساسة كا دمات ا الية والاتصالات وكل ما يدخل ضمن إطار تكنولوجيا ا علومات والاتصال ا ديدة NTIC، من أجل س نوعية هذه ا دمات، والسماح للشركاء وا تعامل الاقتصادي الأجانب بالاستثمار ا ﺰائر، الذين طا ا ركزوا على قطاع الاتصال وقطاع البنوك، كشرط أساسي للاستثمار ا ﺰائر ؛ و كن ديد سة عوامل أساسية بالاعتماد على هذه الدراسة، ويتع على ا هات العليا مراعاتا، للدخول إ عا الاقتصاد الرقمي "اقتصاد الشبكات"، وهي تتـ مثل :
- دعم و فيز ا ؤسسات على الترابط الشبكي.
- قيادة ا سار التكنولوجي بتب سياسة تعميم استخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصالات.
- تأم و اية ا علومات ا صوصية والتصدي للقرصنة.
- تنمية ا هارات التقنية وا ات الإدارية.
- ضرورة ديث القوا وتعديلها واكبة التطورات.

المراجع والإحالات المعتمدة

(1)- "**Fiche de sondage**", 04/06/1999, http://www.ouargla-univ.dz/bekhti/ag/sondage.html

(2)- "**CERIST**", 04/06/1999, http://www.cerist.dz/annuaire/e-mail/annu.htm

(3)- **L.A.N** : Local Area Network

(4)- **CERIST** : Centre de Recherche et d'Information Scientifique et Technique

(5)- **RINAF** : Réseau d'Information Africain

(6)- مد لعقاب، "**الإنترنت وعصر ا علومات**" - دار هومة، ا زائر 1999، ص.ص 120-122.

(7) - N. Ryad, "**Fin du monopole sur le téléphone, Internet et les télécommunications : le privé entre en ligne**", Quotidien Liberté, N° 2209, Mardi 18 Janvier 2000, P1.

(8)- "**ا ريدة الر ية للجمهورية ا زائرية**"، 4 ادى الأو 1419 هـ ا وافق لـ 26 أوت 1998، العدد 63، ص 4.

(9)- "**ا ريدة الر ية للجمهورية ا زائرية**"، 14 رجب 1421 هـ ا وافق لـ 15 أوكتوبر 2000، العدد 60، ص 14.

(10)- "**Fournisseur d'accès Internet**", 20/12/2001, http://www.postelecom.dz/provider.htm

(11)- BMG International, "**Treize ISP pour l'année 1999**", 03/01/2000, http://www.entreprises-dz.net/review/Internet/fr.htm

(12)- "**Plate-forme d'Internet**", 04/12/2001, http://www.postelecom.dz/plate.htm

(12)- "**Plateforme d'Internet**", 04/12/2001, http://www.postelecom.dz/plate.htm

(13)- "**Services d'Internet**", 04/12/2001, http://www.postelecom.dz/service.htm

(14)- CERIST, "**Fait & Chiffres**", Document de présentation – Juin 2001, P4.

(15)- "**Domaine .dz**", 18/05/1999, http://www.nic.dz

(16)- "**Academic Reshearch Network**", 31/12/2001, http://www.arn.dz

(17)- "**Formation de formateurs**", 15/06/2001, http://transfer-tic.edu.dz

(18)- "**El-Khalifa Bank**", 04/01/2002, http://www.elkhalifabank.com

(19)- **RIS :** Réseau Interbancaires Spécialisé

(20)- Ghania Oukazi, "**L'interconnexion, premier pas de la réforme**", Quotidien El Watan, N°2738, Dimanche 12 Décembre 1999, P7.

(21)- Haddad Said, "**Transmission de données dans la banque : Le RIS en chantier**", Convergence (La revue de la BEA), N° 3, Décembre 1999, P21.

(22)- "**Appel d'offre de télécommunications**", 25/08/2001, http://www.postelecom.dz/offre.htm

(23)- "**Bulletin Officiel des Marchés de l'Opérateur Public**", 04/12/2001, http://anep.eldjazair.net.dz/bomop/bomop.html

العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي

د/مقدم عب ات - جامعة الأغواط
د/عبد المجيد قدي - جامعة ا زائر

ملخص:
من خلال ما جاء فحوى هذه الدراسة من مفهوم و ليل لضاهرة العو ة، نشأتا وا راحل ال مرت با إ جانب سلبياتا ا ختلفة كن القول بأنه لانستطيع أن ننكر بأن العو ة ا آثار ا ابية وآثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية. إلا أنه البداية ستكون الأثار السلبية أك حدة من الأثار الا ابية إذا يتم ادراك ذلك وهذا لأن التشابه ا نتظر مع اقتصاديات الدول الأخرى العا والنشاط ا تزايد مع الشركات العا ية الداخل سيؤدي حتما إ كسر سيطرة الاحتكارات القائمة أسواق الدول العربية مهما بلغت درجة تطورها، وهذا بسبب زيادةى وقوة ا نافسة هذه الأسواق، وهو ما قد على الأقل ا راحل الانتقالية الأو . وعلى الرغم من كل هذا فإنه كن القيام بعمل اعي مشترك من شأنه أن فف من حدة هذه الأثار السلبية البداية وتعظيم الاستفادة منها.

الكلمات ا فتاح : العو ة، الآثار الا ابية، الآثار السلبية، التجليات ا ختلفة للعو ة، ا ات، ا نظمة العا ية للتجارة.

هيد : إن دراسة موضوع متشعب مثل موضوع العو ة دراسة وافية، و من خلال ا وض قراءات ا لامح الراهنة للنظام العا ي ا تغ ، قد د أنفسنا أمام ديات ومعارك ك ى اقتصادية و سياسية و إيديولوجية و ثقافة، من الصعب التنبؤ حاليا بنتائجها، و هذا كون أن الأمر سيتوقف على مدى قدرة نضال الشعوب و الأمم على مواجهة التغ ات العا ية الك ى ال تؤديها الولايات ا تحدة الأمريكية ت شعار العو ة، لإعادة إحياء نظام ا يمنة القد . و من خلال تزامن و ترابط ثلاث معا إطار عا نا ا تغ وهي:[21]

- الثورة السياسة و ال تع الانتقال من الشمولية والسلطوية إ الد قراطية و التعددية و احترام حقوق الإنسان؛
- الثورة القيمية و تع الانتقال من القيم ا ادية إ القيم مابعد ا ادية؛
- و أخ ا الثورة ا عرفية ال تتمثل الانتقال من ا داثة إ ما بعد ا داثة.

و ا لا شك فيه، هو أن البعد الأول ذه ا عا هو العو ة، باعتباره يش إ ا انب التار ي و تأخذ راها التاريخ البشري الراهن، كما ا تأث ات بالغة العمق كل ا تمعات ا عاصرة سواء منها ا تقدمة و النامية. و من خلال ذلك سنحاول مقالنها هذا، تعريف و ليل مفهوم العو ة من خلال النشأة التار ية و التجليات و التحديات و ا خاطر ال تنجر عنها وهذا حسب ا طة التالية:

- أولا : العو ة : ا فهوم وا قيقة؛
- ثانيا : نشأة العو ة تار يا؛
- ثالثا : التجليات ا ختلفة لظاهرة العو ة؛
- رابعا : الآثار ا رتقبة للعو ة على الاقتصاد للعر ؛
- خامسا: التوصيات.

أولا : العو ة : ا فهوم و ا قيقة.[4]

إن مفهوم العو ة أصبح متداول وشائع الآونة الأخ ة خاصة السنوات الأخ ة للثمانينات وبالضبط بعد سقوط الا اد السوفيي ، من جهة، واندلاع حرب ا ليج من جهة ثانية. ومع كل هذا فإن ظاهرة العو ة ليست حديثة العهد بقدر ما تدل على حداثة هذا ا صطلح، ويتضح لنا بأن ا كونات أو العناصر الأساسية ال تقوم عليها العو ة، تكمن ازدياد العلاقات ا تبادلة ب أطراف ا تمع الدو ، كتداول السلع وا دمات، وانتقال رؤوس الأموال، أو انتشار الثقافات و ا علومات ، أو تأثر أمة بأمة العادات والتقاليد، فكل هذه العناصر ليست حديثة العهد بل تعرفها ا تمعات منذ قرون.

وا لاحظ هو أن لفظ العو ة أصبح كث التداول اليوم الصحافة والإعلام و يدخل بصورة واضحة ا صطلحات

الأكاد ية، ا ترك نوعا من الغموض وعدم التحديد، كما يعت لفظ يدل على حالة بأكثر ا يدل على مفهوم، حالة يعيشها الناس من خلال التقدم التكنولوجي للاتصال والتجارة و تب القيم البديلة. هذه ا الة أدت إ كث من ا لط عند كث ن يدعون أن العو ة مفهوم ينادي إليه كما هو ينادى له من قبل النموذج الأمريكي ا فتعل لذلك[4]. والتحول للعو ة من حالة إ مفهوم أدى إ شيوع أفكار ا دارس ما بعد ا داثة، والذي يدعو إ التطرف ميع أشكاله هادفا بذلك زوال الدولة والأسرة والدين و الثقافة واللغة باعتبارها عوائق أو قيود على الفكر والعمل، وهو ما يؤدي إ الفوضى، ولذا فإن الاستجابة للعو ة كمفهوم يعت ضياع لتراث البشرية وضرب لكل الديانات.

ولإعطاء تعريف دقيق للعو ة قد تعت نوعا ما صعبة التحديد نظرا لتعدد الوجهات و الآراء حول مفهوم العو ة، حيث هناك من يعت ها ظاهرة إ ابية، على عكس البعض الآخر والذي ينظر إليها على أنا ظاهرة سلبية وأنا أحد الأشكال ا ديدة للهيمنة الرأ الية، بل ذهبوا إ أبعد من ذلك، أين اعت وها أحد صور الاستعمار ا ديد. وهكذا فالاختلاف قائم وجهات النظر للعو ة ب الاشتراكية والرأ الية، ب الأنظمة الوطنية والتابعة، وب وجهة نظر إسلامية وغ إسلامية، وبالرغم من كل ذلك فإن هناك موعة من التعاريف أعطيت للعو ة اول سردها فيما يلي:

- التعريف الأول: إن العو ة بعدها السياسي أحد أشكال السيطرة السياسية خاصة بعد بروز قطب واحد ثل الولايات ا تحدة الأمريكية.
- أما التعريف الثا ذو البعد الاقتصادي : ف ى بأن العو ة هي ال يشمل ا ال والتسويق و ا بادلات و الاتصال.
- كما أن العو ة هي توحيد ط الاستهلاك وخلق عادات ونظام استهلاكي على شكل موحد وعا ي.
- وهناك من يرى بأن العو ة هي مفهوم يعمل للترويج لظاهرة اقتصاد السوق، كما أن هناك من يرى بأن العو ة هي ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقنية ومعلوماتية وتار ية ظهرت لإحكام السيطرة عل العا بأسره ولصا القوي ضد مصا الأطراف ا سيطر عليها.

ومهم جدا أن ندرك حقيقة العو ة و اتا والأشياء ا ديدة ال طرأت على ظاهرة العو ة العقود الثلاثة ا اضية منها:

1. سقوط ا عسكر الاشتراكي ا فيه الا اد السوفيي وأوروبا الشرقية وانفتاحها حول العا ؛
2. تزايد حجم ا بادلات السلع وا دمات ب ا تمعات، إ جانب انتقال رؤوس الأموال ا زاد من تنوع الات الاستثمار؛
3. يبقى عامل تبادل السلع و الأموال ا سيطر لوحده على العلاقات ب ا تمعات، بل أصبح جانب تبادل ا علومات والأفكار هو العنصر الفاعل وا ؤثر على هذه العلاقات إن نقل على أنه العنصر ا نتشر بسرعة، حيث اعت ت فترة العقود الثلاثة الأخ ة هي فترة إست اد الأفكار وا علومات.

ثانيا: نشأة العو ة تار يا :

كن أن نعت العو ة بأنا نتاج مراحل من الزمن تطور فيها مفهوم العو ة و انتشر ع أفراد ا تمع الدو ، و هو ما يؤكد لنا أن للعو ة تار ا قد ا. و لقد أصبح مفهوم العو ة أحد ا فاهيم الأساسية لتحليل ا عا الرئيسية ا، و ال تتمثل ا انب الاقتصادي و السياسي و ا انب الثقا والاجتماعي، و لعل ا جعل العو ة تغرس آثارها هذه الفترة التار ية ال ر با العا ، هو انتشار و تعمق مفاهيم وآثار الثورة التقنية و التكنولوجية من جهة، و من جهة أخرى التطورات الك ى ال حدثت ال الاتصال و ال أحدثت توسع العا من خلال تطورات الأقمار الصناعية و ا واسب الإلكترونية وبروز شبكة الانترنيت، بكل ما مله من مزايا للإنسان وما تقدمه له كوسيلة اتصال ع كامل أ اء العا [5].

وعند معرفة النشأة التار ية للعو ـة و تتبعهـا كنـنـا الرجوع إ وذج "رولاند روبسون" دراسة[6] " طـيط الوضع الكو : العو ة باعتبارها ا فهوم الرئيسي" و الـذي اراد من خلاله تتبع مراحل تطور العو ة و امتـدادها عـ ا كان و الزمان.[7] و يرى ذلك " روبرستون " أن نقطـة الانطلاق هي ظهور الدولة القومية ا وحدة معتمدا ذلك على أن أساس هذه النشأة هو تسجيل نقطة تار ية خاصـة من تاريخ ا تمعات ا عاصرة، و الذي يتمثل ببنيـة تار ـة فريدة، و هذا كون أن قومية الدولة تتمثل انس موعة من العوامل منها التجانس الثقا ، و من جهة أخرى فـإن إنتشار ا تمعات القومية القرن العشرين هو فعل من أفعال العو ة، كما أن هناك عاملان مكونـان للعو ـة يعتـ ان بالإضافة إ عامل الدولة القومية ا "الأفراد و الإنسانية".

وبناءا على ما سبق من اعتبارات حـاول "روبرسـتون" صياغة وذجه من خلال التطور الزم التـار ي و الـذي

أوصلنا إ الوقت الراهن، بتقسيمه إ سة مراحل كـن سردها فيما يلي:[8]

ا رحلة الأو :الفترة ا نينية: و قد بدأت هذه الفتـرة أوروبا مع بداية القرن ا امس عشر و ح منتصف القـرن الثامن عشر، و تعت هذه الفترة مرحلة و ا تمعات القومية، و إضافة للقيود ا كانت سائدة القرون الوسطى، كمـا تعمقت الافكار ا اصة بالفرد و بالإنسانية، حيث بدأت فيها ا غرافيا ا ديثة و شاع التقو الغريغوري.

ا رحلة الثانية : فترة النشؤ: تعت هذه ا رحلة، اللاحقـة للأو حيث بدأت و استمرت أوربا أساسا من متصـف القرن الثامن عشر ح عام 1870 و ما بعده. و قد عرفت هذه الفترة ول حاد مفهوم الدولة ا تجانسة ا وحـدة، وأخذت هذا الشأن تتبلور ا فاهيم ا اصـة بالعلاقـات الدولية، و بالأفراد باعتبارهم مواطن م أوضـاع معينـة داخل الدولة، و هذا الشأن زاد ا فهوم الأكثـر ديـدا للإنسانية ، و زادت إ حد كـب الاتفاقيـات الدوليـة، ونشأت ا ؤسسات ا اصة بتنظيم العلاقات و الاتصـالات ب الدول، و بدأت مشكلة قبول ا تمعات غ الأوربية ا تمع الدو ، و بدأ الإهتمام وضوع القومية و العا ية؛

ا رحلة الثالثة : فترة الانطلاق: و تعت نهاية ا رحلة الثانية وبداية للمرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1870 و استمرت إ غاية العشرينيات من القرن العشرين، و فيها ظهرت مفاهيم كونية، مثل "خط التطور الصحيح " و " ا تمع القومي ا قبول "، كما نشأت مفاهيم تتعلق با ويات القومية الفردية، و هذه ا رحلة إدماج عدد من ا تمعات غ الأوربية ا تمع الدو ، و بدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية " حقوق الإنسان " و اولة تطبيقها، كما حدث تطور كب عدد و سرعة الأشكال الكونية بالاتصال، و نشأت هذه ا رحلة ا رب العا ية الأو وعصبة الأمم؛

ا رحلة الرابعة : فترة الصراع من أجل ا يمنة : استمرت هذه ا رحلة من العشرينيات ح منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات و حروب فكرية حول ا فاهيم وا صطلحات الناشئة وا تعلقة بعملية العو ة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال و صور ا ياة ا ختلفة، و فيها التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث ا رب ا فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان و بروز دور الأمم ا تحدة؛

ا رحلة ا امسة : فترة عدم اليق : بدأت هذه الفترة مـع مطلع الستينات و أحدثت ا اهات و أزمات التسعينيات، كما أدت إ إدماج العا الثالث ا تمع العا ي، وتعمقت فيها القيم ما بعد ا ادية، كما شهدت ا رحلة نهاية ا ـرب الباردة، و انتشار الأسلحة النووية، و توسعت ا ؤسسـات الكونية و ا ركات العا ية. و قـد واجهـت ا تمعـات الإنسانية خلال هذه الفترة و ما بعدها مشاكل عديدة منـها تعدد الثقافات و تعدد السلالات داخل ا تمع الواحد، كما ظهرت ا قوق ا دنية و أصبح النظام الدو أكثـر سـيولة حيث أصبحت معظم الشعوب تتغ با، خاصة فيما يتعـق ماية الأقليات إطار حقوق الإنسان، و انتـهى النظـام الثنائي القومية و أصبح ا تمع ا د العا ي ظى باهتمـام بالغ.

ثالثا :التجليات ا ختلفة لظاهرة العو ة :[9]

للعو ة ليات متعددة اقتصادية و سياسـية و ثقافيـة و اتصالية[10]، فالتجليات الاقتصادية تظهر من خلال و و تعمق الاعتماد ا تبادل ب الدول و الاقتصـاديات القوميـة و وحدة الأسواق ا الية و زيادة تعمق التبادل التجاري الذي طغت فيه ا عات ا مائية التجارية حسب ما جاء دورة من دورات ا ات، و هي دورة أورغواي، و ا نتجت عنها ظهور ا نظمة العا ية للتجارة، و كن وصف هذه التجليات الاقتصادية خلال عمل التكتلات الاقتصادية العا ية و نشاط الشركات العابرة للقارات و ا ؤسسات الدولية و الاقتصادية كالبنك الدو ، و ا تعت ا رك الأساسي للعو ـة. كمـا يطرح أيضا بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعو ة مشكلة أزمة الدولة القومية، أو تأث العو ة على مفهوم فكـرة السـيادة الوطنية.

إن ما هو قائم حاليا النظام الرأ ا العا ي ثل مرحلة من مراحل تطوره، و قد يكون من ا مكن تسمية هذه ا رحلة بـ " العو ة، أو اقتصادا دوليا أكثر تكاملا و اندماجا ". ومن ا علوم أن النظام الرأ ا ا دفوع افز تعظيم الأرباح يهدف إ التوسع و ذلك ع استثمار أرباحه و ع استقراضه من أسواق الرساميل، فإذا يتوسع يتعرض للركود و الكساد و ا تمثل أزمات دورية، و الأمثلة التار ية على هذه الأزمات كث ة و معروفة، و كما ذكر " كارل

ماركس" إ ظهور منشآت اقتصادية كب ة ء تركز رأس ا ال و من أهم قيق ذلك عمليات الدمج ب ا نشآت الك ى أو استيلاء منشأة ك ى على منشأة أخرى ، كما أنه عملية توسعه يراكم فوائض مالية لا د الات مر ة استثمارات حقيقية تؤدي إ زيادة الإنتاج و التجارة، بل د هذه الفوائض الاتا مر ة ا ضاربة إطار الدولة الواحدة، كما أن هذه الفوائض تضغط لتأم حرية انتقا ا من دولة إ أخرى ء إزالة القيود على حركة الرساميل ومن الواضح أن أهم ة للنظام الرأ ا العا ي هو ما يسمى "بالعو ة ا الية"[11]. و بذا تقوم الدولة الرأ الية ا هيمنة النظام الرأ ا العا ي بالعمل على تأم سلامة نظامها و تاليا توسعه، و ذلك ء قيق حرية التجارة ا ارجية أو درجة كب ة من هذه ا رية و حرية انتقال الرساميل.

أما فيما يتعلق بالتجليات السياسية للعو ة[12] فت ز سقوط الشمولية و اللجوء إ الد وقراطية و التعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان، و هذا الشأن تطرح عدة تساؤلات :

- هل توجد هناك نظرية وحيد ة للد قراطية؟ ثلة الد وقراطية الغربية، أم أن هناك خصوصيات للد وقراطية تتأثر بطبيعة السياسات و الثقافات للمجتمعات العا ؟.
- وهل هناك نظرة شاملة تدل على كيفية احترام مواثيق حقوق الإنسان، أم أن هناك خصوصيات ثقافية تعمل على منع تطبيق مواثيق حقوق الإنسان العا ية من طرف بعض الدول.

و كن الإجابة عن هذه الأسئلة بالإقرار عن وجود ازدواجية ا عاي تطبيق مواثيق حقوق الإنسان، و هذا بسبب هيمنة مواثيق القطب الواحد ثلا الولايات ا تحدة الأمريكية، على الأمم ا تحدة و لس الأمن، خاصة فيما يتعلق بفكرة التدخل من أجل حقوق الإنسان و الذي أغلبيته يعت لصا ا فاظ على ا صا الاقتصادية والسياسية للولايات ا تحدة الأمريكية، و هذا باسم الشرعية الدولية، كما هو الشأن ا صار ا فروض على الشعوب مثل حصار الشعب العراقي. وإ جانب التجليات السياسية هناك ليات ثقافية للعو ة تكمن صياغة ثقافة عا ية، ا ميزات و قيم تعمل على ضبط و توحيد سلوك و ثقافة الدول و الشعوب، وتتمثل هذه التجليات ال ال ا ضاري بأبعاده الثلاثة، البعد التربوي، و الثقا و الإتصا [13].

و هذا ا انب كن الإشارة إ بعض النقاط التالية إطار التجليات الثقافية:

- إن مظاهر القوة ا التمع البشري ا عو تكمن السيطرة على الفضاء، و هو ما يتطلب صناعة متطورة ال وسائل الط ان، و القاذفات، و الصواريخ و الأقمار الصناعية[14]، وهو ما تع عليه معظم دول العا باستثناء الدول العظمى مثل الولايات ا تحدة الأمريكية، الا اد الأور ، روسيا، الص ، اليابان، ا ند و إسرائيل، وهذه الدول هي الوحيدة ال لك صناعة وسائل الاتصال؛
- إن ا لمع الصناعي القرن العشرين ول إ تمع ا علومات؛
- إن الإنتاج الثقا فهومه الواسع رياضة، موسيقى عا ية، سينما، ا لات و الدوريات ذات الشهرة العا ية و الرواج الواسع أصبح بأيدي كبار التجار أو أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، و عليه فإن التأث الرأي العام العا ي أصبح بإرادتهم، ح و إن كان هذا ا كر الإعلام لا يع بالضرورة إعلاما موضوعيا كما هو ا ال لظاهرة الترويج ادثة الأم ة ديانا. إن هذا الزخم من الإعلام و الذي يتحكم فيه أرباب وسائل الاتصال للشركات العابرة للقارات، أصبح بإمكانه توجيه الرأي العام العا ي، و قادرا على تغي الذهنيات و إدخال ثقافات جديدة على مستوي الكرة الأرضية.[15]

رابعا :الآثار ا رتقبة للعو ة على الاقتصاد للعر .

من خلال النتائج ا ترتبة عن ا ات "ا نظمة العا ية للتجارة" وا نبثقة من جولة أوروغواي لاقتصاديات الدول النامية وا تقدمة على السواء، إ جانب الدول ال تسعى إ الدخول تكتلات إقليمية، سوف اول وبإسهاب التطرق إ النتائج ا توقعة وال قد نيها الاقتصاد العر إطار العو ة واقتراح التكامل الاقتصادي كوسيلة للتعامل مع العو ة. و الواقع فإن معظم الدراسات الاقتصادية اتفقت على أن النتائج ا توقعة من تنفيذ اتفاقية ا ات سوف تفضي إ زيادة الناتج ا لي على ا ستوى العا ي وا 216 مليار دولار موزعة كما يلي :[16]

- 126 مليار دولار نصيب الدول ا تقدمة؛
- 37 مليار دولار نصيب الص ؛
- 37 مليار دولار نصيب أوروبا الشرقية؛
- 16 مليار دولار نصيب الدول النامية .

ومن خلال هذه الأرقام ال تب زيادة الن اتج ا ا ي وتوزيعها على ا ستوى العا ي على ا موعات الأربعة ، هي أن نصيب الدول ا تقدمة سيأخذ حصة الأسد من زيادة الناتج ا لي على ا ستوى العا ي ، حيث تستحوذ هذه ا موع ة على ما يعادل 58.3% ، أما دول العا الث ا (الص وشرق أوروبا) فتحصل على ما يعادل 34.4% ، ويبقى نصيب الدول النامية ا فيها الدول العربية ما يقرب 7.4 % ويتضح من خلال واقع الاقتصاد العر إطار العو ة أن ه سوف العديد من الآثار السلبية على ا دى القص ، وقد يشهد نتائج إ ابية إذا ت الاستفادة من ا زايا ال نحه ا إتفاقية ا ات " ا نظمة العا ية للتجارة "، وسوف اول إبراز كل من هذه الآثار الإ ابية والسلبية الآ :

الآثار السلبية: من لآثار السلبية ال قد نيها الدول العربية هذا الشأن كن تلخيصها فيما يلي[17] :

- سوف تؤدي إتفاقية ا ات إ إرتفاع أسعار الواردات العربية من ا واد الغذائية ثلاثة أضعاف عما كانت عليه، والذي يع امتصاص جزء كب من موارد الدول العربية، خاصة و أنا تستورد ما قيمته 21 مليار دولار سنويا من ا واد الغذائية؛
- تواجه إقتصاديات الدول العربية درجة كب ة من ا نافسة الدولية ال السلع الصناعية، وهذا لأن معظم الصادرات العربية من ا واد ا ام تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل ا؛
- سوف تؤدي رير التجارة الدولية ضوء إتفاقية ا ات إ مصاعب ستواجه صناعة البتر وكيمياء العربية وال ما تزال بدايتها وذلك من خلال درجة عالية من ا نافسة الدولية، كما تتأثر الصناعات الكيميائية العربية، حيث سترتفع تكلفة الواردات منها نظرا لعدم كفاية ا نتجات العربية منها للأسواق ا لية. هذا بالإضافة إ منتوجات كل من الورق والبلاستيك والأثاث و الأخشاب سوف تتعرض هي الأخرى إ درجة كب ة من ا نافسة؛
- كما ستتأثر أيضا الدول العربية ال رير قطاع ا دمات عا يا، و ا تمثل قطاع البنوك والتأم والنقل والسياحة والاتصالات والاستثمارات، وهذا لأن الدول العربية مستوردة صا للخدمات، وتعا من عجز ميزان خدماتا؛
- تضمنت اتفاقية ا ات رير التجارة الدولية ال مناقصات ا شتريات ا كومية ا فيها مشتريات ا يش والشرطة وا كومة ا لية وا كومة ا ركزية، وتوسيع نطاق ا ناقصات ا كومية للأشغال العامة وا رافق، وسوف تتأثر اقتصاديات الدول العربية سلبا من جراء رير التجارة هذا ا ال نظرا لشدة ا نافسة الدولية.
- وأيضا فقد ينتج عن اتفاقية ا ات آثار سلبية على ا نتجات الفكرية العربية نتيجة رير التجارة الدولية هذا ا ال، وتتمثل تلك الآثار إرتفاع تكلفة ا عيشة للمواطن العر ، بالإضافة إ التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقا من قبل الدول الأعضاء ا ات " الأعضاء من غ الدول العربية".

نلاحظ ا سبق أن اتفاقية ا ات ا الات الاقتصادية ا ختلفة أوضحت أن القطاعات الاقتصادية العربية سوف تتأثر سلبا، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك العديد من ا زايا سوف نيها اقتصاديات الدول العربية إذا عرفت كيف تستفيد من ا زايا ال نحها اتفاقية ا ات، و كن سرد الآثار الإ ابية فيما يلي :

الآثار الإ ابية:

على الرغم من الآثار السلبية للجات ال سيجنيها الإقتصاد العر كما ت الإشارة إليه، إلا أننا نعتقد أن هناك العديد من ا زايا ال سوف تنعكس إ ابا على إقتصاديات الدول العربية، و كن تلخيص ذلك فيما يلي:[18]

- إمكانية إستفادة الدول الأعضاء من فيضات التعريفة ا مركية ومن إزالة القيود غ ا مركية والدعم ا يقوي من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية؛
- بإمكان الدول العربية الإستفادة من إتفاقية ا ات ا تعلقة با واجز التقنية للتجارة ال تدف إ ضمان عدم اللجوء إ ا قاييس و ا واصفات لق حواجز غ تعريفية إضافية غ م رة أمام رير التجارة؛
- عند إنضمام الدول العربية إ ا ات فإنا سوف تستفيد من ا زايا ال نحها هذه ا نظمة ال التجارة الدولية وهي معاملة الدولة الأو بالرعاية ا يعزز فرص وصول صادرات الدول العربية إ أسواق الدول الأعضاء ا ات.

من خلال هذا العرض يتضح جليا أن الآثار السلبية أكثر من الآثار الإ ابية، وهذا يزيد من الأعباء ال تعانيها إقتصاديات الدول العربية كل على حده، وهو ما يتطلب اللجوء إ القيام بعمل اعي مشترك للتخفيف من لآثار السلبية ال قد تترتب عن ا ات وتعظيم الإستفادة منها، ومنه فإننا نقترح موعة من التوصيات كما يلي:

خامسا : التوصيات

1. العمل على تعديل قوان وقرارات النشاط الإقتصادي واكبة ا تغ ات الإقتصادية الدولية و ا لية، وأ ها قواعد ا نظمة العا ية للتجارة على أن يكون ا دف من هذا التعديل هو ا وائمة ب إطلاق ا رية الفردية ارية النشاط الإقتصادي؛

2. كن أن يكون امعة الدول العربية دور مهم دعم العمل العر ا شترك والذي يتمثل إقامة منطقة ارة حرة عربية لتشجيع التجارة العربية البينية، ومن قيق الوحدة التجارية والتكامل الإقتصادي فيما ب الدول العربية يع القطاعات، وأ ها توحيد التشريعات ا مركية العربية وتعزيز إقامة ا شروعات العربية ا شتركة؛

3. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، من حيث ا ودة وا واصفات و فيض تكاليف الإنتاج والتسويق واجهة ا نافسة الداخل، وللقدرة على إغتنام فتح الأسواق ا ارج.

4. الإسراع بناء إطار إقتصادي عر مشترك لتعبئة كل القدرات و البناء والإستثمار والتنمية على أساس سوق واحدة قادرة على إقامة ا ؤسسات الكب ة وإستيعاب التكنولوجيا ا تقدمة.

وأخ ا وليس آخر، فإن تأث اتفاقية ا ات على الدول العربية يتوقف على مدى قدرة كل دولة عربية التكيف مع أحكام ا نظمة العا ية للتجارة وقواعدها ، وما تفرضه من ديات، وكيف كن مواجهة ذلك فعلا من استراتيجيات وسياسات، وال من شأنا أن د من هذه الآثار ال قد تثقل كاهن الاقتصاد العر ؟.

ا صادر والإحالات ا عتمدة :

1. السيد ياس : العو ة والطريق الثالث، م يت للنشر وا علومات، القاهرة 1999، ص 12.
2. ا رجع أعلاه
3. أنظر كل من:

- مركز دراسات الوحدة العربية: العرب والعو ة، وث ومناقشات الندوة الفكرية، الطبعة الثالثة، ب وت، أفريل 2000، ص ص، 30 – 31.
- السيد ياس : العو ة والطريق الثالث، ا رجع السابق، ص 23.
- KENEN pb (Ed) Management the world economy: fifty years after Breton-woods, Washington dc : Insofar international economic, dif page.

4. السيد ياس : العو ة و الطريق الثالث، ا رجع السابق، ص 32.

5- أنظر ا رجع أعلاه، ص 23.

Global culture: nationalism, Globalization and modernity: A THEORY, Culture and society : special issue, edited by mike Featherstone (London ; new bury park: sage publications, 1990) PP 16-18.

6- أنظر : ا رجع السابق.

7- السيد ياس ، مرجع سبق ذكره ص 24.

8- أنظر مركز دراسات الوحدة العربية، العرب و العو ة، مرجع سبق ذكره ص ص، 30 – 31.

9- السيد ياس : الثورة الكونية و الوعي التار ي، مركز الدراسات السياسية، الطبعة الثانية عام 1996، صفحات متعددة.

10- السيد ياس : الكونية الأصولية و ما بعد ا داثة، ا زء الأول، القاهرة، ا كتبة القومية، 1995، ص ص، صفحات متعددة.

11- مركز دراسات الوحدة العربية: العرب والعو ة، وث ومناقشات الطبعة الثالثة،ب وت 2000/4، ص ص، 313/ 314

12- أنظر:
- السيد ياس : العو ة و الطريق الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ص، 30–31.
- الس الوط للثقافة و الفنون و الآداب: لة عا الفكر، الد الثامن والعشرون، العدد الثا ، أكتوبر/ديسم 1999، صفحات متعددة.

13- الس الوط للثقافة والفنون و الآداب لة عا الفكر، مرجع سبق ذكره، ص 34.

14- الس الوط للثقافة الفنون و الآداب: سلسلة عا الفكر، الكويت، أكتوبر 1996.

15- Igmacio Romonet : la tyrannie de la communication galilee, paris, 1999, PP, 11 – 12.

16- لس الوحدة الاقتصادية العربية: الأمانة العامة لس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد التاسع، السنة ا ادية عشرة، ديسم 1999، القاهرة، ص 155.

17- نبيل حشاد: ا ات ومنظمة التجارة العا ية: أهم التحديات مواجهة الاقتصاد العر ، دار إ ي مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 1999، ص ص، 213-214.

18- أنظر :
- صندوق النقد العر : نتائج جولة أوروغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية: التقرير الاقتصادي العر ، أبو ظ ، فيفري 1995، ص 21.
- لة الوحدة الاقتصادية العربية: ا رجع السابق، ص 258.

جامعة ورقلة

إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر

عمر عزاوي - جامعة ورقلة

تمهيد : عرفت زراعة النخيل ا زائر منذ زمن بعيد حيث تدل الدراسات والأ اث ال أجريت صحرائنا على أن منطقة الواحات كانت تعرف نشاطاً اقتصادياً ضخما ثله شبكة ارية متطورة ب تلف القبائل والأسواق التجارية.

فمنطقة "ء صا " كانت تستقبل البضائع التجارية الوافدة من ن ـر" السنغال" وصحراء " منغولا" وصحراء " السند " با ند حيث كانت التمور سلع تبادلية أساسية وبعد فتح الإسلام لأفريقيا وجنوب الصحراء كانت تستقبل الوفود ا جاج من وإ البقاع ا قدسة[1].

رغم الزراعة ا ختلفة ال عرفتها ا ناطق الصحراوية إلا أن زراعة يل التمور تعد الزراعة الإستراتيجية مناطق الواحات حيث تد على مساحة تقدر بـ: 100120 هكتار وعلى اكثر من 11 مليون 500 لة[2] سنة 1999وهذا ناتج عن الدعم الذي قدمته الدولة للفلاح لتنمية هذا القطاع .

I- إنتاج التمور:

ككل ا نتجات الزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث إختلاف الظروف الطبيعية ومنها ا رتبطة بعامل ا ناخ وا ياه والإنعزال النس للواحات عن بعضها البعض.

I-1 - واحات إنتاج التمور:

تعت الواحات ا تفرقة ء ربوع الصحراء ا زائرية ا ناطق الزراعية الرئيسية لنخيل التمور و كن تصنيفها كمايلي:

- الزيبان: بسكرة، بوسعادة، طولقة
- وادي سوف: الوادي.
- وادي ريغ: ورقلة، توقرت.
- واحة واد ميزاب .
- توات: أدرار، رقان.
- قورارة: تيميمون.
- ساورة: بشار.
- ا قار: نراست.
- تيديلكت: ء صا .
- تادميت: ا نيعة.

I-2- تفسيم حسب أنواع التمور وخصائصها:

يوجد ا زائر حوا 800 صنف من أصناف التمور[3] إلا أنه كن تصنيف أ ها وحسب ا صائص كمايلي:

الصنف	الأنواع
التمور ا افة	دقلة بيضاء، مش دقلة، ت ناصر
التمور النصف جافة	دقلة نور، تافزوين، جوهرت، أزرزة
التمور اللينة	الغرس، آدالة، بنت أخبالة

سنوضح هذه الأصناف وخصائصها ومناطق تواجدها حسب ا دول ا وا :

ا دول: أصناف وخصائص التمور ومناطق تواجدها [4]

أصناف التمور	ا صائص	مناطق الزراعة
دقلة نور	نصف لينة	صحراء السفلى[1]
غرس	لينة	صحراء السفلى
دقلة بيضاء	جافة	واد ريغ
مش دقلة	جافة	زيبان
تفزوين	لينة	ورقلة/شبكة
بنت خبالة	لينة	ورقلة/شبكة
آدالة	لينة	شبكة
تيمجهورت	نصف لينة	شبكة/قورارة
راية	نصف لينة	توات /ساورة
تفزة	نصف لينة	تيدكلت
أزرزة	نصف لينة	شبكة
ورقلية	نصف لينة	ورقلة، واد ريغ
ت ناصر	جافة	تيدكلت، توات
تقربوشت	نصف لينة	توات/قورارة

II- تسويق التمور:

يعتـ التسويق الزراعي من أهم الأسس الـ يقوم عليها البنيان الإقتصادي لأي دولة ، فالتسويق مكمل لعملية الإنتاج لأنه لا كن إنتاج أي منتج دون أن يكون هناك تسويق له يضمن إنسابه من ا نتج إ ا ستهلك. ففي بداية النهضة الزراعية تـ ز ا شكلة التسويقية بالصورة الـ برزت عليها الآن حيث كانت الأسواق ا لية تقوم بإستهلاك كل ما ينتج ولكن التطور الذي حدث ففي الـال الزراعي مثلاً إستخدام الأساليب الزراعية ا تطورة الذي ترتب عليه زيادة الإنتاج بشكل كبـ . و صول التمور هو موضوع ا شكلة التسويقية فإنه يواجه مشكلة تتمثل الكساد وتدهور إمكانية التسويق يتضح هذا جلياً الكميات الـ تصدر من التمور للأسواق ا ارجية قليلة جداً مقارنة بالكميات ا نتجة .

II–1 - أهم الدول ا صدرة وا ستوردة للتمور[5]

I–1-1- الدول ا صدرة:

تعتمد الدول على الصادرات ويل خطط التنمية الإقتصادية و ا يكون إعتماد البنيان الإقتصادي على صول واحد أو عدد قليل من ا اصيل التصديرية علـه قليل ا رونة مواجهة الظروف الإقتصادية والظروف الإجتماعية غـ ا لائمة لذا كان لتنويع ا اصلات التصديرية أ ية كبـ ة ضمان ا صول على العملات الصعبة بل وتباد ا من عام لآخر. لتحديد الصادرات لابد من الإشارة إ موعة ا صدرين، فدول ا ليج تصدر إنتاجها و دول آسيا ودول الشرق الأوسط وإفريقيا الشرقية. حـ دول ـال إفريقيا تصدر إنتاجها و أوروبا وبنسبة اقل و دول الساحل الإفريقي كالنيجر وما .

- ا موعة الأو : تصدر إنتاجها من التمور و الدول كثـ ة السكان مثل الصـ ، ا ند باكستان، مصر وإندونيسيا اين تعتـ التمور غذاء أساسيا زء هام من سكانا أو علي الأقل لدى بعض ا ناطق هذه الدول.

- ا موعة الثانية: تصدر إنتاجها من التمور ذات النوعية ا يدة و أوربا أين تعتـ التمور غذاء غـ ضروري بل كفاكهة. أما ا صدرة و الساحل فهي ذات جودة اقل.

-إ جانب هاتـ ا موعتـ الأساسيتـ هناك موعة ثالثة وراءها الولايات ا تحدة الأمريكية قد تنافس دية دول ـال إفريقيا خصوصا فيما ص نوعية التمور وخاصة ذات ا ودة العالية " دقلة نور" .

II–1-2- الدول ا ستوردة:

تستهلك التمور على شكلـ إما على شكل أساسي أو على شكل فاكهة ـذا ـن أمام ـموعتـ من ا شتريـ أو ا ستهلكـ للتمور.

ا وعة الأول: الدول الأسيوية الـ تستورد الكمية الكبـ ة من الإنتاج العا ي ا وجه للتصدير مثلاً 1: الصـ وا ند تستورد كميات كبـ ة من العراق وا ملكة العربية السعودية وبأسعار منخفضة ونوعية التمور جافة أما دول ا يط ا ندي ماليزيا وسنغافورة فالنوعية ا طلوبة ـب أن تكون منافسة للمأكولات الغذائية الأساسية الأخرى ، و ـب أن تكون التمور صا ـة للتخزين وا فظ ا يد و كن نقلها بسهولة.

ا موعة الثانية: ـد الدول الغربية منها على ا صوص فرنسا ا ملكة ا تحدة لعل هذا راجعاً اضيها الاستعماري أو لفوائد التمور ا ستوردة ومنها نوع " دقلة نور" وتعتـ ا زائر وتونس أهم مورديها اته الدول.

II-2- إستراتيجية تسويق التمور ا زائر.

تعتـ ا نتجات بعد ناية العملية الإنتاجية سلعا قابلة للإستهلاك والتداول أو منتجات وسيطية كـن ويلها. إلا

[1] : واد ميزاب ، واد ريغ، ورقلة ، زيبان وسوف

أنه ح يتحقق هدف ا نتج ب تسويق وترويج الفائض من الإنتاج وذلك ع تلف شبكات التسويق.

II–2-1 القنوات ا ختلفة لتسويق التمور:

تتعدد قنوات تسويق التمور حسب عدد ا تعامل ، وتنسب القناة إ طبيعة و رى ا نتوج عملية التسويق، و كن تصنيفها:

1- القنوات القص ة: يت بذا الإسم لأن عدد ا تعامل فيها دود وفيما يلي شكل يوضح ذلك. هذه القناة مستعملة على ا ستوى ا لي تص با وكلاء خواص وتتم بكميات دودة من التمور، وكذلك التمور اللينة ذات النوع ا شترك، رطب، منقر[2]، وا وعة قبل ج ا صول. وتباع نفس ا كان أي الأسواق ا لية لتجار التجزئة الذين يبيعونا ساب ا نتج نفسه، مع إنتزاع نسبة من الثمن (عمولة) ال يتم الإتفاق عليها من قبل. بعض الأحيان، ا نتجون يبيعون ا صول مباشرة وهو ما يزال النخيل. وهو ما يسمى بالتخريص. و كن القول أن هذا النوع من القناة ص أغلب الأحيان التمور ا ديدة ال سها أي تكييف أو هيز. وتوجد هناك أنواع أخرى من البيع ا باشر للتمور ال جهزت بطريقة تقليدية، هذا البيع يكون مباشرة أو عن طريق وسطاء البيع بالتجزئة بيع التمور و لكون متاجر تلطة، هؤلاء التجار يبيعون كميات دودة ولا يشترون إلا من عند ا نتج الصغار.

2- القناة ا توسطة والطويلة: لتوسيع عملية التبادل ب إنتهاج مسالك واسعة مثل القناة ا توسطة والطويلة، حيث أن هات الأخرت لان مشكل القناة القص ة وزيادة عدد ا تعامل مثل ا فاوض ... والشكل ا وا يوضح ذلك:

مسار تسويق ا نتوج ع القناة القص ة[6]

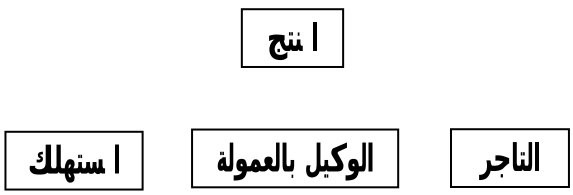

[2] منقر:ا رحلة ما قبل الأخ ة من نضج التمر (نصف بلح والنصف الأخر ر)

مسار تسويق منتوج ع القناة ا توسطة والطويلة[7]

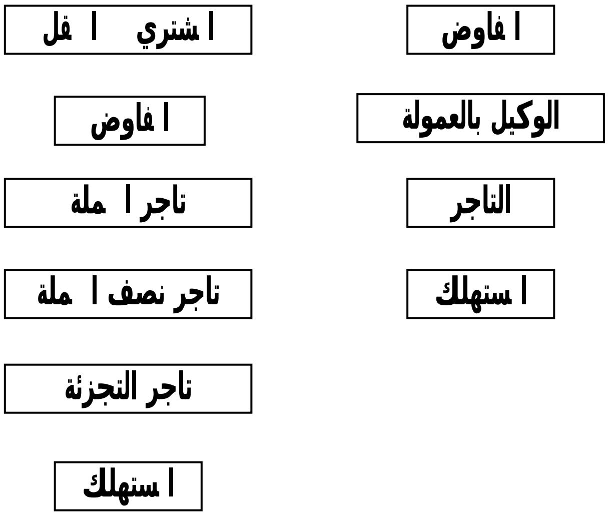

من الشكل أعلاه يتضح أن القناة ا توسطة يدخل فيها متعامل جديد وهو ا فاوض الذي يعمل على إ اد منافذ لتصريف ا نتوج إ الوكيل إ التجار وأخ ا ا ستهلك. القناة الطويلة، يتوسع فيها عدد ا تعامل حيث ا نتج يقوم ببيع منتجاته ا قل قبل جنيها عن طريق عملية التخريص[3] مثلا للشخص الذي يدعى ا شتري ا قل، يتدخل ا فاوض ودوره كما القناة ا توسطة، إلا أن هناك زيادة بعض ا تعامل كتجار ا ملة و ار نصف ا ملة وأخ ا ا ستهلك.

II–2 –2-ا ستوى الداخلي:

تعتمد عملية تسويق التمور على ا ستوى الداخلي بعد الاكتفاء الذا للمنتج حيث يكون حجم ا بيعات غ دد الكمية، ا يصعب التعرف على الكمية الإ الية للمبيعات. وعملية البيع متعددة وحرة و أغلب الأحيان تتم داخل مكان الإنتاج وبذا لا يتم التصريح بالكميات ا نتجة وا باعة.

[3] التخريص عملية شراء التمور عند النضج وقبل ا

II-2-3- على ا ستوى ا ارجي:

تعت حلقة التسويق ضيقة و تاج إ عدة تعديلات نظرا للعديد من الأسباب منها:
- توف العملة وذلك بتسويق الفائض.
- توسيع وتشجيع الاستثمار الفلاحي ا اص بالنخيل.
يتس هذا إ فتح عملية التعامل بواسطة التسويق ا ارجي وا زائر كباقي الدول ا نتجة للتمور ضع لنفس شروط الأسواق ا ارجية منها:

1- ا واصفات القياسية للتمور: هي أسلوب علمي الذي دد به ا تطلبات وا صائص الواجب توفرها ا نتوج من جودة وإ فاض التكاليف ا قق الفائدة لدى ا نتج وا ستهلك على السواء وتشمل ا واصفة طرق الفحص والإختيار والتأكد من مطابقة ا نتوج للمواصفات ا طلوبة، لذا فهي تلعب دورا مهما التجارة ا ارجية ا توفره من عوامل الثقة والإطمئنان للجودة فالتمور متميزة بدرجات جودة عالية مثلا: دقلة نور ضى بإقبال عادي للسوق العا ية و ا من مردود إقتصادي عا إضافة إ أنا تساير التبادل التجاري لذا اول ا زائر من زيادة الثقة جودة ورها حسب ا واصفات القياسية التالية:
أ- ضوابط التصنيف: إن فرز ا نتجات حسب النوع والصنف وترتيبها حسب كل درجة من درجات ا ودة ووضعها عبوات بوحدات متجانسة من حيث الوزن والشكل ذلك هو موضوع ضوابط التصنيف، إن هذه الضوابط تساعد على تسهيل أداء العمليات التالية:
- توحيد العبوات.
- النقل،ا فظ والتوزيع.

ب- التكييف: هو عملية تتعلق عا ة ا نتجات، كل منها حسب خصائصه الطبيعية، بطرق وأساليب علمية، من شأنا أن تسمح بتهيئة ا نتوج وا افظة على سلامته إ غاية وصوله إ ا شتري، وحسب ا الة، فإن هذه العملية قد تتم إما على مستوى الإنتاج، عند ما يكون ا نتوج تاز بدرجة حفظ جيدة، وإما على مستوى التجزئة بإستغلال أوقات فراغه بتكييف ا نتجات، وإما على مستوى ا ملة، عن طريق مصانع التكييف ا هزة خصيصا لكل نوع من ا نتجات وا وجودة نطقة الإنتاج ببسكرة. وتقوم عملية التكييف بعدة وظائف منها:
- اية ا نتجات من الآثار ا يكانيكية والإصابة با كروبات.
- تبسيط ا دمات ا قدمة وزعي التجزئة أو ا ملة.
- جذب ا ستهلك ا يعطي للمشتري نظرة صحيحة حول ا نتوج وهي من أهم الأهداف الأساسية ال تؤديها وظيفة التكييف وذلك بالسماح له برؤية ا نتوج ا توى العلبة.
- وسيلة للإعلان فالتكييف قبل كل شيء دعامة للإعلان يسمح بالتعريف با نتوج بصورة صحيحة كما أنه يشـ إ كل ا علومات ا طلوبة من قبل السوق.

ج- التعبئة: فالعبوة أو التعبئة هي ا اوية ال تضم بداخلها موعة من بعض العناصر ا كيفة قصد تسهيل عملية النقل، فإن عبار التكييف والتعبئة غالبا ما يعـ أحد ا للأخر فالعبوة تتمثل الصندوق ا شـ أما التكييف فيتمثل بكل ما ميه من ورق خاص أو أحزمة التزيـ أو أشرطة إعلانية ملونة. وتقوم عملية التعبئة بعدة وظائف منها:
- اية ا نتوج من الآثار ا يكانيكية، علاوة عن تلك ال توفرها عملية التكييف، فهي إذن اية إضافية.
- تسمح بتسهيل عملية النقل من ا نتج إ ا وزع بواسطة ميع الوحدات ا كيفة.
- تعت أداة مدعمة لوظيفة الإعلان، ا مله العبوة من علامات وإشارات تزيد من قوة الإشهار.

د- التخزين: تعت عملية التخزين وظيفة تسويقية هامة تدف إ الإحتفاظ با نتجات ا شتراة ظل شروط التخزين ا ناسبة هيدا لعرضها ومن بيعها فهي إذن تضفي على ا نتوج منفعة زمنية. إن هذه ا نتجات ليست كلها دائمة موجهة راكز الإستهلاك جرد معها بل زن الفائض منها دة قد تقصر أو تطول ذلك ما يؤدي إ إنتظام ولا مو ية توزيعها، إن ا اجة إ التخزين تعود إ مايلي:
- كون الإنتاج من التمور إنتاج مو ي وإستهلاكها ا نتظم الذي يوزع على مدار السنة.
- ا الة الظرفية لفيض الإنتاج لا كنه إمتصاص أو إستهلاك كل ذلك الفائض خلال تلك الفترة.
- يضيف للمنتوج قيمة إضافية بعرضه على ا ستهلك خلال الأوقات الأخرى.
- عقلنة السوق بتجنب العرض الكبـ للمنتوج خلال فترة تد الأ ان. وتتحقق هذه الوظيفة عن طريق إنشاء غرف ت يد هزة وإن نفقات إنشاء هذه الغرف ب تعويضها عن طريق رفع من أ ان بيع التمور الأوقات الأخرى[8].

و- النقل: تل عملية النقل مكانة إقتصادية هامة وظيفة التسويق من خلال قيامها بنقل منتجات من مواقع إنتاجها أو زينها إ مواقع تسويقها أو توزيعها وتؤثر تكاليف النقل

توسيع رقعة التسويق ويتم نقل ا نتجات بإستعمال وسيلة و ا النقل ا وي والنقل البحري.

2- صادرات التمور ا زائرية: إن إستراتيجية التسويق ا ارجي تعتمد على كل ا واصفات القياسية للتمور ا ذكورة آنفا لأن الأسواق ا ارجية يكثر فيها عدد ا تعاملين من داخل البلد أومن خارجها وفيها من ا نافسة ما لا يرحم وهذا زا ة بعض الدول كالولايات ا تحدة الأمريكية لصادرات التمور ا زائرية ولاسيما دقلة نور ا تكتسبه من مكانة مرموقة السوق الدولية وبالتا فنجد أن التمور ا زائرية قد دخلت إ كل الأسواق الدولية منها كندا وأ انيا ودول ا ليج ... و اشيا مع التوجيهات ا الية لدخول إطار التقسيم الدو ا ديد للعمل فإن الدولة ا زائرية اول تنمية القطاعات الإقتصادية الا تتوفر على ميزة نسبية ومن هذه القطاعات قطاع تصدير التمور الذي يساهم زيادة صادرات الوطنية و كن توضيح ذلك من خلال ا دول الذي يب نسبة صادرات التمور إ الصادرات الغ نفطية (من 1991 إ 2000).

نلاحظ أن نسبة صادرات التمور مقارنة بالصادرات غ النفطية هي إرتفاع مستمر السنوات الأو حيث سجلت سنة 1991 نسبة 4.92% 12.72% سنة 1992، فقد استطاعت صادرات التمور لوحدها إحتلال ا كانة السادسة حيث حققت إيرادات بالعملة الصعبة قدرت بـ:58.72 مليون دولار، أما سنة 1993 قد ا فضت إ 11.5% عادت هذه النسبة سنة 1994 إ ما كانت عليه سنة 1991 أي بنسبة 4.05% ويعود ذلك إ رير التجارة ا ارجية أي إلغاء سياسة ا ماية الا كانت نحها الدولة لبعض ا نتجات لكن سرعان ما ارتفعت نسبة الصادرات إ 15.4% سنة 1995 يث هذه السنة حققت ايرادات كب ة بالعملة الصعبة قدرت وا 78.51 مليون دولار حيث احتلت ا رتبة الرابعة من الصادرات الإ الية.

تش الدراسة إ أنه من سنة 1996 إ غاية سنة 2000 حققت فيها صادرات التمور إ فاضات متتالية لتصل نسبة هذا الا فاض سنة 2000 إ 2.36% أي ما يعادل 30 مليون دولار و كن إرجاع ذلك حسب تصر ات العديد من مصدري التمور إ إنشاء شهادة ا صدر من قبل وزارة التجارة حيث تقلص عدد ا صدرين إ حوا 60 مصدر بالإضافة إ نوعية ا نتوج. وعلى الرغم من ا زائر لك ا قومات الطبيعية إنتاج التمور با قارنة مع بلدان أخرى مصدرة للتمور مثل العراق، إيران، العربية السعودية، تونس، والولايات ا تحدة الأمريكية بالإضافة إ أن التمور ا زائرية تتمتع بسمعة عا ية وطلب كب الأسواق الأجنبية وقد قق إيرادات معت ة بالعملة الصعبة غ أنا لا تل مرتبة حسنة قائمة ترتيب الصادرات الوطنية و تنطلق الشكل ا رغوب فيه والسبب ذلك إ وجود صعوبات عديدة س جوهر عملية التسويق أو صعوبات تتعلق بزراعة النخيل وإنتاج التمور.

3- مقومات اح السياسة التصديرية للتمور: فيض التكاليف الإنتاجية من خلال التوسع إنتاج الفسائل ا سنة وهذا بإستعمال طريقة زراعة الأنسجة الا إعتمدتا أغلبية الدول ا نتجة للتمور وخاصة ا ملكة العربية السعودية وا ملكة العربية ا تحدة والعمل على إستخدام آليات حديثة عمليات خدمة النخيل والرفع من الكفاءة الإنتاجية للتمور مع التركيز على التمور ذات ا ودة العالية ا ا من طلب الأسواق العا ية مثل دقلة نور:

- توسيع تصنيع وتعبئة التمور ا له من أ ية تقليص الفائض السنوي للإنتاج وبالتا ا صول على قيمة مضافة ترفع ا ردود الإقتصادي للتمور من خلال س وسائل التصنيع[10]؛
- زيادة الطاقة التصديرية للأسواق التقليدية (أوربا ودول الساحل)بإضافة إ غزو أسواق تصديرية جديدة؛
- س وسائل الدعاية والإعلان للتمور الأسواق العا ية؛
- التكامل ب ا طة الإنتاجية والتصديرية من ناحية و س الكفاءة التخزينية و قيق التكامل ب قطاعات التجارة ا ارجية والنقل البحري من ناحية أخرى؛
- القيام بدراسات إقتصادية دقيقة عرفة ا ستهلك وا صنع وا خزن من التمور وهذا بدف معرفة الفائض منه لإ اذ السياسة التصديرية ذات الكفاءة العالية ا ستقبل.

4- ا عوقات التسويقية: واجه تسويق التمور عدة معوقات أدت إ إ فاض ا صة التسويقية وهذا ما إ ر عنه نقص دخل ا زارع وترتكز هذه ا عوقات على مبدأ التعامل التجاري، وأ ها:

- التغ السريع الذي حدث على مستوى ا عيشة لإرتفاع الدخل وتوفر مواد غذائية مكملة ومنافسة للتمور.
- عدم مناسبة العبوات ا ستخدمة تعبئة وتغليف التمور.
- قلة ا خازن ا ناسبة لعملية زين التمور إ ح تسويقها.

- قلة مصانع تعبئة وتصنيع التمور.
- إنعدام أسواق خاصة لبيع لفات النخيل من السعف، ا ريد.
- وجود عدد كب من الأصناف الرديئة كل منطقة ا يؤدي إستخدامها كأعلاف للحيوانات.
- إرتفاع تكاليف النقل ا ترتبة عن عملية التسويق ا يزيد إرتفاع سعر ا نتوج.
- نقص الدراسات ا اصة عرفة وتطوير مسالك تسويق التمور.
- كثرة ا تدخل والوسطاء.
- منافسة الفواكه الأخرى وال تاز بشروط تسويقية جيدة منها ال تقال.
- إرتفاع التكاليف الإنتاجية.
- جودة ا نتوج وعدم مطابقتها للمواصفات الدولية.

ا ا ة :

إن ا ناخ معظم مناطق زراعة النخيل ملائم لذلك تنشر هذه الزراعة بشكل واسع وإن الإنتاج العا ي قد تضاعف وهذا ما يدل على وجود إهتمام متزايد بالعناية بإنتاج التمور وقد اصبح إستهلاك التمور متزايدا نظراً لقيمتها الغذائية فتعت من السلع الإستهلاكية الأساسية لكث من الدول وخاصة ا نتجة ا وقد تستهلك طازجة أو رطبة أو جافة وأصبحت كذلك سلعة تصديرية ذات مستقبل كب معظم الدول ا نتجة.

فالصادرات من التمور تل مكانا بارزاً الصادرات الزراعية.فا زائر من دول ال إفريقيا ال تسوق منتوجها من التمور و أوربا إعتماداً على وضعيتها ا غرافية لائمة ولكن إن سن من طرق الإنتاج والتكاليف خاصة التمور ذات ا ودة العالية فسوف د نفسها أمام منافسة شديدة نظراً لتطور الإنتاج كل من تونس والولايات ا تحدة الأمريكية لأن ما صنف من أصناف التمور الذي يعت منتوج أساسي ا زائر ألا وهو صنف دقلة نور

ا داول:

ا دول رقم (01)
نسبة صادرات التمور إ الصادرات غ النفطية
العشرية الأخ ة (1991 إ 2000)[9].

الوحدة : ألف دينار

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات التمور	334.432	1282.2	1289.9	422.5	3742.3	3623.1	1155.154	1128.5	1026.7	1110.3
صادرات غ نفطية	6789	10078	11207	10427	24298	48275	28567	22910	29241	46897
النسبة %	4.92	12.72	11.5	4.05	15.4	7.5	4.04	4.92	3.51	2.36

ا صادر والإحالات:

1. بن عيشى بش ، "أساليب سـ ا ردود الاقتصادي لزراعة النخيل با ـ زائر"، رسالة ماجست ، ا زائر 1996، ص:28.
2. STATISTIQUES AGRICOLES SERIE A P. 2 et 5 .
3. achi Slimane de la communication inventaire variétale de la palmerais algérienne Symposium de la datte Biskra le 24/11/1992 page 10.
4. Source : DUBOST, Ecologie, aménagement et développement des oasis algériennes, th, doct., Tours, 1991.
5. عزاوي أعمر، زراعة يل التمور وأفاق تطويرها، رسالة ماجست ، ا زائر1998،ص:17.
6. الأستاذ: بن الذيب "دراسة نظم توزيع ا ضر والفواكه ا زائر" رسالة ماجست ، ا زائر 1992،ص:60.
7. نفس ا رجع السابق، ص:61.
8. نفس ا رجع السابق ص:37.
9. douane Algérienne, résultats des statistiques extérieur de l'Algérie, 2000.
10. رفيق نسيم مد، أ د حلمي،" ندوة النخيل الثانية"، جامعة ا لك فيصل، الأحساء1986، ص:530.

إشكالية التوحيد المحاسبي " تجربة الجزائر "

Problimatique de la normalisation comptable
" l'experience algerienne "

مدا بن بلغيث - جامعة ورقلة
benbelghit@hotmail.com

م ملخص : يهدف البحث موضوع الدراسة لبعث وإثراء ا ـوار العلمي حول موضوع الإصلاح ا اسـ ا ـزائر، ببعد تصوري يأخذ بالاعتبار أعمال التوحيد ا اسـ العا ي ا ـنجزة من طرف (FASB, IASC, SNC.fr, ICCA)[1] وهذا من خلال البحث : 1- طبيعة مسار التوحيد ا اسـ ؛ 2- أهداف هيئة التوحيد ا اسـ ، وموقفها من العو ـة وبروز التوحيد العا ي؛ 3- مكانة الإصلاح ا اسـ (الغائب) إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي؛ 4- إستراتيجية التوحيد (تكييف- تبـ)؛ 5- ـوذج التوحيد ا ـلائم لسياسة الانفتاح الاقتصادي ا ـ شرعت فيها ا ـزائر مع بداية التسعينيات وا ـتمثلة أساسا إنشاء بورصة القيم ا ـنقولة، وا ـفاوضات لإ ـام اتفاقات، التبادل ا ـر مع الا ـاد الأورو والانضمام للمنظمة العا ية للتجارة أفق 2003.

الكلمات ا فتاح : ا اسبة، ا ـبادئ ا اسبية، التوحيد ا اسـ ، هيئات التوحيد، التوافق ا اسـ ، ا ـعايـ ا اسبية، الإطار التصوري للمحاسبة.

ـهيد : إن أصول (L'Origine) ا اسبة بشكلها اليوم يرجع إ القرن ا ـامس عشر، بظهور ا اسبة بالقيد ا ـزدوج مع الإيطا (PACIOLI) ومنذ ذلك ا وا اسبة تطور ليس على مستوى تقنيات ا ـعا ـة فحسب، بل كذلك على مستوى التوحيد (La normalisation)، الذي ـثل إصدار ا ـعايـ الـ تضمن ا ـعا ـة ا اسبية للأحداث الاقتصادية ا ـديدة. وبالرغم من هذا التطور، إلا أن النظرية ا اسبية تعا الوقت الراهن من تعدد البدائل وتنوعها و اختلاف نتائجها، فمن حيث ا ـبدأ ـد العديد من ا ـبادئ ا ـتضاربة، من حيث القاعدة ـد العديد من القواعد ا ـتعارضة، من حيث الوسيلة ـد العديد من الوسائل ا ـختلفة، ومن حيث النتيجة ـد العديد من النتائج عد ـة ا ـع . ما أدى ـدل ا اسـ أعطيت فيه مشكلة اختلاف الأنظمة حقها.

فمن ا ـبادئ ا ـتضاربة ـد مثلا مبدأ ا ـوضوعية ومبدأ التحفظ أو ا ـيطة وا ـذر. وكذلك مبدأ التكلفة التار ـية ظل التقلب ا ـستمر ا ـستوى العام الأسعار. أما عن القواعد ا ـتعارضة، فنجد قاعدة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO)، وكذلك الوارد أخـ ا الصادر أولا (LIFO). وكذلك قاعدة الإهلاك طبقا للقسط ا ـتزايد أو القسط الثابت أو القسط ا ـتناقص. بالنتيجة فإن اختلاف ا ـبدأ أو الطريقة أو القاعدة الـ تطبق حالة معينة عنها حالة أخرى، يؤدي حتما إ اختلاف النتائج، حـ لو كانت ا الـتان متطابقتـ . وهو ما يؤدي إ عدم إمكانية إ ـاد دلالة موحدة للمعلومات ا اسبية ومن عدم إمكانية الاعتماد عليها التسيـ وا ـاذ القرارات.

إن التوحيد ا اسـ وظيفة ليس من السهل فصـلها عن طبيعة النظام الاقتصادي، من حيث أنـا تقـوم أساسـا بإضفاء الصبغة النظامية (La mise en ordre) للمعلومات الـ يكون هذا النظام ـاجة إليها.[2] وعليه فالتوحيد ا اسـ (La normalisation comptable) أصبح مطلبا أساسيا ـواءمة ا اسبة مع التغـ ات الاقتصادية العديدة وا ـتلاحقـة، والـ ا تأثـ كبـ على حياة ا ـؤسسة، الـ تعـ بـا ا اسبة. وعليه سوف نتناول بالتعريف مفهوم التوحيد ا اسـ ، فوائده وأشكاله أهم معوقاته و الأخـ نتناول التجربة ا ـزائريـة ال التوحيد بالرجوع إ أعمال التوحيد الرائـدة علـى ا ـستوى العا ي.

أولا: مفهوم التوحيد ا اسـ

حسب (AFNOR)[3] فإن التوحيد ا اسـ يشمل ـسن ـلة من القواعد الـ تسمح بتنظيم أدوات ونواتج

العمل، بتوحيدها وتبسيطها.[4] أما ا خطط ا اس ا راجع (PCR) لسنة 1982، فإنه يتناول تعريف التوحيد ا اس من خلال أهدافه إذ جاء فيه أن التوحيد ا اس يهدف إ :[5]
- سـ (L'Amélioration) ا اسبة؛
- فهم ا اسبات وإجراء الرقابة عليها؛
- مقارنة ا علومات ا اسبية (الوقت وا كان)؛
- دمج ا اسبات الإطار ا وسع للمجموعات، قطاع النشاط والأمة؛
- إصدار الإحصائيات.

كما تناول (ROUSSE)[6] تعريف التوحيد ا اس ا يلي:

التوحيد ا اس عبارة عن نظام موحد للتنظيم (Système uniforme d'organisation) موجه لمـوع اسبات ا ؤسسات ا نتجة الأمة، أو موعة من الأمة مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه:
- القطاع الأساسي للفلاحة، تربية ا واشي، الصيد أو الاستغلال ا نجمي؛
- القطاع الثا للصناعات التحويلية؛
- القطاع الثالث للتجارة ا ارجية.

ومن بـ ما يز التوحيد ا اس :
- موعة من الاصطلاحات خاصة با سابات؛
- تعاريف دقيقة توى كل حساب على حدا؛
- اذج من قوائم ا علومات ا اسبية الدورية.

كما أن التوحيد ا اس موجه استجابة ا يز اقتصاد العا ا تقدم من:
- ا اجة الأساسية (ا يوية) للمعلومات و الاتصال؛
- عا ية (Universalité) تصنيف التدفقات الاقتصادية؛
- تعميم ا عا ة الإلكترونية للبيانات.

تعتـ ا عاي ا اسبية (Norme comptable) ثابة التوجيهات الر ية (Directives officielles) ال دد، كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث و ا علومات ال ينبغي إعطاؤها ا لاحق ا رافقة للقوائم ا الية[7]. ذا فإن التوحيد ا اس ري على ا ستويات الثلاثة التالية:

1. على مستوى ا بادئ: إذ يقتصر التوحيد هذا ا ستوى على الأسس و ا بادئ ا اسبية وا عاي الأساسية ال كن الاهتداء با عند تطبيق الأسس و ا بادئ ال يتم توحيدها؛

2. على مستوى القواعد: ويشمل هذا ا ستوى، توحيد القواعد و الإجراءات والوسائل ا اسبية. وتتطلب هذه العملية ما يلي:
- حصر القواعد والإجراءات والأساليب ا اسبية ا ستخدمة فعلا، وال كن استخدامها لتحقيق أهداف ا اسبة؛
- الاختيار من بـ هذه القواعد والإجراءات والأساليب، الأفضل منها اشيا مع مقتضيات ا بادئ ا وضوعية؛
- ا ذر عند استخدام القواعد و الإجراءات البديلة.

3. ا ستوى الثالث توحيد النظم: ويشتمل التوحيد هذا ا ستوى، توحيد النظام ا اس ككل ا يقوم عليه من أسس و مبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات. و تد إ تنميط النتائج ا اسبية والقوائم ا الية، بالإضافة إ نظم التكاليف والأسس و ا بادئ ال تقوم عليها.

إن عملية استحداث ا عاي (La créations des normes) ثل ا رحلة الثانية سياق عملية التوحيد ال تعتـ عملية طويلة نوعا ما، يث تتمثل ا رحلة الأو من هذا السياق التعرف إ الاحتياجات ال تساهم تطور عملية التوحيد وهذا وفق شكل اثن [8]:

الشكل الأول: وهو أن هيئات التوحيد هي ال تأخذ زمام ا بادرة استحداث اقتراحات جديدة ميدان ا اسبة، إذ من ا مكن أن تتعلق هذه الاقتراحات واضيع جديدة قد تظهر، كموضوع ا علوماتية الانترنيت وا اسبة مثلا. أو قد تتعلق شكل قد لكنه متجدد الطرح، ويكون موضوع للتساؤل من طرف ا ؤسسات وأصحاب ا هنة.

الشكل الثا : هو أن عملية التوحيد كن أن تعتمد بشكل ثا ، فالتغ ات الاقتصادية (با عـ الأوسع ا) تم أحيانـا تفاسـ اسبية جديدة ـذه الـتغ ات. حـ لا تقـوم ا ؤسسات كل على حدة بتصور ا لول ا اسبية ا اصة با ذه ا شاكل. وفيما يلي بيان توضيحي لكيفية اسـتحداث ا عاي ا اسبية، واختبارها من حيث مدى القبول وا واءمة. أنظر الشكل البيا رقم (01)

ثانيا : أهداف التوحيد ا اسـ

إن تطور العلاقات الاقتصادية بـ أعوان لا معهم ببعضهم البعض، لا أصل ولا ثقافة ولا لغة، كان دائما مرفقا بتبادل للمعلومات ا اسبية وا الية، الـ يعتـ من بـ أهم أهدافها الإجابة على احتياجات الأطراف الطالبة ا، هذه الاحتياجات الـ فرضت على ا علومات التوسيع إطار توزيعها. وهو ما يفترض ضمان وجود موعة متجانسة من القواعد ا تعلقة بإعداد وعرض البيانات ا اسبية وا الية ليتسـ من خلا ا التوصل إ ليل ملائم ومفهوم، يستطيع أن يكتسي الصبغة العا ية (Une compréhension universelle). وعليه سؤالان اثنان يطرحان هذا السياق[9]:

- إ أي مدى كن اعتبار ا سابات ا نشورة متجانسة أيا كانت ا ؤسسة ا عنية؟
- إ أي مدى كن للأعوان الاقتصادي ، ا صول على معلومات مفهومة وقابلة للمقارنة؟

يعتـ التوحيد (Unifier)، التبسيط (Simplifier) و التمييز (Spécifier) من الأهداف ا نوطة بعملية التوحيد، إذ ثل توحيد (Unification) الطرق ا اسبية للوصول إ توافق القوائم ا الية، الوظيفة الأساسية للتوحيد، والـ ترتكز حول:[10]

1. توحيد السياق ا اسـ (Le processus comptabl) الذي ثل سلسلة الإنتاج الـ تبدأ من مستندات ووثائق الإثبات وتنتهي إ القوائم ا تامية، يهدف التوحيد هذه ا رحلة، إ الرفع من إنتاجية ا صا ا اسبية، من خلال إتباع معايـ تتحرى الدقة؛

2. توحيد ا نتج ا اسـ الذي ثل أساسا القوائم ا الية ا تامية الـ مل الإجابة عن احتياجات تلف الأطراف الطالبة للمعلومات ا اسبية، إن عدم انس هذه الفئة وإمكانية تضارب مصا ها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم، حـ تتم الإجابة على أكـ قدر من احتياجاتم. ذا ينبغي على ا عايـ الـ كم توحيد هذا ا انب أن لا تكون صلبة بل ينبغي أن تكون مرنة وقابلة للتفسـ من عدة جوانب.

انه من الصعوبة أن يتم ا ديث عن التوحيد ا اسـ ، دون التعرض إ ا لفية الأساسية لعملية التوحيد ذاتا، وا تمثلة الإطار التصوري للمحاسبة. فالإطار التصوري حسب (FASB) عبارة عن " نظام متماسك من أهداف و مبادئ أساسية مرتبطة ببعضها، تؤدي إ معايـ صلبة، وتبـ طبيعة، دور وحدود ا اسبة والقوائم ا الية.[11] يث ثل الأهداف، الغرض أو النهاية الـ تصبوا إليها ا اسبة. وتعمل ا بادئ الأساسية على توضيح ا فاهيم، أو التعاقدات ا اسبية الـ لي اختيار الأحداث لعرضها، وكذلك الوسائل الـ تسمح بتلخيصها وإيصا ا للأطراف ا عنية با. وللمحاسبة ا ظ الوافر الاستفادة من امتيازات كثـ ة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة، مهيكل بطريقة جيدة يث:[12]

- ثل الإطار التصوري دليلا مهما للمهنة ا اسبية وظيفة التوحيد؛
- ثل الإطار التصوري مرجعا ل ا شاكل ا اسبية، الـ لا توجد أية معايـ لها؛
- كن من الرفع من إمكانية ا قارنة، وذلك بالتقليل من عدد الطرق ا اسبية البديلة؛
- يسمح بتحديد حدود الرأي ا هـ عند إعداد القوائم ا الية؛
- ثل الإطار التصوري وسيط (Catalyseur) سـ التكوين ا اسبية، حـ يصبح ا اسب ا مارس قادرا على ا مع بـ ا انب النظري وا انب التطبيقي للمحاسبة؛
- وأخـ ا فإن الإطار التصوري يسمح هنة ا اسبة با ماية من كل أشكال الضغط السياسي، وا جمات، لأنه دها بتـ يرات منطقية كنها من تبيان عقلانية اختياراتا إذا تعلق الأمر عايـ جديدة.

إن بداية التوحيد ا اسـ (خاصة ما تعلق بتطوير ا بادئ ا اسبية) انطلق الولايات ا تحدة الأمريكية منذ سنة 1887 مع (AICPA)، نتيجة ملة الاحتجاجات الـ لتها بورصة نيويورك عن عدم ملاءمة ا علومات ا اسبية وا الية ا نشورة، والـ كانت كثـ من الأحيان لتضليل ا ستثمرين وأصحاب الأموال خاصة ظل ظروف الركود الاقتصادي (الأزمة الاقتصادية العا ية 1929). اعتماد سياق (Processus) للتوحيد ا اسـ ومنذ ذلك ا وجدت ا هنة ا اسبية نفسها أمام الكثـ من ا شاكل ا ديدة والـ هي معظم الأحيان مشاكل غـ معهودة، طرحت نتيجة للاضطرابات غـ العادية للمحيط الاقتصادي وا ا الذي أصبح يتطور و يتحول بشكل كبـ متسارع ومذهل.

وعلى الرغم من أن ا هنة ا اسبية أثبتت قدرتا على مواجهة هذه التغـ ات والتأقلم معها، إلا أنا كانت عاجزة

على أن د حلولا نائية ودائمة للمشاكل ا ديدة أو ح ا شاكل ا طروحة، وهو ما قاد البعض إ تشبيه دور ا هنة ا اسبية بدور رجل ا طافئ الذي مد النار ا كان الذي تشتعل فيه. إلا أن السؤال الذي طرح ويطرح بإ اح، هو كيف كن للمهنة ا اسبية أن تضطلع بدورها الطبيعي، دون وجود خط قيادة (Un ligne de conduite) يسمح ا با عا ة السليمة للمشاكل ال تطرح عليها، عدا خ ة وأحكام الأعضاء ا شكل يئات التوحيد. يث تتغ فلسفة التوحيد ذاتا مع تغ الأفراد الذين تتشكل منهم، وتصبح هذه ا يئات بعد ذلك عاجزة عن الدفاع ضد ا جمات من أي طرف كان، د ا عاي ما يتماشى مع مصا ه (تضارب ا صا - Conflits des intérêts).

ويكون الوضع الفة اما، لو استندت هيئات التوحيد إ معاي تقييم تسمح ا بتبيان سداد قراراتا، ع أخر الاستناد على إطار تصوري كم البنية ويلقى قبول وثقة ا ميع. إذا من هذا ا نطلق واستنادا إ الإطار التصوري (FASB) "الذي كان هدفه الأساسي خدمة عملية ا اذ القرار، وكانت خاصيته الأساسية ا لاءمة، والتجديد الكب الذي جاء به وهو تفضيل ا علومات التقديرية عن ا علومات التار ية" جاءت كل ا اولات اللاحقة ال ترمي إ إرساء أطر تصورية، مع إدخال تعديلات وفق متطلبات كل جهة، حسب ما تقتضيه سواء ا صلحة الوطنية أو مصلحة الأعضاء هيئات التوحيد خاصة (IASC) ال كنت سنة 1989 من إرساء إطار تصوري لقي اهتمام كث من ا هتم بذا ا وضوع.[13]

ثالثا: معوقات عملية التوحيد

إن عملية التوحيد باعتبارها ا طوة ا امة إرساء توافق (Harmonisation) الأنظمة ا اسبية، بغية إ اد لغة موحدة خاصة ظل الظروف الاقتصادية ا تجهة و الانفتاح، و رير حركة رؤوس الأموال والاستثمار. تصطدم بعدة عوائق منها ما هو شكلي، ومنها ما هو جوهري قد يهدد ظل تضارب ا صا (Conflits des intérêts)، عملية التوحيد ا اس برمتها. ونذّكر أن مقومات التوحيد الأساسية، من تشابه النشاط وإمكانية تنميط ا عاملات الاقتصادية لا كن توافرها الوحدات الاقتصادية. وكذلك فالقواعد وا بادئ ا اسبية لابد وأن يتم تطبيقها ظل توافر ظروف معينة قد تلف من مؤسسة إ أخرى أو من يط إ آخر، لأن تعدد البدائل ا اسبية ما هو الواقع إلا اولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة ظل الظروف ال يط با.

كما أن غياب خاصية التجديد للمعاي ا اسبية من خلال غياب وظيفة الاتصال ب هيئات التوحيد والأطراف ا ستقبلة للمعاي ، للوقوف عند درجة القبول والتب للمعاي من طرف هؤلاء، وكذلك الوقوف عند احتياجات هذه الأطراف من ا لول للمشاكل ال تواجهها، زاد من حدة هذا ا شكل لأننا أصبحنا وضعية شبه قطيعة ب ا يئات ا كلفة بالتوحيد والأطراف ا عنية با (ا ؤسسات).

و ا كانت ا اسبة تسعى إ تسي العلاقات التعاقدية ب تلف الأعوان اللذين يستثمرون داخل ا ؤسسة، بدف تعظيم مردودية استثماراتم. فإنه لا الة أن هذه ا ع اي سوف يكون ا نتائج اقتصادية على تلف الأطراف، لأن الاختيارات ا اسبية ا فروضة من قبل هيئات التوحيد من ا مكن أن تؤثر على القرارات ا الية للمؤسسة. فتسي النتائج ع الاختيارات ا اسبية د حاليا حدودا خاصة مع عدم السماح بعض ا الات يارات بديلة (تقييم ا خزون، الإهلاك). أنظر الشكل البيا رقم (02)

رابعا: التجربة ا زائرية ميدان التوحيد ا اس

إن جهود التوحيد على ا ستوى الدو - أو على الأقل الدول ا تقدمة - ترمي إ مواءمة النظم ا اسبية مع ا ستجدات ال دث عا الاقتصاد، أي مسايرة التغ ات الاقتصادية، وتر ة هذه التغ ات اسبيا، إجابة على تساؤلات أصحاب ا هنة حيال هذه التغ ات ال قد تقضي بتطبيقات اسبية جديدة، أو تطبيقات قد ة ولكن بطرح جديد. بغية ضمان احتواء القوائم ا الية لكل العمليات ال من ا مكن أن دث ال ملاحظة ا اسبة، وبالتا ضمان ا صداقية وا لاءمة ذه القوائم وا علومات ال تتضمنها، خدمة ختلف الأطراف ال تمها هذه ا علومات.

لقد ت عمليات التوحيد ا اس الرائدة بالرجوع إ الأطر التصورية، كقاعدة نظرية ينطلق منها ا وحدون عملهم، ومرجع عند ظهور اختلافات ب تلف أطراف عملية التوحيد (ذا اعت ت الأطر التصورية ثابة دستور اس).[14] والسؤال الذي نطرحه هنا هو هل قامت ا زائر بالتوحيد ا اس استجابة تطلبات ا هنة؟ أم تطلبات

أخرى عدا تلك الـ سبقت؟ إن موضوع التوحيد يتم تناوله ا ـزائر إلا مع بداية السبعينيات، وبالضبط مع إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة (التعليمة الصادرة بتاريخ 1971/12/29)، يث أسندت له مهمة:
- إصلاح وظيفة ا اسب وا ـ ا اسب؛
- إحلال ا خطط ا اسـ العام الفرنسي خطط اسـ وطـ جديد.

انطلاقا من الأفكار الأو لعملية التوحيد ا ـزائر الـ تعرفها ا مارسة ا اسبية إلا بدخول ا خطط ا اسـ الوطـ (PCN) حيز التطبيق سنة 1976 بالأمر 75/35 الصادر بتاريخ 1975/04/29، الذي يقضي بالتطبيق الإجباري ـذا ا خطط على ا ؤسسات العمومية الاقتصادية، الشركات ا ختلطة وا ؤسسات ا اضعة حسب النظام ا قيقي. والذي يعتـ مشتقا من ا خطط ا اسـ العام الفرنسي (PCG) - الذي كان ساريا العمل به بعد الاستقلال- وا ستوحى من الانشغالات الاقتصادية الكلية الـ كانت تطبع التوجهات الاقتصادية الـ تبنتها ا ـزائر بعد الاستقلال. ظل هذه ا عطيات كان مؤكدا بأنه على ا اسبة الإجابة على أهداف، ص الأطراف العاملة ا ياة الاقتصادية. و التركيز على فئتـ اثنتـ :

- الفئة الداخلية: ثلة ا ؤسسة أي الاحتياجات الداخلية للتسيـ ، من خلال كـ ا سـ ين من ا صول على أدوات مكيفة للإجابة على احتياجاتم وكذلك؛
- الفئة ا ارجية: وهم الأطراف ا ارجيـ اللذين تربطهم علاقات تلفة مع ا ؤسسة، تعطيهم ا ق الإطلاع على القوائم ا الية، وبالتا ا ق تلقي الإجابة على تلف احتياجاتم من طلب للمعلومات.

إلا أن طبيعة التوجه الاشتراكي الذي طبع ا ياة الاقتصادية ا ـزائر، جعل من التوحيد ا اسـ أداة للإجابة على الانشغالات الاقتصادية الكلية، واحتياجات ا اسبة والتخطيط الوطني . من خلال ا خطط ا اسـ الوطـ الذي فيه تفضيل تصنيف ا سابات على أساس طبيعتها، على حساب تصنيف وظيفي ـذه ا سابات يساهم إ اح مسار التسيـ الداخلي للمؤسسة الذي كن من اعتماد اسبة التسيـ . وتركت هذا الباب ا ـرية ـسـ ي ا ؤسسات، تنظيم أنظمة اسبة التسيـ تستجيب لطبيعة كل مؤسسة على حدا. ولعل ما زاد من حدة ا شكلة هو الطبيعة الاستقرائية (Inductive) لعملية التوحيد الـ كانت تتبع حل ا شاكل ا اسبية الـ تواجه النموذج ا اسـ ، منهج طلقة بطلقة (Coup par coup) أي يتم معا ـة كل مشكلة تظهر على حدا. مع غياب أي مرجع تستند إليه، أو حـ إطارا يتم من خلاله التفكـ أهداف ومفاهيم ا اسبة، والقوائم الـ تنتجها. إذ على العكس من ذلك كان يتم اللجوء حل بعض ا شاكل إ ـوذج التوحيد الفرنسي،[15] الذي أصبح يتلقى انتقادات مستمرة من بعض الباحثـ والأخصائيـ ا اسبة، و ملونه الدور ا عرقل لتطوير ا اسبة ا يدان العملي والنظري.[16]

إن ما ميز عملية التوحيد ا ـزائر كذلك، الصبغة السياسية، ذلك أن وظيفة إصدار ا عايـ كانت ولا تزال من اختصاص الإدارة الوصية(وزارة ا الية) الـ أخذت على عاتقها هذه ا همة لاعتبارين:

1. غياب ثقافة اسبية تسمح لأصحاب ا هنة من تبـ هذا الا اه والدفاع عليه، من جهة حفاظا على عدم هيمنة التشريع تلف المجالات وخاصة المجال ا بائي. ومن جهة أخرى التمكن من إنشاء إطارا مستقلا للمحاسبة، يضمن ـذه الأخـ ة استقلاليتها واستقلالية أصحاب ا هنة حـ يتمكنوا من ا سا ـة بكل ما ـدم هذه ا هنة.

2. اعتبار ا اسبة أداة لتحديد الوعاء الضريـ للمؤسسات ا اضعة للضريبة، وبالتا أداة رقابة تسمح للدولة بالوقوف على الإيرادات ا بائية ا تأتية من هذه ا ؤسسات. حـ وإن كانت الدول ا تقدمة تعترف بـذه ا همة للمحاسبة إلا أنا كانت تو للمحاسبة اهتماما باعتبارها أداة للتسيـ وا اذ القرار.

ا سبق نستنتج أن وظيفة التوحيد ا ـزائر ذات خلفية جبائية، و التأكد من التزام ا ؤسسات با عايـ الـ تصدرها الإدارة كان يتم ءـ إدارة الضرائب (معدلات الإهلاك، طرق حساب الإهلاك، طرق تقييم ا خزونات)، حـ عملية إعادة تقييم الاستثمارات ضبطها من طرف الإدارة (وزارة ا الية)، وأوكلت مهمة متابعتها والتأكد منها والالتزام با إ إدارة الضرائب، الـ لعبت دورا مهما التوحيد ا اسـ ، بـدف ضبط كيفية عرض القوائم ا الية وتقد ا علومات.

إن استراتيجية التوحيد ا اسـ ا عتمدة ضبط ا مارسة ا اسبية على ا خطط ا اسـ الذي كان يستجيب

لاحتياجات فترة سابقة، أصبحا لا يسايران وغ ملائم للشروط الاجتماعية والاقتصادية ا عاصرة ا زائر. خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية ال ترمي للتحول و اقتصاد السوق. بكل ما مله هذا النمط من انفتاح وحرية لانتقال الأموال وتنميط للمعاملات الاقتصادية الدولية، وال توجت بتفعيل السوق ا الية وبظهور بورصة القيم ا نقولة، مؤخرا بإبرام اتفاق الشراكة مع الا اد الأورو وا فاوضات الرامية لانضمام ا زائر للمنظمة العا ية للتجارة.

ولعله من أهم الأسباب ال تدعونا لتناول موضوع التوحيد ا اسـ ظل هذه الظروف ا ديدة ال يز عا الاقتصاد وا الية اليوم هو الا اه العا ي و التوحيد ا اسـ العا ي (La Normalisation comptable international) وا ادف إ توحيد ا مارسة ا اسبية من خلال إصدار معاي اسبية موحدة لضمان توافق وانسجام اسـ (Harmonisation comptable international). تسهر على ضمان تطبيقها هيئة ا عاي ا اسبية العا ية (IASC) من خلال إطارها التصوري الذي إرسائه سنة 1989 والذي أصبح يشكل ا لفية وا رجع عملية التوحيد وإصدار ا عاي . إن اح عملية التوحيد ا دم ا اسبة، و تلف الأطراف ال ا فائدة من الإطلاع على القوائم ا الية ال تنتجها ا اسبة. ر حتما ع تب استراتيجية توحيد تأخذ بعـ الاعتبار أعمال هيئات التوحيد العا ية - ال تترجم معاي ها واقع الأمر قوة اقتصاديات الدول ا تقدمة والاحتياجات الفعلية للشركات متعددة ا نسيات- مع مراعاة خصوصية الاقتصاد ا زائري الذي يتشكل نسيجه الصناعي من حوا 95 % من ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة. وعليه فتب ا عاي ا اسبية الدولية كليا قد لا دم عملية التوحيد مثلما لو تب استراتيجية تكييف هذه ا عاي .

ا ا ة:

إن اح مسار التوحيد ا اسـ ا زائر يتوقف على إصلاح جذري وعميق للنظام ا اسـ ، الذي بدأ العمل فيه فعليا بصدور ا رسوم التنفيذي رقم 318/96 بتاريخ 25 سبتم 1996 وا تضمن إحداث ا لس الوط للمحاسبة باعتباره جهازا استشاريا ذو طابع وزاري ومهـ مشترك يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص ال البحث وضبط ا قاييس ا اسبية والتطبيقات ا رتبطة با. والاستفادة اولة تصور إستراتيجية لإصدار ا عاي من التجارب السابقة هذا ا يدان لدول أخرى وبالأخص تلك ال تتقارب اقتصادياتا مع اقتصاد ا زائر، خاصة تونس ال انتهت من إصلاح نظامها ا اسـ بإصدارها للإطار التصوري للمحاسبة[17] الذي تبنت تصميمه إستراتيجية تكييف مع بـ ا عاي العا ية و ا عاي الأمريكية. بغرض الاستفادة منها، مع عدم إ ال النقاط التالية:

1. دراسة وحصر احتياجات تلف الأطراف ال ا علاقة باستعمال ا علومات ا تولدة عن ا اسبة؛
2. اولة إرساء إطار نظري يعتمد كمرجع لكل الأعمال ا اسبية، ينطلق من الافتراضات وا بادئ ا عتمدة على الصعيد الدو ، لغرض تصميم نظام اسـ منسجم (Harmonique) مع الأنظمة ا اسبية الدول الأخرى كمرحلة أو ؛
3. إثراء هذا الإطار النظري وتوسيع النقاش والاستشارة بشأنه مع تلف الأطراف ال يهمها هذا الأمر، والوقوف على الاقتراحات والتوصيات الضرورية لإ احه؛
4. تعديل ما ب تعديله، اعتماد ما التوصل إليه كإطار نظري للوظيفة ا اسبية، يستطيع أن يكتسي صفة الإطار التصوري (Le cadre conceptuel)؛
5. الانطلاق إصدار ا عاي وفاء تطلبات ا هنة، وخدمة ختلف الأطراف ال تطلب ا علومات ا لائمة وذات ا صداقية. وإرفاق هذه العملية ببيانات وأدلة توضيحية ا لا يدع الا للتضارب فهم وتطبيق هذه ا عاي (تقوية وظيفة النشر والاتصال)؛
6. بعث وتقوية العلاقة بـ هيئة التوحيد وا ؤسسات ا عنية، سيم وظيفة الاتصال ال تسمح بنقل إنشـغالات تلـف الأطراف ذه ا يئة، وكذلك وقوف هذه الأخ علـى مـا مدى التزام ا ؤسسات بذه ا عاي وتطبيقها. أي إنشاء شبكة للمعلومات بالاعتمـاد علـى نظـام مفتـوح ومتفاعـل (Interactif) يسمح للمحاسب بالتعب عـن تسـاؤلاتم وانشغالا تم، و يئات التوحيد بفهمها للعمل على حلها.

الأشكال البيانية:

الشكل رقم (01)
استحداث (Création) ا عاي ا اسبية

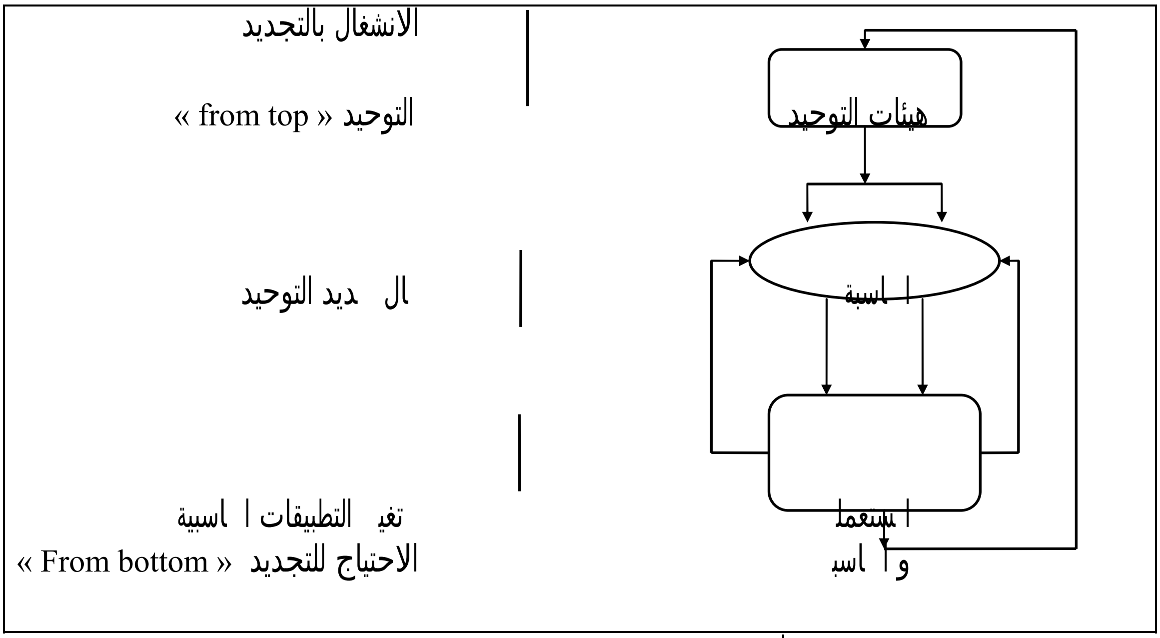

ا صدر: BAC-CHARRY B.: op. cit. page 55.

الشكل رقم (02)
ال ديد ا عاي ا اسبية

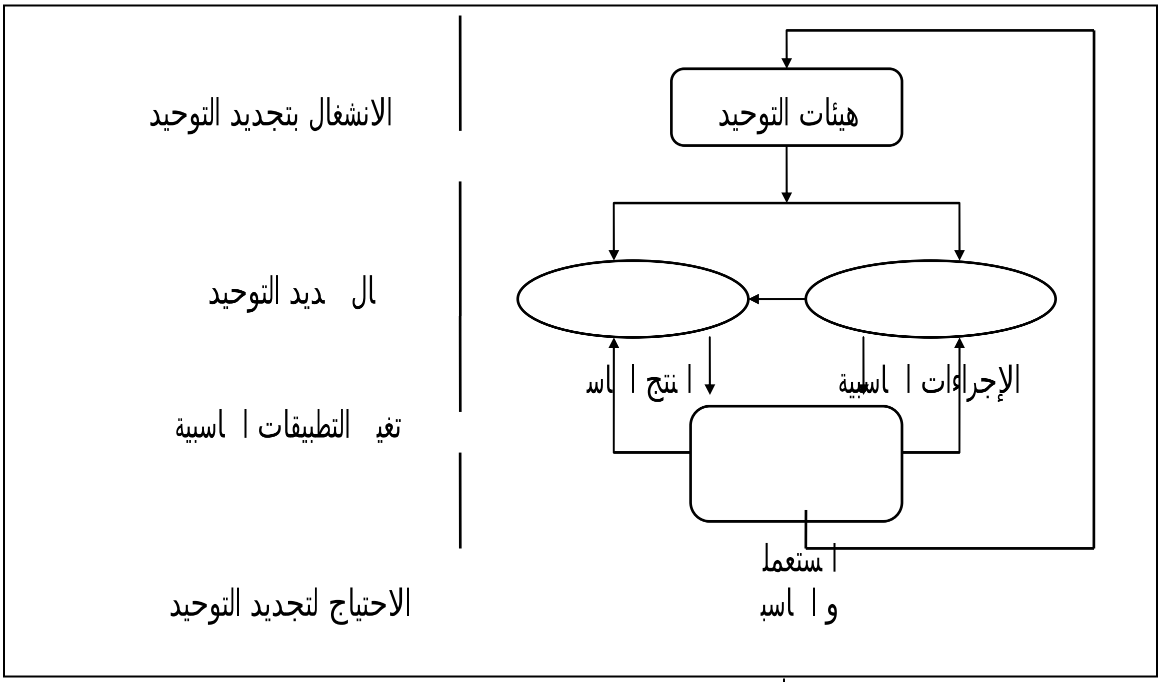

ا صدر: BAC-CHARRY B.: op. cit. page 56.

ا صادر والإحالات:

1. Pour plus d'information vous pouvez consulter :
   - http://www.fasb.org /financial accounting standards board;
   - http://www.iasc.org.uk /international accounting standards comity;
   - http://www.cica.ca / institut canadien des comptables agrées.
   - http://www.finances.gouv.fr /chercher le Conseil national de comptabilité.
2. SACI Djelloul :«Comptabilité de l'entreprise et système économique » OPU, Alger 1991, p169.
3. AFNOR : Association française de normalisation.
4. DEPALLENS G. & autre: « Gestion financière de l'entreprise »; Sirey 10° ed, Paris 1990, p 35.
5. COLASSE B. [sep 87]: « La notion de normalisation comptable » in Revue française de comptabilité; n°182; Paris sept 1987; page 42.
6. Rousse Francis : « Normalisation comptable, principes et pratiques » coll. Méthodologie, Paris 1990, pp 24-25
7. LA BANQUE MONDIALE: « Manuel de comptabilité générale, d'information financière et d'audit »; banque mondiale 1ere ed; jan1995; page 8.
8. BAC-CHARRY Bernadette: « La normalisation comptable française, une communication dans l'impasse? » in Revue française de comptabilité; n°289; Paris mai 1997; page 54.
9. MIKOL Alain: « es normes comptable et leur utilisation en France » in Revue française de comptabilité; n°278; Paris mai 1996; page 15.
10. COLASSE B. [sept 87]: op. cit. page 44.
11. COLASSE B.[oct. 96]: « Commentaire analytique et critique du projet de cadre conceptuel du CPDC » in Revue française de comptabilité; n°282; Paris oct. 1996; page 29.
12. NACIRI Ahmed: « Le Cadre Conceptuel Américain Et Ses Conséquences Sur Le Modèle Comptable Traditionnel » in Revue Française De Comptabilité N° 173; PARIS; nov. 1986, p 45.
13. GELARD Gilbert: « La normalisation comptable internationale de l'IASC » in Revue française de comptabilité; n°258; Paris jui-aout 1994; p 22-25.
14. APOTHELOZ Bernard : « Pertinence et fiabilité de l'information comptable, Le cas de crédit – bail » systémique - Mita Edition; LAUSANNE 1989, p 129.
15. COLASSE B.[avr.2001]: « Ou il est encore question d'un cadre conceptuel français» in Revue française de comptabilité; n°332; Paris avr.2001; page 27-29.
16 GELARD Gilbert: « le cadre conceptuel pour la France ne sera pas franco français » in Revue française de comptabilité; n°333; Paris mai 2001; page28-29.
17. Journal officiel de la république tunisienne : Le système comptable des entreprise 1997 ; J.O. n° 105 du 31/12/1996, imprimerie officielle de la république tunisienne.

دور المراجعة Audit في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

مسعود صديقي - جامعة ورقلة
seddiki@ouargla-univ.dz

ملخص: جاءت هذه الورقة لتجيب على اشكال مهم وعميق، يتلخص عجز النظام الإداري ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية على تأدية دوره ا تمثل توليد معلومات ذات مصداقية؛ مع ة عن الواقع الفعلي وصا ة لا اذ القرارات الفعالة الوقت وا كان ا ناسب ، كما اول هذه الورقة البحث عن تأهيل هذا النظام من خلال اعتماد نظام للرقابة الداخلية يسمح بضبط السلوك الإجرائي وتب مراجعة تسهم س مستد لتشغيل النظام الإداري ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية.

هيد:

عرفت ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية ظروفا عس ة، يزت بضعف مردوديتها و قلة إنتاجها و تراكم ديونا و كث من ا الات عجزها على تأدية دورها الطبيعي ا تمثل خلق الثروة و قيق الربح اشيا مع ما هو متعارف عليه كل الاقتصاديات. و على الرغم من أن اعتماد النهج الاشتراكي بعد الاستقلال مباشرة قد وجد ت يره، من خلال العمل على قيق عدالة اجتماعية و رقي و رخاء اجتماعي دائم ، إلا أن الاستمرار تب هذا النهج نتج عنه صعوبات اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، أثرت بشكل كب على احي عملية التنمية.

ومع ظهور علامات أصبحت توحي إحلال الاقتصاد ا ر مكان الاقتصاد ا وجه، بدأ التفك و دية من أجل تأهيل ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية علها تستجيب تطلبات ا يط ا ديد الذي تنشط فيه، و الذي يتسم با نافسة و ا خاطرة و الانفتاح و يقر آليات السوق. و لعل جهود الدولة تطه الوضعية ا الية للمؤسسات من خلال رصد مبالغ مالية هامة، تكن كافية نظرا لأن تأهيل ا ؤسسة كان ينظر له من زاوية التطه ا ا الذي سوف كنها من بعث نشاطها، و هو ما يتم الواقع نتيجة إ ال جانب مهم، و هو اعتماد آليات تسيير جديدة و فاعلة كن ا ؤسسة فعلا من اختيار أدوات التسي ا لائمة، بغية الوقوف على نظام إداري فعال يستجيب لكل التغ ات ال دث يط ا ؤسسة الداخلي و ا ارجي، و كن ا س ين من ا اذ القرارات الصائبة الوقت ا ناسب.

بناءا على ما سبق، وجب على ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية تب استراتيجية للتأهيل الإداري وفق مسار واضح، وباستعمال أبعاد الأنظمة الرقابية ا قومة لتشغيل الأنظمة ا ختلفة، الذي على رأسها النظام الإداري ا ادف إ توليد معلومات تفي باحتياجات تلف الأطراف الطالبة ا سواء كانت داخلية (الإدارة، النقابة) أو خارجية (ا سا ون، إدارة الضرائب، ا للون ا اليون، ا ستثمرون، البنوك، ا اسبة الوطنية)، بغية اعتمادها كأساس لا اذ القرارات. من هذا ا نطلق يعت النظام الإداري وسيلة للإثبات اه الغ ا يقدمه من حقائق عن واقع للمؤسسة بالإضافة إ كونه أداة تسي ، و عليه ينبغي أن يتوفر رجاته الصحة و ا صداقية و ا لاءمة.

توقف قياس درجة صدق، تعب وملاءمة رجات النظام الإداري -بشكل أساسي- على درجة تب هذا النظام للمراجعة، و على حصافة ا راجع القائم با وفقا عاي ا مارسة ا هنية. لذلك تعت ا راجعة أسلوبا فعالا لكشف و ضبط ا رافات النظام الإداري بغية تقو ه و ا افظة على استمرار يته، و من ة إرساء مسار للتعديل ا سن لأداء النظام الإداري يدخل ضمن الاستراتيجية العامة لتأهيل ا ؤسسة لاقتصادية ا زائرية. و على هذا الأساس فإن السؤال ا وهري الذي اول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة، كن صياغته على النحو التا :

إ أي مدى كن أن تساهم ا راجعة استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية ا زائرية؟.

هذا التساؤل بدوره يقودنا إ طرح عدة أسئلة فرعية من أ ها:

1. هل النظام الإداري ا عتمد ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية يستجيب تطلبات الإطار ا ديد للتسي ؟؛
2. إ أي مدى كن ضبط تشغيل النظام الإداري بالرقابة الداخلية؟؛
3. ما هو دور ا راجعة استراتيجية التأهيل الإداري؟.

I. تقد واقع النظام الإداري ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية

1.I . تشخيص سياسة التطه ا ا

جاء التوجه الاقتصادي للدولة ا زائرية بعد الاستقلال مباشرة ليستجيب لفكر أيدلوجي مع ظل الثنائية القطبية آنذاك، ا دعى إ ضرورة إنشاء مؤسسات اقـتصادية تنشط القطاعات ا تنوعة (صناعية، زراعية ، خدمية، ارية) وتستجيب ا تصبو إليه الدولة توجهها الاقتصادي ا عتمد على ا لكية العامة لوسائل الإنتاج، ففي ظل الظروف ال شهدتا الساحة الاقتصادية ا زائرية أصبحت هذه ا ؤسسة تؤدي دورا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا من خلال الآ :

- سياسة التشغيل: التوظيف إ حد البطالة ا قنعة؛
- السياسة السعرية: ديد الأسعار وفق الطرق الإدارية، بإ ال الأدوات التسي ية الكفيلة بتحديده؛
- الوظيفة الاقتصادية: عدم البحث عن قيق الربح، إذ أن ا سائر ا ققة من طرف هذه ا ؤسسات تغطى من خزينة الدولة؛
- سن القرارات: ضع القرارات ا تخذة للتقدير الشخصي من طرف متخذيها.

إن التوجه الاقتصادي ا ديد للدولة حتم على هذه ا ؤسسة أن تلعب دورا اقتصاديا من خلال ثها على خلق الثروة و قيق الربح، ومن ة ضمان استمرارية نشاطها، وذلك باعتماد آليات تسي جديدة وفاعلة كن ا ؤسسة من التموقع داخل السوق ا رة و منافسة ا ؤسسات الأجنبية ا تحكمة من التكنولوجيا ا ستعملة و مسار الإنتاج ومن الأنظمة التشغيلية، ا علوماتية والتقريرية على حد سواء. إن هذا الوضع ا ديد للمؤسسة الاقتصادية ا زائرية أجـ الدولة على التفكـ تأهيل هذه ا ؤسسة ماليا من خلال سياسة التطه ا ا ا عتمدة، وا وضحة ا دول التا :

الوحدة: مليار دينار

السنـــة	ا بالـــغ
1990	16.91
1991	68.10
1992	68.10
1993	83.41
1994	122.10
1995	148.00
1996	128.00
1997	78.00
المـــــوع	**712.62**

إن التطه ا ا والذي بلغ إ غاية سنة 1997 مبلغ 712.62 مليار دينار، يكن كافيا نظرنا لتأهيل ا ؤسسة العمومية الاقتصادية، لأنه يقرن باستراتيجية واضحة للتأهيل الشامل للمؤسسة من خلال:

- التأهيل الإداري والتنظيمي؛
- التأهيل الإنتاجي والتسويقي؛
- التأهيل التمويلي؛
- التأهيل التشغيلي؛
- التأهيل التقريري.

فباعتبار ا ؤسسة الاقتصادية منظمة متعددة الأبعاد تستثمر، تشتري، ول، تنتج، تشغل وتبيع، لذا وجب تصميم أنظمة للمعلومات تستجيب لطبيعة الوظائف داخلها و ول البيانات التشغيلية إ معلومات صا ة لا اذ القرارات الصائبة الوقت ا ناسب. اعتمادا على حساسية النظام الإداري باعتباره حلقة وصل ب الأنظمة التشغيلية و أنظمة ا اذ القرار من جهة، ومن جهة أخرى باعتباره ا دد الأساسي لطبيعة القرارات ا تخذة ا ؤسسات ا ديثة، لذا سنعرض حال النظام الإداري ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية.

2.I . النظام الإداري ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية

تعت الأهداف ا توخاة من تصميم الأنظمة داخل ا ؤسسة ددا أساسيا لشكل النظام و لطبيعة الأدوات الكفيلة بضبطه وتصحيحه، ومن ة خلق مرونة تساير احتياجات التسي ا ختلفة و ا تزايدة. اعتمادا على ما تناوله

وظيفة ا ؤسسة العمومية الاقتصادية ال تعتـ مرآة عاكسة لشكل النظام الإداري داخلها، كن أن نصور ا يكل العام ذا النظام من خلال العناصر الآتية:
- الأنظمة الفرعية؛
- ا عا ة؛
- التقرير.

أ- الأنظمة الفرعية: توي النظام الإداري ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية على عدة أنظمة فرعية من الناحية النظرية، تعمل بشكل تكاملي من أجل توليد معلومات تفي باحتياجات التسيـ ا ختلفة و ا تمثلة :
- الإعلام؛
- التوضيح والفهم؛
- التقرير؛
- الرقابة.

بيد أن هذه الأنظمة لا توجد كليا على ارض الواقع، و إن وجدت فهي لا تعمل وفق مناهج ومعايـ ا مارسة ا هنية، و ذلك ما يفسر الوضعية ال آلت إليها هذه ا ؤسسة. كن أن نلخص هذه الأنظمة و عملها ا يدا :
- النظام ا اسـ : يقتصر عمل هذا النظام علي التسجيلات ا اسبية للأحداث الاقتصادية ال قامت با ا ؤسسة و ا ستقاة من الأنظمة الأخرى، بغية ا لوص إ قوائم مالية ختامية يفترض أن تعـ عناصرها عن الواقع الفعلي للمؤسسة.
در الإشارة إ غياب نظام ا اسبة التحليلية ا ؤسسة ا زائرية باعتباره ا سؤول على ديد مواطن الأعباء، تكلفة الوحدة ا نتجة و ر ية كل وحدة مباعة.
- النظام ا ا : يكمن تشغيله بعض ا عاملات ا الية مثل إصدار الشيكات؛ متابعة ا زينة، بتلا ا هام ا ديثة ذا النظام كا شاركة د جدول القيادة ببعض ا ؤشرات ا الية الأساسية، استخراج بعض النسب وبعض ا خططات ا تعلقة بالتدفقات ا الية للمؤسسة.
- نظام الأفراد: يعمل هذا النظام علي التسيـ الإداري للموارد البشرية من خلال معا ة الأجور؛ متابعة ا ضور، دون أن يراعي سياسات التحفيز ا ختلفة وا تمثلة أساسا مقابلة ا هد العضلي أو الفكري ا بذول بانتاجيته، فأصبح الأجر هذه ا ؤسسة على أنه راتب شهريا يتساوى فيه العامل الكفء بغـ ه.
- نظام الإنتاج: يقتصر على بعض ا تابعات الإدارية كالبحث عن الوحدات ا نتجة، عزل عن تطبيق الطرق والأ اط ا ديثة الإنتاج.

- النظام التسويقي: ظل الاحتكار و أحادية ا نتج، د أن هذا النظام مغيب بشكل كبـ .

بـ -ا عا ة: تعمل الأنظمة ا علوماتية ا ختلفة ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية وفق مسار للتجهيز لا يتكيف مع ما ليه الإطار ا ديد للتسيـ ، و لا مع ما يتطلبه اقتصاد السوق من السرعة ا عا ة، إلا أنم استجابوا لظرف اقتصادي معـ من خلال:
- إعلام الإدارة ا بائية بالأوعية الضريبية ا ختلفة؛
- إعلام ا هة الوصية بالوضعية العامة للمؤسسة.
در الإشارة هنا إ ضرورة تكييف أساليب ا عا ة وفق ما يتطلبه الوضع الراهن وا تمل و تبعا لسياسة التسيـ بالأهداف ووفق الأهداف ا توخاة من هذه الأنظمة.

جـ - التقرير: ضع القرارات ا تخذة ا ؤسسات الاقتصادية ا زائرية مهما كان نوعها (استراتيجية، تكتيكية، فنية) للتقدير الشخصي من قبل أصحابا ولبعض الظروف ا يطة بالقرار، بدلا عن ارتكازها على دراسة عميقة لنتائج القرار وانعكاساته على ا ؤسسة، وذلك باستعمال أنواع ا علومات ا ستقاة من الأنظمة ا ختلفة ا كونة للجهاز الإداري ا ؤسسة و ا علومات ا ارجية ا ع ة عن ا يط ا رتبط بطبيعة القرار ا راد ا اذه.
آخر هذا التشخيص لواقع النظام الإداري للمؤسسة الاقتصادية ا زائرية، سوف نقوم النقاط ا والية بدراسة الأدوات الكفيلة بتأهيل هذا النظام علـه يستجيب تطلبات التسيـ ا ديث، وليمكن ا سـ ين من الاطلاع على الواقع الفعلي للمؤسسة بغية ا اذ قرارات فعالة الوقت ا ناسب.

II . أ ية نظام الرقابة الداخلية استراتيجية التأهيل للنظام الإداري

II .1. تعريف نظام الرقابة الداخلية

عرفت ا يئة الدولية لتطبيق ا راجعة (IFAC) ال وضعت ا عايـ الدولية للمراجعة (IAG) نظام الرقابة الداخلية على أنه (توي على ا طة التنظيمية، و موع الطرق والإجراءات ا طبقة من طرف ا ديرية، بغية دعم الأهداف ا رسومة لضمان إمكانية السـ ا نظم و الفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإداريـة، ايـة الأصـول، الوقاية و اكتشاف الغش و الأخطاء، ديد مدى كمال الدفاتر ا اسبية، و كذلك الوقت ا ستغرق إعداد ا علومات ا اسبية ذات ا صداقية)[1].

لقد تعددت التعاريف الـ تناولت نظام الرقابة الداخلية، إلا أنـا أ ـعت على ضرورة ـقيق الأهداف الأساسية المتوخاة منه والـ نوجزها ـ النقاط التالية:
- التحكم ـ المؤسسة؛
- ـاية الأصول؛
- ضمان نوعية المعلومات؛
- تشجيع العمل بالكفاءة؛
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

إن تشغيل الأنظمة المختلفة داخل المؤسسة ـكن من الـلوص إ ـموعة من النتائج الكمية والنوعية، وفق طرق وإجراءات معينة، ـذا فالـلل أو عدم احترام أي من الاثنـ يؤثر على مصداقية هذه النتائج، ما يدعو المؤسسة إ ـتبـ أشكال عدة من الرقابة، منها ما يتعلق بالرقابة على النتائج الكمية (مراقبة التسيـ ، المحاسبة التحليلية، الميزانيات التقديرية)، ومنها ما يتعلق بالرقابة على الإجراءات والممثلة ـ نظام الرقابة الداخلية الذي هو ـ رأينا ـثل قمة الصعوبة ـ أنظمة الرقابة لارتباطه بسلوكيات الأفراد داخل المؤسسة. ـذا وبغية رسم استراتيجية للتأهيل الإداري لابد أن يدرج ـ أهم بنودها أبعاد نظام الرقابة الداخلية، الذي تـز أ ـيته ـ هذه الاستراتيجية من خلال التصميم الجيد ـقوماته والاحترام الصارم لإجراءاته من جهة، ومن جهة أخرى التكييف المستـد ـذه العناصر وفق ما يقتضيه الظرف الجديد للمؤسسة.

II .2. مقومات نظام الرقابة الداخلية كدعائم أساسية للتأهيل الإداري

تعتـ مقومات نظام الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبـ ، فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة و فعالية هذا المبـ و العكس صحيح، لذلك سنتطرق إ ـ مقومات هذا النظام باعتبارها ركائز أساسية ـ التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال العناصر التالية:
- الهيكل التنظيمي؛
- الإجراءات التفصيلية؛
- اختيار الموظفـ الأكفاء؛
- رقابة الأداء؛

أ- الهيكل التنظيمي: تصبو المؤسسة الاقتصادية الحديثة إ ـ خلق مرونة دائمة ـ هيكلها التنظيمي من خلال التعديل المستمر، الذي ـسد وظائف المديريات المختلفة و ـدد سلطات كل منها بوضوح و دقة تامة مع إبراز العلاقات فيما بينها، و عليه تظهر حساسية و دور الهيكل التنظيمي كركيزة أساسية للتأهيل من خلال التحكم والتعبـ عما هو موجود و تصور التعديل وفق ما تقتضيه الحاجة المستقبلية المنبثقة من الظرف الاقتصادي الجديد، بشكل عام ينبغي أن يراعى ـ تصميم هذا الهيكل العناصر الآتية:
- حجم المؤسسة؛
- طبيعة النشاط؛
- تسلسل الاختصاصات؛
- ـديد المديريات؛
- ـديد المسؤوليات و تقسيم العمل؛
-البساطة و المرونة؛
- مراعاة الاستقلالية بـ المديريات (الـ تقوم بالعمل ليست هي الـ ـتفظ بالأصول، و ليست هي الـ تقوم ـحاسبة الأصول).

ب- الإجراءات التفصيلية: إن العمل التسلسلي للوظائف المختلفة ـ المؤسسة لابد أن ينفذ وفق طرق سليمة، واضحة من أجل ـقيق الأهداف المرتبطة بالوظيفة، إلا أن ذلك قد لا يكفي للإيفاء بأبعادها، ما يدعو إدارة هذه المؤسسة إ ـ طرح إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات على مستويات الأداء المختلفة، ففي هذا الإطار ينبغي على الإدارة ـديد نوع و كيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية ـا يسمح بعدم تداخل المهام و خلق رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية بواسطة ما ـققه موظف من رقابة على موظف آخر. إن هذا المقوم يسمح من تقليل فرص التلاعب و الغش و الخطأ و ـكن من إعطاء البعد الاستراتيجي، الذي يـز ـ التحكم ـ تنفيذ الإجراءات واكتشاف مواطن الضعف ومن ـة تدارك هذا الضعف من خلال سن إجراءات جديدة ـسنة للوضع.

جـ- اختيار الموظفـ الأكفاء: ـا لا شك فيه أن العامل الكفء يلعب دورا مهما ـ إ ـاح و ـقيق مبتغيات المؤسسة، لذلك يعتـ هذا العامل أحد المقومات الأساسية الـ يرتكز عليهـا نظـام الرقابة الداخلية ـ ـقيق أهدافه، فبدون العامل المدربـ و الحريص على أداء أعماـم وفق ما رـته الخطة العامة للمؤسسة، لا ـكن أن ـصل على النتائج المتوخاة من أي إستراتيجية للتأهيل، لذا ـب أن يراعى ـ اختيار الموظفـ ـلة من المعايـ المرتبطة أساسا بإنتاجية العمل.

د- رقابة الأداء: ينتج عن تنفيذ الاستراتيجية ا رسومة من قبل ا ؤسسة بعض الا رافات عن الأهداف ا توخاة، ا يستوجب تب أنظمة مقومة تضمن التصحيح و الالتزام ستويات الأداء ا ختلفة من جهة، و من جهة أخري تكفل بلوغ الأهداف ا رسومة ا طة العامة للمؤسسة. ت ز رقابة الأداء الآ :

- الطريقة ا باشرة: تكون بالتدخل ا باشر من ا سؤول على العمل الذي ينفذه أعوانه؛

- الطريقة غ ا باشرة: تكون باستعمال الأدوات ا ختلفة للرقابة (ميزانيات تقديرية، تكاليف معيارية).

II.3. إجراءات نظام الرقابة الداخلية

تعت الإمكانات ا ادية و البشرية للمؤسسة مؤشرا إ ابيا لتنفيذ ا طة العامة ا بشكل سليم، ففي هذا الإطار ب على هذه الأخ ة ا فاظ على مستويات الأداء ا رسومة و مد النظام الإداري بالبيانات ا ختلفة عن العمليات التشغيلية عله يستجيب للأطراف ا ستعملة للمعلومات من خلال توف معلومات ذات مصداقية، مع ة عن الوضعية ا قيقية للمؤسسة و ملائمة لا اذ القرارات الفعالة الوقت ا ناسب، لذا وبغية ضمان الذي سبق وجب سن إجراءات متنوعة لدعم ا قومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، ومن ة دعم مسار التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية ا زائرية. نوجز هذه الإجراءات الآ :

- إجراءات تنظيمية و إدارية؛
- إجراءات ص العمل ا اس ؛
- إجراءات عامة.

أ - إجراءات تنظيمية و إدارية

ص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل ا ؤسسة، فمنها ما يتعلق بالأداء الإداري من خلال ديد الاختصاصات، تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية ا يضمن فرض الرقابة على كل شخص داخلها و ديد دائرة القصور تنفيذ ا هام ا نوطة إليه، توزيع و ديد ا سؤوليات ا يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول و مـدى التزامه با سؤوليات ا وكلة إليه، و إجراءات أخرى ص ا انب التطبيقي كعملية التوقيع على ا ستندات من طـرف ا وظف الذي قام بإعدادها، استخراج ا ستندات من أصل و عدة صور، إجراء حركة التنقلات ب ا وظف ا لا يتعارض مع حسن س العمل، فرض إجراءات معينة لانتقاء العامل ، ضبط ا طوات الواجب إتباعها لإعداد عملية معينة، يث لا يترك إ أي موظف التصرف الشخصي إلا وافقة الشخص ا سؤول عليه. نلخص هذه الإجراءات الآ :

- ديد الاختصاصات؛
- تقسيم العمل؛
- توزيع ا سؤوليات؛
- إعطاء تعليمات صر ة؛
- إجراء حركة التنقلات ب العامل .

ب- إجراءات ص العمل ا اس

يعت نظام ا علومات ا اسبية النواة الأساسية للنظام الإداري، لذا بات من الضروري سن إجراءات معينة كن من إحكام رقابة دائمة على ا عا ة ا اسبية من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة ا ستندات، إجراء ا طابقات الدورية، القيام رد مفاجئ و عدم إشراك موظف مراقبة عمل قام به. إن هذه الإجراءات السابقة كن من دعم ا قومات ال يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية الفعال من جهة، و من جهة أخري كن نظام ا علومات ا اسبية من توليد معلومات ذات مصداقية و مع ة عن الواقع الفعلي للمؤسسة، ا كن ا س ين من ا اذ قرارات فعالة تعا ظرف مع أو نب الوقوع مشاكل تملة و مرتبطة بنشاط ا ؤسسة. تكمن هذه الإجراءات النقاط التالية:

- التسجيل الفوري للعمليـ ـات؛
- التأكد من صحة ا ستنـ ـدات؛
- إجراء ا طابقات الدوريـ ـ ـة؛
- عدم إشراك موظف مراقبة عمله.

جـ - إجراءات عامة

بعد التطرق إ الإجراءات ا تعلقة با انب التنظيمي و الإداري و الإجراءات ال ص العمل ا اس ، سنتناول هذا البند الإجراءات العامة ال كن ا ؤسسة من تفادي بعض الأخطار ا رتبطة با وجودات (الأصول الثابتة، النقدية) باستعمال أطراف خارجة عنها ثلة مؤسسات التام ا ختلفة. در الإشارة إ أن تفاعل يع هذه الإجراءات كن نظام الرقابة الداخلية من قيق أهدافه ا رسومة، ليكون الدعم قوي لسياسة التأهيل الإداري للمؤسسة. سنميز ب هذه الإجراءات ء الأ :

- التأم على تلكات ا ؤسسة؛
- التأم ضد خيانة الأمانة؛
- اعتماد رقابة مزدوجة؛
- إدخال الإعلام الآ .

III. دور ا راجعة استراتيجية التأهيل الإداري:

تعتـ ا راجعة عملية منتظمة من خلال حصو ا على القرائن ا رتبطة بالعناصر الدالة عن الأحداث الاقتصاديـة وتقييمهـا بغية التقرير عليها، فهي بذلك عملية ليلية لنتائج النظام الإداري من خلال السجلات والوثائق و ا ستندات و كافة الأدلة و اا اه من جهة، و من جهة أخري تع عن قياس مدي مطابقة هذه النتائج لواقع تشغيل الأنظمة الفرعية ذا النظام وفقا عاي ا راجعة ا تعارف عليها. نش هنا إ أن ا ؤسسة ا ديثة تستعمل عدة أنواع من ا راجعة تبعا لنوع وطبيعة الوظيفة ا ستهدفة أو النظام، و ذلك بغية تأهيل هذه الأجزاء تأهيل متوازيا كن هذه ا ؤسسة من التنفيذ السليم للاستراتيجية ا رسومة و من ة قيق الأهداف ا توخاة. كن سرد أنواع ا راجعة ع الآ :

- مراجعة العمليات Audit des opérations
- مراجعة الوظائف Audit des fonctions
- مراجعة الأنظمة Audit des systèmes
- مراجعة النوعية Audit de qualité
- مراجعة الإعلام الآ Audit informatique

1.III. تعريف ا راجعة

عرفت منظمة العمل للمحاسبة و ا راجعة الفرنسية، ا راجعة على أنا «مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهـ يستعمل موعة من تقنيات ا علومات و التقييم بغية إصدار حكم معلل و مستقل، استنادا على معاي التقييم، و تقدير مصداقية و فعالية النظام و الإجراءات ا تعلقة بالتنظيم»[2]. تكتف ا نظمة بالتعريف السابق و أضافت توضيح ينظر من خلاله للمراجعة من منظورين تبعا للأهداف ا توخاة منها:

- تقدير نوعية ا علومات: أي تشكيل رأي حول ا علومات ا نتجة داخل ا ؤسسة؛
- تقدير النجاعة و فعالية النظام ا علوما و التنظيم.

كن أن نصف مسار ا راجعة من خلال الأ :

- الفحص؛
- التحقيق؛
- التقرير.

أ. الفحص: يقصد به فحص البيانات و السجلات للتأكد من صحة و سلامـة العمليـات اا تسجيلهـا، ليلها و تبويبها، أي فحص القياس الكمي و النقدي للأحداث الاقتصادية ا اصة بنشاط ا ؤسسة.

ب- التحقيق: يقصد به ا كم على مدي صلاحية نتائج الانظمة الفرعية للنظام الاداري، كأداة للتعب السليم لواقع ا ؤسسة، و على مدى ثيل ا ركز اا للوضعية ا قيقية للمؤسسة فترة زمنية معينة. نش إ أن الفحص و التحقيق عمليتان مترابطتان ينتظر من خلا ما كـ ا راجع من إبداء رأي فـ ايد، فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية أدت إ انعكاس صورة صحيحة و سليمة لنتيجة و مركز ا ؤسسة ا قيقي.

ج- التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقيق شكل تقرير يقدم إ الأطراف ا عنية سواء كانت داخل ا ؤسسة أو خارجها، نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخـ ة من ا راجعة و ـ رتا.

2.III. معاي ا راجعة

نص المع الأمريكي للمحاسبيـ القانونـ على معاي ا راجعة ا تعارف عليها الموعات الثلاثة الآتية[3]:

الموعة الأو : ا عاي العامة

- ـب أن يقوم بالفحص وباقي ا طوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي و ا هـ ال خدمات ا راجعة؛
- ـب على ا راجع أن يكون مستقلا شخصيته وتفكـ ه و كل ما يتعلق بإجراءات العمل؛
- ـب على ا راجـع أن يبذل العناية ا هنية ا عقولة عند القيام بالفحص و باقي ا طوات الأخرى و كذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

الموعة الثانية: معاي العمل ا يدا

- ـب أن ـطط خطوات العمل ا يدا ـطيطا مناسبا و كافيا و ـب أن يتم الإشراف على أعمال ا ساعدين -إن وجدوا- بطريقة مناسبة و فعالة؛
- ـب دراسـة و تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل و واف حـ كن تقرير الاعتماد عليه و ـديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات ا راجعة؛
- ـب ا صـول علـى أدلـة و براهـ كافيـة ومقنعة عن طريق الفحص و ا لاحظة الشخصية و الاستفسارات

وا صادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم ا الية ا اضعة لعملية ا راجعة.

ا موعة الثالثة: معاي إبداء الرأي

- ب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم ا الية قد إعدادها و تصويرها طبقا للمبادئ ا اسبية ا تعارف عليها؛

- ب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت ا بادئ ا اسبية ا تعارف عليها و ال استخدامها إعداد و تصوير القوائم ا الية ا اضعة للمراجعة تتماثل مع نفس ا بادئ ال استخدمت عند إعداد و تصوير القوائم ا الية ا اصة بالفترة السابقة؛

- يفترض أن القوائم ا الية توي على كافة ا علومات و الإيضاحات ال ب إعلام القارئ با ما يرد تقرير إبداء الرأي ما الف ذلك؛

- ب أن توي التقرير على رأي ا راجع القوائم ا الية باعتبارها وحدة واحدة، و الأحوال ال لا كن إبداء الرأي على القوائم ا الية كوحدة واحدة، ب الإشارة إ الأسباب ال أدت إ ذلك، و ب أن يوضح التقرير يع الأحوال، خصائص و طبيعة ا دمة ال يقوم با ا راجع مع الإشارة إ مدى ا سؤولية ال تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه ا دمة.

III.3. البعد الاستراتيجي للمراجعة:

أخذت ا ؤسسة الاقتصادية عدة أشكال، تبعا تطلبات الظرف الاقتصادي ا عاش ا قب الزمنية ا تتالية و وفق ما تقتضيه الأهداف ا توخاة منها، ففي خضم هذا التطور أصبحنا نعرف ا ؤسسة الافتراضية –ذات البعد الرابع- ال تقوم بدور اقتصادي بت شكل آخر غ الذي هي عليه ا ؤسسة الكلاسيكية. إن هذا التطور على الساحة الاقتصادية الدولية صاحبه تعديل تركيبة ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية من خلال خوصصة التسي و إعادة هيكلة بعض ا ؤسسات وظهور مؤسسات خاصة تبحث عن قيق الكفاءة الإنتاج و قيق الربح ومن ة ضمان استمراريتها ظل متطلبات اقتصاد السوق، باعتماد أدوات تسي جديدة وفاعلة كن هذه الأخ ة من سن القرارات ا تنوعة وفق ما يقتضيه الوضع الراهن وا تمل ا. فباعتبار ا علومات النا ة عن النظام الإداري الركيزة الأساسية لا اذ القرارات، لذا فإن أي خلل معا ة البيانات ا ختلفة أو التماطل تقد رجات هذه الأنظمة يعود بالسلب على طبيعة القرار ا تخذ و على فعاليته، لذلك جاءت بعض الأدوات ا قومة وا راقبة ذه الأنظمة و على رأسها ا راجعة لأجل ضمان التشغيل السليم للأنظمة الفرعية للنظام الإداري من أجل توليد معلومات ذات مصداقية ومع ة عن الوضعية ا قيقية وملائمة لا اذ القرارات الفعالة سواء من قبل الإدارة أو من قبل الأطراف ا ارجة عن ا ؤسسة (ا سا ، ا ستثمرين). انطلاقا ا سبق كن أن نستشف الأبعاد الاستراتيجية للمراجعة من خلال العناصر التالية:

أ. التقييم: يعت التقييم أهم عنصر تناوله من قبل ا مع الأمريكي للمحاسب القانون معاي العمل ا يدا ، من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ا عتمد ا ؤسسة، أي تقييم يع ا قاييس والإجراءات والطرق ا طبقة بغية اكتشاف مواطن الضعف فيها ومن ة اولة سد وتأهيل هذه العناصر ا يضمن الإيفاء با اجيات ا توخاة منها.

ب. الرقابة: تستعمل ا راجعة الداخلية كأداة رقابية من قبل ا هة ا ديرة للمؤسسة، من خلال فحص يع البيانات وأدلتها والتحقق من سلامة مسار ا عا ة، ا يتوج بإبداء رأي ف حول مدى صحة ومصداقية رجات الأنظمة الفرعية ا ختلفة للنظام الإداري. إن هذا الرأي يب مواطن ا لل ا عا ة و مدى تعب عناصر القوائم ا الية ا تامية عن الواقع الفعلي ا، ا يسمح ذه ا ؤسسة من تأهيل أساليب ا عا ة ذه الأنظمة الفرعية.

ج. التقو : تعمل ا راجعة بشكل عام و الداخلية على وجه ا صوص على تقو الأنظمة، الوظائف، العمليات و كذا النوعية من خلال ملازمتها ا ستد ة ذه العناصر، ا كنها من ضبط الا رافات النا ة عن التشغيل ومن ة تصحيح هذه الا رافات وفق ما تتطلبه ا عا ة السليمة ذه العناصر.

د. النتائج: بعد فحص العناصر ا راد مراجعتها يستطيع ا راجع من أن يبدي رأيا فنيا ايدا حول مدى دلالة هذه العناصر على عملية ا عا ة الفعلية، وعليه قد يؤثر هذا الرأي على طبيعة القرارات ا راد ا اذها سواء من قبل الأطراف الداخلية أو ا ارجية بسن قرارات حول الاستثمار بشراء أسهم هذه ا ؤسسة السوق ا الية أو نحها قرضا، وإ غ ذلك من القرارات ال س با ؤسسة بصفة مباشرة أو غ مباشرة.

هـ. الالتزام بالسياسات الإدارية: تعمل ا راجعة على ا ث على الالتزام الصارم بالسياسات الإدارية ا رسومة من خلال

تقسيم العمل و ديد ا هام ومقارنة ذلك ا فعلا من جهة ومن جهة أخرى مقارنة ما فعلا ا ر ه ا يزانيات التقديرية، وذلك باستعمال ا اسبة التحليلية.

ا ا ة:

بعدما عا نا موضوع دور ا راجعة استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية ا زائرية، حاولنا أن نبر إ أي مدى كن أن تساهم ا راجعة استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية ا زائرية. وعليه فلقد توصلنا إ عدة نتائج حول هذا ا وضوع ضمناها بعض التوصيات. كن أن نصوغ النتائج ال توصلنا إليها الآ :

1. إن التطه ا ا للمؤسسة الاقتصادية ا زائرية يكن كافيا لتأهيلها، لأنه يقرن باستراتيجية شاملة لتأهيل الأنظمة التشغيلية، ا علوماتية و التقريرية، ال كن ا ؤسسة فعلا من اختيار أدوات تسي ملائمة تتماشى مع الظرف الاقتصادي ا ديد و تسمح ا بسن قرارات سد روح استراتيجيتها؛

2. إن النظام الإداري ا عتمد ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية لا يوائم طبيعة الأهداف ا توخاة منه، ولا يتكيف مع ما تقره متطلبات اقتصاد السوق و لا الإطار ا ديد للتسي ، من خلال عدم ا قدرة على توليد معلومات ذات مصداقية، مع ة عن الوضعية ا قيقية للمؤسسة وملائمة لا اذ القرارات الفعالة الوقت ا ناسب.

3. إن اعتماد نظام متكامل وفعال للرقابة الداخلية ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية من شأنه أن مي هذه الأخ ة من الوقوع أشكال الغش، التلاعب و الإسراف ويدعم الالتزام بالسياسات الإدارية ا رسومة، بغية الوصول إ الأهداف ا سطرة ا طة العامة للمؤسسة، و هذا الإطار ينبغي التقيد الصارم بإجراءات هذا النظام ا دعمة قوماته، ليسمح له من قيق الأهداف ا توخاة منه باكتشاف مواطن الضعف الطرق والإجراءات ا طبقة و اولة تعديلها وفق ما يقتضيه الواقع ا ديد ذه ا ؤسسة؛

4. إن تب مراجعة تقوم على لة من ا عاي ا تعارف عليها و ختلف أنواعها يعت أسلوب فعالا لكشف وضبط ا رافات الأنظمة الفرعية ا كونة للنظام الإداري، ومن ة تقو وتأهيل هذه الأنظمة ا دم مبتغيات استراتيجية التأهيل الاداري للمؤسسة الاقتصادية.

و بناءا على هذه النتائج ال توصلنا إليه، كن صياغة بعض التوصيات.

1. رسم استراتيجية للتأهيل الإداري تنطلق من تشخيص واقع الأنظمة الفرعية ا ختلفة ومن الإمكانيات ا ادية والبشرية ا تاحة، ليسمح للنظام الإداري للمؤسسة الاقتصادية من توليد معلومات ذات مصداقية، مع ة عن الوضعية ا قيقية وملائمة لا اذ القرارات وفق ما يتطلبه الإطار ا ديد للتسي ؛

2. العمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية ا عتمد من طرف ا ؤسسات الاقتصادية ا زائرية، من خلال التعديل ا ستمر مقوماته و الالتزام الصارم بالاجراءات ا تخذة و ا عدلة وفق ما يقتضيه الواقع ا ديد ا؛

3. اعتماد مراجعة داخلية تقوم على لة من ا عاي ا تعارف عليها، من اجل ضبط الا رافات النا ة عن تشغيل النظام الاداري، ا كن ا ؤسسة من رسم استراتيجية لتأهيل هذا النظام تأخذ بع الاعتبار النقائص ا سجلة للقضاء عليها ا ستقبل، و ذلك بغية جعله يستجيب للاهداف ا توخاة منه.

ا صادر والإحالات:

1.الإحالات ا عتمدة:

1. **LIONEL.C GERARD.V**: Audit et controle interne aspects financier operation et strategique; dalloze 4eme edition; paris 1992; page 38.
2. Ibidem
3. **شركس م.و**: مراجعة ا فاهيم و الإجراءات النظم ا اسبية والإلكترونية؛ الطبعة الأو ؛ ذات السلاسل الكويت 1978؛ صفحة 25-26 .

2. ا راجع باللغة العربية :

01- **أشتوي عبد السلام إدريس**: ا راجعة معاي و إجراءات؛ دار النهضة العربية؛ ب وت 1996.

02- **الصبان مد :** دراسات متقدمة ا راجعة ا ارجية؛ الدار ا امعية؛ الإسكندرية 1997.

03-**شركس و.م:** مراجعة ا فاهيم والإجراءات النظم ا اسبية و الإلكترونية؛ الطبعة الأو ؛ دار ذات السلاسل الكويت1978.

04- **لبيب عوض و مد الفيومي مد** :أصول ا راجعة؛ ا كتب ا امعي ا ديث؛ الأزاريطة؛ الإسكندرية 1998.

05- **مسلم علي عبد ا ادي**: مذكرات نظم ا علومات الإدارية؛ ا بادئ و التطبيقات؛ مركز التنمية الإدارية؛ مصر 1994.

3. ا راجع باللغة الفرنسية:

06- **BETHOUX .R** & **KREMPER. F** & **POISSON. M**: L'audit dans le secteur public; centre de librairie et d'éditions techniques; paris 1986.

07- **CHACRON.M** & **Reix.R**: Planification des systèmes d'information stratégie de l'entreprise; in Revue Française de gestion; N° 61; Paris, Jan/Fev 1987.

08-**CHOUAM.B :** Expérience de la privatisation en Algérie. ; revue algérienne d'économe et gestion ; ISC. Université d'oran ; n02 ;mai 1998.

09- **ETIENNE. BARBIER**: L'audit interne pourquoi et comment; les éditions d'organisation ; france1989.

10- **HUGUES. A** & **CHRISTIEN. F** & **BOUDUIN. T:** Audit comptable, audit informatique; 2eme edition; Debaeck. bruxelles 1994.

11- **LIONEL. C** & **GERARD. V:** Audit et control interne, aspects financiers, opération et stratégiques; 4eme edition; Dalloze; paris 1992.

ليل النفقات في ا يزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إ ا ركبات الأساسية
حالة ا زائر الفترة ا متدة ب 1970-2000

كماسي مد الأم – جامعة ورقلة
دادن عـبد الغـ – جامعة ورقلة

ملخص : تدف هذه الدراسة إ معرفة مدى انس ال امج ا كومية ا زائرية خلال العقود الثلاثة ا اضية، وذلك بتحليل تطور نسب الإنفاق ا خصصة لكل قطاع. و الاعتماد على طريقة التحليل إ ا ركبات الأساسية كإحدى طرق التحليل العاملي ا ستخدم كشف العلاقات الضمنية ب ا تغ ات، واشتملت الدراسة على - علاوة على الإطار العام للمشكلة- على وري أساسي : الأول يتمثل الإطار النظري للنفقات العامة والبناء الرياضي لطريقة التحليل إ ا ركبات الأساسية أما الثا فهو دراسة ليلية لتطور النفقات العامة، وأخ ا ختمنا ا وضوع بنتائج هامة متضمنة لتوصيات نراها مفيدة.

الكلمات ا فاتيح: التحليل، ا ركبات الأساسية، النفقات العامة، ا اور العاملية، التشتت ا فسر، الشـتت الكلـي، السياسة ا الية

أولا : الإطار العام للدراسة و أهدفها:
1-الإشكال ا طروح

انتهجت ا زائر كغ ها من البلدان السائرة طريق النمو خلال عقد السبعينات سياسة تصنيعية ثقيلة قصد توف وسائل الإنتاج وا واد الأولية الضـرورية لتنميـة الاقتصـاد الوط ، وتدعيم الاستقلال السياسي باسـتقلال اقتصـادي. فتميزت السياسات الاقتصادية بانطلاق خطط التنمية وتكثيف الاستثمار قطاع الصناعة واعتباره القطاع القـادر علـى ريك عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة. إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل، وأصبح الاقتصاد الوط يعا من اخـتلالات هيكلية كب ة على ا ستوي الداخلي وا ارجي مردهـا إ ا فاض أسعار البترول السوق العا ي بشكل أساسي. من هنا ظهرت ضرورة إجراء تصحيحات السياسة الاقتصادية والتحول إ اقتصاد السوق.

وخلال كل مراحل التنمية الاقتصادية ا زائر، كان للإنفاق ا كومي الدور البارز قيق الأهداف التنمويـة، الذي ثل صورة من صـور تـدخل الدولـة النشـاط الاقتصادي، ووسيلة من وسائل تنفيذ ال امج ا كومية.
على ضؤ ما تقدم تتبلور معا الإشكالية التالية:

إ أي مدى كن ليل ودراسة تطور الإنفـاق العـام ا زائر الفترة ا متـدة 70و2000 باسـتخدام طريقـة التحليل إ ا ركبات الأساسية ؟

انطلاقا من هذا التساؤل كن طرح تساؤلات فرعية منها :
- ما ا قصود بطريقة التحليل إ ا ركبات الأساسية؟ ومـا مبدأ عملها ؟
- ما هي طبيعة العلاقات ا وجودة ب تلـف ا ـتغ ات (القطاعات الاقتصادية) خلال سنوات الدراسة ؟
- هل كن تصنيف أفراد العينة (سـنوات الدراسـة) موعات متجانسة تعكس سياسات ددة كومات متعاقبة ؟

2- فرضيات الدراسة : للإجابة على الأسئلة ا طروحة كن وضع لة من الفرضيات تكون منطلقا للدراسة وهي كمـا يلي :
1 -إن اللجوء إ طرق الإحصاء الوصفي (مقاييس الإحصاء الوصفي) ليل تطور النفقات العامة لا يعت كافيا لتحليل سياسات ا كومات ا تعاقبة، نظرا لوجود علاقات متشابكة ب قطاعات الاقتصاد الوط ؛
2 – تلف سياسات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصـاد الوط باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والأهداف ا تبنـاة كل مرحلة؛
3 –على اختلاف أهداف السياسـات الاقتصـادية خـلال مراحل التنمية با زائر، فإن سنوات الدراسـة سـتتوزع موعات متجانسة تعكس سياسات ا كومات ال تعاقبت خلال تلك ا راحل.

3- أهداف الدراسة : تدف الدراسة إ اولة معرفة شكل انتشار أفراد عينة الدراسة (السـنوات) ومـتغ ات العينـة (القطاعات) موعات جزئية تعكـس مـدى ـانس السياسات ا تبعة خلال فترة الدراسة. كما يهدف إ معرفة

السياسة الإنفاقية العامة ا زائر ع مراحل تلفـة، هـذا الا اه يترجم صورة مبالغ تعكس الوزن النس لكل قطاع من خلال قوان الية.

4- أ ية الدراسة :تتجلى أ ية الدراسة من خـلال عـدة اعتبارات :

- أ ية النفقات العامـة مـن الناحيـة الاقتصـادية والاجتماعية ال ترجع إ اتساع نطاق حـدود الدولـة الات التدخل؛
- ا كانة ال تشـغلها النفقـات العامـة ا يكـل الاقتصادي ا زائري مقارنة بالاقتصاد ا اص؛
- و أخ ا، فإن دراسة و ليل سياسات الإنفاق العـام باستخدام أساليب التحليل الكمي متعدد الأبعاد تعت اولـة جديدة معا ة مواضيع ا الية العامة.

5- ال الدراسة : يتمثل ال الدراسة ليل البيانـات ا تعلقة بالإنفاق العام خلال الفترة 1970 إ 2000.

1

أما موسوعة ا صطلحات الاقتصادية و الإحصـائية فتعرفها بأنا : "ما تنفقه ا كومة ا ركزية والسلطات ا ليـة وا شروعات العامة على السلع وا دمات (متضمنة الإنفـاق الرأ ا) والإعانات وا نح وا دفوعات ا ولة مثـل فوائـد الدين العام ومعاشات التقاعد"[2]

لص من هذه التعاريف أن النفقـة العامـة ذات طبيعة نقدية، فلا تدخل عداد النفقات العامة تلك ال تتم بصورة عينية.كما أنا تصدر من ا هاز ا ركزي للدولـة أو ا يئات التنظيمية التابعة له بدف إشباع حاجة عامة.

ب-تقسيمات النفقة العامة : تتعدد تقسيمات النفقة العامـة باتساع نشاط الدولة وازدياد تدخلها ا ياة الاقتصـادية[3] وليس من مهمة هذه الدراسة ا وض تلف التقسـيمات وأسسها، وإ ا نكتفي ا ذهب إليه ا شرع ا زائري ا دم أغراض الدراسة.

استنادا إ القانون التنظيمي للقوان ا اليـة فـإن الاعتمادات ا فتوحة وجب قانون ا اليـة تشـمل نفقـات التسي ونفقات الاستثمار. فبالنسبة لنفقات التسي (ا ارية **)** تتفرع إ أربعة أبواب وهي : أعباء الدين العمومي والنفقات ا سومة من الإيرادات، صيصات السلطات العامـة وهـي النفقات اللازمة لس مؤسسات الدولة السياسية، بالإضافة إ

6- منهجية الدراسة : تتكون الدراسة من جزأين، تناولنا الأول منه الإطار النظري الذي هد للدراسة التحليليـة ال جاءت ا زء الثا ، وال فيها ميع البيانات ع سلسلة زمنية مدتا ثلاثون عاما امتدت من سنة 1970 إ غاية 2000.

7- الأدوات ا ستخدمة الدراسة : خـلال الدراسـة استخدام أسلوب من أساليب ليل ا عطيات (التحليـل إ ا ركبات الأساسية) لأن البيانات ال ت عليها ا عا ة هـي بيانات كمية، هذه العمليـة ـت بالاسـتعانة بـال ي (logiciel) **Statitcf** النسخة رقم 5.0

ثانيا : الإطار النظري للدراسة

2-1 مفهوم الإنفاق العام وتقسيماته:

أ-مفهوم النفقة العامة : تعرف النفقة العامة بأنا: "مبلغ نقدي رج من الذمة ا الية للدولة أو إحدى هيئاتا، بقصد إشباع حاجة عامة "

النفقات الضرورية لس تلف الإدارات العموميـة وأخـ ا تدخلات الدولة ش ا الات الاقتصادية والاجتماعية.

أما نفقات الاستثمار ال يقع عبء تغطيتها على عاتق الدولة وفقا للمخطط الإ ائي السنوي فتنقسم إ ثلاثة أبواب وهي: الاستثمارات ا نفذة من طرف الدولة، إعانات الاسـتثمارات ا منوحة من طرف الدولة، ونفقات رأ الية أخرى**.**

2-2 طريقة التحليل إ ا ركبات الأساسية : Analyse en composantes principales

تعت طريقة التحليل إ ا ركبات الأساسية إحدى طرق التحليل العاملي ال تستخدم عا ة البيانات الكميـة وهـي تدف إ ليل البيانات ا وجودة فضاء متعدد الأبعـاد فضاء جزئي مولد حاور عاملية (أقل البعد من الفضـاء الأول). بعبارة أخرى فإن هدف هذه الطريقـة هـو إ ـاد متغ ات جديدة -غ مرتبطة خطيا فيما بينها -هي توليفات خطية من ا تغ ات الأصلية ا ترابطة خطيا فيما بينها[4]. هـذه العملية تتطلب جعل ا اور العاملية متعامدة فيما بينها والتباين ا فسر بذه ا اور أك ما كن.

يتوخى من هذه الطريقة الأهداف التالية[5]:

- التمثيل البيا (الأمثل) للأفـراد (ا شـاهدات)، فضاء شعاعي جزئي E ذو بعد q (أقل من البعد الأصلي)؛
- التمثيل البيا للمتغ ات الفضاء الشـعاعي Eq الذي يعطي أحسن تفس للعلاقات الكائنة ب ا تغ ات؛

➢ تقليص بيانات جدول ا عطيات الأو .

إ اد وتفس ا اور العاملية :

لتكن ei و ej نقطت من الفضاءRq حيث:

ei=(xi1, x i2 ......x ig)

ej=(x j1, x j2 ......x jg)

ليكن FU1 ا ور العاملي ا ولد بشـعاع الوحـدة U1. ولتكن f_i و f_j مسقطي النقطت e_i و e_j على الترتيب علـى ا ور FU_1 كما هو موضح الشكل أدناه .

شكل 01

ا دف هو جعل ا طأ ا رتكب نتيجة إسقاط النقاط e_i **و** e_j على ا ور FU_1 أقل ما كن. يتحقق هذا ا دف عندما يكون موع مربعات مساقط النقاط على ا ور العاملي FU_1 أكـ ما كن أي : $\sum d^2$(fi و fj) أعظمي.

لدينا :

$$\sum(e_i - e_j)(e_i - e_j)' = 2.p^2 V$$

حيـث V هي مصفوفة التشتت و ام التشتت لسحابة النقاط . و P عدد ا تغ ات الأصلية.

إذن فتعظيم ا قدار $\sum d^2(fi, fj)$ يعود إ تعظيم ا قدار $U_1 VU_1$ ت شرط $U_1 . U_1 = 1$.

فا طلوب هو حل ال نامج الرياضي التا :

$$\begin{cases} Max\ U'_1 V\ U_1 \\ S/C\quad U'_1 U_1 = 1 \end{cases} \quad \text{.......................أ}$$

ل ال نامج (أ) نستخدم دالة لاغرانج L على النحو التا :

MAX $L(U_1) = U'_1 V\ U_1\ \lambda_1 (U'_1 U_1 - 1)$

حيث λ 1 هو معامل لاغرانج

الشرط الضروري لبلوغ دالة لاغرانج النهاية العظمى هي انعدام ا شتقة الأو للدالة L (U1) أي أن :

$$L'(U_1) = \frac{\partial L}{\partial U_1} = 0 \Rightarrow 2V\ U_1 - 2\lambda_1 U_1 = 0$$

$$\Rightarrow V\ U_1 = \lambda_1 U_1 \text{..............(1)}$$

من العلاقة (1) يتب أن شعاع الوحدة U_1 ما هو إلا شعاع ذا للمصفوفة V مرافق للقيمة الذاتية λ_1

وعليه فإن حل ال نامج (أ) يع إ اد أكـ قيمـة ذاتيـة للمصفوفة V ومنه يتحدد اما شعاع الوحـدة U_1 ا ولـد للمحور Fu_1 . فإذا أردنا أن توفيق سحابة النقاط ستـوي فما علينا سوى إ اد ور ثان Fu_2 مولد بشعاع الوحـدة U_2 ، وعمودي على U_1.

بإتباع نفس خطوات إ اد ا ور U_1 اول إ اد U_2 ا ولد للمحور FU_2. فا سألة تؤول إ حل ال نامج الرياضي التا :

$$\begin{cases} Max\ U'_2 V\ U_2 \\ s/c \begin{cases} U'_2 U_2 = 1 \\ U'_1 U_2 = 0 \end{cases} \end{cases} \quad \text{..............................} \quad (ب)$$

إذن شعاع الوحدة U_2 ما هو إلا شعاع ذا للمصـفوفة V مرافق القيمة الذاتية λ_2. ويصـبح ا ـورين Fu_1 وFu_2 شعاع ذاتي مرافقة للقيمـة λ_1 وλ_2 علـى التـوا للمصفوفة V. يشكل ا وران Fu_1 و Fu_2 أساس متعامـد للمستوي الذي يعطي أحسن توفيق لسحابة النقاط.

ا الة العامة، عندما نريد توفيق سحابة النقـاط بفضاء شعاعي جزئي ذا بعد K حيث K>q، فإن الإشكالية تؤول إ إ اد يع القيم الذاتية للمصفوفة V[6]، حيث نرفق بكل قيمة ذاتية λ_i شعاع ذا Fu_i.

هذه الأشعة ا تعامدة فيما بينـها تشـكل أسـاس للفضاء الشعاعي الذي ثل بشكل جيد سحابة النقاط فهوم ا ربعات الصغرى العادية.

ثالثا : الدراسة ا يدانية

1-3 مصدر البيانات :

ميع البيانات انطلاقـا مـن القـوائ ا اليـة للجمهورية ا زائرية الد قراطية الشعبية ختلـف السـنوات ا متدة ب 1970 و 2000[7]. تصنيف ا تغ ات ا عتمدة الدراسة إ تسع متغ ات تشـكل قطاعـات الاقتصـاد الوط ، وهي على النحو التا :

أ- قطاع الصناعة IND: ويتشكل هذا القطاع (ا ـتغ ة) من الاستثمارات النهائية ا وجهة للصناعة ومؤسسات الإ از

ميزانية التجهيز وا سا ات ا ؤقتة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

ب - قطاع الفلاحة والري AGR : ويتشكل من النفقات ذات الطابع النهائي ميزانية التجهيز، بالإضافة إ النفقات ذات الطابع ا ؤقت ا خصصة إطار التسي الذا للمؤسسات العمومية، وتشمل هذه النفقات : الفلاحة، الصيد البحري، الري والغابات.

ج - قطاع ا دمات (SER) : يتكون هذا القطاع مـن نفقات النقل، ا زن والتوزيع وشبكات ا واصلات

د - القطاع الإدراي (ADM) : تنقسم النفقات القطـاع الإداري إ جزئ ، جزء يدخل ضمن نفقات التجهيز و ثل نفقات موجهة لبناء ا نشآت الإدارية وجزء يـدخل ضـمن نفقات التسي ويشمل نفقات أجور عمال ومـوظفي إدارات الدولة ونفقات سـ ها بالإضافة إ نفقات ا تعلقة با يئـات السياسية وال انية (بند السلطات العمومية) .

هـ - الدفاع (DEF) : يشمل تلك النفقات ا تخصصـة لإشباع حاجات تلف فئات السكان الات التربيـة و التعليم، الرعاية الصحية و الات الإسكان، الال الثقـا ، بالإضافة إ الاستثمارات ا تخصصة للبنية التحتية الاجتماعية والثقافية.

ز – قطاع العمليات ا الية (CAP) : يتضـمن النفقـات ا تخصصة دمة الدين العمومي من ميزانية التسي وعمليات برأ ال ميزانية التجهيز (مبالغ إعادة هيكلـة ا ؤسسـات العمومية، فيض الفوائد ... إ).

ح – قطاع ا نشـآت الأساسـية الاقتصـادية (INF) : ويشمل النفقات ا تخصصة لبناء السدود والطرق وا وصلات السلكية واللاسلكية وكل ا رافق الضرورية لسـ ا ؤسسـات الاقتصادية.

ط – نفقات تلفة (DIV) : وتشمل كل النفقات غـ ا تخصصة ميزانية الدولة أو تلك ال لا تنتمي لأي قطاع من القطاعات السابقة.

يتم استخلاص بيانات جدول ا عطيات بقسيمة اعتمادات كل قطاع على ا بلغ الإ ا وهذا لاستبعاد أثر التضخم فتحصل على ا دول الآ (الذي ثل ا صفوفة X) :

جدول رقم (01)

3-2 تفسـ النتائج :

باستخدام برنامج **Statitcf** ا صول على النتائج التالية :

مصفوف الارتباطات : موضحة ا دول أدناه (مصـفوفة متماثلة) صل على هذه ا صفوفة من جذاء X^tX

ا دول رقم 02

3-2-1 تفسـ ا ركبات الأساسية :

لتفسـ معـ ا ركبات الأساسـية تقـوم بتحليـل ا تغ ات ال ا معاملات ارتباط (إحداثيات علـى ا ـور العاملي) قوية مع ا ركبة الأساسية، تقوم بدراسة ليليـة للمشاهدات (السنوات) ال تشكل موعة ا تغ ات ا رتبطة بشكل قوي[8] مع ا ور العاملي. وفيما يلـي جـدول بـ إحداثيات ا تغ ات على ا اور العاملية (ا ركبات الأساسية) ودرجة جودة التمثيل على ا ستوى العاملي .

جدول رقم 03

أ – تفسـ ا ركبة الأساسية الأو : من ا دول رقـم 03 أعلاه نلاحظ أن هناك متغ ات ا ارتباط موجب مع ا ركبة الأساسية وأخرى ا ارتباط سالب. فبالنسبة لتلك ا رتبطـة سلبا مع ا ركبة الأساسية وهي **IND** و ثل نسبة الإنفـاق على قطاع الصناعة و **SER** و ثل نسـبة الإنفـاق علـى ا دمات، فكانت نسبة ارتباطها **0.946** و **0.892** علـى التوا وهو ارتباط قوي، وهناك متغ ات أخـرى مرتبطـة بدرجة أقل مع سنوات الدراسة[9] د أن السنوات ا متدة بـ **1973 و 1984** سا ت بشكل كـبـ تكـوين هـذا الإرتباط إ السنوات **70، 71، 72، 85، 86، 87، 88** ال سا ت بدرجة أقل من السنوات السابقة. وهو ما يعكس الاهتمام البالغ للدولة خلال تلك الفتـرة بقطـاع الصـناعة باعتباره القطاع الرائد لعملية التنمية، وا دمات ال بدورها ما كان كن تصريف الإنتاج الصناعي ا تراكم .

أما بالنسبة للمتغ ات ا رتبطـة إ ابيـا با ركبـة الأساسية الأو وهي ADM و ثل نسبة الإنفـاق علـى القطاع الإداري بنسبة 0.75 و DEF (ثل نسبة الإنفاق على القطاع العسكري) بنسـبة 0.85 و CAP (نسـبة الإنفاق على العمليات ا الية) و DIV (نسبة الإنفاق غـ ا خصصة) فارتباطها كان قويا بينما INF (نسبة الإنفـاق على ا ياكل الاقتصادية) فكان بدرجة أقل.

إن السنوات ال سا ت هذا الارتباط هي تلك ا متدة من سنة 89 إ غاية 2000. ا يعكـس اهتمـام

الدولة خلال هذه الفترة بهذه القطاعات ويترجم ذلك سياسة الدولة التحول من الاقتصاد ا وجه – أين كان تدخلها يع مناحي ا ياة الاقتصادية والاجتماعية – إ اقتصاد السوق حيث أصبح دورها يقتصر على التنظيم والضبط للنشاط الاقتصادي، والتخلي عن وظائف الإنتاج خاصة. إذن هذه ا ركبة تعكس لنا فترت تلفت ط تسي الاقتصاد، الفترة 70 – 88 والفترة 89 - 2000.

ب- بالنسبة للمركبة الأساسية الثانية C2 : ترتبط ا تغ اتAGR وINF بشكل إ ا مع هذه ا ركبة، 0.70، 0.72، على التوا وعند فحصنا للسنوات ال سا ت الارتباط وجدناها تلك ال تد ب سنة 1970 إ 1973 وب سنة 1986 إ 1991 بالإضافة إ سنوات 1998، 1999، و 2000 فالسنوات 1970، 1972، و 1989 كانت مسا تها هذا الارتباط قوية جدا. أما السنوات الباقية بدراجات أقل. وإذا فحصنا النسب ا تعلقة بهذه السنوات أي ا شاهدات، نلاحظ أنه بالنسبة ذه القطاعات تتمتع بأك النسب مقارنة بباقي السنوات (الفلاحة ب 9 % و 12 %، ا نشآت القاعدية الاقتصادية ب 6 % و 7 %، والقطاع الإداري ب 23 % و 30 % وهي نسب أك من ا توسط (23 %)). ما نلاحظه أيضا أن هذه السنوات ثل فترة الانطلاق تطبيق الثورة الزراعية (سنة 1971). كما أن هذه ا ركبة ليس ا ارتباط سل مع ا تغ ات.

ج- بالنسبة للمركبة الأساسية الثالثة C3 : ا تغ ة الوحيدة ال ا ارتباط جيد مع هذه ا ركبة هي نسبة الإنفاق على القطاع الاجتماعي حيث قدرت نسبة الارتباط بينهما 0.73 وهو ارتباط قوي وموجب، وإذا رجعنا إ السنوات ال سا ت هذا الارتباط د أن السنوات ا تدة ب 1980 و 1989 (تراوح الارتباط ب 19 % و 22 %) والسنوات ا تدة ب 1998 و 2000 (تراوح الارتباط ب 19 % و 25 %) وهو ما يعكس ر ا سياسة الدولة ا وجهة إ الاهتمام با انب الاجتماعي خلال هاتا الفترت . ففي بداية الثمانينات رفع شعار **" من أجل حياة أفضل "**. بعد سنة 1986 وبالرغم من الأزمة ا انقة ال أصابت موارد الدولة، إلا أن سياستها ا اه ا انب الاجتماعي تتغ إ أن كانت سنة 1989 وهي بداية دخول ا زائر عهد الانفتاح الاقتصادي بشكل ر ي، الأمر الذي أدى إ ا فاض نس لأ ية هذا القطاع ضمن أولويات الدولة. أما الفترة 1998 – 2000 فيمكن أنها تكون راجعة إ تقديرات ا كومة لارتفاع أسعار البترول، وبالتا أعطت نوعا من الاهتمام ذا القطاع.

3-2-2 ليل إسقاط ا تغ ات على ا ستويات العاملية

سنقوم هذه الفقرة بتحليل إسقاط ا تغ ات (القطاعات الاقتصادية) على ا ستويات العاملية ا ولدة با اور العاملية الأول والثا [10]. ويتم ذلك من خلال ليل دائرة الارتباطات وجودة ثيل ا تغ ات عليها، فكلما كانت ا تغ ة قريبة من يط الدائرة كانت جودة ثيلها كب ة على ا ستوي العاملي.

تبلغ نسبة التشتت ا فسر بهذا ا ستوي حوا 76.4 % وهي أعلى نسبة، أي أن هذا ا ستوي العاملي يعطي أحسن ثيل للمتغ ات.

الشكل رقم 02

بالنظر إ الشكل البيا أعلاه نلاحظ ا لاحظات التالية :

- أن ا تغ ات IND، SER، DIV, CAP, DEF, ADM قريبة من يط الدائرة ا يع جودة ثيلها على هذا ا ستوي العاملي، بينما ا تغ ات AGR, INF, SOC فهي بعيدة نوعا ما عن يط الدائرة؛
- أن ا تغ ات IND و SER نفس ا هة، وإذا فحصنا معامل الارتباط بينهما ده 0.79 (ارتباط قوي) كما أن ا تغ تان تتمتعان ودة ثيل عالية (بθ^2=0.90 بالنسبة لـ IND و 0.88 بالنسبة) هات ا تغ ت كن اعتبار ا أنهما تشكلان موعة متجانسة؛
- أن ا تغ ات DEF، CAP، وDIV تشكل بدورها موعة متجانسة نظرا لقربها من بعضها البعض من جهة وجودة ثيلها جيدة من جهة أخرى. إذا نظرنا إ معاملات الارتباط فيما بينها د أن معاملات الارتباط جيدة (تتراوح ب 0.65 و 0.76)؛
- ا تغ ات INF و ADM تشكل هي بدورها كذلك موعة متجانسة إذ أن جودة ثيلها عالية (بθ^2=0.79 و 0.77 على الترتيب) ومعامل الارتباط بينهما هو 0.60؛
- ا تغ ات AGR تشكل موعة منفردة، جودة ثيلها جيدة 0.76 وما يؤكد أنها تشكل موعة لوحدها هو عدم وجود ارتباط موجب وقوي مع متغ ة أخرى؛
- ا تغ ة Soc ليست ثلة جيدا ا ستوي العاملي.

ا سبق نستخلص أن هناك 4 موعات :

الموعة الأو : تتكون من قطاع الصناعة وا دمات.

الموعة الثانية : تتكون من القطـاع العسـكري وا ـا ونفقات تلفة.
الموعة الثالثة : تتكون من البنية الأساسية الاقتصادية وقطاع الإدارة.
الموعة الرابعة : تتكون من قطاع الفلاحة والري.

3-2-3 ليل إسقاطات ا شاهدات (سـنوات الدراسـة) على ا ستويات العاملية :

بعد ليل سحابة ا تغ ات من ا فيد ليل سحابة الأفراد (سنوات الدراسة) ا ستوي العاملي الأول (ا ولد با ورين الأول والثا)، نظرا لأن جل ا شاهدات مفسـرة بذا ا ستوي.

جدول رقم 04

يتب من خلال ا دول أعلاه أن السـنوات 70، 85، 86، 88 و 99 ليست ثلة بشكل جيد على ا ستوي العاملي الأول. أما باقي النقاط كن اعتبارها ثلة جيـدا هذا ا ستوي العاملي

ولغرض تفادي العشـوائية تصـنيف سـنوات الدراسة موعات، اعتمـاد طـرق التصـنيف الآ للمتغ ات ا ديدة (ا ركبات الأساسية على ا ستوي العاملي الأول). قمنا بتصنيف السنوات أربع موعات باستخدام برنامج Statitcf، واختيار طريقة التصنيف الآ الصـاعد ا تدرج[11] للمركبة الأساسية الأو والثانية، فحصلنا على النتائج ا وضحة ا دول أدناه

جدول رقم 05

ليل الموعات :

- ا لموعة الأو تضـم سـنوات 1970، 1971، 1972، 1987 و 1988 و ـا أن السـنوات 1970 و 1988 غ ثلة جيدا على هذا ا سـتوي العـاملي، فـإن الموعة كن اعتبارها أنا توي على السـنوات 1971 و 1972 و 1987 . وإذا ثنا عن القاسم ا شترك ب هـذه السنوات وجدنا أنا شهدت إصلاح زراعي يتمثل الثـورة الزراعية (ابتداء من سنة 1971) و إعادة هيكلـة القطـاع الزراعي سنة 1987.
- ا لموعة الثانية تضم السنوات ا متدة من 1973 إ 1986 ا يدل على التواصل تنفيذ السياسات الاقتصادية بالرغم من التغ الذي أعلن عنه ابتداء من ا خطط ا ماسي الأول سنة 1980.
- ا لموعة الثالثة وتتألف مـن السـنوات 1989 ، 1990 ، 1998 ، 1999 و 2000 مع ملاحظة أن سنة 1999 غ ثلة بشكل جيد على هذا ا ستوي العاملي.
- ا لموعة الرابعة وتضم السنوات ا متدة من 1990 إ 1997 ا يع تواصل السياسات الاقتصـادية ا نفـذة خلال هذه الفترة.

رابعا : استنتاجات و توصيات :

على ضؤ الأسئلة ا طروحة والإشكالية ا طروحـة سابقا والفرضيات ا تبناة أمكن الوصول إ النتائج التالية :
تصنيف سنوات الدراسة وقطاعات الاقتصاد الوط أربع موعات تعكس انس نسب الإنفاق ا خصصة لكل قطاع وهي كالأ :

- **الموعة الأو** : تضم الفتـرة 1973 إ غايـة 1986، يزت بارتفاع نسبي الإنفاق ا خصصـة لقطـاع الصناعة؛
- **الموعة الثانية** : وتضم سنوات 1971و 1972 و 1987 ال يزت بارتفاع نسب الإنفاق ا خصصة لقطـاع الفلاحة والري؛
- **الموعة الثالثة** : تضم أربع سنوات هي 1989، 1990، 1998، 1999، و2000. أهم ما ميـز هـذه السنوات هو تقارب نسب الإنفاق ا وجهـة إ كـل مـن القطاع الإداري والبنية التحتية الاقتصادية بالإضافة إ ا انب الاجتماعي، وهو راجع – حسب اعتقادنـا – إ تشـابه سياسات ا كومات خلال تلك الفترة، إذ تعت سنة 1989 سنة الانفتاح الاقتصادي و لي الدولة عن جوانب مهمـة الاقتصاد (مثل الإنتاج والتوزيع)، كما أن سنوات 1998، 1999 و 2000 شهدت مباشرة الدولة العمل بنظـام رخص ال امج وكانت مركزة جوانـب البنيـة التحتيـة الاقتصادية والإدارية؛
- **الموعة الرابعة** : تضم الفتـرة 1991 إ غايـة 1997 وهي فترة يزت بتواصل جهود ا كومات ا تعاقبـة على تطبيق إصلاحات هيكلية الاقتصاد (ـت رقابـة ا ؤسسات النقدية الدولية) بغية تقو ه وبعث الإنعاش مـن جديد.

وعلى ضؤ هذا نلاحـظ أن اخـتلاف سياسـات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوط غ مبنية علـى تعاقب ا كومات، بل هي مربوطة دى وفرة موارد ويلها،

لأن ا زائر بلد يتميز حدودية موارد التمويل (الا تقتصـر على ا رقات) فإن السياسة الإنفاقيـة أصـبحت مربوطـة بظروف الاقتصاد العا ي (تقلبات أسعار النفط)، خاصة ظل تفجر أزمة ا ديونية العا ية.

بناء على النتائج ا صل عليها كن اقتراح التوصيات التالية :

1- البحث عن السبل الكفيلة بتنويع موارد ويل الإنفـاق (ميزانية الدولة)؛

2- ضرورة الاسترشاد بطرق التحليل الإحصائي والنمـاذج الاقتصادية القياسية بناء السياسات ا الية والاقتصادية؛

3- ضرورة السعي ا اد إ ترشيد الإنفاق العام وتوجيهـه بكيفية تضمن قيق الأهداف العامة بأكـ قدر كن؛

4- إعادة تنظيم دور ا يئات الرقابية فيمـا يتعلـق بتنفيـذ ا وازنات العامة وهذا من خلال :

- إعداد ا سابات ا تامية وا صادقة عليها مـن طرف ا يئات التشريعية؛
- احترام الآجال ا ددة فيما يتعلـق بعمليـات التنفيذ.

ا دول رقم 01 : ثل جدول بيانات الدراسة

DIV	INF	CAP	SOC	DEF	ADM	SER	AGR	IND	السنة
0,050	0,024	0,029	0,213	0,050	0,296	0,032	0,079	0,227	1970
0,014	0,064	0,024	0,186	0,041	0,301	0,022	0,089	0,258	1971
0,006	0,075	0,017	0,167	0,033	0,275	0,014	0,119	0,294	1972
0,021	0,019	0,022	0,177	0,030	0,232	0,059	0,121	0,320	1973
0,043	0,012	0,040	0,179	0,026	0,171	0,078	0,114	0,337	1974
0,132	0,011	0,022	0,148	0,026	0,151	0,076	0,090	0,343	1975
0,073	0,007	0,033	0,157	0,032	0,218	0,069	0,081	0,329	1976
0,054	0,041	0,026	0,180	0,030	0,190	0,084	0,070	0,324	1977
0,032	0,030	0,024	0,167	0,025	0,163	0,054	0,066	0,438	1978
0,032	0,034	0,027	0,169	0,027	0,156	0,048	0,061	0,447	1979
0,046	0,031	0,034	0,190	0,026	0,169	0,062	0,062	0,380	1980
0,051	0,022	0,044	0,208	0,028	0,170	0,065	0,074	0,337	1981
0,080	0,025	0,042	0,219	0,027	0,154	0,075	0,074	0,303	1982
0,118	0,026	0,048	0,224	0,028	0,145	0,076	0,080	0,256	1983
0,158	0,027	0,074	0,193	0,029	0,158	0,067	0,064	0,231	1984
0,162	0,041	0,079	0,189	0,029	0,170	0,070	0,075	0,184	1985
0,114	0,041	0,089	0,205	0,030	0,184	0,064	0,088	0,185	1986
0,067	0,044	0,068	0,223	0,038	0,267	0,037	0,086	0,171	1987
0,063	0,036	0,104	0,210	0,038	0,241	0,049	0,084	0,174	1988
0,144	0,057	0,112	0,199	0,054	0,325	0,008	0,089	0,012	1989
0,155	0,061	0,107	0,113	0,058	0,394	0,008	0,090	0,014	1990
0,181	0,052	0,190	0,101	0,053	0,338	0,006	0,069	0,009	1991
0,216	0,042	0,217	0,108	0,060	0,290	0,006	0,053	0,008	1992
0,237	0,040	0,234	0,111	0,059	0,260	0,005	0,048	0,005	1993
0,156	0,044	0,230	0,140	0,074	0,288	0,006	0,057	0,005	1994
0,133	0,029	0,296	0,155	0,080	0,257	0,005	0,042	0,003	1995
0,168	0,031	0,256	0,125	0,094	0,276	0,006	0,043	0,002	1996
0,212	0,033	0,214	0,121	0,111	0,261	0,005	0,041	0,002	1997
0,203	0,056	0,113	0,186	0,096	0,252	0,011	0,079	0,004	1998
0,148	0,057	0,115	0,254	0,091	0,245	0,009	0,078	0,003	1999
0,141	0,054	0,108	0,220	0,096	0,296	0,007	0,072	0,005	2000

ا صدر : مستخرج من جداول قوان ا الية ا متدة ب 1970 و 2000 والديوان الوط للإحصائيات منسوبة إ ا بالغ الإ الية

ا دول رقم 02 ثل مصفوفة الإرتباطات

DIV	INF	CAP	SOC	DEF	ADM	SER	AGR	IND	
								1	IND
							1	0.367	AGR
						1	0.295	0.796	SER
					1	-0.821	0.012	-0.710	ADM
				1	0.539	-0.769	-0.449	-0.825	DEF
			1	0.229	0.399	0.415	0.380	0.331	SOC
		1	0.572	0.707	0.479	-0.702	-0.661	-0.834	CAP
	1	0.193	0.013	0.352	0.601	-0.633	0.138	-0.516	INF
1	0.228	0.756	-0.471	0.647	0.324	0.503	-0.549	-0.812	DIV

ا صدر : سوب إنطلاقا من ا دول رقم 01

ا دول رقم 03 ثل ا ركبات الأساسية

ا ركبة الرابعة		ا ركبة الثالثة		ا ركبة الثانية		ا ركبة الأو		ا تغ ة
ا ودة	الإحـدا ثية	ا ودة	الإحـدا ثية	ا ودة	الإحـدا ثية	ا ودة	الإحـدا ثية	
-0.03	-0.16	-0.03	-0.18	-0.01	-0.10	-0.89	-0.94	IND
0.06	-0.25	0.03	-0.18	0.50	0.71	0.26	-0.51	AGR
0.06	-0.24	0.01	0.08	0.09	-0.30	0.79	-0.89	SER
0.02	0.13	0.01	-0.32	0.26	0.51	0.53	0.73	ADM
0.04	0.20	0.11	0.33	0.00	0.01	0.71	0.84	DEF
0.01	0.09	0.55	0.74	0.13	0.35	0.29	-0.53	SOC
0.02	-0.15	0.00	-0.01	0.10	-0.32	0.79	0.89	CAP
0.02	-0.15	0.01	0.10	0.52	0.72	0.24	0.49	INF
0.21	-0.46	0.02	0.15	0.11	-0.32	0.63	0.79	DIV

ا صدر : سوب إنطلاقا من ا دول رقم 01 بإستخدام برنامج **Statitcf**

ا دول رقم 04 : يوضح إحداثيات وجودة ثيل السنوات على ا ستوي العاملي الأول

السنوات	الإحداثيات		جودة التمثيل
	ا ور الأول	ا ور الثا	Cos²
1970	-0,8288	0,6468	0,2402
1971	-0,6251	2,4000	0,7944
1972	-0,8937	3,3467	0,8023
1973	-2,5819	0,9434	0,7029
1974	-3,0231	-0,3264	0,7637
1975	-2,3382	-1,4586	0,7462
1976	-2,0506	-0,9621	0,7514
1977	-2,0098	-0,2275	0,7432
1978	-2,4570	-0,5426	0,7655
1979	-2,1788	-0,8407	0,6811
1980	-2,0888	-0,7618	0,8031
1981	-2,4353	-0,7935	0,9284
1982	-2,3272	-0,9355	0,8733
1983	-2,1174	-0,6216	0,7069
1984	-1,0928	-1,3572	0,6441
1985	-0,8347	-0,6917	0,3267
1986	-1,2383	0,2664	0,4974
1987	-0,6947	1,2488	0,7337
1988	-0,7135	0,6045	0,5015
1989	1,5377	2,0939	0,8911
1990	2,6281	1,7569	0,7136
1991	2,8715	0,1949	0,7147
1992	3,1522	-1,1477	0,9087
1993	3,2920	-1,3524	0,8995
1994	2,7369	-0,4791	0,9502
1995	3,0992	-1,4791	0,815
1996	3,4104	-1,6718	0,9467
1997	3,7095	-1,7054	0,9157
1998	2,3901	1,0775	0,6535
1999	1,6164	1,5862	0,4611
2000	2,0857	1,1889	0,6157

ا صدر : سوب إنطلاقا من معطيات ا دول رقم 01

ا دول رقم 05 يوضح تصنيف السنوات باستخدام ا ركبات الأساسية الأو والثانية حسب طريقة التصنيف الآ ا تدرج الصاعد

رقم الموعة	عدد الأفـ ـراد	تعي السنوات
01	05	1988 ، 1987 ، 1972 ، 1971 ، 1970
02	14	من سنة 1973 إ غاية 1986
03	05	2000 ، 1999 ، 1998 ، 1990 ، 1989
04	07	من سنة 1991 إ غاية 1997

ا صدر : نتائج مستخرجة باستخدام برنامج Statitcf

الأشكال

الشكل رقم 01 يوضح إسقاط النقط على ا ور

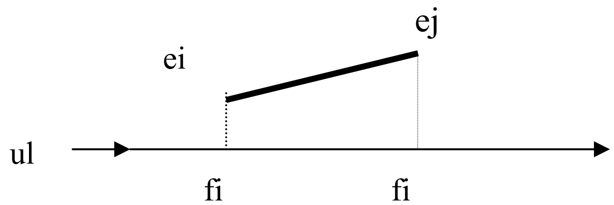

Source : C. Labrousse , "**Introduction à l'economitrie**", Dunod, Pris, 1985, p102

الشكل رقم 02 : دائرة الارتباطات ا ستوي العاملي الأول

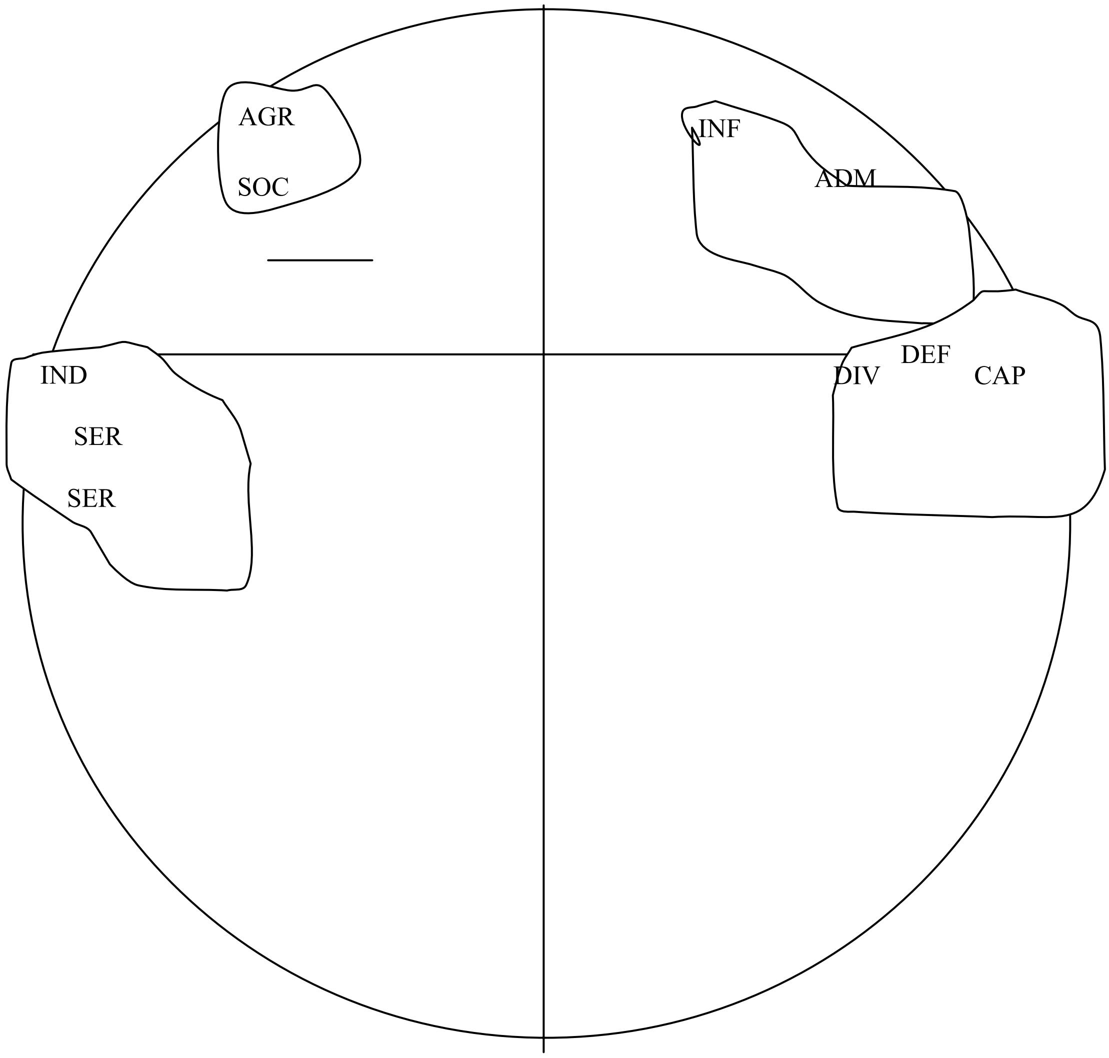

ا صدر : نتائج معا ة ال نامج Statitcf

ا صادر والإحالات ا عتمدة :

[1] أ د زه شامية، وخالد ا طيب، **"ا الية العامة"**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 42

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، **"موسوعة ا صطلحات الاقتصادية والاحصائية"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ب وت، 1980، ص 685.

[3] فيمكن تقسيمها من حيث دوريتها أو من حيث تأث ها على الثروة القومية، أو من حيث الأغراض ال ترمي إليها.

[4] شعو مود فوزي، النسب ا الية من منظور التحليل العاملي و بناء ودج للتصنيف، رسالة ماجست غ منشورة، جامعة ا زائر 1998. ص 61

[5] J.M. Bouroche, G. Saporta, **L'analyse des données**, PUF, Paris, 1980, P 19

[6] ا أن ا صفوفة V من نوع p*p إذن يكون ا على الأكثر P قيمة ذاتية

[7] اعتماد هذه السنوات نظرا لتوفر تفصيل الإنفاق حسب القطاعات ال دم الدراسة

[8] هذا الارتباط قد يكون موجب أو سالب، الإشارة ليس ا مدلول، إ ا لتب التعاكس ا وجود ب موعت من ا تغ ات ا رتبطة با ور العاملي.

[9] أنظر ا دول رقم 02

[10] نكتفي هذه الدراسة بتحليل هذا ا ستوي فقط لأن حوا 76.4 % من التشتت الكلي مفسر بذا ا ستوي العاملي وهي نسبة معت ة للحصول على تفس ات جيدة للبيانات ا مثلة على هذا ا ستوي.

[11] للإطلاع أكثر على طرق التصنيف كن الرجوع إ :

M. Jamba, **Classification automatique pour analyse des données**, Paris, Bordas, 1978

12 ا مهورية ا زائرية الد قراطية الشعبية، **قوان ا الية للسنوات ا متدة ب 1970 و 2000**

13 ا مهورية ا زائرية الد قراطية الشعبية، القانون رقم 84-17 ا ؤرخ 1984/07/07 ا تعلق بالقوان ا الية، ج.ر. رقم 28 السنة 1984.

14 النشاشي كر وآخرون، **ا زائر : قيق الاستقرار والانتقال و اقتصاد السوق**، دراسة خاصة، صندوق النقد الدو وشنطن 1998.

التكتلات الاقتصادية الإقليمية

كاستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

دراسة ـالة ا ـزائر

سليمان ناصر - جامعة ورقلة

ملخص : موضوع هذا ا ـقال هو الإنضمام إ ـ ا ـنظمة العا ـية للتجارة كتحد بالنسبة للبلدان النامية كما بالنسبة للجزائر ، والإ ـادات الإقتصادية الإقليمية كاستراتيجية مقترحة أمام ا ـزائر ـواجهة هذا التحدي ، سواء بإقامة تكتلات إقتصادية جديدة مثل التكتل مع البلدان العربية و الإسلامية ، أو بتفعيل إقتصادي لتكتلات سياسية تنتمي إليها ا ـزائر كا ـاد ا ـغرب العر ـ .

الكلمات ا ـفتاح : الغات ، ا ـنظمة العا ـية للتجارة ، إ ـاد إقتصادي

ـهيد : يعيش العا ـ ـولات ك ـى ـيع ا ـالات منذ انتهاء ا ـرب الباردة با ـنيار ا ـعسكر الاشتراكي وسيادة النظام اللي ـا ـ أو ا ـر، والانتقال بذلك من نظام القطب ـ إ ـ نظام القطب الواحد، وفرض ا ـيمنة الغربية والأمريكية على العا ـ ـت شعار العو ـة.

ولعل أهم الوسائل ا ـ استعملت ـ فرض هذه العو ـة هي تلك ا ـؤسسات النقدية وا ـالية والتجارية العا ـية ، سواء بتفعيلها كصندوق النقد الدو ـ والبنك العا ـي أو بإنشائها كا ـنظمة العا ـية للتجارة. وإذا كانت البلدان ا ـتقدمة والغنية قد دخلت ـ ـالفات ك ـى وأقامت لنفسها ـمعات اقتصادية عملاقة بالرغم من انتمائها إ ـ ا ـنظمة العا ـية للتجارة، فكيف يكون مص ـ البلدان النامية والفق ـة ا ـ تسعى إ ـ الإنضمام إ ـ هذه ا ـنظمة، وهي خارج هذه التكتلات الك ـى؟ و ـ ـ تقم لنفسها مثل هذه التكتلات ؟ وإذا كانت منضمة فعلا إ ـ ـمعات إقليمية ، فهل تستفيد من تعاون اقتصادي حقيقي بعضويتها ـ هذه التجمعات؟ وهل هذه التكتلات قادرة على الصمود وا ـنافسة للمجموعات الاقتصادية الك ـى ـ العا ـ ؟

وإذا كانت ا ـزائر كبلد نامي مغار ـ وعر ـ وإسلامي قد تقدمت ر ـ ـيا ومنذ زمن بطلب الانضمام إ ـ ا ـنظمة العا ـية للتجارة، فما هي الإجراءات ا ـ ا ـذ ـتا للمواجهة خاصة وأن هذا الانضمام يعت ـ ـديا حقيقيا ـا ـكم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ا ـالية ؟ وهل أخذت بع ـ الاعتبار تلك الانتماءات ا ـذكورة سابقا لتعزيزها ـ إطار تعاون اقتصادي كاستراتيجية ـواجهة هذا التحدي؟

تلك هي أهم التساؤلات ا ـطروحة ـ هذا ا ـال، وا ـ سنحاول الإجابة عن بعضها من خلال هذا البحث.

1 - من الغات إ ـ ا ـنظمة العا ـية للتجارة :

1 – 1 نشأة الغات وأهدافها :

أعقاب ا ـرب العا ـية الثانية فكرت البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات ا ـتحدة الأمريكية ـ التوسع ـ التجارة العا ـية من خلال إقامة نظام للتجارة ا ـرة ب ـ الدول، ولتحقيق هذا ا ـدف اقترحت الولايات ا ـتحدة بدء مفاوضات دولية لإقامة نظام ـاري دو ـ متعدد الأطراف ، وبناء على هذا الاقتراح انعقد مؤ ـر دو ـ للتجارة والتوظيف لندن عام 1946 واستكمل أعماله ـ جنيف عام 1947 اختتمها ـ ـ ـهافانا ـ 1948/03/24 بصدور ما يسمى ـيثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية والذي رفضته الولايات ا ـتحدة بعد دلك.

و ـ الوقت الذي كانت تدور فيه ا ـفاوضات لإنشاء منظمة التجارة الدولية كانت الولايات ا ـتحدة تقود مؤ ـرا دوليا ـ جنيف سنة 1947 ـشاركة 23 دولة للتفاوض على ـفيض الرسوم ا ـمركية و ـفيف القيود الكمية على الواردات ا ـ كانت تعترض التجارة الدولية، وأسفرت ا ـفاوضات على التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات ا ـمركيةوالتجارة General Agreement on Tariffs and Trade)(G.A.T.T.) وذلك ـ 1947/10/30 لتصبح سارية ا ـفعول ابتداء من 1948/01/01 .

أما أهم أهداف هذه الاتفاقية فيمكن إ ـا ـا فيما يلي :[1]

1 - إقامة نظام لتجارة دولية حرة يفضي إ ـ رفع مستويات ا ـعيشة ـ الدول ا ـتعاقدة، والعمل على ـقيق مستويات التوظيف الكامل بـ ـا.

2 - السعي إ قيق زيادة تصاعدية ثابتة حجم الدخل القومي.
3 -الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العا ية والعمل على تطويرها.
4 - تنمية وتوسيع الإنتاج وا بادلات التجارية السلعية الدولية وا دمات.
5 - تشجيع ا ركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط با من زيادة الاستثمارات العا ية.
6 - سهولة الوصول إ الأسواق ومصادر ا واد الأولية.
7 - تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود وا واجز ال تعترض طريقها.
8 - انتهاج ا فاوضات كوسيلة ل ا شكلات ا تعلقة بالتجارة الدولية ، وحل ال اعات ب الأطراف ا تعاقدة.
1 – 2 : ا راحل وا ولات ال أدت إ إنشاء ا نظمة العا ية للتجارة (WTO/OMC) :

منذ التوقيع على اتفاقية إنشاء الغات سنة 1947 وإ غاية سنة 1993 دخلت الدول الأعضاء مفاوضات كانت على مراحل أو جولات هي :

- جولة جنيف (سويسرا) : 1947
- جولة أنسي (فرنسا) : 1949
- جولة توركاي (بريطانيا) : 1951
- جولة جنيف (سويسرا) : 1956
- جولة ديلون (سويسرا) : (1960 - 1961)
- جولة كينيدي (سويسرا) : (1964 - 1967)
- جولة طوكيو (اليابان) : (1973 - 1979)
- جولة أوروغواي : (1986 - 1993)

وقد حاولت الدول الأعضاء خلال كل جولة من ا ولات السابقة العمل على خفض التعريفات ا مركية ومناقشة العوائق التجارية الأخرى ا ذلك مساعدة الدول النامية على تنمية ارتا للتأقلم مع برنامج الاتفاقية، و هذا الصدد إنشاء مركز التجارة العا ي (I.T.C) سنة 1964 وعهد بإدارته إ كل من الغات ومنظمة الأمم ا تحدة للتجارة والتنمية .

بعد التوقيع على اتفاقية الغات مباشرة انضم عدد من الدول إليها ليصبح العدد 27 دولة ، وقبيل سنة 1956 بلغ عدد الدول ا وقعة 35 دولة، ارتفع العدد قبيل نهاية 1963 إ 62 دولة وهذه الدول لك موعها و 80% من ارة العا ، أول ماي 1965 وصل العدد إ 65 دولة إ جانب انضمام 13 دولة ذات أوضاع خاصة ليصل العدد إ 78 دولة ، وخلال الفترة (1965 - 1993) ازداد عدد الدول ا وقعة ليصل إ 117 دولة ، لك موعها و 95 % من ارة العا .[2]

بعد انتهاء جولة أورغواي سنة 1993 ، اجتمع وزراء مالية واقتصاد و ارة 117 دولة مراكش (ا غرب) 1994/04/15 ليعلنوا قيام ا نظمة العا ية للتجارة وال ل ل اتفاقية الغات ، وليصبح قيامها ر يا ابتداء من أول يناير 1995 ، وقد اكتسبت صلاحيات اك من الغات كالتفتيش على كافة الدول إطار حرية التجارة و اربة السياسات ا مائية ، والاهتمام سائل ا لكية الفكرية وتسوية ا نازعات ، هذا وقد وصل عدد الأعضاء إ 134 دولة إ غاية شهر أفريل 1999، إ 143 دولة بعد انضمام الص إ ا نظمة : 2001/12/11.

1 - 3 : الفرق ب الغات وا نظمة العا ية للتجارة :
تتمثل أهم الفروقات ب الغات وا نظمة العا ية للتجارة فيما يلي :
1 - الغات ثل اتفاقية قانونية متعددة الأطراف ، أما ا نظمة العا ية للتجارة فهي منظمة عا ية وجهاز للإشراف وا راقبة وحل ال اعات ب الأعضاء.
2 - قواعد الغات تطبق بشكل مؤقت أما قواعد ا نظمة العا ية للتجارة فهي شاملة ودائمة وبالتا فإن قواعد الغات تكن ملزمة غالبا ، أما قواعد OMC فإنا ملزمة للأطراف ، لأن ا جهاز دائم ل ال اعات وتسويتها .
3 - إن قرارات الغات تكن تستلزم إقرارا من السلطات التشريعية للدول الأعضاء، أما قرارات منظمة التجارة العا ية فيتم إقرارها من السلطات التشريعية للدول ا يعطيها أساسا قانونيا راسخا.
4 - إن اتفاقية الغات كانت تنظم التعامل التجارة بالسلع ، ح أن ا نظمة العا ية للتجارة تغطي اتفاقياتا التعامل السلع وا دمات وا لكية الفكرية.

1 - 4 ا بادئ ال قامت عليها ا نظمة العا ية للتجارة :
إن ا بادئ ال يقوم عليها النظام التجاري العا ي ا ديد هي أهم الأسس ال قامت عليها الغات وبعد ذلك ا نظمة العا ية للتجارة وهي[3] :
1 - استخدام القواعد ا تعددة الأطراف عوض استخدام القواعد الفردية: أي قيام نظام اري متعدد الأطراف تشارك وضعه وتطبيقه موعة من الدول ولا تنفرد كل دولة بوضع نظام اري خاص با، بدف الوصول إ نظام اري عا ي حر.

2 - اقتصار ا ماية على استخدام التعريفة ا مركية : أقرت الاتفاقية إمكانية استخدام الضريبة ا مركية -دون سواها - كأداة لتحقيق ا ماية ال قد تاج إليها الدولة العضو حالات ددة ومسموح با واستبعاد كل وسائل ا ظر والتقييد عن طريق ا صص الكمية والتراخيص والقيود الإدارية الأخرى، كما أقر الاتفاق قيام الدول الأعضاء فض التعريفة ا مركية ا طبقة على وارداتا تدر يا مع ربط التعريفة ال يتم الاتفاق عليها يث لا كن زيادتا مستقبلا ، والعدول عن استخدام أسلوب الدعم والامتناع عن الإغراق وغ ه من ا مارسات التجارية الضارة.

3 - مبدأ عدم التمييز : تلتزم الدول ا وقعة على الاتفاقية بعدم التمييز ب الشركاء التجاري و نحهم يعا حقوقا متساوية إطار تطبيق مبدأ الدولة الأو بالرعاية، ومفاده أن أي ميزة أو رعاية أو امتياز أو حصانة نحها دولة عضو لأي طرف آخر أو منتج تابع ذا الطرف ب أن تسري على الفور وبدون أي شرط على أي منتج اثل أي دولة من الدول الأعضاء، وبالتا تلتزم كل دولة بإخضاع ا نتجات ا ماثلة الواردة من تلف الدول لنفس الرسوم ا مركية.

4 - قاعدة ا عاملة الوطنية : تلتزم الأطراف ا تعاقدة عاملة ا نتجات الأجنبية نفس ا عاملة ال نحها للسلع الوطنية وذلك فيما يتعلق بالضرائب ا لية.

5 -ا عاملة ا اصة للدول النامية والأقل وا : حيث تضمنت الاتفاقية إقرارا بدأ حق الدول النامية والأقل وا معاملة خاصة و أكثر يزا سواء من ناحية التعريفة ا مركية ال تطبقها أو درجة التزامها بالقواعد أو بتوقيت تنفيذها لإتاحة درجة أعلى من ا رونة ، ومنح فترات انتقالية تقوم خلا ا بتوفيق أوضاعها مع القواعد ا ديدة ، فضلا عن التزام الدول ا تقدمة بإتاحة ا ساعدات وا عونات الفنية اللازمة ذه الدول وتوف الأجهزة الضرورية لتنفيذ هذه القواعد وتدريب ا سؤول على تنفيذها.

و إطار هذه ا عاملة ا اصة تأ بعض الاستثناءات ا منوحة إطار مبدأ الدولة الأو بالرعاية كما سنرى لاحقا.

2 - الآثار ا توقعة لتحرير التجارة العا ية وإنشاء ا نظمة العا ية للتجارة :

إن النظام التجاري العا ي ا ديد وا تمثل إنشاء ا نظمة العا ية للتجارة سوف تكون له تأث اته ا امة بلا شك على الاقتصاد العا ي ، سلبية كانت أم إ ابية ، وهو ما سوف اول دراسته باختصار من خلال تقسيم العا إ كتلة أساسية من حيث الأوضاع الاقتصادية ومستوى النمو و ا : الدول ا تقدمة والدول النامية، مع الإشارة إ كل من موعة البلدان العربية ا زائر على أساس أن كليهما سيكون ورا من اور الدراسة الفصل الرابع .

2 - 1 موعة البلدان ا تقدمة :

تتميز البلدان ا تقدمة بالتطور الاقتصادي وامتلاك التكنولوجيا وارتفاع مستويات الدخل وتوفر رؤوس الأموال الضخمة مع توفر العوامل الطبيعية واليد العاملة ا ؤهلة ، هذه العوامل سوف عل من رير التجارة العا ية مغنما مهما ا ، وعلى سبيل ا ثال فإن الولايات ا تحدة سوف تسعى إ ا يمنة اقتصاديا على العا خاصة وأنا البلد الأقوى اقتصاديا سواء إطار ا نظمة العا ية للتجارة أو إطار معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة ا رة وذلك ا لكه من إمكانيات هائلة تصدير السلع الزراعية وا واد ا صنعة.

أما دول الا اد الأور فإنا سوف تكون ا نافس الأقوى للولايات ا تحدة ج ار هذا النظام العا ي ا ديد ا لكه من قوة شرائية ضخمة ماليا وبشريا ، خاصة وقد توحدت إطار ما يسمى بالسوق الأوربية ا شتركة وذلك حاولة السيطرة على أسواق البلدان النامية و اولة دخول السوق الأمريكية نفسها ، غ أنا شى نفس الوقت من سيطرة إنتاج الولايات ا تحدة الزراعي على أسواقها.

وعموما فإن الدراسات الاقتصادية ا ديثة بشأن النتائج ا توقعة لتحرير التجارة العا ية إطار إنشاء ا نظمة العا ية للتجارة تش إ أن الناتج العا ي سوف يزداد وا 216 مليار دولار موزعة على موعات أربعة كمايلي[4] :

126 مليار دولار نصيب الدول ا تقدمة .

37 مليار دولار نصيب الص .

37 مليار دولار نصيب دول أوربا الشرقية (سابقا) .

16 مليار دولار نصيب 100 دولة نامية .

وطبقا ذه ا علومات فإن الدول ا تقدمة سوف صل على 58,3 % من هذه الزيادة ، مقابل 7,4 % صل عليها ا موعة الأخ ة (البلدان النامية) ، ح صل ا موعة الباقية (الص ودول أوربا الشرقية سابقا) على 34,2 % من هذه الزيادة.

كما تش دراسة أخرى إ أن الأرباح ا توقعة للدول الغنية من وراء رير التجارة حقوق ا لكية الفكرية هي كما يلي[5] :

- ا موعة الأوربية : 61 مليار دولار سنويا
- الولايات ا تحدة الأمريكية : 36 مليار دولار سنويا

- اليابان : 27 مليار دولار سنويا
- الص : 37 مليار دولار سنويا

2 – 2 وعة البلدان النامية :

إن انضمام البلدان النامية إ ا نظمة العا ية للتجارة لا لو من بعض الإ ابيات أ ها التحفيز على العمل والإنتاج والاعتماد على النفس و سـ جودة ا نتوج ودخول أسواق جديدة والاستفادة من التطور التكنولوجي للدول ا تقدمة، إلا أن ذلك كله يبدو صعبا ظل التخلف الاقتصادي وتراكم الديون وانتشار ا هل وا فاض مستوى الد قراطية والرقابة ، إضافة إ ضعف ا ياكل القاعدية وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات نتيجة عدم الاطمئنان إ ا ماية والقوان ا لية، وعموما فإن مدى الاستفادة من هذه الإ ابيات يعتمد على استعداد كل دولة.

أما السلبيات ال قد تنجم عن ـر ير التجارة العا ية وانضمام البلدان النامية إ هذا النظام ا ديد فيمكن إ ا ا فيما يلي :

- إجهاض أي صناعة وليدة لـيا لعدم القدرة على ا نافسة بسبب عدم امتلاك التكنولوجيا ا تقدمة ال يز عادة هذا القطاع.
- ارتفاع أسعار ا واد الغذائية بسبب رفع الدعم عن الصادرات وارتفاع حجم الواردات ، خاصة ظل التبعية الغذائية الكبـ ة للخارج.
- ارتفاع نسب البطالة بسبب الكساد والناتج عن تدفق السلع ا ارجية وضعف القدرة الشرائية، و ا يزيد تعقيد هذه ا شكلة أن قوان ا نظمة العا ية للتجارة لا تشمل حرية انتقال الأشخاص للعمل البلدان ا تقدمة.
- ا فاض الضرائب ا مركية سوف يؤدي إ عجز أكـ ميزان ا دفوعات بالنسبة للدول النامية وبالتا الدخول أكثر دوامة الاقتراض والديون والتبعية للخارج.
- إن ـاية ـرير ما يسمى ـقوق ا لكية الفكرية سوف يكون بالتأكيد صا البلدان ا تقدمة لأن ذلك يعـ اية حقوق ا ؤلف وبراءات الاختراع والنماذج التجارية ومكافحة التزوير .. ا ، خاصة وأن الدول ا تقدمة تلك 90 % من براءات الاختراع العا حـ لك الولايات ا تحدة 75 % منها[6]، بينما الدول النامية لن تستفيد كثـ ا من هذا التنظيم ، بل كن أن يكون له أثر سلـ بعد رفع القيود حيث يؤدي إ انتشار الفساد الأخلاقي الذي يتعارض مع الدين والعادات والتقاليد ال يز كثـ ا من البلدان النامية ا فيها العربية والإسلامية.

وبالرغم من أن اتفاقيات ا نظمة العا ية للتجارة نح بعض ا يزات التفضيلية للبلدان النامية كيفية تطبيق الإجراءات النا ـة عن هذه الاتفاقيات، حيث تدعو إ خفض التعريفة ا مركية على ا نتجات الزراعية توسط 37 % بالنسبة للدول ا تقدمة والدول ال ـر ـرحلة ـول اقتصادي خلال 6 سنوات، و 24 % بالنسبة للدول النامية على مدى 10 سنوات ابتداء من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية.

أما الدول الأقل ـوا وال يقل متوسط الدخل الفردي فيها عن 1000 دولار سنويا فهي معفاة من هذا التخفيض، كما وافقت الدول جولة أورغواي على فيض تعريفتها ا مركية على السلع الصناعية بنسبة إ الية قدرها 40 % أما الدول النامية و الدول ال ـر اقتصادياتا بفترة انتقال فبنسبة 30 % تطبق تدر يا إ غاية سنة 2000 ، مع إدماج منتوجات النسيج مع السلع الصناعية تدر يا ابتداء من 1995 إ 2005 .[7]

بالرغم من كل هذا فإن الدول النامية مطالبة بالتفك كيفية ا واجهة والاستعداد، خاصة إذا علمنا أن نصيب هذه الدول من التجارة العا ية ثل 17 % بعدد سكان ثل 80 % من سكان العا ، حـ أن نصيب الدول ا تقدمة يصل إ 82 % من حجم التجارة الدولية مع أن عدد سكانا ثلون 20 % من سكان العا .[8]

2 – 3 وعة البلدان العربية :

إن البلدان العربية بكونا جزءا من البلدان النامية لن تكون نأى عن تأث ات النظام التجاري العا ي ا ديد ، وقد إختلفت الآراء حول طبيعة هذه التأث ات ، إذا يرى البعض أنا سوف تؤدي إ إزالة ا واجز ا مركية بـ الدول العربية ا كن أن يترتب عليه ا زيد من التبادل التجاري العر [9] بينما ذر البعض الآخر من الأضرار ال كن أن تلحق ببعض الدول العربية وخاصة تلك ا ستوردة للمواد الغذائية جم كبـ .[10]

وعموما فإننا نرى أن هذه التأث ات على الدول العربية تتوقف على الوضعية الاقتصادية لكل بلد ومدى استعداداته وبرا ـه للمواجهة.

و كن إ ال بعض هذه التأث ات فيما يلي :

* ال صناعة النفط و الغاز :

ثل النفط والغاز أكثر من ثلثي حجم الصادرات العربية ويزيد عن ذلك دول ا ليج، وإذا كانت هذه الاتفاقيات ا ديدة قد استبعدت كلا من النفط والغاز من ا ضوع

لأحكامها ، فإن ذلك لن نع الدول ا تقدمة من فرض ضرائب وقيود على دخول هذه السلع ، وما يؤكد ذلك هو فرض ضريبة الوقود من طرف هذه الدول السنوات الأخ ة، ا يؤدي إ ا فاض الإيرادات النفطية رغم الطلب ا تزايد على النفط عا يا.

* ال صناعة النسيج :

بالرغم من ا عاملة التفضيلية ال تلقاها كث من البلدان العربية إطار اتفاقات مع الا اد الأور ، وبالرغم من تأخ إزالة القيود على ارة ا نسوجات إ غاية 2005 ، فإنه من ا توقع أن تواجه البلدان العربية منافسة شديدة الأسواق العا ية من طرف بلدان شرق آسيا ا تطورة هذا اﻻال.

* ال ارة السلع الزراعية :

تش بعض الدراسات إ أن تطبيق الاتفاقية ا ديدة على ا نتجات الزراعية سوف يؤدي إ ارتفاع أسعارها ما بـ 24 % إ 33 % ، فإذا كانت الواردات الزراعية تشكل 19 % من إ ا الواردات العربية ، وإذا كانت الصادرات الزراعية ثل نسبة 3,4 % من إ ا الصادرات العربية[11] ، فإنه من ا توقع أن تزيد التبعية الغذائية العربية للخارج خاصة ال ا بوب ، وإذا كانت منتجات الأ اك قد أ قت با نتجات الزراعية فسوف تستفيد من فيض التعريفة مركية ولن تستفيد من رفع القيود الكمية ال قد تفرض عليها مع السلع الزراعية، وذلك حسب ا ادة 11 من اتفاقية الغات.

* ال ارة ا دمات :

تعا معظم الدول العربية من ضعف ال ا دمات بسبب لف ا ؤسسات العاملة هذا القطاع، كما أن ميزان ا دمات لمجموع الدول العربية يعا من عجز مستمر ، وبالرغم من أن بعض البلدان تسجل فائضا ميزان خدماتها كمصر والأردن وتونس ، فإن دول ا ليج العر تبقى ا ستورد الأك للخدمات، و ظل رير ارتا إطار هذه الاتفاقية فمن ا توقع أن يسجل ميزان ا دمات العر مزيدا من العجز.

2 - 4 الآثار ا توقعة على الاقتصاد ا زائري بعد انضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة :

إن ا زائر لا تلف كث ا من حيث طبيعة التأث ات ا توقعة لتحرير التجارة العا ية على اقتصادها عن تلك ا ذكورة بالنسبة للبلدان النامية والعربية لكونها إحدى هذه البلدان.

من ا علوم أن الاقتصاد ا زائري يعيش فترة انتقال و اقتصاد السوق، حيث يصاحب هذه العملية ولات هيكلية وتتمثل خاصة ا وصصة وال بدأت مرحلتها الأو خلال سنة 1995 على أن يتم ذلك جزئيا ولا يتجاوز بيع 20 % من أسهم ا ؤسسات العامة غ الاستراتيجية للقطاع ا اص ا زائري والأجن .

كما تتمثل هذه التحولات أيضا رير التجارية ا ارجية وفسح اﻻال لتنشيطها أمام القطاع ا اص، وحسب بعض التصر ات الصادرة عن وزارة التجارة فقد اوز عدد ا ستوردين الأربع ألفا حاليا.

إن انضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة يع فتح الأسواق ا زائرية بقدر أك أمام ا نتجات الأجنبية ، وقد بلغ إ ا الواردات ا زائرية خلال سنة 2000 ما قيمته 9201 مليون دولار مقابل ما قيمته 19575 مليون دولار كصادرات ، مع العلم أن حوا 96,82 % من هذه الأخ عبارة عن صادرات النفط والغاز، و 3,18 % عبارة عن صادرات أخرى .[12]

وعموما كن إ ال بعض التأث ات ا توقعة من انضمام ا زائر إ النظام التجاري العا ي ا ديد فيما يلي :

* إن ميزان ا دفوعات ا زائري وإن سجل فائضا سنة 2000 ا قيمته 7789 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط الأسواق العا ية[13] ، فقد سجلت هذه الأسعار تراجعا خلال سنة 2001 وذلك من حوا 28 دولار إ حوا 18 دولار لل ميل، فإذا كانت قوان ا نظمة العا ية للتجارة تقضي بإلغاء يع الرسوم ا مركية والاكتفاء فقط بالضريبة ا مركية و فيضها إ أقصى حد كن ، إضافة إ ربطها كل مرة يتم فيها التخفيض ، فمن ا نتظر أن تسجل مداخيل الدولة ا فاضا كب ا ا باية ا مركية وبالتا كن أن يؤثر ذلك سلبا على ميزان ا دفوعات، خاصة إذا علمنا أن ا زائر تفرض عدة رسوم غ الضريبة ا مركية مثل : ا ق النوعي الإضا DAP وإتاوة الإجراءات ا مركية RFD ، والإتاوة ا مركية RD ، إضافة إ ضريبة العبور إ البلدان الأخرى إذا كان برياً وضريبة على القيمة ا ضافة T.V.A ، وتشكل موع هذه الرسوم بـ 20 % و 30 % من قيمة السلع.

* تعد ا زائر من البلدان ال تعا تبعية غذائية معت ة للخارج ، وقد رأينا سابقا أن أسعار ا نتجات الغذائية يتوقع أن ترتفع ظل النظام التجاري العا ي ا ديد ، ا قد يزيد من فاتورة الغذاء ا زائري ، علما بأن 25 % من إ ا

واردات ا زائر عبارة عن مواد غذائية أي ما قيمته 2,3 مليار دولار[14].

* إن انضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة يقضي على كل قرار سيادي ا فيما ص التجارة ا ارجية ، فمثلا لن تستطيع ا زائر مقاطعة السلع الإسرائيلية وذلك ظل تطبيق مبدأ عدم التمييز أو ما يسمى بدأ الدولة الأو بالرعاية.

* إن تطبيق إجراءات إعادة ا يكلة وا وصصة وما نتج عنها من غلق للمصانع وتسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشا إضافة إ قطاع خاص حديث وقليل ا ة أحيانا، أو قد وغ متطور أحيانا أخرى، كل ذلك عل من ا نافسة التجارية شرسة وغ متكافئة لصا البضاعة الأجنبية، وذلك بالرغم من الامتيازات ال صل عليها ا زائر بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الا اد الأور .

3 - التكتلات الاقتصادية الإقليمية العا : مفهومها ، مراحل إنشائها ، أ ها :

3 – 1 مفهوم الا اد الاقتصادي الإقليمي (UER) ومراحل إنشائه :

الا اد الاقتصادي الإقليمي أو ا هوي هو ا سار الذي يؤدي بعدة بلدان لتكوين ال ركي أو اقتصادي موحد، وهي اتفاقات متغ ة تنتج عدة أشكال من التكامل حسب التركيبة السياسية وا يكلية ودرجة التحرير للاقتصاد ال تصل إليها الدول الأعضاء، وهو يقدم عدة امتيازات كالاقتصاد الذي يرقي إ مستوى ا نافسة، صص وتكامل ب الاقتصادات والأكيد أن وضعه قيد التنفيذ يطرح مشاكل جدية مصاحبة من الصعوبة التغلب عليها من بعض اقتصاديات ا نطقة ، لكن يبقى ا دف الأساسي هو إزالة القيود ا مركية على موع أو جزء هام من ا بادلات.[15]

وتوضيحا للتعريف السابق فإن الا اد الاقتصادي ر بعدة مراحل من التكامل كن إ ا ا فيما يلي :

1 - منطقة ارة حرة أو تبادل حر : ويتم الاتفاق هذه ا رحلة على إلغاء القيود ا مركية والإدارية على حركة السلع وا دمات فيما ب الدول الأعضاء ا نطقة ، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها ا مركية على بقية دول العا ، وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة ا رة NAFTA .

2 - ا اد ركي : هذه الصورة من التكامل تصبح حركة السلع حرة ب الدول الأعضاء من القيود ا مركية، لكن هذه الدول تطبق تعريفة ركية موحدة اه بقية دول العا ، وكمثال على هذا الا اد د MERCOSUR أي السوق ا شتركة لدول أمريكا اللاتينية.

3 - سوق مشتركة : بالإضافة إ حرية حركة السلع ب الدول الأعضاء منطقة التجارة ا رة والا اد ا مركي، يتم إلغاء القيود ا مركية على السلع وا دمات والأشخاص ورؤوس الأموال ب الدول الأعضاء وكمثال على ذلك فإن الا اد الأورو يشكل سوقا مشتركة منذ 1993.

4 - ا اد اقتصادي : هذه ا رحلة هي أكثر تكاملا من النماذج السابقة ، حيث بالإضافة إ حرية حركة السلع وا دمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس ا ال ب الدول الأعضاء، والتعريفة ا مركية ا وحدة اه العا ا ارجي، فإن هذه ا رحلة تشمل أيضا الإجراءات ا تعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية وا الية والنقدية ، هذا إ جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى ال تتجسد تشريعات العمل والضرائب وغ ها ... والا اد الأور يعت ا ادا اقتصاديا منذ 1993 و عموما فإن النموذج الأول ا يشكلان اتفاقات ارية فقط ، بينما يشكل النموذجان الأخران مسارا موحدا إ از برامج التنمية.

وبالرغم من أن هذه ا راحل هي ا تعارف عليها ب الاقتصادي وال أحصتها اتفاقية الغات، إلا أن هناك من يضيف شكلا خامسا للتكامل وهو :

- الاندماج الاقتصادي : ويعت ا رحلة الأخ ة ال يصل إليها التكامل ، إذا تتضمن - بالإضافة إ كل ما ذكر سابقا - توحيد كافة السياسات الاقتصادية، وإ اد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تتداول ب البلدان الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات وبا قابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية الذاتية، وهذا يع أن الاندماج الاقتصادي لا تاج إلا طوات دودة للوصول إ وحدة سياسية فعلية.[16]

3 – 2 أهم التكتلات الاقتصادية العا :

هناك العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية العا تتفاوت درجة تكاملها حسب ا راحل السابقة، كما تلف حجمها ودرجة تأث ها على التجارة العا ية ، وسوف نورد فيما يلي أ ها :

1 - الا اد الأور : بدأت الفكرة الأو لإنشاء هذا الا اد سنة 1955 من طرف الدول الأعضاء ا اد BENELUX (بلجيكا ، هولندا، لوكسمبورغ) لإقامة مزيد من التعاون مع الدول الأوربية و الاتفاق ب هذه الدول من جانب وأ انيا الغربية (سابقا) وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر على مشروع اتفاقية ا موعة الاقتصادية الأوربية الذي يع إقامة سوق أوربية مشتركة لتحقيق الوحدة

الاقتصادية على ا دى الطويل، وقد التوقيع على الاتفاقية روما بتاريخ 1957/03/25 لتصبح سارية ا فعول بداية من 1958/01/01.

وقد تزايد عدد الأعضاء الموعة الاقتصادية الأوربية ، حيث بلغ 9 أعضاء سنة 1972 بعد انضمام كل من ا ملكة ا تحدة وإيرلندا والدا ارك ، 10 أعضاء بعض انضمام اليونان سنة 1981 ، وبانضمام كل من إسبانيا وال تغال سنة 1986أصبح عدد الأعضاء 12 دولة ،وبعد انضمام كل من النمسا وفلندا والسويد إ الا اد سنة 1995 ارتفع عدد الأعضاء إ 15 دولة.

وقعت الدول الأوربية الأعضاء الموعة على معاهدة ماستر ت سنة 1992 وال تنص خاصة على تدعيم التكامل الاقتصادي وإنشاء العملة الأوربية ا وحدة (اليورو) ابتداء من 1999/01/01 لتصبح متداولة ب الأفراد ابتداء من 2002/01/01 ، وقد رفض الدخول نظام العملة ا وحدة كل من ا ملكة ا تحدة والسويد والدا ارك بينما رُفضت اليونان لعدم استيفائها للمعاي ا تفق عليها للدخول نظام العملة ا وحدة ، قبّلت بعد ذلك ر يا : 2001/01/01، و أصبح العدد ا ا 12 دولة.

يضم الا اد الأور 374 مليون نسمة ويستحوذ على 43 % من التجارة العا ية، كما ثل ارته البينية 73 % من إ ا ارته مع العا .[17]

2 - إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة ا رة NAFTA :

وهي اتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة ا رة التوقيع عليها سنة 1994 ب ثلاث دول متجاورة هي : الولايات ا تحدة الأمريكية ، كندا ، ا كسيك.

تضم هذه الدول 394 مليون نسمة، وتسيطر على 17% من التجارة العا ية، بينما ثل التجارة البينية 39 % من إ ا ارتا مع العا .[18]

3 - السوق ا شتركة لدول أمريكا ا نوبية MERCOSUR :

أنشأت سنة 1991 وتضم بلدان : الأرجنت ، ال ازيل ، الأورغواي ، الباراغواي ، بوليفيا ، الشيلي .

تضم هذه الدول 227 مليون نسمة ، وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العا ية ، إذا تبلغ حوا 3 % ، بينما ثل التجارة البينية ا 20 % من ارتا مع العا .[19]

4 - مع بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN :

أنشئ سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي ب كل من : إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلب ، سنغافورة، تايلندا ، لكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من : بروناي ، فيتنام ، ميا ار، لاوس ، وأصبح عدد الأعضاء 9 سنة 1997 ، وهو يهدف إ إقامة منطقة تبادل حر ا اد ركي.

يضم هذا التجمع 1988 مليون نسمة ويسيطر على 25% من التجارة العا ية، وتبلغ ارته البينية 36% من إ ا ارته مع العا .[20]

5 - التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC :

أنشئ هذا الاتفاق سنة 1989 بادرة من أستراليا ويدعم من اليابان والولايات ا تحدة ، ويهدف إ رير كامل للمبادلات والاستثمارات إ غاية 2010 (بالنسبة للبلدان ا تقدمة) و 2020 (بالنسبة للبلدان النامية) ، وهو يضم 18 عضوا ، 6 أعضاء من مع ASEAN وهم : إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلب ، سنغافورة ، تايلاندا، بروناي، وأعضاء NAFTA الثلاثة إضافة إ كل من : أستراليا ، نيوزلندا ، اليابان ، تايوان ، هونغ كونغ ، الص ، الشيلي ، كوريا ا نوبية ، بابوازي نوفيل غي .

يضم هذا التجمع 40 % من سكان العا و ثل ارته 50 % من ارة العا و قق بلدانه 60 % من موع الناتج الداخلي ا ام العا ي.[21]

وللإشارة فإن أستراليا ونيوزيلندا تشكلان منطقة ارة حرة بينها منذ 1965 .

6 - منطقة التجارة ا رة لدول الأمريكيت AFTA :

التوقيع على هذه الاتفاقية سنة 1994 وهي تضم 34 دولة من أمريكا الشمالية وا نوبية وتدف إ إقامة منطقة للتجارة ا رة من ألسكا إ أرض النار وذلك غضون عشر سنوات أي قبل عام 2005.

و ا نطقة العربية فإن النجمع الفاعل والوحيد تقريبا –إذا استثنينا منطقة التجارة ا رة العربية الناشئة-هو لس التعاون ا ليجي الذي أنشئ سنة 1981 والذي يقيم حاليا ب أعضائه منطقة ارة حرة،ويهدف إ إقامة إ اد ركي مع بداية سنة 2003 والوصول إ الإ اد النقدي والعملة ا وحدة سنة 2010 .

وإذا كانت هذه أهم التكتلات الاقتصادية الك ى العا ، فإن هناك أيضا العديد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي منها :

* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD / OCDE :

التوقيع على إنشائها سنة 1960 وبدأ عملها سنة 1961 ويبلغ عدد أعضائها 29 عضوا وهي تضم معظم بلدان الا اد الأور وتركيا وسويسرا وبلدان أمريكا الشمالية

واستراليا ونيوزيلندا وبلدان ك ى من آسيا كاليابان وكوريا ا نوبية.

* اتفاقية شرق آسيا للتعاون الاقتصادي EAEC :
تأسيسها سنة 1992 ويبلغ عدد أعضائها 13 عضوا وهم : البلدان الأعضاء مع ASEAN إضافة إ كل من : اليابان، تايوان ، الص ، هونغ كونغ.

4 - التكتلات الإقليمية ا تاحة أمام ا زائر واجهة ديات الانضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة :
إن ا ديث عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ا تاحة أمام ا زائر واجهة التحديات النا ة عن انضمامها إ ا نظمة العا ية للتجارة يتطلب منا التعرف قبل ذلك عن الوضعية ا الية للتجارة ا ارجية ا زائرية من حيث حجم ا بادلات مع أهم الشركاء الاقتصادي ، أي أهم الزبائن بالنسبة للصادرات وأهم ا وردين بالنسبة للواردات.

4 – 1 نظرة حول التجارة ا ارجية للجزائر مع أهم الشركاء حسب التجمعات الإقليمية والاقتصادية ::
1 - الواردات : تنقسم واردات ا زائر من العا حسب ا موعات الاقتصادية والإقليمية كما يلي[22]:
توزيع الواردات ا زائرية حسب التجمعات الإقليمية لسنة 2000
(با ليون دولار)

ا موعات الإقليمية و الاقتصادية	القيمة	النسبة %
الا اد الأور U.E	5334	57,97
بلدان OCDE (غ UE)	2060	22,38
بلدان أوربا الأخرى (غ UE و OCDE)	503	5,46
بلدان أمريكا اللاتينية	255	2,77
بلدان آسيا	741	8,08
البلدان العربية (غ ا غرب العر)	155	1,68
بلدان ا غرب العر	42	0,45
بلدان إفريقيا (غ العربية وا غرب العر)	111	1,20
ا موع	9201	100

ا صدر : موقع ا مارك ا زائرية على شبكة الانترنت

يُلاحظ من خلال ا دول السابق أن الا اد الأور يعت أهم شريك للجزائر من حيث الواردات وال تتجاوز 5 مليار دولار وبنسبة 57,97 % ، وتأ فرنسا على رأس بلدان هذا الا اد ا نسبته 22,40 % من إ ا الواردات ا زائرية.

وإذا كانت بلدان منظمة OCDE تأ ا رتبة الثانية الترتيب السابق ا قيمته حوا 2 مليار دولار و ا نسبته 22,38% ، فإن الولايات ا تحدة تأ مقدمة هذه البلدان ا نسبته 11,46 %.

و نفس الوقت د أن ا زائر تسجل تعاملا ضعيفا للغاية من حيث الواردات مع كل من البلدان العربية ا قيمته 155 مليون دولار وما نسبته 1,68 % وبلدان ا غرب العر ا قيمته 42 مليون دولار وما نسبته 0,45 %.
2 - الصادرات : تنقسم صادرات ا زائر إ العا ا ارجي حسب ا موعات الاقتصادية والإقليمية كما يلي[23]:

توزيع الصادرات ا زائرية حسب التجمعات الإقليمية لسنة 2000
(با ليون دولار)

ا موعات الإقليمية و الاقتصادية	القيمة	النسبة %
الا اد الأور U.E	12277	62,72
بلدان OCDE (غ UE)	4857	24,81
بلدان أوربا الأخرى (غ UE و OCDE)	191	0,98
بلدان أمريكا اللاتينية	1485	7,59
بلدان آسيا	326	1,67
البلدان العربية (غ ا غرب العر)	139	0,71
بلدان ا غرب العر	260	1,33
بلدان إفريقيا (غ العربية وا غرب العر)	40	0,20
ا موع	19575	100

ا صدر : موقع ا مارك ا زائرية على شبكة الانترنت

إن ما يُلاحظ من ا دول السابق لا تلف كث ا عن ا دول الأول، حيث د أن الا اد الأور يعت أهم زبون للجزائر حيث تبلغ صادراتا له حوا 12,27 مليار دولار أي ما نسبته 62,72 % من إ ا هذه الصادرات ، بلدان منظمة OCDE ا قيمته حوا 4,8 مليار دولار وما نسبته 24,81 % من إ ا الصادرات ا زائرية ، أما من حيث البلدان فإن الولايات ا تحدة الأمريكية تل ا رتبة الأو ا نسبته 13,75 % فرنسا بنسبة 11,61 % من إ ا هذه الصادرات.
كما د أن ا زائر تصدر إ بلدان ا غرب العر بنسبة أك من البلدان العربية الأخرى وإن كانت النسبة ضعيفة مع كل من ا موعت ، حيث تصدر ا زائر إ الأو ما قيمته 260 مليون دولار وما نسبته 1,33 %، وإ الثانية ما

قيمته 139 مليون دولار وما نسبته 0,71 % من إ ا صادراتا ، وكل هذه الأرقام مبنية على إحصائيات سنة 2000.

4 – 2 التكتلات الإقليمية ا تاحة أمام ا زائر :

رأينا أن من مبادئ الغات وا نظمة العا ية للتجارة مبدأ الدولة الأو بالرعاية أو عدم التمييز ب الشركاء التجار أي معاملة الدولة العضو ميع الأعضاء الآخرين معاملة واحدة دون تفضيل دولة أو موعة دول ببعض الامتيازات.

لكن بالرغم من ذلك فقد تضمنت الاتفاقية العامة للغات و OMC عددا من الاستثناءات ال ق للدول الأعضاء وجبها التمتع بإعفاء من الالتزام با بدأ السابق بناء على اعتبارات موضوعية توافق عليها الأطراف الأخرى وتشمل ما يلي[24] :

أ - الاتفاقيات التجارية الناشئة عن التكتلات الإقليمية : حيث تسمح الاتفاقية بقيام التكتلات الاقتصادية والتجارية ب دول الإقليم ا غرا الواحد، وال ينجم عنها تبادل ا زيد من الإعفاءات والتنازلات ا مركية ب دول التكتل بشرط ألا تقل الامتيازات ا منوحة ذه الدول عن تلك ال التزمت با الدول الأعضاء الأخرى الاتفاقية.

ب - التجارة البينية للدول النامية : تتمتع الدول النامية بالإضافة إ الإعفاء من الالتزام بدأ الدولة الأو بالرعاية إعفاء آخر من شرط ا وار ا غرا ا اص بالتكتلات الإقليمية وذلك بدف تشجيع التجارة البينية وإنشاء مناطق ارة حرة وا ادات ركية، دون الالتزام نح هذه ا عاملة لدول أخرى غ نامية.

ج - إجراءات ا ماية الدول النامية : للدول النامية ا ق ا اذ التداب اللازمة ماية صناعتها الوليدة، حيث يتم إعفاؤها من شرط الدولة الأو بالرعاية إ أن تصل صناعاتا الوليدة إ القدرة على ا نافسة الأسواق العا ية.

د - ا زايا ا منوحة للدول النامية : تتمتع ارة الدول النامية عاملة تفضيلية من الدول ا تقدمة تتمثل بعض ا زايا والشروط لتسهيل وصول صادرات الأو إ أسواق الثانية ، مع اية هذه الصادرات من اطر ا نافسة غ ا تكافئة، هذا بالإضافة إ ا عاملة التفضيلية والإعفاءات ا مركية ال نحها الا اد الأور لبلدان إفريقيا والكاريب والباسيفيك وجب اتفاقية لومي الرابعة.

وإذا أضفنا إ كل هذا أن إحصائيات ا نظمة العا ية للتجارة تؤكد أنه لا توجد حاليا أي دولة عضو غ منضمة إ مع اقتصادي إقليمي أو جهوي[25]، كان لزاما على ا زائر وهي على أبواب الانضمام إ هذه ا نظمة أن تفكر جديا السعي إ إقامة تكتلات إقليمية أو تفعيل تكتلات هي منضمة إليها فعلا ولكنها ليست مستوى مواجهة التحديات النا ة عن رير التجارة العا ية ، وذلك للإستفادة من هذه الإستثناءات ال نحها الاتفاقية للبلدان النامية وال تعت ا زائر جزءا منها.

ولعل أهم هذه التكتلات ال ب إقامتها أو تفعيلها نذكر ما يلي :

1 - ا اد ا غرب العر : إن هذا الا اد منذ إنشائه سنة 1989 بقي ا ادا ضعيفا من الناحية السياسية بسبب ما يواجهه من صعوبات لا ال لذكرها هنا، أما من الناحية الاقتصادية فليس له وجود أصلا أو بالأحرى ليست له مؤسسات مل هذا الطابع ، ولا أدل على ذلك من نسب التبادل الضعيفة اريا وال سجلتها ا زائر مع هذا الا اد ، وهذا بالرغم من أن معظم بلدانه تسعى إ إقامة تعاون اقتصادي مع بلدان الا اد الأورو ، إذ و هذا الإطار وقعت ا زائر بالأحرف الأو على اتفاق شراكة مع هذا الا اد بتاريخ : 2001/12/19 يهدف إ إقامة منطقة ارة حرة ب الطرف خلال 12 سنة ابتداءً من مصادقة آخر بر ان لدول الإ اد الأورو .

فإذا وُجدت بلدان متوسطية كأعضاء الا اد الأور كإسبانيا وال تغال واليونان تتشابه منتجاتا الزراعية مع تلك ال تنتجها بلدان ا غرب العر ، وإذا وُجد بنود اتفاقية OMC ما يسمح بوضع قيود كمية على ا نتجات الزراعية والأ اك، كان من الصعب - نظرنا - على بلدان الا اد ا غار دخول السوق الأوربية وا نافسة فيها خاصة بعد انضمام ا ميع إ ا نظمة العا ية للتجارة.

لذا كان لزاما على بلدان ا غرب العر إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإقامة منظمة ارة حرة، خاصة وأن مقومات التكامل ب هذه البلدان متوفرة مع الاختلاف النس مثل : ا وارد البشرية (ا زائر وا غرب) ، مصادر الطاقة (ا زائر وليبيا) ، الإنتاج الزراعي (ا زائر ، تونس، ا غرب) ، الثروة السمكية (موريتانيا)، خاصة و أن هذا الإ اد يضم أكثر من 75 مليون مستهلك.

2 - التكامل الاقتصادي مع البلدان العربية : يعت التكامل الاقتصادي للجزائر مع البلدان العربية أحد أهم عوامل ا واجهة للتحديات النا ة عن انضمامها ا رتقب إ ا نظمة العا ية للتجارة ، وذلك لعدة اعتبارات أ ها الانتماء ا غرا وا ضاري وا ص ا شترك ، إضافة إ توفر مقومات التكامل مع هذه البلدان.

إن فكرة التكامل الاقتصادي العر تعت قد ة نسبيا با قارنة مع الكيانات الاقتصادية الك ى ال ظهرت حديثا، فقد عقد إطار ا امعة العربية ما يسمى عاهدة الدفاع ا شترك

والتعاون الاقتصادي سنة 1950 وال انبثق عنها اللس الاقتصادي والاجتماعي العر ، و ينشط هذا التعاون إلا بعد سنة 1964 حيث عقدت ثلاث اتفاقيات و يتم تطبيقها وهي :

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957 وتطبيقها بصورة تدر ية.
- إنشاء الصندوق العر للانتماء الاقتصادي والاجتماعي بدف قيق التكامل ا ا .
- إنشاء صندوق النقد العر بدف قيق التكامل النقدي.

و لتحقيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أنشئ لس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964، وبلغ عدد أعضائه وقتئذ 14 دولة فقط، و نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية ا شتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي : مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد حت هذه الدول كمرحلة أو إنشاء منطقة ارة حرة بينها مع بداية سنة 1971 على أمل الانتقال با إ ا اد ركي الوصول إ السوق ا شتركة ا رجوة، ولكن شيئا من ذلك يتم.

وعند انعقاد مؤ ر القمة العر بالقاهرة يونيو 1996 أكد ا ؤ رون على ضرورة الإسراع إقامة منطقة التجارة ا رة العربية واجهة التكتلات الاقتصادية العا ية ، مع وضع جدول زم دد للتنفيذ ، وكلف اللس الاقتصادي والاجتماعي امعة الدول العربية بالإنشاء وا تابعة.

وبالرغم ا يتوفر عليها الوطن العر من طاقات بشرية ومادية هائلة تعت مقومات حقيقية للتكامل الاقتصادي، حيث يتربع على مساحة 14 مليون كلم2 منها مليون صا ة للزراعة، ويضم أكثر من 250 مليون مستهلك، ويوفر 25 % من الإنتاج العا ي للنفط و تزن 60 % من الاحتياطي العا ي له ، كما ينتج 11 % من الإنتاج العا ي للغاز و تلك 22,5 % من احتياطيه العا ي ، بالرغم من كل هذه العوامل فإن التعاون الاقتصادي العر لا يزال ضعيفا للغاية، فعلى سبيل ا ثال بلغت نسبة الصادرات العربية البينية حوا 9 % من إ ا الصادرات العربية إ ا ارج سنة 1996 ارتفعت إ حوا 11 % سنة 1998 ، بينما بلغت نسبة الواردات العربية البينية 8,7 % من إ ا الواردات العربية من ا ارج سنة 1996 ا فضت هذه النسبة إ 8,5 % سنة 1998.[26]

كما أن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة جدا مقارنة بإ ا الاستثمارات العربية با ارج، حيث بلغ موع رؤوس الأموال ا شروعات العربية ا شتركة الوطن العر 26 مليار دولار إ نهاية سنة 1992 ، بينما بلغ موع رؤوس الأموال العربية ا وظفة خارج الوطن العر إ تلك السنة و 670 مليار دولار.[27]

و در الإشارة ا أنه خلال السنت الأخ ت انضم العديد من البلدان العربية إ منطقة التجارة العربية ا رة ال تقرر استكمال إنشائها سنة 2010 مع فيض التعريفات ا مركية بنسبة 10 % سنويا، للوصول إ السوق العربية ا شتركة، و لا الا اد الاقتصادي العر والذي يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة إضافة إ السلع وا دمات ب أرجاء الوطن العر ، كما أن ا زائر قررت أخ ا الانضمام إ هذه ا نطقة ا رة مع بداية سنة 2002 بعد فظ على بعض بنود الاتفاقية دة سنت .

و حالة قيق ذلك فإننا نرى أن انضمام ا زائر ذا التكامل سوف قق ا ما يلي :

- توفر رؤوس أموال عربية خاصة من الدول ا ليجية لدعم مشاريع التنمية والإنعاش الاقتصادي ، وهو النقص الذي تغطيه ا زائر عادة بالاستدانة من ا ؤسسات ا الية الغربية.
- حرية تنقل اليد العاملة سوف يوفر للجزائر مناصب عمل لأبنائها ، خاصة تلك البلدان العربية ال عادة ما تستع بالعمالة الآسيوية وبأعداد كب ة ، وهو ما قد يساهم فيض معدلات البطالة ا زائر، و فيض نسب ا جرة إ البلدان الغربية وما ينتج عنها من سلبيات.
- إن انتماء البلدان العربية إ موعة البلدان النامية علها لا تلف عن بعضها كث ا مستويات التنمية ، وهو ما قق للجزائر علاقات ارية متكافئة مع أي دولة من هذه الدول.
- إذا كانت ا ادة 12 من اتفاقية الغات نح استثناء للدول ال تعا من عجز ميزان مدفوعاتا بوضع قيود كمية مناسبة على وارداتا ، وإذا كانت ا زائر كث ا ما عانت من هذا العجز خاصة السنوات الأخ ة باستثناء سنة 2000 ال يزت بارتفاع أسعار النفط، وإذا كانت ا زائر تعا من تبعية غذائية كب ة للخارج ، فإن موع هذه العوامل تسمح للجزائر نح أفضلية للمنتجات الغذائية العربية على حساب الأوربية أو الأمريكية إذا كان هناك فارق كب التكلفة.

3 - التكامل الاقتصادي مع البلدان الإسلامية : يتميز العا الإسلامي بشساعة أراضيه ال تد من ا غرب غربا إ حدود الص شرقا، ومن أواسط آسيا الا إ خط الاستواء

جنوبا، وا قيقة أن التكامل مع البلدان العربية يعت جزءا من التكامل مع البلدان الإسلامية باعتبار الأو جزءا من الثانية ، إلا أن هناك بلدان إسلامية غ عربية على مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي، در با زائر أن تقيم معها تعاونا اقتصاديا كإندونيسيا وماليزيا اللتان تعت ان من النمور الآسيوية.

إن ما يشجع التكامل الاقتصادي ب البلدان الإسلامية تلك الاستثناءات ال سبق ذكرها والواردة اتفاقية الغات مثل تشجيع التجارة البينية ب البلدان النامية والإعفاء من شرط ا وار ا غرا عند إنشاء التكتلات الاقتصادية ، إلا أن معوقات التكامل هي أك بكث من تلك ا ذكورة ب البلدان العربية ، وبالتا فإن الزمن وا هد والإرادة ، كل ذلك سيكون أك بلا شك.

و ن نعت أن بداية هذا التكامل ب أن تكون بتفعيل الدور الاقتصادي نظمة ا ؤ ر الإسلامي إضافة إ الدور السياسي ا، وا زائر عضو هذه ا نظمة، كما أن نواة هذا التكامل هي البنك الإسلامي للتنمية (جدة / السعودية) ، الذي أسس سا ة من يع البلدان الإسلامية ا فيها ا زائر، ويؤدي خدماته ميع هذه البلدان، حيث ينجز حاليا برامج طموحة لتشجيع التجارة البينية ب بلدان العا الإسلامي ، إلا أنا تبقى غ كافية للوفاء تطلبات التكامل ب هذه البلدان.

الـ خـ ا تـ مـ ة :

إن التكامل الاقتصادي ب البلدان النامية عموما والعربية والإسلامية خاصة، لا يعت العامل الوحيد بناء استراتيجية حقيقية واجهة ديات الانضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة، لكنه بلا شك يعت أهم العوامل، وا زائر بكونا إحدى هذه البلدان لابد وأن تفكر جديا إقامة تكتلات اقتصادية أو تفعيل ما هو قائم منها فعلا ولكن ليس له أي نشاط العلاقات الاقتصادية ، بدءا ببلدان ا اد ا غرب العر بقية البلدان العربية، ووصولا إ بلدان العا الإسلامي.

أما بقية العوامل ال تدخل ضمن استراتيجية ا واجهة فيمكن تلخيصها - حسب رأينا - فيما يلي :

- تعزيز إقامة ا شاريع العربية ا شتركة لتصبح نواة التكامل العر مستقبلا، ونفس الفكرة كن طرحها بالنسبة للبلدان الإسلامية.
- تدعيم ا هاز ا صر وا ا البلدان العربية والإسلامية، وإقامة البورصات ا ديثة والسعي إ التعاون ب الأسواق ا الية هذه البلدان وتطويرها.
- إقامة مركز عر وإسلامي دو لتوف ا علومات الاقتصادية والتجارية وا الية حول البلدان العربية والإسلامية ، مع يزها بالشفافية التامة ، وربط هذا ا ركز بالشبكة العا ية (الانترنت).
- الاهتمام بالعامل البشري من حيث التكوين والتدريب وتعزيز قدرة الإنسان البلدان النامية ، خاصة منها العربية والإسلامية وا زائر جزء منها ، على الإنتاج والتفك والإبداع وتوف متطلبات ا ياة الكر ة ال تساعده على ذلك، و مقدمة ذلك توف ا د الأد من الد قراطية وحقوق الإنسان.

قائمة ا راجع :

1 - السيد (د. عاطف) : ا ات والعا الثالث ، مطبعة رمضان وأولاده ، الإسكندرية / مصر ، 1999.

2 - خليل (د. عادل مد) : تبسيط ا ات، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 139، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 1999.

3 - شحاتة (د. حس حس) : النظام الاقتصادي العا ي واتفاقية ا ات، ط: 1 ، دار البش للثقافة والعلوم، طنطا / مصر ، 1418هـ – 1998م.

4 – صارم (د.) : معركة سياتل حرب من أجل ا يمنة ، ط: 1، دار الفكر ا عاصر ، ب وت - دار الفكر ، دمشق ، 1421هـ - 2000م.

5 - عمر (د. حس) : ا ات وا صخصة ، ط: 1 ، دار الكتاب ا ديث ، القاهرة ، 1417هـ - 1997م.

6 - E. COMBE : L'organisation mondiale du commerce, ARMAND COLIN , Paris , 1999,

7 - J.E .MITTAINE et F. PEQUERUL : Les unions économiques régionales, ARMAND COLIN, Paris, 99.

8 - لة الدراسات ا الية وا صرفية ، العدد الثالث ، السنة التاسعة ، سبتم 2001.

9 - Economiste d'Algérie , N° : du : 04 au 10 Mars 2001.

10 - موقع ا مارك ا زائرية على شبكة الأنترنت : www.douane.dz

ا وامش :

[1] - د. عاطف السيد : ا ات و العا الثالث ، مطبعة رمضان و أولاده ، الإسكندرية ، 1999 ، ص: 14.
[2] - د. حسـ عمر : ا ات وا ـصخصة ، ط 1 ، دار الكتاب ا ـديث ، القاهرة ، 1417 هـ – 1997 م ، ص : 13
[3] -د. عادل ـمد خليل : تبسيط ا ات (كتاب الأهرام الاقتصادي) ، العدد 139 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أغسطس 1999 ، ص:11،10(بتصرف).
[4] - د. حسـ عمر : ا ات وا ـصخصة ، مرجع سابق ، ص : 19
[5] - د. حسـ شحاتة : النظام الاقتصادي العا ي واتفاقية ا ات ، ط: 1 ، دار البشـ للثقافة والعلوم ، طنطا / مصر ، 1418 - 1998 ، ص : 73
[6] -د.عاطف السيد : ا ات والعا الثالث ، مرجع سابق ، ص : 120.
[7] - د. عادل ـمد خليل : تبسيط الغات ، مرجع سابق ، ص: 24 ، 26
[8] - د. صارم : معركة سياتل حرب من أجل ا يمنة ، ط: 1 ، دار الفكر ا عاصر ، ب وت ، دار الفكر ، دمشق ، 1421هـ - 2000م ، ص: 29
[9] - د. حسـ عمر : ا ات وا ـصخصة ، مرجع سابق ، ص: 23
[10] - د. صارم ، معركة سياتل ، مرجع سابق ، ص: 38
[11] - ا رجع السابق ، ص : 42 و 44.
[12] - أنظر موقع ا مارك ا زائرية على شبكة الانترنت : www.douane.dz صفحة : statistiques du commerce exterieur
[13] - Economiste d'Algérie N° du 04 au 10 Mars 2001
[14] - موقع ا مارك ا زائرية على شبكة الانترنت : مرجع سابق ، نفس الصفحة.
[15]-J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL : Les unions économiques régionales, ARMAND COLIN, Paris, 1999 , P: 14
[16] - د. حسـ عمر : ا ات وا ـوصصة، مرجع سابق ، ص : 36 ، 37
[17]- J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL : Les unions économiques régionales, op.cit, P: 29
[18] - 19 - 20 - 21 - ا رجع السابق ، ص: 37 .41 .47 .48. على الترتيب .
22- موقع ا مارك ا زائرية على شبكة الانترنت : مرجع سابق ، نفس الصفحة .
23 - ا رجع سابق ، نفس الصفحة .

[24] - د. عاطف السيد : ا ات والعا الثالث ، مرجع سابق ، ص 15 (بتصرف).
[25] - E. COMBE : L'organisation mondiale du commerce, ARMAND COLIN , Paris , 1999, P: 87.
[26] - التقرير الاقتصادي العر ا وحد لسنة 1999، نقلا عن ـلة الدراسات ا الية وا صرفية، العدد الثالث ، السنة التاسعة، سبتم 2001، ص : 22 .
[27] - د. عاطف السيد : ا ات والعا الثالث ، مرجع سابق ، ص: 245.

الاستراتيجية و إدارة الموارد البشرية

تر ة : زهيه موساوي

العنوان الأصلي للمقال :
"STRATEGIE ET GESTION DES RESSOURCES HUMAINES"
Danielle Petit ؛ Ababacar M bengue
revue française de gestion لـة 132 العدد 2001 يناير-ف اير

ملخص : لقد اعت ت إدارة ا وارد البشرية ولزمن طويل أداة بسيطة دمة الاستراتيجية وذلك على غرار الوظائف الكلاسيكية الأخرى للمؤسسة. غ أنه ولعهد غ بعيد أصبح ينظر إليها من طرف الك ين على وجوب أخذها بع الاعتبار بصفة اكثر أ ية منذ الشروع أول مرحلة لإعداد الاستراتيجية. فهل إدارة ا وارد البشرية وضعية تسمح ا برفع التحديات ال ثلها ا تطلبات ا ديدة لتسي إستراتيجي يعتمد اكثر على ا وارد الداخلية والكفاءات. أعاد الكاتبان اختبار العلاقة ب الاستراتيجية و إدارة ا وارد البشرية على ضوء التحولات ا ديثة ال مست الاثنت و قد استنتجا توقف هذه العلاقة على ط القرارات ا تبر ا نظمة.

عرفت إدارة ا وارد البشرية ولات عميقة خلال العقود الأخ ة وتطور منذ بداية الثمانينات تيار مهم الأدبيات يدعو إ إعطاء دور اكثر إستراتيجي ذه الأخ ة .1981 . fombrun devanna tichy.) Miller 1987. و Armstrong 1991).

لكن الإرادة لإعادة اختبار العلاقة ب إدارة ا وارد البشرية واستراتيجية ا نظمات أنعشت ونشطت خاصة بظهور نظرية ا وارد الداخلية حقل الاستراتيجية وا روجة من طرف برالد وهامل1990. إطار هذه النظرية يلعب ا ستخدمون و طريقة إدارتم دورا رئيسيا اح ا نظمات ; ويشكلون مصدرا جوهريا لإستراتيجية ذات خصوصية و متميزة عن منافسيها.
و كقاعدة عامة اختبار العلاقات ب الاستراتيجية و إدارة ا وارد البشرية من زاويت .

تيار البحث الأول يضم مفكرين حاولوا معرفة م و كيف ب على إدارة ا وارد البشرية أن تتدخل العملية الاستراتيجية 1983 دي dyer . 1992 شولر schuler . تريس و آل. 1997truss et al.
يشتمل التيار ا ذكور سابقا على مقاربت ..مقاربة ار ا عيه ومقاربة سابقة التأ . تقوم الأو على عدم مشاركة مسئو إدارة ا وارد البشرية إعداد استراتيجية ا نظمة و إ ا يكتفون بتشكيل و وضع سياسات ا وارد البشرية اللازمة لتشغيل الاستراتيجية العامة.

بالنسبة للمقاربة الثانية ترى بان إسهام إدارة ا وارد البشرية العملية الاستراتيجية ب أن يبدأ منذ أول مرحله لتشكيل الاستراتيجية العامة للمنظمة. و حسب الأدبيات ا مثلة ذا التيار العلاقات ب الاستراتيجية و إدارة ا وارد البشرية تتطور من مفهوم أر اعي إ مفهوم سابق التأ .aragon-sànchez ;sanz-valle .1999) .sabater -sànchez).

ح يركز تيار البحث الثا على دراسة التناسبات أو ا مع ب أ اط الاستراتيجيات وأ اط سياسات ا وارد البشرية.والأمر يتعلق هنا عرفة الطرق و الإجراءات ضمن إدارة ا وارد البشرية ا طلوبة و ا ناسبة لنمط مع من الاستراتيجية. الفرضية القاعدة هي أن ا واقف والسلوكيات ا طلوبة من طرف الأفراد تلف باختلاف ط الاستراتيجية ا تبناة من طرف ا نظمة . وبالتا تتغ سياسات ا واردالبشرية ال من ا فروض أن تؤدي إ هذه ا واقف و السلوكيات ا اصة بنمط استراتيجي مع حسب هذا التيار تتوقف العلاقة ب الاستراتيجية و إدارة ا وارد البشرية على الاستراتيجية خاصة .
و هذا ا ال طور الباحثون اذج للتنسيق ب تطبيقات ا وارد البشرية و نظرية ا نظمات(1987 شولر و جاكسون 1987.schuler et Jackson بسيار دي هورت (besseyre des horts امتحن العديد من

الكتاب تلف هذه النماذج ريبيا,و ركز البعض جهوده على العلاقة ب تطبيق خاص لإدارة ا وارد البشرية و تلف أ اط الاستراتيجيات.(1990 بالك و جوميز- ميجياbalkin et gomez -mejia) ح قام آخرون بفحص العلاقات ب ط مع من الاستراتيجية و موعة من التطبيقات لإدارة ا وارد البشرية(1989 جاكسون و شولر و ريفرو schuler et jackson; rivero) . وأخ ا موعة ثالثة من الباحث (1999 سانس-فال sanz-valle سابتر-سانشز sabater- sànchezو اراجون –سانشز Aragon-sànchez) درست العلاقات ب تلف أ اط الاستراتيجيات و تلف تطبيقات إدارة ا وارد البشرية ا ستعملة لتشغيل الاستراتيجيات ا ناسبة.

وبصفة عامة استخلصت معظم الأعمال التجريبية وجود تلائم و مع مستقر نوعا ما ب استراتيجية ا نظمات و سياساتا لإدارة ا وارد البشرية. وعلى الرغم من ذلك يؤكد بعض الباحث على ضرورة توخى ا ذر فيما ص النتائج التجريبية من هذا النوع حيث تعلقت اعتراضاتم با فاهيم و ا نهجية آن واحد.

و بعد جعل اصطلاح الاستراتيجية عمليا و ديد مفاهيمه وا نفذ عادة من طرف باحثي إدارة ا وارد البشرية . ذر كل من(شادويك و كابلي 1999chadwick et cappelli) الاستعمال الشائع للنماذج الاستراتيجية كنموذج (1980 بورترporter) ,حيث يعت ان أن تطبيقا من هذا النوع يتطلب من باحثي إدارة ا وارد البشرية الدارس للعلاقة بينها و ب الاستراتيجية الاعتماد على مفاهيم اكثر حداثة ذه الأخ ة . كما ظهرت الكث من الأعمال ال الاستراتيجية تؤكد على أ ية العمليات الاستراتيجية(1988 لورنو و تاروندو lorino et tarondeau) على حساب ا ضام و النماذج ا شتقة من هذه الأخ ة .

الواقع و ا أن كل من إدارة ا وارد البشرية و الاستراتيجية عرفتا خلال العقود الأخ ة ولات عميقة.فكل امتحان لعلاقتهما ب أن يتب بالضرورة مقاربة تطورية.

1- ولات الاستراتيجية : الوجه البشري ا سترجع

عرف كل من كاسترو و جران و لوريول castro et Guérin et loriol) و(1998لورينو و تاروندو lorino et tarondeau) من خلال مقاا حديث الدلائل ا فيدة حول مصطلح الاستراتيجية و تطوره التار ي ويذكر هؤلاء الكتاب بأن التشكيلات الأو لاستراتيجية ا ؤسسة كنموذج فكري و عملي كانت خلال سنوات الستينيات سدة من خلال وذج هارفرد الذائع الصيت.

لقد اصبح من تعارف عليه إرجاع تطور الفكر الاستراتيجي ابتداء من سنوات الستينيات من خلال التحليل ع العقود(انظر ا دول 1)، عرفت سنوات الستينيات التشكيلات الأو نهجية الاستراتيجية و ال انبثقت أساسا من اضرات السياسة العامة وال كانت تلقى مدرسة هارفرد لإدارة الأعمال من طرف الأساتذة (ل ن و كريستنسن و اندروز و جاث learned (christensen,andrews et guth L C A G

و ثل مضمون السياسة العامة التنسيق و توحيد تلف وظائف ا ؤسسة و هدف دد.و تصحيح نقط الضعف والتركيز على نقاط القوة لدى ا ؤسسة با قارنة مع منافسيها.

يقوم وذج (LCAG) على تقسيم جلي :

يتمثل الأول الداخلي و ا ارجي الذي يقود إ تشخيص داخلي و تشخيص خارجي منفصل, أما الثا فيتمثل تشكيل و تشغيل الاستراتيجية.

و على الرغم من الانتقادات ال مست هذا النموذج خاصة بالنسبة للتقسيم و التشكيل و التشغيل يبقى رائجا و واسع الاستعمال على الأقل خطو طه العريضة.

كما يزت سنوات السبعينيات بتسجيل ا ستشارين ضورهم حيث يعت (بروس اندرسن bruce henderson) مؤسس موعة بوسطن الاستشارية (BCG) الأول من اقترح تشكيلا دقيقا و اكثر تطورا للاستراتيجية. من خلال اعتبار ضرورة استناد هذه الأخ ة إ قوان اقتصادية طبق ا فهوم "منحى التجربة" ا أخوذ عن فكرة الإنتاج با قارنة إ موع تكاليف أنشطة ا نظمات.

وكانت النتيجة ا روج لا صات حول التأث للحصة (النسبية)للسوق. حيث ربط الاحتياجات ا الية للمؤسسة بنمو نشاطاتا و بالتا الفصل ب ا ردودية و تدفقات رؤوس الأموال (انظر مصفوفة (BCG).

وأمام النجاح الذي لقيته مصفوفته طور منافسوه الرئيس مصفو فاتم ا اصة بتحليل افظ الأنشطة باستعمال طرق اقل بساطة و نفس الوقت اقل عملية و دقة ، و بصفة عامة يزت هذه الفترة بتسابق مهم و هذه الأدوات شانا شان التخطيط الاستراتيجي إذن هي فترة اكثر نشاطا وتألقا بالنسبة للاستراتيجية.

(أنظر ا دول رقم 1)

و شهدت سنوات الثمانينيات ا ضور ا تزامن للجامعي و ا ستشارين . فمن جانب هي العودة لأساتذة هارفرد (ستتحدث عن ا درسة ا ديدة ارفرد) . مايكل بور تر أستاذ شاب من هذه ا درسة خريج الاقتصاد الصناعي 1980 اخذ على عاتقه مهمة إثراء شبكة التحليل ا قترحة من طرف وذج(LCAG),و وذجه للتحليل ا يكلي للقطاعات ينظم اكثر مرحلة التشخيص ا ارجي و يسمح بتقييم مدى جذب قطاع نشاطي .و سنة 1985 أ porter ليله من خلال إدماج ثلاث استراتيجيات قاعدة (السيطرة بالتكاليف.التميز و التكثيف) وال يفترض فيها أن نح للمؤسسة خصوصية تنافسية دائمة مثلما هو الشان بالنسبة ل"سلسلة القيم" ال كن الاستناد إليها لاختيار استراتيجية قاعدة . إذن لقد ربط بور تر ب تشكيل و تشغيل الاستراتيجية (1985.1980).

لكن هذه الفترة سجلت كذلك حضور ا ستشارين ا تمثل موعة بوسطن الاستشارية حيث كان رد فعلها على الانتقادات ال تعرضت ا مصفوفتها السابقة الذكر بسبب عدم إمكانية ترو ها وتعميمها من خلال اقتراحها لنموذج أنظمة أو بيئات تنافسية (B.C.G.2)تفصل مضاه استعمال مصفوفتها الأو , إذن الإسهامات هذه الفترة تعلقت با فاهيم والأدوات الوقت نفسه.

و بالنسبة للتسعينيات هو الأمر ذاته حضور متزامن للجامعي و ا ستشارين. يزت بفترة قطيعة و إعادة طرح التساؤلات، و ماتب هو أن ا بادئ التقليدية تعد بالوصفة الناجعة,فكل من منح التجربة والاستراتيجيات القاعدة والأنظمة التنافسية تعد كافية لشرح فشل أو اح ا نظمات . حيث توصل كل من ا امعي و ا ستشارين إ أن نفس العمليات الاستراتيجية لا تعطي بالضرورة نفس النتائج ,و بالتا ظهرت اذج جديدة و اصبح التركيز اكثر على الكفاءات و ا وارد الداخلية الأخرى , مثلا وذج "القصد الاستراتيجي " و القائم على ليل اح ا ؤسسات اليابانية لتركيز اهتمامها على ا وارد الداخلية كقاعدة لتنمية ا نظمة كما أشار إ ذلك كل من براها لد و هامل سنة prahalad et hamel1990 ، وضح كل من كاستريو وج ن و لوريول castro ,guèrin et lauriol سنة 1998 كذلك كل من(لورينو و تاروندو) lorino et tarondeau نفس السنة ليلا مفصلا للتحولات الطارئة خلال هذه الفترة ال استراتيجية ا نظمة .

إذن اصبح الرهان الاستراتيجي الأساسي متمثلا الاكتساب و التحكم ا وارد والكفاءات ال تسمح للمنظمة بالتميز عن منافسيها وتوسيع أنشطتها و بامتلاك ا رونة الكافية للتكيف مع ا تطلبات ا تغ ة للبيئة. لكن ما يلاحظ أن ا فاهيم (موارد و كفاءات و قدرات) ليست واضحة ا ع حسب(لوريول وكاسترو و ج ن castro ,lauriol et Guérin(1998 . تكلم كل من هامل وبراهالد عن "قلب الكفاءات"أو "أقطاب الكفاءات" للإشارة إ تدريب مشترك ا نظمة .و بصفة خاصة عن طريقة تنسيق ا عاينات ا تعلقة بالإنتاج و إدماج تلف التكنولوجيات .

ويتحدث B.C.G1991 من جانبه عن أرضية استراتيجية للإشارة إ موعة متناسقة من الكفاءات ا تعلقة با هنة و القدرات التنظيمية و ال يؤمن التنسيق بينها تنافسية ا نظمة.

و تتضمن القدرات-غ الواضحة ا فهوم- عدة اوجه كالقدرة على التنبؤ أو توقع تطورات البيئة، ويعرف ونلفلت 1984 ا وارد على أنا كل ما كن أن يسهم تكوين نقاط ضعف وقوة ا نظمة و بالنسبة ذا الكاتب موارد ا نظمة تتكون من موعة الأصول ا لموسة أو غ ا لموسة ال ترتبط بصفة دائمة بأنشطتها و تتضمن هذه الأصول بالإضافة إ الدراية الفنية للأفراد و الإجراءات التنظيمية الفعالة و التجربة التنظيمية ... ا ، راس ا ال و ا نتجات و التكنولوجيات و الشبكات التجارية و ا نشات و العلامة التجارية. و هذا ا ضمون ا ديد أن الاستراتيجية تع أساسا اكتساب و تنمية ا وارد كجزء ضم صعبة النقل ا رئية و ا صاغة و ا عقدة و ا رتبطة ببعضها البعض .

و يوضح كل من لورينو و تارندو ص12 , 1998 مفهوم الكفاءة على أنا "الاستعداد أو القابلية للتوفيق ب ا وارد لتشغيل نشاط أو عمليات ددة"، يسجل هذان الكاتبان ضمن ا ؤيدين ل بوترف 1994 و الذي يعتـ أن الكفاءة

لا تتوقف عند ا وارد القابلة للنقل (معارف وقدرات...) و إ ا كيفية نقل هذه ا وارد .
إن ا رور من النماذج التقليدية (LCAG) ليل فظة الأنشطة التحليل ا يكلي للقطاعات الاستراتيجية القاعدة...) إ اذج جديدة "للقصد الاستراتيجي" القائمة على ا وارد الداخلية والكفاءات للمنظمة عل الاستراتيجية نفس الوقت اكثر تطلبا و ارتباطا بإدارة ا وارد البشرية و اكثر وعيا بأ ية هذه الأخ ة حياة و مستقبل ا نظمة .

كما يسجل كاسترو ج ن و بربول ص80 . 1998 "من خلال التركيز على العمل ا شترك وشروط قيقه اكثر من تشكيل الاستراتيجية بذاتا و من خلال التعاضد و التنسيق و الاكتساب ا ستمر و تشكيل الكفاءات و أخ ا الثقة هي مصادر صوصية تنافسية جديدة للمنظمات . فالإدارة الاستراتيجية تقيد إدارة ا وارد البشرية د تكون خدمة هذا ا شروع . و الأفراد الأخ هم مركز هذه ا يزات الواجب تنميتها ا نظمة و من قبلها . ع آخر يفرض عليها ا مع ب تب هذا ا فهوم النظري و شرح وخلق الشروط اللازمة لتشغيل ناجح لعوامل جديدة للأداء ."

الرهان واضح حيث أن أول ما طر على الذهن من تساؤلات .ما هي مكانة إدارة ا وارد البشرية . هل هي وضع يسمح ا برفع د كهذا .

2- ولات إدارة ا وارد البشرية : بعد استراتيجي معزز
كن أن نسجل أنه منذ 20سنة ظهر ولان عميقان السلوك ا عا لإدارة ا نس ا نظمات.فكلا التحول صاحبهما تغي تسمية الال فالأول يترجم من خلال الانتقال من "إدارة الأفراد" إ "إدارة ا وارد البشرية" أما الثا فيتميز بالانتقال من "إدارة ا وارد البشرية" إ "الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية"، و يتمثل التحول الأول الأخذ بع الاعتبار للعنصرين الذكري و الأنثوي كمورد هام ا نظمة –شانا شان رأ س ا ال ا أو الأصول ا ادية- و بالتا ضرورة إدارتا بطريقة نظامية ع التنسيق شكلا و مضمونا ب تلف التطبيقات و السياسات التقليدية لإدارة الأفراد.

إن ضرورة هذا التنسيق تستند إ ا لاحظة و ال كن أن نعرف من خلا ا إذا كانت التطبيقات و السياسات التقليدية لإدارة الأفراد تؤثر على السلوك البشري، و بالتا يصبح التنسيق بينها حتميا حيث توجه تلف التأث ات إ هدف واحد .

أما التحول الثا أكثر حداثة فقد أسهم ا ركة العامة ا عرفة من طرف لورينو تارندو 1998 السلوكيات الوظيفية و الذي دفع هذه الأخ ة إ انتحال الوصفية من "الاستراتيجي" .هذا ما أدى إ ظهور التسويق الاستراتيجي و الرقابة الاستراتيجية و فحص حساب استراتيجي و الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية ...ا

الواقع و بغض النظر عن تلف الالتباسات ا ثارة حركة كهذه تر ت وعي هذه الوظائف لدورها العملية الاستراتيجية، ونستطيع أن نلاحظ أن هذه ا ركة العامة كانت النتيجة ا باشرة ل وز و اح ا فهوم"إدارة استراتيجية" حياة ا نظمات(هوفر و شندل 1978) كل ا الات و خلف هذه ا ركة العامة و ال تبدو كظاهرة موضة . يبدو لنا من ا هم ليل ا الة ا اصة لإدارة ا وارد البشرية و ا رور إ "إدارة استراتيجية للموارد البشرية"، فالتحول من إدارة ا وارد البشرية إ إدارة استراتيجية ا هو تأكيد وتعميق للتحول الأول (ا رور من إدارة الأفراد إ إدارة ا وارد البشرية). أما التحول الثا فهو القائم على الإقرار انه بالإضافة إ ضرورة التنسيق ب تلف تطبيقات و سياسات الأفراد كان من الواجب تنسيق إدارة ا وارد البشرية مع الاحتياجات و الأهداف الرئيسية للمنظمة . ع آخر مع استراتيجيتها العامة ا نظمة .

الفكرة القاعدة لإدارة ا وارد البشرية هي أن ا نظمة كن أن تكون اكثر فعالية إذا أدارت مواردها البشرية بسياسات و تطبيقات قادرة على تزويد ا نظمات با جم ا ناسب للأفراد مع السلوكيات ا ناسبة و الكفاءات ا طلوبة و ا ستوى ا يد للتحفيز(GALAMBAUD 1991) لكن ما هو جيد و مناسب و مطلوب يتوقف على الاحتياجات و الأهداف الرئيسية للمنظمة و ال تصدر من ا ضمون الداخلي و ا ارجي للمنظمة.

كما حذا منظرو إدارة ا وارد البشرية حذو مطبقيها الإشارة إ أن التنسيق النظامي لتطبيقات وسياسات ا وارد البشرية القائمة على احتياجات ا نظمة تسمح بتحس إشباع الأفراد و الزبائن و الإنتاجية و نوعية العلاقات مع البيئة ا ارجية(الـتمع ,الشركاء الاستراتيجي و السلطات التنظيمية...ا) و القدرات على استمرارية ا نظمة، و هو ا ضور الأقوى لإدارة ا وارد البشرية تصور اكثر إ الية و على ا دى الأطول لاستراتيجية ا نظمة و الذي يفسر التسمية "إدارة استراتيجية للموارد البشرية".

وخلال التحليل يظهر أن ول إدارة الأفراد إ إدارة ا وارد البشرية ضع أساسا إ منطقيات داخلية أما الانتقال من إدارة ا وارد البشرية إ إدارة استراتيجية ا فيجد أسبابه خارج الـ ال السلوكي للموارد البشرية هو ا وز للمفهوم والتطبيق "إدارة استراتيجية " ال الاستراتيجية والذي استغل كوسيط ذا التحول الثا ، و مؤخرا ا وز نفس ال الاستراتيجية لنموذج القصد الاستراتيجي القائم على ا وارد الداخلية فهل دفعت هذه ا ركة و إدارة استراتيجية للموارد البشرية .

الواقع إذا أصبحت ا وارد الداخلية(مالية و مادية و بشرية) و الكفاءات تل مكانة رئيسية النظريات والتطبيقات الاستراتيجية كما هو ا ال إدارة ا وارد البشرية فان هذه الأخ ة ستجد نفسها قلب الاستراتيجية. و إن الوجود مكان استراتيجي لا يع بالضرورة حتمية أو إرادة لعب دور استراتيجي وإ ا كونه اكثر قابلية و استعدادا لذلك إن تطلب الأمر . و لقد استغل منظري و مطبقي إدارة ا وارد البشرية الفرصة لإعطاء سلوكياتم بعدا أكثر استراتيجي (1996).

تفضل إدارة ا وارد البشرية القيام بدورها الاستراتيجي من خلال استثمار مكتسباتا و ربتها ميدان إدارة الكفاءات .

يعرف كل من (Lauriol,Guerin,Castro 1998,P 80) ثلاث يز ات رئيسية للكفاءة فهي إسهام فردي للموظف غ مستقل عن حالة العمل, عبارة عن مفهوم معقد, هي فردية ومشتركة آن واحد.

عرفت الكفاءة نشأتا خلال امتداد الإدارة التنبئية للعمالة هدفها الأو كان الإسهام فيض القوة العاملة الزائدة و النا ة عن تطورات يط ا نظمات، وبالتا و منذ سنوات اصبح ا صطلح يسمح بتحديد ا وظف الذين تلكون الكفاءات ا وهرية و الضرورية للمؤسسة و ذلك من اجل إدماجهم شبكات أو أقطاب الكفاءات و بصفة عامة درس تصو إدارة ا وارد البشرية العديد من التساؤلات ا تعلقة بإدارة الكفاءات كتقييمها(1991 مايكل

و ليدرو), والتفصيل ا نطقي للعمالة و منطق الكفاءة(رابيولد و بريبو 1993), و الإقرار و إثبات صحة الكفاءات و مكافئتها (لبوترف 1994وتوماس 1991 و دوناديو و دنيمال 1994 وماراخ 1995) وتنمية الكفاءات من خلال أ اط تكوين مكيفة (فيتات 1995).

و بطبيعة ا ال إدارة ا وارد البشرية ال أصبحت إدارة استراتيجية للموارد البشرية تلك الوسائل لرفع التحدي ا ديد الذي ثله ا تطلبات ا ديدة لإدارة استراتيجية تقوم اكثر على ا وارد الداخلية و الكفاءات ,مثلا طورت طرق ة لتحليل الكفاءات الفردية ال ا قابلية للنقل بصفة فعالة لإدارة الكفاءات التنظيمية, و قصد قيق هذه ا هام ا ديدة على الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية أن تتكافل عن طريق الشراكة , و خلال إرساء ا فاهيم و كذلك إرساء سياسات ا وارد البشرية ب أن يأخذ مطبقو إدارة ا وارد البشرية رأي ا د راء و ا ستخدم و النقابات و الزبائن و السلطات التنظيمية ...ا بع الاعتبار. و الذي ثل بطبيعة ا ال د كب و إعادة نظر عميقة تطبيقات العمل ا هيأة بصفة جيدة، لكن على مطبقي إدارة ا وارد البشرية أيامنا أن يعرفوا اكثر منظماتم واستراتيجياتا و منتجاتا و أسواقها و تكنولوجياتا و ونيها و يطها و منافسيها ...ا , إن هذه ا اجة للمعرفة العامة عن منظماتم . هي حاليا أهم إضافة إ انه عليهم إدارة عمليات التغي التنظيمي.

ا لاصة :

على غرار الوظائف الكلاسيكية الأخرى ا وجودة ا نظمات (كا الية و الإنتاج و الرقابة على الإدارة أو التسويق)، كانت إدارة ا وارد البشرية و لزمن طويل معت ة أساسا كأداة دمة الاستراتيجية (برابت 1993), لكن و منذ سنوات قليلة هذا الرابط الأحادي الا اه للتبعية أصبح ل نقاش, فهو يناسب اكثر ما أصبحت و ما كان ب أن تكون عليه التطبيقات التنظيمية ا يدة . رابط من نوع آخر اكثر توازنا و هو ا طلوب: على إدارة ا وارد البشرية أن تكون اكثر حضورا و بصفة أعلى العملية الاستراتيجية منذ البدء مرحلة إعداد الاستراتيجية .هذا التموضع ا ديد و الذي لقي دفاعا خاصة من طرف مطبقي و منظري إدارة ا وارد البشرية .

أصبح من ا ناسب أن نتساءل عن مكانة ا ب بالاستراتيجية للإجابة عن هذا السؤال قد اختار هذا ا قال إعادة اختبار العلاقة ب الاستراتيجية و إدارة ا وارد البشرية على ضوء التحولات العميقة ال عرفتها خلال العقود الأخ ة .

وأظهرت عدة تعاليم عقب التحليل التعاق (التطوري) للعلاقة ب الاستراتيجية و إدارة ا وارد البشرية. و قبل كل شيء يظهر أن العلاقات التأث ية كانت أساسا موحدة الا اه فإذا أثرت التحولات ال مست ال الاستراتيجية ك وز

الإدارة الاستراتيجية أو المرور إلى نموذج "القصد الاستراتيجي" القائم على الموارد الداخلية و الكفاءات الداخلية بصفة مباشرة على مجولات أخرى ال إدارة الموارد البشرية كظهور الإدارة الاستراتيجية ا أما العكس فغ مكن.

إن المرور من إدارة الموارد البشرية إلى الإدارة الاستراتيجية ا يصاحبه إعادة توازن ملحوظ لعلاقة التبعية ب الاستراتيجية و إدارة الموارد البشرية , حـ و لو أن المرور إلى إدارة استراتيجية ا يتطلب من المختص ا ا أن يتعمقوا أكثر معرفة منظماتم و مضمونا الداخلي (منتجات , زبائن, تكنولوجيا...) و يطها الخارجي (منافسون ومنظمون و فرص التنمية و التهديدات....) وهذا لا يع بالضرورة أن م دور اكـ إعداد الاستراتيجية .

الواقع إشكالية إعادة التوازن للعلاقة بـ الاستراتيجية و إدارة الموارد البشرية ليست لها, فهي مرتبطة بعمليات أو ط القرارات المشغل و المستعمل من طرف المؤسسة , فإسهام تصي إدارة الموارد البشرية إعداد الاستراتيجية شانا شان مسئو تلف الوظائف الأخرى (التدقيق و الرقابة على الإدارة و المالية و التسويق و الإنتاج...) تتوقف أساسا على ط القرار المنظمة. فليس هناك أي سبب يدعو إلى وجود نفس التطبيقات مروجة و متداولة .

ا دول رقم 1:

تطور الفكر الإستراتيجي				
العقود	الستينيات	السبعينيات	الثمانينيات	التسعينيات
ا ؤلف	جامعي - هارفرد/LCAG	مستشارين - BCG (موعة بوسطن الإستشارية) - ماكي ي - ADL	جامعي (PORTER) مستشارين(BCG)	جامعي مستشارين
إسهامات	مفاهيم	أدوات	مفاهيم + أدوات	مفاهيم + أدوات
الأمثلة	تشخيص داخلي تشخيص خارجي تشكيل / تشغيل	مصفوفات ليل افظ الأنشطة	ليل هيكلي للقطاعات - استراتيجيات - سلسلة القيم - اذج لأنظمة تنافسية (BCG2)	- اذج جديدة التعقد منافسة مرتفعة موارد كفاءات قدرات أرضية استراتيجية

ا راجع

- A N D C P. «pourquoi et comment la fonction ressource humaine peut être un acteur stratégique de la transformation des entreprises ? » Personnel, n 374. P 15-18.1996
- M. Armstrong « a. hand book of personnel management practice. » kogan page. London 991.
- D.B. balkin l.r.gomez –mejia, «matching compensation and organizational stratégies ». strategic management journal ,n11. P.159-169, 1990
- Boston consulting group (B.C.G.), «la plate –forme –stratégique », paris document interne, 1991
- J.brabet (dir) «repenser la gestion des ressources humaines », economica, paris, 1993
- C.- H . Besseyre des Horts, «typologies des pratiques de gestion des ressources humaines », revue française de gestion, n 65,p 149-155 ; 1987.
- C.-H. Besseyre des Horts, «l'avenir passe par l''innovation », personnel, n 374, p 77-83, 1996.
- J.-l castro, F. guérin, j.lauriol, «le modèle des 3C en question » revue française de gestion. mars - avril-mai, p 75-89, 1998
- C. chadwick ,p.cappelli « alternatives to generic strategy typologies management in strategic human resource, », in p,m .Wright ;
- L.d.dyer; j.w boudreau, g.t.milkovich, "strategic human resources management in the twenty-first century"", research in personnel and human resources management series. Supplément n4, p.1-29, 1999.
- M. A . Devanna, c.j.fombrun, n.m.tichy. " Human resources management : a strategic perspective » organizational dynamics, n9.p.51-67, 1981.
- G.donnadieu.P.denimal, «classification , qualification : De l'évaluation des emplois a la gestion des compétences », éditions liaisons. Paris .1994.
- l.dyer , «bringing human resources into the strategy formulation process », human resources management , n22, p 257-271.1983.
- B.Galambaud, «des hommes à gérer » ESf.paris.2ed.1991.
- A.guittet, «développer les compétences par une ingenierie de la formation, e s F, coll. «formation permanente en sciences humaines », paris, 1995.
- G.hamel.c.k.prahalad « strategy as stretch and leverage »,Harvard business review,vol71, n2,p.75-84,1993.

- C.hofer, d.schendel, « strategy formulation: analytical concepts », west publishing, St-Paul, m n, 1978.
- S.E.jackson, r.s.schuler, j.c.rivero, « organisational characteristics as predictors of personnel practicies », personnel psychology, n42, p717-786, 1989.
- K.kamoche "stategic human resource management within a resource capability of the firm", journal of management studies vol.33, n2, p.213-233, 1996.
- G. Le boterf, «de la compétence.essai sur un attracteur étrange » édition d'organisation, paris, 1994.
- PH.lorino,. J-C. Tarondeau «de la stratégie au processus stratégique. » revue française de gestion, n117, p.5-17, janvier-février 1988
- O. Lundy, A. Cowling, « strategic human resource management » ,routledge,london,1996.
- V. Marbach, «rémunération par la compétence, expériences américaines », personnel, n357, p.40-44, 1995.
- K.martell, S. J. Carroll, « how strategic is h r m ?», human resource management, vol.32, n2, p.253-267, 1995.
- S. Michelm.ledru ,«capital compétence dans l'entreprise : une approche cognitive » E S F, Paris, 1991.
- P.Miller, «strategic industrial relations and human resource management : Distinction, definition and récognition », journal of management studies, vol.24, n4, p.347-361, 1987.
- M.E. Porter, « competitive strategy » , free press, new-York ,1980 : Choix stratégiques et concurrence (trad.française), economica, Paris, 1982.
- M.E. Porter, « competitive advantage » , free press, new york, 1985 : l'avantage concurrentiel, (trad.française). interéditions, Paris, 1986.
- C.k.P rahalad, G. Hamel.« The core competencies of the corporation », Harvard business review, Mai - juin, p.79-91, 1990.
- M.-f. reinbold, j.-m. breillot, «gérer la compétence dans l'entreprise », l'harmattan, coll.«dynamiques d'entreprises », paris, 1993.
- R. Sanz-valle, R. Sabater-sànchez , A.Aragon -sànchez, «human resource management and business - strategy links : an imperical study »,the international journal of human resource management, vol.10, n4,p.655-671,1999.
- R. S.Schuler ,«strategic human resources management : linking the people with the strategic needs of the business », organizational dynamics, vol.6, n4,p.18-31,1992.
- R. S.schuler , S.Jackson , «linking competitive strategies with human resource management practices »,the academy of management executive, vol.1, n3,p.207-219,1987.
- J. Thomas, «qualification professionnelle : évaluation et évolution ».Eyrolles, coll. Ressources humaines management Paris, 1991.
- C. Truss. L. Gratton,V. Hope- Hailey,P. McGovern, P. Stiles «Soft and Hard Models of Human Resource Management : A Reappraisal » journal of management studies, vol.34, n1, p.53-73, 1997.
- B.Wernerfelt , «A Resource-Based View of the firm »,strategic management journal, vol5. N2, P.171-180 ,1984.

رؤية نظرية حول العنف السياسي

فـ آدم – جامعة ورقـلة
ademgobbi@yahoo.fr

ملخص : تدف الدراسة إ توضيح عدة مفـاهيم حول العنف السياسي من ا فهوم النفسي والسوسيولوجي ، كما يز ب العنف وا فاهيم ا شـابة كالإسـتقرار السياسي والإرهاب السياسي كمـا ـدد النظريـات ا ختلفة ا فسرة للعنف السياسي

الكلمات ا فتاح : عنف، عنـف سياسـي، إسـتقرار سياسي، عنف سوسيولوجي

إن مشكلة ديد ا فاهيم من ا شاكل الأساسية التحليـل السياسي، الأمر الذي لق لدى الباحث قدرا من الإرتبـاك واللبس والغموض عند إستعمال هذه ا فاهيم، ولذلك اول هذه الدراسة ديد بعض ا فاهيم حول العنف السياسـي و اولة الفصل أو التفريق بينه وب بعض ا فاهيم الأخـرى، كما اول ديد الإ اهـات ا ختلفـة لتفسـ العنـف السياسي.

أولا : التعريف فهوم العنف :

ا فهوم اللغوي :

يعرفه القاموس الفرنسي على أنه كل ارسة للقوة عمدا أو جورا وكلمة عنف Violence الفرنسية مستعارة مـن الكلمة اللاتينية ال تش إ القوة. فمصطلح القوة والعنـف مشتقان من أصل واحد، وإن كان مفهوم القوة (Force) أكثر ولية من العنف فهذا الأخ من الناحية اللغويـة هـو الإكراه ا ادي الواقع على شخص لإجباره علـى سـلوك أو إلتزام ما.

وكلمة عنف اللغة العربية من ا ذر (ع-ن-ف) وهـو ا رق بالأمر وقلة الرفق به وهو عنيف، إذا يكن رفيقـا أمره وعنف به وعليه عنفا وعنافة أخده بشدة وقسوة، ولامه وع ه، وإعتنف به الآمر: أخده بعنف، وأتاه و يكن علـى علم ودراية به، وإعتنف الطعام والأرض : كرههما 1.

وهكذا د كلمة عنف تش اللغة العربية إ كل سـلوك يتضمن معا الشدة والقسوة .

أما اللغة الإ ليزية فإن الأصل اللاتي لكلمة Violence هو Violentia ، ومعناه : الإستخدام غ ا شروع للقـوة ا ادية بأساليب متعددة لإ اق الأذى بالأشخاص والإضـرار با متلكات، ويتضمن ذلك معـا العقـاب والإغتصـاب والتدخل حريات الأخرين .

ا فهوم السيكولوجي :

إنه سلوك ظاهر يستهدف إ اق التدم بالأشخاص أو ا متلكات وا قصود بكلمة ظاهر هو أن العدوانية لكي تكون عنفا ينبغي أن يتوفر ا شرط الظهور، فثمة أنواع عديدة من العدوان يعرفها علماء النفس، تتميز با فاء والكمون، مثل تلف أنواع ا رضى نفسيا، وكذلك ما تفيض به أحلام النوم وأحلام اليقضة من صور للعنف البالغ، ويعتقد علماء النفس أن كل جسم يل إ الإحتفاظ بأفضل توزان فيزيولوجي ونفسي يوفر له الراحة، لكن ا اجة تث حالة التوتر، وعندما ينشط لديه ا يل و إستعادة التوازن والراحة، فإن ا الة ا ؤ ة ال يشعر با الفرد داخليا بسبب التوتر والإنفعال والقلق هي ال لق لديه الدفاع، و إزالة حالة الإنفعال ا سيطر عليه، ذلك الدفاع الذي يعد ثابة الطاقة الكامنة ال رك الكائن ا ي بيولوجيا ونفسيا لتلبية حاجاته أو إزالة العقبات عن طريق أو قيق رغباته ا سمية أو السياسية أو الثقافية.

إذن فالعنف كامن الكيان الذا الداخلي للفرد دون أن يع إهتماما يذكر إ الظروف والأوضاع ا يطة بذلك الفرد وعليه فإن موضوع العنف هـو موضـوع نفسـي لا موضوع إجتماعي ويذهب فرويد إ القول بـأن ا الـة النفسية للإنسان هي أساس كل أعماله .

ومهما يكن من ذلك فإننا لسنا بصدد ا وض ذلك الركام ا ائل من التفس ات النفسية ذور العنف أو العدوانية، وهل هي جزء أصيل من الطبيعة البشرية اول عمليات التنشـئة الإجتماعية تذيبه والسيطرة عليه أم أنا مكتسب بيئي يكتسبه الفرد الذي يولد بريئا مسـا ا خـلال عمليـات التنشـئة الإجتماعية ال يتعرض ا .

فهذا غ عن البيان ولايهمنا، ولعل الذي يهمنا تعريفا ا نقصده صطلح العنف السياسي (من ا انب النفسي) .

فقد عرفه د/ قدري حنفي العنف السياسي، نوع من أنواع العنف الداخلي، ال تدور حول السلطة ويتميـز بالرمزيـة، وا ماعية، والإيثارية والإعلانية

وهذا يع أن العنف السياسي يع :

أ- أنه نوع من أنواع العنف الـداخلي، وأن أطرافـه ارس عنفها داخل إطار ما مع بينها ولعل ذلك أهم ما يزه عن ا رب عناها الواسع ا عروف وال كن أن تكـون عنفا خارجيا، بل لعل وجود هذا الإطار حد ذاته هو مـا يبز خطورة ظاهرة العنف السياسي .

ب- العنف السياسي، عنف يدور حول السلطة ع أن العنف السياسي عنف يتعلق جوهره بالسلطة ورموزهـا وهو عنف متبادل بالضرورة وبذلك فهو تلف عن أغلـب الأنواع الأخرى من العنف، حيث يتمايز فيها بوضوح دور الضحية عن دور ا عتدي .

ت- العنف السياسي عنف يتميز با ماعية، ع أنـه عنف يغلب عليه الطابع الإجتماعي وإن كان يقوم بـه فـرد وإن كان يقوم بذلك فرديا فإنه ثل عن اعة معـ ا عـن توجهاتا.

وأخ ا فإنه عنف يتميز بالإعلانية، ذلك أن أطراف العنف السياسي، يتسارعون للإعلان عن مسؤوليتهم عن أفعا م.

ا فهوم السوسيولوجي للعنف :

يعتمد ا فهوم السيسيولوجي للعنف علـى حالـة التمع وطبيعة إنساقه فكل تمع ارس الإكراه يطالب الفرد با ضوع عاي ه ونظمه و هذا الشأن يعتقد (F.berhou) أن جدلية الفرد والتمع تث مشكلة دائمة تتعلـق بالنسـق الثقا على أن مل كلمة ثقافة أوسع معانيها 6 .

فالعنف إذا ماخرج عن إطـاره ا ـرتبط بالنظـام الإجتماعي والدي والثقا والسياسي يفرغ من تواه، فا ع الذي كن أن يتخده العنف با فهوم السوسيولوجي ينبغي أن يكون إطار حضارة معينة وزمان دد وموطن ثقا مع ، فإذا أ لنا هذه ا قومات لا كننا ا ديث عـن العنـف إلا بصورة ردة.

ويرى هربرت ماركيوز أن الفئات ال تنخـرط العنف هي تلك ا ماعات ال تعيش على هامش النظـام أي ال ضع بصورة كاملة لآلياته، وهي تلك ا ماعات الـ سوف تلك القدرة على ا واجهة ، للإطاحة بآليات القهـر والسيطرة 7، ويع هذا أن ا مارسة أو الإ راط العنـف هي ارسة اهرية بالأساس ارسه البشـر عـن عفويـة وتلقائية .

فالعنف يعتـ مؤشرا الة من عدم الإستقرار الإجتماعي ال تسبب قدرا من ا عاناة والتوتر لبعض ا ماعات التمـع، ومن ة اول هذه ا ماعات السعي لإلغاء مصادر التوتر .

والعنف السياسي من ا انب السوسيولوجي يشـ إ كل ا جمات ذات الطبيعة ا معية وال تظهر مـن داخـل التمع وموجهة و النظام السياسي و ثليـه ـا ذلـك ا ماعات السياسية ا تنافسة أو الـذين يشـغلون مراكـزه وينفدون سياساته وينظر ا شاركون العنف السياسي إليـه بإعتباره تعب ا عن مطالب سياسية أو هو معرضة لسياسـات غي مرغوب فيها، ويتحدد حجم وطبيعة العنـف السياسـي حسبما يش بيترم سروك بالنظر إ ثلاثة متغ ات مكونة ينبغي أن نأخدها الإعتبار عند التحليل ا نظم 8 .

يتمثل ا تغ الأول حجم البشر ا شارك فيه داخل وحدة إجتماعية معينة وهو ما كن تسميته تغ النطاق scope بينما يتصل ا تغ الثا بقدر التدم الذي ققه أفعال العنف ، وهومايعرفه بالعمق Intensity ويش ا كون الثالث إ الفترة ال يستمر فيها العنف أو دوام العنف. ويضيف البعض الآخر متغ ا رابعا يتمثل ضرورة حضور النظم السياسـي أي العناصر ال ثله كطرف بارز موقع العنف.

إ جانب ذلك توي واقعة العنف السياسي على نوع مـن التتابع لعملياته أو مراحله الأساسية تتميز ا رحلة الأو بنمو حالة من السخط بـ ا ماعات ا نظمة للعنف ، إما بسـبب التوترات النتجة عن متغ ات بيئية يطة ذات صلة بفاعليـة النظام السياسي الضرة برموز ا ماعة .

و ا رحلة الثانية يتخد العنف طبيعته السياسية إما بسبب دخول النظام السياسي كطرف فاعل فيه أو لتصور ا ماعـة القائمة بالعنف أن النظام السياسي ، أو أيا من عناصره ا مثله له صلة بالطرف ا قابل إن يكن له طبيعتـه السياسـية البداية ، وتشهد ا رحلة الثالثة التحيد الواقعي للعنـف مـن خلال موعة من الأفعال ال توجد ضد النظام السياسي أو ثليه

وإذا كانت هذه ا الة ال تتعلق بالعنف السياسـي عمومـا تنطبق على يع تمعات العا الغر فإن الأمر له طابعـه ا اص دول العا الثالث. ذلك أن التفاعلات ال ر بـا تمعات العا الثالث، وهي التفاعلات ال يشـارك فيهـا النظام السياسي بشكل فاعل، ويتميز دور النظام السياسـي با صائص التالية:

1- أن النظام السياسي هو الذي يوجد عملية التغـير الإجتماعي أو التنمية الإجتماعية إ اهات ددة، ويدرك دوره بإعتباره دورا تنظيميا وضبطيا ويؤكد على التآزر بـ تلف العناصر أثناء عملية التنمية لذلك فإن ا ماه تنظـر إ العناصر ا ختلفة للنظام السياسي بإعتبارها مسؤولة عـن خدمتها وقضاء حاجاتا، ويزيد ذلك من التناقض الذي يقـع فيه ا هاز السياسي ذاته ففي حـ تتعامل بعض الأجهزة مـع ا ماه إستنادا إ م اث تار ي، من خلال نظرة فوقية د بعض عناصر النظام تدين هذه الأجهزة لسلوكها مع ا ماه كانتقاد ا عارضة أو النخب السياسية لسلوك الب وقراطية ال لاتا خدمة الشعب ومن الطبيعي أن تؤدي هذه التناقضـات إ عنف بعض القطاعات، خاصـة عنـد ا ـديث عـن الد قراطية وتأكيد حقوق ا ماه .

2- تشكل طبقية عناصر النظام السياسي البعد الثـا الذي قد يستثـ عنف ا ماه فإذا إن غالبية أحداث العنف تقع نطاق الشرائح السفلى من الطبقة ا توسطة والطبقـة الدنيا فإننا نلاحظ أن ا ماه تنظر إ ثلي النظام السياسي (شرطة، جيش، أعوان أمن، إطارات) يشكلون طبقة ذات هوية وملامح يزة (طبقة ظوظة) وطبيعي أن يؤدي ذلك إ إستياء ا ماه وقد يتصاعد الرفض أو العنف، حسـبما يفرض التفاعل مع الطرف ا قابل.

3- أما البعد الثالث فذلك أن ا تمع العا الثالث ر رحلة إنتقالة فإن النظام السياسي اول ترشـيد حركـة ا تمع أثناء هذه ا رحلة فإننا ده يصدر كما هائـل مـن القوان ال توجه عملية التنمية والتطور الإجتمـاعي الأمـر الذي عل القانون أحيانا مقاوما لروح التغي على حـ د اللوكيات والعلاقات الإجتماعية تطور مستمر، ويفـرض ذلك أحيانا اللجوء إ القوة لفرض النظام الأمر الذي يؤدي إ إنفجار العنف 9.

ثانيا : التعريف فهوم العنف والعنف السياسي :

1- مفهوم العنف :

يعرفه عا الإجتماع الأمريكي H.Nieburg هـو أفعـال التدم والتخريب وإ اق الأضرار وا سائر ال توجـه إ أهداف أو ضحايا تارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات .

أما H.Greham هو سلوك يل إ إيقاع أذى جسـدي بالأشخاص أو خسارة بأموا م وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا اعيا أو فرديا

وعرفه د/ بكر القبا ، العنف بأنه نقيض ا دوء وهـو كافة الأعمال ال تتمثل إستعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام ومثا ا أعمال ا دم والإتلاف والتـدم والتخريب وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب ومـا أشبه 10

أما Pier.F (بـ نيو) هوضغط جسدي أومعنوي ذو طابع فردي أو اعي ي له الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس مارسة حق أقر بأنه حق أساسي أو بقصور للنمو الإنسا ا مكن فترة معينة 11.

و د أخر يذهب إ القول بأن العنف ـدث كلمـا ـا شخص أو اعة م قوتم إ وسائط ضغط بقصد إرغـام الاخرين ماديا على إ اد مواقف لا يريدونا أو على القيـام بأعمال ماكانوا لولا دلك يقومون با، كما يعـرف العنـف كتب عن السخط هو فعل خارجي مدمر مـدفوع بتفريـغ شحنة عدوانية أي أن الذي يز هدا العنف هو السـعي إ قيق نتيجة نفسية فورية بواسطة أعمال تؤدي إ التحريـر العنف من ضغوط داخلية 12.

كما عرفه الرشيد الدين خان بأنه استخدم القوة ا ادية لانزال الأذى بألأشخاص و ا متلكات و أنه الفعل أو السلوك الذي يتميز بذا و أنه التقاليد ال يل إ إحداث الضرر ا سما أو التدخل ا رية الشخصية، وإنطلاقا من هـذه الاراء تعريف نفهوم العنف فإننا نستطيع أن نقول أن العنف كـل سلوك فعلي أو قو يتضمن اسـتخداما للقـوة أو تديـدا باستخدامها لا اقة الأذى و الضرر باذات أو بـالاخرين و إتلاف ا متلكات لتحقيق أهداف معينة.

2 مفهوم العنف السياسي

تتنوع و تتعدد التعاريف ا تعلقة فهوم العنف السياسي و يوجد شبه اتفاق بـ أغلب الدارس لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية 12

و بالرغم من الاختلافات ا وجودة بـ الباحث ديد طبيعة الأهداف و القوى ا رتبطة به فإن أغلبهم يعرفون العنف السياسي بأنه استخدام القوة ا ادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية و يعرفه تيد. هندريش العنف السياسي هو اللجوء إ القوة أو مدمر ا ضد الافراد أو الاشياء وء ا القوة ضرها القانون موجها لاحداث تغ السياسية نظام أو أشخاصة و لذلك فإ نه موجة أيضا لاحداث تغ ات و جود الافراد ا تمع 14

وعرفه لينبورج هو كل عمل من أعمال ا روج عن النظام أو التدم أو الاصابة تكون اثاره و له واختيار أهداف ضحاياه و ظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي و ا دلول السياسي يع

أن الفعل يرمي إ تغ سلوك الآخرين وضع من أوضاع ا ساومة له تأث ه على النظام الاجتماعي .

و العنف السياسي عند حسن توفيق إبراهيم هو السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإ اق الضرر و لأذى بالأشخاص و ا متلكات و أن الشكل السياسي له هو الذي ركه دوافع و أهداف سياسية، كما أن العنف السياسي الاستخدام الفعلي للقوة و التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية ا دلالات و أبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو ا ماعي السري أو العل ، ا نظم أو الغ ا نظم 15

أما تشار ز جونسون كتابه عن التغ الثوري16، فيقترب اقترابا غ مباشر من ظاهرة العنف السياسي فهو يتناو ا كأحد جوانب الثورة، و يش هذا الإطار إ أي اولة لفصل مفهوم الثورة عن القيام بعمل أو أعمال عديدة للعنف هي اولة عقيمة، و من فإن الثورة عند جونسون هي استمرارية من السلوك العنيف، و بالرغم من ذلك رص جونسون على أن يؤكد أن العنف و التغي الاجتماعي ليس مرتبط اما الارتباط حيث أن درجة التغي الاجتماعي لا تزداد بالضرورة بصورة تتناسب مع درجة العنف السائد ا تمع كما أن العنف قد دث غياب التغي الاجتماعية، و جونسون يواجه صعوبات حقيقة حينما ضي إ تعريف العنف السياسي (أنه عمل الف ا اه سلوك الآخرين سواء بصورة مقصودة أو غ مقصودة).

غ أنه لأ كن التسليم بذه التعريف فضلا عن عموميته تترتب عليه نتائج لا كن التسليم با فإذا سلمنا بذلك يع القبول إحدى تمعات العا الثالث حالة وقوف أحد ا ثقف منددا بطغيان النظام مكان عنفا إزاء ا تمع لأن سلوكه الف للآخرين، بينما لأ ثل الاعتداء البد بالضرب و التعذيب على هذا ا ثقف ا عتقلات.

أما تشارلس تيلي، فيش دراسته بعنوان (الثورة و العنف ا ماعي) إ أن أي تعريف للعنف السياســي عرضــة لان يكون موضوع للمناقشة العديد من جوانبه، و مع ذلك أن يصل إ التعريف به من خلال السيطرة على الاشــخاص او الاشياء او إ اق الدمار البد او الطبيعي بم وجه مقاومة من جانبهم. ويذهب مصطفى الت إ اعتبار العنف السياسي انه ذلك العنف ا وظف لغرض وضع سياسي مع او صول على مكاسب سياسية ا ذلك تغي حكم قائم او قلبــه،

وبذا ا ع فاءن العنف السياسي يش إ نوع من النشــاط من حيث ا صدر فهناك عنف البسلطة وعنف ا ماعات ال تعارض السلطة وعلى ضوء هذه التعاريف كن ان نعــرف العنف السياسي بانه استخدام كافة الوســائل ا تاحــة و مقدمتها القوة او التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف ــددة مسبقا وفق حد اد من الوضوح النظري من جانب القائم على السلطة اوا ضادين ا للتأث قراراتم.

ثالثا أنماط العنف السياسي :

النمط TYPè هو وذج يتكون من خصائص فرد أو اعة أو ثقافة يزه عن وذج غ ه و تستخدم تلــك النمــاذج و لأ اط من أجل توف و سيله لتصنيف الأشخاص و الثقافات تصنيفا يقوم على معيار أو موعة من ا عاي .

و لقد شهدت ا تمعات الإنسانية تلف مراحل تطورهــا كوكبة من أ اط العنف، الأمر الذي يــدفعنا إ القــول أن العنف كان و لا يزال ثل أحد ا كونات الرئيســة لتطــور السياق التار ي للبشرية. إن الوقائع التار ية تدلنا علــى أن العنف يعد وسيلة من وسائل الصراع الأيديولوجي سواء ب الدولة و ماعات السياسية ال تاجم شــرعيتها، أو بــ اعات سياسية و بعضها يفرض فرض إحــداها ،و هنــاك تنمط علمي طورته النظرية السوسيولوجية معا تها لظاهرة العنف يستند على فحص البناء الــداخلي للظــاهرة و هــذا التنميط مقسم إ أربعة أنواع كما يلي 17 :

العنف للاعقلا :

و هو ذلك النمط من العنف الذي يفتقــد لأيــة أهــداف موضوعية يثور ضدها و هو نوع من الانفجار الذي يفتقــد لأية صلة موضوعية بسياق الاجتماعية، و يتم هذا العنف عادة خدمة لأغراض بعض ا رض الذين يلعبون دورا وريــا تأسيسه، و تار هور هذا لنمط من العنف من طراز مع من البشر تنتشر بينهم أفكار معينة ضد ا ماعات الأخرى أو ضد سلطة ا تمع و من يشكل م بناء إ اعيا و ثقافيا مضاد لبناء ا ماعات الأخرى، و هذا النمط د ا رض يكونون على و عي بأهداف العنف بينما يفتقد ا شتركون فيه ذا الوعي ويصحبون ضحية لصياغة اجتماعية و ثقافية زائفة أتقن تأسيسها ا رضون على النمط من العنف.

2-العنف ا تشيء أو ا تمدي :

ويفتقد هذا النمط إ أية أهداف موضوعية فهونــوع مــن سيد الفراغ، وقد تلعب وسائل الإتصال دورا بارزا خلق ذلك النمط من العنــف وذلــك بنقلــها لأخبــار العنــف والإضطرابات ال تقوم با ا ماعات ا ماثلــة أمــاكن

أخرى لنفس الظروف ا يطة وا سببة لبعض التوترات، وقـد تلعب السلطة السياسية دورا تأسيسه عن غي قصد منـها نتيجة قيامها ببعض الإجراءات ا ثـ ة للقلق والتوتر، أو عـن غي قصد حينما تتحرك السلطة بـوعي لتفريـغ التـوترات ا ختزنة حـ لاتترك ا فرصة لكي تتضح شكل فعل ثوري قد يتمكن من الإطاحة بذه السلطة السياسـية ذاتـا هـذا بالإضافة إ أن ا دف من هذا النمط قد يكون خلق درجـة أعلى من التكيف عن طريق تصريف أكـ قدر كـن مـن التوترات.

3-العنف الإنفعا أو العاطفي :

وهو نوع من الإنفجار العاطفي الذي يعـ عـن تـوترات ومشاعر متراكمة ا أسبابا وهو عنف وإن كانت له أهداف موضوعية إلا أنا تتحدد بعد، يث كن أن تصبح أساسا لفعل عقلا ، وعادة ما تكون الأسباب ا واتية ذا العنـف أكثر إثارة من أسبابه ا وضوعية، وعادة ما تكـون أحداثـه قصـ ة الأمد تلعب فيها الدعاية والإشاعة دورا وريا ، وقد يتوقف العنف الإنفعا بعد الإنفجار، إلا أنه يقع العـادة مرة ثانية ا ستقبل إذا ما ظلت العوامل ا ولدة للتوتر كما هي فإذا إستمرت أسبابه وتكرر حدوثه فإنه ينذر بـالتحول إ النمط الرشيد.

4-العنف العقلا أو الرشيد :

وهو أكثر الأ اط نضجا ذلك لأنه توي إطـارا واضـحا و توي بداخله على الأهداف والوسائل ا ـددة، ويكـون ا شارك هذا النمط عادة علـى وعـي كامـل بـذه الأحداث. ويكون ا شترك يعزفون عادة عن الإشـتراك أحداث شغب غي مسؤولة ويثور عادة هذا النمط من العنف لأسباب موضوعية واضـحة كعـدم الإتسـاق البنـاء الإجتماعي ... أثار البطالة الرشوة ... و يهدف هذا النمط إ فرض بعض ا طالب الـ تساهم القضاء عليه .

ب-أشكال العنف السياسي :

إذ ن سلمنا أن العنف السياسي يتضمن معـ الإكراه ا ادي أو حـ رد التهديد بإستخدامه لإحداث تغـ أو قيـق أهداف بعينها على خلال إرادة من ارس ضده العنف. وقد يتم ارسة العنف من جانب النظام ضد ا ـواطن أو ضـد قطاع أو ضد فئة معينة منهم بدف الإستمرار السـلطة وتقليص دور القوى ا ناوئة وا عارضة وهو مايشـار إليـه بالعنف الر ي، وقد ارس العنف من جانب ا واطن ضـد النظام السياسي أو بعض رموزه وهو ما يعـرف بـالعنف الشع وغالبا ما يهدف إ ارسة ضغوط علـى النظـام السياسي لتحقيق مطالب خاصة بالفئات ا مارسـة للعنـف كالعدالة توزيع الثروة أو ا شاركة صـناعة وإ ـاد القرارات الـ س حياة ا واطن أو إجبار النظام على العدول عن قرارات أو سياسات إ دها أو يزمع إ ادها وترى القوى الـ ارس العنف أنا تضر صا ها، وبعض الفئات ا مارسة للعنف قد تدف إ الإطاحة بالنظام السياسي.

ومن أهم أشكال العنف السياسي كن الإشارة إ :

1-الاغتيالات و اولات الاغتيال :

وهي عمليات القتل أو اولات القتل الـ تسـتهدف شخصيات ر ية تشغل مناصب ذات تـأثـ علـى القـرار السياسي أو ذات صلة راكز صناعة القرار و مقدمتـهم رؤساء الدول ورؤساء الس الوزراء والـوزراء وزعمـاء الأحزاب والقيادات الأمنية ورؤساء رير الصحف.

2-الإنقلابات أو اولات الإنقلاب :

ويقصد بالإنقلاب عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة ا اكمة وغالبا ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبـة ذاتا أو ل بة جديدة ل النخبة الـ الإطاحة با وغالبا ما تتم عاونة عناصر من ا ؤسسة العسكرية أو الشـرطة أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة مساندة شعبية وقد لا تقترن بتغـ طبيعة النظام السياسي وقد يترتب عليهـا ـولات جذرية فيما بعد ومن يتحول الإنقلاب إ ثورة ويشار هذا الصدد إ إنقلابات ناجحة و اولات إنقلابية فاشلة.

3-التمرد :

وهو شكل من أشكال ا واجهة ا سلحة للنظام القـائم من قبل بعض العناصر ا دنية أو العسكرية أو الإثـنـ معـا وذلك مارسة الضغط والتأثـ على النظام للإستجابة صـا معينة ذه القوى، وقد يكون التمرد طويل ا ـدى مقدمـة لثورة قد تطيح بالنظام برمته . وطبقا جم القوى الـ تتمرد كن القول بأن هناك التمرد ا ماهـ ي، وهو الذي يشـارك فيه عدد كبـ من ا واطن وهناك التمرد العسـكري، وهـو الذي تقوم به عناصر من القوات ا سلحة أومن قوات الأمن، أو الإثنـ معا، وهو الأكثر خطورة لأن العناصر ا تمـردة هذه ا الة تلك السلاح وا ة القتالية، كما أنـا تشـكل الدعامة الأساسية ماية النظام، ونظرا للتداخل والتشابك بـ أحداث الشغب والتمردات فإنه إدراجها فئة واحدة.

4-أعمال الشغب :

ويقصد بها إستخدام العنف من جانب مجمـعـات مـن المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وكذلك ضـد الممتلكات الخاصة أو العامة فيما يصاحب أعمال من الشغب من إمكانية القتل والتخريب والتدمي، وقد تكـون أعمـال الشغب عامة أو محدودة، بمعنى أنها قد تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيا (مدن عديدة) ويشترك فيها عدة فئات إجتماعية و تمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب على نطاق واسـع، كما حدث في الجزائر في أحداث أكتـوبر 1988 . وقـد تكون أعمال الشغب محدودة تنتشر في نطاق جغرافي ضـيق نسبيا، حي سكني في مدينة ، أو مدينة صغيرة وتشارك فيها الغالب فئة إجتماعية واحدة ويكون حجم الخسـائر المادية والبشرية الناجم عنها غير محدود.

5-عمليات الإعتقال لأسباب سياسية :

و تمثل هذه العمليات سلوكا إعتياديا في العديد مـن دول العالم الثالث وإن تفاوت العنف من دولة إلى أخرى من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين. وعادة ما تـأتي هذه الإعتقالات في إطار تصدي النظم الحاكمة للاحتجـاج الجماعي والعنف السياسي، و في حالات عديدة تتم عمليـات الإعتقال لمجرد الإشتباه أو من باب الإجراءات تعتبرهـا السلطات وقائية لحفظ الأمن والنظام وهو ما يعرف بالإعتقال التحفظي أو الوقائي في بعض الدول العربية و تجدر الإشارة إلى أن عمليات الإعتقال كثيرا ما تمارس من قبل النظم الحاكمـة خارج إطار القانون أو في ظل ترسانات من القوانين المستبدة التي تصدرها النظم المعنية بقصد إحكام سيطرتها على مجتمعاتها وضرب عناصر و قوى المعارضة أو على الأقل تحجيمها و في هذا الإطار و يلاحظ أن حالة ألطواري معمول بها في معظم الدول العربية سواء بشكل معلن و في ظل هذه الحالـة فـإن هناك المئات من القوانين المعمول بها في هذه الـدول تخـول الأجهزة الأمنية سلطات واسعة وحتى في حالة وجود قـوانين جيدة فإنها لا تحظى بالاحترام من قبل النخب الحاكمة.

6 الأحكام المرتبطة بقضايا سياسية :

وتتراوح هذه الأحكام ما بين الحبس لمدة مختلفة ولإعـدام و عادة ما تستهدف المحاكمات لأسباب سياسية عناصر تنتمـي إلى قوى أو تيارات أو تنظيمات معارضة، وذلك بتهم مختلفة أبرزها التأمل بقلب النظم، و تشكيل تنظيمات سرية بالمخالفة للقانون، و العمل لحساب أطراف أجنبيـة، و المشـاركة في المظاهرات أو التحريض عليها، و في كثير من الحالات جرت مثل هذه المحاكمات بالاستناد إلى قوانين استثنائية و من خلال محاكم خاصة تحمل تسميات مختلفة (محاكم عسكرية، محـاكم خاصة ....) و هي عادة ما تكون مسيئة بعيدة عن مراعـاة الأس والاعتبارات القانونية التي تضمن عدالـة المحاكمـة و نزاهتها، مما يجعلها تشكل أحد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في العديد من دول العالم الثالث، وتصبح تقارير منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدوليـة والإقليميـة لحقـوق الإنسان بإنتهاكات هذه الدول لحقوق الإنسان.

7- إستخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي :

وعادة ما تعتمد النظم الحاكمة في البداية على قـوات الشرطة والأمن للتعامل مع مثل هذه الأحداث خاصـة وأن هناك وحدات مدربة على أعمال الشغب، ولكـن بالنسـبة لأعمال العنف المضادة التي تمثل تهديدا جديا للحكم، والتي تتعثر أجهزة الأمن في التعامل معها فإنه يتم إستدعاء الجيش للسيطرة على الأحداث.

رابعا : التمييز بين العنف السياسي وبعض المفاهيم الأخرى :

هناك خلط بين مفهوم العنف السياسي وعدة مفـاهيم من بينها، الإرهاب السياسي، عدم الإسـتقرار السياسـي، التطرف الديني، ولذلك الدراسة تسعى لرفع اللبس بين مفهوم العنف السياسي وهذه المفاهيم.

1- العنف السياسي والإرهاب السياسي :

البداية يجب التأكيد أنـه لا يوجـد مفهـوم محـدد للإرهاب، فهناك تعاريف متعددة ومتداخلة ومنبع هذا المفهوم شائع في الصحافة ورجال السياسة، وقد إرتـبط في أغلـب الأحيان بالأيديولوجية، وما يراه البعض إرهـاب، يعتقـده البعض الأخر، عمل مشروع ويظهر هذا الأمر جليا بالنسـبة للدول أو المنظمات، فأمريكا ترى أن ليبيا مثلا دولة إرهابية في حين ليبيا ترى العكس، وأيضا بالنسبة للأنظمة السياسـية فكل من يمارس العنف يعتبر في نظر ذلك النظـام إرهابيـا، فجوهر هذا الخلاف كن يرتبط دائما بالرؤى المتباينة حول ما يعتبر نشاطا يستوجب الإدانة، وما يعتبر كفاحـا مشـروعا يستحق الدعم، وأضحت كلمة إرهاب من هذه الزاوية محاطة بكم هائل من التشويش .

وقد عرفه توماس ثوزتون أن الإرهاب السياسي فعل رمزي يتم لإحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة مستلزما

إستعمال العنف و التهديد به ونكون إزاء مقومات أساسية إذ أن الإرهاب :
1-فعل من أفعال العنف أو التهديد به .
2-ينطوي الإرهاب على ات معينة (غ معتادة أو غ عادية تتجاوز ماهو شائع المتمع).
3-أن الفعل الإرها ذو طابع رمزي، ع أن ذلك الفعـل يقصد إليه، ويتم إدراكه بإعتباره رمزا، أي يكون ذا مغـزى أودلالة أوسع منه ذاته أي الفعل الإرها مل رسالة ما إ كافة الضحايا ا تمل يث يوقع الرعب وا ـوف قلوبم.

من هناك نستطيع أن نعرف الإرهاب ، بأنه الصـورة الوحيدة من صور العنف السياسي ال رص الفاعلون مـن خلال قيامهم بالعمل العنيف على اوز نطـاق وحـدود ا دف ا باشر للعمل العنيف ليصل تأث ه إ أفراد أو طوائف أخرى مستهدفة بالعمل الإرهاب وذلك ع رسالة أو إ اء ما ينطوي عليه الفعل الإرها 18.

فالعمل الإرها عادة ما يركز على التأث على عقل وقلب ا ماه ، أي التركيز على ما يفكر فيه الناس وما يشعرون به وهذا يؤثر بدوره على سلوكهم، وهذا الأمر لـيس قائمـا بصورة مطلقة العنف السياسي.

كما أنه الكث من الأحيان يأخذ العمل الإرها بعدا دوليا بصورة أو بأخرى بينما صور العنف السياسي قليلا مـا تأخذ ذلك الطابع وعادة ما تأخذ طابعا داخليا، وخلاصة ما سبق، يتضح أن هناك نوع من التشابك والتداخل بـ كل من العنف السياسي والإرهاب السياسي.

2-العنف السياسي وعدم الإستقرار السياسي :

تركز بعض الدراسات الكمية ال تناولت موضـوع العنف السياسي على ا لط بـ مفهوم العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي، فتطرح مؤشـرات العنـف السياسـي لاعتبارها مؤشرات لعدم الإستقرار السياسي، وبذلك أضحى ا فهومان مترادفان.

فظاهرة عدم الإستقرار ظاهرة تتميز با رونـة والنسـبية وتش إ عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء مايلزم من تغ ات لـ ابة توقعات ا ماه وتوجهاتـا ايؤدي إ العنف ا تبادل وتوسيع دائرة الصراع وتقـويض شرعية النظام وفعاليته. لذلك فإن العنف السياسي مفهومـا مركزيا لفهم حالة عدم الإستقرار فهو ا ظهر الرئيسي ـذه ا الة، ويعد قرينة واضحة على إنعدام الإسـتقرار السياسـي 19.

فالأنظمة الشمولية دول العا الثالث قد تلجأ إ إعتقـال كبار ا عارض وقد يل البعض الأخر إ أساليب الـتطهير والتصفية ا سدية، ا دف منها قيق حالة مـن الإسـتقرار داخل النظام. ومهما يكن فإن العنف السياسي هـو ا ظهـر الرئيسي لعدم الإستقرار لكنه ليس مرادفـا لـه، لأن عـدم الإستقرار السياسي مفهوم أوسع وأ ل من العنف السياسي.

3-العنف السياسي والعنف الدي :

إن الدين يعد أحد موجهات ا ركة الإجتماعية ال تسـعى إ تبديل ا نظومة الفكرية أي واقع إجتمـاعي وذلـك باعتبار الدين إستجابة لظروف إجتماعية، إقتصادية، وسياسية وثقافية معينة فالدين، وفقا لذلك أن التغ السـريع يقحـم الفرد مفهوم الذات بدون حدود فيبدأ التساؤلات حول من أكون وما هو هدف حيا إ آخره، ويقدم الفكر الدي مفهوم الذات كترياق واسع ا دى يشفى من صدم التغـي الإجتماعي.

وقد أجرى مارك جيز MARKJ دراسة بعنوان ا نطق العنف العقائدي وقد حاولت الدراسة إستكشاف أصول العنف غ ا كومي بـ السكان السيخ دولة البنجاب ا ند، حيث تربط الدراسة بـ الإيديولوجية لدينية وبـ شدة الشعور بالنضال أو ا ركة و مل النضال، ويرى الباحث أن تلك الأيديولوجية تعد أهم العوامل ال تفسر وجود العنف الدي ويتخذ العنف السياسي الدي بصفة عامـة إحـدى الصور التالية : 20

الصورة الأو هي ما يطلق عليه عليه العنف السياسـي ا ذه وفيه تنتمي ماعات ا تصـارعة إ ديـن واحـد أساسي، تلفون من حيث إنتسابم ذهب دون آخـر، فالصراعات ا وجودة بـ الكاثوليك وال وسـتانت رغـم إنتسابم لدين واحد، كذا لشيعة والسنة ا سلم ، وكـل فئة و أصحاب كذهب ترى ن مذهبها هو ا نهج السـليم تطبيق الدين.

أما الصورة الثانية وهو مايسمى بالعنف السياسـي الـدي أدخلي ع يكون لصراع داخل ا ذهب الواحد وذلك حول السلطة فكل فئة ترى أنا ملتزمة بتعاليم الدين والأخـرى لا.

أما الصورة الأخ ة وهي العنف السياسي الدي ا وجه من اعة دينية إ اعة دينية أيضا ولكنها تنتمي لدين تلـف ويدور هذا العنف أيضا شأن غ ه حول السلطة .

خامسا : التفس ات ا ختلفة للعنف السياسي :

هناك عدة إ اهات تفس العنف السياسي، أو ـا الإ اه ا اركسي، ويركز هذا الإ اه على عنصر الإسـتغلال الذي ارسه طبقة ـدودة العـدد والسـيطرة إقتصـاديا وسياسي على الطبقات الأخرى، إلا أن العلاقة ب الإستغلال والعنف ليست ميكانيكية بل تتوسطها بعض ا تغ ات مثـل الوعي الطبقي، والتنظيم السياسي والقيادة وثانيـا، الإ ـاه الوظيفي 21، ويفسر العنف السياسي بوجود حالة من العجز أبنية النظام السياسي لا تستطيع معها القيـام بوظائفهـا بفاعلية، ومن هنا تفقد القدرة على التكيف والتـأقلم مـع التغ ات ا ديدة ال قد يكون مصدرها داخليا وخارجيـا، وال تتضمن ا زيد من الضغوط على النظام القائم. ولذلك قد يلجأ النظام إ القوة والإكراه قاومة هذه الضغوط والتحكم فيها، وهذا يؤدي إ تزايد إحساس ا واطن بتدهور شرعيته، ومن يزداد إ راطهم أعمال العنف ا ضاد له.

والإ اه الثالث هو الإ اه السلوكي، ويركز علـى مقاومـة الإحباط ا ولد للعنف، و ة العديد من العوامـل تـؤدي إ الإحباط أ ها، اتساع الفجوة ب مايتوقعه ا واطن وب مـا صل عليه فعلا، أو اتساع ا وة والتناقض بـ شـعارات النظام و ارسته، انب وجود أزمة حادة كهز ة عسكرية، أو أزمة إقتصادية كلها عوامل تقود إ الإحباط .

لكن لاتوجد علاقة ميكانيكية ب الإحباط والعنـف فثمـة عوامل كن أن ول دون العنف رغم وجود الإحبـاط ، كأن يكون هناك تفس للفقر بأنه غضب إلآهي أو إمتحان اوي. كما أن تزايد ا قدرة القمعية للنظام قد تدفع الأفراد لتفريغ طاقاتم ، وتوجيه إحباطا تم و مصـادر أخـرى للتنفيس ، كما أن انتشار روح السلبية وعدم ا شاركة بـ أفراد ا تمع ، إ جانب نقص الكوادر السياسـية وضـعف التنظيمات السياسية كن أن نعبئ قطاعات من ا واطن ضد النظام، كلها عوامل ول دون تر ة الإحباط إ عنف.

وإذا سلمنا بأن أي من الإ اهات السابقة لايكفـي فـرده لتفس العنف السياسي على إعتبار أن العنف ظاهرة مركبـة متعددة ا تغ ات ومن ة لا كن تفس ها بعامل واحد فقـط بل كافة العوامل السابقة تتفاعل مع بعضها لتقود إ العنف. إلا أن السؤال ا وهري هو ت أي ظرف ي ز دور عامـل مع على آخر دون العوامل الأخرى، يث يصـبح هـذا العامل أساسي والعوامل الأخرى مكملة

ا لاصة :

من خلال عرضنا تبي لنا أن تعاريف العنف السياسـي متنوعة و متعددة إلا أنه يوجد شبه إتفاق بـ أغلب الدارس للظاهرة على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية ، ورغـم الآختـلافات ا وجـودة بـ الـباحث ديد طبيعة و أهداف القوى ا رتبطة به ، فأن أغلبهم يعرفونه بأنه إسـتخدام القـوة ا اديـة أو التهديـد بأستخـدامها لتـحقيق أهـداف سياسـية ، ومـن هـذا ا نطلق فإن العنـف السياسـي قـد يـ ـكون منظمـا ، كالانقـلابات ، وعمليات الأغتيـال، أو غـ منظـم كأحداث الشغـب، و قـد يكـون فرديا كالآغـتيال أو الأخـتطاف، أو ـاعيا كا ظـاهرات، الآضـرابات، و أحداث الشغب ، وعلنيا كا ظـاهرات أو سـريا كأغتيـال عناصر ا عارضة.

كما قد لاحظنا خلط ولبس ا فاهيم بـ العنـف السياسي و ا فاهيم ا شابة كالارهاب السياسـي و العنـف الدي ، وعدم الأستقرار الساسي ، فإذا كان إستخدام العنف عنصر أساسيا للعمل الأرها ، فإن كل سلوك عنيف لايعـد عملا إرهابيا فمظاهر العنف تتعدد و تتفرع بشكل يتجـاوز مفهوم الأرهاب ، أما العنف الدي ا نظم يعد إحـد صـور العنف السياسي ا نظم ح أن عدم الأستقرار السياسـي يعت العنف السياسي هو ا ظهر الرئيسي لعـدم الأستقـرار لإن الأستقرار مفهوم أوسع و أمثل .

من جهة أخرى رأينا أن هناك العديد من النظريات الـ حاولت تفي العـنف السياسي كالنظريـة ا اركسـية ، و النفسية ، و الوظيفية و إن كانت أغلبها إرتبطت أساسا ة و تقاليد ا تمعات الغربية .

قائمة المراجع

1-حسن توفيق ، ظاهرة العنف السياسي النظم العربية : ب وت م د و ع ط 1 1992 ، ص 41
2-عبد الوهاب الكيلا ، ا وسوعة السياسية ، لبنان ، دار ا دى للنشر والتوزيع .جزء 04 ص 255
3-عبد العظيم بن صغ ، العنف السياسي وتأث ه ول السلطة ، رسالة ماجست غ منشورة جامعة ا زائر معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2000 ، ص16
4-عبد الناصر حريز ، الإرهاب السياسي : دراسة ليلية ، القاهرة مكتبة مدبو ط1 1996 ص 48
5-د.قدري حنفي ، حول العنف السياسي رؤية نفسية : د. نيف مسعد (رير وتقد) ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية 1995 ، ص 43
6-د. خليل أ د خليل ا فاهيم الأساسية علم الإجتماع : لبنان دار ا داثة ط1 1984 ص85
7-قيس هادي أ د ، الإنسان ا عاصر عند هربرت ماركيوز ، ب وت دار ا ؤسسة العربية للدراسات والنشر 1989 ، ص145
8-د.علي ليلة ، الأبعاد الإجتماعية للعنف السياسي : د. نيف مسعد(رير وتقد) ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية 1995 ، ص 66
9-نفس ا رجع ، ص69
10-عبد الناصر حريز ، مرجع سابق ، ص44
11-حسن توفيق ، مرجع سابق ، ص42
12- philippe.Braud , La violence politique dans les democraties Europeenes occidenttales , paris :Lharmatan 1993,P28

13-حسن توفيق ، مرجع سابق ، ص42
14-تيد هندريش ، العنف السياسي : فلسفته –أصوله –أبعاده .تر ة عيسى طنوس وآخرون ب وت دار ا س ة ط1 1986 ، ص 32
15-حسن توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي مصر (1952-1987) دراسة كمية ليلية مقارنة ا ستقبل العر ، العدد 117 م د و ع ب وت 1988
16- Johnson , G,Revolutionary Change , Little Brown Boston ,1970 P27
17- مد حس أبوعلاء : العنف الدي مصر القاهرة ا روسة ط1 1998 ص 177
18-نفس ا رجع ص 178
19- زيد من التفاصيل أنظر : حسن توفيق ، ظاهرة العنف السياسي مصر ، د.علي الدين هلال (رر) النظام السياسي ا صري الغ والإستمرار ، م البحوث والدراسات السياسية 1988 ص925 .
20- Weinberg , Leonard B.Introducation to political terrorism. New York :C Graw.Hill publishing company 1989 P5
21- زيد من التفاصيل حول الإ اه الوظيفي : Johnson , G.op.cit P56 - 58 (1)

Modification de la situation juridique de l'employeur et sort du contrat de travail

Samar Nasreddine
Université de Ouargla

La crise que vit l'entreprise dans l'économie moderne a une incidence directe sur le plan social. Les difficultés économiques, conjoncturelles ou structurelles, le changement des modes de production,les reconversion ,l'automatisation , tous ces phénomènes ont eu pour conséquence de rendre précaire la situation des salaries. Ceux-ci peuvent à tout moment se trouver privés d'emploi au nom de la rentabilité et de l'efficacité de l'entreprise . Et c'est pourquoi la défense de l'emploi et la garantie de sa stabilité sont devenues la principale revendication des organisations salariales, revendications légitimes que le doit du travail n'a pu manquer de prendre en considération.(1)

Ainsi ou a pu imaginer des solutions législatives qui tendent toutes à un même objectif, à savoir la préservation de l'emploi : réduction du temps de travail, départs volontaires, abaissement de l'âge de départ à la retraite etc…

L'efficacité de ces mesures reste encore l'objet d'un débat très animé .

Une autre disposition contenue dans la Loi 90 -11 du 21 Avril 1990 relative aux relations de travail participe elle aussi à cette préoccupation .

En effet d'après l'art. 74 al. 1 de cette loi «s'il survient une modification dans la situation juridique de l'organisme employeur, toutes les relations de travail en cours au jour de la modification subsistent entre le nouvel employeur et les travailleurs ».(2) Ainsi seront donc sans influence , les vicissitudes juridiques que peut connaître l'entreprise sur le sort des contrats individuels de travail . Ceux ci subsistent entre les salariés et le nouvel exploitant dès lors que la permanence de l'entreprise est assurée (3).Mais cette disposition,destinée à garantir l'emploi au cas où survient une modification dans la situation juridique de l'entreprise est-elle réellement efficace ? Si en apparence elle l'est dans la mesure où le salarié est tenu à l'abri des changements que connaîtrait son entreprise, la réalité doit nous conduire à être plus nuancé .

En limitant d'une façon restrictive le domaine où le principe du maintien du contrat doit jouer (I) , et en reconnaissant des prérogatives étendues aux employeurs successifs de mettre fin aux relations de travail lors du transfert d'entreprise (II), la jurisprudence (4) rattrapée sans doute par les réalités économiques va battre en brèche cett disposition législative .

I) Domaine d'application du principe de la continuation du contrat de travail :

Le principe de la continuation du contrat de travail saisit un nombre incalculable de situations dans lesquelles s'opère un changement dans la condition juridique de l'employeur (A). Cependant, ce principe comporte certaines limites (B)

A) champ d'application :

La continuation du contrat de travail doit être étendue à toutes les vicissitudes juridiques de l'entreprise , que la cession de celle-ci soit totale (a) ou partielle (b). .

a) Application aux cessions totales :

Dans son acception la plus simple , la modification de la situation juridique de l'entreprise se traduit par le changement de l'identité de l'exploitant, donc de l'employeur, comme en cas de cession (5), de succession (6), de fusion (7), de transformation de fonds , ou de mise en société .

Mais la jurisprudence étend le principe de la continuation des contrats de travail à toutes les vicissitudes juridiques de l'entreprise .

Ainsi, il a été décidé que doivent être considérées comme des modifications de la situation juridique de l'entreprise :

-la prise en location (8) ou la mise en location-gérance (9), et à l'inverse , la reprise par le propriétaire du fonds loué. (10)

- la transformation de la forme juridique de l'entreprise (11),
- et enfin la filialisation. (12)

Mais si dans ces exemples, la modification de la situation juridique de l'employeur laisse intacte l'activité de l'exploitation, c'est à dire l'entreprise continue à exercer la même activité sous une direction nouvelle, il est des situation ou cette modification se double d'un changement d'activité plus où moins profond . Doit-on alors conclure qu il n'ya plus continuité de l'entreprise – condition d'exercice du principe –, et que le changement de l'activité empêche de ce fait la transmission des contrats de travail au

nouvel exploitant? La question reçoit en jurisprudence une solution nuancée .
Ainsi, lorsque l'activité n'est pas radicalement différente de celle exercée auparavant, on fait appel à la notion de « connexité » pour décider de la continuation de l'entreprise, et partant de la transmission des contrats de travail . Et dans cet ordre d'idée, il a été jugé qu'un commerce de prêt à porter peut succéder à un commerce de tissus et c'est toujours la même entreprise qui continue (14).
En revanche si le nouvel exploitant décide d'un changement radical de l'activité , ou même en conservent la même activité , apporte des modification importantes aux procèdés de fabrication, ou au mode d'exploitation de l'entreprise,il n'y a plus continuation de celle-ci, et par conséquant doit être écarté le principe de la transmission des contrats de travail .
Ainsi il a éte jugé que lorsque le nouvel exploitant a eu recours à la technique d'incinération pour la destruction des déchets urbains alors que l'entreprise le faisait auparavant par pyrolyse (15), ou lorsque le cessionnaire décide de changer l'affectation d'un comion qui n'était par équipé spécialement pour un usage déterminé,en camion de transport d'ordures (16), les salariés ne peuvent se prévaloire de la continuation de leurs contrat de travail faute de la continuation de l'entreprise, condition préalable à l'application du principe .
En vérité, ce critére de changement profond ou non de l'activité de l'entreprise qui conditionne la continuation ou non des contrat de travail n'est pas satisfaisant car il n'est pas toujours facile à cerner .Bien plus, il va à l'encontre de la finalité même de la disposition législative qui édicte le principe de la transmission des contrats de travail en cas de modification juridique de la situation juridique de l'employeur .
En effet, ce critère subordonne la continuation des contrat de travail à la permanence de l'entreprise alors que ce qui importe réellement est la permanence des postes de travail (17) Et dès lors, si la continuation des contrats de travail , malgré la modification intervenue dans la personne de l'employeur doit tendre à garantir la stabilité de l'emploi , alors les juges doivent rechercher à chaque fois si, malgré le changement apporté par le nouvel exploitant, la stabilité de l'emploi du salarié – au regard de ses qualifications – n'aurait pas été assurée .
Et au critère de la permanence de l'entreprise, on substituera un critére plus objectif , celui de la permanence de l'emploi (18)

b) Application aux cessions partielles :

Il est acquis, depuis longtemps que les contrats de travail doivent être maintenus alors même que la cession de l'entreprise n'est pas totale (19).
Cependant, l'application du principe de la continuation des contrats en cas de cession partielle de d'entreprise ne va pas sans soulever quelques difficultés .
La première consiste à tracer les contoures de cette notion de cession partielle .
On définit généralement l'entreprise – dans son sens organique-, comme une organisation composée de moyens matériels (biens formant une universalité) et humains , destinée à la production de biens et de services (20). L'entreprise est donc appréhendée à la fois à travers les biens qu'elle met en œuvre et les hommes qui contribuent à l'œuvre commune, le tout dans une finalité de production .
Et comme lors d'une cession totale de l'entreprise, la jurisprudence veille, même en cas de transfert partiel à ce que la condition de la permanence de l'entreprise, préalable au maintien des contrats en cours soit toujours respectée. Ainsi, la cession partielle emportant continuation des contrats de travail doit se traduire par le transfert d'une« banche d'activité importante dotée d'une organisation autonome » (20), c'est à dire une entité économique autonome comprenant des éléments d'exploitation (matériel, stockes…) et un personnel spécialement affecté à cette activité (22). Et ceci doit conduire logiquement à écarter du champ d'application du principe du mentien des contrats, la cession qui porte sur certains éléments d'actifs isolés, tel qu'un camion(23) ou une machine(24). Mais plus délicate est la question de savoir si la transmission de certains éléments incorporels peut être ou non assimilée à un transfert partiel de l'entreprise.
La Jurisprudence semble en tout cas l'admettre dans l'hypothèse de la transmission d'une marque .
Ainsi il a été décidé que lorsque une entreprise céde à une autre le droit d'exploiter une de ses marques, les contrats des représentation qui en assuraient la diffusion doivent continuer avec le cessionnaire (25) .
C'est qu'en effet, et bien qu'une marque ne soit pas une entreprise , la jurisprudence semble retenir dans ce cas le critère de la clientèle ,car celle-ci reste attachée à la marque indépendemment de l'identité du fabricant du produit , et lui reste fidèle tant que le produit lui donne satisfaction (26).
La seconde difficulté consiste à savoir qui des salariés de l'entreprise, lors d'une cession partielle doivent être concernés par la continuation des contrat de travail .
On peut en effet imaginer que pendant une cession partielle , le cédant profite pour faire passer au cessionnaire les salariées dont il

veut se débarrasser, soit parce qu’il sont les moins qualifiés , ou tout simplement ceux dont il n’était pas satisfait . Or sur ce point , la jurisprudence considère que seuls sont concernés par le maintien de leurs contrats de travail , les salariés qui étaient «exclusivement affectés » à l’activité ainsi transférée (27).
Bien plus, si l’activité objet de la cession ne bénéficiait pas d’un personnel spécialement affecté, aucun contrat de travail ne pouvait être mis à la charge du cessionnaire(28) .

B) Les limites d’application du principe de la continuation du contrat

Au champ d’application du principe du maintien des contrats de travail , la jurispou dence apporte deux tempéraments :
Le principe ne recoit application qu’à la condition que l’entreprise ne disparaisse pas(a), et qu’un lien de droit unisse les deux employeurs successifs (b) .

a)Non disparition de l’entreprise

En exigeant la permanence de l’entreprise, ou du moins la continuation d’un activité économique, la jurisprudence, on l’a vu, exclut les hypothèses où le transfert de l’entreprise se double d’un changement profond de l’activité : il n’y a plus de continuation de l’entreprise et le personnel ne peut prétendre au maintien de sa relation de travail avec le nouvel employeur .En effet, quand l’entreprise originelle meurt pour laisser place à une entreprise nouvelle , le personnel peut être valablement licencié et ne pourra bénéficier d’aucune indemnité de rupture car il ne pourra ni se retourner contre le premier employeur qui invoquera la force majeure, ni contre le nouveau propriétaire qui se défendra de l’absence de tout lien de droit entre les salariés de son prédécesseur et lui même (29).
La même solution est retenue lorsque l’entreprise , généralement pour des motif s économiques cesse toute activité , puis est reprise par un autre entrepreneur après un temps plus au mois long. Dans ce cas , il y a rupture de la continuation de l’entreprise et les contrat de travail conclu par le cédant deviennent inopposables au nouvel exploitant .
Encore faut-il que la fermeture de l’entreprise puis sa reprise soient effectives et opérées sans intention de faire échec au maintien des contrats de travail .
En effet il arrive que l’employeur, pour faciliter la reprise de son affaire libérée de tout le personnel, simule la fermeture de l’entreprise et procède au licenciement de tout les salariés pour cause de cessation d’activité. Et ainsi , les contrat de travail , rompus avant l’intervention de la cession ne sont plus en cours et ne passeront donc pas à la change du repreneur (30) .

Aussi, la fermeture suivie peu de temps après d’une réouverture de l’entreprise sous une direction nouvelle doit etre considérée comme une opération de fraude à la loi (31), visant à faire obstacle à la continuation des contrat de travail, si cette fermeture avait pour seul but de faciliter le transfert de l’entreprise (32). Et les licenciement ainsi intervenus doivent être déclarés non pas abusifs mais nuls, autrement dit inopposables aux salariés qui peuvent contraindre le cessionnaire à les poursuivre (33). Aussi, la jurisprudence se montre très hardie à rechercher l’intention du cédant qui procède à la fermeture de l’entreprise, et si les licenciements qui y font suite n’ont pas étés effectués en vue de la cession(34).

b) Exigence d’un lien de doit

Examiné sous l’angle de la technique du droit civil, le principe de la continuation du contrat de travail apparait comme une dérogation à autre principe, celui de l’effet relatif des conventions (35). En effet , l’ayant –cause, c’est à dire le nouvel employeur reste tenu au respect des contrat de travail passés par son prédécesseur alors même qu’il n’en avait pas été partie .
Cette conception civiliste doit logiquement conduire à exiger un lien de droit ,c’est à dire un rapport d’auteur à ayant cause entre les deux employeurs successifs, à défaut duquel le principe du maintien des contrat de travail ne saurait recevoir application .
Or cette logique , qui conduirait nécessairement à restreindre le champ d’application du principe fut vite abandonné, et dés 1934 , la jurisprudence refuse de voir dans ce lien de droit une condition préalable au maintien des contrat de travail en cas de changement dans la personne de l’employeur (36).
Pour la Cour de Cassation, ce principe destiné a garantir aux salariés la stabilité de leur emploi doit recevoir application dans tous les cas où la même entreprise continue à fonctionner sous une direction nouvelle sans qu’il y ait lieu de rechercher sil existait ou non des liens de droit entre les employeurs successifs (37).
Ainsi , le principe de la continuation des contrats de travail va devoir jouer dans tous les cas où intervient une modification de la situation juridique de l’employeur, pourvu qu’il y ait permanence de l’entreprise , ou au moins celle de l’activité économique, même si aucun lien de droit n’unissait les deux exploitants successifs (38) .

Mais l'extension excessive – et parfois même abusive de ce principe allait déboucher quelquefois sur des situations pour le moins surprenantes notamment en cas de changement de prestataires de services .
La situation se présente comme suit : une entreprise fait appel à une société spécialisée pour assurer le service de gardiennage ou de nettoyage, ou lui confie la gestion de sa cantine ou le transport de son personnel. Puis le contrat arrivé à terme , l'entreprise utilisatrice de ces services procède à sa résiliation pour confier cette même tâche à une autre société . Pour la Cour de cassation , lorsque la société continue à assurer le service confié précédemment à une autre société , il s'agit bien de l'exploitation de la même entreprise (39), c'est à dire que le remplacement d'une société par une autre constitue une modification juridique de l'entreprise et conclut tout logiquement que les contrats de travail conclu s par la société qui a perdu le marché doivent être maintenus par le nouvel exploitant. (40) .
Une situation analogue se rencontre encore dans le domaine des travaux publics où deux adjudicataires se succèdent dans un même marche (41) .
Mais une telle extension n'allait pas manquer de susciter l'inquiétude de la doctrine (42) qui voit dans cette jurisprudence un moyen de fausser le jeu de la libre concurrence économique ,dans la mesure où une société qui emporte un marché précédemment détenu par une autre se voit contrainte soit de conserver les salariés de l'entreprise concurrente au risque de se retrouver en situation de sureffectif, soit de procéder au licen ciment de ces derniers mais en supportant dans ce cas les indemnités de rupture(43).
Bien plus, cette solution dégagée par la jurisprudence reserve parfois à l'entreprise utilisatrice de services de bien mauvaises surprises. Ainsi , cette entreprise qui, à l'expiration du contrat procède à sa résiliation parcequ'elle n'est pas satisfaite des services du premier prestataire, et à son remplacement par un autre, voit lui revenir
- par le jeu du transfert des contrats de travail – ces mêmes salariés dont elle était mécontente !

Sensible sans doute à ces critiques, la jurisprudence après un demi-siècle marqué par une position d'une constance remarquable, opère à partir de 1985 un revirement spectaculaire.
C'est d'abord l'Assemblée Plénière de la Cour de cassation qui donne le ton en affirmant et d'une façon qui ne prête à aucune équivoque que la modification de la situation juridique ne pouvait résulter de la perte d'un seul marché (44).Ensuite, lui emboîtant le pas, la Chambre Sociale exigea un lien de droit entre les deux employeurs successifs comme condition essentielle au maintien des contrat de travail.
Ainsi il a été décidé, et dans le domaine des travaux publics, que le nouvel adjudicataire n'est pas tenu de conserver à son service les salariés de l'entrepreneur auquel il vient de succéder, même affectés au chantier qu'il vient de reprendre et cela, faute d'un lien de droit unissant les deux employeurs (45)
La même solution est retenue lorsque l'entreprise utilisatrice de services reprend ledit service confié à une société spécialisée pour ensuite assurer elle- même sa gestion (46) .
Donc le principe est désormais posé : pour qu'il y ait transmission des contrats de travail , un lien de droit doit exister entre les employeurs successifs, à défaut duquel, le principe doit être écarté.
Cependant, l'exigence d'un tel lien doit être nuancée .En effet s'il est admis désormais qu'en cas de reprise en gestion directe par l'entreprise utilisatrice des services, de certaines activités dites d' intendance (gardiennage, nettoyage , transport du personnel) la continuation des contrats de travail doit être écartée , il en va autrement lorsque l'activité confiée ou concédée à des prestataires extérieurs puis reprise par l'entreprise , a trait à certains aspects de la production ou de la distribution de ses produits(47) .
Il est vrai que de prime abord , on peut penser que les deux situations peuvent être assimilées car finalement, et dans les deux cas l'entreprise reprend ce qu'elle a concédé à une autre,mais en réalité, l'assimilation est trompeuse .
En effet, si dans la première hypothèse (reprise d'un activité d'intendance), il y a bien un lien de droit unissant le prestataire et l'entreprise utilisatrice des services lors de la cession,ce même lien fait défaut lors du retour de cette même activité à l'entreprise cédante. On peut même dire que la reprise par cette dernière de cette activité qui est extérieure à son activité proprement dite marque la fin justement de ce lien droit (48)
.
Au contraire lorsque une entreprise reprend une activité de production ou de distribution précédemment concédée à une autre, il s'agit bien à l'origine d'une sorte de démembrement de l'activité même de l'entreprise cédante (cession partielle), créant un premier transfert de l'exploitation lors de la cession vers l'entreprise cessionnaire et un second transfert vers l'entreprise cédante cette fois ci au moment de la reprise (49) Et dés lors, la condition de l'existence d'un lien de droit se trouvant remplie, l'entreprise est tenue au maintien des

contrats de travail conclus par le cessionnaire.

II) Prérogatives des employeurs successifs quant au contrat objet de la transmission

Le contrat de travail ainsi transmis, il reste à déterminer les pouvoirs du nouvel employeur Un principe fondamental domine cette question : le cessionnaire ne saurait avoir moins de droits que le cédant, et de ce fait le nouvel employeur pourrait procéder à la rupture de la relation de travail (A), et a priori à sa modification (B).

A)Rupture pour réorganisation de l'entreprise :

Il est admis et depuis longtemps que la transmission des contrats de travail au cessionnaire ne fait pas échec au doit de celui –ci de procéder au licenciement de certains salariés lorsqu'il justifie d'une réorganisation de l'entreprise (b) .
Mais le cédant ne peut pas en principe procéder à de tels congédiements avant le transfert de l'entreprise même si à ce moment là , la réorganisation des services a été déjà décidée par le cessionnaire. Mais sur ce point là , la jurisprudence a encore évolué (a).

a) Rupture avant le transfert de l'entreprise

Le cèdent peut procéder lui-même à la réorganisation de l'entreprise et au licenciement de certains salariées si au moment du congédiement , la cession n'était pas encore envisagée (50). Mais pourrait –il opérer ces congédiements en vue de la réorganisation décidée par le cessionnaire ?
On peut penser de prime abord que la réorganisation de l'entreprises envisagée par le cessionnaire avant ou au moment de la cession peut légitimer les licenciements effectués par le cédant avant le transfert de l'entreprise, du moins lorsque les salariés licenciés n'ont pas été remplacés. C'est qu'on effet, la suppression des postes de travail, décidée déjà par le nouvel employeur dans le cadre d'une réorganisation conduira inévitablement au licenciement des salariés après la cession(51). Doit-on alors conclure qu'il serait indifférent pour ces salaries qu'ils soient licenciés avant ou après la cession, par l'ancien employeur ou pour le nouvel exploitant ? Le raisonnement est séduisant mais il n'en est pas moins dangereux, car si les salariés effectivement ne subissent pas de dommages lorsque leurs postes de travail sont supprimés, il ne faut pas perdre de vue que la cession de l'entreprise a souvent lieu suite à des difficultés économiques et financières . Or si on admet que l'ancien employeur puisse licencier dans le cadre d'une réorganisation projetée par le cessionnaire, les salariés congédiés ne peuvent dans ce cas ni se retourner contre ce dernier pour le paiement des indemnités de rupture, et cela pour cause d'absence de tout lien de droit, ni contre leur ancien employeur, celui là étant devenu insolvable.
On peut même imaginer une collusion frauduleuse entre le cédant et le cessionnaire qui par cette manœuvre libérera ce dernier de payer toute indemnité de rupture en transférant cette obligation à la charge du premier employeur qui de toute façon ne pourra pas payer.

Aussi doit-on conclure que si les salariés dans le cas où leurs postes de travail sont supprimes doivent être de toute façon licenciés, autant qu'ils le soient par un cessionnaire solvable que par un cédant en difficultés.
Cette solution qui est en somme profitable aux salaries en tant qu'elle laisse intacts leurs droits aux indemnités de rupture a été celle adoptée par la Cour de cassation en France qui jusqu'en 1980 condamnait systématiquement tous les licenciements antérieurs à une cession d'entreprise (55).
Mais un arrêt du 31 janvier 1980(56) marque un revirement inattendu d'une jurisprudence jusque là constante(57), en admettant désormais que le principe de la continuation des contrats de travail ne fait pas nécessairement obstacle à ce que, avant même que ne s'opère la cession, le salarié soit licencié compte tenu de la réorganisation à laquelle le futur exploitant a d'ores et déjà décidé de procéder(58) .
Cette solution, critiquable sur le plan du droit car elle bat en brèche le principe même du maintien du contrat du travail, peut trouver sa justification par ailleurs en ce qu'elle rend plus aisée la transmission des entreprises en difficultés en déchargeant l'acquéreur de payer les indemnités de rupture, permettant ainsi de sauvegarder l'outil de production et de conserver au moins une partie des postes d'emploi.

b) Rupture après le transfert de l'entreprise .

Si le nouvel exploitant dispose des mêmes prérogatives qui étaient celles de l'ancien employeur, il devient évident que «le principe qui s'oppose seulement à l'extinction automatique des contrats par le seul fait du changement n'interdit pas à l'employeur,après transformation,de réorganiser l'entreprise en licenciant le personnel qui lui paraît inutile, à la

condition de respecter les régles relatives aux ruptures»(59)
Et c'est à peu prés à cette formulation que la Cour de cassation en France s'en tient lorsqu'elle décide que la modification de la situation juridique de l'entreprise «ne fait pas échec au droit que possède l'employeur de réorganiser son entreprise en supprimant des emplois qui lui paraissent inutiles»(60). Et justement, le transfert de l'entreprise est très souvent suivi de la réorganisation de ses services car dans la plupart des cas ,la cession de l'exploitation intervient suite à des difficultés économiques (financières, structurelles ou autres).
Mais le pouvoir de réorganisation que possède le nouvel employeur ne tend nullement à contrarier le principe du maintien des contrats de travail, car si les conditions du transfert sont remplies, le cessionnaire ne peut s'opposer à la continuation de ces contrats. Ceux-ci passent bien à la charge du nouvel employeur qui peut à ce moment,mais à ce moment seulement provoquer leur rupture (61), selon les règles de droit commun en la matière, c'est à dire suivant les mécanismes applicables aux licenciements pour cause économique, (62) Et c'est à ce cessionnaire qu'incombera alors la charge de payer les indemnités de préavis et de licenciement.
Or,c'est sur ce point là justement que le transfert du contrat de travail deviendra profitable au salarié licencié (63).
En effet et selon une jurisprudence constante, les indemnités de rupture doivent être calculées sur la base de la totalité de l'ancienneté acquise en y incluant le temps passé chez l'ancien employeur (64) .
Ainsi, et par l'effet du maintien du contrat de travail, le salarié reste attaché à une seule entreprise, peu importe que celle-ci ait changé de statut juridique,ou changé de propriétaire. Le travailleur est tenu par un seul contrat de travail qui englobe toute l'activité dans son ensemble.
Et la jurisprudence, poussant ce raisonnement encore plus loin, décide dans ce cas précis, que l'ancienneté passée au service de l'ancien employeur doit être prise en compte non seulement pour le calcul de l'indemnité de préavis et de licenciement, mais encore pour le calcul des indemnités des congés payés(65), et l'indemnité de départ en retraite (66).
Elle exige même que le certificat de travail contienne les mentions relatives à l'ensemble des activités du salarié dans l'entreprise, y compris celles exercées sous l'égide de l'ancien employeur(67).
Et dans ce même ordre d'idée, il a été soutenu que l'ancienneté acquise chez le précédant employeur doit être prise en compte lorsqu'il s'agit de déterminer l'orde des licen ciments, à coté bien sur des autres critères, tels que l'expérience dans le poste, la qualification professionnelle ou les charges de famille (68). Ainsi, et grâce au principe du maintien du contrat de travail, la carrière professionnelle du salarié cesse désormais d'être traitée de manière parcellaire et fragmentée, pour être appréhendée de façon globale et unitaire,lorsqu'elle s'est déroulée au service d'une méme exploitation économique.
Mais si cette solution est largement favorable au salarié, elle n'en lui réserve pas moins quelquefois de désagréables surprises. Ainsi, il a été décidé que le nouvel exploitant est tout à fait fondé à invoquer à l'appui du licenciement du salarié transféré, des fautes ou des négligences professionnelles commises par lui alors qu'il se trouvait sous l'autorité de l'ancien employeur (69).

B)Modification du contact de travail par le nouvel employeur.

Le transfert du contact travail au nouvel employeur s'opéré de plein droit, et aucune formalité n'est exigée.
Le salarié de son coté ne peut s'opposer à ce transfert, sauf à se voir imputer la rupture du contrat qui s'en suivrait.(70).
Mais en invoquant cette notion de transfert, on imagine souvent que c'est le méme contrat conclu par l'ancien employeur qui passe, avec toutes ses conditions et modalités, à la charge du nouvel exploitant.
Mais cette supposition heurterait directement le principe selon lequel le transfert des contrats de travail doit mettre le cessionnaire dans la méme situation qui était celle du cédant. Il ne peut pas avoir moins de droits que lui. Or ce dernier, fort de son pouvoir de direction, avait la possibilité de modifier le contrat de travail (71).
Pourtant, certaines Cours d'appel en France avaient estimé que le nouvel exploitant était tenu, par l'effet du transfert, de reprendre sans modification possible les contrats en cours, et avaient conclu qu'un licenciement intervenu suite à une modification substantielle du contrat, refusée par le salarié, doit être considéré comme abusif.
Mais ces décisions ont toutes encouru la censure de la Cour de cassation pour qui « la poursuite du contrat en cours n'impliquait pas automatiquement le maintien de tous les avantages acquis, qu'ils soient ou non essentiels 72)«).
Ainsi, la modification du contrat de travail en cas de substitution d'un employeur à un autre rejoint les solutions de droit commun en la matière. Tout d'abord, le nouvel employeur peut imposer des modifications qui ne portent pas sur un élément essentiel du contrat(73). Si le salarié refuse, il pourrait être considéré comme démissionnaire, ou

licencié pour faute grave, ce qui, dans les deux cas le privera des indemnités de rupture(74).
Par contre, si la modification proposée par le nouvel employeur porte sur un élément essentiel du contrat (75), et si le salarié la refuse, la rupture sera alors imputable à l'employeur (76) qui sera condamné à payer les indemnités de préavis et de licenciement(77) .
La modification de la situation juridique de l'entreprise ne fait donc pas barrage au nouvel employeur de pouvoir apporter des modifications au contrat de travail ainsi transmis à lui.
Et l'on ne pourrait même pas objecter que la modification décidée par le nouvel employeur , lorsqu'il refuse de confirmer le salarié dans les conditions qui étaient les siennes dans ses rapports avec son ancien employeur , tendrait à faire échec au principe du maintien du contrat , car on ne peut refuser au cessionnaire ce qu'on admettrait au cédant.
Et donc, par l'effet du transfert, la continuation du contrat de travail est certes assurée, mais pas nécessairement aux mêmes conditions.
Dans ces moments difficiles de chômage et de précarité, ce n'est pas le moindre mérite de ce principe.

BIBLIOGRAPHIE

1)- J.C. Javillier , Droit du travail , L.G.D.J., Paris 1980, pge 183.
2-Cet article est l'équivalent de l'article L. 122-12. al.2.du du code du travail français.
3)G.H. Camerlynck, Contrat de travail , L.G.D.J. Paris , 1982, pge 374.
4) Il s'agit évidemment de la jurisprucence française , et c'est elle que nous allons utiliser dans le présent article..
5)Cas.Soc. 28 Janvier 1971, le droit du travail en France , Ed. Lefebvre , N° 1605,p. 397.
6)Cas.Soc. 16 Nov 1977 ,Idem.
7)Cas.Soc. 10 Mai 1972 ,Idem.
8)Cas.Soc. 18 Fev 1960 , Bull IV. N°203,p.159.
9)Cas.Soc. 19 Mars 1981, Idem.
10)Cas.Soc. 22 Oct 1959, J.C.P. 1959 , II, 11369 note R.L.
11)Transformation d'une entreprise individuelle en société , Cas.Soc. 19 Mai 1958, Bull.IV, N°612,p.454.
12) Cas .Soc.30 juin 1960,J.C.P.1961,II,11496
note G.H Camerlynck.
13)Un arret de la Cour de Cassation a semblé repondre par l'affirmative lorsqu'il conclut à la continuation du contrat de travail « (..) dés l'instant que l'activité de l'entreprise est restée la même 22 « Oct.1959, précité, mai la jurbrispru dence a depuis évolué.
14) Cas.soc.23 Fev.1977, Bull.V,n°133.P.104-dans le meme sens Cas.Soc. 9 Juin 1980,D,1981,I.R.316
15) Cas.Soc 18 Oct.1983,D.1984,I.R,358 Obs.Ph Langlois.
16) Cas.Soc 16 oct.1984,DR.soc.1985.P.171.
17) H.Blaise, Actualisation d'un camaieu juridique : l'art.L.122.12. du code travail,Dr.soc.1985,P.165
18)Voir sur ce point ,G.H Commerlynck, Identité d'entreprise ou identité d'emploi, D.1978, Chr.P.269.
19) Cas.Soc 18.Dec.1959,Bull.IV.n°1278 : ,p.1014.
20) H.Blaise. , Continuité de l'entreprise : flux et eflux de l'interprétation extentive de l'A.R.T122..12 Dr.Soc.1984,p.92-App.*.savatier,note sous Cas.*.21 mai.1964, Dr.*.1964,p.288
21) Cas.soc.19fev.1986, Bull.v.n°=8,p,7.
22) Cas.soc.12Dec.1990, le droit du travail en France, ed.Lefebvre,n°=1902,p.397.
23) Cas.soc.16 oct. 1984, précit.
24) Cas.soc.19 mai. 1976,Bull.v.n°=291,p.238.
25) Cas.soc.19 fev.1981,Bull.v.n°=144,p.107-Et sur cette question en génénl, voir D.Terrier,sort des contrats de travail conclus pas l'ancien distributeur exclusif, cah.drt.enteprise,1983/3,p.10
26) H.Blaise, les modifcations dans la presonne de l'employeur :l'art.l.122-12 dans la tourmente, Dr.soc.1986,p.842.
27) Cas.soc.14 nov.1980,Bull.I.n°=819,p.605
28) Cas.soc.25 avril 1984, ,d.1984, I.R.432-10 Oct.1984,Juin.Social 1984.n° 72.
29) H. Sinay, stabilité de l'emploi et transfert d'entreprise J.C.P. 1961, I, 1647.
30) cette mesure est pourfois la condition même du transfert auquel le cessionaire ne consentirait pas s'il était obligé de garder le personnel ancien.
31) G. Lyon – Caen , la fraude à la loi en matière de licenciement , Dr . Soc . 1978, p .70.
32) Cas . Soc . 9 oct 1975, bull . V . N°: 448
33) G. Lyon –Caen , article précité , p 72
34) J. Mouly les licenciements antrérieurs au transfert d'entreprise , Dr .Soc 1982 , p 737
35) Brun et Galland, droit du travail ,II N°261 : P. 529

36) Cas . soc . 27 Fev 1934 , Grand arrèts de droit du travail , 2 : ed N°104 :
37) Cas .soc . 24 mai 1960 , ull IV , N°556 : , p . 431
38) Notamment en Cas de nationalisation , Cas .Soc 1 Aout 1950 , Bull . IV , N°1183 : , p. 941
39) Dans le sens de la permanence de l'activité économique
40) sur cette furisprudence , voir H. Blaise , les modification dans la personne de l'employeur ….., article précité , p . 837
41) I. Deprez , L'art . L .122-12 et les entreprise se succédant dans un même marché : un revirement spéctaculaire de jurisprudence ,Bull. Soc . F. le fevre 8-9 / 1986 , p. 363
42) Appuyée par certaines cours d'appel . voir par exemple Caen , 20 Oct . 1981 , J.C.P travail , fasc . 30 . 6 , N°24 : .
43) sur ces critiques , voir J. Pélissier, note sous Cas. Soc .8 Nov. 1978 , D 1979, 277
44) Cas .Ass. Plin. 15 Nov 1985 , Dr . Soc 1986, p . 1 note G. Couturier.
45) Cas . Soc 12 Juin 1986, D. 1986 , I. 1 note I.P. Karaquillo.
46) Cas. Soc 12 Juin 1986, 2 : espèce , Bull . Soc F. Lefebre 8-9/1986, p. 383
47) Cas. Soc . 12 juillet 1986, Bull . Soc . F . Lefebvre 11/1986, p. 467
48) J. Deprez , L'art.L122; .12 , nouveau régime et le critére du lien de droit , Bull . Soc . F . Lefebvre 11/1986, p. 463
49) H. Blaise, les modification dans la personne de l'employeur….., Article précité p. 840 et 841
50) Cas . Soc , 15 Oct 1975, Bull . V , N°: 458, P 493
51) Lusseau, La poursuite du contrat de travail lors d'une modification dans la personne de l'employeur, Thèse poitiers 1973, p. 183 ets.
52) J. Mouly , article précité , p. 739
53) Cas ; Soc29 ; Nov 1961 , I.C.P. 1962 , II , 12493
54) J. Pélissier , note sous Cas ; Soc . 8 Nov et 30 Nov . 1978, D. 1979, 27755) Sur cette furisprudence , voir N. Catala, L'enreprise Dalloz 1980, N°86 : , p. 82 ets
56) D1980 ; , p. 398, Nte F. Dérida
57) J. Mouly , article précité , p. 738
58) dans le même sens, Cas ; Soc 18 Mars 1982, D. 1982, I.R , 312 – 27 avril 1987, Juri-Soc . UIMM, p368 ;
59) Brun et Galland , T.II N°259 : , p. 525.
60) Cas . Soc 12 Dec 1952 , Bull. IV , N°922 : , p. 663 Il s'agissait en l'éspèce de deux journaux qui ont fusionné sous une direction unique , et l'employeur a été autorisé à supprimer l'un des deux postes de diecter de vente , ainsi que l'un des des postes de chef comptale
61) comme l'arait pu faire d'aiffeurs l'ancien employeur
62) Autrement dit, l'employeur doit jusifier de la cause économique , décider du licenciement après négociation collective, après avoir eu recours à tous les moyens suscptibles de réduire le nomre des salascés licenciés (arts 69,70 et 71 de la loi 90-11 du 21 avril1990)
63) un auteur dira que c'est là la seule portée du sinay, article précité
64) Cas.Soc 20 avril 1951 , Bull . IV N)306 : , p. 215-18 Fev. 196 , Bull. IV N°: 203, P.159-16 oct. 1984, Juri-Social 1984, N°: 72
65) Cas . Soc . 12 Janvier 1952 , Bull . IV N°36 : , p.26
66) Cas. Soc 30 Juin 1960 précité
67) Cas . Soc 5 Fev 1975 précité
68) H. Blaise , Act ualisation d'un camïeu juridique….., article précité , p 168
69) Cas . Soc . 29 Mai 1990 le febure N°1613 : , p. 401
70) Cas Soc . 5 Nov 1989 , le febure N°1611 : , p. 400
71) H. Blaise , article précité , p 168
72) Cas. Soc . 19 Oct 1983 , Dr . Soc .1985, p 170- 27 Avril 1984, Bull . Soc . F. le febure 7/1984, Inf., 573
73) par exemple un changement d'affecation avec maintier de la même rémunération , ou à plus forte raison assorté d'une rémurésation supérieure
74) Cas . Soc . 1er Fev 1984 , D . 1984 , I.R., 316
75) Par exemple le changement du lieu de travail ou la modification des horaires , si ce changement boulverse la vie sociale du sa larie
76) Sur cette question en général, voir J. Savatier la modification unilatérale du contrat de travail Dr. Soc . 1981, p. 219 – Add .X. Blanc – Jouvan, Initiative et imputabilité, un éclatement de la notion de licenciement, Dr . Soc 1981, p . 207
77) cette solution dans son ensemble peut très bien ètre envisagée en droit algérien , et notre législateur nous en fournit un exemple dans l'art . 70 de la loi 90-11, d'après lequel, le refus par le salarée d'ètre transféeé vers d'aures activités (modification essatielle) lui ouvre droit aux indemnités de rupture

La nouvelle exploitation agricole oasienne face aux changements de son environnement économique

BOUAMMAR Boualem
Université de Ouargla

RESUME : cette étude nous a permis d'affirmer que la rentabilité économique et financière des exploitations agricoles oasiennes, d'une manière générale, a été deterioree. les exploitations cerealieres de grande taille ont été plus affectées par les changements de l'environnement économique que celles de moindre taille. les exploitations phoenicicoles de grande taille ont connu une amélioration sur le plan de la rentabilité économique et financière.

MOTS CLES : Nouvelle exploitation oasienne, rentabilité économique et financière, système de production, typologie.

1. Introduction

Depuis le début des années quatre vingt et depuis la promulgation de la loi sur l'accession à la propriété foncière agricole, de nouvelles exploitations agricoles oasiennes ont été mises en place dans le cadre de la mise en valeur agricole dans les régions sahariennes. A cet effet, des périmètres de taille assez importante ont été mis en valeur particulièrement dans les régions des Zibans, du Touat et Gouraras, de Oued Righ, du Mzab et de Ouargla.

La stratégie de développement des régions sahariennes, élaborées dans un contexte marqué par une politique interventionniste de l'Etat, est aujourd'hui remise en cause par le nouveau contexte économique caractérisé par une tendance à la libéralisation de l'économie. Ceci s'est traduit par une suppression des subventions à la production et une libéralisation des prix. Cette politique, conjuguée à une réduction de l'intervention des pouvoirs publics, a eu des incidences certaines sur les orientations de la production et sur la rentabilité économique et financière de ces exploitations.

Les nouvelles exploitations oasiennes ont connu une dynamique conditionnée par les contraintes internes propres à chaque type et par les changements de leur environnement économique.

Quel est l'impact de ces changements sur les nouvelles exploitations céréalières et phoenicicoles? Quels sont leurs effets sur la rentabilité économique et financière de ces exploitations? Quelles sont les perspectives d'évolution de ces exploitations dans ce nouveau contexte ?

2. Matériel et méthodes

Nous avons emprunté la méthode de DORE et SEBILLOTE (1983) pour établir une typologie fonctionnelle des systèmes de production à partir des stratégies socio-économiques. La caractérisation du fonctionnement des exploitations se fera sur la base des objectifs, des caractéristiques et des stratégies du système de production. Les exploitations représentant des types similaires seront regroupés et les différences à l'intérieur de chaque type seront relevées. Chaque groupe ainsi dégagé conviendra à un type de fonctionnement. L'étude de l'histoire de l'exploitation participe à la compréhension de son fonctionnement actuel.

Les règles du choix de l'échantillonnage suivront les principes suivants :

- ♦ On prendra plusieurs exploitations en fonction du nombre d'enquêtes à effectuer et de leur effectif propre pour les deux critères (échantillonnage raisonné).
- • Le choix s'effectue par tirage au hasard, cependant, on peut considérer que la variabilité à l'intérieur d'un type est à prendre en compte

Tableau n°1 : Répartition de l'échantillon en fonction des systèmes de culture et de la taille des exploitations

Critère	total échantillon	échantillon à enquêter	Pourcentage
Exploitation céréalière <70 ha	10	6	60
Exploitation céréalière entre 70 et 100 ha	7	5	71
Exploitations céréalières supérieures à 100 ha	2	2	100
Exploitation phoenicicole ≤ 2ha	199	42	21
Exploitation phoenicicole comprise entre 2 et 4 ha	18	12	66
total exploitations	236	67	28

Les enquêtes se feront sur les différents périmètres de mise en valeur en intégrant la zone de Hassi Ben Abdellah dans la mesure où les palmeraies sont de création récente (au début des années soixante dix). Nous avons donc exclu de notre champ d'investigation les exploitations du périmètre Khchem Errih (30 exploitations) et du périmètre Chabab II (75 exploitations) dans la mesure où dans ces périmètres, il n'y a que des exploitations de création très récente et donc les plantations sont encore non productives, ou bien de type maraîcher qui ne correspondent pas à notre objet d'étude, comme nous avons exclu de notre effectif les deux exploitations céréalières publiques.

Nous nous sommes proposés de considérer des rendements moyens constants pour isoler les effets des variables techniques des variables économiques. Nous estimerons ces rendements pour notre calcul, compte tenu des rendements enregistrés dans la zone en 1994, durant la période allant de l'année agricole 1993/1994 à l'année agricole 1997/1998 ; à 40 Kilogrammes de dattes par palmier et à 30 quintaux par hectare pour les céréales (nous retiendrons le blé dur pour les céréales qui est la principale spéculation).

L'échantillon sur lequel nous travaillerons pour réaliser les différents calculs qui vont suivre obéit à notre démarche comparative d'une part et d'autre part s'inscrit dans la typologie que nous avons élaboré. Ainsi, dans les exploitations céréalières, nous avons retenu trois exploitations de taille différentes (58 ha, 32 ha et 22 ha) pour voir si les exploitations de grande taille ont été moins touchées que celles de moindre taille. Ces choix retenus pour notre calcul représentent les trois types de taille rencontrés.

Pour les exploitations phoenicicoles, le calcul des charges variables ou des charges de structure est fait à partir des moyennes observées pour chaque élément de calcul sur les exploitations où il nous a été possible d'avoir des éléments chiffrés. Nous avons pu distinguer les exploitations de petite taille (exploitation familiale avec une superficie inférieure ou égale à 02 hectares) où les charges sont moins importantes, des exploitations de plus grandes taille (superficie supérieure à 02 hectares).

L'étude de l'évolution des seuils de rentabilité nous permettra de saisir les effets des augmentations des charges sur la rentabilité des cultures du palmier dattier et des céréales depuis 1994 et de faire ressortir les rendements minimum nécessaires pour que ces deux cultures soient rentables.

Nous procéderons dans un premier temps par une étude de l'évolution des seuils minimum et des taux de rentabilité économique et financière pour chaque catégorie (céréalière et phoenicicole) en distinguant les différents types et à une analyse comparative de ces deux catégorie dans un deuxième temps. Pour le calcul du taux de rentabilité financière et du taux de rentabilité économique nous retiendrons la formule de PAUCHER (1993). Ces taux sont calculés de la manière suivante :

Taux de rentabilité financière rf = Résultat de l'exercice

Capitaux propres

TAUX DE RENTABILITE ECONOMIQUE RE = RESULTAT DE L'EXERCICE

Capitaux engagés

3. Résultats et discussions

La première difficulté rencontrée réside dans l'explication de la dimension des impacts des changements socio-économiques sur l'évolution de l'exploitation dans la mesure où les facteurs explicatifs de cette évolution sont multiples (facteurs de l'environnement physiques, maîtrise technique, etc.).

La seconde difficulté réside dans la crédibilité des informations récoltées auprès des agriculteurs. Sur cet aspect, rares sont les agriculteurs qui tiennent une comptabilité qui permet de retracer les "trajectoires " de chaque exploitation.

3.1. Caractérisation des exploitations agricoles

Nous avons essayé d'analyser les différents éléments constitutifs du système exploitation pour mettre en évidence les relations qui existent entre eux. Les variables utilisées sont donc analysées une par une et regroupées autour de l'identification de l'exploitant et de l'exploitation, la structure et le fonctionnement de l'exploitation. Chaque fiche d'enquête sera ensuite représentée par une fiche résumé (voir pages 62 à 67) qui nous permettra de regrouper les exploitations présentant le plus de similitudes.

Ainsi, nous avons pu identifier trois types d'exploitations céréalières : C1, C2, et C3 ainsi que trois types d'exploitations phoenicicoles P1, P2 et P3, différenciés par la taille, les systèmes de culture et d'autres variables caractérisant chaque type (voir typologie).

Dans un premier temps nous avons identifié les contraintes communes rencontrées par les exploitations agricoles qui se résument à l'augmentation des prix des intrants (selon les agriculteurs) et à l'éloignement des exploitations par rapport au lieu de résidence des agriculteurs.

Dans un deuxième temps, elle a permis de distinguer des contraintes propres à chaque groupe. Chez les exploitations céréalières, il s'agit de l'envahissement des parcelles par les mauvaises herbes, de la non disponibilité et de la mauvaise qualité des engrais et des pesticides et du manque de maîtrise technique. Chez les exploitations phoenicicoles il s'agit surtout d'un problème de gestion et d'insuffisance d'eau.

Par ailleurs, nous avons distingué les objectifs et les stratégies élaborées dans chaque type. Nous avons tenu à cet effet à regrouper les objectifs explicites et implicites des agriculteurs. Ainsi, nous avons pu relever une orientation générale de la majorité des exploitations vers une extension des superficies par les plantations du palmier dattier, une stagnation, voire une régression des superficies céréalières, et une introduction des cultures fourragères et maraîchères (sous palmier) qui sont liées à l'extension des superficies phoenicicoles.

Ces évolutions sont les résultats de stratégies élaborées par les agriculteurs en réponse aux relations qu'ils entretiennent avec l'environnement économique, physique et écologique, des ressources dont ils disposent, des contraintes internes et externes à l'exploitation et des objectifs qu'il se sont assignés. Les stratégies mises en œuvre, propres à chaque groupe, sont ainsi guidées principalement par des objectifs :

- d'appropriation foncière
- d'extension des superficies par une diversification de la production pour limiter les risques de diminution des revenus chez les exploitations céréalières
- d'intensification de la production pour les exploitations phoenicicoles et d'optimisation de l'utilisation des ressources en eau et de diminution des charges.

3.2. Dynamique d'évolution des nouvelles exploitations agricoles phoenicicoles et céréalières

La réalisation de périmètres de mise en valeur constitués d'exploitations phoenicicoles, généralement de petite taille, avait pour principal objectif une extension du patrimoine phoenicicole et une création d'emploi et de revenus pour la population locale. Cette option a eu relativement plus de réussite dans la mesure où les superficies attribuées sont pratiquement toutes mises en valeur. En outre, on assiste à des transactions foncières dans ce type d'exploitations, ce qui suppose que l'on assisterait à un remodelage du foncier dans cette région et à l'émergence d'exploitations de plus grande taille.

Les « fiches résumés » des fiches d'enquêtes nous ont permis de suivre l'évolution des différents types d'exploitation en retraçant la situation antérieure, ou celle qui prévalait en 1993/1994 et en la comparant avec la situation des exploitations en 1998.

La première observation remarquée est que la tendance générale des exploitations est orientée vers une extension des superficies phoenicicoles. Nous soulignerons en outre le fait que les exploitations qui n'ont pas connu cette extension se trouvent dans l'incapacité de le faire, faute de disponibilités foncières. Ceci est observé chez les petites exploitations phoenicicoles où toutes les terres sont déjà plantées en palmier.

L'extension des superficies cultivées dans les exploitations céréalières se fait au profit du palmier dattier et des cultures maraîchères. L'envahissement des sols par les mauvaises herbes constitue une contrainte non encore surmontée par les agriculteurs qui continuent toujours à cultiver les céréales (plutôt des fourrages). Par ailleurs, une régression des superficies céréalières est observée chez deux agriculteurs. L'extension

des superficies cultivées en céréales ne peut se faire qu'avec l'acquisition de nouveaux pivots dont les prix ont considérablement augmenté, ce qui décourage les agriculteurs, en plus de nombreuses autres contraintes observées, à procéder à une extension par les céréales. Une évolution vers une exploitation oasienne à trois étages (cultures arboricoles, arbustives et herbacées) est observée par l'introduction d'arbres fruitiers ; principalement le grenadier qui est une espèce rustique bien adaptée aux conditions climatiques et édaphiques de la région.

Devant une situation de rentabilité financière importante, Les phoeniciculteurs ont développé des stratégies offensives se traduisant par une extensification des superficies mises en valeur et une intensification de la production par la pratique de cultures maraîchères et fourragères sous - palmier

Face à l'insécurité due à un endettement jugé excessif , à l'augmentation des prix des intrants et à une crainte de perte des terres attribuées, certains agriculteurs céréaliers, (particulièrement ceux disposant d'une taille importante des superficies) développent des stratégies défensives se traduisant par une diversification de la production pour diminuer les risques, une réorientation des systèmes de cultures (abandon de la céréaliculture) et une diminution des charges qui se traduit parfois par une baisse d'utilisation d'intrants

L'orientation quasi générale des nouvelles exploitations agricoles vers la création ou l'extension des palmeraies est un indice qui nous permet d'avancer l'hypothèse d'une meilleure rentabilité financière de ce type de cultures. Pour les exploitations céréalières, outre cette hypothèse explicative des changements d'orientation de la production, les nombreuses contraintes techniques rencontrées par les agriculteurs conditionnent aussi l'orientation des capacités d'extension vers le palmier dattier dont la conduite paraît plus maîtrisable sur le plan technique.

3.3.Evolution de la rentabilité économique et financière

Il faut rappeler que le seuil minimum de rentabilité est constitué par le niveau de production pour lequel l'exploitant couvre toutes les charges.

L'étude de l'évolution des seuils minimums de rentabilité fait ressortir que pour atteindre le seuil minimum de rentabilité il faudrait augmenter les rendements de 2,77 kg/pied pour les petites exploitations phoenicicoles, environ 8 quintaux par hectare pour les grandes exploitations céréalières et 5,5 quintaux par hectare pour les petites exploitations céréalières. Autrement dit il n'y a que les exploitations phoenicicoles de grande taille qui n'ont pas été affectées par l'évolution des prix .

A. Tableau N° 2: Evolution des rendements minimums pour assurer le seuil de rentabilité

Type d'exploitation	R pour 1994	R pour 1998	Ecart
Exploitation Céréalière A	26,11 qx/ha	34,96 qx/ha	**+ 8.85 qx/ha**
Exploitation céréalière B	24,10 qx/ha	29,85 qx/ha	**+ 5,75 qx/ha**
Exploitation céréalière C	25,15 qx/ha	30,19 qx/ha	**+ 5,04 qx/ha**
Exploitation phoenicicole Familiale P2 et P3	8,46 Kg/palmier	11,23 Kg/palmier	**+2 ,77 Kg/palmier**
Exploitation Phoenicicole P1	21,36 Kg/palmier	18,90 Kg/palmier	**-2,46 Kg/palmier**

R : Rendement minimum pour assurer le Seuil de rentabilité minimum

Par ailleurs, nous noterons que les différents types d'exploitations agricoles enquêtées ont subi des effets négatifs sur la rentabilité économique et financière exception faite de la grande exploitation phoenicicole dont les taux ont augmenté. (Tableau N° : 3)

Les taux de rentabilité financière et les taux de rentabilité économique des exploitations céréalières ont diminué et sont devenus même parfois négatifs en tenant compte uniquement des effets des changements de l'environnement économique, c'est à dire en supposant (comme nous l'avons fait pour notre calcul) les rendements constants. Or, au niveau des exploitations enquêtées dans la zone d'une manière générale, on assiste à une fluctuation des rendements caractérisée par une tendance à la baisse ou à une stagnation chez certains agriculteurs. Les impacts de la hausse des prix des intrants conjugués à une absence d'augmentation de la productivité ont eu pour résultat une baisse de rentabilité des cultures céréalières.

En outre, dans les exploitations céréalières, le taux de rentabilité financière n'était pas négligeable en 1994 si on ne tient pas compte des capitaux investis par les pouvoirs publics dans l'encadrement de la sphère de production, la réalisation des pistes; etc. Mais, ces taux sont devenus négatifs pour certaines exploitations et très faibles pour certains autres en 1998.

Pour les exploitations phoenicicoles, les taux de rentabilité financière en 1994 étaient beaucoup plus importants que ceux des exploitations céréalières et sont encore plus importants en 1994 même si pour les exploitations de type « familial » ces taux ont connu une baisse.

Conclusion

L'étude de la dynamique d'évolution des nouvelles exploitations oasiennes fait ressortir une tendance générale d'extension des superficies phoenicicoles et une stagnation, voire une régression, des superficies céréalières chez les exploitations céréalières.

La rentabilité économique et financière de ces exploitations, d'une manière générale, a été détériorée, particulièrement celle des exploitations céréalières.

Les exploitations céréalières de grande taille ont été plus affectées que celles de moindre taille. En ce sens, on assiste à une reconversion plus marquée du système de production chez ce premier type.

Les exploitations phoenicicoles de type « familial » ont été elles aussi affectées par ces changements même si leur rentabilité reste importante. Par contre, les exploitations phoenicicoles de grande taille ont connu une amélioration sur le plan de la rentabilité économique et financière.

Les subventions octroyés par l'Etat (électricité, engrais, herbicides) pourraient améliorer sensiblement la rentabilité financière des exploitations céréalières et maintenir la pratique de la céréaliculture sous-pivot pour un certain temps. Mais, cette politique ne pourrait avoir un impact réel sur la rentabilité économique de la céréaliculture que si elle se traduit par une augmentation de la productivité et par une meilleure maîtrise des techniques de production. En effet, les subventions en amont de la production ne constituent pas un outil sûr d'encouragement de la production, mais pourrait au contraire maintenir une situation rentière de l'activité.

Les programmes en cours (PNDA : Programme National de Développement Agricole et FNDRA : Fonds National de Développement et de Régulation Agricole) se limitent souvent à une distribution de fonds qui n'arrivent qu'en partie à la sphère productive agricole. Les interventions conjoncturelles et l'absence de stratégie et d'objectifs à long terme hypothèquent sérieusement la durabilité de la mise en valeur agricole dans les régions sahariennes.

A long terme, si les rendements médiocres des céréales persistent et en l'absence de crise « chronique » sur le marché de la datte, nous pouvons supposer que le système de production phoenicicole se généralisera dans la région.

Tableau N° 3 : Evolution des taux de rentabilité économique et financière

Exploitation	TAUX DE RENTABILITE ÉCONOMIQUE			TAUX DE RENTABILITE FINANICIERE		
	Re en 1994	*Re* en 1998	écart	*Rf* en 1994	*Rf* en 1998	Écart
Exploitation Céréalière A	13,56	- 13,78	**-27,57**	17,29	-15,22	**-32,51**
Exploitation céréalière B	21,57	1,13	**-20,54**	28	1,27	**-26,73**
Exploitation céréalière C	17,02	-0,61	**-17,63**	21,53	-0,68	**-22,21**
Exploitation phoenicicole Familiale P2 et P3	77	103	**+ 26**	87	111	**+26**
Exploitation Phoenicicole P1	283	226	**- 55**	371	256	**-115**

Références bibliographiques

CAPILLON A. MANICHON H. 1991 Guide d'étude de l'exploitation agricole à l'usage des agronomes. INA, Paris Grignon .

DORE T. – SEBILLOTE M. Manuel didactique pour la construction de typologie fondées sur l'analyse du fonctionnement et de l'histoire des exploitations agricoles. Rapport d'étude. INA Paris Grignon, Chaire d'Agronomie, Décembre 1987.

PAUCHER. P. De la performance financière de l'entreprise. OPU, Alger,1993, pp 156-136.

PERROT C. – PIERRET P.- LANDAIS E. L'analyse des trajectoires des exploitations agricoles, une méthode pour actualiser les modèles typologiques et étudier l'évolution de l'agriculture locale. In Economie rurale N° 228, juillet août 1995. pp 35-47.

L'expérience algérienne dans le processus d'assainissement financier

CHIHA KHEMISSI
Université de BLIDA

L'entreprise du secteur publique est depuis l'indépendance un champ d'expérimentation(1). Au rythme des options retenues au cours de son existence, elle a ainsi connu plusieurs mutations afin de s'adapter avec les nouvelles données économiques et sociales.

Sur le plan financier, ces mutations s'expliquent essentiellement par les actions successives de restructuration et d'assainissement financier entreprises par les pouvoirs publics dans le cadre des politiques de redressement des entreprises publiques.

I- POURQUOI ASSAINIR L'ENTREPRISE PUBLIQUE ?

Au plan micro-économique, la pratique de l'assainissement financier a pour objectif d'alléger, voire éliminer les contraintes financières dont se trouve confrontée l'entreprise publique. Cela explique l'existence d'un bon nombre d'entreprises dont l'actif net est négatif et le fonds de roulement aussi .
Dans une telle situation, plusieurs entreprises auraient été ainsi en faillite en raison des déséquilibres financiers aiguës qui ont caractérisé la structure financière de ces entreprises.
Pratiquement, les causes du déséquilibre financier peuvent être imputées aussi bien aux entreprises qu'a leur environnement économique et politique.

1- les causes imputables aux entreprises

Ces causes sont liées directement au lancement des projets d'investissement dans des conditions défavorables par l'effet de l'importance des coûts de réalisation, de réévaluation et de fonctionnement de ces projets. En effet, cette situation de sur coût a remis en cause la rentabilité des projets dés leur lancement en production.

2- Les cause imputables à l'environnement

Ces causes sont essentiellement le caractère bureaucratique des procédures de planification qui dans la pratique se traduisant aussi bien par des pertes de temps ou/et des blocages, mais aussi par les ingérences extérieures dans la vie de l'entreprise

A cet effet, il faut signaler que les effets de l'environnement sur le déséquilibre financier des entreprises publiques sont pervers :
- Absence de subventions suffisantes pour la majorité d'entreprises ;
- Absence de sanction des résultats de l'entreprise ;
- Non-adéquation de la politique de l'emploi et de rémunération, qui avaient pour conséquences un accroissement des coûts sans parallèle avec les résultats.
- Rigidité de certains instruments de régulation en matière de prix, de fiscalité, de crédit, etc.

La conjugaison de ces deux types de causes a donné naissance d'un système de production inefficace. Le redressement d'un tel système a nécessité des actions urgentes à travers l'assainissement financier de la situation du secteur économique productif.

II- Les objectifs de l'assainissement financier

L'assainissement fin,ancier a pour objectifs :
- Redresser les équilibres financiers des entreprises publiques pour une période donnée en leur permettant de se développer pour les années avenir ;
- Mettre l'entreprise dans des conditions optimales de relance en matière de production, de productivité, de rentabilité, etc.
- Donner à l'entreprise une opportunité capitale lui permettant d'une part de sortir de la spirale de difficultés financières, d'autre part d'éviter le retour aux déficits enregistrés :
- Permet à l'entreprise d'établir des relations de commercialité avec la banque grâce à sa situation financière assainie..

En effet, l'assainissement financier ne constitue en aucun cas une viabilisation total de l'entreprise, car sa situation nécessite l'établissement d'un diagnostic complet afin de lui doter d'un plan de développement qui lui assure sa pérennité et sa croissance.

III- LES DIFFERENTES ACTIONS D'ASSAINISSEMENT FINANCIER

Afin de renforcer le développement stratégique, les pouvoirs publiques avaient engagé un certain nombre d'actions en matière de redressement financier à travers , notamment deux étapes caractérisant de la vie des entreprises publiques ; l'une avec les tentatives de décentralisation économique à travers la restructuration financière, l'autre avec l'autonomie des entreprises publiques.

1- LA RESTRUCTURATION FINANCIERE

Dans le cadre de réformes engagées par les pouvoirs publics durant la première phase quinquennale(1998-1984), les entreprises du secteur publique ont bénéficié en plus de la restructuration organique d'une restructuration financière dont les objectifs se résument ainsi(2) :

- L'assainissement des entreprises financièrement déséquilibrées par la résorption des déficits cumulés au cours de la période précédente ;
- Le traitement de l'endettement bancaire, ainsi que des créances et des engagements entre les entreprises issues de la réforme organique ;
- La réduction du degré de dépendance financière de l'entreprise vis à vis de l'Etat par la concrétisation de son autonomie financière ;
- Le rétablissement des équilibres financiers sur le court, moyen et le long terme.

Dans cette optique, il nous semble utile d'évoquer dans un premier temps les facteurs de déstructuration financière, puis dans un deuxième temps les actions préconisées dan le cadre de la restructuration financière.

a- Les facteurs déstructurant de la situation financière

Dans ce cadre, l'entreprise publique se trouve confrontée à un ensemble de contraintes financières aussi bien endogènes qu'exogènes(3) :
au plan micro-économique, la déstructuration financière résulte essentiellement de l'accumulation importante des sur-coûts générés par la mauvaise gestion des projets d'investissement lancés dans le cadre des différents plans de développement.

S'ajoute à cela le gonflement des coûts d'exploitation générés par l'importance des inputs en matières premières et produits semi-finis importés, l'accroissement des charges d'exploitation accompagné de la faiblesse de la productivité des facteurs, la multiplication des surcoûts, d'exploitation et d'investissement ont contribué à l'apparition des déficits financiers paralysants. Ainsi, la majorité des entreprises publiques était déficitaire à la fin des années 70.
Le tableau suivant permet d'illustrer la situation des déficits de certaines entreprises et le niveau des découverts bancaires.
(Voir Tableau n°1)

Il apparaît que le recours au crédit bancaire a atteint un remarquable. Pour ces entreprises, ceci explique l'existence d'un déficit de trésorerie accentué par l'absence de rigueur dans la gestion des composantes du besoin financier d'exploitation qui sont, notamment les valeurs d'exploitation, les créances inter entreprises, et les dettes d'exploitation. Or l'aggravation du déficit d'exploitation d'une entreprise à l'autre réside dans l'accroissement des coûts non compensés par les produits de l'entreprise en plus de plus de l'impact des facteurs externes imposés par l'environnement.

Au plan externe, les principaux facteurs déstructurant sont liés au système de régulation économique à savoir : la fixation des prix un niveau central sans tenir compte de la réalité des coûts au niveau entreprise. Ainsi, la perte subie n'est rarement compensée par des subventions budgétaires ; le pléthore et la complexité en matière d'imposition ; la rigidité de la politique de crédit auprès des banques, etc.

De telles contraintes, ont bien entendu, un impact défavorable sur la structure financière des entreprises publiques.
Afin de remédier à cette situation, il a été demandé à chaque entreprise d'élaborer un plan de restructuration en fonction des données comptables et financières qu'elle détienne.

b- Les actions de restructuration

Les actions d'ordre interne concernent essentiellement l'amélioration de la production et de la productivité, l'assainissement de la trésorerie, la gestion des composantes du cycle d'exploitation, etc.

Les actions externes ne dépendent ne dépendent pas de l'autorité de l'entreprise, mais elles relèvent de celle de l'Etat. Il s'agit de doter les entreprises d'un fonds de roulement, de réviser la structure des prix dans un but de rapprocher à celle des coûts, de revoir la politique fiscale et celle du crédit afin d'améliorer la situation financière de ces entreprises.

Dans une telle situation, l'on peut dire que la convention de restructuration financière comporte à la fois des obligations des

entreprises publiques concernant les actions internes et celles de l'Etat concernant les actions externes.

b-1 le financement de la restructuration financière

Dans ce cadre, 300 entreprises ont bénéficié entre 1983 et 1987 d'un montant de 60.5 milliards de dinars dégagés sous deux formes(voir tableau ci-dessous) : concours définitif destinés à l'augmentation du capital social ; concours temporaires par l'augmentation du niveau du fonds de roulement.

(Voir le tableau n° 2)

Globalement, il faut signaler que cette première tentative de réforme financière n'a pas donné de résultats escomptables en matière de redressement financier des entreprises publiques. En effet, comment juger de l'état de santé financière des entreprises publiques, lorsqu'on sait que pour une grande majorité d'entre elles, les comptes de situation ne présentent pas un niveau minimum de fiabilité ?

La seconde question qui vient à l'esprit, c'est comment restaurer l'équilibre de gestion lorsque aucun effort n'a été fait pour cerner les causes principales de la déstructuration financière ?

A partir de là, le constat à faire est que les entreprises dont l'équilibre est censé avoir été restauré se sont vite retrouvées à nouveau dans une situation de déstructuration financière, en un laps de temps record. C'est ainsi que l'on décide de basculer au jour au lendemain en autonomie, une armada de « canards boiteux »(4).

3- La mise en œuvre du processus des réformes, et le passage à l'autonomie de l'entreprise publique économique

L'assainissement financier opéré en 1991 s'inscrit dans le cadre des réformes économiques initiées en 1988 qui ont conduit à l'autonomie des entreprises et la promulgation de la réglementation portant, loi sur la monnaie et le crédit en avril 1990.

Sur le plan juridique, les modalités d'assainissement financier de l'entreprise publique ont été déterminées par les circulaires du ministère de l'économie :

- n° 27 du 16 mars 1991 ;
- n°91/02 du 28 août 1991.

Dans cette optique, il s'agit d'évaluer l'impact des dispositions de l'opération d'assainissement aussi bien sur la structure bilantielle de l'entreprise que sur son fonctionnement.

a- démarche de l'assainissement financier

La démarche retenue dans un premier temps consiste à évaluer les besoins d'ordre financier nécessaires au rétablissement de l'équilibre financier des entreprises publiques.

Il paraît utile de résumer le dispositif mis en œuvre pour évaluer l'actif économique et les capitaux propres de l'entreprise. Ce dispositif devait permettre de décider de l'opportunité de faire passer l'entreprise à l'autonomie ou de temporiser afin de situe des mesures d'accompagnement, pour lui permettre d'évoluer dans un environnement économique meilleur. Ce dispositif est basé sur le principe de classification en quatre grandes catégories d'entreprises(5) :

- Les entreprises du groupe A qui présentent un actif net positif et un fonds de roulement net positif (jugées viables et performantes) ;
- Les entreprises du groupe B qui présentent un actif net positif ainsi qu'un fonds de roulement net négatif
- Les entreprises du groupe C présentant un actif net négatif et un fonds de roulement net positif ;
- Les entreprises du groupe D considérées comme financièrement déstructurées avec un actif net négatif et un fonds de roulement également négatif.

Dans ce cadre, l'assainissement financier supposait le rééquilibrage des structures financières des entreprises publiques qui étaient classées en quatre groupes selon la situation de leur actif net et de leur fonds de roulement.

Ce rééquilibrage supposait une consolidation de l'endettement des EPE envers l'Etat et une prise en charge de son découvert bancaire d'une manière ou d'une autre.

A cet effet, le constat d'un actif net positif permet l'affirmation de passage des EPE à l'autonomie sans faire appel aux subventions du trésor public.

A ce titre, la sélection des entreprises des catégories(A et B) vont passer directement à l'autonomie. Dans une telle situation, le capital social est auto-constitué par l'actif net sans faire appel aux concours externes.

Concernant les entreprises relevant de la catégorie (C), elle nécessite deux formes de concours, notamment un concours destiné à résorber le déficit antérieure, l'autre destiné à

la dotation en capital.

Les entreprises du groupe (D) jugées fortement déstructurées financièrement, nécessite une assistance de l'Etat pour l'assainissement de leur déficit antérieur, la dotation en capital, et la reconstitution d'un fonds de roulement net.

En tout état de cause, les entreprises des catégories C et D, devaient passer par l'assainissement financier avant d'accéder à la phase d'autonomie.

b- Les mesures d'assainissement financier

Dans ce cadre, les mesures d'ordre financier engagés concernent deux volets ; la reconstitution d'un actif net positif , et d'un fonds de roulement net positif .

La reconstitution d'un actif net positif est fonction du niveau des déficits à assainir, ainsi que de l'importance de l'endettement à long et moyen terme. Les mesures visant la résorption de l'actif net négatif selon le cas au 31/12/1990 se rapportent :

- à la transformation de l'endettement à long et moyen terme en titres participatifs;
- à la dotation d'un capital adéquat ;
- à l'intégration de l'écart de réévaluation des investissements.

La procédure de reconstitution d'un fonds de roulement net positif vise essentiellement la restructuration des dettes à long et moyen terme entrant dans la composition des ressources permanentes de l'entreprises.
A cet effet, un ensemble de mesures sont arrêtés, notamment :

- Le renforcement des fonds propres par les titres participatifs ;
- Le rééchelonnement de l'endettement à long et moyen terme sur une période allant de 15 à 20 ans ;
- Le remboursement des pertes de changes ;
- La transformation du découvert bancaire en crédit à long et moyen terme ;
- La transformation des dettes à long et moyen terme en titres participatifs.

Pratiquement, l'analyse macro-bilans des entreprises publiques a fait apparaître que la structure du passif est caractérisé par une lourdeur du fardeau d'endettement. D'où le remboursement des dettes dans une situation de déséquilibre financier structurel, ne fait qu'aggraver le découvert bancaire qui génère en contre partie un coût financier en se répercutant sur la structure des charges d'exploitation, ainsi sur la rentabilité de l'entreprise.

A cet égard, l'introduction des mesures visant la consolidation et la transformation de l'endettement des entreprises a été perçu comme un élément de valeur dans l'assainissement financier, d'ou la décision de transformation d'une partie de l'endettement vis à vis du trésor public en concours définitif.

D'un point de vu pratique, l'application de cette mesure a pris une autre forme, du fait que l'endettement a été séparé en deux catégories(6) : le principal pouvait subir une transformation en fonds social ; la charge financière prend la forme d'une exigibilité immédiate

Concernant le traitement du découvert bancaire, la question était basée la partie jugée anormale dépassant 6 à 9 mois sur le chiffre d'affaires, suivant la nature d'activité de l'entreprise.
Pour les entreprises non autonomes, le découvert anormal est transformé en crédit à moyen et long terme avec un déféré de remboursement de deux ans au moins..

Ainsi le découvert consolidé ou gelé est dans une deuxième phase assaini et transformé en obligations ou en titres participatifs, ou racheté par le trésor.

A la première phase, doit succéder une phase de recapitalisation après l'élaboration d'un plan de redressement. Durant cette phase, les entreprises autonomes ont bénéficié des subventions de subventions d'équilibre par le « fonds spécial pour le soutien de l'assainissement »(7). L'alimentation de ce fonds provenait de ponctions sur les entreprises à excédent financier, et les organismes financiers.

Le tableau ci-dessous montre la nature des dépenses effectuées par le fonds d'assainissement pour l'année 1992(8) .
(Voir Tableau n° 3)

Un autre élément parmi d'autres retenu dans l'opération d'assainissement financier qui est la réévaluation des investissements.
La comptabilité repose sur le principe qui stipule l'enregistrement des immobilisations au coût historique ; principe qui ne correspond pas à des conditions réalistes, et conduisant souvent à des évaluations comptables non significatives. C'est pourquoi, qu'il faut procéder à la correction du patrimoine de l'entreprise.

Dans ce contexte, l'entreprise publique, lors de son passage à l'autonomie, le souci d'avoir un actif net positif la conduit à instituer une réévaluation de ses immobilisations (9).

En effet, l'opération de réévaluation des

immobilisations génère un « écart de réévaluation » qui vient s'ajouter à la rubrique des fonds propres sous forme de plus-value.
Sur le plan financier, le fonds de roulement net reste inchangé, car le haut du bilan subi la même variation correspondant au montant de l'écart de réévaluation, par contre l'actif net subi une modification vers la hausse.

b- Coût et limites de l'assainissement financier

la restructuration des entreprises publiques, puis leur passage à l'autonomie n'ont pas réussi à relancer le secteur économique malgré l'apport financier considérable, estimé à 400 milliards de dinars environ . En effet, entre 1991 et 1993, « les entreprises publiques ont bénéficié d'un apport de 274 milliards de dinars »(10) du trésor public, sans pour autant assurer leur rentabilité financière et leur efficacité économique.
Pour les deux années 1994 et 1995, des évènements d'ordre monétaire et financier sont venus aggraver le déséquilibre structurel des entreprises publiques économiques à savoir :

- l'ajustement de la parité du dinar algérien ;
- l'ajustement du taux de réescompte de 11.5% 0 15% ;
- l'ajustement des taux bancaires débiteurs de 18% à 23.50 %.

Cette situation a poussé l'état à augmenter l'enveloppe destiné à l'assainissement financier(11).

A la fin de 1995, la facture supportée par le trésor public pour l'ensemble des opérations d'assainissement financier s'élève à « 670 milliards de dinars »(12).

Concernant l'achèvement de l'assainissement financier, il a été prévu pour la fin de décembre 1996, mais cette échéance a été prolongé à la fin du premier trimestre 1997, suite au feu vert obtenu du fonds monétaire international pour la poursuite de l'aide financière de l' Etat au profit des entreprises publiques économiques.

A cet égard, les EPE présentant une viabilité, bénéficiaient du rééchelonnement de leur découvert en contre partie de garanties à travers leurs négociations avec les banques. Les entreprises industrielles importantes qui sont en ombre de quinze , continuaient de bénéficier jusqu'à la fin mars 1997 des concours financiers du trésor public, or les entreprises non viables devaient faire l'objet d'une liquidation. Sur ce plan, l'Etat se désengage aussi du financement du plan de sauvetage des entreprises publiques économiques.

Globalement, les opérations d'assainissement financier n'a pas permis d'atteindre la totalité des objectifs tracés, mais il faut signaler que certaines entreprises ont pu améliorer leur situation financière, surtout avec les actions engagées en parallèle, notamment en matière d'essaimage, de recentration sur les métiers de base, de compression d'effectif, etc.

La crise que vit l'entreprise dans l'économie moderne a une incidence directe sur le plan social. Les difficultés économiques, conjoncturelles ou structurelles, le changement des modes de production,les reconversion ,l'automatisation , tous ces phénomènes ont eu pour conséquence de rendre précaire la situation des salaries. Ceux-ci peuvent à tout moment se trouver privés d'emploi au nom de la rentabilité et de l'efficacité de l'entreprise . Et c'est pourquoi la défense de l'emploi et la garantie de sa stabilité sont devenues la principale revendication des organisations salariales, revendications légitimes que le doit du travail n'a pu manquer de prendre en considération.(1)

Ainsi ou a pu imaginer des solutions législatives qui tendent toutes à un même objectif, à savoir la préservation de l'emploi : réduction du temps de travail, départs volontaires, abaissement de l'âge de départ à la retraite etc…
L'efficacité de ces mesures reste encore l'objet d'un débat très animé .

Une autre disposition contenue dans la Loi 90 -11 du 21 Avril 1990 relative aux relations de travail participe elle aussi à cette préoccupation .
En effet d'après l'art. 74 al. 1 de cette loi «s'il survient une modification dans la situation juridique de l'organisme employeur, toutes les relations de travail en cours au jour de la modification subsistent entre le nouvel employeur et les travailleurs ».(2) Ainsi seront donc sans influence , les vicissitudes juridiques que peut connaître l'entreprise sur le sort des contrats individuels de travail . Ceux ci subsistent entre les salariés et le nouvel exploitant dès lors que la permanence de l'entreprise est assurée (3).Mais cette disposition,destinée à garantir l'emploi au cas où survient une modification dans la situation juridique de l'entreprise est-elle réellement efficace ? Si en apparence elle l'est dans la mesure où le salarié est tenu à l'abri des changements que connaîtrait son entreprise, la réalité doit nous conduire à être plus nuancé .

En limitant d'une façon restrictive le domaine où le principe du maintien du contrat doit jouer (I) , et en reconnaissant des prérogatives étendues aux employeurs successifs de mettre fin aux relations de travail lors du transfert d'entreprise (II), la jurisprudence [(4)] rattrapée sans doute par les réalités économiques va battre en brèche cett disposition législative .

I) Domaine d'application du principe de la continuation du contrat de travail :

Le principe de la continuation du contrat de travail saisit un nombre incalculable de situations dans lesquelles s'opère un changement dans la condition juridique de l'employeur (A). Cependant, ce principe comporte certaines limites (B)

A) champ d'application :

La continuation du contrat de travail doit être étendue à toutes les vicissitudes juridiques de l'entreprise , que la cession de celle-ci soit totale (a) ou partielle (b). .

a) Application aux cessions totales :

Dans son acception la plus simple , la modification de la situation juridique de l'entreprise se traduit par le changement de l'identité de l'exploitant, donc de l'employeur, comme en cas de cession (5), de succession (6), de fusion (7), de transformation de fonds , ou de mise en société .

Mais la jurisprudence étend le principe de la continuation des contrats de travail à toutes les vicissitudes juridiques de l'entreprise .
Ainsi, il a été décidé que doivent être considérées comme des modifications de la situation juridique de l'entreprise :

-la prise en location (8) ou la mise en location-gérance (9), et à l'inverse , la reprise par le propriétaire du fonds loué. (10)
- la transformation de la forme juridique de l'entreprise (11),
- et enfin la filialisation. (12)

Mais si dans ces exemples, la modification de la situation juridique de l'employeur laisse intacte l'activité de l'exploitation, c'est à dire l'entreprise continue à exercer la même activité sous une direction nouvelle, il est des situation ou cette modification se double d'un changement d'activité plus où moins profond . Doit-on alors conclure qu il n'ya plus continuité de l'entreprise – condition d'exercice du principe –, et que le changement de l'activité empêche de ce fait la transmission des contrats de travail au nouvel exploitant? La question reçoit en jurisprudence une solution nuancée .

Ainsi, lorsque l'activité n'est pas radicalement différente de celle exercée auparavant, on fait appel à la notion de « connexité » pour décider de la continuation de l'entreprise, et partant de la transmission des contrats de travail . Et dans cet ordre d'idée, il a été jugé qu'un commerce de prêt à porter peut succéder à un commerce de tissus et c'est toujours la même entreprise qui continue (14).

En revanche si le nouvel exploitant décide d'un changement radical de l'activité , ou même en conservent la même activité , apporte des modification importantes aux procédés de fabrication, ou au mode d'exploitation de l'entreprise,il n'y a plus continuation de celle-ci, et par conséquant doit être écarté le principe de la transmission des contrats de travail .

Ainsi il a éte jugé que lorsque le nouvel exploitant a eu recours à la technique d'incinération pour la destruction des déchets urbains alors que l'entreprise le faisait auparavant par pyrolyse (15), ou lorsque le cessionnaire décide de changer l'affectation d'un comion qui n'était par équipé spécialement pour un usage déterminé,en camion de transport d'ordures (16), les salariés ne peuvent se prévaloire de la continuation de leurs contrat de travail faute de la continuation de l'entreprise, condition préalable à l'application du principe .

En vérité, ce critére de changement profond ou non de l'activité de l'entreprise qui conditionne la continuation ou non des contrat de travail n'est pas satisfaisant car il n'est pas toujours facile à cerner .Bien plus, il va à l'encontre de la finalité même de la disposition législative qui édicte le principe de la transmission des contrats de travail en cas de modification juridique de la situation juridique de l'employeur .

En effet, ce critère subordonne la continuation des contrat de travail à la permanence de l'entreprise alors que ce qui importe réellement est la permanence des postes de travail (17) Et dès lors, si la continuation des contrats de travail , malgré la modification intervenue dans la personne de l'employeur doit tendre à garantir la stabilité de l'emploi , alors les juges doivent rechercher à chaque fois si, malgré le changement apporté par le nouvel exploitant, la stabilité de l'emploi du salarié – au regard de ses qualifications – n'aurait pas été assurée .
Et au critère de la permanence de l'entreprise, on substituera un critére plus objectif , celui de la permanence de l'emploi (18)

b) Application aux cessions partielles :

Il est acquis, depuis longtemps que les contrats de travail doivent être maintenus alors même que la cession de l'entreprise n'est pas totale (19).
Cependant, l'application du principe de la continuation des contrats en cas de cession partielle de d'entreprise ne va pas sans soulever quelques difficultés .
La première consiste à tracer les contoures de cette notion de cession partielle .

On définit généralement l'entreprise – dans son sens organique-, comme une organisation composée de moyens matériels (biens formant une universalité) et humains , destinée à la production de biens et de services (20). L'entreprise est donc appréhendée à la fois à travers les biens qu'elle met en œuvre et les hommes qui contribuent à l'œuvre commune, le tout dans une finalité de production .

Et comme lors d'une cession totale de l'entreprise, la jurisprudence veille, même en cas de transfert partiel à ce que la condition de la permanence de l'entreprise, préalable au maintien des contrats en cours soit toujours respectée. Ainsi, la cession partielle emportant continuation des contrats de travail doit se traduire par le transfert d'une« banche d'activité importante dotée d'une organisation autonome » (20), c'est à dire une entité économique autonome comprenant des éléments d'exploitation (matériel, stockes…) et un personnel spécialement affecté à cette activité (22). Et ceci doit conduire logiquement à écarter du champ d'application du principe du mentien des contrats, la cession qui porte sur certains éléments d'actifs isolés, tel qu'un camion(23) ou une machine(24). Mais plus délicate est la question de savoir si la transmission de certains éléments incorporels peut être ou non assimilée à un transfert partiel de l'entreprise. La Jurisprudence semble en tout cas l'admettre dans l'hypothèse de la transmission d'une marque .
Ainsi il a été décidé que lorsque une entreprise céde à une autre le droit d'exploiter une de ses marques, les contrats des représentation qui en assuraient la diffusion doivent continuer avec le cessionnaire (25) .

C'est qu'en effet, et bien qu'une marque ne soit pas une entreprise , la jurisprudence semble retenir dans ce cas le critère de la clientèle ,car celle-ci reste attachée à la marque indépendemment de l'identité du fabricant du produit , et lui reste fidèle tant que le produit lui donne satisfaction (26).

La seconde difficulté consiste à savoir qui des salariés de l'entreprise, lors d'une cession partielle doivent être concernés par la continuation des contrat de travail .
On peut en effet imaginer que pendant une cession partielle , le cédant profite pour faire passer au cessionnaire les salariées dont il veut se débarrasser, soit parce qu'il sont les moins qualifiés , ou tout simplement ceux dont il n'était pas satisfait . Or sur ce point , la jurisprudence considère que seuls sont concernés par le maintien de leurs contrats de travail , les salariés qui étaient «exclusivement affectés » à l'activité ainsi transférée (27).

Bien plus, si l'activité objet de la cession ne bénéficiait pas d'un personnel spécialement affecté, aucun contrat de travail ne pouvait être mis à la charge du cessionnaire(28) .

B) Les limites d'application du principe de la continuation du contrat

Au champ d'application du principe du maintien des contrats de travail , la jurispou dence apporte deux tempéraments :
Le principe ne recoit application qu'à la condition que l'entreprise ne disparaisse pas(a), et qu'un lien de droit unisse les deux employeurs successifs (b) .

a)Non disparition de l'entreprise

En exigeant la permanence de l'entreprise, ou du moins la continuation d'un activité économique, la jurisprudence, on l'a vu, exclut les hypothèses où le transfert de l'entreprise se double d'un changement profond de l'activité : il n'y a plus de continuation de l'entreprise et le personnel ne peut prétendre au maintien de sa relation de travail avec le nouvel employeur .En effet, quand l'entreprise originelle meurt pour laisser place à une entreprise nouvelle , le personnel peut être valablement licencié et ne pourra bénéficier d'aucune indemnité de rupture car il ne pourra ni se retourner contre le premier employeur qui invoquera la force majeure, ni contre le nouveau propriétaire qui se défendra de l'absence de tout lien de droit entre les salariés de son prédécesseur et lui même (29).
La même solution est retenue lorsque l'entreprise , généralement pour des motif s économiques cesse toute activité , puis est reprise par un autre entrepreneur après un temps plus au mois long. Dans ce cas , il y a rupture de la continuation de l'entreprise et les contrat de travail conclu par le cédant deviennent inopposables au nouvel exploitant .
Encore faut-il que la fermeture de l'entreprise puis sa reprise soient effectives et opérées sans intention de faire échec au maintien des

contrats de travail .

En effet il arrive que l'employeur, pour faciliter la reprise de son affaire libérée de tout le personnel, simule la fermeture de l'entreprise et procède au licenciement de tout les salariés pour cause de cessation d'activité. Et ainsi , les contrat de travail , rompus avant l'intervention de la cession ne sont plus en cours et ne passeront donc pas à la change du repreneur (30) .

Aussi, la fermeture suivie peu de temps après d'une réouverture de l'entreprise sous une direction nouvelle doit etre considérée comme une opération de fraude à la loi (31), visant à faire obstacle à la continuation des contrat de travail, si cette fermeture avait pour seul but de faciliter le transfert de l'entreprise (32). Et les licenciement ainsi intervenus doivent être déclarés non pas abusifs mais nuls, autrement dit inopposables aux salariés qui peuvent contraindre le cessionnaire à les poursuivre (33). Aussi, la jurisprudence se montre très hardie à rechercher l'intention du cédant qui procède à la fermeture de l'entreprise, et si les licenciements qui y font suite n'ont pas étés effectués en vue de la cession(34).

b) Exigence d'un lien de doit

Examiné sous l'angle de la technique du droit civil, le principe de la continuation du contrat de travail apparait comme une dérogation à autre principe, celui de l'effet relatif des conventions (35). En effet , l'ayant –cause, c'est à dire le nouvel employeur reste tenu au respect des contrat de travail passés par son prédécesseur alors même qu'il n'en avait pas été partie .

Cette conception civiliste doit logiquement conduire à exiger un lien de droit ,c'est à dire un rapport d'auteur à ayant cause entre les deux employeurs successifs, à défaut duquel le principe du maintien des contrat de travail ne saurait recevoir application .

Or cette logique , qui conduirait nécessairement à restreindre le champ d'application du principe fut vite abandonné, et dés 1934 , la jurisprudence refuse de voir dans ce lien de droit une condition préalable au maintien des contrat de travail en cas de changement dans la personne de l'employeur (36).
Pour la Cour de Cassation, ce principe destiné a garantir aux salariés la stabilité de leur emploi doit recevoir application dans tous les cas où la même entreprise continue à fonctionner sous une direction nouvelle sans qu'il y ait lieu de rechercher sil existait ou non des liens de droit entre les employeurs successifs (37).

Ainsi , le principe de la continuation des contrats de travail va devoir jouer dans tous les cas où intervient une modification de la situation juridique de l'employeur, pourvu qu'il y ait permanence de l'entreprise , ou au moins celle de l'activité économique, même si aucun lien de droit n'unissait les deux exploitants successifs (38) .

Mais l'extension excessive – et parfois même abusive de ce principe allait déboucher quelquefois sur des situations pour le moins surprenantes notamment en cas de changement de prestataires de services .

La situation se présente comme suit : une entreprise fait appel à une société spécialisée pour assurer le service de gardiennage ou de nettoyage, ou lui confie la gestion de sa cantine ou le transport de son personnel. Puis le contrat arrivé à terme , l'entreprise utilisatrice de ces services procède à sa résiliation pour confier cette même tâche à une autre société . Pour la Cour de cassation , lorsque la société continue à assurer le service confié précédemment à une autre société , il s'agit bien de l'exploitation de la même entreprise (39), c'est à dire que le remplacement d'une société par une autre constitue une modification juridique de l'entreprise et conclut tout logiquement que les contrats de travail conclu s par la société qui a perdu le marché doivent être maintenus par le nouvel exploitant. (40) .

Une situation analogue se rencontre encore dans le domaine des travaux publics où deux adjudicataires se succèdent dans un même marche (41) .

Mais une telle extension n'allait pas manquer de susciter l'inquiétude de la doctrine (42) qui voit dans cette jurisprudence un moyen de fausser le jeu de la libre concurrence économique ,dans la mesure où une société qui emporte un marché précédemment détenu par une autre se voit contrainte soit de conserver les salariés de l'entreprise concurrente au risque de se retrouver en situation de sureffectif, soit de procéder au licen ciment de ces derniers mais en supportant dans ce cas les indemnités de rupture(43).

Bien plus, cette solution dégagée par la jurisprudence reserve parfois à l'entreprise utilisatrice de services de bien mauvaises surprises. Ainsi , cette entreprise qui, à l'expiration du contrat procède à sa résiliation parcequ'elle n'est pas satisfaite des services du premier prestataire, et à son remplacement par un autre, voit lui revenir

- par le jeu du transfert des contrats de travail – ces mêmes salariés dont elle était mécontente !
-

Sensible sans doute à ces critiques, la jurisprudence après un demi-siècle marqué par une position d’une constance remarquable, opère à partir de 1985 un revirement spectaculaire.
C’est d’abord l’Assemblée Plénière de la Cour de cassation qui donne le ton en affirmant et d’une façon qui ne prête à aucune équivoque que la modification de la situation juridique ne pouvait résulter de la perte d’un seul marché (44).Ensuite, lui emboîtant le pas, la Chambre Sociale exigea un lien de droit entre les deux employeurs successifs comme condition essentielle au maintien des contrat de travail.

Ainsi il a été décidé, et dans le domaine des travaux publics, que le nouvel adjudicataire n’est pas tenu de conserver à son service les salariés de l’entrepreneur auquel il vient de succéder, même affectés au chantier qu’il vient de reprendre et cela, faute d’un lien de droit unissant les deux employeurs (45)
La même solution est retenue lorsque l’entreprise utilisatrice de services reprend ledit service confié à une société spécialisée pour ensuite assurer elle- même sa gestion (46) .
Donc le principe est désormais posé : pour qu’il y ait transmission des contrats de travail , un lien de droit doit exister entre les employeurs successifs, à défaut duquel, le principe doit être écarté.

Cependant, l’exigence d’un tel lien doit être nuancée .En effet s’il est admis désormais qu’en cas de reprise en gestion directe par l’entreprise utilisatrice des services, de certaines activités dites d’ intendance (gardiennage, nettoyage , transport du personnel) la continuation des contrats de travail doit être écartée , il en va autrement lorsque l’activité confiée ou concédée à des prestataires extérieurs puis reprise par l’entreprise , a trait à certains aspects de la production ou de la distribution de ses produits(47) .

Il est vrai que de prime abord , on peut penser que les deux situations peuvent être assimilées car finalement, et dans les deux cas l’entreprise reprend ce qu’elle a concédé à une autre,mais en réalité, l’assimilation est trompeuse .
En effet, si dans la première hypothèse (reprise d’un activité d’intendance), il y a bien un lien de droit unissant le prestataire et l’entreprise utilisatrice des services lors de la cession,ce même lien fait défaut lors du retour de cette même activité à l’entreprise cédante. On peut même dire que la reprise par cette dernière de cette activité qui est extérieure à son activité proprement dite marque la fin justement de ce lien droit (48) .

Au contraire lorsque une entreprise reprend une activité de production ou de distribution précédemment concédée à une autre, il s’agit bien à l’origine d’une sorte de démembrement de l’activité même de l’entreprise cédante (cession partielle), créant un premier transfert de l’exploitation lors de la cession vers l’entreprise cessionnaire et un second transfert vers l’entreprise cédante cette fois ci au moment de la reprise (49) Et dés lors, la condition de l’existence d’un lien de droit se trouvant remplie, l’entreprise est tenue au maintien des contrats de travail conclus par le cessionnaire.

II) Prérogatives des employeurs successifs quant au contrat objet de la transmission

Le contrat de travail ainsi transmis, il reste à déterminer les pouvoirs du nouvel employeur Un principe fondamental domine cette question : le cessionnaire ne saurait avoir moins de droits que le cédant, et de ce fait le nouvel employeur pourrait procéder à la rupture de la relation de travail (A), et a priori à sa modification (B).

A)Rupture pour réorganisation de l’entreprise :

Il est admis et depuis longtemps que la transmission des contrats de travail au cessionnaire ne fait pas échec au doit de celui –ci de procéder au licenciement de certains salariés lorsqu’il justifie d’une réorganisation de l’entreprise (b) .

Mais le cédant ne peut pas en principe procéder à de tels congédiements avant le transfert de l’entreprise même si à ce moment là , la réorganisation des services a été déjà décidée par le cessionnaire. Mais sur ce point là , la jurisprudence a encore évolué (a).

a) Rupture avant le transfert de l’entreprise

Le cèdent peut procéder lui-même à la réorganisation de l’entreprise et au licenciement de certains salariées si au moment du congédiement , la cession n’était pas encore envisagée (50). Mais pourrait –il opérer ces congédiements en vue de la réorganisation décidée par le cessionnaire ? On peut penser de prime abord que la réorganisation de l’entreprises envisagée par

le cessionnaire avant ou au moment de la cession peut légitimer les licenciements effectués par le cédant avant le transfert de l'entreprise, du moins lorsque les salariés licenciés n'ont pas été remplacés. C'est qu'on effet, la suppression des postes de travail, décidée déjà par le nouvel employeur dans le cadre d'une réorganisation conduira inévitablement au licenciement des salariés après la cession(51). Doit-on alors conclure qu'il serait indifférent pour ces salaries qu'ils soient licenciés avant ou après la cession, par l'ancien employeur ou pour le nouvel exploitant ? Le raisonnement est séduisant mais il n'en est pas moins dangereux, car si les salariés effectivement ne subissent pas de dommages lorsque leurs postes de travail sont supprimés, il ne faut pas perdre de vue que la cession de l'entreprise a souvent lieu suite à des difficultés économiques et financières . Or si on admet que l'ancien employeur puisse licencier dans le cadre d'une réorganisation projetée par le cessionnaire, les salariés congédiés ne peuvent dans ce cas ni se retourner contre ce dernier pour le paiement des indemnités de rupture, et cela pour cause d'absence de tout lien de droit, ni contre leur ancien employeur, celui là étant devenu insolvable.

On peut même imaginer une collusion frauduleuse entre le cédant et le cessionnaire qui par cette manœuvre libérera ce dernier de payer toute indemnité de rupture en transférant cette obligation à la charge du premier employeur qui de toute façon ne pourra pas payer.

Aussi doit-on conclure que si les salariés dans le cas où leurs postes de travail sont supprimes doivent être de toute façon licenciés, autant qu'ils le soient par un cessionnaire solvable que par un cédant en difficultés.

Cette solution qui est en somme profitable aux salaries en tant qu'elle laisse intacts leurs droits aux indemnités de rupture a été celle adoptée par la Cour de cassation en France qui jusqu'en 1980 condamnait systématiquement tous les licenciements antérieurs à une cession d'entreprise (55).

Mais un arrêt du 31 janvier 1980(56) marque un revirement inattendu d'une jurisprudence jusque là constante(57), en admettant désormais que le principe de la continuation des contrats de travail ne fait pas nécessairement obstacle à ce que, avant même que ne s'opère la cession, le salarié soit licencié compte tenu de la réorganisation à laquelle le futur exploitant a d'ores et déjà décidé de procéder(58) .

Cette solution, critiquable sur le plan du droit car elle bat en brèche le principe même du maintien du contrat du travail, peut trouver sa justification par ailleurs en ce qu'elle rend plus aisée la transmission des entreprises en difficultés en déchargeant l'acquéreur de payer les indemnités de rupture, permettant ainsi de sauvegarder l'outil de production et de conserver au moins une partie des postes d'emploi.

b) Rupture après le transfert de l'entreprise .

Si le nouvel exploitant dispose des mêmes prérogatives qui étaient celles de l'ancien employeur, il devient évident que «le principe qui s'oppose seulement à l'extinction automatique des contrats par le seul fait du changement n'interdit pas à l'employeur,après transformation,de réorganiser l'entreprise en licenciant le personnel qui lui paraît inutile, à la condition de respecter les régles relatives aux ruptures»(59)

Et c'est à peu prés à cette formulation que la Cour de cassation en France s'en tient lorsqu'elle décide que la modification de la situation juridique de l'entreprise «ne fait pas échec au droit que possède l'employeur de réorganiser son entreprise en supprimant des emplois qui lui paraissent inutiles»(60). Et justement, le transfert de l'entreprise est très souvent suivi de la réorganisation de ses services car dans la plupart des cas ,la cession de l'exploitation intervient suite à des difficultés économiques (financières, structurelles ou autres).

Mais le pouvoir de réorganisation que possède le nouvel employeur ne tend nullement à contrarier le principe du maintien des contrats de travail, car si les conditions du transfert sont remplies, le cessionnaire ne peut s'opposer à la continuation de ces contrats. Ceux-ci passent bien à la charge du nouvel employeur qui peut à ce moment,mais à ce moment seulement provoquer leur rupture (61), selon les règles de droit commun en la matière, c'est à dire suivant les mécanismes applicables aux licenciements pour cause économique, (62) Et c'est à ce cessionnaire qu'incombera alors la charge de payer les indemnités de préavis et de licenciement.

Or,c'est sur ce point là justement que le transfert du contrat de travail deviendra profitable au salarié licencié (63).

En effet et selon une jurisprudence constante, les indemnités de rupture doivent être calculées sur la base de la totalité de

l'ancienneté acquise en y incluant le temps passé chez l'ancien employeur (64) .

Ainsi, et par l'effet du maintien du contrat de travail, le salarié reste attaché à une seule entreprise, peu importe que celle-ci ait changé de statut juridique,ou changé de propriétaire. Le travailleur est tenu par un seul contrat de travail qui englobe toute l'activité dans son ensemble.

Et la jurisprudence, poussant ce raisonnement encore plus loin, décide dans ce cas précis, que l'ancienneté passée au service de l'ancien employeur doit être prise en compte non seulement pour le calcul de l'indemnité de préavis et de licenciement, mais encore pour le calcul des indemnités des congés payés(65), et l'indemnité de départ en retraite (66).

Elle exige même que le certificat de travail contienne les mentions relatives à l'ensemble des activités du salarié dans l'entreprise, y compris celles exercées sous l'égide de l'ancien employeur(67).

Et dans ce même ordre d'idée, il a été soutenu que l'ancienneté acquise chez le précédant employeur doit être prise en compte lorsqu'il s'agit de déterminer l'orde des licen ciments, à coté bien sur des autres critères, tels que l'expérience dans le poste, la qualification professionnelle ou les charges de famille (68).

Ainsi, et grâce au principe du maintien du contrat de travail, la carrière professionnelle du salarié cesse désormais d'être traitée de manière parcellaire et fragmentée, pour être appréhendée de façon globale et unitaire,lorsqu'elle s'est déroulée au service d'une méme exploitation économique.

Mais si cette solution est largement favorable au salarié, elle n'en lui réserve pas moins quelquefois de désagréables surprises. Ainsi, il a été décidé que le nouvel exploitant est tout à fait fondé à invoquer à l'appui du licenciement du salarié transféré, des fautes ou des négligences professionnelles commises par lui alors qu'il se trouvait sous l'autorité de l'ancien employeur (69).

B)Modification du contact de travail par le nouvel employeur.

Le transfert du contact travail au nouvel employeur s'opéré de plein droit, et aucune formalité n'est exigée.

Le salarié de son coté ne peut s'opposer à ce transfert, sauf à se voir imputer la rupture du contrat qui s'en suivrait.(70).
Mais en invoquant cette notion de transfert, on imagine souvent que c'est le méme contrat conclu par l'ancien employeur qui passe, avec toutes ses conditions et modalités, à la charge du nouvel exploitant.

Mais cette supposition heurterait directement le principe selon lequel le transfert des contrats de travail doit mettre le cessionnaire dans la méme situation qui était celle du cédant. Il ne peut pas avoir moins de droits que lui. Or ce dernier, fort de son pouvoir de direction, avait la possibilité de modifier le contrat de travail (71).

Pourtant, certaines Cours d'appel en France avaient estimé que le nouvel exploitant était tenu, par l'effet du transfert, de reprendre sans modification possible les contrats en cours, et avaient conclu qu'un licenciement intervenu suite à une modification substantielle du contrat, refusée par le salarié, doit être considéré comme abusif.

Mais ces décisions ont toutes encouru la censure de la Cour de cassation pour qui « la poursuite du contrat en cours n'impliquait pas automatiquement le maintien de tous les avantages acquis, qu'ils soient ou non essentiels 72)«).

Ainsi, la modification du contrat de travail en cas de substitution d'un employeur à un autre rejoint les solutions de droit commun en la matière. Tout d'abord, le nouvel employeur peut imposer des modifications qui ne portent pas sur un élément essentiel du contrat(73). Si le salarié refuse, il pourrait être considéré comme démissionnaire, ou licencié pour faute grave, ce qui, dans les deux cas le privera des indemnités de rupture(74).

Par contre, si la modification proposée par le nouvel employeur porte sur un élément essentiel du contrat (75), et si le salarié la refuse, la rupture sera alors imputable à l'employeur (76) qui sera condamné à payer les indemnités de préavis et de licenciement(77) .
La modification de la situation juridique de l'entreprise ne fait donc pas barrage au nouvel employeur de pouvoir apporter des modifications au contrat de travail ainsi transmis à lui.
Et l'on ne pourrait même pas objecter que la modification décidée par le nouvel employeur , lorsqu'il refuse de confirmer le salarié dans les conditions qui étaient les siennes dans ses rapports avec son ancien employeur , tendrait à faire échec au principe du maintien du contrat , car on ne peut refuser au cessionnaire ce qu'on admettrait au cédant.
Et donc, par l'effet du transfert, la continuation du contrat de travail est certes

assurée, mais pas nécessairement aux mêmes conditions.
Dans ces moments difficiles de chômage et de précarité, ce n'est pas le moindre mérite de ce principe.

Tableau n° 1 : Situation du déficit et du découvert bancaires de certains entreprises à la fin de 1979 (en millions de dinars)

ENTREPRISES	NIVEAU DU DECOUVERT BANCAIRE	NIVEAU DU DEFICIT D'EXPLOITATION
SONACOME	6300	850
SN SEMPAC	731	775
SOGEDIA	511	1186
ONACO	2184	515
SNMC	2181	4420

Source : Documents MPAT, cité par A.BRAHIMI, OP.CIT, p.227.

Tableau n°2 : Plan de restructuration financière de 300 entreprises publiques

Concours définitifs	Montant	Concours temporaires	Montant
- Consolidation des résultats	2	- Emprunts à LT octroyés par le	
- Consolidation des DLT	24.50	trésor public	19.20
- Contribution du budget en	3	- Crédits à CT octroyés par les	
argents frais	7.71	banques	7.10
Total	**34.20**	**Total**	**26.30**

Source : Elaboré à partir des mesures financières externes de restructuration financière

Tableau n°3 : Dépenses engagées par la fonds d’assainissement pour 1992

Unité : en milliards de DA

OPERATION	MONTANT
Récapitulation des banques	4.00
EPE autonomes : pertes de changes (dettes au 31-12-90)	4.00
EP non autonome : pertes de changes	5.00
Rémunération du découvert consolidé de 22 EPE	3.50
Rémunération des 22 EPE	2.50
Coût du Gel du découvert des EPL	2.00
Pertes de change en 1992 des banques sur emprunts extérieurs non rétrocédés aux entreprises	21.20
Total	42.50

Source : Conseil National de Planification

(1) A.M.HACHEMI, « Assainissement financier : bilans et perspectives », in l’entreprise et la banque, 1994, p.59

(2) A.BRAHIMI : 1991, 392

(3) Il s’agit de contraintes internes qui sont imputables à l’entreprise et des contraintes externes qui sont imputables à l’environnement.

(4) S. AOUMEUR , in hebdomadaire n°26, 1990, p.22

(5) Cahier de la réforme n°4, rapport sur l’ingénierie financière, mars 1988, p.152 et 153

(6) Y.DEBBOUB, 1995, p.128

(7) Décision du Ministère de l’économie n°27 du 16/03/1991, n° 9102 du 28/08/1991.

(8) Loi des finances pour 1992

(9) Article 13 de la loi des finances complémentaire pour 1988, suivie des décrets n°90/103 en vu de fixer les conditions de réévaluation du 27/03/1970 et n°93/250 du 24/10/1993.

(10) Revue l’Economie n° 17, sept 1994, p.20.

(11) Loi des finances complémentaire pou 1994

(12) Débat national sur le développement économique et la politique sociale, du 29/09 au 03/10/1996 (Palais des nations)

Références bibliographiques

1- A.BRAHIMI : L’entreprise algérienne, 1991,OPU

2- Cahiers du CREAD n°39 : « Le trimestre 1997 », 1997

3- Y. DEBBOUB : « Le nouveau mécanisme economique “ 1995, OPU.

3- Ecotechnics : « L’année économique et sociale », 1998

4- Guide indicatif de l’assainissement comptable et financier, CNC, avril 1998

5- H.BENISSAD : « La réforme économique en Algérie », 1991,OPU

6- M.BELAIBOUD : « Gestion stratégique de l’entreprise algérienne », 1985,OPU

8- Rapport général relatif à l’autonomie de l’entreprise,1988

9- Rapport du FMI, « Algérie : Stabilisation et transition à l’économie de marché », 1998

10- Rapport sur la situation économique et sociale dans le monde, 1995, Nations Unies.

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

محتويات العدد :

دورية أكاديمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة
تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الثالث 2005/3

ISSN : 1112-3613 : ردمد – **2002/110** : إيداع قانوني رقم – **http://www.ouargla-univ.dz/rc**

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، نصف سنوية،
تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية - جامعة ورقلة
تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الثالث 2005/3

مجلة الباحث – دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية – جامعة ورقـــلة

أســرة المجـلة

معلومات الاتصال بالمجلة :

العنوان البريدي : جامعة ورقـــلة، طريق غرداية ورقـــلـــة 30000
موقع الإنترنت : http://www.ouargla-univ.dz/rc/
البريد الالكتروني : rc@ouargla-univ.dz
الهاتف : 029 72.93.76 أو 029 72.93.75
الفاكس : 029 71.28.90 أو 029 72.93.76

قواعد النشر في المجلة

1 - الباحث مجلة علمية أكاديمية محكمة، تهتم بالأبحاث والدراسات الأصلية، التي لم يتم نشرها سابقاً، و المعَالجة بأسلوب علمي موثق؛

2 - ترسل مادة النشر في قرص ممغنط *Disquette* أو في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني، ويشترط أن تكون مكتوبة ببرنامج *Microsoft Word* بنسق *RTF*. (نوع الخط بالعربية : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط : *Times New Roman*، مقاسه : 12)، المسافة تقدر بـــ 0.8 سم بين الأسطر، ويراعى في حجم المقال كحد أقصى 15 صفحة - بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية ؛

3 - ويشترط أن تكون المقالات مقدمة وفق المعيار العادي (دون إظهار المقال في عمودين)، ويجب أن ترقم العناوين الرئيسية والعناوين الفرعية وفق نمط واحد ، كما يطلب من السادة الباحثين عدم ترقيم الصفحات؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر باللغة العربية (نوع الخط : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14)، مع ضرورة الإشارة إلى الكلمات المفتاح (*Mots clés*)

4 - ترفق المادة المقدمة للنشر بفهرس المحتويات يراعى فيه ترتيب العناصر (الرئيسية - الفرعية) ونبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وبالحروف اللاتينية مع عنوانه البريدي الكامل وعنوان بريده الإلكتروني، وذكر أرقام الهاتف والفاكس (إن أمكن) على ورقة مستقلة ؛ وفي حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي يجب أن يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

4 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.

5 - توضع الجداول والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال (إجباريا)، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص.

6 - يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها، أما إذا رأت المجلة أو المحكم وجوب إجراء تعديلات جوهرية، فإنها تعيدها إلى صاحبها للقيام بهذه التعديلات اللازمة.

7 - تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

8 - ترسل المواد وتوجه المراسلات إلى العنوان :

رئيس تحرير مجلة الباحث

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقلـة

- يمكنكم الإطلاع على قواعد النشر هذه بموقع المجلة :

http://www.ouargla-univ.dz/rc/

مجلة **الباحث** - العدد 03 - 2005

محتويات المجلة

المقالات والدراسات :

ملامـح هيكلة المؤسسة الشبكية

دي عيسى بن صا - جامعة ورقـ ـ ـلة

ملخص : شهدت المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية منذ الاستقلال عدة إصلاحات، بهدف إخراجها من الوضعية الصعبة التي كانت تتخبط فيها كل مرة. انتهجت نظام التسيير الذاتي و تلتها استراتيجية تنموية توسعية باستثمارات ضخمة، اتصفت هذه المؤسسات بالحجم الكبير ، و التكامل العمودي. ان النتائج التي سجلتها، دفعتها إلى التغيير ، فجاءت فكرة إعادة الهيكلة. قامت الدولة بعدة إصلاحات هيكلية وسياسات تصحيحية بغرض النهوض بالقطاع، إلا أنها لم تحقق النتائج المتوقعة مما أدى إلى التفكك و الخوصصة. نظرا للتطورات و التغيرات السريعة للأسواق خاصة و المحيط عامة أنشئت أجيال جديدة من مؤسسات تسعى إلى التكييف مع تغيرات المحيط. إنها ذات هيكلة هندسية متغيرة و مرنة.

الكلمات المفتاح : إصلاحات، النظام، الاستراتيجية، التكامل، إعادة الهيكلة، الخوصصة، المؤسسة الاقتصادية، العمومية، الخاصة، الشبكية، المحيط، التنظيم.

مقدمة : عاشت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال وضعا مؤلما من جراء الحرب التحريرية و ما خلفه الاستعمار من دمار للبنى التحتية للاستثمار تحت سياسة الأرض المحروقة و ما نتج عنها من تهجير للسكان و إبعادهم عن أنشطتهم، وكان ارثها التبعية الاقتصادية التامة لفرنسا، فأخذت الدولة الجزائرية آنذاك عدة قرارات و تدابير حيث اعتبرت أن أملاك المعمرين بدون مالك، و سارعت للإعلان عن الحضر على بيع الصفقات فأصبحت المنشئ و المستثمر الوحيد و أقتصر دور الخواص على القيام بأنشطة المضاربة فقط، و تبنت نظام الاقتصاد المخطط. كان هناك قطاع وطني خاص ممثلا في المؤسسات الاقتصادية الخاصة بجوار القطاع الوطني العمومي الممثل في المؤسسات الاقتصادية العمومية، و كان عدد هذه المؤسسات الخاصة ضئيل، حيث كانت تنشط في بعض المجالات الاقتصادية، مساهمتها كانت محتشمة. في البداية تأميم البعض منها و تقلص نشاط الباقي فهمشت أمام المؤسسة العمومية، و تم إحياء أغلبية هذه المؤسسات الخاصة في فترة الإصلاحات التي أجريت على المؤسسات العمومية.

إن التحولات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائريـة لم تتوقف بل استمرت إلى يومنا هذا، و ذلك سعيا إلى الوصول إلى بنية اقتصادية ذات مردودية عاليـة، و تزامنـت هـذه الأخيرة مع ما يشهده العالم في هذا المجال من تنظيم و تكتل هذه المؤسسات قصد التقليل من شدة المنافسة الشرسة عليها من خلال التجارة العالمية. تهدف هذه التحولات إلى تأهيلها، فهي تستجيب لمتطلبات المحيط الجديد الذي تنشط فيه. يتسم هذا المحيط بالمنافسة و المخاطرة، و الانفتاح، و يقر بآليـات السوق. إن اضطراب البيئة المحيطية للمؤسـسة الاقتـصادية وعدم استقرارها، و تميز مستقبلها بالغموض و عدم اليقين، يفرض عليها مواجهة عقبات و تحديات عديدة مرتبطة بظاهرة العولمة.

1- إشكالية البحث :

يشهد العالم اليوم تسارع نوعي على مستوى كل الأصعدة، وذلك بغية تحقيق الأفضل والأحسن في كل شيء، فأضحى تفتح المؤسسة الاقتصادية على البيئة المحيطة بها دافع لمواجهتها للعقبات والتحديات العديدة و المرتبطة بظاهرة العولمة. غابت الحدود المكانية والمسافات الزمنية، و فقدت معناها في الكثير من نواحي الحياة.

وضعت الدولة القواعد القانونية و التنظيمية لعملية الخوصصة، فأصدرت مراسيم تنص فيها على تشجيع التحول إلى اقتصاد السوق. تزامن هذا الانفتاح بحدود المؤسسة مع تطبيقات التعاون والشراكة للمؤسسة. نظرا للتطورات والتغيرات السريعة للأسواق خاصة و المحيط عامة فأنشئت أجيال جديدة من مؤسسات، التي تسعى إلى التكييف مع تغيرات المحيط.

يهدف هذا البحث إلى محاولة تعيين بعض ملامح هذه الهيكلة الجديدة للمؤسسة في سياق النهوض بها نحو الأفضل سواء كانت خاصة أو عمومية. يتم من خلال هذا البحث عرض مراحل تطور تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية.

- هل كانت المراحل منسجمة مع التطورات التي تشهدها المؤسسة على مستوى العالم ؟
- هل التدابير التنظيمية المقررة اعطت نتائجها؟
- ماهو البديل الذي يمكن اقتراحه؟

2 - أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي :

- محاولة التركيز على إحدى مواضيع الساعة و المتمثل في اختيار أحسن سبل و وسائل التنظيم للمؤسسات، قصد النهوض بها في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من تكتل و شدة التنافس القائم بين هذه الكتل.

• إعادة تفعيل ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية وتأهيلها، لكي تصبح تستجيب تطلبات ا يط ا ديد الذي تنشط فيه. و التقليل من ا خاطرة و اية ا ؤسسة من الآثار السلبية النا ة من العو ة.

• التنظيم الداخلي ا لائم للمؤسسة ومدى قدر ا على التكيف مع ا يط.

3 - فرضيات الدراسة :

عا ة هذا ا وضوع افترضنا ما يلي :

• الوجود موقع مع يشمل على موعة وحدات إنتاجية أو مؤسسات اقتصادية تلفة متكاملة أو قابلة للتكامل فيما بينها.

• وجود سوق لتبادل السلع و ا دمات.

• وجود سوق لليد العاملة ا ؤهلة و الغ ا ؤهلة حيث تكون نسبة البطالة غ معدومة.

4 - أهداف الدراسة :

دف هذه الدراسة إ :

• اولة عرض الظروف ال عايشتها ا ؤسسة العمومية الاقتصادية ا زائر و ال استدعت تب إصلاحات جذرية و معاينتها.

• التركيز على مفهوم ا وصصة و كيفية تطبيقه.

• تب أ ية التكامل ب ا ؤسست العمومية و ا اصة.

• اولة صياغة ملامح هيكلة ا ؤسسة الشبكية.

1 – مراحل تطور ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية

شهدت البلاد ولات اقتصادية جذرية، حيـث توسـيع نسيجها الصناعي على شكل مؤسسات اقتصادية عموميــة، فكانت ت رقابة سلطة الدولة. كان يهدف ذلك إ قيق و اقتصادي مع ضمان عدالة اجتماعية كافية و رقي و رخاء للمجتمع ا نهك من بطـش الاسـتعمار. حـددت عـدة استراتيجيات اقتصادية على ا دى البعيد تعتمد على تـثم ا روقات، و ترتكز على الصناعات الثقيلة.

مر تنظيم ا ؤسسة العمومية الاقتصادية بعدة فترات متمايزة ومتباينة و ذلك مند الاستقلال فكان ذلك تبعا للنـصوص التشريعية و التنظيمية ا تعلقة بالقطاع العـام الاقتـصادي، ولدوره الفعال عملية التنمية الوطنية الشاملة. نذكر منها:

- فترة تنظيم ا ؤسسة العمومية الاقتصادية ا زائرية
- فترة إعادة ا يكلة (1980-1987)
- فترة استقلالية ا ؤسسة العمومية 1988
- فترة ا وصصة وبرنامج التعديل ا يكلي

1-1 فترة تنظيم ا ؤسسة العمومية الاقتصادية ا زائرية

انتهجت الدولة نظام التسي الذا الذي كان يهدف إ رفع ا ردودية الاجتماعية على حساب ا ردودية الاقتصادية، فبينت نتائج تلك التجربة وجود عراقيل سا ت تد الأداء للمؤسسة الاقتصادية العمومية، و ال سببتها سياسة التدعيم القائم من قبل الدولة ت غطاء تلبية ا اجيات الاجتماعية للمجتمع، و انعكس ذلك سلبا على وضعيتها الاقتصادية وا الية. إن الاهتمام با انب الاجتماعي على حساب ا انب الاقتصادي نتج عنه ريفها من وظيفتها الأصلية ال وجدت من أجلها. أصبحت هذه ا ؤسسة الاقتصادية العمومية تضيع من قيمتها ا ضافة عوض من أن تنشئها، فأفرزت نتائج سلبية على ا ستوي الاقتصادي و الاجتماعي. يرجع سبب تلك النتائج إ ا ناخ الاقتصادي السائد آنذاك حيث كانت هذه ا ؤسسة الاقتصادية عمومية كانت أو خاصة، على شكل مية اقتصادية ذات نظام مغلق لا يعبأ ا دث يطه. تكن ربة هذا التسي تطبيقا إيديولوجي واضح ا عا بقدر ما هو أمرا واقعيا مفروضا عليها أملته موعة من العوامل والظروف، خاصة ظاهرة الأملاك الشاغرة، ال هي انعكاس للوضعية ال كانت سائدة ع مل ا ياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فاعت الأسلوب الاشتراكي الطريقة الوحيدة لتسي هذه ا ؤسسات.

إن ا عطيات ال أدت إ إعادة تنظيم الاقتصاد الوط فرضت الس و هيمنة الدولة على القطاع العام، إن كثافة التدخل ا يدان الاقتصادي و السرعة ال صاحبت عملية التأميم، أظهرت ا شروع ا زائري للوجود. كانت البداية مع التسي الذا كمرحلة أو بعد الاستقلال نظم هذا القطاع و ي بقطاع ا ؤسسات العامة الصناعية والتجارية والشركات الوطنية. شهدت البلاد ولات اقتصادية جذرية، حيث توسيع نسيجها الصناعي على شكل مؤسسات اقتصادية عمومية، ال كانت ت رقابة سلطة الدولة. كان يهدف ذلك إ قيق و اقتصادي مع ضمان عدالة اجتماعية كافية و رقي و رخاء للمجتمع ا نهك من دمار ا رب. حددت عدة استراتيجيات اقتصادية على ا دى البعيد تعتمد على تثم ا روقات، و ترتكز على الصناعات الثقيلة و ذلك بإنشاء مؤسسات وطنية يت بالشركات الوطنية قصد احتكارها عظم الأنشطة الاقتصادية. كانت دف السياسة التنموية آنذاك إ النهوض بالاقتصاد الوط ، و إخراجه من الركود الذي ساده خلال فترة الاستعمار. استهدفت بذلك توف

شروط إعادة امتلاك المجتمع لوسائل الإنتاج و كذا تكفل الدولة بتسيير رأس المال العمومي. إن الاستراتيجية التنموية التي اختارتها الجزائر كانت توسعية باستثمارات الضخمة مما جعل إدارة المؤسسات الاقتصادية العمومية تتصف بالحجم الكبير، والتكامل العمودي. احتلت الشركات الوطنية مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني. باعتبارها الطريقة المفضلة لضمان تدخل الدولة وتأميم المشاريع والأنشطة. لا تختلف تنظيمها من حيث الشكل عن المؤسسات العامة الصناعية والتجارية. إذ يقوم تنظيمها على جهاز المداولة (لجنة التوجيه والرقابة) وجهاز للتنفيذ (المدير).

1- 2 فترة إعادة الهيكلة (1980-1987)

إن تمركز الإطارات و كفاءات التسيير في مراكز القرار وتعقيد عمليات التوجيه و التنسيق و حل مشاكل الإنتاج والتسيير اليومي بين المركز و الوحدات الإنتاجية الموزعة عبر التراب الوطني أضعف من كفاءات التسيير على مستوى الوحدات الإنتاجية لكونها تعتمد على قرارات المركز و التي هي غالبا لا تتطابق مع الواقع الحقيقي في الميدان. إن النتائج السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، دفعت بالمسؤولين إلى التغيير، فجاءت فكرة إعادة الهيكلة مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات و أعيد تنظيم النسيج الصناعي. في بداية الثمانينات تعين اللجنة الوطنية المكلفة بإعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية العمومية. جاءت العملية استجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسات الجزائرية، التي كانت تشكو من ضعف تسييرها الداخلي، و ارتفاع تكاليف الإنتاج العمومي الغير الكفء. كانت تهدف هذه العملية للاتجاه نحو التسيير و التحكم في نشاطات المؤسسات التي أصبحت ذات أحجام أقل مع تحقيق مردودية مقبولة. فركزت على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، و ذات الاستعمال الكثيف لعنصر العمال في القطاع الإداري والتجاري والخدمات على حساب الصناعة و الزراعة.

رغم النتائج المحصل عليها من جراء تطبيق برامج إعادة الهيكلة المالية و العضوية، فانه يرى المختصون عكس ذلك لأنها تبقى بعيدة عن المعايير العالمية. عندما نستعرض النماذج الموجودة في العالم نجد أن المؤسسات كانت تتوجه بالتكتل نحو شركات عملاقة سواء من جنسية واحدة أو من عدة جنسيات. لكن السياسة المنتهجة في الجزائر في هذا المضمار أخذت منحى واتجاه معاكس للتجارب العالمية. لو كان الهدف من عملية إعادة الهيكلة هو تشجيع التخصص في الفصل بين العمليات الاقتصادية عن بعضها البعض لكان ذلك أفضل لكن تنفيذ هذا التخصص و ذلك بفصل العمليات الاقتصادية عن بعضها البعض يعتبر التصور الضيق لهذا الموضوع لأن العمليات الاقتصادية هي في الحقيقة متشابكة، متداخلة، ومعقدة. إن التخصص المراد كتجريد المؤسسة من وظيفة الاستثمار والتسويق يحد نشاطها بصفتها كموقع لإنتاج الثروة.

إن عملية إعادة الهيكلة لم تكتمل بل توقفت عند التفكيك لنشاط المؤسسة فقط، لأنها تستوجب وضع خطط و برامج على المدى الطويل لكل مؤسسة كعلاج لها، و يتم ذلك بعد القيام بتحليل دقيق للأزمة التي كانت تتخبط فيها المؤسسة المعنية. لم تتوصل عملية إعادة الهيكلة إلى تحقيق أهدافها و لو جزئيا و ذلك نظرا لما فقدته المؤسسات من طاقاتها و تدهور نتائجها و ظروف عملها، بل زادت من فوضى التسيير.

أسفرت هذه النتائج إلى إلزامية السلطة العليا للتفكير في التنظيم للقطاع الاقتصادي و ذلك بإعادة النظر في مفهوم القطاع العام و التفكير في تنظيم جديد له.

1- 3 فترة استقلالية المؤسسة العمومية 1988

لم تكن عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات إلا خطوة لاستعداد العملية الاستقلالية التي دخلتها المؤسسات بكاملها مع بداية التسعينيات، إن هذه الاستقلالية للمؤسسات العمومية كانت لا تعني فقط فصل حق الملكية للدولة عن حق التـصرف الموجود لها، بل تتعدى ذلك إلى إنشاء علاقات مع محيطها بحرية دون أن يفرض عليها تدخل أو طرق معينة، ماعـدا تحديـد الأدوات المناسبة لضبط الاقتصاد، مع تحديد لبعض المجـالات التي يمكن أن تتدخل فيها بعض الأجهزة الإداريـة، و دون أن ننسى طرق عمل البنوك أو الجهاز المصرفي.[a]

تبنت الجزائر مبدأ الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية بموجب القانون التوجيهي للمؤسسة رقم 88-01 المؤرخ في 2 جمادى الأول عام 1408 هـ الموافق ل: 12 جانفي1988 و الـذي من خلاله تبينت صفة المؤسسة العمومية الاقتـصادية و التـي عرفها على أنها شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة حيث تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها بصفة مباشـرة أو غير مباشرة جميع الأسـهم أو الحـصص. طـرح مفهـوم الاستقلالية إشكالية الفصل بين ملكية رأس المال و صلاحيات الإدارة و التسيير حيث تنوب صناديق المساهمة للدولة في أداء دور المالك لرأس المال للمؤسسة، و هذا باعتبارها مؤسسات مالية اقتصادية و حيث تلعب دور الوسيط بين المؤسسات العمومية و الدولة. يسير الصندوق الملكية بواسطة حافظـة الأسـهم المتمثلة في رؤوس أموال المؤسسة باسم الدولة.

1- 4 فترة ا وصصة وبرنامج التعديل ا يكلي

شهدت ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية منذ الاستقلال عدة ولات و إصلاحات جذرية، كان ا دف الأساسي منها هو إخراجها من وضعيتها الصعبة ال كانت تتخبط فيها كل مرة، وذلك من اجل سر أداءها الاقتصادي. فقامت بعدة إصلاحات هيكلية و سياسات تصحيحية بغرض النهوض بالقطاع العمومي و إعادة للمؤسسة العمومية الاقتصادية اختصاصها و استعادة النمو الاقتصادي ا، إلا أن هذه الإصلاحات اتصفت بالغموض و عدم الثبات، و قق النتائج ا توقعة، ا أدى با سؤول إ التفك ا وصصة كحلقة من هذه الإصلاحات. رغم كل ما نفذ من هذه الإصلاحات و ما ترتب عنها من رصد بالغ طائلة من اجل التطهر فأ ا قق الأهداف ا رجوة منها، خاصة ما تعلق بتحس الأداء والفعالية الاقتصادية وا الية للمؤسسة العمومية، فدخلت مرة أخرى برنامج إصلاحات ك ى قصد تب آليات اقتصاد السوق. كان ذلك اشيا مع التزامها بتطبيق برنامج التصحيح ا يكلي الذي يرعاه صندوق النقد الدو ، وا رتكز أساسا على تقليص دور القطاع العام من خلال خوصصة ا ؤسسات الاقتصادية العمومية. كان يهدف هذا ال نامج إ إقرار بعض الإصلاحات للمؤسسة الرامية إ ترسيخ قواعد اقتصاد السوق. جاءت إجراءات هذا التعديل مصاحبة لإعادة جدولة الديون ا ارجية للجزائر، سا ة صندوق النقد الدو والبنك الدو ، بتحقيق التوازنات الداخلية وا ارجية والاستقرار على ا ستوى الكلي[b]. إن إتباع نظام اقتصاد السوق أدى بالسلطات ا زائرية إ وضع القواعد القانونية و التنظيمية لعملية ا وصصة، و لضمان نتائج هذه العملية أصدرت الدولة مراسيم تنص يعها على تشجيع التحول إ اقتصاد السوق منها ما ص مسألة الاستثمارات ، و إنشاء سوق للأوراق ا الية.

إن التحول من الاقتصاد ا خطط، إ اقتصاد السوق يقتـضي استبدال ثقافة الانغلاق و العزلة بثقافة ا يط. و هـذا يعـ ضرورة العناية بتغي الأساليب الباليـة، و تطهـ الـذهنيات للمتعامل الاقتصادي قبل التطهر ا ا للمؤسسة. يكـن ا هد ا بذول من طرف الدولة و الرامي إ تطه الوضـعية ا الية للمؤسسة الاقتصادية ا زائرية من خلال رصد مبالغ مالية هامة كافية، و كان ينظر للتأهيل من زاوية واحدة فقـط. إن نتائج الإصلاحات تكن ا ستوى ا طلوب، و سبب ذلك يرجع إ إ ال جانب مهم و ا مثل إعادة تنظيم ا ؤسـسة مع اعتماد آليات جديدة و فاعلة حيث كنها مـن اختيـار أدوات التسي ا لائمة

1-4-1 ماهية ا وصصة

ظهر بداية الثمانينات من القرن العشرين فكر إيديولوجي جديد متضمنا الفكر السياسي الاقتصادي لكل من أمريكا وا لترا، و ذلك عهد رولان ر ان و مارغريت تاتشر ي" بالنقدية الفظة vulgar monetarism [c] ". أثر هذا الفكر على العا و ظهرت الدعوة إ سياسية اقتصادية لي الية تدعم القطاع ا اص، كان ذلك بعد بروز مفهوم ا وصصة. إن مصطلح ا وصصة أو ا صخصة هو تر ة للكلمة الإ ليزية The privatisation، و ال تع نقل أصول أو أعمال ا دمة العامة من القطاع العام إ القطاع ا اص. ظهر هذا ا صطلح القاموس لأول مرة سنة 1983 لكنه قد العهد و يكن منتشرا. استخدم السبعينيات من القرن العشرين هذا ا فهوم كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث ول م مج اقتصاديات الدول. ت ز هذه الدلالة السياسية ارتباطها با از عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي لنظام الذي كان ضع للتخطيط ا ركزي. تسعى عملية ا وصصة إ تسهيل اندماج الدولة الاقتصاد العا ي. إ ا تعت من البنود الأساسية ال يتبناها كل من البنك والصندوق الدولي كإحدى الوسائل عا ات الأوضاع ا الية ا تدهورة للدولة. توصف هذه العملية اليوم بالظاهرة العا ية. يرجع تاريخ أول عملية طبقت فيها ا وصصة العا ، حينما قامت شركة خاصة دمة عامة، و كان ذلك حينما حت بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمال نظافة شوارع ا دينة عام 1676.[d]

2-4-1 مفاهيم حول ا وصصة

يتطور مفهوم ا وصصة إلا مع بداية الثمانينات من خلال التجربة ال يطانية حينما باعت مؤسسة فريت الوطنيـة 82% من أسهمها إ العمال السابق وا دد، فتمت العملية بصفة انتقائية و متدرجة. تتعدى هذه العملية أصابع اليد خلال حكومة ا افظ ال تبنت هذه السياسة عهد مارجريت تاتشر حـ بيعت كل ا ؤسسات العامة بلا حدود الا اد السوفيي السابق، حيث كانت تتم هذه العملية كل ثلاث أو أربع ساعات[e]. عرفت ا وصصة تطورات من ا انب النظري فتضاعفت الأ اث والندوات حول ا وضوع وبلغت الكتابات سنة 1986 حول ا وضوع ا لات والدوريات الا لوسكسونية ما يفوق الألف[f].

ظهر مفهوم ا وصصة التشريع ا زائري من خلال الأمر رقم 22/95 ا ؤرخ 26 أوت 1995 و ا عدل بالأمر رقم11/97 ا ؤرخ 19 مارس 1997 من ا ريدة الر ية للجمهورية ا زائرية[g]. حيث جاء ا ادة الأو من هذا

الأمر (رقم 22/95 ا ؤرخ 26 أوت 1995) أن ا وصصة هي القيام عاملة ارية تتجسد:

♦ إما ويل جزء أو كل من ملكية الأصول ا ادية أو ا عنوية من مؤسسة عمومية لصا أشخاص طبيعي أو معنوي تابع للقانون ا اص.

♦ و إما ويل تسي مؤسسات عمومية إ أشخاص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون ا اص و ذلك بواسطة صيغ تعاقدية دد كيفية التحويل و ارسته و شروطه. يسمى هذا النمط وصصة التسي ، كتعريف خاص بالنموذج ا زائري للخوصصة (الأمر رقم 22/95 ا ؤرخ 26 أوت 1995) الذي تناول خوصصة ا لكية و خوصصة التسي .

تع ا وصصة مفهومها اللغوي الزيادة من نصيب القطاع ا اص من القطاع الوط على حساب القطاع العام حيث تتم هذه الزيادة بإحدى الطرق التالية[h]:

1. ا وصصة التلقائية ال تتم بالتنازل أو بيع أسهم ا ؤسسات العمومية إ مس ها جة أن القطاع ا اص الوط يفتقر ا الة الراهنة إ ا ؤهلات و ا ات الكافية.

2. ا وصصة من الأسفل و ال تعتمد على إنشاء و تطوير شبكة من الصناعات ا توسطة و الصغ ة، ال تعت ا لقة ا فقودة النسيج الصناعي ا زائري.

3. ا وصصة من الأعلى و ال هي التنازل كلية أو بصفة جزئية عن أسهم ا ؤسسات الوطنية لصا القطاع ا اص.

كن حصر ثلاثة استراتيجيات للخوصصة [أ] و هي:

- التخلي أو الاستغناء، يتم ذلك عن طريق البيع، أو التحويل ا ا ، أو التصفية.
- الاستبدال، حيث تقوم الدولة بتشجيع القطاع ا اص أو التخلي التدر ي عن التدخل الاقتصاد، و يكون هذا الاستبدال بالانكماش أو الانسحاب.
- التفويض، يتم ذلك بتحويل إدارة ا ؤسسة العمومية إ القطاع ا اص مع إبقاء حق ا لكية ت سلطة الدولة، يتحقق ذلك بطريقة التعاقد أو الامتياز.

تأخذ وصصة أسلوب و ا[ل]:

- بيع الأصول ا ملوكة للدولة إ القطاع ا اص.
- توقف الدولة من تقد ا دمات ال كانت تضطلع ا السابق و ول للقطاع ا اص.

لا تع ا وصصة اختفاء القطاع العام أو تراجع لدور الدولة التنمية الاقتصادية، إذ بينت ارب بعض البلدان ا صنعة ال ا وصصة أن بعض الأنشطة الصناعية الأساسية للمجتمع مثل الكهرباء و الغاز هي من حكر الدولة و تصنف هذه ا ؤسسة من ضمن ا ؤسسات الاستراتيجية أو تلك ال تتمتع بتأث هيكلي على الاقتصاد الوط أو ذات الاحتكار الطبيعي لأ ا تاز بدرجة من التعقيد أو ذات تكاليف مرتفعة بالنسبة للقطاع ا اص أو ذات الصا العام أو ذات النشاط الأو فهوم التوازن ا هوي.

1-4-3 تعريف ا وصصة

تع ا وصصة ويل ملكية القطاع العام كليا أو جزئيا إ القطاع ا اص أسلوبا و توجها و ذلك دف الرفع من كفاءة و فعالية استخدام ا وارد و س الأداء و تطويره. يتم هذا التحويل بواسطة نقل و تسي ا ؤسسات العمومية إ أشخاص مادي أو معنوي خواص عن طريق التعاقد. و يتم عندها ويل السلطة القانونية و/ أو الاقتصادية م.

ري التمييز ب ا وصصة كهدف أو كوسيلة، حيث دف ا وصصة كوسيلة إ جعل ا ؤسسة الاقتصادية أكثر اعة وفعالية للقيام بوظائفها، و بالتا وسيلة من وسائل ترشيد الاقتصاد الوط . أما كهدف فانه يعطي للعملية أبعاد سياسية و إيديولوجية أكثر منها اقتصادية.

1-4-4 دوافع ا وصصة

تعددت دوافع ا وصصة و تنوعت و ساعدت لانتشارها الواسع، فاختلفت باختلاف الدول ففي الدول ا تطورة ظهرت ا وصصة مع ظهور اقتصاديات العرض أما الدول ا نهكة بالديون كانت هذه الظاهرة عليها حتمية، و ا يار الوحيد لإعادة جدولة ديو ا و حصو ا على التمويل ا ارجي من خلال تنفيذ برامج التعديل ا يكلي الذي يشرف عليه صندوق النقد الدو .

1-4-5 طرق ا وصصة

من أهم الطرق ا ستعملة د ما يلي:

♦ خوصصة ملكية رأس ا ال، و ال كن أن تكون وفق العرض العام و عندها يتم بيع كل أو جزء من الأسهم إ ا مهور. كما كن أن تكون هذه العملية خاصة إذا بيع الأسهم و الأصول عن طريق ا زاد العل إ فئة خاصة من ا ستثمرين و خاصة إذا ت داخل ا ؤسسة و عندها يتم البيع لفائدة العمال. تتم هذه العملية با سا ة أو بالتوزيع ا ا أو بالسعر الرمزي لأسهم ا ؤسسة العمومية.

♦ خوصصة التسي تتم إما بتأج إدارة ا ؤسسة مقابل مبلغ ثابت لفترة زمنية و بتجسيد ذلك بعقد إ ار، أو بتحويل تسي إدارة ا ؤسسة للقطاع ا اص و حيث يتقاسم الربح مع

ا ؤسسة و يتجسد ذلك بعقد إدارة، و ا سا ة أو ا ساعدة على الإدارة، للاجار أو ما يسمى بـ leasing.

1-4-6 أشكال ا وصصة

بالنظر إ ا ادة ا امسة من الأمر ا عدل للأمر 95-22 رقم97/11 ا ؤرخ 19 مارس 1997 نستخلص أربعة أشكال للخوصصة:

1. اللجوء إ الأسواق ا الية و طرح بيع أسهم الشركة هذه الأسواق (البورصة)، أو عن طريق العرض العلا بالبيع بسعر ثابت.
2. عن طريق البيع با زايدة.
3. عن طريق التراضي.
4. خوصصة التسي و الإدارة حسب طرق دد قتضى التنظيم و دف إ تطوير الأسهم.

1-4-7 أدوات ا وصصة

يتم اختيار أدوات وسياسات ا تستعمل ا وصصة بعناية، فهي تتراوح ب أكثر الأدوات ولاً كتصفية ا ؤسسة العمومية اما، وب أوسطها كبيع أسهم ا ؤسسة للعامل وصغار ا ستثمرين، أو أقلها صرامة كإعادة تنظيم ا ؤسسة العمومية إ فروع صغ ة أو د ها مؤسسة كب ة. إن العناصر ا ؤثرة اختيار الوسيلة مرتبطة با دف من برنامج ا وصصة، و الوضع ا ا للمؤسسة العمومية، وإمكانية تعبئة موارد القطاع ا اص، والظروف السياسية ا واتية.

1-4-8 ا اهات ا وصصة العا

تزايدت وت ة ا وصصة يع الدول ا تقدمة والنامية على حد سواء، فقد طبقت برامج واسعة هذا ا ال، إذ تب بيانات البنك الدو الصادرة عام ألف أن ا وصصة صار ا اهها معروفًا خلال العشر سنوات ا اضية. فقد زاد عدد الدول ا طبقت برامج وعمليات ا وصصة من 12 دولة عام 1988 إ أكثر من 80 دولة عام 1995. حسب بيانات البنك الدو فان هذه العملية غطت حوا 88 دولة باعت أصول قيمتها و ا قدرة 135 مليار دولار 3800 عملية، و حيث تقدر كل واحدة منها بأكثر من 50000 دولار خلال الفترة من (1995 - 1988)، و تقسيمها على النحو التا :[k]

- جاءت ا رتبة الأو دول أمريكا اللاتينية حيث بلغ إ ا مبيعات للأصول 54 مليار دولار أو ما يعادل 46% من لة قيمة الأصول العامة ا خوصصة العا .
- تليها شرق آسيا ا رتبة الثانية، وصلت مبيعا ا إ 28 مليارا أو ما يعادل 25% من لة الأصول العامة ا خوصصة العا .
- تأ أوروبا ووسط آسيا ا يشمل دول الا اد السوفيي السابق ودول الاشتراكية شرق أوروبا ا رتبة الثالثة حيث بلغت ا بيعات 20 مليارا أو ما يعادل 17% من لة الأصول العامة ا خوصصة العا .
- أخ ا حققت بقية دول العا النامية عمليات بيع نسبتها 12% من ا بيعات من الأصول العامة ا خوصصة العا .

1-4-9 أثار ا وصصة

إن من أهم آثار ا وصصة هو ما يتعرض له العمال وا وظفون من فقدان لوظائفهم أو إخضاعهم لشروط حفة من قبل الإدارة ا ديدة، وهنا ي ز دور ا كومة ديد مبادئ توجيهية، و ا فاظ بالتوازن و عدم إضرار بالعمالة عند إجراءها للخوصصة. يتم ذلك بشروط مناسبة وعادلة، مع ضمان م على مكافآت مناسبة. أو السماح م بشراء أسهم ا ؤسسات ا خوصصة، ا ف من حدة ا عارضة للعملية وا غالبا ما يكون هؤلاء العمال ضحيتها.

1-4-10 اطر ا وصصة

اثر عملية ا وصصة تتم أحيانا مقايضة الديون ا ارجية و ا ت ز اطرها فيما يلي، على سبيل ا ثال لا ا صر:[1]

- ويل الأرباح والفوائد و ا داخيل ا نيها ا لاك ا دد – الأجانب- و الذي يؤثر الأجل ا توسط على زيادة العجز ميزان ا دفوعات، رغم التخفيض من عبء الدين الذي يظهر الأجل القص .
- إتاحة الفرصة للهيمنة الاقتصادية ء الشركات ا تعددة ا نسية من خلال امتلاكها للمشروعات ا لية ضوء امتيازات وضمانات، و ا سيتضرر منها البلد، مثل حرية ديد الأسعار والأجور، نوعية التقنية ا ستخدمة، والإعفاءات ا مركية والضريبية، الأمر الذي يتعارض مع السياسات الوطنية.
- ا سا ة زيادة التضخم وارتفاع الأسعار، لان ويل الدين ا ارجي إ أصول إنتاجية يدفع بالبنك ا ركزي إ التوسيع إصدار النقود واجهة طلب ويل الدين ا ارجي إ نقد لي. ... ا .

2 - ا يط الاقتصادي

ارس الأعمال الإدارية للمؤسسة إطار يط عام، الذي هو ثل بالعوامل ا تؤثر تأث كامل عليها، و ا تقع

خارجها و ا ستقلة عن مراقبنها. إ ا ليست مستقلة فهي مقيدة بعدة عوامل من هذا ا يط، و ال تصنف إ عوامل سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، قانونية، تكنولوجية، د وغرافية، طبيعية، و اخرى. تؤثر طبيعة هذا ا يط على تصميم استراتيجيا ا لأ ا جزء لا يتجزأ منه، و ال تنعكس على صياغة بنيتها، و تتأثر بالتغ ات ال دث فيه من ح لأخر، و أيضا بإمكانية التأث عليه بنشاطها. كما كن تأث ها عليه من خلال قدر ا على تغي مواقف ا ستهلك بالإقبال ا تزايد على سلعها و خدما ا، كما كن ا كذلك أن تفرض منتجا ا على السوق بقوة الإبداع كوسيلة للهيمنة عليه. إذا كانت ظروف هذا ا يط مواتية فإ ا تستطيع أداء مهمتها أحسن وجه، أما إذا كانت عكس ذلك فإ ا كن ا أن تعرقل عمليا ا ا وجودة و يع أهدافها. ترتبط ا ؤسسة با يط ارتباط وطيد به فهو مصدر وسائل نشاطها كا وارد ا الية، البشرية، ا ادية، و ا علوماتية وهو كذلك منفذ لتسويق منتجا ا و معرض دمتها.

يلعب اختيار موقع تأسيس ا ؤسسة دورا هاما وذلك لعوامل متعددة منها نوعية ا نطقة ، عوامل ا ناخ و مصادر الطاقة بصفة عامة و بالتا التأكد من أ ية هذا ا وقع بالنسبة للمؤسسة مع اعتبارها منطقة استراتيجية ا. مهما يكن ا و السياسي الذي تعيش فيه ا ؤسسة، فإ ا تتأثر بقوان ذلك النظام و بالتا إبراز مدى تأث ا انب القانو عليها و ذلك بواسطة تشريع العمل، النقابات، و القوان ا بابة... ا .

يتميز ا يط الاقتصادي الراهن بشدة التعقيد والتقلب ا يدفع با ؤسسة الاقتصادية إ الاهتمام بكل ما يط ا مع مراقبة ركها ا ا وا ستقبلي، وهذا لا يتأتى ا إلاّ من خلال تطبيق مفاهيم وتقنيات الاستشراف في التنظيم. إن ارتباط نشاط ا ؤسسة با يط أكد ضرورة اعتماد تسي ها مفهوم استراتيجي خاص، يتطور و البيئة ا يطة ا كمنافسة السوق، التكنولوجية...ا . كث ا ما يؤدي صغر حجم ا ؤسسات وضعف إمكانيا ا إ دخو ا ترتيب ثنائي أو اعي يؤمن ا إطار العمل ا شترك ويعزز من قدر ا التنافسية، انه الا اه و التكتل والتعاون، يتمثل هذا التعاون توف البيانات، نشر ا عرفة ودعم ا اذ القرار. اته يهدف كذلك إ سد نقص القائم كث ة من النواحي الكمية و الكيفية للبيانات وكذلك من النواحي ا تعلقة بسرعة و سيولة هذه البيانات مع توف مستوى الدقة و التفصيل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسة. يتم ذلك بإنشاء الشبكات ا قيقية وباعتبار أن ا هام التقليدية للمؤسسة و ال كانت السابق من مهام مؤسسة واحدة، يتم توزيعها القيام ا من قبل عدة مؤسسات مستقلة، أو متعامل تص و ذلك حسب الكفاءات ا ترابطة بإطار تنسيقي[m].

يرتكز هذا التنظيم الشبكي على الكفاءات ا ميزة و ا ختلفة أو كمنافذ مفضلة لاختراق بعض الأسواق أو للبقاء، والذي أصبح يشكل خط دفاع للمؤسسة إطار حرية التجارة وتنامي حركة العو ة واشتدادها عليها. إن الإشكال ا طروح و القائم لبعض ا ؤسسات لا يتمثل صغر حجمها بل عزلتها[n]. إن القطاعات ا ساسة و ذات النمو القوي و ال د فيها شدة التنافس، مع استمرارية التغي و سرعة ول ا يط، تدفع با ؤسسة إ ديد نشاطها الداخلي وتوجيهه و الأفضل، هذا ما يدفع إ ركز الكفاءات الاستراتيجية و ترك الباقي و توكيله إ شركاء إطار مع . من هذا ا نطلق تأ فكرة ا ؤسسة الشبكية و ال تتميز يكلة خاصة، و ال تسعى إ التكييف مع تغ ات ا يط. نعرف نواة ا ؤسسة الشبكية "le noyau de l'entreprise réseau" با ؤسسة ذات ا ندسة ا تغ ة، و ال من خلا ا يتبلور هيكل ا ؤسسة الشبكية. يتم ذلك وفق التعاون الذي دث ب موعة من مؤسسات، ال تربطها مصا ومنافع، و ال وضعت على شكل شبكي و ذات قيادة اعية. يتحقق هذا التعاون و الشراكة للمؤسسة بتوليفة العمليات ا مكنة و ذلك بالاعتماد على شبكية من مؤسسات و من شراكة تصة، و ذلك بغية قق استراتيجيات التمركز حول الكفاءات. أدى اشتداد ا نافسة إ فرض علي هذه ا ؤسسة، سواء أكانت عمومية أم خاصة، إحداث قطيعة مع الأفكار وا مارسات السلبية، و عدم الاكتفاء بتدب شؤو ا ا ارية فقط، بل يتع عليها التوقع و الاستشراف للتغ ات ال دث يطها مع الاستجابة السريعة ا.

إن القرارات ا رتبطة و ا ترابطة داخل ا ؤسسة تتطلب ليلا للفرص ا تاحة ا و ذلك بتحديد قدرا ا و إمكانيتها مع إمكانية تقييمها و ذلك من اجل ضمان استغلال أمثل ا. يعتبر هذا التحليل عملية ديناميكية حيث انه كلما تطورت، ظهرت فرص جديدة واختفت أخرى كانت قائمة، و يتم التنبؤ ا واختيار التوقيت ا لائم ا و مبع ا وارد وا هارات لاجتذا ا. لكي تتمكن ا ؤسسة من مسايرة هذه التغ ات السارية، فانه يتوجب عليها أن تكون متحسسة ا قصد التصرف و التكييف معها، من خلال هذا السلوك كنها أن تدرك الوقت ا ناسب الفرص ا تاحة ا، كما كنها أن تأخذ بع الاعتبار القيود ا فروضة عليها و ذلك قصد التمكن من ا اذ القرارات ا ناسبة أولا ا. إن التصرف بالسرعة ا مكنة تضمن ا عملية التكييف ا يد ا يتطلب إمكانيات

بشرية، مالية، و تكنولوجية إضافية ا. إن عملية التحول تتطلب إدخال تغي ات جوهرية على أنظمة التسي .

3- نشأة ا ؤسسة الشبكية

إن تشجيع الاندماج والتكامل ب ا ؤسسات الاقتصادية يؤدي إ إنشاء مؤسسات ذات قدرات كب ة، و ذات أنشطة متنوعة ومترابطة. يهدف هذا التكامل إ سد الثغرة القائمة الات متعددة مثل البحث والتطوير، على سبيل الذكر و ليس ا صر، حيث تعجز معظم ا ؤسسات عن إقامة وحدات خاصة ا. يسعى التعاون إ خفظ التكلفة ورفع الإنتاج و ذلك بإقامة مؤسسات عامة أو خاصة أو مشتركة للاست اد ا ماعي لاحتياجات ا ؤسسات. إن إقامة مثل هذه ا ؤسسات يدفع إ س القدرة التفاوضية وا صول على شروط أفضل، و يؤدي إ خفض تكلفة الإنتاج بشكل مباشر من خلال خفض تكلفة مستلزمات الإنتاج ا ستوردة وبشكل غ مباشر من خلال فيض الضغط على الأجور من جراء ا د من نفقة است اد مستلزمات الاستهلاك. من ب الات التعاون ا عززة للتنافسية نذكر التعاون ال رفع القوى العاملة، و ذلك من خلال الأنشطة ا شتركة لتدريب و إعادة التدريب، كما كن أن تعزز التنافسية كذلك من خلال قيام مؤسسات عامة أو خاصة أو مشتركة للتسويق ا ماعي للمنتجات، و ذلك بإنشاء مؤسسات كب ة تقوم بأعمال التجهيز، التعبئة، الفرز، التغليف و التصدير للمنتجات إ الأسواق الدولية .

إن هذا التنظيم هي الوظيفة الرئيسية من وظائف الإدارة ال تم بتحديد وتوزيع ا سؤوليات و السلطات ا اصة بكل وحدة إدارية مع ديد العلاقات و التنسيق فيما بينها من أجل الوصول إ الأهداف ا رجوة. انه الوسيلة ال يتم من خلا ا أن قق ا ؤسسة أهدافها لكو ا مكونة من موعة علاقات ال تنشأ ب الأفراد داخل ا نظمة، مع ميع الأنشطة الضرورية وحدات إدارية، انه يهتم كذلك ببناء هيكل علاقات السلطة مع يئة الظروف ال تساعد على التنسيق على ا ستوي الأفقي و العمودي. إنه الوسيلة ال ا يتم ا افظة على بقاء ا ؤسسة و ضمان استمرارها.

يرتكز هذا التنظيم على نظام للتسي ناجع و نظام الاتصال شامل، حيث تصبح ا ؤسسة ا يكل الأساسي هذا التنظيم و التسي ، و يتم تأسيسه يط مفتوح و قابل للتمديد. إذا ت هذه العملية التنظيمية بطريقة جيدة فإنه من ا مكن أن قق الأهداف ا نتظرة حيث كن أفراد ا ؤسسة من معرفة مسؤوليا م و تنفيذها، و كذلك للمديرين و التابع من التركيز على ا هام الضرورية ا رتبطة با دف، و كذا التنسيق ب ا هام الإدارية و غ ها ا يقضي على ازدواجية ا هود والصراعات، و يقضي على عنصر الشك و التردد يث يصبح هذا التنظيم يتحرك بسرعة و بفاعلية و أهدافه.

تسهر عملية الرقابة من جهة أخرى على ضبط و تعديل الأنشطة التنظيمية بطريقة تساعد على إ از العمليات ا سطرة، و ذلك من اجل قيق أهداف ا ؤسسة و ذلك من خلال الوظائف الإدارية الأخرى. لكي يتحقق ذلك لابد من وجود رك سد قيادة تؤثر على ا رؤوس قصد توجيه جهودهم حسب ا طط ا سطرة م، و ال تتميز ؤهلات معينة، كالذكاء، الإطلاع الواسع، ا ركز الاجتماعي، والشخصية ا ستقلة.

أصبحت الغايات و الاستراتيجيات النوعية للمؤسسات هي ال تؤثر اليوم صياغة بنية ا ؤسسة و ذلك باعتبار القوة العاملة ا و كذا العلاقات ال تربطها و ا يط العام. ليست فقط الصيغ الشكلية للبنية ال هي ذات أ ية للمؤسسة لكن مواقف العمال هي ال كذلك تنشطها. إن الأولوية تو هذا ا وضوع عاي التحفيز و اح الأشخاص و ا ماعات عند صياغة هذه البنية. و يتم الانتقال من بنية إ أخرى بواسطة ليل هذه الأخ ة من خلال معاي جديدة لتحويلها أو ويرها بغية س نشاطها و رفع من مردودية النشاط العام ذا التنظيم اه أهدافها، إن التخلي عن اذج الب ا وجودة سابقا لا يتم أليا بل بالتدرج و بطريقة ا اكاة والتكييف إ غاية الوصول إ البنية ا ديدة و ا لائمة للظرف ا ناسب من خلال ا يط. نظرا للتطورات و التغ ات العشوائية للأسواق خاصة و ا يط عامة، بدأت تنشأ أجيال جديدة من مؤسسات حيث كن أن تكون حقيقية أو افتراضية enterprise réelle ou virtuelle. إن التفك الصيغ ا ديدة ذه ا ؤسسات ال تسعى إ ا شاركة والإسهام قيق ا نفعة الكلية ت ظل تلبية رغبات الزبون و الشريك دون التقص حقها، أصبحت ضرورة حتمية. يتم نشأة هذه ا ؤسسة حسب ما يلي:

1-3 مرحلة الكشف عن ا ؤسسة

إن النقل السريع للابتكارات حث ا ؤسسات لاعتماد تسي ذات أفاق عا ية و ليست لية. هذا الإطار أصبحت هذه الاتفاقيات و ا تمثلة أسلوب للمعاملات الفعالة، ظاهرة عادية. فأنشئ من خلا ا أسلوب جديد للتنظيم يسمح بتطوير التسي الشامل و ذات اقل تكلفة لتكييف هذه ا ؤسسات،[5] ي بالتعاون بكل أصنافه من التكيفي فالوظيفي و التنسيقي.

- ✓ يهدف **التعاون التكيفي** إ قيق هدف رئيس و ا تسهيل الدخول إ ا واقع الكمية ا سنة كأحسن سعة

للعرض أو لتطوير جزء من السوق و ذلك بتفضيل الدخول إلى أحسن المواقع النوعية.

✓ يهدف **التعاون الوظيفي** إلى عقلنة تسيير الوظائف، الذي يسعى إلى تقوية القدرة على التنافس للنشاط بغية مناولة خدمة بأقل تكلفة من التكاليف الداخلية مثل:

- التموين المشترك في مجال المشتريات،
- الإنتاج المشترك في مجال الإنتاج و ذلك بوضع الوسائل المناسبة،
- تطوير العلاقات مع الزبائن، قوة البيع و مسار التوزيع المشترك ... الخ في مجال التجارة.

✓ أما **التعاون التنسيقي** فيهدف إلى ملائمة محفظة الأنشطة، تثمين تكنولوجيات المؤسسة و الانتقال إلى تحويلات جديدة وذلك باستعمال منطق التخصص و منطق التنوع.

أصبح الاتجاه نحو التكتل والتعاون يشكل خط دفاع للمؤسسات في إطار حرية التجارة وتنامي حركة العولمة واشتدادها عليها، لأن الإشكال المطروح و القائم لبعض المؤسسات لا يتمثل في صغر حجمها بل في عزلتها[9]، وخاصة في القطاعات الحساسة و ذات النمو القوي و الذي نجد فيه شدة التنافس، مع استمرارية التغير و سرعة تحول المحيط، وفيه تدفع المؤسسات إلى تحديد نشاطها الداخلي و توجيهه نحو الأفضل. هذا ما يدفع إلى تمركز الكفاءات الاستراتيجية و ترك الباقي و توكيله إلى شركاء في إطار معين. انطلاقا من هذا الإطار يتم الكشف عن مؤسسة ذات شكل خاص، حيث يمكن للأفراد العمل داخلها بكفاءة وفعالية، و ذلك من خلال تجزئة النشاطات من جهة و تجميعها والتنسيق فيما بينها من جهة أخرى لضمان الانسجام، و تحقيق الأهداف المسطرة. تحاول هذه المؤسسة إنشاء هياكلها التنظيمية (الوظيفية، أو التقسيمية، أو المصفوفية) بصيغ قريبة من المثالية حيث تطمح لتحقيقها و لو لفترة قصيرة مرحليا، و هي تعكس تطور المؤسسة، وبالتالي فهي تخضع لتغيرات عديدة قد تكون مهمة وسريعة في بعض الأحيان، و تتحكم فيها:

- **عوامل داخلية خاصة بها** كدرجة التنميط، التشكيل، مستوى اتخاذ القرار، التخطيط والرقابة،
- أو **عوامل ظرفية** متعلقة بالسياق الذي تعيش فيه المؤسسة كهوية المؤسسة، التكنولوجية، البيئة المحيطة، والإستراتيجية.

عند إنشاء هذه الهياكل التنظيمية، نحرص على تحديد المهام، توجيه النشاطات، توزيع السلطات، رصد و تحديد مستويات الرقابة، تأسيس العلاقات، و تنظيم المعلومات.

- **قوة التكامل و قوة التكييف المحلي :** تشمل قوة التكامل كل العناصر التي تؤدي إلى ازدهار المنظمة و منحها فوائد نوعية و ذلك بالتنسيق مع مجموعة الأنشطة و بتمركز التسيير للوحدات المختلفة الأخرى.

تكمن قوة و براعة المسؤول الأول والطاقم المسير للمؤسسة في تأثيره على المحيط و ذلك بتحويل التهديدات القائمة إلى فرص، و يسمى في هذه الحالة هذا النشاط بالتأثير الخارجي. إن المخرجات لا تحسب الخ وليس المدخلات. يمكن أن تكون هذه التأثيرات ايجابية و نافعة للمحيط مثل تطوير الاقتصاد المحلي عن طريق التدريب التشغيل و المنافسة، كما يمكن أن تكون سلبية و غير نافعة للمحيط مثل التلوث البيئي، حوادث العمل و تدهور المنطقة من جرأ ذلك النشاط الصناعي. أما إذا كان هذا المحيط يكتنفه الغموض و عدم التأكد فان المؤسسة ستواجه متاعب إضافية سببها عدم الاستقرار بمحيطها أو من خلال تطوراته الدائمة. يستوجب هذا الحال عليها الحيطة و الحذر، و ذلك بالاستباق و التكييف لكي تتحكم في مستواها و أدائها. إن نوعية تغير المحيط و عدم استقراره ومدى تأثيره على نتائج المؤسسة، و الذي يكون بطئ كما يمكن أن يكون عنيف، تحدث تحولات جذرية في المحيط نفسه كما هي تؤثر على المؤسسة كذلك بشكل أساسي. نستخلص مما سبق ذكره إلزامية التكييف و التأقلم مع هذا المحيط، ولتحقيق ذلك لابد من وجود بعض الظروف المواتية للمؤسسة حيث تساعدها على تحسين أدائها، و البعض الأخر يكون ذا طابع إلزامي مثل العوامل التي تؤثر في رفع تكاليفها. تكمن قوة المؤسسة و براعتها في تحليل هذه القيود و ذلك من أجل التحكم في الحاضر و المستقبل، وذلك تحسبا لأي طارئ، فإنها تأخذ كل احتياطاتها مع الاستباق للحوادث و التكييف بالتحسس بالفرص الممكنة و المتاحة من أجل الاستفادة منها. تختلف سلوكها تجاه الأوضاع التي تواجهها باختلاف حالة محيطها، و من أجل ذلك فانه يمكن حصر ثلاثة مواقف مختلفة في هذا الصدد للمؤسسة مثل التجاهل، التكييف، أو سبق التغير.

أضحت المؤسسات القديمة منها و المتجددة أو الجديدة تسعى إلى التكييف مع تغيرات المحيط، فالتزمت بالهيكلة البسيطة والمرنة قصد تحقيق أهدافها، و أصبحت تسعى إلى استقطاب كل الكفاءات المحيطة بها و ذلك حسب متطلبات الإنتاجية والخدماتية التي تصبوا إلى تحقيقها في جو تكاملي. إنها ذات هيكلة هندسية متغيرة و مرنة، فشكلت لنفسها موقع مهم في محيطها و أصبحت تشكل ما يسمى بنواة المؤسسة الشبكية "l'entreprise réseau" أو "modulaire"[10].

2-3 مرحلة ميلاد ا ؤسسة

يتبلور هيكل ا ؤسسة ذات ا ندسة ا تغ ة وفق التعاون الذي دث ب موعة من مؤسسات، و ال تربطها مصا ومنافع مشتركة و يتم تشكيل نظام مؤلف من مؤسسات متعددة تسعى إ قيق منفعة مشتركة. دف هذه ا ؤسسة إ تلبية رغبات الزبائن من شباك واحد. يتم التنسيق فيما بينها بآليات السوق. إن الأولوية ا سجلة لتكامل الأنشطة و الأصول اللازمة لإنتاج السلع و ا دمات من التنظيم الشبكي يتحقق بتعويض استعمالات الأصول ا ماعية الآتية من موعة ا ؤسسات و ذلك وفق منظور التكامل و التجميع بغية بلوغ كتلة حرجة من الأصول ا شتركة. يعتمد النشاط الاستثماري ذه ا ؤسسة على تعبئة ا وارد الادخارية للمؤسسات ا نضوية تها و على البنوك.

3-3 مرحلة تشكيل ا ؤسسة

إن قيق أهداف ا ؤسسة لتلبية رغبات الزبائن من شباك واحد يتطلب مفاهيم معينة التالية:[٢]

- استقلالية ا ؤسسات الفرعية للمؤسسة الشبكية
- قيام إدارة التسي للمؤسسة الشبكية بالتنسيق و السهر عليه
- تكوين ارتباطات قائمة ب ا ؤسسات الفرعية على نظام إعلامي يتماشى و تطور مواقف هذا التعاون ا قيقي.

4-3 مرحلة تنظيم ا ؤسسة

يتم تنظيم ا ؤسسة الشبكية حول ثلاثة هيئات:

i. ا يئة الاستراتيجية ال يتمركز عندها القرار الاستراتيجي، و موعة الآليات ا الية للتنسيق، مع التحكم ا يئة و تسي النظم الإعلامية ال تسمح مرافقة التدفقات.

ii. أقطاب العمليات، ال تتشكل عموما من وحدات إنتاج متخصصة حسب ا نتج أو مستوى الإنتاج.

iii. ا ستوى الثالث، و الذي يتكون من مؤسسات مهمتها قيق سلسلة من أنشطة نوعية يط مع بغية متابعة الأسواق ا لية و تقوم بعملية الربط مع ا يط، قصد ضمان مستوى من ا رونة للمؤسسة الشبكية.

4 - هيكل ا ؤسسة الشبكية

بعد الوصول إ تنظيم هذه ا ؤسسة الشبكية نتطرق إ هيكلتها، إ ا تتألف من موعة مؤسسات مترابطة على شكل شبكي ذات قيادة مؤلفة من موعة أشخاص ثل للمؤسسات، يشغلون فيها مناصب هامة. يستوحى هيكل هذه ا ؤسسة من وذج D. Katz ،R.L.Kahn[5] انه مؤلف من أربعة أنظمة فرعية للمؤسسة الشبكية، وهي:

i. النظام الإنتاجي أو التق : الذي يضمن ويل عوامل الإنتاج إ منتجات و خدمات ذاتية، أو لتلبية رغبات وطلبات السوق. يتألف هذا النظام من موعة نظم الإنتاج للمؤسسات ا نضوية ت ا ؤسسة الشبكية.

ii. نظام الدعم و الاعتماد : يسهر هذا النظام على ضمان الدعم موع ا ؤسسات حيث يضعهم علاقة مع ا يط، يضمن م التحصيل على ا وارد ا ادية و ا الية، و تصريف ا نتجات ظروف مقبولة. يتكون هذا النظام من ا ستشارين للمؤسسات الفرعية و يشكلون مع للاستشارة والدراسات. يتألف نظام التسويق من عناصر ينتمون إ هذه ا ؤسسات وحيث يشغلون فيها مناصب نفس الاختصاص، يشكل هذا النظام شبكة للتسويق تسهر على رصد ا اجيات الداخلية للمؤسسة و حاجيات السوق بصفة عامة. إن وسائل الدعم (وسائل التخزين، التعليب، التغليف، و النقل...ا) ا توفرة للمؤسسات ا نضوية ت ا ؤسسة الشبكية تكون كذلك خدمة ا ؤسسة ككل.

iii. نظام ا افظة أو البقاء، و التكييف: يتكون هذا النظام من الأشخاص ا وجودين هرم ا ؤسسات الفرعية. مهمتهم السهر على مصا مؤسسا م الفرعية ظل ا ؤسسة الشبكية، يقومون بتوف ا وارد البشرية الضرورية ؤسسا م و ذلك بتثم ا ات الكامنة و ا وجودة عند كل مؤسسة والسهر على تكوين و تدريب اليد العاملة و فيزها بالترقية والتدرج، تقوم بتوزيع الأدوار داخل ا ؤسسة الشبكية وتكيفيها وفق متطلبات الداخلية و الظروف ا يطة ا.

iv. نظام القيادة : يتألف هذا النظام من قيادات كل ا ؤسسات الفرعية ا نضوية ت ا ؤسسة الشبكية حيث الإشراف اعي و يستند إ ميثاق داخلي كمرجعية. يسهر على التنظيم، التنسيق، اليقظة بأنواعها، و مراقبة نشاطات الأنظمة الفرعية ا. انه ثل مركز لا اذ القرار ا ماعي. يسهر على هذا النشاط اطار تابع لنظام القيادة، يلعب دور الوساطة ب الاعوان الاقتصادي ذوي العجز داخل ا ؤسسة الشبكية و مع ا ؤسسات الأخرى، حيث تعطى الاولوية للمؤسسات ا نضوية تها.

5. مهام ا ؤسسة الشبكية

كن حصر بعض مهام هذه ا ؤسسة الشبكية فيما يلي:

- السهر على ترتيب و تنظيم أجزاءها ا ؤلفة من ا ؤسسات ا نضوية تها ح لا دث التداخل

الصلاحيات ، قصد توفير حد معين من الانسجام الداخلي للمؤسسة الشبكية.

- اعتماد هذه الأنظمة الفرعية للمؤسسة الشبكية على بعضها البعض في إطار تعاون تكاملي من أجل تحقيق الأهداف الفرعية لكل واحدة في ظل الهدف العام للمؤسسة الشبكية و الذي يضمن بقاء المؤسسات الفرعية.
- حيث أن مجموعة الأنظمة الفرعية للمؤسسة للشبكية تطمح إلى تحقيق هدف معين فانه يتوجب عليها ضمان و تحقيق تفاعل فيما بينها لبلوغ ذلك الهدف.

6. الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة فيما يلي:

1- المحافظة على القيم ، وتطبيق قوانين البلاد.

2- المحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني.

3- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة مشاركتها، ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

4- العمل على تحقيق النمو المتوازن وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

5- المساهمة في تنوع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات، الصناعة، والزراعة.

6- الاهتمام بالعلوم، التكنولوجية، والمعلوماتية ، مع تشجيع البحث والتطوير .

7- الاستمرار في حماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها والاهتمام بحماية الموارد الطبيعية وصيانتها.

7. الأسس الاستراتيجية:

تتمثل الأسس الاستراتيجية فيما يلي:

- إنتاج المؤسسات المنضوية تحت المؤسسة الشبكية: يتم تحسين كفاءة إنتاج الخدمات والمنافع والمنتجات التي تقدمها المؤسسة الشبكية للمواطنين عن طريق:

1- التوسع في استخدام التكنولوجية المناسبة وتطويعها لما يتلاءم مع خصائص المؤسسة المتنوعة.

2- تطوير التنظيم الإداري والمالي و إعادة النظر في الأنظمة القائمة بما يلائم المستجدات.

3- البحث عن الآليات اللازمة لقياس الكفاءة وزيادة الإنتاجية

- التوسع و التكييف للمؤسسات المنضوية تحت المؤسسة الشبكية: يمكن تحقيق سياسة الاستمرار في توسيع هذه المنظومة للقطاعات الأخرى، شريطة أن يترتب عن ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة وحسن الأداء و الزيادة التشغيل عن طريق:

1- التعجيل بمراجعة جميع الأنظمة للمؤسسات المنضوية تحت هذه المنظومة ذات العلاقة بالأنشطة الموجودة في القطاع، بهدف تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات.

2- الاهتمام بزيادة الاستثمارات و العناية بمجال التدريب.

3- المساهمة الفعلية في تنمية المنطقة التي توجد فيها المؤسسة الشبكية.

- الصيانة: يتم الاهتمام بصيانة التجهيزات القائمة للحفاظ عليها في حالة تشغيلية، بحيث تصبح تتيح أقصى قدر من كفاءة الاستخدام وتقليل التكاليف، وذلك من خلال:

1- إعطاء أهمية خاصة لتكاليف الصيانة والتشغيل عند تصميم المشروعات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها.

2- العمل على تخفيض تكاليف الصيانة وذلك عن طريق استخدام المواصفات والمقاييس النمطية كلما كان ذلك ممكناً و مجدياً.

3- ضرورة صياغة برنامج صيانة وقائي يتم تحديده بعمر الوحدة أو معدل تشغيلها.

- تحسين استغلال الموارد المتاحة للمنظمة: ضرورة تحسين استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنظمة، وزيادة كفاءة أداء أجهزتها المعنية، وتغليب النظرة الاقتصادية في أعمالها ومشاركة القطاعات الأخرى.

- تحسين استغلال الموارد البشرية للمنظمة و الاهتمام بالعمل و ذلك بـ :

1- توعية أفراد المنظومة بأهمية العمل كقيمة دينية واجتماعية.

2- الاهتمام بمعلومات سوق العمل بشكل دوري ومنتظم للاسترشاد بها في عملية الاختيار الوظيفي والمهني .

3- الاستمرار في وضع الوسائل المناسبة تحت المنظومة على إتاحة فرص العمل للعمال الراغبين في ذلك، و يتم تنقيتهم بالمسابقة.

4- التوسع في التدريب ، والتدريب المتخصص على العمل.

- المساهمة في بناء قاعدة للعلوم و التكنولوجية: المساهمة في إنشاء قصد بناء قاعدة للعلوم والتكنولوجية قادرة على الابتكار والتجديد ونشرها للتقنية وتطويعها من خلال :

1- توفير بعض الخدمات والتجهيزات الممكنة.

2- تعميق الوعي العلمي والتقني لدى عمال المنظومة، وإيجاد الحوافز التي تشجعهم على ذلك.

3- توفير الفرص للمختصين والباحثين لإجراء البحوث العلمية والتقنية داخل المنظومة.

4- تشجيع الاختراع والابتكار والتطوير التق .
5- إعداد خطة توظف ا علوماتية وغ ها من التقنيات لدعم التنمية الاقتصادية للمؤسسة.
6- ضرورة إنشاء الأ اث والتطوير وا ودة النوعية.
• العناية بالتأهيل والتدريب: العناية بإعادة التأهيل والتدريب لرفع إنتاجية العامل ا قق الاستفادة القصوى من التقنيات والتجهيزات ا ستخدمة الأنشطة التنموية من خلال:
1- الاهتمام بالتدريب التعاو .
2- إعطاء الأولوية لتنمية القوى العاملة من خلال التوسع برامج التدريب ا ه .
3- العناية النوعية التدريب بالتركيز على التقنية ا تطورة.

8. ا ؤسسة الشبكية و نظام ا شاركة

يهدف نظام ا شاركة، ا ؤسسة الشبكية، ا توظيف الأموال توظيفا فعالا قصد ا ائها و تنميتها ككل و ا افظة عليها. انه يشجع على الاعتماد على ا وارد والإمكانيات الذاتية الأساسية و الاستراتيجية للمؤسسة، و يساهم قيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بانشاء فرص جديدة للاستثمار و منه تتسع القاعدة العمالية و تقضي على البطالة. انه الأدات ال ا يتم تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار و ذلك بإ اد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة و مطالب الأفراد و ا ؤسسات ا نضوية ت ا ؤسسة الشبكية. يتميز هذا النظام عا ة اسبية خاصة ال الأنشطة ا ختلفة ال يقوم ا، تشرف عليها مديرية فرعية تسمى ديرية ا اسبة تابعة لقيادة ا ؤسسة الشبكية. تصهر هذه ا ديرية على قيق، تدقيق و تسجيل العمليات بشكل يسمح للغ بالإطلاع على السجلات داخل ا ؤسسة. ا ا تتميز بنظام للمحاسبة، انه يهدف ا تقد معلومات و إرشادات و توجيهات تساعد إبداء الرأي، وا اذ القرارات ا ناسبة لقيادة ا ؤسسة الشبكية و ال تساعد قيق اهدافها. انه شبكة من الإجراءات ا ترابطة، وال تعد حسب خطة متكاملة لإ از النشاط الرئيسي للمؤسسة الشبكية.

ا ا ة : شهدت ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية منذ الاستقلال عدة ولات و إصلاحات جذرية، كان ا دف الأساسي منها هو إخراجها من وضعيتها الصعبة ال كانت تتخبط فيها كل مرة، فقامت بعدة إصلاحات هيكلية و سياسات تصحيحية بغرض النهوض بالقطاع العمومي، و إعادة للمؤسسة العمومية الاقتصادية اختصاصها و استعادة النمو الاقتصادي ا، إلا أن هذه الإصلاحات قق النتائج ا توقعة ا أدى با سؤول إ التفك ا وصصة. فرضت هذه التحولات الاقتصادية على ا ؤسسة، ال تسعى ا البقاء، إرساء نظام يقظة فعال، و الذي يقتضي تكوين نظام معلوما متكامل قادر على ع ا علومات اللازمة و ليلها، توظيفها الوقت ا ناسب بالكيفية ال تدعم ا ركز التنافسي ا. يتميز هذا النظام للتسي بالاستجابة لكل التغ ات ال تطرأ يط ا ؤسسة الداخلي و ا ارجي و ال كن ا س من ا اذ القرارات الصائبة الأوقات ا ناسبة. و هذا سد ما يسمى بالذكاء الاقتصادي للمؤسسة. إن ديد مسار تطور ا ؤسسة و وها مرتبط بنظام اليقظة، و خاصة اليقظة التكنولوجية لأن التنافس القائم اليوم ب ا ؤسسات يعتمد على ا انب التكنولوجي وا عر ، حيث أصبحت أنشطة البحث والتطوير على مستوى ا ؤسسات ضرورة رغم تكلفتها.
إن ارتباط نشاط ا ؤسسة با يط الاقتصادي والذي يتميز بالتعقيد و التقلب، يدفعها إ الاهتمام بكل ما يط ا وكذا مراقبة حركا ا ا الية و ا ستقبلية ا يدفعها إ اعتماد مفهوم استراتيجي خاص تسي ها، يتطور و البيئة ا يطة ا. كث ا ما يؤدي صغر حجم ا ؤسسات و ضعف إمكانيا ا إ دخو ا ترتيب يؤمن ا إطار العمل ا شترك ويعزز من قدر ا التنافسية، انه الا اه و التكتل والتعاون الذي أصبح يشكل خط دفاع ا أمام حرية التجارة وتنامي حركة العو ة واشتدادها عليها. إننا د القطاعات ا ساسة ذات النمو القوي و التنافس الشديد (مع استمرارية التغي و سرعة ول ا يط) توجه هذه ا ؤسسات و ديد نشاطها الداخلي وتوجيهه و الأفضل، و ذلك بترك الباقي و توكيله إ شركاء إطار مع . و هذا ما يدفع إ ركز الكفاءات الاستراتيجية .
نظرا للتطورات و التغ ات السريعة للأسواق خاصة و ا يط عامة، فانه تنشأ أجيال جديدة من مؤسسات حيث كن أن تكون حقيقية أو افتراضية، تسعى إ ا شاركة و الإسهام قيق ا نفعة الكلية ت ظل تلبية رغبات الزبائن و الشركاء دون التقص حقها. أصبحت ا ؤسسات القد ة منها وا تجددة أو ا ديدة تسعى إ التكييف مع تغ ات ا يط، فالتزمت با يكلة البسيطة و ا رنة قصد قيق أهدافها، وأصبحت تسعى إ استقطاب كل الكفاءات ا يطة ا وذلك حسب متطلبا ا الإنتاجية و ا دماتية ال تصبوا إ قيقها جو تكاملي. إ ا ذات ا يكلة ا ندسية ا تغ ة وا رنة، فشكلت لنفسها موقع مهم يطها وأصبحت تسمى بنواة ا ؤسسة الشبكية.

يتبلور هيكل المؤسسة ذات الهندسة المتغيرة وفق التعاون الذي يحدث بين مجموعة من مؤسسات التي تربطها مصالح و منافع مشتركة و يتم تشكيل نظام مؤلف من مؤسسات متعددة تسعى إلى تحقيق منفعة مشتركة. إن الهدف إلى تلبية رغبات الزبائن من شباك واحد. يتم التنسيق فيما بينها بآليات السوق.

إن الأولوية المسجلة لتكامل الأنشطة و الأصول اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات من التنظيم الشبكي يتحقق بتعويض استعمالات الأصول الجماعية الآتية من مجموعة المؤسسات وذلك وفق منظور التكامل و التجميع. يهدف هذا النظام، والمسمى بنظام المشاركة، الى توظيف الأموال توظيفا فعالا قصد انمائها و تنميتها ككل و المحافظة عليها. انه يشجع على الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية والاستراتيجية للمؤسسة. انه الأدات التي بها يتم تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار و ذلك بإيجاد فرص وصيغ للاستثمار تتناسب مع قدرة و مطالب المؤسسات المنضوية تحت المؤسسة الشبكية. يتميز هذا النظام بمعالجة محاسبية خاصة في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها، تشرف عليها مديرية فرعية تسمى المديرية المحاسبة. تتألف هذه المؤسسة الشبكية من مجموعة مؤسسات مترابطة على شكل شبكي ذات قيادة مؤلفة من مجموعة أشخاص تمثل للمؤسسات، يشغلون فيها مناصب هامة. تعتمد المؤسسات الفرعية للمؤسسة الشبكية على بعضها البعض في إطار تعاون تكاملي من أجل تحقيق الأهداف الفرعية لكل واحدة في ظل الهدف العام للمؤسسة الشبكية و الذي يضمن البقاء للجميع.

المصادر والإحالات المعتمدة :

[a] - ناصر دادي عدون "دور الموارد البشرية و الاتصال في التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسة الصناعية العمومية في ظل اقتصاد السوق ـ حالة الجزائر ـ" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع علوم التسيير، 1996-1997 ص 212 (بتصرف).

[b] - طواهر م. التهامي، و ناصر دادي عدون: تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1994- 1998، وآفاقه، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، عدد 04-2001.

[c] - محمود عبد الفضيل، ندوة حول الدعوة إلى النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الوطن العربي، المستقبل العربي، رقم126 آب1989 ص 136، بيروت، لبنان حسب بوعشة مبارك: الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، عدد رقم 8، 1997، ص151.بتصرف في ترجمة الاسم vulgar monetarism بالنقدية الفظة.

[d] - محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، جامعة بترا – ماليزيا اقتصاد وأعمال، اسلام أون لاين.نت 2001/2/15 (بتصرف)

[e] - محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، نفس المرجع السابق (بتصرف)

[f] - سيويسي الهواري و دبون عبد القادر" الخوصصة والسوق المالية في سياق التحولات الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد 23/22 ابريل 2003 – كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية –

[g] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 8 ربيع الثاني 1416

[h] - Ivan Samson : « Dix grands problèmes économiques contemporains » Ed. OPU, Alger 1993, P58 حسب: عبد الوهاب تمام "دراسة حول الخوصصة والهيكلة للاقتصاد الجزائري" مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، عدد رقم 8، 1997، ص.190.

[i] - بوعشة مبارك: الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، عدد رقم 8، 1997، ص.ص. 157-158

[j] - محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، نفس المرجع السابق (بتصرف)

[k] - محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، نفس المرجع السابق (بتصرف)

[l] - محمد شريف بشير "الخصخصة: اتجاهات ودروس مستفادة" ، نفس المرجع السابق (بتصرف)

[m] - Pache G. et Paraponaris C., L'entreprise en réseau, PUF. Coll. " que sais-je? ".1993. D'après: Isabelle Huault, Le management international, Approches, Editions Casbah. 1999. p.24

[n]- Claude Beland d'après Farid Benhassel " Reseautage d'entreprises et mondialisation. La coalition Canadienne des réseaux d'entreprises. Le management des réseaux, une organisation apprenante" colloque international: Mondialisation et modernisation des entreprises, Ghardaia 25-26&27 janvier 2000 p.314

[o] - URBAN S. VENDEMINI S., Alliances stratégiques et coopératives européennes, De Boeck Université, 1994.
D'après: .Isabelle Huault, Le management international, Approches, Editions Casbah. 1999. p.26

[p]-Claude Beland d'après Farid Benhassel " Reseautage d'entreprises et mondialisation. La coalition Canadienne des réseaux d'entreprises. Le management des réseaux, une organisation apprenante" colloque international: Mondialisation et modernisation des entreprises, Ghardaia 25-26&27 janvier 2000 p.314

[q]- Farid Benhassel " Reseautage d'entreprises et mondialisation. La coalition Canadienne des réseaux d'entreprises. Le management des réseaux, une organisation apprenante" colloque international: Mondialisation et modernisation des entreprises, Ghardaïa 25-26&27 janvier 2000 p.314

[s] - ناصر دادي عدون "دور الموارد البشرية و الاتصال في التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسة الصناعية العمومية في ظل اقتصاد السوق ـ حالة الجزائر ـ" نفس المرجع السابق ص.17 (بتصرف)

السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية
حالة الاقتصاد الجزائري

هواري معراج - جامعة الأغواط
د/ مد سليمان جردات - ا امعة الإسلامية با ند

ملخص : تعد السياحة أحد ا الات ال شهدت الآونة الأخ ة اهتماما متزايدا. باعتبارها أصبحت تشكل أحد ا وارد للتنمية الشاملة و ا عول عليها للمسا ة رفع النمو الاقتصادي. سنحاول من خلال هذه ا قالة التطرق للسياحة كمورد بديل لصادرات النفط.
كلمات ا فتاح : السياحة، اقتصاد السياحي، تسويق سياحي، ا دمات السياحية .

مـقـدمة :

أصبحت التنمية الشاملة الشغل الشاغل عظم دول وحكومات العا , وح يتحقق هذا ا دف فإن الأمر يتطلب تعبئة و نيد كل ا وارد ا تاحة ا ادية منها والبشرية, ضمن سياسيات واستراتيجيات كلية قطاعية إطار ما يسمى با ندسة الشاملة للاقتصاد. وعلى هذا الأساس يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات, ا عول عليها للمسا ة رفع النمو الاقتصادي ومن ة قيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ا نشودة.

هذا الإطار, يعد السوق العا ي للسياحة سوقا عملاقا وجذابا, والتوقعات متفائلة بالنسبة لا اه تطور حجمه ا ستقبل.

تظهر أ ية السوق السياحية العا ية من الإحصائيات ا اصة، إذ تش تقارير ا نظمة العا ية للسياحة إ إن ا ركة السياحية الدولية تتزايد عدلات تفوق ا عدلات ا اصة ببعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى, حيث تضاعف عدد السياح الفترة ما ب 1950-1980 أكثر من عشر مرات, ح بلغت نسبة الزيادة قيمة صادرات ا واد الأولية و 5،5 % والصادرات الصناعية و 7،7%.

وقد بلغ الإنفاق السياحي الدو لسنة 1996 ، 423 بليون دولار أمريكي دون احتساب الإنفاق على وسائل النقل الدو الذي بلغ حجمه عام 1996 حوا 93 بليون دولار أمريكي ليصل إ موع الإنفاق على السياحة الدولية مع النقل 516 بليون دولار أمريكي وهكذا أصبحت صناعي السياحة سلم الاهتمامات الر ية وا هنية والشعبية وأصبحت وز اهتمام يع ا سئول العا و الوطن العر با صوص، ا تشكله من أ ية تنمية مواردها إ جانب تلف الصناعات الأخرى، إذ إن استمراريتها تشكل موردا لا ينصب خلافا للنفط وبقية ا عادن والثروات الأخرى الباطنية إضافة إ آثارها الإ ابية إبراز ا وانب ا ضارية والأثرية والتار ية وتعريف سكان العا ا وبنهضتها .

وعليه سوف اول من خلال هذا العمل التطرق إ بعض من جوانب السياحة وأ يتها وبالأخص دورها ضمن الاقتصاد العا ي و الوطن العر ، كما سنحاول ا ديث عن السياحة ا زائرية، خاصة إذا ما علمنا إن للجزائر إمكانيات تؤهلها لاحتلال مكانة هامة السوق العا ية للسياحة وبالتا الاستفادة من مداخيل هامة من العملة الصعبة، علما إن قطاع السياحة لب لوحده لبعض الدول مدا خيل تفوق مدا خيل ا زائر من ا روقات وعلى سبيل ا ثال كانت ا داخيل السياحية الإيطالية 30 مليار دولار عام 1997 أما تونس فقد استفادت من 1 مليار دولار من خلال نشاطها السياحي عام 1996[1]

I. السياحة ومفوما ا :

I.1 تعريف السياحة :

تعت السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها ا باشرة على القطاعات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات وبالتا صل التعارف و نح فرصة لإقامة علاقات صداقة ب الشعوب أو تشكيل جو من التسامح ب الشعوب، كما تعت السياحة عاملا للسلم كما ذكر السيد رئيس ا نظمة العا ية للسياحة La paix doit au tourisme autant que le tourisme doit a la paix.

فما ا قصود بالسياحة ؟

ا قيقة لقد اختلفت وتنوعت التعاريف ا تعلقة بالسياحة حسب وجهات نظر تلفة كل على حدا فذكر منها:

- "السياحة هي ذلك النشاط ا ضاري و الاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إ بلد غ بلدهم وإقامتهم فيه دة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد ا زار"[2].

- " السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من ا اجة ا تزايدة إ الراحة وإ تغي ا واء وإ الإحساس مال الطبيعة و و هذا الإحساس وإ الشعور بالبهجة وا تعة من الإقامة منطقة ا طبيعتها ا اصة. وأيضا إ و الاتصالات على الأخص ب شعوب وأوساط تلفة من ا ماعة الإنسانية. كما ترى الأكاد ية الدولية للسياحة بأن السياحة تعب يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي موعة الأنشطة ا ضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح"[3] .

إن السياحة باعتمادها أساسا على ا وارد وا ناظر الطبيعية(ر،جبال ...) تدفعنا إ ضرورة الاهتمام ا ونشر الوعي بأ يتها و بالتا ا فاظ عليها وهنا يظهر الدور الإيكولوجي بالإضافة إ أدوارها الأخرى.

I.2 أ ية ودور السياحة:

تل النشاط السياحي مكانا هاما الاقتصاد العا ي أو يعرف وا مستمرا منذ اية ا رب العا ية الثانية يث إن ا نظمة العا ية للسياحة أحصت إن عدد السباح العا لسنة 1997 كان 62.80 مليون يقابلهم إنفاق سياحي مقداره 443 مليار دولار[4].

فالسياحة تعد شرفا بل تنامت و نشطت و أصبحت الآن صناعة العصر وا ستقبل، ويب ا دول التا التطور الكب للإنفاق ا اصل هذا ا ال اعتبارا من بداية النصف الثا من القرن العشرين(أنظر ا دول رقم 01).

وهكذا أصبحت السياحة الصناعة الأو العا ، حيث اصبح عدد من يعمل قطاع السياحة يساوي عدد العامل الصناعات ا مس التالية: الالكترونيك، الكهرباء، ا ديد و الصلب، النسيج، السيارات.

وينتقل قطاع السياحة الترتيب الأول با قارنة مع القطاعات الأخرى التجارة العا ية ، كما ثل ا دمات 30% من حجمها كما هو مب ا دول رقم 02 رقم 03 (أنظر ا لحق).

فالقطاع السياحي لب مدا خيل هامة للدولة ال تتمنع بصناعة سياحية قوية كما يب ا دول رقم 04 مدا خيل عشرة دول الأو العا و التدفقات السياحية ا قابلة ا.

تعت السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها ا باشرة على القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للدول. يث إن السياحة نشاط ثري بفرص التشغيل فالإحصائيات تش إ إن عدد العامل القطاع السياحي بصورة مباشرة او غ مباشرة 11% من قوى اليد العاملة العا [5]، فهي الصناعة الأو من حيث تشغيل اليد العاملة ، وأصبح ا دور أساسيا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إذ إن كل شخص يعمل مباشرة قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5.3 شخص بصورة غ مباشرة القطاعات الأخرى، بالإضافة إ كون السياحة قادرة على جلب تدفـقـات نقدية بكميات تعادل وقد تفوق مدا خيل ا روقات، فالنمسا مثلا استفادت من 12.30 مليار من مداخيل سياحة عام 1997 فهذا الرقم لا يبتعد عن مداخيل ا زائر ا روقات نفس السنة ، مع العلم إن ثروة ا روقات زائلة.

I.3 مقومات السياحة:

ترتكز السياحة على مقومات بعضها طبيعي و الآخر بشري و مادي[6] :

ا قومات الطبيعية: و ثل كل الظروف ا ناخية و ايز الفصول ، مناطق دافئة ، امات معدنية ...ا أي كل مظاهر جذب السواح.

ا قومات البشرية: وتتمثل ا وانب التار ية ، كالآثار ، ا عا ، الشواهد ، الأطلال ، الفنون الشعبية بطبوعها ا ختلفة ، الثقافات والعادات لدى السكان .

ا قومات ا الية وا دمة: وتتمثل مدى توافر الب التحتية ، كا طارات النقل ال ي وا وي، ومدى تطور تلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران ...ا ، ومدى توافر ا دمات ا كملة كاا يد ، الإطعام ، الفنادق ، ا قاهي ، مراكز الترفيه و التسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول ا ختلفة على تشجيع السياحة ا تقدمه من تسهيلات و مستوى للأسعار ، وقدرة دعائية على تلف وسائل الأعلام على جذب السائح ، مواصلات سهلة، أمن و استقرار ورعاية صحية كاملة و حسن

معاملة وقدرة على إبراز يع ا وانب و ا صوصيات ال م السائح ختلف فئا م و رغبا م.

II. السياحة و الاقتصاد العا ي :

ا الدخل العا ي من السياحة عدلات خلال العقدين الأخ ين، وأصبح العائد من أعمال السياحة يساهم مسا ة فعالة إ ا الناتج ا لي لكث من الدول. وتش تقارير ا نظمة العا ية للسياحة إ حد إنه يزيد عن الدخل من القطاعات الأخرى باستثناء قطاعي البترول والصناعات ا رتبطة به، وصناعة السيارات والصناعات الأخرى ا رتبطة ا.

شهدت صناعة السياحة تطورا هائلا خلال السنوات العشر الأخ ة, إ حد إن خ اء هذه الصناعة يعت و ا الآن اك الصناعات العا . والسياحة شأ ا ذلك شأن الاتصالات التكنولوجيا وا علومات شهدت و عدلات سريعة.

يقول ا اء من الصعب حساب تأث السياحة على الاقتصاد العا ي ويقول ا لس الأعلى للسياحة إن ا قاييس التقليدية لا تعطي صورة كاملة سا ة السياحة لأن ا سابات ا بنية على الإنفاق ا باشر فقط تتجاهل تأث السياحة على القطاعات الأخرى ، مثل ا طاعم و لات التجزئة ، و حالة إضافتهما ، كن القول بأن الدخل العا ي من السياحة يصل إ و 3200 بليون دولار سنويا أي و 11% من إ ا الناتج ا لي لدول العا .

فلقد استغلت بعض الدول ا تطورة إمكانيا ا السياحية حل مشاكل البطالة حيث أنفقت السويد عام 1997 و 10 مليون كرونة لتحفيز وتطوير مشاركة الأعمال الصغ ة الأنشطة السياحية، كما تو حكومة العمال ا ملكة ا تحدة اهتماما بالقطاع السياحي باعتباره مصدرا هاما من مصادر زيادة العمالة.

فقد تبر أ ية السياحة خاصة السياحة البينية بالنسبة جم السياحة العا ية إذ يبلغ معد ا الوسطي العا ي 82% بينما يبلغ معدل السياحة البعيدة 18% ففي أوروبا ففي أوروبا تبلغ البينية بـ الدول الأوروبية 88% و12% للسياحة البعيدة و شرق آسيا 79% للبينية مع مزيد من الأسف الوطن العر 42% للسياحة البينية أما السياحة البعيدة فتبلغ 58% بالرغم من إن للأمة العربية مقومات سياحية طبيعية وبشرية ومالية و خدماتية هائلة من شأ ا إنعاش صناعة السياحة بالإضافة إ إن ا لغة واحدة ، وعادات وتقاليد متشا ة.

وكنتيجة لائمة العوامل ا ؤثرة على الطلب السياحي منذ اية ا رب العا ية الثانية عرفت السياحة الدولية تطورا هاما من الناحيت النوعية والكمية من الناحية النوعية فالعرض السياحي عرف تنوعا على مستوى الإيواء الإطعام النقل النشاطات ... أما من الناحية الكمية تبر إحصائيات ا نظمة العا ية للسياحة OMT تضاعفا للتدفقات السياحية بـ 1967 -1997 قدار 543،2 % ويقابل ذلك تضاعفا الإنفاق السياحي العا ي قدار 3818،9%.

هذه التطورات الكمية للسياحة لا يستفيد منها إلا عدد من الدول ، حيث إن الولايات ا تحدة الأمريكية ، فرنسا، و إيطاليا تستفيد لوحد ا من 30% الإنفاق السياحي العا ي وهذا يعود إ قوة عرضها السياحي وتوفر الأمن لديها أما القارة الإفريقية لا تستفيد إلا من 4% من الإنفاق السياحي العا ي وذلك يعود على العموم إ الأمن، ضعف ا واصلات الدولية ، ضعف الاتصال السياحي هياكل الاستقبال ... لكن لاشك إن القارة الإفريقية تتمتع بإمكانيات سياحية متميزة (طبيعة رائعة وثقافة متميزة) يبقى استغلا ا أمرا لازما من اجل إنعاش قطاع السياحة لديها أنظر ا دول رقم 5 و 6 ا لحق.

من ناحية أخري تضمنت دراسة كتب (إي، يو،ى) من السياحة العا ية حـ عام 2005 إن 70% من الرحلات عام 1989 ا هت إ أوروبا ودول حوض البحر الأبيض ا توسط كما أوضحت الدراسة إن حصة الرحلات الداخلية والإقليمية كانت عالية ثلاث مناطق (92% نطاق أوروبا والبحر ا توسط ، و 75% نطاق الشرق الأقصى و 56 % أمريكا الشمالية).

بالرغم من إن أنشطة السياحة ثل مصدرا من مصادر الثروة والعمالة إلا إن وها قد يعوق قدرات البنية الأساسية ال قد لا تتحمل النمو ا طرد.

كما يلقى البعض باللائمة على السياحة بسبب إتلاف ا ناطق الطبيعية ذات الصبغة الثقافية والتار ية و بناء مبا الفنادق الشاهقة الارتفاع ال في ا مال الطبيعي للمواقع الطبيعية.

وهنا نطرح السؤال التا : كيف كن تطوير السياحة وتنميتها دون الإضرار بالبيئة ، و كيفية قيق الدخل والربح ا ناسب من النشاط السياحي ولكن دون إن يكون ذلك على حساب ا وارد الطبيعية

ويقول ا للون إن اعتبارات ا افظة على البيئة بدأت تتحقق من خلال سوق السياحة حيث يقوم منظمو الرحلات السياحية

مارسة ضغوط على مستقبلي السياحة لتوفير بيئة نظيفة وأفضل مع مراعاة اعتبارات حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية .

كما إن قيام بعض الحكومات بإسناد مهمة تطوير السياحة إلى الجماعات المحليات والقطاع الخاص قد قلل من اهتمامات ومسؤوليات الحكومات المركزية كما إن الوحدة النقدية لأوروبا سوف تساعد على نمو السياحة بين دولها نتيجة توفر الثقافة التعامل بعملة واحدة (اليورو) مع اختفاء مشاكل وتكاليف ومخاطر التحويل بين العملات المختلفة التي حل محلها اليورو.

ومع ارتفاع سعر الصرف اليورو نسبيا بالمقارنة بالدولار والين ، فإن حظوظ دول البحر الأبيض المتوسط المستقبلية السياحة الأوروبية، مثل تركيا ودول شمال إفريقيا، سوف تزيد قدرا التنافسية في مجال السياحة.

III. السياحة في الاقتصاد الجزائري:

تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية ، مربوطة بكثير من المدن الأوروبية بخطوط جوية مباشرة و تتمتع الجزائر بمساحة كبيرة تجعلها البلد الثاني في إفريقيا من حيث المساحة تمتد الجزائر على 2376000 كلم

وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1200كلم ، تضاريس الجزائر تتمثل :

- السلسلة الساحلية للتل.
- الهضاب العليا.
- السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي .

المناخ في الجزائر متنوع كذلك و تعرف الجزائر المناخات التالية:

المناخ المتوسطي: سائد على الشريط الساحلي ومتوسط درجة الحرارة السنوية هو 18 درجة مئوية.

مناخ الهضاب العليا: يسوده فصل بارد ورطب.

المناخ الصحراوي: يسود الجنوب الجزائري ، وتصل فيه درجة الحرارة إلى 40 درجة.

تنقسم المنتوجات السياحية الجزائرية إلى خمسة أصناف هي:

المنتوج الصحراوي، المنتوج الجبلي، المنتوج البحري، المنتوج الحضري، والمنتوج الصحي.

الطاقات السياحية الجزائرية عرفت تطورا كميا معتبرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حيث مرت طاقات الاستقبال من 2000 سرير عام 1962 إلى 64900 سرير عام 1997.

الجدول رقم 7 يبين توزيع الطاقات الاستقبال على المستويات السياحية الوطنية وهذا إلى إن جانفي 1994 حسب تقرير وزارة السياحة الجزائرية .

تتضمن السياسة السياحية الجزائرية تحديد وتوزيع المهام في المجال السياحي على كل من القطاع الخاص والحكومي والمرمى من هذه السياحة هي إنشاء صناعة سياحية حقيقية يرجى منها آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية .

لذلك تم توزيع المهام في المجال السياحي كما يلي : يتحمل القطاع الخاص الاستثمار ، تكوين منتوج سياحي تنافسي التنظيم والإدارة بينما تتحمل الدولة مهام وضع إطار قانوني واضح وملائم للاستثمار و نمو صناعة سياحية عن طريق تحديد خطة تتمثل في :

1. بذل جهود ترقوية متميزة ومتزايدة باتجاه السباح والمستثمرين عن طريق جهاز الدولة للترفيه. مع تبسيط القطاع السياحي.

2. غاية السائح بوضع أنماط وقوانين تلزم هياكل الاستقبال خدمته بنوعية.

3. التكوين والرسكلة لعمال وموظفي القطاع لرفع مستوى أدائهم.

4. الحفاظ على مناطق التوسع السياحي .

لكن بالمقابل هناك جملة من العوائق تقف أمام تطور السياحة بالجزائر متفاوتة الصعوبة فيما يخص تجاوزها في آجال متفاوتة الأهمية.

أ) الأمن: لاشك إن تناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات السابقة يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية إذ إن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي.

ب) الترفيه:

- ضعف تنسيق ب الأطراف ا عنية بترقية السياحة (الديوان الوط للسياحة ، ا طوط ا وية ا زائرية ، أصحاب الفنادق ....ا).
- عامل ا يزانية ال ا آثار على النوعية وكمية النشاطات والوسائل الترقوية .
- عامل التأط الديوان الوط للسياحة الذي ب تعزيزه كميا ونوعيا.

ج) هياكل الاستقبال:

د) الاستثمارات : نقص الاستثمار وا ياكل القاعدية للسياحة .

هـ) تدهور تغطية ا دمات الفنادق ا زائرية.

ي) ا يط الاجتماعي والثقا وما له آثار على استقبال السياح وأ ية السياحة غ تلف ا ستويات.

لقد كان ذه العوائق أثرا كب ا تأخر قطاع السياحة ومقارنة مع تونس فإن هناك تباين واضح من حيث الضعف الكمي للنشاط الترقوي الوط مقارنة مع النشاط الترقوي التونسي وذلك يظهر ضيق مزيج وسائل الاتصال ال تعتمد عليها ا زائر عندما تقارنه مع مزيج الاتصال ال تعتمد عليه تونس.

ا ـــ اتـــ مة: حاولنا من خلال هذا العمل التعرف على موعة من النقاط ص السياحة من خلال طرح بعض الأرقام والأفكار وهذا ما ح لنا بالوقوف عند العناصر التالية :

1. أ ية السياحة ودورها ا تزايد مستقبلا الاقتصاديات القومية ؛
2. تعد الصناعات التقليدية وا رف أحد أهم وابرز مقومات تطوير السياحة أي بلد؛
3. يتوقف إنعاش قطاع السياحة وترقيته على عدة عوامل من بينها مدى توافر ا وارد ا الية لتمويل دورة الاستغلال ودورة الاستثمار للمشاريع ا رتبطة ذا القطاع و دى توافر التسهيلات , ا وافز ا بائية , شبه ا بائية وا مركية .

بالنسبة للجزائر يرجع تدهور القطاع إ عدة عوامل من أ ها:

1. نقص الاحترافية ا ال ؛
2. ظاهرة السياحة ا و ية (مو ية النشاط)؛
3. عجز النتيجة ا ققة من سنة لأخرى؛
4. ضعف وغياب شبه كلي للنشاطات ا لحقة خاصة ا رف والصناعات التقليدية ؛
5. عدم استقرار ا هاز السياسي القائم على خدمة هذا القطاع؛
6. تغ ا طط والسياسات ا تبعة إنعاش هذا القطاع كنتيجة للعامل السابق؛
7. ضعف الاستثمارات الب التحتية خلال السنوات ا اضية؛
8. عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن؛
9. إ ال ا عا الأثرية والسياحية ونقص العناية ا.

وبناءا على ما تقدم ندرج بعض التوصيات قصد ا سا ة تفعيل وتنشيط السياحة :

1. إعداد طط تنموي شامل واضح ا عا وبرزمإنة زمنية,
2. إعادة النظر نظام التكوين ا رتبط ذا القطاع ؛
3. تدعيم ا نظومة القانونية والتشريعية ح تكفل ا وافز الضرورية والتسهيلات اللازمة ر السياحة ؛
4. إشراك القطاع ا اص وراس ا ال الأجن ؛
5. دعم القطاع العمومي ح يستطيع مواكبة التغ ات ا اصلة هذا القطاع غلى ا ستوى العا ي ومواجهة ا نافسة العا ية ا فروضة عليه اليوم؛
6. بث الوعي السياحي لدى ا واطن من خلال الوسائل السمعية البصرية وا قروءة؛
7. س صورة السياحة دوليا من خلال الندوات وا لتقيات وا عارض وكافة وسائل الإعلام واستغلال وسيلة الإنترنت ذا الغرض ؛
8. وضع قطاع السياحة والصناعات التقليدية وا رف كأولوية ماسة من أولويات عمل برنامج ا كومة ورصد ا زيد من الاعتمادات؛

9. إعادة تفعيل وتنشيط مهام وأهداف الوكالات ؛

10.القومية أو ا يئات الا تسند ا مهمة ترقية لسياحة؛

11.القيام ببحوث ودراسة السوق لتطوير قطاع السياحة ؛

12.إنشاء متاحف للسياحة و للصناعات التقليدية وا رف ع كل قطر ؛

13. ا شاركة ا عارض الدولية والإقليمية و ا هوية وإحداث معارض عربية، وطنية و لية منتظمة ؛

14. ضرورة بيز ووضع علامات ارية على ا نتجات ا رفية التقليدية ا صدرة و الأسواق الأجنبية ؛

ا داول الوارد ا قالة :

ا دول رقم 01: تطور حجم الإنفاق السواح العا

السنة	عدد السواح(مليون)	الإنفاق مليار دولار
1950	20	2.1
1960	70	68
1970	165	18
1980	286	105
1985	465	265
1995	561	380
1999	657	455

ا صدر : عثمان العائدي، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤ ر السياحة العربية، الا اد العر للفندقة و السياحة، العراق،2001، 2001،ص10.

ا دول رقم 02: ترتيب مشاركة القطاعات الاقتصادية التجارة العا ية

حديد	نسيج	الكترونيك	سيارات	نفط	سياحة
% 2	% 2	% 5	% 6	% 7	% 5.8

ا صدر: تقرير ا نظمة العا ية للسياحة عام 1999

ا دول رقم 03: تصدير ا دمات

خدمات عقارية	سيارات وخد مات	خدمات سياحية
% 8	% 10	% 12

ا صدر: عثمان العائدي، مرجع سبق ذكره، ص11.

ا دول رقم 4: مداخيل السياحية العا

الـ ـبـ ـلـ ـد	عدد السياح ملاي	ا داخيل السياحية مليار $
فرنسا	66.8	27.94
أمريكا	49.03	27.05
أسبانيا	43.4	27.19
ايطاليا	34.08	30
ا ملكة ا تحدة	25.96	20.56
الص	23.77	12.07
بولونيا	19.51	8.70
ا كسيك	18.66	7.53
كندا	17.61	8.29
التشيك	17.40	-

ا صدر: علي أ د هارون، أسس ا غرافيا الاقتصادية ، دار الفكر العر ، القاهرة، 2000،ص129.

ا دول رقم 05: تقديرات متوسط معدلات النمو السنوي جم السياحة

الواردة إ ا ناطق ا ختلفة من العا

ا نطقة	95/90	2000/95
إفريقيا	4.05	5.50
أمريكا	4.10	5.00
شرق آسيا	6.10	7.50
أوروبا	2.20	3.2
الشرق الأوسط	3.40	4.60
جنوب آسيا	5.10	7.2
إ ا العا	3.20	4.4

ا صدر: تقرير ا نظمة العا ية للسياحة 1996

جدول رقم 06: مقارنة حجم السياحة الواردة إ ا ناطق ا ختلفة

ين عامي 1996-1997 با ليون السائح

ا نطقة	1996	1997	التغير
إفريقيا	21.534	23.118	7.4
أمريكا الشمالية ا نوبية	116.481	122.766	5.4
شرق آسيا	87.363	88.334	1.0
أوروبا	350.248	362.917	3.6
الشرق الأوسط	14.087	14.947	6.1
جنوب آسيا	4.332	3.553	5.10
إ ا العا	594.140	616.635	3.7

ا صدر: تقرير ا نظمة العا ية للتجارة عام 1997.

جدول رقم 7: طاقات استقبال تلف ا نتوجات السياحية

ا نتوج	عدد الأسرة ا تقابلها
البحري	19722 سرير
الصحراوي	5146 سرير
ا ضري	27874 سرير
الصحي	3714 سرير
ا بلي	1284 سرير

ا صدر: تقرير ا وصصة و الاستثمار السياحة با زائر، الديوان الوط للسياحة 1999.

قائمة ا وامش الوارد ا قالة :

[1]: علي العبادي ، " واقع و متطلبات تطوير السياحة والصناعات التقليدي الوطن العر "، لة التنمية الصناعية، عدد 42، ا غرب، 2001، ص151.
[2]: دي عبد العظيم ، " السياحة"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1996، ص15.
[3]: نفسه ، ص 20.
[4]: تقرير ا نظمة العا ية للسياحة 1999.
[5]: ريان درويش ، "الاستثمارات السياحية الأردن "، رسالة ماجست ، جامعة ا زائر، معهد العلوم الاقتصادية،1997،ص45.
[6]: تقرير ا وصصة و الاستثمار السياحة با زائر، وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 1999،ص6.

قائمة ا راجع الواردة ا قالة :

الكتب :

1. دي عبدا لعظيم, اقتصاديات السياحة, القاهرة, مكتبة زهراء الشرق, 1996
2. خالد الراوي وآخرون , نظرية التمويل الدو , عمان , دار ا ناهج 2000
3. صلاح الدين عبد الوهاب , الكتاب السنوي للسياحة والفنادق, مصر, منشاة ا عارف,1998
4. عبد الر إن يسري ا د , تنمية الصناعات الصغ ة ومشكلات وينها , الاسكندرية , الدار ا امعية ,1996
5. علي ا د هارون , أسس ا غرافيا الاقتصادية , القاهرة , دار الفكر العر , 2000
6. فردوسبكري و يوج برجإن, التمويل الإداري, ا زء الثا , الرياض, دار ا ريخ, 1993
7. كامل بكري , التنمية الاقتصادية , ب وت , الدار ا امعية , 1988
8. من إبراهيم هندي , الفكر ا ديث ال مصادر التمويل , الإسكندرية , منشاة ا عارف,1998

القوا و النشرات :

1. مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية ا تعلقة بالصناعات التقليدية وا رف , وزارة السياحة والصناعات التقليدية, فيفري 1999
2. نشريه الديوان الوط للإحصاءات , 1992

الرسائل ا امعية :

1. ريان درويش , الاستثمارات السياحية الأردن , رسالة ماجست , جامعة ا زائر, معهد العلوم الاقتصادية,1997.

الفندقة في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

دراسة إحصائية من منظور حساب الإنتاج وحساب الاستغلال

شعو مود فوزي – جامعة ورقلة
كماسي مد الأم – جامعة ورقلة

ملخص : شهد الاقتصاد ا زائري منذ سنة 1988 إصلاحات جذرية وعميقة مست كل القطاعات ثلت هذه الإصلاحات استقلالية ا ؤسسات الاقتصادية العمومية باعتبارها ضرورة لزيادة كفاء ا، اعتماد برامج الإصلاح والتعديل ا يكلي، اتفاق سنة 1994 حول استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وإنعاش الاقتصاد الوط . وقد كان ذه الإصلاحات الأثر على نتائج القطاعات الاقتصادية لعل أ ها بروز – إ جانب القطاع العام- قطاع خاص ينشط جل ا يادين. اول هذا البحث معرفة حالة قطاع الفنادق و ا قاهي وا طاعم ا زائر من خلال تتبع سلوك مسا ة كل من القطاع ا اص و العام متغ ات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة ا متدة من 1989 إ .. 2001.

الكلمات ا فتاح : حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، التمييز، دالة التنقيط للمؤسسات الفندقية.

هيد : يتميز عا نا ا عاصر بانفتاح ا دود وعو ة الاقتصاد، وا زائر باعتبارها إحدى الدول النامية تواجه ديات ورهانات تضع قيودا صارمة على س و و اقتصادها الذي عرف إصلاحات هيكلية ت مظلة صندوق النقد الدو . يكن قطاع ا دمات نأى عن تلك الإصلاحات ال كانت من ب أهدافها رفع كفاءة وأداء النشاط الاقتصادي عن طريق فتح ا ال للقطاع ا اص. وسوف نناقش لة من التساؤلات نصوغها على النحو التا :

ما مدى يز مؤسسات القطاع ا اص أداها مقارنة ؤسسات القطاع العام من منظور ا سا ة تشكيل متغ ات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال؟ وما هو شكل تطور كل قطاع.

هذه التساؤل تقودنا إ صياغة الفرضية التالية :

يساهم القطاع ا اص تشكيل معات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال بنسبة أك من تلك ال يساهم ا القطاع العام.

يهتم هذا البحث بدراسة قطاع الفنادق وا قاهي و ا طاعم ويهدف إ معرفة مدى وجود فروقات ودرجة دلالة هذه الفروقات ب القطاع ا اص و العام، وكذا ديد الا اه العام لتطور كل قطاع وآفاق هذا التطور. إجراء هذا البحث إطار زم تد من سنة 1989 إ 2001. أي 26 سنة (مشاهدة) مقسمة إ موعت ، ا موعة الأو تضم 13 مشاهدة ($n_1 = 13$) ثل النسب ا ئوية سا ة القطاع ا اص ا موع أما الثانية فتضم 13 مشاهدة ($n_2 = 13$) و ثل النسب ا ئوية سا ة القطاع العام ا موع.

ا دول رقم (01) - متغ ات البحث

% للمسا ة موع	القطاع ا اص	القطاع العام
الإنتاج الداخلي ا ام	PPB	EPB
الاستهلاكات الوسيطة	PCI	ECI
القيمة ا ضافة	PVA	EVA
استهلاكات الأصول الثابتة	PCFF	ECFF
الدخل الداخلي	PRI	ERI
الضرائب ا تعلقة بالإنتاج	PILP	EILP
تعويض الأجراء	PRS	ERS
الفائض الصا للاستغلال	PENE	EENE

أولا : الأسلوب ا ستخدم التحليل :

نستخدم عا ة هذا ا وضوع طريقة التحليل العاملي ا ميز : Analyse factorielle discriminante. و دف طريقة التحليل العاملي ا ميز إ [1] :

- قياس جودة الأ اط ال كن أن تكون عليها ا تغ ة التابعة.
- تعي Affectation أي تصنيف ا شاهدة (فرد) ا ديدة ال تظهر العينة ا موعة ا زئية الأقرب إليها.
- ديد موعة ا تغ ات الكمية ا فسرة ال ا ا قدرة أكثر على قيق التمايز ب تلف أ اط ا تغ ة التابعة.
- والفكرة الأساسية ال يتم على أساسها تصنيف ا فردات هذه ا موعة أو تلك هي أن يكون التشتت داخل أي موعة أقل ما كن وأن يكون التشتت ب ا موعات أك ما كن.

ثانيا : قياس التمايز ب القطاع ا اص والقطاع العام :

II-1 نتائج معا ة متغ ات الدراسة :

نستخدم إحصاءة F-Fisher ا زئية اختبار مدى وجود فروقات ب متوسطات ا تغ ات القطاع ويكون الفرق معنوي إذا كانت إحصاءة F-Fisher ا زئية ا سوبة أك من ا دولة عند مستوى الدلالة 0.05، ودرجات حرية (1 ، 24). فتكون الفرضية $H_0 : \overline{X}_1 = \overline{X}_2$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : \overline{X}_1 \neq \overline{X}_2$ حيث قيمة F-Fisher ا دولة هي $F_t(0.05,1,24) = 4.26$ وأن $\overline{X}_1$ ثل متوسط ا تغ ة ا دروسة القطاع ا اص و $\overline{X}_2$ ثل متوسط ا تغ ة ا دروسة القطاع العام.

ويتخذ القرار كما يلي :

- إذا كان $F_t < F_c$ يتم رفض الفرضية H_0 وقبول H_1 أي يوجد فرق ب $\overline{X}_2$ و $\overline{X}_1$ وسيكون هذا الفرق لصا الأك .
- أما إذا كان $F_t > F_c$ فإنه لا يوجد فرق ب $\overline{X}_2$ و $\overline{X}_1$.

1- ا أن $F_t = 4.26 < F_c = 22127.75$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية متوسط النسب ا ئوية سا ة القطاع العام والقطاع ا اص إ ا الإنتاج ا ام وهذا الفرق لصا القطاع ا اص.

2 - ا أن $F_t = 4.26 < F_c = 2946.36$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية متوسط النسب ا ئوية سا ة القطاع العام والقطاع ا اص إ ا الاستهلاكات الوسيطة لصا القطاع ا اص.

3- ا أن $F_t = 4.26 < F_c = 11460.80$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق متوسط النسب ا ئوية سا ة القطاع العام والقطاع ا اص إ ا القيمة ا ضافة لصا القطاع ا اص.

4- ا أن $F_t = 4.26 > F_c = 0.07$ فإنه يتم قبول الفرضية H_0 و رفض H_1 أي أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية متوسط النسب ا ئوية سا ة القطاع العام والقطاع ا اص إ ا اهتلاك الأصول الثابتة. أي أن هذه ا تغ ة لا تساهم يز كل من القطاع العام والقطاع ا اص فردها.

5- ا أن $F_t = 4.26 < F_c = 8676.48$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية متوسط النسب ا ئوية سا ة القطاع العام والقطاع ا اص إ ا تعويضات الأجراء وهذا الفرق لصا القطاع ا اص.

6- ا أن $F_t = 4.26 < F_c = 1285.73$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية متوسط النسب ا ئوية سا ة القطاع العام والقطاع ا اص إ ا الضرائب ا رتبطة بالإنتاج وهذا الفرق لصا القطاع ا اص.

7- ا أن $F_t = 4.26 < F_c = 1327.19$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية متوسط النسب ا ئوية سا ة القطاع العام والقطاع ا اص إ ا الدخل الداخلي وهذا الفرق لصا القطاع ا اص.

8- ا أن $F_t = 4.26 < F_c = 22292.21$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية متوسط النسب ا ئوية سا ة القطاع العام والقطاع ا اص إ ا الفائض الصا للاستغلال لصا القطاع ا اص.

نستخلص ا سبق أن كل ا تغ ات تساهم التمييز ب كل من القطاع العام وا اص، ماعدا تلك ا تعلقة باستهلاك الأصول الثابتة ال لا تساهم فردها هذا التمييز.

II-2 مدى مسا ة متغ ات الدراسة تمعة ييز القطاع ا اص عن القطاع العام :

تعطي ا عا ة الإحصائية النتائج التالية :

أ- القيم الذاتية : ا أن عدد ا موعات ال تصنيفها هو 02 فإن عدد ا اور العاملية ا ميزة هو ور واحد، وعليه لدينا قيمة ذاتية واحدة بلغت 9997.34 وهي ثل التشتت على ا ور العاملي. أما نسبة العطالة[2] فبلغت 100 %.

ب – إحصاءة[3] Pseudo-F :

بلغت قيمة هذه الإحصاءة 239936.19، كما بلغ احتمال قبول الفرضية الصفرية H_0 القيمة الصفر، ا يع قبول الفرضية البديلة H_1 ويفسر هذا بأن متغ ات البحث تمعة يز القطاع العام وا اص باحتمال 100 %.

بالنسبة ركزي ثقل ا موعة : د فاصلة مركز ثقل ا موعة الأو G01 (القطاع ا اص) على ا ور العاملي هي: 0.9999، وأن فاصلة مركز ثقل ا موعة الثانية G02 (القطاع العام) على ا ور العاملي هي: 0.9999، ومنه فإن ا سافة فهوم MAHALANOBIS[4] هي: D = 1.9999 ، أعطت نتائج التحليل الإحصائي جودة تصنيف 100 %.

ج- دالة التنقيط : وهي كالتا :

$$Z=-0.184*PB+0.096*CI+1.325*VA-0.004*CFF-1.834*RI+0.091*ILP+0.135*RS+1.374*ENE$$

حيث أن ا تغ ات هذه الدالة تع عن نسب مئوية وأ ا متغ ات مركزة و تصرة، تستخدم هذه الدالة عملية التنبؤ دى انس أو عدم انس أداء القطاع ا اص والعام. وتستخدم كذلك للتخطيط ولا اذ القرارات صوص دعم أو التخلي عن هذه السياسة أو تلك نتيجة ا اذ قرارات صوص مستويات ا تغ ات ا ستقلة ا رغوبة. ثل معاملات هذه ا تغ ات هذه الدالة ا عاملات ا دية، و د أن النتيجة Z تتناسب عكسيا مع كل من النسب ا ئوية للإنتاج ا ام و اهتلاك الأصول الثابتة والدخل الداخلي ح أ ا تتناسب طرديا مع باقي ا تغ ات.

ثالثا : ليل شكل تطور القطاع ل الدراسة :
نستخدم ذا الغرض الأشكال البيانية (أنظر ا لحق) ا ع ة عن شكل تطور متغ ات البحث معتمدين التحليل على بعض مقاييس ال عة ا ركزية والتشتت.

1. تطور نسب ا سا ة موع الإنتاج ا ام : نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن النسب ا ئوية سا ة القطاع ا اص ا موع كانت تزايد مستمر، وقد تراوحت ب 87,66 % و 91,01 % ، توسط يقدر ب 89,15 %وا راف معياري 1,34، كما نلاحظ أن معامل الاختلاف يساوي 1,50 % وهو ضعيف جدا ا يع وجود انس كب[5] توزيع قيم ا شاهدات حول القيمة ا توسطة. أما بالنسبة سا ة القطاع العام فنلاحظ أن النسب تناقص مستمر، حيث تراوحت ب 13,29 % و 8,99 % توسط مقداره 10,85 % وا راف معياري 1,34 وقد بلغ معامل الاختلاف 12,35 % ا يع أن توزع ا شاهدات حول ا توسط ا سا كان متجانسا إلا أنه بدرجة أقل من السلسلة السابقة.

2. تطور نسب ا سا ة موع الاستهلاك الوسيط:
نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن النسب ا ئوية سا ة القطاع ا اص موع الاستهلاك الوسيط الذي ثل مدخلات أو مستلزمات الإنتاج تناقص، وقد تراوحت هذه النسب ب 79,43 % و 91,32 % ، توسط يقدر ب 78,78 % وا راف معياري 3,55، أما بالنسبة سا ة القطاع العام فنلاحظ أن النسب تزايد مستمر، حيث تراوحت ب 20,57 % و 8,68 % توسط مقداره 12,22 % وا راف معياري 3,55 وقد بلغ معامل الاختلاف 29,05 % الذي يعكس عدم انس توزع ا شاهدات حول ا توسط ا سا .

3. تطور نسب ا سا ة موع القيمة ا ضافة : نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 أن النسب ا ئوية سا ة القطاع ا اص موع القيمة ا ضافة ا ولدة القطاع ا دروس تطور منتظم، حيث تراوحت هذه النسب ب 85,05 % و 90,94 %، توسط يقدر ب 89,35 % وا راف معياري 1,87، أي أن معامل الاختلاف يساوي 2.09 ا يعكس التجانس الكب توزع النسب حول ا توسط. أما بالنسبة للنسب ا ئوية سا ة القطاع العام موع القيمة ا ضافة فنلاحظ أ ا تناقص، حيث تراوحت ب 14,94 % و 10,65 % أما معامل الاختلاف 17,56 % وهي نسبة معت ة تعكس عدم التجانس توزع النسب حول ا توسط.

4. تطور نسب ا سا ة موع استهلاك الأصول الثابتة: نلاحظ من خلال الشكل رقم 04 أن النسب ا ئوية سا ة القطاع ا اص موع استهلاك الأصول الثابتة تذبذب مستمر، حيث تراوحت هذه النسب ب 24 % و 70,79 %، توسط يقدر ب 50,64 % وا راف معياري 12,64، ويعكس معامل الاختلاف الذي بلغ 25.36 هذا التذبذب السلوك. نفس التحليل ينطبق على النسب ا ئوية سا ة القطاع العام موع استهلاك الأصول الثابتة.

5. تطور نسب ا سا ة موع الدخل الداخلي :
نلاحظ من خلال الشكل رقم 05 أن النسب ا ئوية سا ة القطاع ا اص موع الدخل الداخلي تطور مستمر، حيث تراوحت هذه النسب ب 87,15 % و 95,17 % ، توسط يقدر ب 92,22 % وا راف معياري 2.31، أما معامل الاختلاف فقد بلغ 2,50. أما بالنسبة للنسب ا ئوية سا ة القطاع العام موع الدخل الداخلي فكانت تناقص مستمر، فقد تراوحت النسب ب 4,83 % و 12,85 % أما معامل الاختلاف 29,69 % وهو ما يع عدم التجانس توزع النسب حول ا توسط ا سا .

6. تطور نسب ا سا ة موع الضرائب ا تعلقة بالإنتاج : نلاحظ من خلال الشكل رقم 06 أن النسب ا ئوية سا ة القطاع ا اص موع الضرائب ا تعلقة

بالإنتاج تزايد مستمر، إلا أننا نلاحظ أن الزيادة ا فاجئة ذه النسبة ب سن 1991 و 1992 (انتقلت من 80,29%إ 89,56 %) وبالرغم من ذلك يبلغ معامل الاختلاف قيمة 6,28 %. أما بالنسبة للنسب ا ئوية سا ة القطاع العام موع الضرائب ا تعلقة بالإنتاج فنلاحظ تناقص هذه النسب خلال فترة الدراسة، فقد تراوحت النسب ب 6,08 % و 20,51 % توسط حسا 10,51 %ومعامل اختلاف 53,47 % ا يع عدم انس توزع النسب حول ا توسط ا سا .

7. تطور نسب ا سا ة موع تعويضات الأجراء: نلاحظ من خلال الشكل رقم 07 أن النسب ا ئوية سا ة القطاع ا اص موع تعويضات الأجراء انقسمت إ مرحلت : ا رحلة الأو هي الفترة ا متدة ب 1989 – 1992 حيث ا فضت النسبة من72,95 % إ 64,56 %، أما ا رحلة الثانية فهي الفترة ا متدة ب 1993 – 2001 حيث تراوحت النسبة ب 68 % و 76,03 % ، توسط يقدر ب 72,89 %وا راف معياري 3.20، أما معامل الاختلاف فقد بلغ 4,39 (انس توزع ا شاهدات حول متوسط النسب). أما بالنسبة للنسب ا ئوية سا ة القطاع العام موع تعويضات الأجراء فقد انقسمت هي الأخرى إ مرحلت : مرحلة 1989- 1992 ارتفعت فيها النسب من 27,05 إ 35,44 أما ا رحلة الثانية فهي الفترة ا متدة ب 1993-2001 تراوحت فيها النسب ب 31,44% و 27,90 % توسط يقدر بـ 27.11 % أما معامل الاختلاف 11,80 % (أقل انسا من السلسلة السابقة).

8. تطور نسب ا سا ة موع الفائض الإ ا للاستغلال : نلاحظ من خلال الشكل رقم 08 أن النسب ا ئوية سا ة القطاع ا اص موع الفائض الصا للاستغلال تزايد مستمر، حيث تراوحت ب 97,22 % و 102,66 % توسط يقدر بـ99,96 % وا راف معياري يقدر بـ 1,71 %. أما بالنسبة للنسب ا ئوية سا ة القطاع العام موع الفائض الصا للاستغلال فنلاحظ أن هذه النسب كانت تناقص، فقد تراوحت النسب ب 2,66 % و 2,78 %.

نستخلص من ليل هذه النسب أن القطاع ا اص كان أكثر مسا ة تشكيل معات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال من القطاع العام، وهو ما يثبت صحة الفرضية ا تبناة هذا البحث.

رابعا : ديد الا اه العام تغ ات الدراسة :

اعتماد أسلوب الاستيفاء ا ارجي EXTAPOLATION ا ب على تقدير معا كث ات ا دود[6] من الدرجة الثالثة ا تغ ة T ا ع ة عن الزمن، لتحديد الشكل الذي تتطور به قيم متغ ات هذا البحث،

بالنسبة توسط الإنتاج ا ام : د ا عادلات التالية

- بالنسبة للقطاع ا اص :

$$PBP=0.0079*T^3-0.2331*T+2.0129*T+84.685$$
$$R^2= 57.9\ \%$$

- بالنسبة للقطاع العام :

$$PBE=-0.0079*T^3+0.2331*T^2-2.0129*T+15.315$$
$$R^2= 57.9\ \%$$

بالنسبة توسط الاستهلاكات الوسيطة : د عادلات التالية

- بالنسبة للقطاع ا اص :

$$CIP=-0.0107*T^3+0.1475*T^2-0.8557*T+91.321$$
$$R^2= 58.88\ \%$$

- بالنسبة للقطاع العام :

$$CIE = 0.0107*T^3-0.1475*T^2+0.8557*T+8.6789$$
$$R^2= 86.46\ \%$$

بالنسبة توسط القيمة ا ضافة : د ا عادلات التالية :

- بالنسبة للقطاع ا اص :

$$VAP=0.0155*T^3-0.4052*T^2+3.3144*T + 81.827$$
$$R^2= 81.54\%$$

ب-بالنسبة للقطاع العام :

$$VAE=-0.0155*T^3+0.4052*T^2-3.3144*T+18.173$$
$$R^2= 81.54\%$$

بالنسبة توسط اهتلاك الأصول الثابتة : د ا عادلات التالية

- بالنسبة للقطاع ا اص :

$$CFFP=0.0355*T^3-1.2596*T^2+11.505*T +26.807$$
$$R^2= 28.07\ \%$$

- بالنسبة للقطاع العام :

$$CFFE=-0.0355*T^3+1.2596*T^2-11.505*T+73.146$$
$$R^2= 28.07\ \%$$

بالنسبة توسط الدخل الداخلي : د ا عادلات التالية :

- بالنسبة للقطاع ا اص :

$$RIP= 0.0154*T^3-0.3922*T^2+3.3194*T +83.903$$
$$R^2= 85.76\ \%$$

- بالنسبة للقطاع العام :

$$RIE=-0.0154*T^3+0.3922*T^2-3.3194*T +16.097$$
$$R^2= 85.76\ \%$$

بالنسبة توسط الضرائب ا تعلقة بالإنتاج : د ا عادلات التالية :

- بالنسبة للقطاع ا اص :

ILPP=0.0121*T^3-0.4751*T^2+5.6962*T +71.842
R^2= 87.61 %

- بالنسبة للقطاع العام :

ILPE=-0.0121*T^3+0.4751*T^2-5.6962*T+16.097
R^2= 87.61 %

بالنسبة توسط تعويضات الأجراء : د ا عادلات التالية :

- بالنسبة للقطاع ا اص :

RSP=-0.0381*T^3+0.8002*T^2-4.3372*T +77.104
R^2= 38.82 %

- بالنسبة للقطاع العام :

RSE=0.0381*T^3-0.8002*T^2+4.3372*T +22.896
R^2= 38.82 %

بالنسبة توسط الفائض الصا للاستغلال : د ا عادلات التالية :

- بالنسبة للقطاع ا اص :

ENEP=0.0181*T^3-0.38558*T^2+2.5847*T+94.658
R^2= 63.65 %

- بالنسبة للقطاع العام :

ENEE=-0.0181*T^3+0.38558*T^2-2.5847*T+5.342
R^2= 63.65 %

خامسا : لاختبار مدى استقرار النتائج الواردة الفقرات السابقة إجراء عملية تنبؤ لأربع سنوات لاحقة (2002-2005) وذلك باستخدام النماذج ا قدرة أعلاه، واستخدمت هذه ا قدرات إعادة اختبار فرضية البحث، وكانت النتائج مؤكدة. حيث أن

- دالة التنقيط ا قدرة :

Z = -0.0004* PB – 0.7895 *CI + 1.4636 *VA + 0.2191* CFF + 0.4929* RI – 0.1227* ILP + 0.2097* RS + 0.0004 *ENE

- إحصاءة **Psudo-F** ا قدرة : 59984.05
- مسافة **MAHALANOBIS** ا قدرة 1.9932
- نسبة جودة التصنيف ا قدرة بلغت **100%**

نتائج الدراسة :

لص من خلال نتائج ا عا ة السابقة إ ما يلي :

1- أن هناك فرق معنوي لصا القطاع ا اص يع ا تغ ات (باستثناء متغ استهلاك الأصول الثابتة CFF) كما أن هذه النسب ا ئوية كانت تناقص القطاع العام و تزايد القطاع ا اص وهذا خلال فترة الدراسة وهو ما يعكس آثار الإصلاحات ال ت على قطاعات الاقتصاد الوط حيث أن النشاط مله شهد ركودا اقتصاديا (القطاع العام بصفة خاصة). من جهة وتوسع القطاع ا اص هذا ا ال من جهة أخرى.

2- أن هناك فرق معنوي ولصا القطاع ا اص القطاع ا اص ا تغ ة (ENE) وهي الفائض الصا للاستغلال، هذا الفرق ذو دلالة إحصائية ا يب أن القطاع ا اص العامل ال الفندقة يساهم الادخار الوط بنسبة أك من مسا ة القطاع العام وهو ما يثبت فرضية أن القطاع ا اص أكثر كفاءة (من حيث الاستغلال) من القطاع العام هذا ا ال.

3- تصنيف قطاعات الاقتصاد الوط إ موعت (قطاع عام و قطاع خاص) هذا التصنيف كان ودة عالية تقدر ب 100 %.

ا داول والأشكال البيانية :

جدول رقم (02) - قيم متغ ات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للقطاع ا اص

الوحدة مليون دينار جزائري

ANN	PBP	CIP	VAP	CFFP	RIP	ILPP	RSP	ENEP
1989	6636,5	1851,8	4784,7	114,7	4670,0	642,7	1196,0	2831,3
1990	9531,3	2929,2	6602,1	85,6	6516,5	762,5	1508,0	4246,0
1991	12083,1	2857,3	9225,8	337,7	8888,1	966,6	1668,5	6253,0
1992	17025,8	3939,0	13086,8	471,9	12614,9	1362,1	1637,6	9615,2
1993	20853,3	6119,5	14733,8	605,9	14127,9	1668,3	2269,5	10190,1
1994	26389,2	7697,8	18691,4	753,5	17937,9	2111,4	3600,9	12225,6
1995	34606,4	10553,1	24053,3	1258,0	22795,3	2669,2	4392,0	15734,1
1996	41352,7	12482,7	28870,0	1335,0	27535,0	3171,3	5053,7	19310,0
1997	47065,0	14395,5	32669,5	1790,6	30878,9	3568,3	6050,9	21259,7
1998	49447,4	14964,2	34483,2	1701,8	32781,4	3828,2	6528,1	22425,1
1999	53355,7	11174,1	42181,6	1282,2	40899,4	4157,7	7204,6	29537,1
2000	57994,8	15578,4	42416,4	2082,8	40333,6	4409,0	7413,5	28511,1
2001	59392,6	15844,4	43548,2	1417,4	42130,8	4630,9	8180,4	29319,5

ا صدر : ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999 - www.ons.dz - 13-03-2004

جدول رقم (03) – قيم متغ ات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للقطاع العام

الوحدة مليون دينار جزائري

ANN	PBE	CIE	VAE	CFFE	RIE	ILPE	RSE	ENEE
1989	1016,9	176,2	840,7	152,0	688,7	164,2	443,4	81,1
1990	1342,0	278,3	1063,7	271,0	792,7	196,7	536,4	59,6
1991	1643,4	408,8	1234,6	185,3	1049,3	237,3	670,4	141,6
1992	1760,0	532,0	1228,0	194,7	1033,3	158,8	898,9	-24,4
1993	2441,1	752,0	1689,1	628,5	1060,6	135,5	1040,8	-115,7
1994	2933,1	952,0	1981,1	767,8	1213,3	192,7	1159,9	-139,3
1995	3752,6	1007,9	2744,7	897,0	1847,7	172,9	1500,2	174,6
1996	4455,5	1437,3	3018,2	1229,3	1788,9	222,7	1708,4	-142,2
1997	5186,1	1639,5	3546,6	1121,5	2425,1	303,1	1908,0	214,0
1998	6502,1	2189,8	4312,3	1418,0	2894,3	317,2	2279,2	297,9
1999	7097,3	2894,3	4203,0	2126,2	2076,8	321,4	2417,5	-662,1
2000	5726,2	3012,6	4513,6	1577,3	2936,3	340,8	2869,0	-273,5
2001	7999,3	3099,5	4899,8	2478,6	2421,2	362,3	2818,3	-759,4

ا صدر : ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999 - www.ons.dz - 13-03-2004

شكل 1 : تطور النسب ا ئوية للإنتاج ا ام من ا موع

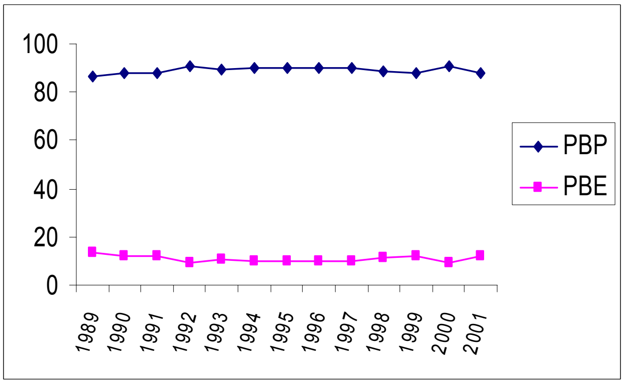

شكل 2 : تطور النسب ا ئوية للاستهلاك الوسيط من ا موع

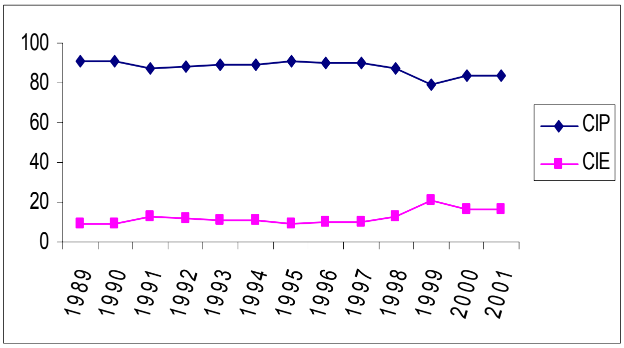

شكل 3 : تطور النسب ا ئوية للقيمة ا ضافة من ا موع

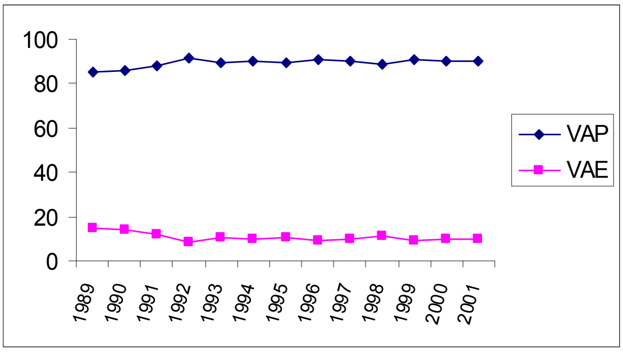

شكل 4 : تطور النسب ا ئوية لاستهلاك الأصول الثابتة من ا موع

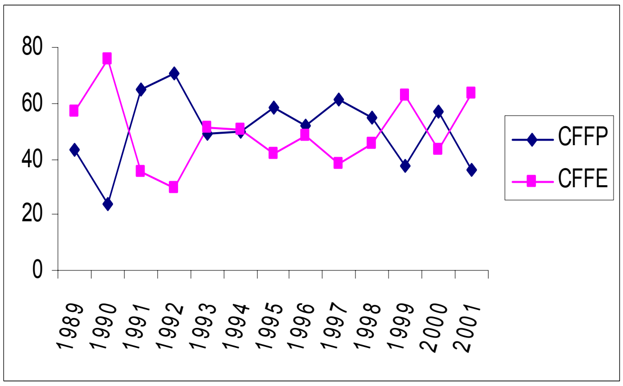

شكل 5 : تطور النسب ا ئوية للدخل الداخلي من ا موع

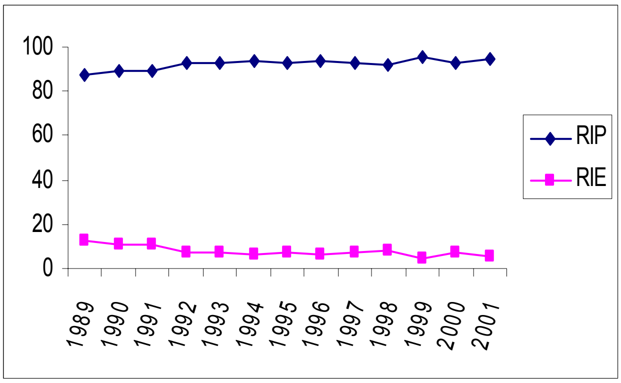

شكل 6 : تطور النسب ا ئوية للضرائب ا تعلقة بالإنتاج من ا موع

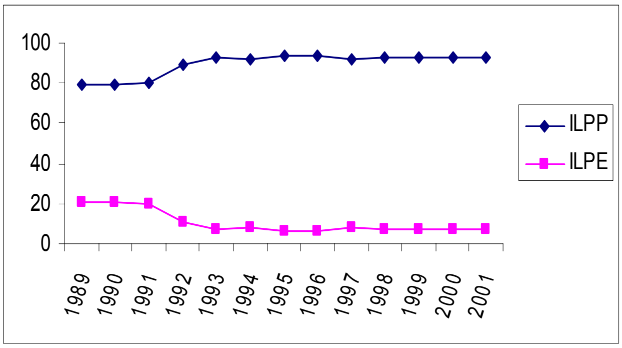

شكل 7 : تطور النسب ا ئوية لتعويضات الإجراء من ا موع

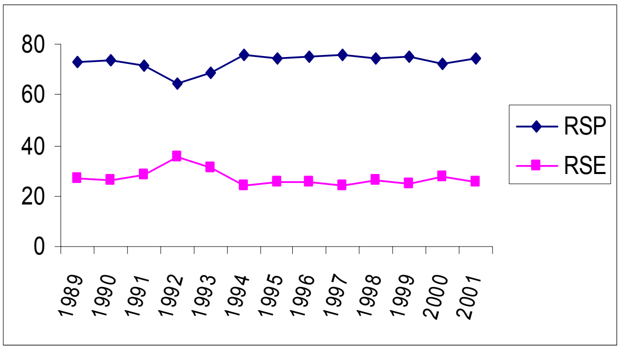

شكل 8 : تطور النسب ا ئوية للفائض الصا لإستغلال من ا موع

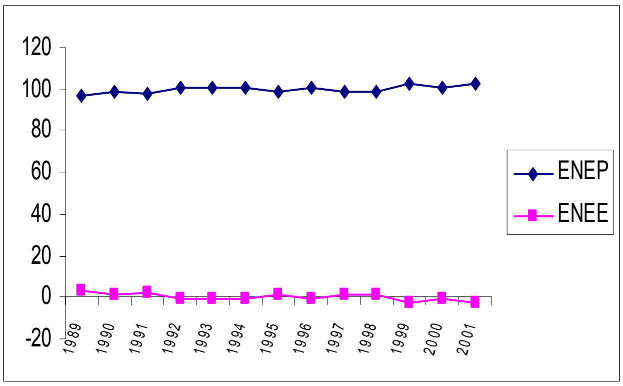

ا راجع والإحالات ا عتمدة :

[1]شعو م. ف.،النسب ا الية من منظور التحليل العاملي و بناء وذج للتصنيف، رسالة ماجست العلوم الاقتصادية غ منشورة، جامعة ا زائر، 1998، ص 38

[2] نسبة العطالة (%) = (القيمة الذاتية / موع القيم الذاتية) * 100

[3] تستخدم هذه الإحصاءة عرفة مدى مسا ة موعة ا تغ ات الكمية (تمعة) يز ا تغ ة النوعية

[4] زيد من الإطلاع أنظر نفس ا رجع السابق ص. ص. 45،46 ومعرفة كيفية حساب هذه ا سافة والعلاقة بينها وب كل من معامل التحديد R^2 و إحصاءة F-Fisher.

[5] نقول أن توزع قيم ا شاهدات متجانس حول ا توسط ا سا ، إذا كان معامل الاختلاف أقل أو يساوي 15 %

[6]هاري كلجيان ولاس أوتس،"مقدمة الاقتصاد القياسي"، تر ة ا رسي السيد حجازي و عبد القادر مد عطية، الطبعة الأو ، جامعة ا لك سعود، الرياض، ا ملكة العربية السعودية، 2001، ص. ص. 252-255.

- قدي عبد ا يد وأقاسم قادة : ا اسبة الوطنية- نظام ا سابات الاقتصادية ا زائرية- ديوان ا طبوعات ا امعية ا زائر 1994.

- رضوان عبد القادر: مبادئ ا سابات الاقتصادية القومية (ا اسبة الوطنية)، ديوان ا طبوعات ا امعية ا زائر، الطبعة الأو 1990.

- J. M. BOUROCHE & Gilbert SAPORTA : l'Analyse des données, 1° éd. P.U.F., Paris 1980.
- Jean DE LA GARDE : Initiation à l'analyse des données, 1° éd. Dunod, Paris 1983.
- Pierre DAGNELIE : Analyse statistique à plusieurs variables, éd. Les presses agronomiques de Gembloux, Belgique 19992.

المحفظة الاستثمارية - تكوينها و مخاطرها

بن موسى كمال - جامعة ا زائر

هيد : إن ا دف الأساسي من وراء كل عملية استثمارية هو قيق " العائد " و على ضوء هذا ا دف يتم تصميم ا طط ا الية ا ستقبلية ال من خلا ا يتم ديد ا عاي ال على أساسها يتم اختيار الاستثمار ا ناسب، و با قابل ضع هذا الاستثمار لعنصر ا خاطرة، فلا لو أي مشروع من عنصر ا خاطرة، ح أن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد سائل فيه اطرة، حيث لا يوجد أي ضمان بأن القوة الشرائية للعملات ثابتة. ولتفادي ا خاطر ال تعترض الاستثمار الأوراق ا الية يتم اللجوء إ ما يسمى بالتنويع، و هذا يع أن يتم تشكيل فظة متنوعة من حيث تويا ا. فماذا نقصد با فظة الاستثمارية ؟ و ما هي ا عاي ال يتم على أساسها التفرقة ب فظة وأخرى؟.

ا فظة الاستثمارية: هي كل ما لكه ا ستثمر من أصول و موجودات استثمارية يكون ا دف من امتلاكه ا هو تنمية القيمة السوقية ا أو ا افظة على القيمة الإ الية للثروة، فا فظة الاستثمارية هي أداة مركبة من أدوات الاستثمار و ذلك لأ ا تتركب من أصلي أو أكثر[1]، و يتم التفرقة ب فظة و أخرى بسبب نوعية الاستثمارات ال تويها. أو " أ ا عبارة عن موع القيم ا نقولة ا تمثلة الأسهم و السندات و ال تكون وزة مالكها (ا ستثمر)... ".[2]

كما كن أن تقترح تعريفا أخر أكثر دقة و هو " أن ا فظة الأوراق ا الية عبارة عن تلك التشكيلة، أو التعريفة ا عينة من عدة أوراق مالية (أسهم و سندات) تلفة النوع، وتواريخ الاستحقاق، تفظ ا ا ستثمر، ويقوم بإدار ا للحصول على هدف رئيس :[3]

- العائد ا ترتب عن الاستثمار الأوراق ا الية.
- إمكانية ويل تلك الأوراق إ سيولة جاهزة حالة احتجاج ا ستثمر لذلك.

تاز ا فظة الاستثمارية باختلاف أصو ا من حيث النوع، كما تلف من حيث ا ودة[4]، فمن حيث النوع كن أن توي على أصول حقيقية و هي الأصول ال ا قيمة اقتصادية ملموسة مثل العقارات و الذهب و الفضة و ا شاريع الاقتصادية، و على أصول مالية مثل الأسهم و السندات، و سندات ا زينة.

كما تاز الأصول ا قيقية أو الاستثمارات ا قيقية جموعة من ا صائص منها[5]:

- عدم انسها لذلك فإ ا تاج إ نوع من ة و التخصص كل ال من الا ا.
- منخفضة السيولة و ذلك لصعوبة ويلها إ نقد خلال فترة زمنية ددة و بدون خسارة.
- ارتفاع نفقا ا كنفقات النقل و التخزين.. ا .

أما الاستثمارات ا الية فيقصد ا ا قوق على الثروة و يترتب حيازا ا حق ما ول لصاحبها ا طالبة بأصل حقيقي، و عادة ما يكون هذا ا ق مرفق بصك أو مستند قانو ، و من أمثلة الاستثمارات الأصول ا الية الأوراق ا الية ا تداولة أسواق النقد وأسواق رأس ا ال.

أما من حيث ا ودة فيمكن أن توي على أصول منخفضة العوائد و لكنها منخفضة ا خاطر، وأخرى مرتفعة ا خاطر كث ة العوائد. و على الرغم من أن ا فظة الاستثمارية فهومها الواسع تشمل كل ا وجودات والأصول الاستثمارية إلا أ ا فهومها الضيق كن أن تكون أكثر صصا يث تشمل فقط بعض الأدوات الاستثمارية ال دف إ تفادي ا خاطر الكب ة ال كن أن يتعرض ا الاستثمار عن طريق التنويع الذي يعتمد عليه مبدأ ا فظة مع ضمان حد مقبول من الدخل و و مضطرد من رأس ا ال بالإضافة إ قيق أك قدر كن من يزات الاستثمار الناجح أي زيادة القيمة السوقية لرأس ا ال.

فمبدأ التنويع يقوم على نصيحة هامة وهي لا تضع البيض سلة واحدة. حيث دف إدارة ا فظة إ قيق التوازن ب ا طر والعائد، إن ا طر الكلي للمحفظة يتمثل :[6]

- ا طر غ ا نتظم: و هو ا اص حفظة بعينها.
- ا طر ا نتظم: هو ا اص طر السوق.

و كن فيض ا طر الأول عن طريق التنويع القطاعي للمحفظة (أي الاستثمار عدد تلف من قطاعات الاقتصاد الوط)، أما ا طر الثا فيمكن فيضه عن طريق التنويع الدو (أي الاستثمار البورصات الدولية ا ختلفة). تنقسم ا افظ الاستثمارية إ نوع رئيسي :[7]

ا افظ ا اصة – افظ العملاء

هي ا افظ ال يتم تشكيلها بناءا على طلب العملاء و حسب رغبا م، حيث دد ا ستثمر هذا النوع من ا افظ دير ا فظة الأدوات ال يرغب أن تتضمنها ا فظة ونسب توزيعها، و تعليمات إدار ا، يث يكون دور ا دير دورا تنفيذيا، ينفذ تعليمات العميل ـ ا ستثمر ـ و يعمل وفق توجيهاته، و قد يترك العميل هذا النوع من ا افظ أيضا دير فظته حرية التصرف وفق ما تقتضيه ظروف السوق و متطلبات الاستثمار و ا ستجدات فيه، و الذي بدوره ب أن عل هذه ا فظة قادرة على ا وازنة ب الأمان و السيولة و الر ية ح تفي ا فظة بأغراضها [8].

ا افظ العامة – افظ ا ؤسسات

هي افظ مؤسسات عامة استثمارية مشكلة سلفا من أدوات استثمارية متنوعة، على شكل صناديق مشتركة و قد تكون على شكل شركات استثمارية ذات أسهم مطروحة للاكتتاب العام، و هذه ا الة فإن ا ستثمر يعت مسا ا رأس ا ال، و لا يكون له دور إدارة ا فظة إلا بالقدر الذي توفره له ملكيته من أسهم ـ قد يكون عضو لس الإدارة أو قد لا يكون.

و تقسم ا افظ بناء على الأدوات ا ستخدمة فيها إ [9]:

- افظ الأدوات النقدية.
- افظ العملات الأجنبية.

• افظ الأدوات النقدية : مثل الأسهم، السندات، شهادات الإيداع و إسناد القروض و الأوراق ا ستحدثة وا عادن الثمينة.

- بالنسبة افظ الأسهم العادية : فهي تشمل على أسهم عادية فقط لكن هذه الأسهم تلف فيما بينها بإختلاف ا ا، فهناك أسهم تصدرها شركات تتسم بدرجة عالية من النمو، وأخرى أسهم تصدرها منشآت عاملة صناعة معينة، بل و ر ا منشآت عاملة منطقة جغرافية معينة و هكذا ... لذا فإن القرار الأول الذي ينبغي أن يتخذه ا ستثمر هو ما إذا كان يرغب استثمار أمواله أسهم عادية أم لا ؟ ... و إذا كانت الإجابة بنعم، حينئذ يصبح قراره التا هو إختيار نوعية الأسهم ال يفضلها.[10]

- أما ا افظ بالسندات: فهي تتكون من سندات قد تكون صادرة من منشآت الأعمال أو صادرة من ا كومة بشكل يتس معه خدمة قطاع مع من ا ستثمرين. و قد تكون سندات مرتفعة ا ودة.[11]

- و هناك افظ متوازنة من الأسهم و أوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت مثل السندات.[12]

- و فيما يتعلق بالأوراق ا الية ا ستحدثة فهي مثل حقوق السحب ا اصة: و هي وحدات حسابية نقدية تعطي حاملها ا ق ا صول مقابلها على عملات قابلة للتحويل من أموال الدول الأعضاء ا شارك إتفاقية وحدات حقوق السحب ا اصة لدى صندوق النقد الدو . و عند ظهور وحدات حقوق السحب ا اصة عام 1970 أعطيت سعرا يعادل 0,888671 غ ذهب صا . و على الرغم من أن وحدات حقوق السحب ا اصة قد وجدت الأصل لإستعمالات الدول و البنوك ا ركزية. إلا أنه إنتشر إستعما ا و أصبحت ظى بقبول واسع و أصبح بالإمكان إستعما ا على نطاق القطاع ا اص من خلال إيداع و قبول ودائع و إصدار شهادات إيداع و تنظيم قروض دد قيمتها بوحدات حقوق السحب ا اصة.[13]

- أما ا عادن الثمينة : فهي بشكل أساسي من الذهب و الفضة. و من ا عروف أن إستخدام الذهب قد جدا، و إستخدم كعملة و بعد ذلك حلت تدر يا العملات الورقية ل العملة الذهبية، و عام 1971 إنتهى تقريبا إرتباط العملات بالذهب،خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون أوت 71 على لي أمريكا عن نظام قاعدة الذهب، و يعت سوق لندن من أقدم أسواق الذهب و هناك أسواق أخرى سويسرا و هونغ كونغ، و نيويورك، و توجد عادة للمحتفظ بالذهب الفرصة لإقراضه الأسواق مقابل ا صول على الفائدة و نظرا للمنافسة الشديدة أسواق الذهب، فإن أسعار الفائدة هذه تكون متدنية 0,5 % - 0,75 % سنويا.[14]

• افظ العملات الأجنبية:

- ا فظة النقدية: تتكون العادة من مزيج من ودائع أو شهادات إيداع بالعملات الأجنبية ا ختلفة تقدر قيمتها ائة ألف دولار فما فوق.

ا فظة ا ركبة: تتكون من مزيج من العملات الأجنبية مستثمرة أوراق نقدية و أوراق مالية تلفة ررة بالعملات الأجنبية و تقدر قيمتها ليون دولار فأكثر، و ا افظ بالعملات الأجنبية ذات اور رئيسية تلفة منها :

فظة ا ور الأمريكي: وتتضمن الاستثمار بالدولار الأمريكي بشكل خاص، و الأورو دولار أي الدولار الأمريكي ا وجود أوروبا.

فظة ا ور الأورو : و تتضمن الاستثمار بالعملات الأوروبية، الآن أصبحت هناك عملة واحدة هي الأورو. بالإضافة إ ال اليابا .

فظة ا ور ا ختلط أو ا توازنة: و تتضمن الاستثمار زيج من عملات الا اه الأمريكي و الأورو و يقع الاستثمار حقوق السحب ا اصة ضمن هذا الا اه.

بالإضافة إ هذه الأنواع كن أن نذكر أن هناك افظ تلف باختلاف تواريخ استحقاق الأوراق ا الية ا تكونة منها ب أوراق مالية طويلة أو قص ة الأجل. كما أنه هناك افظ تلف حسب ا خاطر، فهناك افظ أوراق مالية ذات اطر و افظ أوراق مالية خالية من ا خاطر. و تدل الشواهد على أن السندات تنطوي على اطر أك با قارنة بسندات ا زينة و لا تزال الأسهم أكثر اطرة منها، و لاشك أن الاستثمارات ذات ا خاطر عوائدها أعلى من تلك الأقل اطرة.

كن للمستثمرين تشكيل فظة الأوراق ا الية من تلف الأصول الاستثمارية، و قد تشكل ا فظة من أصول خالية ا خاطر مثل أذون ا زينة و بعض الأسهم العالية ا خاطرة وهكذا. أما الأصول ا الية من ا خاطر تعت أذون ا زينة ا كومية مثلا للاستثمارات ا الية بالتقلبات سعر الفائدة، و بذلك كن إ ال أثر التضخم لأن الاستثمار هذا النوع لا يتجاوز عدة أسابيع أو عدة أشهر.[15]

رغم تنوع ا افظ من حيث التخصص أو من حيث الأصول، إلا أنه أغلب الأصول تكون أصول ا فظة من النوع ا ختلط، وهذا ما ينعكس على القرارات الاستراتيجية دير ا فظة الذي قد يكون مالكا للمحفظة أو م ـأجور و حينئذ تتفاوت صلاحياته إدار ا وفقا لشروط العقد ا م بينه و ب مالك أو مالكي ا فظة، و هو ما يعرف بقرار ا زج للرئيس والذي يتم من خلاله ديد التركيبة أو التشكيلة الأساسية لأصول ا فظة، أي الوزن النس لكل أصل من أصول ا فظة منسوبا لرأ ا ا الكلي، و ت ز القرار مهارة ا دير تكوين تركيبة ا فظة إ ما يعرف بتكوين " ا فظة ا ثلى " ال تتكون من تشكيلة متنوعة ومتوازنة من الأصول و الأدوات الاستثمارية و بكيفية علها الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف ا ستثمر مالك ا فظة أو من يتو إدار ا و يتحدد ط ا ستثمر بشكل عام ضوء متغ ين أساسي يقوم عليهما أي قرار للاستثمار و ا[16]:

- العائد على الاستثمار ؛
- مستوى ا خاطرة ا قبولة.

إن عملية الاستثمار ا ا تعد عملية جد معقدة إن تعتمد على دراسات دقيقة و تتطلب حكمة و جرأة ا ستثمر، ا تتوفر عليه من اطر متعددة يصعب التنبؤ ا. ذا وجب على ا ستثمر ديد معا أساسية ترشده لا اذ قرار الاستثمار و تبدأ بتحديده للمبتغى و قيمة الثروة ال كن أن يستغلها الاستثمار ا ا ، يقوم بتحديد قدراته على مل تلف ا سائر ا تملة، و من هنا كان عليه أن يصنع سياسة استثمارية يدرس من خلا ا كافة العوامل و يقوم بعملية ليل الأوراق ا الية، أي بعبارة أخرى تكوين أو بناء فظة الأوراق ا الية دف التعرف على تلك الأصول الواجب الاستثمار فيها، تأ عمليات التعديل هيكل ا فظة حسب الظروف ا ستجدة. فما هي أنواع السياسات الاستثمارية ال يتخذها ا ستثمر عند تكوين ا افظ الاستثمارية، و كيف يتم تعديل هذه الأخ ة وفقا للظروف ا ستقبلية ؟

أ ية ا فظة ليل اطر الاستثمار.

دف ا فظة أساسا إ تفادي اطر الاستثمار ال كن أن يتعرض ا ا ستثمر عند التركيز على أداة استثمار واحدة، و ذلك عن طريق التنويع مع ضمان حد مقبول من الدخل و قيق العوائد الإ ابية بالإضافة إ زيادة القيمة السوقية لرأس ا ال[17]. و اطر الاستثمار كما ذكرنا هي اطر تتعلق العمل أو السوق أو الفائدة...إ ، فما هي أ ية ا فظة ليل اطر الاستثمار ؟[18].

1. إن كانت اطر الاستثمار تتعلق العمل و بالتا بالقدرة على الوفاء، فعن طريق ا فظة كن للمستثمر أن يتفادى هذه ا خاطر عن طريق تكوين ا فظة ال تشتمل على الأوراق ا الية ال لا تتعرض ذا النوع من ا خاطر مثل السندات و الأذونات ا كومية.

2. إذا كانت اطر الاستثمار تتعلق السوق يث شى ا ستثمر من الا اه العكسي لأسعار السوق و بالتا ا فاض القيمة السوقية لرأس ا ال، ففي هذه ا الة كن نب مثل هذه ا خاطر عن طريق الاستثمار الأوراق ا الية عالية ا ودة مثل تلك الأوراق ال تعود إ مؤسسات ذات تاريخ طويل النجاح.

3. إذا كانت اطر الاستثمار تتعلق مثلا سعر الفائدة و ا شية من تقلب سعر الفائدة لغ صا ا ستثمر (مثلا عندما ترتفع أسعار الفائدة السوق فإن قيمة السندات تقل و

العكس عندما تنخفض أسعار الفائدة فإن قيمة السندات تزيد)، ففي هذه الأحوال كن اللجوء إ الاستثمار قص الأجل عوضا عن الاستثمار طويل الأجل[19].

تكوين ا افظ الاستثمارية

كن أن تكون هناك أ اط عديدة لتكوين ا افظ الاستثمارية، تار منها وذج بسيط على اعتبار أن ا ستثمر يسعى إ قيق ا فظة الاستثمارية الأمثل: ال تعطي أك عائد كن بأد حد من ا خاطرة.

تكوين ا افظ الاستثمارية على أساس النسب الأساسية زج أصول ا فظة :

ا طوة الأو أو القرار الأول الذي يتخذه ا ستثمر بناء ا فظة و هو ديد النسب الأساسية زج أصول ا فظة، و الذي وجبه يتحدد نوع الأصول و درجة جود ا، نسبة كل أصل منها إ القيمة الإ الية للمحفظة[20]. تكوين ا افظ الاستثمارية على أساس نسب ا زج كل أصل من أصول ا فظة. ا طوة الثانية على مستوى ا الات الفعلية و عليه أن يقرر ا ستثمر نسب ا زج كل أصل من أصول فظته.

سياسات تكوين ا افظ الاستثمارية

أنواع سياسات تكوين ا افظ الاستثمارية : كن أن يز ب ثلاثة سياسات لتكوين ا افظ الاستثمارية هي:[21]

- السياسة ا جومية (أو السياسة غ ا تحفظة) ؛
- السياسة الدفاعية (أو السياسة ا تحفظة) ؛
- السياسة ا توازنة (ا جومية الدفاعية).

1- السياسة ا جومية (أو السياسة غ ا تحفظة) : يع ا ستثمر هذه السياسة عندما يكون هدفه الرئيسي ج أرباح رأس مالية بفعل التقلبات ا ادثة أسعار أدوات الاستثمار، ع أن اهتمام ا ستثمر يكون موجها و تنمية رأس ا ال ا ستثمر أكثر من الاستثمار و يطلق على هذا النوع من ا افظ (افظ رأس ا ال). و من أفضل أدوات الاستثمار ا ناسبة ذا النوع من ا افظ هي الأسهم العادية حيث تشكل 80 % ـ 90 % من قيمة ا فظة، و يلجأ ا ستثمر إ إتباع هذه السياسة الفترات ال تظهر فيها مؤشرات الازدهار الاقتصادي، فعند شراء الأسهم العادية و الاحتفاظ ا تتحسن الأسعار و بذلك قق ا ستثمر الأرباح الرأ الية جرد زيادة أسعار تلك الأسهم.

2- السياسة الدفاعية (السياسة ا تحفظة) : يتبع ا ستثمر هنا سياسة عكس السياسة الأو يث يكون متحفظا جدا ا اه عنصر ا خاطرة و ذلك بسبب تركيزه الشديد على عامل الأمان، يث يعطي ا ستثمر أ ية كب ة لأدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت و تشكل قاعد ا الأساسية السندان ا كومية و الأسهم ا متازة بنسبة تتراوح ب 60 % ـ 80 %.

3- السياسة ا توازنة (الدفاعية و ا جومية) : يتب هذه السياسة غالبية ا ستثمرين يث يتم مراعاة قيق توازن نس ، ا فظة يؤمن عوائد معقولة عن مستويات معقولة من ا خاطرة، لذلك يوزع رأس ا ال ا ستثمر على أدوات استثمار متنوعة تتيح للمستثمر قيق دخل ثابت حدود معقولة دون أن رمه فرصة قيق أرباح رأ الية حالة توفرها، و تكون القاعدة الأساسية ذا النوع من ا افظ تشكيلة متوازنة من أدوات الاستثمار، أدوات استثمار قص ة الأجل عالية السيولة مثل أذونات ا زينة مضاف إليها أدوات استثمار طويلة الأجل مثل العقارات، و الأسهم العادية و ا متازة أو سندات طويلة الأجل ..... إ . مثل هذه ا فظة تتيح للمستثمر قيق الأرباح الرأ الية حالة ارتفاع الأسعار ويستطيع أن يبيع الأوراق قص ة الأجل أما حالة هبوط الأسعار فإن احتواء ا فظة على عقارات و أدوات أخرى سندات طويلة ذات دخل ثابت فض على ا ستثمر إمكانية ا سارة.

كيفية تكوين ا افظ الاستثمارية على أساس السياسات الاستثمارية :

يبدأ تكوين فظة الأوراق ا الية بتقدير ا خاطر ا الية، أي تقدير ما إذا كان ا ستثمر سيشتري أسهما، أو سندات، أي نوع من الأسهم و السندات يقرر ا ستثمر شراءها، إذ أن الأوراق ا الية تتعرض لدرجات تلفة من ا خاطر ا الية، إ أي حد كنه توزيع، أو تركيز هذه ا خاطر و يتم تكوين ا افظ الاستثمارية عن طريق :[22]

1- اختيار الأوراق ا الية : يكون اختيار نوع الأوراق ا الية حسب السياسة ال سوف ينتهجها ا ستثمر فإن إتبع (سياسة متحفظة) فإنه يفضل ثبات الدخل و عدم التعرض للخسارة القيمة السوقية، وبالتا فإنه سيقرر شراء السندات من الدرجة الأو مثل السندات ا كومية،و الأسهم ا متازة، فهذه الأوراق تاز بثبات دخلها، و عدم تقلب أسعارها إلا قليلا، أما حالة إتباع سياسة غ متحفظة أي ا ضاربة، فإنه سيقرر شراء الأوراق ا الية ال مل درجة كب ة من ا خاطر ا الية، مثل الأسهم العادية ال تاز بالتغ ا ستمر دخلها، و قيمتها السوقية، لأن الاستثمار هذا النوع من الأوراق يتيح للمستثمر قيق الأرباح الكب ة الدخل، و القيمة السوقية.

2- توزيع ا خاطر ا الية : بعد اختيار نوع مع من الأوراق ا الية مثل السندات فهذا لا يع بالضرورة شراء هذه السندات من شركة واحدة، لأن ذلك يؤدي إ تركيز ا خاطرة ا الية إصدار مع ، ح أن شراء السندات لعدد كب من وحدة الشركات يدل على توزيع ا خاطر ا الية للمحفظة لكن هذا وحده لا يكفي بل ب أن تكون الأخطار غ متصلة ببعضها، كأن تكون أوراق مالية لشركات تلفة النشاط، أو تنشط مناطق جغرافية تلفة،أو قد يتم تكوين فظة من أوراق مالية حكومية و أخرى تصدرها الشركات. و توزيع ا خاطر لا يع تقليل درجة ا خاطر ال تتعرض ا ا فظة، إ ا يؤدي فقط إ قيق درجة الثبات الدخل، أو القيمة السوقية للأوراق ا الية أي ديد درجة ا خاطر ا الية.

3- مواجهة طر سعر الفائدة : أما فيما ص مواجهة ا ستثمر خاطر سعر الفائدة عند تكوين ا فظة ا الية فهي أكثر تعقيدا من ا خاطر ا الية لأن هذه الأخ ة تكون نفسها بالنسبة لدخل الأوراق ا الية، وكذا قيمتها السوقية أما حالة اطر سعر الفائدة فإن السندات طويلة الأجل أكثر استقرارا الدخل من السندات قص ة الأجل، و هذا لا يظهر إلا حالة استهلاك هذه السندات، وإعادة استثمار ا صيلة السندات مرة أخرى، و كأن سعر الفائدة قد ارتفع فبذلك تزداد قيمة الدخل، أي أن ثبات الدخل يتوقف على طريقة ترتيب مواعيد استحقاق السندات ا فظة من سندات ذات تواريخ استحقاق واحدة أو متقاربة خلال فترة قص ة، بل يكون الترتيب يث أن جزء معينا من هذه السندات يستحق اية كل عام أو عام .[23]

أما إن انتهج سياسة متحررة، فإنه سيترتب مواعيد استحقاق السندات تاريخ واحد، أو تواريخ متقاربة خلال فترة قص ة و هذه السياسة لا تتبع إلا إذا توقع ا ستثمر ارتفاعا سعر الفائدة ا ستقبل. من ناحية أخرى و نظرا لأن أسعار السندات الطويلة الأجل تتقلب أكثر من أسعار السندات قص ة الأجل، فإن ا ستثمر ا تحفظ بذ الاستثمار السياسات قص ة الأجل أما السياسة ا تحررة فتحبذ الاستثمار السندات الطويلة الأجل، لأ ا يئ الفرصة للحصول على ربح من ارتفاع القيمة السوقية حالة ا فاض سعر الفائدة.

تعديل ا فظة الاستثمارية على أساس تقلبات الأسعار و التنبؤات ا ستقبلية

1- تعديل فظة الأوراق ا الية حسب تقلبات الأسعار :

كما سبق ذكره فإن تكوين فظة الأوراق يتم وفقا لظروف و احتياجات كل مستثمر، وعلى أساس السياسة ال انتهجها سواء كانت السياسة متحفظة أو متحررة، لكن كث ا ما ه الظروف ا تمثلة تقلبات أسعار الأوراق ا الية على إعادة النظر هيكل فظة الأوراق ا الية، و لكن دون ا ساس باحتياجاته ال أخذت بع الاعتبار عن تكوين ا فظة أول مرة و هذه ا الة فإنه من ا هم أن يضع ا ستثمر خطة لإعادة النظر تكوين ا فظة عند تقلبات الأسعار، و ذلك قبل أن تدا ه الأحداث ويضطر إ وضع سياسة مر لة. و كن تقسيم سياسات إعادة تكوين فظة الأوراق ا الية إ :[24]

سياسة دفاعية: الغرض منها تقليل ا سائر فظة الأوراق ا الية بسبب تقلبات الأسعار، و طبقا ذه السياسة فإن ا ستثمر لا يرغب قيق أي ربح و نفس الوقت يرغب نب ا سارة، و كل ما يريده هو الاحتفاظ يكل فظته كما كو ا لأول مرة، غ أنه يضطر للشراء أو البيع، و هذه ا الة تتم العملية بالأسعار السائدة السوق مثل شراء أوراق مالية جديدة للمحفظة أو إعادة استثمار بعض الأموال ال كانت مستثمرة سندات حل ميعاد استحقاقها.

و قد يلجأ ا ستثمر إ بيع أوراق مالية أخرى إذا أصبحت لا تتناسب مع أهدافه، فقد دث أن تكون هذه الأوراق من الدرجة الأو و ساء ا ركز ا ا للشركة ا صدرة، وأصبحت هذه الأوراق من الدرجة الثانية، الأمر الذي لا يتناسب مع ظروف ا ستثمر ا اصة فيقرر بيعها، و باختصار فإنه مع تغ ات أسعار الأوراق ا الية فإن بعضها ال كانت جذابة الأصل تعد كذلك و العكس فيما يتعلق بأوراق تكن جذابة الأصل و أصبحت جذابة و يترتب على ذلك أن ا ستثمر قد يرغب التخلص من الأو ، و إضافة الثانية فظته.

السياسة ا تحررة : الغرض من هذه السياسة هي قيق أرباح دة الطويلة أي تأجيل شراء الأوراق ا الية على أمل ا فاض الأسعار، و كذا تأجيل البيع على أمل ارتفاع الأسعار ارتفاعا جديدا، والأوراق ا الية ال تناسب هذه السياسة هي الأسهم العادية، كما أن هذه السياسة تناسب ا ستثمرين الذين يستطيعون ترك أموا م مستمرة دة طويلة الأسهم، و الذين لديهم قدر كب من الأموال لاستثمارها عدة أنواع من الأسهم دة طويلة حيث تتوزع ا خاطر ا الية ب هذه الأنواع من الأسهم.

2- تعديل فظة الأوراق ا الية حسب التنبؤات ا ستقبلية:

بالإضافة إ وجود سياسات خاصة بتكوين فظة الأوراق ا الية و أخرى خاصة بتعديل ا فظة على أساس تغ أسعار الأوراق ا الية، فإنه توجد سياسات أخرى لإعادة تكوين ا فظة على أساس التنسيق بتغ ات الأسعار.
إن ا ستثمر لا يقف ساكتا أمام تقلبات الأسعار الأوراق ا الية إذا ما كان قادرا على قيق أرباحا، أو نب خسارة من خلال هذه التقلبات و بالتا فمن الطبيعي أن يهتم بتقدير ما سيحدث لأسعار الأوراق ا الية و أن يصنع السياسات ا ترمي للاستفادة من هذا التنبؤ[25].

2- 1- تعديل ا فظة على أساس التنبؤ بالأسعار خلال الدورة الاقتصادية : و توى هذه السياسة أن أسعار الأوراق ا الية تتحرك نفس ا اه الدورة الاقتصادية، ففي فترة الرواج ترتفع أسعار الأوراق ا الية و عندما يبلغ هذا الارتفاع مداه يتوقع ا ستثمر انتهاء فترة الرواج وبداية فترة الكساد ا سيصاحبها ا فاض الأسعار فيعمل ا ستثمر على تعديل فظته يل سيقلل ما لديه من الأسهم العادية، و الأوراق ا الية من الدرجة الثانية و يشتري صيلة البيع أوراقا مالية من الدرجة الأو ، مستفيدا من سعرها ا نخفض و فترة الكساد تنخفض الأسعار، و يصل الا فاض إ مداه فيتوقع ا ستثمر أن تتحسن الأحوال ا ستقبل فيعمل على تقليل ما حفظته للاستفادة من التغ الأسعار ا تملة ا ستقبل.[26]

2- 2- تعديل ا فظة على أساس التنبؤ بسعر الفائدة : لقد سبق و أن ذكرنا أن التغ ات ا دث سعر الفائدة تؤثر بدرجة أك على أسعار السندات القص ة الأجل وعليه فإن ا ستثمر إذا توقع ا فاض سعر الفائدة السنة ا قبلة فإنه يزيد نسبة السندات طويلة الأجل فظته، و يقلل السندات قص ة الأجل، وهذا ليستفيد من ارتفاع أسعار السندات طويلة الأجل الناتج عن ا فاض سعر الفائدة. أما إذا توقع ارتفاعا سعر الفائدة ا ستقبل، فإنه يقلل من نسبة السندات الطويلة الأجل فظته و يزيد من نسبة السندات قص ة الأجل، و هذا ح يقلل ا سارة النا ة عن ا فاض الأسعار ا ستقبل ومن ا لاحظ أن الأرباح ا تعود على ا ستثمر إتباع هذه السياسة ليست كب ة من ناحية أخرى فإنه إذا أخطأ تقديره لأسعار الفائدة ا ستقبل فإن خسارته تكون دودة.

ظل التقلبات الاقتصادية ا ديثة و الا اه و نظام اقتصادي جديد شعاره الشمولية والعمولة، و ما نتج عن ذلك من تفتح الأسواق و بروز الشركات ا تعددة ا نسيات، بدأت الانتشار ظاهرة تسمى ظاهرة اللاوساطة ا الية، أين أصبح بإمكان الأفراد استثمار أموا م مباشرة بدون ا اجة إ وساطة البنوك التجارية لاستثمارها م. فصار بإمكان أي شخص اكتساب حصص مؤسسة أو مؤسسات تلفة عن طريق شراء أو الاستثمار الأصول ا الية، من هنا فإن ظاهرة اللاوساطة ا الية توجب على الأفراد أن يكونوا على دراية بالوضعية ا الية للمؤسسات ا سيستثمرون فيها أموا م، و ا يع عنها بالقيمة ا الية للمؤسسة ا تعرف على أ ا " القيمة الاقتصادية ؤسسة ما بعد طرح قيمة ديو ا" [27]، " إن تقييم الأسهم بتدفقات ا زينة ا ولدة بواسطة الأصل الاقتصادي يكون عن طريق تقييم الأصل الاقتصادي أولا خصم قيمة الديون الصافية منه للحصول على قيمة الأموال ا اصة، و بتقسيم قيمة الأموال ا اصة على عدد الأسهم د قيمة السهم "[28].

إن ا ؤسسات ذات الأسهم تلجأ إ إصدار سندات عندما تكون اجة بالغ كب ة من الأموال والاستفادة من قروض مقابل هذه السندات ا ثل حقوق على ا ؤسسة و هي الفائدة السنوية، و قيمة القرض. كن أن تكون للسند ثلاثة (03) قيم[29] :

أولا- قيمة ا ية (C) : هي قيمة القرض ا ثلها السند، و يتم حساب الفائدة بتطبيق معدل الفائدة (i) على هذه القيمة.
ثانيا- سعر الإصدار (E) : قد يكون هذا السعر مساويا للقيمة الإ ية و لكنه غالب الأحيان أقل منها ($E < C$) و هذا لتشجيع ا قرض ا تمل على شراء السندات ا قدمة فإذا كان $C = 1000$ و$E = 990$، فيشتري ا قرض السند بسعر 990 و يأخذ فائدة سوبة على أساس 1000 و تعويض قدره 1000.

ثالثا- سعر التعويض R: من أجل تقد مزايا أك للمقرض و الزيادة رغبتهم ا صول على السندات كن وضع سعر تعويض أك من القيمة الإ ية للسند (C) أي أن: $R \geq C \geq E$

دف نب ا ستثمر ا فظة عامل ا خاطرة، اقترح بعض ا اء فكرة " التنويع الكفء "، و تنسب هذه الفكرة إ ماركويتز الذي أدرجها ضمن نظريته فظة الأوراق ا الية. حيث قام أساس هذه النظرية على ضرورة التنبؤ بعائد ا فظة و اطرة كل أصل قبل ا اذ قرار التنويع، و بالاعتماد على هده التقديرات كن للمستثمر أن يكون فظته و ينوعها ققا ذلك أقل قدر من ا خاطرة، و سنوضح هذه الفكرة أكثر فأكثر من خلال تناولنا يثيات هذه النظرية و أسسها.

2- 3- التنويع و فظة الأوراق ا الية : يقصد بالتنويع قرار ا صرف ا اص بتشكيلة الاستثمارات ال تتكون منها ا فظة (سواء فظة القروض أو الأوراق ا الية). و من شأن التشكيل ا يد فيض درجة ا خاطر ال يتعرض ا عائد ا فظة، دون أن يترتب على ذلك تأث على حجم ذلك العائد. هذا و توجد أسس تلفة للتنويع أو التشكيل من أ ها تنويع جهة الإصدار و تنويع تواريخ الاستحقاق.[30] فا خاطر أسس تلفة للتنويع أو التشكيك من أ ها تنويع جهة الإصدار و تنويع تواريخ الاستحقاق.[31] فا خاطر ا نتظمة يتم فيضها عن طريق التنويع الدو ، أي الاستثمار البورصات الدولية ا ختلفة (حيث يتم فيض ا سارة و الاستفادة من عوائد أعلى بورصات عا ية: أمريكية، فرنسية، دولية)، أما ا خاطر غ ا نتظمة فيتم فيضها عن طريق التنويع القطاعي للمحفظة أي الاستثمار عدد تلف من قطاعات الاقتصاد الوط [32]. و بالتا تنويع جهة الإصدار.

2- 4- التنويع الساذج و ظهور الا اه ا ديد : إطار تنويع جهة الإصدار كحل لتحقيق اطر ا فظة ا الية هناك أسلوبان ذا التنويع: التنويع الساذج و تنويع ماركويتز. فيقوم التنويع الساذج أو أسلوب التنويع البسيط على فكرة أساسية، هي أنه كلما زاد تنويع الاستثمارات ال تضمنتها ا فظة، ا فضت ا خاطر ال يتعرض ا عائدها، فمحفظة الأوراق ا الية ال من سندات أصدر ا ثلاث مؤسسات يتعرض عائدها خاطر أقل من ا خاطر ال تتعرض ا فظة أخرى تتكون من سندات أصدر ا مؤسستان [33]. و هكذا ... و كن التعب عن أسلوب التنويع الساذج با كمة القائلة " لا تضع كل البيض سلة واحدة ". قد يأخذ التنويع الساذج صورة تتمثل وضع حدا أقصى للمبالغ ا ستثمرة إصدار واحد، كأن يقوم ا صرف مثلا ألا يزيد حجم الأموال ا ستثمرة أي إصدار عن (5 %) من موع صصات ا فظة و هذا لعدم تركيز موارد ا صرف عدد دود من الاستثمارات.

- هذا الصدد تش الدراسة ال قام ا إفانزوارشر إ أن أسلوب التنويع الساذج يضمن التخلص من ا انب الأك من ا خاطر ذات الصيغة ا اصة.

- اطر غ منتظمة، و ذلك إذا ما اشتملت ا فظة على استثمارات تارة عشوائيا يتراوح عددها ب 10 و15 نوع، على أن يؤخذ ا سبان عدم ا غالاة تنويع مكونات ا فظة، ا لذلك من آثار عكسية أ ها:[34]

أولا- صـعوبة إدارة ا فظة بسبب كثرة ا نشأة ا صدرة و ضرورة ليل ا ركز ا ا.

ثانيا- تكاليف عالية للبحث عن استثمارات جديدة لضمها للمحفظة.

ثالثا- ارتفاع تكاليف شراء الاستثمارات، فالتنويع الكب يع شراء كمية صغ ة من كل إصدار و هذا يؤدي بدوره إ ارتفاع متوسط ا ادة ا دفوعة للسماسرة.

رابعا- ا اذ قرارات مالية غ سليمة، كالاستثمار أوراق مالية غ جيدة.

نتيجة ذه النقائص ال شابت هذا الأسلوب من التنويع ا غا الساذج، حاول بعض ا اء اقتراح تنويع أخر أكثر دقة يقوم على أساس من القياس و التحديد. فكان الباحث دهاري ماركويتز أول من بادر بذلك إطار " نظرية ا فظة ا الية " والتنويع ا يد.

عندما يذكر أحد الأفراد الاستثمار ورثة مالية جديدة، يكون من ا فيد الأخذ الاعتبار علاقة هذا الاستثمار و سندات، إلا أنه كن استخدام مفاهيم هذه النظرية معا ة موضوع الإنفاق الرأ ا .[35]

أثبت ماركويتز سنة 1952 *، أن التنويع السابق " ساذج "، أي التنويع القائم على أساس زيادة الاستثمارات ا كونة للمحفظة، لأنه قد لا يؤدي إ تقليل ا خاطرة، و جاءت نظريته ضمن ما يسمى " بالتنويع الكفء " الذي يقوم على أساس تقدير العائد و ا خاطرة للأوراق ا الية ال تدخل ضمن ا فظة ا الية. و لقد قام ماركويتز بتقد إسهام رائد هذا ا ال، إذ تناول مشكلة تكوين ا فظة ا الية علومية تقديرات ا طا للعوائد ا ستقبلية ا تملة للأوراق ا الية، و لقد برهن على أن كل من العائد و ا خاطرة ب أن ضعها للبحث و الدراسة، و قدم إطارا للقياس الكمي لكليهما، و أظهر كيف كن أخذ العلاقة ب ا خاطر و عائد الأوراق ا الية ا سبان عند تكوين ا فظة. و يبدي ماركويتز لاحظة أن العائد ا ستقبلي للورقة كن تقديره و أن ا خاطرة تعادل التغ أو التبا توزيع العوائد، و باستخدام هذه ا تغ ات كن من تقد إطار لتقدير ا قدار الواجب حيازته من كل ورقة مالية عند تكوين ا فظة ا الية.[36]

تقييم العائد و ا خاطرة :

تعت العلاقة ب ا خاطرة الواجب قبو ا و العائد ا توقع جوهرية بالنسبة لكافة قرارات الاستثمار و الإقراض ا ديثة، و قد يبدو أنه كلما زادت درجة ا خاطرة ا تصدرة للاستثمار أو القرض كلما زاد معدل العائد ا طلوب للتعويض عن تلك ا خاطرة.

تقدير العائد : عا اليوم يستحيل فيه التأكد من أي شي، لا يستطيع ا ستثمرون مسبقا معرفة معدل العائد الذي سيذره الاستثمار، و مع ذلك فإ م يستطيعون صياغة توزيع احتما عدلات العائد ا تملة. و كن أن يكون التوزيع الاحتما إما موضوعي أو ذا ، و يتم تشكيل التوزيع الاحتما ا وضوعي عن طريق قياس البيانات التار ية ا وضوعية، أما التوزيع الذا أو غ ا وضوعي فيتم تشكيله عن طريق وضع مينات شفهية صيص احتمالا ا ا، فبالنسبة للعائد التار ي للمحفظة كن حسابه من العلاقة[37]:

القيمة السوقية للمحفظة اية الفترة – القيمة السوقية ا فظة بداية الفترة

عائد ا فظة = ---------------------------------------

القيمة السوقية للمحفظة أول الفترة

تقدير ا خاطرة: لابد من إ اد بديل كمي للمخاطرة ح كن ليلها، و لكي ينجح هذا الدليل فلابد أن نقيس بطريقة مباشرة أو غ مباشرة، فرصة تكبد الضرر أو التلف، وهذا بالاعتماد على الاحتمالات ا توقعة لعائد الاستثمار الأوراق ا الية و مدى تباين واختلاف ب احتمالات معدلات العائد، فكلما زادت درجة تباين هذه الاحتمالات و تشتتها عن ا توسط ا رجع ارتفعت ا خاطرة ال تتعرض ا ا فظة و هذا ما تناولته نظرية ا فظة ا الية.[38]

يظهر الشكل رقم (01) توزيع احتمالي لعوائد فظية، و يلاحظ أن توزيع ا فظة س أكثر تشتتا من ا فظة ص، ا يع أن خطرها أك من خطر ا فظة، ومن أساسيـات " نظـرية ا فظة " أن ا طر ا وجود الأصل الواحد داخل ا فظة تلف عن ا طر ا وجود نفس الأصل إذا احتفظ به منفردا و منعزلا عـن أي ـفظة استثمارات. فيمكن للأصل أن يتضمن درجة عـالية جـدا من ا ـطر إذا احتفظ به منفردا بعكس ا ال إذا دخل ضـمن موعة من الأصول من فظة الاستثمارات.[39]

د أن أسلوب ماركويتز يقضي بضرورة الاختيار الدقيق لعناصر ا فظة، و ذلك راعاة درجة الارتباط (معامل الارتباط R).

ا كان معامل الارتباط حسبه موجبا أو سالبا أو معدوما، يتراوح ب +1 و – 1، فلقد استنتج ماركويتز أنه كلما ا فض معامل الارتباط ب عوائد الاستثمارات الفردية ا فضت ا خاطر ال يتعرض ا عائد ا فظة، يضاف إ ذلك أن هذا الأسلوب من التنويع قد ينجح ليس فقط التخلص من ا خاطر ا اصة بل و التخلص من ا خاطر العامة (ا نتظمة).[40] ينبغي أن يكون معامل الارتباط ب الاستثمارات الفردية داخل ا فظة سالب بقدر الإمكان، يث أن اح بعضهم يغطي فشل الآخر و تقل ا خاطرة ا فظة. أن يتم اختيار الاستثمارات الفردية من ضمن موعة (الاستثمارات الكفء) ال قق عائدا أعلى من غ ها مع تساوي ا خاطرة أو قيق اطرة أقل من غ ها مع تساوي العائد.[41]

افترض ماركويتز أن هناك فظة واحدة من يع البدائل ا تاحة للمسافة الأخرى هي الأفضل من حيث العائد بالقياس إ ا خاطرة، وعليه فإذا ت معرفة العائد ا توقع وا خاطرة ا توقعة للمحفظة كن للمستثمر أن دد ا فظة الأمثل أو الأفضل.[42]

ا فظة الاستثمارية الكفء بالنسبة للمستثمر:

بعد ديد عائد و اطر كل فظة، أ ماركويتز إ اولة وضع قاعدة للاختيار ب موعة من ا افظ عن فظة مثلى.

الفرص الاستثمارية ا افظ : يرى ماركويتز أنه عرفة العائد و ا خاطرة ا توقع لكل فظة، كن ترتيب موع هذه ا افظ مثلا أ، ب، ج، د (ال تعطي مستويات معينة من العائد و ا خاطرة) و ديد بعد ذلك ا د أو الوضع الأمثل للاستثمار با فظة ا الية. فإذا افترضنا أننا ندرس عدد ن من الاستثمارات، فإنه كن تكوين عدد لا ائي من ا افظ الاستثمارية، و يكون لكل فظة عائدا متوقعا م (ع ف) وخطر (د ف) وتظهر يع ا افظ ا تملة وا مكن ققها ا نطقة ا ظللة من الشكل رقم (02). عرفة موعة ا افظ ا تملة، و ال كن تكوينها من الأصول ا تاحة، فما هي ا فظة ال ب اختيارها ؟ الواقع أن الاختيار يتضمن ا اذ قرارين[43]:

- ديد موعة ا افظ الكفء.
- الاختيار من ب هذه ا موعة تلك ا فظة ال قق مصلحة ا ستثمر بأقصى درجة. و تعرف " ا فظة الكفء " بأ ا تلك ا فظة ال توفر أقصى عائد متوقع لدرجة معينة من ا طر، أو ال قق أقل درجة من ا طر ظل مستوى مع من العائد ا توقع.

خـ ـلاصة : تعطي الأوراق ا الية لصاحبها ا ق شراء سهم أو سند معـ خلال فترة ددة و بسعر مستقبلي، أو تعطي له ا ق بيع سهم أو سند بسعر دد و خلال فترة ددة، و ا دف الأساسي ذه الأوراق ا الية هو ا ضاربة أو تقليل ا خاطر من خلال تكوين فظة مدروسة. يقوم تكوين أي فظة مالية على أساس تنويع توى أصو ا من أسهم و سندات ويعت هذا التنويع أسلوبا واجهة ا خاطرة ال تواجه هذا الاستثمار و قيق درجة معينة من العائد. فمن ا ختص من كان يرى أن رد زيادة عدد الأصول ا كونة للمحفظة يضمن قيق عائد مرتفع درجة الارتباط بـ عوائد الأصول ا الية ا كونة للمحفظة، زيادة معها درجة ا خاطرة ال تتعرض ا هذه الأخ ة، و ي هذا الأسلوب (أسلوب التنويع الكفء). و عن طريقه يتوصل ا ستثمر إ تكوين فظة مالية مثالية عند درجة معينة من ا خاطرة ومستوى من العائد الذي يقبل به هذا ا ستثمر.

و بعد معا تنا توى نظرية هاري ماركويتز حول ا فظة ا الية توصلنا إ النتائج التالية :

- ترتبط أي ورقة مالية بعائد معـ و بدرجة من ا خاطرة كن تقديرها حسابيا.
- إن عائد و اطرة أي فظة يعكس عائد و اطرة موع الأصول ا كونة ا.
- عند اختيار ا ستثمر تنويع مكونات فظته لابد أن يراعي ذلك درجة الارتباط بـ عوائد أصو ا، فكلما ارتفع الارتباط ارتفعت معه درجة ا خاطر ال تتعرض ا ا فظة ككل.
- وبالتا عند اختيار الأوراق ا الية ا كونة للمحفظة لابد من مراعاة تنويع جهة الإصدار و بالتا فشل أي ورقة لا يؤثر على الأصول الأخرى ـ لا مع كل البيض سلة واحدة ـ.
- فمثلا لا ب شراء أصلا، أو ورقتان تابعتان لقطاعات مترابطة نشاطا ا.
- بعد تكوين موعة ا افظ ا الية، بالاعتماد على السياسة السابقة، تار كل مستثمر فظته ا ثالية ال قق له عائده ا نتظر و مستوى ا خاطر ال يرضى بتحملها، و تلف ا فظة ا ثالية من مستثمر لأخر حسب طبيعته و هذا قسم ماركويتز ا ستثمرين إ طائفتان منهم من يقبل بتحمل درجة كب ة من ا خاطرة عند مستوى معـ من العائد، و منهم من يقبل بدرجة اطرة أقل، فهو صص بعائد أقل مقابل مستوى معـ من ا خاطرة.

الأشكال البيانية :

الشكل رقم (01)

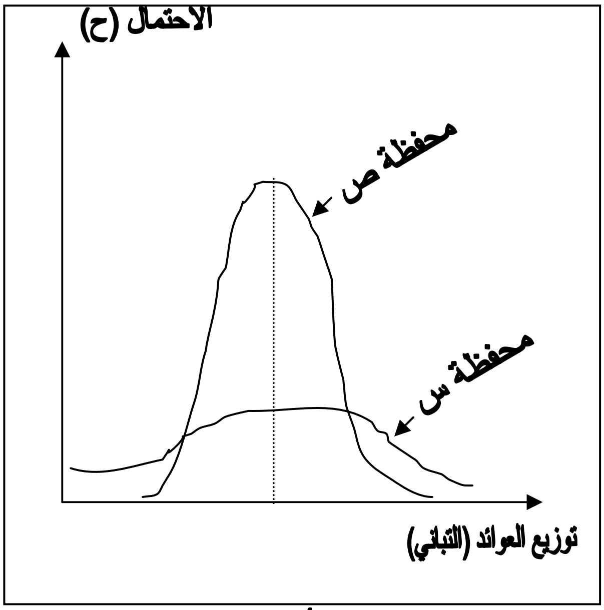

ا صدر: مد صا ا ناوي - ليل و تقييم الأسهم و السندات - مرجع سبق ذكره - ص 271.

الشكل رقم 02 : منحى الاستثمار الكفء

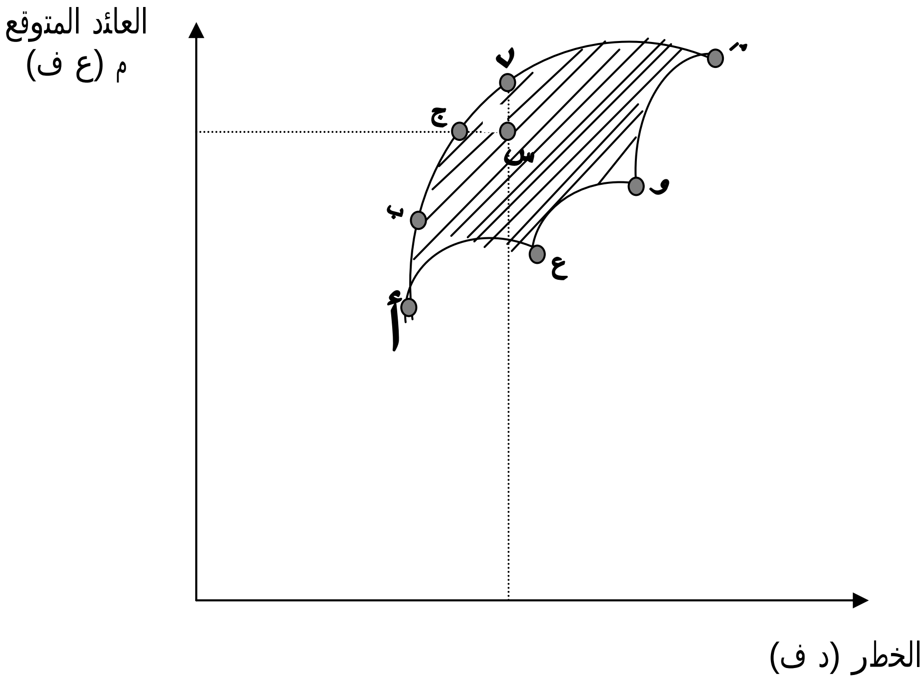

ا صدر: **مد صا ا ناوي - ليل و تقييم الأسهم و السندات - مرجع سبق ذكره - ص 276.**

ا صادر والاحالات :

[1] - طاهر حيدر حردان ـ مبادئ الاستثمار ـ دار المستقبل للنشر و التوزيع 1997 ص 75 .
[2] PAYRARD, la Bouse, Veuibert, paris, 1998, P 32.
[3] - جمال سالم ، ميكانيكية إدارة محافظ المصرف ، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية ، طرابلس 96/ 97 ، ص 06.
[4] - شريط صلاح الدين ـ دور و مكانة صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية ـ رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ص 100- 101.
[5] - جمال جويدار الجمل – الأسواق المالية و النقدية – دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان – 2002- ص 37- 38
[6] - محمد سويلم ـ إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية ـ الشركة العربية للنشر و التوزيع 1992، ص 382 – 383.
[7] - طاهر حيدر حردان ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 84.
[8] - لمراجعة المعلومات الأساسية الازمة للمستثمر راجع في ذلك : منير إبراهيم الهندى – الأوراق المالية و اسواق راس المال – توزيع منشا المعارف – الغسكندرية – 1999 – 211 ومابعدها
[9] – طاهر حيدر حردان - المرجع السابق - ص 85 – 86 .
[10] – منير إبراهيم هندى – أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية و صناديق الإستثمار. المعهد العربي للدراسات المصرفية و المالية ص 120 – 121.
[11] – المرجع أعلاه ص 122.
[12] – المرجع أعلاه ص 123.
[13] – طاهر حيدر حردان - مرجع سبق ذكره – ص 85.
[14] – المرجع اعلاه – ص 86.
[15] ـ محمد صالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام - المؤسسات المالية ـ البورصة و البنوك التجارية ـ الدار الجامعية 2000 ص 249.
[16] - أكيل نسيمة – أنواع المحافظ الإستثمارية – بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المالية و النقود – جامعة الجزائر - 2003
[17] - لمزيد من المعلومات ارجع إلى عبد الغفار حنفى – إدارة المصارف – الدار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – 2002 -ص 411 ومابعدها
[18] - طاهر حيدر حردان ، مرجع سبق ذكره ، ص 76.
[19] - إسماعيل أحمد الشناوي و عبد النعيم مبارك – اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2001 – ص 194
[20] - طاهر حيدر حردان - مرجع سبق ذكره - ص 80.
[21] - مرجع أعلاه ، ص 81 ، ص 82.
[22] -جموح سهيلة ، الاستثمار في الأوراق المالية - نظرية ماركويتز – مذكرة ماجستير ، مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، جوان 2003
[23] - توفيق حسن ، الاستثمار في الأوراق المالية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، 1981 ، ص 115.
[24] - جموح سهيلة ، مرجع سبق ذكره
[25] حوشين إبتسام – تكوين المحافظ الإستثمارية و سياساتها - مذكرة ماجستير ، مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، جوان 2003
[26] مرجع أعلاه.
[26] A. Black, P Wright , J . Bachman, Gestion de la valeur Actionariale , ed Dunod , paris 1999 , page 9.
[27]. 15Pierre Vernimen, Finance d'entreprise, ed Dalloz, 3[éme] édition , 1998 , page 4
[28] Denis Dumaulin , Mathematics de gestion, ed ECONOMICA, 3[émr] édition , paris 1991, page 91 .
[30] - منير إبراهيم الهندي ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال – مرجع سبق ذكره - ص 1961 .
[31] – محمد سويلم ، مرجع سبق ذكره ، ص .ب 382 – 383 .
[32] - المرجع أعلاه - ص ، 96 – 97 .
[33] - المرجع أعلاه - ص 96 – 97 .
[34] المرجع أعلاه - ص 197 ـ 198.
[35] - طارق عبد العال حماد ـ دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ـ الدار الجامعية .1998 ، ص 259 – 260 .
[*] -كان ماركويتز أول من طور أساليب تحديد مجموعة المحافظ الكفء في مقاله
Hany .Markoutiz " Portfolio Relection " , Journal of finance 7 , Nos , March (1952) , P 77- 91 .
[36] - محمد صالح الحناوي ، تحليل و تقييم الأسهم و السندات ، الدار الجامعية ، 1998 ، ص 267 .
[37] عبد الغفار حنفى – الإستثمار في الأوراق المالية – جامعة عين الشمس – الإسكندرية – 2000 ص 129
[38] - طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 259.
[39] - محمد صالح الحناوي - تحليل و تقييم الأسهم و السندات - مرجع سبق ذكره - ص 271 .
[40] - منير إبراهيم الهندى – أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال - مرجع سبق ذكره - ص 199 .
[41] - نفس المرجع أعلاه ، ص 30 .
[42] – طاهر حيدر حردان – مرجع سبق ذكره - ص 78.
[43] - محمد صالح الحناوي - تحليل و تقييم الأسهم و السندات - مرجع سبق ذكره - ص 276.

ا راجع :

- طاهر حيدر حردان ـ مبادئ الاستثمار ـ دار ا ستقبل للنشر و التوزيع 1997
- ال سا ، ميكانيكية إدارة افظ ا صرف، أكاد ية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس 96/ 97
- شريط صلاح الدين ـ دور و مكانة صناديق الاستثمار سوق الأوراق ا الية ـ رسالة لنيل شهادة ا اجست ، جامعة ا زائر
- ال جويدار ا مل – الأسواق ا الية و النقدية – دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان – 2002
- مد سويلم ـ إدارة البنوك و بورصات الأوراق ا الية ـ الشركة العربية للنشر و التوزيع 1992
- من إبراهيم ا ندى – الأوراق ا الية و أسواق راس ا ال – توزيع منشا ا عارف – الإسكندرية – 1999
- من إبراهيم هندى – أدوات الاستثمار أسواق رأس ا ال: الأوراق ا الية و صناديق الاستثمار. ا عهد العر للدراسات ا صرفية و ا الية
- مد صا ا ناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام - ا ؤسسات ا الية ـ البورصة و البنوك التجارية ـ الدار ا امعية 2000
- أكيل نسيمة – أنواع ا افظ الإستثمارية – ث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ا اجست ا الية و النقود – جامعة ا زائر - 2003
- عبد الغفار حنفى – إدارة ا صارف – الدار ا امعة ا ديدة للنشر – الإسكندرية – 2002
- عبد الغفار حنفى – الاستثمار الأوراق ا الية – جامعة ع الشمس – الإسكندرية – 2000
- إ اعيل أ د الشناوي و عبد النعيم مبارك – اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق ا الية – الدار ا امعية – الإسكندرية – 2001
- وح سهيلة، الاستثمار الأوراق ا الية - نظرية ماركويتز – مذكرة ماجست ، مالية و نقود، جامعة ا زائر، جوان 2003
- توفيق حسن، الاستثمار الأوراق ا الية، ا نظمة العربية للعلوم الإدارية، 1981
- حوش إبتسام – تكوين ا افظ الاستثمارية و سياسا ا – مذكرة ماجست ، مالية و نقود، جامعة ا زائر، جوان 2003
- طارق عبد العال اد ـ دليل ا ستثمر إ بورصة الأوراق ا الية ـ الدار ا امعية.1998
- مد صا ا ناوي، ليل و تقييم الأسهم و السندات، الدار ا امعية، 1998
- مد عبده مد مصطفى: تقييم الشركات و الأوراق ا الية لأغراض التعامل البورصة، كلية التجارة، جامعة ع الشمس: 1998.
- PAYRARD, la Bouse, Veuibert, paris, 1998
- Black, P Wright, J. Bachman, Gestion de la valeur Actionariale, ed Dunod, paris 1999
- Pierre Vernimen, Finance d'entreprise, ed Dalloz, 3éme édition, 1998
- Denis Dumaulin, Mathematics de gestion, ed ECONOMICA, 3émr édition, paris 1991,

النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية

د/ الطيب ياس جامعة الجزائر

تمهيد: إن العولمة نظام جديد أفرزته المعطيات الاقتصادية السياسية الدولية الجديدة، ليعمل على جعل العالم قرية صغيرة لفتح الأسواق والحدود أمام التكنولوجيا ونظم الاتصال و الثقافة ...الخ. ففي ظل هذه الظروف الجديدة أنتشر المصرف الشامل واصبح من الاهتمامات الكبيرة للمصارف على المستوى العالمي ضمن المعطيات الجديدة للعولمة، إذ عمدت أغلب المصارف الكثير من دول العالم لإعادة هيكلة عمليا القصد التأقلم مع الواقع والوضع الاقتصادي العالمي، وبقي النقاش قائم حول فعالية المصارف التقليدية الجزائرية.

ونتيجة لاحتمالات دخول الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة التي تسعى لتحرير الخدمات المصرفية على المستوى العالمي. فأصبح ضرورة وجود تأثير العولمة على المصارف الجزائرية غير الفعالية بسبب بقائها جامدة حول منتجات مصرفية قديمة والتي تواجه عدد من التحديات: تحدي الزبائن المطالبين دوما بمنتجات جديدة وتطويرها، تحدي ندرة الموارد وتنامي المنافسة يوما بعد يوم حيث أن المتعامل الاقتصادي لا يهمه مع من يتعامل، تحدي مخاطرة القروض، تحدي التكنولوجيا والمعلوماتية، تحدي ضعف الجانب الإعلامي، تحدي التكوين والتأهيل المهني.

من منطلق ما سبق، نحاول دراسة تأثيرات العولمة على إصلاح المصارف الجزائرية التي يجب أن تتأقلم مع الوضع الجديد.

1 ماهية العمل المصرفي:

يمارس الجهاز المصرفي دورا بارزا في الحياة الاقتصادية ،فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لكونه عاملا هاما لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصادي الوطني. ويعتبر التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية وللعائلات من المصادر الأساسية لمواردها المالية والمؤسسات التي تضمن لها استمرارية النشاط في محيط اقتصادي يعرف صعوبات.

تعتبر المؤسسة المصرفية الخلية الأساسية لتمويل الاقتصاد، وتكمن أهميتها في تنمية ثروات البلاد وجلب العملة الصعبة. إلا أن المصرف يحتاج إلى وسائل تمكنها من البقاء والاستمرار لتحقيق نشاطها أو تطويره أو تغييره مثلها مثل جسم الإنسان الذي يحتاج إلى هواء وماء ومواد تمكنه من العيش و تجديد طاقاته.

يوجد عدة تعاريف للمصرف كمؤسسة اقتصادية، نلخص منها:

- تتخذ من إتجار النقود حرفة وتستخدم رؤوس الأموال المودعة لديها في عمليات الإقراض والصرف ومختلف العمليات المالية؛
- مهنتها العادية استقبال ودائع الجمهور واستعمالها في عمليات القروض المختلفة وتسيير وسائل الدفع ويقوم بعدة عمليات أخرى (صندوق، مالية، خدمات مختلفة، التواجد في البورصة، مع الخارج...الخ)؛
- تنفذ عدد من العمليات المتمثلة في أربع عمليات أساسية: هي جمع الودائع، عمليات الصندوق، عمليات القروض، وعمليات خدماتية مختلفة؛
- ووسيط ويلي يعيد توزيع الأموال التي تجمع من طرف الأعوان الاقتصاديون لأجل معين ولغرض معين في شكل قروض نقدية أو تعهدات غير نقدية، والذي يكون موضوعه الأساسي أن يستعمل لحسابه الخاص في عمليات التسليف، الأموال التي تتلقاها من الجمهور.

يعرف المصرف، حسب القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 (كما سنرى لاحقًا) بأنه مؤسسة اقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أسس قواعد تجارية، تخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي، تكون محررة من كل القيود، والهدف الربحية في تمويل المشاريع. ويشترط أن يكون المصرف مسجل ضمن قائمة المصارف بواسطة اعتماد يصدر في الجريدة الرسمية علاوة على السجل التجاري، ليصبح كمصرف مسجل ويتحدد ذلك في الجزائر وفق القانون 90-10 المتعلّق بالنقد والقرض المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990م والمعدل والمتمم بالأمر 01-01 المؤرخ في 04 ذي الحجة 1421هـ الموافق لـ 27 فيفري 2001م، فيكون هدف المصرف الأساسي هو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لاقتراضها من جديد وإيداع أموالها الخاصة بعدة أشكال، أو لاستثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض،

كما يقوم بتقد أنـواع تلفة من ا دمات لزبائنه مقابل فائدة أو عمولة. وا تفق عليه، هو أن ور نشاط ا صرف هو التعامل بالنقود، وإن كان البعض قد عرفه بأنه تاجر النقود والبعض الآخر عرفه بأنه تاجر الديون وعرفه الآخرون بأنه مؤسسة تتخذ عملية التجارة الأموال العاطلة اا يرغب أصحا ا استثمارها وب لات الاستثمار اا هي اجة إ مثل هذه الأموال.

2 - من ا صرف التقليدي إ ا صرف الشامل ظل العو ة

كانت الأزمة الاقتصادية الك ى لسنة 1929 سببا لأزمة اقتصادية طويلة شاركت فيه ا صارف شاركتها ا ضاربة خلال العشرينات، وهو ما أدى إ إفلاس آلاف ا ؤسسات. وبدأت ا صارف تفلس تباعا، فأكثر من 10000 إفلاس مصر أقل من 10 سنوات الولايات ا تحدة الأمريكية. من أجل ا د هذا الا يار ا صر ، تدخلت الدول عن طريق إصدار لة من القوان ا صرفية الثلاثينات لتنظيم ا هنة، وهي اا أعطت للمصارف شكلها ا ا ظل رقابة الدولة. فاضطرت ا كومات إ إصدار القوان اللازمة لوضع الشروط زاولة أعمال ا صارف مايتها من خطر إفلاس بسبب ما قد يصيبهم من ا سائر أو غ ذلك.

انتشر ا صرف الشامل بشكل واسع الولايات ا تحدة الامريكية من خلال شركات قابضة يكون صيارفة شاملة تعد من الاهتمامات الكب ة للمصارف على ا ستوى العا ي ضمن ا عطيات ا ديدة للعو ة الاقتصادية خاصة مع اية التسعينات من القرن العشرين.

عمدت أغلب ا صارف أغلب دول العا لإعادة هيكلة عمليا ا قصد التأقلم مع الواقع والوضع الاقتصادي ا ا العا ي، وبقي النقاش قائم حول فعالية ا صارف التقليدية من خلال علاقا م با ستثمرين.

2-أ تعريف ا صرف الشامل:

يعتمد ا صرف الشامل على الأسس العملية للتسويق ا صر ظل بيئة دولية جديدة كمه ظروف عو ة تقوم على مبدأ التنويع النشاطات ا ختلفة وا ناطق ا غرافية ا تعددة وكل القطاعات الاقتصادية، وبالتا للتقليل من معدلات ا خاطرة ا تملة. فأصبح يسعى لتنمية موارده ا الية كافة القطاعات بتنويع مصادر التمويل بتقد قروض استثمارية طويلة الأجل. و ذا يكون فاعلا كل السوق النقدية والسوق ا الية زاولة كافة الأعمال ا صرفية دون أية قيود عليه. ويكون له عدد من ا زايا من خلال التطورات العا ية ا تسارعة ظل العو ة نلخص أ ها لة عناصر نأ لذكرها.

1) - ا صرف الشامل شكل الشركات القابضة ا صرفية:
الشركة القابضة ا صر هي شركة تقوم بإدارة مصرف أو عدة مصارف أو مع قانو لعدد من ا صارف بغية العمل أكثر من ال. ونش أن ا ؤسسات ا صرفية العمومية ا زائرية هي تابعة لشركات القابضة اا تس أموال الدولة.

2) ا صرف الشامل هو مصرف ذات ا دمة الكاملة:
د أن ا صرف الشامل يقدم خط كامل من ا دمات ا صرفية وا الية كافة وامتلاك حصص من أسهم الشركات، ح يتضح وجود فصل كامل ب ا صارف التجارية وا صارف الاستثمارية وغياب ا دود بينهما، فعندها تزول القيود ب ا صارف التجارية وا صارف الاستثمارية.

3) ا صرف الشامل يريد أن يكون مصرفًا دوليا:
كان عمل ا صرف التقليدي ليا منطقة جغرافية ددة ضع لرقابة السلطات ا لية أو وطنيا داخل حدود البلد، لا كنه اوز منطقته إلا بالاستعانة صرف مراسل لتسهيل صيل الشيكات والتحويلات من قبل ا ستفيدين وفق نظام مقاصة ب ا صارف، فللمصرف ا راسل علاقات مع مصارف قائمة دول أخرى تفظ لديها بإبداعات نقدية ويغذيها دوما لإمكان تنفيذ أوامر الدفع عند إصدارها.
وبتطور العمل ا صر ، أصبح مصرف شاملاً يعد من ا ؤسسات ذات الأنشطة ا الية اا تتجاوز حدود البلد الواحد، حيث تعمل على صعيد دو أو إقليمي جهوي. فقد أدت ظهور الأنشطة الدولية ا ختلفة على الصعيد الاقتصادي وظهور التكتلات الاقتصادية وبروز مفهوم العو ة لتحفيز و و هذه ا ؤسسات على ارسة أنشطتها التمويلية.

4) ا صرف الشامل ينتقل من مصرف لي إ مصرف متعدد ا نسيات:
أصبح ا صرف الشامل مل صبغة دولية بعد أن كان ا صرف وقت مضى مصرفًا ليا. وهنا ب التفريق ب هذين الشكل :

- المصرف المتعدد الجنسيات يمثل مجموعة مصارف تملك رأس ماله مجموعة من المصارف بلدان مختلفة، تعمل أيضا تمويل الشركات متعددة الجنسيات التي تملك وتدير أموالها أكثر من الدولة. ومن هذه المصارف ما ينشط العمل المناطق الحرة؛
- بينما يعد المصرف المحلي عبارة عن مصرف التنمية المحلية، عادة تكون مملوكة للدولة أو السلطات المحلية تهدف لتوفير الأموال اللازمة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات المحلية لتدعيم خدمات المرافق العامة كالإنارة والمياه والطرق، ومثال ذلك نجد مكتب قروض الأشغال العامة إنجلترا وبنك المقاطعات التركي.

وبما أن المصارف اليابانية تعد من أكبر المصارف، نشير أن نمط دخول الشركات اليابانية إلى الأسواق الدولية (أو تدويل الشركات اليابانية) يثير عددا من الدروس التي يجب الاستفادة منها كأسلوب استراتيجي.

5) المصرف الشامل ينتقل من مصرف ذي مكتب واحد إلى مصرف ذي فروع متعددة:

وفق توزع المصارف المناطق الجغرافية، يؤدي المصرف ذي المكتب الواحد خدماته للجمهور على أساس مكتب واحد منطقة جغرافية واحدة، بينما يؤدي المصرف ذي الفروع المتعددة خدمات للجمهور على أساس عدة فروع تمثل كيانا واحدا تنتمي لمركز رئيسي له صفة المهيمنة، فيكون المصرف ذات الفروع غالبا شكل شركات مساهمة ذات طابع لا مركزي التسيير لا يرجع للمركز الرئيسي إلا مسائل هامة.

يحقق المصرف ذات الفروع المتعددة عدد من المزايا نذكر منها:
- تجميع الموارد من مناطق جغرافيا متعددة وتوجيهها نحو غرض استثماري متعدد؛
- التقليل من المخاطر نتيجة للتوزيع الجغرافي للقروض والاستثمارات؛
- يعتبر تأسيس الفرع سهل من تأسيس مصرف مستقبل لوجود إجراءات إدارية وقانونية أكثر تعقيدا خاصة الحصول على الاعتماد؛
- يحقق قدرة تنافسية أكبر مقارنة بالمصرف ذات الفرع الواحد.

6) والمصرف الشامل ينتقل من مصرف مجموعة إلى سلسة مصارف:

هي عبارة عن مؤسسات مصرفية ذات طابع احتكاري تعود ملكيتها لشركة قابضة تتولى السيطرة على عملياتها الإدارية وإنشاء عدد من المصارف والشركات المالية. بينما تعود ملكية سلسة مصارف لشخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس بيد شركة قابضة، وهي متواجدة بكثرة الولايات المتحدة الإمريكية ذات حجم أعمال ضخم تكون مصارف منفصلة إداريا عن بعضها مع وجود تنسيق من قبل الإدارة العامة.

2-ب المصرف الشامل نتاج لعو ة المصارف:

إن العو ة نظام جديد أفرزته المعطيات الاقتصادية السياسية الدولية الجديدة، ليعمل على جعل العالم قرية صغيرة لفتح الأسواق والحدود أمام التكنولوجيا ونظم الاتصال، الثقافة ...الخ. فالعو ة الاقتصادية هي حديث متناقض على نحو فخ من الوقائع اليومية تشهدها حلبة الاقتصاد العالمي، فالحديث عن تدويل الإنتاج والاستهلاك مقترن بالوحدات المتفاعلة للاستثمار، الصادرات، الواردات، تزامن مع امتداد التحولات عقد التسعينات إلى ظهور أزمات مالية عميقة تمثلت مجملها نزوح الاستثمارات وانخفاض أسعار العملات، الأسهم والسندات، بالإضافة إلى انخفاض احتياطات الصرف من العملات الأجنبية.

إن العو ة التي قادها الشركات العملاقة الدولية المتعددة الجنسيات عملت على نحو واضح ومستمر عمليات التكامل والاندماج الإنتاج والتمويل والتسويق على جبهة العالم ككل، فقد اتجهت كبرى المصارف الدولية (خاصة اليابان و الولايات المتحدة الامريكية) لعملية الاندماج فيما بينها لتكوين قوى مصرفية كبيرة. يلاحظ اليوم أنه الوقت الذي يشهد العالم تكتلات كبيرة للمصارف، فإنه من غير المعقول الحديث عن بنك يقدر رأس ماله بـ 500 مليون دينار أي حوالي 7 ملايين دولار. فضلا عن ذلك، فإن حجم المصارف الراهنة يبقى جد ضئيل، إذا لا يمكنها المساهمة إلا بعض الاستثمارات المتواضعة. وتعتبر المصارف أحد مؤسسات التمويل الهامة أسواق المالية الدولية.

ظل العو ة، يصبح للمصرف الشامل قدرة كبيرة ظل محيط تنافسي لا يرحم. وتتوفر له عدة مزايا تنافسية نلخص منها:
- توافر رؤوس الأموال المصرف، إذ يلعب دورا إيجابيا دعم مسار نموه عوضا عن الاعتماد الكلي على الودائع كمصدر للتمويل، وهذا يعمل على توفر قدرة تنافسية كبيرة.

- القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة (مخاطر فقدان السيولة، مخاطر عدم تسديد الزبائن

للقروض، اطر السرقة والإفلاس والاختلاس، اطر تدبدب أسعار الصرف ومعدلات الفائدة ...)؛
- سن مستوى القوى العاملة نتيجة توفر ا ة والتدريب ا يد؛
- القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود ا علوماتية وشبكة قوة ا علومات ا رتبطة با اسبات ا تطورة وأنظمة الاتصال ا ختلفة ا فيها الانترنيت؛
- وا نافسة التعاونية مع ا صارف الأخرى وا راسل كافة أ اء العا .

3 الاصلاحات ا صرفية ا زائر:

هناك ضرورة لإصلاح ا هاز ا صر ا زائري: داخليا بسبب فشل سياسة التطه ا ا ذري من أجل القضاء على ا لقة ا فرغة للمديونية ا فرطة للمؤسسات العمومية، فقد ملت ا زينة العمومية العبء الكب . وخارجيا نتيجة ملة من الظروف الاقتصادية العا ية ا تميزة ا يعرف بالعو ة: ا يار أسعار ا روقات، تسي ا ديونية ا ارجية حسب معدلات الفوائد وآجال لا تطاق وعمليات إعادة ا دولة من جراء ا سبق وتطبق طط التعديل ا يكلي يتطلب إعادة النظر على عمل ا هاز ا صر .

تعرف ا زائر هذه السنوات الأخ ة تغ ات جذرية يع مؤسسا ا، سواء ال تتعلق بالدولة أو تلك ال س بالقطاع الاقتصادي وا ا . وهذا بسبب تغي نظامها الاقتصادي من نظام طط إ نظام تسوده ا نافسة أو ما يسمى باقتصاد السوق.

3- أ الإصلاحات ا صرفية لسنة 1986:

جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لا فاض أسعار البترول ونقص ا داخل الذي أدى إ ضعف مراحل التمويل بالإضافة إ وجود صعوبات التعامل ب ا هاز ا صر وا ؤسسة العمومية ترجع لوجود توط إجباري لدى مصرف واحد عند التمويل وغياب سياسة تأط القروض وعدم وجود سوق نقدية وسوق مالية.

وفق لقانون 86-12 ا ؤرخ بتاريخ 1986/08/19 بنسبة لقانون البنوك والقرض، فإن الدولة أرادت إعطاء دورا أكثر أ ية للبنوك الثانوية، وهذا بالقيام ببعض التغ ات على مستوى ا ياكل الاستشارية وا تمثلة إنشاء لس وط للقرض و نة راقبة عمليات البنوك بدلا من لس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات ا صرفية ا نشئة سنة 1971. فقد ألزمت ا صارف تابعة استخدام القروض ال نحها ومتابعة الوضعية ا الية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وبالتا ا اذ كل التداب الضرورية للتقليل من اطر عدم رد القرض ا صرفية.

جاء ا خطط الوط للقرض القانون 86-12 ا ؤرخ 19 سبتم 1986م ا تعلق بنظام البنوك والقرض. ليشكل النظام ا صر داخل هذا القانون، أداة تطبيق السياسة ال تقررها ا كومة ال ع ا وارد وترقية الادخار و ويل الاقتصاد.

يعت ا خطط الوط للقرض عبارة عن تر ة فعلية للوسائل والأهداف التنموية ال سطر ا ا كومة ا ال ا ا ليحدد، إطار ا خطط الوط للتنمية، الأهداف ا طلوب قيقها ال ع ا وارد والعملة.

إعداد طط القرض الوط وفق ثلاث مراحل أساسية:
1) ع ا علومات من ا ؤسسات الاقتصادية بتقدير من قبل ا ؤسسات القرض لكي تقدم للبنك ا ركزي الذي يدرسا ويقدمها للوزارة ا عنية؛
2) ديد التوازنات الكلية، بناء على ما سبق، يعد ا لس الوط للقرض رفقة ا ومة طط للقرض الوط بالتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية السنوية؛
3) وأخ ا تنفيذ ا خطط الوط للقرض من قبل البنك ا ركزي ا زائري.

3- ب الإصلاحات ا صرفية لسنة 1988:

أدت الإصلاحات الاقتصادية إ إحداث تغ ات عميقة على النظام ا صر منذ 1986 بإصدار قانون البنوك والقروض لبعث ا هاز ا صر من خلال ديد صلاحياته، تدعيمه بقانون أخر لاستقلالية ا ؤسسة العمومية رقم 06 88 – الصادر بداية سنة 1988 وجاء هدا الإجراء كحد يمنة تدخل الدولة النشاط الاقتصادي و اولة إعطاء ديناميكية جديدة لآليات التمويل ولإعطاء استقلالية مالية و التسي .

تدعمت هذه الإرادة بقوان استقلالية ا ؤسسات سنة 1988 ال تضمنت نصوصها ا عتمدة هذا الإطار إشارات الانتقال من نظام التسي ا ركزي للاقتصاد إ النظام اللاّمركزية التسي . فصدر قانون استقلالية

ا ؤسسات العمومية واا أصبحت البنوك وجبه مؤسسات اقتصادية مستقلة.

ا زائر كغ ها من الدول النفطية، فقد شرعت ا زائر منذ سنة 1988 تطبيق برنامج إصلاحي واسع ل تلف القطاعات الاقتصادية. تطبيق مبادئ هذه الإصلاحات استلزم هندسة جديدة للجهاز ا صر وا ا وفرض آليات ويل مغايرة لتلك اا اتبعت من قبل. وعليه، فقد مست الإجراءات ا تخذة هذا الإطار القطاع ا صر وا ا ، ووضع القانون 88-06 ا ؤرخ 12 جانفي 1988 الذي نص على استقلالية ا ؤسسات ا صرفية وا الية، فأصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسات عمومية تعمل بقواعد ا تاجرة وا ردودية.

إطار استقلالية ا ؤسسات، تغ تعامل ا صرف مع ا ؤسسات الاقتصادية العمومية، فأصبحت تراعي تعاملها عاملي ا ردودية وا خاطرة. وأصبحت ا صارف متسلحة بعدة صلاحيات منها معا ة ملفات الطاا للاستثمارات وكذا التفاوض ب ا صرف وا تعامل الاقتصادي .

فقد جاء ا ادة 08 من القانون 88-01 ا ؤرخ 1988/01/12 ا دد لاستقلالية ا صارف العمومية: أن الدولة ليست مسؤولة عن التزامات ا ؤسسات العمومية الاقتصادية، ولا كن أن تتدخل التطهير إلا إطار قانون ا الية. لكن يلاحظ تراجع تطبيق الاستقلالية ا صارف العمومية وإن كانت أو ا ؤسسات اا تطبق القواعد التجارية، فهي مازالت ضع لوصاية وزارة ا الية.

3-جـ) الإصلاحات ا صرفية منذ سنة 1990:

منذ بداية التسعينات من القرن ا اضي، كان إصلاح ا ؤسسات ا صرفية صلب الإصلاحات الاقتصادية اا أطلق عليها "استقلالية ا ؤسسات العمومية" ترتب عليها حتما انعكاسات على ا ؤسسات العمومية فرضتها الظروف الاقتصادية اا مرت ا البلاد. ففي ظل تطور مفاهيم الاقتصاد ا ر، تلعب ا صارف دورا لا كن يله حيث وضعت أصابعها ضاغطة على مفاتيح التقدم كل قطاعات ا تمع: ويل ا شاريع الصغ ة وا توسطة والضخمة، ويل الأوراق ا الية، ضاربة عرض ا ائط بالتخصص الات معينة، وا روج عن الواقع الزمان للعمل ا صر ، فأصبحت بعض ا صارف تعمل 7 أيام الأسبوع و24 ساعة على 24 ساعة.

ابتدأ من أكتوبر 1994، أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر ت إدارة بنك ا زائر، فقد كان يتم ديد سعر الصرف ميع ا عاملات يوميا بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية بداية كل جلسة وأيضا ضوء توفر العملة الأجنبية، وكان من ا طوات ا همة اا ا ذت جانفي 1996 استحداث سوق النقد الأجن فيما ب البنوك، والذي ح فيه للبنوك التجارية وا ؤسسات ا الية بأن فظ راكز لعملات أجنبية، و كن إعادة توظ مصيلة الصادرات مباشرة من خلال سوق النقد الأجن ب البنوك، وقد مثلت هذه ا رحلة الأو مل ا وارد ا تاحة للبنوك وا ؤسسات ا الية.

مع انتقال صلات الصادرات النفطية من سوناطراك إ بنك ا زائر، أصبح البنك أك مورد للنقد الأجن ومن فإنه يقوم بدور رئيسي السوق ا صرفية، ومع ذلك فقد تكيفت البنوك التجارية بشكل طيب مع النظام ا ديد، وقد احتفظت السلطات بنظام ا سابات بالعملة الأجنبية هذه ا رحلة للاحتفاظ بثقة حائزي النقد الأجن وخصوصا القطاع ا اص، وقد ا ذت ديسم 1996 خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصرافة لتعميق السوق وتسهيل وصول ا مهور إ النقد الأجن .

و أفريل 1994 حل اللجنة ا اصة وألغيت القاعدة اا تقضي بتمويل بعض الواردات من موارد ا ستورد ا اصة، كما ألغيت شروط ا دود الدنيا على آجال السداد بالنسبة لتسهيلات ويل الواردات باستثناء واردات السلع الرأ الية، ولو أن هذه الشروط ألغيت تدر يا 1995، و لال منتصف 1995، أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف ارة السلع، وكان من ا قرر إلغاء القيود علىمدفوعات السلع غ ا نظورة على مراحل: أولا بالنسبة للصحة والتعليم وبعد ذلك ميع ا دمات الأخرى غ منظورة، وبالإضافة إ ذلك، أصبحت ا صارف لك حرية تقد النقد الأجن للمستوردين بناء على طلبا م، بينما أ ى بنك ا زائر توف الغطاء الأجل على النقد الأجن والذي كان نح للمؤسسات، وبنهاية 1996 أصبح الإمكان صرف ا دفوعات ا اصة بنفقات الصحة والتعليم وغ ذلك من النفقات ا ارج، وقد ألغيت القيود النهائية على ا دفوعات بالنسبة للمعاملات ا ارية ا تبقية ا ذلك السفر لأغراض السياحة 1997، وقبلت ا زائر الالتزامات اا تنص عليها ا ادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدو سبتم 1997.

ابتداء من 1994 كانت ا هود موجهة إ امتثال البنوك التجارية لمعاي سنة تشمل العمل المصر وا اسبة المصرفية وشرعت البنوك تنفيذ برنامج لإعادة ا يكلة الداخلية وا الية، وقد طلب من يع البنوك القائمة أن تتقدم من جديد للحصول على ترخيص زاولة العمل المصر من بنك ا زائر، وبعد ذلك أجرت السلطات عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدو لتحديد احتياجات إعادة الر لة البنوك من أجل الوفاء بنسبة ا د الأد لرأس ا ال إ الأصول ا رجحة خاطر، و اية 1994، إنتهت عمليات التدقيق للميزانيات العمومية أربع بنوك من البنوك التجارية ا مسة ا زائر وأشارت النتائج إ أن البنك الوط ا زائري هو البنك الوحيد من ب البنوك ا مسة المملوكة للدولة الذي تاج إ رأس مال إضا ، وعلى أساس عمليات التدقيق لعام 1995 وبيانات الرقابة المصرفية ال معها بنك ا زائر مؤخرا، فقد وجدت هناك حاجة إ إعادة ر لة إضافية لثلاثة بنوك عامة 1998.

كانت إعادة ر لة كل بنك مصحوبة بتوقيع عقود أداء ب ا كومة ومديري البنوك، و قتضى هذه العقود يتحمل مديرو البنك بشكل مباشر ا سؤولية ا الصة عن احترام نسب كفاية رأس ا ال ا ددة من قبل ا زائر، أما البنوك بدورها فقد منحت استقلالية متزايدة ا اذ القرارات التشغيلية بشأن توزيع الائتمان، وعلى الأخص رفض تقد أي قروض للمشاريع ذات المخاطر العالية. و هذا السياق بدأت البنوك التجارية 1996 إعادة جدولة بعض ديون المؤسسات العامة بتحويل المسحوبات على ا كشوف القص الأجل إ قروض متوسطة الأجل.

إن مشكلات النظام المصر ال بدأت منتصف السبعينات من القرن العشرين بعض البلدان الآسيوية (إندونيسيا وتايلندا وكوريا ا نوبية) أظهرت إمكانيات حدوث عدوى إقليمية مثل ما حدث القارة الأمريكية من أزمات مصرفية خلال الثمانينات وبداية التسعينات (الشيلى وكولومبيا وا كسيك وفن ويلا والولايات المتحدة الأمريكية) ولا سيما الوقت الراهن للعو ة ا الية.

4) إصلاح ا هاز المصر ظل العو ة:

بالرجوع للواقع المصر ا زائري، هناك عدة م رات تلح بشدة على ضرورة إصلاح ا هاز المصر ا زائري ليتأقلم مع العو ة، نذكر منها:

- الانفتاح المصر الدو و العا ية واحترام المنافسة المصرفية؛
- الارتفاع المستمر عدلات الفوائد الدولية والتذبذب المستمرة أسعار صرف العملات؛
- الضغوط التضخمية على ندرة موارد التمويل؛
- تضاؤل الفرق ب المصارف الاستثمارية والمصارف التجارية،
- تطور تكنولوجية المعلومات والاتصال يتطلب المواكبة و قيق تكامل مصر ؛
- زيادة وحدات مصرفية متخصصة وفروع؛
- وتواصل عمليات الاندماج ا ا وا صر بشكل كب السنوات الأخ ة وتداخل المصارف مع النشاطات الاقتصادية الأخرى مع تنامي ا دمات والأعمال المصرفية ظل الاقتصاديات ا ديثة: بطاقة القرض، القرض الاستهلاكي...ا .

تعد الإصلاحات ا يكلة هامة جدا ال امج ال تعدها ا كومات ا فيها ا هاز المصر . و هذا الشأن، فإن برنامج التعديل يشترط تطبيقه صندوق النقد الدو من الدولة المدنية ال ترغب إعادة جدولة ديو ا ويتمثل ورين أساسي ا:

- تقليص أو و عدم التوازنات الاقتصادية الداخلية وا ارجية؛
- وإدخال عناصر تكوينية لاقتصاد السوق الذي يعت الإطار الملائم لتنمية اقتصادية مستمرة متوازنة.

إن ديد نسب الفائدة وإعطاء القروض بطريقة إدارية لا تناسب مع تشجيع الادخار وتوجيه الموارد و الاستثمار فيجب أن تكون نسب فائدة القروض مدروسة حسب قوان السوق الموضوعية لتشجيع المستثمرين وا دخرين على السواء هذا ما يستدعي إعادة النضر المنظومة المصرفية وإعطاء استقلالية ومرونة للبنك المركزي لإتاحة الفرصة له للعمل وضوعية وعقلانية أكثر من الوسائل النقدية المعتمدة برنامج التعديل ا يكلي، نذكر: فيض قيمة الدينار، جعل تسي الدينار مرن يشبه سوق العملة الصعبة، يتحكم بنك ا زائر وحده العرض، واستخدام الأدوات السياسية والنقدية غ المباشرة.

أمضت ا زائر سنة 1994 اتفاقية الاستعداد الائتما مع صندوق النقد الدو ، يث فرض عليها هذا الأخ شروطا قاسية و ما عليها إلا تطبيقها أو الاعتماد على نفسها، وما إعادة ا دولة سوى إحدى الشروط ا حفة ال فرضها عليها الصندوق حيث فرضت رير التجارة

ا ارجیة عن طریق فیض سعر الصرف و إلغاء الرقابة على النقد الأجن ، أو تقلیصها إ حد الأد ، و ریر الاست اد من القیود ا اصة إ جانب إلغاء الاتفاقیات الثنائیة التجاریة، بالإضافة إ إلغاء تدعیم الأسعار ووجوب ریرها.

ویتمثل تعدیل التجارة ا ارجیة برنامج التعدیل ا یكلي التخفیف من العوائق أوجه الاست اد بتحطیم احتكار الدولة مع التخفیف من حدة نظام التعریفة ا مركیة لكن نفس الوقت تسعى الدولة إ تشجیع التصدیر عن طریق قروض تدعیم ونظام ضمان للتصدیر ملائم .

وبالنظر للاقتصاد ا زائري، ده اقتصاد هش وتبعیته كب ة للخارج سواء وین الاستهلاك النهائي للعائلات أو وین الاستهلاك الوسیط قصد ویل ا هاز الإنتاج لتمویل التنمیة الاقتصادیة للبلاد.

انطلاقًا من سنة 1988، استلزم برنامج الإصلاحات الاقتصادیة وضع هندسة جدیدة للجهاز ا صر وا تتماشى ومبادئ الاقتصاد ا ر، ونص القانون 90-10 ا تعلّق بالنقد والقرض ا ؤرخ 19 رمضان 1410هـ ا وافق لـ 14 أفریل 1990م على ضرورة تعدیل هذا ا هاز وإعادة النظر نظام مؤسساته دف إقامة قطاع مصر وما متنوع ومتطوّر یقوم على أساس علاقات جدیدة مع تلف القطاعات الاقتصادیة ا تعیش مرحلة التحول و اقتصاد السوق الذي یع دخول مصارف أجنبیة منافسة. ولن تكتسي الإصلاحات الاقتصادیة ا اریة مصداقیة حقیقیة لدى الشركاء ا تمل إلا إذا لص القطاع ا صر من ا صار الذي یطوقه.

إن ا صارف ا زائریة ا صل على الاعتماد وفق قانون النقد والقرض ا ؤرخ 14 أفریل 1990أصبحت وضعیة غ قانونیة. كل هذا سیؤثر على مصداقیة ا نظومة ا صرفیة والبلاد خاصة وأن ا زائر ملزمة باحترام الاتفاقیات ا مة مع صندوق النقد الدو .

تتمثل أبعاد وتطبیق القانون 90-10 ا تعلّق بالنقد والقرض ا ؤرخ 14 أفریل 1990 الأهداف التالیة:

- وضع حد لكل تدخل إداري القطاع ا صر ، إذ ألغى التمییز ب القطاع العام وا اص وب القطاع الوط ا اص والقطاع الأجن ؛
- رد الاعتبار لدور بنك ا زائر تسی النقد والقرض؛
- ریر ا زینة العمومیة من عبئ منح القروض، وجعل ذلك من مهام ا صارف؛
- إعادة الاعتبار لقیمة الدینار؛
- تشجیع الاستثمارات الأجنبیة؛
- والتطه ا ا للقطاع العمومي وإشراك سوق مالیة ویل الأعوان الاقتصادی .

بالرغم من وجود القانون 90-10 للنقد والقرض ا ؤرخ 14 أفریل 1990، بقي القطاع ا صر العمومي یس على نفس منواله الأصلي.

- أصبحت الغایة من قانون النقد والقرض غامضة بسبب التباین ب معیار الاقتصاد ا ا للسوق الذي یقترحه القانون والسلوك الوظیفي ا ا للمصارف. زد على ذلك أ ا مازلت غ قادرة على الاستجابة لشروط اعتمادها.
- بإصدار هذا القانون، دخلت ا زائر مسار ریر اقتصادها عن طریق تعدیل ذا إرادي. فحاول هذا القانون توفیق ب أجهزة التسی النقدي وأجهزة الإنتاج وتصور دور ومكانة ا نظومة ا صرفیة التنظیم ا دید للاقتصاد الوط بتنسیق عمل تلف السلطات النقدیة والسلطات العمومیة.
- یتصور قانون النقد والقرض بناء اقتصاد سوق مالیة، فأسس سلطة حقیقیة ال النقد والقرض عن طریق لس النقد والقرض الذي سن تنظیمات عدیدة یصدرها افظ بنك ا زائر ا تعززت بشكل كب مع التوقیع مع صندوق النقد الدو أفریل 1994.
- یتم تطبیق قانون النقد والقرض بعد بصفة فعلیة مادام القطاع ا صر العمومي یستمر ا ضوع لنفس الإجراءات ا عمول ا منذ 1970 توزیع القرض، وما یعتمد حدا أد من الصرامة ا بیعات النقدي.

كان لابد من إعادة تنشیط دور البنك ا ركزي الذي كان ا اضي عبارة عن مؤسسة تقنیة، تأث ها ضعیف جدا على التوسع النقدي، ا صرت مهامها تقد تسبیقات للخزینة، إعادة ویل البنوك التجاریة (خاصة عملیات إعادة ا صم ا تكن دف سوى تزوید ا صارف بالسیولة اللازمة)، رقابة الصرف والتجارة ا ارجیة. و ذا استرجع بنك ا زائر دوره الفعال إدارة كل من النقود وا صارف.

إذا كانت ا زینة الفترة ا متدة ب 1971 و1985 قد سیطرت على ا هاز ا صر ا زائري، شاركت ا زینة العمومیة بصفة أساسیة انتقال ا زائر من اقتصاد القرض إ اقتصاد یعتمد على طابع الاستدانة عن طریق تدخلها كأك مقرض ومستثمر، فإن ذلك تغ بعد أن مهام ا زینة من عملیات ویل الاقتصاد واكتفت بتمویل استثمارات البنیة الأساسیة.

وفق قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ 14 أفريل 1990، يعد ويل الاستثمارات من مهام ا زينة العمومية كما كان عليه سابقًا قبل 1990، فجاء قانون القرض والقرض لإبعاد و رير ا زينة العمومية من عبئ منح القروض وجعل ذلك من مهام المصارف. فأصبح تدخل ا زينة دد وفق سياسة الإصلاح الاقتصادي، فقد جاء المرسوم 16 مارس 1991 للتطهير ا ا للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفق شروط دة.

نتيجة وجود عدد من النقائص التطبيق العملي لقانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ 14 أفريل 1990، قامت السلطات بإجراء عدد من التعديلات على القانون بإصدار الأمر 01-01 المؤرخ 04 ذي ا جة 1421هـ الموافق لـ 27 فيفري 2001م، حيث الفصل بـ لس إدارة بنك ا زائر و لس النقد والقرض.

من نقائص سـ المنظومة المصرفية، كن أن نلخص منها:

- العجز التسيير (تنظيم، تأطير، التكيف مع التغ ات ...ا)؛
- عدم القدرة على تقدير المخاطرة وعجز المصارف على مواجهته؛
- نقائص جهاز الإعلام والتسويق والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- غياب المنافسة؛
- وضياع الوقت نتيجة لصلابة التأخر العصرنة لا سيما التكنولوجيا.

قبل ا وض واقع عمل المصارف ا زائرية، كن إبداء عدد من الملاحظات علاقة المصارف العمومية بالمؤسسات الاقتصادية، نلخص بعضها فيما يلي:

- درجت المصارف دائرة المتاجرة، ا علها مضطرة مراجعة علاقاتها مع المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- تفرض المصارف على الصفقات الاقتصادية تأخ غ م ر وتكاليف غ قانونية لا يعاقب عليها أي تنظيم أو قانون للأخلاقيات؛
- وجود ثغرات ونقائص لا حصر ا المراقبة المصرفية عند متابعة تلف عمليات ويل التجارة ا ارجية (خاصة الواردات)؛
- كان لإجبار يع عمال المؤسسات العمومية على فتح حسابات مصرفية عندما يصل المبلغ إ 1200 دينار أثر كبـ

إ اك قدرات التسيير وحرمان فئات أخرى من مستعملي المنظومة المصرفية المؤسسات التابعة للقطاع ا اص وأصحاب المهن ا رة؛

- وأن السوق المصرفية نادرا ما تتوفر على مرونة شفافة لتواريخ القيمة المستعملة تلف عمليا ا وا تعامل ا مع الزبائن.

ارتبط التفاوض التجاري المتعدد الأطراف إطار اتفاقية الغات "الاتفاقية العامة للتعرفة ا مركية والتجارة-G.A.T.T" بـ سنوات 1986 و1993 بالأرغواي، الذي انتهى أفريل 1994 إ اتفاق ائي دينة مراكش المغربية يضم 110 بلد. وانطلاقًا من هذا التاريخ، أصبح على الدول ضرورة إجراء تعديلات سياستها الاقتصادية الوطنية ا يتماشى وتوجهات المنظمة العا ية للتجارة "O.M.C." ال ظهرت للوجود ابتداء من 1995/01/01. ففي السابق تكن الغات تتضمن قواعد تتعلق بالتجارة ا دمات مثل المصارف والتأم والنقل البحري والسياحة. إلا أن ا ولة الأخ ة الأرغواي سنة 1993 أضافت رير التجارة السلع الزراعية و رير ارة ا دمات المالية ال تتضمن العمل المصر .

تسعى المنظمة العا ية للتجارة لتحرير قطاع التجارة على المستوى العا ي لتبـ سياسة رير ا دمات المصرفية، فقد ا ه الأمر و اية هذا القطاع من المنافسة الأجنبية وفق المبادئ التالية:

- عدم التفرقة أو التمييز بـ المؤسسات الأجنبية والمؤسسات الوطنية أداء هذه ا دمات؛
- تطبيق مبدأ الدولة الأو بالرعاية على كافة الدول الأعضاء الاتفاقية؛
- الالتزام بمبدأ الشفافية بوضع كل القيود ال تضعها الدولة؛
- و فيف القيود تدر يا على وصول المؤسسات الأجنبية للأسواق الوطنية للدول الأعضاء.

تغ الأداء والعمل المصر كانعكاس للعو ة، فقد تضخمت الأعمال بدخو ا الات أخرى جديدة مثل قيام المصرف بفتح شركات التأم أو ارسة أعمال الاستثمار. فأصبح ا ديث جاري عن المصارف الشاملة ال تعت تلك الكيانات المصرفية ال تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أك قدر كن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتضخ و نح الائتمان المصر

ميع القطاعات. مع هذا أ ا مصارف غ متخصصة تقوم على استراتيجية التنويع كل الأنشطة الاقتصادية.

هناك أربعة ا اهات دث جذريا العا ا تتمثل اندماج ا ؤسسات، عو ة العمليات، تطوير تكنولوجيات جديدة، وتدويل الصناعات ا صرفية. ففي الولايات ا تحدة الامريكية، أدى إلغاء القيود ا صرفية ب الولايات عام 1994 إ إطلاق موجة من الاندماجات. وقد أتاحت التطورات التكنولوجية وخاصة النمو ا ذ للخدمات ا صرفية وخدمات السمسرة الإنترنت للعو ة أن تذهب إ مدى أبعد من هيكل ا لكية ا اص بالتكتلات ا الية وأن تصل إ أسواق التجزئة. فتدويل الصناعة ا صرفية يزيد من طمس ا دود ب ا دمات ا صرفية وغ ا صرفية. ومثال ذلك دخول منتجات التأم من خلال فروع ا صارف وهي ظاهرة تعرف بالتأم ا صرفية.

هناك عدد من العوامل ساعدت على بروز ا صارف الشاملة نتيجة للتغ ات الاقتصادية العا ية ا اصلة ال انعكست بوضوح على تطور أداء وأعمال ا صارف وزيادة ا اهها و العو ة ا الية. ولعل أهم العوامل ال ساعدت وأج ت ا صارف على ويل كب وفق ا ستجدات الاقتصادية وا الية الدولية، نذكر منها :

- تنامي الا اه العا ي و عملية ا وصصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة وفق توجيهات صندوق النقد الدو ؛

- وتزايد دور ا صارف دوليا خاصة مع التغ ات ا اصلة إطار العو ة الاقتصادية والعمل بأسس ا نظمة العا ية للتجارة مع 1995/01/01.

مع تدويل الأسواق ا الية ع ا راكز الك ى، أصبحت ا صارف التقليدية تلعب دور الوسط، ويرتبط ذلك وتعاظم الشركات ا تعددة ا نسيات ال الا اه العا ي وزيادة الاندماج ب أك ا ؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية.

ا راجع ا ستخدمة :

(01) ال جويدان ا مل، «تشريعات مالية مصرفية»، ط. دار صفاء النشر والتوزيع، عمان & مركز الكتاب الأكاد ي، عمان، 2002.

(02) زياد رمضان & فوظ جودة، «الا اهات ا عاصرة إدارة البنوك»، ط. دار وائل للطباعة النشر، عمان، 2000.

(03) طلعت أسعد عبد ا ميد، «الإدارة الفعالة دمات البنوك الشاملة»، ط. ا تحدة للإعلان (الطبعة العاشرة)، القاهرة، 1998.

(04) عبد ا طلب عبد العظيم، «البنوك الشاملة: عمليا ا وإدار ا»، ط. الدار ا امعية، الإسكندرية، 2000.

(05) ا لس الوط الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، «مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح ا نظومة ا صرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي»، الدورة السادسة عشرة، ا زائر، نوفم 2000.

(06) بن ودة بوب، اضرات مقياس "تقنيات مصرفية"، أعمال غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي ، جامعة ا زائر، 2002.

(07) أ د علي دغيم، "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عا ي جديد"، ط. مكتبة مدبو ، القاهرة، 1989.

(08) طارق عبد العال اد، "التطورات العا ية وانعكاسا ا على أعمال البنوك"، ط. الدار ا امعة، الإسكندرية، 1999.

(09) خ اء صندوق النقد الدو ، كر النشاشيب ، باتريسيا ألونزو-جامو، ستيفانيا بازو ، آلان فيل ، نيكول لافرمبوزا، وسباستيان باريس هورفيتز، ا زائر: قيق الاستقرار والتحول إ اقتصاد السوق"، ط. صندوق النقد الدو واشنطون، 1998.

(10) بن ودة بوب، "الأثر ا ا للمديونية ا صرفية للمؤسسة: حالة ا ؤسسة العمومية الاقتصادية ظل الإصلاحات الاقتصادية وا الية"، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر، 1997.

المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

د/ زعباط عبد ا ميد - جامعة ا زائر

ملخص : لقد قامت GATT ووريثتها OMC ويل ا بادلات التجارية الدولية من إطار ثنائي إ إطار متعدد الأطراف، كما عمدت وتعمد إ التحرير ا تزايد للمبادلات الدولية وجعلها أكثر شفافية من خلال استبعاد القيود غ ا مركية والتحول إ القيود ا مركية والعمل على فيضها تدر يا من خلال جولات جديدة للمفاوضات ا تعددة الأطراف مستقبلا.

هيد : لقد عرف العا القرن 19 فترات اتسمت أحيانا بتدعيم السياسات ا مائية (الفترة 1880-1913) وأحيانا أخرى بتصاعد حرية التبادل (من بداية القرن 19 إ 1880) خاصة من قبل الدول ا تقدمة (بريطانيا) ال كان التبادل ا ر دم مصا ها حيت استفادت من ا فاض تكاليف إنتاجها.

وبصفة عامة فان فترات السياسات ا مائية يرافقها الكساد وفترات حرية التبادل يرافقها التوسع والنمو.

وعلى الصعيد النظري فقد وجدت كلتا السياست من يدعمها وهكذا فقد عمد الكتاب الكلاسيك (آدم يت وريكاردو) إ تقد ا جج على أفضلية سياسة التبادل ا ر اعتمادا على مبدأ اليد ا فية، وعلى أن التبادل ا ر يسمح بالتخصص الدو و ك الدول ا تبادلة من حيازة خ ات تفوق ما كن أن صل عليه وضع الاكتفاء الذا . و ا قابل فإن كتابا آخرين أصروا على الآثار الإ ابية للسياسة ا مائية، ومنهم الأ ا فريديريك ليست الذي يرى أن الدولة ا تأخرة بالنسبة لدولة أخرى (متقدمة) وح كنها تطوير صناعة وطنية يلزمها اية منتجيها من منافسيهم وإن كان يرى أن ا ماية ينبغي ألا س سوى الصناعة وألا تستمر سوى لتلك الفترة ال تسمح فيها للأمم ا تأخر باللحاق بالدول ا هيمنة.

I ـ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)

لقد ترافقت ا مائية ال تدعمت الثلاثينيات من القرن العشرين با يار النظام النقدي الدو (نظام القاعدة الذهبية) : لي عن قابلية ويل ا نيه الاسترلي سنة 1931 وتعو العملات، وهو ما أدى إ اختلال ا بادلات الدولية. وبعد انتهاء ا رب العا ية الثانية سعت أمريكا إ إعادة بناء النظام الاقتصادي الدو وعملت على صياغة نظام عا ي على أساس تفاوضي ا أدى ميلاد مؤسسات دولية: منظمة الأمم ا تحدة، صندوق النقد الدو والبنك الدو للإنشاء والتعم ؛ و ال التجارة الدولية عمدت الولايات ا تحدة الأمريكية على استبعاد ا وانب ا مائية عن طريق الإزالة التدر ية لعراقيل التبادل ع ا فاوضات ا تعددة الأطراف. وهكذا فقد التوصل سنة 1948 ـ أثناء ندوة هافانا ا ستدعاة من طرف ا لس الاقتصادي والاجتماعي للأمم ا تحدة ـ إ اتفاق هافانا ا تعلق بإنشاء ا نظمة الدولية للتجارة (OIC). لكن رفض الكو رس الأمريكي التصديق عليها[1] جعلها تولد ميتة. و وازاة لذلك دعت الولايات ا تحدة الأمريكية الأمم الأخرى إ التفاوض (نيف) حول اتفاق متعدد الأطراف لتقليص التعريفات ا مركية وإعداد بنود عامة (Clauses générales) متعلقة بالتزامات ميدان التعريفات. وقد أدى ذلك إ التوصل، أكتوبر 1947، إ توقيع اتفاق عام حول التجارة والتعريفات (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) من طرف 23، منها 11 دولة نامية.[2] لكنه لا يشكل منظمة دولية با ع القانو للكلمة.

II ـ مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT)

تتكون الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) الأصل من 38 مادة فيها طرح ا بادئ الأساسية لتحرير ا بادلات وخلق منافسة شرعية ب الأمم ومن أهم هذه ا بادئ :

ـ مبدأ الدولة الأو بالرعاية (ا ادة الأو) وتلتزم وجبه الأطراف ا تعاقدة على ضمان معاملة متماثلة وغ ييزية بالنسبة ميع الشركاء. فإذا قامت دولة ما بتقد تنازل تعريفي لبلد ما فإ ا تكون ة على تقد ه ميع البلدان الأخرى ا وقعة على الاتفاق، أي الانتقال من ثنائية ا بادلات (تقد تنازلات متبادلة والإبقاء على ا ماية إزاء الغ) إ ا بادلات ا تعددة الأطراف (كل الأطراف ا تعاقدة تستفيد من التخفيضات ا مركية ا صل عليها أثناء ا فاوضات الثنائية).

ـ مبدأ ا عاملة الوطنية (ا ادة الثالثة) ويع أن تلتزم الأطراف ا تعاقدة عاملة ا نتجات ا ستوردة، ا دفعت عليها الرسوم ا مركية، نفس ا عاملة ا يتلقاها ا نتج ا لي دون يز.

ـ مبدأ تثبيت التعريفة ا مركية (ا ادة الثانية) أي على كل طرف متعاقد أن يصرح عدل التعريفة ا مركية الأقصى الذي ينوي تطبيقه على كل منتج و لا كنه فيما بعد تطبيق معدل أعلى من ذلك.

ـ مبدأ تبادل التنازلات ا مركية والالتزام با شاركة ا فاوضات ا تعددة الأطراف مستقبلا وا دف إ تقليص التعريفة ا مركية.

ـ اية الصناعة ا لية عن طريق التعريفات ا مركية فقط عند ا ستويات ا نخفضة والسعي ظر استخدام القيود الكمية وهو ما يع السعي عل السياسة التجارية شفافة (ا ادة 11).

ـ مبدأ عدم ارسة الإغراق (ا ادة السادسة) أي عدم بيع منتج مصدر بسعر أد من ذلك ا طبق السوق ا لي.

III ـ استثناءات مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT)

لقد عرفت مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) بعض الاستثناءات وذلك اولة من الأطراف ا تعاقدة عدم القفز على الواقع الفعلي للوضع الدو . و كن إ از تلك الاستثناءات على النحو التا .

ـ بالنسبة للبند الدولة الأو بالرعاية فإن الاستثناء الأهم يتعلق بالتكتلات ا هوية (منطقة التبادل ا ر أو الا اد ا مركي)، إذ ترخص الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) عقد اتفاقيات جهوية، على ألا تؤدي تلك الترتيبات إ فرض حواجز جديدة على التبادل التجاري مع البلدان الأخرى تفوق ذاك ا ستوى الذي كانت عليه السابق.

ـ كما أنه تقد معاملة تفضيلية للبلدان النامية ت تأث ندوة الأمم ا تحدة حول التجارة والتنمية (CNUCED) حيث أن ا زء IV من الاتفاقية العامة ا ضاف 1964 (ا واد 36، 37 و 38) أعفى البلدان النامية من التزام التبادلية (Obligation de réciprocité) إذ كنها أن تتفق فيما بينها على ميزات تبادلية دون أن توسع للبلدان ا تقدمة، إلا أن هذه الإمكانية غ موجودة التجارة ب البلدان النامية والبلدان ا تقدمة، أي أنه ليس من ا مكن أن نح لصادرات البلدان النامية إ البلدان ا تقدمة تسهيلات ص التعريفات ا مركية.

1971 إدراج، لأول مرة، نظام التفضيلات ا عمم (SPG)* (GATT): تب هذا النظام الدورة الثانية لـ CNUCED سنة 1968،[3] وقد جدد العمل به دة 10 سنوات، أي إ غاية 1981، ومع اختتام جولة طوكيو 1979 إصدار إعلان "ا عاملة ا اصة والتفضيلية" والذي أقر نظام الأفضليات ا مركية دون أن يكون ددا بفترة زمنية معينة. كما الإقرار بشرك التمك (Clauses d'habilitation) إذ أن الأطراف ا تعاقدة الـ (GATT) تمعة قد كن البلدان النامية من استخدام ترتيبات خاصة لتشجيع ار ا وتنميتها. وقد بادرت البلدان ا تقدمة لترتيبات من هذا القبيل، من أمثلتها اتفاقية لومي ا تربط بلدان إفريقيا والكار وا ادي (بلدان ACP) وا موعة الاقتصادية الأوروبية (الا اد الأورو حاليا)، وا تسمح بدخول بعض منتجات (ا نتجات الزراعية الإستيوائية وخام ا ديد) بلدان ACP إ ا موعة الأوروبية دون رسوم ركية.

ـ أ ادة 12 ترخص التقييدات الكمية بعض الوضعيات خاصة إذا عرف البلد ا ع أزمة خط ة ميزان مدفوعاته.

ـ كما رخصت ا ادة 19 لبلد ما أن مي نفسه إذا أحدثت الواردات خطرا حقيقيا على إنتاجه ا لي. إلا أن هذه ا ماية ينبغي استخدامها بشكل مؤقت.

IV ـ أجهزة الـ (GATT)

تتألف أجهزة الـ (GATT) من:

1 ـ الدورة الوزارية للأطراف ا تعاقدة ا تنعقد سنويا، وتتخذ قرارا ا حسب مبدأ عضو = صوت. وتعد ا يئة العليا لـ (GATT)، ويطلب حضور الأكثرية ا طلقة للحصول على نصاب الاجتماع. وتتخذ القرارات عادة عن طريق توافق الآراء (Consensus). و حالة قبول انضمام عضو جديد بـ 2/3 أصوات ا اضرين، على أن يشكل ذلك نصف عدد الأعضاء زائد واحد على الأقل. أما تعديل بنود الاتفاقية فيتطلب 2/3 عدد الأعضاء.

2 ـ لس الـ (GATT) يعمل ب دورت وزارية ويقوم مقام الدورة الوزارية، تمع شهريا ويضم ثلي الأطراف ا تعاقدة و ضر ا لفات الك ى ا يتم تبنيها أثناء الدورات.

3 ـ سكريتاريا تشمل ا دير العام ومساعديه.

V ـ عمل الـ (GATT)

منذ إنشاء الـ (GATT) سنة 1947 إ غاية بدء جولة أوروغواي سنة 1986 جرت 7 جولات للمفاوضات التجارية ا تعددة الأطراف ب الدول الأعضاء:[4] جولة جنيف سنة 1947، جولة آنسي 1949، جولة توركاي 1950 ـ 1951، جولة جنيف 1955 ـ 1956، جولة دايلون

1960 ـ 1961، جولة كيندي 1964 ـ 1967، جولة طوكيو 1973 ـ 1979.

عملت ا ولات من جنيف إ كيندي أساسا على فيض التعريفات ا مركية. انطلاقا من جولة طوكيو البد نقاش حول التعريفات غ ا مركية. وقد ا صرت تلك ا ولات السبع حول السلع الصناعية مع بقاء قطاع ا نسوجات وا لابس خارج الـ (GATT)، حيث أن هذا القطاع خضع لاتفاقيات طويلة الأجل من 1962 إ 1973 قبل أن يعوض بالاتفاق ا تعدد الألياف AMF 1 ا نعقد 1974، اتبع بـ AMF 2 سنة 1978 عوض بـ AMF3 منذ 1982، وال\ي ديده إ 1991 مدد من جديد بـ 17 شهرا بدء من 1 أوت 1991 وبقي ساري ا فعول دة 12 شهرا من 1993/1/1 إ 1993/12/31. [5]

كما أخفقت تلك ا ولات تعديل السياسات الزراعية القائمة على مستوى عال من ا ماية ال تفرضها بعض الدول ا تقدمة، خاصة ا موعة الاقتصادية الأوربية، على واردا ا.

إن جولة أوروغواي 1986 ـ 1993 تتسم بتزايد عدد ا شارك وتعقد ا لفات ا طروحة للتفاوض، مع تعرض النقاش للحماية غ ا مركية و التطرق يادين جديدة: الزراعة، النسيج وا لبوسات، إضافة إ ا فاوضات ا مركية.

كما أضيفت إ جولة أوروغواي مسائل جديدة كا دمات وحقوق ا لكية الفكرية والإجراءات ا تعلقة بالاستثمار وا رتبطة بالتجارة. كما أخذت الاعتبار أشكال ا ماية ا ديدة ال ظهرت الثمانينيات ومورست من قبل الدول ا تقدمة (مثل التقييد الاختياري للصادرات والتوسع الاختياري للواردات) وفق ترتيبات ثنائية خارج قواعد الـ (GATT) ولا تتفق مع مبادئها.

وقد ميز جولة أوروغواي تعارض مصا الأطراف ا تعاقدة: تعارض ا صا الزراعية الأوروبية(لا سيما الفرنسية منها) مع ا صا الأمريكية، ظهور عجز اري دائم لدى الولايات ا تحدة الأمريكية وفائض اري شبه دائم لدى كل من أ انيا واليابان، تفكك البلدان النامية وبروز الدول الصناعية ا ديدة جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأصبحت مصا ها تلف عن مصا الدول النامية الأخرى.

وأثناء ا فاوضات برز خلاف جوهري ب الولايات ا تحدة الأمريكية وا موعة الاقتصادية الأوروبية حول ا لف الزراعي.

و ال ا دمات ظهر تعارض ب الدول ا تقدمة والدول النامية ليتوسع هذا التعارض فيما بعد ليصبح نزاعا أمريكيا فرنسيا فرع السمعي البصري.

و نوفم 1992 حدث اتفاق مبدئي ب الولايات ا تحدة الأمريكية وا موعة الاقتصادية الأوروبية، ا مثلة لـ 12 طرفا متعاقدا، حول ملف الزراعة وا عروف باتفاق بلا هاوس Blair House، وهذا الاتفاق يرض الطرف الفرنسي؛ و وجبه يتم استبدال الاقتطاعات ال كانت تفرضها ا موعة الاقتصادية الأوروبية على واردا ا من ا نتجات الزراعية بتعريفات ركية مكافئة.

لقد خطط فاوضات جولة أوروغواي أن تكتمل خلال أربع سنوات لكنها استمرت إ غاية 15 سبتم 1993 وذلك نتيجة ا استجد ، كما سبقت الإشارة، من موضوعات متعددة ومعقدة. فمثلا يتم طرح موضوع قيام ا نظمة العا ية للتجارة على بساط البحث إلا عندما صرح الوزير الإيطا 05 مارس 1990 بأن ا موعة الأوروبية تتدارس إحياء فكرة إقامة منظمة للتجارة الدولية.

VI ـ نتائج جولة أوروغواي ومؤ ر مراكش

من أهم النتائج ال ترتبت عن ذلك مايلي:

ـ قيام ا نظمة العا ية للتجارة (OMC) كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الـ (GATT) ا تعددة الأطراف، بالإضافة إ الاتفاقيات ا ماعية.

ـ برتوكولات حول السلع ا صنعة ص تأم وصو ا إ أسواق الدول الأعضاء.

ـ اتفاقية الزراعة وذلك بعد التوصل إ حل وسط ب الولايات ا تحدة الأمريكية والا اد الأورو و شاركة كل من اليابان وكندا بلا هاوس واشنطن عام 1992 وا تضمن: ويل القيود ا مركية إ قيود ركية، بروتوكول الوصول إ الأسواق عن طريق خفض التعريفات ا مركية، اتفاقية خفض الدعم ميع أشكاله واتفاقية الإجراءات الصحية، إضافة إ مشروع القرار الوزاري الذي أقر مراكش، وا تعلق بتعويض البلدان النامية ا ستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل وا عما سيلحق ا من أضرار جراء ريرها قطاع الزراعة.

ـ اتفاقية ا لابس وا نسوجات ال جاءت استجابة طالب البلدان النامية بدمج قطاع ا لابس وا نسوجات الـ (GATT) على مراحل، حيث يتم التفكيك التدر ي للحصص ا وجودة: 16 % 1995، 17 %

1998، 18 % 2002 و 49 % ا تبقية 2005.
[6] و وازاة لذلك تتم الزيادة ا ستمرة ا صص الكمية على بعض ا نتجات ال تظل خاضعة لاتفاقية الألياف ا تعددة بنسب: 16 %، 25 % 27 % على التوا [7]

ـ اتفاقية التجارة ا دمات وتلتزم وجبه الدول الأعضاء بتحرير قطاعات خدمية معينة من خلال جداول التزامات ترفقها ب وتوكول انضمامها. وقد ت أيضا معا ة إجراءات الاستثمار ا تعلقة با دمات وا تصلة بالتجارة.

ـ اتفاقية حقوق ا لكية الفكرية (TRIPS) وتستند إ أحكام كل من اتفاقية "برن" للمصنفات الفنية والأدبية، اتفاقية باريس للملكية الصناعية، اتفاقية روما ماية ا ؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية وا يئات الإذاعية، ومعاهدة ا لكية الفكرية للدوائر ا تكاملة. وتتعلق اتفاقية ا لكية الفكرية قوق ا ؤلف وا قوق ا اورة ا (حقوق الفنان ، البث الإذاعي والتلفيزيو) حقوق ا لكية الصناعية: براءات الاختراع، العلامات التجارية، ا ؤشرات ا غرافية، التصميمات الصناعية والتخطيطية.

ـ اتفاق حول إجراءات الاستثمار ا تصلة بالتجارة (TRIMS): ويتعلق الأمر بتلك الإجراءات ال تضعها دولة ما على الاستثمارات الأجنبية داخل نطاق سلطتها ا غرافية، وال قد تشكل قيدا على التجارة العا ية، كأن يشترط تضم نسبة معينة من ا كونات ا لية منتجات ا شروع.

ـ اتفاقية ا اربة الإغراق إذ تعطي ا ق للطرف ا تعاقد بتطبيق إجراءات مضادة للإغراق إذا سببت الواردات ا نخفضة السعر ضررا ماديا لصناعة لية.

ـ اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية و وجبها ظر دعم الصادرات، وكذا ذاك الذي يستخدم للتوسع استخدام السلع ا لية بدلا من السلع ا ستوردة، إلا أن هناك دعم مسموح به مثل الدعم ا قدم إ برامج البحوث والتطوير ال تقوم ا الشركات أو تعهد ا إ مؤسسات التعليم العا ومراكز البحوث بشرط ألا تتجاوز 75% من تكلفة البحث و 50% من تكلفة التطوير، وهناك دعم ثالث جائز إذا يضر صا الأعضاء الآخرين.

VII ـ ا نظمة العا ية للتجارة

اتفاقيات جولة أوروغواي ا وقعة أفريل 1994 راكش أنشأت بدءا من 1995/1/1 ا نظمة العا ية للتجارة، ومن مهامها الأساسية:

ـ السهر على بدء تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي ا تعددة الأطراف Multilatéraux والاتفاقيات ا ماعية Plurilatéraux وتشكيل إطار جديد للمفاوضات ا تعددة الأطراف ا ارية وا ستقبلية.

ـ اقتراح جهاز لتسوية ا نازعات ال كن أن تظهر ب عدة دول أعضاء.

وتتشكل هياكل ا نظمة العا ية للتجارة من:

1 ـ ندوة وزارية مكونة من ثلي كل البلدان أعضاء، و تمع مرة واحدة على الأقل كل سنت ، وتعد ا يئة الرئاسية للمنظمة.

2 ـ ا لس العام يتو شؤون ا نظمة ب دورت وزارية ويقوم بوظيفة هيئة تسوية ا نازعات ORD.

3 ـ ا الس ا تخصصة وهي ت إشراف ا لس العام، وتتمثل لس ا ارة البضائع، لس ا ارة ا دمات و لس متعلق با لكية الفكرية.

VIII ـ جهاز تسوية ا نازعات

وفقا للفقرة الثانية من ا ادة 4 من اتفاقية مراكش فإن ا لس العام ينعقد حسبما يكون ذلك مناسبا للإضطلاع سؤوليات جهاز تسوية ا نازعات الاتفاقيات ا شمولة: اتفاقية إنشاء ا نظمة العا ية للتجارة، الاتفاقيات التجارية ا تعددة الأطراف وكذلك اتفاقيات أخرى كتلك ا تعلقة بالتكامل الإقليمي من ا ادات ركية ومناطق حرة ومدى تطابقها مع اتفاقية مراكش.

وقد جاء هذا ا هاز لتجاوز عقبت : تتمثل الأو بطء إجراءات الـ (GATT) ، والثانية صعوبة تطبيق التوصيات، ا جعل بعض الدول تلجأ إ العقوبات التجارية ضد الأطراف الأخرى، وفقا لقوانينها ا لية، كما هو الشأن بالنسبة للولايات ا تحدة الأمريكية.

ويتم بادئ الأمر البحث عن حل بالتراضي ب طر ال اع، فإذا فشل ق للطرف ا تضرر ا طالبة بتشكيل فريق ا كم (ويتم نفس الشيء إذا يستجب الطرف الثا لطلب التشاور) الذي يشكل ن تتوفر فيهم الكفاءة العلمية والأكاد ية ال التجارة الدولية من غ مواط أطراف ال اع. يقدم هذا الفريق تقريره هاز تسوية الذي يعتمده بعد تعميمه على الأعضاء لتقد أسباب اعتراضهم إن وجدت.

كن للطرف ا رم استخدام حقه الاستئناف أما هيئة الاستئناف ا كونة من أناس م خ ات واسعة القانون التجاري الدو ، لتنظر ا وانب القانونية والتفس ات القانونية ال توصل إليها فريق ا كم فقط (مدى توافقها مع الأحكام القانونية الواردة الاتفاقيات) دون النظر

الموضوع. ويقوم جهاز تسوية النزاعات وكذا أطراف النزاع باعتماد تقريرها ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الآراء عدم اعتماد تقرير هيئة الاستئناف.[8]

فإذا رفض أحد الطرفين فإن ORD يمكنه أن يرخص للبلد المتضرر اتخاذ إجراءات تعويضية بشكل آلي.

IX ــ المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

طبقا للمادة 4 من الاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة يجتمع المجلس الوزاري مرة واحدة على الأقل خلال سنتين. ومن أهم نتائج المؤتمرات الوزارية التي انعقدت:

ــ مؤتمر سنغفورة في ديسمبر 1996 سعى إلى تقييم بدء اتفاق مراكش، و تكوين مجموعات عمل تقوم ببحث المسائل التالية:

. العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة (المنافسة وتدهور البيئة، خطر استخدام موضع البيئة للممارسة الحمائية)،

. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

. مسألة الشروط الاجتماعية (غياب الحماية الاجتماعية ألا يؤدي إلى منافسة غير شرعية، فرض الضوابط الإجتماعية ألا يشكل حماية ملتوية).

. العلاقة بين المنافسة والسياسة التجارية.

إضافة إلى عقد اتفاق حول تحرير تجارة تكنولوجية المعلومات تم التوقيع عليه من 28 بلد.

ــ مؤتمر جنيف 1998 سعى إلى تحضير الجولة الموالية من المفاوضات،تكريس الشفافية، مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة.

ــ مؤتمر سياتل سبتمبر 1999 حاول إطلاق إشارة الموافقة لبدء جولة جديدة من المفاوضات لتحرير التجارة الدولية خاصة في السلع الزراعية وقضايا العمالة، لكن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول الملف الزراعي من جهة، وبين الدول المتقدمة والدول النامية حول إدراج معايير شروط العمل في جدول الأعمال أدى إلى فشل المؤتمر.

ــ مؤتمر الدوحة نوفمبر 2001 من أهم ما ورد في مشروعه الختامي:

. أن منظمة العمل الدولية هي الهيئة المناسبة لإجراء حوار معمق حول الجانب الاجتماعي

. ضرورة التسريع الفعلي لإزالة القيود الكمية على الملابس والمنسوجات.

. السماح للبلدان النامية إنتاج الأدوية خارج براءات الاختراع لمواجهة الأوبئة.

. التعهد بإجراء مفاوضات شاملة لتحسين النفاذ إلى الأسواق وخفض دعم الصادرات في المجال الزراعي.

الخاتمة : إن الانتقال من ثنائية المبادلات الدولية إلى المبادلات الدولية المتعددة الأطراف يتدعم مع مرور الزمن: بتمديده إلى موضوعات جديدة من جهة، وبتزايد عدد البلدان المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة ثانية وبالعمل على التحرير المتزايد للمبادلات الدولية من خلال إزالة القيود الكمية وتفكيك أو إزالة القيود الجمركية. بيد أن البلدان النامية تجد نفسها أقل المستفيدين من نمو التجارة الدولية الذي يتيحه هذا التحرير بل أن بعضها لا يتحصل على أي شيء، ولذا فإن جولات المفاوضات القادمة ستكون بالغة الأهمية، وعلى البلدان النامية إن أرادت ضمان مصالحها أن تقوي مركزها التفاوضي من خلال تكوينها تكتلات إقليمية قوية تواجه بها الأقطاب الدولية الحالية، وعلى الأخص Nafta والاتحاد الأوروبي.

* نظام التفضيلات المعمم (SPG): في 1970 أنشأت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأخرى هذا النظام الذي يمنح أفضلية وصول منتجات البلدان النامية الأكثر حرمانا إلى أسواق الدول المتقدمة. ونظام التقديرات المعمم للمجموعة الأوروبية يمس نظريا ما يقارب 150 دولة و27 إقليم غير مستقل، لكنه يستعمل بشكل أساسي إلا من قبل. دول آسيا وأمريكا اللاتينية التي تستفد من النظام الجمركي التفضيلي لاتفاقية لومي.

ا وامش:

1) Jouanneau. D,, Le GATT. 2 édition, PUF « Que Sais –je ? . Paris, 1987. P 15.

2) Michel Rainelli : L'organisation du commerce. Casbah éditions. Alger. 1999, P :26

3) Michel Rainelli : OP. Cit. P 27.

4) Emmanuel Combe : Le multilatéralisme, du GATT à l'OMC. In : Cahiers français N° 229. Nov – Déc 2000. P 11.

5) Michel Rainelli : OP. Cit. P 25.

6) Beatrice Marre : De la mondialisation subie au développement contrôlé. Les documents d'iformations, imprimé pour l'assemblé nationale. Par Lesager. Paris, sans date, P : 115.

7) عبد الواحد العفوري: العو ة وا ات: التحديات والفرص، مكتبة مدبو ، القاهرة، 2000.ص 60:

8) مصطفى سلامة: قواعد ا ات، ا ؤسسة ا امعية للدراسات والنشر والتوزيع، ب وت 1998، ص: 60.

إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف والعراقيل

د. ناصر دادي عدون - ا درسة العليا للتجارة
متناوي مد - جامعة الشلف

ملخص البحث :

تلعب ا نظمة العا ية للتجارة دورا أساسيا حركة الاقتصاد العا ي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدو والبنك العا ي، برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء ا، من خلال الشروط ال تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب ا ساعدة من صندوق النقد الدو أو البنك العا ي. وقد أدت هذه الشروط كث من الدول، إ إصلاح اقتصاديا ا وبنائها على أسس واقعية وحقيقية.

وتعت ا زائر من ب الدول النامية ال قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها الوط ، دف إرساء قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق، ا هت ا ا نظمة للانضمام، و ا ذلك أهداف عديدة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات ال ثل عراقيلا لا يستهان ا. وكل هذه ا وانب وان استطاعت ا رور فيها فان الأصعب هو ا طوات ال تلي الانضمام للاستفادة منه.

الكلمات ا فتاح: ا نظمة العا ية للتجارة، اقتصاد السوق، الإصلاحات الاقتصادية، التجارة ا ارجية، برنامج التعديل ا يكلي، السياسات التجارية، الدول النامية، مزايا

هيد: تدخل ا زائر مرحلة حا ة وحساسة من تار ها الاقتصادي با اهها ا الانضمام ا ا نظمة العا ية للتجارة (OMC)، وهذا بعد عدة اجراءات من الاصلاح والتعديل ا يكلي لاقتصادها منذ اكثر من عشرية كاملة.

فقد بدأت اصلاحات استقلالية ا ؤسسات العمومية وعلاقتها باجهزة الدولة التسي ، وخصائص معاملا ا ودورها الاقتصادي ا ديد، طبقا للقوان ا اصة بتلك الاجراءات بداية سنة1988.

جاءت إجراءات التعديل ا يكلي ا صاحبة لاعادة جدولة الديون ا ارجية للجزائر، سا ة صندوق النقد الدو والبنك الدو ، ب سن 1989 كبداية، و1998 ال شهدت اية برنامج التعديل ا يكلي، بتحقيق التوازنات الداخلية وا ارجية والاستقرار على ا ستوى الكلي(1).

وتتجه ا زائر اليوم، وبشكل أكثر حسما، ا الانضمام إ منظمة التجارة الدولية، وهي عملية وان قد نراها نتيجة طبيعية للمسار ا ذكور أعلاه، فا ا ذات أسباب وأهداف وإجراءات ليست سهلة التحقيق لعدة اسباب، منها ما يعود ا طبيعة ا نظمة واهداف وجودها او ا الظروف الاقتصادية العامة.

و هذا الاطار سوف اول التطرق بالتحليل ا التساؤل التا : ما هي الأهداف ال تتوخاها ا زائر من انضمامها ا م.ع.ت.، وما هي العراقيل ال تصادفها ذلك؟

ولطبيعة ا وضوع ب الولوج اليه ع مفهوم كل من الـ ATT و OMC واهدافهما، وموقع ا زائر قبل ا اهها ا ا نظمة.

I- نظرة تار ية حول ا وضوع

ا لا شك فيه ان ا عاملات التجارية ب ا تمعات، أصبحت ذات أ ية عالية، وتشغل الا واسعا من جهود وحركة تلف الأطراف العاملة على ا ستوى الدو ، وح ا لي الوط وا هوي. و تأت هذه الا ية فجأة بل كانت كذلك منذ اتساع النشاط الاقتصادي للانسان، وخاصة مع توسعه خلال القرون الوسطى وما تبعه من نتائج على الدول القوية ال احتلت غ ها فيما بعد من جهة، أو على الدول الضعيفة ا هيمن عليها من جهة أخرى.

ولعل من ا فيد ان نذكر هنا بان توسع وتطور الاقتصاد العا ي كان نتيجة قوة و سن أداء الإقتصاد الرأ ا ، الذي اعتمد بدوره على ا بادلات ا ارجية منذ بدايات الثورة الصناعية الاو اوربا، وال جاءت نتيجة مع عدد من الشروط آنذاك، منها التوسع ا انب التجاري الداخلي وا ارجي خاصة، وما جنيه من ذلك (2).

كما أن ا فكرين الكلاسيك قد عملوا التنظ للحرية التجارية وا زايا ال صل عليها تلف ا تعاملة كأطراف أقوياء أو ضعفاء. فكانت لنظريات كل من آدم يث للقيم ا طلقة، وبعده نظرية ريكاردو للقيم النسبية التجارة ا ارجية، دور فعال توجيه ا مارسات الواقعية منذ القرن الثامن عشر، وقد أنتجت تقسيما دوليا للعمل، و صصا الانتاج حفا حق الدول الضعيفة، وال أصبحت تنعت ختلف نعوت التخلف فيما بعد.

وقد جاء النيوكلاسيك وا عاصرون فيما بعد لتكريس نفس ا نهج والأهداف نظريا م هذا ا وضوع. وتزخر الأدبيات الإقتصادية بالتحليلات ا دعمة لا اه هؤلاء، الذي نراه ينتصر اليوم بشكل أكثر وضوحا، وبالتحليلات ال تنقدها وترد عليها خاصة من الا اه ا اركسي واقتصاديي الدول النامية، وما قدمه ذلك كل من ر.لوكسومبورغ، وس. أم وغ هم نظرية التبادل اللامتكافئ.(3)

وازداد وضوح الاهتمام با عاملات التجارية الدولية وشروطها، مع اية ا رب العا ية الثانية رص الدول ا نتصرة ا رب على وضع مقاييس وهيئات، تسهر على تنظيم ومتابعة هذه ا عاملات وتسهيل القيام ا، وهذا لتفادي العودة ا ا شاكل ال شهدها العا قبل تلك الفترة من اختناقات وأزمات أبرزها أزمة 1929-32.

وأحدث منذ سنة 1945 أهم قطب التنظيم ا ا والتجاري الدو ، و ا صندوق النقد الدو والبنك العا ي، ولكل منهما أهداف وم رات وشروط، ليس مكا ا هنا، إلا أ ما جاءا تصور إطار أوسع كان يفترض ان يضم قطبا ثالثا وهو منظمة التجارة الدولية، ال تر النور الوقت ا رجو ا لعدم الاتفاق عليها البداية لتضارب مصا الدول ا عنية، خاصة الولايات ا تحدة الامريكية(و.م.أ.) .

وكبديل ذه ا نظمة أنشئت اتفاقية الغات(GATT)، بتوقيع 23 دولة عليها، منها 13 دولة نامية، مؤ ر دو عقد نيف سنة 1947، وقد دعت اليه الو.م.أ.وا ذت له الترتيبات اللازمة.(4)

وبعد مرور الأربع سنة ا يدة ال شهدها الاقتصاد العا ي 1945-1973، وال استفادت من ظروف إعادة البناء، وانطلاق التنمية الدول ا ستقلة حديثا، جاءت النكسة البترولية الأو سنة1973، وال كان ا أثر قوي على الاقتصاد العا ي. فقد تأثرت ا الدول القوية، وكذلك الدول النامية غ البترولية، ا ملته من أعباء إرتفاع أسعار موارد الطاقة، وايضا النامية البترولية ال قتها الازمة العكسية سنة 1982، ال ظهرت شكل أزمة مديونية خانقة، وما ا ر عنها من مشاكل على اقتصاديات تلف الدول النامية.(5)

وقد اصبحت الدول النامية، لعدة اسباب أخرى لا يليق ذكرها هنا، ة على ا رور ما يسمى بعمليات إعادة هيكلة اقتصاديا ا، للعودة إ القواعد ا قيقية والواقعية للاقتصاد الرأ ا ، أو ما يسمى باقتصاد السوق، نتيجة تطبيق شروط كل من صندوق النقد الدو ، ال امج ا قترحة على هذه الدول، وكذا شروط البنك الدوي وا نظمة العا ية للتجارة ال تستقطب هذه الدول اليوم.(6)

وهكذا، فقد حاولنا ذه النظرة ا ختصرة الاقتراب من يط موضوع هذه الورقة بشكل أقرب ا واقع الدول النامية، والظروف ال سا ت وصو ا ا ضرورة الانضمام ا م.ع. للتجارة.

وفيما يتعلق بوضعية ا زائر فعند استقلا ا سنة 1962، انتهجت نظام التوجيه ا ركزي للاقتصاد الوط ، خاصة مع انطلاق طط التنمية ابتداء من سنة 1967. إلا أن النجاح الذي حققته تكوين قاعدة صناعية مهمة، منذ ذلك التاريخ ح اية السبعينات تتمكن من استغلا ا ا يد والعقلا ، لعدة أسباب تعود أغلبها إ طبيعة النظام الإقتصادي الإشتراكي وقواعده، وإ الظروف الإجتماعية والثقافية ال يز ا ا تمع ا زائري ما بعد الاستقلال السياسي للبلاد. وقد تناول التجربة ا زائرية التنمية، وجوانبها الا ابية والسلبية العديد من الكتابات والاعمال، لا يتسع ا ال هنا إ ذكرها.(7)

و كن للوهلة الاو ، ملاحظة أن ا زائر تكن منأى عن ا شاكل ال مست تلف الدول الاشتراكية سابقا، رغم يزها(ا زائر) بوجود مصادر ويل التنمية شكل ثروات باطنية ومصادر طاقوية. إلا أن هذه ا صادر كانت نفس الوقت من عوامل تراكم أسباب الأزمة الاقتصادية فيها، ا سن استغلا ا تطوير قطاعات خارج ا روقات بالشكل ا طلوب لتحقيق التوازن هيكلها الاقتصادي، الذي ظل معتمدا على ا روقات ا حد اليوم.

وقبل التطرق ا انضمام ا زائر ا م.ع.ت.، سوف ر ع كل من اتفاقية الغات، ا نظمة ع. للتجارة، ح يتضح الفرق بينهما من ناحية طبيعة كل منهما، وكذا ما يترتب عن ذلك عند القيام باجراءات الانضمام اليهما.

II- الغات والمنظمة العالمية للتجارة

1- الغات وأهدافها: سنة 1945 خرج مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods)، بإنشاء كل من صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) ليتسع فيما بعد ليصبح البنك العالمي. وفي نفس الإطار حاولت مجموعة من الدول بإنشاء هيئة مكملة للهيئتين السابقتين لتنظيم شؤون التجارة الدولية، ومعالجة مشكلة ضعف نمو نسبة التجارة العالمية المتأثرة بالصعوبات والعراقيل التي عرفها الاقتصاد العالمي ككل، والتي زادت حدتها بعد الحرب العالمية الثانية.

إلا أن عملية انشاء منظمة التجارة في البداية فشلت، في المؤتمر الدولي لممثلي 53 دولة بهافانا سنة 1947، نظرا لتدخل مصالح الولايات المتحدة الامريكية خاصة. وتم ابرام معاهدة فيما بين عدد 23 من الدول اتفقت فيها على تخفيض التعريفة الجمركية، ورفع القيود على التجارة الدولية بنفس السنة، حيث أصبحت تعرف فيما بعد باتفاقية الغات (GATT). وتعني هذه الكلمة اختصارا لتسمية: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بالانجليزية: General Agrement on Tariffs and Trade.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية، في انتظار إنشاء منظمة عالمية للتجارة. وأصبحت الاتفاقية الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ورغم أن هذه الاتفاقية ليست منظمة عالمية، إلا أنها كانت تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف، من خلال الالتزام بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول المتعاقدة. ومن هذه الأهداف: (8)

1- تحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة، بإزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية.

2- البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول، وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا، وبالتالي تنمية الثروة.

3- العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.

4- العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل.

5- تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها بعضا، وهذا ما يحقق توسيع التجارة العالمية واستقرارها.

من خلال التمعن في محتوى هذه الأهداف، يمكن القول أنها تخدم مصالح الدول التي تملك تجارة خارجية متطورة، وهي الدول الرأسمالية المتقدمة التي تسعى إلى إيجاد أسواق خارجية لتصريف منتجاتها. وهذا المنطق في الواقع قد لازم ظهور وتوسع الاقتصاد الرأسمالي ابتداء من القرن الخامس عشر خاصة، ولنا في سياسات التجاريين في كل من إنجلترا، فرنسا وإسبانيا، آنذاك أوضح مؤشر على ذلك. (9)

2- المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها: ظهرت المنظمة العالمية للتجارة OMC إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995 بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأورغواي، التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.(10)

وتم فيها الاتفاقية المنشأة لهذه المنظمة لتكون الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات التي تم التطرق إليها، بالإضافة إلى الأدوات القانونية المتصلة بها.(11) فأصبحت هذه المنظمة إطارا أوسع يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات التي طالما كانت توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين التكتلات الإقليمية التي كان يقوم عليها الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية الـ GATT، وأصبحت هذه الأخيرة جزءا من المنظمة.

إن مصدر رمز المنظمة العالمية للتجارة OMC هو اختصار لـ" organisation mondiale de commerce"، ويختلف مفهوم المنظمة عن الاتفاقية في عدة جوانب. سنحاول تقديم أهم التعاريف التي أطلقت على هذه المنظمة بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال ما يلي:

1- «المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي ».(12)

2-« هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة».(13)

3-«هي منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف .(14)

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أن OMC هي منظمة دولية كباقي ا نظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدو والبنك العا ي، لكنها تلف عنهما من حيث أنه يتم ا اذ القرارات فيها شاركة كل الأعضاء، سواءً من خلال الوزراء أو من خلال ا سؤول . وعادةً ما تصدر القرارات باتفاق الآراء. أي أن منظمة التجارة العا ية لا تفوض السلطة إ لس الإدارة، وليس للموظف أي تأث السياسات ا اصة لكل بلد، كما تعت منظمة حكومية، لذا فإنه لا يشارك نشاطا ا وقرارا ا إلا حكومات الأعضاء.

و يتم ا اذ القرارات هذه ا نظمة شاركة يع الأعضاء، و ا أن أغلب أعضاء هذه ا نظمة هم دول نامية، فيمكن ذه الدول أن ترفض القرارات ال تضر صا ها.

و كن ربط الأهداف ال تصبو إ قيقها هذه ا نظمة بالأسباب ال أدت إ ظهورها. وكما ت الإشارة إليه، فإن الأسباب الرئيسية ال أدت إ الاتفاق بشأن إنشاء هذه ا نظمة هو تفاقم التوتر ب التكتلات الاقتصادية الك ى، وعليه فإن أهداف هذه ا نظمة تتمثل النقاط التالية:(15)

1- إ اد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم ذلك من خلال ع الدول الأعضاء شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية. فهي بذلك نحهم فرصةً للقاءات الدائمة، خاصةً وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنت على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح إنشغالا ا والتفاوض حول الأمور ا تعلقة بالتجارة.

2- قيق التنمية: ميع الدول الأعضاء، وخاصةً الدول النامية ال يزيد عددها ا نظمة عن 75 % من موع الأعضاء. و كن قيق التنمية ذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء ا اذ وإصدار القرارات، بالإضافة إ كينها من الاستفادة من ا عاملة التفضيلية.

3- حل ا نازعات ب الدول الأعضاء: بالتقليل من ال اعات ب الدول الأعضاء وفضها، للإشارة فإن هذه ال اعات كث اً ما كانت عائقاً أمام التجارة الدولية عهد اتفاقية الـ GATT، بسبب غياب آلية خاصة ل هذه ال اعات، لذلك كان من الضروري إ اد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه ال اعات، ال عانت منها الدول النامية كث ا.

4- البحث عن آلية تواصل ب الدول الأعضاء: وذلك من خلال تسهيل ا عاملات التجارية ب الدول الأعضاء، وهذا عن طريق إلزام كل الدول الأعضاء بإخطار غ ها بالتشريعات التجارية، والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، ذلك لأن ا نظمة دف إ قيق الشفافية ا عاملات التجارية ب الدول الأعضاء.

5- تقوية الاقتصاد العا ي: وذلك من خلال رير التجارة من يع القيود، و تسهيل الوصول إ الأسواق العا ية، بالإضافة إ زيادة الطلب على ا وارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل ا، ا يسمح برفع مستوى الدخل القومي ا قيقي للدول الأعضاء.

من خلال هذه الأهداف يبدو أنه بعد إنشاء هذه ا نظمة، ستتحرر التجارة العا ية بشكل كب ، وستتمكن الدول النامية من الوصول إ أسواق الدول ا تقدمة، بالإضافة إ القضاء على التجاوزات ال كانت تتعرض ا الدول الأو من قبل الثانية، وكل ذلك بفضل جهاز حل ال اعات الذي تديره ا نظمة العا ية للتجارة.

و ا أن هذه ا نظمة هيئة حقيقية عكس اتفاقية الـ GATT، ال كانت عبارة عن اتفاقية مؤقتة، فهي تتو قيادة ا راحل ا قبلة لتحرير التجارة العا ية، خاصةً بعض ا الات ال يتم الاتفاق حو ا بشكل ائي، بالإضافة إ بعض القطاعات الأخرى ال يتم التطرق إليها كقطاع ا روقات مثلاً. و دف الوصول إ رير كامل للتجارة الدولية تتو ا نظمة ا هام التالية:(16)

1- تسهيل تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات ا نظِمة للعلاقات التجارية ب الدول الأعضاء.

2- تنظيم ا فاوضات ال ستجرى ب الدول الأعضاء مستقبلاً حول بعض الأمور، ال الإتفاق عليها خلال جولة الأورغواي كقطاع ا دمات مثلا، الذي تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه جولة الأورغواي إ ا فاوضات ال تشرف عليها ا نظمة، بالإضافة إ ا فاوضات الأخرى الرامية إ قيق ا زيد من رير التجارة العا ية.

3- الفصل ا نازعات ال قد تنشأ ب الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقية ا نشئة هاز تسوية ا نازعات، وال دد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل ان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول إطار ا هاز ا ذكور، وذلك طبقا للتفاهم الذي التوصل إليه هذا الشأن خلال جولة الأورغواي.

4- متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية ذه

الدول، وال تتم وفقا لفترات زمنية ددة، وهي كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنت للدول ا تقدمة. وا دف من ذلك هو الإطلاع على التغيرات ال دثها الدول الأعضاء على سياسا ا التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات، ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية، من خلال تعميم ا علومات ذا الشأن على يع الأعضاء، وإعطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو.

5- التعاون مع ا يئات الدولية كصندوق النقد الدو والبنك العا ي، دف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العا ي، شاملاً جوانبه ا الية النقدية والتجارية، وتتم ا شاورات داخل ا نظمة حول الشكل ا ناسب لأوجه هذا التعاون.

هذه مل ا هام ال أوكلت إ ا نظمة العا ية للتجارة، وال غ ت ملامح الاقتصاد العا ي بعد ظهورها، من خلال ربط علاقات ومصا ارية دولية ب عدد من البلدان ال تسعى للاستفادة من رير التجارة، وحركة رؤوس الأموال الدولية. إلا إن درجة الاستفادة تلف من دولة لأخرى، وذلك بسبب اختلاف القوة الاقتصادية ذه الدول.

3- أهم الاختلافات ب OMC واتفاقية الـ GATT

لقد جاءت ا نظمة العا ية للتجارة بعد عدة دورات من الغات آخرها دورة الأورغواي، كما ت الإشارة إليه سابقا، و تلف كل منهما عن الأخرى عدة نواح مهمة، منها على ا صوص:(17)

1- ا انب القانو : تعت الاتفاقية كمجموعة من القواعد صصة لغرض دد ومؤقتة، بينما ا نظمة واتفاقيا ا فهي دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإ ا تتمتع بأساس قانو . من جهة أخرى، فإن ا نظمة تضم "الأعضاء" بينما الاتفاقية تضم " الأطراف ا تعاقدة"، وهو ما يؤكد أن هذه الاتفاقية كانت من الناحية الر ية معاهدة دولية وليست منظمة عا ية.

2- من جانب ا نهج: كانت الاتفاقية عبارة عن أداة متعددة الأطراف، حيث ت ا وافقة على سلسلة من الاتفاقيات على أساس متعدد ا وانب أي على أساس انتقائي، بينما ا نظمة فقد حظيت وافقة وقبول أعضائها ككيان موحد. لذلك فإن يع الاتفاقيات ال تشكل هذه ا نظمة هي اتفاقيات متعددة الأطراف وتشمل التزامات لعضوية ا نظمة، ع لا كن قبول اتفاقيات معينة ورفض اتفاقيات أخرى من طرف البلد العضو، بل عليه أن يقبل يع الاتفاقيات كحزمة واحدة.(18)

3- من جانب الشمول: لقد كانت قواعد الاتفاقية تشمل التجارة السلع فقط، بينما اتفاقية ا نظمة فإ ا تشمل بالإضافة إ التجارة البضائع التجارة ا دمات، والأبعاد التجارية للملكية الفكرية وا نسوجات وا لابس والاستثمار، وعليه فإن ا نظمة العا ية للتجارة اهتمت ميع ا وانب ا تعلقة بالتجارة الدولية.

4- ال تسوية ا نازعات: إن الأحكام ا اصة بتسوية ا نازعات التجارية عهد الاتفاقية، يزت بالقصور وعدم الفاعلية، وذلك بسبب غياب ا يئة ا خولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، كما أ ا تكن ملزمة بالقدر الكا ، ولذلك سادت الفوضى العلاقات التجارية الدولية آنذاك، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقا للقوان التجارية ا لية لكل منها. بينما يسهر جهاز تسوية ا نازعات ا نظمة، على اية حقوق الأعضاء، وا فاظ على التزاما م ا ترتبة وجب الاتفاقيات، حيث تسهر هيئة دائمة للاستئناف راجعة أي نتائج تتوصل إليها ان تسوية ا نازعات.

5- من جانب الشخصية القانونية: تع الشخصية القانونية عن العلاقة ا وجودة ب وحدة معينة ونظام قانو دد. فكل نظام قانو دد من هو الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية ومن لا يتمتع ا. فالاتفاقية تكن تتمتع بالشخصية القانونية، ذلك أ ا تكن منظمة دولية عكس ا نظمة العا ية للتجارة، ال تتمتع بالشخصية القانونية الدولية. لذا فإ ا تتمتع "بالأهلية إبرام ا عاهدات الدولية مع الدول الأعضاء وا صانة أمام القضاء الداخلي الدول الأعضاء، كما أنه من حقها تقد ا طالبات ا تصلة بتعويض الأضرار ال قد تصيبها أو تصيب موظفيها، كما تتحمل ا سؤولية الدولية ال قد تصيب دول أو رعايا دول أعضاء أو غ أعضاء ا".(19)

و ذا كن القول أن الدول الأعضاء ذه ا نظمة، بإمكا ا الدفاع عن مصا ها و ايتها من التجاوزات ال قد دث خاصة من قبل الدول ا تقدمة، ال كث اً ما اول الاعتداء على ا بادئ الأساسية للمنظمة. وعليه فإن انضمام الدول النامية إ هذه ا نظمة قد يوفر ا ا ماية بشكل أفضل ا كانت عليه قبل انضمامها، وذلك من خلال وجود جهاز فعال وصارم خاص لتسوية ا نازعات، وهذا عكس ما كانت عليه الأطراف ا تعاقدة اتفاقية الـ GATT، ال طا ا عانت من الاختراقات ا تكررة بادئ الاتفاقية من قبل الدول ا تقدمة خاصة.

غ أن ا هام والأهداف ا سطرة للمنظمة لا كن رؤيتها إلا ضمن يط وظروف اقتصادية دولية، تتميز بعو ة الاقتصاد وهيمنة الأطراف الفاعلة فيه، وعلى رأسها موعة السبعة ا صنعة، ال رك ركائز الاقتصاد العا ي الثلاثة ا دم أهدافها ومصا ها الاقتصادية وغ ها، بالإضافة إ الشركات متعددة ا نسيات ال ا دور تار ي وأساسي هذا ا وضوع.

ومن جهة أخرى لا كن إ ال دور هذه الدول والشركات العمل على نشر التكنولوجيا تلف أوجهها، الصناعية التسي ية أو الإدارية، وكذا ا عرفية. وهو ما يكون موعه أسباب نشر الثقافة و الرشادة الاقتصادية، ال تسمح بتحقيق مستويات فعالية وكفاءة جد جيدة ختلف عوامل الإنتاج ا توفرة. كما أن حرية حركة هذه العوامل ب القطاعات الاقتصادية وا تمعات توفر شرطا أساسيا لتحقيق تلك الفعالية والكفاءة.

وهذه العوامل ترتكز الواقع على قيم ا تمع الرأ ا منذ تكونه مع انطلاقة الثورة الثقافية، الصناعية أوربا القرون الوسطى. وهي القيم ال سا ت وتساهم تطور الاقتصاد العا ي، بغض النظر عن مدى مطابقتها لثقافات ا تمعات الأخرى، ال د اليوم نفسها ة على التعامل والتكيف معها بالدخول دائرة العو ة، بأسباب وأهداف معينة، و اول الاستفادة من ما كن أن صل عليه من شروط إ ابية، لتحس اقتصاديا ا. وا زائر ظروفها الاقتصادية ا الية تقدم حالة مع ة هذا ا وضوع.

III- اهداف ودوافع انضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة

ا أن ا نظمة العا ية للتجارة هي امتداد لاتفاقية الغات، فإن التعاقد هذه الاتفاقية هو ثابة الانضمام إ هذه ا نظمة بعد ظهورها إ حيز الوجود، حيث أن الأعضاء الأصلي ذه ا نظمة هم أطراف متعاقدون اتفاقية الغات. و ا أن ا زائر تكن طرفا متعاقداً الاتفاقية، فإ ا ليست من الأعضاء الأصلي للمنظمة، وسوف نسلط الضوء على الأسباب والدوافع ال كانت وراء طلبها للانضمام إ هذه ا نظمة.

إن الانضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة ليس إجبارياً على الدول، بل هو خيار تاره الدولة، وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية. فطلب ا زائر لعضوية هذه ا نظمة، كان قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح ا فرصاً أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ا لو بقيت خارجها، خاصةً وأن ا زائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي دف عصرنة ا هاز الإنتاجي.

1- الأهداف ال تسعى ا زائر لتحقيقها من هذا الانضمام: تبد ا زائر نيتها الانضمام إ هذه ا نظمة، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصةً بعد أن شرعت الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إ اقتصاد السوق، الذي يتطلب رير التجارة ا ارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة. فهي تسعى لتحقيق موعة من الأهداف من وراء ذلك وأ ها ما يلي:

1- إنعاش الاقتصاد الوط : مع انضمام ا زائر إ ا نظمة، س تفع حجم وقيمة ا بادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة ا مركية عند حد أقصى وحد أد ، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، ا ينتج زيادة الواردات من الدول الأعضاء، باحتكاك ا نتجات ا لية با نتجات الأجنبية، وبالتا الاستفادة من التكنولوجيا ا ديثة، والتقنيات ا تطورة ا ستعملة عملية الإنتاج. وبالتا زيادة ا نافسة ال كن أن تستغلها ا زائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوط ، عن طريق س ا نتج ا لي منتجا م من حيث ا ودة، الفعالية والكفاءة والتسي ا يد من أجل البقاء السوق، وهو ما يساهم إنعاش وبعث الاقتصاد الوط .

2- فيز وتشجيع الاستثمارات: إن تشجيع الاستثمارات و فيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية ا زائر، ال انطلقت أواخر الثمانينات، و هذا الصدد فقد قدمت ا زائر عدة مزايا للمستثمرين سواء ا لي أو الأجانب، حيث أن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990، تضمن عدة فيزات كا ساواة ب ا ستثمرين الأجانب وا لي ال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا أنه يتم التوصل إ ا دف ا نشود، إذ أن من ب موع ا لفات ا ودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وال بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 ح سنة 2001، سيد 10 % منها فقط.(20)

وبالتا فإن انضمام ا زائر إ هذه ا نظمة، سيفتح ا ا ال و نحها فرصة أك لب الاستثمارات الأجنبية ا باشرة، من خلال استفاد ا من الاتفاقية ا اصة بالاستثمارات ال التجارة، وال قد تعود باستثمارات مهمة عليها. خاصة مع الاستفادة من اثر الشبكات ال تكو ا الشركات متعددة ا نسيات على ا ستوى ا هوي والدو ، وما ثله من وسائل

هامة تبادل السلع وا دمات، والتكنولوجيا و استغلال ا وامش ا توفرة الر ية ومردودية عوامل الإنتاج ب الدول والتكتلات.

3 - مسايرة التجارة الدولية: يتميز الاقتصاد ا زائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع ا روقات، الذي يقدم أكثر من 95 % من الصادرات ا زائرية، ومن جهته، يتميز ا هاز الإنتاجي ا زائري بضعفه وعدم قدرته على ا نافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة وا عدات الإنتاجية ال تستورد أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات ا ديثة، ا تسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لذا فإن وء ا زائر إ الأسواق العا ية وا هوية للحصول على احتياجا ا ا ختلفة خارج إطار ا نظمة العا ية للتجارة، لا يسمح ا بالاستفادة من الفرص ال تقدمها هذه الأخ ة، من ا واد الغذائية. ومن جهة أخرى فاعتبار ا زائر مستوردا صاف للغذاء، والتجارة ا ارجية تلعب دورا فعالا الاقتصاد الوط ، فلا كن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات ا ديثة.

4- الاستفادة من ا زايا ال نح للدول النامية الأعضاء با نظمة: إن ا زايا ال نحها ا نظمة العا ية للتجارة للدول الأعضاء ا، تعت ثابة دوافع و فزات للانضمام إليها. وا زائر كغ ها من الدول النامية، تسعى للانضمام دف الاستفادة من ا زايا ال نح ا بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية.

ومن أهم ا زايا ال نح للدول النامية الأعضاء هي اية ا نتج الوط من ا نافسة، خاصة ا دى القص ، وذلك بالسماح ا بالإبقاء على تعريفة ركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير وال قد تصل إ 10 سنوات، بدلا من 06 سنوات للدول ا تقدمة.(21)

وبصفة عامة، فقد منحت للدول النامية عند انضمامها إ هذه ا نظمة، موعة من الامتيازات، هدفها بالدرجة الأو هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام ا نظمة إطار رير التجارة الدولية، كما تعت هذه الامتيازات ثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصاديا ا، وتعديل تشريعا ا وسياسا ا التجارية، ح تتلاءم مع الفكر ا ديد لتحرير التجارة الدولية.

وانضمام ا زائر إ هذه ا نظمة، حسب وزير التجارة السابق، قد نح ا عدة مزايا نذكرها النقاط الأساسية التالية:(22)

أ - الاستفادة من الإعفاءات ا اصة بالدول النامية، وال س عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إ 10 عشر سنوات، وكذلك تداب الصحة والصحة النباتية ال س السلع ا ستوردة، بالإضافة إ إجراءات الاستثمار ا تصل بالتجارة، يث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار ا تصل بالتجارة، وبأحكام ميزان ا دفوعات إ 05 سنوات، و كن أن تصل إ 07 سنوات، وذلك بطلب من البلد ا ع .

ب - كن مواصلة دعم صادرات تلف القطاعات لفترة تصل إ 08 سنوات.

ج - كن فرض شرط استعمال نسبة من السلع ا لية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية دة تصل إ 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى كن للجزائر أن تستفيد منها.

وح تستفيد ا زائر من هذه ا زايا ب عليها اتباع ا طوات والإجراءات التالية:

أ - وضع سياسة اقتصادية و ارية، واعتماد استراتيجية تنموية بعيدة ا دى، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام إ ا نظمة.

ب- ديد الطاقة الفكرية البشرية، ال تتحكم الإدارة ا زائرية، وتكوين ا س ين على الطرق ا ديثة للتسي .

ج- إعطاء فرص متكافئة لكل ا ستثمرين ا زائري ، والعمل على القضاء على ا عاملات التمييزية.

د- إعطاء عناية أكثر للمؤسسات القادرة على ا نافسة الدولية، والعمل على تنمية طاقة التصدير.

هـ- رير الإدارة ا زائرية من كل أشكال الضغط وا ساومة، أي الرشوة والتمييز.

و- وضع أك عدد كن من الشروط ا اصة بالانضمام، دف اية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية ا دى ا توسط، وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق ا اء ا زائري ا فاوض ، لان الشرط الوحيدة للجزائر الذي ب على الوفد ا زائري التمسك به، هو اية ا نتج الوط .

ز- الاهتمام بالعنصر البشري الذي ثل العنصر الأساسي العملية الإنتاجية.

ح- التركيز على القطاع ا اص تطوير ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، واهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الك ى، مع الاستقلالية التسي .

للإشارة فإن ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، تل الاقتصاديات الغربية ما يقارب 80 % من السوق، بينما ا زائر فعددها بلغ حسب الإحصائيات ال قامت ا وزارة القطاع سنة 2002 ما يقارب 179 ألف مؤسسة، ح كان ينبغي أن تصل إ 600 ألف أو800 ألف مؤسسة حسب ا عدل العا ي بالنسبة لعدد السكان، وهو ما يب ضعف الاستثمارات ا زائر.(23)

5- البعد الشمو للمنظمة العا ية للتجارة: إن آثار النظام ا ديد للتجارة العا ية، ليست مقتصرة على الدول الأعضاء با نظمة فقط، بل ستشمل يع دول العا إ اباً وسلباً وبدرجات تلفة. و ا أن الدول غ الأعضاء با نظمة لا تستفيد من ا زايا ا اصة بالدول الأعضاء، فإن العديد من الدول انطلقت ض نفسها للانضمام إ هذه ا نظمة - مادامت الآثار السلبية موجودة فعلا- فمثلا الارتفاع ا توقع الأسعار العا ية للمنتجات الزراعية، قد يؤثر على موازين مدفوعات يع الدول ا ستوردة للغذاء بشكل كب ، ومنها ا زائر، بغض النظر عن عضويتها با نظمة أم لا.

ومن جهة أخرى فإن هناك عددا هائلا من الدول ال تتمتع بعضوية هذه ا نظمة، إذ بلغ عددها 144 دولة ح اية سنة 2002 ، هذا العدد من الدول يسيطر على 90% من ا بادلات التجارية الدولية، وأغلب هذه الدول انضمت خلال جولة الأورغواي.(24)

ومنذ ظهور هذه ا نظمة إ حيز الوجود وح اية سنة 2002م، انضمت 15 دولة جديدة إليها، وتوجد 28 دولة أخرى طريقها للانضمام، ومن بينها ا زائر. بالإضافة إ ذلك، هناك 40 دولة إفريقية تتمتع بعضوية هذه ا نظمة. للإشارة فإن الدول النامية ثل الأغلبية من ب أعضاء ا نظمة، كما أن أغلب الدول العربية هي أعضاء ذه ا نظمة.(25)

IV- إجراءات انضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة

إن ا صول على عضوية ا نظمة العا ية للتجارة، يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة، ذلك أنه لا توجد شروط ددة لذلك، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها، لأن كل حالة انضمام ا خصوصيا ا. وغالبا ما يتم ا صول على عضوية هذه ا نظمة بعد عدة جولات، بسبب عدم وجود معيار دد للانضمام.

1- وضعية ا زائر ب عهد الاتفاقية وا نظمة: لقد كانت ا زائر تابعة لاتفاقية الـ GATT عن طريق الالتزامات ا تخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك إطار ا فاوضات التجارية متعددة الأطراف. وانسحبت ا زائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة « Recommandation » 18 نوفم 1960. وبعد ذلك مس سنوات، وبالضبط مارس 1965 ، قرر الأعضاء ا تعاقدون أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت ا زائر تستفيد من نظام ا لاحظ الاتفاقية، بتطبيق ا ادة 26 الفقرة " ج " ا اصة بالقواعد والإجراءات ال ص الدول ال كانت مستعمرة.(26)

وبقيت ا زائر تستفيد من نظام ا لاحظ، إلا أ ا تتقدم بطلب التعاقد هذه الاتفاقية إ غاية سنة 1987، أي آخر جولة وهي جولة الأورغواي.

1- وضعية ا زائر قبل جولة الأورغواي: قبل جولة الأورغواي السماح للجزائر، وغ ها من الدول ال كانت مستعمرة استقلت، أن تستفيد من تطبيق قواعد الاتفاقية، ولكن بصفة مؤقتة، ذلك انتظار أن تتخذ سياسة ائية لتجار ا.

بعدما أصبحت ا زائر تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب الاتفاقية، أي ما يعرف أو يسمى بـ « FACTO »، فقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد وا بادئ العامة الاتفاقية، لكنها غ ة على احترام الترتيبات ا اصة بالإجراءات، كالإعلان عن ا قاييس، أو الإجراءات ال تعمل ا أو تستعملها.

و حت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإ ابيات، ال نحها الاتفاقية مثل شرط الأمة ا فضلة، وا عاملة ا اصة ا منوحة للدول النامية. و ذا كان على ا زائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية علاقا ا مع الدول ا تعاقدة، لكنها تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات ركية، لأ ا تكن طرفاً الاتفاقية.

2- مكانة ا زائر من الاتفاقية أثناء وبعد جولة الأورغواي: أثناء قيام جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف سنة 1986، قررت الأطراف ا تعاقدة الاتفاقية، أن تسمح للدول النامية ال كانت تشارك ا ولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك ريات جولة الأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الا راط أو التعاقد الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987، وهذا عكس ا ولات السابقة، حيث كانت هذه الدول ومن بينها ا زائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد.

وفعلاً فقد قدمت ا زائر 30 أفريل 1987 إ سكرتارية الاتفاقية مقررا تب فيه نيتها الا راط والتعاقد الاتفاقية، والقيام بلقاءات مع الأطراف ا تعاقدة من أجل الا راط النهائي، و جويلية 1987، تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب ا زائر للتعاقد الاتفاقية. وهكذا فقد شاركت ا زائر جولة الأورغواي كعضو ملاحظ، و اية أعمال ا ولة، قامت ا زائر بالتوقيع على القرار النهائي وهذا راكش ا غرب.

2- الإجـراءات ال ا ـذ ا ـزائر لتحض عملية الانضمام إ OMC: من أهم الشروط ال تفرضها ا نظمة العا ية للتجارة على الدول الراغبة الانضمام إليها، انتهاج نظام اقتصاد السوق. دف قيق الانفتاح الاقتصادي، و رير ار ا ارجية، بالإضافة إ تفكيك الرسوم ا مركية، وتعديل قوانينها وفق القوا والتشريعات الدولية.

وباعتبار ا زائر تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إ هذه ا نظمة، و دف تسهيل و تسريع العملية، قامت با اذ عدة إجراءات، تتمثل أ ها :

1- تعديل ا نظومة القانونية: من أهم التسهيلات ال كن تقد ها لتسريع عملية الانضمام، هي تعديل ا نظومة القانونية ا زائرية وفق القوا ا عمول ا على مستوى ا نظمة، و هذا الصدد فقد خطت ا زائر خطوة كب ة ال الإصلاح التشريعي، يث ت مراجعة قانون التعريفة ا مركية، الشيء الذي يسهل عملية التفاوض، وذلك لأ ية التعريفة ا مركية ا فاوضات.

إن هذا التعديل، سوف يساعد تسهيل عملية الاندماج الاقتصاد العا ي، كما قد يساهم جلب الاستثمارات الأجنبية إ ا زائر، ومن هذا ا نطلق عملت ا زائر على مثل إصدار أمر رئاسي أوت2001.(27)يتضمن قانون الاستثمار. وكانت كل مرة تسعى لتطوير منظومتها القانونية، وصادقت على اتفاقية " ب ن " ا تعلقة ماية الأعمال الأدبية والفنية سنة1997 (28)، ا أعطى القوا ا زائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء ا زائري ا ال الفكري والف والعلمي على التنظيمات العا ية، والقوا الدولية ا نصوص عليها الاتفاقيات.

ومن جهة أخرى، فقد وقعت ا زائر على الاتفاقية ا اصة قوق ا لكية الفكرية ا تعلقة بالتجارة، وال تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء ا نظمة بعدة اور، منها حقوق ا ؤلف، اية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة إ الأعمال الفنية والتقنية. و دف هذه الاتفاقية إ خلق جو من الانسجام السوق العا ية وتنظيمها، كما أ ا مهمة بالنسبة للدول ال تتفاوض بشأن الانضمام، لذلك ب على ا زائر أن تعمل على تعديل ا زيد من القوا ، ا يتناسب ومتطلبات السوق العا ية، ويضمن ا قوق الفردية للإبداعات والاختراعات وتسويقها ا زائر.

و هذا الصدد فقد قدمت ا زائر التزاما بأن تقوم بتعديل يع التشريعات، وستصبح مطابقة مع أحكام ا نظمة العا ية للتجارة وذلك قبل اية سنة 2003.(29)

2- التحرير ا زئي للتجارة ا ارجية: إن أول إجراء ر ي ملموس صوص رير التجارة ا ارجية، جاء به قانون ا الية التكميلي لسنة 1990، عندما أعاد الاعتبار لتجار ا ملة، حيث ح باست اد البضائع لإعادة بيعها، و إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.

و سنة 1994 تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي باشرته السلطات آنذاك، عدة تداب لتحرير التجارة ا ارجية، حيث فتح ا ال لزيادة الصادرات وتنويعها، و ك القطاع ا اص من ا صول على العملة الصعبة، أدى إ ظهور عدة متعامل خواص التجارة ا ارجية، الأمر الذي أدى إ خفض الاحتكار. و إطار برنامج التعديل ا يكلي 1998/1995، التركيز على إعادة هيكلة التعريفة ا مركية ا يتناسب ومستويات الدول ا اورة. وجاء قانون ا الية لسنة 1996 ببعض التعديلات ال مست التعريفة ا مركية لسنة 1992.

وابتداءً من جوان 1996 أصبح نظام التجارة ا ارجية خالياً من كل القيود الكمية، و دف زيادة وتشجيع التصدير، جاء قانون ا الية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت دة س سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الدفع ا زا لصا ا ؤسسات ال تقوم بعمليات تصدير السلع وا دمات.

كما رير أسعار العديد من ا واد، و إلغاء الضوابط على هوامش الربح، و رير أسعار عدة مواد كالسكر وا بوب لاف القمح، ابتداءً من منتصف سنة 1995. و اية سنة 1996 ألغي دعم يع ا واد الغذائية. و يسمح ذلك بتحرير الأسعار و كنها من أداء دورها، ا تمثل ا لاءمة ب العرض والطلب من جهة، والقضاء على الاحتكار من جهة ثانية، بالإضافة إ تطوير ميكانيزمات ا نافسة.

من جهة أخرى، و رغم الالتحاق بالسوق الأوربية بواسطة الاتفاق ا م منذ سنوات، إلا أن هذه الإجراءات ال كانت ا زائر تسعى من ورائها إ جلب الاستثمارات ا اصة،

الداخلية والخارجية، وتبرز نتائجها المرجوة محققة بالمستوى المطلوب، مع تسجيل تأخر ملحوظ في إجراءات التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني، مثل التأخر في عمليات الخوصصة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية على المستوى الوطني.

وهذه الجوانب في الواقع هي نتيجة لعدة أسباب لها علاقة بالظروف الوطنية العامة التي ميزت الجزائر منذ عشرية أو اكثر، وبالجوانب الخاصة بالمطاب السياسي غير الحاسم وغير الواضح أحيانا، وغير المتناسق مع الإجراءات الواقعية. وفي هذا الموضوع يمكن ذكر النقاط التالية:(30)

1-ضعف أدوات تأطير الجهاز المصرفي والمالي الذي يلعب الدور المحرك للنشاط التنموي، وتباطؤ إصلاحه.

2-ضعف مستوى الاستثمارات، نتيجة عدة جوانب متعلقة بالمحيط الاقتصادي، كالبيروقراطية المستمرة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية، مع توقع انطلاق تطبيق الشباك الوحيد في أربعة أو خمسة مدن كبرى في 2003، في انتظار التعميم. وكذا الوضع الأمني الذي تعرفه البلاد منذ التسعينات.

3-النقص الفادح في عرض أو تسويق الإصلاحات الهيكلية، على المستوى الوطني خاصة، ونقص التنسيق مع المتعامل الاقتصادي، أو الشركاء الاجتماعيين، رغم أن هذا من الشروط الأساسية للالتفاف حول الإصلاحات والمساهمة في إنجاحها. وهو ما أدى إلى عدم فهم هذه الإصلاحات من طرف الشركاء، ومحاولة عرقلتها في التطبيق وهي نتيجة طبيعية لذلك.

4-ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية بمتابعة الإصلاحات ونتائجها وتضارب في الإحصائيات عنها، وفي تقييمها، بين الوزارة المعنية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، الذي يشهد عدم رضا عنها، مقابل الإشاعة بالإعداد لهيئة وطنية للتخطيط تعوضه.

5-التأخر الكبير المسجل في التحولات الهيكلية في الاقتصاد عامة، والصناعة بصفة خاصة، والجهاز المصرفي وكذا السوق المالية أو البورصة، التي تضم حاليا ثلاثة مؤسسات بقيمة 120مليون دولار، مقابل 50مؤسسة ببورصة كل من تونس والمغرب، و50 مليار دولار في بورصة جنوب إفريقيا وهي حديثة النشأة.

بالإضافة إلى تعثر مشروع الاتحاد المغاربي، الذي يمكن أن يفتح فرصا جد مفيدة للاقتصاد الوطني.

3- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بعدة إجراءات، حيث إن طلب الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة، جاء ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها أواخر الثمانينات، وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي.

فقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقدمها لطلب التعاقد مع الجات، وكان ذلك في 30 أفريل1987.(31) وعند ظهور المنظمة في 01 جانفي 1995، تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدون في الجات، والذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين للمنظمة، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك فعلاً في 30 جانفي 1995 ويتطلب الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة اتباع الإجراءات التالية:

1- تقديم طلب الانضمام: بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة في سنة 1995، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعلياً إلى هذه المنظمة في جوان 1996،(32) وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، وكلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

2- تقديم مذكرة السياسة التجارية: تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على العناصر الأساسية التالية:

أ- مقدمة تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية، والعلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

ب- البنيان الاقتصادي، السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.

ج- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.

د- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.

هـ - نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.

و- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

وقد قدمت ا زائر مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996، وكانت تتوي هذه ا ذكرة على العناصر الأساسية التالية:(33)

أ- شرح ا طوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث التطرق إ التطورات الكب ة ال حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي، والذي انتقل من سياسة التخطيط ا ركزي إ سياسة اقتصاد السوق.

ب- تقد يع ا علومات ذات الطابع العام، ا تعلقة بسياسة ا ؤسسات ا زائرية وتنظيمها وأثرها، حيث التطرق إ تقسيم الصلاحيات ما ب السلطات التنفيذية والقانونية والتشريعية، ال تتمتع بتنظيم مؤسسا ، بالإضافة إ تقد القوان والتشريعات ال تتحكم التجارة ا ارجية بصفة مباشرة أو غ مباشرة، ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية ال تضمن تطبيقها.

ج- شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات، ال السياسة الصناعية، أين يكمن هدف وتوجهات السلطات العمومية تقليل عوامل الضعف ا الية ياكلها الصناعية. و ا ال الزراعي، حيث أن هدفها الأساسي هو و الإنتاج الزراعي والرد على بعض الأسئلة ا تعلقة بالأمن الغذائي.

د- تقد وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق ا لكية الفكرية.

V- الصعوبات و العراقيل ا واجهة لانضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة

تعت ا نظمة العا ية للتجارة، ا نظمة الوحيدة ال لا تتوفر على شروط واضحة و ددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة "12"، و بسبب عدم احتواء هذه ا ادة على شروط ددة و واضحة، فقد فتح ا ال لشروط تلفة يتم الانضمام على أساسها، صوص عدة قطاعات ا علاقة بالتجارة. دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول ال تنضم حاليا إ هذه ا نظمة تتعرض لضغوطات كث ة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات ال قدمتها الدول ال انضمت خلال جولة الأوروغواي.

حيث أنه الكث من ا الات تتدخل الدول الرئيسية ا نظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غ منصوص عليها بنود اتفاقيات ا نظمة. و بالتا فإن الدول ال ترغب ا صول على عضوية هذه ا نظمة، لا لك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضا ا، و عليه فهي ة على قبول الشروط ال تفرضها الأطراف ا تفاوضة، وال غالبا ما تكون قاسية و مبالغ فيها.

و من أهم النقاط ال استنتاجها من ارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العا ية، و ال ثل الصعوبات ال تتلقاها الدول ا تفاوضة دف الانضمام نذكر:(34)

1-صعوبة ا صول على صفة الدولة النامية أو الأقل وا : نظرا للمزايا ال نح للدول النامية و الأقل وا، و كذلك الاستفادة من ا عاملة التفضيلية، أصبحت الدول ال تتفاوض حاليا دف الانضمام تتلقى صعوبات كب ة ا صول على صفة الدولة النامية.

و أصبحت هذه الصفة لا نح بسهولة ح ولو كانت الدولة نامية فعلا، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية، و ا ثال على ذلك ا طلب من الص الشعبية وا ملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولت نامية ، فرفضتا ذلك و سكتا بصفة الدولة النامية.

2- العراقيل ال د من الاستفادة من ا رونة ا منوحة للدول النامية: لقد استفادت الدول النامية والأقل وا ال انضمت خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة. لكن الدول النامية ال تتفاوض حاليا من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل الاستفادة من هذه ا رونة. وأصبحت ا عاملة ا اصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إ كل الدول النامية ال ترغب الانضمام، بل ب عليها أن تتفاوض مع أعضاء ا نظمة كي صل على ا زايا ا رخصة، و بعض الأحيان ليس كلها.

ذلك أن الدول النامية ة على التفاوض ح الفترات الزمنية ا منوحة لتنفيذ التزاما ا، يث أن الأعضاء الأخرى ا نظمة تضغط على عدم تع تلك الدول بالفترات الزمنية ا منوحة، وال ا صول عليها خلال مفاوضات جولة الأورغواي، إذ صل معظم الدول النامية ال انضمت إ ا نظمة بعد سنة 1995 على تلك الفترات، رغم أ ا دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية ال انضمت أثناء جولة الأورغواي.

3- العراقيل ال د من الاستفادة من الاستثناءات ا اصة بالدول النامية: لقد الاتفاق على منح الدول النامية ال تسعى إ الانضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة مرونة خاصة، يث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد، فمثلا كن للدول النامية الأعضاء با نظمة، أن تستخدم قيودا كمية أو ركية،

دف ا فاظ على مستوى مع من الاحتياطي ا ا ، واجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية ا لية مثلا.(35)

لكن الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء ا نظمة، هذه الشروط لا تأخذ بع الاعتبار الاستثناءات ا اصة بالدول النامية، و د من ب هذه الشروط، رير التجارة و فيض التعريفة ا مركية وإلغاء القيود التجارية، بالإضافة إ موعة من الشروط الأساسية أ ها:(36)

أ- انس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية ذه الدول، مع تلك ال تتميز ا الدول الأعضاء ا نظمة.

ب- تقد تنازلات إضافية لدخول السلع وا دمات إ أسواقها، دون مراعاة اية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة.

ج- تلتزم الدولة ال ر اقتصادها رحلة انتقالية بإجراءات جبائية اه السلع ا ستوردة، كا عادلة ب الضرائب ا فروضة على السلع ا لية الصنع و السلع ا ستوردة، مدة قص ة جدا لا تتعدى سنة واحدة.

4- كيفية دعم الدول العربية للانضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة: لقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء ا نظمة العا ية للتجارة إحدى عشرة دولة ح اية سنة 2001. وهناك س دول عربية حاليا تتفاوض من أجل الانضمام وهي: ا زائر، لبنان، ا ملكة العربية السعودية، السودان واليمن. و قد التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية ال تقدمت بطلبات الانضمام إ ا نظمة ومساند ا، وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد و التجارة وا الية العرب القاهرة جويلية 2001 ، ويتم مساندة الدول العربية من خلال ما يلي:(37)

أ- العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء موعات العمل ا عنية ببحث طلبات انضمام الدول العربية.

ب- التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل وا بالتزامات أك من التزامات مثيلا ا من الدول الأعضاء، و تقد العون الف ا، مع الإبقاء على ا عاملة ا اصة والتفضيلية الواردة باتفاقيات جولة الأوروغواي.

ج- مطالبة الدول الأعضاء با نظمة، بالتوصل إ معاي واضحة حول ا ادة "12" وا اصة بالانضمام، يث لا تطالب الدول ا تقدمة طالب مفرطة تفوق الالتزامات ال التزمت ا الدول ا ماثلة الأعضاء.

د- موافقة الدول العربية الأعضاء با نظمة، على مساعدة الدول ال تقدمت بطلبات الانضمام با عونة الفنية، وخاصة التدريب و رفع كفاءة ا فاوض ، ا ذلك النظر تشكيل قاعدة معلومات يستفيد منها يع الأطراف.

IV- خا ة البحث

من أجل الاندماج الاقتصاد العا ي، والاستفادة من التطورات ال بلغها، قررت ا زائر أن تنضم إ ا نظمة العا ية للتجارة، ال دف إ خلق بيئة دولية ارية أكثر انفتاحا و ررا، إذ أ ا تقوم على مبادئ واتفاقيات ارية، دف أساسا إ إلغاء القيود الكمية غ التعريفية من جهة، وإ فيض الرسوم ا مركية إ مستويات فزة ومشجعة على ا بادلات التجارية من جهة أخرى، لذا فإ ا تعت ا رك الرئيسي للاقتصاد العا ي.

إن قرار انضمام ا زائر إ ا نظمة العا ية للتجارة، يدخل إطار الإصلاحات الاقتصادية، ذلك لأنه يسمح بتصحيح الاقتصاد الوط ، من خلال إرساء قواعد وأسس النظام الاقتصادي العا ي، وهو نظام اقتصاد السوق، وعليه فإن النتائج الإ ابية ال دف إ قيقها من وراء هذا الانضمام قد تكون أكثر من السلبية خاصة على ا دى الطويل، ا تتوفر عليه من مقومات للتطور والتحسن الاقتصادي إذا استغلا ا بالشكل ا ناسب.

مع أن ذلك لا كن اعتباره إلا ضمن ظروفها العامة، وما كن أن توفره ا زائر من شروط فزة و لب الاستثمار الأجن خاصة، لان القدرات الوطنية، البشرية وا ادية وغ ها، لا تفيد الواقع ما يتم تفعيلها وفقا لقواعد اقتصاد السوق. وهنا يدخل دور ا ياكل وا يئات ا سا ة الاقتصاد الوط ، ابتداء من ا هاز ا صر إ تلف ا تعامل الاقتصادي ا تمع، وهذا ر ع تكوين ثقافة اقتصادية ملائمة للواقع ا ديد الذي تعرفه البلد.

و ا أن اكتساب عضوية ا نظمة العا ية للتجارة يتم عن طريق ا فاوضات، فإن الدول النامية ال ترغب ا صول على عضوية هذه ا نظمة، تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول ا تقدمة، دف تقد ا زيد من التنازلات، ال تكون غالب الأحيان لصا الدول ا تقدمة. وا زائر ليست منأى عن هذه ا الة، إلا قدار ما يتميز به مفاوضيها مع نظرائهم الدول ا عنية، فيما كن استغلاله من الأوراق والإمكانيات ا توفرة لديهم.

و إطار مشروع انضمامها إ هذه ا نظمة، فقد قطعت ا زائر عدة أشواط وهي الآن ا راحل الأخ ة لإ ام العملية، فقد انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة وا فاوضات متعددة الأطراف، و يبق أمامها إلا إ اء ا فاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء ا هتمة بالاقتصاد ا زائري.

إن هذا الانضمام ا رتقب، قد ينجر عنه عدة آثار وانعكاسات على الاقتصاد الوط ، وبسبب أن ا زائر قامت بعدة إصلاحات اقتصادية، وال بدأت تعطي ارها، فمثلا ا ال الصناعي، صلت 30 مؤسسة عمومية، وخاصة على شهادة ا ودة " ISO 9000 " و كنت من إبرام عقود شراكة مع عدة دول.

أما ا ال الفلاحي، فإن بوادر إنعاش هذا القطاع تبدوا جلية، وذلك نتيجة للسياسة ال اتباعها، حيث تسجيل نتائج جد مرضية خلال سنة 2002، إذ سجل عجز تصريف ا نتوج بسبب زيادة الإنتاج، خاصة صول الطماطم والكروم، وهذا رغم أن نسبة الدعم ا قدمة ذا القطاع لا تتجاوز4.5 %، بينما الدعم ا سموح به إطار ا نظمة العا ية للتجارة هو 10 %، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد زيادة ميزانية هذا القطاع لسنة 2003 ، وهو ما ينبئ بنتائج إ ابية مستقبلا.

ذا فإن الآثار ا رتقبة على الاقتصاد الوط قد تكون إ ابية أكثر منها سلبية، إذا استغلال الفرص ا تاحة بشكل جيد، يث ب العمل على اية النسيج الصناعي من خلال س طرق التسي ، والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات ا ديثة، عن طريق الاحتكاك بالشركات الأجنبية، وكذا الاستفادة من خ ا بإبرام عقود الشراكة، بالإضافة إ تغي الذهنيان وهو من الشروط الضرورية ذلك.

إلا أن الوقت يبقى هو ا كم، حيث لا كن التأكد من هذه ا وانب إلا بعد الدخول ا راحل ا ا ة من تطبيق إجراءات، وقواعد م.ت. العا ية، والتفاعل مع تلف الأطراف فيها، ومدى قدرة الاقتصاد الوط على التكيف مع هذه القواعد، ولعل هذا ما سوف يكون، حينه، مواضيع أعمال مكملة ذا البحث.

الإحالات و ا راجع ا عتمدة

1- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، قانون التخطيط، القانون التجاري ا عدل، وقانون صناديق ا سا ة...ا .
انظر: طواهر م. التهامي، و ناصر دادي عدون: تقييم نتائج برنامج التعديل ا يكلي على الاقتصاد ا زائري خلال فترة 1994- 1998، وآفاقه، ا لة ا زائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، عدد04-2001.
2- انظر فتح ا ولعلو: الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار ا داثة ب وت، ط1، 1981.
3- هناك عدة أعمال و كتب هذا ا وضوع، مثل التبادل اللامتكافئ لسم أم .
4- دي مود شهاب: الاقتصاد الدو ، دار ا عرفة ا امعية، الاسكندرية، ط2 1996، ص.155.
5-6- طواهر-دادي عدون، سبق ذكره.
7-بن يسعد مد ا س ، بوزيدي عبد ا يد، بن اشنهو عبد اللطيف...ا .
8- مد عبد العزيز:التجارة العا ية، وجات 94، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ط2، 1996،ص19.
9- انظر: ناصر دادي عدون: مقياس العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد الاقتصاد جامعة الاغواط، سنة 1994.
10 بدأت 1986/9 بونتا دل ايس بالارغواي، وانتهت ر يا شهر افريل 1994 راكش با غرب، على أن تدخل حيز التنفيذ 1995/01/01.
11 هناك ثلاثة وثائق قانونية رئيسية وهي: الاتفاق العام للتعريفات ا مركية والتجارة (الغات)، والاتفاقيات ا رتبطة به وتطبق على ارة السلع. الاتفاق العام للتجارة ا دمات(GATS) الذي يطبق على ارة ا دمات. اتفاق ا وانب ا تصلة بالتجارة من حقوق ا لكية الفكرية(TRIPS)، انظر THIEBAUT FLORY: L'OMC droit institutionnel et substantiel, Bruxelles,1996, p9
وأيضا: دليل الأعمال إ اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، أمانة الكومنويلث، مركز التجارة الدولية، الاونكتاد/م.ت.ع.،1995.
12- صارم : معركة سياتل حرب من أجل ا يمنة، دار الفكر، سوريا، ط1، 2000، ص. 25.
13- مد مطر:الإلتزام عاي ا اسبة والتدقيق كشرط لإنضمام الدول إ ا نظمة العا ية للتجارة،1998،ص.10.
14-البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، نشرية، السعودية، 1997، ص. 08.
15-BERANGERE TAXIL :L'OMC ET LES PAYS EN DEVELOPPEMENT, MONTCHRESTIEN, PARIS, 1998 P. 29.
16-أسامة ا ذوب: ا ات و مصر و البلدان العربية، الدار ا صرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص. 95. و ايضا: دليل الاعمال الىاتفاقيات منظمة التجارة العا ية، سبق ذكره، ص.34. أنظر كذلك: مد عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 109.
17- البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، مرجع سابق، ص .11.
18 -BERANGERE TAXIL , OP.CIT , P. 29.
19-علي إبراهيم: منظمة التجارة العا ية، جولة أوروغواي و تقن ب العا الثالث، دار النهضة، القاهرة، 1997، ص. 107.
20-تصريح لوزير التجارة السابق: يد ار ريدة الفجر، الصادرة بتاريخ: 2002.05.14.
21- انظر دليل الاعمال ا اتفاقيات منظمة التجارة العا ية سبق ذكره.
22-جلاطو جيلا ، تقرير حول ديات و رهانات الإنضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة، "ا لس الشع الوط " 2001. و ايضا ناصر دادي عدون: اقتصاد ا ؤسسة، دار ا مدية العامة، 2000.
23-تصريح لوزير التجارة السابق : يد ار ريدة الفجر، سبق ذكره.
24-تصريح نور الدين بوكروح: وزير التجارة، أمام أعضاء لس الأمة بتاريخ: 2002/09/09.
25-نفسه، وأيضا دليل الاعمال ا اتفاقيات منظمة التجارة العا ية، سبق ذكره.
26- SYMPOSIUM INTERNATIONAL D'ALGER, SUR L'ACCESSION DE L'ALGERIE A L'OMC ET L'ACCORD D'ASSOCIATION AVEC L'UNION EUROPEENNE, ALGER LE :13-15/OCTOBRE 1997, P.103.
27-28-جريدة اليوم، الصادرة بتاريخ: 2002.06.12 .
29- تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء لس الأمة، سبق ذكره.
30- ناصر دادي عدون: فعالية ا ؤسسة ا زائرية اقتصاد السوق من خلال نظرية الأنظمة، مقال ت النشر.
31-تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء لس الأمة، سبق ذكره.
32-MEMORANDUM SUR LE REGIME DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, P.4.
33-SYMPOSIUM INTERNATIONAL D'ALGER , OP.CIT., P.48.
34- سن أ د هلال و مد رضوان: قواعد الانضمام والتفاوض منظمة التجارة العا ية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغر آسيا، نيويورك2001، ص 9.
أنظر كذلك: BERANGERE TAXIL , OP.CIT , P.153.
35- انظر:دليل الأعمال إ اتفاقيات منظمة التجارة العا ية، ذكر سابقا.
36-جلاطو جيلا ، مرجع سبق ذكره. 37- سن أ د هلال و مد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

تسيير الخطر في المؤسسة - تحدي جديد

د/ مدا بن بلغيث – جامعة ورقلة

عبد ا إبراهيمي- جامعة الأغواط

ا قدمة : ظل ك حجم ا شاريع وتوسعها، وزيادة وتعقد علاقا ا مع ا يط الداخلي وا ارجي، وكذلك بروز ظاهرة التدويل بشدة، ساعده ذلك ا يئات وا ؤسسات الدولية الداعمة لا اه التحرير والانفتاح، بدأ السوق يأخذ دورا أساسيا كمحدد لنجاح أو فشل ا ؤسسة ومصدرا للحكم على أدائها.فكل خطأ تسي صادر عن ا ؤسسة فإنه يستغل بسرعة من طرف ا نافس ، وبالتا فإن هذا الإجراء هو ثابة عقوبة أو رد فعل من طرف السوق للمؤسسة كنتيجة على ا طأ أو سوء التصرف والتقدير، وهذا ما تم على ا ؤسسة أن تكون أكثر يقظة وحيطة من ذي قبل، على أمل نب كل خسارة وقت لا ال للحديث فيه عن ا ادث الأكيد أو ا ادث ا ستحيل، بل الأمر يتعلق با ادث ا تمل وهنا مكمن ا طر.

مع مرور الزمن ازدادت حدة ا نافسة وتشابكت بشدة ارتباطات ا ؤسسة مع يطها القريب والبعيد، كما زادت التقلبات وا فاجآت ا ج بتعاظم الأخطار وتعددها وتنوعها واستمرارها و ددها.

إضافة ا سبق ذكره، فإن عدم استقرار ا يط واحتدام ا نافسة يط يتسم الة عدم التأكد جعل من الصعب إجراء تقديرات دقيقة أو التحكم التسي ، وهذا ما يفسر لنا ا اه مس ي اليوم و تسي الأخطار لضمان مكانة لائقة ضمن يط ا ؤسسة وب ا نافس ، و هذا الإطار يتع ديد مدلول تسي ا طر أولا، ديد الأخطار ال كن أن تتعرض ا ا ؤسسة، تقييمها وأخ ا تصميم واختيار الوسائل ا اصة با ؤسسة للوقاية من هذه الأخطار، و ض ها لتحمل الآثار ا ترتبة عن الأحداث ال تضر ا.

وقت مضى كانت معا ة الأخطار تتجه و التأم ، لكن هذه النظرة إ ا عا ة تراجعت لأ ا بدت أكثر سلبية وأكثر تكلفة بالنظر لزيادة حدة الأخطار وتنوعها، وشيئا فشيئا بدأ ا سؤول يكتسبون الوعي بضرورة إدراج تسي ا طر بفعالية من أجل نب ا طر والوقاية منه أولا الا اه و معا ته والتقليل من أثره أو ويله ثانيا، وذلك باللجوء إ التأم إذا كان ا طر ا تبقي يظهر مرتفعا وليس بإمكان ا ؤسسة مله أو ويله.

هذا ا قال سوف نقدم اولة لعرض بعض ا فاهيم الأساسية حول ا طر، انطلاقا من تقد تعاريف حول ا طر ومصادره والعوامل ا ساعدة على وقوعه وكذا أهم تصنيفاته وطرق وأساليب مواجهته. بعدها نعرض أهم مراحل تسي ا طر ابتداء من الكشف عنه قياسه وأخ ا اختيار الأسلوب ا ناسب واجهته.

1. مفهوم ا طر:

لقد أصبح ا طر اليوم ثل الشغل الشاغل للمس ين، أو كما يقال:" le risque est aujourd'hui le mot maître des managers "، وسواء تعلق الأمر با ال التجاري (خطر تقادم ا نتج، خطر منافسة،خطر السعر،...) أو ا ا (خطر OPA، خطر ا عدل، خطر الصرف،...) أو الاجتماعي (خطر ا راك ا ه ، خطر التغيب، خطر ال اع،...) أو الإنتاجي (خطر العطب، خلل، ا واعيد،...) فإنه يتع إدراج ا طر كل قرار ،مهما كانت طبيعته أو اله أو مداه أو مستواه ، يعتزم ا س ا اذه.

تعت ا خاطرة عنصرا هاما ب أخذه بع الاعتبار عند ا اذ أي قرار، كما أن أي مستثمر يهدف إ قيق اك عائد كن مع مل أقل درجة كنة من ا خاطرة، وعلى هذا الأساس كن تعريف ا خاطرة بأ ا "احتمال فشل ا ستثمر قيق العائد ا رجح أو ا توقع على الاستثمار"[1]

وإذا رجعنا إ القواميس ا ختصة فإننا دها تعرف ا طر بأنه ظاهرة عشوائية مرتبطة الة أين لا كن التنبؤ با ستقبل إلا باحتمالات، على عكس عدم التأكد ا رتبط ستقبل لا كن التنبؤ به (أي يفلت من ا ساب)، والتأكد ا رتبط بتنبؤ له احتمال يساوي الواحد، كما أنه النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية فإن ا طر ي ر ربح ا قاول وفائدة الرأ ا .كما كن أن تكون الأخطار الاقتصادية موضوع تأم : تأم على اطر الصرف، تأم على ا طر السياسي،...ويكون قرار الاستثمار عقلانيا عندما تتغ الأرباح ا توقعة بنفس ا اه الأخطار، فكلما كانت الأخطار مرتفعة كلما كانت الأرباح هامة[2] .

تلف مفهوم ا طر بالنسبة للفرد وا ؤسسة عن مفهوم ا طر بالنسبة لشركات التأم ، وعلى ذلك تلف أسلوب تقدير حجم ا سائر ا توقعة ا الت [3].إذ أن الفرد أو ا ؤسسة

ينظر إ ا طر على أساس أنه ا سائر ا ادية الاحتمالية نتيجة وقوع حادث مع [4]، أما بالنسبة لشركات التام فالأمر تلف فهومها للخطر، حيث أن شركات التأم هيئات مكلفة واجهة ا طر وتطبيق الطرق ا ستخدمة رد ا سائر ودفع التعويضات، لذلك فمفهوم ا طر لديها يتمثل الفرق ب كل ما هو طط وما قيقه فعلا وذلك بالنسبة للحقوق والالتزامات[5].

لقد تعددت وتنوعت التعاريف ا رتبطة با طر وفيما يلي بيان بعضا منها[6]:

التعريف الأول : يعرف ا طر على أساس انه:" حالة عدم التأكد ال كن قياسها" وهذا التعريف على الرغم من أنه يعطي لوضع عدم التأكد عند الفرد أساسا لتحديد ا طر، إلا انه يشترط ضرورة قياس هذه ا الة، ولكنه لا كن ذلك يع ا الات، لان ا تغ ات ا حددة الة عدم التأكد كمها كث من الأحيان أمور معنوية تنطوي على تصرفات شخصية تة يصعب قياسها بالأساليب الكمية، ولو أن ذلك لا نع من تر تها إ صور رقمية كن معها القياس.

التعريف الثا : عرف البعض الآخر ا طر بأنه " عدم التأكد من وقوع خسارة معينة " وإذا كان هذا التعريف يضيف الة عدم التأكد وجود خسارة إلا انه دد نوعيتها.

التعريف الثالث : هو فرصة وقوع خسارة، وكلمة فرصة تع هنا احتمال وقوع خسارة , أي أن ا طر هنا يع أنه يساوي احتمال قق ا سارة وهذا ما لا يقبله العديد من الاقتصادي .

التعريف الرابع : هو " ا سارة ا ادية ا تملة نتيجة وقوع حادث مع ".يعت أدق التعريفات وأ لها ديدا للخطر على أساس التفرقة ب " ا سارة ا تملة ", "واحتمال ا سارة " فاصطلاح ا سارة ا تملة هو أدق هذا ا ال. كما أن هذه ا سارة هي مادية تصيب الثروة أو الدخل، وإ ا نتيجة وقوع أخطار شخصية أو ا متلكات أو أخطار ا سؤولية ا دنية ا اه الآخرين.

بناء على ذلك كن استخلاص تعريف شامل و دد للخطر وهو أن "ا طر هو ا سارة ا تملة الدخل أو الثورة نتيجة وقوع خطر مع ". من خلال هذا فقد أدخل عنصر الاحتمال وقوع ا طر وليس عنصر عدم التأكد منه، وهذا ما سيسمح لنا من استخدام أسلوب القياس الكمي للخطر.

2. تصنيف الأخطار

كن تناول ا طر ودراسته من عدة زوايا تعكس كل واحدة منها تصنيفا خاصا، وتتمثل هذه التصنيفات الآ [7]:

أولا- تصنيف ا طر حسب نتائج قه : وفقا ذا التقسيم ينبغي ديد النتائج أو الآثار ا ترتبة على قق ا طر، وبالتا وقوع ا سارة ا تملة ال قد تكون نفسية أو مادية , فالأخطار النفسية هي ال يترتب عليها أثر أو ضرر نفسي على الشخص الذي يقع عليه ا طر, كما أ ا غ قابلة للقياس كميا حيث كمها ددات أغلبها معنوية. أما الأخطار ا ادية فهي ال يترتب عليها خسارة مادية تصيب الأشخاص وا متلكات.

ثانيا- تصنيف ا طر حسب طبيعته : وهذا النوع من ا خاطر كن تقسيمه إ :

01- أخطار ا ضاربة : تنشأ بفعل الإنسان ولأجله، حيث يستغل فرصة تغ الأسعار ليحقق من ورائها أرباحا معينة، ور ا قد تكون الظروف غ مواتية والتوقع غ سليم والتنبؤ ليس له فيسبب ذلك خسارة مادية, إذن بالنسبة ذا النوع من الأخطار إذا تقع ا سارة فقد يقع مكسب مادي؛

02- الأخطار البحتة : تلف هذا النوع عن سابقه أن عدم وقوع ا سارة ا ادية لا يع قق ربح مادي, كما أنه غالبا يكون خارجا عن إرادة الشخص وهو يسعى ماية نفسه منه، وذلك بالتقليل من أسباب وقوعه بقدر ا ستطاع و اولة التحكم الظواهر ا سببة له.

إن كل مؤسسة معرضة طر مضاربة منذ بدئها نشاطات تبدو ا مر ة، ولكنه كن أن تتعرض سائر، وبالتا فإن خطر ا ضاربة هو م ر وجود ا ؤسسة، وهو خطر مقبول إذا كانت حظوظ ا صول على ربح تبدو معقولة قابل إمكانية قق ا سائر. وعلى العكس من ذلك فإن ا طر البحت لا كن أن ينتظر من ورائه إلا ا سائر: حريق ، سرقة، حادث عمل،... ومن هنا كن اعتبار ا طر البحت كتكلفة عشوائية، ومن هنا يتحدد سلوك ا ؤسسة مواجهة ا طر إذا ما كان الأمر يتعلق طر مضاربة أو خطر ت، باعتبار أن خطر ا ضاربة هو مصدر للربح وأن ا طر البحت يظهر كتكلفة يتع تفاديها أو على الأقل فيضها.

ثالثا- تصنيف ا طر حسب مسببه و نتائجه : لو نظرنا إ السبب وقوع ا طر والنتائج ا ترتبة عنه فإننا نقسم ا طر إ :

01- الأخطار العامة (الأساسية) : إن الأخطار ال تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور وقوعها غ دة زمنيا ,كما أن ا سائر ا ترتبة عنها لا ص شخص مع أو فئة معينة لكنها س الأشخاص وا متلكات بصفة عامة و سارة غ ددة.ومن ب الأخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا، الثورات والاضطرابات ال لف خسائر س ا تمع ككل.وتقع مسؤولية التقليل من وقع هذه الأخطار على عاتق الدولة، كما أن شركات التأم جم عن التعامل مثل هذه الأخطار نظرا لك حجم التعويضات.

02- الأخطار ا اصة : تلف عن السابقة كون أن ا تسبب فيها هو الفرد، وهي تصيب الأفراد ذا م و تلكا م، وخسائرها تقع حدود ا سؤولية الفردية، وتقبل شركات التأم التعامل مثل هذه الأخطار والتعويض عن خسائرها نظرا دوديتها.

رابعا-تصنيف ا طر حسب الشيء الواقع عليه ا طر: حيث يقسم ا طر حسب الشيء ا صاب بأضرار من وقوع ا طر، فعند وقوع ا طر و قق خسائر فقد يتضرر ذلك الفرد نفسه أو تلكاته، وعليه سوف نقسم ا طر إ :

01- الأخطار الشخصية: هي ال يتضرر منها الشخص نفسه بصورة مباشرة سواء حياته أو صحته أو سلامة أعضائه (مرض، عجز، بطالة،...)، وإن وقوع هذه الأخطار يسبب خسارة مادية تصيب الدخل(انقطاعه كليا أو جزئيا)؛

02- أخطار ا متلكات : وهي ال تسبب خسائر تلكات الأفراد (حريق، سرقة، كوارث طبيعية،...).

03- أخطار ا سؤولية ا دنية: هي أخطار تنتج من وقوع أخطاء من شخص مع يتسبب وقوع خسائر مادية للأشخاص ذا م أو تلكا م، وعليه سيكون مسؤولا أمام القانون للتعويض عن هذه ا سائر ا يؤدي إ نقص ثروته.

3. مصادر ا طر والعوامل ا ساعدة على ظهوره

نقصد صدر ا طر ا سبب الأساس وقوع ا سارة ا ادية، وتتعدد ا سببات و تلف، و كن ذكر بعض الأمثلة : أن الشخص عندما يرتكب أخطاء تصرفاته قد يتسبب وقوع خطر ا سؤولية ا دنية ا اه غ ه، ...

و الواقع عادة ما نربط ا طر سبباته كأن نقول خطر ا ريق، خطر ا سؤولية ا دنية اه الآخرين،... وكمثال عن العوامل ا ساعدة على وقوع ا طر، وزيادة ما يترتب عليه من خسارة احتمالية، وجود زن به سوائل سريعة الالتهاب بالقرب من ا صنع من شأنه أن يزيد من احتمال وقوع خطر ا ريق. و كن تصنيف هذه العوامل إ عوامل موضوعية وعوامل أخلاقية وأخرى طبيعية[8]:

أولا-العوامل ا وضوعية : هي ال تربط ارتباطا مباشرا بالشيء موضوع ا طر، مثل احتفاظ بالغ كب ة خزائن غ متطورة يعد من العوامل ا وضوعية ال تساعد على السرقة وبالتا ك حجم ا سارة ا ادية ا تملة؛

ثانيا-العوامل الأخلاقية: وا تمثلة أساسا الصفات الأخلاقية ال يتحلى ا الشخص نفسه, مثل التهاون والإ ال أو التلاعب ا سوف يؤدي إ وقوع خطر ا سؤولية ا دنية ا اه الآخرين؛

ثالثا-العوامل الطبيعية : هي العوامل ال تساعد على زيادة احتمال وقوع ا طر، وبالتا ا سارة ا ادية، نتيجة لظواهر طبيعية كالفيضانات والزلازل،...

من جانب آخر كن تقسيم مصادر اطر الاستثمار حسب نوع ا خاطرة ال تسببها، فهناك عوامل تسبب ا خاطر ا نتظمة، وهناك عوامل تسبب ا خاطر غ ا نتظمة،هذا بالإضافة لوجود عوامل تسبب النوع معا[9]:

- مصادر ا خاطر ا نتظمة: منها تقلب معدلات الفائدة، التغ القوة الشرائية لوحدة النقد، اطر السوق، تقلب معدلات ضريبة الدخل، وغ ها؛

- مصادر ا خاطرة غ ا نتظمة: منها اطر الإدارة و اطر الصناعة.

كما أن هناك عوامل أخرى مؤثرة خاصة ال اطر الأعمال، ال تصيب عموما ا ؤسسات يع الاقتصاديات، هذا مع التأكيد على وجود تفاوت هذه ا خاطرة ب قطاع اقتصادي وآخر وب مؤسسة وأخرى داخل ذات القطاع، وب اقتصاد وآخر. وبشكل عام فإن اطرة الأعمال تتلازم وعمليات التشغيل ا ؤسسات، ال تتأثر بقرارات الإدارة ا الية وسياسات عمل ا ؤسسة

وبالظروف البيئية ا يطة وتغ ات طلب ا ستهلك وغ ها من الظروف والأسباب[10].

كن حصر أهم العوامل ا ؤثرة اطر الأعمال فيما يلي[11]:
- التغ حجم الطلب على منتجات ا ؤسسة؛
- التغ أسعار بيع منتجات ا ؤسسة؛
- التغ أسعار ا دخلات؛
- مرونة الطلب على منتجات ا ؤسسة؛
- درجة الرفع التشغيلي أو ا دى الذي تكون فيه التكاليف الثابتة.

4. تسي ا طر، اذا وكيف

إن من ا وضوعات ال تستحوذ على الاهتمام ا عاصر هي الإدارة ا تكاملة للمخاطرة، والإدارة الشاملة للمخاطرة، وإدارة ا خاطرة للمؤسسة، وكذلك الإشراف من خلال ا خاطرة (supervision by risk)، وتصنيف سلامة ا ركز ا ا للمؤسسة من خلال تقييم وإدارة ا وجودات والأرباح والسيولة[12] (CAMEL)[13].

إن مهمة مس ا طر هي السهر على نب كل الأخطار ال من شأ ا عرقلة الس العادي للمؤسسة وا يلولة دون الوصول إ الأهداف ا سطرة ، كما أن تسي ا طر يقتضي أن يكون هناك انس ب عمل ا ؤسسة وا يط الذي تعمل فيه بكل مستوياته، ا ذلك علاقة ا ؤسسة با تمع. أيضا لا ننسى أن تسي ا طر يصب خدمة ا ؤسسة ملها وهو يهتم بظواهر عشوائية يصعب مراقبتها، على أمل نب كل ما من شأنه التأث على توازنات ا ؤسسة. والأ ية ا تزايدة اليوم لتسي ا طر تنبع أساسا من الا اه و زيادة حدة الأخطار وهذا الا اه ناتج أيضا عن عدة عوامل[14] :

- آثار السلّم les effets d'échelle : هي آثار التراكم ا رتبطة من تشغيل ا شروع الكب ومن التركيز؛
- التطور التكنولوجي: إن التطور السريع للتكنولوجيا يط يتميز بالتنافسية وبرغبة ا ؤسسات التميز ساعد ظهور أخطار جديدة خاصة عندما يتعلق الأمر باستعمال تكنولوجيات جديدة ما يزال التحكم فيها مراحله الأو ؛
- العو ة : إن العو ة هي ا دث ا ؤثر خلال السنوات الأخ ة ا ا من مظاهر انفتاح وارتباط وتداخل الأسواق والعلاقات ما ب الدول وا ؤسسات، الأمر الذي جعل ا ؤسسة أكثر عرضة للأخطار خاصة خطر التسي ؛

- زيادة مسؤوليات ا ؤسسات: نظرا لزيادة الأعمال والنشاطات والعلاقات مع الزبائن وا وردين ا ولد خطرا ي طر ا سؤولية؛
- أثر وسائل الإعلام:وهذا للنفوذ والتأث الذي ارسه وسائل الإعلام ا ختلفة من خلال نشر التقارير وا ؤشرات والصور والأحداث والأخبار،... فحادث بسيط كن أن يتحول إ كارثة بسبب الإعلام.

إن بعض الأخطار كن أن تكون طارئة تظهر فجأة بسبب غياب معلومات أو لأسباب غ معروفة أو لأنه لا كن التنبؤ ا ، وتسي ها يعود الغالب إ ا ة والأقدمية ، ح تظهر بعض الأخطار الأخرى أكثر سهولة التسي ، مثال ذلك خطر الزبون لأنه ليس خطرا طارئا و كن للمؤسسة التأكد مسبقا وا صول على معلومات واللجوء إ ليل ما للزبون، أو ح اللجوء إ مؤسسات متخصصة تقد الاستشارة أو ح اللجوء إ بنوك ا عطيات وا لفات ا ركزية ا تواجدة على مستوى البنوك ا ركزية .

ويفترض مبدئيا أن كل مؤسسة مهما كان حجمها أو نشاطها لديها كفاءات تسمح ا بتسي صحيح للأخطار بالرغم من أن هناك أخطارا لا كن مراقبتها، وهنا نلجأ إطار التسي إ اللجوء إ إجراءات خاصة تقضي بتحويل ا طر إ التأم (مثلا بالنسبة لزبون جديد كن طلب تأم على القرض) .

ولكل خطر مقدمات تؤثر على احتمال وقوعه وعلى ا س أخذها بع الاعتبار ، فمثلا حدوث خطر الإضراب هو نتيجة لعدم قدرة الإدارة على فيز العمال أو ضعف مستوى ا شاركة أو انسداد قنوات الاتصال،...

ولا كن هذه ا الة اعتبار أن الصدفة أو سوء ا ظ هي تفس ات دوث هذا ا طر أو ذاك، وإذا اعتمدت هذه التفس ات فإ ا ستغطى حالات العجز و ثل هروبا سهلا من مواجهة مشاكل حقيقية ر ا ستؤدي ع الزمن إ خطر إفلاس ا ؤسسة.

ومهما يكن من أمر فإنه ينبغي أن لا ننسى أن نوجه أنظار كل ا س ين و هدف تعظيم ثروة ا سا أو ا لاّك، وبالتا فإن ا دف الأساس من وراء تسي ا طر هو من شق :

- الشق الأول:العمل والمساهمة في تحقيق هدف تعظيم الثروة أو القيمة وهذا بمحاولة التجنب أو التقليل أو التعاون أو التحويل؛
- الشق الثاني: هو العمل على تفادي حالة التوقف عن الدفع ومن ثمة الإفلاس أي العمل على بقاء المؤسسة survie.

نشير فقط إلى أن ما سيأتي بيانه الآن يندرج أيضا في إطار الإجابة على التساؤل لماذا وكيف.

5. مراحل تسيير الخطر

إن عملية تسيير الخطر عليها أولا اكتشاف الخطر الذي تتعرض له المؤسسة قبل وقوعه، ومحاولة قياسه وتحديد أقصى خسائر متوقعة وأخيرا اختيار الأسلوب الملائم من مجموعة البدائل المتاحة، والذي يتناسب مع نوعية الخطر المراد الحماية منه بأقل تكلفة ممكنة.

ويتعين على المسير تحديد وتقييم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة ووضعها في قائمة بترتيب على أساس درجة تأثيرها gravité ، والهدف هنا هو الوصول إلى تحديد دقيق ونوعي لقائمة أولويات للأخطار الأكثر أهمية ، وهذا في ظل محدودية الموارد من جهة ومن أجل إعداد مخطط عمل من جهة أخرى، ويبين لنا الشكل التالي أهم المراحل المتبعة بخصوص تسيير الخطر (أنظر الشكل رقم 01)

6. اكتشاف الخطر وتعيينه

يقوم بهذه العملية مسؤول إدارة الخطر حيث يقوم بجمع المعلومات لفترات زمنية سابقة عن الحالات التي وقع فيها هذا الخطر, وكلما كانت الفترة الزمنية طويلة كلما حصلنا على نتائج دقيقة والقيام بتقسيم نوعي للمخاطر ودراسة شاملة للعوامل المساعدة على زيادة أو خفض احتمال وقوع الخطر، وعندما يقع الخطر وتتحقق الخسائر المادية فإن هذه العملية يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو تقليل حجم هذه الخسائر، وعلى هذا الأساس وجب أن يتركز الاهتمام والتركيز على دراسة العوامل التي تحد من فرص وقوع الخطر والتقليل من حجم الخسائر المادية.

ومن أهم العوامل المساعدة لإنجاح هذا العمل هو وضع دليل للمخاطر وارتباطه بالعوامل المساعدة ومسببات وقوع هذه المخاطر والخسائر المادية المتوقعة والتي تتلاءم وهذه المخاطر.

ويعتبر الكشف عن الخطر وتعيينه مرحلة أساسية،إذ لا يمكن أن نسير الخطر إذا لم يتم تعيينه، وتقتضى هذه المرحلة يتم تصور كل الأحداث الممكنة والأخطار المحدقة التي بإمكانها التأثير على المؤسسة، ثم يتم تجميعها وترتيبها. وهنالك طريقتين لتعيين الخطر[15]:

01- طريقة الذمة المالية l'approche patrimoniale**:** إن ما تحوزه المؤسسة هو أيضا ما يمكن فقدانه، ولهذا فإن إحصاء مختلف العناصر التي تشكل قيمة المؤسسة يعد أول خطوة في تعيين الأخطار. وفي هذا الإطار فإننا يجب أن ننظر إلى الذمة المالية بمفهوم موسع، فهناك مؤسسات تود المحافظ على صورها، تطوير قدراتها التكنولوجية، نوعية التنظيم،... ويوضح الجدول التالي ميزانية موسعة bilan élargi تحوي على العناصر المألوفة للميزانية وعناصر أخرى جديدة معنوية: أنظر الشكل البياني رقم 02

02- الطريقة السببية l'approche causale**:** هنا نميز بين ثلاث مستويات من التحليل كما يوضحه الشكل رقم 03

- الوحدات المختلفة داخل المؤسسة: بالنسبة لكل وحدة يجب اعتبار مجموعة من العناصر: طبيعة النشاط بالضبط، التكنولوجيا المستخدمة،المكونات والمواد المخزنة،عدد وتأهيل العاملين في الوحدة، مكان الوحدة وارتباطاتها مع باقي الوحدات والأعوان الخارج، بعدها يمكن تشكيل شبكة تسمح بتصور الأخطار المحتملة وهذا بمساعدة كل المشاركين؛

- المحيط القريب للمؤسسة: ويمثل مكان نشاط شركاء ومتعاملي المؤسسة من موردين وزبائن ومنافسين حاليين أو محتملين، وهنا يتطلب الأمر تحديد الأفعال الممكنة من طرف هؤلاء والتي من شأنها تشكيل خطر على المؤسسة، دون أن ننسى مشاكل الدخول التي تعطّــل سلسلة النشاط؛

- المحيط الكبير :وهو مصدر أخطار متنوعة ومشتركة يمكن أن تساهم في تطوير حالات غير مقبولة ذات طبيعة اقتصادية،قانونية،ثقافية، سياسية، تكنولوجية،...

إن هذا التحليل ذو فائدة كبيرة، إذ يرتكز من جهة على وصف شامل لنظام المؤسسة وهذا بمقدورها، ومن جهة أخرى يسمح بتحديد الأشخاص الأكثر تأهيلا للقيام ببحث وتقصي مفصل حول كل صنف من الأخطار.[16]

7. قياس الخطر ومعالجته

يمكن استخدام أحدث الطرق والأساليب الرياضية والإحصائية لتحديد أقصى خسائر احتمالية يمكن أن تتحملها

ا ؤسسة، وذلك من خلال وضع العوامل ا ددة جم ا سائر وذج رياضي يأخذ اعتباره قيم الأشياء ا عرضة للخطر وعددها ومعدل ا سائر ا توقعة, و ب تبويب ا خاطر حسب درجتها وحجم خسائرها ووضع التوزيعات الاحتمالية ال ترصد وتفسر لنا حركة هذه ا خاطر خلال فترات تلفة، ووضع ترتيب تفاضلي لطرق مواجهتها من حيث التكلفة لكل أسلوب وما كن أن يعطيه من مزايا .

إن استخدام الأسلوب العلمي السليم كشف ا طر وقياسه سيساعد بصفة كب ة وضع شكل تفضيلي للأسلوب الواجب إتباعه واجهته من حيث التكاليف وا زايا[17].

و كن إطار ا واجهة أن نلجأ إ أسلوب تفادي وقوع ا طر ومنع حصول ا سارة، أو نتحمله عند وقوعه، أو نكون مدخرات أو احتياطات مالية أو مؤونات لتعويض ما كن توقعه من خسارة مادية نتيجة قق ا طر ا راد الاحتراز منه، أو نلجأ إ التعاون مع آخرين مشترك تعويض ما كن من خسائر وتوزيع هذه ا سارة فيما بينهم، أو ويل ا طر إ جهة أو شخص آخر مقابل دفع مبلغ ثابت خلال فترة زمنية ددة. هذه هي الأساليب ا تبعة مواجهة ا طر، وفيما يلي بيا ا:

-01 منع حدوث ا طر والوقاية منه : يتم منع حدوث ا طر بكافة الأساليب والطرق وتفادي ا سائر ا ادية ا تملة أو التقليل من حجمها، وذلك عن طريق التأث العوامل ا ساعدة دفع ا طر وا د منها ومنعها قدر الإمكان.فمثلا منع خطر ا ريق بتوف أدوات الإطفاء كل الأماكن والتدريب على استعما ا وتوف أجهزة إنذار،... ومن شروط استخدام هذا الأسلوب أن تكون تكلفة إجراءاته اقل ا كن توقعه من خسارة.

-02 افتراض وقوع ا طر و مل نتائجه : إذا كان ا طر ا تمل وقوعه ليس شديد ا طورة ويسبب خسارة مادية بسيطة فمن السهل مل نتائج وقوعه دون ا اجة إ طريقة أخرى واجهة ا طر، وهذا عندما تكون تكاليف إجراءات ا واجهة اك من ا سارة ا توقعة، يتم هذه ا الة مل ا سارة ا رتبطة با طر.

-03 تكوين الاحتياطي : يتمثل قيام الأفراد وا ؤسسات بتكوين احتياطات واجهة وقوع أي خطر ينجم عن خسارة مالية، ويطلق عليه أحيانا التأم الذا . ومن سلبيات هذا الأسلوب أنه إذا يتمكن الفرد أو ا ؤسسة من تكوين الاحتياطات اللازمة لتغطية ا سارة يكون هذا الأسلوب عد ا دوى تغطية ا طر عند وقوعه، كما أن ا ؤسسة تضيع فرصة استثمار هذه الاحتياطات.

-04 التأم التباد : حيث تقوم موعة من الأفراد معهم مهنة معينة بالتعاون واجهة خطر مع يتعرضون له، حيث يساهم كل واحد منهم بدفع مبلغ مع يدفع عند تعرض أحدهم سارة مادية نتيجة وقوع ا طر له، وهذا الأسلوب هو شكل من أشكال التأم .

-05 التأم : هو أحد أشكال ويل ا طر للآخرين، حيث يتمثل الطرف الآخر شركة التأم ، وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعا مواجهة ا طر، حيث يتعهد ا ؤمن بتعويض ا ؤمن له عن ا سائر ا ادية ا تحققة نتيجة وقوع ا طر ا ؤمن منه مقابل دفع الأقساط الدورية ا تفق عليها.

ب أن نفرق ب الوقاية و ويل ا طر، إذ تتعلق الوقاية رحلة سابقة إطار عملية التسي وتتطرق إ ا طر نفسه، مهمتها هي فيض احتمال حدوث ا طر وضبط حدته، بينما يقضي التمويل باللجوء إ موارد ا ؤسسة ا اصة أو اللجوء إ ا ؤمن واجهة ا طر الذي حدث، وهذا بعد ا اذ كل إجراءات وتداب الوقاية. مع ذلك أن الوقاية قبل التمويل، وأن التمويل لا ص إلاّ ا طر ا تبقي، إلاّ إذا تقرر ترك النشاط أو ا شروع ا ولّد للخطر وأن هذا الأخ لا كن قبوله أو مله. بالرغم من أن كل إجراءات الوقاية متخذة فإنه لا بد من التفك الضمانات والتحض خطط إنعاش واجهة مرحلة ما بعد ا طر.

ا ا ة :

بعدما كان الاعتقاد سائدا و اعتبار ا يط مصدرا وحيدا وأساسيا للأخطار، توسع هذا الا اه لتصبح ا ؤسسة هي أيضا مصدر خطر على نفسها، وأن هناك من الأخطار ما يهدد كيا ا ويؤثر على وجودها وبقائها أصلا.

كما تعد ا ؤسسة اليوم تتعرض الات من ا طر تتسم بالتأكد، ولكن الأمر تطور إ حالات من عدم التأكد إ حالات عشوائية، وليس هذا فحسب بل إ حالات عدائية يصعب التحكم فيها، وهذا ما أدى اية الأمر إ ظهور حاجة ملحة لتسي ا طر تسمح بالإحاطة بكافة حالات مواجه ا طر مهما كانت درجة تأث ه، قوية أو بسيطة.

أضف إ هذا فان مظاهر الانفتاح والتحرير وتراجع ا مائية ال تعيشها كل اقتصاديات العا ، ومن ة تتحمل تبعا ا

ا ؤسسات، وكذلك ارتباط الأسواق واندماجها وتقار ا وكذا الا اه و توحيد الإطار القانو وا مركي والضري وا ا الذي كم عمل ا ؤسسات ويضبط ا بادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية الدولية، كل هذا ح بظهور مشاكل جديدة من نوع جديد مع بداية الألفية الثالثة، وهذا يتطلب بدوره ارسات ورؤى جديدة لعل من أ ها تسي ا طر. هذا ا قال حاولنا تناول بعضا من جوانب تسي ا طر وعليه كن الأخ الإشارة للنقاط التالية:

- لا كن الاكتفاء بتقد تعريف بسيط وسطحي للخطر ولا اعتبار أن ا طر هو رد خطأ أو سوء حظ؛
- إن الأمر يتطلب القيام بتدقيق لتحديد مصادر ا طر ومكامنه ح يسهل تصور ا لول ا مكنة؛
- إن تسي ا طر لا يع التعامل مع ا طر بعد وقوعه أو بعد ا ادث و إ ا يتعلق الأمر منذ البداية بالوقاية من الأخطار وهذا ما عل من وضع أنظمة للمعلومات وللبقظة والتام وجداول القيادة من الأمور ا امة جدا هذا الإطار؛
- ضرورة توفر البعد الاستراتيجي تسي ا طر، فقد يكون مثلا اختيار التنويع مندرجا هذا البعد؛
- إن قياس ا طر وا اذ قرار بشان التجنب أو ا واجهة أو التحويل يفرض منهجية عمل ثلاثية الأبعاد إطار تسي ا طر، أي إشراك ا ميع والعمل يأة عليا travail en état major والاستعانة ختص ومكاتب دراسات واستشارات ووكالات مؤهلة ذا الغرض.

الشكل البيا رقم 01 - مراحل ا طرة التسي

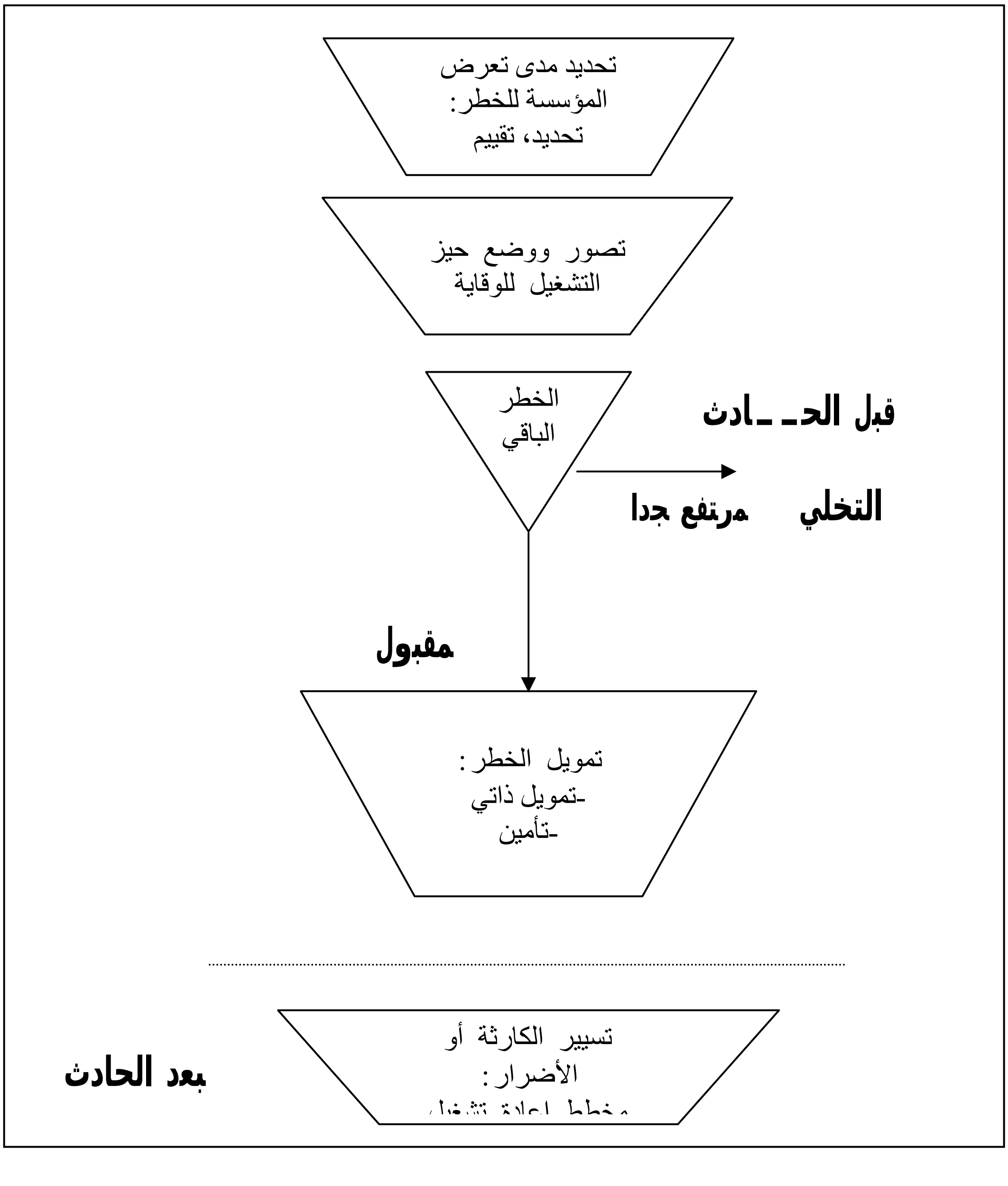

المصدر: Patrick Gougeon, Op-Cit ,P.2892.

الشكل البيا رفم 02 - مكونات ذمة ا ؤسسة

أصـ ـ ـول	خصـ ـ ـ ـ ـوم
موجودات مادية	ثروة
موجودات مالية	ديون مالية ومؤونات
موجودات معنوية: -قدرات بشرية -قدرات ارية -قدرات تكنولوجية	مؤونات وادث طارئة

ا صدر: Patrick Gougeon, Op-Cit ,P.2894

الشكل البيا رفم 03 - ا ؤسسة كنظام

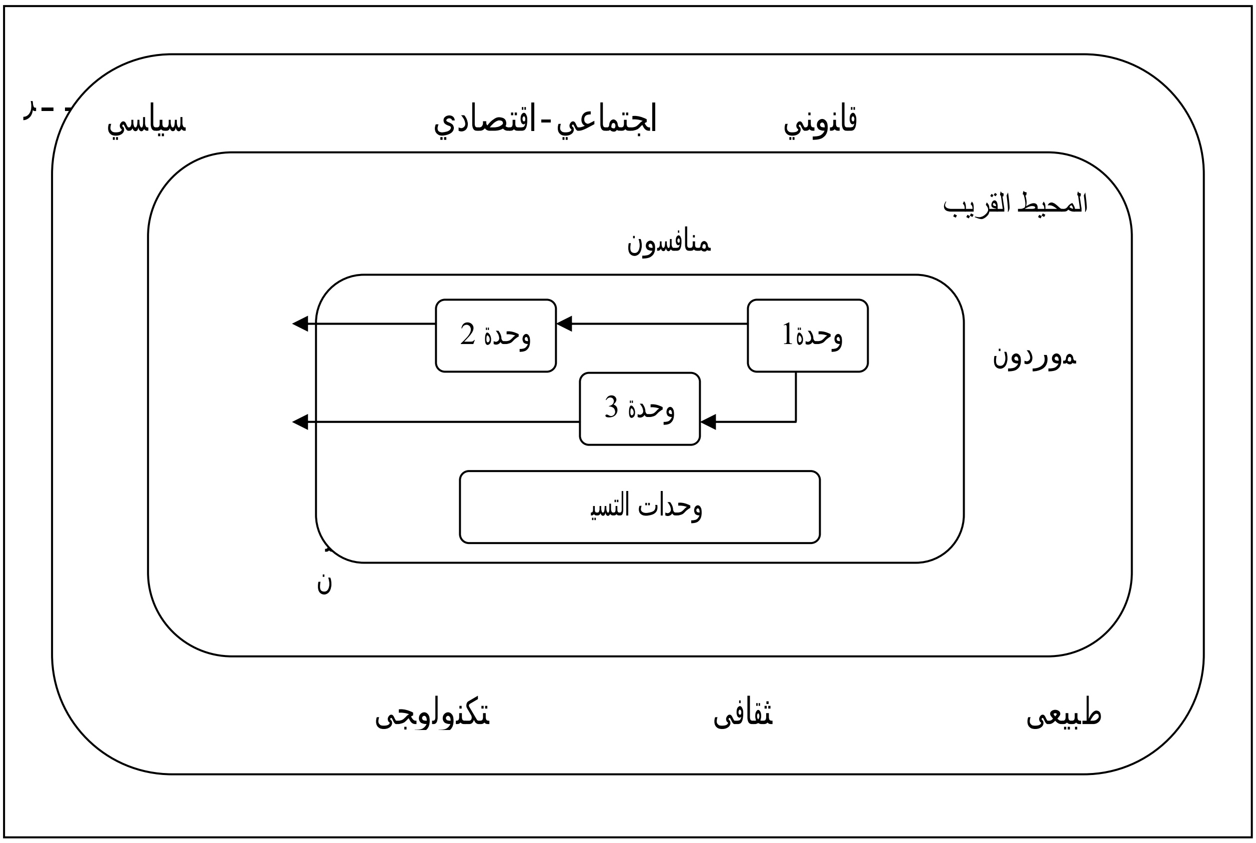

Patrick Gougeon, Op-Cit,P.2895. :ا صدر

الإحالات وا راجع:

[1] مد مطر،"إدارة الاستثمارات"، مؤسسة الوراق، عمان، 1999،ص40.

[2] Lexique Economique, Dalloz , Paris, 06 Ed,1999 , P543.

[3] تار مود ا انسي, "مقدمة مبادئ التأم " , الدار ا امعية , ب وت، 1993، صفحة 37

[4] فعندما يتوقع أحدنا أو يتوجس خيفة من حادث مع ، مثلا سرقة، فإنه يتع عندئذ ا اذ ما هو مناسب من تداب وإجراءات وقائية أو التوجه إ شركة التام لتحويل هذا ا طر.

[5] ا رجع السابق،ص37، بتصرف.

[6] تار مود ا انسي : مرجع سبق ذكره،ص ص. - ص. 13-16

[7] زيد من التفصيل انظر:

C.Marmuse et X.Montaigne, "Management Du Risque", Vuibert, Paris, 1989,PP45-56

[8] تار مود ا انسي,مرجع سبق ذكره،ص18،بتصرف.

[9] زيد من التوضيح طالع : مد مطر، مرجع سبق ذكره ،ص46.

[10] زة مود الزبيدي ," إدارة الاستثمارات والتمويل" , مؤسسة الوراق , عمان , الطبعة الثانية ,1999،ص171.

[11] زيد من التفصيل يرجى الرجوع إ ا رجع السابق ، ص172.

[12] "إدارة ا خاطرة: ديات جديدة تتطلب حلا متكاملا"، لة الدراسات ا الية وا صرفية، العدد الثا ، الأكاد ية العربية للعلوم ا الية وا صرفية، عمان ، يونيو 1999،ص33.

[13] Capital, Asset, Management,Earnings and Liquidity

[14] Patrick Gougeon, "Risk manager et gestion des risques dans l'entreprise", encyclopédie de gestion , Economica, Paris, 02ed,1997,P.2891.

[15] Patrick Gougeon, P.2894-2895.

[16] ibid, p.2895.

[17] زيد من التفصيل انظر: C.Marmuse et X.Montaigne, op-cit,PP67-90.

تقييم أداء المؤسسات المصرفية

دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية - خلال الفترة 1994 ـ 2000[1] الجزء الأول

محمد جموعي قريشي – جامعة ورقلة

مقدمة : يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير مـن الـشركات الأمريكية والأوربيـة والتي كان من بين أسباب انهيارهـا أو إفلاسها التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه الشركات وأداءها الحقيقي. يعتبر تقيـيم أداء البنـوك الجزائرية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطـاع المـصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، تمثلت أساسا في قـانون النقد والقرض (90-10)، وما تبعه من تعليمـات تنظيميـة وإجرائية، وقوانين معدلة؛ وتقييم أثر هذه الإصلاحات علـى أداء، كفاءة ومردودية البنوك، ومدى تأهيلها لمنافسة البنـوك الإقليمية والدولية.

تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على مجموعة من البنـوك الجزائرية باسـتخدام بيانـات قوائمهـا الماليـة (الميزانيـة وجـدول حسابات النتائج) وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك ومخاطره، ثم مقارنة أداء هذه البنوك فيما بينها.

تستخدم الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) ونحاول من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد أو المردوديـة، والكفـاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة؛ ومـن حيث المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة ثانية. وبالتـالي محاولة الإجابة على السؤال: **كيف يمكن تقييم العلاقة بـين الربحية والمخاطرة في نشاط البنوك ؟**

تقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، القسم الأول يتم فيـه التعريف بموضوع تقييم الأداء وعلاقته بالنـشاط المـصرفي، والأهداف المرجوة من التقييم وإبراز الإشكاليات التي يواجهها المقيم. يتناول القسم الثاني ملخـص لنمـاذج قيـاس الأداء والتركيز على نموذج العائد على حقوق الملكية وآليات تطبيقه وأسباب اختياره. أما القسم الثالث فيتم فيـه تطبيـق هـذا النموذج على مجموعة من البنوك الجزائرية خلال فترة زمنيـة محددة. ونظرا لنقص الدراسات التطبيقية في هذا المجال تمـت الاستفادة بشكل رئيسي من دراسة تطبيقية لتقيم أداء الشركة المصرفية "First National corp." الأمريكيـة و فروعهـا،[2] ودراسة تطبيقية للبنوك العاملة في جمهورية مـصر العربيـة،[3] ودراسة أخرى تناولت المردوديـة المـصرفية في الجزائـر[4]. سنتناول في الجزء الأول من هذه الدراسـة القـسم الأول والثاني والشطر المتعلق بتحليل مؤشرات العائد مـن القـسم الثالث، في حين نتناول تحليل مؤشرات المخـاطر في الجـزء الثاني من الدراسة.

I . النشاط المصرفي وتقييم الأداء

يتميز النشاط المصرفي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات، لذا تعرف المـصارف بأنهـا مؤسـسات متعـددة المنتجـات (MULTI-PROUCT INSTITUTIONS) كما يتميز هذا المجال نشاطها بالتغير و التجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ تمويل جديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة...الخ) أو على مستوى البيئة والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشـئة، منافسين جدد...الخ) لذا يعتبر تقييم أداء المؤسسات المصرفية عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف ومواجهته التغيرات والتحديات المستمرة.

لاشك أن أهداف عملية تقييم الأداء تختلف حسب توقعـات المستفيدين من تقارير الأداء ، إذ يركز المودعون مـثلا علـى

إدارة السيولة ومدى ضما ا لـودائعهم، حـ يهـتم ا سا ون ؤشرات الر ية، بينما تم إدارة البنـك بقـدرة البنك على توف ا دمات للمتعامل دون تعـريض أمـوال ا ودء لأخطار غ ضرورية ... وهكذا.

وبغض النظر عن الأهداف ا اصة لكل مستفيد مـن هـذه التقارير، فإن تقييم الأداء هو " عملية تأكد و قق مـن أن ا وارد ا تاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفء ".[5]

وبصورة أدق فإن تقييم الأداء هو:"عملية شاملة تستخدم فيها يع البيانات، ا اسبية وغ ها، للوقوف على ا الة ا اليـة للمصرف، و ديد الكيفية ال أديرت ا موارده خلال فترة زمنية معينة".[6]

على ا ستوى الإستراتيجي فإن تقييم الأداء هو:" تـشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، يث يساهم هذا التشخيص بناء و صياغة طـط قـرارات إدارة أصـول و خـصوم ا صرف".[7]

تركز طططات إدارة الأصول وا صوم البنوك على الات القرار ال تؤثر بشكل مباشر على علاقـة عائـد ا ـصرف خاطره، هذه العلاقة ال تتميز بالتناقض أهداف ا صرف وا تمثلة قيق أك عائد دون الوقوع اطر السيولة أو اطر الإفلاس أو فقدان العلاقة مع ا ودء .[8]

وعليه فإن الات القرار ال تؤثر على هذه العلاقـة تتمثـل أساسا الات إدارة الـسيولة، وسياسـات الاسـتثمار، و فظة القروض، وإدارة الالتزامات ورأس ا ال، وحساسية معدل الفائدة، وكلها ثل الات اطرة للإدارة ا ـصرفية. إن إدارة هذه العلاقة بشكل كفء هو الـضامن لاسـتمرار ا صرف قيق أهدافه. كما أن تقييم أداء هذه الإدارة هو ثابة ا رآة العاكسة زايا وعيوب هـذه الإدارة وان نتـائج عملية التقييم تشكل قاعدة للحكم علـى أداء ا ـصرف ا اضر و ا ستقبل.

و در الإشارة إ أن القائم بعملية التقييم قد تواجهه مشاكل وصعوبات قد تؤثر على نتائج مهمته، منها على سبيل ا ثال:

- اختلاف ا عاي القانونية وا اسبية لترتيب البيانات ا الية ب البنوك ؛
- ارسة قدر كب من التحفظ من طرف مدراء ا صارف تقاريرهم وبيانا م ؛
- تزايد نشاطات خارج ا يزانية وال كث ا ما تشكل الا لعدم التحكم والسيطرة.

II . اذج قياس أداء ا صارف

تلف مؤشرات قياس أداء ا صارف باختلاف ا ستفيدين من تقارير الأداء كما رأينا الفقرة السابقة، وكون تقـيم أداء ا صرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة ا ـصرف و يـع ا هات ا راقبة، استخدمت عدة اذج، خاصة الولايات ا تحدة الأمريكية، لقياس أداء ا صارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) * لترتيب ا صارف من حيث الأداء ، و ـوذج العائد على حقوق ا لكية (ROE) ** الذي سيتم تطبيقـه هذه الدراسة ، كما الفترة ا الية اعتماد مؤشر جديـد لقياس أداء ا صارف كبديل عن(ROE) وهو مؤشر القيمـة الاقتصادية ا ضافة (EVA).*** وسنوضح مؤشر العائد علـى حقوق ا لكية، ونعطي فكرة موجزة عـن مؤشـر القيمـة الاقتصادية ا ضافة فيما يأ :

1. وذج العائد على حقوق ا لكية (ROE)

أعت وذج العائد على حقوق ا لكية لفترة طويلة ، مؤشـرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة ا تبادلة ب العائد وا خاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات الولايـات ا تحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول ، كإجراء لتقييم أداء ا صارف، وذلك من خلال ليل موعة من النـسب يـتم تلخيصها عدة أشكال كن ا لل من تقييم مصدر وحجم أرباح ا صرف ا اصة خاطر اختيارها، تتمثل أساسـا اطر الائتمان، و اطر السيولة، و اطر معـدل الفائـدة، و اطر رأس ا ال و اطر التشغيل.[9]

و يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية و مجموعة تقيس المخاطر المختارة.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (بنظام ديبون - Dupont system)[10] حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية(ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما :

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول(AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول

- يقاس هامش الربح (PM) بالعلاقة التالية :

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات.

- تقاس منفعة الأصول(AU) بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول.

وعليه فإن :

العائد علي الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

أي : UA × PM = ROA

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ (فمثلا) إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين. بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح وتوضيح العلاقة بين ROA و ROE، حيث ينبع الفرق بين الاثنين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة المالية؛ إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية :

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الأصول/ حقوق الملكية) أي:

EM × PM ×UA = ROE

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن الملاك والمساهمين يتعرضون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء؛ وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

و تمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي. كما أن هناك نوع من التعامل مع المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال.

أما ا موعة الثانية فهي مؤشرات لقياس ا خاطر الرئيسية ال تواجه أي مصرف و كن التعب عن هذه ا ؤشـرات بنـسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر ا كونة أو ا رتبطة خاطر معينة و كن تلخيص بعض النـسب للمؤشـرات ا دول التا :

	النسب
اطر الائتمان	صصات خسائر القروض/ إ ا القروض
اطر السيولة	الودائع الأساسية / إ ا الأصول
اطر سعر الفائدة	الأصول ا ساسة للفائدة / إ ا الأصول ا صوم ا ساسة للفائدة / إ ا الأصول
اطر رأس ا ال	الأموال ا اصة(حقوق ا لكية) / الأصول ا طرة (إ ا حقوق ا لكية / إ ا الأصول)
اطر التشغيل	إ ا ا صاريف/ عدد العمال

2. وذج القيمة الاقتصادية ا ضافة

مع التطور الذي شهده النشاط ا صر خـلال العـشرية الأخ ة أصبح وذج العائد على حقوق ا لكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكث من البنوك خاصة الأمريكيـة ، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة ا خاطرة والر يـة منها على سبيل ا ثال: ليل ا دة، و اسبة التكاليف ا ستندة للنشاط، و صيص رأس ا ال استنادا إ أسـلوب القيمـة ا عرضة للمخاطرة، وعائد رأس ا ال ا عدل با خـاطرة ... وغ ها من ا فاهيم ا الية و ا اسبية. وبذلك اعتماد وذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية ا ـضافة (EVA)، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إ القاعـدة إدارة ا خاطر.[11] وتقاس القيمة الاقتصادية ا ضافة با عادلة التالية :

القيمة الاقتصادية ا ضافة (EVA) = الربح العامل الصا بعد الضريبة (NOPAT) – (رأس ا ال × تكلفة رأس ا ال)

حيث :

- الربح العامل الـصا بعـد الـضريبة [NOPAT - net operational profit after tax.] : وهـو معيـار للأربـاح الاقتصادية.

- رأس ا ال : القيمة الدفترية ميـع عناصـر رأس ا ـال وا تمثلة :

- حقوق ا سا
- صصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة ا ؤجلة)
- أية أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى.
- الشهرة ا ستهلكة.

- تكلفة رأس ا ال : يستخدم ـوذج تأشـ ا وجـود الرأ الية أي إما بيتا الفعلية (التار ية) أو بيتا ا توقعة. وقد اختيار العائد على حقوق ا لكية هـذه الدراسـة لتـوفر البيانات ا ناسبة للنموذج

III. الدراسة التطبيقية:

تعتمد اذج تقييم أداء ا ـصارف علـى البيانـات ا اليـة وا اسبية وتقارير النشاط للمصارف لذا قيـدت الدراسـة التطبيقية ذا ا وضوع ا هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنوك ا زائرية ورغم ا ـاولات لإدراج يـع ا ـصارف ا زائرية ولفترة أطول ما كن إلا أن الدراسـة الأخـ اقتصرت على أربع مصارف هي :

- القرض الشع ا زائري(CPA) ؛
- البنك الوط ا زائري (BNA) ؛
- بنك التنمية ا لية (BDL) ؛
- بنك ال كة ا زائري (EL BARAKA) ؛

مدة الدراسة تشمل الفترة ب 1994 – 2000 وهـي فتـرة التطبيق التعليميـة رقـم 74/94 ا تعلقـة بـا لاءة ا اليـة للمصارف[12]. تنقسم الدراسة التطبيقية إ قسم : الأول يتم فيه حساب مؤشرات الر ية أو(العائد) وتقد الوصف العام للنتائج مقارنتها و ليلها.

أما القسم الثا فيتناول نسب مؤشرات ا خـاطرة وتركـز الدراسة على مؤشر أساسي وهو اطر رأس ا ـال أو مـا يعرف با لاءمة ا الية وهو هدف استعمال رقـم(74/94). وسيتم تناول هذا القسم لاحقا ا زء الثـا مـن هـذه الدراسة.

و در الإشارة إ أن القيم ا سوبة الدراسة ثل متوسط القيم أي:(قيم أول السنة + قيم أخر السنة / 2).

نتائج الدراسة :

بشكل عام تظهر نتائج مؤشر العائد عل حقـوق ا لكيـة ا دول رقم (1) أن بنك ا كة حقق معدل عائد مرتفع جدا مقارنة بالبنوك الثلاثة الأخرى وذلك خلال سنوات الدراسـة قفا أعلى عائد بـ 18.76 % لسنة 1999. وأقل عائد سنة 1997 بـ 7.76%، يليه بنك التنمية ا لية BDL الذي حقق أك عائد سنة 1994 بـ 10.62 %، وأقـل عائد سنة 1997 بـ 0.25 %. البنك الوط ا زائـري BNA بـ 10.50 % 1999 كأعلى عائد و0.37 % سنة 1996 كأقل عائد، وأخ ا القرض الشع ا زائري CPA الذي حقق أفضل عائد لسنة 2000 عـدل قـدره 6.86 % وأقل عائد سنة 1996 بـ 0.26 %.

ا دول رقم (1) - العائد على حقوق ا لكية (ROE) %

BARAKA	BDL	BNA	CPA	
11.17	10.67	1.93	1.66	**1994**
11.37	6.96	2.80	2.60	**1995**
10.41	0.53	0.37	0.26	**1996**
7.76	0.25	0.46	0.29	**1997**
15.477	0.02	0.42	1.55	**1998**
18.76	غ.م	10.50	1.97	**1999**
11.34	*0.10	1.70	6.86	**2000**

* معطيات سنة2001 بدلا من2000.

إذا ما حللنا هذه النتـائج إ مـصادرها أي إ ا ؤشـرين ا سا قيقها و ا العائـد علـى الأصـول (ROA) ومضاعف حق ا لكية (EM)، د أن معدل العائـد علـى حقوق ا لكية لبنك ا كة ا زائـري (BARAKA) يعـود بدرجة كب ة إ مؤشر العائد على الأصول وبدرجة أقل إ مضاعف حق ا لكية؛ لاف البنوك الثلاث الأخرى ا كن القول أ ا اعتمدت على مضاعف حق ا لكية بدرجة أكـ من العائد على الأصول قيق معدلات العائد على حقوق ا لكية خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يوضحه ا دول رقم (2) و ا دول رقم (3).

لقد حقق بنك ا كة معدلات عائد على الأصول ROA فوق 1 % يع سنوات الدراسة بلغ أقصاها سنة 1999 بـ 2.3 % بينما حققت بقية البنوك معدلات عائد على الأصول منخفضة مقارنة عدلات بنك ا كة، حيث حقـق البنـك الوط ا زائري BNA 0.58 % سنة 1999 وهذا مـا يبينه ا دول رقم (2).

ا دول رقم (2) - العائد على الأصـول (ROA) %

BARAKA	BDL	BNA	CPA	
1.72	0.46	0.14	0.09	**1994**
2.25	0.32	0.21	0.12	**1995**
2.15	0.03	0.03	0.01	**1996**
2.10	0.02	0.04	0.01	**1997**
1.84	0.16	0.03	0.08	**1998**
2.30	غ.م	0.58	0.09	**1999**
1.21	* 0.33	0.10	0.50	**2000**

* معطيات سنة2001 بدلا من 2000.

با قابل يب ا دول رقم (3) أن البنك ا كة يعتمد على مضاعف حق ا لكية EM قيق العائد على حقوق ا لكية، حيث تصل أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة 9.5 مـرة وذلك سنة 2000 . بينما بلغ مضاعف حـق ا لكيـة القرض الشعب ا زائري حوا 22 مرة سـنة 1995. 18.13 مرة البنك الوط سنة 1999 و 23.32 مـرة البنك التنمية ا لية سنة 1994.

ا دول رقم (3) – مضاعف حق ا لكية (EM) **مرة**

BARAKA	BDL	BNA	CPA	
6.51	23.32	13.41	19.08	**1994**
5.06	21.94	13.60	21.99	**1995**
4.84	16.68	13.65	22.28	**1996**
3.70	10.73	12.01	21.07	**1997**
8.41	13.61	14.13	19.75	**1998**
8.15	غ.م	18.13	21.38	**1999**
9.34	* 31.76	16.21	13.69	**2000**

* معطيات سنة2001 بدلا من 2000.

واستكمالا لتحليل وذج Dupont كن ليل مؤشر العائـد على الأصول ROA إ مكونيه مؤشر هامش الـربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة البنك إدارة ومراقبـة تكاليفـه، ومنفعة الأصول (UA) ا تعكـس الاسـتعمال الأفـضل للأصول أو ما يعرف ودة الأصول البنك وهو ما يوضحه ا دول رقم (4) وا دول رقم (5).

ا دول رقم (4) – هامش الربح (PM) %

BARAKA	BDL	BNA	CPA	
20.86	2.75	1.49	1.10	**1994**
23.63	2.44	1.60	1.42	**1995**

23.79	0.25	0.13	0.11	**1996**
18.71	0.20	0.26	0.12	**1997**
20.45	1.42	2.68	0.67	**1998**
25.53	غ.م	5.10	0.82	**1999**
10.09	* 1.65	6.97	4.02	**2000**

* معطيات سنة 2001 بدلا من 2000.

يوضح ا دول رقم (4) مرة أخرى قيـق بنـك الـ كـة عدلات هامش ربح مرتفعة جدا مقارنة عـدلات البنـوك الأخرى، حيث اوزت نسبة هامش الربح 10 % كـل سنوات الدراسة وحقق أعلى نسبة سـنة 1999 ، بلغـت 25.53 %، حـ قق البنك الوط ا زائري كأعلى نسبة سوى 6.97 % سنة 2000 و 4.02 % للقـرض الشع ا زائري نفس السنة و 2.75 % بالنسبة لبنـك التنمية ا لية سنة 1994.

ا دول رقم (5) – منفعة الأصول (UA) %

BARAKA	BDL	BNA	CPA	
8.23	16.64	9.63	7.90	**1994**
9.50	12.99	12.888	8.32	**1995**
9.04	12.73	20.26	10.49	**1996**
11.23	11.75	14.89	11.16	**1997**
8.99	11.31	11.19	11.68	**1998**
9.02	غ.م	11.35	11.20	**1999**
12.03	* 20.29	1.50	12.47	**2000**

* معطيات سنة 2001 بدلا من سنة 2000

أما مؤشر منفعة الأصول (UA) فقد جاءت بياناته متقاربة بـ يع البنوك خلال سنوات الدراسة، فقد حقق بنك التنميـة ا لية (BDL) أعلى معدلاته خلال سنـ 1994 و 1995 بنسبة 16.64% وحوا 13% على التوا ، و حقق البنك الوط زائري (BNA) أعلى ا عـدلات خـلال 1996، و1997 و 1999، وحقق القرض الشع ا زائري (CPA) أعلى معدلاته سنـ 1998 و2000. بينما حقق بنـك الـ كة ا زائري معدلات أقل من بقية البنـوك عـ مـدة الدراسة، وحقق أفضل معدلاتـه سـنـ 1997 و 2000 حيث حقق 11.23 % و 12.03 % على التوا .

تلخيص مؤشرات العائد : من خلال التحليل السابق للنتائج كننا تلخيص التوضيحات التالية :

- جانب الر ية : يعتـ بنك الـ كة ا زائري أكثر ر ية من البنوك الأخرى، وهذا ما بينته مؤشرات الر ية الثلاثة (ROE، ROA، PM) عـ سنوات الدراسة (1994- 2000)، وقـد يعود ذلك إ اختلاف طبيعة النشاط الأساسي للبنـك عـن البنوك الأخرى واعتماده صيغا ويلية مضمونة الر ية كبيـع ا را ة والتأجـ التمويلي. كما بينت مؤشـرات الر يـة أن البنوك الصغ ة (من حيث حجم الأصول) و هـذه ا الـة بنك الـ كة ا زائري وبنك التنمية ا لية أكثـر ومردوديـة ور ية من البنوك الكبـ ة (من حيث حجم الأصـول) مثـل البنك الوط ا زائري والقرض الشع ا زائري.

- جانب الكفاءة : أظهر مؤشر الكفـاءة إدارة ومراقبـة التكاليف (PM) أن بنك الـ كة أكثر كما ومراقبة وتدنيـة لتكاليف نشاطه مقارنة بالبنوك الأخرى، وقد يعود ذلك لقلة الفروع والوكالات أي نقص وقلة حجم النشاط، وبالتـا ا فاض مستوى التكاليف الثابتة.

- جانب الإنتاجية : جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصـول (UA) متقاربة بـ البنوك طيلة فترة الدراسة، وهو ما يعكسه تقارب معدلات العائد وأسعار الفائدة ا طبقة هذه البنوك، كما يعكسه عدم تنوع ا فظة ا صرفية وغياب سوق مـا حقيقي تتنافس فيه البنوك ا زائرية.

- جانب الرافعة ا الية : يظهر مؤشر الرافعة ا اليـة (EM) مدى اعتماد البنك على أمواله ا اصـة ويـل أصـوله، وبالتا مدى ا خاطرة بأموال الغـ اسـتثماراته وتـ الدراسة أن بنك الـ كة ا زائري أقل اطرة مقارنة بـالبنوك الأخرى، وهو ما يعكسه ويؤيده مؤشر إنتاجيـة الأصـول (UA) (إذ أن العلاقة النـشاط ا ـصر بـ ا خـاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية) حيث حقق بنك الـ كة إنتاجية ضعيفة نسبيا مقارنة بالبنوك الأخرى.

ا صادر والإحالات :

* C:Capital Adequacy (كفاية رأس ا ـال), A: Assets Quality (جـودة الأصـول), M: Management Quality (كفـاءة الإدارة), E: Earnings (ا كاسب), L: Liquidity (السيولة), S: Sensitivity of market risk(حساسية اطر السوق).

** ROE: Return On Equity.

*** EVA: Economic Value Added.

- [1] يع البيانات التطبيقية عها من تقارير النشاط وميزانيات وجدول حسابات النتائج للمصارف ل الدراسة.
- [2] Mona J. G , Dixi L M managing Financial Instution Asset / Liability approache Part 5. Chapter 22 Page 647-670
- [3] طارق عبد العال اد: تقييم أداء البنوك التجارية " ليل العائد وا خاطرة" الدار ا امعية الإسكندرية مصر 1999 ص: 143 ـ 190.
- [4] Djamal-Eddine Ghaicha La Rentabilite Bancaire en Algerie Syntheze tire de these de magester en sciences economiques. " Les conditions de rentabilite bancaire." 1997 Universite D'Oran.
- [5] أبو الفتوح علي فضالة: التحليل ا ا وإدارة الأموال دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع 1999 ص23.
- [6] Mona J.G , Dixi L M Ibid Page: 648.
- [7] Ibid. page :648.
- [8] من إبراهيم ا ندي أدوات الاستثمار أسواق رأس ا ال : الأوراق ا الية وصناديق الاستثمار الأكاد ية العربية للعلوم ا الية وا صرفية 1993 ص: 189 ـ 191.
- [9] طارق عبد العال اد مرجع سابق صفحة 77.
- [10] Mona J.G , Dixi L M Ibid Page: 662 -663
- [11] Dennis Hyemura , EVA : A top down Approache to risk management The journal of Lending and credit risk management , Feb:1997 P (40-47) (تر ة لة الدراسات ا الية وا صرفية ا لة6 العدد 4 الأكاد ية العربية للعلوم ا الية وا صرفية. الأردن 1998.)
- [12] التعليمة رقم: 74/94 بتاريخ 29 نوفم 1994 ا تعلقة بقواعد تس البنوك وا ؤسسات ا الية بنك ا زائر.

رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى

عبد ا حـ ـارم - جامعـة ورقلـ ـة

هيد : عندما أعلنت الإدارة الأمريكية "ا رب على الإرهاب " ال تعد أو حروب الألفية الثالثة ،فعلت ذلك معتقدة أ ا تبلغ البشرية ء البشارة ال تنتظرها منذ مطلع التاريخ .فهو أراد أن يقول أن ا رب هي الرسالة التار ية للولايات ا تحدة الأمريكية منذ نشأ ا ، باعتبارها أمة قامت أساسا على ا روب ، ولا كن ا أن تستمر هيمنتها على العا إلا وض ا روب ا ارج.

وبذلك حدد بوش الابن مص الأمريكي الداخل ا يتحقق له من إ ازات حربه على الإرهاب ،وهي معركة لن تنتهي غضون سنة أو سنت ،بل وضع ا حدا يتجاوز حـ السنوات الثما ال كن أن ضيها البيت الأبيض حال إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية سنة 2004.

الكلمات ا فتاحية : الإدارة الأمريكية- الإرهاب- آسيا الوسطى- ا اسر الأك - الرابح الأك - أحداث 11 سبتم - العا الإسلامي- أفغانستان.

إن الأسئلة ا طروحة : أمام ا لاحظ هي:

- هل يستلزم هذا الإرهاب ا نتشر حاليا بكثرة وبشكل يومي هذه ا رب ؟ وضد من تشن ديدا؟

- هل تشن ضد ا اهدين الأفغان "ا دافع عن ا رية " با فهوم الأمريكي سابقا والذين "إعدادهم" للحرب ضد الا اد السوفي بالوكالة مدارس السي .أي .ايه؟ أم ضد حركة طالبان ال جاءت ا إ السلطة كل من الولايات ا تحدة وحلفاؤها من الباكستاني ؟ أم ضد العا الإسلامي ،الذي وصفه بعضهم الغرب بأنه العدو ا ديد ؟

من وجهة النظر هذه، فان موقف الرئيس بوش بشأن ا رب يدخل ضمن منطق معد نظرية صدام ا ضارات صامويل هانتينغتون، حـ وإن نفى ذلك باستمرار[1].

إن اللحظات ال ر ا الإنسانية الآن حا ة تاريخ القرن ا ادي والعشرين. فا رب ا تمية ضد الإرهاب وال تتمحور حول ا طر الإسلامي كما يدعون، كان على الأمريكي أن يفتشوا عن الأسباب والدوافع ال قادت إ أحداث 11ايلول/سبتم ، والعمل على إزالتها.

وهكذا هيمنت أجواء ا رب الأمريكية على "الإرهاب " من خلال عملية حشد ا يوش ال قامت ا حكومة الولايات ا تحدة الأمريكية واتباعها الدوليون، وهي أك عملية حشد قامت ا حكومة الولايات ا تحدة الأمريكية بعد حرب ا ليج الثانية / وأك عملية حشد عسكري دو منذ حرب الفيتنامية .وواضح من عملية ا شد الضخمة ،ا عززة بكامل أنواع الأسلحة، أن الولايات ا تحدة مستعدة وض حرب طويلة، لا لتوجيه ضربة عسكرية ، ضد ا نظمات الإرهابية ذات البعد العا ي، والدول الراعية ا فقط، وإ ا ضد الدول ا عادية للولايات ا تحدة أيضا، وال لك أسلحة دمار شامل وتنتجها

وكان الرئيس بوش أعلن وقت سابق، أن الذين اختاروا ا رب ضد الولايات ا تحدة اختاروا حتفهم ...وأردف أن الانتصار على الإرهاب لن يتحقق معركة واحدة ، ولكن من خلال سلسلة من الأعمال ا ا ة ضد ا نظمات الإرهابية ومن يؤوو ا ويدعمو ا وتعت السياسة والعسكرية الأمريكية أن الولايات ا تحدة تواجه "الإرهاب " أي كل أشكال "التمرد والتهديد" الذي يشكل ديا جديا للاستراتيجية الأمريكية الساعية إ بناء نظام عا ي جديد و ديد دور الولايات ا تحدة هذا النظام الدو ، بداية القرن ا ادي والعشرين ويتطلب هذا استبدال عقيدة الأمن القومي ال كانت تقوم على مناهضة الشيوعية، بتب استراتيجية حرب جديدة للقرن ا ادي والعشرين، حيث بدأت هذه الاستراتيجية ترتسم خطوطها العريضة الأفق، وإن كانت التفاصيل كلها غ معروفة بعد.

وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة أسس هي: ا ذهب الإستراتيجي الأمريكي : أي استخدام القوات الأمريكية دمة ا صا الوطنية، ومن ضمنها العمليات ا شتركة مع ا لفاء وكذلك بسط النفوذ والسيطرة العا ية، أو القدرة على نشر قوا ا أينما كان، و أي وقت كان و أية ظروف. وأخ ا التفوق الدائم، أو ء آخر اللجوء إ العلم والتكنولوجيا وا صادر الاقتصادية من أجل ضمان التفوق الدائم للقوات الأمريكية وإذا كانت الإدارات الأمريكية استخدمت ا ذهب العسكري دوما كأسلوب من أجل توظيف القوة العسكرية دمة مصا وأمن أمريكا[2]، فان الإدارة الأمريكية ربطت بشكل وثيق ب ا صا الوطنية الأمريكية وب ادعاء الدفاع عن الد قراطية أو خوض ا رب ضد ما تسميه الإرهاب، الذي ول إ ا اجس الرئيس للسياسة ا ارجية الأمريكية بعد اعتداء يوم 11ايلول /سبتم

.وتعا الولايات ا تحدة من ا رح النازف الناجم عن ضرب مركز التجارة العا ي ووزارة الدفاع الأمريكية والذي يشكل بكل تأكيد انقلابا عا يا.

فمن الآن فصاعدا، سيتغ وجه الكرة الأرضية ولن يعود العا أبدا كما كان، و د الإدارة الأمريكية بكل أركا ا مصدرا لتهديد الإم اطورية الأمريكية ا ديدة. ولا شك أن الإرهاب هو العنف ا ضاد للعنف ا عو ، أي العو ة ا ضادة، لعو ة العنف ال ابتدأ ا الولايات ا تحدة حرب ا ليج الثانية، وهي بالأساس من ابتكار الولايات ا تحدة ونتاج سعيها لأن تكون مركز العا ، بوصفها إم اطورية تريد قيادة العا وهي حاملة ا شعل الأخلاقي والسياسي والعسكري للقانون والقوة...

ا رب ضد الإرهاب هي ا دخل رب أ ل تريد الولايات ا تحدة خوضها لصوغ مستقبل التوجه ا يوسياسي لآسيا الوسطى. و هذا السياق سوف تكون أفغانستان مسرحا ذه ا رب، حيث تندفع الولايات ا تحدة الأمريكية و ا صا الاقتصادية الكامنة آسيا الوسطى، بعد أن صار ينظر إ موقع أفغانستان الاستراتيجي على أنه منفذ مهم لتوسيع النفوذ الأمريكي و آسيا الوسطى، أو للسيطرة على الاحتياطات ا ائلة من النفط والغاز ر قزوين ونقلها إ السوق الدولية.

كان الصراع على الثروات البترولية هذه ا نطقة هو ا دخل الذي ركت من خلاله السياسة ا ارجية الأمريكية هذه ا نطقة ففي عام 1994 وقعت أذربيجان اتفاقيات حول استخراج البترول مع ا شركات أمريكية وبريطانية حول ا رف القاري داخل مياه ر قزوين ا قابلة لشواطئها، وهي الاتفاقيات ال لت ثلاثة حقول كب ة وقدرت قيمتها ب 74 مليار دولار.

وقد عارضت روسيا هذه الاتفاقيات وقالت أ ا تتعارض مع الوضع القانو لبحر قزوين ال ترفض روسيا التعامل على أنه رمغلق، بل ة مغلقة ولا ضع للقانون الدو واتفاقية الأمم ا تحدة لعام 1982م ا اصة بالبحار / ومع هذا أن الاتفاقيات ال وقعتها أذربيجان تعد غ قانونية و ب الرجوع فيها لباقي الدول ا مس ال من حقها ا طالبة بنصيبها فيها[3].

وامتد ا لاف ب روسيا والولايات ا تحدة ا نطقة حول مسار خط الأنابيب لنقل النفط من ر قزوين إ الأسواق العا ية، وقد استخدمت الولايات ا تحدة هذا ا ال أداة ا ساعدات والقروض ا الية. فاقترح السيناتور بوب لفينجستون رئيس نة الاعتمادات جلس الشيوخ الأمريكي عام 1998 توف اعتمادات من موازنة الدولة د خط أنابيب النفط من باكو إ ميناء جيهان التركي وهو ا شروع ا نافس شروع نقل النفط الأذربيجا ع أراضي روسيا ...[4]

و كن القول أن مصا شركات البترول الأمريكية قد شكلت ضغطا متزايدا على الإدارة الأمريكية البوشية للقيام بدور قيادي أكثر فاعلية دول جنو القوقاز وآسيا الوسطى. ووضع ا للون الأمريكيون ا هتمون ذه ا نطقة من زاوية ا شروعات البترولية التوصيات التالية :[5]

1)- دي كل ا اولات الروسية عل منطقة ر قزوين خاضعة لنفوذها ورغبتها وجود نظام شرعي عام ر قزوين والدفاع عن ا طلب الأذربيجا –الكازاخستا بتقسيم ر قزوين إ مناطق اقتصادية

2)- الدفاع عن ا مارسات الاقتصادية العادلة رغم نشاط الشركات الغربية ا نطقة

3)- الدفاع عن خيار الأنابيب ا تعدد

و كن القول أن الولايات ا تحدة الأمريكية تريد من خلال خوض حر ا أفغانستان قيق موعة من الأهداف : أو ا القضاء على ا صادر الرئيسية للإرهاب الدو ، وهو أحد أولويات ا رب الأمريكية، خصوصا القضاء على تنظيم القاعدة و اعتقال أو قتل أسامة بن لادن، واستئصال ظاهرة "الأفغان العرب" الذين يشكلون خطرا على الوجود الأمريكي ا ليج وعلى ا صا الأمريكية كل أصقاع ا عمورة .

كما أن من أهداف ا رب الأمريكية استهداف إبعاد أو إسقاط حركة طالبان عن السلطة أفغانستان، واستبدا ا بنظام موا للغرب، على الرغم من أن الولايات ا تحدة الأمريكية هي ال دعمت منذ البداية، دف إزاحة قوى "الإسلام السياسي"عن السلطة وا تمثلة أحزاب "ا اهدين "ا تكونة من الإسلامي ا عتدل بقيادة برهان الدين ربا وقائده العسكري ا د شاه مسعود (الذي اغتيل 9 أيلول/سبتم 2001)، والذين ثلون طرفا إسلاميا معتدلا افظ على تواصل "ا ركة الأفغانية ا ديثة " مع التشكيلات الإسلامية التقليدية كالإخوان ا سلم و الف أصو بقيادة قلب الدين حكمتيار الذي سد مشروعا إسلاميا راديكاليا .

عقب ا يار الا اد السوفي وحرب ا ليج الثانية انقلب السحر على الساحر، ذلك أن الولايات ا تحدة الأمريكية وأطراف عربية دعمت حركة الإسلام السياسي، إذ برز مظهر جديد احتجاجي مناهض للسياسة الأمريكية ا نطقة ومساند للعراق. وقد وجد هذا الإسلام السياسي الراديكا ا ناهض للغرب وللدول العربية الصديقة له، سندا قويا ا معية الإسلامية الباكستانية و حكمتيار والثري السعودي ا نشق أسامة لادن، والذين أصبحوا ينادون يعا با هاد ضد الأمريكي .

وكانت هناك مصلحة مشتركة أمريكية مع ا يش الباكستا ، الذي سد ا صا العليا للأمة الباكستانية الإطاحة بقلب الدين حكمتيار، الذي تربطه علاقة شروع ضياء ا ق لإقامة "دولة إسلامية ك ى " والذي كان لك ورقة "الأفغان

العرب" الذين شاركوا القتال ضد الغزو السوفي لأفغانستان. و حالة تسلمه السلطة كابول كان حكمتيار سيعمل على تثوير ا الة الإسلامية باكستان نفسها، بل ر ا سيعمل على إحياء مشروع "باشتونستان" الذي قاتلت القبائل الباشتونية لإقامته ضد بريطانيا وضد ا ند قبل وقت طويل من وجود باكستان نفسها، إذ ثل الباشتون حاليا 9% من سكان باكستان البالغ هددهم و 120 مليون نسمة.

إضافة إ ذلك كانت باكستان شى على الدوام وجود حكم قوي كابول ، فكيف إذا كان حكما قويا بقيادة حكمتيار ا تشدد الذي يرفض إنصاف ا لول ، والذي ينتمي إ اثنية الباشتون ال هي لة القومية الغلبة أفغانستان .وكان وجود حكم باشتو قوي مصدر توتر مزمن ب باكستان وأفغانستان، لأن وجود حكم باشتو قوي داخل الأراضي الباكستانية من لفات تقسيم ا دود العهد ا يطا ال أملاها الصراع الروسي - ا يطا ، كان عل إسلام آباد تنظر باستمرار و حذر إ احتمالات ولادة نزاعات باشتونية انفصالية داخل باكستان نفسها و ديدا الإقليم الشما الغر ا دودي حيث يقطن الباشتون

وكانت الولايات ا تحدة الأمريكية أيدت حركة طالبان ، وسياسا ا أفغانستان أملتها سياستها النفطية .فالتقو الأمريكي ركة طالبان أ ا حركة أصولية صارمة عنيفة بعض الأحيان، إ ا تلفة عن ا ركات ا ماثلة أفغانستان وا نطقة العربية ، وال لديها برنامج سياسي طموح وأ ي يشكل قوة ضغط لا تمله واشنطن .وكانت الولايات ا تحدة الأمريكية تنظر بإ ابية إ حركة طالبان لكو ا لا تدعو إ تصدير الإسلام السياسي ولا إ ثورة إسلامية .كما أن الأمريكي قلقون من إيران ، ليس بسبب مزاعمهم حول دعم إيران لـ"الإرهاب" فحسب إ ا أيضا وضها ا نافسة مع باكستان على النفوذ آسيا الوسطى لذا ساعد الأمريكيون باكستان على مد نفوذها أفغانستان. ومهما يكن من أمر، فان السياسة الأمريكية أفغانستان تقوم على تطبيق وصفة أرامكو الثلاثينات: أصولية إسلامية وقبائل ونفط[6] .

ومن هنا نفهم أن واشنطن يكن ا مشكل أن تقبل كم إسلامي افغانستان يقوم بأعمال تنتهك حقوق الإنسان، ولكنها لا تقبل كم يهدد ا صا الأمريكية أو يعارض نزعة ا يمنة الأمريكية .غ أن الولايات ا تحدة الأمريكية لا تقبل أن تستخدم أراضي افغانستان منطلقا مارسة أعمال عدوانية ضدها، بعدما امتنعت حركة طالبان عن تسليم الأمريكي بعض "الأفغان العرب" و مقدمتهم أسامة بن لادن الذي تعت ه واشنطن العدو رقم واحد ا.

إذا كانت حرب ا ليج الثانية لعبت دورا حا ا إعادة التعبئة للقوات ا سلحة الأمريكية ،وبررت ا فاظ على ا وازنات العسكرية ا رتفعة وشرعية ا فاظ على القواعد العسكرية الكونية للولايات ا تحدة، أي الشبكة الدولية لقوا ا ساحة، و ال كانت توجه ضد ما يسمونه "الدول ا ارقة " ال من ا تمل حسب زعمهم أن تشكل ديدا للتوازنات الاستراتيجية الإقليمية ،فان ا رب الأمريكية ا ديدة ضد الإرهاب، تندرج إطار استراتيجية إعادة تقسيم العا من جديد صلحة ا يمنة الأمريكية فعلى عكس إدارة كلينتون ال أعطت أولوية لدبلوماسية الاقتصاد، وتنفيذ استراتيجية دولية لي الية تتمحور حول العو ة الناجحة، فان إدارة الرئيس كلينتون أعطت أولوية لدبلوماسية الاقتصاد، وتنفيذ استراتيجية دولية لي الية تتمحور حول العو ة الاقتصادية القائمة على التكنولوجيات ا ديدة للإعلام والاتصال، فان إدراة الرئيس بوش تقوم بتنفيذ استراتيجية دولية لي الية تتمحور حول العو ة العسكرية ال دم مصا الف الشركات البترولية ولو ا ركبات الصناعية- العسكرية وا ارب و طط عسكري ومدني ا رتبط ا وال يتبوأ فيها ا راكز ا ساسة أمثال ديك تشي ، وكولن باول ودونالد رامسفيلد، وسواهم ن شغلوا مناصب أمنية رفيعة ا ستوى سواء وزارة الدفاع أو الاستخبارات خلال ا رب الباردة أو ا رحلة الانتقالية السوفيتية وا رب ضد العراق، فان هذه الإدراة نفسها هي إدارة حرب باردة، فهذه الإدارة تريد أن ضي أبعد بكث من حدود ا يمنة الأمريكية ا عروفة تقليديا. فقد حاولت ء سياسة القوة والسلوك الأحادي ا انب خلال الأشهر ا اضية أن نب العلاقات العسكرية الثنائية مع الص ، وتعيد النظر معاهدة ا د من الصواريخ الباليستية ا وقعة مع السوفيات عام 1972م، من خلال قرارها القاضي بتطوير نظام مضاد للصواريخ، والإعلان عن نيتها عسكرة الفضاء ورفض اتفاقية كيوتو للبيئة .

وجاءت أحداث 11ايلول/ سبتم ، لكي تعطي ذه الإدارة الأمريكية م را قويا للدخول ا رب ال تستهدف بناء نظام عا ي مب على اللعبة الأحادية للعلاقات ب القوى ، وملاحقة أهداف الثروة والقوة ا رتبطة دمة ا صا القومية الأمريكية الضيقة. والسؤال ا طروح اليوم ، هل هذه ا رب الأمريكية ا ديدة آسيا الوسطى تتعلق بالقضاء على الإرهاب ؟ أم هو ا رح الأمريكي النازف؟[7]

لقد استعادت آسيا الوسطى أ يتها الاستراتيجية و الاقتصادية عقب ا يار الا اد السوفي ، وهي ثل أسواقا هائلة لباكستان وروسيا، واكثر من ذلك ثل ثروات كب ة من النفط والغاز وا عادن الثمينة الأكثر أ ية العا .

وتأسيسا على ا صا الأمريكية النفطية ا نطقة وعلى نفوذها مواجهة الدور الروسي وح الإيرا ، ونظرا ا ثله أفغانستان من أ ية استراتيجية مركزية هذا الصراع الإقليمي، وض الولايات ا تحدة الأمريكية ومن معها من التحالف الدو ا رب ت لافتة "القضاء على الإرهاب" لكنه من الصعب فهم ما ري من استعداد ذه ا رب ال كانت أأفغانستان مسرحها الأول، من دون متابعة واقع ا صا الإقليمية و الدولية آسيا الوسطى، والشرق الأوسط .ففي هذه ا صا تتحدد هذه ا رب، وليس القضاء على الإرهاب فقط .

وكانت هذه ا صا دوما هي ال هد للحرب افغانستان ور ا علها طويلة، كان تكون بلا اية. وا رب الأمريكية آسيا الوسطى مشرعة للتدخلات الإقليمية والدولية اكثر من أي وقت مضى، إذا يعقد مؤ ر دو حول ديد ماهية الإرهاب، الذي دد بدقة التخوم الفاصلة ب الإرهاب وا قاومة ا شروعة للشعوب من اجل مقاومة الاحتلال و رير أوطا ا كما هي ا ال الشعب الفلسطي ، إذا صل تسوية إقليمية ودولية تنخرط فيها الولايات ا تحدة الأمريكية وباكستان، وروسيا وإيران وا ند من جهة أخرى .

إن افغانستان ثل عقدة استراتيجية مهمة بالنسبة لوسط آسيا (حيث أن أفغانستان على " اس حدودي "مع ست دول الص إيران باكستان تركمانستان أزباكستان، طاجيكستان) ومن ة ، ليس من ا صادفة أن التماس "ا غرا السياسي " عل هذا البلد(أفغانستان) على وم اثن من الاهتمامات الأمريكية الاستراتيجية: الأول فتح طريق إ آسيا الوسطى يكون بعيدا عن السيطرة الروسية ... والثا ، التحكم بالتوازنات الإقليمية – آسيا- هة مراقبة و القوة ثلاث دول . صنفته الدراسات ا ستقبلية الأمريكية بـ"الدول ا صم "، وهي: الص ، روسيا، وا ند .

أما حول ا ضاعفات ال ستحملها ا رب الأمريكية افغانستان، فان كبار ا لل الاستراتيجي يؤكدون أن أحداث 11 أيلول فتحت الباب على مصراعيه أمام الوجود العسكري الأمريكي ا تزايد وغ ا دد بأي وقت تلك ا نطقة. يعد الأمر ينبع من مواصلة ا رب افغانستان فحسب، بل من الاتفاقية ا ديدة ال وقعتها واشنطن حديثا بشكل خاص مع أوزباكستان، وال تسمح بوجود عسكري أمريكي هذه الدولة التابعة لآسيا الوسطى. فهذه الاتفاقية توفر للأمريكي استخدام القواعد العسكرية والتسهيلات اللوجستية هناك، و هد الطريق أمام استمرار الوجود العسكري الأمريكي منطقة آسيا الوسطى لزمن طويل ولا يستثن نشر قوات أمريكية بشكل دائم هناك، اصرة ازدياد ا يمنة السياسية ا شتركة للص وروسيا تلك ا نطقة.

لذلك، فان الأ ية "ا يوسياسية " رب الولايات ا تحدة أفغانستان هي وضع موطئ قدم منطقة آسيا الوسطى يوفر ترسيخ الوجود العسكري فيها. فهذا الوجود يعمل على إفساد أول تضامن صي –روسي للهيمنة على آسيا الوسطى و فز على بداية حدوث تقارب ب موسكو وواشنطن، وهو ما قق بالفعل .

ولا شك أن ا قائق الد غرافية والاقتصادية ستحمل ا زيد من التأث ات خلال السنوات العشرين ا قبلة على الواقع ا هم لآسيا الوسطى عا السياسة وا غرافية الاقتصادية بغض النظر عن ا رب افغانستان . وهذا ما دث الآن على و أكثر و ا هو متوقع وضمن ظروف تلفة. فمضاعفات ا رب سيكون ا أبعاد واسعة على أوزباكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وكازاخستان، وقرغيزيا أمام احتمالات زيادة واشنطن ساعد ا و ار ا ووجودها العسكري والدبلوماسي بعد انتهاء الأعمال العسكري أأفغانستان .ولقد اصبح للوجود العسكري الأمريكي أفغانستان مردوده ا باشر على آسيا الوسطى و ر قزوين ا يع تغي الكث من ا سابات وا وازين ا اصة ستقبل هذه ا نطقة ثروا ا. وذلك بالدفع و إ اد توازنات جديدة تصب غالبيتها معادلة ا صا الاقتصادية ا وهري للولايات ا تحدة، و التأث النفسي ا تعلق با يبة ال تليق كانة القوة العظمى الوحيدة العا [8].

إن ا اسر الأك الأول من هذه ا رب هو بلا شك باكستان، لأ ا تار يا تسعى لتام عمق استراتيجي افغانستان، كنها من تعزيز مكانتها الاستراتيجية ا نطقة لتعويض اختلال التوازن القائم صلحة جار ا اللدود ا ند، لا سيما أن افغانستان وقفت إ جانب ا ند ضد استقلال باكستان عام 1947م. فتمركز القوات الأمريكية أفغانستان، ومنحها كل التسهيلات ال ية وا وية والبحرية لغزو افغانستان ، يهدد وحدة واستقلال باكستان بأكملها، أن نقل يعرضها إ التفتيت العرقي والاث والطائفي الدي . وا اسر الأك الثا من هذه ا رب هو إيران أيضا .وينبع ا وف الإيرا من واقع أم تفسح هذه ا رب للولايات ا تحدة السيطرة على أهم عقدة للمواصلات قلب (آسيا وافغانستان) ووصول تلك السيطرة بشكل مباشر إ قلب منطقة النفوذ الروسي التقليدي فيه، وكذلك ا رب الأمريكية افغانستان وال أكدت وت ة الا دار التار ي للنفوذ الروسي آسيا الوسطى. فروسيا لا تريد أن تكون القوات الأمريكية والأطلسية مرابطة على حدودها ا نوبية باكستان وافغانستان.

إن آسيا الوسطى هي ا نطقة الأكثر أ ية من الناحية الاستراتيجية لروسيا وكانت السيطرة الروسية عليها العامل الأساسي إعطاء روسيا القدرة على السيطرة على نصف

القارة الأوروبية ،وعلى مد نفوذها إ أجزاء متعددة من الشرق الأوسط وشرق آسيا. ومن هنا ينبع ا وف الروسي من خسارة موسكو نفوذها آسيا الوسطى صلحة الولايات ا تحدة الأمريكية وما ا رب الأمريكية افغانستان إلا حلقة من حلقات الانسحاب الروسي من الفضاء ا نو للا اد السوفي .

أما الرابح الأك من هذه ا رب فهي إسرائيل ال ارس إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطي وتستغل أجواء هذه ا رب لشن حرب إبادة اعية على ا دني ، وعلى إعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، وتقويض هذه السلطة نفسها وبالتا فرض الشروط الأمريكية الصهيونية لتصفية قضية فلسط . و ذلك ذروة الإرهاب ا يفه من قوة عسكرية غا ة وعدوانية قد تستطيع احتلال الأرض نئ من العقاب.

أما ا ند فلها مصلحة مباشرة دعم الولايات ا تحدة الأمريكية هذه ا رب افغانستان لان ا ند تعت وفقا للجيوسياسية أن غالبية الغزوات ال تعرضت ا تار ها جاءت من افغانستان كمركز انطلاق، سواء كانت غزوات مغولية أو فارسية أو إسلامية. كما أن ركز القوات الأمريكية باكستان يقود إ القضاء على الثوار الإسلامي كشم ضمن إطار القضاء على بؤر الإرهاب حسب ا فهوم الأمريكي الشائع .

إن باكستان ستدفع غاليا ن اصطفافها على اصرة إيران بهة ت السيطرة الأمريكية، (من ا نوب ا ليج حـ الشمال، وافغانستان حـ ر قزوين)[9].

وأما روسيا فتعت ا اسر الأك الثالث من أرضية استراتيجية أمريكية هذه ا رب على آسيا الوسطى ،وقد د باشتون باكستان أنفسهم وضع سيشعرون فيه أن مستقبلهم ا قيقي هو افغانستان اكثر من امع السندي والبنجابي باكستان .كذلك فان هذه ا رب قد تقود باكستان إ تفجر الأوضاع داخلها ب ا ؤسسة العسكرية ا اكمة وب بقية الشعب الباكستا الرافض للوجود العسكري الأمريكي، وب السنة والشيعة باكستان نفسها . والصراع ب السنة والشيعة لن يهدأ إذا استمرت ا رب وشعرت إيران باتساع الطوق ا يوسياسي ا ضروب عليها .

ستظل افغانستان وكل منطقة آسيا الوسطى مسرحا للحرب ب الولايات ا تحدة الأمريكية وشريكتها باكستان وتطلعا ا إ زون الثروات آسيا الوسطى من ناحية، وب الشعوب ا تمردة على قواعد العو ة الأمريكية من ناحية ثانية. فا رب الأمريكية ا ديدة ال يعول عليها الرئيس بوش كث ا سوف تؤول إ الفشل الذريع ولا يبدو أن إدارته مدركة لذلك لان الإستراتيجية ا يمنة الأمريكية القائمة على عو ة العنف واستخدام القوة العسكرية الأمريكية الغا ة لتركيع الشعوب والأمم، هي ال سينجم عنها حتما وجود قوى مناهضة ومقاومة ا.

إن الولايات ا تحدة الأمريكية هذه ا رب الأو القرن ا ادي والعشرين تس و مزيد من استجلاب العنف ا ضاد، لأن ف كة الأهداف، وإنزال العقوبات الرهيبة على العراق، والتغطية على جرائم إسرائيل ودعم إرها ا ا رم إدراجه القاموس الأمريكي ، ستكون نتائجها بلا أد شك كارثية على الولايات ا تحدة ومن يساندها.

فا طلوب الآن هو أن تصبح السياسة الأسلوب ا ضاري السائد ل ا عضلات الإقليمية والدولية بدلا من استخدام القوة العسكرية طريقا مفضلا ل ال اعات، وأن تقر الولايات ا تحدة الأمريكية بادئ العدالة، والتكافؤ العلاقات الدولية، و توزيع الثروة، و ا اذ القرارات ال م سكان ا عمورة تمع .

الإحالات :

[1] صامويل هانتينغتون زمن حروب ا سلم لة نيوز ويك العربية العدد 81 .2001/09/25 ص 48
[2] ميشال بوعنون امريكا التوتاليتارية ، ت عرفة جليل –دار الباقي ط1 2002
[3] توفيق ا دي –الصراع على اسيا الوسطى لة سترون ......عدد 75 .1998/9 ص 23
[4] نفس ا رجع
[5] مرجع سابق
[6] مد سعد ابو عامود ولات السياسة الامريكية لة السياسة الدولية عدد 147 يناير 2002 ص 96
[7] فريد هاليداي ساعتان هزتا العا 11 سبتم :أسباب ونتائج .ت عبد الإله النعمي دار الباقي طبعة الأو 2002 ص 26
[8] مرجع سابق ص 24
[9] ا د إبراهيم مود .الإرهاب ا ديد الشكل الر ي للصراع ا سلح . لة السياسة الدولية .... الأهرام العدد 147 .يناير 2002 ص 45

ا راجع ا عتمدة :

1-فرايد هاليدي ، ساعتان هزتا العا 11 سبتم : أسباب و نتائج ، ت. عبد الإله نعيمي . دار الساقي. الطبعة الأو 2002 .
2- ميشال بوعنون ، أمريكا التوتارية، ت . عربة خليل ، الطبعة الاو 2002

3- توفيق ا دي . صراع على آسيا الوسطى. لة الشرق الأوسط. العدد 75 . سبتم 1998
4- مد سعيد أبو عمود . ولات سياسية أمريكية . لة السيلسة الدولية. العدد 47 . يناير 2002
5- أ د إبراهيم مود . الإرهاب ا ديد الشكل الرئيسي للصراع . لة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام العدد 147 يناير 2002

أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة

دبون عبد القادر – جامعة ورقلة
debboune@yahoo.fr

سويسي ا واري – جامعة ورقلة
Souisi.houari@caramail.com

ا لخص : أفرزت الإصلاحات الاقتصادية ا طبقة ا زائر، ال كانت تستهدف ا ؤسسة الاقتصادية با صوص، باعتبارها ا عيار الذي يع عن حقيقة تطور الاقتصاد الوط ، نتائج تؤثر على هذه ا نظمة، سواء كانت هذه النتائج سلبية أو إ ابية، مباشرة أو غ مباشرة، داخلية أو خارجية عن طريق التأث على الوظائف ال تقوم ا كالوظيفة الفنية (الإنتاج) والوظيفة ا الية والوظيفة الاجتماعية (ا وارد البشرية) .

وباعتبار وظيفة ا وارد البشرية ا ؤسسة، الوظيفة ال تقوم بتزويد وترقية عامل إنتاجي مهم وهو الفرد، فإ ا تسعى دوما إ استثماره من أجل قيق مستوى عال من الإنتاجية وهو ا دف ا طلوب الذي تسعى إليه ا ؤسسة، ومن خلال هذا تلبية رغبات الفرد العامل . و ا أن ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية تعيش يط يتميز باللااستقرار، فإ ا هي الأخرى تتفاعل مع هذا التغ وخاصة الوظيفة البشرية حيث كن التأث على ا ستوى الداخلي، وعلى مستوى ا يط ا ارجي.

الكلمات ا فتاح: الإصلاحات ، ا وارد البشرية ، دوران العمل ، القدرة الشرائية.

هيد : لا شك أن الإصلاحات ا يكلية الأخ ة(ا وصصة)، ال مست بصفة خاصة ا ؤسسة الاقتصادية، مت عنها آثار تلف من حيث طبيعتها فقد تكون آثارا داخلية وخارجية، أو تكون آثارا سلبية و إ ابية، كما كن أن تكون آثارا مباشرة و غ مباشرة، والدارس ذه الآثار له أسباب وم رات دراسة نوع وطبيعة كل منها.

ونظرا للتطور الذي شهده الفكر التسي ي للمؤسسة، فبعدما كان ينظر ذه الأخ ة البداية على أ ا نظام مغلق لا يتفاعل مع ا يط ا ارجي، وأ ا تستطيع النمو بغض النظر عن التطورات ال دث خارج ا ؤسسة، ومع الوقت أثبتت الأحداث والدراسات ا تخصصة ال تسي ا ؤسسة أن هذه الأخ ة لا كنها الاستمرار ما تتفاعل معه. بذلك اعت ت ا ؤسسة الاقتصادية نظاما مفتوحا يتكون من عدة أنظمة جزئية تتفاعل فيما بينها وتسعى إ قيق أهداف من شأ ا أن تساهم قيق الأهداف العامة للنظام.

وعلى غرار هذا ا فهوم فا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية تندرج هذا السياق والدليل على ذلك أ ا كل مرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادي إلا وكانت معنية به. و ا أن وظيفة ا وارد البشرية ا ؤسسة تعت نظاما جزئيا مفتوحا هو الآخر يتفاعل مع يطه، فإ ا هي الأخرى كانت معنية ذا الإصلاح من حيث التأث ، وهو ما سوف نتناوله من خلال التطرق إ دراسة الآثار وتقسيمها إ آثار داخلية وخارجية حسب ا فهوم ا ديث للمؤسسة ووظائفها.

I- الآثـ ـار الداخليـ ـة:

تزداد أ ية وظيفة ا وارد البشرية دى توسع وك حجم ا ؤسسة، ذلك لأن نشاط هذه الأخ ة يك ، وبالتا تلح الضرورة على وجود إدارة تم بالفرد العامل داخل ا ؤسسة، كما تساهم تنمية مهام الإدارات أو الوظائف الأخرى، لذلك فإن مهام وظيفة ا وارد البشرية تتعقّد وتصبح أكثر عرضة للتأثر ا ري حو ا.

ولعل الإصلاحات الاقتصادية ا طبقة ا زائر أثرت على هذه الوظيفة فكانت التأث ات داخلية ص الفرد وا ؤسسة على السواء. وهو ما يتم التطرق إليه باعتبارها الأثر الذي يظهر جليا ا ؤسسة بصفة مباشرة أو غ مباشرة من جهة وبصفة سلبية أو إ ابية من جهة ثانية.

I – 1 ارتفاع معدل دوران العمل:

قبل التطرق إ تطور مستوى معدل دوران العمل ب تعريف هذا ا ؤشر، وهو يعبر عن التغ ا اصل عدد الأفراد العامل ا ؤسسة خلال فترة زمنية معينة (1) . وهذا التغ العدد صل بلا شك بسبب حالات إحلال وترك ا دمة ا ؤسسة، ويعت هذا ا ؤشر من ا ؤشرات ا امة ال

تستخدم قياس مدى فعالية سياسات وبرامج نظام ا وارد البشرية ا ؤسسة .

و كن أن تكون حالات ترك ا دمة بسبب الظروف التالية (2) :

1_ الاستقالة من العمل بسبب عدم القناعة بالاستمرار العمل ا ؤسسة؛

2_ إ اء ا دمة من قبل الإدارة سواء بصيغة الفصل أو الاستغناء؛

3_ إيقاف الفرد عن العمل لفترة زمنية ددة (حالة التعاقد)؛

4_ الإحالة إ التقاعد بسبب بلوغ السن القانونية؛

5_ التسريح أو الفصل بسبب خطأ ارتكبه الفرد العامل، أثّر على ا ؤسسة.

وتتعدد مقاييس حساب معدل دوران العمل حسب حالة التغ ، فهناك من يستعمل معدل دوران العمل بالنسبة للعمال ا عين ، وذلك عن طريق ا قياس التا (3):

$$\text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{عدد العامل ا عين خلال الفترة}}{\text{متوسط عدد العامل خلال الفترة}} \times 100\%$$

ومنهم من يستعمل ا قياس ا اص بالعمال تاركي ا دمة وذلك بالصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{عدد حالات ترك ا دمة خلال الفترة}}{\text{متوسط عدد العامل خلال الفترة}} \times 100\%$$

لكن هاذين ا قياس لا يع ان عن ا عدل ا قيقي لدوران العمل خاصة خلال فترات الانتعاش أو الكساد الاقتصادي، لأن هات ا الت تؤثران بشكل ملموس على حجم القوى العاملة ا ؤسسة.و سب ا قياس الذي مع هات ا الت (التعي وترك ا دمة)، عن طريق حساب متوسط حالات الترك والتعي خلال الفترة بالنسبة توسط عدد العامل لنفس الفترة، و يعبر عنه بالصيغة التالية (4) :

$$\text{معدل دوران العمل} = \frac{\text{متوسط عدد العامل ا عين والتارك للعمل خلال الفترة}}{\text{متوسط عدد العامل خلال الفترة}} \times 100\%$$

ويعت هذا ا عدل ا ؤشر الذي يصف حقيقة دوران العمل ا ؤسسة بصفة موضوعية ويؤخذ به كل الأوقات حالات الأزمة وحالات النمو. وبالنظر إ حالات الأزمة الاقتصادية ا زائرية ال مست ا ؤسسة، دها كل مرة تستهدف القوى العاملة ا ؤهلة ا ؤسسة إما بالتعي ا كثف واللاعقلا ا فتقد عاي الاختيار، وإما بالتسريح ا ماعي الذي لا يأخذ عيار الكفاءة والأقدمية.

ونظرا لكون ا ستخدم ملون ا ؤسسات أعباء ضخمة اوزت بعض ا ؤسسات ا زائرية نسبا كب ة من القيمة ا ضافة، بات من الضروري ترشيدها بعدما كانت استراتيجية التشغيل (قبل الإصلاحات الأخ ة ا تعلقة وصصة ا ؤسسات الاقتصادية) تتخذ على ا ستوى ا ركزي وبعد انتهاج ا وصصة كسبيل رج ا ؤسسة من الاحتكار العام، نتج عنه تسريح العمال بنسب كب ة و عاي لا تفيد ا ؤسسة والفرد العامل على السواء (5)، الأمر الذي أثر على استقرار العمالة داخل ا ؤسسة والذي بدوره انعكس على وظائفها الرئيسية ا الية والتقنية. و عا ة ذلك يتطلب من وظيفة ا وارد البشرية ا زيد من ا هود، لأن اللااستقرار هذا الذي سببه ارتفاع معدل دوران العمل مل ا ؤسسة بعض ا صاريف الضرورية، ال تنعكس خاصة ا دى القص على سعر السلعة أو ا دمة ا يؤثر على قدر ا التنافسية.

ومن ب التكاليف ال تتحملها ا ؤسسة بسبب ارتفاع معدل دوران العمل د :

1- تكاليف الإحلال أو التعي :

وهي التكاليف النا ة عن توظيف أفراد جدد باعتبار أن ا ؤسسة ا زائرية تشهد وا بعد التطه ا يكلي وا ا وبذلك تسعى إ توسيع نشاطها الاقتصادي حدود ا نافسة ا لية والدولية. وتتمثل هذه التكاليف : تكلفة الإعلانات، ا قابلات والاختبارات.

2- تكــ ـاليف التكوين:

وهي نا ة عن تعي أفراد أقل كفاءة وخ ة ا نصب ا وكل له، وبالتا وجب تكوينه من أجل الإدماج الفعلي هذه الوظيفة.

3- تكاليف الفصل أو الانتهاء من ا دمة :

وتتمثل أساسا العلاوات أو ا كافآت ا نح للأفراد ا سرح إطار ترك العمل الذي ضع لرقابة الإدارة للتقاعد ا سبق أو التسريح الإجباري الناتج عن تطبيق قوان ضع لتطورات اقتصادية كخوصصة ا ؤسسات، كما تشمل كذلك تكاليف أخرى مثل إعانات البطالة. كما أنه لابد من الإشارة أن نظام التعاقد الذي يز معظم ا ؤسسات الاقتصادية بدلا من ا نصب الدائم كن أن لق مشاكل تقييم الفرد حد ذاته.

ولا كن إغفال الآثار الإ ابية لدوران العمل وخاصة إذا كان الطرف الثا ا كون ذا ا ؤشر وهو الدخول إ ا ؤسسة يؤدي إ رفع مستوى الأداء الذي كّن ا ؤسسة تطبيق معدلات إنتاجية مرتفعة، وبالتا يؤدي إ استغلال الفرد بكل ما لديه من طاقات وشعور هذا الأخ بالانتماء الوظيفي ا ؤسسة من جهة، و امتلاك ا ؤسسة قدرة تنافسية ال استقطاب عنصر العمل من جهة ثانية، كما يساهم خلق نوع من التوازن القوى العاملة يعوض ا ؤسسة فقدا ا للأفراد العامل ، و كن استعراض الآثار الإ ابية والسلبية لدوران العمل ا دول رقم (1).

ومن خلال هذه الآثار كن القول أن ا ؤسسة ا زائرية تسعى جاهدة للحفاظ على مناصب الشغل قصد الرفع من أدائها الاقتصادي من جهة، وتنمية العنصر البشري من جهة أخرى. إذ يكتسب هذا الأخ من خلال ا دة ا قضاها ا ؤسسة خ ة وكفاءة عالية ، ح إن انفصل عنها. و وجود مؤسسات أخرى وخاصة الأجنبية منها، لا سيما وأن ا زائر تشجع الاستثمار الأجن ، يستطيع العامل الدخول إ هذه ا ؤسسات والاندماج فيها بفضل خ ته ومهارته.

I –2 قيق رضا العامل و انتمائهم التنظيمي للمؤسسة:

يعت استثناء العامل ا ؤسسة من التسريح بشكل ائي، إجراء يؤثر إ ابا على الفرد وا ؤسسة على السواء، فالتأث على الفرد يكون من جانب رضاه عن العمل الذي يقوم به وبالتا تنمية مشاعر الانتماء التنظيمي للمؤسسة، ا سيساعد على قيق الأداء الأفضل ا لأن الرضا عن العمل والانتماء التنظيمي يعت ان من ا عاي ال تب مدى ولاء الأفراد العامل ؤسستهم. والقصد من الرضا هو "ا الة النفسية ال يشعر ا الفرد وفقا لدرجة إشباع حاجته، فكلما زادت هذه الدرجة زاد الرضا" (6).كما تعرفه الدكتورة عايدة سيد خطاب: "يع الرضا الوظيفي عن السعادة ال تتحقق عدة الات تكون موضعا لرضا الفرد العمل أو عدم رضاه" (7).

وقد تكون للعامل ا ؤسسة ا زائرية موضع الإصلاح الاقتصادي هذه ا الة النفسية ا عبرة عن السعادة من جراء إبقائه و عدم تسر ه، ا ينعكس بالإ اب على معدلات الإنتاجية البشرية أو إنتاجية العامل، لأن رفع الإنتاجية من خلال تطوير الآلات أو الأجهزة و س أو تبسيط طرق العمل لا يكفي لوحده، ما يكن هناك اهتمام با وانب النفسية للعامل وجعله يشعر باهتمام ا ؤسسة به، وهو ا انب الذي تفتقد له معظم ا ؤسسات الاقتصادية ا زائرية، وهذا الاهتمام تترتب عنه آثار تتمثل :

- ارتفاع الإنتاجية؛
- س سلوك التعاون والانتظام العمل؛
- ا فاض معدلات التغيب؛
- التقليل من ا وادث وإصابات العمل؛
- نقص القلق الوظيفي؛
- التخفيف من حدة الصراع ب العمال.

ولعل هذا الإجراء (عدم تسريح بعض العمال) يساهم بداية الأمر إ التوجه و تلبية حاجات الأفراد العامل .

ونظرا للتطور الذي عرفته إدارة ا وارد البشرية للمؤسسة رؤيتها للأهداف ا خططة، فبعدما كان ا اهها اجتماعي وهو مراعاة ا صلحة الفردية، ح ولو كان ذلك على حساب ا ؤسسة، انتقل إ ا اه اقتصادي كمه معاي اقتصادية كتقليل التكلفة موازاة مع زيادة الإنتاجية، ع ذلك ب أن تكون أهداف وظيفة ا وارد البشرية اقتصادية أكثر منها اجتماعية (8). وهو التوجه الذي انتقلت إليه ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية، ففي مراحل الإصلاحات الأو (إعادة ا يكلة ا الية والعضوية) كانت تو الدولة اهتماما كب ا إ

الناحية الاجتماعية للعمال لدرجة وصلت فيها ا ؤسسة إ قيق خسائر مالية و الاستمرار مل تكاليف اجتماعية. وبعد دخو ا مرحلة جديدة تتعلق باستقلالية التسي أطلق العنان شيئا فشيئا لترشيد تكاليفها والتخفيف من الأعباء الاجتماعية، ومع تطبيق الإصلاحات الأخ ة ا تمثلة خوصصة ا لكية والتسي ، أين أصبح ينظر للفرد العامل على أنه استثمار وليس بتكلفة، لذا فحري التخلي عن الاستثمارات ضعيفة ا ردودية، وهذا فعلا ما نتج عن عملية ا وصصة ما يتعلق بالعمالة الزائدة عن حاجة ا ؤسسة، والذي ينجر عنه مفهوم يعرف أدبيات التسي بالانتماء التنظيمي، وذلك للعمال ا تفظ م.

ويع الانتماء التنظيمي عن استثمار متبادل ب الفرد وا ؤسسة باستمرار العلاقة التعاقدية (9)، وهو الشعور الذي س به الفرد العامل ا زائري الذي استث من التسريح أو الإحالة على البطالة، وهو ما يزيد فيه دافع الرغبة بذل طاقاته وإخلاصه للمؤسسة كنظام اجتماعي خاصة ظروف تناقص فرص العمل، وينتج عن ذلك تطابق ب أهداف الفرد وأهداف ا ؤسسة لا سيما أن بعض ا ؤسسات ا خوصصة أصبح جزء من رأ ا ا ملكا للعمال، وهذا ما علهم مستعدون لبذل جهود كب ة والقيام بأعمال تطوعية، و مل مسؤوليات إضافية. وعلى غرار هذا العامل الذي يؤثر على الانتماء التنظيمي هناك عدة عوامل أخرى تؤثر هذا الانتماء تنعكس شعور يتولد لدى الفرد العامل يعبر عنه اجات ب أن يلبيها ،و كن عرض هذه العوامل الشكل رقم (1).

تؤثر العوامل ا ارجية كظروف سوق العمل، وفرص الاختيار على درجة شعور الفرد بانتمائه إ ا ؤسسة، حيث كلما كان هناك رواج الظروف الاقتصادية وتعددت فرص العمل ا تاحة، كلما أدى ذلك إ ا فاض مستوى الانتماء التنظيمي، ومن جهة أخرى تؤثر أحوال الكساد وارتفاع البطالة وا فاض الفرص الوظيفية ا تاحة على مستوى الانتماء التنظيمي بالارتفاع.

وبالنظر إ تأث هذا العامل على انتماء الفرد إ ا ؤسسة، فالأوضاع الاقتصادية بعد تطبيق إصلاحات هيكلية على ا ؤسسة تبين وجود نسبة كب ة من البطالة نتجت عن تسريح العمال من مناصبهم، أما الفئة ا تسرح فإنه يتولد لديها الشعور بالانتماء والولاء ؤسستهم.

وتتعدد أوجه تأث ات العوامل ا تعلقة صائص الفرد العامل على الانتماء التنظيمي، فالعامل طول مدة ا دمة ا يقضيها الفرد ا ؤسسة يؤدي إ استثماره للوقت وا هد ا نظمة وتنمية العديد من العلاقات الاجتماعية داخل العمل، ومن جهة أخرى فا ستوى التعليمي قد يؤثر على العلاقة الإنتمائية بالارتفاع لا سيما أن الفرد ذو ا ستوى التعليمي العا غالبا ما يشغل مناصب عليا ا ؤسسة، وبالتا إحساسه بتحمل مسؤوليات يؤثر على أهداف التنظيم (*) عله يشعر بالانتماء إليه.كما تؤثر دقة وكمية ا علومات ا تاحة للفرد على فرص العمل ا ارجية على توقعات بارتفاع أو ا فاض فرص الاختيار بالنسبة للمؤسسات الأخرى وخاصة تلك ا تعيش نفس القطاع التنافسي.

ويتمثل العامل الثالث تأث ا صائص الوظيفية من خلال ا ا ودرجة التوتر، فتنوع ال الوظيفة والاستقلالية والتحدي والشعور بالأ ية وا سؤولية، كل هذا يرتبط إ ابيا بالانتماء التنظيمي وعندما تتسم الوظيفة بدرجة كب ة من التوتر والصراع فإن ذلك يؤثر سلبا على هذا الانتماء.

وهناك عوامل داخلية متعلقة ببيئة العمل كالأجور والتفاعل الاجتماعي للأفراد داخل ا ؤسسة ونوعية الإشراف وا شاركة ا اذ القرارات قق درجة مرتفعة من الانتماء التنظيمي.

وكل هذه العوامل تؤثر على الانتماء التنظيمي للعامل ا زائري اه ا ؤسسة ا يعمل ا فتولّد فيه الرغبة الاستمرار العمل، وإن قق ذلك فإنه يعمل جاهدا على أن يكون منتظما عمله، ويسعى إ بذل هود أك من أجل الرفع من أدائه.

I – 3 مشاركة العمال ملكية وإدارة ا ؤسسات الاقتصادية :

تعت ا شاركة عملية ا اذ القرارات، سواء كانت هذه الأخ ة قرارات إدارية تتخذ على ا ستويات العليا ا ؤسسة أو قرارات تنفيذية تتخذ على مستوى الوظائف التشغيلية أهم مرحلة من أجل الوصول إ الأهداف ا رجوة. وكانت ا زائر دوما وبصفة تدر ية وعن طريق الدخول مرحلة جديدة لإصلاح اقتصاد

ا ؤوسسة ا زائرية تسعى إ تضييق حجم ا اذ القرارات ا ركزية، وتوسيع نطاق ا اذ القرارات اللامركزية وال تكون عادة على مستوى ا ؤوسسة الاقتصادية، وذلك من أجل قيق أهداف كالرفع من ا عدلات الإنتاجية الذي يعت هدف استراتيجي يستطع الاقتصاد ا وجه البلوغ إليه (10).

ولن يكون توسيع مثل هذا النوع من القرارات فعالا ما تكن فيه فئة العمال طرفا أساسيا باعتبارها مالكة زء من رأ ال ا ؤوسسة أو العاملة فقط فيها، و كن تعريف ا شاركة ببساطة "بأ ا اح الإدارة للعمال أو من ينوب عنهم أن يكون م دور عملية ا اذ القرارات" (11).

ولكي تتب طبيعة هذا الدور هناك بعدين نتطرق ما تدور نطاق ا شاركة عملية ا اذ القرارات وتتمثل ا دى والتأث :

1- ا دى :

ويقصد به النطاق الذي يشارك فيه العاملون عملية ا اذ القرارات، وقد يكون ا دى أقل ما كن عندما يشارك هؤلاء القرارات ا باشرة أو الدنيا فقط وال مهم مباشرة، بينما يكون ا دى أك ما كن عندما يشارك العاملون القرارات الإدارية العليا. وللمؤسسة دور إعطاء العمال حق ا سا ة صنع القرارات ختلف مستويا ا و مكافأ م على الاقتراحات ا قدمة لتحس طرق العمل أو الرفع من الأداء أو فيض تكاليف التشغيل، وهذه التجربة طبقت بعض الشركات سنغافورة وبريطانيا والولايات ا تحدة الأمريكية وذلك بوضع برنامج للاقتراحات، حيث تطلب الإدارة من كل موظف أو عامل تقد عدد دد من الاقتراحات على مدار العام عادة ما يدور حول 10 اقتراحات، وقد نتج عنه سن ملموس فيما ص ا ودة والتكلفة (12).

وعلى غرار هذه التجارب فإن ا زائر هي الأخرى تسعى إ تطوير مشاركة العمال حل ا شاكل ال تواجه ا ؤوسسة وخاصة تلك ا تعلقة بالعمال نفسهم، حيث تتم ا شاركة ا ؤوسسة بواسطة مندو ا ستخدم الذين ينتخبهم يع العمال، كما ينتخب ا ندوبون بدورهم نة ا شاركة. ويك حجم نطاق مشاركة العمال ا اذ القرارات ا تعلقة بنشاطات ا ؤوسسة عندما تصبح مالكة زء من رأ ا ا. والشكل رقم (3) يب حالات ا شاركة القرارات من حيث ا دى.

2- التأث :

تزيد درجة تأث العامل القرارات ال تتخذ مستويات تلفة التنظيم كلما ح م با شاركة، أي أن يكون حجم إبداء الرأي والاستفادة من تقد ا قترحات كب ، وهذا يعت مؤشر على وجود قيادة د قراطية، وذلك من أجل ترقية وتفعيل ا و ا ماسي. ولتحس الأداء ب على ا س ين ا ؤوسسة الاقتصادية ا زائرية تشجيع ا شاركة ا اذ القرارات وخاصة ا همة منها (13).

و در الإشارة إ التجربة اليابانية هذا الصدد، حيث تقوم إدارة ا وارد البشرية بشكل عام على افتراض أساسي مؤداه أن الإسهام الإ ا للعمال اح ا ؤوسسة حتمية وضرورة أساسية، وأنه كلما زادت ا سؤولية ا نوطة به كلما زاد فزه للرفع من الأداء، وقلّت ا اجة راقبته.

II - الآثار ا ارجية:

بعدما حاولنا دراسة النتائج الداخلية ال أفرز ا ا وصصة ا زائر، على مستوى ا ؤوسسة الاقتصادية وال تتراوح ب السلب والإ اب، سوف نتطرق إ عرض و ليل الآثار ا ارجية ال من شأ ا أن تؤثر على يط ا ؤوسسة وبالتا التأث على وظيفة ا وارد البشرية فيها باعتبار أن هذه الوظيفة مرتبطة أساسا بالفرد. وتتمثل هذه الآثار أساسا اشتداد البطالة واختلال توازن سوق العمل وا فاض القدرة الشرائية. كما سنتطرق إ أهم الإجراءات العملية للتخفيف من عبء البطالة.

II –1 اشتداد البطالة واختلال توازن سوق العمل:

أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات ا زائرية مقرونة بعملية التسريح، و تضاؤل ضمان اية الشغل ال كان القطاع العام يتكفل ا شيئا فشيئا مع ول مؤسسات القطاع العام إ القطاع ا اص الذي لا يقبل تشغيل أعداد زائدة من العمال والإطارات.فا ؤوسسات العمومية كانت تلعب دورا اجتماعيا له أ ية كب ة طيلة العشرين سنة ا اضية وخاصة على مستوى الشغل. ومع بداية

القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1988-الذي يهدف إ تشجيع المؤسسات على العمل وفق قواعد التسي ا اص والذي يسمح للمس ين تسي مؤسسا م خارج التدخل المباشر للدولة نشاطا ا- قل هذا الدور الاجتماعي (14).

وإذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد 08 سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، فإن الأوضاع ا اصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. فغياب الاستثمارات ا ديدة ال لق مناصب عمل جديدة وال ا شأن من جانب المؤسسات العمومية أو ا اصة إ جانب التسريح للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، كلها تعت عوامل ساعدت على تفاقم البطالة ال تزايدت نسبتها، فكانت النسبة إ غاية 1985 ، 17% وارتفعت إ 30% السداسي الأول من سنة 98 (15)

و تقرير أعده المجلس الوط الاقتصادي والاجتماعي(CNES) حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثا من سنة 1999 يوضح أن معدل البطالة مستوى مرتفع حسب الديوان الوط للإحصائيات حيث قارب 32%. و دراسة أجراها **كلاوس أندز** بعنوان "توقعات سوق العمل ا زائر"، فإن معدلات البطالة المقدرة إ سنة 2003 ارتفاع دائم سواء حالة النمو المرتفع الذي سوف حققه الاقتصاد الوط ، أو النمو المنخفض، وا دول رقم (3) و(4) يبينان تطور معدلات البطالة كلا السيناريوه (16). علما أن معدل النمو ا تمل السيناريو الأول يصل إ 5% المتوسط خلال نفس الفترة، أما السيناريو الثا فالمعدل يصل إ 3.2% المتوسط خلال نفس الفترة.

ويتبين من خلال ا دول أنه حالة النمو المرتفع، يرتفع معدل البطالة من سنة لأخرى بنسبة (0.4 إ 0.5)%، أما حالة النمو المنخفض فالبطالة تشتد لترتفع من سنة إ أخرى بفارق أك يتراوح ما ب (0.7 إ 0.8) %.

والواقع أن الذي يزيد من اشتداد البطالة هو ضعف النمو القطاعات الاقتصادية (الصناعة والفلاحة والتشييد والبناء خاصة) خارج المحروقات لأن هذه القطاعات هي ال تستقطب الأعداد الكب ة من العمالة ختلف أصنافها، وكذلك دخول أفراد جدد يعرضون عملهم بأعداد كب ة.

كل هذا التطور ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح العمال ودخول أفراد جدد يبحثون عن العمل، وا فاض النمو القطاعات الاقتصادية، أثر على توازن سوق العمل الذي يشهد اختلالا دائما، والذي يعت مؤشرا يدل على مدى وجود اقتصاد السوق الذي ضع للعرض والطلب.

يزت هذه السوق خاصة سنوات التسعينات بالتفاقم الكب للإختلالات المذكورة ال نتجت عن التراجع نسبة إنشاء مناصب شغل جديدة خلال نفس الفترة وال أثرت بشكل كب على المتحق ا دد بسوق العمل. و كن إرجاع اختلال سوق العمل إ العوامل الأساسية التالية :

- العبء الد وغرا الناجم عن النسب العالية للنمو الد وغرا خلال العقود الأخ ة، وما ترتب عنها من ارتفاع نسبة و السكان العامل .
- اقتصاد يعا من ركود شديد ومزمن بسبب ا فاض نسبة الاستثمار والنمو الذي أثر على حجم مناصب العمل ا ديدة.
- تزايد عدد الفئات الاجتماعية المحرومة.

كما تتضمن سوق العمل (17) :

- صغر سـن البطال (ما يزيد عن 80% من البطال لا يتجاوز سنهم 30سنة).
- بطـالة الإدماج : ثلثا البطال يبحثون عن عمل لأول مرة، أي دون خ ة مهنية.
- ظهور بطالة إعادة الإدماج ال س ثلث البطال .
- ضعف التأهيل لدى البطال (70% من عارضي العمل)، ح وإن سجل ارتفاع عدد البطال ا اصل على شهادات (حوا 100.000 حاليا).
- طول فترة البطالة.
- ارتفاع البطالة لدى النساء (حيث قدرت وا 38%).

و ا أن عرض العمل من طرف الأفراد يفوق طلب العمل من طرف ا ؤسسات، فإن ا ؤسسات تعرف فائضا من العمالة، وهو ما يطرح أمرين اثن ا :

- فائض العمالة يساعد ا ؤسسة على استقطاب يد عاملة بسيطة أو فنية بسهولة وبسعر أقل، لأنه هذه ا الة سوف تكون منافسة ب العارض (اليد العاملة) وبالتا ينخفض سعر العمل (الأجر).

- فائض العمالة هو نتيجة ضعف النمو الاقتصادي، الذي من ا فروض ارتفاعه يؤدي إ التوسع النشاط الاقتصادي وبالتا ارتفاع حجم الاستثمارات.

وتتواصل الاختلالات ا اصلة تسي سوق العمل ال تعود بشكل أساسي إ نقص أو غياب:

- نظام إعلامي مؤطر ال التشغيل والبطالة.

- هياكل مؤهلة ومنتشرة بشكل لائق ومناسب تتكفل بالاستقبال وتوجيه التشغيل وترقيته.

وبالرغم من التداب ال ا ذت وال وصفت بتداب الانتظار (القرض ا صغر، مناصب الشغل ا أجورة إطار ا بادرة ا لية، الأشغال ذات ا نفعة العامة بالاستعمال ا كثف لليد العاملة وا ؤسسات ا صغرة). إلا أنه يتوفر سوى 58.000 منصبا، ح وصل عدد العاطل عن العمل إ غاية السداسي الأول من سنة 2000 إ 2.5 مليون شخص، وتغطي قطاعات البناء والأشغال العمومية، السكن، ا دمات، الصيانة والإدارة 80% من هذه ا ناصب. وهذا بالرغم كذلك من ا فاض تسريح العمال حيث سجل على سبيل ا قارنة عدد العمال ا سرح سنة 1998 ب 81.882، ح انتقل العدد إ 13.671 سنة 1999، وهو ما يع ا فاض بنسبة 83% كما هو موضح الشكل (05) الذي يب تغ ات نسب العمال ا سرح .

ويبقى القطاع ا اص الذي يبدوا أنه قد حقق وا غ قادر على التأث بصفة كافية إنعاش النشاطات الاقتصادية بسبب مشاركته الضئيلة الإنتاج و ط التوظيف، وبالتا يشهد تسريح عمالة كب ة، حيث أحصت مصا ا فتشية العامة للعمل العمال ا سرح ب 1571 عاملا منذ سنة 1994، وهو يدل على أن القطاع ا اص –الذي يع عن مؤشر قوي لظهور بوادر اقتصاد السوق- مازال تل مكانة كب ة الاقتصاد الوط وعلى مستوى القطاعات، وبالتا لا كنه استقطاب اليد العاملة بأعداد كب ة.

II-2 ا فاض القدرة الشرائية :

يستند ليل القدرة الشرائية على مؤشرين هام ا: السعر و الدخل (ا تمثل أساسا الأجور)، فبالنسبة للأجراء كن ع ا علومات اللازمة عنها للتحليل، ولكن يصعب معرفة تطور دخل الفئات غ الأج ة، أي ال لا تنتمي إ القطاع الر ي.

و يزت بداية سنوات التسعينات بعمليات رير تدر ي للأسعار ال أثرت على معدلات التضخم بالارتفاع، لاسيما منذ ا اذ تداب حذف الدعم ا ا عظم ا واد الأساسية ال كانت تستفيد من دعم ا زينة ح سنة 1992 ، هذه العمليات زادت حد ا بداية من سنة 1994 إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدو FMI ، وتولد عن عمليات رير الأسعار هذه تقلص الطلب.

فمؤشر الأسعار عند الاستهلاك تضاعف إ 4,6 الفترة 1990 – 1998 أي أن ا نتجات ال كانت تكلف 5 دج سنة 1990 أصبحت تكلف 23 دج سنة 1998 (18)، وشهدت الأرقام البيانية العامة للأسعار عند الاستهلاك خلال العشرية الأخ ة فترت يزتا بارتفاع كب :

- الفترة الأو : امتدت على سنت 1990 و1991 (25 % و 32 % على التوا)؛
- الفترة الثانية : لت سنة 1994 و 1995 (29 % و 30 %).

ومنذ سنة 1996 صار ارتفاع الأرقام البيانية للأسعار أقل بكث ا كانت عليه (18,7 % سنة 1996 و5,7 % سنة 1997) و استمر الا فاض بصورة سريعة سنوات 1998 و 1999 و السداسي الأول من سنة 2000 ليشمل 5 % و 2,6 % و 0,9 % على الترتيب.

أما على مستوى ا داخيل ال ثل فئة الأجور العامل الأساسي ا دد ا ، فهي تدخل كطرف أساسي إحدى القيود ا الية ال تلتزم ا الدولة إطار سياسة

الاستقرار و التصحيح ا يكلي ، حيث نلاحظ أن الأجور ارتفعت بصورة متناقصة ب سن 1994 و 1996 و هذا ما أ ر عنه تضرر القدرة الشرائية للأجراء فحسب الديوان الوط للإحصائيات تب الفترة 1990 –1996 بأن الأجراء يفقدون 30 % من قدر م الشرائية وهذا بالرغم من ارتفاع الأجور (19) .

لكن حصة الأجراء بالنسبة لتطور دخل الأسر ا فضت الفترة (93 – 97) من 45,5 % إ 43,2 % مقارنة مع حصة ا ستقل (غ الأجراء) نفس الفترة و ا كونة لدخل الأسرة من 33 % إ 39 % . وحسب نفس الديوان ا ذكور أعلاه فإن القدرة الشرائية للأجراء ا صنفة إ ثلاثة أصناف : الإطارات، الأعوان التقنيون، عاملوا التنفيذ الفترة (93 – 97) مبينة ا دول رقم (5) (20).

من خلال هذه ا عطيات ا توفرة هذا ا دول، نلاحظ أن مؤشر القدرة الشرائية ا فض من عام لآخر ابتداء من 1993 وخاصة بالنسبة للطبقات ا توسطة (الإطارات والأعوان التقنيون)، وهذا ما يب أن معدل زيادة الأجور أقل من معدل زيادة الأسعار. أما بالنسبة للفترة (98 – 2000) فإنه بالرغم من ارتفاع الأجور بـ 5 %سنة 1999 و6% سنة 2000 إلا أن الأسعار ارتفعت مقارنة بارتفاع الأجور.

وبالتا فتدهور القدرة الشرائية يبقى خاصة على مستوى الأصناف الدنيا، لاسيما الطبقات ا تعا من البطالة (تسريح العمال) نا ة عن الإصلاحات الأخ ة (إعادة ا يكلة، خوصصة ا ؤسسات)، أو دخول عمالة جديدة إ سوق العمل الشيء الذي ينقص من قدر م الشرائية بدرجة كب ة. وأمام هذا الوضع ا ط كيف كن للعامل، الذي يتقاضى أجرا لا كنه من إشباع حـ حاجاته الفيزيولوجية أن يتولد لديه حافز الإنتاج والإبداع. هذا الوضع الذي لا تستطيع وظيفة ا وارد البشرية ا ؤسسة التحكم فيه، وإ ا تستطيع معرفة أسباب هذه ا الة من أجل ا اذ تداب على الأقل فف من حد ا، والتخفيف كذلك من شدة عدم رضا العامل على تردي مستواه ا عيشي.

II-3 الإجراءات العملية للتخفيف من عبء البطالة:

إن ا فاض النشاط الاقتصادي ا تولد عن ا فاض حجم الاستثمارات وإعادة ا يكلة ا أدت إ العديد من عمليات فصل العمال، م عنه تزايد كب البطالة ولا سيما منذ التداب ا تعلقة بالتصحيح ا يكلي وا تخذة ابتداء من 1994.

وأمام تفاقم البطالة ا تشمل على ا صوص ا قبل على العمل لأول مرة، وكذلك العمال ا سرح من عملهم لأسباب اقتصادية إعداد لة من ا امج كافحة البطالة موجهة أساسا إ الشباب. فقد الشروع أربعة برامج تدعى ترقية الشغل، وكل منها صص إ فئة أو عدة فئات من البطا ، وتتمثل هذه ا امج (21):

- التشغيل ا أجور بادرة لية (Emplois salariés d'initiative locale "ESIL")
- الأشغال ذات ا نفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (Travaux d'Utilité Publique à haute intensité de Main d'œuvre "TUPHIMO")
- عقود التشغيل ا سبق (Les contrats pré-emploi "CPE")
- إنشاء مقاولات صغرى (La création de micro-entreprise)
- القروض ا صغرة (Micro-crédits)

وسوف نتطرق إ هذه ا امج بنوع من التفصيل.

أ- برنامج التشغيل ا أجور بادرة لية: (ESIL):

منذ بداية 1990 ت إقامة الترتيبات ا سماة الترتيبات ا هنية لإدماج الشباب، وتتمثل تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بادرة لية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إ مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خ ة مهنية وحدات الإنتاج أو الإدارة مدة تتراوح ب ثلاثة أشهر و12 شهرا، وتتو توظيف هؤلاء الشباب ا ماعات ا لية.

وتتو ا ؤسسات ا لية والإدارات من جانب عرض مناصب العمل مقابل تلقيها معونة مالية من صندوق ا ساعدة على تشغيل الشباب (FAEJ)، وهو الصندوق الذي تعويضه 1996 بالصندوق الوط لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ) الذي يتمتع بصلاحيات أوسع من الصندوق السابق من خلال إقامة ترتيبات جديدة للتشغيل.

وتغطي ا عونات ا الية ا منوحة إطار التشغيل ا أجور بادرة لية تكلفة الأجور، ولكنها مرفقة الوقت نفسه بشرط يتمثل منح الشغل الدائم زء من الشباب ا د ا ؤسسات. وهو ما سوف يساعد وظيفة ا وارد البشرية ا ؤسسة على التخفيف من تكلفة التشغيل، وبالتا تصبح اليد العاملة ا د ة استثمارا وليس تكلفة، ويتيح ا فرصة القيام بالوظائف الأخرى كالتدريب والرفع من كفاءة العامل بغية الاستغلال الأمثل ذا العامل الإنتاجي.

وبالأرقام وحسب ا علومات ا تاحة فإن عدد ا ستفيدين من هذه الترتيبات سنة 1997 بلغ 160.185 منهم 8.300 استفادوا من التشغيل الدائم أي بنسبة 4.5%، وحسب القطاعات الاقتصادية فا ناصب ا عروضة تتوزع كما يلي : 38.7% ا دمات و 29.5% البناء والأشغال العمومية و 22% الإدارة و 5.7% الفلاحة و 2.3% فقط الصناعة (22).

وحسب حصيلة لت السداسي الأول من سنة 1998 عدد ا ستفيدين بلغ 65.000 منصبا، كرست م مبلغ مليار دينار أي ما يعادل 15400 دينار لكل منصب شغل. وعلى الرغم من أن هذا ا نامج ول بالدرجة الأو مناصب الشغل ا لا تتعدى مد ا سنة واحدة ولا يتقاضى ا ستفيدون منه أجرة عالية، فإنه يساعد الشباب البطال على الاستفادة من دخل مهما كان قليلا، وعلى اكتساب ربة مهنية أو .

ب- <u>برنامج أشغال ا نفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة:</u>

إن هذا ا نامج اثل لا نامج السابق من حيث فئات ا واطن الذين يتوجه إليهم (الشباب ا قبل لأول مرة والذين لا يتوفرون عموما على مستوى تعليم عال)، وكذلك من حيث ا ناصب ا يعرضها (مناصب مؤقتة)، على أنه يتميز عنه من حيث مضمون مناصب الشغل ا قترحة ا تنصب هنا على أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات. ويتو ويل هذا ا نامج الصندوق الاجتماعي للتنمية (FSD) وأسند تسير ه إ وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) (23). وقد دخل هذا ا نامج حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1996 إطار ا امج ا مولة من طرف "البنك العا ي"، فمنذ تلك السنة إنشاء 128.641 منصب شغل عن طريق فتح 3200 ورشة عمل. وعلى سبيل ا ثال لا ا صر فإن عدد ا شاريع ا فتحها سنة 1999 تقدر بـ 592 مشروعا حت بتشغيل 10.129 شخصا (24).

ج- <u>برنامج عقود الشغل ا سبق :</u>

بدأ تطبيق هذا ا نامج سنة 1998 وهو ص فئات الشباب البطال ا تخرج من ا امعة البالغ من العمر 19 إ 35 سنة، وتبلغ مدة العقد سنة وتتو ويله وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) بأموال من ا زينة، وهذا العقد قابل للتجديد مرة واحدة لكل 06 أشهر بطلب من رب العمل، و أثناء الفترة الثانية يساهم رب العمل الأجرة ا دفوعة للمستفيد حدود 20% ا تعادل ا د الأد من الأجر الوط ا ضمون.

وبالأرقام، فقد قبول وشغل 7025 عرض السداسي الثا من عام 1998 منها 6025 الإدارة و 1000 القطاع الاقتصادي (منها 300 القطاع ا اص)، أما سنة 1999 وبالتحديد السداسي الثا فقد تشغيل 2912 شخصا وهو ما يفوق 03 مرات عدد ا ستفيدين السداسي الأول من نفس السنة.

وا دف الأساسي وفق هذا ا نامج خاصة بالنسبة للمستفيدين هو اكتسا م خ ة الوظيفة ا شغلوها لكي تصبح هذه الفئة مهيأة للتشغيل مؤسسات أخرى من جهة، والتخفيف من تكلفة الاختيار والتعي ذه ا ؤسسات من جهة أخرى.

د- <u>برنامج مساعدة على إ از مقاولات صغرى:</u>

دخل هذا ا نامج حيز التنفيذ السداسي الثا لسنة 1997 وهو موجه للمواطن الشباب الراغب إنشاء مقاولتهم ا اصة، كما يتوجه إ الإطارات الذين لتهم إجراءات فيض عدد العمال، وهذا ا نامج ول من طرف الصندوق الوط لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ) وا س من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

و ابة سنة 1998 بلغ عدد الملفات المودعة لدى هذه الوكالة 45.000 ملف واستفادت و 7.500 من ططات التمويل. وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغب إنشاء مقاولتهم الخاصة، إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى من ويل عمومي. يهدف إنشاء المقاولات الصغرى إ امتصاص الفائض من العمالة الزائدة سوق العمل ولو بنسب ضئيلة بالنسبة لكل مقاولة.

هـ - القروض المصغرة:

يسير برنامج القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ANDS)، ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ شهر نوفمبر من سنة 1999، وهو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 عاما، ويتمثل أساسا منح قرض بنكي للمساعدة إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر، ويتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5000 و 350.000 دينار. وللحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يتوفر من ماله الخاص على ما لا يقل عن 5% من مبلغ القرض المطلوب، وتقدم هذا القرض البنوك لمدة تمتد من سنة إ 5 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، وتتو الخزينة فيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 2% من الفوائد البنكية. وزيادة على ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأس مال 4 ملاير دينار (منها 2.5 تدفعها الخزينة) من أجل طمأنة البنوك وتسهيل منح القروض.

فحسب إحصائيات لسنة 1999، فإن عدد الملفات المستلمة تقدر بـ 4500 ملف منها 500 تمت دراستها منها 260 أي 52% اعتمادها للاستفادة من القروض المصغرة. كما هذه الترتيبات كلها المستفيدين من اكتساب خبرة مهنية أو وبالتالي الاستناد إليها عند ترشحهم لمنصب شغل محتمل، ولكن تبقى مع ذلك مناصب الشغل الم تعرضها هذه البرامج معظمها مؤقتة ولا تنتهي إلا حالات استثنائية بجعل المستفيدين منها يحصلون على عمل دائم.

وعند مقارنة البرامج فيما بينها، تبدوا الترتيبات المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة واعدة أكثر من غيرها حيث أنها تنتهي بإنشاء مناصب شغل أكثر استقرارا نسبيا، كما أن مشروع إقامة المساعدة على منح القروض المصغرة يمكن أن تتولد عنه ديناميكية تنشأ منها أنشطة فعلية ومستدامة.

الآثار الداخلية: تتمثل الآثار الداخلية ارتفاع معدل دوران العمل نظرا لنمط التوظيف الذي تتبعه المؤسسة، حيث نظام التعاقد هو الذي يميز إجراءات التوظيف، وكذلك راجع للتسريح المكثف للعمال، وهذا يؤثر على استقرار العمالة داخل المؤسسة من جهة، ومن جهة ثانية لا يساعدها على تقييم أداء الأفراد الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يجب أن تقوم عليها أي منظمة. والأثر الداخلي الثاني يتمثل تحقيق رضا العامل وانتمائهم التنظيمي لأنه مؤشر يدل على مدى اهتمام المنظمة بالفرد العامل من حيث الأهداف التي يصبوا إليها ومدى تحقيقها. ومن أجل أن تكون عملية اتخاذ القرارات فعالة فإنه يجب مشاركة العمال هذه العملية، وهذا ما يساعد تحفيزهم.

أما الآثار الخارجية التي تظهر جليا المحيط المؤسسة فتأثيرها لا تقل حدة عن الآثار الداخلية، وتكمن أساسا اشتداد البطالة، هذه الظاهرة التي لا يخلو أي بلد منها، ولكنها تفاقمت الجزائر بفعل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة وهي ما جعلت سوق العمل يشهد اختلالا أكبر، وهذا ما يزيد انخفاض القدرة الشرائية التي تعتبر الأثر الخارجي الثاني حيث تبقى الأجور الحقيقية منخفضة بسبب ارتفاع الأسعار مقارنة بارتفاع الأجور الاسمية الممنوحة. وللتخفيف من حدة البطالة طبقت عدة برامج مثل برامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية، والأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (TUPHIMO)، وعقود التشغيل (CPE)، وبرنامج إنشاء المؤسسات المصغرة، وكذلك برنامج القروض الصغرى، وهذه البرامج تساعد على اكتساب خبرة مهنية للأفراد الذين شغلوا مناصب عمل وفق هذه البرامج. إلا أن هذه الإجراءات لا تكفي حل مشكلة البطالة وخاصة على المدى الطويل.

الأشكال البيانية :

الشكـ ـل (1) : العوامل ا تؤثر على الانتماء التنظيمي

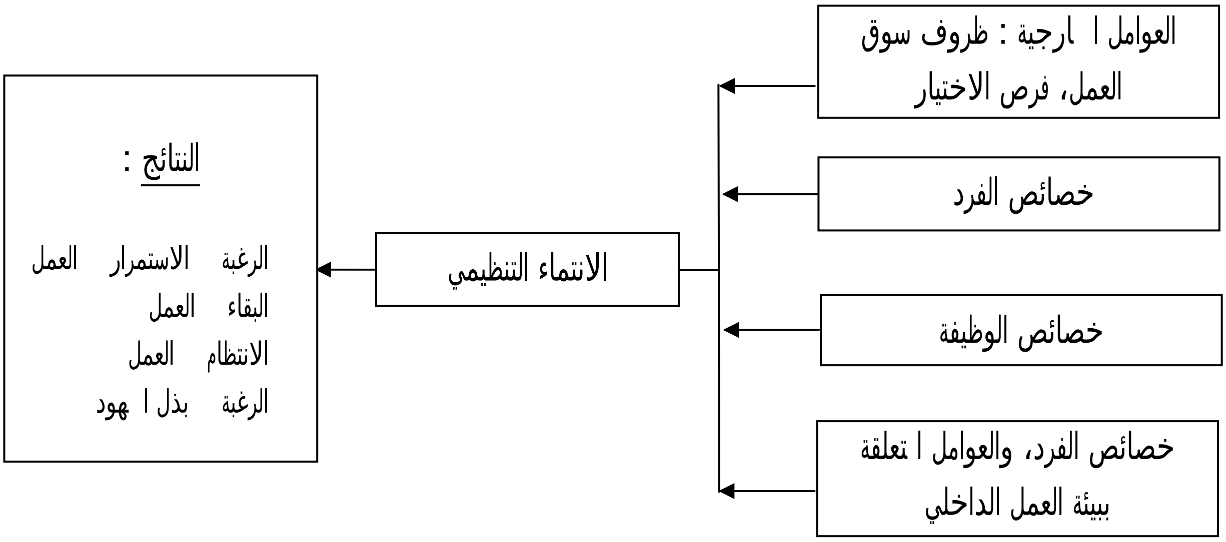

ا صدر : عايدة سيد خطاب: الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، ص 72.

الشكل 2 : يبيـ ـن حالات ا شاركة القرارات من حيث ا دى

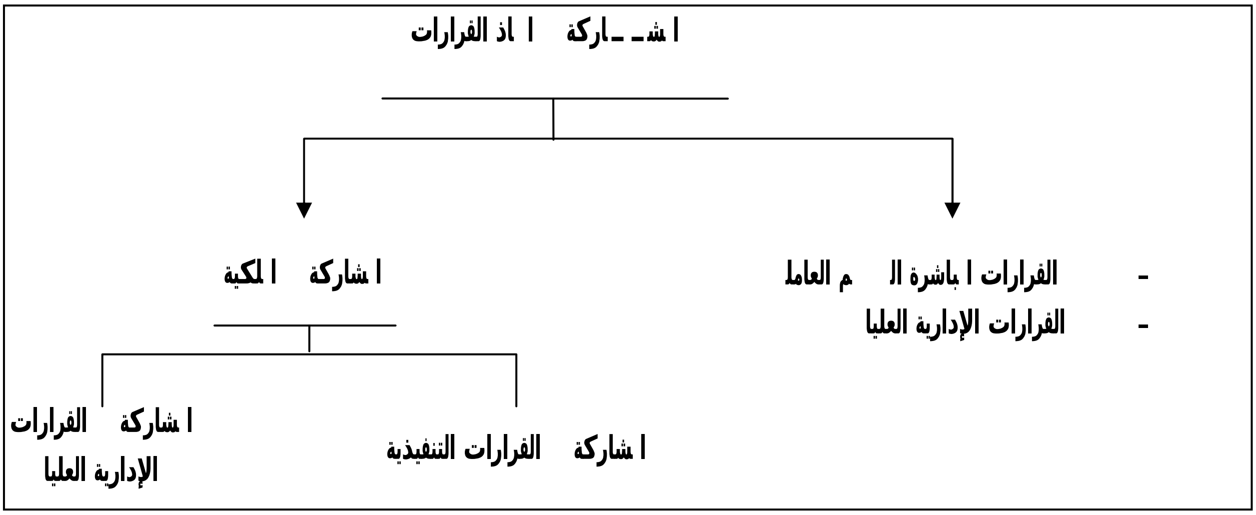

ا صدر : من تصـ ـور الباحث .

الشكـــل 3 : تغ ات نسب العمال ا سرح

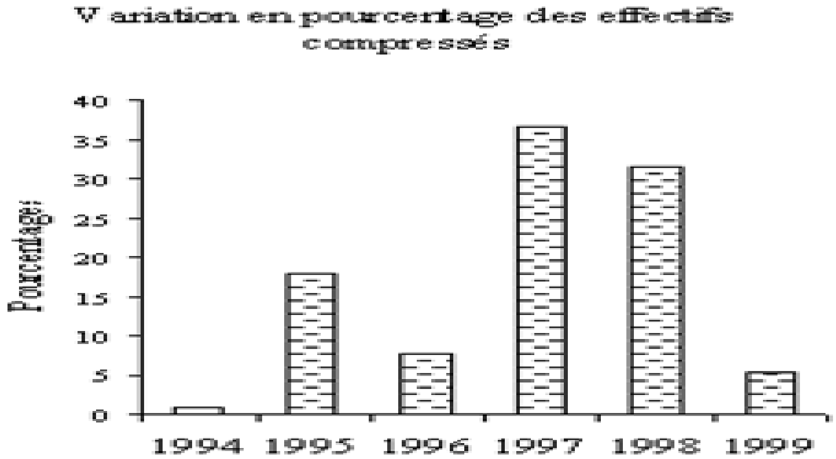

ا صدر: تقرير CNES حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثا من سنة 1999، ص 98.

ا ـ ـدول رقم (1) : يب الآثار الإ ابية و السلبية لدوران العمل

	الإ ابيات	السلبيات
الفـ ـرد	زيادة ا كاسب ا سار ا هو التقدم والنمو علاقات اجتماعية جديدة عمل ذو د	فقد الأقدمية زيادة التوتر فقد زملاء ا هنة ا فاض القدرة الـشرائية وخاصــة ا ــدى القصـ
ا ؤسسة	ارتفاع معنوية الأفراد ارتفاع مستوى الأداء ديد طاقـات بـشرية ذات صيل علمي وإبداعي	تكاليف ترك ا دمة ا فاض الانتماء التنظيمي ا فاض الفعالية

ا صدر: عايدة سيد خطاب :الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية ،مكتبة ع س، القاهرة، 1999 ، ص92

ا دول رقم (2) :يوضح تطور معدل البطالة حسب النمو ا رتفع

	تقديرات %			تنبؤات %					
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	28.1	28.0	28.3	28.4	28.7	29.1	29.5	30.0	30.4

ا صدر : صندوق النقد الدو ، مرجع سابق، ص161.

ا دول رقم (3):يوضح تطور معدل البطالة حسب النمو ا نخفض

	تقديرات %			تنبؤات %					
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	28.1	28.0	28.3	28.6	29.3	30.0	30.8	31.6	32.5

ا صدر : ا رجع السابق، ص162.

ا دول رقم (4):يوضح تطور القدرة الشرائية للأجراء (93 – 96)

	1993	1994	1995	1996
الإطارات	**87,4**	**85,3**	**71,5**	**68,7**
الأعوان التقنيون	**90,1**	**82,7**	**73,7**	**69,6**
عاملوا التنفيذ	**117,9**	**94,0**	**85,1**	**82,5**

ا صدر : الديوان الوط للإحصائيات

ا راجع و الإحالات:

1 صا عودة سعيد : إدارة الأفراد، منشورات ا امعة ا فتوحة، طرابلس، ص133.

ROMELAER Pierre: Gestion des ressources humaines, Armand colin Editeur, Paris,1993, P82.[2]

3 عايدة سيد خطاب : الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية ظل إعادة ا يكلة، الاندماج، مشاركة ا خاطر، مكتبة ع س، القاهرة، 1999، ص83.

4 صا عودة سعيد : مرجع سابق، ص136.

. BOUZIDI Abdelmadjid : Les années 90 de l'économie algérienne, ENAG / édition, Alger, 1999, P 145[5]

6 أ د سيد مصطفى: إدارة ا وارد البشرية: منظور القرن الواحد والعشرين، مكتبة الأ لو ا صرية، القاهرة، 1999، ص401.

7 عايدة سيد خطاب : مرجع سابق، ص 60.

MEIGNANT Alain: Les compétences de la fonction ressources humaines, Edition Liaisons, Paris, 1995 ,P34.[8]

9 عـايدة سيد خطاب : مرجع سابق، ص71.

(*) يقصد بالتنظيم هنا ا ؤسسة.

HAFSI Taib, gérer l'entreprise publique, OPU, Alger, 1990 , P 87.10

11 مصطفى كامل مصطفى : إدارة ا وارد البشرية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص 419.

12 أ ـد سيد مصطفى : مرجع سابق، ص 383.

. HAFSI T. : Op-cit, P108[13]

ABDELADIM Leila: Les privatisation d'entreprises publique dans les pays du Maghreb, les éditions internationales, Paris 1998, P 241.[14]

5 BRAHIMI A: Les reformes économiques : Implication sociale, in Revue algérienne du travail, Editer par l'Institut National du Travail, N°24, 1999, P44.[1]

16 صندوق النقد الدو : "مقتبس من دراسة غ منشورة"، صندوق النقد الدو 1996، ت عنوان "توقعات العمل ا زائر"، ص ص159، 160.

Pour plus information vous pouvez consulter : http://www.cnes.dz[17]

BOUZIDI. A : op.cit, P 159.18

Idem. 19

20 تقرير CNES (نة التقو) مرجع سابق ، ص 75.

BRAHIMI A.: Op.Cit , P51.[21]

22 تقرير CNES (نة التقو) مرجع سابق ، ص 92.

23 BRAHIMI A , Op. Cit. P 52.

24 تقرير CNES (نة التقييم) مرجع سابق ، ص 106.

إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000

أ. بوشنافة سة – جامعة ورقلة
د .آدم ف ـ ـ ـ – جامعة ورقلة

ا لمخص : إن ا ديث عن ربة التحول السياسي و ما أفرزته من تطورات يقودنا إ التطرق إ العنف الذي تشهد ا زائر له مثيلا ،فما هي أشكال العنف السياسي ا زائر و ما هي القوى ال مارست و ارس العنف و كيف تعامل النظام مع العنف؟ و ما هو مستقبل الظاهرة ؟
الكلمات ا فتاح : -عنف –عنف سياسي –إدارة العنف – مستقبل العنف

ا قدمة : لقد قادت ربة التحول و التعددية السياسية إ طريق مسدود خاصة بعد إيقاف ا سار الإنتخا 1991 ، وأخذت ا واجهة ب قوى الإسلام السياسي ا زائر مرحلة حرجة تصاعدت فيها ا واجهة وشهدت البلاد موجة من العنف تشهد ا مثيل .
وسوف اول من خلال هذه الورقة رصد النقاط التالية :

أولا : مفهوم العنف السياسي
ثانيا : أشكال العنف السياسي ا زائر
ثالثا : القوى ال مارست و ارس العنف
رابعا : إدارة النظام السياسي ا زائري مع العنف
خامسا : مستقبل العنف السياسي ا زائر .

أولا : مفهوم العنف السياسي :

تتنوع وتتعدد التعاريف ا تعلقة فهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق ب أغلب الدارس لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية ، وبالرغم من الإختلافات ا وجودة ديد طبيعة الأهداف والقوى ا رتبطة به فإن أغلبهم يعرفونه بأنه "استخدام القوى ا ادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية " .

ويعرفه عا الاجتماع الأمريكي H.Nieburg " هو أفعال التدم والتخريب وإ اق الأضرار وا سائر ال توجه إ أهداف أو ضحايا تارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات"[1] .

أما H. Gerham " هو سلوك يل إ إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموا م وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا اعيا أو فرديا"[2] .

وعرفه د . بكر القبا ، بأنه " نقيض ا دوء هو كافة الأعمال ال ثل استعمال القوة أو القهر او القسر أو الإكراه بوجه عام ، ومثا ا أعمال ا دم والإتلاف والتدم والتخريب وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه"[3] .

أما Pier .F (ب نيو) " هو ضغط جسدي او معنوي ذو طابع فردي أو اعي ي له الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على انه مساس مارسة حق أقر بأنه حق أساس ي أو بقصور للنمو الإنسا ا مكن فترة معينة "[4] .

و د آخر يذهب إ القول بأن "العنف كلما أ شخص أو اعة م قو م إ وسائط ضغط بقصد إرغام الآخرين ماديا على ا اذ مواقف لا يريدو ا ، أو على القيام بأعمال ما كانوا لو لا ذلك يقومون ا "[5] .

كما يعرف العنف كتعب عن السخط " هو فعل خارجي مدمر مدفوع بتفريغ شحنة عدوانية "[6] أي أن الذي يز هذا العنف هو السعي إ قيق نتيجة نفسية فورية بواسطة أعمال تؤدي إ التحرر العنيف من ضغوط داخلية .

كما عرفه رشيد الدين خان بأنه " استخدام القوة ا ادية لإنزال الأذى بالأشخاص وا متلكات ، وانه الفعل او السلوك الذي يتميز ذا وأنه التقاليد ال يل إ إحداث الضرر ا سما أو التدخل ا رية الشخصية"[7] .

ويعرفه تيد . هندريش ، بأنه " العنف السياسي هو اللجوء إ القوة او مدمر ضد الأفراد ، أو الأشياء وء إ القوة ضرها القانون ، موجها لإحداث تغ السياسة ، نظام ا كم او أشخاصه ، ولذلك فإنه موجه أيضا لإحداث تغ ات وجود الأفراد ا تمع"[8] .

وعرفه لينبورج " هو كل عمل من أعمال ا روج عن النظام او التدم أو الإصابة، تكون آثاره و له واختيار أهداف وضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي"[9] وا دلول السياسي يع أن الفعل يرمي إ تغ سلوك الآخرين وضع من أوضاع ا ساومة له تأث ه على النظام الإجتماعي .

والعنف السياسي عند حسن توفيق إبراهيم " هو السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإ اق الضرر والأذى بالأشخاص وا متلكات وان الشكل السياسي له هو الذي ركه دوافع وأهداف سياسية، كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية ا دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو ا ماعي السري أو العل ، ا نظم أو الغ ا نظم"[10].

أما تشارز جونسون " كتابه عن التغي الثوري[11] فيقترب اقترابا غ مباشر من ظاهرة العنف السياسي فهو يتناو ا كأحد جوانب الثورة ، ويش هذا الإطار إ أي اولة لفصل مفهوم الثورة عن القيام بعمل أو أعمال عديدة للعنف هي اولة عقيمة، ومن فإن الثورة عند جونسون هي استمرارية من السلوك العنيف . وبالرغم من ذلك رص جونسون على أن يؤكد أن العنف والتغي الإجتماعي ليس مرتبط ام الارتباط حيث ان درجة التغي الاجتماعي لا تزداد بالضرورة بصورة تتناسب مع درجة العنف السائد ا تمع كما ان العنف قد دث غياب التغي الاجتماعي ، وجونسون يواجه صعوبات حقيقة حينما ضي إ التعريف العنف السياسي (أنه عمل الف سلوك الآخرين سواء بصورة مقصودة أو غ مقصودة) .

غ أنه لا كن التسليم ذا التعريف فضلا عن عموميته تترتب عليه نتائج لا كن التسليم ا فإذا سلمنا بذلك يع القبول إحدى تمعات العا الثالث حالة وقوف أحد ا ثقف منددا بطغيان النظام مكان عام عنفا إزاء ا تمع لأن سلوكه الف للآخرين . بينما لا ثل الإعتداء البد بالضرب والتعذيب على هذا ا ثقف ا عتقلات عنفا لأنه سلوك معتاد هذه ا عتقلات.

أما تشارلس تيلي ، فيش دراسته بعنوان (الثورة والعنف ا ماعي) إ أن أي تعريف للعنف السياسي عرضة لأن يكون موضوع للمناقشة العديد من جوانبه ، ومع ذلك اول أن يصل إ التعريف به من خلال السيطرة على الأشخاص أو الأشياء أو إ اق الدمار البد أو الطبيعي م وجه مقاومة من جانبهم .

ويدهب مصطفى الت إ اعتبار العنف السياسي : أنه ذلك العنف ا وظف لغرض وضع سياسي مع ، او ا صول على مكاسب سياسية ا ذلك تغي نظام حكم قائم أو قلبه [12] ، و ذا ا ع فإن العنف السياسي يش إ نوع من النشاط من حيث ا صدر فهناك عنف السلطة وعنف ا ماعات ال تعارض السلطة .

وبعد هذا العرض للتعاريف ا ختلفة يتضح لنا أ ا تتفاوت فيما بينها من حيث تركيز بعضها على موضوع العنف أي طبيعة الأفعال ال يقترن ا العنف ومن حيث إعطاء الأولوية الاهتمام با وانب ا ادية أو ا عنوية للعنف ، وعلى ضوء هذه التعاريف كن أن نعرف العنف السياسي بأنه استخدام كافة الوسائل ا تاحة و مقدمتها القوة او التهديد بإستخدامها لتحقيق أهداف ددة مسبقا وفق حد أد من الوضوح النظري من جانب القائم على لاسلطة أو ا ضادين ا للتأث قرارا م .

ثانيا : أشكال العنف السياسي ا زائر

I – العنف الشع (غ الر ي)

وهو العنف الذي ارس من قبل ا واطن أو فئات منهم ضد النظام السياسي وهو ما يعرف بالعنف الشع أو غ الر ي ، وغالبا ما تتمثل أهداف العنف مثل هذه ا الات ارسة الضغوط والتأث ات على النظام السياسي للإستجابة طالب فئوية ص فئات بعينها أو عامة ص ا تمع بأسره أو لإجباره على العدول عن قرارات سياسية ا ذها او يزمع ا اذها وترى بعض القوى السياسية والاجتماعية أ ا تلحق أضرار صا ها ، وقد يكون هدفه هو الإطاحة بالنظام السياسي برمته[13] .

هذا وتتمثل أهم أشكال العنف السياسي الشع ا زائر :

1- أعمال الشغب :

وهي معات من ا واطن منظمة أو غ منظمة دف إ إعلان الاحتجاج ضد النظام او بعض السياسات ، وذلك من خلال استخدام القوة ا ادية (القتل – التخريب – التدم) ومن اذجها أحداث أكتوبر 1988 وكذا بعض الإضرابات ال شهد ا ا امعات ا زائرية ، جامعة سطيف ، باب الزوار ، البليدة ، وال نظم معظمها من حركة الدفاع عن الإختيار الشع القريبة من تنظيم جبهة الإنقاذ ، وكذا اخطر الإضرابات هو ذلك الذي شهدته جامعة عنابة مارس 1992 عندما هاجم بعض الطلاب ا لثم عدة كليات فحطموا قاعات ا اضرات ، وأتلفوا الوثائق ، كما شهدت العديد من ا دن ا زائرية .

اولات ريب ا ؤسسات ا كومية ، وأضرمت الن ان معهد زراعي البليدة ، وبعض عربات القطار قسنطينة وذلك الفترة 1992 /1993 وأعمال الشغب والتخريب ال شهد ا منطقة القبائل من بداية العام ا اضي .

2- ا ظاهرات :

وهي مع ا واطن (قد ينتمون إ فئة معينة كالطلبة أو العمال) وغالبا ما تكون منظمة وا فترض فيها

عدم العنف وا دف منها إعلان الاحتجاج ضد النظام برمته او ضد سياسة طبقت أو مزمع تطبيقها او ضد قرار سياسي .
ومن ب ا ظاهرات تلك ال اندلعت الضواحي ا نوبية العاصمة اية جانفي 1992، كما شهد نفس الشهر تظاهر ما ب 200 و300 من أنصار ا بهة الإسلامية للإنقاذ بالقرب من كمة البليدة احتجاجا على استمرار حبس الشيخ عباس مد وعلي بلحاج زعماء الانقاذ ، كما تظاهر الطلاب باب الزوار احتجاجا على مراكز الاعتقال ا نوب ال انشأها بوضياف كما شهدت العاصمة ا زائرية العديد من التظارهات ا ناهضة للعنف .

3- الاغتيالات أو اولة الاغتيال :

وهي عمليات القتل أو اولة القتل ال تستهدف شخصيات تشغل مناصب سياسية ، او الشخصيات العامة ، و كن القول أن هذا الشكل من الأكثر وضوحا وبارزا العنف السياسي وقد مرت هذه الإغتيالات أو اولة الاغتيال بثلاثة مراحل أساسية :

أ- ا رحلة الأو

و هذه ا رحلة كان التركيز على عناصر الأمن من رجال الشرطة ، ا يش حيث كانت ا وادث من هذا النوع تقع بشكل يكاد يكون يومي ، وبالرغم من صعوبة حصر اذج من هذا النوع إلا انه كن إعطاء أمثلة تغطي فترات زمنية متفاوتة ، كاغتيال 04 من رجال الأمن فيفري 1992 بالعاصمة ، و05 آخرين شرق العاصمة ، اولة اغتيال خالد نزار وزير الدفاع اغتيال بوبكر بلقائد.

كما نش أن هذه الفترة شهدت عدة عمليات عسكرية كا جوم على ثكنة قمار أوت 1991 ا جوم على مقر الأم إليه مطلع 1992 ، حادثة تفج مطار هواري بومدين 1992 [14] .

ب- ا رحلة الثانية :

بالنسبة للمرحلة الثانية من تطور الاغتيالات فقد لت التعدي واغتيال أو اولة اغتيال مفكرين أدينوا بالتعاون مع السلطة كإغتيال الأستاذ ا يلا اليابس ، طاهر جعوت ، اولة اغتيال عمر بلبعوشات مدير صحيفة الوطن ، وا ا ي شريف زعيم ا زب الشيوعي ا زائري كما اغتيال أعضاء من ا لس الاستشاري الذي انشأه مد بوضياف[15] ، أيضا رؤساء العديد من ا ندوبيات التنفيذية ، وابتداء من سبتم 1993 بدأت سلسلة عمليات ا طف والاغتيال لرعايا أجانب كان باكور ا اغتيال مهندس فرنسي .

ج- ا رحلة الثالثة :

وهي ا رحلة الأكثر دموية حيث جاءت عمليات إبادة اعية ال استهدفت ا واطن سواء كانت هذه ا ازر القرى ا عزولة أو القريبة من العاصمة كمجزرة بن طلحة وسيدي رايس اللت قضى فيها 511 مدنيا[16] وكذا زرة ب مسوس[17].

4- التهديد بالقتل :

استعملت ا ماعات ال مارست العنف وسائل التهديد وا دف منها زرع ا وف والضغط على الضحايا وكانت هاته التهديدات ص أساسا ا امعي وا درسي لإجبارهم على توقيف الدروس ، بعض أعوان الضرائب على مستوى عدة ولايات ، وكذا الصحافي ورجال الأمن وكانت هاته التهديدات تتم إما عن طريق الفاكس أو عن طريق إرسال طرد فيه كفن وزجاجة عطر صغ ة[18].

II – العنف السياسي (ا كومي)

العنف السياسي قد ارسه النظام ضد ا واطن أو ضد فئات منهم ، وهو ما يعرف بالعنف ا كومي أو الر ي ، وهدف العنف هذه ا الة هو ضمان استمرار النظام السلطة من خلال تقليص دور القوى السياسية والاجتماعية ا ناوبة له أو القضاء عليها ويتمثل هذا العنف فيما يلي:

1- إعلان حالة الطوارئ :

وهي نظام قانون ا فترض أن ينص عليه الدستور ، ولا يتم اللجوء إليه إلا بصفة استثنائية ومؤقتة واجهة ظروف استثنائية لا كن مواجهتها بقواعد ا شروعية العادية .

و جرد إعلان حالة الطوارئ يفرض على الدولة نظام يتم إطاره استخدام قواعد ، إجراءات وسائل استثنائية يطلق عليها البعض " لوائح الضرورة " حيث يتم توسيع اختصاصات السلطة التنفيذية بصورة كب ة تشكل إخلالا بدأ الفصل ب السلطات كذلك هناك اتفاق الفقه القانو على ضرورة خضوع السلطة التنفيذية إعلا ا الة الطارئ ، و ارستها لسلطات واختصاصات الطوارئ لرقابة القضاء وذلك من خلال التأكد من وجود الظروف الاستثنائية ال تستلزم حالة الطوارئ والتأكد من شروط إعلان وتطبيق هذه ا الة ، والتأكد من تناسب إجراءات وسلطات الطوارئ مع مقتضيات الظروف الاستثنائية وانتهاء العمل بقانون الطوارئ جرد زوال ا سببات[19] فترة إعلان الطوارئ منذ فيفري 1992 ؟

كن إبداء عدة ملاحظات على حالة الطوارئ ا زائر :

- أو ا : أن استمرار حالة الطوارئ يكن م را الكث من ا الات ، حيث تكن هناك ظروف استثنائية او حالة ضرورة تشكل ديدا للأمن والنظام العام الدولة وتستدعي العمل الة الطوارئ ، وثانيها ، أنه طوال سنوات إعلان حالة الطوارئ تكن هناك ضمانات دستورية و واقعية كافية لتأكيدرقابة حقيقية من قبل ال ان والسلطة القضائية للتثبيت من وجود ما يستدعي إعلان حالة الطوارئ والرقابة على

السلطة التنفيذية ارستها لإختصاصات الطوارئ ، بل الذي حدث هو سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حـ الظروف العادية ، كم تشكيل اكم خاصة للفصل القضايا السياسية ، وبذلك تقلصت اختصاصات السلطة القضائية ، وثالثها : أن العمل بقانون الطوارئ ا يشكله من قيود على حقوق وحريات ا واطن يتناقض مع شعارات النظام ا زائري سواء لبناء حياة د قراطية صحيحة او لبناء دولة ا ؤسسات ، وقد لا حالة الطوارئ عنفا با ع ا دد هذه الدراسة ، لكنها بدون أد شك تشكل إطار مارسة العنف من قبل جهاز الدولة (العنف الر ي) ، وذلك ضوء خصوصية إعلان حالة الطوارئ ، وحدود الرقابة على سلطات الطوارئ بلدان العا الثالث ومنها ا زائر .

فا زائر عاشت ربة للطوارئ "ا صار " الأو كانت يوليو 1991 إ 29 سبتم من نفس العام والثانية بدأت بعد ذلك بأربعة أشهر فيفري 1992 ولا زالت سارية حـ الآن ففي التجربة الأو كما التجربة الثانية تأسست مشروعية ا رسوم ا اص بفرض حالة الطوارئ على ا ادة 86 من الدستور[20] ال تنص على ما يلي " يقرر رئيس ا هورية إذا دعت الضرورة ا لحة ، حالة الطوارئ او ا صار دة معينة بعد اجتماع ا لس الأعلى للأمن ، واستشارته لاستتباب الأمن ولا كن ديد ا الة العرضية او ا صار إلا بعد موافقة ا لس الشع الوط " .

ورغم انه كان كن على و ت ير الالتجاء إ فرض حالة الطوارئ جويلية 1991 إسنادا إ نص ا ادة ا ذكورة ، فإن الوضع كان بالغ الاختلاف عند إعادة فرضها عام 1992 ، فلا رئيس منتخب ولا ا لس الشع ولا الدستوري قائم ، وهذا يندرج ضوء خصوصية إعلان حالة الطوارئ وحدود الرقابة على سلطات الطوارئ بلدان العا الثالث ومنها ا زائر .

2- أحكام الإعدام ا رتبطة بقضايا سياسية :

وكث ا ما تصدر أحكام الإعدام بشأن بعض القضايا السياسية ، وخاصة عندما تكون هناك حالة طوارئ حيث تشكل اكم خاصة ، وإجراءات التقاضي أمامها لا وز الطعن أحكامها و رصد أحكام الإعدام ال صدرت بعض القضايا السياسية خلال فترة الدراسة ، بلغ عدد حالات ا كم بالإعدام ق الإسلامي سنة 1993 أكثر من 300 حالة ، وبلغت سنة 1994 1661 حكما بالإعدام من بينها 1463 حكم غيا [21] .

3- أحكام الشغال الشاقة بأكثر من 15 سنة ا رتبطة بقضايا سياسية :

والأشغال الشاقة هي عقوبة نص عليها القانون ا زائري ومضمون العقوبة وهو تشغيل ا كوم عليه بأشغال شاقة ، وهي تنقسم إ أشغال شاقة مؤبدة ، تستغرق حياة ا كوم عليه ، وأشغال شاقة مؤقتة تتراوح مد ا ما ب 3 و 15 سنة وقد تزيد عن ذلك ، وتوجد صعوبة كب ة ا صول على الإحصائيات الر ية هذا ا ال .

4- الاعتقال السياسي :

وهو سلوك يتضمن القبض على بعض ا واطن والتحفظ عليهم تنفيذا لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم ، وغالبا ما تتزايد عمليات الاعتقال أو تقصر طبقا لتقديرات السلطة ال أصدرت أوامر الاعتقال و كث من ا الات لا يقدم بعض ا عتقل للمحاكمة حيث يتم الإفراج عنهم بعد فترة – قد تطول او تقصر – من التحقيقات ، وقد ارس أجهزة الأمن بعض عمليات التعذيب ضد ا عتقل .

ونظرا لأن السلطة ا اكمة العديد من الدول النامية ومنها ا زائر ارس عمليات الاعتقال بشكل منتظم فإنه من الصعوبة كان تقدير أعداد ا عتقل خاصة وأن السلطات تتجه إ التقليل من أعدادهم، بينما تفعل قوى ا عارضة العكس[22] .

5- استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي :

ا هت ا زائر كباقي الدول النامية إ تدعيم قوات الأمن من حيث العدد والتسليح ، ونظرا لأن هذه القوات استخدمت واجهة كافة أشكال العنف السياسي الشع أثناء فترة الدراسة ، فا ديد ص أحداث أكتوبر 1988 ، أين استخدم ا يش ماية النظام بشكل رئيسي ، ونفس الشيء بعد إيقاف ا سار الانتخا 1991 ، واستخدمت وحدات ا يش الوط الشع قمع ا عارضة الإسلامية .

ومن خلال النظرة الشاملة لفترة الدراسة كن التأكيد على عدة نقاط ،

- أن أعمال الشغب كشكل من أشكال العنف الشع سادت بعد 1988 بداية بأحداث أكتوبر 1988 الذي أخذ شكل مظاهرات وإضرابات وحركات احتجاج شعبية ، وقابلها النظام ا اكم بعنف مضاد .

شهدت البلاد موجة من ا س ات بعد إيقاف ا سار الانتخا 1992 ، خاصة فيما يعرف ركة الدفاع عن الاختيار الشع القريبة من ا بهة الإسلامية للإنقاذ ، تلتها مس ات اثلة من حركة الدفاع ا مهورية ا ناهضة وا ضادة للتيار الأول .

- كما نلاحظ أن هناك زيادة نسبية أحداث العنف السياسي الشع والر ي خلال فترة زمنية معينة وهي النصف الأول من التسعينات ، و كن تفس الأول إ إيقاف ا سار الانتخا و وء الكث من أنصار ا بهة إ العنف ا سلح كأخر وسيلة .

أما بالنسبة للعنف الر ي ، فيمكن تفسر الزيادة الملحوظة لة الاعتقالات ا زئية ال مارسها النظام ا زائري إ حرصه على ا افظة على الشكل الد قراطي للنظام ، إلا أن النظام ا اكم حينما شعر بالتهديد قام بعملية اعتقال واسعة وتأ أحكام الأوامر بالإعدام إطار ا اكم ا اصة إ حرص النظام على الاستقرار السلطة .

ثالثا : القوى ا مارسة للعنف السياسي :

العنف السياسي قد ارسه النظام من خلال أجهزة ومؤسسات القهر ، كا يش أو الشرطة او أجهزة ا خابرات ... أو إصداره للقوان الاستثنائية ...، ويعرف هذه ا الة بالعنف الر ي او ا كومي ، وا دف منه ضمان استمرار النظام ، وا فاظ على الوضع الراهن ، وتقليص حجم ودور القوى ا ناوئة للنظام ، وقد ارس العنف ا واطن او اعات معينة منهم ضد النظام وذلك للتأث على بعض السياسات والقرارات ال تشكل ضررا صا وحقوق هذه الفئات أو ا صول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، أو لتغي النظام السياسي برمته ، وهنا ي ز مع التغ الثوري ، ويطلق هذه ا الة على العنف هذه ا الة اسم "العنف غ الر ي"[23] .

وقد ارس العنف جناح مع داخل النخبة ا اكمة ضد الأجنحة الأخرى ، وهنا تثار العديد من القضايا ا رتبطة بصراعات النخبة ا اكمة ، قد تستخدم بعض أجهزة القهر الدولة ، كذا الضغوط الشعبية ، كإحدى أدوات الصراع السياسي ب أجنحة النخبة ا اكمة ، وكذا قد ارس العنف السياسي بعض ا ماعات والعناصر الشعبية ليس ضد النظام السياسي ، ولكن ضد قوى أخرى ا تمع لأسباب دينية أو اقتصادية أو عرقية وقد يتدخل النظام فيصبح طرفا هذه الصراعات، وقد يستثمرها لق الصراعات ا توازنة وإ اك هذه القوى ، و جيم دورها .

و إطار رصد و ليل القوى السياسية ال مارست و ارس العنف السياسي ا زائر يتع التمييز ب أحداث العنف ذات الطابع ا ماه ي ال شاركت فيها فئات شعبية عدة (كأحداث أكتوبر مثلا) أو الاضطرابات ال ارتبطت ببعض القرارات السياسية أو الاقتصادية ، من جهة أخرى فإن هناك أحداث عنف اقتصرت ارستها على فئات اجتماعية وتنظيمات بعينها مثل : التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، وبعض التيارات غ الإسلامية وهي من أبرز القوى ال ا رطت ارسة العنف ضد الدولة وتعرض الدراسة لدور كل من هذه القوى ارسة العنف بشيء من التفاصيل .

1- التنظيمات الإسلامية الراديكالية :

ظهرت أثناء سنوات العنف عدة اعات مسلحة ت غطاء دي منها ا ركة الإسلامية ا سلحة (MIA) ا يش الإسلامي للإنقاذ (AIS) ا ركة من أجل الدولة الإسلامية ، ا ماعات الإسلامية ا سلحة (GIA) ، وتعت هذه التنظيمات من أبرز القوى ال ا رطت ارسة العنف ضد الدولة وأحيانا ضد ا تمع فكيف تكونت هذه التنظيمات الراديكالية ، وكيف ا رطت العنف؟

بدأ واضحا أن مسألة العنف وربطه با بهة الإسلامية للإنقاذ ا شقان عفوي ، وشق مفتعل [24] .

وكان الشق الأول نتيجة لطبيعة ا طاب العنيف حيث كان بعض الأمي يشجعون عليه ، إما نتيجة القمع الذي تعرضوا له وإما تطرفا ، و يكن للجبهة أغلب الأحيان علاقات مباشرة ا يقع ، وكان فرض الالتزام على مناضليها واضح [25] والشق الثا الذي وصل ذروته خلال تلك الفترة ، فكان مرتبط مع ا ماعات ال عادت من ا ارج (السعودية – أفغانستان – باكستان) وهي كث من الأحيان تعلن عداءها ذا ا زب ، و تكن ترى فيه سوى عائقا آخر من العوائق أمام قيام الدولة الإسلامية[26] .

وبعد توفيق ا سار الانتخا جانفي 1992 عرض العنف ا سلح نقله نوعية جديدة حيث جرى تنشيط كل ا موعات ال كانت نائمة وانتشر العنف ليشمل مناطق واسعة البلاد[27] واستطاعت ا ماعة الإسلامية ا سلحة تنظيم عملية استخدام السلاح وا تفجرات و حت ا ركة الإسلامية بناء جيوش خاصة ا تلك السلاح فتنافس بالتا الدولة عملية احتكار العنف ا نظم ، وأصبح لديها القدرة والقوة اللازمة لفرض نفسها على الساحة كسلطة فهي تستطيع أن تقدم من و ا أو كم با وت على ا واطن الذين يتعاملون مع ا يش الوط ويرشدونه حرية ضدها وصارت قادرة على فرض الولاء بالقوة ع ريب خصومها أو حـ أسرهم [28] .

ولقد حاولت حركة الإسلام ا سلح التنظيم إطار كتائب عسكرية دف إ إسقاط النظام ع شن حرب عصابات مستمرة ، ولقد حققت بعض النجاحات بداية الأمر خاصة الفترة ا متدة من سنة 1992 إ غاية 1994 إلا أ ا دخلت بعد ذلك عهد يز بالانشقاق الداخلي والتحول من اربة ا يش إ ارتكاب ازر بشعة أفقدها الكث من ا صداقية وجعلتها ل ا ام وسخط من أغلب شرائح ا تمع ا زائري .

فقد يزت ا رحلة الأو بوصو ا إ أوج قو ا مع أم ها أبو عبد ا أ د (الشريف قوا ي) . أما ا رحلة الثانية فاتسمت بالا دار والا طاط ، وأطلق عليها لقب اعة الذباح حسب تعب أنور هدام .

2- التنظيمات غ الإسلامية :

مع التأكيد على صعوبة ا صول على ا علومات على هذه التنظيمات غ انه كن القول ان هناك موعات

غ إسلامية ومعروفة بعدائها للإسلامي كانت قد تشكلت وكان هدفها تصفية الإسلامي والانتقام منهم ، وكان للتيار اللائكي دوره ا ؤكد تشكيل هذه ا موعات وتشجيعها ومن ب التنظيمات :

1- ا نظمة السرية لإنقاذ ا زائر ا مهورية (OSSAR) : وال نشرت بيانا 2 أفريل 1993 دد فيه بالانتقام من الإسلامي [29] .

2- تنظيم م 22 (M22) : الذي يعمل على فرض مطالب مس ة 22 مراس 1993 وا تمثلة اربة الأحزاب الإسلامية دون ييز واعتبارها كل الإسلامي إرهابي .

3- منظمة الشباب ا زائري ا ر (OJAL) : ال تبنت خطف استاذ الرياضيات مد بوجلخة .

ويبدو أن تلف ا نظمات ا سلحة ا عادية للإسلامي قد لاحقت ترحيبا من طرف جناح السلطة ، ويؤيد هذا الرأي ا امي ي عبد النور الذي يعتقد بأن رضا مالك كان قد دعا صراحة إ نقل الارهاب إ الطرف الآخر ، أي استخدام نفس وسائل ا ماعات ا سلحة وهو ما ول الدولة إ دولة إرهابية ، على حد تعب – ي عبد النور – وبطبيعة ا ال رضا مالك ثل تيار السلطة وليس السلطة نفسها وتبقى هذه التنظيمات هامشية مقارنة بالتنظيمات الإسلامية .

3- تنظيمات أخرى :

وتنطلق عليها عناصر هامشية ا رطت أحداث العنف ا ماه ي مثل التظاهرات وأحداث الشغب ، وهي عناصر غ مند ة العملية الإنتاجية وتعيش على ا امش الاجتماعي للمجتمع ، وتعا الفقر ا دقع ، لذلك تكون مستعدة للإ راط أعمال العنف السياسي وأفعال انتقامية دون أي توى سياسي أو دي ، ولكن نتيجة لأن الدولة أحيانا مارست تلف أنواع العنف ضد مناطق معينة، فتتحول هذه ا ناطق إ بؤرأكثر عداء للدولة [30] .

رابعا : إدارة النظام السياسي للعنف السياسي

كيف تعامل النظام السياسي مع ظاهرة العنف السياسي ؟ وهل كانت هناك استراتيجية متكاملة بصدد التعامل مع الظاهرة ؟ للإجابة على التساؤل لا بد من ليل النقاط الثلاثة التالية :

أ- الرؤية الر ية لظاهرة العنف السياسي

ب- أساليب التعامل مع الظاهرة

ج- ط استجابة النظام السياسي من خلال العهود ا ختلفة [31] .

1- الرؤية الر ية لظاهرة العنف السياسي

أهم عناصر التصور الر ي للظاهرة تتمثل فيما يلي : [32]

1- أ ا ظاهرة داخلية على ا زائر ومصدرة إليها من ا ارج ، فالشعب ا زائر يتسم بالتدين والتسامح ونبذ العنف .

2- إن هذه الظاهرة وليدة مؤامرة خارجية تنفذها ضد ا زائر أطراف خارجية لا تريد للجزائر الاستقرار والتقدم و هذا الإطار يركز ا طاب الر ي على أطراف خارجية يعينها النظام (ا غرب – إيران- السودان) .

3- التهوين والتهويل من شأن الظاهرة وقت واحد ، فا ماعات ال ارس العنف والإرهاب عبارة عن قلة منحرفة ظلت الطريق ، وخانت الوطن ، إلا أن هذه القلة ا نحرفة تشكل الوقت نفسه ديدا للأمن والاستقرار .

4- إن مسؤولية مواجهة العنف لا تقع على عاتق الدولة فحسب ، لكن على عاتق الدولة وا تمع ، ومن هنا كانت الدعوة إ التصدي إ ا ماعات و قيق التعاون مع الأجهزة الأمنية ، وتسليح ا واطن .

5- التأكيد على مبدأ ا واجهة ا ا ة ماعات التطرف والعنف إطار هذه ا واجهة كان التأكيد دائم على القضاء على ا ماعات الإرهابية وان العمليات ال ينفذها هؤلاء تع عن وصو م إ مرحلة اليأس ...إلا ان العنف يتواصل وتأسيسا على ما سبق كن القول أن هناك العديد من أوجه ا لل والقصور ال تشوب التصور الر ي لظاهرة العنف . وقد انعكس ذلك على طبيعة الأساليب ال اتبعتها الدولة للتعامل مع الظاهرة وحدود فعاليتها .

2- أساليب التعامل مع الظاهرة على ا ستوى الر ي

إسنادا إ التصور الر ي السابق اعتمد النظام على عدة أساليب للتعامل مع الظاهرة ، وقبل عرض هذه الأساليب لا بد من التأكيد على ملاحظة أساسية مفادها أن خ ة تعامل الدولة مع الظاهرة خاصة 1991 إ اية 1995 كشفت عن اضطراب واضح من جهة الدولة التعامل مع ا ماعات ال ارس العنف ، حيث تكن هناك استراتيجية متكاملة ، ومن هنا اتسمت ارسات الأجهزة ا ختلفة بالتخبط وغياب التنسيق ، وقد جسد هذا الأمر الاضطراب التصور الر ي للظاهرة .

وقد اعتمد النظام على عدة أساليب التعامل مع الظاهرة وهي : الأسلوب الأم ، والأسلوب القانو ، وأسلوب ا وار ، وفيما إ از عن كل من الأساليب السابقة .

أ- الأسلوب الأم :

وهو الأسلوب الرئيسي الذي اعتمد عليه النظام ا واجهة ، وذلك انطلاقا من النظر إ الظاهرة لظاهرة أمنية . وقد ا ذت ا واجهة الأمنية ماعات العنف عدة أشكال منها ، لات الاعتقال التحفظي خاصة ا شتبه فيهم بالانتماء إليها [33] .

ب- الأسلوب القانو :

إطار السعي لإضفاء نوع من ا شروعية على الأسلوب الأم اعتمد النظام على الأداة القانونية ، حيث استمر العمل بقانون الطوارئ وترسانة القوان ال صدرت هذه الفترة [34] . وكانت السلطة قد اعدت موعة من القوان ا ادفة إ جيم العنف الذي كانت تعتقد أنه سيستأصل مدة قياسية وكانت أول هذه القوان ذلك الذي أصدره ا لس الأعلى للدولة ، وفق مرسوم تشريعي 30 سبتم 1992 والذي مه ا رسوم التشريعي الآخر الصادر 19 أفريل 1993 وا تضمن إجراءات تقنية لإيقاف العنف وعزز ذلك قانون ا اكم ا اصة الذي صدر نفس تاريخ ا رسوم الأول 30 سبتم 1992 - والذي أنشأت كما يقول – عبد السلام بلعيد – لإختصار مدة ا اكمة ال كانت تصل إ شهر وغلق باب التجاوزات خاصة وان أو الأشهر ال ظهر فيها العنف كانت تشهد عمليات قتل للمتهم ذه القضايا [35] كما شهدت صدور قانون الر ة وبعده قانون الوئام ا د .

ج- أسلوب ا وار : لقد تب هذا الأسلوب انطلاقا من قناعة بعض ا سؤول أن الأزمة سياسية ولا بد من إ اد تسوية سياسية ا عن طريق التفاوض وا وار مع القوى السياسية ا عارضة [36] ، إلا أن هذت الأسلوب سرعان ما تفي بفعل الصراع داخل أجنحة النظام ا زائري ب أنصار ا وار ، وب أنصار الاستئصال وانعكس ذلك على ط إستجابة النظام السياسي للتعامل مع ظاهرة العنف السياسي وهذا ما سوف نتطرق إليه النقطة ا والية .

3- ط استجابة النظام السياسي من خلال العهود ا ختلفة

شهدت النخب ا اكمة أواخر حكم الشاذ بن جديد انقسام حاد ، مثل هذا الانقسام ثغرة كب ة نفذت منها ا بهة الإسلامية [37] . وأضحى صراع داخل أجنحة أجنحة النظام ا زائري للتعامل مع ظاهرة العنف السياسي ، متخذا شكلا جديد يتمحور حول جناحا حواري ، وآخر إستئصا [38] ، وإنعكس ذلك على ط إدارة النظام السياسي للعنف السياسي.

وسوف نتناول إدارة النظام السياسي العنف من خلال العهود ا ختلفة وهي :

1- عهد الرئيس بن جديد ، 2- عهد ا لس الأعلى للدولة ، 3- عهد عبد العزيز بوتفليقة

أ- عهد الرئيس الشاذ بن جديد

هذه ا رحلة خاصة خلال النصف الثا من فترة رئاسته ثلت بداية العنف السياسي أحداث أكتوبر [39] ، حيث ا ذت ا ظاهرات الشعبية شكل اضطرابات وحركات إحتجاجية وأحداث شغب مست تقريبا كامل التراب الوط

وكانت إستجابة النظام تلك الفترة بإقراره للتعددية ا زبية ، وقد وظفت ا بهة الإسلامية للإنقاذ هذا العنف تدعيم دورها السياسي .

وحاول رئيس ا كومة مولود روش توظيف ا بهة الإسلامية لامتصاص الغضب الشع الذي كن أن تفرزه الإصلاحات الاقتصادية وعملية الانتقال إ اقتصاد السوق [40] .

كما أ النظام لإضعاف ا بهة الإسلامية عن طريق إجراء الانتخابات البلدية جوان 1990 وفازت فيها ا بهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بـ 853 بلدية مقابل 487 بهة التحرير الوط (FLN) و 87 للتجمع للثقافة والد قراطية (RCD) [41] .

واعتقد النظام بأن تسي ا بهة للمجالس ا لية سيضعفها خاصة وأن عدة صلاحيات قد نزعت من هذه ا الس بالإضافة إ التضييق ا ا عليها .

وقد اندلعت أحداث جوان 1991 بسبب رفض أغلب الأحزاب لقانون الدوائر الانتخابية الذي صادق عليه ا لس عليه ا لس الشع الوط والذي يعطي زب جبهة التحرير الوط حظا أوفر الفوز بعدد كب من مقاعد لس النواب ، فأعلنت ا بهة الإسلامية إضراب مفتوحا عشية ا ملة الانتخابية للتشريعات [42] ، وكان رد النظام قمعي انتهى بإعلان حالة ا صار يوم 04 جوان 1991 ، وإقالة رئيس ا كومة مولود روش .

وقد كانت ا اولات الأو للإدارة الفعلية مع حكومة غزا ال خلفت مولود روش ماي 1991 ، حيث كانت اولة الإدماج ، فنجد تعي اثنان من الأعضاء السابق للجبهة الإسلامية ، و ا على وجه التحديد السعيد قشي منصب وزير التشغيل والتكوين ا ه ، و أ د مرا كمستشار ديوان رئيس ا كومة لا يع جوهرة إلا على جانب واحد فقط من إستراتيجية الاختراق .

كما ح النظام لأ د مرا ، وا ا ي سحنو وبش فقيه بالظهور ف التلفزيون للهجوم على سياسية عباس مدا أثناء الأزمة ال واجهتها ا بهة الإسلامية بسبب الإضراب الساسي ، كذلك ح النظام إستقطاب بش فقيه جنبا إ جنب مع مد كرار واللذين دت عضويتهما الإنقاذية اجتماع باتنة [43] ، و أقنعهما با شاركة لقاء ا كومة مع الأحزاب السياسية ، وهذه اللقاءات كانت قد توالت ظل افلرئيس بن جديد واستمرت إ غاية 1993 .

و يكن الفوز الذي حققه ا بهة الإسلامية للإنقاذ الاقتراع الأول والذي ظهر منذ البداية ، فتلك النتيجة تسبب للرئيس بن جديد أي انزعاج ، و يكن هناك أي دليل رغبته إلغاء الدورة الثانية للانتخابات ، وقبل يوم من

الانتخابات ، أعلن عن استعداده للتعايش مع حكومة معارضة ، و يطمئن العسكري إ الثقة حديث الشاذ بن جديد عن مقدرته على كبح اح الإسلامي ، بإستخدام سلطاته الدستورية والإدارية ، وقد شكك قوة إرادته و قدرته على تقيد ال ان ، كما وفوا من فراره إ العسكر الإسلامي للحفاظ على مركزه.

الأخ الإتفاق على إقالة الشاذ بن جديد ، وبذلك احتلت هيئة الدولة العليا الموقع الأمامي وأعلنت فيه إستحالة مواصلة العملية الإ ابية ، ح تتوفر الظروف الضرورية للمؤسسات لتعمل بشكل طبيعي .

ونش أن العنف السياسي أخذ منح أخر بعد إلغاء المسار الانتخا الذي حققت فيه ا بهة الإسلامية للإنقاذ فوز ساحق حيث إنتقل العنف من الاحتجاج إ العنف المسلح ومن الضغط على النظام لتحقيق أهداف سياسية إ اولة لتدم النظام والإستيلاء على السلطة .

ب- ا لس الأعلى للدولـة

1- برئاسة مد بوضياف :

بعد استقالة (إقالته من طرف ا يش) الشاذ بن جديد جانفي 1992 [44] ، تكوين ا لس الأعلى للدولة والذي ضم أربع شخصيات بارزة (خالد نزار وزير الدفاع – على كا – على هارون – ا هدام) وأسندت رئاسته مد بوضياف ، وقد أ هذا الأخ إ ارسة مزيد من الضغوط على جبهة الإنقاذ اولة لتقيد فأعليتها و جيم دورها ، فمنذ توليه السلطة كان حا ا موقفه ا تشدد اه ا بهة الإسلامية ، فألغى نتائج الانتخابات التشريعية ، ورأى عدم دستورية جبهة الإنقاذ نتيجة حظر الدستور لإقامة أحزاب على أساس دي ، معربا عن رفضة ا أعت ه توظيف الدين السياسة ، ورفضه إجراء أي حوار مع القوى السياسية تستخدم العنف من أجل الإستيلاء على السلطة وكان يقصد جبهة الإنقاذ [45] .

ومع تو بوضياف بدأت مرحلة جديدة من مراحل ا واجهة ب النظام والقوى الإسلامية وقد إ ذت موعة من الإجراءات ثلت ا طوات التالية :

- فقد حل جبهة الإنقاذ وهو القرار الذي إستكمل شكله القانو 04 مارس 1992 ، أنقذ أنصار جبهة الإنقاذ سندهم ا ز .

- تصعيد لة اعتقالات واسعة لقيادة ا بهة لت عبد القادر حشا ، زعيم ا كتب الوط ا ؤقت – رباح كب – مد السعيد ونتج عن ذلك : عودة الإسلامي إ العمل السري والإعتقاد بشرعية إستخدام العنف مواجهة السلطة السياسية ال ترم إرادة الشعب ونتج عن ذلك إزدياد حدة العنف ا سلح والاعتداء على رموز النظام ، وتفج بعض ا نشآت وا با ا كومية .

- إنشاء ا راكز الأمنية ا نوب ، وال تزامنت مع إقرار حالة الطوارئ فيفري 1992 ووصل عدد ا عتقل إ 7000 معتقل حسب الإحصائيات الر ية و 30000 حسب إحصائيات جبهة الإنقاذ [46] .

كما أعلن سيد أ د غزا عن سلسة إجراءات حضر فيها يع النشاطات السياسية ا فيها ا طب ذات الصبغة السياسية ا ساجد ، وصدرت مراسيم نع ا صل من الانتشار الشوارع ا يطة با ساجد ، أعلنت السلطات 09 فيفري 1992 حالة الكوارئ ، كما ا كم بالإعدام على 14 من الإسلامي الذي أشتبه تورطهم ا جوم على ثكنة قمار ا دودية [47] .

وعلى الصعيد العسكري لقي ما قام به النظام من صراع ضد العنف احا أوليا ، وقد برهن قمع ا بهة الإسلامية للإنقاذ والاعتقالات ا ماعية ال جرت الفترة الأو من عام 1992 ، عن فعالية كب ة ، ذلك أن معظم الشخصيات القيادية للحركة الإسلامية قد اعتقلت ، و يرافق ذلك مقاومة شعبية منسقة مناوئة للنظام .

كما برهنت الانتصارات ا همة ال أحرز ا القوى الأمنية على أ ا لا تستطيع القضاء ائيا على نشاط ا موعات ا سلحة ال إستمرت النمو والانتشار ، على الرغم من النكسات ال حلت ا صيف 1992 .

كما سعى النظام لتعميم اختراقه للجبهة اولة عل بعض القوى الإسلامية تقوم مقام الإنقاذ وجذب بعض عناصرها ، من هذه القوى ، حركة النهضة الإسلامية ، وحركة ا تمع الإسلامي (اس).

إ جانب ذلك قاد الرئيس بوضياف لة واسعة ضد الفساد وجعلها من أولوياته ، وقد أعلن أن ت يده أكثر من 04 آلاف ملف للفساد [48] سيتم فتحها لإعادة مصداقية السلطة أع الشعب [49] وأكثر من ذلك فقد أقدم على إيداع ا نرال مصطفى بلوصيف الأم العام لوزارة الدفاع الوط عهد الشاذ بالسجن العسكري بتهمة الفساد .

ويعتقد الكث من ا تتبع لشؤون ا زائرية أن ذلك عجل بإقصائه مكن السلطة أبشع صور العنف السياسي ، هو الاغتيال على ا باشر [50] .

وبصفة عامة كن القول أن ا زائر تشهد قط بلغ هذا العنف أو إنتهاك صر ا قوق الإنسان كما حدث أثناء فترة حكم بوضياف .

2- عهد علي كا :

وصل على كا إ سدة ا كم إطار عملية الصراع على السلطة ، واستمرارية العنف وعدم الاستقرار السياسي سد الإطاحة بأربع حكومات خلال أربع سنوات [51] .

وقد خضع إختيار كا موعة من الاعتبارات أرزها :

- حرص السلطة على الإحتماء بالشرعية التار ية الثورية ، الذي يعد كا رمزا من رموزها .
- تأكيد الإستمرار ا ط الذي سلوكه بوضياف تعامله مع ا بهات الثلاث : التحرير ، الإنقاذ القوى الاشتراكية .
- إبعاد ا يش عن ا عارك والصراعات ا زبية بشكل يضمن للمؤسسة العسكرية إستمرارية سيطر ا على مقاليد السلطة .

وقد أ كا إ تنويع أساليبه مواجهة تلف القوى السياسية من خلال التدرج أسلوب ا صا ة وا راوغة أو ا ناورة ، إ خيار العنف وا واجهة ، إ جانب ا رص على تدعيم هيكل النظام ذاته ، فأعلن النظام عن استعداده لفتح ا وار مع القوى السياسية للوصول إ رج للأزمة ، غ أن موقف الإنقاذ ا تشدد أفشل ا وقف حيث إشترط قادة ا بهة أن يقر ا اكم طئهم وأن يطلقوا سراح كافة ا عتقل وإلغاء كافة القرارات والإجراءات ال إ ذت ضد ا بهة ا ذلك استئناف س العملية الإنتخابية ، وقد قام النظام حاولة أخرى لفتح ا وار غ أن ا بهة واصلت التصعيد الأم ، وكانت حادثة تفج ا طار 1992 أول مظهر للعنف السياسي بذلك ا جم .

و تؤد اولة السلطة إ التهدئة إ نتيجة فعالة حيث أصدرت مرسوما ارب الإرهاب و التخريب مع إتاحة مهلة شهرين للتوبة والغفران ، غ أن ذلك يؤد إ سن الوضع ا جعل النظام يتخذ موعة من الإجراءات من بينها حظر التجول العاصمة ، وا دن ا اورة جنوبا وشرقا وغربا وكان ذلك مطلع ديسم 1992 وكذا إنشاء ا اكم ا اصة .

واستمر الوضع على حالة بينما استمر ا لس الأعلى للدولة إصداره لقوان كافحة الإرهاب وإيقاف العنف وجولات ا وار ال بدأت من 21 سبتم 1992 ال تكن ضده ا ولة ا وارية وال تلتها ذات فائدة لأن السلطة كانت تدعو كل الأحزاب باستثناء الطرف الأساسي الذي هو ا بهة الإسلامية للإنقاذ .

إلا انه مع تعي رضا مالك رئيس للحكومة خلفا لبلعيد عبد السلام ، اشتد ا لاف داخل ا لس الأعلى للدولة ب أنصار ا ل الأم أو الإستئصا ودعاة ا وار وا ل السياسي عا ة العنف .

و هذه ا رحلة عرفت الساحة ا زائرية أعنف الصور من العنف ، وطبق رضا مالك ما يعرف بسياسة نقل ا وف إ الطرف الآخر[51] .

واستعمل النظام واجهة العنف بعد الاستئصال الاقصاء ، فالنظام كان يعمل با وازاة مع اولة الاستئصال اقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلا للحل الام و هذا الاطار يفسر البعض اغتيال قاصدي مرباح ، وحادث سجن تازولت ، لت ير الرد العسكري 52 .

من جهة أخرى انشاء وحدات ا رس البلدي على مستوى عدد كب من البلديات ا عزولة ا ناطق الريفية ، وينطوي ت لواء هذه ا ليشيات عامة من الناس لتشجيعهم على تنظيم أنفسهم كفرق للدفاع على أنفسهم .

وخلاصة القول أن هذه ا رحلة فإنه تب فشل القادة السياسيون إ اد تسوية سياسية للقضاء على العنف كما عجز النظام على استئصال العنف ولعل ذلك يعود إ الاسباب التالية :

1- عدم قدرة الأجهزة الأمنية على السيطرة على الوضع ذلك أ ا تتعود على هذه ا رب ا جعلها تتكبد خسائر كب ة .

2- غياب قيادة مشتركة وموحدة للعمليات تنسق ب تلف الأسلحة وتعمل سرعة فائقة ، ح كنها قيق انتصارات على ارض ا يدان .

3- وجود مساندة فعلية لبعض شرائح ا تمع ا زائري للقوى ا مارسة للعنف ضد النظام ورموزه .

3- عهد الرئيس اليم زروال :

عهد اليم زروال بدأت مرحلة جديدة ومعقدة من مراحل العنف و ا واجهة ب النظام السياسي و ا ؤسسة العسكرية من ناحية وقوى الاسلام السياسي من ناحية أخرى .

و انشاء نة ا وار الوط عشية اية ا رحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة بداية عام 1994 وترأس هذه اللجنة (يوسف ا طيب – ا نرال الصنهاجي – ا نرال مد توا – ا نرال الطيب دراجي – قاسم كب – عبد القادر بن صا) .

و سدت بوادر ا وار و ا صا ة ، باطلاق سراح اثن من قادة FIS و ا علي جدي ، وعبد القادر بو خم ، كما حاول إقناع قيادة FIS با شاركة ندوة الوفاق الوط ال كانت مشروطة بنبذ العنف ، إلا أن كل ا اولات باءت بالفشل خاصة بعد تب أن علي بلحاج أصدر بيان يدعم فيه ا ماعة الإسلامية ا سلحة 53 .

ا جعل الرئيس زروال يعلن عن فشل ا وار الوط ويعلن عن اجراء انتخابات رئاسية قبل اية 1995 .

و ا قابل نظمت قوى ا صا ة (عقد روما) 54 وأهم ما جاء فيه مطالبة الرئاسة بالشروع مفاوضات غ مشروطة مع ا عروضة ا ذلك ا بهة الإسلامية للانقاذ من أجل إ اد تسوية سياسية للأزمة ، إلا أن هذا العقد قوبل بالرفض من طرف السلطة و ا تمع ا د 55، خاصة أنه بعد أيام على عقد روما حدثت عملية إرهابية تتمثل إنفجار سيارة مفخخة ، أمام مقر مديرية الأمن الوط بالعاصمة أودت ياة العديد من الابرياء ، واستغلها دعاة الاستئصال الترويج للحل الام .

وبعد انتخاب زروال رئيس للدولة وتعي مقداد سيفي رئيس للحكومة خلفا لرضى مالك ، إغلاق ا تشدات و ا راكز الأمنية واطلاق سراح شاغليها ، وشرع زروال ا وار مع الشركاء السياسي دف التحض لندوة الوفاق الوط الثانية 14 سبتم 1996 ، ونش أن هذه الفترة عرفت ا زائر عنف ا ازرة 56 خاصة ا ناطق ا عزولة .

كما يزت هذه الفترة باختفاء عشرات ا واط الذين لا يزالون إ اليوم ضمن ا فقودين ، وهنا طرحت علامات استفهام كب ة حول حقيقة من يقوم بالاختطاف ومن يقوم با ازر ، وكانت هناك م متبادلة ب عناصر ا يش وقوى ا عارضة .

و التوصل إ اتفاق ا دنة مع ا يش الاسلامي للإنقاذ جويلية 1997 ، تبعه إطلاق سراح عباسي مدا وعبد القادر حشا .

ونشر وقرأ بيان هذا التنظيم ا سلح نشرة التلفزيون ا زائري و يبق أمام الرئيس زروال إلا إعطاء الغطاء السياسي للإتفاق الذي ب ا يش ا زائري و ا يش الاسلامي للانقاذ 57 .

وانتهى عهده باعلانه عن انتخابات رئاسية مسبقة 58 .

ومهما يكن فإنه على ضوء مسار الأحداث ا عقدة ، وحدة تصاعد موافق العنف امتياز زروال ل أس ا لس الاعلى للدولة ، ولذلك فقد ورث الرئيس زروال هذه التركة من الكم ا ائل من تراكمات الصراع السياسي و العسكري ، إذن فالعنف السياسي عهد زروال ما هو الامتداد طبيعي لاسباب العنف العهود السابقة ورغم ذلك فان عهده اتسم جموعة من السمات لا زمت النظام السياسي طوال فترته وأدت إ ترسيخ العنف السياسي واستمراره من بينها 59 :

1- تورط يع القوى السياسية الر ية و الشعبية وبكثافة شديدة فيدوامة العنف السياسي ، الأمر الذي أدى إ تشعب مصادر العنف السياسي ، فعند تو زروال السلطة يستطع أن يغ من الوضع القائم ، بل زادت أعمال العنف ا أدى إ أزمة تمعية شاملة كان من نتائجها بروز كث من التنظيمات الفردية ا سلحة ، وا راط ا تمع دوامة من العنف يصعب على الرئيس أو ح ا ؤسسة العسكرية التحكم فيها أو ديد العناصر الفاعلة فيها.

2- هيمنة ا ؤسسة العسكرية على القرار السياسي الدولة ، وبروزها طرفا فاعلا العنف السياسي ، وهذه السمة لا تقتصر على عهد زروال بقدر ما كانت ة من ات العهود السابقة وخاصة عهد مد بوضياف .

3- ح النظام ا زائري تفتيته للحركة الإسلامية ا سلحة ، و ح احداث انقسام شديد ب كل من ا يش الاسلامي للانقاذ ا رتبط با بهة الإسلامية للانقاذ ، و ا ماعة ا سلحة ، كما ح ا يش ا زائري تشويه صورة ا ركة ا سلحة فلم يعد مقاتل هذه ا ماعة يرمز بالبطولة نظاله ضد النظام ا اكم بل أصبح قاطع طريق إرهابيا يغتصب النساء ويذبح الأطفال ولعل أن ذلك النجاح يعود إ التدريب أفراد ا يش واكتسابه خ ة حرب العصابات ، من جهة أخرى تعود هذه الانتصارات إ وجود قيادة عسكرية موحدة للعمليات .

كما كن ا يش من اختراق هذه ا ماعات وكسب عملاء داخل صفوفها .

4- عهد الرئيس بوتفليقة :

أنتخب بوتفليقة بأغلبية مطلقة وبنسبة مشاركة كب ة 15 أفريل 1999 وقد أعلن بوتفليقة برنا ه الانتخا عن أولويات ثلاثة وهي إحلال السلام – الوئام ا د – وإعادة اعتبار ا زائر : عربيا ، وافريقيا ، ودوليا .

وإن أهم ملاحظة كن من خلا ا أن نفرق ب درجة الاختلاف الطروحات السياسية التعامل مع ظاهرة العنف السياسي ، ومدى قبول بفكرة عودة ا بهة الإسلامية للغنقاذ واجراء عفوا شامل ع اجراء مصا ة وطنية واسعة النطاق ، و هذا الصدد رصدنا الترتيب التا الانتخابات الرئاسية : الابراهيمي وجاب ا على رأس الداء لفتح صفحة مع ا زب ا ظور ، تلا ا حس آيت أ د و روش مولود أخ ا عبد العزيز بوتفليقة ، مقداد سيفي ويوسف ا طيب . ثل ا موعتان الأو و الثانية أطروحة عقد روما 60.

ونستنتج من ذلك أن الا اه العام متفق عليه وهو البحث عن رج للعنف ا ستمر ، أما الاختلاف فيعود إ درجة الانفتاح و ا وار وليس ا بدأ .

وقد ح عبد العزيز بوتفليقة الانتخابات بنسبة 73.89 % وهو ما يعت كافيا لأن يكون رئيسا شرعيا ، إلا أن هذه الانتخابات ولت من تعددية إ رد استفاء على الرئيس بوتفليقة بعد انسحاب ا رشح الآخرين .

واستطاع بوتفليقة بداية عهده (ثلاثة أشهر تقريبا) أن مع حوله كل العائلة الوطنية ا افظة والإسلامية ، العائلة الد قراطية ا شكلة من الرموز السابقة لأطروحة الاستئصال والذين كانوا يرفضون ا وار وا صا ة و بذون معا ة العنف معا ة سياسية .

استطاع بوتفليقة أن سد مبدأ ا صا ة بإصداره قانون الوئام ا د [61] كإطار شرعي عا ة العنف وعفوه إراد ا وبذلك استطاعت حل جزء كب من العناصر ا سلحة وعودة أكثر من 1000 آلاف قتيل [62] .

إلا أن أنصار الاستئصال ورفض الوئام عادوا من جديد بعد اغتيال عبد القادر حشا العضو القيادي ا بهة الإسلامية للإنقاذ ، وهو سعى إ إفشال كل ما سعى من شأنه أن

يضفي مصا ة وطنية دائمة ، ويعتقد الكث من ا راقب ؛ أن اغتيال حشا ا دف منه خلط الأوراق ، ذلك أنه كان يدعوا إ ضرورة إشراك ا ناح السياسي ا دنة [63].

ونش هنا أن أعمال العنف قلت تصاعدت بشكل ملفت للإنتباه مع مطلع عام 2000 ، شهدت هذه الفترة صدور كتب عديدة تتهم ا ؤسسة العسكرية مارستها للعديد من ا ازر ، من جهة أخرى شهدت زيادة العديد من ا نظمات الدولية الغ حكومية للتحقيق هذه ا ازر ، و فسر العديد من ا لاحظ هذا الأمر الصراع الدائر ب الرئيس بوتفليقة وا ؤسسة العسكرية ، وسعى بوتفليقة ضرورة إستقلالية قراراته ، وإبعاد ا ؤسسة لعسكرية عن ا ياة السياسية .

كما شهدت هذه ا رحلة اندلاع أحداث شغب منطقة القبائل ، وإقليم القبائل تقليديا موطن للتذمر ، ويبدو أ، أحداث العنف فيما تكن عفوية وأن الصراعات والا اعات ب تلف الزمر والعصب السلوطية كث ا ما تعمد لتظهر فيها بعد أكثر عنفا ، خاصة وقد برز أن موازين القوى بدأت تل ب الاستئصالي وأنصار ا صا ة ا علها تدخل خط ا واجهة مع الرئيس بوتفليقة ، وهذا ما عله يصرح بعد إندلاع الأحداث من نراست لن أستقيل .

من جهة أخرى تعامل النظام السياسي هذه ا رة مع أحداث الشغب ب ودة واستطاع أن يد القوى السياسية ويتفاوض مع ثلي العروش ا جعل آيت يد زعيم الأفافاس ، يصرح أن مصطلح العروش من صنع النظام .

ا لاصة :

تأسيسا على ما سبق يتضح لنا أن أشكال العنف السياسي الأكثر انتشارا ا زائر هو العنف الشع وأبرزها ا ظاهرات ، والاغتيالات و اولة الاغتيال . أما العنف الر ي ثل الاستمرار العمل بقانون الطوارئ ، والاعتقالات ح أن القوى الرئيسية ال مارست العنف هي قوى ذات ثقل كب على ا ريطة السياسية ، وكان ا دف الذي يتوجه إ'ليه العنف يتركز أساسا على النظام السياسي ورموزه وأي قوة سياسية أخرى تتحالف معه .

كما أن هناك قوى أخرى غ إسلامية مارست العنف وإ رطت فيه وهي عناصر غ مند ة العملية الانتخابية وا راطها العنف كان الغالب عبارة عن ردود أفعال انتقامية .

وكانت استجابة النظام السياسي خلال فترة الدراسة سلبية و يزت بعدة ات من أبرزها : التقليل من شأن أحداث العنف الشع والتأكيد على مقولة ا ؤامرة ا ارجية ، ورغم ذلك ا ذ موعة من ا سالك عا ة الظاهرة على رأسها ا سلك الأم والقانو واختلف تطبيق ذلك من فترة لأخرى لاختلاف الرؤساء .

آفاق ظاهرة العنف السياسي ا زائر

مع التسليم لا بد لكل تمع أن توجد به حصته من التوتر والعنف والفرق ب ا تمعات حجم هذه ا صة وطبيعتها ولذلك فإن القضاء على العنف السياسي ائيا أي تمع أمر غ كن وغ وارد لأن العنف جزء من العملية السياسية دون درجة من العنف ، ولذلك فإن أبعاد الفعالية السياسية لأي نظام سياسي يتمثل درجة القدرة على بلورة آليات وأساليب فعالة للحد من ا ظاهر وتقليصها إ أدجنة حد كن ، وعليه كن تصور ا شاهد التالية :

1- استمرار ظاهرة العنف السياسي وتصاعدها

وأساس هذا ا شهد هو استمرار ظاهرة العنف السياسي وتصاعدها ا زائر ، وهو يفترض استمرار ا شكلات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وا اه بعضها إ مزيد من التفاقم وأبرز هذه ا شاكل أزمة العدالة التوزيعية – أزمة البطالة وا شاركة السياسية ، مشكلة الأقليات والفساد السياسي والإداري ، وتعقد علاقة الدولة مع التنظيمات الإسلامية الراديكالية ولا شك أن استمرار عجز النظام ا زائري عن تب سياسات فعالة للتعامل معها.

وإذا كانت الدولة قد وجهت ضربات موجعة إ التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، ا أدى إ جيم دورها ارسة العنف ا ضاد للدولة وا تمع ، فالأرجحة أن ذلك لا يع ال من الأحوال وضع اية ذه الظاهرة ، حيث أن بروز تلك التنظيمات وتنامي دورها هو وثيق الارتباط بالأزمة ا تمعية ال شهد ا وتشهدها ا زائر ، وطا ا استمرت عناصر هذه الأزمة كما هي فإن احتمال ظهور تنظيمات إسلامية راديكالية جديدة سميات جديدة سيبقى قائما بدرجة كب ة .

كما أنه من ا تصور ظل هذا ا شهد أن يتنامى دور الفئات الاجتماعية ا همشة أحداث العنف ، وخاصة ظل تزايد الوزن العددي ذه الفئات و ركزها أحياء فق ة و هامشية تعت ثابة أحزمة فقر يط بالعديد من ا دن الك ى ا زائر ، كحي باش جراح و الكاليتوس العاصمة.

ومن ا توقع ظل هذا ا شهد حدوث صراعات على السلطة ا زائر وذلك إطار تعقد مشكلات ا لافة السياسية ، خاصة ظل عدم رسوخ القواعد ا ؤسسية لانتقال السلطة من ناحية ، ووجود خلافات معلنة أو غ معلنة ب أجنحة النخبة ا اكمة من ناحية أخرى ، و من ا تصور أن تتجه الأجنحة ا تصارعة على السلطة إ الدفع با ؤسسات الأمنية والعسكرية عملية الصراع ا يزيد حدة وضراوة .

2- تراجع أعمال العنف وتزايد حالة الاستقرار السياسي :

هذا ا شهد هو عكس ا شهد الأول وأساسه هو تراجع أعمال العنف سواء من حيث تكرارها أو درجة شد ا ا يعنيه ذلك

من تدعيم الة الاستقرار السياسي الداخلي ، وتتمثل أهم شروط هذا ا شهد ومعطياته اح سياسات الإصلاح الاقتصادي ال ينتجها الرئيس بوتفليقة ، وخلق فرص عمل جديد ، فضلا عن تب سياسات فعالة لتحقيق درجة أك من العدالة الاجتماعية وتوسيع نطاق عملية ا شاركة السياسية بتطوير ا ؤسسات السياسية وإفساح ا ال ل وز تنظيمات جديدة تع عن قوى ا تمع ا د يسمح للنظام ا زائري باستيعاب القوى و التيارات الساعية للمشاركة إطار الصيغ وا ياكل السياسية القائمة دون عنف أو إكراه . و ة جانب آخر ذا ا شهد وهو بقاء أسعار النفط عالية أو على الأقل عدم حدوث تدهور فيها ، لأن هذا من شأنه التأث سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما كن أن يؤدي إ خلق توترات سياسية . وخلاصة القول أن الشروط والتفاعلات ا رتبطة ذا ا شهد تنطوي على مواجهة ا شكلات والتحديات ال لق بيئة ملائمة لتنامي ظاهرة العنف السياسي .

3- تذبذب أحداث العنف ب التراجع والتصاعد

وجوهر هذا ا شهد هو أن أحداث العنف السياسي ا زائر سوف تظل تتراوح ب التراجع والتصاعد ، و إطار هذا ا شهد كن ا ديث عن عدة تطورات :

- إن ظاهرة العنف السياسي مرشحة للتراجع إذا استطاعت النخب ا اكمة مواجهة ا شكلات الاقتصادية و الاجتماعية أو على الأقل التخفيف من حد ا ، فضلا عن توسيع دائرة ا شاركة السياسية ، وإذا فشلت سوف تكون عرضة زيد من أعمال العنف السياسي .

- إن استمرار ارتفاع أسعار النفط أو بقائها على حا ا سيدعم النظام ا اكم القضاء على بعض مظاهر الاحتقان الاجتماعي و التوتر السياسي إذا استغلت جيدا ، وهذا يعود إ مدى قدرة النخب ا اكمة على تدعيم شرعية الا از ، وإلا تصبح العملية عكسية .

- إن النصر العسكري الذي أحرزه النظام القضاء على التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، ال ا رطت ارسة العنف ضد السلطة و ا تمع ، فا ؤكد أن ذلك لا يع إغلاق ملف هذه التنظيمات فطا ا بقيت ا تغ ات ال خلقت بيئة ملائمة لتنامي تلك التنظيمات كما هي ، فالأرجح أن بعضها قد يعيد تنظيم صفوفه ويظهر لتحدي النظام ا اكم من جديد .

و إطار الترجيح ب ا شاهد الثلاثة السابقة واستنادا إ القراءة التحليلية للأوضاع ا زائرية الراهنة كن القول بأن ا شهد الثالث (تذبذب ظاهرة العنف السياسي ب التصاعد و التراجع) هو الأكثر ترجيحا خلال ا ستقبل ا نظور.

الهوامش

* هذه الورقة قدمت مداخلة في الملتقى الدولي المنعقد ببسكرة ، المنعقد بتاريخ 2003

1- عبد الناصر ، حريز، الارهاب السياسي : دراسة تحليلية ، ط 1 . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1997 ، ص 44 .

2- حسنين ، توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ط 2 ، بيروت مركز درمات الوحدة العربية 1999 ص42.

3- برنو ، فليب ، المجتمع و العنف ، (ترجمة إلياس زحلاوي) . دمشق : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ط2 1982، ص 140 .

4- نفس المرجع ، ص 141 .

5- Ph. Braud , (ed) La violence politique dans les democraties uropenes occidonttales paris LHarmatans 1993, P28 .

6- حسنين توفيق ، مرجع سابق ، ص 42 .

7- تيد هندريش ، العنف السياسي : فلسفته – أصوله – أبعاده ، (ترجمة : عيسى طنوس وآخرون) ، ط1 . بيروت : دار المسيرة 1986 ، ص32 .

8- نفس المرجع ، ص 46 .

9- حسنين توفيق ابراهيم ، " ظاهرة العنف السياسي في مصر (1952 – 1987) دراسة كمية تحليلية مقارنة " في المستقبل العربي، العدد 117 م د و ع . 1988 .

10- Johnson , G , Revolutionary Change, Little Brown Boston , 1970 , P27 .

11- سرحان بن دبي العتيبي ، " ظاهرة العنف السياسي بالجزائر : دراسة تحليلية مقارنة 76- 1998 " مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 28 ، العدد 4 شتاء 2000 ص 8 .

12- حسنين توفيق ابراهيم ، العنف الداخلي في الدول العربية ، قضايا استراتيجية ، السنة الرابعة العدد 21 ماي 1999 . ص 39 .

13- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر ، ط1 . القاهرة : مركز البحوث العربية ، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، 1999 ص 63 .

14- يشير العديد من المراقبين ، أن اغتيال بوضياف وقاصدي مرباح لا يمكن ادراجها ضمن العنف الشعبي وانما تندرج ضمن العنف الرسمي لأنها تندرج في اطار التصفية الحسابات داخل الجهاز السلطة ، أنظر ذلك في شؤون الأوسط عدد 24 نوفمبر 1993 .

15 – نشير هنا ايضا ان هذه المجازر تبقى غامضة ذلك ان الاولى لا تبعد سوى 30كم على ثكنة البليدة و الثانية على 15 كم على مقر القاعدة الجوية بوفاريك و الثانية على 5كم على الثكنات العسكرية – أظر الملحق رقم 1 .

16- بلغت رسائل التهديد حسب احصائيات المرصد الوطني لحقوق الانسان أكثر من 2000 تهديد في السداسي الاول من سنة 1994 التقرير السنوي 1994 – 1995 .

17 – حسين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية / مقارنة ، مرجع سابق ص45 .

18- الدستور الجزائري 1989 .

19- المرصد الوطني لحقوق الانسان التقرير السنوي ، مرجع سابق .

20- وصل عدد المعتقلين في عهد المجلس الأعلى للدولة حوالي 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و 30000 حسب إحصائيات المعارضة .

21- حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص 922 .

22-Severine , Labat , Les Islamistes Algeriens entre les armes et les maquis , le seuil , paris 1995 p 60.

23- وقد وقعت عدة حوادث عارضة كحادثة الطفل قندوز الذي تعرض لعملية اعتقال استنتاق من طرف ما سماه بلحاج " بحراس الجبهة " واستمرت هذه الاعمال العارضة وباستمرار نشاط شيكات التي تدعى بجامعات الامر بالمعروف و النهي عن المفكر والتي كان مهمتها منع الممارسات غير الأخلاقية و امتدت افعالها إلى منع التظاهرات الفنية والحفلات .

24- Ibid . p61 .

25- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديموقراطية و التمرد في الجزائر ، مرجع سابق ص 63 .

26- رياض صيداوي ، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر ، ط1 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2000 ، ص 144 .

27- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين عسكريين والسياسيين ، ط1 ، الجزائر : دار المعرفة 2000 ، ص 244 .

28- مايكل ويليس ، التحدي الاسلامي في الجزائر .(ترجمة : عادل خير الله) ، ط1 . بيروت شركة المطبوعات و النشر 1999 ، ص 352 .

29- وهي عهد بن جديد ، عهد المجلس الأعلى للدولة ، عهد اليامين زروال ، عهد عبد العزيز بوتفليقة .

30- هذا التصور يمكن رصده من خلال خطب وتصريحات المسؤولين في الحكومة الجزائرية عبر مختلف الصحف الجزائرية (الرئيسية) يومية الوطن الناطقة بالفرنسية ، و جريدة الخبر اليومية .

31- فيفري 1992 وصل عدد المعتقلين إلى 700 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية .

32- محمد تاملات ، الجزائر من فوق بركان ، مرجع سابق ص 126.

33- لجنة الحوار الوطني 31 أكتوبر 1993 ، ندوة الوفاق الوطني الأولى و الثانية .

34- لمزيد من التفاصيل حول صراع النخب يمكن الرجوع إلى : رياض صيداوي ، صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ، مرجع سابق ص 185 .

35- المقصود به هو استئصال العنف ، و يحضى هذا الخيار بتأييد كبير لدى مختلف الزمر المكونة للنظام وأهم رموزه محمد العماري (قائد القوات البرية ثم عينة الرئيس زروال رئيسا للأركان) خالد نزار ، وزير الدفاع إلى غاية فترة زروال ، الجنرال توبق مدين مدير المخابرات ، بوبكر بلقائد ، سليم سعدي ، رضا مالك وبعض القوى في المجتمع المدني .

36- أما التيار الحواري : وهو الذي يدعو الى ضرورة الحوار مع القوى السياسية المعارضة ويدعو الى ضرورة اشتراك FIS و التفاوض مع قيادته لإيجاد تسوية سياسية للأزمة ، أهم رموزه الجنرال زروال قاصدي مرباح ، عبد الحميد مهري الأمين لجبهة التحرير سابقا ، علي كاف مجلس الدولة عضو مجلس الدولة ثم رئيس مجلس الدولة وقوة في المجتمع المدني .

37- هذا لا يعني أن قبل هذا التاريخ لم تكن هناك آمال عنف فقد كانت بدايتها في المظاهرات التي قادها طلبة جامعة تيزي عام 1980 ، ثم حركة تمرد بويعلي المسلحة وتم القضاء عليها سنة 1987 ، أيضا بعض الأعمال الاحتجاجية الأخرى (قسنطينة 1986) وبعض الولايات الأخرى إلا أن التاريخ للعنف بأحداث أكتوبر 1988 على أساس أنها مثلت بداية تحول النظام السياسي و ما أفرزه هذا التحول فيما بعد .

38- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، مرجع سابق ص 231 .

39- محمد سعد أبو عامود ، الاسلاميون و العنف المسلح في الجزائر ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 113 ، السنة 23 جويلية 1993 ص 114 .

40- نشير هنا أن أثناء الحملة الانتخابية للتشريعات اندلعت حوادث قمار وهو هجوم عسكري شنه بعض أنصار الجبهة على مقر ثكنة عسكرية بقمار ولاية الوادي . واختلفت التأويلات لهذه الحوادث ، البعض يعتقد بأن جناحا من النظام كان على علم بها وتركها ، و البعض الآخر يعتقد أن جناحا من النظام قام بها (جريدة الحياة اللندنية جوان 1990) .

41- في 1991 عباس مدني تهميش المعارضين داخل الجبهة و تدعيم نفوذه بعدما أصدر مجلس شورى الجبهة قرار بعزل عباس مدني 1990 .
42- ذكر خالد نزار وزير الدفاع قبل ظهور نتيجة الانتخابات " أن الجيش مخول بحكم الدستور منع جبهة الانقاذ من تسلم الحكم لأن الدستور جعل من مهامه السهر على الوحدة الوطنية وحكم الانقاذ الوحدة الوطنية .
43- لمزيد من التفاصيل : أنظر : أحمد بشير صفار : النخبة السياسية في الجزائر ، في علي الصاوي (محرر) ، النخبة السياسية في العالم العربي ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة 12 ، 11 نوفمبر 1995 ص 99 .
44- محمد سعد أبو عامود : الاسلاميون و العنف المسلح في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 125 .
45- ابراهيم البيومي غانم ، الحركة الإسلامية بين المجتمع و الدولة في الجزائر ،المجلة العربية للدراسات الدولية عدد 1 شتاء ربيع 1993 ،ص 92 .
46- علي جوني ، الجزائر : الحوار المفخخ ، مجلة شؤون الأوسط عدد 24 ، 199. ص 78 .
47-Guarfi , (Ahmed) et chaib .(A K) .op .cit ,p59 .
48- لم تكن مافيا الفساد على حد تحليل أحد المعلقين مسؤولة وحدها على اغتيال بوضياف ، بل كانت هناك مافيا السلطة، فقد صرح غزالي عند تقديم استقالة حكومته لعلي كاف "إن بوضياف كان كثير الإزعاج لذلك شنوا عليه ...حربا حقيقية ، حربا كل لحظة وبأسفل الوسائل و أخبثها " ولم يوضح غزالي من يقصد بذلك القول . ولم يكن مبارك بومعرافي سوى مجرد منفذ على حد تعبيره ، لتفاصيل أكثر أنظر : يحي أبو زكريا : من قتل بوضياف ؟ بيروت : مؤسسة المعارف للمطبوعات ، 1993 ص 84 .
49- هدى ميتكس ، توازنات القوة في الجزائر اشكالية الصراع في اطار تعددي ، المستقبل العربي العدد 172 . السنة 1933 ص 50 .
50- عبد الحميد مهري:" الأزمة الجزائرية . الواقع و الآفاق " ، مجلة المستقبل العربي العدد 226 ، 1997 ، ص8
- هناك أطراف تعتقد أن اغتيال قاصدي مرباح ، لأنه يملك ملفات خطيرة وكاد أن يلعب دورا بارز في الحوار لإيجاد مخرج للأزمة سياسيا ، من جهة يطرح آخرون حادثة تازوات لأنها مفتعلة لتبرير الرد العسكري ، ذلك أن هناك أطراف من النظام سهلت العملية لتهويل الوضع .
- يطرح البعض بأن هذه الرسالة من صنع الجناح الاستئصالي لافشال مسعى الحوار الوطني ، أيضا القنبلة التي وضعت في مقبرة الشهداء في مستغانم أودت بحياة العديد من الأطفال الابرياء ، تبقى غامضة ، والملاحظ أن كلما ظهرت بوادر الانفراج و الحوار يتأزم الوضع الأمني .
- عقد روما نظمته الجمعية الكاثوليكية (سان أيجيدوا) بتاريخ 13 جانفي 1995 وقد حضر اللقاء FLN ، ورابح كبير ، وأنور هدام عن الفيس FIS المنحل ، أحمد بن بلة ، لويزة حنون ، حركة حماس ، حركة النهضة ، وجبهة القوى الاشتراكية .
51- نبيهة الاصفهاني ، الجزائر بين المواجهة المراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية ، مجلة السياسية الدولية العدد 131 يناير 1997 ،ص 170 .
52- من بين هذه المجازر مجزرة بن طلحة أكثر من 400 قتيلا ، مجزرة الرايس حميدو أكثر من 300 قتيل وكذا مجزرة بني مسوس ، وقرى في بلعباس .
53- وأكدت بعض المصادر أن جناح في السلطة الجزائرية قامت بتشكيل كتائب الموت وعرفت باقترافها أبشع المجازر ونسبت هذه الأعمال الى الجماعات الاسلامية المسلحة (فهمي هويدي جريدة الشرق الأوسط عدد 7272 بتاريخ 26 أكتوبر 1998 ص 26) .
54- رابح لونيسي ، مرجع سابق ص 272 .
55- ترجع بعض المصادر أن أول اتصالات مع الجيش الاسلامي للانقاذ للجنرال بتشين مستشار زروال سنة 1994 ، إلا أن جناح في الجيش (توفيق مدين) فضل أن لا تحتكر الاتصالات من طرف الرئاسة وتوجت باتفاق الهدنة 1997 ، وقد تحول حوار قادة الجيش مع الجيش الاسلامي للانقاذ ضربة موجهة إلى حوار زروال مع الجناح السياسي واخراجه مع السلطة من بين هذه المصادر / محمد تاملات ، الجزائر من فوق بركان .
56- توفيق المدني ، " تحول المشهد السياسي الجزائري : مقترحات لتسوية بين الشرعيتين " شؤون الاوسط العدد 46 فيفري 1696 ، ص63 .
57- رياض صيداوي ، مرجع سابق ص 114 .
58- الوئام المدني شكل في 42 مادة موزعة على 07 فصول لكننا نشير ان هذا القانون لا يحتوي شق سياسي بالمجرد اتفاق تناول الجوانب الامنية و المسلكية المتبعة لحلها نهائيا .
59- جريدة الأطلس ، العدد 276 جانفي 2000 .
60- يعتقد البعض أن عبد القادر حشاني الوحيد الذي مازال حيا ويتحرك بحرية الذي يملك القدرة على إعادة بناء الجبهة الإسلامية وخاصة وأنه بدأ يدعو إلى ضرورة اشراك الجناح السياسي للجبهة في اتفاق الهدنة (أو ما يعرف بالشق السياسي للاتفاق الذي بقي مجهولا إلى حد الآن) كما يشير آخرون أن فكرة الهدنة هي في الواقع خدعة استئصالية ، بحيث من خلالها تم تحيد الجيش للإنقاذ وحله ، و بالتالي دفن نهائيا ملف جبهة الانقاذ وهذا ما يفسر معارضة حشاني للاطار العام للقانون وأيضا معارضة عباس مدني للإتفاق الموقع في الهدنة لأنهم لم يشاركوا فيه .

في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر - أية مقاربة للتحليل؟

باديس بن عيشة – جامعة ورقلة

سنحاول فيما يلي الإجابة عن بعض الأسئلة ال نراها أساسية ، قاربة منهجية لتحليل الاقتصاد ا زائري وهي :

هل ظروف نشأة "الدولة" بعيدة الاستقلال كانت كفيلة ح تأخذ صفة الدولة كل مدلولا ا ا ؤسساتية والسياسية والاجتماعية؟وا أي حد كن اعتبار هذه ظروف، مسؤولة عن الأداء الاقتصادي، وا أي مدى كمت طبيعة النظام السياسي البناء الاقتصادي؟ وهل بديهيات النظرية الاقتصادية فقة على ا الة ا زائرية؟

تواصل ا زائر مسار إصلاح ا ؤسسات ا سماة "عمومية" منذ الثمانينيات، ولا يزال الأمر مستمرا ح اللحظة ،ذلك انه وعلى الرغم من تب التوجه و اقتصاد السوق،بتب العديد من القوان ،لكن نفس ط ا ؤسسات "العمومية" العاجزة وا عروفة منذ السبعينيات لا يزال سائدا، وهو الأمر الذي يدفع للتساؤل عن وجود إرادة سياسية فعلية الإصلاح، وا لاحظة ا تمعنة تب أن السياسة الاقتصادية تأرجحت -تبعا للظرف- ب ضرورة ا فاظ على زبائن النظام السياسي وما يترتب عليه من تسيب رقابة العجز من جهة، وب قيد عجز ا ؤسسات الذي تتحمله ا زينة العمومية من جهة ثانية.هذا التناقض قد د تفس ه طبيعة النظام الناشئ بعد الاستقلال(تكون الدولة)، و معارضة النخب لقوان السوق،وهو الأمر الذي يفسر أيضا الصعوبة ال دها ا زائر لنشوء ال اقتصادي مستقل عن الإدارة و أجهزة الدولة عموما.

وإذا كان لنا أن نفهم الدولة ا اضر،فان ذلك لا يتم إلا إذا تعرفنا على القوى ال شكلت الدولة وا تمع ا اضي،ذلك انه إذا انطلقنا من تعريف الدولة بأ ا " موعة من الأجهزة ا ركزية ارس سلطتها-من خلال موعات من ا وظف -وفقا بدأ السيادة على إقليم مع ، تكر داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القسر الذي كنها من أن تكون سلطة ما يتصل بصناعة القوان وتطبيقها"[1].

والدولة ذا ا ع هي موعة من ا ؤسسات ال تقف على رأس تمع مد ،ولكنها لا تنفصل عنه،بل تد بأطرافها داخله،و تد هو بدوره بأطرافه داخلها،إن الدولة هي القوة الضابطة ذا ا تمع وا س ة ركته،ولكنها هي نفسها نتاج له ولبيئته ال يعمل فيها ويتفاعل معها.فالدولة-كمجموعة من الأجهزة وكسلوك له أهدافه وتوقعات وقدرات- ما هي إلا نتاج تار ي للبناء الاجتماعي،وهي نفس الوقت فاعل فيه- ولا كن فهم احد ا عزل عن الآخر.وبالفعل فقد ظهر شكل الدولة ا ديث، كتنظيم مارسة السلطة السياسية بعض ا تمعات الأوروبية ،بصفة مستقلة عن أي شكل للسلطة السياسية والاقتصادية أو الثقافية أو الدينية أو أية سلطة أخرى ،متزامنا مع مفهوم ا دمة العمومية ومفهوم الأمة ومع تطور الرأ الية وصعود ال جوازية. نتج هدا ا فهوم السياسي ا ديد من مسار طويل داخل تمعات تتزايد التعقيد وتشهد تطورا اقتصاديا هاما،وانتشر هدا الشكل السياسي ليعم ا عمورة ا فيها دول العا الثالث اثر حركات التحرر.

إن ليل هذا الشكل ا ديد من الدولة دول العا الثالث يطرح إشكالات نظرية،ذلك أن الدولة مثل هده الدول خرجت من سياق تار ي وديناميكية خاص ،بالفعل فا ياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وح الدينية مستقلة و تلفة،فهي نتاج قطيعة مع ا ستعمر ولكنها ارتباط بالاقتصاد العا ي الرأ ا ،وعليه لا كن مقاربة و ليل الدولة هذه الدول دون الأخذ ده العناصر.

نشأت الدولة ا زائر من تناقضات اجتماعية وسياسية وثقافية موروثة عن ا زائر ا ستعمرة،وجاءت الدولة مند الاستقلال لتفرض نفسها على تمع منهك و طم جراء ا يمنة والاستغلال الاستعماري إضافة إ حرب التحرير وهذا ت م ر التحديث و التطوير و ا ا همتان الأساسيتان للدولة،وسيظهر لاحقا أن النتائج تكن مستوى الأهداف ولا ح مستوى الوسائل ا ستخدمة ولا ا هود ا بذولة،فعوضا أن نشهد تنمية عن طريق الدولة شهدنا وا للدولة ذا ا و ياكلها وصلاحيا ا:دولة تلف عن ا فهوم

ا ديث للدولة على الرغم أ ا أخذت منها بعض ا ياكل وأ اط التنظيم.

على ا ستوى ا ؤسسا تب مبدأ فصل السلطات(القانونية والتشريعية والتنفيذية) لكن عمليا، ارس السلطة الفعلية خارج ا ياكل وا ؤسسات الر ية الظاهرة، داخل بعض الدوائر الضيقة،وا موعات غ الر ية وال تشمل عناصر من مصا الأمن وقيادة ا يش وبعض الدوائر الدولة،واحتكرت الدولة اغلب وسائل الإنتاج والتبادل؛أما ا ال السياسي ولغاية اولة الانفتاح ال جرت بعد أكتوبر 1988 ظل ت رقابتها، ولازالت دد ا اهات تطوره وهامش التعب فيه،وبذلك تلعب الدولة دورا أساسيا تشكيل ا تمع؛غ انه وبا قابل فان فعل الدولة هذا يتم تمع يكونه أفراد و اعات بطموحات ومصا تعكسها ارسات سوسيوسياسية مستقاة من مرجعيات ثقافية خاصة وهذا الأمر هو الذي عل الدولة ا زائر مكانا دائما للصراع ب تلف القوى والأفراد والعصب ذات مصا متناقضة توظف مواقعها داخل الأجهزة ضمن إستراتيجية تنسجم مع مصا كل فئة :ذلك أن الدولة هي مصدر التراكم والامتيازات ونقطة التقاء كل الطا إ الريع،وهذا ما عل التحكم الدولة مسالة أساسية قد عل من الصراع ب العصب وا ماعات يأخذ طابعا عنيفا قد يصل إ الدموية.

هذا الشكل من الدولة هو الذي فرض نفسه على ا تمع بصورة تدر ية، و ولت الأجهزة ا كونة ا إ أجهزة خاصة أيدي بعض ذوي ا صا ،يسو ون ا ال العام وكأنه خاص ويفرضون على ا تمع طبيعة العلاقة السياسية ومضمو ا؛وعليه لا ب مقاربة هذا الشكل من الدولة انطلاقا من ا انب الاقتصادي،حيث هي مهيمنة،أو أي جانب آخر،بل ب مقاربته من حيث انه يريد أن يكون ا نشئ لكل ليات ا تمع وللعلاقات داخله،فا شكلة ليست تواجده يع ا ستويات بل انه يريد الاستحواذ على يع ا وانب ورقابتها وتشكيلها وعليه فان هذا الشكل ا ديد من الدولة ب ليله من خلال طبيعة علاقته مع ا تمع ملها (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، البنية الاجتماعية)لأنه انطلاقا من الدولة وبواسطة أجهز ا نشأت علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة.

يز النظام ألدول ا زائر بالعناصر التالية:نظام سلطوي أساسا؛نظام كم ا تمع تلف ا وانب، ،فالعلاقات الاجتماعية تنطلق من الدولة وحو ا،كما أن الاختلالات (عدم مساواة) الاجتماعية ا ديدة مردها أساسا طبيعة العلاقة السياسية،العلاقة مع الدولة.وهو ما اول استعراضه،ومنه إ الإشكالات ا نهجية ال يطرحها اقتصاد نشأ ضمن هذه الص ورة.

1- دولة الاقتصاد :

تل هذا الشكل الذي أ يناه الدولة دورا مركزيا الاقتصاد بدون منافس،بعد تأميم كل وسائل الإنتاج والتبادل الأساسية منذ سنوات الاستقلال الأو ، فكل الأنشطة الاقتصادية تديرها الدولة ا فيها ما تبقى من أنشطة خاصة،ذلك أن الرأ ال ا لي مرتبط إ حد كب بالدولة[2].

1-1- الاقتصاد أسا السياسة

هيمن القطاع العام على الاقتصاد ا زائري وذلك ع أربعة أساليب أساسية : القطاع العام ا وروث أصلا عن الاستعمار،التسي الذا والدي جرى تطبيقه القطاع ألفلاحي والصناعي،تأميم الأصول الأجنبية ،توسيع القطاع العام بواسطة الاستثمارات العمومية خلال السبعينيات ،ويضاف إ كل هذا، احتكار الدولة للنظام النقدي وا والتجارة ا ارجية، هذه الوضعية مكنت النظام السياسي- لغاية الثمانينيات- من استخدام الاقتصاد وا ؤسسات وا ياكل العمومية اولة فيف التناقضات الاجتماعية والسياسية ال رك ا تمع و دد استقرار النظام [3].

لقد إبرام عقد ضم (خلال عشرية) يسم علاقة الدولة با تمع،كان فيه الأخ براغماتيا حيث يكتفي بإشباع بعض طموحاته الأساسية ح يسهر الأول على دوام العقد، وذلك بالسعي إ أن لاتصل الفجوة ب التطلعات ا ماه ية والواقع إ ا د الذي يفرض إعادة النظر طبيعة السلطة السياسية،وعليه فقد تكفلت ا ؤسسات العمومية و الإدارة برفع مستويات تشغيل العمالة دو ا أي قيود للحد من ضغوط البطالة،و ا رص على ضمان د ومة نشاط اغلب ا ؤسسات العمومية على الرغم من وضعيتها ا الية الكارثية ،و دعم ا واد الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك للحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات ا رومة و نب غضبها.

2-1 قطاع خاص خفي صنيعة الدولة

إن و القطاع العام منذ الاستقلال بصورة حصرية بعض القطاعات ، نع من تواجد و قطاع خاص لي،خاصيته الأساسية هو انه تكون وتطور وتدعم ضمن النظام لاقتصادي ا هيمن و ت ظل الدولة وبفضلها.

1-2-1 ضعف البورجوازية ا قاولة:

لقد حطم الاستعمار الفرنسي كل ا ياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ال تواجدت قبله ،وظلت ال جوازية ا زائرية (ا ضرية والريفية) ضعيفة و دودة أمام ال جوازية والرأ ال (ألفلاحي والصناعي) الكولونيا ، وعليه تتمكن من قيادة وتنشيط ا طالب الوطنية أو التأث فيها،لكن وبفعل الثورة التحريرية واكتشاف البترول ،أعاد ا ستعمر صياغة سياسته بواسطة مشروع قسنطينة (1959-1963) ،والذي حاول إعادة صياغة الروابط الاستعمارية ا زائرية الفرنسية وهذا ع وسيلة أساسية وهي ترقية قوة ثالثة مشكلة من بة من إطارات وبرجوازية لية اول السلطة الاستعمارية أن علها طرفها ا فاوض لتحديد طبيعة علاقات التبعية ا زمع إقامتها.

عمليا حت هذه السياسة بتطور شر ة قليلة نسبيا من التجار وأصحاب الأعمال وا ضارب من ب ا زائري ، ويذكر جيلا اليابس [4] انه خلال السنوات 1957-1960 تضاعف عدد ا ؤسسات الفردية ال لكها ا زائريون من 7947 إ 15000 تتركز أنشطتها بصفة خاصة التجارة وا رف وا دمات،أما ال الصناعة فتكاد تكون منعدمة،وتطورت هذه ا ؤسسات بفعل سبب أساسي :تواجد قوات ا يش الفرنسي وا مونة من السوق ا لي من جهة إ جانب سياسة اقتصادية توسعية (طط قسنطينة،وقطاع ا روقات حديث النمو) وبذلك تظهر هذه ال جوازية الناشئة (التجارية أساسا) وكأ ا منتوج استعماري كو ا نشأت وتطورت بفضل القدرة الشرائية للمستعمر وسياسته الاقتصادية اية ا مسينيات،فهي مرتبطة بالدولة (ا ستعمر)،وستستفيد هذه ال جوازية بعد الاستقلال من وضع مناسب:تضخم الإنفاق العام،توزيع متزايد للأجور القطاع العام ،ووصلت مسا ة القطاع ا اص الناتج الداخلي سنة 1965 ا 68.2% .

دوث انقلاب1965/6/19 شرع ططات جهوية خاصة تلتها إستراتيجية للتطوير الصناعي ابتدءا من 1967 ،مضمو ا الأساسي برنامج مكثف للاستثمار سيتمكن القطاع ا اص من الاستفادة منه بالتوازي مع تزايد دعم دولتة الاقتصاد ،و بالرغم من شعار الفريق ا اكم ا ديد وا نادي بالاشتراكية فقد أعاد العديد من ا لكيات ا ؤ ة لأصحا ا ا لي كما وزع عددا من الإعانات لقدامى ضباط جيش التحرير (ا ال على التقاعد ت م ر ديد ا يش وتشبيبه)،كما منحت نفس هذه الإعانات إ إطارات جبهة التحرير ا لتزم بالامتناع عن أي شكل من أشكال الرغبة السلطة أو الصراع حو ا ،وستتمكن هذه الفئات من استغلال علاقتها مع تلف أجهزة الدولة ، للحصول على امتيازات هامة ،بدءا بتكوين رأ ال ابتدائي انطلاقا من حيازة أصول ثابتة بأسعار رمزية و هيزات ولة بقروض ذات فوائد جد منخفضة كما استفادت من تراخيص استغلال حصرية لبعض الأعمال والعمليات الإنتاجية [5]من دون أية منافسة داخلية أو خارجية وتتركز أغلبية أنشطة هاته الفئات عمليات التحويل الأخ ة للمنتجات الاستهلاكية.

1-2-2 الدولة تصنع القطاع ا اص

ظل خطاب الدولة ا اه القطاع ا اص بنفس ا ضمون لغاية بداية الثمانينات متميزا بازدواجية فهو يتحدث عن الاشتراكية ،والعدالة الاجتماعية والتأميم ح إن ا مارسات اليومية لا لو من العديد من الاستثناءات ذه القواعد .إن هشاشة القاعدة الشعبية والاجتماعية للفريق ا اكم تلك الفترة (62-65) أج ته على اولة إعادة هيكلة ا تمع خصوصا داخل أجهزة الدولة وذلك اولة خلق اعات مصا مهيمنة جديدة ،هاته ا ماعات رأت ال جوازية ا لية منافسا جديا راقبة هياكل وموارد الدولة ا وروثة عن الاستعمار وعليه اضطرت إ السماح بتواجدها شريطة إن لا تكون مستغلة(ا يثاق الوط [1976]).صاحب هذا ا طاب صدور العديد من النصوص والقرارات التنظيمية كان أو ا قانون الاستثمار(227-63) وا وجه بصورة خاصة للمؤسسات ا اصة الأجنبية نحها بعض الامتيازات والضمانات أما قانون الاستثمار الثا (الأمر 844-66) والذي فتح ا ال للرأ ال ا اص ومنحه عديد الامتيازات الاقتصادية وا الية وفتح نسبيا ال النشاط شريطة ا صول على الاعتماد.

إن مل هاته الإجراءات وا مارسات جعلت القطاع ا اص مرتبط بالدولة وهياكلها الإدارية والاقتصادية حيث أصبح شغل أصحاب رؤوس الأموال هو البحث عن علاقات دعم داخل الأجهزة لتجاوز التنظيم وا صول على الصفقات والامتيازات أو الرخص .

يقتصر ارتباط القطاع ا اص بالدولة على ا انب التنظيمي والقانو والتشريعي بل تعداه إ الاقتصادي ،فتطور السوق ا لي ومستوى ا ماية والصفقات العمومية جعل أهم جوانب علاقاته مع الدولة تتلخص حيازة اك جزء من هاته الصفقات إ جانب ا صول على منتجات بأسعار اقل من الكلف وح اقل من الأسعار الدولية وهو الأمر الذي مكن القطاع ا اص من قيق أرباح هامة صص إلا جزءا يس منها إ إعادة توسيع الإنتاج(را لة ا ؤسسات) [6] .وتعود أصول ا قاول ا زائري إ ار وحرفي ولوا إ صناعي بالإضافة إ فئة جديدة تتزايد أ يتها مع الوقت

وهي فئة إطارات المؤسسات والإدارات العمومية الذين اختاروا الخوض الاستثمار قنوات وقطاعات يدركون – بحكم مسارهم-طرق سها وهو الأمر الذي يظهر الارتباط المتعدد والعلاقات التفضيلية ال مع القطاع الخاص بالدولة وأعوا ا "إ ا وضعيات ريع....وهي سيد مادي لرأ ال من العلاقات" [7]

2- تمع مرتبط بالدولة

اتضح ا سبق، إن مكانة الدولة داخل الاقتصاد مطلقة وبدون منازع ،أما ا ال السياسي فعلى الرغم من الانفتاح ا تشم اية الثمانينات ألا أن الدولة احتفظت يمنتها بواسطة تلف أجهزة الرقابة ولا كن ا ديث عن تمع مد معارض ا أو حر مستقل عنها.

2-1 هيمنة الدولة وضعف ا تمع :

ظل ا تمع هو الذي يتبع تطور الدولة ،ذلك أ ا تلعب دورا هاما تشكيله،فا تمع برمته يتهيكل انطلاقا من طبيعة علاقته بالدولة وحو ا.فقد خرج ا تمع من حرب التحرير بعد الاستقلال ضعيفا طما فلا توجد طبقة اجتماعية منظمة حول برنامج اقتصادي وسياسي قادرة على إعطاء ديناميكية للمجتمع "إن الرأ الية حطمت ا ماعات التقليدية،جوعت الفلاح ،خنقت ال جوازية الصغ ة،وإذا تتمكن ا أية طبقة من تقد الإجابة المناسبة للوضعية ال أنشأها هذا التحطيم ذلك إن أي منها تكن كاملة التكوين وليس ا بالتا دور اجتماعي ولا اقتصادي، ولا أدوا ا السياسية،ولا تصورها للتاريخ وا تمع"[8].

وعليه فقد تولت الدولة المستقلة وا ديثة التحكم مل الاقتصاد الوط بل تعداه الأمر إ إعادة تنظيم للمجتمع تلف جوانبه ،وقامت ذه المهمة غياب ثقافة وتقليد الدولة ا تمع ا زائري،وعليه فقد إعادة العمل ختلف الأ اط وا ياكل ال خلفها المستعمر ،وال يغلب عليها الطابع المركزي و ا يعمق المشكل أن ذلك سيتم ضمن إطار إيديولوجي و ارسات سياسية واجتماعية موروثة عن ا ركة الوطنية :ثقافة الإ اع،التسلط ،الزبونانية...وضمن هذا السياق كان خطاب و ارسة السلطة تعتـ الاختلاف خلافا وتقسيما و ديدا للوحدة الوطنية.

2-2 تزايد سلطة الدولة

بعيد الاستقلال كان بناء جهاز الدولة مرحلة متقدمة، حيث انه كن من اوز ا زب وورث ا هاز الاستعماري،لكنها"دولة مستندة على الفراغ "[9]بدون قاعدة اجتماعية ولا برجوازية لك تقاليد سياسية وقدرات وكفاءات اقتصادية.

غياب شرعية انتخابية سارع الفريق ا اكم إ إبداء رغبته هيمنة اجتماعية وسياسية وينشئ الشرائح الهيمنة ا ديدة " القرى وا دن كانت تعيش شرائح كب ة ظروف مزرية،مهمشة تلك شيئا من الثقافة ،مهيأة - كم تكوينها الاجتماعي- وض معارك ضارية للحصول على السلطة والامتيازات ا ادية ،هذه الطبقات ت ز من خلال الأجهزة السياسية للنظام الوط الشعبوي، وتتحالف مع بعض العناصر من طبقات أخرى لتحتل مواقع قيادية للمجتمع"[10].

لقد دللت أحداث صيف 1962 إن الانشغال الأساسي والوحيد للقادة العسكري والسياسي ،على المستوى السياسي كان هو كيفية التحكم الدولة ا ديدة علها أداة لرقابة وتسي ا تمع،أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فانطلق سباق موم لتو المناصب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ال كن من وضع اليد والمراقبة الفعلية للجهاز الاقتصادي . مثل هذه الظروف وضمن هذا السياق نشأت الدولة وشرع تنظيم ا تمع من فوق بالدولة لا عن طريق القوى الاجتماعية.

2-3 الدولة يكل ا تمع

إن التنامي التدر ي للدولة وتدخلها يع شؤون ا تمع سيمكنها، إ حد بعيد، من ديد أسس التنظيم الاجتماعي.شرع هذه العملية مع الاستقلال[11] وتسارعت وتعمقت بعد انقلاب 1965 وقد ع عن ذلك بومدين نفسه عن مشروعه بقوله" .. إقامة نظام متكامل من القطاعات ال تغطي كل الأنشطة الوطنية وال تصل امتداداته إ المناطق الأكثر بعدا من الوطن لتعكس حضور الدولة كجسم الإنسان والذي مل شرايينه ا ياة لنقاطه الأبعد"(ه.بومدين [1977]).

هذه المقاربة ستفضي -بالتدريج- إ إقامة نظام دول حيث ا تمع ت تصرفه ،وحيث العلاقات الاجتماعية ضع لسلطته،وعلى أي عون أيا كان نشاطه المرور بالدولة ،وال تصبح رد شريك اجتماعي ،بل فرضت نفسها كوسيط إجباري ب تلف الأعوان وا موعات الاجتماعية،وال صار ها الأساسي البحث عن الدعم داخل تلف أجهزة الدولة ،حيث مركز السلطة الفعلي والضروري لأية ترقية أو امتيازات اجتماعية،ومع تعمم هذه الظاهرة تشكلت شبكات

من العلاقات الشخصية ،غرضها الأساسي هو الدولة ،وبدا التنظيم الاجتماعي وكأنه تركيب ظلات للحماية ملها أعضاء تلف أجهزة وتنظيمات الدولة،هي ال كن من اية الأقرباء وا ساعدين والزبائن وا لفاء.ولعب نظام ا ماية هذا و ا هوية والعصب دورا أساسيا ديد طبيعة العلاقات بـ تلف الشبكات ،فمع غياب قواعد ددة تسير اعتماد غالبا نظام تبادل ا صا والتوازن بـ تلف مكونات السلطة ،وبديهي أن نظاما كهذا سيكون هشا ومعرض للاختلال دوريا لان عمليات تبادل ا صا وا نافع لن تكون سهلة التنفيذ دوما والتوازنات كن أن تل أية ظة ،فقد يتعرض عضو نافذ للإقصاء من أجهزة الدولة عندها ستجد شبكة ا مي والزبائن نفها عارية ة على البحث عن تغطية جديدة ماية امتيازا ا.

إن ا عاير الاجتماعية والقيم الثقافية ال يرتكز عليها ا تمع ا زائري وتسير ه مل بصمات الدولة وهذا منذ مدة طويلة ور ها الاستعمار، إن هيمنة وعنف ا عمرين (السخرة، انتزاع ا لكية ا ..) هي من وجهة نظر ا تمع تعبر عن هيمنة سياسية وعليه فان ا تمع ا زائري يعرف الرأ الية إلا من خلال ا يمنة والتسلط السياسي. فا لاستغلال وعدم ا ساواة هي نتائج يمنة الدولة (ا ستعمرة) قبل أن تكون نتاج ا عمر د ذاته، وكانت الآمال عند الاستقلال كبـ ة لتغير هذا الوضع.

3- العدالة الاجتماعية وترقب الدولة

خلف ا ستعمر وضعا مزريا تشترك فيه أغلبية ا زائريـ وانتا م شعوران أساسيان:العدالة الاجتماعية وضرورة تكفل الدولة با تمع(دولة حاضنة)،وذلك أملا اوز ا يمنة والاستغلال الاستعماري ،وكان أملهم أن يعيد الاستقلال م كل ا نافع وا دمات ال حرموا منها :الأرض، العمل،السكن،الصحة،التعليم،السلطة السياسية...هذا الترجي والأمل الدولة سيشكل عاملا حا ا لضمان شرعية الدولة ذا ا وشرعية فعلها التنموي.

وعليه فلم يكن ينظر للدولة على أ ا رمز الاستقلال الوط فحسب، بل ألقى ا تمع على عاتقها مهمة التنمية وضمان العدالة الاجتماعية،وانطلاقا من هذا التكليف تزايدت صلاحيا ا ورقابتها على كل الأنشطة الاجتماعية والسياسية خصوصا فترة السبعينيات وهي الفترة ال برز فيها بوضوح طبيعة هذا التكليف ،وانتظر ا واطنون كل شيء.تزايد وتوسع هذا الطلب الاجتماعي جعلهم مقعدين ، حاجة إ مساعدة الدولة،وجعل هذه الأخـ ة ث دائم عن موارد لتوزيعها على تلف الشرائح الاجتماعية،وهو الأمر الذي بدا معه ا تمع خال من أية دينامية مستقلة أو مبادرة أو قدرة على الاستقلال عن الدولة.

3-1 تزايد الفوارق وثقل ا صا ا رتبطة بالدولة

إن التنظيم الاجتماعي الذي قام ا زائر من قبل الدولة وحو ا هو – كم طبيعته-منشئ للفوارق الاجتماعية، وهي فوارق تلف عن تلك ال تنشأ ضمن النظم الرأ الية ،حيث الطبقات الاجتماعية تنشأ تار يا استقلال نسـ عن الدولة،قد تنشأ بدعم منها لكن ليس انطلاقا منها،أما حالة ا زائر فان البحث عن أصول التمايز الاجتماعي يتم من خلال ليل طبيعة العلاقة مع الدولة والسلطة السياسية.

3-2 السياسة كمحدد للتمايز الاجتماعي

إن ا موعة الاجتماعية ا هيمنة لا كن نعتها بالبـ وقراطية على الرغم من قيامها ببعض الوظائف ال دها السياق الغر ،لكن ط التوظيف، هذه ا ال،ة لا يتم بناءا على الكفاءة أو ا دارة أو مستوى التحصيل،بل على قاعدة الزبوناتية،ومنطق العصبة أو ا هوية ،لذلك فان ما رك ا وظف داخل الدولة عادة،ليس خدمة الدولة بل كيف كن استخدام الدولة لتحقيق ا صا الشخصية أو مصا العصبة؟،وبالتا فان ا ماعة ا هيمنة لا تل مركزها هذا انطلاقا من هيمنتها الاقتصادية بل من قدر ا على التحكم أجهزة الدولة،وعليه فأصول التمايز الاجتماعي متأتية أساسا من طبيعة العلاقات بـ الأعوان وا ماعة الاجتماعية مع الدولة. ذا ا عـ لا تكون الدولة تعبر ا عن أداة بيد طبقة برجوازية مشكلة سلفا، إ ا هي مكان إنتاج وإعادة إنتاج موعات مهيمنة و موعات مصا .

3-3 الدولة و موعات ا صا

إن غياب مشروع واضح دد و كم طبيعة النظام السياسي ا زائر،يتعذر معه ا ديث عن طبقات اجتماعية،و لا كن ا ديث سوى عن موعات مصا ، وهي موعة من الأفراد أو ا ماعات يضمن انسجامها ا كون العسكري ا،لأنه الأقوى كم ارسته للسلطة الفعلية، حـ إن ا كون التكنوقراطي هو الأكثر دينامكية لغاية السبعينيات والذي يظم مسـ ي وإطارات القطاع العام،وتطور هذا ا كون مع تطور القطاع الاقتصادي العمومي،أما ا كون الثالث وهو الإداري الذي ثل تلف الإطارات العليا للدولة وتوسع خلال الثمانينيات ليشمل ا نتخبـ ا لي ، حـ أن ا كون الرابع سياسي ثل إطارات ا زب وا نظمات ا ماهـ ية ا ؤطرة للمجتمع.

هذه العناصر المكونة اته ا ماعات تلفة ا شارب ومستويات ا داخيل،ويطغى عليها عدم الاستقرار ذلك أ ا تستمد مشروعية وجودها من السلطة السياسية،واغلب أعضائها من مدني لا لمكون ضمان د ومة ا نصب والصفة،وهم معرضون بالتا للصعود وا ول.وما كم ا موعة هو طبيعة ميزان القوة السياسي والظرف،وهو الأمر الذي يفسر مسارعة أي عضو مع منصب أية هيئة الدولة إ سيد الامتيازات ال نحها ا نصب.ضمن هذا ا نظور تكون كل ا وارد الاقتصادية ا راقبة من قبل الدولة ل صراع و اذب ب تلف هذه ا ماعات والعصب والأفراد ذوي العلاقة بالدولة،وكون القطاع العام هو تكر هذه ا وارد سيجعله مركز الصراع والتقاسم بينها،هذا الأمر هو الذي يفسر الدفاع الذي أبدوه ماية القطاع العام اية الثمانينات، والذي يكن با رة من منطلق إيديولوجي بل من منطلق استراتيجي،كون الإصلاحات ا زمع إجراؤها آن ذاك كانت ستقضي على هذا الوضع،ويشترك القطاع ا اص أيضا هذا ا وقف كونه نشأ مستفيدا من القطاع العام من جهة، وكون أن العديد من موعات ا صا هذه، يستعملون القطاع ا اص لتحقيق الثروة ا تراكمة بفضل مواقعهم داخل أجهزة الدولة من جهة ثانية.

4- أية مقاربة لتحليل الاقتصاد ا زائري ؟

من ا علوم أن موضوع علم الاقتصاد هو كيفية خلق وتوزيع الثروات بواسطة الأسعار،وا تشكل العلاقات فيما بينها نظاما منسجما،لكن هل من ا مكن ديد موضوع للاقتصاد حالة ا زائر ،حيث نظام الأسعار ا لي تل وبعيد عن ا نطق الاقتصادي؟ نعتقد أن ا قاربة النيوكلاسيكية لا كن من فهم و ليل تدفقات القيم ا ال الاقتصادي للجزائر ،كون هذه ا قاربة عل من الأسعار مفهوما أساسيا لتفس القيمة وبالتا لفهم الظواهر الاقتصادية،ولعل ا قاربة الريعية هي الأقرب لتفس التراكم ا قق جراء وضعيات البعض داخل ا هاز ا كومي أو حوله،وذلك بفضل سياسات ا كومات ا تعاقبة،لان الريوع ا صلة جراء بيع عائدات النفط،هي موارد تكونت خارج ا تمع، وبالتا تفسر الطابع السلطوي ذا النظام من جهة،كما أ ا تفسر اذا تلتزم الأنظمة سؤوليا ا اه ا تمع وحقه حكم راشد وهذا ع سبل ثلاث[12] :

- اثر الرسوم:إن توفر ا كم على موارد هامة، كنه من خفض مستوى الضغط ا بائي (إن بشكل ر ي أو بغض الطرف عن التهرب الضري)، ومنه يتجنب ا ساءلة حول أوجه إنفاق الرسوم.
- اثر الإنفاق:خلق طبقة من ا ستفيدين من الريع تضعف ا ؤسسات،وتقلص من ا طالبة بالإصلاح.
- تع ا كم بالوسائل الكفيلة نع تشكل أية موعات اجتماعية مستقلة عن الدولة.

[1]- " **الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي**" ندوة للمعهد العربي للتخطيط ،الكويت،دار الرازي،بيروت،1991،ص21

[2]- نعتقد انه من الضروري بعد كل هذه السنوات التساؤل عن المبررات الفعلية التي قادت إلى طرد ما يناهز عن المليون معمر والذين كانوا يشكلون الطبقة الوسطى في المجتمع خلال فترة الاستعمار ،من صناعيين وكبار ملاك الاراضي وحرفيين وما يملكونه من خبرات ومعارف ،على الرغم من أن تواجد عدد منهم لا علاقة له بالوضع الاستعماري،والى أي حد كان هذا الأمر مرتبط بحرمان المجتمع من أية قوى منظمة لمواجهة إعادة تشكيل المجتمع وفقا لشروط يمليها النظام السياسي؟، وألا يمكن أن نستنتج من مسار الانفتاح الحالي على أن هذا الطرد لم يكن إلا مؤقتا في انتظار تحسن إمكانيات تفاوض العناصر المستفيدة(الكولون الجدد) من النظام السياسي طيلة سنوات الاستقلال،

[3]- لم تمكن هذه الإجراءات من خلق قطاع عام فعلي،لان ذلك يتطلب - كما يقول الاستاذ احمد هني في مرجع سيذكر لاحقا - أن تكون " إجراءات القرار عامة، ووطنية وتمثيلية"

[44] D.Liabes. *Capital prive et patrons d'industrie en algerie1962-1982*,CREA ,1984,p.220.
[5] G.Hidouci *,Algérie,la libération inachevée*,La Découverte,1995,p.45
[6] A.Henni*, Essai sur l'économie paralléle,cas de l'Algerie*,ENAG ,1991,p.105
[7] D.Liabes,op cité,p124.
[8] J.F.Lyotard ,'' *L'Algerie évacuée'',Socialsme ou barbarie*,mars-1963,pp.41-42
[9] J.F.Lyotard ,'' *L'Algerie évacuée''*,op.cité.p.42
[10] M.Harbi,*L'Algerie et son destin, Croyons ou citoyens*,Arcantère,1992,P.125.
[11] J.Leca.J.C.Vatin, *L algerie politique: institutions et régime*,FNSP,1975
[12] F.Tahalite « Pour en finir avec la rente »,Colloque banque mondiale,Paris.2111/2003 .http//www.algeria-watch.org/ /talahit rente.htm

ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة

الأستاذ بن عيسى محمد المهدي- جامعة ورقلة
Elhadibenaissa @ yahoo.fr

إذا يكن للمؤسسة الاقتصادية ثقافة تنطلق من أهدافها وتطبع هيكلتها التنظيمية و يز منظوما التسي ية وتوجه سلوكات وأفعال أعضائها قق م الضبط والدمج الاجتماعي فيها. فكيف تكون عليه إذا هذه المؤسسة؟ وما هي الثقافة السائدة فيها؟ وما هي العوامل ال توجه و كم سلوكات وأفعال العمال فيها؟

هذا ما سنتعرف عليه هذا المقال من خلال ليل مفهوم ثقافة المؤسسة ووظائفها انطلاقا من مقاربت ، و المقاربة النسقية **(L'approche systémique)** ومقاربة الفعل الاجتماعي **(L'approche de l'acteur social)** . لنصل النهاية إ ديد العوامل ال تشكل أو تطبع البنية الذهنية لعمال المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائر.

مقدمة: إن الإشكالية المطروحة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الحديثة تتمثل كيفية فيز العمال و د هم العملية الإنتاجية قق الأهداف الاقتصادية ذه الأخ ة , فآليات التحفيز و الدمج ال عرفتها المؤسسة الاقتصادية خلال تار ها الطويل تتمثل إ اه كب ين لنظرية علم النفس الاجتماعي و ا :

- **الا اه الأول** : يتمثل نظريات التحفيز **théories de motivation** ال عرفتها المؤسسة خلال الثمانينات من القرن الماضي و ال كانت دف قيق الدمج العمال من اجل از العمل ماعي اهداف و المنظم .

- **الا اه الثا** : يتمثل نظريات قيق الرضى **théories de satisfaction** مدرسة العلاقات الإنسانية و ال كان نفس الهدف كذلك خلال الأربعينات و مسينات من القرن الماضي .

لكن الوقت الراهن د أن المؤسسة الحديثة دخلت مرحلة ثالثة أو إ اه ثالث و هذا الإ اه لا يكتفي على التحفيز أو كسب رضى العمال فقط بل يعمل على جعل العامل و الأفراد داخل المؤسسة يشعرون بالإنتساب **l'adhésion** إليها و هذا لا كن قيقه إلا إذا شعر العامل بالتماهي **s'identification** إ المؤسسة و ذلك بالإعتماد على مضام ثقافية ينتجها البناء الاجتماعي القائم المؤسسة , و هنا ظهرت الثقافة كآلية من آليات الدمج الاجتماعي أو آلية التحفيز بالمفهوم الكلاسيكي فربط سلوك العمال بثقافة المؤسسة كانت ل ليل عدة مقاربات نظرية لكل منها تصورها الخاص و المقاربة النسقية و مقاربة الفعل الاجتمكاعي .

فالمقاربة النسقية تنطلق من تصورا للمؤسسة على ا نسق كلي يظم اربعة انساق فرعية و هن نسق الاهداف والاستراتيجيات ، نسق يكل التنظيمي والبنية التنظيمية ، نسق التقنيات والوسائل التنكنولوجية و اخ النسق الثقا و تنظر للمؤسسة او أي منظمة اخرى بأ ا تعيش حالة تفاعل دائم ب هذه الانساق الفرعية من جهة وبينها و ب النسق الكلي من جهة اخرى فمهمة النسق الفرعي للثقافة يكمن قيق و ظيفت اساسيت ا :

1- قيق الضبط الاجتماعي :

فالاعتماد على الثقافة ا تتضمنه من قيم و معاي ال انتاجها من طرف البناء الاجتماعي الموجود المؤسسة يعفيها من الاعتماد على الاشكال الب وقراطية القائمة على توزيع الادوار و تقسيم المسؤوليات بصورة ر ية من اجل تاط السلوكات الفردية وا ماعية لتحقيق الاهداف المشتركة ال أنشئت المؤسسة من اجلها و حسب **W.OUCHI** ان الضبط الاجتماعي ال تقوم به المؤسسة يتضمن ثلاث اليات اساسية[1] و هي:

أ - توحيد القيم ب العمال المتواجدين فيها ؛

ب - جعل السلوكات و الأفعال داخل المؤسسة أن تكون إطار مرجعي واحد ؛

ج - تقوية و تطوير الشعور بالإنتماء إ تمع المؤسسة .

2- قيق الدمج الاجتماعي :

و هذه الوظيفة كن تلخيصها مس الأطر التالية. (2)

1- العمـل : لا كن ان يتحقق التماهي و الاندماج إلا اذا كان العامل على قناعة بأن العمل يشكل حد ذاته قيمةبالنسبة له.

2- ا هنـة : ا هنة ا تهنها شخص ما, ا تتضمنه من قيم و معاي كن ان تشكل اطار مرجعي للعامل دد قناعاته و توجه سلوكاته فإذا كان العامل أو الفرد على قناعة تامة ودة و ال ا هنة ا يزاو ا فإ ا تشكل مصدر قناعة و اندماج العمل و انتساب للمؤسسة و إ ا ماعة ا كنه من مزاولة هذه ا هنة .

3-ا نتوج : الذي يساهم العامل انتاجه كن أن يشكل قيمة تدب اليها .

4-البنية التنظيمية : ا توفره للعامل من ظروف عمل و علاقات عمل ر ية وغ ر ية و شكل تنظيم العمل عل العامل يشعر بالاندماج ذا ا يط الاجتماعي و ما يتولد عنه من معاي و قيم إندماجية يرتاح ا.

5-قيم ا ؤسسة : إن الاندماج لقيم ا ؤسسة و أهدافها لا كن أن يتحقق إلا إذا استطاعت هذه الاخ ة من إ اد الصيغة ا ناسبة ا تتمكن بواسطتها الربط ب أهداف و قيم الشخصية لعما ا بأهداف وقيم ا نظمة و ذا تصبح قيم ا ؤسسة آلية من آليات الدمج و الضبط الاجتماعي آن واحد .

- ما مع ثقافة ا ؤسسة؟

قبل أن دد هذا ا فهوم لا بد أولا و قبل كل شيء أن نرفع اللبس و ا لط ا وجود بعض الكتابات ا (3) تناولت هذا ا وضوع بالدراسة ,و ا لا تفرق ب ثقافة ا تمع ا ؤسسة و ثقافة ا ؤسسة, فعندما نتكلم على ثقافة ا ؤسسة نقصد ا تلك ا عاي و القيم و ضوابط السلوك ا أنتجها الكيان الاجتماعي ا تفاعل داخل ا ؤسسة بصفتها منظمة تتميز بالاستقلالية النسبية على ا يط ا تواجدة فيه, و لا نتكلم على الثقافة ا أنتجها البنيان الاجتماعي الكلي, كما فعلت بعض الدراسات أما عن تعريف ثقافة ا ؤسسة فسنقدم أولا تعريف **E.H SCHIEN** وهو من أكثر التعاريف تداولا و ا يعرفها على أ ا مل الاختيارات والافتراضات القاعدية ا اكتشفتها وأنتجتها وطور ا موعة بشرية معينة , اولتها لا اد ا لول شاكل التأقلم ا ارجي و الاندماج الداخلي و ا أثبتت اعتها وفعاليتها بالنسبة م واعتمدوها و أصبحوا يتداولو ا على أ ا الطريقة الصحيحة و ا يدة ادراك و معا ة هذه ا شاكل (4) نستنتج من هذا التعريف ما يلي :

1- كل موعة بشرية مرتبطة ببعضها البعض على أ ا كيان قائم بذاته تكون ا ثقافة خاصة ا كما هو ا ال بالنسبة للفئة العمالية ا وجودة مؤسسة ما.

2- هذه الثقافة تكون وليدة اختيارا ا للحلول ا تعتقد أ ا صحيحة و مثلى مواجهة ا يط ا ارجي و من أجل قيق الانسجام و الضبط الداخلي .

3-أن الثقافة ذا ا ع ا وظيفتان أساسيتان و ا قيق الدمج الداخلي و التأقلم ا ارجي .

4-أن آليات الدمج والتاقلم هذه ا الة هي كفاءة اعية و ليست فردية كما أ ا ضرورية من أجل بقاء ا ماعة و استمرارها.

اما موريس ثيفي **M. Thevenet**–يرى أن الثقافة هي كل ما يوحد ا ؤسسة ارستها و كذلك كل ما يزها عن الآخرين (5) فمن هذا التعريف ا ختصر نلاحظ أن ثقافة ا ؤسسة ا شق الشق الأول يتمثل العوامل و ا كونات الداخلية ا ا عل السلوكات والأفعال ا يقوم ا العمال بصفتهم فاعلون اجتماعيون منسجمة مع بعضها البعض و متشا ة, فالثقافة هنا دد السلوك و توجهه و الشق الثا هو التمظهر ا ارجي ذه الثقافة على مستوى باقي الأنساق الفرعية الأخرى من نسق الأهداف والنسق التق و نسق البنية على اعتبار أن هذه الأنساق الأربعة هي ا تشمل النسق الكلي للمؤسسة و عليه تصبح الثقافة ليس ددة فقط للسلوكات الفردية و ا ماعية بل حـ للأنساق الفرعية الأخرى فكل منا على علم بعدد من ا ؤسسات ا تواجه صعوبات كب ة من جراء عدم التطابق ب ثقافتها و متطلبات بنيتها ا تخصصة مع هذا أن ثقافة ا ؤسسة ا تأث بشكل أو بآخر و بدرجات متفاوتة على أد قرار عملي فيها (على مستوى الفرد) إ أعلى قرار يتعلق بعلاقة ا ؤسسة حيطها والذي يدخل ضمن الإختصاصات الوظيفية يئتها ا ديرة .و يقول بي موران هذا الصدد أن ثقافة ا ؤسسة تكيف أو تشرط **conditionne** نسبة كب ة من القرارات ا تتم بداخلها من أد قرار إ أعلى قرار إستراتيجي (6)أما الباحث الأمريكي تعريفه لثقافة ا ؤسسة أو ما يسمى باللغة الإ ليزية **corporate culture** يقول أ ا نسق القيم وا عتقدات ا شتركة وا تفاعلة مع البيئة التنظيمية. وأشكال الرقابة الداخلية للمجموعة البشرية ا تواجدة ا ؤسسة من إنتاج ا عاي السلوكية (7) فنلاحظ من هذا التعريف أن ثقافة ا ؤسسة ا تمثلة نسق القيم وا عتقدات ا شتركة هي نسق فرعي إ جانب نسق الرقابة ونسق البنية ا يكلية و تفاعل معهم من أجل إنتاج معاي السلوك أي انتاج الضوابط ا كم السلوكات و توجهها حـ لا تكون هذه السلوكات عشوائية و غ مضبوطة و الأهداف ا تكونت من أجلها ا ؤسسة تعمل على إ ازها :

من هذه التعاريف نستطيع أن نقول أن النسق الفرعي للثقافة بكل مظامينه (قيم معتقدات ، رموز، طقوس ،..ا) يكمن دوره الأساسي :

1- ضبط السلوكات والأفعال و توجيهها؛

2- قيق التناسق و الأنسجام داخل ا موعة البشرية ا كونة للتنظيم ؛

3-تقد أطر مرجعية لكيفية التعامل مع ا شاكل ا ارجية و كيفية حلها ؛

4- نح هذه ا موعة البشرية آليات الدمج والإنتماء علها أن تكون قادرة على الاستمرار والبقاء رغم كل ما تضمنه من فوارق و عدم مساواة ب أعضائها.

الأشكال التقييمية ذا النسق الثقا :

بعدما أن تعرفنا على وظائف النسق الثقا سواء علاقته بالأنساق الفرعية الأخرى أو علاقته بالنسق الكلي سنقوم الآن بتحديد ا قاييس ال يتم على أساسها ا كم و تقييم هذا النسق و هذا ح نتعمق دوره و وظائفه ففي دراسة قام ا موعة من علماء النفس الاجتماعي الأمركي (8) عن الأشكال ال ندرك و كم ا على الأشياء ا يطة بنا فتوصل هؤلاء إ ديد ثلاثة اذج أساسية وهي :

1-سلم ا كم على الثقافة من منظور القيمة :

فهذا السلم اله يتراوح ب ما هو جيد وما هو سيئ, أي كننا من ا كم على الأشياء من منظور القيم الأخلاقية وعليه فإن النسق الثقا ا يد ا ؤسسة هو يثمن التركيز على ا يط و على النوعية و على ا دمة ا قدمة للزبون ,و النسق السيئ هو النسق الب وقراطي الذي يقوم على احترام الإجراءات و القوان والرقابة الإدارية و التسلسل ا رمي الكب .

2- سلم التحكم على الثقافة من منظور القوة :

هذا السلم يترواح اله ب ماهو قوي وما هو ضعيف, و مرجعيته تتمثل يزات شدة التماسك و الوزن أي شدة إنسجام و اسك هذا النسق مع ا كونات التحتية ال تشكله من جهة, و وزن هذا النسق قوة تأث ه على أفراده أو على الأفعال و ا مارسات البشرية داخل ا ؤسسة لكن قوة هذا النسق و اسكه لا يع بأي حال من الأحوال أنه جيد , و القوة ال يتميز ا كن أن تكون سببا انغلاقه على نفسه و رفضه لكل ماهو جديد وحديث.

3- سلم التحكم على الثقافة من منظور الديناميكية :

ال هذا السلم يتراوح ب القدرة على الفعل والتأث الغ أو العجز أو الضعف و التأثر, فالنسق الثقا ذا ا ع إما يكون يز بالديناميكية أو ا ركة و سرعة ا بادرة ا بادءة و ا خاطرة و إما أن يكون نسق سل عاجز منفعل .

فانطلاقا من سلم ا كم على الثقافة من منظور الديناميكية قام كل من الان كينيدي **A.KENNEDY** و ديال **E.DEAL**بوضع تصنيف لثقافة ا ؤسسة يتكون من أربعة أشكال لنسق الثقافة الديناميكي.

يث وضعا وران : ا ور الأول عمودي ثل قيم قدرة الثقافة على التأث والفعل من عدمه و يشمل على ثلاثة قيم و هي قدرة بطيئة أو قدرة سريعة قدرة غائبة أو عجز.

ا ور الثا أفقي ثل مستوى ا طورة ال كن أن تترتب على أي قرار يتم إ اذه و يشمل على قمت و ا خطورة قوية وخطورة ضعيفة.

و انطلاقا من هذا صل على أربعة أصناف كما هو مب الشكل رقم 01 حيث نلاحظ ما يلي:

النموذج الأول : والذي ثله ا انة رقم واحد هذا النسق الثقا الذي يتميز بالضعف والعجز و هو النسق الب وقراطي الذي ليس له أي قدرة سواء على التأث أو على ا خاطرة و يطلق عليه نسق الإجراءات (مثل مصلحة ا اسبة ا ؤسسة).هذه ا صلحة ها الوحيد هو تطبيق الإجراءات و القوان ا ناسبة

النموذج الثا : و الذي ثله ا انة رقم 2 وهو النسق الذي يتميز بالقدرة السريعة التأث والتجاوب مع ا يط لكن قدرته على ا خاطرة و ا بادرة ضعيفة مثل مصلحة الإنتاج أو ا يئة ا تكلفة بالإنتاج .

النموذج الثالث: والذي ثله ا انة رقم .3 و ثل النسق الثقا الذي يتميز بالسرعة والقوة آن واحد أي بالسرعة على التأقلم والقدرة على ا خاطرة مثل ا صلحة ا كلفة بالتسويق داخل ا ؤسسة.

النموذج الرابع: والذي ثله ا انة رقم4. وهو النسق الثقا الذي يتميز بالقوة ا خاطرة والبطأ التأث أي تأث ه يكون على ا دى الطويل مثل ا صلحة ا كلفة بالبحث والتطوير داخل ا ؤسسة.

إن هذه ا قارنة ال تقوم على اعتبار أن الثقافة كنسق فرعي من النسق الكلي للمنظمة تنطلق التصور البنياوي الوظيفي لبارسونز ال تأخذ التغي على أنه آلية من آليات الضبط

الداخلي الذي يقوم به النسق الكلي في علاقته مع المحيط الخارجي، وبالتالي هناك تجاهل تام لنسق الفاعلين و مدى قدرتهم على التأثير على هذا النسق لتغييره وتطويره فالفاعلين les acteurs داخل المنظمة سواء كأفراد و مجموعات مهنية ليس بامكانهم إلا الإمتثال والتجاوب الإيجابي مع الضوابط الثقافية التي ينتجها هذا التنسيق الفرعي وإلا يعتبر انحرافا على النمط، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال حسب هذه المقارنة أن تصور نسق قيمي مغاير للنسق السائد وحتى ولو كان غير فعال، كما أن هذه المقارنة لم تنطلق من الثقافة على أنها نتاج لعمليات التفاعل والفعل الاجتماعي انطلاقا من المعاني التي يعطيها هؤلاء الفاعلين سواء للعلاقات القائمة أو الأفعال التي يقمون بها.

الثقافة كموجة للأفعال من منظور الفعل الاجتماعي :

عندما نتكلم على الثقافة كمحدد للسلوك أو موجه للفعل داخل المنظمة من منظور الفعل الاجتماعي يعني أن هذا التصور يختلف عن التصور النسقي الذي كنا قد علجناه في المحور السابق، متصور ثقافة المؤسسة من منظور الفعل يبحث عن السلوك والأطر المرجعية التي توجهه أو عن الفعل والمجالات التي يتحرك فيها ظل المنظمة الاقتصادية بصفتها مجموعة أو جمعية لها أهداف محددة وواضحة تسعى إلى تحقيقها من خلال التوليفة التي تشكلها بين الوسائل والأفعال وبالتالي تصبح المنظمة إطار للفعل الاجتماعي الجماعي والهادف تحكمه عوائق المنظمة كعون اقتصادي وكذا عوائق البناء الاجتماعي بصفته نسق اجتماعي.

أ - المؤسسة كعون اقتصادي : *

تعتبر المؤسسة الاقتصادية كعون اقتصادي **agent économique** لأن مهمتها الأساسية إنتاج السلع والخدمات من أجل بيعها للغير, وللقيام بهذه المهمة تعمل على جمع وترتيب وسائل الإنتاج من معدات و وسائل تكنولوجية بطريقة منسجمة ومنظمة ,وعلى هذا الأساس يمكن إعتبارها نسق تقني في علاقته مع المحيط , فبقدر ما يكون هذا النسق التقني الاقتصادي نقطة عبور للتدفقات الداخلية والخارجية يتطلب تحليلها وفهمها من منطلق المعرفة الدقيقة لخصائص هذا المحيط ومكوناته سواء كانت تقنية اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية فالمنظمة علاقتها بالمحيط يمكن أن تكون منغلقة على نفسها مهتمة بسير ها الداخلي.**Son fonctionnement** وعندها تكون سلبية منفعلة إزاء هذا المحيط و يمكن أن تكون متأقلمة و يمكن أن تكون كذلك فاعلة ومؤثرة في هذا المحيط، عندها يتحدد لها المجال للتحرك والمناورة وتشكل لنفسها درجة من الاستقلالية عن هذا المحيط وعن العوائق التي ينتجها له، فبوجود هذه الدرجة من الاستقلالية والتأثير يصبح هذا النسق التقني ليس فقط متأقلم ومتفتح على المحيط بل نسق يكون لنفسه أهداف و في هذه الحالة يمكن أن نتكلم على استراتيجية المنظمة و المجال الاستراتيجي للمنظمة وسلطتها على المحيط ,و بهذه الأهلية تصبح المنظمة قادرة على المساهمة في تحقيق وإنجاز المشروع التنموي للمجتمع, لكن هذه المساهمة تتم في ظروف تنافس و التحالف و الصراع مع باقي الشركاء الآخرين فهذه العلاقة التفاعلية التي تؤسسها المنظمة تحدد في نفس الوقت درجة استقلاليتها عن المحيط ودرجة سلطة هذا المحيط عليها, فعلى اعتبار كل تقدم نستطيع أن نحكم على أي مؤسسة على أنها عون اقتصادي إذا استطاعت فقط, أن تظمن بقائها وتتحمل العوائق النوعية التي فرضها عليها هذا المحيط معتمدة في ذلك على خصائصها و ميزاتها الذاتية والأهداف التي تحددها لنفسها, لكن لا يمكن اعتبار المؤسسة أنها عون اقتصادي بل أنها كذلك بنية اجتماعية واقعية **un construit social**.

ب - المؤسسة بصفتها شكل اجتماعي ملموس :

تضم المؤسسة بصفتها نسق اقتصادي مجموعة من الأفراد أو المجموعات البشرية, لهم خصائص سوسيولوجية وثقافية مصنفين في مجموعات مهنية ومستويات هرمية هذا يعني هناك نسق لتنظيم اجتماعي متضمن لعلاقة السلطة والقيادة من جهة تقسيم للمسؤوليات والمهام بواسطة قواعد تقنية أو قانونية محددة من جهة ثانية هي يعني :

1-أن المنظمة الاقتصادية منتجة لنسق اجتماعي لأنها شكلت وصهرت من منطلق عقلانيتها وأهدافها بناء اجتماعي نوعي يتناسب مع أهدافها, و يختلف من حيث طبيعةالعلاقات وشكل توزيع السلطات المسؤوليات عن البناء الاجتماعي الذي أنتجته المنظمات التقليدية, كالأسرة, القبيلة ,العشيرة...الخ .

2- أن هذا النسق الاجتماعي الذي يشكل المنظمة الاقتصادية وشكله يختلف على باقي الأنساق الأخرى سواء النسق البيولوجي والنسق التقني لأن هذا النسق الاجتماعي له القدرة على التأثير في نفسه من أجل تغيير نفسه بنفسه(9)هذه الخصوصية التي يتميز بها النسق الاجتماعي يجعل هذا الأخير لا يفهم أو يحدد فقط بواسطة القواعد والقيم والمعايير التي تحكمه كما رأينا في المقارنة السابقة التي أرادت أن تحدد النسق الكلي للمنظمة إلا بواسطة القواعد والمعايير , الرموز

ال يتضمنها النسق الفرعي للثقافة، بل يتحدد ويفهم ويعت دى قدره هذا النسق الاجتماعي على تغي وإعادة تشكيل هذه القواعد وا عاي والقيم ال كم ال

سلوكات وأفعال أعضاء ا نظمة, فالأنساق الاجتماعية ذا ا ع هي الأفعال والنشاطات ال كن أن تتجاوز الضوابط والقواعد ال كم ا نظمة ومن هذا ا نطلق تظهر الأ ية لفهم الثقافة من هذا ا نظور, لأ ا تعب عن القدرة على الفعل والتغي وليس الكفاءة على الإمتثال والاستقرار والثبات فقط.

فدراسة ا نظمة بصفتها تفاعل وفعل اجتماعي منتج لقيم وضوابط جديدة فكل مرة لا يقتصر على القيام بإحصاء فئات اجتماعية موزعة على بعض ا صائص ا هنية والعمرية إ أخره كما يتم الد غرافيا الوصفية بل يتمثل البحث وتشخيص ا عاي والقواعد ال كم ال ا مارسة الاجتماعية وال عل من هذه ا مارسات واضحة و كن فهمها والتوقع ا أن البحث عن القواعد وا عاي ال توجه الأفعال و عل ا مع .

إشكالية فهم و ليل الفعل الاجتماعي :

من منطلق أن ا نظمة الاقتصادية إطار للفعل الاجتماعي ا ادف هي عون اقتصادي و نسق اجتماعي فهذين البعيدين أو الوجه اللذان يشكلان ا ؤسسة الاقتصادية يطرحـان إشكالية كب ة بالنسبـة للدارس ، فهناك دراسات تناو ا للمنظمة ينطلق من الإشكالية التسي ية وعوائق البيئة ا يطة ال تواجه العون الاقتصادي متجاهلة بذلك النسق الاجتماعي التنظيمي , بكل مكوناته من علاقات السلطة والقيادة ال تربط ب الأفراد وعلاقات هؤلاء الأفراد با هام الذين يقمون ا وطموحا م الشخصية لأ مهما كان النسق التنظيمي ا تميز بالدقة والصرامة يترك دائما بقصد أو بدون قصد الا للحرية والاستقلالية للأفراد ا تواجدين فيه يتسللون منها لفرض أو رير استراتيجيا م ا اصة، وهناك تصورات أخرى عكس هذه تنطلق ا يسميه **P.jarniou** (10)بنسق الفاعل أي من الفاعل ا تواجدين داخل ا نظمة وكل طموحا م والعلاقات ال كمهم متجاهل بذلك متطلبات النجاعة والفاعل ال يقتضيها هذا العون الاقتصادي ح افظ على بقائه واستمراره، وكأن هذين البعدين وجه منفصل عن بعضهم البعض، و لا يشكلون واقعا واحداً الذي هو ا نظمة، فتصور ا نظمة ذا الشكل يب الإنفصام الذي تعا منه

بعض الدراسات وا قارانات العلمية تناو ا لواقع ا ؤسسة، و عا ة هذه القضية يرى **P.jarniou** أنه لابد من النظر للمؤسسة من زاوية أخرى وهي اعتبارها مكان **un lieu** يتم فيه الفعل ا ماعي ذوالغايات **finalisé** أي أخد ا ؤسسة كبنية اجتماعية واقعية وعمومية و ملموسة ال عليها أن تس نفس الوقت طموحات ومشاريع أعضائها أي نسق الفاعل وأن تأخذ بع الإعتبار العوائق ال تفرضها عليها وظيفتها كعون اقتصادي أو ما نسميه نسق الأفعال أو الإطار ا رجعي للأفعال فالربط ب هذين النسق لا كن أن يتم حسبه إلا إذا فهم و ليل ا ؤسسة الاقتصادية على أ ا فاعل اجتماعي **acteur sociale**.

أولا: علاقة دائمة مع ا يط وتسعى على إقامة الفات وبناء استراتيجيات إزاء ا نافس الآخرين, من أجل فرض سلطتها عليهم, وا صول على الاستقلالية النسبية فسعي ا ؤسسة وراء ا صول على درجة من الاستقلالية والسلطة عن هذا ا يط بكل مكوناته عل منها بذلك وحدة سياسية **(11)** تتصارع وتتنافس ليس من أجل البقاء كما هو ا ال بالنسبة للعون الاقتصادي ومن منظور ا قارنة النسقية بل من أجل ا صول على سلطة كنها من فرض قيمها أو معاي ها على الشركاء ا تواجدين ا يط .

ثانيا: لابد من فهم ا ؤسسة كذلك, على أ ا ال سياسي أي ال للفعل الاجتماعي للأعضاء ا تواجدين فيها,و الذين ظل عوائق البناء الاجتماعي القائم، وعوائق العون الاقتصادي يعملون للحصول على سلطة داخل ا نظمة بدورهم, تعطي م مكانة تفاوضية مع ا نظمة **(12)** كما يرى **ميشال كروزيه M.Crozier** ومع باقي الأعضاء الآخرين ا شكل للبناء الاجتماعي الداخلي.

ددات الفعل الاجتماعي ا نظمة :

كما أشرت سابقا أن ا نظمة بصفتها فاعل **acteur** تتحرك يط و تواجه عوائقه، وبدورها انطلاقا من الاستقلالية النسبية و درجة السلطة ال تتمتع ا علاقتها ذا ا يط وعوائقه تنتج قيم ومعاي تعت معوقات للشركاء ا تواجدين هذا ا يط، و نفس الوقت هذه القيم وا عاي تشكل التزامات للأفراد ا تواجدين ا, هذه الإلتزمات تترجم داخليا سواء شكل قوان ، وشكل قواعد تنظيمية أو معاي توجه السلوكات والأفعال, بصفة عامة عندما نتكلم على الفعل ا ماعي داخل ا ؤسسة فإننا نتكلم على علاقات اجتماعية وعلى تفاعلات كم هذه العلاقات أي على تضامن الف،

نزاع و صراع، ونتكلم كذلك على ال تنظيمي يقنن و دد هذه العلاقات والتفاعلات وفق منطق خاص أو عقلنة خاصة و نتكلم من جهة أخرى عن قيم ومعاي توجه السلوكات غ ا لقننة وهذه ا لعاي سواء كانت تنظيمية أو كانت مهنية أي كإطار مرجعي هنة معينة أو نابعة من استراتيجية شخصية فإ ا اختيارية توجيهية أي لا تتصف بالإلزامية مثل ا ال التنظيمي ا لقنن و ذا نستطيع أن نقول أن الفعل ا ماعي ا ادف داخل ا ؤسسة يتحرك ضمن ثلاثة أطر أو الات رئيسية فالتوليفة ال تارها الفعل علاقته ذا ا الات الثلاثة تعطي له صيغة ثقافية معينة كما سنرى, وهذه ا الات هي00:

1-1 ال أو ا قل التنظيمي l'espace organisationnel

إن ما يطلق عليه اصطلاحا با ال التنظيمي للمنظمة يشتمل على كل الوحدات الإنتاجية وغ الإنتاجية ال تغطي كافة نشاطات ا ؤسسة، وطريقة ترتيبها وترتيب العلاقات الاجتماعية ال تتفاعل بداخلها, هذا ا قل ا يتضمنه من مكونات أي من توزيع ر ي للسلطات وا سؤوليات و ديد للمهام والنشاطات ينتج عوائق للفعل الاجتماعي ا ماعي تزيد وتنقص حسب :

- حسب طبيعة نشاط ا ؤسسة إنتاجي, اري, خدما , صناعي... ا .
- حسب مستوى التعقيد و الصعوبة ال يتميز ا هذا النشاط, أو بلغة أخرى حسب درجة خلق و الإبداع الذي يتطلبها هذا النشاط.
- حسب درجة استقرار ا يط أو البيئة ا ارجية.

هذه العوائق نستطيع أن نطلق عليها بالعوائق ا وضوعية، غ أن مستوى هذه العوائق مرتبط كذلك بعوامل ذاتية وشخصية للمس ين بثقافتهم وعقلنيتهم أي بنظر م وتصورهم لكيفية تنظيم وتسي هذه ا نظمة ع آخر بنظر م ال ا رية الذي يتركونه للممارسات الفردية وا ماعية داخل ا ؤسسة فإذا كان هذا ا ال ضيق هذا يع أن ا قل التنظيمي تل حيز كب ا مقارنة با قل أو ا ال القيمي توجيه الفعل ا ماعي ويع كذلك بأن القاعدة القانونية التنظيمية الر ية هي ال كم الفعل أي بكلمة واحدة هناك ثقافة ب وقراطية هي ال تقود سلوكات ا س ين نظر م التسي ية.

2- ا ال أو ا قل الثقا ا عياري l'espace Normatif

فيما يتعلق ذا ا قل إنه يتشكل من مل ا عاي ا هنية والتنظيمية ال توجه السلوكات والأفعال لكنها لا تتسم بصفة الالزام كما رأينا, بل بطابع الواجب ا ه والاجتماعي أو مقتضيات أخلاقيات ا هنة أو الوظيفة, فا روج عن القيم ا هنية مثلا يؤدي إ عقوبة اجتماعية وفق الضوابط الاجتماعية ا هنية , وليس إ عقوبة إدارية وإن حدث ذلك كن تفس ه من طرف الشخص ا تعرض ا على أنه تعسف حقه.

كما أن هذا ا ال ا عياري كن أن يكون موضوع نزاع أو صراع ب الأطراف ا تفاعلة ا نظمة أي أن ال اع يكون بينهم حول ا عا وا قاصد ال تتضمنها هذه ا عاي وال يعمل الفعل ا ماعي على قيقها و سيدها كأن يكون ال اع ب الفاعل أو الأفراد ا ؤسسة حول النجاعة والفاعلية كمعيار للفعل، فبعض الأطراف ترى أن النجاعة تتمثل فيض التكلفة, وأطراف ثانية ترى أن النجاعة تتمثل س ا ودة وأطراف ثالثة ترى أ ا تتمثل قيق النمو وتوسيع الإنتاج ..ا فهذا ال اع حول ا عا هو الذي يؤدي اية ا طاف إ التغ ا عاي والتدقيق القوان .

3- ا قل أو ا ال الاستراتيجي espace Stratégique (13)

كما يرى عدد من علماء اجتماع التنظيم وخاصة **ميشال كروزيه** أن ا ال التنظيمي مهما كان مشكلا تشكيلا دقيقا وجزئيا لا كن بأي حال من الأحوال أن يتحكم كل الأفعال وأدق ا زيئات وا مارسات ال تتم داخل ا نظمة, وبالتا إن ذلك يفتح ا ال للأفعال لتكون موجهة بعوامل أخرى فالفعل الاجتماعي دائما يكون له سبب لوجوده أو هدف يسعى إ قيقه ح ولو كان هذا ا دف جزئيا وبسيطا ومن هذا ا نطلق يرى كث من علماء اجتماع ا ؤسسة "مثل **سان صوليو** R.Sainsaulieu "**وآلان توران** A.Touraine" "**وكروزيه**" ، أن الفعل الاجتماعي يسعى إ قيق استراتيجية داخل ا ؤسسة سواء كانت شخصية ذاتية ص الأفراد ا كون للمنظمة أو ص ا نظمة ذا ا وتر ة لعقلنتها، فهذه العقلنة ال تسعى ا نظمة إ قيقها تشكل ا ال الثالث الذي يتحرك فيه الفعل ا ماعي ا ادف وا نظم، فهذه الاستراتيجية الكلية والشاملة للمنظمة تتضمن بداخلها استراتيجيات تية أو فرعية تع عن الأهداف والوسائل ال اختار ا الوحدات الفرعية للمنظمة تع عن الأهداف والوسائل ال اختار ا الوحدات الفرعية انطلاقا كذلك من عقلنتها ا زئية, ونفس الشيء نستطيع أن نقول عن الأعضاء أو الفاعل ا تواجدين ا نظمة ، م استراتيجيات خاصة سواء فرعية مرتبطة بالاستراتيجية الكلية أو استراتيجية خاصة ومنفصلة عنها، أي منطلقة من الأهداف

الشخصية لهؤلاء الفاعلين, وهنا يكون تصادم بين الاستراتيجية الكلية وهذه الاستراتيجيات الشخصية.

فمن هذه المجالات الثلاثة التي ذكرناها نستطيع أن نقول أن الفعل الاجتماعي داخل المؤسسة يتحرك داخل ثلاثة مجالات وهي:

1)- المجال التنظيمي بما يتضمنه من قواعد وقوانين رسمية.

2)- المجال القيمي المعياري بما تتضمنه من معايير وقيم .

3)- المجال الاستراتيجي المنطلق من الأهداف الكلية والأهداف الجزئية.

والشكل رقم 02 .

يتضح من الشكل رقم 02 أن الفعل الجماعي يتحرك داخل المنطقة المخصصة له ذات اللون الداكن في الشكل أعلاه والتي تمثل تفاعل أو تلاقي للمجالات الثلاث حسب **جرينو jarniou**. يمكن للفعل الجماعي أن يتحرك في المجال الثاني والثالث أي في المجال التنظيمي والاستراتيجي دون المجال الأول وذلك في حالة ما إذا كان الفعل الجماعي داخل المؤسسة يهتم بسير المنظمة دون الاهتمام بالغايات والمعاني التي تحملها أي حين تصبح الوسيلة هي الغاية كبعض المنظمات والمؤسسات التي تأخذ الطرق والوسائل التسييرية التي هي وسيلة على أنها غاية في حد ذاتها, وهنا تحتجب المجال المعياري الذي من المفروض أن يكون إطار مرجعي لهذه الطرق والوسائل التسييرية المختلفة وكما يرى الكاتب أن العلاقة بين هذه المجالات الثلاثة تكون بطريقتين هما:

1 - بطريقة متصلة :

-أي أن تكون هناك علاقة متواصلة ومتوازنة بين هذه المجال فلا تستحوذ أي واحدة منها على السلوك أو الفعل بمفردها. فلا بد أن تكون القواعد التنظيمية والقانونية (المجال التنظيمي) منطلقة من المعايير أو محددة أو موضحة لها، وهي بدورها لا بد أن يوجهها ويحددها الممارسات الفردية والجماعية، وهذه الممارسات عليها من جهتها أن تعمل على تجسيد هذه القيم والمعايير (المجال المعياري) وتعمل على تطبيق قوانين التنظيم الرسمية. أي أن تكون هناك علاقة حلزونية ومتوازية بين هذه المجالات الثلاث في توجيه السلوكات والأفعال في المنظمة.

2 - بطريقة منفصلة :

- في هذه الحالة يكون كل مجال من هذه المجالات الثلاث مستقل عن المجال الآخر ومنفصل عنه. فدرجة الإنفصال قد تصل إلى حد الصراع الذي تريد من خلاله كل واحدة منهم أن تسيطر على المجال الآخر وتجعله تابعا له. مثلا إن المجال التنظيمي إذا أراد أن يسيطر على باقي المجالات الأخرى وهنا تكون كل الأفعال تتحكم فيها القواعد القانونية الرسمية، أي تصبح البيروقراطية هي السائدة في المنظمة.

موجهات الفعل في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية:

تبين لنا من خلال دراستنا وتحليلنا لواقع المؤسسة الإقتصادية في الجزائر أن السلوكات والأفعال لا تتحكم فيها المجالات الثلاث السابقة بطريقة متصلة ومتوازنة. حيث نجد أن القوانين التنظيمية والرسمية لا تأتي موضحة وشارحة لقيم ومعايير النجاعة والفاعلية، أي لا تأتي لتكريس الدور الوظيفي وفق معايير ومقاييس الجودة أو مقاييس الفاعلية. كما نجد أن السلوكات الفردية للعمال أو المسيرين على حد السواء تتحكم فيها الإستراتيجية الجزئية المنطلقة من الأهداف الخاصة لكل فرد فيها وليس من أهداف إستراتيجية جزئية من الإستراتيجية الكلية للمؤسسة. أي أن الإستراتيجيات الفردية تعمل منفصلة عن الإستراتيجية الكلية للمنظمة ومتمردة عليها. هذه الإستراتيجية الفردية تنطلق من الأنا الشخصي وليس من أنا الجماعة أو أنا المنظمة. فهي في الحقيقة عبادة الأنا الفردي والقوة المحركة لسلوكات العمال في المؤسسة الاقتصادية.

فالسلوكات والأفعال التي تتحكم فيها الإستراتيجية الشخصية النابعة من المصلحة الذاتية تتم بدافع ما إصطلحت عليه دراسة سابقة بـ"السلطتية والزبونية **(Clientélisme)**" . فما هو إذن مفهوم هذين المصطلحين؟

1- السلطتية (14)

بالنسبة لنا يعني هذا المصطلح عن واقع متقهقر ومتدهور يفقد فيه التنظيم الإقتصادي أحد مقومات إستمراره وأدائه لوظائفه لعدم قدرته على إنجاز الأهداف التي أنشأ من أجلها بالفاعلية المطلوبة، وذلك لغياب عوامل التضامن بين الأفراد المكونين له من أجل تحقيق الأهداف التي وجدوا من أجلها في المنظمة. بمعنى آخر عدم قدرة النسق الثقافي الفرعي،كما رأينا في المقاربة النسقية، على تحقيق أليات الدمج والضبط الإجتماعي في توجيه السلوكات والأفعال وفق متطلبات النسق الفرعي للاهداف، لأن وجود السلطتية كمنطق ثقافي وعقلنة شخصية موجهة لسلوكات وأفعال العمال داخل المؤسسة هو مؤشر

على إنتقال وعي الأفراد من مستوى أنا ا ماعة أو أنا ا ؤسسة إ مستوى أنا الفرد. فالسلطتية هي عبادة الأنا الفردي يث يصبح الفرد العامل لا يرى نفسه عضوا وجزءا من الكل بل يرى نفسه مركز هذا الكل أو يعمل على أن يكون مركز هذا الكل.

فالسلطتية لا تنفي الترابط الإجتماعي أو العلاقة الإجتماعية ال تقوم على ا عاشرة وا آنسة **(La sociabilité)** ، لكنها تنفي أن يكون هذا الترابط أو هذه العلاقة توجهها قيمة وظيفية أو حضارية. فوجود هذه العلاقة يكون من أجل:

- قيق مصلحة ذاتية شخصية ا قام الأول؛
- اية مصا حصل عليها الفرد من وجوده التنظيم.

وبالتا إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة ا ؤسسة أو ا ماعة ا هنية ال يعمل معها إ درجة لا يستطيع فيها أن يوفق فيها ب ا صلحت ، فإنه يضحي صلحة ا ؤسسة أو ا ماعة ا هنية سواءا ذلك بصورة مباشرة وصر ة أو بصورة غ مباشرة وضمنية. فيصبح للفرد هذه ا الة قضايا دم مصلحته الذاتية أك وأوسع وأهم من القضايا ال ص دوره الوظيفي أو تعرقله.

فالسلطتية كبنية ذهنية أو كثقافة تنظيمية تشكلت وتطورت مع تطور ط الإنتاج الصناعي ا زائر، و ذا د أن سلوكيات وأفعال الأفراد التنظيم تتراوح ب مقومات الثقافة السلطتية ومقومات ا تمع ا لي حسب درجة إندماج كل فرد هذه الثقافة أو تلك. ولكن مهما يكن من أمر فإن سلوكا م وأفعا م تكون على حساب قيم ومقومات العقلنة الإقتصادية والدور الوظيفي ا رتبط ا والذي يقتضي التضحية بكل ما هو آ مصلحي نفعي ذا من أجل ما هو مستقبلي اعي حضاري. ففي الثقافة السلطتية تعطى ا كانة والترتيب الإجتماعي داخل ا ؤسسة على أساس ا هارة الشخصية وليس على أساس ا هد ا بذول أو على أساس التفا خدمة غاية وأهداف ا ؤسسة. إذن تكون الأ ية للمكانة على حساب الدور وا هارة الفردية وعلى حساب الكفاءة ا قيقية، فتسود أولوية ا قوق على الواجبات. كما أن السلطة القصرية والضابطة لا تكون للعقلنة الإقتصادية القائمة على إختيار الوسائل ا ناسبة للأهداف ا ددة من منطلق الإستراتيجية الكلية للمنظمة، بل تكون للعقلنة الذاتية القائمة على إختيار الوسائل ا ناسبة لتحقيق أهداف شخصية من منطلق الإستراتيجية الذاتية لا غ .

وعليه، فإذا كان كيان أي تنظيم عقلا والأفعال فيه تتوقف على وجود الثلاثة مبادئ الأساسية وهي:(15)

أ - ا وية : أي أن الفعل الإجتماعي لا بد أن ينطلق من هوية ليخدمها و قق أهدافها ومصا ها، وا لا بد أن تكون التنظيم الإقتصادي العقلا متجاوزة وية الأفراد ا تواجدين فيه

ب - ا عارضة: الفعل الاجتماعي يأ كذلك عارضة أو مصارعة كيانات أخرى وا ب أن تكون التنظيم الاقتصادي العقلا متجاوزة دوده.

ج – الشمولية : ويقصد ا موعة القيم أو القيمة الثقافية سواءا كانت حضارية تار ية أو ظرفية و وظيفية وا تعمل على توجيه السلوكات والأفعال للإفراد ا تواجدين التنظيم وتوحيدها لتشكل كيان أو بناء إجتماعي متكامل متضامن من أجل قيق ا دف. فيجب على هذه القيمة أن تكون متجاوزة قيقة الأفراد ا شكلة له.

فالتنظيم الذي تسود فيه السلطتية تكون فيه هذه ا بادئ الثلاثة كلها متطابقة لا تتجاوز أي واحدة منها، وباي حال من الأحوال، حدود الذات الفردية أو الذوات الفردية ا شكلة للتنظيم الإقتصادي ال تعمل إلا على قيق السلطة الذاتية. فعندها يفقد التنظيم نظامه وتضامنه الداخلي، أي يفقد الدمج والضبط الإجتماعي ، كما رأينا البداية، وينشأ بذلك مصادر ا كم والقيادة وعوامل الترتيب الإجتماعي ليصبح منبعها ا كانة ا رمية ا كتسبة عن طريق الزبونية وا هارة الشخصية وليس الدور الوظيفي والتار ي.

2 – الزبونية :

يستعمل مفهوم الزبونية **(Clientélisme)** كث ا الكتابات الصحفية ا زائر و يتم تناوله بالدراسة والتحديد من طرف علماء الإجتماع إلا قليلا، لذا بقي يكتنفه بعض الغموض. فنجد أول إستعمال علمي له الدراسات السوسيولوجية ا زائر عند "بيار بورديو"(16)، وما نستشفه من كتاباته أن الزبونية، كغ ها من القيم الإجتماعية والثقافية الأخرى، تقود السلوكات والافعال موعة إجتماعية معينة لتكريس روح التكافل والتضامن الإجتماعي فيها بدون حسابات إقتصادية لدى أفراده. إذن فهي قيمة ثقافية تعت ألية من آليات الدمج الإجتماعي دمة الروابط الإجتماعية شكلها ا ام القائم على الرابط الدموي و دمة هذا الرابط والعمل على إستمراره وبقائه. فوجود الزبونية ذا ا ع يعت كقيمة عادية عل من الأفراد فيه يسخروا دمة بعضهم البعض والعمل على قيق مصا بعضهم البعض شيئا مقدسا كقداسة العلاقة الدموية ال

تربطهم. فالزبونية بهذا المعنى تنطلق من العلاقة الإجتماعية وتنتهي إليها.

أما الإستعمالات العلمية في الدراسات السياسية والأنثروبولوجية، فنجد أن مفهوم الزبونية معنى آخر.

أ- الدراسات الأنثروبولوجية (17)

تستعمل الدراسات الأنثروبولوجية الزبونية "على أنها نمط أو شكل لعلاقة إجتماعية تربط بين الأفراد أو بين فرد ومجموعة كاملة تقوم على اساس الواسطة **(Médiation)** وأنها ميكانيزم مجتمع معقد يقوم على أساس الواسطة". نستنتج من هذا التعريف أنها خرجت عن طابعها العام كقيمة إجتماعية عادية في المجتمع المحلي لتدخل ضمن قاموس المصطلحات العلمية، والتعبير عن واقع إجتماعي وثقافي في علاقته سواء مع واقع إجتماعي وثقافي آخر يتصف بالتطور والتقدم أو مع واقع نظري نابع من هذه الثقافة المتطورة. وبالتالي أصبحت الزبونية لا تتحدد بالنسبة لقيم المجتمع المحلي وعاداته ومعتقداته، بل بالنسبة لقيم مجتمع آخر وهو المجتمع الرأسمالي والذي من مقوماته الأساسية أنه لا بد على الأفعال الإجتماعية أن تتم وفق مقومات العقلنة الإقتصادية الرأسمالية وليس بدافع مقومات ثقافية وإجتماعية.فعلماء الأنثروبولوجيا يدرسون الزبونية من وجهة نظر علاقة الثقافة التقليدية المحلية الزائلة والتي لا بد ان تزول بالثقافة الرأسمالية الحديثة المتطورة السائدة في المعمورة والتي لا بد أن تسود في هذه المجتمعات، ومن رواد هذا الإتجاه الجزائري نجد "بيار بورديو". وبهذا فإن إستعمال الزبونية من منطلق هذا المنظور، على عكس الإستعمال السابق الذي ينظر إليها على أنها قيمة إجتماعية عادية، بل على أنها مؤشر سلبي يدل على إستمرار قيم وعلاقات المجتمع المحلي في المحيط والمجال الذي من المفروض أن تسود فيه قيم وعلاقات حديثة أساسها وقوامها العقلنة الإقتصادية لا غير، لأن وجود قيم الكرامة والشهامة والتكافل الإجتماعي إلى غير ذلك من القيم الإجتماعية الأخرى يصبح أمرا لا معنى له في المجال المؤسسة الصناعية الرأسمالية الحديثة. فالزبونية كقيمة ثقافية وإجتماعية تكرس الوساطة بدافع دموي وثقافي او إجتماعي وتتم في المجال مؤسسات المجتمع الحديث تتناقض تماما وروح الثقافة الإقتصادية الرأسمالية والتي لا قيمة فيها إلا لما يتم بدافع المنفعة الإقتصادية بين العامل من جهة ورب العمل من جهة ثانية. فالأول منفعته تتمثل تعظيم أجرته والثاني تتمثل في تعظيم إنتاجية العامل.

ب- الدراسات السياسية :

كان الاستعمال الثاني لمفهوم الزبونية في العلوم السياسية وذلك في دراسة المؤسسة السياسية ومارساتها المختلفة من أجل فرض نفسها وسلطتها كمؤسسة حديثة على المجتمع المحلي. وعلى هذا، فإن الزبونية تستعمل كفهوم للدلالة على المناورات التي يمكن أن يقوم بها حكم سياسي معين إزاء مجتمعه.(18) مفهوم الزبونية بهذا المعنى إنتقل من مصطلح للدلالة على ممارسة إجتماعية ليصبح كمصطلح للدلالة على ممارسة سياسية تقوم بها سلطة سياسية معينة. وبهذا نجد أن "برينو إتيان" يعرفها على أنها ميكانيزم يستعمل من طرف السلطة لدمج مجموعة هامشية(19) أو محيطية **(Périphérique)** والتي لها نسقها الثقافي الخاص الذي يوجه سلوكاتها وأفعالها. ولذا، فالزبونية تستعمل من طرف النخبة السياسية التي تسيطر على الدولة والأمة من اجل فرض نسقها الخاص من القيم, ولتدعيم سلطتها وسلطانها كذلك. فالزبونية أخذت هنا شكل الحياة السياسية تتم وفق علاقة تبادلية بين مركز القرار او السلطة وباقي المجتمع. وكأن المركز يقدم للمحيط شيئا يحتاج إليه, مستحقا أو غير مستحق مقابل حصوله من هذا المحيط ومن أفراده على قدر من الخضوع والإمتثال. وحسب هذا التعريف فإن الخضوع والإمتثال يحتاج لهما السلطة المركزية من أجل غرس قيم ثقافية حضارية تؤمن بها هي من دون بقية أفراد المجتمع، وذلك بهدف إحداث التغير الإجتماعي المنشود والذي يحمله مشروع هذه النخبة السياسية. فبالنسبة إليه إن الزبونية ما هي إلا وسيلة في يد قوة مركزية عقلانية متطورة متشبعة بقيم الثقافة أوروبو مركزية تقوم بواسطتها بتجسيد علاقة إجتماعية متطورة غير التي كانت، ليس عن طريق التناقض الحضاري المباشر غير المقصود بل عن طريق الممارسة السياسية ومناوراتها.

فالمؤسسة السياسية الحديثة عليها أن تستعمل قيم المجتمع المحلي من أجل تحقيق الإندماج السياسي على حساب البنيات الإجتماعية القديمة وغرس مبادئ الثقافة الحديثة. فالزبونية هنا تنتقل من وسيلة للمحافظة وإستمرار قيم المجتمع المحلي إلى وسيلة سياسية من أجل القضاء على هذه القيم وإحلال قيم أخرى حديثة محلها، وذلك عن طريق الواسطة أو الوسطاء الذين ينتمون إلى المحيط ويحومون حول المركز، أي القريبين من ثقافة المركز. يقول "إتيان برينو" في هذا الصدد "إن الوسطاء الذين يحومون حول الدولة يعملون على تسيير الجهاز أو النظام بواسطة الزبونية والممارسات الأخرى المترتبة عنها والتي تعمل على تنمية وتطوير ميكانيزمات الإندماج السياسي الذي يهدم القيم السابقة".(20) نستنتج من هذا أن الزبونية هي وسيلة أو آلية من آليات الدمج الإجتماعي في ثقافة حديثة متطورة، أي أنها تستعمل من طرف التنظيم

العقلا ا ديث كوسيلة من أجل غرس قيم الثقافة ا ديثة وا تطورة.

هل نستطيع أن لص إ نتيجة مفادها أن الزبونية كوسيلة تقليدية أو مستمدة من ا تمع التقليدي أ ا تعقلنت؟ أي أصبحت هي الوسيلة ا ناسبة دف وغاية أخرى غ تلك ال كانت تعمل لإ ازها ا تمع التقليدي كما رأينا. أو العكس هو الذي حصل؟ يث أن الأهداف ال ملها مشروع التحديث هي ال تغ ت أو إ رفت وبذلك الزبونية أصبحت تستعمل من أجل سيد أهداف أخرى؟ ع أن الزبونية تعد تستعمل لغرس و سيد قيم ا تمع التقليدي و نفس الوقت تتمكن من غرس قيم ا تمع الصناعي أو العما ا ديث؟

إعتقادنا، ومن خلال ملاحظاتنا ا يدانية لواقع ا ؤسسة الإقتصادية ا زائر، تن لنا أن الفئة القيادية وا س ة ا وقعت عدة تناقضات، من ضمنها التناقض ب متطلبات الثقافة الرأ الية ا ديثة ومتطلبات تكريس السلطة الذاتية. فهذا الصراع والتناقض لو حسم على مستوى ا مارسة التسي ية القيادية لصا القيم الثقافية الرأ الية لتعقلنت الوسائل وا مارسات ال تقوم ا الفئة العمالية. لكن ا عطيات ا يدانية تؤكد أن ا سم كان لصا متطلبات تكريس السلطة الذاتية، وبذلك تدهورت القيم و تعد ثقافة ا ؤسسة هي ال كم الأفعال والسلوكات، ع آخر يعد النسق الفرعي للثقافة خدمة النسق الفرعي للاهداف و تعد هناك علاقة وظيفية ب هذين النسق الفرعي ، هذا من منظور ا قاربة النسقية ال تطرقنا إليها البداية. كما أنه تعد هناك علاقة متصلة ومتوازنة ب ا ال الثقا وا ال الإستراتيجي وا ال التنظيمي، بل اصبح هناك إختلال هذا التوازن بسيطرة ا ال الإستراتيجي ا زئي ا نطلق من مصلحة الأفراد ا تواجدين ا ؤسسة على باقي ا الات الأخرى، وهذا من منظور مقاربة الفعل الإجتماعي.

وبالتا تعد الزبونية كوسيلة خدمة الثقافة ا ديثة أو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، بل دمة اللاعقلية أو دمة ما إصطلحنا عليه بالسلطتية. وعليه فالزبونية بالنسبة إلينا جاءت لتكريس علاقات إجتماعية تتم شكل تبادل "سلعي" (خذ وهات) ا ؤسسة الإقتصادية ا ديثة ال هي ال ذه العلاقة. فهي وسيلة أو طريقة ليست لتنمية وخدمة ا دف الذي من أجله وجد الأفراد ا ؤسسة، بل دمة وتنمية وتوسيع هامش ا ناورة ورصيد السلطتية للأفراد فيها، بالرغم من أن السلطتية هي القوة ا ركة للعلاقات الإجتماعية تنظيم ما. فالزبونية نح بدورها للسلطتية إمكانية وجودها وإستمرارها وتنميتها، فالعلاقة بينهما إذن هي علاقة تلازم يث تشكلان معا نظاما دياليكتيكيا ديناميكيا مكلف وغ إقتصادي، لأن إستعمال الزبونتية ا ؤسسة الإقتصادية يعمل على تأسيس لشكل إجتماعي أو بناء إجتماعي على أساس ا افز ا ادي ا باشر أو غ ا باشر، وغالبا ما يكون هذا ا افز من أجل شراء ا ضوع والإستسلام لشخص السلطتية وليس للتنظيم ككل.

وبالتا ليس لنا ثقافة مؤسسة با فهوم الإصطلاحي الذي رايناه عند **E.H.SCHIEN** وآخرون، بل لدينا ثقافة أفراد داخل ا ؤسسة ال تؤطرها وتوجهها الإستراتيجيات الذاتية ا اصة بأصحا ا، وهذا ما يز ا ؤسسة الإقتصادية العمومية ا زائر.

الشكل رقم (01) اذج النسق الثقا من منظور ا كم على مستوى الديناميكية

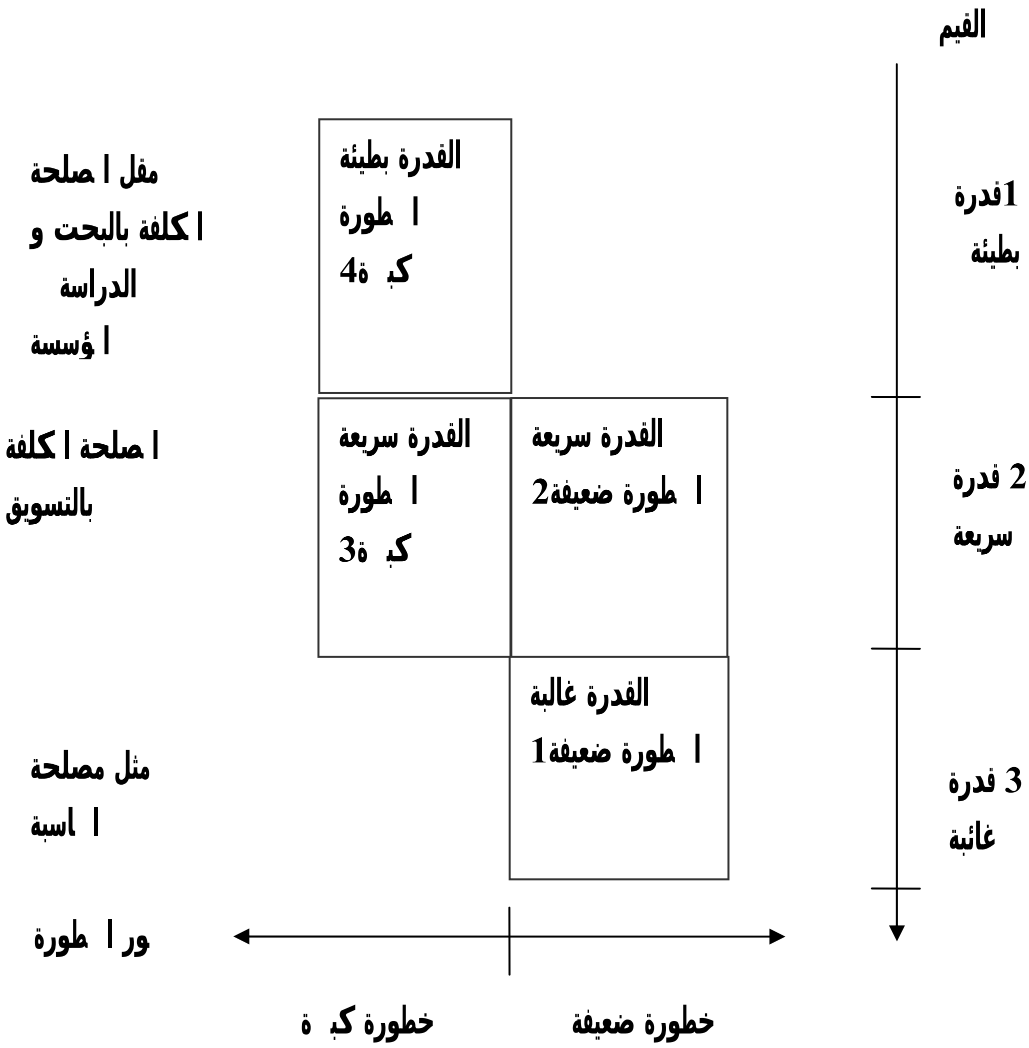

ا صدر: بتصرف من Marc BoscheR.F.G.1984.P36

الشكل رقم (02) التقاطع ب ا الات الثلاثة

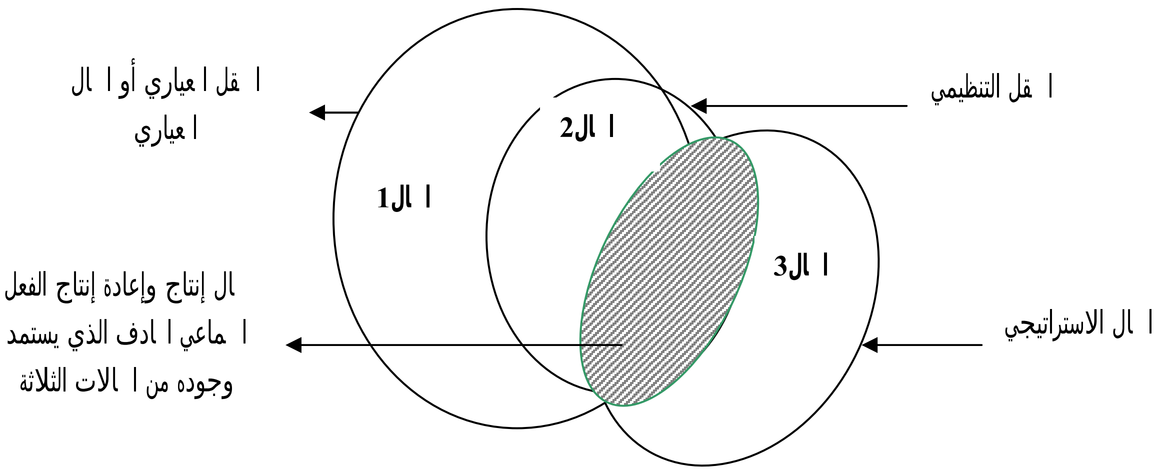

المصدر : .D. Jarniou, Page 63

ا وامش وا راجع :

(1)-Maurice thevenet, (la culture en neuf questions) in revue française de gestion n° 47.48 1980 p16

(2)- Maurice thevenet. Implication des personnes dans l'entreprise 3 eme colloque euro maghrébin des ressources humains Alger novembre 1999p .15à 16

3-IDEM p18-20

(4) دار الغرب للنشر و التوزيع 1998, ا زائر, الطبعة الاو ،بوفلجة غيات. القيم الثقافية و التسي

5- Maurice thevenet, la culture en neuf questions opcit p12

6- IDEM. P 08

7-Pierre Morin –Eric de la vallée, le manager à l'écoute du sociologue, Paris, ed, organisation 2000 p 41

8-Bru UTTL. the corporate culture fortune n°17 oct 1983 p.p 60à 70

9-Marc Bosche. coroporate culture la culture sans histoire in revue française de gestion n° 47.48 1980 p32

1015-Alain-Touraine. Pour la sociologie Paris, ed du seul 1974 p 97

11-Pierre Jarniou. L'entreprise comme système politique Paris ed p u f 1981pp 46-47

12--IDEM p16-20

13-Michel Crozier. et E Freidberg ; l'acteur et le système Paris ed du seul 1977

14-Jarniou. opcit p.p 62 à 63

15-بن عيسى مد ا هدي مقارنة سوسيولوجية لتحليل ازمة التنظيم الصناعي ا زائر لة العلوم الاجتماعية ا ركز ا امعي بورقلة العدد رقم 1 198 ص ص 59-74

16-Alain-Touraine. Sociologie de l'action Paris ed du seul 1965

17-P. Bourdieu et collectif travail et travailleurs en Algérie Paris ed mouton co 1963

18-Etienne Bruno. Algérie culture et révolution Paris éd du seuil 1977p.p91-92

19- P. Bourdieu. et collectif opcit

20-Etienne Bruno. opcit p92

21-Michel Crozier. le phénomène bureaucratique ed de seul paris 1963 p229.

الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة

الأستاذ زغدار أ د - جامعة ا زائر

هيد: تنامي الاهتمام الفترة الأخ ة بالاستثمارات الأجنبية ا باشرة مع ا اه اقتصاديات العا و ا زيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح وتراجع دور الدولة ا ال الاقتصادي لصا القطاع ا اص وزيادة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وما ترتب عن ذلك من تزايد جذب الاستثمار ا اص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي والتوظيف الكامل.

ففي ظل انفتاح الأسواق العا ية على بعضها البعض من جراء عو ة الاقتصاد تزايدت حدة ا نافسة على ا ستوى الدو ، الأمر الذي يستدعي من تلف ا ؤسسات اعتماد طرق ميها من اطر هذه ا نافسة ال ددها بالزوال، وذلك مشروط باكتسا ا قدرة تنافسية تسمح ا بالبقاء ميادان عملها. و هذا الصدد د أن التحالفات ب ا ؤسسات سواء على ا ستوى ا لي أو على ا ستوى العا ي تعت سبيلا هاما ضمن موعة من السبل، تشمل بالإضافة إ التحالف استراتيجيات الشراء والدمج، تسمح للمؤسسة واجهة هذه ا نافسة.

عا ة هذا ا وضوع اعتمدنا خطة تتكون من ورين. ا ور الأول فيها خصص للتعريف ختلف ا فاهيم ا تعلق بالاستثمار الأجن ا باشر وانعكاساته على البلدان ا ستقبلة له. أما ا ور الثا فنناقش من خلاله أثر الاستثمارات الثنائية دعم القدرة التنافسية الداخلية وا ارجية ؤسسات البلدان ا ستقبلة.

ا ور الأول : التعريف بالاستثمار الأجن ا باشر وآثاره على البلدان ا ضيفة

عرف الاقتصاد العا ي منذ ظهور ا نظمة العا ية للتجارة 01/01/ 1995، ازدياد ظاهرة تدويل العملية الإنتاجية وعو ة رأس ا ال بفعل زيادة التحرر الاقتصادي الذي يعتمد التبادل التجاري فيه على آلية السوق وحركة رؤوس الأموال والشركات متعددة ا نسيات، فتحول الصراع العا ي إ منافسة اقتصادية للسيطرة على أسواق العا . وضمن هذا التوجه ا ديد أصبح الاستثمار الأجن ا باشر تل مكانة بارزة، باعتباره وسيلة هامة لتسريع النمو الاقتصادي البلدان النامية و قيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و قيق عو ة الاقتصاد.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجن ا باشر:

لقد تزايدت أ ية ودور الاستثمارات الأجنبية ا باشرة على الساحة الدولية السنوات الأخ ة، يث أصبحت من أهم مصادر التمويل الدول النامية خاصة ظل تزايد حجم ا ديونية ا ارجية. فقد تسبب أزمة ا ديونية ا ارجية الدولية عام 1982، وتوقف ا كسيك والأرجنت وف ويلا عن دفع أعباء ديو ا، ا سار حركة الإقراض الدولية بعد أن كانت قد لعبت دوراً هاماً ويل الاستثمارات بالدول النامية خلال فترة السبعينات. وهكذا أصبح لاستثمار الأجن ا باشر بديلا للقروض الأجنبية عمليات التمويل الدولية يتميز بأ ية ك ى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي الدول النامية ومن بينها ا زائر.

يقصد بالاستثمار الأجن ا باشر كافة ا شروعات ال يقوم بإنشائها ا ستثمرون الأجانب و تلكو ا أو يشاركون ا ستثمر الوط فيها (Joint Venture) أو يسيطرون فيها على الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجن ا باشر عن الاستثمار الأوراق ا الية، الذي يع لك بعض الأوراق ا الية لا تسمح مارسة أي نوع من الرقابة أو ا شاركة إدارة ا شروع الاستثماري. وتتميز الاستثمارات الأجنبية ا باشرة، ال تعت استثمارات طويلة الأجل، باستقرار كب ، وهي غالباً ما تتم عن طريق شركات عا ية تساهم نقل التكنولوجيا ا ديثة وا ة وتطوير الإدارة وفتح أسواق جديدة نتجات هذه الاستثمارات سواء من خلال إنشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بغرض التحديث والتطوير ورفع الإنتاجية. (1)

إن تزايد أ ية الاستثمار الأجن ا باشر خلال العقود الأخ من راجع إ ما يلي: (2)

أ ـ إن إصلاحات الاقتصادية ال ت العديد من الدول النامية، وال ترمي إ إحلال آليات السوق وا نافسة ل الاقتصاد ا وجه، وتتجسد شكل رير التجارة والاستثمار وأسعار الصرف، وتسارع برامج ا صخصة وزيادة مشاركة القطاع ا اص النشاط الاقتصادي وا د من دور الدولة

من خلال نقل ملكية ا شروعات ا ملوكة للدولة إ القطاع ا اص، هي إصلاحات تعت من العوامل الأساسية ذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تلجأ الشركات الدولية إ استخدامها كأداة سريعة لدخول أسواق الدول ا ضيفة.

ب ـ الا اه و التكتلات الاقتصادية والسياسية الك ى مثل التكتل الأورو ، والنافتا، والآسيان وغ ها، وهي تكتلات ا سياسات ارية واستثمارية موحدة اه الدول الأخرى ا قد يؤدي إ فرض قيود على تدفق الاستثمار إ الدول غ الأعضاء هذه التكتلات أو أخرى ائلة.

وكنتيجة ا سبق فقد قامت الدول النامية بتب سياسات جديدة ترمي إ خلق مناخ استثماري ملائم، قانونيا، اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا، باعتبار هذه العوامل على درجة كب ة من التداخل، يسمح تآلفا ا يد لب الاستثمار الأجن . وتتم عملية توف هذا ا ناخ الاستثماري من خلال إصدار قوان ص معدلات الصرف، مزايا ا وقع، تكلفة العمالة، حوافز الاستثمار، حرية ويل للأرباح، الإعفاء من الضرائب... ال تسمح ذب ا زيد من الاستثمارات الأجنبية ا باشرة ظل وجود منافسة دولية هذا ا ال، وهذا بعد أن أصبح الاعتقاد سائدا بأن التدفقات ا الية، ا رتبطة بالاستثمار الأجن ا باشر، هي ا رك الضروري للتعجيل بس النمو الاقتصادي.(3)

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجن ا باشر:

عند تتبع تدفق الاستثمارات الأجنبية ا باشرة عا اليوم د أ ا تعد مقيدة من الناحية ا غرافية. فالاستثمارات الأجنبية ا باشرة تتدفق مع وجود الفرص ا ذابة وا ناخ ا شجع على تدفقها خاصة ما يتعلق بالاستقرار السياسي، وتكون ا زء الأك منها أموالاً خاصة. فبينما كان تدفق الأموال ع ا دود، فترة سابقة، يتم ا قام الأول من حكومة إ حكومة أو من وكالة تسليف متعددة الأطراف إ حكومة، فإن الأمر يعد كذلك اليوم، إذ أن معظم الأموال ا تحركة الآن ع ا دود هي أموال خاصة، وكل ما يهم هو مدى جاذبية فرص الاستثمار، ذلك أن الأموال ستذهب حيث توجد الفرص ا يدة.

ويتخذ الاستثمار الأجن ا باشر عدة صور من أبرزها:

1 ـ الاستثمار الثنائي:

هو شكل من أشكال التعاون، يتجسد شكل مشروعات مشتركة، يقوم ما ب طرف أحد ا وط والآخر أجن . أما فيما يتعلق بالطرف الوط فقد يكون فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة ا ضيفة ذا ا أو خليطا ما ب الاثن ، ح قد يكون الطرف الأجن مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، إلا أنه غالباً ما يكون مستثمرا خاصا. وتفضل الشركات ا اصة الأجنبية أن يكون الشركاء ا ليون أفراداً أو شركات خاصة وذلك لاعتقادهم بأن ا ستثمر ا لي ا اص يكون أكثر استعدادا من موظفي ا كومة على توف ا ات وا دمات ا لية اللازمة، ال يتطلبها ا شروع لعملياته الإنتاجية، ولكن بعض ا الات تتطلب ضرورة أن يكون ا ستثمر ا لي حكومة الدولة ا ضيفة ذا ا خاصة ال استغلال الثروات الطبيعية.

لقد نشأ هذا النوع من الاستثمارات الثنائية كرد فعل للا عة الوطنية والاستقلالية ال سادت البلدان النامية بعد حصو ا على الاستقلال، وا يزة الأساسية ال ققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة ا ضيفة، أن رأس ا ال الأجن لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح.

وعن طريق ا شاركة كن تقليل ا خاطر السياسية ال قد يتعرض ا ا ستثمر الأجن من تأميم ومصادرة، بالإضافة إ فيف الأعباء ا الية ال يتحملها الاقتصاد ا ضيف نتيجة مشاركة ا ستثمر الوط ا شروع الأجن ا شترك.

2 ـ الاستثمارات الأجنبية ا باشرة متعددة ا نسيات (شركات متعددة ا نسيات):

تعت الشركات ا تعددة ا نسيات أهم رموز الاقتصاد العا ي، وقد اكتسبت ذلك من حجمها الكب الذي يسمح ا بإنتاج وتسويق كميات معت من سلع وخدمات ع أسواق متعددة تنتمي إ جنسيات ومناطق جغرافية تلفة. كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها اقتصاديات السوق ا تقدمة صناعيا.

تعت الشركات ا تعددة ا نسيات أهم طرف الاستثمار الأجن ا باشر. وقد ازداد دورها هذا مع تعاظم الثورة التكنولوجية ا عاصرة، ذلك أن تطور ال ا علومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إ حد كب ، يث صار بإمكان أية شركة كب ة أن ارس وتراقب عدة نشاطات أجزاء عديدة من العا دون أن يتع إنشاء نظام أعمال كامل كل دولة تتواجد ا. وهكذا تراجعت العقبات ال تعترض سبيل ا شاركة والتحالف الإستراتيجي ع ا دود، و يعد يلزم نقل ا اء من مكان لآخر و لا استعمال العديد من العمال البلد ا ضيف، بل صارت

الشركات ا تعددة ا نسيات تعتمد خ ات ومهارة مس ين موجودين الشركة الأم، الذين يقومون بتوجيه عمل الفروع عن بعد.

و كن أخذ فكرة عامة عن وزن وأ ية الشركات ا تعددة ا نسيات الاقتصاد العا ي، وبشكل خاص فيما يتعلق بالاستثمار الأجن ا باشر، بالقول بأن عدد هذه الشركات بالعا قد ارتفاع من 33600 شركة أم ا 174900 فرع سنة 1990 إ 65000 شركة أم ا 850000 فرع خلال سنة 2001. (4) وقد سا ت هذه الشركات زيادة تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر عا يا من 203.8 مليار دولار سنة 1990 إ 865 مليار دولار سنة 1999 منها 208 مليار دولار للدول النامية.

3 - ا ناطق ا رة وتطور الاستثمار ا باشر

هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية ا باشرة وتكون على شكل مشاريع مشتركة أو لوكة بالكامل للمستثمر الأجن أو مشاريع لوكة للمحلي . وكخطوة أخرى و مزيد من رير السياسات ا تعلقة بالاستثمار الأجن ا باشر، قامت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف دف التوصل إ اتفاقية دولية تتيح ظروفاً ومناخاً أفضل لإ اد بيئة مناسبة للمستثمرين الدول ا ضيفة.تقوم هذه الاتفاقية على قيق مستويات عالية لتحرير الاستثمار، قيق مستويات عالية ماية ا ستثمرين وتوف آلية لتسوية وفض ا نازعات. وتعد هذه الاتفاقية ثابة أداة مهمة تدعم وتعزز اتفاقية التجارة والاستثمار ا ت جولة أوروغواي.

ثالثاً: الاستثمار الأجن ا باشر ظل العو ة: (5)

يعد الاستثمار الأجن ا باشر من أهم العوامل ا أسهمت الإسراع بعمليات العو ة (عو ة الإنتاج، الاستهلاك ا الية)، والذي أدى بدوره إ زيادة الاعتماد الاقتصادي ا تبادل ب الدول. كما أسهمت العو ة إحداث تغي هيكل الاستثمار الأجن ا باشر. و كن توضيح ذلك بالتعرف على مظاهر هذا التغ .

1 ـ تغ هيكل تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر ع موعات دول العا :

عرفت تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر ع العا تغ ا معت ا كما يظهر من خلال ا دول رقم (1) الذي يتضح من خلاله ما يلي:

أ ـ تغ هيكل تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر، والذي يظهر بوضوح قيام بعض الدول النامية كدول أم للشركات متعددة ا نسيات، خاصة من إقليم آسيا وا يط ا ادي، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر والوافدة إليه أعلى مستوى ا والذي قدر وا 143.8 مليار دولار عام 2000 مقارنة بـ 37.9 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة (89- 1994). كما حدثت أك زيادة هذه التدفقات شرق آسيا، حيث شهدت هونغ كونغ ازدهارا غ مسبوق، إذ بلغت التدفقات الوافدة إليها حوا 64 مليار دولار خلال عام 2000 لتصبح أك مستفيد من الاستثمارات الأجنبية ا باشرة آسيا وكذلك البلدان النامية. (6)

ب ـ على ا انب الآخر، فقد تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر الصادرة من بلدان آسيا وا يط ا ادي خلال عام 2000 لتصل إ 85.3 مليار دولار مقارنة بـ 20.3 مليار كمتوسط سنوي للفترة (89-1994). وكانت هونغ كونغ أهم مصدراً ذه التدفقات، حيث بلغت التدفقات الصادرة منها 63 مليار دولار خلال عام 2000، وهو ما يؤكد زيادة مسا ة الدول النامية تدفق الاستثمار الأجن ا باشر، واعتبارها من الدول ا صدرة له، وأيضاً على تغ الصورة التقليدية ا كانت تش إ انتقال رأس ا ال وا ة دائماً من البلدان الصناعية ا تقدمة فقط. (7)

2 ـ زيادة عدد الدول ا صدرة وا ستقبلة لتدفقات الاستثمار الأجن ا باشر:

لقد بات عدد الدول ا عنية بتدفق لاستثمار الأجن ا باشر أك بكث ا كان عليه السابق. و صوص ذلك لوحظ بالنسبة للفترة 1985 و 2000 (8) ارتفاع عدد الدول ا صلة على متوسط سنوي يزيد عن مليار دولار من 17 دولة (من بينها عدد من الدول النامية) منتصف الثمانينات إ 51 دولة (منها 23 دولة نامية) اية التسعينات. أما فيما ص التدفقات الصادرة (ا ارجة)، فقد استثمرت 23 دولة (منها 11 دولة نامية) أكثر من مليار دولار ح اية التسعينات مقابل 13 دولة (منها دولة نامية واحدة) منتصف الثمانينات. وفيما ص الاستثمارات با زائر فيمكن إبرازها اعتمادا على معطيات ا دول رقم (02)، إذ د أن

الاستثمارات الكلية للجزائر بلغت سنة 2004 مبلغ 5.83 مليار دولار أمريكي.

3 ـ تغ مسا ة الاستثمار الأجن ا باشر القطاعات الاقتصادية: (9)

ا لاحظ أن مسا ة الاستثمار الأجن ا باشر القطاعات الاقتصادية بالدول ا ضيفة عرف تغ ا. فقد ا هت نسبة كب ة من تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر إ قطاع ا دمات ا رتبطة بالتجارة مثل ا دمات ا صرفية والتأم وا لاحة، وخدمات الوكالات مثل البحوث والاستشارات ا الية... وزادت مسا ته فيها من 25% السبعينات إ 40% منتصف الثمانينات، وقد شكلت ا دمات سنة 1999 أكثر من نصف موع رصيد الاستثمار الأجن ا باشر الوافد إ الدول ا تقدمة، وقرابة ثلث ذلك الاستثمار الدول النامية، بينما ا هت نسبة أقل من هذه التدفقات إ قطاع الصناعة والتعدين، وهو ما يش إ أ ية قطاع ا دمات استقطاب تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر والذي يعود إ التطور ا ائل تكنولوجيا ا علومات والاتصالات.

4 ـ تغ هيكل الإنتاج ا فضل بالنسبة للشركات متعددة ا نسيات:

كما لوحظ أيضاً تغ هيكل الإنتاج ا فضل بالنسبة للشركات متعددة ا نسيات، فبعد أن كان هيكل الإنتاج الأفقي هو الشكل ا فضل بالنسبة ذه الشركات، د على النقيض من ذلك، و ظل التوجه العا ي و إجراء ا زيد من سياسات ربر الاستثمار الأجن ا باشر، والتقدم والانتشار التكنولوجي السريع، وا فاض تكاليف النقل والاتصالات، وزيادة عدد التكتلات الاقتصادية (الأسواق الإقليمية)، أصبح هيكل الإنتاج الرأسي هو الشكل ا فضل ذه الشركات، وضمنه تقوم الشركات متعددة ا نسيات باحتكار جزء كب من مراحل الإنتاج من ا ادة الأولية إ ا ادة النهائية، ا كنها من ا صول على امتيازات اقتصادية خاصة بالاستفادة من أسعار التبادل ب تلف الوحدات ا كونة للمشروع. (10)

من ناحية أخرى د أنه من ب أشكال الإنتاج ا فضلة لدى الشركات ا تعددة ا نسيات، هناك هيكل الإنتاج التكاملي (التمركز التكاملي)، وفيه تدخل الشركة متعددة ا نسيات عدة قطاعات متنوعة للسيطرة ومن ا صول على امتيازات اقتصادية نا ة عن حقوق ا لكية كنها من التحكم عدة قطاعات اقتصادية معاً"، ا يؤكد القول بوجود هيكل إنتاج عا ي جديد.

5 ـ تغ القوى الدافعة لأنشطة الاستثمار الأجن ا باشر:

عرفت القوى الدافعة لأنشطة الاستثمار الأجن ا باشر تغ ا مع مرور الزمن. فبعد أن كانت ا وارد الطبيعية وا فاض تكلفة العمل، ودرجة الانفتاح، والنمو الاقتصادي، وهيكل التمويل...ا من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجن ا باشر، فقد ظهر دافع التكتل الاقتصادي كعنصر مهم و دد، وذلك دف الوصول لأسواق إقليمية تزيد من حجم السوق، وفرص الر ية بدلاً من التعامل مع أسواق منفردة.

6 ـ النمو ا تزايد للشركات متعددة ا نسيات كب ة ا جم:

يعد أيضاً النمو ا تزايد للشركات متعددة كب ة ا جم من أهم أشكال التطورات ا ديثة أنشطة الإنتاج الدو ، وكذلك ظهور كث من الشركات دولية النشاط صغ ة ومتوسطة ا جم وال دخلت حلبة العا ية وأطلق عليها شركات عا ية نظراً لدورها ا ام التأث على مستويات التوظف والناتج والتمويل بالدول ا ضيفة.

رابعاً: الاستثمارات الأجنبية ا باشرة والتنمية الاقتصادية: (11)

يساهم الاستثمار الأجن ا باشر دفع عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية، عن طريق إمدادها بالتكنولوجيا وزيادة قدر ا التصديرية وا سا ة سد الفجوة ا لية ب الاستثمار والادخار، وخلق الوظائف وا د من مشكلة البطالة.

هذا وقد ث Dunning العلاقة ب الاستثمار والتنمية اعتمادا على قياس مرحلة التنمية ال ر ا الدولة بواسطة متوسط نصيب الفرد من الدخل. وقد صنف العلاقة ب الاستثمار والتنمية أربع مراحل.

ويرى دونينغ Dunning من خلال دورة الاستثمار والتنمية أنه كن توقع أن ذب دولة ما لاستثمارات إذا ققت ا ا زايا التالية:

- إذا كانت غنية با واد ا ام وا وارد الطبيعية والبشرية.
- إذا توافرت ا سوق لية متسعة.
- حالة توافر بيئة أساسية وإطار قانو ومؤسسي مناسب.
- إذا يكن للشركات ذه الدولة مزايا احتكارية كنها من منافسة الشركات الأجنبية. (12)

المحور الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قيام تحالفات استراتيجية تعزز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية

إن الاستثمار الأجنبي، عندما يأخذ شكل استثمار ثنائي، والذي يمثل شكلا من أشكال التحالف ما بين رأس المال على المستوى العالمي، سيتيح الفرصة للطرف الوطني لتحقيق جملة من المزايا تسمح له بدعم موقعه التنافسي في ظل اقتصاد عالمي أصبح، في ظل ظهور تكتلات اقتصادية كبيرة، لا يتيح مكانا كبيرا للصغار.

وسنعمل فيما يلي على حصر مفهوم التحالفات الإستراتيجية وأثره على القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، سواء في الأسواق الداخلية أو في الأسواق الخارجية، ودور رأس المال الأجنبي في دعم تلك القوة التنافسية والآثار الأخرى التي تترتب على هذا النوع من الشراكة.

ـ تعريف التحالف الإستراتيجي

يمكن القول أن التحالف الإستراتيجي في معناه البسيط هو تعاون ما بين طرفين على الأقل. ويمكن القول أن تعاريف التحالف متعددة، وذلك بسبب اختلاف زوايا النظر إلى مسألة التحالف واختلاف نقاط التركيز بالنسبة لكل تعريف. وسنعمل في هذا الجزء من البحث على تقديم جملة من التعاريف التي تناولت موضع التحالف مع إبراز الاختلافات الموجودة بينها وأسبابها، لنحاول بعدها الخروج بتعريف شامل قد يصلح لإعطاء نظرة عامة عن مفهوم التحالف.

فبالنسبة مونت (Mount) التحالف هو اتفاقيات بين شركات بغرض تحقيق النفع من الابتكارات والاختراعات الحديثة المحققة في قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي.[13] نلاحظ أن هذا التعريف الضيق قد ركز على التحالف التكنولوجي الذي تسعى إليه المؤسسات بغرض تطوير قدراتها التنافسية.

من جهته يرى تومسون (Thompson) أن التحالف هو اتفاق تعاون ما بين شركات تعمل في نفس القطاع. هذا الاتفاق يخص جانب البحوث المتعلقة بتطوير التكنولوجيا، الاستخدام المشترك للتسهيلات في مجالات الإنتاج، كتصنيع مكونات منتجات أو تجميع منتجات مشتركة، التسويق. الملاحظ أن هذا التعريف يخص مجال واسع من نشاط المؤسسات، حيث يتبين من خلاله أن المعاملات التي تتم ما بين المؤسسات المتحالفة تختلف في طبيعتها عن المعاملات التي تتم ما بين مؤسسات لا تربط بينها علاقة تحالف، حيث نجد أن نوع العلاقات بين الشركات المتحالفة تقوم على التعاون وتبادل الخبرات قصد الاستفادة أكثر من مزايا هذا التعاون. لكنه من اللازم القول أنه رغم اتساع هذا النوع من التعاون إلا أنه يبقى دون حالة الإندماج الكامل.[14]

إلا أن هناك اتجاه آخر ينظر إلى التحالف كنوع من التكامل يتم في مجال محدد. وفي هذا الإطار نجد أن كل من جولدن و دولينغر (Golden & Dollinger, 1993) يعرفان التحالف بأنه عقد بين شركتين أو أكثر يرمي إلى تحقيق نوع من التكامل والعمل على تنسيق في مجالات عدة مثل الإعلان، الشحن... مع بقاء كل طرف حر غير خاضع للطرف الآخر. وكهدف فإن هذا التعاون يرمي إلى تجاوز نقاط الضعف التي تميز كل شركة بمفردها، ومن ثم اكتساب نقاط قوة جديدة تسمح للمجتمعة مواجهة المنافسة المفروضة عليها من أطراف أخرى. مع العلم أن هذا النوع من التحالف قد يشمل مجالا محددا من مجالات نشاط الشركتين أو الشركات المتحالفة.[15]

من كل ما سبق نخلص للقول أن التحالف هو عبارة عن اتفاق بين طرفين أو أكثر يتحقق في ظل احتفاظ كل طرف من أطراف التحالف بخصوصياته التي تجعله يتميز عن غيره من الحلفاء.[16] ويتم بموجب هذا التحالف الاستفادة من القدرات الذاتية لكل طرف بشكل يسمح للأطراف المتحالفة من تحسين قدراتها التنافسية في مجال عملهما، وذلك من خلال بتفادي أوجه القصور التي تميز عملها بشكل منفرد، وهو ما يسمح لها بزيادة فعاليتها، بشكل يسمح لها بتخفيض تكاليفها الإنتاجية أو زيادة حصتها داخل السوق التي تعمل فيها. مع العلم أن التحالف يقتضي تقييما دوريا قصد تفادي الأخطاء من أجل تحسين الأداء.[17]

ـ أنواع التحالفات

يمكن أن نميز ضمن عملية التحالف ما بين أشكال عديدة تختلف حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس وحسب الهدف من التحالف، هي كالتالي :

ـ **التحالفات حسب طبيعة النشاط وشكل التعاون**: ضمن هذا التقسيم نميز ما بين المشروع المشترك، التعاون من الباطن، التحالف المالي، التحالف التسويقي،التحالف التكنولوجي، التحالف الصناعي...[18]

ـ **درجة أو نطاق التحالفات:** بالنسبة لهذا الشكل من أشكال التحالف نجد أن التحالفات التي تتم ما بين الشركات يمكن أن تنصب على نشاط واحد من أنشطة أحد الأطراف المتحالفة، وهو ما يمكن تسميته بالتحالف الأفقي، ويعني التحالف الذي يتم ما بين شركات تتنافس فيما بينها، من خلال ممارسة نفس النشاط. فقد ينصب التحالف على الإنتاج، التمويل،

التسويق، البحث والتطوير... هذا النوع من التحالف كن تسميته بالتحالف الأفقي. وقد تد التحالف لعدة أنشطة ارسة من قبل الأطراف المتحالفة، مثل متعلقة بالإنتاج، التسويق، البحث ... وضمن هذا النوع من التحالفات كن أن نذكر التحالفات الرأسية ال تتم ما ب عدة أطراف تعمل الات تلفة لكنها مكلة لبعضها البعض، تؤدي النهاية إ ا صول على منتوج واحد. فالتحالف العمودي يتم إذن ما ب مؤسستين أو أكثر تعملان قطاعات تلفة.[19]

ـ الات التحالفات الإستراتيجية

باعتبار أن المنافسة تشمل كل القطاعات ال تدر أرباحا و لب رؤوس الأموال فإن أنواع التحالفات الإستراتيجية امتدت لتشمل تلف هذه القطاعات.

أشكال التحالفات بالنظر إ أ ية الأطراف المتحالفة:

بالنظر إ قوة الأطراف المتحالفة كن أن تصور لة من أشكال التحالف. فالتحالف قد يتم ما ب طرف ضعيف ، كل طرف منهما تلك موارد دودة، يث أن الفها يؤدي إ حسن استغلال تلك الموارد بالشكل أي يعود عليهما بالنفع، وذلك من خلال اكتساب قدرة تنافسية أك . كما قد يتم التحالف ما ب طرف ،أو أكثر قوي ، ويتحقق هذا التحالف عندما د كل طرف مصلحة ذلك كنه من قيق المزيد من القوة تسمح له من دعم موقعه التنافسي السوق ال يعمل ا.[20] هناك شكل آخر من أشكال التحالف، وهو ذلك التحالف الذي يتم ما ب أطراف متباينة القوى، كل طرف د مصلحة هذا التحالف، باعتبار أن كل واحد تلك مزايا النسبية الات دة يفتقر إليها الطرف الثا . لكن ب القول أن الطرف الأقوى لا يقدم على الدخول مثل هذا النوع من التحالف إلا إذا ضمن له ا صول على منافع ومزايا أك من هذا التحالف ا لو بقي يعمل بصورة منفردة. و ذا يظهر التحالف كعمل تكاملي تترتب عنه منافع أك .

ـ تقدير مدى فعالية التحالف الإستراتيجي

إن قيق الأهداف المحددة للتحالف الإستراتيجي يتطلب تقييما مستمرا لتلك التحالفات وهذا للحكم على مدى فعالية تلك التحالفات. وتعتمد الأطراف المتحالفة عملية تقييمها دى فعالية التحالف على لة من المؤشرات، مثل مؤشرات الر ية الكلية، مؤشرات الر ية الخاصة بكل طرف من أطراف التحالف الإستراتيجي، مؤشرات كفاءة المدخلات بالنسبة لكل شريك، مؤشرات المركز الما لأطراف التحالف الإستراتيجي. هذا إ جانب مؤشرات أخرى ص النمو والتوسع للتحالف الإستراتيجي ل الاعتبار، كفاءة التسويق ...

ـ العناصر ال تضمن اح التحالف

يتوقف اح التحالف الإستراتيجي ب الأطراف المتحالفة على توفر لة من العوامل نذكر منها ما يلي:

ـ تكامل الموارد واستغلا ا استغلال جيدا، وهو ما يسمح بتخطي النقائص ال يعا منها كل طرف على حدى. ويتحقق هذا الأمر خاصة عندما تكون موارد المتحالف ليس ا بدائل، ولا كن تقليدها، وقيمتها السوق تكون عالية فإن ذلك يوفر شرطا لكسب قوة تنافسية تؤدي إ زيادة فعالية الشركة موضوع التحالف وتنامي أرباحها ا يدعم التحالف.

ـ التكافؤ الثقا ب أطراف التحالف الواحد، وهو يع تقاسم المتحالف لوجهات نظر متشا ة تظهر شكل توافق طرق التسيير والتنظيم و ديد الأهداف. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل ب أن يكون المتحالف متقار القوة المتوفرة لكل منهم، ح لا يطغى طرف على طرف آخر. هذا التكافؤ والتوافق له الأثر الكب خلال تلف مراحل التحالف. ففي مرحلة التفاوض يسمح التوافق الفلسفي للشركاء بالوصول إ اتفاق أسرع وقات كن وبالطرق ال ترضي الأطراف المختلفة. كما يظهر أثر التوافق الثقا خلال مرحلة تنفيذ بنود هذا التحالف وانعكاس ذلك على فعالية التحالف شكل قوة أداء تظهر من خلال تنامي عنصر الثقة ب الأطراف المتحالفة والذي يتجسد النهاية قيق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف الممكنة.

ـ التكافؤ القدرات الإجرائية والتنفيذية، علما بأن فالقدرات الإجرائية ص أشكال تنظيم الشركة، ح تتعلق القدرات التنفيذية بالإمكانيات المتوفرة لكل طرف على تنفيذ و سيد المهام المنوطة به.

ـ الثقة المتبادلة ب أطراف التحالف الإستراتيجي، وهي تعت عنصرا مهما لنجاح التحالف. فالثقة والشفافية أداء العمل ستكون ثابة العنصر الما م الأداء، وهذا العنصر هو الذي سيضمن استمرار التحالف و احه.

ـ التزام كل طرف من أطراف التحالف بالمسؤوليات المنوطة به، ذلك لأن اح التحالف مرهون بتفا كل طرف أداء واجبه ضمن هذا التحالف. و در الإشارة هنا إ أن توفر الرغبة والنية العمل المشترك و الوصول إ قيق الأهداف المسطرة للتحالف يقتضي ديد الإلتزامات بشكل واضح، ح لا يقع هناك لبس وسوء فهم وعدم معرفة بصلاحيات وواجبات كل طرف.

ـ تبادل ا علومات ب أطراف التحالف: إن اح التحالف و كنه من بلوغ الأهداف ال ر ها يقتضي تبادل ا علومات ب الأطراف ا تحالفة،من خلال الاتصال ا ستمر بينهم وا اذ القرارات ا ختلفة ال م ا تحالف باعتماد أسلوب الإ اع الاجتماعات ا ختلفة. و ذا سيتس لكل طرف التحكم نشاطه ودوره، الأمر الذي ينعكس الأخ تقليص الوقت والتكاليف وحسن الأداء.

ـ الأداء الإستراتيجي وأداء ا شروع وأثر ا على اح ا شروع: إن اح ا شروع يتطلب أداء استراتيجيا مضبوطا، ويتحقق ذلك من خلال إشراك يع أطراف التحالف الإستراتيجي ديد الأهداف الإستراتيجية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن قيق الأهداف الإستراتيجية يتطلب خلق تكامل عميق ما ب موارد الأطراف ا تحالفة. أما فيما ص أداء ا شروع فإن اح التحالف يتطلب العمل بتفا لبلوغ أهداف ا شروع، من حيث نوعية ا نتوج، جودته، سعره، ا دة الزمنية. هذه الأمور ستتجسد النهاية قيق أطراف التحالف لأرباح.

ـ مراحل التحالفات الإستراتيجية

ر التحالفات الإستراتيجية بعدة مراحل هي: تكوين التحالف، إدارة التحالف، تقييم التحالف وأخ ا إعادة ربط الفات جديدة على ضوء نتائج التحالفات الإستراتيجية السابقة. وقد يصل التحالف إ ايته وعندها يقتضي الأمر إ اء ذلك التحالف.

وكما سبق القول فإن اح التحالف مرهون بتوفر لة من الشروط سبق ذكرها. إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا ا د بل يقتضي تقييم دوري لكيفية عمل هذا التحالف قصد الوقوف على أوجه النقص لتفاديها و ديد مواقع القوة لتدعيمها. [21]

وا دير الذكر هنا أن التحالفات ليست أبدية، لذا ب الاتفاق على آجال دة ذا الاتفاق، جرد انقضاء تلك الآجال ينتهي التحالف. فقد تتفق الأطراف ا تحالفة على وضع حد للتحالف باجتماع الأطراف ا تحالفة واتفاقها وموافقتها على ذلك الأمر. فقد تنتهي بعض التحالفات قبل أوا ا بسبب مشاكل تعترضها.[22]

ـ ا شاكل ال تث ها التحالفات الإستراتيجية

يترتب عن عقد التحالفات لة من ا شاكل.

ـ سرقة ا عرفة: فقد يلجأ أحد أطراف التحالف إ استعمال ا عرفة ا قدمة من الطرف الآخر واستغلا ا قضاء ا اجات ا اصة غ ا رتبطة بالتحالف. و واجهة هذا الأمر يتع على الطرف ا ساهم با عرفة وا ة وغ ذلك من ا علومات والتكنولوجيا أن يسعى إ اية نفسه من الطرف الآخر، من خلال الاحتفاظ بتلك ا علومات بشكل سري

ـ تأجيل العديد من الأمور وعدم البث فيها: إن اح أي الف يتطلب فيما يتطلب من شروط الاهتمام ببعض الأمور الإدارية وا هنية. فتأجيل مكافأة العامل ا شروع انتظار قيق أرباح كب ة سيؤدي إ ا فاض فعالية العامل هذا ا شروع.

ـ عدم الاستخدام ا يد للموارد ا تاحة للتحالف : إن عدم الاستغلال ا يد للموارد البشرية، ا ادية وا الية ا توفرة للمشروع موضوع التحالف سيؤدي حتما ذا التحالف إ عدم بلوغه الأهداف ا ددة.

ـ اهتمام أحد أطراف التحالف بتعظيم مكاسبه ا ادية أو ا عرفية على حساب شريكه الآخر، الأمر الذي يدفع هذا الأخ إ الشك وا وف من أن يؤدي هذا الأمر إ إعادة النظر موازين القوى ب الطرف ا تحالف ، وهو ما ينتهي با ساس صا ه.

ـ اختلاف ثقافات ا تحالف قد تؤدي إ وضع عراقيل أمام اح التحالف

ـ اختلاف ا خاطر ا تحملة من كل طرف من أطراف التحالف قد يعرقل الس ا سن للتحالف، لأنه عل ا تحالف مواقع قوة تلفة. فا ليف الذي يساهم بشيء له استعمالات بديلة بإمكانه الانسحاب من التحالف جرد الشعور بعدم إمكانية اح ا شروع، خاصة وأن مورده يسمح له با صول على مكاسب عند استعماله الات أخرى.

ـ التنافس ما ب ا تحالف يعرض التحالف للفشل : هذا الاحتمال وارد أكثر عندما يل طرف من الأطراف إ استغلال ا علومات ال يوفرها الطرف الآخر من اجل س وضعيته السوق مستقبلا. فقد أظهرت بعض الدراسات أن العديد من التحالفات ال ت ب شركات أمريكية وأخرى يابانية وانتهت بانتهاء مدة التحالف اول ا تحالفون إ متنافس .[23]

ـ ظهور مصاعب بسبب العلاقات البينية ال تربط أحد أطراف التحالف بأطراف أخرى لا علاقة ا بالتحالف: فعندما تكون لأحد أطراف التحالف علاقات سابقة ما شركة أخرى غ شركة ا ليف، فإنه جرد قيام التحالف ب الطرف قد يدفع العميل الآخر إ توقيف تعامله مع طرف التحالف الذي كانت تربطه به علاقات، لأن مثل هذا التحالف قد يلحق الضرر بالعميل الآخر.

ـ عدم التزام أحد أطراف التحالف ببنود عقد التحالف: مثل هذه ا الة فإن درجة الثقة ما ب الأطراف ا تحالفة ستقل ا يضر بفعالية التحالف.

ـ التلوث البيئي وأثره على التحالف: إن التحالف ا م ما ب شركتا قد يكون سببا إحداث تلوث ما. هذا العامل سيكون سببا بروز ردود أفعال من طرف ا تمع والدولة، وهو ما قد س ركز هذا التحالف ا يؤدي إ إمكانية توقيف النشاط ا مارس وانتهاء التحالف.

ـ مواقف ا ستهلك تؤثر ر ية ا شاريع موضوع التحالف : قد تلجا الشركات موضوع التحالف، سعيها إ قيق ا زيد من الأرباح، إ إنتاج وتسويق منتجات لا تستجيب لرغبات ا ستهلك ، سواء من حيث النوعية أو السعر. الأمر الذي يدفع ا ستهلك إ ا اذ مواقف سلبية إما قاطعة تلك السلعة أو الانصراف عنها إ سلع أخرى، وهو ما سيمس كانة منتجات التحالف ويعجل بزواله.

ـ التحالف والاحتكار : إن التحالفات ال تتم أحيانا ما ب شركات كب ة ال مع قد يؤدي إ بروز احتكار القطاعات ال تعمل ا هذه الشركات الكب ة. وكما هو معلوم فإن الاحتكار من شأنه أن يضر صلحة ا ستهلك ، ا يولد عند هؤلاء الأخ ين ردود أفعال تكون ذات تأث على وضع شركات التحالف. هذه ا خاوف تبقى قائمة، بالرغم من أن ا اهات العو ة قد تؤدي إ تقليص أثرها.

ـ التحالفات تؤدي إ تقليص دور ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة : إن قيام التحالفات ب الشركات الك ى قد يعرض مواقع الشركات الصغ ة وا توسطة للخطر ويهددها بالزوال.

واجهة هذه ا خاطر يقترح بعض الباحث إبرام عقد اجتماعي يسمح بالتعاون وا نافسة ب هذه الشركات.[24]

ثانيا : إدارة التحالف

يتطلب تسي ا شروع موضوع التحالف، قصد الوصول به إ الأهداف ا رسومة له، قيق لة من الشروط تتمثل :

ـ حسن اختيار ا ديرين ا سؤول عن إدارة هذا التحالف : إن الثقة ا تبادلة الواجب توفرها ب أطراف التحالف مرهونة بتوفر طاقم إداري كفء يتمتع ؤهلات علمية وقدرة على العمل ظل نظام تعاو يقوم على علاقات طيبة ب ا ديرين وب ا ديرين وا نفذين، وهو ما يضمن التسي ا يد للتحالف وازدياد احتمالات بلوغه الأهداف ال ددها البداية.[25]

ـ أشكال ا اذ القرار على مستوى التحالف الإستراتيجي : ا اذ القرار عل مستوى التحالفات الإستراتيجية إما أن يكون فرديا، اعيا، بصورة جزئية. فقد يتو أحد ا ديرين للتحالف مسؤولية أك من غ ه تسي التحالف. تتمتع طريقة التسي هذه بإ ابيات، مثل توحيد القرار وسرعة ا اذه، لكنه يتضمن من جهة ثانية بعض السلبيات مثل هميش بعض الطاقات وعدم الاستفادة من خ ا وإمكانيا ا س نتائج التحالف.

ـ ا شاركة ا اذ القرارات : عندما تكون قوة الأطراف ا تحالفة متساوية، استنادا إ ا سا ة ا الية، التكنولوجية الفكرية... لكل طرف،[26] فإنه يتم الاتفاق على ا اذ تلف القرارات ذات العلاقة بتحقيق أهداف التحالف بصورة اعية. و وازاة ذا الإجراء قد تتفق الأطراف ا شكلة للتحالف على تقسيم عملية ا اذ القرار (قرار الإنتاج، قرار التسويق ...) بالنظر إ مؤهلات وقدرات كل طرف.

ا اتـمة :

من ا دي اقتصاديا للبلدان النامية الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ا باشرة، فهي تعمل على نقل التكنولوجيا ا تطورة ا لق فرصاً للتصدير كما يساهم فيض العجز موازين مدفوعات البلدان النامية من خلال الاستغلال للموارد ا ادية والبشرية ا تاحة.

كما يؤثر الاستثمار ا باشر على استعمال الات جديدة الإنتاج والإدارة والتسويق وكذا إ اد الروابط ا لفية والأمامية مع قطاعات الاقتصاد الإنتاجية وا دمية ا ختلفة وينتج عن كل هذا قيق التقدم الاقتصادي والاستقرار للدولة ا ضيفة على الرغم من بعض السلبيات ال تظهر عند التطبيق العملي.

ـ على ضوء النتائج السابقة وبسبب دور الاستثمارات الأجنبية ويل عملية التنمية الاقتصادية الدول النامية، يقتضي س مناخ الاستثمار جموع عناصره ا ختلفة وعدم التركيز فقط على ا انب التشريعي.

ـ إ اد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية ا باشرة داخل البلدان النامية مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها ورفع من مستوى ا دمات.

وتعت التحالفات الإستراتيجية ما ب الرأ ال ا لي والرأ ال الأجن فرصة للرأ ال ا لي للاستفادة من قدرات الرأ ال الأجن ، وهذا ظل تنامي ظاهرة العو ة وتعاظم تكلفة التكنولوجيا، يث يعد بإمكان ا ؤسسات ا لية الصمود أمام ا نافسة الدولية القاتلة بدون الاعتماد على حلفاء تلكون ا ات والإمكانيات ال تسمح للطرف من قيق منافع تلفة.

ا داول الواردة ا قال :

جدول رقم (1): التدفقات الوافدة للاستثمار الأجن ا باشر إ الدول خلال الفترة (1990-2000)

الإقليم	تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر الوارد لاي الدولارات		تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر الصادر لاي الدولارات	
	متوسط سنوي خلال الفترة (89-1994)	خلال عام 2000	متوسط سنوي خلال الفترة (89 – 1994)	خلال عام 2000
الدول ا تقدمة	137.1	1005.2	203.2	1046.3
الاقتصاديات النامية	59.6	240.2	24.9	99.5
منها آسيا وا يط ا ادي	37.9	143.8	20.3	85.3
أوروبا الوسطى والشرقية	3.4	25.4	0.1	4
العا	200.1	1270.8	228.3	1149.9

ا صدر: الأمم ا تحدة، "تقرير الاستثمار العا ي 2001، تشجيع الروابط، استعراض عام"، ص 4.

ا دول رقم (2): قيمة الاستثمارات الأجنبية ا زائر خارج نطاق ا روقات

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة لاي الدولارات	260	501	507	438	1196	1000	1100	1870

ا صدر: ا ، السنة الثالثة عشرة، العدد 4089 الصادرة يوم 2004/05/18.

المراجع :

[1] - ا الس القومية ا تخصصة (1997)، " ويل النمو الاقتصادي"، تقرير ا لس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، القاهرة، ص 1.

[2] - رمضان الشارح (1996)، " دور الدولة تطوير مناخ الاستثمار العر " مؤ ر إدارة الاستثمار والتصدير، أكاد ية السادات للعلوم الإدارية، 27 مارس، ص 76، 143.

[3] - حافظ زعفران (1995)، " منطقة التبادل ا ر والاستثمار ا ارجي: عناصر ليلية للمثال التونسي-الأورو "، ورقة عمل مقدمة مؤ ر الوطن العر ومشروعات التكامل البديلة، ا معية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ، ص 267.

[4] - الأمم ا تحدة، تقرير الاستثمار العا ي 2002، الشركات ع الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية، استعراض عام 2002 ، ص 1.

[5] - كاميليا عبد ا ليم أ د، أثر تدفقات الاستثمار الأجن ا باشر ظل العو ة على الطلب على العمالة مصر، رسالة ماجست الاقتصاد والتجارة ا ارجية كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2003، ص ص 33-39.

[6] - الأمم ا تحدة: " تقرير الاستثمار العا ي 2001: تشجيع الروابط استعراض عام "، (نيويورك وجنيف)، 2001، ص ص 6-7.

[7] - الأمم ا تحدة: ا رجع السابق، ص ص 6-7.

[8] - الأمم ا تحدة: ا رجع السابق، ص 8.

[9] - كاميليا عبد ا ليم أ د، ا رجع السابق، ص 36.

[10] - P.S Andersen and P.Hainaut: "Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries". (BIS Working Paper), No (61), 1998, P.P. (7-8).

[11] - ماجد أ د سلا ، حول قضايا الاستثمار الأجن ا باشر الدول النامية و ارب بعض الدول مع الإشارة للتجربة ا صرية، ا ؤ ر العلمي السنوي الثامن عشر: تطوير مناخ الاستثمار الدول العربية ظل التحديات ا عاصرة كلية التجارة، جامعة ا نصورة، القاهرة 16-18 أبريل 2002، ص ص 13-16.

[12] - Dunning ,J.H. Explaining the International Direct Invetsment Position of Countries: To Wards Dynamic or Development Approach In Welt Wirts chanetsarchiv, Bd 117, 1981 PP 295 -296.

[13] - إ ان وديع عبد ا ليم، التحالفات الإستراتيجية ب الشركات ا صنعة للدواء كمدخل لتحس القدرة التنافسية. رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة إدارة الأعمال. كلية التجارة. جامعة ع س. 2004. ص 36.

[14] - إ ان وديع عبد ا ليم، مرجع سبق ذكره. ص 36.

[15] - إ ان وديع عبد ا ليم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[16]- Perlmuttera. 1986, P.

[17] إ ان وديع عبد ا ليم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[18]- Georges, Fassio. « Partenariat industriel ». Revue Gestion, mars – avril 2000, p 121.

[19]- B. Garrette, P. Dussaug. Op. cit, p 93.

[20]- إ ان وديع عبد ا ليم، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[21] - إ ان وديع عبد ا ليم، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[22] - إ ان وديع عبد ا ليم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[23] - إ ان وديع عبد ا ليم، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[24] - فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من ا نافسة إ التعاون. خيارات القرن ا ادي والعشرين. 1999.

[25] ـ إ ان وديع عبد ا ليم، مرجع سبق ذكره، ص 53. .

ـ أ د سيد مصطفى، ديات العو ة والتخطيط الإستراتيجي، القاهرة، دار الكتاب. 2000. ص 60.

[26] - إ ان وديع عبد ا ليم، مرجع سبق ذكره، ص 54.

ETUDE ÉCONOMÉTRIQUE DE L'EFFICIENCE INFORMATIONNELLE FACE AUX ANOMALIES SUR LES MARCHÉS BOURSIERS

Mohamed CHIKHI - Université de Ouargla-
Membre associé LAMETA - Université Montpellier I-
Email : *chikhi@lameta.univ-montp1.fr*

Depuis le début des années 50, les économistes ont développé l'ensemble de leurs travaux en se basant sur l'hypothèse de l'efficience des marchés financiers. La théorie de l'efficience est certainement l'une des théories les plus controversées dans le domaine économique ou financier.
Malgré l'abondance des travaux empiriques visant à tester l'hypothèse d'efficience, aucune conclusion claire ne semble ressortir. Cette absence de résultats unanimes est sans aucun doute liée à l'importance que revêt l'efficience dans la théorie financière. Comme l'a noté Mignon (1998), toutes les théories et les modèles financiers reposent sur l'hypothèse d'efficience. L'efficience suppose la rationalité des agents tant dans leur comportement que dans leurs anticipations. La rationalité est ainsi une condition nécessaire à l'efficience.

L'analyse des fluctuations de cours boursiers est bien liée à celle des fluctuations économiques, la finance n'étant qu'un domaine particulier de l'économie. En particulier, les anticipations théoriques de cours reflétant les anticipations des fondamentaux de l'économie. Le marché financier est souvent considéré comme un indicateur avancé de l'économie. L'explication des mouvements de cours boursiers renvoie ainsi à l'étude des fluctuations économiques.
Cette théorie a été beaucoup étudiée. Samuelson (1965) a été parmi les premiers à travailler sur l'efficience. Son but était de définir l'efficience de manière stricte à partir du concept de martingale et montrer l'équivalence avec le concept d'anticipations rationnelles. Pour Fama (1970), dans un marché efficient, toute information est répercutée complètement et instantanément dans les cours. Cette définition manque de précision et sa portée opérationnelle est limitée. Grossman (1976) a montré l'impossibilité logique d'un équilibre totalement révélateur. La définition de l'efficience proposée par Jensen (1978) est plus précise : dans un marché efficient, toute prévision dégage un profil nul. Plusieurs auteurs comme Jacquillat et Solnik (1990) et Cobbaut (1992) ne traitent que du concept d'efficience informationnelle en oubliant quelques peu la rationalité. Mignon (1997) a adopté une approche volontairement critique en mettant en avant les interprétations opposées d'un même résultat. Elle a étudié la nouvelle classification de Fama (1991) faisant référence aux tests de prévisibilité de rendements boursiers, tests d'études évènementielles et tests sur l'information privée. Concernant les tests de forme faible de l'efficience, nous mentionnons les travaux de Fama (1965), French et Roll (1986) et Lo et Mc Kinlay (1988) et pour une revue de la littérature, nous pourrons se renvoyer à Summers (1986), Fama (1991) et Cobbaut (1992). Pour terminer cette bibliographie sur l'efficience, citons les travaux de Hamon et Jacquillat (1991), qui ont étudié les anomalies dans les rendements à la bourse de paris et ont montré que les rendements boursiers ont un effet saisonnier dans la semaine. Nous mentionnons également les contributions de Artus (1995) et Gillet (1999) et pour une synthèse générale, nous pourrons nous reporter à Jacquillat et Solnik (1997).
Nous préciserons tout au long de cet article la théorie de l'efficience informationnelle des marchés boursiers en distinguant les trois catégories usuelles d'efficience. Nous y adjoindrons la nouvelle classification faisant référence aux tests de marche aléatoire, tests sur l'information publique et tests sur l'information privées.

1. Concepts d'efficience des marchés financiers

Le concept d'efficience des marchés financiers a au moins trois dimensions : l'efficience informationnelle, le comportement rationnel des agents et l'efficience fonctionnelle.
Concernant la première dimension, un marché sera efficient si l'ensemble des informations pertinentes à l'évaluation des actifs financiers qui y sont négociés se trouve instantanément reflété dans le cours.

Un tel marché inclut donc instantanément les conséquences des événements passés et reflète précisément les anticipations exprimées sur les évènements futurs. Ainsi, le prix d'un actif financier est à tout instant une estimation non biaisée de sa valeur intrinsèque. Il est par conséquent impossible de prévoir ses variations futures puisque tous les évènements connus ou anticipés sont déjà intégrés dans le prix actuel.

La théorie de l'efficience des marchés financiers correspond à la théorie de l'équilibre concurrentiel appliquée au marché des titres financiers. Cette hypothèse d'efficience suppose l'atomicité des agents et les participants sont en concurrence active dans le but de réaliser des profits, de telle sorte qu'aucun d'entre eux ne puisse à lui seul influencer sur le niveau des prix qui s'établiront sur le marché. Du fait de la présence active d'un grand nombre d'opérateur sur le marché, les écarts du prix observé par rapport à la valeur fondamentale vont décroître. De plus, si les prix reflètent pleinement l'information disponible sont identifiés.

Selon Jacquillat et Solnik (1997), le concepts de marché informationnellement efficient a des implications extrêmes pour la pratique de la gestion de portefeuille : Seuls les investisseurs qui disposent d'informations privilégiées peuvent prétendre pouvoir réaliser des gains anormaux de manière suivie [cf. Roger (1988)]

La seconde dimension du concept d'efficience du marché financier repose sur la rationalité du comportement de l'ensemble des agents sur le marché financier. Selon cette acception, un marché d'actifs financiers est efficient si le prix des actifs reflète les espérances de revenus futurs auxquels ils donnent droit, conformément aux principes traditionnels de l'évaluation.

La théorie de l'efficience des marchés financiers suppose que les agents font des anticipations rationnelles. En effet, à chaque instant, le cours observé est égal à sa valeur fondamentale. Si l'agent peut prévoir correctement l'évolution des variables exogènes et s'il connaît la relation entre ces variables et la variable endogène, il formera des anticipations rationnelles.

L'anticipation rationnelle du cours formulé en t pour $t+1$ (notée $Z^a_{t,t+1}$) est égale à l'espérance estimée en t du cours en $t+1$, conditionnellement aux informations connues en t :

$$Z^a_{t,t+1} = E(Z_{t+1} / I_t) \quad (1)$$

L'erreur de prévision est égale à $\varepsilon_t = Z_{t+1} - E(Z_{t+1} | I_t)$ et l'espérance conditionnelle de cette erreur est nulle $E(\varepsilon_t | I_t) = E(Z_{t+1} - E(Z_{t+1} | I_t) = 0$.

Les investisseurs tiennent compte des erreurs de prévision et les réduisent. Si tous les investisseurs forment leurs anticipations de manière rationnelle et l'absence d'asymétrie d'informations, les cours ajustés suivent une martingale.

A chaque instant, pour former leurs anticipations, les agents se basent sur un modèle identique à celui de la théorie économique (voir Phelps, 1987). L'hypothèse d'anticipations rationnelles stipule que les agents forment leurs décisions sur la loi vraie du système dans lequel ils se trouvent. Guesnerie (1989) note que les économistes ont beaucoup de difficultés à trouver cette loi. L'hypothèse d'anticipations rationnelles suppose ainsi des capacités analytiques que beaucoup d'individus n'ont pas.

Lorsqu'ils forment leurs anticipations, les agents se réfèrent à la théorie économique pertinente. La théorie économique si elle est réellement pertinente, doit en effet expliquer notamment les anticipations des agents.

« Le cours de l'action, aujourd'hui, est égal à la valeur actualisée de ses flux anticipés de revenus futurs. Mais l'observation, même superficielle, des fluctuations du cours des actions montre qu'ils varient de façon beaucoup plus marquée, à la hausse comme à la baisse, que ne le justifieraient les modifications d'anticipations formées rationnellement sur leurs déterminants fondamentaux. A l'évidence, la spéculation sur le marché amplifie considérablement la variabilité des dividendes et des bénéfices » [Tobin (1985)].

Les implications de l'efficience d'un marché sont importante pour l'organisation des marchés, la gestion de portefeuille et les entreprises. Les gestionnaires sont beaucoup plus attentifs aux coûts de transaction et à la qualité d'exécution des ordres. Comme l'ont souligné Jacquillat et Solnik (1997), la gestion active n'est pas exclue sur un marché efficient tant que l'acquisition et l'analyse des informations sont coûteuses.

La dernière dimension de l'efficacité des marchés financiers concerne les fonctions proprement économiques de l'industrie financière. L'utilité du marché financier provient du fait qu'il permet la mise en commun des risques et leur transfert vers

ceux qui sont les plus capables ou les plus disposés à les supporter. Par ailleurs, il permet de mobiliser l'épargne vers les emplois les plus productifs. Cet ensemble de fonctions entraîne des transactions volumineuses tant au niveau du marché primaire des émissions qu'à celui du marché secondaire. Cette notion d'efficience fonctionnelle intéresse le gérant de portefeuille, à savoir l'efficience informationnelle.

2. Analyse empirique de l'efficience informationnelle du marché boursier

Les tests d'efficience sont rangés en trois catégories, suivant l'information utilisée dans la tentative de prévision : efficience faible, efficience semi forte et efficience forte.
Les trois formes de l'efficience recoupent des modalités différentes de gestion des portefeuilles. L'analyse chartiste est vaine si l'efficience faible est vérifiée. L'utilisateur de cette analyse s'intéresse aux marchés et non aux fondamentaux de l'économie. Il considère ainsi que seule l'étude des facteurs internes au marché (cours et volumes de transaction) est importante pour détermine l'évolution future des cours. Elle se bas alors sur divers graphiques de cours afin d'identifier des tendances et d faire des prévisions à court terme. Donc, les cours passés, les volumes de transaction et les positions ouvertes dans le cas des marchés à terme constituent l'essentiel des donnés utilisées par l'analyste. Il s'agit de démarches essentiellement empiriques. Selon cette approche, les cours boursiers évoluent selon des tendances. Ces tendances sont suffisamment durables pour être identifiées et le passé tend à se répéter. Les chartistes vont étudier l'historique de la série des prix et tenter d'identifier des comportements similaires pour le futur. Le marché n'est pas efficient si ces méthodes sont utilisables avec profit.
La démarche de l'analyse financière est très différente. L'analyse fondamentale consiste à anticiper la séquence des flux associés au portage du titre, à analyser le risque et l'exigence de rendement des investisseurs, puis à combiner le tout pour déterminer les valeurs surévaluées (à vendre), les valeurs sous-évaluées (à acheter). Donc, l'objet de cette analyse est de prévoir l'évolution du cours d'une action à partir de l'étude d'indicateurs économiques et monétaires. Si l'on reprend la terminologie de Fama (1970), on peut voir clairement que si le marché est efficient au sens semi-fort alors l'analyse fondamentale est inutile puisque toue les informations économiques sont déjà reflétées dans le cours.

2.1 La forme faible de l'efficience et le processus de marche aléatoire

Pour la tester, il suffit de montrer qu'un investisseur ne peut anticiper avec profit les prix boursiers futurs en utilisant la séquence des prix passés, c'est à dire, nous testons si le processus des prix boursiers est une marche aléatoire.
Un processus Z_t est qualifié de marche aléatoire si $Z_t = Z_{t-1} + \varepsilon_t$ où ε_t est un brui blanc. L'espérance d'une marche aléatoire est nulle et sa variance est égale à $t\sigma^2$. Quelle que soit la façon dont le temps est découpé, la variance de l'accroissement reste proportionnelle au temps écoulé. Une marche aléatoire résulte de l'accumulation d'accroissements élémentaire indépendants les uns les autres. Si R_τ désigne le taux de rendement d'un titre de $\tau - 1$ à τ et Z_0 la valeur initiale du titre, le cours à la date t est :

$$Z_t = Z_0 \prod_{\tau=1}^{\tau=t} (1 + R_\tau) \qquad (2)$$

Si la série des rendements est un bruit blanc, alors le logarithme du cours ajusté suit une marche aléatoire, car :

$$\log Z_t = \log Z_0 + \sum_{\tau=1}^{\tau=t} \log(1 + R_\tau)$$
$$= \log Z_0 + \sum_{\tau=t}^{\tau=t} \log(\frac{Z_\tau + D_\tau}{Z_{\tau-1}}) \qquad (3)$$

Le cours ajusté suit une marche aléatoire géométrique.

Le terme $\log(\frac{Z_\tau + D_\tau}{Z_{\tau-1}})$ a une interprétation économique évidente ; c'est le rendement estimé en temps continu. Si le cours ajusté (dividendes et opérations sur titres avec coefficient correcteur) suit une marche aléatoire, tel n'est pas le cas du cours seul, dans la mesure où la date de détachement et l'ampleur de la chute de cours liée au détachement sont largement prévisibles.
Afin de tester l'hypothèse de marche aléatoire des cours boursiers, deux types de tests ont été effectués : les premiers testent directement l'indépendance des variations successives des cours boursiers, les seconds vérifient dans quelle mesure les méthodes d'analyse chartiste basées sur l'évolution des cours passés permettent aux investisseurs d'obtenir des résultats de

gestion supérieurs à ceux qui résulteraient d'une stratégie naïve[1] d'investissement.
Concernant les premiers tests, l'hypothèse de marche aléatoire des cours boursiers a été faite par Kendall (1953), selon laquelle les variations successives de l'indice des actions cotées à Londres (1928-1938) étaient totalement indépendantes. Ce résultat a été confirmé par des tests sur le marché américain, notamment les tests d'autocorrélation statistique de Fama (1965). Les coefficients d'autocorrélation entre les changements de cours successifs sont très faibles. Un coefficient d'autocorrélation d'une série de prix sera nul si les variations sont aléatoires, positif si une hausse supérieure à la moyenne pendant la période t est suivie par une hausse supérieure à la moyenne pendant la période $t+1$, et négatif si la fluctuation de prix pendant la période $t-1$ tend à compenser une hausse ou une baisse pendant la période t. L'étude de Fama (1965), sur les variations relatives quotidiennes des trente valeurs du *Dow Jones* de 1957 à 1962, montre qu'aucune autocorrélation importante n'a pu être decelée même en considérant des changements hebdomadaires, bihebdomadaires, etc. ou des retards de plusieurs jours dans le processus d'ajustement. L'étude de Fama (1965) a été sur huit marchés européens par solnik (1973).
Le coefficient d'autocorrélation a été calculé pour chaque valeur en considérant les variations de cours journalières, puis hebdomadaires, bihebdomadaires et mensuelles, ainsi que pour chaque marché. Des différences entre le marché américain et les marchés européens étaient prévisibles du fait de l'étroitesse de ces derniers et de leurs carences en matière de diffusion de l'information.
(*FIG. 1*) montre ces différences où la distribution américaine de Fama (1965) pour les changements de cours journaliers est mise en parallèle avec la distribution française de Solnik (1973). D'après (*FIG. 1a*), Jacquillat et Solnik (1997) ont remarqué qu'en France, comme dans les autres pays européens, la distribution des variations journalières est beaucoup plus plate qu'aux Etats-Unis et sans mode autour de zéro, alors que le modèle de marche aléatoire prédit une distribution en forme de cloche autour de zéro. Les violations du modèle de marche aléatoire diminuent nettement lorsque nous allongeons les intervalles comme en 1b. La distribution des coefficients d'autocorrélation liés à la série de cours bihebdomadaires a une forme plus conforme à la théorie ; le pourcentage d'actions ayant un coefficient deux fois plus large que le double de l'écart type devient très faible. De plus, les déviations par rapport à la théorie sont un peu plus importantes pour les cours des titres européens que pour les titres cotés à Wall Street, même les coefficients d'autocorrélation journalière sont probablement négligeables pour qu'un investisseur puisse espérer en tirer un profit à cause des coûts de transactions prohibitifs que supporterait une telle stratégie de placement. Nous remarquons suivant les résultats du tableau 1 qu'il n'existe pas de différence fondamentale de nature quant à l'évolution des cours entre le marché américain et le marché français. Il n'apparaît qu'une différence limitée de degré dans l'efficience du marché. Dans certain cas, même si les coefficients d'autocorrélation sont sensiblement significativement différents de zéro, ils ne sont pas assez stables temporellement pour permettre des gains anormaux.
Les deuxièmes tests reposent des tests statistiques des méthodes d'analyse chartistes. Selon les chartistes, les tests statistiques ne peuvent rendre compte que de certains types particuliers de dépendance, ils ne peuvent rendre compte que de certains types particuliers de dépendance, ils ne peuvent en aucun cas déceler les relations complexes dans l'évolution du cours des actions. La première étude significative a été réalisée aux Etats-Unis par Alexander (1961-1964). Il a testé la méthode des filtres, cette étude a été reprise en détails par Fama et Blume (1966). Un filtre est une règle de spéculation qui s'énonce de la manière suivante : *« Si le cours d'un titre augmente de x% au moins par rapport à un minimum antérieur, il convient d'acheter ce titre et de le conserver jusqu'à ce que son prix baisse d'au moins x% par rapport à son maximum précédent. A ce moment, il faut simultanément vendre et prendre une position à découvert. La position découverte est maintenue jusqu'à ce que le prix augmente de x% par rapport au minimum précédent. A ce moment, il faut couvrir sa position et acheter. Tous les mouvements d'une ampleur inférieure à*

[1] *« La stratégie naïve d'investissement constitue un critère de comparaison bien utile. Dans la stratégie naïve de gestion, l'investisseur suit une politique d'achat. De ce fait, il n'exerce aucune capacité prédictive particulière contrairement à l'investisseur qui suit une stratégie active de gestion » [Jacquillat et Solnik (1997), p. 54]*

x% sont ignorés » [Cobbaut (1997), p. 309]. Plus le filtre est élevé, plus faible sera le nombre d'opérations effectuées sur une période donnée. Le test consiste, donc, à comparer les profits que l'on obtient en appliquant cette technique et ceux auxquels on provient en s'en tenant à la stratégie particulièrement simple du *« buy and hold »*, qui consiste à acheter les titres au début de la période et à les détenir jusqu'à la fin de la période. En effet, cette stratégie apparaît comme la méthode la plus appropriée en cas de marche aléatoire.

Fama et Blume (1966) ont appliqué ce test à la bourse de New York en utilisant des filtres s'étalant de 0.5 à 50% en utilisant différents intervalles de cours boursiers. Les résultats de l'application journalière de la stratégie aux 30 valeurs du *Dow Jones* sur une période de cinq ans sont résumés dans le tableau 2. La deuxième colonne indique le rendement moyen qui aurait été pour une valeur donnée de x. Pour la plupart des titres considérés, Fama et Blume (1966) sont arrivés à la conclusion que la politique du *« buy and hold »* engendrait des profits supérieurs à ceux de la technique des filtres, en tout cas après prise en compte des frais de transaction.

Van Horne et Parker (1967) ont proposé une autre technique basée sur la moyenne mobile qui s'énonce de la manière suivante : *« Si le cours d'une valeur excède de x% une moyenne mobile des cours antérieurs*[2]*, acheter et attendre jusqu'à ce qu'il baisse d'un même pourcentage par rapport à la moyenne mobile et à ce moment là vendre et même, si on le désire, prendre une position de vendeur à découvert »* [Jacquillat et Solnik (1997), p.60]. Ils l'ont appliqué sur les cours de clôture journaliers de 30 valeurs de *NYSE « New York Stock Exchange »* sélectionnées au hasard (1960-1966). Ils ont calculé les moyennes mobiles sur des périodes de 200, 150 et 100 jours.

En portant d'un investissement initial de 1000 dollars, un investisseur naïf, qui aurait détenu les 30 valeurs en portefeuille pendant toute la période, se serait retrouvé en 1966 avec 2487 dollars. Le tableau 3 donne la valeur finale de son placement. Van Horne et Parker (1967) sont arrivés à une conclusion similaire.

L'application des tests semblables à d'autres bourses, notamment à celle de Paris a fait apparaître des résultats plus nuancés. Si la théorie de marche aléatoire des cours boursiers s'applique assez bien aux grandes valeurs activement traitées, il n'en allait pas de même pour les titres au marché plus étroit. Brock, Lakonishok et LeBaron (1992) ont testé diverses stratégies de moyennes mobiles sur l'indice *Dow Jones* de 1897 à 1986. Avec une moyenne mobile sur 50 séances associée à une marge de confirmation de 1%, le gain est de 3.4% par an en excès de rendement passif qui réalise 5%. Les gains sont plus élevés sur les signaux d'achat que sur les signaux de vente. Ces résultats ont permit de rejeter une hypothèse de marche aléatoire des cours.

Les chartistes considèrent les tests présentés comme peu convaincants du fait que les méthodes statistiques utilisées seraient inappropriées. Autrement dit, cette école technique ne considère ni les méthodes de corrélation statistiques, ni les analyses de séquence comme des tests appropriés pour juger de l'intérêt de l'historique des séries d'évolution des cours boursiers. Nous pouvons conclure que ces approches techniques sont très limitées pour capturer toutes les caractéristiques des marchés boursiers : efficience ou inefficience au sens faible.

2.2 La forme semi forte de l'efficience et les tests sur l'information publique

Pour cette seconde catégorie de l'efficience, les cours intègrent non seulement toute l'information portant sur l'historique des cours et des variables fondamentales : (dividendes, taux d'intérêt,…) mais également toute l'information publique concernant la santé des entreprises : (Annonces des résultats, distribution d'actions gratuite, etc.). Nous nous proposons de présenter les tests de l'efficience semi forte basés sur les tests d'études évènementielles.

Dans la plupart des études concernant les effets d'annonce, la méthodologie adoptée repose sur « la méthode des résidus » ou méthode CAR *« Cumulated Average Residual »* Ces deux méthodes consistent à mesurer le rendement boursier anormal ou résidus moyens en période d'information [voir Grar (1994)]. La méthode des résidus a pour objet de déterminer la façon dont le marché réagit à la perspective d'une certaine opération concernant une entreprise particulière.

Le rendement résiduel d'un titre se mesure en évacuant de son rendement celui qui est du à son risque et aux fluctuations générales du marché. Le modèle s'écrit, alors :

$$\varepsilon_{it} = Z_{it} - E(Z_{it} \mid Z_{kt}, \hat{\beta}_{it}) \qquad (4)$$

[2] *Si $x = 0$, le cours traverse sa moyenne mobile [cf. Jacquillat et Solnik (1997)]*

où Z_{it} est le rendement observé du titre *i* sur la période *t*, $E(Z_{it} | Z_{kt}, \hat{\beta}_{it})$ est le rendement espéré selon le modèle d'évaluation conditionnellement au rendement observé du marché Z_{it} et au risque estimé du titre *i* $\hat{\beta}_{it}$ et ε_{it} est le rendement résiduel estimé du titre *i* pendant la période *t*. Le rendement résiduel ε_{it} permet de mesurer le rendement anormal (ou l'excès de rendement). Généralement, nous retenons une formulation logarithmique du type :

$$\varepsilon_{it} = \ln Z_{it} - \alpha_i - \beta_i \ln Z_{kt} \qquad (5)$$

En calculant la moyenne des résidus estimés autour du moment d'information, nous pouvons nous rendre compte si le rendement anormal persiste ou non au-delà de moment. Si le marché est efficient au sens semi fort, l'annonce, une fois passée, ne devrait pas avoir d'influence sur les cours et donc les résidus ne devraient pas être significativement différents de zéro.

Ball et Brown (1968) ont analysé les effets de l'annonce des résultats annuels de 261 entreprises américaines sur la période 1946-1966. Le modèle économétrique a été construit pour chaque entreprise afin de prévoir les résultats futurs. Les résultats réels ont été classés en deux catégories selon qu'ils étaient supérieurs ou inférieurs aux résultats prévus. L'effet de l'annonce des résultats sur les fluctuations de prix a été étudié en ajustant par les mouvements généraux du marché. Les rendements résiduels moyens ont été étudiés dans les 12 mois qui précèdent et les 6 mois qui suivent chaque annonce annuelle.

(*FIG. 2*) représentent les résidus moyens cumulés pour toutes les entreprises qui forment l'échantillon. Il apparaît qu'en moyenne, le marché a correctement anticipé la variation des résultats avant qu'ils ne soient publiés et l'hypothèse d'efficience dans sa forme semi forte est vérifiée. L'ajustement des cours boursiers est pratiquement inexistant après l'annonce publique des résultats. La moyenne des résidus devient à peu près nulle pour chacun des deux sous échantillons.

Fama, Fisher, Jensen et Roll (1969) ont analysé la façon dont réagissait le cours d'une action à la suite d'une annonce de distribution d'actions gratuites[3] *« Split »*. Leur étude consiste à examiner les rendements autour des dates de distributions d'actions gratuites et à analyser si ces rendements exhibent un comportement inhabituel. Cette étude porte, donc, sur 940 distributions d'actions gratuites concernant 622 actions cotées au *NYSE* entre 1927 et 1959. D'après (*FIG. 3*), les taux de rendement résiduel cumulé les mois précédents par rapport au Split sont positifs ; celui-ci peut s'expliquer par un biais dans la sélection des titres. Ces auteurs ont montré que ces distributions n'ont eu aucun effet sur les cours car le marché les avait correctement anticipés sur la base des informations publiées au cours des 30 mois précédents, relatives notamment aux résultats des entreprises concernées et à leurs bénéfices attendus. Dans leur étude, Fama, Fisher, Jensen et Roll (1969) avaient émis l'hypothèse que les divisions d'actions pouvaient être interprétées par les investisseurs comme le signal d'une augmentation des dividendes futurs des firmes, ce qui impliquent que les dirigeants signalent que leur entreprise pourra dégager de manière permanente des profits supérieurs.

En divisant l'échantillon en deux : les entreprises dont le Split s'était accompagné d'un accroissement du dividende supérieur à la moyenne de celui de l'ensemble des actions du *NYSE* (71.5% de l'échantillon total) et le deuxième composé les entreprises qui n'ont pas tenu la promesse faite par la réalisation du Split (voir *FIG. 3*). Ils ont observé pendant les douze premiers mois une légère hausse du résidu moyen cumulé, puis la stabilisation attendue. Dans le deuxième cas, le résidu moyen cumulé subit dans le même temps une baisse sévère qui le ramène, en moyenne, au niveau où il se trouvait six mois avant le split. Lorsque les deux sous-groupes sont combinés (voir *FIG 6*), le marché forme, en moyenne, des anticipations rationnelles quant aux prévisions de dividendes des entreprises qui font l'objet d'une division de leurs actions.

Tous ces résultats sont donc une confirmation de l'efficience du marché. Les prix reflètent parfaitement les cash flows futurs. La division d'actions n'a aucun effet sur la richesse des actionnaires. Elle ne sert que comme message et mode de transmission de l'information au marché.

2.3 La forme forte de l'efficience et les tests sur l'information privée

Fama (1970) a initialement baptisé cette dernière catégorie de tests du nom de

[3] *La distribution d'actions gratuites, considérée généralement comme une bonne nouvelles, est une opération neutre. L'annonce ou la réalisation par une société d'une distribution d'action gratuite ne devrait avoir aucune incidence sur les cours.*

« tests de forme forte ». L'efficience intégrale du marché devient une hypothèse forte s'il est possible d'utiliser de l'information privilégie *« insider information »*, une information privée qui n'est pas reflétée dans les prix. Dans cette dimension de l'efficience, les investisseurs peuvent espérer des rendements supérieurs à ceux des agents ne disposant pas de cette information.
L'étude concernant la détention d'information privée trouve ses origines dans les articles de Neiderhoffer et Osborne (1966), Scholes (1972) et Jaffe (1974), Scholes (1972) montre que les *insiders* (ce sont principalement des dirigeants de l'entreprises spéculant sur leurs propres titres) disposent d'une information privée qui n'est pas reflétée dans le prix. La première étude sophistiquée consacrée à ce problème est due à Jaffe (1974), en utilisant la méthode des résidus, il a montré que le marché ne réagit que très lentement à l'annonce d'opérations d'*insiders*. Les *outsiders* peuvent alors tirer profit de l'information publique concernant ces opérations d'*insiders*, ce qui constitue une attaque supplémentaire contre l'efficience au sens semi fort. Seyhum (1986) a repris l'étude de Jaffe (1974), il a montré que les achats d'*insiders* sont particulièrement importants pour les firmes de faible capitalisation, alors que ce sont les ventes qui dominent pour les grandes firmes. Il a considéré en conséquence que les résultats de Jaffe sont faussés par la non prise en compte de l'effet taille[4]. Généralement, les *insiders* disposent d'une information privée qui n'est pas reflétée dans les prix et selon la définition de Jensen (1978), pour tester si le marché est ou non efficient au sens fort il suffit d'établir si cette information permet de générer des profits anormaux. La première étude dans ce cadre semble avoir été celui de Jensen (1968) portant sur les investisseurs institutionnels. Cette analyse a pour objet de déterminer si les investisseurs institutionnels ont accès à une information spécifique qui leur permet de réaliser des excès de rendement. Le modèle de Sharpe-Lintner correspondant au cas où les prix reflèteraient toute l'information disponible, s'écrit sous la forme [cf. Mignon (1998)] :

$$E(Z_{j,t+1} \mid I_t) = (1-\beta_j)Z_{f,t+1} + \beta_j E(Z_{m,t+1} \mid I_t) \quad (6)$$

où $Z_{j,t+1}$ est le rendement du titre j entre t et $t+1$, $Z_{f,t+1}$ est le rendement de l'actif non risqué f entre t et $t+1$, $Z_{m,t+1}$ est le rendement du portefeuille de marché m entre t et $t+1$. Le modèle estimé de Jensen est :

$$Z_{j,t+1} = \alpha_i + (1-\beta_j)Z_{f,t+1} + \beta_j Z_{m,t+1} + \varepsilon_{t+1} \quad (5)$$

Pour que le modèle soit vérifié, il faut que $\alpha_j = 0$.
L'étude de Jensen porte sur 115 fonds communs américains sur la période 1955-1964. La performance des gestionnaires de fonds communs est évaluée au moyen du coefficient α_j :

- Si α_j est significativement positif, les fonds réalisent une performance supérieure au marché.
- Si α_j est significativement négatif, les fonds réalisent une performance inférieure au marché.
- Si $\alpha_j = 0$, les fonds ne permettent pas de réaliser des profits anormaux c'est à dire de battre le marché.

Son étude montre que seuls deux ont réalisé des profits anormaux et quatre ont enregistré une performance inférieure à celle du marché. Il a conclut qu'en moyenne, il est impossible de battre le marché et l'efficience au sens fort est vérifiée. Ce résultat portant sur l'efficience au sens fort met en avant la détention d'information privées par les *insiders* et éventuellement les gestionnaires de fonds communs. Les prix ne reflètent pas pleinement toute l'information disponible, tandis que nous pouvons considérer qu'en ce qui concerne les *outsiders*, il est raisonnablement efficient. Il est en effet probable que, dans la majorité des cas, les prix s'ajustent sans retard important à l'information contenue dans la révélation des opérations d'*insiders*.

3. Les anomalies sur les marchés boursiers

Les anomalies sont en contradiction avec l'hypothèse d'efficience. Diverses études psychologiques attestent l'existence d'un lien entre le temps et l'humeur des individus. Est ce possible que le

[4] *L'effet taille est une anomalie de rendement se traduisent par le fait que les actions des firmes de petite taille (entreprises à faible capitalisation boursière) ont un rendement supérieur à ceux des firmes de grande taille (entreprises à forte capitalisation boursière).*

comportement des professionnels de la bourse soit influencé par les aléas climatiques ? L'évolution des liens entre l'évolution boursière et le climat n'est pas récente. Sauders (1993) met en évidence une corrélation entre les variations quotidiennes de l'indice *Dow Jones* de 1927 à 1989 et le degré de couverture nuageuse à *Central Park*.

La plupart des êtres humains ont un comportement qui ne se conforme pas au principe de la maximisation de l'espérance d'utilité. Donc, la question est de savoir si les écarts sont tels qu'il en résulte un impact sur les équilibres et sur la manière d'apprécier les titres cotés. La remise en cause de l'hypothèse de rationalité n'est nullement nécessaire pour comprendre les évolutions boursières. La prise en compte des frais de transaction, des frictions dans les processus de cotation et de fiscalité apporte un intérêt certain pour expliquer les anomalies dans les taux de rentabilité.

L'existence d'une rentabilité en excès sans risque supplémentaire, par exemple devrait être à l'origine de nombreuses opérations d'arbitrage. Les anomalies arbitrées sont en fait exceptionnelles. Une anomalie n'est pas exploitable sans risque tant que les raisons de son existence n'ont pas été comprises. Cependant, prétendre que toute différence de rentabilité est justifiée, montre sans doute une très grande confiance dans l'hypothèse d'efficience.

3.1 L'effet PER, l'effet taille et l'effet janvier

Plusieurs régularités ont trouvé des explications satisfaisantes dans la mesure où elles ne remettent pas en cause la définition retenue pour l'efficience. Comme l'ont noté Hamon et Jacquillat (1992), certaines sont difficilement compatibles avec une hypothèse d'évolution des cours ajustés en martingale[5] et la multiplication des observations a été accompagnée de l'annonce d'effets en nombre sans cesse croissant. Ils ont constaté que certains effets n'ont toutefois pas d'existence propre et l'effet PER disparaît lorsque l'on tient compte des différences de risque, de l'effet taille et de l'effet janvier (voir Hamon, 1992).

L'effet taille est sans doute l'anomalie la plus traitée tout autant par les praticiens. De nombreuses observations ont démontré une performance supérieure réalisée par les titres ayant la capitalisation boursière la plus faible. Cet effet taille peut s'expliquer de différentes façons. Une capitalisation boursière faible signifie le plus souvent des risques plus élevés pour l'investisseur. Plus une entreprise est de petite taille, plus ses chances de défaillances sont élevées. Plus un titre est risqué, plus la rentabilité exigée par les actionnaires est élevée. Sur le marché américain, le tableau 4 donne les performances de ce portefeuille constitué d'actions de petites firmes ainsi que celles de l'indice *SP500* entre 1926 et 1983. Dans la mesure où ce dernier comprend les plus grandes capitalisations boursières, la comparaison de ces performances est une mesure de l'effet taille.

L'effet taille est présent, le portefeuille des petites firmes a battu le *SP500* de 0.48% par mois ou de 5.79% par ans. Le premier a eu une performance supérieure au *SP500* dans 51.7% des cas et cette différence est statistiquement significative. En effet, la première a été beaucoup plus risquée que la deuxième : les écarts types des rendements annuels sont respectivement de 32.35% et 20.62%.

Comme l'a observé Keim (1983), l'effet taille se concentre en janvier. Le rendement annualisé des petites firmes sur les grandes firmes serait en moyenne de 5.86% en janvier alors qu'elle n'est que de 5.79% pour l'ensemble de l'année. Comme l'ont souligné Jacquillat et Solnik (1997), l'observation des rendements journaliers montre que l'effet taille est positif et significatif le dernier jour de décembre et les quatre premiers jours du mois de janvier puisque son importance décline le reste du mois.

Nous pouvons dire tout de même que tous les travaux empiriques montrent que le mois de janvier est le plus rentable. Ainsi il suffit d'acheter au début du mois de janvier pour revendre à la fin du mois pour enregistrer une performance positive. Cette anomalie a été attribuée dans un premier temps à l'année fiscale. Une fois l'année fiscale écoulée, les gestionnaires de portefeuille recomposent leurs fonds en achetant en masse les grandes valeurs de la cote, mais cette raison fiscale n'est pas valable. En effet, ce phénomène est aussi perceptible au Japon alors que l'année fiscale ne se clôture pas le 31 décembre. Cet effet a donc été expliqué par la date de déclaration des performances des fonds de pension. Ces derniers clôturent leurs comptes fin décembre et nettoient donc leurs lignes en décembre pour racheter en janvier, afin d'extérioriser leurs moins-values mais aussi de présenter des performances apparentes plus attrayantes pour les futurs investisseurs.

[5] *Les anomalies saisonnières par exemple.*

Sur le marché américain, l'essentiel des différences de rendements suivant la taille est concentré dans les premières séances de bourse du mois de janvier. A paris, ce sont les actions dont les cours ont le plus chuté vers la fin d'une année donnée qui voient leurs cours rebondir dans les premières séances de l'année suivante.

3.2 L'effet week-end, l'effet changement de mois

Deux hypothèses sont en concurrence quand nous comparons les rendements boursiers du lundi à ceux des autres jours de la semaine. Selon la première, les rendements boursiers devraient être en moyenne proportionnels aux durées de détention : ceci implique un rendement du lundi trois fois supérieure à celui des autres jours. Selon la deuxième, les rendements boursiers sont proportionnels à la durée de négociation des valeurs, auquel cas le rendement du lundi devrait être égal à celui des autres jours.
Les résultats d'une étude de Hamon et Jacquillat (1992) faite à partir des rendements boursiers journaliers de l'indice *AFFI SBF* (voir tableau 5) montrent que la probabilité d'un détachement de dividendes est plus élevée le lundi : pour 9615 dividendes versés par ces titres, 38.5% sont détachés un lundi, contre 15.4% un autre jour.
L'indice général de la *SBF* a été corrigé pour tenir compte, sur une base quotidienne, des détachements de dividendes enregistrés par les actions françaises. L'indice *AFFI* pondéré par les capitalisations est construit selon la méthodologie du *CAC40*, mais en incluant tous les titres cotés.
L'effet lundi est bien précisé dans le tableau 6 (voir aussi *FIG. 4*). Ces résultats montrent que les coefficients estimés de chaque variable sont égaux aux moyennes des taux de rendements pour le jour considéré. Les variances des estimateurs sont obtenues avec ajustement des moindres carrés ordinaires par la méthode de White (1980)[6]. Le test *F* indique que les rendements sont significativement différents d'un jour de la semaine à l'autre. Les ratios de Student testent la valeur des coefficients par rapport à zéro. *SBF* désigne l'indice général de la *CAC-SBF* ; *SBF cor* est l'indice *SBF* avec réinvestissement des dividendes ; *AFFI* est un indice pondéré exhaustif ; *AFFI cor* est un indice pondéré exhaustif avec réinvestissement des dividendes et *AFFI ep* est un indice exhaustif équipondéré avec réinvestissement des dividendes.
Le rendement du lundi est de -0.05% sur les 617 observations disponibles pour l'indice *AFFI* pondéré de 1977 à 1989 et de 0.124% les 2627 autres jours de la semaine. D'après les résultats de ce tableau, la prise en considération d'un réinvestissement dans l'évaluation de l'indice atténue l'effet du lundi, sans le faire disparaître : l'importance des détachements ce jours-là ne suffit pas à expliquer le rendement négatif constaté. Le rendement du vendredi apparaît non différent de zéro dans le cas de l'indice équipondéré. Cette anomalie concerne les actions les plus fortement capitalisées. Hamon et Jacquillat (1992) ont répartit en dix groupes, suivant leur capitalisation en début d'année, toutes les actions cotées de 1977 à 1989. Ils ont mesuré la moyenne des rentabilités quotidiennes par jours de la semaine. Il apparaît, d'après (*FIG.* 4), que 30% des actions les plus fortement capitalisées ont une rentabilité négative du vendredi au lundi. Cet effet week-end a été confirmé pour les marchés australiens et japonais.
L'effet changement de mois a été confirmé par Ariel (1987), entre 1963 et 1981, il a montré que le rendement durant la seconde moitié du mois est nul. Plus précisément, la moyenne associée aux neuf premières séances du mois est de 1.411% contre -0.021% pour les neuf dernières séances. L'effet changement du mois apparaît distinct de l'effet janvier : en excluant le premier mois de l'année, les résultats précédents deviennent respectivement de 0.998% et -0.189%. La différence entre les rendements de début et de fin de mois est significative chaque mois (sauf en février).
Il faut noter qu'il est très difficile de trouver une explication pour ces anomalies. Les mouvements de prix sont influencés par le pattern récurrent des flux de fonds qui arrivent ou sortent du marché. En France, par exemple, les commentateurs boursiers s'attendent à une hausse des cours en novembre ou en décembre. Ce comportement explique les effets fin d'année et fin de mois. De plus, les mouvements de cours peuvent s'expliquer par un profil de bonnes et mauvaises nouvelles systématiques, l'annonce des mauvaises nouvelles étant si

[6] *Si nous connaissons la forme de l'hétéroscédasticité, une pondération explicite des données est envisageable. En présence d'une hétéroscédasticité non clairement identifiée, l'ajustement des estimateurs de variances par l'approche de White constitue une approche robuste.*

possible diffusée après la fermeture du marché le vendredi.

3.3 L'hypothèse de volatilité excessive

Le cours boursier, aujourd'hui, est égal à la somme actualisée des n prochains flux de dividendes à laquelle il convient d'ajouter la valeur de revente du titre à l'année n. Les travaux de Leroy et Porter (1981) et Shiller (1981) montrent que les cours des actions exhibent une volatilité excessive relativement aux fondamentaux, et plus particulièrement par rapport aux dividendes. Selon Shiller (1981), la volatilité d'une somme est inférieure à la volatilité de ces composantes. Cette volatilité remet en cause l'hypothèse d'efficience des marchés financiers. Comme l'a noté chikhi (2001), si l'hypothèse d'efficience est vérifiée, la volatilité des prix observés ne devrait pas être trop importante en égard à celle des fondamentaux.
Le flux de dividendes permettant de formuler une borne supérieure pour la volatilité des cours. Selon Leroy (1989), la définition du taux de rentabilité permet d'écrire :

$$Z_t = \alpha(D_{t+1} + Z_{t+1}) - \alpha\varepsilon_{t+1} \quad (8)$$

Où ε est la composante non anticipée de la rentabilité qui s'écrit sous la forme :

$$\varepsilon_{t+i} = Z_{t+i} + D_{t+i} - E(Z_{t+i} + D_{t+i} \mid I_{t+i-1}) \quad (9)$$

En remplaçant t par $t+i$ et en multipliant les deux côtés par α^i, la relation (8) devient :

$$\alpha^i Z_{t+i} = \alpha^{i+1}(D_{t+i+1} + Z_{t+i+1}) - \alpha^{i+1}\varepsilon_{t+i+1} \quad (10)$$

Sous l'hypothèse de convergence, nous avons :

$$\underbrace{\sum_{i=0}^{\infty} \alpha^{i+1} D_{t+i+1}}_{Z^*} = Z_t + \sum_{i=0}^{\infty} \alpha^{i+1}\varepsilon_{t+i+1} \quad (11)$$

Le cours Z^* est déterminé par les dividendes que l'investisseur recevra réellement. Cette valeur *ex post* est définie non pas par rapport à l'anticipation des dividendes mais par rapport aux dividendes effectivement perçus. Nous remarquons que le terme d'erreur n'est pas corrélé avec le cours, ce qui permet d'écrire les variances suivant la relation [cf. Shiller (1981)] :

$$\sigma^2(Z^*) = \sigma^2(Z) + \sigma^2(\eta) \quad (12)$$

Où η est le terme d'erreur.
On en déduit :

$$\sigma^2(Z^*) - \sigma^2(Z) \geq 0 \quad (13)$$

En terme d'écart type :

$$\sigma^2(Z) \leq \sigma^2(Z^*) \quad (14)$$

Cette inégalité constitue le cœur des tests de bornes de variances, la volatilité du prix observé doit être moindre que la volatilité du prix rationnel *ex post*. D'après les résultats obtenus dans le tableau 7 sur les séries *SP500* (1971-1979) et *Dow Jones Industrial* (1928-1979), il apparaît que l'inégalité sur les variances et très fortement violée aussi bien le *SP500* que le *Dow Jones*. Ainsi, la volatilité des prix des actions paraît beaucoup élevée pour être attribuée à une quelconque information nouvelle sur les dividendes futurs. Leroy (1982) a montré que les prix ne sont pas nécessairement égaux aux prix rationnels *ex post* si les agents sont adverses au risque. La volatilité excessive apparente peut simplement être le reflet de cette aversion au risque.
Des résultats récents permettent d'ailleurs de montrer que l'inégalité est probablement respectée. Ackert et Smith (1993) ont souligné, en effet, que tous les tests utilisent le flux de dividendes sans tenir compte des rachats d'actions et des primes encaissées par les actionnaires lors d'offres publiques d'achat. Il faut dire tout de même que lorsque le flux de dividendes est correctement identifié, l'hypothèse de volatilité excessive est rejetée sur les données américaines.
En conclusion, la théorie de marche aléatoire et des marchés efficients apporte un défi important à la fois aux tenants de l'analyse graphique et à ceux de l'analyse fondamentale. De même, si le marché est efficient, le cours d'une valeur présente à tout moment une bonne estimation de la valeur réelle de l'entreprise. L'analyse fondamentale ne sera pas utile si elle utilise des informations qui n'ont pas déjà contribué à la formation du cours. Les études empiriques faites aux Etats Unis indiquent qu'il est très difficile toutefois de trouver de telles informations. Nous avons vu que l'effet week-end et l'effet changement de mois ont été confirmés pour plusieurs marchés boursiers, il est clair que le marché n'est pas efficient à tout moment, ni pour l'intégrité des opérateurs.

Pays	Moyenne du coefficient d'autocorréla-tion	Nombre de coefficients $\geq 2\sigma$	Nombre de coefficients positifs	Moyenne du coefficient d'autocorréla-tion	Nombre de coefficient $\geq 2\sigma$	Nombre de coefficients positifs
	Variations de cours journaliers			Variations de cours hebdomadaires		
France	-0.019	41/65	33/65	-0.049	17/65	21/65
Italie	-0.023	9/30	14/30	0.001	5/30	14/30
R. U	0.072	21/40	34/40	0.055	7/40	8/40
Allemagne	0.078	23/35	28/35	0.056	8/35	27/35
Pays-Bas	0.031	9/24	17/24	0.002	3/24	14/24
Belgique	-0.018	5/17	7/27	-0.088	5/17	1/17
Suisse	0.012	4/17	11/17	-0.022	1/17	6/17
Suède	0.056	1/6	316	0.024	1/6	4/6
Etats-Unis	0.026	11/30	22/30	-0.038	5/30	9/30
	Variations de cours bihebdomadaires			Variations de cours mensuels		
France	0.050	6/65	21/65	0.012	1/65	38/65
Italie	0.050	3/30	21/30	-0.027	1/30	7/30
R. U	0.005	3/40	20/40	0.020	1/40	19/40
Allemagne	0.038	4/35	17/35	0.058	2/35	23/35
Pays-Bas	0.052	3/24	16/24	-0.011	2/24	9/24
Belgique	0.019	1/17	10/17	-0.022	1/17	5/17
Suisse	0.063	1/17	3/17	-0.017	1/17	7/17
Suède	0.070	0/6	6/6	0.140	1/6	6/6
Etats-Unis	0.053	2/30	6/30	0.009	2/30	17/30

TAB 1 : Coefficient d'autocorrélation pour neuf pays

Valeur de *x* (filtre) en pourcentage	Rendement en pourcentage	Nombre de transactions	Rendement après déduction des commissions en pourcentage
0.5	11.5	12514	-103.6
1.0	5.5	8660	-74.9
2.0	0.2	4784	-45.2
3.0	-1.7	2994	-30.5
4.0	0.1	2013	-19.5
5.0	-1.9	1484	-16.6
6.0	1.3	1071	-9.4
7.0	0.8	828	-7.4
8.0	1.7	653	-5.0
9.0	1.9	539	-3.6
10.0	3.0	435	-1.4
12.0	5.3	289	2.3
14.0	3.9	224	1.4
16.0	4.2	172	2.3
18.0	3.6	139	2.0
20.0	4.3	110	2.0

TAB 2 : Rendement de la stratégie des filtres

Filtre *x%*	Moyenne mobile (jours)	Opérations à terme		Opérations au comptant	
		Valeur finale avant commissions	Valeur finale avant commissions	Valeur finale avant commissions	Valeur finale avant commissions
0	200	1347	896	632	26
0	150	1411	926	666	8
0	100	1103	529	374	349
2	200	1740	1497	1053	693
2	150	1817	1544	1103	687
2	100	1529	1213	752	277
5	200	1728	1572	1065	829
5	150	1846	1672	1210	949
5	100	1642	1435	952	639
10	200	1943	1842	1343	1195
10	150	1893	1764	1272	1109
10	100	1906	1787	1283	1093
15	200	1930	1860	1337	1245
15	150	1762	1690	1257	1153
15	100	1705	1622	1142	1037

TAB 3 : Rendement de la stratégie de la moyenne mobile

	Faible capitalisation boursière	Forte (SP500)	Faible-Forte
Moyenne (%an)	17.05%	11.26%	5.79%
Ecart type (%an)	32.35%	20.62%	18.34%
Nombre de mois positifs	406	408	360
Pourcentage des mois positifs	58.3%	58.6%	51.7%

TAB 4 : Performance comparée des portefeuilles à faible et forte capitalisation boursière 1926-1983

Lundi	3700	38.5%
Mardi	1573	16.4%
Mercredi	1299	13.5%
Jeudi	1357	14.1%
Vendredi	1686	17.5%
Total	9615	100.0%

TAB 5 : jour de semaine et détachement de dividendes (1977-1989)

Indice		Lundi	Mardi	Mercredi	Jeudi	Vendredi	Test-*F*
SBF	Rendement	-0.091	0.109	0.128	0.137	0.067	5.45
	Test-*t*	-2.35	2.91	3.39	3.35	1.59	(4.3172)
SBF cor	Rendement	-0.069	0.118	0.140	0.148	0.081	4.92
	Test-*t*	-1.79	3.15	3.68	3.63	1.91	(4.3170)
AFFI	Rendement	-0.073	0.128	0.114	0.121	0.087	4.52
	Test-*t*	-1.83	2.85	3.27	3.14	2.43	(4.3229)
AFFI cor	Rendement	-0.050	0.139	0.126	0.133	0.100	4.00
	Test-*t*	-1.25	3.10	3.62	3.42	2.79	(4.3229)
AFFI ep	Rendement	0.083	0.117	0.122	0.117	0.013	5.97
	Test-*t*	4.94	6.38	6.60	5.22	0.70	(4.3240)

TAB 6 : Rendement et jour de la semaine (1977-1989)

	SP500	***Dow Jones***
$\sigma(Z)$	50.12	355.9
$\sigma(Z^*)$	8.968	26.80

TAB 7 : Test des bornes de variances, d'après Shiller (1981)

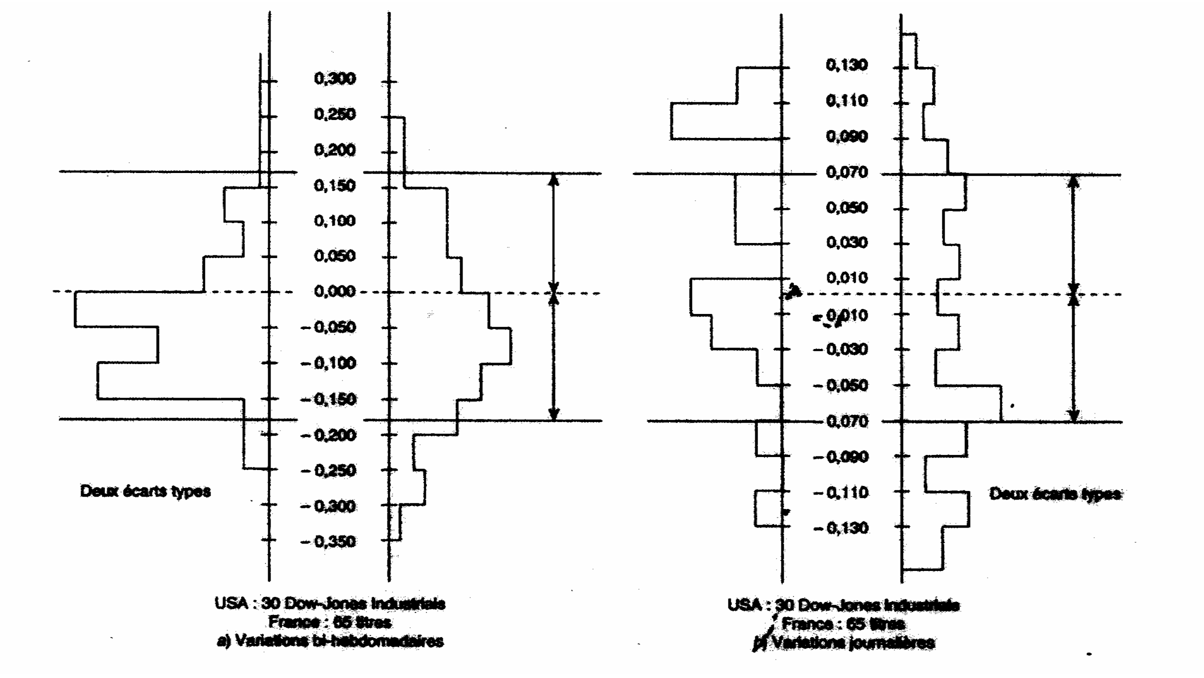

FIG.1 : Distribution des coefficients d'autocorrélation

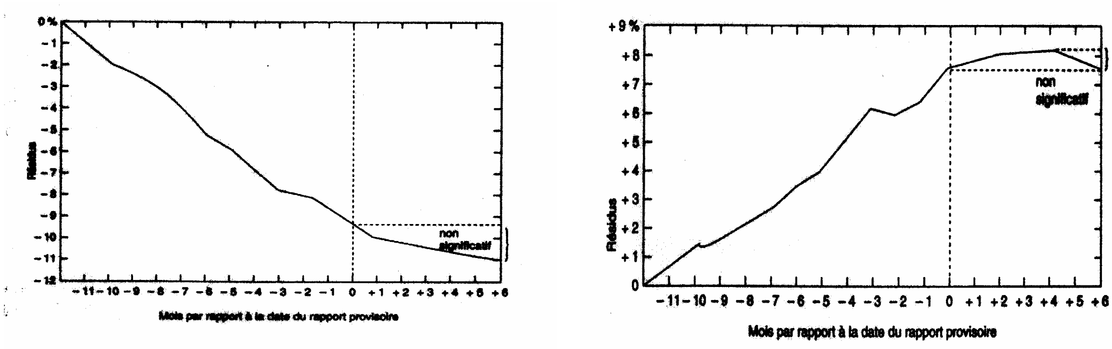

***FIG.2 :** Résidus moyens cumulés entourant la publication des bénéfices des firmes obtenant des bénéfices inférieurs (resp. supérieurs) à ceux prévus*

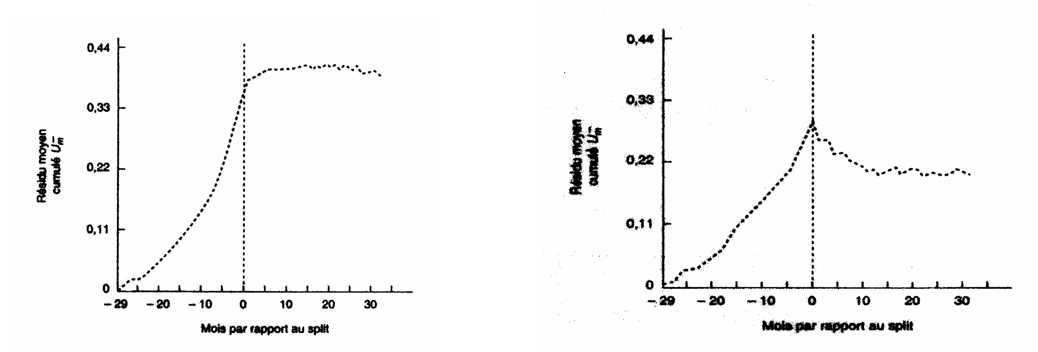

***FIG.3 :** Stock Split et rendement résiduel en cas d'accroissement (resp. en cas de diminution) des dividendes.*

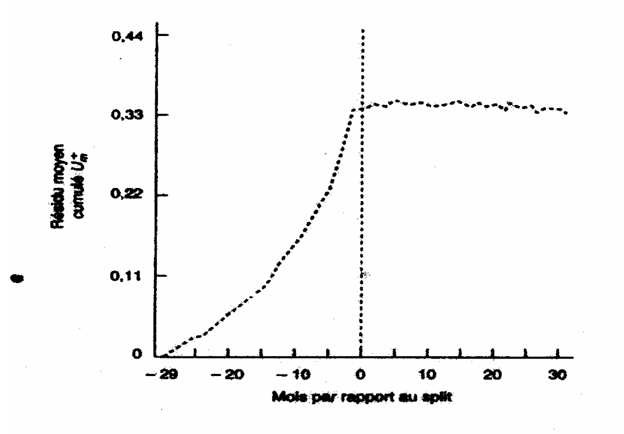

FIG.4 : Stok Split et rendement résiduel

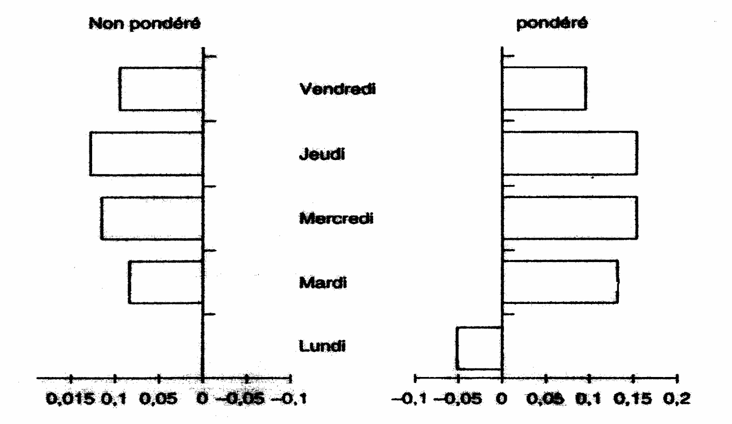

FIG.5 : Effet lundi à la bourse de Paris : rendement journaliers moyens,1977-1989.

Références

Alexander, J. (1961), *Price movements in speculative markets; trends or random walk.* Industrial Management Review.

Artus, P. (1995), *Anomalies sur les marchés financiers*. Economica.

Ball, R and Brown, P. (1968), *An empirical evaluation of accounting income numbers*. Journal of Accounting Research.

Chikhi, M. (2001), *Le marché boursier en France est-il efficient? Application à la prévision non paramétrque de l'indice CAC40.* Working Paper n° 2001-38 LAMETA.

Cobbaut, R. (1997), *Théorie financière*, Economica.

De Bondt, W.F.M and Thaler, R.H. (1989), *Anomalies. A mean Reverting Walk Down Wall Street*, Journal of Economic Perspectives, **3(1),** 189-202.

Fama, E, fisher, L, Jensen, M and roll, R. (1969), *The adjustment of stock prices to new information*. International Economic Review.

Fama, E.F. (1991), *Efficient capital markets*. Journal of Finance, **XLVI, n°5,** 1575-1617.

Fama, M and Blume, M. (1966), *Filter rules and stock market trading*. Journal of Business, **39.**

Flavin, M.A. (1983), *Excess Volatility in the Financial Markets: A Reassessment of the empirical evidence*. Journal of Political Economy, **91,** 929-956.

Fontaine, P. (1990), *Peut-on prédire l'évolution des marches d'actions à partir des cours et des dividendes passés?* Journal de la Société Statistique de Paris, Tome 131, **n°1,** 16-36.

French, KR and Roll, R. (1986), *Stock Return Variances: The arrival of information and the reaction of traders*. Journal of Financial Economics, **17,** 5-26.

Frydman, R. (1982), *Toward an understanding of market processes*. American Economic Review.
Gilles, P. (1992), *Incertitude, risqué et asymétrie d'information sur les marches financiers*, Revue Française d'Economie, **7(2),** 53-115.
Gillet, P. (1999), *L'efficience des marchés financiers*, Economica.
Grar, A. (1994), *Incidence des divisions d'actions et des attributions gratuites sur la valeur : une étude empirique sur le marché français entre 1977 et 1990*. Thèse de doctorat ès Sciences de gestion, Université Paris Dauphine.
Grossman, S.J and Stiglitz, J.E. (1980), *On the impossibility of informationally efficient markets*. American Economic Review, **70(1),** 393-408.
Grossman, S.J. (1976), *On the efficiency of competitive stock markets where trades have diverse information*. The Journal of Finance, **XXXI, n°2,** 573-585.
Guesnerie, R. (1989), *A propos de la rationalité des anticipations rationnelles*. In Artus et Bourguinat eds.
Hamon, J et Jacquillat, B. (1992), *Le marché français des actions, études empiriques 1977-1991*. Paris, PUF.
Hamon, J. (1992), *Choc, rebond, coût de portage ou la danse de la fourchette*. Banques et Marchés (novembre-décembre), 103-109.
Jacquillat, B et Solnik, B. (1997), *Marchés financiers : gestion de portefeuille et des risques*. Dunod, Paris.
Jensen, M.C. (1978), *Some anomalies evidence regarding market efficiency*. Journal of Financial Economic, 6, 95-101.
Keim, D. (1983), *Size related anomalies and stock return seasonality: further empirical evidence*. Journal of Financial Economics, **2**.
Leroy, S.E. (1989), *Efficient capital markets and martingales*. Journal of Economic Literature, **XXVII,** 1583-1621.
Lo, A.W and McKinlay, C. (1988), *Stock market prices do not follow random walks: evidence from a single specification test*. Review of Financial Studies, **1,** 41-66.
Mignon, V. (1998), *Marchés financiers et modélisation des rentabilités boursières*, Economica, Paris.
Phelps, E.S. (1987), *Marchés spéculatifs et anticipations rationnelles*. Revue Française d'Economie., 10-26.
Roger, P. (1988), *Théorie des marchés efficients et asymétrie d'information : une revue de la littérature*, Finance, **9**.
Ross, S.A. (1977), *Return, risk and arbitrage, in friends and Bicksler (éd.)*. Risk and Return in finance Cambridge, Lippincott, 189-218.

GESTION ET SIMULATION

Investigation sur la possibilité de l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise par l'exploitation de la simulation sur ordinateur

Ahmed KORICHI Université de Ouargla
Messaoud SEDDIKI Université de Ouargla

Résumé
Cet article rappelle les principales méthodes utilisées pour l'évaluation de la performance des entreprises. Les points forts et les insuffisances de ces méthodes, pour obtenir une vue globale de la performance et plus particulièrement pour évaluer le capital humain comme les compétences et la compétence collective d'une entreprise, sont exposés. Il présente la simulation sur ordinateur et montre comment on peut utiliser celle-ci comme outil d'évaluation de performance multicritère d'une entreprise.

Mots-clés
Simulation, Modélisation, évaluation de performance

Introduction

La simulation est reconnue comme l'un des outils d'analyse et de conception des systèmes les plus efficaces à la disposition des concepteurs et des gestionnaires des systèmes complexes. Elle peut être appliquée dans divers domaines tels que l'analyse des systèmes de services, les systèmes de production, les systèmes naturels, les systèmes informatiques et les systèmes sociaux économiques.

D'autre part, la mesure de la performance d'une entreprise est une question toujours d'actualité pour toute équipe dirigeante. En effet, comment évaluer la performance économique, sociale et / ou technique d'une entreprise ? Dispose-t-on d'outils ou de méthodes pour réaliser cette appréciation ? Peut-on réellement tout mesurer ? Quels paramètres entrent en compte dans cette évaluation ?
La littérature concernant l'évaluation de la performance en entreprise est importante. Cependant, elle se concentre généralement sur seulement un aspect de l'organisation, du système de production ou de sa stratégie. Concernant les entreprises, les dirigeants sont à la recherche d'outils permettant d'avoir une vue plus globale de leur entreprise ou même d'un secteur d'activité. En effet, les dirigeants cherchent à évaluer une performance multicritère touchant aussi bien au social, au technique qu'à l'économique. Concept flou et polysémique, la performance prend son sens lorsqu'elle est envisagée de façon instrumentale.

Cet article présente la simulation sur ordinateur et montre comment peut-on utiliser cet outil comme outil multicritère d'évaluation de performance d'une entreprise.

Les principales méthodes utilisées pour l'évaluation de la performance des entreprises.

Les entreprises ont fortement évolué ces dernières années. En effet, il faut noter un fort développement des activités de support ainsi que l'accroissement des fonctionnalités et des services liés aux produits. L'augmentation de l'automatisation des appareils de production ainsi que la segmentation des marchés doivent également être mentionnées. Ceci a pour conséquence une modification des structures des coûts industriels, du fait qu'il n'existe plus de facteur de production dominant et que les coûts indirects se sont fortement accrus

La performance est intimement liée à la notion de pilotage stratégique qui consiste, en pratique, à mettre à la disposition de la direction de l'entreprise un nombre limité d'indicateurs variés, financiers et non financiers, à court et long terme, regroupés souvent sous la forme d'un tableau de bord,

de façon à aider les dirigeants dans leurs prises de décisions stratégiques.

Il existe de nombreuses pistes en matière d'évaluation de la performance. Les plus courantes utilisent les notions de stratégie et de tableaux de bord stratégique, la gestion par les activités ou le contrôle de gestion.

a. Le contrôle de gestion

Le contrôle de gestion s'appuie sur une large gamme d'outils dont un certain nombre est institutionnalisé. Le premier d'entre eux est le calcul des coûts, qu'il prenne la forme de la comptabilité analytique classique ou celle de l'analyse par activités et processus. Le second d'entre eux est la planification stratégique. Celle-ci s'appuie sur de nombreux instruments de diagnostic (Matrices BCG, Arthur D.Little et McKinsey; 5 forces concurrentielles de Porter; les 7S, etc.). À cet égard, par sa fonction pivot entre direction générale et cadres opérationnels, le contrôleur de gestion joue un rôle important dans la formulation de la stratégie, dans sa mise en oeuvre et dans le contrôle de son application. Le troisième outil qu'il utilise est le système budgétaire avec lequel il anime la procédure budgétaire et le reporting. Le contrôleur de gestion est donc responsable de sa mise en place, de sa cohérence et des analyses qui en découlent. Enfin, il prend en charge les tableaux de bord qui doivent permettre d'effectuer un suivi par exception des réalisations, des performances ou des insuffisances du processus d'exploitation; de même, il est chargé de l'évaluation de la rentabilité des investissements envisagés et des risques qu'ils peuvent entraîner ainsi que de la gestion de leurs budgets lorsqu'ils sont engagés [01].

b. La gestion par activité

Nous présentons dans ce point la méthode ABC comme un exemple de méthode basé sur l'approche gestion par activité. Celle-ci, souvent rencontrée dans la littérature actuellement, est souvent citée concernant les évolutions futures de l'évaluation des performances, notamment grâce à sa prise en compte de la création de valeur et de la notion de processus. Cette méthode est basée sur le concept suivant : les produits consomment des activités, les activités consomment des ressources. Aux activités, on relie ensuite la notion de processus et d'inducteur de coûts. Le processus se définit comme un ensemble d'activités associées en vue d'atteindre un objectif commun. Le regroupement des activités dans le cadre d'un processus se distingue des regroupements d'activités par fonctions ou par structures de responsabilité (unités, services). On trouve principalement trois types d'inducteurs : (1) les inducteurs de ressources (resource driver) qui sont les clefs de répartition utilisées pour ventiler les ressources entre les activités (ex : nombre d'heures consacrées à chaque activité pour la répartition des salaires); (2) les inducteurs d'activités (activity driver) : unité d'œuvre permettant de répartir les coûts des activités entre les productions d'une entreprise (objets de coût), comme les heures de main d'oeuvre directe, le nombre de séries fabriquées, de commandes, de types de clientèle servie ; (3) les inducteurs de coûts (cost driver) : facteurs influençant le niveau de performance d'une activité et sa consommation de ressources (ex: qualité des matières premières reçues par un atelier de fabrication, formation et expérience professionnelle d'une équipe de consultants)[01].

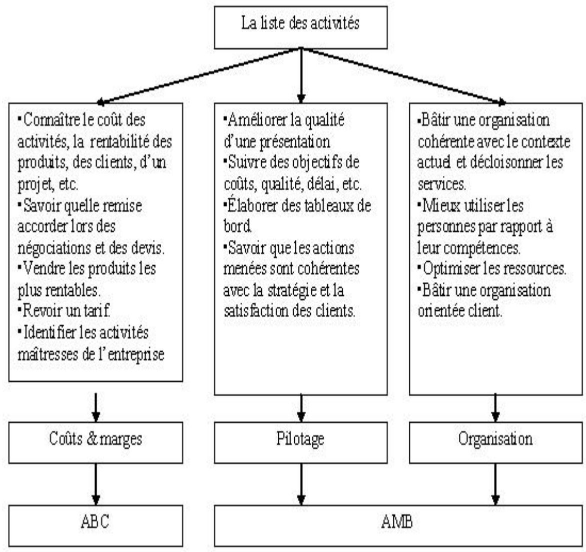

Figure 1 : Principe de la méthode ABC/ABM

c. Les tableaux de bord et la stratégie

Par définition le tableau de bord est un ensemble d'indicateurs choisis et conçus pour permettre au manager d'être informé de la performance passée et présente des activités qui entrent dans son champ de responsabilité, et des évènements qui peuvent influencer cette performance dans le futur. Les tableaux de bord à orientation stratégique sont des systèmes d'indicateurs qui cherchent à mesurer la performance globale (et son évolution) dans ses différentes dimensions constitutives. Ils permettent de clarifier les objectifs stratégiques et de les traduire en valeurs cibles concrètes. Ils assurent aussi un déploiement de la politique générale à l'intérieur de l'organisation et un retour d'expérience sur la stratégie pour l'affiner progressivement (exemple : le tableau de bord équilibré de Kaplan et Norton, le navigateur Skandia et des outils focalisés sur la valeur client)[01].

À l'inverse des instruments classiques de contrôle de gestion qui rendent compte la plupart du temps des scores des parties préalablement jouées, le tableau de bord favorise une analyse en temps réel des performances de l'entreprise, parce qu'il permet de suivre les évènements qui sont à leur origine, parce qu'il détient des délais de parution courts, qu'il est simple de consultation et que ses données revêtent un caractère synthétique. En cela, il offre des perspectives de réactivité qui cadrent avec la logique du petit nombre d'événements nécessairement peu répétitifs qui caractérisent l'entreprise de taille moyenne [01].

Limitation des méthodes utilisées pour l'évaluation de la performance des entreprises.

A partir de ce survol rapide des principales méthodes utilisées pour l'évaluation des performances d'une entreprise, quelques observations importantes peuvent être faites :

- Les méthodes traditionnelles de gestion et d'évaluation des performances ne prennent pas en compte les données immatérielles et le contrôle de gestion social, la gestion par les activités et le couple valeur / coût. L'actualité et la pertinence de ces méthodes sont remises en cause et les critères de performance financière ne sont pas pertinents à eux seuls pour répondre aux missions assignées au contrôle de gestion. En plus, ces méthodes ne permettent pas une analyse en temps réel ou future de l'entreprise.
- En effet, il ressort de la bibliographie que les outils d'évaluation sont nombreux quelque soit l'aspect traité, mais, il n'y a que très rarement de véritables liens entre toutes les nuances de l'évaluation. Il est vrai que, peu d'outils disposent à la fois d'une vision économique, stratégique et surtout humaine. Aussi les véritables perspectives d'amélioration dans cette quête à la performance restent l'intégration totale de l'immatériel et des coûts tels qu'utilisés par la méthode ABC / ABM. À quand donc un véritable outil d'évaluation pluridisciplinaire?

Si la réponse semble se trouver dans la combinaison de plusieurs des méthodes présentées, souhaitons que les recherches aboutissent rapidement et que l'issue ne soit pas uniquement un modèle

normatif, mais au contraire un outil flexible et surtout utilisable par les entreprises.

Dans l'attente que ce souhait se réalise, nous estimons qu'on peut utiliser les techniques de simulation sur ordinateur pour l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise, mais la mise en pratique est-elle si aisée ?

La simulation sur ordinateur

La simulation est aujourd'hui largement reconnue comme une technique puissante pour l'analyse et la conception des systèmes. Elle peut être appliquée dans divers domaines tels que l'analyse des systèmes de services, les systèmes de production, les systèmes naturels, les systèmes informatiques.

L'étude scientifique d'un système nous amène dans la plupart des cas à faire un ensemble de suppositions sur le fonctionnement du système. Ces suppositions, qui prennent habituellement la forme de relations mathématiques ou logiques, constituent un modèle qui est utilisé pour essayer de comprendre le comportement du système étudié. Si les relations qui composent le modèle sont assez simples, il peut être possible d'utiliser des méthodes mathématiques (telle que l'algèbre, la théorie des probabilité) pour obtenir des réponses exactes aux questions qui nous intéressent. Une telle solution s'appelle une solution analytique. Cependant, les systèmes qu'on trouve dans la réalité sont le plus souvent trop complexes pour pouvoir se prêter a une évaluation analytique, et leurs modèles doivent être étudiés au moyen de la simulation. Dans une simulation on utilise l'ordinateur pour évaluer numériquement un modèle et des données sont collectées dans le but d'estimer les caractéristiques souhaitées du modèle.

Les domaines d'application de la simulation sont nombreux et variés. Une liste non exhaustive de problèmes pour lesquels la simulation s'est avérée un outil utile et puissant peut être dressée. On y trouverait, entre autres:

- Concevoir et analyser des systèmes industriels ;
- Evaluer du hardware et du logiciel pour un système d'exploitation d'ordinateur ;
- Evaluer un nouveau système d'armes militaire ou tactique ;
- Déterminer des politiques d'ordonnancement pour un système de production ;
- Concevoir des systèmes de communications et leurs protocoles ;
- Concevoir et améliorer des installations de transport tel qu'autoroutes, aéroports, métros, ou ports, etc ;
- Evaluer des politiques de gestion pour les organisations de service ;
- Analyser des systèmes financiers ou économiques.

Beaucoup d'études ont montré que la simulation figurait parmi les techniques les plus utilisées à travers le monde. Cependant, plusieurs obstacles n'ont pas favorisé une plus large utilisation de la simulation. En premier lieu, les modèles utilisés pour étudier les systèmes à grande échelle ont tendance à être très complexes, et leur traduction sous forme de programme pour les exécuter peut être une tâche ardue. Cette tâche a été beaucoup simplifiée durant ces dernières années grâce au développement d'excellents logiciels qui offrent en standard beaucoup de possibilités nécessaires pour coder un modèle de la simulation. Un deuxième problème se pose avec la simulation des systèmes complexes : ces derniers exigent souvent beaucoup de temps sur ordinateur mais cet obstacle est devenu moins insurmontable aujourd'hui grâce à la diminution des prix (matériel) et l'augmentation de la puissance de calcul.

De la on peut souligner que la simulation en tant que méthode ne doit en aucun cas être vue comme un simple travail de programmation sur ordinateur quelque soit la complexité du système à analyser. Elle doit obéir à une approche méthodologique qui

est en grande partie indépendante du logiciel et du matériel qu'on utilise.

Etymologiquement, le terme ‘‘simulation’’ est dérivé du mot latin ‘‘SIMULARE’’ qui veut dire : copier, feindre, faire paraître comme réelle une chose qui ne l'est point. On peut donc très bien dire que simuler le fonctionnement d'un système c'est imiter son fonctionnement au cours du temps en manipulant un modèle. Ceci équivaudrait à la génération d'un historique artificiel des changements d'état du système et l'observation de cet historique pour faire des déductions sur ses caractéristiques de fonctionnement. C'est donc une méthodologie essentiellement pratique qui permet de modéliser aussi bien des systèmes conceptuels que des systèmes existants déjà. Elle peut être utilisée pour décrire et analyser la dynamique d'un système, répondre aux questions de type «What If ? » sur le système réel et aider à la conception d'un système réel

Dans la littérature technique, beaucoup de définitions ont été attribuées au terme ‘‘Simulation’’. Parmi ces définitions nous retenons celle donnée par A.A.B. Pritsker [06] , et qui s'énonce comme suit : " La simulation est l'étude du comportement dynamique d'un système, grâce à un modèle que l'on fait évoluer dans le temps en fonction de règles bien définies, à des fins de prédiction".

Outils de simulation

On entend par outils de simulation les constituants d'un système, appelé généralement système de simulation, qui fournit les moyens de mettre en oeuvre, d'animer et d'observer les modèles.

Dans la littérature technique, un système de simulation est aussi connu sous diverses appellations telles que logiciel de simulation, langage de simulation, simulateur, outil de simulation, etc.

D'un point de vue externe, le principal constituant d'un système de simulation est le langage de simulation, qui permet de décrire le modèle et les stimuli à lui appliquer au cours du déroulement de la simulation**.** Typiquement, un tel langage est obtenu en ajoutant à un langage évolué à usage général les structures de données et les primitives qui facilitent la description des modèles dynamiques.

Dans le domaine des outils de simulation, les efforts de développement ont porté sur deux points :

- Réduction des difficultés de conception des modèles par adaptation plus fine des concepts aux applications;

- Diminution des coûts de programmation et d'exploitation par l'emploi d'outils plus "évolués".

Ces efforts se traduisent par l'évolution chronologique suivante dans l'utilisation des outils de programmation des modèles de simulation :

- langages informatiques généraux
- langages adaptés
- langages de simulation.

En ce qui concerne les langages de simulation, il existe actuellement, en complément des simulateurs généraux (ou a usage général), des simulateurs dits ‘‘spécialisés’’ et ‘‘dédiés’’ car s'adaptant très bien à des domaines d'application précis.

Quand est-ce que nous devons simuler?

Cette question a trait au problème lui-même et au choix d'une méthode pour le résoudre. En général, il y a deux voies pour résoudre un problème: analytiquement et expérimentalement. Les méthodes analytiques donnent souvent une solution optimale, alors que les méthodes expérimentales mènent souvent à une bonne

solution, mais pas nécessairement à la solution optimale.

D'autre part, la simulation peut être vue comme la conduite d'une expérimentation indirecte (sur le modèle et non sur le système) dans le but de comparer plusieurs façons de procéder. Elle ne résout pas le problème posé en trouvant la bonne solution. Elle aide seulement à prendre parmi plusieurs solutions la meilleure possible.

La simulation est souvent caractérisée dans la littérature comme la méthode de dernier ressort. Ceci veut dire que si on a la possibilité de résoudre le problème posé avec des méthodes analytiques, il serait préférable de les utiliser car elles conduisent à des solutions optimales.

Conduite d'un projet de simulation sur ordinateur

Les étapes qui constituent tout projet de simulation peuvent être schématisées par l'organigramme suivant :

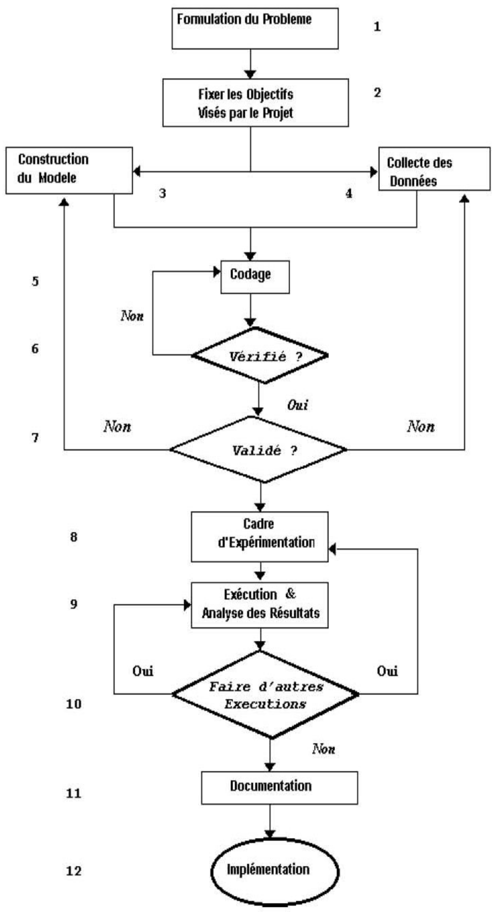

1. *Formulation du problème* : Tout projet de simulation commence d'abord par l'énoncé du problème à résoudre.
2. *Fixation des objectifs* : Une fois le problème formulé, il faudra définir les objectifs visés par le projet de simulation. Ceci comprend : les questions auxquelles devra apporter une réponse l'étude par simulation qu'on veut mener, le personnel qui sera requis, le matériel et logiciel informatique, les divers scénarios qu'on veut investiguer, les sorties attendues, les coûts de l'étude ainsi que les temps requis, etc...
3. *Construction du modèle* : Il s'agit de construire un modèle conceptuel qui est une abstraction du système réel. Ce modèle peut être vu comme un ensemble de relations mathématiques et logiques concernant les composants et la structure du système.
4. *Collecte des données* : Une fois le problème formulé et les objectifs visés identifiés, il faudra établir un inventaire des besoins en données sur le système réel.

5. *Codage* : il s'agit de traduire le modèle conceptuel obtenu à l'étape 3 dans une forme acceptable par l'ordinateur (i.e. programme appelé aussi modèle opérationnel). Pour cela, il va falloir utiliser un langage de simulation parmi ceux disponibles.
6. *Vérification* : L'étape de vérification est extrêmement importante dans tout projet de simulation. Elle concerne le modèle opérationnel (programme). Il s'agit de s'assurer que le modèle s'exécute sans erreurs. La vérification est primordiale même pour des modèles de taille réduite car ces derniers peuvent aussi comporter des erreurs bien qu'ils soient très petits comparés à des modèles de systèmes réels par essence complexes.
7. *Validation* : La validation consiste à s'assurer que le modèle conceptuel est une représentation fidèle du système réel. Il s'agit en fait de savoir si le modèle peut être substitué au système réel pour le but de l'expérimentation. Dans le cas ou le système existe, la façon idéale de valider le modèle conceptuel est de comparer ses sorties avec celles du système. Malheureusement, on n'a pas toujours cette possibilité surtout dans les projets de conception de nouveaux systèmes.
8. *Conception d'un carde d'expérimentation*: Il s'agit de définir pour chaque scénario devant être simulé ou expérimenté un certain nombre de paramètres tels que : durée de la simulation, nombre de simulation à faire (Réplications), état initial du modèle et règles de gestion des files d'attente. Certains langages de simulation offrent l'avantage de séparer entre le cadre d'expérimentation qui contient toutes les données et les informations pour exécuter la simulation. Il devient alors possible de faire différentes expérimentations sur le même modèle en changeant uniquement le cadre d'expérimentation.
9. *Exécution de la simulation et analyse des résultats*: Le modèle opérationnel ou programmé est le support principal pour réaliser une simulation sur ordinateur. Il sera analysé et interprété par le simulateur qui délivre en sortie des résultats purement statistiques (moyenne, variance, écart type, minimum, maximum,...). L'analyse de ces résultats aura pour objectifs d'estimer les mesures de performances des scénarios qu'on a expérimenté.
10. *Exécutions supplémentaires*: A ce niveau, on dispose d'un ensemble de résultats provenant des différentes simulations qu'on a réalisé ainsi que d'une analyse de ces résultats. Il s'agira de déterminer sur la base de cette analyse si d'autres simulations doivent être faites, si d'autres scénarios non prévus doivent être expérimentés afin de s'assurer que le modèle répond bien aux objectifs visés dans l'étape 2.
11. *Documentation*: La documentation est nécessaire pour différentes raisons et concerne aussi bien le modèle que les résultats de la simulation. Si le modèle aura un jour à être réutilisé par d'autres personnes, la documentation les aidera à comprendre le fonctionnement du modèle et leur facilite toutes modifications ou mises à jour du modèle.
12. *Implémentation*: L'objectif de toute simulation est de proposer pour un problème plusieurs solutions. Le choix de la meilleure solution devra être fait par l'analyste qui la justifiera dans la documentation et la propose (et ne l'impose pas) au client. La décision de retenir cette solution pour une éventuelle implémentation reste donc une responsabilité du client (Pour plus de détails et exemples, voir [06]).

Peut-on utiliser la simulation comme outil d'évaluation de performance multicritère d'une entreprise ?

Bien que les recherches dans le domaine de contrôle de gestion sont avancées, il n'existe pas, dans la réalité, une solution analytique pour l'évaluation de performance multicritères intégrant les critères financiers, organisationnels et sociaux. Ceci est dû au fait que ces systèmes sont le plus souvent trop complexes pour pouvoir se prêter à une évaluation analytique, et leurs modèles doivent être étudiés autrement.

D'autre part, il ressort de la bibliographie que les domaines d'application des techniques de simulation sont nombreux et variés. Parmi les problèmes pour lesquels la simulation s'est avérée un outil utile et puissant, on trouve le problème d'analyse des systèmes économiques. Par conséquent, on peut utiliser ces techniques pour l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise.

Conclusion

Nous espérons avoir exposé clairement l'utilisation des techniques de simulation sur ordinateur pour l'évaluation de performance multicritères d'une entreprise. Mais la mise en pratique est-elle si aisée ?

Bien que les outils d'évaluation sont nombreux, quelque soit l'aspect traité, il n'y a, finalement, que très rarement de véritables liens entre toutes les nuances de l'évaluation. Il est vrai que peu d'outils disposent à la fois d'une vision économique, stratégique et surtout humaine. Aussi les véritables perspectives d'amélioration dans cette quête de la performance restent l'intégration totale de l'immatériel et des coûts.

Concernant les entreprises, les dirigeants sont à la recherche d'outils permettant d'avoir une vue plus globale de leur entreprise ou même d'un secteur d'activité. En effet, les dirigeants cherchent à évaluer une performance multicritère touchant aussi bien au social, au technique qu'à l'économique. Concept flou et polysémique, la performance prend son sens lorsqu'elle est envisagée de façon instrumentale.

Du côté de la simulation, il est vrai que les techniques permettent l'intégration totale de l'immatériel, des coûts et autres, par conséquent, on peut la considérer comme un outil d'évaluation de performances multicritères d'une entreprise, mais il serait préférable d'adopter l'approche analytique quand cela est possible car celle-ci conduit à des solutions optimales et sûres.

Les idées exposées dans ce papier gagneraient, à notre sens, à êtres approfondies par d'autres recherches.

Références bibliographiques

[01] Olivier DEVISE, Jean-Pierre VAUDELIN, «Evaluation de la performance d'une PME : Le cas d'une entreprise auvergnate», Organisation et Conduite d'Activités dans l'Industrie et les Services, *4e Conférence Francophone de MOdélisation et SIMulation MOSIM'03, du 23 au 25 avril 2003, Toulouse (France)*, pp. 1-3

[02] Jerry BANKS, «Introduction to simulation», *Proceedings of the 2000 Winter Simulation Conference J. A. Joines, R. R. Barton, K. Kang, and P. A. Fishwick, eds,* pp 11 -15

[03] K. Roscoe Davis, Patrick G. McKeown, Terry R. Rakes, «Management Science An Introduction», *Kent Publishing Company, Boston, Massachusetts*, 1986.

[04] Franck THEROUDE, Christian BRAESCH, Alain HAURAT, « COPILOT: UNE PLATE-FORME POUR LA MODELISATION ET LE PILOTAGE DE PROCESSUS », Organisation et Conduite d'Activités dans l'Industrie et les Services*, 4e Conférence Francophone de MOdélisation et SIMulation MOSIM'03, du 23 au 25 avril 2003, Toulouse (France)*
[05] Sami Ben Mena, «Introduction aux méthodes multicritères d'aide à la décision», Unité de Mathématique. Faculté universitaire des Sciences agronomiques de Gembloux. Passage des Déportés, 2. B–5030 Gembloux (Belgique). E-mail : benmena.s@fsagx.ac.be
[06] Dr BELATTAR Brahim, «Support de Cours de Simulation & modélisation », Département d'Informatique, faculté des sciences de l'ingénieur, Université de BATNA (Algérie), version 1999-2000.
[07] André Farber, «Eléments d'analyse financière», Ecole de Commerce Solvay, Université Libre de Bruxelles, Révision Janvier 2002
[08] Gunther SIEGEL, Thèse de Doctorat, «PROSIT : Un Environnement pour la programmation de simulation à événements discrets », Présenté le 29 septembre 1997, Université de Nice-Sophia Antipolis, URF-Sciences.
[09] Ahmed KORICHI, Thèse de Magister, «Intégration du Travail Coopératif Assisté par Ordinateur dans les Environnements de Simulation », 27 Juin 2001, Département d'Informatique, Université de Batna

Analyse des comportements électoraux des jeunes français issus de l'immigration maghrébine : le cas de BOBIGNY.

Dr. Medjdoub Abdelmoumene
Université de Ouargla

Etudier les comportements électoraux des jeunes Français issus de l'immigration maghrébine à Bobigny, ou dans d'autres banlieues, pour déterminer s'ils ont un comportement spécifique à eux et différent de celui des jeunes français de souche, est une tâche difficile.
Le phénomène de non-inscription sur les listes électorales et celui d'abstention ne sont pas propres à ces jeunes, mais, il y a une forte conscience qui est en train de naître. Par ailleurs, même s'ils constituent un électorat potentiel, le vote maghrébin ou communautaire est absent sur la scène politique, malgré leurs caractéristiques, socioprofessionnelles et socioculturelles malgré aussi leur attachement à l'islam et à la tradition pour s'identifier.
Ces jeunes cherchent leur place comme citoyen En suivant le processus d'intégration imposé par la France. Les filles trouvent le moyen d'affronter la sphère extérieure, soit en militant dans le milieu associatif, soit dans le marché du travail ou elles réussissent mieux que leurs frères.

Introduction :

La population française d'origine maghrébine représente une partie considérable de l'ensemble de la population française selon le recensement de 1990, le nombre de maghrébins nés en France et ceux qui sont nés à l'étrangers est de : **2 098 702**. Elle est présente dans certains secteurs d'activités, comme elle fait désormais partie du paysage politique, économique, socio-culturel et historique de la France. La population française d'origine maghrébine n'est pas présente entièrement sur la scène politique, comme un parti politique, mais elle est représentée par des élus, des élites dans les partis politiques traditionnels.
Cette représentation a une tendance plutôt à gauche qu'à droite. Les deux élus des français d'origine maghrébine dans le département de la Seine Saint Denis, l'un à Bobigny et l'autre à Stains, sont adhérents au Parti Communiste Français **(PCF)**.
Par contre, les jeunes français issus de l'immigration maghrébine sont plus présents dans les associations et les syndicats que dans les partis politiques traditionnels, les femmes se mobilisant plus que les hommes, et c'est là le rôle le plus remarquable des jeunes dans la vie sociale. Ainsi, des assistantes sociales, des conseillés, des animateurs, des éducateurs, des médiateurs et travailleurs sociaux, des responsables de centres de vacances et de loisirs, des clubs pour adolescents et des centres du sport, etc. Sont presque tous passés par le milieu associatif. Ces associations font un grand travail humanitaire et de solidarité pour aider les populations en difficultés à surmonter les problèmes du quotidien, par des actions de soutien, surtout avec les pays de tiers monde. C'est le cas concret de la ville de Bobigny, avec ses diverses associations créées récemment avec les nouvelles réglementations qui sont accessibles aux français comme aux étrangers travaillant et résidant régulièrement en France. On n'y trouve plus de **270** associations avec différents thèmes et objectifs, dont la part des jeunes français issus de l'immigration n'est pas négligeable.
La participation de la population française issue de l'immigration maghrébine dans la vie culturelle a une part considérable qui s'explique par la religion musulmane, deuxième religion en France et dans le monde. Cependant, le développement de la construction des lieux de cultes musulmans connaît une grande latence. Ainsi, fallait-il attendre plusieurs années, après la première mosquée de Paris, construite en 1920 par le roi du Maroc, pour voir apparaître d'autres mosquées et des centres culturels islamiques, comme ceux d'Evry, de Lyon et de

Strasbourg, après de longues années de pratiques dans les caves des cités **HLM** où dans les foyers des jeunes travailleurs, comme ceux de la **SONACOTRA**. Ceci a favorisé la multiplication des lieux de prières, et des associations à caractères islamiques dans les grands rassemblements de cette population française musulmane. Ces associations organisent même des congrès et des séminaires sur l'islam et les musulmans en Europe, l'exemple de l'association « *Union des Organisations Islamiques de France* » (**UOIF**) organise chaque année en France un congrès islamique des musulmans d'Europe, au Bourget dans la région Parisienne. Durant quatre jours, ce rassemblement permet de débattre des questions d'actualité, avec des théologiens, et des scientifiques qui viennent de tous les coins du monde. Cette année, par exemple, en mai 2002**,** la question de la participation électorale de la communauté musulmane française dans les élections en France a été au cœur des débats et le centre d'une réflexion sur les comportements électoraux et politiques de la population française d'origine maghrébine, et musulmane en particulier, avec une forte participation, cette année, de plus de cent mille (**100000**) participants et visiteurs.

En dehors de leur préoccupation religieuse, l'islam, les jeunes français issus de l'immigration maghrébine, participent à diverses activités culturelles et sportives. On remarque cela à travers de grands concerts de musique, suivis par un grand nombre d'entre eux, surtout le Rai, de théâtre ou de spectacles de comiques dans les scènes parisiennes et ailleurs, ou le grand nombre de joueurs professionnels du football et les athlètes du sport du haut niveau, sans oublier les animateurs de la bande **FM** dans les stations de radio, et la presse écrite, qui n'a pas encore trouvé sa place en France.

L'immigration maghrébine a une influence sur la vie économique, vu sa concentration dans des lieux où le besoin de la main d'œuvre était important dans les années cinquante et soixante. La main d'œuvre d'origine d'Afrique du nord, surtout algérienne, marocaine et tunisienne, dans les diverses régions de France, avait une participation considérable dans l'effort de construction de la France, après la deuxième guerre mondiale.

La présence de cette communauté, deux ou trois générations après, favorise les échanges avec les pays d'origine et la France, par des opérations d'import-export. Et, localement, par la multiplication de boutiques et de points de ventes de produits orientaux, de restaurants, de petites usines de confection et de textile, d'abattoirs, de boucheries *halal*, et ceci, presque dans tous les secteurs de l'activité économique et commerciale.

LA NATURE DE LA PARTICIPATION ELECTORALE EN FRANCE

Deux dimensions fondamentales structurent le champ des comportements politiques: l'engagement et l'orientation. Le premier régit le rapport à la politique, la seconde régit la direction de son action dans la politique. Ces deux dimensions renvoient à des mécanismes différents et font généralement l'objet d'études séparées. L'originalité de l'objet de chacune et l'inégal développement des travaux qui leur ont été consacrés commandait deux approches différentes. La première partie rédigée par D.Memmi est davantage « *problématique* » car la notion même de participation pose un problème. La seconde, rédigée par A.Lancelot, est alors « *synthétique* », car la masse des études consacrées aux orientations rendait absolument nécessaire une synthèse, présentée ici, sous la forme d'un modèle explicatif général mais simple.

Que doit-on entendre par notion de participation dans le cas de la première approche qui nous intéresse ? Pour la définir, il y a deux manières d'aborder ce problème. Selon **D.Memmi**, on pourrait proposer une définition, à priori, de la participation, qui s'ajouterait aux autres. On préférera, ici, circonscrire notre objet en examinant comment il est défini de l'intérieure du champ scientifique concerné. On considèrera donc, essentiellement dans un premier temps, les ouvrages prenant explicitement pour objet la «*participation politique* ».

Les différentes définitions de la participation politique des politologues renvoient à une

représentation plutôt qu'à un *objet* aux contours aisément
délimitables. Quelques critères, cependant émergent des définitions qui suivent. On constatera que :

a- on nous parle de participation à propos des *individus*,

b - la participation renvoie à l'un processus *volontaire,*

c - il s'agit d'une *activité*,

d - cette activité est *orientée* : elle vise à avoir une influence sur le gouvernement. Ainsi, parmi les auteurs proposant une définition:

- « Nous définissons simplement la participation politique comme une activité opérée par des *citoyens privés* (*privvate citizens*) et qui vise à influencer la formation des décisions *gouvernementales* » **(Huntington, Nelson, 1976, p.4**).

- « La participation politique désignera les activités *volontaires* par lesquelles les *membres* d'une société prennent part à la sélection des dirigeants, directement ou indirectement, à la formation de la *politique publique* » (**McClosky, 1968, p.252**).

- « La participation politique renvoie à ces *activités*, exercées par des *citoyens privés qui visent*, plus ou moins directement, à influencer la sélection du *personnel gouvernemental et /ou des actions* qu'il entreprend » **(Verba, Nie, 1972, p. 2**).

- « Activités *volontaires de citoyens en tant qu'individus* (*individual citizens*) qui visent à influencer soit directement, soit indirectement les choix politiques à différents niveaux du système politique » (**Barnes, Kaase, 1979, p.42**).

- « Le comportement politique [C'est en renvoyant à ce concept que l'auteur entend définir la participation] est un comportement qui affecte, ou vise à affecter, les décisions du gouvernements» (**Milbrath, 1965, p.1**).

D'après ces définitions, une notion relativement claire, apparemment, présuppose qu'un individu volontaire vise, à travers son action, à avoir une influence sur le gouvernement. Le terme de « *participation* » connaît, d'abord dans les analyses empiriques, une extension horizontale, considérable. Alors que, dans les définitions qui précèdent, *participer* c'est avoir une *activité* politique. Dans les descriptions du phénomène, la notion de participation recouvre, au fait, un champ qui va de l'action véritable à la simple attitude ou à son résultat : le niveau d'information politique ou l'intérêt pour la politique, par exemple.
On a, ainsi, pu utiliser cette dernière manifestation comme critère unique en dehors du vote de la « participation » (**Brelson, Lazars feld, McPhee, 1954**).
La notion de participation connaît également une extension verticale importante. Les définitions supposent l'activité de « *citoyen privés* » visant à « influencer la sélection du personnel et /ou des actions qu'il entreprend »
Ceci suppose en d'autres termes une intervention extérieure la classe politique. Confusion, contre laquelle, s'insurge (**D.Gaxie**), par exemple, en proposant de distinguer à la suite de **M .Weber** entre « activité politique », c'est-à-dire l'exercice du pouvoir au sein du gouvernement politique, et « activité politiquement orientée » qui vise à influencer l'activité du gouvernement (**Gaxie, 1978**).

CHAPITRE I : LES APPARTENANCES BIOSOCIALES

Comment expliquer, alors, la distribution socio-biologique (âge et sexe) de la participation? Celle-ci nous permet, au fait, d'approfondir cette notion de domination sociale et politique.
Le comportement féminin est la meilleure introduction à ce problème. Comment expliquer, par exemple, le phénomène suivant: les hommes ouvriers, ayant acquis un niveau d'étude primaire, révèlent un niveau d'intérêt pour la politique égale (mesuré aux non-réponses à des sondages) à celui des

femmes, de cadres supérieurs ou cadres elles-mêmes, passées par l'enseignement moyen ou supérieur? Le volume des publications, en pays anglo-saxons, notamment, sur les effets de l'âge sur les attitudes et comportements politiques, indique l'importance accordée à ce facteur d'explication, mais marque aussi la difficulté de le maîtriser.
Dans ce chapitre, nous développons deux sections des appartenances bio- sociales: l'âge et le sexe.

SECTION 1 : L'ÂGE

L'âge est une variable fourre-tout qui recouvre une diversité de dimensions difficiles à isoler, une variable piège qui suppose, pour être étudié, un grand éventail de données et d'instruments de mesure. Disons, d'emblée, que nous ne disposons pas, aujourd'hui en France, de moyens nécessaires pour analyser, de façon autre qu'anecdotique et superficielle, les effets de l'âge. Parler de l'âge, notamment dans le domaine de la sociologie électorale, c'est d'abord penser en termes d'opposition entre les jeunes et les plus vieux des électeurs, entre entrants et sortants du corps électoral. Raisonner en ces termes, c'est raisonner en termes de démographe électoral.
Or, en évaluant le poids numérique des flux d'entrées et de sortie, on compare la composition des classes d'âge les plus jeunes et les plus anciennes, du point de vue des caractéristiques essentielles, pour analyser des comportements électoraux (sexe, niveau d'instruction, groupe socioprofessionnel, lieu de résidence, éléments de patrimoine, etc.). Dénombrer les classes d'âge ou les caractériser n'est pas suffisant. La science électorale aime à prévoir. Pour cela, on peut projeter dans l'avenir les tendances de l'évolution démographiques (mortalité, fécondité) et évaluer ce qui, dans quinze ou vingt ans, l'emportera du rajeunissement ou du vieillissement du corps électoral. On peut faire le même genre de calcul sur des populations particulières d'électeurs (électeurs de gauche ou de droite, travaillistes ou conservateurs). En tenant compte, en particulier, des taux de mortalité et de fécondité différentiels des différents groupes sociaux qui les composent et en supposant toutes choses égales. Par ailleurs, on peut essayer de prévoir l'évolution démographique des différents électorats. Ce genre d'entreprises se révèle, en règle générale, assez décevant pour deux raisons: les évolutions sur le long terme se font à base de tous petits mouvements difficiles à évaluer et à comptabiliser précisément. Il est évidant, par ailleurs, que la démographie ne représente qu'un des facteurs, et non le plus important, des changements observés avec le temps dans la composition des électorats. On peut, pour prévoir l'avenir, avoir recours à une toute autre méthode et tenter d'étudier les orientations politiques des électeurs avant même qu'ils ne soient en âge de voter. Aux Etats-Unis, une des incitations les plus fortes au développement des études électorales sur la socialisation politique de l'enfance et de l'adolescence, est venue de travaux de l'école de sociologie électorale de l'Université du Michigan.
La diffusion des préférences partisanes, les stabilités au cours d'une vie, leur reproduction d'une génération à une autre, permettaient de penser qu'on pourrait inférer des préférences partisanes des adolescents d'aujourd'hui et celles des électeurs de demain.
Selon **Annick. PERCHERON:** les dimensions qui nous permettent d'étudier l'effet de l'âge avec l'évolution des attitudes et des comportements sont : âge et cycle de vie, âge et génération, âge et période.

SECTION 2: LE SEXE

Le comportement féminin est la meilleure introduction à ce problème. Comment expliquer, par exemple, ce phénomène: les hommes ouvriers, ayant acquis un niveau d'étude primaire, révèlent un niveau d'intérêt pour la politique (mesuré aux non-réponses à des sondages) égal à celui des femmes de cadres supérieurs ou cadres elles- mêmes, passées par l'enseignement moyen ou supérieur ? La supériorité de la position statutaire (et de ses corrélas économiques, culturels, relationnelles, etc.) de celles-ci sur ceux-là est pourtant indubitable (**Michelat, Simon**, 1983, p.84).

Pourquoi à niveau d'instruction égal, les femmes sont-elles nettement plus dépourvues que les hommes de la connaissance des idéologies et des enjeux politiques?
le droit de vote en 1944 ? Mais, pendant près de trente ans, toutes ne l'ont pas exercé sur le mode des hommes. Il a fallu attendre les années soixante dix pour les voir en faire un usage très voisin. Pourquoi cette évolution peut-elle être observée seulement jusqu'en 1981 ? Est-elle en passe d'aboutir à une parfaite similitude des comportements électoraux masculin et féminin ? Après les consultations de 1983 et 1984, on ne peut exclure que la période actuelle correspond à une pause dans le processus entamé.

Trois temps sont donc à étudier dans cette histoire du suffrage universel réel en France et deux protagonistes se mettent en évidence, dont l'un pèse un peu plus lourdement que l'autre, puisque 53% des électeurs sont des électrices.

CHAPITRE II : LES POSITIONS SOCIALES

Introduction

Si on définit la classe sociale par le rapport des individus aux moyens de production et d'échange, la nomenclature socioprofessionnelle de l'**INSEE** en fournit un indicateur approché, puisqu'elle permet de distinguer les travailleurs indépendants, propriétaires de leur entreprise, des salariés qui travaillent pour un patron et les salariés ouvriers, des salariés non ouvriers. Les ex-actifs (chômeurs, retraités) ont été reclassés en fonction de leur dernière profession exercée, de manière à accroître les effectifs. On désigne généralement la **classe sociale objective** par un type de groupement constitué en fonction d'un ensemble de caractéristiques liés à la situation professionnelle de ceux qui en font partie : secteur et type d'activité (productive, ou non productive, industrielle ou agricole, etc.), statut (« patron », « indépendant » ou salarié), situation hiérarchique, nature et niveau des revenus (salaire, traitement, pensions, bénéfices, gages, honoraires, dividendes, rentes, etc.…).

Dans ce chapitre nous étudions les variables explicatives de la position sociale. Ce sont le niveau d'études ou le niveau du diplôme, ensuite le niveau du revenu, du patrimoine et la catégorie socioprofessionnelle

SECTION 1: LA CLASSE SOCIALE

En premier lieu, on pourra dire que l'influence de l'appartenance sociale est décisive, mais pas univoque. Du point de vue de la socialisation politique, cela n'a guère de sens de parler des enfants d'ouvriers, des enfants de cadres supérieurs ou de cadres moyens. Il faut observer, en deuxième lieu, que la variable « classe sociale » n'est pas toujours celle qui produit les plus grands effets. Dans le cas de la France, les proximités idéologiques à la gauche ou à la droite discriminent souvent plus fortement les attitudes des enfants que leur groupe social d'origine. Il en va de même, dans certains cas, de la variable du lieu de résidence. Il apparaît clairement, par ailleurs, que l'appartenance sociale ne pèse pas d'un même poids sur toutes les dimensions de socialisation politique. Les parents transmettent tous aussi bien (ou aussi mal), quelque soit leur classe sociale, leurs préférences idéologiques à leurs enfants. En revanche, on observe des différences sensibles sur toutes les dimensions composantes cognitives. La deuxième observation serait pour souligner que la socialisation politique ne conduit pas à un effacement des différences sociales, au sein des nouvelles générations. La similitude du degré de transmission des préférences idéologiques conduit à la reproduction d'ensemble de leurs distributions. Les glissements à gauche que nous avons observés touchent tous les groupes sociaux, mêmes s'ils semblent un peu plus sensibles chez les enfants d'employés et de cadres supérieurs. Les transformations des attitudes de la nouvelle génération par rapport à celle de leurs parents, sur les autres dimensions politiques ou socioculturelles, s'observent dans tous les groupes sociaux. Il y a déplacement des préférences et non

rétrécissement des écarts entre les groupes sociaux.

SECTION 2: LE NIVEAU D' ETUDES (DIPLÔME)

L'école constitue le deuxième lieu important de la socialisation politique. Par tradition (influence de la philosophie et de la sociologie, mais aussi de la psychologie scolaire), l'influence et le rôle de l'école dans la socialisation de l'enfant est l'un des thèmes des plus et des mieux étudiés. L'école exerce une triple influence par l'intermédiaire du contenu de l'enseignement, par l'initiation à certaines formes de participation et par l'apprentissage de certains types de relations de pouvoir:

1 - l'école représente le lien d'acquisition, par excellence, d'un certain savoir et d'une certaine compétence. L'idée du contenu renvoie à l'ensemble des messages présents de façon plus ou moins explicite dans toutes les matières enseignées. Elles recouvre, aussi, la forme même donnée de ces enseignements selon le type le l'établissement où ils sont dispensés.

2 - l'école, par ailleurs, représente un lien d'apprentissage de certains mécanismes et de certaines pratiques proches de celles de la vie politique (participation à la vie de la classe, élection de conseil de classe etc.). Des études, à partir de données comparatives, comme celles **d'Almond** et **Verba** (1963)**,** ont souligné l'efficacité de la participation à la vie scolaire comme à la vie politique. Ils en avaient même tiré arguments pour prêter plus d'influences à l'école qu'à la famille dans le domaine de la socialisation politique. Le débat n'est pas tranché sur ce point. Des études menées dans le cadre de la France (**Dehan**, **Percheron**, **Berthélémy**, 1980) montrent, en tous les cas, que les élections, en milieu scolaire, n'échappent pas aux pesanteurs sociologiques les plus générales. La désignation des candidats, les motivations du choix se fond sur des critères d'affinités sociales qui reproduisent, notamment, les règles sociologiques mises en évidence dans le choix du conjoint.

3 - la dernière influence de l'école s'exerce par l'apprentissage de certaines formes de relations sociales : rapports horizontaux, rapports verticaux de deux types (institutionnels dans le cadre de la classe et informels dans l'ensemble des échanges entre adultes et enfants en dehors de la classe). Selon les cas, l'apprentissage de ces relations verticales aidera au développement d'attitudes de participation ou au contraire de soumission et d'aliénation. Plusieurs facteurs freinent ou renforcent l'influence de l'école : l'homogénéité d'autorité dans la famille et à l'école ou, en tout les cas, l'adhésion des parents au système d'autorité en vigueur de l'école ; l'affinité entre les systèmes de valeurs et d'opinions des enseignants et des parents, et des enseignants et des élèves (notamment les plus âgés) ; l'attitude des enfants à l'égard de l'institution et de leur situation scolaire.

Au bout de compte, tout se passe comme si, dans le domaine politique, l'influence de l'école se traduisait de deux façons l'acquisition d'une compétence savante et souvent formelle, la familiarisation avec certains mécanismes de participation pour les enfants des milieux privilégiés et des élèves en bonne situation scolaire et l'apprentissage, en revanche, par des situations d'inégalités et de moyens anomiques à contester un système qui les relègue.
Le niveau d'étude est fortement dépendant de la classe sociale et conditionne, dans une large mesure, la position socio professionnelle. Notre indicateur du niveau d'étude est constitué par la réponse à une question relative au dernier établissement fréquenté comme élève ou étudiant (les réponses proposées sont : primaire, secondaire, supérieure, technique ou commercial, supérieur, pas d'études).

Cet indicateur soulève plusieurs problèmes. En premier lieu, il a comme inconvénient de ne pas permettre la comparaison avec les travaux qui utilisent comme critère le diplôme le plus élevé obtenu. En second lieu, nous étions amenés, faute d'effectifs suffisants, à réduire les niveaux d'études à trois catégories dans la plupart des cas [pas d'études ou

études primaires (-), études moyennes (primaires supérieurs, techniques, commercial, secondaire) (=), études supérieurs (+), soit-même à deux (pas d'études ou primaires) (-), opposées à tout les autres]. Or, entre un collège d'enseignement technique et un lycée, par exemple, il existe des différences très notables. En troisième lieu, nous n'en avons pas distingué entre établissements publics et privés. Enfin, le niveau d'étude ainsi défini est surtout significatif d'une multiplicité de variables caractéristiques du milieu d'origine, du milieu scolaire et de la situation actuelle, que nous ne sommes pas en mesure d'isoler. En résumé, l'élévation du niveau d'étude, dans l'ensemble, s'accompagne d'une probabilité du vote de droite plus élevé et, plus encore, d'une moindre probabilité de vote à gauche, surtout communiste.

SECT ION 3: LE NIVEAU DU REVENU

Le revenu est un indicateur peu fiable de la richesse des travailleurs indépendants. Généralement imposé au forfait sur la base d'une évaluation administrative, ils refusent plus massivement que les salariés d'indiquer leurs revenus. Seuls les gros commerçants et les professions libérales se définissent par une représentation dans les revenus élevés.

Il se peut qu'en matière de comportement politique, le niveau (c'est-à-dire l'accès à une quantité donnée de biens et de services à signification matérielle et /ou symbolique) constitue la variable déterminante et, qu'à revenu constant, la classe sociale telle que précédemment définie soit, sans ce rapport, d'effet faible ou nul.

L'indicateur du revenu est constitué par la réponse à une question portant sur l'ensemble des rentrées du foyer (salaires, allocations familiales, pensions, revenus divers). Cet indicateur ne fournit que des données très approximatives sur la « richesse » de la personne interrogée. Outre l'éventuelle insincérité de la réponse (par omission en particulier de certains revenus non déclarés au fisc ou aux organismes de sécurité sociale), on ne sait rien de l'importance du patrimoine, surtout que le revenu renvoie à des réalités complexes : il n'est indépendant ni de la catégorie socioprofessionnelle, ni du niveau d'étude, ni même de l'âge. Enfin, les niveaux de rémunérations, pour une même catégorie socioprofessionnelle, varient considérablement d'une branche d'activité et d'une région à l'autre.

SECTION 4: LE PATRIMOINE

De l'avis des économistes, la richesse se mesure par le montant combiné du revenu et du patrimoine. Les deux indicateurs indissociables d'une appréciation de la richesse des individus, au regard d'une échelle universelle, s'appliquent à l'ensemble de la population. Si la richesse des individus peut être, ainsi, mesurée objectivement par un indicateur - ouvre une combinaison d'indicateurs - commun à l'ensemble de la population, le concept de stratégie contient une dimension subjective faisant intervenir les « dispositions économiques» des personnes interrogées. De ce point de vue, l'appartenance socio-professionnelle détermine des normes d'inégale valeur qui conditionnent largement la capacité des individus à accepter ou à refuser - consciemment ou pas - une stratégie d'accumulation patrimoniale. C'est donc la mise en relation de la richesse objective avec la norme de catégorie socio-professionnelle qui nous permettra d'appréhender une richesse ou une pauvreté subjective, concrétisée par la présence ou l'absence de stratégies patrimoniales.

« L'effet patrimoine » a été mis en lumière par **Jacques Capdeville** et **Elisabeth Dupoirier** (1981) à l'occasion des élections législatives de 1978. Les auteurs ont émis l'hypothèse que la richesse possédée, tout autant que le revenu ou la profession exercée, est un élément de la situation économique des individus, susceptible d'influencer la décision électorale, surtout dans une conjoncture d'incertitude liée à l'arrêt et à la croissance. Leur indicateur, limité au patrimoine de rapport, prend en compte sa composition, à défaut de pouvoir évaluer son montant et interpréter sa diversité comme l'indice d'une stratégie d'accumulation patrimoniale, associé à des choix politiques plus individualistes et conservateurs.

Pour des raisons de comptabilité d'une

enquête, les auteurs ont utilisé ici un indicateur synthétique incluant quatre éléments de patrimoine de rapport (livre de caisse d'épargne / compte ou livre d'épargne - logement/ valeurs mobilières / biens immobiliers de rapport) et deux éléments de patrimoine d'usage (propriété de son logement, propriété d'une résidence secondaire), à l'exclusion du patrimoine professionnel (terre, entreprise, fond de commerce) qui aurait essentiellement concerné les indépendants

SECTION 5: LA CATEGORIE SOCIOPROFESSIONNELLE

L'appartenance à une catégorie socioprofessionnelle spécifique constitue un premier facteur de fragmentation inégale, très clairement orienté vers les partis de droite. Les attitudes politiques des agriculteurs et des artisans ou commerçants ne différent guère, en dehors du fait que les premiers votent beaucoup moins fréquemment pour le Front national **(FN)**,

Quatre pôles peuvent être distingués:

- les contremaîtres et techniciens, proches, par leur profession, des ouvriers, leur ressemblent politiquement puisqu'ils se caractérisent à la fois par un vote de gauche et un vote **(FN).**

- à l'autre extrémité de l'échelle sociale, les cadres supérieurs ainsi que les professions libérales se caractérisent, au contraire, par une préférence marquée par la droite modérée et une faible attirance par le Front National.

- les professions intermédiaires (administratives, commerciales ou paramédicales) partagent à peu près également leur suffrage entre gauche et droite modérée.

- enfin, les professions intellectuelles (professeurs, instituteurs, professions de l'information, des arts du spectacle) se distinguent très nettement de l'ensemble de la catégorie des cadres. Plus des deux tiers de leurs membres (67%) déclarent un vote de gauche et seulement (3%) un vote d'extrême droite. C'est au sein de ces groupes que la gauche socialiste fait ses meilleurs scores. Ainsi, (46%) des enseignants (professeurs et instituteurs) votent en faveur de Lionel Jospin.

L'appartenance à tel ou tel secteur d'activité, privé ou public, constitue une autre modalité de distinction des situations socioprofessionnelles (**Boy Mayer, 1997**). Dans le contexte économique et politique de ces dernières années, l'ampleur de l'intervention étatique est un thème de conflit politique récurrent. La position objective des individus, par rapport à ce conflit, a donc une importance particulière.
Un autre aspect différencie les salariés du public de ceux du privé. On s'attendait à ce que les travailleurs du secteur public s'inclinent à soutenir des forces politiques de gauche qu'ils affirment défendre plus volontiers, par ce qu'ils s'opposent aux mots d'ordre de privatisation et défendent le principe de l'intervention de l'Etat dans l'économie au non d'une régulation des mécanismes du marché.

CHAPITRE III: LES APPARTENANCES SOCIOCULTURELLES

Introduction

L'influence du contexte physique, socio-culturel et politique sur la socialisation politique, rarement étudiée, est décisive. On peut décomposer cette variable en cinq sous-dimensions selon **Annick PERCHERON**:

- la nature et la taille du lieu de résidence de la famille. Un des reproches les plus fréquemment adressés aux études américaines des années cinquante-soixante était de n'avoir porté que sur des populations urbaines. Le reproche était justifié. Les études menées en France font apparaître, sur certaines dimensions, des oppositions, entre ville et compagne et entre villes de tailles différentes, aussi grandes qu'entre classes sociales.

- l'insertion des enfants dans des systèmes culturels ayant leurs traditions politiques et historiques propres. En France, on observe de

grandes différences selon que les enfants vivent dans des régions à forte tradition catholique ou non.

- la nature et l'état du développement économique de la commune où de la région dans lesquelles vit l'enfant. C'est bien entendu l'opposition entre région d'activité agricoles ou industrielles, entre région de petites ou de grosses entreprises, de petites ou de grosses propriétés, entre industries au développement récent ou non.

- c'est la composition sociale et ethnique de l'environnement liée aux deux précédentes dimensions. Selon que le groupe de l'enfant sera majoritaire ou minoritaire, en situation de dominant ou de dominé. D'un point de vue socio-culturelle, l'enfant ne formera pas son identité politique dans les mêmes conditions et le poids respectif des identifications négatives ou positives variera.

- la nature du contexte politique représente la dernière composante à prendre en compte. Nous avons déjà souligné l'importance de l'homogénéité entre les préférences des parents et la tendance politique du contexte dans la transmission des préférences idéologiques entre parents et enfants. Nous avons montré, dans le cas de la France (**Percheron**, **Dupoirier**, 1975), que les enfants développent d'autant plus fréquemment des proximités à la gauche ou à la droite, que le contexte apparaît comme plus marqué à gauche ou à droite.

SECTION 1: LA RELIGION

Du point de vue de la religion, la situation se présente de façon beaucoup plus simple et peut se résumer ainsi:

1 - L'appartenance religieuse et le degré de pratique constituent le segment des systèmes de valeurs, d'attitudes et de comportements qui se transmet le mieux d'une génération à l'autre, même si le degré de pratique diminue fortement chez les enfants. On peut, du reste, noter qu'à la différence de ce qui se produit pour les préférences idéologiques, il s'agit ici, pour l'essentiel de glissement à sens unique, vers toujours moins de pratique.

2 - À degré de pratique égal, on constate les mêmes relations entre le degré de pratique religieuse et les opinions et les attitudes politiques dans les deux générations. On peut ajouter que cette similarité des effets produits par la religion ne s'observe que dans le domaine du politique (**Percheron**, 1982).

3 - L'influence de la variable religieuse s'exerce doublement: à travers le degré d'intégration religieuse des parents, à travers aussi celui des enfants. Comme nous l'avant déjà noté, en cas de moindre pratique de la part des enfants, la fréquence des prises de positions libérales et les préférences pour la gauche se trouvent augmentées (**Percheron**, 1982).

Depuis 1966, de multiples transformations ont affecté l'univers religieux : conséquences du Vatican II, développement d'un catholicisme engagé à gauche (et réactions intégristes, corrélatives), existence visible d'un clergé à gauche, mais aussi baisse importante des taux de pratique religieuses se manifestant en particulier dans les tranches d'âge les plus jeunes, crise dans le recrutement du clergé (donc diminution de la capacité d'encadrement social du catholicisme). L'enquête de 1978, de **CEVIPOF** démontre que, si du moins on prend comme indicateur de niveau d'intégration religieuse la fréquence de l'assistance à la messe, les choses ont peu changé: il existe bien une relation directe entre le niveau d'intégration religieuse et la probabilité du vote de droite.

SECTION 2: L'APPARTENANCE ASSOCIATIVE ET SYNDICALE

1- L'appartenance associative:

La loi du 9 octobre 1981, qui a levé toutes les interdictions au droit d'association imposées aux étrangers, en les faisant entrer dans le droit commun des associations régies par la loi de 1901 (remplacement de l'autorisation préalable auprès du Ministère de l'Intérieur), semble avoir donné une impulsion décisive aux formes de participation des immigrés à la vie associative locale. Le mouvement associatif des jeunes, qui a trouvé la légitimité au niveau local, a donné une impulsion à la

vie associative en lui permettant de devenir un mouvement de masse (en terme d'identification plus qu'en terme d'adhésion) et non plus en mouvement d'élites.

Les données chiffrées sont incertaines, car elles mêlent généralement les associations étrangères, créées à l'initiative des immigrés, aux associations créées par les pays d'origine. En 1984, les mouvements associatifs étaient estimés à 4200, parmi lesquels 850 de mouvements associatifs maghrébins (dont 350 à 450 associations d'amicales para gouvernementales, 100 à 150 associations autonomes d'adultes, 180 à 200 mouvements de jeunes et de femmes et une trentaine d'associations interculturelles tournées vers la lutte contre le racisme et la vie socioculturelle).

Une tentative de coordination de quelques un de ces mouvements a été lancée dès le début de 1984 avec la création à Paris d'un conseil des associations immigrées en France (**CAIF**) pour promouvoir la vie associative. Ce conseil rassemble quatorze associations :(**CAIF**) pour promouvoir la vie associative. Ce conseil rassemble quatorze associations . Trois éléments essentiels composent la vie associative dans les communautés issues de l'immigration : un élément communautaire - ethnique, un élément religieux et un élément culturel « *populiste* ». Une autre caractéristique du mouvement associatif immigré est son évolution, au cours de ces dix dernières années, vers une composante moins exclusivement masculine et adulte (*féminisation et rajeunissement*), vers un pragmatisme qui tend à l'emporter sur l'idéologie et vers un enracinement local « *ici et maintenant* », plutôt que vers des enjeux nationaux des pays d'origine ou même français (malgré la « bilatéralité des références »). On peut constater l'extrême diversité du mouvement associatif étranger en France, qui reflète la diversité des populations et des vagues migratoires, dont il est l'émulation, et dont la très forte expansion intervenue au cours des cinq dernières années ne doit pas dissimuler les profondes mutations. On a assisté, néanmoins, à un saut qualitatif de ses revendications et de ses modes d'expression: être reconnu comme acteur collectif, voir politique, intervenir dans les structures de la société globale, créer un droit collectif de reconnaissance de la présence immigrée dans son ensemble et non celle de l'immigré comme individu.

Parmi les trois modèles dominants (Italien, Portugais, Maghrébin), révélateurs de formes d'insertion différenciées des communautés concernées, on prendra le cas du modèle maghrébin.

Depuis 1981, la communauté maghrébine emboîte le pas à cette tendance des associations, par un transfert de compétences de la famille à la famille élargie dans le domaine de la culture, de la langue, des liens culturels. Cette mutation s'est concrétisée par trois phénomènes: - l'émergence de mouvements associatifs jeunes, se considérant comme des mouvements jeunes réfléchissant sur l'enfance et la défense de celui-ci dans les banlieues afin de combler les vides laissés par les parents :

- l'émergence d'un mouvement associatif maghrébin plus communautaire, de caractère religieux islamique et familial,
- la transformation des associations militantes à caractère politique qui se sont vues obligées, par la poussée de ces deux logiques, de se transformer elles-mêmes. En revanche, des associations restées très « politiques » comme l'**ATAF** (Association des Travailleurs Algériens en France) ou l'**UGTA** (Union Général des Travailleurs Algériens).

Avec l'émergence du mouvement de la jeunesse, a régné une sorte d'euphorie. Ce mouvement, qui a trouvé sa légitimité au niveau local en mettant à jour des modalités de négociations d'un droit de cité et d'affirmation d'une présence dans la vie publique, alors que la citoyenneté ne leur était pas reconnue, a permis au mouvement associatif maghrébin d'être un mouvement de masse (en termes d'identification plus que d'adhésion) et non plus un mouvement d'élites politisées. Comme le note **Rémy LEVEAU** à propos des jeunes maghrébins : « *Ce ne sont pas des immigrés, pas encore des citoyens, mais les membres d'une communauté minoritaire qui aspire à une*

existence collective commune et cherche à préserver leur identification collective pour mieux s'intégrer» Mais, entre 1981 et 1986, ces associations maghrébines ont souvent obtenu leurs moyens d'action du pouvoir politique (ministère de la culture, fond d'action sociale). Cette complicité avec le pouvoir en place a parfois fait leur force et leur faiblesse. Ce mouvement communément appelé « beur » cherchait à devenir médiatique et médiateur au niveau national (la «*marche* » lui ayant donné une légitimité dans le débat socio-politique français). Chez les jeunes, une confusion s'est parfois effectuée entre la vie associative et le parti politique, le mouvement associatif tenant lieu à un certain débat politique de « basse cours » ce qui risquait de lui faire perdre une partie de sa crédibilité et de désacraliser la vie associative dans son rôle de contre-pouvoir et de passerelle du social au politique politiques. Mais grâce au mouvement associatif, les immigrés, et surtout les jeunes qui en sont issus, pour faire de la politique à distance, ont montré que la politique était aussi l'action revendicative dans sa dimension quotidienne (non sans une certaine désacralisation du rôle revendicatif des syndicats). Du côte des leaders associatifs, le mouvement a représenté l'un des lieux nobles de l'apprentissage démocratique et, la présidence, symbole de réussite sociale, a combiné pour eux un espoir de promotion dans la vie politique : autant de formes du passage au politique du mouvement associatif immigré dans la diversité de ses composantes, de ses fonctions et des rôles qu'il a générés.

2- L'appartenance syndicale :

Le syndicalisme est une idée polémique qui revient souvent. Concernant le syndicalisme, son caractère non politique n'est qu'une façade qui essaye de cacher les relations particulières entretenues par une centrale à l'égard d'un parti ou qui tente de neutraliser les tentatives effectuées par certains leaders d'occuper des postes politiques .Cette idée prend les syndicats par le côté où ils sont peu propices à l'observation. En revanche, il faut revenir sur leur jeu à l'égard du politique**.** La France ne comporte que 10% de syndiqués dans la population active (la Suède et la Finlande plus de **80%**). Ce chiffre et les faibles taux de participation aux élections professionnelles favorisent les discours sur la crise du syndicalisme. Mais, historiquement et sociologiquement, les syndicats en France offrent un tableau différent. Des formes de gouvernement non politique s'y observent tout d'abord. Des partenaires sociaux tenant des postes dans des institutions républicaines s'imposent à une des formes légitimes de la contestation et se dégagent dans les mobilisations.

Il est impossible de prendre un point de vue définitif sur les relations entre syndicats et politique. Il est plus utile de retenir les indicateurs permettant de saisir l'autonomie dont bénéficient ces organisations par rapport aux autres agents politiques.

Les syndicats disposent d'organisation spécifique que l'on ne peut plus confondre avec les partis.

CONCLUSION GENERALE

Il y a presque trente ans que la France a décidé d'arrêter l'immigration, de façon générale, et des travailleurs maghrébins, en particulier, en 1974. Cette année marquée par plusieurs événements et décisions politiques de droite, quand elle était au pouvoir, comme elle est aujourd'hui, avec un autre nom **UMP**, au lieu **RPR** et **UDF**. Un million de francs leur est alloué, pour ceux qui désirent rentrer chez eux. Le regroupement familial est maintenu, pour ceux qui souhaitent une installation définitive sur le sol français. Ces derniers sont les parents de jeunes issus de l'immigration maghrébine algérienne, marocaine et tunisienne, de la plus ancienne et la plus nombreuse. Ces nouvelles générations sont, pour la plupart, des français de naissance, et peu d'entre eux vont rejoindre leurs parents très jeunes. Donc le choix incombe aux parents de continuer à vivre en France où dans leur pays d'origine. Génération après génération, depuis le regroupement familial, on arrive, maintenant, à la troisième qui affirme son existence au sein de la société française. Succédant à celle des années 1970 et de1980, marquée par l'apparition du

mouvement « *beur* » et les grandes marches contre le racisme et *Convergence 84*, cette troisième génération revendique, maintenant, les droits civiques et civils, le droit de vote des parents, et l'arrêt des expulsions du frère et du voisin. Aujourd'hui, interrogés sur la politique, et sondés dans toute la France, ces jeunes n'y attachent point une importance première. Leur principale préoccupation concerne la vie quotidienne de tous les jours (travail, études, vie familiale, consommation, etc.…), qui les touche de près : le chômage, la précarité l'échec scolaire la délinquance, les problèmes de santé, le moral et le physique; et par un regard sévère de la société d'accueil qui les culpabilise pour toute sorte de crise : économique, politique, urbaine, culturelle et identitaire, dont ils sont les premières victimes. La politique, avec sa « *langue de bois* », son langage technique et la répartition des mêmes mises en scène, n'apparaît pas comme élément important dans la construction de leurs identités sociales. Leurs parents n'ont jamais pu voter. Immigrés maghrébins, issus de milieux défavorisés, ils n'ont jamais accédé à la citoyenneté. Pour leurs enfants, voter ne va pas de soi, la politique n'est pas un réflexe, mais le résultat d'une socialisation politique, d'un long travail d'apprentissage. Il incombait, sans doute à l'école, de socialiser politiquement les enfants d'immigrés, mais les programmes d'éducation civique étaient mal pensés. Sous prétexte de ne pas faire de discrimination, les professeurs disaient aux élèves : « *Voter est un devoir, car nos parents et nos ancêtres se sont battus pour obtenir ce droit !* »

Le champ politique est défini comme un ensemble assez opaque et, selon leur niveau d'étude, la connaissance de l'échelle des pouvoirs, des circuits décisionnels et des principales idéologies en concurrence (au moins les grands traits) varient fortement.

Ces conceptions du monde politique sont nourries en grande partie par l'attitude des élus, dont l'image et les pratiques sont rejetées la plupart du temps. Ces derniers sont l'incarnation de l'opportunisme carriériste, où seul l'intérêt personnel importe. Leurs méthodes sont décrites en quatre axes : démagogie et visibilité pré-électorales, clientélisme, promesses non tenues et affairisme scandaleux. Pour la lecture des traits significatifs selon les chercheurs de **CEVIPOF**, le vote se montre souvent désincarné, comme déconnecté du monde politique ou des hommes ou femmes qui sont l'objet du vote. Cette pratique citoyenne dépend directement de la socialisation politique des jeunes. Elle est hétérogène et selon les processus sociaux, il existe une multiplicité de logique à l'origine de l'acte de vote. Son refus renvoie, lui, à une causalité assez monolithique. Cela montre, par ailleurs, une valorisation abstraite de la politique (qu'il faut relier aux revendications classiques d'égalité et d'équité face à la justice ou du monde du travail), dans la mesure où ces jeunes jugent, à partir d'un système idéal, géré par une classe politique altruiste et juste.

Le vote renvoie donc à différentes motivations, la dimension symbolique de cet acte de s'exprimer lors des élections. La participation aux élections découle aussi d'une conscience citoyenne classique qui dépasse le regard négatif opposé du champ politique. L'attachement à la communauté nationale explique cette nécessité du vote, qui passe ici par une transmission citoyenne interne à la sphère familiale. Enfin la logique « *utilitaire* » du vote est souvent ancrée chez ceux qui ont des attentes matérielles de la mairie. Le fait de solliciter un emploi ou un logement auprès de la municipalité s'accompagne de la crainte d'un contrôle des listes d'émargements.

Pourtant, les dernières élections ont mis en avant la présence croissante des jeunes français d'origine maghrébine sur les listes électorale, surtout les jeunes filles. Ce qui montre le plus, par rapport aux garçons, la prégnance de cette logique de citoyenneté, au nom d'une foi et d'une conscience nationale. Les perceptions du champ politique évoquées ici ne sont pas propres aux jeunes des quartiers dits sensibles. Elles sont largement répandues au sein de la population française. Ainsi, parallèlement à la mise en place de timides actions ayant pour but de favoriser l'accès à la citoyenneté, les élus, quels que soient leur couleur politique et leur niveau de pouvoir, doivent plutôt promouvoir et faire respecter une véritable déontologie, une éthique irréprochable. Car, avec environ 50 %

d'abstention aux dernières élections municipales, il est urgent de promouvoir une citoyenneté active et responsable, qui implique tous les français. Les clivages traditionnels sont de moins en moins pertinents, en particulier le clivage droite-gauche. L'audience des partis politiques est en chute libre, leurs dirigeants cherchant à redéfinir leur offre et à explorer de nouveaux marchés électoraux. Les partis politiques traditionnels sont maintenant décomplexés, et peuvent prendre en charge des revendications de type identitaires, alors qu'auparavant ils ne pouvaient que gérer des revendications catégorielles. Autour de quel thème le vote beur pourrait-il se structurer ? On note que la situation de crise au proche orient interpelle les français d'origine maghrébine. C'est un fait nouveau, les beurs commencent à tenir un discours sur les relations internationales, marquant leur solidarité avec la Palestine. Ils se politisent.

Références bibliographiques

1. GAXIE (Daniel.) (sous dir.).- *Explication du vote, Un bilan des études électorales en France*.- Paris, Edition, (P.F.N.S.P), 1985, 450 p. et - *Le cens caché, inégalités culturelles et ségrégations politiques*.- Edition, Seuil., 1978.- p.268.
2. PERCHERON (Annick.).-« *Peut-on encore parler d'héritage politique en 1989 Idéologies, partis politiques et groupes sociaux »*.- Etudes réunies par Yves MENY pour Georges LAVAU, Paris, Edition, (P.F.N.S.P.), 1989. p.71-88.
3. WIHTOL DE WEDEN (Catherine.) et LEVEAU (Rémy).- *« La beurgoisie, Les âges de la vie associative issus de l'immigration ».*- Edition, CNRS Editions, Paris, 2001, p.188.

4. WIHTOL DE WEDEN Catherine.- *Les immigres et la politique*.- Edition, La documentation Française, 1997, p. 370.
5. YSMAL (Collette.).- *Le comportement électoral de français*.- collection, Repères, Edition, La découverte-, 1990, p.124.
6. SCHNAPPER (Dominique.).- *La France de l'intégration, sociologie de la nation en 1990*.- Edition, Gallimard, 1991, p.198.
7. MICHELAT (Guy.) et SIMON (Michel.).-« *Classe, religion et comportement politique* ».- Paris, Edition, (P.F.N.S.P)., Sociale, 1977, p. 498
8. MAYER (Nonna.) et PERRINEAU (Pascal).- *Les comportements politiques*.- collection cursus, Edition, Armand Colin 1992, p.160.

MAYER (Nonna.).-*Les modèles explicatifs des votes.*- Edition, L'harmattan, 1997, p.287.

9. PERRINEAU (Pascal.).- *L'engagement politique déclin ou mutation ?* Edition, (P.F.N.S.P.) 1994, p.444.

10. YSMAL (Collette.).- *Le comportement électoral de français*.- collection, Repères, Edition, La découverte-, 1990, p.124.

11. GRAWITZ (N.), *Traité de sciences politiques*, Paris, Edition, *PUF*, 1985.-Tome 1, p. 241-282 Encyclopédia Universalis, corpus, 1985, p. 235.
12. MUXEL (Anne).-« *Les attitudes sociopolitiques des jeunes issus de l'immigration maghrébine en région parisienne »*.- Edition, *Revue française de sciences politique* (P.R.F.S.P.), vol 38 n° 05, 1988, p.925-940.
13. QUIJANO (YVES GONZALES.).- « *Les nouvelles générations issues de l'immigration maghrébine et la question de l'islam »*.- Edition, *Revue française de science politique* (RFSP) vol. 37. n° 6, décembre 1987, p.820-832.
14. SCHWUPPER (Dominique.) et STRUDEL (Sylvie.). « *Le vote juif en France.* »Edition, *Revue Française de science politique*, Paris, vol. 33, n° 6, décembre 1983, p.933-961.
15. GEISSER (Vincent.).- *Ethnicité et politique en France des années 90, études sur les lites politique issu de l'immigration.*- Thèse de doctorat en sciences politique, sous la dir. *(M.)* CAMAU, Université D'Aix-En province, 1995.

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، نصف سنوية، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الثاني 2003/2

المقالات والدراسات :

ISSN : 1112-3613 : ردمد – 2002/110 : إيداع قانوني رقم – http://www.ouargla-univ.dz/rc

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، نصف سنوية،

تصدر عن كلية الحقوق والعــلوم الإقتصادية – جامعة ورقــلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الثاني 2003/2

مجلة الباحث - دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية – جامعة ورقـــلة

أســرة المـجـلة

معلومات الاتصال بالمجلة :

العنوان البريدي : جامعة ورقلة، طريق غرداية ورقلـة 30000

موقع الإنترنت : http://rc.ouargla-univ.dz

البريد الالكتروني : rc@ouargla-univ.dz

الهاتف : 029 72.93.76 أو 029 72.93.75

الفاكس : 029 71.22.61 أو 029 72.17.04

قواعد النشر في المجلة

1 – الباحث مجلة علمية أكاديمية محكمة، تهتم بالأبحاث والدراسات الأصلية، التي لم يتم نشرها سابقاً ، و المعَالجة بأسلوب علمي موثق.

2 – ترسل مادة النشر في قرص ممغنط *Disquette* أو في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني، ويشترط أن تكون مكتوبة ببرنامج *Microsoft Word* بنسق *RTF*. (نوع الخط بالعربية : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط : *Times New Roman*، مقاسه : 12)، المسافة تقدر بـــ 0.8 سم بين الأسطر، ويراعى في حجم المقال كحد أقصى 15 صفحة – بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية – ويشترط أن تكون المقالات مقدمة وفق المعيار (*IEEE*) تنسيق النص في عمودين، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً ؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر باللغة العربية (نوع الخط : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14)، مع ضرورة الإشارة إلى الكلمات المفتاح (*Mots clés*) ؛ بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 1.5 سم ومن اليسار 2.5 سم.

3 – ترفق المادة المقدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وبالحروف اللاتينية مع عنوانه البريدي الكامل وعنوان بريده الإلكتروني، وذكر أرقام الهاتف والفاكس (إن أمكن) على ورقة مستقلة ؛ وفي حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي يجب أن يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

4 – مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

– بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.

– بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.

5 – توضع الجداول والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص.

6 – يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها، أما إذا رأت المجلة أو المحكم وجوب إجراء تعديلات جوهرية، فإنها تعيدها إلى صاحبها للقيام بهذه التعديلات اللازمة.

7 – تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

8 – ترسل المواد وتوجه المراسلات إلى العنوان :

رئيس تحرير مجلة الباحث

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقـلة

– يمكنم الإطلاع على قواعد النشر هذه (ونسخة من مقال معياري *IEEE*) بموقع المجلة :

http://www.ouargla-univ.dz/rc/

مجلة **الباحث** - العدد 02 - 2003

محتويات المجلة

المقالات والدراسات :

جامعة ورقلة

Université de Ouargla

دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك

زيدان مد - جامعة الشـلف

ملخص : يعد التسويق ا صر أحد الالات ال شهدت الآونة الأخ ة اهتماما متزايدا من جانب الأكاد ي وا مارس على حد السواء، ويرجع ذلك الاهتمام إ العديد من العوامل ال سا ت زيادة درجة حساسية البنوك للأسواق ال تنشط فيها و تنوع ا داخل ال تنتهجها خدمة عملائها لتحقيق مركز تنافسي متميز هذه الأسواق.

الكلمات ا فتاح : التسويق ا صر ،العميل ا صر ، البنك التسويق، خدمات مصرفية،القدرة التنافسية،السوق ا صرفية ا زيج التسويقي، البيئة ا صرفية.

لقد تغ ت النظرة إ النشاط التسويقي ال ا دمات ا صرفية من رد القيام بالإعلان عن اسم البنك وخدماته إ ضرورة دراسة الأسواق ال دمها البنوك - سواء أفرادا أو مؤسسات - والاهتمام برغبات العملاء عند طيط ا زيج التسويقي للأسواق ا ستهدفة.

كن النظر إ العوامل ال سا ت زيادة الاهتمام بالتسويق ا صر من جانب ، الأول خارجي ويتمثل الا فاض النس الإيرادات نتيجة لزيادة ا نافسة ب البنوك بعضها البعض وب ا ؤسسات ا الية الأخرى، والثا داخلي وهو إدراك البنوك إ ا اجة لنوع من ا زيج التسويقي، و ا ذلك ا وجه للحصول على ا واد الأولية صورة ودائع ومدخرات، والأخر ا صمم لتسويق ا دمات ا صرفية للعملاء شكل قروض وخدمات أخرى متنوعة، ومن هنا يتضح حاجة ا ؤسسات ا صرفية أكثر إ ضرورة الاهتمام بالنشاط التسويقي سواء ال جذب الودائع أو تقد القروض وا دمات الأخرى.

يعتـ التسويق ا صر أحد الات الدراسة إدارة البنوك، ومن فهو أحد الات إدارة الأعمال ولقد أصبحت وظيفة التسويق ا صر تشكل جانبا هاما من جوانب الإدارة العلمية وأداة من الأدوات الفعالة قيق اح البنوك، والوظيفة التسويقية بصفة عامة تتفق على أن مناطها هو العميل، والبنك ليس له أي دور بدون العميل الذي يشكل موعة السوق، ذلك أن العميل الذي يشتري سلعة أو تقدم له خدمة من إحدى الشركات قد تنتهي علاقته معها بإ ام عملية الشراء لاف ا ال ال ا دمات ا صرفية ال تد آجا ا مع العميل الواحد لفترة طويلة.

أولا : مفاهيم التسويق ا صر

كن القول أن مفهوم التسويق ا صر كعمل متكامل الال ا صر يظهر على ا ستوى العا ي إلا منتصف ا مسينات من القرن ا اضي، وقبل ذلك التاريخ كان من غ ا ألوف قبول التسويق ضمن الأنشطة ال ارسها البنوك كوظيفة تؤدى من خلال جهات متخصصة با ياكل التنظيمية ا.

للتسويق أ ية خاصة تنمية وتنشيط العمل ا صر وترجع هذه ا قيقة إ أن ا دمات ا صرفية مثلها مثل السلع وا دمات الأخرى تاج إ جهود تسويقية مستمرة مبنية على برامج ددة أكثر حساسية من تلك ا عدة لتسويق السلع ا ادية وهذا نظرا لطبيعة وخصائص ا دمات ا صرفية.
قد يكون من ا ناسب هذا الصدد التعرف على ماهية التسويق البنوك والدور الذي يلعبه ترشيد أوجه النشاط ا صر ا ختلفة.

لقد تعددت تعاريف الكتاب وا فكرين للتسويق ا صر ، وذلك راجع إ خلفياتم و اربم، بالإضافة إ اختلاف الزوايا ال ينظرون من خلا ا إ عملية التسويق ا صر ، ومن أشهر ا فكرين الذين تطرقوا إ تعريف التسويق ا صر P.Kotler الذي أعتـ التسويق ا صر على أنه" موعة الأنشطة ا تكاملة ال رى إطار إداري دد، وتقوم على توجيه انسياب خدمات البنك بكفاءة وملائمة لتحقيق الإشباع للمتعامل من خلال عملية مبادلة قق أهداف البنك، وذلك حدود توجهات ا تمع [1]. أما Deruk Rander فقد عرف التسويق ا صر على أنه" ذلك ا زء من النشاط الإداري الذي يعمل على تدفق وانسياب خدمات البنك إ موعة ددة من العملاء مع قيق أرباح" [2].

ويرى HodagesTillman أن التسويق ا صر هو" الاستمرار تقد خدمات مصرفية متميزة وبكفاءة عالية بدف رضاء العميل وإظهار صورة متميزة للبنك مع قيق أقصى الأرباح للبنك" [3].

كما عرفه W.Ogden Ross بأنه" العملية ال قتضاها يتم توجيه خدمات البنك و العميل بكفاءة وملائمة مقابل قيق أهداف البنك " [4].

أما Denek Vandev Weyer الرئيس السابق لبنك باركليز الذي يعتـ أول من قدم تعريفا للتسويق المصر منتصف الستينات على أنه" ذلك النشاط الإداري ا اص بانسياب ا دمات المصرفية إ العملاء ا الي وا ستهدفي ، كما يعـ التعرف على أكثر الأسواق قيقا لأهداف البنك ا اضر وا ستقبل، وكذلك تقييم احتياجات العملاء ا اضر وا ستقبل وما يتطلبه ذلك من ديد الأهداف التجارية ووضع ا طط لتحقيقها، وأخ ا توفـ ا ـدمات اللازمـة لتنفيذ هذه ا ـطط بالإضافة إ ضرورة القدرة على التكييف مع طبيعة السوق المصرفية" [5].

حـ عرفت S. Cousserrgues التسويق المصر " بأنه موع ا هام ال تدف إ ا وازنة بـ عرض البنك من ا دمات واحتياجات الزبائن، فالتسويق المصر يكفل ضمان تدفق ا نتجات المصرفية ا كان والوقت ا ناسبـ ، ولا ب التفكـ على أن التسويق المصر يشابه التسويق ا ؤسسات الصناعية والتجارية رغم أن الأهداف والفلسفة واحدة، إلا أن الانطلاقة وطرق العمل تلفة لاختلاف سلوك ا ستهلك وخصوصية ا نتج البنكي الذي يتطلب البحث ا ستمر عن طرق إيصاله إ العميل" [6].

أما ناجي معلا فقد أعتـ التسويق المصر " على أنه موعة من الأنشطة ا تخصصة وا تكاملة ال توجه من خلا ا موارد البنك وإمكانياته ضمن صياغات خلاقة، تستهدف قيق مستويات أعلى من الإشباع اجات ورغبات العملاء ا الية وا ستقبلية وال تشكل دائما فرصا تسويقية سا ة بالنسبة لكل من البنك ومستهلك ا دمة المصرفية" [7].

كما يعتـ سن ا ضـ ي التسويق على أنه ذلك النشاط الديناميكي ا ركي الذي ارسه كافة العامل البنك، أيا كان موقعهم و أيا كان العمل الذين يقومون به، حيث يشمل كافة ا هود ال تكفل تدفق ا دمات وا نتجات المصرفية ال يقدمها البنك إ العميل سواء إقراضا أو اقتراضا أو خدمات مصرفية متنوعة ويعمل على إشباع رغبات واحتياجات العميل ودوافعه ا ستمرة [8] ، بالنظر إ هذا التعريف نرى أن التسويق المصر عبارة عن نشاط يتصف بكونه :

- متعدد ا وانب ذات إستراتيجية متشابكة.
- متغلغل عميق ا ذور على اعتبار أنه ارس جهاز حساس وإستراتيجي.
- نشاط متراكم بأي شكل (تراكم ا عرفة وا ة).

يرى بعض الباحثـ أنه ـب أن لا يقتصر مفهوم التسويق المصر على ا وانب التقليدية للنشاط المصر ، بل ـب أن يتسع ليشمل القيام لق السوق أو الأسواق المصرفية عن طريق ابتكار أنواعا جديدة من ا دمات المصرفية ال تستجيب لاحتياجات ورغبات العملاء، وتوجيه أنشطة البنك ا قق هذه الاحتياجات والرغبات و نفس الوقت قيق الر ية.

أما Mc Iver, G.Naylor فقد حددا بأن البنوك تعتـ موجهة بالتسويق إذا قامت ا يلي [9] :

1- الاهتمام بدارسة ا اهات واحتياجات تلف العملاء ال يتعامل معها البنك.

2- ديد حاجات هؤلاء العملاء وتلبيتها ا كان والوقت ا ناسبـ وبالسعر ا ناسب.

3- البحث عن أفضل الطرق الفعالة من حيث التكاليف لتلبية هذه الرغبات حـ يتحقق ا الربح.

4- البحث عن ا شاركة والتفاعل مع الغـ .

5-التعرف على التزاماتا لتأخذ الاعتبار ا عايـ السياسية والقانونية للمجتمع ال تنتمي إليه.

من التعاريف السابقة كن تقد تعريف شامل للتسويق المصر على أنه فلسفة دد أهداف البنك يعـ خلق وتسليم ورضاء العميل من خلال الأنشطة ال يزاو ا البنك، وهو عملية مستمرة ومتجددة تعـ ابتكار ا دمات المصرفية وأداءها وتقد ها للعميل أحسن صورة بدف إرضائه و قيق أقصر ربح للبنك، كما يهتم بدراسة السوق المصر ا تمثل عملاء البنك ا الي وا رتقبـ وا ؤسسات المصرفية ا نافسة.

إذا تأملنا التعاريف السابقة يتبـ لنا أن التسويق المصر له عدة جوانب وأبعاد كن ذكرها فيما يلي:

1-أن التسويق المصر يتضمن موعة من الأنشطة ال تضمن وبالتعاون مع الوظائف الأخرى البنك استمرار تقد ا دمات المصرفية إ العميل الوقت وا كان ا ناسبـ وبا ودة ا طلوبة وبأقل تكلفة كنة.

2- أن التسويق المصر يعتـ من الأنشطة الرئيسية البنوك وذلك لأنه يوفر قاعدة ا علومات الأساسية ال ترتكز عليها الأنشطة الأخرى البنوك، وال على أساسها يتم رسم ا طط وا اذ القرارات، خاصة الآونة الأخـ ة أين يشهد العا تطورات تكنولوجية وثورة معلوماتية وانفتاح اقتصادي.

3- أنه يقوم على أساس إرضاء العميل وهو ذلك يتناول القضية الأساسية العمل المصر ، وهي تدعيم العلاقة

ا ستمرة ب العملاء والبنك، ا يدفع البنك دائما إ البحث والتعرف على احتياجات ورغبات العملاء.

4 - أن التسويق ا صر عملية إ ابية تشمل يع أوجه النشاط بالبنك، فالعمل التسويقي ا يد لا يتأتى من تلقاء نفسه بل يبتكر من خلال تفك مسبق، كما أن أداء ا دمة ا صرفية دون ا ستوى ا طلوب ومن خلال قنوات توزيع غ مناسبة يؤثر على رغبة العميل ا صول عليها من البنك.

5- إن النشاط التسويقي على مستوى البنوك يتصف با ركة وعدم الثبات نتيجة لتسارع ا تغ ات ا يطة بها، خاصة وأن التسويق يتعامل مع أكثر العناصر تغ ا وهو الإنسان ذلك العنصر دائم التغ

رغباته وأذواقه ودوافعه وسلوكه، ومن كان على البنوك البحث عن كيفية إرضاء وإشباع رغبات هذا الإنسان وهي مهمة تقع على عاتق إدارة التسويق بالبنك [10].

6- إن قبول بدأ إرضاء العميل معناه الاعتراف بقطاعات السوق ا ختلفة ال يتعامل معها البنك، فمن ا سلم به أن الاحتياجات ا الية للأفراد تلف عن احتياجات ا ؤسسات، كما تلف احتياجات ا ؤسسات ا لية عن احتياجات ا ؤسسات الأجنبية... و هكذا، وهذا الاختلاف لا كن اهله عند ارسة أوجه الأنشطة التسويقية ا ختلفة [11].

7- إن التسويق الناجح والفعال ب أن يسعى إ قيق ا زيد من الأرباح والعجز عن ذلك يع قصور موارد البنك وبالتا عدم مقدرته على مواجهة البنوك وا ؤسسات ا الية الأخرى ا نافسة وعدم مقدرته على التنويع خدماته، وا لاحظ أن البنك سعيه إ قيق الأرباح ب أن دم العميل بعناية، ذلك أن العميل هو مصدر الأرباح وبالتا فإنه يعت أساس عملية التسويق ا صر .

8- يعد التسويق ا صر أداة ليلية مهمة إدراك النشاط التسويقي، ومساعدة القائم على النشاط البنكى رسم الإستراتيجية الشامة للبنك، ومراقبة ومتابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية وا كم على مرونتها من جوانبها ا ختلفة .

ثانيا : م رات ا اجة إ تطبيق التسويق بالبنوك :

تستمد البنوك التجارية حاجتها تطبيق مفهوم التسويق إ موعة من الاعتبارات أ ها:

1- إن عرض ا دمات ا صرفية يعت عرضا مرنا، أي أنه كن زيادة كفاءة أداء ا دمات ا صرفية ا الية أو استحداث خدمات جديدة من خلال فروع البنك القائمة بناءا على رغبات العملاء.

2- أن سوق ا دمات ا صرفية كن وصفه بأنه سوق مشترين، وهو السوق الذي يتميز بزيادة العرض عن الطلب وسيطرة العميل على ا تغ ات ا تحكمة هذا السوق، ومن

توجد حرية نسبية لدى العميل ا فاضلة ب البنوك وب ا دمات ا صرفية ا عروضة، وبالتا أصبح من الضروري على البنك البحث عن اكثر ا دمات قبولا لدى العملاء و اولة إقناعهم بالتعامل فيها وهو ما يقوم به التسويق ا صر [12].

3- التغ ات ا ستمرة بيئة البنك، فالبيئة ال يتنافس ظلها البنك تتسم بدوام التغ ، وا قيقة فإن العميل ا صر تتغ حاجاته من فترة لأخرى، و نتيجة لذلك فإن حاجته للنقود والائتمان تتغ أيضا بالإضافة إ بروز احتياجات جديدة رور الوقت نتيجة التطورات التكنولوجية وغ ها، لذلك فإنه من غ ا تمل أن يكتب لأي تغ جوهري النجاح الكامل ما تقتنع إدارة البنك بفلسفة التسويق.

4- إن التسويق يساعد ترشيد قرارات الإدارة، إذ أنه يؤدي إ قيق معرفة أفضل بقطاعات السوق والتعرف على طبيعته وأبعاده واحتياجات ا تعامل فيه، وهو ما يساعد الإدارة على ا اذ قرارات رشيدة تتعلق بتنمية وتطوير سوق ا دمات ا صرفية.

5- إن البنوك ال تستخدم التسويق تكون أكثر استعدادا واجهة منافسة البنوك الأخرى أو ا ؤسسات ا الية ال تقوم بتقد خدمات مشابهة وال تعد أقل تقدما هذا ا ال، وذلك فيما يتعلق با دمات ا قدمة للعملاء.

6- إن قيام البنوك التجارية بتقد خدمات فنية متخصصة - خدمات استشارية -، حيث تاج هذه ا دمات إ علاقات مستمرة دة طويلة وإ توافر قدر كب من الثقة ا تبادلة ب البنك والعملاء، لذلك فإن ا هود التسويقية هي وحدها الكفيلة بتحقيق استمرار العميل التعامل مع البنك لأطول فترة والعمل ا ستمر على سن صورة البنك السوق ا صر [13].

7- إن ا دمات ا صرفية تنفرد ببعض ا صائص منها حساسيتها للمتغ ات البيئية، بالإضافة إ عدم ا لموسية وعدم القابلية للخزن وا و ية....، وتعكس هذه ا صائص أ ية ا اجة إ تب أسلوب مع للتقد والعرض وهو ما علها تاج إ جهود تسويقية متميزة.

ثالثا : ضرورات وجود إدارة تسويقية على مستوى البنوك.

أصبح من ا ؤكد على أن وجود إدارة البنك ت أسم الإدارة التسويقية ضرورة ملحة تقع ت مظلتها ا هام التالية :

1- القيام ببحوث السوق ا صر و ع ا علومات هذا ا ال.

2- تطوير وتنمية ا نتجات ا صرفية.

3- الاتصالات التسويقية ا تشمله من دعاية وإعلان.

4- وضع خطط مبيعات فروع البنك مع مراعاة البيئة ا صرفية للبنك.
5- التدريب ا ستمر لرجال البيع.
6- التنسيق مع الإدارات الأخرى بالبنك.
إن وجود إدارة تسويقية البنوك أصبحت ضرورة ملحة تعززها الأسباب التالية [14] :
1- تطور الصناعة ا صرفية.
2- زيادة الوعي ا صر لدى عملاء البنك.
3- انفتاح الأسواق العا ية و رير ا دمات ا صرفية.
4- الانتقال من مفهوم ا دمات إ مفهوم ا نتجات البنكية.
5- اشتداد ا نافسة القطاع ا صر .
6- تطور أنظمة العمل ا صر وشبكات الاتصال.
7- التحول إ مفهوم الإدارة بالعملاء.
8- خفض التكاليف وترشيد الإنفاق البنوك.

رابعا : مستلزمات تطبيق ا فهوم التسويقي البنوك.
يستلزم تطبيق ا فهوم التسويقي ال العمل ا صر توافر موعة من الاعتبارات أ ها :
1- ا وافقة التامة للإدارة العليا للبنك تطبيق التسويق.
2- الاعتراف بأنه فلسفة شاملة وليست دودة.
3- تضم وظائف التسويق الأساسية داخل جهاز التسويق.
4- أن تكون مسا ة التسويق هي مفتاح قرارات البنك.
5- إعداد فريق كفء يضمن القيام بأوجه النشاط التسويقي بالبنك.
6- ا صول على ا وقع وا كانة التنظيمية ا لائمة.

خامسا : العناصر ا ميزة للتسويق ا صر .
توصلت الدراسات ا ديثة ال التسويق ا صر إ تعزيزه بعناصر أخرى تدعمه وتزيد من قدرته على إضفاء صورة حسنة للبنك، وذلك من خلال مواكبة التطورات ا ديثة وخاصة ال ا علوماتية والاتصالات.
إن التسويق ا صر باعتبار أنه مستمد من ا دمات فإن مفهومه للمزيج التسويقي تعدى العناصر الأربعة الشائعة إ ثلاث عناصر إضافية [15] تشكل مزيج التسويق ا صر ا تمدد وا تمثلة :
1- **ا شاركون** : ويتضمن كافة الأفراد ا شارك تقد ا دمة ا صرفية وتسهيل انسيابا للعميل، و ا أن ا دمة ا صرفية تتميز ببعدها الشخصي فإنه يتم التركيز على دور العلاقات الإنسانية آلية إنتاج ا دمة ال ينجم عنها إرضاء العميل با دمات ا صرفية ا قدمة.

2- **الشواهد ا ادية** : ثل كافة ا وانب ا لموسة ا ؤثرة على البيئة ا صرفية ال قق ا التميز، أو هي البيئة ال تشكل التفاعل ب موظفو البنك والعميل.
3- **آليات ع ا دمة** : تشمل هذه الآليات كافة الأنشطة والعمليات ال تؤدى أثناء عرض وتقد ا دمة ا صرفية، أو هي الإجراءات وا يكانيزمات ا ؤدية إ تقد ا دمة ا صرفية ظروف ملائمة للعميل ا صر .

سادسا : التطورات ا ديدة للتسويق ا صر .
تبقى البنوك نأى عن التطورات ال عرفها العا ال الاتصال وا علوماتية، بل حاولت التأقلم مع ا ستجدات خاصة وأن العملاء أصبحوا يبحثون عن استجابة دقيقة وشخصية تطلباتم من منتجات وخدمات مصرفية - مفصلة حسبهم - ويبحثون عن ما يسمى بالألف ا كعب Triple A[16] أينما مكان Any where ؟ بأي طريقة Any how ؟ و أي وقت Any time ؟.
مقابل هذه التحولات وجب على التسويق ا صر أن يرقى ليصبح مبدعا ومتفاعلا، ذي ردة فعل سريعة وعليه أن سن استعمال توى ا علومة و يع وسائل الاتصال ليتقرب إ كل عميل ليصل إ أعماقه تدر يا ويتحول بذلك إ ما يسمى حاليا بـ " التسويق ا ميم Intimacy Marketing " و تصر بـ " e – Marketing " [17] .

إن هدف التسويق ا ميم هو استعمال الوسائل التكنولوجية ا تطورة لتحقيق ا وائمة ب أهداف البنك من جهة، والاستجابة للاحتياجات ا ميمية لكل عميل بصورة دائمة وفعالة ضمن الإستراتيجية الشاملة للبنك والذي يتحدد بأربعة متغ ات أساسية مكونة بالإضافة إ التسويق من ا علومة، التوزيع
(اللوجستية).
إن هدف التسويق ا ميم هو استعمال الوسائل التكنولوجية ا تطورة لتحقيق ا وائمة ب أهداف البنك من جهة، والاستجابة للاحتياجات ا ميمية لكل عميل بصورة دائمة وفعالة ضمن الإستراتيجية الشاملة للبنك والذي يتحدد بأربعة متغ ات أساسية مكونة بالإضافة إ التسويق من ا علومة، التوزيع (اللوجستية)، والتطور التكنولوجي يشكل كل واحد منها مصدر مستقل بذاته لتطوير أداء البنك واستقطاب عملاء جدد وتقد عرض جيد للخدمات ا صرفية.
1-ا علومة : بغض النظر عن الدور ا ام الذي تلعبه أداء تسويق مصر فعال، تشكل مصدر تطوير مهم ع إنتاج خدمات بنكية جديدة وع تنويع منافذ توزيع هذه ا دمات.

إن التمكن ا يد من ا علومة يسمح بالوصول إ أعماق العميل و اولة إرضاء توقعاته ا صوصية جدا.

2- ا وارد البشرية : تعد هذه ا تغ ة مفتاح اح البنك، فالاعتماد على الإطارات ا ؤهلة نح فرصة الامتياز للبنك جلب أك قدر من العملاء.

3- اللوجستية : تساعد تكنولوجيا على الوصول أقصر وقت كن وبأقل جهد إ العملاء، أي أن البنك يتقرب إ العميل عن طريق تسخ الوسائل التكنولوجية للمحافظة على مركزه السوقي.

هذه العوامل الثلاثة ال تشكل M.I.L [18] لا كنها الانفصال عن أهم عنصر موجه إ تكملة ا عادلة والتطور التكنولوجي.

لذلك أصبحت هذه ا تغ ات الأربعة تشكل مزيج التسويق ا صر ا ميم والشكل ا وا يب عملية الانتقال من ا زيج التسويقي الشائع إ مزيج التسويق ا صر ا ميم.

سابعا : إدارة النشاط التسويقي بالبنوك :

تعت إدارة النشاط التسويقي البنوك على عنصرين أساس ا، ا وقع التنظيمي ومداخل التطبيق ا ستخدمة وال سنتناو ا بالتفصيل فيما يلي[19] :

1- موقع التسويق ا يكل التنظيمي للبنوك : بالرغم من اتفاق ا صرفي على أ ية التسويق وضرورة تواجد هذه الوظيفة البنوك، إلا أن ا سئول يفاضلون ب أسلوب عند اختيار موقع التسويق ا يكل التنظيمي للبنك.

الأسلوب الأول : التسويق كوظيفة : تعتمد البنوك وفقا ذا الأسلوب على إنشاء وظيفة جديدة ا يكل التنظيمي للبنك ت مسمى إدارة التسويق، يوكل ل الاختصاصات ال ا علاقة بالتسويق من دراسة السوق والتحليل الكمي والنوعي لاحتياجات العملاء ورغباتم، ودراسة فتح وإنشاء فروع جديدة والترويج والإعلان والعلاقات العامة.

ويعت التنظيم الوظيفي من أكثر الطرق التنظيمية شائعة الاستخدام بالبنوك نظرا لبساطته، لأن اختيار هذا الأسلوب لا يتطلب تغي لكل الأوضاع التنظيمية ا وجودة بالبنك، كما أنه كن للبنوك إدخال التسويق مرحليا بتطوير أقسام دراسة السوق وشبكات التوزيع الدعاية والإعلان فيما بعد.

وتتلخص عيوب هذا الأسلوب صعوبة عملية التنفيذ ا قيقي من الناحية العملية بعض فروع البنوك ال تتميز بظروف وضعية خاصة.

الأسلوب الثا : التسويق كعملية : تتعامل بعض البنوك مع التسويق على أنه عملية، حيث تكون مهام التسويق موزعة على كافة أقسام إدارة البنك، بل وأحيانا تكون من ضمن ا هام الوظيفية للأفراد كافة ا ستويات، ونتيجة لذلك تعت تنمية دور وأساليب التسويق البنك من مسؤولية كافة غدارات البنك والعامل به.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه أكثر فاعلية لوضع طط قص الأجل ومناطق النشاط ا ختلفة، إلا أنه يعيبه خطورة ميل ا سئول عن التسويق إدارات البنك ا ختلفة لتقدير ذاتم لكونم طط ومنفذين الوقت نفسه.

كما ب إعادة النظر من وقت لأخر ا يكل التنظيمي للتسويق بالبنك لتوف خاصية ا رونة للتكيف مع الظروف والأوضاع ا تغ ة داخل وخارج البنك.

خلاصة القول أنه من الأفضل ا مع ب الأسلوب أسلوب واحد وذلك للاستفادة من مزايا كل أسلوب ا يتلاءم مع ظروف وإمكانيات البنك وطبيعة ا رحلة ال ر با السوق ا صر ، مع ضرورة مراعاة ما يتم صرفه من نفقات و مله من تكاليف وضوء الفوائد ا توقعة من ط وأسلوب التنظيم الذي يتم اختياره.

2- مداخل تطبيق التسويق ا صر :

يفرض تطبيق البنوك فهوم التسويق ا صر إعادة تنظيم وتوجيه موارد وإمكانيات البنك لتحقيق رغبات وحاجات العملاء، وبالرغم من اختلاف تطبيق مفاهيم التسويق بالبنوك إلا أنا تنحصر أربعة مداخل تفاضل البنوك فيما بينها وتتمثل هذه ا داخل :

2-1 ا دخل ا وجه با دمة ا صرفية :

تعتمد البنوك ال تستخدم هذا ا دخل على أنه لا يكفي لضمان واستمرارية وبقاء البنوك، معرفة ما يقدمه البنك من خدمات مصرفية لتلبية احتياجات ورغبات العملاء ا الي ، بل ب على البنوك الاستجابة قتضيات التغي الأسواق، و اولة إعادة صياغة مهام البنك ا يساعد على التكيف مع التطورات السوقية من حاجات متجددة للعملاء.

وتعمل الإدارة ا صرفية وفقا ذا ا دخل على التعرف على مدى التطور ا اجات والرغبات، و اولة إنتاج ما كن لتلبية تلك ا اجات.

وتعت قدرة البنك على قيق ا طابقة ب حاجات العملاء وب ما ينتجه من خدمات مصرفية دا إستراتيجيا لبقاء البنك واستمرار وجوده السوق ا صرفية.

وحـ كن لإدارة البنوك الاستجابة السريعة وا ناسبة للمتغ ات ا ستمرة السوق ا صر عدم الاعتماد على ما تقدمه من خدمات مصرفية تقليدية والعمل على تبـ ا سئول لـ امج فعالة لتطوير وابتكار ا دمات ا صرفية ا ديدة.

2-2 ا دخل ا وجه بالبيع :

تعتمد البنوك الـ تستخدم هذا ا دخل على أن العملاء لن يقبلوا على التعامل مع البنك وخدماته الـ ينتجها إلا من خلال هود بيعي وترو ي كبـ ين، وحـ تتحقق الفاعلية للجهود البيعية ب القيام بالعديد من الأنشطة التسويقية مثل وث التسويق، تطوير ا دمة، اختيار قنوات التوزيع ا لائمة، الترويج..ا .

إن ا دخل ا وجه بالبيع يرى أن ا همة الأساسية للبنك هي قيق أقصى حجم كن من ا بيعات، ا قد يؤدي أحيانا مواجهة البنك العديد من ا خاطر كما حدث العديد من البنوك عند توسعها تقد ا دمات ا صرفية بشكل كبـ للكث من العملاء بدون دراسات جادة أو ضمانات كافية، وكان تركيز البنوك على الإعلان ا كثف عن خدماتا للوصول إ أكـ عدد كن من العملاء وبأي طريقة تكبد البنوك سائر كبـ ة سببت ا متاعب كبـ ة.

3-2 ا دخل ا وجه بالإنتاج :

يعتـ هذا ا دخل من أقدم الفلسفات الـ حكمت تفكـ الإدارة نظرتا إ السوق، وتتم البنوك الـ تستخدم هذا ا دخل بتحسـ وتطوير أساليب وطرق تأدية ا دمات ا صرفية أكثر من ا دمات نفسها، أو بيعها، أو حـ رغبات واحتياجات العملاء. ويتطلب الأمر لتطبيق هذا ا دخل توظيف وتوجيه كافية إمكانيات وموارد البنك لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية.

ومن الطبيعي أن يتم إنتاج ا دمات ا صرفية ا ديدة أو تطوير ا دمات ا صرفية ا الية باستخدام البنك الأساليب ا تطورة لتحسـ أداء العمل ا صر ليصبح أكثر استجابة للعميل وأكثر ملائمة مع رغباته.

4-2 ا دخل ا وجه بالعميل.

تعتمد البنوك الـ تستخدم هذا ا دخل على أن العميل له مكانة يزة، رضاه عن ا دمات ا صرفية الـ تقدم له والطريقة الـ تؤدى با هي الغاية الـ تسعى البنوك ا ستخدمة ذا ا دخل لتأكيدها، بل أنا تكاد عن الشعار الذي ترفعه إدارتا " بنوك موجهة دمة العملاءً وذلك إشارة منها وقعها السوقي ا تميز.

وتقوم البنوك الـ تستخدم هذا الأسلوب بإجراء دراسات و وث تسويقية مستمرة للتعرف على ا اجات والرغبات ا اصة بالعملاء، اولة الاستجابة بشكل متواصل ذه ا اجات ا تطورة باستمرار والتكيف مع الظروف البيئية الـ تتحكم ذلك.

وقد أشارت نتائج بعض الدراسات أجريت هذا ا ال أن حاجات ورغبات العملاء تركزت حول أربع أشياء [20].

- ا اجة إ السرعة إ از ا دمات ا صرفية.
- ا اجة معاملة أفضل من جانب موظفي البنوك.
- ا اجة إ حلول مناسبة شاكلهم ا طروحة على موظفي البنوك.
- ا اجة إ القيام بأي نشاط يناسبهم.

خلاصة القول أن لكل مدخل من هذه ا داخل مزاياه وعيوبه، وأن اختيار البنك وتطبيقه من هذه ا داخل منفردا سيبعده عن دائرة التميز والقدرة على البقاء والاستمرار عصر العو ة وثورة ا علومات. فمن الأنسب للبنوك تبـ استخدام مدخل جديد متكامل يتضمن مبادئ ا داخل الأربعة السابقة الذكر والذي يطلق عليه ا دخل البنكي ا تكامل.

يعتمد هذا ا دخل على تبـ مسئو البنك لـ امج نشطة لتطوير وابتكار خدمات مصرفية جديدة أو تعديل ا دمات ا الية بصفة مستمرة بعد دراسة العملاء وسلوكا تم مع مراعاة إمكانية ومقدرة البنك على إنتاج وتقد هذه ا دمات والقدرة على قيق حجما من الأرباح يتماشى إمكانياته ا الية والبشرية.

ثامنا : أهداف التسويق ا صر .

يهدف التسويق ا صر إ ابتكار وأداء ا دمات وإيصا ا و العميل عن طريق منافذ مناسبة باستخدام وسائل الترويج ا تاحة، وهذا قصد إرضاء العملاء ا اليـ جذب عملاء جدد ا قق الر ية للبنوك، وبذلك يساهم التسويق ا صر قيق لة من الأهداف تتمثل [21]:

1- سـ عة البنك وذلك من خلال :
- سـ مستوى ا دمات ا صرفية.
- توسيع قاعدة ا دمات ا صرفية.
- تطوير أساليب الأداء.
- رفع الوعي ا صر خصوصا لدى موظفي البنك.

2- قيق الأهداف ا الية ا تمثلة :
- أهداف السيولة
- أهداف الر ية.
- أهداف الأمان.
- أهداف و ا وارد.

3- أهداف توظيف الأموال عن طريق :

- زيادة حجم القروض والسلفيات.
- زيادة الاستثمارات الوراق ا الية.
4- أهداف الابتكار والتجديد من خلال :
- ابتكار خدمات مصرفية جديدة تستجيب لرغبات العملاء.
- تطوير ا دمات ا صرفية ا وجودة وتغي أ اط تقد ها للعملاء.
5 – أهداف كفاءة وفعالية ا هاز الإداري وذلك ب :
- تدريب الإطارات القائمة على ا هاز التسويقي بالبنك وتنمية قدراتم التعامل مع العملاء.
- خلق روح الانسجام بينهم، وتشجيع روح ا بادرة أداء ا دمات الوقت وا كان ا ناسب .

ا ـا ة : من الواضح أن هناك تطورا واضحا أسلوب و ال نشاط البنوك خلال السنوات الأخ ة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العا ، حيث أخذت البنوك بدأ تعدد ا دمات ا تقدمها للعملاء بعد أن كانت خدماتا تقتصر على الوظائف التقليدية، ومن هنا ظهرت خدمات مصرفية حديثة ومتطورة وا ترتب عليها تطور هائل نظم وأساليب عرضها لتواجه البنوك التنوع الكب ا دمات والتزايد ا ستمر عدد العملاء، ونتيجة لكل ذلك توسعت ا صارف الاعتماد على الأجهزة وا اسبات الإلكترونية و الأساليب ا علوماتية ا تطورة بدف تقد أفضل للخدمات و جذب أك عدد من العملاء، وبالتا ا افظة على حصتها السوقية.

إن تسويق ا دمات ا صرفية هو التعب عن سياسة البنك لفترة مقبلة ال الإحاطة الواسعة بسوق العمليات ا صرفية وبالعوامل ا تؤثر فيه، ومتابعة ا يطرأ من تطورات على العمل ا صر .

لقد أصبح التحدي ا قيقي الذي يواجه البنوك هو اولة إ اد موعة من ا دمات ا تل نطاق واسع من العملاء باعتبارهم نقطة البدء العمل ا صر وقد ساعد على ذلك التطور التكنولوجي الذي حققته نظم ا علومات ا صرفية.

لقد أرتبط تطبيق ا فاهيم التسويقية بالسلع ا ادية وح عهد قريب يهتم أحد بتطبيق هذه ا فاهيم ال ا دمات بالرغم من أن عناصر ا زيج التسويقي كن تطبيقها بكفاءة دراسة وفحص أنشطة ا دمات. وقد بدأ الاهتمام بتسويق ا دمات بوجه عام وا دمات ا صرفية بوجه خاص الوقت الراهن ويعت العنصر البشري أهم العناصر اللازمة صنع وأداء هذه ا دمات.

ا صادر والإحالات ا عتمدة :

(1) P.Kotler , Marketing Management , Analysis ,Planning inplementaion and Control, Englewood Cliffs , New Jersy , Prentice - Hall Inc, 1994 ,p.10.
(2) D. Rander , Marketing in Banking, The institute of Bankers, London,1969, P.20.
(3) H. Tillman, Marketing in Banking, Addision Mesty Pub , California, 1966,p.17.
(4) O. Ross , Marketing in Commercial Banks, New Jersy , Prentice - Hall Inc, 1971 ,p.20.
(5) D.V. Weyer, Bank Marketing, Institute of Bankers, London, Oct. 1969, pp 20-21.
(6) S. Cousserrgues, Gestion de la Banque, Edition Dunod, Paris 1992,p.219.
(7) ناجي معلا، أصول التسويق ا صر ، دار الصفاء، عمان، 1994، ص 19.
(8) سن أ د ا ض ي ، التسويق ا صر ، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 1999، ص16.
(9) مد أ د عبد ال ، التسويق ا صر ، معهد الدراسات ا صرفية، القاهرة، 2000، ص 2.
(10) خليل حسن أبوراس، دراسة تسويق الائتمان ا صر ، منشورات معهد الدراسات ا صرفية، القاهرة 1987، ص6.
(11) سن أ د ا ض ي، التسويق ا صر ، مرجع سابق، ص22.
(12) عبد ا طلب عبد ا ميد، البنوك الشاملة عملياتا وإدارتا، الدار ا امعية، الإسكندرية 2000، ص198.
(13) ال الدين مرسي، تسويق ا دمات ا صرفية، منشورات معهد الدراسات ا صرفية، القاهرة 1990، ص4.
(14) أ د سلامة أ د، إدارة ا بيعات البنوك، الدار العربية للعلوم، القاهرة 2000، ص13.
(15) ال الدين مرسي، تسويق ا دمات ا صرفية، مرجع سابق، ص7.
(16) M. Badoc et autres, e- Marketing de la banque et de l'assurance, Edition d'Organisations, deuxième tirage, Paris 1999, p.80.
(17) Ibid,p.81.
(18) تش M.I.L : Marketing , Information , Logistique.

(19) **راجع ذلك** :
- ناجي معلا، أصول التسويق ا صر ، مرجع سابق، ص 24.
- هشام البساط، الا اهات ا ديثة التسويق ا صر ، مرجع سابق، ص19-22.
- فؤاد شاكر، تسويق ا دمات ا صرفية، معهد الدراسات ا صرفية، القاهرة، ص 28-30.

(20) ناجي معلا، أصول التسويق ا صر ، مرجع سابق، ص 42 -43.

(21) هشام البساط، الا اهات ا ديثة التسويق ا صر ، منشورات معهد الدراسات ا صرفية، القاهرة 1992، ص23.

سياسة التنمية الاقتصادية في الاسلام : الاطار العام و المقوّمات

مد فرحي - جامعة الأغواط

ملخص : لا تزال جل الدول الاسلامية تعا من التخلف الاقتصادي و الفقر رغم مرور ما يزيد عن نصف القرن من ررها من قيود الاستدمار، ويعود السبب ذلك ا كون السياسات لاقتصادية ا طبقة هذه الدول تتوافق مع طبيعة شعوبا و ثقافتها وعقيدتا، فراح ا سلمون يبحثون سياسات اقتصادية منبثقة اصلا من الشريعة الاسلامية وال تضع اطارا عاما لا ب ان تتجاوزه هذه السياسات الا وهو السياسة الشرعية و ا صا ا رسلة ،و تقوم على مبادئ وأسس ثابتة مستوحاة من الاسلام و هديه. ان اح هذه السياسات وبلوغها اهدافها مشروط بارتباطها بروح التشريع الاسلامي، واحترامها للاطار العام الذي ير ه لسلوكات الناس معاشهم ،و قيامها على اسس الدين الاسلامي ا نيف، كما ان احها كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاسلامية و لصها من قيود التبعية والاذلال، و عليه فالبحث قضية السياسة الاقتصادية الإسلام ضرورة ليها الواقع الاقتصادي ا زري الذي تعيشه هذه البلدان.

الكلمات ا فتاح : التنمية الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، السياسة الشرعية، ا صلحة ا رسلة، الاستصلاح، اصول الفقه الاسلامي، قواعد الترجيح.

هيد : لقي موضوع التخلف و التنمية اهتماما بالغا من قبل الدارس و الباحث و ذلك منذ ا مسينات من القرن ا اضي،و لكون معظم الدول الإسلامية – إن نقل كلها – معنية بذه القضية، فقد دأب ا سلمون – كغ هم – على دراسة هذه الظاهرة خاصة بعد تأكد فشل ا طط والسياسات التنموية البلدان العربية الإسلامية بعد أن وقعت حبائل ا مارسة الغربية.

لقد أدت هذه ا طط والسياسات إ بعض اذج التقدم الاقتصادي هنا و هناك، و لكن معظمها يكن راسخ ا ذور، وقد جرى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية و ا واد ا ام ال دم الاقتصاد الرأ ا الدول ا تقدمة، مع إبقاء مفاتيح التقدم ا قيقي يد هذه الدول، و ليس هذا فحسب بل أدت هذه ا طط والسياسات إ آثار وخيمة أ ها ا ديونية الكب ة ال ترهق كاهل الدول النامية، يث تعد تكفي حصيلة هذه ا طط والسياسات لسداد أقساط هذه ا ديونية و فوائدها.

لقد اتضح جليا أنه من أهم ا وانب ال مسها القصور معا ة قضية التنمية الاقتصادية من طرف ا سلم هو جانب السياسات والاجراءات ا تخذة من طرف الدول الاسلامية إبّان ررّ معظمها من قيد الاستدمار ا مسينات من القرن ا اضي، فنشطت اثرها حركة البحث سياسات تنموية ملائمة وموافقة لواقع شعوبا وثقافتها وتراثها.

أثناء سعيها هذا عاقت حركة هذه الدول مشكلتان رئيسيتان موضوع السياسات:

01-ما هو الإطار العام الذي كن أن تب فيه السياسة الاقتصادية الإسلامية ؟

02-ما هي مقومات هذه السياسة ؟ أي ما هي أهدافها؟ وما وسائلها ؟ وما هو ا رجع لترجيح وتفضيل سياسة اقتصادية عن أخرى ؟

تشكل الاجابة عن هذين السؤال ا ادة ا ام ذه الورقة ال قسمناها إ قسم رئيسي ، اول كل قسم أن يب عن الأسئلة ا طروحة بالترتيب ا ذكور.

1- الاطار العام للسياسة الاقتصادية الاسلام :

تاج ديد الإطار العام وضوع السياسة الاقتصادية الاسلام بصفة عامة، و لسياسات التنمية بصفة خاصة، إ لية مفهوم التنمية الاقتصادية الاسلام باعتبارها ا دف من كل السياسات الاقتصادية، وإ ذكر ما يز هذه السياسات عن مثيلاتا الاقتصاد الوضعي، ذلك أن السياسة الاقتصادية الإسلام متضمنة إطار أوسع اه رجال الشريعة بالسياسة الشرعية، فلا كن ا ديث عن السياسة الاقتصادية إلاّ إذا أحطنا بالإطار العام الذي ستشتغل فيه هذه السياسة ألا و هو السياسة الشرعية،ولكون كل سياسة ما هي إلاّ وسيلة لتحقيق مصا معينة للمجتمع، وعليه فنحتاج كذلك إ ديد مع ا صلحة ا رسلة أو الاستصلاح، ح إذا طبقت سياسة معينة لتحقيق مصلحة يقرها الشرع، حظيت بالقبول العام وا ساندة اللامشروطة من ا سلم ، تسمى هذه ا صلحة اصطلاح الفقهاء والأصولي با صلحة ا رسلة،و تاج الأخ إ التفريق ب مصطلحي السياسة الاقتصادية والنظام الاقتصادي، باعتبار النظام يضع ويضبط

الأهداف العامة، والسياسة ما هي إلاّ لة الوسائل والأدوات القائدة إ قيق أهداف النظام، م زين مرونة السياسة الاقتصادية الإسلام ومعياريتها و تأثرها بالقيم الأخلاقية للمجتمع.

1-1 مفهوم التنمية الاقتصادية الاسلام : نقع على تعريف موحد للتنمية الاقتصادية الاسلام، وذلك لكثرة التعاريف وتنوعها وتباين عباراتا ومدلولاتا، فاجتهدنا إ اد تعريف جامع يعد ثابة خلاصة تعاريف ملة مفكرين مسلم [1] أضفنا عليه تصورنا الشخصي للقضية فجاء التعريف كالتا : " **التنمية عملية تغي شاملة و هادفة، ركها و تديرها آليات منضبطة تنسق ب خطواتا و ترسم مراحلها و تنظم مؤسساتا و توجه س ها. تنبثق هذه العملية من وعي التمع بضرورتا، و تب قضيتها، وتفاعله مع متطلباتا، ترمي ملها إ روج بذا التمع من دوائر التخلف و الفقر إ الرفاه المادي والتوازن الاجتماعي، و الاستقرار النفسي، دون استحقافات ددة، وتواريخ معينة ارها، فهي عملية طويلة المدى، حضارية الأبعاد، المطلوب فيها العمل على إ احها بعز ة وإرادة تتجاوزان الباشر للثمار، وهذا لن يتأتى إلاّ بفهم عميق قاصدها ومغازيها ومتطلباتا المادية والمعنوية، فهي ضرورية لبقاء الأمم واستقلا م ورقيهم سلم الحضارة، تدرك هذه الضرورة إما بالمصلحة المادية أو المنطق المادي، أو بقاعدة عقائدية موجودة مسبقاً ".**

هذا تعريف أوّ للتنمية تاج إ تفكيك فقراته و ليل عباراته للوقوف على مفهوم التنمية و ماهيتها. إن المتأمل و المدقق ذا التعريف تتضح له لة أمور نوجزها فيما يلي :

أولاً : كونا عملية تغي شاملة و هادفة ؛

ثانياً : تقتضي التدخل الإرادي، و تدخل الدولة المرن لإدارتا

ثالثا : ب أن تنبثق من وعي التمع بضرورتا، هذا الوعي ثلاثي الأبعاد إذ ب أن يطول وعي التمع بالمرحلة الحرجة والوضعية المزرية ال تعيشها الأمة الإسلامية، و وعي التمع بالحكم الشرعي و الظر للمشاركة أو عدمها عملية التنمية، ووعي التمع بالنتائج المتوقعة و الآثار المترتبة عن إ از هذه العملية ؛

رابعا : طويلة المدى قد تدرك ارها (النمو المستقر، الرفاه المادي و المعنوي، و الاستقلال بكافة أشكاله) حياة التمع المتب لقضيتها أو أجيال بعده ؛

خامساً : تاج إ توفر شروط تقنية، و بالتا فهي تاج إ إطارات مدرّبة و متخصصة و فّزة للقيام بإجراءاتا و التنظ لقضاياها و ضبط سياساتا.

2-1 السياسة الاقتصادية والتنمية : كن تعريف السياسة الاقتصادية - أي نظام – بأنا : " السعي بوسائل اقتصادية مباحة لتحقيق واقع هو أقرب إ أهداف التمع " [2].

و ا أننا بصدد دراسة سياسات التنمية الاقتصادية فسنقصر الدراسة على السياسة الحكومية، مع التسليم بوجود سياسات أخرى كن أن يتخذها الأفراد أو المشروعات، أو اعات الضغط المختلفة التمع، و هو ما يوافق تعريف التنمية الاقتصادية الاسلام المذكور و يؤكد الصيغة المطلقة ال جاء با.

و كن أن نعرف السياسة الاقتصادية بأنا : "الإجراءات العملية ال تتخذها الدولة بغية التأث الحياة الاقتصادية " [3].

و يقول الاقتصادي الهولندي **J –TINBERGEN : "** إن السعي المستمر لتحقيق النظام الأمثل و إدارته هو ما نسميه ' السياسة الاقتصادية ' " [4].

فهذا التعريف يوافق كذلك إ حد كب التعريف والمفهوم الذي أوردناه للتنمية المنظور الإسلامي، فقد ورد فيه لفظة :" السعي المستمر " و التنمية عملية مستمرة لا انقطاع فيها و لا سكون بعد قيق نتائجها. و جاء فيه : " لتحقيق النظام الأمثل " فالتنمية ترمي إ أفضل السبل وأيسرها لعيش الإنسان، و لو كان ذلك غ مقتصر على الجانب المادي، فعبارة " النظام الأمثل " على إطلاقها معبة اما عن المقصود، وجاء فيه " و إدارته " وهو ما أشرنا إليه صطلح " إدارة التنمية ".

و من التعاريف السابقة كن لنا أن لص إ تعريف موحد مفاده : " **سياسة التنمية الاقتصادية هي السعي المستمر والدائب باستعمال وسائل و اذ تداب و إجراءات من طرف الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية و حسن إدارتا والعمل على إدامتها ".**

هذا السعي المستمر وهذا الاستعمال للوسائل والإجراءات الإطار الإسلامي يقع ضمن ما يسميه كث من العلماء والفقهاء " السياسة الشرعية "، و يسميه بعضهم (المالكية والحنابلة)" استصلاحا" أو "مصا مرسلة".

من مزايا التشريع الإسلامي أنه مع ب المرونة والثبات، فالثبات الأصول و الأهداف، و المرونة الفروع والوسائل.

تدخل السياسات الاقتصادية دائرة الفروع و الوسائل المؤدية إ أهداف أساسية تصبو الأمة إ قيقها وهي تنا التنمية الاقتصادية.

فالسياسات الاقتصادية بالتعب الأصو اجتهاد استنباط الأحكام ا لا نص فيه عن طريق القياس الصحيح أو اعتبار ا صا ا رسلة أو غ ها من الأدلة، فهناك منطقة رمة لا يدخلها الاجتهاد، وهي منطقة القطعيات من الأحكام فلا ال مثلا لإرساء سياسات مالية و اقتصادية تبيح الربا أو ح نسبة ضئيلة من الفائدة على رأس ا ال بغرض توف الأموال لتمويل التنمية الاقتصادية.

وهناك منطقة مفتوحة للاجتهاد البشري، وهي منطقة الظنيات من الأحكام و هي ا ساحة ال تعمل إطارها السياسات الاقتصادية الإسلام.

ى كث من الفقهاء و الأصولي ، إ تصنيف السياسات والإجراءات ا تخذة هذه ا نطقة باب السياسة الشرعية.

1-3 السياسة الشرعية : تعرف السياسة الشرعية بأنا : " سياسة الأمة بأحكام الشرع، يث تستطيع الدولة ا سلمة قيق كل مصلحة خالصة أو راجحة، ودرء كل مفسدة خالصة أو غالبة، و هي ظل الشريعة السمحة لا رج عنها ولا تاج إ غ ها "[5].

و عرفها العلامة ابن خلدون بأنا : " ل الكافة على مقتضى النظر الشرعي مصا الدنيا و الآخرة " [6]. ويرى ابن عقيل : " أن السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إ الصلاح و أبعد عن الفساد، و إن يضعه الرسول، و لا نزل به وحي" [7].

و قال الإمام الشافعي : "لا سياسة الا ما وافق الشرع"8.

و على هذا فالسياسة ما وافق الشرع لا ما نطق به الشرع، فالأحكام ال تهد فيها و السياسات ال نرسيها لا حاجة لنا لإثبات شرعيتها نصاً، و إ ا وجب أن يكون فحواها موافق للشرع قق صا العباد. " فجوهر التدب السياسي هو ا وائمة ب مقررات الوحي و مقاصده و ب الواقع ا تغ " [9].

فغاية السياسة الشرعية على هذا الأساس قيق مصا العباد و درء ا فاسد عنهم، لذا دأب ا سلمون على تقييد هذه ا صا بالإطار الشرعي الذي يضمن عدم التلاعب اعتبارها أو إلغائها، فما هي ا صا ا عت ة شرعا و ال لا نص فيها يفيد اعتبارها أو إلغائها ؟

1-4 ا صا ا رسلة أو الاستصلاح : ا صلحة اللغة هي ا نفعة، فكل ما كان فيه نفع سواء با لب أو التحصيل أو بالدفع و الإتقاء فهو جدير بأن يسمى مصلحة [10]، و ا صلحة ا رسلة اللغة هي ا صلحة ا طلقة، وا صلحة ا رسلة اصطلاح الأصولي هي :" ا صلحة ال يشرع الشارع حكما لتحقيقها و يدل دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها، و يت مطلقة لأنا تقيد بدليل اعتبار أو دليل إلغاء " [11].

و يعرفها الأستاذ الزحيلي بأنا : " الأوصاف ال تلائم تصرفات الشارع و مقاصده و لكن يشهد ا دليل مع من الشرع بالاعتبار أو الإلغاء، و صل من ربط ا كم با جلب مصلحة أو دفع مفسدة عن الناس، فإذا وجد للواقعة نظ الشرع من كتاب أو سنة أو إ اع أ ا تهد إ القياس، أما إذا يوجد للوصف ا ناسب الذي يصلح بناء ا كم عليه نظ منصوص عليه، عمل ا تهد با صا ا رسلة أو الاستصلاح " [12].

و يقول الإمام الغزا : " ا صلحة هي عبارة الأصل عن جلب منفعة و دفع مضرة، و لسنا نع به ذلك فإن جلب ا نفعة ودفع ا ضرة مقاصد ا لق، و صلاح ا لق صيل مقاصدهم، لكنا نع با صلحة، ا افظة على مقصود الشرع، و مقصود الشرع من ا لق سة : و هو أن فظ عليهم دينهم، و نفسهم، و عقلهم، و نسلهم، و ما م، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول ا مسة فهو مصلحة، و كل ما يفوق هذه الأصول فهو مفسدة و دفعها مصلحة " [13].

ويقول الإمام ابن القيم : " من ا سلم من فرطوا رعاية ا صلحة ا رسلة فجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم صا العباد تاجة إ غ ها، و سدوا على أنفسهم طرقا صحيحة من طرق ا ق و العدل، و منهم من أفرطوا فسوّغوا ما ينا الشرع و أحدثوا شرّاً طويلا و فساداً عريضاً " [14].

يّتضح من هذه الاقوال و التعريفات أن السياسة الاقتصادية الإسلام ضرورة تقتضيها مصا العباد ا تزايدة و ا تنوعة، وتقتضيها ا ركية الاقتصادية العالية الوت ة ال يعرفها الاقتصاد العا ي حاليا، فلا يعقل أنه ظل الظروف الراهنة لا د ا سلمون ثرائهم و دينهم ما يسدّ حاجتهم لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي.

ولا ينبغي كذلك أن يبالغ ا سلمون استعمال كل السياسات بغض النظر عن شرعيتها بدليل ا صلحة، فلو كانت السياسة غ موافقة للشرع ألغيت سواء حققت مصلحة ظاهرة أم باطنة عاجلة أم آجلة.

1-5 الفرق ب الساسة الاقتصادية والنظام الاقتصادي : هناك خاصيتان أساسيتان للسياسة الاقتصادية الإسلام يزها عن النظام الاقتصادي أردنا الإشارة إليهما آخر هذا القسم ا :

ا رونة : أي أنّ هذه السياسات قابلة للزيادة والنقصان، والتنفيذ و الترك، فما يز السياسة الاقتصادية عن النظام

الاقتصادي، هو أنّ هذا الأخ يتصف بالثبات شقيه الأساسي وبا رونة الشق الثالث، فالشق الأول من النظام هو الفلسفة أو ا ذهبية أو الإيديولوجية فهذا أمر ثابت مستوحى من تصوّر و عقيدة ا تمع ا لا تقبل التغي والتبديل ا تمع الإسلامي، والشق الثا و هو الأهداف العامة ا سطرها ا تمع لنفسه ا ال الاقتصادي، و هي كذلك ثابتة لا تغي فيها، أما الشق الثالث فهو آليات ووسائل قيق هذه الأهداف، و هو ا زء ا تغ من النظام ا عل النظام مرنا برمته. فالسياسات الاقتصادية تقع الشق الثالث من النظام قابلة للتغي والتجديد كلما اقتضت الضرورة ذلك، عكس الشق الأول .

ا عيارية و اتصا ا بالقيم الأخلاقية : فالسياسات الاقتصادية لا كن مطلقا أن تب على ا انب الوصفي وحده من علم الاقتصاد، بل لابد أن تعتمد أيضا على قيم و أحكام تستمد من مصدر ما خارج نطاق هذا العلم، فلا كن الوصول إ معاي موضوعية ضة تكون ثابة ا رجع لتفضيل سياسة اقتصادية عن أخرى، بل لابد من تب قيم سابقة تتم على أساسها ا فاضلة والترجيح ب منافع السياسات ا ختلفة ومضارها [15].

وهذا لا يع كذلك أن تستغ السياسة الاقتصادية عن ا عاي ا وضوعية و أن لاتتدي بالسنن و ا قائق ا تسود الواقع الاقتصادي،فهي تستع على هذا الأساس با عاي الذاتية الأخلاقية و ا عاي ا وضوعية،و هذا ما يزها عن السياسات النظم الغربية.

2- مقومات السياسة الاقتصادية الاسلام :

تقوم السياسة الاقتصادية الاسلام على ثلاثة عناصر أساسية :

الأهداف الرئيسية و ا تعد جزءاً من النظام الاقتصادي، و **الوسائل** ا كن أن توصلنا إ هذه الأهداف، فقد يكون ا دف الواحد كن بلوغه بعدة وسائل أو بوسيلة واحدة، و كن كذلك أن قق لة أهداف بوسيلة واحدة، والعنصر الثالث هو عناصر الترجيح، فالسياسة الواحدة قد قق ا دف الذي وضعت من أجله، ولكن بعض الأحيان يكون ا آثار جانبية ول دون قيقنا أهدافا أخرى. ولابد حينذاك أن نوازن ونرجح ب الآثار ا ختلفة قبل أن نقبل أو نستبعد سياسة معينة. تسمى هذه ا وازنة عند علماء الإسلام - وخاصة الأصولي منهم- بقواعد الترجيح.

قسمنا هذا القسم إ ثلاث فقرات تبحث كل فقرة ركنا من هذه الأركان الرئيسية.

2-1 أهداف السياسة الاقتصادية الاسلام :

إن الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية الإسلام، هي منطقيا أهداف الإسلام نفسها ا ياة الاقتصادية، و نظر ركية هذه الأخ ة و تأثرها با يط الاقتصادي العا ي، وتشعب مناحيها وكثرة مسائلها وفروعها، فإنه " لا ريب أن استنتاج عدد دود من الأهداف الاقتصادية الك ى من مئات النصوص والأحكام والقواعد الشرعية هو عمل ينطوي على قدر كب من الترجيح و الانتقاء، و ذلك ال لتعدد الآراء، و لعله شبيه بعملية استنتاج القواعد الفقهية الكلية من النصوص والأحكام الفرعية، لكن الذي يع على هذه ا همة الصعبة هو أننا لا نبدأ من فراغ، بل نعتمد على جهود من سبق من العلماء و الباحث " [16].

خلصت هذه ا هود إ أن الأهداف الأساسية الك ى للنظام الاقتصادي– وا تسعى السياسات الاقتصادية إ قيقها – هي أربعة أهداف، و كن أن تشتق منها أهداف أخرى كما سيأ بيانه :

الأول : قيق الرفاه ا ادي الاقتصادي، و توف حاجيات الناس ا عاشية الضرورية، و هو أهم هدف؛

الثا : قيق التوازن الاقتصادي سواء السلوك أو ا لكيات أو السياسات؛

الثالث : قيق العدالة توزيع الدخول ؛

الرابع : قيق حرية الفرد حدود الرفاهية الاجتماعية.

و فيما يلي تعليق موجز عن الأهداف الأربعة :

فأما عن توف الرخاء و الوصول إ مستوى عال من الرفاهية الاقتصادية فلابد أن يكون مشمولا الأهداف الاقتصادية للمجتمع ا سلم، و لابد أن تع السياسات الاقتصادية بتحقيقه، ا فيه من دلالة على وجوب ا ثابرة على بذل ا هد للانتفاع ا سخّر ا من نعم دمة الإنسان و س معاشه قيقاً للغاية ا خلق من أجلها.و ذا أمر ا عباده بالسيطرة على ا وارد الطبيعية، و التمكن من استغلا ا، والاستمتاع با على الوجه ا شروع، وقد قرن الإسلام السعي توف ا تطلبات ا ادية بالعمل الصا كث من نصوصه، و ا قابل نى عن ا سألة، و أمر بأن ينهض كل فرد لرفع مستواه ا ادي بالعمل و الإنتاج.

وأما عن قيق التوازن الاقتصادي فتع السياسات الاقتصادية بذا ا دف من عدة أوجه، فا طلوب قيق التوازن سلوك ا ستهلك فلا إفراط و لا تفريط الاستهلاك، و لا إسراف و لا تقت الإنفاق، و الشواهد على ذلك كث ة، وا طلوب قيق التوازن ب ا رية الاقتصادية و التدخل ا كومي، فلا إطلاق للحريات ا ال الاقتصادي بالشكل الذي يسود الأنظمة الرأ الية ا يولد الاحتكار و سوء توزيع الدخل، ولا

السماح بالتدخل ا كومي ا فرط بالشكل الذي يسود الأنظمة الاشتراكية ا يقتل ا افز الفردي و روح ا بادرة. وا طلوب قيق التوازن ب ا طالب ا ادية و ا طالب الروحية.

و أما عن قيق العدالة توزيع الدخول، فلا يتصور أن السياسات الاقتصادية الإسلام ترمي إ تساوي ا ميع الدخول، فالإسلام يقر التفاوت ب الناس الأرزاق والدخول، فبعد ضمان حد الكفاية و ا ستوى اللائق من ا عيشة بفريضة الزكاة وباقي إيرادات الدولة ا سلمة، فإن عدالة التوزيع ا تمع الإسلامي يز التفاوت الكسب، فيثاب كل امرئ ا يتناظر وقيمة خدماته ا قدمة تمعه.

و أما عن قيق حرية الفرد حدود الرفاهية الاجتماعية، فالإسلام دعا إ ا رية و إ التحرر من يع أشكال القيود ا تكبل العقل و ا وارح ارسة النشاط الاقتصادي، فا طلوب إذن قيق السياسات الاقتصادية للحرية الاقتصادية ضمن حدود آداب الإسلام، والعمل على أن لا تتعارض هذه ا رية مع ا صا العامة للمجتمع.

و هناك العديد من الأهداف ا شتقة دم هذه الأهداف الأصلية نذكر منها على سبيل ا ثال لا ا صر :

-زيادة معدل و الناتج الوط ؛
- قيق العمالة الكاملة و القضاء على البطالة؛
- قيق التوازن ميزان ا دفوعات ؛
-إحلال الإنتاج ا لي مكان الواردات؛
-العمل على استقرار الأسعار؛
-العمل على زيادة الإنتاج ؛
-العمل على تشجيع ا نافسة ؛
- فيف التلوث و ا افظة على البيئة؛
- س التوزيع ا غرا للنشاط الاقتصادي ب ا ناطق ا ختلفة للبلد؛
- س التركيب ا يكلي للصادرات بتخفيف الاعتماد على تصدير سلعة واحدة أو على تصدير ا واد ا ام.

فهذا وذج عن أهداف أصلية و أخرى مشتقة تتفاوت أ يتها بتفاوت البلدان درجة النمو و الاستقرار السياسي والنضج الاجتماعي.

2-2 وسائل السياسة الاقتصادية الاسلام : إن النظام الاقتصادي الإسلامي مل رصيده لة من الطرق والأساليب ا تضمن قيق أهدافه، قد تتفق معظم صورها مع أساليب و طرق عمل الأنظمة الأخرى، وخاصة ما يتعلق با وانب التقنية والتكنولوجية و الكمية، إذ لا يتصور أن النظام الاقتصادي الإسلامي حبيس الطرق والأساليب والوسائل التقليدية والتار ية، يستلهم طرق عمله كلها من بطون الكتب التراثية، ومن ارب ا سلم التار ية ا ال الاقتصادي، فهذا تصور من لا يدرك الطبيعة التكيفية وا ركية للإسلام ا تقتضي مواكبة العصر، واستعمال أحدث ما جدّ فيه من أساليب تقنية و تكنولوجية للوصول با تمع إ حالة الرفاه ا ادي، و من ّ إ التوازن الشامل كل مناحي ا ياة.

و من ّ وجدنا عا من ا ثقف من أبناء هذه الأمة ن ليس م إدراك و إ ام بطبيعة الإسلام ينكرون إمكانية قيام نظام اقتصادي إسلامي و استعمال وسائل لسياسات اقتصادية إسلامية، بدعوى أن الطرق ا ينتهجها هذا النظام بالية و لا تواكب عصرنا، و أكثر كلامهم عن النظم ا الية ا عرفت صدر التاريخ الإسلامي.

إنّ هذه الطرق و الأساليب - مع ما ا من قيمة تار ية - لا تشكل هيكل النظام الاقتصادي الإسلامي ولا ور سياساته الاقتصادية، فأغلبها اجتهادات ظنية اعمل فيها الأولون عقو م وفق متطلبات عصرهم، أما وأنّ الأحوال قد تغ ت والظروف اختلفت و ا اجات تنّوعت فهذا ما لا تاج إ تذك ، و كأنّ ا سلم هم وحدهم الذين لا ري عليهم الزمن، على فكرهم وأساليبهم و طرق كسبهم ومعاشهم.

فلأنّ موازين القوى انقلبت، و أصبح الغرب هو الذي يتحكم الوسائل التقنية والتكنولوجية الكفيلة سن س النظام الاقتصادي، فهذا ما له أسبابه وجذوره التار ية، وأما أن يتقوقع ا سلمون على أنفسهم و لا يستفيدون من خ ات غ هم ا ال الاقتصادي فهذا ما يقل به شرع ولا منطق.

و لقد سبقت الإشارة بأننا بصدد السياسات الاقتصادية ا نتهجة من طرف الدولة و على هذا الأساس فسنقتصر هذا ا طلب على ذكر بعض وسائل سياسات اقتصادية حكومية كفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و منه أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.

أهم هذه الوسائل [17]:

- سياسات التشغيل الامثل للموارد الاقتصادية : والقاضية بتوف كافة ا ستلزمات لتشجيع الإنتاج وتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة، وهذا ما يستدعي توف ا ناخ الأم والإطار القانو والتشريعي و ا بائي لتشجيع القطاع ا اص و مده وافز جديدة ليلعب دوره البناء تطوير ا تمع، وهذا يقتضي بالطبع توف ما يسمى برأس ا ال الاجتماعي التح ، كشق الطرق و بناء ا وانئ و توف الطاقة و ا دمات الأخرى الأساسية، وال من شأنها أن تشجع ا ؤسسات

ا اصة على الدخول الات إنتاجية جديدة، و يدخل ضمن هذا ا عاونة على إ اد ا ؤسسات الاقتصادية ال تنسجم مع ا ضام الإسلامية كالبنوك الإسلامية، ومؤسسات الاستثمار الإسلامي، وشركات التأم الإسلامية، وغ ها؛

- **سياسات الإنفاق** : القاضية بربط الإنفاق العام قدار ا صلحة العامة ا تحققة، فقد أوجب الإسلام على الدولة أن تدقق أوجه صرف الأموال العامة، يث قق الإنفاق أقصى نفع اجتماعي كن؛

- **سياسات ارية** : القاضية بضبط الإعلان التجاري ووضع مقاييس و مواصفات للسلع وا دمات والتدخل لتنظيم التجارة ا ارجية؛

-**سياسات الأسعار** : القاضية بتسع بعض ا نتجات الأساسية ومنع التعامل بسعر تلف ب ا نتج ؛

-**سياسات ا نافسة** : القاضية حاربة الاحتكار وتشجيع ا نافسة ب ا نتج ؛

- **سياسات الأجور** : و القاضية بالتدخل سوق العمل لضبط سياسة الأجور و وضع تشريعات عمالية عادلة؛

- **سياسات التوزيع و إعادة التوزيع** : والقاضية بتحقيق توزيع عادل للدخل والثروة ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص عن طريق سياسات التوزيع و إعادة التوزيع ؛

- **سياسات الضمان الاجتماعي ؛**

- **سياسات طيط التنمية الاقتصادية ؛**

- **سياسات التعاون و التكامل الاقتصادي ب الدول الإسلامية ؛**

- **سياسات نقدية و مالية :** أهم ددا تا إلغاء معدل الفائدة و الربا و إحلال معدل الربح كآلية أساسية للنشاط الاقتصادي؛

- **سياسات الاستثمار** : القاضية بزيادة نسبة الاستثمار إ الناتج الوط كوسيلة رئيسية لزيادة معدل النمو، و القاضية بفرض القيود على ويل الأموال و استثمارها خارج الدولة، أو على عمل الأجانب و قيامهم بالاستثمار الدولة.

فهذا وذج عن وسائل أساسية و أخرى ثانوية مستعملة حسب الظرف الاقتصادي للبلد و حسب الإمكانيات ا تاحة لتطبيق سياسة أو أخرى، و تبقى مسألة الترجيح ب السياسات هي الفاصل ب السياسات الاقتصادية الإسلام و نظ تا الدول الغربية، أي ا رجع و الأصل ا عول عليه تفضيل سياسة عن أخرى - إذا كان هناك ال لاختيار بدائل ب سياسات عديدة متاحة- ففي الإسلام هناك لة من قواعد الترجيح مستنبطة من أصول الفقه الإسلامي لابد من مراعاتها لدى ا فاضلة.

2-3 قواعد الترجيح والسياسة الشرعية : تلك كل الأنظمة الاقتصادية قواعد ومراجع لترجيح وتفضيل سياسة اقتصادية عن أخرى، فا رجع النظم الوضعية يكون غالبا هيئات سياسية وبر انية تتخذ قرارات الترجيح وفقا لطبيعة هذه النظم، فالأغلبية ال انية السياسات ا امة والعامة النظم الد قراطية، وا رجعية ا لسدة شخص ا اكم النظم الديكتاتورية.

أما النظام الاقتصادي الإسلامي، فهناك مرجعية أساسية تتقدم رأي الأغلبية أو رأي ا اكم، وهي الشريعة الإسلامية، ال ضبطت لة معاي وقواعد للترجيح يرجع إليها لدى الشروع اختيار البدائل.

سوف نكتفي بشرح القاعدة الأو وتدعيمها ثال، و نسرد باقي القواعد سردا، لأن ا قام لا يناسب التفصيل، ولأن هذه القواعد مفصلة كتب الأصول و ا تطبيقات عديدة ا الات الاقتصادية.

القاعدة الأو : ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب :

"فالأمر التشريعي بشيء يعت أمرا ا يستلزمه ذلك الشيء ولا يتم إلاّ به، فإ اب الواجبات الشرعية ال تاج إ قوة البدن، كالعبادات و ا هاد، هو إ اب للأكل و الشرب الكافي فظ القدرة على أداء هذه الواجبات " [18].

على أساس هذا التعريف الأصو للقاعدة، فكث من الواجبات الكفائية الشرعية ال الاقتصاد تستنتج من هذه القاعدة، فمثلا إذا كان البلد حاجة ماسة إ ا ياكل القاعدية كالطرقات أو هيئات ا دمة العمومية كا ستشفيات، و تكف موارد الدولة و إيراداتا العادية من زكاة و عشور وخراج و غ ها... فوجب على الدولة أن تبحث موارد أخرى كفرض الضرائب و زيادة رسوم الاستهلاك، فالواجب الأول [إقامة مستشفى و ارساء ا ياكل القاعدية] لن يتحقق إلاّ إذا وفّرت الدولة إيرادات أخرى، وهنا يصبح فرض الضرائب و الرسوم واجباً.

القاعدة الثانية : يتحمل الضرر ا اص لدفع الضرر العام ؛

القاعدة الثالثة : الضرر الأشدّ يُزال بالضرر الأخف ؛

القاعدة الرابعة : الضرورات تبيح ا ظورات ؛

القاعدة ا امسة : الاضطرار لا يبطل حق الغ ؛

القاعدة السادسة : الضرورة تقدر بقدرها ؛

القاعدة السابعة : لا ضرر و لا ضرار ؛

القاعدة الثامنة : ا شتقة لب التيس ؛

القاعدة التاسعة : ا اجة ت ل م لة الضرورة عامة كانت أو خاصة ؛

القاعدة العاشرة : ا راج بالضمان ؛

القاعدة ا ادية عشر : يغتفر البقاء ما لا يغتفر الابتداء ؛
القاعدة الثانية عشر : كل أمر جهتا نفع وضرر، و لع ة شرعا للغالب ؛
القاعدة الثالثة عشر : يراعى ريج حكم يع مآلاته ؛
القاعدة الرابعة عشر : لكل مطلوب شرعي مستويات دنيا وعليا ؛
القاعدة ا امسة عشر : الوسطية أساس الشريعة ؛
القاعدة السادسة عشر : اليق لا يزول بالشك.

فهذه القواعد يعاً ا تطبيقات واسعة ال ا صا ا رسلة و السياسة الشرعية، خاصة ال الاقتصاد الذي تدخل نشاطاته ال ا عاملات الفقه الإسلامي و ال تتسم بكثرة التغ و التنوع اللامتناهي، وقد فصل فيها الفقهاء والأصوليون واجتهد فيها علماء الإسلام بشكل عام، و صص الاجتهاد أكثر ا سائل الاقتصادية خصوصا الآونة الأخ ة.

خلاصة: إننا اليوم بعد مرور حوا 50 سنة من التجارب الاقتصادية ومن السياسات التنموية ا بنية على اختيارات غربية، لازلنا نراوح مكاننا، بل ازدادت وضعية اقتصادياتنا سوءاً، وعليه وجب إدراك الدول النامية أنه لا كن است اد سياسات تنموية لا تتماشى مع واقع شعوبا و آما ا، وخاصة منها البلدان الإسلامية، إذ أن هذه السياسات جلبت أصلاً من بلدان غ إسلامية، واقعها الفكري و الثقا و السياسي والاجتماعي تلف ا وهر - لا الفروع فقط – مع واقع الدول الإسلامية.

إن البحث تراثنا الاسلامي عن سياسات اقتصادية ملائمة كن من قيق التنمية يعد فريضة وضرورة ليها الواقع الاقتصادي ا زري الذي تعيشه جل الدول الاسلامية، و تقديرنا أن نقطة الانطلاق تكمن معا ة النقاط ا ذكورة الورقة والكشف عن حقائقها.

ا وامش و ا راجع :

[1] أ هم : مالك بن ن ، مد مود الإمام، زكريا القضاة، عبد ا نعم عفر، أ د النجار، كامل البكري، عمرو ي الدين، شوقي أ د دنيا،علي القري، يوسف إبراهيم يوسف، نعمت عبد اللطيف مشهور... و غ هم.

[2] مد أنس الزرقا،" السياسة الاقتصادية و التخطيط الاقتصاد الإسلامي "، مطبوعة ا مع ا لكي لبحوث ا ضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت،عمان1989، ص 1219.

[3] مد عبد ا نعم عفر، " السياسة الاقتصادية إطار مقاصد الشريعة الإسلامية "،طبع جامعة أم القرى، مكة ا كرمة 1995، ص 43.

[4] مد أنس الزرقا، ا رجع السابق، ص 1220.

[5] يوسف القرضاوي، "شريعة الإسلام"، دار الشهاب، باتنة ا زائر 1988، ص 24.

[6] عبد الر ن ابن خلدون،" ا قدمة"، دار الكتاب اللبنا ، ب وت 1982، ص134.

[7] يوسف القرضاوي، ا رجع السابق، نقلا عن ابن القيم عن الإمام أ الوفاء ابن عقيل كتابه " الفنون "، ص25.

[8] نفس ا رجع، ص 25.

[9] مد فتحي الدري ، "خصائص التشريع الإسلامي السياسة و ا كم"، مؤسسة الرسالة، ب وت 1982، ص 20.

[10] مد سعيد رمضان البوطي،" ضوابط ا صلحة الشريعة الإسلامية "،مكتبة رحاب، ا زائر 1987، ص 27.

[11] عبد الوهاب خلاف، "علم أصول الفقه"، الزهراء، ا زائر 1990، ص 84.

[12] وهبة الزحيلي، "أصول الفقه الإسلامي "، دار الفكر،ا زائر1997، ص 757.

[13] وهبة الزحيلي، نفس ا رجع، نقلا عن كتاب الإمام الغزا "ا ستصفى من علم الأصول "، ص 139-140.

[14] عبد الوهاب خلاف، ا رجع السابق، ص 88.

[15] مد أنس الزرقا، ا رجع السابق، ص 1224-1226.

[16] نفس ا رجع، ص 1237.

[17] أنظر للتفصيل : - مد عبد ا نعم عفر، " السياسات الاقتصادية و الشرعية و حل الأزمات و قيق التقدم"، الا اد الدو للبنوك الإسلامية، السعودية 1987.

- مد أنس الزرقا، ا رجع السابق، ص 1228 و ما بعدها.

[18] مصطفى الزرقا، " ا دخل الفقهي العام "،مطبعة ا ياة، دمشق 1964، ص 784-785.

الإصلاحات الضريبية في الجزائر

ناصر مراد - جامعة البليدة

ملخص : يندرج الإصلاح الضريبي الذي أنتجته الجزائر منذ سنة 1992 في سياق مختلف التحولات التي عرفتها الساحة الدولية والوطنية، ولمعرفة مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية المتخذة سنتناول السياق الدولي والوطني للإصلاح الضريبي، ثم نقوم بتشخيص الإصلاحات الضريبية ونحاول تقييم النظام الضريبي بعد الإصلاحات وفي الأخير نقوم بعرض بعض الإجراءات قصد تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري.

كلمات المفتاح : الضريبة، الجباية، الإصلاح، الفعالية، TVA ,IBS ,IRG.

تمهيد : في سنة 1992 أدرج النظام الضريبي الجزائري في منطق الإصلاحات، وذلك لمواكبة الإصلاحات الإقتصادية والتحولات التي يشهدها الإقتصاد الدولي، وفي هذا المجال أنشئت الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، وذلك قصد تبسيط النظام الضريبي وزيادة فعاليته، وفي هذا السياق نتساءل على مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية المتخذة ومدى إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني؟ ولمعالجة الإشكالية المطروحة سنتناول السياق الدولي والوطني للإصلاح الضريبي، ثم نقوم بتشخيص الإصلاحات الضريبية، وبعد ذلك نحاول تقييم النظام الضريبي بعد الإصلاحات، وفي الأخير نقترح بعض الإجراءات قصد ترقية فعالية النظام الضريبي الجزائري.

أولا : السياق الدولي والوطني للإصلاح الضريبي

يندرج الإصلاح الضريبي الذي إنتهجته الجزائر منذ سنة 1992، في سياق مختلف التحولات التي عرفتها الساحة الدولية والوطنية. لذلك سنستعرض مختلف هذه التحولات حتى يتسنى لنا تشخيص وتقييم مختلف الضرائب التي أسست ضمن الإصلاح الضريبي في الجزائر.

1/ السياق الدولي للإصلاح الضريبي

لقد تزامن الإصلاح الضريبي في الجزائر مع عدة تحولات هامة عرفتها الحياة الإقتصادية الدولية، والتي تتمثل فيما يلي : (1)

- فشل النظام الإشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتحكم في إدارة الإقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وذلك بالإستعانة بالمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، ومؤسسات التجارة العالمية.

- إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية وما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة.

- الإتجاه المتزايد نحو التكتل الإقتصادي بين الدول المتقدمة والذي يتطلب تنسيق الآليات الإقتصادية لهذه الدول، وتدعيم لقدراتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية.

- إستمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية، وهذا ما جعلها تخضع لضغوطات فيما يتعلق بتعقد شروط الإقتراض في الأسواق المالية الدولية، وبنمو أعباء الديون.

لقد ساهمت هذه التحولات التي عرفها الإقتصاد الدولي في بروز معالم نظام عالمي جديد له خصائصه المميزة. وفي هذا الظرف أصبح الإصلاح الضريبي أداة هامة لتنسيق السياسات الإقتصادية لمختلف الدول ولمواجهة تحديات العولمة التي من أهم إنعكاساتها التأثير على مصير الإقتصادات الوطنية.

2/ السياق الوطني للإصلاح الضريبي

إن الإختلالات التي ميزت الإقتصاد الوطني، خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع معدلات النمو، وتزايد حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الإقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعّالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لإتخاذ القرار ومراجعة علاقة الدولة بالإقتصاد. وفي هذا السياق كرّس دستور 1989 التوجه نحو إقتصاد السوق، وكان هذا التوجه إستجابة لضغط الهيئآت المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية) التي تشترط تحرير الإقتصاد وتطبيق نظام إقتصاد السوق. ونشير إلى أن الإصلاحات المقترحة من طرف الهيآت المالية الدولية، تهدف أساسا إلى وضع الميكنيزمات التي تمكنها من إسترجاع أموالها، أما كيفية حل مشكلة الفعّالية في المؤسسة الإقتصادية فيأتي في المرتبة الثانية (2). إنّ الأزمة المتعددة الجوانب التي تعيشها الجزائر هي في الأساس نتيجة لسوء التسيير حيث أن التسيير الجيد سيسمح للمؤسسة بإستخدام عناصر الإنتاج استخداما أمثلا.

في ظل الإصلاحات الإقتصادية الجديدة، أصبحت المؤسسة العمومية الإقتصادية تتميز بعدة خصائص، فمن حيث علاقاتها

حيطها يطغى على ا ؤسسة الطابع الإستقلا . أما بالنسبة لنشاطها فإن طابع ا تاجرة هو السائد صوص تلف أعمال وتصرفات ا ؤسسة، و ذلك وجب ا ضوع للقانون التجاري. و يتصف تنظيمها وتسي ها الداخلي بطابع التنظيم الد قراطي من خلال ا شاركة العمالية.

إن الإصلاحات الإقتصادية ا زائر مست العديد من ا وانب وال سدت ا ظاهر التالية :

أ- ول علاقة الدولة با ؤسسات الإقتصادية

ظل الإصلاحات الإقتصادية ولت الدولة إ مالكة لرأس مال ا ؤسسات عن طريق صناديق ا سا ة وليست مس ا، وأصبحت علاقة الدولة با ؤسسة خاضعة لقواعد الفعّالية وا ردودية الإقتصادية، لذلك يقتصر ال تدخلها على التخطيط التوجيهي لتحديد أهداف وقواعد التنمية الشاملة، وقصد قيق هذه الأهداف تستخدم الدولة أدوات الضبط الإقتصادي ا ناسبة وال ترتكز أساسا على أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة الضريبية، لذلك تزداد أ ية النظام الضري الذي ب أن يتكيف مع إصلاح ا ؤسسة العمومية، وأن يشكل أداة تشجيع للأنشطة الإقتصادية وتوجيهها.

ب- إصلاح نظام الأسعار

ظل الإستقلالية، ولتمك ا ؤسسة إ اذ القرار، ت مراجعة نظام الأسعار، من خلال قانون 89-12 ا تعلق بالأسعار والذي يز ب نوع من الأسعار ا:

-الأسعار ا قننة : وهي ال ضع لإدارة الدولة سواء عن طريق ديد الأسعار القصوى أو ا وامش القصوى.

-الأسعار ا رة : وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الإقتصادي با نتجات والأسعار ا رغوبة لدى ا صا التجارية، ويتع على الأعوان الإلتزام بتلك الأسعار، أما حالة تغي ها ب تقد تصر ا جديدا لدى نفس ا صا .

و إطار إقتصاد السوق صدر الأمر 95-06 ا ؤرخ 25 جانفي 1995 الذي قتضاه دد بصفة حرة أسعار السلع وا دمات، إعتمادا على قواعد ا نافسة (3) إلا أن الدولة تتدخل لتقيد من مبدأ ا رية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية أو صعوبات التموين بالنسبة لقطاع نشاط مع أو منطقة جغرافية معينة.

ج- علاقة البنك با ؤسسة

ظل الإصلاحات الإقتصادية أصبح البنك مؤسسة مالية مستقلة يراعي تعامله مع ا ؤسسة العمومية معاي ا خاطرة وا ردودية، وبالتا أصبحت طبيعة العلاقة ب البنك و ا ؤسسة ا صبغة إقتصادية تة، لذلك يتع على ا ؤسسات تقد ملفات قروض لدى البنك ا تعامل معه الذي يقوم بدراسة تقنية حول جدوى ا شاريع ا قدمة، وعلى أساس ذلك يتم إختيار ا ؤسسات لتمويلها.

د- إصلاح التجارة ا ارجية

ظل الإصلاحات الاقتصادية إعتمدت الدولة برنامج تدر ي هام لتحرير التجارة ا ارجية، والذي جسده القانون 88-29 حيث منح مرونة أكثر ال إحتكار الدولة، من خلال صيص مبلغ دد من النقد الأجن والإئتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها ا اص، و هذا السياق صدر ا رسوم 88-167 سنة 1988، الذي ح للمؤسسات الاستفادة من ميزانية للعملة الأجنبية، وتتحدد هذه ا يزانية إنطلاقا من إيرادات التصدير بالنسبة للمؤسسة وحاجاتا للاست اد خلال السنة. وهكذا تقوم ا ؤسسة عاملاتا مع ا ارج بكل حرية بعيدا عن إجراءات ا راقبة الإدارية وا الية، وطبقا لأحكام قانون 90-10 ا تعلق بالنقد والقرض يرخص لغ ا قيم وللمقيم بتحويل رؤوس الأموال ب ا زائر وا ارج لتمويل مشاريع إقتصادية، و كن لرأس ا ال الأجن أن يستثمر أي نشاط إقتصادي غ صص صراحة للدولة. (4)

يتضح ا سبق أن الاصلاحات الاقتصادية تندرج إطار الانتقال إ إقتصاد السوق، و واكبة هذا التحول إستدعى إدخال إصلاحات ضريبية ليكتمل مسار الإصلاحات الاقتصادية قصد ك ا ؤسسة آداء دورها بفعّالية أكثر وتكييف الاقتصاد الوط مع ا عاي الاقتصادية الدولية.

ثانيا : تشخيص الإصلاحات الضريبية

يرتكز مضمون الإصلاح الضري لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الا ا ، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة ا ضافة.

1/ الضريبة على الدخل الإ ا

لقد أسست الضريبة على الدخل الا ا من خلال قانون ا الية لسنة 1991، وتنص ا ادة رقم (01) من قانون الضرائب ا باشرة والرسوم ا ماثلة على مايلي :

(تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعي تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصا الإ ا للمكلف بالضريبة).

وتعت الضريبة على الدخل الإ ا ضريبة مباشرة و تصاعدية حسب ا دول رقم (1) : (5)

إنطلاقا من ا دول السابق نضع ا لاحظات التالية :

- حدد ا د الأد ا عفى من الضريبة بـ 60.000 دج والذي يعت زهيدا خاصة مع إرتفاع مستوى الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، مع العلم أن مستوى هذا ا د ب أن يضمن مستوى ا عيشة العادي للمكلف.

- يطبق هذا ا دول وفق التصاعد بالشرائح، يث يطبق معدل الضريبة ا ديد على ا زء الإضا فقط من الدخل وليس على الدخل بكامله كما هو ا ال التصاعد الإ ا .

- عدم مرونة التصاعدية ا عتمدة، يث د طول الشر ة الأو 60.000 دج، بينما طول الشر ة الثانية 120.000دج، أما الشر ة الثالثة فهو أك إذ طو ا يساوي 180.000 دج، وهذا الواقع لصا الدخول ا رتفعة لذلك ب أن تكون الشر ة الأو واسعة، ح كن التخفيف من حدة التقلبات الدخل.

- قد تدفع تصاعدية الضريبة با كلف حالة وقوع دخله شر ة ذات معدل مرتفع، العمل على تدنية دخله لإ اقه بشر ة ذات معدل منخفض، لذلك ب أن يكون الانتقال ا عدل بـ شر ة وأخرى بدرجة صغ ة، لتجنب ايل ا كلف وتقليص حدة التهرب، إذ كن أن سر ا زينة من التهرب أكثر ا صله من التصاعدية.

- تعت ا عدلات ا درجة ا دول مرتفعة نوعا ما ولا تشجع على الاستثمار وتوسيعه، خاصة ا د الأقصى الذي يصل إ 40%، بينما تونس ده يصل إ 35 % فقط.

بالإضافة إ ا لاحظات السابقة، فإن ا دول الضري على الدخل الا ا ، سواء بالنسبة لتقسيم الشرائح أو ديد ا عدلات الضريبية ا وافقة لكل شر ة، ده لا يستند على دراسات ميدانية، لذلك فإنه لا يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ا زائري، ا ينعكس سلبا على فعّالية الضريبة على الدخل الإ ا .

و لتقييم IRG نضع ا لاحظات التالية :

- تتميز الضريبة على الدخل الإ ا بالشفافية والبساطة، وذلك من خلال النظرة الإ الية لمجموع مداخيل ا كلف، وكذلك وجود ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد طبيعة مداخيلها.

- تعتمد الضريبة على الدخل الإ ا على تصريح ا كلف، ومع غياب الوعي الضري لدى ا كلف وضعف كفاءة إدارة الضرائب، تواجه هذه الضريبة إشكالا حول مدى اعة تطبيقها، ا يقلص من فعّاليتها.

- عدم قدرة هذه الضريبة الوصول إ الدخول النا ة عن بعض النشاطات كمداخيل الأعمال ا لية وا داخيل ا قة النشاط ا وازي.

- رغم أ ية السلم ا تصاعد الإقتراب من العدالة الضريبية إلا أن صياغته تاج إ مراجعة كونه لا يراعي بعض ا عاي التنظيمية.

- رغم أ ية نظام الإقتطاع من ا صدر اربة التهرب الضري إلا أن إقتصاره على بعض ا داخيل يطرح إشكالا حول مدى عدالته، كما أنه يشكل ضغط على سيولة ا كلف حيث طريقة صيله لا قق مبدأ ا لاءمة، لذلك ب إعادة تنظيم ذلك النظام توسيع ال تطبيقه ليشمل مداخيل أخرى.

2/ الضريبة على أرباح الشركات

إن من أهم الأهداف ال سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988، يتمحور وضع ا ؤسسات العمومية نفس موضع ا ؤسسات ا اصة وإخضاعها نطق وقواعد السوق، ولتكريس هذا ا سعى تأسيس الضريبة على أرباح الشركات وجب ا ادة رقم (38) من قانون ا الية لسنة 1991، حيث تنص ا ادة رقم (135) من قانون الضرائب ا باشرة والرسوم ا ماثلة على مايلي :

(تؤسس ضريبة سنوية على مل الأرباح أو ا داخيل ال ققها الشركات وغ ها من الأشخاص ا عنوي ا شار إليهم ا ادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات).

من خلال التعريف السابق يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح ال ققها الأشخاص ا عنوية، هذه الأخ ة ضع اجباريا للنظام ا قيقي دون الأخذ بعي الإعتبار حجم رقم الأعمال ا قق.

ويندرج تأسيس ضريبة على أرباح الشركات إطار وضع نظام ضري خاص بالشركات الذي تلف عن النظام ا طبق على الأشخاص الطبيعية، وهذا التمييز ي ره الإختلاف القانو ا وجود بـ الشخص ا عنوي والشخص الطبيعي، لذا فإن الضريبة على أرباح الشركات تلائم أكثر الشركات وهي تعمل على عصرنة جباية الشركات وجعلها أداة للإنعاش الاقتصادي(6).

ويسعى الإصلاح الضري ا تعلق فرض الضريبة على أرباح الشركات، إ قيق هدف ، فمن جهة يهدف إ تنظيم شكلي الذي ح بتأسيس ضريبة خاصة على الأشخاص ا عنوية كشركات

الأموال، ومن جهة ثانية يهدف إ تنظيم إقتصادي الذي ح بتخفيض العبء الضري ا طبق على الشركات، و كينها من الإنعاش والنمو الاقتصادي. ومن مزايا الضريبة على أرباح الشركات ما يلي :
- تشجيع إقامة الشركات شكل موعات (الشركة الأم و فروعها).
- فيض الضريبة ا دفوعة من خلال السماح بترحيل ا سائر السابقة إ غاية السنة ا امسة.
تتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص ملها فيما يلي :
- ضريبة وحيدة : حيث أنا تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص ا عنوي .
- ضريبة عامة : كونا تفرض على مل الأرباح دون التمييز لطبيعتها.
- ضريبة سنوية : يث تفرض مرة واحدة السنة على الأرباح ا ققة خلال السنة.
- ضريبة نسبية : حيث ضع الربح الضري عدل ثابت وليس دول تصاعدي.
- ضريبة تصر ية : يث يتع على ا كلف تقد تصريح سنوي ميع أرباحه (وذج رقم 6) لدى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسية، وذلك كآخر أجل نهاية شهر مارس للسنة ال تلي سنة الاستغلال.

من خلال ا صائص السابقة للضريبة على أرباح الشركات فإن هذه الضريبة تضمن ا زايا التالية :
- الشفافية : وذلك من خلال النظرة الإ الية لموع أرباح ا كلف وطريقة ديد الربح ا اضع للضريبة.
- البساطة : سواء بالنسبة للمكلف أو لإدارة الضرائب، يث هؤلاء ا كلف مطالبون بتصريح وبضريبة واحدة على الأرباح، وبالتا تسهيل عملية مسك ا لفات الضريبية ومراقبتها.
- الاقتراب من العدالة : من خلال إلغاء التمييز ب الشركات العمومية والشركات ا اصة وكذلك ب الشركات الوطنية والشركات الأجنبية.
إن إدخال الضريبة على أرباح الشركات سد مبدأ فصل الضرائب على دخل الأشخاص والضرائب على دخل الشركات وهي تعمل على ضبط ضريبة قطاع الإنتاج للحفاظ على خزينة وطاقة تراكم ا ؤسسات الإنتاجية. كما تعت الضريبة على أرباح الشركات أداة ترشيد جباية ا ؤسسة (7).

و تفرض IBS عدل عادي يقدر ب30 % و معدل فض يقدر ب 15 % بالنسبة للأرباح ا عاد إستثمارها.
و لتقييم الضريبة على أرباح الشركات نضع ا لاحظات التالية :
- يعمل التخفيض ا ستمر عدل الضريبة على أرباح الشركات على فيف العبء الضري على ا ؤسسة، ومن تعزيز مركزها ا ا وتوسيع قدراتا الإنتاجية. إلا أن اعتماد معدل وحيد على يع ا ؤسسات دون ييز ب القطاعات أو مراعاة جم تلك ا ؤسسات سيخفض من فعّالية تلك الضريبة، إذ قد يكون حفا حق بعض ا ؤسسات ذات الر ية الضعيفة.
- يشكل ا عدل ا خفض 15 % للأرباح ا عاد استثمارها أداة فعّالة لتحفيز ا ؤسسات على التوسع وزيادة حجم الاستثمار.
- إن رفض إدارة الضرائب لبعض التكاليف، و ديد سقف لتكاليف أخرى، يعت أسلوب فعّال كافحة التهرب الضري . إلاّ أن كم منطق السوق الأسعار، وإنيار قيمة العملة الوطنية، سيجعل هذا الأسلوب عائقا أمام توسع ا ؤسسات كون ا بالغ ا سموح صمها ضعيفة.

3/ الرسم على القيمة ا ضافة

أسس الرسم على القيمة ا ضافة ا زائر وجب قانون ا الية لسنة 1991، با قابل ألغي النظام السابق ا تشكل من الرسم الوحيد الإ ا على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإ ا على تأدية ا دمات (TUGPS)، وذلك نتيجة ا شاكل ال شهدها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملاءمته مع الإصلاحات ال شهدها الاقتصاد الوط .
إن هذا الرسم (TVA) وحسب تسميته يتعلق بالقيمة ا ضافة ا نشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتتحدد هذه القيمة ا ضافة بالفرق ب الإنتاج الإ ا والإستهلاكات الوسيطة للسلع وا دمات، كما أن الرسم على القيمة ا ضافة هي ضريبة غ مباشرة على الاستهلاك مع من طرف ا ؤسسة إ فائدة الدولة ليتحملها ا ستهلك النهائي.
يعت الرسم على القيمة ا ضافة أداة ضريبية لعصرنة الإقتصاد الوط ضريبة حديثة واسعة التطبيق سواء الدول ا تقدمة أو النامية، وذلك ا تتمتع به هذه الضريبة من خصائص هي :
- توسيع ال التطبيق : يعت ال تطبيق (TVA) جد واسع يث أنه يتضمن العمليات ا اضعة لـ(TUGP) و(TUGPS) وعمليات أخرى مثل التجارة با ملة وا ساحات الك ى وا هن ا رة. إن توسيع ال تطبيق

الرسم على القيمة ا ضافة يسمح للدولة التحكم أكثر النشاط الاقتصادي، بالإضافة إ ا صول على موارد إضافية هامة.

- توسيع ال ا صم : نح نظام الرسم على القيمة ا ضافة للخاضع ذه الضريبة إمكانية خصم مبلغ الرسم ا مل على مشترياتم من مبلغ الرسم ا ستحق على مبيعاتم، إن ال ذلك ا صم يكتفي با صم ا ادي أو ا ا كما هو الشأن (TUGP)، بل تعداه ليشمل أيضا عمليات القطاع الإداري والتجاري، بالإضافة إ العمليات ا اضعة بتأدية ا دمات وال ترتبط بالنشاط ا اضع للرسم على القيمة ا ضافة.

ويسمح أسلوب ا صم ا ديد من جهة حيادية الضريبة، فهو لا يعرقل توسع نشاط ا ؤسسة بل يشجع ا نافسة وا بادلات على ا ستوى الدو ، ومن جهة ثانية يعمل على ضبط ا عاملات التجارية، يث التعامل بالفوات ال تشكل الوسيلة الضرورية للاستفادة من حق ا صم.

- تقليص عدد ا عدلات : حسب قانون ا الية لسنة 2001 توي نظام الرسم على القيمة ا ضافة على معدل فقط عوض (18) معدل كما كان سائد النظام السابق، ويطبق ا عدل على أساس رقم الأعمال غ متضمن للرسم (HT)، بينما النظام السابق كانت تطبق تلك ا عدلات على أساس رقم الأعمال متضمن للرسم (TTC)، ويترتب على ذلك فيف العبء الضري .

لقد أدت ا صائص السابقة إ بساطة وسهولة تطبيق الرسم على القيمة ا ضافة سواء بالنسبة لإدارة الضرائب أو للمؤسسة، وقد ساهم فعّالية النظام الضري .

ويسعى ا شرع قيق عدة أهداف من خلال تأسيس الرسم على القيمة ا ضافة و تتمثل فيما يلي :

- تبسيط الضرائب غ ا باشرة، وذلك بتعويض (TUGP) و(TUGPS) بضريبة واحدة هي (TVA) مع تقليص عدد ا عدلات من (18) إ (02).

- الإنعاش الاقتصادي من خلال فيض تكلفة الاستثمارات

- تشجيع الاستثمارات وا نافسة من خلال حيادية وشفافية الضريبة.

- حفز منافسة ا ؤسسات ا زائرية الأسواق ا ارجية عن طريق إلغاء العبء الضري الذي تتحمله ا نتجات الوطنية عند تصديرها إ ا ارج.

- إحداث إنسجام ب الضرائب غ ا باشرة على ا ستوى ا غر علما أن ا غرب إعتمد الرسم على القيمة ا ضافة سنة 1986م، أما تونس سنة 1988م، وبالتا دفع وت ة الإ اد ا غر .

و يفرض الرسم على القيمة ا ضافة على أساس رقم الأعمال خارج الرسم بتطبيق معدل عادي 17 % و معدل فض قدره 7 %.

و لتقييم الرسم على القيمة ا ضافة نضع ا لاحظات التالية :

- يعمل الرسم على القيمة ا ضافة على فيز الاستثمار وتوسيعه يث ح ا شرع باسترجاع الرسم على القيمة ا ضافة ا تعلق شتريات التجهيزات و وسائل الانتاج نفس الشهر الذي اشتريت فيه، أي دون التأخ الشهري.

- تتميز هذه الضريبة با ياد ولا تؤثر على نتيجة ا ؤسسة، يث تؤدي ا ؤسسة دور الوسيط ب ا ستهلك النهائي وإدارة الضرائب، كما أنا لا تدرج ضمن تكاليف ا ؤسسة.

- تسمح هذه الضريبة بتوف إيرادات كب ة زينة الدولة وعلى مدار السنة، نظرا لاتساع تطبيقها، ومواعيد صيلها الشهرية.

رغم ا زايا السابقة للرسم على القيمة ا ضافة إلا أننا نسجل النقائص التالية :

- عدم عدالة هذه الضريبة حيث أنا نسبية ولا تراعي ا قدرة التكليفية للمستهلك.

- رغم حيادية الرسم على القيمة ا ضافة على نتيجة ا ؤسسة إلا أن خزينة ا ؤسسة قد تتأثر سلبا، وذلك من خلال التأخ الشهري لاسترجاع الرسم ا مل على مشتريات البضائع وا دمات، ضف إ ذلك فإن دفع الرسم على ا شتريات يتم مباشرة عند إقتناء البضاعة، بينما البيع قد يتم على ا ساب، و هذا الوضع تطرح مشكلة السيولة النقدية على مستوى خزينة ا ؤسسة.

- يشكل ضعف الوسائل ا ادية والبشرية لإدارة الضرائب عائقا لفعالية هذه الضريبة، يث يسمح لبعض التجار غ ال هاء التهرب من الضريبة على القيمة ا ضافة، من خلال تضخيم الرسوم القابلة للإسترجاع باستعمال فوات شراء و ية، أو بتخفيض مبالغ ا بيعات عن قيمتها ا قيقية.

رابعا : تقييم النظام الضري بعد الإصلاحات

بعد أكثر من عشرة سنوات على تطبيق الاصلاح الضري نتساءل على مدى فعّالية الإصلاحات الضريبية، لذلك سنحاول تقييم مردودية النظام الضري من خلال عدة مؤشرات على النحو التا :

1/ تطور ا صيلة الضريبية

يهدف الإصلاح الضري إ س مستوى ا ردودية ا الية للجباية العادية على حساب ا باية البترولية ال تيمن بشكل

كبير في تمويل ميزانية الدولة(8)، و لمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف، نستعرض تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية مع حساب نسبتهما إلى إجمالي الإيرادات الضريبية، حسب الجدول رقم (2) : (9)

نلاحظ من الجدول السابق إرتفاع الإيرادات الضريبية من 300.66 مليار دج سنة 1993 إلى 1082.41 مليار دج سنة 2000 أي تضاعفت أكثر من ثلاثة مرات، إلا أننا نلاحظ هيمنة الجباية البترولية على هيكل الضريبي إذ أنها سنة 2000 تمثل 76.52 % من إجمالي الإيرادات الضريبية، لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعّالية النظام الضريبي، حيث أن تقديرات هذا المورد لا ترتكز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم إستقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع. كما أن من أهم أهداف الإصلاحات الضريبية تكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والذي لم يتحقق بعد.

2/ مستوى الضغط الضريبي

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، و يعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام، ولقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25 %، و نظرا لكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام الذي يصل أحيانا إلى 35 % هو عبارة عن نفط، و أن الجباية البترولية دائما أكبر من 54 % من الحصيلة الضريبية، لذلك فإن إعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة، والجدول رقم (3) يوضح مستوى الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 1993 – 1999 : (01)

نلاحظ من الجدول السابق ضعف مستوى الضغط الضريبي و ذلك مقارنة مع المستوى النموذجي (25%) كما أنه يعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول حيث عموما نجده في تونس 20 % و المغرب 24 %، أما في الدول الصناعية الكبرى فإنه 27 %، وعليه نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات حيث لم يتمكن من مسايرة المقدرة التكليفية للدخل الوطني، وحسب إعتقادنا فإن ذلك الإخفاق ناتج عن العوامل التالية :

- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية.
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.
- ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة إنخفاض الدخل الفردي وإنتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
- إنتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع.
- إرتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.

3/ مقارنة الإنجازات الفعلية بالتقديرات

إن مقارنة التحصيل الضريبي الفعلي بالإيرادات الضريبية التقديرية، يشكل مؤشرا هاما لقياس مردودية النظام الضريبي، لذلك نستعرض تطور تلك النسبة خلال الفترة 1993-2000 في الجدول رقم (4): (11)

نلاحظ من الجدول السابق تذبذب نسبة التنفيذ خلال فترة الدراسة، حيث يمكن تحديد ثلاثة فترات :

- خلال سنة 1993 : خلال هذه السنة سجلت نسبة التنفيذ مستوى أقل من 100 % مما يدل على عدم مردودية النظام الضريبي في تلك الفترة، و يمكن تبرير ذلك بصعوبة تطبيق الإصلاح الضريبي خاصة مع حداثة الضرائب المنشأة (IBS, IRG, TVA) وإتساع مجال الإخضاع الضريبي، مما يصعب مهام الإدارة الضريبية.
- فترة (1994-1995) : خلال هذه الفترة عرفت نسبة التنفيذ تحسن معتبر حيث تجاوزت 100 %، مما يدل على مردودية النظام الضريبي في تلك الفترة. و يمكن تفسير ذلك إلى إتجاه الإدارة الضريبية نحو التحكم التدريجي في الضرائب الجديدة والتكيف مع مقتضيات النظام الجديد.
- فترة (1996-2000) : خلال هذه الفترة نلاحظ تراجع نسبة التنفيذ إلى مستوى أقل من 100 % مما يدل إلى تدهور مردودية النظام الضريبي في تلك الفترة، وحسب إعتقادنا فإن مرد ذلك إلى عجز الإدارة الضريبية وعدم قدرتها مسايرة التحولات التي ترتبت عن الإصلاح الضريبي حيث لم تشهد تلك الإدارة أي إصلاح شامل. وعلى هذا الأساس لا يمكن البحث عن فعّالية النظام الضريبي دون إصلاح الإدارة الضريبية.

4/ مدى إستقرار النظام الضرب ا زائري

يتمكن النظام الضري ا زائري قيق إستقرار ا أدى إ عدم وضوح الرؤية لدى السلطات، بالإضافة إ تعقد ذلك النظام. هذا ا ال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية، فقانون ا الية لسنة 2001 تضمن 33 إجراءا ضريبيا ما ب تعديل و إلغاء و إ ام، قانون ا الية لسنة 2002 تضمن 32 إجراءا ضريبيا، و قانون ا الية لسنة 2003 تضمن 68 إجراءا ضريبيا، إلا أن هذه التعديلات تضمنت بعض الإ اهات الإ ابية للنظام و ا تمثلة :

- فيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات إ 30 %.
- فيض نسبة الإقتطاع العليا للضريبة على الدخل الإ ا إ 40% و رفع ا د الأد ا عفى من الإخضاع إ 60.000دج.
- فيض معدلات الرسم على القيمة ا ضافة إ معدل فقط ا : 14 % و 17 %.
- مراجعة التعريفة ا مركية باعتماد ثلاث معدلات أقصاها 30 % .
- فيض ضريبة الدفع ا زا إ 3 % و الرسم على النشاط ا هـ إ 2 %.
- إلغاء الإزدواج الضري بالنسبة للمداخيل ا تأتية من توزيع الأرباح ا أخضعت للضريبة.

رابعا : سـ فعالية النظام الضري ا زائري

قصد سـ فعالية النظام الضري ا زائري نضع الإقتراحات التالية :

- رغم فيف العبء الضري على ا كلف من خلال فيض معظم ا عدلات الضريبية إلا أن ذلك غ كا يث ب أن تستند طريقة ديد ا عدلات الضريبية على دراسات ميدانية حـ تعكس واقع ا تمع ا زائري.
- ضرورة إنشاء نة لدى ا ديرية العامة للضرائب توكل ا مهمة مراجعة التشريع الضري قصد ديد معا ة تلف الثغرات ا يتضمنها النظام الضري ا زائري (12).
- إصلاح شامل للإدارة الضريبية وفق ا عاي الدولية الأداء الضري .
- رغم التعديلات ا عرفها النظام الضري ا زائري إلا أننا نعتقد وجود بعض ا وانب تاج إ تعديل و ا تتمثل فيما يلي :

* إعادة صياغة السلم ا تصاعد ا اص بالضريبة على الدخل الإ ا بشكل يقترب من العدالة.
* إلغاء التأخ الشهري لإسترجاع الرسم على القيمة ا ضافة ا مل على مشتريات البضائع و ا دمات
* إعادة النظر تنظيم نظام الإقتطاع من ا صدر وتوسيع ال تطبيقه، حيث رغم أ يته اربة التهرب الضري إلا أن إقتصاره على بعض ا داخيل يطرح إشكالا حول مدى عدالته، كما أنه يشكل ضغطا على سيولة ا كلف، حيث أنه لا يراعي الوضعية ا الية للمكلف ا عـ ، كما أن مواعيد إستحقاقه متقدمة جدا ولا ينتظر إ ناية السنة.

- ضرورة زيادة فعالية مكافحة التهرب الضري من خلال توفر إرادة سياسية قوية كافحة التهرب و نشر الوعي الضري .
- ضرورة توف الإستقرار السياسي والإقتصادي إ جانب تطه الإدارة من العراقيل والب وقراطية وا سوبية، بالإضافة إ ذلك ب توف بيئة ملائمة للإستثمار من خلال توف يع ا ياكل القاعدية الضرورية لإقامة الإستثمار، مع ضرورة وجود مصادر للتموين با واد الأولية وتوفر اليد العاملة ا ؤهلة
- سـ ا وارد البشرية والتقنية لإدارة الضرائب، و هذا ا ال نلح على ضرورة تعميم الإعلام الآ يع الإدارات الضريبية.
- تبسيط قانون الضرائب وإجراءات تنفيده، حـ يسهل على ا كلف فهم ذلك القانون.
- رفع مستوى موظفي جهاز الضرائب، من خلال تكوين متخصص الضرائب والذي يعمل على رفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر، مع وضع برنامج تكوين دوري قص ا دى لتلك العناصر كلما كان جديد ا يدان الضري .
- إقامة تعاون مستمر بـ إدارة الضرائب و تلف الإدارات ا كومية، وينتج عن هذا التعاون تزويد إدارة الضرائب ا تاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط ا كلف .
- اللجوء إ التعاون الدو إطار تبادل ا علومات ا تفيد الكشف عن الوضعية ا الية للمكلف. ويتم ذلك من خلال عقد إتفاقات دولية كافحة التهرب الضري .

ا لاصة : لقد ساهم الإصلاح الضري زيادة ا ردودية ا الية ختلف الضرائب، لكنه ما زال بعيدا عن الطموحات ا علنة إطار السياسة الضريبية ا نتهجة وا ورها الأساسي يكمن إحلال ا باية العادية ل ا باية البترولية، كما أن هيمنة الضرائب غ ا باشرة هيكل النظام الضري لا يدعم فعّالية النظام الضري لعدم عدالة تلك الضرائب. لذلك ب على ا شرع الضري التخفيف من حجم تلك الضرائب والإعتماد أكثر على الضرائب ا باشرة من خلال تشجيع الاستثمار، و سـ تنظيم وإدارة ا ؤسسات العمومية وبالتا سـ ا نتوج الضري ا ترتب عن نشاطها، ضف إ ذلك ب سـ التحصيل الضري ومكافحة ظاهرة

التهرب الضري من خلال نشر الوعي الضري قصد تغي
الذهنيات ا عادية للضريبة والاهتمام أكثر بالإدارة الضريبية ح
تؤدي مهامها على الوجه الكامل.

ا داول :

ا دول رقم 1 : السلم الضري على الدخل الإ ا

الدخل ا اضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة %
لا يتجاوز 60.000	0
من 60.001 إ 180.000	10
من 180.001 إ 360.000	20
من 360.001 إ 1.080.000	30
من 1.080.001إ 3.240.000	35
أكثر من 3.240.000	40

ا دول رقم 2 : تطور ا باية العادية و ا باية البترولية خلال الفترة : 1993-2000 (الوحدة : 10^9 دج)

السنة / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ا باية العادية	121.45	169.54	241.99	284.94	312.79	342.56	343.77	362.41
ا باية العادية % / موع ا باية	40.4	43.28	41.86	35.94	35.40	49.55	38.03	33.48
ا باية البترولية	179.21	222.17	336.14	507.83	570.76	348.72	560.12	720.0
ا باية البترولية% / موع ا باية	59.6	56.72	58.14	64.06	64.60	50.45	61.97	66.52
موع ا باية	300.66	391.71	578.13	792.77	883.55	691.28	903.89	1082.41

ا دول رقم 3 : تطور معدل الضغط الضري ا زائر خلال الفترة : 1993 - 1999

السنة / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل الضغط الضري %	16.27	18.95	22.02	20.43	20.51	19.33	18.65

ا دول رقم 5 : تطور نسبة تنفيذ ا باية العادية خلال الفترة : 1993 – - 2000 (الوحدة 10^9 دج)

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ا باية العادية الفعلية (1)	121.45	169.54	241.99	284.94	312.79	342.56	343.77	362.41
ا باية العادية ا قدرة (2)	129.5	143.2	236.5	295.7	334.6	344.5	380.1	425.84
نسبة التنفيذ 2/1 %	93.78	118.39	102.32	96.36	93.48	99.44	90.44	85.10

ا صادر والإحالات ا عتمدة :

ا وامش

1- عبد اليد قدي، الأزمة الإقتصادية العا ية وواقع دول العا الثالث، اللة ا زائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية، ا زء 35،رقم 2، ا زائر، 1997، ص ص 445، 446.
2- مد بوز وآخرون،"إستقلالية ا ؤسسات العمومية الإقتصادية"، جامعة ا زائر، ا زائر، 1994، ص 43.
3- فوظ لعشب، سلسلة القانون الإقتصادي"، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر،1997، ص 82.
4- مد بلقاسم حسن بلول، "ا زائر ب الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، ا زائر، 1993، ص 174.
5- وزارة ا الية، قانون رقم 02 – 11 ا تضمن لقانون ا الية لسنة 2003.
6- BOUDERBALA A , la réforme fiscale (évaluation et perspectives), mutations , revue éditée par la chambre nationale de commerce (CNC), ALGER , N°7 , 1994 , p 23.
7- Karima Ainouche, Mohand Cherif Ainouche , la réforme des Impôts sur le revenu : une nouvelle approche pour un meilleur rendement, revue finances et développement au maghreb, N° 9, ALGER , 1991, p 55.
Rapport final du commission national d'évaluation du système fiscal 8- Ministère des finances , , ALGER , 1999 , p 22.algérien
9– وزارة ا الية، ا ديرية العامة للضرائب.
10- وزارة ا الية، ا ديرية العامة للضرائب.
11- وزارة ا الية، ا ديرية العامة للضرائب.
12- ناصر مراد، "فعالية النظام الضري و إشكالية التهرب (دراسة حالة ا زائر)"، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة ا زائر، 2002، ص 342.

ا راجع

1- عبد اليد قدي، الأزمة الإقتصادية العا ية وواقع دول العا الثالث، اللة ا زائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية، ا زء 35،رقم 2، ا زائر، 1997.
2- عبد اليد قدي، فعالية التمويل بالضريبة ظل التغ ات الدولية (دراسة حالة النظام الضري ا زائري الفترة 1988-1995)، أطروحة دكتوراه دولة،جامعة ا زائر، 1995.
3- مد بلقاسم حسن بلول،"ا زائر ب الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، ا زائر، 1993.
4- مد بوز وآخرون، إستقلالية ا ؤسسات العمومية الإقتصادية"، جامعة ا زائر، 1994.
5- فوظ لعشب، سلسلة القانون الإقتصادي، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر، 1997.
6- كر النشاشي ،"ا زائر : قيق الاستقرار والتحول إ اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدو ، واشنطن، 1998.
7- ناصر مراد، فعالية النظام الضري و إشكالية التهرب (دراسة حالة ا زائر)"، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة ا زائر، 2002.
8- وزارة ا الية، قانون الضرائب ا باشرة و الرسوم ا ماثلة، 2002.
9- وزارة ا الية، قانون رقم 02 – 11 ا تضمن لقانون ا الية لسنة 2003.
Ahmed Sadoudi, la réforme fisclae, annales de IEDF, sans Numéro, ,ANEP, Alger , 1995.-10
, HIWARCOM , Alger , 1993.l'essentiel de la fiscalité algérienne Ainouche Mohand Cherif, -11
12- BOUDERBALA A , la réforme fiscale (évaluation et perspectives), mutations, revue éditée par la chambre nationale de commerce (CNC), N°7 , ALGER, 1994.
, actes du séminaire organisé par : D.G.I. en collaboration avec FM I, ALGER , 1993.Fiscalité directe 13-
14- Karima Ainouche, Mohand Cherif Ainouche [1991], la réforme des Impôts sur le revenu : une nouvelle approche pour un meilleur rendement, revue finances et développement au maghreb, N° 9, 1991.
Rapport final du commission national d'évaluation du système - Ministère des finances ,5 1 , ALGER , 1999.fiscal algérien

العولمة وتقويض مبدأ السيادة.

زدبك الطاهر & العر رزق ا بن مهيدي
جامعة الأغواط

ملخص : إن العو ة موضوع حديث أفاض الكث من ا وخصوصا عندما تكون أمام مصطلح آخر هو السادة إذا أصبحنا ب أمرين أحلا ا مرة وتا د ا وضوع يدور حول فكرة السيادة و الوقت ا ا ال تسوده العو ة بأبعادها ا ختلفة السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لذا من جهة ثانية يقتصر موضوعنا على العو ة الاقتصادية ا خصصة ا نظمة العا ية للتجارة والعو ة القانون الدو أ انتهاك سيادة عدة دول وصولا إ ا الة ا ة حرب ا ليج الثالثة.

الكلمات ا فاتيح : مفهوم العو ة والسيادة، العو ة الاقتصادية وسيادة الدولة، إيديولوجية العو ة القانون الدو ا ا ونسبية السيادة.

هيد :

لقد أصبحت العو ة اليوم أبعادها ا ختلفة ثابة ديانة اقتصادية كونية جديدة ا معلمها و وصاياها.شعارها وحدانية السوق و قوامها السوق الواحد و الفكر الواحد غطاء عليه إسم الليا الية ا ديدة، وعليه فإن مصطلح الدولة و الأمة الذي برز بقوة بعد ا رب العا ية الثانية قد أصيب بضرب من التراجع إذ يقول "الدكتور أرزقي نسيب " كانت تلك الفترة تعت السيادة هي ا جر الأساسي لبناء الدولة [(1)]

لكن و مع صعود رأس ا ال اللامتناهي بعد نهاية ا رب الباردة فقد ساهم بازدهار التدفقات العابرة للأوطان و إذا تزايد عبور موارد السلطة من مكان إ آخر متجاهلا ا دود مهملا و بسخرية سيادة الدول

يرى (بر نسكي)[*] أن مقولة الدولة تراجعت، فالبنوك الدولية ؤسساتا و شركات العا الوطنية تنشط و طط ا هو أكثر تقدما من ا فاهيم السياسية للدولة و حيث أنه د كلما تراجعت الدولة عن سياستها ازدادت الأ ية النفسية القومية ا ماعية.

لكن رغم أننا عا يشبه قرية صغ ة إلا أن هناك ا روب الأثنية و الدينية و القومية من ا انب الثا للعا و تأكد هذا بعد انيار النظام العا ي ا ديد أواخر الثمانينات والتسعينيات و عليه أ ع بعض ا فكرين الغربي على أن العا شهد تغي ات على ثلاث أصناف و هي :

أو ا انيار ميزان القوة أوربا و كان نتيجة للحرب العا ية الثانية، أما التغي الثا فهو ا رب الباردة ب ا عسكرين الشرقي والغر ، أما التحول الثالث فهو اح الولايات ا تحدة الأمريكية[1] الردع والسيطرة على أوربا وآسيا واست اف اقتصادها وكان أشكلها هذا الا اه لأخذها با اغماتية. وأن هذه الأهداف ب أن دد وفق أولويات ا صا ا ناطق ا غرافية ال ا أكثر أ ية وإستراتيجية للولايات ا تحدة الأمريكية ويكون هذا وفق أسس من حيث ا يوية أو مهمة أو رد مصا مقيدة لأن الأو عل من الواجب على الولايات ا تحدة أن تكون مستعدة لدعمها بأي وسائل ضرورية ويعادل هذا التدخل العسكري[3] ؛ وهذا ما حدث ا ليج التدخل الأمريكي العراق وجب قرار لس الأمن رقم **715**، الصادر بتاريخ **1991[4]/10/12** الذي له خلفية اقتصادية هي اية مصا الولايات ا تحدة الأمريكية الكويت بصفة خاصة وا ليج بصفة عامة. وبالتا مصادرة سيادة العراق وبذا برز مصطلح البعد " ا يوبوليتيكي " وهو أداة لتفس الانيارات الك ى ومتابعة الآثار النا ة عنها. فالذي حصل بعد سقوط جدار برل وانيار المموعة السوفياتية إ هوريات و ول أوربا الشرقية إ تمعات استهلاكية، وحرب ا ليج وما ترتب عليها، كل هذا هو حل أو مسح على ا غرافيات السياسية لأن العوامل السالبة للسيادة تعد موقوفة فقط على الردع النووي والصواريخ ذات الرؤوس النووية العابرة دود الدولة الواحدة، بل توجد عوامل أخرى أطلق عليها إسم ثورة الاتصالات ا تكرة من الشركات العابرة الوطنية. وبالتا تعد السيادة مقتصرة على رد حصول الدولة على الاعتراف الدو با أو إقرار الأمم ا تحدة مثلا بوجود اعة بشرية على إقليم مع تتمتع بتنظيم سياسي واستقلال كلي و ضع للالتزامات الدولية [5]وعلى هذا الأساس تسمى بالسيادة القانونية والسيادة الفعلية ال تتمتع با الدول ا ستحوذة فعلا على القوى السياسية الاقتصادية والتكنولوجيا وغ ها [6].

مفهوم السيادة :

إن السيادة مصطلح أثرى الكث من ا دل والنقاشات؛ فهو مصطلح حساس تبلور منذ القرن السابع عشر، و ثل حق السيطرة على رقعة جغرافية دده. وقد كان للاتفاقات الدولية الدور الرئيسى عدم تدخل هذه الدولة الشؤون الداخلية لبعضها البعض، كما ا دور بسط سلطة الدولة على ا لتمع،أو بالأحرى السيادة هي استقلالية القرار الوط ا ال الداخلي وا ارجي [7].وعليه فسيادة الدولة ا وجهان داخلي وخارجي. ففي الداخلي تتمثل هذه السيادة

السلطات المكلفة بفرض القوان والالتزام بتطبيقاتا على شعبها، داخل إقليمها الوط . أما الوجه الثا للسيادة الخارجية فتتمثل صيانة الاستقلال الكامل، وا يلولة دون أي تدخل خارجي. وبالطبع فإن كلا الوجه مرتبطان بعضهما ببعض ارتباطا وثيقا.
وبذا فالسيادة ترتبط بعنصرين أخري ا الشعب والإقليم ." وهكذا استقر الفقه الدو على أن السيادة هي ركن من أركان الدولة الوطنية ... وعرفها الفقيه ال يطا (جون أوس) بأنا العادة ا ضوع والانصياع وسلطة عليا لا تكون بدورها أو من عاداتا ا ضوع والانصياع لأي سلطة أخرى " [9]. ا جعل فكرة السيادة تل مكان الصادرة، نتيجة لقيامها على مبدأ إستقلال كل دولة تنظيم أمورها، و سد حاجاتا دون أن ضع لأي قيد على حريتها التصرف.[8]
و لكن التطور المتلاحق للحياة الدولية أدى إ تطوير العلاقات ب الدول و به أمس التكامل و التلاحم حقيقة و ضرورة قصوى لا كن إنكارها.
و قد نص ميثاق الأمم المتحدة المادة الثانية الفقرة الأو [10] على أن تقوم ا يئة على أساس مبدأ المساواة السيادة ب يع أعضائها و هو نص يب أن التنظيم الدو يقوم على أساس الدولة ذات السيادة و اعت وا مؤ ر سان فرنسيسكو أن هذه الفقرة تع مساواة دول الأعضاء و تع كل دولة بكامل ا قوق المتفرعة عن السيادة، و أنه ب إحترام سيادة الدول، وشخصيتها، وسلامة أراضيها، واستقلا ا السياسي. وهذا د أن هذه المادة تطابق إ حد كب النظرية الإدارية وعليه نكون أمام أمر هام و هو: هل الإدارة نسبية أم مطلقة عصر تسوده حتمية العو ة رغم هذه التعاريف الوارداة كالتا ؟ :
(جون بودان) "إن السيادة هي سلطة وضع القوان حـ بدون رضا المواطن "[11]
و هناك تعريف(الدكتور العنا)"بأنا السلطة الدولية العليا على إقليمها و رعاياها و الاستقلال عن أي سلطة أجنبية أي الدولة السلطة الكاملة تنظيم سلطاتا التشريعية،الإدارية،القضائية و ا حرية تبادل العلاقات[12].

مفهوم العولمة :
مازالت العو ة مصطلحا غامضا، ومازالت نظاما طور التكوين غ واضح المعا إلا أنا على وجه الإ ال تش حفيظة من الكتابة شـ الات الاختصاص القانو و الاقتصادي و الاجتماعي والثقا [13].
لأنه عند ما يقال أن العا قرية صغ ة فإن الأمر لا يتعلق بعبارة تلقي على عواملها بل أبعد من ذلك أنا معادلة جديدة علاقاتا بالزمان و المكان.

و سوف أقدم عدة تعاريف لظاهرة العو ة :

1)تعريف (نيل فليفشتاي **NEIL FLOGSTAIM**) عندما نتحدث عن العو ة نعتمد عادة على ثلاث عمليات : نذكر منها و المبادلات الدولية، يث أن المؤسسات تعد تتنافس داخل التراب الوط الواحد و لكن كل أ اء العا و أن العلاقات الطبيعة هذا النمو و المنافسة العا ية قد تغ ، إذ أصبحت تعتمد الشركات على التكنولوجيا ا ديثة للإعلام لتوزيع أنشطتها الإنتاجية أين تكون الأسعار العا ية أكثر ا فاضا
2)أما تعريف (عبد العزيز جلال) " أن العو ة بذرة تقدم و مل بذرة الظلم فيما ب الدول و داخل الدول الوقت نفسه ".
3)أما (عبد الوهاب المسـ ي) "العو ة عل الغرب هو المركز، عل الإنسان الأبيض هو صاحب المشروع ا ضاري الوحيد ا دير بالإحترام و البقاء ".
4)أما (صبحي غندور) "هي ا يار الآخر أمام الشعوب ال لا تريد الصدام ا ضاري مع أمريكا 5) يرى (عبد الصبور شاه) " أن العو ة جر ة أو مآمرة تقضي على ا صوصيات ال يز الشعب و هي أولا و أخ ا قدر مفروض على المغلوب صلحة الغالب ".
6)أما(إبراهيم العجلو) "أن العو ة إ زوال فكرة و تطبيقا و أن سنن ا هي الغالبة ا اقتضته من اختلاف الأمم و الشعوب و يزها أن قليلا من الص و المقاومة يل بإقناع الغرب بالبحث عن لعبة أخرى من ألعاب التغلب و ا صاولة."
7)أما(إحسان بوحليقة) "أن العو ة هي غطاء قانو يز لأمريكا اكتساح العلم. "
8)و المفكر العر (ناصر الدين الأسد) "العو ة كا دثة هي ظاهرة العصر و ته و وجهه و اولة نبها أو العزل عنها إ ا هو ا روج عن العصر و التخلف وراءه.[14]
و لعل أوضح تعريف للعو ة الذي يب علاقة بينها و ب الدول هو تعريف(الدكتور إ اعيل صـ ي عبد ا) ية الكوكبة –أساس الظاهرة الإقتصادي الاجتماعي- :
"التداخل الواضح لأمور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و السلوك. دون اعتداد يذكر با دود السياسية للدولة ذات السيادة أو الانتماء إ وطن دد أو الدولة المعينة و دون ا اجة إ إجراءات حكومية ".[15]
كل هذه التعاريف جاءت صطلح جديد يعت كظاهرة تكن معروفة قبل النصف الثا من القرن العشرين ألا و هي العو ة.إن الدراسات السابقة كانت اطب دول ذات حدود معلومة و ددة سواء كانت هذه ا دود طبيعية أو اصطناعية ديد الدولة أما الكوكبة أو الشوملة فهو اوز حدود

الدولة أي أنه ترق حدود سيادة الدولة و يرجع السبب هذا إ ص غور ح يؤثر   تلف الـالات دون وجود رد فعل مقابل د من حريتها دون تطويرها هو ناتج تطور دور الدولة اقتصادي

العولمة الاقتصادية و سيادة الدولة :

إن الدعوى إ العو ة انطلقت بشدة توافق مع أحداث حرب الـليج الثانية وتوافقت مع دعوات الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش)إ النظام العا ي الـ ديد الذي كان تتو ا للشعور بالانفراد الأمريكي بالعا وقبل هذا د أن العو ة ا بدايات وجذور عميقة تلفة ختلف جوانب السياسة والاقتصادية والعسكرية ...... إ

وتتمثل هذا قبل قرن من الزمن الثورة الصناعية و ثها عن الأسواق، وا روب الإقليمية والعا ية وتقسيم العا ب الـ نتصرين، وظهور بعد ح.ع. II مؤ ر دو لتنظيم العلاقات الدولية النقدية الذي بدوره عزز الـ قيقة بعقد مؤ ر " برتيون وودز " الذي إنبثقت عنه منظمتان ترعى الـ انب الـ ا الدو . و رور مدة من الزمن ظهرت إ الوجود الاتفاقية العامة للتعريفة الـ مركية والتجارة " **GATT** " كاتفاقية توجت ما بعد يلاد الـ نظمة العا يةللتجارة " **OMC** " الذي هدفها تنظيم التجارة الدولية و ريرها عن النطاق العا ي هذا كله كان هيدا كركيزة لبناء دعوة العو ة[16].

لأن العو ة تعزز النمو الاقتصادي من خلال إ اد الـ ناخ الـ لائم لذلك مثل زيادة حجم الصادرات وتوسيع التجارة الدولية، و عا ة مشكلات البطالة من خلال إ اد فرص العمل الـ ناسبة، وكذلك تساهم حل مشكلة التمويل الـ تعا منها كث من الدول وبا صوص البلدان النامية وقد جاء تقرير صادر من البنك الدو بعنوان الآفاق الاقتصادية العا ية والبلدان النامية **1995** أن زيادة إندماج البلدان النامية الاقتصاد العا ي ثل فرص ك ى للنهوض برفاهية [17]وتأكيد ا د أحد الـ فكرين العرب ينادون بإزالة الـ دود حيث يقول : " إن حدة التمسك بالسلطات والسيادة الـ طلقة من جانب الدول بدأت ف شيئا فشيئا بشعور زيادة الـ اجة للتعاون والتضامن فيما بينها وسوف يأ اليوم الذي تفي فيه الـ دود لتتعايش فيه الشعوب حيث تذوب الوطنية أشكال من الشراكة والتكتلات وسقوط ما يسمى با واجز القائمة على التمييز العرقي أو الدي . "[18] وهكذا وذج العو ة والسيادة لا يلتقيان لأن بينهما برزخ وا تمثل روح الوطنية الـ تلكها هذه الأخ ة، على غرار العو ة صاحبة الـ صلحة الـ ادية الـ سدة الولاء للمنظمات،الشركات الـ تعددة الـ نسيات، صندوق النقد الدو ،البنك العا ي للإنشاء والتعم وا نظمة العا ية للتجارة[19]، لأن العو ة مل تديد للحرية وسيادة الدول النامية، حيث هذه الشركات مثلا أو الـ نظمات أمست تمش دور الدولة با ع السياسي وتفرض قراراتا على الاقتصاد الوط لأن " الاقتصاد هو سيد السياسة وبالتا خضوع القانون إ السياسة وعليه تكون أمام قاعدة هي " إذا اختلطت القاعدة القانونية بالسياسة فقدت القاعدة القانونية مضمونا وفحواها " ومن هذا كله يتب لنا أن العو ة هي نوع من القولية وا يمنة وأن قبو ا يع بشكل أو بآخر تنازل عن سيادة الدولة. [20]و فهوم آخر حديث صاحب العنوان السيادة النسبية لا الـ طلقة مع سبق الإصرار والترصد.

إيديولوجية العو ة القانون الـدو ا ا ونسبية السيادة :

إن مفهوم العو ة تلف عن مفهوم الاقتصاد الدو فهذا الأخ يرتكز على العلاقات الاقتصادية ب الدول ذات السيادة، وتكون أكثر ميدان التجارة والاستثمارات الـ باشرة وغ الـ باشرة كما نرى التوجه الـ ا العا ي و الانضمام إ الـ نظمة العا ية للتجارة أو الانضمام إ التكتلات الـ هوية بأنواعها ولكن تبقى للدولة دور كب إدارتا و إدارة اقتصادها لأنا تشكل العنصر الأساسي الاقتصاد الدو وتشكل الشركات الرأ الية العابرة للقارات العنصر الأساسي مفهوم العو ة.

وعليه ما تزال الدول ا الدور الـ اد والفعال الاقتصاديات الـ لية علاوة على الأدوار الأخرى الـ تعلقة با ياة اليومية.

زيادة على هذا فإن الشركات العابرة للقارات أو " الوطنية " ليست شركات عو ة حقيقية والسبب هذا راجع أن أغلب أصو ا الثابتة موجودة الوطن الأم نا هيك عن الـ بيعات،وبالتا تاج لدولة من اجل تسويق الإنتاج وحالة عدم قيامها بذا السبب لا يعت هذا ضعف وإ ا نتيجة خيارات سياسية.وعليه فالاستثمارات الأجنبية الوطن العر تكاد تكون معدومة وخاصة إذا أخذنا أغلب البورصات العربية باستثناء بورصة مصرالـ ما تزال مرحلة الطفولة، بل د أن الوطن العر على العكس مصدرا للاستثمارات والتوظيفات إ الـ ارج وليس مستوردا ا كما أن سيادة الدولة شكلها الـ ديث تبلورت منذ القرن السابع عشر لكن و ن وضع الـ يمنة الاقتصاد العا ي جعل الأمر يث على النحو البارز فكرة السيادة وقدرتا على التحكم قرارها الاقتصادي والسياسي [20].

وعليه كذلك لا يع أن الدولة فقدت الأ ية، بل يع أن زعمها باحتكار وسائل العنف الـ شروعة داخل رقعة جغرافية معينة يعد ددا كليا لوجودها وبه فالعلاقات ب الدول لا

تزال موجودة. ورغم العو ة فإن الدول ستحتفظ بالسلطة على شعبها كما أن أغلب سكان العا يعيشون عا مغلق[21].

وعليه فالدولة لا تشبه السلطات البلدية ا لية الا تقدم خدمات باختيار الأفراد أو الفرد حسب النوع والتكاليف.و زيادة على هذا كله د فكرة الرفض للعو ة ا دعمة من أنصار آخرين ومؤيدين ا قيل هي أنا من ا انب الاقتصادي قد تسهم ص غور " تعميق " التبعية لأنا دعوة لفتح الأسواق والاقتصاد على و غ متكافئ ضوء لف قوى الإنتاج والإنتاجية زيادة أن فتح الأبواب إ الاستثمارات الأجنبية تعمل على است اف ا وارد الوطنية وتؤثر سلبا على استقلال القرار السياسي.

وعليه فإن ا طأ ليس العو ة، بل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الا فشلت فشلا ذريعا، وتأكيدا ذا ما حدث ا راحل السابقة لأن سقوط التجارب لا يع كل الأحوال سقوط لنظريات بقدر ما هو سقوط للتجربة السيئة عن النظرية.[22]

وختام القول ب أن تتمسك البلدان النامية بسيادتا على أرضها وشعبها على أن تكون هذه السيادة مدعمة با شاركة لأفراد التمع الا تستطيع با مواجهة ديات العو ة والعلاقات الاقتصادية الدولية غ ا تكافئة وغ العادلة طا ا ظلت كومة صا الرأ الية العا ية وهذا ما تأكد على أرض الواقع الأزمة الاجتماعية الك ى الا عرفتها فرنسا خلال شهر نوفم وديسم **1995**.

فالاضطرابات الا صاحبت هذه الأزمة تستهدف شكليا القرارات التوازنية كومة (جو **Alain Jupe**) ا يدان الاجتماعي و ا مع غ مباشر يتمثل قتضيات اتفاقية ماستر يت، إذ أحداث ماي**1986** تعت ردا ضد وذج التنمية الذي عرفته الرأ الية بعد ا رب العا ية الثانية وأحداث **1995** هي رد تمعي ضد العو ة وإذا كان ا ال هكذا التمعات ا تطورة[23] فما هو نظ ه الدول العربية صاحبة ا فعول السل للإنفاق العسكري وما تشهده من تناقضات ومواجهات مع إسرائيل، زيادة على أثر لفات حرب ا ليج والتناقضات العربية عدم وجود أسس الإستقرار السياسة الاجتماعية داخل جل هذه الكيانات وقد يقول قائل أن مبدأ السيادة الآن قد انقضى إ غ رجعة بعد ما انتهاكه لعدة مرات من طرف الولايات ا تحدة ومن معه وهذا تطبيقا بدأ كان سائدا أو ظهر إ الوجود عام **1823** يسمى " مبدأ مونرو"[24] الذي يقوم على مقولة أمريكا للأمريكي وطبق هذا الأخ عدة مرات لتدخلات

مثال على ذلك ؛ عام **1989** الدخل العسكري بنما **PANAMA** واعتقال رئيسها نوريغا وإبادة أحياء، و ليبيا كان وجب قرار رقم **748** الذي جاء فيه فرض ا صار ا وي كضربة قاضية حيث وجبه فرض ا صار على العراق وزيادة على هذا التدخل الصومال وهاي و البوسنة و اليوم عام 2003 و وجب قرار مل رقم 1441الذي يعطى ا ق للمفتش بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل فإنه ضرب عرض ا ائط ا يسمى حرب ا ليج الثالثة إذ ماهي إلا تأكيد على عدم احترام سيادة الدول وانتهاكها سواء بالطرق الشرعية أو الطرق غ الشرعية،إذ ا رق الذي حدث هو تأكيد على الأحادية القطبية بصفة مطلقة رغم أن الادعاءات الأمريكية هي رير العراق ونزع أسلحة الدمار الشامل، وهنا أوجه نقد كيف للولايات ا تحدة الأمريكية راعية السلام العا وال تندد رية الشعوب توقع و تصادق على العهد الدو لسنة 1966 الذي ينص على ا قوق ا دنية السياسية و الاقتصادية الاجتماعية مواده.

أما من جهة الثانية فإن استعمال الأراضي العربية كمحطات عسكرية أمريكية من أجل ضرب دولة عربية هو انتهاك للسيادة رغم رضا الطرف العر لان الرفض هو غضب الطرف الراعي وبتا تصنيف هذه الدولة الرافضة قائمة الإرهاب.

أما النقطة ا همة وال حدثت بالفعل وهي نب وسرقة ا تاحف لان نب متحف بغداد وحرق جامعاتا هي عملية إستراتيجية ذات مستوي عا من الأجرام الدو والسبب أعتقد وبدون منازع هو أن إسرائيل ا مشكلة إثبات ا وية الشرق الأوسط،لأن إسرائيل شغلها الشاغل هو نسب هذه الأثار وغ ها ا سروقة إ اليهود إذ ا رب اليوم تعد كما كانت السابق بل هي حرب على البترول،الدين،ا ضارة واللغة.

إن ا ضارة العراقية الا تد إ أكثر من ستة آلاف سنة وال دمرت بقرار صاحبة ذا حضرة مائ سنة ما هو إلا رسالة واضحة لشعوب العا والعربية بصفة خاصة على أن خرق سيادة أي دولة سيكون أمر سهل للغاية سواء ت مضلة الأمم ا تحدة أو خارجها،إذ ما تعرضت مصا الولايات ا تحدة الأمريكية إ خطر وشيك أو س البنت ا دللة إسرائيل.

لكن رغم كل هذا نقول أن هذه الانتهاكات هي رد استثناء من ا بدأ والاستثناء لا ينفي ولا يلغي القاعدة لأن كلا ا يصب ا انة العلاقات الدولية.

وعليه فإذا كانت الإم يالية حسب التحليل ا اركسي أعلى مرحلة تصلها الرأ الية فهل وز لنا التساؤل حول التطور الكب الذي تعرفه العو ة وآثارها على ذوبان مفهوم الدولة الوطنية بتجاوز ا فهوم الداخلي للسيادة يث تفقد الدول سيطرتا على مواطنيها أي تفقد سيادتا الداخلية؟ وعليه فإن العو ة تكن ا أن تتجسد أكثر وتتماسس لولا تعاظم ا طاب الي ا ديد ا قدس " لقيم " ا بادرة الفردية وا ؤسسة ا اصة واللاتقن وا وصصة والتحرير إذ بدونا لا سبيل إ العو ة وا تمع الكو وطرق الإعلام وبدونما أيضا لا سبيل إ دمقرطة العو ة ودمقرطةالسوق [25].

المراجع والإحالات :

(1)- د. نسيب أرزقي : مستقبل السيادة والنظام العا ي ا ديد، الة ا زائرية للحقوق والعلوم الإدارية والقانونية، جزء 36،رقم 1،1998، ص84.

* بر نسكي ة : مستشار للرئيس الأمريكي جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي.

3 _ مودحيدر:مفهوم السيادة بعد ا رب الباردة الدولية العو ة، لة معلومات الدولية،العدد 58السنة 6 سورية-1996ص48-50

4 _ نسيب أرزقي:ا رجع السابق،ص84.

5- مود حيدر:ا رجع السابق، ص 43 ومابعدها.

6 _ نسيب أرزقي:ا رجع السابق،ص84.

7 تونسي بن عامر :قانون ا تمع الدو ا عاصر، ديوان ا طبوعات ا امعية،طبعة 1994،ص90.

8 _ مد الأطرش:العرب والعو ة،ما العمل، ندوة نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية،ب وت،مقال ا ستقبل العر ،العدد1998،229،ص100ومابعدها.

9 _ أ د خروع:العو ة والسيادة، لة ا زائرية للعلوم القانونية،جزء36،رقم1،1998ص35.

10 _ ميثاق هيئة الأمم ا تحدة ا ادة الثانية.

11 _ عبدا يد العبدي:قانون العلاقات الدولية،دار الأقواس للنشر،الطبعة الأو 1994ص105.

12 _ إبراهيم مد العنا :التنظيم الدو ،النظرية العامة،1982دار الفكر العر ص25.

13 _ ناهدعبدالكر :العو ة وا ر ة، لة الدراسات والثقافة الشرطية،العدد357سنة2000،30ص54-55.

14 _ بلقاسم سلاطنية :حقيقة العو ة، لة العلوم الانسانية قسنطينة،عدد12،1999،ص8-10.

15 _ إ اعيل صبري:الكوكبة،الرأ الية العا مرحلة مابعد الام يالية،ا ستقبل العر نالعدد 222، 1997.

16 _ مصطفى مهدي ا سن :العو ة مؤيدوها ومعارضوها، لة أخبار النفط والصناعة،العدد359 سنة 2000،31. أنظر أكثر Dominique carreau et patrick juillard : droit international economique, 4eme edition LGDJ, delta paris ,1998

17 _ ضيا القرشي :العو ة،فرص جديدة و ديات صعبة، لة التمويل والتنمية،تصدرع الصندوق النقد الدو ، ا لد 33،العدد1،1996ص30-31.

18 _ إدريس العلوي العبدلاوي:العو ة وا وية،مطبوعات أكاد ية ا غربية،ندوة، ا غرب،أوت 1998،ص49-50.

19 _ jean jacques rey et eric robert : instetuts economique international 2eme edition burglomat, bruxelles 1997. voir :jean touxoz et zolnai haquani : organisation international en matiere du production de commerçe et de development , juris classeur de droit international, fascicule 131 volume 01 edition sa paris 1990

20 _ إحسان هندي : العو ة وأثرها على سيادة الدول، لة معلومات الدولية،العدد58،سنة 1998،6ص61ومابعدها.

20 _ مد الأطرش : ا رجع السابق ص 101.

21 - ي ياوي : العو ة أية عو ة – دار إفريقيا الشرق – ا غرب 1999 ص 47-54

22 -مصطفى مهدي حسن : ا رجع السابق ص 29

23 فتح ا ولعلو : ا رجع السابق ص 54 وما بعدها

24 غضبان م وك : النظام الدو ا ديد ب الطموح الأمريكي لقيادة العا و ديث الاستعمار ا ديث، لة العلوم الانسانية والاجتماعية العدد 1 ا زائر،1994 ص112.

25 ي البجاوي : ا رجع السابق ص 52-159.

دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)

منور أوسرير – جامعة بومرداس

ملخص : من خلال عرضنا للتطور التار ي للمناطق ا رة ومفهومها و ديد أهم أشكا ا وأهداف إقامتها وذكر مقومات احها كن القول أن :

الا اه ا ا هو إقامة مناطق التصدير الصناعية ا رة ، وضرورة خلق مناخ من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ذب الاستثمارات الوطنية ا اربة والأجنبية ا قق العديد من ا نافع للاقتصاد ا لي مع إ اد الرؤية الواضحة و ا ستقبلية لتكييف الاقتصاد ا زائري مع ا عطيات الاقتصادية الراهنة .

الكلمات ا فتاح: ا ناطق ا رة ، بيان ا دخلات وا خرجات العوامل ا تحكمة ، منطقة بلارة .

هيد : تسعى معظم الدول العا إ جلب الاستثمارات وباعتبارها ركا ديناميكيا لاقتصادياتا ، فقيام ا ناطق ا رة يعد عاملا من العوامل ال تلجأ إليها الدول وخاصة النامية ذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية ا اربة وذلك ا تقدمه تلك ا ناطق من تسهيلات وامتيازات كا وافز الضريبية وا مركية وعماله رخيصة نسبيا كن الشركات ا ستثمرة زيادة قدرتا التنافسية ومن قيق عائد أك ا [1] فزيادة أعداد ا ناطق ا رة تلف دول ا عمورة إحدى الظواهر ال سدة انتباه الباحث والدارس الاقتصادي ا تخصص حول دوافع وأثار هذه ا ناطق وب إمكانية التقدم الاقتصادي للدولة ا نشئة ا .

أولا : تاريخ ا ناطق ا رة : [2]

منذ زمن نشأت ا ناطق ا رة لب جزء من حجم التجارة الدولية وتار يا ترجع فكرة ا ناطق ا رة إ و ألفي عام مضت منذ عصر الإم اطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر DELOS ر ا حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة دود الإم اطورية .

واعتمدت الدول الواقعة حوض البحر الأبيض ا توسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام ا ناطق ا رة العصور الوسطى ، ومع ظهور ا ستعمرات قامت الدول الأوربية بإنشاء مناطق صغ ة ا ا دن ذات ا وانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وب مستعمراتا ومن أمثلة ا ناطق ا رة ال أقيمت تلك الفترة .

منطقة جبل طارق (1704) ومنطقة سنغافورة 1819 ومنطقة هونغ كونغ 1842 وقد عملت هذه ا ناطق على ارسة أنشطة إعادة التصدير ، ون الشحن وإقامة ا خازن ا اصة بذلك .

ومع النصف الثا من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة ا وانئ ا رة تنمو بسرعة أوربا ، وبعد ا رب العا ية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية النمو مرة أخرى طى سريعة ا واقع الاستراتيجية ا امة على خطوط التجارة العا ية وكان الاستخدام الغالب للمناطق ا رة هذا الوقت شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير [3]

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق ا رة خلال هذه الفترة منطقة كولون بنما و أواخر ا مسينات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال ا ناطق ا رة التجارية لا يعتمد عـلى النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم لتخطيط الاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي البلد ا ضيف.

وقد بدأت ا نطقة ا رة شانون SHANON بايرلندا عام 1959 تغي النمط السائد للمناطق ا رة التجارية العا من النشاط التجاري للنشاط الصناعي حيث ركزت على إنشاء ا شروعات الصناعية وال كن أن تستوعب أعدادا كب ة من العمالة وتعمل على صادرات الدولة إ العا ا ارجي . وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم با ، ومن أمثلة ا ناطق ا رة ال قامت هذه الفترة : باتان BATAAN الفليب ، ماسان MASAN و اليابان ليباس BAYAN LEPAS ماليزيا ، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم ا دف نفس الوقت لتكون مناطق حرة ارية وصناعية مثل ا ناطق ا رة ا صرية .

فا ناطق ا رة تطورت ع الزمن وتطورت طبيعة عملها فا ناطق ا رة للتصدير " للصادرات " ثل الوقت الراهن النمط السائد للمناطق ا رة .

ويقدر عدد ا ناطق الاقتصادية ا رة العا وا 1900 منطقة اقتصادية حرة [4]

ويقع تطور فكرة التخصص إنشاء ا ناطق ا رة تطورا مهما من حيث [5] :

أ-نوعية النشاط والغرض :
فبعد أن كانت رد منطقة تنمح فيها ا شروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة أصبحت مناطق ارس فيها عمليات تلفة من التخزين والتصنيع البسيط إ التصنيع الثقيل فضلا عن أنشطة ا دمات وكذلك من الإنشاء بغرض خدمة ا صا الأجنبية للدول الاستعمارية إ كونا أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدول النامية .

ب-ا وقع :
فبعد أن كانت تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل ا وانئ البحرية أصبحت تتخذ مواقعها بالقرب من ا وانئ ا وية أو داخل البلاد لتعم ا ناطق النائية وتنميتها .

ج-ا ساحة : فبعد أن كانت تقام على مساحات دودة أصبحت تقام على مساحات شاسعة بل أصبحت تشمل مدن أو موانئ بأكملها وهكذا ا ذت ا ناطق ا رة شكلها ا ديث الآونة الأخ " العقدين ا اضي " فأصبحت مناطق تصدير صناعية .

ثانيا : مفهوم ا ناطق ا رة وتعريفها :
ا تأمل وا تمعن التشريعات والنظم ا ختلفة ال تنظم أسلوب العمل با ناطق ا رة العا د أنا تضع تعريفا ددا للمنطقة ا رة و إ ا وضعت ديدا دود ا نطقة أو لإجراءات والتنظيمات ا مركية ال ضع ا نظام العمل بداخل ا نطقة أو تعي لالات النشاط الذي من ا مكن ارسته داخل حدود تلك ا ناطق وكما تعددت التعاريف باختلاف الأهداف " السياسية والاجتماعية والاقتصادية " بكل دولة فتطورت ا ناطق بتطور طبيعة الأنشطة ا ارية فيها فهي شكل من أشكال الاستثمار الوط والأجن وتعت ركيا امتدادا للخارج إلا أنا ضع للسيادة الوطنية من جهة النظر السياسية .
ويعرف البعض ا نطقة ا رة تعريف مبسط بأنا " جزء أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات ارية وصناعية وحالية مع دول العا متحررة من قيود ا مارك والاست اد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة " (6)
وهي " ا ساحة ا قفلة ت ا راسة حيث زن با البضائع سواء كانت تلك ا ساحة ميناء ري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجن بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها "(7)

فا نطقة ا رة هي ال جغرا حدوده واضحة ومداخلها مراقبة ركيا وتتمتع السلع القادمة إليها من ا ارج با رية دون ا ضوع للحقوق ا مركية أو الضريبية ما عدا ا منوعة قانونيا وتقام بغرض قيق أهداف معينة للدول ا ضيفة إطار ا طة العامة والأولويات ال تسعى الدول لتحقيقها وتدعيمها ا أوردناه نورد الشكل الذي يب أنواع العلاقات ال تنشأ نتيجة لقيام ا نطقة ا رة

النوع الأول : يضم العلاقات ال تتم داخل ا نطقة والأحكام ال تطبق با .

النوع الثا : يضم العلاقات ال تتم ب ا نطقة ا رة والعا ا ارجي متمثلة خصوصا الصادرات والواردات و الإجراءات والأحكام ا طبقة على حركة البضائع.

النوع الثالث : فهو خاص بالعلاقة ب اقتصاد الدولة ا ضيفة وا نطقة ا رة كصادرات السلع ا لية للمنطقة ا رة والإجراءات والقواعد ا طبقة على السلع الوطنية ا صدرة للمنطقة ا رة و يب الشكل البيا أدناه أنواع هذه العلاقات.

ثالثا : أنواع ا ناطق ا رة :
عرف العا على مر العصور عدة أنواع تلفة من ا ناطق ا رة وتعددت مسميات طبقا للأهداف ال يرجى قيقها من إنشائها وتتمثل هذه ا سميات الأ (*):

1-ا ناطق ا رة با وانئ البحرية.
2-ا ناطق ا رة با وانئ ا وية.
3-مناطق التجارة ا رة .
4-مناطق الاستثمار " مناطق ا ؤسسات "
5-ا ناطق ا صرفية ا رة.
6-ا ناطق الصناعية العلمية .
7-ا ناطق التصدير الصناعية ا رة.
8-مناطق التخزين -الإيداع ا مركي-
9-مناطق التجارة العابرة.
10-مناطق ا رة العامة.
11-مناطق ا رة ا اصة.
12-ا دن ا رة.
13-النقط ا رة.
14-مناطق التجارة ا ارجية.
15-ا ناطق ا رة للتأمينات.

أ-من حيث ا وقع وا ساحة :
وهنا د 3 أنواع رئيسية وهي :

1-المناطق الحرة الخاصة : وتكون مقصورة على مشروع واد لأغراض التخزين صناعية أو لأي عمليات أخرى.

2-المناطق الحرة العامة : وتضم ما يلي :

2 -1:المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية

2-2:المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها .

2 -3:المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن.

3-المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها .

ب-من حيث طبيعة النشاط : و يميز ها :

1-المناطق الحرة الصناعية.

2-المناطق الحرة التجارية .

3-المناطق المشتركة (الصناعية والتجارية)

ملاحظة : هناك مناطق مشابهة للمناطق الحرة تشترك معها بعض الخصائص مثل الأسواق الحرة الشركات المنات البائية...النظم الجمركية الخاصة (نظام الإيداع ، نظام السماح المؤقت، النظام التصنيع الدائرة الجمركية INBOND...

الملاحظ أن معظم المناطق الحرة تنشأ في البلدان النامية، و هناك بعض المناطق مقامة في الدول المتقدمة كبريطانيا حيث المناطق الحرة المشتركة عرفت أول ظهور لها سنة 1977 عندما أقامت الحكومة البريطانية 13 منطقة في المناطق الراكدة اقتصاديا كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية [9] مناطق التجارة الخارجية و تعرف على أنها مناطق محددة مغلقة محصورة تعتبر خارج نطاق الدوائر الجمركية و توجد بها أكثر من 50 منطقة من هذا النوع بالخصوص على الموانئ يرجع إنشاء هذه المناطق إلى سنة 1943 و لعل الدور الذي لعبته المناطق الحرة يتضح في موقف كل من مصنع فلوكس واجن لتجميع السيارات الذي اتخذ مصنع ...... قراره في إنشاء منطقة حرة خاصة بتصنيع الدراجات في ولاية أوهايو ، فكانت المناطق الحرة بمثابة مخرج لتدفق و جذب الاستثمارات و ذلك بشرط أن يقوم كلا المصنع بتسديد الرسوم الجمركية على منتجاتهما النهائية في حالة إيجاد فرص عمل للعاطلين بالولايات المتحدة الأمريكية.

و بموجب قانون إنشاء مناطق الاستثمار الصادر سنة 1980 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية [10] في فترة (81-84) أكثر من مائة منطقة حرة قدم القانون حوافز و ضمانات مختلفة للاستثمارات التي تقام بالمناطق التي ينتشر بها مؤشرات التخلف و الركود و الفقر ويسيطر على هذه المناطق مزيج من الأنشطة التجارية و الصناعية .

رابعا : أهداف إنشاء المناطق الحرة :[11]

تهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية :

1-إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير .

2-زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية .

3-قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية .

4-استقطاب و جذب رؤوس الأموال الأجنبية و التي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج و الإدارة.

5-المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية و الخارجية .

6-الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة .

7-تعمير و تنمية بعض الجهات و الأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي بينها و بين الأقاليم الأخرى .

8-إيجاد و خلق فرص عمالة جديدة ، و رفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية لما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة و تكنولوجيا متطورة و الحد من مشكلة البطالة .

9-جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي .

10-زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار .

11- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.

12-إيجاد معارف جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير و التقنيات المالية و التسويق، كل هذا من أجل مساعدة الكيان الاقتصادي ...

وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية و يعتمد تحقيق هذه الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة و طبيعة النشطة التي تمارسها و هذا بدوره يتوقف على الضمانات و التسهيلات و الحوافز التي تقدمها المناطق **

خامسا : العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة :

إن نجاح المناطق الحرة في جلب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية و تحقيق الأهداف المرجوة منها ونتائج إيجابية على اقتصاديات الدول النامية يرتبط بعدة عوامل أساسية أهمها:

1-القيام بدراسات الأولوية قبل إنشاء المناطق الحرة : منها

أ-معرفة فرص إقامة ا ناطق الولايات ا ختلفة .
ب-دراسة ا وارد الاقتصادية.
ج-دراسة الأسواق العا ية عرفة أهم فرص الاستثمار ال كن الترويج ا.
2-اختيار مواقع ا ناطق ا رة والتخطيط ا يد ا من حيث :
أ-خدمات الاتصالات.
ب-طرق ووسائل ا واصلات.
ج-إ اد البنية القاعدية.
د-ملاءمة ا وقع بيئيا وتضاريسيا مع نوعية الأنشطة ا قامة.
هـ- ديد ا جم ا ناسب للمنطقة ا رة مع مراعاة التوسعات ا ستقبلية.
3-الاستقرار السياسي والاقتصادي وملائمة مناخ الاستثمار : إن أبرز ا شاكل ا عيقة لب الاستثمارات أي دولة هي وجود ا نازعات والاضطرابات الداخلية وإضرابات العمال والتغي السريع للحكومات وا روب والتغي الدائم للسياسات الاقتصادية ال ا صلة بنشاط الاستثمار حيث يؤدي كل هذا إ آثار سلبية على نشاط الاقتصادي العام للدولة وعدم جذب الاستثمارات الأجنبية وهروب رأس ا ال.
4-توفر اليد العاملة وا فاض كلفتها.
5-ارتباط أهداف ا شاريع ا رخص ا بالأهداف العامة للدولة .
6-الكفاءة الإدارية لقيادة ا نطقة ا رة : تيئه الظروف لقيام ا شروعات وتبسيط الإجراءات وتوف ا دمات اللازمة وتسهيل تعامل ا شروعات مع ا هات ا ختلفة.
7-ا زايا وا وافز ا منوحة : و كن تقسيمها إ قسم :
أ-ا وافز ا ادية
ب-ا وافز ا ادية ومنها ا وافز ا مركية
2-ا وافز الضريبية
3-ا وافز الأخرى كعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجن أو التحولات ا الية والأرباح.

سادسا :الإطار القانو لإنشاء ا ناطق ا رة :
جاءت فكرة إقامة ا ناطق ا رة ا زائر ال تبلورت فعليا قانون الاستثمار رقم 12/93 ا ؤرخ 1993/10/05 الذي خصص فصل الثا بأكمله من الباب الثالث للمناطق ا رة وصدر ا رسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 ا تعلق با ناطق ا رة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسي ا ناطق ا رة حيث أجاز التشريع إنشاء ا ناطق على التراب الوط تتم فيها تلف العمليات الاست اد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية وا دماتية والصناعية وفق إجراءات مبسطة و ملات الأجنبية القوية القابلة للتحويل مسعرة من البنك ا زائر بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع وا دمات داخل الوطن وفق القوان إ كم وتنظم التجارة ا ارجية.
بعد الدراسة ا عدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية وهذا بطلب وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتاعها حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعاي لاختيار أحسن موقع لاحتضان ا نطقة ا رة الأو وعلى ضوء هذه ا عاي اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار واعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة.
وا دول أدناه يوضح ذلك :
ا عيار أ : ا ياكل القاعدية للنقل و ا رافق ا تعلقة بها (ا طار ، ا يناء، الطرق ال ية ، السكك ا ديدية ...)
ا عيار ب: نوعية و إمكانيات ا دمات العامة (الغاز ،الوقود ، الكهرباء ، ا اء، ا واصلات ...).

ا عيار ج : توف اليد العاملة ا ؤهلة و ا هارات ا لية .
ا عيار د : ا دمات ا تعلقة بالقطاع الثالث (ا ؤسسات البنكية و التأم ، قطاع الصحة و السياحة، ا ؤسسات الإدارية ...)

و ر يا إنشائها قتضى ا رسوم التنفيذي رقم 106/67 ا ؤرخ 1997/04/05 ا تضمن قيام ا نطقة ا رة لبلاده بولاية جيجل .

سابعا : منطقة بلارة ا وقع وا ؤهلات :
تقع منطقة بلارة دائرة ا يلية على الساحل حيث تبعد على مدينة جيجل بـ 50 كم شرقا وتتوفر ا نطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا إستراتيجيا بالإضافة إ قربها من :
-الطريق الوطني 27و43 الرابط ب جيجل وسكيكدة.
-خط أنابيب الغاز الذي يصل ب ولاي جيجل وسكيكدة .
تبعد عن مطار فرحات عباس ب 50 كم و 45 كم عن ميناء جنجن إضافة إ هذا تبعد عن ا ركز الكهربائي ب 45 كم.
تتربع ا نطقة على مساحة قدرها 523 منها 512 هكتار مهيأة أعدت خصيصا لإقامة مركب ا ديد و اطة ا نطقة دار علوه 205 متر وطوله 13000 متر.
و إطار الأشغال ال تتكفل بها الدولة من أجل التهيئة الكاملة للمنطقة وال نص عليها ا رسوم التشريعي رقم

320/24 المؤرخ 1994/10/17 مادته الرابعة الذي جاء فيها ما يلي :
-ربط المنطقة بخطوط لطرق الرئيسية التي تربط الناحية بالتراب الوطني .
-إيصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء الغاز الماء الشروب الهاتف التلكس...
-إيصال المنطقة بشبكات لصرف مياه الأمطار وتطهير المياه المستعملة وطبقا لهذا المرسوم أيضا تهيئة المنطقة الحرة عن طريق إنجاز عمارات للخدمات العمومية والتي تتمثل في الجمارك الأمن الوطني الصحة الحماية المدنية .
- ربط المنطقة بميناء جنجن وكذا بالمدينة بخط أنابيب لتجميع المياه الصالحة للشرب طوله 7كم و حفر بئر كبير بطاقة قدرها 50 لتر/ثانية .
-ربط المنطقة الحرة بالمدينة عن طريق خط السكك الحديدية طوله 6 كم وكذا ربط المنطقة بشبكة هاتفية التي تحتوي على 200 خط هاتفي عن طريق المركز الهاتفي موصول بدوره بالشبكة الوطنية والدولية .

ونظرا لطبيعة المنطقة الحرة الصناعية الموجهة للتصدير فإن المشاريع المقامة داخل المنطقة ستتجه نحو الصناعات التصديرية لذا كان واجبا على الولاية ومؤسساتها المحلية توفير المواد الأولية والنصف المصنعة ومواد الطبيعية باعتبارها ضرورية لقيام النشاط الصناعي وسير عملية الإنتاج للمؤسسات الصناعية في المنطقة الحرة ومن بين هذه الموارد المتوفرة في الولاية نذكر منها :
1-صناعة النسيج والجلود .
2-صناعة الميكانيكية والزجاج والإلكترونية والمواد الصيدلانية.
3-صناعة مواد البناء واستغلال الموارد المنجمية.
4-صناعة التحويلية وتعليب المنتجات البحرية والفلاحية.
5-النشاطات التحويلية للمواد الغابية .

ثامنا : المنطقة الحرة (التسيير ، الأسباب ، الآثار) :

تسيير المنطقة الحرة :
يمنح امتياز استغلال المنطقة وتسييرها من طرف شخص " المستغل " قد يكون شخصا معنويا عموميا أو خاصا يتم اختياره عن طريق مزايدة وطنية دولية مفتوحة أو محدودة تقوم بها وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها تتضمن دفتر شروط يحدد خصوصا حقوق المستغل ومهامه وواجباته والإتاوة التي يجب أن يدفعها لإدارة الأملاك العمومية .

أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر :
هناك عدة دوافع يمكن أن نجملها في النقاط التالية :
أ)دافع التضخم والبطالة.
ب) دافع ترقية الصادرات وتوفير العملة الأجنبية
ج) دافع نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

الهيئات التي تشرف على المناطق الحرة :
1 – وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها حيث نجد الشباك الواحد المتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار وكالة Apsi الضرائب , بنك الجزائر المركز الوطني للسجل التجاري , الجمارك , إدارة الأملاك العمومية والبلدية , البيئة الشغل وعن طريقه تمنح المزايا للمستثمرين.
2 – اللجنة الوطنية للمناطق الحرة : ترجع خلفية المنطقة للدولة وتضم اللجنة ممثلي 10 وزارات محددة في المادة 24 من نص المرسوم 94-320 و المجموع عدد أعضائها 21 عضوا .

الآثار المتوقعة من إنشاء المنطقة الحرة "بلارة" :

أولا : الآثار الإيجابية :
يمكن أن نلخص الانعكاسات الناجمة عن مشروع المنطقة الحرة بلارة في النقاط التالية:
1 – **العمالة** : يمكن أن تحدث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات والمؤسسات المستثمرة داخل المنطقة وغير مباشر وذلك بفعل الروابط الخلفية مع الاقتصاد الوطني وتم تقدير مناصب شغل المباشر ب 28000 منصب عمل .
2 – زيادة العائد من النقد الأجنبي ومصدره الأجور المدفوعة إلى العمال إذ يستفيد العمال الجزائريين من نسبة لا تقـل عن 10% من أجورهم بالعملة الأجنبية .
- قيمة الإيجار الخاص بالأراضي والكهرباء والغاز والاتصالات .
- استيراد المواد الأولية والتجهيزات وكل ما تحتاج المشاريع من الأسواق الوطنية والمحددة مسبقا بـ 20%.
3 – إدماج إنتاج المؤسسات الوطنية بإنتاج مؤسسات المنطقة.
4 – تطوير وتنمية الخدمات .
5 – المساهمة في تحسين وتطوير التكوين بالمراكز التكوين المهني والمراكز العلمية.
6 – تنمية المناطق المحاطة بالمنطقة و تحسين مردودية الطاقات المحلية.

7 – زيادة حصيلة الصادرات خارج نطاق ا روقات

ثانيا : الآثار السلبية :

ينجم عن إنشاء أي منطقة حرة العا بعض السلبيات ولانعكاسات وخاصة بداية عملها و كن إ ازها :

1 – الربح الضائع للخزينة العمومية من ا داخيل ا بائية (إعفاء الاستثمارات من يع الضرائب والرسوم والاقتطاعات فان الصبغة ا مركية و ا بائية والعوائد رأس ا ال ا وزعة).

2 – عدم استقرار ا ؤسسات الأجنبية ا ستثمرة بسبب ا زايا وا وافز ا توفرة بلدان أحسن و ظل منافسة قوية.

3 – اختلاف الأجور والامتيازات ب العمال ومن نفس الكفاءات وا هارات يؤدي ا عدم استقرار العمال وكذا الاستغلال ا نتشر داخل ا ناطق ا رة بسبب غياب قوا العمل والنقابات يؤدي ا انعكاسات سلبية على العمالة .

4 – التأ على البيئة وا يط حيث نصت ا ادة 13من ا رسوم التنفيذي رقم 320/94 ا تعلق با ناطق ا رة على أن توضع كميات ا طام والنفايات ولا سيما النسيجية وا لدية و اللدائنية و الزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب ا مركي الوط وهذا ينجم عنه تلوث ويصبح التراب الوط سلة للنفايات النا ة عن مشاريع ا نطقة ا رة .

العوامل ا فسرة عدم انطلاق أداء ا نطقة ا رة جذب الاستثمار:

يبدو أن هناك العديد من العوامل ال تقف وراء التعثر رغم أنا لديها ا زايا والضمانات التنافسية با قارنة بباقي ا ناطق ا رة العا وأهم هذه العوامل :

1 – يبدو أن الإعفاءات الضريبية وا زايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق ناخ الاستثمار كوناته ا ختلفة سواء البيئية أو السياسية أو ا ؤسسية أو ا تعلقة بالسياسات الاقتصادية ال ب دراستها وا فروض سـ منـاخ الاستثمار موعة وليس من ا انب التشريعي فقط.

- غياب ليل الدوافع وا هددات الرئيسية للاستثمار الأجن بالدرجة ا طلوبة فيجب التعرف على الاستراتيجية الفعالة ال عل ا ناطق ا رة جاذبة .
- عدم إ اد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات ا تعددة ا نسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تيئة ا نطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكب ة .
- عدم الترويج الكا للاستثمار با نطقة ا رة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة ا قنعة عن ارب ا ناطق ا رة الرائدة العا مثل منطقة ا رة بل علي " د " هونج كونج ....

ا لاصة :

من خلال العرض السابق خلصنا إ :

-عدم وجود تعريف دد للمناطق ا رة وإ ا هناك قواعد متعارف عليها عا يا ا كن أن يسمى با نطقة ا رة.

عا يا ا كن أن يسمى با نطقة ا رة.

-هناك صور وأشكال للمناطق ا رة إلا أن الا اه ا ا هو إقامة مناطق التصدير الصناعية ا رة وخاصة الدول النامية مع بروز مؤشرات ل وز مناطق حرة متخصصة ا دمات .

-يتوقف اح ا نطقة ا رة جذب الاستثمارات الأجنبية و قيق أهدافها الأخرى على توافر العوامل ا اكمة احها ابتداء من دراسة ملائمة الفكرة لظروف الدولة والتحض ا ، مع عمل دراسة جدوى اقتصادية و تزويد ا ناطق ا رة بالنية الأساسية وتطبيق نظام متكامل من ا وافز.

-توف وإ اد جهاز إداري مرن تعطى له الصلاحيات الكاملة تسي ا ناطق ا رة.

-إن ا نطقة بلارة تساهم قيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند إدراجها أولويات برنامج الإنعاش الاقتصادي .

جدول رقم (1) : النتائج النهائية لترتيب الولايات ا قترحة لاحتضان ا نطقة ا ـرة

عدد النقاط الولايات	ا عايـ الاقتصادية ا عيار أ	ا عيار ب	ا عيار ج	ا عيار د	المـوع	ا عايـ ا ـرتبطة بالتهيئة العمرانية	ـموع النقاط	الترتيب
اية	9000	1800	558	1984	13342	2500	15842	01
جيجل	7900	1750	281	1226	11157	4000	15157	02
عنابة	6350	1700	970	2252	11272	2500	13772	03
تلمسان	6450	1700	659	1117	10726	2500	13226	04
وهران	6550	1300	1164	4110	13124		13124	05
مستغا	4950	1550	304	1237	8041	2500	10541	06
سكيكدة	4050	1200	497	1488	7835		7835	07
الشلف	3180	1300	530	1175	6105	1000	7105	08
تبسة	3650	1650	391	1033	6724	1500	6724	09
نراست	3350	1200	85	818	5453	1000	6453	10
إليزي	3350	1200	93	248	4891	1000	5891	11
الأغواط	400	1700	240	885	3225	1500	9725	12
سوق أهراس	600	1550	118	609	8277	1500	4377	13
البويرة	800	1550	371	918	3739		3739	14
الطارف	300	1350	255	631	2536		2536	15

ا صدر: دراسة تقد الولايات ا ؤهلة لاحتضان ا نطقة ا ـرة الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية –ماي 1996، ص51.

الشكل (1)
بيان المدخلات والمخرجات للمناطق الحرة

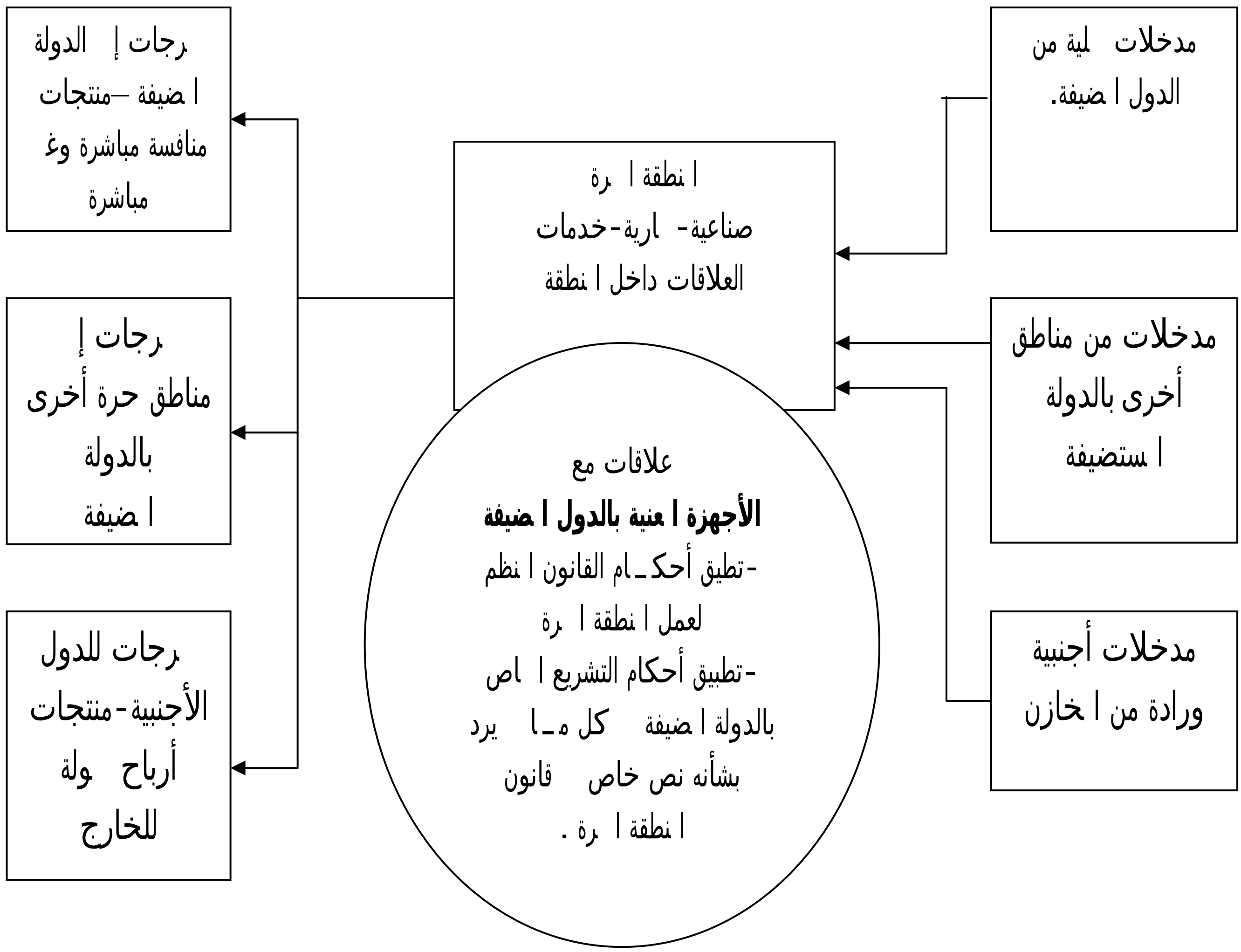

ا صدر : مأخوذا عن مصطفة مد مد ا هدي من أثر ا ناطق ا رة على التنمية الاقتصادية ا ناطق النامية رسالة ماجست غ منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا 1981 ص 26.

ا راجع والإحالات ا عتمدة :

1- مد صا كمشكي :عوامل اح ا ناطق الصناعية ا رة (ربة ا نطقة ا رة بل علي) الأمانة العامة للس التعاون لدول ا ليج العر لة التعاون ، العدد 43 سبتم 1996 ص 15.
2-منور أوسرير :دراسة نظرية عن ا ناطق ا رة مع ارب كل من كوريا ا نوبية ، هونغ كونغ ، سنغافورة ، مصر رسالة ماجست العلوم الاقتصادية جامعة ا زائر نوفم 1995 ص ص 2 - 4.
3-THOMAS KELLEHAR : HAND BOOK ON FREEZONES unido jully 1976 p1
4-سعيد أحمد منصر: الموانئ والمناطق الاقتصادية الحرة عدن ، الغرفة التجارية الصناعية مارس 1999 ص 2.
5- لولة تا : دور مناطق التصدير الصناعية ا رة تنمية الاستثمارات الصناعية أطروحة دكتوراه كلية التجارة جامعة الاسكندرية 1992.
6-عبد الر ن فريد : ا ناطق ا رة ، القاهرة : الشركة ا صرية لفن الطباعة 1976ص 17.
7-ا اد الغرف العربية ا ليجية و آخرون: ندوة ا ناطق ا رة ودورها تشجيع الاستثمار د سبتم 1988، ص 1.
8-مصطفى مد ا هدي: أثر ا ناطق ا رة على التنمية الاقتصادية البلدان النامية رسالة ماجست كلية التجارة جامعة طنطا 1981 ، ص 26.
(*) و (* *) كن العودة إ هذه النقاط بالأرقام والتحليل الأعداد القادمة إن شاء ا .
9-فاتن ابراهيم أ د مزروع : دراسة تقو ية لأثر ا دنية ا رة على العملية التعليمية دينة بورسعيد أطروحة دكتوراة غ منشورة ، كلية التجارة جامعة قناة السويس 1990 ، ص 7.
10-CAMPOS .RF BANILLAF : « BOOTSTRAPS AND ENTRE PRISE ZONES THE UNOERSIDE OF LATE CAPITALISM IN PURTORICE AND THE UNITED STATES » REVIEW .VOL 5 : n (SPRING 1982) PP578-585.
11-منور أوسرير : ا رجع السابق ص ص 126 – 134.

الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة

دراسة تطبيقية ببنك ال كة ا زائرية

صا صا ي – جامعة سطيف

نوال بن عمارة – جامعة ورقلة

ملخص : إثر التحولات الك ى ال شهدتا الصناعة ا صرفية، ظهرت منذ منتصف السبعينيات مصارف ا شاركة ال تعمل على استبدال نظام الفائدة الدائن وا دين بنظام ا شاركة.

و أصبحت هذه ا صارف ل اهتمام الكث من الدارس و الباحث من خلال التقنيات و الأدوات ا ستعملة على مستوى ا وانب ا اسبية ا طبقة، و سوف نتطرق إ هذا ا وضوع من خلال ا اور التالية :

- مصارف ا شاركة و صيغها التمويلية.
- ا اسبة مصارف ا شاركة.
- دراسة تطبيقية ببنك ال كة ا زائري.

الكلمات ا فتاح : مصارف ا شاركة، مضاربة، مشاركة سّلَم، مرا ة، مزارعة، مساقاة، إستصناع.

أولا : الإطار العام للدراسة و أهدافها :

1-إشكالية البحث :

يعتمد النشاط ا صر عموما على تعبئة ا وارد الادخارية من جهة و تقد التمويل للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز من جهة أخرى، فنظام الوساطة ا الية التقليدي الذي يعمل على تقريب الأعوان الاقتصادي ذوي العجز يعتمد أساسا على سعر الفائدة الدائن و ا دين حيث أن الفارق بينهما ثل حصة معت ة من العوائد ا صرفية وعادة ما تعا الفائدة ا دفوعة من فبل ا قترض كإيرادات للمصرف، إلا أن نظام ا شاركة الذي تعتمد عليه مصارف ا شاركة ثل وذجا جديدا للعلاقة ب الدائن وا دين،فنظام ا كافأة لصاحب ا ال تلف عن مثيله النظام التقليدي حيث استبدال سعر الفائدة بصيغ ويلية تقوم على أساس مبدأ ا شاركة ا ع عنه الفقه الإسلامي

بدأ " الغنم بالغرم"، أي أن الدائن لا يستحق ا كافأة إلا بقدر ما صل عليه ا دين من ربح خلال العملية الاستثمارية، ا أدى بنا إ ث هذا ا وضوع من خلال إبراز ا عا ات ا اسبية ال تستوعب تطبيقات الصيغ التمويلية ا ختلفة مصارف ا شاركة.

وهذا يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي الصيغ التمويلية ا ديدة ال تقوم على آلية ا شاركة كبديل لآلية الفوائد ا سبقة ؟
- كيف تتم ا عا ة ا اسبية لصيغ التمويل با شاركة ؟
- ما هي جوانب الاختلاف ب ا صارف التقليدية ومصارف ا شاركة ا وانب ا اسبية ؟

2-أ ية الدراسة :

تكمن أ ية ا وضوع فيما يلي :

- حداثة ا وضوع ا دروس، ذلك أن معظم ا واضيع ا طروحة هذا ا ال تطرقت إ ا وانب الفقهية و القانونية و ا الية، و هذا ما أدى إ قلة الدراسات ا انب ا اس و التق .
- تناول مصارف ا شاركة كتجربة ميدانية و العمل على إبراز مدى مسا تها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- التعريف جمل صيغ التمويل با شاركة ال تستخدمها كبدائل للطريقة التقليدية التمويل.
- هذه الدراسة مع ب فقه النظرية، وفقه التجربة من خلال تسليط الضوء على ربة مصارف ا شاركة با زائر.

3 - فرضيات الدراسة :

عا ة هذا ا وضوع افترضنا ما يلي :

- ويل ا شروعات مصارف ا شاركة تلف شكلا ومضمونا عن أساليب التمويل ا صارف التقليدية.
- تلف ا عا ة ا اسبية لصيغ التمويل إطار نظام ا شاركة باختلاف الأنظمة ا اسبية للبلدان ال تعمل فيها.
- صيغ التمويل مصارف ا شاركة ا معا ة اسبية خاصة.

4 - أهداف الدراسة :

تدف هذه الدراسة إ :

- إظهار خصوصيات كل صيغة من حيث أ يتها وأسلوب تطبيقها.
- اولة إبراز أسلوب ا عا ة ا اسبية لصيغ التمويل صارف ا شاركة.

- دراسة النواحي التطبيقية لصيغ التمويل ا ياة العملية من خلال الدراسة ا يدانية ببنك ال كة ا زائري.

5- إطار الدراسة :

و يندرج موضوعنا إطار دراسة أسلوب ا عا ة ا اسبية لصيغ التمويل صارف ا شاركة، حيث أبدينا اهتماما بالتجربة ا زائرية لأن :-

- مصارف ا شاركة أصبحت جزءا من النظام ا صر ا زائري.
- تثم التجربة التطبيقية لبنك ال كة ا زائري.

ثانيا : الإطار النظري للدراسة :

1- مصارف ا شاركة و صيغها التمويلية :

1-1- ماهية مصارف ا شاركة :

هناك عدة تعاريف صارف ا شاركة نورد فيما يلي تعريفة منها على سبيل ا ثال :

مصارف ا شاركة هي : " هي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب ا وارد النقدية من أفراد ا تمع و توظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها و وها إطار قواعد الشريعة الإسلامية و يعمل على تنمية إقتصادياتا "[1]

وتعرف كذلك على أنا " ا ؤسسة ا الية تقوم ميع الأعمال ا صرفية و ا الية، و التجارية و إنشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية، و ا سا ة فيها الداخل و ا ارج "[2]

من هذين التعريفين كن القول أن مصارف ا شاركة عبارة عن مؤسسات اقتصادية و اجتماعية و تنموية تقومن بدور الوساطة ا الية مستبعدة معاملاتا أسلوب الفائدة الدائن و ا دين، وتستبدله بنظام ا شاركة الأرباح و ا سائر من خلال تطبيق صيغ ويلية تقوم على مبدأ ا شاركة.

1-2-أهداف مصارف ا شاركة :

1-2-1- ا دف التنموي :

مصارف ا شاركة تساهم قيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتماشى معاملاتا ا صرفية مع الضوابط الشرعية،و إ اد البديل لكافة ا عاملات لرفع ا رج عن ا تعامل معها،من خلال النواحي التالية :

- إلغاء الفائدة و فيض تكاليف ا شاريع و هذا يؤدي إ تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة ا رفي
- و بالتا خلق فرص جديدة و منه تتسع قاعدة العامل و القضاء على البطالة، فيزداد الدخل الوط
- تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار وذلك بإ اد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة و مطالب الأفراد و ا ؤسسات ا ختلفة.[3]

- العمل من أجل ا افظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على ا وارد والإمكانيات الذاتية الأساسية و الاستراتيجية.[4]

1-2-2- ا دف الاستثماري :

تعمل مصارف ا شاركة على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب رؤوس الأموال،و توظيفها ا الات الاقتصادية وفقا لصيغ التمويل با شاركة، و قيق التقدم الاقتصادي،و العمل على توف ا دمات و الاستشارات الاقتصادية و ا الية للحفاظ على الأموال و تنميتها.

1-2-3 ا دف الاجتماعي :

مصارف ا شاركة تعمل على ا وازنة ب قيق الربح الاقتصادي و ب قيق الر ية الاجتماعية، وذلك با مع ب الأهداف العامة لأي مشروع، و قيق التكافل الاجتماعي من خلال :

- التدقيق الات التوظيف ال يقوم البنك بتمويلها و التأكد من سلامتها و قدرتا على سداد التمويل[5]
- أن قق التوظيف الا لرفع مستوى العمالة و الوقت نفسه يسمح عائده بتقد خدمات اجتماعية لأفراد ا تمع.

1-3- خصائص مصارف ا شاركة:

1-3-1- عدم التعامل بالفائدة :

نظام الفائدة ثل تكلفة على حركة الاستثمار و يزا للمقرض الذي كنه من استرداد رأس ماله زائدا لفائدة مهما كانت حالة ا ستثمر، خاسرا، أو مأزوما. و ظل الإفرازات السلبية ذا النظام عملة مصارف ا شاركة على استبدال نظام الفائدة الدائن و ا دين بنظام ا شاركة حيث يتم توزيع الأرباح و ا سائر سب نصيب ا ودع رأس ا ال ا ستثمر.

1-3-2- الاستثمار ا شاريع ا لال :

تسعى مصارف ا شاركة للاستثمار ا شاريع ال قق النفع للمجتمع، و ذلك باستعمال أسلوب ا شاركة ويل مشاريعه التنموية ال تعتمد على التعاون ب صاحب ا ال وطالب التمويل حالة الربح أو ا سارة،و هذا ما عله يز عن النظام التقليدي ، الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة كن دون الاهتمام لطبيعة ا شاريع ال ستوظف فيما إن كانت نافعة أم ضارة للإنسان.

1-3-3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية :

تربط مصارف ا شاركة ب التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية، و تعت هذه الأخ ة أساس لا تتم التنمية اقتصادية

إلا راعاته، أي أن اختيار نوعية الاستثمار مرتبطة اجة ا لتمع للمشروع تلف قطاعات الاقتصاد الوط ، لذلك تركز على قيق العائد الاجتماعي إ جانب قيق الربح الاقتصادي.

1-4-صيغ التمويل ا ستخدمة مصارف ا شاركة:

لتمويل ا شاريع تستخدم مصارف ا شاركة صيغ ويلية عديدة، منها القائمة على ا لكية كا ضاربة و ا شاركة وا زارعة و ا ساقاة حيث تعطي للمتعامل القدرة على التصرف، فيأخذ صفة ا الك، وأخرى قائمة على ا ديونية كا را ة و السلم و الإ ار و الاستصناع، وال تشكل دينا للمتعامل، حيث لا تلك الأدوات ا قدمة التمويل

1-4-1- صيغ التمويل القائمة على ا لكية :

أ- التمويل با شاركة :

يعت التمويل با شاركة أهم ما يز مصارف ا شاركة عن البنوك التقليدية " وهي تقد ا صرف و العميل ا ال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو ا سا ة مشروع قائم يث يصبح كل واحد منهما متملكا حصة رأس ا ال بصفته ثابتة أو متناقصة و مستحقا لنصيبه من الأرباح، و تقسم ا سارة على قدر حصة كل شريك رأس ا ال "[6]

وباستخدام هذه الصيغة يتم ا سا ة با ال و العمل ب الطرف و بواسطتها يتم ميع فوائض مالية للأفراد لاستثمارها مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وتأخذ ا شاركة ثلاث أشكال :

- ا شاركة الثابتة
- ا شاركة على أساس صفقة معينة.
- ا شاركة ا نتهية بالتمليك.

ب- التمويل با ضاربة :

و تعرف ا ضاربة على أنا شركة الربح ال من جانب وهو جانب صاحب ا ال و لو متعددا، و عمل من جانب آخر و هو جانب ا ضاربة.[7]

فأسلوب ا ضاربة يتم باشتراك ب طرف ، حيث يقوم أحد ا بدفع ا ال، و العمل يكون على الآخر، أي العمل على التوليف ب مدخل إنتاجي رأس ا ال و العمل لإقامة مشاريع اقتصادية.

ج- التمويل با زارعة :

عرفها ا الكية على أنا " الشركة الزرع "[8]

و تقوم هذه الصيغة أساسا على عقد الزرع ببعض ا ارج منه و ع آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض ن يزرعها أو يعمل عليها، وهذه الصيغة تطبق سوى من بعض البنوك السودانية، ويرجع ذلك إ الأ ية البالغة ال يكتسبها القطاع الفلاحي حيث ثل مصدر دخل رئيسي لأكثر من 75% من السكان.[9]

د- التمويل با ساقاة :

تعرف ا ساقاة على أنا " عقد على مؤونة و النبات بقدر، لا من غ غلته، لا بلفظ بيع أو إ ار، أو جعل ".[10]

و صورتا أن تعقد شركة ب شخص أحد ا مالك للأشجار يبحث عن من ينميها، و الآخر لك ا هد لذلك على أساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق.

1-4-2- صيغ التمويل القائمة على ا ديونية :

I- التمويل با را ة :

يعرف بيع ا را ة بأنه " البيع بالثمن ا شترى به أو تكلفتها على ا شترى مع زيادة ربح معلوم يكون الغالب نسبة مئوية من ن الشراء أو التكلفة ".[11]

وصيغة ا را ة شائعة الاستعمال من طرف مصارف ا شاركة وحسب إحصائيات منشورة للا اد الدو للبنوك الإسلامية سنة 1996 حول 166 بنك و مؤسسة مالية إسلامية، وجد أن معدل تطبيق ا را ة يقدر بـ 40.30% من موع التمويلات ا قدمة، بينما لا يتعدى استعمال ا ضاربة نسبة 8%.[12]

وصيغة ا را ة شائعة الاستعمال من طرف مصارف ا شاركة وذلك بفضل الأ ية البالغة ال تلعبها ا را ة التنمية الاقتصادية، كما أن التوسع ا را ات قد يؤدي إ زيادة الديون قص ة الأجل، مع العلم أن الكث من ا را ات كن أن نطلق عليها بأنا مرا ات استثمارية لأنا متعلقة بتنشيط ا ركية الاستثمارية الاقتصاد الوط ، و ليست بالضرورة كما يظن البعض بأنا مرا ات ارية استهلاكية لا تفيد الاقتصاد الوط .

ب- التمويل بالتأج :

ومعناه " أن يستأجر شخصا شيئا معينا، لا يستطيع ا صول عليه ، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نظ أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء "[13]

و التأج يكتسي أ ية بالغة خاصة ا يوفره من سيولـ ـة مستمرة من خلال تسديد أقساط الإ ار، و يعت وسيلة مضمونة للتدفقات النقدية مصارف ا شاركة ، كما أنه يساهم التنمية الإقتصادية من خلال مساعدة ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة، لاقتناء معدات حديثة ليس ا القدرة على شرائها.

ج-التمويل بالسلم :

ويطلق عليه البيع الفوري ا اضر الثمن الأجل البضاعة أوفيه يقوم البائع با صول من ا شترى على الثمن البضاعة، تسليمها آجلا، و من هنا صل البائع على ن البضاعة

عاجلا، حـ تتم عملية تسليم البضاعة إ العميل لاحقا.[14]

وصيغة السلم تستعمل ويل القطاع الفلاحي من خلال مساعدة الفلاحـ الفترة ما قبل ام الإنتاج، كما كن استخدام السلم التمويل التجارة ا ارجية من أجل رفع حصيلة الصادرات لتغطية عجز ميزات ا دفوعات.

د- التمويل بالإستصناع :

الاستصناع عقد بيع ا ستصنع (ا شتري) و الصانع (البائع) يث يقوم الثا بصناعة سلعة موصوفة (ا صنوعة) وا صول عليه عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع، وذلك مقابل الثمن الذي يتفقان عليه و كيفية سداده.[15]

و تكمن أ ية هذه الصيغة ويل البنك للمشاريع الصناعية فيعمل على تشغيل الطاقة الإنتاجية العاطلة عند بعض عملائه الصناعي .

2- ا اسبة مصارف ا شاركة.

2-1-ماهية ا اسبة والنظام ا اس مصارف ا شاركة

2-1-1-مفهوم ا اسبة مصارف ا شاركة:

و تعرف على أنا " تطبيق فهوم و أسس ا اسبة ال الأنشطة ا ختلفة ال يقوم با مصرف ا شاركة، بدف تقد معلومات و إرشادات و توجيهات تساعد إبداء الرأي."[16]

و ا اذ القرارات ال تساعد قيق مقاصد مصارف ا شاركة حيث أن ال تطبيقها يشمل العمليات ا الية وكذلك تعمل على قيق و تدقيق و تسجيل العمليات بشكل يسمح للغ بالإطلاع على السجلات داخل ا نشأة

2-1-2-مفهوم النظام ا اس مصارف ا شاركة:

يعرف النظام على أنه :"شبكة من الإجراءات ا ترابطة تعد حسب خطة متكاملة لإ از النشاط الرئيسي للمنشأة ".[17]

أما النظام ا اس يعرف على أنه: " إطار عام يتكون من موعة من العناصر ا ترابطة (وهي الدورات ا ستندية والدفاتر و السجلات و دليل سابات و القوائم و التقارير ا الية)، و ال تعمل سويا طبقا لأسس اسبة مصرف ا شاركة، و باستخدام موعة من الأساليب و الطرق وذلك لإخراج معلومات اسبية لتساعد قيق مقاصد تلفة "[18]

و النظام ا اس صارف ا شاركة يكون مستنبطا من قواعد الفكر ا اس ، و عند قيام ا سؤول بتصميم نظام اس ب مراعاة ملائمة لطبيعة أنشطة البنك، و كذلك سهولته عرض و تفسـ ا علومات للمتعامل ، و أن تاز بالاقتصاد تشغيله.

2-2-أهداف اسبة مصارف ا شاركة:

تضع مصارف ا شاركة موعة من الأهداف و تسعى جاهدة إ قيقها.

2-2-1- ا افظة على الأموال و تنميتها :

ا صرف مسؤول على سلامة أمول ا سا و ا ودع ، من هنا عليه الالتزام و الاختيار طرق التسجيل ا اس ال نع كل أنواع السرقة و الإسراف

2-2-2- قياس و توزيع نتيجة النشاط الإ ا للبنك :

من خلال ا سك ا اس للعمليات ا صرفية يتم ديد النتيجة الإ الية للنشاط سواء كان ر ا أو خسارة.

2-2-3- بيان ا قوق و الالتزامات :

مصارف ا شاركة تدف بذلك عرفة ا ديونية و الدائنية أي ظة من الزمن ليعرف كل طرف ما له و ما عليه.

2-4 – تبيان ا ركز ا ا و تزويد ا تعامل با علومات :

تساهم اسبة البنك عرفة ا ركز ا ا خلال فترات قص ة و ذلك لتقييم أداء إدارة البنك تشغيل أموال متعامليه وكذلك تزود الأعوان الاقتصادي با علومات و البيانات من خلال التسجيلات ا اسبية، و كذا مساعدة هيئات الرقابة ا ارجية (البنك ا ركزي، ا يئات الرقابية الأخرى) با علومات اللازمة.

2-3-ا بادئ ا اسبية صارف ا شاركة :

يتميز الفكر ا اس جموعة منن الأسس الثابتة و ا ستقرة ال توجه عمل ا اسب سواء ال التسجيل أو ليل العمليات ا اسبية، ا أدى إ جدل حول مدى ملائمة هذه ا بادئ ا اسبية بالنسبة للعمل ا صر بأسلوب ا شاركة وأمام مصارف ا شاركة خيارين، أو ما البدء من ا بادئ ا اسبية التقليدية و الأخذ جمل ما جاءت به ا نظمات ا اسبية ا لية و الدولية، ونرى أنه على مصارف ا شاركة أن تأخذ بالأسس ال لا الف الشريعة الإسلامية، و تناسب يع أنشطتها فإنه لا مانع شرعا من الاستفادة با.

أما ا يار الثا و هو ضرورة البدء من الفكر الإسلامي واستنباط القواعد ا اسبية من مصادر الشريعة الإسلامية بصرف النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع ا بادئ ا اسبية السائدة، أي نقطة البداية من الفكر الإسلامي.

و نوجز أهم ا بادئ ا اسبية فيما يلي :

2-3-1- مبدأ استقلال الذمة ا الية :

و يقصد به أن يكون للمشروع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية أصحابه الطبيعي ، و مصرف ا شاركة له ذمة مالية مستقلة و لأصحاب البنك حقوق على هذه الأصول ومن

يصبح للمصرف صلاحية الشخص الطبيعي لاكتساب ا قوق و الالتزام بالواجبات [19].

3-2-2- مبدأ الاستمرارية :

و يعت هذا ا بدأ نتيجة منطقية للمبدأ السابق الذي يفصل ب شخصية الشركاء الطبيعي وب شخصية ا شروع على افتراض أن مصارف ا شاركة سوف تستمر و أن التصفية حالة استثنائية، و على هذا الأساس يتم إعداد ا سابات ا تامية.

3-3- مبدأ السنوية :

ا صرف يقوم بتقسيم العمليات ا اسبية على فترات دورية تسمى بالفترة ا اسبية أو ا الية، أي ضرورة توزيع نفقات وإيرادات ا صرف خلال فترات اسبية.

2-3-4- التسجيل ا قترن با ستندات :

ويقصد به ضرورة تسجيل الأحداث ا الية و الاقتصادية السجلات و الدفاتر أولا بأول مؤرخة باليوم الشهر والسنة.[20] حيث يتم التسجيل باستخدام ا ستندات و التحلي با وضوعية العمليات ا اسبية

2-3-5- مقابلة النفقات بالإيرادات :

يأخذ الفكر ا اس الإسلامي بذا ا بدأ عند قياس نتائج الأعمال، كما أخذ كذلك بأساس ا قابلة ب صا الذمة ا الية ب فترت متتاليت و معرفة التغ الذي ثل كذلك نتيجة النشاط. [21]

فمصارف ا شاركة استخدمت هذا ا بدأ بشكل تلف من خلال استخدام صيغ الاستثمار با شاركة.

2-3-6- تقو على أساس القيمة ا ارية :

يهدف هذا ا بدأ إ بيان نتائج الأعمال و ا ركز ا ا الصا للمشروع، وذلك للمحافظة على رأس ا ال ا قيقي للوحدة الاقتصادية من حيث قوة استبدال العروض ا اقتنيت به وقدرته على الربح و التوسع، و هذا ا بدأ يعطي صورة حقيقية للمصرف فترة معينة، بإعداد ا سابات ا تامية و ديد ا ركز ا ا ، إلا أن مصارف ا شاركة لا تطبق هذا ا بدأ و بقيت افظة على التقو على أساس التكلفة التار ية نظرا لسهولة حسابه و تطبيقه.

2-3-7- مبدأ التوحيد و الثبات :

يقصد بالتوحيد، توحيد ا فاهيم و القواعد ا اسبية بدف التوصل إ نتائج صحيحة، وتسهيل إجراء ا قارنات أما الثبات يقصد به إشباع نفس القواعد و ا فاهيم من فترة إ أخرى لتحقيق نفس الأغراض ا شار إليها.[22]

إلا أن مصارف ا شاركة لا تلتزم بعد بتطبيق هذا ا بدأ رغم الهودات ا تبذل من أجل توحيد ا فاهيم و ا صطلحات الضرورية و النماذج ا اسبية.

2-3-8- مبدأ ا يطة و ا ذر :

و يقصد به أخذ ا سائر ا تملة و الأعباء ا توقعة ا سبان عند إعداد ا يزانية ا تامية، و الاعتراف بالإيراد ضد اطر ا سائر بشكل عام.

2-3-9- مبدأ الإفصاح و التبيان :

لا يعترف الإسلام بالتدليس أو الإخفاء أو الغش، و بذلك فهو يقر الإفصاح الكامل عن كل ما ويه ا شروع من أصول و التزامات و نتائج إعمال.[23]

فعلى ا اسب أن يوضح البيانات ا نشورة بالقدر ا ناسب كل حسب قدره و ظروفه و بالطريقة ا مي مصا متعامليه.

2-4- ا عا ة ا اسبية لصيغ التمويل با شاركة :

تقوم مصارف ا شاركة بتحديد حسابات يتم من خلا ا تتبع عمليات التمويل، انطلاقا من التسجيل اليومية و دفتر الأستاذ الترحيل إ ميزان ا راجعة، و إعداد ا سابات ا تامية و تتم عمليات التسجيل ا اس عل معا ة اسبية خاصة لكل خطوة تنفيذ عملية التمويل.

و معروف لدينا أن ا اسبة تلف باختلاف طبيعة ا عاملات فا صارف التقليدية و مصارف ا شاركة تتفق طبيعة النشاط وهو الوساطة ا الية، أي أنا سوف تستعمل نفس النظام ا اس ا صر للبنوك التقليدية، و تلف مع هذه الأخ ة طبيعة الصيغ ا ستخدمة تعبئة ا وارد ا الية و ويل ا شاريع، و هذا ما أدى إ اختلاف ا عا ات ا اسبية من مصرف ا شاركة إ آخر و ذلك تبعا للنظام ا اس ا طبق، و هذا ما يصعب من مهمة الدارس وا تعامل ،عند ا قارنة ب القوائم ا الية ذه ا صارف، ذا د أن هيئة ا اسبة و ا راجعة * بتوجيه من البنك الإسلامي للتنمية و تسعى جاهدة لإعطاء ا عا ات ا اسبية لصيغ التمويل با شاركة ح تتوحد على مستوى كل ا صارف وإعداد النماذج ا وحدة للقوائم ا الية ولا بد أن تتوافق مع سياسات و اذج البنك ا ركزي.

ثالثا : الدراسة التطبيقية :

1- التعريف ببنك ال كة ا زائري :

يعت بنك ال كة ا زائري أول بنك مشاركة يفتح أبوابه ا زائر، ليتيح فرصة العمل ا صر با شاركة للمتعامل الذين يسعون إ لتعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية و امتثالا لأحكام القانون 10/90 ا ؤرخ 14 أفريل 1990

ا تعلق بالنقد و القرض إنشاء البنك 20 ماي 1991 ليجعل مقره الرئيسي با زائر لعاصمة، ومنذ إنشائه حظي البنك بثمانية فروع على مستوى التراب الوط برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري، يشترك فيه بالنصف كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية
(بنك حكومي جزائري)، و شركة دلة ال كة القابضة (جدة – السعودية)، ويسعى البنك إ رفع رأس ماله إ مليار دينار جزائري بنفس ا سا .

2- الصيغ التمويلية ا طبقة ببنك ال كة ا زائري :

يقوم بنك ال كة ا زائري بتمويل مشاريع الاستغلال ومشاريع الاستثمار باستعمال موعة من الصيغ التمويلية
و لقد استخدم بنك ال كة ا زائري صيغة ا را ة قص ة الأجل و السلم لتمويل مشاريع الاستغلال، حيث يقوم من خلا ما بشراء ا واد الأولية و السلع بامش ربح يقدر بـ 10.32 % سنويا و من ا دول رقم (1) د أن التمويل با را ة قص ة الأجل تزايد يقدر بـ 79.40%، و توجيه 96% من التمويلات إ قطاع التجارة، كما أن ا تتبع لتطور التمويل بالسلم د أنه متزايد بنسبة 36%
ولقد استفاد من الصيغة كلا من قطاعي التجارة و الصناعة بنسبة 74% و 25.61% على التوا و ا لاحظ أنه هناك ارتباط سالب ب الصيغت حيث ارتفاع أحد ا يؤدي إ ا فاض الأخرى.

إضافة إ هذا يقوم البنك باستعمال صيغ لتمويل الاستثمارات على شكل ا ار و مرا ة متوسطة الأجل
و استصناع لإستراد الآلات و التجهيزات و ا قاولات بامش ربح يقدر بـ 08.50 % سنويا.

انطلاقا من ا دول رقم (1) د أن صيغة الإ ار تزايد بنسبة 57%، وبلغت استفادة قطاع الصناعة 50% من موع التمويلات ا قدمة سنة 2000 ، كما يستخدم البنك ا را ة متوسطة الأجل إ جانب الإ ار الذي لي عنه سنة 2000، لتعرف الصيغة ارتفاعا كب ا بسبب ويل كل الاعتمادات إ مرا ة متوسطة الأجل.

إضافة ذا يستخدم البنك الاستصناع لتمويل البناءات، ولقد استفاد قطاع ا دمات بنسبة 56% من موع التمويلات سنة 2000، و من خلال ا دول د أن نسبة حجم التمويلات قص ة الأجل بالنسبة لمجموع التمويلات تناقص حيث بلغت 97% سنة 1992، و أصبحت 77.52 % سنة 2000، ونفسر هذا الا فاض بزيادة حجم التمويلات ا قدمة الأجل ا توسط و الطويل، حيث ارتفعت النسبة من 3% سنة 1992 إ 23.17 % سنة 2000، أي أن البنك اول التوفيق تدر يا ب حجم التمويلات ا قدمة قص ة الأجل و متوسطة و طويلة الأجل، و د أن بنك ال كة ا زائري، و كغ ه من البنوك ا شاركة توجه إ التركيز على ا را ة قص ة الأجل لكونا صيغة قريبة لأسلوب العمل ا صر التقليدي و لكون أن أهم موارده هي موارد قص ة الأجل، ا يؤدي إ توظيفها مشاريع قص ة الأجل.

3- تقييم ا وانب ا اسبية ببنك ال كة ا زائري :

بعد التطرق إ مل صيغ التمويل ا ستخدمة من طرف البنك لا بد من التطرق إ كيفيات التسجيل ا اس وكذا معرفة ا ستندات ا اسبية ا ستخدمة.

بنك ال كة ا زائري استعمل نفس ا عا ة ا اسبية لصيغ التمويل ا ستخدمة ويل مشاريع الاستغلال وا ستخدمة ويل الاستثمارات، فنجد أن كلا العمليت تتم بتسجيل اس للتمويل، و تسجيل اس للتسديد، حيث أن الصيغ ا ستعملة لتمويل الاستثمارات تتميز بآجال تسديد أكـ من ا ستخدمة ويل ا شاريع الاستغلال، ولقد أعطى البنك للحسابات ا تعلقة بصيغ ويل مشاريع الاستغلال و الاستثمار حساب " 209 "، و ثل هذا ا ساب البنوك التقليدية حساب قروض أخرى، و د أن بنك ال كة ا زائري استغل هذه التسمية ل مز لأنوع التمويلات ا قدمة، و نفس الشيء يقال بالنسبة للحسابات الدائنة و هو يتضمن ا سابات ا ارية و الادخارية وحسابات الاستثمار و سندات الصندوق، وأخذت هذه ا سابات نفس أرقام ا سابات بالنسبة للبنوك التقليدية أو لبنك ال كة وهذا يرجع إ إلزام بنك ا زائر البنوك با خطط ا اس ا صر وجب قانون 08/92 [24]، والذي حدد من خلاله أرقام ا سابات الواجب الالتزام با من طرف البنوك التجارية.

و التسجيل ا اس يتم باتباع مراحل الدورة ا اسبية الثلاث فيتم التسجيل اليومية، و تعت هذه الوثيقة ا اسبية إجبارية بالنسبة للوكالات، ترحل هذه العمليات إ اليومية ا ركزية ديرية ا اسبة و ا زينة ليتم فتح دفتر الأستاذ لكل حساب، متابعة حركة ا سابات من خلال إعداد ميزان ا راجعة الذي يعت وسيلة ضرورية للتأكد من صحة ا سابات و تقييدها و معرفة الأرصدة الدائنة و ا دينة.

أما القوائم ا الية ال يتم إعدادها من طرف البنك فتعت اذج مقدمة من طرف بنك ا زائر، و هذه النماذج لا تراعي أسس العمل ا صر با شاركة، ا أدى با سؤول إ تكييفها لأن بنك ا زائر ه على تقد نفس النماذج

رابعا:النتائج العامة للدراسة و التوصيات و الاقتراحات:

1- النتائج العامة للدراسة :

و خلصت الدراسة إ النتائج التالية :

- تتميز صيغ التمويل با شاركة با رونة التطبيق فنجد أن مصارف ا شاركة ور هذه الصيغ حسب متطلبات العصر و مستجدات ا ياة.
- مصارف ا شاركة ا قدرة عن غ ها من ا صارف تعبئة ا وارد ا الية لتمويل ا شاريع تتوافق مع معتقدات الشعوب العربية و الإسلامية و الدليل على ذلك هو سرعة إنتشارها حيث بلغ عدد ا ؤسسات ا الية الإسلامية 176 مؤسسة مع نهاية 1997.
- تعت صيغ التمويل على أساس ا ديونية صيغ ذات عائد دد، أما ال على أساس ا لكية ذات عائد متغ .
- ا عا ة ا اسبية لصيغ التمويل تلف باختلاف النظام ا اس ا طبق من بلد لآخر.
- يقوم بنك ال كة بتكييف ا عا ات ا اسبية ا ستخدمة وفقا لصيغه.
- لا نلمح فرقا ب التنظيم ا اس ا ستخدم ببنك ال كة و التنظيم ا طبق البنوك التقليدية الشكل رغم الاختلاف ا ضمون.
- القوائم ا الية ال يتم إعدادها من طرف البنك تعت اذج مقدمة من طرف بنك ا زائر.
- عدم وجود معاي اسبية كم الصيغ ا ستخدمة ويل ا شاريع.

2- **التوصيات و لاقتراحات :**

و ضوء هذه الدراسة كن اقتراح التوصيات التالية :

- ب على البنك ا ركزي أن يغ سياسته اه مصارف ا شاركة و العمل على وضع سياسة تتماشى مع الطبيعة ا ميزة ا.
- ضرورة العمل ا جاءت به هيئة ا اسبة و ا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية.
- العمل على توحيد معا ات ا اسبية لصيغ التمويل ب مصارف ا شاركة.
- العمل على تطبيق أسس اسبة التكاليف ح يتمكن البنك من قياس التكاليف الفعلية للأنشطة و تقييم أدائها.
- ب على مصارف ا شاركة أن تتضافر جهودها لوضع معاي اسبية ودليل اس ملائم ا.
- الاهتمام بتدريب و تأهيل ا ستخدم من خلال الدورات التدريبية والتعليمية.

ا دول رقم (1) : حجم التمويلات ا قدمة من طرف البنك خلال 09 سنوات

الوحدة : مليون دج

الصيغة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	الموع
مرا ة قص ة الأجل	203	409	795	1163	1092	1345	1044	6406	5494	17951
سلم	-	04	67	50	713	2624	5528	432	527	9945
إ ار	06	39	90	319	472	520	924	982	20	3372
مرا ة متوسطة الأجل	-	-	-	-	37	31	09	-	1726	1803
الاستصناع	-	-	-	-	-	-	-	03	54	57
الموع	209	452	952	1532	2314	4520	7505	7820	7767	33128
نسبة التمويلات قص ة الأجل إ إ ا التمويلات	%97	%91	%90.5	%79.18	%78	%87.8	%87.56	%87.44	%77.52	
نسبة التمويلات ا توسطة و طويلة الأجل إ إ ا التمويلات	%3	%9	%9.45	20.82	22%	12.19	%12.43	%12.55	%23.17	

ا صدر: التقارير السنوية للبنك (1992 –2000)

ا صادر والإحالات ا عتمدة :

1. ثناء علي قبا : بعض خصائص الفكر ا اس ا عاصر، الا اد الدو للبنوك الإسلامية و ا اسبة الإسلامية.
2. حس حس شحاته: اسبة ا صارف الإسلامية،1992.
3. حس حس شحاته : أصول الفكر ا اس الإسلامي، مكتبة التقوى دينة نصر مع الفردوس،ط2 (1414-1993)
4. شوقي إ اعيل شحاته : البنوك الإسلامية، القاهرة ا ديثة للطباعة،ط1،1977.
5. عثمان بابكر أ د : ربة البنوك السودانية التمويل الزراعي بصيغة السلم، ا عهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ط1،(1418-1998).
6. عوف مود الكفراوي : البنوك الإسلامية،مركز الإسكندرية للكتاب،(1418-1998).
7. سن أ د ا ضري : البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر و التوزيع،ط2،(1416-1995).
8. مد بوجلال : البنوك الإسلامية، ا ؤسسة الوطنية للكتاب،1990.
9. مد كمال عطية : نظم اسبية الإسلام، منشأة ا عارف بالإسكندرية،ط2،(1409-1989).
10. منذر قحف : مفهوم التمويل الاقتصاد الإسلامي، ا عهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ط2،(1419-1998).
11. نصر الدين فضل ا و مد : ا صارف الإسلامية، دار العلم للطباعة و النشر،ط1 (1405-1985)
12. وهبة الزحيلي : الفقه الإسلامي و أدلته،ج5،دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر بدمشق ط2،(1405-1985)
13. نة من الأساتذة و ا اء و الاقتصادي و الشرعي و ا صرفي : تقو الدور ا اس للمصارف الإسلامية، ا عهد العا ي للفكر الإسلامي القاهرة،ط1،(1417-1996).

14- Directory of Islamic Banks and financial institution 1996: international association of Islamic Banks.

15- التقارير السنوية للبنك (1992-2000).
16- عقود ووثائق لبنك ال كة ا زائري.
17- قانون النقد و القرض 90-10.
18- مرسوم رقم 92-08.

ا وامش :

1. سن أ د ا ض ي : البنوك الإسلامية، إتراك للنشر و التوزيع، ط 2، (1416 – 1995)، ص: 17.
2. نصر الدين فضل ا و مد : ا صارف الإسلامية، دار العلم للطباعة و النشر، ط1، (1405 – 1985)، ص: 24.
3. عوف مود الكفراوي : البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، (1418 – 1998)، ص :144.
4. سن أ د ا ض ي : مرجع سابق، ص : 30
5. ا رجع السابق : ص : 36.

6. هيئة ا اسبة و ا راجعة : معاي ا اسبة و ا راجعة و الضوابط للمؤسسات ا الية الإسلامية، (1421-2000)، ص :234
7. شوقي إ اعيل شحاته : البنوك الإسلامية، القاهرة ا ديثة للطباعة، ط1، 1977،ص :29
8. وهبة الزحيلي : الفقه الإسلامي و أدلته، ج5، دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر دمشق،ط2،(1405-1985) ص:613
9. عثمان بابكر أ د : ربة البنوك السودانية التمويل الزراعي بصيغة السلم ا عهد ، الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ط1، (1418-1998)، ص:27
10. منذر قحف : مفهوم التمويل الاقتصاد الإسلامي، ا عهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ط2 (1419 – 1998)، ص: 16
11. مد كمال عطية : نظم اسبية الإسلام، منشأة ا عارف بالإسكندرية،ط2،(1409-1989)، ص: 352
12. Directory of Islamic Banks and Financial institutions 1996 : International Association of Islamic Banks P :18
13. مد بوجلال : البنوك الإسلامية، ا ؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص: 45
14. سن أ د ا ضر ي : مرجع سابق، ص: 143
15. هيئة ا اسبة و ا راجعة : مرجع سابق، ص: 385
16. حسن حسن شحاتة : اسبة ا صارف الإسلامية، 1992،ص: 29
17. مد شوقي بشادي : ا اسبة و نظم ا علومات، دار الفكر العر القاهرة، 1987، ص: 36
18. [1] - حسن حسن شحاتة : اسبة ا صارف الإسلامية،مرجع سابق، ص : 52
19. نة من الأساتذة و ا اء و الاقتصادي و الشرعي و ا صرفي : تقو الدور ا اس للمصارف الإسلامية، ا عهد العا ي للفكر الإسلامي القاهرة، ط1، (1417-1996)، ص: 68
20. حسن حسن شحاتة : أصول الفكر ا اس الإسلامي، مكتبة التقوى دينة نصر مع الفردوس، ط2، (1414-1993)،ص73
21. حسن حسن شحاتة : اسبة ا صارف الإسلامية، مرجع سابق، ص : 49
22. نة من الأساتذة و ا اء الاقتصادي و الشرعي و ا صرفي : تقو الدور ا اس للمصارف الإسلامية، مرجع سابق ص :88
23. ثناء علي قبا : بعض خصائص الفكر ا اس ا عاصر، الا اد الدو للبنوك الإسلامية و ا اسبية الإسلامية، ص : 98

* إنشاء هيئة ا اسبة و ا راجعة للمؤسسات ا الية الإسلامية سابقا هيئة ا اسبة ا الية للمصارف ا ؤسسات ا الية الإسلامية، وجب إتفاقية التأسيس من عدد من ا ؤسسات ا الية الإسلامية بتاريخ 26فيفري 1990 ا زائر، وقد تسجيل ا يئة بتاريخ 27 مارس 1991 دولة البحرين بصفتها هيئة عا ية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إ الربح

24. مرسوم رقم 08/92 الصادر بتاريخ 1992/11/17.

التعاقد الإلكتروني و المسائل القانونية المتعلقة به

إلياس بن ساسي - جامعة ورقلة

مدخل : ظهرت التجارة الإلكترونية ع وسائل الإتصال ا ديثة و منها شبكة الإنترنت، و اكتسحت اغلب ا وانب ا ياة اليومية للمجتمع، حيث مكنت من إجراء ا عاملات التجارية و ا الية بسهولة دون حواجز و موانع حيث اختزلت ا سافات و الأزمنة اللازمة للتعاملات، إذ تتم عمليات البيع و الشراء و تلف التحويلات ا الية من أماكن متباعدة ع مناطق تلفة من العا و بيسر تام دون مل جهود و اطر مرتفعة.

إلا أن و تطور التجارة الإلكترونية على ا ستوى ا لي و الإقليمي و الدو ، يتطلب قواعد قانونية خاصة تنظم التعاملات التجارية بواسطة التجارة الإلكترونية ؛ و ب أن تتصف هذه القواعد القانونية الواجب تشريعها رونة كب ة يث تتكيف مع التطورات السريعة هذا ا ال الذي يغلب عليه ا انب التكنولوجي و يتطلب تقنيات اتصال متطورة و سريعة النمو.

إن التحول إ تطبيقات التجارة الإلكترونية، يتطلب إ اد مناخ تشريعي ملائم و فز و دافع، و يتطلب ذلك تطوير التشريعات الوطنية، مع مراعاة عدة جوانب[i] :

- تطوير القوان التجارية لتواكب ا تطلبات الإلكترونية : إن التطور ا ستقبلي للتجارة الإلكترونية، يتطلب تطوير بيئة قانونية إطار يسهل و يعترف بالعمليات الإلكترونية ويضعها ل التنفيذ ؛ حيث تعد قضايا الإعتراف بالوثائق الإلكترونية و التوقيع الإلكترونية واحدة من أهم القضايا الواجب الإلتزام با ؛ كما ب أن تقوم ا هات ا تخصصة بتطوير بنية قانونية تسمح بإجراءات "وضع العقود عن بعد" موضع التنفيذ و وضع ا لول للمشاكل ال قد تظهر نتيجة لذلك.

- تقص فترات التقاضي : إن طول فترات التقاضي هو أحد ا شاكل ال تؤثر سلبا على إمكانية تب التجارة الإلكترونية ا توفره من وقت، و من يتطلب الأمر من ا شرع دراسة ما يلي :

* الإعتماد على آليات التحكيم الفصل مثل هذه ا نازعات، لتكون هي الأصل و يرتبط ذلك أيضا تطلبات العمل على ا ستوى الدو ؛
* إ اد آليات لتخفيض أزمنة التقاضي بصورة جذرية، قق الفصل ا نازعات مواقيت موحدة.

- سرعة تنفيذ الأحكام : ب أن ينظر ا شرع بع الاعتبار لأ ية و ضرورة سرعة تنفيذ الأحكام، و أن تقوم بتطبيق الآليات ال تسمح صول صاحب ا ق على حقه توقيت مناسب.

- ضمانات اية ا ستهلك : ثل اية ا ستهلك أحد ا شاكل الرئيسية التجارة الإلكترونية، و ال تؤثر على أداء قطاعات الأعمال عن و ا إ النظم الإلكترونية ؛ و ب أن تضمن القوان ا ديدة اية ا ستهلك بصورة واضحة و صر ة، و إطار من الشفافية الكاملة و نطاق ما تسمح به أدلة الإثبات الإلكترو . قد يكون من ا ناسب إنشاء ا معيات ا تخصصة ماية ا ستهلك، و تفعيل ا نظمات غ ا كومية.

- إنشاء منظمة عا ية للسلطة القضائية، و نظم لقوان ارية موحدة : إن الإستخدام ا تزايد للتجارة الإلكترونية، سيؤدي إ وجود العديد من ا نازعات القضائية ال تقع ب الدول، كما أن التطور السريع ال شبكات الإتصال يؤدي حتما إ توسع هذه الصراعات و من تأ ضرورة إ اد ا هود الدولية سم ا لافات ا تعلقة بأداء الأنشطة ع ا دود الدولية. إن تب قواعد و نظم ارية موحدة، ثل أحد البدائل ا طروحة للدراسة، يث قق ا صا العاملة للمنتج و ا ستهلك .

1- مفهوم التعاقد الإلكترو :

رغم استخدام تعب "التعاقد الإلكترو " كث اً مداولات نة الأمم ا تحدة للقانون التجاري الدو "[ii]، يوضع تعريفاً ددا له، ويظهر مع ذلك من مداولات اللجنة أن هذا التعب يستخدم للإشارة إ تكوين العقود عن طريق الاتصالات الإلكترونية أو "رسائل البيانات" با ع الوارد ا ادة 2 من قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، وهذا ا فهوم لتعب "التعاقد الإلكترو " يتوافق أيضاً مع ا ع ا قصود الكتابات القانونية"[iii].

ولا تعد "العقود الإلكترونية" عقوداً" تلفة بشكل أساسي عن العقود القائمة علي الورق، ومع ذ لك فإن التجارة الإلكترونية لا اكي اماً أ اط التعاقد ا ستخدمة تكوين العقود عن طريق الوسائل الأكثر تقليدية، ومن فإنه علي الرغم من أن جهداً ما للتنسيق الدو من اجل إزالة

المعوقات القانونية أمام استخدام وسائل الاتصال الحديثة قد لا يعد أساسا لمسائل القانون الموضوعية، فإن الأمر قد يتطلب قدراً من الملاءمة للقواعد التقليدية لتكوين العقود كي تستجيب لاحتياجات التجارة الإلكترونية ؛ وإذا أكدت اللجنة صحة هذا المفهوم فسوف يعد قانون التعاقد الإلكتروني الجديد المقام الأول بالمسائل الخاصة بتكوين العقد التي يطرحها استخدام رسائل البيانات، لا العناصر المادية للعرض والقبول أو بالحقوق والالتزامات المتبادلة للأطراف بموجب العقد، فسوف تظل المسائل القانونية الموضوعية التي تثار في إطار أي عقد محكومة بالقانون المطبق. و لنفس السبب فإن القانون الجديد، حتى وأن تناول ما يمكن أن يكون لرسائل البيانات من أثر قانوني بالنسبة لتكوين العقد، فلن يحكم النص الجديد مسائل مثل الأهلية القانونية للأطراف والشروط اللازمة لصحة العقود.

1-1- الطبيعة القانونية لعقد التجارة الإلكترونية :

يبرم عبر شبكة الإنترنت يومياً الآلاف من العقود التي تبرمها الأطراف المتعاقدة من بيع وشراء واستئجار لمختلف السلع والخدمات الأمر الذي يدعونا إلى تحليل هذه العقود وإمعان النظر في طبيعتها وتصنيفها كعقود رضائية، تخضع لمبدأ سلطان الإرادة والتراضي بين الأطراف المتعاقدة أو عقود إذعان لا يكون لأحد الأطراف فيها حرية الإرادة التي تمكنه من التفاوض حول شروط العقد ؛
ولا يكون له إلا الاستجابة للشروط الموضوعة من الطرف الآخر، دون أن يملك مناقشتها أو التعديل فيهاأو الاعتراض عليها مما يقربها إلى عقود الإذعان مثل عقود الغاز والكهرباء والنقل، وهناك نظريتان في هذا الموضوع.

1-1-1- العقود الإلكترونية من طبيعة عقود الإذعان :

يوجد في القانون الإنجليزي أن عقود التجارة الإلكترونية هي بمثابة عقود إذعان، وإن لم يصرح بذلك صراحة علي اعتبار أن المتعاقد، لا يملك إلا أن يضغط على عدد من الخانات المفتوحة أمامه في موقع البائع، أو المشتري، على المواصفات التي يرغب فيها من السلعة وعلى الثمن المحدد سلفاً، الذي لا يملك مناقشته أو المفاوضة عليه مع المتعاقد الآخر، وكل ما يتاح له هو إما قبول العقد برمته أو رفضه كلية.

1-1-2- العقود الإلكترونية عقود رضائية :

غير أن وجهة النظر هذه تستبعد الشروط الأخرى في عقد الإذعان الذي هو من عقود الاحتكار والمنافسة الضيقة، مثل عقود توريد الكهرباء والغاز والمياه التي تمس مصلحة حقيقية، وتقدم خدمة لا يستطيع المستهلك الاستغناء عنها بسهولة، في الوقت الذي يوجد محتكر وحيد أو عدد قليل من المنتجين لهذه السلعة الذين يقومون بتحديد أسعار بيعها للمستهلك.

إن مبدأ الرضائية ما زال يسود العقود الإلكترونية علي اختلاف أنواعها، وأن حرية الأطراف المتعاقدة تتواضع لتكوين مجرد الموافقة علي الشروط المعدة سلفاً فيجوز لأحد الأطراف شراء السلعة من منتج أو مورد آخر لا تعجبه الشروط المعروضة، لأن هناك عدداً كبيراً من البائعين والمشترين الذين يتعاملون في السلعة، فإذا ما أراد أحد الأشخاص شراء سيارة فهناك عدد كبير من منتجي السيارات ذات الأشكال والأحجام والقدرات المختلفة، وعليه فإن تفصيل الشروط التي يضعها العارض إنما هي دليل للإيجاب أو الدعوة إلى التعاقد وتبسيطه إلى طلبات وأوامر صغيرة تستجيب لكل صفة من صفات المنتج بفرض تقليل الزمن والمجهود وتسهيل عمليات البيع والشراء التي تتم عادة عن طريق أجهزة الكمبيوتر. وإذا كنا أوضحنا أن عقد التجارة الإلكترونية عقد رضائي، مثله مثل عقود البيع والإيجار لتقديم سلعة أو خدمة فإننا سنحاول أن نحدد ماهية عقد البيع في التجارة الإلكترونية الذي يعد أوسع العقود الآن في الحياة العملية ويشكل الغالبية العظمى من العقود التي تتم علي شبكة الإنترنت، وتتجاذب الفقه والقضاء ثلاثة اتجاهات[iv1] :

- العقد الإلكتروني إما أن يكون عقد بيع أو عقد بيع خدمة : وقد حكمت محكمة الاستئناف في إنجلترا في قضية (St. Albans City and District Council v. International Computer Ltd) بأن عقد بيع برنامج الكمبيوتر المسجل علي قرص يندرج ضمن عقود بيع البضائع، حتى أن برنامج الكمبيوتر ذاته لا يعد كذلك لأنه نتاج النشاط الذهني وحق من حقوق الملكية الفكرية لصاحبه. و يقوم هذا الحكم علي التفرقة والتمييز بين القرص كشيء مادي ي،مكن أن يكون محلاً للتداول كسلعة، وبين البرنامج المسجل عليه الذي هو من حقوق الملكية الفكرية، وهي تفرقة تبدو غريبة وغير منطقية، لأنه لا يمكن الفصل بين البرنامج والقرص المسجل عليه، لاسيما وأن القرص والبرنامج المسجل عليه يباع بثمن واحد للمستهلك دون أن يفكر البائع أو المشتري في أن يحدد لأي منهما سعراً مختلفاً.

- العقد الإلكترو عقد بيع سلعة :
انتقد الفقه إ لترا التفرقة اا جاءت حكم قضية "سان البان" باعتبارها تفرقة غ منطقية لأنا تسمح بالتفرقة ب منتجات إلكترونية ذات طبيعة واحدة وإخضاعها لأحكام قانونية تلفة لرد اختلاف وسائط البيع اا يتم با، ف امج الكمبيوتر اا تباع إ ا شترين علي أقراص تعد سلعاً ح أن اا امج ا نقولة مباشرة علي شبكة الإنترنت أو أي نظام الصالات مشابه تعد خدمة. ويعد هذا الانتقاد رأينا صائباً، لأنه يعد كن التفرقة ب القرص ا رن واا امج ا سجلة عليه، وتتم عملية البيع والشراء علي الاثن معاً، وقد تداركت كمة الاستئناف الولايات ا تحدة هذا ا ط قضية Advent Systems Limited v. Unisys Corp واعت ت أن هناك ا اهاً قوياً لاعتبار كل اا امج والأقراص ا د ة وغ ها ا نتجة لأغراض السوق الكب هي بضائع.

- عقد البيع الإلكترو من طبيعة خاصة :
أخذ بذا ا عيار القضاء الاسكتلندي قضية Beta Computer (Europe) Ltd, v. Adobe Systems (Europe) Ltd، فقد أخذت ا كمة بوجهة النظر القائلة بأن عقد بيع الأقراص ليس رد عقد بيع أقراص وحده وليس عقد تقد خدمات (معلومات) بوصفها نتاجاً ذهنياً، ولكن عقد يعد عقداً مركباً للشراء منتج مركب يتكون من الوسيط وا علومة ا سجلة عليه أو فيه، واا ثل حقوق ا لكية الفكرية للمؤلف وعلي هذا فيعد العقد من طبيعة خاصة، ونري أن عقد ا لكية الفكرية قد اندمج مع عقد بيع الاسطوانة ا رنة وأصبح الاثنان يكونان شيئاً واحداً هو ل العقد الذي يرد عليه عقد البيع.

1-1-3 - السكوت العقود الإلكترونية :

يرتبط السكوت بالقبول وأنه وفقاً للقواعد العامة لا يعد السكوت تعب اً عن الإرادة أو وفقاً ا يقول به فقهاء الشريعة الإسلامية فإنه "لا ينسب لساكت قول"، علي أن السكوت كن أن يكون تعب اً عن الإرادة إذا كان سكوتاً ملابساً، وهو الذي يقترن ببعض ا ظاهر ا ارجية اا رجه عن حالته السلبية وتضفي عليه وضعاً إ ابياً كتعب عن الإرادة (طبيعة ا عاملة أو العرف، أو وجود تعامل سابق ب الأطراف، أو كان الإ اب باتاً نفعة ا وجب إليه) ؛ ونعتقد أن هذه الشروط كن تطبيقها حالة التجارة الإلكترونية مع بيان حقيقة الإ اب بأن يكون إ اباً باتاً وليس رد دعوة إ التعاقد ح يتلاقي مع حالات السكوت ا لابس اا ترد حق القابل، فإذا كان هناك تعامل ب الطرف فإن سكوت أحد الطرف كن أن يستخلص منه القبول مثله ذلك مثل النظرية التقليدية، حيث لا يعد استعمال الوسيلة الإلكترونية م راً للخروج على القواعد العامة.

1-2- ا سائل القانونية اا تثار عقد التجارة الإلكترونية :

تتم التجارة الإلكترونية ب متعاقدين لا معهما لس للعقد، وقد يكونان دولة واحدة أو دولت تلفت ا يث ا سائل التالية[7] :

1-2-1- اعتبار الإعلان على ا وقع الإلكترو إ اباً أو رد دعوة إ التعاقد :

عقود التجارة الإلكترونية يل الفقه إ اعتبار الإعلان عن السلعة ا وقع الإلكترو أو اا يد الإلكترو بأنه ليس إ اباً باتاً، إ ا هو دعوة إ التعاقد من الطرف الأول وتكون الاستجابة من الطرف الثا بقبوله الدعوة أو العرض هو الإ اب ا قيقي الذي إذا لاقي قبولاً من الطرف الأول يتم به انعقاد العقد. والعقود الإلكترونية اا تتم علي شبكة الإنترنت تكون عادة متضمنة شرطاً صر اً أو ضمنياً هو توافر العدد الكا من السلعة لدي البائع لأن البائع لن يكون مقدوره الاستجابة إ كل طلبات الشراء من كل أ اء العا ، ومن فإن صياغة إعلان الدعوة إ التعاقد أو العرض يتع أن تكون غاية الوضوح والدقة ح لا تعد إ اباً ويصبح ا وجب مسؤولا عن الإخلال بالعقد إذا تلاقي القبول بالإ اب.

1-2-2- القواعد ا قيدة للصادرات أو الواردات :

تضع بعض الدول حظراً علي تصدير السلع والبضائع أو ا دمات إ دول معينة، مثل القيود اا تضعها الولايات ا تحدة علي تصدير السلع الأمريكية إ دول كوبا، العراق، ليبيا، كوريا الشمالية ؛ و ا كان ا شتري من إحدى هذه الدول يستطيع عن طريق الإنترنت وضع طلب لشراء بضائع أمريكية فإن قبول البائع الأمريكي يترتب عليه مسؤولية الفة قواعد الصادرات الأمريكية اا هي من قواعد النظام العام الأمريكي. و ذا يتع أن يتحرز ا صدر الأمريكي بأن يضع شروطاً الدعوة إ التعاقد اا يضعها موقعه علي شبكة الإنترنت تب لاء ووضح أن هذه البضائع لا تصدر إلا إ مناطق معينة أو إ أشخاص من جنسية غ ظور التعامل معهم، أو قاصرة علي الأشخاص الأمريكية وحدها ح لا يعرض التاجر الأمريكي نفسه لعقوبة الفة قوان حظر التصدير الأمريكية، كما قد يضع التاجر الأمريكي شرطاً إضافياً بإمكان الرجوع التعاقد،

(خيار الرجوع) إذا ثبت أن مصـ البضائع الأمريكية سيؤول إ شخص طبيعي أو اعتباري ظور عليه التجارة مع الولايات ا تحدة الأمريكية.

وعادة ما يكون لكل كمبيوتر متصل بالشبكة عنوان دائم أو مؤقت كن عن طريقه الوصول إ دولة الأصل، إلا أنه ببعض الوسائل الإلكترونية كن إخفاء دولة الأصل عن طريق سلسلة من العناوين الإلكترونية ا يلقي علي التاجر عبء أن يقوم بفحص العنوان كوسيلة قق أو ، وعلي العموم كن أن تتحقق ا كمة الـ يثار أمامها الـ اع من أن التاجر قد بذل عناية الشخص ا عتاد التحري عن عنوان ا شتري، وأن ا شتري هو الذي قام عن قصد بسوء نية بإخفاء شخصيته ا قيقية وعنوانه ويعد مرتكباً ر ة التدليس أو الغش وفقاً للنظام القانو ا ع .

1-2-3- الأنشطة غ ا شروعة أو ا قيدة :

قد تكون بعض الأنشطة ا عروضة على شبكات الإنترنت مسموحاً بـا بعض ا ناطق أو الدول وغ مسموح بـا بعض الدول الأخرى، مثل أنشطة القمار والأفلام ا خلة بالآداب، وقد حكم القضاء عدد من القضايا، وخاصة الولايات ا تحدة، سؤولية ا واقع الـ توجه عن قصد أنشطتها إ داخل تلك الدول أو الولايات خالفته لقواعد النظام العام للدولة أو الولاية ا عنية، ففي قضية Minnesota v. Granite Gate Resorts اتصل عدد من مواط ولاية مينسوتا بأحد ا واقع الـ تعلن عن القمار ولاية نيفادا الأمريكية ا شهورة بأندية القمار، وأعلنت ا كمة مينسوتا اختصاصها على أساس أن ا دعي عليه قد قصد الا ار داخل ولاية مينسوتا عن طريق موقعه على شبكة الإنترنت[vi].

و قضية ((US v. Thomas حكمت ا كمة الفيدرالية ولاية "تينسي" باختصاصها وطبقت القانون ا لي، وحكمت ضد موقع على شبكة الإنترنت تلكه شخص ولاية كاليفورنيا يقوم بتقد الأفلام ا خلة بالآداب، ولا يعفي ا وقع من ا ضوع للقضاء الطبيعة السلبية للموقع على الإنترنت و بعدم قيق أرباح من وراء الإعلان عنه على الشبكة. و قضية Playboy Enterprises Inc v. Chueklebery Publishing Inc حكمت ا كمة بأن موقع الإنترنت كن مشاهدته باعتباره إعلاناً دعائياً ويتم خلاله توزيع الصور الولايات ا تحدة، وأن ا واطن ا لي عندما ي ل هذه الصور على جهاز الكمبيوتر بترتيب اثل إرسال الصور إ الولايات ا تحدة، وليس كما يدعي ا صوم بعدم التماثل، وأنه يدعو ا ستخدم للكمبيوتر الولايات ا تحدة لإنزال هذه الصور من ا وقع يكون هذا ا وقع سبباً ومسا أ توزيع هذه الصور الولايات ا تحدة ا يرتب اختصاص ا كمة الأمريكية.

و وز لصاحب ا وقع أن يضع قيداً أو شرطاً لإنزال الـ نامج من ا وقع بأن مشاهدته أو إنزال الصور منه يقتصر علي الأشخاص من دولة معينة، و لي مسئوليته من إنزال هذه الصور أو الأفلام دولة أخري بشرط أن يكون تصرف صاحب ا وقع اللاحق خالياً من الغش و ا داع.

1-2-4- البيع إ ناقصي الأهلية :

تنظم القواعد القانونية الدول ا ختلفة اية ناقصي الأهلية عل العقود الـ ي مها هؤلاء قابلة للأبطال صلحتهم، و عقود التجارة الإلكترونية تتعارض مصلحتان ؛ الأو مصلحة القاصر إبطال تعاقده وفقاً للقواعد العامة، والثانية مصلحة التاجر أو ا تعاقد مع القاصر سن نية، الذي يري انيار عقوده إذا طعن القاصر العقد بالإبطال لا سيما وأن التاجر عقد البيع الإلكترونية ليس مقدوره التيقن من عمر ا تعاقد الآخر معه كل حالة، و إذا ما طالبناه بذلك، نكون قد لناه ا لا يليق، وعلي ذلك يفرق القضاء الإ ليزي بـ حالت [vii] :

- العقود البسيطة الـ ي مها القاصر ع الإنترنت مثل شراء الكتب أو الأسطوانات والأطعمة وغ ها من السلع،وهي لا وز ا كم بإبطا ا ؛
- أما العقود الأخرى ذات القيمة الكبـ ة مثل السيارات والشقق السكنية والعقارات وغ ها فإنـا ضع للأصل العام بإبطال هذه القيود صلحة القاصر حـ ولو تضرر التاجر أو التعاقد مع القاصر انصياعاً لأحكام النظام العام.

غ أنه لاختلاف دولة القاصر عن دولة التاجر واشتراط التجار كث من عمليات البيع الـ ري على الإنترنت تسديد ن ا شتريات قبل إرسال البضاعة عن طريق بطاقة الإئتمان وغ ها فقد يصبح من ا تعذر رفع دعوى الإبطال دولة التاجر ا يتكلفه من مشقة وكلفة علي القاصر، لأن القاصر يذهب إ التاجر دولته قاضاته وفقاً للقواعد ا رافعات.

وعلى ذلك فإنه در با تعامل على شبكة الإنترنت وضع شرط يسمح بالتحقق من سن ا تعاقد الآخر وأهليته

يث إذا ما ارتكب القاصر غشاً أو تدليساً وز للمتعاقد الآخر معه عند إبطال العقد مطالبته بالتعويض.

1-2-5- عقود ا وظف :

يرتبط ا وظف مع رب العمل برابطة تعاقدية أو نظامية يتم قتضاها ديد اختصاصات ا وظف التعامل مع الغ باسم ا هة ال يتبعونا، فإذا تصرف ا وظف وفقاً للاختصاص ا منوح له كان تصرفه سليما و رتب آثاره ذمة رب العمل، أما إذا تصرف ا وظف لاف ذلك وخارج نطاق اختصاصه، جاز لرب العمل أن يتنصل من العمل، ا قد يضر با تعاقد حسن النية مع ا وظف، و القانون الإ ليزي فإنه إذا كان الوضع الظاهر يش إ أن ا وظف يتصرف وفقاً لاختصاصاته فإن عقوده تعد سارية ونافذة حق رب العمل، بصرف النظر عن حقيقة وضع ا وظف وتصرفه وفقاً للاختصاص ا دد له من عدمه، ويس القانون الأمريكي على ذات ا نوال وعلي هذا يتع علي أرباب الأعمال العقود كب ة القيمة أن يعلنوا بوضوح علي الشبكة حدود تصرفات ا وظف ا خول بتوقيع العقود ح يكون الغ على علم بتلك الاختصاصات، ومن فإن العقد التجارة الإلكترونية يتع :

- صياغته بدرجة من الدقة والوضوح يث يع عن نية وقصد صاحب ا وقع علي الشبكة أو ال يد الإلكترو بتوضيح إما أن العقد دعوة إ التعاقد لا ترتب التزاماً أو أنه إ اب بات موجه إ ا مهور به ينعقد العقد ؛
- الإعلان عن كل الشروط ا قيدة للدعوة إ ا تعاقد أو الإ اب (قيود الاست اد أو التصدير أو حظر البيع للقصر، أو اختصاصات القائم بالتنفيذ من ا وظف)، ح لا تترتب مسئولية ا تعاقد حالة الإخلاء بالتعاقد أو ا روج عن مقتضيات النظام العام.

3- إنشاء العقود الإلكترونية :

كن تقسيم ا سائل ا تعلقة بتكوين العقد إ فئت واسعت [viii] :

- ا سائل العامة بشأن تكوين العقد كما هو معروف إطار قانون العقود ؛
- ا سائل ا اصة ا تعلقة بالتعاقد عن طريق الوسائل الإلكترونية، أو تلك ال ي زها بوجه خاص استخدام وسائل الاتصال ا ديثة.

فبالنسبة للفئة الأو يكمن السؤال الأساسي كيفية نقل ا فاهيم التقليدية مثل العرض والقبول وتوقيتا الإبلاغ، وتسلم وإرسال العرض والقبول، إ بيئة إلكترونية، وتشمل الفئة الثانية ا سائل ال تتجاوز نطاق مسألة التعادل الوظيفي، وإن تكن جديدة اما فهي تشمل ا عاملة القانونية للنظم ا ؤقتة ا ستخدمة التجارة الإلكترونية، وكذلك ا قوق والالتزامات الإضافية ال قد تنشأ للأطراف ال تستخدم هذه النظم، فضلا عما يتوقع عادة إطار تفاوض يرتكز علي الورق.

3-1- ا سائل العامة ا تعلقة بالعرض و القبول :

كأساس أول للعمل تشمل القواعد ا تعلقة بتكوين العقود ا شروع الأو للاتفاقية أحكاما تس على نج القواعد ا اصة بتكوين العقود، ال وضعتها اتفاقية الأمم ا تحدة للبيع، فإ ابية قواعد الاتفاقية بشأن تكوين العقود تتمثل أنا أثبتت صلاحيتها للعمل بيئة دولية تتجاوز حدود قانون البيوع، و ا يدل على ذلك أنا استخدمت كنماذج عمل "يونيدروا" الذي أفضي إ وضع "مبادئ العقود التجارية الدولية.

3 –1 –1 - العرض والقبول :

يتضمن ا شروع الأو للاتفاقية أحكاما القصد منها توف إمكانية ديد وقت تكوين العقد، وهي تستند إ أحكام اثلة اتفاقية الأمم ا تحدة للبيع، إلا أن الأحكام ا شروع الأو للاتفاقية لا تتناول ا سائل ا وضوعية ا ختلفة الأخرى ال تتناو ا اتفاقية الأمم ا تحدة للبيع، مثل ا عاي ا وضوعية ال يلزم توافرها ا لان لكي يعت عرضا أو قبولا، و السبب هذا النهج هو أن ا شروع الأو للاتفاقية ليس مقصودا به أن يتناول ديد عقود البيع، كما أنه لا يفترض فيه أن يكون استنساخا أو ازدواجا لكامل نظام اتفاقية الأمم ا تحدة للبيع أو عاهدات دولية أخرى تتناول أنواعا أخرى من العقود، ولذلك فإن ا شروع الأو للاتفاقية لا يشمل سوى القواعد ا تعلقة بتكوين العقود، ال كن اعتبارها لازمة اما لتحقيق مزيد من اليق القانو التعاقد الإلكترو .

وتشمل هذه القواعد أولا القواعد الأساسية اللازمة للسماح للأطراف بأن ددوا بوضوح الوقت الذي أبرم فيه العقد، وهي واردة ا ادة 8 من ا شروع الأو للاتفاقية وقد أش ا شاورات ال أجرتا الأمانة، إ أن فائدة القانون ا ديد قد تصبح دودة إذا يعا ، بالنسبة ميع العقود ال تدخل نطاق تطبيقه، مسألة وقت إبرام العقد.

والذي يميز العرض عن الدعوة إلى تقديم عرض، أنه يعتبر إيجابا أي عرض لإبرام عقد إذا كان موجها إلى شخص أو عدة أشخاص معينين، وكان محددا بشكل كاف وتبين منه اتجاه قصد الموجب إلى الالتزام به في حالة القبول وسواء تفاوضت الأطراف باستخدام البريد الإلكتروني، أو بتبادل البيانات إلكترونيا أو بالوسائل التقليدية الأخرى، فإن طبيعة اتصالاتهم وأثرها القانوني تتحدد بقصدهم. وترتبط المجالات التي قد يحتاج فيها الأمر إلى قاعدة خاصة بشأن التعاقد الإلكتروني، بالمادة 14 الفقرة (2) من اتفاقية الأمم المتحدة للبيع، التي تنص علي أنه لا يعتبر العرض الذي يوجه إلى شخص غير معين إلا دعوة إلى الإيجاب ما لم يكن الشخص الذي صدر عنه العرض قد أبان بوضوح عن اتجاه قصده إلى خلاف ذلك وفي بيئة تستند إلى الورق، تعتبر الإعلانات في الصحف أو الإذاعة والتليفزيون أو البيانات المصورة أو النشرات أو قوائم الأسعار, بشكل عام دعوة إلى تقديم عروض (حتى في الحالات التي توجه فيها إلى جماعة معينة من الزبائن، ووفقا لوضع الكتاب فإن مجرد عرض السلع في واجهات العرض بالمحلات وعلي أرفف المحلات الخدمة الذاتية يعتبر عادة دعوة إلى تقديم عرض.

وتتعلق الصعوبة التي تبرز في هذا السياق بالاتجاه القصد المحتمل إلى الالتزام بالعرض، ويمكن أن يرتكز أحد المعايير الممكنة للتمييز بين عرض ملزم ودعوة إلى التعامل، على طبيعة الممارسات التي يتبعها الأطراف، وقد اقترحت الكتابات القانونية بشأن التعاقد الإلكتروني تمييزا بين مواقع شبكة الإنترنت التي تعرض سلعا أو خدمات عن طريق أساليب حوارية وتلك التي تستخدم أساليب غير حوارية، فإذا كان الموقع علي الشبكة لا يعرض سوى معلومات عن شركة وعن منتجاتها، وكان أي اتصال مع الزبائن المحتملين يتم خارج نطاق الوسيط الإلكتروني، فلن يكون هناك اختلاف كبير عن إعلان تقليدي، بيد أن الاستخدامات الحوارية يمكن أن تمكن من التفاوض والإبرام الفوري للعقد (وحتى التنفيذ الفوري في حالة السلع الافتراضية)، حيث يمكن اعتبارها عرضا مفتوحا أمام القبول طالما كان هناك رصيد من السلعة، وليس "دعوة إلى التعامل.

3 – 1 –2- التعبير عن القبول :

يتمثل أحد الأهداف الأساسية للقانون الجديد الاعتراف بوضوح بأنه يمكن للأطراف في عقد ما التعبير عن قبولهم باستخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية أو الأنواع الأخرى من رسائل البيانات. وهذا الغرض يقتبس مشروع المادة 10 قاعدة واردة في المادة 11 من قانون الاونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية تقضي بأنه " يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض".

وهناك بعض القوانين الداخلية المستندة إلى قانون الاونسيترال النموذجي، مثل القانون الموحد بشأن التجارة الإلكترونية الذي أعده مؤتمر كندا للقانون الموحد (المشار إليه فيما يلي بـ"قانون كندا الموحد بشأن التجارة الإلكترونية" تشتمل على أحكام أكثر تفصيلا بشأن التعبير عن القبول في بيئة إلكترونية، فالمادة 20 من قانون كندا الموحدة للتجارة الإلكترونية يشير بصراحة إلى "اللمس أو النقر لزر أو مكان معين بشكل ملائم علي شاشة الحاسوب" كطريقة للإعراب عن الموافقة، وقد يرد الفريق العامل للنظر فيما إذا كان الأمر يتطلب مثل هذا الإيضاح الإضافي، فالواقع يبدو أنه بقدر ما يعتمد القانون الجديد على مفهوم "رسالة البيانات" متبعا مثال قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية قد لا يكون ذلك الإيضاح الإضافي ضروريا.

إن التعبير عن الموافقة عن طريق النقر يحتاج إلى اهتمام خاص، بيد أنه جرى التنبيه إلى ضرورة اعتماد نهج محايد اتجاه التكنولوجيا في المسائل المتعلقة بإنشاء العقود إلكترونيا، فينبغي أن تكون القواعد التي توضع ذات طابع عام بما يكفي لصمودها أمام اختيار بعض علي الأقل مما يطرأ من تغيرات تكنولوجية.

3-1-3 - الاستلام والإرسال :

فيما يتعلق بمسألة الاستلام والإرسال في تكوين العقود، هناك اتفاق بشكل عام، على أنه ينبغي في أي قانون قانوني جديد المحافظة على قدر من المرونة ليقر استخدام تقنيات التجارة الإلكترونية سواء في المجالات التي يكون فيها الاتصال الإلكتروني آنيا أو المجالات التي يكون فيها تبادل الرسالة الإلكترونية أقرب إلى استخدام البريد التقليدي. وطبقا لاتفاقية الأمم المتحدة للبيع، يصبح العرض والقبول كلاهما نافذ المفعول بمجرد "الاستلام" كما هو معرف في المادة 24، التي تنص علي أنه " في حكم هذا الجزء من الاتفاقية، يعتبر الإيجاب أو الإعلان عن القبول [....] قد وصل إلى المخاطب عند إبلاغه شفويا أو تسليمه بأي وسيلة أخرى إليه شخصيا أو تسليمه في مكان عمله أو في عنوانه البريدي".

ومن ثم يبدو أن اتفاقية الأمم المتحدة للبيع، وخاصة مادتها 24، تتضمن قواعد يمكن أن تستخدم أيضا، إذا ما

استكملت بأحكام على غرار ا ادة 15 من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، كنموذج عام بيئة إلكترونية، وهكذا فإن ا ادة 11 من ا شروع الأو للاتفاقية تع أساسا علي أحكام ا ادة 15 من القانون النموذجي، وقد يرغب الفريق العامل النظر فيما إذا كان يبغي جعل القاعدة ا قترحة فيها أكثر ديداً لكي تكون مفيدة ارسة التعاقد الإلكترو .

على الرغم من النجاح الذي لقيته قواعد اتفاقية الأمم ا تحدة للبيع بشأن العرض والقبول، والذي يرجع إ قدرتا على اوز ا لافات التقليدية ا ناهج ال يأخذ با القانون ا د والقانون العام و كن أن تطرح أسئلة بشأن ما إذا كانت تعا على و شامل يع ا سائل ا تعلقة بتكوين العقد وبالتا ما إذا كان كن اللجوء إليها عند إعداد القواعد العامة للتعاقد الإلكترو ، ولذلك فإن ا سألة ال ينبغي أن ينظر فيها الفريق العامل هي إ أي مدى توجد مسائل إضافية تاج الأمر إ تناو ا القانون ا ديد.

فالقواعد ال تضمنتها اتفاقية الأمم ا تحدة للبيع، أعدت بصورة رئيسية بدف معا ة ا الات ال يتم فيها تكوين العقد بالعرض والقبول، وقد أصبح من الواضح أن تلك ا الات لا تغطي يع الطرق ال كن با الوصول إ اتفاق، وذلك بالنظر إ التشعب ا تمل للمعاملات ال تنطوي على قدر كب من الاتصالات ب الأطراف، وال لا تتواءم بالضرورة مع التحليل ا تعارف عليه للعرض والقبول، و بالتا كن معا تها بالرجوع إ القانون الداخلي ا طبق، و إطار هذا النهج قد لا يكون من ا مكن استخدام موعة قواعد الاتفاقية ا تعلقة بتكوين عقود البيع كنموذج لموعة شاملة من القواعد بشأن تكوين العقود الإلكترونية.

بيد أن معظم الشراح يرون أن اتفاقية الأمم ا تحدة للبيع تغطي الاتفاقات ال يتوصل إليها دون اللجوء إ النظام التقليدي "للإ اب والقبول" فعدم إشارة هذه الاتفاقية إليها بشكل صريح لا يرجع إ استبعاد مقصود ا من نطاق الاتفاقية، وإ ا يرجع بالأحرى إ أن من قاموا بإعداد الاتفاقية يروا ضرورة لتناو ا ديداً وللتصدي لصعوبات إضافية ر ا صادفوها اولة إعداد الصياغة ا لائمة لتلك الأنواع من الاتفاقات، وهكذا فإن مسألة ما إذا كان يوجد اتفاق حـ بدون وجود عرض وقبول واضح ب أن تسوى وفقا للمبادئ العامة ال ترتكز عليها، وتتضمن تلك ا بادئ الطبيعة الرضائية للعقد وا بدأ القائل بأن وجود العقد يتوقف على ما إذا كن استبانة ا د الأد من العناصر اللازم لانعقاد العقد.

3-2- مسائل خاصة متعلقة بالنظم ا اسوبية و آثارها :

هناك مسائل خاصة تطرحها التجارة الإلكترونية، وتشمل نظم الاتصالات ا ؤ تة كلية، ومعا ة ا طأ أو الغلط وا علومات ال ب أن تقدمها الأطراف، ووسائل ا صول على سجل العقد[ix] .

3-2-1- النظم ا اسوبية ا ؤ تة :

تلقى هذه النظم استخداما متزايدا، وتع الوكلاء الإلكترونيـ التجارة الإلكترونية، إلا أن استخدم تعب الوكلاء الإلكترونيـ أحدث نوع من التماثل ب النظام ا ؤ ت و وكيل ا بيعات بشكل غ ملائم، ومن فإن ا بادئ العامة لقانون الوكالة (مثل ا بادئ ال تتضمن ديدا دي ا سئولية كنتيجة لسلوك طئ من جانب الوكيل) لا كن استخدامها فيما يتصل بتشغيل هذه النظم.

إن الشخص (سواء أكان شخصا طبيعيا أم كيانا قانونيا) الذي تتم سابه بر ة ا اسوب ينبغي أن يكون ناية ا طاف مسؤولا عن أي رسالة ينتجها ا اسوب، وكقاعدة عامة يكون ا ستخدم لأي أداة مسؤولا عن النتائج ال يسفر عنها استخدام هذه الأداة طا ا أنه ليس للأداة إرادة مستقلة عن إرادته ؛ بيد أن الوكيل الإلكترو كم تعريفه قادر على ا بادأة والاستجابة والتحاور مع أطراف أخرى أو مع وكلائها الإلكترونية جرد تشغيله من قبل طرف ما، بدون مزيد من العناية به من جانب ذلك الطرف. ورغم أن استخدام النظم ا ؤ تة، لإصدار أوامر شراء أو لتجهيز طلبات شراء مثلا، يبدو متوافقا مع اتفاقية الأمم ا تحدة للبيع، ال يز للطرف إنشاء قواعد ا ا اصة (ا ادة 9)، قد يكون من ا فيد للقانون ا ديد أن عل من الواضح أن أعمال النظم ا ؤ تة ال يقوم الأفراد ب تها واستخدامها تكون ملزمة ستخدمها، بغض النظر عما إذا كانت قد أجريت مراجعة بشرية عاملة معينة.

وقد تتمثل عدة إ ابيات ثل هذا ا كم تسهيل تنمية الأ تة لأغراض التعاقد، ففي الوقت ا ا تستند نسبة أعمال نظام حاسو مؤ ت إ شخص أو كيان قانو إ القول بأن الوسيلة الإلكترونية قادرة علي العمل فقط حدود التقييدات التقنية ل تها ا ددة أصلا، إلا أن الأجيال القادمة من نظم ا اسوب ا ؤ تة قد تزود لدى إنشائها

بالقدرة على أن تعمل بشكل مستقل وليس فقط بشكل آ وهذا يع أنه كن من خلال تطورات الذكاء الصناعي، أن يكون ا اسوب قادرا على أن يتعلم من خلال التجربة وأن يعدل التعليمات ال يتضمنها برنا ه ا اص، بل وأن يستنبط تعليمات جديدة.

3-2-2 - معاملة ا طأ والغلط :

ترتبط مسألة ا طأ والغلط التجارة الإلكترونية ارتباطا وثيقا باستخدام النظم ا اسوبية ا ؤ تة ونظرا لأن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لا يع با سائل ا وضوعية ال تطرح تكوين العقد، فإنه لا يتناول آثار ا طأ والغلط التعاقد الإلكترو . إلا أن التشريعات ا وحدة ال صدرت مؤخراً لإصدار القانون النموذجي، مثل قانون كندا ا وحدة بشأن التجارة الإلكترونية، والقانون ا وحد للمعاملات الإلكترونية، الذي أعده ا ؤ ر الوط للمفوض بشأن القوان ا وحدة للولايات ا تحدة الأمريكية ا شار إليه بـ (قانون الولايات ا تحدة ا وحدة بشأن ا عاملات الإلكترونية)، تتضمن أحكاما تتناول الغلط الذي يرتكبه أشخاص طبيعيون عندما يتعاملون مع نظام حاسو مؤ ت لشخص آخر، و دد ا كم ذو الصلة با وضوع قانون كندا ا وحد للتجارة الإلكترونية (ا ادة 22)، و قانون الولايات ا تحدة بشأن ا عاملات الإلكترونية (ا ادة 10)، الشروط ال قتضاها لا يكون الشخص الطبيعي ملزما بعقد ما حالة وقوعه خطأ مادي.

3 –2-3- متطلبات النظام :

باستثناء ا عاملات الشفهية البحتة، تقضي معظم العقود ال يتفاوض عليها بالوسائل التقليدية، إ وجود سجل ملموس بشكل ما للمعاملات كن للأطراف الرجوع إليه حالة الشك أو ا لاف، أما التعاقد الإلكترو فإن مثل هذا السجل، الذي قد يوجد كرسالة بيانات، قد تفظ به وقتيا فقط أو قد يكون متاحا فقط للطرف الذي يتم إبرام العقد من خلال نظام ا علومات ا اص به، ولذلك فإن بعض التشريعات ا ديثة بشأن التجارة الإلكترونية، مثل قانون الا اد الأورو رقم EC/31/2000 (ا ادة 10، الفقرة 1) تلزم الشخص الذي يعرض سلعا أو خدمات من خلال نظم معلومات كن للجمهور الوصول إليها، بأن يوفر وسائل لتخزين أو طباعة العقد، وهذا الالتزام مقترن بالتزام ذلك الشخص بالإفصاح عن بعض ا علومات كحد أد عند التفاوض إلكترونيا.

وليست هناك التزامات اثلة اتفاقية الأمم ا تحدة للبيع ولا معظم القوان الدولية ال تع بالعقود التجارية، ولذلك من ا ناسب تقرير التزامات ددة للأطراف الذين رون معاملاتم إلكترونيا بينما لا توجد هذه الالتزامات عندما يتعاقدون باستخدام الوسائل التقليدية. ويبدو أن الأساس ا نطقي لإنشاء مثل هذه الالتزامات ا اصة هو توخي تعزيز اليق القانو والشفافية وإمكانية التنبؤ ا عاملات الدولية ال تعقد بالوسائل الإلكترونية، فقد أصبح استخدام شبكة الإنترنت التجارة الدولية واقعا ملموسا، ويتوقع له أن يزداد فهو كن الأطراف البلدان ا ختلفة الذين لا يتوافر لديهم سوى القليل أو ح لا يتوافر لديهم أي قدر من ا عرفة ا سبقة أو ا علومات كل عن الآخر من الدخول تعاقدات فورية تقريبا، ولذلك فإنه قد يكون ة ما في ا نطق اقتضاء تقد معلومات معينة أو توف وسائل تقنية لإتاحة شروط العقد بطريقة تسمح بتخزينها واستنساخها ظل عدم وجود اتفاق مسبق ب الأطراف، كاتفاق شراكة ارية أو نوع آخر من الاتفاقات، وهذا هو النهج الذي أخذت به بعض التشريعات الوطنية والإقليمية بشأن التجارة الإلكترونية.

ا صادر والإحالات ا عتمدة :

[i] - رأفت رضوان ؛ **عالم التجارة الإلكترونية**؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 1999، صفحة 56.

[ii] - Commission des nations unies pour le droit commercial international ; « **Loi type de la CNUDCI sur le commerce électronique » ;**
http://www.uncitral.org/french/travaux/ecommerce/signatures/travaux-signatures-index-f.htm ; (page consulting le 23/02/2003).

[iii] - موقع بوابة الإنترنت ؛ **الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية** ؛ www.gn4me.com/etesalat/article.jsp?art_id=3633، (تاريخ الإطلاع 2003/01/15).

[iv] - نفس الرمجع السابق.

[v] - صابر محمد عمـار ؛ **المفاوضات في عقـود التجارة الإلكترونية**، منتدى المحامين العرب /www.mohamoon.com،(تاريخ الإطلاع 2002/12/23).

[vi] - موقع بوابة الإنترنت ؛ مرجع ذكر سابقا.

[vii] - نفس المرجع السابق.

[viii] - نفس المرجع السابق.

[ix] - سمير برهان ؛ **قانون الأونسيترال وضبط تعاملات التجارة الالكترونية** ؛
http://www.gn4me.com/etesalat/article.jsp?art_id=3449&page_no=5، (تاريخ الإطلاع 2003/02/23).

ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية الشاملة : دراسة في طبيعة العلاقة بين المحددات الثقافية وكفاءة الأداء

بوحنية قوي - جامعة ورقلة

الملخص: تهدف هذه الدراسة إ اولة دراسة العلاقة المتبادلة ب المكونات الثقافية السائدة المنظمات الإدارية والسياسية وكفاءة الأداء، بناءً على الاستراتيجية المحددة من طرف تلف المستويات الإدارية، وهو ما ينعكس على الإطار الكلي الخاص برسم السياسات وصنع القرار، وقد سا ت التنظيمات الإدارية الحديثة رسم إطار مفاهيمي خاص بثقافة المؤسسة يشمل: الأدوار، التوقعات، أخلاقيات الوظيفة، القيم والأعراف. وهو ما يتطلب تكيفا مرنا الهياكل والتصاميم التنظيمية.

الكلمات المفتاحية : ثقافة المؤسسة، الأداء، التنمية.

إشكالية الدراسة :

يلاحظ القارئ للأدبيات الإدارية والسياسية ذلك الترابط المفصلي ب الأدوات المختلفة المتحكمة الأدوار والسلوكيات، وكفاءة وفعالية الأداء، وقد تب هذا الفريق من الدارس من معتنقي هذا الا اه التأث القوي الذي ارسه المحددات القيمية والفكرية والسلوكية على تطوير أداء العامل ، وهو ما أصبح يسمى لاحقا بالثقافة المؤسسية ال تحددها موعة كب ة من المؤشرات كالأدوار، التوقعات، الإدراكات، الا اهات، القيم والاستراتيجيات.

وتؤكد الدراسات المختلفة على أن الدول ال استطاعت أن تؤسس لثقافة مؤسسية إبداعية هي ال استطاعت أن قق وذجا تسي ا متميزا، أما الدول ال ا ذت مسلكيات غ

- ما أهم ليات الجانب القيمي المؤسسا لدى بعض الأنظمة والتطبيقات الإدارية؟
- ما هي الآليات المختلفة ال كن تطبيقها ال إدارة الموارد البشرية لتكوين ثقافة مؤسسة إبداعية ورشدانية؟

و در الإشارة بداية إ أن موضوع ثقافة المؤسسة تاز بالمرونة والاتساع والاختلاف باختلاف التوجه الأكاد ي للباحث .

أولا : الثقافة المؤسسية الاقتراب النظري

مفهوم ثقافة المؤسسة :

يعتبر موضوع ثقافة المؤسسة من المواضيع الجديدة الفكر الإداري والتنظيمي خصوصا ارسات إدارة الموارد

دقيقة وغ منهجية فهي ال شاعت فيها ظواهر سلبية انعكست فيما بعد على هذه المؤسسات.(1)

ومن خلال دراسة تلف أ اط الإدارة المتبعة المؤسسات المختلفة دولية كانت أو لية يلاحظ أنه أضحى لزاما على مؤسساتنا أن تعمل على إذكاء وتعزيز ثقافة مؤسسية تتضمن كل المحددات الإ ابية وا بذة الأداء و كنها فعليا من قيق الشفافية و اعة الأداء بدف الاندماج الفعلي الاقتصاد العا ي.

ينبغي بداية التنويه بأن الثقافة المؤسسية تعد امتدادا للثقافة المتمعية السائدة وبالتا فإن سلوك الفرد الوظيفي لا يتولد من فراغ وإ ا هو نتاج السلوك المتمعي سلبا أو إ ابا، لدرجة أصبحت فيها بعض الدراسات تروج لفكرة مفادها أن دول العا الثالث تلك ولأسباب تار ية وثقافية تلك كل عناصر القابلية للفساد الإداري والسياسي:

Poor countries for historical and cultural reasons have propensity toward corruption.

ترمي هذه الورقة إ تقد تصور للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي دور ثقافة المؤسسة تعزيز فعالية وكفاءة الأداء لتحقيق الاندماج الاقتصاد العا ي؟

ويندرج ت الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما المقصود بثقافة المؤسسة من حيث التكوين والمستويات؟
- ما هو دور الثقافة المؤسسية تعزيز أخلاقيات الخدمة العمومية و قيق اعة الأداء؟

البشرية، وال بدأ تسليط الأضواء عليها بعد أن ظهر الدور الهام للبعد القيمي أي عملية تنموية، وبالتحديد بعد بروز ط الإدارة اليابانية المعروف بنموذج (Z)، والنماذج التنموية الآسيوية –ال عرفت بدول النمور الآسيوية- وقد ازداد الاهتمام مفهوم ثقافة المؤسسة بعد أن لاحظ المختصون حقل علوم التسي والتنظيم أن لكل مؤسسة الإطار القيمي والخصائص المميزة عن غ ها من المؤسسات، ففي الماضي كان الفرد يعمل طوال حياته مؤسسة واحدة، أما الوقت الحا فالفرد ينتقل من مؤسسة إ أخرى، وقد يشتغل بنظام مع مؤسسة، وبنظام آخر –كالتعاقد- مع مؤسسة أخرى، قد تكون ال الف اما، وهو ما يتطلب تأقلما مع الأ اط التسي ية الجديدة وتفهما لطبيعة اللوائح والأنظمة.

يعرف (Shafaritz) الثقافة ا ؤسسية بأ نا: « تلك الثقافة ا وجودة ا نظمة، وهي شيء اثل أو متجانس مع الثقافة الاجتماعية فهي تشمل الكث من الأشياء غ الموسة كالقيم، الاعتقادات، الافتراضات، وا دركات ا سية وأشكال سلوكية وأشياء من صنع الإنسان، وأ اط سلوكية، إنا القوة غ ا رئية وغ الحوظة وال تكون دائما وراء الأنشطة ا ؤسسية ال كن ملاحظتها ورؤيتها(2). أما (Schein) فيعت ها ثابة: الطقوس (ا مارسات) السلوكية النا ة عن تفاعلات الأفراد واستخدامهم للغة، والطقوس حول ماهية السلوك والأعراف ال تظهر اعات العمل، والقيم السائدة داخل ا نظمة، والفلسفة ال توجه سياسة ا نظمة، وا ناخ داخل ا نظمة» (3)

ويذهب فريق آخر من الباحث إ الاهتمام بالتكوين الدقيق للثقافـة ا ؤسسية وذلك باعتبارها مزيـج من العناصر التالية:(4)

أ- موعة القيم وا عتقدات وا فاهيم وطرق التفك ا شتركة ب أفراد ا ؤسسة، وال قد تكون غ مكتوبة، يتم الشعور با، ويشارك كل فرد تكوينها ويتم تعليمها للأفراد ا دد ي-القيم ال تشكل كيفية تفك أعضاء ا ؤسسة وإدراكاتم ا يؤثر على أسلوب ملاحظتهم وتفس هم للأشياء داخل وخارج ا ؤسسة ا ينعكس على ارسات الإدارة وأسلوبا قيق أهدافها واستراتيجيتها.

ومن العناصر السابقة، إضافة إ ما طرح –ويطرح الأدبيات التنظيمية- يظهر أن الثقافة ا ؤسسية تتضمن جوانب قيمية ادراكية غ ملموسة لكنها موعها رك الضم ا معي للأفراد و دد ا اهاتم اه مؤسساتم ومن تعمل على خلق مناخ مؤسسا سليم داخليا، وتعمل على س العلاقات ا تميزة مع غ ها من ا ؤسسات الداخلية وا ارجية.

و كن القول أن اختلاف العناصر ا شكلة للثقافة ا ؤسسية يعود إ عدد من ا رتكزات لعل أ ها:

- ا صائص الفردية (الفرد العامل داخل ا ؤسسة).
- علاقة ا ؤسسة بالبيئة.
- أهداف الأفراد وتوجيهات اه ا ؤسسة و اه الوظيفة.
- الأنشطة ا مارسة من قبل الأفراد وا ؤسسة.
- ثقافة الجتمع والأ اط السلوكية السائدة.
- خصائص الاتصالات داخل وخارج ا ؤسسة.

إن الدراسة ا عرفية علنا حاجة ماسة إ ديد أهم داخل ا ؤسسة.

ب- موعة القيم ا شتركة ال كم تفاعلات أفراد ا ؤسسة فيما بينهم ومع الأطراف ذوي العلاقة خارج ا ؤسسة و كن أن تكون نقطة قوة (ميزة تنافسية) أو نقطة ضعف وفق تأث ها على سلوك أفراد ا ؤسسة.

ج-ناتج التفاعل ب القيم النهائية مثل قيق الاستقرار والتميز الأسواق والتجديد والابتكار، والقيم ا ساعدة، مثل الاستعداد للمخاطرة والعمل ا اد واحترام الآخرين.

د-انعكاس لثقافة الجتمع من خلال القيم والعادات والأعراف الاجتماعية السائدة بيئة ا ؤسسة وهذا ما ي ز تعدد ثقافات ا ؤسسات كب ة ا جم وا ؤسسات متعددة ا نسيات نتيجة تعدد ثقافات الجتمع ال تتعامل فيها.

هـ- ثقافة ا ؤسسة هي نظام لموعة من ا فاهيم العامة ال يقبلها الأفراد وا ماعات وقت دد ويتم العمل من خلا ا.

و-ثقافة ا ؤسسة تعطي للمؤسسة ميزاتا التنافسية وتؤثر على سلوك أعضائها و دد كيفية تعامل أعضاء ا ؤسسة مع بعضهم البعض ومع الأطراف ا وجودة بيئة أعما ا.

مكونات الثقافة ا ؤسسية ال كن إدراجها ا كونات التاليـة:

1) القيم ا ؤسسية : وهي النشاط الذه الذي دث ذهن الفرد، فهي عملية عقلية ذهنية ترتبط بتكوين اختيارات تسمى عادة نظرية التقييم بدلا من نظرية القيمة. والقيم قواعد كن الفرد من التمييز ب الصحيح وا طأ وا رغوب فيه وغ ا رغوب وب ما ب أن يكون وما هو كائن، ولا شك أن نظام القيم يزودنا برؤية (vision) عن ا اهات الأفراد وطبيعة الثقافة ا ؤسسية.

2) ا عتقدات ا ؤسسية : هي أفكار مشتركة حول طبيعة العمل وا ياة الاجتماعية بيئة العمل وكيفية إ از الأعمال ا ؤسسية.

3) الأعراف التنظيمية : وهي ا عاي غ ا كتوبة ال يلتزم با العاملون داخل ا ؤسسة.

4) التوقعات التنظيمية : وهو ذلك التعاقد الذي يتم ب ا وظف وا ؤسسة مثل توقعات الرؤساء من ا رؤوس وتوقعات ا رؤوس من الرؤساء (توف الاحتياجات، ا اجة إ الاحترام، توفر شروط العمل النفسية والاقتصادية).

ويعتقد (Schein) أن هناك مكونات كفيلة بتعزيز ا انب الثقا داخل ا ؤسسة يدرجها فيما يلي(5)

- ا يكل التنظيمي.
- الأنظمة والإجراءات.

- الال، ا با والواجهات.
- التاريخ والأساط حول الأحداث ا همة والأشخاص. Stories and legends about important events and people
- ا وانب الر ية الا تؤخذ بعـ الاعتبار عند رسم السياسات. Formal statements of philosophy and policy

ويعتقد الباحث أن الثقافات ا بذة الأداء لا تتواجد فراغ وإ ا سد سيدا ا أشكال أنظمة وإجراءات ويتبناها هيكل تنظيمي دقيق ومرن ذات الوقت خصوصا أن البيئة الدولية تتطلب قدرة كبـ ة على تكييف الإجراءات

3) التوجيهات: وهي درجة ما يوجد من أهداف واضحة كن من التنبؤ و ديد ما سيكون عليه الأداء والتصرفات.
4) التنسيق: وهي درجة ما يوجد ا ؤسسة من تأكيد على عمل تلف الوحدات والأقسام للعمل بطرق متناسقة.
5) الدعم الإداري: هي درجة ما تدعم به الإدارة العامل وتزودهم با علومات والاتصالات الواضحة.
6) الرقابة: مدى وجود قواعد وأنظمة وإشراف مباشر على العامل للرقابة والتحكم شؤونم وسلوكياتم.
7) الانتماء: وهي درجة انتماء الأعضاء للمؤسسة و يزهم با ككل بدلا من موعاتم ا اصة ا عرفة أو العمل.
8) أنظمة ا وافز والتعويضات: تعتـ أنظمة التعويضات أو ا زاءات عن مدى اعتماد معايـ الأداء كأسس لتحديد الأجور وا نافع والترقيات بدلا من الأقدمية أو ا سوبية.
9) مل الا اعات: تعـ عن درجة تشجيع ا نظمة للعامل فيها على الكشف عن الا اعات وا صومات ومناقشتها بشكل صريح وعلـ . (سيدا بدأ شفافية الأداء)
10) أ اط الاتصالات: تعـ أ اط الاتصالات السائدة عن الدرجة الا تقتصر فيها الاتصالات على تلك التسلسلية

البـ وقراطية ا علها ملائمة للاندماج الاقتصادي.

كما أن الأطر التنظيمية السابقة الا دث عنها (Schein) تساهم إ اد جوانب تنظيمية يشترك فيها يع أعضاء التنظيم وتعطى معان ومفاهيم مشتركة، كن إدراجها ما يلي:(6)

1) ا بادأة الفردية: وهي درجة ما وزه الفرد العامل من مسؤولية واستقلالية وحرية اختيار.
2) مل ا خاطرة: وهي درجة تشجيع العامل على الإبداع والإقدام والبحث وا خاطرة.

الرتبوية.

وتتجسد ا صائص السابقة يع ا ؤسسات بشكل متصل بدءا من ا دود العليا (الإدارة الاستراتيجية) إ الإدارة الوسطى الدنيا (الإدارة التنفيذية)، ولكنها تلف من حيث شدة ودرجة تواجدها من مؤسسة إ أخرى، كما أن هذه ا صائص تقوم بأدوار كثـ ة أ ها:

- دد معايـ للسلوكيات فيما ب أن يقوله ويفعله الأعضاء.
- كن ا ؤسسة من التحكم والضبط الدقيق ا اهات وسلوكيات الأعضاء.
- تقلل من احتمالات ترك العمل ودوران العمل.
- دد درجة الولاء الوظيفي و قق معا الانتماء.
- قق التوازن بـ مصا الأفراد داخل ا ؤسسة وفق نظام دد يضبط الأدوار وا فاهيم وفق أخلاقيات الوظيفة.
- قق التمايز بـ مؤسسة وأخرى وإبراز شخصيتها ا تميزة.

ويوضح الشكل التا الإطار العام ا شكل لثقافة ا ؤسسة وطبيعة العناصر ا كونة والأدوار ا نبثقة عن هذا الإطار

أسباب الاهتمام بثقافة ا ؤسسة:

نظرا للتغـ ات ا تسارعة حقل التنظـ ات الإدارية بفعل تغـ طبيعة ووظائف ا ؤسسات ا قبة ا عاصرة فقد أت الدراسات ا عاصرة إ اولة فهم العلاقة بـ ا ددات الثقافية وطبيعة الأداء داخل ا ؤسسات وتوصلت الدراسات إ وجود قيم ومعتقدات وأ اط تفكـ ية سا ت بلورة اذج تسيـ ية أضحت فيما بعد مرجعيات يتم الرجوع عند اولة تبـ سلوكيات معينة، و كن إ ال أهم الأسباب الا أدت إ الاهتمام بدراسة ثقافة ا ؤسسة فيما يلي:(7)

1. تعدد مصادر ا عرفة الإدارية وذلك لأن الإدارة كحقل معر وتطبيقي تستخدم حصيلة تلف العلوم وبروز اذج معرفية جديدة مثل (الإدارة با عرفة)، (إدارة ا ودة الشاملة)، واستفادة حقل الإدارة من التطور ا تزايد الدراسات ا عرفية الأخرى (علم النفس، علم السياسة،...)
2. قصور أ اط التدريب والتعليم والعمل على مواكبة التسارع ال التدريب وتقو الأداء والعمل على تثمـ عناصر الإبداع لدى أفراد ا ؤسسة.
3. الاستفادة من خاصية قابلية الفرد للتعلم مدى ا ياة تزويد ا دراء وا وظفـ با هارات ا ديدة كلما دعت ا اجة إ ذلك.
4. تأثـ ات البنية ا ارجية للمؤسسة وما يرتبط با من استراتيجيات تعد من أكثر ا ؤثرات تأثـ ا على تشكيل ثقافة ا ؤسسة فنجد مثلا أن البنية ا ارجية للمنظمة الا تتطلب درجة عالية من ا رونة والاستجابة السريعة يوجب على الثقافة ا ؤسسية التكيف مع البيئة ا ارجية وتكوين العلاقة الصحيحة بينها وبـ القيم الثقافية وا عتقدات والاستراتيجيات من

خلال:

- التكيف الثقا : تطوير سلوكيات ملائمة للمهام ا ديدة للمؤسسة لأجل الاستجابة للعملاء والزبائن وتلبية احتياجاتم.
- تكيف ال الرسالة وتأكيد هوية ا ؤسسة ح يتس ديد الوظائف والأدوار وا سؤوليات.
- تكيف الأفراد: وذلك بتخليص ا ؤسسة من الإجراءات الروتينية وتعميق عنصر الالتزام الوظيفي وتشجيع العمل بشكل اعي ا يتسق والأهداف العامة للمؤسسة.

الأدوار ا ديثة لثقافة ا ؤسسة: (قيق جودة الأداء)

تظهر الدراسات ا عاصرة طبيعة العلاقة التداخلية ب ثقافة ا ؤسسة و س الأداء، ففي استقصاء(8) لـ 615 مديرا بعض منظمات الأعمال الولايات ا تحدة الأمريكية رأت نسبة 43% منهم أن التغ ات ثقافة ا ؤسسة هي جزء أساسي ومتمم للجودة و س الأداء.

و ا أن الثقافة ا ؤسسية تتشكل من ا عتقدات والتوقعات ا شتركة دراء وقادة ا ؤسسة وال تشمل بالأساس: رسالة ا ؤسسة، مبادئها، أدوات قيق ا بادئ، استراتيجية ا ؤسسة، فقد لوحظ أن ا ؤسسات الدولية تعمل على تصميم توقعات تنظيمية دد مسارها الوظيفي، خصوصا تلك ا نظمات ا تعددة ا نسيات، وفيما يلي موعة من ا عتقدات الأساسية لبعض الشركات الكب ة وا نتشرة عا يا.(9)

- شركة IBM: احترام الفرد، س خدمة العميل، مواصلة التميز.
- شركة فورد Ford: ا ودة هي الوظيفة الأو .
- شركة دلتا Delta: الشعور الأسري.
- شركة 3M: ابتكار ا نتج.
- شركة Lincon Electric : مناسبة الأجور للإنتاجية.
- شركة Cater pillar : تدعيم البائع وا وزع القوي.
- شركة Mac Donalds : ا دمة السريعة وا ودة ا تكاملة.
- شركة General-Electric : العمل كفريق، ا وردين والعملاء شركاء.
- مؤسسة Jc Penneys : الزبون دائما على حق.
- سوبرماركت Publix : حيثما تسوّق تكون سعيدا.

إن ا تتبع سار الشركات الدولية ا عاصرة يلاحظ ذلك التفوق ديد الرؤية لدى القادة وا وظف ، والتجديد ديد السياسات، واعتناق ثقافة مؤسسة تقوم على اور أساسية مثل (ا ودة، الإبداع، ا رونة، خدمة الزبون، العمل بروح الفريق) ويرجع ذلك إ طبيعة السوق الدولية القائمة على التنافسية العالية، وهو ما يتطلب الإجراءات التالية :

1) تصميم هياكل تنظيمية تقوم على الوحدات ا تناسقة فنيا وماديا وا ستقلة إبداء الآراء ا يكفل الإبداع على مستوى كل وحدة.
2) دعم سرعة ا اذ القرارات والتخفيف من الإجراءات الب وقراطية.
3) تشجيع التحديث وتطوير ا نتج داخليا من حيث "ا كونات" وخارجيا من حيث "التصميم"
4) تنمية ا هارات ا ماعية والفردية وتشجيع التفك الذه ا ماعي.
5) إعداد مسارات وظيفية متجددة تدعم الولاء والانتماء الوظيفي.
6) وضع أنظمة مرنة للترقية وا كافآت وفق مهارات إبداعية غ طية.

ثانيا : ثقافة ا ؤسسة وتدعيم مفهوم ا دمة العمومية ومكافحة الفساد

ثقافة ا ؤسسة وأخلاقيات العمل :

إن أحد أسباب ظهور السلوكيات غ ا بذة وا عيقة للأداء هو "غياب الأطر الثقافية وا ؤسسية" كإطار مرجعي ارس ومكتوب يتم انتهاجه من طرف ا ؤسسات الاقتصادية العا النامي، بالإضافة إ غياب مفاهيم أخلاقيات العمل ومفهوم ا دمة العامة، و ظل غياب هذه ا فاهيم ظهر الفساد، ح أن بعض الكتاب(10) يعت أن الفساد له تأث إ ا على اقتصاد الدول النامية وعلى النظام السياسي والتراث الاجتماعي، وله تأث على استقرار الدولة وعلى الإسراع ا عاملات الإدارية وعلى زيادة النمو الاقتصادي، لأنه يقضي على عوائق السرعة والإ از للمعاملات ا تعلقة بتنمية ا تمع!.

ولا شك أن السلوكيات غ ا بذة إذا ما تفشت تصبح تقاليد راسخة وقيم لا يستغ عنها ا وظف ظل عدم توفر أطر رادعة نع ظهور مثل هذه السلوكيات. لقد تعددت تعاريف أخلاق العمل، إذ يرى Thompson أن أخلاق العمل هي تطبيق ا بادئ الأخلاقية على سلوك الأفراد ا نظمات.(11) وحرصا على ضمان تواجد أخلاقيات عامة ضمن العمل ا ؤسسا فقد سعت الكث من ا ؤسسات الك ى سواء كانت خاصة، عامة أم دولية إ وضع ميثاق للعمل ومعاي للسلوك بالنسبة للموظف ، وذلك سعيا منها لإبراز الأ اط الإ ابية ا توقعة لدى العامل مؤسسة. بذا ا صوص ترى بعض الدراسات الشاملة ال أعدتا الأمم ا تحدة أن وجود ميثاق

لأخلاق العمل يعتبر من الوسائل الوقائية المهمة لمحاربة الفساد في الدول النامية كما أن غيابه يساعد على ازدهار الفساد السياسي(12) وقد سار على هذا المنهج العديد من الأجهزة الفنية مثل جمعية الإدارة العامة، المجلس المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، الغرفة الدولية للتجارة (ICC) الميثاق الذي أصدرته حول الإجراءات المتخذة للقضاء على الفساد الإداري، ونظم هذه الغرفة العديد من الغرف التجارية والمؤسسات يتجاوز (130 بلدا) أصدر بيانا عام 1996.

ولا شك أن وضع ميثاق خاص لأخلاقيات العمل يحدد التسلسل الرتبوي الضابط للأداء وذلك وفق ما يلي:

1. طبيعة العلاقة بين الموظف والرؤساء والزملاء، وتحديد طبيعة التعاون (وما يتضمنه من عناصر الطاعة والولاء)
2. تحفيز أخلاق العمل الإيجابية مثل حسن معاملة المراجعين وإنجاز العمل وعدم تأجيله.
3. تفادي التصرفات المنافية للذوق العام والأعراف والتقاليد أثناء العمل والفصل بين الممتلكات الشخصية والملكية العامة.
4. حفظ حقوق الموظف، وحفظ ممتلكات المؤسسة، وحفظ خصوصيات العمل والأفراد.

إن الإعداد الأخلاقي للموظفين يساعد الأفراد على الالتزام بإجراءات ولوائح الإدارة في مجال الرقابة المالية والإدارية والتأكد من حسن تنفيذ إجراءات الضبط الإداري، بالإضافة إلى تعزيز العنصر الأخلاقي لدى التفكير الجماعي، ولا شك أن ذلك كله يتطلب مستلزمات عديدة لعل أهمها: يتبنى سياسات من طرف القيادات، توفر وعي عام مساند، وتوفر نظام تعليمي يستجيب للمتطلبات الدولية والمحلية، وتوفر جو تدريبي متميز يتماشى مع أنظمة المعلومات الحديثة.

بهذا الخصوص ينبغي التنويه إلى بعض التجارب المميزة في مجال تثمين السلوكات المحبذة في دولة مثل سنغافورة التي احتلت المرتبة الثالثة في الدول الأقل فسادا عام 1997 بعد نيوزلندا والدانمارك، وذلك لاعتمادها معايير صارمة في غرس الشفافية والاتقان، والولاء لدى الموظفين من خلال تبني مؤسسات وإدارات لهذه المهمة وبدعم من الدولة. وفي ماليزيا تم إصدار ميثاق أخلاقي سنة 1992 خاص بالمراجع والزبون مع الحكومة، ويهدف هذا الميثاق إلى ترسيخ الاهتمام الكافي من قبل الجهات الحكومية التي تقدمها للخدمات، ويتكون هذا الميثاق من جزأين:

- معايير الجودة للخدمات المقدمة.
- وسيلة العلاج وطرق الشكاوى إذا لم تؤد الهيئة الحكومية الخدمة بالمستوى المطلوب.

وفي عام (1995) عدلت بريطانيا ميثاق الأخلاق للموظفين العموميين يقضي هذا النظام بإنشاء نظام للتظلم وذلك للتحقيق في أي شكوى يقدمها الموظفون العموميون حول تعرضهم للضغوط الإدارية والسياسية.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن أحد أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري يعود إلى غياب معايير أخلاقية داخل المؤسسات، ومن هذه الدراسات دراسة (Hope,1985) الذي حدد أهم أسباب تفشي السلوكات غير المحبذة وعلى رأسها الفساد فيما يلي:(13)

1. غياب معايير لأخلاق العمل في القطاع الحكومي.
2. ازدياد سوء الأوضاع الاقتصادية مما يوفر البيئة المناسبة لانتشار الفساد الإداري.
3. غياب القدوة والالتزام من القيادات السياسية.
4. اتساع دور الدولة في تقديم الخدمات.
5. تأثير القيم والأخلاق الاجتماعية التي تشجع على الانحراف.

من ناحيته يطرح (Cooper) قضايا هامة في مجال التخفيف من الانحراف وتعزيز الشفافية في الأداء مثل:(14)

1. تأكيد القيم الأساسية للمجتمع والنظم الدستورية المتفق عليها.
2. تعميق الخصال الحميدة وتأكيدها وعدم التنازل عنها.
3. تعليم الأخلاق والتدريب عليها.
4. تعميق عنصر المواطنة ونظرية الديمقراطية وممارستها.

مما سبق يتضح الترابط المفصلي بين الأخلاق العامة للوظيفة والأداء من جهة والأخلاق العامة ودورها في تشكيل ثقافة مؤسسية إبداعية من جهة ثانية.

هذا وتشير الدراسات الحديثة إلى أهمية الجانب الأخلاقي في التنمية الشاملة، بهذا الخصوص تشير دراسة البنك الدولي إلى الاهتمام بالاستراتيجيات التالية لمحاربة السلوكات غير المحبذة وتحددها فيما يلي:(15)

1-إصلاح السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء: إصلاح نظم الضرائب، والقوانين والنظم، ونقل الخبرات بين الدول في مجال محاربة الفساد.

2-الإصلاح المؤسسي ويدخل ضمن ذلك إصلاح الإدارة المالية الحكومية وأنظمة الخدمة المدنية ومراجعة نظم المناقصات (العقود) وتقوية الرقابة.

3-الرقابة من قبل المؤتمنين على المال العام، ويدخل ضمن ذلك الإجراءات الخاصة بالمؤسسات المانحة للمساعدات كرفع مستوى الشفافية في معاملاتها، ورفع مستوى المعايير الأخلاقية لدى موظفي هذه المؤسسات.

ورغم صعوبة وضع معاي أخلاقية صارمة وتقنينها إلا أن هذا ا انب الأخلاقي أصبح أمرا ضروريا لوضع أطر عامة للأداء تضمن الشفافية و دد ا وافز، وتقنن طرق الأداء، وتثمن الإبداع، و فف من السلوكات السلبية. وبذا ا صوص نش إ مفاهيم ثقافية ومؤسسية جديدة يتم تداو ا ضمن الأدبيات الاقتصادية مثل: ا كم الرشيـد(16)، التنمية الإنسانية، توسيع السياق للحرية وا عرفة و ديد الإطار ا ؤسسي لإدارة التنمية واكتساب ا عرفة وتوظيف القدرات البشرية. ويعتقد الباحث أن الوقت ا ا يتطلب حاجة ماسة إ :

1) إعادة النظر مفهوم ا دمة العمومية با زائر.

2) وضع أطر أخلاقية أو ميثاق أخلاقي مكمل لقانون الوظيف العمومي يعمل على اعة الأداء و قيق الشفافية.

3) التفك ا اد وضع الإطار ا ؤسسا للإدارة القانونية الاقتصادية ا تعمل على سيد الاعتبارات السابقة.

ثالثا: العلاقة ب ثقافة ا ؤسسية وكفاءة الأداء

تتركز الدراسات الإدارية –القيمية- أو ا تعلقة بدراسات القيم التنظيمية حول أخلاقية العمل ا ؤسسا على الدور الأساسي الذي ب أن ارسه الإدارة العليا تطوير وإعداد معاي أخلاقية يسترشد با الأفراد العامل بقية ا ستويات الإدارية، فإن كانت الغاية سن نوعية القرارات الإدارية من الناحية الأخلاقية فإن ا بادرة ب أن تكون من الإدارة العليا التركيز على القيم الأخلاقية داخل ا ؤسسة، و ا الات ا ثالية فإن ا فاهيم الأخلاقية ترتبط رتكزات هامة هي: العدالة والعقل وا نطق، وهي ا موعة قواعد تسلك سلوكات أو مبادئ الأخلاق العامة.

كما أن سيد السلوكات ا بذة الأداء داخل ا ؤسسة يفترض عدد من ا قومات ا ماعية ا يعت وجودها عاملا لدى ا ماعة، كن تلخيصها ما يلي :(17)

1-انسجام ا ماعة : إن ا ماعة ا نسجمة أكثر ميلا إ الإبداع من ا ماعة ا ليس ب أفرادها انسجام.

2- اثل ا ماعة مقابل تنوعها : تنتج ا ماعة شديدة التنوع حلولا أفضل، ويبدو أن ا ل الإبداعي للجماعة يتطلب أن تكون من أشخاص م شخصيات تلفة لكن اختلافهم دود فيما يتعلق بقدراتم الإبداعية.

3- اسك ا ماعة : يقصد به ا دى الذي يشعر فيه الأفراد أنم يريدون أن يبقوا أعضاء ا ماعة، فا ماعة ا تماسكة أكثر استعدادا و اسا ونشاطا للعمل من ا ماعة الأقل اسكا.

4-تركيب ا ماعة : إن من أهم ا تغ ات ا تؤثر تركيب ا ماعة هو ما يسمى بالأثر التجميعي (Assembly effect) حيث أن السلوك أية اعة هو مستقل عن ا صائص السلوكية الفردية للأعضاء وهذا يع أن سلوك ا ماعة يتحدد جزئيا بطريقة ميع أفرادها وليس مع كل خصائص الأفراد فيها، فمن الضروري معرفة ا صائص الشخصية للأفراد قبل تشكل ا ماعة.

5-جنس ا ماعة : تظهر الدراسات بشكل عام أن ا ماعة ا ختلفة من حيث ا نس تنتج حلولا أحسن جودة من ا ماعة أحادية ا نس لاختلاف التصورات، وما زال متغ ا نس خاضعا للتجارب من أجل ديد أثره ا ماعة ا بدعة.

6-عمر وحجم ا ماعة : إن ا ؤسسة حديثة التكوين يل إ الإبداع أكثر من ا ؤسسة القد ة، و كن للمؤسسة القد ة ديث نفسها وذلك بضم أعضاء جدد إليها ضما مؤقتا أو استخدام أساليب تلفة ل ا شكلات، كما لوحظ أن الإبداع يزداد بازدياد الأعضاء وذلك لتوسع القدرات وا عارف وا هارات، ولكن إ حد ما لأن الكثرة تضخيم ا ؤسسة قد لا تساعد على أداء العمل، وقد ينتج عنه سوء التنظيم الأجهزة وإضافة أجهزة ب وقراطية دون أهداف واضحة و ددة، وهو ما يتطلب تصميم خرائط تنظيمية وتوصيف دقيق للمهام.

وتظهر العديد من الدراسات العلاقة الطردية ب القيم ا ؤسسية الثقافية ا يدة وكفاءة الأداء، وهو ما تظهره النماذج الإدارية اليابانية ودول جنوب شرق آسيا وأمريكا والدول الأوربية، ويظهر ا دول التالـي ملامح الأنظمة الإدارية وعلاقتها با انب الثقا ، وهو ما يظهره الشكل (2)(18) الذي يوضح أن هناك أ اط سلوكية معينة وقيم مؤسسية وشعاراتية صارت ثل طابعا طيا يز هذه الشركات وهي متداخلة مع ا وانب الدينية وطبيعة العلاقات الأسرية (كما هو ا ال ا ؤسسات اليابانية) ا تعد امتدادا للأسرة حيث يسود ط من القيادة الأبوية والصارمة ذات الوقت، كما أن هذه ا ؤسسات اول تعزيز عنصر الولاء الوظيفي بتحقيق عناصر الاستقرار العمل لتقوية عناصر الإخلاص والرضا الوظيفي.

لا شك أن هناك إمكانية كب ة للاستفادة من نظم الإدارة السابقة، وذلك حاولة تكييف السياسات ا تعلقة بتنمية ا وارد البشرية باعتبار العنصر البشري هو ا سؤول عن مزج عوامل الإنتاج الأخرى لكي قق أهداف أي مشروع؛ إن تنمية قدرات الأفراد بالتدريب داخل أو خارج ا ؤسسة يعظم الشعور بالولاء والرضا وهو من أهم أسباب اح أي مؤسسة.

شفافية الأداء وثقافة المؤسسة: بعض المؤشرات الدولية

لضمان تعظيم الجهود الدولية المحاربة للممارسات غير الأخلاقية في الأداء المؤسساتي وتحقيق الشفافية، فقد تأسست بهذا الصدد بعض المؤسسات التي تدعو إلى شفافية الأداء مثل المنظمة الدولية للشفافية International Transparency (19) والتي تأسست سنة 1993 من طرف أحد كبار المسؤولين في البنك الدولي السيد (بيتر ايجن) وقد عقدت أول اجتماعاتها في نفس العام مناشدة كل الحكومات والشركات التي انضمت إلى عضويتها بالتوقف عن التعاطي بوسائل غير مشروعة ومنافية لأخلاقيات الوظيفة العامة، وقد قدمت المعادلة التالية للفساد:

الفساد = احتكار القوة + الافتقار للشفافية – المساءلة

وتشير كذلك الجهود العلمية بهذا الخصوص إلى تفشي الفساد الإداري بدول العالم الثالث خصوصا في إفريقيا (زائير ونيجيريا مثلا)، وفي آسيا (الفلبين، الهند، أندونيسيا، تايلاند)، وقد لوحظ أن الفساد في أحيان كثيرة أصبح وسيلة لتحقيق أهداف سياسية حيث قد تتحول إلى آلية لشراء الولاء السياسي في ظل عدم الاستقرار السياسي.

وتتجه الجهود إلى تعظيم الولاء للدولة لا إلى القبيلة والعائلة، وذلك بالتأكيد على مبدأ الكفاءة في التوظيف الحكومي للتخلص من العناصر الفاسدة، وبهذا الخصوص التجأت بعض الدول إلى استحداث ما يعرف باختبارات النزاهة. وفي الإطار الحديث عن الحكم الرشيد يتم الحديث عن تعظيم دور القطاعات الشعبية من خلال تشكيل جماعات ضغط قوية قادرة على مواجهة هذه السلبيات، وتفعيل دور حركات المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية، نذكر بهذا الصدد مثلا إنشاء اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ، إلى جانب مؤسسات صغيرة في بلدان آسيوية؛ بالمقابل تسعى الدراسات الغربية إلى تحديد أهم السلوكيات المساعدة في بث ونشر الفساد لعلاقته الوطيدة بنشر قيم وثقافة مؤسسية سلبية وذلك بميثاق أو أسس علمية تحدد معالم هذا الداء، ولعل من أهم هذه الدراسات دراسة (Osterfeld) التي حددت المعالم التالية للأعمال والسلوكيات السلبية(20) والتي تتمثل في:

الأعمال التي يمارسها الأفراد من خارج الجهاز الحكومي وتعود بالفائدة على الموظف العام لإغرائه بالسماح له بما يلي:

أ- التهرب من القوانين والسياسات باستحداث قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة لتمكينهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية.

ب- الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم ولعائلاتهم وأصدقائهم وذلك من خلال استخدام مواقعهم لـ:

1. طلب منافع لهم مقابل تقديم خدمات مباشرة وفورية.
2. استخدام أو إلغاء قوانين تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة لهم.

من ناحيتها تسعى ألمانيا إلى إيجاد قيم مؤسسية متقاربة بعد عملية توحيد الألمانيتين تعمل على الحد من القيم المؤسسية القائمة على سلبيات البيروقراطية التي كانت سائدة في ألمانيا الشرقية، ومن جهتها تحاول الصين تحقيق توازن في الأداء وهو ما يظهر في درجات رضا الشعب الصيني، وذلك كله في إطار تدريجي تدريجي يعتمد على المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يتوافق ذلك كله مع شن حملات مضادة للفساد أو ما يعرف بحملات التطهير الإداري.

وحديثا يلاحظ أن كفاءة مؤسسات الدول وتحقيقها لمقاييس عالية في الإنتاج يعتمد على مجموعة محددات، أهمها الإشارة إلى ضرورة تغيير الفلسفة التي على أساسها تم التوسع في إنشاء المؤسسات العامة في الدول العربية، خصوصا خلال الخمسينات والستينات، وطبيعة العلاقة بين القطاع العام والإختلالات الاقتصادية التي يفترض فيها أن تعتمد على معايير الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، ومراعاة الجوانب المؤسسية والقانونية في الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد وضع بعض الباحثين آليات الكفاءة ففي سياسة الانتقال إلى الخصخصة ما يلي:(21)

1. تقييم أداء الشركات على أساس نجاحها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة لها.
2. الإنتاج وفقا لمعايير الربحية.
3. الحد من التدخل السياسي في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسات.
4. خفض البطالة المقنعة في القطاع العام.

رابعا: نحو دعم ثقافة المؤسسة: مدخل الموارد البشرية

في ظل التغيرات الدولية المتسارعة، لا يمكن للمؤسسات الاقتصادية تحقيق نجاعة الأداء والاندماج في الاقتصاد العالمي دون إعادة تشكيل قيم ثقافية مؤسسية حديثة ومتكيفة، هذه القيم يجب تبنيها من قبل الإدارة العليا ورسم سياسات لتطبيقها لتتحول فيما بعد إلى قواعد سلوكية يتم الرجوع إليها عند تقييم أداء الموظفين.

ويمكن تحديد أهم الفروق بين الثقافة التنظيمية القديمة والثقافة التنظيمية الحديثة فيما يلي:

إن المؤسسة المتكيفة هي التي تغير استراتيجيتها وتعيد مراجعة أهدافها وتحاول صياغة منظومة قيمية جديدة قائمة على

تدريب وتعليم العنصر البشري وتطوير أدائه.

لقد أصبحت إعادة تصميم استراتيجيات ا وارد البشرية ضرورية لتحقيق التغي الثقا وإحلال قيم ناجعة قائمة على الشفافية وا ساءلة، و كن وضع الاستراتيجيات التالية ال التغي الثقا :

أ-استراتيجية التوظيف: كن لإدارة ا وارد البشرية أن تغ القيم السائدة داخل ا ؤسسة وذلك من خلال إعادة الاعتبار لاستراتيجيات الإختيار والتعي كما يلي:(22)

- إعطاء ا تقدم للوظيفة ا ؤسسة معلومات كاملة على الا اهات والقيم داخل ا ؤسسة.
- التعرف على القيم والا اهات الشخصية للمتقدم.
- قبول ا تقدم لشغل الوظيفة إذا كان هناك تطابقا وانسجاما ب ثقافته وثقافة ا ؤسسة.
- ب التركيز خطوات الاختيار على اختبار قدرة ا تقدم للوظيفة على:

1. حل ا شاكل.
2. الانسجام مع أعضاء الفريق.
3. القدرة على أداء العمل بدقة.
4. القدرة على الابتكار والإبداع.

ب-استراتيجية التكيف الاجتماعي: وتقوم ا ؤسسة متمثلة إدارة ا وارد البشرية بالتعرف على ثقافة ا وظف ا ديد ا عند تعيينه والتعرف على مدى شي ثقافة هذا ا وظف وقابلية اندماجها مع ثقافة ا ؤسسة، وتتم عملية التكيف الثقا للموظف ا دد بثلاثة مراحل هي:

ا رحلة الأو : مرحلة ما قبل دخول ا وظف للمؤسسة، إذ يتم فرز وتصنيف يع ا تقدم لانتقاء من لا تتعارض ثقافتهم مع ثقافة ا ؤسسة.

ا رحلة الثانية: مرحلة دخول ا وظف للمؤسسة وتيئته للعمل ا ديد والثقافة ا ديدة وتسمى مرحلة التصادم ب ثقافت .

ا رحلة الثالثة: مرحلة تغي مهارات وسلوكيات وتوقعات ا وظف ا ديد وتوظيف هذا التغ دمة أهداف ا ؤسسة وذلك باعتماد ما يلي:

1-استراتيجية التدريب والتطوير: وذلك بتحديد:

- الدور ا ناسب للتدريب والتعلم.
- تغ برامج التدريس وتطورها ا يتناسب مع متطلبات ثورة ا علومات.
- اعتماد وسائل تلفة أثناء التدريس. (التدريب أثناء الوظيفة، تفويض السلطة، ا شاركة ..)

2-استراتيجيات تقييم الأداء من خلال :

- ديد الأهداف العامة لتقييم الأداء.
- مشاركة العامل وضع معاي تقييم الأداء.
- وضع معاي تقييم الأداء بناء على التدرج الوظيفي.
- أن يكون التقييم مستمرا ومعتمدا على ا لاحظات ا ماعية ا قدمة من الزملاء والرؤساء.
- استخدام نتائج التقييم تغي نظم التوظيف والتدريب وا وافز.

ا ا ة والتوصيات:

يتضح من هذه الورقة طبيعة ثقافة ا ؤسسة ومكوناتا وعلاقتها بنجاعة الأداء، وقد أظهرت الدراسات ا ديثة البعد القيمي وعلاقته بالأداء، وبذا الصدد برزت مدارس إدارية ك ى إدارة الأعمال والإدارة العامة تعتمد على ا اهات وقيم مساندة داخل ا ؤسسة وا تمع، و در بالذكر أن ثقافة ا ؤسسة ترتبط مفصليا بأخلاقيات الوظيفة لغرض ا د من السلوكات السلبية ا تؤدي إ التقليل من الشفافية.

وبذا الصدد يقترح البحث التوصيات التالية:

1-تطوير ميثاق أخلاقي يلزم الإداري التقيد به أثناء ارستهم لواجباتم على اختلاف مستوياتم الوظيفية وهو ما يساعد على التخفيف من مظاهر الصراع ا ؤسسا والتداخل الوظيفي.

2-الاستفادة من ا دارس ا ختلفة ال التدريب والتوظيف وتطوير الرأس ا ال البشري ا يتناسب مع خصوصيات الدول النامية.

3-إنشاء أجهزة وهياكل تنظيمية خاصة تضمن الرقابة وتضع ا عاي ا ؤسسية ل التنفيذ مثل ديوان الشكاوي وا نظمات الأهلية وا كومية متخصصة اربة الفساد الإداري بأشكاله ا ختلفة.

4-إعادة صياغة قوان ا دمة ا دنية وربطها فاهيم ا سؤولية الإجتماعية والعدالة والكفاءة.

5-تكييف أنظمة قانونية ال مسؤوليات ا وظف وحقوقه القطاع العام وا اص أو وضع سلا إدارية مناسبة.

ا داول والأشكال :

شكل –2- العلاقة بـ ملامح الأنظمة الإدارية وا ددات الثقافية

	مكونات ملامح النظام	اليابان	كوريا ا نوبية	أمريكا وبعض دول أوربا
01	ا اذ القرارات	نظام اعي	نظام اعي	تصويت الأغلبية أو بقرارات فردية سب ا الة
02	استقرار العمالة	التوظيف مدى ا ياة	توظيف مدى ا ياة ولكن كن للأفراد ترك عملهم برغبتهم	لا يوجد ضمان لاستقرار العمالة
03	الإخلاص	قـوي جدا	قـوي	غ قـوي
04	التنمية الإدارية	الترقية من الداخل	الترقية من الداخل+الاختيار من ا ارج	الترقية من الداخل+ الاختيار من ا ارج
05	ط القيادة	أبوي استبدادي ضام	استبدادي مرن أبوي	مشارك
06	الفردية مقابل ا ماعية	روح الفردية غاية الأ ية	الفردية قوية كما هو ا ال الروح ا ماعية	الفردية هي ا سيطر
07	العوائـ ـ ـد	مبنية على الأقدمية	الأقدمية+الكفاءة	الكفاءة الأداء
08	الأخلاق العمل	كنفوشيوسية	كنفوشيوسية	بروتستانتية+كاثوليكية
09	ا كومة والشركات	علاقة قوية تعاونية	علاقة قوية تعاونية	لا توجد علاقة مباشرة
10	شعارات ا ؤسسة	التناغم الإنسا	التناغم الإنسا	الر يـ ـ ـة

ا صدر : ا ازندار 125 (بتصرف)

شكل –3- الثقافة ا ؤسسية التقليدية وا ديثة

الثقافة ا ؤسسية التقليدية	الثقافة ا ؤسسية ا ديثة
1) يتقيد الأفراد بالأوامر الب وقراطية واللوائح	1) يتقدم الأفراد ويتطورون من خلال العمل بروح الفريق وحرية ا بادرة.
2) ا دراء يلون ليصبحوا منعزلـ وذوي مكانة سياسية، وذلك باتباع استراتيجية بطيئة التغ	2) ا دراء يعطون أ ية ميع الأفراد ويبادرون بالتغيـ حـ حالات ا خاطر وعدم التأكد
3-ا ماعة تعتمد على شخصية ا دير	3-الأفراد يعتمدون على السلطة الـ تفويضها م والذين اشتركوا ر ها.
4-ليس هناك إمكانية لإحداث خلل تنظيمي من طرف الأفراد –عدم التدخل-	4-الأفراد يعملون بشكل اعي وبذلك شى من تأث هم ا ؤسسة.
5-الاهتمام باحتياجات ا ؤسسة أولا	5-الاهتمام بشدة بالزبائن والعملاء والشركاء والعامـ داخل ا ؤسسة.

ا صدر: النموذج من إعداد الباحث

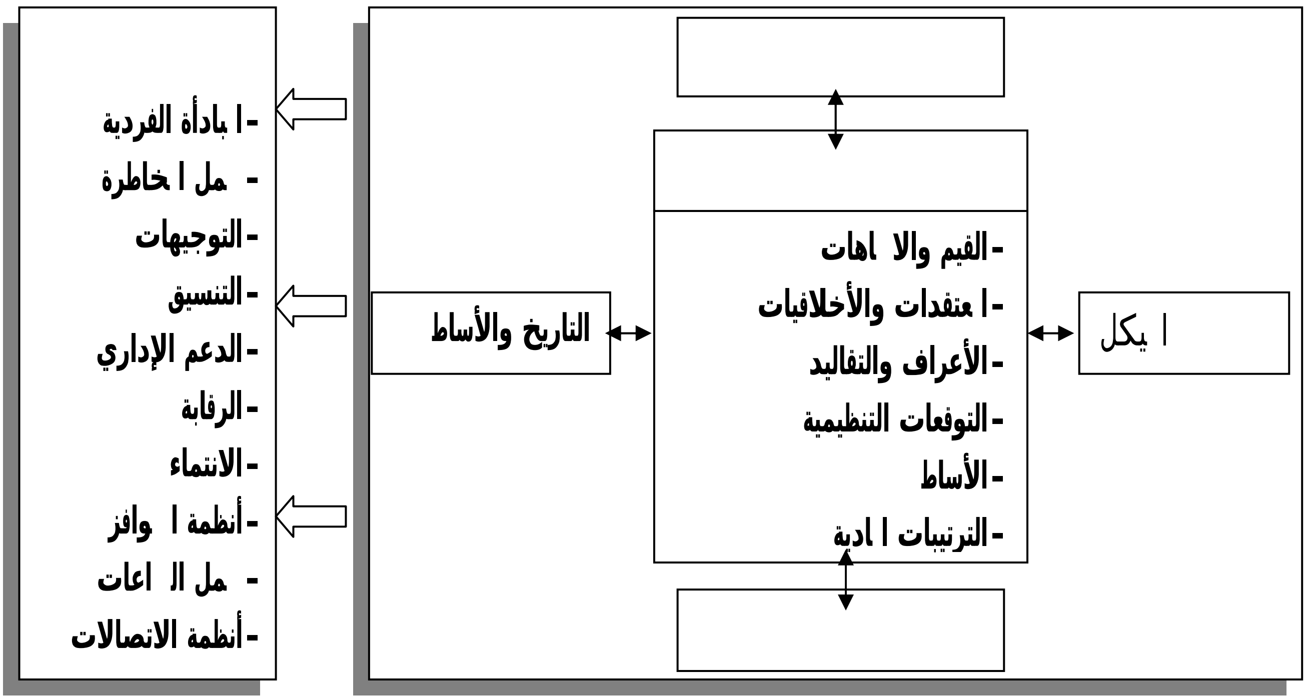

ا راجـع والإحالات

(1) الكبيسي، عامر الفساد الإداري، ا لة العربية للإدارة مج20 ع1 ا نظمة العربية للتنمية الإدارية يونيو 2000، ص120.
(2) ا بسلط، شروق، الثقافة ا ؤسسية أجهزة ا دمة ا دنية الأردن، رسالة ماجستير غ منشورة الإدارة العامة –كلية الدراسات العليا ا امعة الأردنية جانفي 1999، ص32.

(3) goui.b,organizational culture in business, essay in world dialogue , net planet, univezsity of cologne , germany , april 2001, P01.

(4) أبو بكر، مصطفى مود، التنظيم الإداري ا نظمات ا عاصرة، الدار ا امعية، القاهرة-مصر 2002، ص406.

(5) torrington, d and hall , l, human resource management , 4th edition prentice hall , Europe , London , 1998, P108.

(6) النجار، مد عدنان، إدارة الأفراد، منشورات جامعة دمشق، سورية 94- 1995، ص ص378- 379.

(7) الزقا ، مود علي، دوافع وا اهات الثقافة الإدارية، لة البحوث التجارية كلية التجارة جامعة الزقازيق، ع1 يناير1999 مصر، ص ص395 – 461.

(8) جاد الرب، سيد مد، دور إدارة ا وارد البشرية بناء ودعم الثقافة التنظيمية، ا لة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجـارة ع4 جامعة ع س أكتوبر 1997، ص 327.

(9) نفس ا رجع السابق، ص ص 331- 332.

(10) العمر، فؤاد عبد ا ، أخلاق العمل وسلوك العامل ا دمة العامة والرقابة عليها، منشورات ا عهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة – السعودية 1999، ص25.

(11) نفس ا رجع، ص67.

(12) نفس ا رجع، ص76.

(13) نفس ا رجع، ص ص 57- 58.

(14) **Cooper, T, Handbook of Administrative ethics, New work, Marcel Dekker, london , 1994, P15.**

(15) العمر، مرجع سابق، ص ص 66- 67. (بالتصرف)

(16) يمكن بهذا الخصوص الاطلاع على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2002على الموقع www.undp.org/rbas/ahdr/abychapter.htm

(17) الدهان، اميمة، نظريات منظمات الأعمال، ط1 مطبعة الصفدي، عمان –الأردن 1993، ص 193.

(18) ا ازندار، ال الدين، تأث القيم الثقافية على الكفاءة الإدارية، لة الإداري عدد56 معهد الإدارة العامة –سلطنة عمان مارس1994، ص 125. (بالتصرف)

(19) السيد، مصطفى كامل وآخرون، الفساد والتنمية، مركز دراسات و وث الدول النامية، القاهرة 1999، ص29.

(20) نفس ا رجع، ص 52.

(21) ا رجع السابق، ص 243.

(22) للاستزادة أكثر كن الاطلاع على الورقة التفصيلية اد الرب، مرجع سابق، ص ص 319 –393.

التنشـئة السيـاسيـة في الجزائر فـي ظـل العولـمـة
بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج

قاسم حجاج – جامعة ورقلة

ملخص : للعو ة وللعوا ـمـ ـة السياسية عـ ـدة دلالات متضاربة وحسبنا أن نقول أن العو ة السياسية تع عنـ ـها موعة من ا صطلحات ا رافقة مثل القـ ـول بتراجـ ـع أو "ناية" الدولة الوطنية و"ناية" السيادة و"نايـ ـة" الإقلـ ـيم و"ناية" ا دود الوطنية و"ناية" السوق الوطنية و"نايـ ـة" ا وية الوطنية النمطية، باختصار ناية النموذج ا ـ ـداثي ا رتبط با تمع الصناعي للمجتمع وللسياسة ومؤسسـ ـاا وبداية النموذج ما بعد ا داثي أو ما بعد الصناعي الذي فل كثـ ا فاهيم التعددية السياسية والثقافيـ ـة ونايـ ـة النخبة ا تنورة القائدة مع الدخول عملية بناء تمـ ـع ا علومات...كل ذلك التحول يتم ا تمعات ا عاصرة بشكل متفاوت ويقتضي من بـ ما يقتضيه قيام تمعاتنا ودولنا ومؤسساتنا الاجتماعية هود إصـ ـلاحية تكيفيـ ـة عميقة تشمل أعلى وأسفل النظام الاجتماعي الكلي ومنه إقامة التنمية والتنشئة السياسيت على أسس جديدة تعصم الأجيال ا ديدة من مزيد من الانفصام بـ واقعها الوط وا لي ا تأزم والواقع العا ي الشديد التغ . وهو ما اول هذه ا قالة مناقشته.

الكلمات ا فتاح : العو ة- العو ة السياسـ ـية- التنشـ ـئة السياسية- الشباب- ا تمع ا زائري- الأزمة ا زائرية- التنمية- الد وقراطية- ا وار- الأسرة.

*- مقـ ـدمـ ـ ـة

يبدي علماء علم النفس السياسي وعلـ ـم الـ ـنفس التربوي وعلم الاجتماع السياسـ ـي وعلـ ـوم الاتصـ ـال والإعلام وإ عهود متأخرة علم السياسة، اهتماما كبـ ا ومتزايدا با ندسة الاجتماعية عـ التنشئة السياسية الـ ـ تضطلع بصياغة القيم وروابط الانتماء ومكونات ا ويـ ـة والسلوك البشري وتتم بآليات انتقا ا وتوريثها للأجيـ ـال ا ديدة ضمن ا ماعة الوطنية ا ديثـ ـة، وبـ ـدورها تشكيل خـ ـزان الدوافع ا عيارية ا تشكل الفعـ ـل ورد الفعل، السلوك والسلوك ا قابل، اهتمامها بالنظم التربوية والتعليمية وتكوين الرأي العام وا اهاتـ ـه ودور وسـ ـائل الإعلام والدعاية والاتصال وبالتصويت السياسي والـ ـنظم الانتخابية وبالتنمية الشاملة- ومنها التنمية السياسية- وما تطرحه على صناع القرار من مواجهة مشكلاا ا تعلقـ ـة أساسا ببناء ا وية السياسية الوطنيـ ـة، وبا شـ ـاركة السياسـ ـية الد قراطية صنع وا اذ القرارات، وبالاندماج السياسي ضمن مؤسسات ا ماعة الوطنية، وبـ ـالتوزيع السياسـ ـي الـ ـد قراطي للموارد الاقتصادية يث قق آلياا نوعا من العدالة وا سـ ـاواة والد قراطية الاجتماعية. إذ لا د قراطية سياسية بـ ـلا د قراطيـ ـة اجتماعية...كما تتم تلك العلوم ا تتطلبه تلك العملية من اعتماد استراتيجيات وبرامج ومناهج ومؤسسات للتنشـ ـئة الاجتماعيـ ـة ومنها – فيما يعنينا هنا- التنشئة السياسية.

وللتذك فإن هذا الاهتمام العلمي البحثي والعملي تنـ ـامى خلال الفترة ا أعقبت الثورات الصناعية والإعلامية منذ بدايـ ـة القرن العشرين وخاصة بعيد ا رب العا ية الثانية. ولكن يـ ـزداد هذا الاهتمام بتلك ا وانب ا تعلقة بتوجهات الفئات الاجتماعية ا ختلفة إزاء العملية السياسية مع تسارع وتـ ة ديناميكية التغـ ـي الاجتماعي ومستويات الاعتماد ا تبادل بـ ـ الـ ـدول وتـ ـداخل وتشابك اـ الات الوطنية واختراق ا دود ا يو- سياسية وا يو- ثقافية وا يو- معلوماتية وا يو-اقتصادية، أي مع مـ ـا أصـ ـبح يسمى بالعو ة - أو بالأحرى العو ات - بكل تداعياا وأبعادها وأشكا ا: ثقافية وسياسية واقتصـ ـادية وتكنولوجيـ ـة وعلميـ ـة واجتماعية وروحية واستراتيجية وبيئية...ا .

إن لديناميكية العو ة تأثـ ات، ومن بينها تأث اا علـ ـى طريقة تـ ـمثل أبناء ا تمعات ا عاصرة لقيمهم وتصورهم للأنـ ـا والآخـ ـر، للصديق والعدو، للداخلي وا ـ ـارجي، للخصوصـ ـي والعا ي، للمحلي والكوك ، للقريب والبعيد.

ومن هنا أطرح بـ يدي ا قالة الأسئلة التالية:

أولا: أسئلة أساسية :

-كيف تعمل العو ة – وبالذات العو ة السياسية- عملـ ـها التغي ي ا تمعات ا عاصرة؟

- ما هي أهم فرص و اطر العو ة السياسية؟

- ما هي جوانب أزمة التنشئة السياسية ا زائر ظـ ـل العو ة؟

-كيف كن تكييف منظومتنا الوطنية للتنشئة الاجتماعيـ ـة عامة والسياسية خاصة (قيمها، مناهجـ ـا، وسائلها،أسـ ـاليبها، مؤسساا، وأهدافها) ا ا تتشـ ـكل التوجهـ ـات السياسـ ـية

ا ستقبلية للشباب ا زائري ؟ أي ما هي معا ومستلزمات التنشئة السياسية للتكيف مع مقتضيات العو ة ا ارية ؟

ومن هنا ستكون خطتنا للإجابة على هذه الأسئلة كالتا :

- تعريف العو ة عامة
- تعريف العو ة السياسية
- بعض مضام وفرص العو ة السياسية
- بعض اطر العو ة السياسية
- بعض مظاهر وخصائص الأزمة الانتقالية ا الية ا زائر
- بعض مستلزمات إصلاح منظومة التنشئة السياسية ا زائر ظل العو ة

ثانيا: تعريف العو ة عامة

إن العو ة – حسب عدة الباحث – تعت مسارا وس ورة تار ية، مركبة ومتعددة الأبعاد، أو هي ا اه مستقبلي ثقيل وقوي يؤثر كافة الأنساق. كما أنها أيضا ديناميكية موضوعية تدفع يع ا تمعات ا عاصرة - ا فيها القوى ا عو ة الك ى الرئيسية كالولايات ا تحدة الأمريكية(1) – على ظهر هذا الكوكب – الوطن – على حد تعب إدغار موران – تدفعها إ إعادة هيكلة متعددة الأبعاد وا ستويات والوتائر لقيمها وهياكلها ونظمها وقوانينها ومؤسساتها، حيث غ ت ديناميكيتها مضام مفاهيم ومسلمات كث ة موروثة عن قرون النهضة الصناعية وعملية التحديث ا وروثة عن عهد الأنوار الأوروبية ومسلمات الدولة القومية ا ديثة ا بعد معاهدة ويستفاليا لعام 1648م، مثل مفاهيم الزمان وا كان والدولة وا وية وا واطنة والد وقراطية وا دود والسيادة والاقتصاد والعمل والقيمة...ا . ح أضحى كث ون يتحدثون عن أن ما يشهده العا خلال العقود الثلاثة الأخ ة خاصة، عبارة عن مرحلة انتقالية تار ية ومنعطف تار ي غ مسبوق ر به البشرية، مع ين عن ذلك ببادئات مثل: نهاية، ما بعد، بلا، عابر، متعدي، متعدد(2).

كما تؤدي ديناميكية العو ة إ حدوث ردود فعل متباينة إزاءها قبولا ورفضا وانتقاء أي تأرجحا ب الرفض والقبول، سب ا وقف وا صلحة والفهم وتفاوت القدرة على التمييز ب حقائقها وأوهامها، ب جوانبها الدعائية الأيديولوجية وجوانبها ا وضوعية، فانقسم ا ختصون ب قائل بأنها جزء من استراتيجيات كوكبية لقوى سياسية وعسكرية دولية ك ى، وب قائل بأنها تطور انتقا و موجة حضارية ثالثة على حد أطروحة ألفن طوفلر ودانيال بيل وغ ا.

ولعل سبب ا دل حو ا أنها مل طياتها عدة مفارقات منها أن العو ة مل طياتها ا اهات متناقضة: ا اهات توحيدية تنميطية تدفعها مثلا قوى السوق الكوكبية والقوى ا ؤمنة بعا ية القيم الغربية وصلاحيتها لكافة الأنساق ا ضارية وا اهات تفتيتية خصوصياتية يسعى بعضها لتأكيد الذات والآخر لاستعادة الأ اد الوطنية ا فقودة والآخر يع عن وجوده واجهة قوى السوق الساحقة للثقافات الناهبة للثروات الوطنية باسم مناطق التبادل ا ر، يث يتجاور الفقر ا دقع مع الثراء الفاحش وا طاب الد قراطي مع ارسات ديكتاتورية ولية.

إذا هي مسار مفارقي الطابع. وهكذا ينبغي التعامل معها فوسائلها تتيح – كإمكانية - فرصا متساوية – بفضل خصائص الثورة الرقمية والتكنولوجيات ا ديدة- لبلدان و تمعات الشمال وا نوب على السواء.

فالعو ة عو ات: عو ة الاتصالات وا علومات والإعلام، وعو ة ا بادلات الاقتصادية، التجارية، ا الية، وعو ة الثقافات والأديان والأفكار، وعو ة السياسات والنظم والقوان ، وعو ة ا عاي وا قاييس العلمية والتقنية، وعو ة التفاعلات الإيكولوجيا، وعو ة الاستراتيجيات الأمنية والعسكري...

لذلك استباحت ا صوصيات القوية خصوصيات ضعيفة باسم نشر قيم ولغات ومثل و اذج عا ية (أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما..)وانارت النظم الشمولية وتداعت أركان الديكتاتوريات واستفاقت ال عات ا صوصية القومية وما قبل القومية من ال عات القبلية، العروشية، الطائفية، اللغوية، ا هوية من قمقمها بعد طول اختفاء وكمون وكبت خلف أسوار ا طاب الأيديولوجي الدعائي التسطيحي التنميطي (القومية، الشيوعية، الرأ الية، الإسلامية، العلمانية..) قبة ا رب الباردة، لتظهر نزعات ما بعد القومية من قبلية إلكترونية وأحزاب إلكترونية وانتخابات إلكترونية و هوريات إلكترونية... وتزداد بذلك الاختراقات للمجالات الوطنية وللحياة ا اصة بل وللحياة الطبيعية (ا ندسة الوراثية واكتشاف خصائص ا ينوم الوراثي والاستنساخ..) وا لية والأسرية والشخصية(3). ا زاد من احتمالات طمس الثقافة والدين والإنسان والبيئة والصحة...

حيث يبدو أن الشمولية – ظل العو ة-قد لبست حلة جديدة مع اولات الأمركة ا ارية خاصة بعد أحداث 11

سبتمبر 2001م ومن خلال التركـز الـا وا عـر والإعلامي والثقا والغذائي والدوائي من خلال استحواذ واحتكار شركات متعددة ا نسيات وبعض ا ياردريرات (حوا 360 ميلياردير) على مقدرات شعوب ملاي ها مثل الإم اطوريات ا اصة لـ: بيل غيـتس وروبـ ت م دوخ وب ليسكو وماكدونالد وسي.أن.أن وشـركة أول- تيم ورنر ومونسونتو ولاقاردير وداسو...وخطورة تلك التركزات على مستقبل ا رية والتربيـة والتنشـئة الاجتماعية عموما والسياسية خصوصا.(4) خاصـة وأن العديد من تلك الشركات متخصصة أصلا قطاعـات الكهرباء والإعلام الآ وصناعة السلاح وا ياه وا ـاتف والبناء، ولة الإعلام والتربية والتعليم إ رد بضـاعة وميدانا للتنافس الرأ ا ومنه اختراق ووضع اليد علـى ا نظومات الثقافية الأخرى.

فإذا اعت نا العو ة تغ ا اجتماعيا كوكبيا وا اهـا ثقيلا، فإن موقف أي نظام أو فاعل اجتماعي إزاء هـذه الظاهرة لا كن أن يشذ عن تب إحدى الاسـتراتيجيات التكيفية الثلاث التالية:

1- الاضمحلال مثل الديناصورات مع أو بـدون كرامة، صمت أو صخب.

2- تكييف متدرج وذكي -ضـمن ا صوصـية ا ضارية والوطنية- للقـيم والسـلوكيات والأهـداف وا نظومات الكلية للمجتمع.

3- صناعة وإبداع مستقبلات بديلة ع القـدرة على التأث على البيئة ا يطة.

حيث أن العو ة أحد تعريفاتا ا تكاثرة وا ضاربة تع عن:"تقاطع/convergence عـا ي للمواقـف والقيم ال تساهم إقامة أجواء نفسية، روحية، وجدانية متداخلة للمجموعة البشرية العا ية بشكل غ مسـبوق فيما مضى."(5)

ومن هنا إشكالية هذه الورقة ال اول أن تستقرئ آثار هذا التغ أو الا اه الثقيل (صدمة العو ـة) علـى عملية التنشئة السياسية للأجيال ا ديدة ومـا تسـتلزمه العو ة من تكييفات وإصلاحات إ ابية ومتوازنة نظوماتنا التربوية، التكوينية، والسياسية الـ تعـد تسـتجيب قتضيات العو ة والإفادة من مزايا ثورة ا علومات ومـا تقتضيه من شروط أساسية لبناء تمع ا علومات ال س بتغ اتنا يع ا ؤسسات: ا درسة، الدولة، ا ـيش، ا امعـة، التجارة، الإعلام وغ ها.

إذا، يكتسي إثارة هذا ا وضوع حاليا أ ية خاصـة ـا لتنشئة الأجيال من أ ية حيوية خاصة بلداننا النامية ال تشهد انفجارا د وغرافيا وحركية سكانية سريعة، مصـحوبة بأزمـات تنموية وسياسية جعلتها تدور حلقة مفرغة للتخلف، ا يقتضي ضبط استراتيجيات مستقبلية كمة للتنمية الشـاملة والسياسـية للناشئة عامة وللشباب خاصة. هذا الشباب الذي يشكل الغالبيـة العظمى للتركيبة البشرية لمتمعاتنا والا تراهن عليها قوى عديدة الداخل وا ارج تنتمي إ عا السياسة وا ال والدين والفـن والرياضة والاستخبارات والتسويق والإعلام والتجارة والإجـرام والإرهاب(6) وا ركات ا تطرفة والأصوليات ا ختلفة وتسـعى للتلاعب ببنياتا العقلية والإدراكية والسيكولوجية وقيمها عن بعد مسوقة أوهام وأحلام ومشاريع بعض قوى العو ة.

ولكن ما هي أهم مضام العو ة السياسية بالذات حـ دد مستلزمات التنشئة السياسية واجهة اطرها والاستفادة من فرصها؟

ثالثا : تعريف العو ة السياسية:

كن أن نقتصر على تعريف للعو ة السياسية مـن وضـع أستاذ العلوم السياسية ب ترون بادي فحواه أن مصطلح العو ـة " يصف عملية تشكل نظام دو يتجه و التوحـد قواعـده، وقيمه، وأهدافه، مع زعمه العمل على إدماج مـوع البشـرية ضمن إطاره."(7)

إذا ، العو ة السياسية ثل ناية الدولة الدائمة والشديـدة ا ضـور / L'état omniprésent والتحويل للمزيد من السلطات و السفل أي اللامركزية مع الا راط ـو الأعلـى ضمن مؤسسات متعددة الأطراف جهويا أو دوليا والشـركات وا ؤسسات العابرة للقوميات الاقتصادية والاجتماعية.

إنا سيد لسعي بعض القوى ا عو ـة لإضـفاء العا يـة والتعميم والانتشار والتبش علـى بعـض القـيم السياسـية والاقتصادية ا رتبطة بقيم ا صوصية ا ضارية الغربية، ـا يـث ردود فعل ا صوصيات الأخرى غ الغربية مطالبة با سـا ة إعادة تعريف توى القيم العا ية السياسية ال كن قبو ا إراديا مثل قيم الد قراطية والكرامـة الإنسـانية وا ريـات الفرديـة وا ماعية وحقوق الإنسان والشعوب...ا

رابعا:بعض مضام وفرص العو ة السياسية

كن أن أوجز أهم تويات ديناميكية العو ة ا ارية ا صائص والظواهر والفرص التالية:

- استمرار الدولة- الأمة رغم العو ة كقوة ووحدة رئيسية العلاقات الدولية يث تعززت الدول الأمم بأساليب تكيف جديدة مع تغ – لا نهاية – ا دود الوطنية.

- التحول من الد وقراطية النيابية وا ركزية إ د قراطية ا شاركة واللامركزية. إذ إما أن تكون الد قراطية لية أو لا تكون. كما أنه لا د قراطية بلا د قراطي وبلا ثقافة وتنشئة د قراطية.

وتتيح آليات الد قراطية الإلكترونية التفاعلية عدة فرص جديدة لتعزيز د قراطية ا شاركة. التحول من د قراطية التمع الصناعي على د قراطية التمع ما بعد الصناعي من الد قراطية غ ا باشرة على الد قراطية ا باشرة الإلكترونية من الد قراطية ا ركزية إ ا لية.

- ول أساليب إدارة الإقليم الوط من الأساليب ا ركزية إ الأساليب اللامركزية. ومن التنظيم ا رمي ا امد إ التنظيم الشبكي التفاعلي الديناميكي ومن الاقتصار على أساليب تنظيم قائمة على العلاقات الإنسانية إ التفاعل إنسان – آلة رقمية.

- انتشار ثقافة حقوق الإنسان ومفاهيم ا واطنة والد قراطية السياسية والتعددية السياسية، وتزايد ا طالبة التمعية با زيد من الشفافية والشرعية والإدارة الد قراطية للحكم والشؤون العامة يث تطالب هاز دول فعال اقتصاديا.

- الانتقال من العلاقات الثنائية دوليا إ بناء علاقات متعددة الأطراف وعقد الفات و معات إقليمية وكوكبية ع الا اد الأورو ، مناطق التبادل ا ر العربية الأورومتوسطية، الكوميسا، الإيغاد، الأزيان، النافتا، منظمة التجارة العا ية، الناتو والشراكة من أجل السلام، منظمة الأمن والتعاون الأورو ، الآبيك، الأوبيك، منظمة التجارة والتعاون الاقتصادي (OCDE) مؤ ر الأمم ا تحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) برنامج الأمم ا تحدة للتنمية البشرية/UNDP...ا

- الأخذ بدأ النسبية الثقافية والتعددية الثقافية بناء ا ماعات الوطنية لتلا انفراط رابطة العقد الوط ولتعبئة يع ا وارد البشرية الوطنية ا تاحة بكافة ألوان طيفها بعيدا عن السياسات والنماذج ا فرطة التجانسية التنميطية للهوية الوطنية.

- إعادة تعريف مفاهيم سياسية كلاسيكية(8) مرتبطة بالظروف التار ية ا ضارية لظهور الدولة الوطنية ا ديثة مثل: السيادة الوطنية، ا وية الوطنية، ا دود الوط ، الاقتصاد الوط ، السوق الوطنية، ا وية الوطنية، اللغة الوطنية... يث تنسجم مع التحولات ال تدفع إليها ديناميكية العو ة الاتصالية والاقتصادية...

- تنامي أدوار ووظائف التمع ا د وطنيا وع الأوطان وتزايد الوعي ا واط بأ ية ا شاركة السياسية ليا ووطنيا وكوكبيا للحيلولة دون تداعي عدوى الأزمات والأمراض العابرة للحدود الوطنية وحلها ضمن شروط ارسة الد قراطية ا لية والوطنية عن طريق ا ركة ا معوية.

- الأخذ بدأ ا كم الصا والشفافية والنظافة السياسية إدارة الشأن العام وتنمية ا وارد الاقتصادية بعيدا عن ا سوبية والرشوة وا اباة والغموض واللصوصية وإهدار ا وارد مشاريع ترفيه بذخية ترهن مستقبل الأجيال القادمة و ول دون قيق تنمية مستد ة..

- زيادة درجة التسييس لأوساط واسعة من البشر بعد طول احتكار للمجال السياسي من طرف السياسي وأساليبهم السرية إدارة الشأن العام وانكشاف الكث من ارساتم ع السلطة الرابعة ومواقع الإنترنت والقنوات الفضائية وا عارضات السياسية وهذا أتاح فسحة من الإعلامية أك وقلص من حدة تهميش أو هامشية الدور السياسي لقطاعات سكانية كث ة.

- تزايد وت ة ا راك ا يلي وسرعة تنضيج وعي الصغر والشباب من الأجيال ا ديدة ال عاصرت ثورة ا علومات والاتصالات والدمقرطة ا يضغط ا اه التجديد ا يلي والتداول ا يلي على السلطة والقيادة – على أساس الإدارة ع الفريق والذكاء ا ماعي على ا ستويات ا لية وا ركزية، خاصة ا أضحى يتطلبه الفعل السياسي من مهارات لا تكفي فيه القدرة ا طابية وكاريزما الشخصية والإ ازات البطولية قيادات ا يل ا خضرم من الأجيال الشبانية السابقة.

- تعقد العمل السياسي وتزايد تكاليفه ا عنوية وا ادية على ا ستوى الفردي وا لي والوط والدو ا يتطلب تكوينا مستمرا للنخب السياسية وتعبئة للذكاء ا ماعي الوط والتقليل من وذج الدولة الشديدة التدخل التفاصيل وا شكلات الصغ ة واجهة تعقدية وتسارع وت ة الأنشطة الإنسانية ا تدفقة ع ا دود ا لامية.

خامسا: بعض اطر العو ة السياسية

كن أن نوجز موعة من ا خاطر والتغ ات السلبية ال تصاحب العو ة السياسية وهي كما يلي:

1- انيار دولة الرفاهية الاجتماعية ظل سيطرة أيديولوجيا اللي الية ا ديدة، وغياب طريق ثالث أو حلول بديلة مستقلة عن الفكر الأحادي السائد، ما عدا اولات تشمة ا

يسمى باقتصاد السوق التضام / الإنسـا و ـارب أخرى تعيش ا ـصار تستند إ الأطروحـة الاقتصـادية الإسلامية.

2- أزمة اسك الدولة الوطنيـة(الدولـة الأمـة) وابتذال سيادتا بسلطة التكنولوجيات القد ة وا ديـدة خاصة، وانكشافها الأم (الاستخبارا)، وانطمـاس ا دود ب الداخل وا ارج (كثافة التفـاعلات العـابرة للأنساق الوطنية و تزايد الاعتماد ا تبادل وتلاعب الأقوياء بالتبعية ا تبادلة وتسارع عمليات التدويل)، اختراق القيم الأخلاقية والدينية والثقافية والتلاعـب بـا باسـتغلال التناقضات الداخلية وإعادة تكييف ا نظومات وا ؤسسات الاجتماعية والدينية والقانونية الوطنية ت ستار الإصلاح والشراكة والتعاون.

3- التوظيف الذرائعي ا صلحي الت يري والكيـل كيال إزاء قضايا حقوق الإنسان والد وقراطية.

4- تفكيك الب الوطنية والتقليدية ساب القوى الكوكبية بتأليب إحـداها علـى الأخـرى وضـرب الاقتصاديات الوطنية ع ضرب منظومة القيم.

5-تنامي نفوذ قوى العو ة من شركات كوكبيـة ولوبيات ضاغطة وحكومات ومنظمات نافذة

وإم اطوريـات كوكبيـة (وليـات جديـدة) اقتصادية، إعلامية علمية، خاصة تستخدم تكنولوجيـات الفضاء والإنترنت- ال تتجـه إ التصـغ والإتاحـة والشبكية والـرخص – للتلاعـب بالبنيـات العقليـة والإدراكية والسيكولوجية وتعلب وتسوق قيم السـوق الاستهلاكية عن بعد وتضبط الأجندات السياسية لشعوب بأكملها – كوماتا- وفق مشيئتها.

6- انتشار ا ر ة ا نظمة والفسـاد الاقتصـادي والسياسي والرشوة الدولية والوطنية ـا يضـفي علـى النشاط السياسي أي بلد حالة من الشك وعدم الثقة.

7- استحواذ الب وقراطية والتكنوقراط على القرار السياسي الوط وتوظيف ا عرفة وا ة التقنية والفنية إدارة الأزمات وا لفات بالتنسيق مع مثيلاتا دوليا بعيـدا عن الرقابة الشعبية الوطنية وا لية د قراطيا على قراراتـا ا ص ية.

كما أن هذا الوضع النخبوي ا تأزم يـدل علـى اختراق واستتباع أجزاء هامة من النخـب الاقتصـادية والإعلامية والسياسية والعلمية الوطنية فأصبحت تشكل- شعوريا أو لاشعوريا- تلك الفروع والامتدادات للنخبـة البورجوازية الكوكبية ال تتلاقـى مصـا ها العـابرة للقوميات (منتديات كرون مونتانا، ودافوس ومنظومـة الأمـم ا تحدة ومنظومات الشركات ا تعددة ا نسيات) يث تنقطـع عن ا موم الوطنية وتنغلق عا ها ا اص الوظيفي.

8- تزايد اطر خوصصة الدولة – كمجال عـام – إ جانب خوصصة الشركات العامة، على يد بعض النخب ا تنفذة من مافيات ا ال والسياسة و ويل قـوى العو ـة الاقتصـادية للحكومات الوطنية إ رد حكومات لية تقوم بإدارة ملفـات لية عن طريق ا ناولة والشراكة والدبلوماسية الاقتصادية يـث ول الوطن إ "مشروع شركة" على حد تعب ضياء رشوان(9). و ولت ا كومات إ إدارات أعمال لية للشركات الكـ ى الدولية.

9- تزايد عمليات توحيد وتنميط وتدويل ا قاييس وا عاي ع العديد من ا نظمات والتكتلات العابرة للقوميات ال تعـد الا حيويا للتأث والنفوذ ا ضاري للخصوصية الغربية واتسـاع تلك العملية من ا ال التكنولوجي، البيئي، العلمي، الاقتصـادي إ ا ال السياسي والتربوي - التعليمي، الإعلامي والدي ـا يهدد ا صوصيات الوطنية وا ضارات غ الغربيـة بالسـحق ا ضاري. ومن أمثلة ذلك الا اه دفع الولايات ا تحدة الأمريكية شاريع " إصلاحية" للمنظومات التعليمية والدينية والثقافيـة إ البلدان العربية ت ستار مكافحة الإرهاب و فيف منابعه(خطة ابنة ديك اتشي – باول لدمقرطة تمعات الشرق الوسط).

10- سهولة استثارة ال عات الأقلياتية وصناعة ا ويـات الانفصالية ع التوظيف الذرائعي ا صلحي لثقافة حقوق الإنسان لتهيئة الأجواء للمزيد من النهب والاستحواذ على الثروات الوطنية ال أساءت بعض النخب ا لية إدارتا لصا تنمية وطنية متوازنة ودائمة ناجحة لصا الأجيال الصاعدة ا ديدة.

11- ترهل الرابطة الوطنية وامتـهان رموزهـا و ـول ا طاب الوط إ نوع من الضحك علـى الأذقـان و ارسـة التضليل السياسي على ا مارسات اللاوطنية واللاد وقراطية عـ انتشار لغة ا شب والرقابة على الفكر ا ـر والتضـييق علـى ا ريات الفردية وا ماعية وتنامي القيتو ا هوي والطائفي وألوان من التعصب القبلي والعروشي واللغوي وا ذه والأيـديولوجي وا ز الضيق كتعويض عن فشل الانتماء الوط التنميطي الذي ساد خلال تطبيق نظم ا زب الواحد، وخاصة فشله قيـق ا ساواة وا ريات والإشباع الكا للحاجات الإنسانية الأساسية الغذاء والصحة والتعليم والسـكن... ـا فـظ الكرامـة الإنسانية.

ذلك أن الانتماء مطامنة للقلق الأساسي، ومعزز للأمن مع الذات ومع الآخرين، ولا يترسخ الأمن إلا با قدار الذي تتكامل فيه حلقات الانتماء ويتسع مداها، لكن الأمن يضيق عندما تتأخر

وتتصارع حلقات الانتماء وتـ ز التناقضـات بينـها، تناقضات تغذيها قوى ذات طموحات ضـيقة ومصـا ومآرب معينة الداخل وا ارج. فيصـبح الانتمـاء حلقاته الأضيق – خلال الأزمـات- مـلاذا للكـثـ ين ومنطلقا لتشكيل قوى ا عارضة السياسية ال كن أن ظة أن توظف من قوى العو ة.

حيث أن مشكلة أزمة الانتماء الوط ليس الواقع نا ة عن التمايزات الطبيعية ا تأتية من السـن والكفـاءة وا نس ومكان ا يلاد، لأن التعددية والتنوع ثراء للذات الفردية وا ماعية وليست تديدا ا، إذ التمايز ضـروري لإغناء الذات، و كن من التكامل والتفاعل طا ا أنـه لا يشكل وسيلة لزيادة الامتيازات ومن ة الإخلال بالعدل وا ساواة ا يؤدي إ تزايد ا لل وا ظا الاجتماعيـة ومنه إ التباعد والتفكك فالانفجار إذ تتحرك قـوى الاندماج السياسـي- الاجتمـاعي الإ ـا والوفـاق الد وقراطي مع النفس ومع الآخـرين ضـمن الـوطن الواحد.(10)

12- صـعود نفـوذ وسـلطة التكنـوقراط والأدوكراسـي /L'ah-docratie علـى حسـاب السياسة والسياسي تقرير مص ا ياة العامة للدولة- الأمة. ومن هنا أطروحة ناية السياسة وأزمة السياسة ال تتغذى - من وجهة نظر الفلسفة السياسية - من فرضـية ناية ا داثة وبداية ما بعد ا داثة. إذ الأمر يتعلق فوت وهج السياسة وهامشيتها خاصة مع انتعـاش ا طـاب النيوليب ا مع العو ة ا ارية منذ الثمانينيـات الأخـ ة وصعود التقنوقراطية الوطنية والدولية الـ تـدافع عـن ضرورة استقلال ا ؤسسات الدولية عن السياسة لضـمان فاعليتها أداء وظائفها على أكمل وجه بعيد عن ال عة التمركز حول الذات ال يز السياسة والسياسي .. علما أن ا طاب التقنوقراطي يستند إ مطلب أساسي :

أ)- إزالة ا الة على السياسة وعن قدرتا الأسطورية ا ة و ويل وظيفته على رد وظيفة تسـيـ ية لأمـور ا دينة(الدولة)

ب)- التخفيف الأقصى من تأث السياسـة علـى ا ؤسسات ا تعددة الأطراف. فا بـ كفيل بإ اد ا لول والإجابة اللائقة تقنيا على ا شكلات القائمة.

كما يرى الوظيفيون والبنيويون أن السياسة فقدت من جوهر وظيفتها بسبب كم الاحتكارات الـزمن العا ي، فا يارات السياسية الوطنية د نفسها كومـة نطق الأسواق ا الية ا عو ة. وحـ من جهة السياسـات الاجتماعية الوطنية د النخب الوطنية تتب استراتيجيات تضفي مرونة على سوق العمل وا نظومة الاجتماعية ا وروثة عن الثورة الكينيزية ودولة الرفاهية الاجتماعية بدف حفـز الاسـتثمارات الأجنبية ا باشرة للدخول إ الأسواق الوطنية.

كما أن ناية وأزمة السياسة يرتبط بنهاية الإقليم الـوط وناية الدولة الأمة وناية ا دود فهومها التقليدي الذي طا ـا كان فضاء تنمو وتنتعش فيه الرابطة الاجتماعية الوطنية الواحدة، ذلك أن الإقليم طا ا شكل ا خيال السياسي للإنسـان خـلال القرون الثلاثة الأخ ة. لكن التبادلات والتدفقات والاتصـالات ا ادية واللامادية العابرة للقوميات وا دود قد فجـرت ا ويـة ا تماسكة للإقليم الوط ومن ة للوحـدة الوطنيـة فهومهـا التنميطي ا وروث عن التجربة الأوروبية منذ عصر الأنوار.

ا سبق نفهم كيف دث ابتعاد السياسة والسياسي عـن ا واطن العادي يث تصبح السياسة ـالا وامتيـازا تكـره اللوبيات الوطنية ا تحالفة مع اللوبيات والطبقات وا يئات الدولية الك ى ال لا تعبأ بآراء ومواقف ومصا ا واطن ا لي والوط كث ا(11)، وال باتت تشكل طبقة كو وبوليتية كوكبية ـا تقاطعاتا الأيديولوجية وا صلحية.

ومن هنا نفهم أيضا – حسب نظرية يورغن هابرماس حول السيطرة-كيف دث أزمة الدافعية وهي أزمة تكامل اجتمـاعي تضاف إ أزمة العقلانية التنويرية التمعات الغربية الرأ اليـة بالذات. وهي إحدى أزمات التكامل النسق(النظام الاجتماعي عامة) ومصدر أزمة الشرعية حيث أن الدولة لا تصـبح هـذا الوضع أداة للتوفيق بـ ا صا ا تضاربة واطنيها الذين كمهم ويصبح مـ ر وجودها ل تساؤل وجدل.

وإذ يؤثر طغيان الدولة وزيادة سيطرة الطبقة التكنوقراطية، تلك السيطرة اللازمة لإدارة الأزمات، على وظائف الدولة وعلى فعالية الفعل السياسي، فإنه يؤثر على إضـعاف دافعيـة النـاس للمشاركة السياسية مشاركة فعالة النظام على أي وجه مـن الوجوه. بل إن ا لاحظ هو تراجع الدافعية عن ا شاركة ا ياة العامة عموما.(12)

إذا كانت أزمة الدولة –الأمة ا راكز الغربيـة حقيقـة تشهد با القوى ا ناهضة للعو ة داخل الغرب نفسه، وتشهد بـا الدراسات الأكاد ية – مثلا دراسات يوغان هـ ماس الاجتماعية النقدية - ال تنبه على وقوع الدول الوطنية والد قراطية الغربيـة والرأ الية البورجوازية رهينة قوى إنتاجية متطورة متمركزة بيـد أقلياتية ذات روابط شبكية كوكبية تتذرع بسـلطة بـ وقراطيـة

وإيديولوجيا بورجوازية تقنوي علموي ولية قمعية ذات بنيات معرفية تعمل مستقلة عن الأهداف والغايات العليا ال ر ت ا ابتداء فأضحت بلا م ر أخلاقي إذ هـي بعد أن سيطرت على الطبيعة تسعى إ بسط سلطتها على الإنسان كنوع. فما هو ات الأزمـة الانتقاليـة الـ تشهدها بلادنا ظل العو ة ا ارية؟

سادسا: بعض مظاهر الأزمة الانتقالية ا الية ا زائر:

إن الأزمة ا فتوحـة الـ تعيشـها بلـدانا و تمعاتنا العربية الإسلامية ومنها بلادنا ا زائر تنبئ بعمق أزمة التنمية عامة ومنها التنمية السياسية وهو ما ع عنـه مؤخرا التقرير العر الأول عن التنمية الإنسانية من خلال قياس مستوياتا ؤشرات إحصـائية ونوعيـة : وهـو التقرير[13] الذي ص مصادر أزمة التنميـة البشـرية البلاد العربية ثلاثية :

1- نقص ا رية ومنه أزمة التنميـة وا شـاركة والتنشئة السياسية. ذلك أن القصور ا ريـة وغيـاب ا كم الصا ا يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحـد أكثر مظاهر لف التنمية السياسية إيلاما.

2- نقص ا عرفة اكتسابا ونشرا واستيعابا وإبداعا (الفجوة الرقمية) ظل بنـاء الـب التحتيـة لتمـع ا علومات.

نقص كن ا رأة وضعف مشاركتها الهـود التنموي.

إ جانب ذلك أشار التقرير إ مكامن أزمة التنمية البشرية الأخرى بلداننا ثلة أزمة التنمية الاقتصادية والصحية والبيئية.

و كن عجالة أن نوجز أهم مظاهر الأزمـة الاجتماعية العامة ومنها أزمة الأسرة ا زائرية الـ تـؤثر حالتها ا تأزمة على عملية التنشئة السياسية و تعقد مهمة ا ؤسسات الاجتماعية الأساسية الـ يناط با مهمة التنشئة الاجتماعية والسياسية والـ يؤدي تنمية قدراتا إ ضمان قيامها بدور طليعي هذا الال التنموي ذي الأولويـة. ومن تلك الأزمات كن الإشارة إ ما يلي:

1)- ا ستوى ا عيشي: نسجل ما يلي :

ـ ارتفاع مستوى الأسعار (تضخم مرضي طويل ا دى) أي غلاء معيشـة مس الأساسيـات مـن غـ ـذاء ودواء ولباس وتعليم...رغم وفرة السلع وا دمات بفضل الاست اد الواسع (شركات است اد- است اد) مع تذبذب الأسعار يتجه حاليا و الاستقرار لكن مسـتويات عليا لا تتناسب مع القدرة الشرائية لأرباب الأسر وعدم قدرة مدا خيل 80 %منهم على تغطية النفقات الأساسية: الغذاء، النقـل، اللباس، الكهرباء، الغاز، ا اء، الاستشفاء وشراء الدواء، التمدرس فضلا عن السكن وغ ه.

ـ زيادة مظاهر الفقر ووت ة التفق الواسع. وسوء التغذية ونقـص ا ناعة وضعف البنية الفيزيولوجية ونقص ا ديد الـدم وبعـض الفيتامينات ا همة وعودة ظهور الأمراض ا توطنة الوبائية / ا عديـة الـ طا ا قضي عليها مثل : التيفوئيد والسل وغ ها.

2)- على ا ستوى النفسي (الشعور العـام بشـدة صـدمة التحول)

و كن هنا أن نش إ الأثر النفسي الصـادم للعو ـة بتسارع تدفقاتا ع ا دود وخلخلتها فاهيم موروثـة عديـدة وللأثر الصادم لعملية الإصلاح ا يكلي للاقتصاد الـوط وفـق وصفة الأفامي وبسبب تبعية اقتصادنا الشديدة للمحروقات ومن هنا تتصف ا الة النفسية للإنسان ا زائري ظاهر ا ـ :

ـ فقدان الأمل والثقة ا ستقبل وانسداد الآفاق أمـام عيـون الأجيال ا ديدة الشابة خصوصا وانتشار مشاعر اليأس والقنـوط والتشاؤم والإحباط.

ـ الـ وع إ تب الأفكار وا واقف ا تطرفة وا تشنجة والانفعالية وردود الفعل ا تهورة والغضب وا دية السـريعة ا ـديث والطرح والاستجابة للاستثارة بسرعة والقلق بكافة أشكاله والتوتر العص والتدين ا غشوش وا نحرف وا يـارات الأيديولوجيـة الاستقطابية ا ادة.

3)- على ا ستوى الاجتماعي:

- أزمة البطالة ا زمنة الـ يم على كاهل الـتمع منذ عشـرية بدون أي آفاق للتخفيف الكب منها أفق ا وصصات القادمة ئات الشركات العامة والتسر ات ا تملة لآلاف ا عيل للأسر ا زائرية، ا يزيد من حدة الفقر والبؤس ويقلص من حجم الطبقة ا توسطة الـ يفترض أنا الطبقة ا املة للتغي الاجتماعي النوعي ا ضطلعة همة التنشئة السياسية.

ـ العزوف عن الزواج تربا من مل مسؤولية الزواج والأسرة والتأخ الكب والاضطراري أو الإرادي لسن الزواج وما ينجر عنه من تراكم لكبت الغريزة والطاقة ا نسية وما ينتج عـن ذلك من ا رافات تصريف تلك الطاقـة غـ مصـارفها الشرعية والأخلاقية والإنسانية الفطرية والقانونية ا شروعة. وزاد من حدة الاستثارة ا نسية التعرض للتدفق الإعلامي وا علومـا للمواد ا نسية ع القنوات الفضائية للبث ا باشـر منـذ1987 والإنترنت منذ 1995 وغ ها من الوسائط ا علوماتية والسمعية – البصرية.

- العنوسة الإرادية والاضطرارية اللاإرادية والبـوار الوسط النسوة.
- الطلاق وتزايد آثاره وفداحـة فاتورتـه اقتصـاديا، اجتماعية، ونفسيا وتربويا علي ا طلق والأبنـاء (علـى الأسرة).
- غلاء ا هور وا غالاة فيها وارتفاع تكاليف الأعـراس وغياب تقنينات ملائمة لذلك و كم التقليد وا فـاخرة والـاملات مراسيم الزواج وعاداته وهذا بشكل مناف لتعاليم الإسلام الصحيح، فضلا عن الرشادة الاستهلاك والإنفاق.
- تدهور ظروف وشروط ا ياة ا ضرية (ا ـدن) والريفية ت ضغط سكا متزايد وتنقل حركية سكانية غ مسوقة ثا عن السكن، الأمن، ا عيشـة ... ومنـه تدهور بيئي.
- صعوبة مهمة التربية والتكوين ظـرف اقتصـادي وأم متدهور و وسط اجتماعي تكثر باسـتمرار فيـه الا رافات الفكرية والسلوكية: تـدخ و ـدرات الوسط الابتدائي، ا رافات جنسـية، عنـف جسـدي ولفظي.. ا يعقد مهمة الأسرة وا نظومة التعليمية (الـ أضحت ارس التعليم أكثر ا ارس التربية) تنشـئة الأبناء والأجيال ا ديدة.
- ا رافات سلوكية تشهد با القضايا ا طروحـة أمـام ا اكم مثل: السرقة، اللصوصية وا ر ة ا نظمة، القتـل العمدي، الانتحار، انتهاك ا رمات والأعراض، التهريب، الإدمان على ا خدرات والتـدخ وا مـور، تبيـيض الأموال، التحايل على القوان ، البزنسة بكل شيء وبكل قيمة ومبدأ تقريبا، التهرب الضري ا بائي، اللاعدالة توزيع أعباء ا باية...
- ظهور أو استفحال آفات اجتماعية أخرى كالرشـوة، ا سوبية، التسول، التعصب والنكـوص إ الانتمـاءات الضيقة (قبيلة، عرش، عش ة، جهة، دوّار حـي، مدينـة)وإحيائها ثا عن الأمن والطمأنينة وتعظيمـا للمنـافع والامتيازات وا طامع وا صا حيث افتقد الانتماء الواسع كالانتماء الوط والإسلامي والإنسا والعـا ي أ يتـه وفعاليته وأصبح لدى الكث ين ـرد عاطفـة شـكلية، ومشروع طوباوي مثا ، د اغوجي غ دي ماديا...

وذلك شأن مفارقات العو ة ا توحشة الداروينية الاصطفائية الاقصائية ا اريـة حيـث يتجـه الأفـراد وا ماعات إ إعادة بعث الانتماءات الضـيقة نتيجـة الإحساس بالذوبان يط يزداد توحدا وحدود تـزداد اختراقا ومسامية وزئبقية و ولا مثل الرمال ا تنقلة بـ ا ـ والآخر صحرائنا الشاسعة.

4) - على مستوى الدولة ا زائرية (علافة ا اكم بـا كوم ...)

- أزمة الدولة الوطنية وأزمة السياسة والأحـزاب والتنظيمـات الوطنية أزمة الثقة أساسا...من حيث غياب الد وقراطية وفـتح أبـواب ا شـاركة الواسـعة. إضـافة إ التخـبط ا كومي(11حكومات – برؤسائها- تعاقبت على السلطة مـدة عشر سنوات ما بـ 1989 / 2003) وغياب وحدة السـلطة أي تشتت السلطة من الداخل (فالسلطة أضحت سلطات) منذ 1985م على الأقل. وغياب دولة قوة القانون واستفحال دولـة قانون القوة، فباتت القوان تفصل على مقاس الأطراف الأقليـة ا تنفذة ذات الامتيازات الاحتكارية وليس على مقاس الأغلبيـة. فكان أن ت خوصصة الدولة (كمجال عام) فأصبحت ـالا مستباحا لأقليات مصا ية و موعات مافيوية مسكونة بعقليـة (القبيلة والغنيمة) تعبث صا الشعب وأموال الدولـة كيفمـا تشاء، فأصبحت الدولة مستباحة من طرف ا صا الأجنبية الـ ربطت تلك الأقليات الغ وطنية صا ها الاستراتيجية ظـل قوان حالة الطوارئ وعدم الاستقرار الأم .
- انتشار آفات سياسية كالزبونية والوصولية والانتهازية السـلبية والرشوة السياسية والتزوير الانتخا للإرادة الشعبية والاستخدام ا كيافيلي لآليات الد وقراطيـة لإقامـة د وقراطيـة صـورية، واجهاتية، شكلية.
- انتشار ثقافة وسلوكيات الصراع والتطرف وا دية وا واجهة وطغيان التطرف والإقصاء والتعصب بكافة أشـكاله: فكـري، لغوي، جنسي، عرقي، أيديولوجي، جهوي، سياسي، اقتصادي، دي ، واستفحال الفكر الأحادي وغياب ثقافة ا ـوار وا ثاقفـة والنقاش ا ادئ والتفك ا ر ا فتوح والوعي الفـردي ا سـتقل وانتشار تربية صناعة الأتباع والتماثل والتجـانس ا ماعـات والـتمع وا ؤسسات والت م من الاختلاف والتنـوع واعتبار ـا تديدا للذات وا ماعة وا ؤسسة والوطن لا فرصة للثراء والغـ والإبداع، وذلك بسبب عدم فهم كيفية قيق الوحدة الوطنيـة ضمن التنوع والتعدد ا يسد الآفاق أمام أي فـرص لانفـراج الأزمة.
- تغ دور الدولة الاقتصادي و و ا من دولة راعيـة تكـرة ومهيمنة ومتكفلة كليا تقريبا بالـتمع، من دولة مستثمرة ومتدخلة بكثافة الشأن الاقتصادي وا هد التنموي عمومـا إ دولـة منسحبة من ساحة الاقتصاد لصـا قـوى السـوق الداخليـة وا ارجية. ورغم الشروع برنـامج الإنعـاش الاقتصـادي (2001) وبداية رك تشم وت ة التنميـة ا عطلـة، فـإن

مشاريع الواجهة الـ لا تنتج قيما مضـافة ولا مناصـب شغل جديدة هي الـ تأخذ حصة الأسد من أموال الدولة ودافع الضريبة الوط . بل ـري ـي الدولـة عـن مؤسسات عمومية وخوصصتها تدر يا علـى النمـوذج الأرجنتي ، ا يوسع دائرة الفقر والبؤس الاجتماعي عـ تسريح العمال وارتفاع مؤشر التضخم- رغم الـتحكم مؤخرا فيه نسبيا- مع تد الإنتاج الوط وإبقـاء قيمـة العملة الوطنية متدن رغم التنامي غ المسبوق للاحتياطات النقدية خلال سـنوات200-2003م إ حـوا 22 مليار دولار سنويا.

إن يع هذه المظاهر مـن الأزمـة الانتقاليـة للجزائر قد هز أركان المنظومة الوطنية ومنـها أركـان المنظومات التربوية والسياسية والأسرية والإعلاميـة ذات الأثر المباشر التنشئة السياسية والسلوكيات السياسـية. وما يزال التردد وعدم الاتفاق بشأن الكيفيـات والقيـم العليا لورشـات الإصـلاح السياسـي والاقتصـادي والتعليمي والإعلامي والإداري والقضائي الـ فتحهـا الرئيس بوتفليقة، بسبب مقاومات هنا وهنـاك للتغـي الماري البيئة الخارجية الذي ينسـاب عـ الـحدود المختلفة غ عابئ بالقوى المحافظة والمتحفظة هنا وهنـاك بشأن العو ة والشراكة والانفتاح، وبسبب غياب ثقافـة الحوار ووجود مؤسسات الد قراطية بدون د قـراطي وطغيان الثقافة الريعية والأحادية ا يعرض عملية التنشئة السياسية الوطنية– من خلال تعطل قطار التنمية الوطنية الشاملة- لأزمة توافق خط ة مـع يطهـا وعصـرها وتطلعات الأجيال الصاعدة.

وبعد هذا العرض لفرص العو ة و اطرها، وبعـد هذا التشريح العام لواقع الأسرة والمجتمع الجزائري ظل تداعيات العو ة عليه، كـن أن نضـع موعـة مـن المستلزمات لقيام تنشئة سياسية تستفيد من فرص العو ـة وتتجنب اطرها.

سابعا : بعض مستلزمات التنشئة السياسية ظل العو ة

إن التنشئة السياسية أبرز تعريفاتا هي:" تعلـيم القيم والتوجهات السياسـية بواسـطة أدوات التنشـئة كالأسرة والمدرسة و اعات الأصدقاء ووسائل الإعلام، وهي العملية الـ يتم من خلا ا نقل الثقافـة السياسـية للمجتمع من جيل على جيل، وترتبط كمفهوم فـاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة، وتـهدف لتحقيـق الاستقرار العلاقة بـ الشعب والدولة." [14]

وتتحقق أهداف التنشئة السياسية باستبطان الفـرد للقـيم السياسية السائدة المجتمع والعا الذي أصبح قرية اتصاليا ومن هنا إدراكه ما ا ق والعدالة والم والشر والحوار والصراع.

إن من مستلزمات تكييف منظوماتنا الوطنية المعنية مباشـرة أو بشكل غ مباشر بالتنشئة السياسية أن تؤكد أي عملية تنميـة على موعة من البدائل والخيارات الجديدة ضمن أولوية تعزيـز منظومة القيم الثقافية والأخلاقية التالية وهي قيام التنشئة السياسية والتنمية الشاملة عامة على:

أ)- الحرية بدل من السلطوية.

ب)- المعرفة بدلا من الامتلاك المادي.

ج)- العمل عوضا عن الحظوة) من السلطة والمال).

د)- العمل الجماعي عوضا من الانفرادية.

هـ)- حرية المرأة بدلا من تسلط الرجل.

و)- المؤسسات بديلا للفردية .

ز) –الإبداع عوضا من الإتباع.

التعاقد الاجتماعي بدلا من الولاءات الضيقة.

ح)- الكفاءة بديلا للمحسوبية. [15]

وأعتقد أن الخروج من أزمة التنمية والتنشئة السياسية الـ تشهدها تمعاتنا يتوقف على كفاءة عملية إصلاح النظام الوط والعر والإسلامي الـ تتوقف على مستوى النسق الكلي علـى حل حقيقي وجذري لأزمات ثلاث ك ى هي: أزمـة الهويـة والتعايش والقيم وأزمة الشرعية وبناء المؤسسات ودولة القـانون وأزمة التنمية والتحديث.

لكن ينبغي التأكيد على أن أول خطوط المواجهة الجديـدة ظل طوفان العو ة الجارف يكمن إصلاح الداخل و ـتة حدودنا من الداخل ابتداء من الإنسان- الفـرد إ الإنسـان – الجماعة، من الحارة والحي إ البلدية إ الولايـة إ الجهـة إ الوطن، ومنه كن أن نأمن على أجيالنا الجديدة السباحة أمواج العو ة العاتية.[16]

لذا فإن توفر بعض مستلزمات التنشئة السياسـية ظـل التغ ات المذكورة يتطلب إقامة التنمية السياسية الوطنية والمغاربية والعربية... ابتداء من مدخلها الرئيسي وهـو مـدخل التنشـئة السياسية للأجيال الجديدة. على أن تضطلع كل خلية اجتماعيـة بمهمتها التنشئة ابتداء من الأسرة إ الروضة على المدرسـة إ الجامعة إ المسجد على مؤسسات الإعـلام إ الأحـزاب إ الـ ان إ البلدية إ الولايـة إ النقابـات إ الجمعيـات إ مؤسسة الخدمة الوطنية على مؤسسة الجيش وغ ها.

ومن تلك ا ستلزمات نذكر ما يلي :

- سيد القائم على شـؤون ا كـم للقـدوة السياسية والأخلاقية العمليـة لا ا طابيـة التصـدي للشؤون العامة باعتبار هذا أول شروط التعليم السياسـي للأجيال ا ديدة، وهذا شرط أساسي لتجسـيد فكـرة ا كم الصا .

- فهم ديناميكية العو ة فارقاتا وفرصها و اطرها وتطوير سياسات لإصلاح منظوماتنا الوطنيـة وا ليـة والأسرية، كما بيناه أعلاه.

- ضبط القيم الأساسية ا رجعية ال يقيم عليهـا النظام السياسي- الاجتماعي تنميته ا ستقبلية يث تقـام التنشئة السياسية (إدارة العنـف الاجتمـاعي رمزيـا / التربية= إدارة العنف سلميا) على قيم الإسـلام ا عتـدل وقيم الوطنية ا عترفة با صوصيات والناشدة للعا ية والقيم الإنسانية السامية ال تكرم الإنسان بلا ييز مطلق وتروم إسعاده ء ا وار السلمي والد قراطية الشـاملة ا قـة ونشدان الوحدة والائتلاف ظل التسامح والتعدد.

- الفصل النهائي مسألة ا دل حـول ا ويـة الوطنية بتنشئة الأجيال ا ديدة على اكتشـاف الآخـر والتعارف والاعتراف وا عرفة على حد قول ا فكر علـي ي معمر. فا زائريون ملون عن بعضهم البعض العديد من الصور النمطية التمييزية والكليشيهات الراسخة منـذ آماد سحيقة الذاكرات ا ماعية والثقافة الشعبية وال تورث للأجيال الناشئة ألوانا من الكراهية للآخر والتـ م من التنوع والاختلاف واعتباره تديدا للأنـا ا ليـة أو الوطنية. وهذه من مهام الأسرة وا درسـة والإدارة والأحـزاب وا دمة الوطنية وغ ها من مؤسسـات التنشـئة الاجتماعيـة والسياسية.

- تصحيح أخطاء التفك الشائعة والقاتلة تربيتنا الأسرية والاجتماعية والسياسية عموما وال تنعكس على مستوى تنميتنا ومشاركتنا السياسية ال ولـن تتماشـى مـع مسـتلزمات ومقتضيات بناء تمعات ا ستقبل أي تمع ا علومات، منـها: ضعف التفك العلمي وا نهجي- التعمـيم ا ـاطئ- الـربط ا اطئ- ا يل إ الراديكالية والغلو والتطرف- القطع الظنيات أو الأمور الاحتمالية- ا بالغة التبسيط- النظـرة الأحاديـة- افتراض خيارين لا ثالث ما- ا لط ب الآراء وا قائق- التعامل ا اطئ مع الأخبار من خلال ا لط ب الرواية والتقو ومـن خلال تأ العاطفة على قبول ا ورفضه- الاعتراض با ثـال- الغلو اعتقاد ا ؤامرة – ا هل بأساليب التخطـيط وال ـة الاستشراف والتطلع إ مستقبلات بديلة للخروج مـن مـآزق ا اضر و اوز مستقبلات متشائمة- افتقاد العلاقة الصحيحة ب الأسباب والنتائج – تأ ا ة الشخصية ا دودة- الدفاع عـن واقع ا تمع- تضخيم الا راف والفساد- الانشـغال ا صـا ا اصة- الانشغال بالنقد على العمل- انتظار البطل وا خلـص القادم...ا

و ا ينبغي أن تتخلص منه منظومة التنشـئة عامـة تلـك ا صائص النمطية للفكر السائد الوطن العر بالعمـل علـى غرس ا صائص النمطية ال يتطلبها عصر ا علومات والعو ة[17].

عينـة مـن أ ـاط الفكـر العـر		عينة من أ اط فكر عصر ا علومات والعو ة	
Traditional	فكر تقليدي	Creative	فكر ابتكاري
Superfical	فكر سطحي	Conceptual	فكر مفهومي
Dogmatic	فكر دو ا	Controversial	فكر خلا
Sumissive	فكر استسلامي	Contradictive	فكر تفنيدي
Non scientific	فكر لا علمي	Scientific	فكر علمي
Monolithic	فكر د ي	Systimatic	فكر منظومي
Retrospective	فكر رجعي	Progressive	فكر استشرا
Deterministic	فكر قاطع	Intuitive	فكر حدسي
Passive	فكر سا	Initiative	فكر مبادر
Non concrete	فكر غ دد	Concrete	فكر دد
Compromising	فكر توفيقي	Concurrent	فكر متوازن
Individualistic	فكر فردي	Collective	فكر عي
Local	فكر لي	Global	فكر عو ي
One-dimensional	فكر أحادي	Combinatorial	فكر بدائلي
Narrative	فكر سردي	Computational	فكر حوس
Introversive	فكر انطوائي	Communicative	فكر تواصلي
Exemplative	فكر الأمثلة	Generative	فكر توليدي

- التنشئة على مبدأ مل المسؤولية وعدم التهرب من مل تبعاتها بدل ميل المسؤولية وتلفيقها للآخرين وذلك بتنمية ثقافة الاعتذار والاستقالة والتنازل والاعتراف با طأ والتقص عند تأكد حدوثه حـ لا تتكرر الأخطاء وتقل الفضائح المتعلقة با ق العام.

الاهتمام المبكر بالإدراكات السياسية للناشئة من خلال المناهج المدرسية ال ينبغي أن تتضمن قيم الشورى والد قراطية وقيم التسامح والأخوة والصدق والوفاء والوطنية الصادقة وغ ها من القيم الاجتماعية والسياسية العالية.

- ضرورة التحديد والفهم الصحيح ملة من المفاهيم الإسلامية الأسرية والاجتماعية الدالة على العلاقة السلطوية مثل مفاهيم: القوامة والشورى والد قراطية والوطن والشهادة والمواطنة والالتزام والمسؤولية وا رية والقانون و الشريعة والأمانة والأخوة العا ية. ونصرة المظلوم والتكامل والتدرج التغي والعفو والاعتذار والقيام بالواجبات مع المطالبة با قوق والتعاون...وغ ها من المفاهيم والقيم.

- ضرورة تكامل أدوار الأسرة ومؤسسات التنشئة السياسية الأخرى ترقية الوعي لا تزييفه وربط الفرد بموم وطنه وأمته و وم الإنسانية ماء.

- بناء إنسان مشارك مبادر يقدم المصلحة العامة على ا اصة إذا تعارضتا ويفرق ب المال العام وا اص مارسة ا قوق والمسؤوليات دون خلط مع الاستعداد للدفاع عن الوطن و ايته من أنواع الفساد والظلم الاجتماعي ع تقد ثقافة أداء الواجب – على حد تعب المفكر ا زائري مالك بن نـ - لأنه بأدائها تتحقق ا قوق تلقائيا.

- نشر الثقافة السياسية الدينية الإسلامية الصحيحة أوساط الشباب من غ غلو ولا تعصب وبعقلانية وانفتاح على الثقافات والأديان من غ كراهية للآخر لأنه آخر. وهنا يؤكد واقع التنشئة السياسية مستوياتها المختلفة عندنا على غياب البعد ا ضاري الذي يستهدف إعداد إنسان تتشكل علاقته با الق والكون وا ياة الدنيا وا ياة الآخرة والبشر طبقا للرؤية الإسلامية الصحيحة المتزنة. وهذا يتوقف بدوره على حل المشكلات ا يوية الأساسية للأجيال ا ديدة المتعلقة بـالتعليم والشغل والسكن والزواج وإلا كان ت الشروط الموضوعية متوفرة لتفريخ السلوك السياسي المتطرف.

- تطوير الإعلام الشبا و ا زيد من التفاعلية وا باشرة ا يثقف فكره و رر عقله و ق سلوكه ويهذّب ذوقه بدل ما تشهد مثلا أكشاكنا من غزو لصحافة الإثارة وا يوعة والعنف ا نسي.

- استعادة مكانة الطبقة المتوسطة التمع لدورها الأساسي رفع سقف الثقافة السياسية للطبقات الدنيا ولدورها التقريب ب الطبقات وزيادة التماسك الاجتماعي ورفع نسبة المشاركة السياسية وتفعيل منظمات التمع المد لتجس الفجوة ب النخب السياسية المعزولة عن التمع العام...

- تنمية أ ية بناء تمع وثقافة الوحدة ظل التنوع السياسي، الثقا ، ا ز ، الفكري، اللغوي، ا ضاري...

- ترقية ثقافة التداول على السلطة والعمل ا ماعي ضمن فريق بعيدا عن الأنانية أي بعيدا عن تضخم الذوات واستفحال الأنوية أي التمركز حول الذات.

- اية الأجيال ا ديدة – ع القدوة على كل المستويات- من آفات: الكذب السياسي وأشكال من الرشوة والزبونية والنفعية وا اباة والمحسوبية والعنصرية والتعصب وا يانة والغدر والأنانية السلبية والوصولية والانتهازية والنفاق وعبادة الأشخاص..

- إقامة المنظومة التعليمية على أسس تنمي الإبداع والابتكار والعصامية التكوين و ويل العلاقة أستاذ- تلميذ أو طالب إ علاقة شراكة لا علاقة تبعية وأبوة ووصاية. وأيضا التوقف عن طرق التلق وا فظ عن ظهر قلب وترديد المعلومات وإملاء المعارف ظل اكتساح الذاكرة الصناعية والعقول الصناعية لعا المعرفة، مع إ ال العناية بقدرات الطالب على التحكم زمام المعرفة. فبدل تعلم تكديس المعلومات وأكوام متفرقة من ا قائق لا رابط بينها كلما الأمر أنه يراد استعادتها عند الطلب، فإن هذه الطريقة لا تتماشى مع عصر المعلومات والتفاعلية ب الآلة والإنسان، لأنها طريقة تكرس الاعتماد على الآخرين، بينما التفك فعل مستقل، وأما التعليم القائم على ا فظ تعليم يدرب على الاعتماد على السلطة وغياب الفكر النقدي وتضخم الفكر النقلي وهي طريقة صا ة فقط لصناعة الأتباع وا تكفل بم وغ المستقل شخصيتهم. إنه تعليم لا يراعي الاختلافات والفروق ب الناشئة وا ناطق ويشجع على الامتثالية والتجانسية وا ماعية ويؤكد على المركزية بدل اللامركزية وعلى القيم الأحادية بدل قيم التنوع وعلى ا ماعية بدل التوازن بـ ا ماعية والفردية وعلى الطاعة والاتباع بدل الاختيار ا ر...

وخلاصة القول : أود أن أؤكـد أنـه لا تنميـة حضارية بدون تنمية شاملة ولا تنمية شاملة بـلا تنميـة سياسية ولا تنمية سياسية بلا تنمية اقتصادية ولا تنميـة اقتصادية بلا تنمية ثقافية وأخلاقية وذوقية راقيـة.كمـا أنـه لا د قراطية سياسية بلا د قراطية اجتماعية، بلا د قراطية ثقافيـة. ولا د قراطية وطنية إن تكن لية وكوكبية أيضا.

***- قائمة ا راجع**

(1)– يذكر أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون صرح بشأن العو ة قائلا:" إننا قمنا بتحليل الأوضاع الولايات ا تحدة و ا شعرنا أن لدينا اقتصادا قويا قررنا تسريع خطوات العو ة." ا يع أن العو ة فعل إرادي.

(2)– مثل مقولات: نهاية التاريخ ونهاية السياسة ونهاية ا صوصية ونهاية النيوليبرالية (بعد تفجـ ات 11 سبتم 2001 الولايات ا تحدة الأمريكية) ونهاية الأيديولوجيا ونهاية الفلسفة ونهاية الدولة الوطنية ونهاية ا غرافيا ونهاية ا كان ونهاية ا درسة ونهاية ا درس ونهاية الكتاب نهاية الورق ونهاية الفيزياء ونهاية ا كتبة ونهاية العمل نهاية ا طية ونهاية الوسطاء ونهاية الذاكرة نهاية ا ونولوج وبداية الديالوج... ال هي الواقع بدايات لتحولات جديدة غ مسبوقة تار يا.

ومقولات: ما بعد ا داثة وما بعد الصناعة وما بعد القومية وما بعد التيلورية وما بعد الكينيزية وما بعد الكتابة وما بعد البترول وما بعد عصر ا علومات ما بعد الإنترنت وما بعد الفوردية...ا

ومقولات مصانع بلا عمال وتعليم بلا معلم وبر ة بلا م ومركبات بلا سائق وطيارات بلا طيارين ومدرسة بلا أسوار واتصالات بلا خيوط وموظفون بلا مكاتب وسياسة بلا نواب وترحال بلا انتقال وجـ ة بلا قرب..ا من ا قولات ال تبدأ ببادئة مثل متعدد اللغات متعدد ا نسيات ومتعدد الاختصاصات وعابر للحدود وعابر للقوميات وعابر للاختصاصات وعابر للقارات وعابر للأقاليم...ا

للمزيد أنظر: نبيل علي، الثقافة العربية وعصر ا علومات، رؤية ستقبل ا طاب الثقا العر ، العدد 265 من سلسلة عا ا عرفة، إصدار ا لس الوط للثقافة والفنون والآداب، الكويت.يناير 2001م.ص 14- 19 .

(3)– أنظر مقالة لـ: شوقي رافع، "ا صوصية انتهت ... والفرد أصبح مكشوفا". لة العر ، عدد 491. أكتوبر 1999م. ص158-162.

(4)- Voir : Day-Robert Dufour, « La fabrique de l'enfant « post- moderne » ,Malaise dans l'éducation », in : Le Monde Diplomatique. N°572-48é année. Novembre 2001. p10-11.

Et :Ignacio Ramonet, « Médias Concentrés»,in : Le Monde Diplomatique, N°585-49é année. Décembre 2002.p01.

Et : Janne et Greg Brémond, « Face au monopole Lagardère, La Liberté d'édition en danger », in : Le Monde Diplomatique, N°586-50é année. Janvier 2003.p01et 04.

(5)– تعريف العو ة من صياغة الأم العام للأمم ا تحدة ا كو عنان ورد دراسة فرنسية ينظر :

William D. Angel, » les jeunes et la mondialisation : Acteurs et victimes »,in :Agora.. N° 19. 1er trimestre 2000.pp17-29. voir p

(6)– تش الأرقام ال نشرها بعض ا اء ا زائري – منهم الباحث مود بوسنة من جامعة ا زائر- خلال أشغال ا لتقى الدو حول الإرهاب خلال 28-2002/10/29 با زائر من تنظيم وزارة الدفاع الوط إ أن ا نتم إ ا ماعات ا سلحة كانت نسبتهم حسب أعمارهم كما يلي:

- أقل من 25 عاما ← 07%
- 26 إ 30 سنة ← 21.94%
- 31 إ 35 سنة ← 32 %
- أكثر من 35 سنة ← 42.49 %

أنظر يومية ا عدد 361 .2002/10/28.ص 02

ا يدل على أن فئة الشباب هي الفئة الأغلب بـ ا نتم ذه ا ماعات إذا اعت نا الفئة الشبانية تد من سنة 15 إ سن 35 سنة على اعتبار أنها تد على طول هذه السن بسبب ظاهرة النضج ا بكر جنسيا وفكريا مرحلة ا راهقة ونظرا أيضا لتمدد فترة الشباب إ مراحل متأخرة بسبب طول مدة التمدرس والتكوين فا دمة الوطنية وطول فترة العزوبية وتأخر غشيان عا الشغل أزمة البطالة ا زمنة ومن ة تأخر دخول الأجيال ا ديدة عا الراشدين ا ستقرين اجتماعيا ا شارك سياسيا بتب خط سياسي تغي ي سلمي معتدل..

(7)- in : CD- ROM , L'état du Monde, 1981-1997, éd. La Découverte. Paris.

(8)- Voir :Ignacio Ramonet,'' La mutation du monde'', in: Le monde diplomatique, n°d'octobre 1997.p01

(9) - أنظر: ضياء رشوان، " ا طاب العر الكوك ا ديد و ارساته (3من3)، ويل الوطن إ " مشروع شركة" يدمر مع الوطنية"، جريدة ا ياة اليومية اللندنية .العدد 12585. 14 أوت 1997م.ص 07.

(10) - أنظر: د. نزار الزين،" إ اؤنا النفسي الوفاقي" اضرة ضمن ندوة الدراسات الإ ائية بعنوان الإ اء والوفاق الوط ا ؤ ر الوط التاسع 28-1980/03/29 ب وت لبنان ت إشراف د. رياض الصمد ط1. 1401هـ-1981م نشر ا ؤسسة ا امعية للدراسات والنشر والتوزيع. ب وت.ص 59-76. أنظر الصفحات 72-75.

(11) – Hakim Ben Hammouda, «Perspectives structurelles sur la Mondialisation»,in: Bulletin du Cordesria. Dakar-Sénégal.N°01.2000.p30-39. surtout p31. Voir aussi : http://www.sas.upenn/african-studies/cordesria/codes-menu.html.

(12) – إيان كريب، تر: مد حس غلوم، النظرية الاجتماعية من بارسونز على هابرماس، العدد 244 من سلسلة عا ا عرفة، ا لس الوط للثقافة والفنون والآداب، الكويت. ذو ا جة 1419هـ/ أفريل 1999م. ص357-359.

(13)– راجع التقرير العر حول التنمية الإنسانية، لسنة 2001م الصادر عن الصندوق العر للإ اء الاقتصادي والاجتماعي التابع امعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم ا تحدة للتنمية ت إشراف الدكتور نادر الفرجا . أنظر التقرير ا نشور كاملا – بفصوله الثمانية وملاحقه الثرية- على موقع الإنترنت التا :

http://www.undp.org/ rbas/ahdr/abychapter. htm

(14) - هبة رؤوف عزت، ا رأة والعمل السياسي، رؤية إسلامية، رسالة ماجست مطبوعة، صادرة عن دار ا عرفة. ا زائر.2001.ص206-207.

(15)- أنظر التقرير أعلاه الصفحة 116.

(16)– أنظر: عاطف الغمري، " خط ا واجهة ا ديد الداخل"، يومية الأهرام الدو ، عدد 14 جوان 2000م.

(17)– د. نبيل علي، مرجع سابق. ص166.

دمقرطة السلطة و الانتعاش الاقتصادي... الدول العربية نموذجا

د/بن حمادي عبد القادر– جامعة وهران

ا قدمة : تتحدد العملية السياسية على أ ية الإيديولوجية ال تأخذ با من خلال قدوتا على قيق التعبئة والتماسك الاجتماعي، فهـي أداة للتميز ب الـذات والغ أو ب الأنصار وا صم، ذلك أنا تضع خطاطاتا تبعا لذلك سن نوعية متلقية فا طاب ا وجه إ الأنصار عادة ما يهدف إ تبيان العلاقة بينهم بالتركيز على سلامة ا بادئ ال يشتركون فيها، بينما يركز ا طاب ا وجه إ ا صوم على إضعاف مواقفهم و التشكيك معتقداتم و ا الت ، فإن اح الإيديولوجية يتحدد بقدراتم على ا مع ب الإستدلال العقلي و الشحن الوجدا و ا يقدمه من حلول كنة لأنم إنشغالات ا لتمع

-الطرح الد قراطي وخصوصيات الواقع العر :

مهما بلغت قساوة و معطيات الواقع العر الراهن و ظلاميتها فإن القاعدية الإنسانية ا ستمدة من فاعلية الضم الإنسا ، تضعنا أمام مسؤولية الالتزام التار ي بتغ الواقع الذي لا يتغ من تلقاء نفسه، و حينئذ ب أن يكون ذلك ثابة البداية لتنفيذ متطلبات ا سؤوليات التار ية ا لقاة على الإنتلجسيا بصفة عامة ا تواجدة الوطن العر و جدير بالذكر فان دد ملامح ا صوصية طرح الد قراطية الواقع العر يتم من خلال :

1- البعد ا ضاري و التار ي : إن عرض قيم الد قراطية أرض الواقع العر تواجه حقيقة الأمر ثقافة و قيما لا كن اهلها وهي لأ الفراغ الوجدا العقلي لدى الواقع العر كله إن ا واجهة ال قد دث بسبب أن الد قراطية وليدة بيئة غريبة عن طبيعة وقيم ا لتمع العر ، قد تلاقي الا خصبا للاقتناع و ا وار، إذا كانت مسارات ا مارسة ال ثل هذه ا فاهيم خارجة عن إطار ا صلحة الضيقة و ا تعصبة هة دون سواها.

إن الوطن العر اليوم، مطالب أكثر من أي وقت مضى، بإلغاء تلك الصور البالية القد ة ال كانت تقوم على ايز الناس و تفاوتم اجتماعيا لتحل لها صيغة موسعة تتأسس على أساس ا ساواة و التكافل إرساء قيم إجتماعية مبنية على ا بادىء ا اسبة و ا سؤولية ا قة.

2- البعد النفسي الثقا : إن أك عقبة تواجه طرح الد قراطية الواقع العر كنظام و نسق للحياة مع ربط العلاقات هي الدهنية ال ت ع إ السلطة الشاملة مع رفض النقد و عدم توفر ا وار، مدعية بذلك أن السلطة ا كل ا ق إمتلاك ا قيقة ال لا تعرف الشك أو ا راجعة أو التفاعل ا ثمر ب الأفراد و ا امعات، و كث من الأحيان و إن وجد فإن ذلك لن رج من إطار ا لول الضرفية لتأكيد ا قيقة الواحدة" الأبوية "

إن مثل هذا الطرح من شأنه أن يولد حالة من الاغتراب العام و التكفل الاجتماعي و خلخلة القيم و التبعية، وبالطبع غياب كامل الد قراطية، و خصم هذه التناقضات، فإن الإنسان العر يعيش حاليا و كث من الأحيان، الأمر ب استبدادية ا كم وا يمنة الإقتصادية ختلف ا وارد ا تاحة للنظام السائد مع توليد ا وف ا ماعي ا ستمر لدى الشعب

و سعي ا ماه للتكيف مع هذه الأوضاع، دث الاستجابات ا تناقضة ال يصعب تفس ها و ال تتمثل العودة إ أشكال الطائفية و القبلية و العروشية.

3- البعد الإيديولوجي : ابتداء من اليقظة العربية ا ديثة مع منتصف بداية ا مسينات للقرن ا اضي فإن يط ا طاب العر الإيديولوجي ما زال يشكل منظومة متشابة إ حد كب – فالتصفيات الشائعة للخطاب العر ال تتداول ما ب سلفي و ليب ا و قومي دها تلف أطورها ا رجعية و النموذج الإيديولوجي الذي تستوحيه أو تستند إليه يوجه عام و لكن ا طاب العر يظل سجالا بالنسبة إ الإشكاليات نفسها ال يطرحها، و هذا الصدد قدم ا ايري خريطة للخطاب العر ، فهناك ا طاب النهضوي الذي تعامل مع شروط النهضة العربية و ا طاب السياسي الذي تعامل مع مشكلة الدين و الـدولة و مسأ ـة الد قـراطية ا نشودة و ا طاب القومي الذي تعامل مع مسائل الوحدة القومية العربية و ا طاب الفلسفي الذي اختص بتوطيد جذور فلسفة ا اضي و بالدعوة إ فلسفة عربية معاصرة.

4- البعد ا ؤسسي : إن الدولة ا ـديثة الواقع العر ؤسستها القانونية و السياسية، تأت خالصة نتيجة التطور داخلي طبيعي و لكنها الأغلب جاءت مفروضة أو مقتبسة من أجل أجن ، و كث من الأحيان صاحب تكوين الدولة

استخدام القوة من جانب القوى الاستعمارية المحتلة و حتى إبان مراحل النضال الوطني ضد الاستعمار و حتى بعد الاستقلال فإن كثيرا من مؤسسات الدولة و تنظيماتها و رموزها الاحتفاظ بها دون تغيير، فالدولة تتدخل في أنشطة المجتمع المدني كافة و تمارس عليه أقصى قدر من الضبط و التحكم، مما أدى إلى تقليص دوره و انكماش استقلالية إلى حد الذي جعل الدولة على دوام في المقدمة بينما المجتمع المدني دائما في خلفية المسرح.

II- السلطة بين الوعي العربي و عقدة النخب الحاكمة :

إن حالة احترام السلطة التي ينبغي أن تدرك في الوعي العربي سرعان ما تتحول إلى هيبة وخوف و هو ما يؤدي تدريجيا إلى استبعاد أي احتمالات للمراجعة أو المطالبة بالتغيير المستمر، لتؤدي بالذهن العربي في النهاية إلى القبول بحالة الاستبداد و الحكم القهري، و ما دام الأمر كذلك فهل يقبل الإنسان العربي السلطة المستبدة عن طيب خاطر و خضوع تام.

الواقع إن الإنسان في الوطن العربي كثيرا ما يقبل هذه السلطة عن مضض و يثمن لها سطحيا أو ظاهريا إلا أن ذلك غالبا ما ينتبه به الأمر إلى وسائل التخويف و الردع التي تفرضها السلطة و من ثم فإن مظاهر الطاعة و الامتثال لمرجعية السلطة كثيرا ما تخفي وراءها مشاعر و مواقف مغايرة تماما و من هنا تأتى المواقف المتناقضة و المتنافرة ليس فقط على الصعيد الفردي و لكن أيضا على صعيد السلوك الجماعي العام، و هذا الإطار يمكن ذكر الإنتقاضات العفوية و المتكررة في الوطن العربي.

إن استخدام السلطة لأحدث الوسائل في كجال القهر و البطش و دمغ مطالبهم العادلة فقد كانت النتيجة صدمة عنيفة في الوطن العربي و شرخا عميقا في الحياة السياسية العربية.

و كنتيجة فإن روح الانهزامية هي التي كانت سائدة حيث اقترنت بمشاعر اليأس و الإحباط أو حتى ضياع الأمل في إمكانية التغيير.

إن جزء كبيرا من تاريخ البشرية يطالعنا على أساس الحكم هو القوة، ولا بل إن الكثير من المجالات الرأي و الفكر أو كليهما معا يمثلان ركنا مهما في فرض الحكم. ففي واقعنا العربي، فإن وسائل الإعلام في كثير من المجالات تجعلنا نعيش بعقلية للمواطن الهادئ و المطمئن، بالرغم من الضغوطات و المصائب المتكررة و المتزايدة من فترة لأخرى.

و في ظل هذه الأنظمة و البنى و المؤسسات و الاتجاهات الثقافية المعادية لروح الإنسان و طموحاته و قدرته على تحقيق ذاته و أمانيه و حقوقه الإنسانية لتحول الإنسان العربي إلى كائن عاجز و مسحوق تحت أثقال حاجته اليومية.

III- دعائم و عوائق الانتعاش الاقتصادي البيني للدولة العربية

أ-دعائم الإنعاش الاقتصادي :

يمتلك الوطن العربي أكثر من غيره مقومات جديرة بانتباه والأهمية، ومن شأنها أن تؤهل الدولة إلى أي شكل من التعاون والتبادل التجاري. و مما زادت من إمكانية لاستغلال هذه الطموحات زيادة تطور موارده المتنوعة و المتخصصة والتي يمكن سردها فيما يلي:

1- الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية تنشدها الدول و لما كانت الدول العربية تضم موارد كبيرة، سواء كانت منها مستغل أو لم يتم اكتشافه بعد، بالإضافة إلى توفر الأراضي الزراعية الصالحة للإنبات حيث تتجاوز 233 مليون هكتار مع توفر عنصر الماء الذي قد يزيد على الأكثر من 353 مليار م3 في السنة، فضلا عن الغابات و المراعي و الثروة الحيوانية، و التي تتنامى من سنة إلى أخرى. أما الثروة المعدنية و النفط فإن الوطن العربي يمتلك كميات كبيرة منها، النفط الذي يبلغ إنتاجه بشكل خام20,6 مليون برميل يوميا بنسبة تقدر ب 28,3 % من الإنتاج العالمي، أما الغاز الطبيعي الذي يشكل إنتاجه3,91 % من الإنتاج العالمي فإن احتياطه يقدر اليوم بنحو 4 ,21 % من إجمالي الاحتياطي العالمي، ناهيك عن الاكتشافات الجديدة و التي هي في طور الإنجاز.

2 – رؤوس الأموال :

لازالت عائدات النفط تشكل مصدرا مهما في مصادر رؤوس الأموال في عدد مهم من الدول العربية، فقد بلغت مجموع العوائد النفطية للدول العربية الأعضاء الأوبيك OPEC ما يزيد عن 138 مليار دولار عام 1979، و لكنها لم تستثمر بالإتجاه الذي يخدم التنمية المستديمة التي تنشدها هذه الدول، بل الأكثر من ذلك أن فائض العوائد المتراكم لنفس السنة و المقدر ب 175 مليار دولار كانت عبارة عن استثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الصناعية الغربية.

و على الرغم من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط و بالتالي عدم استقرار العوائد النفطية نتيجة لذلك، فقد سجلت هذه

الأسعار مستويات قياسية من الا فاض سنة 1998، الأمر الذي أدى إ ا فاض عوائد الصادرات النفطية 81,582 مليون دولار مقارنة بسنة 1996 و ا قدرة ب 115,858 مليون دولار و سنة 1997 وصلت 117,404مليون دولار.

إن مثل هذه الإنكسارات، من شأنا أن تدعو العرب يعا إ إستيعاب الدروس و اعتماد سياسات اقتصادية جريئة تؤدي إ قيق تنمية متنامية حسب قدرات و مستويات دول الأعضاء.

3 - الأسواق العربية :

تتصف هذه الأسواق بضيق مساحتها لإستيعاب منتجاتا، غ إن السيعة السوقية من خلال الكثافة السكانية للوطن العر ال أصبحت تتجاوز 280 مليون نسمة تعطي فرصا حقيقية للإنتاج، وهو ما يزيد من فرص الاستهلاك التبادل التجاري خاصة عند تبن سياسة ركية مشجعة على الإنتاج الاقتصادي، وهو من شانه أن لق الا مفتوحا للتجارة البينية وتدفق رؤوس الأموال.

إن تفعيل مثل هده الآليات و ا لاشك فيه يعطى دفعا قويا لتنشيط عمليا التبادل والتكامل الاقتصادي، ويفتح آفاقا على رفع مستوى القدرة التنافسية للسلع و ا دمات أسواق الدول العربية، وقت أصبحت سياسة التحرر إ عو ة الاقتصاد و ولية الطرح الأحادي، لاسيما مع بزوغ التجارة الإلكترونية ال باتت تؤثر، ليس فقط على هذه الأسواق من ا وانب ا ارجية،لا بل و ح ا انب ا يكل التنظيمي من حيث أخذها فكرة تكلفة الصفقات ال هي اليوم ليست متناول قدرات هذه الأسواق.

ب- عوائق الإنعاش الاقتصادي :

من ب مشكلات الانتعاش الاقتصادي البي للدول العربية د:

1-غياب الإرادة السياسية :

لقد شكل غياب الإرادة السياسية الصادقة وتقلب ا ياة السياسية العربية و مزجيتها، عقبة حقيقية أمام إ اد القرارات الفاعلة با اه كل ا بادرات الإطار التجاري، و كان سببا إعاقة تنفيذ ما يتخذ منها، و ما تأخر تنفيذ تلف القرارات ا اصة باتفاقيات التسي و تنمية التبادل التجاري بالسنوات طويلة إلا دليلا على ذلك.

و ا قابل قد د اثر التوافق السياسي لبعض الدول العربية ال التجاري خصوص ما يشجع مثل هذه ا بادلات التجارية و الاتفاقيات الثنائية ...

و كمرجعية كن القول أن ذريعة السيادة الوطنية اكتسبت أ ية كب ة تصرفات معظم قيادات السياسية العربية ال لا تريد النجاح مثل هذه ا بادرات لترتقى إ مرحلة الا اد أو الوحدة الاقتصادية، و هو ما عطل كث من ال امج الطموحة لتولد نابة ا طاف ميتة.

2- تميش و تغيب دور ا ماه و ا نظمات غ ا كومية :

إن أ ية توفر الإرادة السياسية الصادقة و ا خلصة هي ال تأخذ باليد ا د ا ماه الشعبية و ا نظمات ا كومية من أجل تفعيل و سيد قراراها السياسية، و تلك هي خاصية تفتقر إليها الإرادة السياسية للدول العربية،وهو ما يعيق من فاعلية القرارات و اتفاقيات التكاملية ال أبرمت، و ا الات التجارية ا ختلفة با صوص. إن تفعيل مثل هذه الأدوار للجماه الشعبية و ا نظمات الغ ا كومية من شأنه أن يكون ثابة العنصر ا كمل و ا دعم لصنع القرارات على يع ا ستويات و العمل على متابعة تنفيذها.

3- التفاوت الب ا يكلية و ا ؤسسية للدول العربية :

تلعب الب ا يكلية و ا ؤسسية للدول العربية توزيع القوى و العناصر الإنتاجية لتكون بذلك عاملا أساسيا تكوين التبادل التجاري.غ أن التفاوت مستويات التنمية، إذ أن مثل هذا التفاوت تركيبة ا ياكل الاقتصادية و الاجتماعية توزيع ا وارد و الثروات يشكل عائق أمام اولات التبادل التجاري و هو ما عل الكث من الدول العربية تأخذ سارات التعامل مع الدول غ عربية نتيجة ضعف و لف الب الأساسية الضرورية،كالنقل و ا واصلات، ناهيك عن تعقيدات الب وقراطية ال تتصف با الأجهزة الإدارية با صوص.

VI- ديات العو ة وأثارها على الإنعاش الاقتصادي البي للدول العربية

يعد الانتعاش الاقتصادي البي للدول العربية من أقدم ا اولات التكاملية الإقليمية، إن تعثر مثل هذه ا اولات يرجع الأساس إ أسباب سياسية و اقتصادية بل وح إدارية كث من ا الات. غ أن إدراكنا قيقة التوجهات العو ية وما تستند إليها من قواعد، خاصة مع انتشار الشركات ا تعددة ا نسيات وتطور ا علوماتية، من شانه أن يشكل خطرا دقا و باستمرار عندما لا يترقى القرار العر إ مستوى التحديات الاقتصادية ا عاصرة ا ديدة لإرساء نظام تكاملي قادر و مواجهة التكتلات الاقتصادية و ا افظة على ا صا العربية ظل عا لا يقيم وزنا إ القوى

ا وحدة الكب ة. إن أثار ال ستترتب على العمل الوحدوي ا شترك قد تكون إقتصادية و سياسية و إدارية، و هو ما عل ا عوقات ال عطلت مس ة التبادل التجاري العر أكثر فاعلية، ا دم مصا الدول الأعضاء يعها، و يكون بذلك دفعا لرفع مستوى التحديات ال تطمح إليها الدول ا نطقة.

إن ا شاريع ا نجزة حـ اليوم إطار السوق الأورمتوسطية، و ال تعت خطوة على الطريق العو ة ما هي واقع الأمر إ تكريس واقع الغالب و ا غلوب وتعمل على تفكيك أواصل العمل العر ا شترك. إن العلاقات الاقتصادية بـ الدول العربية و الا اد الأورو هي علاقات ثنائية إ درجة قد تلحق أضرارا بالعلاقات الاقتصادية العربية إن الكث من ا الات قد تتصادم ا صا عدم مواجهة هذا الإ اد الأورو كالا اد عر ا شترك.

إن ـ رير التجارة و الغوص كنف العو ة لا يقدم شيئا ذا شأنا ظل واقع الاقتصاديات العربية الراهنة بل كل ما الأمر أن إقتصادات العربية ستصبح سوقا استهلاكية تتجه إليها فوائد الدول أخرى ا تقدمة صناعية دون ما عوائق. إن التحديات السياسية لا تقل شأنا عن التحديات اقتصادية، ذلك أن الدعوة إ ما يسمى بأرض بلا حدود و تميش دور الدولة الوطنية لصا قيادة عا ية أحادية وفتح الـا ال إ القطاع ا اص وفق ما ينسجم و ا ط الغر الأمريكي با صوص، من شأنه أن يفتت الأواصر الأمة العربية و الطموحات ال تتوخاها.

إن الانضمام إ تلف ا نظمات الدولية بالنسبة للدول الغربية و بشكل انفرادي من شأنه أن يعيق إداريا و إجرائيا بعض الفعاليات للتكامل العر فضلا عن الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية ببعضها البعض أو حـ مع بعض الدول الأجنبية.

لقد اصبح واضحا بان التعاون الاقتصادي العر ضرورة ملحة مليها ديات النظام العا ي ا ديد ا بـ على ـ رير ا بادلات التجارية والتكتلات الإقليمية لقد ظهرت السنوات الأخ ة بوادر إ ابية لمت بإنشاء منطقة التجارة ا رة الدول العربية، و ترقى هذه سوق للطموحات ا نتظرة وذلك لعدم تأهيلها للدفاع عن مصا وصفوف دول الأعضاء ا افل الدولية. ذا اصبح من الضروري أن تتطور فا ستقبل لترقى إ ا اد ركية على غرار الا ادات ا مر وكية العا ية ا تواجدة ع الأ اء العا .

إن الأوضاع ا زرية ال عرفتها اقتصادات الدول العربية الـا ال التجاري البي كانت من نتيجة أن تقيدت الصناعات ا لية و تعثرت بذلك ا بادلات التجارية البينية بل و تراجعت كث من ا الات حيث، ما بـ 1980 و 989، ارتفعت التجارة ا ارجية العا ية (الصادرات و الواردات السلعية) من 3802 مليار دولار إ 10635 مليار دولار أي بنسبة تقدر ب 180 %، حـ هبطت التجارة العربية ا ارجية خلال نفس الفترة من 347 مليار دولار إ 290 مليار دولار أي بنسبة سالبة تقدر ب 16 %. و من هنا يظهر جليا أن التجارة العربية البينية انتقلت من 9,1 % من التجارة العا ية إ 7،2 % من التجارة العا ية و خلال نفس الفترة. فا بداية هذه الفترة كانت الصادرات العربية البينية تشكل 5،12 % من الصادرات العا ية فأصبحت نايتها لا تتعدى 2،5 % و ا فضت بدورها الواردات العربية من 8،5 % إ 7،2 % من التجارة العا ية. كما أن ا وازين التجارية العربية تسجل فائضا بلغ 123 مليار دولار سنة 1980 و أصبحت تتحمل عجزا يقدر ب 6 مليارات دولار سنة 1998.

لقد حدث هذا التباطؤ رغم ـ رير التجارة العا ية من القيود الكمية و الرسوم ا مركية ورغم وجود الاتفاقات التفضيلية ال عقدت بداية التسعينات.

إن تسجيل مثل هذا تراجع يعود واقع الأمر إ عدة عوامل كن ذكر منها :

- إزدهار ا بادلات الأوروبية و الأمريكية و الأسيوية عدلات عالية جدا الوقت الذي تدهورت فيه الأسعار ا قيقية للنفط، ا أثر و بشدة صادرات و ورادات الدول النفطية عموما و الدول العربية خصوصا.
- تسجيد التجارة البينية ختلف التجمعات الإقليمية حـ سجلت التجارة العربية البينية ركودا واضحا بسبب وجود خلافات و نعرات حدودية أغلب الأحيان للدول العربية الـا اورة.

V- الاستحقاقات الإصلاحية و الطرح الد قراطي

إن ا طالبات با شاركة لتعبئة و تطوير النظام السياسي و الد قراطية من قبل الـتمع ا د و القطاع ا اص با صوص غاية الأ ية، حيث تعتمد علي هوداته تكوين الثروة غ انه و كث ا الات. فدوره يقتصر فقط أنشطة التوزيع السلعي، العقاري و بعض الصناعات التحويلية. و أمام الأنشطة الأخرى. فان هذه القطاعات لا ثل شيئا يذكر. فان امكان الانتعاش الاقتصادي لن يكون إلا من خلال برامج صص واسع النطاق كن من فيف هيمنة

القطاع العام علي قطاعات اقتصادية. ولا شك أن عدم ديناميكية العمل الاقتصادي و سيطرة القطاع العام على العمل الاقتصادي ينمي حال الركود السياسي. وهي ظاهرة تعانيها عدة دول الدول العربية.

إن ا ؤسسات الاقتصادية القائمة الدول العربية و ملها تعتـ مؤسسات صغ ة ا جم تتطلب معاينة و ر ا اندماجا مع مؤسسات ائلة القطاع ذاته لكي تصبح أكثر جدوى اقتصاديا. و عندما يصبح تمع الأعمال وذجيا و عقلانيا و يعتمد علي قيم الإنتاج و إدارة عصرية ر ا كن للقطاع ا اص أن نساهم تطوير ا ياة الاجتماعية و سـ مستوى ا عيشية لأفراد ا تمع لا بل قيق الرفاه الاقتصادية و هو عمل يعز التطور الد قراطي.

ا لاصة :

إن سيد منطقة التجارة ا رة العربية تتم بتنمية التعاون العر ا شترك عا تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لكن هذا ا دف لن يتحقق إلا إذا نفذت دول الأعضاء ا نطقة التزامها بإلغاء الرسوم ا مركية الكمية على ارة يع أنواع السلع دون استثناء. فخلال السنوات الأو 1998-1999 و 2000 التزمت يع دول الأعضاء التزما كاملا با فض التدر ي للرسوم ا مركية. أما تنفيذ التزام بتقليص الضرائب ذات الأثر ا ماثل فلم تتجاوز 58 %، و أقتصر التنفيذ على بلدان لس التعاون ا ليجي و ا لا تعرف أصلا مثل هذه الضرائب،كما أتضح أن ضعف التفنيد إرتكز على القيود الكمية إذ تقم أي دولة بإلغائها حيث نسبة التنفيذ ما بـ 39 % و 56 % فقط. و الواقع لا يقتصر هذا الضعف على منطقة التجارة ا رة العربية الكـ ى، بل يشمل يع الاتفاقات الثنائية و متعددة الأطراف ذات الطابع الاقتصادي، فينبغي إذن بذل ا هد لتذليل العقبات ا غالبا ما تتخذ بعد إداريا و من جهة أخرى لا بد من معا ة الآثار ا الية السيئة النا ة عن تقليص الرسوم ا مركية، إذ تعتمد البلدان العربية غ ا ليجية على هذه الرسوم إيراداتا العامة و ويل نفقاتا.

كقاعدة عامة لا كن تنمية التجارة العربية البينية إلا إذا ت معا ة مشكلة ضعف هياكل الإنتاج. فالعا العر ينتج موادا لا تاجها بتكاملها أسواقه ا لية، فالنفط مثلا لا يزيد الاستهلاك على 17 %من الإنتاج بينما تاج العا العر لأنواع عديدة من السلع، لا تنتجها أجهزته بصورة كافية على ا ستوى الكمي و النوعي. ففي ا ال الزراعي فقد تبلغ الفجوة أكثر من 19 مليار دولار سنويا و تنصب أصلا على منتوجات لا تقبل الاستغناء عنها ا بوب، ا ليب..........ا أما ا واد ا صنعة فهي تستحوذ على 67 % من موع الواردات العربية و هي نفسها النسبة ا تلها ا نتجات الطاقية الصادرات.

إن رير التجارة ا رة البينية للدول العربية قد يكون ا دورا ثانويا قياسا بدرجة مرونة هياكل الإنتاج، لذا ينبغي العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية و سـ كمية الإنتاج و رفع الكفاءة النوعية للمنتوجات. و هذا إطار كن ذكر ما وصلت إليه التجارة البينية لدول أمريكا اللاتينية لأنا صناعية زراعية آن واحد و لأن ا زء الأكـ من ارتا ينصب على سلع تنتج ليا.

إن تنسيق ا هود بـ الدول العربية بشأن التخصص الإنتاج، أصبح أكثر من ضرورة و هذا حسب الأحوال الإقتصادية لكل دولة، إذ أن وجود منطقة حرة مع إنتاج سلع قليلة و متشابة عدة أقطار عربية يؤدي إ متنافسة حادة دون ا صول نتائج إ ابية. و ا لا شك فيه أن ا نافسة ضرورية للمنتج على حد سواء. و لكن الاندماج العر و هو ا دف من ا نطقة ا رة لا يتحقق إلا ء التخصص ا نظم الذي يكفل سـ ا قدرة الإنتاجية.

إن هذا أسلوب من شأنه تشجيع الإستثمارات العربية البينية و يوفر ا ناخ ا ناسب للإستثمارات الأجنبية ليجعل ا نطقة العربية برمتها منطقة جدب كما يطور السلع العربية ا صدرة إ ا ارج و عندئذ تنمو الصناعة و الزراعة و تزدهر ا ياة الإقتصادية و الاجتماعية.

المراجع والإحالات المعتمدة

1- التمع ا د   العا العر   دراسة للجمعيات الأهلية العربية دار2
2- ا ستقبل العر   سنة 1994 الد قراطية أولا....الد قراطية دائما دمشق ا ستقبل العر   1992.
3- واقع التجارة العربية البينية و آفاقها ا ستقبلية   ظل ا تغ ات الدولية ا عاصرة
و نزار دياب عساق و دولة البصرة بغداد سنة 1999.
4- القدرة التنافسية للإقتصادات الدول العربية   الأسواق العا ية صندوق النقد العر   أبو ظ   1999.
5- العو ة : فرص جديدة و   ديات صعبة التمويل و التنمية مارس 1996.
6- العو ة و أثارها على الإقتصادية على البلدان العربية جامعة الرموك الأردن 1999

موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي

د/علي عبد الله – جامعة الجزائر

هيد : تكشف ا تغ ات الاقتصادية والاجتماعية أن برنامج الإصلاح ا يكلي ا طبق يقوم على الفصل ي ما هو اجتماعي (ربة ا فهوم الكامل للتنمية)مع ترجيح ا انب الاقتصادي على ا انب الاجتماعي, ومعاملة الآثار الاجتماعية على أنا آثار جانبية على افتراض أن النمو الاقتصادي "دواء لكل داء " بينما تؤكد الوقائع الاقتصادية على أن هذا ا دخل للتنمية مبتور, ويعا من خلل جوهري, لأن الفعالية الاقتصادية مرهونة بالفعالية الاجتماعية, على اعتبار أن هذه الأخ ة أداة للحفاظ ودعم وتفعيل للأو فالعلاقة ب الفعالية الاجتماعية والفعالية الاقتصادية ليست ا اه واحد.

من خلال هذه الورقة اول الإجابة على السؤال التال :

1 – هل كن زئة التنمية؟ ع آخر هل كن الفصل ب ا انب الاقتصادي وا انب الاجتماعي؟

2 – هل أن أهداف برامج الإصلاح ا يكلي قابلة للتحقيق غياب العناية والاهتمام بالتنمية البشرية .؟

لذا ينبغي أن نركز أولا على إبراز مكونات برنامج الإصلاح ا يكلي و دود يته, اول أن نفرق ب النمو الاقتصادي والتنمية, مع التمييز ب مفهومي ا وارد البشرية والتنمية البشرية, مع التركيز على أ ية هذه الأخ ة ا اح تنفيذ برامج الإصلاح ا يكلي

1 – اذج التنمية الاقتصادية .

أ _ النموذج التنموي الأول: أن ا تتبع للسياسات الاقتصادية التنموية خلال ا مسينات و الستينات والسبعينات من القرن ا اضي يلاحظ أن بعض الدول النامية قامت بأدوار ضخمة تشمل ليس فقط الدور ا مائي, بل الرعائي والأشراف وتوجيه ا ياة الاقتصادية باعتبارها ا الك ا ستخدم, ا نظم, السوق, البنك مع تضييق دور القطاع ا اص وا بادرات الفردية, بل با لول لها, وأنه لكي يكون التدخل منظما ورشيدا فانه ارس من خلال التخطيط.(**1**)

اتسمت السياسة الاقتصادية بالتحيز للبيئة الاجتماعية ثلة الفقراء حيث عملت على إعادة توزيع الدخل والأصول الإنتاجية لصا ا موعات الأكثر فقرا, وإ اد مناصب عمل وإ ازات هامة على مستوى إشباع ا اجات الأساسية اربة الفقر ودعم وتعزيز الرعاية الصحية التعليم, لكن الثمن كان غالبا مأساويا على مستوى ا قوق ا دنية والسياسية على افتراض إمكانية ا قايضة ب الاحتياجات الأساسية وا مارسة الد قراطية _وأيضا على مستوى القيم الذهنية كتفشي ا مارسات السلبية والب وقراطية والاعتمادية والاتكالية ا جعل الناس يعتمدون على الدولة تدب احتياجاتم بغض النظر عن إسهاماتم ح أن الرفاهية تكسب أساسا با هد والعمل ا نتج, وليس من مصادر ويلية بالدولة أو غ ها. وهو ما ثل مدخلا ضيقا للتنمية (**2**)

وعلى الرغم من النجاح ا تواضع الذي حققته هذه السياسة, يكن هذا النجاح مطردا كما أن هذه الدول تنجح مواصلته لفترات طويلة ت ضغط اختلال التوازنات ا الية والنقدية لا فاض موارد النقد الأجن وثقل ا ديونية ا ارجية, وخدمة الدين ... عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية كانت سببا مباشرا ريك السياسة الاقتصادية الا اه الآخر. وقد دعم هذا الا اه ظهور طبقة جديدة الداخل تراكمت لديها الثروة ومن ا ارج انيار النظام الاشتراكي والذي كان سببا تنف الكث من فكرة الاقتصاد ا خطط, والتسهيلات ا الية ا سنودة من قبل صندوق النقد الدو كإعادة جدولة الديون ا تراكمة وعودة ا عونات الأجنبية , والقروض ور ا الاستثمارات للتدفق.(**3**)

ب _ النموذج التنموي الثا : مع بداية الثمانينات من القرن ا اضي ظهرت موجة عا ية واسعة ترتكز أساسية حول تفعيل آليات السوق كموجة للإنتاج و ويل ملكية القطاع العام وا اص, و رير العلاقات الاقتصادية ا اه يقول: " ما يقرره السوق صا أما تدخل الدولة فهو طا " وهذا ما ندى به كل من مستشار الرئيس الأمريكي "ر ان " للشؤون الاقتصادية ومستشار رئيسة وزراء بريطانيا " مار جريت تاتشر ". يتميز بالدعوة إ ا ق والقوى الطبيعية السوق لتوجيه ا وارد و ديد الأسعار, وتوف مناخ جاذب للاستثمارات ا لية والأجنبية, كما تاز بأنه يعكس ميلا سياسيا منذ الثمانينات يصيغان ويقيدان السياسة الاقتصادية: أحد ا ثل اسة ثقافة متجددة من أجل

ا شروعات ا اصة, وثانيهما يعتـ حقيقة ملحة دائما لا سبيل لتجنبهما للحد من الإنفاق العام, (4)

وقد أدى التقاء هذين الا اه إ انيار السياسة الك ية .

مضمون الإصلاح ا يكلي: يتضمن ما يلي:

1) الاستقرار الاقتصادي: وذلك باعتماد سياسات مالية انكماشية تدف إ معا ة ا ديونية ا ارجية, والركود الاقتصادي من خلال : (5)

- التخلص من العجز الداخلي وذلك بتقليص الإنفاق العام وإلغاء الدعم على الأسعار مع فيض ميزانية التجهيز والتسيـ للقطاع العمومي الاقتصادي والإداري
- فيض النفقات الاستثمارية مع التأكيد على انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي
- ميد التوظيف مع التسريح ا زئي وا ماعي القطاع العمومي الاقتصادي والإداري
- الضغط على الأجور الا ية و فيض الأجور ا قيقية, وعدم التدخل سوق العمل, وجعلها حرة ضع يكانيزمات العرض والطلب, مع العمل عل التقليص من قوان العمل ال تعرقل سـ العمل.

2) التحرير الاقتصادي: ويتمثل رير الأسعار و إطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم ا كومي على الأسعار وجعلها نفس مستوى السوق العا ية مع إلغاء تلف القيود على التصدير والاستـ اد بدعوى بث روح ا نافسة(6)

3) ا وصصة: يؤكد برنامج الإصلاح ا يكلي على تصحيح أداء ا ؤسسات بترشيدها و عقلنتها ,وزيادة حجم ا نافسة السوق,ومضمون هذا الـ نامج هو استبدال ا الك الذي ثبت أنه غـ رشيد(الدولة) الك رشيد(القطاع ا اص)وفصل ملكية الدولة للمؤسسات الـ تبقى حيازتا عن الإدارة, وا ساواة بينها وبـ ا شروعات ا اصة(7)

دودية مضمون برنامج الإصلاح ا يكلي: تؤكد نتائج تنفيذ الـ نامج ا زائر مثلا _ قيق سن الأداء على مستوى التضخم, والعجز الداخلي وا ارجي وارتفاع احتياطي الصرف الأجنـ , غـ أن مستوى النمو ا قق 3 % كان نتيجة عوامل خارجية أكثر منها داخلية, حيث صاحب هذا التحسن مستوى النمو تراجع سوس نسبة النمو القطاعات الإنتاجية ا يدل على أن صعوبات هيكلية حقيقية لا زال يعا منها الاقتصاد الوطـ .

إن ما قق من نتائج إ ابية على ا ستوى الاقتصادي كان على حساب ا انب الاجتماعي بسبب صدمات التصحيحات ا يكلية وانعكاساتا فيما ص تقليص النفقات العامة, وتراجع القدرة الشرائية للمواطـ , وانتشار الفقر والبطالة كما كان انعكاسات جد سلبية على النسيج الاجتماعي، أما بالنسبة للبطالة فقد ارتفعت إ ما يقارب **30 %** نتيجة التسريح ا ماعي و ميد التوظيف وتراجع الاستثمارات, وقد ترتب على ذلك تد مستوى ا عيشة وزيادة الفقر حيث أضحى حوا **40 %** من السكان أو ما يعادل **17** مليون نسمة دائرة الفقر, يعيش حوا نصف هؤلاء حالة فقر مدقع, مع انتشار ظاهرة التسول والإعاقة والتشرد, وعمالة الأطفال والأمراض الاجتماعية كا خدرات والا لال ا لقي وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

اتساع فجوة بـ الأغنياء والفقراء, يث أصبحت تتراوح ما بـ **10** مرات إ **35** مرة, بـ مداخل الأغنياء ومداخل الفقراء بسبب التدابـ التقشفية تضاعفت الفوارق الاجتماعية, كما يؤكد تقرير برنامج الأمم ا تحدة سنة **1999** أن عشرين با ائة من أغـ الفئات تستحوذ على ما يقارب **50 %** من الدخل الوطـ لنفس السنة .

- التعليم: إن ا فاض صصات التعليم انعكست سلبا على منظومة التربية والتكوين على ا ستويـ النوعي والكمي وزيادة درجة الإعاقة أمام الوافدين لسوق العمل وخاصة مستوى الإناث حيث بلغت نسبة الأمية مستويات خط ة, **62,5 %** وسطهن من إ ا الأميـ البالغة **30 %** *
- الصحة: لقد عرفت النفقات الصحية تراجعا إذا ما أخذنا قيمة الدولار ا رجعية يستنتج تد ا ستوى الصحي, فقد انتشر مرض ا رب, السل, ا لاريا... وهو ما يعكس تد الوضع الصحي للافتقار إ خدمات الرعاية الصحية .

هذه العوامل سا ت تأرجح ا زائر من الرتبة **95** إ الرتبة **100** إ الرتبة **106** ا يعكس تراجع مؤشرات مركب التنمية البشرية .

وهو ما ثل دق ناقوس ا طر بشأن الأوضاع ا تدنية للموارد البشرية ويتنا مع توفـ ا د الأد لدعم وتطوير وتنمية ا وارد البشرية .

إن ارب التنفيذ ذا الـ نامج تؤكد نتائج مرضية على ا ستوى الاقتصادي, أما ا موم التنموية ا امة مثل

التعليم, الرعاية الصحية, وإشباع ا اجات الأساسية والأمن وا شاركة صنع القرار عوض الاكتفاء بتنفيذه تؤخذ التحليل باعتبار أن السياسات الاجتماعية تشكل حاجزا أساسيا, ليس أمام النمو الاقتصادي فقط بل استمرار ا ضارة الإنسانية, ويرى أصحاب الا اه ضرورة فيض الأجور ا قيقية والأعباء الاجتماعية ال تدفعها ا ؤسسات لأنا ترفع التكلفة و عل ا ؤسسات وضع تنافسي صعب (مع حرية السوق العا ية والشركات الاقتصادية), فا عيار الرشيد للحكم على السياسة هو تأث ها على الكفاءة صيص ا وارد,ومن النمو الاقتصادي .(**8**)

- الإحصائيات كن الرجوع إ "علي ال " و رابح عبد الباقي " آثار برنامج التصحيح ا يكلي على القطاع التربية الوطنية وا لتقى الدو حول آثار برنامج التصحيح ا يكلي على قطاع التعليم والصحة .... تاريخ **22 11 2000** نوفم **2000**

لقد ترتب على سياسة الإصلاح ا يكلي تأث ات سلبية على التنمية ا دى القص , بل ومن الاحتمال على ا دى البعيد من خلال حدوث تشوهات اقتصادية واجتماعية وسياسية, تعرقل التنمية ا ستقبل .

إن التحرير الاقتصادي وا وصصة أمر حتمي وضروري, إذ يبدو بدونما لا كن أن يتوافر ا ناخ والإطار الذي يضمن تنمية حقيقية, غ أن التحرير الاقتصادي وحده لا قق معدلات النمو ا نشودة, كما أنه إذا قلنا أن الاعتماد على السوق وعلى ا افز الفردي, و إطلاق ا رية كاملة للقطاع ا اص سوف تؤدي إ الانتقال بالدول النامية من مرحلة التخلف إ مرحلة التقدم نكون قد ارتكبنا نفس ا طأ الذي ارتكبه دعاة التخطيط ا ركزي. (**9**)

إن الانتقال من النقيض إ النقيض على افتراض أن التخطيط والسوق ضدان لا تمعان وانما بديلان إدارة ا وارد, يتع على ا تمع اختيار الواحد منهما أو الآخر بشكل كامل كآلية وحيدة, ولذا لا ب النظر إ أي منهما على أنه آلية ذات قوة إبراء غ دودة.

لا شك أنه لا يوجد خلاف ب الاقتصادي على أن السوق هي ال توفر اكفأ إدارة لتبادل السلع وا دمات لتلاقي أو مقابلة العرض والطلب, فهي الأداة والآلية الأساسية لضمان اعتبار الكفاءة, غ أن الأسواق ذاتا تعا من تشوهات عل الأسواق أقل كفاءة بفعل الاحتكارات والتدخلات ا كومية, وتشوهات كذلك شكل تفاوت ب الناس الذين يدخلون السوق, فكث منهم يفتقر للمعلومات, وإمكانات النقل وا لكات وا هارات الأزمة ليكونوا قادرين على ا نافسة, ع أنه لا ينبغي التركيز على كفاءة سوق السلع صيص ا وارد ا ادية فقط, بل ب أن نركز على جوانب الإنصاف. (**10**)

إن ارب ا اضي القريب والبعيد تؤكد أن ا كومات لا كن أن تقف موقف ا تفرج, وصناعتها ا لية تنهار, أمام قوة ا نافسة غ ا تكافئة, فمثلا كانت استثمارات بصورة مباشرة, وغ مباشرة اليابان لاقامة صناعة ناجحة للحاسب الآ بوضع قيود وعراقيل أمام ا ؤسسات الأجنبية, حيث كانت ا ؤسسات اليابانية غ مستعدة للتنافس, كذلك مشروعات البحث والتطوير ولة جزئيا من ا كومة ليس فقط اليابان بل أيضا دول أوروبا, ففي إسبانيا ال حققت أعلى معدل و على مستوى أوروبا الثمانينات بلغت مسا ة ا ؤسسة العمومية فيها ما يوازي نصف الناتج ا لي الإ ا على الأقل, و كل من بريطانيا وفرنسا ساهم القطاع التابع للدولة بثلث الناتج الوط , أما أ انيا (القوة الاقتصادية الك ى) فقد توسعت ا كومة لك أسهم متزايدة من الصناعات مثل السيارات والصلب والنقل وغ ها. (**11**)

2 – <u>النمو والتنمية</u>: أن فلسفة الإصلاح الاقتصادي تزل مفهوم التنمية إ رد النمو الاقتصادي الذي يوصف بأنه التوسع الناتج ا قيقي أو التوسع دخل الفرد من الناتج الوط ا قيقي, ع أن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع, وهذا ا فهوم يركز على زيادة الإنتاج من خلال مزج ملائم من ا دخرات والاستثمارات وا عونات الأجنبية.(**12**)

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي تقوم أساسا على هذا الفصل ا زعوم ب ما هو اقتصادي وما هو دون ذلك, وعلى اولة علاج الآثار الاجتماعية السالبة باعتبارها آثار جانبية (النمو دواء لكل داء) وباتباع حلول مكملة أو تعويضية... ا ويهدف أساسا إ فيض وطأة السياسات على غالبية الناس .(**13**)

فالنمو الاقتصادي هو ا رك الذي يعمل على زيادة مستوى ا عيشة ويوفر الزيادة السلع وا دمات وفرص العمل الإضافية, وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف حيث الزيادة إ ا الناتج عن الزيادة السكان, وهذا يع الزيادة

مستويات ا عيشة. ودخل الفرد (الزيادة الدخل الوط كأرضية للتخلص من ا لقة ا فرغة) وال سا ت حل ا شاكل الاقتصادية والاجتماعية وال بدورها هي ال تكون قادرة على مقابلة الاحتياجات ا الية وا ستقبلية على ا ستوى ا لي والعا ي.(14)
أن التجارب والوقائع تؤكد أن الزيادة الدخل الوط ا قيقي ونصيب الفرد ومعدلات الادخار ثل فقط جزءا من ا تغ ات الأساسية ال تتضمنها عملية التنمية.

إن حدوث و اقتصادي لا يع بالضرورة تنمية, وأنه من ا تمل أن قق و اقتصادي سريع بينما قد دث تباطؤ عملية التنمية, وذلك لعدم مواكبة سن النمو الاقتصادي ولات اجتماعية وسياسية وثقافية, فمثلا بلغ النمو الاقتصادي للدخل الوط معدلات مرتفعة تقارب 6 % بعض الدول النامية أمريكا اللاتينية, ومع ذلك بقيت مستويات ا عيشة فيها منخفضة واستمرت فئات واسعة من سكانا تعا من الفقر وا هل وا رض والبطالة . كما أن الفجوة ب الأغنياء والفقراء بل ا هت و الاتساع حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون ت خط الفقر, فح حققت دول أخرى معدلات و اقتصادي متواضعة و الدخل الوط , فقد استطاعت أن قق تقدما لا بأس به على مستوى مؤشر مركب التنمية البشرية عدد ا الات ا تصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية, فمثلا استطاعت س يلانكا الثمانينات من القرن ا اضي من رفع العمر ا رتقب عند الولادة إ 73 سنة وهو قريب من معدل الدول ا تقدمة (74 سنة) كما كنت من زيادة متوسط ا لم بالقراءة والكتابة إ 78 % من السكان .(15)

كن القول أن النمو الاقتصادي ا تعاظم يوفر القوة وا ناعة, كما أنه يوفر الإمكانات اللازمة لنشر الثقافة وإتاحة ا علومات وتسهيل التنقل والتواصل, وتوف أماكن الترفيه والترويح, غ أنه وبالرغم من أ ية ا دخل إلا أنه لا يعكس سنا مؤشر التنمية البشرية لعدم إعطاء اهتمام بنفس القدر للتنمية الصحية والتعليمية والثقافية, وكذلك ا ال كن القول أن التركيز على قضية الفقر ديدا على الاستهلاك ومستويات الدخول ثل مدخلا ضيقا للتنمية .

إن ا ع العام للتنمية الاقتصادية هو ذلك التعريف الذي دد التنمية ببلوغ عدد من معطيات التحديث مثل زيادة إنتاجية العمل, وا شاركة صنع القرار وتطوير ا ؤسسات وا واقف يث تسمح فاعلية وعقلانية النظام العام بالقضاء على الظروف ال تتسبب حالة التخلف

وتأسيسا عل ذلك فان التعريف الذي اكتسب إ اعا واسعا هو الذي يعرف التنمية الاقتصادية "بأنا العملية ال من خلا ا يزيد الدخل ا قيقي للفرد على امتداد فترة طويلة من الزمن" وهذا يع أن الدخل ب تصحيحه ليأخذ الاعتبار عملية الزيادة عدد السكان, وبالتا فان توسع الدخل ب أن يكون أكثر عدالة, وأن عدد الواقع ت خط الفقر لابد أن يقلل .

وعلى الرغم من التأكيد على أ ية هدف زيادة دخل الفرد إلا أن السائد أيضا هو التعب عن التنمية الاقتصادية با موعة من الأهداف الثانوية مثل عدد ا واطن ا تواجدين ت خط الفقر, ا د الأد للاستهلاك, ا د الأقصى للبطالة, العمر ا رتقب عند الولادة, ع أن مكونات التنمية ب أن ترتكز على وجود التنمية, ولا يأ ذلك إلا من خلال قيق العدالة الاجتماعية بالإضافة للكفاءة الاقتصادية, فالتنمية الاقتصادية لا كن أن تستمر وتتواصل إلا بالاعتماد على إبداعات وطاقات الأفراد.

إن ا فهوم الأوسع للتنمية جعل الاهتمام ول من النمو الاقتصادي إ قضايا التنمية البشرية, إن النمو الاقتصادي يشكل عنصرا ومكونا أساسيا ا إلا أنه ينبغي أن ينعكس كذلك على س ا ستوى ا عيشي والصحي والتعليمي للسكان, وتذويب الفجوة ب الفقراء والأغنياء, و غياب ذلك فان التحسن لا كن أن يستمر لوقت طويل, فالوضع الصحي ا تدهور يع الإعاقة ا سدية وال بدورها تؤدي إ ضعف الفعالية, والاعتلال الصحي يؤدي إ فقدان كب للوقت, العمل والإنتاج, وا مستوى منخفض من الإنتاجية للعمل, كما أن ا فاض ا ستوى الصحي ا قترن ستويات تعليمية منخفضة سوف يقلل من فرص ا صول على عمل وأن ا فاض هذه الفرص يؤدي إ ا فاض الدخل. وبالتبعية العجز عن ا صول على أصول اقتصادية, وبذلك تكتمل دورة الفقر.(16)

إن س مستوى التعليم والتغذية والرعاية الصحية يع اكتساب الأفراد القدرة على الا راط السوق وا نافسة فيها, وألا يستبعد أحد من ا نافسة لأنه يفتقر إ التعليم ا ناسب والصحة الضرورية, أو أي أصل إنتاجي, ع

استبعاد أي طرف أو أي شخص لأنه يفتقر إ رأس ا ال البشري أو رأس ا ال العي أو كلا ا.
وباختصار فان السوق ال تتم با التنمية البشرية هي السوق ال كن الناس من ا شاركة الكاملة تفاعلها, وفيما يتمخض عنها من نتائج والانتفاع ات الإنتاج والتبادل هذه السوق
وهذا ا فهوم يع انه بدلا من التركيز على اعتبارات الكفاءة وحدها, لابد من الاعتناء بضرورات واعتبارات التوزيع إلا هناك عدة متطلبات ينبغي توافرها كي تصبح السوق ذات وجه إنسا .(**17**)

إن الإصلاح الاقتصادي يوفر مناخا أفضل لاستخدام رؤوس الأموال بكفاءة, غ أن هذه الكفاءة لا قق تلقائيا, و إ ا يتم ذلك من خلال تصرفات ري عليها من قبل العنصر البشري ا وجود ا تمع, فهو القادر وحده على خلق الاستثمار وتقييم البدائل ا تاحة, وهو الذي قق كعامل ؤ ومبتكر, والقادر على تقليل أو زيادة ا خاطر السياسية ال يتعرض ا الاستثمار, وبالتا الإبقاء عليه أو تشجيعه على ا روب, كما أنه_ أخ ا_ هو القادر على ا افظة على هذا الاستثمار أو تدم ه. (**18**)

3 – التنمية البشرية: يعت ا انب الاقتصادي أن الأمور ا تعلقة بالتعليم, والتدريب, الرعاية الصحية وا جرة, والبحث عن ا عرفة, هي البديل ا قيقي إ إ از التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية, فالشواهد ا يدانية تؤكد على أن التقدم الاقتصادي يعت رهنا ا يستثمر الات التعليم والتدريب والرعاية الصحية, وقد أوضحت الإحصائيات أن الاهتمام مثلا بعنصر التعليم وماله من أثر على تنمية قدرات ا وارد البشرية يسهم إسهاما فعالا رفع ا عدل السنوي لنمو الدخل الوط , يث تصل تلك النسبة أحيانا إ **25 %** من ا عدل السنوي للنمو (**19**). كما تؤكد الأ اث أن الفرق ب إنتاجية الأفراد وعوا ئدهم وتوقعات العمر ا رتقب ترتبط إ ابيا بالأ ية ال تعطي لرأس ا ال البشري, بينما ترتبط مشكلات البطالة ارتباطا عكسيا, ا يؤكد على أن التنمية عملية شاملة ب أن تساهم فيها القيم ا ادية وغ ا ادية على حد سواء.

هناك تداخل ب مفهومي تنمية ا وارد البشرية والتنمية البشرية حيث يعت ا فهوم الأول مفهوما اقتصاديا قابلا للحساب الاقتصادي, بينما ا فهوم الثا (التنمية البشرية)يعترض على ذلك باعتبار إن الإنسان هو مورد مبدع ومتجدد, لا تنضب طاقته, كما أنه صانع للتمويل في ا وارد الأخرى وموظف ا, وأنه الغاية وا دف من استثمار وتشغيل تلك ا وارد, فلا يصح أن تقتصر تنميته باعتباره موردا اقتصاديا عملية الإنتاج, كما أن الطاقات الإنسانية لا ينبغي اختزا ا مفهوم الإنسان اقتصادي منتج ومستهلك, ومن فان مفهوم التنمية البشرية يتماشى مع مقولة "إن الإنسان هو صانع التنمية" كما ينبغي أن يكون هدفا_ نفس الوقت_ وعليه فان التصور ا نطقي ينبغي أن يتجه إ الإنسان بكل ما تتطلبه احتياجاته من عوامل للتنمية.(**20**)

أن مفهوم ا وارد البشرية ينظر إ التعليم والتدريب والرعاية الصحية, من حيث هي عملية استثمار تتحول فيها قدرة الإنسان إ عنصر من عناصر الاستثمار, ا يع ول البشر إ مدخلات و رجات, بينما تعريف التنمية البشرية يركز على زيادة وعي الإنسان بقيمته كقوة فاعلة هذا الركن للارتقاء بوجوده, الأمر الذي يرتفع به فوق الرضا تطلباته العيش وحده لأن الإنسان يفترض فيه أن يا وليس أن يعيش فقط.(**21**)

وعليه لابد أن يتجاوز ا نظور الاقتصادي لتنمية ا وارد البشرية حدود ا ال وا كاسب ا ادية لتضمن زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه,وفهم يطه ليتمكن من ا شاركة الواعية للد قراطية إن كلا من التنمية البشرية وتنمية ا وارد البشرية يهدفان إ تنمية الفرد بكافة أدواره, مستهلكا ومنتجا, باعتبار ا ا ث متباين لكنهما متكاملا حيث يركز الأول على أن يكون الناس ور التنمية, ا ينبغي إتاحة إمكانيات متساوية للجميع للحصول على الفرص الإ ائية ا ستقبل .(**22**) ويركز الثا على دور الفرد زيادة إمكانية الإنتاج .
وهكذا يبدو أن مفهوم التنمية البشرية أوسع وأ ل حيث يتضمن العديد من العناصر ال عل من الصعب ديده بشكل دقيق, فالتنمية البشرية عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم ا ادية وا عنوية ع الزمن ويع هذا ا فهوم ضرورة حصول الفرد على يع احتياجاته ا ادية من غذاء ومسكن لائق, وتعليم يكسبه تلف ا هارات ال كنه من العمل, ومستوى صحي,بالإضافة إ تعه با رية السياسية, والاجتماعية, وحرية الإبداع وحقه الاستمتاع بوقت الفراغ... وهذا من شأنه أن يدعم مس ة التنمية الا اه الصحيح.

وما تكن هذه ا يارات الأساسية مكفولة, فان الكث من الفرص الأخرى ستظل بعيدة ا نال بيد أن التنمية البشرية لا

تنتهي عند هذا ا د, فهناك خيارات إضافية, يهتم با الكث من الناس, وهي تد من ا يارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إ فرص الإبداع, واستماع الأشخاص بالاحترام الذا , وضمان ا قوق السياسية, فقد اعت ال نامج الإ ائي للأمم ا تحدة أن ا كم والتنمية البشرية ا طردة سواء لا كن فصل الواحد منهما عن الآخر, فالتنمية البشرية لا كن إن قق وتطرد غياب حكم جيد, كما أن ا كم لا كن أن يكون جيدا ما يكفل اطرادا التنمية, ويضع البشر قلبها.(**23**)

ا لاصة: إن التعليم واكتساب ا هارة يعد مرتبطا ق الفرد ا عرفة فقط, و إ ا أيضا صلحة ا ماعة ومستقبلها, وقل مثل ذلك عن الصحة والثقافة, و اية البيئة ووضع أسس التقدم الاقتصادي من بيئة أساسية مادية أو مؤسسية ا يوسع الات الاختيار للناس, وتتسع فكرة ا دمات العامة والاجتماعية مع زيادة التطور, وبذلك يضاف إ ا سؤولية مهام جديدة تكن معروفة ضمن ا دمات العامة مثل تأم الأفراد ضد ا خاطر الشيخوخة والعجز والبطالة،
وإعادة توزيع عادل للمزيا والأعباء الاجتماعية،وهي كلها ثل استثمارات ذات طابع اجتماعي، وبالتا فمن الضروري أن تتحمل الدول النامية إقامتها والإنفاق عليها، و يت هذه _للتأكيد على دور الدولة _ رأس ا ال الاجتماعي، لتحس أحوال البشر ، والارتقاء بالقدرات البشرية، والتوسع فيه من الناحية الكمية، والارتقاء به من الناحية الكيفية.
إن ا تغ ات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ال ألقت بظلا ا على دول العا أفضت إ التأكيد أكثر من أي وقت مضى على ضرورة توف مستوى مناسب من التعليم والرعاية الصحية وا عيشية وا شاركة السياسية كأو ا طوات، وكذلك إعطاء فرص لتلك الاستثمارات البشرية للمسا ة قيق النمو عن طريق ا شاركة الفعالة النشاط والقرار السياسي، فالبطالة سواء السافرة أو ا قنعة من شأنا أن تعطل الكفاءات ال أكتسبها الأفراد عن طريق التعليم والتدريب بل أن هذه الكفاءات قد تتدهور نتيجة عدم ا مارسة الفعلية كما أن عدم ا سا وات ا صول على فرص العمل وتوزيع الأجور قد يسبب إحداث إحباط لدى الأفراد وإحجامهم على الإقبال على التعليم والتدريب وبالتا تتدهور ثروة الأمة من الاستثمار البشري وتدخل حلقة مفرغة وال تلف كث ا عن ا ع الضيق للتنمية ا طردة .

ا راجع :

1 إبراهيم العيسوي التنمية عا متغ . دار الشروق.2001 ص.60
2 مدحت خليل العرا ا ؤ ر العا ي السنوي الثا والعشرون للاقتصادي ا صري .التنمية البشرية مصر ص.25
3 إبراهيم العيسوي مرجع سابق.ص 42 . 45
4 جون .د.ن دوناهيو قرار التحول إ القطاع ا اص .تر ة ود مد مصطفى _ القاهرة.ص 80 _ 92
5 لة العمل العربية برنامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة ا يكلة وانعكاساتا على مسائل العمل العدد 1997/3 ص.45 _60
6 م قاسم الإصلاح الاقتصادي مصر_الدار ا صرية اللبية 1997
7 عاطف مد عبيد التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح ال امج ا يكلية _ لة الوحدة الاقتصادية العربية_العدد10 /06 أكتوبر 1993 .ص 10 _12
8 إبراهيم العيسوي مرجع سابق.ص 25
9 إبراهيم العيسوي مرجع سابق.ص 25
10 عثمان مد عثمان الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية. التغ فكر التنمية و ارستها وملاحظات على التجربة ا صرية .القاهرة.ص 18 _ 20
11 ليستر تار الصراع على القمة. مستقبل ا نافسة الاقتصادية ب اليابان وأوروبا وأمريكا. تر ة أ د فؤاد بليغ_ وث اقتصادية عربية العدد6 /1996 ص. 165 .
12 إبراهيم العيسوي مرجع سابق.ص 6
13 عثمان مد عثمان مرجع سابق.ص 3
14 مد ناجي حسن خليفة النمو الاقتصادي. النظرية وا فهوم. دار القاهرة ص 7 _12 .
15 إبراهيم العيسوي مرجع سابق.ص 78
16 صا عبيدي مد النموذج القياسي ا مهورية اليمنية_ وث اقتصادية عربية العدد17 /1999 .ص54 .
17 عبد الوا هزاع مقبل واقع ا رأة ودورها الاقتصادي _ وث اقتصادية عربية العدد 17 /1999 ص. 98 .
18 عثمان مد عثمان مرجع سابق.ص 7 _8
19 عاطف مد عبيد مرجع سابق.ص 12
20 إبراهيم العيسوي حتمية التحس ا ستمر لأداء ا وارد البشرية ظل ا تغ ات الاقتصادية ا ديدة لة العمل العربية العدد 60 ص . 28
21 حامد عمار العوامل الاجتماعية التنمية. ث مقدم ندوة تنمية ا وارد البشرية نظمت بالكويت من ا عهد العر للتخطيط 1987 _ ص 1 . 2
22 تقرير التنمية البشرية بعنوان حقوق مركز الإعلام للأمم ا تحدة. صنعاء_2001 ص 17 الإنسان والتنمية البشرية
23 تقرير برنامج الأمم ا تحدة الإ ائي تقرير التنمية البشرية لعما 1990 وكالة الأهرام للأعمال ص 18 .
24 إبراهيم العيسوي مرجع سابق.ص 35

القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح

د/ باشي احمد – جامعة الجزائر

مقدمة : يعتـ القطاع الفلاحي العصب ا ساس اقتصاديات بلدان العا . فالأمة الـ تتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكر لشعبها، من خلال قيق أقصى ما كن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالإحترام، لأنا أمة تنطلق من الإهتمام تطلبات الشعب وضرورة قيق مستوى معـ من الأمن الغذائي. كن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية ا تبعة فمن ا فروض أن ضى القطاع الفلاحي بأ ية معتـ ة، باعتباره القطاع الذي يؤثر القطاعات الأخرى بدرجة كبـ ة، إضافة إ تأثره هو بالتغـ ات الـ صل القطاعات الأخرى.

إن الوضعية الراهنة للإقتصاد ا زائري تتميز بأزمة خانقة متعددة ا وانب. هذه الأزمة د أحسن تعبـ ا الوضعية الـ آل إليها القطاع الزراعي. فأيا كانت أسباب أزمة الفلاحة ا زائرية، سواء تعلق الأمر رحلة التنمية ا خططة وغـ ا توازنة الـ أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي ا أثر سلبا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغـ ات ا يكلية العديدة الـ عرفها القطاع الفلاحي وا شاكل الـ عاناها، فإن نتيجة هذا الوضع هي بط ا زائر تبعية غذائية شبه مطلقة، وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكـ وسيلة تستعمل لتجويع وإخضاع شعوب وأمم بكامله

يهدف إ قيق غايات ثلاث هي :

- إبراز الأ ية الإقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي.
- تشخيص ا عوقات والعقبات الأساسية الـ يعا منها القطاع الفلاحي.
- وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو ا د من ا شاكل الـ يعرفها القطاع الفلاحي بغية جعل هذا القطاع الإستراتيجي يلعب دوره الأساسي التخفيف من حدة التبعية الغذائية و قيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج ا روقات.

القطاع الفلاحي ظل التحولات الإقتصادية ا الية :

نتيجة للمشاكل العديدة الـ عا منها القطاع الزراعي ظل ا ستثمرات الفلاحية جاء الإصلاح الثا عام 1990 والذي نح مرونة أكـ للإجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري ا فيه القطاع الفلاحي ويتضمن أحكاما مرتبطة بكل الـ اعات حول الأراضي ا ؤ ة إطار الثورة الزراعية والـ إعادتا إ ملاكها الأصليـ ومنح ملكية ا ستثمرت الفلاحية لأعضائها، مع منح ا رية التامة التعامل الزراعي وتسويق ا نتجات وضرورة التكفل بتوفـ التجهيزات وخلق يط يهتم بالبحث الفلاحي و سـ التموين والتخزين والتسويق و قيق اللامركزية عل الفلاح يشارك ديد السياسة الفلاحية ويساهم بشكل فعال سـ هياكل و يط القطاع الفلاحي وجعل ا نتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي، والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية ا دودة. فالقطاع الزراعي عام 1991 كان ثل 18% من الناتج الداخلي ا ام ويشغل 1.200.000 شخص أي ما يعادل 25 % من السكان النشيط البلد. إن ا ساحة الزراعية الصا ة للزراعة وخلال ثلاثـ السنة الأخـ ة تتوقف عن الإ فاض حيث انتقلت من 0,82 هكتار/ نسمة سنة 1962 إ 0,1 هكتار/ نسمة 1991. وهذا يتطلب :

1 ـ تطهـ القطاع الفلاحي من ا ضاربـ والطفيليـ وتشجيع ا ستفيدين وا نتجـ .

2 ـ ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية ا طلوبة و الوقت ا دد و نب التأخـ تسليم البذور بعد انقضاء ا وسم كما كان سائدا.

3 ـ تشجيع التطور التقـ لزيادة الإنتاجية وا ردودية مع تسهيل إجراءات ا صول على القروض الضرورية لتمويل الإستثمارات إ جانب توسيع ا ساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث ا يادين الزراعية.

4 ـ ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات ا هوية.

فالتنمية ا خططة م عنها عدم الكفاءة الإقتصادية وضعف الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، إ جانب إنعدام روح الإبداع والإبتكار وعدم الفعالية توفـ السلع وا دمات، هذا إضافة إ التأخـ ات ا كلفة توريد السلع ا نتجة والعجز عن قيق الأهداف ا رجوة، و ويل " ا نافع لموعات الصفوة والتدخل السياسي إدارة النشاطات الإقتصادية ". إ جانب انتشار مظاهر البـ وقراطية ا عل ضرورة الإصلاحات الإقتصادية تفرض نفسها إ جانب تقييد النفقات العامة واللجوء إ إجراءات مرتبطة بتوفـ ونشر

ا علومات للمستهلك وا نتج وا اذ الإجراءات ال من شأ ا خلق ا نافسة، و قيق تنمية إقتاصدية شاملة تتركز القطاع الزراعي على سر الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للريف ال من شأ ا أن تؤدي إ زيادة الإنتاج الزراعي. إ جانب استغلال الإمكانيات الزراعية غ ا ستغلة ا يدان الزراعي و ا الات ا كملة كصناعات مدخلات الإنتاج الزراعي مثل ا كائن، ا عدات، الأ دة، ا بيدات،... إ . كما يتطلب الأمر الإهتمام ببناء القاعدة ا يكلية والأساسية ال من شأ ا توف الظروف ا لائمة لإنعاش الإستثمارات الفلاحية.

ذلك أن إعتماد التخطيط ا ركزي كأسلوب لترشيد السياسة التنموية كان الغالب يفتقد للشمولية ولا يقوم على أهداف إستراتيجية واضحة. فهو رد مشروعات معة لا تنطلق من الإمكانيات ا تاحة لتحقيقها.
هذا القصور إستراتيجية التنمية ا خططة أدى إ غياب الترابط والتشابك ب القطاعات إ جانب عدم التناسق ب النمو الإقتصادي والنمو الإجتماعي

i. العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي :

إن تطور القطاع الزراعي و كنه من الإضطلاع با هام ا نوطة به يتطلب توفر موعة من العوامل ال نلخصها العناصر التالية :

1 ـ يعت القطاع الزراعي من ب القطاعات ا امة قيق التنمية الإقتصادية إذ كن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على قيق الإكتفاء الذا . لكن قيق هذا ا دف يتطلب خلق فعالية إنتاجية القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلا والإطارات والإختصاصي وتشجيع الشباب على العمل القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل ا ديثة القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوان ال تنظم العقارات، لأن هذه الأخ ة ا آثار كب ة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي لك قطعة أرض يعلم مسبقا أن رة جهوده هي الإنتاج ا تزايد وبالتا زيادة دخله وهذا من شأنه أن لق لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر ا لو كانت هذه الأرض ملكا لغ ه سواءا كان هذا الغ شخصا طبيعيا أو معنويا.

2 ـ ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأ ا أن قق ميزت :

أ ـ ا يزة الأو : توف ا علومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاح وال تعت كضمان للقروض إ جانب مسا تها جلب مدخرات الفلا .

ب ـ ا يزة الثانية : توف للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلا وبعيد عن كل الإجراءات الب وقراطية والإدارية.

3 ـ ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمك الفلا من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحس و فيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار. وهذه العوامل يعها من شأ ا أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4 ـ العمل على رير أسعار ا نتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط ا ركزي وماعرفته من ديد دون ا ستوى لأسعار ا نتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخ ة باعتبار أن أسعار ا نتجات الفلاحية ا تأث ات من عدة نواحي.

أ * فالعلاقة ما ب أسعار ا نتجات الفلاحية والأسعار ال يشتري با الفلاحون مستلزما م الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب* أسعار بيع ا نتجات الفلاحية هي عامل دد تكاليف القطاع الزراعي لأ ا تؤثر بشكل كب على الإنتاج الفلاحي.

5 ـ العمل على فيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأ ا إ جانب ديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي ا سقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق إحتياطي مائي و رير أسعار ا نتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من قيق دخل كنهم من إعادة توظيفه بدلا من إستهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الإستثمارات ا الية الزراعة ا وجهة لأغراض توف مستلزمات الإنتاج ا ادي وا دمي للزراعة.

6 ـ العمل على ترقية الصادرات خارج ا روقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأم ا اجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع ا دمات دوره التنسيق ب القطاعات. " فوسائل ا واصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم ويلها إ سلع إستهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال ا واد الإستهلاكية للمستهلك ا لي.

ii. العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات القطاع الفلاحي.

إن اح الإصلاحات القطاع الفلاحي يتطلب القيام جموعة من الإجراءات ال كن حصرها العوامل التالية.

1 ـ إن الإصلاحات ا الية وما م عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما ذه الإصلاحات من أ ية وآثارها إ ابية على القطاع الزراعي إلا أن احها لبعث تنمية حقيقية القطاع الزراعي مرهون بـ ـ:

أ * ويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا ويل السلطات الإحتكارية للهيئات ا كومية إ القطاع ا اص، وتوفـ الظروف ا لائمة للحصول على ا وارد ا الية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي ال يتم است ادها من ا ارج مع ضرورة الإهتمام بالإئتمان الزراعي وجعله يس وفق ميكانيزمات السوق سواءا تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

ب * رير ا نتجات الزراعية من القيود ال عرفتها من خلال دواوين التسويق ال أدت إ ظهور السوق ا وازية وال كانت قق أرباحا على حساب ا نتج وا ستهلك.

ج ـ ضرورة توفـ قوان عقارية واضحة وشفافة تبيح ا لكية ا اصة للأرض وتوفر شروط ا فاظ عليها.

على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل وا واصلات... إ .

فالتغيـ الر ي للملكية الزراعية لا يكون له معـ حقيقي إلا من خلال إعادة ميع الأراضي والأصول وحدات كن ليكها أو تأجـ ها ستغليها.

2 ـ ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث ا يدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفـ ا وارد ا الية ا. ذلك أن الواقع ا زائر كما غـ ها من الدول النامية يبـ أن هذا ا يدان لا ضى بالأ ية اللازمة رغم ماله من أ ية تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ " أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأ اث الزراعية على مستوى العا د أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار".

إن التنمية الزراعية ا زائر وال واجهت إضافة إ ا صاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلة وسائل الإنتاج ونقص التموين با إ جانب قلة اية الطاقة الإنتاجية وهذا مايستلزم إستصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والإهتمام بالفلاحة الصحراوية وا بلية. كما أن التنمية الزراعية ا زائر تتطلب العمل على ديث " وسائل الإنتاج ا اصة بالقطاع الزراعي" ،مع ضرورة التنسيق بـ الزراعة والصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخـ ة لا كن أن يتم عزل عن القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة. ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنا أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطية والإستهلاكية الضرورية للصناعة إ جانب تزويدها با امات الزراعية ذات الإستخدام الصناعي وبتعبـ آخر فإن التنمية الزراعية ب أن تساهم تزويد الصناعة بالتراكم الرأ ا وا واد الغذائية وا امات والسوق لتصريف منتجاتا أي السلع. كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأ دة وا عدات والآلات وسوق للعمالة الفائضة وا واد

الغذائية. ومن يتم توسيع القاعدة النقدية الريف وتوسيع السوق الداخلية لتحويل ا نتجات الزراعية إ سلع توجه للسوق.

3 ـ من خلال التجربة واستنادا إ ا راحل ال مر با القطاع الزراعي ا زائر و تلف الإجراءات التنظيمة، القانونية، ا يكلية يتضح أن التفسـ عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا يكن العاملون القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها. وما الإنتقال من التسيـ الذا إ الثورة الزراعية إ ا ستمرات الفلاحية إلا خـ دليل على ذلك. ا عل مسألة تنظيم الزراعة ترتبط بالتمفصل العام بينها وبـ القطاعات الأخرى أكثر من ارتباطها بالوضع القانو للإستغلالات الزراعية. إن هشاشة القاعدة الزراعية وضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة غياب الإرادة والسياسة الزراعية السليمة ال من شأنا أن توضع حد للمضاربات ال عرفها القطاع الزراعي وتوفـ الوسائل الضرورية لتثمـ العمل الفلاحي.

4 ـ العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنا أن تعيد الإعتبار ذا القطاع ا يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية. هذه السياسة ب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الإهتمام كننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على إستغلال مياه الري من خلال توفـ شبكات الري والصرف والسدود وا سور والإهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأ يتها بالنسبة للقطاع الزراعي والعمل على توفـ وسائل التخزين مع الإهتمام بربط التكوين تطلبات القطاع الزراعي إ جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إ اد صناعة ويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي. إن جعل " الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية التنمية الإقتصادية" يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إ هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج ا روقات ا يعيد للقطاع الزراعي أ يته ودوره ا قيقي. وهذا بعدما كان القطاع الزراعي ظل التخطيط ا ركزي قطاعا متأخرا ومهمشا إستراتيجية التنمية ا خططة.

iii. ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية :

إن عدم وضوح الإطار القانو للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية ال يعا منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987 وهذا ما يتطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية وال أثرت سلبا على الإستثمار وبالتا على الإنتاج الفلاحي . كما يتطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الإعتبار للفلاح الفعلي. ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلاح والإنتقال من الفلاح المدعوم إ الفلاح كعون إقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية وهذا يتطلب العمل على تثم الإستثمار الفلاحي وتطه ه من خلال المنافسة وجعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع.

إضافة إ كل ما سبق ذكره د أن تنمية القطاع الفلاحي تقتضي العمل على تسهيل إجراءات ا صول على القروض. و هذا الإطار ا ذت لة من الإجراءات مثل: إعادة جدولة الديون الفلاحية وال لت 20500 فلاح بلغ 4,2 مليار دينار من إ ا مبلغ الدين المقدر بـ 8,3 مليار دينار. والفرق 4,1 مليار دينار وهو مبلغ الديون غ الدولة كانت موجهة لإستعمالات خارج قطاع الفلاحة وهذا ما يوضح وجود مستفيدين من القروض الفلاحية مع أنهم غ فلاح . فإعادة جدولة الديون الفلاحية ال أشرفت عليها المنظمات المهنية الفلاحية إستطاعت إخراج المتطفل على القطاع الفلاحي وذلك برفض إعادة جدولة ديونا.

هذه الوضعية تستلزم وجود سياسة زراعية من شأنا ديد مفهوم مهنة الفلاح و قيق تكامل وتنسيق داخل القطاع الفلاحي وإنسجام مع القطاعات الأخرى. أي سياسة زراعية تنظر إ الفلاح على أنه عون إقتصادي له منتوج يتحدد سعره السوق. وهذا إ جانب العمل على إزالة العوائق المرتبطة بالتمويل وعدم استقرار العقارات وتطوير الأسواق الداخلية والتصدير وضعف الري وعدم كفاية خلق مناصب الشغل الريفي وسوء استعمال إطارات الفلاحة وضعف المردوديات وعدم تكثيف الإنتاج الفلاحي.

إن الإهتمام بإزالة هذه العوائق من شأنه قيق استقرار العقارات و صيص الأراضي الفلاحية و اربة المضاربة العقارية وترشيد طرق توزيع الأراضي وترشيد ويل القطاع الفلاحي وتطوير المحاصيل الزراعية الموجهة و التصدير. مع ضرورة الإهتمام بالزراعة الصناعية من خلال العمل على توف متطلبات وسائل الإنتاج وزيادة المساحات المسقية عن طريق استصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات الموفرة للمياه. وتعميم الأصناف ذات المقاومة العالية للمواد ا افة و سـ وعقلنة المردودية وأجهزة التحويل إ جانب وضع إستراتيجية تضع أولوياتا النشاطات الزراعية ذات الأ ية الإستراتيجية مع ضرورة الإهتمام بالتنمية الفلاحية حسب الشعب. ا يساعد على التخفيف من التبعية الغذائية ا اه ا ارج وتقليص الآثار السلبية لإنضمام ا زائر إ منظمة ا ات و سـ المنافسة وتشجيع الإستثمار الإنتاجي والإهتمام بالتكوين والإرشاد الفلاحي وذلك من خلال :

أ ـ تكثيف المنتجات الفلاحية وتوف أ اط إنتاجية مناسبة من البذور والأجنة وتعميم التقنيات.

ب ـ الإهتمام بالتكوين الفلاحي الملائم صوصيات ومتطلبات القطاع الفلاحي مع ضرورة العمل على تأهيل الفلاح والإطارات.

ج ـ الإهتمام بالإرشاد الفلاحي بوضع نظام للإشراف والإتصال وجعل برامج التكوين الفلاحي تناسب واهتمامات الفلاح والقطاع الفلاحي والسهر على تبليغ المعلومات التقنية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية للفلاح ، وذلك بدف ا د من مركزية القرارات ال عا منها القطاع الفلاحي وال أدت إ تميش الفلاح وعدم وضوح مسؤولية ومشاركته المباشرة أو غ المباشرة وضع وتنفيذ السياسة الفلاحية.

ورغم أن القطاع الفلاحي يشمل 25 % من السكان النشيط وشهد لة من الإصلاحات الهيكلية إلا أن مسا ته القيمة المضافة، رغم التحسن الطفيف ال عرفته المرحلة الأخ ة، لازالت دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن فف من التبعية الغذائية ويسمح بترقية الصادرات خارج المحروقات.

iv. سياسة استصلاح الأراضي :

إن سـ الإنتاج الزراعي يتطلب الإستمرار استصلاح الأراضي وإعطائها الأ ية ال تستحقها إذ أن عملية الإصلاح ال ت يزت ببطئ وت ة إ ازها، حيث بلغت المساحة ال استصلاحها ودخلت الإستغلال الفعلي حوا 75.640 هكتار.:

1 ـ غياب إستراتيجية واضحة لعملية الإستصلاح جعل تنفيذها يتميز بعدم الدقة كما أنا بعيدة عن الأهداف المنشودة.

2 ـ عملية التوزيع غ موضوعية لعدم وجود سياسة تكاملية تأخذ بعـ الإعتبار الموارد المائية القابلة للتعبئة نتيجة عدم توفر الدراسات المائية ا يعرض الإستثمارات إ عدم الية خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية إ جانب التباين بـ إ از الآبار

ا ساحات ا ستصلحة بسبب نقص التجهيزات ا رتبطة بإستخراج ا ياه ونقص الكهرباء. إ جانب قلة ا ساحة ا دة وغياب استمرار الدعم ا ا ، وكذا ترتب عنها وجود عدد كب من ا زارع غ ا تجانسة. حيث أغلبها صغ ة تقل مساحتها عن سة (05) هكتارات. إ جانب تواجد بشكل بارز القطاع ا اص ا ناطق قليلة ا ردودية كما هو ا ال بعض مزارع ا ضاب العليا حيث لا كن تكثيف زراعة ا بوب ، وكذلك ا ال بالنسبة ناطق جبلية مهددة بالتآكل ال ض بالإهتمام الكاف إستراتيجية التنمية. وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية واضحة ا عا دة الأهداف سياسة استصلاح الأراضي ووضع حد لسياسة راحة الأرض. والعمل على إ اد وتطوير نظام مائي والعمل على دعم هذه السياسة بنظام تكوين فلاحي فعال ومتخصص إ جانب توف ا كننة والعصرنة وتوف يط فعال ا انب ا ا والتجاري.

إن التنمية الزراعية هي قبل كل شيء تنمية غذائية تتطلب القيام باختيارات ب ا نتجات ا ختلفة الواجب تطويرها استنادا إ الظروف الطبيعية ا لية والوسائل ا توفرة إ جانب الإختيار ب الإست اد والإنتاج ا لي. فالواقع أثبت عدم فصل التنمية الزراعية عن التنمية الشاملة ا عتمدة أساسا على البحث العلمي والتق ، ووسائل و هيزات الإنتاج الزراعي والإهتمام بدمج وتكوين العمال إ جانب أن تدف هذه التنمية إ ضبط وفق ميكانيزمات ا رية الإقتصادية ـ العلاقة ب الأسعار والتراكم من جهة والتمويل من جهة ثانية. إ جانب العمل على التحكم تقنيات الزراعة ا ديثة وأن تصبح الأسعار عاملا على حث العمال للجهد أكثر وأن لاتشكل هوامش الربح عائقا أمام التدفقات الداخلية للزراعة. كما ب من ناحية أخرى سـ البـ التحتية كالسدود وشبكات الري و سـ أساليب الزراعة بتحسـ نوعية العمل بالتربة والإستخدام ا يد للمياه والبذور ا يدة ذات الإنتاجية وتشجيع القطاع ا اص با بادرة وا شاركة بدرجة كب ة وفعالة التنمية الفلاحية من خلال دعم صغار الفلاح وتقد القروض الفلاحية. إ جانب الإهتمام بإنشاء وتطوير السوق الزراعية لتضمن تسويقا فعالا ومستمرا للمنتجات الزراعية مع توف ا دخلات الزراعية بأسعار معقولة تناسب القدرة ا الية للمزارع . والعمل على تشجيع القطاع ا اص التوجه و الصناعات ال دم القطاع الفلاحي ومستلزمات الإنتاج بغية قيق التكامل القطاعي مع ا د من التوسع العمرا على حساب ا ساحات الزراعية وإ اد سياسة زراعية مستقرة. وإ اد سياسة فعالة لرفع ا وافزالإستثمارية القطاع الفلاحي وا د من ارتباط التشريعات الإستثمارية بإجراءات إدارية طويلة ومعقدة.

v. ضرورة عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي.

يعا القطاع الفلاحي ا زائر نقصا كب ا استعمال الأ دة الفلاحية وا عدات ا ديثة الضرورية كننة القطاع الفلاحي. وإذا كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع الفلاحي بشكل يكاد يكون مستمرا فإن أسبابا هي ال اختلفت. لقد سادت هذه ا الة قبل الإصلاحات، أي ظل التخطيط ا ركزي، حيث كانت الأسعار دة إداريا ا جعل هذه ا ستلزمات تتحول إ غ الفلاح لتظهر بأسعار عالية السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح عن اقتناءها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة ا صول على القروض من جهة ثانية. وح ما كان صل عليه القطاع الإشتراكي كان عرضه للتبذير وانعدام الصيانة والتجديد حيث يستحوذ على أكثر من 70 % من الكميات ا عروضة للبيع.

وبعد الإصلاحات وما أ ر عنها من رير للمتغ ات الإقتصادية وعلى رأسها رير الأسعار ورفع الدعم ا عرض هذه الأسعار إ قفزة هائلة تضاعفت عدة مرات جعلت الفلاح عاجزين عن القدرة اقتناءها.

الواقع أن هذا الإ اه ا تناقص استعمال الآلات والأ دة والذي بدأ يزداد عمقا ابتداء من التسعينات وهي فترة التحرر الإقتصادي وما م عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع ا اص من جهة و رير الأسعار بشكل عام من جهة ثانية. هذه الأخ ة ال لعبت دورا أساسيا تقييد مشتريات الفلاح من أ دة ومعدات فلاحية نتيجة للقفزة ا ائلة هذه الأسعار هذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنا توف وخلق ا افز للعمل الفلاحي وذلك بوضع استراتيجية فيزية وتدعيمية أحيانا و ائيه أحيانا أخرى ولكن بطرق وميكانيزمات شفافة تتلائم واقتصاد السوق من جهة و ب أن تكون ذات أثر إ ا على الإنتاجية وا ردودية من جهة أخرى.

vi. أ ية البحث والإرشاد الفلاحي

إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونا تتم وفقا لسياسات البحث والإرشاد الفلاحي ونتائج البحوث الزراعية. و كن رد ذلك أساسا إ وضعية البحث والإرشاد الفلاحي ال تعت من ا عوقات الأساسية ذات الطبيعة ا ؤسسية، وهي السياسة ال تتميز، كما أشرنا سابقا، بعدم التكامل والتنسيق ا عل البحوث الزراعية ا امعية ذات طابع أكاد ي بشكل علها غ مهيئة ل مشاكل القطاع

الفلاحي. إضافة إ ماسبق ذكره نش إ أن القطاع الفلاحي كان يعا من ضعف وقلة الإتصال والإرتباط ب مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي ا لية و يطها ا ارجي ا يؤدي إ حرمانا من إمكانية الإستفادة من ا ات العا ية ا ققة هذا ا يدان. وزيادة على هذا نسجل ضعف النظرة الكلية الشاملة ديد مفهوم البحوث والإرشاد الفلاحي حيث أن أغلبها يركز على ا انب ا زئي و هذا ا ال در الإشارة إ ضعف التمويل وقلة رأس ا ال ا تاح للقطاع الفلاحي، هذا إضافة إ معوقات أخرى، مثل غياب ا نهج الإقتصادي الذي يتم إتباعه قصد قيق الكفاءة والفعالية الإقتصادية.

إن ضعف ا وارد ا الية ا خصصة للبحث والإرشاد الفلاحي وكذا ضعف مرونة مؤسسات ومعاهد البحث الزراعي يقلل من قدرة القطاع الفلاحي على الإستجابة ؤشرات السوق. ففي عام 1987 د أن ما يقارب 93 % من ا وارد ا الية ا وجهة للبحث الفلاحي كان مصدرها ا يزانية العامة للدولة. لكنه من اللازم القول أن نصيب البحث الزراعي من موارد الدولة دود للغاية. فالإحصائيات ا توفرة لدينا بذا الشأن تش إ أن النفقات ا كومية ا خصصت للبحث كل ا يادين تتجاوز 0,9 % من إ ا ا يزانية العامة للدولة ونصيب الفلاحة يتعدى 0,33 % من ميزانية الدولة. ولقد قسمت ا وارد ا الية ا وجهة للقطاع الفلاحي ما ب ميزانية التسي وميزانية التجهيز، حيث أن ميزانية التسي تشكل لوحدها 84 % من إ ا ا يزانية ا خصصة للقطاع الفلاحي، وأن ا زء الأك من ميزانية التسي صص للأجور.

أ. واقع ودور البحث الفلاحي

إن إنعدام وغموض إستراتيجيات والسياسات ا تعلقة بالبحث والإرشاد على ا دى الطويل إ جانب كون ا ياكل التنظيمية عاهد البحث تتميز بالتعدد والتشتت والذاتية و أغلب الأحيان تكون عزل عن ا عاهد ا امعية حيث ينعدم التنسيق بينهما بصفة مؤسسية. إ جانب هذه الوضعية د أن أهم عامل ضعف برامج البحث الزراعي تعود أساسا إ ضعف ديد وتدقيق الأهداف وغياب الأولويات الواضحة، ا يتطلب وضع إجراءات فعالة استعمال ا وارد البشرية، ا الية وا ادية وأكثر فعالية بالتقرب من أهم ا شاكل ا رتبطة بالتنمية الفلاحية الوطن. والعمل على خلق وتعميق التنسيق ب مؤسسات ومعاهد البحث والإ اه و ترشيد جهود البحث و نب إزدواجية العمل وإزالة العوائق ذات الطبيعة ا يكلية وتوف آفاق مهنية مستقرة. هذا إضافة إ ضرورة خلق تقاليد وقواعد ث قوية لتلعب دورها زيادة الإنتاج الفلاحي من خلال تطوير فنون وأساليب التكنولوجيا وا كننة. و هذا الإطار نرى أنه ب على مؤسسات ومعاهد البحث عليها أن تضمن ما يلي :

1) سـ ا وارد الأساسية واستعما ا استعمالا رشيدا.
2) سـ الإنتاج ختلف أشكاله.
3) سـ الإنتاج والإنتاجية واستعمال ا وارد بشكل فعال.
4) سـ إستعمال ا وارد الطبيعية: ا اء، ا قول، الغابات ... إ .

من هذا ا نطلق تبدو أ ية البحث الزراعي كضرورة إستراتيجية تتطلبها التنمية الفلاحية، ا عل البحث الزراعي يتميز بطابع الأولوية . ونظرا ذه الأ ية فإننا تتطلب إعادة تنظيم هيكلي ووظيفي للبحث الزراعي على ا ستوى الوط وعلى ا ستوى القطاعي من خلال ميكانيزمات من شأنا أن تساهم وضع ا امج و ويلها إ جانب مسا تها تقييم نشاطات البحث الزراعي. و هذا الإطار د أن ا عهد الوط للبحث الزراعي وا عهد الوط للبحث الغا ، ورغم الدور الفعال الذي يلعبانه، ليس ما علاقات كب ة مع بقية معاهد البحوث، ومن فإن الأمر يتطلب خلق وتقوية العلاقة مع ا عاهد ا امعية ا تخصصة هذا ا يدان، إ جانب ضرورة خلق تعاون مع مراكز البحوث الدولية لترقية وتطوير البحث الزراعي والعمل على تثم نتائج البحث.

ب. واقع ودور الإرشاد الفلاحي

يعت الإرشاد الفلاحي من العوامل ا امة لتنمية القطاع الفلاحي إذ أنه يساهم توعية وتكوين الفلاح وإحاطتهم با علومات الضرورية والنصائح اللازمة. وفعالية الإرشاد الفلاحي مرتبطة أساسا بتوفر ا رشدين الزراعي الذين يتمتعون با ؤهلات الكافية وا فزات ا تدفعهم للقيام بذه ا همة. وهذه ا فزات ترتبط أساسا بظروف العمل، الرواتب والأجور، التقدير وا سؤولية، الإ از والإشراف و كن القول أنه رغم الأ ية ا يتميز با الإرشاد الفلاحي بالنسبة للنشاط الزراعي فإن السياسة الزراعية ا زائر تو الأ ية الكافية ذا ا ال، إ جانب هذا نسجل وجود صعوبات وعوامل سا ت ضعف أداء ا رشدين الفلاحي ا تعود إ غياب ديد دقيق همة ا رشد الفلاحي و ميله الغالب هام غ إرشادية إ جانب نقص مستلزمات العمل وعدم إستجابة ا شرف الإداري طالب ا رشدين إضافة إ قلة وعدم ملائمة ا علومات وا عارف الإرشادية على ا ستوى ا لي ونقص وسائل النقل ا يصعب مهمة إتصال ا رشدين بالفلاح ا تواجدين على امتداد مساحات شاسعة.

والواقع أن ضعف دور ا رشدين الفلاحي أداء مهامهم يعود أساسا إ :

1) ضعف الرواتب وا وافز.
2) نقص معدات العمل ومستلزماته وبعد مكان الإقامة.
3) ضعف الإشراف ا ناسب وا لل من العمل ا كت .

وإذا حاولنا تقييم عوامل ضعف وعدم فعالية الإرشاد الفلاحي فنجد أنا من وجهة نظر ا رشد الفلاحي تعود إ كون أغلب الفلاح يتميزون بالأمية ا يصعب من عملية إقناعهم إذ لا تتوفر لديهم روح التعاون مع ا رشدين الفلاحي . هذا إضافة إ وجود فوارق ما ب الفلاح ا علهم غ مهتم با دمات ال يقدمها م ا رشد الفلاحي. أما من وجهة نظر الفلاح فإن ضعف الإستجابة للإرشاد الفلاحي يعود إ عدم توفر ا دخلات الزراعية وعدم مطابقة التوصيات الإرشادية لظروف الفلاح ونظرة الفلاح إ ا رشد الفلاحي على أنه أقل خ ة منه، خاصة عدم قدرة ا رشد الفلاحي على حل كث من مشاكل الفلاح ا تعلقة بالأسعار والتسويق وتأم ا دخلات. بعد أن لاحظنا الضعف الواضح الإرشاد الفلاحي، الذي يعت ركيزة أساسية قيق تنمية فلاحية وفق إستراتيجية تعتمد ا ة وا عرفة العلمية، نرى أنه لتحقيق وبعث الإرشاد الفلاحي يتع قيق الشروط والعوامل التالية :

1 ـ النظر للفلاح على أنه عون إقتصادي من خلال إعادة الإعتبار للمهنة الفلاحية.

2 ـ إ اد علاقة تكاملية ب الإرشاد الفلاحي والسياسة الفلاحية.

3 ـ وضع إستراتيجية فعالة للإرشاد الفلاحي من شأنا ا سا ة قيق التنمية الفلاحية وذلك بتوف الوسائل وا يكانيزمات الضرورية لذلك.

4 ـ أن تكون برامج التكوين ا عاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي وتستجيب تطلباته وذلك لق فروع متخصصة وذات مردود إقتصادي يل إحتياجات التشغيل القطاع الفلاحي مع العمل على خلق قنوات إتصال من شأنا أن تفيد القطاع الفلاحي تنفيذ برامج الإرشاد الفلاحي.

ا لاصة : ان تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة و ددة الزمان وا كان وذات أهداف واقعية وعقلانية و ا خلفيات إستراتيجية يترتب عنها ا سا ة :

. فيف التبعية الغذائية.

. قيق الأمن الغذائي.

. ا سا ة ترقية وتطوير الصادرات خارج ا روقات.

وح يتس قيق هذه الأهداف ب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية وال رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الإقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعا إستراتيجيا يتطلب تدخل الدولة توجيهها وفق أطر من شأنا أن قق هذه الأهداف وذلك من خلال :

. تشجيع وتدعيم الإستثمارات الات زراعية معينة تتميز بإنتاجها نتوجات إستراتيجية.

. توف التمويل الضروري ووفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض ا قدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الإستراتيجية على وجه ا صوص، وهذا قصد توف التمويل الكا و الوقت ا ناسب.

. حل إشكالية ا لكية العقارية ح يتم خلق الإطمئنان والإستقرار النفسي لدى الفلاح ، وهوما سياسهم لا الة إعادة الإعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون إقتصادي وأن ا نتوج الفلاحي له قيمة مالية وإستراتيجية، وهذا بإبعاد الطبقة ال تطفلت على القطاع الفلاحي. إضافة إ هذا لا بد من تشجيع الشباب، خاصة من تلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل النشاط الفلاحي. والإهتمام بالصناعات الغذائية وتربية ا واشي.

. وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي نطلق الإحتياجات والواقع العملي، وليس إطار نظري ب وقراطي، ا يساهم توعية وإرشاد الفلاح وكذا إدخال ا كننة و س البذور... إ .

. وضع سياسة إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش ا وري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي الوقت ا ا بالرغم من أ يتها الإستراتيجية.

. خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل إقتصادية عقلانية بعيدة عن كل إجراءات ب وقراطية. وهذا يتم بإشراك ومسا ة العامل القطاع الفلاحي.

- . العمل على فيف الآثار السلبية للإصلاحات الإقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على ا نتوج الفلاحي من خلال تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي.

جدول : ا نازعات العقارية إ غاية جوان 1994.

ا نازعات	ملاك مؤ ون			ملاك مت عون			الموع		
	عدد	مساحة هـ	يل	عدد	مساحة هـ	يل	عدد	مساحة هـ	يل
	22.980	477.378	624.606	1396	44.334	25.754	24.376	521.711	650.360
حالات سويت	إسترجاع كلي			إسترجاع جزئي			الموع		
	مؤ ون	مت عون	موع	مؤ ون	مت عون	موع	مؤ ون	مت عون	موع
	21.865	1.272	23.137	334	19	353	22.199	1291	23490
حالات تسو	مشكل الأرض			مشكل الإستثمار			الموع		
	مؤ ون	مت عون	موع	مؤ ون	مت عون	موع	مؤ ون	مت عون	موع
	212	07	219	04	--	4	216	07	223
حالات	مؤ ون			مت عون			موع		
مرفوضة	594			69			663		

Ministère de l'agriculture. D. d'organisation foncière. Bilan des opérations liées au foncier agricole. Juin 1994.

ا راجع ا عتمدة :

1. بعلي مد الصغ : تنظيم القطاع العام ا زائر (استقلالية ا ؤسسات) - ديوان ا طبوعات ا امعية - ا زائر- 1992
2. ستيف ه هنكي . تر ة مد مصطفى غنيم ويل ا لكية العامة - القطاع ا اص و التنمية الاقتصادية دار الشروق .القاهرة. الطبعة الأو 1990
3. مد بلقاسم حسن بلول : ا زائر ب الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية مطبعة دحلب. ا زائر 1993
4. مقدم م وك : الا اهات الزراعية و عوائق التنمية الريفية البلدان النامية - ديوان ا طبوعات ا امعية ا زائر 1993
5. ه ا د : اقتصاد ا زائر ا ستقلة. ديوان ا طبوعات ا امعية - ا زائر 1991
6. التقرير الاقتصادي العر ا وحد. جامعة الدول العربية . القاهرة 1991
7. السياسات الزراعية عقد الثمانينات . جامعة الدول العربية - ا نظمة العربية للتنمية الزراعية .ا رطوم ديسم 1994
8. الندوة الوطنية للتنمية الفلاحية.قصر الأمم 1-2 جوان 1996- وزارة الفلاحة و الصيد البحري
9. لة الزراعة و التنمية:ا نظمة العربية للتنمية الزراعية .جامعة الدول العربية.ا رطوم - العدد الرابع (أكتوبر-نوفم -ديسم)1994
10. BEN ISSAD MOHAMED EL HOCINE: Algérie. Restructuration et réformes économiques (1979 -- 1993) OPU.1994. Alger.
11. BEN ISSAD MOHAMED EL HOCINE: L'ajustement structurel.Objectifs et expériences. Alim éditions. Janvier 1994.
12. BOUZIDI ABDELMADJID : Comprendre la mutation de l'économie algérienne. Les mots clés. ANEP. Rouiba 1992.
13. BRAHIMI ABDELHAMID : L'économie algérienne. OPU. 1991. Alger.
14. MARC ECREMENT : Indépendance politique et libération économique (1962 - 1985). ENAP/ OPU (Alger) PUG (Grenoble) .1986.
15. MOHAMED ELYES MESLI: Les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'auto gestion à la restitution des terres de 1990.Imprimerie Dahlab. 1996.
16. MOHAMED ELYES MESLI: Essai d'une politique agricole. Quête d'une illusion ou d'une aptitude? Editions Dahlab. 1997
17. Algérie : Mémorandum d'information économique.Maison Lazard et compagnie. Avril 1993.
18. BADR/ D.F.A: Situation des crédits d'exploitation.EAI, EAC.Arretée au 31/12/1994.
19. BADR: Direction générale des statistisques.
20. Banque d'Algérie.Rapport annuel 1990.
21. Etude du système de recherche relevant du ministère de l'agriculture.Rapport du ministère de l'agriculture. Février 1994.
22. Ministère de l'agriculture: Projet de la loi relatif à la valorisation et à l'extension du patrimoine foncier. Octobre 1994
23. Ministère de l'agriculture: S/D organisation foncière: Bilan des opérations liées au foncier agricole. Juin 1994.
24. Problémes économiques.N° 2. 223. 10 Juillet 1991.
25. Rapport sur la conjoncture du second semestre 1995. Conseilnational économique et social Avril 1996.

Prix, rente et accumulation : cas de l'Algérie.

S.BELLAL
Université de Ouargla.

Depuis quelques années, des réformes structurelles de type libéral s'opèrent un peu partout dans le monde. Cette tendance à consolider et, dans certains cas, à réhabiliter le rôle du marché dans l'activité économique remet à l'ordre du jour la vieille question du statut économique de l'Etat.

En Algérie, pays où fut tentée une expérience de développement dont la principale caractéristique est qu'elle s'est faite à l'abri et à l'encontre des lois objectives du marché, le mouvement de réforme s'apparente davantage à une remise en cause de la conception « politico-juridique » de l'économie, conception fondée sur la négation du caractère objectif et nécessaire des lois qui président à la formation des prix et des revenus.

Dans la pratique, la conception en question s'est traduite par la soumission formelle de la société économique à l'Etat ; la volonté subjective de ce dernier e'étant toujours substituée, sans réciprocité et de façon continue, aux lois du marché. Un tel déséquilibre dans les relations entre l'Etat et la société économique avait plusieurs manifestations : un système administré de prix ne reflétant pas des échanges sanctionnés par les lois du marché ; des agents économiques sous tutelle et dessaisis de l'essentiel du pouvoir économique de contrôle ; un pouvoir monétaire « fait du prince » ; un monopole absolu de l'Etat sur le commerce extérieur…etc. Ces manifestations, qui expriment une volonté de reconstituer la sphère des échanges de manière « artificielle », finrent inéluctablement par engendrer une situation pour le moins perverse : l'accumulation privée des richesses ne puise plus dans l'exploitation du travail (à travers l'extension des unités de productives et/ou l'accroissement de la productivité du travail) mais résulte d'opérations spéculatives (marché parallèle) ou, comme c'est souvent le cas, des liens, établis à l'ombre de réseaux clientélistes, avec la sphère du pouvoir politique.

Le caractère pervers d'une telle situation ne tient pas seulement au fait que celle-ci va à l'encontre des projections de la politique de développement, mais aussi et surtout au fait qu'elle consacre la rente comme catégorie prédominante dans la répartition du revenu national.

Comment s'explique la rente en Algérie et quelles en sont les différentes manifestations ? A ces questions, et à d'autres, on ne saurait naturellement répondre sans examiner les conditions socio-économiques qui président à la formation des prix, et donc des revenus. Dans le cas particulier de l'Algérie, ces conditions présentaient la caractéristique d'être sinon complètement du moins fortement soumises à l'action volontariste de l'Etat, qui, s'appuyant sur la disponibilité de la rente énergétique, s'est toujours dispensé, pour des raisons qu'il conviendra, le moment venu, d'examiner, d'affronter les logiques du marché, de la production et de la concurrence.

L'avantage immédiat d'une telle pratique était double : sur le plan économique, elle offrait incontestablement des facilités que la régulation par les lois du marché ne permettait pas ; sur le plan politique, elle faisait fatalement dépendre la société toute entière du Pouvoir politique. Son inconvénient est qu'à la longue, elle stérilise la rente externe en bloquant toute dynamique de production et d'accumulation, seule à même de soutenir un développement économique.

La dynamique de l'accumulation est en effet indissociable de la logique des prix qui est, par définition, une logique marchande. Cette dernière ne peut être dépassée par l'agencement des pris et/ ou leur blocage sans exposer l'activité économique à des déséquilibres sectoriels se manifestant par des déficits pour les unités de production ou par des rentes diverses, ce qui traduit des transferts de valeurs.

Outre qu'elles maintenaient la consommation à un niveau assez bas (ce qui va à l'encontre de l'objectif de sauvegarde du pouvoir d'achat), ces rentes décourageaient la production, engendrant ainsi une évolution des plus perverses, en ce sens que l'accumulation du capital privé et l'élargissement du marché ne dépendaient pas de l'extension des activités productives.

Pour qu'une telle situation ait pu exister, il a bien fallu qu'elle trouve dans le statut conféré aux pris dans le modèle de développement porté par la « SAD » un fondement solide car, même si foncièrement, elle est d'essence politique, la pratique volontariste trouve sa justification théorique

dans le modèle en question (section1). L'analyse d'un tel fondement nous conduira, avant de mettre en relief le rôle du système administré de prix dans la déstructuration du modèle d'accumulation[1] (section 3), à situer les blocages auxquels est confrontée la reproduction interne dans un schéma explicatif des ambiguïtés qui caractérisent la problématique même de la « SAD » (section 2). Nous aborderons, enfin, la réforme et montrerons pourquoi la réhabilitation du marché à partir de la circulation n'est pas de nature à favoriser une dynamique de production et d'accumulation (Section5).

1. Statut des prix dans le modèle de développement.

L'Algérie a opté pour un modèle de développement industriel reposant sur la notion de « pôle de croissance ». La finalité d'un tel modèle est le noircissement de la matrice inter-industrielle.

Cette approche en termes de « pôle de croissance » part de l'hypothèse selon laquelle la logique du marché et le système de prix reproduisent le sous-développement. Elle préconise donc une démarche qui « contourne » les contraintes imposées par le profit et les prix et ce, en privilégiant la mise en place de flux en valeur, indépendamment du système de prix.

Au-delà de l'ambiguïté qui caractérise cette approche, ambiguïté qui consiste à vouloir se dégager du système de prix et de ses contraintes sans pour autant se débarasser de l'approche implicite par les prix qui sous-tend son discours[2], celle-ci se propose de dépasser la logique du développement inégal à travers la mise en œuvre d'une planification appropriée. C'est donc une intervention de l'Etat qui est préconisée, celle-ci devant se traduire par la mise en place de branches industrielles qui n'obeiraient pas au taux de profit maximum.

Partant de l'idée que la logique du profit dans une branche s'oppose à celle de la maximisation du taux d'accumulation dans l'économie entière, l'approche de F. Perroux remet en cause la structure des taux de profit. Pratiquement, cela reviendrait à identifier les branches susceptibles de jouer un rôle moteur pour l'économie. Ces branches, identifiées, constitueraient une économie externe pour l'ensemble de l'économie, et ce, grâce au transfert en valeur, véhiculé par un système de prix qui ne lui correspondrait que partiellement, auquel elles donneraient lieu.

Reposant sur la notion d'économie externe et sur la distinction entre l'espace de prix et l'espace de valeur, cette approche perd de sa consistance lorsqu'elle s'applique à un ensemble économique en construction, où tout l'environnement à créer est susceptible de s'ériger en goulot d'étranglement. Dans ce contexte, il est en effet difficile, sinon impossible, de fixer des critères sur la base desquels le planificateur déciderait que telle branche ou tel secteur peut constituer des économies externes pour le reste de l'économie.

La programmation d'une entreprise ou d'un groupe d'entreprises, susceptible de constituer des économies externes pour d'autres entreprises pose, par ailleurs, deux problèmes majeurs : Le premier réside dans l'identification des branches pouvant jouer le rôle d'économie externe. Cette identification n'est pas aisée car la notion (d'économie externe) n'est pas opératoire.[3] Le second problème renvoie à la question du financement de l'entreprise déficitaire jugée économie externe. Cette question, qui revêt un caractère contraignant, est liée à un autre aspect du problème, à savoir l'impossibilité de généraliser la notion d'économie externe dont le mécanisme ne peut fonctionner que pour une branche et non pour l'ensemble de l'économie[4].

Par rapport à la logique de rendement sur laquelle repose l'idée de production, il semble, à la lumière de ce qui précède, qu'il est illusoire d'appréhender la pratique économique de l'Etat en Algérie sans que le raisonnement économique ne déborde le cadre qui est le sien. La logique économique étant une logique de reproduction, un investissement quelconque qui, à moyen ou à long terme, ne se reproduit pas est, en effet, un investissement qui n'avait pas de raison d'être à l'origine.

2. Les blocages de la reproduction interne

Les ambiguïtés du statut conféré aux prix dans ce qu'on a convenu d'appeler la stratégie algérienne de développement découlent de la problématique même de cette dernière comme rupture avec la division internationale « capitaliste » du travail. La conception de la DIT non comme mode d'organisation des activités productives à l'échelle internationale (c-à-d comme division sociale du travail) mais comme mode d'insertion au marché mondial a conduit à occulter dans la problématique de développement la dialectique du procès de reproduction/accumulation.

Alors que la reproduction repose sur une organisation interne des activités productives, l'accumulation, qui n'est dans son principe que la forme valeur de la reproduction, obéît, elle, à des lois qui, médiatisées par le marché, semblent totalement étrangères à celles de la reproduction. Mais comme la valeur destinée à l'accumulation trouve son origine dans le procès de production/reproduction domestique, il faut bien qu'à un moment ou un autre, les deux séries de lois économiques se recoupent, à défaut de se confondre[5].

Bien qu'elle présente tous les caractères d'une nécessité, la reproduction ne se réalise comme telle que sous sa forme valeur, de sorte que, finalement, c'est l'accumulation qui en détermine le cours effectif. Celle-ci se trouve alors subordonnée à celle-là jusqu'à ce que la dérive de la première au regard des nécessités de la seconde devenant intenable, la crise éclate au grand jour. La dévalorisation du capital, phénomène inverse de l'accumulation se traduisant par le déclassement définitif ou temporaire des forces productives en fonction, devient le passage obligé de la remise en adéquation de celle-ci d'avec la reproduction.

Même si elle présente des aspects spécifiques fondamentaux par rapport au schéma classique brièvement évoqué ci-dessus[6], on peut admettre que la crise en Algérie est la conséquence des distorsions existant entre les nécessités de la reproduction et la logique de l'accumulation. Reformulée en des termes qui reflètent plus spécifiquement la réalité économique de l'Algérie, cette hypothèse pose inéluctablement la question de la rupture entre la reproduction et l'accumulation.

En raison de l'extraversion de la branche Hydrocarbures pour servir de source de financement à l'accumulation, la rupture de cette dernière d'avec la reproduction semble consommée au moment même de leur « union » car la reproduction domestique n'est plus seulement alors soumise aux lois de l'accumulation interne mais aussi à celles de la reproduction externe[7]. Dans ces conditions, la reproduction interne est tributaire d'un renouvellement permanent de son point d'ancrage avec la reproduction externe, ce qui n'est possible que si se renouvellent en permanence les ressources en devises du pays.

En effet, si l'on admet que les frais en capital soient payés par la rente pétrolière[8], il est aisé de montrer que le « divorce » entre l'accumulation et la reproduction ne permet pas, quand la rente ne suffit pas à payer la couverture en capital, à assurer une reproduction simple. Dans « *Essai sur l'économie parallèle* », A.Henni illustre, en s'appuyant sur les schémas de Marx, cette contrainte[9].

Partant de l'idée que la rente doit avant tout servir à payer les frais en capital, l'auteur distingue, comme dans les schémas de Marx, deux sections : une section de production de biens de consommation à laquelle il ajoute une branche substitutive à la production des moyens de production : la branche pétrolière. Nous aurons donc :

Section I (branche pétrolière) : $C_1+V_1+PL_1=R$;
Section II (biens de consommation) : $C_2+V_2+PL_2=M_2$

Dans ces conditions, l'équilibre de reproduction simple est réalisé si la rente sert à l'achat de capital ($C_1+C_2=R$) et que l'ensemble des revenus distribués (salaires et profits) soit égal à M_2. Un tel équilibre est obligatoirement rompu si une partie seulement de la rente est consacrée à l'achat de biens de consommation ; ce qui peut être illustré à travers l'exemple ci-après :
Branche pétrolière : $100C_1+25V_1+25PL_1=150R$;
Section II : $50C_2+20V_2+20PL_2=90M_2$

La rente sert à acheter le capital ($150R=100C_1+50C_2$) et la production de biens de consommation nourrit les salariés et autres ($25V_1+25PL_1+20V_2+20PL_2=90M_2$).
L'équilibre d'une production simple est donc assuré.

Supposons que 15 de rente soient distribués en revenus et non récupérés en impôts permettant le maintien de l'achat en capital C_2, il vient :

$$100C_1+25V_1+25PL_1=150R$$
$$35C_2+35V_2+20PL_2=90M_2$$

Le total de la demande de consommation ($25V_1+25PL_1+35V_2+20PL_2=105$) est alors supérieur au niveau de la production ($90M_2$). D'où crise, donnant naissance à des phénomènes tels que l'endettement (pour financer l'achat de capital) et le marché parallèle.

Mais, loin d'être une simple « hypothèse de travail », l'affectation d'une partie de la rente à l'achat de biens de consommation relève dans les faits d'une pratique qui, située dans son contexte, révèle les blocages auxquels est confronté le procès

de production interne. Aussi, l'étude de la reproduction réelle dans ses déterminations internes s'avère-t-elle indispensable pour qui veut appréhender les facteurs de blocage de la reproduction interne[10].

Dans les travaux consacrés à cette question, il est fréquent de lire qu'il existe une certaine inadéquation entre les éléments du procès de travail domestique[11]. Celle-ci serait à l'origine des faiblesses constatées de la productivité du travail. Si l'on est enclin à admettre une telle affirmation, il reste qu'il faille situer l'inadéquation en question dans un schéma explicatif des facteurs qui fondent sa perpétuation et par là même son caractère structurel.

L'ambiguïté de la nature de la propriété des moyens de production constitue, nous semble t-il, un facteur essentiel de la perpétuation de l'inadéquation constatée entre les éléments du procès de travail. Une telle ambiguïté fait que le rapport spécifique existant « habituellement » entre les instruments de travail et les travailleurs (rapport impliquant la qualification, la hiérarchie des fonctions, la discipline…) est impensable car n'ayant pas d'objet. Il l'est d'autant plus que la responsabilité de la conduite du procès de production est diluée et que l'autorité, censée veiller au respect des normes de travail correspondant aux machines importées, n'est pas domiciliée dans l'entreprise[12].

C'est donc d'une rupture entre les deux éléments principaux de la combinaison productive -moyens et force de travail- qu'il s'agit. Celle-ci dépouille l'activité productive de l'organisation socio-technique susceptible de la rendre économiquement efficace, ce qui, en d'autres termes, traduit l'absence d'une fonction de production réelle[13].

3. La déstructuration du modèle d'accumulation

Le manque de cohérence de la combinaison productive, découlant de l'ambivalence des rapports de propriété au sein de l'entreprise publique, se traduit par des déficits chroniques au sein du secteur d'Etat. Ces déficits sont compensés par les découverts bancaires et les subventions que lui consent l'Etat. Economiquement, cela équivaut à un transfert de valeur dont l'origine n'est autre que les recettes pétrolières de l'Etat et la diminution du pouvoir d'achat des ménages.

Cependant, le recours systématique au découvert bancaire ne constitue nullement une entrave à la poursuite de l'activité du secteur public car celui-ci bénéficie du soutien quasi-automatique de l'Etat.

Tout se passe en fait comme si l'entreprise contracte des dettes qu'elle éteint grâce à l'Etat. Mais ceci ne signifie pas qu'elle fonctionne grâce au crédit car ce dernier suppose une capacité de re-créer l'emprunt. Un rappel des fondements historiques et théoriques de l'économie keynésienne, qui est une économie de crédit par excellence, permet, à ce propos, d'apprécier la « spécificité » de l'économie algérienne.

En effet, si la mécanique keynésienne, qui préconise pour l'Etat la pratique du déficit budgétaire afin de provoquer une « épargne forcée », financée par la déthésaurisation et, éventuellement, par le futur de la production, n'a pas fonctionné dans celle-ci, c'est parce que l'efficacité marginale du capital, qui est, comme on le sait, le principe fondamental de cette mécanique, y est absent ou trop faible. De ce point de vue, il semble que l'économie algérienne est une économie d'endettement et non une économie de crédit.

La pratique du découvert bancaire, qui reflète l'incapacité des entreprises d'Etat à assurer la reproduction de leurs capitaux propres, a permis, par ailleurs, au secteur privé de se constituer une épargne considérable. Ce dernier trouvait dans la pratique étatique de redistribution des salaires la substance qui allait le renforcer, situation entretenue par les difficultés financières de l'entreprise d'Etat.

L'organisation sociale du marché des facteurs de production fait qu'une telle épargne trouve difficilement à s'utiliser en investissements. Celle-ci se reporte alors sur la consommation, provoquant ainsi la naissance d'une demande sans commune mesure avec l'offre évaluée aux prix administrés, d'où l'économie parallèle de distribution.

L'impossibilité de transformer l'épargne en investissements ne tient pas seulement à la difficulté d'accéder au marché des facteurs de production mais aussi à d'autres considération dont la plus importante est le revenu que rapporte l'épargne.

Dans une économie où existe un marché financier, ce revenu dépend du taux d'intérêt : quand le taux d'intérêt augmente, les agents sont incités à placer leur argent en titres, quand le taux baisse, les agents s'abstiennent de placer leur argent et quand

ce taux descend au dessous d'un certain niveau, c'est la « *trappe à liquidités* ».

Quand le niveau du taux d'intérêt est tel que le placement de l'épargne sur le marché financier n'est pas avantageux, toute nouvelle émission monétaire ne fera qu'alimenter la « trappe » et c'est ce qui semble se produire en Algérie[14].

Ainsi, le montant de l'épargne placée sur livret (qui était la principale forme de placement en Algérie) n'atteignait en 1989 que 50 milliards de DA, soit à peine 5 à 10% du stock d'épargne privée existant en Algérie[15]. De plus, il convient de souligner que cette épargne était très souvent liée à l'espoir d'acquérir un logement et non pas au revenu qu'elle rapporte.

Mais s'il est certain que la faiblesse du taux d'intérêt explique pour beaucoup le fait que l'argent détenu par le secteur privé (entreprises et ménages) soit affecté ailleurs que sur le marché financier, il n'en demeure pas moins qu'elle n'est pas la seule cause réelle de l'existence de la « trappe à liquidités » car, très souvent, la détention de l'argent sous forme liquide permettait de réaliser, dans la distribution, des plus-values qu'aucun placement sur le marché financier ne peut concurrencer[16].

Si l'épargne ne se transformait pas en investissements, ce n'est donc pas seulement parce que le taux d'intérêt est faible mais aussi et surtout parce que l'équilibre sur le marché des biens et services n'est pas assuré par le biais des prix administrés. Ceci est d'autant plus vrai que même dans le cas où les revenus distribués correspondent à la valeur administrée de l'offre, un système administré de prix provoque un accaparement de l'épargne par les spéculateurs. Ces derniers, pour augmenter leurs gains, alimentent le marché parallèle en produits supplémentaires importés, ce qui, à son tour, engendre des tensions sur le marché de la devise, d'où hausse des prix parallèles consécutivement à la baisse de la monnaie locale.

4. Digression -- l'interprétation des pratiques économiques de l'Etat chez L.Addi.

L'analyse que fait L.Addi des pratiques économiques de l'Etat algérien mérite, de par son intérêt ainsi que les questions qu'elle soulève, que l'on en expose, ici, les grandes lignes.

Pour L.Addi, l'Etat algérien a entrepris de construire une économie à l'abri du marché. Une telle entreprise pose, à travers les pratiques économiques auxquelles elle a donné lieu, le problème des relations entre l'économique et le politique, problème interpellant la capacité de celui-ci à faire mouvoir l'appareil productif.

Ignorant les lois du marché, ces pratiques donnent naissance à des rentes spéculatives, rémunérant le travail improductif au détriment du travail productif. Par ce biais, l'opposition explicite entre le capital étatique et le capital privé, opposition que l'on retrouve constamment dans le discours politique officiel, devient dans les faits une alliance implicite à tel point que celui-ci se nourrit de celui-là.

Le refus des lois du marché ne procède cependant pas d'une volonté de les dépasser, ce qui aurait conféré à ce refus une cohérence idéologique certaine, mais plutôt d'une vision populiste. Refusant de voir la société à travers les intérêts économiques qui la divisent, l'Etat algérien ne se donnera aucun moyen pour éteindre les rentes qui se forment à la faveur de ses propres pratiques, d'où l'incohérence de ces dernières par rapport à l'objectif proclamé de construction d'une économie moderne.

Une telle incohérence, souligne L.Addi , rend difficile l'interprétation des pratiques de développement selon les grilles de l'économie politique. En fait, la pratique algérienne de développement montre le caractère contingent de l'économie politique. Extraite de son contexte historique, coupée des relations politiques qu'elle instaure entre les agents économiques, celle-ci perd toute sa pertinence.

L'économie politique, rappelle à ce propos L.Addi, est une arithmétique qui met en œuvre des intérêts économiques qui s'opposent et qui se superposent. Elle suppose l'autonomie des agents économiques dont le comportement obéit à la défense de leurs intérêts dans un environnement de concurrence exacerbée. Elle s'est construite sur les concepts de surproduit, de profit, de salaire, de travail pour combattre les notions de rente, de ponction et de prédation.

Une telle définition illustre la pertinence de l'économie politique dans un état libéral, ce dernier n'intervenant en effet que dans les limites que trace l'économie politique, et sa non pertinence dans l'Etat algérien.

La compréhension des mécanismes du sous-développement en Algérie exige de

ce fait qu'elle soit cernée par une problématique appropriée dans laquelle la question de la rationalité régulatrice de l'ensemble de la société ne saurait être éludée.

Par rapport à l'Etat libéral, l'Etat algérien se trouve, de ce point de vue, aux antipodes. Tandis que le premier est assis sur une rationalité économique, le second est assis sur une rationalité politique, ce qui, dans un cas comme dans l'autre, ne nie ni l'économique, ni le politique.

La question de l'importance de la rationalité régulatrice soulève en fait l'approche de la relation et de l'articulation entre le politique et l'économique en vue d'une cohérence sociale. Aussi, dire qu'en Algérie, la régulation par le politique prend le pas sur la régulation par l'économique ne signifie pas que l'économique n'a pas son importance puisque, de toute évidence, la satisfaction des besoins économiques est inhérente à toutes les sociétés humaines. Cela signifie que l'accumulation des richesses par des particuliers ne puise pas principalement dans l'exploitation du travail, mais emprunte le passage obligé du politique qui la favorise ou la défavorise.

La régulation par l'économique instrumentalise l'économie pour en faire une source de pouvoir politique. Elle correspond à une situation historique caractérisée par l'incapacité du champ économique à puiser en lui-même sa dynamique.

Dans les faits, le primat du politique sur l'économique se traduit par un déséquilibre dans les relations entre l'Etat et la société civile. Cependant, un tel déséquilibre reflète beaucoup plus l'indigence de l'économie que la puissance de l'Etat. Si la société civile dépend de l'Etat, ce n'est, souligne L.Addi, pas tant parce que celui-ci est puissant, mais c'est parce que la nature du surproduit – une rente d'origine externe- ne permet pas à celle-ci d'avoir un poids politique aussi important que celui qu'ont les acteurs des sociétés civile des pays dont l'économie se reproduit sur la base de l'exploitation du travail (ou de la plus-value relative). Se reproduisant sur la base de la rente énergétique, le pouvoir d'Etat reproduit, pour satisfaire la société civile dont il veut qu'elle continue à dépendre de lui, tout un processus de redistribution de cette rente. Chétive, la société civile « colle », quant à elle, à l'Etat pour lui arracher soit des richesses à accumuler, soit de la subsistance pour survivre.

Le système social se trouve ainsi régulé par une logique d'ensemble, traversant aussi bien l'Etat que la société civile. Une telle logique s'est maintenue tant que la reproduction matérielle de l'ensemble de la société demeurait assuré par la rente minière.

5. La réforme par les prix : portée et limites.

La manipulation, dans une optique volontariste, du système de prix est étroitement liée à la disponibilité d'un surplus pétrolier interne.

Dictée par l'accentuation de la contrainte extérieure suite à la chute des prix du pétrole en 1986, la réforme des prix, entreprise avec l'adoption, en 1989, d'un nouveau cadre réglementaire, annonce une rupture avec la logique administrative qui a toujours guidé la politique des prix en Algérie. Cette rupture s'est traduite dans les faits par une libéralisation progressive de tous les prix et à tous les stades de leur formation.

La libéralisation des prix a donné lieu à un mouvement d'alignement progressif des prix officiels sur ceux en vigueur sur le marché parallèle. Le but implicite d'un tel ajustement étant la récupération, au profit de certaines entreprises du secteur public, des rentes spéculatives réalisées auparavant par le secteur informel. Les rentes ainsi récupérées sont estimées à 11 milliards de DA en 1990, 16 milliards en 1991 et 20 milliards en 1992[17].

Pour les entreprises publiques, confrontées à d'importants déficits structurels et une raréfaction en matière de financement, ces ajustements de prix obéissaient, très souvent, à la nécessité de couvrir les coûts de production et d'assurer un équilibre relatif.

L'absence de concurrence met ces entreprises à l'abri de toute forme de pression en vue de maîtriser les coûts de production et donc des prix. Tout se passe comme si le nouveau système de prix substitue aux rentes spéculatives réalisées sur le marché informel des rentes de monopole.

Faute d'entraîner une relance de la production et de l'investissement, les revenus supplémentaires tirés des ajustements de prix ont servi, la faveur d'une « autonomie de gestion », à financer des augmentations de salaires, augmentations qui, très souvent, ne correspondent pas à une croissance de la productivité. Pour dire les choses autrement,

l'autonomie de l'entreprise s'est réduite, par la grâce du nouveau système de prix, à une autonomisation des salaires par rapport à la productivité.

Mais s'il en est ainsi, c'est, nous semble t-il, parce que, telle que conçue et mise en œuvre, la réforme des prix élude une question essentielle : celle des coûts de production. Celle-ci constitue, quelle que soit l'optique d'analyse considérée, un élément essentiel dans la formation des prix.

En effet, la segmentation de l'économie en monopoles de branche fait que le prix fixé pour un bien peut s'accommoder de n'importe quel volume de production, et donc de coût.

Outre qu'elle contrarie, en maintenant inélastique l'offre, le rôle régulateur des prix, la segmentation de l'économie en monopôles de branche se traduit par la persistance de rentes s'exprimant sous forme de productivités marginales positives. Ces rentes constituent un facteur de blocage pour l'accumulation dans la mesure où non seulement elles compriment la demande mais empêchent l'accroissement du produit net et l'élargissement du marché.

Dans les économies dites de marché, le produit net peut être accru par l'élévation de la productivité du travail et l'utilisation rationnelle des éléments techniques du procès de travail dans le respect du principe de la productivité marginale nulle des facteurs. Quand la productivité marginale est positive, c'est une rente qui apparaît et qui handicape le produit net[18]. En pareil cas, l'augmentation de la productivité et l'élimination des rentes « négatives » dans le procès de travail ne seraient d'aucune utilité si, au préalable, la demande effective n'était pas libérée des rentes qui la « rançonnent ».

En effet, dans ce type d'économie, le problème fondamental qui se pose ne réside pas tant dans l'accroissement du produit net mais dans la conversion de celui-ci demande effective. La rente n'étant pas un élément de coût mais une ponction sur le pouvoir d'achat des différents revenus, son extinction passe par la libération des potentialités de la demande effective. Il en va tout autrement de l'économie algérienne où la compression de la demande par une libéralisation des prix ne s'est pas accompagnée par une réforme de structure à même de favoriser l'émergence du rapport social suscitant la dynamique de l'accumulation et de le croissance de la productivité[19]. La rigidité qui s'en suit des structures de la production rend inefficiente toute politique qui viserait à accroître la demande.

Les quelques remarques qui précèdent à propos de la réforme des prix pêchent moins par leur caractère général que par une vision « fragmentaire », « partielle » du système économique. Aussi, il convient de situer la réforme en question dans le cadre conceptuel général à travers lequel elle est pensée.

En effet, le discours de la réforme en Algérie est construit sur la problématique walrassienne, problématique dans laquelle le système de prix s'autorégule en puisant dans une dynamique fondée sur la loi de la productivité marginale[20]. Elément constitutif de la théorie néo-classique de l'équilibre général, le système de walras suppose que la concurrence soit parfaite, que l'offre et la demande soient parfaitement élastiques et que les coûts moyens soient égaux aux coûts marginaux. Un tel schéma, valable dans le cas d'une économie productive produisant à coûts constants ou tendant vers les coûts constants, ne s'applique cependant pas à une économie produisant à coûts croissants ou décroissants, autrement dit, une économie où subsistent des rentes, synonymes de productivités marginales positives.

En fait, la pertinence théorique de la problématique néo-classique de l'équilibre général ne peut être séparée du référent historique qu'elle a pris pour objet, à savoir les économies industrielles occidentales. Historiquement, le passage de paradigmes classiques à des paradigmes néo-classiques correspond à la mutation de ces économies de la phase agricole, où la rente est incontournable, à la phase industrielle, où son extinction est rendue possible par la capacité de l'industrie à produire à coûts constants, et ce faisant, à éliminer la rente.

En Algérie, pays où la rente minière est la source principale de l'accumulation, une telle mutation semble contrariée par l'incapacité du projet étatique d'industrialisation à secréter une fonction de production réelle[21]. La régulation par la loi de la productivité marginale, élément essentiel dans la problématique néo-classique, devient en pareille situation inconcevable car sans objet et il ne nous semble pas erroné d'affirmer que, dans le cas précis de l'Algérie, l'absence d'un tel mode de régulation est, plus que l'effet de l'inexistence de structures concurrentielles de marché, le produit de l'incapacité du projet en question à mobiliser la force de travail.

La compréhension des mécanismes de l'accumulation dans une économie comme celle de l'Algérie exige qu'elle soit cernée par une problématique appropriée dans laquelle la relation subtile entre la loi de la valeur et les conditions politico-juridiques de son fonctionnement ne saurait être éludée. Les incohérences méthodologiques du discours de la réforme découlent précisément du fait que celui-ci s'inscrit dans une problématique de la circulation, problématique qui évacue totalement la loi de la valeur et qui tourne le dos à la production[22].

La réhabilitation du marché à partir de la circulation ne fait que modifier le mode d'appropriation de la rente. Elle ne lève pas les blocages auxquels est confronté le système productif interne[23], et par suite l'accumulation interne. La persistance de ces blocages ne s'explique pas tant par l'inexistence de structures concurrentielles de marché mais par l'ambivalence des rapports de propriété au sein de l'entreprise publique qui demeure, encore, la forme dominante de propriété des moyens de production. Cette ambivalence qui, dans le cas particulier de l'Algérie, renvoie elle-même à l'ambivalence de la nature de l'Etat, empêche l'activité productive de se doter de l'organisation socio-technique à même de la rendre économiquement efficace[24].

Si l'économie algérienne ne se reconnaît donc pas dans une problématique walrassienne, c'est parce qu'elle n'est pas une économie productive, en ce sens qu'elle ne se reproduit pas grâce à l'exploitation du travail, mais grâce à la plus-value absolue et la rente. Dans ce contexte, la réhabilitation du marché à partir de la circulation n'est, de toute évidence, pas de nature à favoriser la création d'un surplus en valeur et partant, l'élargissement du marché.

Références bibliographiques :

1. ADDI (L) *L'impasse du populisme*, ENAL, Alger, 1991.
2. ADDI (L) *Les économies du Tiers-monde : entre le volontarisme économique et l'ajustement structurel* in Révolution Africaine du 28 Avril 1989, n°1312.
3. AMAROUCHE (A) *Quelques réflexions sur la nature de la crise économique en Algérie*, document de travail, novembre 1992.
4. BENABDELLAH (Y) *Comment analyser le surendettement d'un pays rentier : le cas de l'Algérie*, document de travail, Mars 1996.
5. BOUDJEMA (R) *La crise en Algérie : sens et non sens* in Nouvel HEBDO, semaine du 05au 11 et 12 au 18/12/1990.
6. BOUDJEMA (R) *Problématique et méthodologie de l'assainissement des entreprises et leurs limites*, communication lors du séminaire national sur l'assainissement économique et financier des entreprises et des banques, Alger, 12/13 Mai 1991.
7. HENNI (A) *Essai sur l'économie parallèle : cas de l'Algérie*, ENAG, 1991.
8. HENNI (A) *De la rente au profit dans l'économie classique ou de l'archaïsme féodal à la rationalité bourgeoise* in Revue du CREAD, n°16, 1988.
9. HENNI (A) *Considérations sur le taux de profit : monopoles et segmentation* in Les cahiers du CREAD, n°34, 1993.
10. MEDJKOUNE (M) *De la régulation de l'économie par les prix*, communication présentée lors du Forum sur le partenariat et la relance des investissements, Alger, 5 et 6 / 10 /1991.

[1] Dans le sens où il en est habituellement fait usage, ce terme renferme l'idée d'un schéma « ex-ante ». A défaut d'un terme plus adéquat, nous l'employons, ici, dans le sens exactement opposé, d'un schéma « ex-poste ».

[2] Cette ambiguïté provient, en fait, de la confusion entre système de prix et structure des taux de profit. *Cf* L. ADDI *L'impasse du populisme*, ENAL, Alger, p178.

[3] L.ADDI, op. cit.

[4] Idem.

[5] A.AMAROUCHE *Quelques réflexions sur la nature de la crise économique en Algérie*, document de travail.

[6] Voir à ce propos R.BOUDJEMA *La crise en Algérie : sens et non-sens* in Nouvel HEBDO, semaine du 05 au 11 et 12 au 18/12/1990.

[7] A.AMAROUCHE Op. cit. Ces dernières sont aussi, dans la mesure où accumulation et reproduction sont en adéquation dans le système productif externe, celle de l'accumulation .

[8] Ce qui revient à supposer que les revenus du pétrole doivent servir avant tout à l'acquisition des moyens de production.

[9] A.HENNI *Essai sur l'économie parallèle : cas de l'Algérie*, ENAG, 1991

[10] Précisons que par déterminations internes de la reproduction, il faut entendre *« les conditions, matérielles et sociales, de création et de réalisation en dinars de la valeur, considérées hors leur rapport au*

procès externe de reproduction/accumulation » (A.AMAROUCHE, op.cit.)

[11] Ces inadéquations se manifesteraient, entre autres, par une insuffisance chronique des équipements et des autres éléments du procès de travail ainsi que par un décalage entre le niveau technologique des équipements employés et le niveau de qualification de la main d'œuvre.

[12] Le non-respect de ces normes s'explique par le fait que la direction, censée exercer l'autorité dans l'entreprise, n'a pas les moyens (juridiques et économiques) pour imposer ces normes. De la part des travailleurs, cela s'explique par l'absence de pression, l'absence de contrainte objective, mais nullement par un prétendu refus de travail.

[13] R. BOUDJEMA op. cit. Ainsi, le coût de production qui est l'expression rationnelle de cette efficacité, n'apparaît plus que comme la sommation des dépenses au lieu d'en être la synthèse qui intègre le savoir-faire, les innovations techniques, la recherche scientifique, l'organisation du travail….etc.

[14] « *L'émission de monnaie*, note à ce propos L.Addi, *ne correspond pas seulement au besoin de l'échange, elle correspond surtout au besoin de négocier la contrainte productive parce que l'Etat ne maîtrise pas le procès de travail. La défaillance de l'autorité dans le procès de travail est compensée pas l'émission monétaire* », L.ADDI *L'impasse du populisme*, p200.

[15] A.HENNI *Essai sur l'économie parallèle*, op. cit.

[16] Idem.

[17] Chiffres avancés par le directeur de la concurrence et des prix lors d'une conférence de presse. Voir le quotidien « L'OPINION » n° 539 du 28 Avril 1994.

[18] Il y a lieu de rappeler que la catégorie « rente » est liée à la loi de la valeur-travail que la théorie néo-classique cherchait à éviter. Dans la théorie néo-classique, la rente prend le nom de productivité marginale.

[19] Cela nous semble d'autant plus vrai que la question fondamentale de la nature de la propriété des moyens de production n'est toujours pas reglée.

[20] Essentielle dans le système de prix walrassien la régulation par la loi de la productivité marginale signifie l'annulation de la rente quand les coûts sont croissants ou décroissants.

[21] R.BOUDJEMA *La crise en Algérie : sens et non sens*, op. cit.

[22] Il n'est, à cet égard, pas inutile de remarquer que l'essentiel des mesures prises dans le cadre de la politique de réforme se résume à une compression de la demande intérieure.

[23] Si tant est qu'on puisse parler de système productif.

[24] Efficacité au sens que lui confère la théorie économique.

Analytical Limitations of the Forsyth and Kay Model as Applied to Algeria

K. MATALLAH[*] & C. GHIAT[**]
* Senior Lecturer in Economics, Guelma University, Algeria
** Lecturer in Economics, Guelma University, Algeria

ABSTRACT : This paper discusses the pre- and post-oil economy, and the emergency of the oil and gas sector, using a modified Forsyth and Kay model. The point raised in this paper is to show the analytical limitations of this model as applied to Algeria, rather than going into seeing whether the development of the oil and gas sector in Algeria would result in capital becoming available for manufacturing industry, so allowing 'industrialization', or whether it would cause 'de-agriculturalization' as has been suggested for the case of Nigeria.

INTRODUCTION

The discovery of oil and gas in Britain, Holland and Norway led to several substantial discussions on the effects of the development of the resource sector on the structure of developed economies. Since these effects may be rather different from those on underdeveloped economies, or oil economies such as Algeria, the aim of this paper is, first, to review briefly the theoretical analysis of the 'Dutch Disease'; second, to present a modified Forsyth and Kay model (1980) ; third, to discuss the limitations of this model, and finally, areas for future study are noted.

The Theory of the Dutch Disease

The underlying theory of the 'Dutch Disease' model of de-industrialization is mainly concerned with the effects of the boom sector on the structure of the economy through the resource movement effect and the spending effect. The boom sector has been defined by Gorden (1984) as follows:

> "There has been a once-for-all exogenous technical improvement in [the resource sector], represented by a favourable shift in the production function, this improvement being confined to the country concerned. (2) These has been a windfall of new resources (i.e. increase in supply of the specific sector). (3) … [the resource sector] produces only for exports, with no sales at home, and these has been an exogenous rise in the price of its product on the world market relative to the price of imports. (p. 360)

The resource movement effect can be defined as a movement of the means of production between the economic sectors. The development of any sector in the economy requires the use of the means of production, i.e. labour, land and capital. Assuming that the economy is in a state of full employment, and overseas labour and capital are not available, then the boom in the new sector would attract part of the means of production of other sectors.

The spending effect, as defined by Gorden (1984, p. 361), is the extra income in the boom sector which is spent either directly by factor owners, or indirectly through being collected in taxes and then spent by the government.

Using the same core model as Gorden & Neary (1982), we divide the economy into two tradeables sectors, i.e. Resource and Manufacturing and a non-tradeable Service sector.

To show the effect of the boom, two assumptions were made. These are:

(1) The only mobile factor between the three sectors is labour.
(2) Wages are measured in terms of manufacturing goods.

Spending Effect

The boom, which may be due to technological progress, an increase in prices, or a new discovery, leads to extra spending on the service sector, which raises the price of its output, and draws labour of manufacturing into services.

Resource Movement Effect

The boom in the resource sector raises the marginal product of labour and thus draws labour of the manufacturing and service sectors.

The movement of labour out of the manufacturing and service sectors into the boom sector can be categorized into two parts. First, the decrease of the labour force in the

manufacturing sector would result in a decline in its output, and this would give rise to what is known as '**direct de-industrialization**'. Second, as illustrated by Gorden (1984), the movement of labour out of the service sector into the boom sector creates excess demand for the service sector additional to that created by the spending effect. That is, the price of the service sector output rises. This brings about an additional movement of labour out of the manufacturing sector into services, reinforcing the de-industrialization resulting from the spending effect.

The resource movement effect tends to decrease the service sector output, whereas the spending effect tends to decrease it. If these are combined, then one might expect that if the resource movement effect is stronger than the spending effect, the output of the service sector will be less than the initial output. However, if the spending effect is stronger than the resource movement effect, the output of the service sector will be more than the initial output. As discussed by Gorden & Neary (1982): "When the two effects are combined we see that both contribute to a real appreciation" .

For further details on the problem of resource-boom induced de-industrialization, Forsyth & Kay (1980), Bond & Knobl (1982), Gorden & Neary (1982), Enders & Herberg (1983), Long (1983) and Gorden (1984).

The problem of resource-boom induced de-agriculturalization can be explained as follows. If the marginal product of labour in the resource sector is high compared to that of the agriculture sector, one might anticipate a movement of labour out of the latter sector into the former. This will reduce the output capacity in the agriculture sector, and would give rise to what is known as "**de-agriculturalization**". A prime condidate for de-agriculturalization is Nigeria (Guirnaz, 1985).

The Forsyth & Kay Model

A simplified model of the type first discussed by Forsyth & Kay (1980) is a type of updating process, using the social accounting relationship (Table 1):

$$X = X_1 + X_2 + X_3$$

Where X = national income; X_1 = value added = $x_{1p} + x_{2p} + x_{3p}$; X_2 = net effects of trade = $(x_{1e} - x_{1m}) + (x_{2e} - x_{2m})$; X_3 = consumption = $x_{1c} + x_{2c} + x_{3c}$. The subscripts 1, 2 and 3 refer, respectively, to the resource sector, manufacturing and services, while e, m, p and c represent, respectively, exports, imports, value-added and consumption.

Table 1. The pre-boom economy

	Production	Trade	Consumption
1. Resource sector	x_{1p}	$x_{1e} - x_{1m}$	x_{1c}
2. Manufacturing	x_{2p}	$x_{2e} - x_{2m}$	x_{2c}
3. Services	x_{3p}	-	x_{3c}
Total	X_1	X_2	X_3

The main assumptions of the Forsyth & Kay model are:

(1) Consumption is to increase in line with national income.
(2) The overall balance on external trade is maintained.

To work out the postulated state of the post-economy (Table 2), Forsyth & Kay used the following steps:

(1) Because of a 'resource boom' x_{1p} increases by Δx_{1p}, i.e.:

post-boom resource value-added = $x_{1p}+\Delta x_{1p}$

(2) An additional Δx_{1p} of income in the resource sector raises the total output, X_1, by Δx_{1p} i.e.:

post-boom total output = $X_1+\Delta x_{1p}$

(3) From assumption (1), consumption in all sectors is to increase in line with national income, so consumption is multiplied by $1+\Delta x_{1p}/X_1$, i.e.:

post-boom resource consumption = $x_{1c}(1+\Delta x_{1p}/X_1)$
post-boom manufacturing consumption = $x_{2c}(1+\Delta x_{1p}/X_1)$
post-boom services consumption = $x_{3c}(1+\Delta x_{1p}/X_1)$
post-boom total consumption = $X_{31}+\Delta x_{1p}$

(4) Since services consumption equal its production then:

Post-boom production = $x_{3p}(1+\Delta x_{1p}/X_1)$

(5) Subtracting resource sector value-added from its consumption we get the net effect of trade as:

$$(x_{1p}+\Delta x_{1p})-[x_{1c}(1+\Delta x_{1p}/X_1)]$$

(6) In order to keep the overall balance on external trade, i.e. X_2, manufacturing imports, x_{2m}, and exports, x_{2e}, should, respectively, increase and decrease by an equal percentage, i.e.:

Manufacturing imports become:

$$x_{2m}\left\{1+\left(x_{1p}+\Delta x_{1p}\right)-\left[x_{1p}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)-\left(x_{1e}-x_{1m}\right)/\left(x_{2e}+x_{2m}\right)\right]\right\}$$

Manufacturing exports become:

$$x_{2e}\left\{1-\left(x_{1p}+\Delta x_{1p}\right)-\left[x_{1p}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)-\left(x_{1e}-x_{1m}\right)/\left(x_{2e}+x_{2m}\right)\right]\right\}$$

Where $\left\{\left(x_{1p}+\Delta x_{1p}\right)-\left[x_{1p}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)-\left(x_{1e}-x_{1m}\right)/\left(x_{2e}+x_{2m}\right)\right]\right\}$ equals the sum of deterioration in the non-oil balance of trade. We recall $x_{2e}+x_{2m}$ indicates the sum of manufacturing exports and imports in the pre-boom economy.

(6) We calculate projected manufacturing consumption by subtracting the net effects of trade (Table 2) i.e.:

Post-boom manufacturing production

$$=x_{2c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)-\left\{x_{2m}\left(1+x_{1p}+\Delta x_{1p}\right)-\left[x_{1c}\left(1+\Delta x_{1p}\right)\right]-\left(x_{1e}-x_{1m}\right)/\left(x_{2e}+x_{2m}\right)\right\}+$$

$$x_{2e}\left\{1-\left[\left(x_{1p}+\Delta x_{1p}\right)-x_{1c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)\right]-\left(x_{1e}-x_{1m}\right)/\left(x_{2e}+x_{2m}\right)\right\}$$

Table 2. Post-boom economy

Production	Trade	Production
$x_{1p}+\Delta x_{1p}$	$x_{1p}+\Delta x_{1p}-\left[x_{1c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)\right]$	$x_{1c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)$
$x_{2c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)-x_{2m}\{1+\left(x_{1p}+\Delta x_{1p}\right)-\left[x_{1c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)\right]-\left(x_{1e}-x_{1m}\right)/\left(x_{2e}+x_{2m}\right)\}+x_{2e}\{1-\left(x_{1p}+\Delta x_{1p}\right)-\left[x_{1c}\left(1+\Delta x_{1p}\right)-\left(x_{1e}-x_{1m}\right)/\left(x_{2e}+x_{2m}\right)\right]\}$	$x_{2m}\left[1+\left(x_{1p}+\Delta x_{1p}\right)-x_{1c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)-\left(x_{1e}-x_{1m}\right)/\left(x_{2e}+x_{2m}\right)\right]+x_{2e}\{1-\left(x_{1p}+\Delta x_{1p}\right)-\left[x_{1c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)\right]\})$	$x_{2c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)$
$x_{3p}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)$x	------------	$x_{3c}\left(1+\Delta x_{1p}/X_1\right)$
$X_1+\Delta x_{1p}$	X_2	$X_2+\Delta x_{1p}$

Analytical Limitations

There are four major analytical limitations to this technique as applied to the case of Algeria:

(1): Booms in the resource sector raise the demand for all goods. The resource sector and manufacturing sector products are 'tradeables', i.e. they are governed by world prices, so their prices stay fixed, but 'non-tradeables' (services) can have their prices forced up. This will draw factors from other sectors (especially labour and investment from manufacturing); thus manufacturing will be doubly squeezed. However, for the case of Algeria the above argument is not always true, because neither manufacturing nor agriculture were so developed as to be affected by the development of the resource sector, in terms of the movement of resources out of these sectors. Nevertheless, some authors believe that the development of the resource sector resulted in 'de-agriculturalization' (Giurnaz, 1985). This is because the government failed to initiate agricultural development in the rural areas, or to create industries which could act as a stabilizing force within the more underdeveloped regions.

(2): Revaluation of the domestic currency makes imports cheaper, and so raises the real purchasing power of domestic consumers even further than the oil boom itself. This argument can be true if, first, oil revenues constitute a small proportion of the national income, and second, if there exist money markets which allow exchange rate fluctuations. However, for the case of Algeria, the exchange rate is fixed, and the money markets are not yet mature.

(3): Forsyth & Kay model ignored intermediate demand for services, i.e. services for the manufacturing sector, which is very important in Algeria. As manufacturing output declines, so will services on the demand side. Therefore, the Forsyth & Kay model is purely a supply side model.

(4): The Forsyth & Kay model takes a comparative static approach, i.e. it compares two equilibria. A proper understanding needs a full dynamic model.

The effect of the development of the oil and gas sector on the Algerian economy: Industrialization or De-agriculturalization?, using Forsyth & Kay model was discussed in a separate papers (Matallah & Proops, 1990, 1992, 1994), where 1968 input-output tables was chosen to represent the Algerian pre-oil economy, while the 1974 input-output table was taken as the peak production year. The analysis showed that the Forsyth & Kay model is less applicable to Algeria than to the UK. In Algeria at the time of the nationalization of the oil and gas industry, neither capital nor skilled labour were locally available, therefore neither manufacturing nor agriculture were so developed as to be affected in the sense of the movement of resources out of these sectors. What is described as a problem for Britain, as 'de-industrialization', and for Nigeria as 'de-agriculturalization', does not seem in the 1980s to be a major problem for Algeria.

Areas for Future Study

The present paper has illuminated some interesting aspects of the Forsyth & Kay model as applied to the case of Algeria (i.e. the limitations of this model) . Still other issues obviously require further study. Further work could examine the following:

(1): With a new input-output table the above model can be repeated and updated.

(2): The Forsyth & Kay model takes a comparative static approach, i.e. compares two equilibria. A proper understanding needs a fully dynamic model.

References

Bond, M.E. & Knobl, A. (1982), "Some implications of North sea oil for the U.K.", IMF Staff Papers, 29, pp. 363-397.

Enders, K. & Herberg, H. (1983), "The Dutch Disease: causes, consequences, cure and calmatives", Weltwirtschafltliches Archiv, 19, pp. 473-497.

Forsyth, P.J. & Kay, J.A. (1980), "The economics and implications of North sea oil revenues", Fiscal Studies, 1, pp. 1-28.

Giurnaz, A. (1985), "Economics of oil: a case study of oil", unpublished Ph.D thesis, Keele University, U.K.

Gorden, W.M. & Neary, J.P. (1982), "Booming sector and de-industrialization in a small open economy", Economic Journal, 92, pp. 825-848.

Gorden, W.M. (1984), "Booming sector and Dutch Disease economics: survey and consolidation", Oxford Economic Papers, 36, pp. 359-380.

Long, N.V. (1983), "On the effects of a booming export industry on the rest of the economy", Economic Record, 59, pp. 57-60.

Matallah, K. & Proops, J.L.R., (1990), "The effect of the development of the resource sector on the Algerian economy: Industrialisation or De-agriculturalization?, Economic System Research, Vol. 2, No. 4, pp. 421-433.

Matallah, K. & Proops, J.L.R., (1992), "Algerian economic development, 1968-1979: A multiplier and linkage analysis", Economic System Research, Vol. 4, No. 3, pp. 257-267.

Matallah, K. & Proops, J.L.R., (1994), "An input-output assessment of Algerian development, 1968-1979", Working Paper Series, Department of Economics, Keele University, Keele, U.K..

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، نصف سنوية، تصدر عن كلية الحقوق والعلـوم الإقتصادية – جامعة قاصدي مرباح ورقلـة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الخامس 2007/05

المقالات والدراسات :

ISSN : 1112-3613 : ردمد – **2002/110** : إيداع قانوني رقم – **http://www.ouargla-univ.dz/rc**

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، سنوية، تصدر عن كلية الحقوق والعـلوم الإقتصادية

جامعة قاصدي مرباح ورقـلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الخامس 2007/05

مجلة الباحث - دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية ا قوق والعلوم الإقتصادية - جامعة قاصدي مرباح ورقـلة

هيئة التحرير

معلومات الاتصال بالمجلة :

السيد/ رئيس التحرير

جامعة ورقلة، طريق غرداية ورقـلـة 30000

موقع الإنترنت : **http://www.ouargla-univ.dz/rc/**

البريد الالكتروني : rc@ouargla-univ.dz

قواعد النشر ا لة

1 - الباحث، لة علمية أكاد ية كمة، تم بالأ اث والدراسات الأصلية، ال يتم نشرها سابقاً، و ا عا ة بأسلوب علمي موثق.

2 - ترسل مادة النشر شكل ملف مرفق ع ال يد الإلكترو ، ويشترط أن تكون مكتوبـة بـ نـامج *Microsoft Word* بنسق *RTF*. (نوع ا ط بالعربية : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبيـة فنـوع ا ـط : *Times New Roman*، مقاسه : 12)، ا سافة تقدر بـ 0.8 سم بـ الأسطر، ويراعى حجم ا قال كحد أقصى 15 صفحة - ا فيها ا صادر، ا وامش، ا داول والرسوم التوضيحية - ويشترط أن تكون ا قالات مقدمة وفـق ا عيـار (*IEEE*) تنسيق النص عمودين، و ب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً ؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر باللغة العربية (نوع ا ط : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14)، مع ضرورة الإشارة إ الكلمات ا فتاح (*Mots clés*) ؛ بالنسبة وامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سم ومن اليمن 1.5 سم ومن اليسـار 2.5 سم.

3 - ترفق ا ادة ا قدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة ا ه بالعربية وبا روف اللاتينية مع عنوانه ال يـدي الكامـل وعنوان بريده الإلكترو ، وذكر أرقام ا اتف والفاكس (إن أمكن) على ورقة مستقلة ؛ و حالة وجود أكثـر مـن باحث يتم مراسلة الاسم الذي ب أن يرد أولاً ترتيب الأ اء.

4 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم ا ؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة للمجلة : إسم ا ؤلف، "عنوان ا قال"، عنوان ا لة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.

5 - توضع الإحالات وا راجع وا صادر وا داول آخر ا قال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها النص.

6 - ق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على ا ادة ا قدمة للنشر دون ا ساس ضمو ا، أما إذا رأت ا لة أو ا كم وجوب إجراء تعديلات جوهرية، فإ ا تعيدها إ صاحبها للقيام ذه التعديلات اللازمة.

7 - تع مضام ا واد ا نشورة ا لة عن آراء أصحا ا، ولا ثل بالضرورة رأي ا لة.

8 - ترسل ا واد وتوجه ا راسلات إ العنوان :

رئيس رير لة الباحث

كلية ا قوق والعلوم الاقتصادية - جامعة ورقـلة

- كنم الإطلاع على قواعد النشر هذه (ونسخة من مقال معياري *IEEE*) وقع ا لة :

http://www.ouargla-univ.dz/rc/

لة **الباحث** - العدد 05 - 2007

محتويات المجلة

ا قالات :

رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE

الدكتور: بريبـ ش السعيد
جامعة باجي مختار – عنابة

هيد :

إذا كانت ا شروعات الصغ ة و ا توسطة الدول ا تقدمة حضيت بالأولوية ضمن تلف الإستراتيجيات ا رصدة للتنمية قد اوزت الكثـ من صعوبات تنميتها لا سيما تلك ا تعلقة با صول على التمويل من عدة مصادر، وذلك بفضل تنويع ا دمات التمويلية ا تاحة بالسوق التمويلية و ابتكار و استخدام تقنيات حديثة على مستوى البنوك ا كنها من التحكم ا خاطر و التكاليف و من التوجه و خدمة هذا القطاع ، فان مثيلا ا الدول النامية عامة و ا زائر خاصة لازالت تواجه العديد من ا شكلات ؛ إذ تعتـ مشكلة التمويل من ابرز ما يعيق تطورها مرحلة الانطلاق و التوسع ، و حيث أن اعتماد ا ؤسسة على أموا ا اصة و الذاتية كمصدر ويلي داخلي غالبا ما تكون غـ كافية لتغطية تلف احتياجا ا ع مراحل نشاطها خاصة ا تعلقة با شاريع الاستثمارية التجديدية و التوسعية، فانه لا يكون أمامها إلا خيار اللجوء إ التمويل ا ارجي ا تضمن ويلا ماليا عن طريق السوق ا الية الذي لا ضى بأية ثقة رغم وجود مؤسساته ا تخصصة ال يبقى نشاطها التمويلي ضعيفا، أو ويلا بنكيا عن طريق الوساطة البنكية الذي لا يزال يشكل ا صدر الأكثر أ ية ا زائر دون أن تتمكن ا ؤسسات ال تتقدم بطلب القروض البنكية من ا صول عليها بالشروط ا لائمة، نظرا لعدة عوامل متداخلة عل الاستفادة من التمويل ا صر تتميز با دودية؛ منها ما ص البنوك فيما يتعلق بثقل عنصر الضمانات ا طلوبة ختلف أنواعها و ارتفاع تكلفة القروض ال لا تشجع على الاستثمار، بالإضافة إ تعقد و بطء إجراءات ا صول على القروض ، وغياب بنوك متخصصة، فضلا على ضعف الكفاءات ا هنية والافتقار إ التقنيات الفعالة للتحكم ا خاطر ا يقلص من ال ا اذ قرار منح القروض ، و أخرى ص ا شروعات و ذلك فيما يتعلق بوضعها ا ا و قدر ا على التمويل الذا وقدر ا على التسديد فضلا على عدم شفافية و مصداقية ا علومات ا قدمة حول وضعها ا ا فكل هذه العوامل من شا ا أن تزيد من دودية التمويل بالقروض ا صرفية.

و ظل واقع التمويل ا صر الذي يتميز حدودية الاستفادة منه و باعتبار تلف الظروف ا يطة ا فيها التحولات العميقة ال يعرفها الاقتصاد الوط نتيجة تلف الضغوطات الداخلية و ا ارجية، ا فروضة على ا ؤسسات وا سدة الاندماج الاقتصادي و التجاري العا ي.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية استعراض تقنية رأس ا ال ا خاطر كبديل ويلي مستحدث لنظام التمويل التقليدي ,موضحـ إطارها ا فاهيمي ,النشأة والأهداف ,أ اط ويلا ا ,مزاياها وعيو ا وأخ ا ارب بعض الدول الرائدة ال التمويل برأس ا ال ا خاطر وهو ما سيشكل تـوى ا ـور الأول ,

أما ا ور الثا فسنعرض حالة شركة رأس ا ال ا خاطر SOFINANCE ا زائر.

ا ور الأول:التمويل بتقنية رأس ا ال ا خاطر

1-الإطار ا فاهيمي ,النشأة والأهداف

أ-مفهوم التمويل عن طريق شركات رأس ا ال ا خاطر

هي عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل ا شاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس ا ال ا خاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقد النقد فحسب كما هو ا ال التمويل ا صر بل تقوم على أساس ا شاركة ؛حيث يقوم ا شارك بتمويل ا شروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه ,وبذلك فهو اطر بأمواله، و ذا نرى بأ ا تساعد أكثر ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا ديدة أو التوسعية ال تواجه صعوبات هذا ا ال، حيث أن النظام ا صر يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات.

هذه التقنية يتحمل ا خاطر(ا ستثمر) كليا أو جزئيا ا سارة حالة فشل ا شروع ا مول. ومن أجل التخفيف من حدة ا خاطر فإن ا خاطر لا يكتفي بتقد النقد فحسب بل يساهم إدارة ا ؤسسة ا قق تطورها و احها.

يضاف إ ذلك كله أن دور شركات رأس ا ال ا خاطر لا يقتصر على ويل مرحلة الإنشاء فحسب بل تد أيضا إ مرحلة التجديد, وكذا ويل التوسع والنمو وهو ما يقتضي تقد طط تنمية من طرف ا ؤسسة (1).

كما عرفته ا معية الأوروبية *EVCA ": هو كل رأ ال يوظف بواسطة وسيط ما متخصص مشروعات

خاصة ذات اطر مرتفعة ، تتميز باحتمال و قوي لكنها لا تضمن ا ال يقينا با صول على دخل أو التأكد من استرداد رأس ا ال التاريخ ا دد (و ذلك هو مصدر ا خاطر) أملا ا صول على فائض قيمة مرتفع ا ستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصة هذه ا ؤسسات بعد عدة سنوات"(2).

ان معادلة هذه الشركات تقوم على : (تكنولوجيا متقدمة – اطر كبـ ة – أرباح واعدة) و من ة يلزم لنجاح هذه ا ؤسسات التحلي بالصـ دة ثلاث سنوات تقريبا لضمان أرباح كبـ ة .
و هي تقوم على أساس ا شاركة الأرباح و ا سائر أي ا شاركة السراء و الضراء وهو ما يوضحه الشكل ا وا :

الشكل : (01) : مبدأ و أساس شركات رأس ا ال ا خاطر(3)

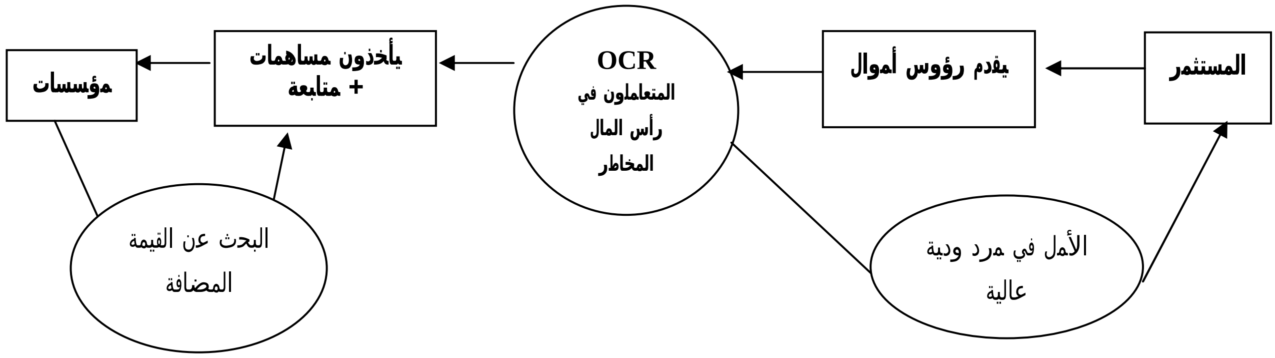

من الشكل كننا تلخيص إجراءات التمويل عن طريق شركات رأ ال ا خاطر : مرحلة أو من نشاط هذا النوع من الشركات ، تقوم هذه الأخـ ة بتجميع ا وارد ا الية ومن هنا تظهر قدرة ا سا هذه الشركة و مهار م ميع الأموال و جذب ا ستثمرين .
و بعدها تأ مرحلة البحث ال يتمثل هدفها إدارة ملفات الترشيح ال تقدم من طرف ا شروعات الطالبة ذا النوع من التمويل.
يتم تصنيف ا لفات و اختيار ا شروعات الأنسب ذا التمويل و ديد مرحلة و كيفية تدخلها ا شروعات ا ستفيدة .
و مرحلة أخرى إطار ارسة هذا النشاط التمويلي تقوم شركات رأ ال ا خاطر بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من ا شروعات ا مولة، لتعيد طرح اشتراكا ا السوق التمويلي.

ب- أهدافها ونشأ ا:

يرجع تأسيس شركات رأ ال ا خاطر إ ا شاكل ا الية ال واجهت ا ؤسسات الصغـ ة و ا توسطة ، ويعود الاهتمام ا إ النجاح الباهر الذي حققته الولايات ا تحدة الأمريكية و أوروبا . دف هذه الطريقة التمويلية إ قيق **لة من الأهداف** ، تصب كلها تسهيل عملية ويل ا ؤسسات الصغـ ة و ا توسطة و نذكر من بينها (4):
- مواجهة الاحتياجات ا اصة بالتمويل الاستثماري ؛
- تعتـ بديلا ويليا حالة ضعف السوق ا ا و عدم قدرة ا ؤسسة على إصدار أسهم و طرحها للاكتتاب ؛

-توفـ الأموال الكافية للمؤسسات ا ديدة أو العالية ا خاطر.
أما فيما ص **نشأ ا التار ية** : فبعد أن توارى أسلوب ا ضاربة الذي اقتبسته أوروبا من الاقتصاد الإسلامي خصوصا القرن التاسع عشر,أخذ مرة أخرى يظهر شكل شركات رأس ا ال ا خاطر .
تنسب نشأة رأ ال ا خاطر إ ا نرال الفرنسي الأصل "Doriot" الذي انشأ أمريكا سنة 1946 أول مؤسسة متخصصة رأ ال ا خاطر العا "ARD" ال صصت ويل الشركات الالكترونية الشابة . ظل بعد ذلك و مؤسسات رأ ال ا خاطر بطيئا السوق الأمريكية إ غاية سنة 1977 ، أما أوروبا فقد عرفت تاريخ أحدث لكنها لقيت عناية كبـ ة من ا معية الأوروبية لرأ ال ا خاطر ال أسست بروكسل عام 1983 لتطوير حرفة رأ ال ا خاطر أوروبا تصل أرباحها حدودها العادية مابـ **300%و250%** سنويا . وتظهر أ ية ذلك إذا علمنا أن الاستثمار طويل الأجل بلغ بـ سنـ 1990 و1993 الولايات ا تحدة الأمريكية **54** مليار دولار ، أي أن رأ ال ا خاطر ثل**60%**منه ، وهي تنسب إ بنوك كبـ ة يبلغ عمرها حوا **200 سنة** ، بينما يزد عمر رأ ال ا خاطر عن نصف قرن . إضافة إ ذلك فان النسبة ال و ا رأ ال ا خاطر تصل إ **64%** من ا شاريع عالية ا خاطر.
فشركات رأ ال ا خاطر أنقذت أمريكا من التخلف التكنولوجي أمام اليابان . و هي عبارة عن رؤوس أموال تتجمع البنوك و تعطى للمشاريع الريادية و الابتكارات ، فشركات **ماكنتوش** و **ميكروفست** كانت عبارة عن لات

بقالة عام 1980 وقد سارعت كل الدول ا تقدمة إ تب هذا الأسلوب .
ولكن النتائج اختلفت ؛ فبينما حت ا لترا و هولندا تعثرت ايطاليا و اسبانيا و أ انيا .

2- أ اط ويلا ا

ماليا رأس مال ا خاطر هو ويل برأ ال خاص أي اقتسام ا خاطر ب ا ؤسسات و الشركاء ا الي بصفة عامة ، و عمليات رأ ال ا خاطر ول ا ؤسسات الناشئة و ا تنمو بطريقة أسرع من ا ؤسسات ا نشأة من قبل ا تعامل فقط لكن عمليات رأ ال ا خاطر تلف حسب ا رحلة ا وجودة فيها ا ؤسسة و هي أربعة مراحل رئيسة [5]:
- رأ ال الإنشاء عناه الواسع ؛
- رأ ال التنمية؛
-رأ ال ويل ا لكية؛
- رأ ال التصحيح أو الإ اض.

1- رأ ال الإنشاء:: capital–création يتو رأ ال الإنشاء ويل مؤسسات ناشئة مبتكرة يط ا العديد من ا خاطر و لديها أمل كب النمو و التطور، و تنقسم هذه ا رحلة إ مرحلت :

☒ رأ ال ما قبل الإنشاء أو قرب الانطلاق: capital d' amorçage: صص لتغطية نفقات البحث والتجارب وتطوير النماذج ا عملية و النماذج التجارية للسلعة ا ديدة. و كذلك ريب السلعة السوق و معرفة مدى الإقبال عليها، و هو ويل صعب نظرا طورة احتمال الفشل لدى مؤسسة ليس ا كيان قانو هذه ا رحلة.

☒ رأ ال الانطلاق: capital de démarrage ثل ا رحلة الأساسية لتدخل رأ ال ا خاطر و صص لتمويل ا شروعات مرحلة الإنشاء, أو بداية النشاط و يتفرع بدوره إ مرحلت : الانطلاق أو البداية عناه الضيق الذي يغطي مرحلة ما قبل البداية التجارية ياة ا شروع ا رحلة الأو من التمويل و ا تغطي نفقات البداية التجارية، و مع هذه ا رحلة كل ا خاطر ا يعا منها مشروع جديد و شركات رأ ال ا خاطر هي الوحيدة ا تقبل ويل ا شروع خلال هذه ا رحلة.

2- رأ ال التنمية : capital de développement : يكون ا شروع هذه ا رحلة التمويلية قد بلغ مرحلة الإنتاجية أي توليد الإيرادات ، ولكنه يقابل ضغوطا مالية عله يلجأ إ مصادر ويل خارجية ح يتمكن من قيق آماله النمو و التوسع الذي يتراوح متوسطه ب 10%- 5% سنويا .
هذا النمو إما أن يكون داخليا (كزيادة قدرا ا الإنتاجية أو زيادة قدر ا التسويقية...ا)
او خارجيا (كاكتساب مشروع ، آو فرع لموك شاريع أخرى ، أو تنويع أسواق ، أو تصريف منتجات ..ا)
كما يغطي رأ ال ا خاطر مرحل التطور و النضج حيث خلال هات ا رحلت تتجه ا خاطر إ التناقص بطريقة واضحة ، و التمويل الذا يلعب دورا ملموسا . وتكتسب ا شروعات القدرة على الاستدانة، حيث تضمن إمكانيتها الذاتية سداد القروض ، فيبدأ معها دور مؤسسات رأس مال ا خاطر التواري تدر يا تاركة الساحة شيئا فشيئا لوسائل التمويل التقليدية .و ا دول التا يوضح ذلك لاء .

ا دول رقم (01) : مراحل و ا شروع و مصادر التمويل .

	الإنشاء	التوسع	التطور	النضج
التمويل الذا	– – –	غ كا	نسا	كا
رأ ال ا خاطر	قاصرة عليه فردها	جوهري	هام	– – –
القروض	مستحيلة	صعبة	كنة	كنة بدرجة أك
درجة ا خاطرة	مرتفعة جدا	مرتفعة	قوية	أقل قوة
متابعة ا شروعات	موجودة بدرجة كب ة	متواضعة نسبيا	ضعيفة	هامة لبيع ا سا ات

ا صدر : د. عبد الباسط وفاء مرجع سبق ذكره ص92

3- رأ ال تعاقب أو ويل ا لكية : Capital- transmission ou succession : يستعمل هذا النوع من التمويل عند تغير الأغلبية ا الكة لرأ ال ا شروع ، أو ويل مشروع قائم فعلا إ شركة قابضة مالية ترمي ا شراء عدة مشاريع قائمة و بالتا خلال هذه ا رحلة تم مؤسسات رأ ال ا خاطر بتمويل عمليات ويل السلطة الصناعية و ا الية ا شروع ، إ موعة جديدة من ا لاك تتمثل عادة فيما يلي :
- الفريق الإداري أو الإجراء ا شروع حالة إبداء رغبة ا ؤسس التخلي عن احد فروعه (شركة les bennes marrel ا كانت تعمل ا ال ا يدروليكي و رغبت موعة whitaker ا الكة ا التنازل عنها من أجل صيص إعما ا ا نتجات الكيميائية و الطبية. لذا احتاج مدراء تلك الشركة إ سيولة لتفادي طرح عروض عامة بالشراء عليها من قبل مشروعات أخرى)؛
- احد ا سا الأكثر دفعا لتطوير ا شروع؛
- احد الورثة الأكثر مسا حيث يكون صاحب ا شروع قد تو تاركا العديد من الورثة بعضهم ليست لديه الرغبة استمرار نشاط ا ؤسسة، و لضمان عدم عرقلة نشاطها، من

الأفضل تركيز الملكية الورثة الآخرين. لكن هذه يصطدم بواقع عدم كفاية الأموال الخاصة، و تدخل شركة رأ ال الخاطر مرحلة التحويل و يتم ذلك ء تكوين شركة مالية قابضة وز الإشراف و نح هذه الشركة قروضا للشركاء.
و بعد سداد الالتزامات المالية تنتقل الملكية إ الشركاء المستثمرين الشركة المتفرعة .
4- رأ ال التصحيح أو إعادة التدوير : capital retournement : صص رأ ال التصحيح للمشروعات القائمة فعلا و لكنها ر بصعوبات خاصة ، و تتوفر لديها الإمكانيات الذاتية لاستعادة عافيتها ، لذلك فإ ا تاج ا إ اض ما فتأخذ مؤسسة رأ ال الخاطر بيدها ح تعيد ترتيب أمورها ، و تستقر من جديد السوق ، و تصبح قادرة على قيق أرباح .

3- إجراءات تطبيق التمويل عن طريق شركات رأس مال الخاطر[8]

مرحلة أو من نشاط شركة رأس مال الخاطر تقوم هذه الشركة بتجميع الموارد المالية وهنا تظهر قدرة الفريق المكون ذه الشركة ومهارته ع الموارد واجتذاب المستثمرين وبعدها تأ مرحلة البحث ال يتمثل هدفها إثارة ملفات الترشح ال تقدم من طرف المشروعات الطالبة ذا النوع من التمويل وهنا تظهر فعالية شركات رأس مال الخاطر .
و مرحلة مكملة يتم تصنيف ملفات الترشح سب درجة المصداقية وذلك بإجراء اختبار معمق للملفات لاختيار المناسب منها لتصل شركة رأس مال الخاطر إ مرحلة ديد شكل أو كيفية تدخلها المشروعات المستفيدة من التمويل والمساعدات الأخرى، المتعلقة رحلة الإنشاء والانطلاق أو المتعلقة بتسويق المنتجات وتسهيل العلاقات مع البنوك أو البحث عن شركاء آخرين.
وكمرحلة أخ ة إطار ارسة هذا النشاط التمويلي تقوم شركات رأس مال الخاطر بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من المشروعات الممولة، لتعيد طرح اشتراكا ا السوق التمويلي.

4- مزايا و عيوب رأ ال الخاطر :

أولا: مزاياها[6]

- **المشاركة** : حيث أن شركة رأ ال الخاطر تكون شريكة لأصحاب المؤسسة الأصلي ، و تأخذ نسبة من الأرباح من **15%-30%** بالإضافة إ 2,5% مقابل المصاريف الإدارية سنويا.
كما تتحمل جزءا من الخسارة حالة حصو ا ، كما أن الدعم العملي الذي يقدمه الممول مفيد للشركة و يساعد على احها ، و هي تفتح ا ال للمشاركة الطويلة الأجل حيث لا تباع الحصة إلا بعد أن تستوي الشركة وتصبح قادرة على الإنتاج و النمو وهذا لا يتوفر الديون قص ة الأجل .
- **الانتقاء** : أمام الممول فرصة لاختيار المشروع الواعد فكث من المشاريع الجديدة تكون عالية المخاطر و كذلك ذات أرباح متوقعة عالية ، و قادرة على رفع قيمة أصو ا بينما حالة القرض تبحث المؤسسات البنوك عن المؤسسات المليئة أي القادرة على السداد و بالتا فهي نح القروض للمؤسسات الكب ة ال تعد تلك طاقات ابتكار .
- **المرحلية** : من خصائص التمويل برأ ال الخاطر انه يتم على مراحل و ليس على دفعة واحدة فبعد انتهاء أي مرحلة يلجأ المستفيد من جديد ا الممول و هذا ضمان لصدق الاستثمار عرض نتائج الاعمال المنجزة و هذا من شئنه اعطاء فرص جديدة ، ح فشل المشروع و قبل تراكم الخسائر.
- **التنويع** : كن للممول أن يوزع ويله على عدة مشاريع تلفة المخاطر يث ما كن أن سره مع مشروع تر ه مع آخر إضافة إ المشاركة ا سائر فذلك يقلل منها فضلا على ان المراقبة من الشريك نب المشروع الدخول مغامرات غ مأمونة العواقب .
- **التنمية و التطوير** : إن هذا النوع من التمويل قادر على ويل مشاريع مرتفعة المخاطر و ال لا يتجرأ على خوضها إلا الرواد القادرون ، و يعوض هذا ا طر بالمكاسب و العائد المرتفع . وقد ثبت هذا ويل شركات مبتدئة " كأبل وميكروسوفت و كومبات و يدرال اكس يس و جينيتيك وغ ها " و كانت التقنيات القائمة عليها هولة و تتحمس ا مصادر التمويل التقليدية .
- **توسيع قاعدة الملكية** : تستمر الشراكة إ أن تستوي الشركة ، فيجذب العديد من المستثمرين ما حققته أو تطرح كأسهم ، و ول العائد من ارتفاع رأس المال مشاريع أخرى جديدة .
إضافة إ دورها الكب ويل المؤسسات الصغ ة والمتوسطة حيث مرحلة الإنشاء لا لك هذه المؤسسات القدر الكا من الأموال اللازمة ،كما ان البنوك تنع عن تقد قروض ا دون ضمانات لكن مؤسسات رأ ال الخاطر تقدم ما يلزم ذه المؤسسات رغم ارتفاع الخاطر خلال مرحلة الإنشاء .

ثانيا:عيو ا[7]

أما عيو ا فيمكن إ ازها فيما يلي :
على عكس المزايا السابقة قد ثل المخاطرون للمؤسس عبئا معينا ، يرجع إ :

- ا قوق ا تولدة للمخاطرين عن ا شاركة (كا شاركة القرارات والتدخل توجيه مسار ا شروع)؛
- تطلب مبلغ مرتفعة ، حالة اح ا شروع لاسترداد حصص ا خاطرين (لكن ينبغي أن لا ننسى بطبيعة ا ال ان ذلك ما يقيم ميزان العدالة ، حيث تعت هذه ا بالغ مقابل ا ازفة ال قبلها ا خاطرون وقت الإنشاء ، و ال كان من ا مكن أن تعرضهم لفقدان كافة أموا م ال شاركوا ا شروع) .

5- ارب بعض الدول الرائدة ال رأس ا ال ا خاطر:

1-التجربة الأمريكية : تتميز شركات رأ ال ا خاطر بالتخصص ال الشركات الناشئة و تار القطاعات ال تاز بفرص و مرتفعة كقطاع التكنولوجية و دراسة لت **500** مؤسسة أمريكية ويلها برأ ال ا خاطر عمرها لا يتجاوز الأربعة سنوات و حوا **80%** منها تعمل القطاع التكنولوجي مقارنة بعدد اثل من ا ؤسسات ا مولة ذاتيا و كانت النتائج كما هو مب ا دول ا وا :

جدول رقم (02) : مقارنة ب ا شروعات ا مولة برأ ال ا خاطر و ا شروعات ا مولة ذاتيا امريكا:

أوجه ا قارنة	ا شروعات ا مولة برأ ال ا خاطر	ا شروعات ا مولة ذاتيا
خلق عمالة كفؤة(%)	**%59 +**	**%59-**
العمالة ا نشأة سنويا (%)	**%25+**	**%3 -**
نفقات البحث و التطوير بالنسبة للشخص الواحد (بالدولار)	**16000**	**8000**
معدل الاستثمارات السنوية (%)	**%35 +**	**%9+**
معدل الإنتاجية السنوية (%)	**%12+**	**%5+**

ا صدر : د. عبد الباسط وفاء مرجع سبق ذكره ص112

و تتضح جليا من خلال ا دول تفوق ا شاريع ا مولة برأ ال ا خاطر كل أوجه ا قارنة ما عدا توف نفس النسبة من العمالة الكفؤة .

2- التجربة الفرنسية : اعتمادا على تقرير بنك فرنسا اختيار موعة من ا ؤسسات **38%** منها تعمل القطاع التكنولوجي (كالالكترونيات و ا علوماتية) و**30%** منها فقط منشأة منذ سنة 1990 و الباقي منشأ منذ 1980، وتستخدم ما ب 100-499 أج ، هذه ا موعة ا مولة برأ ال ا خاطر و موعة أخرى غ ولة به و كانت النتائج كما ا دول ا وا :

جدول رقم (03) : مقارنة ب ا شروعات ا مولة برأ ال ا خاطر وغ ا مولة به فرنسا

أوجه ا قارنة	ا شروعات ا مولة برأ ال ا خاطر	ا شروعات الغ ولة برأ ال ا خاطر
تطور رقم الأعمال (%)	**%34 +**	**%5,3+**
تطور حجم الصادرات (%)	**%67,8+**	**%12 +**
تطور حجم الاستثمار (%)	**%51,3+**	**%4-**
تطور حجم العمالة (%)	**%19,9 +**	**%3,4-**
تطور معدل الإيرادات ا توسطة (%)	**%5,4 +**	**%3,5-**

ا صدر: د. عبد الباسط وفاء مرجع سبق ذكره ص116

من ا دول كن أن نستنتج ان ا شروعات ا مولة برأ ال ا خاطر تتفوق كث ا عن نظ ا ا ا مولة بطرق اخرى ، حيث تعدت **1500** شركة رأ ال اطر فرنسا سنة1996 .

ا ور الثا : دراسة حالة شركة رأس ا ال ا خاطر Sofinance ا زائر :

يفتح أسلوب التمويل برأ ال ا خاطر آفاقا واعدة للمؤسسات الصغ ة و ا توسطة ا زائر حيث انه يعد بديلا هاما لأسلوب التمويل ا صر الذي يعتمد على القروض، حيث أن شركات رأ ال ا خاطر تقوم شاركة صاحب

ا شروع او ا ؤسسة دون ضمان العائد و لا ا بلغ الأصلي، وهذا النوع من التمويل يناسب ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة نظرا لانعدام الضمانات هذه التقنية. كما أن دراسة جدوى ا شروع تكون أكثر دقة عندما يشترك فيها طرفان تلفان يتوجب على كل منهما قيق الربح. و الأساس الذي يقوم عليه هذا النوع من الشركات هو : مبدأ ا شاركة الأرباح و ا سائر ، و هي تقنية لا تقوم على تقد الأموال الأزمة بل تتعداها إ تقد ا ساعدة لإدارة الشركة ا قق استمرار ا ؤسسة و تطورها .

يرجع تأسيس شركات رأ ال ا خاطر إ ا شاكل ا الية ال واجهت ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة و يعود الاهتمام برأ ال ا خاطر ا زائر إ النجاح الباهر الذي حققته الولايات ا تحدة الأمريكية و أوروبا ، حيث ترجع نشأ ا إ اليونا " طاليس دومليه " الذي أقام أول مشروع التصنيع الزراعي " استخرجت زيت الزيتون "

أ- شركات رأ ال ا خاطر ا زائر : بالرغم من أ ية تقنية التمويل عن طريق رأ ال ا خاطر فان الاهتمام ذه التقنية التمويل ما يزال ضئيلا حيث أن نشاط هذه الأخ ة يعتـ جد حديث و ضعيف الأمر الذي تم على البنوك ا زائرية تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة ا الية ا تخصصة هذه التقنية ال بقي عددها دود جدا حيث يشمل شرك Finalep و sofinance و بالنظر إ مستوى نشاط هاتـ الشركتـ فيلاحظ ا ما لا تقدمان خدمات كب ة للمشروعات لأ ما لا تتحليان بروح اطرة كافية وهو ما ينطبق على شركة Sofinanceال أخذناها كدراسة حالة.

1- شركة Sofinance نشأ ا ، هياكلها ووظائفها :

إنشاء شركة Sofinance 04 أفريل عام 2000 بالشراكة مع مؤسسة مالية أجنبية على أساس شركة مالية برأس مال قدره 5 مليار دج ، من مهام هذه الشركة ا سا ة إنشاء ا ؤسسات ا ديدة إطار الاستثمار الأجنـ ا باشر[8]

انطلقت مباشرة نشاطها التاسع من جانفي 2001 وهو التاريخ الذي حصلت قيه على الاعتماد من بنك ا زائر .

أما فيما ص الإطار التنظيمي ذه الشركة فـ تكز حول هيكل أساسيـ ا [9]:

- هيكل الالتزامات و ا ندسة ا الية ، من مهامه تسيـ طلبات التمويل و تطوير ا ندسة ا الية .

- هيكل الإدارة العامة للمالية وا اسبة: مهامه التسيـ والتنظيم العام، تسيـ الوسائل العامة، ا اسبة و تسيـ ا زينة.

تؤدي هذه الشركة **مهامها ووظائفها** دف تدعيم و إنعاش الاقتصاد الوطـ و ذلك ببعث انطلاقة جديدة فيما يتعلق بتمويل ا شروعات الصغ ة و ا توسطة و تتلخص فيما يلي :

- ترقية و تطوير ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة من خلال ا سا ة رأ ا ا .

- امتلاك حصص شركات لية أو أجنبية باختلاف أماكن نشاطها .

- الإقبال على إشكال الاقتراض و التسليف بدون اعتبار للضمانات، و ضمان كل عمليات القرض بالنسبة للغـ .

- حيازة كل الديون و الأوراق التجارية، و ا سا ة كوسيط ا عاملات ا اصة ا و بالأسهم و السندات .

-ترقية الاعتماد على قرض الإ ار با اه ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة .

إضافة إ الوظائف ا ذكورة و وجب قرار ا لس الوطـ سا ات الدولة ا عتمد 20 أكتوبر 2003 ديد النقطتـ التالية :

- تركيز نشاط الشركة على القطاع العام و توسيع تدخلا ا ا هام فيما يتعلق ساعدة ا ؤسسات عملية ا وصصة وتسيـ ا وارد العامة التجارية غـ ا رصدة .
- تركيز مهام الشركة على دعم و تأهيل و تطوير ا ؤسسات عن طريق إرشادها و مساند ا إعادة هيكلتها ا الية والإستراتيجية(التشخيص ، فتح رأس ا ال ، البحث عن الشراكة) وتوفـ كل فرص التمويل ا لائمة (مسا ة رأس ا ال ، قروض متوسطة ، ضمان الكافلات و القرض الا اري)

2-شركة FINALEP : إنشاؤها ت شكل مؤسسة مالية سنة 1991 ساهم تأسيسها كل من: القرض الشعـ و بنك التنمية ا لية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأ ال قدره 732 مليون دينار جزائري, كان ا دف من إنشائها مساعدة ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة و ا صغرة الإنتاجية على طي مشكل التمويل .

ب- تقييم نشاط شركات رأس مال ا خاطر ا زائر: إن نشاط رأس مال ا خاطر

ا زائر جد حديث وضعيف و دود جدا، حيث لا تتعدى نسبة مسا ة Sofinance التمويل 35%من رأ ال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظ ا ا الدول ا تقدمة.

كذلك لا تغطي كل الأنشطة ، بل ينحصر ال أعما ا الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية و زين ا نتجات الغذائية و مواد التغليف و صناعة الألبسة و ويل ا شب واستغلال الثروات ا نجمية [10]. و كل هذه الأنشطة لا تتطلب اطرة كب ة.

وفيما يلي نقدم بعض الإحصائيات ا الية ا اصة بنشاط شركة .Sofinance

ا دول رقم (04) : تقييم نشاط و خدمات شركة Sofinance

حول النشاط

العناصر	2002	2003	2004	2005
موع ا نتجات دج	293.210.000	294.704.000	534.517.000	340.086.000
نتيجة الاستغلال دج	162.892.687	281.919.576	177.405.000	64.500.000

حول الاستثمار

العناصر	2003	2004	2005
مسا ة رأس ا ال دج	67.060.000	625.000.000	639.400.000
القرض الا اري دج	379.109.891	1.078.248.000	1.451.919.000

شركات رأس ا ال ا خاطر ا زائر Source : www.sofinance –dz.com.

ج- شروط إ اح شركات رأ ال ا خاطر ا زائر :

ب على الدولة ا زائرية توف لة من الشروط لإ اح مؤسسات رأ ال ا خاطر وتطوير نشاطها يث تشمل هذه الشروط ا وانب : التشريعية ، السياسية و الاقتصادية لأنه كلما ارتفعت حدة ا خاطر كلما أحجم ا ستثمرون على الاستثمار يط ا خاطر ، بسبب مواجهة خطر ذو بعدين ، احد ا خاص حيط ا ؤسسة و الآخر يتعلق بالنشاط و ا يط التمويلي .

- تشجيع إنشاء شركات رأ ال ا خاطر ا زائر بغض النظر عن جنسية مؤسسيها ؛

- دعم أساليب الشراكة مع مؤسسات رأ ال ا خاطر الأجنبية خاصة ا الكة لتكنولوجيا عالية؛

- إنشاء مراكز للبحوث و التدريب ساعدة ا شاريع الناشئة لدعمها بالتمويل و مساعد ا تقد الاستشارات و متابعة نشاطها ؛

- إنشاء مركز وط للإعلام الاقتصادي مهمة توف ا علومات للمستثمرين كافة أوجه النشاط الاقتصادي؛

- الإسراع إنشاء سوق أوراق مالية ليتم من خلاله تداول الأسهم و الأوراق ا الية ا اصة ذه الشركات.

د- سبل دعم شركات رأ ال ا خاطر ا زائر : على الدولة أن تقدم يد العون ذه ا ؤسسات والوقوف إ جانبها ح تتغلب على الصعوبات ا ختلفة ا تواجه نشاطها مثل ا فاض الإيرادات وارتفاع ا خاطر و دعمها بش الطرق سوى ا باشرة أو الغ مباشرة .

1- التدعيم غ ا باشر ؤسسات رأ ال ا خاطر : وهو كل ما يتعلق با وافز الضريبية والشروط التنظيمية ا كم عمل هذه ا ؤسسات و كذا ا انب التشريعي الذي لق بيئة ملائمة لتطورها، لذلك ب أن تتميز اللوائح و التنظيمات ا تصدرها الدولة بالبساطة

و السهولة عند إنشاء هذه ا ؤسسات.

2- التدعيم ا باشر : لا ب أن يقتصر تدعيم الدولة ؤسسات رأ ال ا خاطر على التدعيم غ ا باشر بل يتعداه إ الدعم ا باشر والاشتراك نشاطها ا و يتخذ هذا التدعيم عدة أشكال أ ها :

-توف ويل مباشر للمشروعات من قبل الدولة للمؤسسات الصغ ة و ا توسطة ، كمسا ة الدولة الأ انية رؤوس أموال مشاريع تكنولوجية خط ة ، و بنك التنمية ا لية للمؤسسات الصغ ة و ا توسطة التابع للحكومة الفرنسية سنة 1996 .

- إنشاء الدولة لصناديق مشتركة أو عامة لرأ ال ا خاطر كشكل من أشكال الدعم ا باشر ذا النشاط، مثل هذه الصناديق وجدت الولايات ا تحدة الأمريكية حيث أنشأت عام 1957 والصناديق الأ انية ا نشأة عام 1995 .

- الاستثمار مؤسسات رأ ال ا خاطر ا تتو ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة مثل الصندوق ا نشأ فنلندا عام 1994.

- دور الأعوان ا الي الاقتصاد (ما عدا الدولة) بالإضافة للدولة كن لكل من : البنك ، ا ؤسسات ا الية ، ا ستثمرين ا ستقل ، شركات التأم ، صناديق ا عاشات (الضمان الاجتماعي ا زائر) أن تلعب دورا حيويا تطوير شركات رأس مال ا خاطر.

إن تدعيم الدولة و مسا تها تؤدي إ زيادة فاعلية مؤسسات رأ ال ا خاطر واجهة ا اجات التمويلية للمؤسسات الصغ ة و ا توسطة و ا لا يقبل عليها سوق التمويل التقليدي عادة لارتفاع ا خاطر ، و لا شك أن ا وارد ا الية ؤسسات رأس مال ا خاطر لن تكفي فردها للوفاء بكل هذه ا اجات لذا تعت مسا ة الدولة دفعة قوية و توسيع طاقا ا ا الية.

ا لاصة :

من خلال دراستنا السابقة يتضح لنا جليا بأن البنوك ا زائرية قد اوزها الزمن ,حيث أ ا تتمكن من حل إشكالية ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة وا وصلت إ عنق الزجاجة ,وذلك نتيجة استناد قرار منح القروض البنكية إ معيار الضمانات القانونية وإ ال معاي أخرى موضوعية تتعلق

دية وفعالية ا ؤسسة موضوع الإقراض ,كأ ية التدفقات ا الية ا ستقبلية وا كانة والإستراتيجية لنشاط ا شروع وآليات العرض والطلب يط ا ؤسسة ..., وبا ثل تقنية تغطية اطر منح الائتمان للمؤسسات الصغ ة وا توسطة (اطر الصرف , اطر تقلب معدلات الفائدة ...),الأمر الذي يؤدي بالتبعية إ التحفظ وا ذر الكب من طرف البنوك منح القروض ذه ا ؤسسات ,

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أ ية ودور شركات رأس ا ال ا خاطر كبديل , يساهم التخفيف من حدة ا شكل التمويلي ا طروح وبشروط ملائمة سواء تغلق الأمر با ؤسسات القائمة أو ا ديدة أو التوسعية العالية ا خاطر,نظرا ا تتمتع به هذه الطريقة من مزايا

يبقى ملاحظة أن ربة Sofinance ا زائر هي ربة جديدة ومتواضعة من حيث النتائج ونسبة ا سا ة ويل ا شاريع حيث لا تتعدى هذه النسبة 35%,وهي متخصصة ويل بعض القطاعات دون غ ها وا تتميز با خاطر الضعيفة (الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية , زين ا نتجات الغذائية مواد التغليف ,صناعة الألبسة و ويل ا شب واستغلال الثروات ا نتجة).

وعليه فمن الضروري الاستعانة ذا النوع من التمويل وتشجيعه وذلك من خلال:

- تشجيع الدولة على إنشاء شركات رأس ا ال ا خاطر من خلال الأدوات ا لكها وذلك مثل القيام بتخفيضات جبائية على هذه الشركات ,والتشجيع على الاستثمار فيها نح (امتيازات...).
- تشجيع القطاع ا اص على إنشاء مثل هذا النوع من الشركات وعدم اقتصارها على القطاع العام.
- توسيع ويل هذه الشركات لتشمل القطاعات ذات ا خاطر العالية .
- يئة ا يط التشريعي ذه الشركات من خلال تضمينها القانون التجاري ا زائري ا يساعد ها على مواجهة الصعوبات.

ا وامش وا راجع :

(1) رحيم حس : التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة ا زائرية: حالة الصناعات الصغ ة وا توسطة , ورقة مقدمة ا لتقى الدو حول: تنافسية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة و ولات ا يط, جامعة بسكرة 29,30 أكتوبر 2002 ص 53.

* European Venture Capital Association

(2) عبد ا إبراهيم: ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة مواجهة مشكل التمويل , ورقة ثية مقدمة ا لتقى الدو حول متطلبات تأهيل الـ PME الدول العربية, الشلف 18,17 أفريل 2006 ص 308.

(3) روينة عبد السميع وحجازى إ اعيل : ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة عن طريق شركات رأس ا ال ا خاطر , ورقة مقدمة ا لتقى الدو حول تأهيل ا ؤسسات, الشلف 7 1, 18,أفريل 2006 ص 308.

(4) مد زيدان وأدريس رشيد:ا ياكل ا ديدة الداعمة ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر,ورقة مقدمة ا لتقى الدو حول متطلبات تأهيل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ,الشلف 17-18أفريل 2006 ص512.

(5) د. عبد الباسط وفاء: رأس ا ال ا خاطر ودورها تدعيم الشركات الناشئة. دار النهضة العربية, القاهرة 2001 ص 83-85 بتصرف

(6) روينة عبد السميع و أ.حجازي إ اعيل : مصدر سبق ذكره ص 109 بتصرف

(7) عبد الباسط وفاء , مؤسسات رأس ا ال ا خاطر مصدر سبق ذكره ص 76-77

(8) برايس نورة: ا شروعات الصغ ة وا توسطة إشكالية ويلها دراسة حالة FERTIAL,عنابة .مذكرة ماجست غ منشورة جامعة عنابة 2006 ص 141.

(9). documents interne du ministère de PME –PMI AlGER 2004

(10) رحيم حس : التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي , مصدر سبق ذكره ص 54.

دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

م وكي الطاهر – جامعة ورقلة

هيد :

يقع الوطن العر ب درج عرض جنوبا و37 ال خط الاستواء وب درجة 19 غربا ودرجة 60 شرقا و تد غربا ح الغرب الأقصى ال إفريقيا وشرقا إ ا لميج العر ولذلك فهو يقع ب الساحل والصحراء ساحل البحر الأبيض ا توسط الا وا يط الأطلسي غربا وا لميج العر شرقا و جزء من جنوبه الشرقي ا يط ا ندي و ذا فإن ا ناطق ال تطل على الساحل مناطق خضراء تكثر فيها الزراعة بينما ا ناطق الداخلية وال تقع الشريط الصحراوي مناطق قاحلة ويقع الشريط الصحراوي كل من موريتانيا وا زائر وليبيا والسودان وكذلك ا ملكة العربية السعودية ولأن هذه الدول كب ة ا ساحة ذات ا ناخ الصحراوي لذلك فإن حوا 66 با ائة من مساحة الوطن العر لا يزيد تساقط الأمطار فيها عن 100 ملم سنويا و لذلك تتصف معظم الأقطار العربية بكو ا صحراوية ا ناخ وا وقع ولإثراء هذا ا وضوع قمنا بتقسيمه إ مبحث .

ا بحث الأول : مسا ة القطاع الفلاحي التنمية

نالت الكث من الدول العربية استقلا ا النصف الثا من القرن العشرين وبعد رحيل ا ستعمر ترك اقتصاديا ا ضعيفة ومنهكة من جراء ا روب ال خاضتها من اجل التحرر والإنعتاق و رغم أ ا كانت القاعدة ا لفية ال د ا ستعمر الأورو ا تاجه من ا واد الغذائية وال كان يذهب ا إ بلده الأصلي إلا انه ترك القطاع الزراعي متخلفا وتقليديا شأنه شأن بقية القطاعات الأخرى.

وترتب على هذا ا ناخ السائد ظهور اصيل متنوعة و تلف من فصل إ أخر ومن دولة عربية إ أخرى, وبالنظر إ الإمكانيات ا الية ا ائلة وخاصة بعد اكتشاف البترول فإنه لابد من الاستثمار القطاع الفلاحي ليحقق معدلات و معت ة ولذلك فلتحقيق معدلات إنتاجية مقبولة لابد من التوسع الأفقي والعمودي لدفع عملية التنمية الفلاحية إ الأمام وال أصبحت أكثر من ضرورة وخاصة بعد أزمة الغذاء العا ي ح لا يستعمل الغذاء كسلاح يهدد استقلا ا وأمنها.

ا طلب أولا : ماهية الأمن الغذائي

كن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة ا تمع على توف الغذاء ا ناسب للمواطن ا دى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار ال تتناسب مع دخو م.[1] كما كن تعريفه على أنه وضع ينشأ عندما تتاح ميع الناس و يع الأوقات الفرص ا ادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية تل احتياجا م التغذوية وأفضليتهم الغذائية مارسة حياة نشطة وصحية.[2]

أما الاكتفاء الذا فهو سد ا اجات الغذائية عن طريق إنتاجها ليا, وأما درجة الاكتفاء الذا فهي تقيس نسبة الإنتاج ا لي إ ا تاح للاستهلاك الكلي سواء إنتاجه ليا أو است اده من خارج الوطن لذلك سب بالعلاقة التالية:

درجة الاكتفاء الذا = (الإنتاج ا لي/ا تاح للاستهلاك) *100

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100 % نقول أنه قق الاكتفاء الذا و دث هذا عندما يتساوى الإنتاج ا لي مع ا تاح للاستهلاك.

ويسمى عدم الاكتفاء الذا عندما يزيد ا تاح للاستهلاك عن الإنتاج ا لي ويسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية وهو الظاهرة ال ميزت الاقتصاديات العربية عموما رغم الإصلاحات ال أجريت ا يدان الفلاحي وال كانت دف يعها إ التقليل من الفجوة الغذائية

---

[1] ا صدر: مد رفيق أم دان. الأمن الغذائي-نظرية ونظام وتطبيق- دار وائل للنشر. عمان 1999 .ص 16.

[2] ا صدر: منظمة الأغذية والزراعة. حالة انعدام الأمن الغذائي العا سنة 2000, ص 26

ا طلب الثا : مسا ة القطاع ألفلاحي الناتج ا لي الإ ا الوطن العر

يساهم الإنتاج الزراعي العر مسا ة بسيطة جدا الناتج ا لي الإ ا وذلك نظرا ا تزخر به ا نطقة من موارد بترولية ضخمة إذ لا تتعدى نسبة 9.5 با ائة وهي تتناقص سنة بعد أخرى وهذا ما يبينه ا دول التا :-

ا دول رقم (1) يب مسا ة الناتج الزراعي الناتج ا لي الإ ا للدول العربية بالأسعار ا ارية من 1995 إ 2004.

الوحدة القياسية: مليون دولار ونسبة مئوية

	1995	2000	2001	2002	2003	2004	معدل النمو السنوي	معدل النمو 2004
الناتج ا لي الإ ا	477477	682726	662863	674817	751037	870041	6.8	15.8
الناتج الزراعي	45150	56503	58101	57901	62702	67062	4.5	7.0
النسبة ا ئوية	9.5	8.3	8.8	8.6	8.3	7.7		

ا صدر : التقرير الاقتصادي العر ا وحد رقم 6 ا نظمة العربية للتنمية الزراعية.

وقد تراوحت مسا ة القطاع الزراعي إ ا الناتج ا لي عام 2004 ب حوا 0.2 ا ائة قطر وحوا 37.8 ا ائة السودان. وبلغ متوسط هذه النسبة حوا 2.9 ا ائة دول لس التعاون ا ليجي مقابل حوا 15.0 ا ائة الدول العربية ذات ا وارد الزراعية ا همة وحوا 6.8 ا ائة الدول العربية الأخرى وهذا ما يوضحه ا لحق رقم بالتفصيل

ويعكس التباين الأ ية النسبية للناتج الزراعي الدول العربية حالة عدم التوازن القطاعي إذ ينخفض دول لس التعاون ا ليجي ذات الإمكانات الزراعية ا دودة، ح يكون مرتفعاً الدول العربية ال يلعب القطاع الزراعي فيها دوراً رئيسيا. وقد سجلت بعض الدول العربية معدلات و متباينة الناتج الزراعي خلال عام2004 با قارنة مع عام 2003 تراوحت ب حوا نصف ا ائة قطر وحوا 59.1 ا ائة العراق. وتعكس الزيادة الناتج الزراعي عدد من الدول العربية جودة موسم الأمطار فيها , بينما تراجعت قيمة الناتج الزراعي تسبة بالدولار عمان بنسبة 0.6 ا ائة و مصر بنسبة 12.5 ا ائة وذلك بسبب ا فاض قيمة ا نيه ا صري مقابل الدولار، وفيما يتعلق توسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2004 ، فقد بلغ حوا 226 دولار أي عدل و بلغ حوا 4.6 ا ائة با قارنة مع العام السابق. ويتفاوت هذا ا توسط ب الدول العربية، إذ بلغ حوا 630 دولار الإمارات، وتراوح ب حوا 221 دولار وحوا 440 دولار ا زائر والسودان وا غرب وسورية وتونس ولبنان والسعودية، كما تتراوح ب حوا 118 دولار وحوا 185 دولار العراق ومصر وليبيا وعمان، وأقل من 100دولار كل من جيبو والأردن وموريتانيا واليمن والكويت وقطر والبحرين .

ا بحث الثا : مسا ة القطاع ألفلاحي التجارة العربية

نظرا للعدد الكب للدول العربية ولتباعدها عن بعضها البعض و اور ا لدول أخرى غ عربية وكذلك لاختلاف سياسا ا الاقتصادية من جهة رابعة د أن حجم التبادلات التجارية فيما بينها وخاصة ا يدان ألفلاحي ضعيف ومع هذا فهو تنامي مستمر وهذا ما يؤكده تطور ا يزان التجاري العر ا اص با يدان الزراعي.

ا طلب الأول: تطور الصادرات الفلاحية الوطن العر

نظرا وقعيها ا غرا والإستراتيجي ا تميزين تقوم الدول العربية بتصدير كث من ا نتجات الفلاحية و بلغت قيم الصادرات أكثر من مليار دولار سنة 1997 بعدما كانت

لا تتجاوز سوى 5 ملاي سنة 1991 وا فضت قليلا سنة 1999 لتصل إ 6 ملاي و 536 مليون دولار وتتصدر تونس ا موعة العربية متبوعة بكل من ا غرب وسوريا ومصر والإمارات والسعودية وهذا تقريبا لكل السنوات من سنة 1991 إ سنة 1999 كما هو مب ا دول أدناه

ا دول رقم (2) يب الصادرات العربية من ا واد الزراعية بالقيمة والكمية من سنة 1997 إ سنة 2004.

الوحدة القياسية : الكمية بألف طن والقيمة لميون دولار أمريكي

	متوسط سنة 97-2001		سنة 2003		سنة 2004	
البيان	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
موعة ا بوب (لة)	**2078,31**	**319,27**	**2852,78**	**522,03**	**2726,97**	**632,65**
القمح والدقيق	**1023,99**	**182,07**	**1331,55**	**226,62**	**1315,13**	**221,63**
البطاطس	**456,18**	**91,97**	**544,56**	**91,94**	**675,08**	**141,42**
لة البقوليات	**120,37**	**61,59**	**155,50**	**60,00**	**192,23**	**79,96**
لة ا ضر	**1550,28**	**576,03**	**1769,37**	**672,96**	**1841,05**	**651,29**
لة الفاكهة	**1704,78**	**781,73**	**1573,48**	**734,56**	**1609,51**	**771,44**
السكر(مكرر)	**345,32**	**91,38**	**503,75**	**123,30**	**481,19**	**114,60**
لة الزيوت والشحوم	**484,47**	**563,19**	**406,97**	**493,04**	**492,64**	**639,10**
لة اللحوم	**50,18**	**87,40**	**43,71**	**71,12**	**43,60**	**79,07**
الأ اك	**569,03**	**858,13**	**530,40**	**828,48**	**618,21**	**1479,84**
البيض	**17,19**	**21,12**	**19,27**	**27,92**	**18,18**	**26,68**
الألبان ومنتجا ا	**712,38**	**269,11**	**890,23**	**302,80**	**1038,43**	**344,31**
ا لة		**3720,92**		**3928,15**		**4960,36**

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية - التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 .

يرجع الارتفاع عوائد الصادرات الزراعية العربية إ زيادة الصادرات الزراعية لكل من السعودية بنسبة 64.4 ا ائة، وتونس بنسبة 15.9 ا ائة، ومصر بنسبة 15.8 ا ائة وسجلت الصادرات الزراعية لكل من سورية وعمان وا غرب والسودان تراجعاً عام 2003 ، با قارنة مع العام السابق تراوح ب 0.1 ا ائة ا غرب و 22.1 ا ائة عمان. ولا ثل الصادرات الزراعية خلال نفس العام إلا حوا 27.4 ا ائة من الواردات الزراعية العربية، وهذا ما يؤكد اعتماد اقتصاديات الدول العربية على ا ارج وعجز ميزا ا التجاري ألفلاحي وا دول التا يوضح تطور صادرا ا.

ا دول رقم (3) يب تطور قيمة الصادرات للدول العربية من سنة 2002 إ سنة 2004.

الوحدة القياسية : ألف دولار أمريكي

الدولـــــة	سنـــة 2002	سنـــة 2003	سنـــة 2004
الأردن	**72,01**	**516,79**	**26265**
البحرين	**1133,6**	**193,12**	**462963**
تونس	**27275,25**	**9780,90**	**11867**
ا زائر	**19,76**	**-**	**-**
السعودية			**31239**
السودان	**703445,1**	**-**	**-**
سوريا	**109129,25**	**154551,74**	**137983**
عمان	**17617,18**	**24508,63**	**25887**
فلسط	**13**	**-**	**-**
قطر	**161,99**	**211,91**	**655**
الكويت	**6290,88**		
لبنان	**687,72**	**4940,10**	**6850**
مصر	**62056,58**	**86292,96**	**103208,30**
ا غرب	**23263,48**		
موريتانيا			
اليمن	**4988,79**	**5027,01**	**5097**

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية - التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 .

ا طلب الثا : تطور الواردات الفلاحية

لقد عرفت الواردات الغذائية تراجعا ملحوظا السنوات الأخ ة من عقد التسعينات حيث بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية خلال سنة 1999 حوا 19.4 مليار دولار بعدما كانت السنة السابقة ا أكثر من 20 مليار دولار ويعزى التراجع إ عدة أسباب منها ترشيد الاستهلاك وتشجيع القطاع ألفلاحي و س نظم التسويق[3] حيث تراجعت قيمة واردات ا بوب وحدها من 8.6 مليون دولار سنة 2004 إ 8.4 مليون دولار كمتوسط للسنوات 1997 - 2001 كما هو مب ا دول أدناه.

---

[3] **ا صدر: نواصري نار - مرجع سابق ذكره ,ص 159.**

ا دول رقم (4) يب الواردات العربية من ا واد الزراعية بالقيمة والكمية من سنة 1997 إ سنة 2004.

الوحدة القياسية : الكمية بألف طن والقيمة ليون دولار أمريكي

	متوسط سنة 97-2001		سنة 2003		سنة 2004	
البيان	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
موعة ا بوب (لة)	**55939,05**	**8654,54**	**47571,15**	**7518,80**	**44971,61**	**8485,44**
القمح والدقيق	**3502,00**	**3534,16**	**20937,94**	**3162,21**	**22004,53**	**4260,52**
البطاطس	**539,67**	**200,75**	**624,56**	**232,24**	**598,48**	**229,82**
لة البقوليات	**901,09**	**409,31**	**1017,23**	**400,55**	**1042,01**	**447,89**
لة ا ضر	**1865,53**	**779,78**	**2016,66**	**790,34**	**2256,88**	**849,28**
لة الفاكهة	**2530,06**	**1125,48**	**2555,60**	**1034,52**	**3023,25**	**1150,36**
السكر(مكرر)	**5057,82**	**1339,83**	**5730,09**	**1393,36**	**5352,82**	**1310,83**
لة الزيوت والشحوم	**2996,11**	**1909,13**	**3204,20**	**2061,79**	**3932,08**	**2851,75**
لة اللحوم	**1199,12**	**1670,26**	**1466,10**	**1916,14**	**1519,25**	**2098,38**
الأ اك	**428,54**	**501,25**	**435,76**	**514,76**	**524,21**	**582,07**
البيض	**45,11**	**54,45**	**36,54**	**42,32**	**55,87**	**60,24**
الألبان ومنتجا ا	**8644,22**	**2185,80**	**10215,56**	**2513,43**	**10393,39**	**2947,62**
ا لة		**18830,58**		**18418,25**		**21013,68**

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية - التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 .

وسجلت الواردات الزراعية العربية عام 2003 با قارنة مع العام السابق زيادة بعض الدول العربية ال تعتـ مستوردة رئيسية، إذ ارتفعت تلك الواردات السعودية بنسبة 12.7 ا ائة وبنسبة 3.5 ا ائة ا زائر، ولبنان بنسبة 1.7 ا ائة. وبا قابل سجلت الواردات الزراعية لكل من تونس وعمان والبحرين ومصر والسودان تراجعاً تراوح بـ 2.9 ا ائة البحرين، و26.2 ا ائة السودان .وبا قابل حققت الواردات الزراعية بعض الدول العربية الأخرى، ال يعتـ حجم واردا ا ضئيلاً نسبياً با قارنة مع الدول الأخرى، مثل الأردن وسورية والصومال وقطر واليمن زيادة تراوحت بـ 2.1 ا ائة قطر، و27.2 ا ائة الأردن. وبالنظر لزيادة قيمة الصادرات الزراعية عدل أكـ من معدل النمو قيمة الواردات الزراعية، فقد أدى ذلك إ زيادة نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوا 25.6 ا ائة إ حوا 27.4 ا ائة كما هو واضح من ا دول التا :-

ا دول رقم(5) يب تطور قيمة الواردات للدول العربية من سنة 2002 إ سنة 2004.

الوحدة القياسية : ألف دولار أمريكي

الدولـــــة	سنـــــة 2002	سنـــــة 2003	سنـــــة 2004
الأردن	**38092,94**	**63050,04**	**87198,06**
البحرين	**1394,18**	**1002,64**	**1044,97**
تونس	**2569,48**	**7834,80**	**10488,58**
ا زائر	**107561,80**	**86881,31**	**28602,24**
السعودية			
السودان	**16347,05**	**-**	
سوريا	**18126,56**	**91653,48**	**110636,74**
عمان	**21353,00**	**22391,69**	**48054,75**
فلسط	**133,00**	**-**	
قطر	**8993,86**	**7826,59**	**15228,15**
الكويت	**887,39**		
لبنان	**5283,96**	**17456,34**	**21349,68**
مصر	**2302,60**	**25056,00**	**44552,95**
ا غرب	**-**		
موريتانيا	**-**	**-**	
اليمن	**43163,74**	**47477,17**	**107793,57**

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 .

ا طلب الثالث: تطور ا يزان التجاري ألفلاحي الوطن العر

يعت ا يزان التجاري عموما احد أهم ا ؤشرات الاقتصادية لأنه ثل ا صيلة النهائية للعملية الاقتصادية فهو يوضح مكان القوة والضعف الأداء الاقتصادي العام وأما ا يزان التجاري ألفلاحي فهو من الأ ية كان لارتباطه بالقضية ا يوية وهي الأمن الغذائي إذ يب مدى اعتماد الاقتصاد على الذات إنتاج الغذاء أو اعتماده على ا ارج.

يعا ا يزان التجاري ألفلاحي الوطن العر من العجز الدائم وا ستمر رغم الإصلاحات ا تظهر من حـ لأخر معظم الدول العربية إذ أن الصادرات لا تشكل سوى الربع من الواردات كما هو مب ا دول أدناه

ا دول رقم(6) يوضح تطور ا يزان التجاري الزراعي للدول العربية من سنة 1995 إ سنة2003.

الوحدة القياسية مليون دولار ونسبة مئوية

	95	2000	2001	2002	2003
الصادرات الزراعي	5746	6911	6805	7553	8221
الواردات الزراعي	23457	29980	27377	29485	30048
نسبة الصادرات إ الواردات	24.5	23.1	24.9	25.6	27.4
ا يزان التجاري الزراعي	-17711	-23069	-21932	-20572	-21827

ا صدر: التقرير الاقتصادي العر ا وحد 13

وسجل ا يزان التجاري الزراعي للدول العربية عجزاً عام 2003بلغ حوا 21.8 مليار دولار، ويتفاوت هذا العجز من دولة لأخرى إذ يبلغ السعودية حوا 25.2 ا ائة من إ ا العجز الدول العربية، يليها ا زائر 15.7 ا ائة، الإمارات 9.7 ا ائة، ومصر 8.2 ا ائة، والعراق 7.8 ا ائة. وبلغ صا قيمة الواردات الزراعية العربية دول لس التعاون ا ليجي عام 2003 حوا 9.9مليار دولار أي حوا 45.3 ا ائة من إ ا قيمة تلك الواردات

و تلف ا يزان التجاري ألفلاحي من موعة سلعية إ أخرى وهو سالبا يعها باستثناء السمك الذي يصدر منه الوطن العر أكثر ا يستورد وهذا نتيجة موقعه ا متاز ب البحر الأبيض ا توسط و البحر الأ ر وكذلك ا يط الأطلسي وا ندي إ جانب ا ليج العر و ر النيل الذي تد على طول مصر والسودان ودجلة والفرات وسط العراق, وتبقى ا موعات السلعية الأخرى كلها تعا العجز ا ستمر وا دول التا يبـ ذلك.

ا دول رقم (7) يبـ ا يزان التجاري للدول العربية من ا واد الزراعية من سنة 1997 إ سنة 2004.

الوحدة القياسية : الكمية بألف طن والقيمة ليون دولار أمريكي

	متوسط سنة 97-2001		سنة 2003		سنة 2004	
البيان	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
موعة ا بوب (لة)	**53860,74**	**8335,27**	**44718,37**	**6996,77**	**42244,64**	**7852,79**
القمح والدقيق	**2478,01**	**3352,09**	**19606,39**	**2935,59**	**20689,40**	**4038,89**
البطاطس	**83,49**	**108,78**	**80,00**	**140,30**	**(76,60)**	**88,40**
لة البقوليات	**780,72**	**347,72**	**861,73**	**340,55**	**849,78**	**367,93**
لة ا ضر	**315,25**	**203,75**	**247,29**	**117,38**	**415,83**	**197,99**
لة الفاكهة	**825,28**	**343,75**	**982,12**	**299,96**	**1413,74**	**378,92**
السكر(مكرر)	**4712,50**	**1248,45**	**5226,34**	**1270,06**	**4871,63**	**1196,23**
لة الزيوت والشحوم	**2511,64**	**1345,94**	**2797,23**	**1568,75**	**3439,44**	**2212,65**
لة اللحوم	**1148,94**	**1582,86**	**1422,39**	**1845,02**	**1475,65**	**2019,31**
الأ اك	**(140,49)**	**(356,88)**	**(94,64)**	**(313,72)**	**(94,00)**	**(897,77)**
البيض	**27,92**	**33,33**	**17,27**	**14,40**	**37,69**	**33,56**
الألبان ومنتجا ا	**7931,84**	**1916,69**	**9325,33**	**2210,63**	**9354,96**	**2603,31**
ا لة		**15109,66**		**14490,10**		**16053,32**

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 .

ا طلب الرابع : تطور الفجوة الغذائية العربية

لقد كانت صلة القصور التنمية الزراعية العربية وجود عجز متفاقم الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نوعاً ما بعض السلع الغذائية الأساسية مقدمتها ا بوب والقمح إذ بلغت نسبة الاعتماد على است ادها من ا ارج حوا 55 و 58 ا ائة على التوا ، وأثر ذلك سلباً على الأمن الغذائي، وزيادة قيمة الفجوة الغذائية ال بلغت قيمتها عام 2003 حوا 14.6 مليار دولار أي با فاض طفيف بلغ 0.9 ا ائة با قارنة مع عام 2002 ، ويعود هذا إ ا فاض أسعار بعض السلع الغذائية الأسواق العا ية،

ا دول رقم (8) يوضح تطور ا جم الكمي للفجوة الغذائية العربية موعات سلع أساسية خلال الفترة1995-2003 .

الوحدة القياسية مليون طن

	1995			2003		
	الإنتاج	صا الواردات	الاستهلاك	الإنتاج	صا الواردات	الاستهلاك
ا بوب	37.7	32.4	70.1	47.8	45	92.8
القمح	16.7	14.6	31.3	27.5	21.1	48.6
السكر	25.5	3.7	29.2	31.2	5.5	36.7
اللحوم	4.6	1	5.7	6.8	0.6	7.4
الألبان	15.9	8.3	24.2	21.7	9.9	31.6

ا صدر: التقرير السنوي ا وحد سنة 2004.

ويتب منه زيادة استهلاك ا بوب وعلى رأسها القمح حيث ارتفع الاستهلاك من حوا 70.1 مليون طن عام 1995إ حوا 92.8 مليون طن عام 2003 ، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك من حوا 283 كلغم /السنة كمتوسط للفترة 1995- 1999 إ حوا 313كلغم/ السنة كمتوسط للفترة2000- 2003 و ثل قيمة الفجوة موعة ا بوب عام 2003 حوا 47.9 ا ائة من إ ا قيمة الفجوة الغذائية، ويأ القمح من حيث الأ ية النسبية مقدمة سلع ا بوب ذات الفجوة ا رتفعة إذ ثل حوا 42.1 من قيمة موعة ا بوب و و 20.2 ا ائة من القيمة الإ الية للفجوة الغذائية. وتتفاوت قيمة الفجوة الغذائية موعة السلع الغذائية الأخرى، إذ ثل قيمة الفجوة الألبان حوا 16.7 ا ائة، يليها اللحوم 12.3 ا ائة، الزيوت والشحوم 10.2 ا ائة .وتراوحت نسبة الزيادة قيمة الفجوة للسلع الزراعية عام 2003با قارنة مع العام السابق ب 2.5 ا ائة الشع و 17.2 ا ائة ا ضروات، وبا قابل ا فضت قيمة الفجوة ا بوب والقمح والسكر والفواكه والبقوليات وتراوحت نسبة الا فاض ب 0.8 ا ائة البقوليات و 29.7 ا ائة الفواكه وا دول التا يعطي توضيحات أكثر

وتش التوقعات، حال استمرار معدلات و الإنتاج الزراعي العر وضعها ا ا مع استمرار تزايد ا اجة إ ا واد الغذائية الدول العربية ظل تزايد السكان وزيادة متوسط الدخل الفردي، أن تتسع كمية الفجوة الغذائية وأن تبلغ عام 2010 حوا 61 مليون طن من ا بو ب منها حوا 28 مليون طن من القمح وحوا 7 مليون طن من السكر، وحوا 5 مليون طن من الزيوت، وحوا 15 مليون طن من اللحوم، وحوا 17 مليون طن من الألبان.[4]

ا طلب ا امس:تطور نسب الاكتفاء الذا الغذائي العر

أدى التفاوت ب الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إ ا فاض مستويات الاكتفاء الذا لعدد من السلع الغذائية مقدمتها ا بوب والدقيق، إذ ا فضت نسبة الاكتفاء الذا منها عام 2003 با قارنة مع عام 2002 من حوا 49.7 ا ائة إ حوا 48.2 ا ائة، وهذا ما يؤكده ا دول التا [5]،

[4] *المصدر: التقرير السنوي الموحد سنة 2004 .*

[5] زيد من ا علومات أنظر ا لحق رقم 1

ا دول رقم (7) يب نسب الاكتفاء الذا الدول العربية من ا واد الزراعية من سنة 1997 إ سنة 2004.

الوحدة القياسية : النسبة ا ئوية

	متوسط سنة 97-2001	سنة 2003	سنة 2004
موعة ا بوب (لة)	**43,95**	**57,30**	**56,23**
القمح والدقيق	**88,45**	**58,34**	**57,56**
البطاطس	**98,80**	**99,08**	**100,83**
لة البقوليات	**62,52**	**64,37**	**66,15**
لة ا ضر	**99,17**	**99,38**	**99,07**
لة الفاكهة	**96,96**	**96,48**	**95,00**
السكر(مكرر)	**33,11**	**33,80**	**35,84**
لة الزيوت والشحوم	**26,49**	**35,11**	**31,03**
لة اللحوم	**83,38**	**82,65**	**82,33**
الأ اك	**105,16**	**102,89**	**102,50**
البيض	**97,33**	**98,73**	**97,37**
الألبان ومنتجا ا	**70.24**	**69,92**	**70,32**

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية - التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 .

والقمح من حوا 48.2 ا ائة إ حوا 46.4 ا ائة، والشع من حوا 44.9 ا ائة إ حوا 39 ا ائة، والسكر من حوا 33.9 ا ائة إ حوا 32.6 ا ائة، والألبان من 68.9 ا ائة إ 68.4 ا ائة .وبا قابل حافظت بعض السلع على مستويات مرتفعة من نسب الاكتفاء مثل الفواكه وا ضروات والبيض، إذ تراوحت ب 96.2 و 99.7 ا ائة. وحققت الأ اك فائضاً بنسبة 7. 4 ا ائة

تدل نسب الاكتفاء الذا هذه على العجز ا ستمر توف الغذاء وخاصة السلع الأساسية فإذا كانت نسبة الاكتفاء الذا من ا بوب ملها متوسط سنوات 1997-2000 حوا 43.95 با ائة تقريبا فهي ارتفعت إ **56,23** با ائة سنة 2004 وتبقى لة الشحوم والزيوت هي أد نسبة اكتفاء حيث وصلت إ حوا **31,03** با ائة فقط إي اعتماد الاقتصاد العر الشبه كلي على ا ارج لتوف الغذاء للمواطن باستثناء البطاطس وا ضر وكذلك البيض والأ اك.

ولإعطاء فكرة واضحة حول نسب الاكتفاء الذا لبعض الدول العربية أخذنا ا زائر من دول ا غرب الغر و السعودية من شبه ا زيرة العربية أو لس التعاون ا ليجي والسودان من حوض النيل كأمثلة وعينة لملاحظة الفرو قات نسب الاكتفاء الذا وتطورها لنفس الفترة السابقة.

ا دول رقم (8) يب نسب الاكتفاء الذا ا زائر والسعودية والسودان من تلف السلع الغذائية من سنة 97 إ سنة 2004.

الوحدة القياسية : النسبة ا ئوية

البيان	متوسط سنة 97-2000			سنة 2003			سنة 2004		
	ا زائر	السعودية	السودان	ا زائر	السعودية	السودان	ا زائر	السعودية	السودان
موعة ا بوب (لة)	22,67	24,84	81,86	38,02	29,42	85,36	36,60	37,39	77,01
القمح والدقيق	98,84	98,53	60,81	36,35	97,85	29,09	35,11	100,14	27,29
الذرة الشامية	0,03	1,69	100,00	0,04	3,89	100,00	0,04	5,68	100,31
الأرز	-	-	17,89	-	-	9,63	-	-	28,77
الشع	54,21	5,18	-	93,12	3,30	-	96,95	1,72	-
البطاطس	91,98	99,69	99,73	94,91	114,71	99,95	94,47	111,77	99,95
لة البقوليات	18,77	-	87,32	25,39	-	84,97	26,96	-	79,83
لة ا ضر	99,42	84,78	100,40	99,77	82,37	99,89	98,69	81,55	99,90
لة الفاكهة	92,48	63,75	100,22	90,88	63,96	99,81	90,27	65,27	99,80
السكر(مكرر)	-	-	100,63	-	-	101,18	-	-	100,06
لة الزيوت والشحوم	0,35	1,54	115,32	6,62	0,76	101,27	7,88	1,85	109,16
لة اللحوم	95,82	61,46	100,56	91,29	53,98	100,47	83,80	54,65	100,36
وم راء	93,70	64,18	100,57	87,69	54,12	100,48	77,56	53,57	100,37
وم بيضاء	99,72	60,19	99,75	99,18	53,93	99,85	99,06	54,99	99,77
الأ اك	91,91	41,68	100,78	83,90	45,03	102,75	82,89	44,92	103,72
البيض	100,00	105,47	98,83	100,00	105,70	99,88	100,00	105,37	99,89
الألبان ومنتجا ا	43,36	40,77	98,72	47,67	37,59	98,94	45,19	41,08	98,61

ا صدر: الأمانة العامة امعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العر ا وحد سنة 2005 .

ويتضح من ا دول أعلاه أن نسب الاكتفاء الذا السودان عموما عاليا جدا وتقريبا يع ا واد باستثناء ماد القمح والأرز وال نسبهما على التوا (27.29 و28.77) سنة 2004 بينما السعودية تصل إ الاكتفاء الذا سوى ثلاث مواد وهي القمح والدقيق والبطاطس والبيض وأما بقية ا واد فنسب الاكتفاء الذا متوسطة عموما وتتراوح ب 45 با ائة و96 با ائة بينما مواد مثل الشع و لة الزيوت والأرز فنسبها ضعيفة جدا وهي على التوا (1.72 و 1.85 و 5.68) بينما ا زائر تصل للاكتفاء الذا إلا مادة البيض واللحوم البيضاء وتعت نسبة الاكتفاء الذا متوسطة الأ اك واللحوم ا مراء وا ضر والفواكه والشع وضعيفة جدا لة الزيوت والشحوم البقوليات والقمح والدقيق وهي على التوا (7.88 و 26.96 و 35.11) وهي ا واد الشائعة الاستهلاك.

ا لاصة

رغم الإمكانيات ا ادية والبشرية ال وزها الوطن العر ا يدان ألفلاحي إلا أنه يعا من عجز كب توف الغذاء الصحي واطنيه الذين يفوق عددهم الـ 300 ألف نسمة ويتفاقم هذا العجز ا واد الأساسية وذات الاستهلاك الواسع مثل الزيوت بأنواعها والسكريات إ جانب ا بوب مبع أنواعها وخاصة القمح والدقيق والذي يكلف ا زائن العمومية الكث من العملات الصعبة .

ورغم يز الدول العربية بتنوع وتباين التضاريس ا ناخية والبيئية فيها حيث ا ناطق ا بلية وا ضاب والنجود والسهول وا ناطق ا نخفضة والبوادي والصحارى. وينعكس هذا التنوع وجود ا ناخ ا عتدل مع ا ار وا مطر مع ا اف، وا طر الشتوي وا طر الصيفي ا داري. ويساهم هذا التنوع ا ناخي تنوع الأقاليم حيث أقاليم الغابات والبسات وأقاليم

الزراعات الكثيفة والواسعة وا امشية، وا راعي الطبيعية وتقدر مساحة الأراضي ا تصحرة الدول العربية عام 2003 وا 9.7 مليون كيلو متر مربع وهي ثل حوا 68 ا ائة من ا ساحة الإ الية للدول العربية.

إن تقلب الأمطار وتذبذ ا من موسم لآخر، وعدم انتظام ا طول الفصلي والشهري إطار ا وسم الواحد، يعرض ا راعي الطبيعية والثروة ا يوانية زات إنتاجية من حيث تذبذب أعداد ا يوانات، كما يعرض الزراعة ا طرية الة من عدم الاستقرار سواء من حيث ا ساحة أو من حيث مردودها، هذا إ جانب رفع درجة ا خاطرة الزراعة ا طرية، وعدم القدرة على التخطيط ا وتوقع نتائجها.

و كن سـ كفاءة الاستغلال للموارد الزراعية من خلال الاستفادة من التقنية ا ديثة واستغلال مساحات شاسعة تقع الدول الصحراوية ا ناخ مثل السعودية وا زائر وليبيا ومصر والسودان، كما كن الاستفادة من مياه الأمطار بالدرجة القصوى من خلال زينها وتوجيهها لتغذية ا ياه ا وفية وا د من تبخرها ومن جريا ا الضائع . كما يلزم أيضاً الابتعاد عن زراعة الأراضي ا امشية وإتباع الأساليب الزراعية ا تساعد على حفظ رطوبة التربة، والاستفادة من الإ ازات ا ديدة ثورة التقنية ا يوية، و ال استنباط أصناف أبكر نضجاً وأعلى قدرة على مل ا فاف وا رارة وا لوحة، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي وباختيار التركيبات ا صولية، ومنع زراعة بعض ا اصيل ا ناطق ا تتكرر فيها الظواهر ا ناخية غ ا واتية للزراعة.

ا لحق رقم (1) يوضح تطور الفجوة الغذائية العا العر من سنة 1995 إ سنة 2003.

تابع ملحق (11/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية

(1995 و 2000- 2003)

(مليون دولار)

	1995	2000	2001	2002	2003	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية %		نسبة الإكتفاء الذاتي %			
						2003 - 2002	2003 - 1995	1995	2000	2002	2003
الاجمـــالي	12,341	13,905	14,726	14,776	14,649	0.9-	2.2				
الحبوب والدقيق	5,942	6,378	7,554	7,467	7,010	6.1-	2.1	53.1	46.4	49.7	48.2
(القمح والدقيق)	2,870	2,752	3,856	3,853	2,953	23.4-	0.4	51.3	46.0	48.2	46.4
(الشعير)	745	956	772	838	859	2.5	1.8	45.5	21.2	44.9	39.0
(الأرز)	936	1,120	1,102	840	971	15.6	0.5	72.4	67.8	66.2	74.8
(الذرة الشامية)	797	1,323	1,350	1,526	1,425	6.6-	7.5	50.0	38.5	39.5	36.4
البطاطس	88	92	96	159	139	12.6-	5.9	100.0	98.3	98.4	97.8
سكر (مكرر)	1,190	1,163	1,390	1,275	1,191	6.6-	0.0	40.1	37.8	33.9	32.6
بقوليات	359	414	352	353	350	0.8-	0.3-	65.4	57.6	61.1	61.5
زيوت وشحوم	1,554	1,101	1,158	1,413	1,487	5.2	0.5-	33.1	45.6	39.3	39.6
الخضراوات	120	265	244	198	232	17.2	8.6	97.5	99.2	99.0	99.7
الفواكه	31	285	591	427	300	29.7-	32.8	96.8	97.3	95.5	96.2
لحوم	977	1,439	1,498	1,616	1,799	11.3	7.9	86.3	85.9	85.7	85.4
الألبان ومنتجاتها	2,082	1,914	2,105	2,152	2,443	13.5	2.0	64.4	71.5	68.9	68.4
البيـــض	82	64	43	35	13	62.9-	20.6-	95.2	96.8	97.4	98.1
الاسمـــاك	889-	252-	305-	319-	314-	1.6-	12.2-	114.3	108.4	102.7	107.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2004.

إدارة الجودة الشاملة و الأداء المتميز

الأستاذ بومدين يوسف
جامعة بومرداس

ا قدمة :

لقد شكلت القيم و ا فاهيم و ا بادئ ال صـاحبت قيـام الثورة الصناعية أساس ول ا تمع إ تمع صناعي و مـا ا نظمات و ا ؤسسات ا الية إلا مفاهيم كانت ضرورية حينها و انطلقت منها ا نظمات بناء و تطـوير هياكـل ووضع أسس تطوير أدائها.

و لكن مع التغ ات العا ية ال حدثت بطريقة فجائية و أحيانا سريعة اوزت قدرات هذه ا نظمات على التكيف مع الواقع و أدت إ عجزها عن مواصلة معدل الأداء إذ أدى تفعيل دور ما ي بالقوى الأربعة (cs4) (1) ا تمثلة الزبون (consommateur) وا نافسة (ompétition) والتغي (changement) والتعقيد (complexiste) من جهة، وظهور التكتلات الاقتصادية و ا نظمات العا ية فضلا عن الثورة ا ائلة ا علوماتية والاتصالات جهة أخرى ، إ إعادة التفك ا فاهيم وا بادئ ال تأسست عليها هذه ا نظمات و ال كانت تتناسب مع أحوال العصر القائم آنذاك و البحث عن مناهج حديثة تتناسب مع هذه التغ ات اولة الوصول إ حصص سوقية جديدة معتمدة ذلك على قيق الأسبقيات التنافسية ومن أبرزها أسبقية ا ودة ، غ أن لا تكفي وحدها لتحقيق هذا التوجه بل لابد من تب الا اهات الأكثر حداثة و النظم إدار ا ، و لعل واحد من ابرز هذه الا اهات إدارة ا ودة الشاملة (TQM / Total quality management) ال تأتى مقدمة الأفكار الإدارية ال شكلت الوعاء ا ديد ا تناسب مع تلك ا عطيات و القادر على مواجهتها بفعالية .

و قد أكدت الأدبيات و الدراسـات أن مفـاهيم إدارة ا ودة الشاملة كانت هي قاعدة الأساس ال انطلقـت منها حركة البحث عن الاداء ا تميز ، أ يتـها ـس الر ية و تعزيز ا ركز التنافسي فضلا عن الاستجابة لتوقعات الزبائن و س معدلات الإنتاجية الأمر الذي يعكس أ يـة هذا ا دخل قيق أداء متميز لأداء ا نظمة و على يـع ا ستويات .

أ ية الدراسة و أهدافها :

تتجلى أ ية الدراسة ا الية تناو ا وضـوع يتـسم با داثة حيث يعد هذا ا وضوع حد وان كان على مستوى دراسته وا وض فيه يعدوا بعيدا عـن ـال التطبيـق ا ؤسسات ا زائرية سواء الصناعية منها أو ا دمية فضلا عن وجود فجوة معرفية تب هده الفلسفة و يئة شـروط تطبيقها من قبل مدراء ا ؤسسات ا زائرية, فسوف ـاول لفت انتباه أنظار القائم على أمر ا ؤسسات ا زائريـة إ مدخل إدارة ا ودة الشاملة والذي يعت من الافرازات ا امة لتطور الفكر الإداري والذي اثبت كفاءته وأمكن من خلاله التغلب على ما يعترض ا ؤسسة من مشاكل تتعلق بـا ودة والإنتاجية و هدا الإطار دف الدراسة إ

1. عرض و تقد الإطار الفكري و النظري لأسلوب إدارة ا ودة الشاملة كفلسفة إدارية من حيث النـشأة و التطـور وا فهوم و الات التطبيق و إظهار ا خاطر ال ـول دون اح تطبيقها الواقع العملي . اولة لتقليـل الفجـوة ا عرفية و العلمية تب هذه الفلسفة ـدف اسـتخلاص الأساليب ا ناسبة .

2. اولة إ اد صلة وثيقة بـ اثر تبـ هذه الفلسفة الإدارية ا ديثة كأحد العوامل الأكثر تفسـ ا و ليلا للعلاقة ا وجودة مع حسن تطبيقها و بناء و تعزيز ا يزة التنافسية للمنظمة و ا يؤول إ قيق الاداء ا تميز كهدف يضمن البقاء و النمو .

3. اولة إظهار التقنيات ا ناسبة لتطبيق نظام إدارة ا ودة الشاملة باعتبارها من القرارات ا ورية حيث تنشأ مشكلات و أضرار جسيمة نتيجة الاستخدام غـ ا ـ ر لتقنيـات لا تتناسب مع ظروف ا نظمة و طبيعة ا دمات الـ تقدمها و مدى انعكاس تطبيق هذه التقنيات سـ الأداء ا نظمـي نظمات الأعمال وصولا لتقد بعـض الاسـتنتاجات و ا قترحات ذا الشأن .

الإطار ا نهجي للدراسة :

تعتمد الدراسة على ا نهج ألوصفي التحليلي بغية تقـد ركائز هدا ا دخل وإطاره باعتباره أسلوبا حديثا يهـدف إ تطوير و سـ ا ودة و اح ا نظمة و قيقها لأداء متميز من خلال التغطية الأكاد ية والتقد النظري ختلف جوانبـه . وسنحاول قيق هدا الغرض من خلال التعرض بشيء مـن التفصيل للمحاور التالية :

1- الإطار الفكري والنظري لإدارة ا ودة الشاملة
2- تفسـ علاقة إدارة ا ودة الشاملة بالأداء ا تميز
3- العلاقة بـ إدارة ا ودة الشاملة وبناء ا يزة التنافـسية والتميز الأداء
4- الاستنتاجات والتوصيات

1- الإطار الفكري والنظري لإدارة ا ودة الشاملة :

1-1 . التعريف با ودة ومراحل تطورها :

أ- مفهوم ا ودة :

يرجع مفهوم ا ودة Quality إ الكلمـة اللاتينيـة Qualitas الـ يقصد ا طبيعة الشخص أو الشيء ودرجة صلاحيته. وكانت تعـ قد ا الدقة والإتقان(1).

فالدين الإسلامي ا نيف أعطى اهتماما واسعا التوكيد على العمل ا اد والنافع وهو ما نصت عليه الآية الكر ـة " **وقل اعملوا فسـ ى ا عملكم ورسوله وا ؤمنون**" (التوبة –الاية105).

أما السـ ة النبوية الشريفة فهي غنية بالأحاديث الـشريفة الـ تعظم العمل . فيقول النـ مد صلى ا عليه وسلم "**إن ا كتب الإحسان كل شيء**". ويقول صـلى ا عليـه وسلم "**إن ا ب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه**".

ولتحديد مفهوم ا ودة لابد من استعراض تعاريف وضعها الرواد الأوائل للجودة

1. يقول juran إن ا ودة هي ا لائمة للغـرض أو الاستعمال .(2)

2. و تعريف أخر أورده E-deming اثـل إ حد كبـ ما ورد التعريف السابق إذ يرى أن ا ودة هي " دقة متوقعة تناسب السوق بتكلفة منخفضة ع مطابقة الاحتياجات ".(3)

3. و كذلك Ph-crosby يرى أن ا ودة هـي " ا طابقة للمواصفات و يقول بأن ا ودة هـي مـسؤولية ا ميع و رغبات ا ستهلك هي أساس التصميم " .(4)

4. ـ عرفها Christian Meria بان ا ودة هي قدرة ا نتج على تلبية حاجات ا ستعمل و بأقل تكلفـة .(5)

5. بينما يعرفهـا G.Taguchi بأ ـا " تفـادي ا سارة الـ يسببها ا نتج للمجتمع بعد تسليمه للزبون "(6) .

و من خلال استعراض التعاريف السابقة و غ ها ـا نلاحظ أن هناك اختلافا واضحا تعريـف ا ـودة و أن ا ميع يقولون ذات الشيء و لكن بتعب ات تلفـة ، و أن التعريفات ا ختلفة تتناول أبعادا تلفة نفس الظاهرة. ومن يبدو ا نطق وصف ا ودة بأ ـا شـاملة Totalإذ تشمل يع الات النشاط ا نظمة (7) كما تشمل كافة أبعاد السلعة أو ا دمة و عليه فإن تعاريف ا ودة إ ا تعتمد على الفلسفة ال يعتنقها الباحث و رؤيته للكيفية ال كـن من خلا ا جعل ا نتج ضي برضى الزبون . وهكذا فـإن تطور مفهوم ا ودة عند وصو ا إ مـدخل إدارة ا ـودة الشاملة يأ دفعة واحدة بل استلزم وقتا لإضافات علميـة كب ة عن ا ستوي الفكري و التطبيقي .

وهنا كن التميز ب أربع مراحل تار ية لتطـور ا ـودة إذ توجت ا رحلة الأخ ة بإدارة ا ودة الشاملة كما يا ذلك الأ :

ب- التطور التار ي لإدارة ا ودة :

من خلال التطور الفكري و الإداري فيما يتعلـق بإدارة ا ودة كن أن نلاحظ أن تتابع ا داخل للجودة عـ تطورها دث صورة قفزات ، و لكنها كانـت مـن خلال تطور مستقر و ثابت . وكان هذا التطـور انعكاسـا لسلسلة من الاكتشافات ترجع إ اقـرن ا اضـي و هـذه الاكتشافات كن تقسيمها إ أربعة عصور و هي : **الفحص ، و ا راقبة الإحصائية للجودة ، و تأكيد ا ودة ، إدارة ا ودة الشاملة** أو ما يطلـق عليـه إدارة ا ـودة الإستراتيجية . و كل مرحلة تاليـة مـن مراحـل التطـور اشتملت و تضمنت ا رحلة السابقة عليها. و رأينا انه مـن الاوفق تقسيم مراحل التطور الأربعة السابقة إ مدخل لإدارة ا ودة أو ما ا دخل التقليدي لأدارة ا ودة و يتضمن الفحص ا راقبة ، و تأكيد ا ودة و ا دخل الثـا مـدخل إدارة ا ودة الشاملة .

I. مرحلة بداية القرن العشرين-الفحص-:

اقترنت هذه الفترة رحلة الإدارة العلميـة للعمـل "لتيلور"الذي كان يهدف إ الرفع من مـستوى الكفـاءة الإنتاجية داخل ا صنع عن طريـق التخـصص و الفحـص والنمطية وتبسيط العمل وتقسيمه. كما دعـا إ ضـرورة الفصل ب وظيفة الإنتاج ووظيفة التفتيش (8).

و كن القول هنا انه هذه ا رحلة انقسمت وظيفة ا ودة ب العامل الذي يقوم بالإنتاج و ا فتش الذي يقوم بفحص ا نتجات بغرض التقليل من ا عيب وفصل ا عيبات عن ا نتج النهائي لأنه لا نع من وقوع ا طأ

شكل رقم (01): نظام ا ودة ا على أساس الفحص

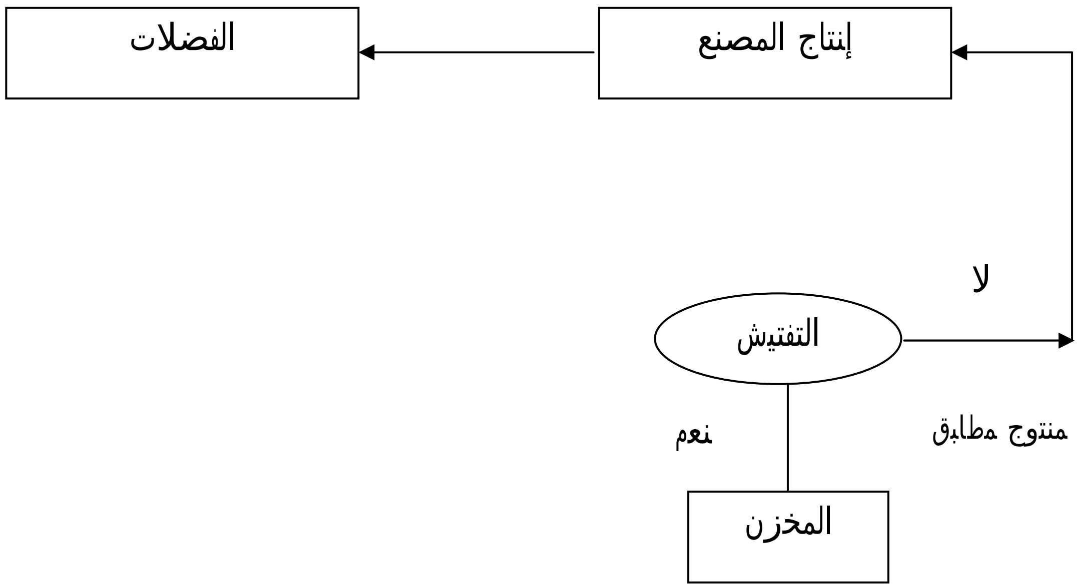

(9)*Jean Marie : Le défi de la qualité dans la société industrielle p81.

II. فترة 1930 – 1950:مراقبة ا ودة :

كانت ا ودة هنا دف إ تقليل نسبة ا عيبات (العيـب ا نتجات) مستخدمة بالإضـافة للمرحلـة الأو تطبيـق الأساليب الإحصائية ضبط ا ودة لأداء أنـشطة ا ـودة والتحقق من مطابقة ا نتج قاييس ا ودة'(10).

و على الرغم من أن مراقبة ا ودة أكثر تقدما مـن ـرد مدخل الفحص إلا ان التقدم إدارة ا ودة جعل الاعتماد على مراقبة ا ودة غ كا بل و غ ملائم فرده لتحقيـق التحس ا ستمر و لعل الاستعراض التا لنظـام ا ـودة يوضح نواحي القصور و عدم الفعالية هذا النظام .

III. مرحلة 1950 – 1970 :تأكيد ا ودة:

كان اهتمام تأكيد ا ودة كمدخل من مداخل إدارة ا ـودة اكثر بعدا و عمقا من ا داخل السابقة له تار يا. فلأول مـرة يقدم هذا ا دخل مفهوم التكامل و التنسيق ب برامج الإدارة و لأول مرة أيضا يؤكد ان كافة ا ستويات الإدارية لابد ان تشارك طيط ومراقبة ا ـودة . و هـذه ا رحلـة الانتقال من جودة ا نتج إ جودة النظام و أساسه منع وقوع ا طأ .و ب ملاحظة ان أي مرحلة تالية من مراحل ا دخل التقليدي تستبعد سابقتها و لكنها استندت إليهـا ولكـن نظور أوسع و أعمق و أ ل .

IV. ا دخل ا ديث : فترة 1970 حـ الآن : ادارة ا ودة الشاملة .

هي نظام شامل للقيادة و التشغيل تعتمد على مشاركة يـع العامل الزبائن و ا وردين و يهدف إلىالتحس ا ـستمر للجودة و الأداء على الأمد البعيد .

و يعت مدخل إدارة ا ودة الشاملة من الا اهات ا ديثة الإدارة ، و تقوم فلسفته على موعة من ا بادئ ال كن أن تتبناها من أجل الوصول إ أفضل أداء كن ، فهي فلـسفة إدارية و مدخل إستراتيجي و وسيلة لإدارة التغي ـدف إ نقل ا نظمات ا عاصرة من أ اط التفك التقليديـة ختلـف أوجه ا نظمة إ أ اط تفك و ارسات تتلاءم مع البيئـة و ا تطلبات ا عاصرة ، كما يؤكد على مشاركة العنصر البشري بتحريك مواهبهم و قدرا م دف التحس ا ستمر(11) .

ان نظام إدارة ا ودة الشاملة لا رج عن كونـه امتـداد لقات التطوير و التغي الفعال و ا ستمر ، حيث ـس الأداء و الاهتمام بعناصر الإنتاج ومن فهو مـدخل مـن مداخل التطوير التنظيمي ، من منطلق كـون الإدارة عمليـة اجتماعية من الناس و إ الناس. وإبداع وتغي فعال من اجل الاختيـار الأفـضل و الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد ا تاحة(12).

من خلال هذا العرض نلاحظ أن نظام ا ودة الشاملة يرتكز على اور و مكونات أساسية هي :

1. **ور يرتكز على ا ودة :** باعتبار ا نظمات الـ تنتج منتجات ذات جودة سوف قق أحسن النتـائج وهـو عامل مهم لبقاء ا ؤسسة أطول مدة كنة .
2. **ور يرتكز على العامل الإنـسا :** مـن حيـث التدريب و الإبداع و بناء فرق العمل و الاتصالات و التطوير و التغي و الالتزام و ضمان فاعلية الاتصالات .
3. **اعتبار ا نظمة نظام مفتوح** علـى ا ـيط و إدراك ا نافسة و تطوير استراتيجية منافسة .

2.1. أ ية تطبيق إدارة ا ودة الشاملة :

ينظر إ إدارة ا ودة الشاملة على أ ا قاطرة عظيمة للتغي إ الأفضل و مقياس أساسي للمفاضلة ب ا ؤسـسات حيث اعتمدت الكث من ا نظمات لأ يتها الإسـتراتيجية الفائقة ا زاد من فاعليتها ومن قدر ا على البقاء الـسوق التنافسية . فتطبيق إدارة ا ودة الشاملة منظمة الأعمـال قق ما يلي :

- تقليص شكاوى ا ستهلك و فيض تكاليف ا ودة، ا يساهم قيق رضا العميل.
- تعزيز ا وقف التنافسي للمنظمة طا ا ري التركيز على تقد سلعة /خدمة ذات جودة عالية للزبون وبالتا زيـادة ولاء الزبون ا نتج / ا دمة.
- زيادة الإنتاجية و الأرباح ا ققة، ا يـساعد رفـع الكفاءة الإدارية والإنتاجية من خلال زيادة ا صة السوقية.
- زيادة شهرة ا نظمة.

س عملية الاتصال تلف مستويات ا ؤسسة وضمان ا شاركة الفعالة ميع أفردها س الأداء.(13)

الشكل (2) أ ية ادارة ا ودة الشاملة و علاقتها بالر ية و الكلفة

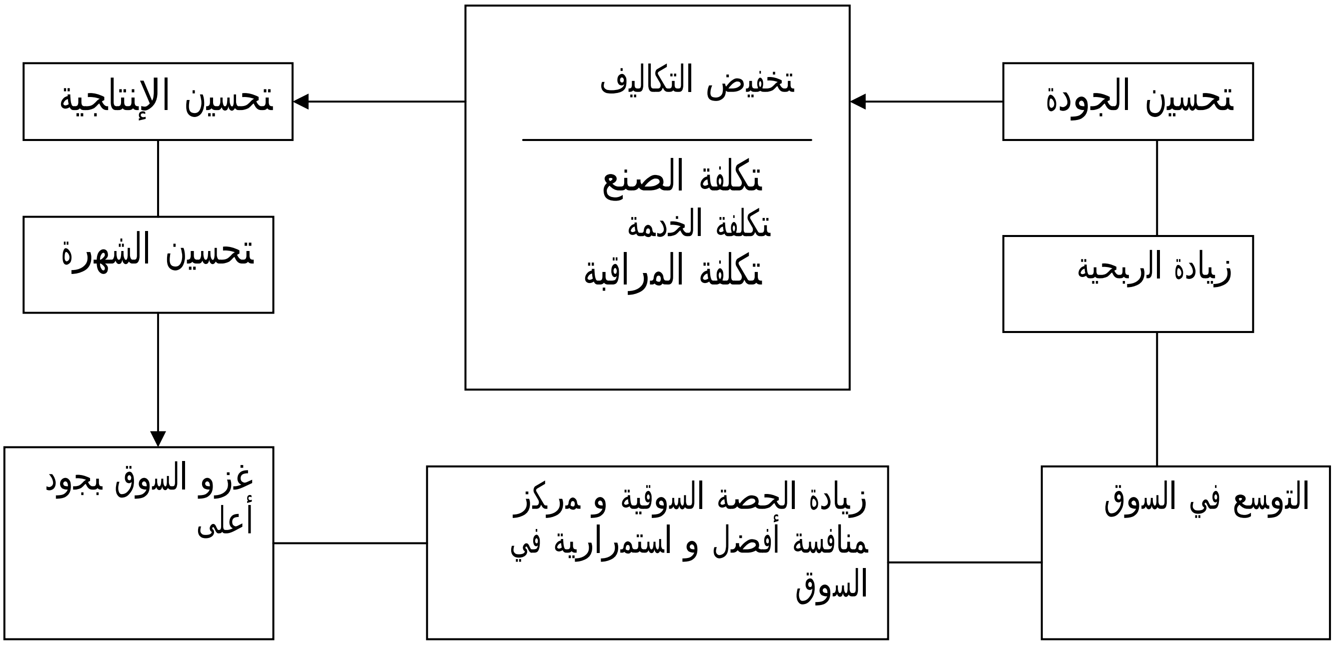

(علي السلمي " السياسات ا عاصرة ص 299)(14)

3.1.مبادئ ادارة ا ودة الشاملة:

يقوم نظام إدارة ا ودة الشاملة على موعة من ا بـادئ و القواعد ا تمثلة :

1. التركيز على العميل .
2. التركيز على إدارة ا وارد البشرية .
3. التحس ا ستمر الإبداع .
4. التزام الإدارة العليا
5. القرارات ا بنية على ا قائق

4.1.عناصر إقامة نظام إدارة ا ودة الشاملة :

تعمل ا نظمات ال تؤمن بفلسفة إدارة ا ودة الشاملة علـى يئة مستلزما ا الضرورية لتحقيق التطبيق الناجح و الفعـال ذه الفلسفة من اجل س جـودة منتوجا ـا ،و تعـد ا تطلبات الواجب قيقها تطبيق فلسفة TQM الاعمدة ال تستند إليها هياكل ا نظمـات ا طبقـة لإدارة ا ـودة الشاملة ، ثلة فيما يلي(15) :

1. ديد الأهداف .
2. التركيز على الأنشطة و العمليات .
3. ا وارد ا ادية و ا الية و ا عنوية و البشرية
4. التقنيات منها : الإدارة الإستراتيجية ، إعادة ا ندسة ، ا قارنة بأفضل أداء ...ا .
5. التزام الإدارة العليا و العامل لتطبيق TQM.
6. التوقيت (ا دولة)
7. القيادة ا وجهة.

2- تفسـ علاقة إدارة ا ودة الشاملة بالأداء ا تميز :

إن ا قصود بالأداء ا تميز ليس فقط عدد الوحدات ا ينتجها العامل أو عدد العملاء الذين يقوم دمتهم فقط و لكن أيضا ا ودة ا يؤدي عمله ، و كـ ذلك ا ـسلوك الاجتماعي الذي أطلق عليه "دنيس مورجـ ان " بدايـ ة الثمانينات من القرن ا اضي سلوك ا واطنة التنظيمية(16) . فهناك العديد من العوامل ا ب أن مع ح يكن وصف الأداء با تميز ، فا نظمات ذات الأداء ا تميز يدين بوجودها إ وضوح الأهداف الأساسية ا تمثلة الرؤية و لديها التزام على يع مستويات القيادة للتطوير و التحسـ ا ستمرين . إن التميز رهينة توافر مهارات و قدرات مستوى مرتفع القادة ، لديهم القدرة على الابتكار بالشكل الذي يسمح م بتحقيق التفوق و التميز الأداء .

و يعد الاداء من ا صطلحات ا ذابة ومن ا فاهيم الأساسية للمديرين كافة ا ستويات التنظيمـ ة و لكافـ ة أنواع ا نظمات ، لأن رجات هذا الأداء قد تكـ ون ذات آثار ضارة بأرباح ا نظمة أو قد تكون الأساس بقائهـ ا و تعزيز قدر ا التنافسية.و كن تقد بعض التعاريف للأداء :

الأداء هـ و التر ـ ة اللغويـ ة للكلمـ ة الا ليزيـ ة Performance و كن إعطاءه ا عا التالية :

- الأداء هو عبارة عن النجاح أي عبارة عن دالة للتمثـ ل الناجح ، فتتغ هذه الدالة بتغ ا نظمات و/ أو العاملين فيها .
- الأداء هو فعل Action يع عن موعة من ا راحل و العمليات Processus و ليس النتيجة ا تظهـ ر وقت من الزمن (17)
- قدرة ا نظمة على قيق أهدافها من خـ لال اسـ تخدام ا وارد ا تاحة بطريقة كفؤة و فعالة .

إن ا دخل ا نظيمي يعت ا نظمة هي أكثر الأنظمة تعقيدا ، و ا اصية الرئيسية ذا النظام ا عقد هو القدرة على القيام بنشاط قق من خلاله الأهـ داف . وآدا اختلفـ ت أهداف ا نظمات وتطورت ع الزمن فان هنـ اك حقيقـ ة اساسية تنطبق على كل ا نظمات و مرتبطة بتسي ها الا وهي الأداء. لدى ب ألا يكون ليل الاداء سـ اكنا ، فدراسـ ة الأداء ع الزمن يكون أيضا ديناميكي و الذي يعـ قـ درة ا نظمة علىالبقاء ا دى الطويل . كمـ ا يؤكـ د ذلـ ك Fericelli AM "الأداء لا يع عنه من خلاله و لكـ ن بعلاقته ؤشرات النجاح و هو نـ شاط يـ ؤدي إ النمـ و كصـ ورة و ليس نتيجة تظهر زمن مع (18).

ا يزة التنافسية :

شغل مفهوم ا يزة التنافسية اهتمام البـ احث الثمانينات حيث توسع مصطلح ا يزة التنافـ سية وأخـ ذ الانتشار مع كتابـ ات Mporter بـ شأن الإسـ تراتيجية التنافسية و ا يزة التنافسية .

و تعرف ا يزة التنافسية على أ ا " قدرة ا نظمة علـ ى صياغة و تطبيق الإستراتيجيات ا علها مركز أفـ ضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة نفس النشاط ، وتتحقق ا يزة التنافسية من خلال الاستغلال الأفـ ضل للإمكانيـ ات او ارد الفنية و ا ادية و ا الية و التنظيمـ ة و ا علوماتيـ ة، بالإضافة إ القدرات و الكفاءات و غ ها من الإمكانيـ ات ا تتمتع ا نظمة و ا كنها مـ ن تـ صميم و تطبيـ ق استراتيجيتها التنافسية ، ويرتبط قيق ا يزة التنافسية ببعدين أساسي ا القيمة ا دركة لدى العميل و قدرة ا نظمة على قيق التميز (19) .

كما تعرف ا يزة التنافسية على أ ا " ميزة عنصر تفوق للمؤسسة يتم قيقه حالة اتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس".

ومن خلال هذين التعريفين ينظـر إ ا يـزة التنافسية باعتبارها هدف الإستراتيجيات و تل ا تغ التابع ، ويكون الاداء هو ا تغ ا ستقل ، فكـل اسـتراتيجية مـن الإستراتيجيات العامة ا وضعها porter (التكلفة الأقـل .التمايز، التركيز) تتوجه و قيق ميزة تنافسية الـ مع .

و تنشأ ا يزة التنافسية جرد توصل ا ؤسسة إ اكتـشاف طرق جديدة أكثر فعالية من ا ستعملة من قبل ا نافسة حيث يكون قدورها سيد هدا الاكتشاف ميدانيا، و ع أخـر جرد إحداث عملية إبداع فهومه الواسع(20).

فحسب porter دائما فإن جوهر ا يزة التنافسية يركز على القيمة ا كن للمؤسسة ان لقها لعملائهـا، وا تأخذ شكل أسعار منخفضة با قارنة مـع ا نافـس بالرغم من تقد ها لنفس ا نتج ، أو شكل تقـد منتجـات وخدمات فريدة ت ر الأسعار ا رتفعة ا تباع ا(21) .

فإذن حا ا صل ا نظمة على ميزة تنافسية فإ ـا ستحقق موعة من ا زايا أبرزها الآ :

1. سيكون ولاء و رضا الزبائن أك ا ـاه منتجـات ا نظمة و بذلك يصعب اختراق ا نافس ؤلاء الزبائن
2. ستحصل ا نظمة عن حصة سوقية اك من خـلال قدر ا على تقد قيمة أعلى للزبائن
3. ستعكس زيادة ا صة السوقية على زيـادة حجـم الأرباح ا نظمة

العلاقة ب TQM و بناء ا يزة التنافـسية و التميـز الأداء :

تعد جودة ا نتجات عنصرا أساسيا ا نافسة ب ا ؤسسات ، فالاستجابة الـسليمة و الـسريعة و الفعالـة لاحتياجات العملاء تسمح م بتحقيق رضاهم ، و بالتـا اكتساب حصص سوقية . وتساهم إدارة ا ودة الـشاملة س مستوى ا ودة و القيمة ا يقدمها للعملاء ، وذلك دف الارتقاء بأدائها و تنمية مهارا ا التسويقية .

و يعتمد التميز الأداء على مبادئ و فلسفة ا ودة الشاملة ، إذ يؤكد خ ا ـودة **Arthur D- little** وفـق دراسة قام ا على عينة تضم 500 شركة أمريكية أن برنامج إدارة ا ودة الشاملة ا تأث دو دلالة على قدر م التنافـسية فالقيم ا وهرية لإقامة ا ودة الشاملة ا فلفة ا بـادئ الإدارة الناجحة كن أن تؤدي إ نتائج إ ابية مستوى أدائهم و درجة يزهم (22)

و لا يتحقق التمايز إلا إذا عم الالتزام بـا ودة يع مـستويات الأداء عـ ا ـدخلات و ا خرجـات والعمليات .إذ تعت إدارة ا ودة الشاملة أساسـا للتطـوير والتحسن ا ستمر للأداء . و الذي ترمي من خلاله ا ؤسسة إ قيق هدف رئيسي يتمثل الوصول إ رضا العميل و ذلك بالاعتماد على ا قائق و توف بيئة ء للأفراد العمل ماس و قدرة و الالتزام يع ـالات العمـل (23)

و أوضح الاستاذ ( ) أنه كن للمنظمـة أن تتمـايز عندما تتفرد عن منافسيها ببعد أو أكثر مـن أبعـاد ا يـزة التنفسية الأربعة :

1 - التكلفة الأقل ،

2- ا **ودة ،**

3- **الوقت ،**

4- ا **رونة**

باعتباران **التكلفة الاقل** نتاج للتمتع زايا اقتـصاديات ا جم ، و تعويض ا فاض هامش الربح الناجم من فيض الأسعار . **أما ا ودة** فالزبون عند ا اذه لقرار الشراء يرغب البحث عن ا ودة الأفضل إ جانب الـسعر ا ناسـب، ولعل الدراسـة ا ـشهورة الـ قـام ـا **Peter & Waterman** بداية الثمانينات من القرن ا اضي عن ا نظمات الأكثر يزا توصلت إ نتيجـة ـددة هـي أن

ا نظمات الأكثر يزا و احا هي ا نظمات ا تركز علـى ا ودة حيث أن ذلك كن أن قق ا يزة التنافسية و الر ية للمنظمة من خلال زيادة ا صة السوقية و التمايز ، و عا اليوم زاد الاهتمام بعنصر **الوقت** الذي أصبح بعدا أساسـيا تتنافس من خلاله ا نظمات ، ويتم التعب عن الوقت كبعـد تنافسي من خلال ثلاثة أبعاد وقـت (التـسليم الـسريع – التسليم الوقت ا دد – و سرعة التطوير).

أما العنصر الرابع ا تمثل ا**رونة** فيقصد ا مدى ـاح ا نظمة تكييف نظامها الإنتاجي للتغ ات البيئية و عمليات الطلب ، و هكذا فإن تطبيق إدارة ا ودة الشاملة كـن أن يقود ا تعزيز البعد التنافسي الذي يركز على ا ودة العالية. فالتحس ا ستمر و التركيز على تدريب و تطوير ا هارات و استخدام الأساليب الإحصائية و ا اسوبية عملية الفحص و مطابقة ا ودة فضلا عن اعتماد مبدأ الوقاية من الأخطاء و ليس معا تها من شأنه الإسهام تقـد منتجـات ذات جودة عالية من حيث التصميم و درجة ا وائمـة ، و ثـل ا ودة شرطا جوهريا لقبول ا نتـوج و احـه سـواء الأسواق ا لية أو الدولية ، و هي شرط أساسي لزيادة القدرة التنافسية ، فمن أهم عوامل اح و تفوق ا ؤسسات الرائدة هو يزها ا ا ودة (24) .

ومن ب العناصر الواجـب ضـبطها ـودة التكاليف (تكاليف ا ودة) من خلال التقليل من الفاقد ـا يساعد ا نظمة على فيض الأسعار مقارنة نافـسيها مـع ا افظة على مستوى مقبول من الأرباح عن طريـق زيـادة حجم ا بيعات يؤدي إ س ا صة السوقية و تعزيز وها فضلا عن كينها من رفع عوائق لدخول منافس جـدد إ الصناعة و رفع عوائق خروج زبائنها من خلال الاسـتجابة للتغ ات الطارئة أذواقهم . ا يضمن ا ولائهم و بالتا قيق ميزة تنافسية (أداء يز) قوية و مستمرة هـذا مـن جهة. و من جهة أخرى تصبح برامج فيض التكلفة أكثـر كفاءة و فاعلية عند توفر جودة عالية و وقت تسليم فاعـل ومرونة أفضل . ا ودة قق مـوارد الوقـت و ا هـارة والكفاءة ن و تطوير الأساليب و هذا الشكل متناسب مـع هياكل الطلب إ جانب ا رونة الكـا التـأث علـى الطوارئ .

4- الاستنتاجات و التوصيات :

- **الاستنتاجات :**

1. إدارة ا ودة الشاملة فلسفة قد ة تطرقت إليها أغلب ا ضارات و أ ها ا ضارة الإسلامية و ما ا من فضل كب إرساء قواعد و تطور مفاهيم ا ودة ، مـن خـلال العمل الصا و النافع و ا تقن .
2. دف إدارة ا ودة الشاملة إ قيـق رضـا العميل و ولائه من خلال تقد مستوى ا ودة الذي يرغب فيه كما يع زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة و ضمان بقائها و استمرارها السوق .
3. أن تطور ا فهوم ا رتبط بـا ودة و مزامنتـه لتطور نظريات التسي قيق ا ودة بـدأ منـذ حـوا 1900 م ا يعرف بعملية الإشراف. إلا أننا نستطيع القول أن ا ودة قد مرت بأربعة مراحل : التفتيش ، مراقبة ا ودة ، تأكيد ا ودة ، و إدارة ا ودة الشاملة ا دف التطوير الشامل و ا ستمر لنظام ا ودة .
4. تشكل إدارة ا ودة الـشاملة إطـار فلـسفي وإداري متكامل أمام منظمات الأعمال من خـلال جعـل ا ودة هدفا استراتيجيا إضافة إ التركيز على رضا العاما ا نظمة من خلال ك العامل و ما يترتب عليها مـن ا ابيات تدعم تطبيق هذه الفلسفة وصـولا لتحقيـق الأداء ا تميز .

- التوصيات :

1- ضرورة احترام ا نظمات ا نهج العلمي تطبيـق إدارة ا ودة الشامل من اجل الوصول إ التحـس ا ـستمر يع أنشطة ا نظمة و خاصة على مستويات العمليـات ـا تلك من أثر س الأداء .

2- ضرورة أن تقوم إدارة ا نظمات با اذ كافـة التـداب الضرورية و القيام با مارسات العملية اللازمة لنشر وتعمـيم ثقافة ا ودة تلف ا ستويات الإدارية من خلال إعـداد ا امج التدريبية أيا كان شكلها و هدفها .

3- إدخال مفاهيم ا ودة ا نـاهج التدريـسية يـع مراحل التعليم بدأ من ا رحلة الابتدائية ح تكـون تربيـة وعلما آن واحد.

4- ضرورة توسيع عدد ا ؤسسات ا تدخل لا نامج الوط للتأهيل (يع ا ؤسسات الصناعية ا زائرية) القطـاع العام و ا اص للحصول على احد الشهادات ا طابقة لأنظمة ا ودة .

5- ضرورة توسيع عدد ا ؤسسات الـ تـدخل ضـمن ا نامج الوط للتأهيل القطاع العـام وا ـاص للحصول على شهادة ا طابقة لأنظمة ا ودة

6- الاهتمام بالب التحتية اللازمة لبناء أنظمة جودة فعالـة ومن أ ها ابر ا عايرة و الاختبار ليا و دوليا .

7- جعل إدارة ا ودة الشاملة هدف استراتيجي يبدأ بالإدارة العليا و ينتهي بأخر فرد عامل .

8- الانفتاح على التجارب العا ية ال ا ودة الـدول ا تقدمة عموما و العربية خصوصا لاستفادة من تطبيقها و من أبرزها جوائز ا ودة العا ية .

هذه بعض التوصيات ا نراها كفيلة بتحس الوضعية التنافسية من خلال تب منهج إدارة ا ودة الشاملة و بالتا إمكانية ترقية أداء متميز من خلال إشراك يع ا تعامل الاقتصادي و ذلك بإعداد نظام وط للجودة يهدف إ مساعدة ا ؤسسة ا زائرية على قيق ا ودة و الإتقان كل ا ستويات (مدارس ، حكومة ، مؤسسات ، جامعات .... ا ح تصبح ا ودة مسؤولية ا ميع .

ا راجع –

1- مأمون الدرادكة وطارق شل -ا ودة ا نظمات ا ديثة-دار الصفاء للنشر.عمان.ط1. 2002. ص15

2- Juran Dj .Gestion de la qualité. AFNOR. 1983. P15

3- Neville jean Philipe. La qualité en question. Revue Française de Gestion, Mars,Avril,Mai. 1996. p39

4- Crosby jean Philipe. La qualité c'est gratuit. Economica. 1986. p19

5- Meria Cristian. La qualité des produits industriels. Ed dunod. P3

6- حلاوي.ص8

7- علي السلمي.إدارة التميز. اذج وتقنيات الإدارة عصر ا عرفة. دار غريب للنشر. القاهرة 2002. ص129

8- Jean marie .Le défi de la qualité dans la société industrielle. P81

9- بيستر فيلد دال. الرقابة على ا ودة .ا كتبة الاكاد ية. القاهرة .ط1. 1995 .ص27

10- Brilman Jean. Les meilleures pratiques de management au cœur de la performance. Ed .organisation. 2 tirage. 1998.

11- سعيد يس عامر وعلي مد عبد الوهاب. الفكر الإداري. ط2. القاهرة 1998 ص2.

12- مود كاظم خض . إدارة ا ودة الشاملة دار ا سـ ة. ط1. عمان 2000.

13- علي السلمي. السياسات الإدارية ا عاصرة. دار غريب للنشر. القاهرة.بدون تاريخ.ص299.

14- علي عبد ا . الأداء ا تميز .ورقة ثية مقدمة ا ؤ ر الدو حول الاداء ا تميـز كومـات وا نظمـات .جامعـة وقلة.مارس 2005.ا زائر.

15- بلعور سليمان وآخرون. إعادة ا ندسة مدخل للأداء ا تميز.ورقة ثية مقدمة ا ؤ ر الـدو حـول الأداء ا تميـز للحكومات وا نظمات.جامعة ورقلة.مارس2005.ا زائر.

16- رقام ليندة. ا وارد البشرية مصدر الأداء ا تميز ا نظمات الاقتصادية. جامعة ورقلة .مارس2005.ا زائر.

17- معا فهمي حيدرة. نظم ا علومات –مدخل لتحقيق ا يزة التنافسية-الدار ا امعية للنشر.القاهر.2002.ص8.

18- نبيل مرسي خليل. ا يزة التنافسية ال الاعمال. الدار ا امعية للنشر. الإسكندرية.1996 ص87.

19- عمار بو شناف. ا يزة التنافسية ا ؤسسة الاقتصادية-مصادرها-تنميتها-وتطويرهـا-رسـالة ماجـستـ . جامعـة ا زائر.2002 ص16.

20- Porter Michael. L'AVANTAGE concurrentiel- comment devancer ses concourt et maintenir son avance. Ed dunod. Paris. 1997. p8

21- العيهار فلة. دور ا ودة قيق ا يزة التنافسية للمؤسسة. رسالة ماجست .جامعة ا زائر 2005 ص181.

22- عبد الر ان توفيق. قمة الاداء –كيف عل 1% من التغي القرار يصل بك إ قمة الأداء-عا جديد من ا نشات الناجحة – تأليف .لاسكل. مركز ا ات ا هنية للإدارة يك للنشر. القاهرة.1998.

23- ا د سيد مصطفى. التغي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية نظمات العربية. دار الكتب للنشر .القاهرة 2001.

أثر تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة الاستراتيجية

الدكتور: الطيب داودي
جامعة محمد خيضر بسكرة.

مقدمة : البيئة من أهم المؤثرات في الحركية السلعية والخدمية، وهذا تعمل المنظمة على تشخيص وتحليل البيئة الخارجية والداخلية إحدى المكونات الهامة والرئيسية لعملية الإدارة الإستراتيجية، وسنحاول تشخيص البيئة ومعرفة مدى أثرها في صياغة الاستراتيجية وذلك فيما يلي:

1. مفهوم الإستراتيجية: للإستراتيجية مفاهيم تتعدد بتعدد واضعيها وسنأخذ كمثال المفهوم الأكثر ملاءمته مع بحثنا وهذا فيما يلي :

يعرف Thomas الإستراتيجية على أنها "خطط وأنشطة المنظمة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية." (1)

ويمكن أن نستخلص من هذا المفهوم النقاط الآتية:

أ- الإستراتيجية وسيلة لتحديد غاية هي في أغلب رسالة المنظمة.

ب- خلق درجة من التطابق عالية الكفاءة بين غاية المنظمة وأهدافها وبين رسالة المنظمة والبيئة من جهة أخرى.

جـ- تبقى الإستراتيجية أهم الطرق التي تحقق أهداف المنظمة مع الأخذ في الاعتبار ثلاثة عوامل رئيسية هي:

-البيئة الخارجية بمتغيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- البيئة الداخلية بمواردها المادية والمعنوية.

- الأهداف المراد الوصول إلى تحقيقها (2).

2. أهم مكونات البيئة الخارجية والداخلية:

للبيئة الخارجية والداخلية عوامل مؤثرة على صياغة الاستراتيجية نذكرها باختصار فيما يلي:

2. 1. عوامل البيئة الخارجية:

تعتبر البيئة الخارجية هي مجموعة العوامل المحيطة والمؤثرة بشكل أو بآخر بالمؤسسة واستراتيجياتها، ويقصد بالعوامل تلك الاعتبارات والمتغيرات العامة والخاصة، فالعامة منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية، التكنولوجية، الثقافية...إلخ.

هذه المتغيرات يصعب على المؤسسة التحكم بها والتأثير عليها بحكم شموليتها على الكل، أما الخاصة فهي تلك العوامل القريبة والمرتبطة بالمؤسسة كالموردين، الممولين، المنافسين، الوسطاء، السوق...إلخ. هذه العوامل يمكن للمؤسسة التأثير فيها بنسب متفاوتة (3).

وعليه عندما تقوم المنظمة بتقييم البيئة الخارجية التي تعمل فيها فإنه يكون لزاما أخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات أهمها:

-المتغيرات البيئة الخارجية.

- الأساليب البديلة.

- تقييم البيئة (4).

2. 2. عوامل البيئة الداخلية:

البيئة الداخلية هي التي تستطيع المؤسسة التحكم فيها والتأثير عليها وتغييرها وفق ما تحتاجه لصياغة استراتيجيتها والتي من خلالها تتمكن الإدارة الاستراتيجية من تسيير مؤسستها بفعالية أكبر وأدق.

ولا يمكن للمؤسسة صياغة استراتيجية بدون تحليل كاف وجيد لبيئتها الداخلية وإمكانياتها، وبمعنى آخر معرفة نفسها وقدراتها ومدى قوتها أو ضعفها، وذلك في محاولة لتسخير بيئتها الداخلية وتطويعها في أغراضها، وتتمثل عوامل البيئة الداخلية في وظائف ونشاطات المؤسسة الرئيسية لأنها الأعمدة الأساسية لأنشطتها، وتكمن أهمية تحليل هذه العوامل في تحديد مصادر القوة وتدعيمها وتعميمها، ومصادر الضعف لتقويمها وتصحيحها، وأهم هذه العوامل هي : التسويق، الأفراد، الإنتاج، التمويل والمحاسبة الإدارية.

شكل رقم (1): يب العوامل البيئية(خارجية، داخلية) ا يطة با ؤسسة (5).

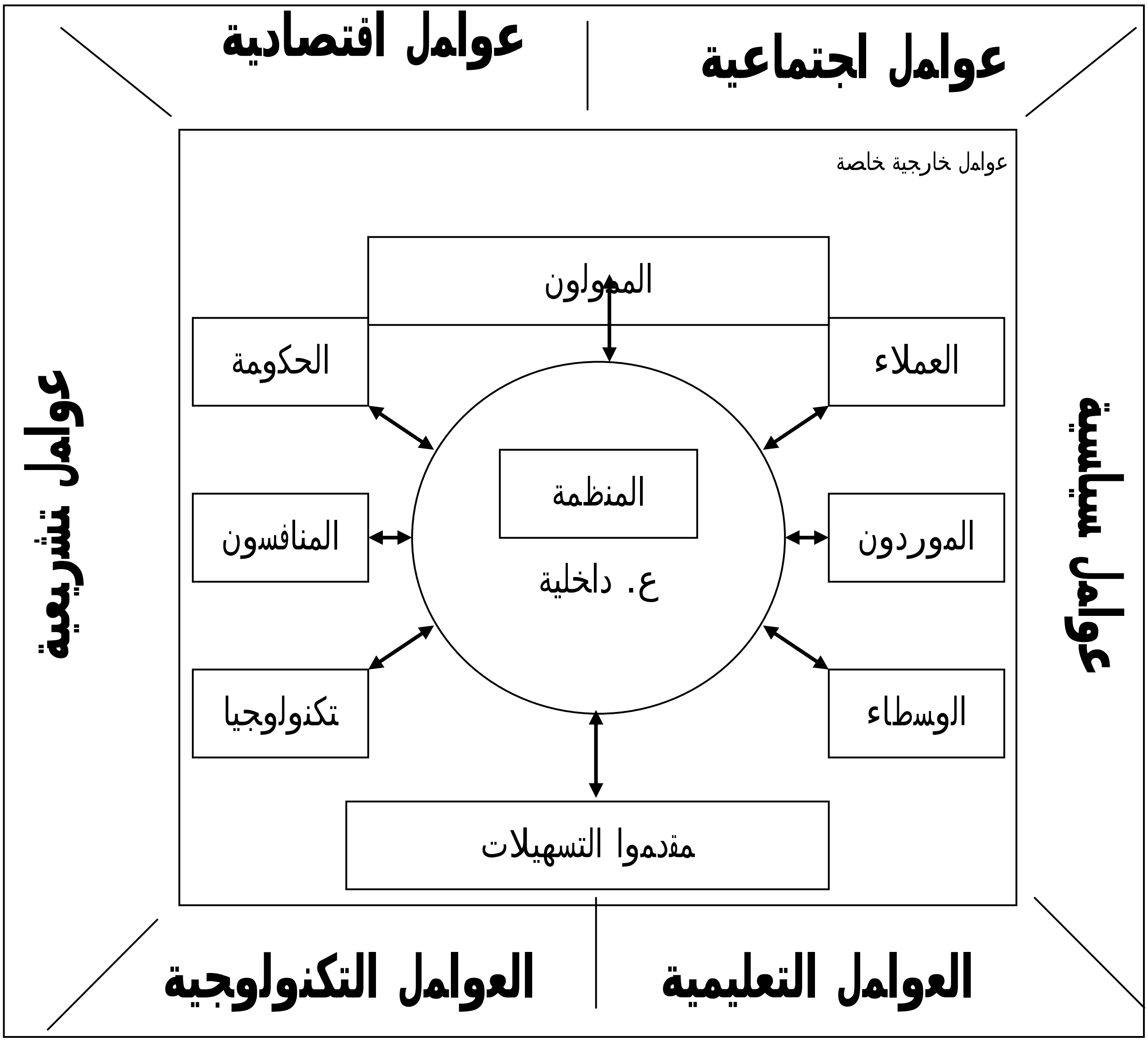

ا صدر: عبد ا ميد عبد الفتاح ا غر ، الإدارة الإستراتيجية، موعة النيل، القاهرة، ط2، 2001، ص113.

يوضح هذا الشكل موقع المنظمة ب العوامل والتغ ات البيئة المختلفة وكيفية التأث المتبادل من هذه المتغ ات.

3 . أثر البيئة ا ارجية والداخلية صياغة الإستراتيجية.

إنّ لميل البيئة ا ارجية والداخلية للمؤسسة يعت إحدى مكونات الإدارة الاستراتيجية ا له من أ ية بالغة الأثر صياغة وتصميم إستراتيجية للمؤسسة الكلية وسنتطرق إ هذا النقاط التالية:

3. 1. أثر البيئة ا ارجية صياغة الاستراتيجية.

ر عملية تصميم الاستراتيجية بعدة مراحل من بينها دراسة البيئة وخصوصا البيئة ا ارجية لصعوبة و تكلفة لميلها والتأث والتحكم فيها، ا تم على المؤسسة استقراء البيئة ا ارجية، والاستعداد ببدائلها الإستراتيجية للمتغ ات المتوقعة، وسنحاول معرفة مدى أ ية لميل البيئة ا ارجية بشقيها العامة وا اصة، ودورها تصميم الاستراتيجيات من خلال:

3. 1. 1. أ ية لميل البيئة ا ارجية: ونوردها فيما يلي:

أ/ توف المعلومات: وهي أهم الأهداف ال تسعى الإدارة الاستراتيجية إ توف ها وذلك بتحليلها و حيصها وعلى ضوء هذه المعلومات تستطيع الإدارة التحكم عدة أنشطة وتوجيهها حسب تلك المعلومات وعلى الإدارة أن تكون لديها أسلوب لتأكد من صحة المعلومات الواردة لأن الأخطاء غ مسموح ا .

ب/ صياغة الأهداف: الأهداف ال ب قيقها، ضع لدراسة البيئة ا ارجية ال يساعد على وضعها أو تعديلها حسب نتائج تلك الدراسات، هذا إ جانب دورها وضع الأهداف التشغيلية ختلف الإدارات والوظائف فعلى سبيل المثال التعرف على الأنواع المختلفة من العملاء وفهم أهم الفروق ب هذه الأنواع وخصائص كل نوع يساعد رجل التسويق وضع الاستراتيجية التسويقية ال كن إشباع احتياجات كل نوع و قيق أهداف المؤسسة(6).

ج/ صياغة استراتيجية الموارد: ويساعد فهم المتغ ات البيئية المختلفة بيان الموارد المتاحة (مواد أولية، رأ ال، تكنولوجيا، أفراد...إ) وكيفية الاستفادة منها.

وم كن المؤسسة أن قق المنفعة، وكمثال عندما فض منظمة اوبيك OPEC من حصتها الإنتاجية ما ص البترول يرتفع سعر البترول، وبذلك يرتفع سعر المشتقات الأخرى فيؤثر على المؤسسات ال تدخل المشتقات صناعتها كالبلاستيك مثلا وبذلك ترتفع التكلفة (7).

د/ النطاق وا ال المتاح أمام المؤسسة: تسهم دراسات البيئة ديد نطاق السوق المرتقب و ال المعاملات المتاحة أمامها سواء تعلق الأمر بالسلع أو ا دمات وطرق التوزيع ومنافذه وأساليب وشروط الدفع و ديد أسعار وخصائص المنتجات المسموح ا، والقيود المفروضة على المؤسسة من قبل ا هات القانونية والتشريعية المختلفة، كما تساعد بيان علاقا ا بالمؤسسات الأخرى المختلفة، سواء كانت ثل إمداد بالنسبة ا أو مستقبل تستقبل منتجا ا أو تعاو ا عمليا ا ونشاطا ا.

هـ/ تساهم دراسات البيئة ديد ات المجتمع وا ماه ال تتعامل معها وذلك من خلال القيم السائدة، وأيها ضى بالأولوية، كما تساهم تلك الدراسات بيان أ اط السلوك الإنتاجي و الاستهلاكي للأفراد وا تمعات، وا ثل مهور المؤسسة ا قد دد خصائص المنتجات وأسعارها، وتوقيت إنتاجها وتسويقها (8).

و/ تساعد صياغة رسالة المؤسسة و ال عملها.

ز/ تب الفرص ال كن اقتناصها.

ح/ المخاطر والمعوقات ال ب نبها.

ومن هذا التحليل للبيئة ا ارجية بشقيها العام وا اص ال تعت من أساسيات الإدارة الإستراتيجية فهي ترصد ا كل الإمكانات من أموال وأفراد لاقتناص أي معلومة جديدة أو مهمة، و اولة الاستفادة منها قدر الإمكان و ا دم المؤسسة، ولا كن حصر أ ية لميل البيئة النقاط السابقة الذكر فقط، بل هناك أ يات وأدوار أخرى تلعبها دراسة البيئة بالنسبة للمؤسسة ، ولا كننا أن نتطرق ا كلها، ولقد

حاولنا التطرق إ أ ها، باعتبار أن هناك أ ية مباشرة وأخرى غ مباشرة ولا ال لذكرها لأن تأث البيئة تلف من مؤسسة لأخرى.

3. 2 . أثر البيئة الداخلية تصميم الإستراتيجية:

لا كن لأي مؤسسة أن تصيغ إستراتيجيتها إلا عند تقدير و ليل بيئتها الداخلية، وهدا ما سنذكره النقاط التالية

3. 2. 1. أ ية ليل البيئة الداخلية:

تم ا ؤسسات بتحليل قدر ا وإمكانيتها الداخلية ودلك لبيان نقاط القوة ونقاط الضعف وعلاجها, ودراسة البيئة الداخلية أمرا لا مفر منه لأنه يساعدنا التعرف على بعض النقاط التالية:

أ/ يساهم تقييم القدرات والإمكانيات ا ادية والبشرية حيث تتعرف ا ؤسسة على نفسها وبالتا كن تسي ها علميا والتحكم عوامل الإنتاج.

ب/ كنها من اكتشاف نقاط الضعف لديها وبالتا تصحيحها وتقو ها بسهولة.

ج/ الاستفادة من نقاط القوة لديها والس ا قدما من القوي إ الأقوى للقضاء على العوائق.

د/ معرفة نقاط القوة والضعف (التحليل الداخلي) وربطهما بالتحليل ا ارجي كن ا ؤسسة من اغتنام أك عدد من الفرص.

هـ/ معرفة مدى كفاءة البناء التنظيمي ا اص ا.

و/ معرفة مدى قوة العلاقات ب الأفراد و اسك اعات العمل وا رص على مؤسستهم .

ز/ معرفة عة ا ؤسسة وا ها التجاري السوق وكيف ينظر إليها ا ستهلك .

ح/ مدى توافر الأفراد العامل ا وقدرا م ومهارا م الفنية.

ط/ يساعد إمكانية التوسع الرأسي والأفقي...إ .

وعموما فإن أسباب دراسة البيئة الداخلية و ليلها كث ة وقد حاولنا التركيز على بعضها بشكل عام.

3. 2. 2 كيفية تأث العوامل الداخلية صياغة الإستراتيجية :

إن ا دف من ليل البيئة الداخلية هو ديد أوجه القوة وأوجه الضعف ا اصة با ؤسسة، وكلما كان التحليل يوجه إ عدد دد من عوامل الأنشطة على ضوء الفرص ا تاحة أمام ا ؤسسة كلما ساهم بشكل أفضل صياغة الإستراتيجية.

و العموم توجد أربعة مداخل لقياس نقاط القوة ونقاط الضعف أمام ا ؤسسة وأ ها هي:

- ا قارنة مع إمكانيات وأداء ا ؤسسة ا اضي
- ا قارنة مع ا نافس .
- ا قارنة بعوامل النجاح الأساسية الصناعة ا تعمل فيها ا ؤسسة.
- ا قارنة بعوامل النجاح طبقا رحلة التطور الذي ر به ا نتج/السوق.

وعليه كن إبراز خطوات التحليـل الـشكل ا ـوا :

شكل رقم (2): يب ا طوات الأساسية لعملية ليل إمكانيات ا ؤسسة (9).

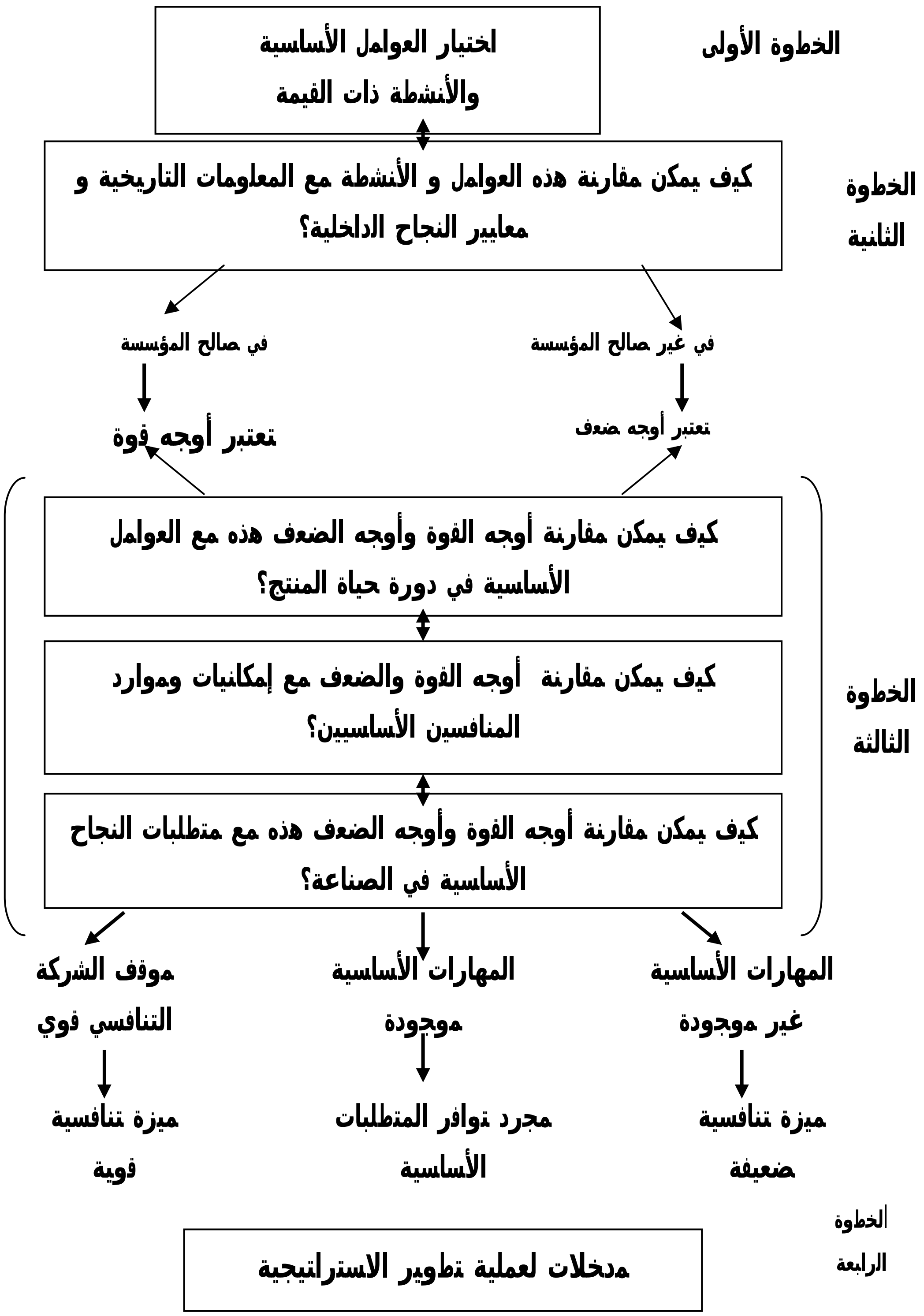

ا صدر: عبد ا ميد مصطفى أبو غا ، الإدارة الإستراتيجية، جهة الطبع، غ.م، مصر، 2000، ص188.

ويتبـ من الشكل السابق أن أ ية التحليل ا يد لإمكانيات ا ؤسسة الداخلية بيان عدة نقاط أساسية تعتمدها ا ؤسسة لصياغة إستراتيجيتها كنقاط القوة ونقاط الضعف وتساهم ديد بعض الأهداف، ت ز مدى فاعلية الأنشطة ومدى تكاملية ا يكل التنظيمي...وكل هذه الأطراف تساهم تصميم الإستراتيجية بتوف ليلهم دخلات عملية تطوير وصياغة الإستراتيجية، وعندما تتم مقارنة عملية ليل إمكانيات ا ؤسسة الداخلية بالنتائج ا صول عليها من ليل بيئة ا ؤسسة ا ارجية و ديد أغراضها الأساسية، فإن أساسيات بناء الإستراتيجية وصياغتها تكون قد اكتملت.

خلاصة :

بعد هذه الدراسة يتبـ لنا بأن ليل البيئـة انبيهـا ا ارجية والداخلية، أ ية بالغـة رسـم أي إسـتراتيجية للمنظمة، وكلما زاد الإ ام سن ليل البيئة ومعرفة مؤثرا ا كلما أدى ذلك إ الاستجابة لتحقيق أهداف ا نظمة بفعالية كب ة.

قائمة ا راجع:

1- فلاح ا سي ، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص13.

2- عايدة سيد حطاب، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار الفكر، القاهرة، 1995، ص37.

3- أ د طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية ا ؤسسة، د.م.ج، ا زائر، 1993.

4- عبد ا ميد عبد الفتاح ا غر ، الإدارة الإستراتيجية، موعة النيل، القاهرة، ط2، 2001، ص113.

5- عبد ا ميد مصطفى أبو غا ، الإدارة الإستراتيجية، جهة الطبع غ.م، مصر، 2000، ص188.

6- عبد العليم مود عبود، مبادئ التسويق، مركز الكمبيوتر، كلية الصيدلة، مصر، 1999 .

7- عبد ا ميد عبد الفتاح ا غر ، مرجع سابق، ص110.

8- نفس ا رجع السابق، ص110.

9- عبد ا ميد مصطفى أبو غا ، مرجع سابق، ص143.

10- نفس ا رجع السابق، ص188.

الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية

دراسة ميدانية بشركة الإ نت ع التوتة (باتنة)

إ ام ياوي – جامعة باتنة

ملخص

هدفت هذه الدراسة انبيها النظري وا يدا إ التعرف على مسا ة ا ودة سـ الأداء الإنتاجي با ؤسسات الصناعية ا زائرية عامة وبإحدى شركات الإ نت خاصة.

توصلت الدراسة إ عدة نتائج، أبرزها:

-تدهور مستوى الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية ا زائرية، لكن بشركة الإ نت ع التوتة اتسم بالتطور الإ ا .

- تطور الاهتمام با ودة ا ؤسسات الصناعية ا زائرية، حيث تاز الشركة ل الدراسة ودة منتوجها و اول سـ جودة خدما ا.

- الآثار الإ ابية لتطبيق ا ودة على الأداء الإنتاجي ا.

وعلى ضوء النتائج السابقة، قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات، أ ها :

- التحسـ ا ستمر للأداء الإنتاجي بتطبيق ا ودة لبلوغ الأداء الأفضل.

- مسايرة تطورات نظام ا ودة بالتركيز على رغبات الزبائن.

الكلمات الدالة: ا ودة، الأداء الإنتاجي، الكفاءة، الفعالية.

ا قدمة

تعد ا زائر من الدول النامية ال حاولت إقامة صناعة متطورة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقا من أن التصنيع اعت الوسيلة الأ ع للتقدم، أقيمت عدة مشروعات صناعية هامة لت عدة الات حيوية. غ أن العديد من هذه ا ؤسسات حققت نتائج سلبية ثلت أساسا ا فاض مستوى أدائها خاصة الأداء الإنتاجي، وذلك من حيث: تد معدل الإنتاج، ارتفاع تكاليف الإنتاج، رداءة ا نتوجات وا فاض معدل استغلال طاقا ا الإنتاجية، ...ا .

ولقد بررت هذه النتائج السلبية – ظل الاقتصاد ا خطط – بأن ا ؤسسات ا زائرية كانت تنشط وسط يط يتميز بالاحتكار وتدخل الدولة، وأ ا تم با ردودية الاجتماعية على حساب ا ردودية الاقتصادية. لكن هذا ا يط تغ وفق الإصلاحات الاقتصادية ال مرت ا ا ؤسسات ا زائرية كالاستقلالية والتوجه و اقتصاد السوق، حيث أ ا حاليا مرحلة ا وصصة، ا يفرض عليها تعزيز مكانتها والارتقاء بأدائها الإنتاجي إ ا ستوى الذي يسمح ا بالبقاء والاستمرار السوق.

ولبلوغ ذلك، تنتهج ا ؤسسات عدة سبل لتحسـ أدائها الإنتاجي أ ها ا ودة. فهذه الأخ ة أصبحت خلال السنوات الأخ ة شرطا ضروريا للتبادل التجاري كما أ ا أهم إستراتيجية تنافسية تعتمد عليها معظم ا ؤسسات. حيث أن ا ؤسسات ا زائرية تساير تطورات ا ودة من خلال تب معظمها لأنظمة ا ودة تسي ها لكسب رضى الزبائن والبقاء السوق.

وانطلاقا ا تقدم، جاءت هذه الدراسة لتتناول ا ودة كمدخل لتحسـ الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية ا زائرية من خلال ثلاثة اور رئيسية هي:

- الأداء الإنتاجي وا ودة: خلفية نظرية؛
- ا ودة لتحسـ الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية؛
- عرض و ليل نتائج الدراسة ا يدانية بشركة الإ نت ع التوتة.

1- الأداء الإنتاجي وا ودة: خلفية نظرية

1-1- مفاهيم نظرية حول الأداء الإنتاجي:

إن عدم توحيد تلف وجهات النظر حول مدلول الأداء، أدى إ التباين حول تعريفه وتقييمه.

1-1-1- مفهوم الأداء الإنتاجي:

إن مصطلح الأداء ليس حديثا بل توجد عدة دراسات وأ اث من الناحيت النظرية والتطبيقية ال كانت دف إ تدقيق مفهومه، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه. إضافة إ الاختلاف ا صطلحات ا ستخدمة للدلالة على الأداء مثل الكفاءة والفعالية.

وانطلاقا من أن هذا ا فهوم يشمل مصطلح ا الأداء والإنتاج، فإننا سنوضح كلا منهما على حدى نستنتج تعريفا ملائما وضوعنا.

أ- مفهوم الأداء: سنوضح أهم وجهات النظر ا تعلقة فهوم الأداء بإ از كما يلي:

- التعريف اللغوي للأداء وارتباطه (علاقته) بالأداء البشري: حيث يعرف لغة بأنه إ از عمل ما (1). لذلك اعت ه الكث من الباحث بأنه الأداء البشري أي إ ال لبقية ا وارد. ح د أن قيق ا ؤسسات لأهدافها ينجم عن تفاعل كل مواردها، ومن فإن أداء ا ؤسسات يع عن مدى بلوغها لأهدافها مع الاقتصاد استخدام كل مواردها. أي أنه كمتغ تابع لعامل ا الكفاءة والفعالية.

- تعريف الأداء وفق مفهوم الكفاءة: فلقد حصر بعض الباحث الأداء بعد واحد هو الكفاءة فقط، أي الاستخدام الأمثل للموارد.(2)

- تعريف الأداء وفق مفهوم الفعالية: كذلك ركز بعض الباحث تعريفهم للأداء على الفعالية لوحدها، فلقد أعت بأنه مدى قيق أهداف ا ؤسسات.(3)

وللإشارة، فإنه هناك من يرى العكس ب مفهومي الكفاءة والفعالية.

- تعريف الأداء وفق معاي ه: فلقد تعريفه وفق معاي ه الأساسية وهي: ا ودة، الوقت والتكلفة. وهناك من يضيف: ا رونة، سرعة رد الفعل، الإبداع، ...ا .(4)

- تعريف الأداء استراتيجيا: أي إعطاء الطابع الاستراتيجي له وربطه بالقدرة التنافسية للمؤسسات (5). إلا أنه حسب رأينا، فإن الأداء يتواجد كل مستويات التسي (الاستراتيجي، التكتيكي والعملي).

- تعريف الأداء حسب ا نظمة العا ية للتقييس الإيزو 9000 إصدار 2000 بأنه يشمل الكفاءة والفعالية. فهذه الأخ ة هي مدى بلوغ النتائج، أما الكفاءة هي العلاقة ب النتيجة ا تحصل عليها وا وارد ا ستعملة.(6)

وتعود أسباب تنوع واختلاف التعاريف ال أعطيت فهوم الأداء إ كونه مفهوم واسع الاستعمال، إدراكي، متطور ومتعدد ا كونات.

وبناء على ما سبق، كن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد، وباعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكيا، فإنه يتطلب إتباع مس العمليات (Processus) والتحس ا ستمر, كما أنه متعدد ا عاي كالتكلفة والوقت وا ودة.

ب- مفهوم الإنتاج: لا يوجد تعريفا واحدا للإنتاج، بل هناك عدة تعاريف له وفق النواحي التالية:(7)

- الناحية الإجتماعية: حيث ينظر إليه بأنه نشاط إنسا يعكس الإيديولوجيا السائدة ا تمع.

- الناحية الإقتصادية: بأنه يشمل الأنشطة ال دف إ خلق ا نافع والقيمة.

- الناحية الفنية: فهو يتطلب استخدام طرق وتقنيات لبلوغ الأمثلية.

- الناحية النظامية: حيث يقوم على ويل ا دخلات (ا وارد) إ ا خرجات (ا نتوجات وا دمات) وفق التغذية العكسية من خلال تفاعله مع البيئة ا ارجية.

وحسب هذه الناحية الأخ ة، تب التعاريف ا ديثة بأن الإنتاج عملية نظامية وسلسلة من الأنشطة الديناميكية ال تضمن قيق الأهداف الإنتاجية (الإنتاج الأمثل: كمية ، جودة، بأد تكلفة و الوقت ا ناسب) من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية.

و من كل ما سبق, كن أن نصل إ أن الأداء الإنتاجي هو مدى كفاءة وفعالية وظيفة الإنتاج، أي مدى بلوغها لأهدافها (زيادة الإنتاج كمية وجودة، فيض مدة وتكاليف الإنتاج) من خلال الاستخدام الأمثل واردها الإنتاجية.

1-1-2- مفهوم تقييم الأداء الإنتاجي ومؤشراته:

إن معرفة مستوى الأداء الإنتاجي با ؤسسة يتطلب تقييمه وفق مؤشرات معينة. وقبل التعرف على ا ؤشرات ا ستخدمة تقييمه, سنتناول أولا تقييم الأداء الإنتاجي من حيث ا فهوم.

أ- مفهوم تقييم الأداء الإنتاجي:

انطلاقا من الاختلاف حول مفهوم الأداء، فإنه توجد عدة وجهات نظر حول تعريف تقييم الأداء، نذكر أ ها:

- تقييم الأداء كجزء من الرقابة (8)، لأنه يتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع ا ؤشرات ا رجعية.
- تقييم الأداء كأداة لتقييم النتائج (9)، لأنه يستخدم أدوات وطرق للتحقق من بلوغ الأهداف.
- تقييم الأداء كعملية ا اذ القرارات (10)، لكنه الواقع هو يشمل معلومات تساعد على ا اذ القرار.
- تقييم الأداء كقياس (11). لكنه ا قيقة تلفان، فالقياس يتم عند التنفيذ أي قياس النتائج، أما التقييم فهو الفرق ب ا دف والقياس. كما أن هذا الأخ كمي لكن التقييم إثراء له أي يوضح القيم ا قاسة.
- تقييم الأداء كتقدير (12). لكنه غ كاف، فانطلاقا من القياس الذي يتكامل مع التقدير أي بتقدير الأداء ا تحقق يتم التقييم ب ا دف والقياس لا اذ القرار الأمثل.

ومن مل التعاريف السابقة, كن أن نصل إ أن تقييم الأداء الإنتاجي باعتباره نظاما فإنه يشتمل على العناصر الآتية : ا دخلات (ا وارد الإنتاجية)، العمليات وا خرجات (ا نتوجات أو ا دمات). أما بصفته عملية فهو ذو أ ية كب ة لاستمرارية ا ؤسسة، لأنه يسمح عرفة مراكز ا لل فيها بغرض معا تها تطوير النواحي الإ ابية وتفادي السلبية منها.

ب- مؤشرات تقييم الأداء الإنتاجي:

يتمثل مؤشر الأداء الإنتاجي كونه "معلومة كمية تقيس كفاءة أو فعالية جزء من عملية أو نظام ا وارد الإنتاجية بالنسبة عيار أو خطة أو هدف، دد ومقبول إطار استراتيجية ا ؤسسة" (13).

ومن ب أسس تقسيم أنواع مؤشرات تقييم الأداء الإنتاجي تلك ال تستند إ معاي الأداء ا تعلقة بالكمية، التكلفة الوقت وا ودة. و يوضح ا لحق رقم (1) أنواع مؤشرات تقييم الأداء الإنتاجي ا اصة بكل معيار منها ، معناها والعلاقة الرياضية ا تعلقة ا.

1-1-3- مداخل س الأداء الإنتاجي:

يتم اللجوء إ مداخل كفيلة بتحس الأداء الإنتاجي للمؤسسة إما عندما يكون الأداء الإنتاجي ا نجز أقل من ا خطط أو وجود التوازن بينهما، حيث أنه اشيا مع تطورات ا يط تلجأ ا ؤسسة إ التحس ا ستمر لأدائها لبلوغ الأفضل والتميز.

ويتم س الأداء الإنتاجي وفق أحد:

- معاي ه وهي: التكلفة، الوقت وا ودة.
- مداخل سينه وهي: إعادة ا ندسة، التحس ا ستمر، إدارة ا ودة الشاملة، نظام تسي ا ودة، ...ا .

و ا أن دراستنا تشمل معيارا ومدخلا واحدا هو ا ودة، فإننا سنركز على توضيح ذلك العنصر ا وا .

1-2- مفهوم ا ودة ونظامها:

1-2-1- تعريف ا ودة:

إن ا ودة "تشمل جانبان: الكمي وا سي وكل الأبعاد: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والتقنية. وهي كنظام فرعي من ا ؤسسات شاملة لكل وظائفها وأن تسي ها يتم من قبل كل أفراد ا ؤسسات مع ضرورة وجود اتصال فعال ب عناصر ا ؤسسات وزبائنها بغية التكيف ا ستمر للمنتوجات (ا دمات) مع انتظارات الزبائن وتطورا ا" (14). إضافة إ التعريف ا ديث للجودة وفقا للإيزو 9000 إصدار 2000 على أ ا عبارة عن " قابلية موعة من ا صائص الباطنية نتوج أو نظام أو س ورة لإرضاء متطلبات الزبائن وبقية الأطراف ا عنية " (15) . فهذا التعريف ركز على ا انب الداخلي للنظام ورغبات الزبائن

وكل الأطراف ا عنية من: مستعمل ائي أو زبائن، أفراد ا ؤسسات، مالك أو مستثمرين، موردين وشركاء ا تمع.

و ا أن دراستنا تتمثل توضيح العلاقة ب ا ودة والأداء الإنتاجي، فإنه كن تعريف ا ودة ضمن هذا الإطار بأ ا: موعة ا صائص الداخلية للمنتوج أو النظام ا طابقة تطلبات الزبائن ا تطورة، والنا ة عن: تطبيق ا واصفات القياسية العا ية، مشاركة كل الأفراد يع وظائف ا ؤسسات من خلال فيض الضائع والتكاليف، أي س أدائها الإنتاجي بغية مواجهة ا نافس السوق وبالتا القدرة على البقاء والاستمرار.

1-2-2- نظام ا ودة وفق مواصفات ISO :

ثل نظام ا ودة إطارا تنظيميا يضم: ا يكل التنظيمي، عمليات التنفيذ وا وارد اللازمة لتسي ا ودة. وهو يضمن سلامة النظام الذي يعطي ا نتوج ولكنه لا يضمن مستوى عال من ا ودة للمنتوج.

ولقد أجريت عدة تعديلات على هذا النظام، حيث أن أول إصدار للمواصفات كان عام 1987 التعديل الأول سنة 1994 والثا سنة 2000، وحاليا يتم تطبيق نظام تسي ا ودة الإيزو 9001 إصدار 2000 فقط. فهذا الأخ توى على تسعة فصول ومن بينها العمليات الأربعة الأساسية التالية: مسؤولية الإدارة، تسي ا وارد، قيق ا نتوج, وكذا القياس، التحليل والتحس . كما أنه يقوم على انية مبادئ هي:" التركيز على الزبون، القيادة، مشاركة الأفراد، مدخل العملية، مدخل النظام، مدخل ا قائق ا اذ القرار، التحس ا ستمر وعلاقات ا نفعة ا تبادلة مع ا وردين". (16).

ويتطلب تطبيق هذا النظام توثيقه. فهذا الأخ مهم للمؤسسات ال تسعى للحصول على الشهادة. فهو يساعد الإدارة على تطوير نظام ا ودة، ويسمح بالتأكد من إتقان العمال لأعما م ويعت كدليل مادي للجهات ا ا ة للشهادة.

كما يتوجب على ا ؤسسات القيام بعملية التدقيق ذا النظام بغية تسهيل عملية ا صول على الشهادة. فتتم عملية تسي التدقيق بنوعيه الداخلي وا ارجي وفق أربع مراحل هي: طيط التدقيق، تنفيذه، إعداد تقارير عدم ا طابقة والإجراءات التصحيحية ا تخذة.

وبعد توثيق النظام وتدقيقه تم ا ؤسسة بعملية تسجيل هذا النظام للحصول على الشهادة بإتباع مراحل متتالية تنطلق من مرحلة ما قبل التسجيل إ غاية مرحلة ما بعد التسجيل (ا فاظ على الشهادة). (17)

وللإشارة، فإنه يتوجب على ا ؤسسات قبل التسجيل ليل الفوائد والتكاليف ا توقعة عن عملية التسجيل للتأكيد من تأم مردود اقتصادي واجتماعي موجب. وعلى الرغم من الإنفاق الأو ا رتفع لتنفيذ مواصفات هذا النظام وتسجيله إلا أن ا نافع تتجاوزها كث ا.

1-3- علاقة ا ودة بالأداء الإنتاجي:

ثل ا ودة حاليا إحدى ا يزات التنافسية السوق ا لية والعا ية، لذلك تركز معظم ا ؤسسات على عنصر ا ودة إنتاجها، حيث أ ا تسعى لتقد منتوجات ذات جودة تلبية لرغبات الزبائن ا تميزة بالتطور ا ستمر. ولا يزال ينظر الكث ون إ ا ودة فهومها التقليدي على أ ا ص ا نتوج فقط وهي ثل النتيجة ا ردة لعمليات معينة خلال مراحل الإنتاج، إلا أن التعاريف ا ديثة وا ذكورة سابقا للجودة توضح بأ ا موعة ا صائص الداخلية للمنتوج ا طابقة تطلبات الزبائن ا تطورة، والنا ة عن: تطبيق ا واصفات القياسية العا ية، مشاركة كل الأفراد يع وظائف ا ؤسسة من خلال فيض الضائع والتكاليف، أي س أدائها الإنتاجي بغية مواجهة ا نافس السوق وبالتا القدرة على البقاء والاستمرار.

ويتم س الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية بالتركيز على عنصر ا ودة من خلال:

- صنع منتوجات مطابقة للمواصفات العا ية.
- رفع كفاءة العمليات الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية.

- زيادة فعالية العمليات الإنتاجية من خلال بلوغ أهدافها الإنتاجية.

- تلبية رغبات الزبائن لرفع حصتها السوقية وبالتا تعزيز مكانتها التنافسية.

إن الاهتمام ا تزايد با ودة هذه ا ؤسسات ضرورة حتمية يهدف إ ا صول على ميزات تنافسية ظل التغ ات وتطور الأسواق العا ية وتزايد طلبات الزبائن على ا ودة وزيادة حدة ا نافسة، وعليه أصبحت ا ودة سلاحا استراتيجيا للحصول على هذه ا يزات ظل انفتاح التجارة الدولية وزوال ا واجز والسعي للحصول على شهادات ا طابقة العا ية.

2- ا ودة لتحسـ الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية ا زائرية:

2-1- واقع الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية ا زائرية:

يزت الإصلاحات بنتائج دودة ؤسسات القطاع الصناعي، حيث اتسم الاقتصاد الصناعي الوط بعدة إختلالات أ ها: (18)

- ا فاض مستمر عدلات استغلال الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي حيث قدر وا 50 % .

- تقليص الاستثمارات العمومية خاصة القطاع الصناعي لفائدة الاستثمارات هياكل اقتصادية واجتماعية تطبيقا لسياسة الرخاء والعيش الأفضل النصف الأول من الثمانينات.

- و جد مرتفع التكلفة النقدية يقدر بـ 21.2% .

- ا فاض الناتج الداخلي الإ ا بالقيم ا قيقية ،...ا .

ولقد أجرى ا لس الوط الاقتصادي والاجتماعي دراسة تقييمية حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، فاتضح التراجع بـ تلف القطاعات الاقتصادية لكن القطاع الصناعي هو الأكثر تضررا حيث سجل تقهقرا الإنتاج، فلقد ا فض سنة 1999 بـ 1.5% من الناتج ا لي ا ام، كما ا فـض مؤشـر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بـ سن 1994 و1997. (19) وا لاحظ أن معظم فروع القطاع الصناعي، قد تأثر بشكل كبـ ا واجهته من منافسة خارجية حادة بعد انفتاح السوق.

ولتحديد وضعية الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية، لا بد من توفر بعض ا ؤشرات لتقييمه، حيث أن أهم مؤشر يتمثل معدل استغلال الطاقة الإنتاجية ذه ا ؤسسات. وباستثناء قطاع ا روقات، فإن بقية القطاعات حققت معدل استغلال لطاقا ا تراوح بـ 14.2% لقطاع ا لود و64.2% لقطاع مواد البناء خلال سنة 2001. وعموما ، فإن أهم قطاع صناعيـ اوزا 50% ا : صناعة مواد البناء حيث تراوح ا عدل ا بـ 57.8% و64.2% خـلال (1997 -2002)، و كـذا الصناعات الغذائية والفلاحية حيث تراوح ا عدل ا بـ 54.7% و74.3% خلال نفس الفترة.(20)

ومن خلال ما سبق، يتضح أن الأداء الإنتاجي سيء للمؤسسات الصناعية، فهي تتمكن من قيق أهدافهـا الإنتاجية وكذا عدم الاستغلال الأمثل واردها بسبب عدة عوامل أ ها: إهتلاك معظم أجهز ا وآلا ا، الانقطاع ا ستمر خزو ا من ا واد الأولية بسبب التبعية للدول الأجنبية، ارتفاع نسبة الغيابات، وكذا منافسة القطاع ا اص الوط والأجن ، إضافة إ آثار الإصلاحات بشكل عام وا تمثلة : أساليب التسي التقليدية، غياب استراتيجية شاملة ومرنة، التنظيم البـ وقراطي، انعدام نظام معلومات مرنة والقيود ا الية وا ادية ا فروضة.

وأمام كل هذا، فإن ا ؤسسة الصناعية ا زائرية مطالبة اليوم ظل اقتصاد السوق بالاهتمام بالأداء الإنتاجي ببعديه: الأول خاص بتحديد أهداف الإنتاج خاصة ا ودة وكذا الاستعمال الأمثل وارد الإنتاج اشيا مع متطلبات السوق. ولا يتم ذلك إلا من خلال إتباع أحد مداخل سينه كا ودة.

2-2- مظاهر الاهتمام با ودة با ؤسسات الصناعية ا زائر:

كن تناول مظاهر الاهتمام با ودة ا زائر بإ از على النحو الآ :

*إنشاء ا عهد ا زائري للتقييس وهو ا يئة ا مثلة للجزائر وكعضو ا نظمة العا ية للتقييس (ISO)، وله حق منح شهادة مطابقة ا نتوج فقط. فهذا ا عهد يرافق ا ؤسسات ا زائرية طوال مس ا لتطبيق نظام تسي ا ودة من خلال تكوين أفرادها وتقد الإرشادات اللازمة والتدقيق الأو ا. كما تدعم الدولة هذه ا ؤسسات ماديا للحصول على الشهادة.

*بالنسبة لشهادات الإيزو، فلقد بلغ عدد ا ؤسسات ا زائرية ا تحصلة على شهادات الإيزو 9000 ما يقدر بـ 135 مؤسسة إ غاية سنة 2004، و3 مؤسسات متحصلة على شهادة مطابقة ا نتوج (علامة تاج ا زائرية).(21)

*و إطار تطوير ا ودة با زائر، إنشاء ا ائزة ا زائرية الوطنية للجودة ت وصاية وزارة الصناعة، حيث صلت مؤسستا على ا ائزة ا: صيدال سنة 2003 وشركة الإ نت ع التوتة (باتنة) سنة 2004.

2-3- مسا ة ا ودة س الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية ا زائرية:

تعد ا ودة إحدى الأفضليات التنافسية وا اور الك ى للتغي ا ؤسسات العا ية الرائدة وكمتغ ة إستراتيجية، وذات آثار إ ابية على أداء ا ؤسسات. وإذا استخدامها كمدخل لتحس أداء ا ؤسسات الصناعية ا زائرية، فلابد أن تشتمل على ا اور الآتية: تطبيق وسائل وتقنيات وطرق ا ودة، استخدام معاي جوائز ا ودة، انتهاج مس ة التحس ا ستمر للجودة ودراسة تكاليف اللاجودة. وفيما يتعلق بالأداء الإنتاجي فإن تطبيق مس ة ا ودة لتحسينه يتمثل :

- صنع ا ؤسسة نتوجات مطابقة للمواصفة.
- فيض اللامطابقات.
- ارسة وظيفة الإنتاج شكل عمليات طبقا بادئ نظام الإيزو إصدار 2000.
- تركيز تسي الإنتاج على جودة ا نتوجات خلال كل مراحل الإنتاج.

ومن خلال دراسة ت سنة 2003 من طرف وزارة الصناعة و سا ة مكتب الدراسات ا زائري لت عينة (أرسلت الاستمارة إ 70 مؤسسة وكانت الإجابة من طرف 47 مؤسسة) من ا ؤسسات ا زائرية ا تحصلة على الشهادة. وال حت بدراسة آثار تطبيق مس ة ا ودة على أداء ا ؤسسات ا زائرية ا تحصلة على شهادة الإيزو 9000، فلقد تب بأ ا إ ابية حيث لت ا وانب التالية: التنظيم، التجارة، التموين، التق والتسي ي.

و بالنسبة للجانب الإنتاجي, فلقد اتضح الأثر الإ ا للجودة على أداء ا ؤسسات هذا ا ال ، إذ ثل س جودة ا نتوجات و فيض عدم ا طابقات.(22)

3- عرض و ليل نتائج الدراسة ا يدانية بشركة الإ نت ع التوتة

3-1- ة موجزة عن عينة الدراسة وأسباب اختيارها:

ثل شركـة الإ نت ع التوتة فرعا من ا مع الصناعي التجـاري با ؤسسـة ا هويـة للإ نت بالشـرق (GIC-ERCE)ومن حافظة شركة تسي ا سا ة(SGP). فهي شركة مسا ة (EPE/SPA) ذات رأس مال يقدر بـ 2.250.000.000 دج، وتتكون من مديرية عامة متواجدة بباتنة وشركة بتيلاطو (ع التوتة). ولقد إنشاء هذه الشركة سنة 1986، حيث كانت أول ربـة ا الإنتاج بتاريـخ 3 سبتم 1986.

وتعت ذات أ ية لأ ا تغطي العجز الوط ا سجل خلال سنوات ما قبل 1986، حيث قدر الطلب السنوي على الإ نت وا 13 مليون طن، لذلك تعمل الشركة على فيضه بفضل طاقا ا الإنتاجية ا قدرة ليون طن سنويا، إذ تساهم توزيع منتوجها على ولايات الشرق وولايات ا نوب الشرقي.كما تعد من أك الشركات الوطنية من

حيث الإنتاج حيث فاقت طاقتها الإنتاجية وا 10% إضافة إ أ ا قق الأرباح ا قدرة ا كل سنة.

ولإظهار مكانة الشركة السوق, كن أن نسترشد بنسبة مبيعا ـا، إذ بلغت خلال السنـوات 2002, 2003 و2004 النسب التالية وعلى التوا :11,56%،11,58%, 9,09%. فهي تساهم تغطية الطلب الوط على الإ نت خاصة ا هة الشرقية و ا نوبية الشرقية للبلاد, ومؤخرا ظهر منافس جديد وهو شركة إ نت من القطاع ا اص (ACC) با سيلة، كما أن هناك منافس تمل بغليزان الأمر الذي بدأ يؤثر على مكانتها السوقية، ا يتوجب عليها الاهتمام بتطوير كفاءات مواردها الإنتاجية مسايرة لتطورات يطها.

ولقد اختيار هذه الشركة باعتبارها من مؤسسات الإ نت ا زائرية ال يزت ا اا الآتية :

- الأداء الإنتاجي، حيث أ ا تتميز بارتفاع إنتاجية أفرادها، استقرار معدل الغيابات ا، التكوين ا ستمر لأفرادها، وضع نظام حوافز ملائم. وهي تسعى لتطبيق إستراتيجية تطوير و ديد أفرادها.

- ا ودة، فهي تساير تطورات نظام ا ودة وا واصفات القياسية العا ية الإيزو 9000، وتعتـ الأو -ضمن فرع الإ نت- حصو ا على شهادة الإيزو 9002: 1994 طورت نظامها لتحصل كذلك على شهادة الإيزو 9001: 2000، إضافة إ أ ا الوحيدة حصو ا على شهادة مطابقة ا نتوج (العلامة تاج ا زائرية) وكذلك جائزة ا ودة ا زائرية.

وبناء على التقارير السنوية حول ا ودة و الأداء الإنتاجي بشركة الإ نت ع التوتة خلال (1997-2004)، ستتم الدراسة ا يدانية ا.(23)

3-2- واقع الأداء الإنتاجي بشركة الإ نت ع التوتة (باتنة) :

3-2-1- عرض النشاط الإنتاجي للشركة:

تتم عملية الإنتاج بالشركة من طرف دائرة الإنتاج، وال تقوم بتسيـ ه للحصول على إ نت ذو جودة أي مطابق واصفات NA442، وتتمثل مهام دائرة الإنتاج : تسيـ عملية صنع الإ نت بالشركة، سـ نظام ا ودة من خلال صنع منتوج مطابق للمواصفات، تلبية رغبات الزبائن و قيق نسب تسيـ هذه الدائرة.أما أهدافها، فهي: صنع منتوج مطابق للمواصفة: (2000) NA442، قيق برامج الإنتاج كمية وجودة الوقت ا طلوب واحترام نسب الاستهلاك للموارد ا ستهلكة كالغاز، الكهرباء وا تفجرات.

إن إنتاج الشركة حسب طاقتها الإنتاجية حيث أن الطلب أكـ من العرض فكل ما ينتج يباع. وكانت الشركة قبل 9 أفريل 2003 تنتج الإ نت من النوع CPJ45 (الإ نت البورتلاندي ا ركب من رتب ا قاومة ا قدرة بـ45 ميقا باسكال)، أصبحت تنتج الإ نت من النوع CPJ CEM II A32,5 .أما حاليا فتنتج الإ نت من النوع CPJ CEM II A42,5 ، وذلك منذ 2 أوت 2004.

وتتم صناعة الإ نت بالشركة وفق الطريقة ا افة (نسبة ا اء من 1 % إ 6%) حيث يتم خلط ا واد الأولية قبل دخو ا إ الفرن وإنتاج الكلنكر وهي جافة، أي يستغ عن ا اء كعامل مساعد قيق التجانس. و كن توضيح مراحل إنتاج الإ نت وفق الشكل ا وا .

يتبـ من هذا الشكل أن ا صول على ا نتوج النهائي يتطلب ا رور با راحل التالية:

1- مرحلة التكسـ :

تنطلق عملية الإنتاج من خلال كسر ا واد الأولية، وال تصنف إ نوعـ : تلك ا ستخرجة من اجر الشركة والأخرى مشتراة من خارج الشركة.

فالنوع الأول يضم الكلس والط ، حيث يتم استخراج الكلس من ا اجر باستعمال ا تفجرات والآلات وأن لا يتجاوز حجم هذه القطع 1500 مم، أما الطيـ ن فيستخرج با ارفات وأبعاد هذه القطع لا تتجـاوز 800 مم، تنقل هذه القطع شاحنات (Dumpers) ذات سعة تتراوح بـ 35 إ 40 طن للواحـدة لتتـم تغذيتهـا

مطـمـورة الكاسـر (concasseur) الأساسي با طارق ذو الطاقة ا قدرة بـ 1000 طن/ساعة.

إن ا نتوج الناجم عن عملية الكسر يسمى ا ليط حيث أن نسبة حبيباته لا تتجاوز 25 مم، وهذا ا ليط متكون من 70 % كلس و30 % ط .

أما بالنسبة للمواد اا تشترى من خارج الشركة و ا ا بس ومعدن ا ديد، فيتم كسر ا كاسر آخر با طارق يسمى كاسر ا واد ا ساعدة ذو الطاقة 1000 طن/ساعة.

وللإشارة، فإن الكلس يقسم إ نوع : كلس التصحيح (ا ام) والكلس ا ساعد (الإ نت)، فالنوع الأول لتصحيح الكومات الفق ة إ التركيبة الكيميائية اللازمة، والنوع الثا يضاف للحصول على الإ نت.

بعد الكسر تتم عملية التخزين، حيث ينقل ا ليط بأحزمة مطاطية إ ازن ا واد الأولية.

2- مرحلة الطحن ا ام:

ينقل ا ليـط (كلس وط)، كلس التصحيـح ومعدن ا ديـد من مطمـورات التغذية بواسطة مقاييـس ا رعـات (Doseurs) و طاحونة خام شكل حلقة مغلقة حيث أن طاقة الطاحونة الواحدة 140 طن/ساعة. مع العلم أن أعظم معدل لرطوبة ا واد ا غذية للطاحونة هي6%، ويتم فيف ا واد داخل الطاحونة بواسطة الغاز القادم من الفرن أو استعمال مولـدات ا رارة حالـة الضرورة. ويتم ا صـول من عملية الطحـن على بودرة تسمى بالفرينة ذات دقة(Finesse) تقدر بـ 14 % على غربال ذو 90 u وبرطوبة عظمى تقدر ب1 %.

ر هذه الفرينة ع عوازل، حيث أن ا زئيات الدقيقة توجه و مطمورات التجنيس والتخزين، أما ا زئيات الكب ة تعاد للطاحونة . ولتصبح الفرينة ا ام أكثر نيسا، لك الشركة مطمورة للتجنيس ذات الطاقة 8000 طن للواحدة.

3- مرحلة الطهي:

يتم استخراج الفرينة ا ام من مطمور التجنيس بواسطة ا قتلعات (Extracteurs) إ سداد أو صمامي الطاحونة ذات 65م^3 للواحدة.

إن نظام تغذية الفرن ا وجود ت صمامات الطاحونة من النوع (SCHENK) يشكل لكل فرن رج بواسطة مقاييس الصب (Débitmètres).

و ضع الفرينة ا ام ا غذية لتسخينات مسبقة على شكل إعصار حلزو إ عملية إزالة الكربون جزئية نتيجة التبادل ا راري الا اه ا عاكس.

وإن كل دورة تسخ مشكلة من أربعة طوابق ذات إعصارات حلزونية.

ضع الفرينة خلال عملية الطهي بالفرن ت درجة حرارة تقدر وا 1400°م لتحولات تعطي بعد الت يد ما يسمى بالكلنكر أي الإ نت الفج ذو درجة حرارة تتراوح ب 130 إ 150°م يتم نقل الكلنكر و مطمورات التخزين الثلاث حيث أن سعة الواحدة 15000 طن.

وللإشارة، فإنه حالة صنع كلنكر غ مطهي جيد (incuits) تعاد عملية طهيه، كما أنه كن بيع الكلنكر كمنتوج ائي لكون الفرن هو أساس عملية صنع الإ نت.

4- مرحلة طحن الكلنكر:

تتم عملية طحن الكلنكر حلقة مغلقة بواسطة طاحونة للإ نت حيث طاقة كل واحدة تقدر بـ100 طن/ساعة. ويتم تغذية الطاحونة بواسطة أربعة ارج للطاحونة (Trémies): اثنة للكلنكر، واحدة للجبس والأخرى للمادة ا ساعدة (كلس أو بوزولان).

ينجم عن عملية الطحن ا نتوج النهائي وهو الإ نت، الذي ينقل و مطمورات التخزين ا مس ذات سعة 8000 طن للواحدة وذلك بواسطة نواقل غازية(Pneumatiques) وهذا بعد الت يد.

3-2-2- تقييم الأداء الإنتـاجي للشـركة خلال الفتـرة (1997- 2004):

من خلال عرض نتائج احتساب مؤشرات تقييم الأداء الإنتاجي ا ستندة إ معاي الكمية، ا ودة، التكلفة والوقت, كن التعرف على مستوى الأداء الإنتاجي للشركة وتطوره، وا يبينها ا دول رقم (1).

يتضح من ا دول رقم (1) ما يلي :

أ- نسبة إ از الإنتاج ا خطـط اوزت 100% خلال (1997-2001), ا فضت خلال بقية السنوات إ أقل من 100%,حيث بلغت أك نسبة سنة 2000 قدرت ب 109,33%وأد نسبة سنة 2003 بـ 98,03%. ولقد تراوحت إنتاجية الآلة الساعة ب 97,80 طن/سا سنة 2004 و108,17 طن/سا سنة 1998.

وتعود أسباب ارتفاع الإنتاج إ :

- ارتفاع طلب الزبائن لأن إ نت الشركة ذو جودة, كما أ ا ترم مواعيد تسليمه مع قيامها حاليا بقياس رضى الزبائن لكسب ثقتهم أكثر. فهذا ما دفع ا إ رفع إنتاجها أكثر من طاقتها الإنتاجية عن طريق فيز العمال من خلال زيادة أجورهم وذلك حسب ساعات العمل الإضافية وتقد هدايا مادية (اية كل سنة) ومعنوية (تنظيم عمرة بالقرعة لكل أفراد الشركة كل سنة) .

- زيادة مشاريع البناء .

- تطبيق الشركة لنظام ا ودة سواء القد نظام ضمان ا ودة الإيزو 9002 : 1994 أو ا ديد نظام تسي ا ودة الإيزو9001: 2000, والذي يقوم على عدة مبادئ تسمح بتحس الإنتاج خاصة جودته .

- توثيق كافة الإجراءات بشكل يفهمه ويطبقه كل العمال ا يسهل العمل مع ثبات جودة منتوجا ا, وبالتا إلتزامها با واعيد والعقود ا تفق عليها ا يرفع من ثقة عملائها .

- التكوين ا ستمر لأفرادها ح بتحس إنتاجيتهم أي رفع كفاء م .

- الرقابة ا كمة لعملية الإنتاج منذ وصول ا واد الأولية إ غاية تسليم الإ نت .

أما أسباب إ فاض الإنتاج, فيمكن تقسيمها إ عامة وخاصة لبعض السنوات كما يلي :

فالأسباب العامة متمثلة نوع :

- مادية, وهي:

- إرتفاع نسبة تعطل الآلات نتيجة الإهتلاك ا بكر, الذي تعود أسبابه إ اوز ا صنع لطاقاته الإنتاجية.

- نقص الإستثمار خاصة ديد الآلات.

- كثرة التوقفات ا تعلقة بتجديد غلاف الفرن الداخلي, الذي يتم كل سداسي, فالآجر مستورد ومكلف.

- بشرية, وهي:

- إرتفاع نسبة الأمراض ا هنية وبالتا زيادة الغيابات ا تعلقة بالعطل ا رضية .

- إ فاض عدد العمال خاصة ا تقاعدين الذين م خ ة و ربة العمل بالشركة .

أما الأسباب ا اصة منذ نشأة الشركة وخلال السنوات التالية :

1986 : بدأ إنتاج الشركة منذ شهر سبتم .

1992 : تعطل جهازين الفرن ا : فض ا سر الكاشط وا روحية .

1995 : تعطل كل من : ا هاز ا لزو للتسخ الأو وجهاز التصفية الكهربائية .

2003 : تغي مروحيات (م دات) الفرن وعددها 12 مروحية الفرن الواحد .

ب- نسب إ از الطاقة الإنتاجية خلال كل سنوات الدراسة اوزت 100% باستثناء سنة 2003, وهذا بسبب تشغيل الآلات أكثر من طاقا ا ا أدى إ اهتلاكها خاصة 2003.

ج- بالنسبة ودة الإنتاج كمية وتكلفة, فإن:

- نسبة الإنتاج ا عيب من الإ ا قدرت سنة 2000 بـ 2,17% وارتفعت 2002 إ 2,42%.

- نسبة تكاليف الإنتاج ا عيب من تكاليف الإنتاج بلغت سنة 2000 قيمة 9,36% وارتفعت إ 12,7% سنة2002 .

- نسبة تكاليف اللاجودة من تكاليف الإنتاج بلغت 27,29% سنة 2000 و 36,91% سنة 2002 .

د- بالنسبة لتكاليف الإنتاج, فإ ا:

- يزت نسبة تكاليف وظيفة الإنتاج إ إ ا تكاليف الشركة بالتذبذب, فلقد بلغت أد نسبة ا سنة 1998 حيث قدرت بـ 18,65% وأعلى نسبة ا سنة 2004 بـ 30,38% .

- الإرتفاع النس لنسبة تكاليف الصيانة إ تكاليف الإنتاج. فلقد بلغت أد تكلفة ا سنة 2000 ا قدرة بـ 17,23% وأك نسبة ا سنة 2003 قدرت بـ 33,19% . فهذه التكاليف نا ة عن اهتلاك الآلات وزيادة توقفا ا ا تسبب ا فاض الإنتاج .

هـ - بالنسبة للوقت ا ستغرق من طرف الآلات الإنتاج, فإنه قد تراوحت نسب استغلال الوقت ا خطط بـ 59,50% سنة 1999 و66,62% سنة 1997, وهي نسب متوسطة بسبب اهتلاك الآلات . وبالتا فإن الوقت غ ا ستغل أي الضائع بسبب التعطلات تراوح بـ 33,38% سنة 1997 و40,50% سنة 1999 .

إضافة إ التقييم السابق وطبقا للمؤشرات ا عيارية ا طبقة من طرف الشركة وا وضحة ا لحق رقم (3), فإن:

- جودة منتوج الإ نت بنوعيه CEM II A 32,5 CPJ و42,5 CEM II A CPJ سنوضحها فيما بعد عند دراسة ا ودة.

- نسب الاستهلاك ا اصة بالطاقة (الكهرباء والغاز), ا تفجرات وكواسر الأشعة(Réfractaires) ونسب ا عيب من الأكياس, سنوضحها وفق ا دول رقم (2).

يتضح من خلال ا دول رقم (2) ما يلي :

أ- نسب استهلاك الكهرباء اوزت ا دف ا خطط وهو 107 كيلوواط/طن من الإ نت خلال الفترة (2002-2004). فالكهرباء يستهلك بنسب أك مطاحن الإ نت ومطاحن الفرينة خاصة مطاحن السلسلة الثانية من الإنتاج, وهذا راجع إ زيادة توقفات مضخة التدفق وا فاض طاقة ا طاحن .

ب- نسب استهلاك الغاز اوزت ا عيار وهو 925 كيلو حريرة/كغ من الكلنكر خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 1997, فهو مستهلك عملية الطهي بالفرن خاصة بعد إعادة بناء الفرن من الداخل أي بعد التعديلات خلال التسخ ا بدئي .

ج- نسب استهلاك كواسر الأشعة اوزت ا عيار وهو 1072 غ /طن من الكلنكر خلال السنوات : 2002, 2003 و 2004, وهذا راجع إ توقفات ورشات الكسر والطحن ال تسببت ا فاض مستوى الفرينة مع عدم الثبات الفيزيو- الكيميائي وبالتا ا فاض السرعة .

د- نسب استهلاك ا تفجرات أقل ا هو طط, حيث تتح لدينا كميتها فقط سنة 2004 جة سريتها . ولكنه عموما تعت كعائق أمام الشركة لأ ا مقيدة من هذا ا انب للسبب الأم .

هـ - نسب ا عيب من الأكياس اتسمت بالا فاض لأ ا أقل من 2%، فنفايات الأكياس نا ة عن تقطعها حيث أن الغلاف ا يد ذو 3 طبقات (طيات) وصلب أما معيبها فيتمثل غلاف ذو طبقت أو غ صلب.

- عدم كفاءة نظام التصفية .

وبناء على ما سبق، نستنتج أن العامل الرئيسي للتوقفات هو اوز الشركة لطاقا ا الإنتاجية سنويا, ا يؤثر سلبا على الآلات وا عدات حيث ينقص من عمرها الإنتاجي, فالتبعية الكب ة للخارج شراء قطع الغيار والآجر يتسبب توقف الإنتاج لأن وصو ا يتطلب وقت.

وبالرغم من هذه التوقفات, حققت الشركة مكانة معت ة ضمن شركات الإ نت ا زائرية سواء من حيث الإنتاج كمية أو قيمة أو جودة كما سنوضحها الآن.

3-3- مظاهر الاهتمام با ودة ودورها س الأداء الإنتاجي للشركة:

كن تناول إ از الشركة ال الاهتمام با ودة من ناحي ا نتوج والنظام كمايلي:

3-3-1- بالنسبة ودة ا نتوج، فقد كان الاهتمام ا الشركة منذ النشأة، حيث كانت هناك مصلحة للجودة تابعة لدائرة الإنتاج اقتصر نشاطها على رقابة جودة ا نتوجات ومن ولت إ دائرة ا ودة مستقلة عن الإنتاج ابتداء من سنة 1998.

وتشمل جودة منتوج الشركة جانب : ا نتوج ا ادي (الإ نت) وا دمة. فجودة الإ نت نا ة عن جودة ا نتوجات نصف ا صنعة (خليط، فرينة وكلنكر)، وهي بدورها نا ة عن جودة ا واد الأولية (كلس، ط ، معدن ا ديد، جبس والبوزولان). وتتمثل جودة الإ نت خصائصه: الكيميائية، الفيزيائية وا يكانيكية طبقا للمواصفة (NA442:2000). أما جودة ا دمة أي خدمات البيع يزت بالرداءة سواء قبل أو بعد تطبيقها لنظام ا ودة. لكن منذ ظهور منافس خواص ا السوق، أصبحت تم برغبات زبائنها كما حسنت جودة خدمات البيع ا، فالتركيز على الزبون ثل أحد مبادئ نظام تسي ا ودة الإيزو 9001: 2000.

3-3-2- نظام ا ودة وشهادات ا ودة ا تحصل عليها:
بالنسبة لنظام ا ودة الذي يعد تشكيله إحدى ا طوات الأساسية للحصول على شهادات ا ودة. فإن الاهتمام به بالشركة يعد حديثا نسبيا إذ بدأ اية 1998.

ومن خلال التطبيق الفعال لنظامي ا ودة -من حيث ضمان ا ودة وتسي ها- باتباع ا راحل الأساسية ا تتالية وهي: ما قبل التسجيل التسجيل وا صول على الشهادة وأخ ا ما بعد ا صول على الشهادة، فإن الشركة قد صلت على الشهادات التالية:

- الإيزو9002:1994 بتاريخ 7 مارس 2000, حيث استغرقت مدة حصو ا عليها 16 شهرا وكلفتها 530 مليون سنتيم.
- الإيزو 9001: 2000 بتاريخ 21 ماي 2003, حيث استغرقت مدة حصو ا عليها 6 أشهر وكلفتها 138,3 مليون سنتيم.
- مطابقة ا نتوج (العلامـة تـاج) للمنتوجـ : CPJ-CEM II/A 32,5 بتـاريخ 9 أكتوبر 2001 و CPJ-CEM II/ A 42,5 بتاريخ 7 فيفري 2004.
- جائزة ا ودة ا زائرية بتاريخ 19 ديسم 2004.

وإضافة إ ما سبق، فإن للشركة طموحات خاصة با ودة والأداء الإنتاجي. فبالنسبة ذا الأخ , فإن الشركة تتطلع إ سـ مستمر ودة منتوجا ا من خلال إتباع إستراتيجية استثمار ال زيادة طاقتها الإنتاجية من خلال لك أجهزة Engins ا جرة، إضافة ورشة الطحن ا ام، ديد نظام التوجيه (القيادة) وتوسيع ا كان ا خصص للمضافات، ...ا .

أما طموحا ا ا اصة با ودة فتتمثل : تطبيق مشروع نظام تسي البيئة الإيزو 14001: 2004 بالتكامل مع نظام الإيزو 9001: 2000 وكذا تطبيق مشروع نظام تسي الصحة وملاءمة العمل الإيزو 18000.

وبعد التعرف على وضعية الأداء الإنتاجي للشركة وعلى إ ازا ا ال الاهتمام با ودة كن أن لص إ :

* إنتاج الشركة لإ نت مطابق للمواصفة.
* ارسة وظيفة الإنتاج شكل عمليات طبقا بادئ نظام الإيزو إصدار 2000.
* الاهتمام بتسجيل كفاءات أفراد الإنتاج بالشركة.
* التعريف بتعليمات قيادة أجهز ا.
* تطبيق إجراء خاص لعلاج ا نتوج غ ا طابق.
* تركيز طيط ورقابة الإنتاج على جودة ا نتوجات خلال كل مراحل الإنتاج.
* التعطل الكب للآلات بسبب اهتلاكها لأن الإنتاج ا نجز يفوق الطاقة الإنتاجية ا.
* زيادة الإستهلاكات من الغز والكهرباء.

ا لاصة :

تتواجد ا ؤسسات الصناعية ا زائرية يط تنافسي ومتغ باستمرار، الأمر الذي يفرض عليها التحسـ الدائم لأدائها خاصة الإنتاجي. ومن خلال دراستنا لوضعيته ذه ا ؤسسات، اتضح تدهور مستواه من حيث: ا فاض معدلات استغلال طاقا ا الإنتاجية وا فاض الناتج الداخلي الإ ا بالقيم ا قيقية ، ...ا .

وبالنظر ذه النتائج السلبية للأداء الإنتاجي لا بد من التركيز على أحد معاي ه أو مداخله لتحسينه،حيث اخترنا ا ودة لأ ا حاليا تعت كشرط لدخول سوق ا نافسة والبقاء فيه.

وبالنسبة لواقع ا ودة ذه ا ؤسسات، فإنه ي أ ا تساير تطورات نظام ا ودة الإيزو 9000 من خلال إرسائها لقواعد ا ودة وتبنيها لنظام ا ودة تسي ها، وكذلك تطور عدد ا ؤسسات ا اصلة على شهادة الإيزو. كما اتضح الأثر الإ ا للجودة على أدائها الإنتاجي ا تمثل س جودة ا نتوجات و فيض عدم ا طابقات.

ومن خلال دراستنا ا يدانية لوضعية الأداء الإنتاجي ودور ا ودة سينه بشركة الإ نت ع التوتة خلال(1997-2004)، اتضح أنه بعد تطبيقها لنظام ا ودة استمر إنتاج الشركة لإ نت مطابق للمواصفة، ارسة وظيفة الإنتاج شكل عمليات طبقا بادئ نظام الإيزو إصدار2000، تركيز طيط ورقابة الإنتاج على جودة ا نتوجات خلال كل مراحل الإنتاج، تسجيل كفاءات أفراد الإنتاج، تطبيق إجراء خاص لعلاج اللامطابقات،هذا وبالرغم من زيادة الاستهلاكات من الغاز والكهرباء وكذا توقفات الآلات بسبب اهتلاكها لأن الإنتاج ا نجز يفوق الطاقة الإنتاجية ا. لكن وجود منافس ا الوقت ا ا وهو شركة الإ نت با سيلة وكذا ظهور منافس تمل بغليزان، يستوجب عليها س أدائها الإنتاجي واجهته من خلال مسايرة تطورات نظام ا ودة العا ي.

وبذلك نقترح بعض التوصيات، وال كن أن تكون ثابة مسا ة متواضعة ال ا ودة ودورها س الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية ضمن ا يط ا زائري، وكالآ :

1- ضرورة اعتماد ا ودة كسلاح تنافسي يساهم تشجيع ا ؤسسات على س أدائها الإنتاجي.

2- غرس فكرة أن ا ودة تع عن الانتماء الوط وأ ا تساهم تطوير الاقتصاد ا زائري.

3- التنسيق والتعاون ب ا ؤسسات ذات ا ة وتلك الأقل ربة ال ا ودة من اجل تبادل ا ات والاستفادة من ال امج الناجحة ال ا ودة، ...ا .

4- إجراء تغي ات جوهرية بيئة ثقافة ا ؤسسة لتوف أرضية مناسبة لتطبيق نظام ا ودة بفعالية.

5- ضرورة متابعة هذه ا ؤسسات باستمرار لتطورات نظام ا ودة العا ي اشيا مع تطورات يطها.

6- قيام ا يئات الر ية كا عهد ا زائري للتقييس وكل ا ؤسسات ذات العلاقة بتكثيف الدورات والندوات حول إمكانية تطبيق مواصفات الايزو العا ية كالايزو 14000و18000.

7- تعزيز مكانتها السوقية من خلال رفع مستوى إنتاجها وبالتا رقم أعما ا وعدد زبائنها.

الشكل رقم (1): مراحل الإنتاج بالشركة.

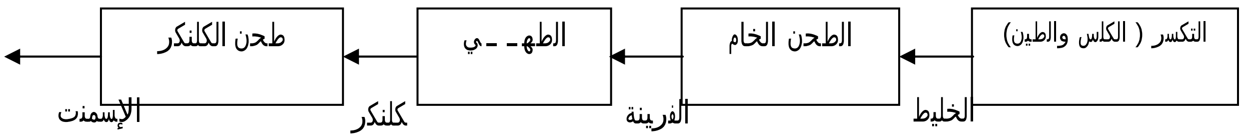

ا صدر: من إعداد ا لباحثة.

ا دول رقم (1): تطور مؤشرات الأداء الإنتاجي للشركة خلال (1997-2004)

الوحدة: %

البيانات / السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
- الكمية :								
-معدل إ از الإنتاج	103,80	103,84	105,25	109,33	101,10	98,08	98,03	99,14
-معدل إ از الطاقة الإنتاجية	100,70	100,73	102,09	106,05	104,94	102,00	99,02	101,13
- ا ودة :								
معدل الإنتاج ا عيب	_	_	_	2,17	_	2,42	_	_
- التكلفة :								
-نسبة تكاليف وظيفة الإنتاج	26,91	18,65	24,31	27,62	28,66	27,88	27,63	30,38
-نسبة تكاليف الإنتاج ا عيب	_	_	_	9,36	_	12,77	_	_
-نسبة تكاليف اللاجودة	_	_	_	27,29	_	36,91	_	_
-نسبة تكاليف الصيانة	24,04	27,18	19,06	17,23	22,88	26,78	33,19	30,78
- الوقت :								
-نسبة الإنتاج الساعي	105,69	108,17	107,25	107,21	107,55	101,62	98,64	97,80
-نسبة استغلال الوقت ا خطط	66,62	60,70	59,50	59,94	62,01	61,83	62,07	61,98
-نسبة الوقت غ ا ستغل	33,38	39,30	40,50	40,06	37,99	38,17	37,93	38,02

ا صدر : إعداد ا دول بناء على ا لحق رقم (1) و (2).

ا دول رقم (2): نسب الاستهلاك ا اصة بالطاقة وكواسر الأشعة وا عيب من الأكياس بالشركة خلال (1997-2004)

النسب / السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الكهرباء (كيلواط/طن)	106,9	105,05	106,81	102,89	104,80	111,97	116,5	113,50
الغاز (كيلوحريرة/طن)	892,86	936,98	969,85	949,39	967,44	960,64	927,7	958,2
ا تفجرات (غ/طن)	_	_	_	_	_	_	_	155,6
كواسر الأشعة (غ/طن)	676	738,17	1047,17	781,81	779,76	1275,63	1298,3	1335,5
ا عيب من الأكياس(%)	1,98	1,96	1,95	0,64	0,61	0,60	0,68	0,46

ا صدر: دائرة الإنتاج بالشركة.

ا راجـ ـع

1- Khemakhem. A, la dynamique du contrôle de gestion, (paris : Bordas, 1976), P. 310.

J et B. Grabot, Organisation et gestion de la production, (Paris : Hermes, 2002), P. 230. .2- Erschler

3- Ingram. H and Mc Donnel. B, “Effective Performance management- the team work approach considered”, Management service quality, Vol 6, N°6, 1996, PP. 38-42.

4- J-Y. Saulquin, « Gestion des ressources humaines et performance des services: le cas des établissements socio- sanitaires », revue de gestion des ressources humaines, N°36, Ed ESKA, Paris. 2000, P. 20.

P.168.. J-P, Economie industrielle.(Alger: OPU,1993).5- Angelier

6- Norme ISO 9000:2000 , systèmes management de la qualité , principes essentiels et vocabulaire. P. 4

7- راجع:

- الشرقاوي، علي، **إدارة النشاط الإنتاجي ا شروعات الصناعية**، (ب وت: دار النهضة العربية)، ص. 11.

- مرجان، سليمان مد، **إدارة العمليات الإنتاجية**، (ليبيا: كلية الإقتصاد وا اسبة، 1993)، ص. 32.

8- عبد الغفور حسن، نزار قاسم الصفار، "تقييم كفاءة الأداء الصناعي بالتطبيق على معملي السكر وا م ة مدينة ا وصل: دراسة ليلية (1993-2000)"، لة تنمية الرافدين، ا لد 24/4، العدد 70، 2002، ص.65.

9- توفيق مد عبد ا سن، تقييم الأداء -مداخل جديدة ...لعا جديد-، (مصر: دار النهضة العربية، 2002)، ص. 3.

10- عايدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، (بدون مكان النشر: دار الفكر العر ، 1985)، ط.1، ص401..

11- زه ثابت، كيف تقيم أداء الشركات والعاملـ ؟، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص. 15.

12- أ د مد موسى، تقييم الأداء الاقتصادي قطاع الأعمال وا دمات،(ب وت:دار النهضة العربية،1969)، ص.635.

- ECOSIP, Gestion Industrielle et mesure économique,.(Paris : Economica, 1990).P. 276.13

14- علي رحال، إ ام ياوي، "ا ودة والسوق"، لة آفاق، جامعة باجي تار، عنابة، ا زائر، العدد5، 2001، ص.46.

- Norme ISO 9000:2000 , Idem.15

- Norme ISO 9004 :2000, Systèmes de management de la qualité- lignes directrices pour 16 l’amélioration des performances. P. 4.

17- عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة ا ودة والبيئة، (عمان: دار وائل للنشر، 2002)، ط.1، ص ص. 78- 96.

18- ا لس الوط الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثا لسنة 2000، ا زائر، 2001.

19- بن ناصر، عيسى، أثر برنامج التكييف والتعديل ا يكلي على ا ؤسسات الاقتصادية ا زائر، ا لتقى الدو حول تأهيل ا ؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسي ، جامعة سطيف، ا زائر، 2001، ص.6.

N°105, série E, Alger, .ONS: L’activité industrielle (1989- 2002), collections statistiques- 20 33-34..2003,PP

- Ministère de l'industrie, le programme qualité du ministère de l'industrie, projet Algérie –21 France- ONUDI, Journée d'information. 2005, P.31.

22- Idem.

23- التقاريـ ـر السنوية حول ا ـودة و الأداء ا ا بشركة الإ نت ع التوتة خلال (1997-2004).

ا لاحق

ا لحق رقم (1): مؤشرات تقييم الأداء الإنتاجي

معاي الأداء	رمز ا ؤشر(*)	نوع ا ؤشر	العلاقة الرياضية	مع ا ؤشر
الكمية	م أ ج1	الإنتاجية	اخـ ـرجـ ـات (الإنتـاج) / ا دخلات (عمال، آلات، مواد)	مسا ة ا وارد ا ستهلكة قيق الإنتاج.
	م أ ج2	معدل إ از الإنتاج	الإنتاج ا نجـز / الإنتاج ا خطط	نسبة قيق الإنتاج ا خطط.
	م أ ج3	معدل إ از الطاقة الإنتاجية	الطاقة الفعليـة للإنتاج / الطاقة ا تاحة للإنتاج	نسبة إ از الطاقة الإنتاجية.
ا ودة	م أ ج4	معـدل الإنتـ ـاج ا عيب	الإنتاج ا عيـب / الإنتاج الإ ا	نسبة الإنتاج ا عيب من الإنتاج الإ ا .
	م أ ج 5	نسبـة التالـ ـ ـف	عدد الوحدات التالفة / الإنتاج الإ ا	معدل الإنتاج التالف من إ ا الإنتاج.
	م أ ج6	نسبة الإنتاج ا عاد تصنيعه	الإنتاج ا عاد تصنيعه / إ ا الإنتاج	معدل الإنتاج ا عاد تصنيعه من الإنتاج الإ ا .
	م أ ج7	نسبة الضياع	حجم أو قيمة الفضلات / حجم أو قيمة ا واد ا ستعملة	نسبة ا واد ال تتحول إ فضلات.
	م أ ج8	نسبة الضياع التكنولوجـ ـ ـي	الضياع التكنولوجي / إ ا الفضلات	نسبة الفضلات ا رتبطة بنوعية التكنولوجيا ا عتمدة.
التكلفة	م أ ج9	نسبة تكاليف وظيفة الإنتاج	تكاليف وظيفة الإنتاج / تكاليف ا ؤسسة	نسبة التكاليف ال تعود لوظيفة الإنتاج من تكاليف ا ؤسسة.
	م أ ج10	نسبة تكاليف أفراد الإنتاج	تكاليـف أفـراد قسـم الإنتاج / موع تكاليف إنتاج ا ؤسسة	كفاءة الإنتاج من حيث استخدامها للأفراد قسم الإنتاج وفق تكاليفهم.
	م أ ج11	نسبة تكاليف الفضلات	تكاليـف الفضـلات / تكاليـف الإنتـ ـاج	التكاليف ال تتحملها ا ؤسسة بسبب الضياع.
	م أ ج12	نسبة تكاليف الإنتاج ا عيب	تكاليف الإنتاج ا عيب / تكاليف الإنتاج	التكاليف ال تتحملها ا ؤسسة بسبب إنتاجها ا عيب
	م أ ج13	نسبة تكاليف اللاجودة	تكاليف اللاجودة / تكاليف الإنتاج	التكاليف ال تتحملها ا ؤسسة النا ة عن اللاجودة
	م أ ج14	نسبة تكاليف الفحص	تكاليف الفحص / تكاليف الإنتاج	التكاليف ال تتحملها ا ؤسسة بسبب الفحص والتفتيش.
	م أ ج15	نسبة تكاليف الصيانة	تكاليف الصيانة / تكاليف الإنتاج	تكاليف الصيانة ال تتحملها ا ؤسسة.
الوقت	م أ ج16	نسبة الإنتاج الساعي	عدد الوحـدات ا نتجـ ـة / عدد ساعات تشغيل الآلات	متوسط عدد ا نتوجات الساعة الواحدة.
	م أ ج 17	نسبة استغلال الوقت ا خطط	عدد ساعات التشغيل الفعلية / عدد الساعات ا خططة	مدى تنفيذ ا ؤسسة ا ا ها الإنتاجية الوقت ا طلوب.
	م أ ج 18	نسبة الوقت غ ا ستغل	عدد ساعات التعطـ ـل / عدد الساعات ا خططة	نسبة الوقت الضائع إ ا خطط بسبب التعطلات الورشات.
	م أ ج19	نسبة وقت التفتيش	عدد ساعات التفتيـ ـ ـش / عدد ساعات الإنتاج الفعلي	نسبة الوقت الضائع إ الإنتاج الفعلي بسبب التفتيش.

ا صدر: راجع: - كمال مد عطية، **القياس وا عايرة خدمة قيق الكفاءة الإنتاجية**، دار ا عارف، الإسكندرية، 1993، ص ص.142-181.

-A.Couloud et autres, **les ratios de productivité**, Ed. les éditions d'organisations, Paris, 1986, PP. 11,136.

(*) –نرمز ؤشرات تقييم الأداء الإنتاجي ب م أ ج ن حيث: م=مؤشر، أ=أداء، ج=إنتاجي، ن=رقم ا ؤشر.

ا لحق رقم (2): البيانات ا اصة ساب قيم مؤشرات الأداء الإنتاجي بالشركة خلال (1997-2004)

السنوات / البيانات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإنتاج ا خطط من الإ نت (طن)	970000	970000	970000	970000	1038000	1040000	1010000	1020000
الإنتاج ا نجز من الإ نت (طن)	1006906	1007313	1020991	1060546	1049489	1020033	990172	1011278
الطاقة ا تاحة لانتاج الإ نت (طن)	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000
الإنتاج ا عيب (10^3 دج)	_	_	_	66645	_	77492	_	_
تكاليف الإنتاج (10^3 دج)	309864,3	410728,4	616857,8	712014,2	668243,3	606812,2	598603,4	709125,6
تكاليف اللاجودة (10^3 دج)	_	_	_	194346	_	223977	_	_
تكاليف الصيانة (10^3 دج)	74508,58	111647,03	117580,5	122700,4	152948,2	162537,5	198695,3	218330,1
عدد ساعات تشغيل الآلات الفعلية (ساعة)	9527	9312	9519	9892	9758	10037	10038	10340
عدد ساعات التعطل (ساعة)	4773	6028	6477	6609	5977	6196	6132	6342
عدد الساعات ا خططة (ساعة)	14300	15340	15996	16501	15735	16233	16170	16682

ا صدر : التقارير السنوية للدوائر : الإنتاج ، الصيانة وا ودة .

ا لحق رقم (3) : ا ؤشرات ا عيارية لتقييم أداء الإنتاج بالشركة

نوع ا ؤشر	توا	الـ ـ ـه	
معايـ مطابقة الإ نت للمواصفة NA 442	إحترام ا واصفات القياسية للإختبارات :	CEM II A 32,5	CEM II A 42,5
	- مقاومة الضغط عند 28 يوم (N / مم^2)	≤ 32,5 و≥ 52,5	≤ 42,5 و≥ 62 ....
	- وقت بداية الأخذ (دقيقة)	≤ 90	≤ 60 ....
	- تقلص عند 28 يوم	≥ 800	≥ 1000 ....
	- الثبات (مم)	≥ 10	≥ 10 ....
	- السولفات (%)	≥3,5	≥3,5 ....
	- كلوربر (%)	≥ 0,10	≥ 0,10 ....
نسبة إ از برامج الإنتاج	**الإنتاج الفعلي الشهري** / الإنتاج ا خطط الشهري	%100	
نسب الإستهلاك	- للغاز	925 كيلو حريرة / كلغ من الكلنكر	
	- للكهرباء	107 كيلوواط / طن من الإ نت .	
	- للمتفجرات	160 غ / طن من الكلس	
	- لكواسر الأشعة (Réfractaires)	1072 غ/ طن من الكلنكر.	
	- ا عيب من الأكياس	> %2 .	

ا صدر : دائر الإنتاج وا ودة بالشركة .

أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي

د. بن ودة بوب - جامعة ا زائر
أ. بن فانة ا اعـيل- جامعة ورقلة

ملخص :

دف هذه الدراسة إ إلقاء الضوء على موضوع جد حساس س الاقتصاد الوط وهو " العقار" ختلف أنواعه سواء كان فلاحيا أو صناعيا أو اريا أو ما إ ذلك، لأنه بتسهيل ا صول عليه تتم الاستثمارات و دث التنمية ومن دونه لا دث أي شيء، الوقت الذي يتم فيه دعوة ا ستثمر الأجن بكل الوسائل وبالكث من الضمانات للاستثمار ا زائر.

الكلمات ا فتاح : العقار – الاستثمار الأجن – التنمية – ا نظومة التشريعية – الإنعاش الاقتصادي – السياسات الاقتصادية – ا خططات التنموية .

هيد :

تدخل ا زائر مرحلة إصلاحات شاملة هدفها إنعاش الاقتصاد الوط والقضاء على الاختلالات الداخلية وا ارجية فيه، ضف إ ذلك وضع الإطار التشريعي لتحض الانتقال إ اقتصاد السوق بإصدار عدة نصوص تشريعية جديدة وتعديل نصوص أخرى اشيا مع ا رحلة القادمة.

ولان توف العقار يعت ددا أساسيا لإ اح هذه العملية وعاملا مساعدا على جلب ومن استقرار ا ستثمرين الأجانب، لذلك فهو لا يزال ره الكث من العراقيل وا مارسات ال ول دون مروره بسلام، فغالبية ا ستثمرين سواءا كانوا وطنب أو أجانب يشتكون من تداعيات هذه ا سألة.

إذ أن منح الأراضي ا زائر كان ولا يزال كمه ارسات منها ما هو موضوعي ومنها ماهو ذا كتفشي الرشوة والسمسرة وا ضاربة، ضف إ ذلك ما خلفته السياسات الاقتصادية وا خططات التنموية ا اضية من هياكل ومنشات ضخمة بقيت غ مستغلة ا أدى إ اهتلاكها وسرقتها رور الوقت والسبب ذلك يعود لتداخل هذه السياسات بعضها البعض من جهة (فمن : مؤسسات عمومية إ شركات قابضة إ ....) وعدم مرونة ا نظومة التشريعية من جهة أخرى.

لذلك سنحاول من خلال هذه ا داخلة إلقاء الضوء على أزمة العقار ا زائر ودوره تنمية الاستثمار الأجن وح يتم ليل ذلك بشكل جيد اعتمدنا ا طة ال نراها مناسبة لذلك وال كن تلخيصها النقاط التالية:

* العقار : تصنيفاته وخصائصه .

* إشكالية العقار ا زائر

* أ يته جلب ا ستثمرين الأجانب وإنعاش الاقتصاد الوط : الواقع والرهانات

العقار : تصنيفاته وخصائصه

تصنف العقارات ا زائر إ : عقارات سكنية (كالشقق وا نازل)؛ عقارات ارية (لات البيع، ا راكز التجارية،...)؛ العقارات الزراعية والفلاحية، عقارات الإدارات العمومية وا كومية؛ إضافة إ العقارات الصناعية.

و تعت مشكلة العقار وآليات الوصول إليه وتسوية ملكيته أهم ا عضلات ا طروحة على مستوى الاستثمار ا زائر، ح أنه أصبح مصدرا ضاربات ومساومات لا تنتهي، ويوجد الآن و 50% من العقار الصناعي وضع غ قانو وتفتقر ح ا ناطق العمرانية الكب ة مثل العاصمة خططات مسح الأراضي، كما تبقى نسبة هامة من ا ساحات ا هيأة للبناء عرضة للمنازعات القضائية لعدم تسوية أمر ملكيتها.

خلال سنوات قليلة برزت شبكات مضاربة و سرة يطلق عليها عادة اسم «مافيا العقار» ا ذت أشكالا سرطانية وعمدت إ توظيف الثغرات القانونية وحولتها إ مصدر للثراء السريع وأ قت -بشهادة ا ميع- أضرارا كب ة بالاقتصاد وعطلت مشاريع التنمية، فقد وضع ا ستثمرون الأجانب وا واطنون على حد سواء مشكلة العقار كأول عائق أمام تدفق الاستثمار لارتباطها بإشكالية ا لكية وكيفية الانتفاع منها والتصرف ا.

ولسد النقص ا سجل ميدان السكن مثلا شرعت الدولة منذ الثمانينات سياسة تشجيع البناء الفردي، وذلك

بتسليم قطع أراض للبناء بأسعار مدعمة إ جانب مساعدات أخرى ال التهيئة، وهنا لوحظ عدم كم السلطات ا لية التراث العقاري وغياب مسح دقيق للأراضي، إ جانب ويل الأراضي الزراعية لغرض البناء، وتضاعفت ا شكلة مع احتكار البلديات للأراضي وفرض أسعار إدارية سا ت انتشار ا ضاربة، وقد ح قانون التوجيه العقاري لعام 1990 ا دعم من قبل قانون ا صادرة بفتح سوق عقارية وتأط عملية نيد العقار ا وجه للبناء ا ضري با صوص، وطرحت مشاكل عديدة قانونية وتقنية وإدارية منها ارتفاع سعر التنازل وثقل الإجراءات ا اصة با صول على حق ا لكية، وضعف التغطية التقنية.

لكن ا شكل الأبرز هو ظهور مضاربة واسعة ومنظمة ارسها موعات مصا تقوم على استغلال آليات مثل استغلال الفرق ب السعر ا قيقي للأرض وسعر الدولة ا دعم و ويل تلف أشكال ا ساعدة ال تقدمها الدولة لتشجيع البناء الذا للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف مثل ا ساعدات غ ا باشرة ا رتبطة بأشغال التهيئة أو ا ساعدات ا الية ا باشرة ال تتراوح ب 120و 350 ألف دينار استنادا إ مستوى الدخل وهي غ قابلة للتسديد، والشكل الأكثر انتشارا للاحتيال على القانون هو استخدام الأ اء ا ستعارة والزوجات والأبناء والأ اء الصورية وا توف ، لتنطلق بعدها عمليات السمسرة للبيع بأسعار تفوق 4 إ 10 مرات السعر الأصلي، كل هذا يضاف إليه ويل جزء من الأراضي خصصت لتشجيع الاستثمار وأدرجت بطرق احتيالية وغ قانونية ضمن قوائم ا ساحات ا خصصة لبناء ا ساكن، هذه الأشكال من التحويل وغ ها حت لق سوق موازية للعقار ومضاربة قلصت من فرص الإقبال على الاستثمار ا زائر (1).

تعقيدات تقنية من جانب آخر، حول النص القانو ا ديد ا عتمد من قبل الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم اوز إشكاليات عديدة ال تسي العقار من الناحية الإجرائية إذ أن إنشاء منطقة نشاط صناعي مثلا س تبط برخصة مسبقة نح من قبل السلطات ا لية أي ا الس البلدية والولائية أو الولاية، على ألا تتجاوز مساحتها 10 هكتار أما إنشاء منطقة صناعية فتظل من صلاحية وزارة الصناعة ويشترط ألا تقل مساحتها عن10 هكتارات ولكن يتم هنا ديد حد أقصى ساحة ا نطقة الصناعية، وقد تكليف هيئات خاصة تسند ا مهمة التسي وتضم ا تعامل وا ستثمرين و ثلي الإدارة ا ركزية.

هذه التداب كن أن فف من ثقل إرث ملف العقار الذي ارتبط دوما باعتبارات سياسية وذاتية أكثر منها اقتصادية وموضوعية، فإذا كانت الأطر القانونية قد ركزت على التسهيلات ا منوحة للمستثمرين فإن الواقع كان دوما الف هذه الأطر القانونية.

ففي مناطق النشاط الصناعي مثلا وهي الفضاءات الصناعية ال يتم إ ازها من قبل ا ماعات ا لية (البلديات والولايات)، تبدو الثغرات جليا عدم يئة هذه ا ساحات ال تبقى بعيدة عن ا واصفات وأد ا قاييس ا اصة بقنوات ا ياه الصا ة للشرب وتصريف ا ياه والكهرباء والطرق، والأهم من ذلك ويل مساحات عديدة لصا مشاريع إ از سكنات وعقارات ارية، وقد عرفت مناطق عديدة تأخرا كب ا لاسيما تلك ال أقامتها البلديات قبل صدور القانون ا اص بالتوجيهات العقارية، ويكمن التأخر عملية نقل هذه ا ناطق للوكالات العقارية ا ؤهلة على الرغم من دفع ا ستحقات من قبل ا ستثمرين.

فيما سجلت ا يئات ا ختصة خلال السنوات ا اضية تناقصا للمساحات القابلة للاستغلال خاصة يط ا دن الك ى ال البلاد، ظلت عقارات عدد من الشركات ال أوقفت نشاطها وحـ تلك ال حلها ائيا بسبب الإفلاس أو لعامل آخر، غ مستغل لسنوات، وبقي الغموض يكتنف مسألة تسي العقار ال ضع ضاربات عديدة كما كشف عنه تقرير خاص للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، فا ناطق الصناعية ال إنشاؤها وتسي ها قتضى منشور وزاري صدر عام 1975، كانت ضع لإجراءات ددة وواضحة نظريا.

فبعد الدراسة الأولية يتم تشكيل ملف خاص وباقتراح من الوا يتخذ الوزير ا كلف بالعمران قرارا بإنشاء ا نطقة الصناعية لتتبعها عمليات يئة وتقدير الكلفة والتمويل ليتم بعدها الإ از ببيع قطع الأراضي ا هيأة بقرار من نة خاصة يترأسها الوا ، لكن الواقع كشف تناقضات عديدة من بينها الإختلالات ا سجلة بفعل تعدد ا يئات ا كلفة نح قطع الأراضي، فإ جانب الولاية قدمت البلديات وا يئات ا كلفة بالإ از ووصاية ا ؤسسات العمومية قطع أراض دون ديد مضبوط للمساحات ودون مراعاة طبيعة النشاط بل وحـ

دون ديد نوع مشاريع الاستثمار ا زمع إقامتها على تلك ا ساحات.

ا أدى إ تفاقم ظاهرة ا نازعات والاحتلال غ العقلا للفضاء الصناعي وأضفى عليها طابع العشوائية والار الية وسجلت عدة حالات ستفيدين لا تلكون شهادات أو عقود ملكية ونزاعات جراء التعديل ا ستمر لسعر التنازل، وسجلت حالات استفادة بشهادة أو وثيقة إدارية مسلمة من قبل الولاية، فيما يتم إ از أي مشروع على هذه القطع، وما زاد الوضع تعقيدا غياب أي إجراءات قانونية ردعية أو تداب زجرية وعقابية مستوى ا خالفات ا سجلة، هذا التساهل زاد من حجم ا ضاربة على العقار.

ومن ب التداب القانونية ال ا ذت هي صياغة مشروع قانون يس عملية التسوية و دد شروطها من خلال إنشاء وكالة وطنية لترقية ا ناطق الصناعية وضبط العقار إبان حكومة ا د بن بيتور, وتبع ذلك إجراءات جديدة تتعلق بتصفية ان الدعم وترقية الاستثمارات وهي ا يئة ا هتمة بالاستثمار ليا وتعويضها بفروع تابعة للوكالة ا ذكورة.

تأ هذه الإجراءات سياق اولة إحداث تغي ات هيكلية على آليات وأ اط التسي الإداري ا رتبط بالاستثمار، و س ا يط الاقتصادي والضمانات القانونية ا رتبطة ذا ا يط فضلا عن اولة تسوية أهم ملف مرتبط بالاستثمار هو العقار، كما تتزامن مع قرارات أخرى تضمنها الأمر ا تعلق بتطوير الاستثمار ا ؤرخ 20 أوت 2001 وا رسوم ا اص بإنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد حل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار ال كانت ا هة ا سئولة عن دراسة ا لفات وا شاريع وتصنيفها وتقد التسهيلات اللازمة من ا وانب التقنية والقانونية وا بابة وما إليها.

وقد واجه العديد من ا ستثمرين صعوبات حقيقية ا صول على قطع الأراضي دودية العرض، الوقت الذي تبقى فيه مساحات واسعة غ مستغلة، فعلى الرغم من هذه الإجراءات ا تخذة والإجراءات ال حاولت تشجيع الاستثمار الوط ا اص أو الاستثمار الأجن ا باشر إلا أن ذلك د من ا شكلة.

الاستثمار الأجن ا باشر الذي وان تعددت تعار يفه حيث يعرفه الاقتصاديون ذوي النظرة ا تشائمة بأنه " الطريقة العملية لتحقيق سياسة إستراتيجية للمؤسسات الك ى ا كرسة لضمان التكامل العمودي وتوسيع نطاق الاستغلال على مستوى الاقتصاد العا ي دف رفع درجة الاحتكار حفاظا على معدل الربح وزيادة كميته" [2]، يتخذ صيغ عدة لا كن حصرها، لكن كن تلخيص أ ها وهي:

- الاستثمار ا ملوك بالكامل للمستثمر الأجن :

إن ا شروعات ا ملوكة بالكامل للمستثمر الأجن عادة ما تكون كب ة إذا ما قورنت با شروعات ا شتركة حيث أن هذا النوع من ا شروعات يساهم مسا ة بناءة التحديث التكنولوجي على نطاق كب وفعال الدول ا عنية. وتتميز هذه ا ؤسسات با جم الكب سواء حجم رقم الأعمال ورأس ا ال والتشتت ا غرا والتنوع النشاطات.

- اكتساب ا يازة:

تأخذ مؤسسة ا راقبة من مؤسسة أخرى عن طريق ا يازة على الأقل على 50% من رأس ما ا، با صول ا ؤقت على حصص جديدة الأسواق. فهو أداة تدعيم الوضعية التنافسية واقتحام الأسواق الدولية للمسا ة و الطاقات الإنتاجية أو الرفع منها كما يلجأ ا ستثمر أحيانا إ ديد إعادة تنظيم ا ؤسسة ا نقذة.

- رخص الامتياز (La concession):

الامتياز هو ترتيب قتضاه يستأجر القطاع ا اص أصولا من هيئة عامة لفترة من الزمن، ويتو مسؤولية ويل استثمارات ثابتة جديدة دة خلال تلك الفترة، وهذه الأصول ا ديدة يتم انتقا ا للقطاع العام تاريخ انتهاء العقد.

- الإنتاج من الباطن:

هو اتفاق دث ب مؤسست الأو هي ال تصدر الأمر والثانية هي ال تنتج الباطن وبالتا ا ؤسسة الصادرة للأمر تفوض ا ؤسسة ال تنتج من الباطن للقيام بإ از جزء من الإنتاج أو كله عوض أن تقوم به هي بنفسها وذلك ببقاء ا ؤسسة الأو هي ا سؤولة ا اه زبائنها. ويكون التعاقد من الباطن برغبة ا ؤسسات الصغرى ا صول على صفقة جزئية من عقد أو اتفاق من شركة ك ى.

- عقود الإدارة أو عقود التسي :

نقصد ا تعاقد مؤسست الأو أجنبية والثانية لية، حيث أن ا ؤسسة الأجنبية تؤمن تسي ا ؤسسة ا لية أو إ از

مشروع مع ولفترة دة و جرد انتهائها ول الإدارة إ الشركاء ا لي ح يتوصلون إ الانطلاقة الفعلية ؤسستهم أو مشاريعهم. ويعد أسلوب عقود الإدارة كأحد أشكال إدارة الأعمال الدولية خاصة الات الفنادق والسياحة والط ان. و د عقود الإدارة على وجه ا صوص الات السياحة والفندقة قصد التقليل والتغلب على ا سائر الفادحة ذه الفنادق.

- الشراكة الأجنبية:

الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق من مشروع أو أكثر قائم على التعاون فيما ب الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدما أو اري، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على ماهية كل منهما رأس ا ال (ا لكية) وا امة الفنية ا اصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية وا عرفة التكنولوجية وا سا ة كذلك كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وتقاسم الطرفان ا نافع والأرباح ال سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا دى ماهية كل منهما ا الية والفنية [3] .

وعلى العموم، تكمن أ ية الاستثمار الأجن حسب الاقتصادي ذوي النظرة التفائلية نقاط عدة أ ها[4] :

- للمستثمر الأجن خ ات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العا ية، ا يؤدي لتوسيع نطاق السوق ا خلي وفتح أسواق عا ية جديدة أمام ا نتجات ا لية، وبالتا إمكانية قيام العديد من الصناعات ا ساعدة ال د ا شروع الأجن باحتياجاته أو الصيانة والإصلاح ال تاجها ا شروع الأجن ، وهذه فرص عمل لا كن اهلها؛

- تؤدي الاستثمارات إ قيق وفورات اقتصادية للعمال تتمثل ارتفاع أجورهم ا قيقية وزيادة قدرا م الإنتاجية، وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية ا تطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية؛

- استقدام الاستثمارات الأجنبية إ الدول ا ضيفة يعد علاجا ذه الظواهر غ الصحية (هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال) وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمل مع ا ستثمر الأجن الداخل بدلا من أن تسعى إليه ا ارج.

قصد تشجيع هذا النوع من الاستثمار سعت ا زائر إ سن العديد من القوان وا راسيم ال اول ضبطه وتس ملفه بعقلانية على الرغم من انه اعت منذ الاستقلال وإ غاية الثمانينات من القرن العشرين كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب الشؤون الداخلية للبلاد وا ساس بالسيادة الوطنية خاصة بعض انتهاج ا زائر للنهج الاشتراكي.

إلا أن عقد الثمانينات استطاع أن يغ اما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوط من اقتصاد موجه إ اقتصاد لا مركزي، ا ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وهذا شكل وحيد وهو الشركات ا ختلطة حيث كان للشريك ا زائري ا صة الآمنة رأس مال، من التسعينات إ غاية اليوم ت عدة اولات لإصلاح النظام الاقتصادي ا زائري قصد قبول الاستمارات الأجنبية شكل كامل.

أما صوص أهم القوان والتشريعات ال سنها ا شرع ا زائري فقد ابتدأت مباشرة بعد الاستقلال بإصدار أول قانون للاستثمار، فكان القانون 63-277 ليدعم الاستثمار ا ؤرخ 26 جويلية 1963 دف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش ا ياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد ا زائري الذي كان يعا فراغا أحدثته هجرة ا عمرين بعد الاستقلال وا افظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية ا وجودة ا زائر وإ جلب الاستثمارات الأجنبية.

بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد تسرب رؤوس الأموال ا ارجية اهتدت الدولة ا زائرية إ سن تشريع جديد إثر فشل القانون 63-277 بالتفك وضع قانون آخر سنة 1966 هو القانون 66-284 ا ؤرخ 15 سبتم 1966 ا تضمن قانون الاستمارات للقطاع الوط والأجن ، والذي أعطي الأولوية للاستثمار من أجل قيق التنمية الاقتصادية دف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا، وتوف مناصب شغل[5] .

فيما ص السياسة الاستثمارية اه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا با اذ السلطات ا زائرية إجراءات جديدة حت شاركة رأس ا ال الأجن إطار خلق شركات تلطة سا ة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.

إذ ح القانون 82-13 ا ؤرخ 28 أوت 1982 ا تعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية ا ختلطة وس ها إطار ا خطط الوط للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل ا زائر

وحصو ا على إعفاءات ضريبية شريطة ا شاركة شركات تلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51%. وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوط من خلال السماح للقطاع ا اص وكذا رأس ا ال الأجن با شاركة قيق أهداف الإستراتيجية التنموية.

ح القانون 86-13 ا عدل وا تمم للقانون 82-13 شاركة رأس ا ال الأجن إنشاء شركات تلطة سا ة رؤوس أموال الدولة وفق تسهيلات جديدة متمثلة خاصة ديد مدة حياة ا ؤسسة ا ختلطة من 15 سنة إ مدة قد تصل إ 99 سنة وفق القانون التجاري ا زائري وتسهيلات ويل الأموال للخارج، ولتحدد حصة الشريك الأجن رأس ا ال دوما بنسبة49%، و إصلاحات الثمانينات، ح القانون 88-25 ا ؤرخ 12 جويلية 1988 ا تعلق بتوجيه الاستثمارات ا اصة الوطنية.

عملت ا زائر إطار إصلاح النظام النقدي على وضع القانون 90-10 ا ؤرخ 14 أفريل 1990 ا تعلق بالنقد والقرض كنقطة البداية لتدعيم الاستثمارات الأجنبية ا زائر. وبالرغم من أنه ليس بقانون استثمار، إلا أنه يؤكد ترخيص ا شرع ا زائري للمقيم وغ ا قيم با رية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار ا باشر و ويل الأموال ب ا زائر وا ارج لتمويل مشاريع اقتصادية.

أواخر سنة 1993، صدر ا رسوم التشريعي 93-12 ا ؤرخ 05 أكتوبر1993 ا تعلق بقانون الاستثمارات تكملة لقانون 90-10 ا اص بالنقد والقرض. و ذا حققت ا زائر قفزة نوعية التعامل مع قضايا الاستثمارات الأجنبية ا باشرة إطار نظام تشريعي جديد، وألغى كل القوان الصادرة ا خالفة له باستثناء تلك ا تعلقة با روقات، فأصبح يعامل الأشخاص الطبيعي وا عنوي ا زائري والأجانب با ثل، وحدد هذا ا رسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية ا اصة وعلى الاستثمارات الأجنبية ا تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية ا اصة بإنتاج السلع أو ا دمات غ ا خصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي مع صراحة وجب نص تشريعي.

سبق صدور ا رسوم التشريعي 93-12 ا ؤرخ 05 أكتوبر 1993 ا تعلق بقانون الاستثمارات تعديل كل من القانون التجاري ا زائري والقانون ا د ا زائري لدعم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية ا باشرة ا رسوم التشريعي 93-08 ا ؤرخ 25 أفريل 1993 ا عدل وا تمم للأمر 75-50 ا ؤرخ 26 سبتم 1975 ا تضمن القانون التجاري ا زائري؛ وصدور ا رسوم التشريعي 93-09 ا ؤرخ 25 أفريل 1993 ا عدل وا تمم للأمر 66-154 ا ؤرخ 8 جوان 1966 ا تضمن قانون الإجراءات ا دنية.

وتكملة للمرسوم التشريعي 93-12، أقرت ا زائر بدأ التحكيم الدو عقود الاستثمار بصدور الأمر 95-04 ا ؤرخ 24 ديسم 1995 ا تعلق با صادقة على الاتفاقية الدولية ا اصة بتسوية ا نازعات ا تعلقة بالاستثمارات والأمر 95-05 ا ؤرخ 24 ديسم 1995 ا تعلق با صادقة على انضمام ا زائر إ الوكالة الدولية للاستثمار.

جاء الأمر 01-03 ا ؤرخ 20 أوت2001 ا تعلق بتطوير الاستثمارات ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية ا دف لإنتاج سلع وخدمات القطاعات الإنتاجية وا دماتية مع اية البيئة والإقليم، والسماح بتطبيق رية تامة أسلوب الامتياز وأسلوب الرخصة الاستثمار الأجن ا باشر.

قتضى الأمر الرئاسي 01-03 ا ؤرخ 20 أوت 2002، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لتحل ل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI، كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقوم دمة ا ستثمرين الوطن والأجانب، إذ تعت الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة ا كومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات ا اه ا ستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار ا زائر.

وسيسمح اتفاق الشراكة مع الا اد الأورو بفتح السوق ا زائرية على السوق العا ية خاصة بفضل ا نطقة ا رة ال تعت ا دف النهائي من هذا الاتفاق آفاق 2010، وقد صادقت عليه 14 دولة أوروبية من أصل 15 ا عنية ا فيها البلدان العشرة ا نظمة مؤخرا للا اد غ معنية با صادقة و تبق سوى

هولندا. وأول خطوة هي إعادة تأهيل المؤسسات المتواجدة وجعلها قادرة على مواجهة المؤسسات الأجنبية، وستمس العملية 900 مؤسسة وأن كانت360 مؤسسة منها انتهت من العملية وقد خصصت 10 ملاير أورو لهذه العملية.

مع هذا الكم الهائل من القوانين والتشريعات إلا أن ذلك لم يؤدي إلى ما كان مرجوا منه فحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2003 تم تسجيل 80 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 73 مليار دينار أو 870 مليون أورو. وهي تمثل اقل من 15 % من قيمة الاستثمارات المعلن عنها. كما سجلت 49,2 مليار دينار فقط في مشاريع مشتركة أو مشاريع خاصة بالاستثمارات الأجنبية وعددها 46 خلال السداسي الأول لسنة 2003. أما في السداسي الثاني فقد تم تسجيل 34 مشروع استثماري أجنبي أو مشترك بقيمة 23.7 مليار دينار، أي أن المشاريع سجلت تراجع بنسبة 52% بين السداسيين [(6)].

ويرجع المختصون أن من أهم العراقيل التي بقيت تعيق الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل خاص هو مشكل العقار خاصة وان مشكل الاستقرار واللاأمن قد طوي ملفه إلى حد ما، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين، وجوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، قد يطول الأمر أحيانا لسنة.

كما أن السلطات المحلية لا تتوفر على هيئة لمسح الأراضي المتوفرة على مستوى الولاية، وباستثناء الأراضي التابعة للخواص فإن الأخرى تبقى طبيعتها و ملكيتها مجهولة و التي غالبا ما تمنح للمقاولين والمستثمرين بدون سندات إثبات، و هذا ما يؤدي إلى ظهور نزاعات خاصة في حالة ظهور المالك الحقيقي بعد منح الأراضي من طرف السلطات المحلية، مع العلم أن البنك يشترط ضمانات (الإطلاع على سند الملكية) قبل منحه لأي قرض .

كذلك هناك مشاريع استثمارية محققة و مجهزة إلا أنها لم تنطلق بعد في عملية الاستغلال لسبب نقص الكهرباء و المياه و الغاز، و هذا ما يدل على أنه قد لا تستفيد الأراضي الممنوحة للمستثمرين من المنافع العامة كالطرق و المياه و الكهرباء ... الخ، نظرا لعدم توفر السلطات المحلية على الميزانية اللازمة لإقامة الأشغال الخاصة بهذه المنافع نتيجة تقلص الغلاف المالي لميزانية التجهيز.

ضف إلى ذلك أن النصوص القانونية ناقصة ولا تفي بالغرض فيما يخص العمليات الاقتصادية، إذ أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل، فحسب تقرير البنك الدولي، فإن العديد من المؤسسات تبحث عن العقار الصناعي وانتظارها هذا يصل إلى 4 سنوات.

مما لاشك فيه أن العقار الفلاحي لا يختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي, إذ انه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتج على أرض لا يملكوها، ويتلقون مقابل العمل الذي يقومون به أجرا كأي موظف في إدارة عمومية. على الرغم من إصدار عدة قوانين , كان من بينها قانون 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية، والذي هدف خاصة إلى [(7)] :

- تشجيع المواطنين على استصلاح الأراضي و استغلال أقصى ما يمكن من الإمكانات الزراعية خصوصا بالجنوب؛

- اعتراف الدولة بالملكية العقارية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو معنوي سيستصلح أرضا بوسائله الخاصة.

أما العقار السياحي والذي ويتطلب النشاط فيه موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية وغيرها، فنجد فيه عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال، وعليه قامت السلطات المعنية بإعادة تحديد مفهوم مناطق ومواقع التوسع السياحي في القانون 03 – 03 الصادر في 17 / 02 / 2003 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية وتتمثل في [(8)]:

ـ **مناطق التوسع السياحي:** وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، و يمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية.

ـ **الموقع السياحي:** كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب، أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترفا له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان.

ـ **منطقة محمية:** جزء من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للبناء ويستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية أو الأثرية أو الثقافية.

مع هذا فان الكثير من الاختلالات في التسيير وكذا عراقيل كبرى اعترضت و حدت تثمين مناطق التوسع السياحي نذكر ما يلي:

ـ الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإنمائي للتوسع السياحي، وكذا ارتباطه مع السلطات المركزية

والجماعات والمتعاملين المحليين نظرا للغياب الطويل للمصالح المختصة التابعة لإدارة القطاع السياحي على الصعيد اللامركزي. (أي المديريات والمفتشيات الولائية للسياحة والصناعات التقليدية).

ـ عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي وتنميتها والمترتب عن غياب المصالح المذكورة سابقا.

ـ عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي تنته فيما يخص مراحل الإنجاز والتمويل.

ـ عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي، والتأخر الكبير في إنجاز مشروع وكالة التنمية وتسيير العقار السياحي التي تمثل الأداة الضرورية لترقية الهياكل القاعدية والمشاريع السياحية، كذلك الشأن بالنسبة للمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية.

ـ قلة أو انعدام في بعض الأحيان، الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتلك الخاصة برفع العزلة عن مناطق التوسع السياحي و تجهيزها بالمرافق الأساسية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن العقار السياحي في الجزائر يعاني من مشاكل عديدة نلخصها فيما يلي:

ـ تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.

ـ الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بهذه المناطق.

ـ تدهور المحيط الطبيعي كنهب الرمال والتلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية، وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.

ـ تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي، وذلك خرقا للتشريع المتعلق بالبيئة والتعمير بصفة عامة والعقار السياحي بصفة خاصة.

للتخفيف من مشكل الحصول على العقار خاصة منه الصناعي، يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي، إذ حاول المشرع من خلال هذا الأمر التسهيل على المستثمر عملية اختيار الأراضي الملائمة للنشاط الاستثماري في أسرع وقت وبذلك التقليص من التكاليف وآجال الإنجاز.

وفي مجال الدعم العقاري، هناك حوافز من شكل آخر تتمثل في:

- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي و العقارات
- تخفيض قيمة إيجار العقارات والأراضي الخاصة بالاستثمارات

الخلاصة :

إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة وقبلها، فهناك دوما عودة لإصدار تشريعات قانونية جديدة وتعديلات متكررة. فتقنين جديد للعقار مزود بقوانين ردعية ومرن مع كل التحولات ، سيعمل دون شك للحد من إشكالية العقار في الجزائر، ليصبح من أهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية كي يقوم عليها، ومن أجل الحصول على أي مشروع لابد أن يبدأ ذلك أولا بملكية العقار الذي يجب أن يؤخذ بشكل جدي، حيث يدخل هذا الإجراء ضمن القرارات الاقتصادية البحتة.

الهـوامش:

1)- هول، **قطاع العقارات با زائر يتحول إ ال للمضاربة والسمسرة والرشوة**، جريدة البيان،1) -
، 5أفريل2002, ص ص1-2 www.google.com/el-bayan.new.papers (على ا ط), الا يد :
2)- زكريا طاحون، **بيئات ترهقها العو ة (الاقتصادية-السياسية-الثقافية-الاجتماعية،**
ط1. عية ا كتب العر للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003, ص23
3)- عبد الباسط وفاء، **مؤسسات رأس ا ال، ا خاطر ودورها تدعيم ا شروعات الناشئة،**
ط. دار النهضة العربية، ب وت، 2001، ص 45.
4) - عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدو** ، ط. دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص17
5) – هول , **مطبوعة احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات,** ا زائر ,2004, ص 21
6)- هول **, مطبوعة احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات**, ا زائر,2004, ص 21
7)- الوزارة ا نتدبة ا كلفة بالتنمية الريفية، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية ا ستدامة»،**
. ا طبعة الر ية، ا زائر، ص 200461.

إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية»8)- الوزارة ا نتدبة ا كلفة بالتنمية الريفية،
. ا طبعة الر ية، ا زائر، 2004.

ا راجع:

ا-الكتب :

ا-1-بالعربية:

1- نزار سعد الدين العيسى،
«مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد النظرية والتطبيق»،
ط. الدار العربية الدولية & دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
2- سعد طه علام،
«دراسات الاقتصاد والتنمية»،
ط. دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003.
3- زكريا طاحون، **بيئات ترهقها العو ة (الاقتصادية-السياسية-الثقافية-الاجتماعية،**
ط1. عية ا كتب العر للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003
4-عبد الباسط وفاء، **مؤسسات رأس ا ال، ا خاطر ودورها تدعيم ا شروعات الناشئة،**
ط. دار النهضة العربية، ب وت، 2001
5- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدو** ، ط. دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001

ا-2- بالفرنسية:

6-GHERTMAN Michel, **Les multinationales**», Que sais-je n°2068, ed. PUF (3°ed.), Paris, 1982. Et réédition Bouchene, Alger, 1993
7-GINGLINGER Edith, «**Les décisions d'investissement**», ed. Nathan, Paris, 1998.

ب- ا قالات والدوريات:

ب-1-الدوريات :

8- هول**, مطبوعة إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات**, ا زائر,2004.
9- الوزارة ا نتدبة ا كلفة بالتنمية الريفية، **الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية ا ستدامة»،**
. ا طبعة الر ية، ا زائر، 2004.

ب-2- ا قالات :

10- هول، قطاع العقارات با زائر يتحول إ ال للمضاربة والسمسرة والرشوة، جريدة البيان،
، 5أفريل2002 www.google.com/el-bayan.new.papers. (على ا ط), الا يد :

تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي

الدكتور: حمزة بن قرينة
محسن زبيدة

مقدمة:

تعيش ا زائر اليوم أزمة مياه حادة، وإذا ما اعت نا بأن ا اء عنصر نادر وضروري للحياة و دد للتطور الاقتصادي و الاجتماعي، سيصبح ا ستقبل مشكل يتحكم الاستقرار داخل ا تمعات من أجل سد تلف حاجات الفرد من هاته ا ادة الضرورية ياته*.

وتعود أسباب ندرة ا ياه إ ا فاف الذي ساد ا نطقة منذ سن من جهة، وكون ا زائر موجود منطقة يسودها ا ناخ ا اف و شبه ا اف من جهة أخرى.

وعليه فإن ا زائر تصنف ا رتبة الثانية إفريقيا من حيث ا ساحة والسابعة من حيث السكان ح تصنف ا رتبة الثلاثون من حيث موارد ا ياه، وتصنيف ا رتبة 42 حيث استهلاك الفرد للمياه إذ لا يصل الفرد ا زائري سوى 383م^3 السنة وهي بذلك حصة دون ا ستوى زمن الأزمات الذي يقدر ب1000م^3 السنة.

وعليه فإن ا وارد ا ائية لبلادنا دودة وموزعة بطريقة غ متساوية زمنيا ومكانيا. إضافة إ تبخر ما يقارب 65 مليار متر مكعب والآتية من السيول، هناك 48 مليار م^3 أخرى من مياه الأمطار تتبخر هي الأخرى و أغلب الأحيان تنجم عن الأمطار الطوفانية**.

ويعود الطلب ا تزايد على ا ياه إ النمو الد غرا ا تعرفه البلاد، إضافة إ النمو والتطور ا ضري الواسع الذي ينجم عنه الزيادة إ از البناءات والسكنات إضافة إ ارتفاع ا ستوى ا عيشي للفرد والذي يتطلب استهلاك أوسع للمياه.

ورغم التطور الذي عرفته البلاد و الاستثمارات ا ائلة ا خصصتها الدولة ال ا ياه والري (ما يقارب 1000 مليار دينار منذ 1970)[i]، إ جانب وجود النصوص القانونية***، فإن الدولة تعطي لقطاع الري العناية اللازمة ا يستحقها وا تترجم بالوضع الذي يعيشه ا واطن حاليا على شكل أزمات مياه، وتأخر وتعثر وت ة التنمية.

إن السياسية ا تبعة منذ الاستقلال حت للجزائر با صول على نسيج صناعي هام (الصناعة البترولية،مواد البناء كالإ نت، مناجم،صناعة نسيجية، صناعة ويل الورق، معادن، صناعة ميكانيكية، فلاحة وصناعة غذائية ا ...)

إلا أن هذا التطور الصناعي يأخذ ا يدان ا ال البيئي، فمجمل هاته ا شاريع أ زت أماكن تتميز: بوفرة اليد العاملة، وا ياه والاتصالات أي كل العوامل الضرورية للس ا سن اته ا نشآت الاستثمارية[ii]. إلا أن جل هاته ا شاريع تستعمل تكنولوجيا ملوثه للبيئة (50% من الوحدات الصناعية لا لك نظم معدة ضد التلوث[iii]).

ومنذ سنوات ومع تب عدة نصوص قانونية تنظم العلاقة هذا ا ال، فقد تغ الوضع ائيا و أصبح إنشاء هاته الوحدات ضع إ نصوص قانونية ومقاييس تقنية وهذا بفضل التوجه و اقتصاد السوق الذي ترتب عليه ظهور ا نافسة .

و ا سبق ذكره، أصبح من الضروري اللجوء الوقت ا ا إ ميكانيزمات جديدة طرق التسي ا ائي لضمان وفرته ونوعيته بالنسبة إ الاستهلاك ا ا و ا ستقبل.

وبفضل هاته ا يكانيزمات ا ديدة نضمن ا عادلة القائمة ب البيئة والاقتصاد والعدالة الاجتماعية، ا عروفة (با عادلة الثلاثية ا ر ة 3E).

I- مبادئ التسي ا ستدام للموارد ا ائية:

إن التسي ا ستدام للمياه يرمي إ قيق ثلاث أهداف : الفعالية الاقتصادية، و العدالة الاجتماعية وا فاظ على البيئة وهو ما يعرف با عادلة الثلاثية ا ر ة "3E"L'efficacité Economique[iv]، D'équité Sociale Et L'environnement

لذا ب أن يكون التسي متكامل يأخذ بالاعتبار كمية و نوعية ا ياه، طبيعتها ا وفية و السطحية، متكامل الزمن يث يأخذ ا دى القص ، ا توسط و الطويل، متكامل موع الاستعمالات و متطلبات التنمية، متكامل مع ا يط الاجتماعي و السياسي و يأخذ كل مستويات الإدارة ا لية و ا هوية(v).

فالفعالية التسي ترتكز على طرق حل ا شاكل و على مقاربات التسي ا ديث: ا قاربة ا نظوماتية، مقاربة دورية ا راحل الإنتاجية، ا قاربة ا عيارية، ا قاربة الشاملة، ا قاربة الوضعية، و التسي الذي يأخذ بالاعتبار خصوصيات ا اء.

I-1- ا اء كمورد طبيعي:

ا اء مورد طبيعي يتواجد الطبيعة بكميات دودة وتوزيعه مرتبط بعوامل: كا ناخ، مدى طاقة الأرض التخزينية و كذا الوسط الطبيعي، فندرة هذا ا ورد الطبيعي، هشاشته و توزيعه غ ا نتظم ا كان و الزمان عل منه إرث طبيعي عام ارس عليه الدولة سلطتها للوصول به للاستخدام الأمثل.

و باعتبار ا اء ملكا اعيا وطنيا مشتركا، يتطلب هذا ا بدأ توحيد ا هود فيما ص: التعبئة، و التخزين، و التسي ، والاستعمال وا فاظ على ا اء، أي تسي ه وفقا لنمط وحدوي (وحدة هيدرولوجية طبيعة)، ذلك أن ا بادرات و الأعمال ال يبادر ا ا اه ا ورد ب أن تكون متكاملة و منسقة مثلما هو معمول به الدول ا تقدمة.

فالنظام ا يدرولوجي العام جزء من الوسط الطبيعي، و الذي يوجد ا اء بكل أشكاله و لا يعترف با دود والتقسيم الإداري و يس ا اء بوحدة طبيعية متكاملة على مستوى وسطه الفيزيائي الطبيعي و هو ا وض ا يدروغرا *، دون التمييز ب ا ياه السطحية و ا وفية، و لا ب نوعية ا ياه و كميتها.

فتسي موحد متكامل للمياه ا شتركة على مستوى أحواضها هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتجاوز التقسيم الإداري، فإذا كانت إدارة الري و الشؤون ا ائية مكلفة بتسي قطاع ا اء فيما ص ع ا علومات ا تعلقة بتقييم ا اء، إنتاجه، زينه و توزيعه و ا فاظ عليه و متابعة الدراسات و الأ اث هذا ا يدان، ع إ از ا ياكل الأساسية و تسي ها قصد الوفاء بالطلب على ا ياه و يتم هذا على مستوى الولايات و البلديات، و هذا غ كن دائما لأن الأمر ليس كذلك بالنسبة لتسي ا اء باعتباره موردا طبيعيا ذو وحدة متكاملة. لذا من الضروري إ اد أدوات ملائمة تسمح بتنظيم تسي ا اء على مستوى وسطه ا ندسي الطبيعي أي حسب ا وض أو موعة الأحواض ا يدروغرافية، هذا ما أوكلت به وكالات الأحواض ا يدروغرافية ال دف إ تسي ا اء على مستوى ا وض ا نتج للمورد.

I-2- ا اء ملك اعي:

ا اء ملك وط اعي لا كن لأي فرد أن تلكه لوحده فهو ملك لكافة ا ستعمل الوطني (ا ادة 02 من قانون ا ياه) من جهة . و من جهة أخرى د ضمن ا فاهيم ا ديثة تسي ا ياه أن التسي ا تكامل للمياه نا على تب فلسفة جديدة للتسي ترتكز على ا شاركة و اللامركزية و نقل إدارة ا ياه إ كافة ا ستعمل (مواطن ، فلاح ، صناعي و حرفي ...) ضمن أطر قانونية وتنظيمية منسقة، من شأ ا أن عل من ا واطن فاعل و عنصر أساسي رفع الفاعلية الاقتصادية و يئة الإقليم، إذ ب إشراكه ا اذ القرارات(vi)، و تطوير ال امج و كذا التنفيذ، ذلك أن ا اء مسألة شديدة ا ساسية و معقدة آن واحد عل منها من الأمور ال لا كن أن تعا بصورة تعسفية ا ستوى ا ركزي.

لا يتأتى إتباع هذا ا بدأ إلا بإحداث هياكل مؤسساتية مع ب مسؤو ا رافق ا ائية و ا نظمات غ ا كومية و القطاع ا اص و الفئات الاجتماعية من ا ستهدف ، بغرض تبادل الآراء و الإسهام با ات و ا اذ القرارات بشأن ال امج ا ائية، و دعم التخطيط ا شترك ب القطاعات و إشراك ا هات القطاعية ذات الصلة على يع ا ستويات الإدارية. فمن خلال هذا ا بدأ تتخلى الدولة على التسي ا باشر للمياه، و تركز على ديد وإعداد القواعد العامة للقطاع و تأم التضامن و احترام القوان ميدان ا اء، و إعطاء التصاريح و ا رص على النظافة و الأمن العام و مراقبة النوعية و ضمان الصحة العمومية.

كما أن المبدأ الثاني جزء المكمل للمبدأ الأول- تسيير الماء وفقا لوسطه الطبيعي- الذي لا يمكن أن يتجسد بصورة منسقة و عادلة إلا إذا خلق إطار للتشاور و مشاركة الأطراف المعنية بمسائل المياه، لتحقيق تسيير تضامني للمورد المشترك.

إن تطبيق المبدأ في الجزائر يتم من خلال : المجلس الوطني للماء و لجان الأحواض الهيدروغرافية و التي من خلالها يتم توفير إطار للتشاور فيما يتعلق بمسائل المياه.

I-3- الماء كمورد اجتماعي:

الماء مورد ضروري للحياة وللبشرية جمعاء بغض النظر عن عرقهم ومستواهم الاجتماعي والبيئة المنوط إليها ضمان مثل هات الخدمة النبيلة هي الجزائرية للمياه (ADE) وكذا الديوان الوطني للتطهير (ONA)، فبفضل قانون المياه لسنة 1996 التوجه نحو طرق تسيير أكثر فعالية للخدمة من خلال مشاركة القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.

فمشاركة المؤسسات الخاصة في تسيير الخدمة العمومية يعطي الإمكانية للجماعات المحلية للاختيار بين مختلف أنماط التسيير (التسيير المباشر، مصالح عمومية، امتياز، استئجار)، كما يعطي أيضا الفرصة إلى الاحترافية في هذا النشاط

جدول رقم (01): أهم طرق تسيير المصالح العمومية للمياه والتصريف بفرنسا

طرق	نوعية التنظيم	أهم الإجراءات	ملاحظات
التسيير المباشر	-مصلحة تسيير بسيطة. -استقلالية مالية. -مصلحة ذات شخصية معنوية.	-لا توجد ميزانية خاصة. -ميزانية مديرية(ملحقة) ضمن ميزانية البلدية. -استقلالية مالية مطلقة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.	-حذف. -استعمال نادر.
تسيير وسطي	-تسيير عن طريق وكالة. -تسيير بالتحفيز. -عقد أداء خدمات.	-دفع جزافي. -اهتمام بالنتائج. -دفع حسب المهام (الخدمة المقدمة).	-ليس هناك خطورة على المسير إلا في حالة عدم تحقيق نتائج. -تطبيق طرق قانون الصفقات العمومية.
التسيير بالتفويض	-الامتياز. -الإيجار.	-يتعلق الأجر بالأشغال والاستغلال. -صاحب امتياز يسدد حسب سعر المياه المحدد بالعقد. - التسيير الكلي للخدمة، و يهدف لزيادة كفاءة تشغيل المؤسسات العامة .	خطورة لصاحب الامتياز لكن هناك تسيير مرن وواقعي لمؤسسة صناعية.

Extrait de :Lynnaise de eaux, Momento gestionnaire d l'alimentation en eu et de l'assainisement.tom 03,p841.

I-4- الماء كمورد اقتصادي ذو طبيعة خاصة:

عدا إنتاج الماء و تعبئته و تخزينه و توزيعه و الحفاظ عليه، و العرض و الطلب و قيمة الاستعمال(مثلا الاستهلاك الصناعي، الاستهلاك الفلاحي)، ينتج عن استعماله آثار خارجية (تكاليف اقتصادية غير مأخوذة بالحسبان في السوق)* كما ينتج مداخيل مختلفة مرتبطة بالاختلاف في نوعية و قيمة الاستعمال للمورد.

إن التقييم الاقتصادي للمياه وقيم استعماله هو الأساس وسيلة تسمح بتطبيق مبدأ: "المستعمل والملوث يدفعان" حسب هذا المبدأ الملوث هو المسؤول عن التلوث هو الذي يدفع تكاليف التلوث، و يستند هذا المبدأ على الدفاع عن مكونات البيئة و حماية الصحة العمومية في إطار توفير المياه العذبة و مكافحة ناقلات الأمراض في الأوساط المائية و تطبيق إستراتيجيات المحافظة على نوعية الماء، و تعبئته و وقايته من التلوث، فتطبيقه يسمح بالوصول إلى النتيجة المتمثلة في تحويل

برامج و مشاريع التموين با ياه عن طريق عائدات ا ياه أي ويل ا اء عن طريق عائدات ا اء[vii]، و عليه ب إدراج التسي إطار إستراتيجية تتمحور حول استمرارية تنمية قطاع ا ياه الذي عليه السعي و إ اد التمويل الذا .

فكلما كان الإفراط واللامبالاة استعمال ا ياه كلما زادت درجة تلويث مصادرها وكلما كانت التكلفة باهظة، لذا كان لزاما على ا واطن أن يرشد استهلاكه اته ا ادة النادرة و يغ عاداته الاستهلاكية خصوصا إذا ما قامت و شجعت ا موعات ا لية و مصا ا ياه هاته ا طوات و ذلك بالقيام إما بتخفيضات على نسب استهلاك ا ياه أو على شكل تقد منح[viii] من خلا ـا يتم الاعتراف للمواطـن عن حسن تصرفه هذا (وعيه)، و من هنا ب على ا صا ا عنية اللجوء إ طرق و أنظمة من شأ ا إعداد تسع ة تعكس خصوصية ا اء كمورد طبيعي نادر وتكون فضة بالنسبة للأفراد الأقل استهلاكا و تدمج الآثار ا ارجية النا ة عن استعمال ا ياه، هذا السعر مكون من ثلاث مركبات[ix]:

1- تكاليف الإنتاج و ا عا ة، و النقل وكذا ا صاريف الأخرى دمات ا ياه ؛

2- "الريع" ثل تكلفة الفرصة البديلة، أو ع آخر ا وارد النادرة ا قيمة إ ابية وسعر إ ا ح وإن كانت تكلفة الإنتاج معدومة مثل هذه القيمة الإ ابية- الافتراضية- للمياه ا وقع تسمى "ريع الندرة"[x]؛

3- تكلفة الآثار ا ارجية مثل أعباء مكافحة التلوث، و التطه ، و اية ا وارد ا ائية و كذا ا يط والبيئة.

فسعر ا اء يتم حسابه وفقا للتقييم الاقتصادي للمياه و ا شاكل الاقتصادية النا ة عن التلوث، يتطلب وجود معلومات إحصائية و معلومات حول طبيعة ا ستهلك ، و درجة التلوث و يكون حسب العلاقة التالية :

$$Pij = [Cij + F(Cij) + Rij + Yij] / Qij$$

Pij : سعر ا اء ا قتطع من ا صدر (سطحية، جوفية) i للمستعمل j ؛

Cij : سعر تكلفة ا اء ا ستخرج من ا صدر i للمستعمل j ؛

F (Cij) : هامش الربح لاستغلال ا صدر i من أجل j ؛

Rij : الريع ا تولد عن الاستعمال j اء ا صدر i ؛

Yij : تكلفة ا سائر و الآثار ا ارجية و التأث البيئي ا تولد عن الاستعمال j اء ا صدر i ؛

Qij : كمية ا اء ا قتطعة من ا صدر i لأجل j.

و ا زائر إقرار أسعار ا اء بواسطة ا رسوم التنفيذي رقم 98/156 ا ؤرخ 16/05/98 الذي دد طرق التسع بالنسبة للاستهلاك ا ، الصناعي و الفلاحي و كذا تصريف ا ياه، و فيه حساب السعر وفقا للمناطق (10 مناطق) و حسب نوع ا ستهلك (04 أصناف) و حسب حجم الاستهلاك، مثلما هو موضح ا دول.

ا دول رقم (02): التسع ة ا ياه الصا ة للشرب و الصناعة لسنة 1998

فئات ا ستعل	حجم الاستهلاك	معامل ا ضاعفة	الأسعار ا طبقة (دج/م^3)
1- ا نازل	القسم الأول من 0 إ 25 م^3/ثلاثي القسم الثا من 26 إ 55 م^3/ثلاثي القسم الثالث من 56 إ 82 م^3/ثلاثي القسم الرابع أكثر من 82 م^3/ثلاثي	01 3.25 5.50 6.50	x001 الوحدة الأساسية x3.25 الوحدة الأساسية x5.50 الوحدة الأساسية x6.50 الوحدة الأساسية
2-الإدارات العمومية	قسم وحيد	4.50	x4.50 الوحدة الأساسية
3- ا دمات	قسم وحيد	5.50	x5.50 الوحدة الأساسية
4- الصناعة و السياحة	قسم وحيد	6.50	x6.50 الوحدة الأساسية

ا صدر: ا زائر، رئاسة ا كومة، ا رسوم التنفيذي رقم 156/98، ا تعلق بتحديد كيفيات تسع ة ا ياه ا ستعملة ا نازل والصناعة و الفلاحة و التطه ، ا ؤرخ 16 ماي 1998، العدد 31، ص 20.

تشكل التسعيرة أيضا وسيلة لتسيير الطلب، متمثلة تشجيع المستهلك على اقتصاد الماء و عدم تبذيره[xi]، هذه التسعيرة تتكون من:

التسعيرة الأساسية: و تدعى "بالوحدة "، هي سعر المتر المكعب الواحد من الماء المستهلك الفئة الأولى القسم الأول من الاستهلاك عن كل ثلاثة أشهر تتراوح ما بين 3.6 دج إلى 4.5 دج للوحدة المناطق، و سعر المتر المكعب الواحد المستهلك الفئات و الأقسام الأخرى ناتج ضرب التسعيرة الأساسية بعامل الضرب (المضاعفة).

إتاوة التسيير : و المحددة بـ 3.00 دج تهدف إلى حشد الموارد المائية للسماح بتجديد و توسيع منشآت ماء الشرب و تحول مباشرة إلى الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب.

إتاوة التطهير : لضمان تغطية تكاليف الصيانة و الاستغلال لأنظمة التطهير، و تحدد سعر التطهير بـ 20% من مبلغ الفاتورة المعفى من الضريبة.

الضريبة الثابتة للاشتراك : تهدف إلى تغطية تكاليف صيانة التوصيل والعداد.

إتاوة "اقتصاد المياه" و "حماية نوعية المياه": بالنسبة لإتاوة "اقتصاد المياه" محددة بـ 04% من المبلغ الخارج عن الرسوم من فاتورة المياه الصالحة للشرب و الصناعة بالنسبة لولايات شمال البلاد، بحيث تقدر بـ 02% من مبلغ الفاتورة المعفى من الرسوم وهذا بالنسبة لولايات الجنوب التالية: (الأغواط، غرداية، الوادي، ورقلة، بسكرة، أدرار، بشار، تندوف، إليزي)، و تدفع إلى حساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية.نفس الشيء بالنسبة لإتاوة "المحافظة على نوعية الماء" مع إتاوة "اقتصاد المياه".

الرسم على القيمة المضافة على الخدمات (TVA) على قيمة الضريبة الثابتة للاشتراك.

رسم على القيمة المضافة على المياه من المبلغ الخارجي عن الرسوم على استهلاك المياه.

هذا المبدأ يرمي إلى تحقيق سياسة شاملة ومتكاملة لحماية الماء و المحافظة عليه، و قادرة على اكتشاف العناصر و العوامل المفسدة للمورد أو المهددة له، ذلك أن مستويات التلوث المسجلة على الموارد المائية و تدهور نوعيتها بمختلف أرجاء التراب الوطني ستكون من العوامل المضاعفة لتكلفة إنتاج الماء إن لم تكن من العوامل المهددة لوجودها و المعيقة لتعبئتها، فتطبيق هذا المبدأ يتوقف على اتخاذ إجراءات مؤسساتية و مالية من أجل ضمان حماية المياه تتمثل في[xii]:

سياسة للتكفل بالتطهير و تتضمن:

- تعيين الهيئة الوصية على محطات التصفية مع التحديد الواضح لمسؤوليات المتعاملين في هذا الميدان (الجماعات المحلية، ولائية، مؤسسات التسيير ....الخ)

- توفير الوسائل المالية اللازمة لتسيير محطات التطهير فيما يخص الشبكات و التسيير و استغلال المنشآت عن طريق تسعيرة ملائمة لمحطات التطهير .

سياسة لحماية الماء:

- إحداث إتاوة للتلوث تقتضى فساد نوعية الماء تماثل إتاوة تحصيل الماء و اقتطاعه.

- تطبيق مبدأ "المستعمل والملوث يدفعان" عن طريق إحداث آليات مالية مناسبة و عادلة، و رسوم إضافية اتجاه الملوثين و كذا منح علاوات متعلقة بإزالة التلوث و عدم تبذير الماء.

II- تسيير ومراقبة وتيرة تدفق المياه بالمؤسسات:

توجد علاقة وطيدة ما بين المياه والتطور الصناعي، حيث يعتبر الماء عنصر أساسي بالنسبة لكل النشاطات الصناعية (الغسل و التدفئة النقل، التصفية، التصنيع...الخ)، وباعتباره الوسيلة الفعالة والوحيدة المستعملة في عملية التخلص من النفايات الصناعية أثناء عملية الإنتاج، لقد أجبرت البيئة الاجتماعية والاقتصادية المؤسسات على:

- تحديد ومعرفة مصادر و درجة التلوث.
- أخذ عينات بانتظام من المياه والقيام بالتحاليل الفورية.
- إنجاز أنظمة تنقية، معدة أساسا للتلوث الصناعي.
- ترقية النظم التكنولوجية النظيفة و تخفيض نسبة استهلاك المياه، بفضل إعادة تهيئة طرق تسيير المياه. بالنسبة للمؤسسات (ذات الخطورة) فإن مثل هكذا إجراءات قد تم اعتمادها بإرساء نظم المراقبة الصارمة.

الكثير من الأحيان المؤسسات يجب أن تقوم بمعالجة المياه المستعملة، لأن المياه تحتوي في الطبيعة على عدة عناصر منها: أملاح معدنية، بقايا ثنائية، بكتيريا واليوم هناك عوامل

وعناصر أخرى ملوثة منها ا عادن العضوية، هذا التدهور وضعية ا ياه ألزم ا ؤسسات على اللجوء وبدون هوادة، إ انتهاج طرق ا عا ة للمياه ا ستعملة وذلك بتخصيص أحواض خاصة أو صيص طات تصفية.

و كل الأحوال فإن ا ؤسسات الصناعية تتحمل حاليا تكاليف سحب العينات وا عا ة، كما تتحمل أتاوى أخذ العينات ا اصة بقياس درجة التلوث والصرف الصحي حالة ما إذا كانت مرتبطة بشبكة صرف صحي.

در الإشارة هنا بأن هاته الأعباء أخذت الزيادة، نظرا للصرامة القانونية ا نتهجة ال البيئة والتلوث وكذا حساسية ا ستهلك وال تفرض ميوله ا اه ا نتوج الأقل كلفة.

إن اللجوء إ التكنولوجيا النظيفة ال تعتبر أقل استهلاكا للطاقة و أقل تلوثيها للبيئة، ليس رد اختيار عشوائي بل ضرورة يقتضيها التسيير العقلا للموارد. و العديد من ا ؤسسات الصناعية اعتمدت سياسة تسيير ناجحة و عقلانية وذلك باعتمادها تقنيات د من الاستهلاك للموارد ا ائية و من كميات صرفها الطبيعة .

هاته التقنيات والطرق الاستهلاكية، تكون عادة ل متابعة و ليل للاستعمال اليومي للمواد و ديد الكميات ا ستهلكة، من هنا كن استخلاص الطرق الصناعية الناجعة لتحقيق الأهداف ا رجوة بالنسبة اته ا ؤسسات(xiii). كما دد هاته الطرق الكمية القصوى ا قبولة حسب ا خططات، وا عدة لإنتاج وحدة منتوج مع ذو جودة ددة.

تظهر أ ية ا ؤشر الدال على قلة الاستهلاك ا ادي* أثناء التحليل الديناميكي أو أثناء عملية ا قارنة ما ب ا ؤسسات، الدول ...ا . ا دول رقم -03- يب ويوضح مستوى الفعالية للاستعمال الطاقوي العديد من الدول تقارن مع روسيا.

ا دول رقم (03): الفعالية استعمال الطاقة

الدول	الفعالية الطاقوية	عدد ا رات مقارنة مع روسيا
اليابان	5.5	10.9
أ انيا	8.1	6.8
بريطانيا	10.0	6
كوريا ا نوبية	14.8	4.1
أمريكا	15.2	4.0
ال ازيل	18.8	3.2
ا ند	38.0	1.6
روسيا	60.01	1.0

source: Girusov E.V.et al. Ecology and Environemental and ressources économies, Moscow,1998,p167.

ب قبل اعتماد هاته التقنيات، الأخذ ا سبان التطور العلمي والتق ا توفر (ا وجود) -Meilleures techniques disponibles- (MTD) ، مع ترجيح فكرة الاستغلال الأقصى للاحتياطات الداخلية للاقتصاد استعمال ا وارد مع قيق ا انب النوعي.

إستراتيجية الاقتصاد استغلال ا وارد:

إن إعداد إستراتيجية الاقتصاد الاستغلال ا وارد هي بالأساس من ب الأسئلة الأساسية للتسيير الإستراتيجي للمؤسسات، لأن:

- الطاقة الاستيعابية القصوى وا ادية للإنتاج هي الأساس الوجه الثا ، ح أن الوجه الأول يكمن النوعية.

• الاقتصاد ا واد (ا اء طبعا) أصبح الشغل الشاغل وا تنافس عليه بالنسبة للمؤسسات و منتوجا ا.

إن إستراتيجية الاقتصادي استعمال ا واد ب أن ترتكز على ا بادئ التالية:

- س ا ياكل ا اصة با وارد ا ستهلكة وذلك بتخفيض حصة ا وارد النادرة والغ متجددة والغ مرسكلة؛
- الرفع من مستوى استعمال التكنولوجيا (الاقتصادية) وا تعلقة با ياه و ا وارد الأخرى؛
- تطوير الطرق والآليات التحليلية وكذا طرق التنبؤ و ا اكاة؛
- حل ا شاكل ا تعلقة با ياه وذلك بانتهاج سلوكيات وإدخال طرق ومفاهيم جديدة كالتخطيط والتنظيم وا راقبة النشطة.

س وترشيد طرق استعمال ا ياه با ؤسسة، ب أن يكون بطرق وآليات مركبة (شاملة)، أي تسي دورة استعمال ا ياه انطلاقا من أول مراحل انسيابه، كما أن من ب الأسباب الأو والأساسية ا سببة للضياع والتلوث ذه ا ادة ا يوية، يرجع أساسا إ مقاربات التسي ا زئية راحل استعمال هاته ا ادة.

إن دورة حياه ا ياه با ؤسسة مشكلة من مراحل عدة (ر ا هاته ا ادة): جلب ا ياه، معا تها وتوزيعها لأغراض عدة، ع ومعا ة ا ياه ا ستعملة، إعادة ا ياه ا ستعملة إ يط طبيعي (أنظر الشكل رقم -01-)

إن ليل استعمال ا ياه يتم وفقا راحل دورة ا ياة للمياه:

1- تسويق؛
2- وث وتطوير؛
3- شراء و وين؛
4- التحض الإنتاجي؛
5- إنتاج؛
6- ارب ومراقبة؛
7- تغليف و زين؛
8- بيع وتوزيع؛
9- تركيب واستغلال؛
10- خدمات ما بعد البيع؛
11- ويل (رسكلة) وصرف.

الشكل رقم (01): دورة حياة ا ياه با ؤسسة

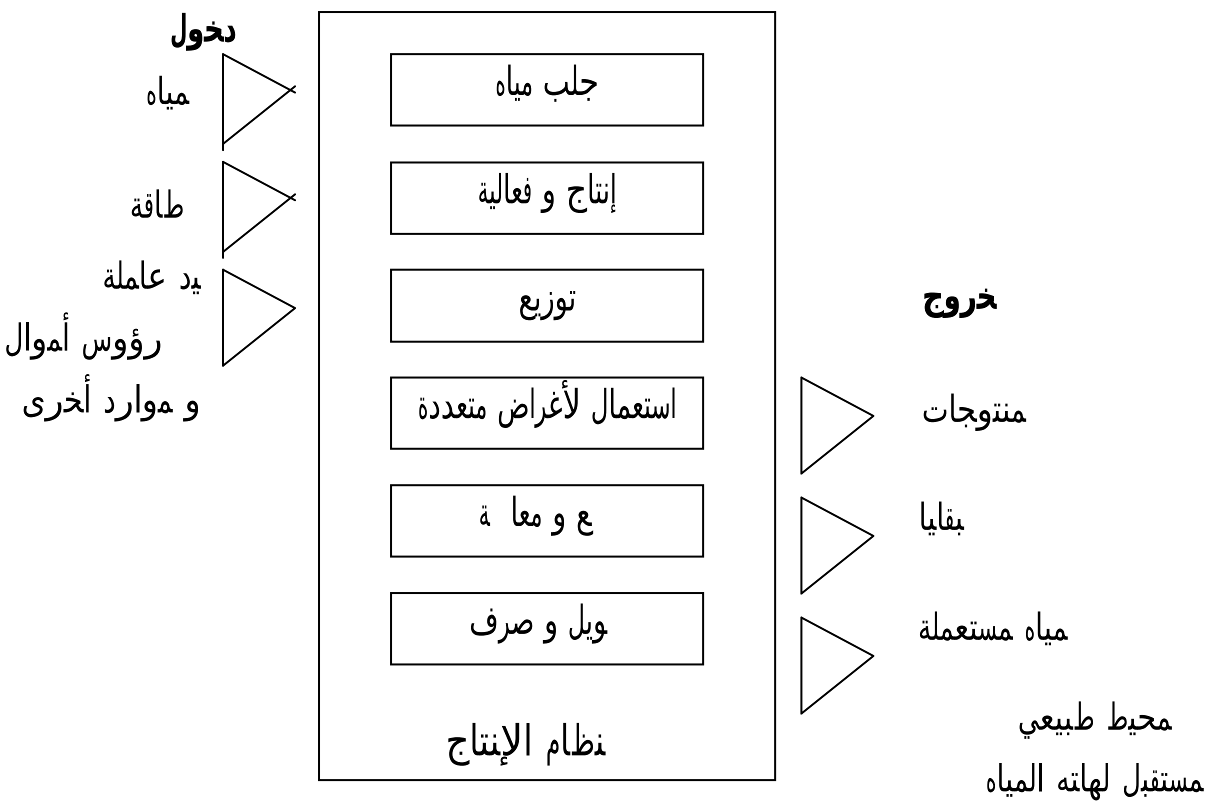

من خلال الإحصائيات الأمريكية، فإن ا سائر النا ة على نوعية القرارات السيئة ا تخذة ال التسي ا راحل الأو لاستعمال ا ياه، هاته ا سائر قدرت حسب هاته الإحصائيات وا : 1.10 ، 100:1000 دولار، أين الدولار الواحد يقتصد: ما يقدر بـ10 دولارات خسارة أثناء مراحل الاستعمال الفعلي، وكذا 100 أثناء الإنتاج وحـ 1000 دولار عند الاستغلال وهذا بسبب خطأ التصنيع والتصميم.

إن ليل دورة حياة ا نتوج- L'analyse du cycle e vie du prouit (الإ ليزية LCA أو ACV) وال تعتمد أساسا على تقو الآثار ا ترتبة على ا يط والبيئة، من خلال نظام يضم موع النشاطات الثانوية نتوج ما أو خدمة ما، وهذا ابتداءا من استخراج ا واد الأولية إ غاية حذف البقايا وهذا مرورا بالاستعمال ويسمى هذا التقو أيضا بـ (Elobilan)(xiv).

إن الاقتصاد ا ياه با ؤسسة ضع الأساس إ عدة عوامل منها: التقنيات النظامية، العضوية والاقتصادية (أنظر الشكل رقم-02 -).

إن الاقتصاد ا وارد هي من ب العوامل الأساسية ا سا ة رفع مستوى التنافسية للمنتوج حيث هناك علاقة وثيقة ب نوعية ا نتوج ودرجة مقاومته طيلة مدة استعماله.

الشكل رقم (02): عوامل اقتصاد ا ياه ا ؤسسة

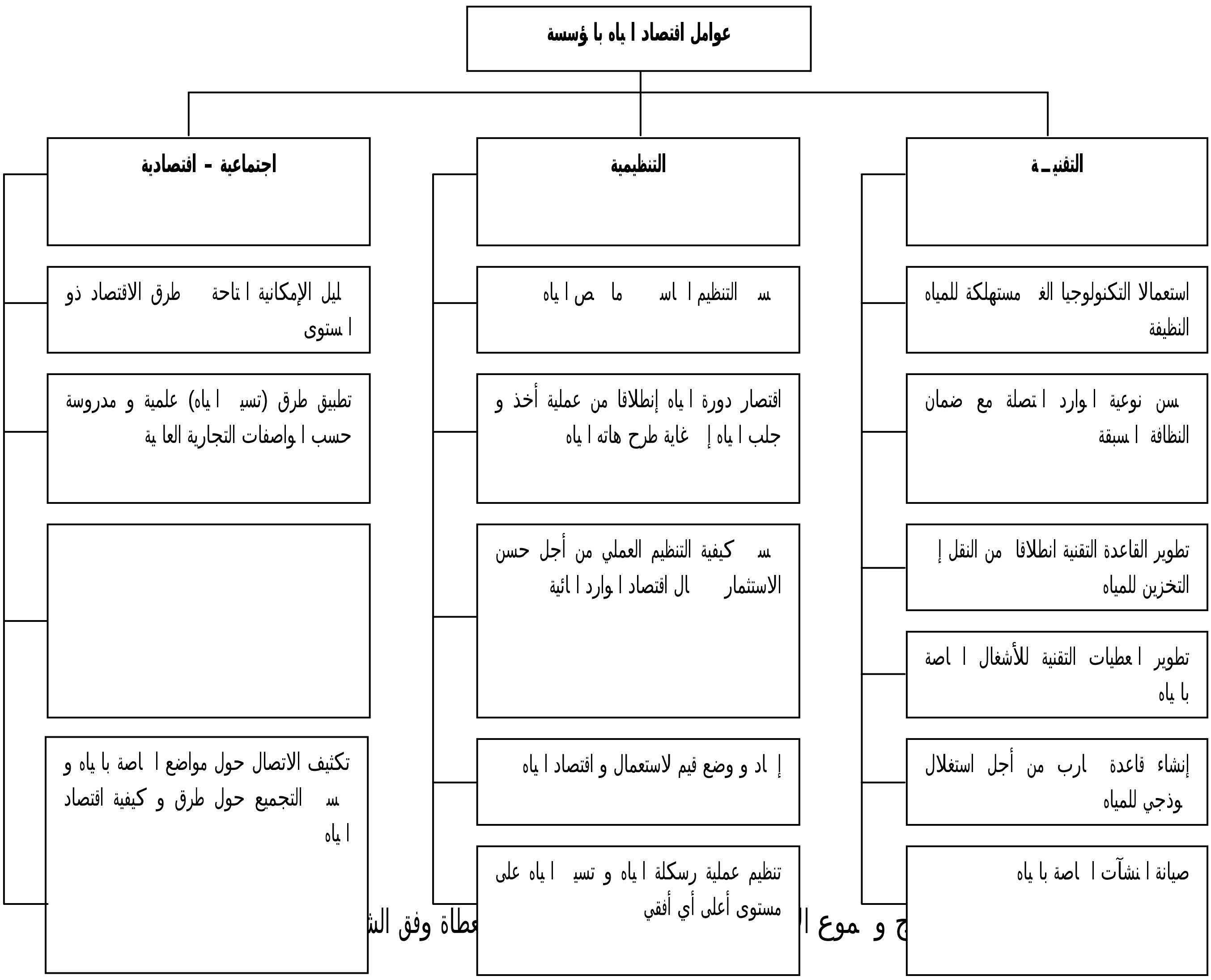

الشكل رقم (03): مل نفقات دورة حياة ا نتوج

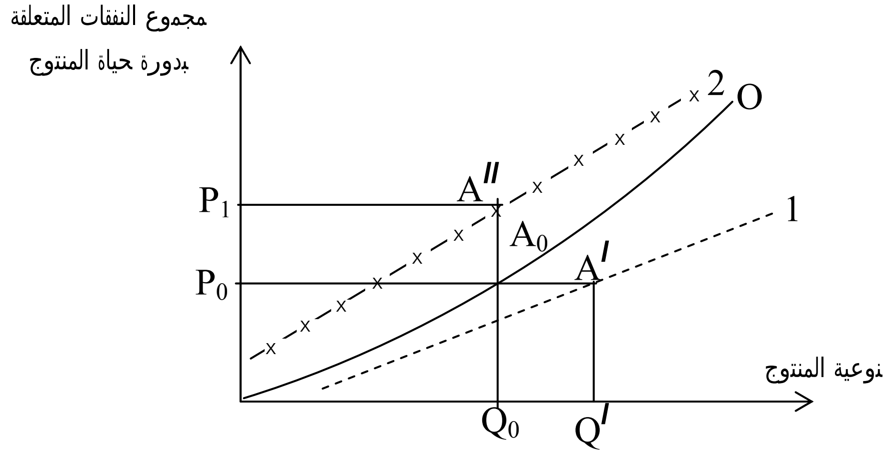

من الشكل نلاحظ مدى الفارق النظري ب النوعية والأعباء العامة للدورة ا اصة با نتوج. إن التحليل ا تعلق بالشكل رقم03 يسمح لنا بالقول بأنه بعد بعض ا ستويات من النوعية (الأمثلية، نقطة A_0 على ا نح O) لكل وحدة نوعية إضافية إ الأعباء ينتج عليها ارتفاع جيومتري (من Q_0 إ $Q^{/}$) وهي معطاة مع نفس الأعباء (P_0) مرورا على ا نح (1) وا تعلق باقتصاد ا ياه.

إن الإستراتيجية الاقتصادية ا اصة با وارد دد حسب ا صفوفة "النوعية – الاستهلاك ا ادي" للمنتوج وال نوضحها الشكل ا وا .

ا دول رقم(04): ا صفوفة " النوعية- الاستهلاك ا ادي" للمنتوج

النوعية	دنيا (سيئة)	عالية ا ودة
نوعية دنيا (سيئة)	1- منتوج ذو نوعية سيئة ورديئة لكن بسعر منخفض	2- منتوج ذو نوعية و بسعر منخفض (فعالية)
نوعية عالية	4- منتوج ذو نوعية رديئة لكن بسعر مرتفع (عد الفعالية)	3- منتوج ذو نوعية و بسعر مرتفع

بعد ديد القطاع أين يستقر ا نتوج حسب نوعيته و مطابقته ا ادية، نستطيع مبدئيا ديد التوجه الاستراتيجي ا اص بتطوير ا نتوج، أنظر الشكل.

ا دول رقم (05): إستراتيجية تطوير ا نتوج وفقا لنوعيته و استهلاكه ا ادي

النوعية	دنيا (سيئة)	عالية ا ودة
نوعية دنيا و سيئة	1- س نوعية ا نتوج	2- توسيع ال تسويق ا نتوج
نوعية عالية	4- ا رور إ وذج آخر للمنتوج	3- فيض درجة الاستهلاك ا ادي للمنتوج (الاقتصاد ا وارد)

إن إستراتيجية الاقتصاد للموارد للمؤسسة كن أن تكون على سبيل ا ثال كما يلي:

- تبسيط مبادئ تشغيل ا نتوج على أساس التحليل ا اص بقيم التشغيل؛
- توحيد مركبات ا نتوج؛
- س الإنتاجية ومراحل الإنتاج؛
- التطوير ا يكلي التنظيمي والتق للإنتاج؛
- إعادة صرف الإنتاج بدون تغي تركيبة ا نتوج ا اه ا ناطق أين تتواجد ا وارد.
- إحداث عوامل اقتصادية استعمال للموارد(الشكل رقم -02-)

III- التقو الاقتصادي شاريع معا ة ا ياه ا ستعملة صناعيا:

إن الأسباب الأساسية لتلوث ا وارد ا ائية، يعود إ طرح ا ياه ا ستعملة القطاع الصناعي دون اللجوء إ عملية الرسكلة والتصفية والتطه أثناء ارسة ا ؤسسات لنشاطها .

إضافة إ ا ال الصناعي هناك أيضا عوامل مسببة لظاهرة التلوث ا ائي من بينها: سقي ا قول وا زارع ا اصة بالتربية ا يوانية، وكذا رمى الفضلات ا اصة بالتجمعات ا ضرية.

إن نظام استعمال ا اء الصناعة، ب أن ضع إ مبدأين و شطرين أساسيين يتلخصان احترام عامل التكلفة والنوعية والكمية:

1- التزويد الدائم للمؤسسة با ياه؛

2- ا فاظ على ا يط والبيئة.

من الصعب عادة أن تتقيد ا ؤسسات بنظم موحدة خاصة بطرق و هيزات معا ة ا ياه،حيث أن طرق ا عا ة يتم اختيارها عادة وفقا لعدة عوامل أثناء دراسة ا شروع (الشكل رقم 08)، حيث يتم هاته ا رحلة ا قارنة ب يع الطرق ا تاحة من حيث: مستوى تصفية وتطه ا ياه، طاقة وكمية ا ياه ا عا ة، وكذا النظر إ مردودية الأنظمة ا نتهجة وقيمة النتائج الاقتصادية للمشروع.

الشكل رقم 04: العوامل ال يز(تكون) طرق معا ة ا ياه

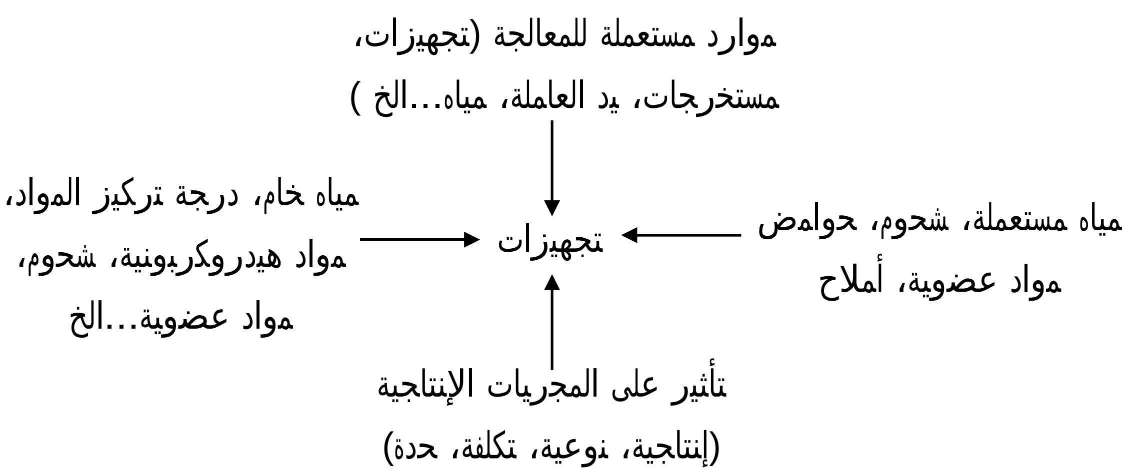

النتيجة الاقتصادية شاريع معا ة ا ياه (R_{EU})، مساوية لتقديرات ا سائر ا تعلقة بالبيئة وا اصلة بسبب هاته العمليات (D_{EV})، والإضافة ا داخيل ا اصلة بسبب سـ الإنتاج وا بيعات للمؤسسة (Δ_{PZ}) حسب العبارة التالية:

$$R_{E4}= D_{EV} + \Delta_{PZ}$$

$$Q^{(1)}_{i} \quad Z_i - Q^{(\emptyset)}_{i} \quad Z_i \quad \Delta_{PZ}=$$

أي:

$Q^{(\emptyset)}_{i}$: كمية ا نتوج من النوع أو النوعية i ا صل عليها قبل ا از القياسات للمشروع؛

Z_i: سعر التكلفة للوحدة من ا نتوج i؛

$Q^{(1)}_{i}$: نفس الشيء بالنسبة لـ $Q^{(\emptyset)}_{i}$، بعد ا از القياسات ا قدرة؛

ا سائر البيئية (D_{EV}) بسبب طرح الفضلات اري ا ياه، و تقدر مع الأخذ ا سبان اري ا ياه، ودرجة الطرح ودرجة التسمم اته الفضلات.

IV- نظام التسيـ البيئي- أداة لتسيـ ا ياه ا ؤسسات:

إن السعر ا قيقي عا ة ا ياه ازدياد متواصل، حيث أن الاستعمال ا فرط والغ عقلا للمياه يكلف ا ؤسسة أموالا باهظة، لذا ب أن نقتصد استهلاكها ومعا تها لاستعما ا مرة أخرى بعد إخضاعها للتصفية.

إن ا قاربات الفعالة تسيـ ا ياه هي ال تأخذ بالاعتبار د ومة هذا العنصر ا يوي ياة الأفراد الوقت ا ا ، وكذا ضمانه لصا الأجيال القادمة. فالتسيـ ا ستدام للماء يلزم دمج فكرة أكثر ولا تتمثل : نظام التسيـ البيئي للمياه (système management environnemental SME)، هو جزء من النظام التسيـ ي للمياه، ويع : التنظيم ا يكلي، ا سؤوليات، ا راحل، الإجراءات، ا وارد الضرورية لتطبيق سياسة بيئية[xv].

إن إدخال نظام التسيـ البيئي للمياه لا يضمن تلبية حاجيات ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة، وخصوصا بعد دخول الشركات الأجنبية ا فيها ا ؤسسات الصغ ة و ا توسطة مع الأخذ ا سبان ا انب البيئي[xvi].

إن ا وافز ا شتركة لنظام التسيـ البيئي للمياه) والفعالة هي الأساس:

- سـ العلاقات مع ا تعامل (ا يئات العمومية وا راقبـ ....)؛
- سـ صورة ا ؤسسة وقيمة أسهمها؛
- تطابق مع معطيات ا ستثمرين، شركات التام وكذا شروط ومتطلبات الزبائن؛
- التحكم التكاليف والاقتصاد ا وارد والطاقة؛
- تقليل درجة ا طر، تقليص الفضلات ا سببة للتلوث البيئي؛
- سهولة ا صول على الرخص، الإجازات، التعاقدات ا تعلقة بالنشاط الاقتصادي.

مع العو ة و اتساع التبادل التجاري، ظهرت ضرورة توحيد ا فاهيم بالتساؤلات ا تعلقة با يط والبيئة وال لا تشكل عراقيل ارية اه ا تعامل . وكإجابة اته ا تطلبات ظهر ما يسمى ملة ا عطيات وا واصفات (ISO14000) والصادرة سنة 1996، وال وفقا ا إنشاء نظام التسيـ البيئي للمياه يرتكز على شروط أولية تتلخص :

- ديد السياسة البيئية للمؤسسة؛
- تعريف و ليل الآثار البيئية النا ة؛
- تعهد باحترام النصوص القانونية ا اصة بالبيئة و سلك طرق تسيـ تضمن وتكفل ذلك؛
- ديد ا دف من أجل سـ ال امج البيئية؛
- السهر على التطبيق الصارم والدائم لكل الإجراءات ا تعلقة بالبيئة؛

خلق أداة اتصال بيئية؛

- التحكم ا الات ا ستعجلة للتعامل مع الأخطار البيئية.

إن التطبيق الصحيح اته الشروط من طرف ا ؤسسة تكون له بدون شك نتائج ملموسة على مستوى التسيـ البيئي.

و عليه فإن ا واصفة (ISO14000) نح للمؤسسة فرصة تسيـ مرجعي يسمح بإنشاء ما يسمى " نظام التسيـ البيئي للمياه " و الذي كن النهاية من ا صول على مصادقة و موافقة من ا يئة ا خولة قانونيا.

فائمة ا راجع و الإحالات:

[1]. - ا لس الوط الاقتصادي و الاجتماعي، نة التهيئة العمرانية و البيئة، "حول ا اء ا زائر : من أك رهانات ا ستقبل"، الدورة العامة ا امسة عشر، ماي 2000، ص09.

[2] .secretariat d'etat chargé de l'environnement, action21,Alger,1997,p03.

- loc.cit .[3]

[4]. Mohamed Hamza BENGRINA, "Les Problème de l'utilisation de l'eau en Algerie, avec la prise en compte du facteur écologique", Thèse doctorat, Institut de l'économie nationale. G.V.P le khanov, moscou, 1991, p 06.

[5]. Chedli FEZZANI, **Les Ressources en eau des pays de l'Observatoire du Sahara et de Sahel**, septembre 2001 op.cit, p69.

[6]. F.Nunes Correia, **la gestion des ressources hydrologiques et des eaux useés en Méditerranée : stratégies de la gestion des eaux dans le bassin méditerranéen**. Actes de la conférence de Ministérielle, vol 02, Alger 1990, p113.

[7]. Mohamed Hamza BENGRINA, op.cit, p 05.

[8]. Atelier du RIOB: **la participation des usagers a la gestion et au financment des organismes de bassin**, Paris, unesco, 20 Mars 1998, p20.

[9]. Ibid, p 07.

[10]. فراكا فيشر و حس عسكري ، " الإدارة ا ثلى للمياه الشرق الأوسط"، " **لة التمويل والتنمية**، سبتم 2001، ص54.

[11]. Mustapha BABA AHMED," Problématique de la Subvention de l'eau", "in" **revue mensuelle stratigica business and finance,** n 03 décembre 2004, p41.

[12]. وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية، "ا زائر غدا " (ا زائر : ديوان ا طبوعات ا امعية، 1995)، ص125.

[13] .- Fathutdiov R.A, **straégie managment**, Moscou,1999,p293.

[14]. paolo Baracchini, **guid a la mise en place du management environnemental en entreprise selo ISO 14001**,Lausanne,2001,p 08.

[15]. Paul **de** Backer, **le management**,02 édition, Paris, 1998,p 04.

[16]. paolo Baracchini, opcit, p12.

[*]. من بين هاته الطرق (إنجاز السدود، حفر الآبار، تحلية مياه البحر، استيراد المياه، اللجوء إلى طرق تقنين حصص المياه في المدن الكبرى).

*[*].- نلاحظ مثال مدينة ا زائر و ضواحيها، حيث 70% من الأمطار مابين سنة 1913 و1938 هي عبارة عن تدفقات.

[i]. - ا لس الوطنى الاقتصادي و الاجتماعي، نة التهيئة العمرانية و البيئة، "حول ا اء ا زائر : من أكبر رهانات ا ستقبل"، الدورة العامة ا امسة عشر، ماي 2000، ص09.

*[*]. - القانون رقم 83-03 ا وافق لـ 05 فيفري 1983 ا تعلق بحماية البيئة.

- القانون رقم83-17 ا ؤرخ في 16 جويلية 1983 الشامل لقانون ا ياه و ا كمل للمرسوم رقم 96-13 ا وافق لـ 15 جوان 1996.

- القانون رقم90-08 و القانون رقم90-09 ا وافق لـ أفريل 1990، و ا تعلق بالبلديات و الولايات و إمكانيتها في تسيير ا دمة العمومية للمياه.

- قانون ا الية سنة 1992 ا تعلق بإنشاء ضريبة على الأنشطة ا لوثة و ا ضرة بالبيئة.

- قانون ا الية سنة 1996 ا تعلق بإنشاء " إتاوة اقتصاد ا ياه" و " نوعية ا ياه".

و توجد مراسيم أخرى.

[ii] .secretariat d'etat chargé de l'environnement, action21,Alger,1997,p03.

- loc.cit .[iii]

[iv]. Mohamed Hamza BENGRINA, "Les Problème de l'utilisation de l'eau en Algerie, avec la prise en compte du facteur écologique", Thèse doctorat, Institut de l'économie nationale. G.V.P le khanov, moscou, 1991, p 06.

[v]. Chedli FEZZANI, **Les Ressources en eau des pays de l'Observatoire du Sahara et de Sahel**, septembre 2001 op.cit, p69.

[*]. تعرف المادة 02 من الفصل الأول من المرسوم التنفيذي رقم 100/96 المؤرخ في 1996/03/06 الحوض الهيدروغرافي على أنه : المساحة الأرضية التي يغمرها مجرى الماء وروافده بكيفية تجعل كل سيلان ينشأ داخل هذه المساحة يتبع مجراه حتى نهايته.

[vi]. F.Nunes Correia, **la gestion des ressources hydrologiques et des eaux usées en Méditerranée : stratégies de la gestion des eaux dans le bassin méditerranéen**. Actes de la conférence de Ministérielle, vol 02, Alger 1990, p113.

[*]. -مثال حالة المدن والمصانع التي لا تتحمل النفقات المفروضة على المستعملين للمياه....... و لا تتحمل قيمة مختلف الاستعمالات، أو مختلف الاقتطاعات، أو إعادة صرفه من طرف الآخرين.

[vii]. Mohamed Hamza BENGRINA, op.cit, p 05.

[viii]. Atelier du RIOB: **la participation** des **usagers a la gestion et au financment des organismes de bassin**, Paris, unesco, 20 Mars 1998, p20.

[ix]. Ibid, p 07.

[x]. فراكلين فيشر و حسين عسكري ، " الإدارة المثلى للمياه في الشرق الأوسط"، "في" **مجلة التمويل والتنمية**، سبتمبر2001، ص54.

[xi]. Mustapha BABA AHMED," Problématique de la Subvention de l'eau", "in" **revue mensuelle stratigica business and finance,** n 03 décembre 2004, p41.

[xii]. وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية، "الجزائر غدا " (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص125.

[xiii] .- Fathutdiov R.A, **straégie managment**, Moscou,1999,p293.

[*] . إن مؤشر قلة استهلاك الماء المستعمل في الإنتاج (V_E)، هي مؤشر لقياس فعالية استعمال الماء، و الذي يحسب وفق العلاقة بين حجم الماء المستعمل في الإنتاج (E_P)، مع سعر الماء (P)، كما يلي: $V_E = E_P/P$

[xiv]. paolo Baracchini, **guid a la mise en place du management environnemental en entreprise selo ISO 14001**,Lausanne,2001,p 08.

[xv]. Paul de Backer, **le management**,02 édition, Paris, 1998,p 04.

[xvi]. paolo Baracchini, opcit, p12.

تقدير دوال العرض السياحي في الجزائر 1990-2002

شعوبي محمود فوزي

بختي ابراهيم

ملخص :
نسعى في هذا المقال إلى التعرف على الشكل الذي تنمو به وتتطور متغيرات العرض السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدَّة من 1990 إلى 2002 بإتباع المنهج الاستقرائي حيث يتم التركيز على دراسة وتحليل البيانات المتاحة واستخدام نماذج الاستيفاء الداخلي، ويتكون هذا المقال من :
أولا- التحليل الإحصائي لمتغيرات العرض السياحي
ثانيا- تطور عدد الأَسِرَّةِ في المؤسسات الفندقية
ثالثا- طاقات الإيواء
رابعا- تحليل عناصر ميزان المدفوعات السياحي

الكلمات المفتاح: الفنادق، العرض السياحي، الليالي السياحية، ميزان المدفوعات السياحية.

أولا- التحليل الإحصائي لمتغيرات العرض السياحي:

نعني بالفنادق السياحية تلك "المؤسسات المعتمدة من وزارة السياحة، بحيث تستجيب للمقاييس التقنية التي يفرضها القانون، الذي يصنف الفنادق إلى خمس درجات" [i]. إضافة إلى فنادق المسافرين المعنونة بفنادق الصنف 6 وهي "مؤسسات إيواء، غير معتمدة من طرف وزارة السياحة وغير مصنفة" [ii].
ويبين الجدول1 تطور أعداد هذه الفنادق بين سنتي 1990 و2002.

فنادق الصنف6: توضح بيانات الجدول1 أن هذا الصنف من الفنادق شهد تطورا حيث انتقل عددها من 153 سنة 1990 إلى 729 مؤسسة سنة 2002، وهذا يعني أن العدد زاد بمقدار 4.8 مرة، وذلك بمتوسط 410 فندق وبانحراف معياري 178، وبالتالي درجة تقلب 44 % وبمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـــ 15.1 %، خلال فترة الدراسة. تبين المعادلة 1 تطور فنادق الصنف 6 كمتغير تابع لمتغير الزمن، ونلاحظ من الشكل 1 أن هناك اتجاها عاما تصاعديا لحركة هذا الصنف من المؤسسات يمكن التعبير عنه بمعادلة خط مستقيم.

$$Cat6=44.236*t+100.04 \; ; \; R^2=0.9316.....1$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها تصاعديا في عدد فنادق الصنف6، حيث أن ميل الاتجاه يكون موجبا بمقدار 44.24،وهو ما يعبر عن درجة نمو فنادق الصنف6 خلال فترة الدراسة.

فنادق الصنف5: توضح بيانات الجدول 1 أن هذا الصنف من الفنادق شهد استقرارا في تطوره حيث انخفض عدد المؤسسات من 55 سنة 1990 إلى 47 مؤسسة سنة 2002، وهذا يعني أن العدد انخفض بمقدار 0.9 مرة ثم يتراجع إلى 43 مؤسسة سنة 2001 وذلك بمتوسط 65 فندق وبانحراف معياري 10 وبالتالي درجة تقلب 15 % وبمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـــ - 0.18 %، خلال فترة الدراسة. تبين المعادلة 2 تطور فنادق الصنف 5 كمتغير تابع لمتغير الزمن، ونلاحظ من الشكل 2 أن هناك اتجاها عاما تصاعديا لحركة هذا الصنف من المؤسسات يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الثانية.

$$Cat5=0.59*t^2 +7.45*t +49.43 \; ; \; R^2=0.6869.....2$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها تصاعديا في عدد فنادق الصنف5، حيث أن ميل الاتجاه يكون موجبا بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الأولى كما يلي: 7.45 + 1.18*t

فنادق الصنف4: توضح بيانات الجدول1 أن هذا الصنف من الفنادق شهد استقرارا في تطوره حيث انتقل عدد المؤسسات من 63 سنة 1990 إلى 58 فندق سنة 2002، ثم يتراجع إلى 62 فندق سنة 2001 وهذا يعني أن العدد زاد بمقدار 0.9 مرة وذلك بمتوسط 76 مؤسسة وبانحراف معياري 12 وبالتالي درجة تقلب 15 % وبمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـــ - 0.06 %، خلال فترة الدراسة. تبين المعادلة 3 تطور فنادق الصنف 4 كمتغير تابع لمتغير الزمن، ونلاحظ من الشكل3 أن هناك اتجاها عاما متناقصا لحركة هذا الصنف من الفنادق يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الثانية.

$$Cat4 = -0.1256*t^3 + 1.9414*t^2 - 4.9919*t + 69.091 ; R^2 = 0.8268…..3$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متناقصا في عدد فنادق الصنف 4، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار **$4.992 - 3.883*t + 0.377*t^2$** - وهو مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثانية.

فنادق الصنف3: توضح بيانات الجدول1 أن هذا الصنف من الفنادق شهد تطورا حيث انتقل عددها من 87 سنة1990 إلى 69 فندق سنة 2002ثم تراجع إلى 67 فندق سنة 2001، وهذا يعني أن العدد زاد بمقدار 0.8 مرة وذلك بمتوسط 90 مؤسسة وبانحراف معـياري 13 وبالتالي درجة تقلب 14% وبمتوسـط معـدل نمـو سنوي يقـدر بـ -0.97%، خلال فترة الدراسة. تبين المعادلة 4 تطور فنادق الصنف4 كمتغير تابع لمتغير الزمن، ونلاحظ من الشكل4 أن هناك اتجاها عاما متناقصا لحركة هذا الصنف من الفنادق يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الثالثة.

$$Cat3 = -0.0256*t^4+ 0.5506*t^3 - 3.6657*t^2 + 9.3315*t + 80.51 ; R^2 = 0.6585…..4$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متناقصا في عدد فنادق الصنف 3، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار

$9.332 - 7.331*t + 1.652*t^2 - 0.102*t^3$ - وهو مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثالثة.

فنادق الصنف2: توضح بيانات الجدول1 أن هذا الصنف من الفنادق شهد استقرارا في تطوره حيث انتقل عددها من 17 سنة1990 إلى 20 فندق سنة 2002 وهذا يعني أن العدد زاد بمقدار 1.2 مرة ، وذلك بمتوسط 27 فندق وبانحراف معياري 7 وبالتالي درجة تقلب 25 % وبمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 3.03 %، خلال فترة الدراسة. تبين المعادلة 5 تطور فنادق الصنف 2 كمتغير تابع لمتغير الزمن، ونلاحظ من الشكل5 أن هناك اتجاها عاما متناقصا لحركة هذا الصنف من الفنادق يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الثالثة.

$$Cat2 = -0.0542*t^3 + 0.722*t^2 - 0.1439*t + 16.811 ; R^2 = 0.8828…..5$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متناقصا في عدد فنادق الصنف 2، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار **$0.144 - 1.444*t + 0.163*t^2$** – وهو مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثانية.

فنادق الصنف1: توضح بيانات الجدول1 أن هذا الصنف من الفنادق شهد استقرارا في تطوره حيث انتقل عددها من 5 سنة1990 إلى 12 فندق سنة 2002 وهذا يعني أن العدد زاد بمقدار 2.4 مرة، بمتوسط 8 فندق وبانحراف معياري 2 وبالتالي درجة تقلب 29 % وبمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 8.17 %، خلال فترة الدراسة. ونلاحظ من الشكل 6 أن هناك اتجاها عاما تصاعديا لحركة هذا الصنف من المؤسسات يمكن التعبير عنه بمعادلة خط مستقيم.

$$Cat1 = 0.6209*t + 4.0385 ; R^2 = 0.9601…..6$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها تصاعديا في عدد فنادق الصنف1، حيث أن ميل الاتجاه يكون موجبا بمقدار 0.621. وهو ما يعبر عن درجة نمو فنادق الصنف1 خلال فترة الدراسة.

يتبين مما سبق أن هذه الفنادق في مجموعها عرفت نموا متصاعدا حيث انتقل عددها من 380 فندقا سنة 1990 إلى 935 فندق سنة 2002 أي بزيادة قدرها 2.5 مرة، في حين وصل المتوسط إلى 676 فندقا والانحراف المعياري إلى 177 أي بدرجة تقلب 26 % وبمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 8.05 %، خلال فترة الدراسة. تبين المعادلة 7 تطور مجموع أصناف هذه الفنادق كمتغير تابع لمتغير الزمن، ونلاحظ من الشكل 7 أن هناك اتجاها عاما تصاعديا لحركة هذا المجموع من الفنادق يمكن التعبير عنه بمعادلة خط مستقيم.

$$Cat = 45.11*t + 360.38 ; R^2 = 0.9842.....7$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها تصاعديا في مجموع هذه الفنادق، حيث أن ميل الاتجاه يكون موجبا بمقدار 45.11. وهو ما يعبر عن درجة نمو مجموع مختلف أصناف الفنادق خلال فترة الدراسة.

ثانيا– تطور عدد الأَسِرَّةِ في المؤسسات الفندقية :

يُبين الجدول2 تطور سعة الفنادق بمعيار عدد الأَسِرَّة، بين سنتي 1990 و2002.

فنادق الصنف6: يتبين من الجدول 3-2 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 17119 سريرا سنة 1990 إلى 47485 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد تضاعف بمقدار 2.8 مرة، وبمتوسط 22949 سريرا وبانحراف معياري 10014 أي بدرجة تقلب 44 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي 9.62 % خلال فترة الدراسة.

$$Y = 410.52*t^2 – 3668.9*t + 22768 ; R^2 = 0.9338.....8$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها تصاعديا وكما يبينه الشكل 8 في عدد الأَسِرَّةِ لفنادق الصنف6،

حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار **821.04*t – 3668.9** وهو مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الأولى.

فنادق الصنف5: يتبين من الجدول 2 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 2534 سريرا سنة 1990 إلى 2033 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد انخفض بمقدار 0.8 مرة، وبمتوسط 2691 سرير وبانحراف معياري 371 أي بدرجة تقلب 14 %، وبمتوســـط معدل نمو سنوي – 0.55 % خلال فترة الدراسة.

$$y = -1.1125*t^4 + 27.18*t^3 – 218.13*t^2 + 673.62*t + 2044.7 ; R^2 = 0.5873.....9$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متناقصا وكما يبينه الشكل 9 في عدد الأسرة لفنادق الصنف5، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثالثة كما يلي:

$$- 4.45*t^3 + 81.54*t^2 – 436.3*t + 673.6$$

فنادق الصنف4: يتبين من الجدول 2 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 6151 سريرا سنة 1990 إلى 3338 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد انخفض بمقدار 0.5 مرة، وبمتوسط 5558 سريرا وبانحراف معياري 1543 أي بدرجة تقلب 28 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي –0.28% خلال فترة الدراسة.

$$y = 2.5577*t^4 - 93.403*t^3 + 1052.9*t^2 - 3905.5*t + 8494.8 ; R^2 = 0.7271.....10$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص وكما يبينه الشكل 10 في عدد الأَسِرَّةِ لفنادق الصنف4، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثالثة كما يلي: **10.23*t³ – 280.21*t² + 2105.8*t – 3905.5**

فنادق الصنف3: يتبين من الجدول 2 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 21715 سريرا سنة 1990 إلى 11717 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد انخفض بمقدار 0.5 مرة، وبمتوسط 24197 سرير وبانحراف معياري 5317 أي بدرجة تقلب 22 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي – 3.29 % خلال فترة الدراسة.

$$y = -64.769*t^3 + 1061.2*t^2 - 3984.4*t + 26490 ; R^2 = 0.8205.....11$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص وكما يبينه الشكل 11 في عدد الأَسِرَّةِ لفنادق الصنف3، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثانية كما يلي:

$$- 194.31*t^2 + 2122.4*t - 3984.4$$

فنادق الصنف2: يتبين من الجدول 2 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 3535 سريرا سنة 1990 إلى 2975 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد انخفض بمقدار 0.8 مرة، وبمتوسط 4867 سريرا وبانحراف معياري 1130 أي بدرجة تقلب 23 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي 2.17 % خلال فترة الدراسة.

$$y = -4.823*t^4 + 133.01*t^3 - 1236*t^2 + 4295.6*t + 1059.3 ; R^2 = 0.6174.....12$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص وكما يبينه الشكل 12 في عدد الأَسِرَّةِ لفنادق الصنف2، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثالثة كما يلي:

$$- 19.29*t^3 + 399.03*t^2 - 2472*t - 4295.6$$

فنادق الصنف1: يتبين من الجدول 2 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 2758 سريرا سنة 1990 إلى 6000 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد تضاعف بمقدار 2.2 مرة، وبمتوسط 4692 سريرا وبانحراف معياري 1344 أي بدرجة تقلب 29 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي 9.25 % خلال فترة الدراسة.

$$y = -1.8505*t^3 + 2.4989*t^2 + 576.14*t + 1680.9 ; R^2 = 0.8451.....13$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متناقصا وكما يبينه الشكل 13 في عدد الأَسِرَّةِ لفنادق الصنف1، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثانية كما يلي:

$$- 5.552*t^2 + 4.998*t + 576.14$$

ويتبين أن عدد الأَسِرَّةِ في مجموع هذه الفنادق انتقل من 53812 سريرا سنة 1990 إلى 73548 سريرا سنة 2002، وهذا يعني أن العدد تضاعف بمقدار 1.4 مرة، وبمتوسط 64877 سرير وانحراف معياري 8169 أي بدرجة تقلب 13 % وبمتوسط معدل نمو سنوي 2.69 % خلال فترة الدراسة.

$$y = 2015.5*t + 50769 ; R^2 = 0.9233.....14$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها تصاعديا وكما يبينه الشكل14 في مجموع عدد الأَسِرَّةِ لجميع أصناف الفنادق، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار **2015.5** وهو مستقل عن عنصر الزمن.

$$y = 2015.5*t + 50769 ; R^2 = 0.9233.....14$$

ثالثا– طاقات الإيواء:

يبين الجدول3 طاقات الاستقبال بمقياس عدد الأَسِرَّةِ، وتبعا للمنتج السياحي (التوزيع الجغرافي).

المناطق المناخية: يتبين من الجدول 3 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 1006 سريرا سنة 1991 إلى 1097 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد تضاعف بمقدار 1.1 مرة، وبمتوسط 1393 سريرا وبانحراف معياري 325 أي بدرجة تقلب 23 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي 3.19 % خلال فترة الدراسة.

$$y = -0.5372*t^4 + 10.612*t^3 - 71.572*t2 + 268.74*t + 860.23 ; R^2 = 0.5216.....15$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متناقصا وكما يبينه الشكل 15 في عدد الأسرة لفنادق المناطق المناخية، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثالثة كما يلي:

$$- 2.15*t^3 + 31.84*t^2 – 142.14*t + 268.74$$

2- الحمّامات المعدنية: يتبين من الجدول 3-3 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفادق قد انتقل من 3696 سريرا سنة 1991 إلى 6504 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد تضاعف بمقدار 1.8 مرة، وبمتوسط 5087 سريرا وبانحراف معياري 1700 أي بدرجة تقلب 33 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي 6.81 % خلال فترة الدراسة.

$$y = -5.5773*t^4 + 129.36*t^3 - 918.55*t^2 + 2388.9*t + 1944.9 ; R^2 = 0.8699.....16$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص وكما يبينه الشكل 16 في عدد الأَسِرَّةِ لفنادق الحمامات، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثالثة كما يلي:

$$- 16.73*t^3 + 388.08*t^2 – 1837.1*t + 1944.9$$

3- المناطق الصحراوية: يتبين من الجدول 3 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 5026 سريرا سنة 1991 إلى 7197 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد تضاعف بمقدار 1.4 مرة، وبمتوسط 7242 سريرا وبانحراف معياري 1659 أي بدرجة تقلب 23 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي 4.05 % خلال فترة الدراسة.

$$y = -18.401*t^3 + 282.49*t^2 - 603.98*t + 5196 ; R^2 = 0.9491.....17$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص وكما يبينه الشكل 17 في عدد الأَسِرَّةِ لفنادق المناطق الصحراوية، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثانية كما يلي:

$$- 55.2*t^2 + 564.98*t + 603.98$$

4- المناطق الساحلية: يتبين من الجدول 3 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 18972 سريرا سنة 1991 إلى 23624 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد تضاعف بمقدار 1.2 مرة، وبمتوسط 21445 سريرا وبانحراف معياري 2340 أي بدرجة تقلب 11 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي 2.1 % خلال فترة الدراسة.

$$y = 9.8671*t^2 + 451.62*t + 17975 ; R^2 = 0.8008.....18$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها تصاعديا وكما يبينه الشكل18 في عدد الأَسِرَّةِ لفنادق المناطق الساحلية، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الأولى كما يلي:

$$19.73*t + 451.62$$

5- المناطق الحضرية: يتبين من الجدول 3 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 26286 سريرا سنة 1991 إلى 35126 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد تضاعف بمقدار 1.3 مرة، وبمتوسط 30716 سرير وبانحراف معياري 2769 أي بدرجة تقلب 9 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي 2.7 % خلال فترة الدراسة.

$$y = 756.35*t + 25799 ; R^2 = 0.9701.....19$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها تصاعديا كما يبينه الشكل19 في عدد الأَسِرَّةِ لفنادق المناطق الحضرية، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار **756.35** وهو مستقل عن عنصر الزمن.

6- المجموع: يتبين من الجدول 3 أن عدد الأَسِرَّةِ في هذا الصنف من الفنادق قد انتقل من 54986 سريرا سنة 1991 إلى 73548 سريرا سنة 2002 وهذا يعني أن العدد تضاعف بمقدار 1.3 مرة، وبمتوسط 65883 سريرا وبانحراف معياري 7921 أي بدرجة تقلب 12 %، وبمتوسط معدل نمو سنوي 925 % خلال فترة الدراسة.

$$y = 2088.1*t + 52310 ; R^2 = 0.9035.....20$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها تصاعديا كما يبينه الشكل20 في عدد ا الأَسِرَّةِ لفنادق مختلف المناطق، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار **2088.1** وهو مستقل عن عنصر الزمن.

رابعا- تحليل عناصر ميزان المدفوعات السياحي:

ميزان المدفوعات السياحي هو "سجل منظم يتكون من جانبين، جانب دائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من الخدمات إلى الخارج، وجانب مدين تدرج به كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من الخدمات من العالم الخارجي"[iii].

يبين الجدول8 تطور عناصر ميزان المدفوعات السياحية للجزائر بين سنتي 1990 و2002.

1- النفقات السياحية: يتضح من بيانات الجدول 8 ومن الشكل44 الاتجاه العام المتنامي الذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة 44، ومثلما تسعى الدولة لتحقيق مستويات مرغوبة من الإيرادات السياحية فهي كذلك تعمل على تحقيق مستوى من الإشباع لمواطنيها **من** خلال طلبهم للنقد الأجنبي لغرض السياحة والسفر إلى خارج الوطن. وقد بلغ حجم هذا الإنفاق 149 مليون دولار أمريكي سنة 1990 ليصل إلى 247.7 مليون دولار أمريكي سنة 2002 وذلك بمتوسط سنوي 185.7 مليون دولار أمريكي أي بدرجة تقلب 24.1 %، وهي اقل من تلك المحسوبة للإيرادات السياحية.

$$y = -0.1399*t^4 + 3.2719*t^3 - 24.274*t^2 + 69.575*t + 92.194 ; R^2 = 0.5467.....44$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص في حجم النفقات السياحية المسجلة ، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثالث كما يلي:

$$- 0.5596*t^3 + 9.8157*t^2 - 48.548*t +69.575$$

2- الميزان السياحي: يعبر عن الفرق بين الإيرادات السياحية والنفقات السياحية بالميزان السياحي. و يتضح من بيانات الجدول8 ومن الشكل 45 الاتجاه العام المتناقص الذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة 45، ومردُّ هذا العجز الدائم خلال كامل فترة الدراسة إلى ضعف الإيرادات السياحية مقارنة بالمدفوعات السياحية. وقد بلغ حجم هذا العجز 44 مليون دولارا أمريكيا سنة 1990 ثم ينخفض إلى أدنى حدًّ 194.7 مليون دولارا أمريكيا سنة 1998 وكان متوسط العجز السنوي 113.2 مليون دولار أمريكي أي بدرجة تقلب 39 %.

$$y = 0.0682*t^4 - 1.4159*t^3 + 10.497*t^2 - 46.62*t - 3.104 ; R^2 = 0.7092.....45$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة بان هناك اتجاها متناقصا ثم يؤول إلى التزايد في حجم الميزان السياحي المسجل، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثالث كما يلي:

$$0.273*t^3 – 4.248*t^2 + 20.994*t – 46.62$$

نخلص في نهاية هذا المقال وتبعا للتحليل الإحصائي لبيانات العرض إلى جملة من النتائج أهمها :

1 – شهدت فنادق الصنف 6 درجة تقلب شديدة يمكن تفسيره بمتوسط معدل نموها السنوي المرتفع مقارنة بمتوسطات معدلات نمو فنادق الأصناف 3،4،5 السالبة والمنسجمة مع درجات تقلبها المنخفضة، بينما كانت درجات التقلب لفنادق الصنفين1،2 متوسطة مما انعكس على متوسطي معدليهما السنوي. ويمكن إرجاع هذا التقلب في أعداد هذه الفنادق بمختلف أصنافها إلى سياسة تصنيف الفنادق المتبعة، حيث يُرَقَّ بعضها إلى درجات أعلى في النجومية ويخفض بعضها لرداءة خدماتها، أو للخروج من الخدمة ودخول أخرى للخدمة. كما تفيد المعادلات المقدرة لتتبع سلوك تطور أعداد هذه الفنادق بأن فنادق الأصناف 1،5،6 تميزت بدرجات نموًّ متزايدة خلافا لفنادق الأصناف 2،3،4 التي تميزت بدرجات نموًّ متناقصة ممَّا يجعلنا نتوقع انخفاضا رتيبا في أعدادها على المدى القريب لصالح سابقاتها، إلا أن مجموع هذه الفنادق برمته سيشهد نموا متزايدا.

2 – ترتيبا على النتيجة السابقة، فإن عدد الأَسِرَّةِ في مختلف أصناف الفنادق عرف بدوره تباينا شديدا استنادا إلى درجات التقلب المحسوبة، وخاصة فنادق الصنف 6، التي عرفت أيضا متوسط معدل نمو سنوي عالٍ. كما تفيد المعادلات المقدرة لتتبع سلوك تطور أعداداً الأَسِرَّةِ في هذه الفنادق بأن فنادق الصنفين 4،6 تميزت بدرجات نموًّ متزايدة في عدد الأَسِرَّةِ بها خلافا لفنادق الأصناف 1،2،3،5 التي تميزت بدرجات نموًّ متناقصة في عدد الأَسِرَّةِ بها ممَّا يجعلنا نتوقع انخفاضا رتيبا في عدد الأسرة بها على المدى القريب لصالح سابقتيها، إلا أن العدد الإجمالي للأَسِرَّةِ في مختلف أصناف الفنادق سيشهد نموا متزايدا.

3 – بالنسبة للمنتج السياحي وتبعا للتوزيع الجغرافي، فأن المناطق الحضرية والمناطق البحرية استحوذت على النصيب الأكبر من عدد الأَسِرَّةِ، وعرفت أعدادها خلال فترة الدراسة تقلبات اقل ومعدلات نمو اقل من غيرها. وربما نفسر هذه النتيجة كون جميع المرافق التي يشتدُّ عليها الطلب كالمستشفيات ومراكز التسوُّق...متواجدة في هذه المناطق، في حين أن معدلات نموها الضعيفة تُفسَّر بعدم قدرة هذه المناطق للاستجابة للطلب المتزايد على خدمات الفنادق لكثير من الأسباب أهمها انحسار الأماكن نتيجة الكثافة السكانية. بينما حضت المناطق المناخية بالنصيب الأضعف من عدد الأَسِرَّةِ، بسبب العزوف عن هذه المناطق لما عرفته هذه السنوات من مشاكل أمنية. كما تفيد المعادلات المقدرة لتتبع سلوك تطور أعداد الأَسِرَّةِ في هذه المناطق بأن المناطق المناخية والحمامات المعدنية والمناطق الصحراوية تميزت بدرجات نموًّ متناقصة في عدد الأَسِرَّةِ بها خلافا للمنطقتين الساحلية والحضرية حيث تميزتا بدرجات نموًّ متزايدة في عدد الأَسِرَّةِ بها ممَّا يجعلنا نتوقع ارتفاعا في عدد الأَسِرَّةِ بها على المدى القريب على حساب سابقاتها، إلا أن العدد الإجمالي للأسرة في المجموع سيشهد نموا متزايدا.

بيَّن التحليل الإحصائي لعناصر ميزان المدفوعات السياحي الضعف الشديد سواء على مستوي الإيرادات السياحية أو الإنفاق السياحي، ويمكن إرجاع هذه الحالة غير المرغوبة إلى عوامل كثيرة بالدرجة الأولى الواقع الأمني الذي شهدته الجزائر والذي انعكس بدوره في عدم الاهتمام الكاف بهذا القطاع بمختلف مكوناته. وتفيد المعادلات المقدرة بتوقع زيادة الإيرادات السياحية واستمرار الانخفاض في النفقات السياحية بدرجات نمو اقل وبالنتيجة تقلص العجز في الميزان السياحي.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول1: تطور توزيع الفنادق المصنفة حسب النجوم

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
6°catégorie(sans)	153	234	237	251	337	370	371	450	477	486	507	724	729
5°catégorie(*)	55	66	68	69	69	70	70	70	70	72	72	43	47
4°catégorie(**)	63	68	72	73	73	83	85	87	87	90	93	62	58
3°catégorie(***)	87	87	89	89	90	91	91	91	104	107	110	67	69
2°catégorie(****)	17	20	22	21	29	31	33	33	34	34	34	20	20
1°catégorie(*****)	5	5	5	7	7	8	9	9	9	11	11	11	12
Check Total	380	480	493	510	605	653	659	740	781	800	827	927	935

المرجع: 26/08/2003 www.ons.dz

شكل 1 : تطور أعداد فنادق الصنف6

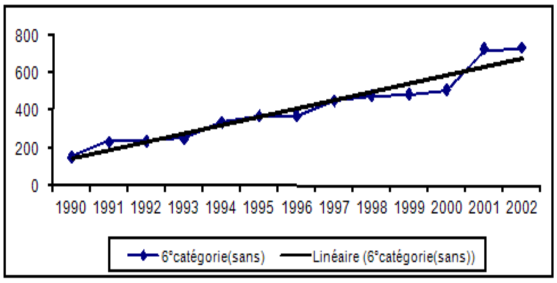

شكل2: تطور أعداد فنادق الصنف5 وكثير الحدود الممهد لها

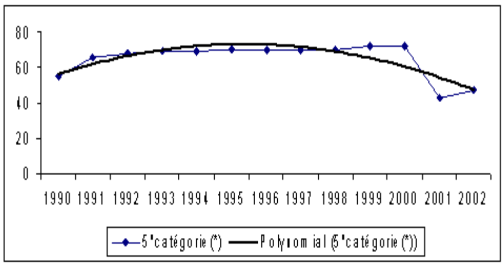

شكل3: تطور أعداد فنادق الصنف4 وكثير الحدود الممهد لها

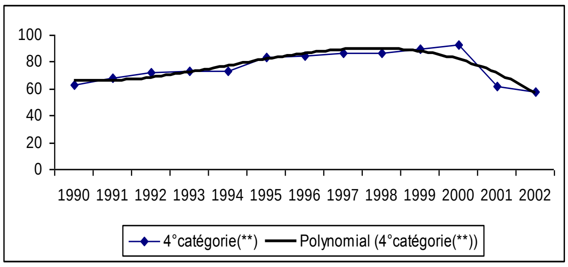

شكل4: تطور أعداد فنادق الصنف3 وكثير الحدود الممهد لها

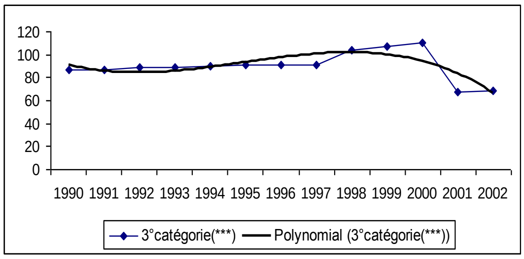

شكل5: تطور أعداد فنادق الصنف2 وكثير الحدود الممهد لها

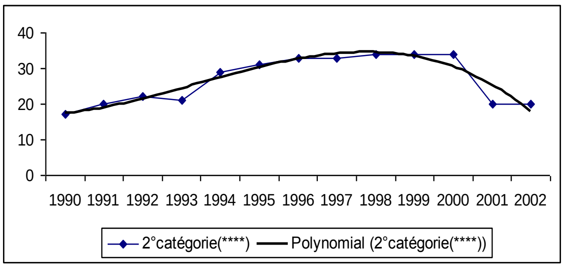

شكل6: تطور أعداد فنادق الصنف1 وكثير الحدود الممهد لها

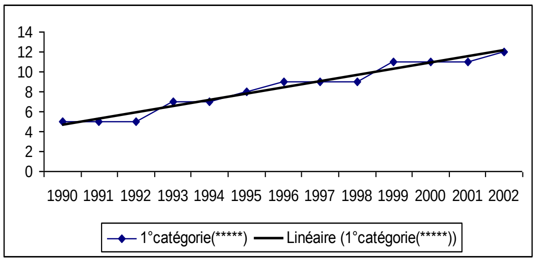

شكل7: تطور مجموع أعداد الفنادق بمختلف أصنافها وكثير الحدود الممهد لها

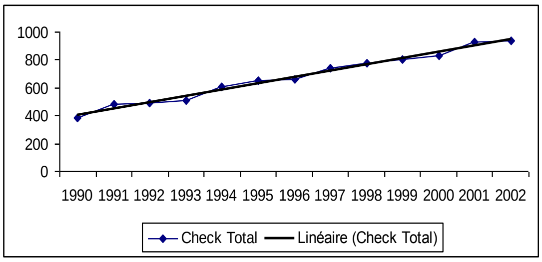

* جميع الأشكال رسمت انطلاقا من بيانات الجدول1

جدول 2 : توزيع سعة الفنادق بمعياري عدد الأسرة وأصناف الفنادق (سرير)

	المجموع	1°catég(5*)	2°catég(4*)	3°catég(3*)	4°catég(**)	5°catég(*)	6°catég(sans)
1990	53812	2758	3535	21715	6151	2534	17119
1991	54986	2400	6844	23630	3192	2534	16386
1992	55924	2400	6844	23908	3192	3194	16386
1993	57290	4566	4429	23947	5620	2452	16276
1994	60235	4802	4656	25176	5908	2581	17112
1995	62000	4943	4792	25914	6081	2657	17613
1996	64695	5158	5001	27040	6345	2772	18379
1997	65704	5158	5047	27204	6374	2827	19094
1998	70981	5785	5093	28968	7284	2975	20876
1999	75705	6000	5330	29206	8250	2941	23778
2000	76042	6200	5100	30330	5190	3322	27100
2001	72485	4832	3621	15808	5331	2165	40728
2002	73548	6000	2975	11717	3338	2033	47485

المرجع:26/08/2003 www.ons.dz

شكل 8: تطور أعداد الأسرة بفنادق الصنف6 وكثير الحدود الممهد لها

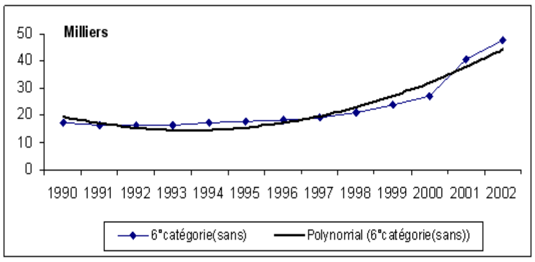

شكل9 : تطور أعداد الأسرة بفنادق الصنف5 وكثير الحدود الممهد لها

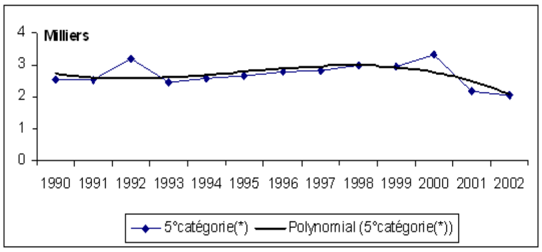

شكل 10 : تطور أعداد الأسرة بفنادق الصنف4 وكثير الحدود الممهد لها

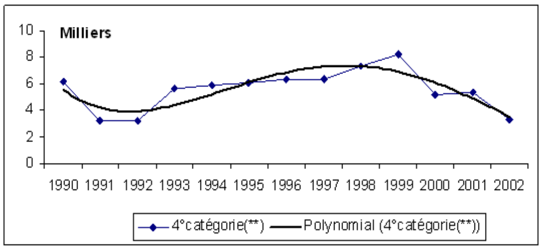

شكل11: تطور أعداد الأسرة بفنادق الصنف3 وكثير الحدود الممهد لها

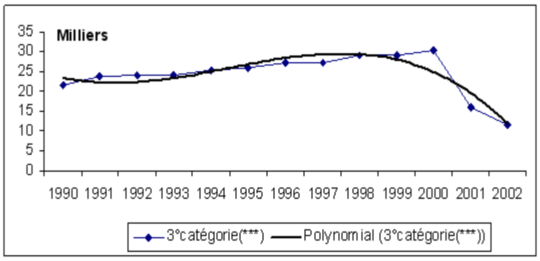

شكل12 : تطور أعداد الأسرة بفنادق الصنف2 وكثير الحدود الممهد لها

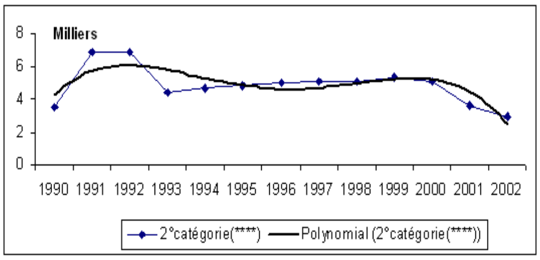

شكل13: تطور أعداد الأسرة بفنادق الصنف1 وكثير الحدود الممهد لها

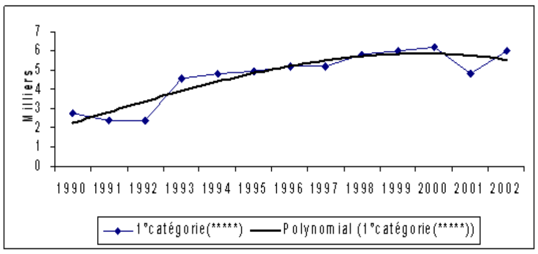

شكل14: تطور إجمالي عدد الأسرة بمختلف أصناف الفنادق وكثير الحدود الممهد لها

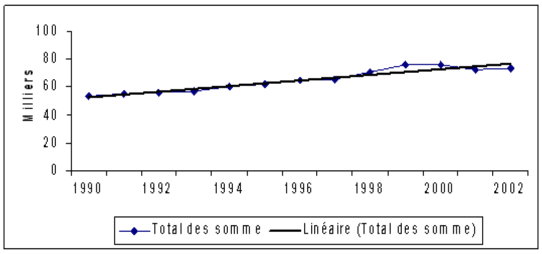

* جميع الأشكال رسمت انطلاقا من بيانات الجدول2

ج3: توزيع طاقات الإيواء تبعا لنوع المنتج السياحي (سرير)

	المجموع	الحضرية	الساحلي	الصحراوية	الحمّامات	المناخي
1991	54986	26286	18972	5026	3696	1006
1992	55924	26928	18972	5026	3714	1284
1993	57290	27874	19272	5146	3714	1284
1994	60235	29304	20263	5415	3903	1350
1995	62000	29689	19410	7615	3934	1352
1996	64695	30980	20254	7946	4105	1410
1997	65704	30828	20395	8663	4308	1510
1998	70981	32777	23000	9000	4629	1575
1999	75505	32300	24255	9150	7500	2300
2000	77242	33000	25442	9000	8500	1300
2001	72485	33495	23485	7723	6536	1246
2002	73548	35126	23624	7197	6504	1097

المرجع:26/08/2003 www.ons.dz

ش15: تطور عدد الأسرة وكثير الحدود الممهَّد بالمناطق المناخية

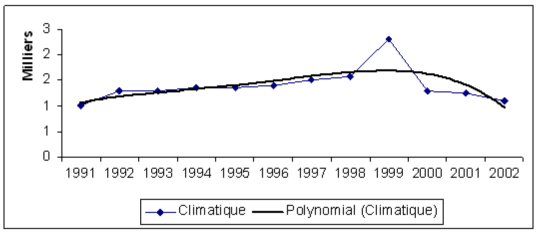

ش16: تطور عدد الأسرة و وكثير الحدود الممهَّد بالحمامات المعدنية

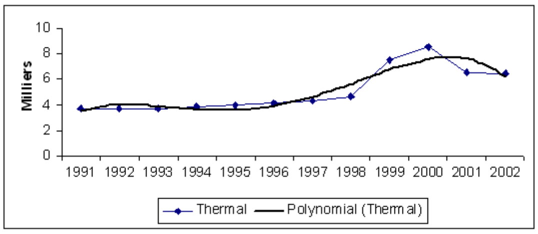

ش17: تطور عدد الأسرة وكثير الحدود الممهَّد بالمناطق الصحراوية

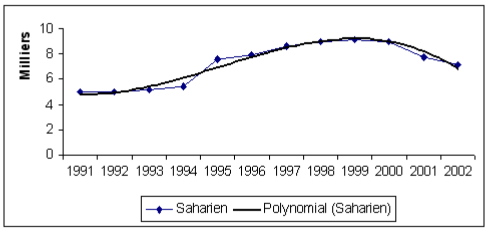

ش18: تطور عدد الأسرة وكثير الحدود الممهَّد بالمناطق الساحلية

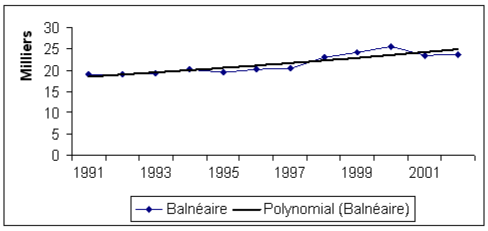

شكل19: تطور عدد الأسرة وكثير الحدود الممهَّد بالمناطق الحضرية

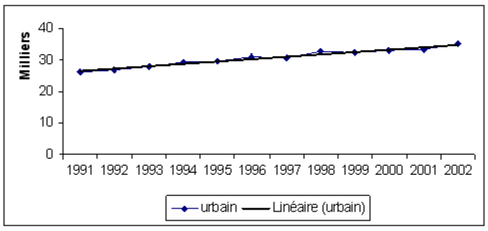

ش 20: تطور إجمالي عدد الأسرة وكثير الحدود الممهَّد بمختلف المناطق

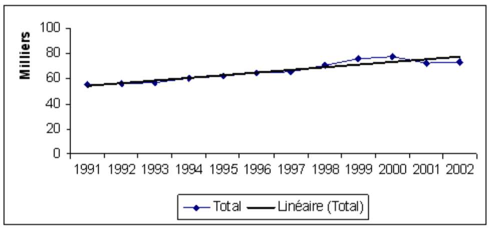

* جميع الأشكال رسمت انطلاقا من بيانات الجدول3

ج.4 : ميزان المدفوعات السياحي (الوحدة:مليون دولار أمريكي)

الميزان	النفقات	الإيرادات	السنة
-44.0	149.0	105.0	1990
-52.9	136.9	83.9	1991
-90.0	164.4	74.4	1992
-104.0	176.9	72.8	1993
-85.4	135.0	49.5	1994
-155.1	187.8	32.7	1995
-119.3	165.1	45.8	1996
-115.8	144.7	28.8	1997
-194.7	269.0	74.3	1998
-171.0	250.9	80.0	1999
-96.8	192.5	95.7	2000
-94.4	193.9	99.5	2001
-148.1	247.7	99.6	2002

المرجع:www.ons.dz 26/08/2003

ش 21 : تطور النفقات السياحية

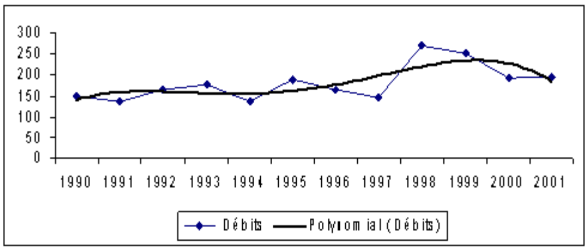

ش 22 : تطور الميزان السياحي

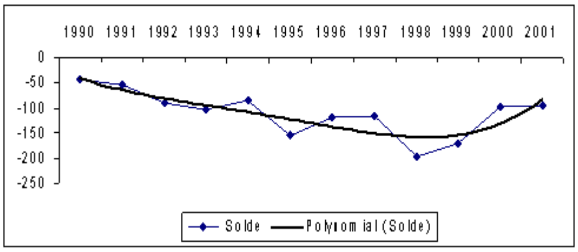

* جميع الأشكال رسمت انطلاقا من بيانات الجدول4

الإحالات والمراجع :

[i] ـ المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع التقرير حول مساهمة من اجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة السادسة عشرة، نوفمبر 2000 ، ص 22.

[ii] ـ نفس الرجع، ص 23.

[iii] ـ عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2005/2004.ص 78 .

دور الدولة في حماية البيئة

د.كمال رزيق

أستاذ اضر، جامعة البليدة

ا لمخص:

يواجه العا منذ بضعة عقود موقفا صعبا يسبق له مواجهته، حيث تعا الطبيعة على كوكب الأرض من التدهور بفعل النشاطات الإنسانية ا تعاظمة، ويعا غالبية البشر من صعوبات وعجز تلبية مطالبهم من الاحتياجات الضرورية، على مقابل التردي ا تزايـد لإطار معيشتهم، لذلك فإن قضايا البيئة ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا البشر ومشاكلهم.

لذا أصبحت مشاكل البيئة تكتسي أ ية كبـ ة على كافة ا ستويات، وبالتا انشغلت ا يع الدول وانعقدت من أجلها العديد من ا ؤ رات ا لية والدولية، واهتم ا الكثـ من ا فكرين والعلماء وحـ عامة الناس، وتسعى الدولة جاهدة على اية البيئة.و هذه ا داخلة اول معرفة دور الدولة اية البيئة.

شغلت قضية التنمية ا تواصلة بيئيا اهتمام الكثـ من ا فكرين جلّ التخصصات العلمية بسبب السلبيات النا ة عن التنمية ا نتهجة سواء ا ـال الـصناعي أو ا ـال الزراعي لتلوث التربة وا واء وا اء... أثرت بشكل كبـ على صحة الإنسان وحياته وحياة الكائنات ا ية الأخرى.

وتيقن العا اليوم أكثر من ذي قبل أنّ مشكلة البيئة تولـدت كنتيجة حتمية للطريقة ال انتهجت لتحقيق تنمية اقتـصادية واجتماعية ا تطلب التفكـ نوع جديد من التنمية يراعى فيها شروط ا افظة على البيئة إطارها ا توازن.

لذا أصبحت مشاكل البيئة تكتسي أ ية كبـ ة علـى كافـة ا ستويات وبالتا انشغلت ا يع الدول وانعقـدت مـن أجلها العديد من ا ؤثرات ا لية والدولية، واهتم ا الكثـ من ا فكرين والعلماء وحـ عامة الناس، وتسعى الدولة جاهـدة على اية البيئة(باعتبارها النواة الأو لكل سياسـة) مـن خلال لة من الإجراءات ال تتخذها و اول هذا ا قال الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه الدولة ماية البيئة من أجل قيق التنمية ا ستدامة؟ مـن خـلال النقاط التالية :

أولا: مدخل لدراسة البيئة و التلوث:

موضوع البيئة لا كن اعتباره موضـوعا مـستوفيا ميـع ا وانب، فثمة ضرورة لإستكما ل و تعميق و ديد جوانب التكفل به بصفة منتظمة نابعة من واقع يتخـبط ويـلات التلوث اليومي(1) فلابد من مواصلة التحليل و التفكـ حول ا سألة البيئية باعتبارها قضية من قضايا الساعة يعيشها كـل مواطن عر و أورو .

ولعله لا يفتح ملف حول البيئة إلا حاول سيد مفهوم البيئة من تلف ا وانب حسب طبيعة ا شاكل ا طروحة هذا من جهة، و من جهة أخرى تلف هذا التجسيد حسب طبيعـة الدراسة ال تتناول ا وضوع، و عليه فإن نظرة الاقتـصادي فهوم البيئة يركز على ا انب ا ا (2) ، و ـ ح ينظر ا الاجتماعي إطار اجتمـاعي ـث(3) ، كمـا ـاول البيولوجي التركيز على ا انب الصحي أمام هذه الأسـباب ال أدت إ تعدد التعاريف بالبيئة.

أ) **تعريف البيئة:**

هناك من يرى أن ا ديث عن البيئة يعـ ا ديث عن إطـار ا ياة و الطبيعة، و هناك من يعكس إليه ا صطلح تـصورات أخرى تدل على ا انب السلـ ـذا ا فهـوم كالأضـرار، التلوث، تدهور إطار ا عيشة، إسـتزاف ا ـوارد الطبيعيـة، الاستهلاك غ العقلا للمجال و الاعتداء علـى الأراضـي الفلاحية...إ

و ن أمام التصورات ا تنوعة وانب البيئية فإننا نسلم بـأن لكل مفهوم من هذه ا فاهيم علاقة بالبيئة مع العلم أن الكثـ من الباحث قضايا البيئة قد ا وحديثا يسلمون بأن مفهوم البيئة يساير اما ضرورة الاعتناء بالطبيعة، و اسـتلزام إدراك الإنسان أن الطبيعة ال واسع من الات اية البيئة و اول أن نوضح هنا تلف تعاريف البيئة.

1- التعريف اللغوي للبيئة:

إن كلمة البيئة مشتقة من الفعل الرباعي"بوأ" و منها قول ا تعا " و اذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد، و بوأكم الأرض تتخذون من سهو ا قصورا و تنحتون مـن ا بـال بيوتا، فاذكروا آلاء ا و لا تعثوا الأرض مفسدين" [4] و يقال لغة تبوأت م لا ع هيئة و مكنت له فيه[5]

2- التعريف الاصطلاحي للبيئة:

أول من صاغ كلمة إيكولوجيا (Ecologie) العا هنري ثورو عام 1858، و لكنه يتطرق إ ديـد معناهـا و أبعادها. أما العا الأ ا تخصص علم ا ياة أرنـست هيكل فقد وضـع كلمـة إيكولـوجي بـدمج كلمـتا يونانيتا "ا ل أو ا كان الوجود و العلم."[6]

و يعرف الباحث ريكاردوس ا مؤسس عيـة أصـدقاء الطبيعة، البيئة على أ ا موعة العوامل الطبيعية ا يطة الـ تؤثر على الكائن ا ي أو ا دد نظام حياة موعـة مـن الكائنات ا ية ا تواجدة مكان و تؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة.[7]

و كن تعريف البيئة بأ ا ا يط ا ادي الـذي يعـيش فيـه الإنسان ا يشمل من ماء و هواء، و فضاء و تربة و كائنات حية، و منشآت أقامها لإشباع حاجاته [8]

و تعرف أيضا على أ ـا موعـة العوامـل البيولوجيـة و الكيميائية و الطبيعية و ا غرافية و ا ناخية ا يطة بالإنسان و ا يطة با ساحات ا يقطنها و ا دد نشاط الإنـسان و ا اهاته و تؤثر سلوكه و نظام حياته...[9]

3- التعريف حسب مؤ ر ستكهو :

البيئة هي كل ما نا به حاسة السمع و البصر و الـشم و اللمس و الذوق سواء كان هذا من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان[10].

4- التعريف حسب ا شرع ا صري :

هي ا يط ا يوي الذي يشمل كائنات حية و ما تويه مـن هواء و ما يط ا من هواء و ماء و تربة وما يقيمه الإنسان من منشات[11].

5- التعريف حسب ا شرع ا زائري :

د أن ا شرع ا زائري يعرف لنا ا قصود بالبيئة و ايتها مباشرة و إ ا أشار إليها ضمينا وهذا ما تضمنته ا ـادتا 08 و09 من القانون [12].

ب) تعريف التلوث :

يعرف التلوث البيئي بأنه التغ ات غ ا رغوبة فيهـا ـيط بالانسان كليا أو جزئيا كنتيجة للأنشطة الإنسان من خـلال حدوث تأث ات مباشرة أو غ مباشرة تغ مـن ا كونـات الطبيعية و الكيميائية و البيولوجية للبيئة ا قـد يـؤثر علـى الانسان و نوعية ا ياة ا يعيشها[13] .

و التلوث لغة هو التلطيخ أو ا لط و يرتبط دوما بوجود مواد أو طاقات ضارة ا يط الذي نعيش فيه بنسب غ طبيعية و غ مكا ا شأنه الاضرار بالكائنات ا ية أو بالانسان مأمنه أو صحته أو راحته [14].

و التلوث هو الطارئ غ ا ناسب الذي ادخل التركيبـه الطبيعة أي الكيميائة و الفيزيائية و البيولوجية للمياه أو الارض أو ا واء ...فادى إ تغ أو فساد أو تد نوعيـة تلـك العناصر ا يلحق الضرر ياة الانسان أو مل الكائنات ا ية و يتلف ا وارد الطبيعية و يؤدي تلوث ا وارد الطبيعية (ا واء، ا اء و الأرض) إ مشاكل متعددة[15]

و بالتا التلوث هو إفساد مباشر للخـصائص العـضوية أو ا رارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة عـ أخر تسبب وضعها يكون ضارا أو تمل إضـرارا بالـصحة العامة أو سلامة ا يوانات و الطيور و كـذلك الأ ـاك و ا وارد ا ية و النباتات(16)

ج)علاقة البيئة بالتلوث:

ا سبق يتضح أن هناك علاقة وطيدة بـ التلوث و البيئة، فإذا كانت البيئة هي موعة العوامل طبيعية ا ية و الغ حيـة و كل ما وضعه الإنسان من منشأة ختلف أنواعها و إشـكا ا فان التلوث هو ذلك التغ الذي يؤثر هذه العناصر ا كونة للبيئة(17)

و من بـ الأسباب ا تؤدي إ التلوث البيئي ما يلي:

- بفعل الغازات و ا مم ال تقذفها ال اك و الأتربة الـ تع ها الرياح و العواصف الرملية...

-كثرة الغازات و ا ياه القذرة و الفضلات ا طـ ة نتيجـة السياسة التصنيعية ا فرطة

- ركز معظم الصناعات على ا دن ا نـتج عنـها كثـرة الغازات مثل أكسيد الك يت، الكربون،الغاز و الدخان...

-الاستعمال الغ منظم للمبيدات الكمياوية

- مياه الصرف الصحي للمدن غ ا عا ة.

-الضباب الصناعي و الضجيج الصناعي...

-زيادة الاستخدام ا فرط وسائل النقـل ا ختلفـة مـن السيارات ودرجات ارية وطائرات وقاطرات وبواخر...

- الإشعاعات و التجارب النووية

-كثرة ا روب...

- الفضلات ا لية الكثـ ة

و بالتا فمختلف أنواع التلوث البيئي تتمثل : [18]

-التلوث البحري

-التلوث ا راري

-التلوث الإشعاعي

-تلوث ا واء

-التلوث البيولوجي

-التلوث الكيميائي

-النفايات

ثانيا: وسائل اية البيئة:

تتطلب عملية اية البيئة هودات وطنية و هودات دوليـة فا هودات ا لية هي جزء لا يتجزء من ا هودات الدوليـة مایة البيئة.

فالأمم ا تحدة و الدول و مؤسسات ا تمع ا د (ا هتمـة بالبيئة) مطالبة اليوم بوضع السياسات ال تساهم ا د من التلوث ختلف أنواعه و ذلك عن طريق مايلي[19]

- ضرورة نشر الثقافة ا افظة على البيئة البشرية و الطبيعـة يث تعي البشرية خطورة التلوث البيئي علـى الإنـسان و الأرض...
- ضرورة إحترام القوان و السنن ال سنها ا الكون، لأن اولة وها أو ريفها يسئ بالبيئة و الإنسان.
- ضرورة الإحتراز و إ اذ يع التـداب للوقـوف أمـام ا شاريع و الفعاليات ال تساهم إنتاج التلوث.
- ضرورة إصدار قوان دولية ملزمة ميع الدول مايـة البيئة، و معاقبة كل من يقوم بتخريبها.
- ضرورة إ اد توصيلات لنقل ا ياه ا لوثـة مـن أمـاكن توجدها إ ا نخفظات، فتأسيس الأنابيب ذا الغـرض، لا يقل أ ية عن تأسيس انابيب النفط.
- الإكثار من لات التشج ال لا تـاج إ سـقي، لتكون مصدات طبيعية للهواء ا شبع بالتلوث البيئي.
- تشجيع ا ملات ا دنية ا دن من اجل النظافة و تنظبف الشوارع و الأحياء.
- منع تصريف ا ياه ا ارة النا ة عن ا فعلات النوويـة أو مراكز التحلية أو توليد الطاقة إ الأ ار و البحار.
- ضرورة إعتماد إجراءات مادية و معنوية وإنسانية ماية البيئة و اربة التلوث مثل ا باية البئية.
- إن تسعى مؤسسات اية البيئة إ ا د من نسبة التلوث البيئي إ القدر الطبيعي الذي لا يضر بصحة الإنسان، و ذلك بضبط مصادر التلوث، مثل إنشاء أجهزة لتنقية ا ـواء مـن الغازات و ا ـسيمات خـصوصا الأمـاكن العامـة كا ستشفيات و ا دارس و الدوائر الر ية.
- العمل على تطوير تقنية السيارات حـ لا تتسبب تلوث ا واء و إستخدام بدائل إقل تلوثا من الـبـ ين ا ـستعمل السيارات، و إستخدام ا صادر ا ديدة للطاقة كا صادر ال تعتمد على ا يدروج أو على الطاقة الشمسية...
- إعداد دراسات خاصة حول البيئة و انشاء تـ ات علمية ذا الغرض.

و بالتا حاولت الدول إ اذ موعـة مـن الإجـراءات و الادوات السياسية ماية البيئة منها على سـبيل ا ثـال و لا ا صر [20].

أ-الوسائل القانونية:

تعت أهم و أكثر الوسائل اية للبيئة و انتشارا و قبـولا غالبية دول العا ، هذه الوسائل د من التلوث الناتج عـن أنشطة الإنسان تلف أنواع التلوث ، باعتبار أن القـانون يكفل اية متميزة للبيئة.

فنظام العقوبات مثلا يهدف إ تفعيل الأهداف النوعية البيئية ال ترصدها السلطات العمومية، كـن أن تفـرض علـى الأنشطة الإنتاجية سقفا للتلوث أو أن تفرض اعتماد أنظمـة إنتاج غ ملوثة لكي يكون احترام هذه القواعد فعلا ب أن ضع إ رقابة صارمة، و حالة اختراق القـانون تـسلط عقوبات جبائية على ا تحايل .(21)

و هناك أربعة أنواع من ا عاي و كن أن نـذكرها علـى التوا :

-معاي النوعية البيئية:تضع هذه ا عاي الأهـداف النوعيـة العامة الواجب قيقها بناءا على قدرات الوسط.

-معاي الانبعاثات: دد هذه ا عاي الكمية القصوى ا سموح ا للنفايات ا لوثة مكان مع مثلا حد إصدار الـضجيج من قبل السيارات.

-معاي خاصة با نتوج:توضح هذه ا عاي ا صائص ا يـزة .مثلا نسبة مادة الرصاص الب ين.

-معاي خاصة بالطريقة: دد هذه ا عـاي الطـرق التقنيـة للانتاج الواجب استعما ا و التجهيزات ا قاومـة للتلـوث الواجب تنصيبها.

1- الادوات القانونية الدولية :

ثل فرع القانون الدو للبيئة كإختصاص قائم بذاته ضـمن القانون الدو ، ولا حقيقيا تفعيل ايـة البيئـة علـى مستوى ا عمورة، و من ب او ا عاهدات الدولية(22)

- إتفاقية اية الطيور ا فيدة للزراعة سنة 1902.
- إتفاقية اية أنواع عجول البحر ا هددة بالإنقراض سـنة 1911.
- معاهدة حول ا ياه ا دودية ب كندا و الولايات ا تحدة الأمريكية سنة 1909.

ظهور فيما بعد ا عاهدات ا تعددة الأطراف اية البيئـة منها على سبيل ا ثال و لا ا صر.

❖**تلويث البحار و ا يطات، الوسط البحـري، ا ـوارد البحرية**: منها

- الإتفاقية الدولية اية لك ا ـوت، واشـنطن سـنة 1946.
- الإتفاقية للوقاية من تلويث السفن، ماربولة 1973.
- الإتفاقية الدولية حول قانون البحـار منتيقوبـاي سـنة 1982.
- الاتفاقية الدولية للحفلظ على التونيات الأطلسية (إيكات) ريود ان و سنة 1986.
- الاتفاق ا اص باحترام الإجراءات الدولية ا تعلقة با فاظ على موارد الصيد البحري و تس ها من قبل سـفن أعـا البحار سنة 1993.
- الاتفاقية حول زونات الأ اك الـ تنقـل تلـف الأقاليم البحرية و الأ اك ا هاجرة الك ى، نيويـورك سـنة 1995.

❖***ا ياه القارية: منها***

- الإتفاقية حول اية و إستعمال ـاري ا يـاه العـابرة للحدود و البح ات الدولية، هلسنكي سنة 1992.
- الإتفاقية حول التعاون اية ر الـدانون و إسـتعماله الدائم، صوفيا سنة 1994.
- الإتفاقية حول التنمة ا ستد ة وض ر ميكونغ، شـيان زاي سنة 1995.

❖***النفايات: منها***

- الإتفاقية حول الرقابة على حركة النقابات العابرة للحدود و إتلافها، بال سنة 1989.
- الإتفاقية حول خطر الإست اد و حول الرقابة على حركة النفايات ا ط ة العابرة للحدود و حول تسي ها إفريقيا ، باماكوا سنة 1991.
- الاتفاق ا هوي ا اص ركة النفايات ا ط ة العـابرة للحدود، باناما سنة1992.

❖**الأخطار الصناعية و النووية: منها**

- الإتفاقية حول تاث ات ا وادث الصناعية علـى ا نـاطق ا دودية ، هلسنكي سنة1992.
- الإتفاقية حول الأمن النووي ، فينا سنة 1994.

و غ ها من الإتفاقيات الدولية ال تزيد عن 170 إتفاقيـة اية البيئة و اربة التلوث البيئي.

2-الوسائل القانونية اية البيئة ا زائر :(23)

ا شرع ا زائري قام بإصدار القوان ا نظمة ختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والعمرانية وا دمية وغ ها من الأنـشطة

الـ كن أن يترتب عليها تلوث للبيئة، وسن اللوائح التنظيمية المنفذة لها، معتمدا ذلك على لة من الوسائل القانونية التي من خلالها كن تفعيل هذه القوانين على أرض الواقع وبالتالي ضمان رقابة فعالة لحماية البيئة، وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

- الحضر والنهي؛
- الإلزام؛
- الترخيص المسبق؛
- الإبلاغ؛
- دراسة مدى التأثير؛

ومن لة القوانين التي نظمت هذه الوسائل نذكر منها:

- القانون رقم 10/03 المؤرخ 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- القانون رقم 25/90 المؤرخ 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري والمعدل والمتمم؛
- القانون رقم 29/90 المؤرخ 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم؛
- القانون رقم 12/84 المؤرخ 23 يونيو 1984 المتضمن النظام العام للغابات المعدل والمتمم؛
- القانون رقم 05/85 المؤرخ 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم.

ب- الأدوات الإقتصادية و التجارية:

.منذ ندوة ريو يعتبر تطبيق الادوات الاقتصادية على الصعيد الدولي أحد اتجاها جديدا لإستراتيجيات الحماية الدولية للبيئة، فظهر إتجاهان من ناحية اللجوء في إطار الإتفاقيات المتعددة كالأطراف حول البيئة، إلى استعمال أدوات السياسة التجارية، ومن ناحية أخرى اللجوء في إطار يتم التفاوض عليه، إلى تطبيق أدوات مثل الرسوم و الإعتمادات و اسواق الحق في الإنبعاثات لتحقيق أهداف الإتفاقية المتعددة الاطراف حول البيئة.

فأدوات السياسة التجارية تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- الحصول على حظر شامل أو جزئي لتجارة المنتجات المستخلصة من الأنواع المهددة بالإنقراض
- معاقبة أو خطر النقل الدولي لمنتوج ملوث أو خطير.
- إبلاغ البلدان المشترية بالخصائص الإيكولوجية و الخصائص المضرة للمنتوج المتبادل.

كما تقترح بعض الإتفاقيات المتعددة الأطراف في مجال البيئة، أدوات للحث على سير المؤثرات البيئية الخارجية على الصعيد الدولي، و في هذا الصدد تقابل إقتراحان، الأول يفضل الرسوم على البيئة كوسيلة للحث على مقاومة الإحتباس الحراري على مستوى الدولي. أيد الإتحاد الأوروبي هذا الإقتراح خلال المناقشات التحضيرية لصياغة بروتوكول كيتو) أما الاقتراح الثاني، فقد دافعت عنه الولايات المتحدة الأمريكية و يعني تنظيم سوق حقيقية للأملاك البيئية [24].

ج- الوسائل الجبائية- الجباية الخضراء:

كما نعلم أن الإتحاد الأوروبي دافع خلال إجتماع كيتو على فكرة حماية البيئة من خلال فرض الرسوم و الضرائب من اجل حماية البيئة و مقاومة الإحتباس الحراري، لكن المقترح التالي الأمريكي هو الذي تم قبوله في النهاية المطاف، لكن رغم هذا سعت الدول الاوروبية من جعل الجباية ECOTAX أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة، مما أدى أن تصيح هذه الطريقة أحسن وسيلة على المستوى الوطني و الدولي لحماية البيئة.

فتقريبا كل الدول الأوروبية المتمعة في الإتحاد الأوروبي تتبنى هذا الطرح، و ايضا كثير من الدول العربية قامت بإصدار قانون جباية البيئة في وطنها مثل: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، سوريا و الدول الخليجية...

و تعتبر الأن الجباية أهم اداة من أدوات الاتفاقيات المتعددة الأطراف لحماية البيئة، ففي هذا الإطار يمكن أن تبرم إتفاقية ثنائية بين الدول الأوروبية و العربية لحماية البيئة، خاصة البحر الابيض المتوسط البحر المشترك و الذي يطل على البحر الاحمر العربي، و للوصول إلى هذا التعاون الجبائي البيئي لابد أن نوضح ماهية، و ادوات فرض هذه الضريبة البيئية.

1- تعريف الجباية البيئية:

تعد الأدوات الإقتصادية من انجح الوسائل المالية لحماية البيئة و الأكفئ على الإطلاق، و ذلك أن الجباية البيئية المتمثلة

الضرائب و الرسوم ا فروضة من طـرف الـدول بفـرض التعويض عن الضر الذي يسبب فيه ا لوث لغ ه على أعتبـار أن ا ق البيئة النظيفة هو ا ق ا طلق ميع الأفراد علـى إختلافهم و نفس الوقت هي وسيلة للردع مـن خـلال الإجراءات العقابية ال تنجز على عدم الدفع مـن طـرف ا كلف.

و لقد ا دت معظم ا كومات و الدول العـا إ تـب سياسة فرض الضرائب و الرسوم من أجل ا د من التلوث. فا باية البيئية هي إحدى السياسات الوطنيـة (و الدوليـة) ا ستحدثة مؤخراو ال دف إ تصحيح نقائص عن طريقة وضع تسع ة أو رسم أو ضريبة للتلوث [25].

و تستعمل هذه الأموال ا د من ظاهرة التلوث عن طريق إنشاء إجهزة تسهر على اية البيئة ا يدان و أيضا هـي حافز لعدم التلويث مرة اخرى من طرف ا لوث و السعي إ البحث عن تكنلوجيا نظيفة بيئية حـ تساهم التقليل مـن نفقاته.

2- أهداف ا باية البيئية:

تتمثل اهداف ا باية البيئية ما يلي:

- ا سا ة إزالة التلوث عن طريق ما تـضمنته ا بايـة البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامـات ماليـة او عقوبات جنائية يتعرض ا كل الف لقواعد اية البيئة.
- تصحيح نقائص السوق إذا أضحت الإجراءات القانونيـة وحدها لا تكفي لردع ا خالف و كذا ضعف و قلة ا ـوارد ا الية ا خصصة ماية البيئة.
- ضمان بيئة صحيحة لكل شخص ا تمع و العا وهذا ما نصة عليه تلف الشرائع و القوان و الإتفاقيات.
- غرس ثقافة ا افظة على ا يط لدى ا تمع و العا .
- وقاية البيئة ليا و عا يا من النشاط الإنسا الضار.
- ا د من التلوث و الضرائب تؤدي با كلف إ الإ اه و التقليل من التلوث.
- قيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.
- إ اد مصادر مالية جديدة من خلا ا يتم إزالة النفايات.
- فز أو تشجع على عدم زين النفايات الصناعية ا اصة أوا طر ة(26)
- ا د من الانشطة ا ط ة و ا لوثة للبيئة بإعتبارها أصبحت مكلفة جدا .

3- مزايا ا باية البيئية:

أن السياسات ال تستخدم الرسوم و غ ها قق أهداف بيئية أقل تكلفة و هذا الصدد نش إ ربة ا يكسيك مدينة ميكسيكو سي فرض ضريبة على الب ين من شأ ا تشجيع السائق على ا د من إستخدام السيارات حـ النقطة الـ يساوي فيها قيمة ا نافع متساوية بالنسبة لكل سائق [27] مع السياسات البيئية. ا عتمدة على حوافز الرسوم و ايضا التجربة ا زائرية ماية البيئة من خلال ا باية ا ضراء ربة سوريا و غ ها من الدول العربية و الأوروبية. فالـسياسات البيئيـة ا مثلة الضرائب و الرسوم تكون مواجهة مشاكل البيئة و مرونة فعاليتها لدى ا ؤسسات ا اصة أو العامة و قد أثبتت التجارب لكل من الص و بولونيا بشأن فرض رسوم تلوث على ا ؤسسات ا ملوكة للأفراد كـب ة ا ـساسية ـذه السياسات عكس ا ؤسسات ا ملوكة للدولة[28].

و بالتا فا باية البيئة كن من قيق إيراد واجهة التلوث أو ا د منه و أيضا التقليل من التكاليف ا عتمد من طرف الدول للتقليل من ظاهرة التلوث.

4- أساس فرض الضريبة البيئية :

إن أدوات الإستدخال ال اقترحها آرثر بيقو ري تطبيقهـا وجب مبدأ ا لوث القائم بالدفع فإ ا تعاقب ا مارسـات أو إستعمال ملك يتسبب إ اق الضرر با ماعة، فتسعى غلى تصحيح آليات السوق ال لا تعكـس مـوع النفقـات الإجتماعية و تعب آخر تسمح بإستدخال ا ؤثرات ا ارجية و كن للرسوم و الضرائب أن تتدخل كل ا راحل ا ختلفة لعملية إنتاج ملوث[29] و كن ان نفرض الرسوم على:

- عمليات الإنبعاثات ا لوثة: ا واء ا اء الضجيج....إ .
- حقوق الإستعمال ال تغطي نفقات ا مع و ا عا ة.
- ا نتجات ا لوثة عند صناعتها و إستهلاكها إتلافها مثل الأ دة ا بيدات ا شرية، البطاريات، الطاقة....

▪ رخص الصيد البحري و الصيد و على حقوق الدخول إ اضائر الطبيعية و ا باية على الزراعات القابلـة لتعجيـل الإ راف...إ .(30)

فأساس فرض الضريبة هو ا بدا العا ي مبدأ ا لـوث القـائم بالدفع و قد ظهر هذا ا بدأ للأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية(OCDE) ويقضي هذا ا بدأ على " أن ا لوث ب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات ا اصة بالإجراءات الرامية إ ا فاظ على البيئـة حالة مقبولة" .

إن سعر الضريبة يتحدد عند النقطة ال يتعادل فيهـا كلفـة الضرر ا دي الذي يسببه ا لوث مع التكاليف ا دية كافحة التلوث ع أخر فإن الضريبة تساوي تكلفة تفادي الـضرر أو تكلفة إزالة الضرر.

و قد ا ه الفقه الفرنسي إ ديد الطبيعـة ا قيقيـة بـدأ ا لوث الدافع و ذلك من خلال ا صائص ال يتحـدد ـا مفهوم هذا ا بدأ و ا ها:

▪ إعتباره مبدأ إقتصادي لأن ضبط قيمة هذا الرسم تـسمح بوضع سياسة مالية كافحة التلوث و التقليل من أثاره و علية فهذا ا بدأ له وظيفة فعالة قـد تنتـهي إ ظهـور سـوق التلويث.[31]

▪ مبدأ التعويض حيث يعت ونه احسن ا لول للتعويض ا ا تعلق بالأضرار البيئة دون أي مسؤولية أو نفقات مكافحـة التلوث تنفقها الدولة ا شاريع ا ضادة للتلوث و د اله ا صب خصوصا مكافحة التلوث و عليه كن إسناده إ مبدأ ا سؤولية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار البيئية شأن تطبيق هذا ا بدأ و يستندون ذلك أيضا إ انه هنـاك ة علاقة ب الضرر و الفعل ا سبب للضرر و يكون التعويض على أساس الفرض و ليس على أساس ا طأ (32).

إذن فمبدأ ا لوث الدافع أساسه الغنم بالعزم فالشخص ارس نشاط ملوث يغتنم من نشاطه با قابل يسبب ضرر للغ أو للمحيط البيئي بكافة الاته و عليه ضمن مقتضيات العدالـة أن يساهم نفقات الوقاية من التلوث عن طريق الرسم الذي يدفعه.

لقد قبلت ا كومات و منظمات الإعانة إ حد بعيد ـذا ا بدأ غ ان طابعه العام لا يسمح دوما بإختيـار الإجـراء ا ناسب و الأكثر مردودية مثلا ح تتسرب الإنبعاث بشكل منبت يصعب ديد هوية ا لوث و مراقبتهم و هكذا فـإن تلويث ا ياه بالنيتراتات تتسبب فيه إ حد بعيد الزراعـة منطقة معينة إلا أن بعض ا زارع يتحملون مسؤولية اك التلويث من مزارع آخرين ذا النوع من التلـوث عوامـل إضافية و كن للتلوث أن يظهر سن بعد التسبب فيه و يبدو صعبا التعرف على مستوى التلوث الذي تتسبب فيـه كـل مستثمرةزراعية فيه[33]. و من ناحية أخرى يطال التلـوث منطقة عابرة للحدود فيجب إلزام البلدان ا تسببة التلـوث بالدفع املها على إتباع سلوك إيكولوجي جيد إ ا حالـة الأمطار ا امضية حيث يطال تأث ها التنـوع البيولـوجي و صحة الغابات و درجة ميض البح ات إ ما وراء ا دود البلد ا لوث كذلك تنتشر الأثار السلبية عند تلويث الأ ار إ البلد الواقع اسفله عند إذا تا ا لول ذه الوضعيات عن طريق التعاون ب البلد ا تسبب التلوث و البلد الـضحية الذي يقبل بدفع جزء من نفقات إزالة أثار التلوث هـذه ا الة يتحول مبدا ا لوث مسؤول عن الدفع إ مبدا الضحية ا ة على الدفع [34] و يقترح أرتو بيجو نظرية الإسـتدخال أي أن يصحح التأث ات ال دث خارج السوق من جـراء أنتاج و إستهلاك بعض ا واد و منها ا وارد البيئية و ذلك عن طريق تطبيق بعض الأدوات الإقتصادية مثل الرسوم، و تـل هذه الرسوم كتعويضات يدفعها ا سؤولون للنفايات ا لوثـة ال يرمو ا مثل ا ياه الصناعية ا ستعملة و ال وي مـواد مضرة للبيئة إذ تكلف معا تها مبالغ مالية هامـة و كـن النماذج الإقتصادية مثلا ديد ا بلغ الأمثل للرسوم الـ يدفها كل شخص يلوث ا و[35] و رغم الإنتقادات ا وجهة ذه النظرية إلا أ ا تتفق إ حد كب مع نظرية مبدأا لوث القائم بالدفع.

5- تطبيقات ا باية البيئية:

السنوات ا اضية سعت عدة دول عربية لإنشاء جباية بيئية لكل دولة فهذه ا هودات الفردية منفردة من دولة إ أخرى مثل: ا زائر، سوريا، العربية السعودية، الإمـارات العربيـة

المتحدة.... و بهودات اعية موحدة كما هو معمول بـه الإ اد الأورو . و قبل إقتراح مشروع موحـد للجبايـة البيئية (العربية الأوروبية) ستتناول ربة ا زائر و ة الدول الأوروبية هذا ا يدان . على سبيل ا ثال و لا ا صر .

د- ربة ا زائر ماية البيئة من خلال ا باية ا ضراء:

سعت ا زائر منذ سنة 2002 إ أ اد إجـراءات ماليـة اربة التلوث و التقليل منه لذا أصدرت ما يـسمى بقـانون ا باية البيئية و الذي تناول الأنشطة ا لموثة التالية :(36)

1-جباية تسير الفضلات ا ضرية الصلبة:

و تشمل ما يلي (37)

-جباية النفايات ا ضارية منها رسم رفع النفايات ا لية.

-جباية تسير النفايات الصناعية منها الرسم علـى الأنـشطة ا لموثة و ا طرة ، رسم فيزي للتشجيع على عدم ـزين النفايات ا اصة أو ا طرة ، رسم على الأكياس البلاستكية ا ستوردة او ا صنوعة ليا.

- جباية تسير النفايات ا رتبطـة بالأنـشطة الإسـشفائية والعيادات الطبية منها رسم فيزي للتشجيع على عدم زين النفايات ا رتبطة بأنشطة العلاج ا ستشفيات والعيـادات الطبية.

2- جباية تسير التلوث ا وي: منها

- جباية التلوث ا وي الناتج عن حركة مرور السيارات أو النا ة عن الوقود مثل الرسم على الوقود.

- جباية التلوث ا وي الناتج عن الصناعة أصلا منها الرسم التكميلي على التلوث ا وي دي ا صدر الصناعي.

3- جباية تسير التلوث ا ائي:

منها الرسم التكميلي على ا يـاه ا ـستعملة ذات ا ـصدر الصناعي.

هـ- اقتراح تعديل قانون ا باية البيئية:

نظرا للتطور السريع وكثرة الوسائل ا ديثة ا لموثة للبيئة كن كييف قانون ا باية البيئية ا زائر ليصبح على النحو التا :

1- جباية تسير النفايات: ويشمل مايلي:

- جباية النفايات ا ضرية ا لية.

- جباية تسير النفايات الصناعية على الأنشطة ا لموثة مثـل البطاريات، العجلات وا واد الكيميائية.

- جباية تسير النفايات ا رتبطة بالأنشطة الإستشفائية.

- جباية تسير ا واد الكيميائي الزراعة.

2- جباية تسير التلوث ا وي: ويشمل مايلي:

- جباية التلوث ا وي الناتج عن حركة مرور السيارات

- جباية الوقود، الكربون والصوديوم.

- جباية التلوث ا وي الناتج عن الصناعة مثـل الغـازات الكيميائية (غاز CFC) ا فيها البيتروكيمياء والبترول.

3- جباية تسير التلوث ا ائي وتشمل مايلي:

- جباية الصرف الصحي.

- جباية على ا ياه ا ستعملة ذات ا صدر الصناعي.

- جباية مرور البواخر والسفن البحر ا توسط (ا يـاه الإقليمية)

ثالثا:التوصيات ا قترحة:

اية ا داخلة نقترح على مؤ رنا هذا لة من التوصـيات التالية:

- إنشاء صندوق ماية البيئة دف توف الاستثمار ا ـا للقطاع البيئي ويقدم الصندوق ا ساعدة ا الية للمـشروعات البيئية على أساس تنافسي؛

- إنشاء صندوق ا بادرات البيئـة ويهـدف إ تـشجيع مشاركة القطاع ا اص وا معيات ا زائر علـى الإدارة وا مارسات البيئية السليمة؛

- تربية النشئ على الوعي البيئي وتبص ه قيقـة ا وقـف الإسلامي الأصيل من البيئة ورعايتها وتثقيف ا ماه ع ـ وسائل التثقيف ا ختلفة وإيقاظ الضم الوط رعاية البيئة؛

- تطبيق كل الإجراءات القانونية والاقتـصادية والتجاريـة وا الية وا بائية اللازمة ماية البيئة و قيق التنمية ا ستدامة.

- الاخذ با باية البيئية كاهم اداة عاقبة ملوثي البيئية .

- دفع تغي أسلوب التطور التقليدي، ودفع تطور الاقتـصاد الدوري لتحقيق ا ا شترك للاقتصاد والبيئة.

- تشديد مراقبة وإدارة البيئة وفقا للقانون، ودفـع ـس هيكل الصناعات وتوزيعها. و تطوير الاقتـصاد ا ـضري والإقليمي ب الأخذ الاعتبار قدرة مل البيئـة، كميـة صرف ا واد ا لموثة للمشروعات ا ديدة لا تتجاوز سعة البيئة

ا لية لضمان زيادة الإنتاج مع عدم زيادة صرف ا واد ا لوثة؛ تطبيق نظام ترخيص صرف ا واد اللوثة تدر يا. العمل على دفع التنمية الاقتصادية و سـ نوعية البيئة معا.

- التمسك ركز ثقل الأعمال، اية البيئة وفقـا للنظـام الأيكولوجي،و تعزيز السيطرة على كمية صرف الأ ار مـن النتروج والفسفور البحار، والوقاية من ريب مـصادر التلوث الا ية للبحار؛ تطبيق إجراءات اية ميات الوظائف الأيكولوجية ومناطق استثمار ا ـوارد الطبيعيـة وا ميـات الطبيعية الرئيسية.

- التمسك بالابتكار من حيث الأنظمة والآليات. ب تطبيق نظام اية البيئة ا تمثل القيادة ا كومية ومراقبة وحـدات اية البيئة وتوزيع الأعمال وا سؤوليات بـ الـدوائر ذات العلاقة ومعا ة ا ؤسسات الإنتاجية واشتراك ا تمع ومراقبـة ا ماه ، والتمسك بدأ مل مـسبب التلـوث تكـاليف معا ته. ورفع معاي دفع التكاليف لصرف ا واد ا لوثة بكمية كب ة، وتطبيق نظام صيل تكاليف معا ة ا ياه ا لوثة أولا، ضمانا أن ري بناء إنشاءات معا ة التلويث وعملها طبيعيا.

- نيد ا ماه وتشجيعها على الاشتراك اية ومراقبـة البيئة. وتعزيز قوة معاقبة الأعمال ا خالفة للبيئة وفقا للقانون. و نيد القوى الاجتماعية بصورة واسعة لتشترك اية البيئة بنشاط؛ وإقامة نظام الاستماع الكامل الذي يشجع ا ماه على الاشتراك وضع سياسـات ايـة البيئـة وتقيـيم مشروعات الاستثمار ا ديدة، مايـة حقـوق ا مـاه ا ـــــ ـشروعة حـــــ ـول البيئـــــــة.

- ايـــة البيئـــة بالتقـــدم العلمـــي والتكنولـــوجي.

- رفع وتعزيز قدرة ا كومات على تلف ا ستويات علـى اية البيئة و قيق تنمية البيئة ا ستدامة.

- كما قدم الشيخ القرضاوي ثه ركائز اساسية لرعايـة البيئة منها (38):

*-التشج والتخض : فهناك آيات وأحاديث كث ة ـض على الغرس والزرع، يقول الن صلى ا عليه وسـلم "مـن نصب شجرة، فصـ على حفظها والقيام عليها حـ تثمر، فإن له كل شيء يصاب من رها صدقة عند ا عز وجـل"[39].

*-العمارة والتثم : ويأ مقدمتها إحياء الأرض ا ـوات وتثم الثروات وتنمية ا وارد، ولذا اعت الإمـام الراغـب الأصفها كتابه "الذريعة إ مكارم الشريعة" أن عمـارة الأرض أحد مقاصد خلق الإنسان، ولذا كان ا ديث النبوي "من أحيا أرضا ميتة فهي له" [40]، حـ إن عمر بن ا طاب رضي ا عنه انتزع أرضا كانت مقطوعة إ رجل يـسمى "بلال بن ا ارث ا ز " لأنه يستطع أن يعمرها كلها.

*-النظافة والتطه : على اعتبار أن الطهارة من شروط بعض العبادات خاصة الصلاة، ولذا شاعت بـ ا ـسلم مقولـة "النظافة من الإ ان" وأوردت السنة النبوية آدابـا كـث ة النظافة والاغتسال والتطيـب وحـسن ا نـدام خاصـة ا ناسبات العامة كصلاة ا معة والعيدين، وحثت على إماطة الأذى عن الطريق.

*-ا افظة على ا وارد: يقول تعا "ولا تفـسدوا الأرض بعد إصلاحها "[41] والإفساد يكون بالإتلاف وتفويت ا نافع أو التلويث والإسراف، أو بإشاعة الظلم والباطل والشر، ولذا ى الن صلى ا عليه وسلم رجلا أن يذبح له شاة حلوبـا. و السنة إنذار ن يقتل طا أو حيوانا بغ منفعة أو يتخـذ شيئا فيه روح هدفا للتصويب عليه، كما أن ا حثـا علـى الاستفادة لد ا يتة.

*-ا فاظ على صحة الإنسان: وهناك حـشد كـب مـن النصوص الإسلامية من قرآن وسنة يدعو إ ا فـاظ علـى الصحة بدءا من الدعاء بطلب العافية ومرورا بالوسائل الـ لب العافية و افظ على سلامة البدن وحـ التعامل الإ ا مع ا رض حالة وقوعه وا افظة على البيئة حـ لا تنتقـل عدوى ا رض إ الآخرين.

*-الإحسان إ البيئة: والإحسان كلمة تتـضمن الإتقـان والشفقة والإكرام، فقد كان الن صلى ا عليه وسلم يميل للقطة الإناء حـ تشرب يتوضأ بفضلها، وكـان بعـض ا لفاء مثل عمر بن عبد العزيز يكتب إ عماله ألا يحملـوا الإبل فوق ما لا تطيق وألا يضربوها با ديد.

ومن روائع حديث فقهاء ا سلم الإحسان إ الط مـا كتبه العلامة ا غر "أبو علي بن رحال" من ضرورة أن يتفقد الإنسان الط الذي بسه كما يتفقد أولاده، وأن يضع ـذا

الط خشبة ل كب عليها الطائر حـ لا يضر الوقوف علـى الأرض بالطائر (لاحظ هنا مراعاة البعد النفسي والبيئي للطائر شريعة الإسلام).

*-ا افظة على البيئة من الإتلاف: و ى الإسلام عن الإتلاف البيئي للأحياء والنباتات والعمران سواء كان ذلـك بـدافع القسوة أو الغضب أو العبـث أو الإ ـال أو العمليـات ا ربية؛ لذا كان ا ؤرخ الفرنسي "جوستاف لوبون" يقـول: "ما عرف التاريخ فا ا أعدل ولا أرحم من العرب" ومن يتابع ا رائم الأمريكية فيتنام والعراق يتأكد من ر ة ا ـسلم بغ هم وبالبيئة أثناء العمليات العسكرية وا روب.

ا لاصة :

إنّ الاهتمام بالبيئة وقضاياها من خلال انتهاج سياسات بيئية، حديث نسبيا، فهو يرتبط بظهور نظرية الآثار ا ارجية الـ وردت لأول مرة أعمال بيقو PIGOU سـنة 1920 وال تلتها عدة مسا ات فيما بعد. ونع بالآثار ا ارجيـة" آثار الأنشطة لوحدة معينة على رفاهية وحدة اقتصادية أخرى، وال يتم أخذها الاعتبار من خلال ميكانيكيـة نظـام السوق، وأصبحت اية البيئة اليوم من ا ـشاريع التنمويـة ا امة ال بدأت يع الدول ا بادرة بالعناية ا، بعد أن تب ا أنّ تلك ا ماية ليست ضرورية فقط لصحة الإنسان، وإ ا للتنمية أيضا، وتع اية البيئة ا افظة والصيانة والإبقاء على الشيء ا راد ايته دون ضرر أو حدوث تغي له يقلل مـن قيمته. و دف اية البيئة إ :

- وقاية ا تمعات البشرية من التأث ات الضارة لبعض عوامل البيئة؛
- وقاية البيئة ليا وعا يا من النشاط الإنسا الضار؛

وتعت اية البيئة من أهم ا واضيع ال حظيت باهتمام واسع الآونة الأخ ة؛ ومن مظاهر هذا الاهتمام ارتباطه فهوم " التنمية ا ستدامة" ال تدعو إ ط جديد التنمية ـافظ على زون ا وارد الطبيعية ا تاحة ويستحدث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة.

و بالتا الادوات القانونية ال تستعملها الدول ماية البيئـة هي:

-الادوات القانونية
-الادوات الاقتصادية و التجارية
-الادوات ا بائية و ا الية.

قائمة ا وامش و ا راجع:

1) ا لس الوط الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول البيئة ا زائر و رهان التنمية نة التهيئة العمرانية، الـدورة التاسـعة لـ ـ 29/28 أكتوبر 1997.

2) لة التموين و التنمية ، عدد ديسم 1996 ص 07/04.

3) ميشال. م، س ينا، لة التمويل و التنمة، عدد ديسم 1993 ص 11-13.

4) سورة الأعراف، الآية رقم 74.

5) إحسان علي اسنة، البيئة و الصحة العامة، دار الشروق 1991 ص 17.

6) عامر مود طراف، إرهاب التلوث و النظام و العا ي ا ؤسسة ا امعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ب وت 2002 ص 16 نقلا عـن أ د رشيد، علم البيئة معهد الإنتماء العر ب وت، ص 5.

7) عامر مود طراف، مرجع سابق ص 15 نقلا عن ريكاردوس ا ، بيئة الإنسان،اليونيسيف، ب وت 1982. ص 38.

8) ماجد راغب ا لو، قانون اية البيئة ضوءالشريعة ، نشأة ا عارف الإسكندرية 2002 ص 39

9) تقلا عن www.fekezed.com/liberery.plup§do=article: vient et page = 4655 التحميل يوم 23/أفريـل/ 2005

10) مد صا الشيخ، الآثار الاقتصادية و ا الية لتلوث البيئة ووسائل ا ماية منها ، الطبعة الأو ، دار الإشعاع القانو ، عام 2002 ص 17.

11) قانون رقم 04 ا ؤرخ 05 فيفري 1994 ا ريدة الر ية مصر العربية.

12) ا رسوم التنفيذي رقم 03/83 ا ؤرخ 1983/02/05 و ا تضمن قانون اية البيئة ا زائري.

13) معوض عبد التواب، جرائم التلوث، منشأة ا عارف الإسكندرية 1986 ص 9.
14) ماجد راغب ا لو، مرجع سابق ص 40.
15) عامر مود طراف، مرجع سابق ص 29.
16) ا د عبد الكر سا ة، التلوث النفطي و اية البيئة ، دار ا عارف 1981 الاسكندرية مصر ، ص 98
17) و 18) كمال رزيق و عب ات مقدم : ا اية البيئية كاسلوب للتعاون ب الدول العربية و الاوروبية اية البيئة ، ندوة التعـاون الغر ،الاورو ال اية البيئة ، ا اد الس البحث العلمي العر و مركز الدراسات و البحوث الاقتـصادية و الاجتماعيـة ، تـونس 2005/09/29/27 ص34
19)مناضل جاسم مركز الإمام الش ازي للدراسات و البحوث www.ebea.net/wghet-neaer/13/736 htm10 التحميـل يوم 2005/04/22
20) أدوات سياسة دولية للبيئةogcit/www.unesco.org /most/so-areb التحميل يوم 2005/07/25
www.unesco.org/most/sq-arab/fiche/3p.httm consulte le 15/04/2003(21
22) أدوات سياسة دولية للبيئة مرجع سابق
23) منصور اجي الوسائل القانونية ماية البيئة ا زائر ، ا لتقى الوط لاقتصاد البيئة و التنمية ا ستدامة يـومي 2006/06/07/06 ا ركز ا امعي ا دية .
24) أدوات سياسة دولية للبيئة مرجع سابق
25) مد صا الشيخ، مرجع سابق، ص 331.
26) منشور وزاري مشترك رقم 01 ب وزارة ا الية و وزارة البيئة و يئة الإقليم، موضوع: الرسوم البيئية، ا مهورية ا زائرية الد قراطيـة الشعبية.
27) مد صا الشيخ، مرجع سابق ص 341
28) عبد القادر مران، شرح تشريعات البيئة مصر و الدول العربية ليا و دوليا، دار الكتب و الوثائق ا ـصرية، مـصر 1996 ص 841-650.
29) و 30) www.unesco.org. مرجع سابق
31) مد صا الشيخ، مرجع سابق ص 344.
32) عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص 510-630.
33) www.unesco.org. مرجع سابق
34) البنك العا ي نقلا عن 1992 www.unesco.org
35) www.unesco.org. مرجع سابق
36)كمال رزيق و عب ات مقدم مرجع سابق صص10-16
37) قانون ا الية لسنة 2003 – ا مهورية ا زائرية الد قراطية الشعبية.
38/مصطفى عاشور اية البيئة...فريضة شرعي
www.islamonline.net/arabic/science/2005/05/article07.shtml التحميل يوم 2006/11/02
39) رواه ا د
40) رواه ابو داود
41) سورة الاعراف الاية 56

أهمية تقييم المؤسسات في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي

هواري سويسي - جامعة ورقلة

ملخص:

اول هذا ا قال إبراز أ ية تقييم ا ؤسسات- من خلال تقييم الأوراق ا الية بورصة القيم- بالنسبة لعملية ا اذ القرار للمستثمرين ا الي ، ا تدخل إطار تسي حوافظهم ا الية. وذلك من خلال التعرض للمداخل ا ستعملة ليل الأوراق ا الية(أولا)، وطرق التقييم ا ستعملة الوقوف على قيمة الأوراق ا الية(ثانيا)، وذلك إطار نقدي و ليلي ذه ا داخل والطرق، بغية ترقية ومساعدة ا ستثمرين ترشيد تصرفا م وقرارا م، الأمر الذي ينعكس على كفاءة السوق ا ا .

الكلمات ا فتاح: التحليل الأساسي، التحليل الف ، ليل الأوراق ا الية، طرق التقييم، مضاعف الربح إ العائد، وذج استحداث توزيعات الأرباح، ا اذ القرار.

هيد:

يهدف ا ستثمرون ا اليون من وراء استثمارهم الأوراق ا الية إ تعظيم مكاسبهم ومنافعهم، من خلال زيادة قيمة ومردودية تلك الأوراق ا الية، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إ زيادة ثرو م (ارتفاع القيمة). ولتحقيق ذلك لابد م من توفر أدوات منهجية تساعدهم ا اذ القرارات ا رتبطة بذلك؛ الشراء أو البيع أو الاحتفاظ حسب كل حالة ضمن السياسة والاستراتيجية ا تبعة تسي افظهم.

ا سبق، عل من عملية ليل وتقييم الأوراق ا الية ل اهتمام الأطراف ا تعاملة ببورصة القيم، باعتبارها تعد ا طوة ا امة سبيل اختيار الأوراق ا الية ا راد الاستثمار فيها. فبالنسبة ديري ا افظ الاستثمارية يكون ذلك التحليل مهم عند

بداية تشكيل ا فظة للمرة الأو من خلال معرفة الأوراق ا الية ا ذابة من منظور ا ردودية وا طر.
وبذلك يستطيع ا ستثمر قيق أهدافه من وراء هذا التحليل، ا كنه من فحص العديد من البدائل الاستثمارية ا تاحة بشكل يساعده على ا اذ القرارات ا تعلقة يازته أو عدم حيازته للأوراق ا الية**(إبراهيم فريد.م.أ،1984،ص:21).**
كما يبقى دور التحليل مستمر تقييم ا فظة، لأن ما كان جذابا قد لا يكون كذلك، والعكس صحيح ظل التدفق ا ستمر للمعلومات ا ديدة.

و ثل مداخل التحليل نظاما توي على تقنيات تشخيص وتقييم للأوراق ا الية ا ستهدفة (مدخل التحليل الأساسي) وتقنيات وأساليب لدراسة حركة الأسعار عرفة واكتشاف ط مع تسلكه ا ستقبل القريب (مدخل التحليل الف) ، قصد ا اذ القرار ا ناسب حسب كل ظرف. ويلعب التقييم دورا مهما عند اولة الوقوف على القيمة ا قيقية للأوراق ا الية، واكتشاف فرص قيق الأرباح، ومن توجيه القرارات بشكل سليم.

ا سبق اول هذا ا قال الوقوف وتسليط الضوء على أ ية طرق وتقنيات تقييم ا ؤسسات عمليات ا اذ القرارات ا رتبطة بالاستثمار ا ا داخل البورصة.

وعلى هذا الأساس، وقصد ليل هذا ا وضوع سنتطرق إ العناصر الآتية:
* ا داخل ا ستعملة ليل الأوراق ا الية
* طرق تقييم الأوراق ا الية

1-: ا داخل ا ستعملة ليل الأوراق ا الية

يوجد مدخلان شائعان ليل الأوراق ا الية يستعملهما ا للون ا اليون، إذ ينطلقان من أسس وفلسفة تلفة اما عن بعضهما البعض، و ا:

1-2: مدخل التحليل الف

يعت هذا ا دخل من ب الأدوات ا تستعمل ا اذ القرارات ا رتبطة بالاستثمار الأوراق ا الية. إذ يقوم على تتبع حركة الأسعار وأحجام التداول، ا سبق تسجيلها السوق لاكتشاف سلوك أو ط تتبعه حركة الأسعار، ليتم على إثرها –وفق زمن يعت ددا- ا اذ القرار ا ناسب للمستثمر. وعلى هذا الأساس، كن تعريف هذا ا دخل بأنه:"التحليل الذي يدرس حركة Action السوق بالاستعانة أساسا با نحنيات Les graphiques دف معرفة(ظة التقييم) لتأث (انعكاس)Anticiper الا اهات ا ستقبلية Les tendances futures على الأسعار" **(L.Thiaville,2002,P10).**

إذا من خلال ذلك، يسعى أصحاب هذا التحليل إ دراسة كل مسببات العرض والطلب وكيفية تشكلهما ا اضي ختلف أسعار الأسهم، من خلال ليل دوافع قرارات ا ستثمرين. وبذلك تتكون ؤلاء ا لل صورة عن مسببات حركة الأسعار وعن ط مع تسلكه، ا قد يتيح م ا اذ قرارات لفائدة زبائنهم مفضية لتحقيق مكاسب إضافية. ويعت التوقيت ا ناسب لا اذ القرار أحد العوامل ا امة وا ددة بالنسبة ذا ا دخل، إذ عرفة السلوك الذي تسير عليه الأسعار، و ظل ظهور بوادر سبق وان شوهد أثرها على الأسعار ستكون هناك فرصة لتحرك الأسعار بنفس السلوك.

ويقوم هذا ا دخل على لة من الافتراضات، تتمثل ما يلي:**(إبراهيم فريد.م.أ،1984،ص:26)**

- تتحدد القيمة السوقية للسهم على أساس قوى السوق، ثلة العرض والطلب؛
- كم العرض والطلب عوامل متعددة بعضها موضوعي، والبعض الآخر غ موضوعي، حيث أن العوامل ا وضوعية دها تدخل نطاق اهتمامات التحليل الأساسي، بينما تتمثل العوامل غ ا وضوعية ال لا تتفق مع التحليل الأساسي على سبيل ا ثال مزاج ا ستثمرين (ا الة النفسية)، والتخم ،.... ؛
- يتيح السوق بصفة آلية ومستمرة وزنا لكل متغ من ا تغ ات ال كم العرض والطلب، سواء ا وضوعية منها أو غ ا وضوعية، ليتم بشكل تلقائي ديد الأسعار ا لائمة؛
- باستثناء التقلبات الطفيفة ال دث للأسعار من وقت لآخر، فإن ا الة العامة تقضي بأن أسعار الأسهم يل إ التحرك ا اه مع وتستمر لفترة زمنية طويلة؛
- يرجع التغ ا اه أسعار الأسهم الأساس إ التغ العلاقة ب العرض والطلب، إذ كن معرفة أسباب ذلك من خلال تتبع ما ري داخل السوق نفسه آجلا أم عاجلا.

ولغرض القيام بالتحاليل ا رتبطة بدراسة حركة الأسعار ا اضي، يستعمل الفنيون عدة أساليب كنهم من ذلك، خاصة منها ا توسط ا تحرك والاعتماد على رسم ا رائط. إذ أن هذه الأخ ة دها قد ارتبطت بتسمية أصحاب هذا ا دخل، فتسمية les chartistes تع مستعملي ا رائط.

ومن ب الأساليب ا عروفة ال التحليل الف ، د نظرية "داو" ال تعد أقدم وأشهر أدوات التحليل هذا ا دخل. إذ تنسب النظرية إ مؤسسها " شارلس هنري داو Charles Henry Dow " والذي ارتبط ا ه ؤشر داوجونز توسط الصناعة الذي ساهم بنائه مع شريكه"ايدي جونز Eddie Jones " ، ومن ب الأسباب ال أدت إ اح هذه النظرية هو تنبؤها بالأزمة ا الية ال حدثت الثلاثينات وال م عنها الكساد العظيم، وقد نشرت جريدة "والستريت"- الذي كان أحد مؤسسيها- ذلك ليلا يقوم على نظرية "داو" أشارت فيه أن فترة السوق الصعودي قد انتهت وقد بدأت فترة السوق ا بوطي، وقد صح ذلك التنبؤ وأخذت أسعار الأسهم ا بوط فعلا**(م.إ.هندي،2002، ص:428(بتصرف)).**

كما يعد "رالف نيلسون إيليوت Ralph Nelson Elliott " من ب السباق اعتماد منهج التحليل الف ، إذ ده سنوات الثلاثينات قد ذهب بعيدا تفصيل وصف الدورات البورصية أكثر من سابقه(داو)، وللأ ية ال يتمتع ا أسلوبه ال التحليل الف ، د بأن هناك نظرية وطرق اقترنت با ه Théorie et méthodes d Elliot ، فبفضل طريقته التحليل استطاع أن يتنبأ سنه 1935 – وسط ا ركة التصحيحية ال عرفتها البورصة (فترة ا بوط الشديد للاسعار ال تنبأ ا "داو")- بأن السوق الأمريكي هو بداية أن يستعيد بقوة وبشكل دائم عافيته (ارتفاع الأسعار**)(L.Thiaville,2002,P08).**

ومن ب الأساليب ال تستخدم هذا التحليل إضافة لنظري "داو" و"إيلوت"، نذكر على سبيل ا ثال ما يلي(1☹)

1- مؤشر أو خريطة القوة النسبية:

اول هذا الأسلوب اكتشاف الأسهم ذات القوة النسبية، إذ أن هذا ا فهوم يقضي بأن درجة تقلب أسعار الأسهم تتفاوت، يث توجد بعض الأسهم ال ترتفع أسعارها بشكل حاد وسريع استجابة لارتفاع السوق، غ أن أسعارها تستجيب ببطء و الا فاض حالة السوق ال و ، فهذا النوع من الأسهم الذي يتميز ذا السلوك يطلق على أسعاره بأ ا تتسم بقوة نسبية. ومن د أن ا لل اولون استخدام بعض ا ؤشرات لاكتشاف ذلك كحساب معدل ا ردودية على الاستثمار للأسهم ليصنف من خلاله الأسهم ذات ا توسط للمردودية ا رتفع على أ ا تتميز بقوة نسبية، بالإضافة إ استخدام مؤشرات أخرى، وقد يتم الاستعانة برسوم وخرائط تظهر ا ؤشرات ا ستخدمة، وذلك لإتاحة قراءة وتتبع افضل ثل هذه الأنواع من الأسهم.

2- حساب ا توسط ا تحرك:

بناء علي هذا الأسلوب، يعتقد الفنيون أن أسعار الأسهم يل إ سلوك ا اه معا ، لذا دهم يقومون ساب ا توسط ا تحرك لسعر السهم لفترة كافية كنهم من ا كم على ا اه حركة الأسعار ا دى الطويل، فإذا ما اكتشاف ذلك أمكنهم من ديد الوقت ا ناسب لا اذ القرار.

3- استخدام ا رائط:

يغلب كث ا على عمل الفني استخدام ا رائط، وهذا ما يفسر ارتباط تسميتهم ا، وتفيد ا رائط كث ا نقل ا علومات وا ؤشرات ال تتتبع سلوك الأسعار ا اضي، ا تتيح للمحلل رؤية أدق لتلك ا علومات فيما لو كانت شكل أرقام، وتفيده بذلك استنتاج التحاليل ا فضية إ ديد أوقات الارتفاع والا فاض ومدة ذلك...ا . و ذا الغرض توجد عدة أنواع من ا رائط كخرائط الأعمدة والنقطة والشكل، إذ يستعمل كل نوع للغرض الذي اول ا لل الوصول إليه.

ا سبق، كن أن نلاحظ أمرين يرتبطان ذا ا دخل و ا:

- لا يعترف هذا ا دخل بصيغة كفاءة السوق عند مستواها الضعيف، إذ اول أصحاب هذا ا دخل ليل ا علومات ا اضية من خلال تتبع حركة الأسهم، لإ اد ط أو سلوك، كن معه قيق أرباح غ عادية، وبالتا فهم لا يعتقدون بعشوائية حركة الأسهم ا طابقة لكفاءة السوق؛
- لا تتمثل رجات هذا التحليل ديد قيمة الأسهم، إذ اول أصحابه اكتشاف ط مع تسلكه الأسعار، ليتسم ديد وقت الارتفاع أو الا فاض، ليتم على إثره ا اذ القرار ا ناسب، وعليه يهدف ليل أصحاب هذا ا دخل إ ديد الوقت ا ناسب لا اذ القرار، ولا كنهم من ديد قيم مناسبة للأسهم.

1-3-1-2: مدخل التحليل الأساسي

يع هذا ا دخل والذي يطلق على أصحاب من يستعملونه بالأساسي Les fondamentalistes ، بتحليل البيانات وا علومات الاقتصادية وا الية دف التنبؤ ا ستكون عليه الأرباح والتدفقات ا ستقبلية للشركة ل التحليل. ويرتكز هذا التحليل على فلسفة وأفكار مستمدة من نظري الاستثمار والتقييم، حيث يبدأ رحلة التشخيص من ع و ليل للمعلومات، ليتم بعد ذلك مرحلة ثانية قياس قيمة ما ستؤول إليه الأسهم[2].

يهدف أصحاب هذا ا دخل اية التحليل إ البحث والوصول للقيمة ا قيقية للورقة ا الية ل ا تابعة، إذ ده يعتمد ذلك على طرق التقييم. ومن خلال تسمية التحليل الأساسي ال تطلق على هذا ا دخل، د أن القيمة ا قيقية ل البحث تتحدد وفقا للعوامل الأساسية النا ة عن خصوصيات الشركة ا صدرة للورقة ا الية والقطاع وا يط الاقتصادي اللذان تنشط فيهما، وتأث ذلك على تدفقا ا ا ستقبلية وعلى معدل ا ردودية وا خاطرة ا رتبطة ا.

و ر متتبعي هذا ا نهج ليل وتقييم الأوراق ا الية- بغية الوصول إ هدفهم بشكل سليم- نهجية واضحة ومتسلسلة، حيث تتضمن ع ا علومات و ليل وتشخيص كل الظروف ا ؤدية إ التنبؤ بالتدفقات و عدل ا ردودية وا خاطرة ا رتبطة بالورقة ا الية ا ستهدفة، ومن اللجوء إ عملية التقييم للوصول للقيمة ا قيقية، ليتم بعد ذلك ا اذ القرار ا ناسب. لذا ففي هذا الشأن د أن ا لل ا ا يأخذ الوقت الأطول والعناية الكافية ا رحلة الأو ا تمثلة ع و ليل ا علومات، نظرا ساسيتها وتأث رجا ا بشكل مباشر على عملية التقييم والقيمة ا قيقية للورقة ا الية من جهة، ومن جهة أخرى طول وتعدد خطوا ا الأساس.

ا سبق، يقوم ا لل ا ا الذي يتبع هذا ا دخل با طوات التالية:

أ- مرحلة ليل العوامل الأساسية:

هذا الشأن يتم ليل وتشخيص العوامل؛ الكلية للاقتصاد؛ ا رتبطة بالقطاع الذي تنشط فيه الشركة وا رتبطة مباشرة بالشركة. ما يلاحظ على هذه التحاليل، هو تسلسلها وترتيبها، انطلاقا من ليل معلومات الاقتصاد الكلي، مرورا علومات عن نشاط القطاع (أو القطاعات) الاقتصادي ا ستهدف، بعد ذلك ا علومات ا اصة بالشركة ا ستهدفة. وعلى هذا الأساس يوجد أسلوبان متعارف عليهما لدى ا لل تتبع خط التحليل السابق، و ا:

1. أسلوب التحليل من الأعلى إ الأسفل؛ حيث يتم وفق هذا الأسلوب- الذي يطلق عليه أيضا التحليل من الكل إ ا زء- ليل الظروف والعوامل الاقتصادية الكلية للدولة، يليه ليل ظروف القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه الشركة ل التقييم، وبعد ذلك ليل عوامل الشركة ذا ا.
2. أسلوب التحليل من الأسفل إ الأعلى؛ الذي يسمى أيضا بالتحليل من ا زء إ الكل، حيث يعمل هذا الأسلوب بعكس ا اه الأسلوب السابق.

يرى للوهلة الأو أن تتبع كلا الأسلوب سيوصلان إ نتائج ليل متماثلة، لكن الواقع غ ذلك و ثل هذه ا الة الاستثناء من ا الة العامة ال تكون فيها النتائج غ متقاربة، وإلا ا يفسر استعما ما التحليل بالرغم من مرورهم على نفس ا طات. وانطلاقا من التباين ا اصل ب استعمال الأسلوب على مستوى نتائجهما، يطرح التساؤل حول الأفضل والأحسن الوصول إ نتائج مقاربة إ الواقع وا فضية لا اذ قرارات سليمة وصائبة لفائدة ا ستثمر.

وعموما، كن أن يضع ا لل ا ا نصب عينيه لاختيار أحد الأسلوب أو ا مع بينهما نقطت أساسيت و ا:

- أن يراعي قيد تكاليف العملية، يث اول استعمال الأسلوب الذي يتيح له الوصول إ اكتشاف الاستثمارات ذات ا اذبية وبأقل التكاليف ا مكنة، كون أن زيادة هذه الأخ ة ستقلل من هامش الأرباح ا توقعة؛
- ولابد أن يدرك ا لل ا ا بأن اختياره لأي أسلوب والوصول إ القيمة ا عطاة للسهم، ما هو إلا رأي مل صفة ا وضوعية إذا كان ل إ اع وقبول عام لدى ا تعامل السوق، سواء كانوا ا ستثمرين أو ا لل ا الي ، لأنه إن يدرك السوق- فيما بعد- بأن القيمة ا قيقية هي تلك القيمة ا توصل إليها ليله فإنه لا كنه قيق أرباح إضافية.

و كن أن نستعرض العوامل الأساسية ال يتم ليلها بشكل موجز على النحو الآ (3):

1. ليل العوامل الكلية للاقتصاد:

هذا الإطار، يقوم ا لل بالبحث واكتشاف حالة الظرف الاقتصادي(رواج أو انكماش)، بالإضافة إ تتبع نتائج السياسة الاقتصادية من خلال السياست ا الية والنقدية ومدى تأث ها على ا معات الك ى وا سابات الوطنية كحجم الاستهلاك ، معدلات البطالة، الكتلة النقدية، معدلات التضخم، الضرائب، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، معدل النمو،...ا .

وبعد ذلك اول ا لل معرفة تأث التغ ات ا اصلة على وضعية ومؤشرات الاقتصاد الكلي على توقعات الأرباح ومعدلات ا ردودية وا خاطرة للشركات، ذلك لأن وضعية الاقتصاد الكلى تؤثر على حالة الأعوان الاقتصادي ا فيهم الشركات. و يفيد أيضا ليل العوامل الاقتصادية الكلية ديد توقعات وسلوك بورصة القيم، فمثلا فترات الرواج الاقتصادي د أن أسعار الأسهم ترتفع كمؤشر دى الثقة الاقتصاد على عكس فترات الكساد(**إ.ف. مد أم ، 1984، ص:28**). إذ أن ذلك سيتيح للمستثمر ا ا أخذ صورة عامة عن الاستثمار ذلك البلد، ومن يستطيع أن يتخذ القرارات ا ناسبة ا تطابقة مع حالة الانكماش أو حالة الرواج، أو اول حالة الانكماش أن يتوجه لأمكنة مالية بلدان أخرى، أو أنه يبحث الاستثمار استثمارات أخرى كا عادن النفيسة والعقارات.

2. ليل وضعية القطاع:

تعد عملية تشخيص وضعية القطاعات ا ختلفة للاقتصاد مرحلة أساسية لاختيار القطاع أو القطاعات الواعدة، فعملية اختيار الأوراق ا الية للشركات، تتأثر بالدرجة الأو الة القطاع الذي تنشط فيه بشكل عام. إذ أن ليل القطاع يوفر للمحلل معلومات هامة كحجم الطلب السوق على منتجات القطاع، حالة ا نافس ،حواجز الدخول وا روج. بالإضافة إ معرفة السياسة الاقتصادية للدولة اه القطاعات، إذ قد تكون بعض القطاعات تلقى فيزات جبائية لتشجيع الاستثمارات فيها.

إذا فتحليل القطاع و ع ا علومات عنه، تساعد ا لل أخذ صورة أولية عن الشركات ا نتمية لنفس القطاع، إذ أ ا ستكون متفقة ومتشا ة ا صائص، وتكون عرضة أحيان كث ة لنفس ا خاطر ا رتبطة بالقطاع. ا تساعده توقع ا خاطر وا ردودية ا رتبطت بالشركة.

3. ليل الشركة:

يقوم هذا التحليل على تشخيص وفحص شامل لوضعية الشركة ووظائفها، ا يسمح للمحلل ا ا من تتبع وتوقع الأداء الاقتصادي للشركة الذي كنه من فهم سلوك أسهمها، من خلال تقدير التدفق النقدي وا ردودية وا خاطرة ا رتبطة ا، إذ أنه إذا كان من ا توقع أن يكون الأداء الاقتصادي جيدا فإن قيمة السهم سترتفع.

و ر عملية التحليل والتشخيص طوات تشمل فحص الوضعية ا الية ا اضية لتمكن من التنبؤ ا ستؤول إليه ا ستقبل. إذ يتم ليل البيانات وا علومات ا نبثقة من القوائم ا الية ال أعد ا الشركة (ا يزانية وجدول حسابات النتائج بالدرجة الأو)، للتمكن من تقييم الأداء الاقتصادي وا ا للشركة خلال الفترات السابقة القريبة بواسطة فحص و ليل السيولة، استخدام الأصول، ا يكل ا ا والر ية والنشاط، ومن إمكانية قياس ا ردودية وا خاطرة. بالإضافة إ الوقوف على بعض ا علومات خارج القوائم

ا الية ا نشورة، وا تمثلة معلومات نوعية تشمل طبيعة النشاط ونوعية الإدارة والقدرة التنافسية للشركة داخل القطاع الذي تنشط فيه، ويتم ذلك بالاستعانة بتشخيص شامل يسمح بفحص كامل للشركة من خلال بعدها الاستراتيجي، ليل تلف وظائفها، توازا ا ا وتقييم ا صائص ا رتبطة ويتها.

لا شك أن ما سبق مفيد مع ا علومات ا طلوبة لقياس القيمة ا قيقية للورقة ا الية ا ستقبل، إلا انه لا تكتمل الصورة للمحلل ا ا إلا بعد القيام بعملية التنبؤ بأداء الشركة ا ستقبل، وذلك من خلال إعداد القوائم ا الية التقديرية باستعمال التشخيص الشامل وبالتركيز على التشخيص ا ا والاستراتيجي الذي كن من معرفة والتنبؤ بأفاق الشركة سوقها، بالإضافة إ التحليل والوقوف على نقاط القوة والضعف ا تعلقة با وانب الداخلية للشركة والفرص والتهديدات ا رتبطة با يط ا ارجي ا ظل الظرف الاقتصادي العام وظروف القطاع الذي تنشط فيه الشركة، وبالاستعانة بالتحليل والتشخيص ا الي للشركة للقوائم ا الية خلال الفترات السابقة.

ب- مرحلة التقييم:

تبحث عمليات التحليل السابقة ملها عن توجيه الاستثمار من خلال ا رور ختلف ا راحل، و ذات الوقت تعمل على ع ا علومات والبيانات قصد الوقوف على الأوراق ا الية ذات ا اذبية ليتم ا اذ القرارات ا ناسبة. وبغية الوصول إ ذلك لابد بالقيام رحلة التقييم ال تكمل ا رحلة الأو ، إذ تؤثر رجات عملية التحليل بشكل مباشر مدخلات عملية التقييم، ال تتمثل شق أساسي ، يتمثلان التدفقات ا ستقبلية (و/أو الأرباح وتوزيعات الأرباح) ومعدل الاستحداث (معدل ا صم).

بعد ع البيانات وا علومات ا ستخلصة من خطوات التحليل والتشخيص ا رحلة السابقة، يقوم ا لل بدراستها وتصنيفها و ليلها لتر تها شكل قيمة للورقة ا الية ا ستهدفة بواسطة آلية التقييم. وتعد عملية التصنيف والتحليل مكملة لعمليات التحليل ا رحلة السابقة، ولا تأخذ جهدا ووقتا كب ا، لأن عملية التحليل ا رحلة السابقة قد فصلت ومست كل جوانب الاستثمار، وقدمت مرحلة ليل الشركة مدخلات تفيد مباشرة التقييم. إلا أن هذا كله لابد من أن ر بإعادة تصنيف و ليل ومطابقة نتائج مستويات التحليل السابقة للخروج با دخلات النهائية لعملية التقييم.

وبعد القيام ميع التحليلات يتم ا روج بـ :

- سلسلة توقعات لتدفقات الأرباح، بالإضافة لتوزيعات الأرباح ال م ا ستثمر ا ا الأسهم بالدرجة الأو ، لأ ا ثل التدفقات ا قيقية ال سيحصل عليها على عكس الأرباح ال ثل الثروة امل السهم.
- ديد معدل ا صم، إذ هذا الشأن يتم استعمال معدل ا ردودية ا طلوب من طرف ا ستثمر على الأوراق ا الية للشركة ا عنية، والذي يتحدد على ضوء علاوة ا طر ال تقابل ا خاطر النظامية ا رتبطة ذا الاستثمار، ويتم كث ا استعمال وذج تسع (توازن) الأصول ا الية MEDAF ديده.

بعد ذلك يتم استعمال إحدى الطرق ا وافقة لتقييم الأوراق ا الية، للخروج بالقيمة ا قيقية ا وافقة للمعلومات ال لليها. إذ تعت هذه القيمة رجا لنظام التقييم تفيد ا ستثمر ا ا ا اذ القرار ا ناسب، قارنة القيمة ا سوبة مع السعر ا سجل البورصة ظة التقييم، وبالنظر إ ملكيته للورقة ا الية من عدمها، وذلك على النحو التا :

- إذا كانت القيمة ا قيقية أك من القيمة السوقية سيكون القرار ا ناسب هو:
  1. إذا كان لك الورقة ا الية ضمن فظته الاستثمارية، فإنه يقرر الاحتفاظ ا؛
  2. إذا كان لا لك الورقة ا الية، فإنه يقرر أن يشتريها وبذلك سيحقق أرباحا إضافية عندما سترتفع القيمة السوقية.
- إذا كانت القيمة ا قيقية أقل من القيمة السوقية سيكون القرار ا ناسب هو:
  1. إذا كان لك الورقة ا الية، ضمن فظته الاستثمارية فإنه يقرر بيعها تفاديا للخسارة ا تملة؛
  2. إذا كان لا لك الورقة ا الية، فإنه يقرر بيعها على ا كشوف، وبذلك سيحقق ا ستثمر ر ا إضافيا.
- إذا كانت القيمة ا قيقية تساوي القيمة السوقية، فلا توجد أرباح غ عادية، إذ ثل هذه ا الة إحدى نتائج السوق الكفؤة، ا لا يدع الا للمضاربة ال دف لتحقيق فوائض القيمة ستثمرين على حساب آخرين، وبالتا لا كن ا اذ القرارات ا ادفة لذلك، ويستطيع ا ستثمرون من ا اذ قرارات الشراء والبيع والاحتفاظ إطار تسي حوافظهم ا الية، إذ يكون هذه ا الة ا رك لا اذ القرار هو العوائد (توزيعات الأرباح) وا خاطرة ا رتبطة ذا الاستثمار.

وعموما، ما كن ملاحظته على التحليل الف والأساسي، أ ما تلفان كث ا من حيث فلسفة التحليل ال يقومان عليها. إذ أن التحليل الأساسي يهدف إ البحث عن

القيمة ا قيقية للورقة ا الية من خلال ليل العوامل الأساسية ال تؤثر على تدفقها ا ستقبل، وبذلك ده يوافق نظرية الاستثمار، وباستعمال طرق التقييم ده يعتمد على نظرية التقييم، إذ يتبع أسلوبا منهجيا واضحا وسليما، وبذلك فهو يتميز بالطابع الأكاد ي-ا هـ . بينما د أن التحليل الف يقوم على ليل حركة أسعار الأوراق ا الية انطلاقا من بيانات السوق ا اضية، اولة اكتشاف ط مع ، يتم على أساسه اختيار الوقت ا ناسب لا اذ القرار ا ناسب، إذ يعتمد كثـ ا على فكرة أن ا ستقبل هو امتداد للماضي، دون الاعتماد على نظرية كمه، وبالتا ده عملا مهنيا صرفا عكس التحليل الأساسي.

و الأخـ كن القول، بأنه بالرغم من يز التحليل الأساسي بنوع من البطء والثقل و ارتفاع التكاليف با قارنة بالتحليل الف ، نظرا لطول مراحله. إلا أنه يبقى الأحسن وا فضل – نظرنا- لتميزه ا يلي:

- التوافق مع نظرية الاستثمار ونظرية التقييم،كون رجاته تتمثل القيمة ا قيقية للورقة ا الية، على عكس التحليل الف الذي لا يصل إ قيمة للورقة ا الية، بل اختيار التوقيت فقط؛

- يستعمل طريقة منهجية واضحة وسليمة، إذ ينطلق من ع و ليل وتشخيص ا علومات حول الورقة ا الية، ليتم الأخـ تر ة ذلك شكل قيمة حقيقية للورقة ا الية؛

- ثبت أن الفرض ا توسط والقوي للكفاءة يصعب قيقهما، ا عل من التحليل الأساسي ذو جدوى، عكس التحليل الف ، الذي أثبتت الدراسات الأكاد ية ا يدانية من قق فرضية ا ستوى الضعيف للكفاءة، ا يقوض من استعماله التنبؤ.

للإشارة فإن ما سبق، لا يقلل من شأن التحليل الف الذي د له استعمالا واسعا وله عدة أنصار الأوساط ا هنية(ا لا ا الي) البورصة. وما يؤكد أ يته وجدواه التحليل، ده قد أتى بعد التحليل الأساسي – هذا الأخـ الذي يطلق عليه بالتحليل الكلاسيكي - ا يعـ أنه يعتـ ليلا حديثا وجاء كشكل أكثر عمليا وكبديل يطرح نفسه عمليات التحليل البورصة، إذ بذلك يظهر بأن أنصاره يعتقدون بعدم عشوائية الأسهم البورصات، ومن كنهم بشكل عملي من دراسة الأسعار وا اذ القرارات ا فضية لتحقيق الأرباح غـ العادية[4]. و د أن البعض يشـ إ جدوى وأ ية استعمال كلا التحليل معا، كم أ ما يكملان بعضهما البعض فيما يرتبط بقرارات الاستثمار ا ا ، ذلك أن التحليل الأساسي يفيد اختيار الأوراق ا الية ا ذابة ا ستقبل على ا دى ا توسط، ليأ دور التحليل الف اختيار الوقت ا ناسب لشراء تلك الأوراق ا الية ال وقع عليها الاختيار[5]. كما د الواقع العملي بأن أصحاب التحليل الأساسي يعرفون القواعد الأساسية للتحليل الف ، و ا قابل د أن عددا كبـ ا من الفنيـ يتماشون مع أساليب التحليل الأساسي.**(J.Murphy, 2003, P : 06)**

2- :طرق تقييم الأوراق ا الية

ما يلاحظ عند استعراض مدخلي ليل البيانات وا علومات ال الأوراق ا الية، بأن مدخل التحليل الأساسي هو الذي تاج اية ميعه و ليله للبيانات لطرق التقييم ال تساعده الوصول إ القيمة ا قيقية. ويفيد التقييم بشكل عام ا ستثمرين ا الي تسيـ افظهم واكتشاف فوارق القيمة، ومن خدمة القرارات ال الاستثمار ا ا .

فكما سبق الإشارة إليه، تاج ا ستثمرون إ استخدام أساليب كنهم من ا اذ قرارات صائبة ورشيدة، إذ يعتـ الوصول إ القيمة ا قيقية للورقة ا الية هي أهم عامل مفضي لذلك، ومن يصبح تبـ التحليل الأساسي وبدرجة اكـ وأ ل اذج التقييم، أمرا ضروريا لذلك. إن ابتعاد ا تعامل السوق عن قواعد التقييم من شأنه أن يؤدي لا اذ قرارات استثمارية ومضاربة غـ رشيدة، الأمر الذي ينعكس عنه ا فاض كفاءة السوق، ومن ارتفاع درجة ا خاطرة النظامية، وارتفاع معدل ا ردودية ا طلوب، وا فاض جاذبية السوق للاستثمار فيه**(ع.ل. مد منسى، 2001، ص:219)**.

2-1: وذج استحداث توزيعات الأرباح

يرجع الفضل اكتشاف هذا النموذج للاقتصادي "ج.ب.وليامس J.B.Willams " عقب تعريفه سنة 1938 للمفهوم ا ا للقيمة الذي أصبح أساس النظرية ا الية، إذ حسبه تتمثل قيمة أي أصل (ما أو مادي) القيمة ا قابلة لكل التدفقات ا الية ا توقعة له، وترتكز فكرة هذا ا فهوم على أعمال الاقتصادي "إ. فيشر I.Fisher" الذي وضع سنة 1907 أسس ليل القيمة ا الية، وذلك بتحليل معدلات الفائدة على أساس أ ا أسعار (معدل خصم) وتدفقات ا زينة على أساس أ ا مبالغ كن تقديرها نقدا**(G.Hirigoyen & J.Caby,1998,P10-11)**. وبذلك يسبق "وليامس" أي أحد تطوير هذا ا فهوم بشكله الكامل، وبالأخص عند تطبيقه لتحديد القيمة ا ورية

(ا قيقية) La valeur intrinsèque لسهم ما، والذي يقيم ا يقدمه - الغالب- من توزيعات للأرباح، إذ تع هذه التقنية التقييم على وذج استحداث توزيعات الأرباح(**G.Hirigoyen & J.Caby,1998,P11)**.

وقد انتقاد هذا النموذج من طرف "جراهام ودود Graham & Dodd" جوانب منه. وعلى إثر ذلك، قاما بتطوير هذا ا نهج سنة 1962 صورته البدائية، حيث يتم الاعتماد التنبؤ على كل من قيمة التوزيعات ا توقعة ا ستقبل ومعدل الاستحداث (ا صم) لا اد القيمة ا قيقية للسهم(**ع.ل. مد منسى، 2001، ص:238**) ، وذلك وفق ا عادلة التالية: رقم (1)

$$V = \frac{D_0}{(1+t)} + \frac{D_1}{(1+t)^2} + \cdots + \frac{D_n}{(1+t)^n}$$

حيث: V : القيمة ا توقعة للسهم؛

D0, D1, D2,..., Dn :التوزيعات النقدية ا ستقبلية، ثلة توزيعات الأرباح؛

n: الزمن؛

t : ثل معدل الاستحداث (ا صم).

كما كن إعادة كتابتها على النحو الآ :

$$V = \sum_{n=1}^{\infty} \frac{D_n}{(1+t)^n}$$

ينطلق هذا النموذج من نظرية الاستثمار، باعتبار أنه اول الوقوف على قيمة السهم ال ثل ا بلغ الواجب استثماره (التضحية به) ا يقابل التدفقات ا توقع ا صول عليها، وا تمثلة هذه ا الة توزيعات الأرباح ال م ا ستثمر بالدرجة الأو . ولغرض ذلك يتم استحداثها وفق معدل خصم مع ، ا عل هذا النموذج يصنف ضمن طرق التقييم ا رتكزة على ا نظور ا اص (الاستحداث) Approche actuarielle [6] . وكما سبق الإشارة إليه، فإن فلسفة هذه الطريقة تنطلق من الشكل الأساسي الذي قدمه الاقتصادي "إ. فيشر I.Fisher"، ا كن استحداث التدفقات وفقه كما يلي(**J.Brillman et C.Maire,1993,P 79- 78**): رقم (2)

$$V = \frac{D_0}{(1+t)} + \frac{D_1}{(1+t)^2} + \cdots + \frac{D_n}{(1+t)^n} + \frac{V_n}{(1+t)^n}$$

حيث: V : ثل التدفقات ا ارجة ا ا Décaissement (القيمة ا قيقية للأصل)؛

D0, D1, D2,..., Dn : ثل ا تحصلات Encaissement ا ستقبلية، ثلة توزيعات الأرباح؛

Vn: ثل سعر بيع (قيمة) الأصل اية الفترة n ؛

t : ثل معدل الاستحداث (ا صم).

كما كن كتابة ا عادلة السابقة على النحو الآ : رقم (2)

$$V = \sum_{i=1}^{n} \frac{D_i}{(1+t)^n} + \frac{V_n}{(1+t)^n}$$

إلا أنه حسب الباحث يفضل استعمال ا عادلة رقم (2) على ا عادلة رقم (1)، وذلك للاعتبارين التالي :

- يز الاستثمار بشكل عام والاستثمار ال الأوراق ا الية بشكل خاص، حركية وتداول، نظرا لتدفق ا علومات وتغ استراتيجية الاستثمار، ا عل من حيازة الاستثمار دودة لفترة معينة؛
- تأخذ نظرية الاستثمار فترة دودة لاختيار الاستثمار عند استعمال اذج الاستحداث، وتكون أحيانا أفق متوسط لا يتعدى ا مس سنوات **Barrean et J. J.Delahaye,P301).**) [7]، ح ولو كان ا ستثمر يهدف يازة الاستثمار لفترة أطول أو ح اية عمره الاستثماري، وذلك لسبب رئيسي يتمثل أن التنبؤ بالتدفقات سيكون عشوائيا ويتميز الة عدم التأكد كلما ا هنا و الأجل البعيد، ا لا علها تعطي قيمة حقيقية للاستثمار.

انطلاقا من ا عادلة الأساسية رقم (1)، كن أن يتم تطبيق اذج الاستحداث على توزيعات الأرباح وفق عدة حالات وافتراضات، وهي[8]:

1. تدفقات متساوية كل سنة، ولفترة دودة n .
2. تدفقات متساوية كل سنة عدل و صفري، تد إ ما لا اية (فترة غ دودة).
3. تدفق ينمو عدل و ثابت ابتداء من السنة الأو ، تد إ ما لا اية؛ وتسمى هذه الطريقة بطريقة "قوردن-شاب و Gordon-Shapiro".
4. تدفق ينمو عدل و غ ثابت؛ هذا الإطار د أن "قوردن- شاب و "، قد افتراضا وذجا آخر أكثر واقعية يتمثل أن معدل النمو يكون غ ثابت.

ثل ما سبق، معادلات رياضية تة لا تطرح إشكالا عند اختيار ا عادلة ا ناسبة والقيام با ساب، لكن للقيام با ساب لابد من ديد وحساب مكونا ا، وا تمثلة :

1. توزيعات الأرباح:

يتم استقاء هذه التدفقات من التحليل الأساسي الذي يتم اعتماده، وتتأثر توزيعات الأرباح بقدرة ا ؤسسة على قيق الأرباح من جهة، ومن جهة أخرى بالسياسة ا تبعة من

طرف إدارة الشركة بشأن توزيعها، إذ لابد عند القيام بالتحليل السابق من أخذ ذلك ا سبان.

2. معدل ا صم:

يتحدد هذا ا عدل بدلالة علاوة ا خاطرة الذي تتضمنه، بالنظر لعدة عوامل:

- طبيعة ا خاطرة ا رتبطة بالاستثمار، من اطر تشغيلية مرتبطة بنشاط الشركة ا صدرة للأوراق ا الية و اطر مالية.

- ا دة الزمنية ا أخوذة لتقدير التدفقات، فكلما كانت ا دى البعيد كلما زاد ا طأ وحالة عدم التأكد، ا يؤدي إ زيادة علاوة ا خاطر.

وعموما يلقى هذا ا كون صعوبة كب ة كيفية حسابه ب تلف ا لا ، نظرا اولة تكميمه للمخاطر ا تعلقة بالاستثمار. ويتم استعمال معدل العائد ا طلوب من طرف ا ستثمرين كمعدل خصم، إذ من ب النماذج ا شهورة سابه يتم استعمال وذج تسعـ (تقييم) الأصول ا الية MEDAF[9]، الذي يعود الفضل اكتشافه صورته النهائية إ " وليام شارب Willim Sharpe,1964"[10] الذي قام على أساس تطوير منحـ الاستثمارات الكفء للسوق ا الية، وا عروف باسم " النموذج القطري" للأكاد ي " هاري ماركويتز H.Markowitz, 1965"[11]. ويساوي هذا ا عدل -وفق هذا النموذج- العائد ا ا من ا خاطر، مضافا له علاوة ا طر ا رتبطة بالاستثمار، وذلك وفق ا عادلة التالية:

$$E(r_j) = r_f + \beta_j \left[E(r_M) - r_f \right]$$

حيث: E(rj) معدل ا ردودية ا طلوب للورقة ا الية؛

rf معدل مردودية الأصل ا ا من ا طر، ويتم الرجوع ذلك للعائد أذونات ا زينة؛

Bj :معامل ا دار(ميل) مردوديةالورقة ا الية بالنسبة ردودية السوق (معامل ا ساسية)، والذي سب بالتباين ا شترك ردودية الورقة ا ا مع مردودية السوق مقسوما على تباين مردودية السوق، الذي يكون معطى و سوب ضمن بيانات الأسواق ا الية من طرف جهات تعمل على ذلك.

E(rM): معدل مردودية السوق؛

ثل الفرق ب مردودية السوق ومردودية الأصل بدون طر علاوة طر السوق ، وحينما تضرب هذه الأخ ة بيتا تعطي علاوة طر الورقة ا الية.

3. الفترة ا أخوذة:

حالة استعمال وذج استحداث توزيعات الأرباح لفترة دة، يكون من الواجب على ا ستثمر ا ا أن يستهدف فترة معينة، يتحدد على إثرها التوقعات ا ستقبلية لتوزيعات الأرباح وقيمة الورقة ا الية اية الفترة. فالواقع العملي يفترض أن يكون لك الأوراق ا الية لفترة معينة نظرا لتداو ا ستمر، لذا وباعتبار أن الاستثمار الأوراق ا الية يهدف من وراءه ا ستثمر إ قيق العوائد ا ستقبلية، كأي استثمار الات أخرى. فإنه كمه نظرية الاستثمار ال تأخذ الفترة ا توسطة الأجل، وا تمثلة س سنوات كأقصى تقدير، وال تناسب كثـ ا سلوك ا ضاربة الذي يغلب على ا تعامل بورصة القيم.

4. القيمة اية ا دة:

ثل هذه القيمة، سعر البيع ا تمل للورقة ا الية اية ا دة، ومادام أن الفترة ا أخوذة مثل هذه الاستثمارات لا تتجاوز ا مس سنوات، فإنه كن التنبؤ ا، بنفس التقنيات ال استعما ا التنبؤ بتوزيعات الأرباح، لأ ا ثل تدفقا النهاية، وما هي إلا نتاج لانعكاس توقعات التدفقات بعد تلك الفترة. وقد تكون هذه القيمة أكـ من سعر شراء الورقة ا الية، وبذلك سيكون ا ستثمر أمام حالة فائض قيمة، أو تكون أقل من سعر الشراء، ا سيجعل ا ستثمر أمام حالة نقص قيمة.

يهدف وذج خصم توزيعات الأرباح إ الوصول إ القيمة ا قيقية للورقة ا الية ا ستهدفة، وذلك ليتسـ للمستثمر ا ا من ا اذ القرارات ا ناسبة، و هذا الشأن يتخذ ا ستثمر قرار البيع أو الشراء أو الاحتفاظ أو حـ الامتناع عن الشراء حسب ملكيته للورقة ا الية من عدمها، و قارنة القيمة ا قيقية ا سوبة مع القيمة السوقية، وذلك كما سبق الإشارة إلية اية التحليل الأساسي.

2-2-: وذج مضاعف السعر إ العائد

يتم استعمال ا ضاعفات لأجل ر لة العوائد، ـ إ اد قيمة أصل بدلالة عدد ا رات الواجب ققها من العوائد لتغطية قيمته. و ثل ا ضاعف مقلوب معدل ا ردودية. وتطبق ال تقييم ا ؤسسات بشكل عام عدة مضاعفات، تعكس الأوضاع ا ختلفة لعمليات التقييم وا دف من ورائها، أما ال تقييم اسهم الشركات لأغراض ا اذ القرار إطار الاستثمار الأوراق ا الية، فغالبا ما يتم اللجوء إ استعمال مضاعف السعر إ العائد PER ، والذي يعد من ب ا ؤشرات ا امة ال يتم حسا ا وتتبعها بورصات القيم ميع ا تعامل فيها، حـ بالنسبة للمحللـ الذين يعتمدون على التحليل الفـ ، إذ يعتـ من ب مؤشرات الأوراق ا الية ال يتم دراستها ا اضي، ويتم نشرها الصحف ا تخصصة شؤون البورصات.

و ال تقييم الأوراق ا الية، يش أصحاب التحليل الأساسي إ مضاعف الربح PER بالنموذج العملي أو الواقعي**(م.إ.هندي،2002، ص:418)** ، نظرا لكثرة وشيوع استعماله من طرف العديد من ا لما ا الي وا تعامل السوق**(M.Albouy et S.Perrier,2003,P60)** من جهة، ومن جهة أخرى لسهولة تطبيقه وفهمه با قارنة بطرق أخرى. إن هذه العوامل ستساعد إضفاء ا صداقية على نتائجه وتثبت اعتماده كأحد ا ؤشرات ا امة للتقييم وا اذ القرار للمستثمرين ا الي ، بالرغم من قصوره نتيجة لبعض العيوب ال تشوبه، خاصة فيما يتعلق باختيار مكوناته ال لا تلقى توحيدا ب تلف ا تعامل ، ا قد يقود إ الوصول لنتائج مضللة ا اذ القرار.

بالإضافة إ ما سبق، يتأثر مضاعف الر ية خرجات نظام ا علومات ا اسب على مستوى العائد، ا قد يفضي إ أخطاء فادحة ا اذ القرارات على مستوى اختيار الاستثمار ب أمكنة مالية لدول تلفة(تسي فظة الاستثمار الدولية)، تكون فيها طرق التقييم ا اسبية والتطبيقات ا اسبية بشكل عام تلفة. ناهيك عن نتائج التلاعبات ا اسبية Les manipulations comptables ال قد دث وما ا من أثر بالغ على الربح ا قيقي ا ستخرج من القوائم ا الية[12]. و هذا الإطار ت دراسة حاولت تفس الفرق ا اصل ب ا ضاعف الأمريكي والياباا ا صرح ما، ولاحظت بعد إعادة تصحيح ا ضاعف اليابا ، أن ا ضاعفات كما هو مصرح ا ستؤدي با اذ قرارات غ صائبة الاختيار ب ا كان ا الي (طوكيو ونيويورك)، بسبب اختلاف التطبيقات ا اسبية **J.Brillman et C.Maire,1993,PP60-85)**.(

وبالرغم من ذلك كله، يبقى هذا ا ضاعف الأكثر اعتمادا واستعمالا، باعتبار أنه يلقى قبولا عاما من طرف ا تعامل ، فهذه ا اصية عل من رجات تقييمه موضوعية نظر السوق[13]. وعليه، لابد من القيام بتعديل وتوحيد مكوناته لكي تعطي قراءة موحدة ونتائج متقاربة ختلف ا تعامل السوق وكذا على مستوى تلف الأسواق الدولية خاصة مع تزايد ظاهرة العو ة ا الية، ا سيساعد تعزيز مكانته كمؤشر هام ب يع ا تعامل تلف الأمكنة ا الية.

ويتم حساب مضاعف السعر إ العائد على النحو الآ :

ا ضاعفPER= السعر/العائد

ما يلاحظ على هذا ا ضاعف أنه ثل نسبة ب مكون ، إذ لا بد من تعريفهما و ديد ا. ففي هذا الإطار د الكث من الاقتراحات ا قدمة من طرف ا مارس والأكاد ي ، وسنحاول تعريف مكو ا ضاعف على النحو الآ :

1.السعر:

يتم استقاء السعر من البورصة، وبالتا فهو متغ داخلي ضع لآلية العرض والطلب داخل السوق. وبتعدد أسعار الأسهم ا سجلة البورصة يطرح مشكل ديد السعر الواجب تطبيقه؛ أحدث سعر، السعر 31 ديسم للسنة ا اضية أو السعر ا توسط لفترة معينة (شهر، سداسي، سنة، ...). فتطبيق تلف هذه الأسعار عند أي اولة لتقييم سهم مع لغرض ا اذ القرار من شانه أن ينتج اختلافا القيم نظرا لعدم ثبات السعر بسبب تدفق ا علومات ا ديدة. إلا أنه العادة يتم أخذ سعر الإقفال اليوم الذي رى فيه عملية التقييم**(م.إ.هندي،2002، ص:418)** ، والذي ثل أحدث سعر، ويعكس قدرة الشركة قيق أرباح مستقبلية بناء على أحدث ا علومات الواردة للسوق، وهو ما يهم كث ا ستثمرين ا الي .

2. العائد:

على عكس السعر، يتم استقاء العائد الذي يتمثل الربح من مصادر خارج السوق، ويتم الاعتماد بالدرجة الأو على القوائم ا الية للشركة ا عنية. ويلاقي هو الآخر اختلافا ب ا مارس والأكاد ي ، نظرا لتعدد مفاهيمه (الربح الصا من الضرائب، النتيجة ا ارية،...) والأزمنة ا ختلفة ال ينشأ فيها (ماضي، حا أو مستقبلي)، ا سيؤدي إ اختلاف قيم ا ضاعف فيما لو استعمال مفاهيم تلفة له. و د أن البعض يوصي باستعمال الربح للسهم BPA ، والذي ثل الثروة النظرية للمساهم للسنة ا ارية، بدون أن يكون ذلك إلزاميا **(P.Vernimmen,2002,P546)**. وعموما يلاقي تطبيق الربح ا اضي وا توقع لفترة قص ة الأجل انتقادا مرده أن الربح ا اضي، لا ثل اهتمامات ا ستثمرين الذين يشترون السهم على أساس ر يته ا ستقبل، كما أن استعمال الربح ا ستقبل القريب، قد يكون عرضة للتأثر بظروف وعوامل مؤقتة وعابرة**(م.إ.هندي،2002، ص:418)**.

وعموما، أمام هذه الانتقادات وتعدد مكونات ا ضاعف، يرى الباحث ضرورة الأخذ الاعتبار بعض النقاط عند حسابه والتعامل معه، للوصول للأهداف ا توخاة منه، خاصة ما تعلق عرفة الأوراق ا الية ال طأ السوق تقييمها (ا قيمة بأعلى أو بأد من قيمتها)، وذلك كما يلي :

- ا رص على تطابق مكوناته، إذ لابد أن يتوافق السعر مع الربح، وذلك بالأخذ بع الاعتبار مسألة أساسية تتمثل أن الأسعار ال سجلت وتسجل بورصة القيم، إ ا هي نتيجة لانعكاس Anticipé للأرباح ا ستقبلية. فالربح ا ستقبلي يوافق السعر ا ا ديث، والسعر ا اضي قد تكون القوائم ا الية ا نشورة هي ال انعكست فيه.

- ضرورة إ اد مضاعف يع عن التناسب ا اصل ما ب السعر والعائد، مع الأخذ ا سبان إمكانية النمو، وذلك قارنة ا ضاعف ا سوب مع مضاعف معياري، من خلال سلسلة زمنية ضاعف الشركة ومقارنته مع متوسطها، وكذلك إمكانية مقارنته مع متوسط موعة من الشركات ال تنتمي لنفس القطاع. وذلك كله لإعطاء مضاعف يع عن النسبة ا قيقية بعيدا عن التأث ات الظرفية. كما كن الاستعانة ساب مضاعف الربح النس PER Relatifs ،الذي يعت مضاعفا مرجعيا وتنطلق منه عدة اذج[14] كن من عمليات التنبؤ بالقيم ا رتبطة بالسهم، إذ يتم الوصول إ قيمته بقسمة ا ضاعف للسهم ا سوب مع مضاعف الربح للسوق.

- لابد على ا لل أن يدرك العلاقة القائمة ب ا ضاعف وبعض ا ؤشرات ا امة، و ا تمثلة **(P.Vernimmen,2002,P547) (بتصرف)):**

1- معدل و الأرباح: حالة توقع و الأرباح، يكون مضاعف الربح مرتفع لأن ا ستثمرين سيقبلون على شراء الورقة ا الية، ا يؤدي إ ارتفاع السعر، با قارنة بالربح ا ستخرج من القوائم ا الية ا نشورة، وبالتا فعلى ا لل ا أن يفهم بأن العلاقة ب مضاعف الربح PER ا ا ومعدل و الأرباح ا توقع هي علاقة طردية ؛

2- معدل الفائدة: إذا كان معدل الفائدة ا توقع مرتفع، سيؤدي ضاعف الربح ا ا إ الا فاض، ذلك لأن التوظيف وفق معدلات الفائدة يعت بديل استثماري، ومادام أن ا عدل يرتفع فمن شأنه أن فض الطلب على الأوراق ا الية، ا يؤدي إ ا فاض سعرها. وبالتا فالعلاقة ب مضاعف الربح PER وسعر الفائدة ا توقع هي علاقة عكسية.

3- ا طر: عندما يكون ا طر ا توقع مرتفعا، سيؤدي ذلك إ ا فاض مضاعف الربح، لأنه بارتفاع ا طر ترتفع علاوة ا طر، ا تؤدي إ ارتفاع معدل ا ردودية ا طلوب، ومن ا فاض سعر الورقة ا الية، مع ثبات الربح ا ستقى من القوائم ا الية. وعليه فالعلاقة ب مضاعف الربح PER وا طر ا توقع هي علاقة عكسية.

ا سبق، على ا لل حالة حسابه للمضاعف أو التعامل مع مضاعفات مقدمة من طرف بعض ا صادر ا تتبعة للسوق(الصحف ا تخصصة، النشرات، البيانات ا اضية،...)، أن يعرف و دد طبيعة مكونات ا ضاعف لكي تتيح له ليل وقراءة سليمة، وتساعده التعامل مع القرارات ال تتخذ على إثرها بشكل صائب.

و الأخ ، وبعد الوصول إ قيمة ملائمة ضاعف الربح، يصبح من السهل على ا لل ا من إ اد القيمة ا قيقية ال ينبغي أن يكون عليها السهم، تبعا للربح ا توقع الذي استنتجه من سلسلة ع و ليل وتشخيص ا علومات والعوامل الأساسية ال كم السعر، وذلك بضرب ا ضاعف بالربح ا قدر، وذلك على النحو الآ :

$$V= PER* BPA$$

حيث: ثل BPA: الربح للسهم الواحد ا قدر، حيث يتم ا صول عليه بقسمة الربح الإ ا ا قدر على عدد الأسهم العادية.

وما يلاحظ على هذا الشكل أنه يتم حساب قيمة الورقة ا الية بدلالة التغ ات ا اصلة الربح ا ستقبلي. وعليه فإن مضاعف الربح PER ده ليس بعيدا عن الفلسفة والأساس الذي يقوم عليه ا نظور ا اص (الاستحداث) Approche actuarielle ، باعتباره أنه يقوم على فرضية أن قيمة السهم توافق ر لة الربح ا توقع وفق معدل مع (ا ضاعف)، وكذلك ا ال ميع الطرق ا رتكزة على ا نظور ا قارن Approche **(L.Batsch, 1999,P341)** comparatives. إذ أن الشكل السابق هو عبارة عن قاعدة ثلاثية تستهدف حساب القيمة ا قيقية عن طريق ر لة الربح ا توقع[15]، وذلك على النحو الآ :

$$V= Vo/BPAo * BPA$$

بمعنى:

$$\frac{V}{Vo} ? \frac{BPA}{BPAo}$$

ويهدف ا ستثمر أو ا لل ا الذي ينوب عنه من وراء تقييم السهم ا ع بواسطة مضاعف الربح إ معرفة فرص قيق الأرباح عرفة إن كان السوق قد أخطأ تقييمه للسهم سواء بأعلى أو أد من قيمته، لا اذ القرارات ا ناسبة حسب ملكيته للورقة ا الية من عدمها، وذلك على النحو الآ :

- إذا كان السهم مسعرا بأعلى من قيمته ا سوبة، فإذا كان ا ستثمر لك السهم فعليه التخلص منه، أما من كان مضاربا

فإنه يقوم ببيعه على ا كشوف، أم من كان يود شراءه، فإنه تنع عن شرائه هذه الفترة.

- إذا كان السهم مسعرا بأد من قيمته ا سوبة، فإذا كان ا ستثمر لك السهم فعليه الاحتفاظ به، أما من كان مضاربا أو من يود شراءه بشكل عام، فإنه يقرر شراءه.

الأخ ، يلاحظ على وذجي التقييم ا ستخدم

الوقوف على القيمة ا يتم على إثرها ا اذ القرار من طرف ا ستثمرين ا الي ما يلي:

أن كلا النموذج يعملان على توقع قيمة الورقة ا الية بدلالة تدفقا ا ا ستقبلية، إلا أننا نرى أن وذج خصم التوزيعات هو الأنسب للوصول إ القيمة ا قيقية منه من مضاعف الربح، بالنظر ا يعرفه هذا الأخ من تعدد مكوناته وتأثره بالتطبيقات ا اسبية ا قد يسبب أخطاء للمستثمرين ا الي عند ا اذ قرارا م.

- با قابل د بأن مضاعف الربح مل بساطة ا ساب با قارنة بطريقة خصم التوزيعات ا يفسر انتشاره واستعماله الواسع الأوساط ا هنية، وبشكل عام الأسواق ا الية، إذ تد استعماله إ اختيار الاستثمار ما ب الشركات والقطاعات وح الأمكنة ا الية.كما ده يستعمل تقييم ا ؤسسات لأغراض التفاوض وفق منظور ا قارنة، و ده من ب ا ؤشرات ا تكون جدول القيادة البورصية ا يتتبعها ا ستثمرون ا اليون عرفة أداء البورصة. و كن التغلب على السلبية ا يزه عن طريق توحيد حساب مكوناته على ا ستوى ا لي، كما على ا ستوى الدو من خلال ا يئات ا هنية كا لا ا الي .

ا سبق، يتب أن كلا النموذج ما مزايا وعيوب، لذا فهما مهم ويتيحان للمستثمر أو من ينوب عنه مرونة اختيار أحد ا، إذ يتم استعمال كل وذج حسب ا دف والوضعية ا يكون عليها ومدى القدرة على توفر ا علومات ا تدخل مكوناته، بالإضافة لعامل الوقت .

خلاصة:

من خلال استعراضنا ذا ا وضوع استنتجنا ما يلي:

- يوجد أسلوبان شائعان ليل الأوراق ا الية، يصنفان هور ا لا ا الي ، و ا: التحليل الف والأساسي. وما كن ملاحظته هو أ ما تلفان كث ا من حيث فلسفة التحليل ا يقومان عليها. إذ أن التحليل الأساسي يهدف إ البحث عن القيمة ا قيقية للورقة ا الية من خلال ليل العوامل الأساسية ا تؤثر على تدفقها ا ستقبل، وبذلك ده يوافق نظرية الاستثمار، وباستعمال طرق التقييم ده يعتمد على نظرية التقييم، إذ يتبع أسلوبا منهجيا واضحا وسليما، وبذلك فهو يتميز بالطابع الأكاد ي- ا ه . بينما د أن التحليل الف يقوم على ليل حركة أسعار الأوراق ا الية انطلاقا من بيانات السوق ا اضية، اولة اكتشاف ط مع ، يتم على أساسه اختيار الوقت ا ناسب لا اذ القرار ا ناسب، إذ يعتمد كث ا على فكرة أن ا ستقبل هو امتداد للماضي، دون الاعتماد على نظرية كمه، وبالتا ده عملا مهنيا صرفا.

- د أن مدخل التحليل الأساسي يتفق مع عملية التقييم، إذ يقوم يتتبع مراحل التقييم ا نهجية، حيث ينطلق من ديد ا دف وا تمثل دعم وترشيد قرارات ا ستثمرين ا الي لتسي افظهم قصد تعظيم عوائدها و/أو تقليل ا خاطر ا رتبطة ا، يقوم رحلة مع ا علومات ا رتبطة بالأوراق ا الية،ليتم تشخيصها و ليلها للوصول إ مدخلات التقييم، الأخ يقوم بتطبيق الطريقة ا تفضي إ القيمة ا قيقية. إذ ينطلق هذا ا دخل ليله وتقييمه للأوراق ا الية من ا نظور ا اص Approche intrinsèque كونه يقوم بتقييم الورقة ا الية بدلالة عواملها الأساسية.

- يتم اية التحليل الأساسي إ استعمال إحدى الطرق ا وافقة لتقييم الأوراق ا الية، إذ يتم استعمال طريقة خصم التوزيعات أو مضاعف الربح PER للخروج بالقيمة ا قيقية ا وافقة للمعلومات ا لليها.إذ تعت هذه القيمة رجا لنظام التقييم تفيد ا ستثمر ا ا اذ القرار ا ناسب، قارنة القيمة ا سوبة مع السعر ا سجل البورصة ظة التقييم، وبالنظر إ ملكيته للورقة ا الية من عدمها، وذلك على النحو التا :

- إذا كانت القيمة ا قيقية (ا سوبة) أك من القيمة السوقية سيكون القرار ا ناسب هو:

1. إذا كان لك الورقة ا الية ضمن فظته الاستثمارية، فإنه يقرر الاحتفاظ ا؛

2. إذا كان لا لك الورقة ا الية، فإنه يقرر أن يشتريها (سواء للمضارب أو من يود شراءها بشكل عام) وبذلك سيتم قيق أرباح إضافية عندما سترتفع القيمة السوقية.

- إذا كانت القيمة ا قيقية أقل من القيمة السوقية سيكون القرار ا ناسب هو:

1. إذا كان لك الورقة ا الية، ضمن فظته الاستثمارية فإنه يقرر بيعها والتخلص منها تفاديا للخسارة ا تملة؛

2. إذا كان لا لك الورقة ا الية، فإذا كان مضاربا فإنه يقوم ببيعها على ا كشوف، وبذلك سيحقق ر ا إضافيا، أما من كان يود شراؤها فإنه تنع عن ذلك هذه الفترة.

- إذا كانت القيمة ا قيقية تساوي القيمة السوقية، فهذا يع عدم وجود أرباح غ عادية، إذ ثل هذه ا الة إحدى نتائج السوق الكفؤة، ا لا يدع الا للمضاربة ا دف

لتحقيق فوائض القيمة ستثمرين على حساب آخرين، وبالتا لا كن ا از القرارات ا ادفة لذلك. ويستطيع ا ستثمرون من ا از قرارات الشراء والبيع والاحتفاظ إطار تسي حوافظهم ا الية، إذ يكون هذه ا الة ا رك لا از القرار هو العوائد (توزيعات الأرباح) وا خاطرة ا رتبطة ذا الاستثمار. وهذه ا الة هي حالة التوازن الذي تنشده كل الأسواق، وبذلك سيحقق ا ستثمرون أرباحا عادية فقط (توزيعات الأرباح والفوائد)، وتكاد تنعدم فيها الأرباح غ العادية، إذ تبقى هذه ا الة مستمرة مع استمرار عملية التحليل والتقييم.

و العموم، من خلال استعراض مداخل ليل الأوراق ا الية وطرق تقييم ا ؤسسات ا ستعملة هذا الإطار، ت ز جليا أ ية التقييم كأحد العناصر ا همة ضمن مسار ا علومات وا اذ القرار لدى ا ستثمرين ا الي ، ا ينجر عنه تعزيز رشاد م، إذا ما تب منهجية سليمة ومنظمة ومدروسة استعمال الأدوات ا قدمة هذه الدراسة ال تتقدمها عملية التقييم. فهذه الرشادة ستساعد حتما كفاءة البورصة، ومن الاسهام كفاءة الاقتصاد الوط بشكل عام.

الإحالات وا وامش:

[1])- للإطلاع أكثر على هذه التقنيات وتقنيات أخرى للتحليل التق كنك الرجوع على سبيل ا ثال إ :

- مد إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 427-458.
- J.Murphy, L'analyse technique des marchés financiers, Traduit de l'américain par P.Stokowski et A.Dublanc, Valor Editions, 2003, Hendaye, PP : 27-385.
- L.Thiaville, Connaître l'analyse technique : pour comprendre les graphique en bourse, Edition Le journal des finances, Paris, 2002, PP : 23-86.
- A.Dublanc et F.Barrioz, Le guide des indicateurs de marché, Valor Editions, Hendaye, 1998

2) - يرتكز هذا التحليل على نظرية الاستثمار،وذلك لأنه يبحث عن قيمة الاستثمار اليوم بدلالة التدفقات والأرباح ال سيحققها ا ستقبل، لأن مفهوم الاستثمار هو التضحية بأموال حالية للحصول على أموال مستقبلية، يأمل أن تكون هذه الأخ ة أعلى من الأو وتأخذ ا سبان عامل ا خاطرة ا رتبطة بطبيعة الاستثمار.وللوصول للقيمة ا وافقة لذلك ده يعتمد على نظرية التقييم، وذلك بالاعتماد على الطرق ا رتكزة على الاستحداثات Actuarielle (القيمة الذاتية).

[3])- زيد من الاطلاع والتفصيل أكثر أنظر على سبيل ا ثال إ ا راجع ال الاعتماد عليها:

- مد إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 283-388.
- مد عبده مد مصطفى، تقييم الشركات والأوراق ا الية لأغراض التعامل البورصة، الدار ا امعية، بدون مكان النشر، 1998، ص ص: 41-166.

[4])- للإطلاع أكثر على أ ية التحليل الف و مقارنته بالتحليل الأساسي (ا نتقد) أنظر إ :

- J.Murphy, Op.cit, PP : 05-09.

[5])- Analyse technique versus analyse fondamentale. In : www.edubourse.com/guide/fiche/.php?idFiche=218, Consulté le 27/09/2005.

[6])- يستعمل مصطلح منظور الاستحداث Approche actuarielle كمرادف للمنظور ا اص Approche intrinsèque ، ذلك لأن عمليات تقييم الأسهم أو ا ؤسسات وفق تقدير تدفقا ا ا ستقبلية بناءا على معلوما ا، لا تكتمل إلا باستحداث تلك التدفقات للوقوف على القيمة عند تاريخ التقييم.

[7]) - عموما، قد تطول وتقصر الفترة تبعا للقطاع والنشاط ا ستثمر فيه، فمثلا النشاط التجاري تكون الفترة قص ة جدا با قارنة بقطاع البنية التحتية، ال تتراوح فتر ا ب 25 إ 50 سنة.

[8])- زيد من الاطلاع، أنظر على سبيل ا ثال إ :

- مد إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص:412-416.
- عبد العاطي لاش مد منسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 238-240.
- P. Vernimmen, Finance d'entreprise,5[e] Edition, Editions Dalloz, Paris, 2002, PP : 17-358.
- J.Brilman et C.Maire, Op.cit, PP : 80-86.

9)- للاطلاع أكثر على النموذج، أنظر على سبيل ا ثال:

- عبد العاطي لاش مد منسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 232-237.
- إبراهيم الدسوقي مد عبد ا نعم، مرجع سبق ذكره، ص ص:38-42.
- G.Hirigoyen, Willam Sharpe et la gestion de portefeuille, in Les grands auteurs en finance, Op.cit, PP :38-48.

10)- للاطلاع على أهم أعماله أنظر إ :

- G.Hirigoyen, Willam Sharpe et la gestion de portefeuille, in Les grands auteurs en finance, Op.cit, PP : 31-60.

11)- يعت أحد مؤسسي علم ا الية ا ديث، للاطلاع على أعماله أنظر إ :

- G.Gallais-Hamonno, Harry Markowitz ou la fondation de la finance moderne, in les grands auteurs en finance, Op.cit, PP : 09-30.

12)- زيد من الاطلاع على تأ التلاعبات ا اسبية على الربح، وبالتا على مؤشر السعر إ العائد، انظر على سبيل ا ثال إ ا قال السابق:

- M.Albouy et S.Perrier, Manipulations comptables et évaluation de l'entreprise, in La revue du financier, N°139, 2003, P :60.

13) - تع يع رجات التقييم عن رأي ا ب ا قيم أو ا لل ا ا ، وتكون موضوعية حالة أن الطريقة، ومنهجية العمل تكون ل إ اع وقبول عام نظر السوق.

14)- زيد من الاطلاع حول بعض النماذج ا ستقاة من مضاعف الربح النس (وذج Bates و وذج Holt) أنظر على سبيل ا ثال إ :

- J.Brilman et C.Maire, Op.cit, PP : 94-100.
- P.Vernimmen, Op.cit, PP : 551-553.

15) - كن أن ن هن بأن فلسفة مضاعف الربح PER تشبه الطرق ا رتكزة على الاستحداث، وذلك قارنة الشكل الرياضي لكلا ا. إذ د أن هناك الشكل ا بسط من ا عادلة العامة صم توزيعات الأرباح حالة تساوي التدفقات إ ما لا اية يساوي: V=D/t وال كن كتابتها: V=1/t*D وال توافق طريقة مضاعف الربح: V=PER*BPA. حيث أن كلا ا سب قيمة السهم بدلالة التدفقات ا ستقبلية وفق معامل ر لة مع .

ا راجع:

- إبراهيم فريد مد أم ، ا علومات ا اسبية ومداخل ليل الاستثمار الأوراق ا الية، لة ا ال والتجارة، العدد 18، ماي 1984.
- عبد العاطي لاش مد منسى، تقييم التسع السوقي و وذج تسع الأصول الرأ الية سوق الأسهم ا صرية، لة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ا لد الثالث والعشرون، يناير 2001.
- مد عبده مد مصطفى، تقييم الشركات والأوراق ا الية لأغراض التعامل البورصة، الدار ا امعية، بدون مكان النشر، 1998.
- إبراهيم الدسوقي مد عبد ا نعم، ا توى الإعلامي للمعلومات ا اسبية وأثره على قياس قيمة ا نشأة، أطروحة دكتوراه فلسفة ا اسبة، جامعة القاهرة،1995.
- من إبراهيم هندي، الأوراق ا الية وأسواق رأس ا ال، منشأة ا عارف، الإسكندرية، 2002.

- M.Albouy et S.Perrier, Manipulations comptables et évaluation de l’entreprise, in La revue du financier, N°139, 2003.
- L.Batsch, Finance et stratégie, Economica, Paris, 1999.
- J.Brilman et C.Maire, Manuel d’évaluation des entreprises, Les éditions d’organisation, Paris, 1993.
- A.Dublanc et F.Barrioz, Le guide des indicateurs de marché, Valor Editions, Hendaye, 1998.
- G.Gallais-Hamonno, Harry Markowitz ou la fondation de la finance moderne, in les grands auteurs en finance, Collection dirigé par M.Albouy, éditions ems,Colompelles, 2003.
- G.Hirigoyen, Willam Sharpe et la gestion de portefeuille, in Les grands auteurs en finance, Collection dirigé par M.Albouy, éditions ems,Colompelles, 2003.
- G.Hirigoyen & J.Caby, Histoire de la valeur en finance d’entreprise, Cahiers de recherches de CREF, Université de Bordeaux 4,1998 .in : http://cref.U-boreaux4.fr/cahiers/1998-01.htm.
- J.Murphy, L’analyse technique des marchés financiers, Traduit de l’américain par P.Stokowski et A.Dublanc, Valor Editions, Hendaye, 2003.
- L.Thiaville, Connaître l’analyse technique : pour comprendre les graphique en bourse, Edition Le journal des finances, Paris, 2002.
- P. Vernimmen, Finance d’entreprise,5e Edition, Dalloz, Paris, 2002.

واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر

أ/ بوشول فائزة، أ/ قطاف ليلى
د/ عماري عمار - جامعة سطيف

ارتبط الاقتصاد الجديد المعرفي بمفهوم أوسع ألا و هو مفهوم "مجتمع المعلومات" الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد و العلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة. لقد باشرت بعض الدول العربية مبادرات متفاوتة الأهمية من أجل إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة للتوجهات الجديدة للاقتصاد، مما جعل البعض منها يقفز إلى مراتب جد مشرفة على الصعيد الدولي. انطلاقا من هنا فان هذه المقالة عبارة عن محاولة للوقوف على واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و في الجزائر

أولا: مجتمع المعلومات.

لقد بدأ مفهوم مجتمع المعلومات[i] يتبلور في بداية السنوات السبعين بعد أن قدم الباحث "باركيل" تصورا عمليا لخدمات الحاسوب عبر شبكة عالمية للكمبيوتر. كما انه في سنة 1972 صدر كتاب "يوجي ماسيدا" من المعهد الياباني لتطوير خدمات الكمبيوتر تحت عنوان "خطة وطنية للانتقال قبل سنة 2000 إلى ما بعد المجتمع الصناعي" أي مجتمع المعلومات. وقد تجلى منذ ذلك الوقت مفهوم القوة الإعلامية كطاقة جديدة قابلة للتوزيع عبر شبكات الاتصال وأجهزة الكمبيوتر كما تأكدت قدرتها على احتواء جل الأنشطة مثل الفنون والعلوم والخدمات التجارية والتربية والإدارة، فكان ذلك مبشرا بقرب وصول الإنسان إلى مجتمع جديد تتقلص فيه نسبة الصناعات المعهودة في الناتج المتوسط ويساهم فيه النشاط الاقتصادي المبني على المعلومات والاتصالات بأكثر من 50 % من مردود كافة القطاعات وهو يرتكز على جانبين أساسيين: الإنتاج الفكري أو المحتوى، ووسائل الاتصال للإرسال والتبادل أو الطريق السريعة الإلكترونية.

و لقد عرف موضوع مجتمع المعلومات اهتماما دوليا كبيرا نظرا لآفاقه الهامة خاصة على الاقتصاد و العلاقات البشرية ككل، فبمبادرة من تونس، اتخذ مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات[ii] المنعقد بمينيابوليس (الولايات المتحدة الأمريكية) من 12 أكتوبر إلى 6 نوفمبر 1998 قرارا بدراسة إمكانية تنظيم قمة عالمية حول مجتمع المعلومات يرتكز حول مجتمع المعلومات على ضرورة تطور متناغم لمفاهيم وسياسات وقوانين وشبكات وخدمات الاتصالات لمواكبة بروز مفهوم مجتمع المعلومات في نطاق عولمة قطاع الاتصالات.

لقد جسد ذلك المؤتمر الدولي لمجتمع المعلومات الذي انعقدت دورته الأولى في جنيف سنة 2003 و ستعقد الدورة الثانية في تونس[iii] ما بين 15 و 20 نوفمبر 2005، وعلى هامش المؤتمر و في إطار التحضير له تم إنشاء ما يسمى ب"صندوق التضامن الرقمي" (Fond de solidarité numérique) و هي هيئة خيرية تعمل من خلال مساهمات طوعيه من المهتمين على تجسيد و تشجيع إرساء قواعد مجتمع المعلومات.

و بالنسبة للقمة نفسها فقد رمي المؤتمر لتبني خطة[iv] تمكن من وضع إمكانيات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية والنهوض باستعمال المعلومات والمعارف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والتصدي للتحديات الجديدة لمجتمع المعلومات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وسيتعين اغتنام الفرصة في المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحليل وتقييم التقدم المحرز نحو تقليص الفجوة الرقمية، و من أجل ذلك يمكن حسب التوجهات الأساسية للمؤتمر استعمال المقاصد الإرشادية التالية بوصفها نقاطاً مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفاذ في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات لتعزيز غايات خطة العمل الـ يـتع إ ازهـا لول عام 2015. و كن أن تؤخذ هذه ا قاصد ا سبان عند صياغة مقاصد وطنية راعاة الظروف الوطنية ا ختلفة:

- توصيل القرى بتكنولوجيا ا علومات والاتـصالات وإقامة نقاط نفاذ تمعية؛
- توصيل ا امعات والكليـات وا ـدارس الثانويـة والابتدائية بتكنولوجيا ا علومات والاتصالات؛
- توصيل ا راكـز العلميـة والبحثيـة بتكنولوجيـا ا علومات والاتصالات؛
- توصيل ا كتبات العامة وا راكز الثقافية وا تـاحف ومكاتب الـ يـد والأرشـيفات بتكنولوجيـا ا علومـات والاتصالات؛
- توصيل ا راكز الصحية وا ستشفيات بتكنولوجيـا ا علومات والاتصالات؛
- توصيل يع الإدارات ا كومية ا لية وا ركزيـة بتكنولوجيا ا علومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين الـ يد الإلكترو ؛
- تكييف يع ا ناهج الدراسية للمدارس الابتدائيـة والثانوية واجهة ديات تمع ا علومـات، مـع مراعـاة الظروف الوطنية؛
- تأم نفاذ يـع سـكان العـا إ ا ـدمات التلفزيونية والإذاعية؛
- التشجيع على تطوير ا تـوى و يئة الظروف التقنية اللازمة لتيس وجود واستخدام كل لغات العا شـبكة الإنترنت؛
- تأم تع أكثر من نصف سكان العا بالنفـاذ إ تكنولوجيا ا علومات والاتصالات من أماكن قريبة.
- كما كن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا ا علومات والاتصالات التنمية ا ـستدامة ـالات الإدارة العامـة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنيـة، وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات القطاعات التالية:

1. ا كومة الإلكترونية

- تنفيذ استراتيجيات ا كومة الإلكترونية الـ تركـز على تطبيقات دف إ الابتكار وتعزيز الشفافية الإدارات العامة والعمليات الد قراطية و س الكفاءة وتعزيز العلاقـة مع ا واطن .
- استحداث مبادرات وخـدمات وطنيـة للحكومـة الإلكترونية على يع ا ستويات، تتفـق مـع احتياجـات ا واطن ودوائر الأعمال، من أجل قيق توزيع أكفأ للموارد والأصول العامة.
- دعم مبادرات التعاون الدو ميـدان ا كومـة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية وا ساءلة والكفاءة علـى يع ا ستويات ا كومية.

2. الأعمال التجارية الإلكترونية

- تشجيع ا كومات وا نظمات الدوليـة والقطـاع ا اص على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمـال التجارية الإلكترونية فيها، والنهوض باستعمال اذج الأعمال التجارية الإلكترونية البلدان النامية والبلـدان الـ ـر اقتصاديا ا رحلة ول.
- ينبغي للحكومات أن تسعى إ حفز اسـتثمارات القطاع ا اص وتشجيع التطبيقات ا ديدة وتطوير ا تـوى والشراكات ب القطاع العام وا اص، وذلك من خـلال اعتناق بيئة كينية واستناداً إ إتاحة النفاذ إ الإنترنت على نطاق واسع.
- ينبغي لسياسات ا كومات أن تؤيد تقد ا ساعدة إ ا شاريع الصغ ة وا توسطة وا تناهية الصغر وتنميتها، صناعة تكنولوجيا ا علومات والاتصالات علاوة على دخو ا إ الأعمال التجارية الإلكترونية، من أجـل حفـز النمـو الاقتصادي وخلق الوظائف كعنصر استراتيجية للحد مـن الفقر من خلال خلق الثروات.

3. الصحة الإلكترونية

- تشجيع ا هود التعاونية للحكومات وا خطط وا هني ا ال الصحي وسائر الوكالات ـشاركة مـن ا نظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة للرعاية الصحية وأنظمة معلومات صحية لا تعا من التأخ ويعتمد عليها ومن نوعية

عالية و متناول ا ميع، ومن أجل تعزيز التـدريب الطـ ا تواصل والتعليم والأ اث الطبيـة باسـتخدام تكنولوجيـا ا علومات والاتصالات مع احترام و اية حقوق ا واطن ا صوصية.

- تيس النفاذ إ ا علومات الطبيـة ا تـوفرة علـى الصعيد العا ي وموارد ا توى ا لائمة على الصعيد ا لي، من أجل دعم وث الصحة العامة وبرامج الوقايـة والنـهوض بصحة ا رأة وصحة الرجل، مثل مسائل الـصحة ا نـسية والإ ابية والأمراض ا نقولة بالاتصال ا نسي والأمراض ال تستحوذ على اهتمام العا مثـل فـ وس نقـص ا ناعـة البشرية/الإيدز وا لاريا والسل.
- التحذير من الأمراض الـمعدية ورصد انتـشارها والسيطرة عليها، من خلال سر أنظمة ا علومات ا شتركة.
- تعزيز وضع معاي دولية لتبادل البيانات الـصحية، مع مراعاة اعتبارات ا صوصية.
- تشجيع استعمال تكنولوجيا ا علومات والاتصالات لتحس نظام الرعاية الصحية وا علومات الصحية وتوسـيعه ليشمل ا ناطق النائية والفقـ ة ا دمات و موعات السكان الضعيفة، مع الاعتراف بدور ا رأة تقد الرعاية الـصحية لأسر ا و تمعها.
- دعم ا بادرات القائمة على تكنولوجيا ا علومـات والاتصالات والتوسع فيها، من أجل توف ا ساعدة الطبيـة والإنسانية حالات الكوارث والطوارئ.

4. التوظيف الإلكترو

- تشجيع صياغة أفضل ا مارسات للعامل وأربـاب العمل الذين يعملون عن بعد باستخدام الوسائل الإلكترونية، واستناد هذه ا مارسات على ا ستوى الـوط إ مبـادئ العدالة وا ساواة ب ا نس ، و راعاة يع ا عاي الدوليـة ذات الصلة.
- تشجيع الطرق ا ديدة لتنظـيم العمـل ونـشاط شركات الأعمال دف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه مـن خلال الاستثمار تكنولوجيا ا علومات والاتصالات وا وارد البشرية.
- تشجيع العمل عن بعد لتمك ا واطن لا سيما البلدان النامية وأقل البلدان واً وبلدان الاقتصاديات الـصغ ة من العيش وسط تمعا م ومن العمل أي مكان وزيادة فرص عمل ا رأة وا عوق . و تشجيع العمل عن بعد، ينبغي الاهتمام بوضع استراتيجيات تعمل على خلق فرص العمـل والاحتفاظ بالقوة العاملة ا اهرة.
- تشجيع برامج التدخل ا بكـر ـال العلـوم والتكنولوجيا ال ينبغي أن تستهدف صغار الفتيات وذلـك لزيادة عدد النساء ال تكنولوجيا ا علومات والاتصالات.

5. البيئة الإلكترونية

- تشجيع ا كومات، بالتعاون مع أصحاب ا صلحة الآخرين، على استعمال تكنولوجيا ا علومات والاتـصالات وتعزيزها لاستغلا ا كأداة للحماية البيئية والاستفادة ا ستدامة من ا وارد الطبيعية.
- تشجيع ا كومات وا تمع ا د والقطاع ا اص على ا اذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئياً من لفات معدات وأدوات تكنولوجيا ا علومات والاتصالات وإعادة تدويرها.
- إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا ا علومـات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صـنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة البلدان النامية وأقل البلدان واً وبلدان الاقتصاديات الصغ ة.

6. الزراعة الإلكترونية

- ضمان نشر ا علومات بانتظام عن الزراعة وتربيـة ا واشي ومصائد الأ اك والغابات والأغذية، وذلك باستخدام تكنولوجيا ا علومات والاتصالات من أجل إتاحـة النفـاذ السريع إ ا عارف وا علومات الشاملة وا دثة والتفـصيلية ذات الصلة، لا سيما ا ناطق الريفية.
- ينبغي أن تسعى الشراكات ب القطـاع العـام وا اص إ تعظـيم اسـتعمالات تكنولوجيـا ا علومـات والاتصالات كأداة لتحس الإنتاج (كماً ونوعاً).

7. العلم الإلكترو

- تعزيز التوصيل بالإنترنت توصـيلاً يعتمـد عليـه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة أمام كل ا امعـات ومعاهـد

البحوث دعماً لدورها ا يوي إنتاج ا علومات وا عرفة و التعليم والتدريب، ودعم إقامة الشراكات ودعـم التعـاون والربط الشبكي بـ هذه ا ؤسسات.

- تشجيع النشر الإلكتـرو والتـسع التمـايزي ومبادرات النفاذ ا فتوح لتوف ا علومات العلميـة بتكلفـة معقولة وتيس النفاذ إليها على أسـاس منـصف يـع البلدان.
- تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بـ النظـراء لتقاسم ا عارف العلمية وا صول على نسخ مسبقة ونـسخ مكررة من كتابات ا ؤلف العلمي الذين يتنازلون عن حقهم ا صول على مدفوعات مالية.
- تعزيز ع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظها على ا دى الطويل بشكل منهجي وفعال يـع البلدان، ومنها مثلاً بيانات السكان والأرصاد ا وية.
- تعزيز وضع مبادئ ومعاي تتصل بالبيانات من أجل تيس التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات والبيانات العلمية ا معة من أجل استخدامها الأ ـاث العلميـة، حـسب الاقتضاء.

ثانيا : واقع الاقتصاد ا ديد العا العر .

1: الفجوة الرقمية العا العر .

تعرف الفجوة الرقمية بأ ا[v] "الفجوة الـ خلقتـها ثـورة ا علومـــات و الاتـــصالات بـــ الـــدول ا تقدمـــة و الدول النامية و تقاس بدرجة توافر أسس ا عرفة كونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إ تكنولوجيـا ا علومـات و درجة الارتباط بشبكة ا علومات العا ية (الإنترنت) و تـوافر طـــــرق ا علومـــــات الـــــسريعة و ا واتف النقالة و خدمات التبادل الرقمي للمعلومـات، و هي الأسس ال أصبحت كم كافة مناحي ا ياة و أسلوب أداء الأعمال. حيث انعكـس ذلـك تطـور التجـارة الإلكترونيـة (E-commerce) و زيـادة الـشركات ا ديدة ال تؤسس يوميا مارسة أعما ـا عـ الـشبكة العا يـة(و منـها شـركات الـ دوت كـوم) و إطـلاق ا بـادلات التجاريـــة اللاســلكية (M-commerce) و إقامة ا كومات الإلكترونيـة و تنفيـذ ا عاملات ا صرفية و ا الية و إنشاء الـشبكات التعليميـة و البحثية و الصحية و السياحية و غ ها و تقن هذه العمليات ع تطوير التشريعات اللازمة"

و ا قيقة أن كل الدول العربية رغم وعيها بضرورة الاهتمام بإرســـاء قواعـــد الاقتـــصاد ا ديـــد و الاندماج الفعال ما يسمى " تمع ا علومات" يبقى الكث منها يعا ضعفا ملحوظا هذا ا ال، فلقد ذكرت دراسـة أعد ا إدارة البحوث الاقتصادية بوزارة التجـارة ا ارجيـة ا صرية[vi] أن الصفحات العربية على الشبكة العا ية لا تستحوذ إلا على واحد با ائة فقط من إ ا الصفحات ا نشورة بكل اللغات على الإنترنت.

هذا الاطار، فان تسريع الا ـراط الإنترنـت وكافـة قطاعات تقنية ا علومات ضرورة ملحة يفرضها عا جديـد كمه شبكة ا علومات خاصة ا ال الاقتـصادي نتيجـة لتوسع قدرة الكومبيوترات بأنواعها ا ختلفة الكب ة وا ـي وا يكرو وازدياد سرعة التشغيل والانـدماج بـ أجهـزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال.

كما أن عدد ا شترك خدمة الإنترنت بلـغ ـو 6ر1 مليون شخص، مؤكدة أن مصر ودول لس التعاون ا ليجي شهدت وا ملحوظا ال تقنية ا علومات خاصة ضوء زيادة ا خصصات ا الية ا كومية و و استثمارات القطـاع ا اص ا وظفة فيه.وانتقدت الدراسة دودية عدد مستخدمي الإنترنت الوطن العر موضحة أن ا صة العربية لا تتجاوز 6ر0 با ائة من إ ا عدد مستخدمي الشبكة العا وإ أن استخدامات الإنترنت الدول العربية مازالت قاصرة على تطبيقات قليلة حيث يستحوذ ا يد الإلكتـرو علـى 59 با ائة مقابل 22 با ائة لتصفح ا علومـات و 13 با ائـة لأغراض العمل و 6 با ائة للتجارة الإلكترونية

2 : ا هود العربية طريق الاقتصاد ا ديد.

واجهة خطر تفاقم الفجوة الرقمية تفطنت بعـض الـدول العربية لأ ية التكنولوجيات ا ديثة و دورها من أجل التنمية حيث أقرت وثيقة الاستراتيجية العربية [vii] تمع الاتـصالات وتقنية ا علومات الذي أعـدها لـس الـوزراء العـرب

للاتصالات وا علومات قمة عمـان (مـارس 2001)، الاستراتيجية الضرورية إ تقليل الفجوة الرقميـة الـبلاد العربية (فيما بينها وب العا ككل)،و ويل ا نطقة العربيـة إ منطقة منتجة ومصدرة لتقنية الاتـصالات وا علومـات، وذلك من اجل الإسراع بالتنمية الاقتـصادية والاجتماعيـة، وتطوير ا تمع بكامل مكوناته للوصول به إ تمع يعتمـد على تقنية الاتصالات وا علومات متناغما ذلك مع الا اه ا ستقبلي للعا ا تقدم. وقد كلف لس الوزراء العـرب للاتصالات وا علومات ببلور ا برامج عمل و أنشطة قابلة للتنفيذ وتر ة تلك ال امج إ مهام ددة قابلـة للتنفيـذ، وذلك من خلال اور سبعة أساسية:

- ا ور الأول : يئة ا ناخ العام وتشجيع الاستثمار .
- ا ور الثا : يئة البنية التحتيـة للاتـصالات وتقنيـة ا علومات .
- ا ور الثالث : تنمية ا وارد البشرية .
- ا ور الرابع : توسيع قاعدة أعمال تكنولوجيا الاتصالات وا علومات .
- ا ور ا امس: تنمية السوق ا لي والتصدير.
- ا ور السادس: استخدام تقنية الاتصالات وا علوماتية لدعم تطبيقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ا ور السابع : توسيع الات البحث التطبيقي والتطـوير ونقل التقنية .

و من جهة أخرى إطار ا امعة العربية[viii] تشكيل فريق عمل عر للتحض للقمة العا ية تمع ا علومات (برئاسـة تونس)، يعقد اجتماعات دورية للتحض للقمة حـ ايـة مرحلتها الثانية بتونس 2005 على أن يتم عرض نتائجه على لس الوزراء العرب للاتصالات وا علومات ، وقد عقد هذا الفريق ثلاثة اجتماعات (الاجتمـاع الأول بدمـشق 12-2002/1/13، والاجتماع الثا بتونس خلال الفترة 15-2002/4/16 والاجتماع الثالث بالقاهرة خـلال الفتـرة 11-2002/9/12) والاجتماع الرابع بالإمارات خـلال شهر ف اير 2003 حيث توصلت تلـك الاجتماعـات إ النتائج التالية :

- تشكيل ان ض وطنية تشارك فيهـا ا هـات ا عنية بالقمة والاستفادة منها؛
- العمل على س البنيـة التحتيـة للاتـصالات، وتشجيع استخدام اللغة العربية ا وقع وا توى؛
- إشعار الأمانة التنفيذية للقمة العا ية تمع ا علومات بإحداث فريق العمل؛
- استكمال تشكيل ان وطنية تتمثل فيها ا هـات ا كومية والقطاع ا اص وا يئات وا تمع ا ـد ا عنـي بالتحض للقمة وا ستفيدين منها؛
- تقد أوراق عمل تتضمن ربة كل دولة تضيق الفجوة الرقمية وما ا ذته من إجراءات تـشريعية وبر يـة كذلك أية مسا ات تتضمن رؤيتها حول ا اور الأساسـية للقمة العا ية تمع ا علومات.

و بالنسبة للتجارة الإلكترونية العا العر تؤكد دراسـة أجراها الدكتور إبراهيم العيسوي أستاذ الاقتصاد وا ستـشار عهد التخطيط القومي صر[ix]، انه يلـزم لقيـام التجـارة الإلكترونية وانتشارها توافر عدد من ا تطلبات على رأسـها بنية متطورة للاتصالات ونظم جيدة لإدار ا و اصة زيـادة إمكانات الاتصالات عن بعد ذات النطاق والسرعات العالية، وكذلك توافر التسهيلات اللازمة للوصـول إ الإنترنـت وسهولة اقتناء أجهزة الكمبيوتر، بالإضافة إ إقامة بنية قانونية توفر ا ماية والثقة والأمان للمتعامل التجارة الإلكترونية لاف توافر ا دمات ا صرفية ا لائمة للتعامل ع الإنترنت، مع كفالة الصفة القانونية للتوقيعات وا ستندات الإلكترونية.

و لذكر بعض الأمثلة عن ا هودات الإ ابية ال بذلتها دول عربية رائدة الاقتصاد العر ا ديد، تعت تونس[x] أول من طالب منظمة اليونسكو سنة 1978 بإنشاء برنامج كـب لدعم جهود البلدان الضعيفة دف تأسيس بنيتها الاتـصالية وا علوماتية . وتقديرا هودها هذا ا ال داخل موعـة السبعة والسبع ، انتخبت تونس لرئاسة ا ـؤ ر ا كـومي لتنمية وسائل الإعلام والاتصال الذي انعقد شهر أفريـل 1980 قر منظمة اليونسكو بباريس، و ضور أكثـر مـن ألف مشارك ا فيهم من القطاع ا اص وا نظمـات غـ

ا كومية . وقد تفطن ا شاركون منذ ذلك الزمن إ التكامل ب نظم ا علومات و تلف وسائل الإعلام والاتصال

ومن أبرز التطورات ال يشهدها ا يط التونسي مع بداية القرن ا ديد دخول البلاد ا رحلـة ا تاميـة مـن الانتقال الد غرا مع ما يصاحب ذلك من ولات تركيبة السكان وانعكاسات مرتقبة على التشغيل وأنظمـة التربيـة والتغطية الاجتماعية والصحة وبروز سـلوكيات اجتماعيـة جديدة ، و تبلور ذلك موعة من الإجراءات أ ها إصدار القانون ا اص با بادلات والتجارة الإلكترونيـة 9 أوت 2000، و تنقيح لة الالتزامات والعقود بتاريخ 13 جوان 2000 الذي وجبه الاعتراف بالإمضاء الإلكترو مثـل الإمضاء ط اليد أو الوثيقة ا كتوبة .

و تونس هي كذلك البلد الذي سينظم ا ؤ ر العا ي الثالث تمع ا علومات ، و بالنسبة صر فقد قدمت مبادرة لقيـام تمع معلوما طموح من خلال العمل سبع اور لبنـاء هذا ا تمع[xi]:

الأول: الاستعداد الرقمي والذي يعـ توصـيل خـدمات الاتصالات ميع ا واطن يع أ اء ا مهورية؛

الثا : هو ا كومة الإلكترونية والذي يهدف للعمل علـى تقد ا دمات ا كومية للمواطن وا ستثمرين مكـان وجودهم، بالسرعة الكفاءة ا طلوبة؛

الثالث : الأعمال الإلكترونية ال ـدف إ بنـاء تمـع معلومات لا ورقي لا نقدي. والعمل هذا ا ور يتم علـى عدة مراحل تشمل البنية الأساسية البيئة التشريعية البيئـة التنظيمية لتطبيقات الأعمال الإلكترونية وأخ اً العمل علـى التوعية ا تمعية؛

الرابع : التعليم الإلكترو لرفع القدرات التنافسية لقوة العمل ا صرية ليأ وعا يأ، ودعم جهود وزار التربيـة والتعـليم، والتعليم العا إدخال تكنولوجيا ا علومـات التعـليم، باستخدام النظم الإلكترونية التفاعلية ا ديثة عـ شـبكات ا علومات؛

ا امس : يتعرض لتقد ا دمات الإلكترونية لقطاع الصحة وهذا بالتعاون مع وزارة الصحة؛

السادس: خاص بالتوثيق الإلكتـرو للتـراث ا ـضاري والطبيعي ويهدف إ دعم جهود اية التراث وقد أنـشئ مركز توثيق التراث ا ضاري والطبيعي بالتعاون مع مكتبـة الإسكندرية؛

السابع : يهتم بتنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات وا علومات دف زيادة الصادرات ا صرية مـن منتجـات وخـدمات تكنولوجيا ا علومات والاتصالات بالسوق العا ي، وجـذب الشركات العا ية لتوط ا عرفة والتكنولوجيـا، و فيزهـا لتصبح مصر مركزاً لعمليا ا أفريقيا والشرق الأوسط.

و من هنا جاء ت أولويات ا كومة ا صرية لتنفيذ مـشروع ا كومة الإلكترونية و العمل من أجل ويل مصر إ تمع ا علومات لتضاف إ جهود سابقة دف إ تأهيل مـصر لدخول عصر الاقتصاد الرقمـي ا ديـد والتغلـب علـى الب وقراطية ا كومية والإصلاح الضري للعمل على جـذب الاستثمارات وبناء صـناعه قويـه مـصر للاتـصالات وا علومات تم وتتوجه للنشاط التصديري وانعكاسا ا ا يدة ا تملة على أداء الاقتصاد ا صري ككل .

و سعيها لاستكمال البناء التشريعي ا ـنظم للـدخول إ عصر تكنولوجيا ا علومات اعتمدت مصر الإطـار القـانو ا لائم لثورة ا علومات ا ديدة مع قانون حقـوق ا لكيـة الفكرية وقانون ا عـاملات التجاريـة وقـانون الأعمـال الإلكترونية، وقانون التجارة الإلكترونيـة، وقـانون ايـة ا ستهلك، والقانون ا اص بالقرصنة وجـرائم الكومبيـوتر، وأخ ا قانون التوقيع الإلكترو .

أما دولة الإمارات العربية فتعت ق رائدة ال الاقتـصاد ا ديد العر ، فبمناسبة انعقاد القمة العا ية تمع ا علومات، أعدت نة الأمم ا تحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا "اسكوا"[xii] بعد ا ؤ ر العر الإقليمي الذي نظمته 4-6 فيفري 2003 ض ا للقمة سلسلة دراسات تقيم فيها وضع الدول الأعضاء الـ 13 من ناحية تمع ا علومات.

وتظهر الدراسة ـال الـسياسات والاسـتراتيجيات أن الإمارات، عـ السنوات العشر ا اضية، استثمرت على ـو هائل قطاع تقنيات ا علومات والاتصالات ا ديثة ـدف

السـ باه الاقتصاد ا بـ على ا عرفة، وهي معروفة كموزع إقليمي دمات NTIC وصناعا ا.

إن الإمارات الآن ليست فقط السباقة ا نطقة العربية بوضع تقنيات ا علومات العمل، بل تضع نفسها كواجهة أو بوابة إقليمية مع الاقتصاد العا ي. فبعض ا بادرات مثل "مركز أبـو ظ للابتكار والتجديد" الذي يهدف إ إنشاء العديد مـن الأعمال ا اصة نتجات مبنية علـى تقنيـات ا علومـات والاتصالات والوسائط ا تعددة (الإعلام)، وكذلك "مدينـة د للإنترنت"، و"واحة د لأنصـاف النواقـل"، ـدف يعها إ إنشاء البنية الأساسية التحتيـة والبيئـة اللازمـة للنهوض بشركات NTIC و إ ا سا ة إ ابيا ـو الاقتصاد ا بـ على ا عرفة. وقد شهد قطاع NTIC زيـادة 10 أضعاف منذ العام 1997، وحديثا، حصلت الإمـارات على أعلى علامة بـ الدول العربية، مؤشر جديد صص قارنة مستوى نفوذية تقنيات ا علومات والاتصالات.

وكجزء من التوجه العام للبلد ا ذ، شهر فيفري 2002، قرار إنشاء منطقة حرة للتجارة الإلكترونية والتقنيات. و"مدينة د للإنترنت"، ال افتتحت نوفم 2000 هي مركـز متكامل لتقنيات ا علومات والاتصالات يقع داخـل منطقـة التجارة ا رة. وتستضيف ا دينة حالياً أكثر من 450 شركة باختصاصات تلفة صـناعة NTIC وتركـز فكـرة ا كومة الإلكترونية الإمارات على تسهيل الأمور ا ياتية للناس وتيسـ الأعمال أيضا بكل ما يتعلـق بالتعامـل مـع ا كومة. كما تركز على ا سا ة تأسيس البلد كمـوزع إقليمي اقتصادي رائد. فعلى سبيل ا ثال، تقوم د بإدخـال الأ تة ا علوماتية إ كامل ا كومـة، يـع إجـراءات ا دمات ا شتركة، ا ذلك نواحي ا ـدمات، والبلديـة وغ ها.

و الأطر التشريعية والقانونية تعت حكومة الإمارات سـباقة خلق البنية الأساسية التحتية ال تتضمن البيئة التـشريعية والقانونية اللازمة الكفيلة بنجـاح مبادرا ـا تقنيـات ا علومات. فقد سنت عدة قوان ، ـدف يعها إ تعزيز بيئة آمنة للأعمال وا ستثمرين. ففي العـام 1992، أقـرت ا كومة الا ادية للإمارات 3 قوان هي: قـانون حقـوق ا لكية الفكرية وحقوق النشر، وقانون العلامـة التجاريـة، وقانون براءة الاختراع. وقد جعلت هذه ا كونات التشريعية الثلاث من الإمارات بلدا خالٍ عموما من بيـع ال يـات ا قرصنة بسبب الإرادة السياسية ا تشددة هـذا الـشأن. وصدر حديثاً د قانون خاص باستخدام ا واسـيب الإجراءات ا نائية، ووفقاً للقانون ا ديد، قانون د رقم 5 للعام 2001، ستكون الوثائق ا وقعة إلكترونيا مقبولة كأدلة التحقيق ا نائي. و ري حالياً، على ا ستوى الا ـادي للإمارات، مراجعة النسخة الأوليـة مـن قـانون "ا ر ـة الإلكترونية Cybercrime " ا ص التوقيع الإلكترو ، و ري ذلك بالاستناد مباشرة إ مرجعية "مرسوم سنغافورة للمناقلات الإلكترونية".

إضافة ا ق تواصل الدول العربية و إن كـان بـدرجات متفاوتة جهودها ا تواصلة و إرساء أسس الاقتصاد ا ديـد من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية و هذا كلـه يـدخل إطـ ـ ـ ـ ـار ءـ ـ ـ ـ ـصرنة الاقتـ ـ ـ ـ ـصاد و سـ البيئة الاستثمارية ، فعلى أساس تقريرها الـسنوي التقييمي ناخ الاستثمار الدول العربية أكـدت ا ؤسـسة العربية لضمان الاستثمار[xiii] و من واقع البيانـات القطريـة ا توافرة 9 دول عربية، بأن سنة 2004 شهدت نـشاطا متناميا ا هود القطرية ا بذولة الات الاقتصاد ا ديد، مع سـ أداء ا نطقة سجل انتهاكات حقـوق ا لكيـة الفكرية بعد تفعيل تطبيق قوان ا لكية الفكريـة و حقـوق ا ؤلف ا سيحدث تغ ات إ ابيـة تعـزز قـدرة جـذب الشركات العا ية ا تخصصة قطاع تكنولوجيا ا علومات و بالتا زيادة تدفقات الاستثمار الأجـن ا باشـر هـذا القطاع، علما بأن تطبيقات ا لكية الفكرية تباينت بـ الدول العربية حسب رؤية كل دولة و أ ية هذا ا وضوع لاقتصادها الوط .

ففيما يتعلق با كومة الإلكترونية يؤكد التقرير بـأن العمـل لازال جاريا لتنفيذ هذا ا شروع على مراحـل الأردن. و تونس يتواصل برنامج تعميم ا دمات الإدارية عن بعد مع تركيز عدد من البوابات و ا واقع الشبكية ا كومية كما كـ ا ستثمرين من القيام بإجراءات تكوين الشركات عـن

بعد ء تصريح يعتمد الوسائل الإلكترونية. و ا زائـر تشكيل نة إلكترونية، و إعداد طط عمل يتـضمن عـدة مشاريع ، كما تشغيل بعض التطبيقات ا ديدة و تنفيـذ مشروع شبكة انترنيت حكومية يتكون من 3 مراحل. و السعودية تدير نة عليا برنامج ا كومة الإلكترونية بالتعاون مع نة توجيهية، و سوريا يتواصل العمل على مـشروع ا علومات ا اصة بوزارة الاقتـصاد ، و مـصر أصـبح بالإمكان تقد عدة خـدمات حكوميـة إلكترونيـة عـ الإنترنت، و ت ميكنـة مهـام عـدد مـن الـوزارات و ا يئات ا كومية كما إنشاء شبكة اتصالات حكومية و ربط الوزارات و ا يئات إ جانب ذلك توقيع بروتوكول ميكنة أعمال الوحدات ا سابية ، و اليمن مـا زال هـذا ا شروع قيد البحث و الدراسة دف التنفيذ.

و فيما تص بالتجارة الإلكترونية فقد ا ـذت الـسعودية إجراءات من شأ ا تسير التعاملات الإلكترونية التجارية ليا و دوليا و إزالة العوائق ال تعترضها، و كذلك السودان ال تنظر تنظيم البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية، إ جانب ذلك هناك مبادرات أخرى أطلقت الـسعودية تتمثـل مشروع النماذج الإلكترونية بـ الأجهزة ا كومية و مبادرة ا اسب الآ ا دف ا سا ة تضيق الفجوة الرقمية و بدء التحول إ ا تمع الرقمي و إضافة مليون مـستخدم للحاسوب الشخصي ا ملكة.

و تبذل دول ا ليج جهودا كبـ ة كافة جوانـب البنيـة الرقمية و استخداما ا مع تزايد الإقبـال علـى ا عـاملات الإلكترونية متزامنة مع جهود مكثفة و الأمية ا علوماتية، و قد طرحت خدمة " البطاقة الذكية" – البحـرين لإ ـاز كافة ا عاملات ا كومية و غ ا كومية لتصبح البحرين من أوائل الدول ال تتعامل ذا النوع من البطاقات.

و تش التوقعات[xiv] ال أعلنت خـلال العـام أن سـوق تكنولوجيا ا علومات ا نطقة العربية سيشهد وا ضـخما لول عام 2008 إذ قد يصل إ و 13.4 مليـار دولار أمريكي مقابل 6.9 مليار عام 2003 كما يتوقع أن يرتفع عدد مشتركي ا اتف النقال الدول العربية إ 71 مليـون شخص لول عام 2009 مقابل 27 مليون مشترك ايـة عام 2003 و أن يؤدي رير أسواق خدمات الاتصالات إ نشوء قطاع أكثر القطاعات تنافسية و نشاطا على مـستوى العا ، كما ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت بشكل متواصل و بلغ مصر لوحدها ما يزيد عـن 6 مليـون مـستخدم اية2004 ، و بصفة عامة عرفـت سـنة 2004 عـدة مبادرات عربية متفاوتة الأ ية من أجـل تفعيـل الاقتـصاد ا ديد(أنظر ا لحق 1)

3: البيئة ا علوماتية - واقع العا العر .

لعلى أهم إفرازات التوجهات ا ديدة للاقتـصاد العـا الدور الذي أصبح يو للبنية التحتية ا علوماتية تـشجيع الاستثمار، و بالفعل فلقد أصبحت الدول تو اهتماما كب ا لتطورات الاقتصاد ا ديد كأحد ا كونـات ا همـة نـاخ الاستثمار. فمن بـ ا ؤشرات الدولية ا ديدة و ا همة الـ تعكس وضع بيئة الاستثمار و العوامل ال تؤثر فيها، ـدر الإشارة إ مؤشرين مهم يأخـذان بعـ الاعتبـار دور تكنولوجيا ا علومات التنمية و خاصة تشجيع الاستثمار و ا مؤشر ثروة الأمم الناهضة و مؤشر ا اهزية الرقمية[xv].

فمؤشر ثروة الأمم الناهضة(جدول2)، وهو مؤشر يصدر عن مؤسـسة الـشؤون ا اليـة Money Matters[xvi] Instituteمرت سنويا شهري مارس و سبتم وذلـك منذ عام 1996، و يهدف إ التعريف بكيفية تكـون رأس ا ال و الثروة الدول الناهضة استناد إ فرضية أن تكـوين الثروة قائم على قيق التوازن الاقتـصادي و الاجتمـاعي و ا عر .و قد غطى ا ؤشر هذا العام 70 دولة منها (9) دول عربية دون تغ عن عام 2003.

الدولة	الترتيب عا يا		الرصيــد	
	2004	2003	2004	2003
البحرين	12	19	1634	1540
الكويت	18	21	1574	1523
الأردن	26	24	1464	1495
لبنان	29	27	1406	1443
تونس	33	29	1387	1435
ا ـزائر	43	43	1336	1348
مصر	44	45	1332	1344
السعودية	48	52	1287	1282
ا غرب	52	48	1262	1297

جدول 2: مؤشر ثروة الأمم الناهضة : ا صدر: 2005 www.moneymattersintitute.org

يتكون ا ؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل البيئــة الاقتصادية (الاقتصاد الوط ،عو ة الاقتصاد، بيئة الأعمال) البيئة الاجتماعية (الاستقرار و التنمية، الرعاية الصحية، البيئة الطبيعية) البيئة ا علوماتية،(ا اهزية ا علوماتية، البيئة التحتيــة ا علوماتية، وسائل التبادل ا عر).

و يدخل كل مؤشر فرعي 21 متغ ا بإ ا 63 متغ ا، منحت أوزان متساوية من صفر إ 100 يث يدل رصيد (صفر) على أسوء أداء و رصــيد (100) علــى أفضل أداء، و كلما كان التوازن أكـ زادت فرص تكــوين الثروة لتحقيق الاستدامة التنموية على ا دى الطويل. و يقارن رصيد ا ؤشر بنتائج س دول متقدمة (اليابان، هولنــدا ، سنغافورة، أسبانيا، و الولايات ا تحدة) اخت ت دف قياس ا كتسبات ا حققتها الدول النامية و الناهضة مقارنة بالتميز الذي حققته الدول ا تقدمة

و بالنسبة للبيئة ا علوماتية فمن ب الواحد و عشرين عنصرا ا تكو ا، تشكل عناصر البيئة الرقمية حيزا مهمــا و ص: عدد أجهزة ا اسوب ا لية لكل 1000 نــسمة، خطــــــوط ا ـــــاتف الثابتــــــة و ا لوية (لكل 1000 نسمة)، مزودو خدمــة الإنترنــت (لكــل 10000 نــسمة)، نــسبة اســتخدام الإنترنــت (على إ ا السكان) و أخ ا الإنفــاق ا كــومي علــى تكنولوجيا ا علومات.

و من جهة أخــرى يــصدر عــن ا نتــدى الاقتــصادي العــــا ي World Economic Forum[xvii] **ما يسمى ب "مؤشر جاهزية البنية الرقمية " (جدول 3) و هو يهدف إ تقييم مدى تأث تكنولوجيــا ا علومــات و الاتصالات و و تنافسية الدول وقت تلعب فيه هذه التكنولوجيــــــــــــا دورا مركزيــــــــــــا و متسارعا الاقتصاد العــا ي الــذي يــزداد تكــاملا واندماجا، و يقيس ا ؤشر مدى جاهزية أو ميــل ا تمــع للمسا ة فيه، و للاستفادة من الفرص ا عروضة ــال تكنولوجيــــــــــــا ا علومــــــــــــات و الاتصالات، و قد غطى ا ؤشر ســنة 2004 (104) دول، منها (7) دول عربية، مقارنة مع (102) دولة منها (5) دول عربية عام 2003.**

الدولة	الترتيب عا يا		الرصيـد	
	2004	2003	2004	2003
الإمارات	23	-	0,84	-
تونس	31	40	0,39	3,67
البحرين	33	-	0,37	-
الأردن	44	46	0,10	3,53
ا غرب	54	64	0,17-	3,19
مصر	57	65	0,24-	3,19
ا زائر	80	87	0,66-	2,57

جدول3: مؤشر جاهزية البنية الرقمية : ا صدر: www.weforum.org2005

يتكون مؤشر جاهزية البنية الرقمية من ثلاثة مؤشرات فرعيــة تــشمل بيئــة تكنولوجيــا ا علومــات و الاتصالات،(الأنظمة التشريعية و القانونية، البنية التحتية، و عناصر أخرى متعلقة بالسوق من جهة التطور التكنولـوجي) مدى جاهزية الأطراف ا ختلفـة لاسـتخدام تكنولوجيـا ا علومات و الاتـصالات، ا ـستوى الفعلـي لاسـتخدام تكنولوجيا ا علومات و الاتصالات. و نح ا تغ ات التـسع أوزانا متساوية من 1 إ 7،

و يعتـ الرصيد ا سجل أداة تأش ية و ليست مطلقة لقياس ا تغ ات الداخلة ا ؤشر و كلما ا نخفـض الرصـيد كان وضع الدول أسوء و العكس صحيح، و حال تسجيل رصيد بالسالب فيدل على تراجع أحد مكونات ا ؤشرات الفرعية.

وقد تصدرت سنغافورة ا ؤشر للمرة الأو ، بتأث تفوق أدائها فيما يتعلق بقدرة الأفراد و ا كومة على استخدام تكنولوجيا ا علومات و الاتصالات، تلتها أيسلندة، فنلندا، الدا رك، الولايات ا تحدة (ال تراجعت من ا ركز الأول بعد أن احتلته دة ثلاث سنوات).

ثالثا: واقع الاقتصاد ا ديد ا زائر.

1: ضعف القابلية الرقمية ا زائر.

من خلال التمعن ا ؤشرين السابقة الذكر، نلاحظ بأن ا زائر بعيدة جـ على الدول العربية ـال إدمـاج التكنولوجيات ا ديثة للإعلام و الاتصال الاقتـصاد مـن خلال خلق بنية معلوماتية تسمح بتأهيل الاقتصاد ا زائـري للنمو السريع و ا توازن مع متطلبات العا ا ديث، و ا قيقة أن تراجع ا زائـر سـنة 2004 مقارنـة بـسنة 2003 (اكتسا ا مؤشرا سالبا) أمر يكاد يكون غ معقول بلـد تتوفر على إمكانيات اقتصادية تازة مقارنة مع دولـة مثـل تونس ال عرفت كيف توجه اقتصادها و التنمية طـوات جريئة و سريعة و ذكية، و هو الأمر الذي سـيعطي ـاره بالتأكيد السنوات القادمة.

كما أن ملامح تكنولوجيا الإعـلام و الاتـصال ا زائر و ال تعت القاعدة الأساسية للبيئة الرقمية، ضـعيفة نوعا ما مقارنة بالدول العربية الأخرى و اعتبارا للإمكانيات و ا ؤهلات ال تكتسبها ا زائر(أنظر ا لحق 2)، و اولتنا لتشخيص واقع الاقتصاد ا عر ا زائر من خلال ما قق إ حد الآن يلاحظ أن ا هودات لا زالت ضعيفة و تكـاد تكون شبه منعدمة، فالتجارة الإلكترونية معدومة، فإن كانت مؤسسة Kompass [xviii] صي وجـود 36 مؤسـسة جزائرية على الويب فهي ا قيقة مواقع إعلانية تعريفيـة غالبيتها ال الصيدلة لا غ .

إن واقع حال ا زائر يش ا لفهـا ا ـالات الرقمية، ا لا دم مس ا، فالفجوة الرقميـة ا زائـر تبعدها ليس فقط عن الدول ا تقدمة بل و حـ عـن بعـض الدول العربية ال ليست ا مؤهلات الاقتصاد ا زائـري ، فالفجوة الرقمية الواضحة بـ ا زائر و دول عربية مثل تونس

و الإمارات و مصر ترجع إ أن هذه الأخ ة تفطنت للأ ية القصوى لتكنولوجيات الإعلام و الاتـصال لبنـاء اقتـصاد ا ستقبل، فتقليص الفجوة الرقمية مع الدول ا تقدمة سيساهم تقليص سريع للفجوة الاقتصادية نفـسها نظـرا للـدور الأساسي الذي ستلعبه التكنولوجيا ا عرفية كل الأنـشطة الاقتصادية.

هذا تقول الدكتورة نادية شطاب [xix]أنه حـ و إن كان لا كن اهل ا هودات ا تعددة ال قامت ا ا زائر و إدماج التكنولوجيات ا ديثة للإعـلام و الاتـصال الاقتصاد، (حيث تش إ مشروع " Cyberparc Sidi Abdallah " كقطب متخصص هذا ا ال من أجـل توف الظروف ا ناسبة لاستعمال هذه التكنولوجيات كوسائل حديثة للاتصال و التبادل)، و إن كان اسـتعمال الإنترنـت كتكنولوجيا إعلام و اتصال يتعمم أكثر فأكثر ا زائـر، فآثاره على التنمية الاقتصادية دودة جدا، فقطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لا ثل سوى 1% من الناتج ا لي ا ام ، و هذا ما عل آثار هذه التكنولوجيات ا ديثة على النسيج الصناعي تبقى دودة. و تضيف شطاب بأن انتشار فضاءات الإنترنت العمومية ا زائر يكن له إ حـد الآن أي دور التلاحم الاقتصاد مع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، و هذا التلاحم الذي ينتج عن الاندماج ا وفق لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد النشاط الصناعي يشكل ا رك للاقتصاد العصري و يشكل أساسا للاقتصاد ا ديد.

و الواقع هو أن التكنولوجيات ا ديثـة للإعـلام و الاتصال ا زائر هي حبيسة قطاعات قليلة و أشـخاص دودة، و هذا غ كاف لإنتاج اقتصاد معر فعـال. و أن الإخفاق هذا التلاحم كن أن تكون له عواقب وخيمة ، إن يتم الإدراك السريع لدور التكنولوجيات ا ديثة للإعلام و الاتصال كوسيلة فعالة لتدارك التخلف الاقتصادي.

و هذا ما علنا ندق ناقوس ا طر بالنسبة للجزائـر حيث ا عني من متخذي لقرار و الباحث سبات عميـق كنه أن يكون قاتلا ستقبل الاقتصاد ا زائري.

و نفس ا وضوع يرى الدكتور " يد بصا "[xx] دراســة حــول موضــوع البحــث العلمــي و دوره إرسـاء تمـع ا علومـات بـأن اسـتعمال التكنولوجيات ا ديثة للإعلام و الاتصال قد أصبح يـشكل ديا ضخما للدول السائرة طريق النمو إطـار بنـاء تمع ا علومات و تطوير الاقتصاد ا ديد ا عر ، و يؤكد دراسته بأن التجارب قد بينت بأن بناء اقتصاد مـب علـى ا عرفة و ا علومات لا كن أن يكون ظرفيا مرتبطا وادث و أشخاص و لا كن إرساؤه إلا من خلال سياسة معلنـة بوضوح و تنظيم جريء و وواقعي. و توضح الدراسة بـأن وضعية ا زائر ال الاقتصاد ا ديد هي أضعف بكث من إمكانيا ا ا ادية و هذا التخلف يظهر الات الإبـداع و البحث التنموي و ال التكوين و التعليم و البنية التحتية و الإطار القانو و ال التحفيز الاقتصادي.

و تضيف الدراسة بأن البنـاء التـدر ي تمـع ا علومات يتم من خلال إدراج التكنولوجيات ا ديثة للإعلام و الاتصال النظام التعليمي و الصحي،و إدارة ا ؤسسات و من خلال التجارة الإلكترونية و أخـ ا مـسا تها عصرنة الإدارة العمومية من خلال ا كومة الإلكترونية.

أن الواقع ا زائري يظهر ضعفا نـسبيا ـال ا اتف النقال، و وضـعية متوسـطة بالنـسبة للتجهيـزات ا علوماتية و النفاذ للإنترنت، خدمات رديئة ال الإنترنت (انقطاعات، ضياع) و تكلفة عالية للخدمات مع نفاذ دود للإنترنت من طرف السكان

و صدد اولتنا عرفة أسباب هذا التخلف و من باب القياس نذكر تصر ا للدكتور عبد العزيز إ اعيل داغستا رئيس دار الدراسات الاقتصادية بالرياض ريـدة ا زيرة الإلكترونية [xxi] حيث يرى " أن العوائق الأساسـية ال تؤثر سلبا على ا اهزية الرقمية والتجـارة الإلكترونيـة ودرجة تقدمها أو تراجعها دولة مـا هـي ضـعف دور ا كومة وانتشار الفقر عدم الاستقرار الاقتصادي، عدم ثقـة ا ستهلك التسوق الإلكترو ، عدم وجود عملة صـعبة قابلة لاستخدام الأفراد، عدم الثقة بدرجة الأمـان الـدفع الإلكترو ، عدم وجود جهود تسويق توضح فوائد التجـارة الإلكترونية، عدم وجود حوافز لتشجيع التجارة الإلكترونيـة مثل الإعفاءات الضريبية أو تقد الدعم للشركات الـصغ ة

ومتوسطة ا جم، عدم وجود قوان ماية ا لكية ا اصـة، ضعف تطبيق خدمات الإنترنت وارتفاع تكلفتـها، ضـعف درجة رير قطاع الاتصالات، عدم توافر التدريب الكـا للمستثمرين، وعدم وجود مبادرات حكومية ذكيـة لـدعم الإنترنت والتجارة الإلكترونية.

ويضيف هذا الباحث أن ضـعف تطبيـق خـدمات الإنترنت وارتفاع تكلفتها قد يكون أهم تلك العوائـق، لأن خدمات الإنترنت تشكل البنية ا طلوبة لأي جاهزية رقميـة وقيام ارة الإلكترونية و الأرقام بالنسبة للدول العربية تطرح إشكالية حجم ا لل ا يكلي الذي تعا منه الاقتـصاديات العربية ال لفت منفردة عن ركب الاقتصاد ا ديد وفشلت تمعة بناء تكامل اقتصادي يستر سوءة كل اقتصاد.

و ينتهي الدكتور داغستا ليله بقوله إن الاقتصاد العر يعيش عا جديد اوز الطروحات الاقتـصادية التقليدية الذي ما زال العا العر يلوكها بلا مبـالاة إن يكن بغباء مطلق أروقة تسيطر عليها شخوص سياسـية لا تدرك أن التخلف الاقتصادي قد يعصف ا وبأ بقوم آخرين يكونون أكثر قدرة على مواجهة ديات الاقتصاد ا ديد.

2:ا بادرات ا زائرية الأخ ة.

و رغم ذلك و لنكون أقل تشاؤما ـدر الإشـارة للقابلية ا يدة ال يستقبل ا ا واطن ا زائـري الوسـائل ا ديثة للإعلام و لاتصال ، ففضاءات الإنترنـت أصـبحت تتزايد بسرعة كب ة و تعرف إقبالا متزايدا، علاوة على نفـاذ الإنترنت للبيوت و إن كان ما زال تشما نوعا ما، كما أن تطور تكنولوجيا ا اتف النقال و التحكم تكاليفه جعـل استعماله قي متناول ا ميع فحسب إحـصائيات أورد ـا جريـدة Le soir d'Algérie[xxii] فـاق عـدد مستعملي ا واتف النقالة أفريل 2005 قد وصل ا مسة ملاي ، و هذه مؤشرات عل من ا يط ا علوما ا زائـري يكتسب مؤهلات مقبولة ا در التفك ا دي لتوظيفها لنهضة اقتصادية رقمية أصبحت ضرورية با اح.

كما در بنا الإشارة إ بعض ا بادرات ا همـة هذا ا ال تع عن نوع من الصحوة و إن كانـت قليلـة و متفرقة جدا كن أن تكون بادرة جدية و الأفضل. و لعـل أهم ما كن التحدث عنه هو انطـلاق مـشروع الـسداد الإلكترو و مسا ة ا زائر الفعالة مـشروع ا ستـشفى الافتراضي الأورو-متوسطي،

فبالنسبة للموضوع الأول ، و لإعطاء صورة واضحة حول ا ال، يقصد بالعمليات ا صرفية الإلكترونية أو الصرافة الإلكترونية تقد البنوك ا دمات ا صرفية التقليدية أو ا بتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها على ا شارك فيها وفقا لشروط العضوية ال ـددها البنوك ، وذلك من خلال أحد ا نافذ على الشبكة كوسـيلة لاتصال العملاء ا، و من أهم ا دمات البنكية الإلكترونية، در ذكر بطاقة ا صم و بطاقـات الائتمـان و النقـود الإلكترونية[xxiii] حيث تشكل البطاقة الذكية و الـ تـسمى كذلك حافظة النقود الإلكترونية أ ها :

- بطاقات ا صم Carte de Debit و يتمثـل استعما ا السداد عن طريق خصم مباشر مـن ا ـساب البنكي للعميل و يكون ا ساب بالضرورة دائنا؛
- بطاقات الائتمان carte de Credit و هـي بطاقة تسمح للعميل بالسداد ح و إن كان حسابه مـدينا، وفقا دود مقررة ا بلغ الذي يعت قرضا هذه ا الة و مدته؛
- البطاقة الذكية: وهي تقنية آخذة بالانتشار رونة اسـتعما ا مقارنـة بالبطـاقت الـسابقت و هي عبارة عن بطاقة وي معا دقيق(puce) يـسمح بتخزين الأموال من خلال ال ة الأمنية، وهـي لا تـشكل وسيطا مباشرا ب البائع و ا شتري و البنك من خلال الشبكة البنكية ا وسعة كبطاق ا صم و الائتمان اللتـان تنجـزان عملهما على ا سابات البنكية للبائع و ا شتري، بـل هـي مل مبلغا ماليا ينقص بالاستعمال و بالتا تشكل وذجا ا يسمى اليوم النقود الإلكترونية و هي صفة لا لكها البطاقت السابقت ،

و كن للمستهلك صرف نقودهم الإلكترونيـة ا لات أو ح مواقع التجارة الإلكترونية ال تقبـل النقـد الإلكترو كوسيلة للسداد.

و على ذكر النقود الإلكترونية ال دخلت البيئة الاقتصادية ا زائرية منذ مارس 2005، تؤكد دراسة اقتصادية عربية حديثة أعدها الدكتور صلاح زين الدين[xxiv] أستاذ الاقتصاد وا الية العامة، بأن دور البنوك ا ركزية سيتقلص مستقبليا إصدار النقد ظل انتشار التعامل الآمن نسبياً للنقود الإلكترونية حيث يتوقع أن يزيد إقبال الأفراد على التعامل بالنقود الإلكترونية وتفضيلها على الأشكال التقليدية للنقود حيث يتوافر عنصر الأمن وضمان إعطاء فوائد على أرصدة النقود الإلكترونية.

وتوقعت الدراسة أن تفي النقود التقليدية سواء ا عدنية أو الورقية ال ليس ا غطاء إصدار نقدي من أي نوع ويصبح هناك قبول عام للأفراد للتعامل بالنقود الإلكترونية ال تصدرها شركات من القطاع ا اص أكثر من التعامل بأوراق النقد ال تصدرها البنوك ا ركزية.

وطالبت الدراسة ال تناولت بعض مشكلات وسائل الدفع الإلكترونية بتوفر إطار قانو مرن وأكثر حرية لتشجيع التجارة الإلكترونية وعدم إعاقتها مؤكدة أن من الواجب على صانعي السياسة الاقتصادية مراعاة الطبيعة ا اصة للتجارة الإلكترونية والاعتراف بأ ا تنمو مناخ من ا نافسة الواسعة وإ ا ستزيد من الفرص ا تاحة للمستهلك وبذلك ب أن يعملوا على اية هذه السمات وخصائص السوق العا ية للتجارة الإلكترونية. ووفقاً للدراسة فان انتشار استخدام النقود الإلكترونية يقدم إمكانيات هائلة مثل خصخصة عرض النقود وانتشار معاملات البنوك الإلكترونية ا ناطق النائية والبعيدة عن العمران وتقد ا دمات ا صرفية متخطية ا دود ا غرافية للدول وع الأقمار الصناعية. وأوضحت الدراسة انه مع دخول البشرية عصرا تسوده ثورة ا علومات وا عرفة بتقدم تكنولوجيا ا علومات والاتصالات، تنتشر التجارة الإلكترونية وأيضا يزيد بشكل مطرد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

وأوضحت انه رغم أن الاستخدام الأساسي لشبكة الإنترنت كان سرعة الاتصال ع ال يد الإلكترو و ع ا علومات وتوزيعها، إلا أن التسوق ع الإنترنت كان ينمو بشكل بطيء قبل و طرق السداد الإلكترونية حيث كان يتم تسلم معظم هذه الأموال نقدا أو صورة شيك. و حت الأساليب الإلكترونية ا ديدة بتدفق الأموال بشكل أسرع من خلال استخدام ا والات السلكية ال لا تتطلب إيداعا مادياً، وقد أدى دخول ا اسبات الشخصية ووحدات ا ودم إ وجود أنظمة مصرفية كن الوصول إليها من خارج البنك و ح من البيوت.

وأضافت الدراسة أن التوسع استخدام النقود الإلكترونية لتلبية معاملات التجارة الإلكترونية سيصبح أمرا حتميا، ومن ا توقع أن يؤثر ذلك على أداء البنوك ا ركزية لوظائفها ا وهرية مثل إصدار أوراق النقد والرقابة على وسائل الدفع و أداء ا هاز ا صر واستقرار النظام النقدي مش ة إ أن أوراق النقد ال يصدرها البنك ا ركزي ثل نسبة كب ة من كمية وسائل الدفع ا ارية ال تشمل النقد ا تداول خارج النظام ا صر مضافا إليه الودائع ا ارية بالعملة ا لية.

وتوقعت الدراسة أن يقلل إحجام البنوك ا ركزية عن إصدار الأشكال ا ختلفة من النقود الإلكترونية من ا نافسة وا وافز ا قدمة للقطاع ا اص من اجل ابتكار أشكال جديدة لوسائل الدفع الإلكترونية. ب على البنوك ا ركزية أن تقر تكوين احتياطيات للنقود الإلكترونية مش ا إ أن متطلبات ارتفاع هذا الرصيد كن أن عل تأث النقود الإلكترونية ايدا مع الأخذ بع الاعتبار التغ ات التعريف الضيق للمعروض النقدي.

و على هامش هذه الدراسة، نث الانتباه من جهتنا إ انه إن كانت كل ا عاملات الإلكترونية بدون استثناء عرضة للقرصنة و الغش فالأمر على درجة كب ة من ا طورة إذا ارتبط ذلك با عاملات النقدية، و هذا لا تنجو منه ح الاقتصاديات ال قطعت شوطا كب ا ال الاقتصاد الرقمي و هذا الصدد أوضحت دراسة إحصائية ت لصا شركة Global Internet Solution [xxv]

بأن اولات القرصنة ء بطاقات الدفع الإلكترو تزايد مستمر و تقترح الشركة للراغب تـبـ أنظمـة الـدفع الإلكترو النظام SSL Epay و الـ تروج بأنـه علـى حصانة كافية ضد القرصنة.

و الشركة لا تلجأ فقط للـ ة لضمان أمان العمليات بل و كذلك ختص ال القرصـنة يراقبـون يـدويا العمليات البنكية ء الشبكة، و تصرح الشركة بأن نظامها قادر على إيقاف اولات القرصنة بنسبة 99% .

و عملية إحصائية ت على مدى س سنوات (جدول4)، قامت الشركة بالتحقق قبل العمليات البنكية و بعدها من إمكانية وجود قرصنة على شرائح معينة باستعمال وسائل تقنية و قيقات لدى ا عنيـ و النتيجة ا ذهلة هي أن نسبة اولات القرصنة تزايدت ما بـ 2000 و 2004 بأربع مرات

الفترة	عدد معاملات العينة ا دروسة	عدد ا خالفات	نسبة الغش
2000	428	10	%2,34
2001	507	29	%5,72
2002	4881	660	%13,52
الثلاثي الأول 2003	3248	255	%7,85
2003	17754	1637	%9,22
الثلاثي الأول 2004	21845	2136	%9,78
2004	44279	3325	%%7,51

جدول4 : نسبة الغش معاملات السداد الإلكترو للسنوات الأخـ ة

غ أن هذه ا قائق لا تعـ بأي شكل من الأشـكال إخفاق ا عاملات ا الية الإلكترونية، ففي هذا ا انب حـ النقود التقليدية لا تنجو من الغـش و التزويـر، و الأنظمـة الإلكترونية تقدم إمكانيات ردع اولات الغش أكثر صلابة و آمان منها عا ا عاملات التقليدية.

بالنسبة للجزائر، عرفت بطاقة السحب الإلكترونية استعما ا منذ سنة 1997 و رغـم أن البطاقـة البنكيـة الإلكترونية تشكل طريقة السداد و السحب الأو العـا فهي تشكل إ حد الآن واقعا ملوموسا ا زائر و ا زائر بعيدة جدا حـ على جـ اننا ا غاربة و التونسيـ ، فحـسب إحصائيات [xxvi] من موقع بريد ا زائر على الإنترنت، فـان فحجم استعمال هذه البطاقة تـونس إ غايـة جـوان 2004 يضاعف مثيله ا زائر بـ15 مرة.

غ أن مباشرة ا زائر مؤخرا لعملية استعمال بطاقة السداد الإلكترو يعتـ قفزة نوعية ال الصرافة الإلكترونية بصفة خاصة و الاقتصاد ا ديد بصفة عامة حيث تفتح ا ال عاملات إلكترونية أخرى كالتجارة الإلكترونية و البنوك الإلكترونية

و رغم بطئ العملية الـ شرع فيها مارس 2005 فلقد وصل عدد حامليها[xxvii] أربعة أشهر إ 9800، و هي بطاقة نقدية آمنـة وفقـا للمعـايـ الدوليـة EMV (europay mastercard visa)[xxviii] كـن مـن القيام بسحوبات كل أيام الأسـبوع و أي وقـت ءـ ا وزعات الآلية للأوراق ا الية (DAB) كما تسمح بسداد ا شتريات ا لات ا زودة هـاز الـسداد الإلكتـرو (TPE)، و إ غاية الآن زود ما يعادل 400 ل اري ذه الأجهزة على مستوى العاصمة، كما برمج لرفـع هـذا العدد إ 1500 حدود أكتوبر 2005.

و ال آخر فمسا ة ا زائر مشروع ا ستشفى الافتراضـــي الأورو_متوســـطي[xxix] الـــذي تتبنـــاه Eumedis[xxx] تعت جدية و بناءة و جد طموحة، فلقد انعقد الاجتماع الأول للهيئة العليا لقيادة مبادرة ا ستـشفى الافتراضي الأورو _ا توسطي ا زائر يـوم 10 أفريـل 2005 خلا ا تقد توصـيات واقتراحـات لتحقيـق ا شروع، كما عينت ا زائر كشريك منسق للمـشروع، و تشمل ا بادرة مشروع أساس ا:

- Emispher (euro-méditerranean Information Satellite Platform For Health, Education and Reseach)
- Emphis (Euro-Mediterranean Public Health Information System).

و للمشروع آفاق جد إ ابيـة ـسيد تمـع ا علومات ا ال الصحي.

و ـال ا كومـة الإلكترونيـة ، و إطـار الإصلاحات الشاملة ال باشر ا ا زائر، تأخذ التكنولوجيات ا ديثة للإعلام و الاتصال حيـزا كـب ا مـن اهتمامـات الدولة[xxxi] حيث أدى ذلك لنشأة عدة مواقع حكومية تعكس ا هودات ا بذولة مثل موقع إدارة الضرائب، موقـع لـس الدولة، موقع وزارة الاقتصاد ا ... و للإيضاح فمصطلح – حكومة إلكترونيـة- (e-gouvernement) مـل معناه التطورات ا ديدة للخدمات و النمـاذج التنظيميـة و مناهج العمل الإداري بواسطة تكنولوجيا الشبكات و خاصة الإنترنت.

ا ا ة:

إن الاقتصاد ا ديد ليس اقتصادا موازيـا أو بـديلا للاقتصاد التقليدي بل هو صبغته ا ديثة و مستقبله القريـب ا تـوم، فالتجارة الإلكترونية ستكون أسلوب التجارة الأول ا ستقبل و النقود الورقية ستختفي لصا النقود الإلكترونيـة شئنا أم أبينا، و الدول ال تفطنت أو ستتفطن قبـل فـوات الأوان لذلك كنها استغلال مرونة توظيف التكنولوجيـات ا ديثة للإعلام و الاتصال ليس فقط لتقليص الفجوة الرقمية ال واكبت الاقتصاد ا ديد بل و حـ لتـضييق الفجـوة الاقتصادية ككل، طوات أسرع من تلك الـ تفرزهـا الأساليب التقليدية، لأن ا عرفة طريقها لأن تكون ا ـرك الاقتصادي الرئيسي.

ا قيقة أن كل الدول العربية رغم وعيهـا بـضرورة الاهتمام بإرساء قواعد الاقتصاد ا ديد و الاندماج الفعال ما يسمى " تمع ا علومات" يبقى الكث منها يعـا ضـعفا ملحوظا هذا ا ال.

إلا أ ا رغم ذلك تواصل و إن كان بدرجات متفاوتة جهودها ا ستمرة و إرساء أسس الاقتصاد ا ديد من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية و هذا كله يدخل إطار عصرنة الاقتصاد

و س البيئة التنموية فيها.

أما دور تكنولوجيا ا علومات التنمية و خاصـة تشجيع الاستثمار و ا مؤشر ثروة الأمم الناهضة و مؤشـر ا اهزية الرقمية فالواقع ان دول العا العر تتمايز فيما بينها. فهناك من الدول ال استطاعت ان طو خطوات لابأس ا، إلا ان الغالبية منها ما تزال دون ا ستوى ا طلوب.

أما فيما ص حالة ا زائر، فالواقع ا ا بعيدة حـ على الدول العربية ال إدماج التكنولوجيـات ا ديثـة للإعلام و الاتصال الاقتصاد الوط ، من خلال خلق بنيـة معلوماتية تسمح بتأهيل الاقتصاد ا زائري للنمو الـسريع و ا توازن مع متطلبات العا ا ديث.

ما كن أن تم به هذا البحث ، هو أنه إذا أرادت الدول العربية أن تنشئ اقتصادا معرفيا و اريا، أن تو العناية الكافية للتكنولوجيات ا ديثة للإعلام و الاتصال ، من خلال برامج متكاملة لترقية البيئة الرقمية من جهة،و استغلال ما يتوفر منها ارسات اقتصادية.

ا وامش وا راجع :

[i] الدكتور مصطفى مصمودى: مدير مركز مسماديا للدراسات الإعلامية والتأهيل الاتصا بتونس " دراسة حول تمع ا علومات ا نطقة العربية النموذج التونسي" مكتب اليونسكو الإقليمي بالقاهرة يناير 2003

[ii] www.itu.int

[iii] ا وقع الر ي للمؤ ر www.itu.int/wsis

[iv] القمة العا ية تمع ا علومات "خطة العمل" الوثيقة wsis-03/geneva/doc/5-a الصادرة عن الا اد الدو للاتصالات ديسم 2003

[v] "الفجوة الرقمية" منشور للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار السالفة الذكر إصدار جوان 2000

[vi] جريدة اليوم الإلكترونية السعودية (www.alyaum.com.sa) العدد 11378 الاثن 2004-08-09

[vii] د. رأفـت عبد العزيز غنيم "دور جامعة الدول العربية تنمية وتيس التجارة الإلكترونية ب الدول العربية" منشور امعة الدول العربية نوفم 2002

[viii] د. رأفت عبد العزيز مرجع سابق

[ix] يومية ا ليج الإلكترونية السبت 11 سبتم 2005 www.alkhaleej.ae

[x] الدكتور مصطفى مصمودى مرجع سبق ذكره

[xi] عادل عبد الصادق "مصر و تمع ا علومات" جريدة الأهرام الإلكترونية العدد 17 2004/07/18 www. ahram.org.eg

[xii] بيانات إسكوا الصحفية 12 ديسم 2003 www.escwa.org.lb/arabic/information/press/escwa/2003/dec/12.html

[xiii] "مناخ الاستثمار الدول العربية لسنة 2004" منشور للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار السالفة الذكر

[xiv] "مناخ الاستثمار الدول العربية لسنة 2004" مرجع سابق

[xv] نشرة ضمان الاستثمار الصادرة عن ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار السالفة الذكر العدد الفصلي الأول 2005

[xvi] www.Moneymattersinstitute.org

[xvii] (Davos Forum) www.weforum.org

[xviii] الدليل العا ي للمؤسسات ا صدر مؤسسة Kompass www.kompass.com

[xix] **Dr.** Nadia **Chettab « économie, tic et bonne gouvernance en Algérie »** disponible sur www.dst.cerist.dz/seminaires/communications

[xx] Hamid Bessalah « apport de la recherche scientifique nationale dans l'avènement de la société d'information et la création de l'économie du savoir » centre de développement des technologies avancées décembre 2002 disponible sur www.postelecom.dz.

[xxi] جريدة ا زيرة الإلكترونية العدد 11329 2003 الأحد 5 أكتوبر www.al-jazirah.com

[xxii] "marche du téléphone portable en algérie le grand bazar" quotidien « le soir d'Algérie » version éléctronique Lundi 11 Avril 2005 www.lesoirdalgerie.com

[xxiii] David Bounie – Sébastien Soriano « La monnaie électronique Principes, fonctionnement et organisation » LCN, volume 4, n° 1-2003, pages 71 à 92 Disponible sur egsh.enst.fr/bounie/documents/ Recherche

[xxiv] جريدة اليوم الإلكترونية السعودية (www.alyaum.com.sa) الاثن 10937 العدد 2004-05-26

[xxv] « paiement sécurisé Ssl Epay Security » Publication réalisée sous la direction de Mr Olivier RIMMEL pour le compte de Global Internet Solutions. 7 Février 2005 disponible sur le site www.epaysecurity.com/

[xxvi] Carte bancaire : L'Algérie à la traîne www.algerie-dz.com/

[xxvii] journal Elwatan Edition du 16 juillet 2005 www.elwatan.com/

[xxviii] Groupement des cartes bancaires www.cartes-bancaires.com/fr/dossiers/emv.html

[xxix] « Hôpital virtuel euro-méditerranéen L'Algérie partenaire- coordinateur » journal Horizons Lundi 11 Avril 2005 www.horizons-dz.com

[xxx] www.eumedis.net

[xxxi] Ministère des finances « Symposium international sur les technologies de l'information et de la communication et la société de l'information » Alger 9,10 ,11/12/02

إعادة هندسة الأداء الجامعي : مقاربة معاصرة

د. بوحنية قوي - جامعة ورقلة

الملخص:

برزت إعادة ا ندسة (ا ندرة Reengineering) كفلسفة متكاملة اول قيق الطفرات النوعية والتحس ا ستمر مؤسسات القطاع العام وا اص على السواء، هذه ا قاربة اول الباحث التطرق إ آليات توط هذه الفلسفة قطاع ا نظمات ا تعلمة- و ديدا قطاع التعليم العا ، وذلك وفق ا اور التالية:

- مفهوم إعادة ا ندسة ومبادؤها.
- إدارة ا وارد البشرية وعملية إعادة هندسة العمليات با امعة.
- خلاصة.

الكلمات ا فتاحية: إعادة ا ندسة، ا امعات، التدريب

إن أحدث التطورات الفكر الإداري ا عاصر هو إنتاج مفاهيم و ارسات جديدة لإدارة ا نظمات، وتعد إعادة هندسة العمليات من أبرزها، فبعد أن كنت عدة منظمات رائدة من قيق نتائج متميزة عا التطوير والتحس ا ستمر نتيجة إتباع منهج إدارة ا ودة الشاملة، سارعت منظمات أخرى تلف أ اء العا و تلف القطاعات إ اعتناق هذا الأسلوب الإداري ا ديد وتوظيفه لتطوير تلف الات العمل فيها، وهذا لا يع التخلي عن فكرة إدارة ا ودة الشاملة، فقد سعت عدة منظمات لإتباع هذا الأسلوب، إلا أن هناك بعض ا نظمات ال تتعامل مع بيئة ديناميكية معقدة لا تكتفي ذا الأسلوب (أي ا ودة الشاملة) فقط والذي يركز على إحداث تغ ات حدية أو طفيفة نسبيا، فقد لا يكون التطوير هو ا طلوب أساسا، بل قد يكون ما تاجه مثل هذه ا نظمات هو التغي ا ذري وا وهري لعمليا ا وال ينتج عنها إعادة ا ندسة.[i]

1. مفهوم إعادة الهندسة ومبادؤها:

1.1. تعريف إعادة هندسة العمليات:

إن ظهور تطبيقات إعادة ا ندسة مع بداية النصف الثا من الثمانينات وتطورها التسعينات وما بعدها، أعاد الأذهان إ ا راحل ال شهدت تغ ات دراماتيكية تاريخ تطور الإدارة والتنظيم، وتتوقع الكتابات ا عاصرة أن الزمن القادم سيشهد إعادة تفك شاملة تلامس ا بادئ والأسس ال بدت وكأ ا اكتسبت رسوخا صارما حيث لا د التحسينات التدر ية أ ا كافية واجهة التحديات ا الية والقادمة.[ii]

حيث تعرف إعادة هندسة العمليات بأ ا: "إعادة التصميم السريع وا ذري للعمليات الإدارية والاستراتيجية ذات القيمة، وكذلك للنظم والسياسات وا ياكل التنظيمية ا ساندة، دف تعظيم تدفقات العمل وزيادة الإنتاجية بصورة خارقة".[iii]

كما تع البدء بكل شيء جديد أو الأشياء والعناصر والأنشطة ذات القيمة ا ضافة، إذ تعت مقترحا لإعادة اكتشاف ا نظمة، فهي أساس الثورة الإدارية ا نظمات حاليا مقارنة بتأث مفهوم التخصص وتقسيم العمل "لآدم يث Adam Smith" وال كانت ا أ يتها وفاعليتها خلال القرن ا اضي.[iv]

كما يقول أحد الكتاب أن إعادة ا ندسة ليست إعادة التنظيم، كما أ ا ليست نبيذا جديدا زجاجات قد ة" Reengineering is not reorganizing it is not new wine in old bottles".[v]

فهي ث عن إعادة تصميم جذري وسريع للعمليات ذات القيمة الاستراتيجية، دف إحداث طفرات قق قيمة استراتيجية مضافة، بل قق قفزة قوية.[vi]

و ضوء ما سبق فإن إعادة ا ندسة هي منهج يقوم على التفك الأساسي الإبداعي لعمليات وأنشطة ا نظمة، دف قيق س جذري ومستمر للأداء و فيض التكاليف وجودة الإنتاج أو ا دمة والسرعة والابتكار وخدمة العميل.

وهنا در الإشارة إ أنه كن إرجاع سبب الإنتقال ا فاجئ من فكرة التغ التنظيمي إ فكرة ومدخل إعادة ا ندسة، وهي حاجة إ قدر أوسع من التصور وا عا ة، والذي فشل التغ التنظيمي قيقه رغم مسا ته قيق بعض النجاحات ظل طبيعة التحديات ا كانت تواجه ا نظمات ا راحل السابقة [vii]، وإتباع مثل هذه ا داخل جعل ا نظمات اليوم تقف عاجزة أمام الظروف وا تغ ات ا تسارعة، ومنذ صدور كتاب "إعادة هندسة الشركة" لـ" Hammer, M & Champy, J" بات مفهوم إعادة ا ندسة من أحدث النظريات الإدارية ا وجدها العديد من ذوي الإختصاص طريقا واجهة الإ يار ا نظمي وفقدان حصة السوق.

لقد أحدث كتاب (M.Hammer) هزة نوعية مفاهيم التغ والتطوير التنظيمي، وعد كتاب (Reengineering The Corporation) أحسن كتاب التسعينات من القرن العشرين الولايات ا تحدة الأمريكية، يث حول صاحب نظرية إعادة ا ندسة إ أشهر ا درسي وا اضرين العا ي ، وقد أصدر(M.Hammer) بعد هذا الكتاب النوعي عدة كتب صصية على التوا :

1. إعادة هندسة الثورة The Reeingineering Revolution.
2. ما بعد إعادة ا ندسة أو اية إعادة ا ندسة Beyond Reengineering.
3. الأجندة The Agenda، آخر مؤلف صدر له.

وقد أسس (M.Hammer) وشركاؤه مؤسسة متخصصة قضايا التدريب مل الرؤية التالية:

« We are a management education and research firm that focuses on cutting adges issues in operations, organizations, and technology utilization ».

ومن الدورات الأخ ة ا أقامتها شركة "Hammer" دورة تدريبية خلال شهر جوان(21-20 June 2006) حول موضوع:" The Power of Technology, Enabled Precess" الولايات ا تحدة الأمريكية (The Royale Somesta Hotel Cambridge) وتركز الشركة العا ية (Hamme and co) جهوه حول تطوير الأداء من خلال تثم التربية والتعليم وإعادة هندسة الزمن والتدريب با ندسة "The engineering by Training". [viii]

وعموما فإن مفهوم إعادة ا ندسة أحدث تصدعا الكث من ا فاهيم الإدارية خاصة ا تصلة بالتغ التنظيمي، ولعل استجابة ا فهوم اجات التغ ا تسارع للمنظمات هو الذي جعل الكتاب وا ستشارين يوظفونه لصا أعما م الاستشارية ا تل رغبات ا ستثمرين ا صول على نتائج سريعة لإعادة تكييف منظما م وشركائهم هام متجددة أو تب استراتيجيات تنافسية جديدة.[ix]

2.1. مبادئ إعادة ا ندسة وعناصرها:

إن أهم ا بادئ ا تقوم عليها إعادة هندسة العمليات هي:

- التحديد الواضح لأهداف واستراتيجيات ا نظمة.
- إعادة التفك الوضع ا ا .
- التركيز على العميل باعتباره القوة ا ركة للأهداف والاستراتيجيات.
- التركيز على العمليات وليس الوظائف.
- ول ا نظمة ككل (العمليات، النظم، السياسات وا ياكل).
- التعرف على عمليات القيمة ا ضافة والعمليات اساندة.
- حشد البيانات وا علومات وا رات اللازمة لا اذ القرارات السليمة.
- الاستخدام ا ناسب للأدوات الإدارية للتأكد من دقة ا علومات وما سيتم إ ازه. [x]

أما عن عناصر مفهوم إعادة ا ندسة فتشتمل على:

- دمج العديد من الوظائف وظيفة واحدة.
- إشراك العمل ا اذ القرارات.

- تؤدى العملية من خلال خطوات منظمة.
- للعمليات صور متعددة، فالعمل ينفصل إ روتي وصعب وغ عادي.
- يؤدى العمل عند ا اجة الفعلية.
- ا راجعون وا راقبون يتم فيضهم حيث تزداد الثقة ا وظف .
- مدير ا وقف " ا الة " يعت طرف أساسي للاتصال.
- تسود العمليات ا ركزية واللامركزية آن واحد.
- تغي وحدات العمل من فرق وظيفية إ فرق عمليات.
- تتغ أدوار الأفراد من متحكم فيها إ الإدارة الذاتية أو الدعم الذا .
- تتغ الإعداد للموظف من التدريب إ التعليم.
- تتغ مقاييس الأداء والتعويضات من الاعتماد على الأنشطة إ الاعتماد على النتائج.
- تتغ معاي التقدم من الأداء إ القدرة.
- تتغ معاي القيم من ا ماية إ الإنتاجية.
- يتغ ا ديرون من مشرف إ مدرب .
- تتغ ا ياكل التنظيمية من هرمية إ أفقية.
- التنفيذيون يتغ ون من افظ على الأداء إ قادة. [xi]

ووفق ما سبق د أن هناك أوجه للاختلاف ب إعادة ا ندسة وغ ها من أساليب التغي والتحس و هذا ما يوضحه (ا لحق رقم 01)

وتأخذ إعادة هندسة العمليات طريقها إ ا نظمة، عندما يتم تقييم وتغي ما يزيد عن 70 % من الأنشطة والعمليات داخل ا نظمة، وبالتا فهي تتطلب من أعضاء التنظيم أن يعيدوا التفك ماهية العمل الواجب القيام به، كيف كن إ ازه، وما هي أفضل الوسائل لتنفيذ هذه القرارات، أي أن إعادة هندسة العمليات تركز على تبسيط العمليات وجعلها أكثر فعالية وأكثر تركيزا على احتياجات ا ستهلك.

وعموما فإن إعادة هندسة العمليات تتضمن ثلاث ات رئيسية وهي:

- التركيز على العميل (أي ا ستهلك).
- هيكل تنظيمي يكون مدعما للإنتاج أو موجه للإنتاج.
- الرغبة إعادة التفك والنظر العمل التنظيمي. [xii]

2. إدارة ا وارد البشرية وعملية إعادة هندسة العمليات با امعة:

1.2. دور ا وارد البشرية عملية إعادة ا ندسة:

إذا الافتراض بأن إعادة ا ندسة سـوف تغـ أسلوب أو طريقة أداء الأعمال، فهذا يعـ بالـضرورة أن العامل سوف يتأثرون بشكل مباشر عند تب هذه الفلـسفة ا ديدة، وبالتا فإن قيق نتائج إعـادة ا ندسـة يتطلـب بالضرورة مواجهة قضية ا ورد البشري، وذلك من خلال:

أولا: توف آليات للإجابة على تساؤلات الأفـراد ا تأثرين بالتغي و ديد التغ ات وتأث ها عليهم والتوقعـات ا تملة، و اولة حل الصراع والضغوط ال يتعرض ا الأفراد أثناء التغي .

ثانيا: الاهتمام بالتدريب سواء كان التغـي علـى عمليات جديدة أو لتدعيم استخدام تكنولـوجي معـ ، أو للعمل فرق عمل، أو ارسـة سـلطة أكـ ا ـاذ القرارات، كل الأحوال الـسابقة سـيحتاج الأفـراد إ اكتساب مهارات جديدة، لأنه مهما توفر للمنظمـة كـل الإمكانيات، فإن ا هارات ا طلوبة لتأدية ا هام ا ديدة هـي أهم متطلب.

ثالثا: إعادة توصيف وتعريف أنشطة إدارة ا ـوارد البشرية ال ستؤثر على الأفراد، فمثلا إذا كان إعادة تصميم ارسات العمل سيتسبب إحداث بعض التغ ات سياسة التعويضات فان هذه الـتغ ات ـب أن تـصل للأفـراد عرفتها. [xiii]

إن أفضل أساليب العمل يصعب تطبيقها ما يـتم إكساب العامل ا هارات اللازمة للتنفيذ الصحيح، بالإضافة إ ذلك فإنه كما ت إعادة تصميم وتنقيح العديـد مـن رجات التنظيم، فإن العديد من أنشطة ا وارد البشرية ب تغي ها.

وعموما بالنسبة لدور ا وارد البـشرية إعـادة ا ندسة يتم التركيز على التـدريب كعنـصر اسـتراتيجي (ارتيادي) من عناصر إعادة ا ندسة خاصـة مؤسـسات التعليم العا .

فعند تطبيق إعادة ا ندسة تاج الإدارة العليا إ دعم ا امج التدريبية ا وجهة للعامل ، وال توضح م مزايا ا نهج ا ديد والآثار الإ ابية عليهم، وإذا كان النشاط التدري يـستهدف إدخال نظم ومفاهيم ومناهج جديدة وإجراء تغي ات جوهرية العمل، فإن الأمر يتطلب تطوير وإحداث تغ ات جذرية النشاط التدري نفسه ح يكون أداة قوية لتحقيق أهـداف ا نظمة، وهنا تأ أ ية إعادة هندسة التـدريب با نظمـة، وبالتا فالتدريب هو احد ا طوات الأساسية عند تطبيق نظم إعادة ا ندسة ا نظمة.

و استقصاء قامت به لة التـدريب ا وجـه للـشركات الأمريكية عام 1994 تب ما يلي:

- تنفق هذه الشركات 50.6 بليون دولار سنويا على التدريب الر ي وظفيها.
- أن هذه التكلفة لا تشمل تكلفة الوقت الفاقد التدريب – فترة ا نامج التدري ، والسفر و الانتقال- كما لا تشمل تكلفة تدريب وتوجيه ا وظف أثناء تأدية الوظيفة.
- 72 % من نفقات التدريب موجهة إ أقسام التدريب هذه ا نظمات.
- 9.9 بليون دولار من النفقات التدريبية تذهب للتدريب خارج ا نظمات الأمريكية.
- تنفق هذه ا نظمات ا تميزة حوا 3.2 % من نفقات التدريب على أجور ا درب .
- يوجد فريق تدريب با نظمة يعمل طوال الوقت خدمة كل 150 موظف.

يوضح ا دول التا الأنواع ا ختلفة للتدريب ا نظمـات والشركات الأمريكية ونسبة تدريب كل نوع على مـستوى هذه الشركات[xiv]، نوجز أ ها ا دول ا وضح ا لحق رقم (02)

حيث يتضح من الإحصائيات ا وضحة ا دول ما يلي:

1. أ ية التدريب ا نظمات العا ية خاصة الأمريكية واعتبار الإنفاق عليه إنفاقا استثماريا.
2. تنوع ا هارات وا عارف ا طلوب إكسا ا للعامل من خلال التدريب.
3. الأهداف التدريبية واضحة و ددة دمة الات ثلاث هي: ا ودة والإنتاجية والعملاء.
4. التدريب على إعادة ا ندسة ور من ا اور الأساسية للتدريب، وإن كان الاهتمام ا دودا بعض الشركات.[xv]

2.2. إعادة ا ندسة وتطبيقها مؤسسات التعليم العا :

ظل التحديات ال أنتجتها العو ة، فإن التعلـيم العا يتطلب إعادة هيكلة وإعادة هندسة من حيث توجيهـه ونوعيته وإتاحته و ويله وارتباطه بالاقتصاد عـ الإنترنـت وتقنية ا علومات، وتطوير الدراسات وا شاركة والتعليم مدى ا ياة والتدريب، و ذا ب أن يقوم على الأسس التالية:

- قرارات فعالة ومستقلة يتم ا اذها بعيدا على ا مارسـات الب وقراطية.
- مرونة تسمح بإدخال التغ ات.
- ضبط ا ودة للأنشطة ا امعية كافة.
- إزالة ا ركزية عن القرارات وا ساءلة الأكاد ية.
- تقو الإ ازات الأكاد ية والبحثية.
- آلية فعالة للتمويل.[xvi]

وإذا ما تعلق الأمر بالتوجهـات ا ـستقبلية لإدارة تنظيم ا امعة، د هناك بديل أو خيارين و ـا: الطفـرة الاستراتيجية أو التحس ا ستمر، فالبديل الأول يقع ـت مفهوم إعادة ا ندسة، والذي تتسم مداخله ستوى عال من ا خاطرة، والتعامل مع الوقت ا رج فضلا عن نفقاته ا رتفعة وضرورة توفر خ ات متقدمة لإدارة عملياته، أمـا البـديل الثا ، فيقوم على إمكانية قيق التقدم من خلال سلسلة من ا طوات الصغ ة نسبيا ولكن بأثر تراكمي كب بالنتيجة.[xvii]

والأخذ بالاعتبار خصائص ا امعة وطبيعتها وآليات حركتها من جهة، وما يواجهها من ديات وفق ما يط ا من ضغوط بفعل متغ ات عصر ا علومات وا عرفة من جهـة

ثانية، عل من الطفرة أو التحسن ا ستمر خيارين متـاحـ أينما يكون فعلهما مؤثرا.

وبالتا فإن مؤسسات التعليم العا ظل البيئـة ا تغ ة ال تتعامل معها، و ظل تنوع مدخلا ا ا تفرض على هيئا ا الإدارية إتباع أساليب تطـوير جذريـة لإنتـاج رجات كفوءة، فقد سعت العديد من ا امعات عا يا لإتباع أسلوب إعادة ا ندسة، و أت كمرحلة أو إ إتباع ا نهج التدري .

إن إعادة ا ندسة ا امعة هـي عمليـة تطـوير وتصميم جذرية س كافة العمليات التعليمية وما يرتبط ـا من مناهج وطرق ثية على مستوى كافة ا ـستويات مـن طلاب وأساتذة ومؤطرين.

وعلى سبيل ا ثال، قدمت بعض الدراسات ا يدانيـة علـى مستوى ا امعة مصر أهم ا راحل ال ر ا هذه العملية، بالضبط على ا ستوى التدري ، أي إعادة هندسة التـدريب والتطوير، وخلصت إ أ ا ر مسة مراحل أساسية وهي:

ا رحلة1: دعم الإدارة العليا هودات إعادة هندسة التدريب والتطوير.

ا رحلة2: توف متطلبات تطبيق إعـادة هندسـة التـدريب والتطوير.

ا رحلة3: التطبيق الفعلي لإعادة هندسة التدريب والتطوير.

ا رحلة4: تقييم نتائج تطبيق إعادة هندسة التدريب والتطوير.

ا رحلة5: ا تابعة ا ستمرة لإعادة ا ندسة.[xviii]

وفيما يلي شرح لكل مرحلة باختصار:

1. دعم الإدارة العليا نهج إعادة ا ندسة: وذلـك مـن خلال:

* الاعتقاد بأ ية منهج إعادة ا ندسة والثقة النتائج النهائية لتطبيقه سواء على مستوى ا نظمة ككل، أو على مـستوى أحد أنشطة التدريب.

* الرغبة والاستعداد للتغي ا ـذري لعمليـات التـدريب والتطوير خاصة ظل ا نافسة الشديدة ال تتعـرض ـا منظمات الأعمال.

* الاستعداد لتحمل ا خاطر ومعوقات التـدريب الأجـل القص .

* دراسة جدوى تطبيق ا نهج ا ديد والتعرف على النتـائج ا توقعة خاصة الأجل الطويل.

وهذا كله يتطلب السرعة، فكل تأخر فهم إعادة ا ندسـة من جانب ا ديرين ، يوسع النظم والسلطات الرقابية، كما ب الاعتماد على فرق العمل ا وجهة ذاتيا، ودعم العمالـة للتقدم و س ودة على كل ا ستويات.[xix]

2. توف متطلبات تطبيق منهج إعادة ا ندسة: إذ ب على الإدارة العليا توف ا تطلبات التنظيمية والبشرية وا ادية لإعادة ا ندسة، كما يلي:

أ. ا تطلبات التنظيمية: وذلك بتوف :

* قسم أو إدارة مسؤولة عن إعادة ا ندسـة (التـدريب) ا يكل التنظيمي.

* إعادة هيكلة النشاط ا ستهدف (التدريب) ا نظمة ـا يؤدي إ ا رونة والسرعة والدقة الأداء.

* ديد العلاقة ب إعادة هندسة القسم ا ـستهدف (قـسم التدريب) والأنشطة الأخرى.

ب. ا تطلبات البشرية: وذلك بـ :

* الإعداد ا يد للمدرب لإحداث التغي ا ذري ا فاهيم والأفكار.

* إقناع وتأهيل الأفراد (الأساتذة، وعمال الإدارة) ا ـرتبط بعملية التدريب، داخل ا امعة لقبول إعادة ا ندسة وا شاركة تنفيذها، مع شرح مزايا إعادة ا ندسة بالنسبة م الأجل الطويل.

* بناء الثقافة التنظيمية لدى الأفراد مثل التكيف مـع إعـادة ا ندسة وا ودة الشاملة والتحول إ فرق العمـل ا وجهـة ذاتيا، وتطوير التزام الأفراد دمة العميل.

ج. ا تطلبات ا ادية: وتشمل:

* توف ا يزانيات ا لائمة لتحقيق أهداف إعادة ا ندسة.

* تصميم نظم فعالة للأجور وا كافآت.

* توف بيئة عمل مناسبة من حيث ا وقع، التصميم، ا ساحة، التجهيزات التدريبية.

* إدخال نظم متقدمة مثل شـبكة الإنترنـت والانترانـت والاتصال عن بعد، والاعتماد على التجهيزات الآلية لترشـيد الوقت وا هد والتكلفة.[xx]

3. التطبيق العملي لإعادة هندسة (التدريب):

بعد ا صول على دعم وتأييد الإدارة نهج إعادة ا ندسة، تأ مرحلة التطبيق العملي لإعادة ا ندسة، وتتطلب ما يلي:

1/ ديد أهداف إعادة هندسة (النشاط التدر): وهذه الأهداف ب أن تكون طموحة وغ روتينية وقابلة للقياس الكمي.

2/ القيام بإجراءات التطوير والتغي على مستوى ا سؤول عن التدريب: من خلال:

أ. التغي الدور الذي يقوم به ا سؤول عن التدريب من خلال:

- ديد الاحتياجات التدريبية (من قبل الإدارة العليا ا امعة) من أجل إكساب الأفراد (الأساتذة) مهارات جديدة ومتنوعة ظل ظروف عمل جديدة، ومنافسة متغ ة، ومشاركة ا رؤوس ديدها.

- التأكد من إ ام ا وظف حسب فئا م و صصا م (العلمية، التكنولوجية، الأدبية) با علومات والبيانات وا عارف وا هارات اللازمة لتطوير و س الأداء التعليم ا امعي.

- توف مصممي ا امج التعليمية، خاصة ا امج الفنية والتكنولوجية، سواء من داخل قسم التدريب أو بالاستعانة ببعض ا ستشارين وا اء.

- ديد ميزانية التدريب با جم الذي دم متطلبات التدريب و قق الأهداف ظل إعادة هندسة التدريب.

ب. إعادة هندسة دور ووظيفة ا درب :

ففي إطار إعادة ا ندسة فإن الواجبات وا هارات ا طلوبة للمدرب ب أن تتغ لكي يكون ا درب ملما إ اما كافيا بالتكنولوجية ا ستخدمة قسم التدريب خاصة استخدامات ا اسب الآ والتعامل مع شبكات الإنترنت واستخدام ا يد الإلكترو ، وبالتا فإن ا درب ظل إعادة ا ندسة سيحتاج إ :

- تطوير مهاراته التعليمية.

- تنمية القدرة على استخدام التكنولوجيا ا ديثة.

- اكتشاف طرق جديدة التدريب تتطلب مهارات جديدة.

ج. إحداث التغي ا تدر :

ظل سياسة فيض ا جم وإعادة ا ندسة، توجد حاجة ملحة إ زيادة أ ية وحجم التدريب، حيث أصبح العبء ا لقى على الأفراد أكثر من ذي قبل، فإعادة تدريب ا وظف يعت مكون هام النجاح الكلي هودات إعادة ا ندسة.

د. طرق وأساليب التدريب ظل إعادة ا ندسة:

حيث يعت استخدام طرق وأساليب جديدة وحديثة من أهم دعائم ومتطلبات تطبيق منهج إعادة ا ندية، كن ذكر أ ها: نظام دعم الأداء إلكترونيا، نظام فيديو ا ؤثرات، طريقة معمل الكومبيوتر التعليم ساعدة وا دار وا عتمد على ا اسوب...إ .[xxi]

4. تقييم نتائج إعادة هندسة التدريب:

ترتبط عملية تقييم هودات إعادة ا ندسة ال التدريب بالأهداف ا خططة هذا ا ال، ولا يتم هنا التركيز على الأساليب التقليدية التقييم، أي ال تع قارنة الأداء وا عاي ا ستهدفة با عاي الفعلية، بل يكون التركيز على كيفية إعادة هندسة عملية التقو ذا ا، أي الإجابة على تساؤل هو كيف تعظم عملية التقييم ظل منهج إعادة ا ندسة.

وهذا يتطلب أن تكون عملية التقييم:

- مستمرة تبدأ قبل بدء ا امج التدريبية وتستمر أثناء التنفيذ، وبعد التنفيذ.

- اشتراك ا عني بالنشاط (التدريب)أي ا دربون وا تدربون عملية التقييم.

- تنمية التقييم الذا .

- ربط عملية التقدم الأداء بنظام فعال للمكافآت.

- ب أن تكون عملية التقييم متتابعة ومتعددة ا وانب.

5. ا تابعة والتصحيح ا ستمر للأداء التدر :

كن أن تكون عملية متابعة وتصحيح الأداء لا امج التدريبية إطار فلسفة إعادة ا ندسة بطرح التساؤلات التالية:

- ما هي البيانات وا علومات ا أسفر عنها تقييم الأداء؟ .

- ما هي أكثر طرق وأساليب التدريب فعالية ليتم التركيز عليها ؟

- هل التكاليف الوقت والمال والجهود المنفقة على التدريب تتماشى مع العائد الناتج ؟
- ما هو حجم الانحرافات عن المعايير والأهداف المخططة ؟[xxii]

هذه هي مجمل أهم خطوات تطبيق إعادة الهندسة أنشطة إدارة الموارد البشرية بما يشمله من مكونات التدريب مطبقة على البيئة الجامعية.

إن إقامة مبانٍ جديدة أو استخدام تكنولوجيا متطورة تتطلب تفعيل آليات الطفرة الاستراتيجية أما تطوير المناهج الدراسية والمساقات فهي أقرب لآليات التحسن المستمر (التدرج) منه إلى الطفرة مع وجود هوامش لكل منهما تتدخل مع البديل الآخر لاكتساب المحصلة، أعلى نتيجة من انفراد أي البديلين، وهذا ما تحدده مستجيبا متطلبات التحفظ والحذر من التغيير المفرط بالتسارع في شؤون الجامعة والتي تتعامل مع أثمن رأس مال اجتماعي، حيث لا يمكن تعويضه لأي نسبة من المخاطرة، إذ لا فرصة لإعادة الإنتاج أو تصحيح الانحرافات في البناء المعرفي والقيمي لجيل الشباب المتخرج من الجامعة، كما هو شأن الإنتاج السلعي أو الخدمي، إن كان التحفظ من الإفراط في التسارع مبررا تحت عنوان خصائص الجامعة، فإن الإفراط في التباطؤ يعد أمرا يستحق التحفظ أيضا.[xxiii]

الخلاصة:

ونستنتج من خلال ما سبق ذكره أن إعادة الهندسة[xxiv] هي عملية متكاملة تحتوي على مراحل متسلسلة تهدف إلى التغيير الجذري للعمليات الإدارية من أجل مواجهة التحديات البيئية المفروضة على مؤسسات التعليم العالي، وجعلها مؤسسات ديناميكية تنتج مخرجات متميزة لها القدرة على تحقيق الميزة التنافسية خاصة في ظل تكاثر مؤسسات القطاع الخاص في التعليم الجامعي.

الملاحق:

الملحق رقم (01): أوجه المفارنة بين إعادة هندسة العمليات وغيرها من المفاهيم الأخرى

أبعاد المقارنة	إعادة الهندسة Reengineering	التقليص Downsizing	إعادة الهيكلة Restructuring	إدارة الجودة الشاملةTQM
الفروض محل البحث	كل شيء	حجم العمالة	علاقات المستويات الإدارية	متطلبات العملاء
نطاق التغيير	العملية الإدارية	العمالة- المهام الوظيفية	الهيكل التنظيمي	من القاعدة على القمة
مجال التركيز	العملية الإدارية	الإدارات الوظيفية	الإدارات الوظيفية	الأنشطة الوظيفية
أهداف التغيير	سريعة وجذرية	تراكمية/تدريجية	تراكمية/تدريجية	تراكمية/تدريجية

المصدر: جمال المرسي، **المرجع السابق الذكر**، ص70.

الملحق رقم (02): النسبة المئوية من المنظمات الأمريكية التي لديها اكثر من 100 موظف والتي تقدم برامج التدريب في أكثر من 44 مجال

نوع التدريب	التدريب الداخلي	التدريب الخارجي	التدريب الداخلي و الخارجي	الإجمالي
توجيه الموظفين الجدد	75	1	9	85
القيادة	17	14	44	75
حل المشاكل	21	9	35	65
إتخاذ القرارات	20	11	33	64
إدارة التغيير	17	13	32	62
تحسين الجودة	17	6	37	60
الإبداع	14	10	20	44
التخطيط الاستراتيجي	15	9	24	48
إعادة الهندسة	6	7	15	28

Source : Randall .S Schuler & Susan E. Jackson ,**Human Resource Management: Positioning for the 21 st Century**. N.Y, West Publishing Company, 1996, p301.

التهميش:

[i]- راوية حسن، **إدارة ا وارد البشرية: رؤية مستقبلية.** الإسكندرية: الدار ا امعية، 2000، ص 29.

[ii]- بسمان فيصل جوب، **إدارة ا امعات العربية ضوء ا واصفات العا ية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة.** القاهرة: منشورات ا نظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 149.

[iii]- ال الدين مرسي، **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية.** الإسكندرية: الدار ا امعية، 2003، ص 69.

[iv]- سيد مد جاد الرب،« إطار مقترح لإعادة هندسة عمليات تدريب وتطوير ا وارد البشرية: دراسة ميدانية بالتطبيق على هيئة قناة السويس»، **لة البحوث التجارية ا عاصرة.** ا لد 6، العدد الأول، جامعة أسيوط: مطبعة جامعة بسوهاج، 1992، ص 459.

[v]- للاستزادة أكثر كن الإطلاع على الدراسة التالية:

- Joel.E.Ross, **Total Quality Management: Text, Cases, and Reading.** London: Kogan page limited, 1994, p 316-317.

[vi]- بسمان فيصل، **ا رجع السابق،** ص 149.

[vii]- **نفس ا رجع**، ص 150.

[viii]- حول أهم مؤلفات " ميكائيل هامر M. Hammer" وآخر دوراته التكوينية، وآليات ا شاركة كن تصفح موقع ا ؤسسة على صفحة الويب **http://www.hammerandco.com**، ولتصفح توبات كتاب (Agenda) آخر مؤلف صدر لـ "M. Hammer" 2005 : **http://www.hammerandco.com/publication-agenda.asp**.

[ix]- بسمان فيصل، **ا رجع السابق،** ص 150.

[x]- ال ا رسي، **ا رجع السابق،** ص 69.

[xi]- سيد مد جاد الرب، **ا رجع السابق،** ص 460.

[xii]- راوية حسن، **ا رجع السابق**، ص 27.

[xiii]- **نفس ا رجع**، ص 29-30.

[xiv]- سيد مد جاد الرب، **ا رجع السابق**، ص 365.

[xv]- **نفس ا رجع**، ص 469.

[xvi]- عدنان بدران وآخرون، **التعليم والعا العر ديات الألفية الثالثة.** ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2000، ص 145.

[xvii]- بسمان فيصل، **ا رجع السابق،** ص 150.

[xviii]- سيد مد جاد الرب، **ا رجع السابق**، ص 482.

[xix]- **نفس ا رجع**، ص 484- 495.

[xx]- **نفس ا رجع**، ص 486.

[xxi]- **نفس ا رجع**، ص 487-489.

[xxii]- **نفس ا رجع،** ص 490-495.

[xxiii]- بسمان فيصل جوب، **ا رجع السابق**، ص 151.

[xxiv]- من الدراسات العميقة حول إعادة ا ندسة ما يلي:

- Michael Hammer et James Champy, **Le Reengineering.** Trad de l'anéricain par: Michel le Seac, Paris: Dunod, 1993, 247 Pages.
- John Whiting, «Reengineering The Corporation: A Historical Perspective and Critique»**. Industriel Management**. Vol°= 36, N°= 6, 1994, p 14-16.

الجدل القائم حول الجدار الأمني العازل في فلسطين المحتلة

الدكتور العشاوي عبد العزيز
جامعة سعد دحلب البليدة

ملخص

يعد ا دار الأم العازل الذي تقيمه إسرائيل بصفتها دولة تلة للأراضي الفلسطينية انتهاك للقانون الدو ، والقانون الدو الإنسا ا ينطوي عليه من استيلاء غ مشروع على الأراضي الفلسطينية وترحيل للسكان الأصلي وإحـلال ـهم مـستوطن غربـاء واستعمال غ مشروع للقوة وحصار للسكان ومنع التنقل، الأمر الذي نع الشعب الفلـسطي مـن ارسـة كفاحـه و تقريـر مص ه.وإدامة ال اع ا نطقة ومنع السلم والاستقرار.

الكلمات ا فتاح: استيلاء، كمة العدل الدولية.ا دار العازل – حق تقرير ا ص القانون الدو الإنسا

مقدمة

أثار طلب ا معية العامة للأمم ا تحدة رأيا استشاريا حـول ا دار الأم العازل ن فمن رأى أن ا معيـة العامـة قـد تصرفت على و اوز سلطا ا وجب ا يثاق.

واستنادا إ سابقة الا اد من أجل السلم تقـرر اسـتنادا إ ا ادة 96 من ا يثاق أن تطلب من كمة العـدل الدوليـة قتضى ا ادة 65 من قانون ا كمة، أن تقدم على و عادل رأيا استشاريا بشأن السؤال التا :

ما هي التبعات القانونية الناشئة عن بناء إسـرائيل كـسلطة احتلال للجدار الأراضي الفلسطينية ا تلة ـا ذلـك القدس الشرقية ا تلة وحو ا ، حسبما هو موضح تقريـر الأم العام ، مع الأخذ ا سبان قواعد ومبادئ القـانون الدو ا ذلك معاهدة جنيـف الرابعـة للعـام 1949 وا وتوكول ا لحق ا 1977وقرارات لـس الأمـن الدو وا معية العامة الدو ذات الصلة؟[1]

وبناء على القرار الصادر 19ديـسم 2003 قـررت ا كمة أن الأمم ا تحدة والدول الأعضاء بإمكا ا حـسب ا دة 66 الفقرة 2 تقد ا علومات ا تعلقة بكـل جوانـب القضية ال رفعها إ ا كمة للنظر ا، حيـث أتاحـت ا كمة الفرص ميع أعضاء ا تمع الدو ، حيث قـدمت ا زائر وفلسط والسعودية ومصر والأردن وجنوب أفريقيـا آراءً قانونية مكتوبة .وامتنعت إسرائيل والولايـات ا تحـدة الأمريكية عن حضور ا لسات .بل ومارست ضغوطا قويـة على دول الإ اد الأور ح نع ا كمـة مـن ارسـة اختصاصا ا .[2]

وبناء على قرار ا معية العامة ال منحت فلـسط صـفة ا راقب ، فإن باستطاعتها تقد ا علومات ضمن ا هلة ا ددة، وبإمكا ا كذلك أن تشارك جلسات الاستماع ا قررة أمام ا كمة ، وبالرغم من أن إسرائيل ال ترى أن ا ا ق بإقامة ا دار الأم العازل اعت ت أن ا وضوع سياسي لا علاقـة للمحكمة به ، وهو من اختصاص لس الأمن الدو .

وعندما تلقت ا كمة سؤالا حول أهلية التمتع بالـصلاحيات لتلقي طلب إبداء رأي استشاري من ا معية العامـة حـول مسألة قانونية.أثار ذلك حفيظة إسرائيل والولايات ا تحـدة الأمريكية ال طلبت من الدول الأوربية تقـد مـذكرات ومرافعات شفوية تؤكد عدم اختصاص ا كمة وأن تـساند ا وقف الإسرائيلي.[3]

وتلاحظ ا كمة أن ا معية العامة ولة بالقيام بذلك وجب البند 96 ف1 من ا يثاق الذي ينص على أن ا معية العامـة أو لس الأمن كن أن يطلب إ كمة العدل الدوليـة أن تد برأيها الاستشاري حول أية قضية قانونيـة ، سـيما أن ا كمة أظهرت ا اضي دلائل معينة ذات صلة بالعلاقة ب القضية وموضوع طلب الرأي الاستشاري وبـ نـشاطات ا معية العامة مثل قانونية التهديد و استخدام الأسلحة النووية 1966،

فهل إصدار رأي استشاري من صلاحية كمة العدل الدولية ؟وما هو أثر مواقف الدول ؟ وما هي طبيعة الـسؤال حـول الا اع، هل هو سياسي أم قانو ؟وما هو أثر الطابع السياسي على الطابع القانو ؟وهل ق للمحكمة أن تناقش موضوعاً هو على جدول أعمال لس الأمن ؟ وهل ـق للجمعيـة العامة أن تتبى موضوعاً قياساً على الإ اد من أجـل الـسلم ؟وما هي ا عاي القانونية ؟ وهل ق للمحكمة أن تنع عـن إبداءالظروف ؟وضوع ت أي ظرف من الظروف ؟ ما هي قيمة ا جج ا عارضة لإصدار رأي استشاري ؟ما هو الأساس القانو وقف ا كمة ؟

هذه ا سائل سنناقشها ا طالب والفروع التالية :

ا طلب الأول: دواعي طلب الرأي الاستشاري

عقدت ا معية العامة للأمم ا تحدة دورة طارئة ت عنوان التوحد من أجل السلام بغرض مناقشة الأعمال غ القانونيـة الا تقوم ا دولة عضو الأمم ا تحدة، تنـهك القـانون الدو ، ا فيها القانون الدو الإنسا وتعرض عن تنفيـذ قرارات لس الأمن الدو بشأن عملية السلام الـشرق الأوسط ، والا تشكل ديدا للسلام والأمن الدولي وآخرها خارطة الطريق .

وإمعا ا إقامة ا ستوطنات وتوسيع القد ة منها، بشكل غ قانو ا فيها القدس الشرقية ا تلة

ولقد دعمت الطلب هذا موعات إقليمية ودولية منـها ، جامعة الدول العربية وحركة عدم الا ياز وا ؤ ر الإسـلامي والإ اد الإفريقي .[4]

– ترى ا كمة أن الإجراء ا قبول للجمعية العمومية حـسب تطوره يتسق مـع ا ـادة 12 الفقـرة" 1"مـن ا يثـاق. وبالتا فإن طلب رأي استشاري يتسق مع ميثـاق الأمـم ا تحدة، وترى ا كمة أن ا معية العامة بتقد ها الطلـب تتجاوز صلاحيا ا،. خاصة وأن لس الأمن قد عجز عـن ارسة صلاحياته بسبب الإفراط استعمال حق الفيتو مـن قبل دولة دائمة العضوية الأمم ا تحدة وهو الشرط الأول ، أما الشرط الثا فهو أن ا الة ا نطقة وضع منطـوي على ديد جدي للسلام والأمن الدولي وعمل عـدوا ،

وبناء عليه فإن ا كمة ترى توافر ا ـسوغات لطلـب رأي استشاري[5] رغم معارضة البعض وتأييد البعض الآخر

الفرع الأول - معارضة طلب الرأي الاستشاري

وهناك رأي يقول إن طلب ا معية العامة رأيا استشاريا ليس قضية قانونية ضمن مدلول ا ادة 96 فقرة 1 من ا يثاق وا ادة 65 فقرة 1 من النظام الأساسي كمة العدل الدولية. وقـد حت الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على الا ـاد الأور الذي أمتنع عن التصويت ا معية العامة، الا لبت الرغبـة الإسرائيلية صر القضية ب إسرائيل وفلسط .

وقد رؤي هذا الصدد انه لكي يشكل سؤال مـا قـضية قانونية لأغراض هذين الشرط ب أن يكون ددا على و معقول ، ا انه لن يكون مؤهلا خلافا لذلك لإصدار رد من ا كمة بشأنه ، وبالنسبة إ الطلب ا قـدم الإجـراءات الاستشارية ا الية قيل من غ ا مكن ديد ا دلول القانو بتأكيد معقول للسؤال ا طروح على ا كمة لسبب :

الأول: هو أن السؤال يتعلق بالتبعات القانونية لبنـاء ا ـدار الأم العازل يسمح فقط بتفس ين تمل يؤدي كل واحد منهما لطريقة تصرف مستبعدة بالنسبة إ ا كمة و كن أولا تفس السؤال ا طروح كطلب للمحكمة لتجد أن بناء ا دار غ قانو وتعطي رأيها بعد ذلك حول التبعات القانونية لعدم القانونية، و هذه القضية رؤي أن على ا كمة أن تـرفض الرد على السؤال ا طروح لأسباب عـدة يتعلـق بعـضها بالاختصاص القضائي والبعض الآخر وضوع ا لاءمة

ومن أبرز ا واقف اللافتة للنظر، موقف القاضـي الأمريكـي توماس ب جنتال يهودي أمريكي، والذي يعمـل ب اهـة وحياد وموضوعية بصفته قاضيا ثل ا تمع ا ـد الـدو والشرعية الدولية والقانون الدو و يعمـل بتجـرد مـن انتماءاته الدينية والسياسية، وقرر ألا يشارك ا كمة ح لا تصدر رأيا، بل ويرى أن إقامة ا دار العازل لا يث قـضايا خط ة القانون الدو ، كما انه ليس أمام كمة العـدل الدولية وقائع ت ر حكمها، وأن ا دار الأم ليس سـببا معاناة الإنسان الفلسطي ويذهب إ الت ير الإسـرائيلي أن ا دار يعت من وسائل الدفاع ضد الإرهـاب الفلـسطي ،

ويرى أن الدولة ضحية الإرهاب ليجوز لها أن تدفع الإرهاب بإجراءات يمكن أن يحظرها القانون الدولي [6]

إن هذه الأطروحات تدعم العدوان، وتشد على أزره، وتؤمن الغطاء القانوني لاستمراره وديمومته، ولا تشكل رادعا له. بل أن الموقف الأمريكي يعتبر نضال الشعب الفلسطيني إرهابيا، وقد تجلى ذلك بوضوح بعد إجراء الانتخابات الفلسطينية وفوز حركة حماس بأغلبية ساحقة وتمكنها من تشكيل حكومة تمثل الشعل الفلسطيني، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف المساعدات المادية الإنسانية التي تقدمها للشعب الفلسطيني تطبيقا للاتفاقيات الدولية وتشديدها الحصار على الحكومة الشرعية لكي تعترف بإسرائيل و يرى موقف المحكمة من تلك العمليات موقف ووضعية غير قانونية، وكان بإمكان المحكمة وكأنها جهاز تنفيذي قادرة على تامين السلم والأمن الدولي، وهي صلاحيات من صميم اختصاص مجلس الأمن الدولي.

وأخيرا يرى القاضي الأمريكي انه ليس صحيحا أن الجدار يخالف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي وينتهك حقوق الإنسان.

ويستطرد القاضي الأمريكي في أطروحاته الغريبة فيرى بأن حق الدفاع الشرعي لا يشترط وقوع هجوم مسلح من جانب دولة أخرى، ويؤكد الأطروحات الأمريكية في الضربات الاستباقية والغزو الدفاعي من أجل منع وقوع عدوان مستقبلي، وهي أطروحة تعود بنا إلى فترة الاستعمار التقليدي، وحججه وأطروحاته.

ويعتقد القاضي الأمريكي أن الاحتلال الأمريكي لا يستهدف إلا القليل من الأراضي الفلسطينية، وهو مقام على أراضي إسرائيلية، في حين أن تقرير الأمين العام يرى أن إسرائيل قد سيطرت على 92 % من أراضي ومساحة فلسطين ولم يبق للشعب الفلسطيني سوى 8% لتقيم عليها دولة فلسطينية على شكل جزر متقطعة الأوصال تسيطر عليها إسرائيل من خلال المستوطنات والطرق الاستيطانية. وهي في مجملها سياسات إسرائيلية منافية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

الفرع الثاني: موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة

و فيما يتعلق بالاختصاص القضائي، قيل انه إذا كانت الجمعية العامة ترغب في الحصول على رأي المحكمة حول القضية المعقدة والبالغة الحساسية الخاصة بقانونية بناء الجدار الأمني، فينبغي السعي صراحة للحصول على رأي بشان ذلك الموضوع.

وقيل أن التفسير الثاني المحتمل للطلب هو أنه يتعين على المحكمة أن تفترض أن بناء الجدار غير قانوني ثم تعطي رأيها بعد ذلك حول التبعات القانونية لعدم القانونية المفترض. وقد رؤي أنه ينبغي على المحكمة أن ترفض أيضا الرد على السؤال استنادا إلى هذه الفرضية لأن الطلب عندئذ سيستند إلى افتراض قابل للشك فيه وسيكون من المستحيل في تلك الحال استبعاد التبعات القانونية لعدم القانونية من دون تحديد طبيعة عدم القانونية المشار إليها.

وثانيا رؤي أن السؤال المطروح على المحكمة ليس له طابع قانوني بسبب غموضه وطبيعته النظرية وقد قيل تحديدا في هذا الصدد أن السؤال لا يحدد ما إذا كانت المحكمة مطلوب منها توجيه التبعات القانونية إلى الجمعية العامة أم إلى جهاز آخر تابع للأمم المتحدة أم إسرائيل بصفتها دولة احتلال .[7]

الفرع الثالث: موقف المحكمة من طلب الجمعية العامة

وفي الحالة الحاضرة، وإذا طلبت الجمعية العامة من المحكمة بيان التبعات القانونية الناشئة عن بناء الجدار، فإن استخدام هذه الاصطلاحات يتضمن بالضرورة تقويما لما إذا كان ذلك البناء أم لم يكن إخلالا بأحكام ومبادئ محددة في القانون الدولي بشكل مستمر، والمحكمة ملزمة بأن تعطي رأيا استشاريا حول أي سؤال قانوني سواء أكان نظريا أو خلافه، وفي موضوع الجدار ترى المحكمة أن السؤال ليس نظريا وعلى المحكمة تحديد الجهات المتأثرة بتلك التبعات.

من جهة أخرى لا تقبل المحكمة الرأي القائل بأن المحكمة لا تتمتع باختصاص قضائي بسبب الطابع السياسي للسؤال المطروح *[8] لكي تفصل المحكمة وفقا لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن ما نصت عليه المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

ا طلب الثا : ديد طبيعة ال اع

تث العلاقة ب ا لس وا كمة عدة مسائل قانونيـة أ هـا ديد طبيعة ال اع هل هي سياسية، أم قانونيـة، ومفهـوم ا سألة وال اع الرأي الاستشاري، دور لـس الأمـن تنفيذ أحكام ا كمة.

الفرع الأول: ا نازعات القانونية والسياسية

حاول ميثاق الأمم ا تحدة وضع نوعا من توزيع الاختصاص ب الآليات ال وضعها لتسوية ا نازعات الدوليـة بـالطرق السلمية، يث عهد إ أجهزة الأمم ا تحدة تسوية ا نازعات السياسية، وأوكل إ كمة العدل الدولية تسوية ال اعـات القضائية استنادا إ ا ادة 33 من ا يثاق.

غ أن ا شكلة، ما هو ا عيار للتفرقة بينهما، يث م نقرر هذا نزاع سياسي وهذا نزاع قـانو ؟ وإذا ـع الـ اع الطبيعت السياسية والقانونية؟ ما هو ا وقف القـانو مـن ذلك؟ [9]

أولا: ا عيار الفقهي

يرى لوترباخت أن ال اع قد يكون قانو وغ قـانو ، أو نزاعات قابلة أو غ قابلة للتسوية القضائية، ولقـد حـددت اتفاقات لاهـاي 1899- 1907 ال اعـات القانونيـة، والذهاب إ التحكيم الدو و تفس وتطبيق الاتفاقـات الدولية.

ويرى الفقيه الأستاذ الدكتور ا قشي وثـه القيمـة ودراساته ا عمقة واناراته الساطعة، و إضـافاته ا ـشهودة، و اكماته الناضجة، إن كافة ال اعات ا طبيعـة اقتـصادية وقانونية وسياسية، فهو نزاع سياسي نظـرا للمـصا الـ ينطوي عليها، وقانو نظرا للنظام الذي يـتحكم هـذه ا صا ، واعت مورجانثو أن ال اعات ا الصة، تنطوي على توتر، أو ثل التوتر، وهي قابلة للتسوية القضائية فهي نزاعات قانونية.

ويرى كيلسن ، أن ا سالة لا تتعلق بطبيعة ا سالة موضـوع ال اع، ولكن على القواعد ال تطبق لتسويته، فـإذا ـت تسويته ضمن قواعد العدل و الانصاف باتفاق الدول يعتـ سياسيا أو إذا ت بوسائل ا فاوضات والتوفيق والتحقيـق الوساطة. وإذا ت تسويته بتطبيق القواعـد القائمـة يعتـ قانو .

ثانيا: ا عيار القضائي

قررت ا ادة أن ا كمة تفصل يع ا نازعات ال ترفـع إليها وفقا لأحكام القانون الدو ، وهنـاك بعـض الـدول أدرجت أن القبول لا يشمل سوى ا نازعات القانونية ا ددة، وهي أربعة:

أ- تفس معاهدة من ا عاهدات الدولية.

ب- أية مسألة من مسائل القانون الدو .

ت- قيق واقعة من الوقائع ال إذا ثبتت كانـت خرقـا لالتزام دو .

ث- نوع التعويض ا ترتب على خرق التزام دولة ومداه، غ أن ا ادة 38 أضافت أن ا كمة تفصل ا نازعات ال ترفع إليها، لذا فإن ا كمة قررت، إذا تكن ا سألة قانونية فـان ا كمة لا لك سلطة تقديرية. لأن وظيفة ا كمـة إعـلان القانون، الواجب التطبيق و ب أن يكون كم ا كمة أثـر قانو عملي، ويبعد الشكوك عن علاقا م القانونية. و دف الابتعاد عن ا سائل السياسية والأخلاقية.[10]

إن ا كمة تفترض أن ال اع ا عروض عليها نـزاع قـانو ، فم تقرر إن ال اع سياسي فإن ا كمة غ مؤهلة لقيـاس الأثر السياسي لل اع، لذا فان ا كمة لا تلك سوى ا ـادة 36 كمعيار لتحديد طبيعة ال اع.

الفرع الثا : مفهوم ا سالة وال اع

استنادا إ ا ادة 1/65 للمحكمة أن تف أيـة مـسألة قانونية بناء على طلب أية هيئة رخص ا ميثاق الأمم ا تحدة باستقصائها، أو حصل الترخيص ا بذلك طبقـا لأحكـام ا يثاق، فما هي ا سألة، وما هو ال اع ؟

أولا : ا سألة القانونية

والاختصاص الاستشاري للمحكمة مقيد إذن قتضى ا يثاق م 96 والنظام الأساسي م 1/65 با سائل القانونية، وهـي تقرر ما إذا كانت تصة بنظر الطلب ا قدم إليهـا لإصـدار رأي استشاري، وهي لا تقدم آراء إلا حول ا سائل القانونية فقط، وإذا كانت غ قانونية عليها إن تنع عن تقد الـرأي ا طلوب.

إن ا كمة تتمتع بسلطة تقديرية لبحث ما إذا كانت ظروف القضية ذات طابع يفرض عليها ارسة اختصاصا ا، ونظـرا لكو ا أحد الأجهزة، فان رأيها يشكل مسا ة نـشاطات ا نظمة، ولا ترفض ارسة اختصاصا ا إلا لأسباب قهريـة، خاصة وأن طلبات الأجهزة دائما قانونية، وأ ا لا تكتـرث بالدوافع السياسية أو الأسباب الكامنة وراءها، ففـي قـضية العضوية الأمم ا تحدة فان الطلب سياسي، غ أنـه وارد من لس الأمن، فقد نظرت إليها ا كمة شكلها ا ـرد، وقد تكون الظروف السياسية فزا لطلب الرأي الاستشاري، و قضية ا كمة الإدارية، قالت إن رد حقيقة إن ا سألة لا تتعلق قوق الدول لا تكفي لتجريد ا كمة من اختـصاص منح ا قتضى نظامها الأساسي.[11]

لذا لص أن القضية الفلسطينية وما يتفرع عنها هي قـضية قانونية تتعلق بشعب سلب حقه ومنع من ارسة حق تقريـر ا صـ بكافة الأساليب ومنه الاستيطان وبناء ا دار الأمـ العازل، وهي ذرائع سبق لفرنسا إن طرحتها إبـان مناقـشة ا سألة ا زائرية الأمم ا تحدة.

ثانيا: مفهوم الـ اع

تنطلق ا كمة دائما من قاعدة بأ ا ـب أن تبقـى وفيـة تطلبات طابعها القضائي.

إن ا كمة تقرر وجود نزاع يستوجب وجود نزاع فعلي بـ دولت ، وأن يقدم احد الأطراف شكوى أو ادعاء أو احتجاج حول عمل، يتنا مع القانون الدو وينتـهك الالتزامـات الأساسية للدولة ويثـ ا سئولية الدولية.

لقد اعتـ ت ا كمة وجود نزاع بـ الأمم ا تحدة والولايات ا تحدة وهو نزاع قانو وأمريكا ملزمة باتفاقية ا قر وملزمة باللجوء إ التحكيم لتسوية الـ اع، وملزمة بالوفاء بالتزاما ا الدولية النا ة عن الاتفاقية.

وكما يتضح من اختصاص ا كمة القائم منذ زمن بعيد ترى ا كمة أن السؤال القانو ينطوي من جهة أخرى و مـل جوانب سياسية. وكما هو ا ال و طبيعة الأشياء كـ ثـ من الأسئلة الـ نواجهها ا ياة الدولية ا عاشة لا يكفـي رمان السؤال من كونه سؤالا قانونيا أو غ قانو وحرمان ا كمة من صلاحيات ولة إياها وجب نظامها الأساسي، وأيا كانت جوانبه السياسية لا تستطيع ا كمـة أن تـرفض قبول الطابع القانو لسؤال يدعوها إ تو مهمة قـضائية أساسا و ديدا تقو قانونية سلوك تمل للدول فيما يتعلـق بالالتزامات ا فروضة عليها وجب القانون الدو .[12]

ورغم الرأي القائل، بأن على ا كمة أن تنع عـن ارسـة صلاحيا ا القضائية بسبب وجود جوانب معينة من شا ا أن تفسر ارسة الصلاحية القضائية للمحكمة بأ ا غ ملائمـة ولا تنسجم مع الوظيفة القضائية للمحكمة.

و ا ادة 65 تقرر أن ا كمة كن أن تعطي رأيا استـشاريا ينبغي تفس ها بأ ا تعـ إن للمحكمة سلطة اجتهادية و ـا الامتناع عن إعطاء رأي استشاري حـ مع تلبيـة شـروط سلطتها القضائية.

وا كمة واعية قيقة أن ردها على طلب ا صول على رأيها الاستشاري ثل مشاركتها نشاطات ا نظمة، ولا ينبغـي رفضه من حيث ا بدأ.[13]

الفرع الثالث : واجب ا كمة فض الـ اع

وا كمة انطلاقًا من مسئوليتها بصفتها الأداة القضائية للأمـم ا تحدة ينبغي عليها ألا تتقاعس عن إعطاء رأي استـشاري أ ا يسبق ا أبدا ارسة سلطتها الاجتهادية أن امتنعت عن الاستجابة لطلب رأي استشاري، وحينما تـرفض يـ بـ الرفض على افتقارها للسلطة القضائية لا على اعتبارات الأهلية القضائية ويبر الرفض لظروف خاصة جدا للقضية، ومع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تعفي ا كمة مـن واجـب الوفـاء بشروطها كل مرة تطاا ـب بإعطـاء رأي مـن ناحيـة صلاحيا ا مارسة وظيفتها القضائية.

وإ ا جج بان ا كمة لا ينبغي أن ـارس صـلاحيا ا القضية ا الية لأن الطلب سألة شائكة بـ إسرائيل وفلسط والذي رفضت فيه إسرائيل ارسة ا كمـة صـلاحيا ا مسائل مثل ا دود وا ستوطنات وحق العودة والقدس وغ ها من ا سائل ذات العلاقة ولن تقبل إسرائيل عليهـا أحكامـا قضائية مسائل كن أن ل با فاوضات والتحكيم، لـذا ب على ا كمة أن تنع عن إعطاء رأي استشاري سـيعقد الأمور أكثر ا لها. غ أن إسـرائيل لاتعتـرف نظمـة التحرير الفلسطينية ولا بالقيادة السياسية بالرغم من توقيعهـا

الاتفاقيات الدولية وعندما تتفـاوض فلاعتبـارات أمنيـة و مصلحية و لا تفي أبدا بتعهدا ا والتزاما ا منذ قيامهـا عـام 1948 و أو ا تنفيذ قرار حق العودة للاجئ الفلسطيني .

وتراعي ا كمة أن غياب الاتفاق على إختصاصات ا كمـة ا ثة للخلاف ب الدول ا عنية ليس له تأث إختـصاص ا كمة إعطاء رأي إستشاري. ففي الرأي الاستشاري عام 1950 أوضحت ا كمة ما يلي:

رضا الدول ال هي أطراف نزاع ما، هو أساس إختصاص ا كمة القضايا الشائكة والأمر تلـف مـا يتعلـق بالاجراءات الاستشارية ح ح يكون طلب الرأي متعلقـا سألة قانونية معلقة ب الدول واقع الأمر، ولـيس لـرد ا كمة سوى صفة إستشارية، وعليه فليس لديه قوة الالـزام كما هي قوة إلزام ا كم، غ أن آراء أخرى ترى أن الـرأي الاستشاري له قوة معنوية فهي من جهة فـف التـوترات الدولية، و تلك قوة أدبية، وبعض الأحيان يرتدي قوة إلزامية يث يؤسس على إعتبارات معينة كالأساس الاتفاقي[14]

ويستمد الرأي قوته الالزامية لامن طبيعته بـل مـن إتفـاق الدولت وأخ ا فان كمة العدل الدولية تعمل بآلية قانونيـة باتت مألوفة عن طريق الفتاوى، ويتبع ذلك، أنه مأمن دولـة سواء كانت عضوا الأمم ا تحدة أم تكن تـستطيع أن نع إعطاء رأي إستشاري، تعت ه الأمم ا تحدة مرغوبا فيـه من اجل ا صول على تبصره فيما يتعلق سار الاجراء الذي ينبغي عليها إ اذه، ورأي ا كمة لا يعطـي للـدول، الأداة ا خولة طلبه، ورد ا كمة ال هي نفـسها أداة مـن أدوات الأمم ا تحدة ثل مشاركتها نشاطات ا نظمـة. وينبغـي عدم رفضه من حيث ا بدأ[15].

يتبع ذلك ان ا كمة تلك الوقائع تـرفض الاسـتجابة لطلب إصدار رأي إستشاري على أساس أ ا تلك الظروف ا اصة تفتقر إ السلطة القضائية، ولكن ا كمة تفحـصت معارضة دول معينة للطلب من قبل ا معية العامة سـياق وقضايا اللياقة القضائية .

اما فيما يتعلق بطلب الرأي الاستشاري ا عروض على ا كمة الآن، تعترف ا كمة بان إسرائيل وفلسط ع تا عن آرائهما ا ختلفة إختلافا جذريا العواقب القانونية ا ترتبة على بنـاء إسرائيل ا دار، الذي طلب من ا كمة ان تصدر حكمهـا فيه ولكن ا كمة نفسها لاحظت أن ا لافات وجهـات النظر القضايا القانونية كانت موجودة واقع الأمـر كل إجراء إستشاري. كما هو ا ال العواقـب القانونيـة الات إستمرار وجود جنوب إفريقيا ناميبيا على الـرغم من قرارا لس ا ن رقم 276 [16]

الفرع الرابع : ال اع يعد فلسطينيا إسرائيليا

علاوة على ذلك لاتعت ا كمة أن موضوع طلب ا معيـة العامة كن إعتباره رد مسألة ثنائية ب إسرائيل وفلسط ، ومع أخذ سلطات ومسئوليات الأمم ا تحدة الاعتبـار ا سائل ال تتعلق بالسلام والأمن الدولي ، فإن رأي ا كمة هو أن بناء ا دار ب إعتباره ط إهتمام مباشـر للأمـم ا تحدة وتنبع مسئولية الأمم ا تحدة هـذه ا ـسالة مـن الانتداب وقرار التقسيم ا تعلق بفلسط . وهي مسئولية دائمة و فلسط ح ل هذه القضية بطريقة مرضية تؤمن حقوق الشعب الفلسطي والسلم والأمن ا نطقة.

وا دف من الطلب ا قدم من ا معية العامة هو ا صول منها على رأي تعت ه ا معية العامة مساعدا ا ارسة وظائفها على و ملائم والرأي مطلوب مسألة وز على الإهتمام الشديد بوجه خاص من قبل الأمم ا تحدة، وتقع ضمن إطار مرجعي أوسع بكث من نزاع ثنائي، وهي كانت وما زالـت القضية الأو جدول إهتمام ا معية العامة للأمم ا تحـدة كل سنة.[17]

و هذه الظروف، لا تعت ا كمة أن إعطاء رأي سيكون له أثر الالتفاف على مبدا الرضا بتسوية قضائية، وأن ا كمة لا تستطيع بناء على ذلك ارسة سلطتها القضائية أن ترفض إعطاء رأي إستشاري على ذلك الأساس.

و حجة أخرى تقول أنه ينبغي عليها الامتناع عن ارسـة إختصاصا ا وقد حاجج بعـض ا ـشارك بـأن الـرأي الاستشاري من ا كمة بشأن شـرعية ا ـدار والعواقـب القانونية لبنائه قد يعيق التوصل إ حل سياسي متفاوض عليه للصراع الاسرائيلي الفلسطي ، وعلى و أكثـر ديـدا، إعترض على ان مثل ذلك الرأي كن ان يقوض خطة خريطة الطريق ال تطالب إسرائيل وفلسط بتلبية إلتزامات معينة

مراحل تلفة مشار إليها ا طة، وقـد زعـم أن الـرأي ا طلوب قد يعقد ا فاوضات ا تصورة خريطـة الطريـق، ولذلك ينبغي على ا كمة أن ارس صلاحيا ا وترفض الرد على السؤال ا طروح.

لقد كان هذا الرأي مطروح وعلى مدى سنوات طويلة مـن الصرا ع العر الاسرائيلي ، وهو حجة تبديها دولة عظمـى لس الأمن لاستعمال حق الفيتو ، فكان من آثاره تقويـة العدوان والتوسع والانتهاك وضرب الشرعية الدولية بعـرض ا ائط . وهو نفس الطرح الذي جعل ا كمة تفكرفيـه قضية لوكر مثلا ، و قضية شرعية التهديـد بإسـتعمال الأسلحة النووية .الذي قيل فيه انه قد يؤثر على مفاوضـات نزع السلاح و ذا سيتناقض مع مصا الأمم ا تحدة .

غ أن ا كمة على عكس ذلك فهـي علـى علـم بـأن إستنتاجا ا ال ستتوصل إليها رأي تعطيه سـتكون ذات علاقة با دل ا تواصل حول ا ـسألة ا معيـة العامـة ، وسوف تقدم عاملا إضافيا ا فاوضات شان ا ـسألة ، وأبعد من ذلك ، فإن أثر الرأي مسألة تفهم وتقدير . فقـد إستمعت ا كمة للمواقف ا تناقضة الـ تقـد ها ، ولا توجد معاي واضحة كن ا بواسطتها أن تفضل مينا على غ ه.[18]

الفرع ا امس : موقف ا انب الاسرائيلي.

أشار احد ا شارك ا داولات ا الية إ أن ا كمـة إذا كانت ستعطي ردا على الطلب ، فينبغـي عليهـا كـل الأحوال أن تفعل ذلك وهي تضع ذهنها جانب رئيسي من جوانب عملية السلام ، الأول هو ا بدا الأساسي الـذي يقول ان قضايا الوضع الدائم ب حلها من خلال ا فاوضات ، وحاجة يع الأطراف خلال الفترة الانتقاليـة إ القيـام سئوليا م الأمنية يث كن لعملية السلام أن تنجح.

تعي ا كمة أن خارطة الطريق ال صادق عليها لس ا ـن الدو القرار 1515سنة 2003 تشكل إطارا تفاوضـيا ل ال اع الاسرائيلي الفلسطي ، ولكنه ليس واضحا مـاهو التأث الذي سيكون لرأي ا كمة هذه ا فاوضات ، فقـد ع ا شاركون ا داولات ا الية عـن وجهـات نظـر متعارضة ذا ا صوص ، ولاتستطيع ا كمة إعتبارهذا العامل سببا موجبا للتخلي عن ارسة سلطتها .خاصة وأن إسرائيل ترفض إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة كما ورد ا طة ، ولا تعترف بسلطة ا كم الذا ال تعت أقل بكث من تقرير ا صـ .

و اولة اخرى لث ا كمة عن الاسـتمرار موقفهـا ، طرح مشاركون معينون على ا كمة أن مسألة ا دار كانت جانبا واحدا فقط من جوانب ال اع الاسرائيلي الفلـسطي الذي لا كن تناوله على و ملائم ا داولات ا الية وإعت ت أسرائيل أن ا دار حق من حقوق الدول للمارسـة الدفاع الشرعي با فهوم العصري الذي تطرحـه الولايـات ا تحدة الأمريكية ن وهو حق الضرورة نع ارسة الارهاب الفلسطي ضد الشعب الاسرائيلي .[19]

الفرع السادس : القانون الذي ضع له ا كمة

ولكن ا كمة لاتعت ذلك سببا فزها إ الامتناع عن الـرد على السؤال ا طروح ، وا كمة تعلم حقا بأن مسألة ا دار جزء من كل أك ، لكن ا دار وبنائه ، إنتهاك للقانون الدو الانسا من حيث أن الاحتلال حالة فعلية مؤقتـة ، لكـن ا دار إستقرار و د ومة وتوسيع للمستوطنات غ الشرعية ، وإنتهاك قوق الانسان وتشريد للسكان و زئـة الأراضـي وضم جديد وترحيل للسكان وإنتهاك ق التعلـيم والغـذاء وينتهي إ إعتباره جر ة دولية ترقى إ مصاف جرائم الابادة البشرية .فأي سلام كن أن ينجز بعد ذلك ؟

لقد رفضت ا كمة الادعـاءات الاسـرائيلية ، وإعتـ ت الاحتلال الطويل الأمد عائق وجه ارسة حق تقرير ا صـ ، وإنتهاك لقرارات لس الأمن 242 عام 1967 والقـرار 338، لقد رفضت ا كمة إعتبار ا وضوع له طابع سياسي ، بل هو قانو و صميم القانون الدو والانسا ، والـذي لا يز إكتساب الأراضي بالقوة ن وكذا عدم شرعية إستعمال القوة او التهديد ا.

لقد تصدت ا كمة إ معظم السياسات الاسـرائيلية مـن ا ستوطنات إ إنتهاك القانون الدو ، وإعت ت بناء ا دار العازل حالة علىأساس انه يصبح وضعا دائما وعمل يرقى إ الضم الفعلي ، ويعوق ارسة الشعب الفلـسطي قـه تقرير ا صـ ، وترى ا كمة أن القانون الدو الانسا ملزم

لدولة الاحتلال الـ حلت ـل الدولة الأصلية بشكل واقعي، وترى إنطباق العهدين الدولي قوق الانسان عـام 1966 الـد والسياسي والاقتصادي والاجتماعي

أولا : حجج المعارض لدور المحكمة .

ورغم كل هذه المعطيات الواضحة والنتائج المذهلة فإن بعض الأطراف من المشارك المداولات ترى انه على المحكمة أن متنع عن مارسة إختصاصا الأ لا لك ـت تـصرفها الحقائق والدلالة اللازمة لكي تتوصل إ إستنتاجا وبوجـه خاص إعترضت إسرائيل مشـ ة إ الـرأي الاستـشاري الخاص بتفسير معاهدات السلام مـع بلغـاري وهنجاريـا ورومانيا ، وقالت إن المحكمـة لا تـستطيع إعطـاء رأي القضايا الـ تث أسئلة عن الحقائق الـ لا كن توضيحها من دون الاستماع إ يع أطراف الـ اع ، وطبقا ـا تقولـه إسرائيل ، إذا قررت المحكمة أن تعطي الرأي المطلوب فسوف تكون مضطرة إ التامل حقائق أساسـية ،وأن تنـاقش الهجمات الفلسطينية من خلال العمليات الانتحاريـة أ تـه الخطر المدعى من قبل إسرائيل . وإجراء إفتراضـات بـشأن حجج قانونية وبتحديد أكثر جـاءت إسـرائيل بـالقول أن المحكمة لا تستطيع الحكم النتائج القانونية لبناء الجدار مـن دون البحث والتقصي أولا ، طبيعة ومدى الخطر الأمـ الذي يستهدف الجدار الاستجابة له ، وفاعلية تلك الاستجابة ، وثانيا أثر بناء الجدار على الفلسطينين وهذه المهمة الـ ستكون حـ الآن صعبة قضية مشاكسة ستكون معقـدة على ـو إضا إجراء إستشاري وخصوصا ان إسـرائيل وحدها لك معظم المعلومات الضرورية ، وا إختارت أن لا تتناول الاستحقاقات ، وإستنتجت إسرائيل كذلك أن المحكمة الـ تواجه قضايا تتعلق بالحقائق يـستحيل إسـتجلاؤها المداولات الـالية ينبغي عليها أن تستخدم تعقلها و تنع عـن الامتثال لطلب مثل هذا الراي الاستشاري .[20]

وإعتـ ت إسرائيل أن المحكمة لا تقدر حساسية الوضع الأمـ ، وإستجابت لدوافع سياسية و تلزم حدودها القانونية لذا فإن إسرائيل ستواصل بناء الجدار العازل.

ثانيا : الرأي المؤيد:

وترى المحكمة أن مسألة ما إذا كان الدليل المتوافر لديها كافيا لإعطاء رأي إستشاري ـب ان تتقرر كل حالة بعينـها ، و رايها فيما ص تفسير المعاهدات وقضية الصحراء الغربية أوضحت المحكمة أن ما هو حاسم هذه الظروف هو ، ما إذا كان معروضا على المحكمة معلومات وادلة كافية كنـها من التوصل إ نتيجة قضائية بشان أي مسائل متنازع عليهـا تتعلق بالحقائق ، والبت فيها ضروري للمحكمة لكي تعطـي رأيا ظروف تتوافق مع شخصيتها القضائية [21]

و قضية الجدار زودت المحكمة بوثائق شاملة جـدا تتعلـق بالحقائق ذات الصلة وبات يتوفر لدى المحكمة تقرير الأمـ العام وملف ضخم مقدم من قبله إ المحكـة ، لا تـوي وحسب على معلومات مفصلة عن مسار الجدار ، بل وعـن تأثـ ه الانـسا والاقتـصادي والاجتمـاعي الـسكان الفلسطينين

وتلاحظ المحكمة أن بيان إسرائيل المكتوب رغم انه مقـصور على قضايا الاختصاص القضائي والأهلية القضائية ، تـضمن ملاحظات عن مسائل أخرى من بينها اوف إسرائيل ما يتعلق بالأمن ، وكان مرفقا به ملاحق مشا ة والعديـد مـن الوثائق الأخرى الـ اصدر الحكومة الاسرائيلية شان هذه المسائل هي ال العام. ولا توافقها المحكـة وضـوع الدفاع الشرعي ، وإعتـ ت أن الاستناد إ حق الضرورة ليس الطريقة الوحيدة ماية مصا إسرائيل ضد الخطـر الـذي تدعيه.

ثالثا : ما هو أثر الرأي الاستشاري على موقـف الجمعيـة العامة

وفيما يتعلق بالجدل الذي دار حول أن الجمعيـة العامـة توضح ماهي الفائدة الـ نيها من الرأي الاستشاري شان الجدار ، فإن المحكمة تعيد إ الأذهان ماله صلة بـالاجراءات الراهنة ، وهو ما قررته رأيها حول قانونيـة التهديـد او إستخدام الأسلحة النووية .*[22]

لاحظت بعض الدول أن الجمعية العامـة تفـسر بدقـة للمحكمة ما هي الأغراض المحددة الـ تبتغي لأجلها الـرأي

الاستشاري ومع ذلك ، فليس للمحكمة نفـسها أن تـزعم تقرير ما إذا كانت ا معية العامة تاج أو لا تاج إ الرأي الاستشاري للقيام بوظائفها وللجمعية العامة ا ق أن تقرر بنفسها مدى نفع أي رأي ضوء إحتياجا ا

بناء على ذلك فإن ا كمة لاتستطيع أن جم عن الاجابة عن السؤال ا طروح على أساس أن رأيها يفتقر إ أية غاية مفيدة ، ولا كن للمحكمة ان تستبدل تقييمها دى فائدة الـرأي ا لتمس والنفع الذي يعود على ا يئة الا طلبته ، ألا وهـي ا معية العامة وعلاوة على ذلك و كل الأحوال فإن ا كمة ترى ان ا معية العامة سم بعد مـسالة يـع النتـائج القانونية والتبعات ا ترتبة على إقامة ا ـدار ، حيـت ان ا معية العامة و لس الأمن كنهما عندها أستنباط النتائج ا توصلت اليه ا كمة.

واخ ا سوف تلتفت ا كمة دل حول أهليتها لاعطاء رأي إستشاري ريات الدعاوى ا الية ، وإدعت إسـرائيل أن فلسط نظرا إ مسئوليا ا عن اعمال العنف ضد إسـرائيل وسكا ا والا يهدف ا دار إ التصدي ـا لا كنـها أن تلتمس علاجا لوضع ناجم عن سوء عملها ، و هذا السياق إستشهدت إسرائيل بالقاعدة الا تقول ان ليس لأحد أن يفيد من باطل صدر عنه .والا تعت أن ا من الارتباط بالدعاوى الاستشارية قدر ما ا من صلة بقضايا الا اعات ، لـذا فـإن اسرائيل تستنج أن حسن النيات ومبدأ الأيدى النظيفة و مبدأ كالفو يشكل سببا وجيها ينبغي أن يقود ا كمة إ رفـض طلب ا معية العامة. ولا تعت ا كمة أن ذا ا دل صـلة بالقضية ا طروحة، وكما جرى تأكيده آنفا ، فإن ا معيـة العامة هي الا طلبت الرأي الاستشاري وسوف يعطي هـذا الرأي للجمعية العامة وليس لدولة أو كيان مع .و ضوء ما تقدم من معطيات تستنتج ا كمة أ ا لا لـك الـصلاحية القانونية لاعطاء رأي حول قضية إلتمست ا معيـة العامـة الرأي الاستشاري فيها فحسب ، بل أنه ليس هناك من سبب قاهر يضطرها لاستخدام سلطتها الاجتهادية كي لاتعطي هذا الرأي .وسوف تتصدى ا كمة الآن للاجابة عـن التـساؤل ا قدم إليها من ا معية العامة القرار es/14/10 [23]

والسؤال ا طروح من قبل ا معية العمومية ، هل **أن ا ـدار الأم ينتهك أو لا ينتهك القانون الدو**

و ا كان ا دار يقام أراض إسرائيلية وأراض فلسطينية تلة ، ضمتها بعد حرب 1967خلافا للقانون الدو وعن طريق الغزو العسكري غ ا قبول أو ا ر وجعلت منه منطقة مغلقة لا وز لسكا ا العيش فيها مستقبلا ، وهو أمر يتنـا مـع القانون الدو الانسا وحقوق الانسان ، و ذا إسـتعملت إسرائيل القوة ا سلحة ضد السكان ووحدة الأراضي . وهي ذا تنتهك حق تقرير ا صـ الذي نع الدولة عن ارسة أي عمل قسري رم الشعب من ارسة حقه تقرير ا ـصـ ، و حـ ترى إسرائيل أن إتفاقية جنيـف لاتنطبـق علـى الأراضي الفلسطينية لافتقارها لعنصر السيادة وليـست أرض طرف متعاقد . وهو موقف الف لـرأي ا معيـة العامـة و كمة العدل الدولية اللتان تريان ان الاتفاقية تنطبـق امـا على حالة الشعب الفلسطي .كما كانت فرنـسا تعتـ أن إتفاقيات جنيف لا تنطبق على الشعب ا زائـري ن وكمـا كانت تعت أمريكا أن الاتفاقية لا تنطبـق علـى الـشعب الفيتنامي وكذلك لا تنطبق على ا قاتل الأعداء معـسكر غوانتنامو و هي أطروحات جملها باطلة بطلانا صـر ا ولا تستحق ا ناقشة .

وإذا كانت ا كمة لاتريد العودة للمسائل التار ية ، لكنـها تعرف أن الأراضي الفلسطينية الا تقم عليها دولة فلسطينية إستنادا إ قرار التقسيم قد وضعت امانة مقدسة لدى الأردن حـ يتسـ للشعب الفلسطي تقرير مصـ ه جاء الاحتلال عام 1967، ومع ذلك فإن إتفاقية جنيف تنطبق على تلـك الأراضي الفلسطينية ا تلة خاصة وأن إسرائيل قد تعاملت مع منظمة التحرير الفلسطينية وتبادلـت ا طابـات وأبرمـت الاتفاقيات معها إعتبارا من ا روج من بـ وت إ غـزة وأر ا وأسلو و واي ريف ا .[24]

ا طلب الثالث: أثر ا دار على حقوق الانسان

ترى كمة العدل الدولية رأيها الاستشاري ، أن ا ـدار الأم العازل الف للقانون الدو وأن التبعات القانونية غ شرعية ، حيث أن هناك حالة إحتلال ليس من حقه أن ـ ار عدوانه .

و ا كانت ا كام ا عمول ا القانون الدو الانـسا ، وإتفاقيات حقوق الانسان ذات الصلة بالقضية ا الية ، مـن تدم ومصادرة ا متلكات ، وتقييدات على حريـة حركـة السكان ، وعوائق للحصول على العمل والرعايـا الـصحية والتعليم وا ستوى ا عيشي ا لائم.

وإستنادا إ قابلية إتفاقيـة جنيـف الرابعـة والا وتوكـول الاضا 1977، و ا كان ا دار الأم العازل إ رافا عـن خط ا دنة.

وبناء على مطالبة جامعة الدول العربية ، وا معيـة العامـة للأمم ا تحدة ومنظمة ا ؤ ر الاسلامي ، فإن كمة العـدل الدولية ا ق إصدار الرأي الاستشاري

و تأخذ ا كمة بعـ الإعتبار أن لس الأمن الدو عنـدما تبـ القرار 1515سنة 2003 الذي صادق على خارطـة الطريق ، والذي تعهد به مارسة مسئولياته للمحافظة علـى السلم والأمن الدولي [26]

إن الأعمال الـ تد سافة 150 كيلو متر ، وتؤدي إ و 56 ألف فلسطي سيكونون مطوق داخل جيوب ، وخلال هذه ا رحلة بناء قسم يصل طو ـا إ 5.19حـول القدس وسيضم 52 ألف مستوطن إسرائيلي خلافا لاتفاقيـة جنيف وا ادة 49 منها الـ نع ترحيل وجلب سكان غرباء.

وعلى أساس ذلك ا سار سيقع زهاء 975كيلو متر مربع أو 6.16 با ائة من الضفة الغربية بـ ا ط الأخضر وا ـدار وتضم 237 ألف مواطن فلسطي وسـيعيش 160 ألـف فلسطي قرى مطوقة على و شبه كامل يصفها التقريـر با يوب ونتيجة سار ا دار فان زهاء 320 ألف مستوطن إسرائيلي من بينهم 178 ألاف مستوطن سيعيشون القدس الشرقية ، وكذلك م عنه نظام إداري جعل من ا نطقة مغلقة ولا وز لسكان هذه ا نطقة الاستمرار العيش فيهـا ولا وز لغ سكا ا دخو ا إلا إذا كان الشخص مل تصر ا أو بطاقة هوية صادرة عن السلطات الاسرائيلية [25]

وتؤكد ا كمة أن ا ماية الـ توفرها ا عاهدة الدولية ا اصة با قوق ا دنية والسياسية لا تنتهي اوقات ا رب وهي مي ا ق ا ياة ولا تتوقف حالة الـ اع ا ـسلح ، وهـي حقوق متعلقة بالقانون الدو الإنـسا وحقـوق متعلقـة بإتفاقيات حقوق الإنسان وحقوق متعلقة بالإتفاقيت معا.

وترى إسرائيل إن ميثاق حقوق الانسان لاينطبق على ا الة فلسط بصفتها مناطق غ سيادية لاسرائيل، لتتـهرب مـن تنفيذ التزاما ا الدولية حـ أن ا واثيـق تنطبـق علـى ا ستوطن بصفتهم مواطن دولة إسرائيل .

إن ا اجز ثل اولة لضم الأرض ا يتعـارض والقـانون الدو ، وأن الضم الفعلي يتعارض مع الـسيادة الإقليميـة وبالتا من حق الفلسطيني تقرير ا صـ وانـه سـيمزق ا ال الاقليمي الذي ق للشعب الفلسطي أن ارس عليـه حقه تقرير ا صـ و ثل إنتهاكا للمبدا القانو الذي ظر الاستيلاء على الأرض بإستخدام القوة ، و هـذا الـسياق يتأكد أن مسار ا دار تصميمه ليغ التركيبـة الـسكانية للأرض الفلسطينية ا تلة ا ذلك القدس الشرقية .

وتدعي إسرائيل أن ا دف من ا دار هي توقيف ا جمـات الفدائية على إسرائيل وتصفها بالأعمال الارهابية ، حـ أن القانون الدو يعطي للشعب الفلسطي حق ارسة الكفـاح ا سلح لاستعادة أراضيه .[26]

و حـ تلاحظ ا كمة التأكيدات ا قدمة من قبل إسـرائيل بأن إنشاء ا دار لايرتقي إ الضم والإ اق، وأنه ذو طبيعـة مؤقتة ، لكن ا كمة ترى أن إنشاء ا دار سيخلق أمرا واقعا على الأرض كن أن يصبح دائما وهو سـ قى إ الـضم الفعلي .وهو ما يتناقض مع قواعد الاحتلال ا ر .

وطبقا لتقرير ا قرر ا اص قوق الانسان عن وضع حقـوق الانسان الأراضي الفلسطينية ، أن مدينة قلقيليـه باتـت مطوقة لايستطيع سكا ا الدخول وا روج منها الاعـ نقطـة تفتيش تفتح وتغلق لساعات ددة .

وأن إسرائيل قد صادرت الأراضي الزراعية الأكثر خـصبة وعرضتها للتجريف ، وإختفت أشـجار الزيتـون والآبـار وبسات ا مضيات والبيوت الزجاجية الـ يعتمـد عليهـا عشرات الآلاف من الفلسطيني [27]

وأدى ا دار إ صعوبات فيما يتعلق با صول على ا دمات الصحية وا ؤسسات التعليمية ومصادر ا ياه الأساسية ، و ذا فقد عزل أكثر من ثلاث قرية فلسطينية . عـن ا ـدمات

الصحية و22 قرية عن ا دارس و8 قرى عن مصادر ا ياه و3 قرى عن شبكات الكهرباء وسيكون السكان معزول فعليـا عن أراضيهم وأماكن عملـهم ومدارسـهم وا ستـشفيات وا دمات الاجتماعية الأ خرى ، و إغـلاق 600 مـن ا لات وا تاجر وسيضطر العديد من الـسكان إ الـ وح وسيحرمهم من حرية إختيار سكنهم .

وبناء عليه فإن ا كمة ترى أن إنشاء ا دار الأمـ العـازل باطل ، وأن إسرائيل قد انتهكت الالتزامات الدولية ، وأنـه يتناقض مع القانون الدو .

وأن على إسرائيل واجب الامتثال ميع الالتزامات الدوليـة من اتفاقية جنيف الرابعة إ مواثيق حقوق الإنـسان لعـام 1966

وترى ا كمة أن التعهدات ال إنتهكتها إسـرائيل تتـضمن تعهدات دولية معينة من النوع الذي يلتزم به ا تمع الـدو ككل كما هو ا ال قضية برشلونة تراكشن عام 1970 وال م يع الدول مايتها والدفاع عنها لأ ا من النظـام العام الدو [28]. و ذا أنتهكت إسـرائيل حـق الـشعب الفلسطي تقرير مصـ ه

وعندما ترفض الاعتراف بإتفاقيات جنيف الأربـع تكـون كذلك قد إنتهكت القانون الدو الانسا وكذلك إتفاقي حقوق الانسان عام 1966 ال تنطبق على حالة الـشعب الفلسطي .

ا لاصة :

وهكذا صدر الرأي الاستشاري بتأييد 14 قاضـي إعتـ ت ا كمة أن ا دار الأم العازل غ قانو وغ شرعي وعلى إسرائيل وضع حد للانتهاكات ا ستمرة للقانون الدو وهي ملزمة على الفور بأن توقف عمليات بناء ا دار الأراضي الفلسطينية ا تلة ا ذلك القدس الشرقية و علـى يـع الدول عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن بناء ا دار وعـدم تقد العون أو ا ساعدة للمحافظة على الوضع الذي نتج من ذلك البناء و ب على يع الدول الأطـراف معاهـدة جنيف الرابعة ذات الصلة ماية الأشخاص ا دنيي زمـن ا رب عام 1949 وان تلتزم أيضا علاوة علـى إحترامهـا ميثاق ا م ا تحدة والقانون الدو بضمان إمتثـال إسـرائيل للقانون الدو الانسا حسبما هو متضمن تلك ا عاهدة .

و ب على الأمم ا تحدة ولا سيما ا معية العامـة و لـس الأمن دراسة الاجراءات الأخرى ا طلوب إ اذهـا لا ـاء الوضع غ القانو الناتج من بناء ا دار وملحقاتـه واخـذ الرأي الاستشاري ا ا سبان .

وأن اسرائيل ملزمة بالامتثال للالتزامات الدولية ال انتهكتها ببناء ا دار ا ناطق الفلسطينية ا تلة ، وهي ملزمة باحترام حق الشعب الفلسطي تقرير مصـ ه وجب القانون الدو الانسا والقانون الدو قوق الانسان

وترى ا كمة أن التعهدات ال إنتهكتها إسـرائيل تتـضمن تعهدات دولية معينة من النوع الذي يلتزم ا تمع الدو ككل وكما أشارت إ ذلك قضية برشـلونة تراكـشن عـام 1970 وهي ال حتمت ا افظة على النظام العام الـدو وا صلحة الدولية ا شتركة لكافة الشعوب وبصفتها قواعـد آمرة لا وز الفتها ولا الاتفاق على الفتها . [29]

لقد شكل الرأي الاستشاري كما يـراه الـدكتور عبـد ا الأشعل هز ة كاملة للموقف الإسرائيلي والأمريكي وأعـاد القضية إ أصو ا القانونية ، الأمر الذي دفع الا اد الأور إ القول بضرورة احترام الرأي الاستشاري ن وهو واجـب الاحترام كما قال القاضي ا ولندي كو اتر.

لقد ركز الرأي ووثق توثيقا دقيقا ا قوق الفلـسطينية الـ كانت أول قضية العا ، فأصبحت قضية هامشية ، فأعاد الرأي ا حيويتها حـ ركز على مدينة القـدس ومركزهـا القانو حـ اعتـ بناء ا دار الأم الف للقانون ، وعلـى إسرائيل وقف الانتهاكات والتعويض عن الأضرار ال أ قتها بالشعب الفلسطي .وإلغاء الإجراءات التـشريعية والإداريـة [30].

لقد أثبتت إسرائيل ببنائها للجدار الأم العازل بأ ا دولة عدوانية توسعية عنصرية كما و ها قرار ا معية العامة 3379 عام 1975 وبأ ا أداة استعمارية ترفض التعايش ا نطقة كدولة بة للسلام و مي نفسها وراء جدار إ نـ مسلح عال وعازل أملا منها نع الشعب الفلسطي من ارسة حقه ا شروع الكفاح ا سلح وهو شبيه با دار العازل بـ برل الشرقية والغربية ، فأين هو جدار برل وأين هي الدولة النازية ؟

ا وامش ومراجع البحث

[1] v. coussirat-couster.v et eisemann p. m -repertoire de la jurisprudence arbitral vol-IV.bijhoff.1989 p 64 [

[2]د أ د بلقاسم : القضاء الدو ، دار هومة ، ا زائر 2005ص108

[3] قرار ا معية العامة للأمم ا تحدة رقم les10/13 ؤرخ 2003/10/21

[4] - الرأي الإستشاري الصادر عن كمة العدل الدولية 1996/8/8.

[5]أ.د. ا قشي : أ اث القضاء الدو ، دار النهضة العربية ، القاهرة 280

[6] أ.د. ا قشي : أ اث القضاء الدو ، دار النهضة العربية ، القاهرة 281

[7]أ.د. ا قشي : أ اث القضاء الدو ، دار النهضة العربية ، القاهرة 282

[8]أ.د. ا قشي : إشكالية تنفيذ أحكام ا اكم الدولية ، ا ؤسسة ا امعية للدراسات والنشر والتوزيع ب وت سنة 2000ص 88

[9]أ.د. ا قشي : إشكالية تنفيذ أحكام ا اكم الدولية ، ا ؤسسة ا امعية للدراسات والنشر والتوزيع ب وت سنة 2000ص 88

[10]]-الرأي الاستشاري كمة العدل الدولية حول ا دار العازل عام2003

[11] الرأي الاستشاري كمة العدل الدولية حول ا دار العازل عام2003

[12] رأي إستشاري ، تقارير كمة العدل الدولية لسنة 1975 ص 24 فقرة 24ا كمة الصحراء ص 250

[13] western sahara. Advisory opinion .i.c.j. reports 1975 p. 12 تقارير ا كمة 1975 ص 12-24

[14]international status of south west africa .advisory opinion . ic.j. report .p. 128

[15] وثائق محكمة العدل الدولية : الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار الأمني العازل ، ترجمة كما حماد مشار اليها فـي شؤون الأوسط خريف 2004 العدد 116ص 163--

[16] [- C.i.j. sur la licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaire, in, « un siècle de droit international humanitaire », Bruylant, Bruxelles, 2001 p.120.

[17]-الرأي الاستشاري كمة العدل الدولية حول ا دار العازل عام2003

[18]تقرير محكمة العدل الدولية حول الصحراء الغربية عام 1975

[19]وثائق محكمة العدل الدولية : الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار الأمني العازل ، ترجمة كما حماد مشار اليها فـي شؤون الأوسط خريف 2004 العدد 116ص 164--

[20]- منظمة الصحة العا ية، آثار ا رب النووية على الصحة وا دمات الصحية، ط2؛ 1987

[21]- رأي كمة العدل الدولية حول مشروعية استخدام الأسلحة النووية وفقا للقانون الدو ، 1996.

- David (Eric), Avis de la cour internationale de justice sur l'emploi de l arme nucléaire, revue internationale de la croix rouge, n° 823, 1997, p.22-23.

[22]د . عبد ا الأشعل : الآثار القانونية والسياسية للرأي الاستشاري حول ا ار الأم العازل ، لة السياسة الدولية السنة 2004 العدد 158 ص 128- *

[23]د . عبد ا الأشعل : الآثار القانونية والسياسية للرأي الاستشاري حول ا ار الأم العازل ، لة السياسة الدولية السنة 2004 العدد 158 ص 129- *

[24]جون دوغان ا قرر ا اص قوق الانسان الأراضي العربية ا تلة ا فيها فلسط e/cn.4/2004/add.2.10-2004

[25]جون دوغان ا قرر ا اص قوق الانسان الأراضي العربية ا تلة ا فيها فلسط e/cn.4/2004/add.2.10-2004 a/58/311.2003

[26]اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق في الممارسات التي تنتهك حقوق الانسان في الأراضي التي تحتلها إسرائيل عام 1967

[27] اللجنة ا اصة ا كلفة بالتحقيق ا مارسات ال تنتهك حقوق الانسان الأراضي ال تلها إسرائيل عام 1967 i.g.j .reports 1963 pp.33

[28]سليمان عبد ا يد : النظرية العامة للقواعد الامرة النظام القانو الدو ، دار النهضة العربية القاهرة 1979

[29]د مصطفى كامل ياس : مسائل تارة من قانون ا عاهدات ، موعة دراسات القانون الدو تصدرها ا معية ا صرية للقانون الدو ، ا لمداثا سنة 1970

[30]د . عبد ا الأشعل : الآثار القانونية والسياسية للرأي الاستشاري حول ا ار الأم العازل ، لة السياسة الدولية السنة 2004 العدد 158 ص 131- 132*

علاقة القانون الدولي بالقانون الداخلي

الأستاذة حسينة شرون

جامعة مد خيضر بسكرة

الملخص :

إن مسألة العلاقة ب القـانون الـدو والقـانون الداخلي تث عدة إشكالات قانونية، تتعلق أساسـا بتـدرج القانون؛ هل القانون الدو أ ى أو أد مرتبة من القـانون الداخلي؟ وبا قابل هل يتم التعامل مع القانون الداخلي بنفس الطريقة داخل إطار النظام القانو الدو ؟ هذه التـساؤلات أسفرت عن وجود العديد من ا واقف النظرية لإ اد ا لـول العملية ا. ونفرق هذا الصدد ب مذهب أو ما يل إ وجود وحدة القانون والثا إ وجود ثنائية ب القانون الدو والداخلي. ومن أجل إ اد مكانة القانون الـدو النظام القانو الداخلي د أن الدستور الداخلي كل دولة هو الذي دد العلاقة بينهما. وهذا مـا سـوف نوضـحه بالتركيز على موقف ا شرع ا زائري

مقدمة :

إن تداخل العلاقات الدولية واتـساع نطاقهـا العصر ا ديث، أدى إ تطور القانون الدو وتقدمه بشكل أصبحت معه موضوعاته تشمل تلك ال كانت تعـد مـن صميم الاختصاص الداخلي للدولة.

ولذلك فإن مسألة العلاقة بـ القـانون الـدو والقانون الداخلي تث عدة إشكالات قانونية، تتعلق أساسـا بتدرج القانون؛ هل القانون الدو أ ى أو أد مرتبة مـن القانون الداخلي؟ وبا قابل هل يتم التعامـل مـع القـانون الداخلي بنفس الطريقة داخل إطار النظام القانو الدو ؟

إن هذه التساؤلات أسفرت عن وجود العديد مـن ا واقف النظرية لإ اد ا لول العملية ا.

فأصحاب النظرة الكلاسيكية ال تأخذ بفكـرة الإراديـة وجود القانون الدو يأخذون ذهب الثنائية ب القـانون الدو والداخلي والانفصال التام بينهما. أما أصحاب النظرة ا ديثة ا بنية على ا فهوم ا وضوعي للقـانون، فيميلـون إ الأخذ ذهب وحدة القانون والاشتقاق فيما بينهما.

وعلى هذا الأساس؛ فإن دراستنا ستتعرض إ :

مبادئ وأسس ا ذهب الثنائي والانتقادات ا وجهة إليه ا بحث الأول، وعلى نفس النهج ا ذهب الوحدوي، اول الوصول ا ري عليه العمـل الـدو ا عاصـر، و ديدا ا هو معمول به ا زائر مبحث ثان.

ا بحث الأول: مذهب ازدواجية القانون " Le Dualisme "

إن مذهب ازدواجية أو ثنائية القانون يقـوم علـى أساس اعتبار القانون الدو قانون تنسيق لا يقوم إلا رضـا الدول، فالقانون الدو والقانون الداخلي يعـدان- حـسب أصحاب هذا ا ذهب – نظامان قانونيان منفصلان ومستقلان اما عن بعضهما البعض.

ويتزعم هذا ا ذهب الأ ا تريبيل والفقيه الإيطا أنزيلو ، و ا يذهبان إ أن القـانون ينظمـان علاقـات اجتماعية تلفة.

وعليه يتناول هذا ا بحث؛ الأسانيد والنتائج ا ترتبة على الأخذ ذا ا ذهب ا طلب الأول منه، الانتقـادات ا وجهة له مطلب ثان.

ا طلب الأول: الأسانيد والنتائج عـن الأخـذ ـذهب ازدواجية القانون.

ككل ا ذاهب والنظريات، يب أنـصار مـذهب الازدواجية، آراءهم على لة من الأدلة والأسانيد، تترتـب عليها نتائج نتناو ا فيما يلي:

الفرع الأول: أسس وأسانيد مذهب ازدواجية القانون.

1- من حيث مصدر القانون :

إن القانون الدو العام ينظم علاقة اجتماع دول، وهو تعب عن إرادة مشتركة لعدة دول، قد يكون التعب عنها شكل اتفاقيات دولية، أو ضمنيا كأعراف دوليـة، أمـا القـانون

الداخلي فهو يهتم بعلاقة اجتماع الأفراد ومصدره هو الإرادة ا نفردة للدولة، ولذلك ليس لأي من القانون سلطة وضـع قواعد الآخر أو تعديلها أو إلغائها، فالنظامان ينبعـان مـن مصادر تلفة[01].

2- من حيث الأشخاص ا خاطب بقواعـد كـل مـن القانون : إن القانون الداخلي هو قانون الأفراد داخل نطـاق إقليم دولة معينة، فينظم إما علاقات الأفراد فيما بينـهم،وهو القانون ا اص أو علاقا م مع الدولة وهو القانون العام لكن القانون الدو العام يطبق على الدول ذات السيادة.

3- من حيث طبيعة النظام القانو : إن النظـام القـانو الداخلي مب على سلسلة من ا يئات وا ؤسسات العليا الـ تضطلع همة وضع القانون وتطبيقه وتنفيذه وتوقيع ا زاء إذا ما ت الفته، أما ما ده النظام القانو الـدو فهـو تلف اما باعتبار أن قواعده هي إما قواعد اتفاقية أو عرفية، فلا د أثرا ثل تلك ا ؤسسات لدى القـانون الـداخلي، بالإضافة إ أن مبدأ طاعة القانون هو السائد عنـد تطبيـق القانون الداخلي، وبا قابل د مبدأ العقد شريعة ا تعاقـدين كم معظم قواعد القانون الدو [02].

الفرع الثا : النتائج ا ترتبة على الأخذ ذهب الازدواجية.

إن أهم ما يقوم عليه مذهب الازدواجية القانونية، هو انفصال واستقلال كل من القانون الدو عـن القـانون الـداخلي، وبالتا استحالة تطبيق اكم أي من النظام لقواعد تنتمي إ النظام الآخـر لأ مـا لا ينتميـان إ نفـس دائـرة الاختصاص[03] وهذا يترتب عليه عدة نتائج نـذكرها فيمـا يلي:

1- استحالة قيام التنازع ب القانون :

من ا سلم به أن التنازع ب القواعـد القانونيـة لا يكون إلا إذا كانت تلك القواعد تنتمي لنظام قانو واحـد، و ا كانت قواعد القانون الدو وقواعد القـانون الـداخلي تلفة من حيث ا دف، ومن حيث العلاقة الاجتماعية الـ تنظمها، فإن هيئات الدولة وعلى رأسها ا يئات القـضائية، ملزمة راعاة أحكام القانون الداخلي، بغـض النظـر عـن تعارضها أو توافقها مع قواعد وأحكام القانون الدو .

وإذا كان القانون الدو يوجب علـى الدولـة أن عل من قانو ا الداخلي متوافقا مع التزاما ا الدوليـة، فـإن أقصى ما ينتج عنه هو ملها ا سؤولية الدولية الـ يقتـصر جزاؤها على رد التعويض عن هذا التقصير الالتزام دوليا.

كما لا كن أن تد أثرها إ إلغاء القانون الداخلي ا خالف للقانون الدو أو التأث على قوته ا لزمـة داخـل النظام القانو الداخلي.

2- استحالة تطبيق قواعد القانون الدو مباشرة:

إذ لا تسري قواعد القانون الدولية بصفة إلزامية النظام القانو الداخلي مباشرة، ولكن لابد من ويلـها إ قواعد داخلية وفقا ا يتم النص عليه الدسـات الوطنيـة لتطبيق الاتفاقيات الدولية. إذن ب أن يتم تغـي طبيعتـها الدولية أصلا إ قواعد داخلية حـ يتم تعديلها أو إلغاؤهـا، مع إمكان ترتيب ا سؤولية الدولية علـى النحـو الـسالف الإشارة إليه، فيمتنع على القضاء الـدو تطبيـق القواعـد القانونية الداخلية إلا إذا ولت إ قواعد قانونيـة دوليـة، وبا قابل تنع القضاء الداخلي تطبيق القواعد القانونية الدولية إلا إذا ولت إ قواعد قانونية داخلية بإتبـاع الإجـراءات القانونية ا طلوبة داخل إقليم كل دولة[04].

3- نظام الإحالة:

إذا كان من غ ا مكن تصور التنازع ب القـانون الدو والقانون الداخلي، يرى - أنصار هذا ا ذهب – أنه با قابل كن إحالة أحد ا إ الآخر لاستكمال أحكامه.

فنجد مثلا باب إحالة القانون الدو إ القانون الداخلي، القواعد الدولية ا اصة واط الدولـة، أو تلـك ا تعلقة قوق الأجانب، فتحديد صفة ا واطن أو الأجن هو أمر متروك لقانون ا نسية وهو قانون داخلي. أما بـاب إحالة القانون الداخلي إ القانون الدو ، فنجـد القواعـد الداخلية الـ ص امتيازات وحصانة ا بعوث الدبلوماسي ، و د كذلك القواعد الداخلية ا تعلقة الة ا رب الـ يتـرك تعريفها للقانون الدو .

ا طلب الثا : الانتقادات ا وجهة ذهب الازدواجية.

على الرغم من كون مذهب الازدواجيـة ـح التوفيق ب سيادة الدولة وخضوعها للقانون الـدو ذات

الوقت باعتبار أن النتيجة الأساسية ال يكرسها مبدأ سـيادة الدولة هي عدم قابلية القاعدة الداخليـة للإلغـاء خالفتـها القانون الدو ؛ لكنه ككل ا ذاهب تعرض للانتقاد والتقو ، دم ا جج ال ب عليها ، ودحض أسسه عمليا ا جعـل الفقه ا عاصر يهجر العمل به؛ وهو ما نعرضه فيما يلي:

- ليس صحيحا اختلاف ا صادر ب القـانون ، ذلك أن قواعد كل منهما هي نتـاج ا يـاة الاجتماعيـة، فمصدر القاعدة القانونية دولية كانت أو داخلية هو لة من العوامل ا وضوعية والظـروف الاجتماعيـة والاقتـصادية وا غرافية ال تدفع القاعدة القانونية إ الظهـور، ويبقـى الاختلاف طريقة التعب لا غ ؛ فنجد القانون الدو قانون اتفاق الإرادات، والقانون الداخلي قـانون الإرادة ا نفـردة والقانون ا الت هو من صنع الدولة دائما.

- إن الاختلاف الأشخاص ا خاطب بقواعد كل من القانون الدو والداخلي، حسب زعم أنصار الازدواجية، زعم خاطئ؛ إذ لا وجـود للدولـة دون الأفراد سواء كانوا حكاما أو كوم ، وإذا كـان القـانون الدو اطب الدولة فإنه حقيقة الأمر اطـب الأفـراد الذين يكونون ا تمع الداخلي للدولة، بالإضافة إ أن القانون الدو اليوم أصبح اطب الأفراد مباشرة فـ تب م حقوقا و ملهم بعض الالتزامات الدولية.

وبا قابل د أيضا أن قواعد القانون الداخلي العام وا اص اطبان أشخاصا تلفة ومع ذلك د ا متعايـشان دون أن ينادي أحد بانفصا ما.

- أما على ا ستوى العملي فنجد أنه مـن ا لـي الضعف ا نطقي الذي يقوم عليه مذهب الازدواجيـة، إذ لا كن تصور سريان قاعدت متناقضت ، تنظمان ا وضوع ذاته وتكونان مقبولتان قانونا آن واحد[05].

- كما د على الصعيد الدو الكث من القواعد الدولية ال تطبق مباشرة دون ويل ودو ا اجة إ إدخا ا النظام القانو الداخلي وجب إجراء انـدماجي. فلـيس صحيحا ما يراه أنصار الازدواجية من انعدام التأث والتأثر ب القانون ، لأن الواقع عكس ذلك؛ فعملية الاستقبال ليـست عامة ولا مطلقة، ولا دها تطبق إلا على مصدر واحد هـو الاتفاقيات الدولية، أما بالنسبة لباقي ا ـصادر كـالأعراف الدولية ال تعتـ جزءا من القانون الداخلي دو ـا ا اجـة لتحويلها بإجراء خاص لتبنيها النظام القانو الـداخلي.

إن ما توصل إليه أنصار الازدواجية من أن الدولـة تـستطيع الفة قواعد القانون الدو بواسطة تشريعا ا الداخليـة وإن ملت ا سؤولية الدولية ذلك، ليس دليلا على الانفـصال ب القانون بقدر ماهو تأكيد على ضرورة احترام القـانون الداخلي للقانون الدو .

وغ عن البيان أن الاتفاقيات الدولية، لا تطبق من قبل ا اكم الدولية إلا إذا كانت تلك الاتفاقيات مـشروعة على الصعيد الدو ، كما أن تفس ها يكون بوصفها قاعـدة دولية لا قاعدة داخلية.

ا بحث الثا : مذهب وحدة القانون "Le Monisme"

على العكس من مذهب الازدواجية، يرى أنـصار مذهب وحدة القانون؛ أن القانون سواء كان داخليا أو دوليا يشكل وحدة واحدة تتدرج قواعدها بشكل دقيق ومتتـابع، وهذا ما قد يقوم معه أحيانا التنازع ب تلك القواعد، غ أن مسألة التدرج تلك؛ أوجدت تيارين اثن تتباين آراؤ ـا ديد أي القانون مشتق من الآخر؛ أحد ا تـب فكـرة سيطرة القانون الدو ، أما الثا فأخذ بفكرة اشتقاق القانون الدو من القانون الداخلي وتبعا لذلك و القانون الداخلي.

وعلى هذا الأساس سـنعرض هـذا ا بحـث؛ الأسس ال ينادي ا أنصار وحدة القانون و ـو القـانون الداخلي والانتقادات ال تعرضت ا، وبا قابل الأسس الـ تب عليها فكرة الوحدة مع و القانون الدو وتقييمها.

ا طلب الأول: وحدة القانون و و القانون الداخلي.

تزعم هذا التيار الفقهاء الأ ان أساسا، أمثال موسر، زورن، ماكس وي ل، بالإضافة إ الفقيه الفرنسي ديسنـس فرنانديار.

ويقوم هذا الا اه على أساس أن القـانون الـدو منبثق عن القانون الداخلي مع تفضيل القـانون الـداخلي، واعتبار أن القانون الدو هو القانون ا ارجي للدولة لأنـه

تص بتنظيم علاقا ا مع الدول الأخرى. ويستند أنصار هذا الرأي على مقوم أساس ا:

* عدم وجود سلطة عليا فوق سلطة الدولة، وهـذا ما نحها ا رية الكاملة ديد التزاما ا الدولية، وهذا يع أن القانون دوليا كان أو داخليا يستند دائما إ إرادة الدولة. وأن الدولة إ ا تستمد القدرة على إبرام الاتفاقيات الدوليـة والالتزام ا من دستورها الداخلي.

* وتستمد الدولة حريتها تلك من خـلال سـند دستوري، وهو ذو طابع داخلي يسمح ا بتحديد السلطات ا ختصة بإبرام الاتفاقيات الدولية، باسم الدولـة. وبالتبعيـة التزاما ا ا ال الدو ، و ع آخر تـستمد الاتفاقيـات الدولية قو ا الإلزامية من نصوص الدستور. ويترتب على ذلك أن الصدارة تكون للقانون الدستوري أي القانون الـداخلي، فإذا تعارضت قاعدة دولية مع أخرى داخليـة كـان علـى القاضي الداخلي تغليب القاعدة الداخلية وإ ـال القاعـدة الدولية[06].

لكن لو أننا سلمنا باشتقاق القانون الـدو مـن القانون الداخلي، فهذا يع أن هناك قواعد وقـوان دوليـة بعدد الدول، وأن للدولة أن تلغي القانون الـدو بإراد ـا ا نفردة، وهذا ما ينفيه الواقع.

كما أن أصحاب هذا التيار ينطلقون مـن وجـود مصدر واحد للقانون الدو هو الاتفاقيات الدوليـة، وهـم بذلك يلغون وجود العرف الدو باعتباره مصدرا أساسـيا للقانون الدو العام، وح ا بادئ العامة ال أقر ـا الأمـم ا تمدنة، بل هم يستندون مطلقا على الدستور الداخلي؛ وهذا ما علنا هل مص الالتزامات الدولية لو أن هذا الدسـتور ا ستند إليه ألغي أو تعديله.

وبا قابل د العمل الدو مستقر على الإبقاء على الالتزامات الاتفاقية الدولية بغض النظر عما قد يطـرأ علـى القاعدة الدستورية الداخلية من تغي إعمالا بدأ اسـتمرارية الدولة، ذلك أن التزام الدولة ا ت مه من اتفاقيات دولية مـع غ ها من أشخاص القانون الـدو لا يـستند إ القـانون الدستوري الداخلي، ولكنه مب على قاعـدة جوهريـة

القانون الدو هي قاعدة وجوب الوفاء بالعهـد أو قدسـية الاتفاق "Pacta suntnservanda".

إذن لص على أن هذا التيار يقودنـا حتمـا إ رفض القانون الدو ، لأن الاعتراف بسمو القانون الـداخلي من شأنه أن يؤدي لفوضى عارمة على الصعيد الدو تـ ر عدم إيفاء الدول التزاما ا الدولية استنادا لأنظمتها القانونيـة الداخلية.

ا طلب الثا : الوحدة و و القانون الدو .

على إثر موجة الانتقادات ا وجهة ذهب الوحـدة مع و القانون الداخلي، تب الفقهاء النمـساويون وعلـى رأسهم فردروس، كي ، بوركان، وفقهاء ا درسة الاجتماعية الفرنسية جورج سال، د ي؛ فكرة وحدة القانون مع ـو القانون الدو واعت وا أن القانون الدو ينبثق عنه القـانون الداخلي الذي يكون مرتبة أد منه.

ولذلك يرى كلسن أن القانون الدو العـام هـو أساس باقي القوان ، لأن الدول وجدت تمـع عـ ر أوجب عليها احترام الأعراف السابقة، وتكوين التشريعات لا كن أن الف مبادئ هذه الأعراف[07].

ويعتقد أنصار هذا التيار أنه ليس ة حاجة لاستقبال القاعدة الدولية النظام القانو الـداخلي أو ويلـها إ قاعدة داخلية ح يتم تنفيذها ولكنها تطبق مباشرة ا اكم الداخلية بصفتها تلك وبغض النظر عن تعارضها مع القواعـد الداخلية.

غ أن لكل فقيه من أنصار هذا التيار اعتبار يأخـذ به تبنيه الفكرة[08] ، فقواعد القانون الدو حسب أنصار هذا التيار؛ هي ال دد الاختصاص الإقليمي والشخـصي للدولة، كما أ ا هي ال دد الوحدة ال ينطبـق عليهـا وصف الدولة، ولذلك فالدولة حينما تضع قانو ا الـداخلي فإ ا تكون بصدد ارسة أحد اختصاصا ا ال خولـه ـا القانون الدو العام.

وعلى الرغم من أن الأخذ بفكرة وحـدة القـانون و و القانون الدو يسمح بإعطاء سلطة للقـانون الـدو ، وتوحيد تطبيق القاعدة القانونية الدولية النظم ا ختلفة فإن الواقع يثبت أنه لا كن للقانون الدو أن دد اختصاصات

الدولة وهو الذي نشأ زمنيا بعد القوان الداخلية والدولة ذا ا.

كما أنه لا كن تطبيق الإلغاء التلقائي للقاعدة الداخلية ا تعارضة مع القاعدة الدولية لأن عملية تعديل القاعدة القانونية الداخلية أو إلغائها خاضعة للإجراء الذي أنشئت به(09).

إضافة إ أن دمج القانون وإلغاء أية تفرقة بينهما، من شأنه أن يؤدي إ تغليب القواعد الدولية ا خالفة للدستور عليه، وهو ما لا كن العمل به.

كما أن هذه النظرية تتجاهل كل ما هو موجود من فوارق ب قواعد القانون الدو والقانون الداخلي، غ أن أنصار هذه النظرية ردوا على ذلك بكون انتماء القانون لنظام واحد متكامل لا يع إلغاء التميز ا وجود بينهما ما دامت أوجه ايز ا دودة، وكان جوهر كل منهما واحد كما هو الشأن بالنسبة للقانون الداخلي الذي يتفرع إ قانون عام وقانون خاص و ا قانونان متميزان(10).

ومن ا ؤكد أن هناك شبه إ اع من جانب الفقه الدو على تأييد وتأكيد مبدأ و القانون الدو على القانون الداخلي، كما تؤكده أحكام ا اكم الدولية وأحكام ا اكم الداخلية كث من الدول.

ا طلب الثالث: الا اه العملي التعامل الدو .

إن العلاقة ب القانون الدو والقانون الداخلي، الواقع، هي مسألة خاصة بكل دولة، لذلك د أنه من الصعوبة ا كان أن د تأكيدا واضحا للأخذ بأحد ا ذهب السابقة دون الآخر، سواء ا ال الدو أو على مستوى القوان الداخلية للدول، وهذا راجع أساسا صوصيات كل قانون ا قد يوحي بالانفصال بينهما، وما يقابله من إقرار بالصفة الإلزامية القانون الدو من جانب كل الدول تقريبا(11).

غ أننا د اختلافا ب الدول كيفية التعامل مع القانون الدو ؛ فمنها من يعترف دستورها بسمو القانون الدو على القانون الداخلي، ومنها من يعطيه مرتبة مساوية والقليل يعطيه مرتبة أد من القانون الداخلي.

الفرع الأول: التناقض ب الوقع العملي ومذهب الازدواجية والوحدة.

إن التعامل الدو لا يكرس أيا من ا ذهب ، و اول إ اد مواقف وسط بينهما، وهذا راجع لتنا الواقع مع الأخذ بأحد ا مطلقا.

فنجد مذهب الازدواجية ا ب على الفصل ا طلق ب النظام القانون ، ينكر كل أثر للقاعدة القانونية الداخلية على الصعيد الدو ، غ أن الواقع العملي الف ذلك؛ فلا تلزم الدولة فعلا بالاتفاقية ا مة لاف ما تتطلبه الإجراءات الدستورية ا تبعة فيها، مادام ليس هناك قاعدة عامة واضحة القانون الدو بذلك، كما د العديد من الدسات تنص على عدم نفاذ تلك الاتفاقيات الدولية على الصعيد الدو ، وبا قابل د بعض الاتفاقيات الدولية تنص على إلغاء قانون داخلي.

أما بالنسبة ذهب الوحدة؛ فلا د القانون الدو تفويضا للدول بتحديد ا يئات ا ختصة بإبرام الاتفاقيات الدولية وإجراءا ا، ح د عمليا القانون الدستوري دد أحكام وإجراءات إبرام الاتفاقيات الدولية. بالإضافة إ ذلك لا د قاعدة عامة القانون الدو تقضي بالإلغاء التلقائي للقاعدة الداخلية ا خالفة له، وكذلك الأمر بالنسبة للقضاء الدو الذي لا لك نقض أو إلغاء أحكام وقرارات القضاء الداخلي ا تمتعة جية الشيء ا قضي به، ولذلك تبقى القاعدة القانونية الداخلية ا خالفة للقانون الدو سارية ا فعول ح يتم تعديلها أو إلغاؤها وفقا ا تتطلبه الإجراءات القانونية الداخلية.

وبصورة عامة د أن صف الد ومة والإلزام النظام القضائي الداخلي يتم إدخا ما نظ ه الدو إلا حديثا مع العديد من الاستثناءات. بالإضافة إ التفاوت الكب الأ ية ب الأشخاص الذين يهتم م كل من قانون . غ أن هذا التناقض والاختلاف ب دائر التطبيق العملي للقانون لا يع أن يصل إ حد الانفصال التام وا طلق بينهما، إذ د بينهما نقاطا يلتقيان عندها ومواضيع يشتركان تنظيمها، فتحاول الدول بصورة عامة، التوفيق ب قانو ا الداخلي والقانون الدو الذي لا تنكر وجوده بل

وتنص عليه دساتيرها، وذلك إما بإصدار تشريعات خاصة أو أنها تعمد إلى إدماج القانون الدولي في تشريعاتها الداخلية.

كما أن القضاء الداخلي لا يعارض تطبيق القواعد القانونية الدولية ما كانت لا تتعارض مع قوانينه الداخلية، أما القضاء الدولي فهو يسعى دائما لتكريس سمو القانون الدولي على القانون الداخلي بتشجيع الدول على إجراء التعديلات التشريعية الضرورية للتوفيق بين القانونين. ناهيك عن أن الدولة كانت ولا تزال دائما المسئولة عن كل إخلال بالتزاماتها الدولية نتيجة التعارض بين قوانينها الداخلية وقواعد القانون الدولي، فلا يجوز للدولة – حسب العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي – أن تتملص من تنفيذ التزاماتها الدولية بحجة أن قانونها الداخلي لا يسمح بذلك، وقد أكدت محكمة العدل الدولية ذات المبدأ في العديد من قراراتها[12]، وكذلك فعلت محكمة نورمبورغ الدولية الدفوع التي أبداها المتهمون بارتكاب جرائم الحرب و الإبادة والتي ذهبوا فيها إلى أن أفعالهم المرتكبة لا تخالف قوانينهم الداخلية". كما أن التحكيم الدولي سار على نفس الخطى، مقرا هو الآخر بذات المبدأ.

وبصورة عامة نجد أن القاضي الدولي يكتفي بإعلاء القانون الدولي على القاعدة القانونية الداخلية أيا كانت درجتها على الصعيد الدولي، ولكنه لا يستطيع تقدير صحتها في النظام الداخلي. فالقضاء الدولي لا يعدو أن يكون قضاء تعويض لا قضاء إلغاء، وتبقى القاعدة القانونية الداخلية محافظة على آثارها في النظام الداخلي دون أن يمكن الاحتجاج بها على الصعيد الدولي.

الفرع الثاني: مواقف بعض الدول في التعامل مع القانون الدولي.

إذا كانت معظم الدول تقر من حيث المبدأ، بالصفة الإلزامية للقانون الدولي وهي كثيرا ما عبرت عن ذلك من خلال تصرفاتها وعلاقاتها الدولية، فإنه من النادر أن تذهب تلك الدول إلى حد الاعتراف الصريح بسمو القانون الدولي على كافة قوانينها الداخلية، وإن كان العديد منها يقر بسمو القانون الدولي على القوانين العادية، ولكن يضعه في مرتبة أدنى من الدستور وسنرى ذلك من خلال مايلي:

1- القانون الدولي يسمو على الدستور:

إن الدول التي وضعت القانون الدولي في مرتبة أسمى من الدستور نادرة جدا إن لم نقل أنها تنعدم، فالدستور الهولندي مثلا لعام 1922 المعدل في 1963 جعل من القانون الدولي أسمى منه، إذ يمكن للاتفاقية الدولية التي تبرمها هولندا أن تخالف الدستور، كما تمتنع على المحاكم الهولندية أن تعلن عدم دستورية الاتفاقية التي تسمو على التشريعات الداخلية اللاحقة لها والسابقة عليها، لكن المادة 63 من الدستور الهولندي تعتبر سمو القانون الدولي محدودا فهي تربطه بضرورات الحياة الدولية.

2- القانون الدولي يتمتع بقوة القانون الداخلي:

وهذه الحالة؛ تعني أن يمر القانون الدولي بنفس مراحل القانون الداخلي، وأن القانون السابق يفسح المجال للقانون اللاحق دوليا كان أو داخليا. ونجد ذلك في أن القانون الدولي العرفي في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر جزءا من قانون البلاد، مع ما يترتب عن ذلك من سمو القانون الدولي العرفي اللاحق على القانون الفدرالي السابق، غير أن الاتفاقيات الدولية التي تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر بمثابة القانون الأعلى، ومن الدساتير التي تأخذ بذات الاتجاه؛ الدستور المصري الصادر سنة 1971 في المادة 151 منه والتي تنص على أن:" رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة...".

3- القانون الدولي أدنى مرتبة من القانون الداخلي:

ونجد تطبيقا لهذا في بريطانيا، إذ يقع القانون الدولي واقعيا في مرتبة أدنى من القانون الداخلي، بالرغم من المساواة الشكلية بينهما. فإذا كان القانون الدولي يعد جزءا من قانون البلاد، فإنه من الثابت أن ذلك لا يتعلق إلا بالقواعد الدولية العرفية، فالبرلمان البريطاني بإمكانه أن يسن قانونا يخالف قواعد قانونية دولية سابقة، كما أنه لا قيمة للاتفاقيات الدولية ما لم يتم استقبالها عن طريق تشريع برلماني، خاصة إذا تعلقت تلك الاتفاقيات بحقوق وحريات الرعايا البريطانيين،

وهذا يع أن القانون الصادر لاحقا للاتفاقيـة الدوليـة لـه الأولوية عليها.

4- القانون الدو نل مرتبة وسطا ب الدستور والقانون الداخلي:

مع ذلك أن تكون الاتفاقيـات الدوليـة ظـى بالأولوية على القواعد القانونية الداخلية، علـى أن يكـون الدستور مرتبة أ ى منها. ومن ذلك د ا ادة 55 مـن الدستور الفرنسي 1958 ال تعت الاتفاقيات الدولية الـ ت ا صادقة أو ا وافقة عليها وا نشورة طبقـا للإجـراءات القانونية ا اري العمل ا، ا سلطة أعلى من سلطة القوان الداخلية ولكن شرط تنفيذها من قبل الطرف الآخر كذلك، أما ا ادة 54 من ذات الدستور، فتمنع ا صادقة أو ا وافقـة على الاتفاقية الدولية ال أعلن ا لس الدسـتوري الفتـها للدستور، وهذا ما عل الاتفاقية الدولية تقع م لة أد من الدستور.

كما تب ا شرع ا زائري نظرية وحدة القانون مع و القانون الدو على القانون الداخلي، وجعله مرتبـة أد من الدستور بنصه ا ادة 132 من التعديل الدستوري لسنة 1996 على أن:" ا عاهدات ال يصادق عليها رئـيس ا مهورية حسب الشروط ا نصوص عليها الدستور تسمو على القانون" فالاتفاقية بعد ا صادقة عليها تكون ا الأولوية على القانون الداخلي، لكنها تبقى أد مـن الدسـتور أي خاضعة له[13].

ا ا ة:

وبعد عرضنا للخطوط العريضة للنظريـات الـ تناولت العلاقة ب القانون الدو والداخلي والقيمة العلمية ا، وكذا ما ري عليه العمل الدو بشأ ما، د أن كليهما يشترك تنظيم ا ياة الاجتماعية على الكرة الأرضية، وهذا الاشتراك كث ا ما يفتح ا ال للتداخل والتعارض بينهما، ومن أجل إ اد مكانة القانون الدو النظام القانو الـداخلي وجدنا أن الدستور الداخلي كل دولة كان هو زة الوصل بينهما.

وإن كانت غالبية دسات العا يل ـو الأخـذ بوحدة القانون مع و القانون الدو وتفضيله على القـانون الداخلي لعدة اعتبارات؛ لعل أ ها أن ذلك تأكيدا علـى التأسيس للقانون الدو ، وضرورة الالتزام باحترام قواعده.

فإننا نؤكد خا ة هذه الدراسة علـى العلاقـة القائمة ب القانون الدو والقانون الـداخلي مـن خـلال التكامل الذي نلمسه يربط بينهما عمليا؛ فكث ا مـا اعتمـد القضاء الدو على أحكام القانون الداخلي والعكس كذلك.

كما أننا وجدنا اشتراك معظم الأنظمة القانونيـة الدول ا ختلفة الاعتراف بسمو القانون الدو الاتفـاقي على القواعد القانونية الداخلية، وهذا ما أدى إ تطور طرق ا وافقة على قواعد القانون الدو عن طريق ا مارسة الدولية. هذه النتيجة تقودنا إ حتمية الاعتراف بسمو القواعد القانونية الدولية الاتفاقية- ديدا - على القواعد القانونية الداخلية. وبذلك سنكون أمام عملية نفاذ الاتفاقيات الدولية النظام القانو الداخلي، والذي يطرح إشكالية تطبيق الاتفاقيات الدولية أمام القاضي الداخلي، وعلى وجه التحديد القاضي ا زائي ا زائري وهو ما سنتناوله بالبحث دراسات لاحقة.

ا وامش وا راجع :

(01) Mosler (H), **L'application du droit international public par les tribunaux nationaux** , R.C.A.D.I.L, Tome1, 1957, P 633 et suit.

(02) Charel Rousseau, **droit international public**, Tome1,Sirey, Paris: 1970,P 39 et suit.

(03) إبراهيم العنا ، **القانون الدو العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، سنة 1999، ص 71؛ عبد العزيز سرحان، مبادئ القانون الدو العام، القاهرة: دار النهضة العربية،سنة 1980، ص ص: 79- 116.

(04) علي صادق أبو هيف، **القانون الدو العام**، الإسكندرية: منشأة ا عارف، سنة 1985، ص 93.

(05) شارل روسو، ا رجع السابق، ص 20.

(06) أبو ا أ د عطية عمر، ، **نفاذ ا عاهدات الدولية النظام القانو الداخلي**، القاهرة: دار النهضة العربية، سنة 2003، ص 34.

(07)أ د اسكندري، **اضرات القانون الدو العام**، ا زائر: ديوان ا طبوعات ا امعية، سنة 1994،ص 34.

(08) أنظر: مد بوسلطان، **مبادئ القانون الدو العام**، ا زء الأول،ا زائر: ديوان ا طبوعات ا امعية، سنة 1994، ص37؛ مد يوسف علوان، ا رجع السابق، ص 90.

(09) راجع ا وضوع: حسن ك ة، ا رجع السابق؛ مد حس منصور، **نظرية القانون**، الإسكندرية: دار ا امعة ا ديدة للنشر، سنة 2000.

(10) مد سامي عبد ا ميد، **أصول القانون الدو " القاعدة الدولية"**، ا زء 02، الطبعة 07، الإسكندرية: دار ا طبوعات ا امعية، سنة 1995، ص 110.

(11) G.I.Tunkin**, Droit international public**, paris:1965,; Charles Chaumont, **Recueil des cours de l'académie de droit international**, R.C.A.D.I, Tome 129; Susanne Bastid, **cours de droit international Public**, les cours de droit, Paris: 1976-1977.

(12) أنظر مثلا قضية ا صائد 1951/12/18؛ وقضية الرعايا الأمريكان ا غرب عام 1952؛ راجع أ د سرحال، ا رجع السابق، ص 38.

(13) حسي بوديار، **الوجيز القانون الدستوري**، عنابة: دار العلوم، سنة 2003، ص 100.

الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية

الأستاذ: شعاشعية ضر
ا ركز ا امعي بغرداية

مقدمة :
يتأسس جوهر العمل ا ـصر الإسـلام علـى جـذب ا دخرات و القيام باستثمارها تلـف أوجـه النـشاط الاقتصادي وفقا للضوابط الإسلامية توزيع الربح النتائج عن الاستثمار على الأطراف ا شاركة فيه، وبتا فإن توزيع الربح على أصحاب الودائع ا ستثمرة يتحدد بناء علـى الالتـزام بالقواعد والأسس الشرعية ا اكمة بعيدا عن الربا و شـبهة الربا و بذلك يتضح لنا أ ية النشاط الاستثماري ا صارف الإسلامية فبقدر قيامها به بكفاءة اقتصادية و التزام بأحكـام الشريعة بقدر ما يتحدد وها و ازدهارها والإقبال عليهـا و مسا تها تنمية الاقتصاد القومي.

إن غالبية الدول الإسلامية تشهد الوقت ا ا نـوع من البنوك ا: البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية ـا يـث التساؤل عن العلاقة بينهم و عن مـدى اخـتلاف القواعـد القانونية ال تطبق عليهم ا وضوعات ا ختلفـة وهنـاك اختلاف حقيقي بـ أعمال وهياكل كل منـها تـستوجب انفراد كل نوع بتنظيم قانو مستقل كما أن البحث القانو موضوع ا صارف الإسلامية صعب و شائك و صـعوبة البحث فيه

ودقته تتمثل ذلك الارتباط أيضا دخل تلف لكل من الفقه الإسلامي والقانون الوضعي فالبنك فكـر القـانون الوضعي هو تاجر نقود يسعى إ الربح وهو ذلك يتعامل بالفوائد ال هي ركيزة العمل البنوك التقليدية، أما الفقه الإسلامي فهي بنوك تقوم بأعمال و الأنشطة ا صرفية الـ تزاو ا البنوك التقليدية و لكن دون تعامل بالفوائـد راعـاة الشريعة الإسلامية كل أعما ا معـ ذلـك أن الـدول الإسلامية تشهد الوقت ا ا نوع من البنوك ا: البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية الأمر الذي علنا نتـسائل عـن أعمال وهياكل كل منها تستوجب انفراد كل نوع بتنظـيم قانو مستقل.

وعلى أية حال فإن بعض الدول الإسلامية قامت بـسن تشريعات للبنوك الإسلامية على غرار القواn الـ كـم البنوك التقليدية (غ الإسلامية) وذلك لتنظيمها بل أن هناك بعض الدول الإسلامية ا ذت موقفا صـارما مـن البنـوك التقليدية إذ لا يسمح فيها للتعامل إلا بالبنوك الإسلامية كمـا هو ا ال بالنسبة لإيران، و ا كانت هذه البنوك الإسـلامية تنظم وجب قواعد قانونية كم تعاملا ا داخـل الـدول الإسلامية فإن ذلك تم عليها ضرورة الرقابة من طرف البنك ا ركزي إذ يعت هذا الأخ الإطار القانو الـشامل الـذي كم كافة البنوك على حد سواء كانت بنـوك إسـلامية أو بنوك تقليدية، هذا ما سنحاول ديده من خـلال التطـرق فهوم البنوك الإسلامية و من ة تنظيمها القانو

أولا: مفهوم ا صارف الإسلامية:

1- تعريف ا صاريف الإسلامية: عرفت الدول الإسـلامية نظام ا صارف الإسلامية منذ عقود قليلة إذ تعت ا ـصارف الإسلامية من أحدث مستجدات الفكر الإسلامي ا ـال الاقتصادي **[1]**، إذ تنهض ا صارف الإسلامية بدور حيوي ا ياة الاقتصادية ا تقوم به من ميع ا ـدخرات مـن ا مهور إعادة توظيفها من خلال عمليات مـصرفية مـع عملائها ا يساهم استثمار الأموال و تفعيـل الـسياسة الاقتصادية للدولة**[2]** فقد ذهب البعض إ تعريف ا صارف الإسلامية بأ ا تلك ا ؤسسات ال تقوم ذب رأس ا ـال الذي يكون عاطلا نح صاحبه ر ا حلالا هن طريق أعمال التنمية الاقتصادية ال تعود بالفائدة ا قيقيـة علـى يـع ا سا فيها باعتباره وسيطا بـ صاحب ا ال و مـستثمر ليحصل كل على حقه اء هذا ا ال**[3]** وذهب فريـق أخر ذهب إ تعريف ا صارف الإسلامية بأنه كيان ووعـاء تزج فيه فكر استثماري واقتصادي سليم ومال يبحث عـن ربح حلال لتخرج منه قنوات ـسد الأسـس ا وهريـة للاقتصاد الإسلامي وتنقل مبادئ من النظرية إ التطبيق، ومن التطور إ الواقع ا لموس، فهو ذب رأس ا ال الذي كن أن يكون عاطلا لتخرج أصحابه من التعامل به مع من دون صدورهم حرجا من التعامل معها**[4]**.

ومن فالبنوك الإسلامية لا تقـوم بـالاقتراض والإقـراض بفوائد، بل تقدم بصفة عامة التمويل القائم على ا شاركة الربح و ا سارة وذلك وفقا لصيغ شرعية كا را ة و ا ضاربة و الإستصناع والإجارة وغ هـا مـن أسـاليب التمويـل الإسلامية.

2- نشأة و تطور البنوك الإسلامية:

انطلاقا من ر الربا ظهرت أ ية إعادة النظـر ا ياكـل ا الية و النقدية و الأدوات التمويلية الدول الإسلامية فبدأ التفكـ ا نهجي بعض دول العا الإسلامي لإنشاء البنوك الإسلامية منذ الأربعينيات من القرن العـشرين**[6]** حيـث أنشئت ماليزيا صناديق الادخار بـدون فائـدة، أخـذت باكستان الفكرة عام 1950 وذلك بإنشاء مؤسـسة الريف تقبل الودائع من ا وسرين بـدون عائـد، تعـاود إقراضها إ صغار ا زارع بلا فوائد**[7]** وعلى نفس النمط نشأت الريف ا صري بنوك ادخار ليـة تعمـل وفـق مقتضيات الشريعة الإسلامية وبلا فوائد على الودائع لـديها، لكن يكتب النجاح لتلك الفكرة لنقص الكوادر ا تعمل من أجل تسي وأداء النشاط مثل تلك ا صارف الإسلامية فضلا عن عدم وجود أسـاس واضـح للعمـل البنـوك الإسلامية**[8]**.

كما عملت العديد من الدول الإسلامية من إنـشاء بنـوك إسلامية من هذا النوع مثل دولة قطر و كذلك دولة الكويت وا لكة العربية السعودية وا زائر بل وكذلك انتقلـت رؤوس الأموال العربية و الإسلامية من أجل إنشاء هذا النـوع مـن البنوك الدول الغربية مثل بنك ق ص الإسلامية، ا ـصرف الدو الإسلامي-الد ارك، بنك ا كة الولايـات ا تحـدة الأمريكية**[9]**.

وعلى مستوى التعاون الدو عـام 1975 إنـشاء (البنك الإسلامي للتنمية) جدة با ملكة العربية الـسعودية برأس مال دول ا ؤ ر الإسلامي ويهدف هذا البنك الإسلامي بصفة أساسية إ دعـم ا ـشروعات التنمويـة الـدول الإسلامية و دعم ا ركة الاقتصادية و التقـدم الاجتمـاعي لشعوب الدول الأعضاء وا تمعات الإسلامية تمعة و مفرد وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية و تقدم العون للمجتمعـات الإسلامية الدول غ الأعضاء**[10]**.

ثانيا: التنظيم القانو للبنوك الإسلامية

عملت الدول الإسلامية على بعث شعاع البنوك الإسلامية من خلال إعادة النظر ا نظومة ا صرفية من خلال إ ـاد أطر قانونية من شأ ا تنظيم البنـوك الإسـلامية جموعـة النصوص القانونية ا من شأ ا أن تضمن إمكانيـة اعتمـاد بنوك إسلامية النظام ا صر جنبا إ جنب مـع البنـوك التقليدية، وعليه يس التنظيم القانو للبنـوك الإسـلامية أربعة ا اهات: النظام ا صر الإسلامي الكامل، ونظام ا مع ب البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، ونظام خاص لكـل بنك إسلامي، ونظام خضوع البنـوك الإسـلامية للقـوان التقليدية.

1) النظام ا صر الإسلامي الكامل: قامت موعة مـن الدول الإسلامية بإحداث تغي جدري أنظمتها ا ـصرفية وذلك من خلال إدخال الأسس الإسلامية علـى ا ـستوى القانو و ا ا وهذا ما اعتمدته باكستان منذ سـنة 1979 وذلك من خلال إعلان خطة مد ا ثلاثة سنوات لتطبيق ذلك النظام**[11]**، ومن أجل قيق الوحدة والتكامـل للنظـام ا صر الإسلامي إدخال تعديلات العديد من القـوان الأخرى وهي: قانون البنوك و قانون الـشركات و قـانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة الدخل وقانون التسجيل وقانون ضريبة الثروة**[12]** ، لذلك عملت العديد من الأنظمة علـى إعادة النظر ا عاملات البنكية من خلال ـر التعامـل بالفائدة.

2) نظام ا مع ب البنوك التقليدية والبنـوك الإسـلامية:

تزاوج بعض الدول ب ما هو قائم ب النظام ا اص بالبنوك التزاوج بعض الدول ب ما هو قائم ب النظام ا اص بالبنوك التقليدية والنظام ا اص بالبنوك الإسلامية إذ بدأ العمل على نظام ا مع ب هذين النظام منذ سـنة 1983 أين صدر القانون ا اليزي للبنوك و الذي يشتمل على قـانون لتنظيم و تأسيس البنوك الإسلامية والإشراف عليها من البنك ا ركزي ا اليزي**[13]** و تركيا بدأ العمل ذا النظام سنة 1984 البنوك الإسلامية ا عرفا بـادئ الأمـر باسم (بيوت التمويل ا اصة). و من ب البنوك الإسـلامية ا أنشأت ذلك الوقت بنك ا كـة التركـي- بنـك فيصل**[14]**، تقبل بيوت التمويل التركية الودائع حسابات جارية لا يستحق ا ودع عليها أية فائدة أو ربح ويلتزم البنك بردها عند الطلب كما تقبل ا سابات ا شتركة ا يـشارك فيها ا ودع البنك الربح و ا سارة، كما صدر نفس القانون دولة الكويت وجب ا رسوم رقم 72 لـسنة1977 و الذي وجبه إنشاء ما يعرف ببيت التمويل الكوي كشركة مسا ة كويتية تقوم بالنشاطات ا الية و أعمـال التـأم و أوجه الاستثمار ا ختلفة مع استبعاد عنصر الفائدة كما هـو مب النظام الأساسي للشركة ا ذكورة و قد نصت ا ذكرة الإيضاحية للمرسوم بتأسيس الشركة ا ذكورة بعدم تقيـدها بأحكام القوان القائمة، وذلك فيما يتعـارض مـع طبيعـة نشاطها و ما ورد نظامها الأساسي.

لذلك د أن معظم الدول أصبحت تدرج ضمن قوانينها ا تعلقة بالنقد و البنك ا ركزي بابا أو فصلا ـت عنـوان البنوك الإسلامية وا أصبحت وجبه كافة البنوك الإسلامية ا تنشأ ضله.

3) نظام خاص لكل بنك إسلامي: قامت بعـض الـدول الإسلامية الا لا يوجد فيها نظام مصر إسلامي واا لـو قوانينها من وجود أي تنظيم معـ لإنشاء البنوك الإسـلامية، بالسماح بإقامة بنوك إسلامية وجب قانون خاص أو مرسوم لكل مصرف أو بنك ينشأ مارسة و مباشـرة ا عـاملات الإسلامية، كما هو ا ال بالنسبة صر إذ تأسيس (بنـك فيصل الإسلامي) ا صري وجب قانون خـاص رقـم 48 الصادر سنة 1977 كما صدر النظـام الأساسـي للبنـك ا ذكور بقرار من وزيـر الأوقـاف ا ـصري مـن نفـس السنة**[15]** إذ يلتزم البنك معاملاتـه لقواعـد الـشريعة الإسلامية، لا سيما ر التعامل بالفائدة وتشكيل نة لرقابة الشرعية وقد تعديل هذا القانون ا نشئ للبنـك وجـب القانون رقم 142 الصادر سنة 1981 والذي نـص علـى خضوع للقوان ا نظمـة للرقابـة علـى النقـد الأجـن وللقوان اا تنظم الرقابة على البنوك بصفة عامة و فيمـا لا يتعارض مع قانون إنشائه**[16]**، لكن د أن هذا التعـديل يتعارض مع ما جاء به القرار رقم 48 السالف الذكر ا ـنظم للبنك و الصادر عن وزير الأوقاف إذ كان البنك من خلاله لا ضع للقوان ا نظمة للرقابة على النقد الأجن و غ ها من أحكام قانون الشركات مع خضوعه معاملاتـه للعملـة ا صرية بطبيعة ا ال.

كما أنشأ الأردن وجب القانون ا ؤقت رقم 13 لسنة 1978 البنك الإسلامي الأرد - بنفس الإجـراءات الـ أنشأ ا بنك فيصل الإسلامي مصر- والذي يزاول أعماله ا صرفية على أساس العقود الشرعية ا شاركة والربح و الإقراض و بصفة خاصة عدم الدخول أي معاملات ربوية ميع صورها، و قطر صدر ا رسوم رقم 52 لعام 1990 بتأسيس بنك قطر الدو الإسلامي**[17]**.

4) البنوك الإسلامية اا ضع للنظام التقليدي: و ا قصود بذلك موعة البنوك الإسلامية اا لا ضع لقانون خاص ا و إ ا ضع للقوان ا نظمة للمصارف التقليدية، و من أمثلة ذلك ا صرف الإسلامي الدو الـد ارك ففـي 1983/2/17 حصل هذا ا صرف على التصريح بإنـشاء فرع له الد ارك إذ يباشر العمل ا صر الإسـلامي مـع خضوعه للقوان ا صرفية التقليدية السارية، و لكـن مـع التصريح ق ا ودع عدم تقاضي فائدة على وديعته وحـق ا سا إشراك ا ودع الأرباح، وكان ذلك يقتضي فصل ا سابات غ ا تفقة مع الـشريعة الإسـلامية عـن ا سابات الأخرى اا تتعامل وفقا للصيغ الإسلامية **[18]**، نستنج أن التعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسـلامية هـذا النوع من ا صارف خاضع للمودع نفسه لذلك وجد هـذا النوع من البنوك الإسلامية الدول الغربية اا يعيش فيهـا ا سلم .

- ثالثا: إجراءات تأسيس البنوك الإسلامية و فروعها:

تنص جل القوان ا نظمة للنظام ا صر الـدول الـ اعتمدت نظام البنوك الإسلامية إجراءات تتسق بصفة عامة مع الإطار العام لإجراءات تأسيس البنوك التقليدية ا تبعة معظم دول العا إذ د على سبيل ا ثال أن ا ادة 88 من مـذكرة ا ستندات الواجب تقد ها عموما مع طلب التأسيس و هـي كالآ :

- بيان أ اء ا ؤسس وجنسيا م و عناوين وحصة كل منهم رأس ا ال
- مشروع عقد التأسيس و النظام الأساسي
- دراسة با دوى الاقتصادية لإنشاء البنك
- أي مستندات أخرى يطلبها البنك ا ركزي**[19]**.

و لبنان نصت ا ادة الثانية من قانون ا صارف الإسلامية اللبنا على أن ضع تأسيس ا صارف الإسلامية و كـذلك أي فرع صرف إسلامي أجن لبنان لترخيص من ا لس ا ركزي صرف لبنان، كما يضع ا لس ا ركزي ـصرف لبنان نظاما خاصا يتضمن يع الشروط الواجب توافرها نح الترخيص، ولا ضع القرار الصادر نح الترخيص أو منعـه لأي من طرق الطعن فيه أو ا راجعة القضائية أو الإدارية ا ذلك ا راجعة لتجاوز حدود السلطة**[20]** أما بالنسبة لشروط تأسيس ا صارف الإسلامية لبنان فقد أوجبت ا ادة الرابعة القرار الأساسي رقم8829 ا ـؤرخ 2004/8/26 شأن شروط تأسيس ا صارف الإسلامية على أن يتم تقـد طلب ا صول على ترخيص ا صرف الإسلامي إ ا صرف اللبنا ا ركزي موقعا من يع ا ؤسس و مرفقا به نـسخة أصلية و ثلاث صور عن كل من ا ـستندات ا ـددة مـن مصرف لبنان، كما ب أن يتضمن –علـى غـرار يـع ا صارف الإسلامية دول العا - على قسما خاصا با يئـة الاستشارية الشرعية و بيان شـروط تعيينـها و صـلاحيا ا و التزام ا صرف يع معاملاته لأحكام الشريعة الإسلامية.

رابعا: إجراءات تسجيل البنوك الإسلامية و رقابة البنـك ا ركزي.

1) شروط تسجيل البنك ا ركزي: أوجبت قـوان كـل الدول اا تسمح بإنشاء البنوك الإسلامية أن تتخـذ هـذه البنوك شكل شركة ا سا ة من خلال طرح أ ها للاكتتاب العام و ا باشر ما عدا فروع البنوك الأجنبية اا تعفى من هذا الشرط و هذا ما نصت عليه ا ادة 90 من القانون البنك ا ركزي الكوي من قسم البنوك الإسلامية و هـذا الـشرط

كذلك اشترطه البنك المركزي الجزائري و يقصره فقط على البنوك الإسلامية بل يشمل كذلك البنوك التقليدية.

2) إجراءات تسجيل البنوك الإسلامية: يتم تسجيل البنك الإسلامية سجل خاص بالبنوك الإسلامية بناء على طلب يقدم إلى البنك المركزي، ويكون التسجيل بناء على قرار من وزير المالية بناء على اقتراح محافظ البنك المركزي أي بناء على توصية البنك المركزي إذ لا يجوز لهذه البنوك الإسلامية أن تباشر نشاطها إلا بعد تسجيلها ذلك السجل كما لا يجوز للبنوك الإسلامية أن تنشأ فرعا لها الداخل أو الخارج إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من طرف البنك المركزي **[21]**.

الخاتمة: يمكن القول الختام أن المصارف الإسلامية لا تختلف عن القواعد والأسس التي تستند عليها البنوك التقليدية الإنشاء، إلا أن الاختلاف يكمن طريقة التعامل أو ما يطلق عليه بالعمليات البنكية من حيث المبدأ كون أن المصارف الإسلامية ذات طبيعة خاصة، إذ تتعامل بدون فائدة لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

و لما كانت البنوك الإسلامية ذات طبيعة خاصة من حيث عدم تعاملها بالفوائد والقروض أخذا وعطاء و من حيث أن أموالها تتمثل الجزء الأكبر من أموال المودعين فضلا عن رأس مالها، فقد جنحت بعض الآراء إلى إقصاء البنوك الإسلامية من نطاق رقابة البنوك المركزية لدول التي تسمح بإنشاء البنوك الإسلامية، على أساس أن خضوعها لتلك الرقابة من شأنه إلحاق أضرار بها تتمثل عدم إمكانية توظيف الأموال المودعة لديها بأدوات المالية الخاصة البنوك الإسلامية لذلك لابد من إعفائها من رقابة البنوك المركزية مع إسناد تلك الرقابة إلى الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية واعتبار هذا الأخير كبنك مركزي إسلامي.

ا وامش :

([1]) د. رمضان الشراح، البنوك الإسلامية و البنوك الشاملة ودورها التنمية الشاملة، لة الكويت الاقتصادية، العـدد7، الـسنة الثامنة، أوت2004 ص:72

(2) د.علي ال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية –القاهرة 1981 ص:2

(3) د. مد كمال عطية، اسبة الشركات و ا صارف النظم الإسلامية، القاهرة، 1984، ص:65

(4) د. مد فيصل أل سعود، البنوك و التأم الإسلام، الإ اد الدو للبنوك الإسلامية، القاهرة1979 ص:27

(5) د.ضياء يد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب ا امعة الإسكندرية 1997، ص:36-45

(6) د.أسامة مد الفو : تقييم التجربة ا اليزية إقامة أول سوق نقذي إسلامي، لة ا قوق، جامعة الإسكندرية، العدد 1-2، 1995 ص15.

(7) د.عبد الرزاق رحيم جدي ا ي : ا صارف الإسلامية خ النظرية والتطبيـق، دار أسـامة للنـشر-الأردن-عمـان،ط.1، 1998،ص.176-177.

([8]) د.أسامة مد الفو : ا رجع السابق، ص.5

(9) د. توفيق مد الشاوي:البنك الإسلامي-أول روافد النظام ا صر على أساس ا بادئ الإسلامية، الزهراء للإعلام العر ، ط.1، 1993، ص499-509.

Zubair Iqbal and Abbas Mirakhor Banking (International Monetary Fund- (10) Washington. D.C.- March 1987 p.37.

(11) د. ال الدين عطية: البنوك الإسلامية ب ا رية و التنظيم، التقو و الاجتهاد، النظريـة والتطبيـق، ا ؤسـسة ا امعية للدراسات والنشر و التوزيع، ط.2 ،1993 ص.40-41

12) ورقة عمل مقدمة ت رعاية اللجنة الاستشارية العليا، لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالتعاون ب كل من البنك ا ركزي الكوي والبنك ا ركزي ا اليزي، 9 مارس 1996 ص:9-10

(13) د. ال الدين عطية: البنوك الإسلامية ب ا رية و التنظيم، ا رجع السابق، ص.51

(14) د. ال الدين عطية: البنوك الإسلامية ب ا رية و التنظيم، ا رجع السابق، ص. 68

(15) د. ال الدين عطية: البنوك الإسلامية ب ا رية و التنظيم، ا رجع السابق، ص. 26

(16) **www.qcb.gov.qa**.

(17) عائشة الشرقاوي ا القي: البنوك الإسلامية- التجربة ب الفقه والقانون و التطبيق، ا ركز الثقا العر - الدار البيضاء، طـ1، 2000،ص.89-90

(18) دليل تعليمات الرقابة على البنوك الإسلامية ـ بنك الكويت ا ركزي،2003

(19) ا ادة الثانية من القانون رقم 575 بشأن إنشاء ا صارف الإسلامية لبنان.

(20) د.ضياء يد، ا رجع السابق، ص:89

عقـد البيع بالإيجار

الأستاذة ليل نوارة - امعة تيزي وزو

مُقَدِّمَة

إنّ حق ا واطن السكن حق اجتماعي ودستوري، على الدولة التكفل به. وقت كان قطاع السكن منظما ظل نظام سياسي واقتصادي واجتماعي، حيث كان يسيطر خلا ا القطاع العمومي على مشاريع السكن، وكان التمويل يقتصر على قناة واحدة هي خزينة الدولة أو الصندوق الوط للتوف والاحتياط على الأكثر.

زاد تدهور وضعية قطاع السكن ا شاكل ال عرفتها سوق العقار، أضف إليها احتكار الدولة لإنتاج واست اد مواد البناء، فكان عرضها دودا ح لا يعرف الطلب إلا تزايدا مستمرا. إزاء عجز الدولة عن سد حاجيات ا واطن وتلبية طلباته ا ستمرة، ما كان عليها إلا إعادة تنظيم القطاع العقاري بدءًا من القانون رقم 90-25 [(1)] ّ القانون رقم 90-29 [(2)]، ا تعلق بالتهيئة والعمران وصولا إ ا رسوم التشريعي رقم 93-03 [(3)]ا تعلّق بالنشاط العقاري الذي أعطى بعثا جديدا للنشاط العقاري ا زائر مشجعا الاستثمار هذا القطاع والذي ألغى القانون رقم 86-07 [(4)]، وجب ا ادة 30 منه.

ا دير بالذّكر أنّ هذا ا رسوم وضع تنظيما خاصا ومستقلا لنشاط عقاري كان ارس قبل صدور هذا ا رسوم ألا وهو البيع على التصاميم أو بيع شقق قيد الإ از. وهي آلية من شأ ا توسيع صيغ ا صول على السكن دون الاضطرار إ دفع كامل الثمن عند الشراء، لكن تظل هذه الصيغة ضيقة ا مارسة من قبل ا رقي العقاري .

أما الصيغة ا ديثة ال نرغب أن صص ا هذا البحث هي صيغة البيع بالإ ار ا ستحدثة وجب ا رسوم التنفيذي رقم 01-105 [(5)].

اول من خلال هذه الدراسة البحث عن الطبيعة القانونية ذا العقد ا ديد ومكانته ظل الصيغ الأخرى القائمة وبالتأكيد البحث عن الضمانات ال يقرها لطر العقد.

ا بحث الأول : الصيغة القانونية لعقد البيع بالإ ار

إذا كانت العقود ا سماة هي تلك العقود ال خصص ا ا شرع ا ا وولّى ا تنظيما خاصا[(6)]، فإنّ عقد البيع بالإ ار عقد مسمى التشريع ا زائري، وذلك وجب ا رسوم التنفيذي رقم 105/01 الذي خصص له تنظيما مستقلا، لكن هذه الاستقلالية لا عله معزل عن بعض النظم القانونية ا قاربة له تارة وال اثلها الأثار تارة أخرى، ذلك و الداعي لدراسة طبيعة هذا العقد ال لا تتأتى لنا إلا بعد تعريفه واستنتاج خصائصه اولة ليله ومقارنته من باقي ا فاهيم.

ا طلب الأول : ما هية هذا العقد

سندرس ماهية هذا العقد من خلال إيراد

تعريف تلفة لفقهاء ينظرون لعقد البيع بالإ ار من زاويا متعددة ومن خلال تعدد هذه التعاريف سنستنبط أهم ا صائص ال يز عقد البيع بالإ ار عن غ ه من العقود.

الفرع الأول : تعريف عقد البيع بالإ ار

إن بدأنا من التعريف التشريعي له فسنورد ا ادة الأو من الأمر 01-105 ا عدل وا تمم ال تنص على ما يلي « ***البيع بالإ ار صيغة تسمح با صول على مسكن بعد إقرار شرائه لكية ثابتة بعد انقضاء مدة الإ ار ا حددة إطار عقد مكتوب*** ».

أول تعقيب على هذا النص أنه لا يعرف البيع بالإ ار كعقد يتضمن تصرف قانو ينتج آثار قانونية إنما هو عـرض للبيع بالإ ار كصيغة عقدية لواقعة مادية، فما يدفعنا للبحث عن التعريفات الفقهية ذا العقد.

التعريف الأول:

البيع الإ اري يتم صورة اتفاق يلجأ فيه الطّرفان إ عقد الإ ار، ليخفيان فيه عقد البيع ويظهر من خلاله العقد على أنه عقد إ ار عادي ،يلعب فيه البائع دور ا ؤجر با قابل يظهر ا شتري صورة ا ستأجر وعن انتهاء ا شتري (ا ستأجر) من سداد الأقساط يتملك ا ال تلقائيا وبأثر رجعي يعود إ يوم إبرام العقد[(7)].

التعريف الثا :

يعرف البيع الإ اري بأنه عقد يتفق قتضاه البائع وا شتري على تأج الشيء ل العقد دة معينة مقابل التزام الأخ بدفع أجرة دورية فإذا أو ا ستأجر ميع الدفعات

الإ ارية ا ستحقّة عليه طوال مدة العقد و مواعيدها ا دة تنتقل إليه ا لكية دون أن يكلف بدفع مبالغ أخرى عند اية العقد، أما إذا لف عند دفع الأقساط يفسخ عقد الإ ارفيكونعلى ا ستأجر إعادة ل العقد إ ا ؤجر [8].

التعريف الثالث:

لقد وصف البيع الإ اري أنه تشكيلة يزة مع ب عمليات قانونية متعددة دون أن تنتمي إ ط واحد من العقود [9].

من البديهي أن لا يبتعد الفقهاء عن عمليتا البيع والإ ار كو ما ا ور الأساسي الذي تدور حوله عملية البيع بالإ ار ويبقى اختلافهم تغليب إحدا ا عن الأخرى...

يرى الأستاذ "توليه" THWILLIER أن البيع الإ اري مفهومه الواسع قد يتم صورت ، إما إ ار بسيط مرفق بوعد بالبيع ا لزم انب واحد أو أنه بيع تام لكن نقل ا لكية تسبقه مدة إ ار دد العقد [10].

لكن هات الصيغت قد تشملان كل العمليات ا ماثلة ال تقوم على البيع من جهة أو الإ ار من جهة أخرى وإذا كان الأستاذ "توليه" يرى أنّ هذه العملية شبيهة ما تكون بنوع خاص من عقود البيع، إذ هي بيع موقوف الأثر والأثر ا وقوف هنا هو نقل ا لكية، وذلك لغاية تسديد كامل ا بلغ مع التزام البائع بتحقيق الآثار الأخرى من تسليم، فا شتري يتسلّم ا بيع لكن بوصفه مستأجر ويضمن له البائع عدم تعرضه وعدم تعرض الغ له. فيقول أنّ هذه النظرة أكثر دقة « Cette conception est la plus exacte ».

أما وصفها إ ار مقترن بوعد بالبيع بعد اية ا دة هي صورة مستقلة وقد جرى الفقه على تسميتها بإ ار مع وعد بالبيع « Location promisse de vente ».

الفرع الثا : خصائص عقد البيع بالإ ار

وإن تكن التعاريف السابقة دقيقة لكننا سنحاول استخلاص خصائص هذا العقد من خلا ا وهي:

1 – عقد ملزم انب : يلتزم فيه ا ؤجر بوضع العه ا ؤجرة ت تصرف ا ستأجر و كنه من الانتفاع ا انتفاعاً هادئا دون أن يتعرض له أو يتعرض له غ ه و كينه من سكناها.

كما يلتزم ا ستأجر من دفع بدل الإ ار ا دد العقد وفق الأقساط الدورية ا تفق عليها.

2 - عقد يرد على عقار:

ل هذا العقد هو بيع بالإ ار لشقة ذات استعمال سك ، وذلك بصريح ا ادة 4 من ا رسوم التنفيذي رقم 105/01 ال تنص على ما يلي: « ***تطبق هذه الأحكام على ا ساكن ا نجزة من ميزانية الدولة أو ا ماعات ا لية وفقا عاي ا ساحة والرفاهية ا ددة سلفا.***»[11]. كون ل هذا العقد دائما عقار، فهذا الأمر عله يتميز عن الاعتماد الإ ار الذي تدبر على أصول منقولة.

3 – عقد شكلي:

من البديهي أن يكون هذا العقد شكلي كونه يرد على عقار، وذلك بنص ا ادة 12 من الأمر 70-91 [12] ال تنص على ما يلي: « زيادة على العقود ال يأمر القانون بإخضاعها لشكل ر ي فإنّ العقود ال تتضمن نقل العقار أو حقوق عقارية... ب ت طائلة البطلان أن رر شكل ر ي مع دفع الثمن إ ا وثق ».

وهو ما نصت عليه كذلك ا ادة 23 مكرر 1 من القانون ا د [13].

كما جاء التأكيد على ذلك بنحو خاص وجب ا ادة 17 من ا رسوم التنفيذي رقم 105/01 ال تنص على ما يلي « ***رر عقد البيع بالإ ار ا ذكور ا ادة 11 أعلاه لدى مكتب موثق...*** ».

وسوف نعود للإجراءات الشكلية لتحرير هذا العقد ولنقل ا لكية لاحقا ا بحث الثا .

4 – هو عقد من عقود التصرف: يظهر جليا من ا رسوم التنفيذي رقم 01-105 أن هذه العقد بعيد عن عقود الإدارة البسيطة إ ا يدخل إطار عقود التصرف وذلك نظرا للأمد الطويل الذي يسري خلاله هذا الإ ار قبل أن ينقلب بيعا ألا وهي مدة 20 سنة [14].

يترتب على كون هذا العقد من عقود التصرف نتائج أساسية أ ها أحكام الأهلية هذا العقد، فالأهلية الواجب توافرها هي أهلية التصرف، ولو أنّ أهلية التصرف هذا العقد غ كافية كونه ليس بإ ار بسيط إ ا هو إ ار مقترن بعقد البيع الذي تشترط فيه أهلية كاملة.

أما النتيجة الثانية فهي خاصة بنفاذ هذا الإ ار مواجهة الغ ، فكونه طويل ا دة فلا يكون نافذا مواجهة الغ إلا بعد إشهاره ا افظة العقارية طبقا لنص ا ادة 17 من الأمر 75-74 [15]، ال تنص على ما يلي: « ***إنّ الإ ارات دة 12 سنة لا يكون ا أي أثر ب الأطراف ولا تج ا اه الغ حالة عدم إشهارها*** ».

5 – هو عقد من العقود ا ركبة: تعرف العقود ا ركبة على أنها مزيج من عقود متعددة اختلطت يعا فأصبحت عقدا واحدا وهو الأمر بالنسبة لعقد البيع الإ اري الذي هو مزيج ب عملي الإ ار والبيع، فهو يبدأ بإ ار ينتهي ببيع عند تسديد ا ستأجر لكل الأقساط وتنتقل إليه ا لكية خالصة،

ليس هناك من أ ية كب ة من امتزاج عدة عقود عقد واحد فهذا العقد تطبق عليه أحكام العقود ا ختلفة ا يشتمل عليها فتطبق أحكام عقد الإ ار جانب الإ ار والبيع جانب البيع، لكن بعض الأحيان من الضروري أن يؤخذ العقد ا ركب كوحدة قائمة بذا ا، وذلك إذا تنافرت الأحكام ا تطبق على كل عقد من العقود ا كونة له. ففي هذه ا الة ب تغليب أحد هذه العقود باعتبارها العنصر الأساسي، وقد ذهبت بعض التشريعات ا النص على تغليب أحكام عقد البيع حالة النزاع الثائر بشأن البيع الإ اري [16].

ا طلب الثا : يبز البيع الإ اري عن غ ه من ا فاهيم

من خلال التعاريف ا سردناها وا صائص ا أعددناها كننا أن نرفع اللبس ب هذا العقد وبعض العقود الأخرى أن يتكون منها البيع الإ اري أصلا لكي ندرك فيما شا ها وفيما هو معها تلف.

الفرع الأول : البيع الإ اري وعقد البيع

لن نكتفي هذا الفرع بدراسة التمييز ب البيـع الإ اري وعقد البيع البسيط إ ا سنتطرق كـذلك لأنـواع أخرى من البيوع منها الوعد بالبيع، البيع بالتقـسيط والبيـع بالعربون.

1 – عقد البيع التام: وإن تكن تسمية البيع التام تسمية قانونية معتمدة إ ا الغرض من استعما ا هو يبزه عن البيوع الأخرى ا لا تكون تامة لسبب فيها.

تعرف ا ادة351 من القانون ا د عقد البيع على أنه عقد يلتزم قتضاه البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حق ما آخر مقابل ن نقدي، من هذا التعريف نستخلص أن عقد البيع ينشأ ذمة ا تعاقدين التزامات متقابلة، يث يلتزم فيه ا شتري بدفع ن نقدي ويلتزم البائع بنقل ا لكية [17].

و هذا الصدد يدق التمييز ب البيع الإ اري وعقد البيع مدى اعتبار ما يدفعه ا ستفيد ن للشقة، لكن مقسم على أقساط حسب ما تنص عليه ا ادة 8 من الأمر 105/01 ب أن يسدد ا ستفيد مبلغ ن ا سكن كل ا الات بعد خصم مبلغ الدفعة الأو على مدى مدة لا تتجاوز 20 سنة [18].

وب اعتبار هذه الأقساط بدل الأجرة لعقد إ ار مدته 20 سنة، أو 25 سنة ويفسخ العقد مباشرة جرد لف ا ستأجر عن دفعها، هذا من جهة، من جهة أخرى انتقال ا لكية للمشتري البيع التام ينقل ا لكية للمشتري مباشرة عن البيع، وهذا إذا كان ا بيع منقولا معينا بالذّات أي من القيميات. وينشأ التزام ذمة البائع بنقل ا لكية إذا كان ا بيع معينا بالنوع، بالتا فإنّ ا لكية هذه ا الة تترتب على عمل مادي هو الإفراز، وكذلك الأمر إذا كان ل العقد عقار، فانتقال ا لكية يكون معلقا على إجراءات الإشهار ا افظة العقارية. أما البيع الإ اري فهو لا ينقل ا لكية مباشرة وليس بسبب إجراءات الإشهار، إنما خلال هذه ا دة 20 سنة أو 25 نح للمستفيد حق شخصي فقط دون حق عي هو الانتفاع .

دون التعمق ا صائص الأخرى يتجلّى لنا الاختلاف ب البيع التام والبيع الإ اري.

2 – الوعد بالبيع: هو اتفاق يعدله الأطراف بغرض إبرام عقد بيع ائي عند إبداء ا تعاقد رغبته الشراء، شرط تعي يع العناصر ا وهرية للعقد أي احترام نص ا ادة 71 بفقرتيها الأو والثانية.

ويشتبه البيع الإ اري مع الوعد بالبيع عدة نقاط كون ا ق العي يبقى لدى الواعد الوعد، وكذلك يبقـى لدى البائع ا ؤجر البيع الإ اري ولا تفظ ا ستأجر إلا ق شخص شأنه شأن ا وعود به.

إلاّ أنهما تلفان كون الوعد بالبيع يكون البيع فيه موقوفًا على رغبة ا وعود له إذا أبداها الآجال ا ـددة انعقد البيع وإذا يفصح عنها خلال هذه ا دة أو عبر عـن رفضه سقط الوعد ولا ال بعده لإ ام البيع، دون أن ـق للواعد متابعة ا وعود له لأنه قد مارس حقّه.

أما البيع الإ اري فإنّ ا ستأجر ملـزم بـدفع الأقساط خلال ا دة ا ددة لإ ام البيع عنـد سـداد تلـك الأقساط، وإن لّف ا ستأجر عن دفعها فُسخ العقـد مـع احتفاظ ا ؤجر ببعض الأقساط كتعويض له عن الفـسخ (أي عدم إ ام البيع النهائي). ناهيك عن نقاط أخرى تلف فيها الوعد بالبيع عن البيع بالإ ار نتعرض ا هنا، وإن كـان البعض يرى أنه لا مناص لإبعاد فكرة الوعد، لكن مع اقترا ا بإ ار مسبق، كما سنراه لاحقًا.

3 – البيع بالعربون: إذا نظرنا إ ا زء الأول الواجب دفعه وا دد بـ 10 % من ن ا سكن كوسيلة للإقرار بالـشراء من طرف ا ستأجر ا ستفيد، كننا القول إنه أشبه ما يكـون بالبيع بالعربون، وأنّ هذه النسبة الواجب دفعها هي عربون.

بالنسبة إ ا شرع ا زائري – وإ وقت قريب – ينص على البيع بالعربون، فرغم تداوله ب الناس فقد كان عقدا غ مسمى ينظّم بالعرف فقط، و يكن لدينا تكييـف دقيق ذا العربون، أهو جزء من الثمن؟ أم هو حق للعدول؟

لكن ا شرع تدارك ذلك وجب ا ادة 72 مكرر من القانون ا ديد 05 - 10 [19] ا تنص على ما يلي: «

منح دفع العربون وقت إبرام العقد لكلّ من المتعاقدين الحق في العدول عنه خلال المدة المتفق عليها إلا إذا قضى الاتفاق بخلاف ذلك، فإذا عدل من دفع العربون فقده، وإذا عدل من قبضه رده ومثله، ولو لم يترتب على العدول أي ضرر ». من خلال هذا النص يتضح أنّ المشرع جعل العدول أولاً حقًا للعدول، مع منح حرية الاتفاق للأطراف على جعله جزءًا من الثمن.

بالنسبة للبيع بالإيجار فإذا كانت نسبة الـ 10 % من الثمن جزءًا من ثمن المسكن، وهي كذلك، فإننا قد وجدنا مبررا لهذا القصد، لكن ماذا عن الأقساط الأخرى، فالعربون لا يبررها. وإذا نظرنا لهذه النسبة على أنها حق للعدول فإذا عدل المستفيد عن إتمام البيع يفقد هذه النسبة، وهو كذلك، حيث إذا تقاعس عن دفع بعض الأقساط يفسخ العقد ويحتفظ المتعهد بالنسبة الأولية كتعويض عن الفسخ. لكن المشكل يكمن في عدم أحقية المتعهد بالتراجع عن إتمام العقد أو بيعه لشخص آخر، لذا يكون البيع بالإيجار بعيدا عن البيع بالعربون.

4 – البيع بالتقسيط: إذا باع شخص عينا بثمن مؤجل وجب الدفع في ميعاد معين، أو بثمن مقسط أقساطًا متساوية، اشترط البائع على المشتري أن يكون البيع معلّقًا على شرط واقف هو وفاء المشتري بالثمن المؤجل في الميعاد المحدد، أو وفائه بالأقساط في المواعيد المتفق عليها، فإنّ البيع بهذا الشرط يكون صحيحا، ويجب إعمال الشرط حتى لو سلم البائع المبيع للمشتري قبل استيفاء الثمن.

ولقد نصت على هذا النموذج المادة 363 ق.م.ج: ***« إذا كان ثمن البيع مؤجلاً فإنّ للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفًا على دفع الثمن كلّه ولو تمّ تسليم الشيء المبيع. فإذا كان الثمن يدفع أقساطًا جاز للمتعاقدين أن يتفقا على أن يستبقي البائع جزءًا منه على سبيل التعويض في حالة ما إذا وقع فسخ البيع بسبب عدم استيفاء جميع أقساط، ومع ذلك يجوز للقاضي أن يفرض التعويض المتفق عليه وفقًا للفقرة الثانية من المادة 184.***

وإذا وفى المشتري جميع الأقساط يعتبر أنه تملّك المبيع من يوم البيع.

تسري أحكام الفقرات الثلاث السابقة حتى ولو أعطى المتعاقدان للبيع صفة الإيجار ».

في هذه الحالة تنتقل ملكية المبيع معلّقة على شرط واقف إلى المشتري، ويستبقي البائع ملكية المبيع على شرط فاسخ، وكلّ من الشرط الواقف والشرط الفاسخ هنا حادث واحد. هو أنّ يوفي المشتري بالثمن أو بأقساطه في الميعاد المحدد، فإذا فعل تحقّق الشرط الواقف، وانتقلت الملكية بأثر رجعي إلى المشتري وتحقّق في الوقت ذاته الشرط الفاسخ وزالت الملكية عن البائع بأثر رجعي [20].

وإذا كان غالبية الفقه يرجح كون البيع الإيجاري بيعا بالتقسيط، وخاصة أنّ نص المادة 363 له ما يقابله في أغلب التشريعات، إلا أنّ المادة 19 من المرسوم رقم 01-105 جعل حدا فاصلاً بين العقدين بنصها على ما يلي: « ***تنتقل ملكية السكن المعين وفقًا للقواعد المعمول بها بعد تسديد الثمن بكامله*** ».

فتكون الملكية مقترنة بتاريخ آخر تسديد لآخر الأقساط دون أن يكون له أثر رجعي كما سبق أن شرحه الأستاذ السنهوري في البيع بالتقسيط، حيث إنّ انتقال الملكية بمجرد العقد في البيع بالتقسيط يعرض البائع للتزاحم مع دائني المشتري إذا أفلس قبل سداد المبلغ.

الفرع الثاني: البيع الإيجاري وعقد الإيجار

كما قدمنا في الفرع الأول، نستعرض هذا التميز بأنواع مختلفة من الإيجارات:

1 – البيع الإيجاري والإيجار البسيط: يعرف عقد الإيجار بأنه عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بشيء معين خلال مدة معينة لقاء أجر معلوم [21].

فالعناصر الجوهرية لهذا العقد هي العين المؤجرة وبدل الإيجار ومدة الإيجار، ومن ميزاته أنه لا ينشئ للمستأجر إلاحق شخصي، أما الحق العيني فيحتفظ به المؤجر، وبهذا يكون عقد الإيجار من عقود الإدارة، وليس من عقود التصرف. وهذا يختلف مع البيع الإيجاري الذي يعتبر من أعمال التصرف كون مدة الإيجار فيه تتراوح بين 20 و 25 سنة، وكون الحق العيني ينتقل إلى المستأجر بعد نهاية هذه المدة.

2 – الإيجار المقترن بوعد بالبيع: قد لا يتحدث المتعاقدان عن البيع أصلا في عقد الإيجار، فيصدر العقد على أنه إيجار محض، لكنه مقترن بوعد بالبيع من المؤجر إذا أبدى المستأجر رغبته في الشراء خلال مدة الإيجار، ونرى في هذه الحالة التمييز بين فرضيتين:

الفرضية الأولى: أن يكون المتعاقدان يريدان في الحقيقة بيعا بالتقسيط منذ البداية، وآية ذلك أن يجعل الوعد بالبيع الصادر منه معلّقًا على شرط وفاء المستأجر أقساط الإيجار في مواعيدها، وجعل الثمن هو أقساط الإيجار، ففي هذه الحالة يكون العقد بيعا بالتقسيط لا إيجارا، ويعتبر المشتري مالكًا تحت شرط واقف، فلا يكون مبددا إذ هو تصرف في المبيع

قبل الوفاء بالثمن، ولا يستطيع البائع استرداد ا بيع من تفليسة ا شتري.

الفرضية الثانية: أن يعقد ا تعاقدان إ ارا جديا يقترن به وعد بالبيع فيؤجر ا الك العـ ا ستأجر بأجرة شهرية ويعده ببيعها إياه بثمن آخر مستقل عن الأقساط، فيكون بدل الإ ار لا علاقة له بالثمن، هنا يكون العقد إ ارا دون انتقال ا لكية للمستأجر ينتهي الإ ار جرد إظهار ا ستأجر رغبته بالشراء ودفعه الثمن كاملاً دون أن يكون ا أثررجعي إ وقت الإ ار ويكون الثمن مضمونا ق الامتياز على ا بيع صلحة البائع [22].

3 – الإ ار الساتر للبيع: يعمد ا تعاقدان كث من الأحيان إ إخفاء البيع بالتقسيط وراء ستار الإ ار، فيسمى البيع إ ارا وغرضه من ذلك ألا تنتقل ملكية ا بيع للمشتري جرد العقد، حتى هذه ا لكية ا علّقة على شرط واقف وال كانت هي ا انعة اعتبار ا شتري مبددا، ومن استرداد البائع للمبيع من التفليسة، فيصف ا تعاقدان العقد بأنه إ ار ويصفاان أقساط الثمن، بأنها هي الأجرة ا قتطعة، " يتفقان على أنه إذا و ا شتري ذه الأقساط انقلب الإ ار بيعا، وانتقلت ملكية ا بيع باتة ا ا شتري وحتى كمان ستر البيع يتفقان بعض ا الات على أن يزيد الثمن عن الأقساط بقليل، فإذا وفاها يعا وو فوق ذلك مبلغا إضافيا ثل الثمن انقلب الإ ار بيعا باتا، و سب البائع بذلك أنه قد حصن نفسه، فهو أولاً وصف البيع بأنه إ ار وسلم العـ للمشتري باعتباره مستأجرا. فإذا تصرف فيها ا شتري بوصفه مستأجرا فإنه قد ارتكب جر ة التبديد ال يدخل ضمنها عقود الإ ار.ثانيا، يكون قد أمن نفسه من خطر إفلاس ا شتري، إذ لو أفلس وهو لا يزال مستأجرا، فإنّ البائع لا يزال مالكًا للمبيع ملكية باتة فيستطيع أن يسترده من تفليسة ا شتري(23).

لكن بالرغم من تذرع ا تعاقدين بعقد الإ ار فإنّ الغرض الذي يرميان إليه واضح. فقد قصدا أن يكون الإ ار عقدا صوريا يستر العقد ا قيقي، وهو البيع بالتقسيط. إلا أنه بالرغم من ذلك فإنهما يقعان ما نص عليه ا شرع ا ادة 363 عله هذا العقد عقد بيع: « حتى لو أعطى للمتعاقدين للبيعصفة الإ ار" يعتـ بيعا ضا وتسري عليه أحكام البيع بالتقسيط، فتنتقل ا لكية للمشتري منذ إبرام العقد، وبشرط واقف، وهذا لا نعه من التصرف العـ ولا عله مبددا لأنّ العقد بيع. كما يستحيل على البائع استرجاع العـ من تفليسة ا شتري إذا أفلس.

الفرع الثالث : البيع الإ اري والإ ار التمويلي أو الاعتماد الإ اري

يقرب جانب من الفقه عقد البيع الإ اري من الاعتماد الإ اري، وذلك عقب الانتقادات ا وجهة لنظرية البيع بالتقسيط، مع شرط الاحتفاظ با لكية، ونتيجة للمخاطر ا يطة ذا العقد وا تمثّلة فيما يتعرض له البائع من اطر لّف ا شتري عن سداد أقساط الثمن وإفلاسه أو إعساره، وعدم قدرته على استرداد حقّه بالثمن و اطر تصرف ا شتري با بيع للغـ حسن النية.

إذا حاولنا تقريب العقدين من بعضهما د تشا ا بينهما ا دف من كليهما وطريقة إ امهما، خاصة اشتراكهما انتفاع ا تعاقد حل العقد بصفته مستأجر، مع لّك ا ستأجر للعـ بعد اية مدة ددة [24].

رغم التشابه الكبـ بـ العقدين، إلا أنه ظهرت اختلافات مهمة، ويعود الفضل ذلك إ حكم كمة ... La يوم 26 جويلية 1964 التخفيف من حدة ا لاف بـ العقدين، حيث استبعد قضاة هذه ا كمة هذا التشابه، واعتـ وا ذلك من الأوائل الذين نطقوا ذا التمييز ويستندون إ ما يلي:

أ ية مبالغ الاعتماد الإ اري وال يـ رها القرض[25].

انتقال ا لكية الإعتماد الإ اري مقترنة برغبة ا ستأجر إذا أراد ذلك وفقًا للرغبة ال يعلنها عقب الوعد بالبيع. فمضمون الاعتماد الإ اري هو إ ار مقترن بوعد ملزم انب واحد بالبيع من ا ؤجر.

أما بالنسبة للبيع بالإ ار فهو يقترن بوعد بالبيع والشراء، ملزم انبـ ، ذا فهو ينقلب بيعا إثر اية عقد الإ ار بصورة آلية.

كذلك من حيث ا فهوم الاقتصادي يث يتمثّل الاعتمـاد الإ اري تقنية حالية تستعـ قالبا قانونيا لا يعبر عنها بدقّة، يطغى عليها ا انب الائتما .

ا طلب الثالث : تكييف عقد البيع بالإ ار

بعدما عرضناه من مقاربات بـ عقد البيع الإ اري وبعض العقود، وما استنتجناه من تشابه مع بعضها واختلاف مع بعضها الآخر، نتناول عرض التكييف الذي توصلنا إليه، وهو كون عقد البيع بالإ ار عقدا من العقود ا سماة وجب ا رسوم رقم 01-105 الذي اكتفى بعرض بعض التزامات الأطراف دون تكييف العقد.

وما كن قوله أيضا أنّ البيع الإ اري عقد من العقود ا ركبة، وهو مع بـ البيع والإ ار والوعد بالبيع والشراء. ومن البديهي أنه لا حاجة للبحث عن تكييف العقد، إذ لا يثـ أي إشكال بصدد تنفيذه، أما إذا كان غـ ذلك فنكون اجة لإ اد العنصر الغالب فيه

لأنّ العـ ة العقود ا ركّبة بالعقد الغالـ ب فيـ ه، فتـ سري أحكامه على ا تعاقدين فيما لا يتم الاتفاق عليه.

لكن و إن كان البيع هو العنصر الغالب البيع الإ اري، وإن كانت ا ادة 363 السابق ذكرها عل البيع بالتقسيط ا قترن بأقساط بيعا ولو اه ا تعاقدان إ ارا، إلا أننا نصطدم بالفقرة الثالثة من نص ا ادة ال عل انتقال ا لكية ذا أثر رجعي إ وقت البيع. وهذا لا يتوافق مع ما نصت عليه ا ادة 19 من ا رسوم رقم 01- 105 ال تنص على ما يلي: « ***تنتقل ملكية ا سكن ا ع وفقًا للقواعد ا عمول ا بعد تسديد ن ا سكن بكامله*** ».فيظهر جليا من خلا ا عدم رجعية انتقال ا لكية.

كما لا كن تغليب فكرة الوعد بالبيع ما دام البيع فيه لا يتم إلا إذا أظهر ا وعود له الذي هو ا ستأجر رغبة الشراء، وهو ما لا يتم البيع بالإ ار، فلا توجد مرحلة أخرى للتعب فيها عن هذه الرغبة إنما تعلن الرغبة الشراء عند إبرام العقد وذلك بالطلب أمام ا يئات ا كلفة.

إنما أقرب ما يكون هذا التصرف شبيه بإ ار مقترن بالوعد بالبيع والشراء ا لزم انب أين يتراضى الطرفان على البيع والشراء لكن بعد مدة معينة هي نفسها مدة الإ ار ألا وهي 20 أو 25 سنة. خلا ا يتم دفع الأجرة ال حددت على أساس قيمة ا بلغ الإ ا للثمن على عدد الأشهر. عند اية هذه ا دة ينقلب الإ ار والوعد ا لزم انب إ بيع بات وبصورة آلية، أما ا لكية فلا تث إشكالية لأنّ ا لكية بعد الوعد ليس ا أثر رجعي إنما أثرها فوري ، وهذا ما يتطابق مع ا ادة 19 من ا رسوم السابق.

ا بحث الثا : أحكام البيع الإ اري

نتطرق هذا ا بحث باختصار لشروط وإجراءات إبرام هذا العقد، لكننا نتوقّف بشيء من التفصيل عند إجراءات نقل ا لكية.

ا طلب الأول : شروط البيع بالإ ار والتزامات أطرافه

سنتعرض ذه الشروط والالتزامات وفقًا للنـ صوص القانونية ا نظّمة ا.

الفرع الأول : شروط البيع بالإ ار

يتاح البيع بالإ ار لكلّ شخص لا لك أو يسبق له أن لّك عقارا ذا استعمال سك ملكية كاملة، و يستفد من مساعدة مالية من الدولة لبناء مسكن أو شرائه، ولا يتجاوز مستوى مداخيله س مرات الأجر الوط الأد ا ضمون، ولا تتاح الاستفادة من البيع بالإ ار إلا مرة واحدة لشخص واحد [26].

الفرع الثا : التزامات الأطراف

1 – التزامات ا ستفيد:

ب على كلّ من يطلب شراء مسكن إطـ ار البيـ ع بالإ ار أن يسدد دفعة أو لا تقلّ عن 25 % من ن ا سكن، غ أنّ تسديدها كن أن يتم بالكيفية الآتية:

10 % من ن ا سكن عند الإقرار الثابت بالشراء.

5 % من ن ا سكن عند استلام ا ستفيد ا سكن.

5 % من ن ا سكن أثناء السنة الأو من شغل ا سكن.

5 % من ن ا سكن أثناء السنة الثانية من شغل ا سكن [27].

ب على ا ستفيد أن يسدد مبلغ ن السكن كلّ ا الات بعد أن صم منه مبلغ الدفعة الأو على مدى مدة لا تتجاوز 25 سنة، يتم تسديد ا ؤجل وفق أقساط تب ا بلغ الواجب دفعه شهريا، موزعة على ا دة ا تفق عليها [28]، على أن يتم هذا التسديد قبل أن يتجاوز عمره (70) سنة، كما له أن يسدد هذه الأقساط قبل حلول موعد استحقاقها.

يترتب على عدم تسديد ا ستفيد 3 أقساط متتالية تطبيق زيادة 2 % مبلغ القسط الشهري، و حالة التأخر عن دفع 3 أقساط شهرية يفسخ عقد البيع بالإ ـ ار علـ ى حساب ا ستفيد، و تفظ ا تعهد بالترقية العقارية. هـ ذه ا الة ق رفع دعوى لدى ا هات القضائية ا ختصة لطـ رد ا قيم من ا سكن.

2 – التزامات ا تعهد بالترقية:

يلتزم ا تعهد بالترقية إ از ا ساكن وفقًا عاي ا ساحة والرفاهية ا ددة مسبقًا دفتر الشروط[29].

بعد إ از ا ساكن، وعند إبرام عقد البيع بالإ ار على ا تعهد أن يصرح بوضع ا سكن ت تصرف ا ستأجر ا ستفيد حسب صيغة البيع بالإ ار، مع التزامه بكلّ الضمانات العادية والقانونية هذا ا ال من ضمان التعرض والاستحقاق، ضمان العيوب ا فية، التزام بالتسليم الآجال والالتزام بنقل ا لكية فور النهاية من دفع الأقساط. وإذا رغب ا ستأجر ا ستفيد تسديد الأقساط قبل حلول ميعاد استحقاقها، يتعين على ا تعهد مراجعة رزنامة الاستحقاقات.

ا طلب الثا : إجراءات البيع بالإ ار

نتناول هذا ا طلب الإجراءات السابقة لإبرام عقد البيع بالإ ار بداية من طلب الاستفادة، " إجراءات رير العقد والإجراءات التالية له.

الفرع الأول : الإجراءات السابقة للعقد

بعد طلب الشراء لدى ا ياكل الا تعينها الوكالة الوطنية لتحسا السكن وتطويره يسلّم الطلب لدى الشبابيك الا تفتحها الوكالة ذا الغرض مرفقًا بالوثائق ا ذكورة ا طبوع النموذجي.

تسجل الطلبات وفق ترتيبها الزم فور استلامها سجلّ يرقمه ويوقّعه ا دير العام للوكالة أو ثّله. تعا هذه الطلبات من طرف نة خاصة حددت تشكيلتها من طرف الوزير ا ع (30). تتوج أعمال اللجنة حضر يوقّعه يع أعضائها يبين الأشخاص الذين عو ت ملفا م وقُبلت.

وأخ ا تسجل قائمة ا ستفيدين بطاقة وطنيـة خاصة ذه العملية، تفتح على مستوى ا ديرية العامة للوكالة.

تتم دعوة ا ستفيدين لدفع 10 % من ن ا ـسكن كالتزام ائي بالشراء، ّ تدفع البقية على النحو الذي فصلناه سابق.

عند دفع القسط الأول 10 % للمستأجر ا ستفيد أن يطالب بتحرير عقد البيع بالإ ار أمام ا وثّق، وذلك قبل تسليم مفاتيح ا سكن.

الفرع الثا : الإجراءات اللاحقة لإبرام عقد البيع بالإ ار

1 – التوثيق: كون العقد يرد على عقار فنـزولا عند نص ا ادة 12 من الأمر 70 – 91 وا ادة 324 من القانون رقم 88 – 14 فإنّ العقد ب ريره شكل ر ي، وذلك ت طائلة البطلان، وهذا ما أكّدت عليه ا ادة 17 من ا رسم 01 – 105 بنصها على ما يلي: « ***رر عقد البيع بالإ ار لدى مكتب التوثيق و ب أن دد العقد الطابع ا وقف للبيع بالإ ار حالة عدم احترام ا ستفيد أحد الشروط*** ».

يلتزم ا وثق بتحرير عقد البيع بالإ ار وفقًا للنموذج الذي أعدته الوزارة مبينا بذلك شروط العقد والتزامات كلّ أطرافه (31)، وتتجلّى أ ية التوثيق بالنسبة ذا ا ق :

- إ ام ركن من أركان العقد وهـو الـشكلية وإلا كان باطلاً.

- ك ا تعاقدين من سند تنفيذي يضمن تنفيذ الالتزامات ا تقابلة لكلّ الأطراف.

- يتم فيه التصريح بالأقساط ا دفوعة وإثبات ذلك بالوثائق و ديد باقي الأقساط كي لا يلجأ ا تعهد بالترقية إ ا راوغة وزيادة الأقساط م شاء.

2 – التسجيل: التسجيل هي عملية جبائية يقوم ا ا وثق ساب ا زينة العمومية ونيابة عن زبائنه فيحصل رسوم التسجيل والطابع منهم ليودعها بصندوق قابض الضرائب ا ختص إقليميا آجال ددها الأمر رقم 76-105 ا ؤرخ 1976/12/09 ا تضمن قانون التسجيل.

تسجل العقود ا وثقة الا ّ تلخيصها مسبقًا كشوف معدة من طرف ا ررين على النسخ الأصلية، و ب إيداعها لدى مصلحة التسجيل نفس الوقت الذي تقدم فيه هذه الدفاتر والنسخ الأصلية(32).

إجراء التسجيل على خلاف ما يعتقده البعض ليس له أي أثر ناقل للملكية، ولا يرتب أي أثر على موضوع ا ق إنما وظيفته جبائية تة، وهذا ما نصت عليه ا ادة 28 من القانون رقم 88-27 ا تضمن مهنة التوثيق: « ***صل ا وثّق ا قوق والرسوم ختلف أنواعها ساب الدولة من الأطراف ا لزم بتسديدها، ويدفع مباشرة بقباضات الضرائب ا بالغ الواجبة على الأطراف...*** ».

فيسجل عقد البيع بالإ ار على غرار كـلّ العقـود ا وثّقة.

3 - **إجراء الشهر:** يلعب الشهر وظيفة هامة إعلان الغ با عاملات الواردة على العقارات وا قوق ا رتبة عليها، لذا يسميه البعض الإعلان العقاري بدلاً من الإشهار العقاري.

هل يشهر البيع بالإ ار و ـاذا؟: **إذا نظرنـا إ الأثر ا وقف للملكية الذي يتضمنه البيع بالإ ار الذي تنص عليه ا ادة 17 من ا رسوم رقم 01-105 الا عل نقل ا لكية لا يتم إلا عند التسديد النـهائي لكـلّ الأقـساط فسوف يب بالنفي، أي لا ضرورة إشـهار عقـد البيـع بالإ ار، لأنّ الأثر العي ، أو انتقال ا ق العي الأصلي من ا تعهد للمستفيد لا يتم وجب عقد البيع بالإ ـار فـلا ضرورة لإشهاره.**

لكن إذا نظرنا إ العقد من جانبـه الإ ـاري ستشد انتباهنا مدة هذا الإ ار الا ستدوم إ غايـة 20 سنة أو 25 سنة على الأكثر. وتطبيقًا لنص ا ادة 17 من الأمر رقـم 75 – 74 ا ـؤرخ 12 نـوفم 1975 ا تضمن إعداد مسح الأراضي العـام، تأسـيس الـسجل العقاري الا تنص على ما يلي: « *إنّ الإ ارات دة 12سنة لا يكون ا أي أثر ب الأطراف ولا تج ا اه الغـ حالة عدم إشهارها* **»**

- من خلال هذه ا ادة نستخلص أنّ الإ ارات الطويلة الأمد ب إشهارها، وإن تكن تتضمن نقلاً قّ

عي ، لكن الع ة من وراء إشهارها هي الاحتجاج ذا الإ ار ب الأطراف و مواجهة الغ .

- ما دامت مدة الإ ار البيع الإ اري تفوق 12 سنة فنرى ضرورة إشهاره وفقًا للأوضاع ا قررة قانونا.

- 4 – نقل ملكية ا سكن: يكن ا رسوم رقم 01-105 ولا ا راسيم ا عدلة له واضحة شأن نقل ملكية ا سكن، فقد اكتفى عل نقل ا لكية موقوفًا على دفع كلّ الأقساط دون ديد الإجراء الناقل للملكية، هل العقد الأو ا تضمن البيع بالإ ار هو الناقل للملكية جرد دفع الأقساط؟ إذا كان الأمر كذلك فهو غ معقول، لأنّ الشهر الذي شرحناه سابقًا يكن يتعلّق با لكية، إنما بالإ ار فلا يعقل شهر ا لكية وهي تنتقل بعد ولا كن شهر ا لكية وجب نفس العقد بعد 20 سنة من يوم انتقال ا لكية.

- لا نوافق اما هذه الفرضية، إنما نتوجه لفرضية أخرى وهي رير عقد جديد بعد الانتهاء من دفع الأقساط يكون موضوع العقد هنا هو تكريس البيع النهائي مع عرض البيع الإ اري الأول،عدى هذا العرض سيحرر ا وثق البيع وفق الإجراءات والأوضاع القانونية ا عروفة هذا ا ال، ويسجل ، ّ يشهر ا افظة العقارية، وتنتقل بذلك ا لكية خالصة للمشتري وبصورة ائية.

- وما يدعم رأينا هذا هو أحد البنود ال يتضمنها البيع الإ اري حد ذاته، إذ ينص ا ادة 11 منه على ما يلي: « تنتقل ملكية ا سكن موضوع هذا العقد ا اص بالبيع بالإ ار بعدما يستو ا ستفيد ن بيع ا سكن بكامله، تنتقل ملكية ا سكن بعقد ر ي رر أمام ا وثق و ضع لإجراءات التسجيل والإشهار لدى الإدارة ا عينة وفقًا للتشريع ا عمول به ».

ا لاصة :

تعد صيغة البيع بالإ ار صيغة حديثة أت إليها الدولة للتقليل من حدة أزمة السكن ال يعانيها ا واطنون، وبالفعل كان الإقبال عليها كث ا، وقد استجابت له شر ة كب ة من ا تمع.كان تنظيم ا رسوم رقم 01 – 105 وا راسيم ا عدلة له يركّز على شروط العقد والتزامات أطرافه، وحاول الإ ام بكلّ الالتزامات، وحدد القرار ا ؤرخ 23 جويليه 2001 شروط الترشح للاستفادة من هذا السكن، ّ كيفيات معا ة الطلبات و ديد قائمة ا ستفيدين، كما حدد القرار ا ؤرخ 23 جويليه 2001 وذجا لعقد البيع بالإ ار الذي حاول فيه ع أحكام هذا العقد وتنظيمه تنظيما كما، إلا أنّ هذه النصوص تكن كافية، وذلك نظرا للنقائص ال لاحظناها فيها خلال دراستنا ا.

- فمجموع هذه النصوص تساعدنا على الوصول إ تكييف دقيق ذا العقد ونقاط كث ة بقيت غامضة تسند مهمة إيضاحها للقضاء إذا ما عرضت عليه نزاعات ذا الصدد، وأكيد أنّ هذه الاجتهادات تكون ذخ ة لا يستهان ا لسد هذه الثغرات.

- ولعلّ أهم نقطة أغفلها ا شرع وكان ب النص عليها صراحة هي وجود عقد لاحق لعقد البيع الإ اري يتولّى تكريس البيع النهائي وكونه السبيل الوحيد لشهر هذه ا لكية وانتقا ا خالصة للمشتري.

-

ا راجع :

1. القانون رقم 90-25 ا ؤرخ 18 نوفم 1990 ا اص بالتوجيه العقاري ا عدل وا تمم.
2. القانون رقم 90-29 ا ؤرخ 01 ديسم 1990 ا تعلّق بالتهيئة والعمران.
3. ا رسوم التشريعي 93-03 ا ؤرخ 01 مارس 1993 ا تعلق بالنشاط العقاري.
4. القانون رقم 86-07 ا ؤرخ 04 مارس 1986 ا تضمن الترقية العقارية.
5. ا رسوم التنفيذي 01-105 ا ؤرخ 23 أفريل 2001 ا دد لشروط شراء ا ساكن ا نجزة بأموال عمومية إطار البيع بالإ ار وكيفيات ذلك، ج ر عدد 25 الصادرة 2001/04/29 والذي عدل وجب ا رسوم التنفيذي 03-35 ا ؤرخ 13 جانفي 2003. ج ر عدد 04 الصادرة 2003/01/22 والذي غير إسم ا رسوم ليصبح كما يلي ا رسوم التنفيذي...« ***ا دد شروط وكيفيات شراء ا ساكن ا نجزة بأموال عمومية أو مصادر بنكية أو أي ويلات أخرى إطار البيع بالإ ار*** ».
6. انظر: عبد الرزاق أ د السنهوري، الوسيط شرح القانون ا د ا ديد، ا لد الأول، مصادر الالتزام منشورات حل ب وت، 1986، ص 154.
7. د. إبراهيم أبو اليل، البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانية الأخرى، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت سنة 1984، ص.ص 26، 27.
8. زي إبراهيم، النظام القانو لعقد الاعتماد الإ اري للأصول ا نقولة، مذكرة لنيل شهادة ا اجست فرع قانون الأعمال، جامعة تيزي وزو سنة 2001، ص.ص 86، 87.
9. « ***La location – Vente désigne davantage une variété d'opérations Juridiques qu'elle ne correspond a un type de contact*** ».
Voir : THUILLIER Hugues, Location vente, encyclopédie civile, Dalloz, V, N° 1 et 2.
10. « ***Au sens large, constituent des locations de vente aussi bien le bail pour simplement assorti d'une promesse unilatérale de vente, que la ventes ferme, dans laquelle le transfert de propriété d'une période de location*** ».
Voir : THUILLIER Hugues, op, cit. p. 1.
11. عدلت هذه ا ادة وجب ا ادة 5 من ا رسوم التنفيذي رقم 03-35 ا ؤرخ 13 جانفي 2003، ج ر عدد 04 الصادرة 2003/01/22 وصار نصها كما يلي: « ***تطبق هذه الأحكام على ا ساكن ا نجزة بواسطة ميزانية الدولة أو ا ماعات ا لّية أو بواسطة مصادر بنكية أو ويلات أخرى...*** ».
12. الأمر 70-91 ا ؤرخ 15 ديسم 1970 ا تضمن تنظيم مهنة التوثيق.
13. انظر القانون رقم 88-14 ا ؤرخ 3 ماي 1988 ا تضمن تعديل وتتميم القانون ا د .
14. صارت هذه ا دة 25 سنة وجب 2 من ا رسوم التنفيذي رقم 04-340 ا ؤرخ نوفم 2004 ا تضمن تعديل ا رسوم التنفيذي رقم 01-105، ج ر عدد 69 الصادرة 03 نوفم 2004.
15. الأمر 74-75 ا ؤرخ 12 نوفم 1975 يتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري.
16. انظر عبد الرزاق أ د السنهوري، ا زء الأول، مصادر الالتزام، ص 157.
17. خليل أ د حسن قدارة، الوجيز شرح القانون ا د ا زائري، ا زء الرابع، عقد البيع، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر، 1996، ص 11.
18. ا عدلة وجب ا ادة 2 من ا رسوم 340/04 ا ذكور سابق. وجعلت ا دة 25 سنة بدل من 20 سنة.
19. القانون رقم 05 – 10 ا ؤرخ 20 جوان 2005 ا عدل وا تمم للأمر رقم 75 – 58 ا تضمن القانون ا د ، ج. ر عدد 44 لسنة 2005.
20. انظر: السنهوري، ا زء الرابع، عقد البيع وا قايضة، ص 175 – 177.
21. انظر:الأستاذ العروم مصطفى، عقد الإ ار، خصائصه، شروطه، آثاره وتنفيذه، لّة ا وثّق، العدد 2، سنة 2001، ص 15.
22. عبد الرزاق أ د السنهوري، ا زء الرابع، عقد البيع وا قايضة، مرجع سابق، ص 181 – 182.
23. انظر: السنهوري، ا زء الرابع، عقد البيع وا قايضة، مرجع سابق، ص 178.
24. انظر:علاء الدين عبد اللهفواز ا صاونة التكييف القانو لعقد الإ ار التمويلي ،دار الثقافة ،الأردن 2002 ص83-85.
25. انظر:أيت ساحد كاهنة ، الاعتماد الإ اري للأصول غ ا نقولة ، مذكرة لنيل شهادة ا اجست فرع قانون الأعمال ، جامعة تيزي وزو 2004 ص73.
26. انظر ا ادة 6 من ا رسوم التنفيذي رقم 01- 105.
27. انظر ا ادة 2 من ا رسوم التنفيذي رقم 04 – 137 ا عدلة للمادة 07 من ا رسوم رقم 01 – 105.
28. انظر ا ادة 8 من ا رسوم التنفيذي رقم 01 – 105 ا عدلة وجب ا رسوم رقم 04 – 340.
29. انظر ا ادة 4 من ا رسوم التنفيذي رقم 01 – 105 ا عدلة وجب ا ادة 03 من ا رسوم رقم 03 – 35، ج.ر، عدد 04 لسنة 2003.
30. القرار ا ؤرخ 23 يوليو سنة 2001 الذي دد شروط معا ة طلبات شراء ا ساكن إطار البيع بالإ ار وكيفيات ذلك.ج. ر، عدد 52، لسنة 2001.
31. القرار ا ؤرخ 23 جويلية 2001 ا تضمن وذج عقد البيع بالإ ار، ا ريدة الر ية، عدد 52، لسنة 2001.
32. انظر ا ادة 15 من قانون التسجيل ا عدلة با ادة 41 من قانون ا الية لسنة 1996.

« Les Impacts Socioéconomiques du PNDA dans la vallée de Oued Righ »

BENZIOUCHE Salah eddine
Université Mohamed Khider – Biskra-

Résumé :

L'agriculture saharienne a connu une profonde évolution à travers des différents politiques agricoles depuis l'indépendance à nos jours, Nous tenterons à travers cette étude pratique dans la région de Oued righ (caractérise par un système de type oasien) d'identifier les goulots d'étranglement qui entravent le développement de l'agriculture dans cette région, les retombées socio-économiques après la mise en œuvre du PNDA (Plan National de Développement de l'Agriculture), mais aussi de saisir la dynamique de ce système de production sur cette même région.

Mots clés :
Système de production, agriculture saharienne, PNDA, Politiques Agricoles. retombées socioéconomiques.

Introduction

Les régions sahariennes constituent une source de richesse économique, de diversité naturelle et d'échanges sociaux. Examiner l'agriculture dans ces zones s'est avéré nécessaire, car elle a subit une large et profonde évolution à travers les différentes politiques agricoles de l'Etat depuis l'indépendance et jusqu'à nos jours, notamment le programme national de développement agricole.

A travers la présente étude, nous essayerons d'identifier les atouts et contraintes de l'agriculture dans la région de Oued Righ et d'analyser les stratégies des agriculteurs fondées sur les savoirs locaux. Nous essaierons également de mesurer les retombées socio-économiques, techniques et environnementales, sur cette même région, après la mise en œuvre du PNDA (Plan National de Développement Agricole).

1-: brève description du système de production:

La vallée de Oued Righ se caractérise par un système de type oasien qui consiste depuis l'antiquité, en une association de trois strates végétales ; Celle du palmier *(et plus particulièrement à la variété de datte "Deglet Nour" destinée à l'exportation),* celle des arbres fruitiers divers et celle des cultures annuelles. Le micro-climat favorable créé par le palmier, favorise une polyculture vivrière (maraîchage, fourrages, céréaliculture) en association avec un élevage, surtout caprin mais aussi ovin, de type familial et en conduite traditionnelle. **L'**association des trois strates végétales traditionnelles est présente dans 53% des exploitations. En supposant que les exploitations ayant à la fois des palmiers et d'autres cultures que les arbres fruitiers, puissent être considérées comme intensives, il reste que 30% des exploitations pratiquent un système de production plutôt extensif. **[1]**

Néanmoins, ce système de production, ayant traditionnellement pour finalité une agriculture de subsistance **(2)**, a connu un recul permanent et il est même menacé de disparition. Le regain d'intérêt enregistré pour l'agriculture durant les cinq dernières années à travers le projet du programme national de développement agricole PNDA a introduit une transformation structurelle puisqu'on assiste à une relance qui s'exprime non seulement à travers l'extension des périmètres phoenicicoles mais aussi par le développement et la mutation des systèmes de production. Ainsi, le passage de la monoculture à la polyculture, *la mobilisation des eaux souterraines,* la réalisation de grands canaux d'irrigation, l'extension de la plasticulture et l'amélioration des itinéraires techniques manifestent, chacun à sa manière, le renouveau de cette agriculture.

2- :Les principaux objectifs du PNDA(Programme National de Développement Agricole)

Dans son essence même, le PNDA s'est voulu, pour ceux qui l'ont initié, un instrument qui pourrait assurer au pays une amélioration du niveau de la sécurité alimentaire qui vise l'accès des populations aux produits alimentaires, selon les normes conventionnellement admises, une meilleure couverture de la consommation par la production nationale et un développement des capacités de production des intrants agricoles et du matériel de reproduction ainsi que la promotion de l'agriculture biologique et la préservation et l'utilisation rationnelle des ressources naturelles (eau et sols) pour promouvoir un développement harmonieux et durable**(3).**

Il vise à adapter les systèmes de production aux conditions des milieux physiques et climatiques des différentes zones de production car, dans la logique du PNDA, la reconversion n'en est pas moins un facteur de meilleure rentabilité des terres arables et de diminution de l'érosion. Comme il vise aussi à augmenter la surface agricole utile (SAU) .
D'autres objectifs du PNDA qu'il est bon de rappeler, à savoir l'amélioration des conditions de vie et de revenus des agriculteurs, la promotion des productions à avantages comparatifs avérés pour leur exportation,

la modernisation des exploitations agricoles et l'amélioration de la compétitivité de l'agriculture et son intégration dans l'économie mondiale.

Enfin, l'immensité des besoins des populations rurales et l'avancée de la pauvreté et de l'exclusion, ont mis en évidence la nécessité d'une stratégie forte et résolue de revitalisation des espaces ruraux et de réduction des disparités existantes.

3- :Description spécifique des innovations ou changements introduits

3-1 Le palmier dattier.

La phoeniciculture premier étage de ce système, a connu un important regain d'intérêt au cours de ces dernières années avec plus de 2.2 millions de palmiers couvrant au total une superficie de 20 000 ha. Cette région est la plus importante du point de vue patrimoine phoenicicole du pays. La part du lion du patrimoine est accaparée par la variété Deglet Nour dont la qualité est reconnue tant sur le marché algérien que sur les marchés extérieurs **(4).**

Si l'on compare le nombre de palmiers et leur production répertoriée en 2004, aux données équivalent de 1980, on s'aperçoit qu'un effort considérable de plantation a eu lieu au cours de ces dernières années et qu'une grande part du verger est de plantation récente. En effet, le total du palmier dattier est passé de 1.8 millions de pieds à 2.2 millions de pieds (dont 200 milles sont plantés dans le cadre du PNDA), avec une nette réorientation de la production vers la Deglet Nour, bien qu'une grande partie des nouvelles plantations ne soit pas rentrée en production .Néanmoins, la production de dattes a augmenté au cours de ces dernières années. Cette amélioration dans la production indique globalement une amélioration des rendements qui passent pour la Deglet Nour à 53 kg / pied, suite à l'application des techniques de production modernes et l'amélioration du savoir-faire grâce à ce projet.

3-2 :Importance de l'arboriculture.

Avant le PNDA, l'arboriculture fruitière restait marginalisée et pratiquée à très petite échelle et d'une manière extensive avec quelques sujets de différentes espèces destinées uniquement à la consommation familiale. La proportion des agriculteurs qui pratiquaient l'arboriculture ne dépassait pas 15%. Ces arbres amandiers, vignes, abricotiers et oliviers sont dispersés entre les palmiers. Actuellement et grâce au PNDA, l'arboriculture se pratique par 70% des exploitants, notamment dans les grandes exploitations. Les arbres sont majoritairement rustiques, adaptés aux conditions pédoclimatiques de la région et le type de plantation se fait généralement dans des parcelles limitrophes des palmiers et rarement entre pieds, avec une conduite intensive dont le but essentiel, est la commercialisation et l'amélioration du revenu.

3-3 :Les cultures maraîchères

A l'instar des deux étages précédents, notre enquête prouve que l'on assiste à un phénomène tout à fait nouveau pour la région saharienne, il ne s'agit plus de jardinage d'autosubsistance comme avant le PNDA dont le maigre surplus s'écoulent tant bien que mal sur le marché local, mais bien d'une production spécialisée destinée au marché national.

La part des agriculteurs pratiquant des cultures maraîchères a augmenté de 30% jusqu'au 66.27% et conduites d'une manière intensive grâce à ce projet.

On assiste également, grâce à ce programme, à une génération des serres qui semble gagner en importance dans toute la région. Avant le PNDA seul 2.36% des exploitations cultivaient du maraîchage sous serres. Cependant et grâce au PNDA, le nombre de serres est devenu très important est dépasse les 250 serres dans la région,

3-4 : Les cultures fourragères.

Les cultures fourragères sous palmier, bien qu'encore faiblement maîtrisées et malgré les multiples contraintes sont partout présentes. En effet, seuls 13 % des agriculteurs ne les pratiquent pas dans leurs palmeraies. L'importance et la progression des pratiquants de cette culture notamment après le PNDA, sont certainement à mettre en parallèle avec l'augmentation du nombre d'éleveurs nomades et de la forte demande de bottes de luzerne à des prix très rémunérateurs émanant des "éleveurs urbains" mais aussi avec la sensibilisation pour une utilisation rationnelle de l'eau.

Cette culture sous-jacente a amélioré le revenu des agriculteurs et augmenté l'auto approvisionnement pour leur cheptel, néanmoins 12.92 % des agriculteurs et bien qu'ils soient des éleveurs, vendent la totalité de leurs productions fourragères au marché à un prix de 15 à 20 DA par unité (botte de 10 kg).

3-5 :L'élevage.

L'élevage dans cette région est peu soutenu par les programmes du PNDA, par conséquent, il n'a pas connu une grande dynamique et parfois on enregistre même une régression du cheptel de 20%. Cet élevage reste caractérisé par la dominance de très petits troupeaux de caprins de 2 à 8 têtes par éleveur en moyenne, pour la production de lait, avec la présence de quelques têtes d'ovins (2 à 5 têtes) pour l'autoconsommation à l'occasion des fêtes, caractérisés par des paramètres zootechniques médiocres, particulièrement ceux relatifs à la prophylaxie. Cet élevage est d'autre part, disséminé à travers les parcours sahariens ou quelquefois en stabulation entravée.

La situation trouve sa justification dans le fait que les bénéficiaires du PNDA étaient poussés à apporter leur contribution au financement de leurs propres investissements.

4- Principale étapes et séquences réalisées pour bénéficier du PNDA

Tous les agriculteurs ont le droit de bénéficier du PNDA en suivant une démarche administrative et selon des conditions déterminées par le Ministère de l'agriculture. La propriété d'une terre agricole et l'adaptation du projet au système de production locale et aux conditions des milieux physiques et climatiques de la zone de plantation du projet sont les principales conditions exigées. Ainsi l'éligibilité au soutien de tout projet est fondée sur trois critères: la durabilité écologique, l'acceptabilité sociale et la rentabilité économique.

Chaque agriculteur présente un dossier administratif auprès de la direction des services agricoles de sa région avec une étude de son projet d'investissement ; et après étude du dossiers et s'il remplit les conditions nécessaires, il bénéficiera d'une d'aide de l'Etat de 75% du coût du projet par l'intermédiaire de la banque d'agriculture et de développement rural BADR alors que la part d'autofinancement est de 25%.
Les projets les plus soutenus par ce programme sont généralement ; le système d'irrigation (goutte à goutte et l'aspersion), la réalisation des forages et des bassins de stockage d'eau, des plantations arboricoles, la plasticulture, les chambres froides…etc.

En plus des principales filières de production, l'Etat encourage aussi toutes les activités liées à la valorisation des produits agricoles telles que la collecte, le conditionnement, la conservation, la transformation.

6- Les bénéficiaires directs et indirects de ce projet sont nombreux:

En terme de subvention directe se sont les agriculteurs de cette région qui bénéficient directement de ce projet à l'instar des agriculteurs au niveau national, dans la mesure où la part des agriculteurs de cette région qui a bénéficié de ce projet dépasse à l'heure actuelle 50% de la totalité des agriculteurs de la région et presque 90% des demandeurs. D'une manière indirecte il y a des bénéficiaires en amont et en aval : en amont, ce sont les intermédiaires financiers banque d'agriculture et de développement rural BADR et assureurs comme la caisse de mutualité agricole CNMA, les fournisseurs des intrants agricoles sur le marché, les entreprises de fabrication d'outils et de fournitures, d'importation de semences et de matériels, de distribution et de revente, alors qu'en aval, ce sont les commerçants (collecteurs grossistes et détaillants qui contrôlent le marché des dattes et des fruits et légumes,

D'autres catégories parties prenantes de ce projet ont été remarquées dans région notamment les entrepreneurs qui ont assuré la réalisation *des projets des bénéficiaires du PNDA, tels que les importateurs et les revendeurs des équipements matériels et intrants agricoles. A ceux là, on peut ajouter les bureaux d'études et les petites entreprises qui sont crées par l'Etat dans le cadre du PNDA au bénéfice des cadres* agronomes *chômeurs dont la mission est assurer l'encadrement aux agriculteurs.*

7- L'évaluation de l'impact du programme :

7-1- Les impacts socioéconomiques du PNDA.

Après quatre années d'application, le PNDA a réussi en grande partie à atteindre son objectif et à élever la production en quantité et en qualité ainsi qu'à impulser une dynamique de relance dans le secteur.
A titre d'exemple, on peut citer que, dans le cadre du PNDA, la superficie plantée en arbres fruitiers et rustiques dépasse largement celle comptabilisée depuis l'indépendance du pays. Et près de 850 000 emplois créés au niveau national, et la superficie agricole irriguée a doublé au niveau national.(**5**)
Dans notre région d'étude nous avons constaté tout au long de cette étude que la mise en oeuvre du PNDA dans cette région a eu beaucoup d'impacts socioéconomiques et environnementale positifs et négatifs.

D'abord le visage de l'agriculture de cette région a particulièrement changé, le premier changement tangible concerne l'implication de plus en plus importante par le bénéficiaire du PNDA de la main-d'œuvre salariée et plus particulièrement la main-d'œuvre saisonnière.

La SAT et la SAU de cette région ont connu une grande modification et elles gagnent plusieurs hectares. Les changements les plus visibles concernent les superficies réservées à la phoeniciculture, à l'arboriculture et au maraîchage qui ont évolué de 25%, 100% 70% respectivement pour chaque exploitation en moyenne.

Le PNDA a permis aux bénéficiaires d'améliorer l'itinéraire technique suivi dans ces cultures, dans la mesure où on assiste à la généralisation de l'utilisation des produits phytosanitaires, et des fertilisants et l'introduction des techniques d'irrigation économisatrices d'eau.

Ainsi ce programme de développement de l'agriculture a d'autres avantages tels que :

- L'émergence d'une nouvelle catégorie d'agriculteurs et des véritables professionnels capables de relever les défis de la mondialisation. .
- Grâce au PNDA, l'agriculture est en train de reprendre la place qui est la sienne en tant que moteur du développement dans l'économie nationale.
- Amélioration de la valeur ajoutée dégagée par le secteur agricole.
- La disponibilité de ces produits hors saison, pendant la période hivernale, est relativement récente et a été rendue possible et à des prix raisonnables à la porté des couches vulnérables grâce aux PNDA.
- La réduction de la pauvreté en milieu rural, et la réduction des disparités existantes entre les zones rurales

- Une augmentation de la production des produits de large consommation.
- Le PNDA a encouragé les bénéficiaires à faire d'autres investissements (investissements induits) réalisation des hangars, achats du matériels agricoles et des veuleries , réhabilitations de leurs maisons…etc

Un environnement en enjeux :

Le PNDA a des effets néfastes sur l'environnement dans la région d'étude. Nous noterons dans ce sens;

- L'aggravation du problème de remontée du sel, ce qui a influé sur les caractéristiques pédo- climatiques des sols.
- L'apparition d'insectes et de nouvelles mauvaises herbes ainsi que le problème du rabattement de la nappe.

Tous ces problèmes réunis provoquent des dégâts sur la production agricole en quantité et en qualité et par conséquent sur la rentabilité des exploitations.

7-2 -Problèmes rencontrés durant la réalisation du programme PNDA.

Plusieurs contraintes ont entravé la réalisation du PNDA dans la région d'étude dont les principales sont (**6**)

- Le problème du foncier agricole : L'absence d'acte de propriété des terres (généralement en indivision) empêche une grande part des agriculteurs de la région d'étude à l'instar de d'autres au niveau national de bénéficier du programme du PNDA .
- Les contraintes bureaucratiques constituent un grand obstacle pour ceux qui n'ont pas eu la chance de bénéficier de ce programme.
- L'indisponibilité de certains intrants agricoles sur le marché local favorise l'augmentation des prix suite aux fortes demandes.
- La mauvaise qualité des arbres et des semences existantes sur le marché a provoqué l'échec des projets de plantation de certaines bénéficiaires du PNDA.
- La mauvaise maîtrise des techniques de production pour certaines agriculteurs bénéficiaires en raison de l'absence d'un savoir-faire.
- La pauvreté du sol en éléments minéraux, la salinité de l'eau, la température élevée de l'eau souterraine, la remontée des sels, les vents violents, insectes et ravageurs de plantes, l'exode agricole, etc.

7-3 - Quels ont été les leviers ayant permis le changement ?

Plusieurs solutions ont été trouvées pour lever les différentes contraintes du PNDA dont les principales sont:

- L'encouragement des importations des intrants et d'équipements agricoles selon des cahiers de charges et par des spécialistes pour un meilleur approvisionnement de ces produit à tout moment et à des prix raisonnables, mais aussi de bonne qualité.
- L'Encouragement du contrôle technique et phytosanitaire par des spécialistes d'arboriculture et de l'institut national de protection végétale (INPV) auprès des bénéficiaires du PNDA pour assurer une meilleure réalisation du projet.
- Le contrôle des réalisations des forages par des hydrauliciens et selon des cartes hydrogéologiques pour éviter l'anarchie et par conséquent le phénomène du rabattement de nappe.
- L'organisation des compagnes de vulgarisation pour les agriculteurs par les agents communaux de vulgarisation afin de sensibiliser et améliorer leurs savoir- faire.
- Trouver des solutions rapides à la question du foncier agricole qui reste l'obstacle majeur pour une grande partie des agriculteurs non bénéficiaires du PNDA.
- Amendement du sol pauvre en éléments minéraux par des grandes quantités d'engrais chimiques et organiques.
- La mise en place par les pouvoirs publics dans cette région des grands refroidisseurs électriques d'eau et des mélangeurs d'eau afin d'assurer au agriculteurs de cette région une eau d'irrigation refroidie et de moins salinité.
- La sensibilisation des agriculteurs pour pratiquer la rotation des cultures et l'assolement, et mettre en place un réseau de drainage pour faire face au problème de la remonté de la nappe et de salinité des sels.
- L'approvisionnement des produits phytosanitaires et des pesticides plus efficaces, et la sensibilisation des agriculteurs pour les utiliser d'une manière rationnelle et à des doses selon les normes des spécialistes ; dans le but de remédier aux problèmes des insectes et des ravageurs et autres maladies phytosanitaires.

Parmi les leviers qui ont permis le changement, c'est surtout la volonté des pouvoirs publics de sortir le secteur de l'agriculture algérien de l'état de somnolence dans lequel il s'est retrouvé et afin de lui permettre d'emprunter dorénavant une démarche résolument économique.

- L'émergence d'une nouvelle catégorie d'agriculteurs et des véritables professionnels capables de relever les défis de la mondialisation.

- La rentabilité financière des capitaux engagés dans cette spéculation.

- L'ambition et l'attachement à la terre des paysans pousse ces derniers à investir en agriculture.

- La libération des prix des produits agricoles et le retrait de l'Etat de la régulation et le contrôle des marchés de gros des fruits et légumes.

- La disponibilité de financement sans intérêts et sans remboursement encourage ceux qui ont comme obstacle la contrainte religieuse (les intérêts bancaires) de bénéficier de ce projet.
- Le chômage et la pauvreté accentués dans cette région.

8- :possibilité de généralisation au reste du pays .

Ce projet a été mis en place en premier temps dans certaines régions de pays et pour une seule catégorie d'agriculteurs comme exploitations pilotes. Et après le succès et les résultats fructueux enregistrés, il a été généralisé dans tout le pays y compris la région de notre étude et pour tous les agriculteurs en tenant en considération les contraintes et les obstacles rencontrés durant la première expérience.

Le projet a été généralisé par la suite à d'autre activité liée à l'agriculture et à cet effet, cinq programmes de développement sont lancés à travers le territoire national par le ministère d'agriculture :

1. Le programme de développement des productions agricoles de large consommation et celles à avantages comparatifs avérés.
2. Le programme d'adaptation des systèmes de cultures aux conditions des différents milieux naturels (reconversion).
3. Le plan national de reboisement dont les objectifs ont été réorientés en faveur de boisements utiles et économiques.
4. Le programme de développement des zones de parcours et de protection de la steppe.
5. Le programme de développement des zones rurales.

9- Que doit on faire pour promouvoir ce programme ?

- Régler le problème du foncier agricole afin de permet à une grande partie des grands et vrais agriculteurs de bénéficier de ce projet.

- Mise en place des lois réglementaires empêchant le morcellement des terres.

- L'organisation du marché de gros des fruits et légumes pour mettre fin aux spéculations des commerçants intermédiaires.

- *Améliorer le savoir-faire et les conditions techniques de la* production *des agriculteurs par des campagnes de sensibilisation, de vulgarisation de nouvelles techniques, méthodes et moyens de production.*

- *Encourager les exportations afin d'assurer des débouchés* permanentes *de la production, surtout pour les dattes.*

- *Mise en place des unités de conditionnement et de* transformation *et des chambres froides pour assurer un lieu de stockage en cas de saturation de marché.*

Conclusion :

Un regain d'intérêt a été enregistré pour l'agriculture dans la région d'étude durant les deux dernières décennies, et on assiste à une relance qui s'exprime non seulement à travers l'extension des périmètres phoenicicoles mais aussi par le développement et la mutation des systèmes de production. Ainsi, nous observons le passage de la monoculture à la polyculture, la réalisation de grands canaux d'irrigation, l'extension de la plasticulture, l'amélioration des itinéraires techniques .

Le développement de cette dynamique s'est accéléré avec l'application du PNDA (2000). Mais, ce regain d'intérêt s'explique aussi sans aucun doute par l'évolution tendancielle à la baisse des cours de la datte sur les marchés ainsi que par les menaces des maladies pesant sur le patrimoine phoenicicole d'une part, et d'autre part, les conditions climatiques favorables durant les quatre saisons pour certaines zones. La dynamique de ce système est aussi le résultat du changement de stratégie des producteurs qui, pour se procurer un niveau de revenu élevé et afin de minimiser les risques liés à l'activité, préfèraent de plus en plus la combinaison de plusieurs types de productions.

Références

(1) :BENZIOUCHE (S), 2000. « Analyse de la filière datte en Algérie, étude de cas des daïras de Djamaa et Mghaer ». *Thèse de magister en Sciences Agronomiques, option Développement Rural, INA, Alger.*

(2) :BELLA BACI . H : « Perspectives de l'agriculture saharienne à travers la culture du palmier dattiers. » ITDAS, janvier 1986.

(3):S. Bedrani, F. Chehat et S. Ababsa : « l'agriculture algérienne en 2000. une révolution tranquille. Le PNDA » in Prospectives agricoles n°1, 2001, p-p. 5-60 ;

(4):MESSAR (E.M.), 1996. Le secteur phoenicicole algérien : situation et perspectives à l'horizon 2010. *In Options méditerranéennes, n°2, 1996.*

(5): Eléments d'une stratégie de développement agricole et rural pour la décennie 2004-2013 in journal el watan du 31/03/2004 ;

(6): BENZIOUCHE (S), 2005: "Role of the national agricultural development plan in the recent change in the farming system of the oasis of Oued Righ (Algeria) » **in acte de symposium (IFSA-GLO) 31 October to 4th November 2005, Rome.**

(7) :PERENNES. J : « Les structures agraires et décolonisation des oasis de l'oued righ. »Alger OPU , 1980.

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الرابع 2006/4

محتويات العدد :

ISSN : 1112-3613 : ردمد – إيداع قانوني رقم : 2002/110 – http://www.ouargla-univ.dz/rc

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR®

دورية أكاديمية محكمة، نصف سنوية،
تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية - جامعة ورقلة
تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية

العدد الرابع 2006/4

مجلة الباحث – دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقـــلة

أســرة المجلة

معلومات الاتصال بالمجلة :

العنوان البريدي : جامعة ورقـــلة، طريق غرداية ورقـــلــة 30000
موقع الإنترنت : http://www.ouargla-univ.dz/rc/
البريد الالكتروني : rc@ouargla-univ.dz
الهاتف : 029 72.93.76 أو 029 72.93.75
الفاكس : 029 71.28.90 أو 029 72.93.76

قواعد النشر في المجلة

1 – الباحث مجلة علمية أكاديمية محكمة، تهتم بالأبحاث والدراسات الأصلية، التي لم يتم نشرها سابقاً، و المعَالجة بأسلوب علمي موثق؛

2 – ترسل مادة النشر في قرص مضغوط (*CD ROM*) أو في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني، ويشترط أن تكون مكتوبة ببرنامج *Microsoft Word* بنسق *RTF*. (نوع الخط بالعربية : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط : *Times New Roman*، مقاسه : 12)، المسافة تقدر بـــ 0.8 سم بين الأسطر، ويراعى في حجم المقال كحد أقصى 15 صفحة – بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية ؛

3 – ويشترط أن تكون المقالات مقدمة وفق المعيار العادي **(دون إظهار المقال في عمودين)**، ويجب أن ترقم العناوين الرئيسية والعناوين الفرعية وفق نمط واحد ، كما يطلب من السادة الباحثين عدم ترقيم الصفحات؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر باللغة العربية (نوع الخط : *Traditional Arabic*، مقاسه : 14)، مع ضرورة الإشارة إلى الكلمات المفتاح (*Mots clés*)

4 – ترفق المادة المقدمة للنشر بفهرس المحتويات يراعى فيه ترتيب العناصر (الرئيسية – الفرعية) ونبذة عن الباحث متضمنة اسمه بالعربية وبالحروف اللاتينية مع عنوانه البريدي الكامل وعنوان بريده الإلكتروني، وذكر أرقام الهاتف والفاكس (إن أمكن) على ورقة مستقلة ؛ وفي حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي يجب أن يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

4 – مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

– بالنسبة للكتب : إسم المؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.

– بالنسبة للمجلة : إسم المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.

5 – توضع الجداول والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال (إجباريا)، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها في النص.

6 – يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها، أما إذا رأت المجلة أو المحكم وجوب إجراء تعديلات جوهرية، فإنها تعيدها إلى صاحبها للقيام بهذه التعديلات اللازمة.

7 – تُعبر مضامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

8 – ترسل المواد وتوجه المراسلات إلى العنوان :

رئيس تحرير مجلة الباحث

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة

يمكنكم الإطلاع على قواعد النشر هذه بموقع المجلة :

http://www.ouargla-univ.dz/rc/

مجلة **الباحث** - العدد 04 - 2006

محتويات المجلة

Université de Ouargla

إدارة الجودة الشاملة (TQM) في المؤسسات الخدمية

أ. د بن عيشاوي - جامعة ورقلة
benaichaoui_19@yahoo.fr

ا لخص: اول هذه الدراسة إبراز كيفية تطبيق أسلوب إدارة ودة الشاملة مؤسسات تقد ا دمة من خلال التعـرض لدواعي اهتمام ا ؤسسات ا دمية بتطبيق هذا ا نهج الإداري ا ديث، وكيفية إدماج مبادئه وأساليبه هذا النـوع مـن ا ؤسسات، توضيح الترابط الشديد بينه وب مداخل بنـاء و س ا يزة التنافسية، وصولا إ مرتبة متميزة مـن الأداء تتحقق ا رغبات وتطلعات العملاء، كما تؤدي إ إ ـاز أهداف ا ؤسسة، و قيق ا نافع لأصحاب ا صلحة فيها مـن مالك ا وعامل ا، ومتعامل معها، وا تمع بأسره.

الكلمات ا فتاح: ا دمة، ا ـودة الـشاملة، ا ؤسـسات ا دمية، ا يزة التنافسية، العملاء، التدريب.

هيد:

لقد أدت النتائج الا ابية ال حققتها نـظم إدارة ا ودة الشاملة ا نشآت الصناعية كـل مـن اليابـان والولايات ا تحدة وأوربا الغربية إ تشجيع مؤسسات تقد ا دمة على الأخذ ا كوسيلة لإدارة و س جودة ا دمات ال يتم تقد ها.

كما يرجع إهتمام الباحث ودة ا دمة إ التأث ا باشر ستوى هذه ا ودة على ر ية ا ؤسـسة ومركزهـا التنافسي، وحصتها السوقية (Thompson 1985)، حيـث أجريت دراسة قامت ا ا معية الامريكية لـلإدارة عـام 1992 اتضح ا من خلا ا أن 78% من مـديري منـشآت ا دمات كل من أمريكا، وكندا، واليابان، وأوروبا الغربية يعتقدون أن س ا دمة هو أهم عناصر ا يـزة التنافـسية بالنسبة نشآت تقد ا دمة (Berry and parasuraman 1992)، وقد أدى تركيز الباحث خلال تلك الفتـرة علـى البحث على طبيعة ا دمة، وخصائصها، بالإضافة إ وجود اولات جادة لوضع مقياس يتسم بالصدق والثبات لقيـاس جودة ا دمة كما يدركها العميل.

وتأ هذه الدراسة لتقدم عرضا عن الأسباب الداعية لتطبيـق هذا ا نهج الإداري ا ديث مؤسسات تقـد ا ـدمات وكذا كيفية إدماج مبادئه، وأساليبه داخل هذه ا ؤسسات، ا دم الأسباب الداعية لاستخدامه، دف إبراز العلاقة بينـه وب امتلاك، وتطوير ا يزة التنافسية.

ا ور الأول: منهجية الدراسة:

1) إشكالية الدراسة:

كيف كن للمؤسسات ا دمية اعتمـاد أسـلوب إدارة ا ودة الشاملة كأداة لامتلاك و س ا يزة التنافسية؟

2) أهداف الدراسة:

أ- اولة أبراز الأسباب الداعية لاهتمام مؤسـسات تقـد ا دمة باستخدام نظم إدارة ا ودة الشاملة.

ب- اولة توضيح كيفية إدماج مبادئ وأساليب هذا ا نهج الإداري ا ديث داخل ا ؤسسات ا دمية، ا قق الأهداف ا رجوة من استخدامه.

ج- اولة الربط ب أثر تب هذه التقنية الإداريـة ا ديثـة، وحسن تطبيقها بناء و س ا يزة التنافـسية ؤسـسات تقد ا دمة، وصولا لتقد بعض الاستنتاجات والتوصـيات هذا الشأن.

3) أ ية الدراسة:

يكتسي البحث أ يته من خلال النقاط الأساسية التالية:

1- إن قطاع ا دمات مازال متأخرا بشكل ملحـوظ عـن القطاع الصناعي ا هود و س ا ودة، وإدار ا، وما كن أن تساهم به هذه الدراسة حول إلقاء ا زيد من الـضوء والتعمق جوانبه، وكيفية تطبيقه.

2- إن موضوع إدارة ا ودة الشاملة يتسم با داثة، حيـث يعتقد الباحث أن هناك دودية شيوع ثقافة إدارة ا ـودة الشاملة بسبب وجود فجوة معرفية تـب هـذا ا ـسعى الإداري ا ديث، و يئة مستلزمات تطبيقه، وحسن استخدامه من طرف ا س ين وذوي القرار لاسيما البلاد النامية.

3- يعد هذا الأسلوب الإداري ا تطـور النظـرة ا عاصـرة لتحقيق و س ا يزة التنافسية للمؤسسات ختلف أنواعهـا ا فيها مؤسسات تقد ا دمة.

4) منهج الدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة المنهج النظري التحليلي في معالجة إشكالية موضوع البحث من خلال تغطية العناصر التالية:

- دواعي اهتمام المؤسسات الخدمية بإدارة الجودة الشاملة
- و إدماج مبادئ وأساليب إدارة الجودة الشاملة المؤسسات الخدمية.
- إدارة الجودة الشاملة والميزة التنافسية
- استراتيجيات الجودة في المؤسسات الخدمية.

المحور الثاني: دواعي اهتمام المؤسسات الخدمية بإدارة الجودة الشاملة:

قبل التعرض للأسباب الداعية إلى اهتمام المؤسسات الخدمية بإدارة الجودة الشاملة يستوجب علينا التعرض إلى مفهوم الخدمة، وخصائصها، إلى مؤسسات تقديم الخدمة، وإلى جودة هذه الخدمة وكيفية قياسها، وذلك لما لهذه الجوانب من أهمية فيما يتعلق بكيفية تطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة في مثل هذه المؤسسات.

1. ماهية الخدمة:

1.1. تعريف الخدمة: يعرفها محمد توفيق ماضي ويقول إن الخدمة هي نشاط أو سلسلة من الأنشطة التي تكون إلى حد ما ذات طبيعة غير ملموسة وغير عادية.[1]

ويعرفها أحمد السيد مصطفي على أنها نشاط يؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات معنية لدى العميل[2].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الخدمة هي نشاط أو سلسلة من النشاطات ذات طبيعة غير ملموسة، وتقدم لإشباع حاجة أو حاجات معينة لدى طالبها.

2.1. خصائص مميزة للخدمة:

تكتسب الخدمة كمنتوج عدة خصائص تميزها عن السلعة وتتمثل هذه الخصائص المميزة فيما يلي:[3]

أ)- سيادة الجانب الإنساني على نظم إنتاج وتقديم الخدمة: يؤثر اتصال المستفيد وتفاعله مع مقدمي الخدمة كواجهة لهذا النظام وجزء من مداخلاته على مزاج وانفعالات وانطباعات الطرفين.

ب)- الكيان أو الجانب الغير ملموس للخدمة: تتميز النظم الخاصة بإنتاج وتقديم الخدمة بأن أنشطتها تؤدى دون أن يكون لها كيان مادي ملموس، بل تتميز بأن لها مؤثرات سيكولوجية تتمثل في ملامح متعددة، مثل طبيعة وأسلوب تعامل مقدم أو مقدمي الخدمة، لغتهم، مستوى تجهيزات مكان تقديم الخدمة والمحيط به، المدة المستغرقة في تقديم الخدمة ....الخ.

جـ)- تزامن إنتاج وتقديم الخدمة مع الأثر الذي يصيب المستفيد: بخلاف السلع فالخدمات لا تستهلك على مدى زمني معين، وإنما لا يتأثر بها المستفيد إلا مع بداية تقديمها ويزداد ذلك مع مرور وقت تقديم هذه الخدمة، على عكس السلعة التي يمكن تجربتها قبل استعمالها.

د)- الخدمات لا تخزن: لا يمكن تخزين الخدمة قبل بيعها وهذا على خلاف السلع فالمقاعد الخالية في طائرة مثلا، أو الغرف الغير محجوزة في فندق فإنها تمثل خسائر تستمر طوال عدم شغلها.

هـ) عدم تماثل مستويات الأداء في الخدمة: إن كانت آلات متماثلة في مصنع يمكنها أن تنتج وحدات متماثلة، أي يمكن أن يكون لديها خاصية النمطية، بينما الخدمات لا تتسم بالنمطية وحتى وإن كانت مخرجات لنفس النظام الخدمي، فمثلا يمكن أن يختلف مستوى أداء الخدمة المصرفية من فرع لآخر لنفس البنك، ومن شباك لآخر لنفس الفرع، ولذلك تصعب مراقبة الجودة في إنتاج الخدمات وأيضا تصعب عملية تقدير درجات الإشباع المحققة من قبل العملاء.

3.1.. مؤسسات تقديم الخدمة: ويقصد بمؤسسة تقديم الخدمة كل مؤسسة يتحدد غرضها الأساسي في تقديم خدمة لعميل، ومن أمثلة مؤسسات تقديم الخدمة الفنادق، والمطاعم، والمستشفيات، والمؤسسات المالية والتعليمية ومؤسسات خدمية أخرى متنوعة.

1.3.1. تصنيف مؤسسات تقديم الخدمة:

قد قام (Haywood, Farmer, 1988) بتقديم نموذج لتقسيم مؤسسات تقديم الخدمة (تصنيفها) حسب ثلاثة أبعاد أساسية هي:

أ) درجة الاتصال والتفاعل (عالي / مرتفع).

ب) درجة الاعتماد على العنصر البشري في تقديم الخدمة (عالي /منخفض) .

ج) درجة القدرة على تغيير مواصفات الخدمة حسب رغبات العميل (عالي / منخفض).

وفي حالة مشابهة قام (Vandermer and chadwick, 1989) بتقسيم مؤسسات تقديم الخدمة حسب بعدين رئيسيين فقط وهما:

أ) درجة التفاعل والاتصال (منخفض/ مرتفع).

ب) درجة وجود سلعة في عملية تقديم الخدمة (خدمة فقط، خدمة مع بعض السلع، خدمة في شكل سلعة) [4] .

2. ا ودة:

1.2. تعريف ا ودة:

1- يقول: (Joseph juran): إن ا ودة هي ا لائمة للغرض أو الاستعمال.

2- ويعرف(edward deming): ا ـودة بأ ـا تتوجـه لإشباع حاجات ا ستهلك ا اضر وا ستقبل.

3- ويرى (philip crosby): إن ا ودة هي التوافق مـع الاحتياجات.

4- وتصف ا عاي ا يطانية ا ودة بأ ـا ـمـل مظـاهر، وخصائص السلعة، أو ا دمة ا تؤثر قدر ا على إشباع رغبة ددة أو مفترضة.

وا قيقة إن ا ودة هي كل ما سبق ذكـره، وإن التعـاريف ا ختلفة تتناول أبعادا تلفة من نفس الظاهرة، وذلك بـرغم اختلاف الأصول الفكرية، وا هنية للمجتهدين، أو ا هـتم ذا ا وضوع، إلا أن النتيجة النهائية أ م يعا يقولـون ذات الشيء ولكن بتعب ات تلفة.(5)

2.2. جودة ا دمة:

ما يتعلق ودة ا دمة فإنه كن القول بوجود شبه اتفاق بـ العديد من الباحث على أن جودة ا دمة تتمثل قيق رغبات العميل، أي أن متلقي ا دمة كم على مستوى جود ا عن طريق مقارنة ما حصل عليه مع ما توقعه من تلك ا دمة.

أي أن درجة جودة ا دمة هي مقياس نـسـ تلـف مـن شخص إ آخر، ويعتمد على مقارنة ا ودة ا توقعـة مـع ا ودة ا دركة وقد ميز (gronroos,1990) بـ نوع من ا ودة ا دركة و ا: ا ودة الفنيـة (technical quality) وا ودة الوظيفية (fuctional quality)، أما ا ودة الفنيـة فهي ما يتم تقد ه للعميل فعلا، ويتصل با اجة الأساسية ا يسعى لإشباعها، على حـ أن ا ودة الوظيفية هـي درجـة جودة الطريقة ا يتم ا تقد ا دمة. أما من حيث ا ودة ا توقعة فقد ميز (boulding, 1993) بـ نوع منها و ا: ا ودة ا توقع حدوثها (will expectations)، وا ودة كما ب أن تكون،(Should expectations) فعلى حـ ثل الأو التوقع العملي ستوى ا دمة اعتمادا على تقييم العميل هة تقد ا دمة، فإن الثانية ثل ما ينبغي أن يكون مثل هذا النوع من ا دمات.

3.2. قياس جودة ا دمة:

لقد خلص (parasuraman,1985) عقب دراسة استطلاعية أجراها مع العديد من مؤسسات تقد ا دمـة أمريكا، اولة لوضع مقياس ودة ا دمة يتسم بالـصدق والثبات، وعتمادا على ا قابلات ا عمقة مع موعة من عملاء هذه ا ؤسسات، أمكن التوصل إ سة ـددات أساسـية تستخدم قياس جودة ا دمة وهي:

ا انب ا لموس مـن تقـد ا دمـة الإعتماديـة، الاستجابة السريعة، الثقة التعامل، والتعاطف، و تقـد ها شكل مقياس عام أطلق عليـه اسـم (servqual) يـتم استخدام ا قياس مرت الأو قبل حصول العميل على ا دمة لقياس ما يسمى با ودة ا توقعة، أما الثانية فهـي مـستوى ا ودة ا دركة، وا يتم قياسها بعد حصول العميـل علـى ا دمة، حيث يتم بعد ذلك مقارنة ا توقع با درك لتحديد ما يسمى بالفجوات (gaps)، وا تع عن درجة رضاء العميل عن ا دمة ا قدمة بأبعادها وعناصرها ا ختلفة.

أن مقياس (servqual) يعت الأكثر شيوعا قياس ا ـودة ا دركة للخدمة حل الدراسات ا يدانية.(6)

4.2.مرتكزات نظام ا ودة مؤسسات تقد ا دمة:

والذي يعتمد على العوامل التالية:

1- ليل ا دمة، وخصائص تقد ها، إي سرعة الاستجابة، واحترام العميل، وراحته، والأداء الف وا هـ للخدمة.

2- تصميم أساليب للقياس والرقابة، أي قوائم بالبنود موضع الرقابة، وآليات الرقابة.

3- إرساء سياسة للجودة، والالتزام ـا، أو عمـل خطـة تنفيذية سد ذلك.

4- يئة آلية مستمرة للمراجعة.(7)

3. تطوير ا ودة:

يبدو جليا ا تقدم أن تعاريف ا ودة كلها تعطينـا رؤية للكيفية ا كن من خلا ا جعل ا نتـوج أو ا دمـة ضى برضى العميل، وهكذا فإن تطور مفهوم ا ودة وبلورة أفكاره وصولا إ فلسفة إدارة ا ودة الشاملة يأ دفعـة واحدة بل استلزم ردحا من الزمن، وكان نتيجة لإضـافات علمية كب ة على ا ستوي الفكري، والتطبيقي، و يز أغلـب الأدبيات الإدارية بـ أربع مراحل تار ية لتطـور ا ـودة إذ توجت ا رحلة الأخ ة بإدارة ا ودة الشاملة وذلك من خلال ما يلي:

أ) ا رحلـة الأو : مرحلـة فحـص ا ـودة: quality inspection stage وهي نظام يستعمل لاكتشاف الأخطاء ا نتجات تصحيحها.

ب) ا رحلة الثانية: مرحلة مراقبة ا ودة quality control stage: و ظل هذا النظام تعتمد الأساليب الإحصائية لأداء أنشطة مراقبة ا ودة والتحقق من مطابقة ا نتوج أو ا دمـة قاييس ا ودة.

ج) ا رحلة الثالثـة: مرحلـة ضـمان ا ـودة quality assurance stage: و هذه ا رحلة يتم الانتقال من جودة ا نتوج أو ا دمة إ جودة النظام، والأساس ذلـك منـع وقوع ا طأ.

د) ا رحلة الرابعة: مرحلة إدارة ا ـودة الـشاملة: Total quality management stage : وهي نظـام شـامل للقيادة والتشغيل للمؤسسة يعتمد على مشاركة يع العامل ، وا وردين والعملاء من أجل التحس ا ستمر للجودة.

ومن خلال تلك ا راحل ا ختلفة لتطور ا ودة كن لنا القول ما يلي:

1) أن مفهوم ا ودة انتقل من السيطرة على العيوب إ منع العيوب وهو مبدأ (الوقاية خ من العلاج).

2) مفهوم وضبط ا ودة (السيطرة الاحصائية) تدرج مـن منظور ا نتوج إ منظور الزبون.

3) الانتقال من الاهتمـام بـا نتوج إ العمليـات إ ا دمات.

4) دور الإدارة انتقل من ا ر ، رئيس العمـال، وقـسم ا ودة ا ؤسسة إ الدور الاستراتيجي للجودة حيث تتولاه الإدارة العليا[8].

4. إدارة ا ودة الشاملة (T.Q.M):

وسوف نعرض فيما يلي لأهـم التعـاريف لإدارة ا ودة الشاملة (T.Q.M) وذلك من خلال ما يلي:

- يعرفها (Jablonski): على أ ـا شـكل تعـاو لأداء الأعمال بتحريك ا واهب، والقدرات لكل مـن العـامل ، والإدارة لتحس الإنتاجية وا ودة بشكل مستمر مستخدمة فرق عمل من خلال ا قومات الأساسية الثلاثة لنجاحهـا ا ؤسسة وهي: الاشـتراك الإدارة، التحـس ا ـستمر للعمليات، استخدام فرق العمل.

- ويعرفها (Odjers): هي أكثر من رد عماليات إداريـة، إ ا ثقافة وطريقة حياة، وال من خلا ا دف ا ؤسسات إ إحداث تغ ات أساسية طريقة كل فرد، وكل ا ديرين الأداء والتصرف السليم ا ؤسسة.

- وتعرفها ا معية ال يطانية للجودة: بأ ا فلسفة ا شاركة إدارة الأعمال، وال تعترف بأن حاجات ا ستهلك، وأهداف ا ؤسسة ليست منفصلة.[9]

و ا تقدم كن استنتاج تعريف يشمل مـا سـبق ذكره هذا ا صوص وذلك كما يلي:

إدارة ا ودة الشاملة هي موعة من ا بادئ والطرق ا نظمـة وفق استراتيجية شاملة دف إ تعبئة ا ؤسسة من أجل قيق هدفها الأ ى، والذي هو إرضاء العملاء وبأقل التكاليف.

5. اهتمامات إدارة ا ودة الشاملة:

من خلال مناقشتنا لأهم تعاريف إدارة ا ودة الشاملة،تصبح إدارة هذه ا ودة أمرا حيويا يتوجه للتعامل مـع ا تطلبـات التالية يع ا ؤسسات ا فيها تقد ا دمة:

1. ضمان انتشار مفهوم ا ودة كافة إ اء ا ؤسـسة، و تلف مستويا ا وقبول العامل يعا مسؤولية ا ـشاركة قيقها و مل نتائج القصور فيها.

2. العناية ببلورة مفاهيم ا ودة وضرورة وليتها، وفلسفتها با ؤسسة، وصياغتها سياسة واضحة تنبع من اسـتراتيجية عامة دف إ تعميق وتثبيت معا وآليات، ومعاي ا ودة الشاملة ا ؤسسة.

3. تأكيد قيام الأجهزة ا عنية بتخطـيط ا ـودة و ديـد معاي ها، ومتابعة تنفيذ برا ها، وتقييم مدى الالتزام ا.

4. العناية بتدريب العامل يع ا ـستويات و ـالات النشاط على أهداف وآليات، ومتطلبات إدارة ا ودة الشاملة، والتأكد من استمرارية التدريب لتجديد ا فاهيم، وعلاج مـا قد يتبـ من مشكلات أثناء التطبيق العملي لنظام إدارة ا ودة الشاملة.

5. ضمان مطابقـة مواصـفات وأداء الـسلعة أو ا دمـة لاحتياجات وتوقعات العملاء.

6. ضمان التطابق بـ ا واصفات للسعلة أو للخدمة حـسب التصميم ا عد ا وبـ مواصفا ا أثناء وبعد إنتاجها.

7. ضمان طيط وتنفيذ كافة عمليات التصميم، والإنتـاج، والنقل، والتسويق لضمان وصول السلعة أو ا دمة إ العميل ا ستهدف أسرع وقت كن، وبتكلفة أقل ما كن قياسا ستوى التكلفة لدى ا نافس ، و توافق مـع مـستويات الأسعار.

ومن خلال ما تقدم كن القول أن قضية إدارة ا ودة الشاملة هي الأساس ليست مسؤولية فرد أو أفراد معين فقـط ا ؤسسة، أو ص قطاع أو قطاعات معينة، بل هي اهتمـام عام يشمل ا ميع، وبنفس درجة الأ ية، و يع مستويات النشاط با ؤسسة سواء إن كانت صناعية أم خدمية، وصـولا الأخ إ إرضاء العملاء و قيق توقعا م [10].

6. فوائد تطبيق نظام إدارة ا ودة الشاملة مؤسـسات تقد ا دمة:

إن الفوائد ا مكن قيقها من خلال تطبيق نظـام إدارة ا ودة الشاملة مؤسسات ا دمات كن التطرق إليها من خلال ما يلي:

1- قيق تغطية شاملة لكافة العناصر الإدارية والفنيـة، والبشرية كافة الات نشاط ا ؤسسة.

2- دث تطويرا ا قومات الإدارية عن طريـق مـا يلي:
- نظام متكامل للجودة دد الا ـا، ومواصـفا ا، وا سئولية عن قيقها.
- أهداف ددة للجودة كن قياسها، ومتابعة قيقها.
- سياسة واضحة للجودة، ومعلنة يلتزم ا ا ميع .
3- س اقتصاديات الأداء و س القيمة الاقتـصادية من خلال:
- فيض التكلفة نع أو تقليل ا طأ.
- فيض التكلفة نع أو تقليل التأخ .
- فيض أخطاء وتكاليف إعادة التشغيل.
- س استخدام ا وارد، ورفع كفاء ا الإنتاجية.

ومن خلال كل ذلك كن القول أن صلة الفوائد ا مكـن قيقها من جراء تطبيـق نظـام إدارة ا ـودة الـشاملة مؤسسات تقد ا دمة هو زيادة رضاء العملاء عن خدمات ا ؤسسة كدليل على س مركزها التنافسي ب ا ؤسسات ا نافسة الأخرى[11].

ا ور الثالث: و إدماج مبادئ وأساليب إدارة ا ودة الشاملة مؤسسات تقد ا دمة:

إن قطاع ا دمات مازال متأخرا بشكل ملحوظ عن القطاع الصناعي ا هود و س ا ودة وإدار ا، والسبب يعود لتركيز الباحث أول الأمر على تطبيق هذه التقنية الإدارية ا تطورة على القطاع الصناعي، وما الاهتمام بقطاع ا دمات بشكل جدي إلا السنوات القليلة الأخ ة من القرن ا اضي (Gummesson, 1989)[12].

والسؤال الذي كن طرحه هنا هو كيف كننا إدماج مبادئ وأساليب إدارة ا ودة الشاملة مؤسسات تقد ا دمة ؟ ، إي ما هي ا تطلبات الواجب التركيز عليهـا؟ ، ومـا هـي ا راحل الواجب ا رور ا لإرساء هذا النظام الإداري ا تطور هذا النوع من ا ؤسسات؟ ، كيف يتم تنظـيم هيكلـة ا ودة داخل هذه ا ؤسسات؟، وسوف اول الإجابة عـن ذلك من خلال تناولنا ذا ا ور.

1. متطلبات إدارة ا ودة الشاملة:

حسب ا عهد الأمريكي للجودة هنالك قائمة تسعة عناصر ال ثل متطلبات تطبيق أسلوب إدارة ا ودة الشاملة يع ا ؤسسات سواء إن كانت صناعية أم خدمية:

1.1. دعم وتأييد الإدارة العليا ا نامج إدارة ا ودة الشاملة: والذي ينبع من اقتناعها، وإ ا ا بضرورة التحس والتطـوير الشامل للمؤسسة.

2.1. التوجه بالعميل والعمل على قيق رضاه: ويـشمـل ذلك الـعـملاء ا ـارجيـن (ا ستهدف)، والـداخلي (عمال ا ؤسسة)، فالعميل هو مرتكز كل ا هودات فلسفة إدارة ا ودة الشاملة.

3.1. يأة مناخ العمل وثقافة ا ؤسسة: وهو إعداد الأفـراد العامل با ؤسسة، وإقناعهم بقبول أسـاليب إدارة ا ـودة الشاملة، وضمان تظامنهم، ا يقلل أو يقضي عن مقاومتـهم للتغ ، كما أنه مرهون دى استيعاب ثقافة ا ؤسسة.

4.1. قياس الأداء للإنتاجية وللجودة: ويتمثل ذلك وجود نظام قادر على القياس الدقيق للأداء فيما يتعلـق بالإنتاجيـة وا ودة.

5.1. الإدارة الفعالة للموارد البشرية: إن للمـوارد البـشرية الأ ية القـصوى تفعيل إدارة ا ودة الشاملة، إذ يـدعو "Deming" إ إقامة نظام يرتكز على فكرة العمل ا ماعي، والتدريب ا ستمر، وا شاركة وضـع خطـط التحـس ا ستمر، وربط ا كافآت بأداء فرق العمل، ودورها قيق رضا الزبون.

6.1. التعليم والتدريب ا ستمر: إن ا تفحص بعناية ختلـف معاي إدارة ا ودة الشاملة يتضح له أ ية تنميـة وتـدريب العنصر البشري، وا رص على أن يكون ذلك باستمرار مـن اجل الوفاء تطلبات تلك ا عاي ال ا دف منـها ضـمان القدرة على إنتاج ا ودة.

7.1. القيادة القادرة على إدارة ا ودة الـشاملة: إن القيـادة بصفة عامة هي العنصر ا وري الذي ينسق كافـة العناصـر الأخرى، ويتابع ويساند الأداء، ويقدم النـصح، وا ـساعدة لتصحيح ما قد يقع من ا رافات الأداء.

8.1. إرساء نظام معلومات لإدارة ا ودة الشاملة: يعت نظام ا علومات من الركائز ا همة والأساسية ال تقتضيها متطلبات إدارة ا ودة الشاملة، إذ أن تدفق ا علومات ووصو ا ختلف فعاليات ا ؤسسة يفعل أكثر دور إدارة ا ودة الشاملة داخلها.

9.1. تشكيل فريق عمل ا ودة على يع مستويات النشاط: ويظم ذلك أعضاء من وظائف وأقسام تلفة قصد إشـراك يع فعاليات ا ؤسسة بذل ا هود اللازمة إرساء نظام ا ودة[13].

ومن خلال تتبعنا تطلبات إدارة ا ـودة الـشاملة كننا القول أن مدى اح تطبيق هذا ا نهج الإداري ا ديث تلف ا ؤسسات إ ا يتوقف على مدى مشاركة ومسا ة يع أفراد ا ؤسسة تفعيل ذلك، كما أن الدور ا ـوري لكل هذه ا هود يستند لقيادة ا ؤسسة.

2. مراحل تطبيق برنامج إدارة ا ودة الشاملة مؤسسات تقد ا دمة:

ذكر (J. Jablonski) أن هناك سة مراحل لإ از نـاجح لأسلوب إدارة ا ودة الشاملة تلف ا ؤسسات:

1.2. ا رحلة الصفرية الإعداد:
توي هذه ا رحلة على موعة من ا طوات وهي:
أ- قرار تطبيق إدارة ا ودة الشاملة: هذه ا طـوة تقـرر إدارة ا ؤسسة رغبتها تطبيق نظام إدارة ا ودة الـشاملة، والذي يستوجب عليها أن يكون لديها ا اهات إ ابية ـاه هذا ا سعى ودراية مبدئية به.
ب- تدريب ا ديرين على إدارة ا ودة الشاملة: ويشمل هذا التدريب ا وانب الضرورية لإدارة ا ودة الشاملة.
جـ- صياغة رؤية ا ؤسسة: وهنا يتم صياغة ما تطمح لـه ا ؤسسة مستقبلا، وهـي رؤيـة إستراتيجيـة، ومنهج إدارة ا ودة الشاملة هو أداة قيق هذه الإستراتيجية.

2.2. مرحلة التخطيط: ويتم هذه ا رحلة ما يلي:
أ- اختيار أعضاء نة ا ودة: ال تضم رئـيس ا ؤسـسة، و ثل على مستوى عال، وال تتو توجيه برنـامج إدارة ا ودة الشاملة داخل ا ؤسسة، وال من مهامها إزالة العقبات ا وجودة ب الكيانات الوظيفية، والتغلب على مقاومة التغ .
ب- اختيار مستشار للجودة: وغالبـا يـتم اختيـاره مـن ا ستويات الإدارية العليا، ويكون يتمتع بتأييد قوى لقـضية ا ودة الشاملة.
جـ- تدريب نة توجيه ا ودة وا ستشار: لقد أشرنا سابقا لتدريب ا ودة، أما ا ستشار فيجب أن صل على تـدريب مكثف حول قضايا ا ودة الشاملة.
د- ا وافقة على خطة التطبيق و صيص ا وارد اللازمـة: و هذه ا رحلة تتم ا وافقة على خطة تطبيق برنامج إدارة ا ودة الشاملة، وا وارد ا الية اللازمة لتطبيق هذا ا نامج.

3.2. مرحلة التقييم: وتشمل هذه ا رحلة على ما يلي:
أ- التقييم الذا : والذي ا دف منه معرفة تقـيم ووعـي، وإدراك العامل با ية إدارة ا ودة الشاملة.
ب- التقييم التنظيمي: ويتم ذلك عـن طريـق ا قـابلات الشخصية مع العامل أو استقصائهم، لتحديد الفجوة بـ الثقافة التنظيمية ا الية، وتلك ا رغوب فيها، فيمـا يتعلـق بإدارة ا ودة الشاملة.
جـ- تقييم رأي الزبائن: عرفة ما ينتظـره الزبـائن مـن ا ؤسسة.
د- تقييم تكلفة ا ودة: وهو تقييم التكاليف ا الية للجودة.

4.2. مرحلة التنفيذ: وال توي على ا طوات التالية:
أ- اختيار من يستو التدريب با ؤسسة: وعادة يكون يتمتع با ة والدراية اللازمة بشؤون وقضايا إدارة ا ودة الشاملة، كما أنه غالبا تتم دعوته من هيئات خارجية متخصصة مثل هذا التدريب.
ب- تدريب ا ديرين وا رؤوس : والذي يتضمن ما يلي:
- الإدراك والوعي بأ ية إدارة ا ودة الشاملة.
- التدريب على اكتساب ا عرفة وا ـهارات الـ ـص مـهارات بنـاء الفرق، وديناميكيـة ا ماعة، والاتـصال وحل ا شاكل.
جـ- تشكيل فرق العمل: ويتم هذه ا طوة تشكيل فرق عمل تساهم ع ا علومات، وإعطاء الاقتراحات، وا لول ا مكنة للمشاكل ا طروحة، وال م ال ا ودة.

5.2. مرحلة تبادل ا ات:
و هذه ا رحلة ب الاسـتفادة مـن ا ـ ات ا كتسبة سابقا ال ا ودة وإدار ا.

3.تنظيم ا ودة:
ويقصد بتنظيم ا ودة ا يئة ا وجهـة، وا ـديرة، وا سـ ة لعملية ا ودة ا ؤسسة وال تتكون من ا ياكـل التالية:
أ- اللجنة ا وجهة للجودة: وهي اللجنة ا ديرة، وال تتكون من رئيس ا ؤسسة، وكبار ا سئول الذين ثلون القطاعـات الرئيسية ا ؤسسة.
ب-الفريق ا نسق للجودة: تع الإدارة العليا منسقا للجودة، والذي يشرف على فريق صغ ، ومن مهامه، ترقية وتنـشيط ا ودة،التأكد من تطبيق ا ودة، القيام بعمليات ا تابعة.
جـ- فريق ا سهل لعملية ا ودة: ويتمثل دوره دعـم نشاط فرق التحس ، والتطوير، وذلك بـضمان التـدريب اللازم، والإرشاد لاختيار الفرص ا ساعدة على تطبيق ا لول ا قدمة لذلك التحس .(14)

ا ور الرابع: إدارة ا ودة الشاملة وا يزة التنافسية:

تعد إدارة ا ودة الشاملة من أكثر ا فاهيم الفكرية، والأنظمة التسي ية ال استحوذت علـى اهتمـام البـاحث وا هتم بتحس ا ودة ا ؤسسات الاقتصادية، صـناعية كانت أم خدمية دف امتلاك ا يزة التنافسية، وتنميتـها ظل متغ ات البيئة التنافسية خاصة على ا ستوى العا ي.

1. أ ية امتلاك و س ا يزة التنافسية:

1.1. أ ية امتلاك ا يزة التنافسية:

ثل امتلاك ا يزة التنافسية هدفا استراتيجيا تـسعى يع ا ؤسسات باختلاف أنواعها لتحقيقه، ظل التحديات التنافسية الشديدة للمناخ الاقتصادي الراهن، إذ ينظر للميـزة التنافسية على أ ا قدرة ا ؤسـسة علـى قيـق حاجـات ا ستهلك، أو القيمة ال يتم صول عليها مـن ا نتـوج (سواء أكان صناعي أو خدمي)، مثل ا ودة العالية، وبالتا فهي استثمار موعة الأصول ا الية، والبشرية، والتكنولوجية دف إنتاج قيمة للعملاء تل احتياجـا م، والتميـز عـن ا نافس .

فلقد أكد "Porter" على أن ا يزة التنافسية تنـشأ من القيمة ال باستطاعة ا ؤسسة أن ققها لعملائها، إذ كن أن تأخذ شكل السعر ا نخفض، أو تقد منافع متميـزة ا نتوج مقارنة با نافس .

2.1. أ ية س ا يزة التنافسية:

لقد أفرزت التطورات التنافسية إ سعي ا ؤسسات إ رفع كفاءة وفعالية أدائها التنافسي، حيث برزت مـداخل تساهم تنمية و س هذه القدرات التنافسية ومن بينها ما يلي:

أ- مداخل تلبية حاجات العملاء: يتوقف اح ا ؤسـسة اختراق الأسواق ظل ا ناخ الاقتصادي ا ا على مـدى إمكانية التلبية الدائمة، اجات ا ستهلك مقارنة با نافس ، وبنا يتطلب الأمر ما يلي:

1- قيق رضى ا ستهلك ، وذلك مرهون بتقـد القيـيم وا نافع القادرة على قيق الإشباع العا اجاته ا تنوعة.

2- سرعة الاستجابة تلبية هذه ا اجات.

3- تقد ه منتوج متقن، وذو جودة عالية.

4- تقد منتوج بأسعار جذّابة.

ب- مدخل تنمية القدرات التنافسية: ويتم تنميـة القـدرات التنافسية للمؤسسة من خلال تنمية العناصر التالية:

1- ا رونة: وهي قدرة ا ؤسسة علـى تنويـع منتوجا ـا، وتسويقها الوقت ا ناسب.

2- الإنتاجية: يؤدي الاستثمار والاستغلال الأمثل للأصـول ا ادية، والتكنولوجية، والبشرية إ الرفـع مـن الإنتاجيـة، و قيق أفضل ا خرجات أو أجودها بأقل تكلفة كنة، ـا يؤثر إ ابا على ا يزة التنافسية للمؤسسة.

3- الزمن: وهو سرعة الاستجابة لتلبية حاجات العميل.

4- ا ودة العالية: وهي مدى قدرة ا ؤسسة علـى تقـد منتجا ا بأعلى جودة كنة مقارنة مع ا نافس .

2.إدارة ا ودة الشاملة ومرتكزات التنافسية:

تركز إدارة ا ودة الشاملة باعتبارها نظام تسي ي، واستراتيجية تنافسية ملائمة للمؤسسات الاقتصادية ختلـف أنواعها، وا ادفة إ التكيف الا مع ا ناخ الاقتـصادي ا ا ، إ امتلاك و س ميز ا التنافسية من خلال ما يلي:

1.2. التحس ا ستمر: تؤكد فلسفة إدارة ا ودة الـشاملة على أ ية التحس ا ستمر ختلف الأنـشطة والعمليـات التسي ية ا ؤسسات، وذلك من خلال تـدعيم البحـث، والتطوير، وتشجيع الإبداع، وتنمية ا عرفة، وا هارات لـدى الكفاءات البشرية ا ؤسسة.

2.2. التركيز على العميل: وذلك من خلال ما يلي:

أ- التعرف الدائم على حاجياته ا الية، وا توقعة.

ب- ضرورة إنتاج سلع، أو تقد ه خدمات مناسـبة ـذه ا اجيات.

جـ- قياس مدى رضا العميل عن جودة السلع، أو ا دمات ا قدمة.

3.2. التركيز على ا وارد والكفاءات البشرية: وذلك عـن طريق عماليات التدريب، والتحفيز، وتوف بيئة العمل ا لائمة للإبداع.

4.2. ا شاركة الكاملة: تعد مشاركة يع الأفراد والعمـل ا ماعي أداة فعالة لتشخيص ا شاكل، وإ اد ا لول ا ثلى ا من خلال الاتصال ا باشر ب الوظائف، والاحتكاك ا ستمر ب العامل .

5.2.التعاون بدل ا نافسة: من خلال التعاون كن قيـق التكامل ب يع الوظائف، والتعرف على احتياجات بعضها من ا وارد ا الية والبشرية، والفنية ا ساعدة على دعم التحس ا ستمر.

6.2. ا اذ القرار بناء على ا قائق: إن يز الأداء بـشكل دائم يعد نتيجة لأداء تس ي فعال مـب علـى القـرارات الصحيحة ا عتمدة على دقة ا علومات، وأو ـا ا علومـات التسويقية، ويضع ا ودة الشاملة هدفا استراتيجيا ويسعى إ قيقه.

7.2. الوقاية بدل التفتيش: إن تطبيق نظـام إدارة ا ـودة الشاملة يساهم فيض تكاليف الإنتاج، وزيادة الإنتاجيـة بسبب اعتمد عنصر الوقاية العملية الإنتاجيـة، ومراقبـة الا رافات يعها، ا يساهم مطابقة السلع ا نتجـة مـع ا واصفات ا عيارية.[15]

ا ور ا امس: استراتيجيات ا ودة ا ؤسسات ا دمية

تعدد الاستراتيجيات ال كن للمؤسسة من خلا ا قيق أهدافها الاستراتيجية ذات الصلة با ودة، وضمن هذا التحليل كن التطرق إ ما يلي:

1. التخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة:

يقصد بالتخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة عملية وضع أهداف رئيسية للحصول على جودة طويلة الأجل، إضافة إ القيام طوات رئيسية لتحقيق تلك الأهداف، مع وضع مؤشرات، ومقاييس مستويات الأداء، وتتمثل مراحل وضع ا طة الاستراتيجية للجودة الشاملة ما يلي:

1.1. إعداد ا رحلة: حيث تقوم إدارة ا ؤسسة بإعداد بيئة العمل الداخلية من خلال نشر ثقافة ا ودة والتأكيد على أ يتها الاستراتيجية.

2.1. تطوير رسالة ا ؤسسة و ديد أهدافها الاستراتيجية: وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجودة.

3.1. ليل بيئة العمل الداخلية: لتحديد نقاط القوة من أجل استثمارها، ونقاط الضعف عا تها.

4.1. ليل البيئة التنافسية: إذ ب ليل تلف عواملها، والتنبؤ با اها ا ستقبلية، و ديد الات الفرص ا الية، وا ستقبلية لاستثمارها، وكذا ديد الات التهديد واجهتها.

5.1. اختيار أحد استراتيجيات ا ودة الشاملة ا لائمة للظروف التنافسية: وال من أ همها استراتيجية التميز، واستراتيجية التأهيل والتوافق مع ا واصفات القياسية العا ية، وغ ها من الاستراتيجيات الأخرى.

2. أهم استراتيجيات ا ودة الشاملة:

1.2. استراتيجية التميز:

يقصد باستراتيجية التميز تلك الاستراتيجية ال تسعى وجبها ا ؤسسة إ التفرد تقد سلعة أو خدمة معينة للزبائن على مستوى بعض ا وانب ا همة لديهم مقابل سعر مرتفع، وبالتا دف هذه الاستراتيجية إ قيق يز السوق أساسه ا ودة العالية للمنتوج.

إن اح تطبيق هذه الاستراتيجية يتوقف على عامل و ا:

1.1.2. عوامل داخلية منها:

أ- الاستخدام الأمثل للموارد، والكفاءات البشرية، وتشجيعها على الإبداع، والتطوير،وكذا تنمية بيئة ملائمة للاستغلال ا يد لقدرا ا، ومهار ا.

ب- دعم جهود البحث، والتطوير لتحس جودة ا نتوج، أو ا دمة ا قدمة، وتنويع استخداما ا.

جـ- تطوير نظام ا علومات التسويقي ا يسمح بالتعرف ا ستمر على أذواق واحتياجات ا ستهلك ا تغ ة.

د- انتقاء ا واد الأولية، وا وارد التكنولوجية، والكفاءات البشرية الضرورية لإحداث س مستمر ا ودة الشاملة.

هـ- س الأداء الإنتاجي للتغلب النهائي على العيوب والأخطاء.

2.1.2. عوامل خارجية منها:

أ- مدى إدراك العملاء لفرق القيمة ب منتوج، أو خدمة ا ؤسسة مقارنة نتوج ا نافس .

ب- مدى تنوع استخدامات ا نتوج، أو ا دمة، وتوافقها مع رغبات ا ستهلك .

جـ- مدى قلة ا ؤسسات ا نافسة ا نتهجة لنفس الاستراتيجية. [16]

2.2. استراتيجية التأهيل والتوافق مع ا واصفات القياسية العا ية:

أتت ولات ا نافسة العا ية إ سعي ا ؤسسات الاقتصادية تلف أنواعها إ تب استراتيجية للجودة تؤدي إ حصو ا على شهادة ISO9000 كدليل عا ي على فعالية نظامها التس ي ا تطابق مع متطلبات الإدارة با ودة الشاملة.

1.2.2. مستويات ا واصفة ISO9000:

تعت ISO 9000 من سلسلة ا واصفات ال تص بإدارة ا ودة الشاملة قطاع الصناعة، وا دمات وال تنقسم إ موعة مواصفات تلف حسب درجة ولية كل منها، وأهم تلك ا واصفات ما يلي:

- ISO 9001 : ال تطبق على ا ؤسسات ال تقوم بالإنتاج الصناعي، وا دمة، والتركيب، والتصميم، حيث أك ا واصفات ولية.

- ISO 9002: ال تطبق على ا ؤسسات ال تقوم بنفس الأنشطة السابق ذكرها ISO9001، فيما عدا نشاط التصميم.

- ISO9003: تطبق على ا ؤسسات ال تقوم بالأنشطة ا تعلقة نظومة ا ودة ال التفتيش والاختبارات النهائية.

- ISO9004: فهي تص بضمان ا ودة الإنتاج والتركيب وا دمة.

2.2.2. ISO9000 ا دمات:

أفردت مواصفة للإيزو خاصة با دمات وهي ا واصفة(ISO9004 جزء2)، و يت عناصر جودة الإدارة ونظام ا ودة إرشادات للخدمات، إذ يعد ولا رئيسيا الا اهات العا ية اه قياس ا ودة ا ؤسسات ا دمية،

حيث توضح المواصفة (جزء 2 الملاحظة 12) الخصائص التالية كمتطلبات كمية يسهل تحديدها في مؤسسات تقديم الخدمة:
أ- الطاقة الإنتاجية (عدد العاملين، والمستلزمات المستخدمة لأداء الخدمة).
ب- وقت انتظار العميل، ووقت عملية الخدمة، وتسليمها.
هذا إضافة لخصائص نوعية أخرى هي: أسلوب الاستجابة لطلب العميل، سهولة نيل العميل للخدمة، الود، والاحترام والبشاشة، والراحة، والاعتبارات الجمالية لمكان تقديم الخدمة، والتمكن، والنواحي الفنية في أداء الخدمة، والمصداقية، والاتصال الفعال، والحفاظ على صحة وسلامة العملاء.

3.2.2. خطوات الحصول على شهادة ISO9004 المتعلقة بجودة الخدمة:

يعد الحصول على شهادة (ISO9004) لجودة الخدمات مؤشر على أن للمؤسسة الخدمية نظام متكامل للجودة أساسه إرضاء العملاء (الداخليين والخارجيين) عن طريق التحسين المستمر، وأنها ذات ميزة تنافسية.

إن استراتيجية التوافق مع ISO9004 المتعلقة بجودة الخدمات تتطلب إتباع الخطوات التالية:

أ- مرحلة التخطيط: حيث يتم ضمن هذه المرحلة ما يلي:
- إقناع الإدارة العليا بضرورة إنشاء نظام للجودة يتطابق مع المواصفة ISO 9004 لجودة الخدمات.
- تحديد جهة الاعتماد المانحة للشهادة.
- تعيين مسئول الإدارة لقيادة عملية التأهيل للحصول على شهادة (ISO9004 جزء 2) المتعلقة بجودة الخدمات.

ب- مرحلة التطابق: ويتم من خلالها ما يلي:
- تقييم نظام الجودة القائم في المؤسسة، مع معاينة وفحص وثائق الجودة بما في ذلك دليل الجودة للتعرف على انحرافات الأداء.
- تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الجودة.
- التطبيق الفعلي لمبادئ الجودة الشاملة، والذي يتفق مع المواصفة (ISO9004 جزء 2) المتعلق بجودة الخدمات.

جـ- مرحلة التسجيل للحصول على الشهادة:
- يتم في هذه المرحلة مراجعة نظام الجودة مع استكمال شروط التسجيل.
- وضع الجدول الزمني لعملية المراجعة.
- التنسيق مع فريق المراجعة التابع لجهة التسجيل.

د- مرحلة المتابعة:

بعد منح شهادة(ISO9004 جزء 2) المتعلقة بجودة الخدمة، يتم مراجعة نظام الجودة على فترات دورية (عادة كل 06 أشهر) للتأكد من فعالية تطبيق نظام الجودة. (17)

المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات:

1.1. إن منهج إدارة الجودة الشاملة له أهمية خاصة في جميع المؤسسات (الصناعية والخدمية)، كونه من المداخل التطويرية الحديثة التي تحقق الفاعلية المطلوبة في جميع مستويات النشاط بالمؤسسة.

2.1. إن السبب في قلة الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات قياسا بالقطاع الصناعي، قد يعود إلى صعوبة تطبيق هذا المفهوم في هذا القطاع لما تمتاز به الخدمات من خصائص معينة، لذا يتوجب على الباحثين في هذا المجال بذل مجهودات أكبر من أجل تحسين الجودة في مؤسسات تقديم الخدمة عن طريق ضبط مقاييس للجودة والتي تلائم وطبيعة كل خدمة.

3.1. إن متطلبات إدارة الجودة الشاملة لم تعد مسألة فنية تتعلق بالتصنيع، أو إنتاج السلع، بل أصبحت تمثل مطلبا إنسانيا مهما، إذ امتدت تطبيقاتها إلى مؤسسات تقديم الخدمة، وحتى إلى المؤسسات غير الهادفة للربح.

4.1. تشكل إدارة الجودة الشاملة عاملا أساسيا في تطوير وديمومة المؤسسات بمختلف أنواعها ذلك لما تشكله من أهمية في امتلاك وتحسين الميزة التنافسية للمؤسسات، (صناعية كانت أم خدمية)، وقدرتها على مواجهة المؤسسات المنافسة الأخرى.

5.1. تشكل إدارة الجودة الشاملة أسلوبا إداريا، وفلسفيا متكاملا أمام مختلف المؤسسات بما فيها مؤسسات تقديم الخدمة، فهي محصلة للأهداف الاستراتيجية من خلال المشاركة الفعالة لجميع الأفراد في المؤسسة وصولا في النهاية لتحقيق رضا الزبون وكسب تطلعاته.

2. التوصيات:

1.2. ضرورة اعتماد المؤسسات الخدمية تقنية إدارة الجودة الشاملة كأسلوب إداري متطور بدلا من الأساليب التقليدية للإدارة من أجل الوصول إلى التحسين المستمر في جميع مستويات النشاط بالمؤسسة.

2.2. ضرورة قيام إدارات المؤسسات الخدمية بإعداد وتوثيق نظام الجودة، وسياسة الجودة، ودليل الجودة، وتعميمه في المؤسسة لغرض الإطلاع عليه، وإبداء وجهات النظر حوله، والاتفاق عليه قبل البدء في عملية التنفيذ.

3.2.إن التدريب على إدارة الجودة الشاملة أمرا ضروريا لكل فرق العمل المعنية بذلك، حيث أن بناء الفريق هو عنصر محوري للعملية، والطريق الصحيح لإيجاد الحلول لمشاكل العمل المطروحة.

4.2. النظر لإدارة ا ودة الشاملة كهدف اسـتراتيجي يبـدأ بالإدارة العليا، وينتهي بأخر فرد ا ؤسسة.
5.2. الانفتاح على التجارب الدولية ال ا ودة خاصة ال ا دمات للاستفادة من تطبيقا ا.
6.2. يقترح الباحث على مؤسسات تقد ا دمة الاجتـهاد والسعي اه س نوعية خدما ا لتتوافق مع ا واصفة الدولية (ISO9004 جزء2) ا تعلقة ودة ا دمات، وأن تقدم طلبا نظمة التقييس الدولية للحصول على هذه الشهادة ا ا من فوائد ومزايا.
7.2. استحداث جائزة وطنية للجودة ال ا دمات دف إطلاق الات التنافس، وتفجر القدرات الذاتية ؤسـسات تقد ا دمة.

ا لاصة :

إن تطبيق إدارة ا ودة الشاملة قطاع ا ـدمات يستدعي اهتمام أك من طرف الباحث فيما يتعلق بـا هود و س ا ودة، وإدارا ا قياسا بالقطاع الصناعي، وأن يتم التركيز با صوص حول ليل ا دمة، وخصائص تقـد ها، وضبط مقاييس للجودة تتلائم وطبيعة هذه ا صائص، كمـا أثبتت الدراسات أن ودة ا دمة تأث ا مباشرا على ر يـة ا ؤسسة، ومركزها التنافسي، وحصتها السوقية.

ا صادر والإحالات ا عتمدة:

1- توفيق ماضي مد، تطبيقات إدارة ا ودة الشاملة ا نظمات ا دمية، لة ا نظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 358، مـصر، 2002، ص 13.
2- مصطفي أ د السيد، إدارة الإنتاج والعمليات الصناعة وا دمات، الدار ا امعية، مصر، 1999، ص 28.
3-مصطفي أ د السيد، مرجع سبق ذكره، ص 29.
4- توفيق ماضي مد، مرجع سبق ذكره، ص 15.
5- السلمي على، إدارة التميز،دار غريب للنشر، مصر، 2002، ص 125.
6- توفيق ماضي مد، مرجع سبق ذكره، ص 16.
7- مصطفي أ د السيد، إدارة ا ودة الشاملة والإيزو 9000 دليل عملي، الدار ا امعية، مصر، 1998، ص26.
8- هادي صلاح عباس، إدارة ا ودة الشاملة مدخل و أداء منظمي متميز، ا ؤ ر الدو الثا حـول الأداء ا تميـز للمنظمـات وا كومات أيام، 8،9 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 157.
9- فرانسيس ماهو ، كارل جي ثور، تر ة عبد ا كيم أ د ا زامي، ثلاثية ا ودة الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيـع، مـصر، 1999، ص 251.
10- السلمي على، مرجع سبق ذكره ، ص 127.
11- بن عيشاوي أ د، إدارة ا ودة الشاملة مدخل لتطوير الأداء الإداري للمنظمات، ا ؤ ر الدو الثـا حـول الأداء ا تميـز للمنظمات وا كومات، أيام 8، 9 مارس 2005، جامعة ورقلة،ص510.
12- توفيق ماضي مد، مرجع سبق ذكره، ص 19.
13- خالد بن سعيد عبد العزيز، إدارة ا ودة الشاملة، مكتبة ا لك فهد الوطنية، السعودية، 1997، ص 84.
14- خالد بن سعيد عبد العزيز، ا رجع السابق، ص 88.
15- لا مد ضية، إدارة ا ودة الشاملة مدخل لتطوير ا يزة التنافسية للمؤسسات الاقتصاديـ ـة، ا لتقي الوط الأول حول ا ؤسسة الاقتصادية و ديات ا ناخ الاقتصادي ا ديد، أيام 22 ،23 أفريل 2003، جامعة ورقلة، ص 178.
16- لا مد ضية، ا رجع السابق، ص 180.
17- مصطفى أحـمد السـيد، إدارة ا ـودة الشـاملة والإيزو 9000 دليل عملي، الدار ا امعية، مصر، 1998، ص 88.

التحديات المعاصرة لإعداد واستخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات

د.عبد ات مقد م: - جامعة الأغواط
أ. رمضا لعلا : - جامعة الأغواط
أ. شنوف شعيب : - جامعة الأغواط

مقدمة :

إن الظاهرة التي نعيشها اليوم هي التغير المتزايد والسريع في كل جوانب الحياة مما يتطلب الأمر معه حتمية التغير في الأنظمة المستخدمة ومن بين هذه النظم تظهر نظم المعلومات المحاسبية,هذا التطور يتطلب منا فحصا موضوعيا للمشاكل والتحديات التي تواجهها هذه النظم لإيجاد طرق جديدة لتحسين جودة المعلومات التي توفرها هذه النظم المحاسبية فخلال العشرية الأخيرة حدثت تغيرات جوهرية في أنظمة المعلومات فمن ناحية ازداد الطلب على المعلومات من حيث كميتها ونوعيتها نتيجة لزيادة في حجم الوحدات الاقتصادية وتزايد التعقيد في هيكلها التنظيمي.

ومن جهة أخرى ازدادت قدرة المعلومات على تلبية الاحتياجات المعروضة عليها نتيجة لاستخدام المعلوماتية ونظرا للتطورات الحديثة التي امتدت ميادين تتعامل مع بيانات مالية وبيانات غير مالية واستخدام أساليب كمية جديدة على الميادين التقليدية للمحاسبة كان من الضروري التوقف لتحديد نطاق المحاسبة. بينما يزال حتى الآن ما يعتبر وما لا يعتبر من مضمون المحاسبة خاضع للتقدير الشخصي.

و تحديد دور المحاسبة في أنظمة المعلومات الذي يخدم هدف محاولة تحسين الأداء المحاسبي و تحديد الصلاحيات والكفاءات اللازمة في المحاسب المستقبل حتى يقوم بدوره بفعالية ومن خلال هذه المقدمة يمكن طرح التساؤلات التالية :

1- ماهو أثر استخدام المعلوماتية على النظام المحاسبي ومهنة المحاسبة؟

2- ماهي تحديات إعداد واستخدام التقارير المالية والوقت المناسب لتقديمها ؟

3- ماهي المتطلبات اللازمة لإعداد واستخدام المعلومات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات ؟

معالجة هذه التساؤلات نحاول عرضها في المحاور التالية.

أولا- اثر استخدام المعلوماتية على النظام المحاسبي :

يمكن التطرق إلى العناصر التالية لمعالجة الإشكالية

1- *طبيعة النظام المحاسبي* : النظام المحاسبي هو تنظيم للنماذج والسجلات والتقارير الملحقة لتسهيل إدارة الأعمال والهدف من النظام المحاسبي هو تقديم المعلومات عن تكلفة إنتاج السلع المختلفة للشركات الصناعية، وفي البنوك يتطلب الأمر تقديم معلومات عن الودائع المقدمة والشيكات المسحوبة والاستثمارات التي تمت وعموما فان كل نظام محاسبي يتكون من :[1]

- مجموعة النماذج المطبوعة مثل الفواتير والشيكات والتقارير التي تستخدم لوضع نظام محاسبي ؛
- مجموعة من الدفاتر من أجل تسجيل القيود اليومية الأولية هذه الدفاتر تتكون من عدد كبير من اليوميات المساعدة؛
- مجموعة من دفاتر الأستاذ يتم تسجيل المعلومات فيها كما يتم تلخيصها و تجميعها تحت أسماء الحسابات ؛
- مجموعة من التقارير أو الوثائق الشاملة مثل ميزان المراجعة الميزانية قوائم جدول حسابات النتائج.

2 - *الأسس العامة التي يقوم عليها أعمال تصميم الأنظمة المحاسبية* : يمكن الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية وذلك حسب التسلسل التاريخي.

- تحليل العمليات الخاصة بالمشروع ؛
- تجميع العمليات في النماذج والسجلات المناسبة ؛
- وضع اختيارات داخلية مناسبة تغطي العمليات ؛
- تسجيل في الدفاتر العمليات المجمعة على النماذج ؛
- تسليم التقارير المحاسبية والتقارير الإحصائية من واقع العمليات المسجلة ؛
- المراجعة الداخلية المستمرة والمراجعة الخارجية من نظام المحاسبي.[2]

3 - *اثر استخدام ا اسوب على النظام ا اس* : تاج ا اسوب إ عدد دود من العمال ذو ا ة ا تخصصة مهام ليل وتصميم الأنظمة ووضع ا امج وتشغيل ا اسوب و ض البيانات بينما يتطلب النظام اليدوي عدد ضخم من العمال عملية ض واثبات وترحيل واستخراج الأرصدة ومراجعة العمليات ا الية ا ختلفة.

4 - *تغذية النظام بالبيانات:* يتم تسجيل البيانات النظام اليدوي مباشرة الدفاتر إما شكل مفردات أو شكل اميع ملخصة ا

و حالة الإعداد الالكترو للبيانات لايستطيع ا اسوب إعداد البيانات التغذية ا باشرة بل ب ويلها إ وسيط يقبله مثل البطاقات والشرائط و كن استخدام هذه البيانات لإعداد عدة تقارير ا يؤدي إ احتمالات تقليل ا طأ [3].

5- *تسلسل عمليات الإعداد*: النظام اليدوي يتداول ا ستندات الأولية عدد كب من الأفراد أما النظام الالكترو فإذا ما إدخال بيانات التغذية للنظام تتم كافة العمليات بواسطة ا اسوب بسرعة ودقة غ قابلة للمقارنة بالنظام اليدوي وبدون تدخل كب من أخصائي التشغيل .

6 - *إعداد البيانات:* يتطلب النظام اليدوي تصميمه ا صول على موعة من الدفاتر انتظار الوصول البيانات ليتم معا تها اسبيا.

أما الأنظمة ا ستخدمة لنظام ا علوماتية فيحتاج الأمر إ ليل ا هام وتوجيه عناية خاصة للمفردات غ العادية لذلك تاج الأمر إ هودات اكا ما عملية تصميم النظام الالكترو فعادة لا يتم بواسطة اسب بل قد يتم بواسطة خب أخصائي أو بواسطة مهندسي الإنتاج[4] .

7 - *الوقت ا تاح للمحاسب لدراسة البيانات و ض ها لا اذ القرارات:* يتميز النظام الالكترو بالدقة والسرعة الفائقة للمحاسب من إلقاء أعباء أداء العمليات الروتينية على عاتق الآلة ا يسمح م بالتفرق لدراسة ليل النتائج والقيام با هام الأكثر إنتاجية [5]، أما النظام اليدوي ينصب اهتمام ا اسب على التحقيق من الدقة ا سابية للبيانات وا تكوين ا وازين ا كن من اكتشاف الأخطاء وينفق معظم وقته ميع وتبويب و قيق البيانات واستخراج النتائج ا عل الوقت ا خصص للإعمال الأكثر إنتاجية وفعالية ضئيل جدا.[6]

8 - *مركزية الأرشيف* : يل الوضع الأنظمة اليدوية الاحتفاظ كل إدارة ستندا ا اصة با ، أما النظام الإلكترو فنظرا ركزية إعداد البيانات ، يتطلب الأمر جعل ا فظ ا ستندات مركزيا، حيث تاج عمليات ا فظ إ مواصفات خاصة يصعب توفرها لكل إدارة على حدا

9 - *ليل البيانات* : إذا كان النظام الإلكترو قاصرا على تلبية الطلبيات العشوائية ، أو غ ا تكررة بكفاءة إ انه من الناحية الأخرى يتمتع يزة ا رونة إعداد التقارير الإحصائية والتخطيطية ، يث يستطيع ا اسوب ، إعداد البيانات ليليا أي ط مطلوب ظل ا امج ا وضحة له.[8]

10- *تكامل أنظمة إعداد البيانات* : ونع بتكامل النظام إعداد البيانات مع البيانات الأولية من مصادرها و ترميزها بطريقة كن من تلبية كافة احتياجات ليل البيانات ويلها إ مركز إعداد البيانات حيث يتم بيه إعداد كافة التقارير اللازمة للمشروع.[9]

ثانيا ضرورة استخدام ا اسوب الأنظمة ا اسبية:

كن القول انه أصبح استعمال ا علوماتية ضرورة حتمية الأنظمة ا اسبية وذلك أك الشركات العا ية ومن ب أهم الأنظمة Oracle[10]، BUSNISS OBJECTS[11].
كن توضيح العلاقة ا تربط ب ا اسوب والنظام ا اس .

1- *العلاقة ب ا اسوب وتطور ا اسبة* : حد وقت قريب كان ينظر إ ا اسبة أ ا تم سك الدفاتر والسجلات للعمليات ا اضية وأن مهمتها هي التأكد من دقة الأرقام ا تظهر بالقوائم ا الية ، دون الاهتمام بدرجة كب ة دى ارتباط ا علومات ا تنتجها الو ضيفة ا اسبية بتخطيط ستقبل ا شروع ، وحاليا يواجه ا اسبون حقيقة وهي أن نوع ا علومات ا كانت تنتج ا اضي قد لا تكون مرتبطة باحتياجات مستعملي هذه ا علومات ، ونلاحظ أن تركيز مهنة ا اسبة تتحول من مسك الدفاتر الدقيقة إ تقد ا علومات ا تاجها متخذو القرارات[12]

2 - *استخدام ا اسوب مهام رقابة ا زونات وحسابات العملاء* :

تستعمل الشركات الك ى حاليا موعة من الأنظمة ا علوماتية ا تطورة تابعة سر ا زونات بشكل فعال وذلك من خلال تتبع الطلبيات ومراقبة وصول الاستلام من خلال أنظمة جد متطورة أ ها نظام MAXIMO و OPMAN [13] .

3- *أمن ا علومات* : يعد استخدام ا علوماتية وا سابات الإلكترونية من أحد ات ا شروعات ا ديثة ، فالتقدم التكنولوجي ا راحل الإنتاجية والتسويقية وا الية يستلزم ا صول على بيانات فورية ودقيقة كن إدارة ا ؤسسات من ا اذ القرارات ، و هذا الإطار كن أن نتكلم عن اطر ا علومات يث يلزم هذا ا ال العديد من الأسئلة ا وهرية:

- كيف كن ا كم على جودة ا علومات ا قدمة للإدارة؟
- وماهية طبيعة ا خاطر ا رتبطة با علومات ؟
- وما هو دور كل من معدي ا علومات ومستخدميها التقليل من هذه ا خاطر ؟

4 - *معركة ا سابات الإلكترونية* : ا رب القادمة صناعية وميدا ا ا سابات الإلكترونية ، وفقا للعديد من الاقتصادي ، فإن أهم صناعة للعا بعد البترول والسيارات ، ستكون ا سابات الإلكترونية أك استثمار منفرد الشركات ا ديثة ، والفجوة التكنولوجية ب الدول العربية والدول ا تقدمة معروفة إلا أن أك تأخر موجود ميدان ا سابات الإلكترونية ونظام ا علوماتية ، وبالتا أك دي يوجهنا اليوم هنا بناء تمع ما بعد التصنيع[14] .

ثالثا- مظاهر التغ شركات الأعمال

تركت تكنولوجية ا علومات أثرها على كل شئ ، ومن خلال ذلك مهنة ا اسبة ، سواء الات التطبيق أو التعليم أو البحوث

وقد بدأت تكنولوجيا ا علومات ال الصناعة عام 1970م و ال ا دمات عام 1980م و ال ا اسبة 1990م أن ا سا ين وا دراء تاجون إ أنواع جديدة من ا علومات ، ولذلك فان ا اسبة الداخلية وا ارجية ب أن تتغ يث تصبح خدمة ا علومات ا اسبية أكثر ملائمة وفائدة. *لكن السؤال الذي يطرح هو كيف نستخدم تكنولوجيا ا علومات بفعالية لتحقيق التغ ا طلوب ؟* مزال هذا السؤول دون إجابة ددة و ثل ديا صعبا هنة ا اسبة و هذا الإطار كن عرض العناصر ا همة التالية :

- طبيعة وعرض التنظيم سؤولية ا اسبة كن القول بان ا دف الرئيسي للتنظيم كن إ اد قيمة للسلع وا دمات، وبغض النظر ع نوعية السلع وا دمات ا قدمة فان كل تنظيم لديه ثلاثة أنواع رئيسية من العمليات هي :
- الشراء أو الاقتناء ، التسديد أو الدفع
- التحويل أو التصنيع
- البيع، التحصيل
- عمليات ا لتغ وا اجة إ التغ تشمل ا علومات حسب العمليات الإدارية العناصر التالية : التسجيل، ا فظ، التقرير وعندما دث التكامل ب كل الأعمال، ا علومات والإدارة فان ذالك يساعد علي قيق الأهداف ا رغوبة.

5- الدعوة إ ***التغي*** : أن توف القيمة للعملاء أصبح التحدي ا قيقي الأساسي عا اليوم، هذه التغ ات كن أن س لة من العناصر كا نافسة، احتياجات العملاء، التنظيمات، إخطار التشغيل طلبات ا وظف ، بالإضافة إ التشريعات والقوا

رابعا- التحديات ا عاصرة لإعداد واستخدام التقارير ا الية

ال تقييم ا علومات ا اسبية ا تتضمنها التقارير ا اسبة ا الية عجز ا علومات ا الية عن مقابلة التغ ات النظم التصنيعية والبيئية إن التطور التكنولوجي أدى إ التغ ات عمليات الإنتاج معظم ا ؤسسات ا يساعد على قيق أهداف ا ودة والتسليم وا رونة مقابلة احتياجات العملاء هذه التغ ات سببت العديد من ا شاكل من أ ها الاستثمارات التقنية ا تقدمة وكيفية حساب تكاليف الإنتاج وكيفية تعديل نظم الرقابة ومقاييس الأداء بدف تزويد ا دراء با علومات الضرورية الوقت ا ناسب.[15]

1- *حدود الاستفادة من نظم تكاليف الإنتاج التقليدية* : تقوم الشركات اليوم بإنتاج عدد كب من ا نتجات والعمل ا باشر ثل فقط جزءا صغ ا من التكاليف الكلية الوقت الذي ازدادت فيه أ ية التكاليف الإضافية ويصعب مع هذا ا وقف ت ير ميل التكاليف الإضافية على أساس تكاليف العمل ا باشر ومثل هذا ا وقف يتطلب توف معلومات أكثر دقة حول خليط الإنتاج والقرارات الأخرى ذات التأث على ر ية ا ؤسسة.[16]

2- *ضرورة الاهتمام بالبيئة ا ارجية*:ان ا اسبة قد وضعت نفسها مأزق عندما ركزت اهتماما ا و ا قارنات الداخلية للتكاليف والإيرادات وأعطت اهتماما أقل للمعطيات ا ارجية والبيئة ا تعمل بداخلها ا ؤسسة هذا النقص أدى ا إعداد تقارير إضافية حول أسواق ا نشآت وا ؤسسات ا نافسة لذلك فان ا دراء تاجون ا توضيح بواسطة (من ، وبكم ، و اذا يكسبون أو سرون) أن

الممارسات المالية لا توفر مثل هذه المعلومات بالإضافة الى ما سبق فان مهنة المحاسبة تواجه عددا من التحديات أهمها:

- أن معظم ما تقوم به المهنة يمثل امتدادا طبيعيا لمرحلة التفكير ما قبل الكمبيوتر وإذا ما المهنة تغير المحاسبة و التغير أساليبها لتواكب مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات عندئذ يمكن أن يدفع حل محل مهن أخرى.
- وعلى هذا الأساس فعلى المحاسبة أن تحاول اعادت النظر كيف يتم جمع و تخزين وتوفير المعلومات للمستخدم لأن عملية الاتصال بين مهنة المحاسبة وبين عملائها والصالح العام هو ما يسمى بفجوة التوقع.
- ان مهنة المحاسبة في حاجة الى تعديل لغة تقرير المراجعة الى المتعامل منها حتى يمكن الغير من قراءة التقارير المحاسبية والمالية عن طريق المعلوماتية

3- أهم الاعتبارات الأساسية التي يجب على المحاسب مراعاتها عند إعداد التقارير

- إدراك المحاسب لأهمية هذه التقارير
- التركيز على تحليل الانحرافات بهدف الرقابة على العمليات
- ماهو الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه التقارير؟
- اعتاد المحاسب على التفكير والإفصاح بشكل رقمي و كمي من خلال التقارير المالية المتعارف عليها فيما بينهم بينما هناك تقارير إضافية لا تؤدي الى نتائج كمية بالضرورة والتي يعرفها المحاسبون
- يجب إعداد التقارير مع مراعاة الأداء الاجتماعي وهو ما يعرف بالنشر الاجتماعي للخطة من اجل اتخاذ قرارات سليمة وفعالة
- لكن *هل يجب أن تكون هذه التقارير إلزامية ؟ وماهو التوقيت المناسب لهذه التقارير*؟ مثال على ذلك الدورة المحاسبية :

- ***SONATRACH*** خلال سنة
- ***BPAMOCO*** خلال شهر

4- الدور المتوقع للإدارة والمحاسبة ومتطلبات سرعة التغير في شركات الأعمال : يمكن القول ان المحاسبة خدمة الإدارة وذلك من حيث :

- المدراء يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية و يحتاجون الى كيفية استخدامها.
- المعلومات المحاسبية يمكن أن تساعد المدراء في تحديد المشكلات .
- المعلومات المحاسبية مطلوبة في جميع المؤسسات الصناعية .التجارية, والخدمية.

مثل هذه الأهمية للمعلومات المحاسبية يصعب معها تصور قيام المدراء بوظائفهم بدون المحاسبة حيث تمثل المحاسبة والمعلومات المحاسبية عنصرا أساسيا في العملية الإدارية. ويترتب على ذلك فان مدراء المستقبل يجب أن ينظرون الى المحاسبة على أنها احد الموضوعات الأساسية و يجب أن يدركوا كيفية استخدام المعلومات المحاسبية حتى يستطيعوا أداء والوظائف الإدارية بفعالة.[17] وبالتالي يمكن طرح السؤول التالي ، ماهو الدور المتوقع لمهنة المحاسبة؟ ومنه يجب مقابلة التقارير المالية المالية باحتياجات المستقبل لان ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى والانفجار التكنولوجيا والتعقيد في أنشطة منظمة الأعمال وعوامل أخرى قد نقلت التقارير المالية الى عهد جديد وظهرت الحاجة الى التحقق من أن المعلومات المحاسبية ذات مصداقية و لمواجهة ذلك بصورة جيدة ينبغي أن تكون نظم التقارير المالية تتسم بالحركية كما في الأسواق المالية ذاتها.

خامسا- أهم الأنظمة المستعملة من طرف أكبر الشركات العالمية في مجال التسيير

توجد أنظمة متعددة تساعد الشركات على عملية التسجيل المحاسبي وإعداد التقارير المالية ومتابعة تسيير المخزونات بشكل فعال ومن أهم هذه الأنظمة مايلي:

1- برنامج أوراكل: ORACLE[18]

هو عبارة عن نظام يتمتع بقاعدة للمعطيات يمكن استخدامها في عملية التسيير المالي والإداري وهذا البرنامج يحتوي على مجموعة من المسؤوليات تستخدم كل مسؤولية في انجاز عمل معين وذلك على حسب الوظيفة التي يحتلها مستخدم Oracle وأهم هذه المسؤوليات مايلي:

1- sonarco - AP resp - fournisserrs
2- sonarco - AP util bancaire
3- sonarco - GL consulter
4- sonarco - GL resp - compte GL
5- sonarco - GL - reporting

و يمكن ملاحظة ان هذه المسؤوليات مقسمة حسب المعالجة والتي تتطلبها المحاسبة المالية بصفة عامة حيث نجد المسؤولية تهتم بمحاسبة الموردين والثانية تهتم بالخزينة والمسؤولية الثالثة لإصدار التقارير و الرابعة تخص المحاسبة العامة والمسؤولية الخامسة تهتم بالتقارير لكن من زاوية المحاسبة التحليلية.

2- نظام MAXIMO: :

هو قاعدة للبيانات يسهل عملية متابعة تسيير المخزونات بشكل دقيق وفعال و يحتوي على عدة مسؤوليات. فمن خلال ذلك النظام يمكن إنشاء نظام الطلبيات حيث تكوين الطلبيات عن طريق هذا النظام بكل جزئيات الطلبية وكذلك يتم إنشاء بطريقة آلية (réceptions des article) حيث يمكن للمحاسب عند عملية التسديد أن يراقب عملية استلام البضائع مباشرة من هذا النظام دون الرجوع إلى مراقبة المخازن بالإضافة إلى انه يمكن حجز أي وسيلة أو (Article) عن طريق هذا النظام حيث هناك وسائل يمكن استعمالها من طرف العمال يمكن طلبها عن طريق النظام ليتم حجزها من طرف المكلف بالمخازن وعندما يصل المخزون إلى الحد الأدنى يمكن للمكلف بالمخزن القيام بإشعار المكلف بإنشاء الطلبيات ليتم إنشاء طلبية جديدة وهكذا تتم العملية بطريقة منسقة وفعالة[19].

3- نظام Business Objects :

هو نظام يعتمد على المعطيات التي أدخلت في نظام Maximo أو نظام أوراكلOracle حيث يمكن إعداد جملة من التقارير من خلال نظام Business Objects بالكيفية التي تريدها المؤسسة مع أن هذا النظام هو نظام للتقارير حيث يحتوي على معطيات دقيقة وفعالة يمكن من خلالها إعداد التقارير التي تعتبرها المؤسسات ضرورية و يمكن المحافظة على أي تقرير داخل بزنس او بجكت ليتم تحديثه كل ما احتاجته المؤسسة إلى ذلك كما يمكن تعديله في أي وقت ونظام بزنس او بجكت يعمل ككل الأنظمة المعلوماتية تحت نظام التشغيلwindows [20].

الخاتمة :

حتى يتسنى لنا مواجهة التحديات المعاصرة في مهنة المحاسبة ينبغي أن نركز اهتماماتنا على العناصر التالية:

- **التعليم** : سرعة إعادة النظر في مناهج التعليم المحاسبي والإداري في الجامعات وذلك من اجل تحقيق الدافعية للفهم,والتطبيق ,وذلك لمواجهة التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاحتياجات المتزايدة للإدارة والجهات الأخرى ؛
- **التدريب والتكوين** : صياغة برامج تدريبية متكاملة لكل من المحاسبين ورجال الأعمال والإدارة لتزويدهم بالمعارف الأساسية المرتبطة بآثار التكنولوجيا على طبيعة عملهم المحاسبي والإداري
- **البحث العلمي** : يجب ربط مجالات البحث العلمي في مجال المحاسبة أو الإدارة في الجامعات أو غيرها بالتحديات المعاصرة التي تواجه عملية الإنتاج وتوصيل المعلومات المالية التي لها قيمة وفائدة للمستخدمين وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- **التشريعات والقوانين** : ينبغي إعادة النظر في التشريعات القائمة وعلى رأسها المخطط المحاسبي الوطني التي تحدد نمط وحجم المعلومات الواجب توفرها في التقارير المالية التي توفر المعلومات الأزمة والضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.
- **إعادة تنظيم مهنة المحاسبة** : وذلك عن طريق تشجيع المبادرات الجادة التي تهتم بدراسة المشكلات القائمة وكيفية مواجهتها وإعطاء المهنة قوة الإلزام والالتزام لأعضائها بالميثاق العام للمهنة.

الهوامش والاحالات :

1- محمد الفيومي محمد, المحاسبة والمراجعة في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية 1982, ص 32
2- ضيف خيرات النظم المحاسبية الخاصة، دار النهضة العربية بيروت 1979
3- محمد الفيومي محمد,مرجع سابق,ص 51
4- نفسه,ص 56
5- نفسه,ص 61
6- نفسه,ص 66
7- ضيف خيرات, مرجع سابق, ص 29
8- محمد الفيومي محمد, مرجع سابق, ص 71
9- ضيف خيرات, مرجع سابق, ص 32
10- Voir : Angela lien and Linda Robinson, Oracle applications, release 09 june 1992 USA
11- Voir: J.M. cambot, business objects, France, 1995

Voir : Muriel nahamias, l'essentiel des normes IAS/IFRS, Paris France 2004,p25-12
Voir:BP.Amoco, guide gestionnaire financier, 2002 -13
-14 مد الفيومي مد, مرجع سابق, ص 79
-15 نفسه, ص 82
-16 مود السيد الناغي نظرية ا اسبة ،ا كتبة العصرية 2002, ص 34
-17 نفسه, ص 45
Voir: Christopher Andrews's oracle general edger release10, volume2, 1994, USA -18
Voir: BP.Amoco, guide de gestionnaires financiers, Op-Cit, 45 -19
Voir: J.M. cambot business objects version 3, France, 1995 - 20

ا راجع :

-1 ضيف خ ت النظم ا اسبية ا اصة ،دار النهضة العربية ب وت 1979
-2 مود السيد الناغي نظرية ا اسبة ،ا كتبة العصرية 2002
-3 مد الفيومي ا اسبة وا راجعة ظل استخدام ا سابات الالكتـ ـرونية الاسكندرية 1982
B.P. Amoco guide des gestionnaires financier.2002 -4
Christopher Andrews oracle general edger release10 volume 02, 1994, USA -5
clngela lien and Linda robinson oracle applications ,release 09 june 1992 USA - 6
Muriel nahamias l'essentiel des normes IAS/IFRS, paris France 2004-7

تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر
الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة

د/ سليمان ناصر – جامعة ورقلة
abouyoucef1966@ yahoo.fr

ملخص : تتناول هذه الدراسة تقييم ربـة جديـدة النظـام ا صر ا زائري، وهي ربة البنوك الإسلامية ثلـة بنـك ال كة ا زائري. وإذا كانت هذه الدراسة تقييميه تصرة، فمـن الناحية ا نهجية اعتمدنا على التحليل بواسطة ا ؤشرات الأكثـر دلالة للوقوف على واقع هذه التجربة، ولنصل مـن خلا ـا إ تصور لآفاقها ا ستقبلية.

الكلمات ا فتاح : النظام ا صر الإسلامي ، البنوك الإسلامية ، بنك ال كة ا زائري .

Résumé : L'objet de cette étude est d'évaluer une nouvelle expérience dans le système bancaire algérien, qui est celle des banques islamiques. Sur le plan méthodologique, nous avons utilisé les indices les plus indicatifs tout en mettant en évidence les pérspéctives de cette expérience.

Les mots clés : Système Bancaire Islamique , Banques Islamiques , Banque Al Baraka d'Algerie.

مقدمــة : تعت ربة البنوك الإسلامية ا زائر حديثة العهـد نسبياً، حيث دخلت عامها العاشر وسجلت عقداً من الزمن مـع منتصف عام 2001 ، و ا أن هذه التجربة تعت جزءاً من النظام ا صر ا زائري الذي يعيش ولات و إصلاحات تتماشـى و ظروف العصر ومتغ ات العو ة، فقد حاولنا رصد هذه التجربة و تقييمها للوقوف على آفاقها من خلال هذه الدراسة ا ختصرة.

و ا أن ربة البنوك الإسلامية ا زائر تتمثل أساساً ربـة بنك ال كة ا زائري Banque Al Baraka d'Algerie فإن هذا البحث ا ختصر سوف يكون حول هذا البنـك كدراسـة تقييمية ذه التجربة القص ة، و رصد ما حققته من إ ازات أو ما سجلته من إخفاقات، و ذلك بالاعتماد علـى بعـض الأرقـام وا ؤشرات ال وردت تقارير هذا البنك، أو بعض النسب ال تنتج عن ليل هذه الأرقام.

و بالنظر إ قصر لتجربة ال عاشها بنك ال كة ا زائري؛ فـإن دراسة بعض الأرقام أو النسب سوف تكـون خاصـة بـالفترة (1993 – 2000) كدراسة تقييميه تصرة على أسـاس أن بداية هذه الفترة تعت الانطلاقة ا قيقية للبنك كما سنرى لاحقاً، كما أن هذه الدراسة سوف تقتصر على جانب الأنشطة ا الية دون ا انب البشري، وذلك بغرض الوصـول إ بعض ا قائق والاستنتاجات العلمية و لو من خلال هذه الدراسة ا ركزة ا يفيد البحث العلمي و ا ين الطريـق أمام ا سؤول عن هذه التجربة الفتية.

1 - النظام ا صـر الإسلامي، ا فهوم و الأدوات

1 –1 – مفهوم النظام ا صر الإسلامي و نشأته :

النظام ا صر الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل ا ـصر على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذاً أو عطـاءاً لأن ذلك يعت ربـا رما الإسلام. و إذا كان النظام ا صر التقليدي يعتمد على نظام القرض بفائدة و بالتا فإن العلاقة ال تربط البنك ودعيه وعملائه هي علاقـة دائن و مدين، فإننا د با قابـل أن النظـام ا ـصر الإسلامي يعتمد على نظام ا شاركة الربح و ا سارة و بالتا فإن علاقة البنك ودعيه هـي علاقـة شـريك بشريكه.

تعت ربة النظام ا صر الإسلامي حديثة العهد نـسبياً، حيث بدأت لأول مرة ريف مصر سنة 1963 مـن طرف الدكتور أ د النجار الذي أسس ما يسمى ببنـوك الإدخار ا لية للتعامل مع صغار الفلاح مع مدخرا م ويل مشاريعهم الفلاحية وفق أسس إسلامية، لكـن الفكرة أُجهضت سنة 1967، لتنتقـل بعـدها إ دول ا ليج حيث أُنشئ أول بنك إسلامي بالشكل ا ديث جدة با ملكة العربية السعودية سنة 1975 وهو البنـك الإسلامي للتنمية حيث كانت ملكيته وتعامله أساساً مـع الدول و ا كومات خاصة منها الأعضاء منظمة ا ؤ ر الإسلامي، و نفس السنة أُنشئ أول بنك إسلامي خاص يتعامل مع الأفراد و هو بنك د الإسلامي.

1 – 2 - أدوات النظام ا صر الإسلامي :
كن التمييز ب نوع من أدوات النظام ا صر الإسـلامي حيث منها ما يتعلق التمويل والإستثـمار و منـها مـا يتعلـق با دمات ا صرفية.

أولا - أدوات التمويل و الاستثمار : و ثل الصيغ التمويليـة ال كن أن يشارك ا البنك الإسلامي عميلاً من عملائه، و هي مستنبطة معظمها من كتب الفقه الإسلامي و منها :

1 - ا ضاربة : يعرفها ابن رشد كما يلي : " أن يعطي الرجـلُ الرجلَ ا ال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل مـن ربح ا ال، أي جزء كان ا يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً" [1]. أي أ ا تقد ا ال من طرف و العمل من طرف آخر على أن يتم الإتفاق على كيفية تقسيم الربح، وا سارة على صاحب ا ال، و يتلقى البنك الإسلامي الأموال من ا ودع بصفته مضارباً بينمـا يدفعها إ ا ستثمرين بصفته رباً للمال.

2 – ا شاركة : و هي اشتراك طرف أو أكثر ا ال أو العمل على أن يتم الإتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما ا سارة فيجب أن تكون حسب نسب ا شاركة رأس ا ال، و يطبق البنـك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكاً مـع طـرف أو موعة أطراف ويل ا ـشاريع مـع اشـتراكه إدار ـا ومتابعتها.

3 - ا را ة : و هي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بـضاعة أو هيزات للعميل بطلب منه، يعيد بيعها له مع هامش ربح مع يتفقان عليه، و يعت الدكتور الباحث سامي ود أول من طـور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب "الأم" للإمام الشافعي ﷺ و أدخلها إ النظام ا صر الإسلامي [2]. لقد أصبحت هذه الصيغة ثل أهم أنشطة البنوك الإسلامية بل أصبحت مـشكلتها الأو ، حيث يطبقها بعض هذه البنوك بنسبة قد تصل إ 90 % من إ ا ويلاته، وذلك نظرا لر ها ا ضمون من جهـة ولقـصر أجلها من جهة أخرى.

4 - الإجارة : و هو الاسم الذي عرفت به كتـب الفقـه الإسلامي، أما البنوك الإسلامية فتطبقه ت إسم التأج ، و هو لا تلف كث ا عن الصيغة ال تطبقها البنوك الأخرى ت اسـم الإ ار أو ما يـسمى بالفرنـسية Crédit-Bail و بالإ ليزيـة Leasing. و هذه العملية يشتري البنك الإسلامي هيزات أو معدات و يقوم بإ ارها للعملاء دة معينة مقابل أقـساط إ ـار شهرية أو نصف سنوية أو سنوية مع بقاء ملكيتها للبنـك، أمـا صيانتها فتكون على ا ستأجر مع إمكانية بيعها له اية ا دة.

5 - الإستصناع : و هو أن يطلب العميل مـن البنـك الإسلامي صناعة شيء مع غ متوفر السوق، وأفضل ال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم بإ از مسكن يصفه العميل يبيعه إياه بالتقـسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقاً.

6 - السلم : و هو يشبه ا را ة ال تطبيقـه مـن طرف البنك الإسلامي، لكنه تلف عنها تقد ـن السلعة عند طلبها من البنك على أن يتم التسليم لاحقاً، و قد شرع أساساً ال الزراعة قد اً، لكنه أصبح حاليـاً يطبق الات أخرى كالتجارة و الـصناعة. هـذا و توجد صيغ ويلية أخرى كا زراعة وا ساقاة و ا غارسة، إلا أن تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية يبقى ضـعيفاً با قارنة مع الصيغ الأخرى.

ب - ا دمات ا صرفية : وهي ا دمات ال تطبقهـا البنوك التجارية الأخرى و ذلك لعدم وجود شبهة الربـا فيها أو عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية و أهم هذه ا دمات :

- فتح ا سابات ا ارية و ما يتعلق ا من إصـدارات الشيكـات و البطاقـات الإئتمائيـة، أو ا سابات الادخارية والاستثمارية.
- صيل الأوراق التجارية .
- التحويلات الداخلية و ا ارجية .
- بيع و شراء العملات الأجنبية و ا عادن الثمينة .
- عمليات الأوراق ا الية (الأسهم دون السندات)
- تأج ا زائن ا ديدية .
- إصدار خطابات الضمان .
- فتح الاعتمادات ا ستندية .
- تقد الاستشارات و دراسات ا دوى الاقتـصادية ...إ .

2 - تقد لبنـك ال كـة ا زائـري كأول ربـة للبنوك الإسلامية ا زائر :

2 – 1 - نشأة البنك :
بنك ال كة ا زائري هو أول بنـك إسـلامي مشترك (ب القطاع العام و ا ـاص) يفـتح أبوابـه ا زائر، أنشئ بتـاريخ : 20 مـايو 1991 كـشركة مسا ة إطار قانون النقد و القرض (القانون رقم 10

لسنة 1990) الذي صدر مع الدخول مرحلة الإصـلاحات الإقتصادية ا زائر، و مقره الرئيسي هو مدينة ا زائر العاصمة.

2 – 2 - رأس ا ال :

يبلغ رأس ا ال الإجتماعي للبنك 000 000 500 دينار جزائري مقسمة إ 000 500 سهم، قيمة كل سـهم 1000 دينـار جزائري، و يشترك فيه مناصفة كلّ من :

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R (بنك حكومي جزائري) بنسبة 50 % .
- شركة دلّة ال كة القابضة الدولية (ومقرا ا بـ جـدة – السعودية والبحرين) بنسبة 50% .

2 – 3 - الودائـع :

يتلقى البنك الودائع من الأفراد و ا ؤسسات ويفتح ثلاثة أنـواع من ا سابات بالدينار ا زائري أو بالعملة الصعبة و هي :

- حساب الشيكات : لتسهيل معاملات الأفراد و ا ؤسسات.
- حساب التوفـ : لتشجيع صغار ا دخرين حيث ا د الأد للرصيد هو 2000 دج.
- حساب الاستثمار غ ا خصص : لاستثمار الأموال الكبـ ة حيث ا د الأد للرصيد هو 10 000 دج.

و ا سابـ الأخـ ين يدخلان الإستثمار بنسب معينة تتناسب طردياً مع طول الفترة الزمنية، ويتحصلان على معدلات للـربح تتناسب مع الزمن بنفس الطريقة. و تفكر إدارة البنك فتح نوع جديد من ا سابات هو: حساب الإستثمار ا خـصص والـذي توجه فيه الوديعة إ الإستثمار مشروع مع .

2 – 4 - إدارة البنك :

يدير البنك لس إدارة يتكون من 7 أعضـاء ت رئاسة رئيس و نائب له، كما أن للبنك مديراً عاماً و أربعة مدراء مـساعدين، وللبنك نة تنفيذية تتشكل من أربعة أعضاء ا فيهم ا دير العام، ويوجد أيضا للبنك مراقبـ للحسابات، و ثلاثة مراقبـ شرعيـ ، و عية عامة للمسا .

2 – 5 - معلومات عامة :

يقع ا قر الرئيسي للبنك با زائر العاصمة، و له فـروع كل من : ا زائر العاصمة (وكـالتـ)، البليـدة، وهـران، تلمسان، غرداية، قسنطينة، سطيف، باتنة، عنابة، رويبة. وهنـاك فروع أخرى كمشروع للإنشاء. السنة ا الـية للبنك هي الـسنة ا يلاديـة.

3 – دراسة تقييمية تصرة سـ ة بنك ال كة ا زائري مـن خلال بعض الأرقام و ا ؤشرات :

شهد بنك ال كة ا زائري فترة صعبة عند بداية نـشاطه سنة 1991 بسبب سوء التسيـ ، ومع بداية سنة 1993 عرف البنك سناً الأداء مع الإدارة ا ديدة، وبالنظر إ الأرباح ال حققها البنك سنة 1994، ومقارنتها مع الأرباح ا ققة لدى البنوك الأخرى نفس السنة و من معيار نسبة مردودية الأموال ا اصة فإن بنـك ال كـة ا زائري يعتـ البنك الأكثر ر ية ا زائر[3].

3 – 1 - تطورات حجم ا يزانية :

كان إ ا حجم ا يزانية (الأصول) سـنة 1993 : 2 176 679 872 دج و بلغ سـنة 2003 : 32 525 139 589 دج، أي تضاعف بـوا 15 مرة، وا ـدول التا يبـ هذه الزيادات السنوية مع نسبها ا ئوية خـلال هذه الفترة :

السنوات	حجم ا يزانية (الأصول) بـ دج	نسبة الزيـادة السنوية %
1993	2 176 679 872,00	
1994	3 486 878 392,00	60,19
1995	4 532 680 027,00	30
1996	5 275 860 698,66	16,39
1997	8 004 716 197,04	51,72
1998	9 931 953 456,47	24,07
1999	11 817 141 697,10	19
2000	15 110 139 357,00	27,86
2001	19 104 747 628,00	26,43
2002	25 723 583 476,00	34,64
2003	32 525 589 139,00	26,44

ا صدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق البنك.

و كن ثيل هذا ا دول بيانياً كما يلي:

تطور حجم ا يزانية (با ليون دج)

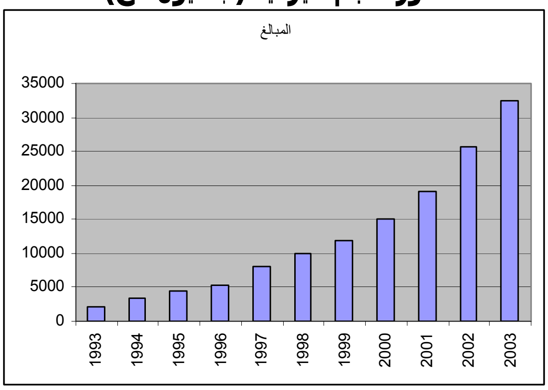

نلاحظ إذن أن ا يزانية سجلت زيادات معتـ ة خاصـة سـنوات 1994 بنـسبة 60 %، و1997 بنـسبة 51,72 %، وعموماً كان معدل الزيادة السنوية خـلال هذه الفترة هو 32,74 % وهي نسبة جد معتـ ة، كما

أن نسبة الزيادة العامة بـ سن 1993 و 2003 بلغت حوا 1400 %.

3 – 2 - تطورات حجم رأس ا ال ا اص :

نقصد برأس ا ال ا اص ما يسمى قوق ا لكية و ال تـضم : (رأس ا ال ا دفوع + الإحتياطيات ميع أنواعها + الأرباح غ موزعة)، و قد كان هذا الرأ ال سـنة 1993 : 000 500 000 دج متمثلاً فقط رأس ا ال الإجتماعي، بلـغ سـنة 3200 : 565 301 278 1 دج أي أنه أصبح ثـل مـرة ونصف ا بلغ الذي بدأ به البنك. و ا دول التـا يـب هـذه الزيادات السنوية مع نسبها ا ئوية :

السنوات	حقوق ا لكية بـ دج	نسبة الزيادة %
1993	500 000 000,00	
1994	500 039 390,00	0,008
1995	756 023 312,00	51,2
1996	845 752 642,00	11,86
1997	605 197 407,24	28,45 -
1998	718 604 838,49	18,73
1999	853 274 222,27	18,74
2000	1 032 804 450,00	21,04
2001	1 133 994 646,00	9,80
2002	1 133 994 646,00	
2003	1 278 301 565,00	12,72

ا صدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق البنك، مع ملاحظـة أن رأس ا ال ا اص للبنك أدرجنا فيه العناصر الثلاثة السابقة فقط، أي ما أ ته نة بازل بالرأ ال الأساسي للبنك.

كن ثيل هذا ا دول بيانياً كما يلي :

تطور حقوق ا لكية (بالألف دج)

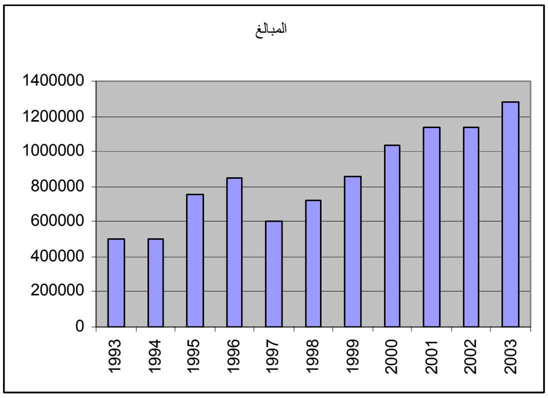

نلاحظ من خلال هذا ا دول أن الزيادة كانت ضئيلة جداً خلال سنة 1994 سجلت نسبة 51,2 % السنة ا والية و هـي نسبة جد معت ة، ا فضت بشكل كب سنة 1997، وذلـك بسبب أن سن 1995 و1996 ظهر مع ا ـصوم نـوع الإحتياطي يدعى احتياطي إعادة التمويل، و هو النوع الـذي يظهر قبل أو بعد هات السنت مع ا صوم، أما سنة 2000 فقد أضيف مع الأموال ا اصة بند : ترحيـل مـن جديـد Report à nouveau.، وقد كانت الزيادات بعد سنة 1997 متقاربة باستثناء سنة 2001 ال سجلت زيادة ضئيلة، وسنة 2002 ال كانت زياد ا معدومة.

3 – 3 - تطورات مردوديـة الأصـول و الأمـوال ا اصة :

ح تكون الدراسة أكثر علمية و تكون ا قارنة موضوعية –إذا ما ت مع البنوك الأخرى- فلا بد من مقارنـة النتيجة السنوية مع ا ؤشرات ال قد تتغ من بنك لآخر، مثل الأموال ا اصة (حقوق ا لكية) و إ ا ا ـوارد و ال يع عنها أحياناً ردودية الأصول لأ ا مساوية ا. و ا دول التا يب تطورات هذين النوع من ا ردوديـة خلال فترة الدراسة :

السنوات	النتيجة بـ دج	النتيـجـة / الأموال ا اصة	النتيـجـة / إ ا الأصول
1993	787 793,00	% 0,15	% 0,036
1994	48 596 874,00	% 9,72	% 1,4
1995	90 024 060,00	% 12	% 2
1996	107 796 313,51	% 12,74	% 2,04
1997	139 539 613,64	% 23,05	% 1,74
1998	165 011 967,64	% 23	% 1,66
1999	203 395 764,85	% 23,83	% 1,72
2000	163 453 485,00	% 15,82	% 1,08
2001	126 275 559,00	% 11,13	% 0,66
2002	289 955 513,00	% 25,57	% 1,13
2003	250 416 740,00	% 19,60	% 0,77

ا صدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق البنك.

– بالنسبة ردودية الأموال ا اصة نلاحظ أ ـا بـدأت بنسبة ضعيفة جداً سـنة 1993، تزايـدت بـشكل ملحوظ مع نوع من الإستقرار خلال بعـض الـسنوات ا تقاربة، إلا أ ا تراجعت بنسبة كب ة سـنة 2000 2001، لتعاود الإرتفاع من جديد سنة 2002 وهـي السنة ال حقق فيها البنك أحـسن مردوديـة مقارنـة بالسنوات ا اضية.

- بالنسبة ردودية الأصول فقد بدأت أيضا بنسبة ضعيفة سنة 1993، تراوحت ب الزيادة والإ فاض لكـن بفارق صغ ، و قد سجلت أحسن النسب سن 1995 و1996.

3 – 4 - تطورات أنشطة البنـك حـسب الأجـل والصيغة و القطاع :

أ - حسب الأجل : من ا لاحظ عملياً أن معظم البنـوك الإسلامية تعتمد ويلا ا على الأجل القص لتقليـل حجم ا خاطرة و تفادي ميد الأموال، و بالنسبة لبنـك ال كة ا زائري كننا ملاحظة ذلك من خلال دراسـة

حجم الديون قصـ ـة الأجل ميزانية البنك و مقارنتها مع إ ـا حجم الديون على الزبائن، و ذلك من خلال ثـلاث سـنوات متباعدة من الفترة ذا ـا حسب ا ـدول التا :

الـسنوات	د.ق.أ بـ دج	نسبة د.ق.أ / إ ـا الديون القائمة
1993	529 910 000,00	% 84,23
1996	2 312 389 846,41	% 83
2000	8 323 054 627,00	% 97,68

ا صدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق البنك.

نلاحظ أن نسبة التمويل قصـ الأجل مرتفعة جداً إذ تراوحـت خلال هذه السنوات ا ختارة بـ 83 و97 % و باقي النـسبة يضم التمويل ا توسط و الطويل الأجل.

أما بالنسبة لسنة 2003 وإذا قارنا نسبة التمويل قصـ الأجل مع إ ـا الديون ا ذلك ا شكوك فيها (بعد إنقاص ا ؤونـات) ـدها ثل نسبة 55 % من تلك الديون، وهي نسبة جيدة لأ ـا ثل ا فاضاً اعتماد البنك على التمويل قصـ الأجل، مقابـل نسبة 41 % للتمويل ا توسط والطويل الأجل خـلال نفـس السنة [4].

ب - حسب الصيغة : إذا درسنا صيغ التمويـل الإقتـصاد الإسلامي وكيفية تطبيقها حسب الأجل لوجدنا أن صيغة ا را ـة تطبق خاصة الأجل القصـ ، لذلك وبالإعتماد علـى النتيجـة السابقة ـد أن البنك يعتمد على تطبيق صيغة ا را ـة ـويلاتـه أكثر من غـ ها من الصيغ و هي مشكلة معظم البنوك الإسـلامية أيضا، و ذلك لقصر آجل هذه الصيغة من جهة و دخلها ا ضمون من جهة أخرى، و بالنسبة لبنك الـ كة ا ـزائري ـكننا ملاحظـة هذه الظاهرة من خلال الأرقام التالية [5] :

- بلغ ـموع التمويل بصيغة ا را ـة سـنة 1994 حوا 44 % من ـموع التمويلات.
- سنة 1996 بلغ ـموع الديون بصيغة ا را ـة 60 % من ـموع الديون قصـ ة الأجل القائمة، و54 % مـن ـموع الديون على العملاء ا فيها ا شكوك فيه،و24 % مـن إ ـا الإستخدامات (ا يزانية).
- سنة 2000 بلغ ـموع الديون بصيغة ا را ـة 66 % من ـموع الديون قصـ ة الأجل و القائمة فعلا، و 65 % من ـموع الديون على العملاء ا فيها ا ـشكوك فيـه، و % 40,7 من إ ـا الإستخدامات (ا يزانية).

أما بالنسبة لصيغ التمويل الأخرى فإن البنك يطبق ا ـشاركة و التأجـ و السلم والإستصناع بنسب ضعيفة، و تشـ ا طبوعـات الإعلامية للبنك أنه يقدم ـويلات با ضاربة أيضا بينما لا ـد ا أثرا ا سابات ا تامية له. إلا أن تقرير الإ ـاد الدو للبنـوك الإسلامية لسنة 1996 يشـ إ أن البنك يطبق صيغة ا ـضاربة بنسبة 8 % من إ ـا ـويلاته [6].

و ترد التقارير الـسنوية للبنـك لـسنـ 2002 و 2003 معلومات عن كيفية توزيع البنـك لتمويلاتـه حسب الصيغة، إلا أن التمويل قصـ الأجل ا شار إليـه سابقاً إتضح أنه يتمثل أساساً صيغة ا را ـة.

جـ حسب القطاع : ترد أيـضاً تقـارير البنـك ووثائقه ا علومات الكافية عن كيفية توزيع التمـويلات على القطاعات الإقتصادية، لكن بالاعتماد على النتيجة السابقة أي التمويل قصـ الأجل و ا را ـة فإننا نستنتج أن البنك يعتمد نسبة كبـ ة من ـويلاته علـى قطـاع التجارة، و ما يؤكد ذلك هي الأرقام الواردة تقريـر الإ ـاد الدو للبنوك الإسلامية لسنة 1996 حيث جاء التوزيع كالآ [7] :

الزراعة	% 0,7
التجارة	% 72
الصناعة	% 20,2
ا ـدمات	% 5,7
إ ـاز العقارات	% 1,4
ا ـموع	% 100

يلاحظ إذن من خلال هذه الأرقام أن البنـك يعتمـد ـويلاته على قطاع التجارة وبدرجة أقل قطاع الـصناعة بينما يكاد يهمل قطاعاً حيوياً و هو الزراعة، وهو بذلك لا ـتلف عن معظم البنوك الإسلامية بإستثناء الـسودانية منها.

3 – 5 - مدى التزام البنك بقواعد ا ـيطة وا ـذر :

هناك قواعد معروفة تسيـ البنـوك ـب احترامها على سبيل ا ـيطة وا ـذر وهو ما يسمى أيـضاً بالقواعد الإحترازية Les régles prudetielles ، وأهم هذه القواعد تلك ا تعلقة بكفاية رأس ا ال وهو ا عـدل الذي يتمثل أساساً نسبة بال أو كوك كمعيار عـا ي، والذي يفرض على البنوك ـقيق نسبة بـ أموا ا ا اصة إ ـموع أصو ا بطريقة مرجحة ا طـر تـساوي أو تتجاوز 8 %.

وقد حقّق البنك نسبة ملاءة تساوي 19,3 % سنة 2002، ونسبة 21,7 % سنة 2003 [8] ، وهـي معدلات جيدة تبين القوة ا الية للبنك و تفيد باحترامه ـذا ا عيار العا ي.

4 - واقع و آفاق ـربة البنوك الإسلامية ا ـزائر ظل ا تغـ ات الدولية و العو ـة :

من غـ ا مكن عملياً تقييم ـربة بنك الـ كـة ا ـزائري ـدة عقد من الزمن من خلال ـث ـتصر، لكن من خلال دراسة الأرقام السابقة، و بفضل التعامل ا ستمر

للباحث مع هذا البنك، وأيضا بعد إ ازه لدراسات حول عدد من البنوك الإسلامية، فإنه كن الوقوف على واقع ربة هذا البنك و تقييمها النقاط التالية :

4 – 1 - واقع ربة البنوك الإسلامية (بنك ال كة ا زائري) ا زائر :

أولاً - إن بنك ال كة ا زائري لا تلف كث اً عن بقية البنـوك الإسلامية من حيث اعتماده على التمويل قص الأجل و خاصـة بصيغة ا را ة، كما يلاحظ عنه ويله الكب لقطـاع التجـارة وإ اله لقطاعات حيوية أخرى، وهو ما يقلّل من الدور التنموي الكب و ا نوط بالبنوك الإسلامية عند إنشائها مثل الاسـتثمار ا شاريع الإنتاجية و رفع معدلات النمو الإقتصادي وتشغيل اليـد العاملة، وإذا كانت البنوك الإسلامية ا ليج مثلاً تعمل بيئة تعتمد أساساً على الإست اد لضيق الات الإستثمار الإنتاجي ا، فإن بنك ال كة ا زائري يعمل بلد يتميز باتـساع ـالات الإستثمار لوفرة ا وارد الطبيعية و البشرية و ر ا كـان الـسبب الآخر هذه ا شكلة هو الوضع الأم الغ مستقر والذي تزامن مع العشرية الأو من عمر البنك.

ثانياً - نتيجة ا سبق فإن ا ُلاحظ أن بنك ال كة ا زائري كغ ه من البنوك الإسلامية يتحرر بعد من نظرية القروض التجاريـة ال تأثرت بالتقاليد الأ لوسكسونية و ال ترى بأن البنوك ب أن تقتصر على القروض قص ة الأجل للحفاظ على الـسيولة، إذ من ا عروف تار ياً أن البنوك التجارية تطورت بعد هذه النظريـة إ نظرية التبديل نظرية الدخل ا توقع أخ اً النظرية ا ديثة أو نظرية إدارة ا صوم، وال جعلت من هذه البنـوك الأخـ ة بنوكاً شاملة ارس نشاطها ختلف الآجال، و لا شى نقصاً السيولة للجوئها عند الضرورة إ الإقتراض من السوق النقدية [9]، وهو ما لا يتوفر للبنوك الإسلامية لعدم تعاملها بالفائدة.

ثالثاً - عدم الإهتمام الكا با انب البشري بنـك ال كـة ا زائري، حيث يلاحِظ ا تعامل مع هذا البنك أن معظم ا وظف و حـ إطارات البنك غ ملمة با علومات الكافية حول النظـام ا صر الإسلامي و ا عاملات ا الية الإسـلامية، إذ أن العـدد الأك من اليد العاملة بالبنك جلبها مـن البنـوك التقليديـة الأخرى، إضافة إ عدم إقامة دورات تكوينية ا كما هو الشأن البنوك الإسلامية العاملة با شرق أو ا ليج.

رابعاً - عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية بالشكل الكـا من طرف ا تعامل معها ا تمع ا زائري والـذين يـ رون بعض إيرادات البنك دخلاً ربوياً، كما أن ا ودع يطالبون البنك عدل أرباح لا يقل عن معدل الفائدة السائد السوق.

خامساً - د بنك ال كة ا زائري إشكالية التعامل مع البنك ا ركزي (بنك ا زائر)، إذ من ا علوم أنه يوجد ثلاثة اذج مـن البيئات ال تعمل فيها البنوك الإسلامية العا مـن الناحيـة القانونية و هي:

أ - وذج نظام مصر إسلامي كامل : و هـي حالـة إيران، باكستان، و السودان.

ب – وذج نظام ذو قوان خاصة راقبة أعمال البنـوك الإسلامية : مثل ماليزيا، تركيـا، الإمـارات، الـيمن، الكويت، لبنان.

ج – وذج نظام ضع فيه البنوك الإسلامية للقـوان ا نظّمة للبنوك الأخرى : و هي حالـة بقيـة البلـدان الإسلامية و الغربية.

و ا زائر تدخل ضمن النموذج الأخ حيث أن قـانون النقد و الإئتمان (القانون رقم : 90/10) وتعديلاته ينظم عمليات يع البنوك العاملة الدولـة، وذلـك رغـم الإختلاف طبيعة العمل ب البنوك الإسلامية (ثلة بنك ال كة ا زائري) والبنوك التقليدية الأخرى.

4 – 2 - آفاق ربة البنوك الإسلامية ا زائر :

إن آفاق ربة البنوك الإسلامية ا زائر كننا تصورها ظل ا تغ ات الدولية و العو ة كما يلي:

أولاً - إن النجاح ا نقطع النظ و التوسع ا ائل الـذي شهدته البنوك الإسلامية على ا ستوى العا ي وال يتجاوز عددها 270 حالياً عل ا زائر مرشحة لدخول ا زيـد من هذه البنوك إليها، خاصة منها الـشركات الدوليـة القابضة على غرار موعة ال كة الدولية، و ذلك ا مله هذه الشركات من خ ة واسعة ا يدان، و لعل أقر ـا إ هذا التوقع هي موعة دار ا ال الإسلامي الدوليـة، بينما ا بادرات الداخلية يبقى قيامها ضـعيف الإحتمـال لإفتقارها للخ ة الكافية، و ما يشجع ذلك هو اتـساع الات الإستثمار با زائر كما ذكرنا سابقاً، و النتيجـة هي قيام منافسة حقيقية هذا ا ال، و ا ستفيد الأخـ من هذه التجربة ا ا واطن و الإقتصاد ا زائري.

ثانياً - إذا تزايد عدد البنوك الإسلامية ا زائر سـواء كأ اء جديدة أو كفروع فسوف تطرح إشكالية التعامل مع البنك ا ركزي دة أك ، و هنا كن أن تسن قوان خاصة ذه البنوك على غرار ما حدث بعض البلـدان ذات الإزدواجية القوان ا صرفية.

ثالثاً - كن أن تستغل البنوك الدولية العاملـة بـا زائر ذلك الوعي الشع و الرغبة التعامـل مـع البنـوك الإسلامية فتح فروع ا خاصـة با عـاملات ا اليـة الإسلامية، على غرار ما قام بـه سـ بنـك CITI BANK الأمريكي مـصر، أو البحـرين (كفـرع مستقل)، خاصة و أن هذا البنك موجود فعلاً ا زائر.

رابعاً - إن التطور ا ائل و ا ستمر تقنيـات العمـل ا صر يفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور ا يتماشى و أحكام الشريعة الإسلامية، و هذا بالاعتماد

على إطارات مؤهلة بتكوين عالٍ الاقتصاد و ا الية والشريعة، و هو الشيء الذي يتأت بعد لبنك ال كة ا زائـري وبالـشكل الكا ، إذ من غ ا عقول ألاّ يتمكن البنك د الآن من إصـدار إحدى البطاقـات البنكيـة الدوليـة مثـل بطاقـة VISA أو MasterCard لتسهيل معاملات زبائنـه خاصـة خـارج الوطن، إلاّ أن كون البنك فرعاً من موعة دولية علـه قـابلاً واكبة الكث من التطورات مستقبلاً.

ا ـــة : إن ربة البنوك الإسلامية ا زائر ثلة بنـك ال كة ا زائري على قصر مد ا تعد ربة ناجحة وبكل ا قاييس، و كن الإعتماد عليها و تقييمها ا دم هذه التجربة، وذلـك بالعمل على معا ة السلبيات والنقائص و تدعيم كل مـا هو إ ا فيها، خاصة و أن ربة البنوك الإسـلامية العا تعتـ قصـ ة نسبياً إذ أكملت مؤخراً عقدها الثالث. و لعل أفضل وسيلة لترشيد هذه التجربة هي الإحتكـاك ا ستمر ب ا سؤول على بنـك ال كـة ا زائـري و مسؤول من بنوك إسلامية أخرى خاصة العريقة منها، و ذلك من خلال الندوات و ا ؤ رات الدورية، إضـافة إ التكوين ا ستمر وظفي البنك على مبادئ وأسس النظام ا صر الإسلامي وعلى التطورات ال يشهدها آليات عمله، و هو الشيء الذي يهتم به بنك ال كة ا زائري بالشكل الكا د الأن.

ا وامش :

1 - إبن رشد: بداية ا تهد و اية ا قتصد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1371 هـ – 1952 م، ج 2، ص 234.

2 - أنظر : د. سامي ود: تطوير الأعمال ا صرفية ا يتفق و الشريعة الإسلامية، ط 3، دار التراث، القاهرة، 1411هـ – 1991م، ص 431.

3 – Mohamed séddik HAFID (D.G de la banque Al Baraka d’Algerie), Entretien avec le quotidien EL OUMA, N° 45 du 17/01/1995.

4– التقرير السنوي لبنك ال كة ا زائري لسنة 2003 ، ص : 19.

5- ا صدر : وثائق ومطبوعات بنك ال كة ا زائري.

6 - -Directory of Islamic Banks and Financial Institution : International Association of Islamic Banks, Jeddah/ K.S.A, 1996, p29.

7- ا رجع السابق ، نفس الصفحة.

8- التقرير السنوي للبنك لسنة 2003، ص : 10.

9- د. مصطفى رشدي شيحة : الاقتصاد النقدي و ا صر ، ط 5، الدار ا امعية، ب وت، 1985، ص 197.

ا راجـــع :

1- إبن رشد: بداية ا تهد و اية ا قتصد، مطبعة الإستقامة، القاهرة، 1371 هـ – 1952م .

2- د. سامي ود: تطوير الأعمال ا صرفية ا يتفق و الشريعة الإسلامية، ط 3، دار التراث، القاهرة، 1411هـ – 1991م،

3- د. مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي و ا صر ، ط:5 ، الدار ا امعية، ب وت، 1985.

4- تقارير سنوية (منشورة و غ منشورة) ومطبوعات إعلامية خاصة ببنك ال كة ا زائري خلال الفترة (1993 – 2003).

5- EL OUMA , (Quotidien algérien Suspendu), N° 45 du 17/01/1995.

6- Directory of Islamic Banks and Financial Institution : International Association of Islamic Banks, Jeddah/ K.S.A, 1996.

النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر

خلال الفترة (1970-2002)

د/ صا تومي – جامعة ا زائر
عيسى شقبقب - جامعة ا زائر

ا لمخص : عرف قطاع التجارة ا ارجية تذبذبات قوية و مستمرة خلال الثلاثة عقود ا اضية من خلال تأثره بالصدمات ا ارجية كعدم استقرار أسعار ا روقات، ا هي العنصر الأساسي إيرادات الصادرات ا زائرية، تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي السوق الدولية و تأث التضخم ا ارجي ع السلع ا ستوردة. أما العوامل الداخلية كضعف الإنتاجية ا دية للعامل ا زائري تلف القطاعات الإنتاجية و فشل أغلب سياسات الإصلاح الإقتصادي ا تبعة خلال هذه الفترة شجعت على تراجع الإنتاج و منه زيادة الواردات و إ صار الصادرات جانب ا واد البترولية فقط.

وعليه، دف هذه الدراسة إ بناء وذج قياسي لقطاع التجارة ا ارجية تتضح من خلاله ا تغ ات الأساسية ا تحكمة تفس الصادرات و الواردات ا زائرية و ا من خلا ا كن تخذي القرار أن ير وا سياسات مالية و إقتصادية تقلل من درجة التذبذب هذا القطاع و من إحداث سن ا يزان التجاري.

Résumé : Le secteur de commerce extérieur a connu plusieurs fluctuations durant les trois dernières décennies en Algérie dus aux chocs externes telles que la volatilité du prix de pétrole qui constitue l’élément principal dans l’amélioration des recettes des exportations Algériennes, la détérioration du taux de change du dollar et l’effet de l’inflation mondiale à travers les produits importés. De l’autre côte, la détérioration du taux de productivité marginale de travail en Algérie dans les différents secteurs de production et les résultats non satisfaisantes de la plupart des politiques de reformes économiques ont une repercussion négatives sur le secteur du commerce extérieur, en formes d’augmentations successives dans les importations en volumes et en valeurs.

Dans ce contexte, on cherche dans cette étude à construire un modèle économétrique pour le secteur du commerce extérieur en déterminant les variables explicatives des importations et des exportations qui, à travers leurs valeurs d’élasticités, aident les décideurs de la politique à prévoir les politiques financières et économiques nécessaires pour diminuer les risques des fluctuations sur ce secteur et par conséquent améliorer le solde de la balance commerciale.

ا قدمة : ورثت ا زائر عقب استقلا ا نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا ال ا بادلات التجارية، و لكون هذا القطاع ثل ا تنفس الوحيد ا يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الداخل اعتمادا على صادرا ا من ا واد الأولية(البترول و الغاز)، و اية الصناعة ا لية الفتية، رأت الدولة أن تس هذا القطاع بانتهاج سياسات تلفة تتلاءم مع ا رحلة الاقتصادية ال ر ا البلاد.

فقد عمدت ا زائر خلال مس ا التنموية إ فرض الرقابة على التجارة ا ارجية مرحلة أو احتكارها مرحلة ثانية، و أخ ا و بعد التخلي عن النظام التخطيط ا ركزي و تب ا نهج الا ا رير التجارة ا ارجية.

نظرا للدور التنموي ا ام الذي يلعبه هذا القطاع، و لأنه الوسيلة الأساسية ماية ا نتوج الوط من ا نافسة الأجنبية خاصة و أن ا زائر قد وقعت اتفاق شراكة مع الإ اد الأورو و على أبواب الانضمام إ منظمة التجارة العا ية، فإنه ت ز أ ية وضع سياسات كن من اية ا نتوج الوط و قق الأهداف ا رجوة. وح نتمكن من وضع هذه السياسات لابد من ديد العوامل ا فسرة لتغ ات كل من الصادرات و الواردات الكلية و حسب التركيبة السلعية لكل منهما. و ح يتس لنا الإجابة على هذه الإشكالية سنتعرض هذه الورقة لأهم السياسات ال عرفها قطاع التجارة ا ارجية ا زائر، سنحاول وضع وذج قياسي يشرح سلوك معادلات الصادرات و الواردات.

1- السياسات التجارية ا زائرية :

سنحاول هذا ا زء من الورقة إظهار السياسات التجارية ا زائرية و ا يزت هذا ا صوص بثلاث مراحل هي :

1-1- مرحلة الرقابة على التجارة ا ارجية (1962-1969)

عقب الاستقلال ورثت ا زائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا ا بادلات التجارية مع العا ا ارجي، ا أدى تخذي القرار إ اعتماد لة من القوان و ا راسيم

اول من خلا ا تنظيم التجارة ا ارجية معتمدة على مبدأ الرقابة. و من أجل قيق هذه الرقابة، عمدت الدولة إ عدة إجراءات منها:

- الرقابة على الصرف: حيث عرفت ا زائر خلال هذه الفترة استقرارا سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إ ا رحلة ال كان يعيشها الاقتصاد الوط و ال يزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كب ة.

- الرسوم ا مركية: و هذا ا ال استحداث معدلات جديدة و تنويع تشكيلتها من أجل اية الإقتصاد الوط من ا نافسة ا ارجية و تشجيع الصناعة التحويلية.

- نظام ا صص و التجمعات ا هيمنة للشراء: عملت ا كومة ا زائرية إ فرض نظام ا صص و إنشاء معات مهيمنة للشراء، و ال استنادا إ موعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة ا ارجية و كان ا دف من هذا الإجراء:

- إعادة توجيه الواردات؛
- كبح الواردات الكمالية و ا فاظ على العملة الصعبة؛
- اية الإنتاج الوط و سد ا يزان التجاري ظل احتياطات صرف قليلة.

رغم هذه الإجراءات ا مائية، إلا أن وضعية ا يزان التجاري كانت متذبذبة ب الفائض و العجز(أنظر ا دول رقم 1)، فبعد الفائض ا سجل سن 1963 و 1964، عرفت ا زائر أول عجز ميزا ا التجاري سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج، و يعود هذا العجز إ ا فاض قيمة الصادرات، و نسجل من خلال ا دول أيضا أن أك عجز هذه ا رحلة كان سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج، و يعود هذا أساسا إ الزيادة الواردات بشكل ملموس و خاصة من سلع التجهيز و ا نتوجات النصف مصنعة و هذا تلبية لاحتياجات البلاد، من جهة أخرى نلاحظ أن صادرات ا واد الغذائية سجلت تراجعا إبتداء من سنة 1965 سنة تأم الأراضي الزراعية ح أن صادرات ا روقات عرفت ازدهارا خلال نفس الفترة .

1-2احتكار الدولة للتجارة ا ارجية 1989/1970

بعد مرحلة الستينات، جاء ا خطط الرباعي الأول (1970-1973) ليفصح عن نوايا السلطات ا زائرية ا اه قطاع التجارة ا ارجية، حيث و ابتداء من جويلية 1971 إقرار موعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة ا ارجية من طرف ا ؤسسات العمومية كل واحدة حسب ا نتوج ا تخصص فيه. كان ا دف من هذا الاحتكار هو التحكم التدفقات التجارية و إدماجها إطار التخطيط ا ركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي، و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات ت رقابة الدولة. وفيما ص تطور ا يزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات، فإن ا دول(2) يوضح ذلك. يتب من خلال ا دول أن واردات ا نتجات الغذائية تزايد مستمر، فبعدما كانت ثل 10.95% من موع الواردات ارتفعت إ 28.49% سنة 1989، ا يظهر أن الثورة الزراعية بصفة خاصة و الإصلاح الزراعي بصفة عامة يؤت أكله.

و يتضح كذلك ارتفاع فاتورة است اد سلع التموين الصناعي و التجهيز وهذا بداية من السبعينات، ويعود هذا الارتفاع إ التوجه ا تب خلال هذه الفترة، حيث ركزت الدولة جهودها على إحداث قفزة نوعية قطاع الصناعات الثقيلة و قطاع ا روقات؛و ذا تكون الواردات من سلع التجهيز و ا واد الأولية و نصف ا صنعة ثل 90% من إ ا الواردات عام 1980.[2 ص191]

أما عن الصادرات، فإن ا صارها قطاع ا روقات يتضح جليا من خلال ا دول(2) أعلاه، فبعدما كانت نسبة صادرات ا روقات ثل 69.4% سنة 1970 ارتفعت إ 98% سنة 1985.هذه الوضعية جعلت ا روقات ثل ا ورد ا ا الأول و الوحيد ا زائر من العملة الصعبة،الأمر الذي يفسر العجز الوحيد ا سجل ا يزان التجاري عشرية الثمانينات(1986) أين تزامن ا فاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

1-3 مرحلة رير التجارة ا ارجية:

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 و زيادة عبء ا ديونية ا ارجية و كذا ضغط ا نظمات الدولية، عمدت ا زائر إ إصلاح قطاع التجارة ا ارجية. أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي، فا رحلة الأو كانت عبارة عن رير مقيد، أما ا رحلة الثانية فعرفت على أ ا مرحلة التحرير ا ا من القيود، وأخ ا مرحلة التحرير التام حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل ا يكلي.و من أهم الإجراءات ا تخذة خلال هذه ا راحل:

- فيض قيمة العملة الوطنية؛
- رفع الدعم عن الأسعار؛
- تغ السياسة ا مركية ا يلائم سياسة التحرير؛
- رفع القيود الإدارية و الكمية عن الواردات.

رغم الزيادة ا لفتة للانتباه الواردات بداية من سنة 1990 إلا أن ا يزان التجاري يعرف عجزا إلا سن 1994 و

1995 ويعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول و رفع القيود عن الإستراد. ما يمكن تسجيله أيضا هو الارتفاع الكبير للصادرات بداية من سنة 2000، حيث أن ارتفاع سعر البترول من 17.9 دولار سنة 1999 إلى 28.5 دولار سنة 2000 نتج عنه زيادة في الصادرات ب 50.7%.

أما فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات و الواردات، و مع انفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية، تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة، فلقد ارتفعت المنتوجات الغذائية بنسبة 54.78% في سنة 1991 مقارنة بسنة 1990 ومنتوجات التمويل الصناعي بنسبة 53.14% مقارنة بنفس السنة. أما عن الصادرات و نظرا لغياب صناعة وطنية تنافسية، بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات. كما نسجل تذبذبا في صادرات المواد الغذائية ناتج عن تذبذب في الإنتاج الزراعي.

2- النموذج القياسي

معادلات الميزان التجاري (M_t ,X_t) عادة ما تكون معادلات مفسرة بنموذج لوغاريتمي[3 ص6]. سنشرع في هذا الجزء من الورقة في تقديم شكل المعادلات المفسرة للواردات الكليةM_t و الصادرات الكلية X_t، بعدها سنقدم شكل المعادلات للواردات و للصادرات حسب التركيبة السلعية، و أخيرا نستعرض نتائج عملية التقدير.

2-1 دالة الواردات الكلية :

دالة الواردات الكلية تكون عموما على الشكل الديناميكي(1) أنظر الملحق حيث تشير هذه الصيغة إلى أن الواردات مفسرة بواسطة الإنتاج الداخلي الخام، أو (عادة) بواسطة الطلب الداخلي Di_t ، حيث تمثل هذه الأخيرة مجموع استهلاك العائلات، الاستثمار، الإنفاق الحكومي و التغير في المخزون.

$$M_t = M_C + M_F + M_K + M_I + M_S + M_0 \qquad (3)$$

المتغيرة الثانية المفسرة لسلوك الواردات هي نسبة مؤشر الواردات على الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر الأسعار على الإنتاج الداخلي الخام حيث يسمح هذا الشعاع بقياس تنافسية الواردات. أما الشعاع Z يسمح بإضافة متغيرات تؤثر على حجم الطلب على الواردات مثل (المتغيرات الصماء، متغيرات القرار...). ولعل أهم هذه المتغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي و التي تعطى علاقتها كما يلي :

حيث :

- Fx سعر الصرف؛
- USP_{PIB} الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر الأسعار على الإنتاج الداخلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية؛
- PC مؤشر أسعار الاستهلاك.

نلاحظ أن الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك و الذي لا يكون مصحوبا بتدهور في قيمة سعر الصرف، ينجم عنه انخفاض RER الذي بدوره يؤدي إلى زيادة التكاليف الداخلية مقارنة بالتكاليف العالمية الشيء الذي ينجم عنه زيادة حصة الواردات في الإنتاج الداخلي الخام. في حالة الاقتصاد الجزائري، ونظرا لتعلق الواردات بإيرادات الدولة و التي بدورها تتعلق بالصادرات من المحروقات، فإننا نعتبر X_{t+1}متغيرة خارجية كتنبؤ لإيرادات الدولة للسنة المقبلة.

2-2 دالة الواردات حسب التركيبة السلعية:

نظرا للمعطيات المتاحة بالنسبة للواردات الجزائرية، فإننا صنفنا هذه الأخيرة إلى الفئات التالية:

- MC فئة سلع الاستهلاك (دائمة و غير دائمة).
- MF فئة سلع الغذائية.
- MI فئة مواد الوسيطية.
- MK فئة مواد التجهيز.
- MS فئة الخدمات.

مجموع الفئات الخمسة مضافا إليها M_0 (عبارة عن واردات لا تنتمي إلى أي فئة من الفئات الخمسة) ينتج عنه الواردات الكلية M_t.

لتقدير هذه الفئات فإننا سوف نستعمل الصيغة التالية:

$$Mit = aiMt + bitYit \qquad (4)$$

مع
$$\sum_{i=1}^{N} ai = 1 \qquad \sum_{i=1}^{N} bi = 0$$

حيث Y_{it} تمثل القيمة المضافة للفلاحة إذا تعلق الأمر بواردات فئة المواد الغذائية و القيمة المضافة للخدمات إذا تعلق الأمر بواردات الخدمات؛ أما بالنسبة لسلع التجهيز و المواد الوسيطية فإننا سنعوض Y_{it} بالاستثمار الإجمالي و الإنتاج الوطني.

2-3 دالة الصادرات الكلية:

حسب النموذج الوغاريتمي (6) فإن الصادرات الكلية مفسرة بالطلب الدولي QW والذي يأخذ على أنه الإنتاج الدولي أو متغيرات أخرى تقيس هذا الطلب، و أيضا منافسة الصادرات بالنسبة للسلع العالمية PXW و الذي ما هو إلا

$$Pxw = \frac{Px}{Pw \times Fx} \qquad (5)$$

سعر الصادرات ا لية مقومة بالعملة ا لية على السعر الأجن مقومة بالعملة ا لية.

Xhg = F (QHG, WQHG, OQHG, T, RESG, WCHG)

حيث:
Px :مؤشر أسعار الصادرات؛
Pw:مؤشر الأسعر العا ية.

كما هو الشأن بالنسبة لدالة الواردات، فإن لدالة الصادرات شعاع D يسمح بإضافة متغ ات أخرى مثل سعر البترول أو سعر الصرف الفعلي ا قيقي.

2-4 دالة الصادرات حسب التركيبة السلعية:

تعد صادرات ا نتوجات البترولية Xh أكـ صادرات ا زائرية ، و تنقسم هذه الأخ ة إ فئة صادرات الغاز Xhg و فئة صادرات البترول السائلXhl كما كن أيضا ديد فئة أخرى و هي فئة ا نتوجات الفلاحية Xf و فئة ا دمات Xs . ا روقات هي مواد أولية غ قابلة للتجديد، يتحدد حجم إنتاجها عن طريق نظام ا صص ا فروضة من طرف منظمة OPEC. أما عن سعر البترول فهو يتحدد الأسواق الدولية ا عله عرضة لتقلبات العرض و الطلب. الصادرات ا زائرية من ا روقات السائلة X_{hl} تتعلق بعاملا :

عامل داخلي:

- قدرة الإنتاج الوط من البترول ا ام.
- إحتياطي البترول ا ام.
- قدرة التكرير Raffinage.

عامل خارجي:

- حجم إنتاج أعضاء منظمة OPEC من البترول ا ام.
- الإنتاج العا ي من البترول ا ام.
- الطلب الدو على البترول ا ام.

ا تقدم أعلاه فإن دالة صادرات البترول السائلX_{hl} تكون على الشكل التا :

Xhl = F (QHL, WQHL, OQHL, POIL, T, RESP, WCHL)

كما هو الشأن بالنسبة لصادرات ا روقات السائلة، فإن صادرات ا روقات الغازية تتأثر بعاملا أحد ا داخلي (حجم الإنتاج الوط من الغاز، احتياطي الغاز) و الآخر خارجي (إنتاج منظمة OPEC من الغاز، الإنتاج العا ي من الغاز، الطلب الدو من الغاز). و عليه تكون دالة صادرات البترول الغازية على الشكل التا :

3- نتائج عملية التقدير:

قبل الشروع استعراض نتائج عملية التقدير، لابد من الإشارة إ أن أسعار الصادراتPx و أسعار الواردات Pm حسب اميع الاستعمال (الفئات) أي Pm_{It} وPx_{It} ليست متوفرة، لذلك استعملنا مؤشر واحد Px وPm ميع فئات الصادرات X_{It} و الوارداتM_{It}.

دالة الواردات الكلية:

LOG(M_t) = 0.1942132131 + 0.9762348448*LOG(DIt) + 0.1631204897*LOG(POILt) + 0.4042237746*LOG(PIMt/PYt) - 0.03251615518*T

نظرا للتقلبات الكب ة ال عرفتها الواردات بعد الصدمة البترولية سنة 1986 و الإ فاض ا سوس السنوات الثلاث ال تلا ا، و بعدها رير التجارة ا ارجية و تدهور قيمة العملة الوطنية، عرفت الواردات ا زائرية تذبذبات طيلة فترة التسعينات و لعل أهم هذه التذبذبات الإ فاض ا سجل سنة 1996 و الذي يصاحبه تغ سعر الصرف ا قيقي الفعلي RER، الأمر الذي جعل هذه ا تغ ة الأخ ة لا تظهر كمتغ ة مفسرة للواردات.

من جانب آخر نلاحظ من خلال نتائج تقدير دالة الواردات الكلية ان الطلب الداخليDit ثل ا تغ الأكثر تفس ا لسلوك الواردات وهذا ما توضحه إحصائية T-student، إذ أن ارتفاع الطلب الداخلي ب 1% مع ثبات ا تغ ات الأخرى ينتج عنه ارتفاع الواردات ب 0.97%.

ما كن ملاحظته أيضا هو الارتباط ا وجب ب الواردات الكلية و السعر النس (Pim/Py) و هذا يوضح تكامل ا نتوج ا ستورد مع ا نتوج الوط ، وهذا أمر منطقي حالة الاقتصاد ا زائري ، إذ يعت هذا الأخ إقتصاد مستهلك أكثر منه لإقتصاد منتج فهو لا لك منتوج كن له بواسطته منافسة ا نتوجات الأجنبية.

أما عن سعر البترول Poil و نظرا لكون هذه ا تغ ة ا مولة الرئيسية لإيرادات الدولة، فهي على علاقة طردية مع الواردات الكلية، فزيادة سعر البترول ب1 % مع ثبات ا تغ ات الأخرى يزيد حجم الواردات ب 0.16%

دالة واردات فئة السلع الغذائية:

LOG(mft) = -4.621464918 + 0.4765789883*LOG(yft) + 1.031752514*LOG(mt)

من خلال نتائج عملية تقدير دالة واردات الأغذية نلاحظ أن هذه الأخ ة على علاقة طردية مع القيمة ا ضافة للفلاحة (YF_t) وهذا مايتعارض مع النظرية الإقتصادية، إذ يفترض أن تكون العلاقة عكسية، فمع زيادة الإنتاج الفلاحي ينخفض حجم الواردات من الأغذية، و لكن ما كن ملاحظته حالة ا زائر أن النمو الد غرا كان كبا إ حد أن دفع بالطلب على ا نتوجات الغذائية أن تكون أك من الإنتاج الفلاحي، وبذلك اللجوء للاست اد لتغطية العجز، إذ و هذه النقطة تعت ا زائر أك مستورد للقمح العا .

دالة واردات السلع الوسيطية:

LOG(MIt) = 5.906760+ 0.788854*LOG((Mit/YIt) +0.451629*LOG(Mt) + 0.021409*T

ن نعلم أن سلع التجهيز تدخل حساب القيمة ا ضافة و ال ما هي إلا القيمة النهائية للسلعة مطروحا منها السلع الوسيطية، و لذلك إرتأينا أن نأخذ القيمة ا ضافة الكلية للإقتصاد الوط أو الإنتاج الداخلي ا ام بسعر عوائد الإنتاج Yit كمتغ ة مفسرة لواردات السلع الوسيطية .

من خلال نتائج عملية التقدير نلاحظ أن 95% من التغ واردات سلع الوسيطية مفسر بواسطة ا يل ا توسط لواردات السلع الوسيطية أو معدل الواردات(Mit/Yit) و الواردات الكلية و الزمن.فإرتفاع معدل الواردات ب1% مع ثبات ا تغ ات الأخرى يؤدي إ إرتفاع الواردات على السلع الوسيطية ب 0.78% . تعت هذه الأخ ة نسبة واقعية إذ أن باقي متطلبات الإنتاج الوط من ا نتوجات الوسيطية توفرها السوق ا لية.أما عن العلاقة الطردية ب MIt و الزمن فهي تش إ تزايد ا ستمر لسلع التجهيز.

دالة واردات سلع التجهيز:

LOG(MKt) = 0.541551+ 0.436481*LOG(MKt/YKt) +0.891458*LOG(Mt) - 0.197416*D86

خلال فترة السبعينيات و الثمانينيات كانت واردات سلع التجهيز ثل النسبة الأك من الواردات الكلية، و كانت السياسة ا طبقة هذه ا قبة السبب الارتفاع ،إذ إعتماد الصناعة ا صنعة، ا رك الرئيسي للإقتصاد الوط ، و بذلك حظي هذا القطاع باهتمام متخذي القرار بإنفاق استثماري كب . هذا الأمر دفعنا لاعتبار الاستثمارYKt أحد ا تغ ات الأساسية تفس تغ MKt .

تظهر نتائج عملية التقدير أن للنسبة (MKt/YKt) علاقة طردية مع واردات سلع التجهيز إذ بزيادة هذه الأخ ة بنسبة 1% فإن الواردات من سلع التجهيز ترتفع ب 0.43%.و ما كن ملاحظته أيضا هي العلاقة العكسية ب MKtوD86 وال هي متغ ة صماء ثل إ فاض البترول سنة 1986 (الصدمة البترولية).و كن إ اد تفس لذلك إذ و إن كان قطاع الصناعات ا صنعة يعت رك الإقتصاد، فإن قطاع ا روقات هو ول الإقتصاد، لذلك فإن أي ا فاض أسعار البترول يؤثر على إيرادات الدولة ال بدورها تؤثر على الواردات كما هو الشأن هذه ا عادلة.

دالة واردات سلع الاستهلاك:

LOG(MCt) = 1.230069213 + 0.4887824818*LOG(Mt) +0.8586242377*LOG(MCt/YCt) + 0.04430309403*T

تظهر نتائج عملية التقدير أن واردات سلع الإستهلاك هي دالة للواردات الكلية و النسبة (MCt/YCt) حيث YCt ثل إستهلاك العائلات و الزمن T.من الناحية الاقتصادية و بالنظر إ إشارة ا علمات نستطيع القول بأن النموذج مقبول، و إذا رأينا قيمة T-student للنسبة (MCt/YCt) دها مرتفعة (33.29) و عليه فإن هذه الأخ ة أك دد لMCt.

دالة واردات ا دمات:

LOG(MSt) = -0.0511799196 - 0.392271862*LOG(YSt) + 1.692123934*LOG(Mt)

يهتم بنك ا زائر بتقييم واردات وصادرات ا دمات و يظهر بند ا دمات من خلال ميزان ا دفوعات،وقد تظهر ا دمات عدة نشاطات منها النقل و التأم ونفقات ا عاونات التقنية و خدمات التس . تظهر نتائج تقدير واردات الصادرات إ وجود علاقة عكسية ب هذه الأخ ة و القيمة ا ضافة للخدماتYSt .

دالة الصادرات الكلية:

LOG(XT) = 2.936250688 + 0.7180832654*LOG(Qt) - 0.1611293637*LOG(PXWt) - 0.08565867038*D86

من نتائج ا عادلة نلاحظ أن دالة الصادرات الكلية مفسرة بواسطة الإنتاج الوط Qt و السعر النس PXW و ا تغ ة الصماء D86.بالنسبة للإنتاج الوط فهو على علاقة طردية مع الصادرات يث أن إرتفاع Qt ب1% مع ثبات ا تغ ات الأخرى ينتج عنه ارتفاع الصادرات ب 0.71%.أما عن العلاقة ب السعر النس للصادرات و الطلب الأجن عليها فنرى أن هنالك علاقة عكسية، فمع ارتفاع الصادرات ا لية يقل الطلب الأجن عليها، أما إذا ارتفع السعر الأجن مع ثبات السعر ا لي تصبح سلعة الصادرات ا لية أرخص نا و يزداد الطلب الأجن .بصفة عامة تعت النسبة ب معدل التضخم الداخلي و معدل التضخم ا ارجي من ب أهم العوامل ا ددة للطلب على الصادرات ا زائرية.
كما تظهر نتائج عملية تقدير تأثر دالة الصادرات الكلية بإ فاض أسعار البترول سنة 1986 بإعتبار قطاع ا روقات هو القطاع الأكثر مسا ة عملية التصدير.

دالة صادرات ا روقات السائلة:

LOG(XHLt) = -0.9905550159 + 1.049068656*LOG(WCHLt) +0.0577021067*LOG(POILt)

صادرات ا روقات ا ام هي دالة للطلب العا ي من ا روقات ا ام WCHLt و سعر البترول POILt، أما عن باقي ا تغ ات مثل إحتياطي البترول ا ام و لكو ا متغ ة مستقرة لعدة سنوات فهي ليست مفسرة.

كن ا لاحظة من خلال نتائج عملية التقدير أن WCHLt و POILtعلى علاقة طردية مع صادرات ا روقات ا ام، و لكن ا لفت للانتباه هو ضعف مرونة سعر البترول (0.057) و لعل هذا يعود إ وحدة قياس ا ستعملة ديد حجم الصادرات (مليون برميل)، و أن ا جم الكلي لصادرات البترول ا ام يعتمد على ا صص ا ددة بواسطة منظمة الدول ا صدرة للبترول OPEC و ال بدورها تعتمد على حجم الاحتياطيات و عدد السكان كل دولة عضو ذه ا نظمة.

دالة صادرات ا روقات الغازية:

LOG(XHGt) = -4.994589475 + 1.090773765*LOG(QHGt) + 0.2983716527*LOG(OQHGt) - 0.07549960526*D86

من خلال نتائج عملية التقدير تب قيمة فيشر ا رتفعة أن صادرات ا روقات الغازية مفسرة بكل من الإنتاج الوط من الغازQHG وإنتاج أعضاء منظمة الOPEC و ا تغ ة الصماءD86. ب الإشارة إ أنه تعذر علينا إ اد سعر بيع الغاز و لذلك إرتئينا أن نعوض هذه ا تغ ة بسعر البترول لأن سعر بيع الغاز كان مرتبطا بسعر بيع البترول، لكن هذه الأخ ة تعطى نتائج جيدة.

بالإضافة إ العلاقة الطردية ب صادرات ا روقات الغازية وإنتاج أعضاء منظمة الOPEC من الغاز نلاحظ العلاقة السلبية ب XHG **و** D86 وهذا يدل على تأثر صادرات ا روقات الغازية بالصدمة البترولية سنة 1986.

دالة صادرات السلع الغذائية:

LOG(XFt) = 0.4291905275*LOG(YFt) +0.6545482593*LOG(XFt(-1)) - 0.03044157177*T

خلال فترة الستينات و السبعينات كان يعت الإنتاج الفلاحي أحد مكونات الصادرات الأساسية بعد ا روقات و لكن هذه الوضعية تدم حيث أخذت الصادرات من السلع الغذائية تتراجع بداية الثمانينات لتعاود الإرتفاع خلال اية التسعينات.و لعل ا تغ ة T بالإشارة السالبة نتائج عملية التقدير أعلاه تفسر ذلك. أما الإنتاج الفلاحي، فقد عرف تذبذبات كب ة خلال فترة الدراسة و يعوز هذا إ عدم اعة سياسات الإصلاح ا تبعة و هذا ما تبينه ا رونة الصغ ة للإنتاج الفلاحي YF.

إختبار الإستقرار:

هذه الفقرة سنجري إختبارا للإستقرارChow Test على كل ا عادلات ا قدرة أعلاه، و لكن سنة الإختبار ستختلف ب الصادرات و الواردات، فالبنسبة للصادرات ا زائرية ونظرا لتأثرها الكب بالصدمة البترولية سنة1986 فإننا نرى أن نعت هذه السنة سنة التحول.

أما بالنسبة للواردات تعتبر سنة 1994 سنة التغير أو التحول حيث فيها الشروع تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي و بدأت فيها أيضا نتائج تحرير التجارة ا ارجية تظهر للعيان. جاءت نتائج الإختبار ملخصة ا دول(4):

رغم التحولات و التغيرات التي عرفها قطاع التجارة ا ارجية ا زائر و خاصة الواردات بعد تراجع الدولة عن سياسة احتكار و فتح ا ال أمام ا واص، إلا أن نتائج اختبار الاستقرار تبين أن النماذج المقدرة أعلاه مستقرة. بعد تقدير المعادلات و ا صول على توفيق إحصائي جيد، سوف نقوم باختبار قدرة هذه الأخيرة على القيام بعمليات التنبؤ(ا اكاة) و ذلك بإخضاعها موعة من الاختبارات الإحصائية هي نسبة التحيزU^M، نسبة التباين U^S،نسبة التباينات المشتركة U^C، معامل عدم التباين لتايل U(1) بالإضافة إ ا ذر التربيعي ربع ا طأ RMSE و معامل الارتباط بين القيم ا قيقية و القيم ا اكاة **ρ**.

من خلال نتائج ا دول (5) نلاحظ أن معامل عدم التباين لتايل ميع المتغيرات ضعيف و يقترب من الصفر ما عدى قيمة صادرات السلع الغذائية حيث أن نتائج هذه المتغيرة ضعيفة على العموم كما يوضحه معمل الارتباط (**ρ**=0.68) و ا ذر التربيعي ربع ا طأ(RMSE= 0.51).

أما عن باقي الاختبارات فلقد جاءت مقبولة ميع المتغيرات، فبالنسبة ل U^M فهى تقترب من الصفر ميع المتغيرات، كذلك هو الأمر بالنسبة لنسبة التباين U^S أما نسبة التباينات المشتركة فهي تقترب من الواحد بالنسبة ميع المتغيرات ما عدا XFt.

ا ا ة : لقد استهدفت هذه الدراسة اولة الإ ام وضوع التجارة ا ارجية، ولذلك قمنا ا زء الأول بتقد وبشكل تصر تلف السياسات المطبقة هذا القطاع ابتدءا رحلة المراقبة و انتهاء رحلة رير التجارة ا ارجية مع تقد تطورات الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات و الواردات كل مرحلة، و النتيجة التي كن أن نستخلصها من هذه الدراسة التحليلية هو أنه لا كن التفرقة بين مرحلة الاحتكار و مرحلة التحرير و هذا لبقاء الوضعية على حا ا، حيث تسيطر المحروقات على مل الصادرات و يمن سلع التجهيز والسلع الغذائية على مل الواردات. لذلك يبقى الفرق الوحيد بين ا رحلتين يتمثل ضخامة المبالغ المالية، وهذا ما يظهر عدم اعة الإصلاحات و التدابير المتخذة لعدم توفر شروط ققها.

ا زء الثاني من هذه الورقة حاولنا إعطاء تفسير كمي لتطورات التجارة ا ارجية و ذلك من خلال وضع اذج قياسية لكل من الصادرات و الواردات الكلية للتركيبة السلعية لكل منهما.وقد جاءت يع نتائج عملية التقدير منطقية عموما، فهي تشير إ أن قيق تنافسية الاقتصاد لا يتوقف على القيام بإجراءات و تدابير اقتصادية كتخفيض للعملة و رير الأسعار(هذه النقطة يظهر سعر الصرف و مستوى الأسعار كمتغيرة مفسرة) لكنه يتوقف على إصلاح يؤدي إ زيادة الإنتاج الكمي و النوعي المطلوبين ، و لا يتحقق ذلك ظل ميش القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي خارج المحروقات .كما ب الإشارة إ أن سعر البترول ده مفسرا بالصورة التي كنا نتوقعها رغم أ يته.

بعد ا صول على توفيق إحصائي جيد و نتائج اقتصادية مقبولة، قمنا باختبار إستقرارية النماذج المقدرة و قدر ا على القيام بعملية التنبؤ، وتوصلنا إ أن كل النماذج مستقرة وهذا ما يظهر أن التغيرات كانت كمية أكثر منها هيكلية، و أ ا قابلة للتنبؤ ماعدا معادلة صادرات السلع الغذائية، الأمر الذي يعكس وضعية القطاع الفلاحي ا زائر.

ا داول والأشكال البيانية :

ا دول 1:تطور ا يزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار ا ارية خلال الفترة 1969/1963 الوحدة: 10^6 دج

	1963		1964		1965		1966		1967		1968		1969	
	ص*	و**	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
الموارد الغذائية و مشتريات أخرى	1151	766	1394	915	1138	781	931	713	579	827	643	712	929	654
الطاقة و المحروقات	2168	249	1933	35	1690	25	1819	33	2605	50	2902	62	3291	78
المنتجات الخامة	312	213	148	226	188	253	151	212	108	214	235	242	203	308
سلع التجهيز	42	609	50	548	57	537	91	615	57	691	74	1245	68	1515
منتجات نصف مصنعة	54	431	51	562	52	581	73	523	192	595	202	922	70	1361
السلع الاستهلاكية	20	1109	12	1186	20	1135	15	1057	30	807	41	841	49	1065
سلع أخرى	1	60	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**3748**	**3437**	**3588**	**3472**	**3145**	**3312**	**3080**	**3153**	**3571**	**3154**	**4097**	**4024**	**4610**	**4981**
الميزان التجاري	**311**		**116**		**167-**		**73-**		**418**		**73**		**370-**	

Source: Direction Nationale des Douanes

*** ص: ثل الصادرات. **و : ثل الولردات.**

ا دول 2:تطور ا يزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار ا ارية الفترة 1989/1970 الوحدة: 10^6 دج

	1970		1973		1977		1980		1985		1986		1989	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
الموارد الغذائية و مشتريات أخرى	957	680	872	1218	526	3544	431	7782	281	9728	123	7261	264	19965
التنوين الصناعي	427	2422	277	3325	405	9170	476	13680	863	18517	761	16798	1711	25197
الطاقة و المحروقات	3456	112	6206	118	23445	335	51715	854	63299	712	34003	619	68927	707
آلات وسلع التجهيز	25	1813	42	2377	2	9442	5	11324	17	12492	16	10970	510	15786
معدات نقل ولواحقها	72	691	36	1155	17	4434	1	4176	92	5250	06	4842	371	4075
السلع الاستهلاكية NDA	42	484	41	678	15	1601	20	2697	12	2714	26	2854	154	4191
سلع أخرى	1	3	5	5	-	4	-	6	-	78	-	50	-	151
المجموع	**4981**	**6205**	**7479**	**8876**	**24410**	**29475**	**52648**	**40519**	**64564**	**49491**	**34935**	**43394**	**71937**	**70072**
الميزان التجاري	**-1224**		**- 1397**		**- 5065**		**12129**		**15073**		**- 8459**		**1865**	

ا صدر:من إعداد الباحث إعتمادا على Rétrospective Statistique 1970-2002

ا دول 3:تطور ا يزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار ا ارية خلال الفترة 2002/1990 الوحدة: 10^6 دج

	1990		1993		1994		1998		1999		2001		2002	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
ا وارد الغذائية و مشتريات أخرى	450	16907	2265	47555	1159	93515	20022	1454132	20172	1454866	22205	1699922	2044803	33038
التنوين الصناعي	2216	26867	8077	98353	10791	164998	183729	1634148	216853	1781866	442620	2440984	2966147	490298
الطاقة و ا روقات	118600	840	227782	2679	307230	1762	5666161	68694	8112665	98702	14289681	102714	108898	14418715
آلات وسلع التجهيز	547	26415	356	40367	434	49592	8833	1279809	29418	1526764	26646	1935360	2473901	34452
معدات نقل ولواحقها	107	11707	38	12236	72	24429	2356	617664	16810	683441	19244	820505	1135285	18128
السلع الاستهلاكية NDA	187	3980	695	3535	520	4881	7655	469089	9246	560413	2961	648556	838489	17287
سلع أخرى	172	302	1	310	-	1005	-	49	-	679	-	583	2875	-
ا موع	**122279**	**87018**	**239214**	**205035**	**320206**	**340142**	**5888756**	**5523586**	**8405165**	1454866	**14803358**	**7648624**	**9570398**	**15011919**
ا يزان التجاري	**35261**		**34517**		**15804 -**		**36517**		**229843.5**		**715473.4**		**544152.1**	

ا صدر:من إعداد الباحث إعتمادا على Rétrospective Statistique 1970-2002

$$\log Mt = a_0 + \sum_{S=0}^{N1} a_{1s} \log(Y)_{t-s} + \sum_{h=0}^{N2} a_{2h} \log(PIM / PY)_{t-h} + \sum_{K=0}^{N3} a_{3k} \log(Z)_{t-k} + \sum_{J=1}^{N4} a_{4j} \log(M)_{t-j} + Ut \qquad (1)$$

$$\log(Xt) = b_0 + \sum_{i=0}^{N1} b_{1i} \log(Pxw)_{t-i} + \sum_{j=0}^{N2} b_{2j} \log(Qw)_{tj} + \sum_{k=0}^{N3} b_3 \log(D)_{t-k} + \sum_{s=1}^{N4} b_{4s} \log(X)_{t-s} + Ut \qquad (6)$$

ا دول(4): نتائج اختبار الاستقرار

ا عادلات	F.STATISTIQUE	PROBABILITE
log(Mt)	0.469802	0.794767
log(MFt)	3.080534	0.049616
log (Mit)	3.238162	0.028524
log (MKt)	-	-
log (MCt)	4.704037	0.005726
log (MSt)	1.059706	0.383842
log(Xt)	3.143810	0.031812
log(XHLt)	1.064241	0.393647
log (XHGt)	-	-
log (XFt)	1.494091	0.245107

ا دول (5): نتائج الاختبارات الإحصائية لعملية ا اكاة.

ا عادلات	RMSE	U (1)	U^M	U^S	U^C	ρ
log(Mt)	0.089828	0.003899	0	0.023530	0.976470	0.95402
log(MFt)	0.145807	0.013442	0	0.030841	0.969159	0.94016
log (Mit)	0.072051	0.003616	0.000017	0.010036	0.989947	0.98080
log (MKt)	0.092082	0.004372	0.000019	0.021577	0.978404	0.95814
log (MCt)	0.072524	0.004312	0.001778	0.013960	0.984262	0.99145
log (MSt)	0.253483	0.013390	0	0.013390	0.930891	0.87071
log(Xt)	0.061107	0.002736	0	0.012969	0.987031	0.97439
log(XHLt)	0.021529	0.000997	0	0.000997	0.984293	0.96907
log (XHGt)	0.028855	0.001329	0	0.001329	0.998671	0.99734
log (XFt)	0.513831	0.042210	0.000543	0.181372	0.818085	0.68481

ا راجع :

1/ دوش فاطمة الزهراء، دراسة ليلية لتطور التجارة ا ارجية ا زائر للفترة 1967-2000 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسي ،مذكرة ماجست غ منشورة، جامعة ا زائر،2002.

2/BENISSAD HOCINE, ECONOMIE DE DEVELOPEMENT DE L'ALGERIE, 2EME EDITION, OPU, ALGERIE.1989.

3/LAABAS BELKACEM, TOUMI SALAH, "SECTEUR DE COMMERCE EXTERIEUR", REVIEW OF INSTITUTE OF ECONOMICS N°4, UNIVERSITE D'ALGER 1992, PP: 32-62.

4/ONS, RÉTROSPECTIVE STATISTIQUE 1970-2002, ALGER, 2005.

5/ OPEC, THE ANNUAL STATISTICAL BULLETIN 2003, VIENNA, 2004.

6/ ROBERT KEYFITZ, UN MODELE ECONOMETRIQUE POUR L'ALGERIE, BANQUE MONDIAL, 2002, Washington.

7/ Washington, The World Bank, The World Development Indicators 2004, CD-ROM.

قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية

دادن عبد الغني - جامعة ورقلة
Dadene_abdelghani @ yahoo.fr

ملخص : يحاول هذا المقال تسليط الضوء على جانبي القيمة والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، هادفة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات القيمة والأداء. بداء بتحديد مفهوم الأداء المالي وأهميته وأسباب تباين تحديد مفهومه، مرورا بالإسهامات الأمريكية ومختلف الدراسات حول القيمة والأداء، وانتهاءا بعلاقة الهيكل المالي بالقيمة والأداء.

الكلمات الأساسية: الأداء المالي، القيمة، الهيكل المالي، المردودية، التدفقات النقدية، القيمة الاقتصادية المضافة EVA، القيمة السوقية المضافة MVA.

يحيط بتدفق وابل من المعلومات من حين إلى آخر ومن يوم إلى آخر بل ساعة تلو الأخرى وأبعد من ذلك، من المعلومات منها ما هو سياسي ومنها ما هو مالي ومنها ما هو جبائي ومنها ما هو اقتصادي، في ظل شفافية مطلقة وإفصاح تام، فمنها ما هو تاريخي ومنها ما هو مستقبلي، منها ما هو مؤكد ومنها ما هو شبه مؤكد .

عالم تسوده ثورة المعلومات وسرعة الاتصال والمعلومة الوجيزة والدقيقة ، ونظريات حديثة واحدة تلو الأخرى وتدفق المصطلحات بكم هائل في الأدبيات المالية (الأداء المالي، التوريق المالي ، المشتقات المالية، المحاكاة المالية ...)، تحت وابل منهمر من المعطيات اللامتناهية ، فمن منتظر لها بشغف وآخر ليس كذلك . فربما هذه المعلومة ذات مغزى ودلالة وأخرى ليس كذلك وهذه معلومة صورية وأخرى حقيقية ، وتلك المعلومة في صالح المؤسسة وأخرى ليس كذلك فهذا سوق ناشئ وذاك سوق كفء ،وهذا سوق أولي وذاك ثانوي فهذا سوق إصدار وآخر سوق تداول ، وهذا ربحي وآخر ليس كذالك....

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على جانب جد هام في تقييم المؤسسات الاقتصادية، ألا وهو موضوع الأداء المالي والقيمة. حيث يهدف هذا المقال إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية للأداء المالي والتي يمكن اعتمادها كمتغيرات مفسرة (مستقلة) للقيمة كمتغير تابع.

تزداد أهمية هذا الموضوع إذا انطلقنا من فكرة غياب مفهوم تام للأداء المالي ومحدداته ، كل طرف يفسره بما يخدم مصالحه. فالمساهم يسعى لتعظيم ثراءه ، والمؤسسة تسعى للنمو والاستمرار والبقاء ، والموظف يعزف على وتر رفع الأجور والحوافز ، والجهاز الحكومي يهدف إلى إعلاء حصيلة الضرائب، والمجتمع يود وينتظر الرخاء الاقتصادي ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية. فكل طرف يفسر الأداء المالي بالشكل الذي يروق له.

I. مفهوم وأهمية تقويم الأداء :

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة للمؤسسة ،كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة[1] وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات[2]

يعتبر تقويم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم "Jugement" ذو قيمة "Valeur" حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة). أي أن تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية ، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة .

يهدف تقويم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة ، حيث أن الأولى تعبر قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعبر الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة[3].
ويعرفه البعض الآخر بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش آمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية[4]:
- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

- مدى مسا ة معدل و ا ؤسسة إ اح السياسة ا الية و قيق فوائض وأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

وهذا ما يؤدي بنا إ ضرورة ليل ا ردودية الاقتصادية، ا ردودية ا الية وأثر الرافعة ا الية، كإحدى أهم ا عاي ا ستخدمة قياس الأداء ا ا وال ا علاقة أيضا بالقيمة.

II. أسباب تباين مفاهيم الأداء ا ا :

يعود السبب تباين و ديد مفهوم الأداء ا ا إ أسباب رئيسية منها :

أولا: إختلاف رؤى الباحث حول ديد مفهوم الوظيفة ا الية

حيث أسندت بعض التعاريف الوظيفة ا الية إ القرارات ا الية ا تخذة ، الإستراتيجيات، ا طط، الأهداف ، السياسات ا الية ، وأيضا مواجهة ا صاعب والعقبات ا الية... والواقع أن هذه ا فاهيم لا تستطيع ديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة ا الية، الأمر الذي علها غامضة وعاجزة عن ديد هوية الوظيفة ا الية. ويرجع هذا الغموض إ عدم الشمول من جهة وعدم التوحيد من جهة أخرى، سببه تباين وجهات نظر ا هتم ، فهناك "ا ماعة النقدية"حيث تنسب للوظيفة ا الية كل عملية تأخذ الشكل النقدي خارجة أو داخلة عاجلة أو آجلة، ح أن وجهة النظر التشغيلية ددها طرح التساؤل ، هل تنشأ الوظيفة ا الية واجهة و اوز ا صاعب ا الية؟ – كدعم التوازن ا ا ، ا د الأد للر ية ، اليسر ا ا - أم أ ا تتعلق بكافة التصرفات ا اصة بكيفية ا صول على الأموال وحسن استخدامها ؟[5]

ثانيا : تطور النظرية ا الية الكلاسيكية إ نظرية مالية معاصرة

اعت ت النظرية ا الية الكلاسيكية[6] بأن الوظيفة ا الية الكلاسيكية[*] ا ؤسسة دور ا زود بالأموال وتس ها وتعرف باسم "مالية ا ؤسسات" ؛"مالية الشركات". وتبنت الوظيفة ا الية وفق ا نظور الكلاسيكي هدف مضاعفة الربح ظل مستقبل مؤكد ا دوث.

لكن سرعان ما ا ار هذا ا فهوم ظروف اتسمت بالتعقيدات وظروف عدم التأكد والتظليل ا علوما ...، فضلا عن التحديات ال تواجهها ا ؤسسات ،ازدياد التدخل ا كومي بشكله ا باشر وغ ا باشر ، التقدم التكنولوجي، دور النقابات وا ادات العمال، حدة ا نافسة، شروط سوق ا ال وا ؤسسات ا صرفية ندرة الأموال، إ جانب ارتفاع تكلفتها.[7]

يدم مسعى النظرية ا الية الكلاسيكية طويلا ح ا ارت ظل الظروف غ ا ؤكدة إ جانب انفصال ا لكية عن الإدارة برز هدف ما تقليدي ،مدعم من طرف ا لاك وهو تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم بالرغم أن اح ا ا هو للمؤسسة برمتها وليس للمساهم فرده، لكنه أحيانا هو ا كم ديد القوة ا الية للمؤسسة، حينئذ كان بزوغ النظرية ا الية شبه تقليدية ا ادفة إ تعظيم قيمة ا ؤسسة البورصة والذي بدوره أدى إ الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي ا نتظر للاستثمار بالبحث عن أقل تكلفة للتمويل ومن هنا كان ميلاد نظرية تكلفة الأموال.

وخلال الفترة ا متدة 1950إ 1960 بزغت النظرية ا الية ا ديثة (ا عاصرة)، رغم تباين الأهداف وتعدد أبعاد التطبيق إلا أ ا فحواها واقع اقتصادي ساهم بشكل واضح نشوء علم التنظيمات...ا . ووفقا لرؤية ا وفيسور Conso، تعد النظرية ا الية ا عاصرة وذجا خارجيا للمؤسسة خاضعا لقوان سوق الأصول، وذلك بالفصل ب رأس ا ال الاقتصادي ورأس ا ال ا ا .

ثالثا : تطور ا ؤشرات ا اسبية إ مؤشرات مالية واقتصادية :

عرفت ا ؤشرات تطورات من حيث الشكل والنوع إ غاية سنة1985 اتسمت نوعية ا ؤشرات بالطابع ا اس وا ا فهي ذات صلة مباشرة بقياس العوائد والأرباح، واستمرت هذه النظرة إ غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام ؤشرات ا ردودية، ذلك أن ا ؤشرات ا اسبية ذات صلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات ا ؤسسة ومدى قدرتا قيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها ا اسبية فضلا عن عدم نفعية ا ؤشرات ا اسبية (الأرباح، مدة الإهلاك...) فترات التضخم والوهم النقدي. لكن سرعان ما تفطنت النظرية ا الية سنة 1995 للمؤشرات ا اسبية ذات صلة با ردودية سواء تعلق الأمر بالأموال ا اصة أو بالأصول الاقتصادية أو بتدفقات عوائد الاستثمار، وهذا ما يفسر أن الفترة مزجت ب البعد ا اس دون إ ال للبعد ا ستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وقياس القيمة.

نفس السياق تداركت النظرية ا الية أ ية ومدلول ا ؤشرات الاقتصادية جنبا وموازاة مع ا ؤشرات السوقية (البورصية)، ا تكتسيه هذه ا ؤشرات من قوة وتفس للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية ال كم ا ؤسسة ، الأمر الذي يفسر أن ا ؤشرات الاقتصادية أخذت بع الاعتبار الضوابط والوسائط ا ارجية ال تواجهها ا ؤسسة

يطها ا ارجي وذات تأث فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إ الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة ألا و هي **قيمة ا ؤسسة** النا ة عن الثروة الداخلية ا تراكمة.

يرى "Anastasou poulos.J.P" أن ا ؤسسات الرائدة الأداء هي تلك ال تستطيع ذجة مستقبلها بناءا على أهداف واضحة و ظل توزيع مواردها ا ال والوقت ا ناسب بشكل يعمل على تدنية عدم التأكد بيئتها بفضل أساليب وقرارات منهجية وسليمة. وهذا نعتقد أنه يعزز من موضوع البحث علاقة القيمة بالأداء ا ا ، باعتبار أن قيمة ا ؤسسة تتحدد بأساليب التنبؤ ستقبلها ، وذلك باستعمال اذج ا اكاة ا الية Simulation financière .

III. دادت الأداء والقيمة حسب الإسهام الأمريكي :

لا يزال مفهوم قيمة ا ؤسسة ل اهتمام العديد من الباحث الأكاد ي وا اء ا اسب كون أن غالب القرارات ا الية سواء الداخلية أو ا ارجية منها، ذات الأجل الطويل أو القص ، تب على أساس قيمة ا ؤسسة ا ا من انعكاسات بالغة الأ ية للمهتم بشؤون ا ؤسسة.

وجدير بالذكر أن قيمة ا ؤسسة تلف باختلاف طريقة القيم ا عتمدة ذا الغرض لذا يز ب ثلاث أنواع لقيمة ا ؤسسة ، القيمة ا اسبية "Valeur intrinsèque"، العائد/ا ردودية "Rendement"، وأخ القيمة الاقتصادية " Valeur économique". يكاد يكون مصطلح القيمة اور مصطلح ا ؤسسة أغلب الأ اث وا قالات ا عاصرة ، فهما مصطلحان متلازمان دلالة أ ية الأول واقترانه بالثا ور ا أيضا دلالة على أ ية الثا واقترانه بالأول.

تدف النظرية ا الية ا ديثة إ تعظيم قيمة ا ؤسسة من أجل استفادة الأطراف ا تفاعلة التنظيم وبالدرجة الأو ا سا . ونظرا لأ ية ا وضوع ؛ ت هودات مطلع التسعينيات من قبل لس "Stern stewart" و "Co" بتحديد مؤشرات التسي ا ندرجة EVA وال تعرف بالقيمة ا ضافة الاقتصادية، وهو ذاته قياس للأداء والنجاعة ا الية الفعلية لأرباح وعوائد ا ؤسسة مع استبعاد الأعباء وتكلفة رأس ا ال ا ستثمر للحصول على عوائد رأس مال ا ولدة من طرف ا ؤسسة لفائدة ا سا ، هذا التوجه من شأنه يقلص من هوة ال اع ب ا سا ومس ي ا ؤسسة.

وحسب هذا التعريف، فإن الأداء ا ا يتحقق بتحصيل العوائد والإيرادات ا تأتية من حيازة الأسهم ا ندرجة ضمن حصيلة لأرباح ا يساهم على و وتكاثر سعر البورصة.

إذن فما هي العلاقة ب القيمة والأداء ا ا ؟

أجريت عدة دراسات وأ اث حول العلاقة ب EVA وتطور القيمة البورصية، وأ ها دراسة Stewart لسنة 1990 ال ارتكزت على عينة مشكلة من 698 مؤسسة أمريكية وخلص النهاية إ وجود علاقة موجبة. باستثناء ا ؤسسات ذات EVA ، MVA سل وال حالة تصفية أو حالة عسر التحصيل أو حالة إعادة الر لة .

والواقع أن تغ EVA ، MVA ساهم نتائج جد هامة تفوق قيمتها كمؤشر بفضل إسهامها استدراك بعض ا فوات والأخطاء ا اسبية.

إ جانب الدراسة السابقة قام Lenh+Makhija باستعمال EVA ، MVA كمؤشرين لقياس الأداء ا ا ، وذلك من خلال دراسة ت ب سنة 1987-1993 لـ 241 مؤسسة أمريكية. وتوصلا إ أن القيمة البورصية ذات ارتباط موجب ذين ا ؤشرين وأفضل بكث من ا ؤشرات التقليدية (مردودية الأصول ROA ومردودية الأموال ا اصةROE ومردودية ا بيعاتROS). علاوة على ذلك، فقد أثبتا أن ا ؤسسات ال تكون استراتيجية نشاطها مركزة تتسم بـ MVA مرتفع مقارنة بتلك الأخرى ذات الاستراتيجية ا تنوعة. ويبدو من خلال هذه الدراسة أن EVA ، MVA ذات علاقة عكسية بالتغ أ اط التسي .

و القطاع البنكي، قام Setwart+Co بدراسة ليلية لـ 100 مؤسسة من نوع Holding (مؤسسات قابضة) ما ب 1986-1995، وكان ا دف من ذلك معرفة مدى استقرارية مؤشرات الأداء ا ا وتوصلا إ وجود علاقة ارتباطيه مع القيمة البورصية كالتا :
(مردودية الأصولROA,13%)،(مردودية الأموال ا اصةROE,10%)،(مردودية ا بيعاتEVA,40%).

و دراسة أخرى اعت ت القيمة السوقية /راس ا ال كمتغ تابع مقابل EVA كمتغ مستقل، وخلصت إ أن EVA تفسر 31 % من نسبة تغ القيمة السوقية مقابل 17% لـNOPAT/صا العمليات والأرباح بعد

الضرائب، تغ EVA يفسر 53% للقيمة السوقية مقابل 33% لـ .NOPAT.

و سنة 1996 قام كل من Milounovich+Tsuei بتحليل الإرتباط بـ EVA,MVA وباقي مؤشرات الأداء وذلك مؤسسات المعلوماتية وتوصلا إ أن EVAهو المؤشر المرتبط ب MVA بنسبة معامل قدره R^2=42% مقابل 29% لنمو BPA، و 29% لـ .ROE.

علاوة على ما تقدم، أسهم أيضا كل من Dodd,Chen بدراسة قاما ا ديد الارتباط بـ تلف عوائد الأسهم وعدة مؤشرات الأداء: EVA,ROE,ROA,BPA لعينة مكونة من 566 مؤسسة أمريكية مستخرجة من قاعدة المعطيات setrn setewart 1000 للفترة ما بـ 1983-1992، واعتمدت هذه الدراسة أسلوب متوسطات المؤشرات ذات ارتباط بعوائد الأسهم عامل ديد بالقيم التالية:

ROA	EVA	Revenu résiduel	BPA	ROE
24%	20.2%	19%	5%	7%

نستشف من خلال الجدول أعلاه أن النتيجة شبه متقاربة نظرا للاعتبار التا : أن القيمة السوقية للسهم واعتبارات الجمهور هو صا التدفقات النقدية المستقبلية Cash-Flow (التدفق النقدي)، وهذا ما يع أن تغ القيمة البورصية مرهون بتغ ات وتقديرات Cash-Flow وEVA المستقبليان دون أي تأث لـ EVA الآ .

من خلال النتائج والدراسات أعلاه نلاحظ بأ ا تتباين من حيث الأساليب والأهداف إلا أ ا متقاربة من حيث المضمون. ولعل الدراسة الثالية هي معرفة العلاقة بـ EVA,MVA وحساب MVA لعدة سنوات متتالية ومتعاقبة ومقارنتها بـ.EVA. فكلما كانت فترة الدراسة أطول، كلما كان احتمال الخطأ التقدير والتوقع كب ا نظرا لتقلبات المحيط والظروف المحدقة بالمؤسسة.

IV. علاقة الهيكل الما بالقيمة والأداء :

يتفق معظم المفكرون ميدان الإدارة المالية بأن الهيكل الما الأمثل هو ذلك الذي يسمح بتدنية تكلفة رأس المال ويعظم قيمة المؤسسة .

IV.1. تكلفة رأس المال :

فتعكس تكلفة رأس المال موع موارد التمويل ال حصلت عليها المؤسسة دف ويل استخداماتا.

وعليه تعرف تكلفة رأس المال بأ ا الوسط الحسا المرجح لتكاليف تلف المصادر التمويلية و سب بالعلاقة التالية :

$$t_c = t\frac{K}{k+D} + i\frac{D}{K+D}$$

K:قيمة الأموال الخاصة بتكلفة t[8]

D: قيمة الديون بتكلفة i

t: تكلفة الأموال الخاصة وهو معدل المردودية الذي يرضى به المسا ون رأ ال المؤسسة.

و كن تقدير تكلفة رأس المال بأحد الأسلوب كما هو موضح الشكل الموا :

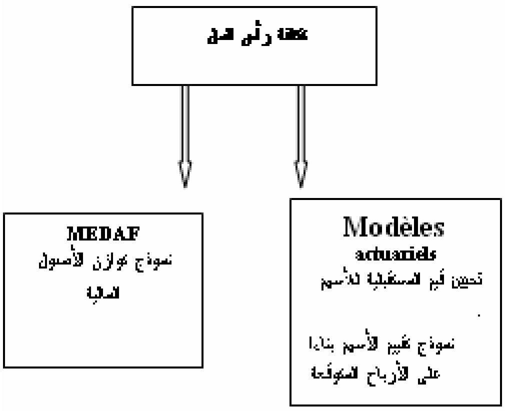

حسب الأسلوب الأول وحسب النظرية المالية، فإن القيمة المالية للسهم : سب على أساس معدل المردودية الذي يرضى به المسا ون بالإضافة إ القيمة الحالية للأرباح المتوقعة والقيمة السوقية المتوقعة.

$$C_0 = \sum_{I+1}^{N} D_I (1+t)^{-i} + C_n (1+t)^{-n}$$
$$= D\frac{1-(1+t)^{-n}}{t} + C_n (1+t)^{-n}$$

C_0 : لقيمة الحالية للسهم.

C_n : القيمة المتوقعة للسهم عند السنة n.

t: معدل المردودية المطلوب من قبل المسا .

لكن يعاب على هذا الأسلوب ثبات كل الأرباح المتوقعة وثبات أيضا القيمة السوقية خلال الفترة (n-o)، علما أن الأوراق المالية تتسم بالحساسية والتقلبات، حسب الظروف البيئية المحيطة بالورقة من جهة والظروف المحيطة بالسوق الما من جهة أخرى.

IV.2. الرافعة المالية

يندرج حساب الرافعة المالية ضمن قياس المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

K : الأموال الخاصة

D : مجموع الديون

K+D : الأصل الاقتصادي

(k+D)te : النتيجة الاقتصادية

Di :أعباء الديون هي دالة الديون

النتيجة الخاضعة للضريبة:

$$(k+D)*te-Di=k*te+D*(te-i)$$

النتيجة الصافية:

$$(1-\theta)[k*te+D*(te-i)]$$

وتعرف المردودية المالية بأنها النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة أي:

$$tf=R_{net}/k$$

$$tf=(1-\theta)[te+D/k*(te-i)].$$

$$=(1-\theta)te+ (1-\theta) D/k*(te-i)$$

تدعى النسبة D/K بالرافعة المالية

يشير الحد الثاني من المعادلة $(1-\theta)\ D/k*(te-i)$ إلى أثر الرافعة المالية في المؤسسة ومدى مساهمتها في المردودية المالية للمؤسسة وقد يكون المقدار موجب أي المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الديون te>i ، عندئذ تكون الرافعة المالية ذات أثر إيجابي على المردودية المالية. أما في الحالة العكسية، المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الديون أي te<i ، تكون المؤسسة عاجزة عن تغطية تكاليف الديون، عندئذ يكون الرفع المالي ذو تأثير سلبي على المردودية المالية.

يفسر أثر الرافعة المالية مردودية الأموال الخاصة بدلالة مردودية الأصل الاقتصادي وتكلفة الديون والشكل أدناه يوضح هذه العلاقة :

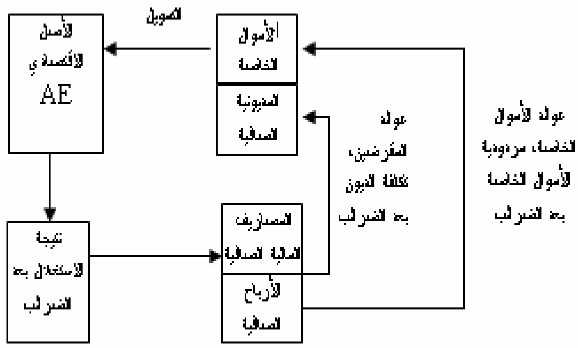

يوضح الشكل أن مجموعة الأموال الخاصة والمديونية الصافية تمثل مجموعة موارد المؤسسة والتي يعبر عنها بالأصل الاقتصادي أو مجموعة الإستخدامات التي تولد نتيجة الإستغلال والتي هي بدورها تساهم من جديد في تمويل وتغطية تكلفة الديون المقترضة من الدائنين في شكل مصاريف مالية. أضف إلى ذلك الأرباح الصافية والتي هي في الواقع تكلفة الأموال الخاصة من المنظور المحاسبي وأرباح المساهمين من المنظور الاقتصادي

أهمية أثر الرافعة: إلى أمد غير بعيد من القرن الماضي وبالضبط خلال سنة 1960 اعتمدت المؤسسات إستراتيجية التسرب، مفادها تحقيق أعلى نمو، وتتسم هذه الأخيرة خاصة بـ:

- الحث على تقوية الاستثمار من أجل رفع حجم وسائل الصناعة؛
- هامش ربحي صغير لاكتساب ميزة تنافسية في السوق وتحقيق أعلى معدل دوران وسائل الإنتاج.

تسعى هذه الإستراتيجية إلى تحقيق هامش ربحي صغير مقابل توسيع قاعدة الاستثمارات وبالتالي مردودية اقتصادية قليلة، مما يجعل المؤسسة في حاجة إلى التمويل الذاتي متجهة إلى الاستدانة البنكية للرفع من مردودية الأموال الخاصة من خلال ميكانيزم أثر الرافعة المالية تحت شرط انخفاض القيمة الحقيقية لتكلفة الاستدانة أو كونها سالبة، خصوصا في أوقات التضخم.

وفي مطلع الثمانينات، إبان العمل بالقيمة الحقيقية للنقود (بعد إزالة أثر التضخم)، تمكنت عدة مؤسسات من رفع مردودية أموالها الخاصة بفضل تخفيض الاستدانة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تحقيق مردودية اقتصادية كبيرة، وهو التوجه الذي تبنته مؤسسة PEUGOT خلال العقدين الماضيين من الزمن ، وعليه فالرافعة تبين وتحدد مصدر مردودية الأموال الخاصة وتقيس الأداء العملي "Performance opérationnelle"ويساعد أيضا هذا التوجه على تبني الهيكل المالي الأنسب.

IV.3.علاقة المردودية الاقتصادية بمردودية الأموال الخاصة :

تتوقف درجة تجانس وتقارب المردودية الاقتصادية ومردودية الأموال الخاصة على الهيكلة المالية للمؤسسة*، لذا يعرف أثر الرافعة المالية بالفرق بين المردودية الاقتصادية

ومردودية الأموال ا اصة ويدل على كيفية وإمكانية قيق مردودية أموال خاصة أعلى من مردودية موع الأموال ا ستثمرة. ويعتمد مبدأ الرافعة عندما تلجأ ا ؤسسة إ الاستدانة دف الاستثمار ا يدان الصناعي وا ال التجاري، حيث ينبغي أن تكون نتيجة الاستغلال ا ققة من وراء العملية تفوق ، ا صاريف ا الية (الفوائد ا الية بسبب الاستدانة)، عندها تكون ا ؤسسة وضعية تازة، أما حالة العكس، يستحسن للمؤسسة العدول عن الاستدانة طا ا نتيجتها سلبية وعلى هذا الأساس، قق ا ؤسسة فائضا (Surplus وا تمثل الفرق ب ا ردوديت يث كن هذا الأخ من رفع مردودية الأموال ا اصة وبالتا تعظيم أرباح ا سا ، رأ ا ال ا ؤسسة. و كن القول أن القول أن الرافعة ا الية ترفع من مردودية الأموال ا اصة قدار الرافعة/الأموال ا اصة α%=100.

إذن كن الرافعة من رفع مردودية الأموال ا اصة دو ا تغ قيمة الأموال ا اصة أو تغ قيمة الأصل الاقتصادي.

$$Rcp=Re+(Re-i)*D/CP$$

مردودية الأموال ا اصة =ا ردوية الاقتصادية*(ا ردودية الاقتصادية-تكلفة الاستدانة)*الاستدانة الصافية /الأموال ا اصة

يتوقف وء أو إحجام ا ؤسسة عن الاستدانة دى تغطية ا ردودية الاقتصادية لتكلفة الاستدانة، فكلما كان الفارق ا ا كلما اتيحت الفرصة أمام ا ؤسسة اللجوء إ الاستدانة. لذا ينبغي على ا ؤسسة تقدير تكلفة الاستدانة بشكل دقيق ح تتفادى مردودية اقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة أو تذبذب أسعار الفائدة الذي يرفع تكلفة الديون بعلاقة مباشرة وطردية. ويع ذلك أن ا ؤسسة تغ من هيكلها ا ا ، دلالة على كون ا يكل ا للمؤسسة دالة ا ردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة حسب هذا ا نظور.

حالة ا ديونية الصافية سالبة : تلجأ ا ؤسسة إ التوظيفات ا الية أملا منها ا صول على أرباح وعوائد خارجية، و ذات الوقت تقوم بتمويل حاجياتا الاستغلالية باستدانة خارجية، ويكون هذا الأسلوب ناجعا عندما تكون عوائد التوظيفات ا الية أعلى من تكلفة الاستدانة للاستفادة من هامش الفرق ب ا عدل عندها تكون التوظيفات ا الية أك من قيمة ا ديونية.

ويكون اللجوء إ مثل هذه ا الات عندما تنفرد ا ؤسسة ردودية اقتصادية لا نظ ولا مثيل ا على مستوى الأسواق ا الية أي أ ا حالة يسر ورخاء ما جيد. ويكون قرار ا ؤسسة مب على أساس مقارنة مردودية التوظيفات ا الية مع ا ردودية الاقتصادية، علما أن مردودية التوظيفات ا الية ما هي الواقع إلا ا ردودية الاقتصادية للمؤسسات الأخرى ا تعد ا ؤسسة طرفا مسا ا رأس ما ا وبالتا فلا خيار أمام ا ؤسسة إلا القبول بتوظيف فوائضها النقدية ردودية تقل عن تلك ا تتحصل عليها ا ينجر عنه ا فاض مردودية أموا ا ا اصة، و كن للمؤسسة أن تتب هذا الأسلوب :

- حالة اليسر ا ا ووجود فوائض نقدية ا زينة؛
- أو حالة انفرادها ردودية اقتصادية عالية مقارنة بالسوق ا ا ؛
- أو حالة التضخم، إذ تفضل ا ؤسسة توظيف سيولتها بدلا من الاحتفاظ ا واللجوء إ الإستدانة بالقدر ا دد شريطة قيق مردودية للتوظيف ا ا تفوق أو تعادل معدل التضخم السوقي ح تتجنب ا فاض القيمة السوقية للنقد ا كت .

عموما يعت مؤشر الرافعة ا الية ذو دلالة هامة بالنسبة للمحلل ا من ا نظور ا ا . لكن من وجهة نظر اقتصادية يعد هذا ا ؤشر غ كاف إ حد ما نظرا لاعتماده على ا تغ ات ا اسبية دون سواها. أما فيما يتعلق بتكلفة الديون، ا سب على أساس ا صاريف ا الية الصافية والإيرادات ا الية على قيمة الديون ا ستخرجة من ا يزانية، وكذا قضية التمييز ب الاستدانة الصافية ومتوسط الديون، فكل هذه العوامل من شأ ا التأث بصفة مباشرة على ا ؤشر.

تتشكل ا ردودية الاقتصادية لأي مؤسسة ما من مؤشرات الكفاءة والفعالية ومؤشرات ا ردودية إ جانب مؤشرات الإيراد الاقتصادي ا تب على أساس مقارنة ا ردودية الاقتصادية مع تكلفة التمويل. وا لفت للانتباه أن هذا ا ؤشر لا يأخذ ا سبان ا طر ا ستقبلي ا يدل على هشاشة وخطورة أحادية الاعتماد على هذا ا ؤشر كون أن هدف هذا الأخ تعظيم القيمة ا اسبية عدل مردودية الأموال ا اصة بالرغم من بنية مؤشر ا ردودية الاقتصادية على الأساس ا اس ، فإن ا ساهم يطالب عدل يقل أو يساوي ا ردودية الاقتصادية حالة ارتفاعها دلالة على ارتفاع القيمة السوقية (التثم السوقي) للأموال ا اصة عن القيمة ا اسبية ، أما حالة ا فاض ا ردودية الاقتصادية فا ساهم يطالب عدل أعلى من ا ردودية ا الية دلالة على ا فاض القيمة السوقية للأموال ا اصة عن القيمة ا اسبية.

وعليه فليس قدور كل من ا عدل ا اس ردودية الأموال ا اصة، وكذا ا ردودية الاقتصادية وكذا التكلفة ا اسبية للاستدانة الاستجابة والتكيف مع رغبة ا سا وا مول والدائن ، نظرا لو هذه ا ؤشرات من الصفة ا الية ال تأخذ بع الاعتبار[9] : ا طر "Risque" و الثم والتقييم السوقي "Valorisation".

وعموما فإن الرافعة ذات دلالة اسبية ومالية كونه تبحث عن كيفية توزيع مردودية الأموال ا اصة على الوسائل الصناعية من جهة والسياسة التجارية من جهة أخرى وتفقد الصفة الاقتصادية لأ ا لا تساهم عملية خلق القيمة بأسلوب مباشر إلا ا الت التالية وبأسلوب غ مباشر:

- حالة التضخم : أين يكون سعر الفائدة ا قيقي سالب ويتم تسديد الديون بقيمتها ا قيقية حيث تستفيد ا ؤسسة من الوضع على حساب الدائن .
- حالة ثقل ا ؤسسة بالديون، أين تتولد رغبة لدى ا س ين و الرفع من كفاءتم وكفاءة ا ؤسسة وذلك برفع وت ة التدفقات للخزينة واجهة الوضع السائد.

خلاصة واستنتاجات :

تتوقف قيمة ا ؤسسة وأدائها ا ا على موعة من العوامل كن اعتبارها ددات مفسرة لكل من القيمة والأداء ا ا . فوفقا ختلف الإسهامات ال أد ا العديد من الرواد ميدان مالية ا ؤسسة، تب وجود علاقة ديناميكية ب الأداء ا ا والقيمة. فمن ب أهم العوامل د ا يكل ا ا للمؤسسة ذو تأث مزدوج، فقد يكون إ ابيا كما قد يكون سلبيا. فبموجب التدفقات النقدية ال يولدها الأصل الاقتصادي وا عدل الذي يتم به ر لة تلك التدفقات وا تمثل تكلفة الأموال، فإنه للهيكل ا ا تأث على قيمة ا ؤسسة، بفعل تكلفة الأموال. و ة جدال قائم حول أمثلية ا يكل ا ا ، حيث وجدت مقاربات تقر بوجود علاقة ب القيمة وا يكل ا ا ، ح هناك من يرفضها. والواقع أن للمحيط الاقتصادي وا تأث ا هاما على هذه القضية. فهناك مؤسسة تواجه وسط اقتصادي متشبع بالاستدانة ، وأخرى تعمل ضمن ما يعرف باقتصاد السوق ، ومثل هذه ا واضع مث ة فعلا للجدل، لذلك فهي لازالت ل اهتمامات البحث العلمي.

ا وامش والإحالات :

[1] توفر ا علومات من مصادر حديثة كا يزانية الاقتصادية.
[2] اختيار مؤشرات ذات دلالة ، EBE ؛ VA؛ MBA؛ EVA بدلا من الإقتصار على ا ؤشرات الستاتيكية وا امدة ، بالاضافة إ ليلها بأساليب ليل ا عطيات، مثل :AFD,ACP,AFD...ا .
[3] الفوائد لرأس ا ال ، ا رتبات والأجور للعامل ، الأرباح للمسا ، الضرائب للدولة.
[4] SERGE Evraert, ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIERS , Méthodes et cas, Eyrolles, paris,1992,p162.
[5] و هذا الشأن يرى Johnson أن للإدارة ا الية مع أوسع من صفة "ا الية " مثل التخطيط ا ا ، Yدارة ا وجودات ، ا ة ا شاكل لضمان الس ورة والبقاء، ديد أقصى الأرباح والعوائد...
[6] نشأ هذا ا فهوم خلال العشرينات والثلاثينات.
*حسب ا شارقة يسمو ا ا نظمة و ذلك اشارة إ موعة منتظمة و تارة من ا وارد للقيام هام مكونة من عشر 10 ميمات: مالك، ول،مستثمر،موارد ،معدات، ركات، معلومات، منجات، مكافآت، مدير. وتطلق على أي تنظيم كان ، خاص ،عام ، بصرف النظر عن : ا لكية ، ا دف ، ا ستوى.
[7] وأيضا ا لفت للنظر ، ا تغ ات الإقليمية والعا ية والإ اهات الاقتصادية ا اكمة حيث تعكس مفهوما وفكرا جديدا للوظيفة ا الية وباقي الوظائف ا ؤسسات ، الناجم عن التكتلات على ا ستوى الدو وعلمية ا عاملات على ا ستو الإقليمي، و لى بوضوح تام للنموذج الأمريكي على الشرق الأوسطي والنموذج الأورو على مستوى البحر ا توسطي، وعلى ا ستوى ا لي توجه الدولة و ا وصصة وتشجيع القطاع ا اص وإرساء آليات السوق ا ر على غرار سوق الأموال وتنشيط بورصة الأوراق ا الية ...ا .
[8] يدعى أيضا بفائدة راس ا ال ويكون على الأقل مساويا لسعر فائدة السندات ا ندرجة رأس مال ا ؤسسة $t^*=D/C_0$.
*هناك عناصر استثنائية وحسابات التسوية.
[9] زيد من الإطلاع الانتقادات ومشاكل تطبيق ا ؤشر أنظر الفصل الثامن الصفحة 317 :
Pierre vernimmen, FINANCE d'entreprise,5ème ed.,dalloz, paris 2002.

فائمة ا راجع :

منذ ابراهيم هندي — الأدارة ا الية ،مدخل ليلي معاصر ،ط5،ا كتب العر ا ديث،الإسكندرية 2003

// — الفكر ا ديث هيكل ويل الشركات منشأة ا عارف، الإسكندرية 2003.

// — أساسيات الإستثمار الأوراق ا الية، الشركات منشأة ا عارف، الإسكندرية 2003.

السعيد فرحات عة — الأداء ا ا نظمات الأعمال، والتحديات الراهنة،دار ا ريخ للنشر، الرياض،2002

خالد وهيب الراوي — إدارة ا خاطر ا الية،دار ا سة للنشر ،عمان،1999

مد صا ا ناوي — ليل وتقييم الأسهم والسندلت،الدار ا امعية ، الإسكندرية ،2002

مد صا ا ناوي و ابراهيم العبد — الإدارة ا الية مدخل القيمة وا اذ القرارات، الدار ا امعية ، الإسكندرية ،2002

تاجي ال — إدارة فظة الأوراق ا الية ،ا ؤسسة ا امعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان،1998

طارق عبد العال اد — تقييم أداء البنوك التجارية ، ليل العائد وا خاطرة، الدار ا امعية ، الإسكندرية ،2001

- Amuah ludouic ,L'utilisation des ressources financiers en cote d'Ivoire, modélisation et simulation , thèse doctorat en économie,paris9 1987.
- Beneteau Jean , Efficacité et rentabilité de l'entreprise contribution à l'analyse de la performance des firmes, thèse doctorat en économie, Rennes1,1979
- Christian Michon, LE DIAGNOSTIC COMMERCIAL DE L'ENTREPRISE , guide méthodologique du DRH, iaisons,1994.
- Boucekkine Raouf, Une méthodologie alternative pour la simulation des économiques non-liners a anticipation rationnelles ; théorie et application ; paris1 1993.
- Constantin ZOPOUNIDIS, Evaluation du risque de Défaillance de l'Entreprise ; Méthodes et cas d'application ;Economica, paris,1995.
- Doumbe ecoto François, Les critère dévaluation de la compétitivité et performance d'une entreprise, thèse doctorat en économie, Lyon II,1996,
- Emmanuel TCHEMENI, L'EVALUATION DES ENTREPRISES, 3ème ed. , que sais- je ?,P.U.F,paris,1994.
- Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise,9ème éd .Dunod, paris 1999.
- Florin AFTALION & JACQUES BARRAUX, ENTREPRISE ET PERFORMANCE GLOBALE ? outils, évaluation, pilotage, Economica, Paris 2000.
- Jarry letuv cecile, Approches éco-financières et sociales de la performance des fusion une analyse statique sur le cas français, thèse doctorat en économie, Rennes1,1994
- JEAN CORDIER,LES MARCHES A TERME, que sais-je ? 2ème ed. P.U.F, 1992.
- LeLeu Herve,Elaboration d'un outil de la performance hospitalier.
- Malika BABES,Statistique, files d'attente et Simulation, O.P.U,alger,1992
- MICEL REFAIT,L'EVALUATION DES ENTREPRISES, 3ème ed.,Economica,paris,2003.
- Michel Albouy,LES GRANDES AUTEURS EN FINANCE, ed. EMS,2003.
- Mondher Cherif,Le capital-risque pour financer la croissance d'emploi, Banque éditeur, paris 2000.
- Nadia jacobyi, L'influence des processus de sélection interne sur les performances des firmes, un modèle évolutionniste de micro-simulation, thèse doctorat en économie, niv. Panthéon-sorbonne, paris 2002 .
- Pereira Javier , Critères de flexibilité dans les systèmes de production , analyse à évaluation par simulation , thèse doctorat en économie, paris9, 1995 .
- Patrice PONCET,Les techniques de mesure de performance ,economica, paris, 2003.
- Pierre Conso &
- Pierre Pauche, Mesure de la performance financière de l'entreprise, OPU, Alger,1993.
- Pierre vernimmen, FINANCE d'entreprise,5ème éd.,Dalloz, paris 2002.
- ROBICHAUD YVES, Les facteurs explicatifs de la performance des petites entreprises, , thèse doctorat en économie, aix marssille III, 2001.
- SEGUILLON Michel, Simulation et intelligence artificielle dans le cadres des stratégies financiers complexes, thèse doctorat en économie,Aix marssille,1992.
- SERGE EVRAERT, ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIERS , Méthodes et cas, erolles,paris,1992.
- Steven M.HRONEC, VITAL SINGNS, des indicateurs-coûts, qualité, délai-pour optimiser la performance de l'entreprise, éd organisation ,paris 1995.
- Tillet Bernard evelyne, Contribution d'un système de rémunération de la performance à l'efficacité des entreprise et des organisation , thèse doctorat en économie, Lyon II, 1996.

التمويل الاسلامي للمشاريع الاقتصادية : فرص و تحديات

الأستاذة موساوي زهية - جامعة تلمسان
الأستاذة خالدي خديجة - جامعة تلمسان

الملخص : يعاني العالم اليوم من عدد من الأمراض الاقتصادية, منها الفقر, معدلات مرتفعة للبطالة, عدم الاستقرار الاقتصادي, التضخم, تآكل القيمة الحقيقية للأصول النقدية, و لا شك أن لهذا أسبابا جذرية من أهمها عدم تقديم إطار مصرفي و نقدي مستقر و عادل فلا يمكن لأي نظام اقتصادي الاحتفاظ بحيويته و نشاطه و الوصول إلى أهدافه الاجتماعية و الاقتصادية بدون نظام مصرفي رشيد و عادل, و لا يتحقق إلا على ضوء الشريعة الإسلامية.

و يتطلب تحقيق الأهداف المرجوة السابق عرضها، إصلاحات جوهرية للنظام الاقتصادي عموما و المصرفي و النقدي خصوصا و يشمل ذلك-دون ريب- القضاء على الربا و تقديم بديل عن سعر الفائدة لتمويل التنمية الاقتصادية, أو بصفة أخرى تقديم نمط جديد للتمويل الإسلامي للمشروعات منها الصغيرة و المتوسطة لدفع عجلة التنمية. هذا البديل هو الذي تقدمه اليوم البنوك الإسلامية و التي تتميز عن غيرها من البنوك بـ :

- تستمد تصورها و دورها في بناء المجتمع من منهج رباني شامل تتداخل فيه الأبعاد العقائدية و الأخلاقية, كالصداقة و الأمانة و الإخلاص و التراحم.
- البنك الإسلامي لا يجعل من عامل الربح في مشروعاته الاستثمارية المعيار الوحيد, بل انه يهتم بالمردود الاجتماعي لمشاريعه و بمدى مطابقة هذه المشاريع و ما تتيحه أوامر الله و نواهيه.
- البنك الإسلامي يساهم في ترابط المجتمع لأنه يعتمد على نظام المضاربة و المشاركة، الأمر الذي يجعل كل من المودعين و المستثمرين يتعاونون لتوفير قدرا من النجاح لمشاريعهم حتى يعود الربح عليهم جميعا. و هذا ما سيتم توضيحه في المداخلة.

المصطلحات الأساسية : البنك الإسلامي ، التمويل الإسلامي ، المشاركة ، المضاربة ، المرابحة ، الاستئجار ، التنمية .

***) تمهيد:**

إن النظام المصرفي الإسلامي هو نظام مستقر و عادل قادر على التحفيز و، تشجيع المشروعات المتوسطة و الصغيرة, من خلال التسهيلات التمويلية المتنوعة التي تقدمها البنوك الإسلامية, الأمر الذي يؤدي إلى تنمية شاملة. و هذا ما سنبينه من خلال هاته المداخلة و التي سنبدؤها بتعريف المبدأ الذي يقوم عليه البنك الإسلامي, ثم التطرق إلى مختلف العمليات التي يقوم بها التركيز بصفة خاصة على تمويل المشروعات المتوسطة و القصيرة, و في الأخير سنعرض أهم الفرص و التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية اليوم خاصة في ظل العولمة.

إن المبدأ الذي يقوم عليه النظام المصرفي الإسلامي هو مبدأ المشاركة في الأرباح و الخسائر بين البنوك و بين المودع طبقا لقواعد معينة محددة مسبقا. و على وجه التحديد لن يحصل المودع على ضمان بعائد محدد مسبقا على القيمة الاسمية لوديعته في البنك, و لكنه سوف يعامل كما لو كان من حملة أسهم البنك و بالتالي يحق له نصيب من الأرباح التي يحققها هذا البنك (مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد رقم 1). و يتسم النظام بالتجانس حيث يشارك المودع في خسائر البنك و بالتالي تنخفض القيمة الاسمية لوديعته و على الجانب الآخر من ميزانية البنك لا يستطيع البنك أيضا أن يفرض سعرا ثابتا للفائدة على قروض و لكن عليه أن يدخل في نوع من أنواع الترتيبات على أساس المشاركة في الأرباح و الخسائر. و على أبسط المستويات فانه يمكن اعتبار النظام المصرفي الإسلامي نظاما مبنيا على أساس حصص الملكية، فالمودع يقوم أساسا بشراء حصص في ملكية البنك و إحلال التمويل بالمشاركة محل التمويل بالإقراض, يساعد على توسيع قاعدة ملكية المشروعات و يسهم كثيرا في تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل و الثروة (lachemi siagh 2002).

كما أن التمويل بالمشاركة يجعل من البنوك الإسلامية بنوك استثمار منتج للسلع, و الخدمات و بنوك تنمية حقيقية.

والمشاركة في الأرباح و الخسائر يساعد البنوك الإسلامية على مواجهة أنواع معينة من الصدمات, كالسحب الجماعي من طرف المودعين, الأمر الذي يفقد البنك القدرة على الوفاء بالتزاماته و يضطر إلى الإغلاق, و يرجع السبب في ذلك إلى أن البنك الإسلامي لا يضمن القيمة الاسمية للودائع (BENYAHIA.1987), مما يجعل البنك قادرا على الامتصاص فورا عن طريق التغيرات في القيم الاسمية للودائع

ال حوزة ا مهور لدى البنك , أي أن القـيم ا قيقيـة لأصول و خصوم البنوك مثل هذا النظام ستكون متساوية عند كل النقاط الزمنية.

و فيما يلي أهم موارد البنوك الإسلامية و أهم استخداما ا:

1) ***أنواع التمويلات ال تقدمـها البـنوك الإسلامية***:

بعبارة أخرى أهم العمليات ال يدخل فيهـا البنـك مـع ا ودع و أهم التمويلات ال يقدمها البنـك إ ا تمـول (الذين يطلبون التمويل) (مد باقر الصدر1988):

أولا : ** **ا ضـاربـة**:

تقوم ا ضاربة جوهرها على تلاقـي أصـحاب ا ـال و أصحاب ا ات يث يقدم الطرف الأول مالـه و يقـدم الطرف الثا خ ته بغرض قيق الربح ا لال الذي يقـسم بينهما بنسب متفق عليها (أنواع التمويلات ال يقدمها بنك ال كة الإسلامي)

و قق هذا الأسلوب مصلحة كلا الطـرف : رب ا ـال و العامل.

فقد لا د رب ا ال من الوقت أو من ا ة ما كنـه مـن تقليب ا ال و الا ار فيه.

و قد لا د العامل من ا ال ما يكفيه مارسة قدراته و خ اته الات ا ياة ا ختلفة.

+ا طوات العملية للمضـاربة:

&) تكوين مشروع ا ضاربة:

البنك: يقدم رأس ا ال ا ضاربة بصفته رب ا ال.

ا ضارب: يقدم جهده و خ ته لاستثمار ا ال مقابل حـصة من الربح ا تفق عليها.

&) نتائج ا ضاربة:

تسب الطرفان النتائج و يقسمان الأربـاح نايـة مـدة ا ضاربة و كن أن يكون ذلك دوريا حسب الاتفـاق مـع مراعاة الشروط الشرعية.

&) تسديد رأس مال ا ضاربة:

البنك: يستعيد البنك رأس مال ا ضاربة الذي قدمه قبـل أي توزيع للأرباح بـ الطرف لان الربح ب أن يكون وقايـة لرأس ا ال, و حالة الاتفاق على توزيع الأرباح دوريا قبل ا فاصلة فإنا تكون على ا ساب إ ح التأكد من سلامة رأس ا ال.

&) توزيع الثروة النا ة من ا ضاربة:

_ حالة حدوث خسارة فانه يتحملها رب ا ال (البنك).

_ حالة حدوث أرباح فهي توزع بـ الطـرف حـسب الاتفاق مع مراعاة مبدأ(الربح وقاية لرأس ا ال).

+ الات التطبيق:

تعت ا ضاربة الأسلوب الأساسي الذي اعتمدته البنوك الإسلامية من حيث صياغة علاقتها با ودع الذين يقـدمون أموا م بصفتهم أرباب ا ال, ليعمل فيهـا البنـك بـصفة ا ضارب على أساس قسمة الأرباح النا ة بنـسب معلومـة متفق عليها.

و ارس البنوك الإسلامية بـدورها هـذا الأسـلوب مـع ا ستثمرين أصحاب ا شاريع القادرين على العمل سواء كانو من الفني : كالأطباء و ا هندس , أم كانوا مـن أصـحاب ا ات العملية التجارة و ا رف اليدوية ا ختلفة, فيقـدم البنك التمويل اللازم بصفته رب ا ال, ليستثمروه لقاء حصة من الربح و ا تفق عليه.

و در الإشارة إ أن هذا الأسلوب ينطوي على نسب مرتفعة من ا خاطرة, نظرا لأن البنـك يـسلم رأس ا ـال ا ضارب الذي يتو العمل و الإدارة و لا يكون ضامنا إلا حالة التعدي و التقص , و قد درجت البنوك الإسلامية علـى الأخذ بالاحتياطيات اللازمة للتقليل من حجـم ا خـاطرة و لضمان حسن تنفيذ ا ضاربة بنوع من ا دية و البعـد عـن التلاعب.

ثانيا : ** **ا شاركة الدائمة**:(أنواع التمـويلات ال يقدمها بنك ال كة الإسلامي)

يتمثل هذا الأسلوب تقد ا شارك للمال بنـسب متساوية أو متفاوتة, من أجل إنشاء مشروع جديد أو ا سا ة مشروع قائم يث يصبح كل مشارك تلكـا حـصة رأس ا ال بصفة دائمة, و مستحقا لنصيبه مـن الأربـاح. و تستمر هذه ا شاركة الأصل إ ح انتهاء الشركة و لكن كن لسبب أو لأخر أن يبيع أحد ا شارك حصته رأس ا ال للخروج أو التخارج من ا شروع، و تستخدم البنـوك الإسلامية أسلوب ا شاركة العديد من ا شاريع, فهي تقوم بتمويل العملاء زء من رأس ا ال نظ اقتسام ناتج ا شروع حسبما ينفقان, كما أنا كذ ا ما تترك مـسؤولية العمـل و إدارة الشركة على العميل الشريك مع ا افظة علـى حـق الإدارة و الرقابة و ا تابعة.

+ا طوات العملية للمشاركة الدائمة:

أ) الاشتراك رأس ا ال:

البنك: يقدم جزء من رأس ا ال ا طلوب بـصفته مشاركا و يفوض العميل(الشريك) بإدارة ا شروع.

الشريك: يقدم جزءا من رأس ا ال ا طلوب للمشروع, و يكون أمينا على ما يده من أموال البنك.

ب) **نتائج ا شروع**:

يتم العمل ا شروع من أجل تنمية ا ال, و قد قـق ا شروع نتائج ا ابية أو سلبية.

ج) **توزيع الثروة النا ة من ا شروع**:

- حالة حدوث خسارة فإنا تقسم على قدر حـصة كل شريك.

- في حالة تحقق أرباح فإنا توزع بين الطرفين (البنك أو الشريك) حسب الاتفاق.

+ مجالات التطبيق:

تعتبر المشاركة الأسلوب المناسب للاستثمار الجماعي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة, حيث تستخدمها البنوك الإسلامية للمساهمة في رأس مال مشروعات جديدة أو قائمة, كما أنها تقدم من خلالها جزءا من تكاليف المشروعات يعادل نسبة مشاركتها في التمويل.

و توفر البنوك الإسلامية بهذا الأسلوب السيولة الكافية للعملاء على المدى الطويل و هي تمثل طرفا مشاركا فعالا في المشروع إذ تساهم في تحديد طرق الإنتاج, و في ضبط توجهات المنشآت كما أنها تتابع و تراقب الأداء و تشارك نتائج النشاط, من ربح أو خسارة. دون أن تثقل كاهل العميل بديون و التزامات مالية, يكون مجبرا على تسديدها في كل الأحوال.

ثالثا: **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):

تعتبر المشاركة المتناقصة من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية, و هي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد و هو الاستمرارية.

فالبنك الإسلامي في هذا الأسلوب يتمتع بكامل حقوق الشريك العادي و عليه جميع التزاماته, و انه لا يقصد من التعاقد البقاء و الاستمرار في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة, بل انه يعطي الحق للشريك أن تحل له ملكية المشروع, و يوافق على التنازل عن حصته في المشاركة دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها, و توجد في الواقع العملي صورا متعددة لتطبيق المشاركة المتناقصة, و لعل أكثرها انتشارا هي تلك التي يتم بموجبها اتفاق الطرفين على تنازل البنك عن حصته تدريجيا, مقابل سداد الشريك ثمنها دوريا (من العائد الذي يؤول إليه أو من أية موارد خارجية أخرى), و ذلك خلال فترة مناسبة يتفق عليها, و عند انتهاء عملية السداد بتخارج البنك من المشروع, و بالتالي يتملك هذا الشريك المشروع موضوع المشاركة.

++ الخطوات العملية للمشاركة المتناقصة:

أ)الاشتراك في رأس المال:

البنك: يقدم جزءا من راس المال المطلوب للمشروع, بصفته مشاركا و يتفق مع العميل (الشريك) على طريقة معينة لبيع حصته في رأس المال تدريجيا.

الشريك: يقدم جزءا من رأس المال المطلوب للمشروع, و يكون أمينا على ما في يده من أموال البنك.

ب) نتائج المشروع:

يتم العمل في المشروع من أجل تنمية المال, و قد يحقق المشروع نتائج ايجابية أو سلبية.

ج) توزيع الثروة الناتجة عن المشروع:

في حالة حدوث خسارة فإنا تقسم على قدر حصة كل شريك.

في حالة تحقق أرباح فإنا توزع بين الطرفين (البنك و الشريك) حسب الاتفاق.

البنك: يعبر عن استعداده حسب الاتفاق لبيع جزء معين من حصة في رأس المال.

الشريك: يدفع ثمن الجزء المباع من حصة البنك, و تنتقل إليه ملكية ذلك الجزء.

و تجدر الإشارة إلى أنه تتواصل هذه العملية إلى أن تنتهي مساهمة البنك في المشروع و ذلك بالتحويل على فترات, لكامل ملكية رأس المال إلى العميل الشريك فيكون البنك قد حقق استرجاع أصل مساهمته بالإضافة إلى ما نابه من أرباح خلال فترة مشاركته.

+ مجالات التطبيق:

تصلح المشاركة المتناقصة القيام بتمويل المنشآت الصناعية و المزارع و المستشفيات و كل ما من شانه أن يكون مشروعا منتجا للدخل المنتظم.

و هي تعتبر الأسلوب المناسب الصحيح لكافة عمليات الاستثمار الجماعية في عصرنا الحاضر حيث أنها:

_**بالنسبة للبنك**: تحقق له أرباحا دورية على مدار السنة.

_**بالنسبة للشريك**: تشجعه على الاستثمار الحلال و تحقق طموحاته المتمثلة في انفراده بامتلاك المشروع على المدى المتوسط وذلك بتخارج البنك تدريجيا.

_**بالنسبة للمجتمع**: تصحح المسار الاقتصادي بتطوير أسلوب المشاركة الايجابية عوضا عن علاقة المديونية السلبية و هي بذلك تحقق العدالة في توزيع النتائج.

رابعا :**المرابحة:(أنواع التسهيلات التمويلية التي يقدمها بنك البركة الاسلامي).

ينقسم بيع المرابحة إلى قسمين:

+ بيع المرابحة العادية:

و هي التي تكون بين الطرفين هما البائع و المشتري, و يمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها, ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن و ربح يتفق عليه.

+ بيع المرابحة المقترنة بالوعد:

و هي التي تتكون من ثلاثة أطراف: البائع, المشتري و البنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول و المشتري, و البنك لا يشتري السلع هنا الا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء.

و يستخدم أسلوب ا ا ة ا قترنة بالوعد البنوك الإسلامية ال تقوم بشراء السلع حسب ا واصفات ال يتطلبها العميل إعادة بيعها مرا ة للواعد بالشراء أي بثمنـها الأول, مـع التكلفة ا عت ة شرعا بالإضافة ا هامش ربح متفـق عليـه مسبقا ب الطرف .

+ا طوات العملية لبيع ا ا ة ا وعود:

أ) ديد ا شتري اجياته:

ا شتري: دد مواصفات السلعة ال يريدها و يطلـب من البائع ان دد نها.

البائع: يرسل فاتورة عرض أسعار دده بوقت.

ب) توقيع الوعد بالشراء:

ا شتري: يعد بشراء السلعة من البنك مرا ة بتكلفتـها زائد الربح ا تفق عليه.

البنك: بدرس الطلب و دد الـشروط و الـضمانات للموافقة.

ج) عقد البيع الأول:

البنك: يع للبائع عن موافقته لشراء الـسلعة و يـدفع الثمن حالا أو حسب الاتفاق.

البائع: يع عن موافقته على البيع و يرسل فاتورة البيع.

د) تسليم و تسلم السلعة:

البنك: يوكل ا ستفيد بتسلم السلعة.

البائع: يرسل السلعة ا مكان التسديد ا تفق عليه.

ا شتري: يتو تسلم السلعة بصفته وكيلا و يشعر البنك سن تنفيذ الوكالة.

ه) عقد بيع ا ا ة:

يوقع الطرفان (البنك و ا شتري) عقد بيع ا ا ة حـسب الاتفاق وعد الشراء.

+ الات التطبيق:

تعت ا ا ة من أكثر صيغ التمويـل اسـتعمالا البنـوك الإسلامية, و هي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غ ه, و كنهم من ا ـصول علـى السلع ا نتجة و ا واد ا ام او الآلات و ا عدات من داخـل القطر أو من خارجه (الاست اد).

خامسا: **ا**لـسـلـم:**

السلم تعريف الفقهاء هو بيع أجل بعاجل ع أنه معاملة مالية يتم وجبها تعجيل دفع الثمن و تقد ه نقدا إ البـائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات ـددة أجل معلوم فالأجل هو السلعة ا بيعة ا وصـوفة الذمـة و العاجل هو الثمن و قق بيع السلم مصلحة كلا الطرف :

البائع : وهو ا سلم اليه صل عاجلا على ما يريده مـن مال مقابل التزامه بالوفاء با سلم فيه أجلا فهو يستفيد مـن ذلك بتغطية حاجياته ا الية.

ا شتري: و هو هنا البنك ا مول, صل على السلعة ال يريد ا تاجرة ا الوقت الذي يريده, فتنشغل ا ذمة البائع الذي ب عليه الوفاء ا التزم به, كما أن البنك يستفيد من رخص السعر. اذ أن بيع السلم ارخص من بيع ا اضر غالبا, فيأمن بذلك تقلب الأسعار و يستطيع ان يبيع سلما موازيـا على بضاعة من نفس النوع الذي اشتراها بالسلم الأول دون ربط مباشر ب العقدين, كما يستطيع أن ينتظر حـ يتـسلم ا بيع فيبيعه حينئذ بثمن حال أو مؤجل.

+ا طوات العملية لبيع السلم ا تبع ببيع حال او مؤجل:

أ) عقد بيع السلم:

البنك: يدفع الثمن لس العقد ليستفيد به البـائع و يغطي به حاجاته ا الية ا ختلفة.

البائع: يلتزم بالوفاء بالسلعة الأجل ا دد.

ب) تسليم و تسلم السلعة الأجل ا دد:

-يتسلم البنك السلعة الأجل ا دد و يتـو تـصريفها عرفته ببيع حال أو مؤجل.

-يوكل البنك البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظ اجـر متفـق عليه (او بدون اجر).

-توجيه البائع لتسليم السلعة ا طرف ثالـث (ا ـشتري) قتضى وعد مسبق منه بشرائها أن عند وجود طلب مؤكـد بالشراء.

ج) عقد البيع:

البنك: يوافق على بيع السلعة حالة و بالأجل و بـثمن أعلى من ن شرائها سلما.

ا شتري: يوافق على الشراء و يـدفع الـثمن حـسب الاتفاق.

+ الات التطبيق:

يصلح بيع السلم للقيام بتمويل عمليات زراعية, حيـث يتعامل البنك الإسلامي مع ا زارع الذين يتوقع أن تتوفر م السلعة ا وسم من اصيلهم أو اصيل غ هم ال كـن أن يشتروها و يسلموها اذ حققوا التسليم من اصـيلهم, فيقدم البنك م ذا التمويل خدمات جليلة و يدفع عنهم كل مشقة لتحقيق إنتاجهم.

يستخدم بيع السلم كذلك ويل ا راحل السابقة لإنتاج و تصدير السلع و ا نتجات الرائجة و ذلك بشرائها سـلما و إعادة تسويقها بأسعار زية, يطبق بيع السلم قيام البنـك بتمويل ا رفي و صغار ا نـتج عـن طريـق إمـدادهم ستلزمات الإنتاج كرأس مال سلم مقابل ا صول على بعض منتجا م و إعادة تسويقها.

تاز بيع السلم باستجابته اجات شرائح تلفة و متعددة من الناس سواء من ا نـتج الـزراعي أو الـصناعي , أو

المقاول أو من التجار, و استجابته لتمويل نفقات التشغيل و النفقات الرأ الية

سادسا : **الاستصناع :**

هور الفقهاء يرون أن الاستصناع قسم من أقسام السلم و لذلك يدرج تعريفه .أما الـنفية فقد جعلوه عقدا مستقلا يزا من عقد السلم ،و قد عرفوه بتعريفات متعددة منها أنه (عقد مقاولة مع أهل الصنعة على أن يعملوا شيئا) و أنـه (عقد على مبيع الذمة شرط العمل و يقـال للمـشتري مستصنع و للبائع صانع و للشيء مصنوع و عقد الاستصناع مع بـ خاصيتـ :

-خاصية بيع السلم من حيث جواز و وروده على مبيع غـ موجود وقت العقد .

-خاصية البيع المطلق العادي من حيث جواز كون الثمن فيه ائتمانيا لا ـب تعجيله كما السلم و ذلك لأن فيه عمـلا الـ جانب بيع المواد فصار يشبه الاجارة ، و الإجارة ـوز تأجيل الأجرة فيها .

ويستطيع البنك أن يستخدم هذا الأسلوب بطريقتـ :

*فيجوز له أن يشتري بضاعة ما بعقد استصناع بعد أن يستلمها يبيعها بيعا عاديا بثمن نقدي أو مقسط أو مؤجـل بأجل .

*كما وز له أن يدخل بعقد استصناع بائعا مـع مـن يرغب شراء سلعة معينة ، و يعقد عقد استصناع مـوازي بصفته مشتريا من جهه أخرى لتصنيع الشيء الذي التزم به العقد الأول،و كن أن يكون الاستـصناع الأول حـالا أو مؤجلا ، و كذلك الاستصناع الموازي كن أن يكون حـالا أو مؤجلا.

و نورد فيما يلي الـطوات العملية لتطبيق البنك الإسلامي لأسلوب بيع الاستصناع و الاستصناع الموازي مع الإشارة الـ عدم وجود أي علاقة حقيقية و التزامات مالية بـ :

/ طالب الاستصناع (المشتري النهائي) العقد الأول .

/الصانع (البائع) الذي يتو صنع الشيء قتـضى عقـد الاستصناع الموازي

و عليه ل أي خلاف ظل كل عقد على حـدى وفـق الشروط الواردة فيه .

+ الـطوات العملية لبيع الاستصناع و الاستصناع الموازي :

أ) عقد بيع الاستصناع :

المشتري : يعـ عن رغبته لشراء سلعة ، و يتقدم للبنك بطلب استصناعه بسعر معـ يتفق على طريقة دفعة مؤجلا أو مقسطا (و ـسب البنك هذا السعر عادة ماسوف يدفعه حقيقة عقد الاستصناع الموازي مضافا إليه الربح الذي يراه مناسبا .

البنك : يلتزم بتصنيع السلعة المعينة و يلتزم بتسليمها أجل ـدد يتفق عليه (و يراعي البنك أن يكون هذا الأجل مثلا أو أبعد من الأجل الذي يستلم فيه السلعة بعقـد الاستـصناع الموازي .

ب) عقد الاستصناع الموازي :

البنك : يعـ عن رغبته استصناع الشيء الذي التزم به عقد الاستصناع الأول (أي بنفس المواصفات) و يتفق مـع البائع الصانع على الثمن و الأجل المناسب .

البائع : يلتزم بتصنيع السلعة المعينة و تـسليمها الأجـل المـدد المتفق عليه .

ج) تسليم و تسلم السلعة :

البائع : يسلم المبيع المستصنع الـ البنك مباشرة أو إ جهة أو مكان ـدده البنك العقد .

البنك : يسلم المبيع المستصنع إ المشتري بنفسه مباشـرة أو عن طريق أي جهة يفوضها بالتسليم الـ ذلك تفويض البائع لتسليم السلعة الـ المشتري الذي يكون من حقه التأكد مـن مطابقة المبيع للمواصفات الـ طلبها عقد الاستصناع الأول ، ولكن يظل كل طرف مسؤولا اه الطرف الذي تعاقد معه .

+ الات التطبيق :

فتح عقد الاستصناع الات واسعة أمام البنوك الإسلامية لتمويل الـاجات العامة و الـصا الكـ ى للمجتمع و للنهوض بالاقتصاد الإسلامي .

يستخدم عقد الاستصناع صناعات متطورة و مهمـة جدا الـياة المعاصرة كاستصناع الطائرات و القطـارات و السفن و تلف الآلات الـ تصنع الـصانع الكـ ى أو المعامل اليدوية .

يطبق عقد الاستصناع كذلك لاقامة المبـا المختلفـة المـمعات السكنية و المستشفيات و المدارس و الـامعـات الـ غـ ذلك الـ يألف شبكة الـياة المعاصرة المتطورة .

يستخدم عقد الاستصناع عموما تلف الصناعات ما دام كن ضبطها بالمقاييس و المواصفات المتنوعة، و مـن ذلـك الصناعات الغذائية (تعليب و ميد المنتجات الطبيعية) .

سابعا : ** **الاجارة التمليكية :**

تعتـ الإجارة التمليكية أو الاجارة المنتهية بالتمليـك مـن الأساليب الـديدة الـ استحدثتها البنوك الاسلامية ، و هـي تتميز بكون البنك لا يقتـ الموجودات و الأصول انطلاقا من دراسة السوق و التأكد من وجود رغبات الـ ، بل انه يشتريها استجابة لطلب مؤكد من أحد عملائه لتملك تلك الأصول و عليه فان لك تلك الأصول المؤجرة لا تبقى ملكية البنك بعد ناية عقد الإجارة كما هو الـال الاجارة التشغيلية و الـا هي تنتقل هنا الـ ملكية المستأجر

و تسب البنك الأجرة الا الية غالبا على أساس تكلفة ا وجودات بالاضافة ا ر ه و تقسط الأجرة بعد ذلك على فترات يتفق عليها ، كما د الواقع العملي صورت أساسيتين يتم وجبهما ليك العين و منفعتها للمستأجر نهاية مدة الاجارة ا دة و ا :

الصورة الأولى : عقد الا ار مع الوعد بهبة العين ا ستأجرة عند الانتهاء من وفاء يع الأقساط الا ارية على أن تكون ا بة بعقد مفصل .

الصورة الثانية : عقد ا ار مع وعد ببيع العين ا ستأجرة مقابل مبلغ رمزي أو حقيقي) يدفعه ا ستأجر نهاية ا دة بعد سداد يع الأقساط الا ارية ا تفق عليها .

+ا **طوات العملية للاجارة التمليكية** :

أ) عقد شراء ا وجودات :

البنك : بناءا على رغبة العميل لعقد إجارة منتهية بالتمليك ، و يقوم البنك بشراء العين من البائع و لكها و يدفع الثمن ا طلوب .

البائع : يوافق على البيع و يوقع الفاتورة و يتفق مع البنك على مكان التسليم .

ب) تسليم و تسلم السلعة :

البائع : يسلم العين ا بيعة إ البنك مباشرة أو ا أي جهة أو مكان يتفق عليه العقد .

البنك : يوكل البنك عملية لتسلم ا بيع و يطلب منه إشعاره بوصول ا بيع مطابقا للمواصفات ا طلوبة .

ج) عقد الإجارة :

البنك : يؤجر البنك العين لعملية بصفته مستأجرا و يعده بتمليكه العين

ا ستأجر يدفع الأقساط التجارية الآجال ا دة و ا تفق عليها .

د) ليك العين :

البنك : عند انتهاء مدة الإجارة ووفاء ا ستأجر ميع الأقساط ا ستحقة و يتنازل البنك عن ملكيته للعين لفائدة ا ستأجر على سبيل ا بة أو البيع حسب الوعد .

ا ستأجر : تنتقل ملكية ا بيع اليه .

+ **الات التطبيق** :

- تستخدم البنوك الإسلامية الإجارة التمليكية خصوصا ال العقارات و أجهزة الكمبيوتر و الآلات و ا عدات ا ختلفة و هي ذا الأسلوب توفر للعملاء قدرا من ا رية اقتناء ا وجودات من ا صادر ال تارونها على أساس خ م و تقديرهم ا اص .

- ا ستأجر يتمتع هذه ا الة يازة و استخدام العين خلال كامل فترة الإجارة و هو مطمئن البال بأنها سوف تؤول ا ملكيته نهاية مدة الإجارة ، كما أن البنك تفظ لكية العين ا تعاقد عليها و يتنازل عن ملكيته (با بة أو البيع) الا بعد سداد ا ستأجر يع الأقساط ا ارية ا تفق عليها .

ثامنا : **الإجارة التشغيلية :

يقوم البنك الإسلامي وجب هذا الأسلوب باقتناء موجودات و أصول تلفة تستجيب اجيات هور متعدد من ا ستخدم و تتمتع بقابلية جيدة للتسويق سواء على ا ستوى ا لي أو الدو و يتو البنك إجارة هذه الأعيان لأي جهة ترغب فيها دف تشغيلها و استفاء منافعها خلال مدة دة يتفق عليها ، و بانتهاء تلك ا دة تعود إ حيازة البنك ليبحث من جديد عن مستخدم اخر يرغب استئجارها .

و يتميز هذا الأسلوب ببقاء الأعيان ت ملكية البنك الإسلامي، الذي يقوم بعرضها للا ار مرة تلوى الأخرى ح لا تبقى بدون استعمال الا لفترات قص ة و هو يتحمل ذلك اطرة ركود السوق، و ا فاظ الطلب على تلك الأعيان ا يأدي خطر عدم استغلا ا ،و تنقسم الاجارة التشغيلية ا :

ا إجارة معينة : و هي التجارة ال يكون لها عقارا أو عينا معينة بالإشارة إليها أو و ذلك ا يزها عن غ ها .

ا إجارة موصوفة بالذمة : و هي الإجارة الواردة على منفعة موصوفة بصفات يتفق عليها مع التزامها الذمة .

كسيارة أو سفينة غ معينة لكنها موصوفة وصفا دقيقا نع التنازع.

+ا **طوات العملية للاجارة التشغيلية** :

أ)عقد شراء ا عدات :

البنك : يقوم البنك بشراء ا عدات انطلاقا من دراسته و تقييمه للسوق ، و يدفع الثمن حالا أو مؤجلا للبائع .

البائع: يوافق على البيع و يسلم ا عدات ا بيعة للبنك .

ب)عقد الإجارة الأو :

البنك : يبحث عن مستأجر و يسلم اليه ا عدات على سبيل الإجارة بعوض .

ا ستأجر : يدفع الأجرة ا تفق عليها الآجال ا دة يعيد البيع إ البنك نهاية مدة الإجارة .

ج) عقد الإجارة التالية :

البنك : بعد استعادته للمبيع ، يبحث البنك عن جهة أخرى ترغب استخدام ا عدات ليؤجرها اياها دة جديدة معلومة .

مستأجر جديد : يدفع الأجرة ا تفق عليها الآجال ا دة يعيد ا بيع ا البنك نهاية مدة الإجارة ، و در الإشارة هنا ا أنه عند انتهاء إجارة ا عدات هة ما ، يواصل البنك ثه عن مستخدم أخر لعقد إجارة جديدة معه، أو

دید ا دة مع ا ستأجر و هكذا دواليك ،وقد تار لبنك بعض الأوقات التخلص من ا عدات وإخراجها من ملكيته،و ذلك عن طريق بيعها نائيا.

+ **الات التطبيق:**

- تناسب عمليات الإجـارة التـشغيلية أساسـا ا وجودات و الأصول ذات القيمة العالية ال تتطلب مبـالغ كب ة لامتلاكها بالإضافة إ وقت طويل اللازم لإنتاجها .

- و نذكر من هذه الأصول الطائرات و السفن ال يزيد الطلب عليها بأسلوب الإجارة التشغيلية نتيجة ارتفـاع تكلفتها و طول مدة صنعها .

- كما كن أن ارس البنـوك الإسـلامية هـذا الأسلوب عدد من الأصول و ا عدات الصناعية و الزراعية ، و كذلك وسائل النقل و ا واصلات و كل ما من شأنه أن يلا احتياجات ظرفية ختلف ا هات .

- و يستفيد البنك ذا الأسلوب من بقاء الأصول على ملكه و ا صول على الأجر مقابل بيع منافعهـا, كمـا تستفيد ا هات ا تاجرة بتغطية حاجيا ا الآنيـة، و قيـق أغراضها الأوقات ا ناسبة و دون مل نفقـات رأ اليـة كب ة.

2) ***البنوك الإسلامية: فرص و دیات:***

إن العو ة هي انتقال من عا ية التبـادل و التوزيـع و السوق و التداول إ عا ية إدارة الإنتاج, و إعـادة الإنتـاج دائما و لكنها أيضا, التكامل, التداخل, الترابط و التـشابك ب الثقافات و الأديان و هذا وحده يشكل ـديا إضـافيا للفكر الإسلامي (algabid hamid 1988) .

إن مهمة ا ستثمر الإسلامي هو البحـث عـن آليـة منهجية منطقية، تفتش عن صيغة شرعية معقولة للاسـتثمار, فهو يسعى لبلورة منطق عملي و عقلا .

فا ستثمر يدرك أن النموذج ا عاصر لأي مشروع مربح يتطلب أمرين :

الأول : الوقت- السرعة- ا خاطرة. **الثا** : السيطرة- التحكم- الإدارة.

و هذه ا تطلبات تلزم ا ستثمر توف التقنيـة العا يـة أو الاستفادة القصوى منها و تنمية الإدارة.

ففي ظل العو ة ، تعا البنوك الإسلامية من ضعف قدر ا التنافسية, فهذه ا ؤسسات لا لك ا ريـة الكاملـة واصلة تطوير منتجات جديدة بتكلفـة الـسوق العـا ي و الدخول أسواق عا ية عالية الر ية.

و مع ذلك حققت البنوك الإسلامية احا ملحوظـا ال تقد خدمات مصرفية شرعية, و جم ونوع تنافـسي دود. و تزايدت أعدادها على و أثار اهتمام الاقتـصادي العا ي , فيوجد حاليا أكثر من 100 مؤسسة مالية إسلامية تعمل 62 بلدا العا و تصل أصو ا إ 7500 بليون دولار, و تتوزع استثمارا ا على النحو التا :

الشرق الأوسط 56%, دول ا ليج32%, جنوب أسيا% 14, أوروبا و أمريكا7%, إفريقيا3% , جنـوب شـرق آسيا2%, (الفاينشل تا ز16مارس1999).

و البنوك الإسلامية حت لأنا حققت عوائـد مناسـبة أقنعت العملاء مناسبات عديدة و حصل ذلك النجـاح، بالرغم من أنا تنشط بيئة غ ملائمة من حيث القوان , قواعد وأنظمة أسست لتدعيم البنوك العادية ال تتعامل على قاعدة أسعار الفائدة، و بالطبع شرعية ا عـاملات أكـسبت البنوك الإسلامية ميزة إضافية ساعدت على ا ذاب العمـلاء ا سلم ا.

فالبنوك الإسلامية تواجه ديات كب ة، بعضها تفرضها معطيات العو ة،و البعض الاخر تفرضها القوان ، و الأنظمة ال تنشط فيها، و لكي تتفاعل مع الواقع و تتحـرك با ـاه ا ستقبل, فهي اجة مستمرة لزيادة معدل النمـو ،و تـوف منتجات جديدة تناسب التغ الطلب و تطوير مهـارات التسويق و البيع و العمل على تقليل التكاليف و زيادة فعالية أسلحة ا عاملات، كل هذا يع أن البنوك الإسلامية اجـة لأطروحات جديدة تتعامل رونة مع الواقع لتكـوين رؤيـة حـــــول صــــــورة ا ـــــستقبل .

ا راجـ ـع:

1. سن, س خان. النظام ا صر الإسلامي ا ا من الفائدة: ليل نظري, صندوق النقد الدو . لة الاقتصاد الإسلامي, ا لد 9.
2. جاسم مد معروف .البنوك الإسلامية حققت احات لكن العو ة ستواجهها بتحديات كب ة, ال يد الالكترو .
3. أنواع التسهيلات التمويلية ا قدمة من طرف بنك ال كة الإسلامي(الانترنيت) .
4. مد عمر شابرا ، النظام النقدي ا صر الاقتصاد الإسلامي, لة الاقتصاد الإسلامي ا لد4 ص130.
5. حسن بن منصور(1992).البنوك الإسلامية ب النظرية و التطبيق. باتنة.
6. مد بوجلال (1990). البنوك الإسلامية. ا ؤسسة الوطنية للكتاب.
7. د. مد أ د سراج(1989).النظام ا صر الإسلامي.كلية دار العلوم, جامعة القاهرة, دار الثقافة.
8. حس عمر1988 . اقتصاديات البنوك الإسلامية. دار الكتاب ا ديث.
9. مد باقر الصدر1988 . البنك اللاربوي الإسلام. دار التعارف للمطبوعات.
10. د.علاء الدين زعتري1989. ا دمات ا صرفية و موقف الشريعة الإسلامية منها. دار الكتب و العلم. دمشق, ب وت.

11-Lachemi Siagh , Le fonctionnement des organisations dans les milieux de culture interne, le cas des banques islamiques.
12- Algabid Hamid, Les banques islamiques, problématiques générale et perspectives de développement référence 88PA10296 Université de soutenance, paris1.
13- Benyahia.N .Les banques Islamiques, Rapport de recherche 1987.

مؤسسات المعرفة وثقافة المؤسسات الاقتصادية – رؤية مستقبلية

الدكتور : عزاوي عمر – جامعة ورقلة
azzaoui47@ yahoo.fr
الأستاذ: عجيلة محمد – جامعة الأغواط
adjila_78@yahoo.fr

ملخص : من بين التغيرات والتطورات التكنولوجية والعلمية التي شهدها العالم في مجال المعلومات والمعرفة والمؤسسات التي تحتضن الأفكار الإبداعية والابتكارية ، ونحو تحليل المشاكل واختيار الحلول المناسبة التي تعتمد على التفكير والتخطيط الاستراتيجي ووفق قيم رفيعة أي ثقافة المؤسسات والأفراد والتي تعمل في ظل مفهوم التحول التدريجي نحو العولمة، وحاجة إلى التغيير والتطوير ، وباعتبار حقل المعرفة والتعليم وجودة التكوين ضرورة حتمية تنموية وتطويرية لإدارة الجودة الشاملة ورؤية تطلعية صاعدة وواعدة.

الكلمات المفتاح : المعلومة ، البيانات والمعطيات ، مؤسسات المعرفة ، الإبداع والابتكار ، ثقافة المؤسسة والأفراد، التكنولوجيا ، التغيير والتنظيم ، القدرات والمؤهلات،تبادل المعارف.

تمهيد :

تعتبر المعرفة والمعلومات إحدى مفرازات التطور التكنولوجي التي عرفها العالم اليوم حتى أصبح يطلق عليها عصر المعلومات ومؤسسات المعرفة نتيجة لتأثيرها المباشر على الاقتصاد القومي للدول، وقد تحولت المجتمعات الحديثة من مجرد الاهتمام بإنتاج السلع والخدمات إلىالاهتمام المتزايد بمؤسسات المعرفة وثقافة الأفراد والمؤسسات (المعلومات) وفي هذه المؤسسات يجب أن تنعدم المسافة الزمنية بين المشاكل والحلول، والمعرفة هي العنصر الضروري الوحيد القادر على اختزال هذه المسافة ومن خلال العلم والتعليم وجودة التكوين وبأخص في الدول النامية أن نعتمد على النوعية لا على الكمية ، وبتالي تستطيع المؤسسات أن تتلائم مع المتغيرات، وأن تتواءم مع العولمة والمنافسة القاسية، ومؤسسات تبادل المعرفة والتعليم حتمية تنموية تطويرية إذن لابد من ترشيد وتأطير هذه المعرفة واستخدامها الأمثل وبفضل هذا يسير العالم إلى التغيير الأحسن وبتالي تتفاعل على القدرات الإبتكارية الإبداعية التي تسعى للأداء المتميز ورؤية المستقبل المتطور.

سنحاول أن نقدم في هذه المقالة أهم النقاط التالية :

- أهمية المعلومات للمنظمة
- مؤسسات المعرفة
- خصائص مؤسسات المعرفة
- بناء (إنشاء) مؤسسات المعرفة
- مفهوم ثقافة المؤسسة
- صناعة المعرفة مدخل للتنمية المستدامة

1. أهمية المعلومات للمنظمة :

تعددت المفاهيم والآراء حول المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات بسبب حتميتها الضرورية والأكيدة ، وبهذه أصبحت المعلومات جزء لا يتجزأ من نظام المؤسسة ، وتعتبر موردا تنظيميا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم العملية الإدارية وتدعيم القرارات الإستراتيجية الرشيدة الهادفة لنمو المؤسسة وبقائها وتطورها وتحقيق الميزة التنافسية.

العالم يعيش الآن عصر جديد في مرحلة بعصر المعلومات INFORMATION أطلق عليه عصر ما بعد الصناعة وأخيرا أطلق عليه البعض عصر المعرفة KNOWLODGEALE وفي جميع الأحوال وبغض النظر عن التسمية فإن سمات وملامح هذا العصر وآلياته ومعاييره تختلف جذريا عن كل ما سبق.

اليوم المعلومات في المنظمة بمثابة الدم الذي يجري في عروق الإنسان فهي التي تغذي جميع وحدات وأقسام المنظمة التي تحتاج إليه لأداء مهامها وأعمالها ـ إذا تشكل موردا إستراتيجيا لها، والتي ينبغي توفيرها بالمواصفات المطلوبة من حيث الدقة والوقت والثقة "وإذا كان رأس المال والعمل المواردان الرئيسيان للأعمال تقليديا، فأهمية المعلومات يمكن اعتبارها المورد الثالث في ذلك1 " ، إضافة إلى هذا فإن المعلومات تساعد في الحفاظ على وحدة وتماسك المنظمة، فالحاجة إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى مثلها مثل المورد البشري والمورد المالي ، كما يمكن إبراز أهمية المعلومات بشكل فعلي من خلال استعمالاتها المتعددة والتي نوردها باختصار ما يلي :2

- ا علومات تعت أداة مساعدة على س ورة العملية االتسي ية ا نظمة ويتجسد ذلك من خلال الدور الذي تلعبه التنسيق ب تلف العمليات والنشاطات ا نظمة.
- ا علومات تعت أدوات ووسائل للاتصال ا نظمة ويتجسد ذلك من خلال الدور الذي تلعبه تسهيل عملية الاتصال الداخلي ب الوحدات والاتصال ا ارجي با يط.
- ا علومات تعت وسيلة وأداة للتأث على الأفراد ا نظمة ويتجسد ذلك من خلال الدور الذي تلعبه خلق ثقافة ا نظمة بالتعريف الأفراد وتعليمهم وكذا تكوينهم وترقيتهم لزيادة خ م وكفاء م.
- تلقى ا علومات اهتماما متزايدا وانتشارا واسعا وحاجة ملحة أكثر على الصعيد كافة ا ستويات الإدارية للمنظمة، لكو ا موردا استراتيجيا يرفع من إنتاجيتها وسلاحا تواجه به ا نافسة ا ادة.

وعلى العموم فإن أ ية ا علومات يكمن اعتبارها القاعدة الأساسية لعملية ا اذ القرارات ا نظمة ، إذ بدون معلومات كافية وجيدة تتوافق وتنسجم مع الاحتياجات العامة للمنظمة لا كنها الوصول إ قرارات ناجحة ، ليس هذا فحسب بل أن فعالية ا اذ القرارات ترتبط أساسا بنوعية ا علومات ا توفرة وال بدورها تنعكس على أداة ا نظمة ، كما أن ا علومات تعت ا ورد الأساسي لكل قرار ص ا نظمة وهذا راجع لكو ا أحد عوامل الإبداع فيها.

قبل التطرق إ مفهوم مؤسسات ا عرفة در بنا الإشارة إ نظم ا علومات بشكل عام.

"يقوم نظام ا علومات مع ا علومات و معا تها ، و زينها ، و ليلها و نشرها من أجل قيق هدف مع وكما هو ا ال مع أي نظام آخر فإن، نظام ا علومات يتضمن الإدخالات مثل ا علومات و الاخراجات مثل التقارير و ا سابات و يقوم عا ة الادخالات و أنتاج الاخراجات ال إرسا ا إ ا ستخدم أو إ نظام آخر3"

كما يعرف أيضا بأنه "نظام بيئة توي على عدد من العناصر ال تتفاعل فيما بينها ، مع يطها دف ع البيانات ومعا تها حاسوبيا و إنتاج و بث ا علومات ن تاجها لصناعة القرارات "4

من خلال التعريف يتضح لنا أن نظام ا علومات عبارة عن موعة من البيانات ا خزنة وا عا ة حاسوبيا بشيقيه ا ادي ، وال ي وا تفاعلة مع يطها بصورة دائمة وذاك ساعدة مستعمليها على ا اذ القرار ، ومن ب أنظمة ا علومات د نظم ا علومات الادارية وال صممت لتزويد إداري ا نظمة با علومات اللازمة للخطط والتنظيم والقيادة والرقابة على نشاط ا نظمة أو نشاط ا نظمة أو ساعد م على ا اذ القرارات.

2. مؤسسات ا عرفة :

مؤسسات ا عرفة حقل تتفاعل فيه ا مود لتبادل ا عرفة والأفكار الإبداعية ا لاقة بفضل تطوير ثورة ا علومات وتكنولوجيات الاتصالات ا ارقة ، التحول التدر ي ا عروف من عصر الصناعة إ عصر ا علومات وا عرفة ظل العو ة ا تسارعة وإ البيئات ا تفاعلة والتأث وتبادل ا عرفة .فأطلق عليها مؤسسات تبادل ا عرفة أو مؤسسات التعليم Learning Organizations.

ا قيقة علم إدارة ا عرفة أو الكلام على مؤسسات ا عرفة (مؤسسات التعليم) كثرة أسئلته أكثر من إجابته5، واختلاف السؤال من شخص إ شخص آخر وفقا وقعه داخل أو خارج ا ؤسسة إلا أن الإجابات كلها تدل على حتمية العو ة ا تسارعة مثل هذه ا ؤسسات و كن حصر بعض الإجابات فيما يلي6 :

1- لزيادة القدرة التنافسية وتفادي ا بوط ا ؤسسي.
2- لتحس ا نتج أو ا دمة.
3- للإقدام على خاطر دون خوف.
4- لزيادة القدرة الإبتكارية والإبداعية للمؤسسة ، وذلك لأن مؤسسات ا عرفة تعت حقلا لتناطح الأفكار.
5- ساعدة العامل على إثبات ذا م ، وإشباع رغبا م البحث عن ا عرفة ، وتدريبهم على مهارات التفك ا نظومي Systems Thinking.
6- لزيادة القدرة على إدارة التغي والاستفادة من فرص ا ستقبل.
7- لفهم النظام ا ؤسسي وعدم ا وف من تعقيده.
8- لق قيمة الولاء والالتزام ب قوى العمل ، وكذلك فإن ا ؤسسات ال تقدر أراء و معارف العامل ا بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية ترقي ستوى أدائهم إ كامل قدرا م.
9- للاستجابة تطلبات ا تمع.
10- النشر أمل العامل مستقبل أكثر إشراقا.

3. خصائص مؤسسات المعرفة :

الميزات التي تتميز بها مؤسسات المعرفة والتي تحتضن عمليات التعليم والتغيير والتحسين المستمر والإبداع والابتكار وفيما يلي نلخص من هذه الخصائص7:

1- فرق التعليم : Team Learrning ترتفع أهمية التعليم الجماعي على التعليم الفردي وذلك لأن القرارات المهمة يتم اتخاذها داخل مجموعات العمل.كما أن هناك قواعد عامة للتعليم في المجموعات يمكن استغلالها للارتقاء بمعرفة الأعضاء و تمكينهم من استغلال هذه المعرفة للنهوض بمؤسستهم و زيادة قدرتهم التنافسية ، ومن هذه القواعد :

- أ- الكبار يتعلمون أحسن من بعضهم.
- ب- الكبار يتعلمون من مشاكل العمل.
- ج- الكبار يتعلمون من مناقشة الفرضيات التي يبنون عليها أفعالهم.
- د- الكبار يتعلمون بطريقة أفضل حينما تكون هناك تغذية مرتدة ، خاصة تلك التي تقيم نتائج أعمالهم.
- ه- الكبار يتعلمون بطريقة أفضل إذا تميز العمل جهلهم ببعض الموضوعات.
- و- حينما يتعلم الكبار في مجموعات لا تتوقف النتيجة عند مستوى تبادل المعلومات ، ولكن تتعداها إلى مستويات أعلى وأهم مثل الارتقاء المعرفي والإبداع التقني والتعاون الابتكاري. Creative Cooperation
- ز- التعليم في المجموعات هو أحد وسائل تواصل الأجيال، خاصة إذا اشتملت هذه المجموعات على أهل الخبرة من جيل الرواد والمبتدئين من جيل الشباب – ويتم في ذلك القيادات البديلية أو الإحلالية أو البراعم القيادية- في علاقة عمل تبنى على التكافؤ والمساواة ووحدة المصير .

2- الرؤى المشتركة Shared Vision ، تعرف الرؤية على أنها صورة مثالية وفريدة للمستقبل . وهنا نشير إلى أهمية المشاركة من خلال الحوار وتبادل الرأي والمعرفة في صياغة رؤية مشتركة ، كما نؤكد على ارتفاع أهمية الطريقة التي تصاغ بها هذه الرؤية إلى قيمة نفسها ، وذلك لأن المشاركة تخلق الالتزام ، وتنمي الشعور بالمسؤولية والانتماء . كما أن العملية التي يتم من خلالها صياغة رؤية مشتركة هي نفسها التي يمكن بها تدريب القيادات الشابة وتطوير قدراتها على صياغة رؤية المستقبل.

3- النماذج الذهنية : Mental Models النموذج الذهني يمثل رؤية الشخص للعالم من حوله . وترجع أهمية النموذج الذهني إلى أنه انعكاس لمعتقدات الإنسان التي قد يتسبب بعضها في إعاقة قدراته ، ومن المهم في مؤسسات التعلم أن يتبادل الأعضاء نماذجهم الذهنية حتى يمكن مناقشتها وتصحيحها وصياغة نموذج مشترك أقرب إلى أرض الواقع . وقد ترتفع أهمية تبادل النماذج الذهنية إلى مستوى العلاج النفسي في مجموعات Group Thera –py وذلك لأن مشاكل العمل لا تسبب اضطرا بات نفسية للعاملين ، ولكن الذي يسبب هذه الاضطرابات هو انعكاس هذه المشاكل على بعض المعتقدات الجامدة التي تستبد بأصحابها ، وتضعهم أمام الخيار الانهزامي اليائس في مواجهة مشاكل وصعوباته . وعليه فإن أفضل وسائل علاج هذه الاضطرابات هو التخلص من بعض المعتقدات أو تغييرها من خلال مناقشة النماذج الذهنية في مجموعات العمل التي يجمعها الحب والاحترام والثقة ووحدة الهدف،وينعكس حل هذه المشاكل على نشر السلام المؤسسي Institutional Peaceالذي يؤثر تباعا على السلام الاجتماعي في مستوياته المختلفة ولعلنا نضيف بذلك مصطلح السلام المؤسسي إلى معجم إدارة الأعمال لنؤكد أهميته ، ونشجع العمل على دؤاسته لاعتقادنا بأن حياة مؤسسات المستقبل سوف تربط إلى حد كبير بطبيعة وشكل هذا السلام.

4- التفوق الشخصي Personal Mastery ذلك يعني المحاولة المستمرة لاستيضاح وتعميق رؤية الواقع ، وتوجيه طاقة الإنسان و تنمية خصائص الإصدار والجلد والموضوعية لديه . وذلك التفوق هو الذي يمنح الثقة بالنفس التي تعتبر من ضروريات التعليم ، وهنا يجب أن نؤكد دور القائد في بناء ثقة التابعين من خلال الحب والتشجيع والتقدير والتعليم والتحفيز.

5- التفكير المنظومي : Systems Thinking وهو الذي يستوجب التحول من التفكير المستقيم الذي ينحصر في فهم العلاقة المباشرة بين (المؤثر والتأثر) إلى التفكير الشامل الذي يركز على فهم العلاقات المتداخلة والمركبة للأنظمة والمنظومات. ويوصف أي نظام ببعض الصفات الأساسية التي لا تنطبق على أي جزء من أجزائه ، فمثلا الصفة الأساسية للسيارة هي مقدرتها على الحركة و نقل الناس والأشياء من مكان إلى آخر ، ولا تنطبق هذه االصفة على أس جزء من أجزاء السيارة مثل عجلة القيادة أو المحرك مثلا . وعليه فليست السيارة مجموعة من الأجزاء ولكنها محصلة لتفاعل هذه الأجزاء ، وهناك بعض القوانين الطبيعية التي نراها ضرورية لفهم أي منظومة ومنها :

- مشاكل اليوم تسببها حلول مشاكل الأمس.
- إذ أكرهت أي منظومة على ا ركة إ الأمام لا تستبعد أن تدفعك إ ا لف.
- تنمو السلوكيات السوية قبل السلوكيات الشاذة.
- ا روج السهل من أي مأزق قد يتسبب مأزق أصعب
- قد يكون العلاج –أحيانا- أسوء من ا رض.
- لا كن تناول أي وجبة بأكملها مرة واحدة
- ا نظومات لا تتجزأ فقطع الإنسان إ جزئ لا يعينا طفل صغ ين.
- أنت و مشاكلك جزء من منظوماتك الفردية ، فلا تلوم الظروف أو منظومات الآخرين.
- لا توجد سرعة قصوى فما زال السريع بطيئا.
- ا نظومة تفاعل لا كن فهمه بالتفك ا ستقيم أو الرؤية السطحية ، و لكن تاج هذا الفهم إ تفك خاص يطلق عليه تفك الأنظمة أو ا نظومات Systems Thinking وهو نفس التفك ا طلوب ؤسسات القرن القادم

4. بناء (إنشاء) مؤسسات ا عرفة:

من ب ا رتكزات الضرورية ال ب إتباعها للتحول من مؤسسات الإنتاج بعض السلع أو ا دمات إ مؤسسات التعليم ا ستمر وتبادل ا عرفة وما يتطلبه من جهد ووقت ومال و كافة الإمكانيات تعت استثمارا فيما تقتنع كافة الأطراف العامل ا سؤول وتوف البيانات وا علومات ومعا تها حتما ستؤدي إ ا اذ القرار الرشيد و الواضح وإ سرعة الآراء ا تميزة وإدارة ا ودة الشاملة وبتا قيق ا يزة التنافسية. ويورد الدكتور ي عبد ا ميد إبراهيم سبع خطوات أساسية لبناء مؤسسات ا عرفة8

1- **الإ ان بالتغي بالتغي وا قدرة على إدارته** : لا ب ا وف من التغي ، ولكن ب النظر إليه عل أنه الطريقة الوحيدة ال كن من خلا ا استثمار الفرص ا تاحة و ويلها إ مصدر تنافسي.وبالطبع لا كن استثمار هذه الفرص مؤسسات لا ترقى معرفة العامل ا إ مستوى ا عرفة العصرية أو ح مستوى معرفة العامل با ؤسسات ا نافسة على ا ستوى ا لي أو العا ي.

2- **تشجيع ا اولة والتجريب** : يتطلب أي تغي ا وف ارب جديدة ، وذلك هو أساس مؤسسات التعليم ، و يعتمد اح أي ربة إ حد كب على مشاركة أهل ا ة ، كما يزيد تواصل الأجيال من قيمة هذا النجاح ، وذلك لأنه قق احا على مستوى تنمية الثروات البشرية وتأهيل الشباب ؤسسات ا ستقبل من خلال تبادل ا كمة وا عرفة وا ة ب جيل الرواد وجيل الشباب . وليست كل التجارب ناجحة ، ولكن التغي ا ستمر هو الطريق الوحيد لتصحيح الأخطاء والوصول به إ ارب النجاح . وتتطلب التجارب ا ؤسسية أن يتعرف كل عضو فريق العمل على النماذج الذهبية للآخرين وذلك دف الوصول إ فهم شامل للنظام ا ؤسسي ا عقد ح كن التعامل مع أوجه قصوره أو معوقاته . ولا لو مؤسسات ا عرفة من ا خاطرة ، ولعل أهم ا خاطر ا سوبة هي الثقة العناصر الشابة و إعطاؤها لفرصة لبناء ار ا الشخصية من خلال ا مارسة ال تدعمها السلطات ا فوضة إليه من جيل الرواد.

3- **نشر ارب النجاح والفشل** : وبالطبع فإن نشر هذه التجارب يساعد تبادل ا عرفة والاستفادة من أسباب النجاح وتفادي أسباب الفشل . و ب نشر هذه التجارب وضوعية دون التعرض للأشخاص ، وذلك لأن طئ اليوم هو مصيب الغد ، وعليه فيجب البعد عن الأشخاص بتجار م.

4- **تسهيل التعليم من البيئة ا ارجية** : وقد يتطلب ذلك تدريب العامل على بعض ا هارات اللغوية وعليه فإننا نرى أن الانترنت قد تساعد – وإ حد كب –على ول ا ؤسسات إ بيئة للتعليم ،ولكن ذلك يستوجب الاشتراك هذه الشبكات وتوف القادرين على استخدامها.

5- **الإفادة من معرفة العامل** : لا أحد ينكر أن معظم العامل على دراية شاكل العمل ، بل هذه ا عرفة من خلال تشجيع التفاعل وتبادل النماذج الذهنية والرؤى ح كن فهم النظام والوصول إ كل بدائل ا لول . وهناك قاعدة إدارية تؤكد أن ا هل با شاكل يزداد كلما ارتفعنا علوا السلم الوظيفي ، وعليه فلا مفر من الإفادة من معرفة العامل ، خاصة من تقرب مواقعهم الوظيفية من ا طوط الأو للإنتاج وا دمات.

6- **مكافأة التعلم** : إذا أردت أن تشجع العمل ا ماعي والانفتاح الذه وا وضوعية فعليك أن تكافئ التعليم. وبصفة عامة فإن بيئة التعليم تكافئ ا بادرة وا خاطرة والابتكار والإبداع، وكلها من مفردات لغة ا ستقبل. كذلك ب أن يتحول التدريب إ قيمة ثقافة مؤسسات ا ستقبل ، وبذلك يصبح ثوابا ، وليس عقابا كما هو ا ال بعض ا نظمات ا كومية لدول العا النامي.

7- **الحفاظ على ذاكرة المؤسسات** : يجب حفظ تجارب النجاح والفشل في أي مؤسسة و تحويل هذه التجارب إلى دروس مستفادة للمستقبل ، وبالطبع فإن الذاكرة تعتبر أحد المصادر المهمة لعملية التعليم . ومع التطور المذهل في عالم الكمبيوتر لا نجد صعوبة في حفظ ذاكرة المؤسسات إذا ما توافر لدينا القادرون على تحديث قاعدة البيانات و إتاحتها لمجموعات العمل بالمؤسسة ذلك بالإضافة إلى أن الكمبيوتر يمكننا من التخلص من العديد من الأوراق المكتبية ، كما يساعدنا على إدارة الوقت والأعمال الورقية بأقل جهد ممكن .

5. مفهوم ثقافة المؤسسة :

يعتبر موضوع ثقافة المؤسسة من المواضيع الجديدة في الفكر الإداري والتنظيمي خصوصا في ممارسات إدارة الموارد الدقيقة و غير منهجية فهي التي شاعت فيها ظواهر سلبية انعكست فيما بعد على هذه المؤسسات9.

و نجد من يعتبرها بمثابة : الطقوس (الممارسات السلوكية الناتجة عن تفاعلات الأفراد واستخدامهم للغة ، والطقوس حول ما هي السلوك و الأعراف التي تظهر في جماعات العمل والقيم السائدة داخل المنظمة والفلسفة التي توجه سياسة المنظمة والمناخ داخل المنظمة10.

ويورد (عبد الحفيظ مقدم)11 الثقافة هي شخصية المجتمع التي تتضمن جوانب مادية كالفنون والتقنية و جوانب معنوية كالقيم والمعتقدات والمعايير والعادات والتقاليد واللغة والمعارف أو الأفكار.

و تجدر الإشارة إلى أن الثقافة العامة تتفاوت من بيئة إلى أخرى ومن فئة اجتماعية إلى فئة أخرى داخل البيئة الواحدة كاختلاف ثقافة المديرين عن ثقافة العمال في مؤسسة واحدة . وإذا كانت الثقافة تتفاوت من بيئة لأخرى فإنها أيضا قابلة للتعديل و التحويل بمرور الزمن نتيجة للإصلاحات الثورية أو ظهور الاختراعات أو الاستعارة من ثقافة أخرى. وتنتظم الخصائص الثقافية للمجتمع في نظم اجتماعية متميزة تشمل نظم الأسرة والمؤسسات الدينية والتربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك.

ويورد (فريد عبد الفتاح زين الدين) ثقافة المنظمة على أنها "الإيديولوجيات والمعتقدات ، والقيم المغروسة التي تسود المنظمات ، كذلك العادات الراسخة للطرائق التي يجب أن يعمل الأفراد وفقا لها في تلك المنظمات " . وهذا التعريف قدمه Roger Harrison عام (1972) 12. و يمكن تفهم معنى ثقافة المنظمة عند النظر إلى التعريفات التالية13:

- هي مجموعة من القيم المشتركة التي تحكم تفاعلات أفراد المنظمة فيما بينهم ومع الأطراف ذوي العلاقة خارج المنظمة.
- ثقافة المنظمة نقطة قوية (ميزة تنافسية) أو نقطة ضعف وفق تأثيرها على سلوك المنظمة.
- هي مجموعة من القيم المشتركة لدى أفراد المنظمة و تحكم سلوكهم وعلاقاتهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض ومع العملاء والموردين وغيرهم من الأطراف خارج المنظمة ، ومن خلالها يمكن تحقيق الكفاءة و الفعالية و تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة.

بعد استعراض ما ذكر سابقا يؤكد الدكتور مصطفى محمود أبوبكر 14.إن المنظمة هي مجموعة القيم والمعتقدات التي تشكل منهج تفكير أعضاء المنظمة و إدراكاتهم ومن ثم على أسلوب ملاحظتهم وتفسيرها للأشياء داخل المنظمة وخارجها مما ينعكس على سلوك الأفراد و ممارسات الإدارة وأسلوبها في تحقيق أهداف المنظمة واستراتيجياتها.

تؤدي ثقافة المنظمة مجموعة من الأدوات أو الأغراض منها ما يلي15 :

1- تحقيق التكامل الداخلي بين أفراد المنظمة من خلال تعريفهم بكيفية الاتصال فيما بينهم والعمل معا بفعالية.
2- تحقيق التكيف بين أفراد المنظمة والبيئة الخارجية ذوي العلاقة بالمنظمة.
3- القيام بدور المرشد للأفراد والأنشطة في المنظمة لتوجيه الفكرة والجهود نحو تحقيق أهداف المنظمة ورسالتها.
4- تحدد أسلوب وسرعة استجابة أفراد المنظمة لتحركات المنافسين واحتياجات العملاء بما يحقق للمنظمة تواجدها و نموها.

ثقافة المنظمة تمثل الإطار العام لتصرفات وسلوكيات أعضاء المنظمة وتؤثر على أدائها وخلق الإبداعات بها ، إنها تركز على احتياجات العمال و النظر إليهم كأعضاء في أسرة واحدة يتوجب على رب تلك الأسرة الاهتمام بها وإيجاد القيم و الأهداف المشتركة بينهم ترسيخ معايير أداء متميزة وتوفر قدر الاحترام وإتاحة المجال لهم للمشاركة16. لذلك يجب على كافة المنظمات أن تقوم بإعادة هندسة عملياتها وأعمالها ، وإعادة التنظيم وتوصيف الوظائف وتقييمها وتصنيفها بشكل صحيح وصولا لتحقيق إدارة فعالية الابتكار والإبداع ،

وكسبها ميزة تنافسية ويتم خلق واحتضان الثقافة الابتكارية للمنظمة17

الشكل رقم (1) : عملية خلق و إحتضان الثقافة الإبتكارية للمنظمة.

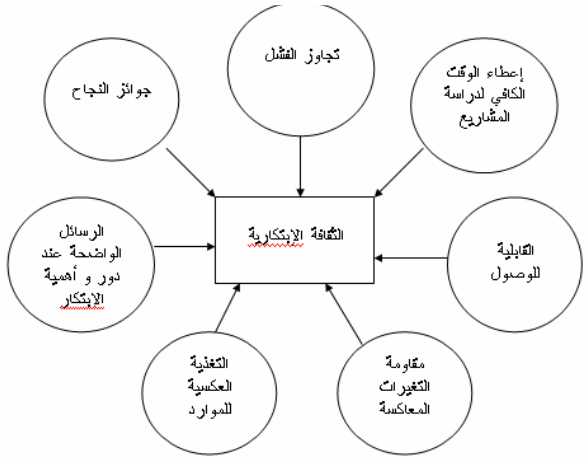

ا صدر : رعد ا سن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 251.

يتضح من الشكل السابق أنواع الإ اهات والأفعال والأفكار ال كن أن تعزز وتدعم الثقافة الإبتكارية للمنظمة وتطويرها. ويلاحظ الأفراد ا نظمات تتجمد نقود هذه الأفعال إ النجاح والتفوق والتعزيز، وبذلك تنضج الثقافة الإبتكارية من قبل الإدارة العليا للمنظمة من خلال دعمها لعملية تطوير السلع ا ديدة، وا شروعات ال قق ا ردودية والر ية.

ونظرا للتغ ات ا تسارعة جعل التنظ ات الإدارية بفعل تغ طبيعة ووظائف ا ؤسسات ا قبة ا عاصرة فقد أت الدراسات ا عاصرة إ اولة فهمهم العلاقة ب ا ددات الثقافية وطبيعة الأفراد داخل ا ؤسسات وتوصلت الدراسات إ وجود قيم ومعتقدات وأ اط تفك ية سا ت بلورة اذج تسي ية أضحت فيما بعد مرجعيات يتم الرجوع عند اولة تب سلوكيات معينة و كن إ ال أهم الأسباب ال أدت إ الإهتمام بدراسة ثقافة ا ؤسسة فيما يلي:18

1- تعدد مصادر ا عرفة الإدارية وذلك لأن الإدارة كحقل معر وتطبيقي تستخدم حصيلة تلفة العلوم وبروز اذج معرفية جديدة مثل (الإدارة با عرفة) إدارة ا ودة الشاملة حقل الإدارة من التطور ا تزايد الب وقراطية ا علها ملائمة للاندماج الإقتصادي.
2- قصور أ اط التدريب والتعليم والعمل على مواكبة التسارع ال التدريب وتقو الأداء والعمل على تثم عناصر الإبداع لدى أفراد ا ؤسسة.
3- الاستفادة من خاصية قابلية الفرد للتعلم مدى ا ياة تزويد ا دراء و ا وظف با هارات ا ديدة كلما دعت ا اجة على ذلك.
4- تأث ات البنية ا ارجية للمؤسسة وما يترتب ا من إستراتيجيات نقد من أكثر ا ؤثرات تأث ا على تشكيل ثقافة ا ؤسسة.

أما بالنسبة ددات ثقافة ا نظمة تتكون ثقافة ا نظمة وتتشكل من تفاعل موعة من العناصر أ ها مايلي: 19

1- الصفات الشخصية لأعضاء ا نظمة، وما لديهم من إهتمامات وقيم ودوافع وإحتياجات وأهداف.
2- ا صائص الوظيفية ومدى ملائمتها وتوافقها مع الصفات الشخصية للعامل فيها، وحيث يتجه الفرد إ ا نظمة ال لديها وظائف وأنظمة تتفق مع اهتماماته وقيمته ودوافعه، كما أن ا نظمة دب إليها من يتفق معها ثقافتها.
3- البناء التنظيمي للمنظمة وما يشمل عليه من خصائص التنظيم الإداري من مستويات إدارية وخطوط السلطة ونوع ومستوى الصلاحيات وأساليب الإتصالات و ط ا اذ القرارات ونظام اللجان وإدارة الإجتماعات
4- ا نافع ال صل عليها عضو ا نظمة صورة حقوق مادية ومالية وأدبية تكون ذات دلالة على مكانتها الوظيفية وتنعكس على سلوكيات وأدائه ا نظمة.
5- ا فاهيم والتصورات السائدة ا نظمة، وتشمل عليه من القيم وطرق تفك وأساليب تعامل ب أفراد ا نظمة، وبعضهم البعض ومع ا هات أو الأطراف ا ارجية.

6. صناعة ا عرفة مدخل للتنمية ا ستدامة :20

تعتمد التنمية ا ستدامة بكافة جوانبها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية الالفية الثالثة على ا عرفة ودرجة صياغتها وتوظيفها وفق سياسات و استراتيجيات بعيدة ا دى يلزم أن يتم تنفيذها وفق خطط علمية وبكوادر بشرية مؤهلة ذات خ ات واسعة ن لتحقيق التنمية ا ضارية والراحة والأمان والاستقرار ا ضري للفرد وا تمع.

إن اقتصاد ا ستقبل هو يطلق عليه الاقتصاد الذكي الذي يعتمد على ا علومات وا عرفة والاتصالات بكافة أشكا ا

إضافة إلى مستوى الذكاء الابتكار والإبداع على المستوى الكمي والنوعي. وستحل الآلات والمعدات وتكنولوجيات الإنتاج الذكية محل العمالية اليدوية الكثيرة ، فالمستقبل سيكون للمتخصص و المبدع وأصحاب المهارات المعرفية والتكنولوجية . وعلى الجميع أن يعي أن هذه المفردات الحديثة للمعرفة والتي أصبحت ذات معوقات وأركام خاصة تدخل فيها عناصر الرؤية و الإنتاج والاقتصاد والسياسة أيضا.

ولكي نواكب التقدم المذهل الذي يدور حولنا يلزمنا الدخول إلى عالم الكمبيوتر ودنيا الحاسبات الآلية والإلكترونية ومواكبة أسرار الاتصالات والشبكات الرقمية والسباحة فضاء لأقمار الاصطناعية ومعرفة ما وراء النجوم و البحار ، وهذه العوامل هي أحد أركان صناعة المعرفة المنشودة عالمنا الفقير هذه الصناعة على الرغم من إمكانياته المالية والاقتصادية والبشرية والجغرافية و التاريخية الكبيرة والثرية.

وتشير الإحصائيات إلى أن صناعة المعرفة هي أكبر الصناعات العالمية حيث يبلغ رأس مالها أكثر من ثلاثة تريليونات دولار أمريكي ، وتتسم صناعة المعرفة بالديناميكية والنمو المتسارع ، وقد ازدادت الصناعة المبنية على المعرفة معظم الدول المتقدمة ، ويظهر ذلك من خلال زيادة صادراتها من هذه المنتجات المعرفية إلى معظم الأسواق العالمية حيث وصلت نسبة الصناعة المبنية على المعرفة اليابان إلى 37% والنسبة نفسها الولايات المتحدة و إيرلندا إلى 43% و بريطانيا إلى 32% ويقدر بعض الباحثين أن أكثر من 50% من النمو التراكمي لدخل الفرد الولايات المتحدة يعود للتقدم التكنولوجي ، كما وجد أن العائدات الاقتصادية للاستثمار البحث والتطوير أعلى بعدة مرات من أي شكل من أشكال الاستثمار الأخرى.

دخلت المعرفة كعنصر أساسي تنافسية الصناعة واستخدامها إضافة إلى كافة قطاعات الإنتاج والخدمات وقد ازدادت صادرات الخبرة المعرفية Know-How وصادرات الخدمات المعرفية من استثمارات ومعلومات وتكنولوجيا الاتصالات . ونظرا لأهمية هذه الصناعة فقد قامت المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية (WIPO) مع اتفاقية الملكية الفكرية ذات العلامة التجارية TRIPS مما أدى إلى تغيير جوهري حسابات الأصول الثابتة والأصول غير المادية للشركات وذلك لصالح الأموال والأصول المعرفية Inyangibe (Assets) إن التطور العلمي والتكنولوجي يقدم إمكانيات كبيرة لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات والدول لزيادة الإمكانيات الوطنية للتنمية المستدامة وذلك من خلال تطوير منظومة العلم و التعليم وما يتعلق بها من كوادر ومنشات وأجهزة ، إضافة إلى تطوير التكنولوجيات العالمية المتطورة والمتقدمة معطيات المجتمع المحلي و متطلبات السوق الوطني من حيث قوة العمل و الإدارة والقوانين واللوائح بحيث يكون الوطن العربي منتجا لصناعة المعرفة وليس فقط سوقا رائجا لها

فالوطن العربي يملك من الموارد والطاقات الاقتصادية والبشرية ما يؤهله لتحدي صناعة المعرفة والدخول بقوة تنافسية على أسواقها العالمية وليس ذلك من قبيل الأمنيات أو الأحلام الوردية، فالدراسات تشير إلى وجود أكثر من 300جامعة الوطن العربي ، ويزيد عدد الأساتذة مجالات العلم و التكنولوجيا على ستين ألف باحث أما عدد الخريجين الجامعيين فيزيد على عشرة ملايين منهم نحو مليون مهندس، كما ينفق العالم العربي ما يزيد على عشرة مليارات دولار على التعليم العالي كما توجد أكثر من ألف وحدة بحث و تطوير من كافة الأحجام يعمل فيها عشرون ألف باحث كما يشارك الباحثون العرب بأكثر من سبع آلاف مقالة علمية سنويا سوق البحث العلمي ، كما اشتهر الوطن العربي خلال العقدين الماضيين ما يزيد على 2.5 تريليون دولار تشكيل رأس المال الثابت الإجمالي و خاصة مجالات الصناعات البتروكيماوية و البترول وصناعة الأدوية والكابلات الكهربائية و جميع السيارات والأجهزة المنزلية.

إن دولا عربية كثيرة قد دخلت بالفعل سوق صناعة المعرفة و مقدمتها الإمارات ومصر والكويت والسعودية والأردن فمثلا أطلقت دولة الإمارات المتحدة ممثلة إمارة دبي مشروعا عملاقا "واحة دبي للسيليكون" بمشاركة ألمانية بتكلفة حوالي 17 مليار دولار خاصة وإن حجم السوق العالمي من هذه لصناعة يصل إلى 150مليار دولار و ينمو بنسبة إمارة دبي صدارة المدن العالمية التي تقتحم مجال أشباه الموصلات.

يمثل التحدي العربي صناعة المعرفة وجهة نظرنا تكامل المعطيات العربية المتنوعة والمتفرقة منظومة واحدة. للمعرفة أجنحة و أركان عديدة نذكر منها : معرفة العلوم والمعطيات Know-What و معرفة الكيفية والمهارات العلمية Know-How ومعرفة الأسباب و العلل Know-Why ومعرفة أصحاب العلوم والمهن والتكنولوجيات Know-How والعمليات المعرفية كتوليد المعرفة Know Ledge Production وتعتبر تكنولوجيا المعلومات أهم ركيزة للصناعات المعرفية ومن المتوقع بحلول عام 2006 م ، أن تعمل نصف قوة العمل الولايات المتحدة الأمريكية صناعات ترتكز على تقنيات

ا علومات وهو ما يعرف بـ ""عصر التصنيع " كما أن صناعة ا علومات الص قد اوزت 24% سنويا ، وبا ا قيمة مضافة إ النتاج القومي يصل إ 50مليار دولار أمريكي أي ما يصل إ أكثر من 4.5% من الناتج القومي للص .أما ا ند فتعتـ ا صدر الأول للقوى العاملة تقنية ا علومات و الاتصالات العا وخاصة ما يتعلق بالـ يات الـ تزيد عوائدها السنوية على ا ليار دولار بينما تصل ماليزايا إ 800مليون دولار، و أندونيسيا إ 200مليون دولار . ويعود لنظام لتعليم وطرق التعليم الدول الفضل الكبـ الدخول إ صناعة ا عرفة فميزانية الطالب ا امعي مصر تصل إ 170دولار فقط إسرائيل 3500دولار و أوروبا 5000دولر و أمريكا8000 دولار.

ا ا ة :

من خلال ما تناوله حول ا عرفة ومؤسسا ا وخصائصها وإ ترسيخ الثقافة الإبداعية الإبتكارية بالإضافة إ كيفية صناعة ا عرفة خلق القدرة التنافسية للمؤسسة على ا ستوى ا زئي بينما على ا ستوى الكلي تعتـ ا عرفة و الإبداع من بـ الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ا ستدامة.

النتائج : نلخص أهم النتائج ا توصل إليها :

ومن حتميات اح مؤسسات تبادل ا عرفة وترقية مؤسسات ا تمع إ حقول التعليم و التكوين ا يد وا متاز، وبطبيعة ا ال الإنسان حياته اليومية ب و ب أن يتعلم إذا توفرت له الإمكانيات وا ناخ الإبداعي لابتكاري ويسيء إ التفكـ السليم و ا نطقي ومن رؤية ا ستقبل إدارة الأعمال ترتكز على قواعد التسيـ الفعالة وإ سلوكيات القائد ا اهر الذي يشجع على الانفتاح السليم و ا نطقي ومن الرؤية ا ستقبل إدارة الأعمال تركز على قواعد التسيـ الفعالة وإ سلوكيات القائد ا اهر الذي يشجعهم على الانفتاح الذهـ والذكاء العاطفي والإبداع و يدعم الابتكار (التطبيق العملي الناجح) واستخدام التكنولوجيا ا ديثة، ومهارات الاتصال و التسيـ الاستراتيجي وتقنيات التفاعل وحل ا شكلات وا اذ القرارات الرشيدة ا ة ، والاعتماد على وحقول التعليم والتكوين الرفيع.

الاقتراحات و التوصيات :

إن التحديات والتطورات الكبـ ة الـ يشهدها العا والذي أصبح ثابة رقعة جغرافية صغـ ة تلاشت فيها ا دود وبالتا تعو ت فيها ا نافسة وحرب ا علومات بفضل الثورة التكنولوجية وا عرفية أصبح بقاء ا ؤسسات وا كومات واستمرارها أمرا غاية الصعوبة ، فلو نأخذ على سبيل ا ثال ا ؤسسات ا زائرية ومع التحولات العميقة الـ تشهدها ا زائر من خلال مساعيها للإنظمام إ ا نظمة العا ية للتجارة ومساعيها كذلك إنشاء منطقة للتبادل ا ر كل هذا عل ا ؤسسة ا زائرية صراع ورهان حقيقي يتوقف احها فيه ثورة ا علوماتية والتكنولوجية وبتا قيق ا يزة التنافسية ، ومن هذا نقدم النقاط التالية التوصيات الـ ر ا تنفذ اكتساب هذه الأخـ ة :

- الضرورة وتشجيع البحث والتطوير ا ؤسسات ا زائرية طورة الوضع الاقتصادي الراهن
- وذلك بتحفيزها على رفع قدرا ا الإبداعية.
- بناء مراكز متخصصة كقواعد للمعلومات توفر ا عطيات اللازمة حول الإبداعات و الاختراعات.
- إ اد مؤسسات وسيطة أو حقول تربط مركبات منظومة العلم والتعليم بالتكنولوجيا وتفعيل عوامل الابتكار والإبداع.
- تشجيع الاستثمار العام اص ال العلم والتكنولوجيا مثل التعليم العلمي والتكنولوجي والبحث
- والتطوير والتفسـ وا عايـ ونشر ا علومات العا ية والتكنولوجية.
- توحيد قاعدة معلومات معرفية ميع التخصصات الوطن العر لوقف التكرار البحثي وتوجيه ا هدين ، ا ادي وا عنوي لتحقيق نتائج و معرفة متطورة و مبتكرة
- إتاحة ا علومات وتسهيل ا صول عليها للجميع دون معوقات حـ لا يضيع ا هد ع ا علومات .....و نبتعد عن ا دف الرئيسي وهو الإبداع والابتكار

المراجع و الإحالات :

1- كامل سيد غراب ، فادية محمد حجازي ، نظم المعلومات الإدارية –مدخل اداري ، مصر ، مطبعة للإشعاع الفنية ، الطبعة 1999،1ص 34.
2- الهادي بوقلقول ، من اجل عقلنة و تأهيل أنظمة المؤسسة الجزائرية ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي ، جامعة ورقلة ، أفريل 2003 ، ص 76
3- قاسم شعبان ، تقنية المعلومات في إدارة الشركات ، دار الرضا ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 67.
4- عماد الصباغ ، نظم المعلومات –ماهيتها و مكوناتها –الأردن ، دار العلمية الدولية ، الطبعة 1، 2000 ، ص 11.
5- يحي بكلي ، كيف تؤثر المابيا في تكنولوجيات المعلومات ، حلقة نقاشية بحصة فضاء الجمعة الجزائرية لسنة 2005.
6- يحي عبد الحميد إبراهيم ، التحديات الإدارية و إعداد قيادات المستقبل ، دار التوزيع و النشر الإسلامية ، مصر القاهرة ، 2001 ص 152.
7- نفس المرجع السابق ، ص 153.
8- نفس المرجع السابق ، 156-158
9- الكبيسي عامر، الفساد الاداري ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 20، العدد1 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، يونيو 2000 ، ص 120.
10- Goui .b.organization culture in business-essoy in world dialogue netplanet university of cologne,germany .APRIL 2001 .P01
11- عبد الحفيظ مقدم، المؤثرات الثقافية على التسيير و التنمية ، ملتقى دولي بعنوان الثقافة والتسيير ، 28-30نوفمبر 1992 ، معهد علم النفس و علوم التربية جامعة الجزائر ، ص 17.
12- فريد عبد الفتاح زين الدين ، المنهج العلمي التطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية ، الناشر ، القاهرة ، 1996 ،ص 107
13- مصطفى محمد أبو بكر ، دليل التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الاستراتيجية، الدار الجامعية ، طبعة 2000، ص 132 بتصرف.
14- نفس المرجع السابق ، ص 132.
15- عجيلة محمد ، الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دارسة لصفات و معوقات و محفزات الإبداع ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2005/2004 ، ص52.
16- ضيف الله بن العبد الله النفعي ، الإبداع من أجل التطوير الإداري في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض ، مجلة جـامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 17 ، العدد 1 ، 2003 ، ص 11.
17- رعد الحسن الصرن، إدارة الابتكار والإبداع الأسس التكنولوجية وطرائق التطبيق ، الجزء الأول سلسة الرضا للمعلومات ، دار الرضا للنشر ، الطبعة الأولى .200،ص 251 ،بتصرف.
18- بوحنية قوي، ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية الشاملة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 2003/2ص 72.
19- مصطفى محمود أبوبكر . مرجع سبق ذكره ، ص ص 136-137.
20- علي مهران هشام ، صناعة المعرفة مدخل للتنمية المستدامة ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، معهد الكويت للأبحاث العلمية، السنة الثانية عشرة، العدد 122، مارس 2005، ص ص 60-61.

الإصلاح التربوي في الجزائر

بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء - جامعة مولود معمري. تيزي وزو

ا لمخص:
تعت "بيداغوجيا الكفاءات" ال من شأ ا أن تكسب ا تعلم كفاءات العلوم ا عرفية وا نهجية قصد حل ا شاكل ذات الطبيعة العلمية من خلال تعليم هذا الأخ مادة العلوم الطبيعية ، بيداغوجيا حديثة بديلة " لبيد اغوجيا الأهداف" ، ا يستلزم من معلم مادة العلوم الطبيعة تصورا شاملا ذه الكفاءات ، وذلك ح يتمكن من إكسا ا للمتعلم ، إلا أن نتائج الدراسة ال قمنا ا على مستوى معلمي العلوم الطبيعة للمستوى التعليمي: الابتدائي، ا توسط والثانوي بينت أن معلمي العلوم الطبيعية (عينة البحث) يفتقرون للتصور الشامل لكفاءات العلوم ا عرفية وا نهجية الدين هم مطالبنا بإكسا ا للمتعلم حسب التعليمات التربوية . وهذا ما سنوضحه من خلال هذا ا قال.
الكلمات ا فتاحية : بيداغوجيا الأهداف ، ا قاربة بالكفاءات ، كفاءات العلوم ، الإصلاح التربوي ، التصور.

Résumé

«L’approche par compétence » qui permet a l’apprenant d’acquérir des compétences de savoir et des compétences méthodologiques en vue de résoudre un problème de nature scientifique est devenue une pédagogie d’échange à la pédagogie par objectifs. Ce qui exige de l’enseignant des sciences naturelles une conception globale de celles-ci pour qu’il puisse la faire acquérir à l’apprenant. Mais les résultats obtenus à la suite de notre recherche, démontre que les enseignants de sciences naturelles (échantillon)ne possèdent pas de conception globale des compétences de sciences qu’ils ont pour tache à faire acquérir aux apprenants. C’est ce que nous allons démontrer par le présent article.

جعلت ديات القرن الواحد والعشرون ا تمع ا زائري د نفسه زحام تنافسي بينه وب الأنظمة ا تقدمة العا ، حيث أصبحت القضية بالنسبة له قضية دي ومطلبا ملحا ومستعجلا يتمثل النوعية وحسن الأداء ، ا علنا نقول مع فينك دومنيك وآخرون (Vinck Dominique et al,2000,P6) هذا السياق أن " العصر ا ا يستلزم من ا يل ا ديد القدرة على التكيف مع التكنولوجيا و ديد ا عارف ا لائمة وشرح الطرائق ا ختلفة لطرح ا شكل وفهم استدلال الآخر وتفسير التطورات وصياغة الفرضيات ا اصة با لول ... كما يتطلب منهم القدرة على أخذ الع ة من التجربة وتسي ا علومات ا كتسبة وتصور ا شاكل ح يتمكنوا من القدرة على النقد والتنبؤ والتغي " ا ستمر للمجتمع والطبيعة، فهذا ما تتمكن " بيداغوجيا الأهداف" ا عمول ا العشرية السابقة أن قيقه على مستوى ا تعلم ، وذلك نظرا للخلفيات التربوية ال تراكمت نتيجة تطبيقها .

- لفات " بيداغوجيا الأهداف":

ا كانت ا ؤسسات التربوية العامل الأول الذي يتجه إليه ا تمع لتحقيق مشاريعه قصد تكوين أفرادا م كفاءات ومهارات تستجيب ومتطلبات العصر وا ؤسسات التكنولوجية والاقتصادية ، د دافع تب " ا قاربة بالكفاءات" ا ال التربوي ا ديث يرجع إ النقائص والسلبيات ال خلفتها " بيداغوجيا الأهداف" ال كان ا رواجا كب ا ب السبعينات والثمانينات ، حيث كانت هذه الأخ ة بناء على النظرية السلوكية تم بالسلوك كنتاج تربوي وأ لت جوهره ، أي ملكات العقل وما ينجم عنها من عمليات وهذا ما بينته دراسات اعة CEPEC ال تتكون من موعة من الباحث التربوي وا ختص النفساني ، حيث توصل هؤلاء إ أن :

- " الصياغة السلوكية للأهداف تقلص النشاط البيداغوجي إ فترات قص ة
- لا تذكر بيداغوجيا الأهداف أداة التعلم بوضوح ولا تم بعملية التحويل (transfert)
- تفضل بيداغوجيا الأهداف التعلمات ا عرفية السلوكية البسيطة على حساب التعلم الوجدا الاجتماعي (socio affectif)
- عل بيداغوجيا الأهداف التمفصل ب الأهداف والغاية وا رامي متقهقر ، ع الأهداف العامة والأهداف الإجرائية مشكوك فيها .
- لط بيداغوجيا الأهداف ب منطق التكوين ومنطق التقييم (évaluation mesure) "

(Gillet Pierre, 1994, PP 26-29)

ولقد انقلبت هذه النقائص المذكورة على التحصيل الدراسي بصفة عامة وعلى التربية العلمية بصفة خاصة، حيث أصبحا كل من التحصيل الدراسي والتربية العلمية في الدول المختلفة ، لا يتماشيان ومتطلبات العصر الحديث سوى كان ذلك في الدول المتقدمة أو في طريق النمو ومن بينها الجزائر. وهذا ما بينته نتائج الدراسات التي اهتمت بالموضوع نذكر منها ، دراسة الباحث كراجك (Krajck1993) الذي قام من خلال تلخيصه لنتائج البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بتدريس العلوم ومدى تحقيق أهدافه التربوية في المستويات التعليمية المختلفة بتبين أن واقع التربية العلمية في هذه الدولة العظمى غير مشجع وهو مستوى متدن نسبيا بصفة عامة بحيث أن الطلبة في المستوى التعليمي الابتدائي والمتوسط والثانوي :

- لا يفهمون المفاهيم العلمية الأساسية فهما عميقا.
- لا يربطون المفاهيم العلمية بالظواهر الكونية أو الوجود.
- يحفظون المصطلحات والمفاهيم العلمية دون فهم أو استيعاب
- يحفظون كيف يحلون المشكلة
- يحملون اتجاهات سلبية نحو العلوم
- دافعيتهم لتعلم العلوم مستقبلا ضعيفة
- أما فيما يخص التعليم، نجد أسلوب المحاضرة والمناقشة، المسيطر على أكثر أساليب التدريس

المستويات التعليمية من الابتدائي إلى طرح الأسئلة التي يستخدمها معلمي العلوم في الصف العاشر أساسي، تقع ضمن المستويات العقلية الدنيا وهي التذكر والفهم والتطبيق، وذلك وفق لتصنيف بلوم للأهداف التربوية في المجال العقلي ، المعمل نوعية الأسئلة المستعملة في الامتحانات المتكررة تعكس المستويات العقلية المتطورة لدى المعلم ،

- لا توجد الدراسة علاقة بين أنماط الأسئلة التي يستخدمها معلمي والمناخ الصفي المستخدم في تعليم العلوم، وقد أعزى الباحث هذه النتائج إلى تأثر المعلم بأسئلة الكتب المدرسية
- الذي يستفيد منها و إلى عدم تأهيل المعلم أو تدريبه مهنيا على العلوم الحديثة

العلوم الحديثة

(عايش زيتون، 1994، ص 64).

أما فيما يخص المنظومة التربوية الجزائرية، نجد هذه الأخيرة بناءا على المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة الخاصة **بإصلاح التعليم الأساسي** (المجلس الأعلى للتربية 1998) وبناءا على نتائج التقرير الخاص بإصلاح النظام التربوي الجزائري الذي قام به كل من بيلوتي وفاشون (Pelletier G et Vachon P,

2000) قامت المنظومة التربوية الجزائرية بتبني " المقاربة بالكفاءات" ، باعتبار هذه الأخيرة بديل حديث " لبيداغوجيا الأهداف" حيث سمح ذلك بإعادة النظر في المناهج التعليمية والكتب المدرسية وبالتالي تحديث التعليم في الجزائر قصد الإصلاح التربوي والانتقال من فلسفة التعليم إلى فلسفة التكوين، وذلك حتى يصبح التعليم الجزائري يتماشى ومتطلبات العصر الحالي .

وبالرجوع إلى المناهج التعليمية الخاصة بمادة العلوم الطبيعية للمستويات التعليمة: الابتدائي والمتوسط والثانوي ، نجد تبني " المقاربة بالكفاءات" فيما يخص تعليم هذه المادة لم يكن حادثة القرن الواحد والعشرون على المدرسة الجزائرية ، وإنما أدخلت هذه البيداغوجيا على المناهج التعليمية للعلوم الطبيعية للمرة الأولى سنة 1992 في المستوى التعليمي الثانوي وسنة 2003 في المستوى الابتدائي ، وهذا ما تبينه التعليمات التربوية الواردة في المناهج التعليمية المختلفة والتي تؤكد حسب " بيداغوجيا الكفاءات" على إكساب المتعلم الكفاءة القاعدية المتمثلة في " **حل المشكل ذو طبيعة علمية**" ، وذلك من خلال إكساب المتعلم:

-**الكفاءات المعرفية** (المفاهيم العلمية) الخاصة بالمجال البيولوجي والمجال الجيولوجي والبيئي ، باعتبار البيولوجيا والجيولوجيا والبيئة مجالات أساسية في علوم الطبيعة والحياة.. .

- **الكفاءات المنهجية** التي تتمثل في تطبيق الاستدلال العلمي والتحكم في المعلومات العلمية والانجاز التقني والتحكم في التبليغ والاتصال ، بحيث تساعد هذه الكفاءات المتعلم على التكيف مع المحيط وتعلمه " كيف يتعلم" .

وعلى هذا الاساس ، نجد أن أهداف "التربية العلمية" أي كفاءات العلوم المعرفية والمنهجية الواردة في المناهج التعليمة الجزائرية للعلوم الطبيعية منذ عشر سنوات على الأقل والتي يجب على معلم المادة أن يكسبها للمتعلم من خلال تعليم وتعلم مادة العلوم ، لا تختلف عن الكفاءات العلمية التي تسعى ورائها الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا . لكن بالرغم من هذه الاجتهادات والتوضيحات ، تبين نتائج الدراسات القليلة التي اهتمت **بواقع التربية العلمية** في المدرسة الجزائرية أن تحقيق الأهداف التربوية الخاصة بالتربية العلمية أي بتعليم مادة العلوم الطبيعية يواجه صعوبات على مستوى كل من المعلم والمتعلم .

- واقع التربية العلمية في الجزائر :

نذكر من جديد أن " المقاربة بالكفاءات" قد دخلت المدرسة الجزائرية فيما يخص التربية العلمية منذ 1992، وهذا يعني أن

عشر سنوات على الأقل قد مرت على تطبيقها لتعليم مادة العلوم الطبيعية ا ستويات التعليمية الثلاثة الابتدائي وا توسط والثانوي للمدرسة ا زائرية. ويعتقد نتيجة ذلك ، أن تكون التربية العلمية للمتعلم ا زائري مستوى مهارة حل ا شاكل العلمية داخل ا درسة وخارجها ، وأن يكون معلم العلوم متحكما هذه الكفاءات ، ا علنا نتسأل عن مدى فعالية التعليم " با قاربة بالكفاءات" ا درسة ا زائرية بصفة عامة؟

فإذا كان تقييم نتائج امتحانات ا ستويات التعليمة ا ختلفة ثل أداة قياس دى قيق الأهداف التربوية، وكان مدى قيق هذه الأخ ة دليل على عدم وجود أو وجود صعوبات ول دون قيق أهداف التربية العلمية ا درسة ا زائرية، د أن نتائج الدراسات ا زائرية القليلة ال قامت ا كل من ا خابر والفرق البيداغوجيا والتربوية ال اهتمت بالتحصيل الدراسي العلمي ا درسة ا زائرية، تعكس واقع تربوي علمي يفتقر إ قدرة قيق أهداف العلوم. ونتائج الدراسات التالية تدعم :

- لقد كشفت الإحصائيات لنتائج الامتحانات لدورة البكالوريا 2000 أن نسبة ا ائزين على ا عدل مادة العلوم الطبيعية ، لا تتعدى 1 % على ا ستوى الوط شعبة العلوم الطبيعية وا ياة (journal Liberté 2001)

- كما بينت دراسة تقو ية أخرى، أن 80 %من الناجح شهادة التعليم الأساسي لدورة 2000 صلوا على ا عدل مادة العلوم الطبيعة (INRE 2001)

- وأظهرت دراسة أخرى أن التحصيل الدراسي ادة العلوم الطبيعية لدى الذين انتقلوا من الطور الثالث أساسي إ السنة الأو ثانوي عدل عام يتراوح ب 20/11 و20/13 أصبحت علامتهم التحصيلية مادة العلوم الطبيعية ا ستوى الثانوي، تتراوح ب 20/5.5 و20/08 (وزارة التربية الوطنية 2000)

أما فيما ص الدراسات الاستطلاعية ال قمنا ا ا يدان على ا ستوى التعليمي الابتدائي وا توسط والثانوي قد بينت ما يلي:

- معظم ا تعلم ا زائري وح النجباء منهم سرعان ما ينسون ما تعلموه بعد الانتهاء من فترة الامتحانات والاختبارات، إضافة إ أ م دون صعوبات توظيف معارفهم العلمية عند حل ا شكل داخل القسم وخارجه. فهم فظون العلوم عن ظهر قلب ولا يستغلو ا حيا م اليومية

- أما فيما ص تعليم مادة العلوم، بينت الدراسة الاستطلاعية (با ضور شخصيا واقف تعليمية- تعليميه ص مادة العلوم الطبيعية) ال قمنا ا على مستوى أقسام ا ستويات التعليمة الثلاثة الابتدائي وا توسط والثانوي سنة 2004-2005 ، أن معظم معلمي العلوم الطبيعة ا ستويات الثلاثة ينفرون من ا ناهج التعليمية ا ديدة ويرفضون تطبيق "بيداغوجيا الكفاءات" ال تنص عليها التعليمات التربوية، فهم يرون أن هذه ا نهجية تأ ديد ، ولا فرق بينها وب " بيداغوجيا الأهداف " ال أتعبتهم وهم يتحكمون فيها بعد .

- أما فيما ص طريقة التعليم، د جل ا علم لا زالوا متشبث بالطريقة التقليدية تعليمهم ادة العلوم، أي يستعملون طريقة الإلقاء وا ناقشة ال تأخذ بع الاعتبار ا علم ومادة التعليم و مل ا تعلم وتعلمه الذا عن طريق ا مارسة الذهنية واليدوية، حيث يرى هؤلاء أن طريقة الإلقاء تعت أحسن الطرائق ال تسمح م بإ اء ال امج التعليمية قبل اية السنة، فهم حسب رأيهم ملزمون بذلك خاصة الأقسام ال رى فيها الامتحانات.

- أما فيما ص ا انب البيداغوجي ، د معظم ا علم فظون عن ظهر قلب كل ما ص الأهداف العامة وا اصة والإجرائية وكيفية صياغتها ، لكنهم دون صعوبات توظيفها عند تعليمهم مادة العلوم ، حيث يرى معظمهم أن الأهم هو التحكم مادة التعليم (العلوم) أما الباقي إضافات غ ضرورية.

وبناءا على النتائج ا ذكورة ال تعكس زاوية من واقع التربية العلمية، د أن التربية العلمية ا درسة ا زائرية سوى كان ذلك على مستوى ا تعلم أو على مستوى ا علم تعا من صعوبات ول دون قيق الأهداف التربوية.

و ا كان ا علم يعت ا نفذ الأول للمناهج التعليمية والتعليمات التربوية ، وهو ا سؤول الرئيسي على تربية ا تعلم علميا فيما ص تعليم مادة العلوم ، تدفع بنا نتائج الدراسات ا اصة بالتحصيل الدراسي العلمي و ملاحظات واقع التربية العلمية ا اص با علم وا تعلم ا يدان إ التساؤل عن :

- هل للمعلم ا زائري للعلوم الطبيعية تصور شامل لكفاءات العلوم ا عرفية وا نهجية ال هو مطالب بإكسا ا للمتعلم ؟

- هل كن إرجاع واقع التربية العلمية أي التراجع والتقهقر ا اص بالتربية العلمية على مستوى ا تعلم و نفور معلمي مادة العلوم الطبيعية من ا ناهج التعليمة ا ديدة وتطبيق بيداغوجيا الكفاءات ا مدى تصور هؤلاء لكفاءات العلوم ؟

وح نصل إ نتائج موضوعية يب على الأسئلة ا طروحة، قمنا بدراسة ميدانية نستقصي من خلا ا عن مدى تصور معلمي العلوم الطبيعية لكفاءات العلوم ا عرفية وا نهجية الواردة ا ناهج التعليمية للمستوى التعليمي الابتدائي وا توسط والثاوي وذلك لكون تصورات (conceptions)

كفاءات العلوم ا عرفية وا نهجية الواردة ا ناهج التعليمة " جزءا لا يتجزأ من مكتسبات العلوم التجريبية ، وهي ثل أدوات لتحليل الواقع . لذا ، د من الضروري بعد عملية تعلم ما" أو تكوين مع " القيام بتحليل هذه التصورات، وذلك عرفة مدى تطورها و ا فهوم العلمي ا ا " (GIORDAN André, 1978, P 194) ، و كم بعد ذلك على ما إذا كانت للمعلم القدرة على التحكم كفاءات العلوم بناءا على تصورهم الشامل لكفاءات العلوم ا عرفية وا نهجية، حيث يسمح لنا ليل تصورات معلمي العلوم الطبيعية للمستويات التعليمية الابتدائي وا توسط والثانوي بادراك نوع البنية ا عرفية فهوم كفاءات العلوم ا نهجية وا عرفية لدى هؤلاء .

- الإطار ا نهجي للبحث :

للحصول على التصورات ا قصودة، أي تصور الكفاءات ا عرفية وا نهجية للعلوم الواردة ا ناهج التعليمة، ا ذنا عينة تتكون من 300 معلم ومعلمة ادة العلوم الطبيعية، أي 100 معلم ومعلمة بالنسبة لكل مستوى تعليمي. تتراوح مدة خدمتهم ا هنية بـ 12 و30 سنة أي الكل تعامل مع ا ناهج ا ديدة دة 10 سنوات على الأقل .

أما فيما ص الكفاءات ا عرفية وا نهجية الواردة ا ناهج التعليمة وال يفترض أن يكون ا علم قد اكتسبها أثناء تكوينه الأو أو ا تواصل أو ضمن خ ته ا هنية حـ يتمكن من إكسا ا للمتعلم، فهي كالتا :

*** كفاءات العلوم ا عرفية:**

- " استكشاف ا يط، ليل الظواهر الطبيعية، استعمال الأدوات التكنولوجية للوصول إ الفهم والتحكم الفكري والعلمي للعا ا يط، اكتساب نوع من الاستقلالية ل ا شكل من ا ياة اليومية وبناء ا ياة الشخصية " (مناهج السنة الأو من التعليم الابتدائي، 2003، ص107)

- " كـ ا تعلم من اكتساب معارف ومهارات أساسية تسمح له عرفة وفهم نفسه وا يط الذي يعيش فيه ، وهذا بإدراكه للمعـ البيولوجي للوظائف ا يوية والعلاقات ا تبادلة بـ الكائنات ا ية ال يعد الإنسان أحد عناصرها ... كما يكتشف القواعد العلمية والقوان لتسي البيئة من طرف الإنسان قصد سـ حياته " (مناهج الطور الثالث من التعليم الأساسي، 1994، ص92)

- " اكتساب معارف حديثة البيولوجيا وا يولوجيا وتطبيقها تلف ميادين ا ياة الاجتماعية ، الاقتصادية والصحة . فهم الظواهر الطبيعية ال تبـ عليها ا ياة. معرفة ا يط وإدراك التأث ات ا تبادلة بـ مركباته، فهم الظواهر والأحداث ا رتبطة بالبيئة، تزويد ا تعلم بالقواعد الصحية للعمل ا حياته " (مناهج العلوم الطبيعية للتعليم الثانوي 1992، ص 14)

*** كفاءات العلوم ا نهجية:** الكفاءات ا نهجية ال ب على معلم العلوم أن يكسبها للمتعلم ا ستويات التعليمية الابتدائي وا توسط والثانوي، تتفق كل ا ناهج التعليمية على أ ا تتمثل كفاءات: الاستدلال العلمي، التحكم ا علومات، التحكم التقنيات والتحكم الاتصال والتبليغ.

ونفهم من هذا، أن ا درسة ا زائرية من خلال تعليمها ادة العلوم الطبيعية، تسعى وراء إكساب ا تعلم ساعدة ا علم " كفاءات حل ا شكل " ال تتطلب بدورها اكتساب كفاءات معرفية (مفاهيم علمية) وكفاءات تقنية (منهجية) ا يستلزم من ا علم تعليم ا تعلم " كيف يتعلم" ، أي أن لا يقدم للمتعلم معلومات ومفاهيم علمية جاهزة وإ ا يساعده تعلم التقنيات (الاستدلال التواصل توظيف ا عرفة، استعمال التقنيات التطبيقية...) ال ستسمح له باكتساب ا فاهيم العلمية وال من شأ ا أن تساعد ا تعلم على التكيف مع ا يط وحل ا شاكل ا ختلفة.

*** أما فيما ص الأسئلة ا طروحة،** فهي كالتا :

- ما هي أ ية تعليم مادة العلوم الطبيعة ا درسة ا زائرية ؟
- ما هي كفاءات العلوم ا نهجية ال أنت مطالب بإكسا ا للمتعلم ؟

وطلب من معلمي العلوم الطبيعية عينة البحث للمستويات التعليمة: الابتدائي وا توسط والثانوي الإجابة على الأسئلة بكل حرية.

- نتائج البحث:

تبـ نتائج السؤال الأول ال توصلنا إليها بعد ليل التصورات ا ختلفة علمي العلوم الطبيعية للمستوى التعليمي الابتدائي وا توسط والثانوي حسب معاي درجات الفهم ال حددناها فيما ص قدر م على التصور الشامل لكفاءات العلوم ا عرفية الواردة ا ناهج التعليمية والذين هم مطالبينا بإكسا ا للمتعلم ، أن معلمي العلوم الطبيعية للمستوى التعليمي الابتدائي وا توسط والثانوي يفتقرون إ التصور الشامل لكفاءات العلوم ا عرفية ال حددت على مستوى ا نهاج ، حيث يبـ ا دول (رقم 1) أن 08 أفراد من عينة البحث يبوا على هذا السؤال وليس م أي رأي ، و83 من أفراد عينة البحث يفهمون شيء من الكفاءات ا عرفية للعلوم ، أما 109 معلم ومعلم حاولوا الإجابة على السؤال لكن لدى هؤلاء فهم سيء للكفاءات ا عرفية ا جعلهم لطون بـ عناصر الكفاءات ا عرفية وعناصر الكفاءات

ا نهجية ، ولقد بينت نتائج الدراسة أيضا أن 78 من أفراد العينة م فهم جزئي للكفاءات ا عرفية وهم لطون الصياغات ب ا عر وا نهجي . ح 22 معلم ومعلمة فقط كنوا من الصياغة الصحيحة للكفاءة ا عرفية لكن فهمهم للكفاءات ا عرفية يكون كاملا ، ا يدل على أن معلمي العلوم الطبيعية (أفراد عينة البحث) للمستويات التعليمة الثلاثة يفتقرون للتصور الشامل لكفاءات العلوم ا عرفية، حيث تن النتائج أن من ب 300 معلم ومعلمة ولا واحد من أفراد العينة كن من إعطاء فهم صحيح وتصور كامل للكفاءة ا عرفية. ا دول رقم 1

أما فيما ص نتائج السؤال الثا ا توصلنا إليها بعد ليل التصورات ا ختلفة علمي العلوم الطبيعية للمستوى التعليمي الابتدائي وا توسط والثانوي حسب معاي درجات الفهم فيما ص قدر م على التصور الشامل لكفاءات العلوم ا نهجية الواردة ا ناهج التعليمية والذين هم مطالبينا بإكسا ا للمتعلم ، تب هذه النتائج أن معلمي العلوم الطبيعية للمستوى التعليمي الابتدائي وا توسط والثانوي دون صعوبة تصورهم الشامل لكفاءات العلوم ا نهجية ، حيث يب ا دول (رقم2) أن 23 من أفراد عينة البحث ليس م جواب على السؤال ع أ م يفهمون شيء من الكفاءات ا عرفية ا نهجية ، ح 99 فردا من عينة البحث حاولوا الإجابة على السؤال لكن فهمهم السيئ للكفاءات ا نهجية جعلهم لطون ب عناصر الكفاءات ا عرفية وا نهجية ، كما بينت نتائج الدراسة أن 95 فردا من عينة البحث م فهما جزئي للكفاءات ا نهجية، ا جعلهم لطون ب عناصر الكفاءات ا عرفية وا نهجية ، ولقد كن 55 من أفراد العينة من الفهم ا زئي لكفاءات العلوم ا نهجية وهم لا زالوا لطون ب ا عر وا نهجي صياغتهم ، بينما توصل 26 من أفراد العينة إ الفهم ا زئي لكفاءات العلوم ا نهجية و كنوا من صياغتها بدون أخطاء، وبينت النتائج أيضا أن من ب 300 معلم ومعلمة فردان 02 فقط من أفراد العينة كنا من إعطاء تصورا شاملا للكفاءة ا نهجية ا يدل على فهمهم الصحيح ذه الأخ ة وا دول رقم 2

- ا وصلة:

لقد بينت نتائج الدراسة أن ا علم ا زائري (أفراد العينة) للمستوى التعليمي الابتدائي، ا توسط والثانوي يعانون من صعوبة تصور كفاءات العلوم الذين هم مطالبينا بإكسا ا للمتعلم ، وذلك بدرجات فهم متفاوتة. وأن دل ذلك على شيء فهو يدل على أن معلمي العلوم الطبيعية للمستويات التعليمة الثلاثة يفتقرون إ البنية ا عرفية ا اصة بكفاءات العلوم وا يفترض أن يكونون متحكم فيها ، لأ ا ثل الأهداف التربوية العلمية ا تسعى ا نظومة التربوية إ قيقها على مستوى ا تعلم من جهة ، ومن جهة أخرى ثل هذه الأساس البيداغوجي الذي يعتمد ديد أهداف التعليم والتعلم والتخطيط للدرس و ض الوسائل التعليمية ا ناسبة للتجربة، ا يساعد ا علم على طي الصعاب

أما فيما ص تصور ا علم لكفاءات العلوم ا عرفية، لقد بينت نتائج الدراسة أن من ب 300 معلم ومعلمة للعلوم الطبيعية ا ستوى التعليمي الابتدائي وا توسط والثانوي، ولا واحد من أفراد العينة كن من إعطاء فهم صحيح أو تصورا كاملا للكفاءات ا عرفية. أما فيما ص تصور الكفاءات ا نهجية، زوج فقط من أفراد العينة من ب 300 معلم ومعلمة كنا من إعطاء تصور كامل للكفاءات ا نهجية ا يتطلبها تعليم العلوم، ا يدل على فهمهم ذه الأخ ة. و علنا هذه النتائج ا توصل إليها نسأل من جديد:

- كيف علم العلوم أن يسعى وراء إكساب ا تعلم كفاءات العلوم حسب متطلبات "بيداغوجيا الكفاءات" ، إذا كان هو شخصيا غ مكتسبها وغ متمكنا منها معرفيا ؟ .
- كيف علم العلوم أن قق الأهداف التربوية العلمية إذا كان غ مدركها ؟

وأضن أن الكل يتفق على أن " فاقد الشيء لا يعطيه ".

وعليه، إذا كان معلمي العلوم الطبيعية أفراد عينة البحث الفعال ا يدان التربوي مند 10 سنوات على الأقل ، أي أولائك الذين تعاملوا مع ا ناهج ا ديدة طيلة هذه ا دة يفتقرون إ تصور أساس تعليم وتعلم العلوم ، أي يفتقرن للبنية ا عرفية الشاملة لكفاءات العلوم ا عرفية وا نهجية الذين هم مطلبينا بإكسا ا للمتعلم حسب التعليمات التربوية، قصد الإصلاح التربوي الذي يرمي ا س التحصيل الدراسي وتطوير التربية العلمية ا تسعى إليها ا تمعات ا ختلفة ، د أن مشكل الإصلاح التربوي ا زائر اليوم، لا يرجع ا : ماذا أعلم ؟ كيف أعلم ؟ و ن أعلم ؟ وإ ا ا شكل ا قيقي فيما ص التربية العلمية ، أصبح يدور حول معلم العلوم ومدى اكتسابه للكفاءات ا ب أن يكون متحكما فيها ح يتمكن من تعليم ا تعلم " كيف يتعلم" قصد قيق الأهداف التربوية الواردة ا ناهج التعليمية . ونقصد بالكفاءات ا ب أن يكون ا علم متحكما فيها فيما ص التربية العلمية : علوم مادة التعليم، بيداغوجية العلوم (الغايات والأهداف التربوية) تعليمية العلوم ، إضافة إ ابستيمولوجيا وتاريخ العلوم . فان تعطى الأولوية ذه الكفاءات تكوين معلمي العلوم ، سيبقى الإصلاح التربوي الذي أدى با نظومة التربوية ا زائرية إ إعادة

النظر سياستها و المناهج التعليمية والكتب المدرسية نتيجة تبنيها "للمقاربة بالكفاءات" غ كافيا للإصلاح المدري الم ترمي إليه السياسة التربوية الجديدة ، وذلك لأن المناهج والكتب المدرسية ما هي إلا وسائل تعليمية مادية كن تعديلها أي مكان أو زمان ومثل ما نريد إذا توفرت الإمكانيات، أما المعلم فيمثل جوهر العملية التعليمية التعلمية بصفته المنفذ الأول للمناهج التعليمية و تاج إ تكوين خاص تد مع الزمن المه حسب المستجدات الاجتماعية .

- استنتاج:

ا لا شك فيه ، أن معضلة الإصلاح التربوي ا زائري وفق " بيداغوجيا الكفاءات" الوقت الما ، لا توجد الوسائل التعليمية مهما اختلفت أنواعها ، ولا الدفعات الجديدة ال ستتخرج من المدارس العليا للأساتذة،لأن هذه الأخ ة، يفترض أ ا تتلقى تكوينا حديثا يتماشى ومتطلبات " المقاربة بالكفاءات " وإ ا نعتقد أن معضلة الإصلاح التربوي توجد الموارد البشرية الفعالة الميدان لسنوات طويلة ، أي أولائك المسؤولون على التربية و التعليم بصفة عامة و مفتشي التربية ومعلمي المواد التعليمية بصفة خاصة، وذلك لكو م المنفذين الرئيسيين للمناهج والتعليمات التربوية من جهة ، ومن جهة أخرى يتطلب إصلاحهم علميا وتربويا وبيداغوجيا وتعليميا جهدا وإمكانات لا يستهان ا ، وذلك نظرا لتعود هؤلاء على الروتين اليومي للتعليم من الصعب تغي ه ، و نظرا للمستويات والكفاءات المعرفية ال تعكس الفروق الفردية والقدرات العقلية لكل واحد منهم . ذا د

أن مهما اجتهدت المنظومة التربوية ا زائرية ال الإصلاح التربوي ومهما كانت اولتها لتكوين المعلم أو إعادة تكوينهم عن طريق الرسكلة(recyclage) أو بإعاد م ا مقاعد الدراسة ، فإ ا لن قق أهدافها ولا إصلاحها التربوي ولن تصيب الهدف الخاص بالتكوين ال تسعى من أجله و تصبو إليه إن تنطلق من نتائج الدراسات التشخيصية والدراسات الميدانية الخاصة بالمعلم المستويات التعليمية الابتدائي والمتوسط والثانوي وح ا امعية منها وال من شأ ا أن تكشف لنا عن نقاط الضعف ونقاط القوة ومدى احتياجات المعلم الات التكوين :

العلمي (scientifique)، التربوي (éducatif) ، البيداغوجي (pédagogique) والتعليمي(didactique) ، حيث يسمح ذلك للمهتم بالتكوين المستمر أو أثناء الخدمة بصفة خاصة بتحض برامج تكوين تتماشى ومتطلبات واحتياجات المتكون الفعال الميدان ا يوفر عليهم ا هد والوقت والمال ، وذلك لكون الفرد المتكون لا يهتم دية إلا ا يعنيه هو شخصيا أي ما يعانيه من صعوبات أو ما يفتقر له من معرفة ا لق لديه دافعية التعلم. ذا ب على المهتم بالإصلاح التربوي ال تكوين المعلم أن علوا تكوين شر ة المعلم الفعال الميدان مهما كان مستواهم التعليمي من أولويا م ، وذلك مع الأخذ بع الاعتبار احتياجا م ونقاط ضعفهم ، وإلا سيضل الإصلاح التربوي للمنظومة التربوية ا زائرية رد ح ا على ورق أو خرافة كى كلما هبت مستجدات اقتصادية أو سياسية على المتمع ا زائري .

المجموع	تكرار معلمي الثانوي	تكرار معلمي المتوسط	تكرار معلمي الابتدائي	معاي درجات الفهم
08	04 1.33%	01 3%.0	03 01%	بدون إجابة
83	32 10.66%	16 5.33%	35 11.66%	لا يفهمون شيء خاصا بالكفاءة المعرفية للعلوم
109	42 14%	41 13.66%	26 8.66%	فهم سيء أو تصور تناو أي لطون ب عناصر الكفاءات
78	18 06%	32 10.66%	28 9.37%	فهم جزئي للكفاءة المعرفية مع بعض الخلط الصياغة ب المعر والمنهجي
22	04 1.33%	10 3.33%	08 2.66%	فهم جزئي للكفاءات المعرفية وبدون أخطاء
00	00	00	00	فهم صحيح وكامل للكفاءة المعرفية
300	100	100	100	المجموع

- الجدول(رقم1) ثل النتائج الخاصة بقدرة معلمي المستويات التعليمية الثلاثة على تصور كفاءات العلوم المعرفية.

ا موع	تكرار معلمي الثانوي	تكرار معلمي ا توسط	تكرار معلمي الابتدائي	معاي درجات الفهم
23	10 3.33%	03 01%	10 3.33%	بدون إجابة
99	35 11.66%	27 09%	37 12.33%	لا يفهمون شيء خاصا بالكفاءة ا نهجية للعلوم
95	36 12%	26 8.66%	33 11%	فهم سيء أو تصور تناو أي لمطون ب ا عر وا نهجي
55	14 4.66%	27 09%	14 4.66%	فهم جزئي للكفاءات ا نهجية مع بعض ا لمط الصياغة ب ا عر وا نهجي
26	03 01%	17 5.66%	06 2%	فهم جزئي للكفاءات ا نهجية وبدون أخطاء
02	02 0.66%	00	00	فهم صحيح وكامل للكفاءات ا نهجية
300	100	100	100	ا موع

- ا دول(رقم2) ثل النتائج ا اصة بقدرة معلمي ا ستويات التعليمية الثلاثة على تصور كفاءات العلوم ا نهجية.

ا راجع:

1- ا لس الأعلى للتربية، ا بادئ العامة للسياسة التربوية ا ديدة وإصلاح التعلم الأساسي، ا زائر، 1998

2- عايش زيتون، أساليب تدريس العلوم، الطبعة الأو ، كلية علوم التربية، جامعة الأردن. 1994

3- وزارة التربية الوطنية، اذا ا قاربة بالكفاءات؟ ا زائر، 2001.

4- وزارة التربية الوطنية مديرية التعليم الثانوي، مناهج العلوم الطبيعية، ا زائر، 1992

5- وزارة التربية الوطنية مديرية التعليم الأساسي، مناهج الطور الثالث، ا زائر، 1994

6- وزارة التربية الوطنية مديرية التعليم الأساسي، مناهج الطور الثا ، ا زائر، 1996

7- وزارة التربية الوطنية مديرية التعليم الأساسي، مناهج السنة الأو من التعليم الابتدائي ا زائر، 2003.

8- وزارة التربية الوطنية، ا عهد الوط للبحث التربية ، التقييم ا ستمر ردودية ا نظومة التربوية، نتائج تقو برامج وكتب مدرسية للتعليم الأساسي والثانوي، ا زائر،2000.

9 - GIORDAN André ; une pédagogie pour les sciences expérimentales, Paidoguides, Paris ,1978.

10 - GILLET Pierre, CEPEC, construire la formation, 3ème édition, ESF éditeur, Paris, 1994.

11 - Ministère de l'éducation, cahiers de L'INRE, revue éducative et didactique, n°1,2001.

12 - Ministère de l'éducation, cahiers de L'INRE, actes du colloque sur l'évaluation des examens scolaires, numéro spéciale, 2001.

13 - PELLETIER Guy et VACHON Paul, préparation de la réforme du système éducatif : organisation, gestion et gouvernance du secteur de l'éducation et de la formation en république Algérienne, CIDE, Algérie, 2000.

14 - PERRENOUD Philippe, l'approche par compétence, une réponse à l'échec scolaire ? Faculté de psychologie et des sciences de l'éducation université de Genève, 2000.

15 - VINCK Dominique, mutation des sciences de l'industrie et de l'enseignement, presse universitaire, Paris, 2000.

دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر

مصيطفى عبد اللطيف - جامعة ورقلة

ملخص: هناك عوامل كث ة تؤثر على أداء البنوك و فاعليتها تعبئة الودائع و تقد الائتمان، و بالتا دورها ويـل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عمليا ا و صحة سياسا ا تعت من ا قتضيات الأساسية لتطور و ـو الاقتـصاد ذاتـه واستمرار استقراره و إمكانية قيق أهدافه.
وقصد الوقوف على أداء النظام البنكي ا زائري بشكل عام و ديد دوره، و ما هي العوامل ا ؤثرة عليه سلبا وإ ابـا و ذلك ح نتفادى السلبيات و نثمن الإ ابيات و دد مواطن ا لل عل ا ستوى النقدي وستحاول هده الدراسة إبراز بعض هده ا ؤشرات.

الكلمات ا فتاحية: النظام ا صر ، ويل التنمية، الادخـار، الاصلاحات، الودائع ا ـصرفية،الطاقة الايداعيـة ، الـوعي ا صر ، انتشار البنوك، الكثافة ا صرفية، التطـور ا ـا ، الفاعلية.

مقدمة:

إن طرح قضية التنمية أي تمع يرتبط بطـرح القـضايا ا تعلقة بتمويلها، من حيث الأساليب والأجهزة وبوجه خاص من خلال الدور الذي كن أن تلعبه الإدارة السليمة للجهاز ا صر للاضطلاع ذا العبء، ومدى إمكانياتـه تغـي أوضاعه وسياساته ا كنه التكيف مع الأوضـاع ا طلوبـة لتنمية ا تمع، فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا ويل التنمية الاقتصادية من خلال ميع ا وارد ا ختلفة توجيهها إ أوجه الاستخدام و الاستثمار ا ناسبة.

وقد تأكد دور النظام ا صر من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدو ا لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام ا صر طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك كن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت ا اجة إ وجود نظام مصر أكثر تطورا وأوسع خدمات، حيث يشكل مع ا ؤسسات الوسيطة والأسواق ا الية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوط .

وليس ة شك أن قيق معدلات و اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق ا تواجـه عمليـة التنميـة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، و لعلّ أهم تلك العوائق هـو قصور مصادر التمويل ورأس ا ال الكا لتمويل ا شروعات الاستثمارية ا اصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ظل غياب سوق حقيقي لرأس ا ال تعـد البنـوك مـن ا ؤسـسات ا اليـة ذات الأ يـة البالغـة النـشاط الاقتصادي،وقد تعددت الأراء والا اهات حول أداء وفاعلية النظام البنكي النشاط الاقتصادي إلا أن اسـتقرار النظـام ا صر وقدرته على قيق التوازن بـ نـشاط الادخـار والاستثمار يتم عن طريق قيق أهدافه ا تمثلـة أساسـا الر ية ومواجهة اطر الاستثمار وضمان ملاءة رأس ا ال.

وهناك عوامل كث ة تؤثر على أداء البنوك وفاعليتها تعبئـة الودائع و تقد الائتمان، و بالتا دورها ويل النـشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عمليا ا و صحة سياسا ا تعت من ا قتضيات الأساسية لتطور و و الاقتصاد ذاتـه واسـتمرار استقراره و إمكانية قيق أهدافه.

من منطق ما سبق اول الوقوف على أداء النظـام البنكـي ا زائري.

1- إصلاحات ا هاز ا صر بعد 1990:

1-1 قانون النقد والقرض :

على الرغم من التعديلات ال أدخلت على القانون ا ـصر بعد عام **1986** اتضح أ ا لا تتلاءم مع الوضعية الاقتـصادية ا ديدة، فجاء القانون ا تعلق بالنقـد والقـرض **90-10** ا ؤرخ **14** أفريل **1990** والذي أعاد التعريـف كليـة يكل النظام ا صر ا زائري، وجعـل القـانون ا ـصر ا زائري سياق التشريع ا صر الساري ا فعـول بـه البلدان الأخرى لا سيما البلدان ا تطورة، فوضـع التعريـف بالقانون الأساسي للبنك ا ركزي ونظّم البنوك والقرض آن واحد، فهو[1]:

- عل هيكلة النظام ا صر أرضية لعصرنته، يعطي للبنك ا ركزي استقلاليته، كن للبنك ا ركزي من استعادة صلاحياته التقليدية ا اصة بالبنوك ا ركزية، يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجن .

▪ أهداف قانون النقد و القرض: يسعى قانون النقد والقرض إ قيق الأهداف التالية[2]:

- إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك.
- اربة التضخم و تلف أشكال التسربات.
- تعويض عوامل الإنتاج.

- وضع نظام مصر عصري وفعال تعبئة وتوجيه ا وارد.
- عدم التميز ب الأعوان الاقتصادية منح القروض.
- ا اور الأساسية لقانون النقد والقرض:
- النصوص ا تعلقة ببنك ا زائر واستقلاليته ومسؤولياته، ا واد: **4، 11، 13، 14، 15، 16، 58.**
- النصوص ا نظمة للبنوك ودورها الوساطة والتمويل، ا واد: **15، 92، 110، 113، 118، 156.**
- ا ؤسسات ا الية ودورها، ا واد: **111، 115، 116،** الفروع الأجنبية، ا واد: **127، 130.**
- هيئة إدارة ومراقبة بنك ا زائر، ا ادة: **19.** لس النقد والقرض، ا واد: **32-50.** مركز ا خاطر، ا واد: **160.**
- نة الرقابة ا صرفية، ا ادة: **144-157.**
- الأجهزة ا ديدة هذا القانون:

1. هيئة إدارة ومراقبة البنك ا ركزي.
2. لس النقد والقرض.
3. اللجنة ا صرفية.

- مهام وعلاقات بنك ا زائر: إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك ا ركزي مل اسم بنك ا زائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية ا عنوية والاستقلال ا ا [3]، وحدد هذا القانون مهامه وصلاحياته ،وعلاقاته مع البنوك وا ؤسسات ا الية وبدلك استرجع امتيازاته كمؤسسة اصدار وادخل تنظيما جديدا للضوابط والنسب ال فرضت على البنوك ا تابعة ووضع اللوائح التبص ية ودراسة الأهلية والقابلية والاستمرار.
- أدوات و ميكانزمات التنظيم:

شكّل قانون النقد والقرض دعامة مؤسسية أداتية وعملية عن طريق موعة من الأهداف الصارمة لتحقيق التوازن، و ج بظهور إطار قانو جديد وتنظيم جديد للقطاع ا ا يستند إ ميكانزمات السوق حيث فرق ا رحلة الأو ب ا قل ا يزا وا قل النقدي، وبالتا تسترجع ا زينة وظيفتها كأم لصندوق الدولة[4]، وجعل حدًا يكانزمات العودة الآلية للبنوك.

والبنوك ة على تنظيم نشاطها وإعادة تأهيل السيولة النقدية للبنوك وللبنك ا ركزي، والوظائف البنكية للقرض وتسي الأخطار، وأقام التنظيم ا ديد ايةً للمدخرين عن طريق الشفافية ا اسبية للنظام البنكي، حيث أطرت بأنواع ا اسبة والإحصاءات ونشر ا علومات[5].

أما فيما ص الابتكارات فقد أدخل القانون مؤسسات، أدوات وميكانزمات السوق غ ا عروفة سابقا ا زائر ال عرض و طلب رأس ا ال وأظهرت ترتيباته بروز أنشطة مع ذلك تقليدية البنك، و سجلت وري التدخل الوساطة البنكية والأسواق ا باشرة (نقدية، مالية، الصرف)، و قامت البنوك بفتح العديد من الأنشطة ا الية ا ديدة ال ستطور الوساطة إ ا الية الإ الية و ا رونة[6].

2- أداء البنوك ظل ا يط الاقتصادي ا ديد

2-1 وضعية النظام ا ا و متطلبات الانتقال إ اقتصاد السوق

إن اح التحول من الاقتصاد ا خطط إ اقتصاد السوق تاج إ تطوير ا ؤسسات الضرورية وقيام ا كومات بدورها ا لاءم، و إن ا قومات الأساسية لنجاح ذلك هي وضع برامج للاستقرار الاقتصادي و التصحيح ا يكلي، و يع الانتقال إ اقتصاد السوق[7]:

- رير النشطة الاقتصادية والأسعار وعمليات السوق إ جانب إعادة صيص ا وارد لأكثر الاستخدامات فاعلية.
- استخدام أدوات غ مباشرة متجهة و السوق لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي.
- قيق إدارة فعالة للمشروعات وكفاءة اقتصادية و يكون ذلك من خلال ا وصصة.
- فرض قيود مشددة على ا يزانية ا يوفر ا وافز لتحس الكفاءة.
- إرساء إطار مؤسسي وقانو .

و لا يكتمل التحول إ اقتصاد السوق ح تقوم مؤسسات مالية جيدة التطور و توجهها حوافز ملاءمة.

فالانتقال إ اقتصاد السوق يتطلب وضع قطاع مصر متطور يتعامل على أساس علاقات جيدة مع باقي القطاعات الاقتصادية، و لكن القطاع ا ا ا زائري يبقى ضعيفا نظرا للخصائص التالية ال يتميز ا[8]:

- عجز التسي (التنظيم، التأط ، ضبط التحول).
- عدم الكفاءة تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدار ا الائتمانية.
- عجز نظام الإعلام، التسويق و الاتصال.
- غياب ا نافسة، التأخر التحديث خاصة التكنولوجي.

ويتميز كذلك بضعف دوره الوساطة ا الية واقتصار نشاطه القيام بالوظائف ا اسبية كتسجيل حركات التدفقات النقدية، إعادة ا صم و تسي حسابات ا ؤسسات العمومية، ضعف دور ا هاز ا ا ع الادخار، و الاعتماد الكب على موارد الإصدار النقدي و الاقتراض ا ارجي ظل غياب سوق نقدي.

فأثار الاختلالات ملاحظة على مستويات كث ة ا أضعف فاعلية ا دمات البنكية خاصة على مستوى مبع ا وارد.

وحسب ا لس الاقتصادي والاجتماعي فالنظام البنكي يبقى عقدة س النظام الوط ، وكذلك بسبب عدم توافق الإصلاحات البنكية مع برامج الإصلاحات الاقتصادية الوطنية، و اتساع حجم الاقتصاد ا وازي.

2-2 الإجراءات الداخلية لإصلاح البنوك: ضع البنوك إ ثلاثة أشكال من التنظيم و العمل[9]**:**

- بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية: ضع لقانون رؤوس الأموال السوقية و ضع للتوجهات ا الية للدولة.
- بصفتها بنوك أولية: خاضعة لقانون النقد والقرض و توضع ت إشراف الدولة ا نظمة.
- بصفتها شركات أموال: تستجيب لضوابط القانون التجاري و ا د .

أما الإجراءات الكلية ال قامت ا الدولة فهي[10]:

- إعادة الاعتبار **La Réhabilitation**: و هدفها هو خلق جو مناسب للادخار والاستثمار والنمو.
- ا اور الك ى لإعادة ا يكلة البنكية: أصبح النظام البنكي بعد سنوات **90** مواجهة[11]:

التنظيم ا ذر ذه الأنشطة، تنظيم إعادة التمويل عن طريق السوق و الادخار، فتح السوق للمنافسة ا اصة.

إذًا فاستراتيجية ا روج من الأزمة و إعادة هيكلة القطاع تتمحور إعادة الاعتبار للبنوك، انفصال الدولة وإعادة ركز و وضع نشاطا ا، ا سيطرح خيار خوصصة هذا القطاع والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

3-2 الإجراءات ا ارجية إصلاح البنوك - قواعد ا يطة وا ذر وإدارة ا خاطر ا صرفية -

يعت التنظيم ا ذر للأخطار ور أساسي إستراتيجية البنوك ا ركزية لضمان استقرارية الأنظمة ا صرفية، حيث يسهر بنك ا زائر على رقابة مدى التزام البنوك وا ؤسسات ا الية با د الأد من قواعد ا يطة وا ذر ا طبقة عليها وال تسمح ا بتحليل مستمر ردوديتها، ملاء ا، سيولتها، مرونتها وتكيفها مع ا يط التنافسي ا ديد.

وا خاطر ا صرفية: خطر القرض، خطر السيولة، خطر معدل الفائدة وخطر سعر الصرف.

قواعد التنظيم ا ذر: يهدف بنك ا زائر من خلا ا إ :

- التحكم الأخطار ا صرفية ختلف أنواعها مع التركيز أكثر على خطر القرض.
- احترام ا نافسة حيث التنظيم يعمل بدأ عدم التمييز ب البنوك.
- انسجام التنظيمات ا ديدة ا دى البعيد مع أهداف اللجان و ا نظمات الدولية.
- استقرار و تدعيم النظام ا صر .

و تتعلق القواعد ا ؤسسة عن طريق بنك ا زائر لضمان توازن البنوك ما يلي[12]:

- نسبة ا لاءة الإ الية و ال هي اليوم: **8%**.
- نسبة مقسم الأخطار: و ذلك لاستبعاد صعوبات تقدير الزبائن.
- نسبة السيولة: و ذلك قابلة خطر السيولة و قد حددت بـ: **0.6**.

و هناك شروط أخرى خارجية تتعلق بالس الطبيعي للبنك و هي: علاقة البنك بالدولة ، مع مؤسسة الإصدار والوصاية الوزارية.

3- تقييم أداء ا صارف جذب الودائع

1-3 الودائع ا صرفية و تغ ات الناتج ا لي الإ ا

قصد التعرف على طبيعة النمو الودائع ا صرفية و تطورها خلال الزمن و دراسة العلاقة ال تربط الودائع ا صرفية و الناتج ا لي الإ ا (**PIB**) سندرس ا يل ا توسط للودائع ا صرفية، حيث يعكس قدرة وفاعلية ا صارف التجارية جذب الودائع وفقا صتها من الناتج ا لي الإ ا ، وهو مؤشر مهم لقياس قوة ا صارف التجارية وكذلك الأسواق ا الية، حيث يش **Tybout** إ أن قوة الأسواق ا الية أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل وللتوف (الادخارية) إ الناتج ا لي الإ ا ، ونستطيع من ليل هذا ا ؤشر أن نقيم أداء ا صارف واستراتيجيتها فيز الطلب على الودائع ا صرفية بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص، أما مؤشر ا يل ا دي للإيداع ا صر يقيس معدل التغ الإيداع ا صر الناتج عن تغ الناتج ا لي الإ ا ، وعن طريق هذا ا ؤشر تستطيع ا صارف التجارية أن دد مدى قو ا تغي ا اهات ا يل و الإيداع ا صر أو مدى ضعفها ذلك ا تم عليه تثبيت أو تغي السياسة ا عتمدة و الإستراتيجية ا طبقة و ال وجبها يتم فيز الطلب على الودائع ا صرفية[13].

نلاحظ من ا دول رقم**1** أن الودائع ازدياد مستمر حيث ازدادت بنسبة تفوق **450%** ب **1990**، **2000** و نلاحظ كذلك ازدياد الودائع ت الطلب والودائع لأجل، حيث ح سنة **1994** كانت الودائع ت الطلب تشكل النسبة الأكثر بعد **1994** ازدادت أ ية الودائع لأجل تكوين الودائع و هذا شيء إ ا . وقد سجلت سنة **2000** أحسن مصرفة للاقتصاد الوط ، حيث ت ودائع الأسر لدى البنوك وازدادت بنسبة **20%** عام **1999** و **25%** عام **2000** (14).

و تظهر نتائج ا يل ا توسط للودائع ا صرفية أن هناك تذبذب، ا ير نقص فاعلية البنوك فيز الطلب على الودائع ا صرفية خاصة الادخارية منها، فلابد من س معدلات الفائدة وأشكال الأوعية الادخارية ا عروفة.

أما نتائج ا يل ا دي للإيداع ا صر تظهر متذبذبـة وغـ منتظمة، فدرجة استجابتها لتغ الناتج ا لي ضعيفة، فلابـد من زيادة فاعلية السياسات ا تبعة ح تستطيع البنوك تغـ ا اهات ا يل و الإيداع ا صر و فيز الطلب على الودائع ا صرفية، و لتحقيق ذلك لابد من:

وجود سياسة ادخارية واضحة من قبل البنوك، وجود سياسات مرنة تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي، فيز الودائع ا صرفية عن طريق معدلات الفائدة ، وجود خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع.

3-2الإئتمان ا قدم للقطاع ا ـ ـاص :

نلاحظ من خلال ا دول رقم **2** أنه يظهر ضعف نسبة الإئتمان ا قدم للقطاع ا اص ا زائر .

3-3 معامل ا رونة الدخلية للودائع ا صرفية

ي ز مفهوم ا رونة الدخلية للودائع ا صرفية كأحـد ا عـاي التحليلية لتقييم الأداء ا صر تعبئة ا دخرات من خـلال جذب الودائع، وينصرف هذا ا فهـوم إ ديـد درجـة استجابة الودائع ا صرفية للتغ الذي صل الناتج ا ـي الإ ا قيقي باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غ منتظمة.

الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، ومنها كن ا كـم علـى الإيداع ا صر بأنه يستجيب بصورة نظاميـة للـتغ ات الدخل ا قيقي إذا كان يزيد عن **(1)** والعكس إذا قل عـن **(1)** فتأث الودائع بالدخل ا قيقي تـأث ا ضـعيفا، وعلـى ا صارف وهي دف إ جذب ا زيد من الودائع أن عـل ودائعها أكثر مرونة ا ينطوي عليه ذلك من زيادة إمكانيات توليد موارد مالية كافية لتمويل مطالب الاقتصاد وهو ما يع أيضا مؤشر لدرجة استخدام التمويل الذا للاقتصاد الوط (15).

و ما كن ملاحظته من ا دول رقم **3** أن استجابة الودائع للتغ الذي دث الناتج ا لي الإ ا هي استجابة غ منتظمة فتارة تكون أقل من **(1)** ا يع استجابة ضعيفة، وتارة أك من **(1)** ا يع أنه يستجيب لتغ ات الناتج ا لي الإ ا وما كن أن نستنتجه من ذلك ضعف مرونة الإيداع ا صر بشكل عام و الودائع الادخارية بشكل خاص، وعدم استقرار وعدم وجود ا اه عام ركة الودائع، وهذا الضعف وعدم الاستقرار دليل على ضعف ارتباط الودائع ا صرفية بتغ ات الدخل ا قيقي من جهة وضعف دور ا صارف التجارية جذب ا زيد من الودائع ا لية رغم أن ا نطق يقتضي أن تصاحب كل زيادة الدخل زيادة أك معاملات الأفراد مع ا صارف التجارية،كما تعبر عن ضعف فاعلية الأوعية الادخارية ا طروحة من النظام ا صر بشكل عام و ا صارف التجارية بشكل خاص، و إن نقص ا دمات ا صرفية عموما هو ما يعطي استنتاجا عن ضعف و دودية ا صارف جذب الودائع وتعبئة ا دخرات.

3-4 نصيب الفرد من الودائع ا صرفية ومقارنته بنصيبه من الناتج ا لي الإ ا

كلما زاد نصيب الفرد من الناتج ا لي الإ ا كلما زاد نصيبه من الودائع ا صرفية و العكس صحيح، والا فاض فيه يرجع إ ضعف دور ا صارف التجارية فيز الطلب على الودائع ا صرفية لديها، ويش حالة ا فاضه رغم الارتفاع نصيبه من الناتج ا لي الإ ا إ الا اه الاستهلاكي للأفراد، ا يع أن هناك الا واسعا أمام ا صارف لتحفيز الأفراد ختلف طرق التحفيز(16).

و عبرنا ا دول رقم: **4**عن قيمة نصيب الفرد من النـاتج ا لي الإ ا ، حيث نلاحظ أن هناك ارتفاعا مستمرا وهـذا راجع إ فيض قيمة الدينار، فيظهر كنتيجـة لـذلك أن نصيب الفرد من الناتج ا لي الإ ا قد ارتفع، ونصيبه مـن الودائع ارتفع كذلك مع وجود عدم انتظام بينهما ا يـدل على ضعف دور النظام ا صر بشكل عام والبنوك التجاريـة بشكل خاص تعبئة وجذب الودائع ا صرفية وبالتا تعبئـة مدخرات الأفراد، وهذا ما يش إ ميل الأفراد للاسـتهلاك بسبب ا فاض القوة الشرائية للدينار و بـسبب التـضخم، فالزيادة نصيب الفرد من الناتج ا لي الإ ـا ليـست حقيقية، وبالتا فهناك الا واسعا أمام البنوك لتعبئة وجذب ا زيد من الودائع.

4-: قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتما وتوظيـف ا دخرات ا لية

4-1 أ ية الودائع تغطية النشاط الائتما

يعكس هذا ا ؤشر مدى اعتماد ا صارف التجارية على الودائع ويل نشاطها الائتما والاستثماري وا بدأ هذا ا عيار هو وجود علاقة ترابطية طردية ودائمة وفقا للعلاقة التلقائية ب الودائع والائتمان.

يش الارتفاع أ ية تغطية الودائع ا صرفية للنشاط الائتما و الاستثماري إ قدرة ا صارف استخدام أموال ا دخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية ا يعكس التحسن ا طلق القدرة على جذب الودائع، والعلاقة ا نخفضة تعكس تدهور القدرة الإبداعية للمصارف التجارية بشكل لا يتناسب و الا اهات ا صرفية الائتمانية والاستثمارية، ا يع وءها إ السيولة ا تاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع، و ا لا شك فيه أن استمرار برامج التنمية الاقتصادية والرغبة عدلات أك للنمو غالبية الاقتصاديات تقتضي الرفع معدل النمو الائتمان ا صر عموما والائتمان طويل الأجل بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية من قبل ا صارف التجارية ا يتطلب إستراتيجيات شاملة من خلا ا يتم تعبئة أك مقدار كن من تلك الودائع من خلال جذب ا زيد من الأموال الطليقة الاقتصاد(17)، و قد برهنت النظرية النقدية على أن جزءا من الائتمان ا صر ا منوح لتلك القطاعات يعود مرة أخرى إ النظام ا صر بشكل ودائع جديدة، ويقتضي أن يكون مستوى الائتمان ا صر متوافقا مع ا اجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

و ا دول رقم: **5** من ا انة رقم **(2)** نستنتج تدهور القدرة الإبداعية للبنوك سنوات **90** إ **1995** حيـث النـسبة تتراوح حدود**50%** و هـي لا تتناسـب والا اهـات الائتمانية والاستثمارية، وهذا يع وء البنوك إ اسـتعمال السيولة ا تاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع، أما انطلاقا من سنة **1996** نلاحظ أن النسبة ترتفع وتصل إ أكثـر مـن **80%** وتب أ ية تغطيـة الودائـع للنـشاط الائتمـا والاستثماري، وابتداء من سنة **1995** نسجل ازدياد أ يـة الودائع لأجل باعتبارها ودائع ادخارية تغطيـة النـشاط الائتما ، ولكن تتجاوز كل هذه الفترة نسبة **50%** ، ا يب أنه ما زال هناك الا لتنمية هذا النوع من الودائـع وجذب ا زيد منها بغرض خدمة الاستثمار والتنمية، وانطلاقا من مؤشرات ا رونة تب أن فاعلية البنوك دودة ويـل التنمية الاقتصادية، فالارتفاع فالقيمة عن الواحـد**(1)** يـب التوسع الائتمان، وهذا التوسع يتناسب مع توسع اثل حجم النشاط الاقتصادي، ا قد يولّد ضغوطا تضخمية و يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، و الا فـاض القيمة عن **(1)** يب حالة الانكماش حيث تكون شـديدة إذا ابتعدت كث ا عن **(1)** كما سنة **1994**، وكـذلك مـا يظهره ا يل ا توسط وا دي وا رونة أن الأرقام متذبذبة ـا يبين التناسب غ العادي ب الائتمان ا ـصر و النـشاط الاقتصادي، و بالتا فالسياسة الائتمانيـة للبنـوك كانـت متذبذبة ب ا رونة والتشدد.

4-2 الأرقام القياسية للتطور ا ا :

ويظهر ا دول رقم 6و7 بشكل عـام أن ا زائـر تتميـز ستوى تطور ما منخفض وذلك يدل على ضعف جهـود الإصلاح، مع ضعف التنظيم والرقابة و ال الإنفتـاح ا ا ، وبشكل عام كان الأداء ضعيفا ال تطـوير بيئـة مؤسسية قوية وقطاع ما غ مصر .

4-3 قياس الوعي ا صر ، انتشار البنوك وا نافسة القطاع البنكي ا زائري

1- قياس كفاءة البنوك وا ؤسسات ا صرفية جـذب ا دخرات (الوعي ا صر):

يعرف الوعي ا صر بأنه اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصد م النقدية ا صارف واعتمادهم على الشيكات ا صرفية معاملا م الاقتصادية، ويرتبط الطلب على الودائع ا صرفية بصورة إ ابية مع انتشار الوعي ا صر والعكس يؤدي إ التحول إ الاكتناز(18)، ولقياس كفاءة البنوك وا ؤسسات ا صرفية جذب ا دخرات يلجأ الاقتصاديون وا للون ا اليون إ مؤشر نسبة العملة ا تداولة خارج ا هاز ا صر إ إ ا الودائع، فإذا كانت أقل من الواحد الصحيح فذلك مؤشر سليم على أن البنوك ثل القناة الصحيحة ا تتم من خلا ا معظم ا بادلات وا عاملات، كما تدل على قدرة البنوك التجارية توظيف ا دخرات ا لية لدى الأفراد، وإذا كانت أك من الواحد فذلك مؤشر على ا فاض كفاءة البنوك جذب ا دخرات ب الأفراد وا ؤسسات. وإذا ثنا ظاهرة التسرب النقدي وظاهرة الاكتناز دها متجدرة الاقتصاد ا زائري، حيث قد سجل تسرب النقود القانونية خارج ا هاز ا صر مبلغ **77** مليار د.ج ب ديسم **90** و ديسم **1993** ا أدى إ تآكل السيولة ا صرفية و ا فاض حجم الأموال ا عروضة للإقراض على مستوى السوق النقدي، وسجل تسرب النقود القانونية خارج ا هاز ا صر سنة **1994**

بـ: **222.98** مليار د.ج بنسبة **30.8**% من **M2** (الكتلة النقدية)، و **241.76** مليار د.ج سنة **1995** بنسبة **31.23%**[19] واستمر نشاط ا هاز ا صر بقوة و فعالية إذ شكل حوا **25%** من **PIB**.

2- انتشار البنوك:

دت الكث من ا صرفي عن مبدأ الانتشار، وهناك اذج تناولت عملية الانتشار بطريقة أو بأخرى فمثلا وذج كام ون **Cameron** الذي وضع عام **1967** حيث ينص أن لكل **10000** شخص فرع واحد لبنك، مبدأ هذا النموذج مبـ على عرف دو حيث يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال ا عادلة:

$$\text{الكثافة ا صرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} \times 10000$$

إذا كان يساوي **(1)** فهو العدد ا ثا للتوزيع، وإذا كان أك من **(1)** فهناك ا راف موجب ع هناك انتشار كبـ للمصارف، وقد يكون هذا الانتشار أك من ا اجة إليه ا يشكل عبئا كبـ ا من حيث التكلفة على ا صارف، وبالتا ا فاض ر ية البنك، أما إذا كان أقل من **(1)** فهناك ا راف سا ع انتشار البنوك حسب هذا النموذج غ كافية وبالتا لا تصل ا دمة ا صرفية إ شر ة معينة من الناس ن هم حاجة إ هذه ا دمة (وقد طور هذا النموذج إ الأخذ بعدد السكان ا نتج فقط)[20].

وقد سجلت ا زائر نسبة **0.22** إذ تعد هذه النسبة ضعيفة، إذ سجل ا غرب خلال نفس الفترة أي **1986** نسبة **0.35**، أما السعودية فقد سجلت **0.45**[21]، أمـا الفتـرة ا الية، فقد تسجيل **1250** فرع[22]، و عدد الـسكان **30** مليون نسمة فالنسبة تقدر بـ 0.41 فرغم ارتفاعها إلا أن انتشار البنوك غ كا ، وبالتا لا تصل ا دمة ا صرفية إ شر ة كبـ ة من الناس، فهناك فرع بنكي لكل **24000** شخص، ا يعـ أن هناك نقص كبـ .

3- ا نافسة القطاع البنكي: يتميز السوق ا زائـري بالوجود القوي للقطاع العام، وقد ح بـدخول القطـاع ا اص ابتداء من سنة **1990**، و سنة **1999** أصبح النظام ا صر يتكون من بنك ا زائـر ،**17** بنكـا اريـا و**10** مؤسسات مالية أخرى، ولكن ما زالت البنـوك العموميـة تسيطر على قطاع البنوك، فنصيبهم الإ ا يقـدر ـوا **95%**، و يبقى النظام ا صر يشكل نسبة قليلة من النـاتج ا لي الإ ا تقدر بـ: **30%** من **PIB**[23].

4-4 أسعار النفط (العوائد النفطية) وحركة الودائع والقروض

من ا دول رقم: **8** تؤدي العوائد النفطية دورا هاما حركة النشاط الاقتصادي ا تعكسه من سن وضع الإيـرادات ا كومية ومن الإنفاق ا كومي و الذي يعتـ عاملا مهما تنشيط ا ركة الاقتصادية يع القطاعات، فلـها دور كبـ النشاط الاقتـصادي للدولـة، فيتحـسن الوضـع الاقتصادي بتحسنها، ويتراجع بتراجعها.ومن ا فـروض أن يصاحب الانتعاش الاقتصادي ارتفاع حجـم الائتمـان والودائع، و قارنة حركة الودائع والقروض مع حركة العوائد نتبين بشكل عام أ ا تأخذ منحى إ ـا ، ـا يـبـ أن السياسات ا الية بشكل عام غ هادفة إ قيق الاستقرار القطاع ا صر ا افظ على دوره النشاط الاقتصادي.

5- القطاع ا صر والظروف الاقتصادية

5-1 معدلات الفائدة وأثرها على الودائع ا صرفية

أكدت العديد من الدراسات والتحليلات إ وجود علاقة مباشرة بـ معدل الفائدة ومستوى الادخار ا صر ، والشواهد ا صرفية توحي بزيادة الطلب على الودائع ا صرفية مع زيادة معدلات الفائدة ا قيقية خصوصا عندما تصبح معدلات الفائدة إ ابية، وتكون معدلات الفائدة موحية إذا كانت أكـ من معدل التضخم، وحـ يكون عدل الفائدة دور مؤثر فيز ا دخرات فالأمر يتطلب تصحيح الإختلالات بـ معدل الفائدة ا علن ومعدل الفائدة ا قيقي الذي يعكس الظروف النقدية والاقتصادية للبلاد[24].

أما ا زائر فمعدل الفائدة يعـ عن ا قيقة الاقتصادية طوال سن ، وقد جعلت منه معدلات التضخم معدلا سالبا، وعليه فلا يعـ معدل الفائدة الاقتصاد ا زائري ا قابل للتخلي عن النقود ا اضر للحصول على أكثر منها مستقبلا، ولا معدلا مغريا للمقرض ، و إ ا ثل أداة إدارية لا غ [25]، كما أنه من بـ أهداف البنك ا ركزي ا افظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي، فيقوم بتنظيم كمية الائتمان ونوعيته عن طريق معدلات إعادة التمويل وإعادة ا صم ليتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، ويراقب البنوك ا يضمن سلامة النظام البنكي، وكل هذا للتأث على أداء البنوك.(انظر ا دول **رقم 9 و 10**)

5-2 أثر التضخم وا دبونية على حجم الودائع والائتمان

إن ا يترتب على التضخم ا فاض القوة الشرائية للعملة، ولا يعت ذلك مؤشرا حقيقيا على مدى كفاءة البنوك جذب ا دخرات، فالتضخم وما يسببه من تدهور القوة الشرائية لق جوًا نفسيا يساعد على زيادة الاستهلاك، ا يضعف رغبة الفرد الادخار بشكل عام، ويفقد ا اهه و الأوعية الادخارية كما أكدته بعض الدراسات، وعلى نقيض من ذلك يؤكد البعض على أن التضخم وتوقعات ارتفاع معدلاته إ ا يؤدي إ زيادة ا دخرات وزيادة الطلب على الأوعية الادخارية وا صرفية ويسمى بالادخار الوقائي، وعموما فإن للتضخم أثرا زيادة الطلب على الودائع ا صرفية، حيث ثبت من دراسة ليلية أن زيادة معدلات التضخم أوروبا بنسبة **10%** أدى إ زيادة معدلات الادخار من قبل الأفراد بنسبة **5%** [26] ، ويظهر ا زائر أن ا أثرا سلبيا على حركة الإيداع، حيث الارتفاع فيها ح سنة **1994** أدى إ تراجع الودائع، أ ا فض التضخم سجلنا زيادة حركة الودائع. أما بالنسبة للمديونية، فإنه كلما زادت إنتاجية وإنتاج الاقتصاد الوط ينعكس ذلك على درجة سيولته و العكس، فالاعتماد على العا ا ارجي فَض من درجة سيولة الاقتصاد ويؤدي إ تسرب جزء كب من فائضه إ خارج ا هاز ا صر وخارج الاقتصاد صورة سداد للأقساط والوفاء بالواردات، ا أثر سلبا على الإيداع والائتمان.

5-3 مشكلة وتكاليف فاعلية النظام البنكي

لاحظنا أن هناك العديد من العوامل أثرت سلبا على فاعليـة النظام البنكي، و كن أن لل عدم فاعلية النظـام البنكـي بالنظر إ الوساطة ا الية علة مستوي [27]: على مـستوى ا خطط ا ا وعلى مستوى ا خطط الاقتصادي.

- عدم الفعالية ا الية: فاعلية نظام الوساطة ا ا تقاس بتكاليف إنتاج ا دمات، والنظام الأكثر فعالية هو الذي يعرض خدمات تستجيب أكثر للطلب وحاجات الأعوان الاقتصادية، و ا زائر هذه التكاليف مرتفعة، وضعف تنوع ا دمات ا قدمة ويعت الإعلام جرح النظام ا زائري.
- عدم الفعالية الاقتصادية: النظام البنكي ليس فعالا صيص ا وارد بسبب ضعفه وغياب يط تنافسي إستراتيجي للانفتاح و اقتصاد السوق، فهناك فجوات تتعلق بـ: **5** وظائف أساسية البنوك: ارية، تسي وسائل الدفع، تس القروض، مراقبة التسي ، تسي ا وارد البشرية و تسي ا زينة.

وحسب عبد اللطيف بن اشنهو وزير ا الية السابق إن تطه البنوك يتطلب **1274** مليار د.ج وهو ما يقارب **15.5** مليار دولار [28]، وحسب عبد الوهاب ك مان حاكم البنك ا زائر السابق فقد صرف **980** مليار د.ج لتطه ا ؤسسات العمومية، **367** مليار د.ج وجهت عا ة مشاكل ا ؤسسات البنكية، **111** مليار د.ج فوائد غ مسددة للبنوك إطار التطه السابق، **88** مليار د.ج لإعادة ر لة البنوك [29]،وتطه القطاع ا صر كلّف ا زينة **518** مليار د.ج (إعادة ر لة **340** مليار د.ج، وعملية تطه البنوك ثل **60%** من الدين الداخلي للجزائر) [30].

إذًا فالنظام ا صر ا زائر لا يتجاوب مع التحولات الاقتصادية ال يشهدها العا ، والانتقال و اقتصاد السوق يقتضي وجود جهاز مصر فعال وتنافسي ضع من خلاله البنوك وا ؤسسات ا الية إ برنامج إصلاحي شامل وره الأساسي تطه هذه البنوك وا ؤسسات ا الية، من خلال منحها الشروط ال تسمح ا بالتطور، قيق النجاعة الأداء، ديث طرق تسي ها و ط عملها، الشراكة لاكتساب ا ة، ديث طرق التسي ، تنويع ا دمات، الاستفادة من الشبكة ا علوماتية، التكيف مع التقنيات ا صرفية ا ديثة وتطوير ا نتجات ا صرفية.

ا لاصة

بعد التعرف على طبيعة النمو الودائع ا صرفية، و علاقة الودائع مع الناتج ا لي الإ ا بدراسة ا يل ا توسط وا دي للإيداع ا صر ، ودراسة ا رونة الدخلية للودائع ا صرفية، ومدى تغطية الودائع للنشاط الائتما .

نسجل ضعف فاعلية البنوك جذب الودائع وفقا صتها من الناتج ا لي الإ ا ، وضعفها تغي ا يل و الإيداع ا صر ، ا أثر سلبا على الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، وبالتا ضعفها تعبئة ا دخرات وجذب ا زيد من الودائع، وقد سجلنا تدهور القدرة الإيداعية للبنوك خاصة الفترة **90-1995**، وابتداء من سنة **1996** ازدادت أ ية الودائع، خاصة الودائع لأجل تغطية النشاط الائتما ، وهناك العديد من الأسباب ال أثرت سلبا على هذا النشاط، ومن بينها:

قلة الوعي ا صر ،ضعف انتشار البنوك، ا نافسة الضعيفة القطاع ا صر بسبب استحواذ القطاع العام على جزء هام من النشاط الاقتصادي، عدم قيام معدل الفائدة بوظيفته الأساسية وهو سالب كث من الأحيان، صغر حجم

ا صارف، ضعف استخدام التكنولوجيا ونظم ا علومات ا يفقدها التنافسية، ضعف الكفاءات الادارية.
والنشاط الاقتصادي ا زائر يتأثر بالعوائد النفطية ونتيجةً كذلك لعدم مرافقة سياسات مالية هادفة لتحقيق الاستقرار القطاع ا صر ح افظ على دوره النشاط الاقتصادي،

وبسبب أثار التضخم وا ديونية يشكل النظام البنكي أداة دعم حقيقية هاز الإنتاج.
إذًا فلابد من مواصلة الإصلاحات النظام البنكي، وعلى مستوى ا ؤسسات الاقتصادية اشيا مع التحولات الاقتصادية العا ية.

فائمة ا داول:

جدول رقم :1 حركة الودائع ا صرفية وتغ ات الناتج ا لي الا ا

السنة	إ ا الودائع (مليار د.ج)	ودائع ت الطلب % إ ا الودائع	ودائع لأجل % إ ا الودائع	الناتج ا لي الإ ا PIB (مليار د.ج)	ا يل ا توسط= إ ا الودائع / PIB	ا يل ا دي= التغ الودائع / Δ PIB
1990	208.06	64.95	35.05	544.39	0.38	-
1995	549.8	48.98	51.02	2005	0.28	0.10
1996	624.2	47.77	52.23	2570.74	0.25	0.14
1997	743.8	45.70	54.3	2762.35	0.27	620.
1998	1189	35.56	64.44	2781.58	0.43	23.15
1999	1349.4	34.47	65.53	3168.86	0.43	0.41
2000	1538	36.65	63.35	4023.1	0.38	0.22
2001	1896.3	34.87	65.13	4222.1	0.45	1.80
2002	2236.8	33.6	66.4	5161.6	0.43	0.36

ا صدر: : - Ministère des finances Algérienne, Situation Monétaire, (Page Consultée le 12/01/2003), www.finance-algeria.org/dgep/a36.htm
Place du Marché des Entreprises,), Indicateurs Economique, (Page Consultée le 12/01/2003
www.business-dz.com/renseignements/algerie-indicateurs-eco1.htm

جدول رقم 02 : القروض ا اصة إ إ ا القروض 92- 2000 بالنسب % .

الـ ـدول	92	95	96	97	98	99	2000
ا زائر	9.1	10.7	13	9.3	10.1	10.9	-

Source :Nagy Eltony , indecators of financial sector reforme in arab countries,finance & industry, the industrial bank of kuwait, Kuwait,N:21, 2003, : P : 151

جدول رقم: 3 ا رونة الداخلية للودائع ا صرفية

السـ ـنة	1991	1995	1998	1999	2000	2001	2002
ا رونة	0.42	0.28	855	0.96	0.52	47.53	0.80

المصدر: انطلاقا من المعطيات السابقة.

جدول رقم: 4 نصيب الفرد من الودائع ا صرفية و مقارنته بنصيبه من الناتج ا لي الإ ا الوحدة د.ج

السنة	1990	1993	1994	1995	1998	1999	2000
نصيب الفرد من الودائع ا صرفية	8315.74	15839.74	18200	19531.08	30402.93	34186.02	38366.7
نصيب الفرد من PIB	29213.8	44611.75	64796.16	76065.84	96861.75	110394.9	118783

ا صدر : موقع وزارة ا الية السابق: www.finance.algeria.org , **موقع سابق** www.business-dz.com :

جدول رقم: 5 أ ية الودائع تغطية القروض و الائتمان

السـنة	إ ا القرض (مليار د.ج)	الودائع / القروض %	ا يل ا دي التغ القروض / Δ PIB	ا رونة الداخلية للائتمان (Δ الائتمان / الائتمان) \ (Δ PIB / PIB)
1990	414	50.25	-	-
1994	774.4	64.63	0.06	0.10
1995	967.2	56.84	0.39	0.99
1996	1056.95	59.04	0.17	0.34
1999	1508.6	67.87	0.60	1.32
2000	1412	82.68	0.11	-0.32

ا صدر: موقع سابق Kwww.business-dz.com موقع وزارة المالية السابق www.Finance-algeria.org

جدول رقم 06 : الأرقام القياسية للتطور ا ا [على أساس بيانات كمية وكيفية وذات ال من 0- 10]

	2001/2000	2003/2002
ا زائر	3.46	3.87

ا صدر : سوزان كرين وآخرون ، تطور القطاع ا ا بلدان الشرق الأوسط و ال إفريقيا ،معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العر ، أبو ظ ،8/7 ديسم 2003. ص : 113 . ا ـالات : أقل من 2.5 = منخفض جدا، 2.51 – 5.0 = منخفض، 5.1- 6.0 = متوسط، 6.0- 7.5 = مرتفع، أعلى من 7.5 = عال جدا

جدول رقم 07 : عناصر الرقم القياسي للتطور ا ا 2003/2002

البلد	الرقم القياسي للتطور	القطاع ا صر	القطاع ا ا غ ا صر	التنظيم – الرقابة	القطاع النقدي والسياسة النقدية	الإنتاج ا ا	البيئة ا ؤسسية
ا زائر	3.87	4.15	0.67	3.33	5.00	9.00	2.22

ا صدر : سوزان كرين وآخرون نفس ا رجع السابق، ص:114. أقل من 2.5= منخفض جدا ، 2.51 – 5.0 = منخفض، 5.1- 6.0 = متوسط، 6.0- 7.5 = مرتفع ، أعلى من 7.5 = عال جدا .

جدول رقم: 8 العوائد النفطية و حركة الودائع ا صرفية

السـنة	1990	1995	1996	1999	2000
العوائد النفطية بـ: مليون $	10934	9008	12600	11803	20894
نسبة الودائع%	-	9.85	13.53	14.13	14.02
نسبة القروض%	-	24.8	9.2	18.4	-6.4

ا صدر:: سكينة ابن ود، الصادرات ا زائرية خارج ا روقات، لة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة، عدد14، ديسم 2000 ص: 209-218. تقارير cnes www.cnes.dz (opcit).

, Riad Benmalek, (Page Consultée:28/04/2002), La Réforme du Secteur Bancaire en Algérie, Mémoire de Magister, Université des Sciences Sociales, Toulouse 1, 1998-1999, [En Ligne], P:17, www.biu-toulouse.fr/uss/scd/mémoire/réforme.html (opcit) , Annexes: :Riad Benalek

جدول رقم 09 : مؤشرات معدل الفائدة 92-2000 بالنسب %

البلـــد	92	95	96	97	98	99	2000
ا زائر	-15.8	-6.6	-3	-4.2	-0.3	5.5	4

بالإعتماد على بيانات صندوق النقد الدو

جدول رقم 10 : توزيع معدلات الفائـــدة بالنسب %

	85	90	95	2000	2001	2002
* تنمية مالية متوسطة - ا زائر	-	-	3	25	3.3	3.3

Source : Jean- claude Berthélemy , Nawel Ben Tahar ,financial reforms and financial development in arab countries,journal of development and economic policies,arab planing instute,kuwait,V7,N1, 2004 , p 44

ا وامش :

(1) مود يدات، مدخل للتحليل النقدي, ديوان ا طبوعات ا امعية, ا زائر، 1996، ص: 141- 142.

(2) عبد ا يد قدي، فعالية التمويل بالضريبة ظل التغ ات الدولية، حالة النظام الضري ا زائري 88-1995، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر، أفريل 1995، ص: 278.

- Hocine Benissad, Restructuration et Réformes Economiques, 79-93, OPU, 1994, P: 124.

(3) ا ادة 11 من قانون 90-10 1990/04/14 ا تعلق بالنقد و القرض، جريدة ر ية رقم: 18.

(4) علي بطاهر، علي بطاهر، الإصلاحات ا ديثة للنظام ا صر قانون **10/90**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ا اجست العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر، (غ.م)، **1994**، ص: 161.

(5) Riad Benmalek, Riad Benmalek, (Page Consultée:28/04/2002), La Réforme du Secteur Bancaire en Algérie, Mémoire de Magister, Université des Sciences Sociales, Toulouse 1, 1998-1999,
, P : 39 www.biu-toulouse.fr/uss/scd/mémoire/réforme.html

(6IBID, P: 39.

(7) أوليه هافرليسش و توماس وولف، دات النمو البلدان ا ر رحلة انتقال، + فيتر تانزي، التحول الاقتصادي و الدور ا تغ للحكومة، لة التمويل و التنمية، عدد 2،تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدو ، جوان 1999 ص: 12،ص: 20-23.

(8) C.N.E.S, problématique de la réforme du Système bancaire Algérienne, (Page Consultée le 15/05/2002) www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire.

(9) IBID.

(10) Riad Benmalek, opcit, P :39.

(11) IBID, P: 50 - 54.

(12) C.N.E.S, problématique de la réforme du Système bancaire Algérienne, opcit.

(13) زة مود الزبيدي، إدارة ا صارف– استراتيجية تعبئة ا وارد وتقد الائتمان- مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص: 144-149.

(14) C.N.E.S, (Page Consultée le 15/05/2002), Rapport Conjoncture de 2eme semestre 2000,www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire.

(15) زة مود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 141-144.

(16) نفس ا رجع، ص: 151.

(17) نفس ا رجع، ص: 138-139.

(18) نفس ا رجع، ص: 166.

(19) C.N.E.S (Page Consultée le 15/05/2002), Rapport de Conjoncture de 2eme semestre 1995, [En Ligne], www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire

(20) يل سا الزيدا ، أساسيات ا هاز ا ا ، ا نظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط 1، 1999، ص: 124.

(21) د ان بن عبد الفتاح، اولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لصندوق النقد الدو دراسة حالة ا زائر، (غ.م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ا اجست العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر 1997، ص: 219.

(22) Dib Said, Dib Said, la Situation du système Bancaire Algérien, Mediabank, le journal interne de la Banque d'Algérie, N°: 55, Août – Sep, 2001, P : 23.

(23) F.M.I, (Page Consultée Le 15/01/2002), Alger et FMI, [En Ligne], www.imf.org/external/index.htm

(24) زة مود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 161-164.

(25) د ان بن عبد الفتاح، د ان بن عبد الفتاح، مرجع سابق ، ص: 201.

(26) زة مود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 159-160.

(27) C.N.E.S, (Page Consultée le 15/05/2002), Problématique de la réforme du système bancaire, opcit.

(28) جريدة ا ، الأحد 2000/10/29، عدد: 3004، ص: 2.

(29) جريدة ا ، الأربعاء 2000/11/8، عدد: 3013، ص: 2.

(30) جريدة ا ، ا ميس 2002/02/14، عدد: 3397، ص: 3.

قائمة ا راجع :

1- الكتب:

1- زة مود الزبيدي، إدارة ا صارف – استراتيجية تعبئة ا وارد وتقد الائتمان- مؤسسة الوراق، عمان، ط.1، 2000

2- يل سا الزيدا ، أساسيات ا هاز ا ا ، ا نظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط 1، 1999

3- مود يدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان ا طبوعات ا امعية, ا زائر، 1996.

4- سوزان كرين وآخرون ، تطور القطاع ا ا بلدان الشرق الأوسط و ال إفريقيا ،معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العر ، أبو ظ ،8/7 ديسم 2003.

Hocine Benissad, Restructuration et Réformes Economiques, 79-93, OPU, 1994

2- الاطروحات والرسائل :

1- عبد ا يد قدي، فعالية التمويل بالضريبة ظل التغ ات الدولية، حالة النظام الضر ا زائري 88-1995، أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر، (غ.م)، أفريل 1995.

2- د ان بن عبد الفتاح، اولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لصندوق النقد الدو ، دراسة حالة ا زائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ا اجست العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصاد، جامعة ا زائر (غ.م)، 1997.

3- علي بطاهر، الإصلاحات ا ديثة للنظام ا صر قانون **10/90**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ا اجست العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة ا زائر، (غ.م)، **1994**.

3- ا لات:

1- سكينة ابن ود، الصادرات ا زائرية خارج ا روقات، لة العلوم الإنسانية ، عدد14،جامعة قسنطينة، ديسم 2000.

2- لة التمويل و التنمية، عدد 2، لة فصلية ،تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدو ، جوان 1999.

3- جريدة ا : الأحد 2000/10/29، عدد: 3004. الأربعاء 2000/11/8، عدد: 3013. ا ميس 2002/02/14، عدد: 3397.

4-Dib Said, la Situation du système Bancaire Algérien, Mediabank, le journal interne de la Banque d'Algérie, N°: 55, Août – Sep, 2001

5- Nagy Eltony , indecators of financial sector reforme in arab countries,finance & industry, the industrial bank of kuwait , Kuwait,N:21, 2003

6-Jean- claude Berthélemy , Nawel Ben Tahar ,financial reforms and financial development in arab countries,journal of development and economic policies,arab planing instute,kuwait,V7,N1, 2004

5- ا ادة 11 من قانون 90-10 1990/04/14 ا تعلق بالنقد و القرض، جريدة ر ية رقم: 18.

4- مواقع الانترنت:

1-C.N.E.S, (Page Consultée le 15/05/2002), Rapport Conjoncture de 2eme semestre 2000, www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire.

2- F.M.I, (Page Consultée Le 15/01/2002), Alger et FMI, [En Ligne], www.imf.org/external/index.htm

3- Ministère des finances Algérienne, , Situation Monétaire,www.finance-algeria.org/dgep/a36.htm .

4- Place du Marché des Entreprises Indicateurs Economique, www.business-dz.com/renseignements/algerie-indicateurs-eco1.htm

5- Riad Benmalek, Riad Benmalek, (Page Consultée:28/04/2002), La Réforme du Secteur Bancaire en Algérie, Mémoire de Magister, ,, www.biu-toulouse.fr/uss/scd/mémoire/réforme.html Université des Sciences Sociales, Toulouse 1, 1998-1999

6-C.N.E.S, Rapport Conjoncture de 2eme semestre 2000 www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire,

التسيير الاستراتيجي للمؤسسات
مقاربات مفهومية وتحديات التنافسية

عبد ا لمليك مزهوده - جامعة بسكرة

ا لملخص : يعتبر التسير الاستراتيجي اليوم ارسة متجذرة ا ؤسسات ختلف وظائفها وعمليا ا ومستويا ا التنظيمية ليصنع سر تفوقها التنافسي ويضمن د ومتها. وعلى قدر سرعة التحولات ا يشهدها كل من ا يط و ا ؤسسة على حد سواء إزدادت أ يته ليكون الركن الأساس لضمان التنافسية. غ أنه كباقي ا صطلحات التسير ية يرهن مفهومه ارسته ومن تعامله مع التحديات ا يواجهها، وهو ما نسلط عليه الضوء هذه الورقة.

الكلمات ا فتاحية : الاستراتيجية، التسير الاستراتيجي، التنافسية، ا يكلة، ا يط

مقدمة : يعتبر ظهور التسير الاستراتيجي كمصطلح وكممارسة ا ؤسسات حديث العهد إذ يرجع إ مرحلة السبعينات ليأ ظهوره كمرحلة من مراحل تطور الاستراتيجية .. (أنظر مزهودة: تطور الفكر الاستراتيجي 2003). ففي عز تطور التخطيط الاستراتيجي وانتشاره ا ؤسسات بادر Ansoff، انطلاقا من بعض إرهاصات الفشل ا يدان، إ التفك التسير الاسترا ي كتيار وي فيما بعد التخطيط الاستراتيجي وينقذ استراتيجية ا ؤسسة من العقلانية ا فرطة، فنظم سنة 1973 الندوة العا ية الأو للتسير الاستراتيجي وا تلاها سنة 1976 ؤلف مشترك مع Hayes و Declerck عنونوه From Strategic planning to strategic management. Avenier [1988، 13]. وقد بدا ذلك البداية رد ول يولوجي ليس إلا، لأن ا ال يكن آنئذ يسمح ثل هذه التغ ات ا ذرية. Joffre و Koeing [1985، 69] .غ أن مع النقائص ا ميزت التخطيط الاستراتيجي آنذاك وا نذكر منها:

- اندفاع ا س ين و ا دى الطويل رغم غياب ا علومات عنه.
- الاهتمام با طط أكثر من التخطيط (ا توى أهم من العملية).
- الاعتماد على معاي ا ردودية.
- السعي و تقليص اللاية بدلا من تضخيمه وتصور مستقبلات ا ؤسسة على ضوء ذلك Marmuse [1996، 78-79]

وكذا الانتقادات اللاذعة ا وجهت للمصفوفات باعتبارها أشهر أدوات التحليل الاستراتيجي آنئذ وا صرح عنها R.Wiliamson رئيس إحدى أك ا معيات الصناعية الأمريكية قائلا " لقد فعلت ا صفوفات ا ؤسسات الأمريكية ما تفعله ا نافسة اليابانية " Giget [1998، 231] بسبب:
- الوضعية ا تصورها عن ا ؤسسة ما هي إلا وضعية تار ية ولن تستمر بالضرورة.
- تربط تطور ا ؤسسة بالثنائيات سوق/منتوج بدلا من مهارا ا وكفاء ا.
- تعتمد كث ا على التجزئة ا مل اما أفضليات الزيادة.
- اقتصار ليلها على بعدين اقتصادي مهما كثرت خانا ا.

نتيجة لكل هذا تقلصت مصداقية استراتيجية ا ؤسسة ككل فجاء التسير الاستراتيجي حسب مؤسسه I. Ansoff [1989، 27] للمزاوجة ب التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي بأبعاد عديدة لمت ا وارد، التنظيم، العلاقات ب الأطراف الفاعلة داخل ا ؤسسة... واحتل حيزا هاما أدبيات التسير بل أخذ مكانة لا تقل أ ية عن مكانة الاستراتيجية نفسها لدى ا س ين و ا نظرين على حد سواء [أنظر مزهودة: الفكر الاستراتيجي من وذج SWOT إ النظرية الاستراتيجية، 2003].

I. ا قاربات ا فهومية للتسير الاستراتيجي

بنظرة شكلية، يبدو أن التسير الاستراتيجي ينحصر مهمت أساسيت ا إعداد الاستراتيجيات و تنفيذها S. Auvé [2001، 73]. غ أن استقصاء الدراسات ا يدانية والقراءة ا سحية لأدبيات إستراتيجية ا ؤسسة خصوصا بعد إضفاء طابع الس رة عليها (Processus) تب أن ا عا ة ا فهومية للتسير الاستراتيجي وردت قاربات تلفة. منها ا صره إحدى ا همت ، ومنها ا تعا ه كالاستراتيجية، ومنها ا تقدمه بكيفيات ولية يصعب معها حصر أنشطته.
فمن منطلق اعتباره الواجهة العملية لإعداد الاستراتيجية يرى S. Auvé أن التسير الاستراتيجي هو أصلا تسير للاستراتيجية كونه يع "التحديد الفعال والتنسيق ب :
*ا همة والنظرة
*ا اور الاستراتيجية

*الأهداف الاستراتيجية
*الاستراتيجية
*ا طط الاستراتيجية" S.Auvé [2001، 73]
من الشكل يبدو أن هذه الرؤية للتسي الاستراتيجي تركز أ كثر على التخطيط و النظرة ا ستقبلية إ وضعية ا ؤسسة أي صره اعداد الاستراتيجية وبالتا تعا ه معا ة لا تلف عما كان سائدا السبعينات.

أما من زاوية القرارات ينظر Chassang إ التسي الاستراتيجي على أنه" موعة القرارات والأفعال ال دف إ خلق الأفضلية التنافسية الدائمة... ولا يتوقف الأمر عند قيق مركز القيادة السوق فحسب بل يتعدى إ قيق موقع ملائم مقارنة مع ا نافسة" لأن الاستمرارية تقتضي من كل مؤسسة أن تعا وبصفة جذرية إشكاليت أساسيت ا: البحث عن التموقع مقارنة مع ا يط و إ اد ا يكلة والتشغيل اللذان قان النمو و علان التكاليف تبقى مستويات أقل من النواتج ال تفرزها Chassang [2002، ص8- 10]. غ أنه ذا التعريف فالتسي الاستراتيجي لن تلف كث ا عن الاستراتيجية وينحصر بناء الأفضلية التنافسية وإ اد التموقع ا ناسب السوق مغفلا جوانب النظرة الاستراتيجية، ا وارد، الرقابة... ال تراهن عليها ا ؤسسات لضمان السبق والتنافسية.

و مقابل هذا الطرح يعا التسي الاستراتيجي قاربة عملية ضة، إذ يعرف بأنه « موع مهام الإدارة العليا ال دف إ تثبيت ا ؤسسة مسارات تطورها ا ستقبلي وتزويدها بالوسائل التنظيمية اللازمة».Helfer et al[2000، 13].
وذلك بالاعتماد على ا بادئ التالية:
"* - الأخذ ا سبان للعلاقة مؤسسة/سوق.
* - ديد هيئة أو واجهة ا ؤسسة يطها.
* - ا تابعة الدائمة للفرص ال يتيحها ا يط .
* - ا خاطرة
* - إنشاء أو خلق التنافسية ا ستقبلية للمؤسسة.
* - عدم إمكانية تعويض التسي الاستراتيجي بواحدة من هيئات ا ؤسسة.
* - إدماج ا دى البعيد والقريب". L.Fahey et al[1997،24] .

وبشكل أكثر ديدا ذه ا هام يرى Scholes و Johnson أن التسي الاستراتيجي يتناول "التحليل الاستراتيجي الذي يسمح بتحديد الوضعية الاستراتيجية للمؤسسة، ا يارات الاستراتيجية ال تتمثل ديد الأفعال(Actions) ا تملة وتقييمها وا فاصلة بينها، والتوظيف الاستراتيجي الذي ص نفس الوقت التخطيط والتنفيذ للاستراتيجيات ا ختارة وتسي التغي الذي تفرضه هذه ا يارات" Johnson et Scholes [2000، 39] لتظهر عناصر التسي الاستراتيجي بيانيا كما موضح الشكل رقم (02):

من الشكل تتضح العناصر الأساسية للتسي الاستراتيجي ال تتمحور حول اختيار الأهداف، تب ا يارات الاستراتيجية و تفعيل ا وارد وال هي ا قيقة أبعاد أضيفت لتطوير الاستراتيجية ح تتحول هذه الأخ ة إ التسي الاستراتيجي Tugrul et Atmer [2003، 28].

بنظرة ولية، هناك من يرى أن التسي الاستراتيجي هو " ط للتفك والفعل يبحث عن ربط الأفعال العملية بالتوجيهات الاستراتيجية وإدماج تنفيذ العملية ضمن الرؤى الك ى للمؤسسة" .Spitezki [1995، 51].

و مع كون استمرارية ا ؤسسة مرتبطة بشكل مباشر بإنشاء وإعادة تكوين طاقا ا وامكانا ا من حيث ا نتجات، الأسواق ا ديدة ، التكنولوجيا، عمليات التحول، ا ياكل، ا وارد البشرية ا ؤهلة أو النادرة، أو بالأحرى الطاقات ال تضمن التنافسية، فإن التسي الاستراتيجي هو الكفيل بإنشاء وإعادة تكوين هذه الطاقة (potentiel). بعبارة أخرى ، إذا كان التسي ا اري هو عملية ا از واستغلال الطاقات فإن التسي الاستراتيجي هو الذي عل ا ؤسسة تكون وضعية الإ از Martinet[1994 ،23] وبذلك ينقسم تسي ا ؤسسة – عوما- إ بعدين بعد إستراتيجي يوفر الإمكانيات والامكانات وبعد جاري يستغلها ويوظفها.

ا قيقة إن تدعيم قدرات ا ؤسسة يعد خيارا قد تتبناه أو تغض الطرف عنه وإ ا هو ضرورة أملته ا نافسة ال أخذت طابع الكونية و تعد أية مؤسسة مية منها أو نآى عنها مهما كانت الأفضليات ا صلة عليها. و ذا ا نطق يكون توظيف Déploiement الاستراتيجية هو السعي إ سيد القرارات ال تسمح لق واستغلال الوضعيات ال تدفع ا نافس إ اللامبالاة والإ ال ا عنوي و بالتا قبول الشروط ال تفرض عليهم. وهو ما يتجسد بالتوفيق ب السلوكات ا جومية اه الزبائن لغزو حصص السوق والسلوكات الدفاعية ضد ا نافس ماية ا صص ا صلة .Spitezki [1995، 87-92]. غ إن إنشاء الإمكانيات وخلق الطاقات وان كان ثل صلب التسي الاستراتيجي، إلا أنه يبقى عاما جدا وصعب التقييم و تاج إ ديد أدق

للمهام والأنشطة التسيرية الا كن من ذلك فعلا و إ ضبط معاي تقييم الإنشائية (Créativité) با ؤسسة.

ومن باب اعا ات الشمولية، أيضا لكن بصورة أدق خصوصا من حيث اهام، يرى Théitart [1993، 16-26] أن التسير الاستراتيجي يتمثل التوفيق ب قوى أو أبعاد ثلاثة با ؤسسة ذات طابع عمليا أو س وري Processus. ويتعلق الأمر بالس ورة الاقتصادية Processus économique والس ورة السياسية Processus politique والس ورة الاجتماعية Processus social حيث:

- الس رة الاقتصادية: اول الإجابة على الأسئلة: ما ذا تريد ا ؤسسة؟ من هي؟ ما ذا تريد فعله؟ وماذا ستفعل؟ وتتجسد با راحل التالية:
  1. ديد الات النشاط الاستراتيجي.
  2. ديد مهمة ا نظمة
  3. ديد الأهداف الكمية والنوعية ا رغوبة.
  4. اختيار حافظة الأنشطة.
  5. ليل ا يط.
  6. تقييم ا وارد
  7. ديد الفارق الاستراتيجي
  8. ثيل حافظة الأنشطة (ا صفوفات)
  9. إعداد الاستراتيجية
  10. ديد التوجهات والسياسات الك ى
  11. تقييم الاستراتيجيات والسياسات
  12. ا يارات الاستراتيجية
  13. إعداد ال نامج وا طط العلمية
  14. التغي النقدي.

- الس ورة السياسية: تم بتوازن قوى الأطراف الفاعلة داخل ا ؤسسة أو الآخذة للقيمة ال تنتجها هذه الأخ ة. و اول الإجابة على الأسئلة التالية:-من هي الأطراف الفاعلة؟ -ما ذا يستطيعون فعله؟ -ما ذا كن فعله معهم أو ضدهم؟ - ما ذا تقرر فعله؟ وتتجسد با راحل التالية:

-
  1. ديد الأطراف الفاعلة.
  2. ليل العلاقات الديناميكية ب هذه الأطراف.
  3. البحث عن قاعدة سياسية وتقييم للمعارضة.
  4. ليل التأث ات السياسية الداخلية وا ارجية.
  5. تقييم النظام السياسي ختلف الفاعل .
  6. سبق رد فعل الأطراف الفاعلة.
  7. البحث عن الاستقلال الاستراتيجي.
  8. اختيار ا لفاء.
  9. اختيار ومفاوضة ا لفاء.
  10. إعداد الاستراتيجية.
  11. سبق رد فعل ا عارض .

- الس ورة الب وقراطية: بعد الأخذ بع الاعتبار للبعدين الاقتصادي والسياسي يتناول التسي الاستراتيجي تساؤلات أخرى كـ: ما هو التنظيم؟ ما هي عملية ا اذ القرار؟ ما هو أسلوب تنشيط الأفراد؟ وما هي إجراءات الرقابة؟ والإجابة على مثل هذه التساؤلات تقتضي إتباع ا راحل التالية؟
  1. اختيار درجات ا ركزية
  2. ديد حجم الوحدات التشغيلية
  3. نوعية تقييم العمل
  4. اختيار وسائل التنسيق
  5. إعداد نظام ا علومات
  6. اختيار ط ا فظ
  7. ديد ا راحل
  8. اختيار الأفاق الزمنية
  9. شرح توى ا طط
  10. إعداد مراحل عملية ا اذ القرار
  11. ديد مستوى مشاركة الأفراد القرارات
  12. إعداد نظام للتقييم وا كافأة
  13. ضبط اطر ا رية ا تروكة للعملي
  14. ديد كثافة التأط ومتابعة أنشطتها

تعكس الوضعيات ا رقمة تلف حالات التفريط أو الإفراط أو ا وازنة ب الأبعاد الثلاثة لتمثل الوضعية رقم 8 حالة التوازن. إذ ظى الس وارت الثلاثة بنفس درجة الاهتمام من قبل ا س ين وهو ما نح الدرجة الكافية من الليونة للمؤسسة.وإذا كان الاهتمام بالبعدين الاقتصادي و التنظيمي من الأمور الطبيعية با ؤسسات الاقتصادية خصوصا الكب ة منها و ا عقدة، فان الاهتمام بالبعد السياسي فرضه الفهم ا درك للمؤسسة كسياق سياسي تتعارض فيه مصا الأطراف الفاعلة من مسا ، مس ين، دائن ، موردين، أفراد... وحسب ا شروع الأورو الاجتماعي الاستراتيجي European Societal strategy Project فان هذا الإدراك يزود ا ؤسسة بـ:

- الانفتاح، الليونة وإمكانية الإجابة الوقت المناسب ختلف التحولات.
- الساسية اه الفروقات الثقافية و الإيديولوجية والسياسية موعات المصا وطنيا ودوليا.
- سبق وتقييم آثار توجهات الأحداث الاجتماعية والاقتصادية.
- إدراج التأثات الاقتصادية والاجتماعية القرارات الاقتصادية.
- اتصال وتعامل فعال مع الموعات الارجية.
- س ة فعالة العلاقات مع الكومة والنظام السياسي.
- تسي داخلي فعال حالة التعددية.
- تسي فعال الات تقليص العمال أو المكننة أو إعادة التوظيف.
- القدرة على الإجابة لاحتياجات وتطلعات الأفراد Martinet [1983، 283-284]:

وقد دفع تعدد سياقات المؤسسة البعض إ تعريف التسي الاستراتيجي على أنه نظام حكم للمؤسسة يوفق ويفصل ب مناطق (ع منطق) متعارضة ومتناقضة كـ السبق ورد الفعل، الاندماج و التميز، الداخلي و الارجي، المقصود و الناشئ، تراكم الات والقطيعة Roux [1996، 24] وهو ما ذهب إليه أيضـ ـا Lauriol [1994، 114] الذي يرى أن التسي الاستراتيجي هو نظام للتفك منظم وموجه للتصرف الماعي قادر على التوفيق ب تناقضان تفاعلات تلف الأطراف. إذا فهو عملية جدلية ب الاتفاق والاختلاف، الاستقرار و التذبذب، التطور والثورة....

ومن لة هذه الرؤى لص ا أن التس الاستراتيجي لا يتوقف عند اعداد الاستراتيجيات و تنفيذها على اعتبار أن عملية التنفيذ تنفصل زمنيا عن عملية الاعداد. وا ا هو عملية مكونة من موعة مهام متداخلة زمنيا تتناول.

- علاقة المؤسسة حيطها أخذا بع الاعتار خصوصيات الميط من تعقد وعدوانية و تذبذب ب الفرص أحيانا و المخاطر أحيانا أخرى. و ذلك يهتم التسي الاستراتيجي بالتشكلات أو التهيآت (Configurations) ال تضمن تناسق وتكامل (compatibilité) واجهة المؤسسة مع افرازات الميط.
- رسم المسارات المستقبلية للمؤسسة و ديد تلف الوضعيات، المرغوب والمتومة وكذا الوضعيات ال تؤول إليها عوامل الميط وإمكانيات المؤسسة.
- رصد إرهاصات ولات الميط.
- ا اذ القرارات ال تضمن تثبيت المؤسسة على المسارات المرغوبة.

- هندسة العلاقات الداخلية و تلف العمليات على النحو الذي يضمن تعظيم الثروة المنشأة ختلف الأطراف الآخذة (زبائن، أفراد، ملاك، اعات ضاغطة...).
- ا رص على امتلاك حافظة أفضليات تنافسية تضمن دوام التفوق التنافسي والبقاء المستمر الوقع المرغوب فيه وليس الأحسن لان الأمر يتوقف على طبيعة الافضليات المكتسبة.
- بناء التفوق على المهارات الماعية للمؤسسة على إعتبار هذه الأخ ة عصارة المعرفة الماعية ال يصعب تقلها أو توظيفها من قبل المنافس .
- تسي علاقات المؤسسة مع تلف القوى الفاعلة بقالب سياسي و بدور الكم الذي يوفق ب تلف المصا المتعارضة.

إذن كن القول أن التسي الاستراتيجي هو عملية معقدة متعددة الأبعاد، تنطلق من مبدأ تعظيم القيمة لشركاء المصلحة المؤسسة، دف إ ضمان التنافسية الدائمة باكتساب حافظة المهارات ال تغذي أفضليا ا على منافسيها من جهة والتموقع الوضعيات الأنسب يارات المؤسسة. تتناول المؤسسة داخليا بتوف الشروط التنظيمية الداعمة لتعظيم القيمة المنشأة وخارجيا على النحو الذي يضمن التوافق والتكامل مع الميط. يسترشد من قاعدة " المستقبل ضابط الاضر " لتكون النظرة و النوايا الاستراتيجية هي الموجه ختلف المركات و التموقعات.

II. ديات التسي الاستراتيجي

إن إدراك التسي الاستراتيجي على أنه عملية مهيكلة منطقيا تضم تسلسل عمليات اختيار الأهداف الاستراتيجية، ليل الميط، تقييم الاستراتيجيات الالية والمستقبلية، إعداد الاستراتيجية تنفيذها ووضع نظام الرقابة الاستراتيجية Oréal[1993، 13] ضعه لنوع من المعيارية التعامل مع ابعاده الأساسية من يط، موارد، تنظيم وأهداف. غ أن واقع الممارسة يكشف عن رؤى جديدة اما ذه الآبعاد هي ثابتة ديات يتع رفعها.

1- العلاقة مؤسسة/ يط:

الميط، بالتعريف، ثل تلف القوى والعوامل ال لا كن أو يصعب على المؤسسة التحكم فيها وتقع ضمنيا خارج المؤسسة ولو أن تصور الدود ب المؤسسة و الميط تبقى مسألة افتراضية كون الكث من العوامل الداخلية هي امتداد للمحيط المؤسسة. وإذا كان تصنيف هذه العوامل

إ اقتصادية اجتماعية سياسية وتكنولوجية أو ما يسمى بتحليل PEST، Scholes& Johnson [2000، 122] يبقى لأغراض التحليل مقبولا، فإن ما يفرض اليوم على ا ؤسسة كتحد هو كيفية التعامل مع هذه العوامل لان مسألة الفصل ب الفرص و ا خاطر تعد دية إذ كن إدراك نفس العامل مرة كخطر ومرة كفرصة.

فالعلاقات مع ا تنافس قد ذهبت إ أبعد ا تصوره Porter وذج القوى ا مس (حدة ا نافسة، القدرة التفاوضية للموردين، القدرة التفاوضية للزبائن، الداخلون ا دد، منتجات الاحلال) فظهور منافس جديد السوق قد ثل بالنسبة للمؤسسة خطرا من باب ا زا ة على النصيب السوق وقد ثل فرصة من باب الشراكة أو التحالف مع هذا ا نافس أو ح شراء مؤسسته لتدعيم القدرات الإنتاجية كما تفعل ا ؤسسات ا تعددة ا نسيات مع مؤسسات البلدان ا ستقبلة فتضمن بذلك اندماجا اجتماعيا سهلا ا تمعات و نفس الوقت تتفادى العوائق الاجتماعية والتنافسية.

و الا اه ا عاكس، أي العلاقة مع ا وردين، فا ورد الذي هو مصدر ا واد ومستلزمات العملية الإنتاجية أصبح مصدرا لاستغلال ا هارات وتدعيم الأفضلية التنافسية. حيث أن عمليات التقاول الباط Sous-traitance كن ا ؤسسة من استغلال مهارات وكفاءات ا ورد من خلال أحرجة Externalisation بعض أنشطتها وهنا يشهد الفكر الاستراتيجي ميلاد مفهوم جديد لعملية الإنتاج إذ أن يع أنشطة ا ؤسسة قابلة للاخرجة ماعدا تلك ا كونت فيها ا هارات الأساسية فهوم Hamel & Prahalad [1999]. ولنا تعامل ا ؤسسات الإيطالية لإنتاج الصدرات(Pulls) مع عملية الإنتاج خ دليل، إذ ركزت على عمليات التموين، إعداد النماذج والتسويق ا تلك فيه مهارات متميزة وأخرجت بقية العمليات الإنتاجية للمقاول الباطني Sous-traitants. وهو ما حقق ا تفوقا تنافسيا كب ا على نظ ا ا الفرنسية ا أبقت على النموذج الكلاسيكي للإنتاج Schottl [1996، 51]

وبذلك لت ا نافسة، إضافة إ ا زا ة على الزبائن، ا زا ة على ا وردين ثا عن مصادر التنافسية ا تقع مل سلسلة القيم ا تد من ا وردين إ الزبائن مرورا با ؤسسة وبالتا قد تستغل ا ؤسسة أفضليات تنافسية موجودة خارجها أو بالأحرى ا يط.

إن مثل هذا الطرح لادراك ا ؤسسة للتعاملات مع ا يط يقتضي من هذه الأخ ة الإصغاء والتحسس على كل ما دث خارجها لرصد ارهاصات ولاته أو ارسة ما يسمى باليقظة الاستراتيجية.

اليقظة الاستراتيجية هي "العملية الاستعلامية ا قصودة ا تبحث ا ؤسسة ا عن ا علومات ذات الطابع السبقي يطها الاجتماعي والاقتصادي سعيا ا خلق الفرص وتقليص ا خاطر. وقد مل هذه ا علومات إرهاصات وإشارات إنذارية كن ا ؤسسة من الاحتراز" H. Lesca [20،1998] ويصطلح عليها أيضا بالذكاء الاقتصادي. وا س ين حاجة إ إدارة اليقظة ا تضم أنظمة ليل، تلقي، غربلة ا علومات ... لتدعيم ا عة الرؤيوية Tendance visionnaire با ؤسسة R. Salmon & Y. de Linares [1997، 117] . و در الإشارة إ أن اليقظة قد أصبحت وظيفة قائمة بذا ا ا ؤسسات وهي ارس بآليات، طرق، أدوات قد صممت من قبل ا مارس و ا نظرين و ا ستشارين لتؤدي دورها على أكمل وجه با ؤسسة.

2- التنظيم الشبكي والأفقي:

أن إشكالية العلاقة ب الاستراتيجية وا يكلة هي مسألة قد ة متجددة رغم أن Schandler قد فصل الأمر سنة 1962 كتابه الشه Strategy and structure بعد دراسة وافية للعلاقة ب ا تغ ين ك يات ا ؤسسات الأمريكية منذ 1850 حيث توصل إ خلاصته ا شهورة: ا يكلة تتبع الاستراتيجية C Kennedy[2003، 78]، إلا أن ا سالة بقيت ل نقاش وإثراء نظريا وميدانيا لتشكل حجر الزاوية ا مارسة الاستراتيجية وأفرز الأمر أشكالا تنظيمية جديدة قلبت مفاهيم ومبادئ التنظيم الكلاسيكية رأسا على عقب. ففي إطار التعاملات والعلاقات ا ديدة داخل ا ؤسسة وب تلف الأعوان أصبح التنظيم السلمي يشكل عائقا أمام تشكلات ا ؤسسة configuration ويعيقها على تب التهيئة الأنسب وهو ما يفرض إعادة النظر مبادئه الأساسية خصوصا منها:

- التحكم و التكامل حسب وحدات الوظائف الرئيسية ا سا ة النتيجة.
- صص الوحدات وظيفيا.
- استقلالية مراكز الربح. Scoettl [1996، 53]

وبدلا من التنظيم السلمي الذي يركز على ا نصب والفرد كوحدة قاعدية ظهر التنظيم الأفقي أو ما يسمى ا ؤسسة الأفقية ا تب أشكالا تنظيمية تركز على العمليات ا فتاحية با ؤسسة و ا هارات الأساسية ا دد ة للنجاح. ففي

الصناعات الصيدلانية مثلا حيث يعت اكتشاف ا زيئات Molécules، كعملية من ب العمليات با ؤسسة، أهم من عملية الانتاج حد ذا ا لذلك فهي الأو التنظيم. بصفة عامة يقوم التنظيم الأفقي على ا بادئ التالية:

- الوحدة القاعدية ا ؤسسة هي ا وعة أو الفريق.
- السلطة ترجع إ مسؤول العملية الذي يتحمل ا سؤولية كاملة عن كل عملية مفتاحية.
- إلغاء أو أخرجة ا هام اا لا تضيف قيمة.
- منح إمكانية ا اذ القرار ميع أعضاء الفريق كل إطار ال تدخله ا باشر.
- العمل بالتعاون ا باشر مع الزبائن و ا وردين
- مسألة responsabilisation وتعنية implication الأفراد.
- الاعتماد ا كثف على ا علوماتية
- الاعتماد على تعدد ا هارات لدى الأفراد
- تشجيع التنوع و الإبداعية داخل الفريق
- نشر ثقافة مؤسسة معتمدة على الشفافية و التعاون و التكاتف.F. Ostoff[2000، 11]

وقد ي بالتنظيم الأفقي كونه يل إ التفلطح Downsizing، أو ح قلب ا رم كما فعلت Pepsi. و ا قيقة إن التركيز على الأفقية هو نتيجة منطقية لنوجه ا ؤسسات و تبسيط العمليات و إثراء ا هام بتفويض السلطة والقرار ميع الفاعلا ا لتف حول غاية واحدة ليعكس التنظيم صورة ا ؤسسة ا كونة من عدة عمليات كب ة عابرة أو عرضية (Transversale). وهو ما يتوافق اما مع منطق ا هارات الذي يرتبط أساسا بالتدفقات والعلاقات ب الأشخاص أفقيا على النحو الذي يسمح بالتطوير والاستعمال ا ماعي للمعارف الفردية. باختصار ا ؤسسات لقد أصبحت تبحث على الذكاء التنظيمي بدلا من الامتياز. Lauriol [1994، 123-125].

هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد ا ارجي فقد ظهر ما يسمى بالتنظيم الشبكي l'organisation en réseau حيث ترتبط ا ؤسسات ا شتركة ا صلحة فيما بينها بعلاقات شبكية قد مع ا ورد و الزبون أو مع مؤسسات تبدو ظاهريا متنافسة كون مصلحتها و إستمراريتها يعا تتوقفان على التعاون تلف ا الات، خصوصا البحث و التطوير وتكوين قواعد معطيات مشتركة، اا هي ا قيقة الات عرفت تقدما كب ا أشكال التعاون ميدانيا. ولا أدل على اعة ذلك ا تبنته ا ؤسسات ا توسطة والصغ ة الناجحة عا يا اوز أفضليات ا جم اا لكها ا ؤسسات الكب ة. ح أن الواقع بدأ يكشف عن وذج ا ؤسسة ا توسطة والصغ ة ا تعددة ا نسيات PME Multinationale [مزهوده، التسي الاستراتيجي للمؤسسات ا توسطة والصغ ة، 2003] لان النمو التعاقدي أثبت فعالية أك إنشاء القيمة من النمو على أساس الذمة ا الية G. Paché [1996، 33].

إن هذا التحول للتنظيم بدوره ثل رهانا جديدا أو ديا كب ا أمام التسي الاستراتيجي كونه يقتضي من ا ؤسسة قدرات تنسيقية عالية و سيولة كب ة تدفق ا علومات ب ا ستعمل داخليا وخارجا، فضلا عن مقاربة جديدة اما للموارد البشرية.

3- ا قاربة ا بنية على ا وارد:

تتصور ا قاربة ا بنية على ا وارد (Resources based view) ا ؤسسة على أنا موعة من ا وارد بعضها عادي متاح ميع ا ؤسسات وبعضها خاص كنها من إنشاء وإدامة الأفضلية التنافسية والتميز عن ا ؤسسات الأخرى Sargis [2000، 02]. حيث يع مصطلح ا وارد عند وقت مع حسب مؤسس ا قاربة Wernefelt، موع الأصول ا نظورة وغ ا نظورة ا رتبطة بأنشطتها خلال فترة طويلة نسبيا. فبالإضافة إ الأصول اا يأخذها عادة بع الاعتبار الاقتصاديون، يتعلق الأمر بالتكنولوجيا، مهارات الأفراد، العلامات التجارية، الإجراءات التنظيمية، الاتصالات التجارية... Tarondeau [2000، 347].أو هي حسب Barney تتمثل يع الأصول، القدرات، العمليات التنظيمية، ا يزات، ا علومات ا عارف... اا تراقبها ا ؤسسة وتسمح ا بتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات اا كنها من تعزيز كفاء ا وفعاليتها.

وفق هذه ا قاربة تعد الاستراتيجية بالتوفيق ب بعد ا وارد تزويدا وتوظيفا من جهة وا يط ا ارجي فهوم ا نافسة ا وسعة اا تضم بدورها مؤسسات اول أن تستمد هي الأخرى تفوقها من مواردها ومن وقعها من جهة أخرى Durand [2000، 99].

و ذا ا نظور أخذت ا وارد ا ؤسسة قبل أي عنصر آخر بعدا استراتيجيا وأصبحت توصف بالاستراتيجية ليس سا تها الأفضلية التنافسية فحسب بل لصعوبة اكتسا ا واحتمائها بعوائق نقلها و يزها من مؤسسة لأخرى كالإجراءات التنظيمية مثلا [مزهودة، ا قاربة الاستراتيجية

للموارد، 2003]. وحسب Hamel وPrahalad، تتمثل ا بـادئ الأساسية لـ RBV :

- تصور ا ؤسسة على أنا فظة من ا وارد ا الية، التقنية، البشرية... وفي نفس الوقت فظة من ا نتجات والأجزاء الاستراتيجية ا ركزة على سوق معينة وهو ما يبقي دور التجزئة قائما.
- ضعف موارد ا ؤسسة لا نعها من قيق التفوق السوق العا ية كما لا تضمن ا وفرة ا وارد قيق النجاح الأكيد.
- كل مؤسسة تلف عن الأخرى كيفية مزج مواردها وهو ما ينتج فروقات سوسة بينها كيفيات اقتحامها للأسواق و وقعها و النواتج ال تستخلصها من نفس مستويات الكميات ا تاحة من ا وارد.

- س الإنتاجية، كنسبة بـ ا خرجات وا دخلات، يكون من البسط (ا خرجات) أفضل من سينها انطلاقا من ا قام أي من الاقتصاد ا وارد، على اعتبار أن هذه الأخ ة وفرت أصلا لتحقيق أقصى ناتج كن و توفر للاقتصاد استعما ا .
- الاستعمال الذكي للموارد بتجميعها وإشراكها ا تكامل وتوظيفها مركزة على هدف استراتيجي أساسي والاقتصاد فيها حيث ما يكون كنا و تسريع استرجاعها بتقليص الآجال بـ التوظيف و قيق العوائد Prahalad وHamel [1999، 167- 169].

و ا قيقة إن صلب ا عا ة ا بنية على ا وارد هو إنشاء ا هارات و تسير ا عارف لذلك وهو ما ثل أيضا ديا جديدا للتسير الاستراتيجي .

4- الأهداف :

إذا كان هدف استمرارية ا ؤسسة من ا سلمات ا رسومة للتسير عموما و التسير الاستراتيجي خصوصا فان تعظيم الفوائض الاقتصادية ظل ا دف ا وا كافأة عوامل الإنتاج ال سا ت قيقه. غ أنه سياق التحولات ال سبقت إليها الإشارة من قبل خصوصا تعدد شركاء ا صلحة ا ؤسسة أصبح هدف إنشاء القيمة با ع الواسع للكلمة قد حل ل تعظيم الفوائض لتوزيع هذه القيمة على تلف الشركاء أو الأطراف الآخذة Parties prenantes كما يسمون (مس ين، زبائن، عمال، ملاك، موردين، آخرين) حسب تفاوت سلطا م وقدرا م التفاوضية ولو أن النموذج ا ا العام يفضل الزبون على بقية الشركاء وفق ما يقتضيه اقتصاد التنافسية. مع أن الأمر يبقى موقفيا إذ القطاعات ال تعتمد أكثر على إنتاج السلع غ ا ادية يأخذ عمال ا عارف Knowledge Workers كما يسميهم Drucker الأسبقية على بقية الشركاء على اعتبارهم العامل الرئيس إنتاج القيمة. باختصار توزيع القيمة على الشركاء يكون حسب الدور الذي يلعبه كل طرف إنشائها.

و إطار هدف إنشاء القيمة دد التسير الاستراتيجي وضعيات – مرغوب فيها - مستقبلية للمؤسسة اول ا يكسبه من التحديات السابقة وصو ا أو العدول عنها ا وضعيات مرضية اذا اقتضى ا وقف ذلك. وهو ما عل الأهداف با نظور الاستراتيجي تفقد صفة الاستقرار لتكون متذبذبة ا ال ا رضي. و ا قيقة أن بقاء ا ؤسسة على ا سار الرسوم و الوضعيات ا رغوبة يتوقف عل تنافسيتها وقدر ا على الاستجابة لدفتر الأعباء الذي ليه ا يط. تنافسية سدها امتلاك حافظة من الافضليات التنافسية ال تتجدد دوما ومؤشرات كالإبداعية والليونة وسرعة ديد حافظة النشاطات وتقليص أجال تقد ا نتجات للزبائن ...

لص من كل ما سبق إ القول أن التسير الاستراتيجي هو ط للتفك و ارسة لايتوقف عند إعداد الاستراتيجيات وتنفيذها كطرح – حد ما- بعكس ا يكلة الذهنية ذات الطابع ا عياري مارسته وإ ا وي تلف أبعاد ا ؤسسة داخليا وخارجيا. حيث ينظر إ كل بعد كمتغ استراتيجي قد دث الفارق عن ا نافس وبالتا يقتضى معا ة من منظور تدعيمي لتنافسية ا ؤسسة. لنقول النهاية أنه إذا كان التحدي ا فروض على التسير ا اري هو س الأداء فإن التحدي ا فروض على التسير الاستراتيجي هو ضمان التنافسية.

ا داول والأشكال البيانية :

الشكل رقم: 01 عملية النسي الاستراتيجي

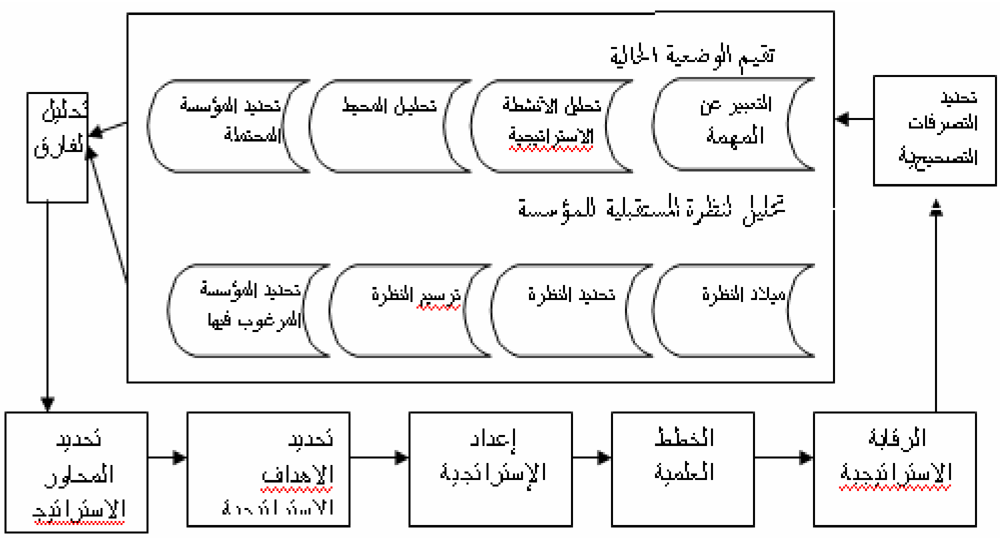

ا صدر S. Auvé [2001، 75].

الشكل رقم: 02 عاصر ثلاثية النسي الاستراتيجي

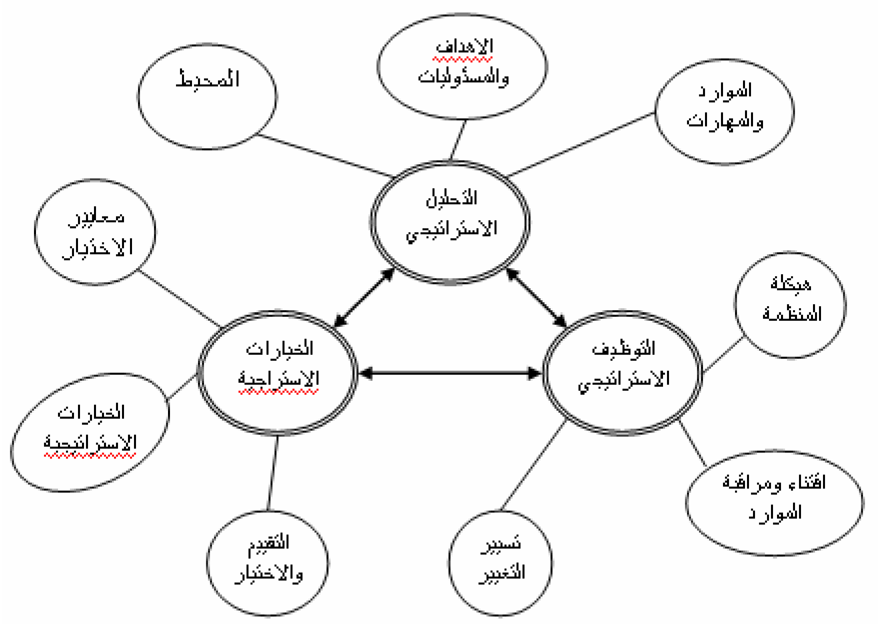

Source : Johnson et Scholes |[2000, 41]المصدر

الشكل رقم (03) التسير الاستراتيجي كسيرورات اقتصادية، اجتماعية وسياسية

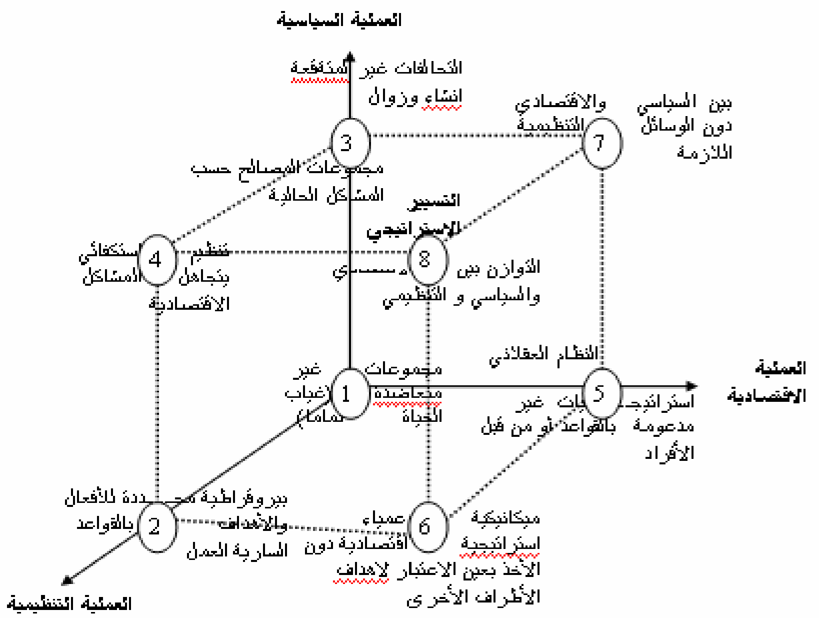

المصدر: Théitart [1993، 28]

ا وامش والاحالات :

1. *عبد المليك مزهوده* [2003]: ا ا ة الاستراتيجية وارد ا ؤسسة، أداة لضمان اعة الأداء، ا ؤ ر العلمي الدو الأول امعة ا زائر حول أ ية الشفافية و اعة الأداء للاندماج الفعلي الاقتصاد العا ي، ا زائر 31 ماي – 02 جوان
2. *عبد المليك مزهوده* [2003]: الفكر الاستراتيجي من وذج SWOT إ النظرية الاستراتيجية، لة العلوم الإنسانية، جامعة مد خيضر بسكرة، العدد 04، جوان
3. *عبد المليك مزهوده* [2003]: ا ا ة الاستراتيجية وارد ا ؤسسة، أداة لضمان اعة الأداء، ا ؤ ر العلمي الدو الأول امعة ا زائر حول أ ية الشفافية و اعة الأداء للاندماج الفعلي الاقتصاد العا ي، ا زائر 31 ماي – 02 جوان
4. .*Ansoff I* [1989]: stratégie de développement de l'entreprise, éd. les organisations, Paris.
5. *Auvé S.* et autres [2001] : De la vision à l'action, 2d EMS, Paris
6. *Avenier M. J.*[1988] *:*Le pilotage stratégique de l'entreprise, éd. Presses CNRS, Paris.
7. *Chassang G et autres* [2002] : Stratégie et esprit de finesse éd. Economeca, Paris.
8. *Durand T*: La perspective basée sur les ressources (introduction) in: Perspectives en management stratégique, éd EMS, Paris, 2000
9. *Giget M. .* [1998] *:* La dynamique stratégique de l'entreprise, éd Dunod, Paris.
10. *Hamel G et Prahalad C K.* [1999]*:* la conquête du Futur ,éd Dunod, Paris.
11. *Helfer J. Pm Kalika M & Orsoni* J[2000]: Management, Stratégie et Organisation ed Vuibert, Paris, 3eme ed,
12. *Joffre P. et Koenig G* [1985] : L'évolution de la pensée stratégique, Revue française de gestion, Mars – Avril – Mai.
13. *Johnson S. Scoles H.* [2000] *:* Stratégique, éd. Publi-union, Paris.
14. *Kennedy C.* [2003] : Toutes les Théories du management, éd Maxima, 3eme éd,Paris.
15. *L. Fahey et autres* [1997] : les paramètres de la gestion stratégique des entreprise ,éd. Maxima Paris.
16. *Lauriol J* [1994]*: Management stratégique, Repères pour une fin de siècle,* Annales du management, 7ème journée nationales des IAE, Tome 2, GRECO, Montpellier.
17. *Leska H* [1998]: Théorie et pratique de la veille, actes du colloque : Veille stratégique, scientifique et technologique, Toulouse.
18. *Marmuse C.* [1996] *:* Politique générale, éd. Economica, Paris, 2eme éd.
19. *Martinet A Ch* [1983] : Stratégie, éd. Vuibert, Paris
20. Martinet A Ch [1994] : Management stratégique : Organisation et politique, éd. Ediscience international, Paris
21. Oréal S. [1993]: Management stratégique de l'entreprise, éd. Economica, Paris.
22. Ostoff F[2000] : L'Entreprise horizontale, éd Dunod, Paris.
23. Paché G [1996] : L'entreprise en reseau, entre mythes et réalités, Revue Gestion 2000, n° 1.
24. Roux J. F [1996] : Compétitivité stratégique, Cahier de recherche, Institut de Management, EDF et GDF, N° 4-5
25. Salmon R et Linares Y[1997] : L'intelligence compétitive, éd Economica, Paris
26. Sargis C: Le processus d'identification des compétences clés, les cahiers de la recherche, de CLAREE, Lille, 2000.
27. Schoettl J. M [1996] : Concevoir des organisations compétitives, Revue Gestion 2000, n°1
28. Spitezki H. [1995] : Stratégie d'entreprise, Compétitivité et mobilité, éd Economica, Paris
29. Tarondeau J C [2000]:.Les stratégies fondées sur le savoir .in: L'art de la stratégie, éd: Pearson Education et village mondial, Paris.
30. Théitart R A [1993] : La stratégie d'entreprise, éd Ediscience, Paris, 2eme éd.
31. Tugrul A & Calori R [2003]: Diagnostic et décision stratégique, éd Dunod, 2eme éd, Paris

حزب جبهة التحرير الوطني

ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر

مصطفى بلعور - جامعة ورقلة

ملخص : نستعرض هذه الدراسة تلف الاصلاحات التنظيمية والسياسية ال طرأت على حزب جبهة التحرير الوط ، منذ مؤ ره الرابع 1979حيث عرف اصلاحات هيكلية أدت إ تقوية مكانته النظام السياسي، كما أعلنت رئاسة ا مهورية موعة من الاصلاحات السياسية بعد احداث اكتوبر 1988، استهدفت فتح ا ال ا يعرف بتعدد ا ساسيات داخل ا زب بعد ويله ا جبهة ا غاية تعديل الدستور 1989 واقرار التعددية، غ أنّ القوى ا افظة حزب جبهة التحرير الوط عارضت الاصلاحات واتضح ذلك الصراعات ال شهدها ا ؤ ر السادس للحزب نوفم 1988، ولعل قوة التيار الإصلاحي الذي تقف مؤسسة الرئاسة وراءه فرض على حزب جبهة التحرير الوط قبول الاصلاحات السياسية، و التكيف مع الد قراطية ال أصبحت خيارا إستراتيجيا للنظام.

الكلمات ا فتاح : ولات سياسية، إصلاحات سياسية، حزب جبهة التحرير الوط .

هيد : إذا كانت النخبة ا اكمة قد تبنت عقب الإستقلال الوط نظاماً سياسياً يقوم على ط ا زب الواحد،وعلى الإيديولوجية الإشتراكية، فإنّ التحولات السياسية فرضت عليها التكيف مع مطالب وضغوطات البيئتين الداخلية وا ارجية.مع منتصف الثمانينات برزت أزمة مراكزالقوى النظام السياسي ب الإصلاحي ثل الرئاسة،البورجوازية والبيروقراطية،وا افظ ثل حزب جبهة التحرير الوط و ديدا القوى ا افظة على استمرارية النهج الاشتراكي،حول التوجهات وا يارات السياسية والإقتصادية للبلاد، فكان كل تيار يريد التمسك صا ه ونفوده، فمن جهة أدرك الإصلاحيون أنّ توسيع مشاريعهم ونفودهم يتطلب نظاما إقتصاديا ليبراليا يستطيعون من خلاله إستثمار رؤوس أموا م،ومن جهة أخرى حاول ا افظون الدفاع عن مواقعهم ا صلحية ا رتبطة بالنهج السياسي والإقتصادي القائم على ا يار الإشتراكي وا زب الواحد.

لقد جاءت التحولات السياسية إطار صراع مراكز القوى النظام بعدما احتل حزب جبهة التحرير الوط مكانة بارزة النظام السياسي،لأنه مع بداية الثمانينات أصبح يفرض على ا سؤول العضوية ا زب طبقا للمادة (120) من قانونه الداخلي، فمثلت مرحلة ما بعد ا ؤ ر الرابع أرقى مرحلة زب جبهة التحرير الوط ،حيث حاولت القوى ا افظة أن تؤسس لعهد ا زب ا اكم، ع مشاركته القرارات ا امة ال تتخد كل القطاعات ا يوية،بيد أنّ التيار الإصلاحي إستطاع أن يفرض الإنفتاح الإقتصادي ،وتأكد ذلك مع ا يار أسعار ا روقات السوق الدولية مع منتصف الثمانينات،وعجز الدولة عن تلبية حاجيات ا واطن .

تقتضي الدراسة التطرق ا مل الاصلاحات ال طرأت على حزب جبهة التحرير الوط التنظيمية وا يكلية منذ مؤ ره الرابع 1979، الاصلاحات السياسية ظل التحولات منذ أكتوبر 1988. كما يلي :

أولاً : الإصلاحات التنظيمية و السياسية على مستوى حزب جبهة التحرير الوط .

ثانياً : علاقة حزب جبهة التحرير الوط ؤسسة الرئاسة ظل التحولات السياسية.

ثالثاً : التحول من الأحادية ا التعددية ا زبية.

أولاً : الإصلاحات التنظيمية و السياسية على مستوى حزب جبهة التحرير الوط

أ- الاصلاحات التنظيمية واعادة هيكلة ا زب منذ مؤ ره الرابع 1979:

عرف حزب جبهة التحرير الوط تطوراً نوعياً منذ ا ؤ ر الرابع 1979، الذي يعت ميلاداً ثانياً نقله من وضعيته كجهاز إ مستوى تنظيم مع معظم التيارات ا وجودة الساحة الوطنية، ويذهب البعض أن ذلك كان م أ منذ أمد طويل، لكن غموض علاقته با ؤسسة التنفيذية، والعادات ا تراكمة خلال ا دة السابقةجعلت مهامه كتنظيم سياسي متعدد التيارات أصعب من مهامه كجهاز حول السلطة[1].لقدإحتل حزب جبهة التحرير الوط مكانة بارزة فترة الرئيس الشاذ بن جديد ،خاصة بعد مؤ ره الاستثنائي جوان 1980 حيث اصبح يفرض على كل مسؤول أي مستوى عضويته ا زب طبقا للمادة (120) من قانونه الداخلي كما ت اعادة هيكلة ا زب عهد الرئيس بن جديد بانشاء نة مركزية ومكتب سياسي يرأسه الام العام للحزب الذي هو رئيس ا مهورية.

يتضح ارتباط ا زب با ؤسسة التنفيذية الاجهزة ا ركزية، إذ أن رئاسة ا ؤ ر وهو أعلى هيئة زب جبهة التحرير الوط مسندة ا الام العام للحزب أي رئيس ا مهورية الذي له وحده حق استدعاء ا ؤ ر للإنعقاد الدورة العادية ، أما الدورات الاستثنائية فينعقد بناءا على طلب ثلثي أعضاء اللجنة ا ركزية او بطلب من الام العام، وينعقد وجوبا حالة الشغور النهائي لرئاسة ا مهورية[2]، وهذا بفضل ما يتمتع به الام العام من وسائل سياسية وقانونية على مستوى ا زب والدولة تسمح له بتجنب أي معارض لسياسته داخل اللجنة ا ركزية باعتباره يترأسها ويسير وينسق أعما ا،أما القرارات ال يتخذها ا كتب السياسي تكون كذلك باسم رئيس ا مهورية" الأم العام للحزب " وليس باسم ا كتب السياسي .

لقد قامت الرئاسة بإصلاحات هيكلية على مستوى حزب جبهة التحرير الوط حيث أعيد تقييم نشاطات أجهزة ا زب و اولة تكييفها مع ا ستجدات، إلا أن إعادة هيكلة ا زب من ان وأقسام ا ان وقطاعات نشاط وتغيير ا سؤول بسرعة كان له الاثر الواضح ال س العادي للحزب حيث إعترضته مشاكل من قبل جهاز الادارة،لأن تغي كل مسؤول عن نشاط مع سؤول آخر يتسبب ميد نشاطات ا سؤول ديد مدة معينة نظرا لوجود ما يعرف بفترة الإطلاع والتأمل. وتع إعادة هيكلة ا زب تغي أساليب ال تستقر بعد وهذا بتقسيم أو دمج نشاط مع ا يعرقل س العمل ويساهم ضعف ا زب وتعطيله عن مهامه الاساسية والانغلاق على نفسه عند ث طرق العمل وتنظيم ا صا ، و كن إ ال آثار إعادة هيكلة ا زب خاصة عام 1984 ما يلي[3]:

- تبعية أجهزة اللجنة ا ركزية سؤول الامانة الدائمة، الذي يعت بدوره مسؤولا أمام الام العام، ويؤدي هذا الربط لاجهزة ا زب بشخص ا ابتعاد ا زب عن مبدأ القيادة ا ماعية.

- يعد اختيار ا كلف بقطاعات معينة اختيار غ لائق بسبب ربط مص فاعلية الامانة الدائمة بشخص واحد يتعامل مباشرة مع الام العام خلافا للفترة السابقة ال كان رؤساء بعض اللجان أيضا أعضاءا ا كتب السياسي نذكر من بينهم السادة : " مد معزوزي، بلعيد عبد السلام، بن الشريف".

إن تعي بعض أعضاء اللجنة ا ركزية الإضافي على رأس قطاعات معينة من شأنه أن يؤكد فكرة التحكم أجهزة ا زب من حيث ضرورة اعادة هيكلتها من جديد فتعي عضو اضا اللجنة ا ركزية على رأس قطاع مع يقلل من نفوذ ا زب على القطاع ا قابل والذي يشرف عليه وزير يتمتع بسلطة ادارية وسياسية واسعة، فضلا على عضويته اللجنة ا ركزية كعضو دائم، وتعي عضو اضا اللجنة ا ركزية على رأس قطاع يع كينه من توجيه تعليمات لاعضاء الدائم اللجنة ا ركزية كامناء ا افظات الذين د بعضهم أعضاءا القيادة السياسية للحزب ، وهو ما يتعارض مع مبادئ تنظيم ا زب. وا دول ا وا يب توزيع اعضاء اللجنة ا ركزية زب جبهة التحرير الوط حسب كل قطاع[4] :

القطاعات	الأعضاء الأساسيون	الأعضاء الإضافيون
ا كتب السياسي	17	-
الوزراء	18	05
ا هاز ا ركزي للحزب	11	07
ا افظون الوطنيون	12	03
ا نظمات ا ماه ية	23	04
ا لس الشع الوط	22	03
الرئاسة	10	05
وزارة ا ارجية	12	-
وزارة الدفاع	30	07
باقي الوزارات	07	05
الوزراء السابقون	03	-
الولاة	03	01

نلاحظ من خلال ا دول السابق أن عدد الاعضاء الاضافيون هو: الوزراء 05، ا لس الشع الوط 03 ، الرئاسة 05 ، وزارة الدفاع 07 ، باقي الوزارات 05 وأما قطاع الولاة فيوجد عضو واحد ، أي يقدر العدد الا ا للأعضاء الاضافي الذين ارسون نشاطات ادارية ب 26 عضوا ، بينما يقدر عددهم اجهزة ا زب 10 اعضاء فقط موزع على النحو التا : يوجد ا هاز ا ركزي للحزب 07 اعضاء، ا افظون الوطنيون 07 اعضاء اما ا نظمات ا ماهرية 04 اعضاء .على ضوء هذا التوزيع يتضح مدى امكانية تاث اولائك الاعضاء الاضافي انطلاقا من مكانتهم بعض الاجهزة الادارية على الاعضاء الدائم حزب جبهة التحرير الوط وقطاعاته.ويتع على ا شرف على تلك اللجان او القطاعات او الوزارات ما داموا اعضاءا اللجنة ا ركزية اقناع الاعضاء الآخرين ا زب ا توبه ا شاريع ال قدموها او شاركوا ض ها تقد معلومات حو ا دون تدخل الام العام للحزب[5].

تؤثر ا ؤسسة التنفيذية بسبب وحدة قيادة ا زب والدولة ديد سياسة ا زب بوسائل مباشرة وغ مباشرة نظرا لتداخل ا هام بينهما رغم ان ا ادة (111) من دستور 1976 تنص على: « تعمل اجهزة ا زب واجهزة الدولة اطارين منفصل وبوسائل تلفة من اجل قيق اهداف واحدة. لا كن ان تتداخل اختصاصات كل منهما او تلط ببعضها ».ويرجع اخذ النخبة ا اكمة بوحدة القيادة ب ا زب والدولة ا اولة نب فصل هذه القيادة القمة و قيق الاهداف ا شتركة ظل نظام يقر باولوية ا زب نظريا ولا نحه الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، كما ان تقرير الفصل هذه ا الة معناه القضاء على ا زب او تاكيد احتواء الدولة له نظريا وواقعيا.[6]وإذا كان مؤ ر حزب جبهة التحرير الوط دد ا طوط الك ى للسياسة العامة للبلاد ، واللجنة ا ركزية توجهها، فإنّ رئيس ا مهورية يقرر السياسة العامة للامة ا ال الداخلي وا ارجي ويقودها وينفذها طبقا لاحكام ا يثاق الوط وا ادة (111) من الدستور، وبالتا تتضح صعوبة الفصل ب ديد ا طوط الك ى وتوجيه السياسة العامة للبلاد، وتقرير السياسة العامة للامة. لقد كان لتلك ا سألة إنعكاسات على مستقبل النظام السياسي، إذ أدت ا تناقض ا طاب السياسي الصادر عن الرئاسة، وعن ا زب خاصة ظل صراع مراكز القوى ب التيار الانفتاحي الرئاسة ، والتيار ا افظ ا زب.

هذا السياق اعلنت رئاسة ا مهورية- عقب احداث أكتوبر 1988- موعة من الاصلاحات السياسية مست جبهة التحرير الوط و اوزت ذكر ا زب كجهاز مؤسسا وهو ما نتحدث عنه النقطة ا والية.

ب- الإصلاحات السياسية على مستوى ا زب منذ أكتوبر 1988

شكل ا ؤ ر السادس بهة التحرير الوط [7] والذي افتتح أشغاله 26 نوفم 1988 طة هامة مسار الإصلاحات السياسية ا شرعت فيها ا زائر، وقد تناول هذا ا ؤ ر العناصر الرئيسية للجانب الثا من مشروع الإصلاحات السياسية الذي أصدرته رئاسة ا مهورية بيا ا الصادر يوم 24 أكتوبر 1988، والذي تضمن ا اور التالية

1- التأصيل بالد قراطية الفعلية القاعدة وهذا عن طريق:

- تعميق الد قراطية وتوسيعها ا ياة العامة، بإشراك يع القوى ا وجودة ا تمع من أجل ديد الاختيارات السياسية.

- تنظيم جبهة التحرير الوط وجعلها قوة ول وتغي حاسم ند أغلبية القوى السياسية الوطنية.
- تأصيل جبهة التحرير الوط بتحقيق أوسع ا راط للقوى الوطنية ويبدو أن إقرار تعدد ا ساسيات والتيارات داخل جبهة التحرير الوط كان يهدف إ سد الطريق كمرحلة أو أمام ا طالبة بالتعددية السياسية.[8]
- إبتعاد عمل جبهة التحرير الوط مناهجه ابتعاداً كلياً عن مفاهيم ووضعيات مكتسبة وحقوق نوحة مسبقاً وعن مفهوم ا زب ا سا تحمل مسؤولية أعمال ا هاز التنفيذي ونقائصه.
- رير ا نظمات ا ماه ية من أية وصاية تنظيمية مفروضة على نشاطها وعلى طرق تغي قياد ا.[9]

2- التنظيم الد قراطي للعمل السياسي : و يهدف بالدرجة الأو إ استيعاب التحولات الك ى السياسية والاجتماعية عن طريق:

- رير جبهة التحرير الوط ائياً من نزعة ا مارسة التفوقية كم القانون على ا سؤوليات جهاز الدولة و ا الس ا نتخبة و الاقتصاد وا نظمات ا ماه ية وا هنية، وبالتا يصبح مناضلوا ا بهة يتقلدون ا سؤوليات كم كفاءا م ا نافسات ا فتوحة للجميع.
- التخلص من ا ياكل ا وازية للتنظيم الإداري والإقليمي للدولة، يث تقوم ا بهة على هياكل مرنة للتفكير والتنشيط والتنسيق قادرة على التكيف مع التحولات السياسية.
- إعادة النظر أسلوب عمل جبهة التحرير الوط وهذا بتحررها ائياً من ا شاركة التسي ا باشر يع مستويات جهاز الدولة.
- تغي دور جبهة التحرير الوط إزاء ا الس ا نتخبة عن طريق دمقرطة ا ياة العمومية بعيداً عن التسي الب وقراطي للعمل السياسي[10].

تستهدف الإصلاحات السياسية ا أخذت ا رئاسة ا مهورية فيما يتعلق بالتنظيم الد قراطي للعمل السياسي اولة إحداث تغي راديكا مكانة جبهة التحرير الوط داخل النظام السياسي ا زائري، وذلك بإلغاء احتكار ا بهة للمجال السياسي[11]، وقد أ ت الإصلاحات وصاية ا بهة على ا نظمات ا ماه ية وألغت العمل با ادة (120) من قانون ا زب وحدت من تدخلها شؤون الدولة، وأدت إ دمقرطة ولو دودة للحياة السياسية وهذا بتحويل ا زب إ جبهة تضم تلف ا ساسيات والتوجهات[12].يعت الإعلان عن تعدد التيارات داخل جبهة التحرير الوط خطوة طريق التعددية ا زبية، وقد أكد ذلك السيد "عبد ا ميد مهري" بقوله : « إن إعادة ديد موارد جبهة التحرير الوط يهدف

إ إخراج صيغة حزب الذي هو بطبيعته مفهوم ضـيق مـن الناحية النظرية، واستبداله بصيغة ا بهة الـ دف إ ميع كل طاقات البلاد مادامت هـذه الطاقـات تمـع حـول أهـداف وقواسم مشتركة ».[13]

أفرزت التحولات السياسية موعة من الإصلاحات السياسية برزت بيان رئاسة ا مهوريـة 24 أكتـوبر 1988 القرارات الـ صدرت عن ا ـؤ ر الـسادس ا نعقد اية شهر نوفم 1988، إلاّ أننا سنرصد موعة من ا لاحظات على هذه الإصلاحات وهي :

1- يندرج انفتاح ا زب على كل التيارات إطار منطـق استمرارية جبهة التحرير الوط ، ولذلك فإن ول ا زب إ جبهة عريضة تضم ا اهات سياسية تلفة مثلما كان ا ـال أثناء فترة الكفاح ا سلح هو البديل عن التعددية ا زبية الـ طالب ا البعض.

2- لا س هذه الإصلاحات ا انب العقائدي الإيديولـوجي للجبهة، ع عدم التخلي عن الإشتراكية ومبـادئ ا يثـاق الوط بل تتعلق تلك الاصـلاحات با وانـب التنظيميـة وأساليب العمل السياسي، أي رر ا نظمـات ا ماه يـة وا هنية من وصاية وسيطرة ا بهة عليها التسي ، وبالتـا يصبح بإمكان هذه ا نظمات إنتخاب قياد ا بكل حرية.[14]

3- أنّ الإصلاحات أدت إ فصل ا ـزب عـن الدولـة، فالرئيس لن يكون الأم العام بهة التحرير الوط ، حيـث يقول "الشاذ بن جديد": « لابد أن يكون بهة التحريـر قيادة تكون مسؤولة أمام ا ؤ ر، و ذا من الأفضل أن يكـون الأم العام للجنة ا ركزية هو الذي يدير ويـس شـؤون ا بهة»[15]، و ا قابل أحدث الرئيس بن جديد منصب رئيس ا بهة ا ؤ ر السادس ويرجع السبب - حسب رأيه – إ كون موعة من ا بهة أرادت الإبقاء على الأمـور كمـا كانت وأن أبقى أميناً عاماً.[16]

- أصبحت يع ا سؤوليات داخل ا بهة تتم عـن طريـق الانتخاب والكفاءة، وليس عن طريق التعي حيث نص بيان الرئاسة:« أن مناضلي جبهة التحرير الوط ا املون لأفكارها كنهم أن يتقلدوا طبيعياً هذه ا سؤوليات كم الكفـاءات الـ يـ هنون عليها بانتظام».[17]

- بقاء ا يش الوط الشع فوق الشبهات والتأويلات لأنه أنقد البلاد من الكارثة، وقد مل الرئيس بن جديـد كـل ا سؤولية عندما تدخل ا يش أحـداث أكتـوبر 1988 قائلاً : « على الذين يريدون انتقاد قوات الأمـن انتقـادي شخصياً فأنا أعطيت الأوامر»[18]، ومن جهة اخرى نلمح من خلال قراءة أعضاء اللجنة ا ركزية بهة التحرير الـوط 1988 أن ا يش ا زائري سيدخل بدوره مرحلة جديـدة هي مرحلة التكنوقراطية وتركيز خ اته، فقد لوحظ فـيض عدد ثلي ا يش اللجنة ا ركزية إ حـوا النـصف، فبعدما كان عددهم اللجنة السابقة 40 ضـابطاً أصـبح عددهم 20 عسكرياً اللجنة ا ديدة[19]، إ غاية اسـتقالة إطارات ا يش من اللجنة ا ركزية بهـة التحريـر 03 مارس 1989 بعد إقرار دستور 1989 و ديد دور ا يش الدفاع الوط .

- أصبح الانتماء إ جبهة التحرير الوط إراديا مفتوحـا ميع ا واطن و التنظيمات الاجتماعية، كما أن ا طابـات الـ كانت نوعة منذ 28 سنة توضحت ا تمع ا د ، و هي تدل على النهاية القريبة لسيطرة ا زب الواحـد علـى التمثيل السياسي[20].

تتمثل ا همة الأساسية -حـسب لائحـة العمـل السياسي- الـ صادق عليها ا ؤ ر السادس بهـة التحريـر الوط ا افظة على التجنيد الشع و توسيعه، و هي تضع سيادة الشعب فوق أي اعتبار و ارب أي عمل أو تنظـيم يرمي إ الاستحواذ على السلطة بواسطة بـ وقراطيـة تعتـ نفسها ا ائز الوحيد للإرادة الشعبية، و لن يتحقـق ذلـك حسب نفس اللائحة إلا بالسهر على توف حياة د قراطيـة داخل جبهة التحرير الوط [21].و حول تنظيم نـشاط جبهـة التحرير الوط التأكيد على ضـرورة بعـث ا يويـة تنظيمها و أساليب و مناهج عملها حـ تتكيف مع التحولات السياسية و بالتا تدعم دورها القيادي تطـوير سياسـة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية البلاد[22]. وقـد ورد لائحة السياسية العامة أن: « جبهة التحرير الوط لا ترفض أية تعددية حزبية و هي تراهن على حيويتها و قـدر ا على التجديد و الابتكار و التكييف و الاسـتجابة طـامح ا ماه الشعبية ا عتمدة على ربتـها الفنيـة و رصـيدها التار ي و صحة مبادئها »[23].

بعدما نالت تلك اللوائح موافقة الأغلبية ا اضرة ا ؤ ر وضع حد لنظام ا زب الواحد و حلت له جبهـة التحرير الوط الـ تضم مل التيارات و إقرار التعدديـة السياسية هيدا للانتقال إ التعددية ا زبية.

ثانيا: علاقة حزب جبهة التحرير الوط ؤسسة الرئاسة ظل التحولات السياسية:

إذا كان حزب جبهة التحرير الوط قد إستطاع عهد الرئيس الشاد بن جديد أن يتحول ا حزب الدولـة ويأخد مكانته النظام السياسي، فإنّ قيادة ا زب تتمكن

من إدارة عملية الانتقـال إ التعدديـة بكفـاءة إطـار استشراف لطبيعة التحولات السياسية إقليميـاً ودوليـاً، أو إطار عملية التحولات الاقتصادية كإعادة هيكلة القطاع العام وفتح ا ال أمام القطاع ا اص حيث وقفت العناصر ا افظة حزب جبهة التحرير الوط ضد هذه التوجهات ا عرضه لتناقضات داخلية ب مؤيدين للإصلاحات وب معارض ا، لذا تعرض لانتقادات عدة.[24]

لقد كانت أو الانتقادات ا وجهة إ ا زب مـن طرف الرئيس بن جديد الذي اوز ذكر ا ـزب كجهـاز مؤسسا دستوري خطابه بعد أحداث أكتـوبر 1988 متهماً إياه بالضعف واللافعالية، كما بـدأت الـصحافة ا زائر لتها ضد ا زب.[25] وإذا كان الانفتاحيون قد لموا حزب جبهة التحرير الوط مسؤولية ما آلت إليه البلاد مـن ركود إقتصادي وسياسي وإجتماعي، فإنه من غ العـدل أن يتحمل ا زب وحده مسؤولية الا رافات والفـشل الـذريع الذي م به النظام ا اكم، لأن الأحداث كانـت تتجـاوز ا زب، و يكن بوسعه سوى اتباع الأوامر نظراً لروابطـه الوثيقة بالسلطة باعتباره أدا ا ، وكان رجال السلطة ينتسبون إليه كرمز وكغطاء م وليس كمناضل طائع صـفوفه، وإذا كان ا زب قد حكم فهو يفعل ذلـك إلاّ بتفـويض دود، فزعماء البلد ا قيقيون الداخل يكونـوا مـن نشطاء ا زب، وإ ا أصحاب القرار والنفوذ السلطة هـي الأوليغارشية ا ركزية[26].

إستطاعت أن مؤسسة الرئاسة بقيادة بن جديـد أن تؤدي دوراً مركزيا ومتعاظماً ا ياة السياسية على حساب حزب جبهة التحرير الوط ، رغم أن الرئيس بدى بعض اللحظات رئيسا مؤقتا هد لانتقال البلاد مـن مرحلـة إ مرحلة جديدة ينسحب، بينما بدى ظات أخرى أنـه رجل مناور منحته رئاسته الطويلة حنكة شديدة التعامل مع حلفائه وخصومه على السواء.[27] كما ظلت مؤسسة الرئاسة تكر مركز ا وجه ختلف نشاطات النظام نظراً للصلاحيات ا يتمتع ا رئيس ا مهورية، بإعتباره ثل ـور النظـام السياسي ا زائري، وأدى ضعف دور ا زب تسي تلف جوانب ا ياة السياسية والإجتماعيـة والثقافيـة إ جعـل مؤسسة الرئاسة ا دعومة دستورياً أقوى مؤسسة سياسـية البلاد ويتوقف على قو ا مـستقبل الكـث مـن القـضايا والا اهات كو ا ثل كنه العلاقة ا باشـرة بـ الـشعب والرئيس.[28]

إتسم سلوك الرئيس بالتردد ظل مرحلة التحولات السياسية مع اية الثمانينات يث تكن له سياسة واضحة للانتقـال من الأحادية ا زبية إ التعددية، إطار منهج لإدارة عملية الانتقال، بل كان الانتقال إ التعددية فورياً ـا أدى علـى انفجار البنية الاجتماعية والعرقية البلاد إ بنيـة سياسـية متناثرة.[29] وساهم الرئيس أيضاً بتردده وعدم تبلـور رؤيـة سياسية لإعادة هيكلة ا زب والدولة اسـتفحال الأزمـة السياسية ، و نتج عن ذلك عدم استقرار هيكلـي جهـاز ا كم، وهـو مـا اتـضح أحـداث أكتـوبر 1988 والإصلاحات السياسية ا تلتها بـدءا بالتعـديل ا زئـي لدستور1976 نوفم 1988، الإستفتاء حول دستور 1989. ومهما قيل بشأن مسؤولية الرئيس بـن جديـد تفج تلك التناقضات وقصور نشاطه إزاءها، إلا أن مؤسسة الرئاسة ظلت تفظ بعنصر ا بادرة يدفعها ذلك حرصـها على الاحتفـاظ بـسموها إزاء الظـروف والـضغوطات ا توالية،وقد أعلنت عزمها علـى القيـام جموعـة مـن الإصلاحات استناداً إ الصلاحيات ا يتمتع ـا رئـيس ا مهورية، تتعلق بتحقيق الد قراطية وا ـشاركة الـسياسية وغ ها،ح تتمكن من السيطرة على الأوضـاع الـسياسية والإقتصادية . لقد جاءت هذه التطورات متزامنة مـع عـزم الرئيس على تقوية وجوده أمام خصومه من رموز التـشدد حزب جبهة التحرير الوط الذين يتمتعون بقواعد مـساندة مستقلة مؤسسات الدولة ومن بعض ضباط ا يش.[30]

ثالثا: التحول من الأحادية إ التعددية ا زبية.

كان تصور النخبة ا اكمة للإصلاحات الـسياسية يقوم البداية على استبعاد فكرة التعددية ا زبية، و هو مـا تضمنه بيان رئاسة ا مهورية الذي أعلن بأنه « لا كن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية ا زبية من البداية مع أوساط تطمح السلطة و ا صول على الامتيـازات إطـار د قراطية مظهرية تغذيها مزايدات د اغوجيـة و عـصبيات جهوية و فئوية »[31]، وقد رأى ا ؤ ر السادس نوفم 1988 أن التعددية ا زبية الظروف الراهنة ثل خطراً على الوحدة الوطنية، و ذا إهتدت النخبـة ا اكمـة الإصـلاحات السياسية إ ما يعرف بالاستراتيجية ا بهوية الـ تقـضي بتوسيع جبهة التحرير الوط لتضم تلف التيارات.

يتعد ا ديث عن رد انفتاح داخـل ا بهـة و ا ديث عن التعددية ا زبية 90 يوما وهذا بـإقرار دسـتور ف اير 1989 ا ادة (40) ق إنـشاء ا معيـات ذات الطابع السياسي. وقد تكفلت رئاسـة ا مهوريـة لـف الإصلاحات السياسية و كلفت حكومة الـسيد " قاصـدي مرباح " بالإصلاحات الاقتصادية ـا تـسبب صـراع مستقبلي بينهما[32]، إنتهى بعزل السيد "قاصدي مرباح" مـن رئاسة ا كومة فترة اعتماد ملفات التشكيلات السياسية سبتم 1989، و خلفه السيد "مولود روش" الذي وجد

جبهة التحرير الوط تعج بالصراعات الداخلية، فهناك جناح ا افظ الذين وقعوا بيانا من طرف (50) شخصية و علـى رأسهم " ياوي و بوتفليقة و بيطاط و بلعيد"، ع وا فيه عن رفضهم للد قراطية خارج ا بهة وتطور ا لاف ب هؤلاء و " روش" إ صراع واضح باعتباره كان مـن ا تحمـس للتعددية ا زبية[33].

لقد جاءت التعددية ا زبية كنتيجـة للتحـولات السياسية ال عرفتها ا زائر، بيد أن التعددية يتم حسمها، لأن الدستور الذي صادق عليه الشعب ا زائـري ف ايـر 1989 نص عن عيات ذات طابع السياسي و ليس عـن أحزاب، و من خلال ليل مضمون ا ادة 40 نستـشف أن الدستور أقر التعددية ا زبية شكل خاص هو "ا معيـات السياسية" ال لا تعت مرادفا أو بديلا لكلمة"حزب" الذي هو تنظيم دائم يضم موعة من الأفراد يعملون معا مـن أجـل ارسة السلطة سواء ذلك العمل على تـو الـسلطة أو الاحتفاظ ا[34].ويعرف الأستاذ ب دو(Burdeau) ا زب بأنه :« تنظيم يضم موعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية و تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ و ذلك بالعمل آن واحد على ضم أك عدد كن من ا واطن إ صفوفهم و على تو ا كم أو على الأقل التأث قرارات الـسلطة ا اكمة »[35].لكن نتساءل اذا تكلم واضعو دستور 1989 و قانون ا معيات السياسية عن عيات و لـيس أحـزاب؟ كن إبراز ا واب عن هذا الإشكال النقاط التالية[36]:

1- اولة تضييق ال و نفوذ التعددية لينحصر دورهـا ا عارضة دون ا شاركة الفعالـة و ا ـؤثرة النظام.
2- إستبعاد انتعاش أحزاب معينـة أو قيامهـا لتثبـت تواجدها ع التراب الوط .
3- إفتراض عدم وجود أو بروز أحزاب ا القدرة على الدخول التنافس السياسي،و لذلك لابد أ تبـدأ العملية معيات لتتطور فيما بعد إ أحزاب.

قد إستبعد رئيس ا مهورية تصر اته فكرة الأحـزاب الوقت الراهن لأنّ ا ادة (40) ال تنص على حـق إنـشاء ا معيات ذات الطابع السياسي لا تنطبق على جبهة التحرير الوط ، و استعمال لفظ ا معيـات - حـسب الـرئيس الشاذ - كان عن قصد: «وذلك لنفتح ا ال إطار جبهة التحرير الوط ذف ا ادة (120)ولكي نسمح لكل مـن يريد الدخول إ ا بهة كمجموعة و ليس كـأفراد لأ ـم موجودون من قبل و هذه حقيقة، و ا عارضة ال قد نطلـق عليها تعب عيات أو أحزاب موجودة منذ الـستينيات و لا نستطيع أن ننكر الواقع، لقـد كانـت هـذه ا معيـات موجودة »[37].

نستخلص ا سبق أنّ رئـيس ا مهوريـة تعمـد طـرح الاستراتيجية ا بهوية من أجل بعث ا ركية و الفاعلية داخل أجهزة جبهة التحرير الوط خاصة بعد ا زات ال عرفتـها وأدت إ انكماشها و تضاؤل مصداقيتها ا تمع، و يرى السيد "عبد ا ميد مهري": « أن ا زب هو جزء من ا كم لكنه لا لك صلاحية القرار إلا نظريا، عمليا فإن ا زب كان لك صلاحية التوجيه، لكنه لا لك عمليا صلاحية تنفيـذ القرار »[38].و ذا فالتحولات السياسية فرضت علـى حـزب جبهة التحرير الوط تكييف خطابه السياسي ومواقفـه مـع ا بادىء الد قراطية. لقد ظل ا زب منذ الاستقلال يعكـس وجهان أحد ا ثل سلطة قائمة بالفعل و الآخر ظل يبحـث عن أصوله ثلة مشروع ثورة أول نوفم 1954، لكن أكتوبر 1988 اصطدم الوجهان السابقان حيث أرادت قوى الانفتاح ا ؤيدة معنويا من ا ارج أن تفرض علـى جبهـة التحرير خيارين ا[39]:

- إما أن تس جبهة التحرير الوط خط الانفتاحي و تقبل بالتحولات.
- و إما أن تتخلى عن مكانتـها الوقـع الإجتمـاعي والسياسي.

لقد كانت البدائل ا تاحة أمام الرئيس بن جديد إطار مسار الإصلاحات ال شرع فيها تتمثل إجراء هيكلة جذرية عل ا زب أكثر اتساقاً مع التحديات ال يواجهها، والتحرك و نظام التعدد ا زبيـة،وفك ارتبـاط ا ـزب بالدولة،لذا جرى ديد هياكل جبهة التحرير الوط اعتبـاراً من ا لايا ا لية فصاعداً و دخل إ ا ؤ ر الوط منـدوبون جدد ليحلوا ل الأنصار القدامى و هؤلاء ا ندوبون ينتمـون إ ا يل ا ديد ا يدل على حدوث تغي هذا الشأن[40].

إلاّ أنّ البعض يرى أن تركيبة ا كتب السياسي بعد ا ؤ ر السادس 1988كانت غريبة ا يوحي بـأن الـسلطة أرادت التخلص من ا زب و تفج ه من الداخل، و نستشف هذه الرغبة حسب "كمال بوشامة" تصفيته قدماء ا زب، و استبدا م ماعات غ معروفة تج بـضرورة إدخـال عنصر الشباب داخل ا زب لتقويته ،حيث يقول بوشـامة: « لقد أرادت السلطة طيم ا زب من الداخل، و كان ب عليه أن تفي من طرف موعة من داخل ا زب نفسه لأن طريقة تفج ه من الداخل تعت أسرع و أكثر اعة »[41].

كما أن معارضة الإصلاحات الإقتصادية والسياسية من طرف ا افظ حزب جبهة التحرير الـوط جعـل

القوى الإنفتاحية الرئاسة تلجأ ا تفكيك ا زب خاصة عقب احداث أكتوبر 1988 عن طريق إقصاء ا عارض لسياسة الإصلاحات وتثبيت القوى ا ؤيدة ا داخل ا زب و ا راكز الاستراتيجية الاخرى. و خضم هذه التحولات كنت القوى الانفتاحية من ميل جبهة التحرير الوط ا زء الأك من السخط على سياستها و توجها ا الاشتراكية ،و هنا ظهرت علامات الرضى عند الدول الغربية "الأوروبية و الأمريكية" و من ا نطقة بعد السياسة الانفتاحية ال تبنتها السلطة ح أزعجهم ا طاب السياسي الإيديولوجي ا عارض و ا تحفظ على الإصلاحات و الذي ع ت عنه قيادات فاعلة حزب جبهة التحرير الوط مثل السيد بلعيد عبد السلام و السيد أ د طالب الإبراهيمي[42].

لقي الإصلاح الداخلي الذي أراده بن جديد البداية معارضة من شخصيات ا زب لأن ا لس الشعبي الوط إحتفظ با سؤول ا زبي و هم معني و غ منتخب قبل أحداث أكتوبر 1988، و استمر هؤلاء عارضة الإصلاحات السياسية، فقانون ا معيات ذات الطابع السياسي رفضه مناضلوا حزب جبهة التحرير الوط البداية،واتضح ذلك خلال ا ناقشات ا طولة، و تتم ا صادقة عليه إلا بعد إدخال ثلاث تعديلا على مشروعه الأصلي[43].و من الناحية الواقعية يتم اعتماد التشكيلات السياسية ال برزت على إثر صدور قانون ا معيات السياسية إلا شهر سبتم 1989، بعد ا ؤ ر الاستثنائي للحزب ا نعقد نوفم 1989حيث تب التعددية ا زبية بصفة ر ية و تقرر مرة أخرى ويل ا بهة إ حزب[44].

كما صادق هذا ا ؤ ر على موعة من اللوائح و القرارات ال أثارت تناقضات تتمثل عدم ل ى حزب جبهة التحرير الوط عن ا يثاق الوط كمرجع إيديولوجي أساسي، و الوقت نفسه جاء اللوائح أن ا كومة هي حكومة ا زب لكن هذه ا كومة تطبق سياسة الإصلاح ال تتناقض اما مع نص ا يثاق الوط القائم على الإيديوليجيةالإشتراكية[45]، و دعم الدولة للقطاع العام، ح ا هت السلطة و استكمال الاصلاحات الاقتصادية والسياسية.

ظل هذه ا ؤشرات و التحولات السياسية ال أفرزت التعددية ا زبية أصبح يتع على حزب جبهة التحرير الوط تقد برنامج واضح إذا كان لا يريد أن يغيب عن موعد ا مهورية الثانية[46]. و تقييمه للتحولات ال عاشها حزب جبهة التحرير الوط خاصة بعد ا ؤ ر الإستثنائي قال "عبد ا ميد مهري": « إن هذا ا ؤ ر كان مرحلة تغيير ا زب و ملاءمته مع الظروف و الأوضاع ا ديدة »[47] ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية[48]:

1- فصل ا زب عن الدولة فلا كن أن يكون رئيس ا مهورية هو رئيس ا زب و هي عملية دقيقة ح رج الدولة سليمة و جبهة التحرير الوط أيضا لأن هناك من حاول خلال عملية الفصل أن يضحي با بهة ح لا يتورع عن زعزعة أركان الدولة.

2- كان على جبهة التحرير الوط أن تتب الإصلاحات الاقتصادية و السياسية، أما الإصلاحات السياسية فتع ترسيخ ا مارسات الد قراطية، و قد تبنتها ا بهة البداية داخلها و هذا يع أ ا تتحمل الرأي و الرأي ا خالف،وأما مسألة الإصلاحات الاقتصادية فقد طرحت إشكالية وهي كو ا ثل تراجعا عن الاختيارات و الأهداف الأساسية للثورة و بهة التحرير الوط منذ الاستقلال، لكن توضيح هذه القضية بالنسبة للمواطن -حسب "عبد ا ميد مهري"-وأصبحت لا تفسر على أ ا تراجع عن مكتسبات ا ماه بل مواصلة سياسة الإصلاحات الاقتصادية يعت ضرورة لصا ا ماه ،حيث يقول السيد عبد ا ميد مهري : « إذ ل ا شكلة الاقتصادية لا كننا أن قق الأهداف الاجتماعية لسياسة التنمية ذا كانت ا لاصة هي أننا أوفياء للأهداف السياسية والاجتماعية لعملية التنمية ، لكن طرق التنظيم و طرق الوصول إ هذه الأهداف تغ ت»[49].

ظل التحولات السياسية حاولت قيادة حزب جبهة التحرير تكييف ا طاب السياسي وا واقف منذ إيقاف ا سار الإنتخا ا زائر جانفي1992ويتضح ذلك من خلال القضايا الأساسية التالية[50]:

- نيد وسائل العمل السياسي لإخراج البلاد من مسلسل العنف.
- القطيعة مع ا مارسات السلطوية النا ة عن ا زب الواحد.
- القطيعة مع الاستراتيجية الفردية و الكتلية و ا زبية الضيقة.
- القطيعة مع الا اهات ال تريد تغييب الشعب و ميشه عن دوره.
- رفض أي مفهوم آخر للقطيعة يتصل وية الشعب و إطاره ا ضاري الأصيل.

يعد تركيز حزب جهة التحرير الوط على تلك القضايا و دعوته إ ا وار الوط و سيادة الشعب نقطة ول سياسية ا زب، حيث أصبح يرفض ا مارسات السلطوية النا ة عن الفكر الأحادي و يراهن على ا يار

الد قراطي و هذا بتنظيم نشاطه و أساليب عمله ح تتكيف مع التحولات السياسية ال تعرفها البلاد و تدعم مشاركته تطوير سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

خلاصة : نستنتج من خلال هذه الدراسـة أن التحـولات السياسية ا زائر جاءت ظروف يزت بانقسام النخبـة ا اكمة ب تيار إنفتاحي حاول ربر الإصلاحات و الإسراع ا و تيار افظ ومعارض ذه الإصلاحات، كما ميـل حزب جبهة التحرير الوط من طـرف التيـار الانفتـاحي مسؤولية ما آلت إليه البلاد من تدهور إقتـصادي وسياسـي وإجتماعي بسبب سياسته الاشتراكية غ العقلانية وا عارضة للاصلاحات الاقتصادية والسياسية.لقد أكد ا زب ـسكه بالإيديولوجية الإشتراكية ال حاولت ا ـؤثرات الداخليـة وا ارجية أن تدفعه إ التخلي عنـها ،و ـذا فـالتحولات السياسية كانت تستهدف حزب جبهة التحرير الوط وتسعى إ إسقاطه من ا كم ،وبالتا اكمته تار يـا. وتتمثـل الأخطاء ال ارتكبها حزب جبهة التحرير الوط النقـاط التالية :

أ- تكريس الاعتماد على ا يش بصفته القوة الوحيدة ا نظمة البلاد، و ول حزب جبهة التحرير الوط إ رد جهاز سياسي عد الفعالية، لكن حرص "بن جديد" على إحـداث تغي ات تنظيمية ا زب دف دعمه مع مطلع الثمانينات جعله يسترجع مكانته على اثر تعي السيد "شريف مساعدية" مسؤولاً عن ا زب، إلاّ أن ا يش ظل يلعب دوراً ورياً معادلة القوى السياسية على حساب حزب جبهـة التحريـر الوط .

ب- أدى تفشي الفساد والب وقراطيـة داخـل ا ـزب إ تقهقره وإ فقدان ثقة ا مـاه خطابـه و مـشروعه السياسي،كما أن انفصام إيديولوجية النص وإيديولوجية الفعل أدى بدوره إ إضعاف مصداقية ا زب.

ج- الصراع داخل ا زب و ثلث أطرافه ا رس القـد بقيادة شريف مساعدية وب وقراطية ا زب،وظهور التناقضات ب مؤيدين و متحفظ ومعارض للإصلاحات ال أعلـن عنها الرئيس لفسح ا ال للتعددية هي عوامل ساعدت علـى تفكيك ا زب. على اثر تعي السيد "شـريف مـساعدية" مسؤولاً عن ا زب، إلاّ أن ا يش ظل يلعب دوراً وريأً معادلة القوى السياسية على حساب حزب جبهـة التحريـر الوط .

د- قاد التحالف ب التكنوقراط وا يش بعيداً عن ا زب إ بروز صراع عل أثناء حكم بن جديد ب كل مـن حـزب جبهة التحرير الوط وا كومة،وقد برز ذلك فترة رئيس ا كومة السابق سيد أ د غزا .

منذ ميلاد جبهة التحرير الوط وتطورها وإعلا ا حزباً فقد ل تلك ا راحل عناصر القوة والضعف، ولذلك فا زب تنظيم يبحث دائماً عن مكانتـه الـساحة الـسياسية و السلطة.

قائمة ا راجع :

[1] مد العر ، ولد خليفة، التنمية والد قراطية ا زائر وا نطقة العربية. ا زائر : ديوان ا طبوعات ا امعية، 1991، ص55..

[2] سعيد بوالشعر ، النظام السياسي ا زائري. ا زائر: دار ا دى، 1990 ، ص 125.

[3] نفس ا رجع ، ص 131.

[4] علي بن مد، جبهة التحرير الوط بعد هواري بومدين حقائق ووثائق. ا زائر: دار الأمة، 1998، ص 229.

[5] سعيد بوالشعر ، ا رجع السابق،ص 133.

[6] نفس ا رجع، ص 133.

[7] اجتمع هذا ا ؤ ر 5078 عضواً على رأسهم الشاذ بن جديد، وحضره يع أعضاء ا كتب السياسي وبدأت أعمال ا ؤ ر موزعة على أربعة جلسات خصصت الأخ ة لانتخاب اللجنة ا ركزية والأم العام للحزب وا رشح الوحيد لرئاسة ا مهورية، وقد شكل ا ؤ ر سة ان، ضم مكتب رئاسة ا ؤ ر مسؤول الأمانة العامة للحزب السيد عبد ا ميد مهري وآخرون.

[8] Mohamed , Taher, Ben Saada, Le régime politique Algérienne. Alger : Entreprise national du livre, 1992,p69.

[9] « بيان رئاسة ا مهورية يتضمن العناصر الرئيسية للجانب الثا من مشروع الإصلاحات السياسية ». ا اهد الأسبوعي، العدد(1473)، يوم 28-10-1988، ص6- 7.

[10] نفس ا رجع، ص 07.

[11] cit, p70..Mohamed Taher Ben Saada, op

[12] Kapil Arun, « L'évolution du régime autoritaire en Algérie ». Annuaire de l'Afrique de Nord, Paris: édition C.N.R.S, 1990, p525.

[13] . cit, p69.Mohamed Taher Ben Saada, op

[14] حيدر أسعد، (ا مهورية الرابعة). لة ا ستقبل، العدد 615، ديسم 1988، ص25.

[15] « الرئيس ا زائري الشاذ بن جديد حوار مع الشرق الأوسط». جريدة الشرق الأوسط، عدد (3961)، يوم 02 أكتوبر 1989، ص07.

[16] نفس ا رجع، ص07.

[17] « بيان رئاسة ا مهورية ا تضمن ا انب الثا من مشروع الإصلاحات »، مرجع سابق، ص6- 7.

[18] حيدر أسعد، مرجع سابق، ص25.

[19] نفس ا رجع ، ص25.

[20] Kapil Arun, op.cit, p526.

[21] حزب جبهة التحريري الوط . « لائحة العمل السياسي بهة التحرير نوفم 1988»، يوم 1988/11/30.

[22] نفس ا رجع.

[23] مد العر الز ي، ا ؤامرة الك ى أوإجهاض الثورة. ا زائر : ا ؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، 1989، ص179.

[24] نبيل عبد الفتاح، ((الأزمة السياسية ا زائر: ا كونات والصراعات وا سارات)). لة السياسة الدولية، العدد108، أفريل 1992، ص192-193.

[25] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة ا زائرية ا لفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية. ب وت م. دراسات الوحدة العربية، 1996، ص65.

[26] حسان، م، قصة غرق. (تر ة: مه ا زائري) دار النشر مارينور، 1996، ص180.

[27] صلاح الدين، حافظ، صدمة الد قراطية. القاهرة : دار سينا للنشر، 1993،1، ص76.

[28] سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص57.

[29] نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص191.

[30] سليمان الرياشي، مرجع سابق ، ص58.

[31] « بيان رئاسة ا مهورية ا تضمن ا انب الثا من مشروع الإصلاحات »، مرجع سابق، ص6.

[32] الت، مد، ا زائر من فوق بركان حقائق وأوهام 1988- 1999. ا زائر: ب.د.ن ، 1999 ، ص28.

[33] م، صادوق، « 11 سنة من الأزمة كابوس ا زائر م ينتهي؟ ». ا الأسبوعي، عدد(24)، من 18 إ 24 أوت 1999، ص11.

[34] نبيلة، عبد ا ليم كامل، الأحزاب السياسية العا . القاهرة: دار الفكر العر ، 1977، ص78.

[35] نفس ا رجع ، ص82.

[36] عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية بعض قضايا الأزمة. ا زائر: ديوان ا طبوعات ا امعية، 1995 ، ص51.

[37] «خطاب رئيس ا مهورية افتتاح الدورة الاستثنائية للجنة ا ركزية بهة التحرير الوط ».جريدة الشعب، عدد 7903، 1989/3/29، ص4.

[38] « حوار مع السيد عبد ا ميد مهري حول ديات جبهة التحرير الوط ». جريدة الشـــعب ، عـــــدد (7970)، يوم 17 جوان 1989، ص 02.

[39] مد العر ، ولد خليفة، الأزمة ا فروضة على ا زائر. ا زائر: دار الأمة، نوفم ، 1998، ص134.

[40] عبد الباقي ا رماسي وآخرون، د قراطية من دون د قراطي سياسات الإنفتاح العا العر والإسلامي. ب وت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1995، ص299.

[41] Bouchama, le FLN à t-il jamais eu le pouvoir? (1962-1992). Alger : éditions Elmaarifa, 1997. p198. Kamel

[42] مد العر ولد خليفة، الأزمة ا فروضة على ا زائر، مرجع سابق، ص34.

[43] سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص43.

[44] مد العر الز ي، مرجع سابق، ص18.

[44] نفس ا رجع ، ص18.

[44] نفس ا رجع ، ص18.

[44] cit, p 72.Mohamed Tahar Ben saada, op

[44] « حوار مع عبد ا ميد مهري الأم العام بهة التحرير الوط ، ندعوا لقيام ائتلاف حز ». لة ا وار، عدد (25)، جانفي، 1990، ص14.

[44] نفس ا رجع ، ص14.

[44] نفس ا رجع ، ص 14.

[44] حزب جبهة التحرير الوط ،« بيان ا كتب السياسيخ 26 جانفي 1993 ». ا زائر اليوم، العدد (259)، الصادرة يوم، 31-01-1993، ص4.

[44] نفس ا رجع ، ص18.

[44] cit, p 72.Mohamed Tahar Ben saada, op

[44] « حوار مع عبد ا ميد مهري الأم العام بهة التحرير الوط ، ندعوا لقيام ائتلاف حز ». لة ا وار، عدد (25)، جانفي، 1990، ص14.

[44] نفس ا رجع ، ص18.

[44] Mohamed Tahar Ben saada, op.cit, p 72

[44] « حوار مع عبد ا ميد مهري الأم العام بهة التحرير الوط ، ندعوا لقيام ائتلاف حز ». لة ا وار، عدد (25)، جانفي، 1990، ص14.

[44] نفس ا رجع ، ص14.

[44] حزب جبهة التحرير الوط ،« بيان ا كتب السياسي 26 جانفي 1993 ». ا زائر اليوم، العدد (259)، الصادرة يوم، 31-01-1993، ص4.

[45] نفس ا رجع ، ص18.

[46] Mohamed Tahar Ben saada, op.cit, p 72

[47] « حوار مع عبد ا ميد مهري الأم العام بهة التحرير الوط ، ندعوا لقيام ائتلاف حز ». لة ا وار، عدد (25)، جانفي، 1990، ص14.

[48] نفس ا رجع ، ص14.

[48] نفس ا رجع ، ص 14.

[48] حزب جبهة التحرير الوط ،« بيان ا كتب السياسي 26 جانفي 1993 ». ا زائر اليوم، العدد (259)، الصادرة يوم، 31-01-1993، ص4.

تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي

الإسهامات النظرية الأساسية

دادن عبد الوهاب - جامعة ورقلة
Dadene2004@yahoo.fr

ملخص : يعتبر موضوع الهيكل المالي من بين أهم القضايا التي نالت اهتمامات البحث العلمي في مجال الإدارة المالية، حيث ظهرت عدة نظريات حول أمثلية اختيار الهيكل المالي للمؤسسة وتفسير السلوك التمويلي لها، إلا أنه، ولحد الآن، لا يوجد إجماع أو اتفاق على أن نظرية معينة تجيب عن مختلف التساؤلات في هذا الصدد، وخاصة قضية أمثلية الهيكل المالي، بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاد السوق.

الكلمات الأساسية: الهيكل المالي؛ تكلفة رأس المال؛ أمثلية الهيكل المالي؛ قيمة المؤسسة.

باعتبار المؤسسة مركزا للقرار، فإنها تقوم بإرساء جملة من القرارات المالية لغرض المفاضلة بينها، حيث تعمل على إحداث نوع من التركيب المالي، بهدف توجيه مختلف الموارد المالية إلى استخدامات ذات مردودية، عندئذٍ نقول أن المؤسسة بصدد رسم سياسة مالية.

غير أنه تطرح إشكالية أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند رغبتها في الحصول على تمويل، ألا وهي مشكلة الحصول على قروض بنكية، خاصة إذا كانت تلك المشروعات في أوج بدايتها، وبالتالي فإن البدائل التمويلية المطروحة أمامها تكون محصورة جدا إن لم نقل عدم وجودها.

وإذا ما افترضنا إمكانية حصول المؤسسة على قدر معين من الموارد المالية مقدمة على شكل قروض، فإن نجاحها يتوقف على حسن استغلالها لتلك الموارد، فضلا عن كون هذه الأخيرة تتلائم ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق مستوى معين من المردودية يغطي تكلفة تلك الديون.

I. الهيكل المالي للمؤسسة :

I.1. مفهوم الهيكل المالي :

يترجم الهيكل المالي (أو البنية المالية) للمؤسسة الصورة التي تعكس المصادر التمويلية بمختلف أصولها. فتختلف تكلفة التمويل من مورد مالي إلى آخر حسب الطبيعة، فإذا كان مصدر التمويل هو الاستدانة فإن المؤسسة في وضع المخاطرة، نظرا لكونها ملزمة بتحمل تكلفة الأموال التي حازت عليها على سبيل الاستدانة مهما كانت مردودية تلك الأموال. عندئذٍ نقول أن المؤسسة أمام ما يسمى بتكلفة الاستدانة. بينما إذا كان مصدر التمويل هو الأموال الخاصة فإن الأمر يختلف تماما، حيث أن المؤسسة في هذه الحالة أمام ما يعرف باسم تكلفة الأموال الخاصة، إذ أن هذا المصدر من التمويل يمثل ملكية رأس مال المؤسسة، وهي بالتالي على علاقة بالأرباح المتوقعة من طرف المساهمين. وعليه فإن المؤسسة معرضة لمخاطرة تحقيق مردودية مساوية على الأقل لما هو متوقع من طرفهم. كما أنه قد يكون مصدر تمويل المؤسسة مزيجا من الموردين السابقين، وهي الحالة الأكثر شيوعا، ومن ثم تتحمل المؤسسة النوعين من التكلفة (تكلفة الاستدانة وتكلفة الأموال الخاصة)، عندها تكون أمام ما يسمى بتكلفة رأس المال.

يلاحظ مما سبق، أنه توجد سيناريوهات عدة متعلقة بنمط التمويل، ويتضح بالتالي جليا أن درجة المخاطرة تختلف من نمط إلى آخر من أنماط التمويل. وعليه، فإنه من باب الرشادة أن تحسن المؤسسة اختيارها لهيكلها المالي، وهو ما يتطلب ترشيد السياسة المالية للمؤسسة. ومن هنا يطرح السؤال الآتي: ***كيف يمكن للمؤسسة أن تحصل على هيكل مالي أمثل*** * ؟

أجمع المفكرون في مجال الإدارة المالية بأن الهيكل المالي الأمثل "هو ذلك الهيكل الذي يؤدي إلى تدنية تكلفة الأموال (تكلفة رأس المال) إلى أقل حد ممكن"[1]. وهذا ما يستدعي تحليل مفهوم تكلفة رأس المال.

I.2. مفهوم تكلفة رأس المال

تعرّف **تكلفة رأس المال** (Coût du capital) بأنها المتوسط الحسابي المرجح للتكاليف الناتجة عن مختلف الموارد المالية للمؤسسة[2]، وبذلك فهي تكلفة مصادر التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية :[3]

$$CMP = t \frac{V_{CP}}{V_D + V_{CP}} + i \frac{V_D}{V_D + V_{CP}}$$

حيث أن :

- CMP : التكلفة الوسطية ا رجحة (تكلفة رأس ا ال) ؛
- V_{CP} : قيمة الأموال ا اصة ؛
- V_D : قيمة الديون؛
- t : تكلفة الأموال ا اصة ؛
- i : تكلفة الاستدانة بعد الاقتصاد الضريبة.

كن ثيل تكلفة رأس ا ال ثيلا بيانيا كما هو موضح أدناه :

الشكل 1: ثيل بيا لتكلفة رأس ا ال

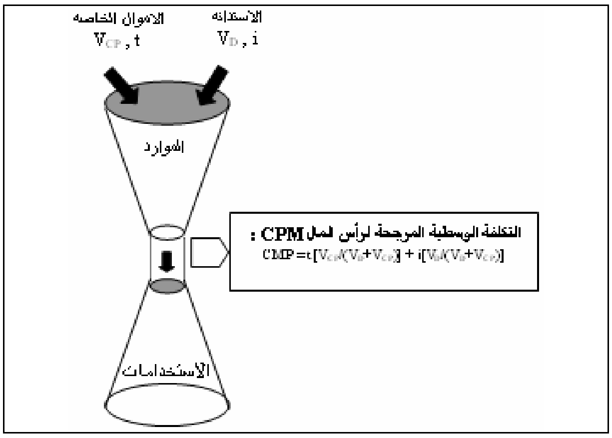

ا صدر : **Pierre Vernimmen, Op cit, P651**

يعت التعريف السابق لتكلفة رأس ا ال تعريفا رياضيا، والواقع أ ا " عبارة عن معدل ا ردودية ا فـروض (Exigé) على الأصول الاقتصادية ال ويلها عن طريـق كـل مـن الأموال ا اصة والديون"[4]. فيكتسي مفهوم تكلفة رأس ا ـال أ ية ك ى إطار مالية ا ؤسسة نظرا لكونه يسمح بتحديـد الاستثمارات ذات ا ردود ا يد، لذلك فهو يندرج ضمن أهـم ا عاي ا ستعملة طرق تقييم ا ؤسسات.

وعليه، كن تقييم ا خاطرة ال تتعرض ا الأصـول الاقتصادية للمؤسسة، وبالتا كن إدراك مفهوم الأمثليـة اختيار ا يكل ا ا ، حيث تسعى ا ؤسسة إ تدنية ا خـاطر النا ة عن تلف أ اط التمويل. وبتعبٍ أدق، ـاول تدنيـة تكلفة رأس ا ال قدر الإمكان . فبصفة عامة، يعـد اسـتعمال مفهوم تكلفة رأس ا ال مسعى استراتيجيا للمؤسسات ال يل إ استهداف هيكل ما أمثل عل التكلفة الوسطية ا رجحـة لرأس ا ال أد ما كن قصد التقليل من ا خاطرة.[5]

أشرنا فيما سبق إ أن مفهوم **تكلفة الأموال ا اصة** يعت لصيقا فهوم تكلفة رأس ا ال. فتعد تكلفة الأموال ا اصة إحدى مركبات تكلفة رأس ا ال، إذ تتضمن هـذا الأخـ ة تلف ا وارد ا الية ذات التكلفة الإ ية. وتعـرّف تكلفـة الأموال ا اصة بأ ا معدل ا ردودية ا الية ا فـروض مـن طرف ا سا رأس مال ا ؤسسة[6].

و كن حساب تكلفة الأموال ا اصة بطريقة :

- طريقة اذج الاستحداث Modèles actuariels ؛
- وذج توازن الأصول ا الية Modèle d'équilibre des actifs financiers (MEDAF).

II. أمثلية ا يكل ا ا :

يقصد بأمثلية ا يكل ا ا للمؤسسة مدى إمكانية اختيارها لنسبة ويل** معينة ب كل من الأموال ا اصـة والديون بالشكل الذي يؤدي إ تدنية تكلفة رأس ا ال إ أقصى حد كن. وبالتا تعظيم قيمة ا ؤسسة.[7] ومـن نطرح السؤال : ***هل يوجد هيكل ما أمثل*** ؟ كن الإشارة هذا الصدد إ مدخل ، الكلاسيكي وا ديث.

II.1.: ا نظور الكلاسيكي :

يب الكلاسيكيون على السؤال السابق بـ ـ : " نعم " ، وبرها م ذلك أن تكلفة الأموال ا اصة أعلـى من تكلفة الاستدانة، وبشكل أدق : ا خاطرة ا تأتية مـن الأموال ا اصة أعلى من ا خاطرة النا ة عن الاسـتدانة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكلفة الاقتـراض والـ تندرج ضمن ا صاريف ا الية ـا خاصـية الاقتـصاد الضريبة، وي ز ذلك فيض الوعاء الـضري ـساب الضريبة على الأرباح.

بينما عوائد رأس ا ال النا ة عن التمويل بالأموال ا اصة لا تتميز بتلك ا اصية لكو ا تأ بعـد حـساب النتيجة. وبالتا فإنه على عكس الاستعانة بالأموال ا اصة كمورد ما معت ، فإن الديون تعمل على فيض تكلفـة رأس ا ال من خلال الوفورات الضريبية. و كن توضـيح ا نظور الكلاسيكي بيانيا كما يلي :

الشكل 2: ا يكل ا ا الأمثل حسب ا نظور الكلاسيكي

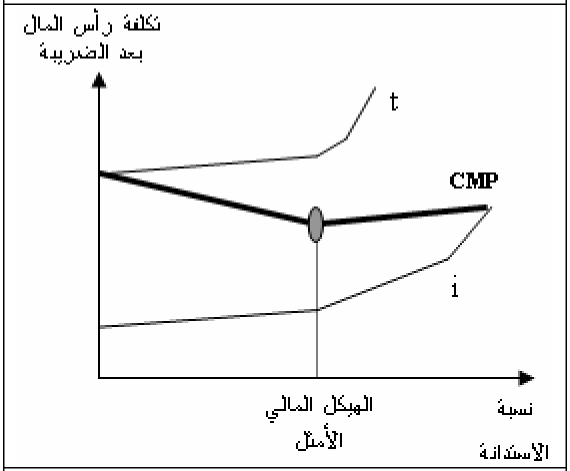

ا صدر : Josette Peyrard : Op cit, P333 .

وما يلاحظ أن تكلفة رأس ا ال تتناقص ت تـأثـ تزايد تكلفة الاستدانة، وهذا ما يفسر بـالوفورات الـضريبية، وتصل إ حد مع يل فيه إ الثبات، تتزايد، وذلك بعـد اختفاء أثر الوفر الضري ، أين يصبح ا سا ون يطالبون عـدل مردودية للأموال ا اصة أعلى، الأمر الذي يـؤدي إ تزايـد تكلفة رأس ا ال. فتتحد النقطـة ا ثلـى، حـسب ا ـدخل الكلاسيكي، عند النقطة ال ستغ فيهـا تكلفـة رأس ا ـال ا اها عند زيادة تكلفة الاستدانة بدرجة واحدة.

2.II. ا نظور ا ديث

نش إ نظرية هذا ا دخل، تتعلق الأو نظور Modigliani & Miller ***، بينما تتعلق الثانية بنظريـة الاستدلال (أو الإشارة) Théorie du signal.

1. مدخل موديقليا وميلر: يب الاقتصاديان "موديقليـا وميلر" على السؤال حول أمثلية ا يكل ا بـ " لا "، أي لا يوجد هيكل ما أمثل، حيث يريان بأن " تكلفـة رأس ا ـال وقيمة ا ؤسسة مستقلتان عن هيكلها ا ا "[8]، ففي ظل سـوق مالية كفء، وغياب ا باية يوجد تكافؤ بـ تلف بـ تلف أ اط التمويل[9]، وقد بنيت النظرية على ما يسمى با راجحة أو التحكيم (Arbitrage). والواقع أن هذه النظرية استندت إ لة من الفروض غ واقعية هي:[10]

- تتصف سوق رأس ا ال بالكمال (سوق كفء) ، ا يع عدم وجود عمولات وساطة (ا علومات متاحـة للجميع دون عمولة)؛
- عدم وجود ضرائب، عدم وجود تكلفة للـصفقات، وأن ا ستثمرين كنهم الاقتراض بنفس معدل الفائدة؛
- التوقعات متماثلة بالنسبة للمستثمرين؛
- عدم وجود خطر إفلاس؛
- كن للأشخاص وا ؤسسات الإقـراض والاقتـراض بدون حدود و عدل بدون خطر؛
- توزع ا ؤسسات كل أرباحها، وذلك دف نـب التفاعل بـ سياسة توزيع الأرباح وهيكل راس ا ال.

ويعت كل من "موديقليـا وميلـر" أن قيمـة ا ؤسسة يكشف عنها بر لة أرباحها خلال عدة فتـرات عدل استحداث يتعلق بقطاع نشاطها. وأدى الافتـراض السابق إ ضرورة التمييز بـ حالت : حالة وجود ا باية وحالة عدم وجودها، لأن هذه الأخ ة تعت غـ واقعيـة (يلية).

1: حالة غياب ا باية :

تكتب هذه ا الة الصيغة العامة لأثر الرافعة كما يلي :

$R_f = R_e + (R_e - i).D/CP$ ………………(1)

حيث :

R_f : معدل مردودية الأموال ا اصة ا فروض من طـرف ا سا ، وبالتا فهي عبارة عن تكلفة الأموال ا اصة؛

فعلما أن :

$CMP = R_f [CP/(CP+D)] + i[D/(CP+D)]$….(2)

و ا أن CMP هي تكلفة رأس ا ال ، فإنه كننا تعـويض R_f بقيمتها (حـسب العلاقـة (1)) العلاقـة (2)، فنحصل على ا عادلة : $CMP = R_e$.

وعليه، فإن تكلفة رأس ا ـال عبـارة معـدل ا ردودية الاقتصادية الأد ا فروض، فهي إذن مستقلة عن ا يكل ا ا . فتوصل الباحثان إ أن زيادة الديون هيكل التمويل يؤدي إ :[11]

- ا فاض تكلفة الأموال ا رجحة بسبب رخص تكلفـة القروض؛
- زيادة تكلفة ا لكية (الأموال ا اصة) تكـون بالقـدر الذي تتلاشى معه ميزة رخص تكلفة القروض يـث تظل تكلفة الأموال ا رجحة التحليل النهائي ثابتـة. ومن لا تتأثر قيمة ا نشأة بتغ حجم الديون ظل افتراضات السوق التام. وهذا ما أدى ما فعـلا إ استخلاص النتيجة: **"لا يؤثر ا يكل ا ا للمؤسسة فيمتها، كما أن التكلفة الوسطية ا رجحة لرأس ا ال**

ثابتة مهما كانت طبيعة ا يكل ا ا "، وا نح البيـا ا وا يد ذلك.

الشكل 3: استقلالية تكلفة رأس ا ال عن ا يكل ا ا

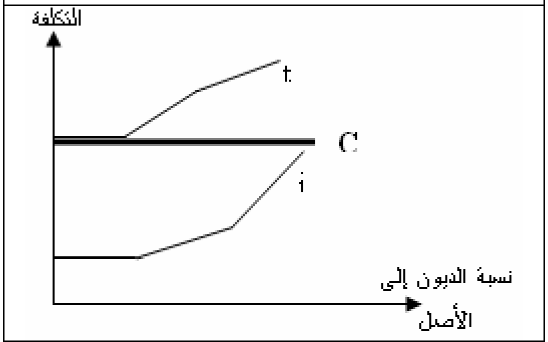

ا صدر : Pierre Vernimmen : Op cit, P492 .

در بنا الإشارة إ أن الاقتصاديان السابق ذكر ـا قاما بإجراء دراسة على مؤسستان متماثلتان و ما نفس البيانات ا الية إلا أ ما تلفتان من حيث ا يكل ا ا ، ع إحـدا ا تستدين والأخرى لا تستدين، كما أ ما تلفان من حيث قيمة الأموال ا اصة، لكنهما على حد سواء فيما يتعلق جموع كل من الديون والأموال ا اصة، أي ما نفس ا جم من الأصول الاقتصادية.

في هن هذا الاقتصاديان على أن قيمة ا ؤسسة مستقلة عن هيكلها ا ا بأنه " إذا كان هنـاك اخـتلاف قـيم ا ؤسستين ل الدراسة، فإن ا سا رأس مال ا ؤسـسة ا عتمدة للاستدانة س ون أنه من فائدتم بيع أسهمهم واستبدا ا بأسهم ا ؤسسة الأخرى ال لا تعتمد الاستدانة، ـا يـؤدي بالضرورة الأخ إ التماثل قيمتيها[12]. وأكثر تفـصيلا، إذا كان هناك اختلاف ب قيمة ا ؤسستان، فإن عملية التحكيم كفيلة بإعادة التوازن بينهما، حيـث يـش الكاتبـان إ أن ا كاسب ال حققها مستثمر ما من أسـهم ا ؤسـسة الأو ، سوف تدفع غ ه من ا ستثمرين إ أن ذو حذوه، ا يترتب على ذلك زيادة ا عروض من أسهم ا ؤسسة الأخرى وزيـادة الطلب على أسهم ا ؤسسة الأخرى؛ وهو ما يؤدي إ ا فاض القيمة السوقية للمؤسسة الثانية وارتفاع القيمة السوقية للأو . ويستمر هذا الوضع إ أن تتـوازن القيمتـان، وإذا حـدث وارتفعت القيمة السوقية للمؤسسة الأو عن الثانية فسوف تبدأ عملية ا راجحة العكسية.

2- حالة وجود ا باية :

يد الكاتبان الاقتصاديان إجابتهما دائما على ربة ا ؤسستين كما سلف الذكر ، ويضيفان هذا ا رة فكرة حساب التدفقات السنوية ال سيستفيد منها الأشخاص ا مولون أو ا قرضون لكلتا ا ؤسستين ، وا دول التا يوضح ذلك .

ا دول 1: ا قارنة ب مؤسستين متماثلتان يع البيانات ا الية ما عدا ا يكل ا ا (ليل موديقليا وميلر)

العناصر	ا ؤسسة E_1	ا ؤسسة E_2
النتيجة الاقتصادية	R	R
ا صاريف ا الية (الفوائد)	0	D_I
النتيجة قبل الضريبة IS ذات ا عدل θ	$R(1-\theta)$	$(R-D_i)(1-\theta)$
ربح للمسا	$R(1-\theta)$	$(R-D_i)(1-\theta)$
ربح للمقرض	0	$D\theta/(R(1-\theta))+D_i.\theta$

وتساوي قيمة ا ؤسسة V_E القيمـة ا ـستحدثة (Actualisée) للأرباح ا وزعة، عدل استحداث يتمثل ا عدل ا طلوب(t_e) من طرف ا سا أو ا قرضـ ، وذلك لعدد لا متناهي من السنوات n ، كما يلي :[13]

E1

$$VE1 = R(1-\theta).(1-(1+te))-n/te$$

وعندما $n \to \infty$:

فإن $(1+te)-n \to 0$:

$$\Rightarrow VE1 = R(1-\theta) / te$$

E_2

$$V_{E2} = R(1-\theta).(1-(1+t_e))^{-n}/t_e + D_i.\theta.(1-(1+i)^{-n})/i$$

وعندما : $n \to \infty$

$$V_{E2} = R(1-\theta)./t_e+D_i.\theta/i$$

فإن :

$$\Rightarrow V_{E2} = V_{E1} + D.\theta$$

ويسمى ا قدار $D.\ \theta$ بالاقتصاد الضريبة ا قق عـن طريق الاستدانة خلال فترة لا متناهية .

والنتيجة أنه حالة ا ضوع للضريبة على الأربـاح (وجـود ا باية) فإن قيمة ا ؤسسة ا عتمدة للاستدانة تساوي إ قيمـة نفس ا ؤسسة حالة عدم اعتمادها الاستدانة، مضافا إليها مقدار الاقتصاد الضريبة الناجم عن فوائد الديون.

وعليه، فإن قيمة ا ؤسسة ا عتمدة للاستدانة تفـوق قيمة ا ؤسسة ال لا تعتمد الاستدانة، إثر وجود عنصر الاقتصاد الضريبة، ا يؤدي إ وجود تفاوت كل من قيمتيهما سوق الأموال ا اصة، مردوديتيهمـا ا اليـة[****] وبالتـا الاختلاف تكلفة رأس ا ال. فتع تدنية هذه الأخ ة تعظيم قيمة ا ؤسسة..

غ أنه الواقع لا يوجد حدا أد لتكلفة رأس ا ال، فعلى عكس هذه الأخ ة فإنه كن وضع حد أد مع جم الديون. والدالة ا مثلة أدناه لتكلفة رأس ا ال تتغ بدلالة حجم الديون تفسر ذلك .[14]

الشكل 4: منحـ بيا يوضح دالة تكلفة رأس ا ال ا تناقصة

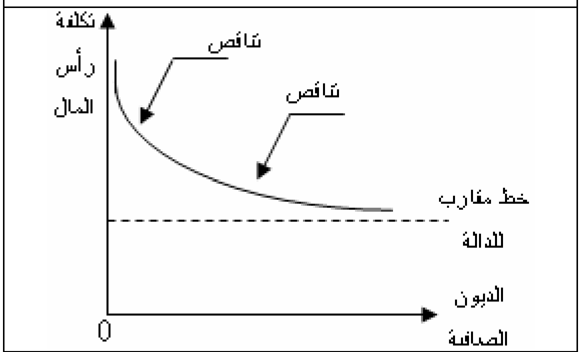

ا صدر : نفس ا رجع السابق ، ص 159.

يتضح أن تكلفة رأس ا ال هي دالة متناقصة، حيث ترتفع تكلفة رأس ا ال كلما قل حجم الديون، إذ أن جزأها الأك يكمن تكلفة الأموال ا اصة، والعكس صحيح.

هذا، و كننا إ از ا نظورين السابقة حول أمثلية ا يكل ا ا للمؤسسة ا دول ا وا :

ا دول 2: ا نظور الكلاسيكي وا ديث حول إمكانية وجود هيكل ما أمثل للمؤسسة

ا نظور		النتيجة
الكلاسيكي		يوجد هيكل ما أمثل عل تكلفـة رأس ا ال أد ما كن، وبالتا يعمل علـى تعظم قيمة ا ؤسسة .
MODIGLIANI & MILLER	غياب ا باية	لا يوجد هيكل ما أمثل .
	وجود ا باية	- قيمة ا ؤسسة الـ تعتمـد الاستدانة تفوق قيمة ا ؤسسة ال لا تعتمد الاستدانة . - لا يوجد حد أد لتكلفة رأس ا ال، لكن كن وضع حـد أد للاستدانة .
ا صدر : نفس ا رجع السابق، ص 150.		

وجهت عدة انتقادات لوجهة نظـر "موديقليـا وملـ " و ديدا قضية "واقعية النموذج". فقد انتقاد فرضية انية الأسواق، وهذا الوقت الذي تؤدي هذه الفرضية دورا أساسيا ليل الكاتب . ذلك أن قبول وجهـة نظر ـا مشترط بتدخل آلية التحكيم، ال تفترض أ مسبقا وجـود إمكانية إحلال مطلق بـ الأوراق ا اليـة ذات ا ـصائص ا تماثلة من حيث عنصري ا ردودية وا خاطرة[15]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى انتقد هذا النمـوذج مـن حيـث افتراض عدم وجود ضرائب ، وهذا ما لا كن قبولـه وجود فوائد قابلة للتخفيض حساب الضرائب، ح أن ا سا ون نون أرباحا بعد الضرائب ا فروضـة علـى الأرباح.

2. نظرية الاستدلال أو الإشـارة (Théorie du signal) **:**
وفقا للافتراضات السابقة وا اصة ـدخل "موديقليـا وميلر" فإن ا علومات متوفرة ومتاحة لكافة ا ـستثمرين أي أ م هذه الناحية متساوون صوص مستقبل ا ؤسـسة، وتسمى هذه ا اصية الة التماثل ا عـ ر أو ا علومـا (Symétrique information). ولكن غالبا ما يتاح للمس ين كما أك من ا علومات، والذي لا يتوفر لدى ا ـستثمرين خارج ا ؤسسة، وتسمى هذه ا الة الة عـدم التماثـل ا عر (Asymétrie de l'information)، ا يكون لـذلك من تأث قوي على هيكل رأس ا ال.

تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية وهي عدم اثل ا علومات، الذي تتصف به الأسواق. الواقع أن ا علومات الـ تبثها ا ؤسسات ليست بالضرورة حقيقية وصادقة، ومن فإن هذه النظرية تنطلق من أنه بإمكـان ا ـديرين ا ؤسـسات الأحسن أداءً إصدار إشارات (Signaux) خاصـة وفعالـة، يزها عن مؤسسات أخرى ذات مـستوى أقـل مـن الأداء. وخاصية هذه الإشارات أنه سيكون من الصعب تقليدها مـن طرف مؤسسات ضعيفة. إذن، تستند نظريـة الاسـتدلال إ فكرت ا:

- نفس ا علومة، غ موزعة يع الا اهات: حيـث أنـه بإمكان ا ديرين مؤسسة ما تيئة معلومات لا تكون متـوفرة لدى ا ستثمرين؛
- وح إذا كانت تلك ا علومات منـشورة ومتـوفرة لـدى ا ميع، فإ ا سوف لا تدرك ولا تفهـم بـنفس الأسـلوب والطريقة.

تكون الإشارة ا ستعملة بأشكال عديدة، إذ كـن أن تكـون صورة أو وصفا لتكلفة رأس ا ال، سياسة توزيع الأربـاح، أو أيضا اللجوء إ أوراق مالية معقـدة (Complexes) أو إ شروط (Clauses) خاصة تلف أشكال التركيب ا ا .[16]

كما أن الإشارة ليست رد سر أو تصريح مـضلل، كما يعتقد الكث ، ولكنها قرار ما حقيقي وواقعي، يؤدي إ حدوث انعكاسات سلبية على مسببها حالة ظهور واكتشاف عدم صحتها.[17]

تقترح هذه النظرية وذجا اولة التعب عن جـودة ا ؤسسة من خلال هيكلها ا ا . فيميز ا ستثمرون بـ كـل ا ؤسسات ا تواجدة السوق ويصنفو ا إ نوع: A و B، ا ؤسسات من نوع A أحسن أداءً من ا ؤسسات من نوع B. ومن أجل تصنيف مؤسسة مـا أحـد الـصنف ، ـدد ا ستثمرون السوق مستوى حرجا (Critique) للاسـتدانة D* . فترى النظرية أن ا ؤسسات من النوع ا يد (الصنفA) ا قدرة على الاستدانة يصل إ D* والعكس بالعكس.

الواقع أن ا ستثمر بطبيعته أبعد من أيكون سـذجا تصديقه لأي معلومة أو إشارة، فهو يستقبل كل إشارة بدرجة معينة من الشك. وعليه، لابد من الإشارة إ أنه :

- يتساءل ا ستثمر أولا عن الفائدة الـ تدف إليهـا جهـة الإشارة ؛
- اول فهم صورة الفريق ا دير للمؤسسة وسياسته الاتصال ؛
- يراعي مراقبة وحكم السلطات البورصية حالة نشر معلومات غ صحيحة.

ولتوضيح هذه النظرية حول أمثلية ا يكل ا ـا ، نفترض أننا أمام وضع :[18] الأول أن مس ي ا ؤسسة على ثقة بأن مستقبل مؤسسة (ج) يبشر بنتائج جيدة، والوضـع الثا ، أن ا س ين على ثقة بأن مستقبل ا ؤسسة (ب) يبدوا سيئا، وأن ا ؤسسة (ج) اكتشفت منتجا جديدا وحـصلت على براءة اختراع وأرادت الاحتفاظ ذا ا نتج ا ديد سرا لأطول فترة كنة، دف تأخ دخول منافس إ السوق، ح يتم بناء مصنع جديد لإنتاج ا نتج، الأمر الذي يتطلب زيادة رأس مال إضا ، *فكيف كن لإدارة هذه ا ؤسـسة زيادة رأس ا ال*؟

إذا ما أت هذه ا ؤسسة إ رأس ا ال عن طريق إصدار وبيع أسهم، حيث يترتب على إنتاج ا نـتج تـدفق نقدي مناسب، ا يؤدي إ زيادة حادة سعر الـسهم ويؤدي إ زياد الطلب عليه. ويرى ا ـسا ون ا ـاليون وكذلك الإدارة أنه بالرغم من هذا ا ستوى من الأداء إلا أنه لا يتساوى مع النتائج السابقة لزيادة عدد الأسهم، ا يقود إ نتيجة معينة مؤداها أنه حالة ا ؤسسة الـ يبـشر مستقبلها بنتائج جيدة فإنه ب نب بيع أسهم جديـدة، والبحث عن وسيلة لزيادة رأس ا ال من خلال القـروض، يث يتم هذا بالقرب من هيكل رأس ا ال الأمثـل، ـا يؤدي إ تعظيم قيمة السهم من ناحية وتدنيـة التكلفـة ا رجحة ا توسطة للأموال من ناحية أخرى.

نأ بعد ذلك للمؤسـسة (ب) حيـث وجـد ا س ون حدوث ا فاض حاد الطلب على منتجاتا، لأن ا ؤسسة ا نافسة استخدمت معدات تكنولوجية جديدة، ا أدى إ تطوير و س مستوى ا ودة، ا يتطلـب مـن ا ؤسسة (ب) تطوير التسهيلات الإنتاجية بتكلفـة عاليـة دف ا افظة على مستوى ا بيعات ا ا ، حيث يترتـب على ذلك ا فاض العائد على الاستثمار ولكنه أفضل مقارنة الة عدم التطوير. *فكيف توفر ا ؤسسة الأموال اللازمـة لزيادة هيكل رأس ا ال* ؟

الوضع السابق عكس الوضع ا ـاص با ؤسـسة (ج)، حيث أنه بالنسبة للمؤسسة (ب)، فـإن اسـتخدام القروض ظل هذه الظروف يؤدي ـا إ الإفـلاس.

لذلك، كن القول بأنه على ا ؤسسات ا توقع ا مستقبل غ مناسب اللجوء إ زيادة رأس ا ال عن طريق إصدار وبيع أسهم جديدة لتجنب حدوث إفلاس ومشاركة ا ستثمرين ا دد أي خسائر متوقعة. ومنه فإنه تفضل ا ؤسسات ا توقع أن يكون ا مستقبلا جيدا التمويل عن طريق القروض، ح أن الشركات ا توقع أن يكون ا مستقبلا سيئا تفضل التمويل عن طريق الرفع الأموال ا اصة.

تث هذه النظرية العديد من ا شاكل حول التكلفة ا دية للأموال، حيث يتضح أن التكلفة ا ديـة ا توسطة ا رجحة تقفز وتزداد عندما تلجأ ا ؤسسة إ التمويل ا ارجي بإصدار وبيع أسهم جديدة، بدلا من اللجوء إ استخدام الأرباح التمويل.

خلاصة : تد موضوع اختيار ا يكل ا ا للمؤسسة إ أبعد ا سبق، حيث أنه ظل تطور الأسواق ا الية وبصفة خاصة بورصات الأوراق ا الية وظهور سيناريوهات عدة وأشكال حديثة للتعامل تلك الأوراق، لا سيما اكتشاف وتطور ما يعرف باسم الأسواق ا شتقة والأسواق الآجلة، أصبح ذا ا وضوع علاقة وطيدة ا يسمى باختيارات الشراء والبيع. ومن أضحت الرؤى السابقة حول أمثلية ا يكل ا ا تار ية، يرجع إليها عند استعراض التطور والتسلسل التار ي ذا ا وضوع . فيمكن القول أن ا يكل ا ا هو نتيجة لعدة تسويات (Compromis) معقدة، لذلك توجد العديد من العوامل لاختيار ا ؤسسة يكلها ا ا طا ا لا يوجد هيكل ما أمثل، وهي :

- اولة الاحتفاظ رونة مالية (Flexibilité financière)، ع عدم كون ا ؤسسة ة باختيار مع مستقبلا جراء قرار ا ذته سلفا ؛
- الأخذ ا سبان ا صائص الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه ا ؤسسة ومدى تطوره ؛
- وضعية ا سا فيما يتعلق بعنصر ا خاطرة (التفاؤل/التشاؤم) ؛
- التحسب لوجود فرص أو قيود ؛
- أهداف وإستراتيجية ا ؤسسة.

ا وامش والإحالات :

* ا يكل ا ا الأمثل هو طريقة التمويل ا عل تكلفة رأس ا ال أد ما كن من جهة وتعمل على تعظيم قيمة ا ؤسسة من جهة أخرى.

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة ا الية**، دار ا امعة ا ديدة، القاهرة، 2002، ص335.

[2] Jean Barreaau & Jacqueline Delahaye, Op cit , P152.
[3] Pierre vernimmen, **Finance d'entreprise**, 3eme éd., Dalloz, Paris, 1998 , P487.
[4] Ibidem, P487..
[5] Jean-Luc A. et autres, **Les nouvelles approches de la gestion des organisations**, ECONOMICA, Paris, 2000, P49.
[6] Jean Barreau & Jacqueline Delahaye, Op cit , P153.

** ويل الأصل الاقتصادي .

[7] Josette Peyrard, **Gestion financière internationale**, VUIBERT 5 eme édition, Paris, 1999, P 332.

*** إقتصاديان أمريكيان معاصران.

[8] Jean B. & Jacqueline D., **Gestion financière**, **Manuel & applications**, DUNOD, 9eme éd., Paris, 2000, P157.

[9] Abdellah Boughaba, **Analyse & évaluation de projets**, BERTI édition, Paris, 1998, P107.

[10] Samira Rifki, Abdessadeq Sadq (2001), «**Un essai de synthèse Des débats théoriques à propos de la structure financière Des entreprises»,** In revue du financier, N°31, P11.

[11] مد عبده مد مصطفى، **و نظرية لتفسير السلوك التمويلي للشركات مصر**، رسالة للحصول على درجة دكتور الفلسفة إدارة الأعمال، غ منشورة، جامعة ع س، مصر، 1997، ص21.

[12] Jean Barreau & Jacqueline Delahaye, Op cit, P158.

[13] Idem.

**** ع تكلفة الأموال ا اصة .

[14] Ibidem, P159.

[15] قريشي يوسف، **سياسات ويل ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر، دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة ا زائر، 2005، ص146.[بتصرف]

[16] Samira Rifki, Abdessadeq Sadq, Op cit, P18.
[17] Pierre Vernimmen, Op cit, P469.

[18] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص369.

ا راجع :

- جلال إبراهيم العبد، **إختلال ا ياكل التمويلية لقطاع الأعمال العام أسبابه وطرق علاجه**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 71، يناير 1994، مطابع الأهرام التجارية صر.
- السعيد فرحات عة، **الأداء ا ا نظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)**، دار ا ريخ للنشر، السعودية، 2002.

- Laurence Nayman, (1996), **« Les structures de financement Des entreprises en Europe »**, *Economie internationale,* N°66, PP161-181.
- Jéröme Caboy et autres, (1996), **« Le processus de création de valeur »**, *Revue française de gestion*, N°108, PP49-56.
- Samira Rifki et abdessadeq Sadeqi, (2001), **«La structure financière de la firme a-t-elle une influence sur sa valeur ? »**, *Problèmes Economiques,* N°5728, PP24-30.
- Michel Albouy, (1999), **«Théorie, Applications et limites de la mesure de la création de valeur »,** *Revue française de gestion*, N°122, PP81-90.

التوافق المـــحاسبي الـدولي – المفهـوم، المبررات والأهداف

l’Harmonisation Comptable internationale – Concepts, Motivations et objectifs

د/ مدا بن بلغيث – جامعة ورقلة
benbelghit @ hotmail.com

ا لمخص : يتناول هذا ا قال دراسة التوافق ا اسـ الذي تولدت عنه طية ا مارسة ا اسبة، نتيجة انسجام دو إجراءات ا عا ة ا اسبية ومنتجات ا اسبة ا تمثلة القوائم ا الية ا تامية، ا يضمن القراءة ا وحدة ذه القوائم، من خلال تنظيم وضبط هذه ا مارسة استنادا إ إطار تصوري للمحاسبية الدولية، لتجاوز كل أشكال الاختلافات ا تنتج الواقع عن التباين الأطر والأنظمة ا كم ا مارسة ا اسبية كل دولة، وا أصبحت تشكل عائقا أمام الاستثمار الدو ومصدر اضطراب ركة الأسواق ا الية العا ية. لذلك فإن التوافق ا اسـ الدو يساعد على ضمان قابلية ا قارنة الدولية للقوائم ا الية للمؤسسات، وبالتا الإجابة على احتياجات ا ستثمرين الدولي من ا علومات. كما يساعد على ضمان مصداقية وملائمة ا علومات ا اسبية من خلال قيق شكل موحد للقوائم ا الية يضفي عليها صفة القبول العام.

الكلمات ا فتاح : ا علومات ا اسبية وا الية الدولية، الأسواق ا الية، النظام ا اسـ ، الاختلاف ا اسـ ، ا عاي ا اسبية الدولية، الإطار التصوري، التوحيد ا اسـ الدو ، التوافق ا اسـ الدو وا اسبة الدولية.

ا قدمة : أظهر البعد الدو ا تنامي للأنشطة الاقتصادية أن ا اسبة -باعتبارها وسيلة أساسية للاتصال- تلف حتواها وطرق تطبيقها من بلد لآخر[1]، لذالك فإن الاختلاف الذي يز الأنظمة ا اسبية دول كث ة، له تأث على قدرة ا ستثمرين الدولي [وا ؤسسة على حد سوا] على فهم ا توى الإخباري للمعلومات ا اسبية وا الية لذلك فإ م يسعون للحصول على ا جم الكا من ا علومات القابلة للمقارنة، ويفضلون ا صول عليها بالشكل الذي كنهم من فهمها لأجل تقييم فرص الاستثمار ا تاحة واختيار أحسنها.

من هذا ا نطلق، كان لزاما على ا ؤسسات ا ترغب الوصول صادر التمويل الدولية، وا صول على شروط ويل تفضيلية، أن تعمل على تلبية تلف الاحتياجات من ا علومات ا يع عنها ا لا وا ستثمرين الدولي ا نتم الأصل لثقافات تلفة. وهو السبب الذي كان وراء ا هود الكب ة ا تبذ ا العديد من ا ؤسسات الدولية لتكييف سياسة اتصا ا ا الية مع الاحتياجات الفعلية لسوق ا علومات لدول معينة، مثل سعيها إذا أرادت دخول أسواق بعض الدول لترويج منتجا ا، الأخذ بالاعتبار خصوصيات هذه البلدان من خلال احترام التنظيم ا لي أو ا عاي التقنية ، أو شروط السلامة. وأكثر الأمثلة دلالة على ذلك، قيام منتجو السيارات اللذين يرغبون دخول السوق ا يطانية أو بعض الدول الآسيوية بتكييف السيارة قود على اليم .

أولا – الاختلاف في الأنظمة والممارسة المحاسبية

تظهر أ ية تناول موضوع اختلاف الأنظمة ا اسبية، إلا مع تطور وتسارع حركة التجارة الدولية وازدهارها، وتطور الأسواق ا الية ظل الانفتاح الذي عرفه العا . لقد ثبت الواقع أن ا مارسة ا اسبية دول عديدة كانت ل توافق وتقارب، ارتبطت أ يته بطبيعة العلاقات ا كانت كم هذه الدول ببعضها، نتيجة الارتباطات الثقافية و التار ية الوثيقة ب هذه الدول. ولعل ما عمق الاختلاف ب الأنظمة ا اسبية ب الدول، طبيعة الاحتياجات الوطنية ا ع عنها وا نتظر من ا اسبة الإجابة عليها باعتبارها أداة ضبط اقتصادي. وكذلك طبيعة الأهداف ا وكل ا للمحاسبة ظل الشروط ا كم ا ياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية كل دولة، هذه الشروط ا تعت ا صدر الرئيسي للاختلافات ا اسبية ب الدول.

1. مصادر الاختلاف ا اسـ

يعود أصل الاختلاف الأنظمة ا اسبية، إ مستويات التباين الشروط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من دولة إ أخرى. وتفسر أسباب الاختلاف الأنظمة ا اسبية مس عوامل أساسية[2]. إضافة إ العوامل الثقافية والقيمية، ا لا شك أن ا تأث كب على تطور الأنظمة ا اسبية وأ ا من ب أهم مصادر الاختلاف ب هذه الأنظمة. وفيما يلي أهم هذه العوامل :

- **النظام القضائي :** بناء على الدراسة ا قاما ا، توصل [Salter & Doupnik 1992][3] إ أن ا مارسة ا اسبية السائدة أي دولة، غ مستقلة عن يطها القضائي ا ارس فيه، وأن مصادر الاختلاف ا اسـ من هذا ا نظور

تنبع أساسا من طبيعة الأنظمة القضائية السائدة كل دولة.
وتنقسم الدول هذا ال ال إ موعت :
- موعة القانون العر ؛
- موعة القانون ا كتوب.

تتميز ا موعة الأو باعتماد التشريع فيها على إصدار مبادئ عامة، بينما يترك ال التقدير واسعا للقضاة حالة ال اع (الدول الأ لوسكسونية). أما ا موعة الثانية وعلى العكس من الأو ، فإ ا تتميز بتشريع مفصل لا يترك فيه مكانا واسعا لتقدير القضاة (الدول الفرانكفونية). وهذا ما يفسر ر ا توكيل عمليات التوحيد ا اس دول الفئة الأو يئات مهنية مستقلة غ حكومية، عكس دول الفئة الثانية أين تضطلع بعملية التوحيد هيئات حكومية عامة، كمها القانون ا اس (Le droit comptable)[4].

- **طرق ويل ا ؤسسات :** تتمثل عناصر الاختلاف من منظور طرق ويل ا ؤسسات، طبيعة الأطراف ال على النظام ا اس التعامل معها بدرجة تفضيلية، دف اية أموا ا. دول ا نظومة الأ لوسكسونية تعتمد ا ؤسسات ويلها أساسا على السوق ا ا ، الذي يستقطب فئات تلفة وغ متجانسة من ا ستثمرين أو مقدمي الأموال (أفراد، مؤسسات، هيئات)، لذلك فإن الاهتمام الأساسي للمحاسبة ينصب على تلبية احتياجات هذه الفئات من ا علومات الكفيلة بالإخبار عن الأداء والتدفقات ا الية ا ؤسسات. بينما دول ا نظومة الفرنكفونية فإن ا ؤسسات تعتمد ويلها أساسا على البنوك مقارنة ا تتحصل عليه من السوق ا ا ، لذلك فإن ا اسبة تقوم على مبدأ ا ذر وتنصب اهتماما ا ماية ا قرض حـ ولو كان على حساب إعطاء الصورة الصادقة عن حسابات ا ؤسسة.

- **النظام ا بائي :** يعود الاختلاف ا اس من ا نظور ا بائي أساسا لكون حساب الربح دول ا نظومة الأ لوسكسونية مستقل اما عن ا سابات الاجتماعية (Comptes sociaux) للمؤسسة، وأن أ ية ا سائل ا بائية تتبع عادة ثقافة ا ؤسسة. وعلى العكس، فإن حساب الربح ا نظومة الفرانكفونية، يقتضي دمج اسبة ا ؤسسة بالقواعد ا بائية، نظرا لارتباط حساب الربح ا اضع ذه القواعد، ال لا تستبعد من هذا الربح إلا الأعباء ا سجلة اسبيا[5].

- **عوامل قيمية وثقافية أخرى :** تتحدد نقاط الاختلاف بـ الأنظمة ا اسبية تلف الدول، انطلاقا من التباين ا يط الثقا والقيم اللذان كمان ا مارسة ا اسبية وبالأخص :
- مستوى التعليم والتكوين ا اس ؛
- دور ومكانة ا هنة ا اسبية ؛
- مستوى ومكانة البحث العلمي والتطبيقي ؛
- ا ستوى الثقا للمجتمع من خلال التحفظ وا رص والنظرة الإ ابية ال يبديها ا تمع اه الأنشطة الاقتصادية ومهنة ا اسبة وا راجعة.[6]

2. أشكال الاختلاف ا اس

من بـ أكثر أشكال الاختلاف ا اس أ ية، ما تعلق با دف الأساسي للمحاسبة، الذي تلف من دولة لأخرى تبعا صوصيا ا الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية. أهم أشكال الاختلاف وقياسها من خلال :
- النموذج ا اس الفرانكفو ؛
- النموذج ا اس الأ لوسكسو .

- **سياسة الإخبار :** ترتبط سياسة الإخبار ارتباطا وثيقا بطبيعة التمويل ومصادره، و ا أن شكل التمويل الغالب على معظم دول النموذج الفرانكفو يأ من البنوك مقارنة بالأ ية النسبية للسوق ا ا ، فإن سياسة الأخبار سيكتنفها الغموض نظرا للسرية ا طلوبة إ ام الأعمال. لذلك فإن الإجابة على احتياجات فئة ا مول من ا علومات ستطغى على حساب باقي الفئات. وعلى العكس من ذلك فإن دول النموذج الأ لوسكسو ، ترى الشفافية اية لكل الأطراف ا ستعملة للمعلومات ا اسبية وعاملا لتطوير الأسواق ا الية. لذلك فإن ا علومة ا اسبية حسب النموذج الأول تساعد على تتبع ذمة ا ؤسسة والوقوف على قدر ا على التسديد. بينما ا علومة حسب النموذج الثا ، فإ ا تساعد و دم عملية ا اذ القرارات الاستثمارية.

- **القياس ا اس :** خاصة ما تعلق فهوم النتيجة ا اسبية (Résultat comptable)، فإن ا اسبة حسب النموذج الأول دف إ ديد نتيجة النشاط وتصوير الوضعية ا الية الصحيحة وذمة ا ؤسسة. بينما دف ا اسبة حسب النموذج الثا من خلال الإمداد بالقوائم ا الية إ الإخبار عن أداء ا ؤسسة ا عـ عنه بالنتيجة ومكونا ا.[7]

- **قياس النتيجة :** يتوقف قياس النتيجة على درجة الارتباط بـ ا اسبة وا باية، فبالنسبة لدول النموذج الأول، هناك تأث كبـ للجباية على قياس النتيجة، عملا بمدأ ا ذر (Prudence) الذي تتميز به ا اسبة، والذي يقضي بتسجيل

عناصر ذمة ا ؤسسة حسب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. وتساهم هذه العملية ليس فقط اية و ضمان حقوق الدائ ، بل كذلك التأث على النتيجة ا اضعة للضريبة بسبب تغ حصص الإهلاك وا ؤونات. ويعرف هذا الشكل انتشارا واسعا الكث من الدول ال تؤدي فيها ا ؤسسات دورا اجتماعيا (التشغيل، الاشتراكات الاجتماعية). بينما دول النموذج الثا ، فإن ديد النتيجة ا بائية يعد أمرا غاية الأ ية، ولا يترك اس ا ؤسسة تقديره، بل ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك ال يتم تطبيقها ا اسبة.

- مسار وطبيعة عملية التوحيد ا اس : الوقت الذي تعرف فيه دول النموذج الأول مسار توحيد ثقيل، أهم ما يتميز به هو اضطلاع الدولة بدور رئيسي واستناده ملة من القواعد القانونية والتشريعية والتنظيمية، تراها هذه الدول على أ ا نتاج لإ اع وط انطلاقا من ا سا ات ال تقدمها الأطراف ا عنية بالتوحيد ا اس وا مارسة ا اسبية ؛ فإن دول النموذج الثا لديها مسار توحيد أهم ما يتميز به هو ا رونة والتكيف السريع مع التحولات الاقتصادية، واضطلاع أصحاب ا هنة ا اسبية وا راجعة فيه بدور رئيسي ومطلق. كما أن أهم ما يز عملية التوحيد دول النموذج الأول، هو استنادها خطط اس يعتمد على مقاربة تنظيمية ول دون ك ا هني من إ اد حلول مناسبة لاحتياجات وحجم ا ؤسسة، على اعتبار أن قواعد ا خطط ا اس ملزمة لكل شخص طبيعي ومعنوي مهما كان حجمه (مؤسسة فردية أو شركة ارية ...) وأن تطبيقها قد يؤدي حالات معينة إ بعض الاختلاف نتيجة عدم ترابطها أو توافقها مع نصوص وقواعد أخرى، عكس ا عاي ا اسبية ال يتم إعدادها دول النموذج الثا استنادا لإطار تصوري وترافقها طرق تطبيقها بشكل مفصل، علما أن ا عاي ا اسبية ملزمة فقط للشركات ا سعرة البورصة، دون باقي أشكال الأنشطة الاقتصادية الأخرى (لات، مؤسسات صغ ة).

3. طرق اوز الاختلاف

يتوجب على بعض الشركات أو ا موعات ح تتمكن من الوصول إ مصادر التمويل أسواق أو دول أجنبية، إعداد قوائمها ا الية ستوى من الشفافية تفرضه هذه الدول. و تلف هذا ا ستوى من دولة إ أخرى، حسب طبيعة التنظيم الذي كم نشاطها الاقتصادي، خاصة الدخول للأسواق ا الية. ونتيجة لذلك و ظل الاختلاف الذي يز الأنظمة ا اسبية دول تلفة، فإنه يتم اللجوء إ بعض الوسائل والطرق لتجاوز هذا الإشكال وهذا من خلال :

- الاعتراف ا تبادل (Reconnaissance mutuelle): يتحقق هذا الشكل عندما تقبل هيئات مراقبة الأسواق ا الية للدول بالقوائم ا الية للشركات الأجنبية ال تعدها وفق مبادئها الوطنية. تعت هذه الطريقة حلا شكلة الدخول للأسواق ا الية الأجنبية، على أساس أن القواعد ا اسبية الوطنية ا طبقة من قبل شركات دولة ما عند البحث عن مصادر للتمويل أسواق دولة أخرى تلقى الاعتراف ا تبادل (ا عاملة با ثل).

- الاعتراف ا تبادل ا عياري (R. M. Normative): إضافة إ مفهوم الاعتراف ا تبادل الذي لقي استعماله حدود فرضتها قوة التباين و الاختلافات ب الأنظمة ا اسبية، أضاف "HOARAU1995"[8] مفهوما جديدا هو الاعتراف ا تبادل ا عياري، والذي يتمثل "تطوير لة من ا عاي ا اسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسات كل دولة إمكانية تقد أو عرض قوائمها ا الية حسب معاي ها الوطنية، شريطة أن تقدم ضمن ملاحقا جداول ول تتضمن توفيق (Réconciliation) ب معاي ها الوطنية وا عاي الدولية ا طورة خصيصا ذا الغرض.

- التوافق ا اس الدو : ويقصد به الاحتكام ملة من ا عاي ا اسبية، ظى بصفة القبول الدو ، و دف إ إضفاء الانسجام على ا مارسة ا اسبية، أي أن التوافق يشمل ا عاي ا اسبية ال ب أن تكون موحدة ب كل الدول ؛ وا مارسة ا اسبية ال يفترض أن تكون متجانسة ب ا ؤسسات. ومع أن توافق الأنظمة ا اسبية يدفع إ توحيد شروط ا نافسة ب ا ؤسسات ال تنشط إطار التجمعات الاقتصادية الدولية، إلا أنه يطرح عدة استفهامات حول طبيعة ا ؤسسات ا لزمة بتطبيق ا عاي ا اسبية الدولية ومدى قدر ا على تب ا مارسات ا ديدة، خاصة وأ ا مكلفة وثقيلة وتتطلب تضافرا للإمكانيات ا ادية والبشرية.

ثانيا – مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

بالرغم من أ ية التوافق ا اس وا اه العديد من ا يئات الدولية (مالية - اسبية) للمطالبة بإرسائه، إلا أنه ظى بتحديد تصوري فهومه، إضافة للخلط أحيانا بينه وب مفهوم التوحيد ا اس . وفيما يلي بعض ا فاهيم للتوافق :

يعت التوافق (Harmonisation) مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يفيد ا د (Réduction) من الفروق أو التباين ب الأنظمة ا اسبية الوطنية. ويتميز عن التوحيد

(Normalisation) الذي يفترض أساسا توحيد كلي (Uniformisation) للقواعد ا اسبية، ع توحيدها بشكل شامل على ا ستوى الدو . وهو ما يعت أمرا مستحيلا وح غ نافع[9]، مادامت ا اسبة جزء مكمل للمحيط الثقا الذي تتميز به كل دولة.

كما أعت التوافق ا اس على أنه مسار موجه لتعظيم انسجام (Compatibilité) التطبيقات ا اسبية با د من مستوى تغ ا ا. على العكس من التقييس (Standardisation) الذي يعد ثابة مسار تفرض من خلاله موعة صارمة من القواعد[10].

أعت التوافق ا اس على أنه مسار حتمي، بالنسبة للشركات ا تعددة ا نسيات، ال يفترض أن تتمكن وجبه من رفع أهم ا واجز ال تعيق ا قارنات الدولية، ح وإن كانت ا قارنة الكاملة مستحيلة[11]. لأنه ح وإن كانت القوائم ا الية معدة بالاستناد إ معاي دولية إلا أ ا ستعكس حتما ا صوصيات الوطنية (قانونية - ثقافية).

وأعت التوافق ا اس أيضا على أنه تلك ا اولة الرامية لبوتقة عدة أنظمة اسبية مسار قادر على ا زاوجة والتوفيق ب تطبيقات اسبية؛ تلفة هيكل منتظم[12]، ولقد استنتج بأن كل من (التوافق-harmonie) و (التقييس-standardisation) ا خطوت من موعة خطوات سار واحد قابل للتوقف أي ظة. وتتمثل باقي ا طوات [13] :

- مقارنة تلف الأنظمة ا اسبية دف ديد الفروق ؛
- هودات القضاء على الفروق - التوافق ؛
- تشكيل موعة مترابطة من ا عاي ا اسبية -التوحيد ؛
- بلوغ حالة التوحد (Uniformité).

ثالثا – أهداف التوافق المحاسبي

من الأهداف الأساسية ال ارتبطت وضوع التوافق ا اس الدو مسألة قيق الكفاءة ال تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، وال عادة ما تسعى ا ؤسسات ا تعددة ا نسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس ا ال، وتوحيد شروط ا نافسة ال كم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية، إضافة إ أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف ا هتمة بعملية التوافق وأ ها :

1. ا ؤسسات ا عدة للقوائم ا الية : يساعد التوافق ا اس على :

- خفض تكاليف الاستغلال ا تعلقة بإعداد القوائم ا الية، خاصة ما تعلق بإعداد ا سابات ا معة للمؤسسات ال لديها فروع تنشط مناطق تلف أنظمتها ا اسبية
- إ اح عمليات التسي وا راقبة ال تقوم ا ا ؤسسات على تلف فروعها، وقياس أدائها بناءا على التقارب الذي كم شروط التسي وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة ؛
- ك ا ؤسسات من استغلال ا علومات ا تاحة عن يطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها ؛
- التموقع ا يد والتحكم سياسة الاتصال ال تضمن الإقبال الكب على استثمارات ا ؤسسة، وهذا ساعدة عملية ا اذ قرارات الاستثمار ال يقوم ا ا ستثمرون الدوليون.

2. الأطراف ا ستعملة للقوائم ا الية :

إن ا دف الأساسي الذي ققه التوافق ا اس الدو ذه الفئة ا تمثلة أساسا ا ستثمرين الدولي ، هو كينهم من مقارنة ا علومات ا تاحة عن كل ا ؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة ال كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوما ا على أساسها، وبالتا استبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات ا ؤسسة لأجل ا اذ قرارات الاستثمار ا لائمة.

3. ا يئات الأخرى :

تتحقق أهداف التوافق ا اس ذه الفئة، من خلال اح عمليات الرقابة وا تابعة ال تقوم ا بعض ا يئات على ا ؤسسات، مثل الا اد الأورو ، الأمم ا تحدة ، هيئات مراقبة الأسواق ا الية الوطنية أو الدولية والبنك الدو ، ا يتيحه من خفض تكاليف هذه الرقابة، ال تتطلب حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين ا راجع وأدوات ا راجعة وبرا ها، والاستعانة راجع لا ينتمون لثقافة واحدة راجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي ا مع.[14]

لقد عرفت ا اسبة تقلبات و ولات عميقة نتجت عن التسارع الذي ميز و يز ا اه الاقتصاد الدو و الشمولية، وما كان يقتضيه من اعتماد أدوات قياس واتصال

جديدة قادرة على احتواء الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، ال تصبح موضوع اهتمام الأسواق الدولية فقط، ولكن أصبحت فاعلة فيها كذلك. و ظل السياق الدو ا ديد أصبحت ا اسبة (رغم التطور السريع والتعايش الذي أثبتته مع التحولات الاقتصادية على مستوى كل دولة باعتبارها أداة ضبط اقتصادية واجتماعية) غ قادرة على احتواء هذا الواقع

رابعا – مبررات التوافق المحاسبي الدولي

تزامنت أعمال التوافق ا اس مع سياق دو يز با يمنة الاقتصادية الأمريكية، وبروز التكتلات الاقتصادية وتعاظم دورها الاقتصاد العا ي، إطار ما يعرف بظاهرة العو ة، ال لت كل مناحي ا ياة السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وأفرزت توسعا النشاط الاقتصادي للمؤسسات، ما أدى بدوره إ تطور أسواق ا ال الذي رافقه احتياج لتبادل ا علومات نتيجة قصور الأنظمة ا اسبية الوطنية عن الإمداد بقواعد اسبية فوق القطاعية أو فوق الوطنية، وغياب أدوات قياس واتصال جديدة قادرة على احتواء أنشطة ا ؤسسات دف الرفع من الكفاءة الاقتصادية ال كانت ور اهتمام العديد من الأطراف،. وفيما يلي سوف نتناول أهم الدوافع ال نرى بأ ا كانت وراء بروز أ ية التوافق ا اس الدو وا اجة اسبة دولية :

1. توسع الأنشطة العا ية للمؤسسات

بالرغم من أن النشاط التجاري الدو قد ، إلا انه تطور مع نوع جديد من ا ؤسسات الدولية اهتمت بالاستثمارات ا ارجية، ا ققه من مزايا اقتصادية، مالية وح سياسية. ما مهد لظهور الشركات ا تعددة ا نسيات ال أصبحت ظل أهداف ا نظمة العا ية للتجارة الرامية إ إزاحة كل ا دود وا واجز ا مركية ا عرقلة لتطور التجارة العا ية، ث مستمر عن تطوير أنشطتها الدولية لأجل :

- القرب من مصادر التموين للتحكم ا واد الأولية وا واد الطاقوية (البترول والغاز) خاصة بعد الأزمات النفطية ال عرفها العا اية القرن ا اضي ؛
- ا شاركة عمليات الإعمار والإ اء بعد ا روب وال اعات ال شهد ا العديد من الدول بدعم من البنك الدو ؛
- التنويع ا غرا للأنشطة للقرب من أسواق تصريف ا نتجات با واصفات ا لية، والبحث عن ا ناطق ال تتمتع بامتيازات من حيث التكلفة وضعف القيود الاجتماعية ؛
- توسع و و قوة أنصار حركة البيئة الدول الصناعية، جعلت الرغبة تك عند الكث من الشركات العا ية لإعادة توط الصناعات ا لوثة للبيئة دول العا الثالث، لتستفيد من مزايا السوق القريبة ولتنأى بنفسها عن الاحتجاجات ا ستمرة ؛[15]
- الوصول إ مصادر التمويل، والاستفادة من الادخار العا ي من خلال عمليات الإصدار ال تقوم ا الأسواق ا الية الدولية للحصول على ويل أنشطتها بشروط ملائمة قد لا تتاح ا أسواقها الوطنية.

2. تطور الأسواق ا الية الدولية

يعد انتشار الأسواق ا الية من أبرز ا صائص ال أصبح يتميز ا الاقتصاد العا ي الآونة الأخ ة، خاصة الدول ا تقدمة ال تعتمد عليها بشكل كب ومباشر تعبئة الادخار، ومواجهة الاحتياجات التمويلية ال تع عنها كل من ا ؤسسات الاقتصادية ا تطرحه من أسهم للحصول على أموال كنها من الرفع من استثمارا ا، وما تطرحه ا كومات من سندات لتغطية العجز ميزانيا ا. فالبورصات العا ية وظفت مبالغ ضخمة قدرت بـ 25000 مليار دولار لسنة 2000. وهو مستوى كان الواقع كفيلا ث ا ؤسسات عن البحث عن التمويل مناطق جغرافية تلفة وأسواق مالية متعددة[16].

كما كان للأداء ا ا الناتج عن تطور ا ندسة ا الية والإبداعات ا الية ا ديثة الأثر الكب تطور الأسواق ا الية، وتزامن ذلك مع رر القطاع ا ا من كل القيود ال تعيق انسياب الأموال ب الدول. وكان لثورة الاتصال والتكنولوجيا الرقمية الدور البارز هذا التحرر ا قدمته من إمكانيات ضخمة، ساعدت على ربط الأسواق ا الية وا تدخل فيها، ومكنتهم من التواصل وتبادل ا علومات ال تتطلبها عملية ا اذ القرارات الاستثمارية . وأصبح ينقل ع أسواق رأس ا ال العا ية 1.3 تريليون دولار اليوم الواحد، يث أن ما ينقل من أموال هذه الأسواق فيما يزيد قليلا عن يوم يعادل ما ينقل اقتصاد العا جمله من السلع غضون سنة واحدة.[17]

3. تزايد الطلب على ا علومات ا اسبية الدولية

كان لنمو الأسواق ا الية وتطورها وانفتاحها العا ي، الأثر الكب قيام العديد من الشركات ا سعرة أو تلك ال ترغب تسع أسهمها بتب إستراتيجيات اتصال مالية قوية، كفيلة بربطها مع ا ستثمرين اللذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة اه ا علومات ا اسبية وا الية ال تنشرها هذه

الشركات، سواء ناسبة الإفصاح عن نتائج أعما ا السنوية وأرباح أسهمها، أو ناسبة الإفصاح عن توقعا ا ا الية بناءا على عمليات الاستثمار ال قامت ا.

من أبرز العوامل ال ساعدت على تطور أشكال وطرق الاتصال ا ا ، للتقرب من ا ستثمرين الدولي سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو هيئة حكومية. طبيعة القيود ال تفرضها هيئات تسي ومراقبة الأسواق ا الية دول تلفة على الشركات الأجنبية ال ترغب دخول أسواقها، والقاضية بالالتزام با عاي الوطنية ا تعلقة بإعداد ونشر القوائم ا الية إطار سياسات الإفصاح الوط ال تعتمدها هذه الدول. و تلف هذه ا عاي من دولة لأخرى، تبعا لاختلاف الأنظمة ا اسبية ذه الدول، نتيجة لتأث ا يط الاقتصادي الثقا والاجتماعي فيها.

قد دث أن تلف رغبات مؤسسات تسي البورصات وا يئات ال تقوم با راقبة على الأسواق ا الية، نتيجة تنافس البورصات العا ية فيما بينها لاجتذاب أك وأهم ا ؤسسات. مع استعدادها لتقد امتيازات للمؤسسات ا فضلة[18] ؛ على العكس من ا يئات الرقابية ال رص على فرض وتطبيق التنظيم ماية مصا ا ستثمرين خاصة الأفراد، وتعمل على ضمان حق ا ستثمرين ا صول على ا علومات ا لائمة من الشركات ا سعرة.

لا تقتصر قيود هيئات الرقابة على الأسواق ا الية ال الإفصاح عن ا علومات بالاكتفاء بتلك ا تعلقة فقط سابات ا ؤسسة. بل تتعداها إ معلومات عن قطاعات النشاط والأسواق ا هوية، أي ضرورة إمداد مستخدمي القوائم ا الية با علومات القطاعية ال تسمح م بتحديد و ليل الأخطار والفرص ا تاحة للمؤسسات للتمكن من تصور أدائها، من خلال النشاط وا نطقة ا غرافية.[19] ذلك أن تقييم الأداء استنادا للنشاط كن من الوقوف على أ ية قطاع اقتصادي مع والفرص ال يقدمها والأخطار ال تويها. كما أن أ ية تقييم الأداء استنادا للمنطقة ا غرافية، كن من قياس الفرص والأخطار ا رتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي الذي تلف من منطقة جغرافية إ أخرى.

4. قيود ا يئات الرقابية

إن السوق الأمريكية وباعتبارها أكثر الأسواق ا الية كفاءة ونضجا وك ا من حيث حجم التداول، تفرض بالإضافة إ الشروط العامة ا عمول ا معظم الأسواق العا ية، إلزام الشركات الراغبة دخول السوق ا ا الولايات ا تحدة الأمريكية [NYSE - New York Security Exchange] أن تقوم بإعداد مقاربة (Rapprochement) لقوائمها ا الية ا معة استنادا للمبادئ ا اسبية الأمريكية (US GAAP -)، إضافة إ الإمداد بكل ا علومات الضرورية ال لا تتضمنها القوائم والتقارير ا الية ا عدة حسب ا عاي الوطنية للمؤسسة. لذلك كان لزاما على الشركة الأ انية (DB – Daimler-Benz) ناسبة دخو ا السوق الأمريكية (NYSE) بتاريخ 1993/10/05، إعادة معا ة قوائمها ا الية (ا عدة أساسا حسب القانون الأ ا HGB) استنادا للمبادئ ا اسبية الأمريكية (US - GAAP).

أظهرت عمليات ا قاربة ال قامت ا الشركة الأ انية (-Daimler Benz) ا عدة وفق نظام اسبي تلف [الأ ا (HGB) – US-GAAP]، ونتج عنها فروقا جوهرية[20]، بلغت ما يقارب 50 % بالنسبة للأموال ا اصة ا قيمة حسب كل نظام أي من [18- 20] مليار دتش مارك حسب (HGB) إ [26- 29] مليار دتش مارك (US-GAAP).

أما فيما يتعلق بالنتائج ال حققها هذا ا مع فإن جدول ا قاربة يظهر بعض التقارب عدا سنة 1993، حيث أظهرت (HGB) نتيجة ا ابية قدرت بلغ 615 مليون دتش مارك، ح نتج عن استعمال النظام الأمريكي (-US GAAP) إ ا صول على نتيجة سلبية بلغ (1839) مليون دتش مارك. وكان هذا الفرق ا عت ل تداول إعلامي كب خاصة أوساط ا ال والأعمال للتدليل على الفروق ا وجودة ب النظام ا اسبي الأ ا والأمريكي وأثر اختلاف الأنظمة ا اسبية على سياسة الاتصال الدولية.

ا ا ة : قاد البعد الدو لأنشطة ا ؤسسات للوقوف على إشكالية جوهرية، تتمثل مدى قدرة اسبة ا ؤسسة على مسايرة هذا البعد ا ديد. ذلك أن النظام ا اس للمؤسسات، تلف ا توى و التطبيقات و الأولويات من دولة لأخرى. وأن إعداده الأصل مكيف للإجابة على الأهداف ا لية ا رسومة كل دولة. لذلك فإن عملية الاتصال خارج ا يط الذي يهتم به هذا النظام تؤدي حتما لعدم الفهم وا لط ا علومات وما مله من مضمون إخباري، نتيجة اختلاف الثقافة ا اسبية ب ا يط الداخلي وا ارجي. وبالتا تشكل عائقا أمام ضمان القراءة ا وحدة للقوائم ا الية للمؤسسات. نوقشت أفكار عديدة ناسبة ا ديث عن التوافق ا اس ، الذي لا يأخذ سبان الدور ا اص ا ناط با اسبة كل دولة والذي قفت بفعله

توازنات اجتماعية تطلبت سنوات من العمل. وبالرغم ا يقدمه التوافق من مزايا وما قفه من أهداف إلا أنه يواجه الواقع حدودا هيكلية نذكر منها[21] :

- وضعية الشركات غ اسعرة البورصة، واا لا تستفيد من ازايا اا يقدمها التوافق، الوقت الذي قد تتحمل فيه أعباء مسار التوافق الطويل وا كلف ؛
- ضوابط الأنظمة ا اسبية الوطنية، خاصة الاعتبارات ا بائية اا ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن ال التوافق ؛
- الأعباء الإضافية اا تتحملها اؤسسات حالة تغي الطرق ا اسبية، مقابل الأخبار بتأث التغي على النتيجة؛ وكذلك الوسائل وا هود ا بذولة لإ اح التغي

ا صادر والإحالات :

1 - HALLER A. & WALTON P. 1997 : Différences nationales et harmonisation comptable, Comptabilité internationale, Vuibert Éd., p 01.

2 - Repris par RAFFOURNIER 2000 : Comptabilité internationale, in Encyclopédie de C. C. A., Economica Éd., Paris, p 374.

3 - Idem.

4 - MERCADEL B. 3/2001 : Common law et civil law, in R. F. C., N° 331, Paris, pp 34-37.

5 - WALTON Peter 1996 : La comptabilité Anglo-saxon, La découverte éd., Paris, p 12.

6 - زايد مد عصام الدين 1993 : ا اسبة الدولية ا نشآت ا تعددة ا نسيات، الطبعة الأو ، دار ا لاء ا نصورة القاهرة، صفحة 17.

7 - SIMON & STOLOWY 5/1999 : 20 ans d'Harmonisation comptable internationale, In R. C. C. A., Paris, p 46

8 - HOARAU Christian 9/1995 : l'Harmonisation comptable internationale, Revue de C.C.A. Volume 2, Paris, p 78.

9 - Idem.

10 - DELVAILLE P. 2001 : l'Harmonisation comptable européenne en droit et en pratique , thèse d'octorat, crefige- dauphine, Paris, p 23.

11 - HOARAU C. 1995 : Op. cit. pp 75-88.

12 - DELVAILLE P. 2001 : Op. cit. p 24.

13 - Idem.

14 - ROCHAT M. & Autre 1997 : l'Audit des entreprises multinationales, in comptabilité internationale , Vuibert éd., Paris, p 522.

15 - قدي عبد ا يد 1995 : فعالية التمويل بالضريبة ظل التغ ات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة غ منشورة ؛ جامعة ا زائر، صفحة 116

16 - جبار فوظ 2002 : العو ة ا الية وانعكاسا ا على الدول النامية ؛ لة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد رقم 07، جامعة باتنة، صفحة 193.

17 - ضياء يد ا وسوي 2003 : العو ة واقتصاد السوق ا رة، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر، صفحة 35

18 - BAY W. & BRUNS H. 1997 : l'Information financière des entreprise multinationales, Comptabilité internationale, Vuibert éd., p 431.

19 - Haller Axel 1997 : l'Information sectorielle, in Comptabilité internationale, Vuibert éd., Paris, p 484.

20 - BAY & BRUNS 1997, Op. Cit., page 442 – 443.

21 - HALLER A. & WALTON P. 1997 : Op. cit. pp 1-32.

التجربة الحزبية في الجزائر 1962- 2004

أ. د سويقات – جامعة ورقلة

مقدمة : يمكن تعريف الأحزاب السياسية بأنها تنظيمات أو تشكيلات تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الفكر والهدف متبنين منهج سياسي موحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر وتنفيذ أفكارها من أجل كسب ثقة عدد أكبر من الفئات الاجتماعية من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في اتخاذ قراراتها على الأقل.

والجزائر كغيرها من الدول خاضت تجربة حزبية من الاستقلال إلى يومنا، وعرفت نظام قانوني يحكم كيفية إنشاء الاحزاب السياسية ومنعها، وتميزت كل فترة بخصوصيتها ويمكن تقسيم هذه التجربة إلى مرحلتين أو محورين مهمين ، مرحلة ما قبل 1989 أي مرحلة الحزب الواحد ومرحلة ما بعد 1989 إلى يومنا هذا، أي مرحلة التعددية، وتتناول هذين المحورين في هذه الدراسة من الناحية القانونية ومدى تأثير المشرع في هذه التجربة .

المحور الاول :التجربة الحزبية قبل دستور 1989 (مرحلة الحزب الواحد).

بعد الاستقلال مباشرة وتخوفا من الفراغ التشريعي صدر قانون تحت رقم 157/62 مؤرخ في 1962/12/31 مضمونه سريان التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 1962/12/31 إلاما يتعارض مع السيادة الوطنية[1]. ومع أن النصوص السارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية خاصة تلك التي كانت موجودة حتى قبل الاستقلال كجمعية العلماء المسلمين ،الحزب الشيوعي. ولوضع حد لذلك و للمحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر، على أساس أنها فجرت الثورة وقادتها إلى الاستقلال، صدر مرسوما تحت رقم 297/63مؤرخ في 14 أوت 1963تضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تضمنت المادة الأولى منه" يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي"، أما المادة الثانية تنص "كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول".

ولتعزيز ذلك صدر دستور 10سبتمبر 1963حيث نص في مادته 23 على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر"، أما المادة 24 نصت على "أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجيه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة". وبصدور هذه النصوص لم يسمح بتشكيل أو اعتماد اى جمعية أو حزب سياسي أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة. كما أن بيان الانقلاب الذي حدث في 19جوان 1965تبنى ما جاء في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر ، والذي يستشف منه بان تشكيل الجمعيات أو الأحزاب ذات الصبغة السياسية ممنوع عبر كامل التراب الوطني.

وبقيت الأمور على ذلك إلى غاية سنة 1971، إذ صدر نص خاص بتنظيم الجمعيات والمتمثل في الأمر رقم79/71المؤرخ في 3 ديسمبر 1971[2]، واهم ما يلفت الانتباه في هذا النص هو المادة 23 إذ تنص"تؤسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب، يكون التأسيس موضوعا لمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتخضع حل الجمعيات ذات الطابع السياسىلنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها".

من دراسة هذا النص يتضح أن المشرع أولى أهمية للجمعيات ذات الطابع السياسي حيث نص بصراحة أن تأسيسها يكون موضوع مرسوم ،وذلك لما لها من حساسية وتخوفا أن يؤدي الأمر إلى انزلاقات لا تحمد عقباها ، خاصة في دولة لازالت حديثة العهد بالاستقلال بينما تخضع جميع الجمعيات الأخرى بمختلف توجهها ولو كانت أجنبية فإن تأسيسها أو حلها يكون موضوع قرار من وزير الداخلية .

واهم ما يوجه إلى هذا النص ملاحظتين : الملاحظة الأولى لم ير النور ولم يطبق في أرض الواقع ولم تظهر إلى الوجود أي جمعية سياسية ، أما الملاحظة الثانية فان المشرع أعطى الموافقة لتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي وليس للأحزاب، والغاية من ذلك أن تنشط تلك الجمعيات تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني.

وبقيت الأمور على ذلك إلى أن صدر دستور 1976 الصادر بموجب الأمر 97/76 مؤرخ في 22نوفمبر 1976.[3] هذا الدستور كرس مبدأ الحزب الواحد في الباب الثاني "السلطة وتنظيمها" الفصل الأول "الوظيفة السياسية" إذ نصت المادة 94 " يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد "، وتؤكد ذلك مرة أخرى المادة 95 التي تنص "جبهة

التحرير الوط هي ا زب الواحد البلاد ". وبقيت الأمور على حا ا حيث بقي حزب جبهة التحرير الوط هو الذي يوجه السياسة العامة للبلاد و يعمل جاهدا على التعبئة العامة ا.

إلا أنه مع بداية الثمانينات شهد ا ناخ السياسي نوعا من الانتعاش و بدأت بعض التيارات تظهر للوجود وتزامنت مع انتهاج سياسة اقتصادية من أهم معا ها إعادة هيكلة ا ؤسسات الإقتصادية الإشتراكية، و ظهور شعارات جديدة من بينها من اجل حياة أفضل. وعرف البترول انتكاسة كب ة ا كان له أثرا سلبيا على الاقتصاد الوط وعلى ا ياة ا عيشية للمواطن حيث مست الإضرابات تلف أنشطة الاقتصاد الوط . و 19سبتم 1988 ناسبة الإعلان عن افتتاح مناقشة ا شروع التمهيدي لدستور الا اد ب ا زائر و ليبيا، ألقى رئيس ا ـمـ ـهورية خطابا أمام مكـ ـاتب التنسيق الولائيةوجه فيه انتقادات كب ة للجهاز ا كومي ولأداء أجهزة ا زب معا تها للصعوبات والأوضاع ا زرية ا يعرفها الشعب وللتسيب واللامبالاة ا أصبح يتصف ا إطارات الدولة وأفراد ا تمع بصفة عامة، والدعوة لإنتهاج سياسة التقشف واجهة أخطار الأزمة الاقتصادية ا تعرفها الدولة نتيجة ا فاض أسعار البترول.

هذا ا طاب حسب رأى كث من ا لل كان له وقع سيء على نفوس ا واطن ا زاد حركة الاحتجاجات أدت النهاية إ أحداث 5 أكتوبر 1988وما ترتب عنها فيما بعد سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وذلك ما يتم تناوله ا ور الثا .[4]

ا ور الثا : التجربة ا زبية بعد دستور1989

لقد اعت ا كتب السياسي زب جبهـ ـة التحرير الوط آنـ ـذاك أن أحداث 5 أكتوبر 1988 أعمال شغب ، وان الذين قاموا ا لا يتمتعون با س ا د مدفوع من قوة خارجية ، و على إثر ذلك أعلنت حالة الطوارئ و ألقـ ـى رئيس ا مهورية يوم 10اكتوبر 1988 وتبعه بعد ذلك تعديل شامل 23نوفم 1989 . و 27-28 نوفم 1988 انعقد ا ؤ ر السادس زب جبهة التحرير الوط و فيـ ـه تقبل تلف ا ساسيات السياسية إطار جبهة التحرير الوط هيدا لصدور قانون ا معيات السياسية فيما بعد.

على ضوء ذلك عرض مشـ ـروع التعديل الدستوري الثا 1989/11/23 الذي صادق عليه الشعب باغلبية مطلقة، من أهم ما تضمنه هو مبدأ التعددية ا زبية حيث نصت ا ادة 40 "حق إنشاء ا معيات ذات طابع السياسي معترف به ولا كن التذرع ذا ا ق لضرب ا ريات السياسية والوحدة الوطنية و السلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب" .

ويرى بعض فقهاء القانون أن استخدام دستور 1989 صطلح عية سياسية ليس من قبيل الصدفة ، وإ ا كان ا قصود منه هو ترك الباب مفتوحا أمام التشكيلات السياسية للانضواء ت راية جبهة التحرير الوط .[5] بداية ظهور ا معيات السياسية قبل التعديل الدستوري بأيام بدأت تظهر للوجود التشكيلات السياسية ، حيث إنشاء التجمع من أجل الثقافة والد قراطية 11 فيفري 1989، وا بهة الإسلامية للإنقاذ 21 فيفري 1989، إ اد القوى الد قراطية 23 فيفري 1989. عند تاريخ 30 سبتم 1989 الاعتراف مسة تشكيلات سياسية وهي ا زب الاجتماعي الد قراطي، حزب الطليعة الاشتراكية، ا بهة الإسلامية للإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة والد قراطية، ا زب الوط للتضامن والتنمية.

ولتكريس ما جاء دستور 1989 صدر قانون 11/89 ا ؤرخ 1989/07/05 يتعلق با معيات السياسية حيث جاء ا ادة الثانية "تستهدف ا معية ذات الطابع السياسي إطار ا ادة 40 من الدستور ع مواطن جزائري حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر ر ا وسعيا للمشاركة ا ياة السياسية بوسائل د قراطية وسلمية " ويرى كذلك بعض الأساتذة أن استعمال مصطلح ا معية بدلا من حزب يرمي إ 3 أمور :

1- "تضييق ال ونفوذ التعددية لينحصر دورها ا عارضة دون ا شاركة الفعالة وا ؤثرة".
2- "استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة".
3- "افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة علىخوض معركة ا نافسة السياسية"[6]

ب – أثر قانون الانتخابات على التمثيل ا ز :
لتمكـ الأحزاب ا ديدة من ا شاركة السياسية صدر قانون الانتخابات وجب القانون 13/89الـ ـمؤرخ 7 أوت1989 الذي تب طريقـ ـة الاقتراع النس مع أفضلية الأغلبية إذ نصت ا ادة 62 قبل تعديلها على:"إذا صلت القائمة على الأغلبية ا طلقة للاصوات ا ع عنها فإ ا وز على يع ا قاعد". أما حالة عدم حصول أي قائمة على

الأغلبية ا طلقة للأصوات ا ع عنهـ ا,فإن القائمة ا ائزة على الأغلبية البسيطة علي(50+1)من ا قاعد و سب الكسر لصا هذه القائمة كمقعد كامل. و يرى بعض الأساتذة أن سن هذا القانون مثل هذا الوقت يتزامن مع انتهاء عهدة ا الس الشعبية و الولائية 12 ديسم 1989 وأن اغلب الأحزاب الناشئة تعقد مؤ را ا.

وكان الاعتقاد السائد عند النواب بأن جبهة التحرير تفوز ميع ا قاعد أو اغلبها نظرا ا تتمتع به من هيكلة وتنظيم على ا ستوى الوط . إ جانب ذلك طالبت معظم الأحزاب بتأجيل الانتخابات ا أدى برئيس ا مهورية للتدخل ، و تأجيلها بتصويت النواب على ذلك يوم 1989/12/15.[7] كما طالبت بتعديل قانون الانتخابات ا أدى با كومة إ تقد مشروع لتعديل بعض مواد قانون الانتخابات ا تعلقة بطريقة توزيع ا قاعد على القوائم و ت ا وافقة على ا شروع . وصدر القانون ا عدل وجب القانون 06/90 ا ؤرخ 1990/03/27 ونصت ا ادة 62 على مايلي :

- "تتحصل القائمة ا فازت بالأغلبية ا طلقة عل الأصوات ا ع ة عل عدد من ا قاعد يتناسب والنسبة ا ئوية ا صل عليها ا ة إ العدد الصحيح الأعلى :

و حالة عدم حصول أية قائمة على الأغلبية ا طلقة من الأصوات ا ع عنها تفوز القائمة ا وز على أعلى نسبة ا يلي :

50% من عدد ا قاعد ا إ العدد الصحيح الأعلى حالة ما إذا كان عدد ا قاعد ا طلوب شغلها الدائرة فرديا.

50% زائد واحد من عدد ا قاعد حالة ما إذا كان عدد ا قاعد ا طلوب شغلها زوجيا.

نلاحظ من هذا التعديل أن ا ان ا شكل من جبهة التحرير الوط أبقى على القاعدة ا تقضي بتمك القائمة ا اصلة على أغلبية الأصوات من ا صول على الأغلبية ا طلقة للمقاعد واضعا ا سبان بأنه الأقوى وا هيكل ع يع الولايات. وبعد هذا التعديل وبتاريخ 12 جوان 1990 جرت أول انتخابات تعددية لية وأهم ما أسفرت عليه هو حصول جبهة الإنقاذ على نتيجة 55.42% من ا قاعد ، وحصلت على و 5ملاي صوت من موع 7.8 مليون صوت أي بنسبة 60% من موع الأصوات ح صل حزب جبهة التحرير الوط على نسبة 31.64%من موع الأصوات، كما أن نسبة الإمتناع كانت مرتفعة إذ قدرت وا 5 ملاي نسمة، ولقت كنت 11 تشكيلة سياسية من ا شاركة هذه الانتخابات ا لية من ب 25 تشكيلة معتمدة آنذاك.

29 سبتم 1991 ترفع حالة ا صار ويعلن رئيس ا مهورية 15 أكتوبر 1991 عن تاريخ إجراء الإنتخابات التشريعية 26 ديسم 1991 بالنسبة للدور الأول، و ذلك التاريخ ا علن عنه وأسفرت النتائج على مايلي : فوز ا بهة الإسلامية للإنقاذ 180 مقعد وجبهة القوى الإشتراكية 25 مقعد وجبهة التحرير الوط 15 مقعد والأحرار على 3 مقاعد وبقي 199 مقعد للتنافس الدور الثا .

و خضم التحض للدور الثا فاجأ رئيس ا مهورية ا ميع بتقد إستقالته بتاريخ 11 جانفي 1992 وأثبت ا لس الدستوري الشغور النهائي نصب رئيس ا مهورية والتصريح باقترا ا بشغور ا ان عن طريق ا ل ا تسبب أزمة دستورية،وبذلك تشكيل ا لس الأعلى للدولة وإنشاء لس إستشاري بدلا من ا ان 4 فيفري 1992.
وقام وزير الداخلية برفع دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة ل ا بهة الإسلامية للإنقاذ ،ا أصدرت النهاية قرارا با ل 4 مارس 1992 ، والذي أيدته ا كمة العليا بقرارها الصادر 1992/04/29 وعلى إثر ذلك صدرت عدة مراسيم ل ا الس الشعبية البلدية والولائية التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ج- نتائج فترة ا رحلة الانتقالية :

يومي 26/25 جانفي 1994 عقدت ندوة للمصا ة إنتهت با صادقة على وثيقة ا رحلة الإنتقالية ا نصت على تكوين ا لس الإنتقا الذي يعد ثابة هيئة تشريعية تشارك فيها معظم ا ساسيات وشرائح ا تمع ، إلا أن التمثيل الشع يتحقق نظرا لعدم مشاركة الأحزاب ذات ثقل من طراز جبهة التحرير الوط وجبهة القوى الإشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والد قراطية ا لس الإنتقا رغم دعوة الرئيس ا.[8]

سنة 1996 عقدت ندوة أخرى يت بندوة الوفاق الوط يومي 14،15 سبتم 1996 و خضت عنها أرضية تضمنت رزنامة ا واعيد الإنتخابية وهي كالتا :

- الإستفتاء حول مراجعة الدستور قبل اية 1996.
- الإنتخابات التشريعية خلال السداسي الأول من 1997.

- الإنتخابات ا لية خلال السداسي الثا 1997.

بعد ذلك الاستفتاء على الدستور يوم 26 نوفم 1996 الذي نال ثقة أغلبية ا صوت ، هذا الدستور الذي يعت ه بعض الفقهاء دستورا جديدا حيث تضمن ازدواجية القضاء بإنشاء ا اكم الإدارية و لس الدولة و كمة التنازع، ا كمة العليا للدولة.[9] تضمن بصفة صر ة عبارة إنشاء الأحزاب السياسية بدلا من عيات سياسية كما هو ا ال دستور 1989 إذ نص ا ادة 42 "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به مضمون ، ولا كن التذرع ذا ا ق لضرب ا ريات الأساسية والقيم وا كونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوط وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الد قراطي وا مهوري للدولة".

و سيدا لذلك صدر أمر 07/97 ا ؤرخ 6 مارس 1997 ا تضمن القانون العضوي ا تعلق بالإنتخابات ، والأمر 97/ 09 ا ؤرخ 06 مارس 1997 ا تضمن القانون العضوي ا تعلق بالأحزاب السياسية ، حيث تضمن الباب الأول منه كل ا دود ال لا كن لأي حزب سياسي اوزها وإلا عد خارج القانون ، وتضمن الباب الثا أحكاما تتعلق بالتأسيس حيث أصبح تأسيس ا زب ر رحلة خلافا ا نص عليه قانون 11/89الذي كان يتضمن مرحلة واحدة ، أي مرحلة الإعلام ا سبق لتكوين ا معيات ذات الطابع السياسي , وهاتا ا رحلتا ا مرحلة التصريح بتأسيس ا زب السياسي ، ومرحلة طلب اعتماد ا زب حيث تشترط عدة شروط كل مرحلة من مراحل تأسيس ا زب نبا للإنزلاقات ال قد دث جراء استغلال بعض ا فوات .

يرى بعض الأساتذة أن هذا التشديد يشكل تراجعا بالنسبة رية تكوين الأحزاب السياسية سواء فيما يتعلق بتقوية صلاحيات وزير الداخلية أثناء مرحلةطلب التصريح أو مرحلة طلب الاعتماد أو على مستوى الرقابة القضائية , إضافة إ طول الإجراءات وتعقيدها ال اتسم ا القانون ا ديد[10]. إ جانب ذلك فإن ذا القانون بعض ا زايا كالتشديد استعمال مكونات ا وية لأغراض حزبية ,وتب التعددية السياسية ,واحترام الطابع الد قراطي وا مهوري للدولة إ غ ذلك من الأحكام ال قد ينجر عن عدم احترامها خطر على ا سار الد وقراطي .

من هذه الأحكام ما جاء ا ادة 18إذ تنص الفقرة الأو "لا يصح انعقاد ا ؤ ر التأسيسي إلا إذا كان ثل 25ولاية على الأقل, و ب أن مع ا ؤ ر ب 400و500مؤ ر ينتخبهم 2500منخرط على الأقل يقيمون 25ولاية على الأقل , على أن لا يقل عدد ا ؤ رين عن 16 مؤ ا لكل ولاية وعدد ا نخرط عن 100 كل ولاية ,ولا وز أن يعقد هذا ا ؤ ر خارج التراب الوط مهما كانت الظروف،تثبت شروط صحة انعقاد ا ؤ ر التأسيسي وجب ضر رره ضر أو موثق، يصبح التصريح التأسيسي ا نصوص عليه ا ادة 12 من هذا القانون لاغيا ، إذا يعقد ا ؤ ر التأسيسي للحزب الآجال ا ددة هذا القانون.

ويسقط كل نشاط حز ارسه الأعضاء ا ؤسسون بعد هذه الآجال ت طائلة أحكام ا ادة 38 من هذا القانون". بعد ذلك يتم إيداع ملف طلب الاعتماد ظرف 15 يوما من انعقاد ا ؤ ر التأسيسي للحزب مقابل وصل ، يسلم الوزير ا كلف بالداخلية الاعتماد للحزب السياسي ا ع بعد مراقبة مطابقته على أحكام القانون يقوم على نشر الاعتماد ا رائد الر ية خلال 60 يوما من إيداع الطلب. هذه الإجراءات أدت إ القضاء على الأحزاب الطفيلية، ال لا ثل إلا نفسها، حيث تستطع معظمها عقد مؤ ا ا والتكيف مع القانون ا ديد.

إ جانب قانون الأحزاب صدر قانون الإنتخابات 07/97 ا ؤرخ 1997/07/02 ا دل ا تمم لقانون الإنتخابات 1989 حيث عدل طريقة ط الإنتخابات إذ نصت ا ادة 78 من قانون الانتخابات تتحصل كل قائمة على عدد ا قاعد بقدر عدد ا رات ال حصلت فيها على ا عامل الانتخا وترتب الأصوات الباقية ال حصلت عليها القوائم الفترة قاعد حسب أ ية عدد الأصوات ال حصل عليها كل منها وتوزع باقي ا قاعد حسب هذا الترتيب . باعتماد هذا النمط الانتخابات كنت الأحزاب السياسية الأكثر ثيلا بالتواجد ضمن ا الس ا نتخبة.

على ضوء هذا القانون ا ديد للانتخابات و سيدا ا جاء ندوة الوفاق الوط تنظيم الانتخابات التشريعية 05 جوان 1997 ال أسفرت عن فوز حزب التجمع الد قراطي ب 156 مقعدا أي بنسبة 33.66 وحركة تمع السلم بـ 96 مقعد بنسبة 14.80 % وجبهة التحرير الوط بـ 62 مقعد بنسبة 14.27 % فحركة النهضة بـ 34 مقعد 8.72 % وجبهة القوى الاشتراكية بـ 20 مقعد أي بنسبة 5.3 % والتجمع من أجل الثقافة والد قراطية بـ 19 مقعد بنسبة 4.21% وا رشحون الأحرار بـ 11 مقعد بنسبة

4.38 % وحزب العمال بـ 4 مقاعد بنسبة 1.81% والإ اد من أجل الد قراطية وا ريات وا زب الاجتماعي ا ر قعد واحد لكل منهما.

أما على ا ستوى ا لي جرت الانتخابات ا لية 23 أكتوبر 1997 أين صل حزب التجمع الوط الد قراطي على أغلبية ا قاعد بـ 55.18% على مستوى البلديات و52.44 % على مستوى الولايات ويأ بعده حزب جبهة التحرير الوط بـ 21.82 % على مستوى البلديات و19.84% على مستوى الولايات تأ حركة تمع السلم بـ 6.62% على مستوى البلديات و 13.83 % على مستوى الولايات جبهة القوى الاشتراكية 4.91% على مستوى البلديات و 2.92 % على مستوى الولايات، تأ بعد ذلك حركة النهضة ويليها التجمع من أجل الثقافة والد قراطية إ غ ذلك من الأحزاب ال حصلت على نسب ضئيلة جدا[11] أما انتخابات 2002 فتحصلت جبهة التحرير على أغلبية الأصوات ويليها التجمع الد قراطي تأ الأحزاب الأخرى بعد ذلك.

ا ا ـــة : من خلال هذه الدراسة يتضح أن النظام القانو للاحزاب ا زائر مر رحلت ا رحلة ما قبل 1989 وال يزت با زب الواحد وا رحلة الثانية هي بعد 1989 وال عرفت فيها ا زائر مرحلة التعددية. وبالرغم من أن ا زائر عرفت ربة انتخابية إلا أن ا ارطة السياسية تستقر إ حد الساعة وإن كانت ا ؤشرات توحي أن الأحزاب الوطنية والإسلامية هي ال يكون ا ا ظ الأوفر السيطرة على ا ارطة السياسية مع تقدم ملموس للأحزاب الوطنية ، وا ستقبل السياسي للجزائر سيكشف فيما بعد أي الأحزاب ال ستسيطر على ا شهد السياسي ا زائر.

ا وامش والاحالات :

[1] - صدر با ريدة الر ية رقم 2 ص 18 باللغة الفرنسية 1963 وألغي هذا القانون بواسطة الأمر 29/73 ا ؤرخ 1973/07/05 ج.ر رقم 62.

[2] - ا رسوم رقم 79/71ا ؤرخ 3ديسم 1971صادر با ريدة الر ية رقم 151بتاريخ31ديسم 1971ص 1815.

[3] - صدر ا ريدة الر ية عدد94 بتاريخ 24نوفم 1976 ص1122

[4] - الدكتور سعيد بوالشع النظام السياسي ا زائري دارا دى للطباعة و النشر و التوزيع 1990 ص 177 - 178

[5] - Omar Ben Dourou : La nouvelle constitution Algérienne du 28fevrier Revue de droit publique et de la science politique en France année 1989 P 1315

[6] - الدكتور عمر صدوق : آراء سياسية وقانونية بعض قضايا الازمة د م ج 1995 ص 51

[7] - الدكتور سعيد بو الشع ا رجع السابق ص 318

[8] - Mohamed Brahimi : Le pouvoir , La presse , et les droits de l'homme en Algérie Edition Marinoor 1997P88

[9] - Ahmed Mahiou: Notes sur la constitution Algerienne du 28/11/1996 Annuaire de l'Afrique du nord 1996 C.N.R.S P 480

[10] - الدكتور بوكرا إدريس نظام الأحزاب السياسية طبقا للأمر 09/97 ا ؤرخ 1997/03/06ا تضمن القانون العضوي للأحزاب السياسـة ، ا ريـة والتقييد لة إدارة مركـز التوثيق والبحوث الإداريـة ا درسة الوطنية للإدارة العدد 1998/1ص65.

[11]- رشيد بن يوب دليل ا زائر السياسي ا ؤسسة الوطنية للفنون ا طبعية1999 ص74.

ا راجع:

_ النصوص القانونية
- دستور 10سبتم 1963
- دستور22نوفم 1976
- التعديل الدستوري الثا 1989/11/23
- دستور يوم 26 نوفم 1996
- قانون رقم 157/62 مؤرخ 1962/12/31 يتضمن سريان التشريع الفرنسي النافذ إ غاية1962/12/31 إلاما يتعارض مع السيادة الوطنيـة ألغي بواسطة الأمر 29/73 ا ؤرخ 1973/07/05 ج.ررقم 62
- قانون 11/89 ا ؤرخ 1989/07/05 يتعلق با معيات السياسية
- أمر 07/97 ا ؤرخ 6 مارس 1997 ا تضمن القانون العضوي ا تعلق بالإنتخابات ،
- أمر 09/97 ا ؤرخ 06 مارس 1997 ا تضمن القانون العضوي ا تعلق بالأحزاب السياسية
- مرسوم رقم 297/63مؤرخ 14 أوت 1963يتضمن منع إنشاء ا معيات ذات الطابع السياسي
- ا رسوم رقم 79/71ا ؤرخفى 3ديسم 1971صادر با ريدة الر ية رقم 151بتاريخ31ديسم 1971

2_ ا ؤلفات

الدكتور سعيد بوالشعر : النظام السياسي ا زائري دارا دى للطباعة و النشر و التوزيع 1990
الدكتور عمر صدوق : آراء سياسية وقانونية بعض قضايا الازمة د م ج 1995

3_ ا قالات

الدكتور بوكرا إدريس: نظام الأحزاب السياسية طبقا للأمر 09/97 ا ؤرخ 1997/03/06ا تضمن القانون العضوي للأحزاب السياسيـة ب ا ريـة والتقييد لة إدارة مركـز التوثيق والبحوث الإداريـة ا درسة الوطنية للإدارة العدد 1998/1

_ Mohamed Brahimi : Le pouvoir , La presse , et les droits de l'homme en Algérie Edition Marinoor 1997
_Omar Ben Dourou : La nouvelle constitution Algérienne du 28fevrier Revue de droit publique et de la science politique en France année 1989
_Ahmed Mahiou : Notes sur la constitution Algerienne du 28/11/1996 Annuaire de l'Afrique du nord 1996 C.N.R.S P 480

4_ وثائق

- رشيد بن يوب: دليل ا زائر السياسي ا ؤسسة الوطنية للفنون ا طبعية 1999

التقديرالاحصائي لدوال الإنتاج لقطاع المؤسسات الفندقية العمومية الجزائرية

محمود فوزي شعوبي – جامعة ورقلة

ملخص : نسعى من خلال هذا البحث إلى تقدير مجموعة من دوال الإنتاج من نوع Cobb-Douglas لعينة من المؤسسات الفندقية العمومية الجزائرية، بهدف تشخيص جزء من هذا القطاع من خلال بعض المؤشرات الاحصائية و الاقتصادية، كمقاييس النزعة المركزية و التشتت والمرونات، و ذلك لمعرفة الأهمية النسبية لكل عامل من عوامل الإنتاج و تحديد مستوى العائد إلى السعة الحجم ...إلخ .

الكلمات المفتاح : دالة الإنتاج – المرونة – سعة الحجم- كثافة رأس المال- كثافة العمل.

تمهيد : تستخدم دوال الإنتاج في التحليل الاقتصادي بشكل واسع لتحديد آثار تغيرات عوامل الإنتاج على مستوى الإنتاج ويسعى الاقتصاديون من خلال هذا المدخل الكمي إلى تحديد مجموعة واسعة من الخصائص وقياس مجموعة أخرى من المؤشرات سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وسوف نحاول تطبيق دالة Coob-Douglas على قطاع المؤسسات الفندقية ذات الطابع العمومي في الجزائر. للإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة؟
- هل القطاع كثيف العمل أم كثيف رأس المال؟
- ما هي الحالة التي عليها هذا القطاع من حيث غلة الحجم؟ وماهو الوزن النسبي لكل عامل من عوامل الانتاج؟.

عملياً فإن هذا البحث يتشكل من ثلاثة فقرات الأولى ، ونقدم فيها أساسيات دالة Coob-Douglas، و أهم المفاهيم المرتبطة بها،و في الثانية نحاول تحليل بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرات المرتبطة بهذه الدالة. أما الفقرة الثالثة فسوف نقدم فيها نتائج تقدير مجموعة من بدائل دوال Coob-Douglas تقييمها و إستخلاص النتائج و التعليق بما يناسب عليها.

البيانات المستخدمة في هذا البحث هي لعينة من المؤسسات الفندقية ذات الطابع العمومي، وعددها سبع مؤسسات، و هي بيانات سلسلة قطاعية مستخرجة من ثلاثين ميزانية لهذه المؤسسات وتشمل الفترة 1997 إلى 2002. موزعة كما يلي :

11 ميزانية لثلاث مؤسسات بولاية تلمسان؛ 10 ميزانيات لمؤسستين بولاية تمنراست؛ 09 ميزانيات لمؤسسة بولاية ورقلة. أما متغيرات الدراسة[1] فتمثلت في رقم الأعمال CA خارج الرسم، القيمة المضافة VA، أجور المستخدمين L، رأس المال K.

أولاً : تقديم دالة الإنتاج Coob-Douglas

تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة الموجودة بين كمية الإنتاج والقدر المستخدم من عوامل الإنتاج، وإذا رمزنا بـ P للإنتاج و x_1, x_2, ..., x_n لعوامل الإنتاج فإن : $P = f(x_1, x_2, \dots, x_n)$.

دالة الإنتاج Coob-Douglas: تعطى الصيغة الرياضية لهذه الدالة بالشكل : $P = A * L^{\alpha} * K^{\beta}$؛ ونلاحظ هنا بأن عوامل الإنتاج تنحصر في عاملين الأول هو العمل L و هو عامل متغير يمثل عدد الافراد الموظفين مضروب في متوسط عدد ساعات العمل المخصصة لكل عامل أو الاجور...إلخ . والثاني هو رأس المال K ويعتبر عامل ثابت في المدى القصير و متغير في المدى الطويل. عمليا، فإن رأس مال المؤسسة يمثل حجم التجهيزات[2]. و تعتبر هذه الدالة غير خطية في كل من العمل ورأس المال. و يمكن تحويلها إلى دالة خطية بإدخال المؤثر اللوغاريثمي LOG على طرفيها فنجد :

$$LOG(P) = LOG(A) + \alpha * LOG(L) + \beta * LOG(K)$$

ونستخلص من هذه الدالة ما يلي :

1- **المرونات:**

- عند ثبات رأس المال K وزيادة العمل L بـ 1 % فإن الإنتاج P يزيد بـ α %؛
- عند ثبات العمل L وزيادة رأس المال K بـ 1 % فإن الإنتاج P يزيد بـ β %؛
- عندما يزيد كل من العمل L بـ 1 % و رأس المال K بـ 1 % فإن P يزيد بـ (β+α) %.

وعليه فإن المعامل α يعبر عن مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل $\frac{\partial LOG(P)}{\partial LOG(L)} = \alpha$ ؛ و يعبر المعامل β عن مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال $\frac{\partial LOG(P)}{\partial LOG(K)} = \beta$ ؛

2-غلة ا جم : يع موع ارونة (β+α) عن غلة ا جم، و د ثلاث حالات :

- إذا كانت النتيجة β+α <1 نقول بأن القطاع ر رحلة تناقص غلة ا جم؛ و يش هذا إ عجز قق ؛
- إذا كانت النتيجة β+α >1 نقول بأن القطاع ر رحلة تزايد غلة ا جم؛ و يش هذا إ ربح قق ؛
- إذا كانت النتيجة β+α =1 نقول بأن القطاع ر رحلة ثبات غلة ا جم .

3- الا ية النسبية لعاملي الانتاج:

- تع النسبة $\frac{\alpha}{\alpha+\beta}$ عن الأ ية النسبية للعمل؛
- تع النسبة $\frac{\beta}{\alpha+\beta}$ عن الأ ية النسبية لرأس اال.

4- كثافة العمل : تقاس كثافة العمل أو كثافة رأس اال بالنسبة $\frac{\alpha}{\beta}$ وتع هذه النسبة عن معدل ادخلات .

فإذا كانت $\frac{\alpha}{\beta} \prec 1$ نقول على هذا القطاع بأنه كثيفة العمالة أي القدر استخدم من العمل أك من استخدم من رأس اال.

وإذا كانت $\frac{\alpha}{\beta} \succ 1$ نقول على هذا القطاع بأنه كثيفة رأس اال أي القدر استخدم من العمل أقل من استخدم من رأس اال .

كما أنا دالة متجانسة من الدرجة β+α. و قق علاقة EULER ال تكتب على الشكل:

$$L*\frac{\partial P}{\partial L}+K*\frac{\partial P}{\partial K}=(\alpha+\beta)*P$$

و تب علاقة EULER على أن الإنتاج هو عبارة عن موع عاملي الإنتاج، العمل ورأس اال مقيم بإنتاجيتهما ا دية[3].

5- الإنتاجية اتوسطة : تعطى الإنتاجية اتوسطة :

- للعمل بالعلاقة : $MPL=\frac{P}{L}$، أي هي نسبة الانتاج إ العمل؛
- لرأس اال بالعلاقة : $MPK=\frac{P}{K}$، أي هي نسبة الانتاج إ رأس اال.

6- الإنتاجية ا دية :

- الإنتاجية ا دية للعمل $\frac{\partial P}{\partial L}=\alpha*\frac{P}{L}=f(P,L)$ أي أن الانتاجية ا دية للعمل هي حاصل جداء مرونة الانتاج بالنسبة للعمل نسبة الانتاج إ العمل، و بتعب أخر هي دالة الانتاج و العمل.

- الإنتاجية ا دية لرأس اال $\frac{\partial P}{\partial K}=\beta*\frac{P}{K}=f(P,K)$ أي أن الانتاجية ا دية لرأس اال هي حاصل جداء مرونة الانتاج بالنسبة لرأس اال نسبة الانتاج إ رأس اال، و بتعب أخر هي دالة الانتاج و رأس اال.

أما اشتقة الثانية للانتاج بالنسبة للعمل سب بالصيغة:

$\frac{\partial^2 P}{\partial L^2}=\alpha*(\alpha-1)*\frac{P}{L^2}\prec 0$ ؛

بينما سب اشتقة الثانية للانتاج بالنسبة لرأس اال بالصيغة:

$$\frac{\partial^2 P}{\partial K^2}=\beta*(\beta-1)*\frac{P}{K^2}\prec 0$$

و ت شرط ثبات غلة ا جم فإن اشتقة الثانية للانتاج بالنسبة لاحد عوامل الانتاج تب بأن الإنتاجية ا دية ذا العامل تنخفض بزيادة إستعماله مع ثبات العامل الآخر.

ح تب اشتقة الثانية: $\frac{\partial^2 P}{\partial L\partial K}=\frac{\alpha*\beta*P}{L*K}\succ 0$، أن ارودية ا دية لأحد العوامل تزداد بزيادة متناقصة عند زيادة إستعمال العامل الآخر.

ثانياً : ا صائص الإحصائية تغ ات البحث

تقد متغ ات الدراسة : نستخدم هذا البحث ست متغ ات هي على التوا [4]:

1- رقم الاعمال و نع عنه بالرمز CA و ثله موع ا سابات: (70+71+74+79). من PCN

2- القيمة اضافة (VA) و ثلها ا ساب : 81.

3- العمل و نع عنه بالرمز L و ثله ا ساب : 63.

4- رأس اال و نع عنه بالرمز K و ثل حسابات ا موعة الثانية با بالغ الا الية منقوصا منها اصاريف الاعدادية ا ساب رقم 20 على اعتبار أنا استثمارات و ية هي الأصل أعباء ت ر لتها لتتم عملية اطفاءها على فترات لاحقة.

5- متغ ة لتصنيف اؤسسات ل الدراسة عن بعضها و نع عنه بالرمز DE.

6- متغ ة لتصنيف القوائم االية ل الدراسة عن بعضها و نع عنه بالرمز DB.

و إنطلاقا من بيانات ا دول (الحق) وباستخدام الرموز التالية :

$$LL = LOG(L) \quad LK = LOG(K)$$
$$LVA = LOG(VA) \quad C = LOG(A)$$
$$LCA = LOG(CA)$$

التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة : نقوم في هذه الفقرة بإجراء تحليل إحصائي لكل متغيرة واردة في جدول البيانات (الملحق)، وذلك لاستخلاص مجموعة من النتائج. وسوف نعتمد في هذا التحليل علي ببعض الاحصاءات.

1. رقم الاعمال CA : يتبين من قيم متغيرة رقم الاعمال أنها محصورة بين 17255 ألف د.ج مسجلة في القائمة المالية (h9)و أن أعلى قيمة هي 95451 الف د.ج مسجلة في القائمة المالية (b1), وان متوسط قيم رقم الاعمال يصل الى 45034 الف دج وان انحرافها المعياري للعينة 24384 الف د.ج بينما للسلسلة[5] 23975 الف د.ج, ومنه فان مقدار معامل الاختلاف[6] هو53.24، كما أن قيمة معامل التناظرهي 0.289 وأن قيمة معامل التفلطح هي 1.960، ترتبط المتغيرة رقم الأعمال بالمتغيرات التالية:

- العمل بنسبة 79.2 % عند مستوى دلالة 0.01
- القيمة المضافة بنسبة 95.5 % عند مستوى دلالة 0.01
- رأس المال بنسبة 55.3 % عند مستوى دلالة 0.01
- نسبة رقم الأعمال إلى رأس المال بنسبة 42.3% عند مستوى دلالة 0.05
- نسبةرقم الأعمال إلى العمل بنسبة 51.5% عند مستوى دلالة 0.01
- نسبة القيمة المضافة إلى رأس المال بنسبة45.9% عند مستوى دلالة 0.05
- نسبة القيمة المضافة إلى العمل بنسبة 59.2 % عند مستوى دلالة 0.01

2. القيمة المضافة : تتراوح قيم متغيرة القيمة المضافة بين اقل قيمة 8036 الف د.ج مسجلة في القائمة المالية (h9) و أعلى قيمة الف د.ج 57917 مسجلة في القائمة المالية (b1) أي بمتوسط حسابي قدره الف د.ج 23863, أما الانحراف المعياري للعينة فقد بلغ13836الف د.ج , بينما بلغ الانحراف المعياري للسلسلة 13603 الف د.ج, وعليه فإن قيمة معامل الاختلاف وصلت إلى 57.01 % ، كما أن قيمة معامل التناظر هي 0.779 وأن قيمة معامل التفلطح هي 3.023، ترتبط المتغيرة القيمة المضافة بالمتغيرات التالية :

- العمل بنسبة 84.9 % عند مستوى 0.01
- رقم الأعمال بنسبة 95.5 % عند مستوى دلالة 0.01
- رأس المال بنسبة 48.6 % عند مستوى دلالة0.01
- نسبة رقم الأعمال إلى رأس المال بنسبة 40.9 % عند مستوى دلالة 0.05
- نسبة القيمة المضافة إلى رأس المال بنسبة 52.6 % عند مستوى دلالة0.01
- نسبة القيمة المضافة إلى العمل بنسبة 55.8 % عند مستوى دلالة 0.01

3. العمل: تتراوح قيم العمل و الذي عبر عنا عنه بالأجور بين اقل قيمة 4343 الف د.ج مسجلة في القائمة المالية (h8) و أعلى قيمة 26835 الف د.ج مسجلة في القائمة المالية (b1) أي بمتوسط حسابي قدره 12657 الف د.ج, أما الانحراف المعياري للعينة فقد بلغ الف د.ج 5628 , بينما بلغ الانحراف المعياري للسلسلة 5533 الف د.ج , وعليه فإن قيمة معامل الاختلاف وصلت إلى 43.72 %, كما أن قيمة معامل التناظرهي 0.753وأن قيمة معامل التفلطح هي 3.311، ترتبط متغيرة العمل المتغيرات التالية :

- القيمة المضافة بنسبة 84.9 % عند مستوى دلالة 0.01
- رقم الأعمال بنسبة 79.2 % عند مستوى دلالة 0.01
- نسبةرقم الأعمال إلى رأس المال بنسبة 53.00 % عند مستوى دلالة 0.01
- نسبةالقيمة المضافة إلى رأس المال بنسبة 59.8 % عند مستوى دلالة 0.01
- نسبة رأس المال إلى العمل بنسبة - 48.5 %. عند مستوى دلالة 0.01

4. رأس المال: تتراوح قيم **رأس المال** بين القيمة 68771 الف د.ج كأقل قيمة مسجلة في القائمة المالية(d0) و440097 الف د.ج كأعلى قيمة مسجلة في القائمة المالية(g1)، أي بمتوسط حسابي قدره 185970 الف د.ج، أما الانحراف المعياري للعينة فقد بلغ 107360 الف د.ج، بينما بلغ الانحراف المعياري للسلسلة 105555 الف د.ج، وعليه فإن قيمة معامل الاختلاف وصلت إلى 56.76 %، كما أن قيمة معامل التناظر هي 1.036 وأن قيمة معامل التفلطح هي 2.933، ترتبط المتغيرة رأس المال بالمتغيرات التالية:

- القيمة المضافة بنسبة 48.6 % عند مستوى دلالة 0.01
- رقم الأعمال بنسبة 55.3% عند مستوى دلالة 0.01
- نسبة رقم الأعمال إلى رأس المال بنسبة – 44.50 % عند مستوى دلالة 0.05

- رقم الأعمال إ العمل بنسبة 66.7 % عند مستوى دلالة 0.01
- نسبة القيمة ا ضافة إ رأس ا ال بنسبة –39.9 % عند مستوى دلالة 0.05
- نسبة القيمة ا ضافة إ العمل بنسبة 70.5 % عند مستوى دلالة0.01
- نسبة رأس ا ال إ العمل بنسبة 73.7 % عند مستوى دلالة0.01

5. رقم الاعمال إ العمل : تتراوح قيم متغ ة رقم الأعمال إ العمل ب القيمت 1.96 كأقل قيمة مسجلة القائمة ا الية(c9) و 6.86 كأعلى قيمة مسجلة القائمة ا الية(g7)، أي تتوسط حسا قدره 3.617, أما الا راف ا عياري للعينة فقد بلغ 1.363 بينما بلغ الا راف ا عياري للسلسلة 1.340, وعليه فإن قيمة معامل الاختلاف وصلت إ 37.054 %، كما أن قيمة معامل التناظر هي 0.360وأن قيمة معامل التفلطح هي 2.527، ترتبط ا تغ ة رأس ا ال با تغ ات التالية:

- رقم الأعمال بنسبة 51.5 % عند مستوى دلالة 0.01
- رأس ا ال بنسبة 66.7 % عند مستوى دلالة 0.01
- نسبة القيمة ا ضافة إ العمل بنسبة 89.3 % عند مستوى دلالة0.01
- نسبة القيمة ا ضافة إ رأس ا ال بنسبة –39.9 % عند مستوى دلالة 0.05
- نسبة رأس ا ال إ العمل بنسبة 69.6 % عند مستوى دلالة0.01

6. رقمالاعمال ا رأس ا ال : تتراوح قيم النسبة رقم الأعمال إ رأس ا ال ب القيمت 0.11 كأقل نسبة مسجلة القائمة ا الية (C9) قيمة و 0.54 كأعلى قيمة مسجلة القائمة ا الية(T8) ، أي تتوسط حسا قدره 0.275، أما الا راف ا عياري للعينة فقد بلغ0.134 , بينما بلغ الا راف ا عياري للسلسلة 0.132, وعليه فإن قيمة معامل الاختلاف وصلت إ 48.132 %, كما أن قيمة معامل التناظر هي 0.053، وأن قيمة معامل التفلطح هي 1.629. ترتبط النسبة رقم الأعمال إ ر أس ا ال با تغ ات التالية:

- العمل بنسبة 53.0 % عند مستوى دلالة 0.01
- القيمة ا ضافة بنسبة 40.9 % عند مستوى دلالة 0.05
- رقم الأعمال بنسبة 42.3 % عند مستوى دلالة 0.05
- رأس ا ال بنسبة – 44.5 % عند مستوى دلالة 0.05 و هو إرتباط سالب
- نسبة القيمة ا ضافة إ رأس ا ال بنسبة 94.8 % عند مستوى دلالة 0.01
- رأس ا ال إ العمل بنسبة-73.7% عند مستوى دلالة0.01 و هو إرتباط سالب.

7. **القيمة ا ضافة إ العمل** : تتراوح قيم النسبة القيمة ا ضافة إ العمل ب القيمت 0.72 كأقل قيمة مسجلة القائمة ا الية(a9) و 3.08 كأعلى قيمة مسجلة القائمة ا الية(g8) ، أي تتوسط حسا قدره 1.870, أما الا راف ا عياري للعينة فقد بلغ0.619 , بينما بلغ الا راف ا عياري للسلسلة 0.608، وعليه فإن قيمة معامل الاختلاف وصلت إ 32.54 %، كما أن قيمة معامل التناظر هي 0.042 وأن قيمة معامل التفلطح هي 2.229. ترتبط النسبة القيمة ا ضافة إ العمل با تغ ات التالية:

- القيمة ا ضافة بنسبة 55.8 % عند مستوى دلالة 0.01
- رقم الأعمال بنسبة 59.2 % عند مستوى دلالة 0.01
- رأس ا ال بنسبة 70.5 % عند مستوى دلالة 0.01
- نسبة رقم الأعمال إ العمل بنسبة 89.3 % عند مستوى دلالة 0.01
- رأس ا ال إ العمل بنسبة 62.3 % عند مستوى دلالة0.01.

8. القيمة ا ضافة ا رأس ا ال: تتراوح قيم نسبة القيمة ا ضافة إ **رأس ا ال** ب 0.06 كأقل قيمة مسجلة القائمة ا الية(h1) و 0.30 كأعلى قيمة مسجلة القائمة ا الية(t8) ، أي تتوسط حسا قدره 0.145 , أما الا راف ا عياري للعينة فقد بلغ7.422 , بينما بلغ الا راف ا عياري للسلسلة 7.300 , وعليه فإن قيمة معامل الاختلاف وصلت إ 50.44 %، كما أن قيمة معامل التناظر هي 0.151وأن قيمة معامل التفلطح هي 1.747. ترتبط النسبة القيمة ا ضافة إ رأس ا ال با تغ ات التالية:

- العمل بنسبة 59.8 % عند مستوى دلالة0.01 ؛
- القيمة ا ضافة بنسبة 52.6 % عند مستوى دلالة 0.01 ؛
- رقم الأعمال بنسبة 45.9 % عند مستوى دلالة 0.05 ؛
- رأس ا ال بنسبة – 39.9 % عند مستوى دلالة 0.05 وهو إرتباط سالب ؛

- النسبة رقم الأعمال إلى رأس المال بنسبة 94.8 % عند مستوى دلالة 0.01 ؛
- رأس المال إلى العمل بنسبة – 74.3% عند مستوى دلالة 0.01.

9. العمل إلى رأس المال: تتراوح قيم نسبة العمل إلى رأس المال بـ 0.025 كأقل قيمة مسجلة في القائمة المالية(a9) و 0.167كأعلى قيمة مسجلة في القائمة المالية(g9) ، أي بمتوسط حسابي قدره 0.085, أما الانحراف المعياري للعينة فقد بلغ0.046, بينما بلغ الانحراف المعياري للسلسلة 0.045, وعليه فإن قيمة معامل الاختلاف وصلت إلى 52.79%, معامل الالتواء =0.0132, معامل التفلطح = 1.668 .كما ترتبط نسبة العمل إلى رأس المال بالمتغيرات التالية:

- العمل بنسبة 42.9 % عند مستوى دلالة 0.05 ؛
- رأس المال بنسبة -67.5% عند مستوى دلالة 0.01، وهو إرتباط سالب؛
- النسبة رقم الأعمال إلى رأس المال 80.8 % عند مستوى دلالة 0.01 ؛
- النسبة رقم الأعمال إلى العمل بنسبة -54.5% عند مستوى دلالة 0.01، وهو إرتباط سالب؛
- نسبة القيمة المضافة إلى رأس المال بنسبة 74.3% عند مستوى دلالة 0.01 ؛
- نسبة القيمة المضافة إلى العمل بنسبة -54.1 % عند مستوى دلالة 0.01، و هو إرتباط سالب.

ثالثا : تطبيق دالة الإنتاج في قطاع الفندقة الجزائر

نهدف في هذه الفقرة إلى التقدير الإحصائي لمجموعة من البدائل لدالة الإنتاج من نوع Cobb-Douglas في قطاع الفندقة الجزائر، وذلك بهدف الوقوف على النتائج العملية، وسوف نستخدم بديلين للتعبير عن الإنتاج باعتباره متغيرا تابعا، البديل الأول حيث نعبر عن الإنتاج برقم الأعمال (CA)، أما البديل الثاني فنعبر فيه على الإنتاج بالقيمة المضافة[7] (VA).

تقدير دوال الإنتاج البديل الأول :

يمثل المتغير التابع في هذه الحالة رقم الأعمال (CA) بينما يمثل المتغيرين المستقلين العمل معبرا عنه بالأجور (L)و رأس المال (K)،و بالأخذ في الاعتبار ما جاء في الفقرة الأولى من هذا البحث فإن الدالة المستهدفة تصاغ على الشكل التالي :

$$CA = A * L^{\alpha} * K^{\beta}$$

وهي صيغة غير خطية في المتغيرتين العمل و رأس المال، إلا أنه يمكن تحويلها إلى الصيغة الخطية و ذلك بإدخال المؤثر الخطي LOG وعندئذ تأخذ الدالة الشكل التالي :

$$LOG(CA) = LOG(A) + \alpha * LOG(L) + \beta * LOG(K)$$

نحصل على النماذج التالية وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعالم :

تقدير و تحليل نتائج النموذج الأول : يتبين من القيم المحسوبة للإحصاءة .T-STAT أي إحصاءة T-Stuedent مايلي:

1. بالنسبة للحد الثابت T_c=-1.2498 وهي أقل من تلك المجدولة[8] عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 27 وقيمتها2.0518 مما يدل على أنه يمكن إعتبار الحد الثابت في الدالة المقدرة معدوما، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال المرفق بالإحصاءة .T-STAT المحسوبة و الذي يساوى 0.2221 و هو أعلى من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة مخالفة لما تقول به النظرية الاقتصادية .

2. بالنسبة المعامل LL المتعلق بمتغيرة العمل فإنT_c=6.2219 وهي أكبر من تلك المجدولة عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 27 وقيمتها2.0518، مما يدل على أن هذا المعامل لا يمكن إعتباره معدوما في الدالة المقدرة ، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال المرفق بالإحصاءة .T-STAT المحسوبة و الذي يساوى 0.000 و هو أقل من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة مؤيدة لما تقول به النظرية الاقتصادية .

3. بالنسبة المعامل LK المتعلق بمتغيرة رأس المال فإنT_c=3.8082 وهي أكبر من تلك المجدولة عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 27 وقيمتها2.0518، مما يدل على أن هذا المعامل لا يمكن اعتباره معدوما في الدالة المقدرة ، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال المرفق بالإحصاءة T-STAT. المحسوبة و الذي يساوى 0.0007 و هو أقل من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة مؤيدة لما تقول به النظرية الاقتصادية.

4. مرونة الإنتاج المقيم برقم الأعمال بالنسبة للعمل: $\hat{\alpha} = 0.813$ ويعني هذا أنه إذا زاد العمل ب 10 % فإن رقم الأعمال سيزيد ب 8.13 %.

5. مرونة الإنتاج المقيم برقم الأعمال بالنسبة لرأس المال: $\hat{\beta} = 0.414$، ويعني هذا أنه إذا زاد رأس المال ب 10 % فإن رقم الأعمال سيزيد ب 4.14 %.و تفسر هذه النتيجة

بتد كفاءة رأس ا ال ا ستخدم القطاع أو تد مستويات استخدامه مقارنة جم العمل ا ستخدم[9].

6. ا د الثابت الدالة $\hat{A} = e^{-1.9914142} = 0.1365$.
7. تأخذ الدالة ا قدرة الشكل التا :

$$\hat{CA} = 0.1365 * L^{0.813} * K^{0.414} .$$

8. بالنسبة لغلة ا جم هل هي متزايدة لدينا :

$\hat{\alpha} + \hat{\beta} = 0.813 + 0.414 = 1.227$ ما هو الاحتمال أن تكون هذه القيمة أقل من 1 . ذا الغرض ري الاختبار الاحصائى التا :

$$\begin{cases} H_0 : \hat{\alpha} + \hat{\beta} = 1 \\ H_1 : \hat{\alpha} + \hat{\beta} \prec 1 \end{cases}$$

القيم ا سوبة للإحصاءة T-STAT. :

$$t_c = \frac{\hat{\alpha} + \hat{\beta} - 1}{\hat{\sigma}_{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}} = 1.4952 = T_{27}^{0.0732}$$

و تع هذه القيمة أن قبول فرضية العدم H_0 يتم بإحتمال 7.323 % و عليه كن أن نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن غلة ا جم متزايدة.

$\hat{\alpha} + \hat{\beta} = 1.227$ و تفسر هذه النتيجة علي أن العائد يتزايد بالنسبة إ السعة ع أن زيادة عاملي الإنتاج العمل و رأس ا ال بنسبة 10 % سيؤدى إ زيادة العائد بنسبة 12.27 % . و يفسر هذا إمكانية استقبال القطاع زيد من الأيدي العاملة[10]. وتكون الأ ية النسبية لعنصر العمل: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}} = 66.26\%$ ، بينما لعنصر رأس ا ال: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}} = 33.74\%$ ، و ا أن : $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}} = 1.964$ يدل هذا على أن القطاع كثيف العمالة.

9. يتسم معامل التحديد $R^2 = 0.7087$ ، و معامل التحديد ا عدل $\bar{R}^2 = 0.6871$ ،بقيمتيهما العالية و نفسر هذه القيمة على أن 70.87 % من التغ ات رقم الأعمال مفسرة بالتغ ات ا تغ ات ا ستقلة و يؤكد هذا قيمة الإحصاءة F-statistic = 32.846 و هي ذات دلالة عالية وذلك بالنظر إ الإحتمال ا رافق ا.

ملاحظة: لا نأخذ بإحصاءة Durbin-Watson stat ذلك أن البيانات هي بيانات سلسلة مقطعية، ح أن هذه الإحصاءة تستخدم فقط حالة السلاسل الزمنية[11]. متوسط الإنتاجية ا دية للعمل: $\frac{\partial CA}{\partial L} = 2.94$ ، أما متوسط الإنتاجية ا دية لرأس ا ال: $\frac{\partial CA}{\partial K} = 0.12$.

تقدير و ليل نتائج النموذج الثا :

يأخذ النموذج الثا الصيغة الرياضية ا والية و ذلك بعد إدراج ا تغ ت النوعيتة[12]، الأو يزة للقوام ا الية DB، و الثانية يزة للمؤسسات DE .

$$LCA = C + \alpha * LL + \beta * LK + \gamma * DB + \delta * DE$$

بعد التقدير يتب ما يلي: بالنظر إ قيم تلف الإحصاءات الواردة ا دول للمعلمة التقاطعية C و ا علمت α و β دالة إحصائيا، ح كن اعتبار ا علمت γ و δ معدومة ؛ رغم ارتفاع قيم كل من معامل التحديد و معامل التحديد ا عدل كما يدل على هذا قيمة الإحصاءة F-stat =21.407 ذات ا عنوية العالية بالنظر إ الاحتمال ا رافق ا، يفسر هذا بأن يز القوائم ا الية ا ع عنها با تغ ة DB و يز ا ؤسسات ا ع عنها با تغ ة DE ليس له مع .

$\hat{\alpha} + \hat{\beta} = 1.388$ وتكون الأ ية النسبية لعنصر العمل: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}} = 75.43\%$ ، بينما لعنصر رأس ا ال: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}} = 24.57\%$. و ا أن: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}} = 3.070$ يدل هذا على أن القطاع كثيف العمالة.

متوسط الإنتاجية ا دية للعمل: $\frac{\partial CA}{\partial L} = 3.79$ ، أما متوسط الإنتاجية ا دية لرأس ا ال: $\frac{\partial CA}{\partial K} = 0.10$.

تقدير و ليل نتائج النموذج الثالث: يأخذ النموذج الثالث الصيغة الرياضية ا والية و ذلك بعد إدراج ا تغ النوعي ا ميز للقوام ا الية DB.

$$LCA = C + \alpha * LL + \beta * LK + \gamma * DB$$

بعد التقدير يتب ما يلي: تش قيم الإحصاءة T-STAT إ ا عنوية الإحصائية العالية مبع معاملات النموذج ا علمة التقاطعية C و ا علمت α و β و كذلك تلك ا تعلقة بتميز القوائم ا الية γ، مع ارتفاع قيم كل من معامل التحديد و معامل التحديد ا عدل كما يدل على هذا قيمة الإحصاءة F-stat =29.565 ذات ا عنوية العالية بالنظر إ الاحتمال ا رافق ا، يفسر هذا بأن يز القوائم ا الية ا ع

عنها با تغ ة DB لابد من إدراجه النموذج، كما نلاحظ ارتفاع قيمة موع مربعات البواقي و ا فاض قيمة ا طأ ا عياري للا دار مقارنة بتلك ا صل عليها النموذج الثا . وتصبح مرونة رقم الأعمال بالنسبة للعمل هي: 1.046، ع زيادة العمل ب 10% يؤدى إ زيادة رقم الأعمال ب 10.46 %، و تصبح مرونة رقم الأعمال بالنسبة لرأس ا ال هي:0.344 ع زيادة رأس ا ال ب 10% يؤدى إ زيادة رقم الأعمال ب 3.44 %.

$\hat{\alpha}+\hat{\beta}=1.390$ وتكون الأ ية النسبية لعنصر العمل : $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=75.25\%$ ، بينما لعنصر رأس ا ال: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=24.75\%$. و ا أن: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}}=3.04$ يدل هذا على أن القطاع كثيف العمالة.

متوسط الإنتاجية ا دية للعمل: $\frac{\partial CA}{\partial L}=3.79$، أما متوسط الإنتاجية ا دية لرأس ا ال: $\frac{\partial CA}{\partial K}=0.10$.

تقدير و ليل نتائج النموذج الرابع :

يأخذ النموذج الرابع الصيغة الرياضية ا والية و ذلك بعد إدراج ا تغ النوعي ا ميز للمؤسسات DE .

$$LCA = C+\alpha * LL+\beta * LK+\delta * DE$$

بعد التقدير يتب ما يلي: تش قيم الإحصاءة T-STAT إ ا عنوية الإحصائية العالية ميع معاملات النموذج ا علمة التقاطعية C و ا علمت α و β و كذلك تلك ا تعلقة بتميز ا ؤسسات δ، مع ارتفاع قيم كل من معامل التحديد و معامل التحديد ا عدل كما يدل على هذا قيمة الإحصاءة F-stat =29.577ذات ا عنوية العالية بالنظر إ الاحتمال ا رافق ا، يفسر هذا بأن يز ا ؤسسات ا ع عنها با تغ ة DE لابد من إدراجه النموذج، كما نلاحظ ارتفاع قيمة الإحصاءة F-stat و ا فاض قيمة ا طأ ا عياري للا دار مقارنة بتلك ا صل عليها النموذج الثا .

تصبح مرونة رقم الأعمال بالنسبة للعمل هي 1.044، ع زيادة العمل بـ 10% يؤدى إ زيادة رقم الأعمال بـ 10.44 %، و تصبح مرونة رقم الأعمال بالنسبة لرأس ا ال هي 0.339 ع زيادة رأس ا ال بـ 10% يؤدى إ زيادة رقم الأعمال بـ 3.93 %.

$\hat{\alpha}+\hat{\beta}=1.383$ وتكون الأ ية النسبية لعنصر العمل: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=75.49\%$ ، بينما لعنصر رأس ا ال: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=24.51\%$. و ا أن: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}}=3.080$ يدل هذا على أن القطاع كثيف العمالة.

استنتاج : عندما نع عن الإنتاج برقم الأعمال، فإن النموذج الثالث و الرابع يعطيان نتاج أفضل من منظور إحصائي مقارنة بالنموذج الأول . كما أن أثر التغ رقم الأعمال نتيجة للتغ العمل أك من أثر التغ رقم الأعمال نتيجة للتغ رأس ا ال و هذا يع النماذج ا قدرة. متوسط الإنتاجية ا دية للعمل: $\frac{\partial CA}{\partial L}=3.78$، أما متوسط الإنتاجية ا دية لرأس ا ال: $\frac{\partial CA}{\partial K}=0.09$.

تقدير و ليل نتائج النموذج ا امس :

إذا فرضنا أن قطاع الفندقة ا زار و انطلاقا من العينة ا تاحة ر رحلة ثبات غلة ا جم،أي $\alpha+\beta=1$، فإن تقدير النموذج

$$LOG(CA)=LOG(A)+\alpha * LOG(L)+\beta * LOG(K)$$

سيكتب بالشكل التا :

$$LOG(CA/L)=LOG(A)+(1-\alpha) * LOG(K/L)$$

بوضع: $LOG(CA/L)=LCA1$ ، $LOG(A)=A1$، $LOG(K/L)=LK1$ و باستخدام طريقة ا ربعات الصغرى العادية للتقدير و انطلاقا من البيانات ا تاحة بعد حساب قيم ا تغ ات ا ديدة، صل على النموذج ا امس[13]: يتب من القيم ا سوبة للإحصاءة T-Stuedent مايلي:

1. بالنسبة للحد الثابت $LOG(A)=A1$ فإن T_c=1.4115 وهي أقل من تلك ا دولة عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 28 وقيمتها2.0484 ا يدل على أنه كن اعتبار ا د الثابت الدالة ا قدرة معدوما، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال ا رفق بالإحصاءة T-STAT. ا سوبة و الذي يساوى 0.1691 و هو أعلى من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة الفة ا تقول به النظرية الاقتصادية .

2. بالنسبة ا عامل LK1 ا تعلق تغ ة $LOG(K/L)=LK1$ فإن T_c=3.4909 وهي أك من

تلك ا دولة عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 28 وقيمتها 2.0484، ا يدل على أن هذا ا عامل لا كن اعتباره معدوما الدالة ا قدرة ، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال ا رفق بالإحصاءة .T-STAT ا سوبة و الذي يساوى 0.0016 و هو أقل من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة مؤيدة ا تقول به النظرية الاقتصادية .

3. مرونة ا تغ ة التابعة ا ع عنها بلوغار رقم الأعمال منسوبا للعمل بالنسبة للمتغ ة $LOG(K/L)=LK1$:
$1-\hat{\alpha}=0.3263$ ويع هذا أنه إذا زادت النسبة رأس ا ال إ العمل ب 10 % فإن النسبة رقم الأعمال إ العمل ستزيد ب 3.26 %.

ومنه فإن مرونة رقم الأعمال بالنسبة للعمل هي $\hat{\alpha}=0.6737$، بينما مرونة رقم الأعمال بالنسبة لرأس ا ال هي $\hat{\beta}=0.3263$. $\hat{\alpha}+\hat{\beta}=1$ وتكون الأ ية النسبية لعنصر العمل: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=67.40\%$ ، بينما لعنصر رأس ا ال: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=32.60\%$. و ا أن: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}}=2.065$ يدل هذا على أن القطاع كثيف العمالة.

4. ا د الثابت الدالة $\hat{A}=e^{0.3573}=1.429$ قيمة ا علمة التقاطعية زادة قيمتها مقارنة بقيمتها ا صل عليها النموذج الأول.

5. تأخذ الدالة ا قدرة الشكل التا :

$$\hat{CA}=1.429*L^{0.674}*K^{0.326}$$.

6. قيمة معامل التحديد $R^2=0.3032$ ،و هي منخفضة مقارنة بقيمة نفس ا عامل ا سوبة لنفس النموذج ا قدر خارج فرضية ثبات غلة ا جم كما هو مب أعلاه، و كذلك ا ال بالنسبة عامل التحديد ا عدل الذي يساوى $\bar{R}^2=0.2784$ ،هي قيم منخفضة جدا، بينما تدل قيمة الإحصاءة F-statistic = 12.186 و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 وذلك بالنظر إ الاحتمال ا رافق ذه الاحصاءة و الذي يساوي 0.0016.أما قيمة موع مربعات البواقي Sum of squared resid فهي منخفضة قليلا النموذج الأول عنها النموذج ا امس.

متوسط الإنتاجية ا دية للعمل: $\frac{\partial CA}{\partial L}=3.44$ ، أما متوسط الإنتاجية ا دية لرأس ا ال: $\frac{\partial CA}{\partial K}=0.09$.

تقدير و ليل نتائج النموذج السادس :

يأخذ النموذج السادس الصيغة الرياضية التالية:

$$VA=A*L^{\alpha}*K^{\beta}$$

أي:

$$LOG(VA)=LOG(A)+\alpha*LOG(L)+\beta*LOG(K)$$

بعد التقدير يتب ما يلي: تش القيم ا سوبة للإحصاءة T-Student مايلي:

1. بالنسبة للحد الثابت $T_c=-2.7089$ وهي أك من تلك ا دولة عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 27 وقيمتها2.0518 ا يدل على أنه كن اعتبار ا د الثابت الدالة ا قدرة غ معدوما، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال ا رفق بالإحصاءة .T-STAT ا سوبة و الذي يساوى 0.0116 و هو أقل من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية .

2. بالنسبة ا عامل LL ا تعلق تغ ة العمل فإن $T_c=7.8731$ وهي أك من تلك ا دولة عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 27 وقيمتها2.0518، ا يدل على أن هذا ا عامل لا كن إعتباره معدوما الدالة ا قدرة ، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال ا رفق بالإحصاءة .T-STAT ا سوبة و الذي يساوى 0.000 و هو أقل من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة مؤيدة ا تقول به النظرية الاقتصادية .

3. بالنسبة ا عامل LK ا تعلق تغ ة رأس ا ال فإن $T_c=4.5435$ وهي أك من تلك ا دولة عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 27 وقيمتها2.0518، ا يدل على أن هذا ا عامل لا كن اعتباره معدوما الدالة ا قدرة ، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال ا رفق بالإحصاءة .T-STAT ا سوبة و الذي يساوى 0.0001 و هو أقل من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة مؤيدة ا تقول به النظرية الاقتصادية.

4. مرونة الإنتاج ا قيم بالقيمة ا ضافة بالنسبة للعمل: $\hat{\alpha}=0.9094$ ويع هذا أنه إذا زاد العمل ب 10 % فإن رقم الأعمال سيزيد ب 9.094 %.

5. مرونة الإنتاج القيم بالقيمة المضافة بالنسبة لرأس المال: $\hat{\beta}=0.4365$، ويعني هذا أنه إذا زاد رأس المال ب 10 % فإن رقم الأعمال سيزيد ب 4.365 %.

6. الحد الثابت للدالة $\hat{A}=e^{-3.8168}=0.021999$.

7. تأخذ الدالة المقدرة الشكل التالي:

$$\hat{VA}=0.022*L^{0.909}*K^{0.437}$$.

8. بالنسبة لغلة الحجم هل هي متزايدة؟.

لدينا: $\hat{\alpha}+\hat{\beta}=0.909+0.437=1.346$ ما هو الإحتمال أن تكون هذه القيمة أقل من 1 . لهذا الغرض نجري الاختبار الاحصائي التالي:

$$\begin{cases} H_0:\hat{\alpha}+\hat{\beta}=1 \\ H_1:\hat{\alpha}+\hat{\beta}\prec 1 \end{cases}$$

القيم المحسوبة للإحصاءة T-STAT. :

$$t_c=\frac{\hat{\alpha}+\hat{\beta}-1}{\hat{\sigma}_{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}}=2.577=T_{27}^{0.00787}$$

و تعني هذه القيمة أن قبول فرضية العدم H_0 يتم باحتمال 0.787 % و عليه يمكن أن نقبل الفرضية البديلة H_1 باحتمال يزيد عن 99 % أي أن غلة الحجم متزايدة.

$\hat{\alpha}+\hat{\beta}=1.346$ وتكون الأهمية النسبية لعنصر العمل: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=67.53\%$ ، بينما لعنصر رأس المال: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=32.47\%$. و بما أن: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}}=2.080$ يدل هذا على أن القطاع كثيف العمالة.

9. يتسم معامل التحديد $R^2=0.7899$، و معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2=0.7744$،هي قيم عالية و نفسر هذه القيمة أن 78.99 % من التغيرات في القيمة المضافة مفسرة بالتغيرات في المتغيرات المستقلة و يؤكد هذا قيمة الإحصاءة F-statistic = 50.7846 و هي ذات دلالة عالية وذلك بالنظر إلى الإحتمال المرافق لها.

متوسط الإنتاجية الحدية للعمل: $\frac{\partial VA}{\partial L}=1.70$، أما متوسط الإنتاجية الحدية لرأس المال: $\frac{\partial VA}{\partial K}=0.06$.

تقدير و تحليل نتائج النموذج السابع :

يأخذ النموذج السابع الصيغة الرياضية الموالية و ذلك بعد إدراج متغيرتين نوعيتين الأولى مميزة للقوام المالية DB، و الثانية مميزة للمؤسسات DE .

$$LVA=C+\alpha*LL+\beta*LK+\gamma*DB+\delta*DE$$

يتبين بعد التقدير ما يلي: بالنظر إلى قيم مختلف الإحصاءات الواردة في الجدول للمعلمة التقاطعية C و المعلمتين α و β دلالة إحصائية، في حين يمكن اعتبار المعلمتين γ و δ معدومتين؛ رغم ارتفاع قيم كل من معامل التحديد و معامل التحديد المعدل كما يدل على هذا قيمة الإحصاءة F-stat =42.3879 ذات المعنوية العالية بالنظر إلى الإحتمال المرافق لها، يفسر هذا بأن تمييز القوائم المالية المعبر عنها بالمتغيرة DB و تمييز المؤسسات المعبر عنها بالمتغيرة DE ليس له معنى.

$\hat{\alpha}+\hat{\beta}=1.535$ وتكون الأهمية النسبية لعنصر العمل: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=77.07\%$ ، بينما لعنصر رأس المال: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=22.93\%$. و بما أن: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}}=3.361$ يدل هذا على أن القطاع كثيف العمالة.

متوسط الإنتاجية الحدية للعمل: $\frac{\partial VA}{\partial L}=2.21$، أما متوسط الإنتاجية الحدية لرأس المال: $\frac{\partial VA}{\partial K}=0.05$.

تقدير و تحليل نتائج النموذج الثامن :

يأخذ النموذج الثامن الصيغة الرياضية الموالية وذلك بعد إدراج المتغير النوعي المميز للقوام المالية DB.

$$LCA=C+\alpha*LL+\beta*LK+\gamma*DB$$

يتبين بعد التقدير ما يلي: تشير قيم الإحصاءة T-STAT إلى المعنوية الإحصائية العالية لجميع معاملات النموذج المعلمة التقاطعية C و المعلمتين α و β و كذلك تلك المتعلقة بتمييز القوائم المالية γ، مع ارتفاع قيم كل من معامل التحديد و معامل التحديد المعدل كما يدل على هذا قيمة الإحصاءة F-stat =58.5179 ذات المعنوية العالية بالنظر إلى الإحتمال المرافق لها، يفسر هذا بأن تمييز القوائم المالية المعبر عنها بالمتغيرة DB لابد من إدراجه في النموذج.

كما نلاحظ ارتفاع قيمة موع مربعات البواقي وا فاض قيمة ا طأ ا عياري للا دار مقارنة بتلك ا صل عليها النموذج السابع. وتصبح مرونة القيمة ا ضافة بالنسبة للعمل هي:1.182 ، ء زيادة العمل ب 10% يؤدى إ زيادة القيمة ا ضافة ب 11.82%، و تصبح مرونة القيمة ا ضافة بالنسبة لرأس ا ال هي:0.355 ء زيادة رأس ا ال ب 10% يؤدى إ زيادة القيمة ا ضافة ب 3.55 %.

وتكون الأ ية النسبية لعنصر العمل: $\hat{\alpha}+\hat{\beta}=1.537$ ، بينما لعنصر رأس ا ال: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=76.90\%$. و ا أن: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=23.10\%$ يدل هذا $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}}=3.330$ على أن القطاع كثيف العمالة.

متوسط الإنتاجية ا دية للعمل: $\frac{\partial VA}{\partial L}=2.21$ ، أما متوسط الإنتاجية ا دية لرأس ا ال: $\frac{\partial VA}{\partial K}=0.05$.

تقدير و ليل نتائج النموذج التاسع :

يأخذ النموذج العاشر الصيغة الرياضية ا والية و ذلك بعد إدراج ا تغ النوعي ا ميز للمؤسسات DE .

$$LCA = C + \alpha * LL + \beta * LK + \delta * DE$$

يتب بعد التقدير ما يلي: تش قيم الإحصاءة T-STAT إ ا عنوية الإحصائية العالية ميع معاملات النموذج ا علمة التقاطعية C و ا علمت α و β و كذلك تلك ا تعلقة بتميز ا ؤسسات δ، مع ارتفاع قيم كل من معامل التحديد و معامل التحديد ا عدل كما يدل على هذا قيمة الإحصاءة F-stat =58.123 ذات ا عنوية العالية بالنظر إ الاحتمال ا رافق ا، يفسر هذا بأن يز ا ؤسسات ا ع عنها با تغ ة DE لابد من إدراجه النموذج، كما نلاحظ ارتفاع قيمة موع مربعات البواقي و ا فاض قيمة ا طأ ا عياري للا دار مقارنة بتلك ا صل عليها النموذج السابع .وتصبح مرونة القيمة ا ضافة بالنسبة للعمل هي:1.177، ء زيادة العمل ب 10% يؤدى إ زيادة القيمة ا ضافة ب 11.77 %، أما مرونة القيمة ا ضافة بالنسبة لرأس ا ال فهي:0.350 ء زيادة رأس ا ال ب 10% يؤدى إ زيادة القيمة ا ضافة ب 3.50 %.

وتكون الأ ية النسبية لعنصر العمل: $\hat{\alpha}+\hat{\beta}=1.5276$ ، بينما لعنصر رأس ا ال: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=77.08\%$. و اأن: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}}=22.92\%$ يدل هذا على $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}}=3.363$ أن القطاع كثيف العمالة.

$\frac{\partial LVA}{\partial DE}=0.0969$،و يع هذا أن الانتقال من مؤسسة إ أخري سيؤدى إ زيادة لوغاريتم القيمة ا ضافة قدار 0.0969 .

متوسط الإنتاجية ا دية للعمل: $\frac{\partial VA}{\partial L}=2.20$ ، أما متوسط الإنتاجية ا دية لرأس ا ال: $\frac{\partial VA}{\partial K}=0.05$.

تقدير و ليل نتائج النموذج العاشر:

إذا فرضنا أن قطاع الفندقة ا زائر و انطلاقا من العينة ا تاحة ر رحلة ثبات غلة ا جم،أي $\alpha+\beta=1$ ، فإن تقدير النموذج :

$$LOG(VA) = LOG(A) + \alpha * LOG(L) + \beta * LOG(K)$$

سيكتب بالشكل الرياضي التا :

$$LOG(VA/L) = LOG(A) + (1-\alpha) * LOG(K/L)$$

بوضع: $LOG(A) = A1$ ، $LOG(VA/L) = LVA1$ ، $LOG(K/L) = LK1$

يتب بعد التقدير ما يلي: يتب من القيم ا سوبة للإحصاءة T-Stuedent مايلي:

1. بالنسبة للحد الثابت $LOG(A) = A1$ فإن T_c=-0.9567 وهي أقل من تلك ا دولة عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 28 وقيمتها2.0484 ا يدل على أنه كن اعتبار ا د الثابت الدالة ا قدرة معدوما، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال ا رفق بالإحصاءة .T-STAT ا سوبة و الذي يساوى 0.3496 و هو أعلى من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة الفة ا تقول به النظرية الاقتصادية.

2. بالنسبة عامل LK1 ا تعلق تغ ة $LOG(K/L) = LK1$ فإن T_c=3.4165 وهي أك من تلك ا دولة عند مستوى دلالة 0.05 و عدد درجات حرية 28 وقيمتها 2.0484، ا يدل على أن هذا ا عامل لا كن اعتباره معدوما الدالة ا قدرة ، ويؤكد هذا قيمة الاحتمال ا رفق بالإحصاءة .T-STAT ا سوبة و الذي يساوى

0.0020 و هو أقل من مستوى الدلالة 0.05 . وهذه نتيجة مؤيدة لما تقول به النظرية الاقتصادية.

3. مرونة المتغيرة التابعة المعبر عنها بلوغار القيمة المضافة منسوبا للعمل بالنسبة للمتغيرة $LOG(K/L) = LK1$:

$1-\hat{\alpha} = 0.3030$ ويعني هذا أنه إذا زادت النسبة رأس المال إلى العمل ب 10 % فإن النسبة القيمة المضافة إلى العمل ستزيد ب 3.03 %. ومنه فإن مرونة القيمة المضافة بالنسبة للعمل هي $\hat{\alpha} = 0.697$، بينما مرونة القيمة المضافة بالنسبة لرأس المال هي $\hat{\beta} = 0.3030$. $\hat{\alpha} + \hat{\beta} = 1$ وتكون الأهمية النسبية لعنصر العمل: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}} = 69.70\,\%$ ، بينما لعنصر رأس المال: $\frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}} = 30.30\,\%$. و بما أن: $\frac{\hat{\alpha}}{\hat{\beta}} = 2.300$ يدل هذا على أن القطاع كثيف العمالة.

4. الحد الثابت في الدالة $\hat{A} = e^{-0.2298} = 0.7947$ قيمة المعلمة التقاطعية زادة قيمتها مقارنة بقيمتها المحصل عليها النموذج الأول.

5. تأخذ الدالة المقدرة الشكل التالي :

$\hat{VA} = 0.7947 * L^{0.697} * K^{0.303}$.

6. قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.2942$، و هي منخفضة مقارنة بقيمة نفس المعامل المحسوبة لنفس النموذج المقدر خارج فرضية ثبات غلة الحجم كما هو مبين أعلاه، و كذلك الحال بالنسبة لمعامل التحديد المعدل الذي يساوى $\bar{R}^2 = 0.2690$ ، وهي قيم منخفضة جدا، بينما تدل قيمة الإحصاءة F-statistic = 11.672 و هي ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 وذلك بالنظر إلى الإحتمال المرافق لهذه الاحصاءة و الذي يساوي 0.00196.أما قيمة مجموع مربعات البواقي Sum of squared resid فهي منخفضة قليلا في هذا النموذج.

متوسط الإنتاجية الحدية للعمل: $\frac{\partial VA}{\partial L} = 1.30$، أما متوسط الإنتاجية الحدية لرأس المال: $\frac{\partial VA}{\partial K} = 0.04$.

خلاصة البحث : نستنتج من التحليل أعلاه مايلي :

1. أن قيم مختلف المتغيرات محل الدراسة شديدة التقلب و ذلك بالنظر إلى قيمة معامل الاختلاف المحسوبة لكل متغيرة. و أن هذه السلاسل لا تتمتع بالتوزيع الطبيعي[14] في العموم، أن هذه المؤسسات مستخدمة لرأس مال يفوق حجم العمالة المشغل ؛ وهذا بالنظر إلى قيم نسبة رأس المال إلى العمل، و بالنظر إلى قيم مصفوفة الإرتباطات فإننا نجد المتغيرات التي لها إرتباطات قوية ودالة إحصائيا هي أن العمل يرتبط بشكل موجب و قوي بكل من القيمة المضافة و رقم الأعمال و ارتباطا سالبا بالنسبة رأس المال إلى العمل ، وهذه الارتباطات دالة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01 ؛ كما يرتبط رأس المال بشكل موجب بكل من المتغيرتين رقم الأعمال و القيمة المضافة وهذه الارتباطات دالة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01 أيضا ، إلا أن ارتباط رأس المال مع العمل هو ارتباط ضعيف و غير دال إحصائيا.و عليه يمكن القول أن حجم العمالة المستخدمة في هذه المؤسسات لا يتناسب مع حجم رأس مال المستخدم.

2. تتمتع دالة الإنتاج CObb-Douglas بشهرة كبيرة نظرا لقلة تعقيدها و سهولة استخدامها خاصة مع توفر برامج المعالجة الآلية، و لذا نجد لها تطبيقات واسعة في العديد من الاقتصاديات ، على المستوى الكلى أو الجزئي. كما يمكن تطبيقها في القطاعات المختلفة ذات الطابع الإنتاجي أو الخدمي.

3. نعمل بالنموذج الثالث و الرابع في حالة التعبير عن المتغيرة التابعة برقم الأعمال. بينما نعمل بالنماذج السادس و الثامن و التاسع في حالة التعبير عن المتغيرة التابعة بالقيمة المضافة.

4. بالنسبة لغلة الحجم فان هذا الجزء من القطاع يمر بمرحلة تزايد غلة الحجم.

5. أن مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل تفوق كثيرا نظيرتها بالنسبة لرأس المال، سواء عبرنا عن الإنتاج برقم الأعمال أو بالقيمة المضافة.

6. يتبين أن هناك ميلا نحو الكثافة العمالية.

7. يبرز أيضا تفوق الوزن النسبي للعمل، و ارتفاع هذه النسبة يدل على أن توزيع الدخل يكون لصالح الأجور و ليس لصالح الأرباح.

8. تتميز الإنتاجية الحدية للعمل بارتفاع واضح مقارنة بالإنتاجية الحدية لرأس المال سواء كانت المتغيرة التابعة رقم الأعمال أو القيمة المضافة، و تعكس هذه النتيجة تدني كفاءة استغلال رأس المال بالنسبة للمؤسسات المدروسة.

9. رغم التحفظات الموضوعة على حجم العينة محل الدراسة من حيث عدد المؤسسات المعتمدة و القوائم المالية المرفقة بما كون هذه الأخيرة غير متساوية في عددها لكل مؤسسة،إضافة إلى التحفظات على البيانات نفسها،فإن النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل تعتبر ذات فائدة كبيرة كمدخل لتشخيص جزء من القطاع المدروس.

الملاحـــق :

الوحدة : ألف دينار جزائري							الوحدة : نسبة					
T	B	D	CA	VA	L	K	CA/L	CA/K	VA/L	VA/K	K/L	L/K
1	a1	0	40649	18441	13916	84059	2.92	0.48	1.33	0.22	6.04	0,17
2	a0	0	30877	14998	12277	87726	2.52	0.35	1.22	0.17	7.15	0,14
3	a9	0	30030	10548	14638	87448	2.05	0.34	0.72	0.12	5.97	0,17
4	a8	0	27707	12302	12516	88839	2.21	0.31	0.98	0.14	7.10	0,14
5	a7	0	34600	15971	10860	84891	3.19	0.41	1.47	0.19	7.82	0,13
6	b1	1	95451	57917	26835	231824	3.56	0.41	2.16	0.25	8.64	0,12
7	b0	1	86274	55459	24400	226653	3.54	0.38	2.27	0.24	9.29	0,11
8	b9	1	80332	46214	20853	221593	3.85	0.36	2.22	0.21	10.63	0,09
9	b8	1	84309	41467	21615	219803	3.90	0.38	1.92	0.19	10.17	0,10
10	b7	1	74149	36339	21875	216671	3.39	0.34	1.66	0.17	9.90	0,10
11	c1	2	30900	23352	15286	205320	2.02	0.15	1.53	0.11	13.43	0,07
12	c0	2	24570	18430	11232	198972	2.19	0.12	1.64	0.09	17.72	0,06
13	c9	2	20968	14672	10705	197184	1.96	0.11	1.37	0.07	18.42	0,05
14	c8	2	21445	12806	10736	196611	2.00	0.11	1.19	0.07	18.31	0,05
15	d1	3	23256	14361	9576	70904	2.43	0.33	1.50	0.20	7.40	0,14
16	d0	3	18189	10871	9185	68771	1.98	0.26	1.18	0.16	7.49	0,13
17	g1	4	74783	37014	14742	440097	5.07	0.17	2.51	0.08	29.85	0,03
18	g0	4	62844	30281	10569	389503	5.95	0.16	2.86	0.08	36.85	0,03
19	g9	4	51519	28172	9340	378205	5.52	0.14	3.02	0.07	40.49	0,02
20	g8	4	55988	28914	9375	376099	5.97	0.15	3.08	0.08	40.12	0,02
21	g7	4	72288	26988	10544	377781	6.86	0.19	2.56	0.07	35.83	0,03
22	h1	5	17477	8123	7382	140973	2.37	0.12	1.10	0.06	19.10	0,05
23	h0	5	22770	10942	5731	138233	3.97	0.16	1.91	0.08	24.12	0,04
24	h9	5	17255	8036	5192	134284	3.32	0.13	1.55	0.06	25.86	0,04
25	h8	5	17960	9421	4343	133742	4.14	0.13	2.17	0.07	30.80	0,03
26	h7	5	24692	9694	4744	130596	5.20	0.19	2.04	0.07	27.53	0,04
27	t1	6	51347	28094	13812	119101	3.72	0.43	2.03	0.24	8.62	0,12
28	t0	6	49782	26210	13020	114389	3.82	0.44	2.01	0.23	8.79	0,11
29	t9	6	49467	27477	11870	109744	4.17	0.45	2.31	0.25	9.25	0,11
30	t8	6	59146	32368	12527	109075	4.72	0.54	2.58	0.30	8.71	0,11

النموذج الأول:

LS // Dependent Variable is LCA
Date: 8-04-2005 / Time: 21:38
SMPL range: 1 - 30
Number of observations: 30

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	-1.9914142	1.5933647	-1.2498169	0.2221
LL	0.8127697	0.1306310	6.2218766	0.0000
LK	0.4137901	0.1086567	3.8082340	0.0007

R-squared	0.708715	Mean of dependent var	10.56754
Adjusted R-squared	0.687138	S.D. of dependent var	0.559874
S.E. of regression	0.313160	Sum of squared resid	2.647874
Log likelihood	-6.156550	F-statistic	32.84631
Durbin-Watson stat	0.759668	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الثا :

LS // Dependent Variable is LCA
Date : 8-04-2005 / Time : 21 :39
SMPL range : 1 - 30
Number of observations : 30

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	-3.5921316	1.5994603	-2.2458399	0.0338
LL	1.0474458	0.1481438	7.0704648	0.0000
LK	0.3408821	0.1034656	3.2946424	0.0029
DB	0.0098962	0.0373374	0.2650473	0.7931
DE	0.0432603	0.1549810	0.2791328	0.7824

R-squared	0.774018	Mean of dependent var	10.56754
Adjusted R-squared	0.737861	S.D. of dependent var	0.559874
S.E. of regression	0.286653	Sum of squared resid	2.054242
Log likelihood	-2.348801	F-statistic	21.40713
Durbin-Watson stat	1.097582	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الثالث :

LS // Dependent Variable is LCA
Date : 8-04-2005 / Time : 21 :40
SMPL range : 1 - 30
Number of observations : 30

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	-3.6516061	1.5568418	-2.3455216	0.0269
LL	1.0463208	0.1454393	7.1942081	0.0000
LK	0.3441076	0.1009786	3.4077279	0.0021
DB	0.0201046	0.0073860	2.7220056	0.0114

R-squared	0.773314	Mean of dependent var	10.56754
Adjusted R-squared	0.747158	S.D. of dependent var	0.559874
S.E. of regression	0.281524	Sum of squared resid	2.060645
Log likelihood	-2.395477	F-statistic	29.56540
Durbin-Watson stat	1.043432	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الرابع :

LS // Dependent Variable is LCA
Date: 8-04-2005 / Time: 21:40
SMPL range: 1 - 30
Number of observations: 30

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	-3.5036616	1.5360205	-2.2809992	0.0310
LL	1.0438282	0.1448522	7.2061604	0.0000
LK	0.3392737	0.1014239	3.3451060	0.0025
DE	0.0834957	0.0306532	2.7238812	0.0114

R-squared	0.773383	Mean of dependent var	10.56754
Adjusted R-squared	0.747235	S.D. of dependent var	0.559874
S.E. of regression	0.281481	Sum of squared resid	2.060015
Log likelihood	-2.390892	F-statistic	29.57709
Durbin-Watson stat	1.146439	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج ا امس :

LS // Dependent Variable is LCA1
Date : 8-04-2005 / Time : 21 :45
SMPL range : 1 - 30
Number of observations : 30

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	0.3573750	0.2531882	1.4114994	0.1691
LK1	0.3263514	0.0934870	3.4908738	0.0016

R-squared	0.303243	Mean of dependent var	1.217378
Adjusted R-squared	0.278359	S.D. of dependent var	0.376633
S.E. of regression	0.319947	Sum of squared resid	2.866259
Log likelihood	-7.345310	F-statistic	12.18620
Durbin-Watson stat	0.793033	Prob(F-statistic)	0.001614

النموذج السادس :

LS // Dependent Variable is LVA
Date : 8-04-2005 / Time : 21 :42
SMPL range : 1 - 30
Number of observations : 30

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	-3.8167555	1.4089535	-2.7089292	0.0116
LL	0.9094428	0.1155121	7.8731362	0.0000
LK	0.4365492	0.0960811	4.5435492	0.0001

R-squared	0.789997	Mean of dependent var	9.918879
Adjusted R-squared	0.774441	S.D. of dependent var	0.583066
S.E. of regression	0.276916	Sum of squared resid	2.070429
Log likelihood	-2.466530	F-statistic	50.78468
Durbin-Watson stat	0.903723	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج السابع :

LS // Dependent Variable is LVA
Date: 8-04-2005 / Time: 21:43
SMPL range: 1 - 30
Number of observations: 30

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	-5.7008126	1.2560798	-4.5385752	0.0001
LL	1.1827928	0.1163396	10.166730	0.0000
LK	0.3524634	0.0812531	4.3378475	0.0002
DB	0.0145124	0.0293216	0.4949392	0.6250
DE	0.0378573	0.1217089	0.3110477	0.7583

R-squared	0.871499	Mean of dependent var	9.918879
Adjusted R-squared	0.850939	S.D. of dependent var	0.583066
S.E. of regression	0.225112	Sum of squared resid	1.266891
Log likelihood	4.901319	F-statistic	42.38790
Durbin-Watson stat	1.652703	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الثامن :

LS // Dependent Variable is LVA
Date: 8-04-2005 / Time: 21:43
SMPL range: 1 - 30
Number of observations: 30

VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	-5.7528589	1.2230699	-4.7036223	0.0001
LL	1.1818083	0.1142585	10.343282	0.0000
LK	0.3552860	0.0793298	4.4785965	0.0001
DB	0.0234459	0.0058025	4.0406616	0.0004

R-squared	0.871002	Mean of dependent var	9.918879
Adjusted R-squared	0.856118	S.D. of dependent var	0.583066
S.E. of regression	0.221168	Sum of squared resid	1.271794
Log likelihood	4.843380	F-statistic	58.51788
Durbin-Watson stat	1.627419	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج التاسع :

```
LS // Dependent Variable is LVA
 Date: 8-04-2005 / Time: 21:43
 SMPL range: 1  -    30
 Number of observations: 30
 ========================================================================
      VARIABLE      COEFFICIENT   STD. ERROR      T-STAT.    2-TAIL SIG.
 ========================================================================
         C          -5.5710743    1.2104555    -4.6024609      0.0001
         LL          1.1774876    0.1141503     10.315243      0.0000
         LK          0.3501047    0.0799268     4.3803194      0.0002
         DE          0.0968612    0.0241561     4.0097934      0.0005
 ========================================================================
 R-squared                 0.870240    Mean of dependent var      9.918879
 Adjusted R-squared        0.855268    S.D. of dependent var      0.583066
 S.E. of regression        0.221820    Sum of squared resid       1.279305
 Log likelihood            4.755055    F-statistic                58.12344
 Durbin-Watson stat        1.678697    Prob(F-statistic)          0.000000
 ========================================================================
```

النموذج العاشر :

```
LS // Dependent Variable is LVA1
Date: 8-04-2005 / Time: 21:48
SMPL range: 1  -    30
Number of observations: 30
========================================================================
      VARIABLE     COEFFICIENT   STD. ERROR      T-STAT.    2-TAIL SIG.
========================================================================
         C         -0.2297914    0.2402009    -0.9566633      0.3469
        LK1         0.3030171    0.0886916     3.4165259      0.0020
========================================================================
R-squared                0.294224    Mean of dependent var      0.568721
Adjusted R-squared       0.269018    S.D. of dependent var      0.355023
S.E. of regression       0.303536    Sum of squared resid       2.579751
Log likelihood          -5.765587    F-statistic                11.67265
Durbin-Watson stat       0.812793    Prob(F-statistic)          0.001957
========================================================================
```

الإحالات :

[1] كما سيتم الفقرة الثانية.

[2] Pierre Picard : Eléments de microéconomie,Théorie et applications, 5e édition, Montchrestien, Paris, 1998.P149.

[3] Edmond Berrebi : Mathématique, Exercices corrigés avec rappels de cours,Tome 2, 5e édition, Dunod, Paris 1982, PP283.284.

[4] - حساب قيم ا تغ ات على أساس ا سابات الواردة ا خطط ا اس الوط ا زائري PCN.

[5] - عند حساب لا راف ا عياري للعينة فإن درجات ا رية هي (N-1) - عند حساب لا راف ا عياري للسلسلة فإن درجات ا رية هي (N)

[6] معامل الاختلاف سب بالقاعدة : COEFF. DE VARIATION= (الا راف ا عياري للسلسلة/ا توسط ا سا) *100 وكلما قلة قيمته عن 15% كلما دل ذلك علي انس قيم ا تغ ة،، زيد من الإطلاع أنظــر - (BAILLARGEAN Gérald : Probabilité statistique et techeniques de régression, Ed. SMG, Canada 1989, page 32.)

[7] أنظر هدا ا قال: على مد ا مادي تطبيق دالة كوب- دوجلاس قطاع الصناعات التحويلية العراق وث إقتصادية عربية – 1998/11

[8] قيم T-Stuedent ا دولة سوبة بواسطة ا دول Microsoft Office Excel 2003 باستخدام الأمر Loi.Stuedent.Inverse من الدالة f_x , حيث د أن: $t_{27}^{0.05} = 2.0518$ و أن $t_{27}^{0.01} = 2.7707$.

[9] على مد ا مادي : تطبيق دالة كوب- دوجلاس قطاع الصناعات التحويلية العراق وث إقتصادية عربية – 1998/11ص15 .

[10] على مد ا مادي : تطبيق دالة كوب- دوجلاس قطاع الصناعات التحويلية العراق وث إقتصادية عربية – 1998/11ص17 .

[11] REGIS BOURBONNAIS, Econométrie, 5e édition, DUNOD, Paris 2003 , P 162.

[12] الفقرة ا تعلقة باستخدام ا تغ ات الصورية (النوعية) من الفصل ا امس، هاري كلجيان و والاس أوتس مقدمة الاقتصاد القياسي ا بادئ و التطبيقات تر ة ا رسي السيد حجازي و عبد القادر مد عطية : جامعة ا لك سعود الطبعة الأو 2001 .

[13] دومينيك سالفادور : الإحصاء و الاقتصاد القياسي سلسلة ملخصات شوم ديوان ا طبوعات ا امعية-ا زائر1982 تر ة د.سعدية حافظ منتصر. ص ص215 و 216 .

[14] إحدى طرق الكشف عن اعتدالية التوزيع هو استخدام معاملى الالتواء COEFFICIENT DE SYMETRIE, و التفلطح COEFFICIENT D' APLATISSEMENT، نقول بالتوزيع الاعتدا إذا تب أن قيمة معامل الالتواء جوار القيمة صفر وأن قيمة معامل التفلطح جوار القيمة 3 نفس الوقت، و لكيفية إجراء الاختبارات الإحصائية أنظر: أ د الرفاعى غنيم **و** نصر مود ص ي تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS ص26 وما بعدها.

الاتصال وإدارة النزاعات

عبد ا ق بن جديد - جامعة عنابة

ملخص : اول هذا ا قال التعرض إ أ يـة الاتـصال إدارة الا اعات ، فبفضل ما أحدثه وسائل الاتصال ا ماه ية ا تمع الدو من إثارة لدورها الرائد توفـ ا علومات و ا عارف و قدر ا على ريك ا ماه وربطها ا ري مـن أحداث أدركت الوحدات السياسية أن قيق مصا ها ـر ع التحكم تكنولوجيا الاتصال . وباعتبار أن مـصا الدول تتعارض فهذا يؤدي حتما إ ظهور نزاعـات بينـها يكون التفوق فيها ن لك وسائل اتصال متطورة و ـسن استعما ا لتحقيق مآربه.

هيد : إن من أبرز التطورات العلاقات الدولية ا عاصـرة الاعتراف بالاتصال كعمل منـتظم و دائـم مـن أعمـال ا كومات أوقات السلم و ا رب على السواء ،ذلك أن العملية الإتصالية كن أن تـسهم بـشكل كـب حـل الصراعات وتسويتها ، كما ثل العمليـة الإتـصالية قلـب أسلوب الردع . و كن أن تقع ا رب بسبب قيـام طـرف بإرسال إشارة أو رمز إتصا فسره غ ه على أنـه مقدمـة إعلان حرب ، فكانت تلك الإشارة العامل الذي قدح زنـاد ا رب .(1)

لقد أثرت الا اعات الدولية على وسائل الاتصال من حيـث الوظائف و ا ضمون وا جم، نظرا لأ ا سلاح بيـد صـانع القرار. فأصبحت وسائل الاتصال جزءا من قوة ضـاغطة تشكيل العلاقات الدولية و مظهرا يعـ عن هـذه العلاقـات سواء كانت حالة انفراج أو توتر. فكل دولـة عمليـة إدار ا للا اع مع غ ها تستخدم عناصر مرئية ملموسة كالقوة الاقتصادية و البشرية والعسكرية، وأخرى غـ ملموسـة أو معنوية يلعب الاتصال تدعيمها دورا مهما وفاعلا.

1- طبيعة العلاقة بـ الاتصال و السياسة بشكل عام

إن الاتصال و أشكاله أدوات سياسية ، عـ أن للـسياسة علاقة لا تنفصم بالاتصال و أشكاله مع أن هناك جدلا حول هذه العلاقة . فالبعض يقولون أن الاتصال أداة حيوية راقبـة السلطة بصفة دائمة ، بل أن الاتصال قوة موازية و مـساوية للسياسة لأن مهمة وسائل الاتصال هي أن تعمـل كمـرآة تعطي صورة صادقة ا تفعله ا كومات ، بينما يرى آخرون أن الاتصال ب أن يكون أداة خدمة الدولة حـ يتمكن من ا سا ة إ اد نظم اجتماعية سياسية جديـدة متينـة ومستقرة .(2)

من ا عروف أن وظائف النظام السياسي تتحدد على أسـاس تصنيف ثنائي ا ا دخلات و ا خرجات، فا دخلات تتكون من ا طالب ا وجهة إ النظام وما ظى به مـن تأييـد ، و ا خرجات هي عبارة عن قرارات وسياسات يستخدمها النظام لتلبية تلك ا طالب ،و يكون دور الاتصال هو الـربط بـ ا دخلات و ا خرجات .(3)

إن ضبط النظام السياسي يتركز على الاتصالات حيـث أن قدرة الدولة على التحكم ريات الأمور تتناسـب مـع قدر ا على معا ة ا علومات.و قد ع " **وايـنـ ـز** " عـن العلاقة بـ السي نتيك **(** cybernetics **)** بالسياسة و الاتصال عندما قال : إننا إذا أدركنا السياسة كنظام ،فإن الاتصال هو العصب الذي يتحكم هذا النظام . كما أن قدرة النظـام على ارسة السيطرة و التحكم ترتبط بقدرته على التعامل مع ا علومات ، و أن الاتصال و التحكم معنيان مترادفان ، ففي كل وقت نقوم فيه بالاتصال فنحن نقوم كذلك بالتحكم.(4)

لا كن ا ديث عن عملية سياسية دون الإشارة إ عنـصر الاتصال الذي ثل ور التفاعـل الـسياسي الظـواهر السياسية ا ختلفة ،إذ لا كن تصور عملية ا كـم دون أن تكون العملية الاتصالية حاضرة فيها .كذلك تعتمـد عمليـة القرار – الرشيد خصوصا – على الاتصال وتبادل ا علومات بـ صناع القرار و ا تمع ا عـ بالقرار ا راد ا اذه. ولقد ع "**باي**" عن ذلك بقوله :إن ة علاقة جوهرية بـ العمليـة الاتصالية و العملية السياسية ،فإذا كان عا السياسة يقـوم على القوة ،فإن رغبات من لكون القوة لابد أن تنتقـل إ من يتوقعون أ م سيستجيبون ا . و إذا كان عا الـسياسة يـ على شرعية السلطة ، فإن الأمر يستلزم وجود الوسـائل ا تقوم بالتعب الرمزي عن القيم و ا عاي الإجرائية ثل هذه النظم.

وإذا كان عا السياسة يقوم على ا شاركة ،فإن ذلك يعـ إ اد القنوات ا تنقل مصا ا واطن و مطالبهم إ صانع القرار .ولو أن عا السياسة يقوم على الاختيار بـ البـدائل

،فإن ذلك يلزمه أن يط ا هتم بـالقرارات و الـسياسات ببدائل الاختيارات.(5)

إن الاتصال النظام السياسي يشبه النظام العص ا سم البشري كما يقول "**كـارل دويـتش** Karl W.Deutsch". فحت تعمل ا كومة بكفاءة و فعالية ب أن توفر قنـوات اتصال على درجة عالية من الكفاءة لنقل وإرسال القـرارات السياسية و تدفق ا علومات من وإ مركز صنع القرار.(6)

كما أن الاتصال و تطوره عصرنا هذا أثـرى ا مارسـة الدبلوماسية و فتح أمامها آفاقا جديدة ،فمكن الدبلوماسـي من الاتصال كوما م ، و يعد الدبلوماسي الوسيلة الوحيدة ال تنقل ا علومات و الأخبار ، بل أصبحت وسائل الاتصال ا هو متوفر ا أقدر و أسرع على متابعة الأنباء و التعـرف عليها ، و ذا حت وسائل الاتصال أن تضع متنـاول ا كومات تغطية شاملة للأحداث يث تستطيع تزويد ثليها دول العا بتعليما ا ، و با قابل لا تستطيع الدولة اليـوم إخفاء ما ري داخل حدودها . كما أن ما تقدمه وسـائل الاتصال ا ختلفة من معلومات عن الأحداث و ا ريـات و الأمور الدولية ثل حصيلة مهمة للقـائم علـى الـسياسة ا ارجية ، لأن رجل السياسة و خاصة الذي يعمل ا ـال ا ارجي يهتم ا ري حوله ، بل ب عليه أن يعي ما ري حوله.(7)

و يوضح الدكتور " **مد مصا ة** " موعة من ا ظاهر ا ع ة عن الارتباط بـ الاتصال ووسائله من جهة ورجال السياسة من جهة أخرى فيما يلي :

أولا- ا عرفة : يلجأ القائمون على الـسياسة ا ارجيـة إ وسائل الاتصال بأشكا ا للحصول على معلومـات حـول الأحداث الدولية و ردود فعل الفاعل ا ال الدو علـى تلك الأحداث مع أ م لكون قنوات ر ية للحصول علـى بعض ا علومات، فوسائل الاتصال ا قدرة أوسع على ـع ا علومات و نشرها أكثر مـن وسـائل الاتـصال ا اصـة با كومات .

ثانيا- التقييم : فوسائل الاتصال ا ختلفة كن الـسياسي من تقييم الأحداث وإستيحاء الأفكار من الآراء ال يطرحها ا للون العاملون تلك الوسائل .

ثالثا- الأ ية : فبناء على ما تركز عليه وسائل الاتصال و ما تتجاهله يستطيع رجل السياسة ديد ا دث ا هم و الإهتمام به و إغفال الأحداث غ ا همة ، و من هنا ارس الرأي العام ضغطه على القائم على الـسياسة ، لأن تركيـز وسـائل الاتصال على حدث دون غ ه عل الرأي العام يهتم بـذلك ا دث .

رابعا- الرأي العام : فوسائل الاتصال تعت مقياسا يوضـح ا اهات الرأي العام السائدة ، حيث يطلع القـائمون علـى السياسة من خلال ا قالات و التعليقات على شرائح وطبقات الرأي ا ختلفة.(8)

2 – الاتصال ا ارجي (الدو)

إن الاتصال اليوم موضوع اهتمام دو ، فالعا يزداد ترابطا ا وفرته وسائل الاتصال ا ديثة من إمكانيات وبذلك لت صفة القرية العا ية على العا الذي نعـيش فيـه. و يقـسم الاتصال إ داخلي و خارجي اما كالسياسة ، دون أن يع ذلك التقسيم الانفصال بينهما ،ولكن كما أن هناك فرقا ب السياست الداخلية و ا ارجية يوجد فـرق بـ الاتـصال الداخلي و ا ارجي. إن الإحاطة العامة فهـوم الاتـصال ضرورية و هامة جدا للدارس للاتصال الدو ، لذلك فإننـا سنتطرق اهية الاتصال دون الدخول بعمق تعـار يفـه ا تشعبة و اذجه ا ختلفة و مدارسه ا تعددة .

فالاتصال هو أحد مسالك ا ركة الـسياسية ، و ا ركـة السياسية أو بعبارة أدق نشاط الدولة الذي ينطلق من مسالك ثلاثة : العنف و ا ديعة و الاتصال .و كلمة الاتصال تع أوسع معانيها ذا ا صوص نقلا فاهيم بقـصد الإقنـاع و الاقتناع ،هي عملية من جانب أساسها خلـق التـرابط ا ركة إن يكن على الأقل ا ساندة.(9) ويذهب آخـرون تعريفهم إ كون مفهوم الاتـصال عمليـة ،وا عجـم الإ ليزي يعرف العملية (process) بأ ا أية ظاهرة توضـح تغ ا مستمرا الزمن أو آية عملية أو معا ة مستمرة Any phenomenon which shows a continuous change in time or any continuous operation or treatment. إن أي فـرد يقوم بالاتصال إن يدرك أ ية مفهوم ديناميـة الاتـصال يترتب على ذلك نتائج سلبية وخاصة أولئك الذين تناط ـم مسؤولية الاتصال الدو هذا العا الـديناميكي ا ـتغ باستمرار.

يعرف الاتصال ا ارجي (الدو) بأنـه جهـود مقصودة اول نشر الأفكار و الآراء و ا عتقدات بـ اه الدول الأخرى علها تعتنق و تتب أو تؤمن أو تتعاطف مـع قضايا الدولة القائمة بالاتصال الدو .(10) و تم معظم دول

العا العصر ا ديث باستخدام الاتصال الـدو دمـة أهداف سياستها ا ارجية ، ولا يفرق ا اء هذا ـال ب مصطلح الإعلام الدو ، و الاتصال الدو ، It must be said that in a part of the literature ,the two terms information and communication are often confused or used indiscriminately. حيث تأخذ ا كومات اعتبارها عند استخدامها ذا الاتـصال،التقييم الـواقعي للتـأث ات السياسية الـ كن أن دثها الصحف و الإذاعات ا سموعة و ا رئية .وتزداد أ ية الاتصال الدو كوسيلة من وسـائل السياسة ا ارجية بالنسبة للدول الك ى كالولايات ا تحـدة الأمريكية، بريطانيا...حيث تتزايد مصا هذه الدول علـى ا ستوى الدو و يتزايد دورها السياسة الدولية ،لذا فإ ـا تعمل جاهدة على تقوية الوسائل ا ختلفة لسياستها ا ارجية ، و مقدمتها وسائل الاتصال ،من أجل قيـق مـصا ها وتوسيع دائرة نفوذها و تعزيز و تقوية دورها السياسي علـى الصعيد الدو .

لقد تطور الاتصال ا ارجي كث ا منذ ا رب العا ية الثانية ا يومنا هذا، سواء من حيث الكـم أو الكيـف، وكـذلك الأساليب وا ياكل التنظيمية ومستويا ا. شـهدت سـاحة الاتصال الدو كث ا من الإبداعات و الإشراقات الـ جعلت العا يعيش تمع واحد كب با فهوم ا غرا ،أو قرية عا ية كما قال **"ماكلوهـان"** ،والـسبب ذلـك هـو التكنولوجيا الـ تغلبت على ا سافات و الأزمان، فلم يعـد سب ما حساب.و اما كما اتسمت فترات سابقة بـأهم الابتكارات و الاكتشافات فيها، فكان عصر الـ ونز وعـصر البخار و عصر الثورة الصناعية، وعـصر الـذرة ،نـسبة إ الاكتشافات الأكثر تأث ا حياة البشر ،فإن العصر الـذي نعيشه اليوم يستحق بامتياز تسميته عصر ا علومات و الثـورة ا علوماتية .وهذه الثورة الديناميكية بدأت بالقفزة ا دهـشة لتكنولوجيا ا وسبة ومعا ة ا علومات واندماجها مع التقدم ا ذهل لوسائل الاتصال (ا ـاتف، التلفزيـون وا طـات الفضائية)، منظومة واحدة.

التطور غ ا سبوق تراكم ا عرفة و الانتقال من ا عرفة العلمية إ تطبيقا ا العملية بسهولة أكـ و زمن أقل من جهة ،و السرعة العجيبة نقل هذه ا عرفـة و تعميمهـا علـى مستوى العا نتيجة لذلك الاندماج من جهة أخرى . و أخ ا ظهور الشبكة الدولية للمعلومات و الـ يعرفها ا ميع با ها ا شهور الإنترنت ،الـ استفادت من تطور وسائل الربط ب أ وا سب الآلية ليا و إقليميا و دوليـا ،فأقامـت كيانـا إلكترونيا ضخما ـوي بلايـ ا علومـات والبيانـات (الاقتصادية ،السياسية ،الفنية ،البيئية) وعـددا هـائلا مـن ا يارات ا نفلتة من أي نوع من الرقابة ت تصرف طلاب العلم و ا عرفة.(11)

لقد أدركت الدول أ ية الوظيفة الاتصالية الدولية وبـدأت تعمل بشكل منتظم على مراجعة سياسا ا الإعلامية ا ارجية وإخضاعها للتقييم العلمي وا وضوعي. ويأ ذلك لتحـس أدوات العمل وا نهج و واجهة عا شديد ا نافسة وسـريع التغ ، ولا يرحم ا تقاعس . كما أن رهان كسب الرأي العام الدو يتطلب استراتيجيات اتصال اقناعية ليست متنـاول ا ميع. و كن حصر أهم خـصائص الاتـصال ا ـارجي (الدو) فيما يلي :

1. يتطلب قدرا معت ا من التخطيط خاصـة فيمـا يتعلـق بالأهداف والرسالة.
2. يتطلب اهتماما وهياكل خاصة تتلاءم مع طبيعة ونوعيـة العلاقة الاتصالية بـ مـصدر ا علومـات وا مهـور ا ستهدف. فالرسالة تصبح مستقلة عن ا رسل جـرد إرسا ا. حيث أن تصحيحها قد يؤدي ا بروز نوع من التناقض وفقدان الثقة من جانب ا مهور ا ـستهدف، الذي ينتمي إ تيارات حضارية وفكرية تلفة. وهو ما يستوجب بالتا أن تتوفر الاتـصال الـدو عـدة صفات مثل : القدرة على التنبؤ، ا ذر، عدم ا بالغة، و بعد النظر.(12)

ويرى بعض الباحث أن هناك عدة عوامل تتحكم اح أو فشل الاتصال ا ارجي :

1. ضرورة التخطيط العلمي وا نتظم للاتصال الدو .
2. ضرورة الربط بإحكام بـ الاتـصال الـدو والعمـل الديبلوماسي.
3. يتع على الاتصال الدو أن ينطلق من لغة ا صا ، وأن يبتعد عن لغة العواطف والانفعالات باعتبار أن الاتصال ا ارجي يستهدف إ اد علاقة ا نفعة وأدوات ارتبـاط با صا .
4. ضرورة الربط والتنسيق والتكامل بـ الاتصال ا ارجي و موعة من الأدوات الأخرى ا دعمة له، مثل :
- السياسة الثقافية ، وعملية التبادل والتعاون الثقا (مـنح التكوين...).
- السياسة السياحية : باعتبارها عاملا للتواصل والانفتـاح ا ضاري والثقا على الآخرين.
- السياسة الاقتصادية : يث لا تؤدي فقـط ا قيـق ا صا ا ادية، وإ ا تقدم أيضا صورة أفضل عن دولة ما

لدى الأمم والدول الأخرى من خلال سياسة التعـاون وا ساعدات الاقتصادية.

3 - الاتصال وإدارة الا اعات

ليست الا اعات موعة أحداث منعزلة ري عملية تغطيتها إخباريا ، إ ا تركيب معقد ومتشابك ويضم جوانب و أبعاد متعددة ، وهي لا دث فراغ . بل هي بنـت تمعهـا وعصرها ، و نتاج ظروفها ، ء أ ا دث ضمن سـياق مع . وغالبا ما يتم تفس الا اعات من منظور ا نظومـات الدولية ، فا نظومة الدولية ليست رد دول ،ولكن منظومـة السياسة الدولية هي ط العلاقات بـ الـدول .ويعـرف القاموس كلمة منظومة على أ ا موعـة مـن الوحـدات ا تداخلة.

أما الا اع (conflict) فيعرف بأنه متابعة لأهداف متـضاربة بواسطة اعات متعددة تستخدم فيها الوسائل الـسلمية أو القوة ا سلحة ، و يز بـ الا اع ءـ (dispute) حـول مصا كن التفاوض حو ا وتسويتها بعقد صفقة ـددة ، ونزاعات متأصلة (deep - seated conflict) يدور ورهـا حول تلبية ا اجات الإنسانية (human needs)، و الا لا كن تسويتها إلا بإزالة الأسباب الرئيسية الا أدت لظهورها. وإدارة الا اع (conflictmanagement) ،يطابق إ حد مـا مصطلح (conflict regulation) ، ويستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة ا نظور الإ ا للتعامل مع الـ اع مـن حيث احتوائه.(13)

إن من ات النظام الدو إنه يتسم بالديناميكيـة و الـتغ ا ستمر وتعمل الوحدات السياسية جاهدة على تغي وسائلها و آليا ا واكبة التحولات ا اصلة فيه . فلم يعد الا اع مسألة مواجهة بـ جيش مكان بعيد ، بل أصبح الا اع يعتمـد على وسائل الاتصال بالدرجة الأو ويلعب فيه الرأي العام ا لي و العا ي دورا فاعلا. لقد كتب "**ريتشارد نيكـسون** Richard Nixon" كتابه " ست أزمات " الذي نشره عام 1960 قائلا أن «القوة العسكرية حيوية ولكنها إن تدعم بـ امج اقتصادية و سياسية ودعائيـة فإ ـا ليـست كافيـة أبدا».(14)

وجرى سيد ذلك حيث أصبح الإعلام الولايات ا تحدة الأمريكية و أوربا يسمى بالبعد الرابع، وذلـك إضـافة إ العناصر التقليدية ا عروفة من قبل وهـي الاقتـصاد ،القـوة العسكرية والديبلوماسية. لقد شـنت الولايـات ا تحـدة الأمريكية حربا شعواء على الاحتكارات الإعلامية الأوروبيـة بغرض إ اد سوق عا ية واسعة أمام وسائل الاتصال الأمريكية ، أي ء أخر إعادة تقسيم ا ارطة الإعلامية الدوليـة إ مناطق نفوذ جديدة يكون للولايات ا تحدة الأمريكية اليـد الطو فيها ، اشيا مع الدور القيادي للعا الذي تريـد أن تضطلع به فردها.

لقد أكد " Zbignew Bzrezinski " هذا التوجه بقوله ، يتع على الولايات ا تحدة الأمريكية بعـد أن حققـت تفوقهـا العسكري ، أن افظ على هذا التفوق من خلال كمها شبكات الاتصال الدو . و ا قيقة يعد " Bzrezinski " من ا نظرين الأوائل الذين أدركوا الدور ا تنامي و ا ـؤثر لوسائل الاتصال ا ماه ي العلاقات الدولية.(15) و ب أن يكون واضحا أن العامل ا اسم وا قرر إدارة الا اع هو السياسي . ء أن القيادة السياسية هي مركز صنع القـرار ا تعلق بالا اع ، ويبقى الاتصال عاملا متغ ا وتابعا للسياسي .

تعكس إدارة الا اع طبيعة النظام السائد ، و نظـام ا لكيـة السائد قطاع الاتصال ، ونوعية الدور الذي يلعبه الاتصال ا تمع ضوء الفلسفة الإعلامية الـسائدة ، ومـستوى ا ة الاتصالية ، وحجم ونوعية الإمكانات ا ادية والبشرية ا تاحة وا توفرة . تشمل عملية التأسيس لإدارة الا اع إعلاميا، ليس فقط ا سم ا علوما و الفكري ، بل أيضا حسم البعد اللغوي للا اع . إن اللغة ليست ايدة ، إن الكلمات عبـارة عن أوعية للمعا ، و إن للكلمة دلالات اتـصالية تلفـة. ولذلك يصاحب كل نزاع صراع حول نوعية ا ـصطلحات ا ستخدمة ، أو حول ا ضمون الذي تويه ا صطلح الواحد. لقد تضاعفت الأ ية الذاتية للاتصال ليصبح واحـدا مـن الأسلحة الإستراتيجية ا ستخدمة إدارة الا اع . وهذا مـا يفسر إلتحام الاتصال بآلة الدولة ، بغض النظر عن طبيعـة النظام السائد . لقد أظهرت ا ـ ة ا عاصـرة أن وسـائل الاتصال قد حت أن تكون ا عيار الذي تقاس به كفاءة الأداء العام للنظم السياسية القائمة.(16)

لقد أعادت الا اعات ا عاصرة الأ ية للإذاعة و أبرزت الدور ا تميز للتلفزيون والأقمار الصناعية – البث الفضائي -.(17) لقد اعتمدت الإدارة الأمريكية التلفزيون (أقـوى وسـائل الاتصال الدو) وسيلة أو لتغطية حرب ا ليج الثانية لأن التلفزيون يعتمد على إستراتيجية التمشهد – الاستعراض- (SPECTACLES) لتقد الواقع ء أن التلفزيون يقـوم سرحة الواقع ء الاستعراض. و الوقت ذاته يقوم بعمليـة معقدة لأسطرة الواقع . ومن الصعب فهم عملي التشهد و

الأسطرة خارج إستراتيجية القوى ا هيمنة و هاجسها الـدائم ا تمثل خدمة مصا ها . كانت مهمة التغطية التلفزيونيـة ـرب ا ليج الثانية عدم التعامل مع هذه ا ـرب كمأسـاة إنسانية ملموسة، بل فقط كوقائع ـردة تتصل بعلم ا يـال ، كأي سيناريو، و كأي لعبة من لعب الكمبيوتر. وقد ـقـق ذلك كله من خلال النقل الاستعراضـي لوقـائع ا ـرب، والتركيز على جوانبها التكنولوجية. وأكد الباحث الفرنسي " Jean Baudrillerd " كتابه " حرب ا ليج تقع " إن ا ـرب كانت مناسبة لإنتاج صورة من نوع خاص ـشت الأبعاد الإنسانية للحـرب، وغيبتـها وحجمتـها. الإدارة الإعلامية للحرب من طرف الولايات ا تحدة الأمريكية حقق ا وضعا احتكاريا للمعلومات ا تعلقة با ـرب ، ولتخـزين هذه ا علومات ، و ـدمتها ، ومن لسبل وطرائق توزيعها . وكان ا ـدف من ذلك كله ـقيق السيطرة الأمريكية ا طلقـة على مضمون ا طاب الإعلامي ا تعلق با ـرب على الأصعدة ا لية (داخل و.م.أ) و القارية (أوربا خاصة) والـساحة الدولية (أسيا وإفريقيا والشرق الأوسط)، ومن التحكم الرأي العام و توجيهه ا دم مصا ها.(18)

ا ا ـة : لقد تغ واقع ا اعات و تطور ، مع تطور وسـائل الاتصال ، وهذا التطور ا ذهل والسريع لن يتوقف بل سيزداد سرعة حـ يصل إ ا ـرحلة الـ يتساءل فيها الناس ، كمـا قال " Toffler "**(19)** هل مزيد من الـسرعة مرغـوب أو بعبارة أخرى هل إنسانيا ـكن ؟ وهذا النوع من ا ـوار ليس فلسفيا ولا جدليا ولا هو ـارسة عقليـة لقـضايا منطقيـة يقترحها ا تحاورون للنقاش بل أ ا حقائق صعبة " hard facts " لابد من التعامل معها بالتسليم. يعد العامل العـسكري كافيا لإدارة ا اعات بل أصبح ـاحه مرهونا ـهارة استعمال وسائل الاتصال الـ تبـ أنه لا ـكـن الاسـتغناء عنـها.

ا ـــراجـــع :

1. د.ا سان بوقنطار، العلاقات الدولية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1985. ص.15
2. Mac Bride, Sean, Many Voices one world. Unisco, Paris, 1980.P35
3. David Easton, Analyse du système politique, traduction de Pierre Rocheron, Armand Edition, 1974, P24
4. كمال ا تو ، نظريات النظم السياسية، وكالة ا طبوعات، الكويت، 1985 ص 147.
5. بسيو إبراهيم ـادة، دور وسائل الإتصال صناعة القرار الوطن العر ، مركز دراسات الوحدة العربية، بـ وت، 1993، ص ص 50، 51.
6. Karl, Deutesch. The Analysis of International Relations. Prentice Hall inc, New Jersey, 1978. P40
7. Cohen, Bernard, C. The Press and Foreign Policy princeton University Press, New Jersey, 1963 P.60
8. د. ـمد مصا ـة، دراسات الإعلام العر ، مركز التوثيق الإعلامي لدول ا ليج العر ، بغداد، 1984.ص 70.
9. حامد ربيع، ا ـرب النفسية ا نطقة العربية، ا ؤسسة العربيـة للدراسـات و النشر، بـ وت، 1974، ص 151.
10. أ ـد بدر، الإعلام الدو : دراسات الإتصال و الدعاية الدولية، مكتبة غريب، القاهرة، 1987. ص 20.
11. د. إبرهيم حسن،الثورة ا علوماتية و أفاقها، ـلة جامعة دمشق للأداب و العلوم الإنسانية، ا ـلد 18، العدد 1، 2002، ص 207.
12. د.عبد ا زلطة، الإعلام الدو العصر ا ديث، دار النشـر للجامعـات، مصر، 2001، ص 19.
13. د. ـمد عبد الغفار، فض ا اعات الفكر و ا مارسة الغربية، دار الطباعة و النشر، ا ـزائر، 2003 ص 237.
14. C.J.Bertrand, les Medias et l'information aux Etat –Unis depuis 1945 p. 69.
15. Fouad Benhella, Le choc de la communication globale, editions publisud, Paris,2005 p,8.
16. د.أديب خضور، الإعلام و الأزمات، ا كتبة الإعلامية، دمشق، 2001 ص.23.
17. ا رجع السابق ص 95.
18. ا رجع السابق ص 98.
19. ا رجع السابق ص 93.
20. د. ـمد ـو، الاتصال الدو ، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندارية، الطبعة الأو ، 2002، ص.295.

براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات
الجزائر والدول العربية

د/ إبراهـيم ـ – جامعة ورقلة
مد الطيب دويس - جامعة ورقلة

ا قدمة : عرف الإنسان منذ القدم ضرورة اية ا بدع وتشجيعهم، لذا ضمن م ا تمع اية حقوقهم ا ادية وا عنوية ا ترتبة عن إختراعا م، وقد أنشئت براءة الاختراع كأداة ذا الغرض، وأصبحت وسيلة ماية ا لكية الصناعية، ال هي فرع من ا لكية الفكرية؛ يعود أول ظهور لفكرة اية الاختراعات إ فترة ما قبل ا يلاد ا ستعمرة اليونانية إيطالياSybaris [1]، حيث كانت نح براءات الاختراع ال فن الطبخ يث نح لكل ترع وجبة غذائية جديدة حق أعدادها لوحده و دة سنة كاملة، وقد اختفت براءات اختراع هاته و قانو ا مع تدم ا دينة سنة 510 قبل ا يلاد، و يظهر الشكل الكامل ل اءة الاختراع إلا عهد ا مهورية البحرية بفنيس بإيطاليا سنة 1474 [2]، و تاريخ 10 أفريل 1790 أمضى جورج واشنطن قانون براءات الاختراع والذي يعت أحدث قانون هذا ا ال.

لكن ما هي وضعية براءات الاختراع الوطن العر ، لكو ا ثل مؤشر مهم لقياس أعمال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي على مستوى ا ؤسسات الصناعية وكذا ا ياكل العلمية(جامعات، مراكز ث، ابر،...)، و كن استعمال براءة الاختراع كذلك كمؤشر للمقارنة ب ا ؤسسات الصناعية والدول آن واحد، وخلال هذه الدراسة اخترنا ا زائر ضمن عينة من الدول العربية كنموذج للدول العربية نظرا لتوفرنا على إحصائيات دقيقة ور ية هذا ا ال.

1- تعريف براءة الاختراع

تعرف براءة الاختراع على أ ا الشهادة ال نحها الدولة بواسطة هيئة عمومية تصة، للمخترع كي يثبت له حق احتكار استغلال اختراعه مالياً و دة زمنية دودة و ظروف معينة، وبذلك فهي ثل ا قابل الذي تقدمه الدولة وا تمع ككل للمخترع تقديرا هوده ويصبح له حق خاص ومطلق قانونا على الاختراع؛ وتتم اية الاختراع من طرف الدولة عن طريق فرض عقوبات رادعة على من يقوم بنقل الاختراع، أو استخدامه بدون موافقة صاحبه ؛ لكن هذا لا نع الدولة إذا ما اقتضت ا صلحة الوطنية أن تستو على الاختراع بغية استغلاله، وتستطيع أيضا أن لا نح له أصلا براءة الاختراع خاصة إذا كان الاختراع يدخل ضمن قطاع حساس واستراتيجي (الدفاع)، بشرط أن افظ للمخترع على حقه ا ا نظ جهود البحث والتطوير ال قام ا.

حددت ا نظمة العا ية للملكية الفكرية OMPI الشروط الواجب توفرها الاختراع كي يستفيد من ا ماية، فلابد أن تكون له فائدة عملية وأن يب عنصر ا دة فيه، أي بعض ا صائص ا ديدة غ ا عروفة موعة ا عارف ا توافرة اله التق ، ويطلق عيها أسم "حالة التقنية الصناعية السابقة"، و ب أن يب الاختراع نشاطا ابتكاري لا كن لأي شخص له معرفة متوسطة ا ال التق استنتاجه، وأخ ا ب أن يكون "أهلاً لل اءة" وجب القانون.

2- براءة الاختراع مصدر ومورد للمعلومات

2-1-الأ ية الاقتصادية والتكنولوجية ل اءة الاختراع :

تظهر أ ية براءة الاختراع ا ال التكنولوجي نظرا لتطويقها عن قرب لنتائج البحث والتطوير ولنشاطات أخرى كالإبداع التكنولوجي والاختراع، وبدقة لا تستطيع مؤشرات أخرى توف ها، بالإضافة إ أن براءة الاختراع تغطي بشكل كلي كافة ا الات التكنولوجية (باستثناء برامج الكمبيوتر وال مى قوق ا ؤلف)، هذه التغطية تعت مكسب خاص حالة القيام بتحليل النشر التكنولوجي أو ديد صصات دولة ما أو مؤسسة، كون معظم الدول تتوفر على نظام براءات الاختراع، وتعت التغطية ا غرافية الكب ة (عا يا) من طرف براءات الاختراع، من ب ا رات ال تب مدى أ يتها من جانب الدراسة الاقتصادية والتكنولوجية.

ثل براءات الاختراع نفس الوقت مدخلات و رجات نشاطات الإبداع التكنولوجي، وعدد ال اءات ا ودعة كل سنة عبارة عن رة الاستثمارات البحث والتطوير، وهي بذلك تتميز بعدة إ ابيات وأ ها :

- ✓ كو ا مصدر للمعلومات الزمنية و ا غرافية، القطاعية والتكنولوجية حول نشاط الاختراع والإبداع التكنولوجي.

- ا أن براءة الاختراع هي رة للإجراء الطويل لعملية الاختراع، والذي يهدف إ مردودية ارية، إذا فهي مؤشر جيد للبعد التنافسي للتغ التكنولوجي.
- ا أن إحصائيات براءات الاختراع متوفرة لفترات زمنية طويلة، ومرتبة أقسام تكنولوجية ا يسمح با صول على معلومات ليس فقط حول معدل تطور نشاط الاختراع، وإ ا أيضا حول التوجه القطاعي.
- تسمح براءة الاختراع باسترجاع على الأقل جزء من ا داخيل النا ة عن الإبداع التكنولوجي.
- تسمح كذلك بكشف خصائص الإبداع التكنولوجي، وهو الشرط الأساسي لتحويلها إ سلعة لكن بضمان اية، إذا براءة الاختراع تسمح بنشر الإبداع التكنولوجي.
- نفس الوقت تنشأ حقوق منقولة، وهي ثل وسيلة لكشف القيمة ا ستقبلية للجهد التكنولوجي ؤسسة ما.
- تكاليف هذا النظام يتحملها ا ستهلك، وليس ا ؤمن (صاحب الاختراع).

ص Mazzoleni و Nelson[3] سنة 1998 النقاش حول موضوع براءة الاختراع أربعة م رات أو نظريات، الأو متعلقة بدور تنشيط الاختراعات الذي تلعبه براءات الاختراع بإمدادها باحتكار مؤقت، يسمح بإعطاء مردودية للاستثمارات ال بوشر فيها بغية إنشاء تكنولوجيا جديدة، ا ر الثا متعلق بالإمكانية ال توفرها براءة الاختراع للمخترع لتطوير وتسويق اختراعا م، ا ر الثالث متعلق بنشر الاختراعات، أما ا ر الرابع فيسمح بتنظيم التطور ا ستقبلي حول موضوع مع ، وهكذا نقتصد ا هود ال كن تبذيرها وث دون نتيجة.

2-2- يزات وحدود تعداد براءات الاختراع

تشكل براءات الاختراع مصدر ا عطيات الأوسع استعمالا لتوضيح نشاطات الاختراع، يث توفر حوا 80% من ا علومات التكنولوجية[4]، وهذا اعتبارا لعدة أسباب[5] :

- براءة الاختراع ا رابط قوي (إذا يكن مطلق) مع الاختراع، وهناك القليل من الاختراعات يتم طلب ال اءة ا خلال القرن ا اضي .
- براءات الاختراع تغطي نطاق واسع من التقنيات، وال ليس لبعضها أي مصدر آخر للمعطيات (بيوتكنولوجية، نانو تكنولوجية).
- مطبوعات براءات الاختراع غنية حتواها ا علوما (ا ودع، الاختراع، الفئة التكنولوجية،...)، والذي يسمح عرفة الاختراع و نفس الوقت مضمون نصه.
- معطيات براءات الاختراع كن الوصول إليها بسهولة، لدى الدواوين الوطنية أو ا هوية (الآن إلكترونيا) والتكلفة منخفضة.

3-2- ليل النشاط ميدان براءات الاختراع حسب الدول

يتوقف النشاط الوط موضوع براءات الاختراع على عوامل مؤسساتية، على طبيعة النظام القضائي وعدة عوامل وطنية، خاصة جم السكان، الاقتصاد، أ ية نفقات البحث والتطوير للمجتمع، ا ياكل التكنولوجية ؛ ا عطيات حول تعداد براءات الاختراع كن أن يربط ذه ا تغ ات ا تعلقة بالد غرافيا، بالاقتصاد وبالبحث، ا يسمح با صول على مؤشرات براءات الاختراع مستقلة عن حجم الدولة، وال تعطي معلومة حول إنتاجية براءات الاختراع دول تلفة.

وا ؤشرات الأكثر استعمالا دوما لتعداد براءات الاختراع هي العدد الكلي للطلبات ا ارجية ل اءات الاختراع، طلبات لدى الديوان الأور والديوان الأمريكي ل اءات الاختراع، و كن ربطهم با تغ ات التالية :

- براءة اختراع بالنسبة لعدد السكان.
- براءة اختراع بالنسبة للدخل الوط ا ام.
- براءة اختراع (ذات دليل خارجي) بالنسبة لقيمة الصادرات.
- براءة الاختراع بالنسبة لنفقات البحث والتطوير (إ ا أو بالنسب ا ئوية).
- براءة الاختراع بالنسبة لعدد الباحث (العدد الوط أو صناعة فقط).

ربط براءة الاختراع لدولة ما يطرح عدة مشاكل، فجنسية براءة الاختراع كن أن تكون جنسية ا خترع أو البلد الذي طرح فيه الطلب لأول مرة، و كن كذلك اعتماد أصل ا ودع (وط أو أجن) ويستعمل هذه القاعدة الديوان الأمريكي ل اءة الاختراع، وكذلك كن اعتماد ا يئات العمومية، ا ؤسسات ا اصة أو الأفراد، ويطبقها ا عهد ا زائري للملكية الصناعية (INAPI) وكذا ا نظمة الدولية للملكية الفكرية (OMPI).

3- مقارنة وضعية براءات الاختراع ا زائر مع موعة دول عربية

تفحص ا عطيات الإحصائية ا تعلقة بطلبات براءة الاختراع ا ودعة لدى ا عهد ا زائري للتوحيد الصناعي وا لكية الصناعية6 خلال فترة تد على 29 سنة من 1975 وإ غاية 2003، تب أن معدل الإيداع السنوي يساوي 282 طلب كل سنة، الغالبية العظمى منها تقدم ا أجانب توسط 267 طلب السنة، أما ا زائريون فلا يتقدمون إلا توسط 15 طلب السنة، مع ضرورة الإشارة إ أنه العديد من السنوات يتم إيداع أي طلب من طرف ا زائري (سنوات 77-81 و83).

نلاحظ التراجع ا ستمر عدد الطلبات ا قدمة من طرف الأجانب والزيادة الطفيفة ال سجلها ا زائري السنوات الأخ ة، كما كن كذلك إبداء ا لاحظات التالية :

- أك عدد من الطلبات سجل سنة 1975 بتعداد قدره 579 طلب، معظمه من طرف أجانب.
- عرفت فترة بداية التسعينات أقل عدد من الإيداعات وهذا يفسر بتراجع النشاط الاقتصادي (معدل و الناتج القومي ا ام هو 1.4%)، وعزوف ا تعامل الاقتصادي الأجانب على ا يء إ ا زائر بسبب الظروف الأمنية.
- إيداع طلبات براءة الاختراع من طرف ا زائري ا قيم يسجل انتعاش إلا مع اية سنوات التسعينات.
- ثل إيداع طلبات براءة الاختراع من طرف الأجانب 95% بالتقريب من مل الإيداعات وهي نسبة تب ضعف إيداع ا قيم إن نقل انعدامه بعض السنوات.
- إ ا الطلبات ا ودعة ا زائر خلال 29 سنة ا اضية بلغ 8186 طلب براءة اختراع، منها 440 فقط تعود تعامل جزائري ، وهو عدد ضعيف جدا.
- وز الفترة 75-85 على ما موعه 4248 طلب أي بنسبة مئوية 52 % تقريبا ، رغم أ ا لا ثل سوى ثلث الفترة موضع الدراسة، وتفس هذه الوضعية أن هذه الفترة تعت الفترة ال عرف الاقتصاد ا زائري انتعاش كب حيث كان معدل و PIB يساوي 4.7%. (ا دول رقم 01)

رغم يز ا زائر بتوفرها على مصادر الطاقة ال تدر عليها مبالغ مالية كب ة بالعملة الصعبة، وبنية تية ملائمة خاصة ا ال الصناعي، إلا أنه عند مقارنة وضعية براءات الاختراع فيها مع موعة من الدول(مصر، تونس، ا غرب،..إ)، فالتعداد الإ ا ل اءات الاختراع مصر بلغ 25691 طلب للفترة ا متدة من 1975 إ 2002 (سنة 2003 لا تتوفر إحصائيتها)، وهو ما ثل ثلاثة أضعاف ما سجل با زائر، أما إذا نظرنا إ الطلبات ال يقوم ا صريون بإيداعها فنجد أن عددها وصل إ 6655 طلب أي ما يعادل 15 مرة ما يودعه ا زائريون.

أجراء ا قارنة مع تونس تب كذلك أن التونسي يودعون تقريبا ضعف ما يودعه ا زائريون أي 816 طلب براءة، ح أن الإيداع الإ ا والبالغ 5080 طلب هو أقل من ما إيداعه ا زائر والبالغ 8186 طلب.

(انظر الشكل التوضيحي رقم 1)

إجراء ا قارنة مع إحصائيات ا غرب يقودنا إ نفس النتيجة ا ستخلصة مع مصر وتونس، فالتعداد الإ ا بلغ 10405 طلب للفترة ا متدة من 1975 إ 2003، وهو يفوق التعداد ا سجل ا زائر، أما ا غاربة فقد قاموا بإيداع 1821 طلب أي أكثر من طلبات ا زائري أربعة مرات.

إجراء ا قارنة مع دول عربية لا لك إمكانيات اقتصادية كب ة يفضي إ نتيجة واحدة تتمثل تأخر ا زائر ال براءة الاختراع، وضعف إقبال ا تعامل الأجانب على اية اختراعا م ا زائر، أما إذا قمنا بإجراء مقارنة مع دول أوروبية أو أسيوية فإننا نصطدم بفوارق كب ة جدا، فإسرائيل سجلت خلال نفس الفترة موضع الدراسة ما يقارب 93108 طلب، 24236 تقدم ا متعاملون إسرائيليون فقط، وهذا العدد ثل أكثر من ضعف ما قام العرب بإيداعه تمعه .

ولتقييم الأ ية التكنولوجية، الصناعية والتجارية للإبداعات التكنولوجية ال قام ا زائريون بإيداع طلبات براءة الاختراع ا لدى ا عهد ا زائري للملكية الصناعية (INAPI) بغية ايتها، فإن أحسن معيار لذلك هو دراسة تعداد هذه ال اءات ا ودعة لدى هيئات دولية أو دواوين دول أخرى كالديوان الأمريكي ل اءات الاختراع أو الديوان الأور ل اءات الاختراع، وقد وقع اختيارنا على ا نظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO) من خلال نظام الإيداع ا وحد (PCT) والذي انضمت إليه ا زائر بتاريخ

2000/03/08، حيث تش إحصائيات هذه ا نظمة الدولية بأن ا زائر قامت بإيداع 15 طلب خلال أربع سنوات (2000-2003) عدل 3.75 طلب السنة وهو ما ثل 9.62% من أ ا الطلبات (156) ا ودعة ا زائر خلال نفس الفترة، فيما أودعت إسرائيل 4532 طلب نفس الفترة و 1131 طلب لسنغافورة.

ثل طلبات براءة الاختراع ا مسة عشر ا ودعة لدى ا نظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO) الإبداعات التكنولوجية ال قام بإ ازها جزائريون داخل الوطن وأرادوا اية حقوقهم ا عنوية وا ادية ا ترتبة عن هذه الابتكارات ء دول العا ا نضوية ت نظام الإيداع ا وحد، وهذا ما يدل على جديتهم وكذا على الأ ية التكنولوجية، الصناعية والتجارية ذه الإبداعات.

أما ليل براءات الاختراع ا ودعة من طرف أجانب لدى ا عهد الوط ا زائري للملكية الصناعية (INAPI) كن أن يرتكز على عدة معاي ، وأهم هاته ا عاي هي جنسية ا ودع حيث تب مدى جاذبية الاقتصاد ا زائري وتوضح العلاقات التجارية ا وجودة ب تلف الدول، و اختيار الفترة ا متدة من 1997 إ غاية 2000، حيث ثل مل ما قام بإيداعه الأجانب من طلبات براءات الاختراع الفترة ا ختارة (1997-2000) لدى ا عهد الوط ا زائري للملكية الصناعية 845 طلب، تستحوذ الولايات ا تحدة الأمريكية لوحدها على 409 طلب أي 48.52% من مل الطلبات وهي نسبة معت ة، تليها ا رتبة الثانية فرنسا 108 طلب ونسبة مئوية 12.78%، 84 طلب ل يطانيا و ثل 9.94% من كل الطلبات ؛ ح أن اليابان والذي يعت ثا مودع لطلبات براءات الاختراع العا ، يودع سوى نسبة ضعيفة 7 طلبات على مدار أربع سنوات، والتوزيع الكامل للأربع سنوات تمعة (1997-2000) مب الشكل ا وا حيث عت تلف دول العا ال ا نسب إيداع ضعيفة موعة واحدة تسمى باقي دول العا (من بينها الص ، ا ند، كندا، استراليا، ...ا)، ونفس ا لاحظة بالنسبة لباقي الدول الأوروبية ذات نسب الإيداع الضعيفة والغ مذكور فردها ميعها موعة واحدة يت باقي دول أوروبا.

(أنظر الشكل التوضيحي رقم 2)

ا لاصة : تب الإحصائيات الواردة ضمن هذه الدراسة تد تعداد براءات الاختراع ا طلوبة وا منوحة كل الوطن العر ، وهذا مقارنة بدول(ال تغال، ماليزيا، إيرلندا، سنغافورة،...) كانت وضعيتها الاقتصادية والتعليمية إ وقتا قريب تشابه أو تتطابق مع وضعية الدول العربية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو ما سبب هذا التد الكب الإقبال على اية ا لكية الصناعية الدول العربية، والإجابة عليه تتطلب منا التعرض بالدراسة وبالتفصيل ختلف ا وانب ا رتبطة ذا ا ال، فأولا ب دراسة العوامل ال أدت لقلة إقبال العرب على اية اختراعا م وال يفترض أ ا تنحصر قلة الإبداعات التكنولوجية حد ذا ا، وهذا ما يستوجب ديد العوامل ا ؤدية إ هذه الوضعية، وكذا ب البحث عن أسباب عزوف الأجانب عن اية اختراعا م الدول العربية، وهل ذلك بسبب ضعف جاذبية الاقتصاديات العربية، أو بسبب وجود خلل منظومة اية ا لكية الصناعية فيها.

ا داول والأشكال البيانية :

جدول رقم 01 : إحصائيات طلبات براءة الاختراع ا سجلة ا زائر وبعض الدول الأخرى

السنوات	ا زائر			ا غرب			مصر			تونس		
	أ ا	أجن	وط	أ ا	أجن	وط	أ ا	أجن	وط	أ ا	أجن	وط
1975	579	578	1	335	316	19	775	714	61	244	207	37
1976	439	438	1	385	366	19	805	757	48	*	*	*
1977	422	422	0	383	365	18	728	670	58	249	232	17
1978	455	455	0	377	354	23	752	675	77	215	210	5
1979	419	419	0	391	362	29	784	723	61	261	235	26
1980	349	349	0	344	315	29	807	731	76	241	214	27
1981	340	340	0	335	299	36	797	738	59	211	183	28
1982	327	320	7	331	284	47	766	713	53	*	*	*
1983	295	295	0	316	300	16	815	727	88	216	197	19
1984	345	341	4	322	294	28	832	704	128	213	202	11
1985	278	276	2	290	255	35	839	671	168	216	202	14
1986	258	252	6	254	225	29	809	667	142	167	138	29
1987	234	227	7	306	234	72	766	596	170	146	121	25
1988	206	201	5	321	238	83	664	474	190	137	116	21
1989	204	200	4	264	204	60	648	462	186	144	120	24
1990	235	229	6	329	268	61	789	511	278	160	133	27
1991	176	170	6	356	301	55	787	479	308	130	103	27
1992	174	164	10	378	321	57	818	517	301	120	98	22
1993	146	138	8	298	256	42	831	503	328	143	99	44
1994	145	118	27	360	253	107	836	528	308	144	103	41
1995	162	134	28	381	292	89	1 101	693	408	146	115	31
1996	200	150	50	327	237	90	1 210	706	504	174	128	46
1997	241	207	34	467	350	117	*	*	*	215	174	41
1998	309	267	42	498	401	97	1 633	1 139	494	238	200	38
1999	284	248	36	464	371	93	1 682	1 146	536	257	190	67
2000	159	127	32	249	145	104	1 615	1 081	534	257	210	47
2001	145	94	51	333	217	116	1 387	923	464	178	156	22
2002	334	291	43	528	398	130	1 415	788	627	103	58	45
2003	326	296	30	483	363	120	*	*	*	155	120	35
الإ ا	***8 186***	***7 746***	***440***	***10 405***	***8 584***	***1 821***	***25 691***	***19 036***	***6 655***	***5080***	***4264***	***816***
ا توسط	***282***	***267***	***15***	***359***	***296***	***63***	***952***	***705***	***246***	***188***	***158***	***30***
%	***100***	***94,62***	***5,38***	***100***	***82,5***	***17,5***	***100***	***74,10***	***25,9***	***100***	***83,94***	***16,06***

ا صدر : ا عهد الوط ا زائري للملكية الصناعية و موقع WIPO   * إحصائيات غ متوفرة.

الشكل رقم 2 : مقارنة إحصائيات ا زائر مع بعض الدول العربية

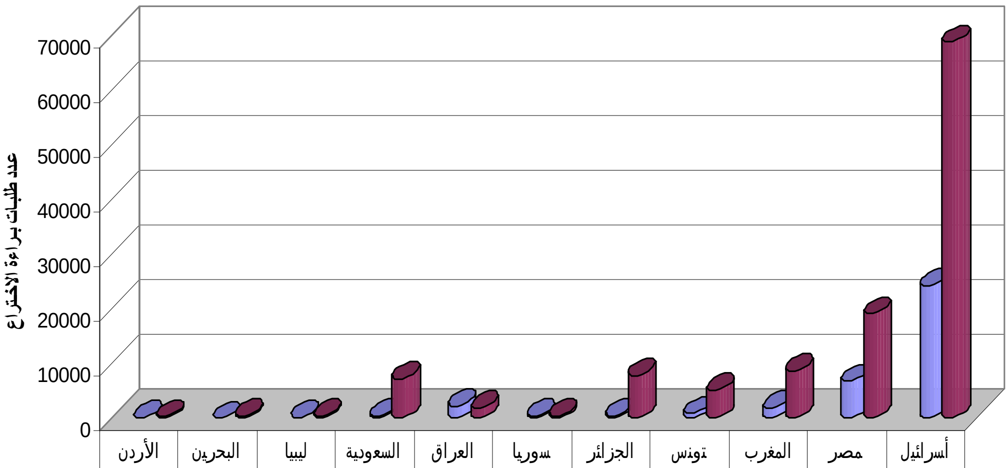

	الأردن	البحرين	ليبيا	السعودية	العراق	سوريا	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	أسرائيل
وطني	14	1	87	379	2215	315	440	816	1821	6655	24236
أجنبي	284	350	333	7162	1809	426	7746	5080	8584	19036	68872

ا صدر: أنطلاقا من معطيات ا دول السابق.

الشكل التوضيحي رقم 3 : توزيع حسب الدول لطلبات براءات الاختراع ا ودعة ا زائر من طرف الأجانب

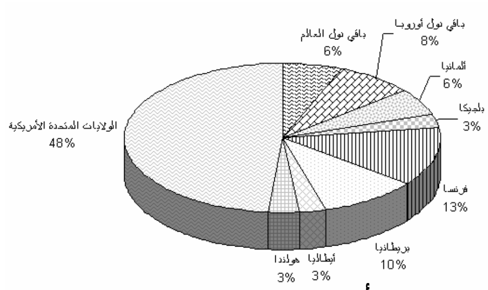

ا صدر: أنطلاقا من معطيات ا دول السابق.

الإحالات وا راجع :

[1] Lapointe Serge, "L'histoire des brevets", 2001, P4.

[2] Marx Bernard, "La propriété industrielle sources et ressources d'information", Paris: ADBS Nathan université, 2000, P14.

[3] Ghali sofiane,"Analyse de la compétitivité des entreprises tunisiennes : une approche par les brevets",P3.

[4] Djeflat Abdelkader, "La fonction veille technologique dans la dynamique de transfert de technologie : rôle, importance et perspectives", Alger : CERIST, juin 2004, P19.

[5] Dernis Héléne et autres,"Compter les brevets pour comparer les performances technologiques entre pays", OCDE, 2001, P148.

[6] تأسيس أول معهد جزائري تص فقط ا لكية الصناعية والتوحيد الصناعي سنة 1973 وجب الأمر رقم 73/62 ا ؤرخ 21 ن وفم 1973 الصادر با ريدة الر ية رقم 5 سنة 1973، وقد انتقلت إليه صلاحيات واختصاصات ا كتب الوط للملكية الصناعية ماعدا ما تعلق بالسجل ا ركزي للتجارة، وقسم فيما بعد ا عهد إ معهدين الأول صص فقط ا لكية الصناعية، و ل تسمية ا عهد الوط ا زائري للملكية الصناعية(INAPI) وهذا وجب ا رسوم التنفيذي رقم 98/68 ا ؤرخ 21 ف اير 1998 الصادر با ريدة الر ية رقم 11 سنة 1998.

المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهجرة

عباس بلفاطمي - جامعة سطيف

ملخص : تعرف دول لس التعاون ا ليجي* ظاهرة هروب الثروة ا الية الوطنية با اه الدول الغربية، وهذا وقت تاج فيه اقتصادياته لتلك الأموال لتحريك عجلة النمو الاقتصادي و قيق إقلاع اقتصادي حقيقي، لذا ستحاول هذه الورقة البحث عن السبل الكفيلة بالعادة تدوير (توط) تلك ا وارد الضخمة من خلال اقتراح صيغة ا شروعات ا ليجية ا شتركة. Gulf Joint Ventures.

الكلمات ا فتاح: لس التعاون ا ليجي، الأموال هجرة، ا شروعات ا ليجية ا شتركة.

مقدمة : لقد شهد العا بداية الألفية الثالثة تطورات خط ة لعل أبرزها أحداث 11 سبتم 2001 ال أفرزت تداعيات سلبية على كث من اقتصاديات الدول النامية وبا صوص الدول العربية، إذ أصبحت هنالك اطر حقيقية دد الأموال والاستثمارات العربية ا توطنة بالدول ا تقدمة على وجه ا صوص. فهي عرضة لعمليات ميد ا سابات ا جز.

و ظل حاجة الاقتصاد ا ليجي لتلك الأموال بناء قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة، أصبح البحث عن صيغ الاستثمارية ا لائمة لاستقطاب ا وارد ا ليجية ا هجرة أمرا غاية الأ ية.

وتعت ا شروعات ا ليجية ا شتركة من الصيغ العملية الأكثر تلاءما وتوافقا مع الوضعية ال تفرضها ا تغ ات الاقتصادية الداخلية وا ارجية، وهي مشروعات جديرة بالدراسة والتحليل.

أهداف الدراسة:

- التعرف على منشأ وتطور ا شروعات ا ليجية ا شتركة.
- التعرف على موانع وآفاق ا شروعات ا ليجية ا شتركة.

خطة الدراسة ومنهجيتها:

تبدأ الدراسة بعد ا قدمة بعرض خارطة الاستثمارات دول لس التعاون، و سبيل إعادة توط الأموال ا ليجية ا هجرة يقترح الباحث صيغة ا شروعات ا ليجية ا شتركة متناولا مفهومها، واقعها، تقو ها ومن ديد ا عوقات ال واجهتها وكيف كن تذليلها، ليصل الباحث الأخ إ ديد ا الات ال ب على ا شروعات ا ليجية ا شتركة أن تستقطبها. وتس الدراسة وفق منهج وصفي ليلي وهو منهج يعتمد على مع البيانات وا علومات اللازمة عن ا وضوع ا راد دراسته وتنظيمها و ليلها للوصول إ نتائج كن تعميمها.

I. خارطة الاستثمارات دول لس التعاون ا ليجي.

لقد شهدت حركة الاستثمار الإ الية أقطار ا لس ارتفاعا ملحوظا، فقد انتقلت من 34.523 مليار دولار عام 1985 إ 54.089 مليار دولار 1998، وقد نالت العربية السعودية كمتوسط للسنوات الأربع 1985، 1990، 1995 و 1998 حصة الأسد من ا لي الاستثمارات بنسبة 53.09 نظرا رونة وانفتاح سياستها اه الاستثمارات وك أسواقها، بينما سجلت البحرين أد نسبة وهي 2.52% (انظر ا دول رقم 01).

ونش أن التغ ات ال شهد ا أسعار النفط أواخر السبعينات أثرت على العوائد النفطية لدول ا لس، ا انعكس ذلك على حركة الاستثمار ا نطقة. و ا زاد من سوء التسي وإدارة واستخدام العوائد ا تاحة هو وجود بيئة طاردة للاستثمار، الأمر الذي أدى بتلك العوائد بالتوجه و ا ارج، وتش البيانات أن الاستثمارات ا ارجة من ا نطقة قد بلغت و أربعة أضعاف الداخلة إليها عام 1990، و و سبعة أضعاف عام 1995 (1).

إن هذه ا فارقة ب الاستثمارات الداخلة وا ارجة، لا س منظمة ا ليج فحسب بل الوطن العر ككل، فقد قدرت استثمارات الدول العربية ا ارجة خلال الفترة 1973 – 1995 حوا 670 مليار دولار، ح بلغت الاستثمارات الداخلية إليها و 12 مليار دولار فقط، وبذلك تكون نسبة الأموال ا ستثمرة أو بالأحرى ا وظفة خارج الوطن العر إ داخله هي نسبة (1:56) (2).

أما عن الاستثمارات البينية ا ليجية فلم تبلغ سوى 236 مليون دولار عام1990، إذ لا ثل سوى 0.001% و

0.002% من الاستثمارات الخارجية بين عامي 1990 و1995 على التوالي [3].

وتدلنا بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون أن مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة المسموح بتداولها في دول المجلس بتداول لمكلها بلغت 28.8 مليار دولار عام 1998 أي حوالي 4.3% من حجم الأموال المهاجرة إلى الخارج، وقد سيطر قطاع الخدمات والصناعة على رؤوس أموال تلك الشركات، إذ بلغت أهميتها النسبية 35.3 و 25.9 % على الترتيب حسب إحصائيات 1998، هذا عن التوزيع القطاعي أما عن التوزيع الجغرافي فقد حازت السعودية على النصيب الأوفر، إذ بلغ وزنها النسبي حوالي 52% عام 1998 [4].

II. المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجلب الأموال المهاجرة.

1. مفهوم المشروع المشترك: Joint Venture

إن المشروع المشترك حسب الباحث العربي " صبيح برقاوي " يشمل كل صور المشاركات التي تقام على أساس المشاركة التعاقدية التي لا ترقى إلى المرتبة المشاركة في رأس المال وتسعى إلى تثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية [5]. ويرى بعض الباحثين أن المشروعات المشتركة تشمل كل صور التعاون الذي يستمر فترة من الزمن بين طرفين أو أكثر ينتمون إلى دول مختلفة في سبيل القيام بنشاط استثماري معين أيا كان الشكل التنظيمي لهذا التعاون [6]، وتساهم هذه المشروعات في إحداث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، بين اقتصاديات عدد من الدول [7].

وبعد تحليلنا للعديد من تعاريف المشروعات المشتركة يمكننا من استخلاص التعريف التالي: تمثل صيغة من صيغ الاستثمار المباشر، وتقوم عن طريق إشراك طرفين أو أكثر (كل طرف يساهم بعامل أو أكثر من عوامل الإنتاج : رأس المال الثابت أو المتغير، العمل...) في إنشاء (تكوين) قدرات إنتاجية على شكل مشروعات تهدف إلى تحقيق منافع (مكاسب) اقتصادية واجتماعية متبادلة لكل الأطراف. ويمكن تلخيص ذلك في المخطط رقم (01).

ولقد اهتم مجلس التعاون بإقامة المشروعات المشتركة عملا بنص المادة الثالثة عشر من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على أن " تولي الدول الأعضاء في إطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة..." [8]

2. واقع المشروعات الخليجية المشتركة:

تشير البيانات المتوفرة لدى الأمانة العامة (بيانات حتى عام 1995) بأن عدد المشروعات المشتركة الخليجية بلغ حوالي 405 مشروعا ومجموع رؤوس أموالها 27072.29 مليون دولار.

أما بالنسبة من حيث التوزيع القطاعي لهذه المشروعات، نجد أن قطاع المالية قد حظي بالنصيب الأكبر من حيث رؤوس الأموال المستثمرة والمقدرة بـ: 14737.59 مليون دولار، يليه قطاع الصناعة بـ: 9548.99 مليون دولار في حين تستحوذ قطاعات الزراعة والمقاولات والتجارة إلا على قدر يسير من حجم رؤوس أموال المشروعات المشتركة، أما من حيث عدد المشروعات فقد تحصل قطاع التجارة على النصيب الأكبر بـ 167 مشروعا، ويتضح من خلال التوزيع الجغرافي للمشروعات الخليجية المشتركة تركزها في كل من دولة الإمارات، البحرين ودولة الكويت، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02).

3. تقويم المشروعات الخليجية المشتركة القائمة:

وحتى نسمو بالمشروعات الخليجية المشتركة إلى تحقيق إقلاع اقتصادي خليجي فعال يقوم بتعبئة الموارد المالية المتاحة داخليا وخارجيا يجب الوقوف وقفة تقويم على المشروعات القائمة وسنحاول إعطاء بعض الملاحظات الخاصة بها:

أولا- إذا نظرنا إلى عدد أموال المشروعات الخليجية المشتركة وحجمها، سنقول أنها ذات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية الخليجية، إلا أن هذا الحكم غير صحيح، فحجم رؤوس أموال تلك المشروعات يعتبر ضئيلا مقارنة بالاحتياجات الضخمة التي يتطلبها بناء اقتصاد خليجي قوي يتميز ببنية إنتاجية متنوعة من جهة، وبالقدرات المالية الضخمة التي تزخر بها دول المجلس من جهة أخرى والتي تعكسها المؤشرات التالية :

- لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس للأعوام 1985، 1990، 1995، 1997 مقدار 155.70 مليار دولار، 180.19 مليار دولار، 222.83 مليار دولار و256.06 مليار دولار على التوالي [9].
- بلغت الإيرادات العامة لدول المجلس 70.55 مليار دولار عام 1992، لترتفع إلى 100 مليار دولار عام 1997 [10].

ثانيا- الأهمية النسبية الكبيرة التي يحظى بها قطاع المالية من رؤوس أموال المشروعات المشتركة، إذ بلغت حوالي

54.43% من إ ا الأموال، ونش أن استثمارات قطاع ا الية تدور حول العمليات.

4. ا عوقات ال واجهت ا شروعات ا ليجية ا شتركة:

من ب أهم ا عوقات ال تؤثر على فاعلية ا شروعات ا ليجية ا شتركة إعادة انسياب وتدوير ا وارد ا ليجية ا هاجرة إ ا ارج هو غياب ا ناخ ا اذب لتلك ا وارد، وتتمثل جوانب هذا ا ناخ فيما يلي :

1. ضعف ا نظومة القانونية والتنظيمية: كعدم استقرار القوا الناظمة للاستثمار وعدم أخذها الاعتبار التطورات العا ية ا ديدة، وغموض مواد تلك القوا وشروحا ا حالات أخرى، إضافة إ تنفيذها بشكل جزئي ومتباطئ أو عدم تنفيذها على الإطلاق، كما سا ت التعقيدات الإدارية والتنظيمية والب وقراطية وتعدد ا يئات ا كلفة بعمليات الاستثمار تأخر إنشاء العديد من ا شروعات ا ليجية ا شتركة أو توسيع القائم منها.

2.1- غياب الاستقرار السياسي: بالرغم من أن بعض الدراسات تعت ا خاطر السياسية ليست ا ؤثر الأول ا اه حركة الاستثمارات، لكنها تل ا رتبة الثانية بعد تأث الاعتبارات الاقتصادية، ومع ذلك كن القول أن عدم الاستقرار السياسي هو من أهم ا ؤثرات تدفق وانسياب الاستثمارات فقد تسبب عزوف الكث من ا ستثمرين الأجانب و ا ليجي أنفسهم عن الاستثمار بلدان لس التعاون، فهذه الأخ ة تعا من بعض ا شاكل ا دودية كا ب قطر والبحرين، وب عمان والإمارات، وب إيران والإمارات (ال اع حول جزر أبو موسى، طنب الصغرى وطنب الك ى)، و كن القول أن النظام الإقليمي ا ليجي بشكل عام يفتقر إ الأمن والاستقرار وما التطورات العراق مؤخرا و ديدات الولايات ا تحدة لكل من إيران وسوريا وقضية الشرق الأوسط الشائكة على ذلك.

كما سا ت أحداث 11 سبتم 2001 زيادة تعفن الوضع السياسي والأم منطقة ا ليج وما جاورها، إذ أعلنت الولايات ا تحدة حر ا ضد الإرهاب وطالبت الدول العربية ا فيها ا ليجية بالتعاون معها ملاحقة عناصرها و فيف منابعها و ميد حسابا ا البنكية، ا أدى إ حدوث انفجارات قوية با نطقة كان أخرها الرياض.

3.1- الاستقرار الاقتصادي الكلي: يعت الاستقرار الاقتصادي عامل مهم جذب الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، وقد قام اقتصاديو ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار بوضع ثلاثة مؤشرات للدلالة على استقرار الوضع الاقتصادي دولة ما من عدمه وهي [9] :

ـ مؤشر السياسة ا الية (معدلات النمو الاقتصادي والعجز الداخلي).

ـ مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم).

ـ مؤشر سياسة التوازن ا ارجي (العجز ا ارجي).

يتم احتساب ا ؤشر ا ركب كمتوسط ا ؤشرات الثلاثة السابقة، ويتم ا كم على التطورات مناخ الاستثمار باستخدام قيمة ا ؤشر ا ركب على النحو التا :

- أقل من 01 : عدم سن مناخ الاستثمار.
- من 01 إ 02 : سن مناخ الاستثمار.
- من 02 إ 03 : سن كب مناخ الاستثمار.

وا دول رقم (03) يوضح ا ؤشر ا ركب لعام 1999 لدول لس التعاون. ومن خلال ا ؤشر ا ركب ا ب ا دول السابق، نستطيع أن كم على أن البحرين والسعودية وقطر قد عرفت سنا مناخ الاستثمار، ح شهد هذا الأخ تدهورا كل من الإمارات والكويت.

2- دودية السوق ا ليجي: تتميز أسواق يع أقطار ا لس بصغرها النس باستثناء ا ملكة العربية السعودية، ا يشكل ديا أساسيا أمام إمكانيات التوسع النشاطات الإنتاجية ا شتركة، فالعدد الإ ا لسكان دول ا لس بلغ 31015.2 مليون نسمة سنة 2000 وهو أقل بكث من سكان مصر لوحدها وأكثر من سكان ا زائر بقليل. انظر ا دول رقم (4).

3- قلة هياكل البنية التحتية Infrastructure ا ادية وا عنوية الضرورية لإ اح العملية الاستثمارية، وتشتمل هذه البنية على وسائل ا واصلات (برية، رية، جوية) ووسائل الاتصال، شركات ا ياه والكهرباء والطاقة ومراكز البحوث والدراسات...وهي تعت ثابة أنشطة مكملة للنشاط الرئيسي للمستثمر.

4- تعا ا شروعات ا ليجية ا شتركة من **ضعف دراسات ا دوى الاقتصادية** Economic Feasibility Studies ال هي الطريق أو ا سر الذي لا بد من عبوره بشكل سليم ح يتس ا اذ قرار الاستثمار ا لائم أو ا قق للأهداف ا رجوة، فموضوع دراسة ا دوى يش إ موعة ا علومات وا عرفة ال تم بدراسة وفحص وتقييم ا شروعات وذلك لاقرارها ومن خروجها إ حيز التنفيذ [10]

5- **ضعف الأسواق ا الية ا ليجية:** بالرغم من الدور ا ام الذي تلعبه سوق الأوراق ا الية تعبئة ا دخرات ا لية وجذب ا وارد الاستثمارية الأجنبية، ا يسمح بتعزيز الطاقات الإنتاجية لبلد ما، فالأسواق ا الية ا ليجية مازالت تعا الكث من النقائص، إذ تتصف بصغر وضيق ا جم مقارنة ثيلا ا العا ية، كما يعت عدد الشركات ا درجة أوراقها فيها قليلا مقارنة بالنواتج ا لية للدول ا ليجية (أنظر ا دول رقم 05)، إضافة إ ضيق الات الاستثمار (عدم تنوع أدوات الاستثمار) ا يسمح ب وز أسواق عشوائية غ منظمة لا تنشر أرقام تداو ا خاصة ف كل من الإمارات ا تحدة وقطر. وهناك خاصية أخرى تتمثل ضيق هامش السماح للمواطن الأجانب بالاستثمار الأسواق ا الية ا ليجية فمثلا تقدر نسبة لك ا ستثمرين الأجانب لأسهم بعض الشركات البحرين بـ 24% فقط، كما أن ا كومات ا ليجية لك نسبيا كب ة من أسهم بعض الشركات ونادرا ما تطرحها الأسواق. ويضاف إ كل ما سبق عدم تكامل (ترابط) الأسواق ا الية ا ليجية ا يؤدي إ عرقلة انسياب رؤوس الأموال داخل منطقة ا ليج.

5. الإجراءات الكفيلة بتذليل معوقات ا شروعات ا ليجية ا شتركة.

1- من ب ا شاكل ال تواجه الاستثمارات ا ليجية ا شتركة هو عدم معرفة الفرص ا تاحة للاستثمار، لذا ب على دول ا لس نشاء جهاز مشترك خليجي يقوم بعملية الترويج للمشروعات ا ليجية ا شتركة وهذا ذب ا دخرات ا ليجية من ا ارج، وح تكون عملية الترويج سهلة و ا صدى قوي، ب إقحام وسائل الإعلام ا ختلفة هاته العملية نظرا لدورها ا ؤثر إ اد صورة توضيحية عن الات وأدوات الاستثمار الدول ا ليجية.

2- إعادة النظر دور القطاع ا اص:
يلعب القطاع ا اص دورا بارزا قيق التنمية الاقتصادية للدول وهذا نظرا لديناميكيته وحيويته وإنتاجيته العالية وجديته العمل ومرونته وقدرته على السعي الدؤوب وا اذ القرارات الوقت ا ناسب، لذا سارعت الكث من دول العا إ تطبيق برامج التخصيص، لكن على عكس من ذلك، فقد ظلت تلك ال امج تس بوت ة متباطئة بدول ا لس، وسيطر القطاع العام على ريات ا ياة الاقتصادية كما هو مب ا دول رقم (06).

إلا أن هذه السيطرة كانت ا م را ا، ففي بداية سنوات التنمية كان الاقتصاد ا ليجي يعتمد أساسا على النفط ا ملوك للقطاع العام، فتولت ا كومات إدارة دولة الرفاه من خلال توف السلع وا دمات للمواطن من تعليم وصحة أمن، لذا سيطرت على كل النشطة الاقتصادية ووجد القطاع ا اص نفسه مهمشا وأضحت استثماراته ترتاد القطاعات ا دودة الر ية وا دوى.

لكن الظروف الآن تغ ت أو بالأحرى الا اه الفكري الاقتصادي ا عاصر، ا حذى بالدول ا ليجية بإعادة النظر الدور الاقتصادي للقطاع العام ـ الذي أصبح أكثر دودية وتقف أمامه معوقات نعه من مواصلة أدواره السابقة ـ ووضع برامج وإستراتيجيات وسياسات يكون للقطاع ا اص وزنا فيها ليواصل مس ة التنمية بكفاءة، إلا أن ا طوات ا نجزة د الآن لا زالت هزيلة، لذا نوصي بتكثيف ا هود لترقية وتطوير القطاع ا اص من خلال الإجراءات العملية التالية :

- إصلاح وإعادة هيكلة و صيص الشركات العامة.
- العمل على فيف العراقيل والقيود أمام ا ستثمر ا اص وتقد ا ساعدات له سبيل إقامة مشروعات خليجية مشتركة مستوعبة للموارد الوطنية ومولدة للقيمة ا ضافة.
- إشراك القطاع ا اص صياغة السياسات الاقتصادية واعداد ا طط التنموية.
- وضع مكاتب ووزارية تشرف على تنفيذ ومتابعة برامج التخصيص.

3- إن تنشيط الاستثمار ا ليجي وإعطائه ديناميكية أك تستوجب رفع القيود على ا صاريف ا ليجية ال ظلت دة طويلة تلعب دورا سلبيا التقارب ب الاقتصاديات ا ليجية، كما أن عمليات الاندماج ا صر ا ليجي مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى، وهذا لتشكيل كيانات مصرفية قوية قادرة على ا نافسة وعلى ويل ا شروعات الإنتاجية ا شتركة.

و ب أن تندرج عمليات الاندماج ضمن استراتيجية واضحة ا عا دف إ تكامل الإمكانيات ورفع كفاءة استخدام ا وارد ا تاحة. كما ب السماح للمصارف ا ليجية بفتح فروع ا دول ا لس ليتم انفتاح السوق وهذا من خلال تعديل القوا ا نظمة للبنوك.

4- س ا ناخ الاستثماري:
ح يتم قيق الاستقرار السياسي ب على الدول ا ليجية ال ا مشاكل حدودية أن تلجأ إ التحكيم وا لول الودية والطرق الدبلوماسية، وأن لا تفكر إطلاقا الطرق غ

ا ضارية،، وللأسف فقد أدى ا اع الذي نشب ب البحرين وقطر إ حدوث اشتباكات مسلحة بينهما.
أما قانونيا، فيجب توف منظومة تشريعية تتسم با رونة وهذا من خلال تسهيل إجراءات منح التراخيص ا اصة بإنشاء ا شروعات ا شتركة وإ اد حلول جذرية شكل العقار الصناعي كما ب توضيح وتطوير القوان اشيا مع ا تغ ات العا ية ا ديدة، وأن تعمل دول ا لس على توف مساعدات حكومية م ضمانا لاستثمارا م ضد ا خاطر الاقتصادية (خاصة تقلبات أسعار الصرف) أو غ الاقتصادية (التجميد، ا صادرة...).

5- تطوير أسواق ا ال ا ليجية: لقد باتت عملية تطوير أسواق الأوراق ا الية ا ليجية ضرورة قصوى وملحة ودعامة أساسية لعملية التنمية الاقتصادية أي بلد من البلدان ا ليجية كما تعت ديا هاما لابد من التصدي له بفاعلية.
إن سوقا مالية خليجية متكاملة ومترابطة ستكون قادرة على قيق هذا ا دف بسهولة إذا توفرت الشروط اللازمة لذلك :

- اية الأسواق ا الية ا ليجية من ا مارسات ا الية ا ضرة ذات ا عة التجارية كا ضاربات البورصات، وضرورة إخضاع ا عاملات لقانون العرض والطلب.
- تنوع البنية الإنتاجية والاقتصادية ا ليجية.
- قيق التنسيق (أو توحيد) ب القوان الاقتصادية ا ليجية.
- العمل على جعل حركة رؤوس الأموال ا ليجية أكثر حرية وانسيابا، لذا ب على دول ا لس الإسراع إقامة ا رحلة الثالثة للتكامل الاقتصادي الإقليمي وا تمثلة السوق ا شتركة Common Market ا ستسمح رية عوامل الإنتاج داخل دول ا لس.
- ضرورة ضمان الشفافية والإفصاح تقرير النتائج ا الية للشركات، وانتظام صدور هذه التقارير وحداثة البيانات ا تويها يث يكون ا مهور على دراية كافية ومنتظمة بأداء الشركات، كذلك العمل على إنشاء أجهزة دف إ إحكام الرقابة والإشراف على أسواق لس التعاون وتطوير وسائلها الرقابية.

6- العمل على إعطاء ا وانب الثقافية دورها اختيار مكان الاستثمار، فالأحرى على ا ستثمر العر أو ا ليجي أن يوظف أمواله ومدخراته البيئة العربية ذات ا رارة الاستثمارية، أين يتحقق التجانس اللغوي والدي وتناسق التركيبة الاجتماعية.

III. الات إقامة ا شروعات ا ليجية ا شتركة :

1- الصناعات الأمامية النفطية والبتر وكيماوية : إن ا الات ا ب أن تعطى ا الأولوية سلم اختيارات ا شروعات ا شتركة ا ستقبلية هي ا الات ا قق فيها دول ا لس ميزات نسبية Comparative Advantages (أنظر ا دول رقم 07) وتتمثل أساسا الصناعات البتر وكيمائية(منتجات البلاستيك، الأ دة، منتجات ا طاط والدهانات، والنايلون وخيوط البوليست وا نظفات...) إذ ستستفيد هذه الصناعات من توفر منتجات أولية ورخيصة نسبيا ووجود موارد الطاقة ا طلوبة من جهة وتقلص تبعية القطاع الاستخراجي (النفط) من جهة أخرى.

كذلك يب ا دول رقم 08 مدى تع دول ا لس (أخذت السعودية كنموذج) با يزة النسبية لبعض البتروكيماويات الأساسية مقارنة ببعض الدول ا تقدمة.

2- القطاع الثا الذي ب أن تتجه إليه ا شروعات ا شتركة ا ليجية هو **البـ الارتكازية ا ادية** كمطارات وا وانئ والطرق السريعة وا سور والسكك ا ديدية **وا عنوية** كالتعليم والصحة ومراكز التدريب ومعاهد الدراسات والأ اث...وهذا كون البنية التحتية ثل استثمارات قاعدية أولية تعمل على تسهيل وتطوير الاستثمارات الافتتاحية الأخرى من جهة ونظرا لارتفاع تكاليف استثمارا ا من جهة أخرى، إذ لا تستطيع ا شروعات الفردية إ ازها فردها فهي تاج إ تكاثف جهود العديد من الأطراف القيام ا من قطاع عام وخاص ا سيمكن من إعادة توط الأموال ا ليجية ا ستثمرة ا ارج، ولا ب على أصحاب هذه الأموال أن يؤثر عليهم عامل الربح التجاري نظرا لكون استثمارات البنية التحتية هي استثمارات ضخمة ذات فترة تفريغ طويلة.

3- مشروعات الأمن الغذائي: ب أن ظى هذا ا ال بنصيب مهم من حجم ا شروعات ا ليجية ا شتركة، فالواقع يكشف لنا أن الأمن الغذائي دول ا لس يتوقف أساسا على التغ ات ا تطرأ على ارة ا نتجات الزراعية الغذائية الأسواق الدولية، ا يضعف مقدر ا على التحكم العوامل ا ارجية ا ؤثرة على أمنها الغذائي، هذه الوضعية كن إرجاعها إ هامشية القطاع الزراعي تكوين الناتج ا لي الإ ا كما يوضحه ا دول رقم (09).

خا ة : لقد أدى ط التنمية القد دول ا لس إ هروب الأموال ا لية إ ا ارج، وهذا على حساب الاستثمارات

البينية ا ليجية، إلا أنه بعد أحداث 11 سبتم 2001 أصبحت تلك الأموال عرضة لعمليات التجميد وا صادرة والتراجعات ا ستمرة أسعار الفائدة على الودائع ا صرفية، فأصبح القلق يساور رجال الأعمال وا سؤول ا ليجي ، وقد اقترحنا من خلال هذه الورقة صيغة استثمارية تتمثل إقامة مشروعات خليجية مشتركة لعلها تساهم تعبئة ا دخرات ا لية وإعادة توط ا وارد ا ليجية ا هاجرة ، ولقد أقامت دول ا لس عدد من ا شرعات، إلا إ ا تكن ذات فاعلية، إذ تستحوذ على رؤوس أموال كب ة إذا ما قورنت ؤشرات الناتج ا لي الإ ا وحجم الإيرادات ا ليجية، وقد يعود ذلك إ العديد من ا عوقات كعدم جاذبية ا ناخ الاستثماري ا ليجي وغياب الترابط ب الأسواق ا الية ا ليجية وعدم وجود بنية تية قوية.

وقد وضعنا الأخ العديد من الإجراءات ر ا تساهم معا ة ا لل الذي تعا منه ا شروعات ا ليجية ا شتركة، من بينها إعادة النظر الدور الاقتصادي للقطاع ا اص، والعمل على الربط ب أسواق الأوراق ا الية بدول ا ليج و يئة البيئة الاستثمارية ختلف جوانبها.

ونرى أن ا الات ال ب أن تتوجه إليها ا شرعات ا ليجية ا شتركة هي الصناعات البتر وكيماوية وقطاع البنية التحتية ومشاريع الأمن الغذائي.

قائمة ا داول والأشكال البيانية :

جدول رقم (01) - تطور الاستثمارات دول ا لس التعاون للسنوات 1985، 1990، 1995، 1998.

الوحدة: مليون دولار.

القطر / السنوات	1985	1990	1995	1998	متوسط السنوات الأربع
السعودية %	18136.4 52.5	17325 56.09	26424.5 53.9	27040.5 49.9	22231.6 53.09
الكويت %	4466 12.93	3214.4 10.41	4011.7 8.19	4067.3 7.51	3939.85 9.76
البحرين %	1271.8 3.68	802.4 2.59	889.1 1.81	1089.9 2.01	1013.3 2.52
قطر %	1098.3 3.18	1269.1 4.10	2854.4 5.83	4003 7.4	2306.2 5.12
عمان %	2729.4 7.99	1376.3 5.45	2067.6 4.22	3905.2 7.2	2519.62 6.21
الإمارات %	6791 19.67	6897.3 22.3	12709.1 25.96	13983.7 25.85	10095.27 23.44
لس التعاون %	34523.8 100	30884.5 100	48956.4 100	54089.6 100	42113.57 100

ا صدر: لس التعاون ا ليجي، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، أعداد تلفة (1986، 1991، 1996، 1999) الرياض.

ا خطط رقم (01)

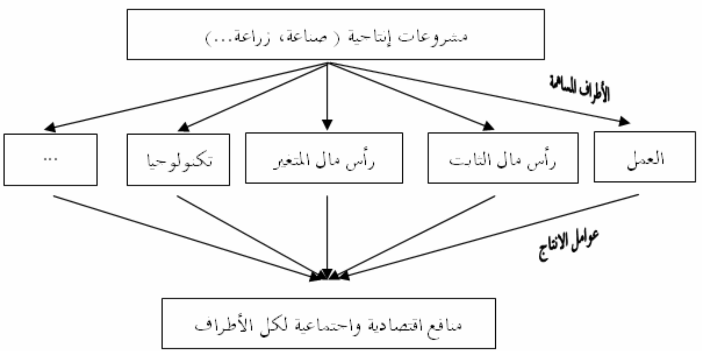

ا دول رقم (02) - ا شروعات ا شتركة دول لس التعاون لدول ا ليج العربية

الوحدة: مليون دولار

البيان / الدولة	مشروعات تجارية		صناعة		مقاولات		خدمات		مالية		زراعة		إجمالي	
	عدد	رأس مال	عدد	رأس مال	عدد	رأس مال	عدد	رأس مال	عدد	رأس مال	عدد	رأس مال	عدد	رأس مال
الإمارات	81	77.18	21	7921.15	9	11.71	6	37.32	5	76.25	1	54.48	123	8178.09
البحرين	3	0.61	14	1280.61	6	19.73	7	211.01	22	7516.3	0	0	52	9028.26
السعودية	17	4.81	41	329.21	36	41.37	14	70.29	0	0	0	0	108	445.68
عمان	35	64.67	5	5.85	15	5.63	5	2.38	0	0	4	1.33	64	79.86
قطر	31	4.88	7	12.17	9	2.59	6	8.02	1	2.75	0	0	54	30.41
الكويت	0	0	0	0	0	0	2	2167.7	2	7142.29	0	0	4	9309.99
الإجمالي	167	152.15	88	9548.99	75	81.03	40	2496.72	30	14737.59	5	55.81	405	27072.29

ا صدر: لس التعاون لدول ا ليج العربية، الأمانة العامة، دليل ا شاريع ا ليجية ا شتركة،(الرياض : الأمانة العامة 1997)، ص12.

ملاحظات:

1. بيانات الإمارات حسب ما هو متوفر عام: 1989.
2. بيانات البحرين حسب ما هو متوفر عام: 1989.
3. بيانات ا ملكة دثة بتاريخ: 06 سبتم 1994 حسب خطاب وزارة التجارة رقم: 222/3000/9/1718.
4. بيانات عمان دثة بتاريخ: 04 نوفم 1995 حسب خطاب وزارة التجارة والصناعة.
5. بيانات قطر دثة بتاريخ: 26 أكتوبر 1994 حسب خطاب وزارة ا الية والاقتصاد والتجارة.
6. بيانات الكويت دثة بتاريخ 04 أكتوبر 1994 حسب خطاب وزارة التجارة والصناعة.

جدول رقم (03) - ا ؤشر ا ركب لعام 1999 لدول لس التعاون ا ليجي.

البلد	درجة مؤشر السياسة ا الية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر التوازن ا ارجي	ا ؤشر ا ركب
الإمارات	1 -	1	0	0
البحرين	0	0	3	1
السعودية	2	0	3	2
قطر	3	0	3	2

الكويت	2-	0	3	0
عمان	1-	0	-	-

ا صدر: د.بقة الشريف،" حركية الاستثمار الأجن ا باشر واحتياجات التنمية العربية "، ورقة مقدمة إ ا ؤ ر العلمي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ب وت، 28 – 29 جوان 2002، ص09.

جدول رقم (04) - تقديرات سكان دول ا ليج

الوحدة: مليون نسمة.

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000
حجم السكان	22106	22896	25105	27000	29186.1	31015.2

ا صدر: لس التعاون ا ليجي، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية (2001)جدول رقم 28، ص 39.

جدول رقم (05) - ا تغ ات الرئيسية لسوق الأسهم بدول ا لس اية 1997.

الدولة	عدد الشركات ا درجة	حجم السوق (مليار$)	النسبة من الناتج ا لي الإ ا (%)
الإمارات	/	/	/
البحرين	40	7.82	141.85
السعودية	71	59.38	40.65
عمان	119	7.31	89.45
قطر	/	/	/
الكويت	74	27.24	75.54

ا صدر: د. رمضان علي الشراح وعبد ا سعد ا اجري " استشرف مستقبل أسواق الأوراق ا الية دول ا لس ضوء نشأ ا ونطورها "، ورقة مقدمة إ مؤ ر اقتصاديات دول لس التعاون ا ليجي: فرص القرن ا ادي والعشرين، الذي نظمته كلية العلوم الإدارية امعة ا لك فيصل، الاحساء، 13 – 15 ف اير 2001، ص169-176.

جدول رقم (06) - نصيب كل من القطاع العام وا اص بدول ا لس لعام 2000 (كنسبة من الناتج ا لي الإ ا).

الدولة	القطاع العام	القطاع ا اص
الإمارات	35	65
البحرين	61	39
السعودية	54	46
عمان	61	39
قطر	63	37
الكويت	55	45

ا صدر: دراسة بعنوان " التكامل الاقتصادي ب دول لس التعاون وتوحيد عملتها ضوء ما تواجهه من دیات " متوفرة على ا وقع:
www.planning.gov.sa

جدول رقم(07) - مؤشر ا يزة النسبية ا تاحة: RCA (Revealed Comparative Advantage) لدول ا لس لسنة 1990.

الدولة / القطاع	البحرين 1990	الكويت 1989	عمان 1990	قطر 1990	السعودية 1990	الإمارات 1990
الفلاحة	0.02	0.34	1.92	0.02	0.13	0.42
التعدين	10.6	8.25	6.57	10.9	10.8	10.9
ا نسوجات	0.03	0.45	0.44	0.03	0.03	0.50
الصناعة الكيمائية	0.29	0.85	0.30	0.02	-	0.14
صناعات أخرى	-	0.11	0.48	0.04	0.04	0.36

Source: Fatima al-shamsi, samir elshihal,"Gulf cooperation council as customs union, is it feasile ?. department of economic college of business and economic, university of UAE, p. 143.

RCA > 01⇒ فق ميزة نسبية - RCA < 01⇒ فق قصور نس

جدول رقم (08) - جدول بالتكليف ا قارنة لبعض البتروكيماويات الأساسية.

الوحدة:سنت أمريكي/كلغ

م	نوع ا نتج وطريقة الإنتاج	السعودية	الو.م.أ	أ انيا	اليابان
1	إنتاج الايثل				
	إنتاج 25000 طن سنويا بكامل الطاقة	24.03	37.23	38.26	59.52
	إنتاج 50000 طن سنويا بكامل الطاقة	20.78	34.57	35.04	55.08
2	اثيل جلايكول				
	إنتاج 90000 طن سنويا بكامل الطاقة	49.91	37.73	66.39	70.44
	إنتاج 180000 طن سنويا بكامل الطاقة	41.82	28.37	58.30	61.37
	إنتاج 360000 طن سنويا بكامل الطاقة	37.15	23.20	53.75	56.16
3	ا ثانول				
	إنتاج 410000 طن سنويا بكامل الطاقة	12.37	17.07	19.43	23.86
	إنتاج 820000 طن سنويا بكامل الطاقة	10.61	15.56	17.56	21.88
	إنتاج 1640000 طن سنويا بكامل الطاقة	10.19	15.13	17.15	21.85
4	البو ايثيل مرتفع الكثافة				
	إنتاج 70000 طن سنويا بكامل الطاقة	49.1	78.35	75.14	91.13
	إنتاج 135000 طن سنويا بكامل الطاقة	41.96	72.38	67.52	82.71
	إنتاج 270000 طن سنويا بكامل الطاقة	37.45	68.59	62.80	77.43
5	البو ايثيل منخفض الكثافة				
	إنتاج 160000 طن سنويا بكامل الطاقة	40.71	66.45	60.93	67.77
	إنتاج 320000 طن سنويا بكامل الطاقة	37.28	64.17	58.04	78.61
	إنتاج 640000 طن سنويا بكامل الطاقة	35.09	62.32	56.34	71.69

ا صدر: عبد العزيز مد ا اطر، " ا زايا النسبية لصناعة البتروكيماويات دول ا لس التعاون لدول ا ليج العربية "، التعاون، السنة 13، العدد 48 (سبتم 1998)، ص130.

جدول رقم (09) - الأ ية النسبية للقطاع الزراعي الناتج ا لي الإ ا 1990- 1998.

القطر	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول ا لس
نسبة القطاع الزراعي من الناتج ا لي*	3.42	0.97	7.02	2.82	0.76	0.47	4.88

ا صدر: صندوق النقد العر [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العر ا وحد، أيلول 1999، ص 215.

***: قام الباحث باحتسا ا.**

ا وامش والإحالات :

(*) تأسس عام 1981، ويضم كل من: العربية السعودية الإمارات، قطر، البحرين، عمان والكويت.
(1) د. علي يد ا مادي، " النتائج ا رتقبة للعو ة على ا اهات الاستثمار اقتصاديات لس التعاون ا ليجي " ورقة مقدمة إ **مؤ ر اقتصاديات لس التعاون: فرص الفرض ا ادي والعشرين** الذي نظمته كلية العلوم الإدارية، جامعة ا لك فيصل، الاحساء، 13 – 15 ف اير 2001، ص 323.
(2) حسن علي خربوش وباسم ا موري، " الاستثمارات العربية ا ارج (ا ددات وا لول)، " **وث اقتصادية عربية،** العدد 19 (2000)،ص 07.
(3) د. ا مادي، ا صدر نفسه.
(4) لس التعاون ا ليجي، الأمانة العامة، **النشرة الاقتصادية** (1999)، الرياض.
(5) د. يح مسعود برقاوي، **ا شروعات العربية ا شتركة: الواقع والآفاق** (مركز دراسات الوحدة العربية: ب وت، 1983)، ص18.
(6) لس التعاون ا ليجي، الأمانة العامة، **الاتفاقية الاقتصادية ا وحدة**، 1981.
(7) **التقرير الاقتصادي العر** ، سبتم 1998.
(8) ا صدر نفسه.
(9) حربوش وا موري، " الاستثمارات العربية ا ارج (ا ددات وا لول)، " ا صدر نفسه، ص17.
(10) د. حسد مصطفي هلا ، **ا دوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية**، ط2 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999)، ص16.

قائمة ا داول:

(1) لس التعاون ا ليجي، الأمانة العامة، **النشرة الاقتصادية**، أعداد تلفة (1991،1986، 1996و1999) الرياض.
(2) لس التعاون ا ليجي، الأمانة العامة، **دليل ا شروعات ا ليجية ا شتركة**، (الرياض: الأمانة العامة، 1997).
(3) الشريف بقة، " حركية الاستثمار الأجن ا باشر واحتياجات التنمية العربية " ورقة مقدمة إ **ا ؤ ر العلمي للجمعية للبحوث الاقتصادية**، 28-29 جوان 2002.
(4) د. رمضان الشراح وعبد ا سعد ا اجري، " استشراف مستقبل أسواق الأوراق ا الية دول ا لس ظل نشأ ا وتطورها، " ورقة مقدمة إ مؤ ر **اقتصاديات دول لس التعاون: القرن ا ادي والعشرين.**
(5) دراسة بعنوان التكامل الاقتصادي ب دول لس التعاون وتوحيد عملتها ضوء ما تواجهه من ديات، " متوفرة على ا وقع: www.planning.gov.sa

Fatima al-shamsi and samir elshihi," Gulf Cooperation Council as customs union, is it feasible ?. department of economic college of business and economic,university of UAE.

(7) عبد العزيز مد ا اطر،" ا زايا النسبية لصناعة البتروكيماويات دول لس التعاون لدول ا ليج العربية، ". **لة التعاون**، السنة 13، العدد 48 (سبتم 1998).
(8) صندوق النقد العر [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العر ا وحد**، أيلول 1999.

LA QUESTION DU JURY CRIMINEL
(Etude comparée France - Algérie)

Dr Mohamed KORICHI - Université de Ouargla
mohamed.korichi@online.fr

Résumé : Le jury allait devenir dans le secteur juridique la représentation d'un postulat philosophique. C'est sans doute la raison pour laquelle, il n'a cessé d'animer de grands débats en sa faveur et à son encontre. Il a, en effet, suscité des controverses, sur la question de savoir, notamment, si les jurés ont au-delà de leur légitimité pour l'accès à la fonction de juger, les réelles aptitudes et compétences requises pour l'exercer.

Introduction

Expression d'une nouvelle souveraineté liée au droit de vote, « le jury en sa signification profonde indique que la source de toute justice est véritablement le peuple » [01] .En France, cette institution remonte à la Constitution française du 3 septembre 1791. En revanche, elle n' a été instaurée en Algérie que par le décret français du 24 octobre 1870. [02]

Afin de cerner au mieux le sujet qui nous préoccupe, nous examinerons successivement la question relative à la conception politique et sociale du jury (**I**), puis, celle qui se rapporte aux conditions d'aptitude à cette mission. (**II**).

I - Juré : l'attribut de la démocratie

Le jury criminel est conçu, au moins en théorie sinon en pratique, comme étant un droit essentiel du citoyen (A). Mais, le jury est-il l'application judiciaire de la souveraineté nationale, sur laquelle s'appuient implicitement le droit public français et algérien ? Certes il est enraciné dans notre histoire et manifeste de façon symbolique le fondement républicain de la Collectivité nationale. Si cette représentation est constitutionnellement établie en droit algérien, elle demeure incertaine en droit français (**B**).

A- La conception politique et sociale du jury criminel

«Je regarde, disait Robespierre, comme incontestable que les jurés sont la base la plus essentielle de la liberté : sans cette institution, je ne puis croire que je suis libre, quelle que soit votre constitution». En effet, les partisans du jury assimilent très souvent la participation des citoyens au jugement des crimes au caractère démocratique de l'Etat. C'est grâce aux idées révolutionnaires que le jury s'est implanté dans la procédure pénale française comme l'affirme M.Esmein dans son ouvrage sur l'« Histoire de la procédure criminelle». Il s'agit d'«un des grands bienfaits dont il faut être réellement reconnaissant à l'Assemblée Constituante» [03].

Faustin Hélie, non moins enthousiaste déclare dans son traité d'instruction criminelle, «pourquoi cette grande institution du jury a-t-elle paru, en 1789-91, constituer le plus sûr instrument de la justice pénale? Pourquoi depuis cette époque a-t-elle résisté à tant d'efforts déployés pour la renverser […], ce n'est seulement parce qu'elle assure la vérité des jugements criminels, c'est surtout parc qu'elle donne à la liberté civile son plus énergique appui […], il est une garantie puissante pour sauvegarder ces deux puissants intérêts du pouvoir et de liberté et cette garantie ne peut être que le jury.».

M. Henri Donnedieu de Vabres ne dit pas autre chose, lorsqu'il déclare :«Il serait vain, à l'heure actuelle de réclamer la suppression du jury, qui apparaît à tort ou à raison, comme une conquête de la démocratie.» [04].

M. Garçon poursuit la démonstration : «Le jury constitue le meilleur garant des libertés publiques. C'est devant lui qu'on doit traduire tous les procès d'opinion ou de mœurs. Un gouvernement a toujours tendance à se

débarrasser de ses adversaires et à considérer comme subversive toute opinion qui contrarie ses desseins. Le jury ne permet que difficilement la perpétration des machinations politiques. Réclamant avec vigueur le retour à la restauration de la « séparation du fait et du droit », l'auteur conclut : « l'une des solutions qui consisterait à supprimer purement et simplement le jury serait certainement celle d'un Etat totalitaire ».

M. Casamayor présente pour sa part une vision «sociale» du jury et s'attache à en faire un symbole de solidarité. Selon lui, «quel meilleur catalyseur de solidarité […] que la tête d'un homme en jeu parmi d'autres hommes? En les associant au procès criminel, le législateur responsabilise les citoyens à deux niveaux : d'une part l'accusé comparait devant des jurés qui ont en charge de le juger, et d'autre part ces derniers comparaissent devant le public qui les juge sur leur attention et sur leur verdict. La légitimité d'un jugement populaire est forte puisque la cour d'assises est l'image d'une justice libre et sereine où des jurés décident d'une cause où ils n'ont aucun intérêt personnel et particulier ». [05] Quelle meilleure illustration de cette «politisation» que le rapport du Haut comité consultatif de 1996, qualifie de tradition républicaine? Le rapport de M. Deniau fait justement remarquer qu'il est important pour l'accusé de comprendre qu'il n'est pas jugé par une institution lointaine mais par la société à la quelle il appartient.

En somme, le jury remplit une fonction d'intégration républicaine, élément qui n'avait pas échappé à Casamayor, puisqu'il déclarait à l'occasion d'un procès d'assises que les droits et les devoirs du citoyen se fondent dans le même creuset. C'est là que se réalise la synthèse de toute la démocratie.».

B- A la recherche d'un fondement légal à la représentation du jury

Le droit français, comme le droit algérien, donne à la représentation un fondement unique : le représenté n'est engagé que par un acte dont les termes ont été définis par la seule volonté du mandataire, c'est pour l'avoir initialement voulu en confiant à celui-ci le pouvoir de le représenter. Ainsi, toute idée de contrainte disparaît-elle : tout entière construite sur cette volonté fictive, la théorie juridique de la représentation efface la volonté du représentant, conçu comme simple exécutant, magnifie la volonté réelle ou présumée du représenté, bref, elle gomme les rapports de pouvoir, les conflits éventuels, pouvant opposer le représenté au représentant.

Suivant cette analyse, les juristes se demandent depuis longtemps si le jury est l'application judiciaire de la théorie de la souveraineté nationale et du régime représentatif inauguré en 1789. C'est la théorie, sur laquelle s'appuie le droit public français et algérien. [06] : Pour les uns, le souverain ne peut être que selon la formule de J.J.Rousseau, « le peuple en corps »_ce qui suppose la reconnaissance des différences et le caractère divisible du peuple souverain dont la volonté collective sera dégagée par la procédure majoritaire.

En revanche, d'autres voient que le souverain ne peut être que la Nation, entité juridique abstraite, indivisible qui se trouve en elle-même instituée propriétaire du droit de se gouverner et qui, selon la formule de Sieyès, « existe avant tout, elle à l'origine de tout .Sa volonté est toujours légale, elle est la loi elle-même ». A la souveraineté « populaire »,l' Assemblée Constituante préféra la souveraineté nationale :la souveraineté réside dans la Nation ,entité juridique collective et indivisible ,qui existe au-dessus des individus et qui les dépasse.

Ce choix n'est alors pas sans incidence sur l'exercice de la souveraineté .Peut-on dire que la Nation « peut » déléguer sa souveraineté ? Mme F.Lombard exprime dans son ouvrage (« Les jurés-Justice représentative et représentation de la justice,p.8 ») qu' « elle y est obligée , dans la mesure où cette entité juridique abstraite doit nécessairement, pour exister et pour s'exprimer, passer par l'intermédiaire de représentants » [07]. En ce sens ,la souveraineté nationale postule un régime représentatif, c'est à dire un régime fondé sur une délégation de souveraineté à ceux qui représenteront la Nation, qui auront le pouvoir de vouloir, non

pour ceux qui les auront désignés, mais pour la Nation .

Cette théorie renvoie à une vision mythique de la Nation comme bloc indivisible et unanime .Comme l'observe P.Rosanvallon: « Ainsi hypostasiée, la Nation finit par prendre une figure bien abstraite, tant est forte la pensée de son unité et exigeant le refus de la concevoir comme une simple addition de particularités .Conçue de cette matière abstraite la Nation devient irreprésentable ».

C'est poser le problème de ce que certains nomment une aporie de la représentation :le raisonnement juridique finit par créer ce qu'il énonce :un système de représentation dans lequel c'est finalement, le représentant qui crée le représenté dans la mesure où la Nation n'a ni existence , ni volonté tant qu'elle n'a pas de représentants .

Le sociologue P.Bourdieu voit que cette théorie juridique est une « illusion » : « C'est parce que le représentant existe, par ce qu'il représente, que le groupe représenté ,symbolisé ,existe et qu'il fait exister en retour son représentant comme représentant d'un groupe » [08].

K .Marx voit dans cette construction juridique un exemple de fétichisme : l'entité juridique abstraite, fictive tend à être prise pour la réalité même ; la norme constitutionnelle tend à faire advenir ce qu'elle prescrit et ce passage par la forme juridique en constitue la garantie suprême[09] .

La représentation qui est faite du jury par de nombreux juristes repose sur la même démarche. D'après Mme F. Lombard, « le jury est la figure judiciaire de la Nation dont les jurés sont les représentants ; les jurés ne sont pas les mandataires de ceux qui les ont désignés ».Ils « incarnent » une entité qui les précède, le jury, lequel n'a pourtant d'existence que par eux ». [10] Seulement, en recourant à ces fictions d'un être collectif, qu'il soit Nation ou jury, s'exprimant par l'intermédiaire de représentants privés de volontés singulières, le droit obscurcit ce qu'il faudrait précisément mettre à jour, en faisant de la représentation une espèce de concept écran qui interdit la connaissance des processus sociaux, historiques et symboliques qui ont rendu possibles l'émergence et le développement des institutions représentatives.

Mais, comment éclairer cette zone d'ombre que constitue le passage occulté par le droit qui va du représentant au représenté ? Bref, en mettant le juridique à l'épreuve du sociologique, en usant d'une approche renouvelée du concept de représentation. Partons d'un constat : le jury fonctionne à la représentation. .Mais celle-ci désigne tout à la fois un processus institutionnel et une activité de symbolisation : s'il s'agit du premier, la représentation peut être conçue comme une technique de médiation, un mode d'articulation entre l'Etat et la société, entre gouvernants et gouvernés. Ceci renvoie en général à la problématique du contrat. Quant au deuxième, la représentation peut être également considérée comme un processus dialectique.

Nous indiquons d'ailleurs que certains auteurs tels que Mme Catherine Violas-Bauer estiment que, le législateur français de 1978 s'est trompé entre représentation et représentativité. [11] Ainsi à l'occasion des propositions de réforme sur le recrutement des jurés suggérées par une Commission instituée par le Garde des Sceaux de l'époque M.Lecanuet,il fut mis en évidence une absence de représentativité du jury par rapport à la population des départements. Cette étude avait été effectuée sur la composition réelle des cours d'assises, par rapport à la population capable d'être juré dans des départements donnés. Dans certains d'entre eux, des causes furent renvoyées à l'absence de représentativité des listes dès l'origine, c'est à dire des listes préparatoires, sans que les étapes suivantes ne puissent y changer quelque chose.

En effet, dès le début alors que l'établissement des listes s'opérait sous l'autorité d'un magistrat, il s'avérait en fait que le recrutement des jurés était quasiment abandonné aux mains des maires ou du personnel de mairie. De cette constatation fut déduite l'absence du caractère démocratique du jury. D'où la nécessité d'une réforme .La confusion est alors consommée, la

représentativité est confondue avec la démocratie.

En vue de remédier à cette situation, le tirage au sort sur les listes électorales est choisi par le législateur. Le maire ne retrouve pas dans cette loi la même possibilité d'action que dans la loi antérieure. Désormais tirant au sort publiquement les noms, il lui incombe seulement d'informer la commission départementale des causes d'incapacité comprise en termes larges, et définie strictement par le code. Il a essentiellement une fonction de recueil d'information auprès des personnes concernées, ainsi que d'explication des devoirs en vue d'un éventuel retrait de leur nom sur la liste. La commission instituée par cette loi, est-elle même nouvelle, se situant non plus à l'échelle de l'arrondissement, mais au niveau du département.

Pour certains juristes, ce système de recrutement choisi, basé certes sur davantage d'égalité d'accès entre les citoyens, n'en est pas pour autant un modèle de représentativité. Le tirage au sort par hypothèse aléatoire quant au choix des personnes sur lequel il se porte, ne garantit aucunement une juste, et fidèle représentation de la société telle qu'elle est socialement structurée à un moment donné. En outre, si tel était le cas, il faudrait que ce système soit à même de pouvoir corriger constamment les modifications et évolutions inévitables des différentes catégories concernées.

L'étude de Mme F.Lombard a conclu qu'il s'agit , ni plus ni moins que d'un nouveau mode de représentation, concourant à l'application dans le domaine judiciaire de principes identiques à ceux qui ont participé à la construction de l'Etat tel que nous le concevons encore. Or, le législateur français, a confondu la légitimité d'exercice d'une fonction avec ses modalités d'exercice. Plus encore, affirme l'auteur : « Si, au cours du temps, il y a bien une légitimité , inaugurée par la Révolution, qui ne change pas, en revanche son exercice selon l'époque, a autorisé la pluralité des contenus, au travers de multiples techniques de choix et de diverses théories de la représentation ». [12] La représentation démocratique s'agissant du jury suppose toujours selon l'auteur un choix entre deux hypothèses, soit laisser les citoyens élire leurs représentants, c'est à dire les jurés, soit abandonner cette désignation « au choix aveugle du tirage au sort ».

Il est à noter également qu'en droit français, le jury populaire n'est pas un principe à valeur constitutionnelle. En revanche, il constitue en droit algérien un des droits fondamentaux reconnus par les lois. L'article 168 de la Constitution algérienne de 1989 le prévoit expressément. M.René Faberon a déjà écrit : « Il représente le peuple, l'organe naturel des sentiments de générosité, de pardon et d'humanité » [13].

En France, dans le cadre de la réforme de la procédure criminelle, le Haut Comité consultatif de 1996 [14] associe le jury à un élément de citoyenneté très symbolique. M.Lesclous et Mme Marsat dans leur article (« Rapport du Haut comité consultatif sur la procédure de jugement en matière criminelle »,Rev.Int.D.P.,p.3.), ont également écrit : « Il remplit donc une fonction d'intégration républicaine , tout en resserrant les liens du peuple avec sa justice ». Le Haut Comité conteste cependant sur le plan juridique l'assimilation entre jury et représentation du peuple .De quels arguments les membres de celui-ci font-ils état pour étayer leur thèse ? D'abord ils invoquent l'article 3 de la Constitution française de 1958, aux termes duquel la souveraineté nationale appartient au peuple qui l'exerce par ses représentants et par voie du référendum. Les jurés, faute de mandat de représentation dont seules disposent les autorités législatives et faute d'un mode de nomination par l'élection, ne sauraient tirer leur légitimité de la souveraineté nationale. Mais, on peut se demander si l'article qui pose le principe du « gouvernement par le peuple et pour le peuple » n'a pas de quoi nuancer la portée de l'article 3 précité.

Le Haut Comité a recours à un autre argument découlant de la jurisprudence du Conseil constitutionnel français, selon laquelle le jugement par jury ne figure ni dans la Déclaration des droits de l'Homme, ni dans aucun préambule de la Constitution. La question se pose également, dès la Constitution de 1791 et en 1793, de savoir qui traite des activités

judiciaires sous l'intitulé de « pouvoir » (quoiqu'en le subordonnant à l'exécutif et au législatif,) et qui affirme que tous les pouvoirs émanent de la Nation. N'est-ce pas admettre implicitement que le jury est dans ce cas ?

Certains auteur comme Marcel David estiment que la bonne manière de répondre à la question des fondements du jury populaire est de l'envisager durant sa phase initiale, c'est à dire sous l'angle du mode de désignation des jurés par voie de tirage au sort conformément aux dispositions de la loi de 1978, le jury populaire a bien pour fondement la souveraineté comme autorité suprême, tout en constituant un des attributs légitimes de celui-ci. En revanche, dès lors que les jurés sont en mesure d'exercer leur activité juridictionnelle le fondement de celle-ci réside dans la symbiose entre la citoyenneté démocratique et le civisme républicain. C'est de la citoyenneté que les jurés sont habilités à se prévaloir : « Ce qui implique pour chaque citoyen et chaque citoyenne tirés au sort le droit d'exercer leur fonction selon des modalités qui leur permettent d'en user effectivement et qui, de plus, leur laissent en principe le droit éventuel d'y renoncer. Ainsi, c'est au nom du civisme, donc de l'éthique qui ne se réduit pas à un simple devoir moral, que le juré est tenu de fournir une raison valable pour l'obtention d'une dispense, impliquant renonciation, de sa part, à assumer la fonction, et ce à peine d'une amende dans le cas contraire ». [15]

Quant à l'argument décisif, déjà invoqué, auquel a recours le Haut Comité et qui l'amène à considérer la cause juridiquement entendue, est tiré du mode de nomination des jurés : ceux-ci n'étant pas élus mais tirés au sort ne sauraient faire figure de représentants. L'auteur a remarqué à l'encontre de cette assertion, que le fait pour les jurés d'être élus ne leur confère pas en1791 et en 1793, la qualité de représentants. Il ajoute encore : « Bien que pour la mise en œuvre supra-fonctionnelle du pouvoir législatif l'élection s'impose, celle-ci n'est pas le seul mode de nomination qui, eu égard aux instances dotées de la souveraineté fonctionnelle, trouve grâce auprès de la démocratie .C'est bien ainsi que l'entend la gauche radicale durant la Troisième République ; elle estime même que le tirage au sort, dès lors qu'il est effectué sur la base du suffrage universel, offre plus de garanties de respect des principes démocratiques d'égalité et de non-politisation partisane que l'élection, du moins pour ce qui concerne le jugement par jury .Est-il même si sur qu'à n'être pas à proprement parler des représentants, à l'instar des députés élus, les jurés affaiblissent leur représentativité ? N'évitent-ils pas de la sorte de prêter le flan aux objections, pas toutes dénuées de justesse, qui assaillent les députés nantis d'un mandat représentatif de type classique hérité de la Révolution ? ».

Reposant sur la théorie du contrat social de J.J.ROUSSEAU, nous estimons que la légitimité de ces représentants trouve son appui dans le mandat de l'élu populaire : les gens délèguent une partie de leurs libertés aux élus populaires pour désigner parmi eux, des personnes qui les représentent auprès de l'autorité judiciaire. M. Bruno. Waechter a déjà écrit : « Le jury criminel scelle le contrat social dont il est le ferment, il est un mobile de liberté dont celui-ci est protecteur et qui joue au profit des diverses acteurs au procès » [16].

Il nous semble d'ailleurs que le tirage au sort est le seul mode possible pour nommer les jurés, et assurer le respect du principe d'égalité de tous devant la loi .Nous dirons encore que la désignation par élection ne fonctionnerait pas bien avec la cour d'assises où la tache des jurés ne dure pas longtemps, contrairement à celle des députés. Toutefois, pour renforcer cette représentation nous préférons qu'en droit français, comme en droit algérien, la commission départementale chargée d'établir les listes des jurés qui, mériterait mieux le nom de **Commission populaire**, soit présidée par un maire élu parmi par les maires des communes du ressort de la cour d'assises d'appel, ou son adjoint en cas d'absence ou d'empêchement. Nous voudrions par cette proposition voir la concrétisation de la théorie de la séparation et la collaboration des pouvoirs de Montesquieu : la présence des représentants de l'autorité judiciaire dans cette commission présidée par le représentant des représentants du peuple, ne serait qu'un contrôle mutuel, car la présence des jurés dans une cour d'assises serait l'autre face de ce contrôle. Le mandat du président qui serait désormais membre de cette

commission, serait de cinq ans. Son élection se déroulerait en même temps que les élections municipales.

Nous nous interrogeons à ce propos sur l'autorité chargée d'indemniser les jurés. Pour quelle raison ces derniers sont indemnisés par l'autorité judiciaire ? En réalité, la mission du juré est une collaboration de deux institutions : l'autorité locale, en considérant que le juré est le représentant du peuple ; l'autorité judiciaire, en considérant que le juré est un juge temporaire. Par conséquent, les charges de cette mission seraient désormais assurées par les deux institutions. Sur le plan pratique, **les modalités de cette contribution financière** seraient fixées lors de l'élection du représentant des maires des communes du ressort territorial de chaque cour d'assises.

II- Réflexions sur l'aptitude du missionnaire populaire

Le droit français, comme le droit algérien, fixe les règles principales de l'aptitude requise pour exercer la mission de juré (En France, depuis la loi du 15 juin 2000, **9** jurés si la cour d'assises statue en premier ressort et **12** jurés si elle statue en appel. En revanche, en Algérie, **2** jurés depuis l'ordonnance du 25 février 1995).

Bien qu' elles ne soient pas tout à fait identiques dans les deux droits, les conditions d'aptitude à la mission de juré sont cependant déterminées en général par deux critères : l'un lié à la capacité politique et civique, l'autre lié à la capacité intellectuelle (art.255,C.P.P.F. ; art. 261,C.P.P.A.).De même, les deux législateurs font en outre référence aux textes relatifs aux causes d'incapacité (art.256,C.P.P.F. ;art.262,C.P.P.A.) et d'incompatibilité (art.257,C.P.P.F. ; art.263,C.P.P.A.), qui constituent des mesures restreignant le droit pour certains individus d'être juré

Nous nous limitons à l'étude de la capacité intellectuelle qui touche principalement à deux questions : la première concerne l'âge du juré (**A**) et la deuxième concerne les connaissances de ce missionnaire (B).

A- A la recherche d'un âge raisonnable du juré

En France, le code de procédure pénale exige l'âge de vingt trois ans pour remplir les conditions d'aptitude aux fonctions de juré (art.255, C.P.P.F., en sa rédaction issue de la loi du 29 décembre1972).

En revanche, en Algérie, le législateur exige l'âge de trente ans révolus pour pouvoir exercer ces fonctions (art.261, C.P.P.A.) [17]. Originairement, l'âge de trente ans est considéré comme celui auquel dans la majorité des cas, l'esprit a acquis l'expérience de la vie suffisante pour apprécier sainement les mobiles et la portée d'un acte, et a perdu cette impulsivité et ce jugement entier qui sont les propres de la jeunesse.

Signalons également que la loi française comme la loi algérienne, n'impose pas de limite d'âge supérieure. Néanmoins, l'article 258, C.P.P.F., dispose que les personnes âgées de plus de soixante-dix ans peuvent, sur leur demande, être dispensées des fonctions de juré. Une telle disposition n'existe pas en droit algérien.

Nous rappelons d'ailleurs qu'en France, depuis le Code de brumaire de 1810, toutes les lois relatives au recrutement fixaient l'âge requis à trente ans révolus, mais l'article 3 issu de la loi du 29 décembre 1972, a abaissé cet âge requis à vingt trois ans. Dans tous les cas, cette obligation s'imposait à peine de nullité.

Or, un projet de loi établi par la commission de réforme à l'origine de la loi du 28 juillet 1978, prévoyait que les individus désignés par le sort âgés entre dix-huit ans et vingt-trois ans devraient être éliminés de la liste préparatoire . Cette proposition ne trouvant pas d'écho au Parlement fut supprimée. Dans un souci d'égalité de traitement, la commission avait proposé cette solution :elle estima que puisque les magistrats professionnels ne peuvent siéger avant d'avoir atteint vingt-trois ans, il devrait en être de même pour les juges occasionnels. En cela, la loi de 1978 ne modifia pas la règle préalablement fixée par la loi de 1972, ayant abaissé l'âge de trente à vingt-trois ans.

Cette réforme n'était pas satisfaisante pour certains juristes. M. Versini par exemple, ancien président de cour d'assises fustige dans son ouvrage « Avez-vous une intime conviction », cette loi qui abaisse l'âge à vingt-trois ans, tant l'expérience et la maturité sont importantes pour juger équitablement les autres. L'auteur dénonce de même vivement le système du tirage au sort institué par cette loi, qui place sur un même pied d'égalité « l'idiot du village et le professeur du Collège de France ». C'est donc, selon lui, « se moquer de la justice que d'y admettre tout le monde, c'est à dire n'importe qui ».[18]

Notons, par ailleurs que, le projet de loi français n° 2938 de juin 1996 portant réforme de procédure criminelle ramenait de vingt-trois à dix-huit ans l'âge minimum requis pour exercer les fonctions de juré. Cette modification fut l'une des dispositions les plus débattues à l'Assemblée nationale française.

M. Jacques. Toubon a justifié cette modification par le souci d'associer la jeunesse à une justice qu'elle ne comprend pas toujours et dont elle se sent parfois ignorée. Il a par ailleurs considéré qu' « il n' y avait aucune raison de conserver des âges différents pour la majorité civique ou civile et pour la participation à un jury criminel » [19].

D'autres tels que Mme Frédérique.Bredin et MM Jean-Pièrre.Philibert, Patrick. Devedjian ont partagé le même point de vue. Ils ont considéré que la citoyenneté ne pouvait se diviser et que des personnes disposant du droit de vote devaient, quel que soit leur âge, pouvoir exercer les fonctions de juré.

La Commission des Lois de l'Assemblée nationale n'avait pas été convaincue par ces argumentations et avait adopté un amendement tendant au maintien du droit actuel. Selon son rapporteur Pascal. Clément, il peut « paraître paradoxal, à un moment ou une majorité se dessine en faveur d'une expérience minimum préalable à l'exercice des fonctions de juge d'instruction, d'abaisser ainsi l'âge des jurés : ceux-ci remplissent des fonctions juridictionnelles qui exigent une certaine maturité que n'ont pas forcément tous les citoyens de dix-huit ans. En outre, comme l'ont souligné différentes personnes auditionnées par la commission, cette diminution de l'âge minimum requis rompt le parallélisme établi avec les magistrats qui, en raison des diplômes exigés et de la durée de la scolarité à l'Ecole nationale de la magistrature, auront, eux, largement plus de dix huit ans […]. Les fonctions de juré demandent en outre une maturité que n'ont pas forcément des jeunes gens entre dix-huit et vingt-trois ans qui, souvent, ne sont pas encore entrés dans la vie professionnelle ; le maintien de l'âge minimum actuel protège les jeunes adultes de la réalité souvent sordide évoquée au cours des débats des cours d'assises. »[20]. Cette Commission s'appuyait dans sa décision sur les résultats des études sociologiques de M.Christian.Bonnet, établissant que les individus deviendraient aujourd'hui de plus en plus vite adolescents et adultes de plus en plus tard.

Il nous semble que le mieux est de recourir à l'âge de la majorité civile : car, à cet âge, on est capable de tous les actes de la vie civile (art.488, C.Civ.F. ;art.40, C.Civ.A.). La représentation du juré populaire n'est qu'une application générale de ces textes : le juré en tant que mandataire par ricochet doit remplir les conditions générales pour accomplir un acte juridique. Et en premier lieu avoir l'âge de la majorité civile, à savoir, dix-huit ans en droit français et dix-neuf ans en droit algérien. Cette majorité, donne-t-elle la capacité de juger ? « Juger, disait, Casamayor, peser des intérêts et des valeurs en conflit ». Si, le législateur français comme le législateur algérien, rend, ces personnes pénalement responsables à l'âge de dix-huit ans, c'est qu'il suppose qu'elles sont capables de distinguer entre le mal et le bien, l'interdit et le non interdit. Et donc, ils pourraient juger. A ce propos, nous signalons qu'en France, le maire de Strasbourg est une personne âgée de vingt-et-un ans. S'il est capable de résoudre les problèmes d'une métropole, à fortiori, il est apte à participer à un jury criminel.

D'ailleurs, si on désigne un jury composé de personnes entre dix-huit et soixante-dix ans, c'est afin que le peuple soit représenté dans la diversité de ses opinions sociales car, le choix des jurés se fait par un tirage au sort qui est le « plus neutre des modes de désignation » Il permet probablement un

meilleur équilibre, entre indulgence et sévérité grâce à la diversité des personnes et des âges.

B- vers un jury quasi-professionnel

Le législateur français, comme le législateur algérien, exige également que le juré sache lire et écrire (art.255, C.P.P.F. ; art.261, C.P.P.A.). Le critère est celui de l'alphabétisation. La personne illettrée est donc inapte à remplir une telle mission.

Cette condition a été également affirmée par la jurisprudence. La cour suprême algérienne dans un arrêt du 20 février 1968(Annuaire de la justice 1968, p.58) a cassé un jugement rendu par un tribunal criminel qui a admis en son sein, contrairement à l'article 261, C.P.P.A., un assesseur juré illettré car le jury doit participer activement et en pleine connaissance de cause aux débats qui se déroulent devant lui et être à même d'agir avec discernement, soit pour punir, soit pour excuser, soit pour acquitter.

M. Nouguier voyait que cette cause d'inaptitude s'appuie sur une justification légitime : « Quant à l'impuissance de ceux qui ne savent ni lire ni écrire en français, elle était notoire avant la loi (entendu celle de 4 juin 1853), quoiqu'elle n'eut point été déclarée par la jurisprudence. L'expérience avait bien souvent démontré, dans le cours des débats, spécialement pour les affaires de faux, les fâcheux effets pouvant résulter d'une pareille ignorance. L'abus, lors du vote, des billets illisibles ou des billets blancs, amenant parfois des acquittements étranges, avait rendu ces effets plus fâcheux encore. Il y avait en outre, peu de convenance et de dignité à admettre, lorsque la loi ordonne la remise aux jurés, au moment où va s'ouvrir sa délibération, d'une partie notable des pièces de l'affaire, que les pièces pussent être une lettre morte pour certains d'entre eux » [20].

Le point de vue de Tarde n'est pas différent. Il nous a rapporté : « Je tiens du chef d'un jury ce renseignement que, dans une affaire très grave, sur sept oui l'un était écrit voui, on crut devoir voter de nouveau : il n'y eut alors que six oui, l'auteur du voui ayant écrit non parce que l'orthographe de non mais point celle de oui lui était connue…etc.» [21].

M. Donnedieu de vabres, dans son traité (Traité élémentaire du droit criminel et de législation pénale comparée, p.709), prétendait également que les jurés sont souvent « incapables d'attacher aux débats la somme d'attention nécessaire ».

Quant à André Gide, il nous fait part de son étonnement ayant lui même à plusieurs reprises exercé les fonctions de juré : « Ce n'est pas que pour être bon juré une grande instruction soit nécessaire, et je sais certains paysans dont les jugements sont plus sains que ceux de nombre d'intellectuels ; mais je m'étonne néanmoins que les gens complètement déshabitués de tout travail de tête soient capables de prêter l'attention soutenue qu'on réclame ici des heures durant. L'un d'eux ne me cachait pas sa fatigue ; il se fit récuser aux dernières séances : « sûrement je serais devenu fou », disait-il. C'était un des meilleurs. » [21].

L'avis de M. Cruppi n'était pas différant : « A suivre époque par époque ces définitions on voit que chacune d'elles reflète la philosophie du jour, et demande au juré les facultés et les méthodes que chaque jurisconsulte a dû reconnaître à son philosophe préféré. » [23].

De même, M. Forgues en réponse à une question posée lors d 'une séance consacrée à la question « Faut-il supprimer le jury ? » ; « Le mal est plus grave au point d'être incurable et ce n'est pas pour des raisons d'indocilité du président et des assesseurs qu'il acquitte, mais parce qu'il lui-même inapte à ces fonctions[…], et que cette équipe de hasard ne peut théoriquement donner aucune garantie d'intellectualité moyenne, alors que c'est précisément à elle incombe le soin de juger des affaires de jour en jour plus délicates. » [24].

Le point de vue de M. Jean. Graven, n'est pas moins sévère. Lors de son intervention aux IIIè journées d'Etudes juridiques Jean. Dabin (Louvain 19 et 20 mai 1967), il disait : « Un jury est incapable de déceler les causes profondes et le métabolisme d'un délit, et il

convient de le remplacer par des vrais juges pénaux. ».

M. El-Kailani estime qu'il n 'y a pas de raison de choisir des juges non qualifiés au motif qu'ils sont du peuple, les juges professionnels sont également du peuple. En outre, ils sont souvent, cause de leur ignorance, influencés par l'éloquence des avocats [25].

Mme. Violas-Bauer a conclu dans sa thèse, « La question du jury de la cour d'assises, p.185 », qu'il faut « adjoindre à côté de ces personnes novices, des citoyens exerçant des professions en relation avec les sciences humaines, telle qu'un psychologue par exemple, ou d'autres plus spécialisés dans le secteur juridique, permettrait d'aboutir à un collège des personnes ayant des techniques de raisonnement suffisamment différentes. Cette composition permettrait d'apporter au jugement de l 'affaire un éclairage tout à fait intéressant. De surcroît, aptitudes professionnelles et personnelles permettraient une meilleure appréhension de l'affaire, de l'accusé ainsi que des conséquences les mieux adaptées. ». L'auteur nous a donné également un exemple concernant la cour d'assises des mineurs : « la cour d'assises des mineurs ne propose-elle pas pour cette juridiction, d'associer au magistrat instructeur deux autres magistrats spécialisés, c'est à dire les deux du tribunal pour enfant et deux assesseurs laïcs supplémentaires tirés au sort pour l'affaire sur des listes de personnes appartenant à des catégories socio-professionnelles déterminées : médecins, psychologues, éducateurs, assistants sociaux, membres de l'enseignement. Pour quelle raison cette composition envisageable pour les mineurs ne le serait-elle pas a fortiori pour les majeurs ? L'aspect psychologique n'est pas plus à négliger lorsqu'il s'agit de l'une ou l'autre de ces catégories. ».

Nous rappelons d'ailleurs, qu'hormis une certaine connaissance de la langue officielle, la loi française comme la loi algérienne n'exige aucune aptitude particulière. C'est ce que certains auteurs contestent : « On pourrait à notre époque où l'instruction est obligatoire et généralisée se montrer un peu sévère et exiger au moins, le certificat d'études primaires » C'est aussi en fonction de cette idée que certains législateurs en Europe tel que le législateur italien décide que les jurés devaient être munis d'un titre d'études secondaires. Mais il s'agit il est vrai de la condition d'aptitude pour exercer les « fonctions » de juré au stade de la cour d'assises ». [26] De même, le projet de loi français n° 2938 portant réforme de procédure criminelle n'a pas apporté des innovations concernant cette question.

A vrai dire, notre avis sur ce point est moyen, il prend en considération deux ordres. le premier concerne la nécessité de garder l'esprit de l'institution de jury. Le second relatif à l'exigence d'avoir des connaissances juridiques pour pouvoir trancher des questions de droit : il faut reconnaître d'abord que la participation des citoyens à l'administration de la justice répressive, est un fait historique qu'on rencontre d'assez bonne heure dans les anciennes civilisations. Mais le principe corrélatif de l'incompétence des citoyens pour juger toute une partie du procès criminel, à savoir les questions de droit, n'a pu apparaître qu'avec le développement d'une civilisation qui a transformé la répression, de simple fait, instinctif, souvent arbitraire, en un véritable phénomène juridique ; les questions posés au procès se sont alors dissociées et distinguées. Le juge primitif devait apprécier souverainement, dans chaque espèce, si le fait qui lui était soumis méritait une peine, si son agent devait être puni, et de quelle peine il pouvait être frappé ; l'ensemble du problème restait une pure question de fait, d'opportunité ; il consistait dès lors en un examen qui n'exigeait aucune lumière d'ordre technique et professionnel ; seulement l'identité de situation sociale du juge et du criminel suffisait à assurer à l'individu poursuivi la garantie essentielle qu'il n'y avait guère d'abus à redouter d'un juge appelé peut-être demain à être jugé dans les mêmes conditions qui marquaient sa judicature temporaire [27].

Mais dès lors que la répression a perdu son caractère arbitraire, dès lors qu'elle n'a pas pu être fondée seulement sur la coutume ou sur la loi, se sont posés des questions nouvelles, des questions de droit : il ne s'est plus agi seulement de savoir si tel fait avait été commis par tel individu (question de culpabilité) ; il s'est agi de savoir si le fait imputé était bien un fait punissable, et quel nom il portait dans la catégorie des faits punissables (question de

qualification) ; il s'est agi, ensuite et surtout, de savoir quelle peine appliquer au fait punissable étant donné sa qualification, chaque incrimination et chaque qualification comportant telle sanction et non une autre ; et les deux dernières questions, qualification et application de la peine, sont des questions de droit [28] ; elles exigent des connaissances techniques et professionnelle, la science de la coutume, de la loi, que ne peuvent avoir de simples citoyens car, « le peuple n'est pas jurisconsulte , disait Montesquieu ». [27]

Par conséquent, nous proposons qu'en droit français comme en droit algérien, les futurs jurés siégeant à la cour d'assises, demeurent des simples citoyens tirés au sort. Toutefois, ils devraient suivre **une courte formation** avant l'ouverture de la session de 78 heures. Celle-ci comporterait seulement l'enseignement du **droit pénal spécial** et uniquement des exemples sur les affaires inscrites au rôle de la session : il s'agirait d'expliquer aux jurés les éléments constitutifs du viol ou du vol ainsi que leurs circonstances aggravantes. La formation serait assurée par des avocats stagiaires qui ne seraient pas parties aux affaires inscrites au rôle de la session, le cas échéant en France, par les Elèves avocats en coordination avec les C.R.F.P.A. Nous estimons d'ailleurs, que notre proposition participerait à ce que nous appelions **l'auto-professionnalisation** du peuple, c'est à dire le peuple, serait, à travers le temps, et, grâce à ses représentants, capable de résoudre des questions de droit.

Ainsi Raymond. Lindon a -t-il pu écrire après une longue expérience d'avocat général, tout le bien qu'il pensait des jurés en ces termes : « Sans doute, la composition des jurés doit-elle, d'un point de vue démocratique, être améliorée, mais il n'en demeure pas moins que les jurés sont pour moi des gens admirables. Je les ai vus à l'œuvre et je demeure émerveillé de la sérénité et de l'attention avec lesquelles ils suivent les débats et écoutent l'accusé, les témoins, le ministère public, l'avocat, de la conscience avec laquelle ils veulent trouver la vérité, tenir compte de tous les éléments humains, se dépouiller même, dans la mesure du possible, des préjugés qu'ils peuvent avoir.[…]. Remplir les fonctions de juré, c'est accomplir le plus beau devoir civique qui existe dans notre régime politique, et je l'ai toujours vu faire d'une façon qui me fait tenir la Cour d'Assises en haute estime » [29].

M. Jean-Yves Le Borgne, avocat, ancien directeur de l'Institut de droit pénal du barreau de Paris conclut de même: « Je suis désolé de dire devant un tel aréopage que la légitimité du juge-pas de base polémique, nous avons tous le respect qu'il convient et la considération méritée pour le corps des magistrats-est une fiction dont on se plaît à se demander sur quoi elle repose. Ontologiquement, historiquement, philosophiquement, quel est le fondement de la légitimité du juge ? Jadis, il était celui qui possédait la délégation du roi. Aujourd'hui la preuve que rendre la justice au nom du peuple est un mythe tient dans la réalité : il est des jugement de peu d'importance rendus « au nom du peuple français » et, des jugements fondamentaux rendus « par le peuple français », c'est-à-dire le jury populaire ». L'auteur poursuit : « Si l'on supprime le jury, on arrache à la justice son âme. Certes, ce qui est source de vérité est aussi l'occasion d'erreurs et cela nous pose problème, mais il faut conserver l'âme de la justice avec une possibilité de contrôler de ses erreurs » [30].

Me Huguette André-Coret, Avocate, ancienne présidente de la Conférence des Bâtonniers soutient la même conclusion : « Je puis me référer à mon expérience d'avocate auprès d'une juridiction d'une grande ville nouvelle de la Région parisienne. Les jurés, dans leur grande majorité, sont des personnes consciencieuses. Elles sont convaincues d'être elles-mêmes des juges. Je reprends à cette occasion les propos de M. Jean-Yves Leborgne : je crois qu'il ne faut pas se priver de la sacralisation du juré. » [31].

Rappelons à ce propos, que l'étude du Groupe de recherche et d'information sur la fonction de juré de Lyon a démontré que le contact avec la cour d'assises était impressionnant pour la plupart des jurés (87 %) par le cérémonial [32]. C'est pourquoi nous souhaitons que notre proposition soit étayée par une autre formalité qui participerait d'une part, à l'atténuation des pressions que les jurés

peuvent subir par le « prestige des robes noires et rouges », et de donner aux jurés le respect qu'ils méritent en tant que des « juges d'un jour », d'autre part.

En effet, nous voudrions qu'en France, le futur juré, siégeant à la cour d'assises porte une écharpe tricolore identique à celle que porte le maire français pendant l'exercice de ses fonctions. Toutefois, elle porterait ainsi un petit « flambeau » qui symbolise la liberté, et la date de l'instauration du jury populaire en France : « 1789-1791 ». De même, le futur juré algérien devrait également porter une écharpe tricolore qui porterait le Drapeau Algérien, ainsi que un petit « flambeau » mentionnant la date de 'indépendance de l'Algérie ainsi la date de l'instauration du premier jury dans ce pays: « 1870-1962 ».

Références bibliographiques

[01] VOUIN (R.)., «La cour d'assises de 1808 à 1958.», in , Mélanges Hugueney, Sirey, 1964, p.225

[02] MARTINAGE (Renée.)., « Le jury dans l'Empire colonial », in, «Les destinées du jury criminel », Ester ,Lille,1990,p.188.

[03] VIOLAS - BAUER (Catherine.)., La question du jury de la cour d'assises, thèse Paris I,1996,p.67.

[04]DONNEDIEU DE VABRES (Henri.), Traité élémentaire de droit criminel et législation pénale comparée, 3ème édition, Sirey, Paris,1947, p. 710.

[05] CASAMAYOR, La justice, l'Homme et la liberté, Arthaud, 1965, p.39

[06] BOUCHIÎR (Saïd.). La théorie de l'Etat, O.P.U., Alger, 1993, p. 30 ; LOMBARD (Françoise.)., Les jurés -Justice représentative et représentations de la justice, L'Harmattan,Paris,1993,p7.

[07] LOMBARD (Françoise.).,op.cit.,p.8.

[08] BOURDIEU (Pierre.)., « La délégation et le fétichisme politique », in BOURDIEU (Pierre.)., Choses dites , Les éditions de Minuit , 1987,p.186.

[09] MARX (K.)., L'idéologie allemande, Ed. Sociales, Paris, 1975.

[10] LOMBARD (Françoise.).,op.cit .,p.9.
[11] VIOLAS-BAUER(Catherine.) ,op. cit., p.70.

[12] LOMBARD (Françoise.).,« Les citoyens- juges - la réforme de la cour d'assises »,Rev.Sc.Crim.,1996, p.775 ; Les jurés-Justice représentative et représentations de la justice,op.cit.p.294.

[13] Annuaire de la justice-Ministère de la justice algérien, 1965, p.17

[14] Sur les travaux de ce comité, voir, MIGNON- GARDET (Marie.)., « Le rapport du Haut comité consultatif sur la réforme de la procédure criminelle : un sens d'équilibre», Petites. Aff., n° 58, 13 mai 1996, p. 4.

[15] DAVID (Marcel.)., « Souveraineté, citoyenneté, civisme : quelle légitimité pour le jury », in, « La cour d'assises », La Documentation française, Paris, 2001,p.131.

[16] WAECHTER (Bruno.). « Le jury criminel à l'épreuve de la souveraineté populaire », Petites.Aff.,n°43, avril 1996,p.8.

[17] C'est au jour du tirage au sort du jury de jugement qu'il convient de se placer pour apprécier l'âge d'un juré :C.S.A.,Crim.30-12-1975,Po.n°12567 ;C.C.F.,Crim-26-07-1966, Bull.Crim.,n°213.

[18] VERSINI., Avez-vous une intime conviction, Brèséd.,1990.

[19] GIRAULT (Jean-Marie.), Rapport n ° 275 (96-97), fait au nom de la Commission des Lois, déposé au Sénat le 20 mars 1997, p.71-72.

[20] NOUGUIER (Charles.)., La cour d'assises, Traite pratique, 5 Vol., Éd. Cosse., 1889,p.485.
[21] TARDE (Gabrièl.).,La philosophie pénale, Masson, Paris 1892 ,p.443.

[21] VIOLAS-BAUER (Catherine.).,op.cit., p.178.

[23] CRUPPI (Jean.).,La cour d'assises, Calmann -Levy, Paris, 1898.,p.261.

[24] FOGUES (Emile.)., « Faut-il supprimer le jury ? », Rev.Pén.D.P.,1929, p.262.

[25] El-kAILANI (Farouk.). («Isticlale El-Cadâ », « L'indépendance de l'autorité judiciaire », 1ère éd., « Dar El-Nahda El-Arabia », Le Caire, 197, p.30.

[26] BOUZAT (P.), PINATEL (J.)., Traite de droit pénal et de criminologie, T.II, 2e éd, Dalloz, Paris, 1970,p.1093

[27] GARRAUD., Traité d'instruction criminelle et de procédure pénale, t.IV., 3e éd, Sirey, Paris, 1926,p.2..

[28] DONNEDIEU DE VABRES (Henri.)., Traité élémentaire de droit criminel et de législation pénale comparée, op.cit.,p.708.

[29] LINDON (Raymond.)., « Justice : un magistrat dépose… »,P.U.F. ,Paris, 1975.

[30] LE BORGNE (Jean-Yves.). , « Si l 'on supprime le jury , on arrache à la justice son âme »,Annonce de la seine, n° 25, 28 mars 1996,p.5.

[31] ANDRE-CORET (Huguette.)., « Ne pas se priver de la sacralisation du juré », Annonce de la Seine.,n° 26,1er avril 1996,p.8.

[32] Voir, l'analyse du psychologue Didier Weber dans son article, (« L'angoisse d'être juré », Gaz.Pal., 1992, Doc., p.493.).

Problématique des zones steppiques Algériennes et perspectives d'avenir

Bouzid NEDJIMI - Centre Universitaire de Djelfa.
bnedjimi@yahoo.fr
Mokhtar HOMIDA Centre Universitaire de Djelfa.

Résumé : *Depuis plusieurs décennies les ressources naturelles de l'espace steppique (sol, eau, végétation,...) ont subis de sévères dégradations dues aux effets combinés d'une pression humaine et animale croissante et d'une sécheresse aggravante sur ces écosystèmes.*
Ces dégradations sont accentuées par le contexte d'affaiblissement de la gestion traditionnelle des territoirs provoquées par les changements socio-économiques et politiques, et l'absence de mesures appropriées de la part de l'Etat et ses services techniques pour substituer aux anciennes règles de gestion du patrimoine pastoral et écologique, de nouvelles règles pour assurer la sauvegarde et le développement durable des ressources naturelles.
Aussi et malgré les efforts considérables consentis par l'Etat dans les zones pastorales et agro-pastorales, la situation reste préoccupante et la concrétisation des objectifs est toujours confrontée à d'importantes contraintes notamment ecologiques et socio-économiques.
Cette déstructuration a conduit à de multiples contraintes dans les systèmes traditionnels d'organisation et a entrainée une démobilisation des populations agro-pastorales qui jusque-là assuraient la sauvegarde de cette ressource.

الملخص: منذ عدة عقود تعرضت الموارد الطبيعية (الماء، التربة والنبات) في المناطق السهبية إلى استغلال و تخريب حادين بفعـل الإنسان، الحيوان وكذلك الجفاف المؤثر على الدورة الطبيعية.
هذه التدهورات ازدادت حدتها بضعف التسيير التقليدي للمحيط الناتج عن التحولات الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية إضافة إلى غياب التدابير المناسبة من طرف الدولة و مصالحها التقنية، لكي تحل محل القواعد التقليدية لتسيير الموارد الرعوية و البيئية، قواعـد جديـدة لضمان الحماية و التطوير الدائم للموارد الطبيعية.
كذلك رغم المجهودات المعتبرة المبذولة من طـرف الدولـة فـي المناطق الرعوية و الفلاحية- الرعوية، فإن الوضعية تبقى مثيـرة للاهتمام و تجسيد الأهداف يبقى دائماً مرهون بالاعتراضات الجدية، خاصة منها الطبيعية الاجتماعية و الاقتصادية. هذه التدهورات أدت إلى عدة عراقيل في أجهزة الأنظمة التقليدية وبالتالي نتج عن ذلـك ركود لتنقل سكان هته المناطق الذين كانوا إلى حد الساعة مسؤولون عن حماية هذه الثروة.

Abstract : *For several decades the natural resources of steppe region (soil, water, vegetation…) have undergone severe degradations due to the combined effects of a human and animal pressure increasing and of a worsening dryness on the ecosystems.*
These degradations are accentuated by the context of weakening of the traditional management of the territories caused by the socio-economic and political changes, and the absence of suitable measurements of the State and its technical departments to substitute for the old rules of management of the pastoral and ecological inheritance, of new rules to ensure the safeguard and the durable development of the natural resources.
In addition, the considerable efforts authorized by the State in the pastorals and agro-pastorals zones, the situation remains alarming and the concretisation of the objectives is always confronted with significant in particular ecologic and socio-economic constraints.
This destructuration led to multiple constraints in the traditional systems of organization and led a demobilization of the agro-pastorals populations which up to that point ensured the safeguard of this resource.

1. Introduction

On désigne généralement par parcours, des pâturages formés par une végétation spontanée et exploitée de manière extensive en vue de l'alimentation d'un cheptel, dans notre cas, essentiellement ovin (1). Suite à la croissement démographique et à la sédentarisation d'une partie croissante de la population steppique, on assiste actuellement à une extension rapide de l'agriculture au détriment des meilleures zones pastorales dont la végétation naturelle est détruite par des moyens mécaniques de plus en plus puissants. Cette destruction est également aggravée par l'accroissement de la pression animale sur les surfaces pastorales et par le prélèvement des produits ligneux destiné à la satisfaction des besoins en combustibles (2).

Ces différents phénomènes ont contribué à accroître la fragilité des écosystèmes, à réduire leur capacité de régénération et à diminuer leur potentiel de production. Dans les zones les plus vulnérables, la surexploitation des ressources naturelles renouvelable a eu pour effet de favoriser différents processus de dégradation conduisant à une progression rapide de la désertification (3), dont le problème majeur au quel l'élevage fait face dans ces zones est la rareté et l'irrégularité des ressources alimentaires. La production animale des ruminants dans les zones arides se caractérise par des crises périodiques dues à des disettes résultant de la sécheresse.

Au jourd'hui, la situation dans les zones pastorale et agro-pastorale reste préoccupante et la concrétisation des objectifs est toujours confrontée à d'importantes contraintes notamment

- Le caractère souvent trop sectoriel des actions de développement entreprises et la place insuffisante accordée à l'approche globale et intégrée.
- La faible prise en compte des données écologique et socio-économique dans de

nombreux projets et l'absence d'une politique d'aménagement du territoire et de gestion des ressources naturelles.

- La faible participation des populations aux programmes entrepris, aussi bien au niveau de l'identification et de la formulation des projets qu'au niveau de leur mise en oeuvre et de leur évaluation.
- La faiblesse des moyens et services techniques et administratifs concernés et leur manque de coordination.
- La contribution insuffisante et parfois absente des institutions de recherche, de formation et vulgarisation aux programmes de développement.

Compte tenu de l'état de dégradation des parcours et de la forte pression humaine et animale qui s'exerce sur ces écosystèmes naturels, la reconstitution du couvert ne peut plus être assurée dans la plus part des cas par les mécanismes naturels de régénération et nécessite le recours à des techniques d'aménagement et de gestion des terres. Ces techniques se basent sur l'utilisation judicieuse des eaux de pluie et la plantation d'espèces ligneuses adaptées à ces régions, contribuant aussi bien à l'accroissement de la production qu'à la protection des sols contre l'érosion (4).

2. Présentation des zones steppiques

La steppe Algérienne est située entre les isohyètes 400mm au nord et 100mm au sud. Elle s'étant sur une superficie de 20 millions d'hectares (5), entre la limite sud de l'Atlas Tellien au nord et celle des piémonts sud de l'Atlas Saharien au Sud, répartie administrativement à travers 08 wilayas steppiques et 11 wilayas agro-pastorales totalisant 354 communes. Le climat varie du semi-aride inférieur frais au nord à l'aride inférieur tempéré au sud (6).

La plus part des sols steppiques sont caractérisés par la présence d'accumulation calcaire réduisant la profondeur de sol utile ; ils sont généralement pauvres en matière organique et sensibles à la dégradation. Les bons sols dont la superficie est limitée, se situent au niveau des dépressions (sols d'apport alluvial) soit linéaire et constituées par les lits d'oueds soit fermées et appelées Dayas (7). La végétation steppique est représentée par quatre (04) grands types de formations (8) :

Les parcours à graminées :

- *Stipa tenacessima* (l'Alfa).
- *Lygeum spartum* (Sparte).
- *Aristida pungens* (Drinn).

Les parcours à chamaephytes :

- *Artimisia herba alba* (Armoise blanche).
- *Artimisia compestris* (Armoise champêtre).
- *Arthrophytum scoparium* (Remth).
- *Thymelaea microphylla* (Methnane).

Les parcours à espèces crassulescentes :

- *Atriplex halimus.*
- *Salsola vermiculata*.
- *Suaeda fructiocosa*.

Les parcours dégradés et post culturales :

- *Noaea micronata.*
- *Piganum harmala.*
- *Asatragalus armatus*.

3. Quelques données socio-économiques

Il est généralement admis que traditionnellement l'activité dominante dans la steppe était le nomadisme. Ce mode de vie est basé sur la transhumance vers le Nord et vers le sud. Cette transhumance était dictée par un besoin en fourrage dans des zones favorables (parcours présahariens en hiver, zones céréalières en été), réglementée par des ententes tacites entre tribus. Les revenus étaient tirés essentiellement de l'élevage.
Aujourd'hui la situation a évolué dans les sens d'une tendance à la sédentarisation et à la disparition progressive du nomadisme.

3.1. Transhumance d'hiver et d'été (Achaba-Azzaba)

Le nomadisme et notamment la transhumance (Achaba-Azzaba) constitue la principale activité pastorale qui découle des facteurs historiques économiques et sociaux. C'est une forme d'adaptation à un milieu contraignant où l'offre fourragère est marquée par une discontinuité dans le temps et dans l'espace.
Ces déplacements, s'effectuant en été vers les zones telliennes (Achaba) et en hivers vers les parcours présahariens (Azzaba), allègent la charge sur les parcours steppiques leur permettant ainsi de se régénérer.

En complémentarité avec les parcours steppiques, les parcours présahariens, qui couvrent une superficie estimée à environ 16 millions d'ha (9), sont exploités par les éleveurs en hivers parce qu'en cette saison, l'offre fourragère des parcours steppiques est faible et la température est très basse.

Ces parcours qui recèlent de grandes potentialités sont caractérisés par un hiver doux

et une végétation palatable pour le cheptel. Cette végétation se compose de plantes pérennes (*Retama retam*, *Aristida sp*, *Arthrophytum sp*…), d'annuelles et d'associations diverses.

Cette forme de l'élevage extensif était menée depuis longtemps sans grande difficulté, grâce aux équilibres écologiques et socio-économiques.
Ce pendant ces équilibres sont remis en cause en raison notamment de la diminution de la superficie des parcours et de la chute de leurs rendements à la suite des sécheresses répétitives et de la croissement continu des effectifs ovin d'une part de l'extension de la céréaliculture au dépens des meilleurs parcours d'autre part, réduisant ainsi les ressources alimentaires du cheptel.

Le mouvement (Achaba) était relativement facile à organiser du fait d'une grande partie des zones d'accueil était constitue essentiellement par les grandes exploitations du secteur public que l'administration instruisait pour le libre accès aux champs sans contrepartie.

Cette pratique a cependant été limitée depuis la réorganisation de la gestion des terres agricoles du domaine public qui s'est traduit par la multiplication de petites exploitations autonomes (9).

4. Les facteurs de dégradation des écosystèmes steppiques

Depuis une trentaine d'années, l'écosystème steppique à été complètement bouleversé, tant dans sa structure que dans son fonctionnement à travers sa productivité primaire. On assiste à un ensablement progressif allant du voile éolien dans certaines zones à la formation de véritables dunes dans d'autres.
La réduction du couvert végétale et le changement de la composition floristique sont les éléments qui caractérisent l'évolution régressive de la steppe.

4.1. Facteurs physiques
4.1.1. Sécheresse

En générale la pluviométrie moyenne annuelle est faible (100 à 400mm) et sa répartition est irrégulière dans le temps et dans l'espace.Les pluies se caractérisent par leur brutalité (averse) et leur aspects orageux (6).
Les dernières décennies ont connu une diminution notable de la pluviométrie annuelle, avec parfois plusieurs années consécutives de sécheresse persistante.

De longues observations sur le terrain ont démontré qu'une aridité croissante provoque une détérioration des caractéristiques du sol donnant lieu à un processus de désertification observé notamment dans le sud oranais et le sud algérois.

4.1.2. Erosion éolienne

L'action de l'érosion par le vent accentue le processus de désertification, elle varie en fonction du couvert végétale. Ce type d'érosion provoque une perte de sol de 100 à 250 tonnes/ha/an dans les steppes défrichées (6).

4.2. Facteurs anthropiques (humains)
4.2.1. Le surpâturage

Le surpâturage est définit comme étant un prélèvement d'une quantité de végétal supérieur à la production annuelle des parcours (6).La majeur partie de la population steppique tire ses revenus à travers la pratique de l'élevage d'un cheptel principalement ovin (10).L'exploitation permanente des pâturages naturels, utilisant une charge animale nettement supérieurs au potentiel de production des parcours, à pour effet de réduire leur capacité de régénération naturelle.

Cette sur exploitation est aggravé par l'utilisation des moyens de transport puissants et rapides qui permettent la concentration d'effectifs importants du cheptel au niveau des zones fraîchement arrosée sans laisser pour cela le temps nécessaire à la végétation de se développer (piétinements, surcharge, plantes n'arrivant pas à boucles leurs cycles…).
Depuis 1975, l'effectif du troupeau ovin au niveau des zones steppiques à pratiquement dépassé le double en l'espace de 20 ans, allant de 8500.000 têtes en 1978 à plus de 15 millions de têtes en 1999, ce qui respecte 83% du cheptel national (11).

En absence d'un couvert broussailleux suffisant, la disponibilité en fourrage dépend seulement des plantes herbacées annuelles, elles-mêmes tributaire des précipitations, habituellement irrégulières.

Cette croissance du cheptel n'a été possible que par une alimentation de plus en plus basée sur les concentrés, ceux ci représentent actuellement plus de 50% de la ration des ovins dans l'ensemble de la région (6).

Sur les 20 millions d'hectares de parcours steppique on compte 15 millions de parcours palatables (12) qui se répartissent en fonction de leur état de dégradation comme suit :

La croissance exponentielle du troupeau steppique est due à plusieurs phénomènes dont :

- La croissance démographique, la forte augmentation du prix de la viande ovine (prix de détail du kg est passé de 50 DA en 1977, à plus de 600 DA en 2004).

- La distribution à bas prix d'orge et d'aliment concentré aux éleveurs et l'utilisation une vingtaine d'années de moyens mécaniques de transport du troupeau et de citernes d'eau.

L'offre fourragère des parcours ; estimée à 01 milliards d'UF (soit équivalent de 10 millions de quintaux d'orge) ne peut satisfaire que 15% des besoins alimentaire de cheptel ovin existant. Le déficit est comblé par l'importation de concentré et d'aliment de bétail, selon le Ministère de l'Agriculture (11), ces importations dépassent 200 millions de dollars chaque année.

4.2.2. Défrichement et extension de la céréaliculture

Au cours des années 70, l'extension de la céréaliculture fut caractérisée par la généralisation de l'utilisation du tracteur à disques pour le labour des sols à texture grossière fragile. Les labours par ces derniers constituent en un simple grattage de la couche superficielle accompagné de la destruction quasi totale des espèces pérennes. Ces techniques de labour ont aussi une action érosive, détruisant l'horizon superficiel et stérilisant le sol, le plus souvent de manière irréversible.

Compte tenu des terres laissées en jachère, la superficie labourée en milieu steppique est estimée à plus de 2 millions d'hectares(5), la plus grande partie de ces terres se situe sur des sols fragiles en dehors des terres favorables des fonds d'oueds ou de Dayates.

Cette culture épisodique détruit les plantes vivaces qui sont remplacées par des espèces annuelles incapables de retenir le sol. Le Houerou (6) estime que le degré de recouvrement des pérennes de la végétation steppique à diminue d'environ 25% en moyenne à moins de 5%.

4.2.3. Eradication des espèces ligneuses comme combustibles

Les besoins en combustible pour la cuisson des aliments et le chauffage, amènent les habitants de la steppe à déraciner les espèces ligneuses, même parfois de petite taille (Armoise). D'après Le Houerou (6) la consommation moyenne de bois de feu est de 1.5kg de matière sèche par personne et par jour.

5. Les politiques d'organisation de la steppe

L'extension de la céréaliculture et la surexploitation des parcours sont les résultats de l'échec des déférentes politiques menées en milieu steppiques depuis l'indépendance. Ces politiques ont toujours ignoré l'organisation traditionnelle des éleveurs ainsi que leurs préoccupations.

Au lendemain de l'indépendance le statut juridique des terres de la steppe était issu de l'application de la loi du 22 avril 1863 (Sénatus Consulte) (5), qui à partager le territoire steppique en :

- Terres publique de statut domanial et communal regroupant les terres forestières, alfatières et les superficies de parcours. Les droits de l'exploitation sur ces terres sont précaires et révocables.
- Terres «Arch», propriétés collectives des tribus.

Les tentatives d'organisation des éleveurs et de parcours sont nombreuses et très peu ont donné des résultats positifs allant dans le sens de l'amélioration des parcours.
En 1975, fut promulguée, au titre de la troisième phase de la révolution agraire l'ordonnance du 17/06/1975, portant le code pastoral. Celle-ci stipule que les terres de parcours situées dans les zones steppiques et de statut communal, domanial et « Arch », sont propriété de l'Etat, à l'exception des terres ayant l'objet d'une mise en valeur constante.

L'application de la troisième phase de la révolution agraire à travers la mise en œuvre du code pastoral, a pratiquement été réduite au versement de l'ensemble des terres publiques et Arch au fond national de la révolution agraire(FNRA). Ces terres, en l'absence de règles de gestion, sont exploitées en fonction des capacités de chacun sans se soucier de la préservation des ressources naturelles.

En 1981 fut créé par décret, le Haut Commissariat au Développement de la steppe (HCDS), chargé de mettre en place une politique de développent intégré de la steppe, en tenant compte de tous les aspects économiques et sociaux.

Le HCDS lança plusieurs actions d'amélioration des parcours steppiques : mise en défens, plantations fourragères, ensemencements. Compte tenu de l'absence de participation des agro-éleveurs et du non-règlement du problème foncier, ces actions

n'ont aucun effet positif sur la régénération des parcours. Au contraire la dégradation des parcours s'est aggravée depuis.

En 1992, le HCDS met en œuvre une nouvelle méthode de réalisation des projets de développement (notamment ceux relatifs aux plantations fourragères), basée sur la participation des membres de familles d'agro-pasteurs, soit au niveau des périmètres communaux dont la gestion, une fois le projet réalisé sera confié à la commune, soit au niveau des terrains propriété d'agro-pasteurs, le HCDS assurant l'appui matériel et technique. L'impact de cette nouvelle approche participative sur l'amélioration des ressources pastorales reste conditionné par le règlement du problème foncier et la participation active des communautés d'éleveurs à l'élaboration et la réalisation des projets et à la gestion des périmètres aménagés.

Conclusion

L'aménagement et le développement de la Steppe restent complexes et difficilement maîtrisables actuellement quant aux choix des options à prendre et aux nombreux paramètres interdépendants à appréhender aussi bien dans l'approche sectorielle qu'intersectorielle et ou intégré.

S'il est vrai aujourd'hui, que presque tous les problèmes posés au niveau de cet espace sont connus et admis de tous, il n'en demeure pas moins que le cadre dans lequel doivent s'inscrire les solutions est à rechercher tant sur les plans juridique, réglementaire, institutionnel, socio-culturel et technico-économique...

Aussi la connaissance approfondie des différents volets constituants le milieu stepppique (écologique, sociologique, économique, culturel...) par des études rigoureuses, détaillées et surtout applicables aux diversités et spécificités de cette région sont nécessaires pour élaborer « la base de données » à partir de laquelle non seulement tous les aspects de la problématique seront cernés mais aussi, permettre la projection des stratégies à moyen et long terme dans un contexte planifié.

Ceci étant, les programmes qui permettent d'une part la protection des infrastructures en place (fixation de dunes, plantations, mises en défens...) et d'autre part, le désenclavement de l'espace pastoral par l'ouverture de pistes, la création de points d'eau au bénéfice des populations, doivent être menées dans un cadre coordonné.

Néanmoins, les programmes à entreprendre doivent s'inscrire dans un cadre plus large (sous-région, région) pour des besoins de planification, essentiels à une meilleure rationalisation des investissents en concertation avec les agro-pasteurs.

Aussi, il est clair, que la réussite des programmes de développement de l'espace pastoral dépend étroitement de :

- L'élaboration d'une loi pastorale.
- La participation effective des populations pastorales non seulement dans l'exécution mais surtout dans la conception des programmes de développement.
- Les études d'aménagement intégré des zones à vocation pastorale et agro-pastorales.
- La cohérence et la coordination entre les intervenants dans ces espaces.

Ces aspects sont fondamentaux car aucune solution technique ne peut être viable si elle n'est pas adaptée à la logique des agro-éleveurs.

Les programmes de développement de la Steppe élaborés à ce jour et la valorisation de ses potentialités ont certes permis, l'exécution et la réussite de plusieurs projets mais, ils ont aussi connu de nombreuses contraintes, nées essentiellement de l'inadéquation entre les objectifs et les moyens à mettre en oeuvre, l'omission d'intégrer l'agro-pasteur dans les modèles définis et des études limitées sans vision globale pour un large développement.

Au vu de cette situation, le champ de développement doit être traduit à un niveau plus large en terme de participation active des populations où les régions steppiques divisée en sous régions géo-climatiques seront inscrites comme cadre essentiel d'investigation avec un renforcement de l'outil de planification.

Références bibliographiques

1-Benrebiha A. et Bouabdellah E., **1992**-Note sur l'etat des parcours steppiques en Algérie. Séminaire international du réseau PARCOURS, INES d'Agronomie de CHLEF-Algérie,Num. spéc. pp. 25-32.

2- Floret C., LE Floc'h E. & Pontanier R. 1992 - Perturbation anthropique et aridification en zone présaharienne in : l'aridité une contrainte de développement, caractérisation, réponses biologiques et stratégie de sociétés. Eds LE Floc'h E., Grouzis M., Cornet A. & Bille J.C., Ed. OROSTOM-Paris, pp. 449-463.

3- Nefzaoui A. & Chermiti A. 1991 - Place et rôles des arbustes fourragers dans les parcours de zones arides et semi-arides de la Tunisie. Options méditerranéennes. CIHEAM .Montpellier. Série séminaires n° 16 : 119-125.

4- Dutuit P., Pourrat Y. & Dodeman V.L. 1991 - Stratégie d'implantation d'un système d'espèces adaptées aux conditions d'aridité du pourtour méditerranéen. Rev. L'amélioration des plants pour l'adaptation aux milieux arides. Ed. AUPELF-UREF. Paris,
pp. 65-73.

5- Ministère de l'Agriculture 1998- Plan national d'action pour l'environnement. Rapport de synthèse. 15p.

6- LE Houerou H.N. 1995 - Bioclimatologie et biogéographie des steppes aride du Nord de l'Afrique- Diversité biologique, développement durable et désertisation. Options méditerranéennes. CIHEAM. Montpellier Série B : Etudes et recherches n° 10-397p.

7- Pouget M. 1980 - Les relations Sol-Végétation dans les steppes sud-Algéroises, travaux et documents de l' OROSTOM. Paris, 555p.

8- Djebaili S. 1984 - Steppe Algérienne Phytosociologie et écologie. O.P.U. Alger, 177p.

9- Ministère de l'Agriculture, **1999**- Instruction interministérielle relative à l'organisation de la transhumance d'été (Achaba-Azzaba). n° 301, 6p.

10- Soto G. 1997- Atriplex nummularia, espèce pionnière contre la désertification. FAO. XI congres Forestier Mondial. 13-22 Oct. 1997. Antalya- Turquie, Vol.2, thème 10, 2p.

11- Ministère de l'Agriculture 2000 - L'Agriculture par les chiffres. 15p.

12- H.C.D.S. (Haut Commissariat au Développement de la Steppe) 2001- Problématique des zones steppiques et perspectives de développement Rap. Synth. 10 p.

Tableau 1. Effectif du cheptel national

Espèces	1990	1995	1999
	Production	Production	Production
Bovins	1 392 700	1 266 620	1650 000
Ovins	17 697 270	17 301 560	18 200 000
Caprins	2 471 950	2 779 790	3 400 000
Camelins	122 450	126 350	220 000

Source : Ministère de l'Agriculture, 2000(11)

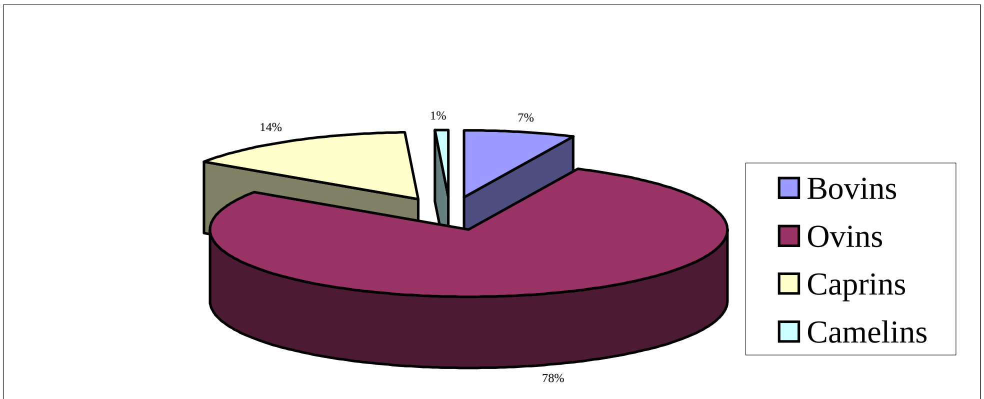

Graphe1. Effectif national du cheptel

Tableau 2. Etat de dégradation des parcours steppiques

Etat de dégradation	superficie	Pourcentage	Production annuelle
-Parcours en bon état	03 millions d'ha	20%	120 UF/ha
-Parcours moyennement dégradés	5.5 millions d'ha	36.7%	70 UF/ha
-Parcours dégradés	6.5 millions d'ha	43.3%	moins de 30UF/ha

Source : HCDS, 2001(12) 1 UF équivalent à 1Kg d'orge.

Tableau 3. Evolution des importations d'aliment de bétail entre 1990 et 1999

Unité : 1000 $ US

Produits	1990	1995	1999
Céréales de semence et aliment de bétail	204 591	161 209	209 646

Source : Ministère de l'Agriculture, 2000(11)

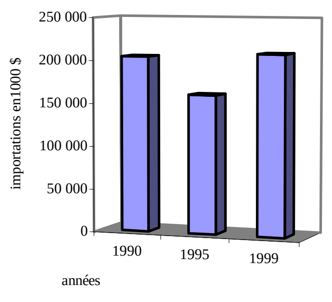

Graphe2. Evolution des importations des céréales de semence et aliment de bétail entre 1990 et 1999

Savoir faire local dans l'Agriculture oasienne

déperdition ou reconduction

BOUAMMAR Boualem - Université de Ouargla
IDDER Med Azzedine - Université de Ouargla

Résumé : Deux systèmes agricoles, selon la dimension temporelle (ancien et nouveau système) se côtoient et sont en étroite relation. Le savoir faire local, principalement en termes de pratiques culturales du palmier dattier et dont les anciennes palmeraies constituent le principal réservoir, est certes menacé, mais continue d'être le pourvoyeur de « techniques » et d'innovation paysanne pour les nouvelles palmeraies des périmètres agricoles de mise en valeur.

Les pratiques culturales utilisées dans les nouvelles plantations de palmier ne constituent pratiquement qu'une simple reconduction des pratiques de l'ancien système agricole même si l'on qualifie (à tort d'ailleurs) celui-ci de moderne.

Certains métiers sont réellement menacés de disparition (grimpeurs et artisans) en raison des mutations socio-économiques connues par les anciennes oasis et en raison de nouvelles fonctions (purement économiques) auxquelles elles semblent être dorénavant destinées. La logique productiviste semble en effet prendre le dessus sur les rôles écologique et social qui était assignés à ces oasis.

Mots clés : savoir faire local, phoeniciculture, système agricole, techniques de production , pratiques agricoles.

I. Introduction :

Il est de coutume, quand on s'intéresse à l'agriculture oasienne, de parler de secteur moderne et de secteur traditionnel avec tous les préjugés que cela suppose.

Pour notre part et en matière d'approche, nous éviterons de nous enfermer dans le cliché dualiste, moderne –traditionnel où l'on assimile le système agricole ancien à un système archaïque, dépassé, « sclérosé », et le nouveau système à un système moderne évolué, performant et en pleine mutation.

Cette approche, suppose que ces deux systèmes sont soumis à la même logique et évoluent donc dans le même environnement. Elle suppose aussi une supériorité en terme de performance économique et que par conséquent l'ancien système est condamné à évoluer vers les nouvelles règles de l'environnement économique et social.

Sous cet angle, pour survivre aux lois du marché, une palmeraie (ou exploitation agricole oasienne) est condamnée à subir une mécanisation, une fertilisation minérale, une meilleure productivité, en bref, une plus grande intégration au marché par une plus grande utilisation d'intrants et un plus grand écoulement de la production sur le marché.

Un cinglant démenti nous est apporté aujourd'hui par les limites de l'agriculture productiviste et des organismes génétiquement modifiés, et l'émergence de l'agriculture biologique.
La nouvelle exploitation agricole oasienne évolue dans un environnement capitaliste où le marché est un élément déterminant et où elle constitue un capital de production et donc une source de revenu.
Quand à l'exploitation ancienne, elle répond à plusieurs fonctions dans la mesure où elle constitue une source d'approvisionnement en produits agricoles, une source « d'adoucissement » du climat et un lieu de détente où de villégiature pour les Ksouriens. Elle répond donc à une fonction écologique importante et permet l'implantation de centres de vie et constitue un lieu de repos dans un climat très austère.

C'est dans ce cadre que nous avons posé deux question qui s'imposent à notre sens : Les pratiques culturales des anciennes palmeraies sont-elles reproduites dans les nouvelles palmeraies ? Y a-t-il déperdition du savoir faire local ?

Sur cet aspect nous nous sommes reposés sur deux hypothèses qui constituent des réponses affirmatives à ces deux questions, ce qui est généralement admis mais non prouvé à l'heure actuelle.
Tout d'abord, nous tenons à rappeler les contours des notions de techniques culturales et de pratiques culturales. Une pratique est une façon dont un opérateur met en œuvre une opération technique alors que les techniques culturales peuvent être décrites indépendamment de l'agriculteur ou de l'éleveur qui les met en œuvre, il n'en est pas de même pour les pratiques culturales.

II. Matériel et méthodes :

Le travail de recherche s'est déroulé dans la cuvette de Ouargla où nous avons procédé à un zonage pour dégager les zones homogènes

sur le plan de la date de création des palmeraies (ancienne et nouvelle palmeraie). Ainsi, nous avons effectué 122 enquêtes dans les palmeraies d'EL kseur, Ngoussa et Rouissat qui sont relativement anciennes et dans les palmeraies de Hassi Ben Abdellah et Mkhadma qui sont des palmeraies de création récente.

Au vu du nombre important des exploitations agricoles anciennes par rapport aux nouvelles exploitations (un total de 10 033 exploitations dont 8 649 anciennes, soit 86%) nous avons pris 112 anciennes et 10 exploitations nouvelles.
Sur le plan méthodologique nous nous sommes basés sur un questionnaire qui retrace les pratiques et techniques pratiquées par les agriculteurs et des observations sur terrain qui nous renseignent sur l'état des exploitations.
Notre démarche consiste donc à faire un état des lieux sur le plan de la conduite du palmier dattier et de faire ressortir les principales contraintes dans les anciennes et les nouvelles palmeraies et ensuite de faire une analyse comparative.

III. Résultats et discussions:

Nous nous limiterons à mettre en évidence les résultats les plus significatifs qui s'inscrivent dans notre problématique de départ.
Ainsi, sur le plan de la structure des exploitations phoenicicoles, nous avons relevé les principales distinctions qui relèvent de la nature de l'exploitation et de sa finalité (voir tableau 1 en annexes).
Le principal trait qui caractérise les anciennes palmeraies reste indéniablement le morcellement (du principalement à l'héritage et à l'attachement que porte les agriculteurs à leurs exploitations).

Les nouvelles exploitations sont le fruit d'une appropriation illicite ou par le biais d'une attribution des pouvoirs publics dans le cadre de mise en valeur des périmètres de mise en valeur (généralement divisés en lots identiques).

Il faudrait souligner que le sens donné par organisation d'une palmeraie diffère selon le contexte où l'on se situe. Si pour l'exploitation nouvelle, l'organisation de la plantation répond à un souci de facilité d'introduction de la mécanisation, d'augmentation des rendements et d'amélioration de la qualité des dattes, il n'en est pas de même pour l'ancienne exploitation où la densité et l'organisation répond aussi à un critère écologique (microclimat plus clément et la palmeraie est aussi assimilée à un jardin où une forêt) et économique dans le sens où cela permet de mieux diversifier les cultures sous-jacentes (voir tableau 2 en annexes).

Le principal enseignement à en tirer est que les principales différences ne relèvent pas d'une introduction de techniques nouvelles crées en dehors des exploitations (ou exogènes) mais relèvent surtout de la finalité de l'exploitation qui a ses propres exigences.

Le deuxième enseignement est que l'on est encore loin d'un changement radical en matière de pratiques culturales même si l'on note des différences qui relèvent beaucoup plus de la structure de l'exploitation.

Par ailleurs certaines pratiques autrefois plus généralisées, sont peu pratiquées en raison de manque de main d'œuvre qualifiée (ensachage par le lif, pollinisation non généralisée, lutte contre les déprédateurs par des moyens locaux tels que la cendre, le sel…). Ce phénomène est le résultat du vieillissement de la main d'œuvre et d'un exode agricole principalement dans les anciennes palmeraies.

Conclusion :

L'ancien système de production phoenicicole demeure un réservoir de savoir faire et la source la plus importante d'innovations paysannes dans la région de Ouargla. Les pratiques culturales utilisées dans les nouvelles plantations de palmier ne constituent pratiquement qu'une simple reconduction des pratiques de l'ancien système même si l'on qualifie (à tort d'ailleurs) celui-ci de moderne,.

La déperdition, somme toute relative, du savoir-faire local est le résultat de mutations économiques (exode agricole, cherté de la main d'œuvre et des intrants) et socioculturelles. En effet, le vieillissement de la main d'œuvre conjugué à une dévalorisation de la palmeraie en tant qu'unité de production agricole ont engendré une rareté de plus en plus marquée de certains métiers traditionnels de production de la datte tel que le grimpeur et le dépérissement de certains métiers de transformation des produits et sous-produits du palmier dattier.

Certains métiers sont donc réellement menacés de disparition en raison des mutations socio-économiques connues par les anciennes oasis et en raison de nouvelles fonctions (purement économiques) auxquelles elles semblent être dorénavant destinées. La logique productiviste semble en effet prendre le dessus sur les rôles écologique et social qui était assignés à ces oasis.

Références bibliographiques

CAPILLON A. MANICHON H. 1991 **Guide d'étude de l'exploitation agricole à l'usage des agronomes.** INA, Paris Grignon

COTE M. 1992 **Espoir et menace sur le Sahara ; les formes récentes de mise en valeur agricole**. Univesité Euro-arabe itinérante. 8 ème session . Ghardaia du 11 au 20 avril 1992.

DORE T. - SEBILLOTE M. 1987 **Manuel didactique pour la construction de typologie fondées sur l'analyse du fonctionnement et de l'histoire des exploitations agricoles**. Rapport d'étude, INA Paris Grignon, Chaire d'Agronomie, Décembre 1987.

DUBOST D. 1992 **Aridité, agriculture et développement ; le cas des oasis algériennes**. Revue Sécheresse, N°2, volume 3, juin 1992.pp 85-96.

DUFUMIER M. cité par ICRA**. Recherche agricole orientée vers le développement**. Waginingin, 1994, p 53.

GROUPE DE TRAVAIL ET DE COOPERATION FRANÇAISE. **Les interventions en milieu rural : Principes et approches méthodologiques.** Ministère de la coopération du développement, Paris, avril 1989, 198p.

Annexes

Tableau 1 : Structure des anciennes et nouvelles exploitations phoenicicoles

Structure	**Palmeraie ancienne**	**Palmeraie nouvelle**
Superficie	réduite (morcellement et parcellisation)	Plus importante
Densité	Elevée (500 à 600 pieds /ha)	Densité acceptable (100 à 150 pieds /ha)
Variétés	Diversité variétale importante	Monovariété (Deglet nour) ou Deglet nour + ghars
organisation	Irrigués organisées ou non organisés et parfois non irrigués (bour ou palmeraies du chott	Irriguée et organisés
Cultures sous -jacentes	variées	Moins variées
Situation	Près des agglomérations	Loin de toute agglomération
Destination de la production	Une partie non négligeable est autoconsommée	L'essentiel de la production est destinée au marché

Tableau 2 Présentation des différentes pratiques et techniques culturales

Pratiques	**Palmeraie ancienne**	**Palmeraie nouvelle**
La multiplication	Se fait par deux méthodes (par rejet et par graine)	Se fait seulement par rejet
Le choix des variétés	Essentiellement en fonction de leur appréciation et leur conservation	Le critère de choix est un critère marchand
Le choix des rejets et leurs origine	Le premier critère est la largeur du cornaf mesuré avec le pouce	Le critère essentiel est le poids du rejet
La plantation	Préparer le trou de plantation, mettre du fumier et irriguer pendant 1 mois	Même procédé, en ajoutant parfois des engrais minéraux
Irrigation	Se fait par planches, cuvette et par billon	Irrigation par planche
La protection	Les produits utilisés sont le gypse, les cendres, les sels	Essentiellement le souffre et la chaux
La conservation	Se fait dans les maisons pour une longue durée dans des sacs et dans des casiers	Se fait dans les palmeraies pour un temps court juste le temps de la vente
L'entretien	L'entretien, le désherbage, les travaux du sol se font à la main avec des outils très simples	La toilette se fait à la main mais le désherbage se fait souvent avec des herbicides

Le marketing au sein de l’entreprise Un processus chronologique.

TARI Mohamed Larbi - Université de Biskra

Résumé : En Europe comme aux états – unis, nous observons depuis des années une évolution des organismes industriels et financiers face aux concepts modernes du management . Il est parallèlement aisé de s’apercevoir que l’accroissement de la compétitivité pour certains de ces organismes s’accompagne souvent d’un intérêt accru envers l’aspect marketing de leur gestion .

Cependant, en Algérie et jusqu’à un passé très récent , les Entreprises Algériennes n’avaient aucune maîtrise sur leurs instruments de gestion et à la limite n’en éprouvaient pas la nécessité vu que la sanction du marché était absente . Evoluant dans un climat protège , l’entreprise s’est surtout consacrée à satisfaire les exigences de sa tutelle et de la planification, et offrait des produits sans s’intéresser à son marché et à sa situation financière .

Désormais, la soumission de l’entreprise publique économique (EPE) aux normes du marché et partant aux règles du droit commercial entraîne des changement dans ses relations avec ses différents marchés .
L’objectif du présent article réside dans l’importance des problèmes qu’un tel sujet soulève dans une conjoncture économique difficile .

Mots clés : Marketing, Marketing – Mix, Banque, client, satisfaction.

الملخص : الإهتمام البالغ للمنظمات الصناعية وا الية الأمريكية والأوروبية على حد سواء با فاهيم ا ديثة لتسي منشآ ا ، هو ما كن ملاحظته وتسجيله منذ سنوات خلت. وبا وازاة مع ذلك ، فإنه من السهل إدراك حقيقة مفادها أن حدة التنافس ب هذه ا ؤسسات هي من أهم العوامل ال أج ا على إدماج التسويق تسي شؤو ا.
وإ ماضي قريب، كانت ا ؤسسات ا زائرية لا تتمتع بالإطار ا ؤسسا ولا با ة والإحترافية ا طلوبة مارسة الوظائف ا نوطة ا ، إن عدم التحكم أدوات التسي وغياب قوا السوق جعل مهمة تلف القطاعات تكمن قيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ا ددة من طرف هيئات التخطيط والسلطات ا الية ، وهكذا فإن التخطيط ا ا حصر دور ا ؤسسات ا زائرية وحو ا إ رد أداة خدمة ا يئات السياسية دون الإهتمام إ ا عطيات السوقية الفعلية ووضعيتها ا الية.

أما اليوم ، فا نعطف الذي ر به ا زائر نتيجة التحول إ اقتصاد السوق و رير ا ؤسسة الاقتصادية العمومية وخضوعها إ قوا السوق ، وضعها أمام ديات صعبة ، فرضت عليها إجراء تغ ات وتعديلات داخلية كنتيجة حتمية لضغوطات ا يط ا ارجي ال كانت مأمن منها ، ا سوف يستدعي من ا ؤسسة مراجعة دقيقة وعميقة ختلف علاقا ا بالسوق.

إن الغرض الرئيسي من هذا ا قال يكمن أ ية ا شاكل والعراقيل ال يتطرق إليها ويعرضها موضوع التسويق ، خاصة ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ال تعيشها ا ؤسسات ا زائرية .

الكلمات ا فتاحية : التسويق، ا زيج التسويقي، البنك، العميل، الرضى.

1/ Introduction :

Dans l’esprit de la plupart des gens, le mot « Marketing » correspond encore à une idée vague et approximative. Pour certains, faire du marketing, c’est procéder à des études de marché , pour d’autres surtout, cela consiste à réaliser de la publicité. D’ailleurs , pour un non spécialiste , la fonction de directeur de marketing et celle de directeur commercial signifient exactement une même activité, et s’étonne même de voir cohabiter des responsables pour chaque structure évoquée, comme c’est le cas de beaucoup d’entreprises .

Une autre constatation est à faire concernant la connotation subjective attribuée largement au terme « marketing », qui impute à ce dernier une certaine tendance à vouloir orienter les individus voir la société vers un type ou un modèle de consommation donné et préalablement déterminé. Celle – ci apparaît clairement aussi bien dans ses objectifs que dans les méthodes utilisées. A cet effet l’idée même du marketing devient dangereuse et ses méthodes abusives , c’est ainsi que le monde assiste à la naissance d’un mouvement de défense des consommateurs dans les années soixante , d’abord aux Etats-unis ensuite à travers les autres continents ou l’échange est libéral .

2/ Position du Problème :

Le marketing représente une fonction ou une activité distincte dans la gestion des affaires , une logique de management basée sur une démarche méthodique et sur des techniques variées et rigoureuses , un état d’esprit ou même une philosophie .

Cette variété de points de vues montre l’utilité de s’interroger sur le contenu du concept . pour une bonne assimilation du problème , nous analyserons d’abord les

conditions d'apparition et l'évolution du marketing pour étudier ensuite sa signification .

Notre article s'inscrit dans le cadre de toutes ces préoccupations .

Pour cela , nous émettons l'hypothèse fondamentale suivante :

Le marketing est une philosophie à l'échelle de l'entreprise selon laquelle l'intérêt de celle – ci passe nécessairement par celui de ses clients .

Il est également important de signaler que l'article à pour objectif d'apporter des clarifications et des réponses à toutes les questions qui se rapportent à la définition de ce concept .

Aussi , il s'avère important de rappeler qu'a travers cet article nous poursuivons un ensemble d'objectifs :

- Montrer l'importance du marketing dans le développement de l'entreprise Algérienne .
- Montrer que le marketing n'est pas une solution conjoncturelle mais une approche scientifique des problèmes, centrée sur l'analyse et la satisfaction des besoins de la clientèle.

3/ Analyses et commentaires :

Certains auteurs estiment qu'il est hasardeux d'avancer une date quelconque à l'émergence et au développement de ce qu'ils considèrent comme étant plutôt un processus qui va évoluer à travers le temps.

Cependant plusieurs historiens et spécialistes éminents en la matière s'accordent à affirmer que le terme « marketing » a vu le jour exactement en 1905, date à laquelle il a été proposé pour la première fois dans le cadre d'un cours d'enseignement à l'université de PENNSYLVANIE aux Etats-Unis par un économiste, RALPH STARR BUTLER [(1)] .

Ce nouveau terme fut proposé par son auteur dans l'objectif de rejeter l'approche économique classique de l'offre et de la demande . A cette époque, la théorie économique dominante affirmait que la demande est fonction des facteurs objectifs mesurables et quantifiables, à savoir le facteur revenu du consommateur et le facteur prix du produit. Certains économistes décident de rejeter cette affirmation et entrent en contradiction avec leurs confrères en prenant comme hypothèse centrale dans l'analyse de la satisfaction des besoins, que la demande est l'expression, non pas de la possibilité matérielle d'achat , mais plutôt le fait du « désir » d'acheter . A leurs yeux donc l'analyse traditionnelle s'avère obsolète et insuffisante à expliquer le comportement d'achat, à une époque ou le niveau de développement économique venait engendrer une société d'abondance caractérisée par l'existence sur le marché d'une importante concurrence, élargissant ainsi le choix des individus à se porter sur différents produits, techniquement et qualitativement au point . Pour ces économistes, et à leur tête BUTLER, l'offre ne crée pas la demande . Cette scission entre économistes américains tient en réalité de deux raisons complémentaires .

La première raison relève de la préoccupation, non pas des problèmes techniques, internes aux usines et aux fabriques , inhérents à la production, mais de chercher à comprendre et à expliquer ce qui advient du produit lorsqu'il sort de l'usine, tout au long du processus de distribution, à travers l'étude de la structure de l'appareil commercial , des coûts engendrés à chaque étape, ainsi que des problèmes nés du transport, du stockage, etc…

La raison à cela est à rechercher dans la volonté d'intégrer les variables qualitatives et psychologiques dans l'explication du comportement du consommateur, en se basant sur les résultats des recherches effectuées par les psychologues et les spécialistes du comportement social.

3-1 Evolution du marketing :

A sa naissance donc, le terme marketing fait explicitement allusion à ceux de « vente » et de « distribution », c'est à dire à la fonction relais ou transfert entre la production et la consommation, qui correspondait à l'époque à un champ d'investigation encore non étudié par la théorie économique. D'ailleurs, la célèbre « Américain Marketing Association » allait conserver pendant des décennies plus tard une acceptation limitative du marketing en présentant ce dernier comme l'ensemble des activités commerciales destinées à faire passer les biens et les services du producteur au consommateur ou à l'utilisateur.

L'ensemble des ouvrages consacrés également au marketing tout au long de la période comprise entre 1910 et 1950, traitent d'une manière analogue le marketing, c'est à dire selon une « optique vente », ces ouvrages se complètent tous à proposer aux praticiens des conseils sur la meilleure manière de vendre ou d'écouler des biens et des services .

Il faut attendre jusqu'en 1950, après la deuxième guerre mondiale, pour constater un changement d'optique de l'approche marketing, coïncidant avec la suprématie politico-économique des Etats-Unis ainsi qu'avec la mise en œuvre du plan

MARSCHALL de redressement de l'Europe, dévastée par la guerre .

A cette époque, en même temps que s'opère la conceptualisation de l'approche marketing moderne où l'accent va dorénavant être mis sur les analyses qualitatives du consommateur et de ses besoins et désirs, le concept de marketing va être introduit à travers les pays d'Europe Occidentale et se développer sous l'impulsion des hommes d'affaires américains et des filiales d'entreprises anglo-saxonnes. C'est à partir de cette date que de nouvelles fonctions vont être intégrées au marketing, et que le passage s'opère d'une « optique vente » vers « une optique satisfaction des besoins » . Le marketing doit assurer non seulement le transfert des biens et services du producteur au consommateur, mais également et surtout, devenir la fonction de détection et de satisfaction des besoins des consommateurs selon des objectifs déterminés à l'avance.

Afin de mieux comprendre l'itinéraire qui a permis d'arriver à cette situation , nous devrons identifier les étapes successives [(2)] de l'évolution de l'activité économique ainsi que les facteurs qui les déterminent, tout en faisant remarquer que chaque étape de l'évolution économique va engendrer un type d'orientation ou d'optique propre à elle .

Trois phases distinctes sont à considérer dans ce processus à travers lesquelles la progression qualitative du marketing et de ses techniques se trouve déterminée fondamentalement par une série de trois critères de développement, à savoir :

1- Le niveau de développement technique de production ;
2- Les formes de l'échange commercial et des transactions ;
3- Les moyens et les formes de communication entre les partenaires .

3-1-1 Une approche de production :
L'histoire a montré dans la plupart des pays (Etats-Unis vers 1900, Europe après la seconde guerre mondiale notamment, pays du tiers monde après leur indépendance,…) qu'au départ, toute économie se trouve confrontée au problème du déséquilibre entre l'offre et la demande, à cause de l'insuffisance de la première à satisfaire le marché des demandeurs, d'où docilité de la demande vis-à-vis de produits insuffisants, voire rares quelquefois . C'est l'époque où le producteur (offreur) est roi, assuré de voir son produit s'écouler sans difficulté . Dans cette phase, il apparaît clairement sue la primauté est accordée à la production et aux problèmes techniques internes à l'entreprise, et que tout effort commercial reste encore accessoire , le marketing n'a pas de raison d'être . Si nous devons considérer le monde des institutions bancaires, la constatation à faire à propos de cette phase se résume à dire que l'activité ou la préoccupation essentielle est la collecte de l'épargne des particuliers ou des fonds provenant des entreprises. En terme de moyens d'action , la banque s'appuie sur un réseau de faible densité ainsi que sur une variété (gamme) réduite de produits (comptes-chèques ou bons).

Cette approche suppose que « le consommateur choisit les produits en fonction de leur disponibilité et accessibilité et que , par conséquent, la tâche prioritaire du gestionnaire est d'accroître la capacité de production et d'améliorer l'efficacité de la distribution »[(3)] .

Cette approche est valable dans deux cas de figures :

1- La demande excède l'offre .
2- Le coût du produit est élevé et doit être abaissé pour élargir le marché .

Cette approche est la plus traditionnellement utilisée par les entreprises .

Ce type d'activités , fondées sur les impératifs de production n'était pas d'ailleurs inadéquat . Il était particulièrement bien adapté à une situation économique où la demande est généralement supérieure à l'offre . Dans ce cas, que l'on décrit en anglais par le terme de Seller's Market, c'est à dire ou le vendeur n'a pas de mal à écouler sa production, et où il dicte ses conditions, les exigences du consommateur restent en second plan.

En Algérie, par exemple, les besoins des consommateurs étaient saisis surtout en termes quantitatifs. Les différents projets ne recouvrent généralement que l'idée de fabriquer un produit bien défini techniquement . La dimension qualitative de l'étude de marché est souvent ignorée . En fait, opérant dans un marché de vendeurs (Seller's Market), l'Entreprise publique économique se soucie d'abord de produire, de fournir une offre quantitativement suffisante . Les exigences des consommateurs (style, qualité…) sont généralement considérées comme secondaires .

L'existence de pénuries relatives ou absolues (selon les produits et/ou services) sur le marché national est, nous semble-t-il, partiellement explicative du refus de l'Entreprise Publique Economique d'adopter une stratégie marketing plus différentiée . Les produits offerts à la vente sont dans l'ensemble standardisés . Autrement dit, « chaque entreprise propose les mêmes

produits aux mêmes conditions, au même prix… faisant ainsi fi des particularités de tel ou tel segment de son marché »[(4)] . Des situations constatées et vérifiées, notamment dans le domaine bancaire (cas des banques commerciales Algériennes).

On observe, d'autre part, qu'au sein des Entreprises publiques Economiques, la fonction de production est toujours prééminente . Dans un tel contexte , la relation entreprise / clients peut se résumer ainsi :

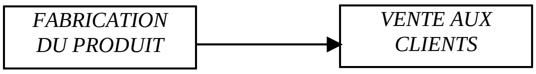

Le point de départ est le produit . une fois ce dernier prêt (fini), l'entreprise tente alors de l'écouler sur le marché . La fonction commerciale se limite à un simple rôle de distribution . cette approche de la gestion commence, au fur et à mesure que l'offre s'élargit et se diversifie, à poser des problèmes d'écoulement aux Entreprise Publique Economiques . En effet , la docilité du marché n'est plus garantie . L'offre ne crée donc pas toujours sa propre demande . Aussi l'Entreprise Publique Economique, pour continuer à écouler sa production, cherche à utiliser certaines techniques de stimulation de la demande telle que la publicité …

Il nous semble que la réussite technique d'un produit ne constitue pas nécessairement une grande garantie de sa réussite commerciale. Il faut, en plus d'une stratégie de segmentation adéquate, différencier les produits par rapport à ceux de la concurrence.

Le produit doit être personnalisé notamment par sa qualité, son nom, sa forme, son prix, son canal de distribution, sa présentation esthétique, sa publicité….

Il faut que le gestionnaire prenne en charge tous les éléments qui concourent à l'identification et la valorisation des produits et/ ou service aux yeux de ses clients.

A titre d'exemple, notons qu'un bon conditionnement, en plus des fonctions de protection et de conservation, peut stimuler la vente d'un produit grâce à ses fonctions esthétiques et de communication. Le conditionnement peut donc jouer le rôle d'un « vendeur silencieux ». Ceci est surtout vrai pour les grandes surfaces ou le client prend généralement ses décisions d'achat sans l'influence directe du vendeur .

L'entreprise publique Economique doit tenter de prendre en charge l'hétérogénéité de la demande et fabriquer des produits qui répondent le mieux aux spécificités de chaque segment de son marché. En effet, la distribution des revenus, les modes de consommation, les valeurs culturelles…peuvent varier d'une région à une autre voire parfois au sein d'une même région. Par exemple les habitudes culinaires , les symboles de couleurs …, ne sont pas toujours les mêmes à travers tout le pays. Les Entreprises publiques Economiques doivent essayer « d'exploiter »ces différences entre segments et leur profit. Pour ce faire, il est indispensable que les gestionnaires aillent au delà de simples analyses quantitatives, leur plan de production ne peut être élaboré sur la base des seules données quantitatives .Une entreprise comme l'ex. DISTRITEX, par exemple, élaborait son programme commercial avec les entreprises de production sur la base des seules informations statistiques communiquées par les divers directions régionales et relatives seulement aux besoins exprimés en terme quantitatifs.

C'est à partir de ce programme qu'était arrêté le plan de production nationale .Ce dernier était ensuite réparti entres les différentes unités de production compte tenu de leur spécialisation et de leur capacité de production. Cela s'est traduit par d'énormes stocks d'invendus car les produits proposés à la vente ne correspondaient pas toujours aux préférences et goûts des consommateurs.

3-1-2 APPROCHE DE VENTE :

Durant cette phase, l'amélioration du potentiel de production va permettre de réaliser en quelque sorte l'équilibre entre la production en terme d'offre et la consommation en terme de demande ; en se diversifiant et en s'amplifiant sous la pression accrue de la concurrence naissante sur le marché de la distribution, l'offre s'oriente de plus en plus vers « l'amélioration des moyens et méthodes de vente afin de stimuler la demande des produits proposés » [(5)], C'est ainsi que des efforts sont déployés dans le sens de développer et d'améliorer l'efficacité des réseaux de vente. La publicité va se substituer à la traditionnelle réclame, en même temps que certaines actions commerciales voient le jour sous forme de rabais, de promotion de vente. etc…. Cependant, si la lutte (compétition) entre offreurs (concurrents) va s'intensifier autour des circuits de distribution, il faut tout de même noter que cette bataille se fait à partir des produits existants que les concurrents essaient de vendre à un marché de consommateurs à persuader seulement.

Si l'optique production, évoquée en phase initiale, se définit comme étant « une orientation de gestion qui présuppose une réponse positive du consommateur envers le produit proposé, et qu'il est superflu de

concentrer des efforts marketing importants pour obtenir un chiffre d'affaires et des bénéfices satisfaisants .[(6)], l'optique vente quant à elle est à définir en tant qu'orientation de gestion qui suppose que le consommateur achètera de lui-même suffisamment de produits pour peu que l'entreprise consacre certains efforts à stimuler son intérêt pour le produit.

Si l'analogie est à faire avec le secteur bancaire contenant cette phase, il faut remarquer que les efforts déployés dans la liberté de multiplier le nombre de points de vente et de guichets a permis d'améliorer le volume de la collecte chez la clientèle paticuliére notamment en se rapprochant d'elle.

Donc, cette phase intermédiaire (Approche vente), nous laisse présupposer que le consommateur b'achètera pas lui même suffisamment à l'entreprise à moins que celles-ci ne consacre beaucoup d'efforts à stimuler son intérêt pour le produit.

Trois hypothèses sont induites par cette approche :

1. Le consommateur a naturellement tendance à restreindre ses achats à ce qui lui semble essentiel.
2. Il peut être poussé à acheter davantage sous l'effet de divers procédés de stimulation des ventes.
3. L'entreprise doit veiller essentiellement à attirer et à conserver sa clientèle.

Produire ne peut constituer une fin en soi. Il faut aussi réussir à vendes. En effet, avec la prolifération relative de produits, l'approche de production tout comme l'optique vente ne peut apporter de solutions définitives à certaines .Entreprises publiques Economiques. Ces dernières doivent essayer de récupérer le consommateur Algérien face à une concurrence étrangère plus agressive. Cependant, pour être crédibles, les Entreprises publiques Economiques doivent répondre aux besoins spécifiques de leurs clients. Elles ne peuvent plus se limiter aux seules analyses des phénomènes endogènes. La compréhension et la maîtrise des facteurs exogènes est aussi importante. Il est donc nécessaire qu'elles passent de l'approche de production ou de l'approche vente (pour certaines d'entre elles)à une approche marketing plus orientée vers le marché.

De ce qui précède, trois constatations sont à mettre en exergue [(7)] :

1. Dans l'approche de production tout comme dans l'optique vente, le point de départ est toujours le produit. Autrement dit, il y a un prima de la fonction de production sur les autres fonctions de l'entreprise.
2. Certaines entreprises ont recours aux ventes concomitantes pour se débarrasser de leurs produits invendus .En cas de refus de la part de l'acheteur, ces commandes risquent de ne pas être satisfaites. Cette pratique est, à notre avis , anticommerciale.
3. Il ne sert à rien de dire aux consommateurs « acheter Algérien » quand les produits offerts à la vente ne remplissent même pas les critères techniques et esthétiques élémentaires.

3-1-3 APPROCHE MARKETING

Cette dernière phase apparaît avec l'essoufflement de la pression commerciale et de la vente forcée. Une conception nouvelle de la gestion va permettre de renverser l'orientation et la logique jusque-là prééminentes mais qui deviennent inopérantes et inefficaces à résoudre les problèmes de part de marché et donc de rentabilité, à l'heure où l'offre de produits redevient excédentaire par rapport à une demande de plus en plus exigeante, aiguisée en cela par les formidables progrès technologiques et le niveau de vie, doublés de l'émergence du mouvement consumériste.

On assiste à l'éclosion de nouveaux besoins et désirs que l'optique précédente ne parvient plus à repérer .Le marketing vient de naître grâce à une proposition nouvelles, celle qui consiste à solliciter d'abord le point de vue du consommateur afin de déceler avec précision ses besoins et d'y répondre dans un deuxième temps par une offre conforme et appropriée. Vu sous cet angle, le marketing constitue une réponse à l'évolution du niveau de vie et du même coup une parade à la pression concurrentielle, en se présentant comme un ensemble de techniques élaborées et d'outils efficaces permettant une connaissance , une anticipation de la demande ainsi que constituant un moyen d'agir sur le marché et de s'y adapter. Selon KOTLER, « L'optique marketing considère que la tache primordiale de l'entreprise est de déterminer les besoins (désirs) des marchés visés, et de s'adapter, en vue de produire les satisfactions désirées de façon plus efficace que la concurrence »[(8)] .Le client est devenu roi depuis que les entreprises ont commencé à proclamer haut et fort sa souveraineté sur le produit.

Dés lors, l'optique marché qui vient supplanter la vision traditionnelle des managers, va apparaître plus globale et systématique, du fait que, non seulement elle englobe toutes les actions commerciales habituelles en les intégrant en tant que variables associées aux activités de

l'entreprise mais qu'elle les complète et les enrichit en devenant une fonction d'écoute, d'observation, d'analyse de l'environnement et de préparation des décisions stratégiques les plus adaptées à ce dernier .Le recours aux méthodes scientifiques tant quantitatives que qualitatives introduit une plus grande rigueur dans la gestion en faisant table rase de l'intuition, du flair et de là peu prés.

L'apparition du marketing témoigne, selon l'économiste contemporain JOHN KENNETH GALBRAITH , d'une nouvelle ère d'opulence que vivent les sociétés avancées et où tous les individus participent à la décision. Il explique d'ailleurs le phénomène d'émergence du marketing comme étant un processus qui respect une filière tout à fait normale de nos jours, en inversant l'ancienne filière d'après le schéma suivant :

Ancienne filière :
1. Conception du produit ;
2. Recherche des débouches possibles ;
3. Production ;
4. Commercialisation.

Filière normale :
1. Marketing prospectif ;
2. Conception du produit ;
3. Production ;
4. Marketing opérationnel.

De ce fait, dans l'approche marketing, la conception du produit n'est plus faite sur la base des seuls critères techniques. L 'Entreprise publique Economique doit penser d'abord en termes de clients et non de produits. La relation (Entreprise publique Economique / Client) est donc inversée.

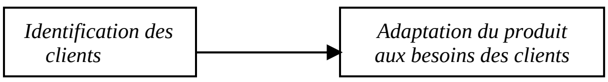

L'Entreprise Publique Economique commence par identifier ses clients potentiels puis tenter d'adapter ses produits en fonction de leurs goûts et préférences .En fait , l'objectif de l'approche marketing est de tenter de créer une certaine harmonie dans le couple client-produit (ou service) de façon à rendre la vente superflue. L'approche marketing ne consister pas à chercher seulement à vendre de ce que l'on a produit, mais à anticiper également les besoins de ceux à qui l'on pourrait vendre, et à préparer un produit ou un service directement adapté à ces besoins.

Selon Théodore LEVITT, « la vente se concentre sur les besoins du vendeur ; le marketing sur le besoin de l'acheteur .La vente se préoccupe du besoin du vendeur de convertir son produit en argent liquide, le marketing a l'idée de satisfaction des désirs du client à l(aide du produit, et de tout ce qui est associé à sa création, sa distribution et finalement sa consommation »[9].

De plus, contrairement à la vente qui n'est que le dernier maillon de la chaîne (elle ne commence qu'une fois que le produit est prêt dans le magasin du producteur), le marketing englobe toutes les fonctions de l'entreprise.

L'approche marketing nécessite des changements non seulement au sein de l'entreprise (nouvelle mentalité dans la gestion , vision plus globale de l'EPE) mais aussi dans son environnement (entendu au sens large).

Le tableau suivant résume, nous semble-t-il , assez bien les différences essentielles entre l'approche de production (phase initiale) et l'approche marketing (phase actuelle). **Tableau n°1**

3-2 Extension du domaine d'action du marketing.

En même temps que se perfectionnent ses outils d'action, on assiste à un élargissement progressif du champ d'application du marketing, en témoignant le foisonnement et la diversité des concepts dérivés tels que marketing industriel, marketing politique, marketing social, etc.…, En effet, centré au des années cinquante sur la commercialisation des biens de grande con sommation, le concept marketing s'est progressivement introduit dans le domaine des industriels, dans celui des services, dans les organisations à vocation non lucrative et les entreprises du secteur public pour être utilisé également dans le champ du social, du culturel et du politique. Cette évolution de la logique marketing vers de nouveaux problèmes s'accompagne aussi d'un élargissement de ses objectifs et de ses méthodes, ce qui aboutit à des applications spécifiques. Ces applications s'effectuent dans les domaines suivants :

a / Dans le domaine des biens d'équipement industriels :

l'application se fait ici sous l'applications « marketing industriel » qui ne représente en fait qu'une branche du marketing.

b / Dans les organismes à but non lucratif :

Les applications vont s'opérer à ce niveau sous la forme de plusieurs variantes :

- « Le marketing social » ayant pour rôle de modifier les comportements des individus et des groupes dans un sens éducatif .

- « Le marketing politique » où le produit est un individu accompagne d'un programme face à un marché d'électeurs.

c / Dans le domaine du commerce international ou le « marketing » international doit aider à agir dans le cadre d'un environnement plus complexe, composé de pays, de cultures différentes, etc.…

d / Dans le domaine des services enfin, où là encore la diversité des types de services est une occasion de procéder à des applications différentes et très spécifique selon le type d'activité en question.

En effet, le « marketing des services » embrasse plusieurs activités, où chacune présente des caractéristiques intrinsèques et propres à elle . C'est ainsi que l'on parle de « marketing des assurances » , de « marketing de tourisme et de l'hôtellerie » , etc.….

Le marketing bancaire et financier « apparaît évidemment comme une branche du marketing des services », tout en présentant ses propres spécificités .

Ce qu'il faut remarquer à ce niveau, c'est le fait que les services en général présentent les particularités communes suivantes :

1. Ils sont immatériels et donc intangibles contrairement aux produits matériels proprement dit. Il ne peuvent par conséquent être stockés, emballés ou transportés. Toutes les activités de service semblent caractérisées par le rôle important tenu par les relations humaines directes entre le personnel de l'entreprise et ses clients. L'appréciation immédiate du service apparaît par conséquent comme étant le fait du simple contact personnel.

2. Ils ne sont pas uniformes, car les attentes de tel consommateur différent de celles d'un autre consommateur . Ils sont donc perçus différemment d'un individu à l'autre , du fait que le consommateur a lui-même une influence sur la qualité du service.

3. Ils sont périssable, du fait que leur non-consommation au moment voulu entraîne un manque à gagner pour l'offreur de services ou la perte d'une occasion de voir utiliser tel service, telle une place vide dans un avion en voyage, ou une table de restaurant inoccupée à midi par exemple.

Cependant qu'il s'agit de l 'offre de produits matériels ou de produits immatériels, c'est à dire de service, la question qui se pose à nous est de savoir qu'elle sont les raisons qui poussent une entreprise à recourir à la démarche marketing.

D'après certains spécialistes, dont PHILIP KOTLER, il qu'une série de cinq facteurs soient à l'origine du rôle catalyseur du marketing :

1. La baisse du chiffre d'affaires apparaît comme l'élément le plus courant ;
2. Le ralentissement de la croissance à un moment donné du développement de l'entreprise ;
3. Le caractère évolutif du marché lié à l'évolution des styles de vie des consommateurs ;
4. L' agressivité des concurrents ainsi que leur nombre ;
5. Les risques d'inflation des budgets commerciaux que seul le marketing en tant que système de contrôle permet de restructurer

3-3 QU'EST CE QUE LE MARKETING ?

Nous avons jusque- là évoqué les conditions d'émergence, de développement et d'extension du marketing. Nous allons étudier dans ce qui suit la signification, la portée et les limites du marketing en général, et du marketing bancaire et financier en particulier.

3-3-1 Définitions du marketing

Il n'y a pas une définition unique du marketing qui soit universellement acceptée.
Il en existe plusieurs. En fait, chaque définition rend compte du niveau de développement (au sens large) de la société où il est appliqué ainsi de l'étendue et de la sophistication de cette discipline :

« Marketing », le terme lui – même est composé de deux éléments : « Market » et « ing » , le premier élément signifie marché , et le second est un suffixe actif porteur d'une idée d'action , d'activité , de dynamisme et d'attention que toute entreprise porte au marché, pour en saisir les caractéristiques et être à même de le conquérir ou de s'y adapter par la suite.

En fait, le mot « marketing » est assez récent. Il n'existait pas au début du 20ème siècle. Il est postérieur à la première révolution industrielle. Il a été forgé aux Etats- Unis vers 1910. les premiers théoriciens du marketing ont été des économistes américains refusant les principes de base de leur domaine et qui s'insurgent contre la phrase de JEAN BAPTISTE SAY , selon laquelle « l'offre crée la demande ». Ils s'intéressent d'abord à la façon dont un produit est perçu par le consommateur et aux composantes psychologiques de l'acte d'achat.

Le marketing est donc né d'un double désir : de décrire l'appareil commerciale ; désir aussi

de se répartir de l'analyse économique de la demande et d'intégrer des variables qualitatives et étrangères aux principes de la rationalité économique, et qui tiennent compte des premiers résultats de recherches appartenant aux sciences psychologiques et aux sciences du comportement social.

Il existe de nombreuses définitions du marketing, chacune étant porteuse d'un point de vue et d'une conception déterminée.

L'intérêt d'une définition, c'est le fait qu'elle permet de saisir les limites d'un domaine et de suggérer une fourchette d'activités lui correspondant .Il nous semble utile d'en présenter quelques- unes dans le souci de nous permettre de faire une étude comparative et d'apporter notre point de vue. Nous noterons cependant qu'il y a des définitions restrictives et d'autres extensives. Dans le sens restrictif, le marketing a sa raison d'être lorsqu'il y a vente d'un produit ou d'un service , autrement dit lorsqu'une entreprise présente une offre satisfaisant les besoins des individus et que ces derniers sont susceptibles d'accepter. Dans le sens extensif, le marketing est synonyme de toute tentative d'étude et de satisfaction des individus, conception donc plus large pouvant être appliquée même à des activités sans but lucratif.

YVES CHIROUZE présente le marketing en tant qu' « état d'esprit et des techniques permettant à une entreprise de conquérir des marchés voire de les créer , de les conserver et de les développer »[(10)]

L'Etat d'esprit ou attitude marketing signifie une aptitude mentale à se placer systématiquement du point de vue du consommateur ainsi que d'analyser en permanence les besoins, désirs et motivations de la clientèle dans le but de s'y adapter plus efficacement que la concurrence. En effet, pour cet auteur, l'optique marketing équivaut à une logique du besoin, qui consiste à proposer au consommateur le produit qui le satisfait le mieux, à la place et à l'instant, de la manière et au prix qui lui conviennent.

Pour les auteurs G.MARION & D.MICHEL également, « LE MARKETING est une logique et une démarche » [(11)].

Cette logique puise sa source à l'extérieur de l'entreprise et s'articule sur une démarche méthodique propre à trouver un équilibre entre les objectifs de l'entreprise et les contraintes du marché. Cette démarche s'articule autour d'un ensemble d'outils permettant de connaître le marché et le comprendre ainsi que de formaliser sa structuration.

La proposition de PHILIP KOTLER définit quant à elle le marketing comme « l'analyse, l'organisation, le planning et le contrôle des activités, des stratégie et des ressources d'une entreprise qui ont une influence direct sur le consommateur en vue de satisfaire les désirs et les besoins de groupe de clients sélectionnés de façon rentable » [(12)].

Le premier avantage de cette définition est l'insistance sur le fait que l'idée de marketing est de considérer la production non pas comme une fin en soi, mais comme un simple moyen au service de la satisfaction des besoins du consommateur. Ce qui doit inciter les banques à changer radicalement d'état d'esprit, car elles ne peuvent continuer indéfiniment à proposer au consommateur un produit ou un service financier défini, sans le solliciter, par les structures techniques internes, et lui dire « c'est à prendre ou à laisser ». En effet, il peut se tourner vers l'offre d'une autre banque dans le cas ou le produit ou le service proposé n'est pas à sa convenance. L'optique marketing enseigne que le consommateur financier, qu'il soit un particulier ou une entreprise, ressent un besoin et un désir qui doit prévaloir sur le point de vue du technicien bancaire qui, lui, conçoit les produits et les services sous l'angle purement technique .

Le second avantage de cette définition repose sur l'idée de déterminer des groupes de clientèle sélectionnés, c'est à dire abordés en termes de segments homogènes de clients, cette sélection ou segmentation permet à la banque de connaître et d'identifier avec un minimum de marge d'erreur la composante des marchés actuels et futurs, en fonction de groupes déterminés de clients présentant des goûts des besoins et des attitudes similaires. Cette identification est une condition incontournable pour détecter l'apparition éventuelle d'une nouvelle clientèle qui serait différente du client moyen habituel par exemple, ce qui permettra de prévoir cet aspect dans l'élaboration de la politique de marketing.

Le troisième avantage de cette définition est qu'elle ne passe pas outre à la question de la rentabilité escomptée des activités proposées.

Le dernier avantage qui ressort de l'idée de l'auteur est l'accent mis sur la nécessité d'un système de management rationnel et d'un pouvoir décisionnel rigoureux, sur la base d'établissement de plans de marketing où les choix doivent être précis et les objectifs chiffrés, ainsi que sur la mise en œuvre de stratégies d'actions reposant sur des moyens efficaces en cohérence avec les ressources dont dispose l'entreprise.

Nous voyons à travers cette définition comment le marketing en tant que logique, démarche et état d'esprit, devient au plan opérationnel un « marketing- management ».

Voici maintenant d'autres d'définitions pour une réflexion.

- « Le marketing est une méthode permettant de détecter et de satisfaire les besoins des consommateurs d'une manière rentable ». (M. CHEVALIER & R. FENWICK).
- « Le marketing est une philosophie de la direction qui a trait à la mobilité, l'utilisation et le contrôle de l'effort global des firmes dans le but d'aider les consommateurs à résoudre leurs problèmes spécifiques d'une manière qui soit compatible avec l'amélioration planifiée de la position de l'entreprise en termes de profit » (ROBERT KING) [13] .
- « Le marketing est la mise en œuvre de toutes les activités nécessaires pour concevoir, promouvoir et distribuer des produits en rapport avec la demande présente ou future des clients potentiels et la capacité de production de l'entreprise ». (Bureau International du Travail . B.I.T).
- « Le marketing est un ensemble de responsabilité et de taches qui ont pour objectif d'organiser la communication et l'échange entre une institution et le public auquel cette institution s'adresse » (R. PEETERS & J.J LAMBIN)[14] .
- THEODORE LEVIT, définit le marketing comme « une méthode globale de conception de la direction d'une entreprise et son orientation vers le profit » [15].
- Pour P. KOTLER : « Le marketing est une activité humaine orientée vers la satisfaction des besoins et des désirs, au moyen de l'échange »[16].
- Aussi , P. KOTLER définit le marketing social, comme étant, « L'élaboration, la mise en œuvre et le contrôle de programme destinés à influencer la pénétration de concepts sociaux, et qui suppose l'utilisation de techniques de planification de produit, de prix, de communication, de distribution et d'études de marché ou de comportement »[17] .

On remarque que, certaines de ces définitions sont restrictives ; d'autres par contre, sont plus extensives. En d'autres termes elles ne se limitent pas aux institutions commerciales. Elles investissent aussi le domaine social (Institution à but non lucratif).

4/ CONCLUSION

La notion de marketing implique la reconnaissance que la production n'est plus une fin en soi mais un moyen au service de la satisfaction des besoins des consommateurs . Cette notion doit servir de base à un changement d'esprit radical dans les EPE et les banques .

Ces dernières ne pourront plus longtemps offrir au consommateur (client financier) un produit ou un service financier défini par leur département technique .

Cette importance accordée au client, à ses goûts et besoins , constitue un des fondements principaux du concept marketing . C'est cette conception même qui rend antinomique la notion de commerce et celle de marketing, du fait que , dans la première, les différentes techniques d'analyse et de conquête des marchés sont utilisées dans le but de mieux écouler un produit dont les caractéristiques ont déjà été préétablies par l'entreprise, sans se référer au client, en fonction de ses propres besoins et du goût de ses techniciens . Dans la seconde , par contre , des outils comparables sont utilisés mais dans un but différent . L'objectif n'est plus de produire pour satisfaire la banque et d'écouler ensuite ses produits et ses services financiers, mais de mobiliser ses techniques dans le but essentiel de satisfaire les goûts et les besoins du client .

Le nouvel objectif n'est bien entendu pas déterminé par pure philanthropie mais parce que l'entreprise concernée a été amenée à admettre qu'il existe dans son environnement une telle structure de l'offre et de la demande, qu'une orientation vers le client, qu'il soit une entreprise ou un particulier , est devenue une condition indispensable à son développement.

C'est ainsi que dans une optique marketing les goûts et besoins du client (consommateur financier), qu'il s'agisse d'un particulier ou d'une entreprise, vont prévaloir sur ceux des techniciens de la banque .

Et qu'a cet égard , il convient d'admettre que le marketing est une fonction fondée sur une philosophie selon laquelle l'intérêt de l'EPE doit passer nécessairement par celui de ses clients. L'entreprise doit avoir une connaissance aussi large que possible du marché dans lequel elle se meut et évolué .

Tableau n°1 : Comparaison entre l'approche production et l'approche marketing .

AVOIR L'ESPRIT PRODUCTION		AVOIR L'ESPRIT MARKETING
C'est		C'est
PENSER PRODUCTION	→	PENSER CONSOMMATEUR
PENSER MARCHE STABLE	→	PENSER NOUVEAUX MARCHES
PENSER MARCHE GLOBAL	→	PENSER « SEGMENTS » DE MARCHE
PENSER CLIENTS DEJA CONNUS	→	PENSER « PROSPECTS »
PENSER QUE LE CLIENT CHOISIT DES CARACTERISTIQUES TECHNIQUES D'UN PRODUIT ET UN PRIX	→	PENSER A LA DIFFERENCIATION DES PRODUCTEURS ET LA DISTRIBUTION DU PRODUIT
PENSER BESOINS STABLES	→	PENSER EVOLUTION DES BESOINS
CHERCHER A VENDRE CE QUI EST PRODUIT	→	PENSER A PRODUIRE CE QUI SE VEND
PENSER QUE LES PRODUITS EXISTANTS SONT LA RAISON D'ETRE DE L'ENTREPRISE	→	POUSSER A L'INNOVATION ET A LA CREATION DE NOUVEAUX PRODUITS

Source : Marketing hand book ,New York The Ronald press company, 1956. PP,3,4 « la stratégie Marketing » M.CHEVALIER & R. FENWICK- PUF 1975.

Références :

(1) : M. chevalier et r. Fennwick, la stratégie Marketing, PUF, Paris 1975. G.Marion, Revue Direction et Gestion, N° 01, Paris, 1984.

(2) : P.Baux, la Mercatiques, Paris , 1976.

(3) : Bahamed Abderrezak, Séminaire sur"Le marketing et l'exploitation , "organisé par Prospèco-Conseil, Hôtel El - Aurassi, Alger, P4, 1990.

(4) : Idem.

(5) : Mohamed Seghir Djelti, comprendre le Marketing, Berti Editions, 1989, P15.

(6) : Philip Kotler, Marketing- Management, Publi- Union, Paris 1989.

(7) : Bahamed Abderrezak, Séminaire sur"Le marketing et l'exploitation, "organisé par Prospéco-Conseil, Hôtel El - Aurassi, Alger, P7, 1990.

(8) : Philip Kotler, Marketing- Management, Publi- Union, Paris 1989.

(9) : T. Levitt, Marketing myopia, Harvard business review, Juillet- AÔut 1960, PP45-56, in Marketing Management.

(10) : Yves Chirouze, Le Marketing, tome1, O.P.U, Alger, 1990.

(11) : G. Marion et Dubois.M, Marketing : Mode d'emploi, les éditions d'organisation. Paris, 1986.

(12) : Philip Kotler, Marketing- Management, Publi- Union, Paris 1989.

(13) : Robert King, The Marketing concept, in George Schwartz, science in Marketing, New York, John Wiley, P 85, 1965.

(14) : J.J Lambin et R. Peters, La gestion Marketing des entreprises, PUF , P4, Paris, 1987.

(15) : Théodore Levitt, Innovation , Editions d'organisations, Paris. 1969.

(16) : Philip Kotler, Marketing- Management, Analyse Planification et contrôle , Publi- Union, Paris, 1977, 3eme Edition. P 15.

(17) : Philip Kotler, Marketing- Management, op. cit. P 880. L'origine de cette conception est en fait due a SIDNEY LEVY et PHILIP KOTLER, journal of Marketing, Janvier 1969, PP10-15.

La problématique du rapport salarial dans l'entreprise algérienne : une approche institutionnaliste

Samir BELLAL - Université de Ouargla.

Depuis quelques années, des réformes structurelles de type libéral s'opèrent en Algérie. Au centre de celles-ci, le rapport salarial occupe une place prépondérante. Le présent article dresse, brièvement,, un état des lieux.

Par-delà les particularités du contexte historique de l'économie algérienne, le rapport salarial apparaît naturellement au centre de la problématique de l'efficience économique de l'économie en général, et de l'entreprise en particulier.

Le rapport salarial est déterminant en ce sens que c'est lui, à travers la configuration du rapport capital/travail, qui préside fondamentalement à la formation du salaire et de la productivité, éléments clés dans la vie de toute entreprise.

La présente communication a pour but de proposer, brièvement, quelques éléments de réflexion sur l'évolution de la configuration du rapport salarial dans l'entreprise algérienne (publique et privée) durant ces dernières années.

Notre exposé s'articulera autour de trois points.

1. Eléments sur la genèse du rapport salarial en Algérie : le fordisme en question

Les années 70 sont marquées en Algérie par la tentative d'implantation d'un procès de travail fordiste, tentative favorisée par une conjoncture externe caractérisée par l'essoufflement du paradigme productif fordien et le déclassement des industries grosses consommatrices d'énergie.

La tentative fut un échec.

* A la faveur de l'industrialisation accélérée, « une configuration dotative surfordisée » se serait, selon la thèse de C. Palloix, implantée dans le paysage industriel national (C.Palloix, 1980). Ainsi, un salariat industriel s'est formé en un laps de temps record (de 100 000 postes en 1966, on est passé à 342 000 postes en 1977, soit une multiplication par 3.4 en 10 ans, alors qu'en même temps, la population active est passée de 2 450 000 à 3 740 000, soit une multiplication par 1.5 seulement).

* Le procès de travail fordiste est importé. Ceci a conduit à une bipolarisation dans la structure, par catégories, de travailleurs : On retrouve, d'un côté, les cadres, assumant les fonctions de contrôle (et non de conception, puisque les équipements sont importés), et de l'autre, les manœuvres et les ouvriers spécialisés.

* Pourquoi on ne peut pas parler de procès fordiste ? Le qualificatif de fordiste s'applique au procès de travail entendu comme combinaison technique. Il englobe aussi de nombreux autres éléments concourant au relèvement de la productivité du travail, le versements de salaires élevés, … De ce point de vue, il semble que l'on ne puisse parler de procès de travail fordiste en Algérie, pour plusieurs raisons :

- La faiblesse du revenu salarial industriel en Algérie au cours de la décennie 70. A titre d'illustration, entre 1966 et 1976, le taux d'accroissement des revenus salariaux était de 2% / an selon une enquête de l'AARDES[1]).

- Le régime fordiste pose le problème de la répartition du surproduit entre la FBCF (Formation Brute de Capital Fixe) et la masse salariale. Or, en Algérie, l'essentiel du surproduit est d'origine extérieure à l'industrie hors hydrocarbures, ce qui pose le problème de la nature véritable du rapport salarial dans l'industrie[2].

- D'un point de vue technique, l'implantation d'un procès de travail de type fordiste n'a pas les effets escomptés en matière de productivité. L'évolution de la productivité dans le secteur industriel public (hors hydrocarbures) a été négative sur toute la période 67-82 (A.Bouzidi, 1986).

La thèse selon laquelle l'industrialisation en Algérie a consisté à implanter un procès de travail fordiste est, pour toutes les raisons évoquées, discutable. Si le type de technologies importées et l'organisation de la production que ces technologies induisent favorisent l'adoption du procès de travail de type fordiste, celui-ci est demeuré extérieur à la société civile et la société salariale, qui n'ont intégré ni les comportements sociologiques, ni les contraintes techniques qu'appelle de toute nécessité un tel procès (A.Amarouche, 2004).

La question est alors de savoir pourquoi cette intégration n'a pas eu lieu. Beaucoup de travaux ont été consacrés à cette question. Nous pouvons citer, en particulier, la thèse de L. Talha qui, s'appuyant sur les travaux de C. Ominami, R. Boyer, M. Lanzarotti et d'autres auteurs de la théorie de la régulation, soutient l'idée que la transposition, aux pays en voie de développement, du fordisme devient totalement inopérante car c'est l'extraversion qui prédomine (L.Talha, 1999). L'extraversion de la branche hydrocarbure et son caractère enclavé ont pour effet de déformer la « hiérarchie des formes structurelles » pour les subordonner à l'international, modifiant du même coup la nature du rapport salarial au point que le régime d'accumulation s'émancipe du fordisme.

La perversion des rapports de travail a pour résultat une inefficacité avérée du système productif. Quelles en sont les causes ? Il nous semble qu'il faille à ce stade aborder la question en mettant en avant une multitude de facteurs relevant aussi bien de l'économique, du social, du politique, …bref, de l'institutionnel.

2. Les déterminants politiques du rapport salarial

« Rien n'est plus éloigné des rapports de travail de type fordiste que l'idéologie populiste », écrit, à juste titre, A. Amarouche dans sa thèse consacrée à l'analyse de l'expérience de libéralisation en Algérie (A.Amarouche, 2004).

Il n'est pas dans notre propos de revenir sur l'histoire de la trajectoire politico-idéologique du pays. Le fait est que, sur un plan économique, celle-ci est marquée par une constante : le populisme. Ce dernier véhicule une conception de l'économie dans laquelle la notion de conflit n'existe pas.

Or, le rapport salarial est une institution qui naît du conflit. La configuration qu'il prend, dans un pays et en une époque donnés, exprime le règlement du conflit, en même temps qu'il en normalise les termes.

En Algérie, l'idéologie populiste a produit ce que L. Addi a appelé « le compromis tacite global régulateur », compromis consistant en un échange: discipline relâchée à l'intérieur de l'usine, contrôle politique à l'extérieur (L.Addi, 1991).

Ainsi, le relâchement de la discipline à l'intérieur de l'usine est compensé par un autoritarisme politique dans la société. Le conflit inhérent au fordisme -entre le capital et le travail- est éludé tant que la rente pétrolière permettait de faire face aux déséquilibres et déficits des entreprises publiques.

L'idéologie populiste, dont la principale caractéristique est son refus de voir la société à travers les intérêts économiques qui la divisent, finit par conforter son emprise sur la société industrielle, emprise menée à son apogée avec l'adoption du Statut Général du Travailleur (SGT). Ce dernier, qui a pour ambition de codifier les relations de travail et de définir les principes devant régir les rémunérations des travailleurs, quelles que soient leurs fonctions, ne laisse aucune marge de manœuvre aux négociations salariales entre employeurs et employés…

3. Le rapport salarial dans la réforme économique

Dans le long cheminement des réformes, « l'autonomie des entreprises » apparaît comme la première véritable tentative de réformer le secteur des entreprises publiques. Ses résultats, médiocres et surtout inéluctables, ont ouvert la voie, après moult tâtonnements, à la privatisation. La réforme des rapports de travail est au centre de ce cheminement.

Autonomie et rapports de travail

Théoriquement, la réforme de 1988 place les entreprises publiques autonomes dans l'obligation de créer un surplus à même de permettre le financement de leur activité (exploitation et investissement). Par-delà les débats portant sur le contenu et les conditions ayant marqué la mise en œuvre de la réforme, force est de constater que son bilan est loin de correspondre aux objectifs qui lui étaient au départ assignés.

D'aucuns soutiennent que les changements introduits dans le mode d'organisation et de gestion du secteur public n'étaient pas de nature à permettre au système productif[3] de produire un surplus accumulable. La raison en est simple: la réforme ne s'est attaquée au cœur du problème - à savoir l'instauration d'un type nouveau de rapport de travail - que de façon formelle (A.Amarouche, 2004). Les changements dans l'arrangement organisationnel au sein de l'entreprise ne correspond pas, en réalité, à l'émergence d'un nouveau arrangement institutionnel, notamment en matière de propriété[4].

En effet, selon un schéma classique, il convient de rappeler que la valorisation des actifs des entreprises (puisque c'est de cela essentiellement qu'il s'agit au niveau du secteur public) s'opère dans un arrangement organisationnel (procès de production, organisation du travail, relations internes et externes, dispositifs contractuels, autorité et hiérarchie…) dont l'efficience, mesurée généralement en termes comptables (Excédent Brute d'Exploitation, chiffre d'affaire, cash flows, …), est commandée par l'arrangement institutionnel (droit de propriété, structure juridique, règles de fonctionnement…). L'articulation entre « arrangement organisationnel » et « arrangement institutionnel » s'inscrit dans une dynamique conflictuelle et instable que l'environnement institutionnel encadre, stimule et régule[5].

De ce point de vue, l'échec de « l'autonomie des entreprises » s'expliquerait par l'absence d'articulation entre les deux types d'arrangements. Pour qu'une telle réforme ait pu aboutir, il eut fallu conférer une légitimité à la commande de l'arrangement institutionnel sur l'arrangement organisationnel, légitimité qui s'exerce notamment par les droits de propriété.

Ceci nous amène à aborder la question de la privatisation.

Privatisation et rapport salarial

Dans la nombreuse littérature qui lui est consacrée, la privatisation est généralement abordée dans son aspect technique ou juridique. Nous ne reviendrons pas sur cet aspect.

La privatisation, opération qui consiste à céder au secteur privé les actifs appartenant jusqu'alors au secteur public, peut être appréhendée en termes d'articulation entre les deux niveaux évoqués précédemment: l'arrangement institutionnel (A.I) et l'arrangement organisationnel (A.O). Cette articulation, qui se décline sur le système productif en général et sur l'entreprise, définit un type de valorisation des actifs en fonction de l'efficience commandée par le premier au second. Il convient de noter que l'efficience recherchée ici ne se résume pas nécessairement à l'optimum néoclassique (l'optimum de Pareto).

Au regard du contenu des réformes ayant porté sur le mode d'organisation et de gestion des entreprises publiques et au vu des changements qui se sont produits dans l'environnement institutionnel, la privatisation apparaît comme une façon (la seule, serait-on tenté de dire) d'adapter l'arrangement institutionnel (droits de propriété notamment) de manière à ce qu'il soit à même de commander, effectivement, une nouvelle efficience économique à l'arrangement organisationnel.

Certains faits observés sont très significatifs à cet égard.

En effet, « l'autonomie » du secteur public n'a pas empêché que dans les faits, les pratiques de laisser-aller, de gaspillage et de non gestion pullulent dans ce secteur. Dans la majorité des cas, l'autonomie de gestion a donné lieu à une autonomisation des salaires des cadres dirigeants par rapport à la productivité.

A contrario, la cession de certaines entreprises publiques donnera lieu à des situations où les collectifs de salariés font montre de mobilisation sans précédent et d'attachement certain à leurs entreprises, désormais privatisées[6].

Soulignons enfin, en guise de conclusion, que la question du rapport salarial, centrale dans les économies de marché, doit être inscrite dans la problématique plus générale du rôle de l'ensemble des institutions économiques (du moins les principales d'entre elles), structurées en une hiérarchie spécifique à un pays et une époque données, dans l'émergence et la pérennité d'un régime d'accumulation. La Théorie de la régulation, qui distingue cinq grandes institutions[7], présente, à cet égard, un intérêt particulier. En insistant sur le principe de la hiérarchie[8] et de la complémentarité[9] nécessaires entre les institutions, elle permet d'éviter les transpositions mécaniques et d'appréhender ainsi les spécificités des économies en voie de développement sans difficulté majeure.

Références & Bibliographie :

[1] Agence Algérienne de Recherche Démographiques, Economiques et Sociales.

[2] C. Palloix note à ce propos que dans les secteurs vitaux de l'économie algérienne, c'est-à-dire les secteurs liés à la valorisation interne des hydrocarbures, « la configuration du travailleur collectif est conforme à celle des pays capitalistes dits industrialisés », autrement dit, cette configuration est de type fordiste.

[3] Si tant est qu'on puisse parler de système productif.

[4] Il convient cependant de noter que du point de vue juridique, la nouvelle législation du travail (notamment la loi n° 90-11 du 12 avril 1990, modifiée par la loi n° 91-29 du 21 décembre 1991, relative aux relations de travail) constitue, à travers l'institution du principe de contrat, une rupture complète avec les dispositifs antérieurs (SGT, GSE)

[5] Par environnement institutionnel, il faut entendre l'ensemble du dispositif légal, politique, judiciaire et culturel qui encadre, impulse, stimule et autorise les actions globales ou individuelles (C.Palloix, 2002). La configuration du système salarial dans la mise en œuvre des arrangements (institutionnel et organisationnel) fait partie intégrante de cet environnement.

[6] Nous pensons notamment au cas du complexe sidérurgique d'El-Hadjar qui, donné pour mort après des années de difficultés, a réussi, suite à l'entrée d'un partenaire indien, a redresser durablement sa situation.

[7] Il s'agit du rapport salarial, la monnaie, le régime de concurrence, le mode d'insertion internationale de l'économie nationale, et l'Etat (à travers le budget).

[8] On dit qu'il y a hiérarchie lorsque la transformation d'un arrangement institutionnel particulier peut piloter la transformation des autres arrangements … en imposant ainsi des transformations à l'ensemble des institutions.

[9] Par principe de complémentarité, il faut entendre le fait que chaque arrangement institutionnel dans un domaine est renforcé dans son existence ou son fonctionnement par d'autres arrangements institutionnels.

- Addi Lahouari (1991), *L'impasse du populisme* , ENAL , Alger.
- Amarouche Ahcène (2004), *Libéralisation économique et problèmes de la transition en Algérie – Essai sur les limites d'un système d'économie à base de rente,* Thèse de Doctorat soutenue à l'Université Lyon 2.
- Bouzidi Abdelmajid (1986), *« L'industrie publique en Algérie, quelques observations »*, in *Emploi et productivité en Algérie*, Revue du ceneap, n°7.
- Palloix Christian, Kichou Lyazid (2002), *« L'Algérie et l'optique de Barcelone : Changement Institutionnel et Inerties Conflictuelles »*, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse, 20-21 Septembre 2002.
- Palloix Christian (1980), *« Essai sur la formation de la classe ouvrière algérienne, 1963- 1978 »*, Revue du Tiers-Monde, n°83.
- Talha Larbi (1999), *« La hiérarchie des formes structurelles et la dynamique du changement : pour une approche régulationniste du développement »* in La mondialisation, l'ajustement structurel et le développement à la lumière de la pensée de Fayçal Yachir. Colloque organisé par le Cread, Sétif.

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، سنوية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية و علوم التسيير

العدد السادس 2008/6

المقالات :

ISSN : 1112-3613 : ردمد – إيداع قانوني رقم : 2002/110 – http://rcweb.luedld.net

مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، سنوية

تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية

جامعة قاصدي مرباح ورقـلة

تهتم المجلة بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

العدد السادس 2008/06

مجلة الباحث - دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية ا قوق والعلوم الإقتصادية - جامعة قاصدي مرباح ورقــلة

هيئة التحرير

معلومات الاتصال بالمجلة :

جامعة قاصدي مرباح - ورقــلة
مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة
موقع الإنترنت : http://rcweb.luedld.net
البريد الالكتروني : rcweb@luedld.net

قواعد النشر ا لة

1 - الباحث، لة علمية أكاد ية كمة، تم بالأ اث الأصلية، ال يتم نشرها سابقاً، و ا عا ة بأسلوب علمي موثق.

2 – ترسل ا قالات وجوبا شكل ملف مرفق ع ال يد الإلكترو للمجلة ا دون أدناه، ويشترط أن يكون ا قال مكتوبا ب نامج Microsoft Word بنسق RTF. (نوع ا ط بالعربية : Traditional Arabic، مقاسه : 14، أما اللغة الأجنبية فنوع ا ط : Times New Roman، مقاسه : 12)، يراعى حجم ا قال كحد أقصى 15 صفحة، ا فيها ا صادر، ا وامش، ا داول والرسوم التوضيحية، و ب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً ؛ ويرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا يزيد عن 5 أسطر بلغة رير ا قال (نوع ا ط : Traditional Arabic، مقاسه : 12)، مع ضرورة إدراج الكلمات ا فتاحية (Les mots clés) ؛ وننبه على ضرورة احترام علامات الضبط (La ponctuation) ؛ أما بالنسبة وامش الصفحة من الأعلى والأسفل 2.54 سـم ومـن اليمن 2.6 سم ومن اليسار 1.5 سم ؛ وا سافة ب الأسطر تقدر بـ 0.88 سم.

زيد من التوضيح، كن الإطلاع با وقع الإلكترو للمجلة على مقال معيـاري Article_Standard.pdf بصـيغة الوثيقة ا مولة (PDF : Portable Document Format) ؛ و كنكم أيضا ميل ملف قالب بصيغة الوورد، جاهز للكتابة مباشرة، النسخة العربية : Article_modèle.dot، أو النسخة الفرنسية : Article_modèle_Fr.dot، على أساس أن هذا ا لف يتماشى مع الشروط ا ذكورة.

3 - ترفق ا ادة ا قدمة للنشر بنبذة عن الباحث متضمنة ا ه بالعربية وبا روف اللاتينية مع عنوانه ال يدي الكامل وعنـوان بريـده الإلكترو ، وذكر أرقام ا اتف والفاكس (إن أمكن) ؛ و حالة وجود أكثر من باحث يتم مراسلة الاسم الذي ب أن يرد أولاً ترتيب الأ اء.

4 - مادة النشر تكون موثقة كما يلي :

- بالنسبة للكتب : إسم ا ؤلف، "عنوان الكتاب"، دار النشر (الناشر)، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة للمجلة : إسم ا ؤلف، "عنوان ا قال"، عنوان ا لة، العدد، مكان النشر وسنة النشر، رقم الصفحة.
- بالنسبة راجع الانترنت : إسم ا ؤلف، "عنوان ا قال"، تاريخ التصفح، العنوان الإلكترو كاملا (يشمل ا لف).

5 - توضع الإحالات وا راجع وا صادر وا داول آخر ا قال، وترقم بالتسلسل حسب ظهورها النص، (مراجع ا قال هي فقط تلك ا راجع وا صادر ا قتبس منها فعلا).

6 - ق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على ا ادة ا قدمة للنشر دون ا ساس ضمو ا ؛ ا لة غ ملزمة برد ا قالات غ ا قبولة للنشر.

7 - تع مضام ا واد ا نشورة ا لة عن آراء أصحا ا، ولا ثل بالضرورة رأي ا لة.

8- على صاحب ا قال متابعة سـ عملية نشر مقاله، من خلال موقع ا لـ ة : http://rcweb.luedld.net/pa.htm وننبـه على أن كل مقال الف شروط النشر، لن يؤخذ به، ولن يشعر صاحبه بذلك.

9 - ترسل ا واد وتوجه ا راسلات فقط عن طريق ال يد الإلكترو فقط : rcweb@luedld.net

- كنم الإطلاع على قواعد النشر هذه من خلال موقع ا لة : http://rcweb.luedld.net

لة الباحث - العدد 06 / 2008

المحتويات

ا قالات :

لیل أثر التدریب والتحفیز على تنمیة ا وارد البشریة البلدان الإسلامیة

د/ الداوي الشیخ، جامعة ا زائر

ملخص : ظى موضوع تنمیة ا وارد البشریة بأ یة قصوى الیوم، نظرا لاعتبار هذا النوع من ا وارد كأهم مورد یسهم اح أیة مؤسسة على ا دى البعید ؛ كما یعت موضوع تنمیة ا وارد البشریة أحد ا داخل الرئیسة وا امة- إن یكن الأهم- لتحقیق القدرة على التنافس، ومن ضمان البقاء والاستمراریة، وا سا ة قیق التنمیة الشاملة البلدان الإسلامیة، نظرا لأن ا وارد البشریة هي العنصر الأهم والأكثر تأث ا مقارنة بباقي ا وارد ال لكها ا ؤسسات البلدان الإسلامیة، ففي ظل غیاب ا وارد البشریة لا تنشأ ا ؤسسات أصلا.

الكلمات ا فتاحیة : التنمیة البشریة، ا وارد البشریة، إدارة ا وارد البشریة، الأداء، التحفیز، التدریب.

هید : تشهد بیئة ا ؤسسات الاقتصادیة البلدان الإسلامیة- على غرار باقي ا ؤسسات العا - تغ ات، و ولات، وتطورات تقنیة متزایدة بفعل تأث ا نافسة ا ادة النا ة بدورها عن ظاهرة العو ة، وا یمنة ا تعاظمة للنظام العا ي ا دید؛ الأمر الذي جعل هذه ا ؤسسات موقف صعب، لا یكفي معه الأداء العادي واجهة أثار تلك التغ ات، بل یستلزم منها ا وقف العمل على س أدائها إ مستویات عالیة كنها من التفوق على منافسیها، أي یتیح ا القدرة على التنافس على ا ستوى العا ي لكي تضمن البقاء و قیق الأهداف ال أنشئت من أجلها ؛ وقد حظي موضوع تنمیة ا وارد البشریة باهتمام متزاید من طرف الباحث سواء على ا ستوى الكلي أو ا زئي، ا تلعبه هذه التنمیة للعنصر البشري من دور هام قیق التنمیة الشاملة. وتثمینا ذا الدور ا ام للموارد البشریة دأبت ا ؤسسات على تنمیته عن طریق تدریبه و فیزه وتطویر قدراته...ا ، كي یؤدي دوره بكل فعالیة كفاءة ویساهم قیق الأهداف والغایات ا رسومة؛ والأكثر من ذلك أصبحت تنظر إلیه وتتعامل معه من منظور إستراتیجي، وبذلك أصبحت أدبیات التسی ا دیث وي مفهوما جدیدا، ألا وهو الإدارة الإستراتیجیة للموارد البشریة. وتوجد العدید من العناصر ال كن للمؤسسات الاقتصادیة البلدان الإسلامیة لتنمیة مواردها البشریة، إلا أننا سنقتصر هذه الدراسة على لیل أثر عنصرین فقط على تنمیة ا وارد البشریة، و ا: التدریب والتحفیز؛ ومن فإن هذه الدراسة اول الإجابة عن السؤال التالي :-

س1/ ما هو أثر التدریب على تنمیة ا وارد البشریة البلدان الإسلامیة ؟

س2/ ما هو أثر التحفیز على تنمیة ا وارد البشریة البلدان الإسلامیة ؟

أولا:- تعریف وشرح ا فاهیم الأساسیة ا ستعملة الدراسة.

1- **تعریف التنمیة البشریة**:- هي توسیع خیارات الناس وقدرا م من خلال تكوین رأس ا ال الاجتماعي، یث تتم تلبیة احتیاجات ا یل ا ا بأك قدر كن من العدالة دون ا ساس باحتیاجات الأجیال القادمة".[1]

نلاحظ من هذا التعریف أن مفهوم التنمیة البشریة یتضمن إتاحة خیارات متعددة وجعلها متناول الأفراد من خلال توف ا ناخ ا لائم وا ساعد على قیق أهداف الأفراد؛ كما یهتم هذا ا فهوم من جهة أخرى بتشكیل القدرات البشریة من خلال س مستویات ا عرفة والصحة....ا . كما در الإشارة إ أن ور التنمیة البشریة یرتكز على الأبعاد التالیة:[2]

أ- تنمیة القدرات البشریة عن طریق انتهاج أسالیب التعلم والتدریب وزیادة القدرة على العمل والإنتاج عن طریق الرعایة الصحیة.

ب- الانتفاع من القدرات البشریة عن طریق خلق فرص عمل منتجة ا یتناسب مع القدرات البشریة ا كتسبة.

ج- قیق الرفاهیة باعتبارها هدفا ختلف ا هود الإ ائیة.

2- **تعريف ا وارد البشرية** : "هي موع الأفراد وا ماعات الـ تكون ا ؤسسة وقت مع ، و تلف هؤلاء الأفراد فيما بينهم من حيث تكوينهم، خ م، سلوكهم، ا اها م، وطموحهم كما تلفون وظائفهم، مستويا م الإدارية و مسارا م الوظيفية"[3]. نلاحظ من هذا التعريف أن ا وارد البشرية ثل مز ا من ا عارف، ا هارات، الكفاءات، والا اهات، تستخدمها ا ؤسسة من أجل قيق أهدافها؛ كما أن هذه ا وارد تلف من مؤسسة إ أخرى من حيث ا صائص قدار التباين مستويات عناصر ا زيج أعلاه.

3- **تعريف إدارة ا وارد البشرية.**

لا يوجد اتفاق بـ الكتاب فيما ص تعريف مفهوم إدارة ا وارد البشرية، ومن فقد اختلفت التعاريف ا عطاة ذا ا فهوم؛ غ أن ما در الإشارة إليه هو أن أصحاب النظرية ا ديثة ال علوم التسي قد أعطوا هذا ا فهوم أ ية ك ى، فبعدما كان أصحاب النظرية التقليدية ينظرون إ هذا ا فهوم من زاوية ضيقة تنحصر كونه فقط نشاطا روتينيا تص بأمور لا تأث ا على إنتاجية ا ؤسسة، أصبحت إدارة ا وارد البشرية إحدى الوظائف الرئيسة ا ؤسسة و ا نفس أ ية الوظائف الأخرى، نظرا للدور الإستراتيجي الذي يؤديه العنصر البشري التأث على قيق أهداف ا ؤسسة؛ ومن بـ التعاريف ا عطاة ذا ا فهوم نورد ما يلي:

أ- يعرف" SIKHULA " إدارة ا وارد البشرية على أ ا:" استخدام القوى العاملة داخل ا ؤسسة، ويشمل ذلك عمليات طيط القوى العاملة، الاختيار والتعي ، التدريب والتنمية، التعويض والأجور، العلاقات الصناعية، تقد ا دمات الاجتماعية والصحية للعامل ، وأخ ا وث الأفراد".[4]

نلاحظ من هذا التعريف أن إدارة ا وارد البشرية تتضمن موعة الأنشطة الـ تص بالعنصر البشري ا ؤسسة من طيط، توظيف، اختيار، تدريب، ديد الكمية والنوعية اللازمة من العمال، والبحث عن الإطارات ا ؤهلة من اليد العاملة، ا قق الاستخدام الأمثل الفعال للموارد البشرية.

ب- **إدارة ا وارد البشرية** هي: " موعة ا مارسات والسياسات ا طلوبة لتنفيذ تلف الأنشطة ا تعلقة صول ا ؤسسة على احتياجا ا من ا وارد البشرية وتطويرها و فيزها وا فاظ عليها ا يساعد على قيق الأهداف ا رجوة بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية"[5].

نلاحظ من هذا التعريف أن إدارة ا وارد البشرية ثل نظاما متكاملا لإدارة العناصر البشرية ا ؤسسات، وهذا انطلاقا من أن العنصر البشري ثل أم العوامل ا ؤثرة أداء ا ؤسسة وتأقلمها مع بيئتها الـ تتميز بالتغ والتعقد والتعقيد، الأمر الذي يقود الأخ إ قيق ا ؤسسات لأهدافها. ويتكون هذا النظام ا تكامل للموارد البشرية من العناصر التالية: البيئة ا ارجية، وظائف إدارة ا وارد البشرية، البيئة الداخلية، الأفراد، الوظائف، نتائج العمل، والنتائج التنظيمية.[6]

4- **تعريف الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية** : هي عملية ا اذ القرارات الـ تعمل على قيق تكييف نظام ا وارد البشرية مع البيئة التنافسية، وبالتا فهو موع الإستراتيجيات وا طط ا وجهة لإدارة التغي نظام ا وارد البشرية والـ تعمل على تدعيم إستراتيجية ا ؤسسة واجهة التغي ات البيئية".[7]

نلاحظ من هذا التعريف أن الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية ثل أساسها نظاما يتكون من عدة عناصر مترابطة فيما بينها، وتتفاعل فيما بينها وبـ البيئة ا ارجية للمؤسسة، وتتمثل الغاية الأساسية ذا النظام قيق الاستثمار الفعال للموارد البشرية بالاعتماد على تب إستراتيجيات مناسبة، وتنفيذ خطط وبرامج تعمل على سـ أداء ا وارد البشرية، و كـ ا ؤسسة من قيق ميزة تنافسية على الأمد البعيد.

إضافة إ ما سبق كن إدراج العناصر التالية كأبعاد فهوم الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، وهي:-[8]

أ- الاهتمام بالبناء العقلي والفكري وا عر للمورد البشري.
ب- ا شاركة الا ابية ا اذ القرار و مل ا سؤوليات.
ت- الاهتمام حتوى العمل.
ث- البحث عن آليات استثمار القدرات الفكرية.
ج- الاهتمام با وافز ا عنوية.
ح- تركيز التنمية البشرية على تنمية الإبداع والابتكار وتنمية ا هارات الفكرية واستثمارها.
خ- تنمية العمل ا ماعي والأداء ا ماعي.

5- **تعريف الأداء.**

رغم الدراسات العديدة ال أجريت حول موضوع الأداء، إلا أن الكتاب هذا ا ال يتوصلوا إ إ اع حول مفهوم دد له نظرا لتعدد ا اها م واختلاف الأهداف ا توخاة من دراسا م. ويستمد مصطلح الأداء أصله من اللغة الإ ليزية وبالذات من الفعل "to perform" والذي يع تنفيذ أو تأدية عمل.[9]

كما كن أن يعرف الأداء على أنه:" انعكاس لكيفية استخدام ا ؤسسة للموارد ا ادية والبشرية واستغلا ا بالصورة ال علها قادرة على قيق أهدافها".[10]

نلاحظ من هذا التعريف أن مفهوم الأداء يتضمن موعة الأساليب ال تنتهجها ا ؤسسة إطار استغلال ا وارد ا تاحة بغية قيق أهدافها وغايا ا ا رسومة. وعند التعمق ليل هذا ا فهوم فإنه ينبغي الإشارة إ أنه كث ا ما يقرن الأداء فهومي الكفاءة والفعالية، وعليه يعرف الأداء وفقا لذلك على أنه:" تعظيم ا خرجات ت قيد تدنية ا دخلات". من هذا التعريف الأخ كن أن نلاحظ أن مفهوم الأداء يتضمن قدرة ا ؤسسة على قيق أهدافها بواسطة ا صول على أقصى رجات(ناتج) مع ضمان تدنية ا دخلات.

ثانيا:- ليل أثر التدريب على تنمية ا وارد البشرية البلدان الإسلامية.

1- **ديد مفهوم التدريب.**

تعددت التعاريف ا عطاة فهوم التدريب، حيث لا يوجد تعريف واحد متفق عليه، وهذا نظرا لاختلاف وجهات نظر الكتاب ا عرف ذا ا فهوم؛ ولكننا سنقتصر هذه الدراسة على تناول البعض منها ا يفي بالغرض، ومنها:-

أ- **التعريف الأول**:" التدريب هو إعداد الفرد وتدريبه على عمل مع لتزويده با هارات وا ات ال عله جديرا ذا العمل وكذلك إكسابه ا عارف وا علومات ال تنقصه من أجل رفع مستوى كفاءته الإنتاجية وزيادة إنتاجيته ا ؤسسة".[11]

نلاحظ من هذا التعريف أن التدريب هو بالأساس عملية تعلم، يهدف إ التمكن من موعة ا عارف وا علومات ال تقود النهاية إ الكفاءة والإنتاجية ا ؤسسة.

ب- **التعريف الثا** :" التدريب هو مل النشاطات، والوسائل، والطرق، والدعائم ال تساعد فيز العمال لتحس معارفهم وسلوكهم، وقدرا م الفكرية الضرورية، آن واحد، لتحقيق أهداف ا نظمة من جهة، و قيق أهدافهم الشخصية والاجتماعية من جهة أخرى، دون أن ننسى الأداء ا يد لوظائفهم ا الية أو ا ستقبلية"[12].

يتضمن هذا التعريف العناصر الأساسية للتدريب وا تمثلة النشاطات، الوسائل، الطرق، والدعائم، وال يؤدي تفعيلها إ حث العمال ودفعهم و صقل معارفهم ومواهبهم، واستنهاض ملكا م الفكرية، وهذا كله من أجل قيق ا صلحة ا شتركة بـ ا ؤسسة وأعضاءها ال يسعى كلا الطرف سيدها والاستفادة منها.

ج- **التعريف الثالث**:" التدريب هو مل العمليات القادرة على جعل الأفراد والفرق يؤدون وظائفهم ا الية، وال قد يكلفون ا مستقبلا من أجل الس ا سن للمؤسسة هارة"[13].

نلاحظ من هذا التعريف أن التدريب يتضمن موعة من الأفعال والسلوكات ال كن العناصر البشرية ا ؤسسة من أن يكونوا مستعدين بصورة دائمة ومتقدمة لأداء وظائفهم ا الية وا ستقبلية أخذا بعـ الاعتبار ظروف البيئة ال تنشط فيها مؤسستهم.

2- دوافع تدريب العناصر البشرية البلدان الإسلامية.

توجد موعة كبـ ة من الدوافع تم على البلدان الإسلامية انتهاج أسلوب التدريب لعناصرها البشرية، وهذا نظرا لأ ية تفعيل عنصر التدريب، كذا بسبب الأهداف ا توخاة منه(وهو ما سنتناوله لاحقا)، وهذا كله يصب خدمة الغاية الأهم ألا وهي قيق التنمية الشاملة؛ ومن بـ أهم الدوافع نتناول ما يلي:-

أ- الاستجابة للتغ ات ا ادثة بيئة ا ؤسسات، ا يعـ التأقلم معها مثل القوانـ والتشريعات ا ديدة.

ب- ظهور منتجات جديدة، أو مواد إنتاجية جديدة أو بديلة واد أخرى.

ت- تطور الفن الإنتاجي، أي ظهور تطورات تقنية وتكنولوجية جديدة ال العمليات الإنتاجية، ا يعـ مواكبة الإبداعات التكنولوجية.

ث- التكيف مع تطور حاجات الزبائن، الأمر الذي يقود إ القدرة على التواصل مع حاجا م ورغبا م وإشباعها بأفضل الطرق، ا يعـ النهاية ضمان رضاهم ووفائهم.

3- أ ية وأهداف التدريب من منظور تنمية ا وارد البشرية البلدان الإسلامية.

تتجلى أ ية التدريب أنه يتيح للعمال التأقلم مع التغ ات ال دث على مستوى العمل، نظرا الة التطور ال س أسلوب العمل(التقنيات والآلات) وال تؤدي بدورها إ تغيـ طبيعة العمليات الإنتاجية، فضلا عن أن التدريب هو حد ذاته صقل للمهارات وا ات وا علومات وا عارف؛ كما كننا أن نستشف أكثر أ ية التدريب بالنسبة سألة التنمية البشرية البلدان الإسلامية من خلال استعراض أهم الأهداف ا توخاة من انتهاج أسلوب التدريب، وهي:-

أ- كن التدريب ا ؤسسات من زيادة إنتاجيتها من خلال سـ مهارات ومعارف عناصرها البشرية؛ الأمر الذي ينعكس سرعة تنفيذ ا هام والعمليات ا وكلة إليهم، ومن ا صول على الناتج ا رغوب.

ب- يهدف التدريب إ رفع الروح ا عنوية للعناصر البشرية، وهذا من خلال شعورهم بتقدير أ يتهم من طرف إدارة مؤسسا م عندما يكونون ور ال امج التدريبية، ا يدفعهم إ العمل بكامل قدرا م.

ت- يهدف التدريب إ تأقلم العمال مع ا ستجدات ا اصلة البيئة ا ارجية للمؤسسة، وا تعلقة با هام والوظائف ا نوطة م.

ث- يقود التدريب إ خلق القدرة لدى العمال ا تدرب على مل ا سؤولية وا بادرة.

ج-يؤدي التدريب إ ضمان سلامة العمال من خلال تدنية حوادث العمل، وهذا بفعل تأث التدريب على استخدام الآلات والتحكم استعما ا من طرف العمال ا تدرب .

ح- دف ال امج التدريبية أيضا إ قيق وضمان استقرار ومرونة ا ؤسسات الاقتصادية، وهذا باعتبار أن العناصر البشرية هي ثابة أصل هام من أصول ا ؤسسة؛ فالتدريب يقود إ قدرة ا ؤسسات على الاستمرار والبقاء رغم التغ ات ا اصلة البيئة ا ارجية، كما يتيح ا التدريب كذلك القدرة على التكيف مهما كانت التهديدات والقيود ا فروضة من بيئتها.

ثالثا:- ليل أثر التحفيز على تنمية ا وارد البشرية البلدان الإسلامية.

1- **تعريف التحفيز**: توجد عدة تعاريف فهوم التحفيز، وهو : " عبارة عن موعة الدوافع ال تدفع الشخص لعمل شيء ما"[14].

كما يعرف **التحفيز** على أنه:" تشجيع الأفراد واستنهاض مهم ح ينشطوا أعما م من أجل قيق أهداف ا ؤسسة، وتبدأ العملية بالتأث ا ارجي على الأفراد كأن يعرض عليهم أجرا أعلى من أجل القيام بعمل أكثر، لكن احها يتوقف على عوامل داخلية تتصل بوضعية الفرد النفسية"[15].

نلاحظ من التعريف السابق أن الدوافع تنبع من حاجة أو ضرورة فسيولوجية، كما قد تنتج من عوامل نفسية كحاجة الفرد للشعور بأنه مقبول، أو مقيم من طرف الآخرين؛ وإذا نظرنا إ عملية التحفيز من وجهة نظر إدارية فمن ا هم أن ندرك ا قيقة التالية: وهي أننا لا نستطيع أن فز الأخرين، ولكننا نستطيع فقط أن نؤثر على ما فزهم لعمل شيء ما، أي كيف نوظف هذا التأث بطريقة كن أن تقود إ شعور العمال بأ م فزون على أعلى ا ستويات.

2- **أنواع التحفيز.**

ينقسم التحفيز إ نوع ، فيز ذا (داخلي) و فيز خارجي؛ ويعت التحفيز داخلي عندما يشعر الفرد برغبة أو بدافع يدفعه لعمل شيء ما، ومن يقوم بسلوك معه لإ از ذلك؛ بينما يعت التحفيز خارجيا إذا كان التحفيز للعمل يتأثر بعوامل خارجية كا كافآت والعلاوات والترقيات الإدارية...؛ هذه العوامل ا ارجية تؤثر بدورها على العوامل الذاتية للتحفيز، وغالبا ما يطلق على العوامل ا ارجية مصطلح " القوى ا فزة" بشرط ارتباطها بالاهتمامات الذاتية[16].

إذا كن اعتبار التحفيز الداخلي على أنه موعة العوامل ال فز الفرد من الداخل مثل ا صلحة الشخصية والرغبة؛ بينما كن النظر إ التحفيز ا ارجي على أنه موعة العوامل ال تقع خارج ذات الفرد وال تؤثر على حاجاته الداخلية ورغباته وما يترتب على ذلك من سلوكيات ومن أمثلتها ا كافآت والترقيات.

إذا نلاحظ ا سبق أن ا ؤسسة عندما تعا موضوع فيز العمال فإ ا ا قيقة اول أن د وتفعّل العلاقة ب ا وافز الداخلية- ا يل ا اجات والرغبات الشخصية لعما ا- وب ما يتطلبه العمل من جهد ومهارة. ونظرا لأ ية التحفيز الداخلي(الذا) فإننا سنتطرق إ العوامل ال تؤثر عليه ا قق أهداف ا ؤسسة.

3- **العوامل ا ؤثرة على التحفيز الداخلي(الذا) للموارد البشرية البلدان الإسلامية.**

توجد موعة هامة من العوامل ا ؤثرة على التحفيز الداخلي البلدان الإسلامية، من أ ها[17]:-

أ- التعاون ب العمال ومؤسستهم: ومع ذلك أن العمال البلدان الإسلامية سيشعرون بتحفز أكثر للعمل حينما يدركون أ ية التعاون مع ا ؤسسات ال يعملون فيها من أجل النجاح ا شترك لإ از عمل ما، فعندما يتم إزالة كل

العراقيل ال كن أن تعترض شعور العمال با سؤولية اه اح أو فشل أهداف مؤسسا م، فإن ذلك سيمكّن من خلق فيزا طبيعيا للعمل ا شترك.

ب- الاقتناع: ويع ذلك أن العمال البلدان الإسلامية عندما يدركون ويقتنعون بأن ما يقومون به من عمل يشكل إضافة نوعية إ عمل مؤسسا م سيتحفزون للاستمرار بنفس الوت ة والعز ة، لأ م يشعرون بالرغبة والاعتزاز بعملهم؛ الأمر الذي يقود النهاية إ زيادة الفعالية العمل.

ت- الاختيار: سيشعر العمال البلدان الإسلامية بالتحفيز أكثر للعمل عندما تعطيهم إدارة ا ؤسسات ال يعملون فيها الصلاحية لا اذ القرارات أثناء العمل، أي انتهاج أسلوب التسي با شاركة.

إذا ب على ا ؤسسات البلدان الإسلامية أن تركز على العوامل ال تؤثر على اس العمال أثناء العمل، خاصة العوامل الكامنة داخل كل واحد منهم.

4- ليل طرق التأث على فيز العمال البلدان الإسلامية.

توجد ثلاثة طرق كن س ي ا ؤسسات البلدان الإسلامية اعتمادها للتأث على فيز العمال، مع التذك بأنه مثلما ذه الطرق من نتائج إ ابية، فإ ا لا لو أيضا من النتائج السلبية، وهذه الطرق هي[18]:-

أ- **التحفيز عن طريق ا وف:** تستعمل هذه الطريقة غالبا حالات الركود الاقتصادي، وعندما يكون عدد العمال الأكفاء أكثر بكث من فرص العمل ا توفرة، فعلى سبيل ا ثال عندما تكون فرص العمل مؤسسات البلدان الإسلامية مهددة با طر يبذل معظم العمال جهودا استثنائية لزيادة الإنتاج، والالتزام الصارم با ضور مبكرا، أو ح البقاء بعد انتهاء أوقات العمل. و در التذك هنا، بأن العمال ا تحفزون هذه ا الة- من جراء ا وف على مصا هم - لا يقومون با ازات مبدعة، وإ ا اولون الاحتفاظ بوظائفهم فقط ؛ هذه الطريقة هي الواقع طريقة آنية(ظرفية) ورغم أ ا تسهم كث ا زيادة معدلات الإنتاج إلا أ ا لا كن أن تستمر طويلا، وسرعان ما ينتهي تأث ها بانتهاء الظرف الذي أوجدها وفرضها؛ أما إذا رغب مس و ا ؤسسات الاستمرار بتحفيز العمال عن طريق ا وف فإن ذلك سيولد ا قد والصراع، كما قد يؤدي لاحقا إ النفور من العمل بسبب فك أواصر التعاون والتواصل ب العمال من جهة والإدارة من جهة أخرى، وقد يؤدي هذا الوضع أسوأ ا الات إ انتهاج العمال أسلوب التخريب والإضرار با ؤسسة.

ب- **التحفيز عن طريق ا وافز :** يتم تفعيل هذه الطريقة عندما يعلن مس و ا ؤسسات عن موعة من ا وائز وا كافآت ويضعو ا متناول العمال لشحن همهم و ذا فزو م للعمل و ثو م عليه عن طريق التنافس لنيل هذه ا وائز، ولكن السؤال ا طروح هذه ا الة هو ماذا بعد ا صول على هذه ا كافآت من طرف العمال، وإ أين سيقود ذلك؟ وعليه فإن ا طر الكامن هذه الطريقة هو أن العمال سيستمرون توقع ا كافآت كلما أ زوا عملا مؤسستهم، وبذلك ستكون مهمة ا س ين هي التفك استحداث مكافآت جديدة ث العاملـ على إ از ما يوكل إليهم من عمل، وعندما تعجز ا ؤسسة عن توف هذه ا وافز فلن ينجز العمال إلا ا د الأد من العمل.

ث- **التحفيز عن طريق فرص التطور الذا** : إذا أرادت ا ؤسسات البلدان الإسلامية أن تفُعل هذه الطريقة فيز عما ا ينبغي عليها أن تفكر منذ البداية بالكيفية ال كنها من تغي أسلوب تفك عما ا ووجهات نظرهم اه العمل، أي ب عليها بتعب أخر أن لق لديهم القدرة على تفهم الغاية ا قيقية من تفضيلهم واختيارهم العمل هذه ا ؤسسة دون سواها، وهذه الغاية تتمثل سعيهم و بناء مستقبلهم وترسيخ كيان م، الأمر الذي يقود

النهاية إ اقتناعهم بأن و وازدهار مؤسستهم سيؤدي بالضرورة إ نتائج تؤثر إ ابا على وهم وازدهارهم، ومن سيبذلون جهودا مضاعفة لأجل قيق تلك الغاية.

إذا كن القول ا سبق أن تفعيل العلاقات الإنسانية مؤسسات البلدان الإسلامية يعد ثابة العامل الأساس لضمان أفضل أداء، لأن ا ؤسسات لا تستطيع أن تتعامل مع عما ا كما لو أ ا تتعامل مع أصو ا وعناصرها ا ادية، ومن فإن طبيعة العلاقات ال تبنيها مع عما ا هي ال تؤثر على ما فزهم للعمل.

خلاصة : بعد ليل ا فاهيم الأساسية ا كونة وضوع ا وارد البشرية، وكذا ليل عنصري التدريب والتحفيز وأثر ا على تنمية ا وارد البشرية البلدان الإسلامية، كننا إدراج النقاط التالية ا ة وضوع هذه الدراسة، وهي:-

1- تغ ت النظرة للموارد البشرية، حيث أصبح ينظر إليها على أ ا العامل الرئيس تنافسية ا ؤسسات، الأمر الذي حتم على ا س ين إدار ا من منظور إستراتيجي.

2- الوصول إ قيق هدف التنمية الشاملة للبلدان الإسلامية تم مؤسسا ا الاقتصادية تب إستراتيجيات لتنمية مواردها البشرية؛ ومن س أدائها.

3- يعت التدريب والتحفيز أحد أهم الأساليب لتنمية ا وارد البشرية البلدان الإسلامية، لأ ما يؤديان إ تنمية مشاعر الولاء والانتماء والالتزام.

4- لتمك ا وارد البشرية مؤسسات البلدان الإسلامية من أداء دورها ال التنمية الشاملة ب تدريبها عن طريق تصميم ال امج التدريبية وتنفيذها، و فيزها ا يتلاءم مع أدائها.

5- توجد علاقة متينة ب تنمية ا وارد البشرية وأداء ا ؤسسة، وتتمثل هذه العلاقة أن تنمية ا وارد البشرية تعت عنصر مؤثر الأداء.

6- يتحفز العمال مؤسسات البلدان الإسلامية لأداء ما يعتقدونه الأكثر ارتباطا صا هم، ومن لا تستطيع هذه ا ؤسسات أن فز عما ا، وإ ا تستطيع فقط أن تؤثر على ما فزهم للعمل.

7- التحفيز ا ارجي ما هو إلا موعة عوامل خارجية تؤثر على التحفيز الداخلي(الذا) للعمال.

8- كن للعمال مؤسسات البلدان الإسلامية أن يتحفزوا للعمل عندما يدركون أ ية التعاون مع مؤسسا م، أو عندما يضيفون قيما جديدة، أو عندما يشاركون عملية ا اذ القرارات.

- ا راجع والإحالات ا عتمدة :

[1]- برنامج الأمم ا تحدة، تقرير التنمية البشرية، 1990.

[2]- **فدي** عبد ا يد، إشكالية تنمية ا وارد البشرية ظل العو ة، مداخلة ا لتقى الدو حول التنمية البشرية، جامعة ورقلة، ا زائر: 2004، ص02.

[3]- **داوي** وسيلة ، إدارة ا وارد البشرية، مديرية النشر امعة قا ة 2004، ص25.

[4]- **عبد الباقي** صلاح و حنفي عبد الغفار ، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، ا كتب العر ا ديث، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص04.

[5]- **فديد** فوزية، ا ورد البشري و س أداء ا ؤسسة، دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجست (غ منشورة) علوم التسي ، صص: إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي - جامعة ا زائر، ا زائر: 2006، ص74.

[6]- زيد من التفصيل أنظر/ **مرسي** ال الدين مد ، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2003، ص18.
[7]- **لا** ضيه، أثر التسي الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على ا يزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة (غ منشورة) العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي - جامعة ا زائر، ا زائر: 2004، ص83.
[8]- **السلمي** علي، إدارة ا وارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب، القاهرة، 2002، ص45.
[9] - ECOSIP , Dialogue autour de la performance en entreprise, éditions Harmattan, paris :1999, p.18
[10]- **ا سي** فلاح حسن عداي، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص231.
[11]- **الشرقاوي** علي، إدارة النشاط الإنتاجي ا شروعات الصناعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر، ص353.
[12] - SEKIOU Lakhdar, Gestion du personnel, les éditions d’organisation, paris : 1986, p.153.
[13] - VATIER Raymond, Développement de l’entreprise et promotion des hommes, entreprise moderne d’édition, paris : 1984, p.203.
[14]- **بروس** آن وبيبتو جيمس ، فن فيز العاملا ، تر: زكي يد حسن، بيت الأفكار الدولية، عمان، 1999، ص 15.
[15]- **الطيب** مد رفيق، مدخل للتسي : أساسيات ووظائف وتقنيات، ا زء الثا ، ديوان ا طبوعات ا امعية، 1995، ص10.
[16]- **بروس** آن وبيبتو جيمس، مرجع سابق، ص18.
[17]- نفس ا رجع، ص ص19-21.
[18]- ا رجع السابق، ص ص25-28.

قرار التمويل ت تأ الضرائب وتأ تكلفة التمويل

الدكتور: دادن عبد الـ غ
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص : إن ا ديث عن مالية ا ؤسسة ليس بالأمر ا ، حيث يعد من ا واضيع ذات التنظ ا ستمر، والصعبة ذات الوقت، وأحيانا يصبح أمام ا ؤسسة هيكلة أموا ا بالأمر الصعب والشائك؛ ا له من تداعيات ونتائج علها مفترق الطرق، وذلك بسبب تباين نظرات الأطراف ا سا ة، فما هو السبيل الأيسر الذي قق للمؤسسة مكاسبها ولأطرافها أهدافهم على حد السواء؟

يتوقف الأداء ا ا الإ ا على قدرة ا ؤسسة تشكيل التوليفة ا ثلى للهيكل ا ا ومدى استخدام ا صادر التمويلية ا تاحة أمامها بو ة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي ا يضمن تشكيل الثروة، والرفع من معدل النمو ، وبالتا قيمة ا ؤسسة بشكل عام. فمن هذا ا نطلق كن اعتبار أن ا يكل ا ا هو العنصر الأساسي و الركن الرئيسي موضوع تقييم وقياس الأداء ا ا للمؤسسة، لأنه يصعب ا ديث عن مؤسسة اقتصادية من دون هيكل ما .

الكلمات ا فتاح : الضرائب، تكلفة التمويل،مالية ا ؤسسة، منحة ا طر، البورصة

I-تأ الضرائب و الوفر الضري على مصادر التمويل.

يتوقف دور الضريبة على مدى تدخل الدولة ا ياة العامة ، وبالتا بعد ا دف منها هو توف الأموال فحسب، وإ ا أصبحت زيادة على ذلك أداة لتحقيق اختيارات الدولة وأهدافها ا ال السياسي والاجتماعي والاقتصادي على غرار تنظيمه إ أن أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية. بعد صدور ا قال التصحيحي سنة 1963 لـ "ميلر" حول زيادة الاستدانة (الاقتراض) من شأ ا زيادة قيمة ا ؤسسة بسبب الوفر الضري للفوائد؛ كون أن هذه الأخ ة، تندرج ضمن صنف الأعباء، فتنخفض الأرباح ا اضعة للضريبية، فتدفع ا ؤسسة ضرائب أقل ا لو تكن هناك فوائد. ولكن أضاف سنة 1977م أن هذه ا اصية (الوفر الضري) تتلاشى بسبب الضرائب الشخصية ال يدفعها ا ستثمرون لة الأسهم (لة الأسهم، السندات على الأرباح ا ققة).[1]

ح أن نظرية De Angelo & Masulis أدرجت الوفر الضري ضمن قائمة الأعباء الأخرى، لاف الفوائد، وهذا من خلال وذجها ا قدم سنة 1980م والذي يأخذ الاعتبار كل من : ضرائب ا ؤسسة، وضرائب الأشخاص، كمتغ جديد، الوفرات الضريبية من الأعباء الأخرى (غ الفوائد) وا رتبطة بالاستثمار(الإهتلاكات+الإعفاءات الضريبية)، ويفترض النموذج أن الوفرات الضريبية الأخرى بديل تام للوفر الضري للفوائد، أي أن أي زيادة أحد ا، تكون على حساب الآخر، دلالة على عكسية العلاقة ب الوفرات الضريبية الأخرى وب نسبة الديون، على اعتبار أن العلاقة طردية ب الديون وب الوفر الضري .[2] و نفس ا ضمار توصلا " Dammon & Senbet" سنة 1988م إ وذج يعتـ أن الاستثمار والوفرات الضريبية الأخرى ا رتبطة به، هي عبارة عن متغ ات داخلية –بدلا من كو ا خارجية- حسب ما ذهب إليه " De Angelo & Masulis" قرار التمويل، ووفقا ذا النموذج تتوقف العلاقة ب الوفرات الضريبية الأخرى والديون، ليس فقط على أثر[3] الإحلال وإ ا أيضا على أثر الدخل،[4] وعليه لو كان تأ الدخل أك من تأ الإحلال فسوف تكون العلاقة ب الوفرات الضريبية الأخرى ونسبة الديون علاقة موجبة، والعكس صحيح.

II-أثر تكلفة التمويل على قيمة ا ؤسسة.

تتوقف قيمة ا ؤسسة على مستوى التدفقات النقدية ال يولدها الأصل الاقتصادي، وعلى أساس ا عدل الذي يتم به ر لة تلك التدفقات، وا تمثل تكلفة الأموال، وعلى هذا الأساس فإن للهيكل ا ا تأ على قيمة ا ؤسسة[5]، فمن خلال التدفقات النقدية ا ققة (Richesse) أو بتأ تكلفة الأموال أو ا معا، ولكن للهيكل ا ا عدة أشكال وتوليفات، فمن حيث الشكل قق

إدراج القروض ضمن قائمة ا يكل ا ا وفرات ضريبية قدار فوائد تلك القروض، وبالتا قيمة ا ؤسسة. كما هو شأن التمويل بأقل تكلفة لنفس العنصر (القروض)، ا يساعد إ ابيا على يـ Actualisation التدفقات النقدية بشكل يساهم تعظيم تلك التدفقات عن ما لو كان معدل تكلفة الأموال أعلى، وبالتا التأث على قيمة ا ؤسسة. بينما من حيث الوسط الاقتصادي، فهناك مؤسسات تعتمد على الاستدانة دف الاستفادة من الوفرات الضريبية مقابل : تكلفة الإفلاس، تكلفة الوكالة ،حجز الأرباح...ا وهي من ا واضيع ا ث ة للجدل ولازالت ل البحث.

III أثر تكلفة الاستدانة على قيمة ا ؤسسة,

قد تواجه ا ؤسسات الاقتصادية ال ول جزء من أصو ا عن طريق الاستدانة اطر الإفلاس النا ة عن التماطل دفع فوائد القروض عند توار ها ا ددة؛ الأمر الذي يدفع الدائن وا قرض بإتباع ا سلك القانو وقد يؤدي الأمر إ إشهار إفلاسها.

أحيانا تعطي الاستدانة للمؤسسة أثر إ ا من حيث الرافعة ا الية ا وجبة، ومن حيث ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية بالقدر ال ققه من الوفرات الضريبية،[6] ولكن با قابل زيادة الاستدانة تصل إ حد مع ، تبدأ ظهور اطر الإفلاس مصطحبة معها تكاليف الإفلاس، حيث تتضمن تكلفة الإفلاس مل ا سائر وا فاض الأرباح بسبب تدهور الكفاءة، قبل إشهار إفلاسها، أضف إ ذلك ا فاض قيمة الأصول نتيجة تدهور قيمتها السوقية مقارنة بالدفترية، ولا تنتهي التكاليف عند هذا ا د، بل تشمل أيضاً النفقات و كافة الإجراءات القانونية والإدارية النا ة من تبعات الأمر[7].
وحرصاً من الدائن و ا قرض ماية أنفسهم من خطر الإفلاس[8] فإ م يلجئون منذ الوهلة الأو بنقل تكاليف الإفلاس و ا سا وذلك برفع معدل عوائد الاستثمار سندات ا ؤسسة أو رفع فوائد القروض منذ البداية، ا ينذر بارتفاع تكلفة الأموال،[9] ولكن الإجراء الأول عل ا سا يتحملون لوحدهم خطر الإفلاس ا علهم يطالبون عدلات مرتفعة وبالتا ارتفاع تكلفة الأموال. ويتجلى ا سبق وجود علاقة تأث ية بـ نسبة الاستدانة / حقوق ا لكية ومعدل العائد الذي يطالب به ا سا ون.

IV البورصة وسياسة التمويل بالنسبة للمؤسسة وا كومة والدولة.

وجدت البورصة كضرورة حتمية ألزمتها ا عاملات الاقتصادية فيما بـ ا ؤسسات والشركات، وجاءت لتل رغبا م ا ا من أ ية خاصة اية ا ستثمرين، وإرساء العدالة، ومن فإن البورصة وسيلة ا ة الاحتياجات وعلى رأسها ويل الاستثمارات طويلة الأجل[10]، ا مكن اقتصاديات هذه الدول ظ وافر من الانتقال من ا رحلة الزراعية إ ا رحلة الصناعية. هذا، وقد تب أن الأسواق ا الية تعد من أهم الآليات التمويلية للتنمية[11] ا تمعات، ا يضمن تعبئة الفائض، توجيه الادخار و الاستثمارات ا نتجة، وتغطية عجز ا يزانية للدولة. بل بات دورها لتصبح مؤشرا من مؤشرات التنمية،[12] و باعتبار أن الدور ا ديد للدولة ا ياة الاقتصادية، تارة ائي، وتارة رقا وتوجيهي و كث من الأحيان تدخلي[13] وخصوصا ا لكه من حق وأدوات للرقابة على البورصة الر ية،[14] وذلك بتأث ها على التسع ات وحجم التبادلات، من خلال معدل الفائدة سوق السندات ، معدل الضرائب ، حقوق التسجيل، الطوابع (الرسوم، علاوة عملية ا وصصة، والتأميم).فإنه يتزايد هذا الدور ا ديد للدولة ا ديثة، موازاة مع و حجم النفقات العمومية، كالأجور ورواتب ا وظف ، الإعانات الاجتماعية، التحفيز، الإعفاءات، ويلات السلع، وا دمات ا اصة بالتسي ، الأمر الذي يكلف الدولة توف إيرادات عمومية لتغطية نفقا ا، ا يزيد من حجم النفقات العامة، دف إشباع أفضل اجات أفراد ا تمع، وا أك فعالية للدولة باعتبار أن النفقات العمومية، أ ا وسيلة يد الدولة لتحقيق أهدافها وتنفيذ برا ها، حيث تؤثر ا ياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا فإنه من ا فيد للدولة معرفة النتائج ا ترتبة عن النفقات وليس حجمها فقط.[15] إ جانب ذلك تقوم ا كومة بإصدار سندات يتم تداو ا البورصة، بنية القضاء على هذا العجز، ويسمى هذا الأسلوب، التمويل بالعجز على غرار تعبئة الفائض وترشيد الاستثمار،وإعادة توزيع الثروة وا داخل و قيق الرفاه والرخاء.

V-حساب تكاليف مصادر التمويل عن طريق البورصة (الأسهم).

V-1- بالأسهم ا متازة

C=D/V(1-T) …(01)

الأرباح	D
تكلفة السهم	C
قيمة السهم	V
معدل مصاريف ا صم وتكلفة الإصدار	T

V-2- بالأسهم العادية

حالة ثبات الأرباح

$T=D_0/V$ … (02)

حالة و الأرباح بانتظام[16]

T=(D/V)+g … (03)

D0(1+g)	D1
معدل السنوي لنمو الأرباح	g
الأرباح ا تجزة*معدل العائد قوق ا لكية	g

V-3-تكلفة الأرباح ا تجزة

C=i+f(tp-i) … (04)

سعر الفائدة	i
ا طر ا نتظم الذي يتعرض له السهم العادي	f
عائد فظة السوق	tp

من خلال ا دول رقم (01) يتب وجود ثلاث أسس (B,C,D) لتقييم تكلفة الأموال:

B : يعتمد الأسلوب التار ي على ا بالغ التار ية، وهذا أمر صعب، لأن مصادر التمويل متغ ة من حيث النوعية، ومن حيث التوليفة، إلا إذا كان ا يكل ا ثابت، وبالتا يضلل قرارات ا ؤسسة كون التكلفة التار ية أقل من التكلفة السوقية.

C : بالرغم أنه أكثر واقعية من الأسلوب السابق إلا أن الأسلوب السوقي يعا من ديد القيمة ا قيقية السوقية للأرباح.

D : تظل تكلفة الأموال وفقا ذا الأسلوب ثابتة بصرف النظر عن ا يكل ا ا الفعلي، أكان اثل ا يكل ا ستهدف أم لا. وقد يؤدي إ ا بالغة تكلفة الأموال ويترتب عن ذلك إحجام وتضييع ا ؤسسة لفرص استثمارية متاحة أمامها أو العكس؛ قبول قرارات كان ينبغي رفضها من عدمها مسبقا.

يش ا دول أدناه إ انتقال الاقتصاديات الأوربية من التمويل با ديونية إ التمويل بالأسهم الأسواق ا الية[17] وبالأخص "رومانيا" ال طورت ويلها عقب ا رب العا ية الثانية، ح أن فرنسا فقدت السيطرة على مستوى الاقتصاد الكلي حيث تصنف ا قدمة لانفجار مسا ي ا ؤسسات ا سعرة البورصة.

ا دول رقم (02) يب انتقال التمويل من ا ديونية إ التمويل بالأسهم الأسواق ا الية الأوروبية.

الأسلوب ا دي : يتم تقدير تكلفة الأموال وفقا ذا الأسلوب، على أساس وزن كل عنصر ويل الاقتراحات الاستثمارية، أي أن التكلفة متغ ة بتغ وزن كل عنصر (معامل الترجيح)، على أساس التوجه و ا صادر الأقل كلفة با رة .
تلجأ ا ؤسسة حتما إ ا صادر ذات التكلفة أقل، ا يقودنا إ التساؤل عن مدى ثبات تكلفة القروض وعدم مطالبة ا قرض بالزيادة ؟ مدى ثبات تكلفة الوكالة ؟ الأكثر من ذلك، هل تظهر تكلفة الإفلاس أم ترتفع حالة وجودها ؟
إن توجه ا ؤسسة و ا زيد من ا وارد ا الية من شأنه الرفع من تكلفة الأموال، نظرا لعدة اعتبارات أ ها[18] :

- زيادة الاستدانة، من شأ ا زيادة ا خاطر ا الية (كخطر العسر ا ا وخطر التوقف عن التسديد وخطر الإفلاس)، الأمر الذي د من رغبة ا ؤسسة ا صول على قروض إضافية.

- غالبا ما تعتمد ا ؤسسة على قدرة ويلها الذاتية CAF أو على أرباحها ا تجزة كمصدر للتمويل، ولكن لا تكفي دائما للتغطية، عندها تلجأ ا ؤسسة إ إصدار أسهم جديدة تصاحبها تكاليف الإصدار، فضلا عن ارتفاع تكاليف الوكالة، وسعيا من قبل ا ؤسسة بناء هيكل ما بتكلفة معقولة تواكب حاجا ا ا تنامية ويل أصو ا، يترتب عليها ديد التوليفة ا ثالية للتمويل من حيث ا ضمون والنسب، بناء على البنية ا الية للهيكل ا ا ، وعقب ذلك يتم ديد تكلفة كل مصدر شكل فئات عدلات متفاوتة لنفس ا صدر، بناءا على أساس التفاوض حالة القروض[19]؛ وعلى ضوء توقع معدل ا ردودية الذي قد يطالب به ا سا ون تتحدد ا ستويات ا ختلفة من كل مصدر عند القدر الذي تتغ فيه تكلفة ا صدر(breaking point) نقطة الانعطاف أو درجة ا رونة و سب كما يلي :
P=Financement /Taux

يتم ترتيب مستويات التمويل حسب تكاليفها ونقاط الانعطاف بشكل عل تكاليف الأموال بنمط تصاعدي، ويعرف هذا الأسلوب بالتكلفة ا دية ا رجحة بالأوزان.

الشكل رقم (01) يوضح أسلوب التسعا دي لتكلفة رأس ا ال.

VI-**إشكالية تقدير تكلفة الأموال وا لكية.**[20]

VI-1-**الأسلوب ا هجن** VAA ،DCF .

طريقة حساب تكلفة رأس ا ال مع ب أسلوب Valeur Actualisée Ajustée VAA، وأسلوب DCF, Discount Cash-flow[21]،حيث أن الصيغة الرياضية تربط تكلفة رأس ا ال بـ رأس ا ال والديون.

$$WACC = Ku - Kb\left(\frac{B}{B+S}\right)^{T} \;..... (05)$$

K_u تكلفة الأموال ا اصة دون الديون.

K_b تكلف الديون.

T نسبة ا صاريف ا الية،Taux D'imposition Marginal sur les Frais Financière.

B القيمة السوقية للديون.

Sالقيمة السوقية للأموال ا اصة.

وحسب مبدأ Hershey كن تقديرKu انطلاقا منWACC وفقا لأسلوب APV.

$$Ku = WACC + Kb\left(\frac{B}{B+S}\right)^{T} \;\ldots (06)$$

VI-2- **حسب مدغليا وميلر.**

$$K=\alpha+\beta(Re-Rcp)+\varepsilon\ldots\ (07)$$

ε : ا طأ.
K: متوسط تكلفة الأموال.
(Re-Rcp) : الرافعة ا الية.

وأثبتت الدراسة أن العلاقة ب متوسط تكلفة الأموال والرافعة ا الية غ معنوية[22](15.3)....$K=\alpha+\beta(D/C)+\varepsilon$واقترحا ‌وذجا آخر($16.3$) $Kq=\alpha+\beta(D/C)+\varepsilon$ ووجدا علاقة موجبة، أي زيادة الرافعة تزيد من تكلفة ا لكية، وهي نفسها وجهة نظر التقليدي ، حيث أن زيادة الديون إ مستوى مع ؛ تؤدي إ زيادة تكلفة ا لكية، ولكن بدرجة بسيطة، وبعد هذا ا ستوى من الديون تكون تكلفة التمويل كب ة جدا وقام ميلر ومدغليا ا يلي:

$$Kq=\alpha+\beta_1(D/C)+\beta_2(D/C)^2+\varepsilon\ \ldots\ (08)$$

توجد علاقة معنوية مع الرافعة وكذا معنوية سالبة مع مربع الرافعة، أي أن زيادة الرافعة يؤدي إ ا فاض تكلفة ا لكية، وبا قابل أي زيادة تكلفة ا لكية تصاحبها ا فاض تكلفة الاستدانة بنفس القدر ومن تظل تكلفة الأموال ا رجحة ثابتة.

VI-3- **حسب** Weston(1963)[23]

$$K=\alpha+\beta_1(D/C)+\beta_2(VE)+\beta_3(g)+\varepsilon\ \ldots\ (09)$$

VE: حجم ا ؤسسة.
g: معدل و الأرباح.
حيث توصل إ علاقة سالبة معنوية ب تكلفة الأموال و الرافعة، ا يع زيادة الرافعة، تؤدي إ ا فاض تكلفة الأموال وهو رأي التقليدي .

$$Kq=\alpha+\beta_1(D/C)+\beta_2(VE)+\beta_3(g)+\varepsilon\ldots\ (10)$$

كما توصل إ وجود علاقة سالبة غ معنوية أي غياب العلاقة ب الرافعة وتكلفة ا لكية وهو رأي التقليدي مل جزء من ا خاطرة ا الية حدود معقولة.

VI-4- **حسب** Barges(1963)

$$K=\alpha+\beta_1(D/C)+\beta_2(D/C)^2+\varepsilon\ldots(11)$$

وتوصل ا وجود علاقة سالبة معنوية ب تكلفة الأموال والرافعة ا الية، وعلاقة موجبة معنوية ب تكلفة الأموال ومربع الرافعة، وهو أيضا ا نظور التقليدي.

VI-5- **حسب** wippern(1966)

$$Kq=\alpha+\beta_1(D/C)+\beta_2(TCS)+\beta_3(t_B)+\beta_4(VE)+\varepsilon\ \ldots(12)$$

Bi: معاملات الا دار.
t_B: معدل التوزيعات.
TCS:معدل النمو الداخلي.
توجد علاقة موجبة ب الرافعة ا الية وتكلفة ا لكية، وان ا ؤسسات قق عائد من ا يكل ا ا ناسب (أي الوفر الضري).

VI-6- حسب Davenport(1971)**.**

$K=\alpha+\beta_1(g)+\beta_2(Actif)+\beta_3(V_B)+\beta_4(D/C)+\beta_5(D/C)^2+\varepsilon$ …(13)

V_B: تغ وتقلب الأرباح.

تأكد هذه الصيغة على وجود علاقة سالبة معنوية ب الرافعة وتكلفة الأموال وعلاقة موجبة معنوية، مع $(D/C)^2$وهو التوجه التقليدي.

VI-7- حسب Pandey(1981)**.**

$K=\alpha+\beta_1(D/C)+\beta_2\log(Actif)+\beta_3(TCS)+\beta_4(t_B)+\beta_5(L)+\beta_6(V_B)+\varepsilon$…(14)

L: السيولة.

وأعطت النتائج أن معامل ا دار الرافعة ا الية سالب معنوي، وهو الرأي التقليدي وينفي وجهة "ميلر ومدغليا ".

VI-8- حسب وجهة ميلر ومدغليا .(1966).

(قيمة ا ؤسسة-الوفر الضري)=α+β1 (EBE*مكمل الضريبة) +β2 (معدل و الأصول)+ا طأ (15) . وبالتا الوفر الضري له تأث ا ا على قيمة ا ؤسسة، من خلال زيادة الرافعة ا الية وا فاض تكلفة الأموال، وبالتا زيادة قيمة ا ؤسسة حسب ما ذهب إليه هور الباحث وعلى رأسهم "ميلر ومدغليا ".

VI-9- حسب باندي.

تكلفة الأموال =EBE (1-الضريبة)/قيمة ا ؤسسة-قيمة الوفر الضري ... (16)

حيث أثبت معنوية العلاقة السالبة ب الرافعة وتكلفة الأموال.

VII--إشكالية ديد و تقدير معدل ا ردودية ا طلوب.

نظرا لكون معدل ا ردودية الذي يطالب به ا سا ون هم د ذاته تكلفة التمويل بالأسهم إلا أنه تباينت وجهات نظر الباحث كيفية ضبطه وتقديره بشكل دقيق

VII-1- وذج Fama-French **حول إشكالية ديد معدل ا ردودية.**

يقترح النموذج تفس مردودية الورقة بثلاثة عوامل مستقلة عن ا تغ ات الكلية وهي عبارة عن دراسة ميدانية تطبيقية خالية من التنظ .[24]

مردودية السوق، مؤشر الر لة البورصية /الأموال ا اصة، فرق الر لة ب ا ؤسسات الكب ة والصغ ة كمؤشر التصفية (ا جم، حجم ا بادلات والتعاملات، الفرق ب سعر الشراء والبيع)

VII-2- وذج J.Hamom & B.Tacquillat

أقر وجود منحة التصفية للمؤسسات ذات الر لة الكب ة وذات دلالة ا ؤسسات ذات ر لة صغ ة.

$K=r_f+B(Km-r_f)+\lambda.prime$…(17)

VII--3- وذج Chaos

حسب هذا الباحث، فإنه ليس منطقيا ديد نقطة ا ردودية وإ ا ول حو ا صعودا وهبوطا من خلال دالته ا عروفة بـ les fonctions chaotiques

$V_n=4V_n-(1-V_{n-1})$... (18)

والشكل رقم (02) ي دالة chaotiques.

VIII-بناء وذج توازن الأصول ا الية حسب نظرية ميلر.

اول النموذج إ اد العلاقة ب ا ردودية ا طلوبة للأصل ا ا وا طر ا نتظر ا قاس با عامل β[25]،وتعطى العلاقة بالشكل الآ [26]:

$$E(R) = r + \frac{\sigma_i M}{\sigma^2 M}[E(RM) - r] = r + \beta[E(RM) - r] \quad \ldots(26.3)$$

E(Ri):ا ردودية ا توقعة للأصل ا ا i.

r:ا عدل ا ا من ا طر.

E(r.m): ا ردودية ا توقعة للحافظة السوق.

$\sigma_i M$:التباين ا شترك ردودية الأصلi ومردودية السوق.

$\sigma^2 M$ مستوى تباين السوق.

$$\beta = \frac{\sigma_i M}{\sigma^2 M} \ldots (19)$$

حسب وذجMEDAF فإن مردودية الأصل ا ا بدون ا طر r مرفوعة (معظمة=majouré) نحة ا طر حيث تتبع هذه الأخ ة(ا نحة) مستوى ا طر $\beta = \frac{\sigma_i M}{\sigma^2 M}$ وسعر ا طر الناتج عن الفرق ب ا ردودية ا توقعة [E(RM)-r] وا عدل ا ا من ا طر.

VIII-1-شكل النموذج حالة غياب الضرائب.[27]

$$E(K_N)=r+\beta_N[E(RM)-r]\ldots\ldots \quad (20)$$

$$E(K_E)=r+\beta_E[E(RM)-r]\ldots\ldots. \quad (21)$$

من (28.3) و (29.3) كن استنتاج العلاقة ب β_E،β_N .

$$E(RM) - r = \frac{E(K_E) - r}{\beta_E} = \frac{E(K_N) - r}{\beta_N} \quad (22)$$

$$\beta_E = \beta_N \frac{E(K_E) - r}{E(K_N) - r} \quad \ldots. (23)$$

نلاحظ أن :

$$E(K_E) = \frac{E(X) - rD}{C}; E(K_N) = \frac{E(X)}{C} = \frac{E(X)}{V} \ldots \quad (24)$$

لأن ا ؤسسة خالية من الاستدانة.C=V

$$\beta_E = \beta_N \frac{\frac{E(X) - rD}{C} - r}{\frac{E(X)}{V} - r} = \beta_N \frac{E(X) - rD - rC}{C} \cdot \frac{V}{E(X) - rV} \ldots(25)$$

$$\beta_E = \beta_N \frac{[E(X) - rV]V}{[E(X) - rV]C} = \beta_N \frac{V}{C}$$

$$\ldots (26)$$

$$\beta_E = \beta_N (1 + \frac{D}{C})$$

بتعويض قيمة β_E ا عادلة 2 صل على:

$$E(K_E) = r + [E(RM) - r][\beta_N \left(1 + \frac{D}{C}\right)]$$

$$\ldots(27)$$

$$E(K_E) = r + \beta_N [E(RM) - r] + \beta_N D/C [E(RM) - r]$$

أي ا طر الاستغلال مضاف إليه ا طر ا ا .

وعليه فمعدل ا ردودية ا طلوب من قبل ا سا هو :معدل العائد بدون خطر+منحة خطر الاستغلال+منحة ا طر ا ا .

$$E(K_E) = r + \beta_N[E(RM) - r] + \beta_N \frac{D}{C}[E(RM) - r][1 - T] \quad \dots (28)$$

وفيما يلي تطور منحة ا طر[28] ا ؤسسات الأوربية. والشكل رقم (03) يوضح تطور منحة ا طر أوروبا.

VIII-2- ديد معدل ا ردودية.

طا ا أن ا سا ون، أحد الأطراف ا امة ا ؤسسة، فإنه من البديهي أن تسعى هذه الفئة و الاهتمام عدل ا ردودية ا طلوب على النحو الذي دم مصا هم.[29]

يفترض النموذج رشادة ا ستثمرين، و اثل ا علومات ا تعلقة بالأسهم أمام ا ستثمرين وأن الأسواق كفؤة، حيث يسعى كل مستثمر إ تعظيم العوائد عند مستوى دد من ا طر، عن طريق تشكيل فظة السوق، و اول النموذج ربط العلاقة ب السهم والسوق، عرفة العوائد ا تأتية من السهم بدلالة معرفة خطر السهم،[30] وعليه فحسب مبدأ الرشادة فإن ا دف يكمن تدنية ا طر الكلي الذي توي على ا طر النظامي (متغ)وخطر السوق (ثابت نسبيا).

$K = R_f + \beta(Km - R_f) \dots (29)$

حيث يقيس معامل بيتا β درجة حساسية الورقة ،ويقيس أيضا خطر التنويع .

من ا تفق عليه أن الورقة ا الية (السهم)تستمد قيمتها السوقية من خلال التدفقات النقدية ا توقعة، وال يتم يينها با عدل ا فروض من قبل ا سا أي القيمة ا الية للتدفقات النقدية ا توقعة (الأرباح ا وزعة Dividende) لكن كن تسجيل بعض الانتقادات ذا النموذج أ ها :

النموذج MEDAF ما هو إلا تطوير لنظرية ا فظة حيث أن ا طر قائم لا ال، ولكن كن تدنئته بفضل سياسة التنويع، ولكن إذا تنويع ا فظة بعدد كب من الأوراق ا الية (N)، يصبح الأمر أكثر تعقيدا، من حيث التطبيق وا ساب. ا يعطي قياس خاطئ حالة تذبذب أسعار الأوراق، ح أن السوق ر ا تكون مستقرة وليس فيها خطر، أي غياب العلاقة ب مردودية الورقة ومردودية السوق.

VIII-3-إشكالية ديد ا عدل ا ا من ا طر.

يفترض النموذج وحدانية معدل استحداث ا عدل ا ا من ا طر خلال فترة الدراسة، وهذا ما يتنا مع الواقع، فكل فترة لديها معدل خاص ا، الأمر الذي عل تطبيق MEDAF, أمر صعب للغاية. وحسب" R.ROL1 " تتشكل ا فظة من خلال كل الأصول ال كن اقتنائها ولا كن حصرها الأوراق ا الية فقط.و تب توقعات الورقة ا الية على أساس توقعات ا افظة السوقية، وخطر الورقة، وليس من السهل مشاهدة هذه التوقعات، ح أن التوقعات تب على أساس البيانات التار ية ومدى تأث ا تغ ات، الاقتصاد الكلي وعلى هذا الأساس فهو وذج تقديري سب ا ردودية ا توقعة على أساس ا طر ا توقع، لذا يستوجب حساب معامل بيتا β توقعي أيضا بدلا من التار ي (لتفادي عدم التجانس،وعدم الاستقرار). والشكل رقم يوضح(04) مستوى معدل ا ردودية الداخليTRI للاي الأورو.

VIII-4- وذج Arbitrage Pricing Tehory APT

يفترض ROSS أن منحة ا طر يتحكم فيها عدة عوامل، ا فيها الاقتصادية وبالتا منحة خطر الورقة سب كالآ [31]:

$R_j - R_f = b_1(r_{r1} - r_f) + b_2(r_{r2} - r_f) + b_n(r_{rn} - r_f) \dots\dots.. \quad (30)$

النموذج لا يعطي قائمة دودة للعوامل ولكن دراسة الباحث اقتصرت على العوامل التالية:[32]

- تغ مؤشر الإنتاج الصناعي؛
- تغ معدل الفائدة ا قيقي ا دى القص ؛
- تغ معدل التضخم ا دى القص ؛
- تغ معدل التضخم ا دى الطويل؛

- والسؤال ا طروح : ما هي ا عاملات ؟
- ما هي قيمة ا عاملات ؟

وإذا كانت قيمة b=0 فهل يع انعدام منحة ا طر ؟

VIII-5- التجارب العا ية وا زائرية مؤسسات رأس ا ال ا خاطر.

VIII-5-1- **مفهومها :** تعد مؤسسات رأس ا ال ا خاطر من أهم ا ؤسسات ا عاصرة التدعيم ا ا والف للمشاريع الاستثمارية [33]، ا ا من قدرة تسي ا خاطر بأسلوب يضمن قيق أهدافها ا رسومة.[34] أما النشأة ا ديثة لرأس ا ال ا خاطر، فتنسب إ ا نرال الفرنسي Doriot الذي أسس أمريكا سنة 1946أول مؤسسة صوص هذا الشأن، تدعى Américan research and développement لغرض ويل ا ؤسسات الناشئة ا ال الإلكترو ،أما أوروبا فقد تأسست بروكسل سنة 1983 ا معية الأوروبية لرأس ا ال ا خاطر،لتمدد عملية التوسع يع إرجاء العا ، واحتلت بذلك مكانة بالغة الأ ية ويل ا ؤسسات العصرية .

وفيما يلي مستوى معدل مردودية رأس ا ال ا طر أوروبا خلال الفترة ا متدة من 1986 ا 2001، والشكل رقم(05) يوضح مردودية راس ا ال ا طر؛ ا دول رقم (03) يوضح بعض النسب ا ئوية لرأس ا ال ا طر.

عموما يعت نشاط هذا النوع من ا ؤسسات ضعيفا، مقارنة مع تداعيات اقتصاد السوق، لذا بات من الضروري على أن يأخذ بنك ا زائر على عاتقه مهمة إقامة مؤسسات الوساطة ا الية ا تخصصة رأس ا ال ا طر -، إطار مشروع إصلاح ا نظومة ا صرفية- نظرا لندرة هذا النوع، وعلى سبيل ا ثال مؤسسة Finalep و مؤسسة Sofinance، كما أ ا لا تتحلى بروح اطرة كافية، حيث نأخذ على سبيل ا ثال مؤسسة Sofinance ال تأسست بتاريخ 2002/01/09 لا تتجاوز نسبة مسا تها 35%من رأس ا ال الشركة، وهو نسبة زهيدة فضلا عن اقتصارها ويل أنشطة دودة الصناعات التحويلية: للمواد الغذائية، صناعة الألبسة، و ويل ا شب، واستغلال الثروات ا نجمية، مع العلم أن قطاع الصناعات التحويلية قطاع واعد ا زائر، ودرجة ا خاطرة فيه ضعيفة، وأن نسبة الإقبال علية ضعيفة هي الأخرى حسب إحصائيات مؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر.

قد تواجه مؤسسات رأس مال خطر عدة صعوبات، كا فاض مستوى الإيرادات، أو التذبذب السيولة، أو ارتفاع معدل ا خاطرة، لذا بات على ا كومة تشجيع ومساندة هذا القطاع بالطرق ا باشرة وغ ا باشرة.

التدعيم غ ا باشر: وتتمثل مدى اعة الشروط الكيفية والتنظيمية وا وافز الضريبية، ومدى بساطة وسهولة اللوائح والتنظيمات الصادرة عن ا شرع صوص هذا الشأن.

التدعيم ا باشر : ويتخذ أشكالا عديدة منها[35]:

التمويل ا باشر للمشروعات، يكتسي دور تدخل الدولة صة ا شروع بعد معنوي وبعد ما آن واحد النهوض با شروعات الصغ ة وا توسطة، كما هو الشأن التجربة الأ انية حول مسا ة الدولة رؤوس أموال ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة النشطة القطاع التكنولوجي، و ربة ا كومة ا صرية سنة 1991 ويل ا شروعات الناشئة للصندوق الاجتماعي للتنمية، والتجربة الفرنسية سنة 1996 نفس الإطار من خلال إنشاء صناديق عامة أو مشتركة لرأس ا ال ا طر: ولا يهم إن كانت هذه الصناديق عامة أو خاصة بقدر ما يهم تفعيل دورها ودفع حركة التنمية ومن أمثلة ذلك:

- الصناديق ال إنشائها الولايات ا تحدة الأمريكية سنة 1957؛
- الصناديق ال إنشائها أ انيا سنة 1995؛
- الشركة البلجيكية العامة لتس الصناديق ال أنشأت سنة 1980؛

➢ الصندوق الأورو للاستثمار الذي أسس من قبل ا موعة الأوروبية سنة 1994 إ جانب التجارب الفرنسية كتأسيس الوكالة الوطنية للابتكار ،ولا يتوقف الأمر عند حد التمويل فقط بل يتجاوز أحيانا ذلك ليأخذ شكل ا سا ة رأس ا ال كما هو ا ال بالنسبة للصندوق الفرنسي لرأس ا ال ا خاطر الذي أسس سنة 1998.

VIII-5-2- دور بقية الأعوان ا الي الاقتصاد،

إ جانب ما تقدم تلعب هذه الفئة دورا حا ا عملية التفعيل كصناديق ا عاشات والضمان الاجتماعي ،وشركات الأم ....ا ، نظرا للحاجات التمويلية للمؤسسات الصغ ة وا توسطة من جهة ولكون أن السوق التقليدي للتمويل لا يرضى با ازفة التمويلات ا طرة[36] فضلا عن عدم كفاية مورد مؤسسات رأس ا ال ا طر فرده اجات التمويل من جهة أخرى، فإن مسا ة ا كومة قد تكون ا اثر ا هذا ا ضمار.

VIII-5-3- التوجهات ا ديدة صوص سياسة التمويل.

حسب" IVO Welth" يعتـ بنية ا يكل ا ا ؤسسة كنتيجة ققة، وليست نتيجة لتدنيه الضرائب أو تدنية تكلفة رأس ا ال، وليست نتيجة هود ا سـ ين ا طّلع على قدر كاف من ا علومات حول السوق مقارنة با ستثمرين، أو نتيجة للتوقيت ا ميز timing astucieux لرفع أو خفض رأس ا ال وإ ا هو نتاج هود ا دراء ا الي[37] l'inertie des directeurs financiers ، ويعزز أفكاره" Ivo " بدراسة قام ا الولايات ا تحدة الأم كية، خلال فترة 1962-2000 للمؤسسات ا سعرة، ال قامت برفع رأ ا ا، موضحا ذلك ؤشر الرفع ا ا ، و القيمة السوقية للديون إ رأس ا ال، يعطي أي دلالة أو تفس حول تعديل الأسهم والأرباح ا مولة با ديونية.

وحسب الباحث فإنه من غ ا مكن، استهداف هيكل ما بأسلوب مع ، ذلك أن ا يكل ا ا ليس قدوره التحكم تذبذب وتقلب أسعار الأسهم، وإ ا ب تصور ا ؤشرات ال افظ على سلامة ا يكل ا ا ا ة التذبذبات من خلال ديد أد مستوى للتنقيط،niveau de notation de la dette minimum أي النسبة : الديون/EBE ح تتمكن ا ؤسسة من قيق أد مستوى لتغطية ا صاريف ا الية من خلال نتيجة الاستغلال.

IX-خلاصة واستنتاجات الفصل

منذ ظهور العمل الرائد للعا "**مودغليا وميلر**" سنة 1958 ظهرت عدة نظريات اول تفس ا يكل ا ا ، الأمر الذي أقام، ولا يزال جدل ب العلماء وا مارس حقل الإدارة ا الية، حول ما إذا كان هناك هيكل ما أمثل من عدمه، وما إذا كان هيكل التمويل يؤثر على قيمة ا ؤسسة من عدمه، و تستطع أية نظرية أن وز الإ اع على تفس كل جوانب ا سألة سواء على ا ستوى النظري أو ا ستوى العملي من خلال نتائج الدراسات التطبيقية، فمن وجهة نظر حول علاقة ا يكل ا ا بكل من تكلفة الأموال وقيمة ا ؤسسة وخلصا ا عدم تأث ا يكل ا ا على تكلفة الأموال ومن فلا يؤثر على قيمة ا ؤسسة[38].

لكن التقليديون انتقدوا بشدة نظرية" ميلر وأثبتوا"، عدم واقعية الافتراضات ال بنيت على أساسها النظرية ا الية وأن الدراسات التطبيقية أثبتت عكس ذلك ومن أ ها : Wippern(1966),Barges(1963),Weston(1963)

و الواقع أن القيمة العملية لأ اث "ميلر" لا تكمن النتيجة ا توصل إليها، بقدر ما تكمن الافتراضات ال وضعها، وا على ضوئها بينت للباحث فيما بعد، العوامل وا تغ ات ال ب الاهتمام ا لفهم سلوك ا يكل ا ا ، لذا فإن يع النظريات ال جاءت بعد ذلك، ما هي إلا نتاجا لإسقاط تلك الافتراضات، ولعله من ا ث هذا الشأن أن بداية ذلك جاء على يد "مدغليا وميلر"، اثر ا قال التصحيحي لسنة 1963 والذي يعتـ ثابة التفس العلمي السليم لنظرية ا يكل ا ا الأمثلي، حيث كان عنصر إدخال الضرائب يؤثر قيمة ا ؤسسة من خلال الوفرات الضريبية، وأيد هذا الطرح دراسة Masulis، لكن هناك من يرى غ ذلك ولا يؤيد الطرح: مثل :(Barclay(1995),Davis(1987),Kin+Sorensen(1986),Givoly'1982.

على اثر ا قال التصحيحي لسنة 1963، بشأن إيضاح الأثر الضريـ للفوائد على قيمة ا ؤسسة، قام العديد من العلماء بافتراض أن الديون خالية من ا طر، وبالتا أصبح هناك احتمال لظهور تكلفة الفشل ا ا كأثر سا على الافتراض Baxter(1967)، وبذلك ت صياغة نظرية هيكل التمويل الأمثل يث كن أن يكون هيكل ما أمثلي لكل مؤسسة **يتحدد ،عن طريق التوازن بـ العائد ا دي للوفر الضريـ مع التكلفة ا دية للفشل ا ا** ، و إثبات النظرية[39] على يد الكثير منهم Kraus & Linzenberger(1973),Baxer(1967),Altman(1984).

أما سنة 1976 أسقط الباحثان "Jensen& Mekling" افتراض اثل دالة هدف ا لاك والدائن ، وتوصلا إ وجود تكلفة وكالة للديون، تلعب دورا هاما قرار التمويل، وبظهور تكلفة الوكالة للديون تأخذ ا تغ ات ا فسرة للهيكل ا ا ، أصبح هيكل التمويل الأمثل **يتحدد بتوازن الوفر الضر للفوائد مع كل من تكلفة الفشل ا ا وتكلفة الوكالة معا،** وأيد هذا الرأي كل من Bradley & Al (1984),Long & Malitz (1985),Kin & Sorensen (1986),Chung(1993) Barclay & Al (1995).

أما سنة 1977 قام"ROSS " بإسقاط افتراض اثل ا علومات، واعت أن لدى ا ديرين داخل ا ؤسسة معلومات أكثر ا لدى ا ستثمرين، ومن هنا فإن ا ديرين يستخدمون القرارات ا الية (قرار التمويل)، لإرسال إشارات و السوق، وتوقع ROSS زيادة الرافعة ا الية عن طريق إصدار سندات جديدة، يعت ها ا ستثمرون السوق كأخبار وصور سارة، ع أن ا ؤسسة قوية، والفرص ا ستقبلية متاحة، ا يعمل على ارتفاع أسعار الأسهم العادية للمؤسسة.

و سنة 1984توصل" مايرز-Myers" إ نظرية مفادها: الالتقاط التدر ي صادر التمويل، حيث يستحسن التمويل الداخلي (أرباح، تجزة) على التمويل ا ارجي (ديون واسهم عادية)، وإذا استدعى الأمر للتمويل ا ارجي فيستحسن الأسهم العادية .

X-ملحق ا داول والأشكال.

ا دول رقم (01) يلخص أساليب تقدير تكلفة ويل ا يكل ا ا .

G	F	E			D	C	B	A
	التكلفة	النسبة ا ئوية			القيمة ا ستهدفة	القيمة السوقية	القيمة الدفترية	ا يكل ا ا
PE1	P1	V"1/ΣV"i	V'1/ ΣV'i	V1/ ΣVi	V"1	V'1	V1	سندات
PE2	P2	V"2/ΣV"i	V'2/ ΣV'i	V2/ ΣVi	V"2	V'2	V2	أسهم تازة
PE3	P3	V"3/ΣV"i	V'3/ ΣV'i	V3/ ΣVi	V"3	V'3	V3	أسهم عادية
PE4	P4	V"4/ΣV"i	V'4/ ΣV'i	V4/ ΣVi	V"4	V'4	V4	أرباح تجزة
Tc=ΣPEi		V"5/ΣV"i	V'5/ ΣV'i	V5/ ΣVi	ΣV"i	ΣV'I	ΣVi	

ا دول رقم (02) يبـ انتقال التمويل من ا ديونية إ التمويل بالأسهم الأسواق ا الية الأوروبية

	Europe	Allemagne	Espagne	France	Italie	Royaume-Uni
Dispersé	37%	10%	26%	14%	13%	63%
Familial	44%	65%	56%	65%	60%	23%
Etat	4%	6%	4%	5%	10%	0%
Autre entreprise cotée	2%	4%	2%	4%	3%	1%
Institution financière	9%	9%	12%	11%	12%	9%
Actionnariat croisé	1%	3%	0%	1%	1%	0%
Autres	3%	3%	0%	0%	1%	3%
Par taille d'entreprises						
% d'entreprises cotées dont l'actionnariat est dispersé	Europe	Allemagne	Espagne	France	Italie	Royaume-Uni
20 plus importantes	45%	45%	45%	60%	35%	90%
50 moyennes	29%	10%	34%	14%	8%	65%
50 plus petites	25%	14%	36%	8%	14%	42%

ا صدر: Pascal quiry et yann le fur, la lettre virnemmen.net,N° 21,juillet 2003

الشكل رقم (01) **يوضح أسلوب التسع ا دي لتكلفة رأس ا ال.**

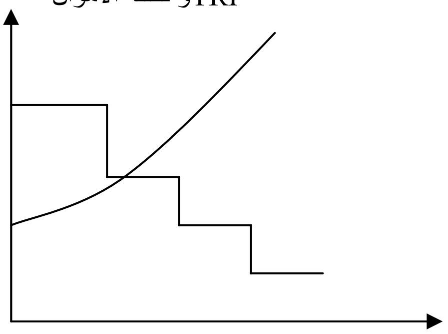

ا صدر من إبراهيم هندي،مرجع سبق ذكره ص 603.

الشكل رقم(02) **يب دالة** chaotiques.

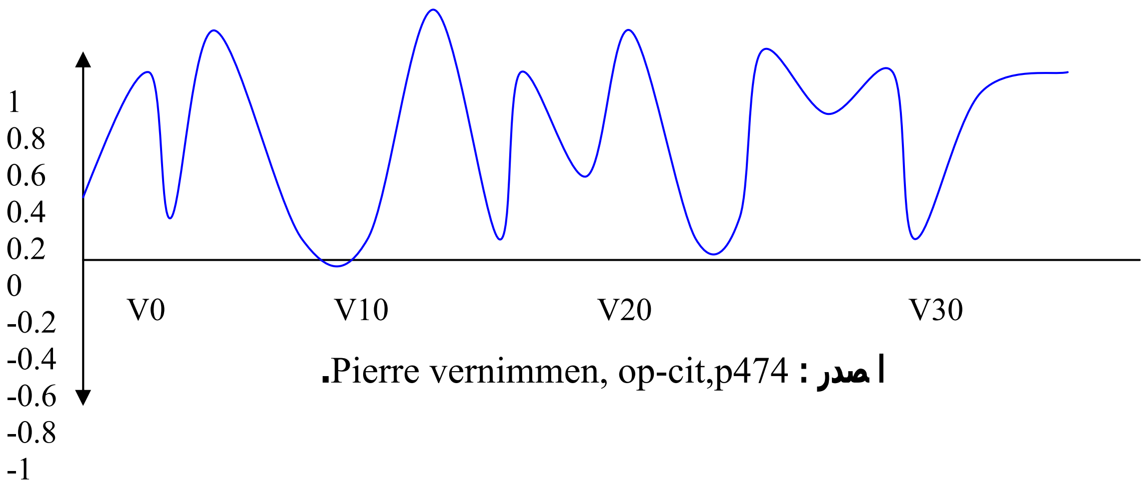

ا صدر : Pierre vernimmen, op-cit,p474.

الشكل رقم (03) يوضح تطور منحة ا طر أوروبا.

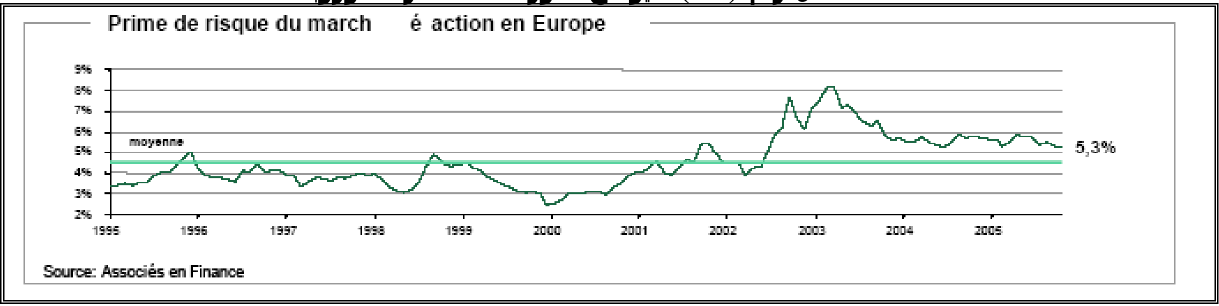

Pascal quiry et yann le fur, la lettre virnemmen.net,N° **43**, Décembre 2005 **: ا صدر**

الشكل رقم يوضح(04) مستوى معدل ا ردودية الداخليTRI لاي الأورو

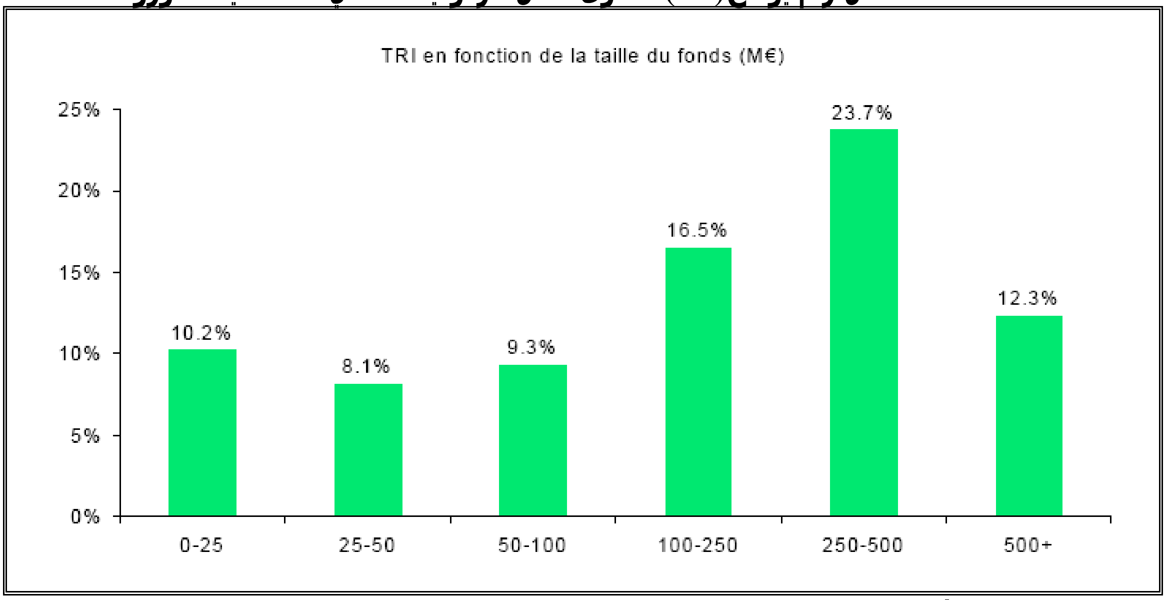

Pascal quiry et yann le fur, la lettre virnemmen.net,**: ا صدر**

الشكل رقم(05) يوضح مردودية راس ا ال ا طر

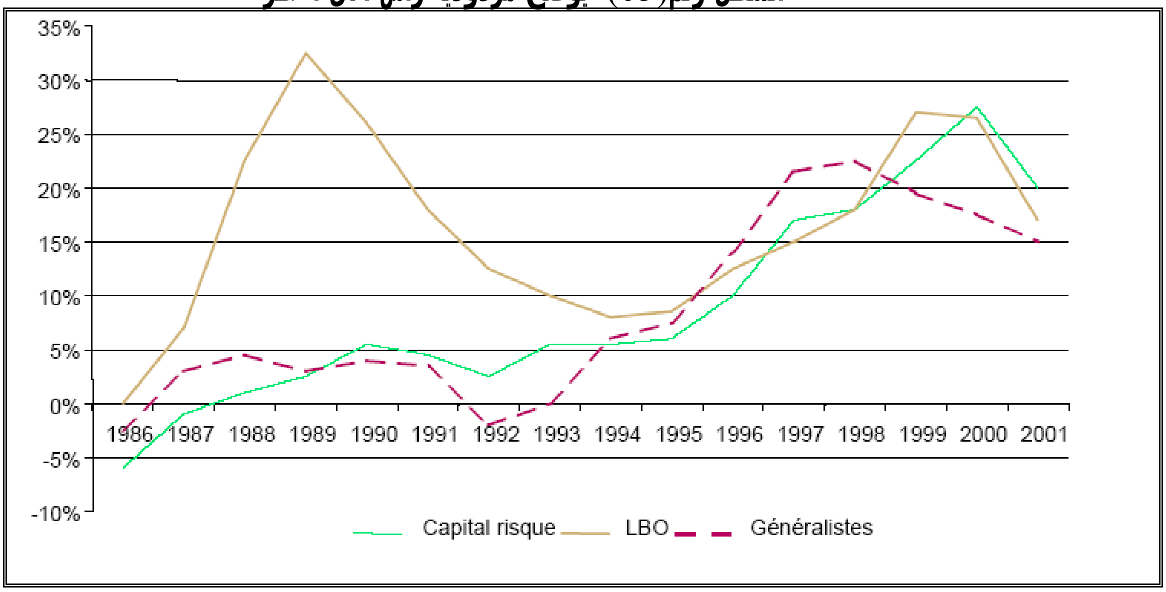

WWW.VERNIMMEN.NET**: ا صدر**

ا دول رقم (03) يوضح بعض النسب ا ئوية لرأس ا ال ا طر.

Fonds investis en	1 an	3 ans	5 ans	10 ans
Capital risque	-3.0%	16.3%	19.8%	14.7%
LBO	1.0%	19.1%	15.4%	14.4%
Fonds généralistes	-14.4%	18.6%	14.9%	14.1%
Moyenne des fonds de private Equity	-3.6%	18.2%	16.5%	14.4%
Indice boursier Européen	-21.2%	-2.3%	5.6%	8.8%

ا صدر: WWW.VERNIMMEN.NET

XI-الإحالات وا راجع :

[1] Pierre vernimmen, FINANCE d'entreprise,5ème ed.,Dalloz, paris 2002.,p674.

[2]محمد عبده محمد مصطفى،نحو نظرية لتفسير السلوك التمويلي للشركات في مصر،رسالة دكتوراه فلسفة إدارة الإعمال،كلية التجارة بمصر،1997،.
ص.ص.21-32.

[3] الوفرات الضريبية والوفر الضر للفوائد بدائل تامة.

[4] هناك ارتباط ب الإستثمار و زيادة الوفرات الضريبية و زيادة الدخل.

[5]نفس ا رجع ،،ص311.

[6]منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية ،مدخل تحليلي معاصر ،ط5،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية 2003.ه،ص، 666,

[7] samira rifki,Abdessadeq sadq,un essai de synthèse des débats théoriques à propos de la structure financière des entreprises,in la revue du financier, N°131,pp.10-27.

[8]يتوقعون عدم استرداد مستحقا م كاملة تاريخ التصفية،

[9] Christoph Mossu ; Endettement, Accord implicites et capital organisationnel : vers une théorie organisationnelle de la structure financière, in Cahiers de recherche Group ESC (Paris), N°99-145,1999

[11]براق مد بورصة القيم ا تداولة ودورها قيق التنمية مع دراسة حالة ا زائر،رسالة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية ،غ منشورة ،جامعة ا زائر1998-1999،ص87.

[12] عون عون ،مرجع سبق ذكره،ص ص 101-105 (بتصرف).

[13]فدي عبد ا يد،مرجع سبق ذكره،ص12-15.

[14]من حيث ا نتجات (بورصة السلع،ا دمات الأفكار) من حيث الزمن (عمليات حاضرة ،عقود آجلة)،من حيث التعامل ا غرا (لية ،دولية) من حيث التسجيل والاعتراف ا كومي (ر ية ،غ ر ية).

[15]نفس ا رجع ، ص182.

[16] Emmanuel TCHEMENI,L'EVALUATION DES ENTREPRISES, 3ème ed. , que sais-je ?,P.U.F,paris,1994,P40

[17] Pascal quiry et yann le fur, la lettre virnemmen.net,N° 21,juillet 2003

[18]من إبراهيم هندي ،مرجع سبق ذكره،،ص591.

[19]دادن عبد الغني وشعوبي محمود فوزي،المؤسسة الاقتصادية بين خيار التمويل المصرفي والتمويل البورصوي في ظل الإصلاح المصرفي و حداثة السوق المالي، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على ألاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية-يومي 22/21 نوفمبر 2006بجامعة محمد خيضر بسكرة

[20] مد عبده مد مصطفى،مرجع سبق ذكره،ص ص 21-30.

[21] مد عبده مد مصطفى،مرجع سبق ذكره،ص 21.

[22]وهذا ما يؤكد وجهة نظر MM انعدام العلاقة ب ا يكل ا ا وتكلفة التمويل وقيمة ا ؤسسة.

انتقد وقال بأن ا خاطرة متغ ة، هناك شركات طاقة تعمل بالبترول وأخرى بالطاقة النووية وأخرى بالفحم !!!

[24] Pierre vernimmen, op-cit,pp471-475.

[25] مد صا ا ناوي،أساسيات الاستثمار بورصة الوراق ا الية،،الدار ا امعية،1997 ،ص286

[26] Revu financier ,samira riki opcit; p11.

[27] Jean Barreau jacqueline delahaye,Op-cit, ,p157.

[28] Pascal quiry et yann le fur, la lettre virnemmen.net,N° 43,Décembre2005

[29] جاء نتيجة لأ اث خلال فترة الستينات على يد كل منHarry Markowitz,William sharp,Jona Lintner,Jack Treynor

CAPM Capital Assert Pricing Modèl بالإ لمزية

[30] Franck Bancel , Franck Ceddahan ; Vers une prime de risque unique ?, in Cahiers de recherché Group ESC(Paris),N°99-143.

[31] Emmanuel TCHEMENI,op-cit,p55.

[32] Pierre vernimmen, op-cit,pp471-475.

[33] و تد ا ذور التار ية لأصل هذا النوع من ا ؤسسات إ العا اليونا Thalès de Milet مؤسس علم ا ندسة ، الذي تب أول مشروع زراعي وا متثل استخرج الزيت من الزيتون بفضل القروض، اا ساعدته على ذلك ،واعتا أصحاب السيولة مقرض اطرين، وتكرر هذا الأسلوب مع الرحلات الإسبانية واا تغالية ا العا ا ديد خلال القرن ا امس عشر والسادس عشر ميلادي ،حيث مول الرأ اليون ا خاطرون البحارة بسفن هزة.

[34] خو رابح و حسا رقية،آفاق ويل وترقية ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة ا زائر، الدورة التدريبية حول : ويل ا شروعات الصغ ة وا توسطة وتطوير دورها الاقتصاديات ا غاربية،24-27 ربيع الأول 1424هـ ا وافق لـ 25-28 مايو 2003م

[35] خو رابح و حسا رقية،مرجع سبق ذكره.

[36] انظر فقرة ويل ا ؤسسات ب خيار ا صرف والبورصة

[37] Pascal quiry et yann le fur, la lettre virnemmen.net,N° 21,juillet 2003.

[38] Pierre vernimen p678

[39] لكن يرى خلاف ذلك كل من :Warner(1977),Any(1982)

اولة ضبط مفهومي النمو الداخلي و النمو ا ارجي للمؤسسة كمنطلق للمفاضلة بينهما

د/ إلياس بن ساسي – جامعة ورقلة

ملخص: اول من خلال هذا ا قال التطرق لإشكالية التعارض التعاريف ا تناولت و ا ؤسسة الداخلي و ا ارجي، و ذا ك بالتطرق بالدراسة و النقد للتعاريف ا تداولة للمفهوم و من التوصل إ اعتماد تعاريف تشكل منطلقاً للمفاضلة ب ا يارين.

الكلمات الدالة: النمو الداخلي، النمو ا ارجي، ا وارد ا يازة، ا ؤسسة الاقتصادية.

إن أك معضلة قد تعترض أي ث علمي هو غياب مرجعية متفق عليها وضوع الدراسة، فوجود تعريفات متعارضة تغ واحـد عل الباحث حالة بط بسبب غياب معيار دد كنه من تب تعريف ينطلق منه لبناء دراسته، و عليه فلا مناص مـن ا ـرور رحلة تدقيق ا فاهيم تنتهي بالاتفاق على تعريف دد قبل الشروع أي دراسة.

إن من ب الدراسات ا يواجه فيها الباحث السيناريو السابق هي تلك ا تتعلق بنمو ا ؤسسات الاقتصادية و لا سيما تلك ا ـ تتناول إشكالية ا فاضلة ب طي النمو الداخلي و النمو ا ارجي، حيث لا كن الإجابة عن هذا النوع من الإشكاليات إلا بتجاوز التعارض التعاريف ا قدمة ما.

حيث واجهت خلال إجراء هذه الدراسة لة من العقبات أ ها:

- تعدد استخدامات مصطلحي النمو الداخلي و النمو ا ارجي ش الات الاقتصاد و التسي ؛
- الاختلاف تعريف كل منهما باختلاف: الباحث، زمن الدراسة، مكان الدراسة، طبيعة الدراسة؛
- عدم كن الباحث من التفرقة ب ا فهوم ، و احتواء تعريفهم ما على الكث من التناقضات و التداخل.

انطلاقاً من هذا الإشكالية سنحاول فيما يلي التوصل إ معيار متفق عليه لضبط ا فهوم بشكل كن الدارس من التفرقة بينـهما، وذلك بإجراء دراسة نقدية نتوصل من خلا ا إ تعريف معتمد يكون أساساً ختلف الدراسات هذا ا ال.

1- اولة اوز الغموض تعريف كل من النمو الداخلي والنمو ا ارجي :

رغبة منها قيق النمو أنشطتها و الوصول إ ا جم ا رج الذي يعطيها أفضلية على ا ستوى التنافسي و ا كن للمؤسسة أن تسلك أكثر من ا اه سبيل ذلك و أهم هذه الا اهات:[1]

- كن للمؤسسة أن تنمو بتصنيع وسائل الإنتاج الضرورية للنشاط و توسيع هياكلها ا الية و ذلك اعتماداً على قدرا ا الذاتية ا الية و التقنية؛
- أن تقوم ا ؤسسة يازة الأصول ا ديدة الضرورية لتحقيق النمو من طرف مؤسسة ارية (مورد الاستثمارات ومستلزمات الإنتاج)؛
- أن تلجأ إ قرض الإ ار، حيث تؤجر من مؤسسة أخرى أو من مؤسسة إقراض متخصصة وسائل إنتاج جديدة تستغل زاولة أنشطتها؛
- أن تؤجر القدرات الإنتاجية من مؤسسة أخرى دة زمنية ددة بغية الرفع من مستوى نشاطها استجابة تطلبات السوق؛
- أن تلجأ إ ا ناولة ا ؤداها تقوم ا ؤسسة بتوكيل مؤسسة أخرى القيام جموعة من الأنشطة الاقتصادية لصا ها للرفع من مستوى نشاطها و التفرغ للنشاط الرئيسي؛

- أن تقوم با يازة الكلية لأصول مؤسسة أخرى بكامل قدرا ا الإنتاجية، و يتحقق ذلك شرط امتلاك ا ؤسسة للسيولة ا الية الكافية و أن تكون فرصة الشراء متاحة ا؛
- يتحقق النمو كذلك بواسطة الاندماج ا تعادل مع مؤسسة أخرى؛
- كن أن يتحقق النمو بامتلاك ا ؤسسة صة من رأس مال موعة من ا ؤسسات؛
- إنشاء فرع مع مؤسسة أخرى و ذلك زج وسائلهما الإنتاجية مارسة أنشطة مشتركة ضع لرقابة و إدارة الطرف ؛
- امتلاك ا ؤسسة صة معت ة من أسهم مؤسسة أخرى يمكنها من تو السيطرة على مواردها و ا اذ موقع للرقابة و الإدارة؛
- التكتل مع مؤسسات أخرى نفس القطاع أو خارجه يؤدي إ تآزر ا وارد و ارتفاع ا صة السوقية بفضل اختراق أسواق جديدة و/أو ارسة أنشطة جديدة.

إن الاختلاف الذي رافق عملية و ا ؤسسة بشكل إ ا ظل سارياً على مستوى شقيه الداخلي و ا ارجي، إذ اختلف الباحثون تصنيف العمليات السابقة تبعاً لأشكال النمو ويعود ذلك إ غياب معيار دد يفصل ب النمو الداخلي والنمو ا ـارجي، حيـث ا هت كل دراسة إ تعريف النمو من زاوية تلفة، ا أعطى تعاريف تلفة وأحياناً متناقضة.

1-1- التعاريف ا تداولة للنمو الداخلي و النمو ا ارجي:

يرجع أصل ا صطلح إ الباحث الأمريكي الذين استخدموا أ اثهم كل من النمو الداخلي *(Internal growth)* و النمو ا ارجي *(External growth)* للتعب عن عدة مظاهر تلفة الإقتصاد و إدارة الأعمال ففي ال و ا ؤسسة اختلفت التعاريف ال تناولته من باحث لآخر و ذلك على النحو التا :[2]

- أستخدما بعض ا الات للتعب عن مصادر ويل النمو النشاط، فيقترن حينها النمو الداخلي صدر التمويـل الـداخلي والنمو ا ارجي صدر التمويل ا ارجي؛
- أستخدما حالات أخرى للتعب عن منابع رقم الأعمال فيعبر مصطلح النمو ا ارجي عن الارتفاع رقم الأعمال ا ُحقّق ا ارج (و الصادرات) و يعبر النمو الداخلي عن الارتفاع رقم الأعمال الذي قّقه ا ؤسسة منشئها الأصلي.

1-1-1- التعاريف ال تناولت النمو الداخلي:

على غرار ما ذكرنا سابقاً ظهرت اختلافات ب الباحث تعريفهم للنمو الداخلي، حيث كن تقسيمها إ فئت كالآ :

- **النمو الداخلي و مصادر التمويل:**

حسب هذه الفئة من الباحث يتميز النمو الداخلي عن النمو ا ارجي صوصية مصادر ويلهما، أي يتحدد ذلك بناءاً على ا ـوارد ا ستخدمة ويل كل ط، حيث يكون النمو داخلياً إذا كان مصدر ويله داخلي، و يكون خارجياً إذا كـان مصـدر ويلـه خارجي، و هو ما ذهب إليه *A. Jacquemin (1975)* الذي عرف النمو الداخلي على أنه « استخدام ا ؤسسة واردها ا اصة لتنفيذ سياستها الاستثمارية و ال تمول بالأرباح غ ا وزعة أو باللجوء إ الوسطاء ا الي » و يعرفه *J.Houssiaux (1966)* كذلك على أنه « و ا ؤسسة ا نجز بواسطة اللجوء إ سوق ا ال أو باستخدام الاحتياطات ا تراكمة منذ الدورات السابقة».[3]

أما *A.B.Weber et F.Jennic (1975)* فقد قدما تعريفاً أكثر دقة حيث عرفا النمو الداخلي بأنه « و ا ؤسسة عن طريق التمويل الذا أو جلب رؤوس أموال نقدية دون التوحد مع مؤسسات أخرى».[4]

لكن *R.Paturel (1978)* اعترض على ربط ط النمو صدر التمويل، ذلك لأن كل من النمو الداخلي و النمو ا ارجي كـن ويلهما صادر ويل داخلية و/أو خارجية و عليه فلا توجد خصوصية ويلية لكل من الإستراتيجيت فالنمو ا ارجي كنه ويله بالتمويل الذا (حالة نادراً لكنها موجودة)[5] ، كما أن النمو الداخلي كن أن يمول مثلاً باللجوء إ مصادر التمويـل ا ارجيـة كإصدار أسهم و/أو ا صول على قروض بنكية.

- **النمو الداخلي و القدرة الإنتاجية:**

ركّزت هذه الفئة من الباحث تعريفها للنمو الداخلي على خصائص الارتفاع القدرات الإنتاجية للمؤسسة النا ة عنه مقال له احتفظ *J.Houssiaux (1966)* صوصية التمويل ا ذكورة سابقاً لكنه أضاف أن النمو الداخلي يتمثّل حيازة اسـتثمارات جديدة و الاستثمار ال ديث و تطوير وسائل الإنتاج ا الية، أما *L.Stoléru (1969)* فقـد حصـر النمـو الـداخلي الاستثمارات ال تنجزها ا ؤسسة لتنمية أسواقها و س قدرا ا الإنتاجية.[6]

أما التعريف الأكثر ولية فهو ما جاء به *A. Bienaymé (1971)* الذي ذكر كتابه أن النمو الداخلي « هو ذلك النمط مـن النمو الذي ينتج عن الارتفاع القدرة الإنتاج عن طريق إنشاء أو حيازة وسائل إنتاج جديدة، و يرافق ذلك ارتفاع الإنتاج كماً و جودةً و تنوعاً».[7]

و من خلاله كننا أن نلخص التعاريف السابقة أن النمو الداخلي هو الارتفاع القدرة الإنتاجية للمؤسسة بإنشـائها لوسـائل إنتاجية أو ياز ا لاستثمارات جديدة.

1-1-2- التعاريف ال تناولت النمو ا ارجي:

- **التعريف الضيق للنمو ا ارجي:**

يركز ا فهوم الضيق للنمو ا ارجي على العمليات ال تغ من وضعية الأصول ا ادية للمؤسسة كتغ ا الك أو ا ستخدم، حيث يعرف *Y.Morvan (1972)* النمو ا ارجي على أنه «الارتفاع استثمارات ا ؤسسة الناتج عن حيازة الاستثمارات ا نجزة مؤسسة أخرى» وذهب *A.P.Weber (1969)* إ اعتبار النمو ا ارجي «العملية ال وجبها تنمو ا ؤسسة با يازة الكلية ؤسسة أو مؤسسات موجودة مسبقاً».[8]

أما *A. Bienaymé (1971)* فذهب إ أبعد من ذلك فالتعريف السابق مثّلا النمو ا ارجي بعمليات الابتلاع[9] فقط حيث أشار إ أن النمو ا ارجي هو حاصل عملي الاندماج[10] أو الابتلاع ال تقوم ا ا ؤسسة، و ال قد تأ نتيجة لسيطرة ا ؤسسة التدر ية على رأس مال ا ؤسسة ا ستهدفة و يؤدي النمو ا ارجي هذه ا الة إ ارتفاع حجم ا ؤسسة و تغير خصائصها ومكونا ا.[11]

وسار *J.Houssiaux (1966)* على نفس النهج السابق ح عرف النمو ا ارجي على أنه «يتمثل عملية شراء الأصول الصناعية و التجارية و ال تضمن للمؤسسة التوسع أنشطتها»، لكنه وسع من مفهوم النمو ا ارجي بتعرضه صادر ويله، إذ يضيف إ تعريفه السابق أن النمو ا ارجي «هو قرار النمو بشراء أصول مادية نقداً، أو تأج ها، أو ا سا ة ا زئية أو الكلية مؤسسات أخرى».[12]

من ب ما نستخلصه من التعاريف السابقة أ ا تصب كلها حصر النمو ا ارجي تلك العمليات ال تشمل و بشكل مباشر التغ حجم الأصول ا ادية و ال تؤدي إ الرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسة، كما سلّطت الضوء على حالة الأصول ال تستحوذ عليها ا ؤسسة عن طريق هذه العملية و ال تشكل أحد معاي التفرقة ب مفهومي النمو الداخلي والنمو ا ارجي، حيث أن هذا الأخ يستهدف الأصول ا ادية ا ستعملة *(Actifs d'occasion)* ح أن النمو الداخلي (كما أشرنا إليه سابقاً) عادة ما يأ نتيجة لاقتناء أصول جديدة و/أو استثمارات التجديد و عصرنة وسائل الإنتاج.

- **التعريف الواسع للنمو ا ارجي:**

يرتبط النمو ا ارجي فهومه الواسع صطلح ا يازة *(Acquisition)* ، حيث عرف النمو ا ارجي على أنـه عمليـات ا يـازة لإ ا الأصول ا ادية ا ستعملة (ال سبق استخدمها من طرف مؤسسة أخرى) أو ا يازة شبه الكلية لرأس مال مؤسسة من طرف أخرى ؛ فهذا الباحث الأمريكي *J.F.Weston (1961)* يجري ثاً كمم فيه طي النمو بدلالة النمو الإ ا للمؤسسة من خلال عينة من مؤسسات تعتمد على النمو الداخلي و النمو ا ارجي وها و وصل آخر ثه إ ربط النمو ا ـارجي بالعمليـات التالية:[13]

- إنشاء مؤسسة جديدة بضم مؤسست موجودت على الأقل؛
- حيازة كلية لأصول مؤسسة أخرى مع الاحتفاظ وية ا ؤسسة ا ائزة؛
- تو السيطرة *(La prise de contrôle)* على رأس مال مؤسسة أخرى.

نقرأ من خلال ما توصل إليه هذا الباحث أن النمو ا ارجي يعرف ختلف عمليـات ا يـازة للأصـول ا سـتعملة (انـدماج، ابتلاع...إ)، و كذلك بتو السيطرة على رأس مال مؤسسة أخرى.

من جهة أخرى عرف *P.Bleton (1966)* النمو ا ارجي على أنه « تو السيطرة على مؤسسة قائمة»، يـث حصـر النمـو ا ارجي عمليات الاستثمار ا ا للمؤسسة ا ؤسسات الأخرى، أما *L.Stoléru (1969)* فقد عرف النمو ا ارجي على أنه «ا يازة التدر ية ؤسسة منافسة».[14]

من ب التعاريف ال لت ا فهوم الواسع للنمو ا ارجي يرجع إ *H.Gabrie (1976)* الذي عرف النمو ا ارجي علـى أنـه «كل عمليات النمو ال تتم عن طريق تو السيطرة على الأصول ا ادية ا وجودة مسبقاً و ا ملوكة قانونياً ؤسسة أخرى».[15]

على ضوء هذه التعاريف كن كذلك إعطاء مفهوم أكثر اتساعاً حيث تد النمو ا ارجي إ أبعد من عمليات ا يازة أو السيطرة على الأصول ا ستعملة ليشمل كل أشكال الاتفاقيات مع ا ؤسسات ال لا تتضمن ويل لكية أصول الأطراف و منها عقود إ ار الأصول ا ادية ا ستعملة و عقود ا ناولة و ال تؤدي إ الارتفاع الطاقة الإنتاجية.

1-2- اوز ا عاي ا فرقة ب النمو الداخلي و النمو ا ارجي:

على ضوء التعاريف السابقة رأينا كيف أن اختلاف التعاريف ال تناولت مفهومي النمو الداخلي و النمو ا ـارجي جـاء نتيجـة لاعتماد بعض ا عاي ا ختلفة ال حاول الباحثون من خلا ا التمييز ب ا فهوم ، فهناك مـن اعتمـد علـى طبيعـة الاسـتثمار وآخرون ركّزوا على معيار وجود أو غياب شريك و أدى ذلك بطبيعة ا ال إ الكث من الغموض هذين ا فهوم .

1-2-1- معيار طبيعة الاستثمار:

إذا دقّقنا جيداً التعاريف السابقة، د أن طبيعة الاستثمار الذي وزه ا ؤسسة لتنمية قدرا ا الإنتاجية أخذ مساحة واسعة لـدى الباحث تعريفهم للنمو الداخلي و ا ارجي و التفريق بينهما، فا ؤسسة ال تار النمو الداخلي كن أن ترتفـع مـن قـدر ا الإنتاجية ياز ا أو تصنيعها لوسائل إنتاجية جديدة و باختيارها للنمو ا ارجي تلجأ إ وسـائل إنتاجيـة مسـتعملة أي توظيفها لإنتاج سلع و خدمات، و من هنا يطرح التساؤل التا : هل نستطيع أن نفرق ب ا فهوم على أساس حالة الاستثمارات (جديدة أو مستعملة) ال اقتناؤها؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل بالوقوف على بعض ا الات العملية ال ناقضت التعاريف السابقة، و ال نذكر منها:[16]

- حالة حيازة ا ؤسسة لاستثمارات مستعملة لكنها منعزلة عن عوامل الإنتاج الأخرى: تث هذه ا الة مسـألة الارتبـاط بـ الاستثمار ا ديد و النمو الداخلي، صحيح أن حيازة استثمارات جديدة يعد وا داخليا، لكن أثبت الواقع أن ا ؤسسـة قـد تتحصل بعض الأحيان على استثمارات مستعملة تفوق مستواها التق حياز ا لاستمار جديد، و عليه فإن حيازة ا ؤسسة لاستثمارات مستعملة ا نعزلة عن عوامل الإنتاج الأخرى الضرورية لعملية الإنتاج تعت واً داخلياً؛
- حالة وء ا ؤسسة إ عقود الإ ار: حصول ا ؤسسة على استثمارات إطار عقود الإ ار مع مؤسسة أخرى لا يعت ـواً خارجياً رغم استعانة ا ؤسسة بعناصر خارجية لأن له نفس التأث على القدرة الإنتاجية للمؤسسة الذي دثه حيازة استثمارات جديدة أو مستعملة منعزلة عن عوامل الإنتاج الأخرى، و عليه فإن الارتفاع حجم الاستثمارات الناتج عن عقود الإ ـار أو عقود ا ناولة يعت واً داخلياً.

و عليه نستنتج أن النمو الداخلي للمؤسسة يكون نتيجة لإنشاء أو حيازة الاستثمارات ال لا تكون جاهزة للإنتاج إلا إذا أد ت مع العناصر الضرورية لذلك كاليد العاملة و التهيئة التقنية و الاستهلاكات الوسيطية....إ ، إذن فمعيار التفرقة بينه و ب النمو ا ارجي لا يتعلق الة الاستثمار بقدر ما يتعلق اهزية الاستثمار للاستغلال، فإذا قامت ا ؤسسة يازة استثمارات وضع التشغيل تكـون عندها ا يازة واً خارجياً إما إن ت ا يازة على وحدة إنتاجية مهيأة بشكل جزئي للنشاط فذلك يعد واً داخلياً.

1-2-2- معيار وجود الشركاء:

اعت بعض الباحثون تعريفهم للنمو ا ارجي أن ا اصية الرئيسية ذا النمط من النمو هو وجود شريك خارجي فلتحقيق النمـو ا ارجي عن طريق الاندماج أو الابتلاع أو تو السيطرة تاج ا ؤسسة إ شريك واحد على الأقل، فهل ذلك يعـ أن النمـو الداخلي لا تاج قيقه لشريك خارجي؟

الإجابة عن هذا السؤال تعيدنا إ تعريف إستراتيجية النمو بشكل عام، فكل استراتيجيات النمو تنفذ شاركة خارجية لكن طبيعة الشريك و طبيعة العملية تتغ من ط لآخر، فالنمو الداخلي للمؤسسة تاج إ عمليات ا يازة ال تتم مع مؤسسات لاقتنـاء أو كراء وسائل الإنتاج ا ستعملة وا نعزلة عن باقي العوامل الأخرى، كما تتعامل مع ا ؤسسات التجارية أو الصناعية يازة أو كـراء وسائل إنتاج جديدة ا صول على ا واد و مستلزمات الإنتاج، كما تتعامل ا ؤسسة مع شركاء خارجي إطار عقـود ا ناولـة لتوظيف اليد العاملة وا صول على تلف ا دمات الضرورية.

نقطة الاختلاف طبيعة الشريك ب النمو الداخلي و النمو ا ارجي أن عمليات هذه الأخ ة كالاندماج أو الابـتلاع لا تـتم إلا وافقة ا الك (الشركاء) لأن انتقال ملكية ا ؤسسة يغير من وضعيتهم و يفقدهم استقلاليتهم ساب ا ؤسسة ا ُحققة للنمو و هو ثابة عملية استثنائية تاج إ موافقة ا ميع، ح أن عقود ا ناولة ال تتم ظل النمو الداخلي لا تاج مثلاً إ عقد معيـة عامة استثنائية للتصويت على إجرائها أو رفضها.

و عليه نستنتج ا سبق أن وجود الشريك عمليات النمو لا يعت معياراً للتفرقة ب النمو الداخلي و النمو ا ارجي.

1-3- التعريف ا عتمد للنمو الداخلي و النمو ا ارجي:

1-3-1- التعريف ا عتمد للنمو الداخلي:

بعد النقاشات ال أث ت حول ا فهوم توصل *R.Paturel (1981)* إ اعتماد تعريف للنمو الداخلي شكّل مرجعية للدراسـات ا هتمة بنمو ا ؤسسات، حيث عرف النمو الداخلي على أنه « حيازة أو إنشاء ا ؤسسة لأصول غ جاهزة للإنتاج لأ ا تـاج إ اندماج مع باقي عوامل الإنتاج الضرورية لتحقيق ا خرجات». [17]

و عليه فالنمو الداخلي يتعلق يازة الأصول ا نفصلة عن مكملات العملية الإنتاجية كاليد العاملة و العلاقات التنظيمية ا وجودة على مستوى ا ؤسسة، إذن فا يازة هنا ص وسائل الإنتاج ا نفصلة غ ا د ة و غ ا ُنظمة[18]، كما كن أن تكون من صنع ا ؤسسة ذا ا (إنتاج ا ؤسسة لذا ا) أو قادمة من خارج ا ؤسسة شكل حيازة لوسائل جديدة أو مستعملة (آلات، عقارات، منقـولات، استثمارات معنوية...إ) تمزج مع ما لكه ا ؤسسة من إمكانيات لتحقيق النمو النشاط.

بعد الوصول إ تعريف معتمد للنمو الداخلي كان لا بد من استخراج ا صائص ال يزه عن النمو ا ارجي و ذلك لضبط ا دود ال تفصل ب ا فهوم و الذي يشكل أساساً لعملية ا فاضلة ب ا يارين الإستراتيجي ، و سنعتمد ذلك على ديد بعـض ا الات ال قد تبدوا بعض الأحيان على أ ا عمليات و خارجي وال نذكر منها:[19]

- حيازة ا ؤسسة لعلامة ارية ؤسسة أخرى تعت واً داخلياً، ذلك لأ ا تعت استثماراً معنوياً منفصلاً عـن بـاقي الوظـائف الأخرى الضرورية لإحداث الأثر التجاري للعلامة كعمليات التصميم و الإنتاج والتسويق....إ ؛
- حيازة براءة اختراع بغرض ارسة أنشطة جديدة وال تتطلب كذلك ا زج مع عوامل الإنتاج ال لكها ا ؤسسة أو ال تـود حياز ا بشكل منفصل تعد واً داخلياً؛
- إنشاء ا ؤسسة لفرع جديد[20] *(La création ex nihilo)* يعد واً داخلياً و ذلك لأن عملية الإنشاء تتم عن طريـق الـربط والتنسيق ب عوامل إنتاج قد حياز ا بشكل منفصل، كما أن الفرع يعتمد بدايته على خ ة ا ؤسسة و قدرا ا الإنتاجيـة ال النشاط؛
- الإرتفاع معدل ا سا ة مؤسسة أخرى تقع ت سيطرة و إدارة ا ؤسسة يعت واً داخلياً، لأن ا ؤسسة الأم تستفد من سيطرة اضافية على عوامل الإنتاج ا رتبطة فيما بينها جراء هذه العملية.

1-3-2- التعريف ا عتمد للنمو ا ارجي:

صحح *Y.Morvan (1991)* تصوره السابق للنمو ا ارجي و جاء بالتعريف التا : «هو تلك العملية ال وجبها تنمو الوحدة الاقتصادية ياز ا (أو هيمنتها) على وسائل الإنتاج ا وجودة و وضعية التشغيل» [21]، و بنفس ا نطـق كـان *P .Taron et F .Vincent (1979)* قد سبقاه هذا التعديل و عرفا النمو ا ارجي على أنه « شكل من أشكال النمو داخـل أو خـارج القطاع يأخذ شكل ا يازة للأصول ا وجودة و ا ُشغلة». [22]

و تمكّن *A.Labourdette(1989)* من استخدام متغ القطاع لتحديد هذا ا فهوم « النمو ا ارجي يتحقّـق يـازة الأصـول ا وجودة و ال لا تحدث أي تأث مباشر على الطاقة الإنتاجية للقطاع» [23]، ذلك لأن ا يازة عمليات النمو ا ارجي لا تمثـل سوى انتقال للموارد من مؤسسة لأخرى نفس القطاع، و هذا بطبيعة ا ال لا يؤدي إ ارتفاع مباشر الطاقة الإنتاجية موع ا ؤسسات العاملة فيه، على عكس النمو الداخلي الذي يترجم شكل زيادة فعلية الإنتاج داخل القطاع.

بعد دراسة نقدية لت موعة كب ة من التعاريف ال تعرضت للنمو ا ارجي، وصل *R.Paturel (1990)* إ التعريف التـا : «يعرف النمو ا ارجي بعمليات ا يازة ا باشرة، ا زئية أو الكلية، ؤسسة أو فرع (عن طريق الابتلاع مثلاً)، أو ا يازة غ ا باشرة عن طريق السيطرة على مؤسسة أخرى بامتلاك ا ؤسسة ـصة هامة من رأ ا ا يكفي لتو السيطـرة عليهـا و إدار ا *(La prise de participation avec contrôle)* أو السيطرة دون مسا ة مباشرة و ذلك بواسطة وسيط ما (الشركات القابضة، صناديق الاستثمار الوكالات ا الية ...إ)، أو بواسطة مؤسسة أخرى تقع ت سيطرة وإدارة ا ؤسسة، و ذلك على موعة مـن عوامل الإنتاج ا رتبطة فيما بينها بعلاقات تنظيمية داخلية و ا القدرة على الإنتاج و/أو تقد ا دمات و تسـتحوذ علـى حصـة سوقية». [24]

و منه فإن ا اصية الرئيسية للنمو ا ارجي تتمثل حيازة عوامل إنتاج و هي حالة الارتباط مع العوامل الأخرى أي أ ا تشكل وحدة إنتاجية متكاملة تزج فيها وسائل الإنتاج و اليد العاملة و ا ة و ا عارف و ا علومات لتنتج آخر ا طاف سـلعة و/أو خدمة موجهة للعملاء.

إذن نستنتج ا سبق أن عامل التفرقة ب مفهومي النمو الداخلي و النمو ا ارجي يتمثل عامل الارتبـاط أو عـدم الارتبـاط ا وارد، فيكون النمو خارجياً إذا كانت ا وارد ال حاز ا ا ؤسسة مرتبطة فيما بينـها *(Les ressources déjà combinées)* ويكون داخلياً إذا كانت ا وارد تاج إ ارتباط داخلي *(Les ressources à combiner)* لتحقّق ا دف من العملية الإنتاجيـة لنظام ا ؤسسة و ا تمثل تكوين ا خرجات.

و عليه فلا مصدر التمويل (داخلي أو خارجي) و لا طبيعة الاستثمار (جديد أو مستعمل) و لا الشريك عملية النمو (موجـود أو غ موجود) ثل ا عاي ال دد مفهومي النمو الداخلي و ا ارجي.

لكن نرى من الضروري الإشارة إ أن كلا من النمو الداخلي و النمو ا ارجي يرتكزان أساساً على عمليات ا يازة سواء كانت مرتبطة أو منفصلة ختلف ا وارد، لكن السؤال ا طروح هنا، هل تستطيع ا ؤسسة أن تحقّق واً دون أن تضطر يازة اسـتثمار أو مؤسسة أو امتلاك أسهم كنها من ا يمنة على مؤسسات أو فروع؟

كما أشرنا البداية، فإن حالات النمو متعددة و من بينها وء ا ؤسسة إ التعاون و الشراكة مع مؤسسات أخرى و ال تـتم بعض أشكا ا دون اللجوء إ ا يازةو هو ما يعرف بـالنمو التعاقـدي أو التزاوجـي *(La croissance contractuelle ou conjointe)* و الذي كن أن نعت ه حالة وسطية ب النمو الداخلي و النمو ا ارجي.

و منه نستطيع أن نفرق ب كل من النمو الداخلي و النمو ا ارجي و النمو التعاقدي و ذلك بالنظر إ طبيعـة ا ـوارد وكيفيـة تشكيلها أثناء النمو:

- النمو الداخلي هو تكوين أو حيازة استثمارات دون أن تكون ا القدرة الآنية على النشاط بسبب عدم اندماجها و تنظيمها مع ا وارد الأخرى الضرورية؛
- النمو ا ارجي هو حيازة استثمارات جاهزة للعملية الإنتاجية، أي قد تنظيمها مع ا وارد الأخرى و سـبق و أن مارسـت (و ارس) أنشطة إنتاجية؛
- النمو التعاقدي هو عقد ب مؤسست مستقلت أو أكثر يهدف لدمج موارد ا (هم) مارسة أنشطة إنتاجية و/أو اريـة و/أو خدمية مشتركة.

لكننا إذا أخضعنا النمو التعاقدي عيار التفرقة ب النمو الداخلي و النمو ا ارجي ا ذكور سابقاً فإن هذا النمو قد يكون واً خارجياً و قد يكون واً داخلياً، و ذلك على أساس أن كل أ اط النمو هي شكل من أشكال التعاقد ب ا ؤسسات، و ذلك كالآ :

- إبرام ا ؤسسة لعقد شراكة أو تعاون مع مؤسسة أخرى (أو عدة مؤسسات) يتضمن إنشاء فرع مشترك ب ا ؤسست لإ از مشروع أو لتدويل النشاط...إ ، يعت واً داخلياً لأن عملية الإنشاء هاته ت باستخدام وسائل منفصلة ارتبطت فيما بينـهما بفعل العقد ا م ب ا ؤسست ؛
- إشتراك ا ؤسسة مع مؤسسة أخرى (أو عدة مؤسسات) حيازة مؤسسة مستقلة أو تو السيطرة ا شتركة عليهـا بـامتلاك حصص من رأس ما ا كافية لذلك يعت أ واً خارجياً، لأن عملية ا يازة هذه لت موارد مرتبطة فيما بينها.

2- مضمون عمليات النمو الداخلي و النمو ا ارجي:

2-1- ا وارد الداخلية و ا وارد ا ارجية:

إن التعاريف السابقة ال تناولت مفهومي النمو الداخلي و النمو ا ارجي اعتمدت على مصطلحات تلفة لتحديد و ضبط حدود كل مفهوم، حيث استخدمت ثلاث منها للتعب عن نفس الفكرة فهناك من استخدم مصطلح وسائل (أو عوامل) الإنتاج و آخرون تناوبوا على مصطلحي الأصول و ا وارد و عليه فالفرق ب ا فهوم ارتكز على كيفية حيازة الوسائل أو الأصول أو ا وارد.

إن استخدام مصطلح وسائل الإنتاج للتعب عن مفهوم النمو يدل على البعد التقليدي ذا ا صطلح و الـذي ظهـر با صـوص كتابات ا فكرين الاقتصادي الأوائل، حيث استخدموا مفهوم عوامل أو وسائل الإنتاج متأثرين بالطبيعة ا اديـة ا سوسـة الـ استخدمت ا ؤسسات الصناعية بدايا ا و عليه فإن الإعتماد عليه عصر تنوع ا وارد يضفي نوع من القصور الدلالة على ا ع قيقي للمؤسسة و تطورها، لأنه يقتصر فقط على وسائل الإنتاج ا باشرة و يهمل بذلك العوامل غ ا سية ال تلعب دوراً يفوق الكث من الأحيان دور الوسائل ا ادية.

أما مصطلح الأصول فيحمل مفهوماً اسبياً، فهو يعتمد على ما يظهر ميزانية ا ؤسسة من استخدامات و الـ يسـتبعد منـها الوسائل ال لا تقبل التقييم الكمي، كما أن ذلك يتأثر بعيوب القيد ا اس و الذي يستثن الكث من الاستخدامات ال لا لكهـا ا ؤسسة بالرغم من أن دورها يعت فاعلاً و ا ؤسسة و قيق أهدافها، كما أن الأصول تع مفهومها العام الاستثمارات ا ادية و غ ا ادية و الأصول ا تداولة و تغيب بذلك العنصر البشري كاستثمار فهو هذه ا الة رد تكلفة تطرح من الإيرادات لتظهـر شكل ربح يتراكم على مستوى رأس ا ال.

إن تعريف النمو القائم على ا صطلح السابق يؤدي إ إقصاء الكث من ا وارد ا همة سواء كانت داخلية أو خارجيـة بالنسـبة للمؤسسة، و عليه سنعتمد فيما يلي من دراسة للنمو الداخلي و النمو ا ارجي على مصطلح ا وارد الذي يتضـمن مصـطلحي الوسائل الإنتاجية و الأصول، كما يش إ كل وسيلة تسهم و ا ؤسسة، و ذلك على أساس أن ا ؤسسة موعة من ا ـوارد ا ادية و البشرية.

لكن واقع ا وارد ا ؤسسة يذهب أبعد من ذلك فهي كل ما كن استخدامه مارسة الأنشطة الإقتصادية و قيق الأهداف سواء كانت هذه ا وارد مادية أو غ مادية، ملموسة أو غ ملموسة داخلية أو خارجية، تلف تأث ها أنشطة ا ؤسسـة بـاختلاف طبيعتها و مدى ارتباطها ا.

قسم *N.Gasmi (1998)* موارد ا ؤسسة إ موارد داخلية وأخرى خارجية، تبعاً صدرها ومدى خضوعها لرقابة ا ؤسسة، وذلك على النحو التا :[25]

- ا وارد الداخلية: تتمثل تلف الوسائل ا ادية و غ ا ادية، ا لموسة و غ ا لموسة و ال ضع لسـيطرة إدارة ا ؤسسـة وإدار ا، و ال تتكون من إمكانية ا ؤسسة ا ادية (هيزات، مبا ، منقولات، ا وارد ومستلزمات الإنتاج...إ) و غ ا اديـة (الكفاءات ا هارات، ا عارف ا كتسبة، ا ة، عة ا ؤسسة، الشهرة...إ) و ا الية (مصادر التمويل الداخلية و ا ارجية)؛
- ا وارد ا ارجية: هي موع ا وارد ال لا ضع لرقابة ا ؤسسة، و تتعلق وقع ا ؤسسة ا غرا و مكونات يطها، و تتمثل ا وارد الطبيعية و ال تل أ ية بالغة لأن هذه الإمكانيات ا تأث بالغ على مدخلات ا ؤسسـة و رجا ـا، و ا ـوارد ا تولدة عن تدخل السلطات العامة و ا يئات ا لية، كالبنية التحتية و مؤسسات تكوين الإطارات، تدخلات الدولة لتشجيع أو كبح الأنشطة...إ .

من خلال هذا التصنيف للموارد ندرك أن عمليات انتقا ا ب الوحدات الإقتصادية يتوقف على طبيعتها و موقعها، فا وارد ا ارجية متاحة ميع ا ؤسسات، أما الداخلية فتخضع لقوان ا يازة وا لكية.

و على هذا الأساس فإن عمليات النمو الداخلي و ا ارجي تتعلق فقط با وارد الداخلية، كم خضوعها لسيطرة و إدارة ا ؤسسـة، ومنه كننا إعادة صياغة تعريفهما على النحو التا :

- النمو الداخلي: هو إنشاء ا ؤسسة أو حياز ا للموارد الداخلية غ ا رتبطة فيما بينها، سواء كانت هذه ا وارد مادية أو معنويـة أو مالية أو بشرية أو تقنية...إ ، و ال توظف مارسة تلف الأنشطة و قيق الأهداف ا ددة مسبقاً؛
- النمو ا ارجي: هو حيازة ا ؤسسة لإ ا أو جزء من ا وارد الداخلية ا رتبطة فيما بينها على شكل وحدة اقتصادية و ال ـا القدرة على إنتاج سلع و خدمات وذلك باللجوء إ عمليات الاندماج، الابتلاع، تو ا سا ة مع السيطرة.

كما نش إ أن ا ؤسسة تتمكن من الاستفادة من ا وارد ا ارجية ال حياز ا عن طريق عمليات النمو ا ارجي، لأن التموقـع ا ديد للمؤسسة يسمح ا هذه ا الة باستخدام ا وارد الطبيعية و العمومية ا توفرة يط ا ؤسسة ا ُستهدفة.

2-2- القرارات الاستثمارية للنمو الداخلي:

يعت النمو الداخلي ثابة النمو الطبيعي للمؤسسة الاقتصادية والذي ثل أحد أهدافها الأساسية بعد كل من الربح والبقاء، فا ؤسسة تثبت وجودها السوق من خلال قدر ا على إعادة ما تحققه من فوائض مالية توسيع استثمارا ا استجابة للنمـو الطلـب السوق.

و لتحقيق ذلك تعمل ا ؤسسة على حيازة تلف الاستثمارات الضرورية لتوسيع النشاط بشكل منفصل، بعد ا فاضلة ب عدة بدائل متاحة أمامها، و عليه فالنمو الداخلي يتحقق نتيجة للمزج ب ا وارد الداخلية ا تعددة و الذي ينتج عنه حجم معـ مـن الإنتـاج يستجيب كماً و نوعاً للطلب السوق، فا ؤسسة تقوم أولاً بدراسة للسوق ا ستهدفة بغرض توصيف احتياجات السوق، و من تقوم بتوظيف مواردها ا الية حيازة تلف الاستثمارات و العوامل الضرورية للعملية الإنتاجية.

2-2-1- النمو الداخلي و البدائل الإستثمارية:

تقيل ا ؤسسة حالة النمو الداخلي على عمليات واسعة يازة تلف الاستثمارات الضرورية و ال كن أن نع عنـها ببسـاطة بكل ا دخلات الضرورية لعمليات الاستغلال، و ال يتم إنشاؤها و/أو حياز ا بشكل منفصل عن بعضها الـبعض، حيـث تقـوم ا ؤسسة حالة ارتفاع الطلب على منتجا ا بتقدير ا دخلات الضرورية للإنتاج و على إثر ذلك تقوم بتوف مسـتلزمات العمليـة الإنتاجية.

ب أن تتم عمليات ا يازة النمو الداخلي إطار عمليات ارية ب ا ؤسسة و مورد مستقل قانونياً و اقتصادياً عنها، و أن يتم ذلك بسعر حيازة يتفق عليه بعد مفاوضات ارية ضع للإ اب و القبول ب الطرف و هنا ب أن يز ب ا الات ال لا تدخل إطار النمو الداخلي:

- حصول ا ؤسسة على استثمارات من فروع ا هو رد نقل للموارد من وحدة لأخرى؛
- ا يازة شكل مسا ة عينية من طرف مؤسسة أخرى و ال كن ا ؤسسة من امتلاك حصة من رأس ما ا.

- **الاستثمارات ا ادية:**

تتمثل العناصر ذات الطبيعة ا لموسة كالأراضي، ا با ، ا نقولات، التجهيزات التقنية و التجارية...إ ، و ال تقـوم ا ؤسسـة بإنشائها أو حياز ا لتدمجها مع باقي عوامل الإنتاج ال لكها و ال توجه لعدة استخدامات على النحو التا :[26]

- استثمارات الاستبدال: تقوم ا ؤسسة بتوظيف صصات الاهتلاك ال اقتطعت من الإيرادات لتمويل عمليات ديد و تعويض الاستثمارات ا هتلكة كلياً أو ا تضررة جراء عمليات الاستغلال و ذلك لضمان استمرارية النشاط مستواه ا ا ؛
- استثمارات التوسع: دف إ زيادة طاقة الإنتاج ا الية للمؤسسة و تطويرها لتنسجم مع متطلبات الإسـتراتيجية ا عتمـدة، كإنشاء وحدات إنتاجية مستقلة أو حياز ا بشكل جاهز مع إدماجها مع الوسائل ال وز ا وذلك باللجوء إ التمويل الذا أو مصادر التمويل ا ارجية؛
- استثمارات التحديث: دف كذلك إ استبدال الاستثمارات ذات التقنية ا تجاوزة (الاهتلاك التق) لتحس القدرة الإنتاجية و بلوغ مستويات مرتفعة من الإنتاجية؛
- استثمارات الإبداع: تترجم قدرة ا ؤسسة على إنشاء أو حيازة استثمارات ذات تقنيات جديدة و متطورة تمكنها من اوز النقائص الأنشطة ا الية و الدخول أنشطة جديدة.

- **الاستثمارات غ ا ادية :**

إ جانب الاستثمارات ا ادية تقوم ا ؤسسة بتخصيص جزء هام من موازنتها للاستثمارات غ ا ادية و ا تمثلة موع النفقـات ال تتحملها ا ؤسسة لتوف و س عوامل الإنتاج الأخرى و ال أخذت ترتفع شيئاً فشيئاً إ أن بلغت مستويات تفوق ما تنفقـه ا ؤسسة على الاستثمارات ا ادية و ا تمثلة :

- نفقات البحث و التطوير(استثمارات الإبداع): و هو ما تنفقه ا ؤسسة لإ از الأ اث و الاختبارات العلمية ذات الاستخدامات الاقتصادية و ا وجهة و س منتجا ا والاستجابة تطلبات السوق و التغلب على القيود الاقتصادية ا ختلفة، و ال تعتـ أحد أهم عوامل ا يزة التنافسية فالتطور التق السريع جعل ا ؤسسات الرائدة تتسابق للحصول على آخر الإبداعات ـال نشاطها؛
- حيازات براءات الاختراع و ال امج (استثمارات معنوية): تأخذ شكل حيازة الاستثمار ا ادي، إلا أن ل ا يازة هنا يكون ذو طبيعة معنوية كشراء حقوق ا لكية الصناعية أو الفكرية من ا الك لاستغلا ا العملية الإنتاجية؛
- نفقات تكوين ا ستخدم (الاستثمار البشري): تعد كذلك من أهم مظاهر تطور ا ؤسسة و عوامل احها فتنميـة ا ـوارد البشرية عن طريق أنشطة التدريب و التكوين و س ا ستوى و ا هارات داخل ا ؤسسة و/أو خارجها يؤدي إ سـ الأداء و ارتفاع الإنتاجية يع ا ستويات الإدارية و التنفيذية و التقنية...إ ، و يسهم بشكل فاعل و النشاط؛
- النفقات التسويقية: تشكل هي كذلك نسبة مرتفعة من إ ا النفقات، و ا تمثلة أنشطة التـرويج و الإشـهار و ـلات العلاقات العامة و الدراسات التسويقية، فنمو ا ؤسسة يتوقف إ حد بعيد على أدائها التسويقي و قدر ا على ا افظـة علـى علاقات دائمة مع عملائها؛

2-2-2- آليات ا اذ قرار الاستثمار:

يتوقف اح عمليات النمو الداخلي على حيازة أو إنشاء استثمارات ذات مردودية يتم اختيارها من ب موعة من البدائل ا تاحـة أمام ا ؤسسة، و لتحقيق ذلك يتوجب على متخذ القرار أن يخضع البدائل الاستثمارية عاي اختيار الاستثمار، و ال تسـتخدم الوصول إ ا ل الاستثماري الأمثل الذي من شأنه أن يحقق العائد ا طلوب.

▪ **شروط اختيار الاستثمار:**

الإستثمار هو استخدام رأس ا ال ويل نشاط معـ قصد قيق ربح مستقبلي، يث يكون البديل الاستثماري مقبولاً إذا تطابق مع ا عاي ا عمول ا أو حقق الأرباح ا نتظرة، و عليه فأساس تقييم و اختيار الاستثمار يرتكز على مقارنة العوائد ا نتظرة من الاستثمار بتكلفة الأموال ا ستثمرة فيه و عليه و طبقاً عاي ا دوى الاقتصادية فإن الاستثمار يكون مقبولاً إذا كان موع الأرباح ا نتظرة منه يغطي الأموال ا ستثمرة فيه لفترة زمنية تقدر دة حياته.

و لدراسة ا يارات الاستثمارية يكون لزاماً على متخذ القرار أن ري دراسة صائص كل بديل دف إ ليل مكوناته و ا تمثلة أساساً :[27]

- تكلفة الاستثمار: هو رأس ا ال ا وظف إ از ا شروع الاستثماري، و يتضمن: سعر ا يازة أو تكلفة الصنع وا صاريف ا لحقة ما، الارتفاع الاحتياج رأس ا ال العامل للاستغلال BFR_{ex} الناتج عنه لأن أي استثمار جديد يؤدي إ ارتفاع حقوق الاستغلال يفوق الارتفاع ديون الاستغلال؛
- عمر الاستثمار: و يتمثل الزمن الافتراضي ياة الاستثمار و الذي يقدر عادة دة اهتلاكه ا اس وال تعت الإطار الزم لتقييم البدائل الاستثمارية؛
- تدفقات ا زينة ا تولدة عن الاستثمار: و تعرف بالتدفق النقدي *(Cash flow)* و ا تمثل الرصيد النقدي الناتج عن استغلال الاستثمار و ا تمثل الفرق ب التحصيلات ا ستلمة و النفقات ا سددة.

استناداً إ ما سبق فإن الاستثمار يكون ذو جدوى اقتصادية إذا كان موع التدفقات النقدية ا ققة خلال عمره الافتراضي تغطي تكاليف إ ازه، و كن التعب عن ذلك عن طريق العلاقة التالية:

$$\sum_{i=1}^{n} C_i > I$$

حيث:

- I : تكلفة الاستثمار؛
- C_i : التدفق النقدي السنوي / $i : 1,2,3,4,\ldots\ldots,n$ ؛
- n : عمر الاستثمار.

▪ **معاي اختيار الاستثمار:**

هناك العديد من ا عاي ال تستخدم كأدوات للمفاضلة ب البدائل الاستثمارية، و ال سب بنـاء علـى مكونـات ا شـاريع الاستثمارية ا تاحة، يث كن تخذ القرار أن تكم إ معيار واحد أو موعة من ا عاي حسب طبيعة الاستثمارات و نتـائج التحكيم، و يتوقف قرار قبول الاستثمار أو رفضه بناءاً على قيمة ا ؤشر ا ستخدم و أ ها:[28]

- القيمة ا الية الصافية *(La valeur actuelle nette)*: هي الفرق ب القيمة ا الية و تكلفة الإستثمار أي الفرق ب موع التدفقات النقدية ا تولدة عن الاستثمار و ا ُحينة إ زمن بداية النشاط مع رأس ا ال ا ستثمر، يث يكون الاستثمار مقبول من منظور ا دوى الاقتصادية إذا كانت قيمة هذا ا عيار أك اماً من الصفر أي أن ا ؤسسة ستتلقى عوائد مستقبلية من استغلا ا للاستثمار تفوق ما أنفقته لإ ازه و تشغيله؛

- مدة الاسترجاع *(Le délai de récupération)* : يتمثل أجل استرجاع تكلفة الاستثمار و هو ا دة الزمنية الضرورية لتغطية تكلفة الاستثمار جموع التدفقات النقدية السنوية اُحينة و ا تراكمة، و البديل الاستثماري الأمثل تبعاً ذا ا عيار هو الذي يكون أجل استرجاعه الأقصر من ب البدائل ا تاحة؛
- معدل ا ردودية الداخلي*(Le taux de rentabilité interne)* : و يتمثل معدل التحي الذي يحقق التعادل ب تكلفة الإستثمار و موع التدفقات السنوية ا ينة، أي عند ا ستوى الذي تكون فيه القيمة ا الية الصافية معدومة، و يكون الاستثمار مقبولاً عند أقل مستوى للمعدل، و يع ذلك أن عوائد الاستثمار ستغطي تكاليفه عند أقل مستوى منتظر للمردودية ا يع أن العوائد ا تبقية ثل فوائض مالية و عادة ما يستخدم كمعيار فاصل عندما تعطي القيمة ا الية الصافية نفس القيم لأكثر من بديل.

2-3- أشكال ا يازة النمو ا ارجي:

تضمنت التعاريف ا عتمدة السبل ال يتحقّق ا النمو ا ارجي و ا تمثلة تقنيات ا يازة بشقيها ا زئي و الكلي وارد ا ؤسسات الأخرى، و ذلك على أساس أن مصطلح ا وارد أكثر تعب اً عن واقع النمو من مصطلحي الأصول و عوامل الإنتاج و دف التبسيط سنستخدم فيما يلي مصطلح ا وارد للتعب عن ا وارد الداخلية للمؤسسة ذات الطبيعة الإنتاجية ا ادية و غ ا ادية، ا باشرة و غ ا باشرة.

2-3-1- ا يازة الكلية:

تكمن ا يازة الكلية ويل ملكية إ ا ا وارد (مؤسسة) أو موعة فرعية من ا وارد (فرع) بشكل كلي إ مؤسسة أخـ رى، يث كن اعتبارها واً خارجياً إذا ققت الشروط التالية:[29]

- أن ترتبط فيما بينها بعلاقات تنظيمية: أي أن تكون مند ة مع عوامل الإنتاج اُكملة ا أي ا القدرة على ارسـ ة أنشـ طة إنتاجية داخل وحدة اقتصادية موجودة مسبقاً؛
- أن لا تنتمي إ ا وارد الداخلية للمؤسسة: لأن حيازة موارد تابعة للمؤسسة أصلاً هو رد إعادة هيكلة داخلية واردها، و على هذا الأساس فالاندماج مع فرع تابع للمؤسسة الأم لا يعت واً خارجياً؛
- أن تترافق عملية ويل ا وارد مع تو السيطرة عليها: أي أن يرافق ذلك ول ملكية هذه ا وارد، و عليه نستث عمليـ ات الشراكة و التحالف ال تبقي على ا لكية الأصلية للموارد ا شتركة.

هناك العديد من الأشكال ا ختلفة للحيازة الكلية كالاندماج عن طريق الابتلاع، أو ا تعادل أو عن طريق الإسهام ا زئي ا وارد، أو عن طريق التجزئة، و ال تتم ب مؤسست أو أكثر تدعى إحدا ا ا ؤسسة ا ـ ائزة *(l'Acquéreur)* و الأخـ رى ا ؤسسـ ة اُستهدفة *(la Cible)* ، يث كن ا مع ب موارد لعدة مؤسسات ت شخصية معنوية واحدة.

إن ا يازة الكلية عمليات النمو ا ارجي تع الاندماج ب ا وارد دف تعظيم ا جم و الاستفادة من ا ابياته دون ا اجة إ فترة زمنية طويلة لتحقيق ذلك و دون مل تكاليف مرتفعة فيما لو اعتمدت على النمو الداخلي، و على هذا الأساس أت الكث من ا ؤسسات إ اعتماد هذه الإستراتيجية لتحقيق أهدافها، و يتخذ الاندماج عدة أشكال نب أكثرها انتشاراً على النحو التا :

- الاندماج عن طريق الابتلاع *(Fusion par Absorption)*: يتم النمو ا ارجي هذه ا الة ب مؤسسـ ت تلفـ ت ا جم و ذلك بالاستحواذ الكلي على ا ؤسسة اُستهدفة "أ" من طرف ا ؤسسة اُبتلعة "ب" مع احتفاظ الأخ ة بشخصـ يتها ا عنوية و اختفاء ا ؤسسة اُبتلَعة؛
- الاندماج ا تعادل *(Fusion égalitaire)*: يتحقّق النمو ا ارجي هذه ا الة عن طريق التكتل الكلي ؤسست "أ" و "ب" من نفس ا جم تقريباً، و ينتج عن ذلك اختفاء للمؤسست ا ند ت و ظهور مؤسسة "ج" أك حجماً وذات شخصية معنوية تلفة؛

- الاندماج عن طريق الإسهام الجزئي للموارد *(Fusion par Apport partiel de ressources)*: تقوم المؤسسة الحائزة "أ" إما بامتلاك موارد فرعية "ب$_1$" للمؤسسة المُستهدفة "ب" و التي تتنازل فيها هذه الحالة عن جزء من مواردها المرتبطة فيما بينها (الفرع "ب$_1$") أو أن تقوم مؤسستا "أ" و "ب" بتقديم جزء من موارد "أ$_1$" و "ب$_1$" لإنشاء مؤسسة جديدة حيث تعود إدارتها والسيطرة عليها للمؤسسة "أ" ذات المساهمة الأكبر و عندها تحتفظ المؤسسة الجديدة بالشخصية المعنوية للمؤسسة "أ" أو يتفق الطرفان على منحها شخصية معنوية جديدة "ج" مع المراقبة المشتركة لها؛
- الاندماج عن طريق التجزئة *(Fusion par Scission)*: المجزئة المؤسسة هذه الحالة يهدف إلى إدماج جزئي أو كلي للموارد الفرعية المرتبطة فيما بينها مع موارد مؤسستين فأكثر موجودتين مسبقاً أو على مجموعة مؤسسات أُنشئت لهذه المناسبة، و بالتالي تتفكك المؤسسة إلى مجموعة من المؤسسات (على شكل موارد فرعية متجانسة و مرتبطة فيما بينها) ذات شخصية معنوية مستقلة.

إلا أن الواقع الميداني لمجالات النمو الخارجي أكثر تعقيداً مما يمكن وصفه نظرياً فيما يلي و يعود ذلك لكثافة هذه العمليات حيث شهدت فترة الثمانينات أكبر عمليات النمو الخارجي للمؤسسات في العالم بسبب معطيات النمو الاقتصادي العالمي و تحديات المنافسة الدولية التي ظهرت بفعل انفتاح الأسواق والاضمحلال التدريجي للحواجز و على إثر ذلك شكّل النمو الخارجي الأسلوب الأكثر فعالية لمواجهة هذه التحديات و سهل من تطبيق ذلك تطور أسواق المال و لعبها الدور الأساسي في هذه العمليات.

2-3-2- الحيازة الجزئية:

يمكن تحقيق النمو الخارجي بأساليب قانونية ثبتت فعاليتها على أرض الواقع و ذلك في إطار شركة المساهمة، ففي ظل هذا الشكل القانوني يمكن للمؤسسة أن تملك جزء من رأس مال مؤسسة أخرى و هو ما نصطلح عليه بالحيازة الجزئية للموارد.

و تستطيع المؤسسة تحقيق النمو الخارجي إذا استطاعت حيازة حجم كاف من موارد مؤسسة أخرى يؤهلها إلى تولي السيطرة عليها، أي امتلاك الحق في اتخاذ القرارات المهمة و تولي موقع مراقبة التسيير العام للمؤسسة المُستهدفة على إثر ذلك تتشكل علاقة تبعية بين المؤسسة المالكة (المؤسسة الأم) و المؤسسة المستهدفة (فرع للمؤسسة الأم)، و التي تتغير تبعاً لارتفاع أو انخفاض حصص المساهمة بينهما، و التي قد تصل إلى حد المساهمة الكلية في رأس المال و حينها تكون المؤسسة الأم قد أتمت الحيازة الكلية للمؤسسة المستهدفة.

تتسم الحيازة الجزئية بكونها عملية غير مرئية لأنها لا تحدث تأثيرات مباشرة على صورة المؤسسة المستهدفة و التي تضل تحتفظة بشخصيتها القانونية رغم التغير المتواصل في عدد وطبيعة المساهمين، لذلك فلا بد من وضع الضوابط التي من خلالها يمكن للباحث إدراجها ضمن عمليات النمو الخارجي والتي نلخصها كالآتي[30]:

- إن تولي المساهمة الناتج عن حيازة المؤسسة لجزء من موارد المؤسسة المستهدفة يجب أن يترافق مع تولي المؤسسة الحائزة للهيمنة على إدارتها و رقابتها، و بالتالي يجب استثناء كل أشكال المساهمة التي لا تحدث هذا التأثير و منها الحيازة الجزئية قصيرة الأجل؛
- يجب أن تكون الموارد التي تحازها المؤسسة متميزة بقابلية الإنتاج الآني، أي أن تكون مرتبطة مسبقاً مع مختلف عوامل الإنتاج، و بالتالي نستثني الحيازة الجزئية للموارد غير المرتبطة من عمليات النمو الخارجي كالمساهمة جزئياً بهدف إنشاء مؤسسة جديدة كلياً؛
- يجب ألا تتعلق المساهمة بمؤسسة مهيمن عليها من طرف المؤسسة الحائزة، لأن ارتفاع حجم المساهمة في هذه الحالة لا يحدث تأثيراً على موقع السيطرة بقدر ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى أرباح الأسهم في حالة تحقيق نتائج إيجابية.

إن عمليات النمو الخارجي المرتكزة على الحيازة الجزئية تتعلق أساساً بموقع الرقابة و الهيمنة الذي تتخذه المؤسسة الحائزة نتيجة مساهمتها في المؤسسة المستهدفة، و منه فإن مفهوم الرقابة يمثل الأساس الذي من خلاله يمكن تصنيف إن كانت عملية نمو داخلي أو خارجي، و بالتالي كان لزاماً تحديد مختلف أشكال الرقابة و تولي المساهمة التي تؤدي إلى اتخاذ موقع الهيمنة على المؤسسات المستهدفة:

- **أشكال الرقابة على ا ؤسسة ا ستهدفة:**

إن امتلاك حصة من رأس مال ا ؤسسة لا يعدو رد وسيلة لتحقيق الأرباح جراء الاستثمار ا ا ، بل تد لا اذ ا سـاهم مواقـع سلطوية و رقابية كنه من ا شاركة ا اذ القرار و مراقبة أداء ا ؤسسة و يتوقف ذلك على حجم و طبيعة مسا ته مقارنة صص باقي ا سا .

و على هذا الأساس اعت *J. Pilverdier (1991)* أن هناك ثلاث أشكال أساسية للرقابة داخل شركة ا سا ة تمكّن ا سـا من امتلاك أدوات رقابية و ذلك إطار هيئات ينظمها الشكل القانو للمؤسسة، وهي:[31]

- الرقابة القانونية: تنص القوا التجارية على كيفيات و إجراءات ارسة السلطة داخل شركات ا سا ة، فا معيـة العامـة للمسا تتو ا اذ كافة القرارات ا امة داخل ا ؤسسة سواء كانت ذات طبيعة إستراتيجية أو تنفيذية، و ا تنعقد بشكل عادي ت إطار ا معية العامة العادية و تتخذ فيها القرارات عن طريق التصويت بالأغلبية البسيطة و بشكل استثنائي إطـار ا معية العامة الاستثنائية و يتم التصويت فيها بأغلبية الثلث و نطق الرقابة القانونية تتم الرقابة ا الات العادية با صول على أصوات أغلبية الأعضاء، كما كن ا اذ موقع للرقابة ا طلقة إذا امتلكت ا ؤسسة ا ائزة ما يفوق ثلثي رأس ا ال (على اعتبار أن الثلث الباقي لا ثل سوى الأقلية ا ُعطلة)؛
- الرقابة ا ماعية: تتضمن مفهوم أوسع من الرقابة القانونية ا تتحدد بناءاً على حصة رأس ا ال أو عدد الأصـوات، فالرقابـة ا ماعية تعتمد على كمية الأسهم (خصوصاً الأسهم ا تتضمن حق التصويت) ا ملوكة مقارنة بباقي ا سا ، و يعود ذلك إ أنه كُلما تشتت رأس ا ال على موعة كب ة من ا سا ة كلما ا فض فرصة امتلاك حصة تمكن من تو السيطرة علـى ا ؤسسة ا ُستهدفة و منه فإن نسبة الأسهم ا تمكّن ا ؤسسة ا ائزة من تو السيطرة تتعلق بارتفاع أو ا فـاض توزيـع ا صص على ا سا أو بإمكانية تكوين موعات مصا داخل ا معية العامة للمسا [32]، و عليه كن للمؤسسة امـتلاك حصة الأقلية (أقل من النصف) مع القدرة على تو السيطرة على إدارة ا ؤسسة و رقابتها و ذلك إذا كانت هذه ا صة أكـ من حصص البقية ا ُشتتة؛
- الرقابة التقنوقراطية: يؤدي تشتت أسهم ا ؤسسة ب عدد كب من ا سا (هور ا ستثمرين) إ ا لال العلاقة ب الرقابة و ا الك ، فغياب مسا لكون حصص هامة من رأس ا ال أو اقتصار ا سا الكبار على مؤسسات لا يسمح إطارهـا القانو بالتدخل ا باشر التسي العملي والاستراتيجي لشركة ا سا ة (مؤسسات التأم صـناديق التقاعـد و الضـمان الاجتماعي...إ) يضع مس ي الشركة (التقنوقراطيون) موقع أكثر استقلالية عن ا سا لتو مهام الرقابة و التحكم ا اذ القرارات.

- **تو السيطرة على ا ؤسسة ا ُستهدفة:**

عرف *B. De Montmorillon (1986)* تو السيطرة على أنه خضوع شركة مستقلة قانونياً إ سلطة خارجية[33]، فهي شـكل من أشكال ا يازة ا زئية للموارد يتم عن طريقها ا سا ة رأس مال ا ؤسسة ا ستهدفة بشكل يمكن ا ؤسسة ا ائزة من تـو مهام الرقابة و الإدارة عليها أما*B.Hussion (1990)* فقد عرفها على أنها امتلاك ا ؤسسة ا ائزة لعدد من حقوق التصويت ا ـ تمكنها من تعي مس ي الشركة و بالتا رسم الإطار العام لسياسات و استراتيجيات ا ؤسسة ا ستهدفة.[34]

على غرار الأشكال الأخرى للحيازة تتخذ ا سا ة مع السيطرة على ا ؤسسات ا ستهدفة عدة أشكال بشكل يعكس الإقبال الكـب على هذا النوع من النمو ا ارجي من طرف ا ؤسسات و رواج الاستثمار ا ا أسواق ا ـا و الـذي أتـاح للمسـا

وا ؤسسة على حد سواء من ا اذ مواقع للسيطرة و الرقابة على عدة مؤسسات آن واحد حيث تظهر ا الات ا يدانية العديـد من أشكال ا يازة ا زئية و ال دد درجة التداخل موارد ا ؤسسات و ال تصرها على النحو التا :

- ا يازة ا زئية البسيطة أو ا ُتعددة: و هي ا الة ال تقوم فيها ا ؤسسة يازة موارد مؤسسة أو أكثـر دون أن تكـون ـذه ا ؤسسات حيازة متبادلة معها، أي علاقة ا اه واحد ب ا ؤسسة ا ائزة و ا ؤسسة ا ستهدفة؛
- ا يازة ا زئية ا تقاطعة: هناك حيازة متبادلة ب مؤسست أو أكثر، حيث لك كل منها حصة من موارد ا ؤسسة ا قابلة؛
- ا يازة ا زئية ا تسلسلة: تتمثل حيازة مؤسسة زء من موارد مؤسسة أخرى و ال بدورها لك جزءاً من موارد مؤسسـة أخرى، يث تتجه ا يازة ا اه واحد على غرار ا يازة ا زئية البسيطة؛
- ا يازة ا زئية ا لقية: تتخذ ا يازة شكل حلقي إذا ت ب عدة مؤسسة بشكل متتا و مغلق، بشـرط أن تكـون هنـاك مؤسسة على الأقل تساهم أخرى دون أن تسيطر عليها أي أن لك فيها حصة الأقلية فقط.

إذن يتضح من خلال اولة إجابتنا عن إشكالية الغموض مفهومي النمو الداخلي و النمو ا ـارجي للمؤسسـة الاقتصـادية أن الوصول إ معيار للتفرقة بينهما كفيل بضبط تعريف معتمد ما، ونلخص كذلك أنه كن الباحث الإعتماد على العلاقة التكامليـة ب النمو الداخلي و النمو ا ارجي لإعطاء تعريف دد لكيلهما، وذلك على أساس أن موع النمو الداخلي والنمـو ا ـارجي يساوي النمو الإ ا للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وعليه يعرف النمو الداخلي على أنه كل العمليات ال لا تصنف على أ ـا و خارجي، و بنفس ا نطق كن تعريف النمو ا ارجي، ولتحقيق ذلك يكفي ديد مفهوم وحدود أحد النمط لتعريف الآخر.

3- الإحالات و ا راجع :

[1] - R.Paturel, **Croissance interne et croissance externe des entreprise - L'exemple Français de la période récente**, thèse de doctorat, Université de Paris 1, 1978, Page 22.

[2] - R.Paturel, **Délimitation des concepts de croissance interne et de croissance externe**, Economie et sociétés, N°10, Octobre- Novembre, 1981, Page 1393.

[3] - R.Paturel, **Délimitation des concepts de croissance interne et de croissance externe**, op cit, Page 1402.

[4]-A.P.Weber et F.Jennic, **Concentration économique et fonctionnement des marchés**, Economie et statistique, N° 65, Mars 1975.

[5]- حالة تم التوصل إليها من خلال دراسة ميدانية لمؤسسات فرنسية نشرت في المقال التالي:

R.Paturel, **Importance comparée des stratégies de croissance externe et croissance interne dans la croissance des grandes sociétés françaises (1966-1973)**, Revue d'économie industrielle, N° 9, Septembre 1979.

[6] - R.Paturel, **Délimitation des concepts de croissance interne et de croissance externe**, op cit, Page 1404.

[7] - A. Bienaymé, **La Croissance des Entreprises: analyse dynamique des fonctions de la firme**, Tome 1, Bordas, 1971, Page 15.

[8] - R.Paturel, **Délimitation des concepts de croissance interne et de croissance externe**, op cit, Page 1393.

[9]- الابتلاع *(l'Absorption)* : حيازة مؤسسة لأصول مؤسسة أخرى بشكل كلي و ينتج عنها اختفاء ا ؤسسة ا بتلَعة.

[10]- الاندماج *(la Fusion)* : ضم أصول مؤسستا لتشكيل مؤسسة أكـ حجماً.

[11] - A.Bienaymé, op cit, Page 15.

[12] - R.Paturel, **Croissace interne et croissance externe des entreprise - L'exemple Français de la période récente**, op cit, Page 27.

[13]- R.Paturel, **Délimitation des concepts de croissance interne et de croissance externe**, op cit, Page 1399.

[14]- ـزيد من التفصيل ـكن الرجوع إ :

- P.Bleton, **Le capitalisme français**, Editions Ouvrières, Paris, 1966.

- L.Stoléru, **L'impératif industriel**, Edition du Seuil, Paris, 1969.

[15] - H.Gabrie, **Un essai d'explication de la croissance externe es Entreprises**, Thèse de Doctorat, Université de Paris IX, 1976, Page 27.

[16] - R.Paturel, **Délimitation des concepts de croissance interne et de croissance externe**, op cit, Page 1406.

[17]- R.Paturel, **Délimitation des concepts de croissance interne et de croissance externe**, op cit, Page 1413.

[18]- أي أن هذه الوسائل لا ـكن إنتاج وحدة بشكل منفرد، أي بعزلة عن عوامل الإنتاج داخل ا ـؤسسة، كشراء آلة أو مركبة نقل أو عقار...إ .

[19] - R.Paturel, **Croissace interne et croissance externe des entreprise - L'exemple Français de la période récente**, op cit, Page 46.

[20] - تعبـ ذو أصل لاتيـ معناه أن عملية الإنشاء انطلقت من لا شيئ.

[21] - Y.Morvan, **Fondements d'Economie Industrielle**, Economica, Paris, 1991, Page 187.

[22] - P. Aron et F .Vincent, **La Croissance Externe : analyse microéconomique,** Revue d'Economie Industrielle N° 9, 1979, Page 104.

[23] - A.Labourdette, **Stratégies d'Entreprise - une Analyse Micro-économique**, Montchrestien, 1989, Page 117.

[24] - R.Paturel, **Stratégie de Croissance Externe**, Encyclopédie du Management, Vuibert, Paris, 1990, Page 408

[25] - N.Gasmi, **Déterminants de la croissance externe horizontale**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Faculté des sciences économiques et de gestion - Université De Bourgogne, 1998, Page 97.

[26] - G.Bressy et C.Konkuyt, **Economie d'entreprise**, 5ème édition, SIREY éditions, Paris, 2000, Page 276.

[27] - إ. بن ساسي و ي.قريشي، **التسيـ ا ا -دروس و تطبيقات**، دار وائل للنشر، عمان، 2006 ، صفحة 313.

[28]- ا رجع السابق، الصفحات 317-326.

[29] - N.Gasmi, op cit, Page 102.

[30] - Ibid, Page 105.

[31] - J. Pilverdier, **Le marché financier français**, Economica, Paris, 1991, Page 240.

[32] - G. Angenieux, **Les fusions et l'évaluation des entreprises**, Dunod, Paris, 1970, Page 13.

[33] - B. De Montmorillon, **Les groupes industriels - Analyse structurelle et stratégique**, Economica, Paris, 1986, Page17.

[34] - B.Hussion, **La prise de contrôle d'entreprises**, Presses universitaires de France, Paris, 1990, Page 13.

ا وارد البشرية البنوك الإسلامية، ب النظرية والتطبيق

د/ عبد ا ليم غر ، جامعة سطيف

ملخص : لقد حقّقت البنوك الإسلامية على مدى ثلاث عاماً واً متسارعاً؛ غ أ ا لا تزال تواجه بعض ا شكلات الداخلية وا ارجية. فقد أُعتـ ت الفجوة بـ ما هو متاح وما هو مطلوب من ا وارد البشرية، مشكلتها الأم خلال مسـ ا ا اضية؛ رغم أن بعض ا امعات بدأت تنتبه إ حاجات السوق بتدريس الصـ فة الإسلامية.

و ّا كانت أي مؤسسة هي عبارة عما يفعله موظّفوها؛ فإن مستقبل الصناعة ا صرفية الإسلامية يعتمد على مدى كفاءة العنصر البشري فيها، وصدق قناعته برسالتها، وفهمه لآليات العمل ا صر الإسلامي، وقدرته على شرح الفتاوى الشرعية ا صرفية وإيضاحها للعملاء...

من هنا فإن ا لس العام للبنوك وا ؤسسات ا الية الإسلامية قد أطلق مركز اعتماد التدريب ا ا الإسلامي؛ من أجل اعتماد ا ؤسسات التدريبية وا ناهج وا درب وا تدرب وفقاً لشروط معيارية تتناسب مع خصوصية البنوك الإسلامية ومفاهيمها ا وهرية.

الكلمات ا فتاحية : العمل ا صر الإسلامي، مشكلات البنوك الإسلامية، إدارة ا وارد البشرية، مركز اعتماد التدريب الإسلامي.

هيـد : تعتـ ا وارد البشرية عنصراً أساسياً لنجاح ا ؤسسات الاقتصادية باختلاف نشاطا ا، ولا شك أن قيق البنوك الإسلامية لأهدافها التنموية، مرهون دى توافر رأس ا ال البشري ا لائم وا ؤهل شرعياً ومصرفياً. فكلما ارتفعت درجة تأهيل العاملـ وتفاعلهم مع رسالة البنك الإسلامي؛ أدى ذلك إ قيق أهدافه على الوجه الصحيح. كما إن طبيعة الاستثمارات الـ تقوم ا البنوك الإسلامية تشكل مصدراً من مصادر ا خاطر الـ تواجهها؛ نظراً لكون هذه الاستثمارات تتميز بطبيعة خاصة تتطلب توافر نوعية يزة من ا وارد البشرية القادرة على دراسة وتقييم عمل ا ستثمر و ديد مدى صلاحيته وملاءمته للمشاركة فيه من قبل البنك الإسلامي.

فإذا توافرت النوعية ا لائمة من ا وارد البشرية؛ فإ ا سوف تمثل أحد الضمانات الأساسية ا طلوبة واجهة ا خاطر الـ تواجه تلك الاستثمارات، وإذا ما عجزت البنوك الإسلامية عن توف ها، أو كانت ا وارد البشرية ا تاحة ا غ مؤهلة؛ فإ ا سوف تصبح أحد مصادر ا خاطر الـ تواجه تلك الاستثمارات، وتتمثل ا خاطر الـ كن أن تنتج عن ا وارد البشرية الأنواع التالية :

- ا خاطر الـ كن أن تنشأ نتيجة لعدم القدرة على دراسة واختيار العمليات الاستثمارية ا لائمة؛
- ا خاطر الـ كن أن تنشأ نتيجة لعدم قدرة هذه ا وارد على متابعة العمليات الاستثمارية؛
- ا خاطر الـ كن أن تنشأ نتيجة لعدم القدرة على ابتكار حلول للمشكلات الـ يفرزها التطبيق العملي.

وستعا هذه الورقة واقع و ديات ا وارد البشرية على ضوء ربة هذه ا ؤسسات ا صرفية، وذلك من خلال ا اور التالية :

1- **ا واصفات النظرية للموارد البشرية البنوك الإسلامية؛**
2- **واقع و ديات ا وارد البشرية البنوك الإسلامية؛**
3- **الإستراتيجية ا ستقبلية للموارد البشرية البنوك الإسلامية.**

أولاً: ا واصفات النظرية للموارد البشرية البنوك الإسلامية

تعتمد النشاطات التمويلية والاستثمارية وا دمية البنوك الإسلامية على ا بادئ والضوابط الشرعية لفقه ا عاملات؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة توافر ا عرفة ذه الضوابط وفهمها من قبل مواردها البشرية. فهذه البنوك ثل نظاماً مصرفياً جديداً له خصوصيته، ومن تتطلب مواصفات خاصة من حيث ا هارات والقدرات ا يلزم أن تتوافر العامل لديها؛ ولذلك تاج البنوك الإسلامية وفقاً للتصورات النظرية إ [1]:

- موارد بشرية قادرة على جذب ا ودع ، وفهم طبيعة العلاقة ا تربط ا ودع بالبنك الإسلامي؛
- عمالة قادرة على تقد ا دمة ا صرفية بالسرعة وا ودة ا لائمة وفقاً للمتطلبات الشرعية؛
- نوعية من ا وارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية ا لائمة، ودراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها، ومتابعتها إطار الضوابط الشرعية.

وما يز العمل ا صر الإسلامي هو إسلامية الكيان؛ و ذا يتطلب الالتزام بادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ا بنية على ثلاثية العقيدة والأخلاق والفقه؛ يث تنعكس وتؤثر تصرفات العامل الصناعة ا صرفية الإسلامية، وذلك على النحو الذي يبينه الشكل التا :

شكل 1 : تصور تأهيل ا وارد البشرية على ضوء ا تطلبات الشرعية

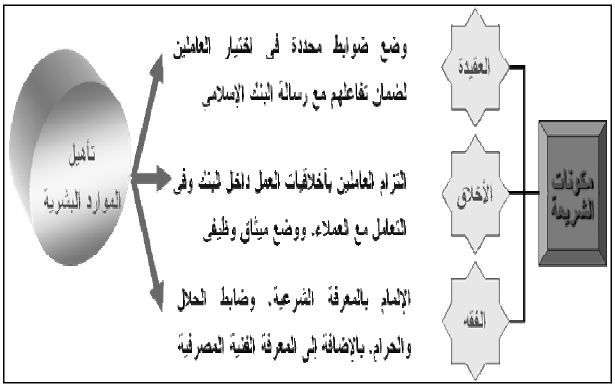

ا صدر: راجع: عز الدين خوجة، "الرؤية ا ستقبلية للمصارف الإسلامية"، ا لس العام للبنوك وا ؤسسات ا الية الإسلامية، د.ت، ص: 10.

إن وجود الكفاءات البشرية القادرة على إدارة النشاط ا صر الإسلامي يستلزم وجود فئة خاصة من العامل مدربة على العمل ا صر ، ومزودة ا يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للمعاملات، وناضجة بالنسبة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وملتزمة ببذل أقصى جهد سبيل قيق هذه الأهداف، أما تصور عدم وجودها أو ندر ا أو اختلال تركيبها فإنه سيتيح الفرصة أمام و النشاط ا صر التقليدي ؛ وبناءً على ذلك، تاج العاملون بالبنوك الإسلامية إ إعداد وتأهيل متعدد ا وانب، لاف العامل بالبنوك التقليدية، و كن توضيح هذه الفروقات ب النظام الاعتبارات التالية[2] :

- العاملون بالبنوك التقليدية ينحصر عملهم بعد ا دمات ا صرفية إدارة القروض بفوائد ربوية، ويكاد يقتصر إعداد العامل فيها على الدراسات الائتمانية والضمانات؛
- أما العاملون بالبنوك الإسلامية فإن إعدادهم يتطلب ما يلي:
  - التأهيل الف : يشتمل على العمل ا صر التقليدي نفسه مع استبعاد كل ما يترتب عليه من فوائد ربوية؛
  - التأهيل الشرعي: يستوعب صيغ التمويل والاستثمار الشرعية من مرا ة وبيع بالأجل وسلَم واستصناع وإجارة ومضاربة ومشاركات؛ لأن العمل ا صر قائم على وظائف تستند إ تلك العقود؛
  - التأهيل الأخلاقي ا ه : يشتمل على قواعد السلوك الذاتية ا ؤثرة الأداء الوظيفي، وقواعد السلوك مع أصحاب حقوق ا لكية البنك وأصحاب حسابات الاستثمار والعامل فيه، وقواعد السلوك مع عملاء البنك والأطراف الأخرى ذات

العلاقة.

ثانياً: واقع و ديات ا وارد البشرية البنوك الإسلامية

عانت البنوك الإسلامية منذ بداية نشأ ا من عدم توافر العناصر البشرية ا ؤهلة وا ناسبة لطبيعتها ا اصة، ويكاد ثل هذا العائق خلال الفترة ا اضية ا شكلة الأم؛ لأ ا تعت من أسباب انتقادها وإثارة الشبهات حول نشاطا ا[3]. فقد شهدت ربة البنوك الإسلامية وجود نوعية من العاما لا لمكون من ا قومات الشرعية وا صرفية؛ حـ وجد فيها من لا يفرق بـ الربح والفائدة، وا را ة والقرض بفائدة!

وأرجع عدد من الباحث سبب تفضيل البنوك الإسلامية لأسلوب التمويل با را ة إ سهولة إجراءات تطبيق هذا العقد واقترابه من أسلوب التمويل التقليدي؛ لذلك فقد كان أكثر ملاءمة للخ ة ا توافرة لدى ا وارد البشرية ا تاحة للبنوك الإسلامية؛ حيث إن عمليات ا را ة تقترب إ حد كب إجراءات تنفيذها ا تعود عليه بعض العاما بالبنوك الإسلامية أثناء عملهم السابق بإدارة الائتمان بالبنوك التقليدية عند منحهم القروض بالفائدة لعملائهم.

وقد وجه بعض ا تعاما مع البنوك الإسلامية تساؤلات عديدة حول مفهوم بعض الفتاوى الشرعية الصادرة وكيفية التعامل معها، وكانت ا شكلة أن بعض العاما يستطع الرد على العملاء وإيضاح مع الفتوى الشرعية؛ ا يعكس عدم إ ام بعض العاما بالقطاع ا صر الإسلامي بالضوابط والفتاوى الشرعية. ومن حق هور ا تعاما مع الصناعة ا صرفية الإسلامية أن د الرد الواضح عن تلك التساؤلات، وكيف يتعامل مع تلك ا نتجات الا تعد حديثة نسبياً فاهيمه ا صرفية والشرعية ؛ كما أشارت الدراسة الاستقصائية الا أجراها ا عهد العا ي للفكر الإسلامي[4] إ أن ا رتبة الأو أسس اختيار العاما عدد من البنوك الإسلامية هي للاعتبارات الشخصية، تأ بعدها الكفاءة! وا فترض أن هناك تعارضاً بـ الاعتبارات الشخصية وعوامل الكفاءة.

إن البنوك الإسلامية قامت خلال الفترة ا اضية بعقد دورات تدريبية خاصة بالعاما فيها، والشكل التا يلخص جهودها ا بذولة من أجل إ اد ا ؤسسات ا تخصصة الا تل هذه ا اجة ا اسة.

شكل 2 : اهتمام البنوك الإسلامية بتدريب ا وارد البشرية

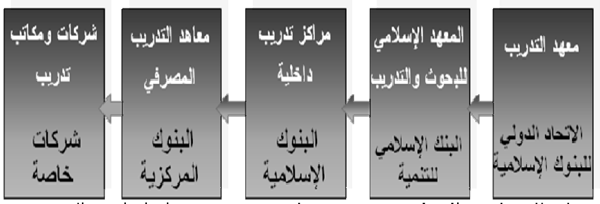

ا صدر: راجع: عز الدين خوجة، "الرؤية ا ستقبلية للمصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 12؛ دار ا راجعة الشرعية، مرجع سابق، ص: 20-21.

وعلى الرغم من كل ا هود السابقة؛ إلا أ ا تكف لسد النقص ا تزايد عدد العاما ا ؤهل للعمل البنوك وا ؤسسات ا الية الإسلامية. فقد توصلت أكثر من دراسة علمية ميدانية إ أن غالبية البنوك الإسلامية ما زالت تواجه مشكلة قلة ا وارد البشرية الا مع بـ ا عرفة الشرعية وا ة ا صرفية؛ ولعل ذلك يرجع إ الاعتبارات التالية :

- غياب كليات خاصة بالبنوك الإسلامية ضمن ا ياكل ا امعية؛
- اعتماد هذه البنوك على العمالة القادمة من بنوك تقليدية، دون الاهتمام بالنواحي ا عرفية الشرعية، وقد أخذت تلك العمالة سبيلها الترقي، حـ تولّى بعضها إدارة العديد من البنوك الإسلامية، فازداد بترقيتهم تد ا انب الشرعي بعض البنوك الإسلامية.

وتش إحدى الدراسات حول الصناعة ا الية الإسلامية عام 2005 إ التحديات على مستوى ا وارد البشرية البنوك الإسلامية، نعرضها ا دول التا :

جدول1: واقع رأس ا ال البشري البنوك الإسلامية

- عدد ا وظف ؤسسات ا الية الإسلامية يفوق 250.000 موظفاً
- 85% من الإطارات ا ؤسسات ا الية الإسلامية ا خلفيات مالية تقليدية
- أكثر من 50% من إ ا عدد ا وظف من منطقة الشرق الأوسط
- 90% من معاهد التدريب ا وجودة تقدم خدما ا للمؤسسات ا الية الإسلامية
- عدم وجود مناهج متكاملة وبرامج عملية ونقص ا درب
- فصل تام ب الواقع العملي التطبيقي وا انب العلمي الأكاد ي

ا صدر: راجع: عز الدين خوجة، "ا صرفية الإسلامية"، ا *يئة الإسلامية العا ية للاقتصاد والتمويل*، 2007، ص: 53؛ 55.

يلاحظ من ا دول السابق، أن عدد ا وظف ا ؤسسات ا الية الإسلامية وصل إ 250 ألف موظف، أكثر من نصفهم الشرق الأوسط؛ ويش أيضاً إ أن 85% من العامل هذه ا ؤسسات م خلفية مصرفية تقليدية، وتفسر هذه النسبة ما آل إليه الوضع من انفصام ب النظرية والتطبيق بعض البنوك الإسلامية؛ وانعكاساته السلبية على تسويق خدما ا ا صرفية.

ثالثاً: الإستراتيجية ا ستقبلية للموارد البشرية البنوك الإسلامية

اشتملت معظم التوصيات الصادرة عن ملتقيات البنوك الإسلامية على تأكيد أ ية إعداد العامل ح يكونوا مؤهل مل رسالة هذه ا ؤسسات ا صرفية، وفيما يلي عدد من تلك التوصيات :

أ- توصية مجمع الفقه الإسلامي الدو قراره رقم 67 (8/7) عام 1993 بشأن مشكلات البنوك الإسلامية، ال جاء فيها: "ثانياً: اهتمام البنوك الإسلامية بتأهيل القيادات والعامل فيها با ات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل ا صر الإسلامي، وتوف ال امج التدريبية ا ناسبة، بالتعاون مع ا عهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر ا هات ا عنية بالتدريب ا صر الإسلامي"[5]؛

ب- التوصية الصادرة عن ا لتقى السنوي الإسلامي السابع بالأردن ا نعقد بتاريخ 25-2004/9/27، ونصها: "يدعو ا شاركون ا صارف الإسلامية إ العمل على دعم وجود ا ات الفنية الكاملة وا هارات ا اصة با لم ا الي للأسواق ا الية والاستثمارات ا باشرة بشكل عام بغرض التخفيف من العقبات الفنية ا رتبطة بالتصنيف ا ا وا خاطر ا اصة با صارف الإسلامية، وأن تعمل أيضاً على تأهيل وتثقيف يع العامل فيها بصيغها ا اصة وأعما ا ونشاطا ا ا ستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بشكل دائم وعلى و مستمر لتطوير مهارا م هذا ا صوص"[6]؛

ج- التوصية الصادرة عن مؤ ر ا ؤسسات ا الية الإسلامية ا نعقد د بتنظيم من جامعة الإمارات العربية ا تحدة بتاريخ 15-2005/5/17، ونصها: "ثالث عشر: إن تنمية وتطوير ا وارد البشرية اللازمة للعمل ا صارف وا ؤسسات ا الية الإسلامية ا ؤمنة برسالتها وا زودة با عارف العلمية وا هارات العملية، وبروح الابتكار والإبداع ضرورة ملحة الوقت ا اضر، وتتطلب تعاوناً وثيقاً مع ا امعات ومراكز البحث والتدريب"[7].

و هذا الصدد وضع ا لس العام للبنوك وا ؤسسات ا الية الإسلامية خطة مستقبلية لإنشاء "مركز اعتماد التدريب الإسلامي"، ورسالة هذا ا ركز هي: "رفع ا ستوى ا ه للعامل الصناعة ا الية الإسلامية من خلال وضع ا عاي والقواعد ال كم خدمات التدريب، والإشراف على اعتماد كل من ا درب ، وا امج التدريبية، وا يئات القائمة على أعمال التدريب"[8] ؛ وسيقوم ا ركز بإصدار ثلاثة اعتمادات؛ الأول هو "اعتماد ا يئات التدريبية" وتتوافر فيه متطلبات وشروط معينة، والثا "اعتماد

ا لدرب " لأن هناك عدداً من ا لدرب لا لمكون مهارات ومعرفة بالعمل ا لصر الإسلامي، والأخ هو "ا قائب التدريبية وا ناهج العلمية".

شكل3: برامج مركز اعتماد التدريب الإسلامي

TOP ACCREDITATION		
Trainer Accreditation	T	اعتماد ا لدرب
Organization Accreditation	O	اعتماد ا يئات التدريبية
Package Accreditation	P	اعتماد ا قائب التدريبية

ا لصدر: راجع: عز الدين خوجة، "ا لصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 58.

وتتحدد الأهداف الأساسية للمركز سة الات أساسية تلخصها كلمة "**أ ماد**"، وهي: احتياجات التدريب، ومعاي تقد ا دمة، وجودة التدريب، ومنح الاعتماد اللازم، ومراقبة د ومة مستوى ا دمات ا قدمة[9]:

- **(أ) الاحتياجات**: التنسيق مع البنوك الإسلامية لتحديد احتياجا ا التدريبية، و كينها من قيق أفضل العوائد على استثمارا ا تطوير ا وارد البشرية؛
- **(م) ا عاي** : إ اد ا عاي وا واصفات اللازمة لتنظيم عمليات تدريب العامل ؛ وذلك على مستوى الشروط وا هارات الواجب توافرها ا لدرب ، وا تطلبات الفنية والإدارية اللازمة للهيئات التدريبية، وأيضاً وضع ا ددات ا اصة با واد العلمية ومكونا ا؛
- **(ج) ا ودة**: تكوين مدققي ا ودة ا دمات التدريبية، وإجراء عمليات تقو للمدرب وال امج وا يئات التدريبية؛ للتأكد من التزامهم با عاي وا واصفات ا عتمدة وتأهيلهم للاعتماد؛
- **(ا) الاعتماد**: إصدار شهادات الاعتماد للمدرب ا ؤهل ، واعتماد ا يئات التدريبية وال امج ال يقدمو ا، وتوضيح ا زايا والالتزامات ا ترتبة على ذلك، وشروط ا افظة عليها أو إلغائها؛
- **(د) الد ومة**: التأكد من دقة تطبيق ا عاي ود ومتها لتجديد الاعتماد أو إلغائه، وتكثيف ا هود لإحداث التكامل ب تلف ا يئات وتطوير العلاقة بينها.

خلاصة :

إن توافر العنصر البشري ا ناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي مؤسسة اقتصادية، والبنوك الإسلامية ليست استثناءً من ذلك، فنجاحها رسالتها سوف يتوقف على مدى احها استقطاب الكفاءات ا ؤهلة وا لدربة للعمل فيها؛ ليس فقط من الناحية الفنية ا لصرفية؛ ولكن أيضاً من حيث صدق القناعة لديها بالعمل ا لصر الإسلامي.

لقد تبين لنا بأن البنوك الإسلامية حاجة إ تدعيم الاستثمار رأ ا ا البشري، وذلك على النحو التا :

1- هناك فجوة ب و العمل ا لصر الإسلامي وتوليد ا وارد البشرية ا ؤهلة؛ ومن فإن قدرة هذه الكفاءات لا تتناسب نوعاً مع حجم أصول الصناعة ا الية الإسلامية؛

2- يمثل توافر ا وارد البشرية ا لائمة أحد ا تطلبات اللازمة لتطبيق الاستثمارات القائمة على ا شاركة الربح وا سارة،

وأن عدم توافرها يمثل مصدراً من مصادر ا خاطر ال تواجه تلك الاستثمارات؛

3- ضرورة الاستثمار رأس ا ال البشري من خلال الارتقاء بالعاملـ فيها، واختيار أفضل الكفاءات عند تأسيس أي بنك إسلامي؛

4- ضرورة مضاعفة جهود البنوك الإسلامية ا تعلقة بتأهيل وتدريب ا وارد البشرية؛ على أن يكون ذلك العلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية معاً.

الإحالات وا راجع :

[1] راجع: أشرف محمود، "تقويم الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية"، 2006/01/14، تاريخ التصفح: 2008/01/11، في الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/economics/2006/01/article06.shtml

[2] راجع: دار المراجعة الشرعية، "أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعياً"، في *المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية* المنعقد في مملكة البحرين في 19-20 نوفمبر 2005، ص.ص: 7؛ 14-19.

[3] راجع: أشرف محمود، مرجع سابق؛ عائشة الشرقاوي المالقي، "البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"، رسالة دكتوراه منشورة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص: 110-.115.

3 تركي راجي الحمود، "التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)"، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع76، ط1، 2002، ص.ص: 30-31؛ رفيق يونس المصري، "بحوث في المصارف الإسلامية"، دار المكتبي، دمشق، ط1، 2001، ص: 117.

[4] راجع: لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، "تقويم الجوانب الإدارية للمصارف الإسلامية"، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية، ج5، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص.ص: 143-144.

[5] قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، تاريخ التصفح: 2007/03/15، في الموقع الإلكتروني: http://www.fiqhacademy.org.sa/qrarat/8-7.htm

[6] دار المراجعة الشرعية، مرجع سابق، ص: 4.

[7] توصيات المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، "المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل"، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 15-2005/5/17.

[8] عز الدين خوجة، "المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 58.

[9] المرجع السابق، ص: 59.

التكامل الاقتصادي العر و ديات ا نظمة العا ية للتجارة

بلعور سليمان، جامعة ورقلة

ملخص : بعد مفاوضات شاقة ولدت منظمة التجارة العا ية لتكون ا يئة ا شرفة على النظام التجاري العا ي ا ديد القائم على التحرير الكامل للتجارة، ولا شك أن تنفيذ اتفاقات ا نظمة سيكون له آثارا متباينة على اقتصاديات الدول، والدول العربية - باعتبارها دولا نامية- ستواجه ديات عدة باندماجها هذا النظام ا ديد، ا يتطلب منها صياغة استرا يات تنموية هادفة على ا ستوى القطري، أما على ا ستوى الإقليمي فإن التكامل يعت بديلا استراتيجيا حتميا باعتباره خطوة و التحرير النهائي للتجارة، ويتطلب إحياؤه وتطويره اوز الاتفاقيات الثنائية إ ا ماعية، وتفعيل التجارة العربية البينية، وتوجيه الاستثمارات العربية داخل الإقليم العر .

الكلمات ا فتاح: منظمة التجارة العا ية، التحرير التجاري، الاتفاقات متعددة الاطراف، التكامل الاقتصادي العر ، الاستثمارات البينية، التجارة البينية، التنمية التكاملية.

هيد : ولدت ا نظمة العا ية للتجارة وكانت العمود الثالث بناء النظام الاقتصادي العا ي ا ديد إ جانب كلا من البنك العا ي وصندوق النقد الدو ، وقد افتت دولا عدة للانضمام إليها سعيا لتحقيق مكاسب منتظرة، و تقف الدول العربية نأى عن ذلك، فقد ا ه بعضها للاندماج تيار التحرير التجاري الذي تنادي به ا نظمة، و هذه الآونة تطرح قضية التكامل الاقتصادي العر كونه خيارا استراتيجيا لازما ظل التحديات ال يفرضها النظام التجاري العا ي ا ديد الذي تشرف عنه منظمة التجارة العا ية.

1- ميلاد منظمة التجارة العا ية

أولا- التحولات ال دفعت إ إنشاء منظمة التجارة العا ية :

إن ميلاد منظمة التجارة العا ية بعد سنوات عديدة من ا فاوضات الشاقة جاء رة للأوضاع ال ميزت العا منذ بداية التسعينات وا تمثلة العو ة وتشابك اقتصاديات الدول، وارتباط مصا العديد من الدول النامية بالدول ا تقدمة والشركات الك ى متعددة ا نسيات، وتنامي دور ا ؤسسات الدولية رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، بالإضافة إ سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العا ي ع شركا ا وفروعها ا نتشرة أ اء العا ، وال أصبحت تتحكم جزء كب ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العا ي، وكذلك سعي تلك الدول ل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب دول ا نوب.

كما شهد العا تلك الفترة تفاقم التوترات التجارية ب الكتل والأقطاب الاقتصادية العا ية الثلاثة: الولايات ا تحدة الأمريكية، اليابان، الا اد الأورو ا أدى إ ضرورة البحث عن إطار مؤسسا يؤطر ا بادلات التجارية و ول دون ال اعات والإجراءات ا مائية بأشكا ا ا ختلفة.

ثانيا- مهام و أهداف ا نظمة التجارة العا ية :

أوكل نظمة التجارة العا ية بعد إنشائها لة من ا هام عليها القيام ا و تنفيذها، و موعة من الأهداف ينتظر قيقها، من خلال تنفيذ تلك ا هام ال نوجزها فيما يلي :

- الإشراف على إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية ب الدول الأعضاء؛
- العمل على حسم ا نازعات التجارية ال قد تنشأ ب الدول الأعضاء؛

- مراقبة السياسات التجارية للتأكد من توافقها مع الأسس والقواعد الواردة الاتفاقيات؛
- تنظيم ا فاوضات متعددة الأطراف؛
- قيق التنمية، حيث تسعى ا نظمة إ رفع مستوى ا عيشة للدول الأعضاء وا سا ة قيق التنمية الاقتصادية ميع الدول وخاصة النامية منها.

2- منظمة التجارة العا ية وتنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي

منذ قيام ا نظمة التجارة العا ية جانفي **1995**، عملت على تنفيذ الاتفاقات ا التوصل إليها جولة أورجواي و ا من أ ها :

أولا: أهم الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة السلع :

- الاتفاق بشان الزراعة :

ثلت العناصر ا الاتفاق عليها ال الزراعة فيما يلي[2]:

- التعريفات ا مركية: ويقضي الاتفاق بتحرير التجارة الدولية ا نتجات الزراعية من القيود غ التعريفية*، بتحويلها إ قيود تعريفية، و فيض الرسوم ا مركية تدر يا.
- الدعم ا لي للمنتجات الزراعية: و ل الاتفاق إلزام الدول الأعضاء بتخفيض الدعم ا لي للمنتجات الزراعية، غ أن الاتفاقية حت ببعض أنواع الدعم كالدعم ا تعلق بالبحوث والتطوير والإرشاد الزراعي ومقاومة الأمراض.
- دعم الصادرات الزراعية: إذ قرر الاتفاق حضر أي دعم جديد للصادرات الزراعية بصوره ا ختلفة.

- الاتفاق بشأن ا نسوجات و ا لابس:

الاتفاق على التخلص مرحليا الاتفاقات متعددة الألياف على مدى فترة انتقالية مد ا عشر سنوات حسب ا دول التا :

جدول رقم -01) مراحل الإلغاء التدر ي لنظام ا حصص ا نسوجات.

ا رحلة	التاريخ	نسبة التحرير
الأو	1995/1/1	%16
الثانية	1998/1/1	%17
الثالثة	2002/1/1	%18
الرابعة	2005/1/1	%49

ا صدر : من إعداد الباحث بناء على ما ورد الاتفاق

- الاتفاق حول ا وانب التجارية لإجراءات الاستثمار (TRIMs):

لقد توصلت أطراف ا فاوضات جولة أوروجواي إ اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار الأجن ا تعلقة بالتجارة ، ثلة إزالة كافة الضوابط والإجراءات السيادية للسياسة الاقتصادية ا تعلقة بالاقتصاد الوط ، وذلك من خلال تقليص سلطة الدولة ودورها لصا حرية ا ستثمر الأجن التوطن الاستثماري على ا ستوى ا كا والزما ، والتصرف العوائد.

وقد نص الاتفاق هذا ا ال على تطبيق مبدأ ا عاملة الوطنية ا تقضي با ساواة ب ا شروعات ا لية والاستثمارات الأجنبية، كما يقضي الاتفاق بتطبيق مبدأ الشفافية الذي يلزم الدول الأعضاء بالإعلان عن كافة تداب الاستثمار ذات الصلة بالتجارة[3].

ثانيا: الاتفاقية العامة للتجارة ا دمات (GATS) :

تشمل الاتفاقية يع ا دمات ذات الطابع التجاري ال تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسة وأ ها:ا دمات ا الية، خدمات النقل، الاتصالات، ا دمات الاستشارية وا قاولات، السياحة، ا دمات ا هنية وخدمات أخرى[4]. لقد تضمنت الاتفاقية التزامات وضوابط عامة هي معظمها تأكيد على سيد قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف، مثل تعميم مبدأ الدولة الأو بالرعاية، ومبدأ الشفافية وزيادة مشاركة البلدان النامية، إضافة إ تشجيع الأعضاء على إقامة تكتلات إقليمية لتحرير التجارة ا دمات وخاصة ب البلدان النامية، والالتزام بإزالة العوائق التمييزية.

ثالثا: اتفاق ا وانب التجارية ا رتبطة قوق ا لكية الفكرية (TRIPS):

تركزت مناقشات اية ا قوق الفكرية ا تعلقة بالتجارة حول قيق توازن ب اية أصحاب هذه ا قوق والأهداف الوطنية للدول النامية وا تمثلة نقل التكنولوجيا و نب دفع رسوم عالية مقابل براءات الاختراع، وبعد مشاورات مطولة التوصل إ اتفاق حول ا وانب ا تعلقة قوق ا لكية الفكرية، والذي ل سبعة أنواع من حقوق ا لكية الفكرية وهي: براءة الاختراع، حقوق ا ؤلف، ا ؤشرات ا غرافية*،العلامات التجارية، التصميمات الصناعية، التصميمات التخطيطية للدوائر ا تكاملة**، ا علومات غ ا فصح عنها (السرية) ؛ كان نفاذ اتفاقية تريبس أول جانفي **1995**، وعرفت فترات انتقالية تفاوتت طبقا ستوى النمو الاقتصادي السائد الدول الأعضاء و تتمثل العناصر الأساسية ال تقوم عليها الاتفاقية ما يلي[5]: تطبيق مبدأ ا عاملة الوطنية، ومبدأ ا عاملة ا اصة ق الدولة الأو بالرعاية، ديد معاي ومستويات ا اية، توف أسلوب لتسوية ا نازعات، الفترات الإنتقالية.

3- آثار النظام التجاري العا ي ا ديد على اقتصاديات الدول العربية

أولا: الآثار الكلية

أشارت دراسة أعد ا جامعة الدول العربية إ الآثار السلبية ا توقعة لتطبيق اتفاقيات النظام التجاري العا ي ا ديد على الاقتصاديات العربية ، و تتلخص أهم تلك الآثار فيما يلي[6]:

- ارتفاع أسعار الواردات العربية من ا واد الغذائية ثلاثة أضعاف؛
- اختلالات ا وازين التجارية العربية بسبب إلغاء نظام حصص است اد ا لابس؛
- مصاعب صناعة البتروكيماويات العربية بسبب ا نافسة ا ادة؛
- ارتفاع تكلفة الواردات من ا نتجات الكيماوية؛
- ارتفاع نسبة البطالة قطاع الصناعة، الذي يستوعب **24%** من العمالة العربية؛
- عدم استفادة الدول العربية من رير قطاع ا دمات كو ا مستوردا صافيا ا؛
- تأثر ا نتجات الفكرية العربية تأثرا سلبيا من خلال ارتفاع أسعار تلك ا نتجات وتزايد ديدات الغزو الثقا .

وترى الدكتورة **" ر ا خلف"** الأمينة العامة ا ساعدة للأمم ا تحدة ومديرة ا كتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم ا تحدة أن مكاسب الدول العربية ستفوق خسائرها، كما ترى أن اوف الانضمام نظمة التجارة العا ية لا م ر ا. من جانب آخر أكد معظم ا شارك ندوة الدار البيضاء (نوفم **1994** بإشراف الأنكتاد* وا ات **و UNDL****) أن الدول العربية سوف تتحمل على الأمد القص أعباء رير التجارة ، ويكون وضع الدول ال شرعت تنفيذ برامج إصلاح هيكلي وسياسات اقتصادية كلية فعالة، أفضل من غ ها، ولكن كن للدول العربية تعويض ما تفقده على الأمد ا توسط والبعيد، وأضاف ا شاركون إ أن الدول العربية ا صدرة للمعادن والبتروكيماويات ستكسب على ا دى البعيد فوائض تصل إ **500** مليار دولار سنويا بعد عام **2005**، بناء على تقديرات سكرتارية منظمة التجارة العا ية، أما بالنسبة للدول ا صدرة للمنتجات الزراعية فتستفيد على الأمد البعيد من خلال و الصـادرات و س القدرة على النفاد إ الأسواق[7].

و دراسة لديوان ويانج ووانج أكدت أن الدول العربية ستشهد خسارة برامج الرعاية الصحية تصل إ حوا **2.6** بليون دولار أمريكي سنويا ، والسبب يعود إ ارتفاع أسعار ا واد الغذائية وزيادة ا نافسة قطاع ا نسوجات وا لابس ،وارتفاع سعار السلع ا صنعة.

وعلى العموم ستواجه الدول العربية آثارا سلبية من جراء انضمامها نظمة التجارة العا ية وتنفيذ اتفاقا ا، تنجم عن[8]:

- تآكل الأفضليات التجارية ا منوحة لبلدا ا من البلدان ا تقدمة (مثال الدول ذات الاعتماد التجاري على دول ا اد الأورو وا رتبطة معه باتفاقات تفضيلية – اتفاقيات شراكة- ثنائيا أو إقليميا)وذلك نتيجة نافسة هذه البلدان من قبل بلدان نامية أخرى.
- ارتفاع أسعار ا نتجات الغذائية ا ستوردة نتيجة فيض الدعم ا منوح للزراعة البلدان ا نتجه ا صدرة.

وتتمثل ا زايا والآثار الإ ابية ال كن أن ققها الدول العربية من خلال اندماجها النظام التجاري العا ي ا ديد والتزامها باتفاقاته فيما يلي:

- الاستفادة من النفاذ لأسواق الدول ا تقدمة، إذ يتوقع أن تنموا ارة العا بفضل بروتوكول النفاذ للأسواق عدل يصل إ **5%** سنويا، وسوف تتحقق ا كاسب لبعض منتجات الدول العربية نتيجة زيادة صادرا ا[9].
- زيادة الطلب على صادرات الدول العربية نتيجة انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية والذي يعود لزيادة حجم وحركة التبادل الدو .
- مكافحة سياسة الإغراق ال ارسها مؤسسات القطاع ا اص للدول ا تقدمة الدول العربية، وال تسعى إ ا يمنة على الأسواق وتعزيز قو ا التنافسية اه الصناعات الناشئة[10].
- الاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي والتجاري: حيث تتمتع الدول العربية بدعم منظمة التجارة العا ية وا ؤسسات الدولية الأخرى وا اص بتنمية ورفع استجابة الاقتصاد ا لي واجهة متطلبات رير التجارة العا ية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، وبرامج التكييف ا يكلي[11].
- ا ق ا اذ الإجراءات الفعالة سواء لوقف أو ا د من تدفق الواردات الضارة بالصناعات الوطنية.
- زيادة معدل التدفقات الرأ الية إ الدول العربية، نتيجة تعديل التشريعات ا نظمة للاستثمار الدول العربية.
- تنمية قطاع التصدير وتنويعه سواء الدول النفطية أو حـ غ النفطية.

ثانيا : الآثار على الزراعة والصناعة

- الآثار على قطاع الزراعة :

- ارتفاع تكلفة الواردات من ا نتجات الزراعية: نتيجة إلغاء الدعم البلدان ا تقدمة، وتقدر الأمم ا تحدة الزيادة ا توقعة أسعار السلع الغذائية الأساسية بنسب تتراوح من **24%** إ **33%** وفقا توسط أسعار السنوات **1986-1988**، ا عل خسائر الدول العربيــة تصل إ حوا **887** مليون دولار سنويا[12].

- زيادة معدلات التضخم: نتيجة ارتفاع أسعار الواردات الزراعية.

- فيض الدعم للمنتجات الزراعية قد لا يؤدي إ زيادة صادرات الدول العربية بنسبة كب ة، وذلك لأن التزام الدول ا تقدمة بتخفيض الدعم ا لي للمنتجات الزراعية، قد يكون السلع ال ليست ا أ ية بالنسبة ا، و ذات الوقت تبقى الدعم ا قدم للسلع ا امة الأخرى وال ترغب ايتها من ا نافسة الأجنبية عموما والعربية خصوصا، وذلك لأن الاتفاق يلزم بتخفيض الدعم كل منتج وإ ا ألزم فيض الدعم بنسبة إ الية[13].

- ستتأثر برامج التنمية الزراعية بتنفيذ اتفاقية ا لكية الفكرية ال ستحد من إمكانية ا صول على البذور والشتلات ا سنة وا ندسة الوراثية وغ ها من الأساليب التكنولوجية ا ديدة بسبب ارتفاع تكلفتها.

- فيض قيمة احتياطات النقد الأجن والإيرادات العامة للدول بسبب ارتفاع أسعار الواردات الزراعية وا فض التدر ي للتعريفات ا مركية ا قررة للمنتجات الزراعية.

ورغم الآثار السلبية ال س خصوصا جانب الواردات، إلا أنه على مستوى الصادرات من ا مكن للدول العربية ا صدرة للمنتجات الزراعية الاستفادة من التخفيضات التعريفة ا مركية على الواردات من هذه السلع الدول ا تقدمة. كما كن للدول العربية ا لتزمة باتفاقات منظمة التجارة العا ية الاستمرار دعم جوانب مهمة من زراعتها، وكذلك صناعتها الغذائية الناشئة دون التعرض لإجراءات وتداب انتقامية من جانب الدول الأخرى.

- الآثار على قطاع الصناعة :

من ا توقع أن ترتفع تكلفة بعض ا صنوعات العربية سبب إلغاء الدعم الإنتاجي، وإلغاء دعم الصادرات، وارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن ،وارتفاع تكلفة القيود الفنية الأخرى، إضافة إ ارتفاع تكلفة التقنيات والاختراعات. كما أن تزايد حدة ا نافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق سيؤدي إ اختفاء بعض الصناعات نتيجة عدم قدر ا على مواجهة ا نافسة الدولية، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة ودة السلعة وكفاءة استخدامها، ا سيزيد معدلات البطالة الأجل القص . من ناحية أخرى تستفيد الصناعات القائمة العديد من الدول العربية من قواعد النظام التجاري العا ي ا ديد ا تعلقة كافحة الإغراق والدعم وإجراءات الوقاية من الواردات، فطا ا عانت الصناعات العربية من منافسة غ عادلة من قبل واردات السلع ا دعمة أو منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه خاصة من الدول الأسيوية.

وباعتبار قطاع ا نسوجات وا لابس من الفروع ا همة الصناعة العربية لبعض الدول، فإن الآثار على هذا القطاع تتمثل [14]:

- ازدهار صناعة الغزل وا نسوجات وا لابس البنود ال لا يتم ريرها وال يستمر فرض حصص عليها من الدول ا ستوردة، حيث تتمتع الدول العربية عاملة تفضيلية تصدير هذه البنود، لكن سيكون هذا الازدهار مرحليا؛
- دخول ارة الغزل وا نسوجات وا لابس العربية منافسة حادة وخط ة مع باقي الدول ا صدرة، وهذا البنود ال يتم ريرها؛
- فقدان الشركات الأجنبية الدافع الرئيسي للاستثمار البلدان العربية، نظرا للتوجه و إلغاء نظام ا صص والقيود الكمية، ذلك أن الاستثمار الأجن البلدان كان وسيلة ا روب من القيود الكمية ونظام ا صص ا فروضة على صادرات البلدان من ا نسوجات وا لابس.

وإ جانب صناعة ا نسوجات وا لابس، ستواجه صناعة الأدوية الدول العربية ديات كب ة نتيجة تنفيذ الاتفاقية التجارية ا رتبطة قوق ا لكية الفكرية، وبالرغم من أ ية هذه الاتفاقية تشجيع الاستثمار الأجن ا باشر ونقل التقنية بواسطة رخص استخدام براءة الاختراع، إلا أ ا ستتسبب ارتفاع رسوم اقتناء براءات الاختراع ال تدفع للشركات العا ية ا يؤثر سلبا على تكاليف إنتاج الدواء الدول العربية[15] ، كما أن تأث تنفيذ تلك الاتفاقية على صناعة الدواء البلدان العربية سيكون من خلال تضييق فرص البحث والتطوير نتجات ائية تتمتع ب اءة اختراع سارية ا فعول ، ومن خلال إمكانية قدوم منافس أجانب نتجات مثيلة وأسعار أقل ومواصفات أوفى ، وكل هذا يهدد صناعة الدواء العربية وال تعت صناعة ناشئة.

ثالثا: آثار اتفاقيات ا دمات وا وانب ا تعلقة بالاستثمارات وا لكية الفكرية

- آثار رير ارة ا دمات:

لقد اتضح من استعراض التزامات الدول العربية بالبدء فتح السوق ا لية وردي ا دمات الأجانب، أن الدول العربية الأعضاء منظمة التجارة العا ية منحت حق التواجد لعدد من أنشطة ا دمات ال تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية فيها، وال تستطيع من خلا ا نقل التقنية وا هارات ا سيؤدي إ [16]:

- السماح للشركات الأجنبية ا وردة للخدمات بتأسيس فروع ومكاتب ا الدول العربية ، الأمر الذي سيتيح نتجي السلع الاستفادة من ا نافسة الأجنبية ال قد تساعد توف خدمات ذات نوعية أفضل وبتكلفة أقل.

- س القدرة التنافسية للمنتج ا لي للسلع الأسواق ا ارجية، نظرا لارتباط قطاع ا دمات بالقطاع السلعي.

من ناحية أخرى يؤدي رير قطاع ا دمات إ زيادة الأصول الأجنبية التابعة للدول ا صدرة لرأس ا ال، ومن فلا تعت صك مديونية على الدول ا ضيفة، وذلك طا ا من حق ا الك نقل ملكيته أو سحبها أو ويلها إ أنشطة أو مناطق تلفة، وعليه فإن العلاقة ب رير ا دمات وميزان ا عاملات الرأ الية كن أن ارس أثرها الإ ا صيلة الوطنية من عوائد ا دمات وفقا للتعاقد القائم[17].

ورغم تلك الآثار الإ ابية إلا أن رير قطاع ا دمات سيؤثر تأث ا سلبيا بسبب[18].

- إمكانية أن ارس منتجوا ا دمات ييزا الأسعار، نظرا لعدم إمكانية زين ا دمات بعد إنتاجها؛
- أنه من ا تمل أن يتشكل جزء كب جدا من التجارة الدولية ا دمات بواسطة الصفقات التجارية فيما ب الشركات، ا قد يتيح ارسة التلاعب الأسعار؛
- زيادة ا ديونية حالة ا شروعات الوطنية ا قترضة من ا ارج قتضى سندات متفاوتة الآجال مستحقة الفوائد سنويا؛
- نقل تدفقات رأس ا ال من داخل الدول العربية إ خارجها، وخاصة ح تتركز ا دمات القطاع ا ا إذ تساعد كفاءة الشركات ا صرفية والتأمينية الأجنبية تسويق خدما ا السوق ا لية، بينما تتجه استثمارا ا إ ا نافذ الأجنبية ذات الر ية العالية؛
- تسهيل عمليات ويل الواردات الاستهلاكية بسبب تواجد البنوك الأجنبية ا سبب ضغطا مؤكدا على ا يزان التجاري، بل وقد يؤدي إ مضاربة على سعر العملة الوطنية، فيضعف من القدرات التصديرية للدولة.

- آثار اتفاقية الاستثمارات ا رتبطة بالتجارة:

إن التزام الدول العربية بأحكام اتفاقية الاستثمارات ا رتبطة بالتجارة، سيكون له أثر إ ا على معدل التدفقات الرأ الية إ الدول العربية، ا يتضمنه ذلك من تعديل للتشريعات ا نظمة للاستثمار الدول العربية بصورة تؤمن لرأس ا ال سواء الأجن العر أو الوط ، حرية التدفق وا ركة وسهولة إعادة تدوير رأس ا ال وتصديره وحرية التصرف الأرباح وفق ضوابط اقتصادية وموضوعية، والأهم من ذلك هو ما توفره أحكام هذه الاتفاقية من مناخ ملائم لعودة الاستثمارات العربية ا هاجرة إ أسواق الاستثمار داخل الوطن العر .

من ناحية أخرى يؤدي الانضمام لاتفاقية الاستثمار إ آثار سلبية على زيادة معدلات البطالة وخفض معدلات الأجور، والتأث بالسلب على مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كون هذه الاتفاقية دف إ تكريس هيمنة الدول ا تقدمة، وشركا ا متعددة ا نسية باعتبارها النموذج الوحيد لتمويل وإدارة الاستثمارات وتوسعا ا بعيدة عن تصـورات ا وية أو مفهوم ا صوصية ا لية[19]. وتزيد ا خاوف من تلك الشركات عند استخدام الأدوات ا الية ا ديدة مثل ا شتقات وغ ها، وكذلك التعاملات النقد الأجن داخل أسواق الوطن العر ، وعند تكوين احتكارات الأسواق ا لية،أو قيامها مارسات ارية لتقييد الأسعار أو الدخول إ الأسواق و غ ها من ا مارسات غ ا شروعة، وهو ما كن أن د من أو يلغي اما فاعلية السياسات الاقتصادية الدول العربية.

أما على صعيد ا نافسة فإن الاتفاق بشأن الاستثمار يشكل خطورة على ا ستثمرين ا لي الذين سيضطرون للخروج من السوق بسبب صعوبة ا نافسة، ولن تستطيع الدول العربية كبح اح الاستثمار الأجن هذه ا الة، طا ا يكن لديها قوان فعالة لتنظيم ا نافسة ومنع الاحتكار و منع طيم الشركات داخل الدول العربية.

- آثار اتفاقية ا وانب ا تعلقة قوق ا لكية الفكرية :
تتنوع الآثار ا توقعة للالتزام بأحكام اتفاقية ا وانب ا تعلقة قوق ا لكية الفكرية من سلبية إ إ ابية، فأما الآثار السلبية فتتمثل :

- ارتفاع تكلفة بعض ا نتجات الدول العربية بسبب ارتفاع تكلفة ا صول على براءات الاختراع، أو حقوق التصنيع ا لي؛
- تأثر صناعة الأدوية العا العر ال هي حقيقتها من أصل أجن ، فالدول العربية الأعضاء أمامها خيارين: إما أن تدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الاختراع أو تتوقف عن الإنتاج، يقود ا يار الأول إ ارتفاع أسعار الأدوية ويؤدي ا الثا إ تبعية شبه كلية للسوق ا ارجية[20]؛
- تعميق الفجوة التكنولوجية بسبب حرمان ا نطقة حقها ا صول على ا عرفة التكنولوجية، أو حـ إجراء الأ اث العلمية وا عرفية ، نتيجة ارتفاع تكاليفها.

وبالنسبة للآثار الإ ابية للاتفاقية فإ ا تنحصر :

- تشجيع الاستثمار الأجن وتقل التكنولوجيا، من خلال الترخيص وا شروعات ا شتركة؛
- تشجيع الابتكار والإبداع التكنولوجي والف ، وتطوير ا نتجات ا ديدة؛
- اية ا ستهلك، وذلك ماية العلامات التجارية للشركات وعلامات ا دمة وغ ها من الإشارات ا ميزة.

ورغم تلك الآثار الإ ابية إلا أن الآثار السلبية قد تكون أشد أثرا نتيجة الأوضاع ال تعيشها الاقتصاديات العربية ، فا قيقة أن مناقشة ا لكية الفكرية إطار النظام التجاري العا ي ا ديد تكن إلا اولة من قبل الدول الصناعية ماية نتائج ابتكارا ا واختراعا ا، أي اية التكنولوجيا الغربية، والعمل على الانفراد باستغلا ا لأطول مدة كنة، و اولة وضع العقبات أمام الدول العربية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط ال تضعها الدول الصناعية.

وعموما يشكل انضمام الدول العربية نظمة التجارة العا ية، واندماجها تيار التحرير ديا كب ا، من خلال الآثار ا توقعة ال أشرنا إليها، ورغم الآثار الإ ابية وا كاسب ال قد ققها الدول العربية، إلا أن ا خاوف تزيد من تغلب الآثار السلبية نتيجة الأوضاع ال تعيشها اقتصاديا ا، وبينما نضع التقييم العام لآثار اتفاقيات النظام التجاري العا ي ا ديد على الاقتصاديات العربية، هناك العديد من الآراء ال ترى إحياء جهود التكامل الاقتصادي العر رجا ملائما، ور ا وحيدا لتلاشي الآثار السلبية ا تملة و قيق الاستفادة الكاملة من الفرص وا زايا.

4- تقييم جهود التكامل الاقتصادي العر
تكاد معظم التحليلات تتفق هذا الشأن على نتيجة واحدة مؤداها أن اولات التكامل الاقتصادي العر تكلل بالنجاح ا طلوب، لكن وعلى الرغم من التباين الكب ب الآمال والطموحات من جهة والواقع العر ا عاصر من جهة أخرى، إلا أنه ب عدم إغفال إ ازات التكامل الاقتصادي العر ال وبالرغم من دوديتها إلا أ ا مهمة و ا انعكاسا ا الإ ابية على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البينية، لذا ولتحديد الواقع ا وضوعي للتكامل الاقتصادي العر لابد من النظر إ كل مظاهر النجاح والإخفاق.

أولا: مظاهر النجاح مسار التكامل الاقتصادي العر :
ت ز مظاهر اح مسار التكامل الاقتصادي العر ا ال التالي :

- إنشاء مشروعات عربية مشتركة: وتكتسب ا شروعات العربية ا شتركة أ ية خاصة, بوصفها إحدى أدوات التشابك والتلاحم الاقتصادي العر , ولقد تطورت هذه ا شروعات الوطن العر خلال العقود الثلاثة ا اضية

تطورا سريعا, إذ يقدر عددها بنحو **856** مشروعا, ويكشف هذا الرقم عن ظاهرة اقتصادية جديدة كن أن تؤدي دورا هاما ومؤثرا متغ ات التنمية العربية, و السعي و التكامل[21].

- تدفق العون الإ ائي العر : وذلك من خلال الصناديق الإ ائية العربية الوطنية والإقليمية، ويعت هذا العون وسيلة فاعلة للانسياب ا ساعدات الإ ائية ا يسرة ال تقدمها البلدان العربية ا ا ة, كما أنه صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العر , نظرا ا يتميز به من ا فاض سعر الفائدة و طول فترة السماح و السداد, وارتفاع عنصر ا نح فيه[22].

ثانيا: مظاهر الإخفاق التكامل الاقتصادي العر :

أما إذا ا هنا إ مظاهر الإخفاق التكامل الاقتصادي العر فنجدها تتمثل فيما يلي :

- بالنسبة لاتفاقية التبادل التجاري وتنظيم ارة ال انزيت عام **1953** فقد ظل أثرها دودا, لأن تطبيقها كان كث ا ما ضع لتغ ات ا زاج السياسي لبعض الأطراف، ومرور البضائع كان ضع للتغ ات ا فاجئة لفترات التوتر وا دوء ال تعم ا نطقة.

- و صوص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام **1962**، فإ ا غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاق **1953**، و الواقع يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية نظرا لتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية، فضلا عن تأخر توقيعها, فقد ت مصادقة ا لس الاقتصادي للجامعة العربية على هذه الاتفاقية عام **1957** و يتم توقيعها من طرف الدول الأعضاء إلا عام **1962**، كما أن ما يز هذه الاتفاقية هو دودية أعضائها، فقد صادق عليها فقط كل من: مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت وا غرب.

- أما عن السوق العربية ا شتركة, فإن قرارها حقيقة الأمر لا يتجاوز مفهومه منطقة التجارة ا رة عن طريق الإلغاء التدر ي للرسوم ا مركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية ا تبادلة، و تفلح جهود لس الوحدة الاقتصادية العربية تطوير هذه ا نطقة ا رة إ ا اد ركي عن طريق فرض جدار ركي موحد, كما تفلح ضم أعضاء جدد.

إذا سلمنا بأن قرار السوق العربية ا شتركة يرق ح الآن إ درجة الا اد ا مركي وأنه عبارة عن منطقة ارة حرة، فإننا د أيضا أن هذا التحليل قاصر عن فهم طبيعة ومكونات منطقة التجارة ا رة وال تع رير التجارة الإقليمية من القيود ا مركية وغ ا مركية ا فروضة عليها، ولتوضيح ذلك فإننا سنسجل عددا من ا لاحظات التالية[23]:

* إن اتفاقية السوق العربية ا شتركة تتضمن رير انتقال السلع من القيود الكمية والإدارية, وهذا يؤدي إ تقليل فاعلية القرار ال رير التبادل ب الدول الأعضاء.

* إسراف الدول الأعضاء طلب الاستثناءات ال ينص عليها قرار السوق.

- وعن منطقة التجارة ا رة العربية الك ى, فبقدر التفاؤل الذي قوبل به قرار إنشائها، إلا أن الإحباط بدأ يتسلل إ الدول العربية وأخذت الشكوك تتزايد حول إمكانية استمرارها و احها، ولعل السبب ذلك الإحباط وتلك الشكوك هو تلك ا شاكل ال اصطدم ا تنفيذ بنود هذه الاتفاقية وال من أ ها:

* ا فاض معدلات التجارة والاستثمارات العربية البينية؛

* غياب العدالة توزيع ا كاسب والتكاليف النا ة عن منطقة التجارة ا رة؛

* غياب الشفافية وا علومات حول التعامل التجاري؛

* تشمل اتفاقية منطقة التجارة ا رة العربية الك ى عددا من ا وانب هي: ا دمات وبالذات ا رتبطة بالتجارة, التعاون التكنولوجي والبحث العلمي, تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية, اية حقوق ا لكية الفكرية؛

* مشكلة الاستثناءات السلعية وقواعد ا نشأ؛

* مشكلة القيود غ ا مركية والتمييز ا عاملة الضريبية.

من خلال ما تقدم كن ا كم على جهود التكامل الاقتصادي العر بعدم النجاح، إذ يتم قيق التنمية الشاملة ا ترابطة والقائمة على التكامل، كما تنجح الاتفاقيات ا ماعية حل مشاكل انتقال رؤوس الأموال ب البلدان العربية، وحل مشاكل انتقال القوى العاملة, وهو ما يدعونا إ التساؤل عن الأسباب وا عوقات ال واجهت مس ة التكامل، وأهم العقبات ال حالت دون تطبيق أهدافه.

5- مزايا التكامل الاقتصادي العر ظل النظام التجاري العا ي ا ديد

يتيح التكامل الاقتصادي العر الوقت الراهن العديد من ا زايا والفرص ال تؤهل الدول العربية لاندماج ناجح تيار التحرير التجاري و عله يستفيد من آثاره الإ ابية ويدرؤ ما أمكن من انعكاساته السلبية، وتشمل تلك ا زايا على ما يلي:

أولا: التكامل الاقتصادي العر خطوة و التحرير النهائي للتجارة:

رغم تعارض الآراء حول تأث التكتلات الإقليمية على رير التجارة العا ية، إلا أن تكوين تكتلات إقليمية يعت انتصاراً لتحرير التجارة ضد ا ماية التجارية، ح ولو كان ذلك إطار إقليمي، و من ناحية أخرى سوف تدفع التكتلات الدول الأخرى غ الأعضاء النظام متعدد الأطراف إ رير ار ا - مرحلة أو - مع عدد من الدول، و مرحلة تالية تصبح تلك الدول أكثر قابلية ومقدرة على مل نفقات رير ار ا مع كافة دول العا إطار التحرير متعدد الأطراف ، وهو ما كن أن ننصح به الدول العربية ليكون دفعها سار التكامل الاقتصادي مشجعا و فزاً على الانضمام نظمة التجارة العا ية، وخطوة ضرورية للتخفيف من ديا ا.

ثانيا: استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح السياسات الداخلية:

يعمل التكامل الاقتصاد العر على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى إصلاح السياسات الداخلية بوجه عام، فهناك توافق الرأي ب الاقتصادي على أن الاستقرار الاقتصادي الكلي أمر ضروري لإ اح أية استراتيجية إ ائية، ورغم أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح السياسات الداخلية كن أن يتحققا دون تكامل اقتصادي عر ، إلا أن احتمالات ا كاسب من الاستثمار الأجن ونقل التكنولوجيا، و س الكفاءة و قيق وفورات ا جم والتوسع الأسواق تتضاعف ظل التكامل الاقتصادي، والذي لي على الدول الأعضاء تطبيق التداب الضرورية لتيس التجارة والاستثمار، وهي بدورها عوامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وخطوة و إصلاح السياسات الداخلية.

ثالثا: استثمار ا دخرات و يئة البيئة الاستثمارية العربية:

تشكل إزالة العوائق ال ول دون انتقال رؤوس الأموال ع حدود الدول أعضاء التكامل أحد أركان التكامل الاقتصادي العر ، وهو ما يتيح فرصا أفضل لاستثمار ا دخرات الوطنية على و يعزز التكامل الإقليمي، بدلا من جعلها أس ة ا ركة الأسواق

ا الية الدولية، و عل من الوطن العر منطقة استثمارية موحدة، تتيح حرية انتقال رؤوس الأموال الوطنية ب الأقطار العربية، و يئ البيئة الاستثمارية العربية لاستقبال رؤوس أموال خارجية مع ضمان حسن إسهامها التنمية العربية ا شتركة.

رابعا: قيق الرفاهية:

يؤدي رير التجارة دوراً هاما قيق مزيد من الرفاهية لأفراد ا تمع، وذلك من خلال عدة وسائل أ ها: س النفاذ للأسواق ا ارجية عن طريق فيض أو إلغاء القيود ا مركية ال تفرضها دول تلك الأسواق على واردا ا، تشجيع الصناعات ا لية وتنميتها، توسع حجم ا ؤسسات ت ضغط ا نافسة الدولية، ا فاض الأسعار نتيجة إلغاء القيود ا مركية، تنوع ا نتجات وتوافرها...إن هذا الوضع لا كن أن يتوصل إليه من خلال تنفيذ الاتفاقات التجارية ا تعددة الأطراف فقط كما يعتقد البعض، وإ ا كن أن يتحقق أيضا على ا ستوى الإقليمي، وعلى الدول العربية أن تبحث عن قيق مزيد من الرفاهية تمعا ا داخل الإقليم العر أو لا قبل أن تبحث عنها خارجه.

خامسا: توف ا دمات الضرورية للنمو الاقتصادي:

ثل خدمات النقل، التمويل، التام ، الاتصالات، ا دمات ا هنية... عاملا أساسيا للاندماج الاقتصاد العا ي و قق النمو الاقتصادي، وتتيح الاتفاقات الإقليمية ا نطقة العربية فرصة لإعادة النظر القيود التنظيمية و رير قطاعات ا دمات الرئيسية، كما يسمح التكامل الاقتصادي العر بالتوسع ا غرا للأسواق واستحداث شبكات ورية للخدمات ذات طابع متعدد ا نسيات العربية، وهو ما يسمح ب وز خدمات ذات جودة وكفاءة أفضل ش القطاعات ا دمية.

سادسا: خفض التكاليف:

يعمل التكامل الاقتصادي العر على خفض التكلفة، فبالنظر إ اعتماد الدول العربية على است اد الكث من مستلزمات الإنتاج والاستهلاك من ا ارج، فإن ة الا للحصول على هذه ا ستلزمات بتكلفة أقل من خلال التعاون إقامة مؤسسات عامة أو خاصة مشتركة للاست اد ا ماعي لاحتياجات الدول العربية منها، ا لق فرصة لتحس القدرة التفاوضية وا صول على شروط أفضل، وهو ما سيؤدي إ خفض تكاليف التمويل من خلال التعاون ا صر العر ال ويل ا شروعات الإنتاجية وا دمية الكب ة، وكذا ال ويل التجارة العربية البينية.

6- سبل تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العر

أولا: اوز الاتفاقيات الثنائية إ الاتفاقيات ا ماعية:

وهذا لكون أن الاتفاقيات الثنائية تشمل على العديد من النقائص منها(24):

- أن السياسات ا فروضة الاتفاقيات الثنائية لا ثل مصا اقتصادية قطاعية بشكل رئيس، ولا تتعامل مع استراتيجيات اقتصادية بعيدة الأمد؛
- تفتقر تلك الاتفاقيات إ معا ة كافية لقضايا مهمة مثل قواعد ا نشأ، وتداب الصحة وا واصفات، وبقية العوائق الإدارية اللا ركية؛
- تفتقر إ معاي الشفافية والوضوح، حيث أن ا يكل الضري على ا دود غ واضح بالقدر الذي يكفي لضمان وجود سوق بينية ثابتة، وتتسم بدرجة من الاستمرارية؛

لوا معظم الاتفاقيات من معا ات لقضايا ا مارسات التجارية غ ا صنفة على شاكلة الإغراق والدعم، أو ترتيبات الوقاية، كما لوا من وسائل سم ا نازعات التجارية.

ثانيا: تفعيل التجارة العربية البينية:

وذلك من خلال موعة من الآليات من أ ها:

- ربط يع الغرف التجارية ببعضها البعض لتبادل ا علومات؛
- إستكمال عملية توحيد ا واصفات العربية وضرورة التزام ا ميع ا؛
- العمل على الإسراع باعتماد قواعد منشأ تفصيلية موحدة ب الدول العربية والالتزام ا؛
- إنشاء هيئة كيم عربية للفصل السريع القضايا وال اعات ال تنشأ ب الدول؛
- دعم ا ؤسسات ا الية العربية ال تقوم بضمان ائتمان الصادرات والواردات ب الدول العربية؛
- ترشيد إلغاء الرسوم ا مركية ب الدول العربية وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بشأ ا من جانب ا نافذ ا مركية العربية وذلك بغرض تسهيل انسياب السلع العربية؛
- إنشاء منطقة عربية خاصة بالترويج للمنتجات العربية داخل أسواق الدول العربية.

ثالثا: تفعيل مشروع منطقة التجارة ا رة العربية الك ى:

إن منطقة التجارة ا رة العربية الك ى سوف توفر مزايا إضافية للصادرات العربية وتفسح الا أك ا للتجارة البينية وتفتح سوقا واسعة للمنتجات العربية، كما أ ا سوف كن الدول العربية من الاستفادة من الاستثناءات ال قرر ا اتفاقيات التجارة العا ية، إضافة إ أ ا تشكل ضرورة ظل انتشار التكتلات التجارية الدولية ال جعلت من إقامة مناطق ارية حرة التحدي الأك أمام الدول العربية، حيث يعتقد ان هذه التكتلات تضيق الأسواق ا تاحة أمام الصادرات العربية ا يزيد الصعوبات ال تواجه أية صادرات أخرى منافسة داخل تلك ا ناطق التجارية ا رة، لاسيما الصادرات من السلع وا نتجات العربية ذات القدرة ا دودة على ا نافسة، ومن لا يتيسر أمام الدول العربية سوى أسواقها ا تبادلة.

ولدفع مشروع منطقة التجارة ا رة العربية يتوجب معا ة القضايا الفنية ال يتم معا تها بعد وهي: قواعد ا نشأ التفصيلية للسلع العربية على أساس تفضيلية، وتطبيق التخفيض التدر ي على الرسوم والضرائب ذات الأثر ا ماثل، إضافة إ إزالة القيود غ التعريفية ا مركية وغ ا مركية، والالتزام بتطبيق ا عاملة الوطنية.

رابعا: التنمية التكاملية با وازاة مع التحرير التجاري:

لا نع هنا بالتنمية رد قيق تزايد الناتج ا لي الإ ا و نصيب الفرد منه، بل نع ا زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاديات العربية وتنويعها، مستهدفة ذلك أساسا إشباع ا اجات الأساسية ا تطورة للأفراد الوطن العر ، ومستهدفة أيضا ليص الاقتصاديات العربية من قيود التبعية للخارج[25]، إن هذه التنمية التكاملية هي ال تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري ب الأقطار العربية، ولذلك ح يقوم ا دخل التباد بدوره التكاملي لابد أن يطبق من منظور و بعيد ا دى يربط بينه وب عملية التنمية التكاملية، وكلما كان البدء ذه التنمية مبكراً كلما أدى ذلك إ توسيع التبادل التجاري على و أسرع وأقوى ا ستقبل.

خامسا: توجيه الاستثمارات العربية داخل الإقليم العر :

يتحقق ذلك ث مؤسسات القطاع ا اص العر على توجيه استثمارا ا داخل الدول العربية مع تقد ضمانات كافية وعوامل جذب عل ا ستثمر العر أكثر ميلا إ الاستثمار ا نطقة العربية، ولعل الآلية ا ناسبة لذلك هي إنشاء منطقة استثمارية عربية تكون عضويتها لكل الدول العربية لتفتح كل القطاعات الاقتصادية أمام ا ستثمرين العرب، وتشجع انتقال ا ستثمرين العرب والعمالة ا اهرة والفنية ا هنية ب الأقطار العربية، ويقوم على تنفيذ أهداف هذه ا نطقة عدة برامج: برنامج للتسهيل والتعاون والترويج للاستثمارات ا باشرة، برنامج للترويج والتوعية بفرص الاستثمار ا رشحة كمشروعات عربية مشتركة، وبرنامج يستهدف رير الات الاستثمار العربية ا قيدة.

ا لاصة :

لقد كان من أهم نتائج جولة أوروجواي قيام منظمة التجارة العا ية، لتصبح ثابة الإطار ا ؤسس الذي يشرف على التجارة الدولية، ولتكون الإطار العام لتسوية ا نازعات التجارية ب الدول الأعضاء، ومنذ قيام هذه منظمة جانفي **1995** عملت على تنفيذ الاتفاقيات ا التوصل إليها جـولة أوروجواي، ويثار جدال كب حول آثار العمل ذه الاتفاقيات على اقتصاديات الدول العربية، وتكاد مع أغلب الدراسات على أن الآثار السلبية تتغلب على الآثار الإ ابية، لذا ت ز أ ية التكامل وضرورته ظل هذه التحديات ا تفرضها منظمة التجارة العا ية وا جعلت الاحتكاك كب ومتواصل ب الدول العظمى والتجمعات الإقليمية من جهة، والدول العربية ا تشتتة من جهة أخرى.

يبقى التكامل الاقتصادي العر ظل هذه الأوضاع حتمية وضرورة بالنسبة لكل للدول العربية ح سن من أدائها الاقتصادي على الساحة الدولية من جهة، و عل من اندماجها النظام التجاري العا ي ا ديد اندماجا موفقا يعود عليها بكث الفوائد لا ا سائر، وهذا نظراً للمزايا العديدة ا يتيحها والفرص الكث ة ا سيوفرها للإقليم العر ، لذا يبقى على دول الإقليم العر – من خلال هيئاته فوق القطرية- العمل على دفع مسار التكامل بدءاً بتفعيل ا اولات السابقة والانطلاق مشاريع تكاملية جديدة.

ا وامش وا راجع :

(1) أنظر : - بسام ا جار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، د ا ؤسسة ا امعية للدراسات والنشر والتوزيع، ب وت 2003، ص 232،233 .
- عبد ا ا عجل، " التكامل الاقتصادي العر ظل ديات العو ة الاقتصادية"، ا لة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 4.3، جامعة حلوان بالقاهرة 2001، ص ص8،7.

(2) أنظر :- عبد الستار سلمي، "سياسات منظمة التجارة العا ية لتحرير التجارة الدولية السلع وأثرها على الاقتصاد ا صري"، ا ركز الأكاد ي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة 2001، ص ص 22-29.
- أسامة ا دوب، "ا ات ومصر والبلدان العربية من هافانا إ مراكش"، الدار ا صرية اللبنانية، القاهرة1997، ص ص 99-102.

* من أمثلتها: نظام ا صص، ا صص ا و ية، ا د الأد للأسعار، حظر الاست اد، تراخيص الاست اد.

(3)– نفس ا رجع، ص ص115،114.

(4)– عاطف السيد، " ا ات والعا الثالث"، موعة النيل العربية، القاهرة 2002، ص59.

* د ا كان الذي نشأت فيه السلعة، حيث تنسب النوعية ، أو السلعة أو السمات الأخرى ا.

** هي منتجات ذات وظيفة إلكترونية تتكامل فيها بعض العناصر لتكون منتجا.

(5) انظر- : اللقما ، "منظمة التجارة العا ية آثار السلبية و الإ ابية على أعمالنا ا الية وا ستقبلية بالدول ا ليجية و العربية"، ا كتبة الوطنية ،الرياض2003، ص ص89،88.
-خالد شويرب، ا لكية الفكرية ظل ا نظمة العا ية للتجارة (رسالة ماجست غ منشورة)، جامعة ا زائر، 2003، ص80-82.

(6) – أنظر:- عاطف السيد، مرجع سابق، ص 184 ، 185.
- نبيل حشاد،" ا ات ومنظمة التجارة العا ية أهم التحديات مواجهة الاقتصاد العر "،دار ا ي مصر، القاهرة1999، ص 312- 314.

*تأسست عام 1964، و دف إ التعب عن احتياجات التجارة والتنمية للدول النامية والدفاع عن مصا ها مواجهة الدول ا تقدمة.

** United Nations Development Programme.

(7)- ناجي التو ، "قياس آثار النظام ا ديد للتجارة العا ية على البلدان العربية"، لة آفاق اقتصادية،98، ا اد غرف التجارة والصناعة الامارات2004، ص 35،34.

(8)– نفس ا رجع، ص 35.

(9)– مد ناجي حسن خليفة، "اتفاقية منظمة التجارة العا ية وأثرها على الدول النامية "، ا لتقى العلمي الدو الأول حول أ ية الشفافية و اعة الأداء للاندماج الفعلي الاقتصاد العا ي، جامعة ا زائر، 31ماي-02جوان2003، ص21.

(10) - عبد ا معجل، مرجع سابق، ص 13.

(11)- مد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص20.

(12)- سليمان المنذري،"السوق العربية المشتركة"، مكتبة مدبولي، القاهرة2004، ص 229.
(13)- نفس المرجع، ص 42.
(14)– هناء خير الدين،" انعكاسات دورة أوروجواي على الدول العربية"، دار المستقبل، القاهرة 1997، ص 78- 80.
(15)- ال الدين زروق ،" واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية "، لة التنمية والسياسات الاقتصادية، 1، المعهد العربي للتخطيط بالكويت1998، ص 31.
(16) - نفس المرجع، ص 32.
(17) حسن عبيد،" الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات "، أوراق اقتصادية، 20 ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية امعة القاهرة 2002 ، ص 39.
(18)– عاطف السيد، مرجع سابق، ص 187.
(19)- عبد الر ن صبري،" مستجدات الاستثمار الدولي و العربي علاقته بالتجارة "، ورقة مقدمة إلى الاجتماع القطاعي بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.
(20)- صباح نعوش، العرب ومنظمة التجارة العالمية على الموقع [www.aljazeera.net/NR/exeres](2007/12/25)، ص6.
(21) - زياد علي عربية ، " المشروعات العربية المشتركة "، المال والصناعة ، 20، بنك الكويت الصناعي، الكويت2002، ص ص 59-61.
(22) يح مسعود وآخرون، " وم اقتصادية عربية: التنمية – التكامل – النفط – العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2001، ص 118.
(23)– سامي عفيفي حاتم ،" التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، دار وبلد النشر مجهول ،2003، ص ص301, 302.
(24)– أحمد يوسف أحمد وآخرون،" التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت2001، ص ص 97، 98.
(25)– محمد لبيب شقير ، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دون تاريخ، ص 47.

تقدير دوال الطلب السياحي ا زائر 1990- 2002

د/ شعو مود فوزي & أ.د/ إبراهيم – جامعة ورقلة
فرقة البحث : " تقييم أداء قطاع السياحة و الفندقة ا زائر"

ملخص : دف هذا ا قال إ التعرف على الا اه الذي تنمو به وتتطور متغ ات الطلب السياحي ا زائر خلال الفتـرة ا متـدة مـن 1990 إ 2002، بإتباع ا نهج الاستقرائي حيث يتم التركيز على دراسة و ليل البيانات ا تاحة باستخدام احد مداخل السلاسل الزمنية وا تمثل اذج الاستيفاء الداخلي.

الكلمات ا فتاح : الفنادق، الطلب السياحي، الليا السياحية، الإيرادات السياحية.

هيد : بناء على ما قد نشره العدد ا امس من ا لة الا تعرضنا فيه للعرض السياحي، وإستكمالا ذه الدراسـة التقييميـة، سوف نعا هذا العدد الطلب السياحي، باعتبار أن دراسة الطلب السياحي ثل أحد ا وضوعات ا امة الا يهـتم ـا خـ اء السياحة، باعتبارها عملية متشابكة مع العرض السياحي، (أحد ا هو نتيجة تغذية مرتدة للأخر) ؛ فالسياحة ضع أساسا لظـروف العرض والطلب، وقد زاد اهتمام الدول ا ستقبلة للسياحة بقياس الطلب السياحي قياساً علميا باعتبار ذلك أحـد أهـم العناصـر الأساسية الا من خلا ا يتم وضع خطة الدولة السياحية من خلال بعض ا عطيات ومنها حجم ا ركة السياحية الوافدة إليهـا ـا تتضمنه من عدد السائح وعدد الليا السياحية وكذلك الإيرادات السياحية السنوية ومتوسطات إقامة وإنفاق السائح إ جانب الكث من ا تغ ات الا تستخدم تقدير حجم الطلب السياح، والطلب السياحي يتأثر أساسا بـالظروف والعوامـل الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية الدولة ا ستقبلة للسياحة ،لأن الاستقرار السياسي والإستقرار الإجتماعي يعت ان عنصرين هام جذب السواح، ا يتسبب زيادة حجم الطلب السياحي(1)، ومن أجل ليل متغ ات الطلب السياحي ا زائر، سوف نعا ا وضوع من خلال التطرق إ :-

1. الطلب على الإقامة بالفنادق؛
2. السائحون الوافدون؛
3. السائحون الواصلون عند ا دود ا زائرية؛
4. الليا السياحية للمسافرين غ ا قيم ؛
5. الإيرادات السياحية.

1- الطلب على الإقامة بالفنادق :-

يب ا دول رقم 1 تطور عدد الليا السياحية ب سن 1990 و2002، وهي ثل الطلب الفعلي على الإقامة بالفنادق مـن قبـل ا قيم وغ ا قيم ، ا زائري والأجانب(2).

1-1. طلب غ ا قيم : انتقل عدد الليا السياحية ذه الفئة من 658138 ليلة سنة 1990 إ 253307 ليلة سنة 2002، حيث ا فض قدار 38%، وكان متوسط هذه الليا 223134 ليلة، با راف معياري 161688، أي بدرجة تقلب 72% و عدل متوسـط من ا موع الكلي 6.31%.

$$y = -757.17 t^3 + 25399 t^2 - 245428 t + 823339$$
$$R^2 = 0.8473$$

تفيد هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا ويؤول إ التزايد كما هو مب الشكل 1 عـدد الليـا السياحية لغ ا قيم ، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثانية كما يلي :

$$- 2271.41*t^2 + 50798*t - 245428$$

1-2. ا قيمون ا زائريون: انتقل عدد الليا السياحية ذه الفئة من 2871178 ليلة سنة 1990 إ 3819600 ليلة سـنة 2002، حيث ارتفع قدار 133%، وكان متوسط هذه الليا 3253994 ليلة، با راف معياري 432841، أي بدرجة تقلب 13% و عـدل متوسط من موع ا قيم 1.04%، و عدل متوسط من ا موع الكلي 91.71%.

$$y = 3141.6*t^3 - 69366*t^2 + 511273*t + 2E+06$$
$$R^2 = 0.6253$$

من خلال ا عادلة ا قدرة تفيد هذه البيانات، بان هناك ا اها تصاعديا (الشكل2) عدد الليا السياحية للمقيم ا زائري ، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثانية كما يلي :

$$9424.8*t^2 - 138732*t + 511273$$

1-3. ا قيمون الأجانب : ا فض عدد الليا السياحية ذه الفئة من 171811 ليلة سنة 1990 إ 8100 ليلة سنة 2002، حيث ا فض قدار 5%، وكان متوسط هذه الليا 61707 ليلة، با راف معياري 88019، أي بدرجة تقلب 143% و عدل متوسط من موع ا قيم 0.04%، و عدل متوسط من ا موع الكلي 1.90%.

$$y = -229.09*t^3 + 7915*t^2 - 87669*t + 322681$$
$$R^2 = 0.7369$$

تب بيانات ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا ويؤول إ التزايد كما هو مب الشكل3 عدد الليا السياحية للمقـيم الأجانب، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثانية كما يلي :

$$- 687.27*t^2 + 15830*t – 87669$$

1-4. موع ا قيمون : ارتفع إ ا عدد الليا السياحية موع ا قيم من 3042989 ليلة سنة 1990 إ 3890120 ليلة سنة 2002، حيث ارتفع قدار 128%، وكان متوسط هذه الليا 3320503 ليلة، با راف معياري 370942، أي بدرجة تقلب 11% و عدل متوسط من ا موع الكلي 1.15%، و عدل متوسط من ا موع الكلي 93.72%.

$$y = 759.81*t^4 - 18162*t^3 + 131606*t^2 - 226644*t + 3E+06$$
$$R^2 = 0.6754$$

وتفيد هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها تصاعديا كما هو مب الشكل4 عدد الليا السـياحية مـوع ا قيم ، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثانية كما يلي :

$$2339.24*t^3 – 54486*t^2 + 263212$$

1-5. ا موع الكلي : ارتفع ا موع الكلي لليا السياحية موع ا قيم وغ ا قيم من 3701127 ليلـة سـنة 1990 إ 4128567 ليلة سنة 2002، حيث زاد قدار 112%، وكان متوسط هذه الليا 3542494 ليلة، با راف معيـاري 353147، أي بدرجة تقلب 10%.

$$y = 708.6*t^4 - 17533*t^3 + 144594*t^2 - 431128*t + 4E+06$$
$$R^2 = 0.5214$$

ومن خلال ا عادلة ا قدرة تفيد هذه البيانات بان هناك ا اها تصاعديا كما هو مب الشكل5 عدد الليا السياحية للمجموع الكلى لليا السياحية، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثالث كما يلي:

$$2834.4*t^3 – 52599*t^2 + 189188*t - 431128$$

2- السائحون الوافدون :

يب ا دول2 تطور أعداد السائح القادم تبعا لوسيلة النقل ا ستخدمة، ويتب أن أعلى نسبة مئوية من موع الوافدين سـجلت للوافدين عن طريق ال سنة 1990 وقدرها 78% أخذت هذه النسبة التدهور لصا وسيل النقل الأخر .

2-1. الوافدون ع ا و : ارتفع عدد هذه الفئة من السائح القادم إ ا زائر من 229600 سنة 1990 إ 456111 سـنة 2002، توسط سنوي 350303 وا راف معياري 65080 وبدرجة تقلب 19% ع أن العدد تضاعف قدار 199%، أي عـدل متوسط سنوي من موع الوافدين 43%.

$$y = 560.64*t^3 – 11683*t^2 + 78779*t + 177755$$
$$R^2 = 0.6134$$

وتش هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها تصاعديا كما هو مب الشكل6 عدد السائح الواف دين عـ ا و، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثانية كما يلي:

$$1681.92*t^2 – 23366*t + 78779$$

2-2. الوافدون ع ال : ا فض عدد هذه الفئة من السائح القادم إ ا زائر من 885318 سـنة 1990 إ 209805 سـنة 2002، توسط سنوي 384510 وا راف معياري 277653 وبدرجة تقلب 72% ع أن العدد ا فض قـدار 24%، أي عـدل متوسط سنوي من موع الوافدين 40%.

$$y = 10924*t^2 - 206745*t + 1E+06$$
$$R^2 = 0.8279$$

من خلال ا عادلة ا قدرة تش هذه البيانات بان هناك ا اها متناقصا ويؤول إ التزايد كما هو مب الشكل7 عدد السائح الوافدين عن طريق ال ، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الأو كما يلي :

$$21848*t - 206745$$

2-3. الوافدون ع البحر: ارتفع عدد هذه الفئة من السائح القادم إ ا زائر من 22000 سـنة 1990 إ 322144 سـنة 2002، توسط سنوي 136239 وا راف معياري 76491 وبدرجة تقلب 56% ع أن العدد تضاعف قدار 1464%، أي عدل متوسط سنوي من موع الوافدين 17%.

$$y = 2009.4*t^2 - 11467*t + 89920$$
$$R^2 = 0.8349$$

تفيد هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها تصاعديا كما هو مب الشكل8 عدد السائح الوافدين عن طريق البحر، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الأو كالتا :

$$4018.8*t - 11467$$

4-2. موع الوافدون: ا فض عدد هذه الفئة من السائح القادم إ ا زائر من 1136918 سنة 1990 إ 988060 سنة 2002، توسط سنوي 871052 وا راف معياري 227912 وبدرجة تقلب 26% ع أن العدد ا فض قدار 87%،

$$y = -675.16*t^4 + 19877*t^3 - 182081*t^2 + 503657*t + 790990$$
$$R^2 = 0.9122$$

وتب هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متذبذبا كما هو مب الشكل 9 عدد السائح الوافدين عن طريق تلف وسائط النقل، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثالثة كالتا :

$$- 2700.64*t^3 + 50631*t^2 – 364162*t + 503657$$

3- السائحون الواصلون عند ا دود ا زائرية :

يب ا دول3 تطور أعداد السائح الواصل عند ا دود ا زائرية ب سن 1991 و2002. ويعكس هذا التطور أحد أشكال الطلب على السياحة والأسفار داخل ا زائر بغض النظر عن طبيعة الأهداف من هذا الوصول.

1-3. موع الواصل عند ا دود ا زائرية : يتضح من بيانات ا دول3 ومن الشكل10 الا اه العام لأعداد الواصل من تلف أ اء العا ا سافرين عند ا دود، حيث ا فض عددهم من 1193210 مسافرا سنة 1991 إ 519576 مسافرا سنة 1995، توسط معدل و سنوي -17%، بدأ الارتفاع منذ سنة 1996 إ غاية 2002 ليصل إ 988060 مسافرا اية هذه السنة، يث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة التالية 9%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة :

$$y = 16970*t^2 – 240983*t+ 1E+06$$
$$R^2 = 0.8115$$

تفيد هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها تصاعديا كما هو مب الشكل10 أعدد السائح الواصل عند ا دود ا زائرية من تلف أ اء العا ، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الأو كما يلي : $33940*t - 240983$

2-3. الواصلون عند ا دود من الأورب : يتضح من بيانات ا دول3 ومن الشكل11 الا اه العام لأعداد الواصل من الأورب ا سافرين عند ا دود، حيث ا فض عددهم من 158202 مسافرا سنة 1991 إ 37831 مسافرا سنة 1995، توسط معدل و سنوي -26%، بدأ الارتفاع منذ سنة 1996 إ غاية 2002 ليصل إ 144884 مسافرا اية هذه السنة، يث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة التالية 22%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة :

$$y = 3775.3*t^2 – 51715*t + 225554$$
$$R^2 = 0.8548$$

تش بيانات ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا يؤول إ التزايد كما هو مب الشكل11 عدد السائح الواصل من الأورب عن ا دود ا زائرية، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الأو كما يلي : $7550.6*t - 51715$

3-3. الواصلون عند ا دود من الأفارقة : يتضح من بيانات ا دول3 ومن الشكل12 الا اه العام لأعداد الواصل من الأفارقة ا سافرين عند ا دود، حيث ا فض عددهم من 537867 مسافرا سنة 1991 إ 39638 مسافرا سنة 1996، توسط معدل و

سنوي -27%، بدأ الارتفاع منذ سنة 1996 إ غاية 2002 ليصل إ 75672 مسافرا اية هذه السنة، يث بلغ متوسـط معدل النمو السنوي خلال فترة التالية 14%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة،

$$y = 9054.9*t^2 – 159665*t + 721710$$
$$R^2 = 0.9344$$

تظهر هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا يؤول إ التزايد كما هو مـب الشـكل12 عـدد السائح الواصل من الأفارقة عن ا دود ا زائرية، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كثـ حدود من الدرجة الأو كما يلي : 18109.8*t - 159665

3-4. الواصلون عند ا دود من ا زائري ا قيم با ارج: يتضح من بيانات ا دول3 ومن الشكل13 الا اه العـام لأعـداد الواصل من ا زائري ا قيم با ارج ا سافرين عند ا دود، حيث ارتفع عددهم من 470528 مسافرا سـنة 1991 إ 736915 مسافرا سنة 2002، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 5%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة،

$$y = 3440.6*t^2 – 20481*t + 511330$$
$$R^2 = 0.8765$$

تفيد هذه البيانات من خلال ا عادلـة ا قدرة بـان هناك ا اها تصاعديا كما هو مب الشكل13 عـدد السائح الواصل من ا زائري ا قيم با ارج، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كثـ حـدود من الدرجـة الأو كما يلي : 6881.2*t - 20481

3-5. الواصلون عند ا دود من دول ا اد ا غرب العر : يتضح من بيانات ا دول3 ومن الشكل 14 الا اه العام لأعداد الواصل من دول ا اد ا غرب العر ، ا ملكة ا غربية، تونس، ليبيا وموريتانيا، ا سافرين عند ا دود، حيث ا فض عددهم من 523178 مسافر سنة 1991 إ 27212 مسافر سنة 1997، توسط معدل و سنوي -30%، بدأ الارتفاع منذ سنة 1998 إ غاية 2002 ليصل إ 61815 مسافر اية هذه السنة، يث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة التالية 19%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة :

$$y = -213.88*t^3+ 13189*t^2 – 181688*t + 731520$$
$$R^2 = 0.9471$$

تب هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا يؤول إ التزايد كما هو مب الشكل 14 عدد السائح الواصل من دول ا اد ا غرب العر عن ا دود ا زائرية، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كثـ حدود من الدرجة الثانية كما يلي : $- 641.64*t^2 + 26378*t – 181688$

3-6. الواصلون عند ا دود من الدول الأمريكية : يتضح من بيانات ا دول3 ومن الشكل15 الا اه العام لأعداد الواصل من الدول الأمريكية ا سافرين عند ا دود، حيث ا فض عددهم من 4606 مسافر سنة 1991 إ 1770 مسافر سنة 1996، توسط معدل و سنوي -15%، بدأ الارتفاع منذ سنة 1997 إ غاية 2002 ليصل إ 4626 مسافر اية هذه السنة، يث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة التالية 18%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة،

$$y = -4.1202*t^4 + 113.18*t^3 - 943.62*t^2 + 2211.3*t+ 3469.4$$
$$R^2 = 0.8766$$

وتش هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متذبذبا كما هو مب الشكل 15 عدد السائح الوافدين عن طريـق تلف وسائط النقـل، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصـر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثالث كما يلي : $- 2700.64*t^3 + 50631*t^2 – 364162*t + 503657$

3-7. الواصلون عند ا ـدود من اليابان واستراليا ونيوزيلندا : يتضح من بيانات ا ـدول3 ومن الشكل16 الا اه العام لأعـداد الواصل من هذه ا ناطق عند ا ـدود، حيث ا فض عددهم من 3803 مسافرا سنة 1991 إ 94 مسافرا سنة 1996، توسط معدل و سنوي -44%، بدأ الارتفاع منذ سنة 1997 إ غاية 2001 ليصل إ 1099 مسافرا اية هذه السنة، يث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة التالية 46%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة،

$$y = -11.216*t^3 + 288.93*t^2 - 2322.4*t + 6280.4$$
$$R^2 = 0.9036$$

تظهر هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا كما هو مب الشكل16 عدد السائح الوافـدين عـن طريق تلف وسائط النقل، حيث أن ميـل الا اه يكـون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حـدود من الدرجة الثالـث كما يلي : $- 2700.64*t^3 + 50631*t^2 – 364162*t + 503657$

4-الليا السياحية للمسافرين غ ا قيم :

يب ا ـدول4 تطور أعداد الليا السياحية لغ ا قيم ، ويعكس هذا التطور شكلا آخر للطلب على السياحة داخل ا ـزائـر مـن خلال الطلب على الإقامة الفنادق سب الليا السياحية.

1-4. موع الليا السياحية : يتضح من بيانات ا ـدول4 ومن الشكل17 الا اه العام لإ ا عدد الليا السياحية الفنـادق ا ـزائرية، حيث ا فض من 658138 ليلة سنة 1990 إ 253307 ليلة سنة 2002 توسط معدل و سنوي 1.28% توسط حسا 223134 ليلة، وبا راف معياري 161688، وبدرجة تقلب 72.46%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة التالية:

$$y = 9498*t^2 – 153053*t + 696134$$
$$R^2 = 0.8096$$

تفيد هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا يؤول إ التزايد موع عدد الليا السياحية ، حيـث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الأو كما يلي : $18996*t – 153053$

2-4. الليا السياحية للأوربي : يتضح من بيانات ا ـدول4 ومن الشكل18 الا اه العام لعدد الليا السياحية القضاة الفنادق ا ـزائرية، حيث ا فض من 513384سنة 1990 إ 168325سنة 2002 توسط معدل و سـنوي 4.09%، ومتوسـط حسـا 150221 لليلة، وا راف معياري 131313، وبدرجة تقلب 87.4%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة التالية :

$$y = -610.99*t^3 + 20193*t^2 – 194882*t+ 631462$$
$$R^2 = 0.824$$

تش بيانات ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا يؤول إ التزايد عدد الليا السياحية ا سجلة للأوربي ، حيث أن ميـل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثانية كما يلي : $- 1832.97*t^2 + 40386*t - 194882$

3-4. الليا السياحية موع الأفارقة : يتضح من بيانات ا دول4 ومن الشكل19 الا اه العام لعدد الليا السياحية القضـاة الفنادق ا زائرية، حيث ا فض عددها من 69523 سنة 1990 إ 13371سنة 2002 توسط مـعدل ـو سـنوي 10.35- %، ومتوسط حسا 25592 ليلة، وبا راف معياري 21211، وبدرجة تقلب 82.9%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة التالية :

$$y = 847.89*t^2 – 16464*t + 87422$$
$$R^2 = 0.9779$$

تظهر هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا يؤول إ التزايد عدد الليا السياحية ا سجلة للأفارقـة، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الأو كما يلي : 1695.78*t - 16464

4-4. الليا السياحية موع الأمريكي : يتضح من بيانات ا دول4 ومن الشكل20 الا اه العام لعدد الليا السياحية القضاة الفنادق ا زائرية، حيث ا فض عددها من 22468 سنة 1990 إ 17844 ؛ سنة 2002 توسط معـدل ـو سـنوي 12.26%، و توسط حسا 12620 ليلة، وبا راف معياري 5068، وبدرجة تقلب 40.16%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة التالية :

$$y = 1.2537*t^4 - 58.793*t^3 + 1090.4*t^2 - 7663.8*t+ 26413$$
$$R^2 = 0.5115$$

تش هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا يؤول إ التزايد عدد الليا السياحية ا سـجلة مـوع الأمريكي ، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثالث كما يلي :

$$5.015*t^3 – 176.38*t^2 + 2180.8*t – 7663.8$$

5-4. الليا السياحية موع الآسيوي : يتضح من بيانات ا دول4 ومن الشكل21 الا اه العام لعدد الليا السياحية القضاة الفنادق ا زائرية، حيث ا فض عددها من 34921 سائح 1990 إ 10404 سنة 2002 توسط معدل و سنوي 5.02%-، ومتوسط حسا 14872 ليلة، وبا راف معياري 8921، وبدرجة تقلب 60%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلة التالية :

$$y = -4.778*t^3 + 501.73*t^2 - 7963.9*t + 42054$$
$$R^2 = 0.9296$$

تفيد هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا يؤول إ التزايد عدد الليا السياحية ا سـجلة مـوع الآسيوي ، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثانية كما يلي :

$$- 14.334*t^2 + 1003.46*t – 7963.9$$

6-4. الليا السياحية للجزائري ا قيم با ارج: يتضح من بيانات ا دول4 ومن الشكل22 الا اه العام لعدد الليا السياحية الفنادق ا زائرية، حيث ارتفع عددها من 17842 سنة 1990 إ 28854 و 10404 سنة 2002 توسط معـدل ـو سـنوي 19.36%، و متوسط حسا 18603 ليلة، با راف معياري 15991، وبدرجة تقلب 86%، و كن التعب عن هذا الا اه با عادلـة التالية :

$$y = -154.72*t^3 + 3708.4*t^2 – 22350*t + 39980$$
$$R^2 = 0.8166$$

تب هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متذبذبا عدد الليا السياحية ا سجلة للجزائري ا قيم با ـارج، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الثانية كما يلي :

$$- 464.16*t^2 + 7416.8*t – 22350$$

5. الإيرادات السياحية :

احد أهداف تنمية وتطوير قطاع السياحة والفندقة هو قيق مستويات من الإيرادات السياحية تعكس حسن أداء هذا القطاع مـن خلال مسا ته الناتج الوط الإ ا ، إلا أن هذه ا سا ة تتجاوز[3] 0.18 % ع الفترة 1991 -2001. ويتضح من ا دول5 أن أعلى إيراد 105 مليون دولار أمريكي قق سنة 1990 اخذ الا فاض إ غاية سنة 1997، ليعاود الارتفاع بعدها. كما هو مب الشكل23 و كن التعب عن سلوك هذه الإيرادات ا ققة خلال فترة الدراسة والا اه العام ا با عادلة التالية ويتـب مـن درجة التقلب ا سوبة ذه الإيرادات 35.6% شدة اختلافها من سنة إ أخرى.

$$y = 2.0912*t^2 - 27.033*t+ 132.65$$
$$R^2 = 0.8123$$

تش هذه البيانات من خلال ا عادلة ا قدرة بان هناك ا اها متناقصا يؤول إ التزايد حجم الإيرادات السياحية ا سجلة، حيث أن ميل الا اه يكون قدار مرتبط بعنصر الزمن شكل كث حدود من الدرجة الأو كما يلي : 4.182*t – 27.033

خلاصة : توصلنا اية هذا ا قال وتبعا للتحليل الإحصائي لبيانات الطلب السياحي إ لة من النتائج أ ها :

1- سجل ا قيمون ا زائريون النسبة الأعلى عدد الليا السياحية الفنادق، وكان عددهم أكثر انسجاما مقارنة بغ هم كما يتب من درجة التقلب، يليهم غ ا قيم ا قيم الأجانب بنسبة ضعيفة جدا وبدرجة تقلب الطلب عالية جدا. وتفيد ا عادلات ا قدرة لتتبع سلوك تطور الطلب على الليا السياحية، بتميز غ ا قيم وا قيم الأجانب بدرجات و متناقصة ا يسمح لنا بتوقع ا فاض الطلب على الليا السياحية ذين الفئت من السائح ، وعلى العكس فقد يزت فئة ا قيم ا زائري بدرجة و متزايدة وكذلك ا ال بالنسبة موع ا قيم وللمجموع الكلي، وعليه فسنتوقع ارتفاع الطلب على الليا السياحية من قبل هذه الفئات العموم.

2- استحوذ النقل ا ي من سنة 1990 إ سنة 1995 على النصيب الأك من ا سافرين، ولكن الظروف الأمنية جعلت هؤلاء يفضلون اضطرارا النقل ا وي فيما بعد، رغم ارتفاع تكلفته. بينما يبقي النقل البحري مقتصرا على ا سافرين القادم من أوربا بشكل خاص، ذلك أن ا زائر لا تتمتع ذه ا يزة الداخل. وتب ا عادلات ا قدرة لتتبع سلوك استخدام ا سافرين ختلف وسائط النقل بان درجات و النقل ا و وا والبحري كانت متزايدة إلا أن درجة النمو بالنسبة للمجموع كانت متناقصة، ونفسر هذه النتيجة بان ا موع يتأثر بالتذبذبات ا ادة مركباته، ومع ذلك فإننا نتوقع ارتفاعا الطلب على تلف وسائط النقل وبالأخص النقل ا ي داخل البلاد نظرا لتحسن الواقع الأم .

3- بالنسبة ا سافرين الواصل عند ا دود فقد يزت أعدادهم توسطات معدلات و سنوية سالبة إ غاية سن 1995 و1996 العموم باستثناء ا زائري ا قيم با ارج. بدأت هذه ا عدلات الارتفاع بعد ذلك. وتش ا عادلات ا قدرة لتتبع سلوك ا سافرين الواصل عند ا دود ا زائرية بتزايد أعداد ا سافرين الواصل عند ا دود من الأوربي والأفارقة وا زائري ا قيم با ارج وعلى العكس تناقص أعداد القادم من بلدان ا غرب العر ودول أمريكا و موع الواصل من استراليا واليابان ونيوزيلندا.

4- دلت الإحصاءات ا سوبة لعدد الليا السياحية ا قضات الفنادق ا زائرية، على أن للأوربي ا صة الأك ، يليهم الأفارقة فالأمريكي فالآسيوي ، و الأخ ا زائري . وكان لأعداد الليا ا سجلة ؤلاء تباينات كب ة خلال مدة الدراسة، كما سجل على الأوربي متوسط معدل و سنوي ضعيف مقارنة بالأمريكي ، و العموم فان متوسط معدل النمو السنوي موع الليا السياحية كان ضعيفا ؛ وتفيد ا عادلات ا قدرة لتتبع سلوك الطلب على الليا

السياحية بتوقع زيادته من قبل الأفارقة والأمريكي وا فاضه من قبل الأوربي و موع الآسيوي وا زائري ا قيم با ارج إلا أن هذا الطلب سيزيد موعه.

5- بين التحليل الإحصائي الضعف الشديد للإيرادات السياحية، و كن إرجاع هذه ا الة غ ا رغوبة إ عوامل كث ة بالدرجة الأو الواقع الأم الذي شهدته ا زائر والذي انعكس بدوره عدم الاهتمام الكاف ذا القطاع ختلف مكوناته. وتظهر ا عادلات ا قدرة بتوقع زيادة الإيرادات السياحية كما هو مب ا دول5 واستمرار الا فاض النفقات السياحية بدرجات و اقل وبالنتيجة تقلص العجز ا يزان السياحي.

تبقى الإشارة الأخ إ تبيان أثر تكنولوجيا ا علومات والاتصال دفع عجلة تنمية السياحة (أي خلق طلب فعال على ا نتجات السياحية والفندقية) ا تأ عن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حدث العا سواء وسائل النقل بشقها ا ى وا وي والبحري، أو التقدم التكنولوجي وسائل الترويج السياحي ؛ وهذا سوف يشكل ور مقال قادم موسوم بـ : "دور تكنولوجيا ا علومات والاتصال زيادة الطلب السياحي".

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول 1 . تطور عدد الليالي السياحية في الفنادق

	المجموع	غير المقيمين	مجموع المقيمين	الجزائريون	الأجانب
1990	3701127	658138	3042989	2871178	171811
1991	2846163	269856	2576307	2267411	308896
1992	3358851	365881	2992970	2897098	95872
1993	3643333	305730	3337603	3267285	70318
1994	3471433	101262	3370171	3335336	34835
1995	3648632	75801	3572831	3551557	21274
1996	3547425	60559	3486866	3473639	13227
1997	3488358	84818	3403540	3396141	7399
1998	3003183	132739	2870444	2858530	11914
1999	3438928	164096	3274832	3251922	22910
2000	3748135	202905	3545230	3519252	25978
2001	4028286	225652	3802634	3792972	9656
2002	4128567	253307	3890120	3819600	8100

المرجع: www.ons.dz, 26/08/2003

الشكل 1: تطور عدد الليالى السياحية وكثير الحدود الممهَّد لغير المقيمين

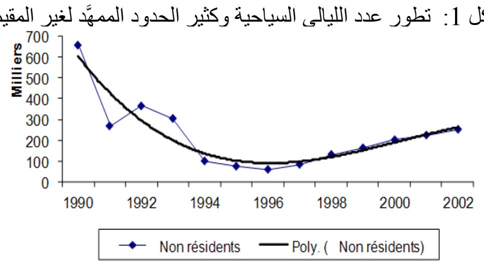

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول1

الشكل 2: تطور عدد الليالى السياحية وكثير الحدود الممهَّد للجزائريين المقيمين

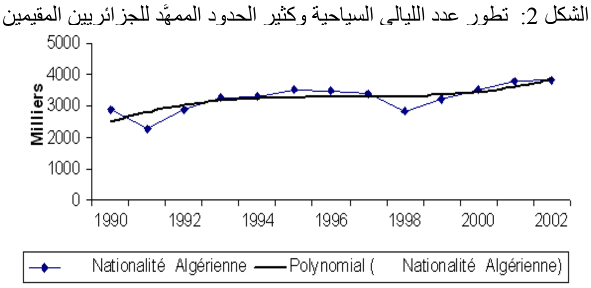

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول1

الشكل3 : تطور عدد الليالي السياحية وكثير الحدود الممهَّد للأجانب المقيمين

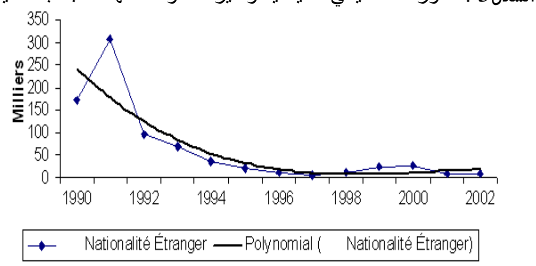

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول1

الشكل 4 : تطور عدد الليالي السياحية وكثير الحدود الممهَّد لمجموع المقيمين

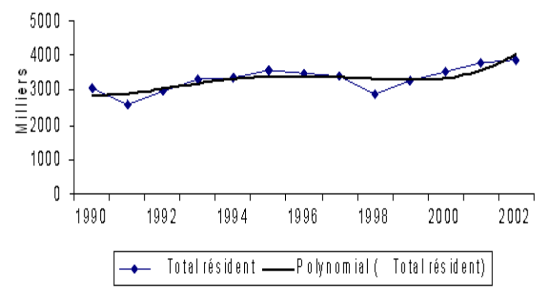

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول1

الشكل 5: تطور إجمالي عدد الليالي السياحية وكثير الحدود الممهَّد

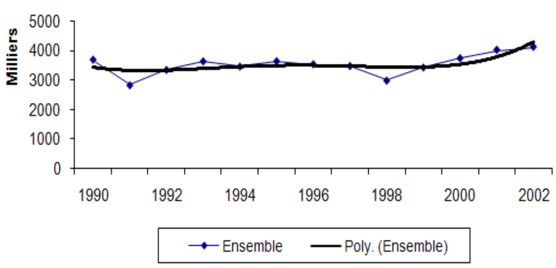

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول1

جدول 2 عدد السائحين القادمين تبعا لوسيلة النقل

البحر	البر	الجو	المجموع	
22000	885318	229600	1136918	**1990**
117010	796050	280150	1193210	**1991**
93291	601841	424416	1119548	**1992**
105331	766656	255558	1127545	**1993**
72746	356729	375238	804713	**1994**
109980	63387	346209	519576	**1995**
98005	182095	324868	604968	**1996**
107487	184119	343146	634752	**1997**
122969	190843	364636	678448	**1998**
195856	183825	368856	748537	**1999**
200780	282858	382346	865984	**2000**
203505	295105	402806	901416	**2001**
322144	209805	456111	988060	**2002**

المرجع: 26/08/2003 www.ons.dz

الشكل 6 تطور عدد الوافدين وكثير الحدود الممهَّد عبر الجوّ

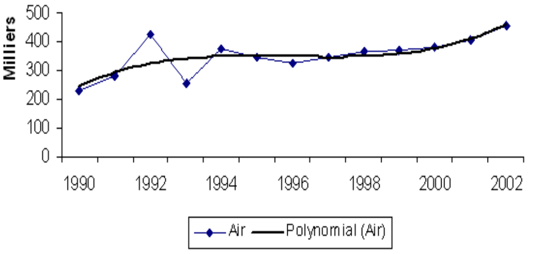

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول2

الشكل 7 تطور عدد الوافدين وكثير الحدود الممهَّد عبر البرّ

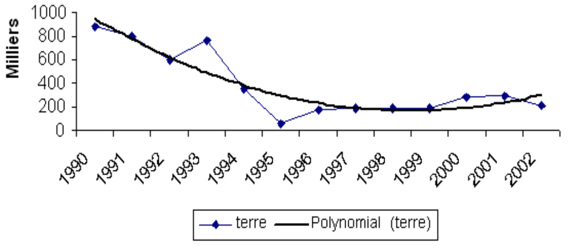

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول2

الشكل 8 تطور عدد الوافدين وكثير الحدود الممهَّد عبر البحر

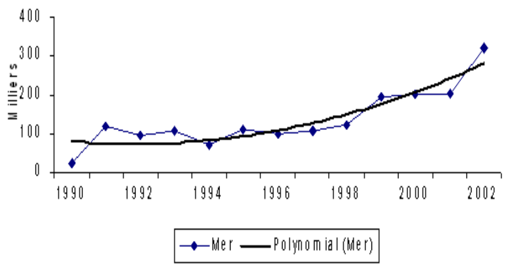

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول2

الشكل 9 تطور عدد الوافدين وكثير الحدود الممهَّد عبر مختلف وسائل النقل

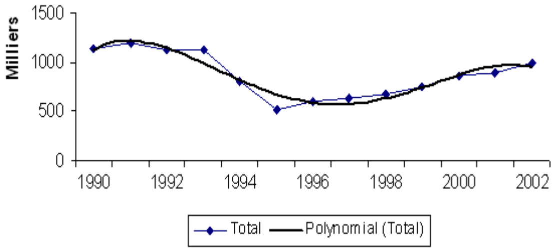

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول2

الجدول 3 تطور أعداد السائحين الواصلين عند الحدود الجزائرية

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
من مختلف أنحاء العالم	1193210	1119548	1127551	804713	519576	604968	634752	678448	748537	865984	901416	988060
الأوربيون	158202	152444	144248	60383	37831	45570	48440	56509	72573	98563	107166	144884
الأفارقة	537867	449550	407082	263135	50876	41378	39638	41679	55481	60359	69644	75672
الجزائريون المقيمون بالخارج	470528	495452	555552	468487	421926	511477	539920	571234	607675	690446	705187	736915
المغرب العربي	523178	434312	377699	237478	38669	29707	27212	28184	31232	42626	46290	61815
الأمريكيون (شمال، وسط، جنوب)	4606	5146	5116	2813	2005	1770	1838	2297	2563	3207	3220	4626
اليابان، استراليا، نيوزيلندا	3803	2964	2496	609	128	94	228	457	599	1028	1099	285

المصدر: www.ons.dz ,26/08/2003

الشكل 10 تطور مجموع أعداد السائحين الواصلين عند الحدود الجزائرية

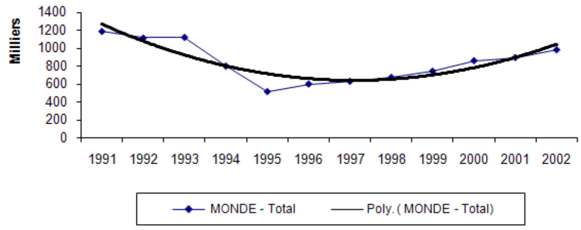

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول3

الشكل 11 تطور أعداد السائحين الواصلين عند الحدود الجزائرية من الأوربيين

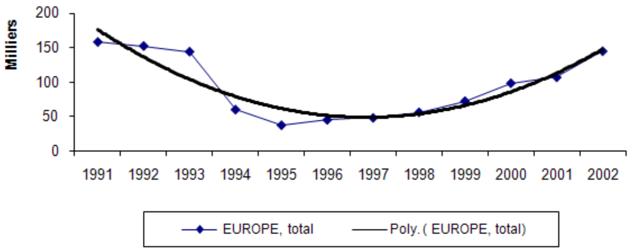

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول3

الشكل 12 تطور أعداد السائحين الواصلين عند الحدود الجزائرية من الأفارقة وكثير الحدود الممهَّد

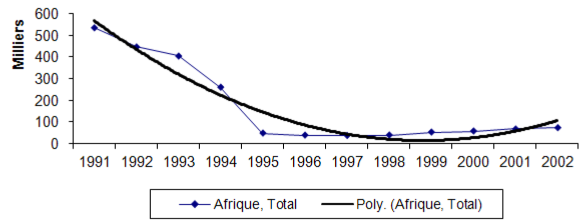

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول3

الشكل 13 تطور أعداد السائحين الواصلين عند الحدود الجزائرية من الجزائريين المقيمين بالخارج وكثير الحدود الممهَّد

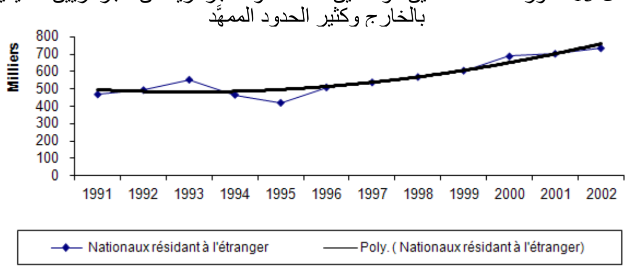

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول3

الشكل 14 تطور أعداد السائحين الواصلين عند الحدود الجزائرية من دول اتحاد المغرب العربي وكثير الحدود الممهَّد

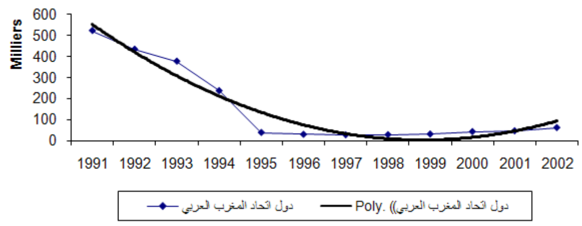

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول3

الشكل 15 تطور أعداد السائحين الواصلين عند الحدود الجزائرية من دول أمريكا وكثير الحدود الممهَّد

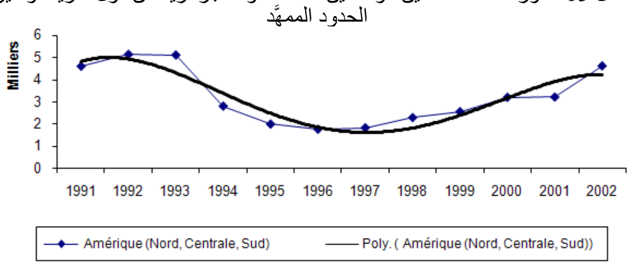

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول3

الشكل 16 تطور أعداد السائحين الواصلين عند الحدود الجزائرية من اليابان واستراليا ونيوزيلندا وكثير الحدود الممهَّد

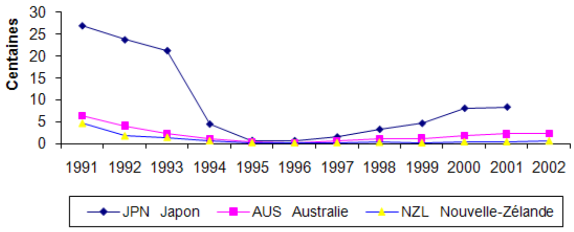

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول3

الجدول 4 تطور أعداد الليالي السياحية لغير المقيمين

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مختلف أنحاء العالم	658138	269856	365881	305730	101262	75801	60559	84818	132739	164096	202905	225652	253307
الأوربيون	513384	173011	267969	221778	55886	36866	31500	48638	80672	95149	116921	142772	168325
الأفارقة	69523	57061	52232	37744	23438	15362	12003	7704	8512	10104	12635	13003	13371
الأمريكيون (شمال،وسط،جنوب)	22468	8373	12524	16670	7729	7607	4084	10451	15811	11170	13606	15725	17844
الآسيويون	34921	25303	24321	22259	10787	12561	7794	6389	7728	8230	8495	14139	10404
جزائريون مقيمون بالخارج	17842	6108	8835	7279	3422	3405	5178	11636	19908	38820	50746	39800	28854

المصدر: 26/08/2003, www.ons.dz

الشكل 17 تطور إجمالي عدد الليالي السياحية وكثير الحدود الممهّد

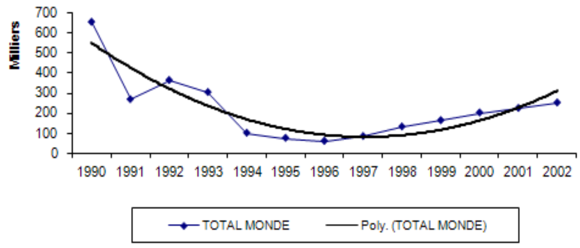

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول4

الشكل 18 تطور عدد الليالي السياحية وكثير الحدود الممهّد للأوربيين

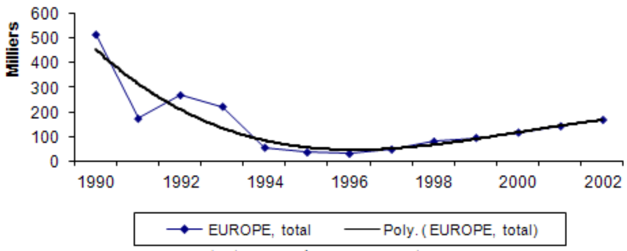

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول4

الشكل 19 تطور عدد الليالي السياحية وكثير الحدود الممهَّد للأفارقة

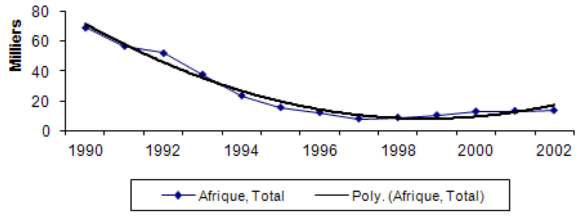

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول4

الشكل 20 تطور عدد الليالى السياحية وكثير الحدود الممهَّد للأمريكيين

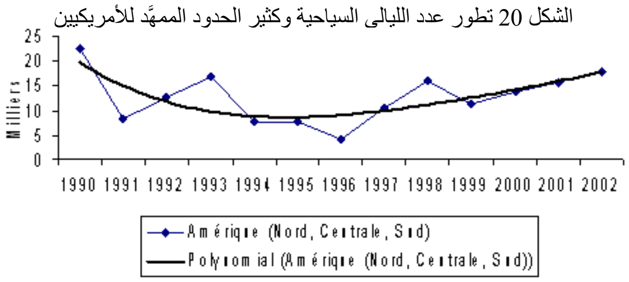

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول4

الشكل 21 تطور عدد الليالي السياحية وكثير الحدود الممهَّد للآسيويين

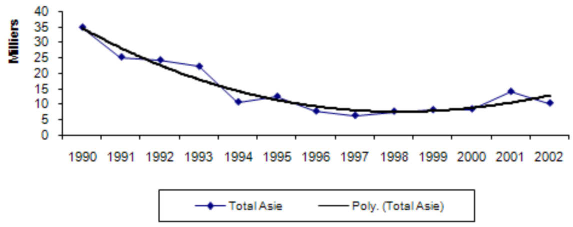

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول4

الشكل 22 تطور عدد الليالى السياحية وكثير الحدود الممهَّد للجزائريين المقيمين بالخارج

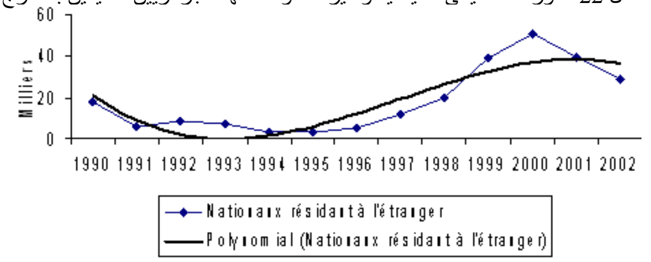

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول4

الجدول 5 ميزان المدفوعات السياحي، الوحدة:مليون دولار أمريكي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيراد	105.0	83.9	74.4	72.8	49.5	32.7	45.8	28.8	74.3	80.0	95.7	99.5	99.6	112	178.5

المصدر: www.ons.dz 26/08/2003 - بيانات سنتي 2003 و2004 من نفس المرجع بتاريخ: 2008/06/13

الشكل 23 تطور الإيرادات السياحية

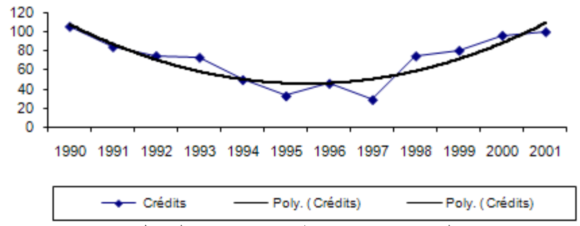

المصدر: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول5

الإحالات وا راجع :

-[1] دى سليم، "إطلالة الطلب السياحي"، جريده أبو ا ول السياحية، العدد 2008/08، مصر، (على ا ط) 2008/11/25 http://www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=450

– ا [2] لس الوط الاجتماعي والاقتصادي، نة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع التقرير حول مسا ة من اجل إعادة ديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة السادسة عشرة، نوفم 2000، ص 22.

[3] - عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة - دراسة مقارنة ب ا زائر، تونس وا غرب - مذكرة ماجستي العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2005/2004، ص 77.

دور ا كومة تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية

د/ عبد ا علي - جامعة ا زائر

ملخص: يعيش العا عصرا أبرز ما يزه ا تفاعلات و ولات جذرية غ مسبوقة، أ ها تزايد الا اه ا ضطرد و تدويل النظام الاقتصادي بكامله وجعله متفتحا ومتحررا أكثر فأكثر، وبذلك أصبحت الدولة مطالبة أن تلعب دورا ا ابيا وفاعلا إحداث التنمية وزيادة الدخل، و سـ القدرة التنافسية مـن خلال خلق بيئة مواتية لذلك، ومن فان السؤال ا وري ما هو دور ا كومة "الدولة" إحداث التنمية وتدعيم تنافسية ا ؤسسات الوطنية.

الكلمات الأساسية: الإصلاح الاقتصادي، التغ ات البيئية، ا يزة التنافسية، التنمية ا ستدامة، ا كم الراشد، ا صخصة، إعادة ا يكلة، علاقات العمل.

هيد : مر الاقتصاد ا زائري بتطورات عدة، وذلك بدءا من الاقتصاد ا وجه، حيث كان تدخل ا كومة تدخلا شاملا ومعمقا، إذ كانت هي ا الك وا ستخدم والبنك، إ نظام اقتصاد السوق، حيث دخل الاقتصاد مرحلة التحرير واعتماد آليات السوق. وهو مـا ثل ولا راديكاليا السياسة الاقتصادية والاجتماعية با اه التخلي عن الدور ا عهود للدولة – سياسة الدعم للسلع ا ادية وغـ ا ادية توف فرص العمل للباحث عنه، السكن الاجتماعي- كاستجابة لقوى خارجية، ا ولد ا اجة إ إطلاق جيل جديـد مـن الإصلاحات.

ظل التحولات ا يشهدها عا الأعمال يبقى السؤال ا وري، ما هو دور ا كومة أو الدولة* بناء و رير القـدرة التنافسية و قيق النمو ا ستدام وا تقاسم؟ وهل التغ ظل التحولات ا ارجية والداخلية ا شهد ا وتشهدها بيئة الأعمال تـؤثر تأث ا واضحا على قدر ا على إ از دورها بكفاءة وفعالية ؟.

1- وضعية وا اهات إصلاح الاقتصاد ا زائري.

لقد ساد الاقتصاد الإداري فترة ما قبل التسعينات من القرن العشرين، حيث شهد الاقتصاد ا زائري مرحلة التخطيط ا ركـزي، والاستثمارات الضخمة، وهيمنة القطاع العام وتقييد القطاع ا اص وا د من وه وتوسعه. و الاعتماد على الإنفاق العام ـدف إعادة بناء البنية الأساسية وا ؤسساتية لاقتصاد دمره الاستعمار واستـ ف موارده. وقد وفق قيق إ ازات اقتصادية حيـث بلـغ معدل النمو الاقتصادي بـ 1974 و1979 قرابة 8%[1] و قيق استقرار سياسي وامن وسلام اجتماعي. وقد حظي ا انـب ا ادي للإنسان باهتمام عال من حيث التركيز على اربة الفقر والتعليم والرعاية الصحية، وعدالة التوزيع، وإتاحـة فـرص عمـل للراغب . وهو ما ثل إ ازات اجتماعية مرموقة، أما على صعيد القيم فقد فشل النظام إتاحـة ا ـال للممارسـة الد قراطيـة وا ريات والتمتع قوق الإنسان. وإن كان صيص ا وارد يتوافق ويتطابق مع سلم حاجيات الأفراد آنذاك، فإن ا قق من إ ازات لا يعكس مستوى التضحيات، ا أدى إ إعتماد تغ ات هيكلية عدة مثل: التسي الذا ، التسي الاشـتراكي، إعـادة ا يكلـة، استقلالية ا ؤسسات دون التفات للمحيط. ولكن ظل يعا كل الأحوال من نفس ا تاعب، بل كان لتوا التجارب غ ا دروسة أثارها السلبية على ا انب الاقتصادي والاجتماعي.

مع بداية التسعينات من القرن العشرين ظهر وذج من الإصلاحات يقوم على الترويج إ تطبيق الإصلاح ا يكلي، لاستعادة التوازن ا طلوب، على متغ ات -ا ؤشرات الكلية- كانت تلة لسنوات طويلة، سياسات استهدفت رير السوق وإلغـاء القيـود علـى ا عاملات وإزالة الدعم قصد قيق الاستقرار الاقتصادي وضمان التوازنات ا الية. وكانت نتائج الإصلاح هذا ا انـب إ ابيـة ومقبولة من نواحي عدة فقد عرفت ا يزانية العامة سنا من-8.7% سنة 1994 إ 2.4% سنة1997[2].

سجل معدل التضخم ا فاضا ملموسا إذ انتقل من 32% سنة 1994[3] إ 6% سنة 1997 وتراجعت ا ديونية من 31 مليار دولار سنة 1995 إ 05 مليار دولار سنة 2006 علاوة على قيق أكثر من 110 مليار دولار احتياط من العملات الأجنبيـة،

و التأكيد على إعادة ا يكلة وأ ية إشراك القطاع ا اص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية قصد الارتقاء بالقدرات الوطنية الإنتاجية والتسويقية، وكانت نتائج الإصلاح هذا ا انب متواضعة رغم إنفاق الدولة على هذه الإصلاحات حوا 25 مليار دولار أمريكي [(4)] إلا أن ما قق لا يكاد يعدو تعديلا نصوص ا نظومة التشريعية والتنظيمية، أما على ا ستوى التطبيقي فإن الأهداف ا ددة وهي إعادة هيكلة ا ؤسسات، ا صخصة، رير التجارة ا ارجية، رير نظام الصرف، زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي، فعرفت تأخرا وتباطؤ يتضح من :

1-1 **إعادة ا يكلة**: انطلاقا من النتائج ا سجلة إقرار برنامج وط لتأهيل ا ؤسسات بغية الارتقاء بقدرا ا التنافسية ود ها الاقتصاد العا ي، غ أن السمة ا ميزة لإعادة ا يكلة هي أ ا اقتصرة على :

- التطهير ا ا الذي كلف ا يزانية العامة للدولة أكثر من 600 مليار دج بين 1991-1998، دون أن تكون هناك نتائج معتبرة، حيث غلق وتصفية الكث من ا ؤسسات وخصخصة القليل، كما أن البقية مهددة بخاطر الإفلاس والزوال.
- تسريح العمالة: حيث تسريح أكثر من 800 ألف عامل بين 1994-2006 دون عناء البحث عن بدائل أخرى الوقت الذي يعتبر فيه الأفراد موردا عندما تتم ا اجة إليهم و نتخلى عنهم فجأة.

2-1 **ا صخصة**: بالرغم من انقضاء قرابة عقدين من الزمن على البدء فيها إ أ ا مازالت تعترضها مشاكل وذلك: [(5)]

- لغياب معاي واضحة لتحديد ا ؤسسات القابلة للبقاء أو ا صخصة.
- غياب الإرادة السياسية الواضحة.
- خلق ضعف القطاع ا اص اوف من ا صخصة .
- مشكل التكفل بالعمال ا سرح .

كما الاعتماد ا صخصة على مدخل التنازل عن القطاع العام، دون اولة البحث عن بدائل أخرى لتشجيع القطاع ا اص.

لقد أخذت ا صخصة ا زائر مدخل هدم ا وجود و إستحداث البديل من هدم القد ، دون اولة البحث عن بدائل لتشجيع القطاع ا اص فا ل ليس با دم أو ويل ا ؤسسات من رد كيانات حكومية غ منتجة لكي تصبح رد كيانات غ حكومية غ منتجة، و ذا لا يكون هناك ول اقتصادي، ولإقامة اقتصاد السوق بل يستمر فقط ركود اقتصادي.

إن دواعي وجود القطاع العام ما زالت قائمة وبذلك لا يكمن ا ل لا يكمن خصخصة ا ؤسسات القائمة أو اختفاء دور الدولة كمعدل وكمستخدم وكمنظم بل، وضع نظام تأش ي توي على أهداف عقلانية واضحة ا عا وا دود، ومعاي موضوعية لتقييم ومتابعة الأداء و رير الإدارة من الضغوط وإ اد إدارة احترافية. لقد كان اعتماد ا صخصة مطلبا خارجيا دون إشراك الأطراف ا عنية وبذلك نرى أنه ينطوي على ضياعات وإهدار ا وارد.

إن ا صخصة كأسلوب للإصلاح الاقتصادي رغم أ يتها وضروريا ا، لا كن ا النجاح غياب إستراتيجية دد سلفا ا عاي الواجب اعتمادها لانتقاء ا ؤسسات القابلة للخصخصة التقنيات ا ناسبة ا باعتبارها ليس شكلا أو تقنية واحدة، ليأخذ منها كل تمع ما يتناسب وواقعه وأهدافه وإمكانياته وأولوياته، فهي ليست هدفا حد ذا ا وإ ا هي وسيلة من وسائل ترشيد الاقتصاد والانتقال إ اقتصاد السوق. ومن ، يستدعي احها توافر متطلبات السياسة الضرورية لتنفيذها، و اصة فيما ص طبيعة السلطة السياسية والب القانونية والنظام ا صر وا ا وا بائي ا دعم والقيم الثقافية. ولا تنجح ا صخصة إلا إذا توفرت البيئة التنافسية و يئة ا ماه إعلاميا، مع ما يتطلبه ذلك من العناية بشكل خاص بالآثار الاجتماعية للإصلاحات.

3-1 **الاستثمار الأجن** : تعا ا زائر من ضعف استقطاب الاستثمار الأجن وا لي –خارج قطاع ا روقات- مقارنة بقدرات السوق ا زائري، حيث تظل بعيدة عن ا فزات ال قدمتها نظريا قوان الاستثمار. و لقد صنفت ا زائر من قبل ا يئات الدولية الرتبة 94 عا يا ال تدفق الاستثمارات الأجنبية ا باشرة الفترة ا متدة ما ب 2000-2003 أما سـنة 2004 فقـد صنفت ا زائر 91 (6) وذلك بسبب أسلوب التعامل ال ارسه الدولة مع ا ستثمرين. حيث بينـت ا ؤسسـة العربيـة لضـمان الاستثمار، ال تعت بالاستثمار الدول العربية، أن ا زائر اكتفت فقط بإصدار القوان واللوائح ب الاستثمار دون القيام بعقد مؤ رات أو ندوات ترو ية أو القيام بزيارات ترو ية لدول أخرى لعرض فرص الاستثمار على عكس ج ان ا زائر، بل هناك أسوء من ذلك أسلوب الب وقراطية الذي ارسه بعض الفئات الدولة ا تسبب ضياع استثمارات عربية بقيمة 20 مليار دولار (7). وتدعم ذلك حافظة الفرد ا زائري على القيم السلبية، فلم يشمله تغي من داخل نفسه رك فيه التصرف الأمثـل ع تلـف العهود، إذ ظل مهمشا ايدا ا كان سببا إجهاض مشروع التغي .

أما على ا ستوى ا زئي فسجلت نتائج التقييم تراجعا أداء كل القطاعات الصـناعية –باسـتثناء قطـاع ا روقـات وا دمات الاتصالية والأشغال العمومية- وذلك لضعف الاستثمارات ا وجهة للقطاع الصناعي، وذلك لغياب استراتيجية واضـحة حول مستقبل القطاع العام يضاف إ ذلك ا نافسة للسلع الأجنبية ا ماثلة خاصة إذا ما علمنا أن الواردات القادمة من أوربا والص وجنوب شرق أسيا وح بعض الدول العربية تتميز ودة عالية وأسعار تنافسية، وهو ما تعكسه تقارير ا نافسة العا ية بـ عـامي 2004-2005 فقد احتلت ا زائر مراتب 114، 80 على مستوى التكنولوجيا والقطاع العام. أما حسب مؤشر النمو للتنافسية فقد احتلت ا وقع 71 من أصل 104 (8) دولة وا ركز الأخ من ب 7 دول عربية وبالنسبة ؤشر الأعمال التنافسية فإ ـا تـل ا ركز 89 دوليا وا ؤشر الأخ من 7 دول عربية. وهذا ما يع أن تنافسية الوحدات الاقتصادية ا زائر ضـعيفة حـ علـى ا ستوى العر (9).

كن القول أن برامج الإصلاح الاقتصادي ا عتمدة تتناسب مع قدرات الاقتصاد الوط ، ا أ ق أضـرارا بالطبقـات الاجتماعية الفق ة ا علنا نقول أن التحسن على مستوى مؤشرات النمو الاقتصادي يفتقر إ الر ة وغ منتج ولا يبعث علـى الاطمئنان. وتعزى هذه النتائج ا زيلة الأساس إ غياب استراتيجية واضحة وتقص ا كومات مسؤوليا ا ا تابعة وفـرض الالتزام والضعف التصدي للعديد من ا شاكل الاجتماعية. و هذا بالتزامن مع الثقافة الضعيفة وعقم نظام التعليم والبحث العلمـي ا أوجد ظروفا غ ملائمة ومناخا غ صحي.

2 التحولات البيئية :

يتسم عا اليوم جموعة من التغ ات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ا تسارعة، ا تمثلة أساسا رير التجارة العا ية وانكسار ا واجز وثورة الاتصالات وا علوماتية، ال أصبح وجبها العا قرية واحدة ا يسهل انتقال الأصول من مكان لأخر وبسرعة هائلة. وقد تزامن هذا الا اه مع دخول اتفاقية الشراكة مع الإ اد الأور حيز التنفيذ سنة 2005 والرغبة الانضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة وما يترتب عن ذلك من التزام بقواعد التجارة العا ية ا بنية على حرية ا نافسة وعدم التمييز ب الدول وب الإنتاج الـوط والأجن والرفع التدر ي للقيود ا مركية د ا ؤسسات ا زائرية نفسها وجها لوجه منافسة غ متكافئة.

1-2 انعكاسات التحولات البيئية :

من منطلق أداء وحدات الاقتصاد ا زائري متوقع أن يؤدي رير التجارة ا ارجية إ زيادة الطلب على الواردات، مع ما لذلك من تأث ات سلبية حيث تش الدراسات إ أن حجم الطلب على الواردات من منتجات الصناعات: الغذائية ا عدنية الكيماوية النسيجية ا شبية والورقية الالكترونية الاستهلاكية سيزيد على التوا بـ : (10)

16.52%، 30.62%، 29.8%، 19.5%، 80%، 39.2%، 18%، وفق نسبة التخفيض ا مركي ا طلوب من ا زائر الالتزام ا، لذلك تعد العديد من الصناعات مهددة خاصة الأجل القص وا توسط ور ا سيمتد هذا الأثر السـلـ إ ا نتجـات الأخرى الأجل الطويل وذلك لعدد من الأسباب :

- غياب سياسة للدولة لتطوير القطاع الصناعي حيث يعتمد هذا القطاع على ا هارات اليدوية باستخدام أجهزة ومعدات أقل تطورا من مثيلا ا العا ية. فالقاعدة الصناعية ا زائرية بناؤها سنوات السبعينات من القرن العشرين، وهي بذلك تعة غالبيتها حكم القدم ظل التطورات ا ائلة ا دث حقل التكنولوجيا.
- ضعف الاهتمام بالنواحي التنظيمية والبحوث والتطوير الذي يعد من أهم دعامات البقاء والاستمرار ذه الصناعات.
- عدم امتلاك ا نتجات الوطنية موعة ا صائص التنافسية (السعر، ا ودة، التكلفة...)، ا يعرض النشـاط الصـناعي إ خطر حقيقي سواء من حيث ا نافسة أو من حيث القدرة على البقاء.

ا سبق يتضح أن بعض الصناعات الوطنية مهددة بالزوال، وذلك لأن جاهزية الوحدات الاقتصادية ا زائر ضعيفة ولا تواكـب جاهزية الوحدات الاقتصادية الأخرى الدول العربية وعلى ا ستوى العا ي، ا يتطلب إعـادة النظـر السياسـة الاقتصـادية والصناعية على ا ستوى الكلي وا زئي. وهذا بوضع استراتيجية خاصة بتنمية وتطوير القطاع الصناعي ضمن مفهوم الاسـتراتيجية الاقتصادية العامة للبلاد. فتعزيز القدرة التنافسية للصناعة يتطلب توفر البنية التحتية للاستثمار، وتوظيف استثمارات طويلة ا ـدى القوى البشرية و ا عرفة، وتفعيل البحث والتطوير العلمي و التقا ، و ديث النظام ا صر ، تطوير وتأهيل مؤسسـات القطـاع العام، و سـ العوامل الداخلية ا تؤثر على انتاجية وكفاءة الوحدات الصناعية و التخلي عن الأ اط السلوكية غ التنافسية مثـل، الاعتماد على تصدير ا وارد الطبيعية شكلها ا ام الذي ول دون تطوير قدر ا على خلق مدخلات إنتاج جديدة.

2-2 الأدوار ا ديدة للدولة :

لقد حققت دول جنوب شرق أسيا والص حالة تنمية عجزت عن قيقها دول نامية كث ة، غ أن خ ات الدول الأسيوية لا تقدم أي سند تار ي لت ير الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادي وا صخصة كمأخذ للتنمية. وكان التسليم بأن السوق والقطاع ا ـاص ما مكان هام التجربة التنموية، [11] فالنجاح كان صلة موعة من السياسات الاقتصادية ا ر تها ا كومة ونفذ ا باقتدار، باستخدام موعة من الأدوات -ا مع ب الكفاءة الاقتصادية والكفاءة ا تمعية- بغرض توجيه السوق إ ا سارات ا رغوب فيهـا [12] (الطريق الثالث)، غ أن هذا لا يع أن الدولة بإمكا ا أن تقود قاطرة التنمية الاقتصادية فردها، لأن العا تغ ، إلا أن ا رية الاقتصادية لا تع تغييب الدولة –فالدولة هي ا سؤولة عن ا ؤشرات الكلية وعن التشريع والإلزام به والتعليم والصحة...-فعدم قيام الدولة بذلك يؤدي إ التحول من احتكار الدولة إ احتكار القطاع ا اص. فإن كان للقطاع ا اص دور، فإنـه يـؤدي دوره إطار قوان نع الاحتكار. و من ة لا يتحقق الإصلاح الدول النامية إلا بقيام ا كومة بدور هام ومتزايد لإحداث التنمية. ففـي ظل العو ة كن النظر إ ا كومة على أ ا منظمة أعمال ارس دورها بيئة تنافسية، ومن تقع عليها مسؤولية بنـاء وتعزيـز القدرة التنافسية و قيق التنمية ا ستدامة و يئة البيئة ا لائمة وا ناسبة للأعمال، وضمان قدر من ا ساواة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير ا نظمات والسياسات والتشريعات وإصلاح النظام الإداري، لتهيئة الإطار السليم للقطاع ا اص ليلعب دورا وريا التنمية. ويتحول من الشريك الأصغر الضعيف الذي تاج إ الدعم والتوجيه إ الشريك الكامل، مع ترسيخ ثقافة فزة ومدعمـة للاستثمار والإنتاج.

ظل التحولات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والإفرازات ا تعددة للبيئة ا الية بأبعادهـا ا ختلفـة، أصبح ا يار ا قيقي كومات الدول النامية من منظور التنمية، هو ليس رد زيادة النمو والاندماج الكامل الاقتصاد الرأ ـا ا عو أو الانعزال الكامل عنه، بل هو اعتماد سياسات تكفل التوازنات الاقتصادية الضرورية لنمو وازدهار ينسجم مع خصوصيا ا،

ويعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية الكفيلة برفع القدرة على تقد إنتاج متميز قادر على ا لمنافسة الأسواق العا ية، و سم ا لمستوى الثقا وا عيشي للأفراد و يئة البيئة ا لملائمة وا لمناسبة للأعمال، ولا يقتصر دور ا كومة على دعم القدرة التنافسية للقطاع ا ـاص، وإ ا يعتمد على إصلاح مؤسسا ا وأجهز ا الاقتصادية والإدارية ا ختلفة، ح تتمكن هذه ا ؤسسات من دعم القـدرة التنافسـية للقطاع ا اص من جهة ورفع كفاءة الأجهزة وا ؤسسات ا كومية ذا ا وذلك بتطبيق ا ودة الشاملة على منظمات الأعمـال [13] وتب فكرة ا كومة الالكترونية و حوكمة الشركات لكي قق سرعة الاستجابة للاحتياجات العامـة، وتـوفر ا رونـة الكافيـة وا دمات ا تميزة لتهيئة البيئة والإطار السليم للقطاع ا اص، ليلعب دورا وريا التنمية وجذب الاستثمار ا لي والأجن وإرساء ثقافة فزة وداعمة للإبداع وثقة بالنفس.

3 الدولة والقدرة التنافسية :

ظل ا لملامح والتوجهات ال أسهمت تكوين نظام الأعمال ا ديد سعى الاقتصاد ا زائري منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين إ التوجه و الاعتماد على قوى السوق وآلياته بتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي وزيادة الانفتاح العا ي، نتيجـة الالتـزام باتفاقية الشراكة مع الا اد الأور والسعي للانضمام إ ا لمنظمة العا ية للتجارة.

نتيجة ذه التغ ات تأ قضية تعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوط ال ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الصناعية لتحـل الصدارة، حيث ثل التنافسية السمة الأكثر وضوحا النظام العا ي ا ديد، فهي تشكل الإطار العام الذي تـتم نطاقـه كافـة العمليات والأنشطة ال ارسها منظمات الأعمال. ويواجه الاقتصاد ا زائري ديا يتمثل رفع كفاءة أدائه بشكل عـام لزيـادة صادراته من السلع الصناعية عن طريق تدعيم قدراته الأسواق ا لية والدولية.

1-3 **القدرة التنافسية** : يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا للدول النامية ا ة ديات النظام العا ي الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغ ات جوهرية منظومة متكاملة من العوامل: [14]

- البيئة الاجتماعية والثقافية وال تفرز مؤثرات على السلوك وعلى رأسها القيم والا اهات والدوافع.
- بيئة داعمة للإبداع والابتكار والإ از.
- توف ا لمناخ لق الاستثمار من كفاءة إدارية واستقرار سياسي، كفاءة السياسات ا كومية الداعمة وا لمساندة للاستثمار العام وا اص والربط ب السياسة والاقتصاد.
- توف هياكل البيئة سياسية فهومها الشامل، ع إقامة تلف ا ؤسسات ال بإمكا ا أن تساهم قيق ا يزة التنافسية.

يقصد بالقدرة التنافسية موعة ا لمهارات وا لمعارف والقيم ثقافية والقدرات وتاريخ الدولة ال تتفاعل مع بعضها بشـكل قق القدرة على ا واجهة و البقاء صناعة معينة أو موعة من الصناعات، و ا يزة التنافسية بطريقة أخرى هي عبارة عن الإطـار ا ؤسسي والبيئة الأساسية، سواء انعكس ذلك السياسة الاقتصادية وا الية والنظم التشريعية أو شبكات الاتصالات وا واصلات أو نظم التعليم والتدريب ال تعظم القدرة التصديرية لدولة ما. وبالتا يتم قيق ا يزة التنافسية من خلال تدخل الدولة جموعة من السياسات ا لمتناسقة ال تعمل على سم الإطار الاقتصادي والسياسي والقانو والتعليمي لتدعيم الصناعات أو ا دمات ال تتمتع يزة رئيسية.

إن ا رور من وضعية اقتصادية ائية إ اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، ولا كن أن ينجح برنـامج إصـلاح، دون وجود دور فعال للحكومات، على الرغم من أن فلسفة الإصلاح تؤكد على تقليص دور ا كومات، ففي الإصلاح تظل ا كومات تتو مسؤولية يئة البيئة والإطار السليم الذي يكفل ويؤمن تطبيق آليات السوق وزيادة ا لمنافسة، فا لمنافسة ا رة غ موجودة، و ذا لق ا كومة الظروف ال لا كن لأي مس اقتصادي وسياسة تنموية أن تنجح إذا يوازها شروط ضرورية تضمن اح تلـك السياسات.وهو ما يتطلب تدخلا حكوميا نشطا و فعالا ا الات التالية:

1) النظام الإداري : ضوء تنامي ا اجة إ الإصلاح الاقتصادي ب التأكيد على أ ية تقد الإصلاح الإداري على الإصلاح الإقتصادي عملية التطوير فأي إصلاح اقتصادي لا كن أن قق الأهداف ا رجوة منه دون وجود نظام إداري تتوافر فيه موعة العناصر وا ددات ال قق ا يزة التنافسية.[15]

ارس الإدارة دون سابق ضـ بالرغم من الضعف، فلقد ورثت ا زائر عشية الإستقلال أجهزة ضعيفة كما و نوعـا، و تعمل على تدارك هذا الضعف وتقوية إدار ا. تاج النظام الإداري إ إصلاح على مستوى ا كومة وعلـى مسـتوى منظمـات الأعمال' باستيعاب كامل لطبيعة العوامل ال أعاقت التنمية، وكانت سببا التسي السيئ للإدارة، مع إصلاح النظام وعدم وقوف ا كومة على ا ياد بل ب أن يكون متابعة و مسؤولة على فرض النظام والانضباط والالتزام به. لأن غيا ا يتسبب فساد إداري واقتصادي وهدر للإمكانيات، وتعطيل العديد من آليا ا[16]، فا كومة ملزمة بالتدخل حينما يكون ذلك ملائما للاستثمار ا ياكل الأساسية للتسي ، تنمية القطاعات الإنتاجية و يئة بيئة صا ة للاستثمار، وإقامة شبكات مناسبة للأمان الاجتماعي والتنمية البشـرية والبيئة، مع التأكيد على أ ية ا اجة إ أن تكون ا كومة ذات رسالة، فا كومة ال تعمل من خلال رسالة تعتـ أكثر فعالية مـن ا كومات ال تعمل باللوائح والنظم ا امدة، ومن ب أن تدار ا كومة بالأهداف.

يقلل التركيز على الأهداف ا اجة إ البـ وقراطية وا مود الذي يعد من الأسباب الرئيسية لإخفاق الاستثمار وا صخصة ا يظهر أ ية تطوير الأساليب ا كومية كمنح ا وافز واستخدام نظام ا كافآت لفرق العمل بدلا من الأفراد والتحول إ الإدارة بالأهداف وإدارة ا ودة الشاملة وإعادة ا ندسة وا دم البناء و حوكمة الشركات[17] وغ ها من أساليب التطوير،كالتخلص من السـلوكيات وا مارسات البـ وقراطية وتغي الثقافة ا تتضمنه من قيم و اذج سلوكية ومفاهيم قائمة كم ا نظمات وتوجه سلوك ا وظف بدلا من مكافأة ا مود والتحجر لا بد من الانتقال إ ثقافة ا بادرة وا خاطرة والإبداع من خلال[18]:

أ- تغي العادات ويتأتى ذلك من خلال تعريض ا وظف ات جديدة مثل حركة التنقلات بـ الوظائف ا يكسبهم خـ ات جديدة.

ب- شحذ ا مم من خلال التشجيع على الإبتكار والتغي وتوظيف أواصر التعاون بـ فرق العمل. فلا ب الاكتفاء بتغي الثقافة القد ة بل ب ترسيخ ثقافة جديدة.

ت- ترسيخ صورة واضحة ستقبلها وذلك بالنظر إ ا كومة كمنظمة أعمال ارس دورها بيئة تنافسية، ـاول أن قق ميزة تنافسية نظما ا ختلفة، من خلال استخدامها الفعال واردها الاقتصادية ا دودة، غ أن ذلك لا يتحقق إلا بنظرة دائمة إ ا ستقبل بعيد ا دى. فبدون التخطيط يتعذر الوصول إ نتائج، كما لا كن أن نتوقع نتائج دون فكر يقودها.

ث- كـ ا تمع بدلا من إلقاء يع ا شكلات على كاهل ا نظمات ا كومية، ا يسمح له من حل مشاكله بنفسه من خلال إدارة منظماته.

ج- كـ ا وظف وهو ما يعـ منح ا وظف القدرة على إ اذ القرار والاستجابة العاجلة للعملاء وا بادرة ل ا شكلات بطريقة مباشرة دون الرجوع للمركز.

2) تأهيل ا ؤسسات: لا كن تصور اح الإصلاح و الإنتفاع من الفرص ال تتيحها العو ة دون إعادة هيكلة جهازها الإنتـاجي وتفاعلها بإ ابية مع ا تغ ات الدولية القائمة على أساس ا نافسة. فلا بد من إعادة تأهيلها لتحقيق أفضل إندماج كـن النظـام التجاري العا ي، فالدعم ا كومي للمؤسسات من أجل الرفع من أدائها و اعتها وترقية تنافسيتها يبقى جد مهم، غ أن ا بـادرة وا سؤولية تقع على ا ؤسسات نفسها أولا فا كومة ب أن تتو مهمة خلق مناخ موا للاستثمار، وتقد الدعم ا ا وغ ه من التسهيلات ال تشجع ا ؤسسات و فزها على السـ و سـ تنافسيتها، تأهيل و ديث وسائل الإنتاج أو هياكل الدعم الصناعي كا يئة الاستشارية وا ؤسسات الوطنية للجودة وا صول على ا عاي العا ية للجودة، و وضع القواعد العامـة ا نظمـة للاقتصـاد

ا زائري من خلال مسايرة التطورات التكنولوجيا و اولة استحداث أكثر الفنون الإنتاجية حداثة وملائمة[19]. و كن الاستفادة من ال نامج ا اص بتطوير القطاع ا اص بالتعاون مع الا اد الأور إطار الشراكة الـذي دخـل حيـز التنفيـذ إبتـداءا مـن سبتم 2005. فا زائر مطالبة ببذل هود أك ، ظل هذا التعاون حـ تتمكن ا ؤسسات ا زائرية من الاستفادة مـن ا ـ ات الفنية والتنظيمية لإدارة الوحدات الإنتاجية بكفاءة يع النشاطات.

3) **القطاع ا اص:** تكمن معضلة القطاع ا اص الدول النامية تكوينه فهو عبارة عن مؤسسات فردية عائلية صغ ة ا جـم تعا من ضعف رأس ا ال ا ستثمر، قلة ا ؤهلات الفنية لليد العاملة، و يستخدم تكنولوجيا أقل تطورا. حيث إ ه إ تلك ا الات ال تتميز بارتفاع الربح ولا ضع لأي رقابة سعرية أو تنظيمية من جانب الدولة –كا شروعات ذات الطـابع ا ـدمي ـال الاست اد وا ضاربة العقار والتوزيع. أما القطاع ا اص الذي يعمل الات الإنتاج السلعي وخاصة الصناعات التحويلية فإن الإجراءات اللي الية ا صاحبة ل امج التثبيت الاقتصادي –وبالذات حرية الاست اد و فيض قيمة العملة و رير سعر الفائدة وعـدم فرض القيود على ا دفوعات ا ارجية – دمرت نشاط القطاع ت تأث إرتفاع تكاليف الإنتاج وا نافسة الشديدة غ ا تكافئة ب منتجاته وا نتجات ا ماثلة الواردة من ا ارج.[20]

لقد دخل الأفراد ال الاستثمار لا تتوفر لديهم قيم الأعمال وا عرفة ا اصة بقواعد وفنون الاستثمار ويفتقرون إ ثقافـة التفاؤل، فمنهم من يطلب خدمات بالدينار الرمزي وإعفاءات من الديون، و إذا أقدم على شراء تلكات القطاع العام يطلب –مـن ا كومات ال يتعامل معها- ضمانات ضد تد الطلب على ا دمة أو التغ ات ال كن أن دث ا تمع من سياسـية ماليـة ونقدية، وما إ ذلك من أمور. وهو ما يتنا مع الفلسفة ا قيقية للخصخصة وقيم اقتصاد السوق ال تقوم على:

- الاعتراف بالسوق وآلياته باعتباره الأساس اح الإدارة وفشلها بقبول أحكامه، فهو الفيصل تقييم أداء الإدارة.
- قبول ا نافسة كواقع ضروري والسعي إ قيق السبق.
- رفض ا بادئ وا سلمات الإدارة، وإحلا ا فاهيم ومتطلبات إدارية حديثة ثبت جدواها.
- الإ ان بأ ية العنصر البشري ودوره إ اح العملية الإدارية.

يفرض إنفتاح الأسواق ديات خارجية وداخلية، تتمثل اطر تفكيك القطاع ا اص، نتيجة العلاقات العائلية ال تنجم عن تعاقب الأجيال على امتلاكه، كما يواجه صعوبة أك من ذي قبل، توف التمويل الضروري واللازم لإدخـال التكنولوجيـا ا تقدمة والأساليب الإدارية والتسويقية النشطة والفعالة واجهة ا نافسة العا ية، حيث أن 83% من ويلات البنوك العمومية تذهب إ القطاع ا اص. ا يع أن الشركات تواجه نقلة نوعية كب ة نتيجة التغ ا فاجئ للأطر والسياسات ا ختلفة ال كم النشـاط التجاري ا طلوب ظل التحولات العا ية.

لقد أصبحت إعادة هيكلة القطاع ا اص ضرورة، ليستطيع ا سا ة التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات، ا يستدعي من الشركات الفردية العائلية طرح أسهمها للاكتتاب العام إذا كانت اجة إ زيادة رأس ما ا، بدلا من زيـادة الاعتمـاد علـى الاقتراض.

لق العو ة فرصا و ديدات الأمر الذي يتطلب تصميم استراتيجيات ملائمة مع التوجه و التحالف الاستراتيجي الـذي أصبح أحد ات بيئة الأعمال الإقليمية والعا ية. فالتحالف الاستراتيجي ثل نضجا الإدارة الإستراتيجية [21]، و كن للحكومات ا عاونة ذلك من خلال دعم وتسهيل إقامة الفات ب صغار ا نافس مع إعطاء مزيد مـن الاهتمـام ا ؤسسـات الصـغ ة وا توسطة. و التشجيع على الفصل ب ا لكية والإدارة، إذ أن استخدام مديرين تر يسهم تكامل وتطوير الـرؤى الإداريـة، ويعظم فاعلية القرارات الإدارية، مع استثارة ا اجة إ تب إدارة ا ودة الشاملة.

4) **أسلوب ا كم**:لقد تنامى التسعينات من القرن العشرين الاهتمام بأسلوب ا كم والتنمية ا له من أ ية و ا بينهما من ترابط. و قد تزايدت أ ية موضوع أسلوب ا كم بعد أن أظهرت الدراسات العديدة أن النجاح والإخفاق دفع عملية التنمية بأبعادها ا ختلفة، يتوقف بدرجة كب ة على مدى الرشادة تسي ا وارد، الالتزام بالقانون، مدى الاستجابة لرغبة العملاء، الفعالية بلوغ الأهداف فضلا عن ا ضوع لقواعد واضحة و ددة للسلوك وا اسبة.[22]

يرجع اختلاف الكفاءة الاقتصادية ب الدول إ تباطؤ الإنتاجية الكلية، و من اختلاف معدلات النمو الطويل ا دى إ اختلاف كفاءة أطرها ا ؤسساتية، حيث تلعب الدور الأك تفس فشل ارب معظم الدول النامية.

يعت أسلوب ا كم الد قراطي من ا تغ ات ا كونة للأبعاد ا ؤسسية للدولة يتكون مؤشر الد قراطية من متوسط موعة مؤشرين[23]: و ا مؤشر ا قوق السياسية (ويعكس مدى وجود بيئة سياسية مفتوحة تنطوي على آليات ا نافسة والشفافية وا ساءلة)، ومؤشر ا قوق ا دنية(ويوضح مدى وجود قواعد مدعمة للحقوق وا لكيات ووجود نظام قضائي عادل ومستقل). دث البيئة السياسية ا فتوحة تأث ا موجبا على معدل و نصيب الفرد من الناتج ا لي الإ ا ، كما تساهم س معدل النمو الاقتصادي. بينما للبيئة السياسية ا نغلقة تأث سل على النمو، وكذلك ا ال بالنسبة للمؤشر الثا . و للقواعد ا دعمة للحقوق وا لكيات وحفظ النظام تأث إ ا على النمو والعكس بالنسبة للدول ا تتسم شاشة اية ا قوق ووجود نظام قضائي متحيز وغ مستقل، ذلك أن ا كم الراشد يرتبط بكافة الات التنمية الشاملة ا ستدامة وا تقا ة. و لا يع ا كم الراشد جوهره إلا الارتقاء بالتنمية إ أعلى مستواها.

إن مفهوم ا كم الراشد قادر على تفس ووصف الإخفاق التنمية باعتبارها مفهوما متعدد الأبعاد س ا ياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية. و هو مدفوع بقوى داخلية، و ليس رد استجابة لرغبات قوى خارجية[24]. يأخذ ا كم الراشد البعد السياسي الصدارة وليس كما فعلت برامج الإصلاح الاقتصادي ا قامت على إعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي وأ لت البعد الاجتماعي، وأكدت على انسحاب و ميش الدولة.

ترتبط رشادة ا كم أساسا بعملية صنع القرار من حيث مدى عقلانيتها، بل أن تدقيقا أكثر العلاقة ب التنمية وا كم الراشد يفضي إ إدراك أ ا علاقة تبادلية من ناحية، إن يؤدي ا كم الراشد إ تنمية مستدامة، ذلك أن أسلوب ا كم يقوم على مشاركة كل الأفراد – رجالا ونساء – دون ميش التخطيط والتنفيذ والتقييم خطط ومشروعات وسياسة التنمية. و من ناحية أخرى، تعد التنمية مدخلا للحكم الراشد لأن من شأ ا قيق ا شاركة والعدالة والتمك . وح تتحقق هذه العلاقة فإن ا طوة الأو هي سد الفجوة النوعية ا تضعف قدرة الدولة[25]. و نقطة الانطلاق ذلك هي تطوير نظام التعليم و ديثه لتوليد النشاط وا يوية وتعبئة الطاقات للتغي .

يؤدي وجود أطر مؤسسة د قراطية إ تقليل الفساد الب وقراطي و عل ا ؤسسات العامة للدولة أكثر مصداقية تنفيذ قوا ها و تطبيق القواعد ا دعمة للحقوق وا لكيات، خوفا من ا ساءلة وا اسبة و هذا بعد أن تأكد أن العوامل الأساسية و ا ساعدة على النجاح ا نافسة ظل العو ة تنتمي لعا الإدراك والقيم والسلوك، لا لعا ا ال و عا التكنولوجيا، بل أن الإنسان الذي كان سببا التحول من ا يزة النسبية إ ا يزة التنافسية. و من فإن تنمية القدرة التنافسية لا تتم من خلال نقل التكنولوجيا و إ ا من اكتساب العنصر البشري للعوامل ا طلوبة من خلال التعليم بصورة منهجية منظمة ؛ و ذا تكون الدول النامية معنية بتعزيز القدرات التنافسية ؤسسا ا و حوكمة شركا ا ا لا تزال ضع يمنة الأفراد، لإحجام ذويها عن اقتسام السلطة وافتقادها لقواعد التنبؤ و تتنافس على أساس السعر وتفتقر إ ا وارد الإدارية والتكنولوجية وا وكمة السليمة.[26]

كث ا ما د مقدموا رأس ا ال الصغار أنفسهم عرضة خططات التسريب ا مارسة من أصحاب ا راكز والنفوذ لاستخلاص منـافع مفرطة، ا يولد إنتكاسات اجتماعية واقتصادية.

تكسب حوكمة شركات القطاع ا اص القدرة على ا سا ة قيق و اقتصادي مستدام ومتقاسم، وجـذب ا ـوارد البشرية ورأس ا ال ا لي والأجن ، ولكن بصفة خاصة ا لي الذين كث ا ما يقعان أسرى للنظام ويواجهان اطر خاصة منـاخ ا ذوي ا اه والنفوذ والر ي ورجال الأعمال على حساب الأقلية من لة الأسهم وا تمع. إن حوكمة الشركات أمر صعب. فا صا داخل الشركات تتعارض مع زيادة الشفافية والإفصاح عن ا علومات[27]. و من فإن حكومات الدول النامية الـ ـر رحلة انتقال مدعوة إ دعمها ومساند ا ورفع كفاءة الأجهزة وا ؤسسات ا كومية.

5) **التنمية البشرية** لقد حظي الإنسان ا زائر عقد الستينات والسبعينات من القرن العشرين باهتمام خاص حيث التركيـز على الفقر والتعليم والرعاية الصحية وعدالة التوزيع وفرص عمل مبع الراغب العمل، وهو ما ثل إ ازات اجتماعية مرموقـة، أما على صعيد القيم فقد فشل النظام إتاحة ا ال للممارسة الد قراطية وا ريات والتمتع قوق الإنسان وإن كان صيص ا وارد يتوافق ويتطابق مع سلم حاجيات الفرد آنذاك.

لقد قامت سياسات الإصلاح الاقتصادي أساسا على فصل مزعوم ب ما هو اقتصادي وما هو دون ذلك، وعلى اولة علاج الآثار الاجتماعية باعتبارها آثارا جانبية ((النمو دواء لكل داء))، والتأكيد على ييد الدولة وانسحا ا من مسؤوليا ا، وإعطـاء الأولويـة للبعد الاقتصادي ا انعكس سلبا على أبعاد التنمية البشرية ا زائر فقد تدحرجت حسب تقرير التنمية الإنسـانية العربيـة لعـام 2004 إ الرتبة 108 مقابل الرتبة 106 لسنة 2000 والرتبة 97 سنة 1999 حسب نفس التقرير لسنة 2003. ا يعكس أن ا زائر تراجعت ترتيبها الدو رغم التحسن الذي تعكسه مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2002-2005 لكن ا لاحظ هو استمرار الفوارق الاجتماعية والاختلال الكب توزيع الثروة والدخل، واتساع رقعة الفقر. فقد صنفت ا زائر الرتبة 43 مؤشر الفقر ولقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 إ أن أكثر من 12.2 مليون من السكان يعيشون علـى عتبـة الفقر، وأن 29% حالة بطالة وأن الفجوة ب الأغنياء والفقراء اتسعت لتصل حوا 32 مرة سنة 2005. يعـزى اسـتخدام السياسة الانكماشية ا أفضت إ التراجع ا سجل إ ظروف اقتصادية وسياسية من قبل ا كومات ا تتالية كاسـتجابة لرغبـات قوى خارجية سعت إ فرض وذج تنموي موحد على الدول النامية.

لا كن الانتقال إ اقتصاد السوق إلا بالتقليل إ أد حد من التكاليف الاجتماعية، حيث أن الشروط الأساسية لنجاح التكيف مع اقتصاد عا ي يسـ ا اه ظاهرة العو ة هو إدراج العنصر الاجتماعي برامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال الاعتنـاء بـالتعليم والرعاية الصحية وعدالة التوزيع وإ اد فرص العمالة البديلة وا رية وا شاركة. و هذه التداب ضرورية ليس لأسباب تتعلق بتحقيـق العدالة فحسب، و إ ا لضمان القبول السياسي والاستدامة الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية. لا يتأتى بناء الإنسان ا واطن ا شارك وا تفاعل مع ا ياة أخذا وعطاء إنتاجا واستهلاكا وحقوقا وواجبات إلا بالاعتماد على التنمية البشرية الصحيحة –فالتنمية البشـرية منظومة متكاملة ومترابطة ومتداخلة ومنسجمة- فالتنمية تتطلب بالضرورة الارتقاء با عرفة وتطبيقها، ويتمثل ا صدر الرئيسي لإنتاج ا عرفة التعليم والارتقاء دواه، بالنسبة للمجتمعات ا اقتنعت أن التعليم هو ا شكلة وهو ا ل ح لازالت تمعات العـا النامي لك القناعة والإحساس بذلك بعد، وا لاحظ أن ا هود ا بذلت التعليم أوجدت فردا مقيمـا الأرض يفتقـد إ حس الانتماء إ أمة. فليس هناك سوى أرض ب استغلا ا بسرعة بسبب ثروا ا. ومن لا جدوى من نظام تعليمي عجز عـن يئة الفرد سلوكيا لكي يوازن ب مصلحته الشخصية ومصلحة ا تمع، لكي يدفع صلحة ا تمع أولا.

إن ملامح العو ة تقع صميم رسالة التعليم حيث وظيفة التعليم هي إ اد أفراد قادرين على متابعة ا عرفة وا صول عليها و إنتاجها ، وتوظيفها دمة ا تمع. غ أن بلوغ ا عرفة يستلزم معا ة فجوة ا رية على و جذري، ودون ذلك فإن ا صيلة لـن تكون أكثر من رد ميل مظهري.

يعيش تمعنا فجوت متلازمت وكلتا ا تقود للأخرى، و إصلاح إحدا ا بدوره يقود إ الأخرى، إذ لا كن لبلـد أن يعيش ثورة معرفية ويعا الوقت نفسه قصورا ا ريات، فالقصور ا ريات يضعف التنمية البشرية.

6) النظام التعليمي : يلعب التعليم دورا أساسيا تدعيم وتطوير ا هارات والكفاءات والطرق العلمية والتفك حـل ا شـاكل وتنمية ا عرفة كمحك للتقدم التكنولوجي وتطبيقاته. ويرتبط تقدم الإدارة بتقدم التعليم باعتباره مصنعا لتفريخ الإطارات، لذا يعتـ التعليم ا فتاح الرئيسي ا ؤثر ا يزة التنافسية. ر ا كان نظام التعليم النقطة الوحيدة ا يتفق يع من يتناول التحولات ا ديـدة، أي كانت مدارسهم ومذاهبهم، على أن كفاءته هي ا دد ا اسم بناء القدرة التنافسية للمجتمعات ا ختلفة[28]. و عليـه فـإن ا كومة مطالبة بتخطيط وتوجيه وتنفيذ عملية تطوير واسعة ومستمرة لنظم التعليم والتدريب والبحث العلمي. لقد أصبحت ا عرفة القوة ا ركة النظام الاقتصادي العا ي، ومن فهي قلب الصراع العا ي ا ديد، لكو ا ا ورد ا قيقي لإنتاج الثروة ا نظمات ا عاصرة ؛ تعتمد الثورة التكنولوجية على ا عرفة العلمية ا تقدمة، فهي ثورة عقول مبدعة، فالعلاقة بـ تكنولوجيا ا علومات ونظـام التعليم علاقة وثيقة، والبشر هم أداة الالتقاء بـ الثورة التكنولوجية ونظام التعليم با تمع. إن ا ستوى الفكري والتق هو الأسـاس الذي يتم فيه إنتاجها وتوظيفها الاستفادة منها، و لذا أصبح عصر الثورة الصناعية الثالثة عصر الثورة التعليمية[29].

يتمثل ا صدر الرئيسي لإنتاج ا عرفة التعليم والبحث العلمي لقد اعتمد التطور العميق للدول ا تقدمة ا قام الأول علـى نشـر التعليم، وتغي تواه وتشجيع البحث العلمي، والبحث والتطوير و تفسر الفوارق التعليم والتدريب و صصات البحث العلمـي والبحث والتطوير والبيئة ا شجعة لتراكم ا عرفة والابتكار والإبداع، الفوارق معدلات التنافسية. و صل الدول الـ صـص استثمارات ضخمة لتطوير شعو ا النهاية على أكثر الاقتصاديات احا. وهذا ملمح من ا لامح ا رتبطة بالعو ة ال يقع صميم رسالته التعليم.

يعتـ التقدم العلمي والتق أحد العناصر الأساسية لتطور ا تمعات، كما أن التفوق العلمي والتق هو رة الاختراعـات شـ ا الات وا يادين ا رتبطة ياة الفرد وا تمع من جهة، ونتاج ا هود الضمنية والدعم ا ادي وا عنوي للمؤسسات العلـم والتعلـيم والتدريب والبحث العلمي بشقيه الأساسي والتطبيقي من جهة أخرى. و ثل التحدي العلمي والتق من ا نظور العا ي عمق ا وة أو الفجوة التعليمية أو التقنية بـ الدول ا تقدمة والدول النامية، و ذا فإن التعليم والتدريب والبحث العلمي والبحث والتطوير مفتـاح للتقدم كل ا تمعات. ففي أثناء رئاسة ر ان أصدر تقريرا مشهور وهو–أمة خطر- ذر من التخلف النظام التعليمي، كما كان شعار كلينتون لته الانتخابية "نريد أمة متعلمة و ضرورة إ اد مقعد لكل طالب قادر وراغب التعليم با امعـة "و ـا سئلت رئيسة فنلندا عن السر احتلال فنلندا ا رتبة الأو تقرير التنافسية العا ية لسنة2005، فالإجابة كانت التعليم، التعلـيم، التعليم (حصة بلا حدود ا قدمة من طرف السيد/ أ د متصور - ا زيرة 2006) ؛ و السؤال الذي يطرح نفسه إذا كان العا يرى أن التعليم هو ا شكلة والتعليم هو ا ل نفس الوقت، فهل يعتـ التعليم مشكلة بالنسبة للعا العر ؟ إن غياب ا امعات العربية مـن خريطـة التصنيفات الدولية الصادرة عن ترتيب ا امعات العا ية أو احتلا ا مؤخرة هيكل ا امعات العا ية هذا التصنيفات يؤكـد عـدم القناعة والإحساس بذلك ؛ تعا العملية التعليمية ا زائر – شأ ا شأن باقي الدول العربية- مـن تشـوهات بنيـة النظـام التعليمي[30]:

- غياب الرؤية التكاملية ب العمليات الرئيسية ا تمثلة التعلم والتعليم والتقو ، فواقع ا مارسـة ا اليـة يشـ إ انفصال التعليم عن التقو الذي يشكل جزءا لا يتجزء من ا نظومة التعليمية، و ينبغي أن يكـون خادمـا للـتعلم والتعليم. الأمر الذي أدى إ فقدان التقو وظيفته الأساسية ا تمثلة التغذية العكسية.
- التركيز على الكم دون الكيف وضعف الارتباط بالأهداف والسياسات التعليمية.
- سوء فهم دور ا علم العملية التعليمية، حيث لا يزال ينظر إليه على أنه مفاتيح ا عرفة وأنه حجر الزاوية فضلا عن عدم مواءمة النظام التعليمي تطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- عدم مواكبة مؤسسات إعداد ا علم وتأهيله وتدريبه تطلبات التجديد والتطوير ا هـ ، ناهيك عن اسـتمرار تسـرب أعضاء هيئة التدريس، لتردي الوضع ا ادي لشاغلي الوظائف التعليمية، ا حال دون كن النظام التعليمـي عـن إستقطاب الكفاءة البشرية والكوادر الفنية ا ؤهلة.
- قتلت ا ركزية الشديدة إدارة النظام التعليمي حرية ا بادرة، وجعلت قرار تطوير التعليمي يأ من أعلى، ولا تلعب ا درسة دورا رئيسيا طيط أنشطة التطوير وتنفيذها.
- إفراغ التعليم من مضمونه السلوكي الشامل. فإذا كان التعليم هو تغي السلوك، فإن السلوك لا يقتصر على السلوك ا عر وإ ا يشمل أيضا السلوك القيمي و ا هاري.

من خلال العرض السابق لأهم الاحتياجات وا شكلات ا تواجه النظام التعليمي نرى أن أي اولة لتخليصه من ضعفه عليهـا أن تسعى إ :

- تطوير العملية التعليمية بأبعادها الثلاثة التعلم والتقو و التعليم، من منظور تكاملي و ،
- ه التعليم و ه ا علم الذي يعيد نسو القطاع التعليمي ا كانة الاجتماعية ا تليق بشرف ا هنة وعظم الرسالة،
- تب استراتيجيات وتقنيات التطوير التنظيمي الفعال لتحس أداء ا نظمة التعليمية، و قيق معاي ا ودة والنوعية للتعليم من أجل بناء ا هارات وتنمية القدرات ا تاجها رأس ا ال البشري عا الاقتصاد الكو
- ضرورة اراة ا نظومة التعليمية للتقدم التق والتعليمي، لا سيما ال تكنولوجيات ا علومات والاتصالات، والإفـادة من التطبيقات التقنية والبحث العلمي ا ال التعليمي والإداري،
- توطيد العلاقة ب ا نظومة التعليمية وا تمع وصولا إ قيق مفهوم الشراكة ا قيقة ا دم ا صلحة العامـة، و قيـق ا صا ا ختلفة ب ا نظومة التعليمية وسائر منظومات ا تمع ا كومية والأهلية على حد سواء،
- غرس قيم تربوية جديدة، من أ ها التعلم الذا والتعلم ا ستمر، تنمية القدرات العقلية وتوجيهها للمشـاركة والإسـهام وتوطيد التقنية واستنبا ا ا يتلاءم و ظروف واحتياجات ا تمع، مع تعظيم روح التلاحم والترابط وا واطنة،

لقد أخذ البحث العلمي منحى التعليم، فنشأ على شاكلته ويسر وفق قتضياته ويتبع نفس لوائحه. و من ـددت وظيفتـه الأساسية كونه آلية من آليات التعليم، و هي ذا تلف عن وظيفة البحث العلمي ا عاصرة كآلية للتنمية الاقتصادية[31] ؛ علـى الرغم من أ ية الدور الذي يؤديه البحث العلمي والبحث والتطوير اطراد التنمية والإبداع فإن الإحصائيات تشـ إ ا فـاض النسبة ا صصها الدول العربية من مواردها ذا البند، فمثلا نصيب الإنفاق على البحث والتطوير الولايات ا تحـدة حـوا 600 دولار للفرد بينما د هذه النسبة تتراوح ب 28دولار الكويت كحد أعلى، 0,3 دولار كحد أد السودان[32] كما أن صصات البحث العلمي جد متدنية حيث ثل 0,6 من الناتج ا لي الإ ا ، وأن (70% منها صص للأجور والنفقـات الإدارية.

إن كث ا من الإنتاج العلمي العا العر يعا مشاكل تنموية، و يرتبط شكلات حقيقية ا أصحاب يبحثون عن حلول، وهو الغالب غ تراكمي بل مرتبط وانب نظرية معظمها بغرض الترقية وا صول على درجة علمية، للانفصـال بـ الصناعة والبحث العلمي.

إن القدرة التنافسية مرهونة بالدرجة الأو بفعالية رك الدولة و تنمية ا عرفة كمحك أساسي للتقدم التكنولوجي بوضع أسلوب متسق بـ أنشطة منظومة التعليم والتكنولوجيا وسياسة العلم والتكنولوجيا من ناحية، و السياسة التعليمية كافة مراحلـها من ناحية أخرى و ا قق مستقبلا توفر بة متميزة من ا تواجدين حاليا مراحل التعليم و نفس الوقت الارتقاء ستوى العلماء وا هندس والتعرف على الاحتياجات ا قيقية قطاعات الاقتصاد من وسد الفجوة تباعا خـلال فتـرة التحـول التكنولـوجي القادمة[33].

علاقات العمل: للتحولات الاقتصادية والسياسية أثار على علاقات العمل فالتحول من النظام ا وجه والقطاع العام إ اقتصاد السوق والقطاع ا اص، يترتب عليه صورة جديدة من علاقات العمل، تتفق وعناصر هذا التحول ا تؤكد على ظهور مفهـوم جديـد للدولة. فهي تعد الإدارة والنقابة وصاحب العمل، أي تعد ا مثل الوحيد للأطراف الثلاثة. فالنقابة تعد جزءا من الدولة، فلها مهمتها ا ديدة، و يصبح صاحب العمل شخصا من أشخاص القانون ا اص، ولكن ذلك لا يع أن الدولة لن يكون ا دور ولكن دورها تلف عما كان عليه من قبل، فالدولة تقوم بدور ا كم ا ايد بـ طر علاقات الإنتاج، و افظ على السلام الاجتمـاعي بـ الطبقات، وهو ما يقتضي منها أن تقوم با هام التالية:[34]

- وضع ا د الأد اللازم لتحقيق اية اجتماعية للطبقات الضعيفة اقتصاديا، وإلزام أصحاب الأعمال ذه ا دود الدنيا ا يراعى فيها اللا اثل عبأ زائد على أصحاب الأعمال، خشية أن يؤدي ذلك إ إحجامهم عن الاستثمار.
- على الدولة أن تشجع الأطراف على ا ضي قدما طريق التفاوض القائم على ديد قواعد "اقتسـام الـربح"، الناشئ عن جهد العمال ودور صاحب رأس ا ال، وفقا للقواعد ا ددها اتفاقهم ا ماعي.
- على الدولة أن تتدخل لإجبار أحد الأطراف، على الدخول مفاوضات، أو تنفيذ عقد العمل ا شترك ا م بـ العمال وصاحب العمل، ولو اقتضى الأمر تنفيذه بالقوة سبيل نب الاضطرابات ا ماعية.

2-2 دور أصحاب الأعمال :

يتمثل دور أصحاب الأعمال أساسا استخدام أموا م الات استثمارية تساعد على خلق فرص عمـل للمـتعطلا ، وبـنفس الدرجة عليهم أن يدركوا أن طبيعة ا رحلة القادمة تتطلب ا زيد من الد قراطية التعامل مع العمال، و من حق هؤلاء العمـال ا شاركة وإبداء الرأي ا وضوعات العامة ا م حيا م يعا.دون افتئات على حق صاحب العمل إدارة منشأته.

3-3 دور النقابات العمالية :

- يعد كنا، ظل التحول الاقتصادي أن يبقى دور النقابة كما هو عليه من قبل، فالنقابة تعد (جزءا من ا كومة) تابعة ـا ومنفذة لتعليما ا، وتنتظر أن نح ا كومة للعمال ما يتطلعون إليه من مزايا، فإذا أرادت النقابة أن تؤدي دورها على وجه صـحيح، عليها أن تتمسك با بدأ الد قراطي تشكيلها و إدار ا، و أن تأخذ بزمام ا بادرة فيما يتعلق با شاكل العمومية دون انتظار قيـام ا كومة ل تلك ا شاكل غيبة من ثلي العمال.

ا لاصة : إن دور ا كومة خلق ا يزة التنافسية أمر مؤكد، ولا كن للإصلاح الاقتصادي أن ينجح إلا ظل رؤيـة ورسـالة واضحة للتطورات العا ية ؛ إن تدخل الدولة النشاط الاقتصادي البلدان النامية وإتباعها سياسة ائية ملائمة يعتـ ضـروريا لدعم عملية التنمية. فالبنية الاقتصادية ذه الدول تؤكد ا اجة إ الإصلاح بصورة جادة ومنتظمة تؤهل الدولة ومؤسسا ا للتفاعل مع ا تغ ات وا ستجدات و لعل أهم ا وانب ا يتوجب أن يتوجه إليها الإصلاح هي:

- الإطار ا ؤسسا والقانو ا يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فعالية،
- خلق بيئة تنافسية عل السوق أكثر اعة،
- ضمان شفافية أك لنشاط ا ؤسسات الاقتصادية،
- تدعيم القطاع ا ا لدعم ورفع كفاءة الاقتصاد و قيق الاستقرار الكلي،
- فيز الاستثمار وتوفر تسهيلات التمويل ووضع القوان ، والأنظمة ا تصلة با الية العامة، والنقد والتسليف، وتعزيز القدرة الاقتصادية الريادية،
- تنمية ا وارد البشرية من خلال التأكيد على أ ية التعليم والبحث العلمي والبحث والتطوير عملية التنمية الصناعية إذ بدون ذلك يتعذر قيق تنمية مستدامة وكذلك من خلا توظيف استثمارات طويلة ا دى التنمية البشرية وذلك للعلاقة العضوية الوثيقة ب التنمية البشرية والتنمية الشاملة والتنمية ا ستدامة،

تتطلب التنمية بالضرورة ا عرفة وتطبيقها و يتمثل ا صدر الرئيسي لإنتاج ا عرفة، التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا. و ذا فإن عائد التعليم، وعائد التبادل والابتكار ا عارف، يل دائما و صا من استثمر التعليم والبحث العلمي والبحث والتطوير وبعث ا بادرات والانفتاح الفكري.

ا راجع وا وامش :

1- Y.BENABDELLAH. Croissance économique et dutch disease en ALGERIE les cahiers du CREAD N75/2006.P.65

2-صندوق النقد الدو ، ا زائر. قيق الاستقرار اقتصاد السوق، ص21.

3-نفس ا رجع ص22.

4-ابراهيم العيسوي، ا سار الاقتصادي ا صري وسياسات تصحيحية، " وث وملتقيات"، ندوة عقدت بالكويت، فيفري 1988 ، ا عهد الوط للتخطيط، ص7.

5-عبد ا علي، أثر البيئة على أداء ا ؤسسات العمومية الاقتصادية حالة ا زائر أطروحة دكتوراه.غ منشورة، جامعة ا زائر،1999.

6- مد زايد بن غبوة، الأثار الاقتصادية لإنضمام ا زائر إ منظمة التجارة العا ية على قطاع الصناعة دراسة ليلية، "أطروحة دكتوراه دولة، كلية التجارة والأعمال قسم الاقتصاد والتجارة، جامعة حلوان، القاهرة 2006/2005/،ص267.

7-جريدة ا 2006/05/06.

8-بوكماش عبدا ، التفكك ا مركي وأثره على تنافسية ا ؤسسات، حالة ا زائر، مقارنة مع تونس وا غرب، مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسي جامعة ا زائر 2006، ص14-18.

9-ا ؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية، 2004 ص99.

10- مد زايد بن رغبوة مرجع سابق، ص....

11- ابراهيم العيسوي، التنمية بقوى السوق أم بقيادة الدولة للسوق، وث اقتصادية عربية، لة تصدرعن ا معية العربية للبحوث الاقتصادية، دار ا ستقبل العر ، ....ص153.

12- علي الدين هلال، بناء العدالة وا اهة وا ساءلة وسياسات التنمية الإدارية، ندوات ومؤ رات أفاق جديدة تقوية ال اهة والشفافية وا ساءلة الادارية منظور استراتيجي ومو ي، 2001، ص97-119.

13- منصور سليمان عبد الر ان، الدور ا شترك للحكومة والشركات ا صرية خلق ا يزة التنافسية من خلال برامج ا ودة الشاملة والأيزو، اكاد ية السادات للعلوم الإدارية، ا عهد القومي للإدارة العربية، ص10-18.

14- أقنيـ عقيلة، إدارة ا عرفة، قمة التميز ا ؤسسة ا عاصرة،مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعـة سعد دحلب-البليدة، جوان 2007 ص18.
15- عبد ا طلب عبد ا يد، أبعاد العلاقة بـ التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي، لة البحوث الإدارية، أكاد ية السادات، ص 4-5.
16- سيد عبد القادر السيد،سلسلة إدارة القدرة التنافسية، دار النشر، الأهرام 2001 ص50.
17- منصور سليمان عبد الر ان مرجع سابق ص19.
18- منصور سليمان عبد الر ان، نفس ا رجع، ص 16.
19- بوشارب أ د، تأهيل ا ؤسسات الاقتصادية ظل منطقة التبادل ا ر الأور متوسطي، رسالة ماجيسـتر كليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة ا زائر ،2008 ص104.
20- يا زيتون، الصراع حول القمة مستقبلا ا نافسة، وث اقتصادية العدد 6، خريف 1998، ص ص 159-163.
21- ا لتقيات وا ؤ رات الدولية والإقليمية حول الرشادة، أنظر

Mohamed cherif belmohoub gvernance et role économique et social de léta etre exigence resistance iddara revue de l'école national d'administration Algérienne 21 vole 11 2001 p 14.

22- معاي ا كم الراشد أنظر التقرير عن التنمية الشرق الوسط و ال افريقيا ا يد لأجل التنمية الشرق الأوسط إفريقيا، س التنمية وا ساءلة (واشنطن البنك الدو ، 2003، ص3.
23- نيف مد طريح أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة، دكتوراه دولة فلسفة الاقتصاد والتجـارة ا ارجية جامعة حلوان 2005 ص 62-65.
24- أ ن الدسوقي، ا كم الراشد والتنمية، النهضة لة فصلية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القـاهرة، 2006 ص134.
25-منصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي واشكالية ا كم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستر، جامعة ا زائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير 2007، ص ص25-.35.
26- حفصي الطيب العو ة والقدرة التنافسية للشركات ومنطقة الشرق الأوسط و ال افريقيا، ا نتدى ا توسطي الثالـث، ص ص 92-.94
27- صبيحة فوزي، تقييم مباديء حوكمة الشركات، و هورية مصر العربية، ورقة عمل رقم 82، أفريل 2003 ،سلسلة أوراق العمل، ص ص07-.05
28- منصور سليمان عبد الر ان، مرجع سابق ص 17.
29- مد نبيل نوفل، تأملات العمالة والتعليم العا العر ، ندوة التعليم والتدريب وسوق العمل مكتب اليونسكو الأقليمـي بالدول العربية القاهرة 23-25 يناير 1999، ص 14.
30- التطوير الشامل للتعليم بدول لس التعاون دراسة حول التوجهات الواردة قرار ا لس الأعلـى، الـدورة 23 ،الدوحـة سبتم .2002
31- بناء وتنمية القدرات البشرية ا صرية، القضايا وا عوقات ا اكمة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 174 يوليو 2003.
32- نفس ا رجع، ص 65.
33- نفس ا رجع، ص 67.
34- أ د حسـ الـ عي، الدولة عا متغ نظرة على علاقات العمل وعا متغير مركز دراسات و وث الدول النامية، العـدد 2، أكتوبر 2004، ص ص 43-46.

*يستخدم مصطلح الدولة أو ا كومة على أ ما مترادفان ومن حينما يرد مصطلح دور ا كومة أو دور الدولة فإن ا ع لا تلف رغم أن مفهوم الدولة أوسع من مفهوم ا كومة.

الأ ية الإستراتيجية للتسويق ظل ديات بيئة الأعمال الراهنة

د/ أ د بلا - جامعة ورقلة

ا لخص: يهدف هذا ا قال من جهة إ بلورة إشكالية التسويق ال تواجه ا ؤسسة الاقتصادية عموما وا زائرية كجزء منها على وجه ا صوص، وذلك ظل العو ة والتحديات ا عقدة وا تشابكة لبيئة الأعمال الراهنة، ومن جهة أخرى، وبالارتكاز على اولة تشخيص تلف هذه التحديات ا مثلة أساسا لة عوامل كعو ة ا نافسة والاحتكارات والتكتلات الاقتصادية ا ختلفة إ جانب ا رتكزات ا ديدة للتنافس، فهو يسعى إ رسم معا لإستراتيجية تسويقية ناجعة وفعالة مواجهة هذه التحديات، وذلك فضلا عن تسليط الضوء على الأ ية الإستراتيجية للتسويق وإبراز مكانته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

الكلمات الدالة : ا ؤسسة الاقتصادية، بيئة الأعمال، عو ة ا نافسة، ا نظمة العا ية للتجارة، التسويق، الإستراتيجية التسويقية.

هيد : ظل العو ة والتحديات ا ختلفة لبيئة الأعمال الراهنة، خاصة ما تعلق منها بإملاءات وشروط ا نظمة العا ية للتجارة والبنك الدو وصندوق النقد الدو ، القاضية بتحرير التجارة العا ية، ورفع ا واجز وفتح ا دود أمام تدفق السلع وا دمات ورؤوس الأموال ع الدول، وما يتبع ذلك من رفع ا ماية عن ا ؤسسات وا نتجات القومية أمام منتجا ت ا ؤسسات الأجنبية بكل ما مله معها من مزايا تنافسية؛ فإن ا ؤسسة الاقتصادية، وا زائرية منها على وجه ا صوص خاصة بعد توقيع إتفاق الشراكة مع دول الإ اد الأورو والانضمام ا رتقب للجزائر هذا العام للمنظمة العا ية للتجارة، ستجد نفسها مواجهة لة من التحديات البيئية ذات الأشكال ا ختلفة.

إن الإشكالية الأساسية إذن، تتعلق أساسا دى مقدرة هذه ا ؤسسة على تسويق منتجا ا، ليس فقط على مستوى الأسواق ا ارجية، وإ ا ح على ا ستوى ا لي وضمان الإستمرار السوق القومية على هذا الأساس، ذلك لأن الرهان يتمثل تقد منتجا ا وفق ا عاي الدولية للتقييس، ومسايرة ا نتجات العا ية جودة وسعرا بتقد أفضل مزيج تسويقي ملائم للسوق؛ غ أن ذلك سوف لن دث دو ا الإعتماد على إستراتيجيات لتفعيل وتأهيل تلف وظائف ا ؤسسة و مقدمتها الوظيفة التسويقية، خاصة وأن الإستراتيجة التسويقية أصبحت اليوم مركز الإدارة الإستراتيجية ا ديثة.

ضمن هذا الإطار، فإننا سنحاول من خلال هذه ا داخلة الوقوف على أهم التحديات ال تفرضها بيئة الأعمال الراهنة وبلورة إشكالية التسويق وفقها بالتا ، وكذا إبراز دور الإستراتيجية التسويقية كأداة لتحقيق الأهداف التسويقية للمؤسسة ومواجهة تلك التحديات.

أولا : إشكالية التسويق و ديات بيئة الأعمال الراهنة :

يؤكد كل من **بروكتور** و**جاكسون** و**براون** وغ هم بأن البيئة ثل لة العناصر ا يطة بالشيء، وأ ا تعكس لة ا ضام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ال يط با ؤسسة[1] وسواء تعلق الأمر با ضام الكلية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية وغ ها، أو بالبيئة التنافسية (بيئة الصناعة) ذات الإرتباط الوثيق با ؤسسة، فإ ا لا كن أن ر دو ا تأث أنشطة ا ؤسسة و إستراتيجتها. إن الوقوف على حقيقة هذا التحدي سيساهم أكثر فأكثر بلورة إشكالية التسويق خاصة من خلال أهم معا و ات ديات بيئة الأعمال الراهنة ا تمثلة فيما يلي :

1- عو ة ا نافسة: تعت عو ة ا نافسة مرحلة متقدمة للعو ة الاقتصادية تزول فيها ا دود ا غرافية أو القومية أمام أنشطة ا ؤسسات مشكلة بذلك ديا تسويقيا بارزا تص وجبه السوق العا ية موحدة ومفتوحة لتنافس الإقتصاديات وا ؤسسات، ومن أهم ملا ها :

أ- هيمنة النموذج الليا ا للمنافسة : وهو النموذج الذي سعت وتسعى الدول الرأ الية الك ى و مقدمتها الولايات ا تحدة الأمريكية، إ الدفع به، وا ادف إ رير ا بادلات ورفع القيود عن التجارة ا ارجية، وذلك من خلال إتفاقيات الغات ووريثتها ا نظمة العا ية للتجارة (WTO)، أو من خلال صندوق النقد الدو (IMF) وكذا البنك الدو (I.B)، وقد عزز هذا الا اه تفكك ا عسكر الشيوعي وا راط دولة تدر يا ضمن إطار هذا النموذج.

ب- إ صار دور الدولة الاقتصاد : فمع هيمنة النموذج ا شار إليه أخذ دور الدولة يتراجع تدر يا النشاط الاقتصادي، و يعد قدروها اية مؤسسا ا من ا نافسة الأجنبية، وهو ما يع أن هذه ا ؤسسات خاصة البلدان النامية أصبحت مهددة حـ أسواقها ا لية.

ج- ا وصصة وتعاظم دور القطاع ا اص: با قابل فقد سجل القطاع ا اص تسارعا ملحوظا زيادة أ يته واسترجاع مكانته ء العا ، وتكرس ذلك مع تسارع عمليات ا وصصة ال أصبحت شأنا عا يا؛ وعلى سبيل ا ثال وفيما ص ا زائر، فقد الشروع ا وصصة مع قانون ا الية لسنة 1994، الذي ح لأول مرة ببيع أصول ا ؤسسات العمومية والتنازل عن تسي ها لصا مس ين خواص ومسا ة رأس ا ال ا اص فيها بنسبة 49%، وقد اوز هذه النسبة مع صدور الأمر 95 – 22 ا تعلق وصصة ا ؤسسات لكن الات دودة، غ أن ا ال توسع سنة 2001 مع صدور الأمر 01 – 04 إ كافة الات النشاط الاقتصادي(2)؛ وبعيدا عن تقييم ا وصصة فإنه كن التأكيد على أن هذا الإنفتاح لرأس ا ال الأجن يشكل ديا بارزا للمؤسسة الاقتصادية ا زائرية و أسواقها ا لية.

2- الدور ا تنامي للتكتلات الاقتصادية : ونع به تلك التكتلات الإقليمية والدولية ذات الأثر على التجارة الدولية والتعاملات الاقتصادية البينية ا ختلفة، وما كن أن تشكله من فرص أو ديات تسويقية على وجه ا صوص ويتعلق الأمر بـ :

أ- التكتلات الاقتصادية الدولية : و مقدمتها ا نظمة العا ية للتجارة (WTO) إ جانب منظمة الأمم ا تحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وصندوق النقد الدو والبنك الدو ، وهذا بالنظر إ الدور الفعال ا نوط ا الدفع با اه فرض النموذج الليا ا للمنافسة ورفع كافة الأساليب وا واجز ا مائية وفتح أسواق البلدان النامية أمام ا نافسة(3).

ب- التكتلات الإقليمية : بعد اح التجربة الأوروبية ال توجت بتأسيس الإ اد الأورو (EU)، فقد بادرت العديد من الدول إ التكتل فيما بينها خدمة لإقتصاديا ا ومؤسسا ا، و هذا الإطار د إ اد ا غرب العر (AMU)، ومنظمة دول جنوب شرق أسيا (الإسيان)، ومنظمة التجارة ا رة لأمريكا اللاتينية (NAFTA) وغ ها؛ و الوقت الذي توفر فيه هذه الا ادات، خاصة الناجحة منها العديد من ا زايا والفرص التسويقية لأعضائها، كاتساع نطاق السوق وتنسيق السياسات التبادلية واستغلال قنوات ومنافذ التوزيع ا شتركة، فإ ا تشكل ديا كب ا أمام ا تعامل ا ارج عنها ومن لة جوانب تسويقية.

3- الإحتكارات والشركات متعددة ا نسيات :

تتشكل التكتلات الاحتكارية من موعة من الشركات متعددة ا نسيات ال تص إنتاج او توزيع منتج ما، وتتو ذلك بشكل مطلق أو بنسبة معت ة فيما بينها، وتأخذ هذه الإحتكارات أشكالا تلفة من أ ها الكارتل (Cartel) والتروست (Trusts) والكونسورتيوم (Comsortiums). وتشكل الشركات متعددة ا نسيات عموما، وهذه الاحتكارات خصوصا، ديا كب ا أمام ا ؤسسات الصغ ة وا توسطة خاصة البلدان النامية ال يمن على أسواقها بفعل نفوذها الاقتصادي وا والسياسي. وللوقوف على حقيقة هذا النفوذ تكفي الإشارة فقط إ أن رقم أعمال شركة (Exxon mobil) لوحدها بلغ سنة

2000 ما قيمته 210.39 مليار دولار، وهو ما يفوق الناتج ا لي لأزيد من 120 دولة، كما أن مبيعات شركة Ford بلغت 180.59 مليار دولار، وهذا الوقت الذي بلغت فيه مبيعات BP لنفس السنة 148.06 مليار دولار[4].

4- ديات تسويقية ذات طبيعة تلفة :

بالإضافة إ التحديات السابقة فإن ا ؤسسة الاقتصادية تواجه اليوم ملة ديات أخرى ذات طبيعة تلفة تساهم أكثر فأكثر بلورة إشكالية التسويق لديها، ومن أهم ذلك :

أ- الإهتمام ا تزايد بالبيئة وتكريس ا سؤولية الاجتماعية للمؤسسة: وهو جانب مهم للمؤسسة وا تمع على حد سواء، غ أنه قد ينعكس سلبا على ا ؤسسات ا لا تستجيب ذا ا عيار الذي قد يساء استخدامه كذلك كأن يستعمل كأسلوب ائي جديد أمام مؤسسات البلدان النامية ويشكل بالتا عقبة أما مقدر ا على تسويق منتجا ا خارج حدود بلدا ا الإقليمية.

ب- تعزيز التجارة الإلكترونية وظهور الشركات الإفتراضية : فأمام التطور ا ائل للتكنولوجيات ا ديدة للإعلام والاتصال (NTIC) تعزز دور التجارة الإلكترونية أكثر فأكثر وأصبح ا ديث اليوم حول أساليب تطويرها ا ختلفة وحول ظاهرة الشركات الافتراضية، وهو أمر يستدعي من ا ؤسسة تأهيل وظيفتها التسويقية ا يتناسب مع التطورات ا اصلة.

ج- ا رتكزات ا ديدة للتميز التسويقي : يعد التميز التسويقي منحصرا فقط جا ا يزة التنافسية التقليدي و ا التكلفة وا ودة، وإ ا أصبح يتحقق على لة أبعاد أخرى استدعت التحكم العديد من الأساليب والتقنيات ا ديثة كالإدارة التنافسية للوقت، ونظم التصنيع ا رنة (Flexible Manufactoring systems) وأساليب القياس ا قارن لأداء العمل (Benchmarking) وإعادة هندسة العمليات (Reingeneering)، وهي أساليب تساعد على تطوير الأداء التسويقي ويشكل التحكم فيها ديا كب ا خاصة ظل اقتصاد ا عرفة وا ؤسسات الساعية للتعلم.

ثانيا : التسويق وأ يته الإستراتيجية :

للوقوف على الأ ية الإستراتيجية للتسويق ال الأعمال ومكانته من ب الوظائف ا ختلفة للمؤسسة فإننا سنتطرق إ مدلوله ا ا وما يعكسه من أ ية ومكانة هذا إ جانب تطور هذا ا فهوم ومعه هذه ا كانة ع تلف التوجهات.

1- مفهوم التسويق وأ يته : بالنظر إ طبيعة التسويق ا تمثلة كونه نشاطا ديناميكيا متجددا واشتماله على وظائف متنوعة ومتداخلة؛ فإنه يصعب الإ اع على تعريف موحد له؛ وعلى سبيل ا ثال فإن ا معية الأمريكية للتسويق سبق وأن عرفته حسب إصدار ا سنة 1960 على أنه أداء أنشطة الأعمال ا تع بتدفق السلع وا دمات من ا نتج إ ا ستهلك أو ا ستعمل[5]، تلبث أن أعادت النظر هذا التعريف ظل التطورات ا اصلة حيث جاء أخر إصدارا ا أن التسويق "هو عملية نظمية تنطوي على طيط وتنفيذ ومراقبة نشاطات مدروسة الات تكوين وتسع وترويج وتوزيع الأفكار والسلع وا دمات من خلال عمليات تبادل من شأ ا خدمة أهداف ا نظمة والفرد"[6].

وضمن نفس ا نظور الذي يعكس تطور ا فهوم التسويقي إ أبعد من رد البيع والتوزيع، فإن كلا من Koter و Dubois يعرفانه على أنه "تلك الآلية الاقتصادية والاجتماعية ا يتمكن من خلا ا الأفراد وا ماعات من تلبية إحتياجا م ورغبا م بواسطة خلق وتبادل ا نتجات والأشياء الأخرى ذات القيمة لدى الغ "[7].

اعتمادا على ذلك، فإن ا فهوم ا ديث للتسويق أصبح ينظر إ ا ؤسسة على أ ا نظام سلوكي، يسعى، إ جانب تلبية أهدافها، كذلك إ إنتاج قيمة من ا خرجات لفائدة ا ستهلك وا تمع، إن هذا ا نظور يعكس إذن أ ية التسويق من خلال تأكيده على لة أمور أ ها :

- توسيع أنشطة التسويق لتشمل يع وظائف ا ؤسسة.
- التأكيد على أ ية التخطيط والرقابة دراسة حاجات الزبائن وردود أفعا م باعتبارهم ا دد الأساس ا نامج التسويق.
- التأكيد على أ ية ا تغ ات الأربعة للمزيج التسويقي ا مثلة ا نتج والتسع والتوزيع والترويج، وبشكل يعكس ذر ا فهوم تلف أنشطة ا ؤسسة ومستويا ا التنظيمية.
- ورية وأ ية الزبون (ا ستهلك) ضمن نظام التسويق، فمنه تتم البداية فيما يتعلق بدراسة حاجته ورغباته.
- تكريس ا سؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمؤسسة اه ا تمع.

2- مراحل التوجهات التسويقية :

مع تطور النشاط التسويقي وتنامي حدة ديات بيئة الأعمال ع الزمن، تزايدت ا اجة إ تدخل التسويق وتطورت أنشطته وآلياته، وهكذا فبعدما كان صورا مع بداية الثورة الصناعية أوروبا والولايات ا تحدة، أنشطة البيع أصبح اليوم ثابة النواة ال تتمحور حو ا تلف أنشطة ا ؤسسة، بل وانفتح على جوانب اجتماعية وأخلاقية كث ا ما افتقر إليها النموذج اللي ا للمنافسة.

وعموما فإن كتاب التسويق يش ون إ أربعة مراحل تطور معها مفهوم وتوجهات التسويق هي:

أ- مرحلة التوجه الإنتاجي : برز هذا التوجه مع بداية الثورة الصناعية وح حدود اية الربع الأول من القرن العشرين، وذلك الولايات ا تحدة الأمريكية وأوروبا الصناعية، حيث ركز ا نتجون على ا ودة وعلى الإنتاج والإنتاجية على إعتبار أن ا نتج ا يد، كما يقول فريدريك تايلور، يبيع نفسه؛ ولأن هذه الفترة يزت بتفوق الطلب على العرض السلعي فقد عرفت بأسواق البائع ، فلم تكن هناك حاجة ماسة لتطوير الأساليب وا مارسات التسويقية، وعلى سبيل ا ثال فإن شركة Ford للسيارات تنتج خلال هذه الفترة إلا نوعا واحدا من السيارات وبلون واحد فقط هو اللون الأسود على اعتبار أن هذه الصناعة كانت حكرا عليها[8].

ب- مرحلة التوجه البيعي : مع تطور النشاط الاقتصادي وكثرة وتنوع ا نتجات نسبيا وتعقد أساليب الإنتاج خلال الفترة ا متدة ما ب 1925م و 1950 م تقريبا، فقد برزت ا اجة إ الإعتماد على القوى البيعية لتصريف ا نتجات والعمل على إقناع ا ستهلك ا خاصة بالتأكيد على الإعلان بالدرجة الأو والعمل على تعظيم الأرباح من خلال تعظيم ا بيعات، ودون الأخذ الاعتبار صلحة ا ستهلك أمام مصلحة ا ؤسسة.

ج- مرحلة التوجه التسويقي: لقد لت الفترة السابقة أزمة الكساد العا ية لسنة 1929 ال كان من نتائجها ا فاض ا داخيل وقلة الطلب وتكدس العرض، الذي أدى إ بروز ما يعرف بأسواق ا شترين خاصة ظل انتشار الوعي الذي تزامن مع هذه الفترة، ومن هنا كان لا بد من إهتمام بتخطيط الإنتاج ودراسة السوق ومراعاة التكامل الوظيفي داخل ا ؤسسة وإعطاء ا ستهلك مكانته اللائقة، وهكذا فقد التحول من اقتصاد ذي توجه إنتاجي إ اقتصاد السوق.

د- مرحلة التوجه الاجتماعي والأخلاقي: ويعت هذا الوجه هو الأحدث فلسفة التسويق يث يستهدف، إ جانب قيق أهداف ا ؤسسة، قيق سعادة الفرد وا تمع بتكريس ا سؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمؤسسة اهها، ويندرج ضمن هذا الإطار إحترام البيئة و ايتها، والنظر للمستهلك على أنه شريك إستراتيجي للمؤسسة، واعتبار الإلتزام بأخلاقيات التسويق ورفاهية ا تمع كمؤشر على كفاءة الأداء وعلى ا سا ة قيق التنمية ا ستدامة.

3- إستراتيجية التسويق والتحديات البيئية

يستمد التسويق كذلك أ يته الإستراتيجية من خلال الإستراتيجية التسويقية ال تعة الأداة الفعالة مواجهة ـديات بيئة الأعمال، إ جانب تفعيلها للفرص البيئية ا تاحة وإسهامها ضمن الإستراتيجية الكلية قيق ا يزة التنافسية للمؤسسة.

أ- مفهوم الإستراتيجية التسويقية: يعرف I.Ansoff " الإستراتيجية " ذات الأصل اليونا " Strategos" الذي يع فنون ا رب وإدارة ا عارك، على أ ا " تصور ا نظمة عن العلاقة بينها وبـ بيئتها يث يوضح هذا التصور نوع العمليات ال ب القيام ا على ا دى البعيد، وا دى الذي ب أن تذهب إليه ا نظمة والغايات ال ب أن قفها"[9] ، كما يعرفها Chandler على أ ا " ـديد ا نظمة لأغراضها الرئيسية وأهدافها الرئيسية وغايا ا على ا دى البعيد وتب أدوار عمل معينة و ـصيص ا وارد ا طلوبة لتحقيق هذه الأهداف والغايات[10].

ضمن هذا الإطار فإن الإستراتيجية التسويقية من حيث أ ا إستراتيجية وظيفية تعرف حسب (Thompson) على أ ا " الطريقة ال من خلا ا يتم التوصل إ الأهداف التسويقية على ا دى الطويل والقصـ "[11]، أما (Proctor, 1996) فقد عرفها كتابه Marketing Management على أ ا تعكس الإستخدام الأمثل لتراكيب تلفة للمزيج التسويقي لتحقيق أهداف معينة[12]. كما كن أن نعرفها على أ ا تتمثل ـديد الأهداف التسويقية بعيدة ا دى وانتهاج السبل و ـصيص ا وارد الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

ب- أ يتها : تستمد هذه الإستراتيجية أ يتها خاصة فيما يتعلق بفرص و ـديات بيئة الأعمال من لة نقاط أ ها :

- كو ا الوسيلة ال تتحقق من خلا ا الأهداف التسويقية للمؤسسة وبالتا أهدافها الكلية علما أن التسويق يعت حد ذاته هدفا أساسيا لنشاط ا ؤسسة؛
- تعت الإطار الذي يتم من خلاله الكشف عن الفرص التسويقية ونقاط القوة ا ؤسسة وكذا الإدارة ال يتم من خلا ا إستغلال هذه الفرص وتفعيل تلك النقاط؛
- تساهم با قابل الكشف عن تلف التحديات وا خاطر البيئة التسويقية وعن نقاط الضعف وتعمل على اوز ومعا ة تلك النقاط؛
- كو ا تساعد على إنتقاء أفضل ا يارات الإستراتيجية وهذا بالاعتماد على ـطيط شامل وعميق وعلى ـوث تسويقية دقيقة ونظام تسويقي مرن و ـزئة سوقية فعالة.
- تساهم تفعيل وترشيد القرارات التسويقية للمؤسسة من خلال ـديد برنامج العمل ا لائم، وكذا قيق ا يزة التنافسية للمؤسسة بشكل عام.

4- و إسترتيجية تسويقية ناجعة وفعالة

ح يتسـ للمؤسسة قيق أهدافها ومواجهة التحديات ا ختلفة لبيئتها كان لابد من اعتماد إستراتيجية تسويقية ناجعة وفعالة وذلك ضمن الإستراتيجية الكلية للمؤسسة، مع الأخذ الإعتبار لأحداث ما توصل إليه الفكر الإستراتيجي خاصة فيما يتعلق بالتوفيق ما بـ ا وارد الإستراتيجية ا اصة با ؤسسة والظروف البيئية وا يكلية للسوق. إن معاي النجاعة والفعالية هذه تتمحور أساسا حول لة عناصر من أ ها :

أ- خدمة الإستراتيجية الرئيسية للمؤسسة : فالإستراتيجية التسويقية، كما سبق الإشارة إليه، تندرج ضمن إطار الإستراتيجة الكلية أو الرئيسية للمؤسسة لذا كان لابد من التوافق مع أهدافها ومع رسالة ا ؤسسة، فا ـصة التسويقية تعت مثلا هدفا تسويقيا مهما، لكن أن هد ا ؤسسة نفسها، كما يقول Proter، للوصول لوضعية الرائد السوق دون اعتبار للهدف الإستراتيجي للمؤسسة، قد يؤدي با ؤسسة إ ا روج ائيا من السوق كنتيجة لذلك الإجهاد وعدم التوافق[13].

ب- التكيف الإ ا مع البيئة : وذلك يتطلب الأساس تشخيصها بفعالية والتحليل الدقيق ختلف العوامل ا يكلية ا ؤثرة فيها وبشكل تتضح معه تلف الفرص الواجب إستغلا ا أو التهديدات الواجب نبها، كما يندرج ضمن هذا الإطار ديد أهم ا يارات الإستراتيجية ا لائمة ذا التكيف ولتحقيق أهداف ا ؤسسة.

ج- بناء الإستراتيجية على أساس ا وارد ا اصة: لقد توصل الفكر الإستراتيجي ا ديث خاصة ضمن مدخل ا وارد إ أن ا وارد ا اصة للمؤسسة وكما أثبتته أحدث الدراسات، تعت ا دد الأقوى لر ية ا ؤسسة وتنافسيتها، ومن هنا فإن إستراتيجية التسويق الفعالة ب أن ترتكز على أساس ا وارد التسويقية الإستراتيجية، فتقوم مثلا بتفعيل وث ا نتج ودراسة السوق ونظام ا علومات التسويقي ونظام التوزيع وكذا القوى البيعية ا ختلفة وغ ها.

وح تكون هذه ا وارد إستراتيجية فإنه ب أن تتوفر فيها كما يقول Barney وآخرون الشروط التالية (14):

- ا سا ة خلق القيمة؛
- خاصية الندرة والتفرد؛
- عدم القابلية للتقليد؛
- عدم القابلية للتبديل ورد أخر على مستوى الإستراتيجية ا تبعة.

علما أن تفعيل هذه ا وارد يستدعي إ جانب ا صول على زون إستراتيجي منها، كذلك العمل على ترقيتها وتثمينها و ديدها كلما لزم الأمر.

ا لاصة: على ضوء ما سبق كن أن لص إ أن ا ؤسسة الاقتصادية عموما وا زائرية على وجه التحديد، تشهد عصر العو ة وثورة ا علومات لة من التحديات ال تفرضها بيئة الأعمال الراهنة، وبغض النظر عن الفرص ال قد توفرها هذه البيئة فإن هذه التحديات قد تؤدي ا إ ا روج من السوق، فهي بذلك تطرح إشكالية ملحة على وظيفتها التسويقية وتستدعي بالتا نيد تلف الأساليب وا مارسات التسويقية الكفيلة واجهة ذلك. ولا شك أن بلورة هذه الإشكالية تعت حد ذا ا مؤشرا بالغا على أ ية التسويق وا اجة إليه، غ أن هذه الأ ية تتضح أكثر فأكثر من خلال إستراتيجية التسويق ودورها حل مشاكل ا ؤسسة و قيق أهدافها كما تب لنا من خلال هذه ا داخلة.

ا وامش والإحالات :

1) مود جاسم الصميدعي، **استراتيجيات التسويق مدخل كمي و ليلي**، دار ا امد عمان 2000، ص ص 48 و 49.

2) أنظر أ د بلا ، **خوصصة ا ؤسسات العمومية الاقتصادية ا زائر (الأسباب، ا يكانيزمات والتحديات)**، ا لتقى الدو حول إقتصاديات ا وصصة، جامعة سطيف 2004.

3) عبد ا ميد زعباط، **مستقبل ا ؤسسة الاقتصادية ا زائرية ظل الانضمام إ ا نظمة العا ية للتجارة**، لة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، جوان 2004، العدد 6 صفحة 32.

4) أنظر عماد مد الليثي، **التبادل الدو** ، دار النهضة العربية، القاهرة 2004.

5) أ د الطائي وأخرون، **الأسس العلمية للتسويق ا ديث**، مدخل شامل، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 2007، ص 10.

6) نفس ا صدر السابق ونفس الصفحة.

7) Kotler et Dubois, **Marketing Management publi-union.** Edition, 9°édition, Paris 1997.

8) أ د الطائي وأخرون، مرجع سابق، ص 15.

9) عبد ا ميد عبد الفتاح ا غر ، الإدارة الإستراتيجية واجهة ديات القرن 21، موعة النيل العربية القاهرة، 1999، ص 33.
10) ا رجع السابق ذكره، صفحة 115.
11) مود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، صفحة 115.
12) نفس ا رجع، صفحة 116.
13) M. Porter, **L'avantage concurrentielle**, Dunond, Paris, 1999.
14) أشرف فؤاد السيد سلطان، **أثر إستراتيجية التصنيع ا عتمد على مدخل ا وارد إ اد ميزة تنافسية للمؤسسة**، رسالة ماجيست إدارة الأعمال غ منشورة، جامعة الإسكندرية 2004، ص 33.

نظرية الإدارة العامة ا ديثة ودورها معا ة إشكالية إدماج مفهوم الأداء ا دمة العمومية

رفاع شريفة، جامعة - ورقلة

ملخص: يهدف ا قال إ عرض التغي ا اصل إدارة ا دمات وفق نظرية الإدارة العامة ا ديدة، اول بذلك فهم مصدر الإختلالات ا تواجدة والإشكاليات الداخلية وا ارجية ال تتعرض ا إدارة ا دمات التقليدية العمل على ربطها با لول ال أتت ا هذه النظرية.

الكلمات ا فتاحية : الأداء، الكفاءة، الفعالية، الشرعية، إدارة ا دمة العمومية – الإدارة العامة-، ا قاولتية.

معظم ا كومات والشعوب معها التطلع إ التنمية الوطنية، مع تفس ات متعددة، وتعريف التنمية غالبا ما يتمحور حول جوانبها الاقتصادية كارتفاع مستوى الرفاهية ا ادية ع الدخل و التوظيف. لكن من يذهب أولاده إ مدارس متردية أو لا تتوفر له مياه شرب نظيفة أو يواجه خطر السرقة ...ا . يدرك أن التنمية تتمثل توف خدمات اجتماعية مناسبة.

إن تطوير إدارة ا دمات العامة يكمن تسي شبكة من ا نظمات العمومية إطار يط يتميز بالتطور و التغي ا ستمرين، انطلاقا من قيم و مكتسبات غ قابلة للتراجع ـ الد قراطية و ا رية و الإنصاف ـ مع التقيد فهوم القيمة. فلب موضوع واهتمام بتطوير إدارة ا دمات العامة هو التنسيق ب تلف التنظيمات ا ستقلة، حيث يع بالتنفيذ وفق أهداف سياسية معظمها متناقضة فيما بينها و غ واضحة.

يهدف تطوير أداء إدارة ا دمة العمومية إ خلق التوازن ب حجم ا نظمات أو موعات من ا نظمات ا دمية و يطها الطبيعي و الاجتماعي. و يتطلب قيق هذا ا دف الأخذ الاعتبار العديد من العوامل منها: دودية ا وارد يط ا نظمة، الشكل السلطوي للمنظمات، العلاقة ب ا نظمة و الزبائن و ال لا كن أن تعتمد بشكل كلي على عرض ا دمات بل على ا نظمات العمل على التأث ا يط بشكل نوعي، ضرورة قيام ا نظمة بتسي علاقاتها مع ا مهور و ا صول على تأيد لأهدافها، العمل على تفحص و إعادة النظر بشكل مستمر الأهداف ا اصة با نظمة كون ا دف النهائي هو حصول إدارة ا دمة العمومية على الشرعية ا فتقدة عصر العو ة ال نعيش فيه.

إن إدارة ا دمة العمومية با فهوم ا ديث هي إدارة تنظيم مع بشكل يكون فيه ا مهور واعيا بآثار الأنشطة ال يقوم ا التنظيم على يطه الاقتصادي و الاجتماعي، و أنه ا ستهدف من الأنشطة ال تقوم ا الإدارة ، و ليس فقط السوق الذي تعمل من خلاله . كما ترتبط كفاءة إدارة ا دمة العمومية بالعديد من ا وانب: مدى تكافؤ تنظيمها مع مراكز القوة ا تواجدة ا يط، مدى قيقها دف يئة الإقليم و الأهداف الايكولوجية من خلال علاقاتها بالفضاء ا ارجي، مدى تأثرها با ظهر ا ؤسسا من خلال علاقاتها با مهور، **و** مدى تقبلها من طرف ا مهور و بشكل عام مدى شرعيتها، ويعد هذا الأخ ا دف الأساسي ا.

كما د أن هناك العديد من ا ميزات لإدارة ا دمة العمومية إطار قيق الشرعية**:** فهي إدارة واعية réflexif ع وجوب التفك الأهداف ال من الواجب أن ققها و ا تحصلة على دعم كا كون ا دف النهائي هو شرعية ا نظمة، كما أ ا إدارة علاقات ع أن ا نظمات تقدم حاليا خدمات علاقاتية مرتبطة بالثقة أكثر منها بيع للخدمات، الأمر الذي يوحي بأن هدف التسي هذا النوع من الإدارة هو تسي علاقة ثقة مع ا ستخدم صوص ا دمات ا قدمة. و إدارة ا دمة العمومية مستخدمة لسلطة واضحة و بالتا تاج إ تسي سياسي على مل شرائح ا واطن ، ذا ب أخذ بع الاعتبار تنظيما م و أسلوب ركهم، و هي إدارة مستخدمة لسياسة اتصال تعمل على ا راقبة و التأكد أن الشرعية ال يبحث عنها التنظيم سدة فعلا.

و الأزمات ال مست إدارة ا دمات التقليدية باعتبارها قطاع لا يهدف إ الربح، نا ة من كون اليد ا فية للسوق لا توجه ولا تضبط الأنظمة، ح القرارات ال يتخذها ا قررين على مستوى هذا القطاع أصبحت تفتقد بشكل تدر ي الشرعية ا طلوبة، كو ا تعد قادرة على احترام ا بادئ ال أنشأت من أجلها. إن التشخيص الدقيق للظروف الداخلية و ا ارجية ا يطة بإدارة ا دمات العامة يوضح بشكل مقنع اذا ألتمس مؤخرا طلبا متزايدا و بإ اح تغي ط تسي إدارة ا دمات العامة.فعلى الصعيد العا ي أكد ا اء ا تحمس للا اه الليا ا [1] أن و القطاع العام قد أحدث تدم قواعد الضبط السوق، و أنشأ تضخم وتدهور الاقتصاد الطويل ا دى، و قال النقاد الأقل تطرفا إن ا كومات أصبحت ملة بأكثر ما تطيق و أ ا اول أن تعا عددا من ا شكلات أكـ ا تستطيع، و إن الإفراط الإنفاق و التوظيف ا كومي يتعدى على إمكانيات القطاع ا اص، و إن الدولة تتجه إ الإفلاس أما من ا انب التسويقي فإن الانتقادات ا وجهة لإدارة ا دمة العمومية متعلقة با بادئ ال تستخدمها إدارة ا دمات العامة، وهي ا رية، الاحتكار، ا ساواة، الاستمرارية و ا انية، و ال أصبحت ل جدل الآونة الأخ ة ويتم إعادة النظر فيها مؤخرا نظرا للاعتبارات التالية :

- حرية **اللجوء** إ ا دمة العامة ال تنادي ا إدارة ا دمة العمومية و ية كو ا خاضعة معظم الأحيان إ شروط تعجيزية.
- _ تعمل ميزة **الاحتكار** عظم ا دمات من طرف الإدارة العامة على ا د من حرية ا ستخدم سواء من ناحية التفاوض أو من ناحية النقاش صوص شروط، ظروف، و أ اط تقد هذه ا دمة.
- _ ا ساواة بـ ا ستخدم ال تنادي ا إدارة ا دمات العامة هي مساواة ردة و غامضة و مستعملة بـ مستخدم غ متجانس ، هؤلاء ليس م ظروف متشا ة و بالتا تطبيق مبدأ ا ساواة سوف يؤدي بالضرورة إ انعدام العدالة ا يدان، الأمر الذي أدى إ ارتفاع بعض الأصوات ضد هذه ا مارسات و ا طالبة بأن ول ا دمات العامة من طرف مستخدميها فقط.
- _ صوص الاستمرارية، فا ميع يشهد مؤخرا أن استمرارية ا دمة العمومية متأثرة بالظروف السياسية، ا يدلل أن الإدارة العامة غ حيادية بشكل كامل.

و من ، ا ميع يعلم أن باعتبار إدارة ا دمة العمومية تكرة لبعض ا دمات فهي ليست مضطرة إ استخدام سياسية « التسويق العام " ا رتكزة على ا وار، التشاور، و الإقناع، بل على ا واطن الذهاب إ الإدارة العمومية و بذل هود لفهم لغتها و الشبكات ال تستخدمها، أو نعون من الاستنفاع بتلك ا دمات مع عدم إمكانية تلبيتها بطرق بديلة. و ذا الشكل تلبس ا دمات العامة صفة الديكتاتورية، عدم الإنسانية و البر وقراطية، با قارنة مع " ا واص" الذين يوصفون على أ م شديدي ا رس على تفهم العملاء و العمل على إرضائهم.

كما توصف إدارة ا دمات العامة بضخامة التكاليف على مستواها با قارنة مع ا واص، و بشكل أعمق ما يزعج ا ستخدم أكثر من التكلفة هو كون تلكات الدولة ملك للجميع و الوقت نفسه لا لكها أحد، الأمر الذي عل مسالة ا فاظ عليها وحسن استخدامها و عدم تبذيرها مسألة صعبة.

و ينبغي ا لاحظة هنا، أنه رغم وجود مراقبة إدارية و بر انية حول استخدام أموال العامة، إلا أن هذه ا راقبة غ فعالة كو ا تم راقبة قانونية العمليات ا نجزة لا غ .

إضافة إ ذالك يتم ميل تكلفة عمليات ا راقبة الباهظة هذه على ا واطن أنفسهم، و ا لا شك أن قانونية العمليات ا الية لا تكفي لضمان استعمال أحسن لأموال العامة، ذا فإن التقييم ا لازم للمراقبة سيسمح عرفة ماذا نفعل و ليس فقط كيف نفعل فالدولة ب أن تتعلم كيف تنفق بشكل أحسن.

السياق نفسه، د كذالك أن ا واطن لا يتقبلون التضخم التوظيف ضمن إدارة ا دمات العامة، خصوصا أن هذا التضخم لا يرافقه ارتفاع نوعية ا دمات ا قدمة. أما على مستوى التسي الداخلي تتعرض إدارة ا دمات العامة نفسها إ ضغوطات د من كفاء ا و نعها من قيق أهدافها و هي على النحو التا :

1. إدارة تتب أهداف خارجية عن ا نظمة شكل الصا العام و تضع نصب أعينها تطبيق القوا و اللوائح لا غ .
2. غياب مردودية رأس ا ال، فإدارة ا دمات العامة لا على قيق مردودية مالية مل تدخلا ا، ولا تعد القيمة ا ضافة لرأس ا ال ا ستثمر معيار لتحليل الأنشطة ا نجزة، ذا د معظم حسابات ا نظمات العمومية ذات أرصدة سالبة .
3. إ از ا هام إطار منافسة معدومة أو غ واضحة ا عا : بفعل القوا واللوائح، غيبت ا نافسة قيق الأنشطة العمومية ورسخت الاحتكارية و شبه الاحتكارية ال عملت بدورها على إلغاء الضبط عن طريق السوق.
4. خضوع الإدارة العامة التام للسياسة: كنتيجة حتمية لدولة القانون، ضع أنشطة الإدارة العامة للقرارات السياسية.ويؤدي النقاش سياسي الساخن و استعمال ص ورة ال امج إ ديد رزنامة من القرارات من ا مكن أن لا تبت بصلة كب ة مع الواقع ا عاش والعمل على حل ا شكلات بشكل عمودي و الغلق على الاستراتيجيات.

با مل هذه الإشكاليات جعلت إدارة ا دمات العامة وضعية أدت إ عدم قدرة ا نظمات ا كومية ا دمية على التأقلم مع معطيات ا يط نظرا لترسخ آلية قوية **"الإدارة الب وقراطية"** من جهة و عدم قدرة هذه ا نظمات على مواجهة التزاما ا و قيق الأداء من جهة أخرى . **و** كنتيجة بديهية ذه الصعوبات أصبحت إدارة ا دمات العامة تتخبط ب عدة متناقضات: ا فاظ على الصا العام مع عدم القدرة الاستمرار ذلك (ندرة ا وارد). أي الدفاع عن أسس النظرية الاقتصادية الاجتماعية (CORPORATISMES) ال توصي بإنشاء منظمات مهنية صصية ملزمة من ناحية الأداء أمام السلطات العمومية مع قيقها للأهداف الاجتماعية و عدم القدرة على قيق ذلك نظرا لوجود الأزمات ا الية العمومية. و لتعمق أكثر تشخيص أزمة إدارة ا دمات العامة كان من الضروري البحث ا جج الاقتصادية ا ختلفة لاختيار ط توف ا دمات، إلا أننا اكتشفنا [2]أ ا لا تتناول الكيفية ال ب أن تستخدمها الدولة لتلبية هذا الطلب بل أن هذه ا جج لا تتضمن بالضرورة أن تكون ا كومة منتجة للسلع و ا دمات أو تنظم نفسها على و خاص باستخدامها للنظام الب وقراطي. و لا يوجد أي من هذه ا جج ما يش إ أن ا كومة تاج بالضرورة إ تعي عدد كب من ا وظف أو احتكار أي من ا وارد الإنتاجية ح كان الإ اع على الدور الأساسي للحكومة وهو التأكد من صدور قرارات اعية معقولة.

و بالرغم من وجود حجج قوية تؤكد على ضرورة تدخل الدولة ا باشر توف ا دمات العامة إلا أن معظم الباحث وا اء يؤكد على ضرورة أخذ بع الاعتبار ا انب الاقتصادي كونه عامل مهم استمرارية إدارة ا دمات العامة ، فا زينة العمومية تعد قادرة على مواجهة ويل الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية ذات تكلفة متنامية بدون اقتطاع ضري متزايد، رصيد خزينة سالب، و ارتفاع مستوى ا ديونية و ال دد بدون شك مستقبل الأجيال.

السياق نفسه ،يؤكد الباحث [3] أن مظاهر إخفاق الدولة تقد ا دمات العامة بالشكل التقليدي و ا ألوف واضحة وخصوصا إذا ما ظنا أن الإطار ا ؤسسا لتطبيق نشاط الدولة و سياستها يعمل بصعوبة و بعض الدول بدون كفاءة الأمر الذي يؤدى حتما إ التبذير. كما تعد مشكلة توافر ا علومة أكثر وضوحا الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة ، أي الدولة ا تكرة عظم ا دمات . من جانب آخر من معروف أن العمل وفق مبادئ الب وقراطية و العقلانية ل Max Weber يتطلب قدرا كب ا من ا عرفة و من ا علومات و القدرة على صياغة القرارات ا بنية على ا علومات إ حد لا يتيح لذالك العمل أن يكون فعالا نظرا لتشابك العمليات و تأث ها على بعضها البعض ذا د معظم الدول ب وقراطية الدولة بطيئة الاستجابة، فكلما ك ت ا نظمات أو عدد الإدارات زاد احتمال أن تلف النتيجة عن القصد الأساسي بسبب عدد حلقات الربط ال لا بد أن توجد ب من

يضعون السياسات ومن يتولون تنفيذها. و من الصعوبات ا مة ال تواجه إدارة ا دمات العامة ،هو عدم وجود نظام مناسب لتقدير القيم الأمر الذي عل معرفة ما إذا كانت نشاطات ا كومة تنتج أي شيء لا كن إنتاجه من طرف الغ بأقل تكلفة.

كما أنه من الصعب معرفة ما إذا كان التطبيق الفعال قد لأنه و ببساطة لا توجد مقاييس فعالة للأداء. أما بالنسبة ؤسسة تابعة للقطاع ا اص، فيوجد ا قياس النهائي وهو الأداء ا ا و مدى الربح، أما الإدارة العامة ـ بالرغم من تعدد البحوث ـ فقد أخفقت د الآن على و بارز إ اد موعة مقبولة من مؤشرات الأداء. و يل مقاييس أداء ا دمات العامة أن تكون داخل ا نظمة و أن تكون لة ادعاءات بالفضيلة و الشرعية أكثر منها انعكاسات للواقع ا عاش ح نعلم أن الإدارة القطاع ا اص تستخدم مقاييس خارجية ستبر اح ا نظمة من عدمه و مثال ذالك أسعار الأسهم البورصة، النسب ا ؤوية ا ختلفة للأداء القياسي .

ويؤكد للو السياسات أيضا على أ ية القيود ا فروضة على ا علومات إدارة ا دمات العامة ، وكذا الأسس ال تب عليها ا يزانية ا اصة با دمات العامة منذ السبعينات و الثمانينات و ال مفادها أن أي تغي ستوى ا يزانية ب أن يكون إلا على ا امش. كما أنه من ا ستبعد أن تتعرض ا يزانيات الأساسية للانتقادات بسبب طبيعة ا ؤسسات السياسية، الب وقراطية الراسخة، نقص ا علومات،و الوقت اللازم و ا تباعد لتحليل الشامل لسياسات ا تبعة. وا لاحظ أن الب وقراطي و السياسي يستخدمون آليات متنوعة و مناورات للدفاع عن ميزانيا م ضد أي هجوم و هناك دائما إخفاق إعادة تقييم ا يزانيات، وإعادة صيص ا وارد علها تتوافق مع الاحتياجات و الأولويات ا تغ ة.ففي الإدارة العامة التقليدية ما إن يتم إرساء ط مع من الإنفاق ح يل لأن يصبح أمرا مؤسساتيا و يستمر من عام لآخر دون تأقلمه، مع إجراء قليل من ا دل حوله. و رور الوقت تصبح أ اط الإنفاق بعيدة عن أ اط ا اجة. و لوحظ أن ا وازنة هي الأساس انعكاس لقرارات و انتصارات سياسية مضت. با قابل ذه الوضعية الصعبة، تظهر التقارير الدولية [4] أن الطلب على ما يوفره القطاع العام قد أصبح أكثر إ احا رور الوقت، و هناك سة أسباب ذا النمو الطلب هي: الوعي الزائد للنواحي السلبية للسوق، التنظيم السياسي، هيكل ا كافآت السياسية، الاعتماد على ا هود ا بذول من طرف رجال السياسة، و عدم ا زاوجة ب الأعباء و ا نافع حيث يوكد الباحث أن كل ظرف من هذه الظروف سوف يؤدي إ الإفراط توف البضائع ا نتجة للجمهور دون النظر إ النتائج الوخيمة ا ستقبل .
و على العموم يؤكد الباحث [5] أن خصائص الإمداد و الإنتاج لدى ا يئات التابعة لإدارة ا دمات العامة متميزة الأمر الذي لق صعوبة :

- ديد و قياس النتائج سواء من ناحية ا بدأ أو التطبيق، كما توجد مشكلات خاصة بتقو ا ودة.
- توف ا دمات القطاع العام يقع أيدي هيئة احتكارية يدعمها القانون، ذا من الغ كن أن يقوم القطاع ا اص أو السوق نافستها.
- ط الإنتاج و ويله غ مستقر و بالتا ليس من السهل ديد العلاقة ب ا دخلات و ا خرجات.و ينصب اهتمام جزء كب من القطاع العام على إنتاج ا دمات ال يوجد فيه مشكلات متأصلة تعريف تقنيات الإنتاج و السيطرة عليها.
- عدم وجود نتيجة ائية القطاع العام، و عدم وجود آلية لإ اء السياسات ا كومية الغ ناجحة.

و يؤكد الباحث Wolf أن خصائص العرض و الطلب للسلع و ا دمات القطاع العام سوف تؤدي إ إخفاقات منهجية، كون الآليات ال تعمل على التوازن ب العرض و الطلب للخدمات العامة ضعيفة، و ذالك لأ ا عملية سياسية الأساس، تتميز بالفتور و ا عوقات و التحالفات ا ؤقتة و تبادل ا دمات، إ آخر ا صائص ا شوشة ال يتميز ا السلوك السياسي. و بالتركيز على الاعتبارات الاقتصادية ، هناك أربعة عناصر تؤدي إ فشل إدارة ا دمات التقليدية و هي : فصل ب التكاليف والإيرادات بسبب صعوبة ديد التكلفة ا قيقية و الدقيقة، فإدارة ا دمات العامة لا تعلم حقيقة تكاليفها نظرا لعدم وجود التبادل على مستوى

السوق.-افتقار إدارة ا دمات العامة إ مقاييس ا وضوعية للأداء، ذا كان لابد ا أن تستعيض عنها قاييس خاصة و هي حسب رأي الباحث مقاييس فيها شيء من التضليل و ا سماة با سائل الداخلية. و لا مل هذه ا قاييس بالضرورة أية علاقة بالصا العام. -تولد آثار جانبية غ متوقعة نا ة عن تلف السياسات العامة.- عدم ا ساواة التوزيع و خاصة توزيع السلطة و الامتيازات، حيث يتمتع السياسيون و الب وقراطيون الكبار ساحة مناورة لا م ر ا. با مل هذه القضايا، ساعدت مؤخرا على ا طالبة وبإ اح إدخال مبدأ العقلانية تسي إدارة ا دمات العامة. فقد أظهرت الإدارة العامة التقليدية عجزا وضحا حيث تعد الدولة غ قادرة على تلبية و حل الأزمات فحسب، بل تعمل أحيانا على تعقيدها باستخدامها لسياسة أو أخرى عن طريق التجربة وا طأ، و ال تقع نتائجها السلبية النهاية على ا واطن و ا ؤسسات، باستخدام الضرائب و اقتطاعات بأشكال تلفة، وبتقليص الاستثمارات.

الات التغي إدارة ا دمات العامة وفق الإدارة العامة ا ديثة

قبل كل شيء، إن إدارة ا دمات العامة ليست رد قوان و نظم، بل هي ص ورة مرتبطة جموعة من ا بادئ و أسس علمية والسلوكيات وا فاهيم الأخلاقية ال ينبغي تعميقها استنادا إ القيم و التقاليد و العقائد و الا اهات و الطموحات ال نسعى إليها لتحقيق التنمية ا طلوبة.

إن الإصلاح إدارة ا دمة العمومية العصر ا ديث جزء من مشروع أوسع و أ ل ضع بدوره إ نظرية أخذت الانتشار منذ الثمانينات يع أ اء العا و هي نظرية " إدارة شئون الدولة و ا تمع " أو" ا كم الراشد " أو "إدارة ا كم الصا " من جهة، و إ تأث ولات ما يسمى بالتأث العا ي و ا رتكزة على مقومات الاقتصاد ا ر . فقد تنوعت الات التغي ال تشهدها الدول و ا كومات حاليا القطاع العام، إلا أن يعها تسعى إ خلق ذلك التوازن ب الفعالية ال يتطلبها الاقتصاد ا ر، و ب العدالة الاجتماعية ال تسعى إ قيقها" نظرية ا كم الراشد " . ذا لا كننا تصور استمرار تطبيق ط التسي الكلاسيكي تمعات تطور و تغي مستمرين ، فحجم الظاهرة لا كن أن يرتبط بازدهار أو عدم ازدهار هيكلة معينة (الدولة) ولا كن تصور أن القيادة ا نفردة ذه الأخ ة كن أن قق النتائج ا رجوة ع أن ا كومات بشكلها الكلاسيكي و ساعدة ال ان تعد تستطيع حل الصعوبات و التعقيدات ا وجودة ا تمع سواء على ا ستوى ا لي و على مستوى الدو . ومن التحولات الغالبة ال ب ذكرها هو أن العا أصبح أحادي النظام و هو الاقتصاد ا ر الذي يعتمد توجيه ا وارد على قوى السوق و يفضل و ا و يؤكد على رأس ا ال ا اص دون إنكار لدور الدولة و مؤسسات ا ا ة و ا ساعدة . إلا أن منبع التغي واحد وهو ناجم عن استحواذ منطق اللي الي ا دد على الساحة العا ية حيث يشهد العا ركا واضحا و اتفاقات تقود إ رفع ا واجز ب الأسواق سعيا وراء السوق الواحدة. ع هناك البحث عن تقسيم العمل ب الدول ، فالبقاء للمنتج وللخدمة الأفضل أينما يكون موقعها العا .

و بالتا الاستمرارية تع أن تعيد الدولة النظر مناهج تسي مؤسسا ا اولة بذلك أن تنافس من يز من قبل. هذا ا طاف، ليل نظريات الإصلاح ا ديثة[6] ا ستخدمة القطاع العام، يوضح الأ ية ا عطاة للدور الذي يؤديه "**التعلم ا ستمر**" فمعظم الأ اث الأخ ة[7] دف إ معرفة مدى استعداد الأنظمة ا ختلفة على تقبل التعلم مع تأكيدها على أن ا فهوم الكلاسيكي لعقلانية ا نظمات غ متواجد الواقع, و تصميم التوجهات على أساس العقلانية فقط سوف لن ينجح يط ديناميكي منفتح، وتغ ا نظمات و ا ؤسسات ا علاقة بدرجة ارتباط ا تمعات بقيم معينة و ا تواجدة خارج ميدان ا نطق العلمي[8].و بالنظر إ الإشكالات ال تعا منها إدارة ا دمات العامة القطاع العام ، تتلخص قضية الإصلاحات ا ديثة القطاع العام على التركيز على التعلم كيفية التعلم و اوز التيلورية. فبعكس التوجه بالإيديولوجية ال سبقت الإصلاح الإداري الثمانينات، د أن الإصلاحات التسعينات و ا سماة بالإدارة العامة ا ديثة ليست ت تأث لإيديولوجية معينة بل ت تأث أوتوماتيكي عاي توضح ضرورة لقيام بإصلاحات فورية، مثال حجم القطاع العام، ود الب وقراطية، التوجيه عن طريق الصرامة القوان ، الأزمات

ا الية...ا . ح ، تعت الإدارة العامة ا ديثة، وليدة قناعة أن إصلاح إدارة ا دمات العامة لابد أن يستمد من خارج الب وقراطية وباستخدام آليات القطاع ا اص و آليات السوق بشكل يعمل على زيادة كفاءة ا دمات العامة .

ملامح التغي إدارة ا دمة العمومية

يكمن الإبداع و التحديث ا دمات العامة اولة منح مستهلكي ا دمات العامة القدرة على التصرف بوصفهم زبائن، م حق الاختيار عن طريق استخدام الإيصالات، و استعمال التسع و تقاضي الرسوم داخل الإدارة العامة، و ذا يتم ويل التنظيم العمومي من تسلسل هرمي ب وقراطي إ تسلسلات هرمية ا أسواق و اا يسميها البعض بعملية ا صخصة الداخلية. حيث قيق الفعالية الاقتصادية للتنظيم العمومي مرتبط بدرجة ا هود الذي يبذل من طرف الأعوان التابع للتنظيم ا ء و دى احترام العقود الداخلية و تواز ا. كما تظهر أ ية الإدارة العامة ا ديثة كو ا دف إ إنشاء الكفاءة دون اعتمادها على مبدأ صرامة القوان بل تعتمد على مشاركة ا ستخدم التسي ، لا تعتمد على مبدأ الإنسانية بل على "التسويق العام"، ا فاهيم التجارية، و تلبية احتياجات ا واطن .

و تلف أساليب ومناهج الإدارة العامة ا ديدة وفق استخدامها لنـموذج " 3E" (Economie, Efficience, Efficacité) أي (الفعالية، الاقتصاد، الكفاءة) و وذج" 3D" (Downsizing, Defunding, Devolution) أي (السوق، اللامركزية، النوعية). و ور التغي الإدارة العامة ا س ة بشكل مركزي هو زيادة شفافيتها، من خلال تطوير الصيغة التعاقدية للعلاقة ب مديري الإدارات و الوزراء و ديد الإنتاجية، و زيادة درجة مسائلة ا سئول إ حد كب ، لأ م سوف يكونون ملتزم بأهداف معينة، و سوف يكون الوزراء ين على أن يكونوا أكثر ديدا ا يريدونه، و ذا تتطور نظم الإدارة القائمة على الأداء. كما تظهر اولة أعطاء الأولوية لشفافية من خلال الفصل ب التدخل السياسي وا ال الإداري و التشغيل ا ستعمل لشكل الوكالة، واا يكون تنفيذ السياسة فيها أيدي منظمات متباعدة، ذات أهداف واضحة عليها إ ازها، و من خلال تطوير لامركزية الرقابة ا الية. وقد انعكس هذا إنشاء الإدارة ا الية تعمل على تصميم و تطبيق إجراءات أكثر فعالية ا اسبة و الإدارة ا الية. ومن الأسئلة ا وهرية اا تطرح صوص الإدارة العامة ا ديدة هي القضايا ا تعلقة بإمكانية ا اسبة. هذا و تشمل عملية التحديث البحث عن ا فزات ا ناسبة و الالتزامات بالقيمة،و ليس التركيز على حق ا ديرين ارسة الإدارة، بقدر ما هو على فيز ا ديرين بالشكل ا ناسب، و على قناعتهم بصحية الأشياء اا يقومون ا. وعلى العموم يظهر بشكل لافت أن صعوبة شرح وت ير مستويات الأداء إدارة ا دمات العامة التقليدية أدى إ تب الأفكار ا تداولة تطوير إدارة ا دمات من أجل اكتساب صفة الشرعية اا غالبا ما لب التمويل معها.و أن القطاع العام يتحول الآن إ إطار " الشركة ا رنة "، كإضفاء للصبغة الشرعية واا تستجوب إعادة البناء على الأسس التجارية و أن هذا النموذج تعب ا صادقا و ارسة متقدمة ا هو موجود القطاع ا اص...".

آليات التغي إدارة ا دمات العامة

أحد الآليات ا ستخدمة إجراء التغي إدارة ا دمات العامة و الأكثر أ ية هي تطوير العقود. وتعد أبسط صورة لاستخدام العقود هي شراء ا دمات العامة ن يوفرو ا من القطاع ا اص أي التعامل مع القطاع ا اص بشكل مقاول ، كما يسمح للمنظمة العامة أن تنافس القطاع ا اص الذي تمل قيامه بتوف معظم ا دمات ضمن السوق. و يستخدم العقد مع قياس الأداء من أجل تقييم الإ از الفردي إدارة ا دمات العامة. و ظى مستخدم ا دمات العامة كانة واضحة داخل الإدارة ا ديدة، بوصفه عميل أو مستهلكا و أن للمواطن الأفراد حقوق، و ب أن يسمح م بأقصى مدى للاختيار ا دمات اا يستخدمو ا. إذ قيم الإدارة العامة ا ديدة هي العلاقات ا قاولتية، ا رونة، الإبداع و حرية ا قاول ، ح إدارة ا دمات العامة التقليدية كانت تركز على ا سؤولية الوزارية، مبدأ ا ذر، الإنسانية ،الاستقرار...ا . أما ا ضمون الف العام للإدارة العامة ا ديدة (NPM) هي تسي ومراقبة الإدارة العمومية عن طريق رجا ا، النتائج هذه ا الة مهمة، وكذا ا وازنة، ويتم العمل نطق الوكالات و اا يرتبط وجودها بعدد ونوعية ا نتجات ا قدمة من طرف الإدارة ا عنية و آجال ددة, و ا أن هذه ا نتجات من ا فروض أن يكون تواجدها

مرتبط دى خدمتها للموطن ـ زبائن ـ وبالتا يستنتج الشكل الذي سوف يتم تقد ه ا عن طريق دراسات تسويقية (استبيان) أو طرق أخرى.ويعت إدخال الأساليب ا ستعملة إدارة القطاع ا اص و آليات السوق و ا نافسة ثابة حدوث تغ أكثر جوهرية تشغيل إدارة ا دمات العامة وذالك لأنه ينطوي على حدوث تغ الإطار ا ؤسسا و ا ؤسسي. و ا قصود من التغي إطار الإدارة العامة ا ديدة هو تبديل الأعراف و القيم و ا عتقدات السائدة ال يعمل ا أولئك الذين يعملون ا دمات العامة، إذ ينبغي أن يصبحوا إ أقصى حد كن مشارك كاما الاقتصاد التنافسي الذي يط م.

و يعد إنشاء منظمات جديدة طريقة قوية لتغي الأسلوب الذي سوف تعمل به ا دمة العامة، إلا أنه ليس من السهل تغي ا نظمات، و ذلك لأن أي تغي دث سوف يقاومه أولئك الذين ينتفعون من النمط ا ؤسسا القائم، فا نظمات لا توجد على أ ا أنظمة خارجة من القيود بل أ اط داخلية من ا صا و القيم. ح التغ ا ؤسسا الذي تاج إليه الإدارة العامة ا ديدة س ا ور الاقتصادي و يشمل التركيز على ا فاهيم التقليدية للمنافسة و الأسعار والأسواق،و إدخال مفهوم التعاقد ا مله من دلالة قانونية و اجتماعية، كما يشمل أيضا التغي الشخصية ا ؤسساتية لإدارة ا دمات العامة ، لأنه ينطوي على ا روج عن تقليد ا نظمات ا كومية الب وقراطية ا كتفية بذا ا .إضافة إ ذلك، يتطلب التغي وفق نظرية الإدارة العامة ا ديدة انتهاج ص ورة من التعلم، حيث لت ا كومات عن التقاليد السابقة و حاولت إنشاء نظم جديدة. كما أن جلب ا ة الإصلاحات من بلد إ آخر أمر ضروريا. إلا أن رير التغي يعتمد بشكل كب على الإخفاق النظام ا ؤسسا و السياسي القائم، كما أنه ك ت درجة الإخفاق من تده سياسي و اقتصادي و اجتماعي كان من الصعب قيق التغي . و الإطار السياسي و الإيديولوجي ا ز مهم إحداث عملية التغي إلا أنه لا توجد قاعدة تنظيمية عامة كن الاعتماد عليها لبناء التغي .

تعت أنظمة الانتخابات مهمة التأث ط التفك و تغي السياسة و تأث على قدرة السياسي على وضع تغي ات موضع التنفيذ، حيث التمثيل النس لق حواجز للتغي ، ح أن أنظمة أغلبية الأصوات عل ذالك أسهل. و كلما زادت وحدة نظام الرقابة و السلطة السياسية و ا ركزية، كان من السهل إدخال مداخل جديدة إدارة ا دمة العامة.و الدرجة ال يكون عندها نظام مؤسسا مع لإدارة ا دمة عرضة للتغي سوف تعتمد جزئيا على القوة ال أنشئ ا ذالك النظام، فا ؤسسات ال أنشئت بشكل ضعيف أقل مقاومة للتغي ، و خاصة ح كن النظر إليها على أ ا فقة. و من الأسهل إدخال التغي حيث توجد بنية تية تنظيمية مناسبة. كث من البلدان النامية ، د أن خصخصة وكالات الدولة أمر صعب بسبب عدم وجود سوق لراس ا ال فعال، لذا سيكون من الصعب إرساء العقود حيث يكون من الواضح عدم وجود سوق القطاع ا اص، ذا من ا تمل أن تكون نتيجة التغي هو التركيز على تغ ات قص ة ا دى.

و يعت ا اء أن قرار توف القطاع ا اص للخدمات ا دنية الدول الأقل وا بالقرار الإ ا نظرا للإخفاق الكب للهياكل ا ؤسساتية ا وجودة توف تلك ا دمات.حيث د ا دمات ال تتوافر إ ا يتم توافرها بشكل متكرر من خلال قيام ا واطن بالعمل بأنفسهم من خلال اقتصاد غ ر ي، حيث يعتمد بصورة كب ة على القطاع ا اص الغ ر ي لأن ا دمة العامة سيئة جدا، الأمر الذي عل ط إدارة ا دمة العامة الآخذة التطور مقيد بنمط ا ؤسسات القائم و بالبدائل ا تاحة.كما تعمل الأ اط ا ؤسساتية و الإدارية على إنشاء هياكل من ا صا ، ال بدورها سوف تعمل على الدفاع عن مصا ها عند توزيع ا وارد والتا العمل على إدخال التغي .و تعت الصناعات ذات العلاقة بتوزيع وإنتاج ا دمات من الأطراف الواضحة ا صا . وللمقاول فعاليتهم التأث على ال ان من خلال قدر م على نيد أعضاء ال ان لتعزيز مصا هم. و للقطاع التطوعي بلدان عديدة كلمته توف ا دمات العامة، ا يتمتع به من دور بوصفه موردا رئيسيا. ا الة ال يكون فيها القطاع ا اص تأث ضعيف، يكون هناك انتهاج و تطوير إجراءات السوق الداخلية، و تستخدم هذه ا الة و من اجل إدخال التغي ، موعات و وحدات فردية تابعة ؤسسات فكرية أكاد ية داخل الب وقراطية و ا وكل إليها تغي الثقافات و أ اط التشغيل، و الوحدة ا عنية بعض ا الات هي الإدارة ا الية.

حالات أخرى تظهر ا اجة إ تكوين هيئات لغاية معينة كنها أن تقوم مل لواء الإدارة ا ديدة داخل البر وقراطية ا كومية مثل وزارة ا الية.و للنقابات تأث ضعيف إحداث التغي ، و أحسن الأحوال كنت من تأخ التغي لا منعه. ح يؤخذ بع الاعتبار ضمن ص ورة التغي ا يئات ا هنية، و قد حت د الآن تقويض بعض عناصر التغي ، بسبب الصعوبة ديد مواصفات ا دمات ال يقدمو ا و التحكم بتلك ا دمات.كما ليس للرأي العام تأث قوي على تطوير مداخل ا دمة العامة، و الرأي العام حال وجوده يكون أكثر تأث ا ح يكون كقوة معارضة، و لكنه نادرا ما يقوم بذالك الدور، ففي معظم ا الات يكون ا مهور ايدا نسبيا حول الطريقة ال تتوافر ا ا دمات.من ا انب التطبيقي مالت السياسات العامة إ التطور من خلال البدا بالأمثلة البسيطة نسبيا لتطبيقها و التعلم منها، حيث كانت إحدى الصيغ الرئيسية للتعلم هي تقليد ا كومات لبعضها البعض ا أدى إ ظهور عملية تب السياسات الرائجة. إلا أن تب السياسات الرائجة و ا ستعملة الدول الأخرى دف إضفاء الشرعية ا ارجية قد لا ينطوي على أكثر من التزام حقيقي ضعيف و يقول Cook [9] " تعد عملية ا صخصة الدول النامية ببساطة تقدير و إجراء رمزي من صانعي السياسة لتأم تدفق ا ساعدات ا ارجية". و على العموم من الصعب تغي أ اط العمل الأساسية الدول النامية و البلدان الشيوعية سابقا حيث تطور السوق جد بطيء و يغلب عليه التقليد السطحي.

أما على الصعيد التنظيمي و ا يكلي تتميز الأجهزة البر وقراطية ال تقدم ا دمات العامة با جم الكب قصد الاكتفاء الذا ، إلا أن ا جم الكب عزز ا اجة إ التوزيع الأفقي للعمل و إ تزايد التسلسل ا رمي للصلاحيات و كانت نتيجة ذالك تكوين منظمات شديدة التعقيد. علما أن الإصلاح القائم على ا يكلة، يعمل على تغي الوضعيات و ا ناصب ا اصة بالأشخاص، إلا أ ا لا تقوم بتغي يزات النظام و لا تقوم بتغي أهم عيوبه و هي عدم الوضوح و عدم مل ا سؤولية النا ت عن الإغلاق وسوء الاتصال، فص ورة تصحيح الأنشطة بالشكل التقليدي ا تواجدة بالنظام البر وقراطي تعمل بشكل سيئ فهو نظام لا يعرف كيف يصحح نفسه، توي على ود ا هام و عزل الشرائح ا هنية و ال تؤدي إ ا شاكل ال بدورها تستغل من طرف العديد من الأشخاص لرفع سلطتهم، حيث تعمل هذه الوضعية على وجود حالة عدم الرضا و الضغوطات ال تؤدي إ إصدار قواعد جديدة تعمل على تقوية مركزية التسي .و عليه أهم عيب النظام البر وقراطي هو ضعف السلطة ا ركزية ال تظهر أ ا قوية لكن ا قيقة ليس ا أي تأث على ا رؤوس كما يكمن عيب النظام البر وقراطي الصعوبة التأقلم و التغي ، هذا الأخ لا كن أن يكون إلا عن طريق الأزمات و بتغي ا نظومة ا ؤسساتية بالشكل الكامل. ذا الأمر يشترط أن يكون التغي وفق نظرية الإدارة العامة ا ديثة نظامي[10] أي وجوب تغي يع الأنظمة الفاعلة، ع تكوين علاقة جديدة ب الأشخاص ا تواجدة على مستوى التطبيق، أشكال جديدة من الرقابة الاجتماعية، فالأمر لا يتعلق بإقرار هياكل جديدة، أو تقنيات جديدة، أو طرق جديدة، بل ص ورة التغي تتطلب أنشطة و أنشطة ددة، التفاوض و التعاون على تلف الأصعدة.

يؤكد ا اء من ا هم أن يبدأ التغي من الدولة، ال عن طريق اعترافها بتأخرها، سوف تساهم بشكل كب دعم عملية التحديث و هذا بالعمل على تطوير نفسها أولا. هذا ا ال الا اه العام الذي يز الإدارة العامة ا ديدة هو فصل العلاقات ا رمية كوسيلة لإنشاء و إدارة هياكل أكثر تعقيدا قائمة على التبادلات ب القطاع العام و ا اص على السواء.و تستخدم البر وقراطية ضمن الإدارة العامة ا ديدة مصادر خارجية للخدمات ح كانت السابق تنتج ما كانت تاج إليه داخليا، و هناك سلسلة أكثر تنوعا من الأشكال التعاقدية ال ري تطويرها إدارة العمالة، مثل التعاقد من الداخل و استخدام ا ستشارين.

و تنطوي التطورات وفق نظرية الإدارة العامة ا ديثة كذالك على تقليل من وضوح حدود ا نظمة، مع التأكيد على الإ اد ا ستمر للعلاقات وا فاظ عليها،إذ انتقل الاهتمام يكل ا نظمة إ الاهتمام بعمليات التنظيم إطار الشبكة. فقد أظهر التطور الفعال للشبكات[11] أنه من ا مكن قيق مكاسب التكامل و ا جم دون اللجوء إ إنشاء منظمات كب ة، و ينظر إ الشبكات على أ ا تقع ب ا نظمات و الأسواق، ا عل من ا مكن كسب ميزات كليهما. فالشبكات بطبيعتها أقل ثباتا من التسلسلات ا رمية ا تكاملة ال يز ا نظمات ا كومية، وسوف تكون هناك ا اجة إ تطوير آليات قق الاستقرار للتأكد من عدم تفككها..

و يتطلب التنسيق ضمن الشبكة تطوير منظمات مستقلة تعمل على تكامل الشبكة أو توف ا علومات، كهيئات ا راجعة و التفتيش والأنظمة ا تراقب جودة الأداء، حيث تزداد ضرورة توافر معلومات مفصلة من أجل ا اذ القرارات، ولكن ستزداد أيضا تكلفة إنشاء نظم ا علومات و ا فاظ عليها.إتباعا، سوف تاج الأطراف الأساسية ا تعمل وفق الإدارة العامة ا ديثة إ وسيلة ما للتأكد من الأداء الذي يقوم به من وكلت له مهمة التحقيق.و تطرح ا راقبة هذه ا الة عددا من ا شكلات، فما يكن هناك منتج مادي واضح، فقد يكون من الصعب معرفة ما إذا كان العمل قد على و واف أم لا، أو ما إذا كان يتم مطلقا. و مراقبة ا ودة أمر صعب حالة العديد من ا دمات ا هنية. و كلما زادت ا وافز الإ ابية ا تشجع ا قاول على أداء عمله، قلت ا اجة إ ا راقبة. كون ا قصود من العديد من ا تغ ات ا أدخلت الإدارة العامة هو تغي ا افز لدى ا ديرين و ا وظف ، ا يقلل من مقدار ا راقبة ا باشرة الضرورية. و إعادة تصميم ا دمة العامة وفق أساليب القطاع ا اص و السوق ينطوي أيضا على تغ جوهري ا وافز، بل سوف يشمل بالأخص على ابتعاد عن ا فاهيم التقليدية لأخلاقيات ا دمة العامة و هذا بالتوجه و صيغة ارية أك .

و تعت الثقة ضرورية للعمل بنظام التعاقد الذي لن يترسخ اما د ذاته، بل سوف تاج إ أعراف و مؤسسات اجتماعية تدعمه، من بينها درجة من الثقة. و عا الأسواق و العقود اجة إ أساس من القيم الاجتماعية ا تأصلة الاعتقاد الدي ، و ا ينظر إليها الآن على أ ا تلعب دورا رئيسيا عمل الاقتصاد الفردي التعاقدي و ا يط الذي ينبغي فيه افتراض أن دوافع أولئك الذين يتعامل معهم ا رء كانت دائما و كل مكان أكثر الدوافع فسادا، لن يكون يطا يعمل فيه القطاع العام أو ا اص على و جيد. زد على ذلك تطور ا دمة على أساس الثقة دم مصلحة أولئك الذين تتطور التعاملات بينهم بتقليل التكاليف ا يواجهو ا إدارة علاقة بعضهم مع بعض. و سوف يكون هذا مهما بصفة خاصة إدارة ا دمات العامة لأن كث ا ما يكون من الصعب أن نقيس بفعالية مستويات جودة الأداء.من جانب آخر ، سوف يكون من الضروري بالنسبة شتري ا دمات العامة أن تكون م وسيلة ما عرفة أن بوسعهم الثقة مقدمي تلك ا دمات من خلال مثلا نظم التدقيق ا يقوم ا طرف ثالث، لعمليات ضمان ا ودة و على مستوى أعمق من الالتزام، من خلال موعة مناسبة من القيم. ذا فإن البحث عن مؤشرات الأداء ا ستقلة هو جزء مكمل لتطوير إدارة ا دمات العامة، لأن من الضروري التفرقة الاختلافات الوفاء بالأداء من ناحية الكمية و تلك ا اصة با ودة.**و** العقود اجة إ أن تتم على و توفر معها موعة مناسبة من ا وافز، و تقلل ا خاطرة ا يواجهها أطراف التعاقد، وسوف يكون مستوى ا خاطرة عاليا ا راحل الأو من تطوير ط جديد من ا ؤسسات، لأن من ا تمل أن تكون التجربة الأولية هي تدم موعة معينة من القيود، دون توافر موعة بديلة ل لها فورا. هذا ا طاف، تعت نظرية تكاليف التبادل ور أساسي تطبيق نظرية الإدارة العامة ا ديثة و ا رتكزة على استخدام الشكل أ قاولا مع القطاع ا اص، و الوحيدة ا تعا وتقوم بتحليل حدود ا نظمات إطار اقتصادي.

و دف إ " التنسيقات الداخلية للمؤسسات الك ى ا تسعى لتقليص تكاليف التبادل" وقد جاءت الأ اث التطبيقية للباحث Williamson [12] ذه النظرية، بعدة ولات ك ى جرى فيها إعادة النظر الأسس ا أتى ا كل من Taylor, Fayol ضمن الأنظمة البر وقراطية، من تقسيم علمي للعمل، ا راقبة التفصيلية للمهام بشكل أثبت أن التخطيط الأوتوماتيكي للعمليات غ دي حاليا. ذا الأمر **كان** التحول ا ذري وفق نظرية الإدارة العامة ا ديثة باللجوء ا تزايد للتعاقد بالباطن و زيادة العقود، إلغاء التقسيم العلمي للعمل، تقليص عدد ا راقب الداخلي ، ا خطط و مستويات سلمية ا نظمة وأصبحت معا حدود هذه الأخ ة أقل وضوحا و ا فض عدد العمال ا نظمات ا تستخدم هذا الإجراء ضمن يط أصبح أكثر اطرة و تذبذبا، وانشغال ا س ين البحث عن الطريقة ا ثلى ا يتم ا التكامل العمودي. هذا ا انب ، تعمل نظرية تكلفة التبادل على تقليص تكلفة البر وقراطية الداخلية باستبدا ا بأ اط حكمتية gouvernance وي على أقل حدة من البر وقراطية. و أ اط ا كمتية ثلاث: التسلسل ا رمي ، السوق، العقود والاتفاقات أو ما يسمى بالأشكال ا جبنة hybrides. و العقود ثابة مرآة للقرارات ا يتخذها الأعوان الاقتصادي و هي مع ة تعب ا صادقا للحدود ا تعمل فيها ا نظمات.و للمؤسسات الك ى مطلق ا رية اختيار ط

ا كمتية ا تتبناها و هي ا دد ما هو النمط الذي يكلفها أقل من ناحية التبادلات. و التبادل الأكثر أداء هو التبادل الذي ينطوي على تكاليف أقل.و قد أظهرت التجارب أنه كلما توفرت الثقة ب ا تشارك كلما زاد الشعور بالانتماء و وحدة ا صـ كلما زاد الأداء، إلا أن هذا لا ينفي ضرورة العقود، لضمان عدم أحد الأطراف على الآخر و قد توصل Williamson أن معيار الثقة يعمل على فيض تكاليف التبادل الأشكال ا جينة أي العقود.

إن ا قاربة عن طريق تكاليف التبادل لاختيار ط ا كمتية ا لائم أكثر فعالية و طويل ا دى من ا قاربة ا عتمدة على تكاليف الإنتاج ا تضمنة لاتفاقيات على ا دى القصـ ، الغ قادرة على إدماج تأث ات العوامل الداخلية و ا ارجية ا اصة حيط ا نظمة، و الغ فعالة تقدير خصوصية الأصول ا ادية و البشرية الضرورية لتحويل قدرات ا نظمة أو ا يئة ا عنية من قرارات إستراتيجية إ احات عملية.إلا أنه كلما كانت درجة ا خاطر و عدم التأكد الداخلية و ا يطة با نظمة مرتفعة، كلما أدى إ اختيار ا نظمات إ التبادل الداخلي أي التكامل العمودي عوضا عن التبادل إطار السوق أو العقود , وكلما كانت ا نتجات وا دمات معيارية أي مستعملة لأصول غ متمايزة كلما كانت التبادلات أكثر وت ة كلما اخت السوق كنمط للحكمتية. بشكل معاكس كلما كانت الأصول متمايزة، و وت ة التبادل ضعيفة كلما شهدنا استعمال العقود ا جينة أو التسلسل ا رمي. و يعت العمل ت ضغوط السوق كأحد أ اط ا كمتية ا فز الأكثر، وتتناقص درجة التحفيز با اه أشكال ا جينة إ التسلسل ا رمي. وكلما كان التنظيم كب ، كلما كانت تكلفة ب وقراطية التسي أكثر تكلفة.و الا اه ا عمول به اختيار ط التبادل ا دمات العامة هو التبسيط و اولة ديد ا ور الذي يشكل العنصر الاستراتيجي بالنسبة للميدان و ا نظمة معا و كذا العنصر الأكثر أ ية بالنسبة لتكاليف التبادل ا للة. و بشكل عام يرتبط اح التبادلات ضمن ا دمات العامة وفق نظرية تكاليف التبادل بإرادة السلطة السياسية تطبيق هذا النوع من الإدارة، السلطة القانونية و التنفيذية، الإدارة نفسها، ا اكم، ا يئات ا اصة و العامة، منظمات الضبط، ومدى التفرقة ب السلطة القانونية و السلطة التنفيذية.

خلاصة : من خلال الانتقادات ا وجهة بشكل عام للأساليب التقليدية ا ستخدمة تسي ا دمات العامة ا عروضة مقالنا هذا، بإمكاننا أن نستنتج أن مشاكل إدارة ا دمات العامة تتمحور حول : العيوب التنظيمية للنظام الب وقراطي، التراجع التدر ي لفعالية القيم ا عمول ا منذ القدم على مستوى إدارة ا دمات العامة من مساواة ،ا انية ،الاستمرارية...ا بسبب الأزمات ا الية ا تتعرض ا ، انعدام ا نافسة و ما سببه من انغلاق و عدم تأقلم ا هاز ا ع مع الظروف ا ستجدة ، تدخل ا هاز السياسي التسي مع عدم و جود معاي قياس و تقييم أداء ا دمات العامة بشكل موضوعي ...ا .كما كننا أن نستنتج أن إدارة ا دمات العامة التقليدية واقعة حاليا ب عدة متناقضات : الدفاع عن أسس النظرية الاقتصادية الاجتماعية ا توصي بإنشاء منظمات مهنية صصية ملزمة من ناحية الأداء أمام السلطات العمومية و وجوب قيق الأهداف الاجتماعية ،و من جانب آخر عدم القدرة على قيق ذلك نظرا لوجود الأزمات ا الية العمومية و ا مست معظم الدول.

وبالتا من الضروري أن مل منطق ا لول إطار التحديث و الإصلاح ذلك التوازن ب اعتبارات الفعالية أي اعتبارات اقتصادية و اعتبارات اجتماعية.إن التغي ا وهري أساليب إدارة ا دمات العامة وفق نظرية الإدارة العامة ا ديثة، يكمن اعتبار مستهلكي ا دمات العامة زبائن واعي يتم التعامل معهم وفق مفاهيم وقيم ارية. كما يتم استخدام ا فهوم أ قاولا تنفيذ مهام إدارة ا دمات العامة ، ع البحث عن مصادر ويل إدارة ا دمات العامة من ا يط الاقتصادي الذي تعمل من خلاله وليس عن طريق الرفع الاقتطاعات الضري مع انتهاج اللامركزية التسي ، التعامل فهوم الوكالات ، العقود ا دمية ،و ما يصاحبها من استخدام لأنظمة تفويض السلطات و تقييم و الأداء ا ناسب و كذا أنظمة معلوماتية ا ستخدمة للتكنولوجيات ا ديثة . إن إدارة ا دمات العامة ا ديثة تتطلب تغي على مستوى مؤسسا و كذا مؤسسي، الأمر الذي يتطلب دعم و نيد واسع ومثابرة مستمرة من طرف يع الشرائح ، إلا أن الرافعة ا قيقة تكمن قناعة ا عني بصحية الأشياء ا يقومون ا و بإقناع الغ بأن الإدارة العامة ا ديثة و الأساليب ا تتضمنها صلحة ا ميع.

و لا يسعنا الأخ إلا أن نش أن ات ا يدانية ا تعلقة بالإصلاح على ا ستوى إدارة ا دمات العامة العديد من الدول الأوروبية[13] توضح بشكل لافت الا اه و ثقافة النتائج، مع احترام العرف ا عمول به منذ القدم والذي مل طياته لعديد من القيم الأساسية منها: الولاء لدولة القانون، حياد الوظيف العمومي، عدم التمييز أو ا ساواة التعامل، التمييز ب السياسة والإدارة. و قد اتسمت سنوات التسعينات بتوجه العديد من الدول و مقاربات إبداعية تسعى إ ويل جذري إدارة ا دمات العامة، ح بعض الدول الأخرى انتهجت مقاربة التحديث لكن بصورة تدر ية و وفق قيود معينة و ضمن إطار لي مع ، كما توجد دول أخرى أعلنت عن مبادرات التحديث إلا أ ا تتمكن من ذالك. و بالرغم من تردد العديد انتهاج منطق (الأهداف/ النتائج) ضمن القطاع العام و ما يع من طيط استراتيجي و استعمال لأدوات مالية، إلا أنه اجتاز و تغلل يع السياسات ا تداولة. وقد عملت ثقافة النتائج على جلب أنظمة معلوماتية و رقابية من القطاع ا اص بعد جعلها ملائمة للقطاع العام.

ا راجع وا وامش :

[1]كرون وولش ، 1991، **الخدمات العامة و آليات السوق**، ترجمة محسن إبراهيم الدسوقي، الإدارة العامة للطباعة والنشر ص.ص68_125

[2]دوناهيو، جون، 1991، **قرار التحول إلى القطاع الخاص**: **غايات عامة و وسائل خاصة،** ترجمة محمد مصطفى عنيم، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة ص 111_ 287

[3]علي شريف، 2002، **إدارة المنظمات الحكومية**، الدار الجامعية. ص 115_ 235

4 Jim Armstrong ; **Raison et Passion dans les Réformes du Secteur public** ; document de travail préparé pour les Activités d' apprentisage de la CFP, janvier, 1997.pp1 _ 24

[5] F.E.Emery et E. L. Trist; **The causal texture of organizationel environments**, Human Relation, vol n°18, pp21-32. 1995.

[6] F.E.Emery et E. L. Trist; **The causal texture of organizationel environments**, Human Relation, vol n°18, pp21-32. 1965.

[7] Jim Armstrong ; **Raison et Passion dans les Réformes du Secteur public** ; document de travail préparé pour les Activités d' apprentisage de la CFP, janvier, 1997.

[8]OpCit.

[9] Banque mondiale ; **pourquoi la plupart des pays en voie de développements ne devrait pas essayer des réformes de la nouvelle Zélande** ; l'observateur de recherches de banque mondiale, volume 13 ;n° 1 ,février, 1998 pp123-131

[10] Michel Crozier ; **les problèmes du management public face à la transformation de l'environnement ;** revue IDARA ; n° 25 ,2002.

[11] Arrégle, J, L, et autres ; **Les nouvelles approches de la gestion des organisations** ; Edition. ECONOMICA .2000.

[12] Arrégle, J, L, et autres ; **Les nouvelles approches de la gestion des organisations** ; Edition. ECONOMICA .2000.

[13] Denys Lamarzelle ; Les grandes Tendances du Management Public En Europe ; www.prospeur.unilim.fr/fr/prospeur/telechargements/management public.pdf

الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور ا ا ا زائر بعد انتهاء برنامج التسهيل ا وسع

د/ مصيطفى عبد اللطيف، جامعة ورقلة

ملخص : تناولنا هذه ا قالة اولة لدراسة الا اه العام للتطورات النقدية وتطورات النشاط ا ا ا زائر من خلال بعض ا ؤشرات النقدية ال تع عن تطور الكتلة النقدية ومكونا ا ومقابلا ا، وعن س السياسة النقدية وإصلاح أدوا ا، تعرضنا ؤشرات التطور ا ا وا ستخدمة عادة من طرف صندوق النقد الدو وال تسمح بأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس موضوعية للسلامة ا الية.

الكلمات ا فتاحية : الكتلة النقدية، الاستقرار النقدي، اصلاح أدوات السياسة النقدية، التطور ا ا ، مؤشرات ا يطة الكلية.

هيد : إن ا دف من إقامة نظام ما فعال هو ضمان توف ا وارد و صيصها على قطاعات الاقتصاد الوط لضمان أعلى معدل للنمو الاقتصادي و قيق الاستقرار الاقتصادي ويستجيب للتغ ات. ولقد شهدت السنوات الأخ ة تغ ات كث ة وتطورات تكنولوجية وابتكارات مالية ضخمة ومتسارعة ومع هذا التطور ا تسارع وضرورة الاستجابة وبكفاءة ا ت ز أ ية التقييم والرقابة على التطور ا ا لتقليل اطر الفشل ا ا وا افظة على أمان النظام ا صر واستقراره، يعتمد ا هاز ا ا على مل النشاط الاقتصادي، وهو كذلك يتأثر بالتغي ات الاقتصادية ال تصيب الاقتصاد ككل. وقد بينت الكث من حالات الأزمات ا صرفية وا الية أن عوامل الاقتصاد ا زئي والاقتصاد الكلي على السواء هي ا خاطر الأساسية ال تنتهي إ الأزمات ا صرفية وا الية، وبالتا كن تقييم هشاشة النظام ا صر قبل وقوع الأزمة، وإن ليل ا خاطر ال تواجهها البنوك والطريقة ال كن أن تتأثر ا هي التغ ات اقتصاد البلد والقدرة على رصد سلامة القطاع ا ا تفترض وجود مؤشرات صا ة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة ا الية، وتسمى هذه ا ؤشرات ؤشرات ا يطة الكلية لتقييم سلامة القطاع ا ا ، واستقرار النظام ا ا وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع ا ا للتأثر بالأزمات ا الية والاقتصادية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار ا بكر ؛ انطلاقا من ذلك اول رصد بعض ا ؤشرات ا ع ة عن ذلك هذه ا قالة.

1- تطورات الكتلة النقدية :

1-1 تطور الكتلة النقدية ومكونا ا : لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل ا يكلي الذي أبرمته ا زائر مع ا ؤسسات النقدية الدولية هو التحكم و التوسع النقدي وا فاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته ال امج بوت ة تلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، و كن ملاحظة **ا دول رقم :01** الذي يب تطور الكتلة النقدية، نلاحظ من خلال ا دول أن تطور الكتلة النقدية ازداد بشكل متسارع ب سنة **1998** و **2005** عدل **160 %** ويرجع تفسير ذلك إ عامل أساس ا: الزيادة الأرصدة النقدية الصافية ا ارجية وال ارتفعت من **7،280**[1] مليار دج سنة **1998** إ **4،4179**[2] مليار دج سنة **2005**، إضافة إ تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس ا مهورية أفريل **2001**، حيث خصص له حوا **07** ملاي دولار (حوا **520** مليار دج) دة متوسطة تد إ ثلاث سنوات من **2001** إ **2004**.

وبالنسبة يكل الكتلة النقدية، فيمكن أن نوضحه من خلال **ا دول رقم 02**، إذ يوضح أن النقود نسبة إ الكتلة النقدية تراجعت إ غاية **2003** مقابل ارتفاع نسبة أشباه النقود إ الكتلة النقدية، ويعت كا اه نقدي ملائم نتيجة استقرار الأسعار وا فاض معدلات التضخم عادت نسبة النقود إ الكتلة النقدية إ الارتفاع من جديد مقابل ا فاض نسبة أشباه النقود إ الكتلة النقدية، ويعت كتراجع مصرفية الاقتصاد.

بالنسبة لنسبة النقود الورقية من الكتلة النقدية نلاحظ استقرارها بـ **22 %** و **24 %**.أما بالنسبة لنسبة النقود الكتابية (ودائع ت الطلب) فعرفت تذبذبا إ غاية **2001** بعد ذلك أخذت ا اها تصاعديا. وت ز معات الأصول ا ارجية كعامل دد للإ اهات النقدية خلال سنة **2004**، حيث ارتفعت من **9،2325** مليار دج اية **2003** إ **3109** مليار دج اية ديسم **2004**، وقد اوزت الأصول الصافية ا ارجية سنة **2004** الكتلة النقدية التداول والودائع ت الطلب وبلغت **5،83 %** من الكتلة النقدية مقابل **5،9 %** اية **1999** و **01،60 %** اية ديسم **2002** و **8،69 %** اية ديسم **2003**. وتعت هذه ظاهرة نقدية جديدة يز الاستقرار النقدي ا زائر وتؤدي دورا وريا التوسع النقدي، وأصبحت احتياطات الصرف العامل الأساسي قابلات الكتلة النقدية[3] .

2-1 الكتلة النقدية، مقابلا ا وتغ ات الناتج ا لي الإ ا :

1-2-1 الكتلة النقدية وتغ ات الناتج ا لي الإ ا : فيما يتعلق قارنة و الكتلة النقدية بنمو الناتج الداخلي الإ ا ، فمن خلال ا دول رقم (**03**) يلاحظ ارتفاع معدلات السيولة ا لية، ا يوحي باستمرار الإنتاج النقدي حيث اوز **50 %** أغلب السنوات، وذكرنا سابقا أن سبب الزيادة يرجع إ الزيادة ا ستمرة للأرصدة النقدية الصافية ا ارجية وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما أن سرعة تداول النقود تبقى ضعيفة ا يبـ وجود ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد وعدم إيداعها ا ؤسسات النقدية وا الية.

بالنسبة عامل الاستقرار النقدي (فحسب **فريدمان** فإذا كان ا عدل = **1** فهناك استقرار نقدي كامل، وإذا كان أكـ من الواحد فالاقتصاد يعرف حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الواحد، وتكون حالة انكماش حالة قيق ا عامل لقيمة أقل من الواحد)، ويتضح جليا من نتائج معامل الاستقرار النقدي عدم التوافق بـ كلا من التغـ الكتلة النقدية والتغـ الناتج ا لي الإ ا ، ففي سنة **1998** فالزيادة الكتلة النقدية لا د ا ما يقابلها سوق الإنتاج، سنـ **1999** و**2000** نلاحظ تزايد متسارع الناتج ا لي الإ ا لا يقابله زيادة موافقة الكتلة النقدية، سنـ **2001** و**2002** تزايد الكتلة النقدية دون زيادة الناتج، ابتداء من سنة **2002** نلاحظ زيادة الناتج لا يقابلها زيادة موافقة الكتلة النقدية. إذا ليس هناك استقرار نقدي كامل الاقتصاد ا زائري خلال هذه الفترة، وبالتا فالسياسة النقدية غـ جادة قيق هذا ا دف .

1-2-1 تطور عناصر مقابلات الكتلة النقدية : من خلال ا دول **رقم 04** إن التغيـ ات الـ رأيناها على مستوى الكتلة النقدية، إ ا يرجع سببها إ الأجزاء ا كونة وا قابلة ا، ا فاضا وارتفاعا، وقد عرفت تغطية الكتلة النقدية بالذهب والعملات الصعبة تصاعدا مطردا بلغت سنة **1998** حوا **7،280** مليار دج لترتفع إ **4،4179** مليار دج سنة **2005** بارتفاع بلغ **92،1388 %** وذلك بسبب ارتفاع مداخيل ا روقات و سن احتياطات الصرف واحتياطي الذهب. وقد أصبحت الأرصدة الصافية ا ارجية ثل اية **2004** حوا **3،142 %** من القاعدة النقدية وودائع ا زينة أمام بنك ا زائر مقابل **3،134 %** اية **2003**، هذا الا اه ا ديث يضع ا زائر وذج الدول الصاعدة شرق آسيا وأوروبا الوسطى وأمريكا اللاتينية[4]. أما بالنسبة للقروض الداخلية فقد سجلت ارتفاعا وا فاضا، فقد كانت سنة **1998** حوا **4،1629** مليار دج لترتفع إ **6،1998** سنة **2000** تتراجع إ **839** مليار دج سنة **2004**، وتفصيليا نلاحظ أن هناك وا متزايدا حجم القروض إ الاقتصاد، حيث انتقلت من **2،906** مليار دج سنة **1998** لتصل إ **3،1778** مليار دج سنة **2005** عدل ارتفاع **23،96 %** ا قابل نلاحظ تراجع القروض للدولة وذلك بسبب الصرامة ا فاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي.

2- سـ السياسة النقدية : عرف قانون النقد والقرض وتعديلاته الإطار ا ؤسسا للسياسة النقدية وحدد مسؤوليات بنك ا زائر ذلك، وقد كان ا دف الوسيط للسياسة النقدية خلال الأعوام **94-1998** ثلا بصا الأصول الداخلية لبنك ا زائر، مع تبيـ لأهداف ربع سنوية، وقد برز منذ عامي **2001-2002** النقد الأساسي (القاعدة النقدية) كهدف وسيط.

و ح إصلاح أدوات السياسة النقدية، الا أرست دعائم تطبيقها منذ عام **1994** ، بتهيئة عدة أدوات نقدية غ مباشرة لبنك ا زائر، نوجزها فيما يلي[5]:

- معدل مرشد دد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية وكذا تطور ا ؤشرات النقدية .
- أدوات السوق النقدية ثلة أخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق ا ناقصات، و إدخال نظام زادات القروض عن طريق ا ناقصات ابتداءً من عام **1995** ،كشكل رئيسي لتدخل بنك ا زائر السوق النقدية وكأداة أساسية غ مباشرة للسياسة النقدية .
- وجود نظام إحتياطات إجبارية.

و تدعيم أدوات السياسة النقدية غ ا باشرة بتقد أداة جديدة أفريل **2002** ارتبطت منطقيا الة فائض السيولة وهي امتصاص السيولة عن طريق إعلان ا ناقصات، وقد امتصاص جزء كب من فائض السيولة بلغ تراوح ب **100** و**160** مليار دج ؛ ومن أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية غ ا باشرة قام بنك ا زائر سنة **2003** بتحس بر ته النقدية جالات دورية ؛ وقد وضع بنك ا زائر امبع النقود القاعدية ا قدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية أعاد بنك ا زائر تنشيط أداة الإحتياطي الإلزامي منذ ف اير **2001** وذلك مل البنوك و تفس جيد للسيولة وتفادي الأثر السلا للصدمات ا ارجية على السيولة ا صرفية، و قياس معدل الاحتياطي الإجباري بناء على تطور الإحتياطات ا رة للبنـوك و رفعـه إ **6.55 %** شهر ديسم بعد أن كان **4.25 %** دف تقليص إضا لفائض السيولة ا عروضة.

وقد كان ا دف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي ع استقرار الأسعار، و دعم س السياسة النقدية بتقوية الإشراف على البنوك من طرف لبنك ا زائر واللجنة ا صرفية، وهذا وفقا للمعاي الدولية، ويتكفل البنك ا ركزي حسب الأمر رقم **03-11** **20** أوت **2003** بإدارة وتوجيه السياسة النقدية. حدد الأمر **03-11** **26** أوت **2003** ا تعلق بالنقد والقرض بشكل واضح الإطار القانو للسياسة النقدية ، وحدد سلطة لس النقد والنقد كسلطة نقدية، ومسؤولية بنك ا زائر إدارة وتوجيه السياسة النقدية. و ول لس النقد والقرض حسب ا ادة **62** إصدار النقد و دد مقاييس وشروط عمليات بنك ا زائر و دد السياسة النقدية ويشرف عليها ومتابعتها وتقييمها خاصة ما يتعلق با امبع النقدية والقرضية و دد قواعد الرقابة السوق النقدية ويس وسائل الدفع وسلامتها و دد ا قاييس والنسب ا الية والقواعد ا اسبية ا طبقة على البنوك. وحسب ا ادة **35** تتمثل مهمة بنك ا زائر ميادين النقد والصرف توف أفضل الشروط وا فاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي وا ارجي للنقد ، لذلك يكلف بتنظيم ا ركة النقدية ويوجه ويراقب توزيع القروض وضبط سوق الصرف.

سنة **2004** أخذ لس النقد والقرض هدف التضخم **3 %** على ا دى ا توسط وعلى حساب تطور ا امبع النقدية والقرض وحدد و الكتلة النقدية ب **14**% و **15**% والقروض للاقتصاد ب **16.5 %** و**17.5 %** ، وا دف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار. فخلال سنوات **2001-2004** حددت القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية تدعم باستقرار ا ضاعف النقدي، هذا ا دف الوسيط أخذ با معات الداخلية الصافية لبنك ا زائر خلال الفترة **94-1998** . الأدوات غ ا باشرة للسياسة النقدية دعمت أفريل **2002** بإدخال أداة جديدة بالتزامن مع سياق فائض السيولة هي **appels d'offres** ويتدخل بنك ا زائر السوق النقدي لرفع مبالغ سحب السيولة. استخدم كذلك أداة الاحتياطات الإجبارية سنة **2002** كما سنة **2001** ، ويغ هذا ا عدل حسب تطور الاحتياطات ا رة للبنوك ، كما استخدمت سنة **2003** ،و تفعيلها من جديد سنة **2004** لأن لس النقد والقرض حدد قواعد وأطر الاحتياطي الإجباري وأصبح هذا ا عدل **6.5%** ماي **2004** وا دف من هذه الأداة هو تنظيم السيولة البنكية، أما عمليات السوق ا فتوحة تستخدم بعد سنة **2002** السوق النقدي، و يتم استخدام بقية الأدوات الأخرى (الأمانات، ومزادات القروض با ناقصة)ح سنة **2005** [6] .

وقد تعززت الوضعية ا الية ا ارجية بسبب ارتفاع أسعار ا روقات، ففائض الرصيد ا ارجي اوز **13.5 %** من الناتج ا لمي الإ ا سنة **2003** إ **15.5 %** سنة **2004** وأصبحت الاحتياطات الإ الية **37.5** مليار دولار (ما يعادل سنت من الاست اد) اية سبتم وا فضت ا ديونية ا ارجية كنسبة من الناتج ا لمي الإ ا من **35 %** سنة **2003** إ **25 %** سنة **2004** ، وا فض التضخم من **4%** سنة **2003** إ **3.5 %** سنة **2004.**

3- مؤشرات الاقتصاد الكلي وتأث ها على القطاع ا ا :

يعتمد ا هاز ا ا على مل النشاط الاقتصادي، وهو كذلك يتأثر بالتغ ات الاقتصادية ال تصيب الاقتصاد ككل. وقد بينت الكث من حالات الأزمات ا صرفية وا الية أن عوامل الاقتصاد ا زئي والاقتصاد الكلي على السواء هي ا خاطر الأساسية ال تنتهي إ الأزمات ا صرفية وا الية، وبالتا كن تقييم هشاشة النظام ا صر قبل وقوع الأزمة، وإن لميل ا خاطر ال تواجهها البنوك والطريقة ال كن أن تتأثر ا هي التغ ات اقتصاد البلد[7]. والقدرة على رصد سلامة القطاع ا ا تفترض وجود مؤشرات صا ة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة ا الية، وتسمى هذه ا ؤشرات ؤشرات ا يطة الكلية لتقييم سلامة القطاع ا ا ، حيث تعرف بأ ا موعة من ا ؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام ا ا وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع ا ا للتأثر بالأزمات ا الية والاقتصادية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار ا بكر (**Early Warning System (EWS** حالات تعرض ا هاز ا صر وا ا للخطر[8].

3-1 مؤشرات ا يطة الكلية:

3-1-1 أ ية مؤشرات ا يطة الكلية: ذه ا ؤشرات أ يتها لعدة أسباب نذكر منها[9]:

- تسمح بأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس موضوعية للسلامة ا الية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة ا علومات لعملاء السوق وا مهور.
- هي مقاييس تسمح قارنة الأوضاع (من خلال ا ؤشرات) ع الدول.
- تعمل على معيارية النظم ا اسبية والإحصائية من خلال استخدام نفس ا ؤشرات ال تسهل ا قارنة ليس وطنيا فقط بل عا يا أيضا.
- تعمل على كشف اطر انتقال عدوى الأزمات ا الية والعمل على التقليل من حد ا

3-1-2 ما هذه ا ؤشرات؟ : تشمل هذه ا ؤشرات على جانب أساسي[10]:

- مؤشرات ا يطة ا زئية ا معة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع ا ا كل على حدى.
- مؤشرات متغ ات الاقتصاد الكلى ا رتبطة بسلامة النظام ا ا .

وكث ا ما دث الأزمات ا الية عندما يش كلا النوع من ا ؤشرات إ جوانب للضعف، أي عندما تكون ا ؤسسات ا الية ضعيفة ومهددة بصدمات الاقتصاد الكلى. وتعتمد مؤشرات ا يطة ا زئية على ستة (**6**) مؤشرات ميعية أساسية هي ما يعرف بإطار (CAMELS) (وهي الأحرف الأو من ا ؤشرات الستة) وهى: كفاية رأس ا ال (Capital adequacy) –جودة الأصول(Assets quality) - الر ية والإيرادات (Management soundness) – التمويل والسيولة (Earnings)- سلامة الإدارة (Liquidity)- ا ساسية خاطر السوق (Sensitivity to market risk)، ويضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن إطار CAMELS. أما بالنسبة ؤشرات الاقتصاد الكلي، فمن بينها : بيانات النمو الكلية والنمو القطاعات، ا اهات ميزان ا دفوعات، مستوى التضخم ودرجة تقلبه، أسعار الفائدة والصرف و و الإئتمان، وتغ أسعار الأوراق ا الية والعقارات، وقابلية الأنظمة ا الية للإصابة بعدوى الأزمات.

2-3 مؤشرات ا يطة الكلية ا زائر: اول ما يلي أن نقيم بشكل إ ا مؤشرات ا يطة الكلية ا زائر انطلاقا من ا دول **رقم : 05** ؛ نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة، ا فضت سنة **1999** عادت للارتفاع سنة **2002**، وإن ا فاض معدل النمو الاقتصاد يضعف مقدرة ا قترض ا لي على خدمة الديون ويساهم زيادة اطر الائتمان، والكث من حالات الكساد تتبعها حالات إعسار ما .

- ا ساب ا اري: إن ارتفاع عجز ا ساب ا اري قد يعطي مؤشرا على احتمالية حدوث أزمات سعر الصرف مع ما ذا من تأث سلب على النظام ا ا خصوصا إذا ويل هذا العجز بتدفقات مالية قص ة الأجل، وقد يؤثر على ا ستثمرين الأجانب، ا قد يضطرهم إ سحب استثمارا م إ خارج البلاد إذا كان عجز ا ساب ا اري ضخما، ونلاحظ خلال هذه الفترة أن رصيد ا ساب ا اري عرف زيادة مستمرة، ا يعطي مؤشرا إ ابيا على عدم حدوث أزمات سعر الصرف وبالتا يؤثر بشكل إ ا على النظام ا ا .
- الإحتياطات والدين ا ارجي: ينظر إ ا فاض الإحتياطات ا هاز ا صر من قبل ا ستثمرين على أنه مؤشر على عدم الاستقرار النظام ا ا ، كما ينظر كذلك إ حجم ا ديونية ا ارجية وخدما ا كنسبة من الناتج ا لي الإ ا والصادرات من السلع وا دمات، باعتبار ارتفاعها يؤثر على ا دارة الإئتمانية للدولة ويؤدي إ زيادة اطر عدم الوفاء، وبالنسبة للجزائر فنلاحظ أن كلا ا ؤشرين خلال الفترة إ ابي ، فالإحتياطات الإ الية ارتفاع ا يعزز استقرار النظام ا ا ، وحجم ا ديونية ا ارجية تراجع خاصة بعد سنة **2004** ا يعزز من ا دارة الإئتمانية للدولة وقدر ا على الوفاء والسداد.
- مؤشرات التضخم: إن درجة تدبدب التضخم تقلل من دقة تقييم اطر الإئتمان وا خاطر السوقية وذلك لارتباط التضخم بتذبذب الأسعار والذي يؤثر على كث من ا تغ ات ويشوه ا علومات ال تعتمد عليها ا ؤسسات ا الية تقييمها خاطر الائتمان والاستثمار، و ا قابل إن ا فاض التضخم بشكل سريع وكب قد يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار ا ا ا ؤسسات ا الية، كما أن التغ التضخم يؤثر على قيمة الضمانات حيث أنه فض قيمتها مقابل القروض ا منوحة خصوصا حالات الإقراض غ ا صيف "عندما تكون نسبة القروض إ الضمانات مرتفعة "[11]، وبالنسبة للجزائر فقد عرفت مؤشرات التضخم ا اها ا فاضي بشكل عام (ماعدا سنة **2001** بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي) ا لق جوا من الاستقرار النقدي يؤثر بشكل إ ا على النظام ا ا وعلى نوعية ا علومات والضمانات.
- مؤشرات معدل الفوائد وأسعار الصرف : إن التذبذب هذه ا عدلات هو ا خاطرة د ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت اطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات ا الية، و كن أن تؤثر أسعار الفائدة العا ية درجة انكشاف النظام ا ا الأسواق الناشئة إ ا زات العا ية، وإن ا فاض مستوى أسعار الفائدة العا ية يزيد من التدفقات ا الية ال تزدهر فيها عمليات الاقتراض ا طر. وإن ارتفاع ا ستويات ا قيقية لأسعار الفائدة ا لية قد يؤدي إ الإعسار ا ا ا ؤسسات ا الية، وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غ العاملة Non performing loans (إلا إذا كان هناك معدلات و اقتصادية عالية)، و ا قابل فإن ا ستوى السالب عدلات الفائدة ا قيقية قد يعكس نوعا من الكبح ا ا بسبب وجود سياسة تثبيت أسعار الفوائد من قبل ا كومة. أما بالنسبة لأسعار الصرف فإن الارتفاع الكب قيمة العملة يضاعف قدرة ا قترض قطاع الصادرات على خدمة الدين حـ أن التخفيض الكب قيمة العملة الوطنية قد سن من قدرة هؤلاء ا قترض على خدمة الدين، ولكنه الوقت ذاته يضاعف من قدرة ا قترض الآخرين -غ ا صدرين- على تسديد الدين (خدمة الدين) ، كما أن التغ ات الكب ة أسعار الصرف كن أن لف ضغوطا على كاهل القطاع ا ا مباشرة من خلال تغي قيمة الأصول ا الية القطاع أو بطريقة غ مباشرة من خلال التأث الاقتصاد[12].
-

بالنسبة للجزائر نلاحظ من ا دول السابق أن أسعار الفائدة ا قيقية موجبة خلال فترة الدراسة، وقد كان ذا الارتفاع انعكاسات إ ابية على سياسة الادخار والاستثمار وأداء ا ؤسسات البنكية بصفة عامة، وعلى التوازنات النقدية الداخلية وا ارجية، فقد ح ذلك لأصحاب الودائع با صول على عوائد موجبة بأسعار فائدة بقيمة حقيقية موجبة ا زاد من حجم الادخار (الودائع الإدخارية)[13]. أما بالنسبة لأسعار الصرف فقد اعتمدت ا زائر نظام تعو مدار والعملة ا ستهدفة فيه هي الدولار، ونلاحظ من

ا دول السابق ارتفاع سعر الصرف ب سنة **1998** و **2002** بعد ذلك تذبذب ب الا فاض والارتفاع، وقد دث ذلك بعض الآثار على القطاع ا ا وعلى الاقتصاد.

- آثار انتقال العدوى : بسبب الترابط ب النظم ا ا البلدان ا ختلفة من خلال التدفقات ا الية وأسواق رأس ا ال والتجارة ا ارجية، فإن انتقال الأزمات ا الية ء ا دود يصبح متوقعا، وقد يؤثر ذلك على تنافسية البلد[14].

أما بالنسبة للجزائر فإن درجة اندماجها الاقتصاد الدو ضعيفة جدا فهي غ مرتبطة بالأسواق الدولية إلا من خلال تعاملات التجارة ا ارجية.

وبشكل عام فإن هذه ا ؤشرات الكلية تظهر إ ابية يئة ا ناخ ا لائم للنظام ا ا وبالتا تؤثر عليه بشكل إ ا وعلى سلامته واستقراره، وهو ما قد أشاد به تقرير صندوق النقد الدو عن النظام ا صر وا ا زائر حيث أشار إ أن ا زائر ا اه تنظيم وعصرنة نظامها ا ا واستقراره[15].

4- تقييم التطور ا ا ا زائر: لقد قام صندوق النقد الدو السنوات القليلة ا اضية بدراسة تتضمن موعة من الأ اث عن التطور ا ا والنمو فيما ص بلدان الشرق الأوسط و ال أفريقيا كجزءٍ من البلدان النامية، حيث قام أولاً بتقييم تطور القطاع ا ا ذه البلدان، وثانياً ليل أداء ا نطقة على امتداد الفترات الزمنية مقارنة ببعض مناطق أخرى.

وقد قام خ اء الصندوق بتقييم تطور القطاع ا ا لبلدان الشرق الأوسط و ال أفريقيا عن طريق دراسة ستة قضايا ثل كل منها جانباً تلفاً من جوانب التطور ا ا وهي[16]:

- القطاع النقدي والسياسة النقدية.
- تطور القطاع ا صر .
- التنظيم والرقابة.
- القطاع ا ا غ ا صر .
- الانفتاح ا ا .
- ا ناخ ا ؤسسي.

1- القطاع النقدي والسياسة النقدية: يدرس صندوق النقد الدو هذا ا ال مدى استخدام الأجهزة التنظيمية لأدوات السياسة النقدية غ ا باشرة مقارنة باستخدام القيود ا باشرة على أسعار الفائدة و صيص الائتمان، كما يضع تقييماً ختلف أنواع الأوراق ا الية ا كومية ا توفرة وكيفية توزيعها، و اول رصد درجة اعتماد الاقتصاد على النقد.

2- القطاع ا صر : إن ا نطق الاقتصادي وراء دراسة قضية القطاع ا صر هو عرفة مدى التطور ا ا ، حيث يتم ث مدى تطور أسواق البنوك التجارية ومدى سهولة ا صول على الائتمان ا صر ، و د أن مستوى كفاءة البنوك التجارية ال تعمل مناخ تنافسي ترتفع أكثر من مثيلا ا ال تعمل ظل القيود ا كومية، إذ أنّ ا ناخ التنافسي يوفر درجة أقل من التدخل ا كومي ا باشر والتركز السوقي، ويسمح بدخول البنوك الأجنبية، أما القيود ا كومية على ا هاز ا صر (كا دود القصوى لأسعار الفائدة وا ستويات ا رتفعة للاحتياطي الإلزامي وارتفاع الضرائب التضخمية، برامج الائتمان ا وجه، والعقود التواطئية ب ا ؤسسات العامة والبنوك) تؤدي إ كبح التطور ا ا أو ما يسمى الكبح ا ا والذي يعت صفة رائجة البلدان النامية.

3- التنظيم والرقابة: إن التنظيم والرقابة ا لائم القطاع ا صر ثلان جانباً مهماً من جوانب تطور القطاع ا ا ، وينبغي أن تضمن الأجهزة التنظيمية اية مصا ا ودع ، ا يعزز بدوره الثقة القطاع ا صر ويسهل عملية الوساطة ا الية، وينطوي هذا ا ال على تقييم أداء البنوك فيما يتعلق با د الأد القانو لكفاية رأس ا ال و صصات مواجهة القروض ا تعثرة، كما ينطوي على لة أمور أخرى منها تقييم الشفافية والانفتاح ا ناخ التنظيمي وغ ها... إ .

4- القطاع ا ا غ ا صر : وتنظر هذه الدراسة هذا ا ال فيما إذا كانت هناك مؤسسات مالية غ مصرفية، وهو يز أيضاً ب البلدان ال تتسم فيها أسواق الأسهم والرهونات والسندات والتأم بنشاط تعامل كب والبلدان ال توجد فيها هذه ا ؤسسات بالاسم فقط.

5- الانفتاح ا ا : إن الدراسة ا نطقية وراء هذه القضية أنه أصبحت درجة انفتاح ا ؤسسات ا الية عنصراً متزايد الأ ية التقدم ا ا ككل، وذلك ظل التوجه العام و العو ة وتكامل أسواق رأس ا ال العا ية، وتقيم دراسة الانفتاح ا ا ما إذا كانت هناك قيود قوية على تداول الأجانب أو ا قيم للأصول ا الية أو العملة، وما إذا كان نظام صرف العملة يس بسلامة و لو نسبياً من مظاهر التدخل...إ .

6- ا ناخ ا ؤسسي: يعت ا ناخ القانو والسياسي الذي يعمل إطاره النظام ا ا من ا ددات ا همة لأنواع ا دمات ال كن أن تقدمها ا ؤسسات ا الية ومدى جود ا، و العديد من البلدان النامية لا بذ البنوك منح قروض إذا كان النظام القضائي غ كفء، أو إذا كانت الطبقة الب وقراطية وا ؤسسات السياسية الفاسدة تقف عائقاً أمام استرداد القروض ا تعثرة، و اول هذه الدراسة ا تعلقة با ناخ ا ؤسسي ا كم على النوعية ا ؤسسية ذات الصلة بالنظام ا ا .

وبعد هذه الدراسة للمحاور الستة السابقة قام خ اء الصندوق بتصنيف البلدان منطقة الشرق الأوسط و ال أفريقيا حسب مؤشر يشمل ا اور الستة كافة ضمن ثلاث فئات لدرجة التطور ا ا وهي: الدرجة ا رتفعة والدرجة ا توسطة والدرجة ا نخفضة كما ا دول **رقم: 06 ؛** كما تب من خلال الدراسة أيضاً أن أداء البلدان ا ستويات العليا من التطور ا ا تفوق على أداء البلدان الأقل تطوراً كل جانب من جوانب التطور ا ا الستة ، غ أن بلدان ا نطقة الثلث الأعلى من مستويات التطور ا ا حصلت على درجات مرتفعة من حيث التنظيم والرقابة والانفتاح ا ا ، كما سجلت البلدان الثلث الأوسط من مستويات التطور ا ا درجات معقولة أيضاً هذين ا ا ، أما بالنسبة لقوة ا ناخ ا ؤسسي والقطاع ا ا غ ا صر فقد حصلت يع بلدان ا نطقة على درجات ضعيفة.

ونستطيع القول إنّ البلدان الأكثر تقدماً مراتب التطور ا ا تتسم الغالب با صائص الآتية :

- استخدام أكثر كثافة للأدوات غ ا باشرة السياسة النقدية.
- حصص ملكية أقل للقطاع العام ا ؤسسات ا الية.
- مقدار أقل من التمويل النقدي لعجز ا الية العامة أو انعدام مثل هذا التمويل.
- درجة أعلى من التنظيم والرقابة الاحترازي .
- موارد بشرية تتمتع ؤهلات أفضل ا ذلك ا هارات الإدارية وا الية.
- مناخ قانو أقوى.

ولقد فحصت ثلاث دراسات التطور ا ا منطقة الشرق الأوسط و ال إفريقيا حيث[17] :

خلص Chalk، Jbili، Treichel and Wilson (1996) إ أن بعض هذه البلدان أحرزت تقدما ملموسا التعميق ا ا ، ولكن الأسواق ا الية معظم هذه البلدان ضعيفة وعليها قيود شديدة وتسود فيها ملكية ا كومة وتؤدي قوى السوق دورا دودا، وخلص أيضا : Nashashibi، Elhage and Fedelino (2001) إ أن معظم البلدان العربية أحرزت تقدما ء العقد ا اضي ال الإصلاح ا ا ولكنها ما تزال مرحلة مبكرة من العملية، وتسيطر ا صارف التجارية على نظمها ا الية وبعضها ا صارف العامة، وهناك عوامل قانونية ومؤسسية ومالية وإقتصادية تعرقل تطور أسواق رأس ا ال ا، وبا قارنة فقد خلص (Jbili، Galbis ، and Bisat 1997) إ أن القطاعات ا الية لس التعاون ا ليجي متطورة ومتقدمة تكنولوجيا وأكثر إندماجا الإقتصاد العا ي من البقية. ولقد أخذت الباحثة سوزان كرين ورفاقها موعة من البيانات عن موعة الدول العربية لـ **2000-2003** أنظمتها ا الية بالنسبة لستة مواضيع كل منها يع عن وجهة تلفة للتطور ا ا تتعلق بتطور القطاع النقدي والسياسة النقدية، حجم القطاع ا صر وهيكله وكفاءته، تطور القطاع ا ا غ ا صر ، جودة التنظيم والرقابة على ا صارف، الانفتاح ا ا وجودة البيئة ا ؤسسية، إضافة إ موعة من البيانات الكلية، وقد وضعوا أرقاما قياسية كقياس تطور كل بلد كل من هذه ا الات.

وقد أشار ليل هذه البيانات الـ عها إ وجود نقاط قوة ونقاط ضعف مشتركة والأداء متباين و تاج إ النهوض بتطوير القطاع ا ا ا صر وغ ا صر ، وهناك تباين بـ هذه الدول درجة التطور. وبعد ذلك حاولوا وضع رقم قياسي شامل مز ا من **35** مؤشرا تلفا و دم كمقياس مع للتطور ا ا وبعد ذلك عت البلدان كل الدراسة س فئات هي تطور ما عا جدا وعا ومتوسط ومنخفض وشديد الا فاض ؛ وما يهمنا هنا بالنسبة للجزائر فقد كانت النتائج كما يوضحها ا دول **رقم 07،** فيظهر أن ا زائر تتميز بتطور ما منخفض و دث أي سن خلال الفترة، و ا قابل فقد انتقلت كل من تونس وا غرب إ مستوى أعلى من تطور منخفض إ تطور متوسط خلال الفترة وذلك بسبب جهود الإصلاح ا تواصلة.

أما بالنسبة لعناصر التطور ا ا ا زائر فتظهر من خلال ا دول **رقم : 08،** يظهر من ا دول أن كافة مؤشرات التطور ا ا للجزائر منخفضة عن تونس وا غرب ما عدا مؤشر الانفتاح ا ا الذي يظهر مرتفعا ا زائر بسبب التخفيض من القيود على دخول الأجانب والتحرير التدر ي ساب رأس ا ال، وكذلك عدم تدخل الدولة نظام العملة. ويظهر كذلك أن أداء ا ؤشرات الأخرى ا زائر منخفض وتطور القطاع ا ا غ ا صر والبيئة ا ؤسسية ضعيف جدا. وهناك أربع متغ ات تستعمل عادة لقياس تطور النظم ا الية وهذه ا تغ ات هي :

نسبة النقود **(M2)** إ الناتج ا لي الإ ا ، نسبة أصول الأموال ا ودعة ا صارف لإ ا أصول ا صرف ا ركزي ومصارف الودائع النقدية، نسبة الإحتياطي النقدي، ونسبة الإئتمان للقطاع ا اص ا قدم من مصارف الودائع النقدية إ الناتج ا لي الإ ا ، ونقيس هذه ا تغ ات الأربعة جم القطاع ا ا وأ ية الأموال الـ توفرها ا صارف التجارية وسهولة توف ها ومدى تقد هذه الأموال إ القطاع ا اص. وحـ يتم ديد ا اه هذه ا تغ ات وآثارها لل ا اه معدل الفائدة والنسب النقدية، والقروض ا منوحة ومؤشرات سوق الأوراق ا الية فيما يلي [1] :

1- مؤشر معدل الفائدة : يعتـ من ا ؤشرات ا امة الـ ب أخذها بعـ الاعتبار، فقد شرعت ا زائر رير معدلات الفائدة منذ اية الثمانينات. ويظهر ذلك من خلال ا دول **رقم 09** و **رقم 10.**

2- الإئتمان ا قدم للقطاع ا اص : بالنسبة لتصنيف ا زائر وفقا ستويات التنمية ا الية الـ طبقها مؤخرا صندوق النقد الدو ، وقد اعتمد على **36** مؤشر ويعطي ا ؤشرات الكمية والنوعية للقطاع النقدي وحجم القطاع ا صر والبنية والفعالية ونوعية التنظيم ا صر والرقابة، وتنمية الوساطة ا الية الغ مصرفية والانفتاح ا ا والبيئة ا ؤسسية، ويوضح ذلك ا دول **رقم 11 ؛** توجد بلدان التعاون ا ليجي ولبنان ا موعة الأو (تنمية مالية عالية)، وتتسم بديناميكية قطاعا ا ا الية، أما بالنسبة للمجموعة الثانية – تنمية مالية متوسطة- بدأت رير قطاعا ا ا الية، إلا أن هذا الإصلاح يكتمل، أما البلدان الـ تقم بأي إصلاح فتوجد ا موعة الأخـ ة .

ا لاصة : إن طريق الاصلاح الاقتصادي وا ا طويل، وقد بدأت ا زائر هذه ا سـ ة بداية التسعينات من القرن ا اضي، وقد بينت مؤشرات التطور النقدي ا اها ملائما للاستقرار تداخلت فيه العديد فيه العوامل لعل أبرزها احتياطات الصرف ا تراكمة، وبالنسبة ؤشرات التطور ا ا فقد أظهرت كذلك ا اها ا ابيا يئة ا ناخ ا لائم للتطور ا ا و قيق السلامة والاستقرار، ورغم ذلك يبقى التطور ا ا منخفض الأداء، فأمامها الكثـ من ا ستويات وا هود ا تراميه للإصلاح.

قائمة الجداول:

جدول رقم: 1 تطور الكتلة النقدية و مكونا ا خلال الفترة 1998 – 2005 الوحدة: مليار دج

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكتلة النقدية M_2	1592,5	1789,4	2022,5	2473,5	2901,5	3354,9	3738	4146,9
1- النقود	826,4	905,2	1048,2	1238,5	1416,3	1631,0	2160,5	2422,7
1-1-نقود خارج البنوك (ورقية)	390,4	440	484,5	577,2	664,7	781,3	874,3	921
1-2- نقود كتابية	436	465,2	563,7	661,3	751,6	849	1286,2	1501,7
2- أشباه النقود	766,1	884,2	974,3	1235	1485,2	1723,9	1577,5	1724,2

Source : - Banque d'Algérie، Evolution économique et Monétaire en Algérie، Rapport 2002، P :111

- Banque d'Algérie، Evolution économique et Monétaire en Algérie، Rapport 2005، P : 185 .

جدول رقم: 2 تطور هيكل الكتلة النقدية للفترة: 1998-2005 الوحدة : %

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النقود	89،51	58،50	82،51	00،50	81،48	61،48	79،57	42،58
* نقود ورقية	51،24	58،24	95،23	33،23	90،22	28،23	38،23	20،22
* نقود كتابية	37،27	49،25	87،27	74،26	91،25	33،25	41،34	22،36
أشباه النقود	11،48	42،49	18،48	93،49	19،51	39،51	21،42	58،41
الكتلة النقدية	100	100	100	100	100	100	100	100

ا صدر: الإعداد انطلاقا من ا دول السابق

جدول رقم: 3 تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج ا لي الإ ا للفترة 1998-2005

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل و PIB %	1،1	75،14	18،26	33،03	18،5	15،18	38،16	72،22
معدل و M_2 %	1،19	4،12	0،13	3،22	3،17	6،15	4،11	9،10
معدل السيولة M2/PIB %	3،56	1،55	3،49	4،58	1،65	5،65	61	2،55
سرعة تداول النقود $V=PIB/M_2$	77،1	81،1	02،2	71،1	53،1	56،1	63،1	81،1
معامل الاستقرار النقدي= معدل التغ M_2 / معدل التغ PIB	17.36	0.84	0.49	6.69	3.33	0.86	0.69	0.48

ا صدر: الإعداد انطلاقا من تقارير بنك ا زائر السابقة.

جدول رقم: 4 تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة 98-2005 الوحدة: مليار دج

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الذهب والعملات الأجنبية	280.7	169.6	775.9	1310.8	1755.7	2342.6	3119.2	4179.4
القروض للدولة	723.2	847.9	677.5	569.7	578.6	423.4	20.6-	939.3-
القروض للاقتصاد	906.2	1150.7	993.7	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1778.3

Source: Banque d'Algérie، ، Rapport 2002، op.cit، P :111

- Banque d'Algérie، Rapport 2005، op.cit، P : 185 .

جدول رقم : 5 ا ؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 98-2005

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الاقتصادي **معدل البطالة %**	5,1 28	3,2 29	2,2 29	2,1 27,3	4.7 25,1	6,9 23,7	5,2 17,7	5,1 15 ,3
رصيد ا ساب ا اري (مليار$)	-0,91	0,02	8,93	7,06	4,36	8,84	11,12	21,72
الرصيد الإ ا يزان ا دفوعات (مليار دولار)	-1,74	-2,38	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94
السعر ا وحد لل ميل (دولار لل ميل)	12,94	17,91	28,5	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64
إيرادات ا روقات **- مليار دولار** **- مليار دج**	6,84 638,2	4,40 890,9	11,90 1616,3	17,96 1443,9	23,11 1477,1	32,92 1873,2	43,11 2329,3	56,18 3394
الاحتياطات الإ الية (مليار$)	6,84	4,4	11,9	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18
الدين ا ارجي (مليار $)	30,261	28,14	25,088	22,311	22,540	23,203	21,411	16,485
التضخم	5	2,6	0,34	4,2	1,4	2,6	3,5	1,6
سعر الصرف (مقابل $)	58,74	66,64	75,31	79,26	79,68	77,37	72,06	73,36
أسعار الفائدة ا قيقية	5,5	7	8,16	4,3	6,6			
رصيد ا يزانية مليار دج	-101,3	-11,2	400	184,5	52,6	284,2	337,9	1095,8

ا صدر : الإعداد انطلاقا من :

- Banque d'Algérie، rapport 2002، op.cit، pp : 100-118.
- " " " 2005، op.cit، pp : 175-192
- Media banque، évolution du taux de change، le journal interne de la banque d'Algérie n° : 83، avril/mai 2006، p :20.

- بلعزوز بن علي، أثر تغ سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة ا زائر، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

جدول رقم: 6 مراتب التطور ا ا لدول الشرق الأوسط و ال إفريقيا

مستوى التطور ا ا		
عا	**متوسط**	**منخفض**
الأردن الإمارات العربية ا تحدة البحرين عمان قطر الكويت لبنان ا ملكة العربية السعودية	باكستان تونس ا زائر جيبو مصر ا غرب موريتانيا	هورية إيران الإسلامية ا مهورية العربية السورية السودان ليبيا اليمن

ا صدر: سوزان كرين، وآخرون، العمل ا صر سبيل التنمية، لة التمويل والتنمية، لة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدو ، عدد: 1 مارس 2003، ص: 28.

جدول رقم: 7 الأرقام القياسية للتطور ا ا ا زائر، تونس وا غرب [على أساس بيانات كمية وكيفية وذات ال من 0- 10]

البلد	**الرقم القياسي للتطور ا ا ـ ـي**	
	2001/2000	2003/2002
ا زائر	3.46	3.87
تونس	4.81	5.57
ا غرب	4.76	5.54

ا صدر : الإعداد انطلاقا من: سوزان كرين وآخرون ، تطور القطاع ا ا بلدان الشرق الأوسط و ال إفريقيا ، ندوة حول تطور القطاع ا ا والنمو الاقتصادي، صندوق النقد العر ، أبو ظ ، الإمارات العربية ا تحدة، 7- 8 ديسم ، 2003، ص : 113 .

ا ـالات: أقل من 2.5 = منخفض جدا ، 2.51 – 5.0 = منخفض ، 5.1 -6.0 = متوسط ، 6.0 -7.5 = مرتفع ، أعلى من 7.5 = عال جدا .

جدول رقم: 8 عناصر الرقم القياسي للتطور ا ا للجزائر، تونس وا غرب 2002/ 2003

[على أساس بيانات كمية وكيفية وذات ال من 0 -10]

البلد	الرقم القياسي للتطور	القطاع ا صر	القطاع ا ا غ ا صر	التنظيم والرقابة	القطاع النقدي والسياسة النقدية	الانفتاح ا ا	البيئة ا ؤسسية
تونس	5.57	7.70	4.67	5.33	4.46	5.00	5.00
ا غرب	5.45	5.99	6.33	5.33	5.57	6.00	3.22
ا زائر	3.87	4.15	0.67	3.33	5.00	9.00	2.22

ا صدر : نفس ا رجع ، ص: 114.

أقل من 2.5 = منخفض جدا ، 2.51 – 5.0 = منخفض ، 5.1 -6.0 = متوسط ، 6.0 -7.5 = مرتفع ، أعلى من 7.5 = عال جدا .

جدول رقم 9: مؤشرات معدل الفائدة 92-2000 الوحدة %

البلـ ـد	92	95	96	97	98	99	2000
ا زائر	-15.8	-6.6	-3	-4.2	-0.3	5.5	4
ا غرب	3.5	2.4	2	2.3	4.5	5.6	3.3
تونس	3.6	0.5	-4.9	3.2	3.5	3.0	2.6

بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدو .

جدول رقم : 10 توزيع معدلات الفائـ ـدة الوحدة %

	85	90	95	2000	2001	2002
* تنمية مالية عاليـة البحرين	-	1.0	6.1	5.9	8.1	7.2
* تنمية مالية متوسطة ا زائر ا غرب تونس	- 0.3 - 4.3	- 0.5 -	3 0.0 -	2.5 8.2 -	3.3 8.2 -	3.3 8.6 -

Source: Jean- claude Berthélemy ، Nawel Bentahar ، Financial Reforms and Financila Development in Arab countries ، Journal of Development and economie Poliecies ، Kuwait ، The Arabpalning institute ، Volume 7 ، N° 1 ، December 2004 ، p: 44.

جدول رقم 11 : نسبة الإئتمان الداخلي للقطاع ا اص إ ا الناتج ا لي الداخلي الوحدة % .

	85	90	95	2000	2001	2002
* تنمية مالية عالية البحرين	44	30	57	57	60	65
*تنمية مالية متوسطة ا زائر ا غرب تونس	60 32 67	44 34 -	5 48 69	6 59 66	7 54 68	- 54 69

Source : a partir de: Jean- claude Berthélemy ، Nawel Ben Tahar ، Op.cit ، P : 42

المراجع والهوامش :

[1] Banque d'Algérie، Evolution économique et Monétaire en Algérie، Rapport 2002، P : 111

[2] Banque d'Algérie، Evolution économique et Monétaire en Algérie، Rapport 2005، P : 185

[3] Banque d'Algérie، Evolution économique et Monétaire en Algérie، Rapport 2004، PP : 129 – 134

[4] Banque d'Algérie، Rapport 2004، op.cit، P : 134

[5] أنظر : - مد لقصاصي، الوضعية النقدية وسا السياسة النقدية ا زائر، صندوق النقد العر ، أبو ظ ، 2004، ص ص : 12-15.

[6] Banque D'Alger، rapport 200 ،5op.cit ، P : 71.

[7] بريندا جونثاليث – إرموسيبو، استنباط مؤشرات لتوفـ إنذار مبكر بالأزمات ا صرفية، لة التمويل و التنمية، لة فصلية تصدر عن صـندوق النقـد الدو ، واشنطن ، عدد 02 ، جوان، 1999، ص: 39 .

[8] أ د طلفاح، مؤشرات ا يطة الكلية لتقييم سلامة القطاع ا ا ، ا عهد العر للتخطيط ، الكويت ، أفريل 2005، ص: 02 .

[9] - بول هيلـ ز وراسل كروجرو مارينا موريـ ، مؤشرات ا يطة أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام ا ا ، لة التمويل والتنمية، لة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدو ، واشنطن ،عدد 03، سبتمـ 2000، ص: 52.

[10] بول هيلـ ز وراسل كروجرو مارينا موريـ ، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[11] أ د طلفاح ، مرجع سبق ذكره، ص :12.

[12] نفس ا رجع، ص ص:11-14.

[13] بلعزوز بن علي، أثر تغ سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة ا زائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيـ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيـ ، جامعة ا زائر،(غ م) ، 2004/2003،، ص ص : 294 ، 304.

[14] أ د طلفاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 15- 16

[15] MEDIA BANK، l'Algérie s'est engagé dans ça modernisation، le journal interne de la banque d'Algérie، N°71.Avril،mai 2004، P : 25.

[16] أنظر: - سوزان كرين وآخرون، العمل ا صر سبيل التنمية، لة التمويل والتنمية، لة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدو ، عدد: 1 مـارس 2003، ص ص:26-27.

[17] سوزان كرين وآخرون، تطوير القطاع ا ا والنمو الاقتصادي، ندوة حول تطور القطاع ا ا الشرق الأوسط و ال إفريقيا، صندوق النقد العر ، أبو ظ ، الإمارات العربية ا تحدة، 7- 8 ديسمـ ، 2003 ، ص ص : 105-116 .

[18] : - Nagyeltony ، op.cit ، pp : 141- 158 .

تقدير دالة الإدخار العائلي ا زائر 1970-2005

أ د سلاء ي – جامعة ورقلة
د. مد شيخي- جامعة ورقلة

ملخص : يعد الإدخار العائلي حجر الزاوية ارتفاع الإدخار الوط ، وهو أحد الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل معقول من النمو الإقتصادي. وسنسعى هذا ا قال إ التعرف على النموذج الذي يفسر سلوك الادخار العائلي ا زائر خلال الفترة ا متدة من 1970 إ 2005.

الكلمات ا فتاح : الإدخار العائلي، الدخل الدائم، الدخل النس ، الدخل ا طلق، الدخل ا ؤقت.

أولا: الإدخار النظريات الإقتصادية

هناك دراسات عديدة تبحث علاقة الادخار با تغ ات ا فسرة له، و كن القول أن هذه الدراسات تدور حول ستة افتراضات، هي:

- الافتراض الكلاسيكي
- افتراض الدخل ا طلق
- افتراض الدخل النس
- افتراض الدخل الدائم
- افتراض دورة ا ياة
- افتراض تايلور

و لكل من هذه الافتراضات مسلماته. و سوف نستعرض هذا ا قال باختصار شديد ذه ا سلمات، و نوضح كيف يتأثر الادخار العائلي تغ ات كل وذج مفترض. و من تصبح ا شكلة ديد نوع الافتراض الادخاري الذي يتبعه الفرد ا زائري. و هذا هو صلب البحث ا ا .

1- افتراض النموذج الكلاسيكي: يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون إدخاره تبعا عدل الفائدة السائد، و قابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع و ا دمات. فالإدخار تفس الكلاسيك هو عرض وارد نقدية و يرتبط بصورة مباشرة عدل الفائدة، و هناك علاقة طردية بينهما، و عليه تكون معادلة الإدخار كما يلي: S=S(i) ، شرط أن يكون $(\partial S/\partial i) > 0$،
∂ : يرمز إ التفاضل.

تب هذه العلاقة بأن الإدخار (S) هو دالة تابعة عدل الفائدة (i) كما يوضحها الشكل 1. ومعدل الفائدة يعرف على أنه "التعويض الذي صل عليه الفرد (ا دخر) لقاء عدم استخدامه لأمواله إستهلاك آ وتأجيل ذلك لفترة لاحقة. ومقدار التعويض هذا هو نفس ا بلغ الذي يكون فرد آخر (ا قترض) مستعداً لدفعه يازة ا ال الذي سيمكنه من إستهلاكه وصرفه آنيا أي وجه يرغب به"[1]. وكلما ارتفع معدل الفائدة زاد إقبال الأفراد على الإدخار على حساب الإستهلاك، و يكون ذلك ابتداء من مستوى مع من الدخل ا تاح، إذن يرى الإقتصاديون الكلاسيك ت ير معدل الفائدة كتعويض عن امتناع و انتظار الإستهلاك[2]، كما برروا الأجر كتعويض عن ا هد. و ذا يبقى معدل الفائدة بالنسبة للنظرية الكلاسيكية هو ا دد الرئيس لقرارات الإستهلاك و الإدخار.

2- افتراض الدخل ا طلق (النظرية الكي ية): إن ا ديث عن الإدخار أو الإستهلاك يكاد يكون ا ديث عن الشيء نفسه، ذلك أن العوامل ا دد الإستهلاك دد نفس الوقت الإدخار. إلا أن الدخل الشخصي ا تاح يعت ا دد الرئيس للإدخار الشخصي. و يعت الدخل الشخصي ا تاح ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد، و يكون غالبا موجه لإقتناء أو إستهلاك حاجيات إما دائمة أو غ دائمة. فعندما تنفق العائلة أموا ا الإستهلاك نقول أ ا استهلكت دخلها ت قيد ميزانيتها، لأن هذه العائلة لا

تستطيع إستهلاك حاجيات أكـ من دخلها إلا حالة الإقتراض من جهات أخرى. و الدخل العائلي هو أموال تتصرف فيها العائلة كما تشاء لأ ا أموال متاحة، لذا نطلق على هذا النوع من الدخل بالدخل العائلي ا تاح (revenu disponible des ménages)[3].

إن كيـ ثل الفكر الإقتصادي ا عاصر، و قد سلم الإقتصاديون ا عاصرون " أن الدخل هو العامل الأساسي الذي دد مقدار الإستهلاك والإدخار"[4]. كما ذكر كيـ أن " الإدخار عبارة عن فضلة (résidu) متبقية من الدخل بعد الإنفاق على الإستهلاك"[5]، و منافيا ا قاله الكلاسيك، فقد اعتـ أن الدخل هو ا تغـ الأساسي و أن ا دخرين ينظمون إستهلاكهم حسب الدخل ا تحصل عليه؛ أي أن الفرد يستهلك حسب دخله و ما تبقى من هذا الأخـ يدخره. وإذا سلمنا فرضا با قدمتـ الأوليتـ مع كيـ وا عاصرين له من الإقتصاديـ ، يصبح للدخل تأثـ حجم الإدخار و الإستهلاك، فإذا ازداد دخل الفرد فلابد أن يزداد إدخاره الشخصي إذا يزد إستهلاكه، وكذلك إذا ا فض دخل الفرد فينخفض إدخاره إذا يقلل من إستهلاكه. كما اعتـ كيـ أن حجم الدخل ليس ثابتا، بل إنه يتغـ بتغـ حجم الطلب الفعلي أي الإستثمارات.

ربطت النظرية الكيـ ية إذن الإدخار بالقدرة عليه، وذلك يتبع مستوى الدخل لا سعر الفائدة، فتكون ظاهرة الإدخار حاصلةً ا تمعات ذات الدخل العا . و الأ اث قد أثبتت أن ا يل للإستهلاك يرتفع لدى الطبقات منخفضة الدخل، ا عل ا يل للإدخار ضعيفاً؛ وأن ذوي الدخول ا نخفضة لا يستطيعون أن يدخروا إلا نسبة بسيطة من دخو م، ور ا يستطيعوا الإدخار مطلقاً أو استدانوا. وهذا لاف ا ال البلدان الغنية حيث كن الإدخار ويتحقق، لتكون نسبته أعلى من نسبة إدخار البلدان متوسطة الغ ، الأد فالأد . وشأن كل ما سبق أن يدل على عدم ارتباط الإدخار بسعر الفائدة، بل بالقدرة ا ادية للمدخر ارتفاعاً وهبوطاً.

يعتـ كيـ أن الإستهلاك أهم من الإدخـار، لأن هذا الأخـ ما هو إلا ا زء ا تبقي مـن الدخل بعد عملية الإستهلاك. فكيـ ير الإدخار إلا عاملا ضارا، ذلك أنه عنصر انكماشي يقلّل الطلب على السلع. ونقص الطلب الكلي عن السلع الناتج عن زيادة الإدخار، يؤدي إ نقص حجم ما ينتجه ا نظمون، ومن نقص حجم التشغيل، و بالتا الوصول إ البطالة. و قد ركزت هذه النظرية على أ ية الزيادة الطلب على سلع الإستثمار بإنقاص الإدخار، و إنه لكي يتحقق التشغيل التام لا بد أن يوجد طلب إستثمار مساوٍ للإدخار الذي ققه الإقتصاد كله عند مستوى التشغيل التام، و أن يتم ويل جزء من الإدخار إ الإستثمار. و يرى كيـ أن الأشخاص الذين يقومون بالإدخار هم ليسوا نفس الأشخاص الذين يقومون بالإستثمار، ولا يرى أن زيادة الإدخار تؤدي إ خفض معدلات الفائدة فزيادة الإستثمارات. لأنه يعتـ أن معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها، كما أن زيادة الإستثمارات تتوقف على الكفاية ا دية لرأس ا ال، أي مقدار الأرباح ا لفها الأموال ا ستثمرة ومعدل الفائدة، فمثلا الولايات ا تحدة أثناء أزمة الثلاثينات ا فض معدل الفائدة إ حوا 1% حـ يوجد هناك طلب على الأموال[6]. كما اعتـ كيـ أن ا يل للإستهلاك وا يل للإدخار - عدا ظروف شاذة، وجود ا رب، تضخم نقدي، تغـ فجائي السياسة ا الية - يعتمدان على حجم الدخل.

وقد افترض كيـ أن متوسط الإستهلاك يتناقص بينما يتزايد متوسط الإدخار مع زيادة الدخل[7]. و يتكون الدخل ا تاح من عنصرين أساسيـ ا الإستهلاك و الإدخار، و كن ثيل ذلك بالصورة ا ية التالية:

$$Y = C + S \quad \Rightarrow \quad S = Y - C \quad \Rightarrow \quad S = Y - a - bY$$

و بافتراض أن $s = (1-b)$ ، إذن تصبح معادلة الإدخار كالتا : $S = -a + sY$

حيث:

a : ثل ذلك ا زء من الإدخار الذي لا يتبع الدخل، ويسمى إقتصاديا بالإدخار الذا أو التلقائي حيث $(0 < a)$، و ثل رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الإدخار مع ا ور العمودي (ور الإدخار).

s : ثل ا يل ا دي للإدخار، ورياضيا ثل ميل دالة الإدخار، ويكون صورا بـ الصفر و الواحد $(0 < s < 1)$.

إن هذه ا عادلة تع عن الفترة القص ة لوجود الثابت a، كما تب أن الدخل هو أهم عامل يدخل ديد مستوى الإدخار، و ذا فإن دالة الإدخار تتزايد خطيا مع الدخل، مع ملاحظة أن الزيادة الإدخار تكون بنسبة أقل ؛ و كن استنتاج منح دالة الإدخار بيانيا من خلال دالة الإستهلاك، وكقاعدة عامة تتقاطع دالة الإدخار مع ا ور الأفقي عندما الإستهلاك يساوي الدخل، دلالة على أن الإدخار يساوي صفر عند هذا ا ستوى، و يتضح هذا عند النقطة d الشكل 2.

3- افتراض الدخل النس (دوزن ي) : يرى صاحب هذا الإفتراض، أن الإنفاق الإستهلاكي للأفراد يتحدد تبعا للمحيط الإجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة. فإستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنية عما إذا جاورت عائلات فق ة؛ إذ أن النمط الإستهلاكي للعائلة سوف يتأثر بالنمط الإستهلاكي ا ا حرصا منها على الإبقاء على وضع أو مركز إجتماعي يناسب ا يط الذي تعيش فيه. و عليه، و طبقا ذا الإفتراض، لا يتحدد الإنفاق الإستهلاكي بالدخل ا طلق فقط، و إ ا بالدخل النس السائد ا يط الذي تعيش فيه الأسرة[8]. و لقد أظهر دوزن ي إختلاف سلوك الإدخار لكل من عائلات الزنوج و البيض مدينة نيويورك وكو بس، حيث وجد أن الزنوج يدخرون نسبة أك من البيض من نفس ا ستوى من الدخل. أي أن ا يل ا توسط للإدخار للزنوج أك من ا يل ا توسط للإدخار للبيض عند نفس مستوى الإدخار.

من أهم مسلمات هذا الإفتراض أن ا يل ا توسط للإستهلاك لشخص ما، ما هو إلا دالة عكسية لوضعه الإقتصادي نسبة إ الأفراد الذين يعيشون معه أو اورونه. فإذا كان دخل أحد الأفراد أقل من متوسط الدخل ا تمع، فإنه يل إ إنفاق نسبة كب ة من دخله حـ افظ على مستوى إستهلاكه متوافقا مع ط الإستهلاك ا تمع، و بذلك فإنه يتميز بارتفاع ا يل ا توسط للإستهلاك.

من ناحية أخرى، إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل ا تمع، فإنه سوف ينفق نسبة أقل من دخله لكي افظ على مستوى إستهلاكه متوافقا مع ط الإستهلاك ا تمع، أي أنه يتميز با فاض ا يل ا توسط للإستهلاك، نظرا لأنه يتمتع ستوى دخل يفوق متوسط دخل ا تمع[9]. و السبب ذلك أن هذا الشخص يشعر بالطمأنينة و الإرتياح إذا كان إستهلاكه أك من إستهلاك الأشخاص الآخرين، لذا ر ا يكون هذا دافعا له لتخفيضه، بينما لا يشعر بالطمأنينة و الإرتياح إذا كان إستهلاكه أقل من إستهلاك الآخرين لذا ر ا س فعه[10]. و هكذا فإن الفرد وفقا ذه النظرية لا يهتم ستوى الإستهلاك ا طلق و إ ا يهتم ستوى الإستهلاك النس ، أي مستوى الإستهلاك مقارنة توسط إستهلاك ا تمع الذي يعيش حوله.

طبقا للإقتصادي دوزن ي، اول الأفراد الإبقاء على مستوى مع من ا عيشة. فمستوى الإستهلاك ا اري نظره لا يتوقف فقط على الدخل ا اري سواء كان مطلقا أو نسبيا، و إ ا يتوقف أيضا على مستوى الإستهلاك الذي الوصول إليه الفترات القليلة ا اضية. السبب ذلك أنه من الصعب بالنسبة لإحدى الأسر فيض مستوى الإستهلاك الذي وصلت إليه، و لكن من السهل عليها فيض نسبة ما يتم إدخاره أي فترة، من أجل ا فاظ على مستوى الإستهلاك الذي اعتادت عليه الأسرة. و هذا ما يسمى بأثر ا وقف (effet de cliquet).

كن صياغة دالة الإستهلاك رياضيا كما إقترحها دوزن ي، مع العلم أن نظرية الدخل النس تأخذ أشكالا تطبيقية متعددة، و على سبيل التحليل ا زئي تكتب هذه الفرضية كما يلي[11]:

$$\frac{C_{it}}{Y_{it}} = a + b\frac{\overline{Y}_t}{Y_{it}} \qquad (1)$$

حيث أن: $a > 0$ ، و $b < 1$ ، و b لا ثل ا يل ا دي للإستهلاك.

C_{it} : إستهلاك الفرد (i) الفترة (t).

Y_{it} : دخل الفرد (i) الفترة (t).

$\overline{Y}_t$: متوسط دخل الفرد الفترة (t).

نلاحظ من العلاقة (1) أن ا فاض دخل الفرد Y_{it} سوف يترتب عليه ارتفاع ميله ا توسط للإستهلاك، و هذا ما يؤكد وجهة نظر دوزن ي من حيث افظة الفرد على مستوى إستهلاكه حـ عندما ينخفض مستوى دخله. و بضرب طر ا عادلة (1) Y_{it} صل على:

$$C_{it} = aY_{it} + b\overline{Y}_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

أي أن إستهلاك الفرد (i) الفترة (t) دالة مستوى دخله Y_{it} و مستوى دخل أقرانه (الوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه) $\overline{Y}_t$. و بتجميع الأفراد موعة مستهلك كما العلاقة (2) صل على دالة تصلح لتحليل السلاسل الزمنية حيث:

$$\sum_{i=1}^{n} C_{it} = a\sum_{i=1}^{n} Y_{it} + nb\overline{Y}_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

و بقسمة الطرفـ على (n) صل على:

$$\frac{\sum_{i=1}^{n} C_{it}}{n} = a\frac{\sum_{i=1}^{n} Y_{it}}{n} + \frac{nb\overline{Y}_t}{n}$$

$$\overline{C}_t = a\overline{Y}_t + b\overline{Y}_t$$

$$\overline{C}_t = (a+b)\overline{Y}_t$$

$$\overline{C}_t = K\overline{Y}_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

و ب أن نؤكد على أن سلوك دالة الإستهلاك الأجل الطويل يعكس تزايد الإستهلاك بنفس نسبة الزيادة الدخل وذلك عندما يطمئن ا ستهلكون إ الزيادة الدائمة الدخل، وينتقلون بذلك إ ط إستهلاكي أعلى. وهذا يعـ أن ا يل ا توسط للإستهلاك (PMC) وا يل ا دي للإستهلاك (pmc) متساويان، أي: $PMC = pmc = a + b = K$ ؛ و هكذا تمكن فرضية الدخل النس من التمييز بـ دالة الإستهلاك الأجل القصـ (بيانات مقطعية) العلاقة (2) و ثل فيها ا د الثابت $\left(b\overline{Y}_t\right)$، و (a) ثل ا يل ا دي للإستهلاك. ودالة الإستهلاك الأجل الطويل ثلها العلاقة (4) حيث يساوي فيها ا يلان ا دي وا توسط للإستهلاك الـ K. و يلاحظ أن ا يل الإستهلاكي الأجل الطويل (a+b=K) أكـ من ا يل الإستهلاكي الأجل القصـ (a). وبالتحليل على نطاق موعة من ا ستهلكـ ، و باستخدام ا يل ا توسط للإستهلاك (PMC) للتخلص من وحدات القياس، يعتمد ا يل الإستهلاكي للأفراد على نسبة أعلى دخل سابق إ مستوى الدخل ا ا ، أي أن: $\frac{C_t}{Y_t} = a + b\frac{Y_{\max}}{Y_t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$

حيث :

Y_t: ثل الدخل ا اري؛

$Y_{\max}$: ثل أعلى دخل حصل عليه ا ستهلك السابق؛

(a,b) : ثلان ا يلان ا ديان للإستهلاك على الترتيب و $a,b > 0$

و بضرب طر ا عادلة (5) Y_t صل على: $C_t = aY_t + bY_{\max}$ و هذا يعـ أن الإستهلاك الفترة الزمنية (t) يتحدد تغـ ين ا الدخل ا اري و أعلى دخل حصل عليه ا ستهلك السابق.

و كن استنتاج دالة الإدخار كما يلي[12]: $S_t = F(Y_t, Y_{\max}) = (1-a)Y_t + (1-b)Y_{\max}$

حيث $(1-a)$ و$(1-b)$ ا ا يلان ا ديان للإدخار بالنسبة للدخل ا اري و الدخل الأعلى.

ويتوقع دوزن ي أن الإستهلاك لا يتطور تناسبيا مع الدخل، كما يـ الشكل 3. فعند التراجع أو التدهور الدخل ا تاح، يتناقص الإستهلاك لكن بأقل حدة من الدخل لأن الأفراد افظون على مستوى إستهلاكهم و ذلك بالإنقاص من إدخارهم (S). وعند بداية ارتفاع الدخل يتزايد الإستهلاك لكن أقل نسبة من معدل تزايد الدخل لأن الأفراد هنا اولون إعادة تكوين إدخارهم.

4- افتراض الدخل الدائم (فريدمان) : يرى فريدمان أن نظريتا الدخل ا طلق و الدخل النس قامتا على مفهوم الدخل ا اري كأساس لدراسة العلاقة ب الدخل و الإستهلاك و بالتا الإدخار. وكما سبق، فقد رأى كي أن ا زء من دخل الأسرة الذي صص للإستهلاك إ ا يتوقف على ا ستوى ا طلق ذا الدخل، ح أن نظرية الدخل النس وجدت أن هذا ا زء إ ا يتوقف على مستوى دخل تلك الأسرة بالنسبة لدخول الأسر ا اورة ا، و ال اثلها على مقياس الدخل. كذلك يرى فريدمان أن الدالة الأساسية للإستهلاك و بالتا الإدخار هي دالة تناسبية، مثله ذلك مثل دوزن ي، إلا أنه د أن هذه الدالة ليست علاقة ب الدخل ا اري و الإستهلاك ا اري الذي أشار إليها كي . و لكن العلاقة ب ما أ اه بالدخل الدائم و الإستهلاك الدائم، حيث تقوم نظرية الدخل الدائم على فرض أساسي، و هو أن الإستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم[13].

و يش الدخل الدائم إ متوسط الدخل الذي يتوقع ا ستهلك ا صول عليه ا ستقبل نتيجة لإستغلاله عناصر ثروته، سواء كانت ثروة بشرية أو ثروة مادية. فالفرد صل على الأجر من إستغلاله هاراته و خ اته و ال ثل ثروته البشرية، و صل على فوائد أو أرباح من رأ اله ا ستثمر أسهم أو سندات أو ودائع أو أصول مادية. و وفقا لذلك فإن الدخل الدائم مفهوم طويل الأجل لأنه يتحدد بعناصر الثروة ال تتكون ء فترة طويلة من الزمن نسبيا. و يقاس الدخل الدائم كمتوسط للدخل ا تولد من الثروة ء عدد من السنوات السابقة و السنة ا الية، أما عن الدخل ا اري فهو يش إ الدخل ا قق خلال الفترة ا الية ولذا فهو يعت مفهوم قص الأجل[14].

و قد فرض فريدمان أن الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- **أ)** الدخل ا اري توي على عنصرين أحد ا دائم و يسمى الدخل الدائم، و أحد ا مؤقت و يسمى الدخل ا ؤقت، هذا الأخ لا يتصف بالإستمرارية و هو إما أن يكون موجبا أو سالبا، فعلى سبيل ا ثال، إذا ارتفعت الأسعار السوقية للأسهم فجأة فإن الربح الرأ ا ا قق من بيعها يعت دخلا مؤقتا موجبا، و حالة ا فاض الأسعار نعت ه دخلا مؤقتا سالبا، و لذا فإن :

$$Y = Y_p + Y_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

Y_p : ثل الدخل الدائم

Y_t : ثل الدخل ا ؤقت

Y : ثل الدخل ا اري

و الدخل الدائم هنا هو عبارة عن ا توسط ا رجح للقيم السابقة و ا الية للدخل أي:

$$Y_p = \alpha_1 Y_T + \alpha_2 Y_{T-1} + \alpha_3 Y_{T-2} + \ldots$$

$$\begin{cases} \alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3 + \ldots = 1 \\ \quad et \\ \alpha_1 > \alpha_2 > \alpha_3 > \ldots \end{cases}$$

أي أن الترجيح متناقص. و عن كيفية قياس الدخل الدائم بشكل مبسط جدا، فقد افترض فريدمان أنه يعتمد على كل من الدخل ا اري و الدخل السابق عليه، ع أنه يساوي دخل العام السابق بالإضافة إ نسبة من الفرق ب دخل العام ا ا و دخل العام السابق عليه، و عليه كن اشتقاق ا عادلة التالية: $Y_p = Y_{-1} + \lambda(Y - Y_{-1}) = \lambda Y + (1-\lambda)Y_{-1}$

حيث: Y_{-1} : دخل العام السابق، و Y : الدخل ا اري.

و ُلاحظ أن حجم الدخل الدائم يعتمد بدرجة كب ة على النسبة (λ) حيث $(0 < \lambda < 1)$، فإذا افترضنا أن $(\lambda = 1)$ فمع ذلك أن الدخل الدائم يساوي الدخل ا ا . كما أنه إذا افترضنا أن دخل العام ا ا يساوي دخل العام السابق فمع ذلك أن الدخل الدائم يساوي دخل العام ا اضي و يساوي دخل العام ا ا ، و هذا يؤدي إ نتيجة هامة و هي أن الفرد سوف يتوقع حصوله على نفس الدخل خلال الأعوام التالية[15].

و بنفس الطريقة يقسم فريدمان الإستهلاك ا اري إ عنصر دائم و عنصر مؤقت، أي أن:

$C = C_p + C_t$ ....(2) حيث:

C_p : الإستهلاك الدائم

C_t : الإستهلاك ا ؤقت

C : الإستهلاك ا اري

و الإستهلاك الدائم C_p هو الإستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم. أما الإستهلاك ا ؤقت C_t فإنه قد يفسر باعتباره إستهلاكا غ متوقع، مثل فاتورة الطبيب غ ا توقعة، فإذا كان موجبا فإن الإستهلاك ا اري للأسرة يعت أك من الإستهلاك الدائم ا، و إذا كان سالبا فإن الإستهلاك ا اري يعت أقل من الإستهلاك الدائم.

ب) كن توضيح الإستهلاك ا اري ا عادلات الآتية ال توضح فروض نظرية الدخل الدائم و علاقات عناصرها بعضها البعض.

الدخل الدائم = معدل الفائدة × الثروة الشخصية (بشرية + مادية)؛

الإستهلاك الدائم = نسبة ثابتة × الدخل الدائم

حيث لدينا: $C_p = K \times r \times W$ ....(3)

و حيث أن K ثل ا يل ا دي لإستهلاك الدخل الدائم، و هو يعتمد على متغ ات متعددة، منها بشكل خاص معدل الفائدة (i)، الثروة غ البشرية إ الثروة الكلية (البشرية+ ا ادية)(W) ، و عوامل أخرى (u) مثل: العمر، الذوق، ا نس، العادات...إ ، أي[16]: $K = f(i, W, u)$

والدخل الدائم (Y_p) يرتبط بالثروة(W) بالعلاقة النسبية $(Y_p = r \times W)$، فإنه كننا إعادة كتابة العلاقة السابقة بالشكل التا :

$$C_p = KY_p \text{..................................(4)}$$

وهذا يع أن دالة الإستهلاك وفقا لفرض الدخل الدائم هي دالة نسبية، تش إ أن التغ الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي لتغ الإستهلاك الدائم بنفس النسبة، و من فإن ا يل ا دي للإستهلاك ثابت ع الزمن ويساوي ا يل ا توسط للإستهلاك، كما يع هذا أن تأث الدخل ا ؤقت على الإستهلاك الدائم يقترب من الصفر. و منه فا يل ا توسط للإدخار عند يع مستويات دخل الأسرة يكون ثابتا، ع أن الأغنياء و الفقراء صصون نسبة واحدة من دخلهم للإدخار. لكن هذه النتيجة قد لا تتفق مع الواقع، ذلك أن درجة تفضيل الإستهلاك ا اضر على الإستهلاك ا ستقبل ر ا لن تكون واحدة عند يع مستويات دخول الأسر. فنحن نعلم أن تفضيل إستهلاك ا اضر على الإستهلاك ا ستقبل بالنسبة للأسرة الفق ة يكون أك منه بالنسبة للأسرة الغنية. مثل هذا التفضيل يعمل على فيض نسبة إدخار الأسر الفق ة بالنسبة لدخو م و العكس صحيح بالنسبة للأسر الغنية.

و كن التعب عن فرض الدخل الدائم باستخدام الشكل4. فلو أن الدخل الدائم = Y_{p1}، و الدخل ا اري = Y_1، و هو ما يع أن الدخل ا ؤقت = $Y_{p1}\ Y_1$ = EG، فإن الإستهلاك الدائم يتحدد على أساس الدخل الدائم عند النقطة E على دالة الإستهلاك النسبية C_p عند ا ستوى C_1، و هذه ا الة يزداد الإدخار قدار الدخل ا ؤقت EG. و لو أن الدخل الدائم = Y_{p2} والدخل ا اري = Y_2، فإن ا زء ا ؤقت من الدخل يكون سالبا ومقداره AD. و عندئذ يتحدد الإستهلاك الدائم عند النقطة D على دالة الإستهلاك النسبية C_p عند ا ستوى C_2. و هذه ا الة يتم سحب ا زء AD من ا دخرات السابقة أو يتم إقتراضه لتمويل ا ستوى الدائم من الإستهلاك. أما إذا كانت EG زيادة دائمة الدخل، فإن الإستهلاك الدائم يزداد با قدار FG، و إذا كانت AD نقص دائم الدخل فإن الإستهلاك الدائم ينقص با قدارAB وفقا لدالة الإستهلاك الدائم C_p .

والإعتقاد الراسخ ب الإقتصادي ا دث هو أن فرضية الدخل الدائم تتسق مع نتيجت بالغ الأ ية، أمكن التوصل إليهما من خلال التجربة العملية:

- أن ا يل ا دي للإستهلاك ا دى القص أقل من ا يل ا دي للإستهلاك ا دى الطويل؛
- أن ا يل ا توسط للإستهلاك ا دى الطويل يل إ أن يكون ثابتاً.

ج) افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة ب :

الدخل ا ؤقت و الدخل الدائم؛

الإستهلاك ا ؤقت و الإستهلاك الدائم؛

الدخـل ا ؤقت و الإستهلاك ا ؤقت.

يدل الإفتراض الأول على أن الدخل ا ؤقت عشوائي بالنسبة للدخل الدائم. بينما يش الإفتراض الثا إ أن الإستهلاك ا ؤقت يعت مستقل عن الإستهلاك الدائم. أما الإفتراض الثالث يدل على أن الإستهلاك ا ؤقت عشوائيا بالنسبة للدخل ا ؤقت، و هذا يدل أن ا يل ا دي للإستهلاك من الدخل ا ؤقت يساوي صفراً. و هذا يع أن الأسرة ا ظوظة ال صل على دخل مؤقت موجب لن تغ إستهلاكها (الذي يعتمد على الدخل الدائم) و إ ا سوف تدخر الدخل الصا . و كذلك إذا كانت الأسرة غ ظوظة ا فيه الكفاية و صل على دخل مؤقت سالب، فإ ا لن فض إستهلاكها، و إ ا سوف تلجأ بدلا من ذلك إ فيض مدخرا ا ؛ وفقا لفرض الدخل الدائم فإن إستهلاك الفترة ا الية قد يتأثر بدخل الفترة السابقة (حالة السحب من ا دخرات)، كما قد يتأثر بدخل ا ستقبل (حالة الإقتراض و السداد من دخل ا ستقبل). ا تقدم و بإعادة كتابة ا عادلة رقم (1) د:

$$Y_p = Y - Y_t \text{...}(5)$$

بتعويض العلاقة (5) العلاقة رقم (4) ينتج:

$$C_p = K(Y - Y_t) \text{...................................}(6)$$

و بتعويض العلاقة رقم (6) العلاقة رقم (2) د الصيغة العامة لدالة إستهلاك فريدمان:

$$C = K(Y - Y_t) + C_t \text{...............................}(7)$$

العلاقة الأخ ة تب بأن الإستهلاك ا اري ما هو إلا جزءا من الفرق ب الدخل ا اري و الدخل ا ؤقت زائد إحتمال حدوث إستهلاك مؤقت (سا أو إ ا). أما دالة الإدخار فهي باقي الدخل بعد عملية الإستهلاك. و كن صياغتها كما يلي:

$$S = \alpha + \beta_1 Y_p + \beta_2 Y_t$$

حيث α : ثابت قيمته أقل من الصفر، و β_1، β_2 أقل من الواحد الصحيح.

5- افتراض دورة ا يـاة (فرانكو مود ليا): يرى مود ليا أن سلوك الأفراد يتصف بأ م طون ستوى إستهلاكهم وإدخارهم على مدار فترة زمنية طويلة، يث يتحقق م أفضل توزيع كن للإستهلاك خلال فترة حيا م بالكامل، ال كن تقسيمها إ فترة اللانشاط؛ فترة النشاط و فترة التقاعد. هذه النظرية ترى أن الإدخار ما هو إلا إنعكاس لرغبة الأفراد الإستهلاك ا ستقبل عندما ينتقلون إ التقاعد. و قد أظهرت أ ية بعض العوامل ال تؤثر الإدخار و ال يتناو ا التحليل الكي ي من قبل، مثل ا يكل العمري للسكان[17]. و الإفتراضات ال تقوم عليها هذه النظرية هي:

- إفتراض أن الفرد يبدأ العمل سن العشرين دون أن يكون له ثروة، و أن فترة العمل تستمر إ سن 65 عاما وت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 عاما؛
- يفترض أن الفرد صل على دخل ثابت خلال فترة العمل؛
- أن الفرد لا يرغب ترك ثروة لأحد بعد أن وت، أي أنه يستهلك كافة الأصول اية حياته؛
- أن الفرد يفضل استقرار مستوى الإستهلاك خلال حياته، أي أنه لا يرغب حدوث تقلبات شديدة مستوى الإستهلاك؛
- عدم وجود سعر فائدة على ا دخرات.

اعتمادا على هذه الإفتراضات ا بسطة الـ تقوم على درجة كبـ ة من التأكد سواء بشأن مستوى الدخل أو عمر الفرد، فإننا نستطيع القول بأنه عند أي نقطة زمنية، يوجد ا تمع ثلاثة فئات من العمر، و النظرية تنص على أن إستهلاك الشخص و إدخاره تلف خلال فترات عمره، حيث د أن فترة شبابه تتميز بإستهلاك كبـ و ر ا يفوق إستهلاكه الدخل ا تحصل عليه بعض الأحيان فيلجأ إ الإقتراض، أما فترة متوسط العمر فإن إدخاره يصبح أكثر من إستهلاكه، و هذا اولة منه للمحافظة على نفس مستوى الإستهلاك، لأن هذه ا دخرات سوف تكون دخله الوحيد بعد تقاعده إ أن وت. و هذا ما يوضحه الشكل 5.

وفقا لنظرية دورة ا ياة، فإن العائلات إستهلاكها لا تعتمد على مدخولا ا ا ارية فقط، بل تأخذ اعتبارها أيضا أمورا أخرى، و منها الثروة الـ حوز ا. و تقودنا هذه الفرضية إ صياغة دالة الإستهلاك كما يلي:

$$C = a\frac{W}{P} + cY_d \,.............................(1)$$

حيث:

a : ا يل ا دي للإستهلاك من الثروة ا قيقية $\left(\frac{W}{P}\right)$؛

c : ا يل ا دي للإستهلاك من الدخل ا تاح (Y_d)؛

P : ثل مستوى الأسعار.

و من العلاقة (1) كن استخلاص دالة الإدخار نظريا، فتكون كالتا : $S = (1-a)\frac{W}{P} + (1-c)Y_d$

حيث: $(1-a)$، $(1-c)$: ثلان ا يلان ا ديان لإدخار الثروة ا قيقة و الدخل ا تاح على التوا .

إذن بالنسبة ذه الفرضية، لكي يكون هناك إدخار معتـ ا تمع، فلابد من توفر هذا الأخـ على تشكيلة د وغرافية شابة. أي أن تكون نسبة الشباب تفوق نسبة الكهول و الشيوخ.

6- افتراض تايلور: اقترح تايلور وذج لدالة الإدخار على الشكل $S_t = aS_{t-1} + b\Delta Y_t$ وربط تايلور إدخار الفترة ا الية (S_t) بإدخار الفترة السابقة (S_{t-1}) و بالتغـ ا اصل الدخل بـ هاتـ الفترتـ $(\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1})$، و كن صياغة الدالة على الشكل التا : $S_t = \beta_1 S_{t-1} + \beta_2 \Delta Y_t$ ، حيث β_1، β_2 ا ا يلان ا ديان للإدخار لكل من (S_{t-1}) و (ΔY_t) على التوا .

ثانيا: واقع إدخار العائلات ا زائرية

ا زائر كغـ ها من بلدان العا الثالث تتطلع إ التنمية، و هي تعتمد دائما على تدفقات مداخيل الدولة من ا وارد النفطية، و حالة تراجع هذه التدفقات فإ ا تلجأ إ الإستدانة أو الإقتراض ا ارجي. و هذه ا قيقة لا تعد سياسة إقتصادية بعيدة ا دى و لا كن أن نعتـ ها بأي حال من الأحوال بأ ا حل دائم لتمويل الإستثمارت، نظرا للتكاليف الإقتصادية و الإجتماعية و حـ السياسية، و يبقى اللجوء إ ا صادر ا ارجية كآخر حل و رج يتخذ، و ذلك بعد الإستغلال الأمثل و العقلا صادر التمويل الداخلية. فكل مسار للتطور الإقتصادي ب أن يقوم أولا على تراكم لي لرأس ا ال، و إن مثل هذا التراكم لرأس ا ال يفترض للوهلة الأو تعبئة فعالة للإدخار الوط ، و الذي يتضمن إدخار العائلات، ليأخذ على عاتقه ويل الإقتصاد الوط و تقليص إ أقصى درجة اللجوء إ ا وارد ا ارجية.

هذا ا زء الذي نتاول فيه حالة ا زائر، كن إعطاء ليل لتطور إدخار العائلات ا زائرية على مستوى الصندوق الوط للتوفـ و الإحتياط باعتباره بنك رائد استقطاب ا دخرات العائلية ا زائر. و هذه ا دخرات اعتقادنا هي ا صدر الطبيعي و الأساسي لتمويل الإستثمارات ؛ و بملاحظة الشكل 6 د أن الإدخار منذ سنة 1970 و هو يتطور بطريقة بطيئة جدا، وهذا مرده إ الدوافع الضعيفة للإدخار على مستوى الصندوق؛ نسبة فائدة على الودائع قليلة، و وعود سكن لا جدوى منها.

إضافة إ ا فاض الدخل ا تاح. سنة 1979 عرف إدخار العائلات إرتفاعا سوسا نتيجة لإرتفاع الدخل ا تاح من جهة ولتطبيق شعار (إدخار-سيارة) من طرف الصندوق من جهة أخرى. كما بيع السكنات للمدخرين، و استمر الإدخار الزيادة لغاية سنة 1989. سنة 1990 كان إدخار العائلات قد ا فض، و ذلك راجع إ التطور ا اصل الإقتصاد الوط و ما ساد آنذاك من ولات و مشاكل إجتماعية و أمنية ال د بعض الأوقات من إدخار الأفراد. لكن بعد سنة 1990 ارتفع الإدخار من جديد ح سنة 1994 أين عاود الا فاض، و الأسباب ذلك تتعدد، و منها شدة التضخم بالإضافة إ وصول مؤشر البطالة ستويات خط ة. بداية من سنة 1995 نلاحظ سناً كب ا مستوى الإدخار نتيجة سن الدخل ا تاح الذي أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إ مستويات مر ة. و بلغ الإدخار العائلي أقصاه سنة 2005.

إن و الإدخار العائلي على مستوى الصندوق بصورة ملفتة خلال الفترة (1995-2005) يرجع كذلك إ دافع رئيسي يتمثل "أمل ا صول على عقارات" ؛ سكن أو ملكية عقارية.

ثالثا: النماذج القياسية :

من خلال دراستنا النظرية للإدخار قمنا صر عدد من ا تغ ات ا فسرة له، حيث كانت شكل معطيات سنوية، ابتداءا من سنة 1970 إ غاية 2005. و ذا تكون ا تغ ات الإقتصادية ا اضعة للدراسة كما يلي:

(Y) : الدخل العائلي ا تاح(الإ ي)؛ (YR) : الدخل العائلي ا تاح(ا قيقي)؛

(S) : إدخار العائلات الإ ي؛ (SR) : إدخار العائلات ا قيقي؛

(I) : معدل الفائدة؛ (IR) : معدل الفائدة ا قيقي.

و يظهر جليا أن ا تغ ات الإقتصادية تظهر شكل ؛ أحد ا إ ي و الآخر حقيقي. بالنسبة للمتغ ات ا قيقية تش إ ا تغ ات الإ ية مصححة من أثار التضخم، و قد اعتمدنا هذا التقسيم لغاية مهمة، و هي معرفة ما إذا كانت العائلات تتأثر داع النقود؛ أي تأخذ قرارها بالإدخار على أساس القيم ا ارية، و هذا يع أخذ ا عطيات بقيمها ا ارية، أم أ ا تعتمد قرارها على التغ ات ال تطرأ القيم ا قيقية للمتغ ات، و هذا يتطلب أخذ ا عطيات بالقيم ا قيقية. و ا عطيات الإحصائية للمتغ ات الإقتصادية موجودة ا دول رقم 1. و كن تلخيص هذه النماذج الأ :

- **افتراض النموذج الكلاسيكي:**

$$1)\ S_t = \alpha + \beta I_t + \varepsilon_t$$
$$\ln S_t = \alpha + \beta \ln I_t + \varepsilon_t\ 2)$$
$$SR_t = \alpha + \beta IR_t + \varepsilon_t\ 3)$$

- **افتراض النموذج الكي ي:**

$$S_t = \alpha + \beta Y_t + \varepsilon_t\ 1)$$
$$\ln S_t = \alpha + \beta \ln Y_t + \varepsilon_t\ 2)$$
$$SR_t = \alpha + \beta YR_t + \varepsilon_t\ 3)$$
$$\ln SR_t = \alpha + \beta \ln YR_t + \varepsilon_t\ 4)$$

- **افتراض وذج الدخل النس :**

$$S_t = \alpha Y_t + \beta Y_{\max} + \varepsilon_t\ 1)$$
$$\ln_S_t = \alpha \ln_Y_t + \beta \ln_Y_{\max} + \varepsilon_t\ 2)$$
$$SR_t = \alpha YR_t + \beta YR_{\max} + \varepsilon_t\ 3)$$
$$\ln_SR_t = \alpha \ln_YR_t + \beta \ln_YR_{\max} + \varepsilon_t\ 4)$$

- **افتراض وذج الدخل الدائم:**

$$S_t = \alpha Y_t + \beta S_{t-1} + \varepsilon_t \; 1)$$
$$\ln S_t = \alpha \ln Y_t + \beta \ln S_{t-1} + \varepsilon_t \; 2)$$
$$SR_t = \alpha YR_t + \beta SR_{t-1} + \varepsilon_t \; 3)$$
$$\ln SR_t = \alpha \ln YR_t + \beta \ln SR_{t-1} + \varepsilon_t \; 4)$$

- **افتراض وذج دورة ا ياة:**

$$S_t = \alpha Y_t + \beta Y_{t-1} + \gamma S_{t-1} + \varepsilon_t \; 1)$$
$$\ln S_t = \alpha \ln Y_t + \beta \ln Y_{t-1} + \gamma \ln S_{t-1} + \varepsilon_t \; 2)$$
$$SR_t = \alpha YR_t + \beta YR_{t-1} + \gamma SR_{t-1} + \varepsilon_t \; 3)$$
$$\ln SR_t = \alpha \ln YR_t + \beta \ln YR_{t-1} + \gamma \ln SR_{t-1} + \varepsilon_t \; 4)$$

- **افتراض وذج تايلور:**

$$S_t = \alpha \; S_{t-1} + \beta \Delta Y_t \; 1)$$
$$\ln S_t = \alpha \ln S_{t-1} + \beta \ln \Delta Y_t \; 2)$$
$$SR_t = \alpha SR_{t-1} + \beta \Delta YR_t \; 3)$$

رابعا: تقدير دوال الادخار

لقد اختبار النماذج السابقة باستخدام طريقة ا ربعات الصغرى، و ا كان ا دف هو الوقوف على وذج الادخار الذي يناسب سلوك إدخار الفرد ا زائري، فإننا قمنا باختيار أفضل وذج بناسب البيانات، و قد هذا الاختيار باتباع عدد من ا عاي الاقتصادية و الإحصائية و القياسية. و باستخدام ا عاي ا ذكورة سابقا استنتجنا أفضل النماذج الإحصائية و يوضحها ا دول2. حيث تب نتائج الإ دار هذا ا دول أن افتراض الدخل الدائم أعطى أفضل النتائج صورته اللوغاريتمية عند استخدام الأسعار ا ارية (الثابتة)، و قد صلنا على ا عادلة ا قدرة التالية: $\ln \hat{S}_t = 0.89 \ln S_{t-1} + 0.09 \ln Y_t$ ؛ هذا النموذج يوضح أن ا تغ ات ال تسهم و بدرجة عالية من الثقة ديد الإدخار هي : الإدخار السابق و الدخل ا ا تاح، حيث قدر كل من ا يل ا دي للإدخار ا من الإدخار السابق و الدخل ا تاح ا ا على التوا بـ 0.89 و 0.09. و ذا كننا اعتبار كل من الإدخار السابق و الدخل ا ا تاح أهم ا ددات ا سؤولة عن سلوك الإدخار لدى العائلات ا زائرية، وقد استنتجنا بأن هذا النموذج هو الأفضل إحصائيا من خلال النقاط التالية :

- ✓ أن إشارات و قيم ا عاملات ا قدرة للمتغ ات التفس ية تتناسب و إفتراضات النظرية الإقتصادية و الإحصائية؛
- ✓ أن قيم ستودنت T ميع ا عاملات تلف معنويا عن الصفر؛
- ✓ أن قيم R^2 و فيشر F مرتفعة جداً، الأمر الذي يفيد جودة التوفيق، فقيمة معامل التحديد تدل على أن الدالة تشرح العلاقة الأصلية بنسبة 98,26%. أما قيمة احصاءة F فتبلغ 1863,676 ا يؤكد على وجود علاقة بـ التغ قيم الإدخار و ا تغ ات ا ستقلة الداخلة تكوين النموذج، و بالتا النموذج ككل ذو معنوية إحصائية عالية؛
- ✓ أن قيم DW و Breusch-Godfrey تش إ عدم وجود مشكلة ارتباط ذا بـ الأخطاء العشوائية؛
- ✓ أن قيم H.White و Arch-Lm تش إ انس التباين و التباين الشرطي للبواقي؛ و هذا ما كن أن نراه من خلال ثيل السلسلة ا قدرة و مقارنتها مع بيانا ا الأصلية الشكل 7 و 8
- ✓ أن اختبار (Jarque-Bera) يش إ أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، كما يبينه الشكل9.
- ع أن الفرضيات ال وضعناها سابقا كانت كلها ققة هذا النموذج.

خامسا: الآفاق ا ستقبلية لقيم الإدخار العائلي:

بعد ديد النموذج و اختبار صلاحيته تطرقنا إ ا رحلة الأخ ة و هي مرحلة التنبؤ كونات دالة الإدخار العائلي. و لاحظة ا تغ ات ا فسرة ا كونة ذه الدالة وجدنا أن عملية التنبؤ ستتوقف على ا تغ Y الذي ثل الدخل ا تاح، و للقيام ذه العملية استخدمنا طريقة بوكس جينكي ، حيث تطرقنا إ النقاط التالية:

- **دراسة استقرارية السلسلة ln_Y**

بتدقيق النظر الشكل 10 لاحظنا أن السلسلة ln_Y أخذت ميلا موجبا خلال كل فترة الدراسة، و هذا من شأنه أن يؤثر على استقرارية السلسلة. و لاحظة ا دول3 وجدنا أن دالة الإرتباط الذا AC للسلسلة ln_Y تسمح لنا باستنتاج سريع بأن السلسلة ذات مركبة إ اه عام نظرا لوجود تدهور أسي هذه الدالة و بالتا فهي غ مستقرة.

- **إزالة مركبة الإ اه العام**

لأجل ذلك أجرينا الفروقات من الدرجة الأو للسلسلة الأصلية ln_Y حيث أصبحت هذه الأخ ة مستقرة كما يوضحها الشكل11 و ا دول 4.

- **التعرف على النموذج:**

بعد تفحص منحنيات دوال الارتباط البسيطة و ا زئية للسلسلة $\nabla \ln_Y$ وجدنا أن النموذج يوافق الا دار الذا من الدرجة الأو .

- **تقدير النموذج:**

عند تقدير وذج هذه السلسلة صل على النتائج التالية:

$$LN_\hat{Y}_t = 0.158252 + 0.4059 LN_\hat{Y}_{t-1}$$
$$(0.153) \qquad (0.021)$$
$$R^2 = 0{,}99 \qquad n = 34$$

- **إختبار النموذج:**

باستعمال اختبار ستودنت اتضح لنا أن ا عا ا قدرة ا معنوية إحصائية كما أن اختبار فيشر أكد على ا عنوية الكلية للنموذج، و كذلك بقية الاختبارات الأخرى مثل اختبار توزيع البواقي وغ ه أوضحت لنا أن النموذج جيد لا يستدعي تصحيحه وعليه فهو صا للتنبؤ. فبالنسبة للسنوات الأربع القادمة كن إظهار قيم التنبؤ لقيم الدخل العائلي ا تاح الشكل 12 و هو يظهر با ط ا تقطع. و من كن تلخيص نتائج التنبؤ بقيم الإدخار إ غاية 2009 ا دول 5.

ا دول رقم (5):قيم الإدخار ا تنبأ ا

الوحدة: مليون د ج

السنوات	2006	2007	2008	2009
الإدخار ا توقع	**295168,755**	**319437,656**	**347760,837**	**380673,210**

ا صدر: من إعداد الباحث.

ونتوقع أن تصل قيمة الإدخار سنة 2009 إ حدود 380673.210 مليون دج، و هي قيمة معت ة يساهم ا القطاع العائلي، و على الدولة أن تسعى لإستثمار هذه ا وارد.

سادساً: أهم نتائج البحث

كن تلخيص أهم نتائج إحصائيات جداول ا خرجات فيما يلي :

- إن افتراض النموذج الكلاسيكي لا يتماشى والسلوك الإدخاري للعائلات ا زائر، و لعل من ا مكن تفسـ ذلك بأن العائلات ا زائرية و كم ديانتها الإسلامية فإ ا حـ تقوم بالإدخار لا تعطي نفس الأ ية ال يعطيها الآخرون معدل الفائدة الذي رمه الشريعة الإسلامية.

- بالنسبة للدخل ا طلق ينجح أن يكون مفسرا للسلوك الإدخاري. كما أن استخدام صيغة لوغاريتمية سن من أداء هذا الإفتراض. و عليه فإن افتراض الدخل ا طلق قد لا يكون بالضرورة أنسب أسلوب إدخاري يتبعه ا دخر ا زائري.

- افتراض الدخل النسـ يعتـ كذلك من الإفتراضات الـ لا تتماشى مع سلوك الإدخار لدى العائلات ا زائرية. و كن تفسـ هذا الإخفاق أداء هذا الإفتراض؛ إ أن ا زائر بشكل عام تعا من ا فاض مستوى ا عيشة، و عليه، فإن "ظاهرة ا اكاة" لا تؤدي دورا كبـ ا بـ غالبية العائلات.

- لقد أخفق افتراض دورة ا ياة ثيل سلوك الإدخار، و كن لنا تفسـ هذا الإخفاق إ أن الكثـ من ا ستهلكـ مرحلة الشيخوخة يعيشون على نفقة ذويهم حيث ارتباط الأسرة و توصية الشريعة برعاية الوالدين و الأقارب، و بالتا فهؤلاء ر ا لن يفكروا استهلاك الشيخوخة بنفس الأ ية الـ تتعلق ذهن الآخرين (غـ ا سلمـ) و بالتا لعلهم لن يدخروا ذه ا رحلة، وعليه فإن افتراض دورة ا ياة صيغته الـ أوردها موديغليا قد لا يتناسب مع سلوك إدخار العائلات ا زائر.

- بالنسبة لنموذج تايلور ينجح أيضا تفسـ إدخار العائلات ا زائرية.

- إن افتراض الدخل الدائم قد أعطى أفضل النتائج و ذا كننا اعتبار كل من الإدخار السابق و الدخل ا ا ا تاح أهم ا ددات ا سؤولة عن سلوك الإدخار لدى العائلات ا زائرية.

ملحق ا داول و الأشكال البيانية

ا دول رقم (1): معطيات ا تغ ات الإقتصادية

Unité :10^6 DA

Années	Epargne (S)	Epargne Réelle (SR)	Revenue (Y)	Revenue Réelle (YR)	Taux d'intérêt (I)	Taux d'intérêt Réelle (IR)	(IGPC)
1970	137,824	635,134	16782,6	77339,2	0,0350	0,00735	21,70
1971	325,094	1457,821	16914,1	75848,0	0,0350	0,00735	22,30
1972	220,240	949,310	19031,3	82031,5	0,0350	-0,00536	23,20
1973	259,856	1047,806	20861,4	84118,5	0,0350	-0,03397	24,80
1974	342,997	1345,086	27744,2	108800,8	0,0350	0,00677	25,50
1975	412,538	1489,307	33629,5	121406,1	0,0350	-0,05127	27,70
1976	660,457	2201,523	38628,0	128760,0	0,0350	-0,04803	30,00
1977	1114,211	3345,979	45082,4	135382,6	0,0350	-0,07500	33,30
1978	1509,838	3921,657	53313,9	138477,7	0,0350	-0,12116	38,50
1979	2716,169	6390,986	66148,3	155643,1	0,0350	-0,06890	42,50
1980	3758,516	8100,250	82010,0	176745,7	0,0400	-0,05176	46,40
1981	2273,708	4273,887	95268,0	179075,2	0,0400	-0,10290	53,20
1982	4842,693	8571,138	109152,0	193189,4	0,0500	-0,01620	56,50
1983	3893,045	6499,240	124135,0	207237,1	0,0725	0,01730	59,90
1984	4029,912	6219,000	134212,0	207117,3	0,0725	-0,01250	64,80
1985	5161,658	7209,020	152644,0	213189,9	0,1000	-0,00240	71,60
1986	7014,486	8724,485	174865,0	217493,8	0,1000	-0,02570	80,40
1987	9347,041	10818,334	178740,0	206875,0	0,1000	0,02720	86,40
1988	10283,389	11238,677	230900,0	252349,7	0,1000	0,04120	91,50
1989	15045,377	15045,377	281500,0	281500,0	0,1000	0,04120	100,00
1990	12076,370	10242,892	357600,0	303307,9	0,1000	-0,06700	117,90
1991	15746,980	10611,173	460275,0	310158,4	0,1000	-0,12800	148,40
1992	17119,971	8761,500	579053,0	296342,4	0,1000	-0,21600	195,40
1993	19223,910	8163,019	696400,0	295711,3	0,1000	-0,22500	235,50
1994	16062,035	5285,303	884480,0	291043,1	0,1000	-0,19000	303,90
1995	21977,820	5572,470	1293800,0	328042,6	0,1000	-0,19800	394,40
1996	37495,000	8010,041	1597400,0	341251,9	0,1200	-0,03000	468,10
1997	45021,000	9096,989	1686620,0	340800,2	0,1200	0,04500	494,90
1998	55045,800	10597,959	1945048,3	374479,8	0,0750	0,02500	519,40
1999	67028,390	12570,966	2353508,5	441393,2	0,0700	0,04400	533,20
2000	81418,010	15218,320	2407201,3	449944,2	0,0700	0,06660	535,00
2001	98896,786	17736,152	2551633,4	457610,0	0,0500	0,00800	557,60
2002	124083,768	21942,311	2628182,4	464753,7	0,0500	0,02700	565,50
2003	167513,087	28876,588	2773803,3	478159,5	0,0350	0,00900	580,10
2004	216091,883	35973,345	3051183,6	507938,0	0,0250	0,00000	600,70
2005	274436,691	44960,139	3417325,7	559850,2	0,0200	0,00400	610,40

ا صدر: الإدخار(S): الصندوق الوط للتوفـ و الإحتياط (ا ديرية ا ركزية با زائر)
معدل الفائدة(I): الصندوق الوط للتوفـ و الإحتياط (مديرية شبكة غرداية)
الرقم القياسي للأسعار(IGPC): الديوان الوط للإحصائيات، [على ا ط]: www.ons.dz
الدخل العائلي ا تاح (Y): ا لس الوط للتخطيط (C.N.P)

ا دول رقم (2): تقدير وذج الدخل الدائم

LS // Dependent Variable is LN_S
Date: 05/04/07 Time: 12:28
Sample(adjusted): 1971 2005
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_SPR	0.894047	0.051679	17.29999	0.0000
LN_Y	0.092175	0.036962	2.493770	0.0178

R-squared	0.982601	Mean dependent var	9.050271
Adjusted R-squared	0.982074	S.D. dependent var	2.033217
S.E. of regression	0.272224	Akaike info criterion	-2.546814
Sum squared resid	2.445497	Schwarz criterion	-2.457937
Log likelihood	-3.093603	F-statistic	1863.676
Durbin-Watson stat	2.455677	Prob(F-statistic)	0.000000

ا صدر: من إعداد الباحث ساعدة برنامج Eviews

ا دول رقم (3): دالة الإرتباط الذا البسيطة و ا زئية لـ LN_Y

Correlogram of LN_Y

Date: 07/04/07 Time: 14:41
Sample: 1970 2005
Included observations: 36

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.930	0.930	33.814	0.000
2	0.855	-0.077	63.210	0.000
3	0.777	-0.058	88.222	0.000
4	0.695	-0.074	108.85	0.000
5	0.613	-0.043	125.43	0.000
6	0.530	-0.056	138.26	0.000
7	0.445	-0.073	147.61	0.000
8	0.362	-0.041	154.03	0.000
9	0.281	-0.046	158.04	0.000
10	0.202	-0.055	160.18	0.000
11	0.127	-0.031	161.06	0.000
12	0.059	-0.011	161.26	0.000
13	-0.003	-0.035	161.26	0.000
14	-0.064	-0.050	161.51	0.000
15	-0.121	-0.053	162.47	0.000
16	-0.174	-0.037	164.55	0.000

الشكل رقم (10): منحـ الدخل العائلي صورته اللوغاريتمية

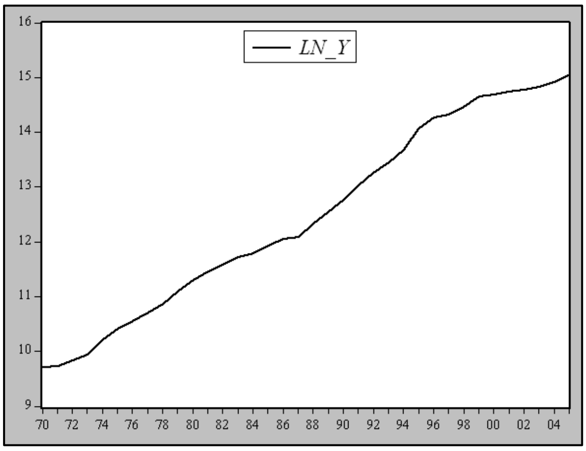

ا صدر: من إعداد الباحث ساعدة برنامج Eviews

ا دول رقم (4) : دالة الإرتباط الذا البسيطة و ا زئية لـ ∇LN_Y

Correlogram of DLN_Y

Date: 07/04/07 Time: 14:52
Sample: 1970 2005
Included observations: 35

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.404	0.404	6.2197	0.013
2	0.196	0.040	7.7339	0.021
3	0.174	0.097	8.9546	0.030
4	0.129	0.027	9.6455	0.047
5	-0.011	-0.107	9.6508	0.086
6	-0.133	-0.141	10.437	0.107
7	-0.257	-0.207	13.497	0.061
8	-0.400	-0.283	21.176	0.007
9	-0.331	-0.081	26.641	0.002
10	-0.193	0.051	28.567	0.001
11	-0.143	0.047	29.674	0.002
12	-0.190	-0.076	31.709	0.002
13	-0.027	0.085	31.754	0.003
14	0.099	0.041	32.357	0.004
15	0.133	-0.021	33.503	0.004
16	0.266	0.124	38.333	0.001

الشكل رقم (11) : منحـ السلسلة ∇LN_Y

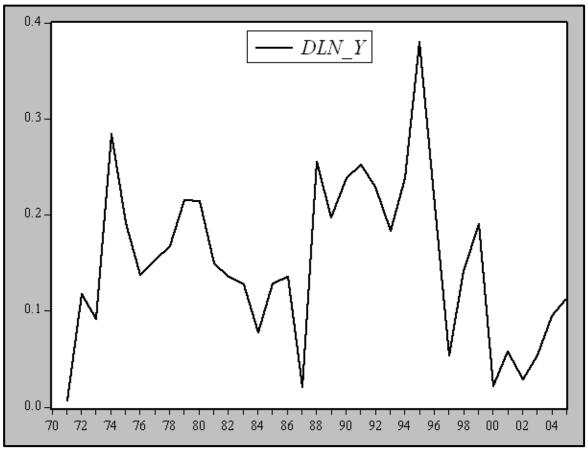

ا صدر: من إعداد الباحث ساعدة برنامج Eviews

الشكل رقم (1): منحـ الإدخار

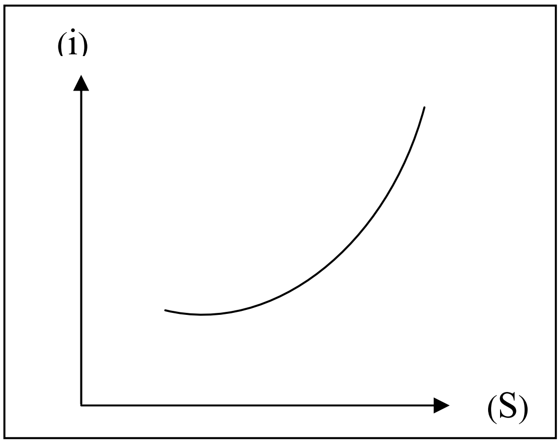

La source : Bernard Bernier, Yves Simon, initiation à la macroéconomie, 8ème édition, Dunod, Paris, p243, 2002.

الشكل رقم (2): دالة الإدخار الكيـ ية ا دى القص

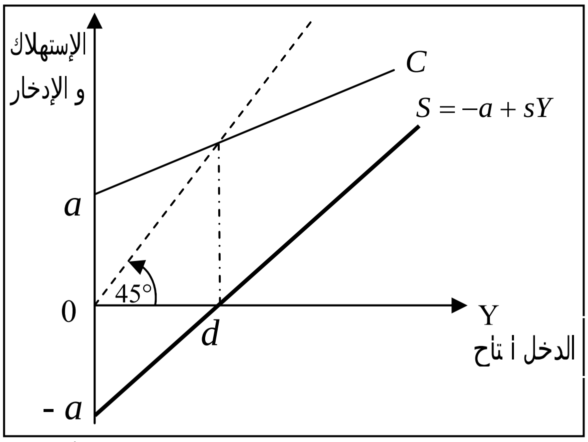

ا صدر: عبد القادر مد عبد القادر عطية و رمضان مد أ د مقلد، النظرية الإقتصادية الكلية، الناشر قسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2005. ص 76.

الشكل رقم (3): نظرية الدخل النس

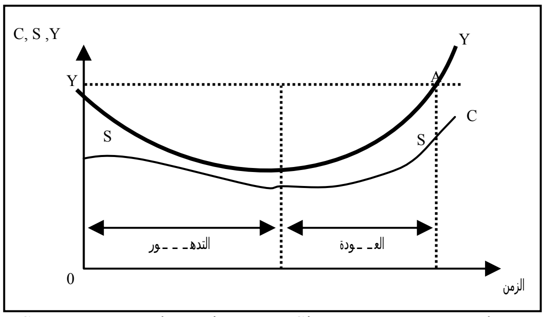

La Source : Bernard Bernier, Yves Simon, ouvrage précédent, page 107.

الشكل رقم (4): فرض الدخل الدائم

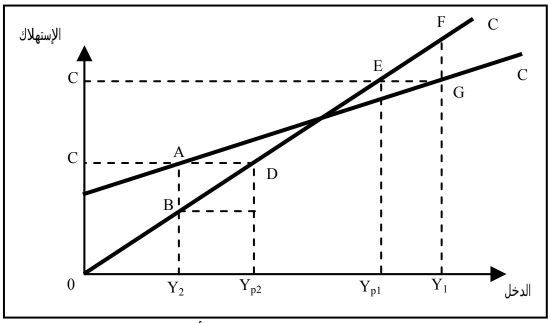

ا صدر: عبد القادر مد عبد القادر عطية، و رمضان مد أ د مقلد، مرجع سابق، ص 103

الشكل رقم (5): الرسم البيا لدورة ا ياة

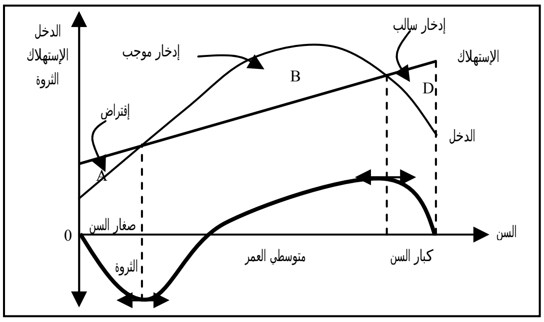

La Source: Patrick Villieu, macroéconomie consommation et épargne, Edition la découverte,
Paris, 2002, p43

الشكل رقم (6): تطور الإدخار العائلي الفترة (1970-2005)

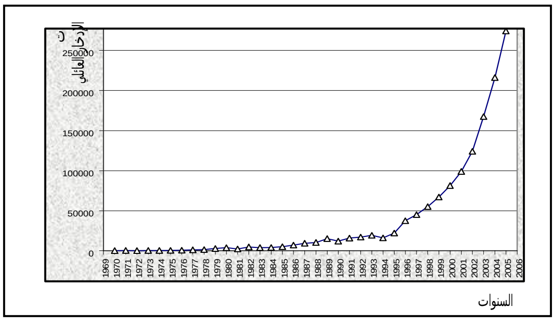

ا صدر: الصندوق الوط للتوف و الاحتياط و بتصرف من الباحث

الشكل رقم (7): السلسلة الأصلية للإدخار بالقيم ا ارية بعد إدخال الدالة اللوغاريتمية الطبيعية و السلسلة ا قدرة له وفقا لنموذج الدخل الدائم

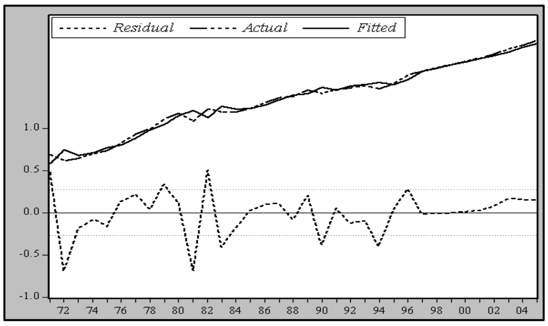

الشكل رقم (8): انتشار النقاط ثلاثية الأبعاد للمتغ التابع
و ا تغ ات ا ستقلة

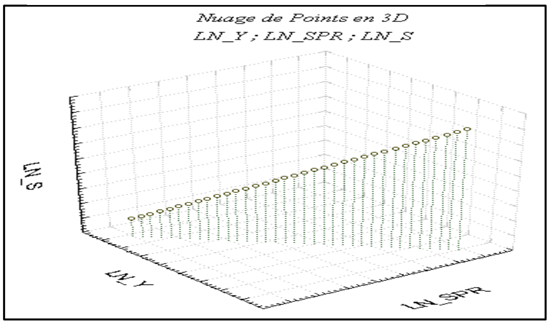

ا صدر: من إعداد الباحث، ساعدة برنامج E-views و برنامج Statistica

الشكل رقم (9): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي

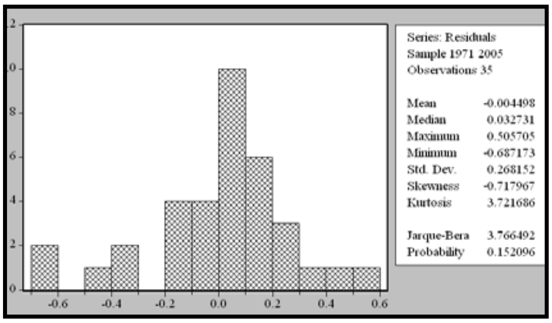

ا صدر: من إعداد الباحث ساعدة برنامج Eviews

الشكل(12): قيم الدخل العائلي ا تاح ا توقعة للسنوات الأربعة القادمة

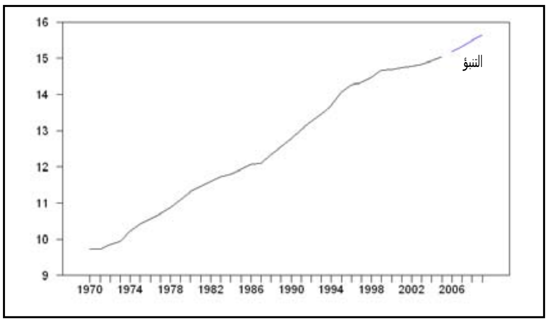

ا صدر: من إعداد الباحث، ساعدة برنامج RATS 5.04 .

ا راجع و الاحالات:

[1] مفلح عقل، "أسعار الفائدة و ا اها ا"، (2006/12/25)، [على ا ط]،
http://www.muflehakel.com/part%20one/as3ar_elfa2eda_wa_etejahatha.htm

[2] ساموبلسون، علم الإقتصاد، ا زء 5، ا غرب، 1992، ص 191.

[3] طا خ ة، ذجة قياسية لسلوك إدخار العوائل ا زائرية ظروف التضخم، (مذكرة ماجيست العلوم الإقتصادية- غ منشورة، جامعة ا زائر)، ا زائر، 2000، ص 38.

[4] خزعل البـ ما ، الدخل القومي والاستخدام، الدار ا امعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 141.

Michel Herland, Keynes et la macroéconomie, Economica, Paris, 2000, p 32.[5]

[6] خزعل البـ ما ، مرجع سابق، ص 147.

[7] أ د حامد نقادي و وليد عرب هاشم، دالة الإستهلاك الإقتصاد السعودي- دراسة قياسية (1970-1989)، لة جامعة ا لك عبد العزيز، الإقتصاد و الإدارة، الرياض، 1991، ص 54.

[8] أسامة بن مد باحنشل، مقدمة التحليل الإقتصادي الكلي، مطابع جامعة ا لك سعود، الرياض، 1999، ص 87.

[9] أ د رمضان نعمة ا ، إ ان عطية ناصف و مد سيد عابد، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2003، ص 75.

[10] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر، 2000، ص 152.

[11] يد علي حسـ و عفاف عبد ا بار سعيد، مقدمة التحليل الإقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص147.

[12] متو تار، النظرية الإقتصادية الكلية مدخل رياضي، عمادة شؤون ا كتبات، الرياض، 1993، ص 293.

[13] يد علي حسـ و عفاف عبد ا بار سعيد، مرجع سابق، ص 155.

[14] عبد القادر مد عبد القادر عطية، و رمضان مد أ د مقلد، النظرية الإقتصادية الكلية، قسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص 101.

[15] مد فوزي أبو السعود، مقدمة الإقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2004، ص 50.

[16] عمر صخري، مرجع سابق، ص 155.

[17] أ د رمضان نعمة ا ، إ ان عطية ناصف و مد سيد عابد، مرجع سابق، ص 48.

آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية الدول العربية

حس عبد ا طلب الأسرج - مصر

هيد : إن ا تمع العر يعا وبصورة ملحوظة من ضعف حالة حقوق الانسان و اصة الاقتصادية منها، فيلاحظ تزايد معدلات البطالة والفقر الدول العربية، وتتراكم انعكاسا ا السلبية على ا تمع ا تمثلة انتشار ا رائم الاجتماعية، وارتفاع نسبة الإعالة وتأخر سن الزواج، فضلاً عن الآثار الأمنية والنفسية. ويهدف البحث ا عرض أهم آليات اعمال حقوق الانسان الاقتصادية الدول العربية وال كن أن تعظم تع ا واطن العرب قوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية : حقوق الانسان، ا قوق الاقتصادية، الدول العربية.

هيد : يؤكد العديد من ا اء على أن قضية حقوق الانسان ظى باهتمام متزايد من قبل ا تمع الدو وقد تعاظم هذا الاهتمـام نتيجة عدة عوامل منها :

الاول: دور التنظيم الدو اصدار العديد من القرارات والتوصل ا العديد من الاتفاقيات ال تتناول تلـك ا قـوق وكيفية التمتع ا ومضامينها وذلك باسلوب تفصيلي متزايد وانشاء آليات عديدة هذا الصدد.

الثا : بروز ا نظمات غ ا كومية العاملة ال رصد ومتابعة حقوق الانسان كافة الـدول وانتقـاد ا كومـات لتقص ها او عجزها او تقاعسها او انتهاكها قوق الانسان.

الثالث: ظهور الوعي لدى الافراد قوقهم نتيجة عوامل عدة منها الدور الاعلامي العـا ي عـ الفضـائيات ونشـاط ا معيات وا عاهد وا راكز التعليمية تدريس حقوق الانسان.

و كن القول بأن الاهتمام العر قد جاء متأخرا عن الاهتمام العا ي قوق الانسان والذى برز بوجه خاص خلال النصف الثا من القرن العشرين برغم مشاركة بعض الدول العربية ومن بينها مصر الاعمال التحض ية للامم ا تحدة و صياغة عدد من ا واثيـق الدولية ا اصة قوق الانسان ؛ فمجال حقوق الانسان هو ال ما زال بكرا بالنسبة لثقافتنا العربية وآدا ا وما زال هولا بالنسـبة مارساتنا العربية ا الات السياسية والاقتصادية اذ ان حقوق الانسان ما زالت دون قيق ا د الاد منها الكث من الـدول العربية.

إن ا تمع العر يعا وبصورة ملحوظة من ضعف حالة حقوق الانسان و اصة الاقتصادية منها،فيلاحظ تزايد معدلات البطالة والفقر الدول العربية، وتتراكم انعكاسا ا السلبية على ا تمع ا تمثلة انتشار ا رائم الاجتماعية، وارتفاع نسبة الإعالة وتأخر سن الزواج، فضلاً عن الآثار الأمنية والنفسية. .الأمر الذى يؤكد على أن ا تمع العر ما زال أمامه العديد من التحديات الرئيسية ال ينبغي مواجهتها بصورة سريعة ال اعمال ا قوق الاقتصادية للمواطن . وتقوم ا شروعات الصغ ة بدور رئيسي توف فرص العمل،ا جانب مسا تها بنصيب كب ا ا القيمة ا ضافة وقيامها بتوف السلع وا دمات بأسعار متناول اليد لشر ة ضخمة من ذوى الدخل ا دود،وهى تعت وسيلة مفيدة لتعظيم التمتع با قوق الاقتصادية والاجتماعية اذا احسن الاستفادة منها ،كما أ ا قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب ال تعت أساسية للتغي ا يكلى من خلال ظهور موعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط. و هذا البحث،سنتناول بالعرض ا وجز لعدد من آليات اعمال حقوق الانسان الاقتصادية الدول العربية وال كن أن تعظم تع ا واطن العرب قوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وللوصول إ هدف البحث فانه يتم دراسة النقاط التالية :

ا بحث الأول - الارتباط ب التنمية وحقوق الإنسان

يعكس مفهوم التنمية فكرة التكامل ب حقوق الإنسان فالتنمية (الشاملة) هي كما قرر إعلان ا ق التنمية الذي اعتمدته ا معية العامة وجب قرارها 128/41 الصادر 4 ديسم 1986 عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحس ا ستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد يعهم، ورأى هذا الإعلان أن يع حقوق الإنسان وا ريات الأساسية متلا ة ومترابطة، وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم ا ساواة لإعمال وتعزيز و اية ا قوق ا دنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا : حقوق الإنسان (ا فهوم- -الفئات)

1-مفهوم حقوق الإنسان[1] **:** عادة ما يعرف الباحثون حقوق الإنسان بأ ا موعة ا قوق ال يتمتع ا الإنسان بوصفه إنسانا. هذا التعريف د سنده فيما نصت عليه ا ادة الأو من الإعلان العا ي قوق الإنسان بقو ا "يولد يع الناس أحرارا ومتساوين الكرامة وا قوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الإخاء". وهذه ا قوق هي بذا ا مصدر الشرعية ولا تستمد شرعيتها من أي نظام قانو وضعي. فإذا أصدرت الدولة الوطنية تشريعا ينتهك حقوق الإنسان واطنيها ب أن رمهم من حريا م الطبيعية مثلا أو يز بينهم بسبب الدين أو الأصل أو اللغة أو العرق كان هذا القانون عاريا من الشرعية القانونية وكانت الدولة ال أصدرته عارية من الشرعية السياسية. وحقوق الإنسان عصرنا هذا تعد رد مبادئ فاضلة ض عليها الأخلاق القو ة أو تعاليم ض عليها الأديان ولكنها ولت إ التزامات قانونية يتعرض من الفها زاءات على ا ستويات الدولية والإقليمية والوطنية[2].

فمصطلح حقوق الإنسان إذن يش إ موعة ا قوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية ال نصت عليها ا واثيق الدولية وال يتمتع ا الإنسان ولا وز ريده منها لأي سبب كان بصرف النظر عن كل مظاهر التمييز مثل الدين واللغة واللون والأصل والعرق وا نس وغ ذلك. فحقوق الإنسان حقوق عا ية مترابطة فيما بينها وغ قابلة للتجزئة أو الانتقاص أو التقسيم وسواء كانت حقوقاً مدنية و سياسية أو اقتصادية واجتماعية فإ ا حقوق متساوية ولا تقبل إعطاء أولوية أو أفضلية لإحداها على الآخر بل إ ا تترابط بعضها مع بعض ا عل ة نوعا من التفاعل والتضامن والتضام بينها باعتبار الكرامة الإنسانية هي ا وهر وا بدأ الناظم لكافة ا قوق، و اية هذه الكرامة هي ا دف النهائي من إقرارها.

2- فئات ا قوق : كن تصنيف حقوق الانسان إ ثلاث فئات :-

1. ا قوق ا دنية والسياسية (وتسمى أيضاً "ا يل الأول من ا قوق")، وهي مرتبطة با ريات، وتشمل ا قوق التالية: ا ق ا ياة وا رية والأمن؛ وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية؛ ا شاركة السياسية وحرية الرأي والتعب والتفك والضم والدين؛ وحرية الاشتراك ا معيات والتجمع.
2. ا قوق الاقتصادية والاجتماعية (وتسمى أيضاً "ا يل الثا من ا قوق")، وهي مرتبطة بالأمن وتشمل: العمل والتعليم وا ستوى اللائق للمعيشة؛ وا أكل وا أوى والرعاية الصحية.
3. ا قوق البيئية والثقافية والتنموية (وتسمى أيضاً "ا يل الثالث من ا قوق")، وتشمل حق العيش بيئة نظيفة ومصونة من التدم ؛ وا ق التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية.

ثانيا : حقوق الانسان وتطور الفكر التنموي

تطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية الفكر الاقتصادي ا عاصر[3]، ففي معظم سينيات وبداية ستينيات القرن العشرين كانت فكرة التنمية مرادفة لا ا النمو ا قق،وكانت تع عن عملية تراكم لرأس ا ال ا ادي والبشرى دف زيادة الدخل القومى.ومع منتصف الستينيات أصبحت فكرة التنمية أكثر التصاقا بعملية التغ الاقتصادي والاجتماعي.و السبعينيات، قام البعض بوضع استراتيجيات

من أجل النمو مع إعادة التوزيع.وحدثت تطورات بعد ذلك أدت ا خلع الناتج القومى عن عرشه،وبرز ا اه القضاء علـى الفقـر باعتباره ا دف ا قيقى للتنمية.ومنذ تسعينيات القرن العشرين الربط ب القضاء على الفقر وب النمو يث يعد يعتبر خصـما له.ويعد تقرير التنمية العا الصادر عن البنك الدو لعام1990 نقطة ول رئيسية هذا ا ال ،حيث عرف التنمية على أ ـا عملية توسيع ا يارات للشعوب[4].

يقرر الفكر ا ديث حول التنمية الاقتصادية، أ ا تع التخفيف من حدة الفقر، وتقليل التفاوت توزيع الدخل، و فيض معدل البطالة، و كن قيق هذه الأهداف باستخدام موعة من أدوات السياسة الاقتصادية ا ختارة بعناية كب ة.أما موضوع التركيز على متوسط الدخل الفردي كهدف للتنمية،فقد أصبح تل ا رتبة الثانية الأ ية. وح قق هـذه الأدوات أهـدافها يؤكـد أصحاب هذا الفكر على ضرورة القضاء على ود ا يكل الاقتصادى الدول النامية.و كن قيق ذلك من خلال استخدام أدوات مثل:الإصلاح الزراعي، و سـ أساليب العمل الزراعي، و سـ مركز ا زارع وا رفي والتجار ال التسويق والتسـهيلات الائتمانية القطاع ا تقدم هذه الدول.يضاف ا ذلك ضرورة أحداث تغي ات التوجهات ومعتقدات الأفراد وا ماعات لتع هذه ا ماعات عن قيمتها ا اصة بالنسبة وضوعات الفقر والتعطل. ولا يقتصر الفكر ا ديث على الإجراءات ا لية بـل يتجـاوز ا دود الإقليمية،ويطالب بضرورة الطرح العا ى شكلة الفقر وتفاوت توزيع الدخل والثروة.ويهدف هذا الإصلاح ا سـ وضع الدول النامية أسواق سلع ورأس ا ال للدول الصناعية من أجل قيق ويل قدر أكـ من الدخل وا عرفة الفنية من الدول ا تقدمة الغنية ا الدول الفق ة. وبصدور تقرير التنمية العا لعام 2002/2001 التأكيد على أ ية التنمية معا ة أبعاد الفقر ا تعددة ا وانب[5].كما أن ا هود الرامية لزيادة تكامل تلف أوجه الفكر التنموي،مضت شوطا أبعد من ذلك - السنوات الأخ ة- يث بدأت تتعلق بالعدالة والانصاف وحقوق الإنسان وهو ما لى تقرير التنمية العا لعام 2006.

ا بحث الثا : ا قوق الاقتصادية والاجتماعية الدول العربية

"للفرد وبالفرد" شعار التنمية الاقتصادية أي دولة العا ، حيث الفرد هو "ا دف" و"الوسيلة"، وإذا تـنعكس السياسـات الاقتصادية للحكومات وبرامج الإصلاح الاقتصادي بالإ اب على مستوى معيشته ونوعية حياته تكون هذه السياسة وهذه الـ امج سياسات وبرامج عقيمة.أيضا فإنّ التمتع الكامل با قوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلّب شيئا من الوقت[6]، وبالتا علينا أن "نقيس" التطور ـ الزمان حـ نتثبت من نسق التدرج التمتع با قوق". وهنا يصبح الإشكال كالتا : حالة ما يسجل تقدما، هل نعتـ هذا التقدم كاف؟ بعبارة أخرى هل يعد نسق التدرج إعمال ا قوق كاف؟ وماذا يعـ مستوى كاف؟ وكيف نقـيس ذلك؟ الإجابة على هذا اقترح برنامج الأمم ا تحدة للتنمية تقريره سنة 2000 حول التنمية البشرية منهجية مفيدة كّن مـن الاهتداء إ ديد معقول للمستوى الكا التقدم وذلك بالاعتماد على ما كن تسميته بأهداف معياريـة أو مرجعيـة مـثلا: ا دف: ضمان إ اء الصبيان والبنات حلقة تعليمية كاملة ا دارس الابتدائية حدود سنة 2015.

أولا: إستئصال الفقر وا وع، ا ق مستوى معيشي كاف و سـ متواصل للظروف ا عيشية

يستوجب ضمان مستوى معيشي كاف و سن متواصل بلا شك معاينة متوسط الدخل (نصيب الفرد من الناتج ا لي الإ ـا) ونسق وه ـ الزمان ؛ تل معدل الدخل العا العر (2341 دولاراً سنة 2001) موقعا وسيطا ب معدل البلدان الناميـة ككل وا عدل العا ي حيث إنه يقارب ضعف الأول و ثّل أقلّ من نصف الثا . ولكن هذا في التفاوت الكب ب البلدان العربيـة حيث إنّ متوسط الدخل يتراوح ب 366 دولاراً أمريكي وريتانيا و16048 دولاراً بالكويت أي بضارب 44 تقريبا! يث لو اعتمدنا على سلم معياري(2) متفق عليه بإيلاء درجات قياس تتراوح ب 0و100 وتتكون من 5 أصـناف (0– 20، 20 – 40، 40 – 60، 60 – 80، 80 – 100) وذلك حسب متوسط الدخل (نصيب الفرد من الناتج ا لي الإ ا بالـدولار و قارنـة القدرة الشرائية). ولو اعتمدنا على هذا السلم ، د أنّ 7 بلدان عربية نسبة الإ از وبالتا نسبة التمتـع بـا ق مستوى معيشي كاف ضعيفة جدا (حيث إنّ متوسط مستوى الدخل متدنّ جدا) وهي السودان وموريتانيا وجزر القمـر والـيمن

وسوريا والصومال . " هناك 5 بلدان تشهد نسبة إ از ضعيفة غ كافية (ب 20 و40) وهي كلّ من الأردن وا غـرب ومصـر والعراق. أما ليبيا وتونس وا زائر، فنسبة التمتع با ق مستوى معيشي فهي كافية (ب 40 و60) ح أنّ كـلّ مـن الكويت والإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر وبالنظر إ متوسط الدخل كن أول الأمر استنتاج نسبة إعمال هذا ا ق كافية ومرضية.

للظروف ا عيشية، ب أن نأخذ بع الاعتبار نسق ارتفاع متوسط الدخل عبـر الزمان وبالتا نصـل إ اسـتنتاجات مغايرة إ حد ما، حيث نرى باستثناء البحرين وإ حد ما عمان، تراجعا نسق معدل النمو (معدل سل) كلّ من الإمـارات -3.7% والسعودية -1.1% والكويت -1%(3). يث ما كن تثبيته أن إعمال ا ق مستوى معيشي كاف و سـ متواصل الظروف ا عيشية صل إلاّ البحرين وإ حد ما عمان. ويلاحظ أن نسبة الفقر ا طلق أو ا دقع (نسبة السـكان الذين يعيشون ت عتبة الفقر ا قدرة بدولار اليوم) ضعيفة2.1% با قارنة ا ده مستوى العا ككـلّ 20.2%. هـذا و ب التأكيد أنّ هذه النسب وإن كانت متدنية كلّ من الأردن وا زائر وا غرب وح مصر وفقا للمراجع الإحصائية الدولية، فهي مرتفعة اليمن (15.7%) و موريتانيا 28.6%. وإذا رفعنا عتبة الفقر إ دولارين اليوم فسنجد أنّ نسبة الفقراء يصل هذه ا موعة إ 30.1%. غياب معطيات حول السودان وفلسط والعراق، علينا أن نتوخى ا ذر والتحفّظ إزاء ا قولات الفاقدة للشمولية وال تقر بأنّ منطقة الشرق الأوسط و ال إفريقيا قد تتمتع بأقلّ مستوى للفقر شيوعا وعمقا من موعات الدول النامية. و كن القول إنّ ظاهرة الفقر لازالت شائعة أغلب الأرياف العربية و بلدان كاليمن وموريتانيـا والسـودان والعـراق وفلسط والصومال. ونظرا لفقدان ا علومات حول تطور نسبة الفقر على مدى السنوات الأخ ة، لا كن القول إن هذه البلـدان حقّقت تقدما هذا ا ال. لكن بالاعتماد على ا عطيات الواردة برنامج الأمم ا تحدة الإ ائي، فإنّ ما توصلت إليه كـلّ مـن الأردن وتونس وا زائر وا غرب وإ حد ما مصر، يوحي بإحراز تقدم كاف استئصال الفقر.

ثانيا: ا ق التمتع بالصحة والرعاية الصحية

كفلت ا ادة 25 من الإعلان العا ي قوق الإنسان وا ادة 12 من العهد الدو ا اص با قوق الاجتماعية والاقتصادية ا ـق التمتع بالصحة والرعاية الصحية. ونلاحظ أنّ نسبة البلدان العربية ككل التمتع بتجهيزات صحية مرتفعة با قارنة با عـدلات البلدان النامية وعلى ا ستوى العا ي ككلّ، وفيما عدى السودان حيث أنّ النسبة البالغة 87% مستقرة وا غرب 86% مع ا فاض طفيف ب 1990 و2000، فغالبا تتراوح نسبة التمتع ذا ا ق ب 90% و100% البلدان العربية الأخرى ال تـوفّرت فيها ا عطيات. الا أنّ ظاهرة سوء التغذية عند الأطفال منتشرة جدا كلّ من موريتانيا وعمان وجزر القمر والصومال واليمن حيث تصل النسبة إ 46% عند هذا الأخ . أما سوريا والإمارات والسعودية والعراق والسودان وجيبو فتتراوح النسب ب 13% (سوريا) إ 18% جيبو . أما باقي البلدان العربية فتصل النسبة دون 10% وهي مرضية با قارنة (لبنان وتـونس ومصـر وح فلسط قبل الانتفاضة). أيضا برغم تع البلدان النفطية توسط دخل مرتفع نسبيا، فإنّ مؤشر سوء تغذية الأطفال با قارنـة مرتفع وهـذا يع أنّ هنـاك إخلالاً بإعمال هذا ا ق للجميع رغم وجود الإمكانيات.

ثالثا: ا ق التعليم

ثل رأس ا ال البشرى عاملا مهما للنمو الاقتصادى وخلق فرص العمل وا شاركة العو ة-سواء كان مقيسا بـالعمر ا توقـع أو بسنوات الدراسة أو با ة ا كتسبة سوق العمل أو عدلات الإ ام بالقراءة والكتابة أو عدلات الالتحاق با دارس أو بدرجات الطلاب الاختبارات.ومن ا عروف منذ وقت طويل أن توافر رأس ا ال ا ادى والبشرى و اصة العمالة هو عامل مهم ديـد موقع النشاط الاقتصادى.ويصدق هذا على وجه ا صوص اقتصاد تتزايد فيه العو ة وتكثر فيه تنقلات رؤوس الأموال.ورغـم أن رؤوس الأموال الاستثمارية تاج ا القوى العاملة ا اهرة وا تعلمة كما تاج ا القوى العاملة الرخيصة وغ ا اهرة،فمن ا سلم به عموما أن النمو وبالتأكيد ارتفاع مستوى ا عيشة ،يكون استمرار ا أرجح وجود قوى عاملة متعلمة تستطيع تطويـع مهار ـا

وتنفيذ الأفكار ا ديدة.وتفيد الأ اث ا ديثة بأن الدول ال تبدأ بإنتاجيه منخفضة وبقوى عاملة أكثر تعلما تستطيع تضييق فجـوة الدخل الفردى بينها وب الدول الأكثر ثراء بسرعة من الدول ذات القوى العاملة الأقل تعلما.وقد تب أيضا أن إسـهام الاسـتثمار الأجن ا باشر النمو يزداد كلما كانت القوى العاملة أكثر تعلما[7].

يعت التعليم قضية ورية س الأمن القومي، وهو الذي يرسم صورة ا ستقبل لأي دولة باعتباره استثمارا ا ستقبل لـه عائد ومردود أعلى بكث من أي استثمار آخر.ولأ ية التعليم كفلته ا واثيق والعهود الدولية، ا ادة (26) من الإعلان العا ي قوق الإنسان الذي صادقت عليه ا معية العامة للأمم ا تحدة ديسم 1948، وا ادتان (13، و14) من العهد الـدو ا ـاص با قوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعند النظر ا قيق ولية التعليم الابتدائي :أى ضمان إ اء يع الصبيان والبنات مقررا تعليميا كاملا ا دارس الابتدائية ا ق التربية والتعليم ،(جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته انا للجميع) إنّ ما أ ز عمومـا على مستوى العا العر ككلّ أقلّ ا قق نطاق البلدان النامية أو العا . زد على ذلك أنّ كث ا من البلدان العربيـة شـهدت تراجعا هذا ا يدان وهي كلّ من الإمارات والبحرين والعراق واليمن وبدرجة أقل السعودية. وبالتا فإنّ ا سافة الفاصلة لتحقيـق ا دف (أى ولية التعليم الابتدائي) لازالت طويلة بالنسبة لكث من البلدان العربية. فبا قارنة با ستوى العا ي، د أنه بالاعتماد على ما أ ز ب سن 1990-1991 و2000-2001 فقد يصعب جدا أو يستحيل إ حد ما قيق هذا ا دف لكلّ من جيبو والسودان والسعودية واليمن والكويت وعمان وح لبنان وا غرب.أما بالنسبة للإمارات والعراق والبحرين وسوريا، ولو أنّ نسـبة الالتحاق سنة2001 تعد كافية غ أنّ التراجع ا اصل ب 1990-1991و2000-2001 علنا نستنتج أنّ هناك احتمالا كب ا حالة ما استمرت الأوضاع على حا ا من عدم التوقّق إ از الالتزام الوارد الألفية.وبالتا فالبلدان العربية ال حقّقت نسبة من الإ از كافية (التمتع با ق ولية التعليم الابتدائي) هي: تونس وا زائر وفلسط وقطر والأردن ومصر.

رابعا: ا ق العمل وتطوير الات عمل لائقة ومنتجة للشباب

تكفل ا واثيق الدولية ا عنية قوق الإنسان ا ق العمل، ومن بينها ا ادة (23) من الإعلان العا ي قوق الإنسان،وهناك ارتباط وثيق ب النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل،حيث ثلان معا حلقة مهمة أية استراتيجية تستهدف ا د مـن مشـكلة البطالـة ا ستمرة[8]. ولابد أن نسلط الأضواء على ظاهرة البطالة (ا رمان من ا ق العمل) بوصفها ظاهرة تشمل كل الناشـط وكـل الفئات العمرية ذكورا وإناثا. وقد أظهر آخـر تقريـر نظّمة العمل الدوليـّة الصادر يناير 2004 "الا اهات العا ية للشغل" أنّ نسبة البطالة ما يسمى نطقة الشرق الأوسط و ال إفريقيا مرتفعة جدا و صعود مطرد بـ 2001-2002-2003 وهي أعلى نسبة با قارنة ناطق العا الأخرى و ثّل تقريبا ضعف ا عدل العا ي. وعموما، فإنّ نسبة البطالة عند النساء أعلى بعـدة درجات مقارنة بتلك ال تتعلّق بالرجال. ومن جهة أخرى وبالاستناد إ نفس ا رجع، د أنّ نسبة البطالة لدى الشباب ثّل ضعف تلك ال ص موع الناشط وهي تقدر بـ 25.6% سنة 2003 ح أنّ ا عدل الإ ا للبطالة يسـاوي 12.2% نفس السنة. و فيما ب عامي 1997 و2003، دث سوى سن طفيف حيث إنّ معدل البطالة من 26% عـام 1997 إ 25.6% عام 2006 فقط ا يع الصعوبة أو الإخفاق الإ از ا تصل ق الشباب العمل.

خامسا: ا ق ا قوق التأمينية والتقاعدية

تعت ا قوق التأمينية من أهم ا قوق الاقتصادية الاجتماعية، ويقاس مدى التقدم الاجتماعي دى اتساع هذه ا قوق حجما وتغطية. وتلعب صناديق التأم والضمان الاجتماعي دوراً هاماً إعمال هذه ا قوق.و بالاعتماد على آخر ا عطيات ا توفّرة دوليا من طرف إدارة الضمان الاجتماعي وال مقرها واشنطن (Social Security Administration)، كن ضبط بعض ملامح ا ماية الاجتماعية ا وجودة 13 دولة عربية وهي الأردن والبحرين وا زائر والسودان والعراق والكويت وا غرب واليمن وتونس وسوريا وعمان ولبنان وليبيا ومصر. تصنف إدارة الضمان الاجتماعي ا ذكورة أعلاه فروع الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية إ سة أصناف:

1- الشيخوخة والعجز والوفاة (استحقاقات الباق على قيد ا ياة).
2- ا رض والأمومة (التعويضات النقدية حالة ا رض واستحقاقات الأمومة).
3- حوادث الشغل والأمراض ا هنية (التعويضات عند الإصابات وأمراض الشغل).
4- منحة البطالة.
5- ا نح أو ا خصصات العائلية.

يلاحظ عديد من البلدان العربية أن ا ماية الاجتماعية تقتصر على الشيخوخة والعجز والوفاة من جهة، وضد أخطار إصابات الشغل من جهة أخرى. وهذا هو شأن الأردن، والبحرين، والسودان، والكويت، وسوريا وعمان. ولا تغطّي ا ماية الاجتماعية الأصناف الستة كلّها إلاّ كلّ من ا زائر وتونس ؛ وغالبا لا توجد برامج للتأم ضد خطر البطالة تغطي ولا صصات أو منح عائلية. حسب ا علومات ا توفّرة. و ص ا ماية الاجتماعية بالأساس العامل بالقطاع ا كومي وا شتغل القطاع ا اص ا هيكل. كثر من ا الات و غالبية البلدان العربية، هناك استثناءات كث ة حيث إنّ العامل القطاع غ ا هيكل، القطاع العائلي، القطاع الزراعي، الصيد البحري وكذلك العمال غ القارين والوقتي والأجانب (حالة عدم وجود اتفاقيات متبادلة)، رومون غالبا من حقوقهم الضمان الاجتماعي وبالتا فنسبة التغطية ضعيفة غالبا باستثناء تونس وا حد ما ا زائر. أما فيما ص منظومة ا د الأد من الأجور، فهي غ متوفّرة غالبا باستثناء تونس وا زائر وا غرب والأردن وذلك حسب ا عطيات ا توفّرة لدينا. هذا و ب الإشارة إ أنّ الأجر الأد لا كّن غالبا من ضمان نسبة من العيش الكافية ويعت ا تحصل على الأجر الأد معاي منظّمة العمل الدولية عاملا فق ا لأنّ دخل كلّ فرد مع أسرته أقلّ من عتبة الفقر ا عتمد عليها.

ا بحث الثالث : آليات اعمال حقوق الانسان الاقتصادية الدول العربية[9]

هناك عديد من ا اور والآليات لتعظيم تع ا واطن العر قوقه الاقتصادية ويتم هنا الاشارة ا عدد من هذه الآليات:-

أولا : س مناخ الاستثمار

ينصرف تعب مناخ الاستثمار ا مل الأوضاع والظروف ا كونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية،وتأث تلـك الأوضاع والظروف سلبا وا ابا على فرص اح ا شروعات الاستثمارية،وبالتا على حركة وا اهات الاستثمارات،وهى تشـمل الأوضاع والظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية،كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية[10]. ويساهم س مناخ الاستثمار بدور رئيسي س مستوى ا عيشة و تع ا واطن قوقهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال دفع عجلة التنميـة من ناحية، و س حياة الناس بصورة مباشرة[11].

أ- دفع عجلة التنمية : مع تزايد أعداد السكان فان التنمية الاقتصادية هى الطريق لتحس مستويات ا عيشة،ويؤدى مناخ الاستثمار ا لائم لدفع عجلة التنمية عن طريق زيادة الاستثمارات و س مستويات الإنتاجية.فمناخ الاستثمار ا يد فض التكـاليف غـ ا رة ويقلل من ا خاطر ويقضى على العقبات ا تعوق ا نافسة.فقد أكد تقرير التنمية العام الصادر عن البنـك الـدو لعـام 2005 أن إجراءات س مناخ الاستثمار أدت ا تضاعف نسبة استثمار القطاع ا اص ا الناتج ا لى الا ـا الصـ وا ند.كما أشار التقرير أيضا ا أن زيادة وضوح ومعلومية السياسات كن أن ترفع من احتمالية قيام الشركات باستثمارات جديدة بنسبة تزيد على 30%. أيضا يشجع مناخ الاستثمار ا يد على س الإنتاجية،عن طريق إتاحة الفرص وا وافز للشركات لكـي تقوم بتطوير أنشطتها والتوسع فيها واستخدام أساليب أفضل لتنظيم عمليات الإنتاج.كما يساعدها على الـدخول وا ـروج مـن

الأسواق ا يساهم زيادة الإنتاجية ودفع عجلة التنمية.وقد أشار تقرير التنمية لعام 2005 بأن احتمال قيـام الشـركات الـ تتعرض للمنافسة القوية بالابتكار أكثر بنسبة لا تقل عن 50% من احتمال قيام الشركات الـ تتعرض لضغوط ا نافسة.

ب- سـ حياة الناس : يساهم مناخ الاستثمار ا يد سـ حياة الناس العديد من أوجه نشاطهم بصورة مباشـرة، وذلـك كـما يلي:-

- بصفتهم عاملـ :من شأن سـ مناخ الاستثمار إتاحة الفرص أمام الأفراد للحصول على عمل سواء من خلال العمل ا ر أو من خلال ا صول على عمل بأجر.فمن شأن سـ فرص العمل حفز الأفـراد علـى اسـتثمار معـارفهم ومهارا م، ا يكمل ا هود لتحسـ التنمية البشرية.أيضا تستطيع الشركات الأكثر إنتاجية الـ تنشأ من خلال منـاخ استثمار جيد،أن تدفع أجورا أفضل وأن صص مزيدا من الاستثمارات لـ امج التدريب.
- بصفتهم أصحاب عمل حر: يساعد مناخ الاستثمار ا يد على تشجيع ا شروعات الصغـ ة وا تناهية الصغر وأصحاب الأعمال ا رة للدخول الاقتصاد الر ى،حيث يعمل أكثر من نصف سكان الـدول الناميـة الاقتصـاد غـ الر ى.فهذه ا شروعات تواجه نفس ا شكلات الـ تواجهها الشركات الأخرى، ا ذلك الفساد،وعدم وضـوح السياسات،وحفظ حقوق ا لكية،و دودية القدرة على ا صول على التمويل وا دمات العامة.ويؤدى فيف هـذه العوائق ا زيادة دخل أصحاب ا شروعات الصغـ ة وا تناهية الصغر وأصحاب الأعمال ا رة،و كينهم من توسـيع أعما م.
- بصفتهم مستهلكـ : يساعد مناخ الاستثمار ا يد على إتاحة السلع وا دمات وتنوعها من ناحية و فيض أسـعارها من ناحية أخرى ا ذلك السلع الـ يستعملها دودي الدخل وغـ القادرين.
- بصفتهم مستخدمي للبنية الأساسية وا وارد التمويلية وا متلكات: كن أن ينتج عن يئة البنية الأساسـية و سـ شروط ا صول على ا وارد التمويلية،و اية حقوق ا لكية،العديد من ا زايا الـ تستفيد منها كافة فئات ا تمع.فمثلا ساهم بناء الطرق ا غرب زيادة معدلات الالتحاق با دارس الابتدائية من 28% ا 68%.أيضا يؤدى التوسع القدرة على ا صول على ا وارد ا الية ا مساعدة الشركات على تطوير أعما ا.فضلا عن مسـاعدة ـدودي الدخل على لدفع مصاريف تعليم أبنائهم،و مل نفقات الطوارىء الـ تتعرض ا أسرهم.أيضا يساعد تسهيل ـلـك الأراضى و فيض أسعارها على تشجيع الاستثمار وبناء ا صانع وتسهيل ا صول على التمويل اللازم.
- بصفتهم متلقـ دمات و ا الضرائب أو التحويلات: تعتـ أنشطة الشركات ا صدر الرئيسى لإيرادات الضـرائب بالنسبة للحكومات.لذا يساهم مناخ الاستثمار ا يد توسيع ا صادر ا تاحة لدى ا كومات للعثور على التمويـل للخدمات العامة، ا ذلك خدمات قطاعي الصحة والتعليم،التحويلات النقدية ا خصصة للطبقات الفقـ ة وا تاجة ا تمع.تؤدى بعض التحسينات الـ رى على مناخ الاسـتثمار إ العديـد مـن ا نـافع لكافـة قطاعـات ا تمع،كتحسـ استقرار الاقتصاد الكلى،والتقليل من تفشى الفساد،وبعض الإصلاحات الأخـرى قطاعـات أو أنشطة بعينها، ا يتيح الفرص للحكومات للتأثـ توزيع هذه ا نافع.و كن للحكومـات أن تضـع خطـط ـذه الإصلاحات يث تزيد التركيز على صا دودي الدخل من خلال التركيز على القيود ا فروضـة علـى أمـاكن معيشتهم وعلى الأنشطة الـ يستفيدون منها، ا ذلـك تلـف ـالا م كعاملـ ،وأصـحاب أعمـال حـرة ،ومستهلكـ ،ومستخدمي للبنية الأساسية وا وارد التمويلية وا متلكات.

ولذا فانه من الضرورى التأكيد على أن بيئة الاستثمار النموذجية لا تقتصر على رد منح الاعفاءات الضـريبية وتسـهيل اجراءات التسجيل والترخيص،بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من العناصر الضرورية الا لابد من توافرها تمعة منها:-

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية

ب- وجود منظومة قوان وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة ا يتطلب مراجعة القوان ا و ديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوان جديدة تتلاءم مع ا ستجدات على الساحت ا لية والدولية.

ت- تبسيط الاجراءات الادارية يع ا ؤسسات ا رتبطة بالنشاط الاستثمارى وألا يقتصر فقط على فترة التـرخيص والتسجيل،بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق وا شاكل الا تواجه ا ستثمر على يع ا ستويات وا اد ا لول ا.

ث- تكثيف ا انب الرقا لتعزيز الثقة البيئة الاستثمارية وضرورة اربة الفساد وسوء الادارة.

ثانيا: العدالة وتكافؤ الفرص

تؤكد الدراسات ا ديثة على أ ية العدالة وتكافؤ الفرص لدفع عجلة التنمية ورفع مستويات ا عيشـة،فتقرير "التنميـة العا " لعام 2006 الصادر عن للبنك الدو ت عنوان: "الإنصاف يعزز قوة النمو من أجل فيض أعداد الفقراء"[12]،يؤكد على أن العدالة[13]لابد أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أية إستراتيجية ناجحة لتخفيض أعداد الفقراء أي مكان من العا النـامي. و كـن القول بأن هذا التحول الفكر الرأ ا قد بدأ تسعينيات القرن العشرين،فنظريات التنمية الأو افترضت أنه على الرغم من أن عدم ا ساواة غ مرغوب فيه كغاية حد ذاته،الا أنه وسيلة لتحقيق النمو الأجل الطويل حيث أن ا يل ا دى للادخار مرتفـع عند الأغنياء فهم عادة ما يدخرون ويستثمرون جزء كب ا من دخو م (يزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل ولكن بنسبة أقل من زيـادة الدخل).و سبعينيات القرن العشرين ظهر ا اه يدعوا وضع استراتيجيات من أجل النمو مع اعادة التوزيع،وا ـاذ اجـراءات تدخلية قص ة الأجل (غ ديناميكية) مثل معدلات الضرائب ا رتفعة،أو نزع ملكية الأصول لتحقيق عدالة التوزيع و قيق ا ساواة الدخل والثروة ،وهو ما يع توترا ب النمو والعدالة،بسبب ما كن أن دثه من ضعف حوافز العمل والاستثمار والابتكار لـدى الأفراد والفاعلا الاقتصاد،ولذلك ثل التحدى قيق معدلات و مرتفعة بعد ذلك يتم اعادة التوزيع.

فالعدالة، ليست غاية د ذا ا فحسب، ولكنها وسيلة لزيادة الاستثمارات وجعلها أكثر إنتاجية، الأمر الذي يفضـي إ تسريع عجلة النمو.فا ُوة الشاسعة عدم ا ساواة الثروات والفرص، داخل البلدان وفيما بينها تتسبب استمرار الفقر ا ُـدقع لشر ة كب ة من السكان، وهو ما يؤدي إ هدر الإمكانيات البشرية، ومن شأنه كث من ا الات إبطاء وت ة قيـق النمـو الاقتصادي القابل للاستمرار. ومن شأن السياسات ا ادفة ا قيق مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص أن تسد هذه ا ُوة. ولا شك أ ية قيق العدالة وتكافؤ الفرص،فالاقتصاد ينمو ويتطور عندما يكون لدى السواد الأعظم من السكان الأدوات اللازمة للمشاركة ا نافع النا ة عن النمو الاقتصادى،و ذا ينبغى أن تستهدف استراتيجيات التنمية فيض حدة عدم ا ساواة ومن قيق ا ساواة الفرص و سـ كل من الكفاءة والعدالة.وعلى سبيل ا ثال يؤدى ضمان القدرة على ا صول على ا دمات التعليمية والرعايـة الصحية ا سن انتاجية الفقراء، ا يعطى دفعة لنوعية حيا م وأيضا لديناميكية وحيوية ا تمع عموما.كما أن القدرة على ا صول على فرص العمل تؤدى ا فيض احتمال وء الناس ا ر ة.و ا أن القوة الاقتصادية غالبا ما تترجم ا قوة سياسـية،فانه اذا جرى تنفيذ اجراءات قيق ا ساواة الفرص أمام الناس تنفيذا جيدا فا م يون حياة منتجة، ا يؤدى ا الاتفاق الرأى والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى وزيادة الانتاجية[14].

در الاشارة هنا ا قضية غاية ا طورة وهى ما يسمى " فخ عدم ا ساواة " وتع أن عدم ا ساواة يستمر ب الأفراد وا موعات مع مرور الوقت من جيل إ آخر وداخل كل جيل. وهذا الفخ يتسم بارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وا فـاض معدلات إ ام الدراسة، والبطالة وا فاض الدخول، وهو أمر يتكرر مع مرور الوقت وع الأجيال. فالفرص، ك ت أم صـغرت، تنتقل من الآباء إ الأبناء ومن الأمهات إ البنات. ويؤدي ذلك إ تقليل ا وافز أمام الاستثمار والابتكار الفردي، فضـلاً عـن

إضعاف عملية التنمية. وحالة عدم المساواة تستمر من خلال تشابك الآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية معاً، كما هو الحال بالنسبة للمواقف والممارسات التمييزية المتعلقة بالعرق، والانتماء الاثني، والنوع، والطبقة الاجتماعية[15].

ولزيادة العدالة لا بد من وضع سياسات تعمل على تصحيح أشكال استمرار عدم تكافؤ الفرص، وذلك من خلال تحقيق المساواة في الفرص أمام الجميع في المجال الاقتصادي والسياسي. وسيؤدي الكثير من هذه السياسات إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتصحيح إخفاقات الأسواق وزيادة المساهمة الاقتصادية للفقراء في مجتمعاتهم، ومن ثم تخفيض حدة فقرهم. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- الاستثمار في الناس من خلال توسيع نطاق القدرة على الحصول على خدمات جيدة النوعية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم، وإتاحة شبكات الأمان للفئات الضعيفة.
- توسيع نطاق الوصول إلى العدالة، والحصول على الأراضي وخدمات البنية الأساسية الاقتصادية، كالطرق والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تشجيع الإنصاف في الأسواق المالية وأسواق العمل وأسواق المنتجات، وذلك لتسهيل قدرة الفقراء على الحصول على الائتمانات وفرص العمل، ولضمان عدم التمييز ضدهم في الأسواق.

ثالثا: التركيز على المشروعات الصغيرة كركيزة لبرامج التنمية

تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر،فهذه المشروعات تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل من حيث انخفاض تكلفة فرصة العمل المتولدة في هذه المشروعات،كما أنها وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتى والعمل الخاص،فضلا عن أن انتاجها تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها.من جانب آخر فان هذه المشروعات تتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة وذلك لانخفاض نسبة المخاطرة من ناحية ،ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات من ناحية أخرى. ويمكن أن تحسن هذه المشروعات فرص قيام النساء بأعمال تحسن من أوضاعهن من خلال توفير الائتمان والقروض وتوفير التدريب اللازم لهن.كما أنها تتلاءم مع رغبة كثير من النساء في عدم العمل في أماكن بعيدة عن مساكنهم[16]. وقد أثبتت الدراسات أن التمويل الأصغر, خاصة القروض متناهية الصغر وزيادة دخل الأسرة يلعب دورا مهما في الالتحاق بالتعليم بجميع مراحله،أيضا يساعد الحصول على مزيد من الدخول من خلال هذه المشروعات على تحسين المستوى الصحى وتوفير الحياة الكريمة للعاملين بها[17].

رابعا: ضرورة ترقية شبكات الأمان الاجتماعي

تعد شبكات الأمان الاجتماعي أدوات أكثر كفاءة لتخفيض أعداد الفقراء والتنمية البشرية .ويلاحظ أن أجزاء شبكة الأمان التي تتسم بالفعالية تفتقر إلى الكفاءة، أما الأجزاء التي تتسم بالكفاءة نسبيا فإنها تفتقر إلى الفعالية .فعلى سبيل المثال، يصل دعم السلع الغذائية والطاقة إلى عدد كبير من الأشخاص وهي، في إطار هذا المعنى، تتسم بالفعالية من حيث وصولها أيضا إلى الفقراء .بيد أن هذا الدعم يفتقر إلى الكفاءة، حيث أنه ينطوي على تسرب قدر كبير من الموارد إلى غير الفقراء .فتحويلات المنافع من الدعم الموجه إلى الطاقة، على وجه الخصوص، تميل بشدة لصالح غير الفقراء :إذ تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 93 بالمائة من دعم البنزين في مصر تذهب إلى أغنى 20 بالمائة من المستهلكين .وفي الوقت ذاته، يتم توجيه التحويلات النقدية،بشكل أفضل نسبيا، إلى الفقراء والفئات المُعرضة للمعاناة، ولكنها تعاني من تدني مستويات تمويلها، مما يجعلها غير مؤثرة بالمرة في تحسين الأحوال المعيشية للفقراء .وبينما شهدت السنوات السابقة بعض التحسن في مستوى الكفاءة فيما يتعلق بتصميم دعم السلع الغذائية، فقد ضاعت عليها، إلى حد كبير،فرص إحداث تغيير كبير من خلال إصلاح الدعم المُوجه إلى الطاقة، الذى ينطوي على عائد أكبر بكثير للمالية العامة.

لذا فانه من الضرورى أن تكون شبكات الأمان الاجتماعي أدوات أكثر أهمية في إستراتيجيات تخفيض الفقر في المستقبل من خلال التركيز على الأهداف المتعلقة بتحقيق الكفاءة والتأمين . حيث مازالت الإجراءات التي تستهدف زيادة معدلات النمو وتعزيز قدرة

الفقراء على ا صول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم تشكل الركيزتا الرئيسيتا لإستراتيجية فيض الفقر ، فمن الضروري أيضا إيلاء الاهتمام إ الركيزة الثالثة، ألا وهي شبكات الأمان الاجتماعي .وينبغي إصلاح هذه الركائز من خلال مراعاة هـدف اثنا :زيادة مستوى الكفاءة يث يتم توجيه ا وارد ا دودة إ احتياجات الفقراء وأ عرض للمخاطر، و سـ قـدراتهم علـى التكيف مع صدمات الدخل غ ا واتية الـ قد دث ظل آليات السوق والتوجه و القطاع ا اص، و رير التجارة، والاندماج السوق العا ية. وسيكون لتحسـ مستوى الكفاءة أثر أكـ على فيض أعداد الفقراء عند أي مستوى من معدلات و الاقتصاد وحجم موارد ا الية العامة ا خصصة ذه ا همة؛ كما كن أن يتيح ذلك أيضا قدرا من ا وارد لا يكفي فقط ساعدة أولئك الذين تاجون مساعدات شبكة الأمان، ولكن أيضا لزيادة الإنفاق الذي يراعي مصا الفقراء الات أخرى،كخـدمات الرعايـة الصحية العامة، و سـ إمدادات ا ياه، و سـ البنية الأساسية ا ناطق الريفية.

إن رفع كفاءة شبكات الأمان عرضة لقيود تفرضها الوقت ا ا أوجه النقص القدرة على الوصول إ البيانـات، ونوعية تلك البيانات، بالإضافة إ بعض الاعتبارات الفنية.و كن جعل شبكات الأمان أكثر كفاءة من خلال إعـادة تصـميمها لتركيز ا زء الأكـ من ا وارد ا تاحة على الفقراء وأ عرض للمخاطر، وذلك من خلال سـ استهدافها .ولذلك بعدان، سياسي وفـ .يتصل البعد السياسي قيقة أن اعتماد توجيه ا وارد على و يراعي مصا الفقراء كهدف يتعلق بالسياسة ا عنية كـن أن يثـ قلاقل ويلقى مقاومة من الفئات الأيسر حالا، وهي أعلى صوتا وأكثر قوة من الناحية السياسية، نظرا لأنها وضعية تؤهلـها للتعرض للخسارة بسبب هذا الإجراء .ويتصل البعد الفـ بأمور التصميم والتنفيذ، فضلا عـن مـدى تـوافر البيانـات ا لائمـة واستخدامها .حيث يتطلب حسن الاستهداف توافر بيانات جيدة لتحديد الفقراء وأماكنهم، وإجراء ليل جيد لتصحيح الصلة بـ السياسات والنتائج ا تعلقة بتخفيض الفقر، ووضع ترتيبات تنظيمية كافية للتعلم من ا ة العملية.

و كن أيضا تدعيم شبكات الأمان من خلال اعتماد تدابـ تساعد على توفـ التأمـ ضد اطر فقدان العمل والـدخل . فعلى سبيل ا ثال، كن ـ امج التأمـ ضد البطالة، ا مولة من الاشتراكات الـ تؤديها الشركات والعاملون، ا ساعدة فيف ما يلاقيه العامل عند الانتقال من وظيفة إ أخرى ، ولذا ينبغي توخي العناية جعلها متسقة مع الاستدامة ا الية، والعدالة، وا وافز ا اصة بالعامل ، وذلك لتشجيعهم على ا روج من دائرة البطالة .كما كن لـ امج العمالة ا ؤقتة ا ساعدة هذا الصدد.، ومن ا مكن استخدامها عل تلك الـ امج أكثر فعالية من خلال التركيز على كثافة العمالة ا شروعات، وجعلها أكثر كفـاءة مـن خلال التأكيد على استهدافها للفقراء عن طريق ديد ملائم للأجور.

خامسا : سـ و إصلاح إدارة ا كم

يظهر تقرير أ ية إدارة ا كم 2007[18] أن التحسينات ال إدارة ا كم تعتـ حا ة الأ ية لضمان فعالية ا عونات ولتعزيـز استمرارية النمو على الأمد الطويل. فثمة تقديرات تشـ إ أن قيمة الرشاوى على مستوى العا تبلغ حوا تريليون دولار أمريكي، ويقع عبء الفساد بصورة غـ متناسبة على كاهل أد بليون شخص ن يعيشون فقر مدقع. وتشـ نتائج العديد من البحـوث- الـ استند اليها التقرير- الـ أجريت حول أ ية إدارة ا كم وتأثـ ها على التنمية، إ أن للحكم الرشيد أ يته بالنسبة لنواتج التنمية البشرية الأخرى كمعدلات وفيات الرضع، والأمية، وعدم ا ساواة. وأن سـ إدارة ا كم يساعد على مكافحة الفساد والارتقـاء ستويات ا عيشة ، فهذه البحوث- الـ أجريت على مدى عشر سنوات بشأن إدارة ا كم- تظهر أن التحسن الذي طـرأ علـى مستويات ا عيشة يعود بدرجة كبـ ة إ سن إدارة ا كم، وليس العكس. فعندما يطرأ سن على إدارة ا كم بدرجة واحـدة قيمة الا راف ا عياري، تنخفض معدلات وفيات الرضع وا الثلث ، وترتفع مستويات الدخل قدار ثلاثة أمثـال علـى ا ـدى الطويل. ويعتـ هذا التحسن سهل ا نال بالنظر إ أنه لا يشكّل سوى جزءاً صغـ اً فقط من الفرق بـ أسوأ البلدان وأفضـلها أداءً. فعلى سبيل ا ثال، نرى أنه فيما يتعلق بالبعد ا اص بسيادة القانون، فإن درجة واحدة قيمة الا راف ا عياري هي كل ما يفصـل بـ التقدير ا نخفض للغاية للصومال وكوت ديفوار، أو بـ كوت ديفوار والسلفادور، أو بـ السلفادور وإيطاليا أو بتسوانا، أو بـ بتسوانا وا ملكة ا تحدة.

سادسا: تفعيل دورنظام الوقف الإسلامي اعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية [19]

دث كث من علماء الاقتصاد وأشاروا إ مصادر حل ا شكلات الاقتصادية العا من منظور إسلامي وبالتحديد أشاروا إ ما شرعه الإسلام من نظم ل تلك ا شكلات مقدمتها :

أ- نظام الزكاة ؛ ب- نظام الصدقات ا طلقة وا قيدة والكفارات ؛ ج- نظام النفقات ؛ د- نظام خمس الغنائم ؛ هـ - نظام الركاز ؛ و- الكفالة العامة من بيت ا ال لكل إنسان الأرض الإسلامية ؛ ز- نظام الأوقاف.

وحول دور الأوقاف حلّ ا شكلات ا تمع ا سلم ،فأن نظام الوقف أهم مساعد لنظام الزكاة ل ا شكلات الاقتصادية لأنه استخدم ل الكث من ا شكلات ال تظهر ا تمع ا سلم ومن ذلك: ما أوقف للمرضى وللعجزة وا ساك والضعفاء والفقراء واليتامى والأرامل بل وح رعاية ا يوانات .. ولولا أن أوقاف ا سلم لعب ا كث اً لكفت طبقات كث ة من الناس .. فلابد من إعادة الأوقاف بشقيها: الأوقاف الذرية والأوقاف العامة.و لتفعيل دور نظام الوقف الإسلامي اعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، نوصى بضرورة العمل على إنشاء وتعميم صناديق وقفية متخصصة بواسطة ت عات صغ ة(صكوك الوقف) وال كن ان صص لإنشاء وقفيات لاعمال حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية السابق الاشارة اليها. تبعا للأغراض ال يبتغياها الواقفون وكذا التوسع إصدار الصكوك الوقفية كينا لذوي الدخل ا دود من إحياء سنة الوقف ونيل ثوابه بوقف ما يدخل ت طاقتهم ا الية ووضع الضوابط الشرعية لإصدار وتسويق وتداول واستثمار الصكوك الوقفية ا يزيد من ثقة الناس وإنفاق ريع كل صندوق ال ال الذي تاره ا شاركون فيه والتنسيق ب الصناديق الوقفية وفيما بينها وب ا ؤسسات ذات الصلة وفيما بينها وب أجهزة الدولة ا عنية وان يكون الوقف احد ا صادر الرئيسية لتمويل ا معيات ا ية وسائر ا نظمات غ ا كومية والاستغناء به عن الدعم ا ارجي الذي لا يتلاءم مع مقاصدها.

ا وامش وا راجع :

[1] مد نور فرحات، القانون الدو قوق الإنسان وا قوق ا ترابطة، الدليل العر (حقوق الإنسان والتنمية)،متاح وقع ا نظمة العربية قوق الإنسـان على الانترنيت www.aohr.net

[2] أرسى ميثاق الأمم ا تحدة (1945) حجر الأساس لتمتع الأفراد جموعة من ا قوق بعد أن بدت لواضعيه الصلة ال تربط بـ السـلم والأمـن الدولي من جهة ، واحترام حقوق الإنسان وا ريات الأساسية للجميع دون ييز من جهة أخرى ، و تكتف الأمم ا تحدة بتضم ميثاقها عـدداً مـن النصوص ا اصة قوق الإنسان ، بل راحت تستكمل هذه النصوص باعتماد العديد من الصكوك والاتفاقيات الدولية ال تشمل تلف حقوق الإنسـان وحرياته الأساسية ويأتى مقدمة هذه النصوص ما يطلق عليه " الشرعة الدولية قوق الإنسان " وال تشمل : الإعلان العا ى قوق الإنسـان عـام 1948 ، والعهدين الدولي قوق الإنسان لعام (1966) العهد الدو ا اص با قوق ا دنية والسياسية ، والعهد الدو ا اص با قوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية ، وال وتوكول الاختيارى الأول ا لحق بالعهد الدو الذى تعترف وجبه الدولة الطرف العهد وال تصبح طرفاً ال وتوكول باختصاص اللجنة ا عنية قوق الإنسان ا نشأة وجب العهد تسلم ونظر الرسائل ا قدمة من الأفراد الداخل ولاية تلك الدولة ، والذين يدعون أ م ضحايا أى انتهاك من جانبها لأى حق من ا قوق ا قررة العهد .

3 تطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية الفكر الاقتصادى ا عاصر،فهناك من يرى أن التنمية هى عملية تفاعلية يزداد فيها الدخل القومى ا قيقـي للـدول خلال فترة زمنية دة،وهناك من أكد على ضرورة أن ينعكس ذلك ارتفاع متوسط الدخل الفردي.ورأى آخرون أن التنمية هى التوسع الاقتصـاد القومى لدرجة يسمح وجبها امتصاص زيد من القوى العاملة كل سنة.كذلك رأى البعض أن التنمية هى خلق احتياطي نقدي يد الدولة يسمح بالقيام ختلف ال امج الاجتماعية والصحية ورعاية العجزة والأطفال،و قيق مستويات عالية من التعليم ا ا للشعب. وتعرف التنمية أيضا على أ ا الزيادة ال تطرأ على الناتج القومى من سلع وخدمات فترة معينة اتفق عليها لسنة،مع وجوب توافر تغ ات تكنولوجية وفنية وتنظيمية، ع أ ا تتضمن التحسـن ا ستمر طرق الإنتاج يث تتفق مع العصر ا اضر،أى استخدام التكنولوجيا ا ديثة ال تعمل على الكفاية الإنتاجية داخـل تلـف الوحـدات

الإنتاجية وبالنسبة ميع قطاعات الاقتصـاد القـومى.راجـع:صـلاح الـدين نـامق،"اقتصـاديات السـكان ظـل التضـخم السـكا "،دار ا عارف،القاهرة،1980،ص ص 142-143

وجدير بالإشارة ا أن هناك من الاقتصادي من يفرق ب مصطلح التنمية الاقتصادية Economic Development وب مصطلح النمو الاقتصـادى Economic Growth حيث يرون أن النمو الاقتصادى هو عبارة عن تطور اقتصادي دث تلقائيا دون توجيه أو هودات مقصـودة،بينما التنميـة الاقتصادية يقصد ا التغ ات الاقتصادية ال دث ا تمع بفعل توجيه مقصود مستهدف.ويترتب على كل من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصـادية زيادات الدخل القومى ا قيقي ونصيب الفرد منه ع الزمن،وذلك نتيجة للتطور التلقائي الأول والتطور ا قصود أو ا خطط الثا .ويقترن أكثـر من ذلك الاصطلاح الثا بتغ ات هيكلية البنيان الاقتصادى والاجتماعي للمجتمع.وخلص البعض ا أن التنمية الاقتصادية هى تغي كمـي ونـوعى يتمثل إحداث تغي ات ا يكل الاقتصادى والاجتماعي والسياسي للمجتمع يث قق رفع مستوى معيشة عامة أفراد ا تمع.راجع:حسن عبد العزيز حسن،"التنمية الاقتصادية"،الطبعة الثانية،بدون ناشر،1993،ص ص 129-131

4 أكد ال نامج الا ائى للأمم ا تحدة من خلال تقاريره ال توا صدورها مع مطلع التسعينيات حول الاهتمام بالعنصر البشرى،وأن مضمون التنمية ب أن يكون تنمية البشر ومن صنعهم ومن أجلهم.وتنمية البشر،تكون بالاستثمار فيهم سواء التعليم أو الصحة أو تنمية ا هارات،ح يعملون بنحو منـتج ويكون بوسعهم أداء دورهم الكامل ا ياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.وتنمية من صنع البشر، ع اتاحة الفرص م يعا للمشاركة الا ابية وضع خطط التنمية ومتابعتها وتنفيذها وكذلك ا شاركة صنع القرارات، يث قق الناس رفاهيتهم هدهم ووفقا لتفضـيلا م.وتنميـة مـن أجـل البشر، ع كفالة توزيع ار التنمية على نطاق واسع وعادل ا يل يع حاجات ا تمع.

5 العقود ا اضية كان تعريف الفقر فضفاضا أكثر من اللازم،فقد كان يوصف بأنه مستوى منخفض اما من الدخل أو الاستهلاك. أمـا السـنوات الأخ ة فقد أصبح الفقر ا طلق هو عبارة عن عدم القدرة على قيق ا عاي القياسية فيما يتعلق بكل من التغذية والصحة والتعليم والبيئة والصوت ا سموح عملية ا اذ القرارات ال تؤثر حياة الفقراء.

6 راجع عزام جوب، ا قوق الاقتصادية والاجتماعية العالـم العربـي،الدليل العر قوق الانسان متاح :
http://www.aohr.net/arabic/Data/Dalil/

7 جورج توفيق العبد، يد رضا داودي،" ديات النمو والعو ة الشرق الأوسط و ال أفريقيا"،مرجع سابق، ص 22.

8 بطبيعة ا ال،لا يعتمد و توظيف العمالة على و الناتج فحسب،بل أيضا على مرونة التوظف بالنسبة ا الناتج،أى كثافة توظيف العمال ا تولد عـن هـذا النمو،وبافتراض درجة مرونة مرتفعة نسبيا (حوا 0.7) يصبح معدل التوظف ا طلوب مر نا بتحقيق و سنوى مستمر النـاتج ا قيقـى بواقـع 6% تقريبا.راجع:جورج توفيق العبد، يد رضا داودى،" ديات النمو والعو ة الشرق الأوسط و ال أفريقيا"،صندوق النقد الدو ،واشنطن،2003،ص 7.

[9] راجع:حس عبد ا طلب الأسرج،ا قوق الاقتصادية والتنمية الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى،العدد (90)،الكويت،سبتم 2007.

[10] على الرغم من ان تقرير*Doing Business 2008* ارسة أنشطة الأعمال *2008* قد اشار ا حدوث العديد من الاصلاحات ا لموسة ال تستهدف تسهيل ارسة أنشطة الأعمال الدول العربية،الا أن القائم على اعداد التقرير مازالو يؤكدون على أنه بينما تشهد بيئة أنشطة الأعمال سناً على مستوى العا ، فإن أصحاب ا شاريع والأعمال الشرق الأوسط مازالوا يواجهون ديات كب ة، تتمثل الات مثل وسائل اية ا سا أصحاب حصص الأقلية، وكفاءة ا اكم، وإجراءات وقوان الإعسار". فعلى سبيل ا ثال، على صعيد مؤشر سهولة قيام ا سا بإقامة الدعاوى القضائية، وهو أحد مكونات مؤشر اية ا ستثمرين، حصلت ا غرب على على نقطة واحدة من 10، ح حصلت الإمارات العربية ا تحدة على نقطة فقط. و لبنان، فإن الفصل نزاع اري أروقة ا اكم يستغرق حوا 721 يوماً ا توسط، وأما الإمارات العربية ا تحدة، فإن تلك العملية تضم 50 إجراءً من ظة قيام ا دعي برفع القضية وح ظة السداد.

در الإشارة إ أن تقرير ارسة أنشطة الأعمال 2008 يقوم بترتيب 178 بلداً قائمة سهولة ارسة أنشطة الأعمال. وقد لت البلدان ال حظيت بترتيب متقدم منطقة الشرق الأوسط و ال أفريقيا كلاً من: ا ملكة العربية السعودية (23)، والكويت (40)، وعمان (49).

ويعتمد الترتيب التصنيفي للبلدان ال لها هذا التقرير على 10 مؤشرات تدرس أنظمة أنشطة الأعمال، حيث تتبع الوقت والتكلفة اللازم لاستيفاء الاشتراطات وا تطلبات ا كومية الات تأسيس شركات ومنشآت الأعمال، وإجراءات التشغيل، والتجارة، والضرائب، وتصفية النشاط التجاري. إلا أن هذا الترتيب التصنيفي لا يأخذ بع الاعتبار سياسة الاقتصاد الكلي، ونوعية البنية الأساسية، وتقلب أسعار العملات، وتصورات ا ستثمرين، أو معدلات تفشي ا رائم. كن الاطلاع على تقرير ارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت موقع http://www.doingbusiness.org

11 World Bank, World Development Report 2005,Opcit,PP2-4

12 هذا التقرير متاح على موقع البنك الدو على شبكة الإنترنت ا وقع التا : http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2006/

13 يقصد بالعدالة، تكافؤ الفرص ب الناس.فهناك فرق ب ا ساواة والعدالة. فالعدالة، لا يقصد ا ا ساواة ، كا ساواة الدخول، أو ا الة الصحية، أو أية نتائج أخرى ددة. بل إنه سعي للوصول إ وضع تتساوى فيه الفرص أمام ا ميع، ع عندما تكون فيه ا هـود والتفضـيلات وروح ا بـادرة الشخصية ـ وليست ا لفية العائلية أو الطبقة الاجتماعية أو العرق أو النوع ـ هي الفيصل التمييز ب ا نجزات الاقتصادية للناس. فا قصود هنا ليس ا ساواة الأجور، بل زيادة قدرة الفقراء على ا صول على خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، وفرص العمل، ورأس ا ال، وحقوق ا لكيـة الآمنـة الأراضي. ويقتضي قيق العدالة، زيادة ا ساواة ا صول على ا ريات السياسية والنفوذ السياسي. ويع ذلك أيضاً كسر القوالب النمطيـة والتمييـز، و س القدرة على الوصول إ أنظمة العدالة وا صول على خدمات البنية الأساسية.

14 جيمس د.وولفنسون،فرانسوا بورغينون،"التنمية و فيض أعداد الفقراء :النظر ا ما فات،والتطلع ا هو آت"،مرجع السابق،ص8

15 ساعدة ا تمعات على الإفلات من فخ عدم ا ساواة ، يؤكد تقريرالتنمية العا " لعام 2006 الصادر عن للبنك الدو على أ ية تدعيم مشاركة و ك الفقراء والفئات ا همشة، أي قدر م على الإصرار على تعهم بآليات أكثر قوة للتعب عن آرائهم، ولإخضاع السياسي للمساءلة. و كن للفقراء والفئات ا همشة ال تشمل النساء كفئة من فئات ا تمع، من خلال الإصرار على زيادة الضوابط والتوازنات فيما يتعلق بإساءة استخدام النفوذ الاقتصادي والسياسي من قبل النخب، إقامة التحالفات مع الطبقات ا توسطة دعماً للإستراتيجيات ا ؤيدة للتغي ا ُنصف. وستعمل هذه الإستراتيجيات على تقويض هيمنة حكومة الأقلية و قيق ا ساواة أمام ا ميع على الساحة السياسية، وذلك دون اللجوء إ نوع السياسات الشعبية غ القابلة للاستمرار ال ثبـت فشلها ا اضي.

16 للتفاصيل راجع: حس عبد ا طلب الأسرج،"مستقبل ا شروعات الصغ ة مصر"،كتاب الأهرام الاقتصادى ،العدد 229،اكتوبر 2006 .

17 تؤدي إمكانية ا صول على التمويل، كث من الأحيان، إ تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات غ ا توقعة .وحيث إن البنوك التجارية نادرا ما تقوم بإقراض أصحاب مشروعات العمل ا ر ا تمل من الفقراء أو القريب من خط الفقر، فإن قطاع التمويل متناهى الصغر يعتبر أكثر ا صادر ملائمـة م .وتظهر دراسات حديثة العهد أن هناك حوا 3 ملاي من أصحاب مشروعات العمل ا ر الفقراء منطقة الشرق الأوسط و ال أفريقيا يفتقرون إ القدرة على ا صول ح على مبالغ مالية صغ ة كن أن تساعدهم تشغيل مشروعات صغرى .ورغم ذلك، هناك بوادر تش إ قيـق بعـض التقدم .فقد شهدت درجة النفاذ إ الأسواق أو عدد الأشخاص الذين وصل إليهم التمويل متناهى الصغر بالنسبة إ عدد العملاء ا تمل) ويتم تعريفهم على أنهم الأشخاص الذين يعيشون عند نسبة 120 ا ائة من خط الفقر أو أد منها(، وا مطردا العقد ا اضي من السن ، وتقدر الآن وا 19 ا ائة .وتقدر معظم حكومات بلدان ا نطقة القيمة ا تملة من التمويل متناهى الصغر ، وتعمل بصورة متزايدة على فيض العوائق أمام وه.للتفاصـيل راجع:

Farrukh Iqbal, Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa, The World Bank , Washington, DC ., 2006

18 هذا التقرير هو الإصدار ا دث السادس للمؤشرات العا ية لإدارة ا كم، وهو سد عملاً على مدى العقد الأخ من السن لإعداد مقاييس تستند إ الشواهد والأدلة من شأ ا مساعدة الأطراف ا ؤثرة عملية التنمية على تتبع ا ودة النوعية للمؤسسات، ومساندة بناء القدرات، و س إدارة ا كم، والتصدي للفساد.. وتقيس ا ؤشرات العا ية لإدارة ا كم ا كونات الستة التالية للحكم الرشيد، وهي:

1. إبداء الرأي وا ساءلة ـ يقيس هذا ا كون مدى قدرة مواط بلد ما على ا شاركة انتخاب حكومتهم، بالإضافة إ حرية التعب وحرية التنظيم وتكوين ا معيات، وحرية وسائل الإعلام.

2. الاستقرار السياسي وانعدام العنف ـ يقيس هذا ا كون التصورات ا تعلقة باحتمال زعزعة استقرار ا كومة أو إزاحتها عن سدة ا كم مستقبلاً من خلال وسائل غ دستورية أو عنيفة ، ا ذلك الأعمال الإرهابية.

3. الفعالية ا كومية ـ يقيس هذا ا كون نوعية تقد ا دمات العامة، ونوعية جهاز ا دمة ا دنية، ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام ا كومة بتلك السياسات.

4. نوعية الأطر التنظيمية ـ يقيس هذا ا كون قدرة ا كومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة من شأ ا السماح بتنمية القطاع ا اص وتشجيعه.

5. سيادة القانون ـ يقيس هذا ا كون مدى ثقة ا تعامل سيادة القانون ا تمع والتقيد ا، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، والشرطة، وا اكم، بالإضافة إ احتمال حدوث ا رائم وأعمال العنف.

6. مكافحة الفساد ـ يقيس هذا ا كون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب ومكاسب خاصة، ا ذلك أعمال الفساد، صغ ها وكب ها، بالإضافة إ "استحواذ" النخبة وأصحاب ا صا الشخصية على مقدرات الدولة.

كنكم الاطلاع على هذه الدراسة كاملة، وعلى موجز الاستنتاجات الرئيسية، و موعة البيانات ا ديدة ذه ا ؤشرات على ا وقع التا على شبكة الإنترنت : http://www.govindicators.org أو الاطلاع عليها عن طريق ا وقع العام ا اص بنظام إدارة ا كم ومكافحة الفساد على شبكة الإنترنت : http://www.worldbank.org/wbi/governance

[19] للتفاصيل راجع،حس عبد ا طلب الأسرج،دورنظام الوقف الإسلامي اعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية،متاح : http://www.kantakji.org/fiqh/Files/Wakf/C1.rar

دور مداخل التكيف التكنولوجي إدارة التغ ا ؤسسة

إعداد : دبون عبد القادر
جامعــة ورقلــة

ملخص : تتناول هذه الدراسة معا ة أساليب التكيف التكنولوجي ا ؤسسة، من أجل تفعيل نظام اليقظة لديها وهذا بغية اكتساب ا ؤسسة القدرة على إدارة التغي ، هذا الأخ قد ينجم عن التغ داخل ا ؤسسة، أو ينجم عن التغ خارجها ا ؤسسة، من أجل ذلك إعتمدنا ا نهج الوصفي لتحليل اور هذه الدراسة.

الكلمات ا فتاح : التكيف التكنولوجي ، التحس ا ستمر ، إعادة ا ندسة، إدارة ا ودة الشاملة

هيد : تعت ا ؤسسة الاقتصادية نظاما مفتوحا يستطيع التفاعل مع عناصر ا يط الأخرى لكون هذا الأخ الوسط ا لائم لاستمرار حياة ا ؤسسة، نظرا للإعتبارات التالية :

- ا يط مصدر ا دخلات ال تاجها ا ؤسسة؛
- ا يط منفذ رجات ا ؤسسة؛
- عند ديد أهداف ا ؤسسة يؤخذ بع الاعتبار التغ ات ال دث ا يط.

ونظرا لأ ية هذه الاعتبارات وخاصة الاعتبار الثالث، تتعاظم خطورة التأث ات ال يفرزها ا يط ا ارجي للمؤسسة ذلك أن أي تغ تكنولوجي دث ا يط من شأنه أن يؤثر سلبا أو إ ابا على ا ؤسسة من عدة نواحي. من هذا ا نطلق، يلزم على ا ؤسسة البحث عن الأساليب الكفيلة من أجل التعامل مع كل تغ كن أن س نشاطها ومعا ة مشاكل التسي ال تتولد عن التأث ا تمل والذي يكون متعدد ا وانب وا ستويات داخل ا ؤسسة. من هذا كله ت ز معا إشكالية هذه الدراسة مدى قدرة ا ؤسسة على التكيف التكنولوجي من إدارة التغي ،أي ماهي ا داخل الأساسية ال تتبعها ا ؤسسة من اجل إحداث التكيف.

I- أسلوب إدارة ا ودة الشاملة

يعد وقتنا ا ا السعر هو العامل ا رك لسلوك ا ستهلك حيث أصبح الاهتمام با ودة ظاهرة عا ية و أعطتها ا ؤسسات وا كومات العا اهتماما خاصا فأصبحت ا ودة هي الوظيفة الأو لأي مؤسسة و فلسفة إدارية كنهامن ا صول على ميزة تنافسية للتكيف والبقاء و الاستمرار ظل ا تغ ات البيئية ا تلاحقة وسريعة التغ و ظهور الأسواق العا ية و تزايد طلبات ا ستهلك للجودة و زيادة حدة ا نافسة ا أدى إ أن ا ودة أصبحت سلاحا استراتيجيا للحصول على ميزة تنافسية.

I-1 : ماهية إدارة ا ودة الشاملة

I-1-1 : مفهوم ا ودة : هي إنتاج سلعة أو خدمة ذو جودة عالية من خلا ا يتم الوفاء باحتياجات و رغبات الزبائن بالشكل الذي يتفق مع توقعا م دف إرضائهم و سعاد م و يكون ذلك من خلال وضع مقاييس سابقة لإنتاج السلع أو تقد ا دمة بصفة متميزة.[1]

I-1-2 تعريف إدارة ا ودة الشاملة : لقد تعددت تعار يف إدارة ا ودة الشاملة فهناك من يعرفها على أ ا موعة الاستراتيجيات التنظيمية و الأساليب الإدارية .هدفها تسليم خدمة أو سلعة ذات جودة عالية للزبون. وهناك تعريف آخر لإدارة

ا ودة و هو شكل تعاو لأداء العمل و باشتراك القدرات الإدارة و العامل دف سـ زيادة ا ودة الإنتاجية للسلع بصورة مستمرة من خلال فرق العمل.[2]

ويعرفها ستيفن كوهن ورونالد براند :هي عملية سـ للجودة باستمرار من خلال التطوير و ا افظة على إمكانيات ا نظمة و قيق رغبات الزبائن و العمل على إ ادها و تطبيقها أي مظهر من مظاهر العمل و ذلك من خلال معرفة احتياجات الزبون أولا معرفة مدى رضائه عن ا دمات أو ا نتجات ا قدمة له.[3]

و تعريف معهد ا ودة الفيدرا يعت ها : عملية القيام بالعمل بشكل صحيح ومن أول خطوة مع ضرورة الاعتماد على تقييم العمل معرفة مدى سـ الأداء. و تعريف آخر إدارة ا ودة الشاملة هي :نظام إدارة يعتمد على ا وارد البشرية ال تركز على التطورا ستمر دمة الزبائن والتقليل دائما التكلفة.[4]

I-1-3 أهداف إدارة ا ودة الشاملة : تتمثل أهداف إدارة ا ودة الشاملة العناصر التالية :

- السرعة عملية التوزيع لإيصال ا نتج أو ا دمة للزبون م يريد .
- ا رونة الدائمة حيث كنها تغي نشاطها كلما دعت الضرورة إ ذلك.
- قيق الأفضلية مع وجود تقلبات قليلة وجود ا نتج
- الوصول إ تكلفة منخفضة من خلال سـ ا ودة و فيض نسبة التآكل النا ة عن العمليات.

I-1-4 مبادئ إدارة ا ودة الشاملة : يعتمد أسلوب الإدارة الشاملة على موعة من ا بادئ للوصول إ أ فضـل أداء توردها فيما يلي :

- التركيز على العميل **:** يث تتضمن العملاء ا ارج و الداخل معا فالتركيز على العملاء ا ارج يكون من خلال بذل ا هود لتحفيزهم على شراء منتجا ا وخدمات الشركة أما العملاء الداخلي فهم الذين يتوقف على أدائهم قيق مستوى ا ودة ا طلوبة.

- التركيز على العمليات والنتائج معا **:** يث يتم التركيز على ا اد حلول للمشاكل ال تعرض بـ سـ نوعية ا نتجات وا دمات فالعيوب ال تظهر على ا نتج أو ا دمة تعد مؤشر على عدم ا ودة.

- نب الأخطاء قبل وقوعها **:** يتم هذا عن طريق استعمال معاي للقياس مسبقة كن من قياس جودة ا نتجات وا دمات أثناء عملية الإنتاج بدلا من استخدامها بعد وقوع ا طأ.

- تدعيم دور العامل **:** ب على الإدارة إدراك أ ية مقابلة جهود العامل بالثناء و إشعارهم بأ ية جهدهم العملية الإنتاجية حيث لا يكون عن طريق التعويض ا ادي بل تد إ التعويض ا عنوي بتنمية روح الفريق.

- إتباع ا نهج العلمي ا اذ القرارات **:** يعتمد أسلوب إدارة ا ودة الشاملة على ا اذ القرارات بأسلوب علمي ل ا شكل من خلال عملية التحس ال يشترك فيها يع ا ديرين و القوى العاملة و العملاء من خلال التفهم الكامل للعمل و مشكلاته و كافة ا علومات ال تتخذ على أساسها القرارات .

- الاستفادة من معلومات التغذية المرتدة : يمكن التغذية العكسية (المرتدة) الأفراد المنظمة من التعايش مع ما يدور منظمام و مراقبة تسيير عمليا ما بدأ من مرحلة المدخلات و الضمان و للارتقاء بمستوى الأداء وضمان نجاح مخرجات الإنتاج .

I-1-5 عناصر إدارة الجودة الشاملة : تتناول إدارة الجودة الشاملة العناصر التالية :

- تعهد و التزام الإدارة العليا بمبدأ تحسين إدارة الجودة .
- وضع الخطط بصورة مستمرة لتحسين مستوى الخدمة .
- الاهتمام بجمهور الخدمة .
- تدريب العاملين على إدارة الجودة الشاملة .
- مشاركة الأفراد العاملين عمليات اتخاذ القرارات .
- تشكيل فرق العمل.
- تحديد معايير قياس الجودة.
- مكافئة العاملين .

حيث يجب أن تتم الإدارة بالتكامل بين هذه العناصر بالوصول إلى تحسين الأداء بدلا من التركيز على احد عناصرها فإدراك الإدارة الحاجة إلى التحسين المستمر و التنسيق بين كل الأنشطة للمحافظة على مستويات الجودة الشاملة ويتطلب التحسين المستمر للجودة وضع المقاييس و المعايير لكي تصبح حافز على بدأ إدخال التحسينات الأساسية .[5]

I-2 مراحل إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات تطبيقها :

I-2-1 مراحل إدارة الجودة الشاملة :

- مرحلة الأعداد : هذه المرحلة يتم التأكد من فريق العمل و قدرته على تطبيق إدارة الجودة الشاملة من خلال المهارات والكفاءات و تدريب و فيها يتم أيضا وضع خطوط مستقبلية لسير العمل و الإجراءات.
- مرحلة التحضير : هذه المرحلة تتم عملية التخطيط لتنفيذ برنامج الجودة الشاملة.
- مرحلة التنفيذ و التطبيق : وفيها يتم مراجعة أعمال فريق العمل و تفعيل دوره و مناقشة تطور العمل من خلال الاجتماعات و اللقاءات الدورية فيمكننا أن نقول أن إدارة الجودة الشاملة هي جهد تعاوني لانجاز الأعمال حيث انه يعتمد على الكفاءات ومواهب العاملين و المديرين للعمل على تحقيق الجودة العالية و تتضمن أفكار الجودة الشاملة :

1- ضرورة الاهتمام بجودة السلعة أو الخدمة.
2- التأكيد على أهمية التغذية العكسية.
3- التركيز على عملية الرقابة.
4- الاعتماد على المنهجية العلمية.
5- التأكيد على اشتراك العاملين .
6- تجسيد مبدأ التعاون والتكامل في العمل.
7- الاعتماد على مبدأ التكلفة الشاملة للجودة.

I-2-2 متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة : لنجاح تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة يجب توفر المتطلبات التالية:

- ضرورة معرفة المؤسسة للعملاء والزبائن و احتياجاتهم و العمل على تحسين و تطوير الأساليب اللازمة لتطوير مخرجاتها مع ما يلائم هذه الاحتياجات و التغيرات البيئية المحيطة وهذا من خلال :

- اللقاءات ا باشرة مع العملاء للتعرف على معاي ا ودة .
- ا ولات الاستطلاعية للتعرف على مدى رضا الأفراد عن السلع و ا دمات ا قدمة.
- وجوب معرفة ا ؤسسة منافسيها السوق ا لي و العا ي.
- معرفة ا ؤسسة للنتائج السلبية النا ة عن عدم تطبيق أسلوب إدارة ا ودة الشاملة.
- رفض تقد ا دمات و السلع ال لا تستخدم أسلوب إدارة ا ودة الشاملة.
- لتطبيق إدارة ا ودة الشاملة ب الاعتماد على البوادر الوقائية وليس العلاجية وذلك واجهة ا شكلات قبل حدوثها و منه تقليل التكاليف و زيادة الإنتاج.
- ضرورة فهم و معرفة الأفراد العامل فهوم إدارة ا ودة الشاملة و هذا من خلال إ اد مناخ تنظيمي ا ؤسسة و تقوم هذه الأخ ة بتقد حوافز لتشجيع العامل على تطبيق إدارة ا ودة الشاملة بشكل أحسن.
- التزام ا ؤسسة بتحديد أهداف كل وحدة إدارية قصد تفادي تداخل واجبات و اختصاص هذه الوحدات.

I-3: دور إدارة ا ودة الشاملة التكيف التكنولوجي

تظهر مسا ة إدارة ا ودة الشاملة التكيف التكنولوجي من خلال أسلوب تنظيم فرق العمل

I-3-1 تعريف فريق العمل : يعرف فريق العمل بأنه موعة الأفراد العامل مع بعضهم البعض بغية الوصول إ قيق أهداف ددة و مشتركة فيما بينهم.ولفاعلية فريق العمل ب أن يأخذ بع الاعتبار العناصر التالية :

- تراوح عدد أعضاء الفريق ب ثلاثة إ عشر أفراد وهو العدد ا ثا للفريق فأي زيادة عن هذا العدد الأعضاء يؤدي إ نقصان الوقت ا تاح للمشاركة ا ناقشات لكل عضو و أي نقصان عدد الأعضاء عن ا د ا عقول سوف يؤدي إ التقليل من فاعلية الفريق و هذا لعدم تنوع و تعدد وجها ت النظر .
- وجوب تبيان أهداف الفريق بدقة و وضوح.
- إعطاء كل الصلاحيات ا رتبطة با دف من إنشاء فرق العمل .
- تعزيز أداء الفريق بتوف نظام للحوافز ا ادية و ا عنوية .
- وجوب القيام بالتدريب لأعضاء الفريق من اجل تنمية ا هارات الفنية الاتصالية للأعضاء .
- ضرورة توفر نظام للمعلومات يعطي أعضاء الفريق ا علومات الضرورية من ا جل قيق ا دف من إنشاء الفريق.
- تع الفريق أعماله و قراراته بالاستقلال التام .

I-3-2 - أنواع فرق العمل: توجد عدة أصناف لفرق العمل أ ها :

- فرق ا ودة : هو مع عدد من الأفراد تلك معارف ومهارات وخ ات مع بعضها البعض ناقشة ومعا ة مشاكل ترتبط با ودة وهي لا ترتبط بدائرة أو قسم مع بل تشمل كل العمليات الإنتاجية والإدارية. فوظيفته هي تدريب الأفراد على ا اذ القرار وتنمية مهار م ل ا شاكل والعمل على خلق جو الثقة والتعاون وتطوير العلاقات ب أعضائها. و توي كل فريق على رئيس يرأس جلساته ومقررا بدون اضر ا لسات و تفظ با لفات ا همة.

- حلقات ا ودة: هي تشكيل موعات صغ ة من العمال ا تطوع لتبيان مشاكل العمل ووضع ا لول ا ناسبة لتطوير و س الأداء وتتراوح ساعات اجتماعات حلقات ا ودة ب ساعت وثلاث ساعات شهريا تعقد أثناء الدوام الر ي لبعض ا ؤسسات وبعد انتهاء الدوام الر ي مؤسسات أخرى ويدفع تعويضا ماديا مقابل الوقت الإضا هذه ا الة وهذا لا يعت حافزا بالنسبة للأعضاء ولكن الأهم هو تبسيط وتطوير أداء العمل.

1/ مبادئ حلقات ا ودة : تتمثل مبادئ حلقات ا ودة الأركان التالية :

- تشكيل حلقات ا ودة من موعة صغ ة من العمال العامل نفس العمل و لمكون نفس ا ستوى التعليمي كما ب أن تتصف ا موعة بالتجانس والتماسك للتمكن من التحقيق الأسرع والأمثل للا ازات.
- تنظيم الاجتماع والذي يكون دة ساعة الأسبوع ويكون مدفوع الأجر وبالتا فيز العمال على ا ضور.
- ضرورة وجود قائد للحلقة الذي يكون كوسيط ب أفراد حلقة ا ودة وب الإدارة العليا وبالتا عملية الاتصال بينهم يث تكون الإدارة على علم ميع ا شاكل وأسلوب العمل داخل هذه ا موعات هو أسلوب د قراطي.
- ضرورة تركيز واهتمام ا موعة بأعما م اليومية وذلك لأ م على علم شاكلهم ويقدرون على حلها.

2/ فوائد حلقات ا ودة :

- جعل الفرد قادر على حل ا شكلات وا اذ القرارات .
- تقبل الفرد لأراء الآخرين .
- تطوير الاتصال ب الرؤساء وا رؤوس مع بعضهم .
- تفك العامل ا اهات أكثر ا ابية .

وا دول رقم (01) يب الفرق ب هاذين النوع من فرق العمل.

- **فرق حل ا شكلات :** هي عبارة عن موعة من الأفراد تقوم ل ا شكلات وإعطاء اقتراحات وتوصيات للحل.
- **فرق العمل ا س ة ذاتيا :** هي موعة أفراد تس أمورها بنفسها وخاصة أقسام خدمة العملاء والتعامل مع ا مهور و تمع هذه الفرق يوميا لا اذ القرارات وتنفيذها بالاستقلال عن إدارة الدوائر فهي سلطة تنفيذية لذا من الضروري تعويض الصلاحيات اللازمة ا.

II - مدخل التحس ا ستمر :

II-1: مفهوم التحس ا ستمر: تسعى معظم ا ؤسسات على مدخل التحس ا ستمر باعتباره فلسفة إدارية تعمل على س العمليات والأنشطة ا رتبطة بالآلات وا عدات والأفراد وطرق الإنتاج بصورة مستمرة وذلك لتقليل العيوب منتجا ا والوقوف واجهة ا نافسة السوق و اولة وصول ا ؤسسة على الإتقان بالتحس العمليات الإنتاجية بشكل مستمر[6]

II-2 :أساليب التحس ا ستمر : توجد ثلاثة أساليب للتحس ا ستمر نوجزها فيما يلي:

III-2-1: ثلاثية جوران : يرى جوران أن أسلوب التحس ا ستمر يتكون من ثلاثة مكونات أساسية :-

- **التخطيط :** تم عملية التخطيط التحس ا ستمر للعمليات بالعملاء ا ارجي و ذلك بتحديدهم والتعرف على مستلزما م و طلبا م ا قيقية و العمل على س ا نتج ا لاحتياجا م و إنتاجه با صائص ا طلوبة القيام بتنفيذ هذه ا طط عن طريق فرق العمل.
- **رقابة ا ودة :** و هي عملية مقارنة ا تطلبات الضرورية للعملاء بنتائج الاختبار وذلك دف معرفة الأخطاء لتصحيحها وتعتمد الإدارة كث ا على التغذية العكسية عرفة مدى رضا العملاء با نتج ا طلوب.
- **التحس :** تقوم هذه العملية بتكوين فرق عمل تعمل على قيق مستويات أداء أحسن من ا ستويات ا الية بشكل مستمر دون توقف.

III-2-2: الطريقة العلمية : (طريقة حل ا شاكل) ر هذه الطريقة بسبعة مراحل أساسية تظهرمرتبطة ببعضها فكل مرحلة متعلقة با رحلة السابقة ا و هي :-

ا رحلة الأو : ديد الفرص

يتم هذه ا رحلة تبيان فرص التحس ا تاحة و هي تتألف من جزأين حيث يتضمن ا زء الأول :-
ديد ا شاكل و الذي يكون من خلال ا دخلات التالية :

- ليل إشارات و التحذير الداخلية و ا ارجية مثل الفشل، الشكاوي،إعادة الإنتاج ...ا .
- اقتراحات فرق العمل و ا ديرين ا هني و ا شرف .
- تعليقات و أراء عناصر البيئة ا ارجية عن ا نتجات من عملاء و زبائن.
- آراء العمال و ا قارنة با نافس عن الأداء بالنسبة للمنتجات.

و من ديد ا شاكل هي فرص للتحس .
أما ا زء الثا من ا رحلة فيتضمن تكوين الفريق ا سؤول عن القيام بالتحس العمليات الذي يع له قائد كما دد الأهداف من إنشائه و الوقت الذي يقدم فيه حل ا شكلات.

ا رحلة الثانية : تقد النطاق

يتم هذه ا رحلة ديد و التشخيص الدقيق للمشكلة عن طريق العوامل التالية :

- وصف ا شكلة بوضوح.
- ديد ا طأ م حدث و اذا و من هو ا سئول عنه.
- توضيح تأث ا طأ على العميل
- التركيز على ما هو معروف و غ معروف و حجم ا عرفة ا طلوبة.

ا رحلة الثالثة : ليل العمليات ا الية

يتم هذه ا رحلة استدراك كيفية الأداء الأنشطة الأساسية ا طلوبة و ديد العملاء و ا وردين وا دخلات و ديد مدى رضا العملاء وفق الأ :

- وضع خارطة تدفق العمليات
- ديد مقاييس الأداء عن طريق فريق العمل .

وبعد ديد مقاييس الأداء يقوم فريق العمل مع البيانات و ديد العملاء و توقعا م و مدخلا م و رجا م وهي معلومات عن كيفية تصميم ا نتج و معلومات عن العمليات كالعامل ، و معدات و أخرى إحصائية بالإضافة إ معلومات عن ضبط ا ودة، خرائط السبب و التشتت، خرائط الرقابة.[7]

ا رحلة الرابعة : وضع تصور للعمليات ا ستقبلية

يتم هذه ا رحلة إ اد حلول للمشكلة و التصورات للحلول ا ثلى لتطوير العمليات ا ستقبل و كن أن يتحقق التحس من خلال إحدى ثلاث الطرق التالية :

- ابتكار و ديد عمليات جديدة
- مزج عملية او أكثر معا لق عملية أحسن
- إدخال تعديلات على الطريقة ا الية أي الأداء بالطريقة الأفضل للعمليات و الوظائف.

المرحلة الخامسة : تنفيذ التغيير : في هذه المرحلة يتم تنفيذ الخطة بعد الموافقة على تنفيذ عمليات التحسين من طرف لجان الجودة كما يتم تقديم نصائح و تغذية مرتدة من المديرين و فرق العمل و المتأثرين بهذا التغيير و هذا ما يزيد من فعالية التحسين.

المرحلة السادسة : استطلاع التغيرات أو التحقق منها

هذه المرحلة يتم تتبع التغيير وتقييمه وملاحظة مدى التقدم والتطور داخل المنظمة وذلك باجتماع الفريق دوريا لتقييم النتائج ومعرفة مدى التواصل على حل المشاكل أم لا ومن الضروري تشجيع القياس المستمر وتواصل التقييم للوصول إلى التحسين المستمر.

المرحلة السابعة: التحسين المستمر

هذه المرحلة نصل إلى مستوى أداء العمليات بمستوى أفضل وضرورة استمرار هذا التحسين على الوظائف والأداء وسعي الإدارة على وضع برنامج يساعد على التحسين المستقبلي للأداء بالنسبة للعميل الداخلي والخارجي. والشكل رقم (01) يلخص أساليب التحسين المستمر حسب وفق هذه الطريقة.

III-2-3: طريقة كايزن kaizen : هي تقنية استخدمها اليابانيون وتتكون الكلمة من مقطعين، Kai يعني التغيير وzen يعني الجيد وبالتالي فإن kaizen تعني التغيير الجيد لعمليات المنظمة وأفرادها لتصبح أكثر كفاءة وفعالية.[8]

فالتحسين المستمر kaizen هو القيام بالتطوير المستمر في جميع المجالات وفي كل الأوقات.

1- خصائص التحسين المستمر kaizen: يمكن إبراز خصائص هذا الأسلوب فيما يلي:

- هو مسؤولية كل فرد داخل منظمة الإدارة والعاملين.
- التطوير المستمر يعمل على تطوير و تحسين جميع العمليات أملا في تحقيق نتائج أفضل للمنظمة.
- يشمل التحسين المستمر kaizen تطوير الأداء في كل المجالات الإنتاجية، التسويقية، الإدارية.
- التحسين المستمر هو مزيج متكامل مع الفكر الإداري ونضم العمل وأدوات تحليل المشاكل واتخاذ القرارات.
- Kaizen ناتج عن تواجد مشاكل داخل المنظمة.
- يعطي أسلوب كيزن الأهمية للعميل وذلك لإرضائه وإشباع رغباته وضرورة إعطاء هذا الأسلوب أهمية لا تقل عن 50% من الوقت[9].
- واجب الإدارة في نظرية كيزن هو الصيانة والتحسين.
- يطبق كيزن على عناصر العمل وهي القوة البشرية، وتقنيات العمل، طرق الأداء، الوقت، الإمكانيات المادية، الأجهزة والمعدات، مواد الخام، حجم الإنتاج، المخزون، مكان العميل.

2- خطوات تحقيق كيزن: خطة الخطوات الخمسة : يمر أسلوب كيزن بالمراحل التالية :

- المرحلة الأولى : تفويض الأوضاع السائدة (الفرز) ؛ في هذه المرحلة يتم التمييز بين الأشياء الأساسية وغير الأساسية ويعني الفرز عمليا هو التخلص من الاحتفاظ بالأشياء الغير مستفادة منها وغير المستخدمة ويطلق على الفرز باليابانية **seiri** ومعناها الترتيب المنطقي للأشياء.

- المرحلة الثانية: الترتيب السليم للأشياء(منهجي) ؛ يطلق عليها باليابانية **seiton** بمعنى إعادة وضع و ترتيب الأشياء في مواقعها الصحيحة و حسب ترتيبها و ذلك لتفادي ضياع الوقت في البحث عنها بحيث تكون جاهزة للاستخدام عند الحاجة و قابلة

للاسترجاع كما استعمل اليابانيون قانون الثلاث ثانية حيث ترتب ا نظمات أدوات الاستخدام ا يكانيكي لوحة خاصة دف العمل ا ببساطة خلال 30 ثانية و ذلك فلسفة كل شيء يرجع إ مكاناه ا خصص بعد الاستخدام.

- ا رحلة الثالثة : تنظيف مكان العمل ؛ تنطق باليابانية **seiso** ع التنظيف الدائم كان العمل وا افظة على النظافة بصورة مستمرة فا ؤسسات اليابانية تقوم بتنظيف شامل كان العمل خلال ا مس دقائق الأو والأخ ة من كل يوم.

- ا رحلة الرابعة : التعقيم الشامل (النظافة الشخصية) : يطلق عليه باليابانية **seiketsu** وهي ا رص على تطبيق وا افظة على ا فاهيم الثلاثة الأو مكان العمل كما تش ضرورة افظة الفرد داخل ا ؤسسة على نظافته الشخصية يث يكون مظهره لائقا عند أداء وظيفته.

- ا رحلة ا امسة:الانضباط الذا : يطلق عليها باليابانية **shitsuke** ع حث الأفراد على الانضباط الذا و الالتزام بتعليمات و قوان النظافة و الترتيب كما ث هذه ا طوة على الل و اللطف مع كل الأفراد على الانضباط الذا والالتزام بتعليمات وقوان و أنظمة العمل داخل ا نظمة .

إن التحس ا ستمر هو أسلوب تنتهجه ا ؤسسة واكبة التكنولوجيا ا تطورة باستمرار حيث أن التطور ا ستمر للعمليات والأنشطة ا تعلقة بالآلات و ا عدات ناتج عن ظهور التكنولوجيا و تظهر التحس ا ستمر داخل ا ؤسسة سواء الآلات وا عدات ، طرق و أساليب الإنتاج ،الأفراد و هو ما يدعى بنقل التكنولوجيا آملا سعي ا ؤسسة لإرضاء العملاء و هذا بتلبية احتياجا م و قيق ا يزة التنافسية منتجا ا فإ ا ث على متابعة التغ ات التكنولوجية ال سدها داخل ا ؤسسة عن طريق عملية التحس ا ستمر .

III - مدخل إعادة ا ندسة وإعادة ا يكلة :

III-1 تعريف إعادة ا ندسة :

III-1-1: مفهوم إعادة ا ندسة : عرفها "مايكل هامر" بأ ا إعادة التفك والتنظيم ا ذري لعمليات ا نظمة للوصول إ سينات هائلة مقاييس الأداء كالتكاليف، ا ودة، ا دمة،وسرعة الأداء"

ركز هذا التعريف على نوع من العمليات :

أ- عمليات ا علاقة با نتج وا ستهلك معا وهي ما تعرف بالعمليات التشغيلية (الفنية).

ب- عمليات متعلقة با صول والتنسيق با وارد وهي ما تعرف بالعمليات الإدارية. وا دول رقم (02) يوضح أنواع العمليات ا ؤسات.[10]

III-1-2: مبادئ إعادة ا ندسة: دف فلسفة إعادة ا ندسة إ إحداث سينات جذرية تلف عمليات ا نظمة لإشباع رغبة ا ستهلك من ناحية ا ودة، السرعة... ولتحقيق كل هذا لابد من توفر موعة من ا بادئ نوردها فيما يلي:

- **نظم حول ا خرجات وليس ا هام:** حيث أن هناك كث من ا هام يقوم ا موعة من الأفراد وال نستطيع أن ند ها وظيفة واحدة ويقوم ا شخص واحد أو فريق من الأفراد حيث ب هذه الوظيفة توفر موعة من ا طوط ال تؤدي إ ا صول على ا خرجات فتنظيم هذه الأخ ة يؤدي إ قيق السرعة تنفيذ الأعمال و س الإنتاجية والاستجابة تطلبات ا ستهلك و قيق رغبا م.

- **قيام مستخدمي المخرجات بالعمليات:** وهذا من خلال قيام الأفراد المتخصص بالعمليات بمسؤولية أداء هذه العمليات وهذا سوف ينتج عنه تحويل الحدود التقليدية المتواجدة في التنظيم.[11]

- **دمج عمليات تشغيل المعلومات في العمل الحقيقي الذي ينتج المعلومات:** حيث أن الأفراد المسئولين عن تجميع المعلومات هم أيضا مسئولين عن تشغيلها مما يؤدي إلى التقليل من المجموعة التي تكون مسؤولة عن تشغيل المعلومات.

- **التعاون مع الموارد اللامركزية مثل التعاون مع المركزية:** الاعتماد على لغة تكنولوجيا المعلومات جعل إمكانية التخطيط للموارد اللامركزية كالتخطيط للموارد المركزية فشبكات الاتصال الإلكترونية وقواعد البيانات المركزية أدت إلى ربط الكثير من الوحدات اللامركزية في مختلف المجالات مع إبقائها على مرونتها واستجابتهم لمتطلبات العملاء.

- **دمج العمليات المتوازية بدل دمج نتائجها:** بما أن عمليات دمج نتائج العمليات هي المسؤولية عن إعادة العمل وكذا التكاليف العالية و تأخير المخرجات النهائية و بالتالي وجب دمج العمليات نفسها و التنسيق بينها خلال العمليات.

- **جعل نقطة اتخاذ القرار:** جعل عملية اتخاذ القرار جزء من العمل و هذا يكون عند توفر عدد من العاملين ذوي المعرفة و المتعلمين و يضاف إليه تكنولوجيا المعلومات التي تستخدم في نظم دعم القرار.

- **الحصول على المعلومات من مصادرها:** و يتم هذا من خلال جمعها و الحصول عليها وقت حدوثها وهذا يكون عن طريق نظم الوقت الحقيقي[12].

III-1-3 : أهداف إعادة الهندسة ؛ توجز أهم الأهداف فيما يلي :

- **الوصول إلى التغيير الجذري في الأداء :** و يكون هذا من خلال إحداث تغيير في أسلوب العمل و أدواته وهذا يكون عن طريق تدريب العاملين على تصميم العمل وفقا لرغبات الزبون و أهداف المنظمة .

- **التركيز على العملاء :** حيث تركز المنظمة اهتمامها على رغبات الزبون وذلك بتحديد حاجاته ثم القيام بإعادة هندسة العمليات لتحقيق هذا الهدف .

- **السرعة:** تهدف إعادة الهندسة إلى جعل المؤسسة قادرة على تنفيذ أعمالها بسرعة كبيرة و هذا بتوفر المعلومات الكافية لعملية اتخاذ القرار و تسهيل عملية الحصول عليه.

- **الجودة:** تهدف إعادة الهندسة إلى تحسين جودة الخدمات و المنتجات التي تقدمها لتناسب احتياجات و رغبات العملاء.

- **تخفيض التكلفة:** تهدف إعادة الهندسة إلى خفض التكلفة و هذا بإلغاء العمليات الغير اللازمة و التركيز على العمليات ذات القيمة المضافة.

III-2 مراحل إعادة الهندسة : يمر أسلوب إعادة الهندسة بعدة مراحل و لكن قبل تطبيقه في المؤسسة يجب المرور بالخطوات التالية :

- معرفة مستلزمات و طلبات المستهلك.
- ضرورة وضع مقاييس واضحة الأهداف .
- الابتكار بالاستفادة من مهارات خارج نطاق الصناعة و بالتالي التجديد.

- إن تكوين الفريق وزيادة الاتصالات يؤدي إ أن يصبح مالكي العمليات الداخلية جزء متكامل من عمليات التخطيط و التحليل .

كن إ از مراحل إعادة ا ندسة فيما يلي :

ا رحلة الأو : ديد ا دف : ع ديد ا دف من العملية بالنسبة للمستهلك الداخلي أو ا ارجي ذلك لفهم و معرفة احتياجاته و توقعاته توصيل و مشاركة الفهم ميع الأفراد ا شترك عملية إعادة البناء و مثال ذلك فيض التكاليف، ا ودة فهي أهداف يرغب فيها ا ستهلك و أهداف لإعادة ا ندسة.

ا رحلة الثانية : ديد و دراسة العمليات ا الية : تتم هذه ا رحلة دراسة العمليات الأساسية ع عدم خضوع كل العمليات لإعادة ا ندسة بل بعض العمليات فقط الذي يسهل ديدها الإجابة عن الأسئلة التالية : ما العمليات ال تعت مشكلة للمؤسسة و ال ا تأث قوي على ا ستهلك؟ما العمليات ا توقع اح إعادة هندستها ؟ما هي نقاط القوة ا راد ا تنفيذ ال نامج فرق العمل ؟

بالإضافة إ ضرورة الالتفات إ العمليات ا الية عرفة نواحي الضعف و عدم الكفاءة قبل وضع حلول للتطبيق و هذه ا الة ا دير أمام أمرين و هو التغ العمليات ا الية أو خلق عمليات جديدة فقد يؤدي إجراء سينات طفيفة بعض العمليات إ س أداء و بعض ا الات الأخرى تتطلب إعادة ا ندسة إحداث تغ جذري العمليات يؤدي إ سينات مهمة الأداء و هذا حسب برامج إعادة ا ندسة ال تتطلب تشكيل فرق لدراسة العمليات وذلك لتحقيق ما يلي :

- القضاء على ا راحل غ الأساسية الأداء
- قيق سرعة الأداء و زيادة ا ودة .
- إكمال ا طوات ا تعددة.

و هذا الفريق ذو أ ية إعادة بناء العمليات و بالتا ضرورة الاتصال ب يع الوظائف ا تضمنة العملية.

ا رحلة الثالثة : القياس ا قارن بأفضل أداء : إن عمليات إعادة ا ندسة لق التجديد داخل ا ؤسسة الذي يتوصل إليه عن طريق القياس ا قارن بأفضل أداء للعمليات ا ارجية و الذي يكون مسؤولا عن فريق العمل و ذلك بوضع ا عاي الكمية مثل زمن دورة العمليات القيام بالتحليل الذي ي التحس ا رغوب للعمليات كما يقوم فريق العمل ا سؤول عن تقييم ا شاريع عرفة ا شاكل داخل ا ؤسسة و استغلال فرص التحس .[13]

ا رحلة الرابعة : ديد الرؤية ا ستقبلية : ضرورة ديد بعد مستقبلي للعمليات و شرح هذه الأفكار و العمليات ا ديدة ا ستقبلية دف إقناع أفراد ا ؤسسة ا و توضيح دور تكنولوجيا ا علومات مساندة عمليات إعادة ا ندسة بالإضافة إ ضرورة تغ ثقافة ا ؤسسة ظل التغ ا ادث عمليات إعادة ا ندسة.

ا رحلة ا امسة :إعادة تصميم العمليات : بعد إدخال سينات العمليات ا ديدة يتم طرح البديل ا ديد وقد تاج عملية إعادة ا ندسة تطبيق تكنولوجيا ا علومات العمليات و هذه ا رحلة يتم إظهار كيفية تطبيق عمليات إعادة ا ندسة حيث يقوم فريق العمل بالقضاء على القوا و الإجراءات القد ة و الانشغال بتصميم العمليات ا ديدة[14]. و من ب العوامل ا همة ال تؤثر اح و فشل عمليات إعادة ا ندسة ما يلي :

1/ عوامل احج إعادة الهندسة: و تتمثل في[15]:
- وضع أهداف إستراتيجية للأداء .
- اهتمام المدير العام بإعادة الهندسة (من 20% إلى 50% من وقته).
- معرفة حاجات و اتجاهات المستهلك السوقية عن طريق الدراسة التحليلية .
- ضرورة توفر مدير مسئول على التطبيق مع القيام بدراسة استطلاعية عن التصميم الجديد .

2/ عوامل فشل إعادة الهندسة:
- عدم الاختيار الأمثل للعمال المسئولين عن تطبيق إعادة الهندسة .
- القيام بالخطة و عدم مراعاة التطبيق .
- رفض التغيير و الإبقاء على الأوضاع الحالية .
- إهمال فاعلية الاتصالات داخل المؤسسة .

المرحلة السادسة: تطبيق التغيير : هذه المرحلة يقوم الفريق المشرف على برنامج إعادة الهندسة بتطبيق التصميم الجديد وذلك بالتعاون مع المدير والإدارة الوسطى والمباشرة و العمل على اكتساب العاملين للمهارات لتجسيدها في التصميم الجديد وتكوينهم محاولة للوصول إلى نتائج عمليات إعادة الهندسة و تأثيرها الايجابي على المؤسسة في الأجل الطويل بحيث تكون جهودها ملموسة في مختلف الوظائف.

و يجب تبيان مدى نطاق عمليات إعادة الهندسة مع معرفة هل أن الدراسة تمت على عملية واحدة أو مدى ضيق أو كل عمليات المؤسسة ؟ و دراسة عملية واحدة في المدى الضيق قد لا تحقق النتائج المرغوبة أما الاتساع في عمليات إعادة الهندسة على مجموعة من الأنشطة سوف يؤدي إلى تحسينات تمتد أثرها في كل المؤسسة و خاصة عندما تتناول الدراسة الأنشطة المتداخلة المتعلقة ببعضها البعض فهي تؤدي إلى نتائج ملموسة كما يجب مراعاة في هذه المرحلة عمق التحليل لعمليات الهندسة الذي يتطلب وضوح الأدوار و المسؤوليات وكذا عمليات تقييم الأداء في ظل نظام حوافز فاعل وتشتمل الدراسة الهيكل التنظيمي و تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى القيم المشتركة و المهارات المطلوب تغييرها.

المرحلة السابعة : التحسين المستمر : في هذه المرحلة تقوم الإدارة بالتغيير بصورة مستمرة و ذلك بنشر سلوك الفريق داخل التنظيم والتخلي على المدخل التقليدي للإدارة حيث يكون الفريق مسؤول عن قياس الأداء و متابعة الأنشطة والمهام و يقوم بتقييم العمليات وبالقياس المقارن بأفضل أداء وبعد إتباع المنظمة سلوك الفريق و يتم التدريب عليه تتوصل إلى التحسين المستمر كعملية عادية في السلوك الإداري .وقد يطبق التحسين المستمر و إعادة الهندسة داخل المنظمة بالوظائف المختلفة إذا كان تحسين العمليات بواسطة التصنيع أو الرقابة على الجودة أما عمليات التجديد تدعم بواسطة تكنولوجيا المعلومات .[16]

III-3 إعادة هيكلة الموارد البشرية :

III-3-1: تعريف إعادة هيكلة الموارد البشرية

1– مفهوم إعادة هيكلة الموارد البشرية : تقوم العديد من المؤسسات بامتصاص العمالة الزائدة (الفائضة)كمشكلة تواجهها المؤسسة عن طريق إستراتيجية إعادة هيكلة الموارد البشرية، وتعرف بأنها قيام المؤسسة بتخفيض حجم العمال بغية القضاء على المشاكل داخل المنظمات الحكومية الخاصة الناتجة عن ضعف فعالية العمل.

كما تعرف بأ ا خفض حجم العمالة الزائدة ا ؤسسة وذلك بالتخلص من العمال غ الفعال دف تقوية فعالية ا ؤسسة وزيادة ميزا ا التنافسية ع هي عملية تقليص مستويات الإدارة الوسطى (مهام الإدارة الوسطى) ويطبق هذا الأسلوب عن طريق العديد من ا طط وال امج والسياسات ال تضعها ا ؤسسة لزيادة فعاليتها و س كفاءة أدائها.

و تعريف آخر يقصد بإعادة هيكلة ا وارد البشرية بأ ا : موعة الإستراتيجيات و ا طط وال امج والسياسات ال تضعها إدارة ا ؤسسة لتخفيض التكاليف و س كفاءة الأداء، واعتبار فيض قوة العمل وإدارة العمالة الفائضة أحد مداخل قيق هذه الأهداف.[17]

2 – أهداف إعادة ا يكلة : ت ز أهداف إعادة ا يكلة مايلي :

- وضع برنامج مشجع للتقاعد ا بكر
- احتضان ا ؤسسات التابعة للعمالة الزائدة عند الثبوت الاقتصادي ذا الإجراء .
- العمل على ا فاظ على العمالة الفعالة ا دربة ذلك بتحس نظام الأجور وا وافز ومنح تعويضات نقدية ن يقرر ترك العمل اختياريا وتعويض النفقات الإضافية من الوفرات ا ققة.
- القيام ب نامج للتكوين التحويلي وذلك بالاهتمام بالتخصصات ا طلوبة حاليا ا توقع طلبها ا ستقبل.
- منح العمالة الراغبة ترك العمل فرص للقيام شاريع خاصة مع توف برامج لتمويل الشراء ومساعد م على إدارة هذه الوحدات.

3- أساليب حل مشكل العمالة الزائدة : تستخدم ا ؤسسة عدة أساليب لإعادة هيكلة العمالة وهي :

1/ امتصاص الكمية الزائدة : ويكون هذا بعد ديد العمالة الزائدة و ديد خصائصها وبالتا ديد الفئة ا رشحة للتكوين

2/ التقاعد ا بكر : يلجأ إليه عند رفع سعر الفائدة لأرصدة هيئة التأمينات وا عاشات إ سعر الفائدة السوقي

3/ إعادة الانتشار : تلجأ إليه ا ؤسسة عندما تريد التركيز على نشاطا ا الأساسية ا ورية وهو أسلوب مطمئن للعمال يث تفظون بعملهم مهما كانت وضعية ا ؤسسة ا الية فلا تتخلى عنهم

4/ إعادة الدمج الفردي : ويكون هذا الأسلوب بالبحث عن الوظائف الأخرى مؤسسات مشا ة

5/ ا ساعدة على إنشاء مشاريع خاصة صغ ة : حيث تعمل الإدارة على مساعدة العمال على تكوين ا ؤسسات الصغ ة ا اصة ومساعد م إدار ا.

III-3-2 : مراحل إعادة هيكلة العمالة: كن تلخيصها فيما يلي:

ا رحلة الأو : توضيح أهداف خفض العمالة : و فيها يتم ديد الأسباب الدافعة فض العمالة و الأهداف النا ة عنها نذكر من هذه الأهداف ما يلي :

- خفض التكاليف .
- القضاء على العمالة القد ة و تعويضها بعمالة كفئ لزيادة ا ودة .

ا رحلة الثانية: التخطيط لتقليل حجم العمالة: حيث يتم هذه ا رحلة :

- معرفة مصادر التمويل.
- وضع معاي فيض العمالة:عمر، كفاءة، جنس.....
- ديد ا دمات ا رتبطة بالعمالة ع ديد ا دمات التابعة فض العمالة
- معرفة أ اء العمال ا تخلى عنهم.
- وضع ميزانية خفض العمالة

ا رحلة الثالثة:مرحلة التنفيذ: و يكون هذه ا رحلة :

- الوضوح و العلن:ا افظة على مشاعرهم (العمال).
- الاتصالات ا ستمرة : وذلك ب الإدارة و العمال ا ستغ عنهم .
- خلق حالة من الاطمئنان :و ذلك بثقافة أن فيض العمال يؤدي إ الكفاءة و الفعالية ا ؤسسة .
- الالتزام ب نامج زم :حيث يساعد على التخطيط و الرقابة على التنفيذ .

ا رحلة الرابعة / ا تابعة : إن الغرض منها هو معرفة الأخطاء و تصحيحها و تكون هذه العملية راجعة ا ؤشرات الدالة على اح أو فشل مشكلات تقليل العمالة ومن ب هذه ا ؤشرات: معدل دوران العمالة ،قياس الروح ا عنوية و الرضا والتأخر والغياب...
و هذه ا الة يقوم ا ديرين بالوقاية من هذه ا شاكل ا يلي :

- تسريح العمال ا تسبب للمشاكل .
- التدريب و التكوين.
- تشجيع العمال الأكفاء با وافز و الترقية
- النصح و ا شورة

III-4 : دور كل من إعادة ا ندسة و ا يكلة التكيف مع التغ التكنولوجي :

أولا : دور إعادة ا ندسة الاستجابة للتغي التكنولوجي :

إن أسلوب إعادة ا ندسة تستخدمه ا ؤسسة لكي تستطيع مسايرة و مواكبة التجديد التكنولوجي وذلك من خلال إحداث تغي جذري للعمليات داخل ا ؤسسة كنتيجة لظهور تكنولوجيا جديدة ال اول اكتسا ا وتطبيقها عن طريق التغي أساليب الإنتاج و طرقه و إدخال أساليب تكنولوجية لتحس الأداء و تطوير ا نتجات.

ثانيا : دور إعادة ا يكلة الاستجابة للتغ التكنولوجي :

تتكيف ا ؤسسة مع التغي التكنولوجي بأسلوب إعادة هيكلة العمالة (فيض العمالة الزائدة) من خلال التكنولوجيا ا ديدة حيث أن ظهور تكنولوجيا جديدة خاصة الآلات و معدات الإنتاج يؤدي إ استغناء ا ؤسسة عن بعض العمالة الزائدة ال ترى بأ ا غ فعالة و لا فائدة بقائها و تعويضها ذه الآلات الأكثر سرعة و فاعلية.
كما أن إدخال التكنولوجيا طرق و أساليب الإنتاج يؤدي إ سعي ا ؤسسة إ التقليص من حجم العمال والاحتفاظ بالعمال الفاعل الذين يقومون بالنشاطات الأساسية و ا ورية داخل ا ؤسسة.

ا لاصة : أصبحت ا ؤسسات ا ديثة تعزز إمكانيا ا الداخلية وا ارجية من أجل ضمان مواكبة كل تغ كن أن ينتاب نشاطها ،ويظهر ذلك معرفة ا ؤسسة ا الات ال كن أن يؤثر فيها التغي داخل ا ؤسسة سواء كانت هذه ا الات على ا ستوى ا ادي أو البشري أو ا وح التنظيمي. و ذا تكون لدى ا ؤسسة رؤية ولية إدارة التغي سواء كان التغي نابعا من داخل ا ؤسسة وبالتا تطوير مستمر ذا التغي ، أو مصدره خارج ا ؤسسة وبالتا التكيف ا ستمر معه لأن التغ التكنولوجي فهومه الواسع يعد التغ الدائم وا ؤثر تسي ا ؤسسة.

أفرزت الدراسة النتائج التالية :

- يعد أسلوب إدارة ا ودة الشاملة مهما لدى ا ؤسسات ا عاصرة، نظرا للمزايا ال يقدمها وا رتبطة أساسا بتنمية ا وارد البشرية ا ؤسسة وال تساعد على التكيف ا ستمر مع تلف التغ ات وخاصة التغ ات التكنولوجية.

- يعت أسلوب التحس ا ستمر الإجراء الوقائي والفاعل بالنسبة للمؤسسة من أجل إدارة التغي ، لأنه يتميز بالبعد الشمو إدارة ا ؤسسة.

- أصبح تب أسلو إعادة ا ندسة وإعادة ا يكلة أمرا واقعا ومهما تطور حياة ا ؤسسة نظرا :-

1. لأن أسلوب إعادة ا ندسة يهدف إ الوصول إ سينات ملموسة مقاييس الأداء عن طريق تب إعادة التفك وإعادة التنظيم ا ذري لعمليات ا ؤسسة.
2. لكون أسلوب إعادة ا يكلة وخاصة البشرية ينصب على إدارة الفائض من ا وارد البشرية ا ؤسسة وما هي الإستراتيجيات ا تبناة معا ة هذا الفائض ،وهذا من أجل التكيف مع التغ ات ا اصلة.
3. هناك تنوع داخل التكيف مع التغ وهذا دلالة على فاعلية ا نظر الشمو معا ة إدارة التغي .

ا داول و الأشكال

ا دول رقم (01) : مقارنة ب فرق س ا ودة وحلقات ا ودة

فرق س ا ودة	حلقات ا ودة
1- غ تطوعية 2- تدخل ا يكل التنظيمي 3- يهدف لا از عمل دد 4- انس الأعضاء من حيث ا ستوى الإداري 5- تنفيذية 6- حل ا شاكل الرئيسية	1- تطوعية 2- خارج ا يكل التنظيمي 3- معا ة مشاكل ا ودة وحلها 4- عدم انس الأعضاء 5- استشارية 6- حل ا شاكل الصغ ة

ا صدر : فوظ ا د جودة ، إدارة ا ودة الشاملة ، ص 64

ا دول رقم (02): خصائص إعادة ا ندسة

عمليات تشغيلية (فنية)	عمليات إدارية
-تطوير ا نتجات -ا صول على العملاء - ديد احتياجات العملاء -التصنيع -الإمداد الداخلي -إدارة الأوامر -ا دمات ا يدية	- متابعة الأداء - ا علومات الإدارية - الأصول الإدارية - إدارة ا وارد البشرية - طيط و صيص ا وارد

ا صدر : سونيا مد البكري، إدارة ا ودة الكلية، ص 312

الشكل رقم (01) : مراحل الطريقة العلمية للتحس ا ستمر

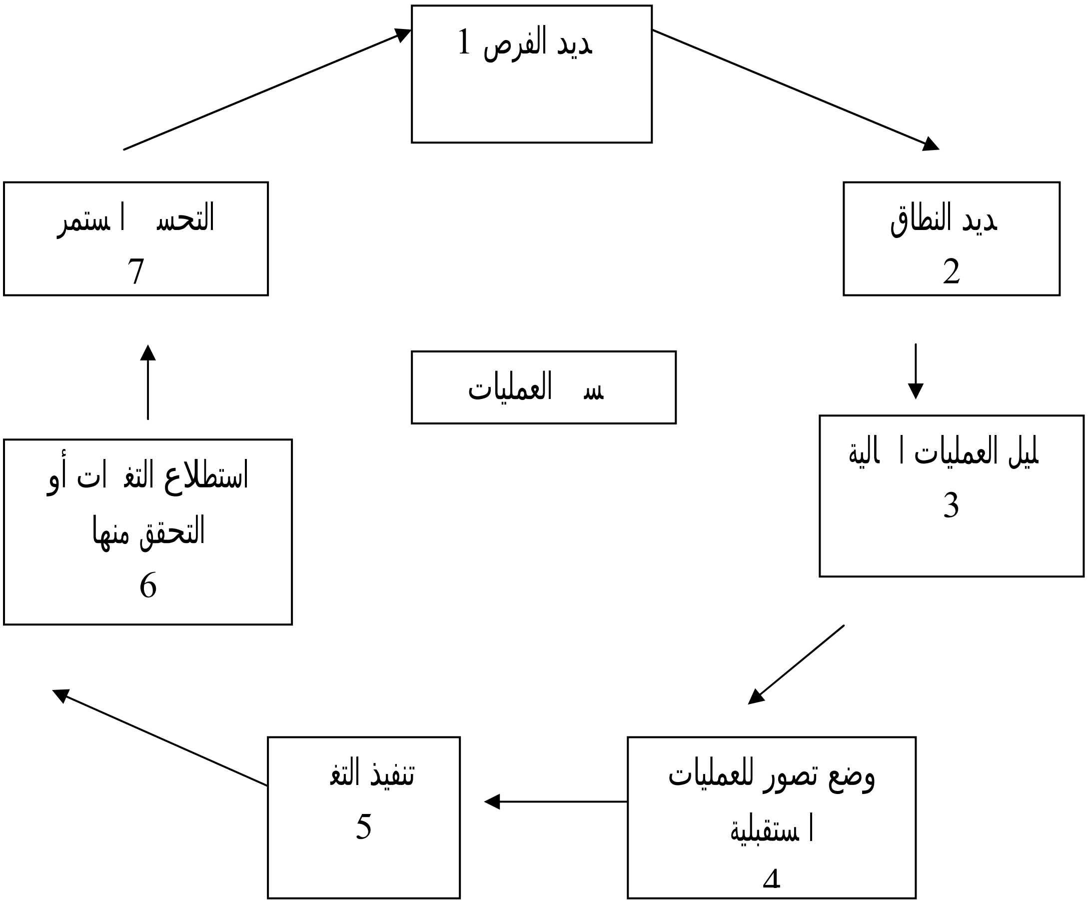

ا صدر : فوظ أ د جودة، مرجع سابق، ص 185.

ا صادر و الإحالات :

[1] طاهر سن منصور الغا ، وائل مد صبحي إدريس – الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل – دار وائل للنشر الطبعة الأو 2007، ص 552 .

[2] أ د شاكر العسكري- التسويق الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة 2 ،2005، ص.ص253-254 .

[3] -مرسي اللوزي، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، دار وائل للنشر ن الطبيعة الثانية، 2003، ص 235.

[4]Jean brilman ,Les Mielleures Pratiques De Management, Edition d'organisation, paris, 2001,p217.

[5] نفس ا رجع السابق ، ص 240

[6] - سونيا مد البكري، إدارة ا ودة الكلية، الدار ا امعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص233.

[7]- فوظ أ د جودة، إدارة ا ودة الشاملة ،دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص ص 183-188.

[8] - فوظ أ د جودة، ا رجع السابق ، ص 190-191.

[9] - علي مرسي، تطوير أداء و ديد ا نظمات، دار قباء للنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة، ص ص 92-93

[10] - سونيا مد البكري، مرجع سابق، ص.ص 310-311-312.

[11] - نفس ا رجع السابق، ص 313.

[12] نفس ا رجع السابق، ص ص 220-221.

[13]Jean brilman, op cit, p 248.

[14] Xavier Mesnard,Jean-Claud Tarondeau, Utiliser L'audit par benchmarking pour améliorer les Performances, Revue Française de gestion , janvier-fevrier ,B U Dauphine,2003,p247.

[15] نفس ا رجع السابق، ص 322

[16] ا رجع السابق، ص.ص (323-325)

[17] عايدة سيد خطاب ، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية ظل إعادة ا يكلة- الاندماج- مشاركة ا خاطر ،كلية التجارة ع س، 1999، ص150.

إدارة ا ودة الشاملة كتوجه تنافسي ا نظمات ا عاصرة

الدكتور/ بن عنتر عبد الر ان - جامعة بومرداس

ا لمخص : ينطلق أهداف هذا البحث من الاهتمام الكب الذي توليه ا نظمات ا عاصرة وضوع ا ودة ظل بيئة عا ية تنافسية مفتوحة تأخذ فيها منظمات الأعمال وا نظمات العامة على السواء العا ا تقدم والنامي، بأحدث أساليب الإدارة و سِ الأداء ودعم التنافسية، ومن بينها نظم إدارة ا ودة الشاملة، وهو الأمر الذي ينعكس إ ابا على حالة الأداء والإنتاجية وجودة ا نتجات وا دمات والتواجد بيئة الأعمال الدولية.حيث تعد ا ودة تلك ا تغ ة الثانوية ال لايلقى ا الاهتمام إلا حالة ظهور فشل أو خطأ أو عيب بل أصبحت حاليا تفرض نفسها كنظام شامل ب تسي ه بكفاءة عالية. وبالتا فإن هذا البحث يناقش دور إدارة ا ودة الشاملة دعم تنافسية ا نظمات ا عاصرة و سِ كفاء ا وتعظيم فرصها للتواجد عا يا،وذلك بالتركيز على أ يتها،عوامل احها وأسباب فشل تطبيقا ا ا نظمات ا عاصرة، علاقتها مع الايزو، ووضعها ظل التحديات الإدارية ا عاصرة.

الكلمات ا فتاحية : ا ودة الشاملة، ا يزة التنافسية، كفاءة الأداء، الكفاءة الإنتاجية، الايزو، الإدارة ا عاصرة.

هيد : تعد جودة ا دمات وا نتجات من أهم ا تغ ات ال تسعى ا نظمات لتحقيقها وذلك لضمان قيق رضا عملائها وولائهم وزيادة الر ية وتعزيز ا ركز التنافسي، وضمان البقاء والاستمرار الأسواق ا لية، كما تساهم ا ودة منح الفرصة للمنظمة لدخول الأسواق العا ية واحتلال مراكز قوية فيها مقارنة نافسيها.كما يعد الاهتمام بإدارة ا ودة الشاملة على مستوى ا نظمة سبيلا رئيسيا للتأهل التنافسي، وإذا حت ا نظمة تصميم وإدارة برنامج للجودة الشاملة فإن هذا سيشكل قاعدة قوية تقيم عليها نظام ا ودة ،وهذا بدوره يؤهلها للتوافق مع مواصفة الايزو ا ستهدفة.

و ظل حدة التنافس ال تسود الأسواق،تواجه ا نظمات ديات كب ة أ ها ،كيف تصل ا نظمة إ بناء وتعزيز ميزة تنافسية تسمح ا باحتلال مركز تنافسي قوي،وا افظة عليه وتعظيمه. ومن هنا نطرح إشكالية هذا البحث وا تمثلة التساؤل التا :كيف كن لإدارة ا ودة الشاملة أن تساهم بناء و قيق ميزة تنافسية للمنظمات ا ديثة ظل التحديات ا عاصرة ؟ ؛ وبالتا يستمد هذا البحث أ يته من خلال متطلبات ا نافسة ال تفرضها الساحة الاقتصادية الوضع الراهن وال تدفع ا نظمات إ تطبيق التوجهات ا ديثة واجهة ا نافسة والتفوق على ا نافس ،و قيق الريادة.

يستمد هذا البحث م راته من خلال :

1- زيادة الاهتمام تطلبات ا ودة ومتغ ا ا
2- زيادة احتدام ا نافسة ب ا نظمات .
3- سعي ا نظمات و قيق التفوق ال أعما ا.

ومن اجل استيفاء هذه الأهداف جاء عنوان هذا البحث" إدارة ا ودة الشاملة كتوجه تنافسي ا نظمات ا عاصرة" وفق استراتيجيه تتضمن ا اور التالية :

أولا : ا ذور وا ؤشرات ا عاصرة للاهتمام العا ي با ودة.
ثانيا : أ ية إدارة ا ودة الشاملة.
ثالثا : إدارة ا ودة الشاملة ظل التحديات الإدارية ا عاصرة.
رابعا : علاقة إدارة ا ودة الشاملة عاي الايزو.
خامسا : عوامل اح وأسباب فشل تطبيقات ا ودة الشاملة دعم تنافسية ا نظمات.

أولا: ا ذور وا ؤشرات ا عاصرة للاهتمام العا ي با ودة

إن تطور وتنامي الاهتمام العا ي با ودة يعود إ سبعة آلاف عام منذ أن اهتم ا صريون القدامى ا، ويتضح ذلك من خلال النقوش الفرعونية وبناءات الأهرامات، أسفر الاهتمام ا عاصر بقضية ا ودة عن نشأة اهتمام دو عا ي متنام بنظمها وإ اد معاي دولية ا، هي[1]:

1- ا عيار الصناعي اليابا : طور اليابانيون عام 1981مواصفة لإدارة ا ودة الشاملة عرفت باسم ا عيار الصناعي (1981-Z8101) وقد أوضح ا عيار أن السيطرة الفاعلة على ا ودة تتطلب تعاون كافة الات وأنشطة ا نظمة،وهم: الإدارة العليا، وا ديرون وا شرفون، والعمال كافة الات وأنشطة ا نظمة مثل: وث السوق،البحوث والتطوير، التخطيط لتصميم ا نتج،التجهيز للإنتاج،الشراء،الصنع،الفحص،ا بيعات، وخدمة ما بعد البيع، وكذلك السيطرة ا الية ،وإدارة ا وارد البشرية،والتدريب والتعليم.وقد أدى هذا الاهتمام ودة السلع وا دمات لليابان على سيد ظاهرة الاهتمام العا ي با ودة وذلك نح جائزت و ا على التوا [2]:

1-1: **جائزة " د نج " :** منحت هذه ا ائزة ا سماة باسم خب ا ودة" د نج"لأول مرة عام1951،حيث قدمها ا اد علماء ومهندسي اليابان إ الشركات ال حت برا ها لتحس ا ودة.وبرغم أن التقدم لنيل ا ائزة كان متاحا لكل الشركات، إلا أن أول شركة غ يابانية حصلت عليها كانت شركة فلوريدا للطاقة والضوء عام 1991،كما حصلت عليها شركات أخرى شه ة مثل " تويوتا"،و"إن.إي.سي".وقد ركزت ا ائزة على النجاح الرقابة الإحصائية على ا ودة كوسيلة لتحس ا ودة.وعلى ألتزام الإدارة العليا ومشاركتها برامج س ا ودة.كما أخذت ا ائزة بالاعتبار أربعة أنشطة للإدارة العليا:

أ- طبيعة توجهات وأنشطة طاقم الإدارة العليا إزاء ا ودة.

ب-نشاط إرضاء العملاء.

ج-إشراك العامل قضايا وأنشطة ا ودة.

د- نشاط التدريب.

وكانت هذه ا ائزة من أو التحركات العا ية لاعتبار وتقدير،ومكافأة،وتشجيع التقدم ال س جودة السلع وا دمات.كما كانت هامة للغاية التحرك اه رفع مستوى إدراك الإدارة العليا على ا ستوى العا ي لأ ية ا ودة والامتياز فيها.

1-2: **جائزة "مالكو بالدريج" القومية :** بعد التفوق الواضح لليابان ال ا ودة،ظهر اهتمام واسع النطاق الولايات ا تحدة الأمريكية بتحس جودة السلع وا دمات.وقد أنشا ا عهد القومي للمعاي والتكنولوجيا بالولايات ا تحدة الأمريكية، عام1987جائزة"مالوم بالدريج"لتمنح للشركات الأمريكية فقط ا تميزة ال ا ودة. ويعد رضاء العميل أهم العوامل وأثقلها وزنا مساعدة الشركة على نيل ا ائزة.وتتلقى الشركات ا تقدمة لنيل ا ائزة ملخصا مكتوبا من هيئة ا كم أوا قيم عن ملاحظا م، متضمنة نقاط القوة والضعف برامج ا ودة،واقتراحا م للتحس ،وهكذا لا يكون نيل ا ائزة هو ا كسب الوحيد للشركة ال اول نيلها.كما دف ا ائزة بشكل عام إ حث الشركات الأمريكية على[3]:

- س برا ها إدارة ا ودة.
- تطوير معاي وأدلة إرشادية يؤدي الالتزام ا لتحس ا ودة.وتعزيز استراتيجيا ا.

وللجائزة ثلاث فئات :

- الفئة الأو للشركات الصناعية الكب ة.
- الفئة الثانية للشركات ا دمية الكب ة.
- الفئة الثالثة للمنظمات الصغ ة.

وح تكون الشركة مؤهلة للترشيح ب أن يكون موقعها بالولايات ا تحدة الأمريكية،وأن تقدم طلبامن75صفحة يضم بيانات عنها،حيث يقوم فريق من ا قيم راجعة وتقييم هذه الطلبات.و ضع الشركات ال صل على درجات عالية لسبعة اختبارات، وتتمثل معاي الاختبار من ب الشركات فيما يلي :

- القيادة: أي مدى اح قيادة الشركة غرس ثقافة واضحة ومستمرة للجودة ا نظمة.
- ا علومات والتحليل: من حيث قدرة الشركة على ع و لیل معلومات مرتبطة بالتخطيط للجودة و سينها.
- التخطيط الاستراتيجي للجودة: من حيث تكامل متطلبات ا ودة مع خطط وأنشطة ا نظمة.
- الإفادة من ا وارد البشرية: باستغلال كامل قدرات قوة العمل س ا ودة.
- تأكيد ا ودة: بتصميم وإدارة نظم لتأكيد السيطرة على ا ودة كافة عمليات الشركة.
- نتائج تأكيد ا ودة:بعرض ا نجزات والتحسينات ا ودة من خلال مقاييس كمية.
- رضاء العملاء: بتحديد توقعات ومتطلبات العملاء وعرض نتائج الاستجابة ا.

وقد حصل على هذه ا ائزة عدد من الشركات الصناعية الأمريكية الكب ة مثل "موتورولا "و "ويستينجهاوس"و "زيروكس"، " آي. .إم"وقطاع سيارات "كاديلاك"بشركة"جنرال موتورس". كما حصل عليها عدد من الشركات ا دمية الكب ة مثل"فيديرال إكس س"،وشركات صغ ة أيضا. و صل الفائزون على ميداليات من الكريستال،ومزايا النشر عن الفوز وسائل الإعلام، وحق الشركة أن تعلن عن أ ا فازت با ائزة.

2- معيار الايزو 9000 الاورو : ركز هذا ا عيار الذي طوره الأوروبيون وهو إيزو9000على إلزام منظمات الأعمال العاملة نطاق دول ا ماعة الأوروبية بإتباع إجراءات ضمن إدارة منهجية للجودة.وقد تضمن ا عيار ثلاثة عناصر رئيسية هي[(4)]:

أ- توفر دليل للسيطرة على ا ودة يستو القواعد الإرشادية للايزو.
ب- توثيق إجراءات ا ودة.
ج- وجود تعليمات مكتوبة للعامل.

ويتع أن يقوم مراجعون-كطرف ثالث- راجعة مدى توافق نظام ا ودة مع مواصفة الايزو.وهناك عوامل عديدة عل من الايزو9000موضوعا للاهتمام ا كثف على ا ستوى العا ي،وتتضمن هذه العوامل مايلي :

أ- القبول العا ي واصفات الايزو كنظام واصفات ا ودة.
ب- ا اه الا اد الأورو منذ1993إ تطبيق مواصفات ومعاي جودة على ا نتجات ا صنعة بالدول الأعضاء أو ا صدرة إليها.ومن يتزايد الاهتمام بنظام جودة الايزو الذي يساعد على يئة أو إفراز منتجات جيدة تتوافق وهذه ا واصفات.
ج- احتياج الأسواق-الذي يتوقع تزايده-لأن تستو ا نظمات ا تعاملة متطلبات التوافق مع الايزو9000.

و ا سبق كن توضيح مراحل تطور الاهتمام با ودة والسمات ا ميزة لكل مرحلة ح الوصول إ مايسمى بإدارة ا ودة الشاملة من خلال ا دول التا :

جدول رقم(1):التطور النوعي راحل الاهتمام با ودة وملا ها الأساسية

مراحل الاهتمام با ودة	ا لامح الرئيسية
ا رحلة الأو : مرحلة الاهتمام بفحص ا نتجات باستخدام الوسائل الفنية	* العشرينيات. * فحص ف بعد اية الإنتاج للتأكد من مطابقة ا نتج أو ا دمة للمواصفات ا وضوعة.
ا رحلة الثانية: مرحلة استخدام الأساليب الإحصائية الرقابة على جودة الإنتاج.	*الثلاثينات/ الأربعينات. * أهم الأساليب: العينات الإحصائية، عينات القبول، الرقابة على العملية وخرائط العملية وخرائط الرقابة على ا ودة.
ا رحلة الثالثة: مرحلة التأكد من ا ودة وضما ا	* منذ منتصف ا مسينات. * بداية فكرة رقابة ا ودة الشاملة، وال تعت النواة ا قيقية ركة إدارة ا ودة الشاملة. *قضايا هامة و ورية: تكلفة ا ودة، قياس درجة الاعتمادية للسلع،والتركيز على نظم الإنتاج بلا عيوب.
ا رحلة الرابعة: مرحلة الإدارة الإستراتيجية للجودة وتوظيفها لدعم تنافسية ا نظمات	* اهتمام الإدارة العليا ا نظمات بقضية ا ودة. * الربط ب ا ودة والر ية ا نظمات. *إدارة ا ودة الشاملة كفلسفة إستراتيجية. * إدارة ا ودة الشاملة كسلاح تنافسي.

ا صدر: مد ماجد خشبة، **ا ودة الشاملة وتنافسية ا شروعات**، سلسلة اجتماعات ا اء، ا عهد العر للتخطيط بالكويت، العدد15، 2005، ص10، وبتصرف من الباحث.

ثانيا:أ ية إدارة ا ـودة الشاملة

ينظر إ إدارة ا ودة الشاملة على أ ا قاطرة عظيمة للتغي إ الأفضل، ومقياس أساسي للمفاضلة ب ا نظمات.حيث اعتمد ا الكث من ا نظمات لأ يتها الإستراتيجية الفائقة، ا زاد من فاعليتها ومن قدر ا على البقاء سوق ا نافسة.

ومن ب العوامل ال أدت إ تصاعد أ ية إدارة ا ودة الشاملة مايلي[5]:

- زيادة حدة ا نافسة ب ا نظمات، وال ترتكز على تقد أفضل ا نتجات بأقل سعر كن.
- انتقال التنافس من الصعيد ا لي إ الصعيد العا ي، ا جعل ا ودة الشاملة سلم أولويات ا نظمة.
- ضرورة اللجوء إ ابتكار أساليب وتقنيات إدارية جديدة واجهة التغ ات ا الية السريعة وا ستمرة.

إن تطبيق إدارة ا ودة الشاملة يؤدي إ قيق عدة احات تتجلى من خلا ا أ ية هذه الأخ ة منها :

- تقليص شكاوى ا ستهلك و فيض تكاليف ا ودة، ا يساهم قيق رضا العميل.
- زيادة الإنتاجية والأرباح ا ققة ا يؤدي إ رفع ا صة السوقية.
- تقليص حوادث ومشاكل العمل ، ا يساهم رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية.
- قيق منافع ووفورات متعددة تكاليف وآجال العمليات الإنتاجية، ا يرفع من مستوى جودة ا نتجات.
- س عملية الاتصال ب تلف مستويات ا نظمة وضمان ا شاركة الفعالة ميع أفرادها س الأداء.

وتؤكد إدارة ا ودة الشاملة على أن الإصغاء لرغبات العميل وتلبيتها هي السبيل الوحيد والأكثر دواما بالنسبة للمنظمة لتحقيق النجاح والريادة.إذ تستمد أسسها من قيق أعلى درجات الرضا لدى العملاء بشكل مستمر. وتعد ا افظة على العملاء ا الي

وا صول على آخرين جدد أك د تواجهه ا نظمة حاليا ا يتطلب قيق منتج ناجح ظل السوق التنافسية الآنية.ولا كن قيق ذلك إلا بتطبيق إدارة ا ودة الشاملة. و كن توضيح أ ية إدارة ا ودة الشاملة من خلال الشكل التا :

شكل رقم (01): أ ية إدارة ا ودة الشاملة

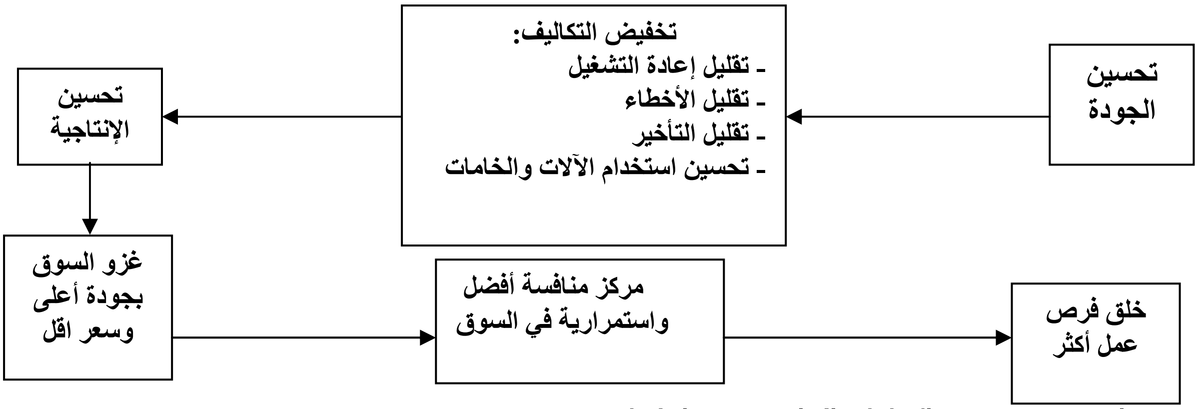

ا صدر: علي السلمي، **السياسات الإدارية عصر ا علومات**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص299.

ثالثا: إدارة ا ودة الشاملة ظل التحديات الإدارية ا عاصرة

1- التحديات ال تواجهها ا نظمة : تواجه ا نظمات حاليا ديات متعددة و تلفة،أ ها مايلي :-

* تقليص دور الدولة وإعطاء الدور الأك للقطاع ا اص إدارة الفعاليات الاقتصادية ا ساهم س الكفاءة الإدارية هاز ا كومي.

*العو ة ،وأثرها على زيادة اهتمام ا نظمات بالعملاء وانتقال ا نافسة من الأسواق ا لية إ الأسواق العا ية، ا جعل الاهتمام با تغ ات العا ية من حتميات بلوغ أعلى درجات ا ودة وضمان البقاء الأسواق.

*التحديات ا رتبطة بأ تة العمل الإداري وترسيخ متطلبات الإدارة الالكترونية وتطوير طرق العمل الإداري.

*التحديات ا رتبطة بترسيخ الشفافية العمل الإداري،وهي الوضوح القوان والإجراءات والسماح للمعلومات بالتدفق ا ر والابتعاد عن الغموض والتعتيم والتستر على ا شكلات ومواقع القصور،وكذا الابتعاد عن الضبابية العمل الإداري.

* التحديات ا رتبطة بالتخلص من يع مظاهر الفساد الإداري دف الوصول إ منظمات متطورة قادرة على تقد خدمات ذات جودة متميزة ترضي العملاء.

* التحديات ا رتبطة باستقطاب ا وارد البشرية ا نخرطة عا ا علوماتية والاتصالات التكنولوجية وا سلحة بالأ اط الإدارية ا ديثة وذات التفك الإبداعي.

2- العو ة وإدارة ا ودة الشاملة : تعد العو ة مفهوما حديثا ينطوي على عدة جوانب تلفة ،أ ها مايلي(6):

* **ا انب الاقتصادي :** من ب ا ظاهر الاقتصادية ال تتجلى من خلا ا ظاهرة العو ة ،حرية وسرعة حركة رؤوس الأموال،تطور الاتصالات وسهولة ا عاملات التجارية،واحتكار النشاط الاقتصادي وا ا .

*** ا انب التكنولوجي :** مع ظهور الإبداعات التكنولوجية ا ديثة كالانترنيت ووسائل الاتصال ا تطورة،أصبحت ا علومات تنتقل بسرعة فائقة ب تلف دول العا ا ساهم تسهيل ا بادلات والاتصالات.

*** ا انب الإداري :** أدت العو ة إ ظهور العديد من الظواهر منها،مايلي:

- الانتقال من ا نافسة ا لية إ ا نافسة العا ية ال تتميز دة ا نافسة وبقاء الأفضل.

- تصغ دور الدولة ومنح القطاع ا اص أ ية أك النشاط الاقتصادي.
- تفعيل مشاركة القطاع العام وا اص،وترسيخ مفهوم الشفافية العمل الإداري و نب الضبابية.
- أ تة العمليات الإدارية كا اذ القرار، س الاتصالات،ترويج ا نتجات من خلال شبكة الانترنيت
- التأكيد على تفعيل جودة ا دمة والإنتاج من خلال التركيز على جودة الأداء بغية إرضاء العملاء
- السعي و استقطاب ا وارد البشرية ا ؤهلة وا درية، وذات التفك الإبداعي.
- إعادة هيكلة ا نظمات وتقليص عدد ا ستويات الإدارية وإعادة هندسة العمليات.
- الاهتمام بالتجارة الالكترونية ال تساهم توف ا علومات وسرعة انتقا ا لتسهيل التبادل الدو

ولقد سا ت العو ة ترسيخ مفاهيم إدارة ا ودة الشاملة ا نظمات من خلال ما يلي :

* الا اه و تقليص حجم الأجهزة الإدارية وإعادة هيكلتها سيساهم ترسيخ مفاهيم ا ودة الإنتاج وا دمات ا قدمة للعملاء.
* التحول من ا نافسة ا لية إ ا نافسة العا ية سيدفع ا نظمات إ تقد منتجات ذات جودة عالية لضمان استمرارها ظل حدة ا نافسة.
* الا اه و تقوية نظم ا ساءلة وا اسبة سوف يساهم زيادة الرقابة على مستوى جودة ا نتجات وا دمات، وآلتزام ا نظمة با عاي وا قاييس العا ية للبقاء الأسواق.
* الا اه و ضرورة ترشيد النفقات وترسيخ الكفاءة إدارة الأموال لتعزيز ا ركز ا ا للمنظمة، سيساهم التحس ا ستمر ستوى جودة ا نتجات وا دمات ال تقدمها.
* الا اه و أ تة العمل الإداري وضرورة ترسيخ الإدارة الالكترونية عمل ا نظمة سوف يساعد هذه الأخ ة على تقد منتجات خالية من العيوب وبشكل أسرع.
* ضرورة ترسيخ الشفافية العمل الإداري ومكافحة كافة أشكال الفساد الإداري تعد ا نطلق الأساسي ركة إدارة ا ودة الشاملة لأ ا تؤمن بضرورة وضوح الإجراءات والتشريعات.
* استخدام الانترنيت عمليات الإدارة ا ختلفة كالتسويق مثلا يساهم قيق جودة عالية خدمة العملاء و فيض مصاريف تسويق ا نتجات با قارنة ثيلا ا قنوات التوزيع التقليدية.
* التوجه و استقطاب الكفاءات ا ؤهلة وا نخرطة عا ا علوماتية، وا سلحة بأ اط وأساليب الإدارة ا ديثة سيساهم بفعالية تطوير وإبداع منتجات ذات جودة عالية.
* التوجه و حرية التجارة وإزالة ا واجز ا مركية ب الدول سيشجع ا نظمات على رفع مستوى جودة السلع وا دمات ال تقدمها ظل ا نافسة الأجنبية ال ستواجهها، ا يساعد على قيق ر ية أك .
* تفعيل استخدام التجارة الالكترونية يساهم ترسيخ ا ودة نشاط ا نظمة من خلال ما يلي :
  1- زيادة ا نافسة سوق إلكترونية مفتوحة سيؤدي إ ا فاض الأسعار والتكاليف و س مستوى ا ودة.
  2- توزيع ا دمات للعملاء بأقل التكاليف ا مكنة لسهولة وصول ا علومات إ عدد كب منهم.
  3- التعامل ا باشر مع العملاء وبدون إجراءات معقدة ا يساهم رفع جودة ا دمات ا قدمة.
  4- تساعد ا صول على مطالب العملاء وطبيعة السلع وا دمات ال يفضلو ا.
  5- حصول ا نظمة على معلومات مرتدة من العملاء بشكل مباشر تطوير و س السلع وا دمات.

رابعا : علاقة إدارة ا ودة الشاملة عاي الايزو

إن ا صول على شهادة ا طابقة ليس هدفا حد ذاته، وإ ا وسيلة تلجا إليها ا نظمة للارتقاء با ستوى العام لأدائها، و قيق رضا العملاء، والتطوير الشامل لتنظيمها تأكيدا فهوم ا ودة الشاملة. تعت إدارة ا ودة الشاملة مدخلا للتطوير الشامل وا ستمر

للأداء،حيث تعد مسؤولية يع أفراد ا نظمة، و دف إ قيق رضا العملاء، فيض التكاليف،ورفع ا صة السوقية من خلال تعميم ا ودة على يع مراحل التشغيل بدءا من التعامل مع ا ورد ووصولا إ التعامل مع العميل. أما الايزو9000فهي مواصفة ددة متفق عليها عا يا، ا يسهل تقييم مدى توافق أداء ا نظمة معها، ح يصعب ذلك مع إدارة ا ودة الشاملة،حيث ترتكز على العلاقة(مورد/زبون) وال تعد مكملة لتوجه الإدارة والعمال بإدارة ا ودة الشاملة. وترتبط معاي الايزو بإدارة ا ودة الشاملة من خلال النقاط التالية[7]:

- أن ا واصفات القياسية للايزو تع عن إدارة ا ودة من وجهة نظر العميل، ح تنبع إدارة ا ودة الشاملة من وجهة نظر ا ورد،فإدارة ا ودة الشاملة خلافا للايزو تذهب لأبعد من توقعات العملاء.
- أن تركيز إدارة ا ودة الشاملة على رفع فاعلية وكفاءة عمليات ا نظمة بشكل شامل ومستمر بغية إرضاء العملاء يشكل نقطة توافق مع مواصفات الايزو.
- أن تركيز مواصفات الايزو على التوثيق وا راجعة ا ستمرة يساهم س إدارة ا ودة ونظم تأكيدها، ا يزيد من الاهتمام بالتطوير ا ستمر والتشغيل الكامل للنظام.

إذن مواصفات الايزو9000 ثل نظاما للجودة يقوم على مواصفات موثقة ويركز على أساس مطابقة هذه ا واصفات، ح إدارة ا ودة الشاملة ثل إدارة ا ودة من منظور شامل حيث تغطي و تم بتحقيق ا ودة يع الات ا ؤسسة فهما نظامان متكاملان وليسا متعارض . و كن توضيح أهم الاختلافات ب ا واصفات القياسية للايزو وإدارة ا ودة الشاملة من خلال ا دول التا :

جدول رقم(02): علاقة إدارة ا ودة الشاملة معاي الايزو

إدارة ا ودة الشاملة	ا واصفات القياسية للايزو9000
موجهة بالعملاء	ليس ضروريا أن تكون موجهة بالعملاء
ثل ا ور الأساسي لاستراتيجيه ا ؤسسة	قد لا ثل جزءا متكاملا من استراتيجيه ا ؤسسة
موجهة بفلسفة،أدوات وأساليب شاملة	موجهة بالإجراءات التشغيلية للنظام الف
التحس والتطوير ا ستمر أحد ا اور الأساسية فلسفة ا ؤسسة	التحس والتطوير ا ستمر غ وارد، فا عاي ددة بإجراءات وطرق العمل.
تشمل يع الأقسام، الإدارات، الوحدات، وا ستويات التنظيمية	كن تطبيقها على أقسام أو إدارات ددة وليس بالضرورة على مستوى ا نشاة ككل.
يتو مسؤوليتها كل فرد ا نشاة وليس إدارة أو قسم دد	يتو مسؤوليتها قسم أو إدارة مراقبة ا ودة
تاج إ إحداث تغي شامل ا فاهيم والنظم ومراحل التشغيل	قد لا تتطلب إجراء تعديلات جوهرية الأوضاع ا الية
تتب التغ ا ستمر لاسيما الثقافة التنظيمية	تبدو وكأ ا حالة استاتيكية وضمن بيئة ثابتة لا تتغ

ا صدر : مد عبد العزيز، **جودة ا نتج ب إدارة ا ودة الشاملة والايزو9000،10011**، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأو ، القاهرة، 1999،ص140، وبتصرف من الباحث

إن تطبيق ا ودة،أو ع أصح ا ودة الشاملة أصبحت من متطلبات البقاء الأسواق العا ية ال تتصف دة ا نافسة فيها، وبقاء الأفضل، والذي يقدم أفضل وأجود ا نتجات وا دمات،ولا تكفي ا ودة الشاملة لتحقيق هذا ا دف،بل ب على ا نظمة أن تتفوق وتتميز على منافسيها، والذي لا يتحقق إلا من خلال امتلاكها يزة تنافسية قوية.وكنتيجة عامة كن القول بأن إدارة ا ودة الشاملة والايزو أ ما متكاملان وليسا بديلان أو متعارضان،إذ كن ا صول على الايزو بدون إدارة ا ودة الشاملة والعكس صحيح،كما كن تب إدارة ا ودة الشاملة كمدخل للحصول على الايزو.

خامسا : عوامل اح وأسباب فشل تطبيقات ا ودة الشاملة دعم ا نظمات

لتحقيق **الريادة والتفوق إدارة ا ودة الشاملة**،تعتمد ا نظمة على ا بادئ التالية(8):

1- التركيز على أ ية البحث والتطوير واعتبارها من الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.
2- ترشيد ا ديرين للعمال وتلقيهم مبدأ التقو الذا لتحس أدائهم.
3- توف جو ملائم للعمل،والتأكيد على أ ية قيمة العمل ا ماعي ب أفراد ا نظمة.
4- ربط القيم وا بادئ التنظيمية بعملية إدارة ا ودة الشاملة، وترسيخها لدى يع أفراد ا نظمة.
5- تطوير خطة ورؤيا استراتيجيه سد مفاهيم ا ودة وقيمها،وأهداف س ا ودة.
6- التركيز على منع حدوث الأخطاء من خلال تب مفهوم(صفر خطأ) واستخدام معاي الأداء.
7- التركيز على أ ية الاختيار الأمثل للعمال،وتعليمهم وتدريبهم دف رفع كفاء م ومهارا م ا هنية.
8- الاهتمام بإدارة التحس ا ستمر للعمليات والتخطيط ا كم ا.
9- دمج ا طط الإستراتيجية والتسويقية وخطط ا ودة خطة واحدة شاملة.

إضافة إ العوامل السابقة، يز موعة أخرى من العوامل ال تساهم قيق إدارة ا ودة الشاملة، وهي(9):

1- ا شاركة والتحفيز: إن إطلاق الفعاليات وتشجيع الابتكار والإبداع وخلق ال امج التطويرية والتحفيزية وزرع روح ا شاركة الذاتية والفريق الواحد،يعد الركيزة الأساسية لتعزيز البناء التنظيمي و قيق الأهداف ا ثلى ال تسعى ا ا نظمة.

2- نظام ا علومات والتغذية العكسية : يعت من أكثر العوامل ا ادفة لتحقيق اح ا نظمة، فا اذ القرارات الصائبة يرتبط بشكل كب بتوافر ا علومات السليمة، كما أن استمرارية التحس والتطوير يقترن بشكل كب بتدفق ا علومات وعود ا.

3- العلاقة با وردين : يعد دور ا وردين ذوي الكفاءات الفاعلة توريد ا واد با ودة ا طلوبة من الركائز ا همة اح إدارة ا ودة الشاملة، ذلك أنه يساهم قيق منتجات ذات جودة عالية.

4- تأكيد ا ودة : لتأكيد ا ودة أثر فعال اح إدارة ا ودة الشاملة، فاعتمادها يتم بدءا من عملية التصميم، فدقة ا واصفات ا عتمدة التصميم ا أثر كب قيق اح دقة ا طابقة أثناء الإنتاج وبالتا قيق جودة ا نتج النهائي.

5- ا ناخ التنظيمي ا لائم : وذلك من خلال قيام الإدارة العليا،ومنذ البدء بإعداد و يئة العمال ا ؤسسة على تلف مستويا م إعدادا نفسيا لقبول وتب مفاهيم إدارة ا ودة الشاملة، ا يساهم تنشيط أدائهم والتقليص من مقاومتهم للتغي ، وبالتا زرع وترسيخ ثقافة ا ودة ب أفراد ا نظمة.

يتطلب اح نظام إدارة ا ودة الشاملة تطوير ثقافة ا ودة، لأ ا تقوم بغرس ثقافة خدمة العميل سواء كان داخليا أو خارجيا. ويعت (6سيجما) من أحدث معاي ا ودة ال تسعى إ نشر ثقافة ا ودة، حيث يعتمد على التحليل ا تزايد للبيانات والإحصاءات للتعرف على مواطن القصور العمليات أو ا نتجات، دف معا تها بشكل دائم، ا يساهم قيق أعلى مستوى لضبط ا ودة. و دف هذه التقنية إ قيق دقة الالتزام واصفات ا ودة و نب الأخطاء العمليات، وذلك بأن يكون كل مليون عملية احتمالات خطأ لا تزيد عن أربعة عمليات.كما تعتمد هذه التقنية على العنصر البشري ا تميز للوصول إ س ا ودة وا افظة عليها ؛ ومن ب العوامل ال تؤدي إ فشل برنامج إدارة ا ودة الشاملة مايلي(10) :

1- دودية فهم ا ديرين لأ ية س ا ودة ومدى ارتباطها بفاعلية ا نظمة وكفاء ا.
2- عدم وضع سياسة سليمة ل نامج التدريب ا رتكز على ديد الاحتياجات التدريبية الفعلية للعمال.
3- عدم وجود قائد قوي ا ؤسسة، والذي له القدرة على توجيه العمال ودعمهم تطبيق برنامج إدارة ا ودة الشاملة.
4- وضع برامج دودة وضيقة الأبعاد لتحس ا ودة، ا يعترض تطور الإبداع على ا دى البعيد.

5- رفض وعدم قبول بعض الأفراد ا نظمة فاهيم ومبادئ إدارة ا ودة الشاملة.
6- عدم توظيف ا ات عملية التحس ا ستمر ، ا يؤدي إ تكرار الأخطاء وا فاض مستوى الأداء.
7- عدم التركيز على العمليات الأساسية ال تؤثر بشكل مباشر وكب على خلق القيمة ا ضافة للعملاء.
8- عدم وجود رؤيا استراتيجيه واضحة للجودة الشاملة وللتغي على مستوى ا نظمة.
9- عدم توفر الوقت اللازم لوضع طيط سليم و كم للعمل.
10- نقص توعية الأفراد ونشر ثقافة ومفهوم إدارة ا ودة الشاملة لدى أفراد ا نظمة.

ا لاصة : تأسيسا على ماسبق فان البحث خلص إ أن إدارة ا ودة الشاملة فلسفة أوسع من أي فكر إداري سابق ا إذا ما قورن ا منفردا،وتعد سلاحا تنافسيا فاعلا ومكونا رئيسيا عملية التخطيط الاستراتيجي ا نظمات،و ثل أحد العلامات البارزة تطور ا ودة وتطور الفكر الإداري ا ديث على السواء. و ثل شرطا جوهريا لقبول ا نتوج بشكل عام سواء بالسوق ا لية أو بالأسواق ا ارجية وهي شرط أساسي لزيادة القدرة التنافسية وال تتحقق عندما ينجح ا نتج تصميم وتنفيذ وتقد منتجات تشبع حاجات وتوقعات العملاء و قق درجة الإشباع الكاملة ا توقعة من هذا ا نتج ،كما ترتبط جودة ا نتوج بإدراك العميل دى تلبية ا نتج(سلعة أو خدمة) ذه ا اجات والتوقعات،شريطة أن تشمل جودة ا نتج موعة من السمات وا صائص نتج أو خدمة لت على عاتقها إشباع حاجة معينة .وهذا يشمل ا اجة الاقتصادية وإمكانية الاستفادة من ا نتج وسهولة الصيانة وإمكانية الاعتماد عليه والتصميم وكل ا صائص الأخرى الضرورية.

كما التوصل إ أن ا ودة من وجهة نظر ا نظمات لابد أن ترتبط بالابتكار ا ققه من قبول ا ستهلك للمنتجات ا ديدة، وما تؤمنه من توافق مع الاعتبارات البيئية كشروط تتزايد أ يتها ا ياة ا عاصرة، و ا توفره من تكامل سلاسل ا ودة أي الانتشار الأمامي وا لفي والأفقي للجودة حياة ا تمع وصناعاته وخدماته. و ا تام أوضح البحث العلاقة التكاملية ب إدارة ا ودة الشاملة وب ا واصفة الدولية للجودة ا نظمات ا عاصرة، ودور ا ودة الشاملة دعم تنافسية ا نظمات و س كفاء ا، وتعظيم فرصها للتواجد عا يا.

ا وامش والإحالات :

1- أ د سيد مصطفى، **إدارة ا ودة الشاملة والايزو9000: دليل عملي،** القاهرة،2001. ص 41.
2- خيضر كاظم ودة، **إدارة ا ودة الشاملة**، دار ا س ة للنشر، الطبعة الأو ،عمان،2000، ص**.**91
3- أ د سيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 52.
4- ا رجع السابق، ص.42
5- مأمون الدراركة وطارق الشل ، **ا ودة ا نظمات ا ديثة**، دار صفاء للنشر،الطبعة الأو ،عمان ،الأردن،2002.ص.46
6- ا رجع السابق، ص.216
7- مد عبد العزيز، **جودة ا نتج ب إدارة ا ودة الشاملة والايزو9000،10011**،مكتبة الإشعاع، الطبعة الأو ، القاهرة، 1999. ص 139.
8- خالد بن سعيد عبد العزيز بن سعيد،**إدارة ا ودة الشاملة:تطبيقات على القطاع الصحي**،ردمك للنشر،الطبعة الاو ،الرياض، 1997، ص 117.
9- خيضر كاظم ودة، مرجع سبق ذكره، ص 103.
10- مد ماجد خشبة، **ا ودة الشاملة وتنافسية ا شروعات**، سلسلة اجتماعات ا اء، ا عهد العر للتخطيط بالكويت، العدد15، 2005، ص 20.

مستقبل منطقة التجارة ا رة العربية الك ى ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعا ية

أ. توا بن علي فاطمة - جامعة الشلف

ملخص : تناولنا هذه الدراسة، لیل حاضر ومستقبل العمل العر ا شترك سياقه الإقليمي والدو . والطموحات التكاملية ا رجوة من مشروع منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، والبحث فيما إذا كان التكامل الاقتصادي العر قد وصل إ ا ستوى الذي يسمح له بالتفاعل الا ا مع التحديات الدولية والإقليمية الراهنة.

الكلمات الدالة : منطقة التجارة ا رة، الشراكة الاورومتوسطية، السوق الشرق أوسطية.

هيد : لقد سا ت التطورات الاقتصادية الدولية ا تسارعة، التفكـ ا اد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عر ، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إ ابية، والاستفادة ا تتيحه من فرص، سواء ال التجارة أو ال الاستثمار. و ضوء ذلك؛ برزت أ ية إنشاء منطقة ارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بـ الدول العربية، وا فاظ على مصا ها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا ال ا، ولابد من تعميم ما تتيحه من يزات ارية، على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العا ية.

يتناول هذا البحث منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، كأحد الأعمدة البناءة لبناء تكامل اقتصادي عر والسوق العربية ا شتركة.

- فهل تعتـ إزالة التعريفة ا مركية والقيود غـ ا مركية لوحده، أداة كافية لتحقيق منطقة التجارة ا رة العربية الك ى ؟
- وهل أن قيق منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، كاف لوحده لتحقيق التكامل الاقتصادي العر ؟.
- وهل ستتطور هذه ا نطقة إ ا اد ركي عر ؟ إ سوق عربية مشتركة قبل عام 2020 ؟.

إن الإجابة ا باشرة على هذه الأسئلة، يستلزم الوقوف على العناصر التالية :

1- التطور التار ي لآليات التكامل الاقتصادي العر .
2- الإطار القانو وا نامج التنفيذي نطقة التجارة ا رة العربية الك ى.
3- مستقبل ا نطقة GAFTA ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعا ية

وذلك وفق التحليل التا :

1- التطور التار ي لآليات التكامل الاقتصادي العر .

سعت الدول العربية منذ أوائل ا مسينات، لإ اد أشكال تلفة من التكامل الاقتصادي[1]، وذلك من أجل اية مواردها وتطوير اقتصاديا ا، و قيق ا صا ا شتركة وتسريع النمو الاقتصادي، والاستفادة من ا يزات الـ ققها توسع السوق ضمن ا نطقة العربية، من أجل التسويق ا تكامل نتجا ا.

وللأسف، فقد أخفقت كل ا اولات السابقة قيق الأهداف ا طلوبة لتطوير التجارة البينية بينها لأسباب متعددة، بعضها سياسي والبعض الآخر لعدم الانسجام والاهتمام بالتكامل الإقليمي، بالإضافة إ التشابه الكبـ بـ الإنتاج أغلب الدول العربية.

جدول رقم (01) : جهود التكامل الاقتصادي العر

التاريخ	ا كان	التمثيل	النتائج
7سبتم 1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.
3 جوان1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية دف تنظيم العلاقات الاقتصادية ب الدول العربية، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها، يتم قيقها بصورة تدر ية .
13 أوت1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية ا شتركة، لتشجيع التخفيض التدر ي للتعريفة على كافة ا نتجات وا دمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
جانفي1964	تونس	ا لس الاقتصادي ا غرب	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية ا غاربية، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغار (ا زائر، ا غـرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).
27 فيفري1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العر (التجارة العربية البينية).
25 ماي1981	الدوحة	ا لس الاقتصادي ا ليج	تأسيس لس التعاون لدول ا ليج العربية، كان ا دف منه قيام ارة حرة ب الدول ا ليجية.
17 فيفري1989	مراكش	رئيس الدولة ا غربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس ا اد ا غرب العر (UMA)، لتشجيع حرية انتقال الأشـخاص، السـلع وا دمات ب الدول الأعضاء.
19فيفري1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزارة الاقتصاد	إقرار منطقة التجارة ا ـرة العربية الك ى، من طرف ا لس الاقتصادي والاجتماعي امعة الدول العربيـة وإمضاء ال نامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية.

ا صدر : نوا بن علي فاطمة "واقع وآفاق منطقة التجارة ا رة العربية الك ى ظل التحولات الاقتصادية العا ية"
مذكرة ماجست العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف 2007،ص126.

2- الإطار القانو وال نامج التنفيذي نطقة التجارة ا ـرة العربية الك ى.

لقد شهد العا ، تطورات هائلة ال التجارة ا ارجية العقود الأخ ة، حيث زادت قيمة التبادل التجاري العا ي ب عامي 1960-1998، أكثر من 66 مرة[2]، وضمن هذه التوجهات و الانفتاح التجاري، كانت إقامة منطقة التجارة من أهم الأحداث ال شهد ا الساحة العربية اية تسعينات القرن العشرين، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس ا على ـرير التجارة ب الدول العربية، كخطوة أو با اه التكامل الاقتصادي العر . واستجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996، أقر ا لس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997، اتفاقية ال نامج التنفيذي نطقة التجارة ا ـرة العربية الك ى **"GAFTA"**[3] ، و عام 1998 بدأت مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية موحدة.

2-1- الأحكام العامة وا وضوعية لاتفاقية منطقة التجارة ا ـرة العربية الك ى

إن أي نظام ـاري متعدد الأطراف، لابد أن يقوم أويستند إ عدد من الوثائق القانونية، ال كم وتنظم ـريات ذلك النظام. وبالنسبة نطقة التجارة ا ـرة العربية الك ى، فإ ا تستند إ عدد من الوثائق القانونية، ال أنشأت وجبها، وتنظم العمل إطارها وهذه الوثائق هي :

- اتفاقية تيس وتنمية التبادل التجاري ب الدول العربية؛
- ال نامج التنفيذي لاتفاقية تيس وتنمية التبادل التجاري ب الدول العربية؛
- لائحة فض ا نازعات؛
- قواعد ا نشأ التفصيلية للسلع العربية.

2-1-1- الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة ا ـرة العربية الك ى: تنص ا ادة الثانية من الاتفاقية على الأهداف التالية:[4]

- ـرير التبادل التجاري ب الدول العربية من الرسوم والقيود ا ختلفة، وفقاً للأسس الآتية :

* ـرير كامل لبعض السلع وا نتجات العربية ا تبادلة ب الدول الأعضاء، من الرسوم والقيود ا تنوعة ا فروضة على ا نتجات غ القطرية. التخفيض التدر ي للرسوم والقيود ا ختلفة، ا فروضة على بعض السلع وا نتجات العربية ا تبادلة الأخرى.

* توف اية متدرجة للسلع وا نتجات العربية، واجهة منافسة السلع غ العربية ا ثيلة أو البديلة.

- الربط ا نسق بـ إنتاج السلع العربية وتباد ا، وذلك ختلف السبل، وعلى الأخص تقد التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.
- تيسـ ويل التبادل التجاري بـ الدول العربية، وتسوية ا دفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
- منح تيسـ ات خاصة للخدمات ا رتبطة بالتجارة ا تبادلة بـ الدول الأطراف.
- الأخذ بدأ التبادل ا باشر التجارة بـ الدول الأطراف.
- مراعاة الظروف الإ ائية، لكل دولة من الدول الأطراف الاتفاقية، وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل واً.
- التوزيع العادل للمنافع والأعباء ا ترتبة على تطبيق الاتفاقية.

2-1-2- الأحكام ا وضوعية لاتفاقية منطقة التجارة ا رة العربية الكـ ى: حيث نصت عليها ا ادة السادسة من الاتفاقية، وال ص إعفاء السلع العربية من الرسوم ا مركية والضرائب ذات الأثر ا ماثل، ومن القيود غـ ا مركية ا فروضة على الاستـ اد، ومن تلك السلع:[5]

- السلع الزراعية وا يوانية، سواء شكلها الأو ، أوبعد إحداث تغيـ ات عليها علها صا ة للاستهلاك؛
- ا واد ا ام ا عدنية وغـ ا عدنية، سواء شكلها الأو ، أو الشكل ا ناسب ا عملية التصنيع؛
- السلع نصف ا صنعة والواردة القوائم ال يعتمدها ا لس، إذا كانت تدخل إنتاج سلع صناعية؛
- السلع ال تنتجها ا شروعات العربية ا شتركة، ا نشأة إطار جامعة الدول العربية، أو ا نظمات العربية العاملة نطاقها؛
- السّلع ا صنعة ال يتفق عليها وفقاً للقوائم ا عتمدة ا لس.

أما ا ادة السابعة من الاتفاقية فقد نصت على مايلي:
يتم التفاوض بـ الأطراف ا عنية، بشأن التخصص التدر ي الرسوم ا مركية والضرائب ذات الأثر ا ماثل، ا فروض على السلع العربية ا ستوردة، وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم ال يوافق عليها ا لس. ويكون التخفيض النسـ متدرجاً، و دة زمنية دودة تلغى بانتهائها يع الرسوم ا مركية والضرائب ذات الأثر ا ماثل، ا فروض على التبادل التجاري بـ الدول الأطراف.

وقد جاء ا ادة الثامنة الأحكام التالية:
"يتم التفاوض بـ الأطراف ا عنية، لغرض فرض حد أد موحد ومناسب من الرسوم ا مركية والضرائب، والقيود ذات الأثر ا ماثل، على السلع ال تستورد من غـ الدول العربية، وتكون منافسة أوبديلة للسلع العربية، ويصدر بذلك قرار من ا لس، كما يتو ا لس زياد ا تدر ياً من وقت لآخر بالتشاور مع الدول ا ذكورة. كما تقرر الدول الأطراف، ميزة نسبية للسلع العربية مواجهة السلع غـ العربية ا نافسة أو البديلة، وتكون الأولوية التطبيق للمشتريات ا كومية، و دد ا لس أوضاع تقرير ا يزة النسبية، وفقاً لظروف كل دولة أو موعة من الدول الأطراف، مراعياً ذلك على الأخص، تقرير ا يزة النسبية للسلع العربية ا رتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن الوط بصفة عامة. وللمجلس أن يقرر أية إجراءات أخرى، ا لايتجاوز ا دود ا شار إليها هذه ا ادة، وذلك واجهة حالات الإغراق وسياسات التميز ال قد تتخذها الدول غـ العربية. إذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطي احتياجات السوق ا لية للدول الأطراف ا ستوردة، فللأخـ ة ا ق استـ اد كميات من ا نتجات ا ماثلة ا يسدد العجز، مع احترام القيود ا قررة طبقاً لأحكام هذه ا ادة".

2-2- الـ نامج التنفيذي نطقة التجارة ا رة العربية الكـ ى

يعتمد الـ نامج التنفيذي إنشاء منطقة التجارة ا رة العربية الكـ ى، خلال عشر سنوات (خفضت إ 7 سنوات) اعتباراً من 1/1/ 1998، على أهم القواعد و الأسس التالية :

- يعتـ هذا الـ نامج، إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسـ وتنمية التبادل التجاري بـ الدول العربية، لإقامة منطقة ارة حرة عربية كـ ى؛
- تعامل السلع العربية ال تدخل التبادل وفقاً ذا الـ نامج، معاملة السلع الوطنية الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد ا نشأ، وا واصفات وا قاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب ا لية؛

- تراعى الأحكام والقواعد الدولية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم، وإجراءات معا ة خلل ميزان ا دفوعات الناجم عن تطبيق ال نامج،كذلك تتبع تعريف ومعا ة حالات الإغراق الأسس الفنية ا تبعة دولياً فيما ص مكافحة الإغراق؛
- الرسوم ا مركية والضرائب ذات الأثر ا ماثل، ال سوف ينطبق عليها الإعفاء التدر ي هي السارية كل دولة طرف بتاريخ 1998/01/01م، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب؛
- وز لأي بلدين عربي أو أكثر من أطراف الاتفاقية، الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات ا يسبق ا دول الزم لا نامج؛
- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا ال نامج من قبل ا لس الاقتصادي والاجتماعي.

2-2-1- رير التبادل التجاري ب الدول الأطراف: يعتمد ال نامج التنفيذي رير التبادل التجاري ب الدول الأطراف على رير كافة السلع العربية ا تبادلة ب الدول الأطراف وفقاً بدأ التحرير التدر ي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم ا مركية والرسوم والضرائب ذات الأثر ا ماثل للتعريفة، بنسبة سنوية متساوية على أن يتم إ از التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع اية الفترة ا حدودة لإقامة منطقة التجارة العربية الك ى بتاريخ 2007/12/31، و كن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ ال نامج وضع أي سلع ت التحرير الفوري، كما ينطبق التحرير ا تدرج على قوائم السلع العربية التالية:

- السلع الزراعية وا يوانية وا واد ا ام ا عدنية وغ ا عدنية، وفقاً لأحكام الفقرت 1 و2 من ا ادة السادسة من أحكام اتفاقية تيس وتنمية التبادل التجاري ب الدول العربية؛
- السلع العربية ال أقر إعفائها ا لس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ الاتفاقية.

وا دول التا يبين رير التجارة ب الدول الأعضاء حسب ما جاء ا ادة 11 من القرار17 ا ؤرخ 1964 ا تضمن برنامج التحرير التجاري :

ا دول رقم(03) : تقرير رير ا بادلات (نسبة التخفيض)

البيان / السنوات	قبل 1965	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
		1 جانفي						
الإعفاءات من الرسوم ا مركية والرسوم الأخرى								
منتجات من أصل نبا أو حيوا و مواد أولية								
القائمة أ	100							
منتجات صناعية								
القائمة ب	25	35	45	55	65	75	100	-
القائمة ج	50	60	70	80	90	100	-	-
منتجات غ صناعية	-	10	20	30	40	60	80	100
التحرير من القيود الإدارية								
منتجات من أصل نبا أو حيوا أو مواد أولية	-	20	40	60	80	100	-	-
منتجات صناعية	-	10	20	30	40	60	80	100

ا صدر: عبد ا ميد الإبراهيمي" أبعاد الاندماج الاقتصادي العر واحتمالات ا ستقبل" مرجع سابق، ص133.

2-2-2- القيود غ ا مركية : لا ضع السلع العربية ا تبادلة إطار ال نامج، إ أي قيود ركية ت أي مسمى كان، وتعرف القيود ا مركية سب اتفاقية تيس وتنمية التبادل التجاري ب الدول العربية، بأنها "التداب والإجراءات ال قد تتخذها الدولة الطرف، للتحكم بالواردات لغ الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل على وجه ا صوص، القيود الكمية والإدارية ال تفرض على الاست اد"

2-2-3- قواعد ا نشأ : يشترط لاعتبار السلع عربية، لأغراض تطبيق هذا ال نامج أن تتوافر فيها قواعد ا نشأ ال يقرها ا لس الاقتصادي والاجتماعي، وقد ت ا وافقة على القواعد العامة نشأ السلعة العربية الدورة الست للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار رقم 1336 بتاريخ 1997/9/17)، وتنفيذاً لنص ا ادة التاسعة من اتفاقية تيس وتنمية التبادل التجاري ب الدول العربية، والذي يتضمن الأ : "يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد ا نشأ ال يقرها ا لس، وألا تقل القيمة ا ضافة الناشئة عن إنتاجها الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إ ام إنتاجها".

2-2-4- تبادل ا علومات والبيانات: تتعهد الدول الأطراف، بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار ا لس الاقتصادي والاجتماعي با علومات، والإجراءات واللوائح ا اصة بالتبادل التجاري، ا يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية وال نامج التنفيذي ا.

2-2-5- ارتباط رير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى: يتم التشاور ب الدول الأطراف، حول ا دمات وبالذات ا رتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، و اية حقوق ا لكية الفكرية.

2-2-6- تسوية ا نازعات: يتم تشكيل نة لتسوية ا نازعات، كافة القضايا ا رتبطة بتطبيق اتفاقية تيس وتنمية التبادل التجاري ب الدول العربية، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا ال نامج.

2-3- إجراءات الانضمام والالتزامات ا تعلقة بالعضوية.

بلغ عدد الدول ال انضمت نطقة التجارة ا رة العربية الك ى17 دولة عربية، وتشمل كلاً من: ا ملكة الأردنية ا ا ية، دولة الأمارات العربية ا تحدة، لكة البحرين، ا مهورية التونسية، ا ملكة العربية السعودية، ا مهورية العربية السورية، هورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، ا مهورية اللبنانية، ا ماه ية الليبية، هورية مصر العربية، ا ملكة ا غربية، هورية السودان، دولة فلسط واليمن. وذلك بعد إيداعها يكل التعريفة ا مركية الساري لديها ح 1997/12/31م، وموافقة لس وزرائها على ال نامج التنفيذي، والتوجيهات الصادرة بذلك إ كافة منافذها ا مركية، بتطبيق التخفيض ا مركي بنسبة 10% على السلع العربية.

أما الدّول ال لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام نطقة التجارة ا رة العربية الك ى، وكانت قد أعلنت رغبتها بالانضمام، ومن ا توقع أن يتم انضمامها قريبا حيث تقدمت بطلبات الانضمام إ منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، و الترحيب ا من قبل ا لس الاقتصادي والاجتماعي امعة الدول العربية، فتشمل كل من: هورية ا زائر الد قراطية الشعبية، جيبو ، الصومال، وجزر القمر.

أما الدّول ال انضمت إ اتفاقية تيس وتنمية التبادل التجاري، فقد بلغت تسعة عشر دولة، تشمل يع الدول العربية باستثناء ا زائر، ال تقوم حاليا بإجراءات الانضمام وجيبو وجزر القمر.

كن تقسيم **التزامات الدول العربية** إ ثلاثة أصناف رئيسية :

- إلغاء الرسوم ا مركية غضون عشر سنوات بواقع 10% سنويا، اعتباراً من عام 1998، ويستث من ذلك السلع الواردة ال نامج الزراعي العر ا شترك، والسلع ا منوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.
- إلغاء الضرائب ذات الأثر ا ماثل خلال الفترة ا ذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها.

- إزالة القيود الكمية، وهي ا واجز غ ا مركية ال نع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية ا ختلفة، كالرقابة على التحويلات، وتعقيدات فتح الاعتمادات ا صرفية، وتعدد ا هات الإدارية ا ا ة لتراخيص الاست اد.

جدول رقم:(04): موافف الدول العربية اه تنفيذ منطقة التجارة ا رة العربية الك ى

الدولة	البدء بإبلاغ ا نافذ ا مركية سب رقم ا ذكرة	إيداع هياكل التعريفة	إيداع الرسوم والضرائب ذات الأثر ا ماثل	تطبيق قواعد ا نشأ العامة	الرزنامة الزراعية	الاستثناءات	ا اذ القرار من قبل ا هات الر بة
الأردن	1998/03/09	*	*	*	*	*	*
الإمارات	1998/03/16	*	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	1998/02/08	*		*	لا يوجد	لا يوجد	*
تونس	1998/02/06	*		*	*	*	*
ا زائر***	....	....	....	....	....	....	*
جيبو	....	....	....	....	....	....	....
السعودية	/11/03	....	....	*	.....	لا يوجد	....*
السودان	2005/01/01	*			(*)		*
سوريا**	1998/08/01	*	*	*	*	*	*
الصومال		*					
العراق**	1998/03/04	*	*	*	*		*
سلطنة عمان	1998/05/09	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
فلسط					(*)		
قطر	1998/06/13	*	لا يوجد	*	*		*
جزر القمر	....	....	....	....	....	....	....
الكويت	1997	*	لايوجد	*	*	لا يوجد	*
لبنان	1999/12/31	*	*	*	*	*	*
ليبيا	1999/02/16	*	*	*	*		*+
مصر	1998/02/11	*	*	*	*	*	*
ا غرب	1998/01/13	*	*	*	*	*	*
موريتانيا							
اليمن							

ا صدر: جامعة الدول العربية الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، دورات ا لس الاقتصادي والاجتماعي التاسعة والسنون69والسبعون70.

ملاحظات:- الدول ا ظللة غ أعضاء منطقة التجارة ا رة بعدم انضمامها بعد إ اتفاقية تسي وتنمية التبادل التجاري ب الدول العربية.

- ( ) تع أن الدولة تنفذ بعد التخفيض ا درج بنسبة10%من الرسوم ا مركية والضرائب ا ماثلة .
- *+ تع قرار اللجنة الشعبية رقم20لسنة1998 با وافقة على إعلان منطقة التجارة ا رة العربية الك ى.
- إيداع التعريفة ليس وفق النظام ا نسق ا تفق عليه.
- *** أعلنت ا زائر أ ا بصدد الانتهاء من الإجراءات اللازمة للانضمام إ منطقة التجارة ا رة العربية الك ى.

طلبت موريتانيا مؤخرا ديد موعد لإيداع وثيقة تصديقها على اتفاقية تسي وتنمية التبادل التجاري ب الدول العربية.

- تقوم كل من ا ملكة الأردنية و هورية العراق بإبلاغ ا نافذ ا مركية سنويا بتخفيض نسبة سنوية 10% على التعريفات ا مركية.

2-4- نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة ا رة العربية الك ى

من خلال دراسة تطور حجم التجارة العربية خلال هذه الفترة، سوف نتعرف على أثر تطبيق اتفاقية إقامة منطقة التجارة ا رة علـى حجم التجارة البينية.

2-4-1- التجارة ا ارجية للدول العربية: ت قيمة التجارة العربية الإ الية عدل مرتفع عام2005 نتيجة للارتفاع الكب قيمة الصادرات النفطية العربية، ضوء استمرار ارتفاع الأسعار العا ية للنفط وزيادة الدول العربية للكميات ا صدرة فيه. وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية الصادرات العا ية. و انب التحسن أداء الصادرات، ارتفعت أيضاً الواردات العربية عدلات عالية عام2005 ضوء استمرار النمو الاقتصادي ا رتفع وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول ا ستوردة للنفط.

وقد أدى الارتفاع الكب وا طرد أسعار النفط ا ام و زيادة حجم الصادرات النفطية العربية إ زيادة قيمة الصادرات العربية الإ الية من حوا 408 مليار دولار عام2004 إ حوا 559 مليار دولار عام2005، أي بنمو نسبته 37.1%، وهو ما يفوق نسبة النمو ا تحققة عام2004.

وا دول التا يب التجارة ا ارجية العربية الإ الية:

جدول رقم(05): التجارة ا ارجية العربية الإ الية 2001-2005

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغ السنوي(%)					متوسط معدل التغ الفترة2000-2004
	2001	2002	2003	2004	*2005	2001	2002	2003	2004	*2005	
الصادرات العربية	236.7	245.0	304.0	40 8.1	559.4	-8.8	3.5	24.1	32.4	37.1	23.8
الواردات العربية	161.0	171.5	194.9	25 8.3	314.1	7.6	6.5	13.6	30.0	21.6	17.1
الصادرات العا ية	6.140	6.427	7.489	9,067.4	10,196.7	-3.8	4.7	16.7	21.5	12.5	13.5
الواردات العا ية	6.392	6.640	7.757	9,331.0	10,606.0	-3.1	3.9	16.8	22.0	13.7	13.5
وزن الصـــادرات العربيــة الصادرات العا ية(%)	3.9	3.8	4.1	4.5	5.5						
وزن الـــواردات العربيــة الواردات العا ية(%)	2.5	2.6	2.5	2.8	3.0						

ا صدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العر ا وحد لعام2006

صندوق النقد الدو ، ا اه التجارة ا ارجية، ومصادر وطنية أخرى. (* تقديرات أولية)

فقد اوزت نسبة و الصادرات العربية نسبة و الصادرات العا ية ال بلغت 12.5% عام 2005، ا أدى إ ارتفاع حصة الصادرات العربية الصادرات العا ية من 4.5 % عام 2004 إ 5.5 % عام 2005. أما الواردات العربية الإ الية فقد ارتفعت من و 258 مليار دولار عام 2004 إ 314 مليار دولار عام2005. وقد تراجعت نسبة زيادة الواردات العربية الإ الية إ 21.6 % عام 2005 وذلك ا نسبته30% عام 2004. ويعود استمرار النمو ا رتفع نسبياً للواردات العربية إ عدد من العوامل من أبرزها، زيادة النمو الاقتصادي وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار عدد من الدول، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية ا ستوردة للنفط. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت حصة الواردات العربية (الواردات العا ية زيادة طفيفة لتصل إ 3% عام 2005.

2-4-2- تطور حجم التجارة العربية البينية

تش التقديرات الأولية، إ أن قيمة التجارة البينية العربية (الصادرات + الواردات)، حققت واً ملحوظاً وللعام الثا على التوا ، بلغ نسبة 33.8 % عام 2005 متجاوزاً بشكل طفيف نسبة النمو ا ققه عام 2004. وقد تزامن هذا النمو ا تميز مع تطبيق الإعفاءات ا مركية الكاملة على السلع العربية ا تبادلة ضمن منطقة التجارة ا رة العربية الك ى منذ مطلع عام2005. وقد ت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 33.2 % لتبلغ 45.3 مليار دولار، بينما ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 34.5%لتصل إ 38.9 مليار دولار، كما يوضحه ا دول التا :

جدول رقم (06):أداء التجارة البينية العربية2001-2005

	القيمة(مليار دولار)					معدل التغ السنوي(%)				
	2001	2002	2003	2004	*2005	2001	2002	2003	2004	*2005
التجارة البينية العربية**	17.1	20.7	23.5	31.5	42.1	8.0	20.7	13.7	33.6	33.8
الصـــادرات البينية العربية	17.2	20.9	25.3	34.0	45.3	7.1	21.8	21.0	34.2	33.2
الـــواردات البينية العربية	17.1	20.4	21.7	28.9	38.9	8.9	19.6	6.3	33	34.5

ا صدر: إعداده اعتمادا على استبيان التقرير الاقتصادي العر ا وحد، أعداد متفرقة.

*** تقديرات أولية - **الصادرات البينية + الواردات البينية÷2.**

فقد وصل النمو قيمة التجارة البينية العربية إ 33.8% عام2005م، مقارنة بنمو بلغت نسبته 15%متجاوزاً بشكل طفيف نسبة النمو ا ققة عام2004م، وقد تزامن هذا النمو ا تميز مع تطبيق الإعفاءات ا مركية الكاملة على السلع العربية ا تبادلة ضمن منطقة التجارة ا رة العربية الك ى منذ مطلع عام2005م.وقد ارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 33.2% لتبلغ45.3 مليار دولار، ح ت الواردات البينية العربية بنسبة 34.5 % لتصل إ 38.9 مليار دولار.

وعلى صعيد مسا ة التجارة البينية العربية التجارة العربية الإ الية، فقد أدى تفوق معدل و الصادرات الإ الية العربية على معدل و الصادرات البينية العربية إ ا فاض حصة الصادرات البينية إ ا الصادرات العربية من 8.3 % عام2004 إ 8.1 % عام2005. وقد حصل العكس فيما يتعلق بالواردات البينية العربية، فقد اوز معدل وها عام2005 معدل و إ ا الواردات العربية، ا أدى إ ارتفاع حصة، الواردات البينية الواردات الإ الية العربية من 11.2% عام 2004 إ 12.4 % عام 2005، غ أن متوسط حصة التجارة البينية تسبة سواء من جانب الصادرات أو الواردات البينية وصل إ 10.3% من التجارة العربية الإ الية، وا دول التا يب مسا ة التجارة البينية التجارة العربية الإ الية:

جدول رقم(07):مسا ة التجارة البينية التجارة العربية الإ الية 2001-2005 بالنسبة ا ئوية

البيــان	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة الصادرات البينية إ الصادرات العربية الإ الية	7.2	8.5	8.2	8.3	8.1
نسبة الواردات البينية إ الواردات الإ الية العربية	10.2	11.6	10.9	11.2	12.7
متوسط حصة التجارة البينية العربية إ التجارة العربية الإ الية	8.7	10.1	9.6	9.8	10.3

ا صدر: التقرير الاقتصادي العر ا وحد للأعوام 2004، 2005، 2006

و ضوء هذه ا قائق؛ تأ الشكوك حول مستقبل منطقة التجارة ا رة العربية الك ى؟ ال أصبحت ور أعمال ا لــس الاقتصادي والاجتماعي منذ1997م؛ فهل ستتطور منطقة التجارة ا رة العربية الك ى إ ا اد ركي عر ؟ إ سوق عربيــة مشتركة قبل عام 2020؟.

3- مص منطقة التجارة ا رة العربية الك ى GAFTA ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعا ية

لعل من أهم نتائج التحليل السابقة، أنها انتهت إ أنه من الأفضل للاقتصاديات العربية أن تعمل بكل قوة و الانتهاء من إقامة منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، كمرحلة أو لقيام السوق العربية ا شتركة، وهي مرحلة لابد منها لقيام تكتل اقتصادي عر ، يتسم بالفعالية مواجهة التحديات والتغ ات الاقتصادية الإقليمية والعا ية.

3-1- مدى التطابق ب منطقة التجارة ا رة العربية الك ى ومنظمة التجارة العا ية.

تنص اتفاقية منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، على الالتزام بقواعد منظمة التجارة العا ية، و ا يتفق مع شروط التكامل الإقليمي، ال وضعتها منظمة التجارة العا ية الواردة ا ادة رقم24. و وجب أحكام ا نظمة، ينبغي ألا تتجاوز فترة التنفيذ نطقة التجارة ا رة عشرة10سنوات، وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تؤدي اتفاقية التجارة ا رة إ زيادة ا ماية ضد البلدان غ الأعضاء، عن ا ستوى القائم قبل الاتفاقية، و هذا الإطار أنشئت منطقة التجارة ا رة العربية الك ى. وتنشأ قضية تطابق ا نطقة مع ا نظمة إ حد ما، عن أن بعض البلدان الأعضاء ا نطقة ليسوا أعضاء ا نظمة، ومن لا ضع لنفس القواعد.

والبلدان الأعضاء ا نظمة وا نطقة على السواء، هي الأردن والإمارات العربية ا تحدة والبحرين وتونس ومصر وا غرب وقطر، وعمان وا ملكة العربية السعودية ولبنان، والبلدان العربية الغ الأعضاء ا نظمة حـ الآن هي، ا ماه ية العربية الليبية، وا مهورية العربية السورية العراق.

3-1-1- الاتفاقيات الإقليمية والقواعد الأساسية للسلع وجب منظمة التجارة العا ية: لقد تناولت ا ادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية العامة للتعريفات ا مركية والتجارة (ا ات)، الاتفاقيات التجارية الإقليمية وال لمت تغ ا ا الر ية على ما يلي:[6]

- إدراك ماحدث من زيادة كب ة عدد وأ ية الا ادات ا مركية ومناطق التجارة ا رة، منذ إنشاء ا ات عام1947، وأ ا تغطي اليوم نسبة هامة من التجارة العا ية.
- إدراك أنه من ا مكن الإسهام توسيع التجارة، عن طريق إقامة تكامل بـ اقتصاديات الأطراف هذه الاتفاقية.
- إدراك أيضا أن هذا الإسهام يزداد، إذا كانت إزالة الرسوم وغ ها من الأنظمة التقييدية للتجارة ستمتد إ التجارة يعها.
- التأكيد من جديد على أن الغرض من مثل هذه الاتفاقيات، ب أن يكون تيسـ التجارة بـ الأقاليم ا شاركة، وليس إقامة حواجز أمام ارة الأعضاء الآخرين مع هذه الأقاليم؛ وأن على الأطراف الا ادات ا مركية ومناطق التجارة ا رة عند تكوينها أو توسيعها، أن تتفادى إ أقصى حد كن خلق آثار معاكسة على ارة الأعضاء الآخرين.
- الاقتناع بضرورة تعزيز فعالية دور " لس التجارة السلع"، مراجعة الاتفاقيات ال تقدم عنها إخطارات قتضى ا ادة الرابعة والعشرين، بتوضيح ا عاي والإجراءات ا تعلقة بتقييم الاتفاقيات ا ديدة وا وسعة، و سـ شفافية كافة اتفاقيات ا ادة الرابعة والعشرين.
- إدراك ا اجة إ فهم مشترك لالتزامات الأعضاء، لضمان مراعاة أحكام ا ادة الرابعة والعشرون من قبل ا كومات والسلطات الإقليمية وا لية أقاليمها.

وعليه، فإن أحكام ا ادة الرابعة والعشرون لا نع تكوين إ اد ركي أومنطقة ارة حرة، بـ أقاليم الأطراف ا تعاقدة بشرط الوفاء ا يلي:

- فيما يتعلق بإقامة إ اد ركي، ب أن لا تكون الرسوم و غ ها من أنظمة التجارة ا فروضة عند إقامة مثل هذا الإ اد، أعلى أو أكثر تقييداً من الأثر العام للرسوم وأنظمة التجارة ا طبقة الأقاليم ا شاركة قبل تكوين الإ اد؛
- فيما يتعلق بإقامة منطقة ارة حرة، ب ألا تكون الرسوم وغ ها من أنظمة التجارة القائمة أي من الأقاليم ا شاركة، وا طبقة عند تكوين مثل هذه الاتفاقيات ا ؤقتة، على ارة الأطراف ا تعاقدة غ ا شتركة مثل هذه ا نطقة، أو غ الأطراف هذه الاتفاقية، أعلى أو أكثر تقييداً من الرسوم ا ناظرة، وغ ها من أنظمة التجارة ا وجودة نفس الأقاليم ا شاركة قبل تكوين منطقة التجارة ا رة؛
- ب أن تشمل أية اتفاقية مؤقتة (ا اد ركي، منطقة ارة حرة)، على خطة وجدول زم لتكوينها مدى زم معقول.

3-1-2- أوجه التوافق بـ منطقة التجارة ا رة العربية الك ى ومنظمة التجارة العا ية: أصدر ا لس الاقتصادي والاجتماعي، قراره رقم1317 1997/02/17م، والذي يتضمن إقامة منطقة ارة حرة عربية ك ى، وحرص ا لس الاقتصادي والاجتماعي عند تكليفه الأمانة العامة امعة الدول العربية، بإعداد مشروع إقامة منطقة ارة حرة عربية ك ى، أن تكون من أهم توجيهاته، وأن تتمشى هده ا نطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية، وبالتحديد مع أحكام ا ات ومنظمة التجارة العا ية wto. كما اعتمد ال نامج، الأحكام الواردة اتفاقية ا ات وأحكام منظمة التجارة العا ية فيما يتعلق بـ :

- إزالة ا واجز ا مركية: وقد وضع ا لس الاقتصادي والاجتماعي امعة الدول العربية، الذي ثل ا يئة ا ؤسسية ا سؤولة عن ال نامج التنفيذي للمنطقة، عدة قواعد تنص على إزالة ا واجز غ ا مركية بكافة أشكا ا الكمية والإدارية وا الية؛
- التقيد بقاعدة "ا عاملة الوطنية" والشفافية التبادل التجاري ب البلدان العربية؛
- الالتزام بقاعدة "ا عاملة ا اصة" لأقل البلدان واً؛
- اية حقوق ا لكية الفكرية؛
- تعامل قواعد ا نشأ وا عاي ، والدعم، وشروط الضمان، وقواعد الإغراق ومشاكل ميزان ا دفوعات ا نطقة وفقاً لأحكام ا نظمة.

3-1-3- أوجه التناقض مع ا نظمة: تطبق منظمة التجارة العا ية مبدأ التعامل با ثل، على ح تطبق اتفاقية منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، معاملة تفضيلية بشأن أقل البلدان واً، وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العا ية تنفذ مبدأ ا عاملة ا اصة ا اه أقل البلدان واً، فإن ذلك ري لفترة دودة فقط، ا يسمح للبلدان بالتكيف مع اتفاقية ا نظمة، غ أن هذه ا عاملة ا اصة سياق ا نطقة (منطقة التجارة ا رة العربية الك ى) دد وفقاً تطلبات كل دولة وأوضاعها الاقتصادية.
- على ح يز ا نظمة الاحتكار ميدان التكنولوجيا، فإن البلدان الأعضاء ا نطقة (منطقة التجارة ا رة العربية الك ى) تتعاون فيما بينها ميدان التكنولوجيا والبحث العلمي.
- أزالت منظمة التجارة العا ية بنجاح، تطبيق ا واجز ا مركية بتحويلها إ رسوم ركية، ولكن يتواصل تطبيق هذه ا واجز ا نطقة (منطقة التجارة ا رة العربية الك ى)، ح تاريخ إكمال تنفيذها أي ح عام2007، باستثناء البلدان العربية ال انضمت بالفعل إ ا نظمة.
- تقتضي قواعد منظمة التجارة العا ية أن تنتهي التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية لول عام2005، وأن يطبق بدلاً منها مبدأ الدولة الأو بالرعاية، ما تكن هذه الاتفاقيات التجارية نا ة عن منطقة ارة حرة أو ا اد ركي ب الدول ا عنية. ولكن اتفاقية منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، يز عقد اتفاقيات ثنائية، بشرط ألا تشمل مزايا اوز ما هو دد ال نامج التنفيذي للمنطقة، وبالإضافة إ ذلك، ينبغي أن تنتهي هذه الاتفاقيات الثنائية لول عام2007، وهو موعد لإكمال ال نامج التنفيذي. نستنتج ا سبق؛ أنه كن قيق التوافق ب اتفاقية منطقة التجارة ا رة العربية الك ى ومنظمة التجارة العا ية.

2-3- **اتفاقية منطقة التجارة ا رة العربية الك ى: إستراتيجية عربية مشتركة لاحتواء آثار ا شروعات البديلة.**
إنَ ضغوط ا راكز الرأ الية، مستمرة العمل على قيق درجة أعلى من اندماج تكامل الاقتصاد العر النظام الرأ ا الدو ، و العمل على سيد ترتيبات جديدة ا نطقة العربية، وتتمثل هذه الضغوطات أساساً مشروعي الشراكة الأورومتوسطية والسوق الشرق أوسطية، و ا صيغتان **لاحتواء** ا نطقة وتشكيلها وفقاً صا القوى الفاعلة فيها، أي ميش الدول العربية، وإلغاء دورها ا ضاري.

1-2-3- **انعكاسات مشروع الشرق أوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي العر :** إن التحولات ال ري منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط ا من سيناريوهات ومشروعات حول "نظام شرق أوسطي" أو"سوق شرق أوسطية"، ال اول الترويج لفكرة جوهرها تعاون إقليمي يستهدف التنمية الاقتصادية للمنطقة، ا قيقة ما هي إلا ولات يراد فرضها على الدول العربية ا نطقة ندسة معينة، وهو الطرح الذي عل من هذا ا شروع دياً جهوياً حقيقياً على كافة ا ستويات، خاصة إذا علمنا أن هذا ا شروع كن أن يكون عملية إحلال للنظام العر القائم، وتفكيك للترتيبات العربية الإقليمية.

أ- النظرة العربية إ مشروع الشرق أوسطية: مشروع السوق الشرق أوسطية، ليست فكرة جديدة، فقد طرحت سينات القرن العشرين، وكانت فكرة أمنية، أما ا ديد فهو التركيز على البعد الاقتصادي؛ أما النظرة العربية إ هذا ا شروع فتتجاذ ا ثلاث تيارات نوجزها ما يلي:[7]

- تيار رافض للشرق أوسطية: استند هذا التيار على الاعتبارات التالية:

* أن الشرق أوسطية مشروع، غ عر فهو مفروض عليهم وأن له أصولا غربية وصهيونية؛

* أن هدف "ا شروع الشرق أوسطي"، هو دمج إسرائيل ا نطقة، و ظروف تتيح ا تبوء مركز متميز على حساب الدول العربية؛

* أن "ا شروع الشرق أوسطي" يطمس هوية ا نطقة وي ع عنها خصوصيتها العربية والإسلامية.

- تيار الترحيب بالشرق أوسطية: استند هذا التيار إ اعتبارات تلفة، ا اعت وه ضرورة للتعاون الإقليمي إطار "شرق أوسطي"، أو لتأكيد ا اجة إ "سوق شرق أوسطية"، أو سعياً لتقليل اطر التعاون العر مع إسرائيل، و كن تلخيص هذه الاعتبارات ما يلي:[8]

- أن وجود سوق مشتركة، ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية، ولدعم مركز ا نطقة النظام العا ي ا ديد؛
- قق السوق ا شتركة، تفاعلاً تدأ ب التكنولوجيا وا وارد الاقتصادية والبشرية ا نطقة، ا يتيح التطلع إ تنمية إقليمية تعد بازدهارها ا ميع؛
- التأكيد على أن الأموال ال تصرف على التسلح، بإمكا ا إفادة العرب حالة ويلها إ مشاريع تنموية، حيت أنه إذا تراجعت معدلات هذا الإنفاق، يصبح بالإمكان قيق تنمية تدعم ا ركز الاقتصادي للدول العربية، وبالتا تكاملها ظل الترتيبات الإقليمية ا ديدة.

- التيار ال اغما : إ جانب التيارين السابقة ، كن الإشارة إ تيار ثالث، والذي كن وصفه بالتيار ال اغما ، إذ تنطلق مواقف أصحاب هذا التيار، من حسابات للربح وا سارة ذات الطابع الاقتصادي، وتتقلص فيها إ حد مع الاعتبارات ذات الصلة با وية وا ضارة والثقافة والسياسة، ويدعو أصحاب هذا التيار إ اقتناص الفرص السا ة و نب ا خاطر ما أمكن.

وا لاحظ أن الفكرة لدى أنصار هذا التيار؛ ليست رد موقف وسطي ب القبول والرفض، لكنها نوع من التعامل الإ ا مع ريات الأمور ظل قيود ذاتية وخارجية، ا يسمح بنوع من ا شاركة الإ ابية صياغة الترتيبات الإقليمية ا ديدة، و ا يتفق مع مل ا صا العربية. هذا عن اختلاف النظرة العربية إ مشروع الشرق أوسطية؟ ور ا يعود هذا الاختلاف إ التخوف العر من الانعكاسات ال ستترتب عن سيد هذا ا شروع أرض الواقع:[9]

- إن نظام الشرق الأوسط ا ديد، بوحداته، تفاعلاته، ونزاعاته، هو شرق أوسط متعدد الإيديولوجيات، الأديان، السياسات، القوميات والثقافات، وستشهد ا نطقة هذا النطاق، صحوة للثقافات والعرقيات الفرعية ت اية الترتيب ا ديد للمنطقة، ويصبح الاهتمام بالأقليات والقيم الفرعية إ اهتمام عا ي؛
- دخول دول ا وار ا غرا إ قلب ا نطقة، وما يتيحه ذلك من صياغة لعلاقات تلفة، فسيكون هناك دوراً فعالاً لتركيا مثلا، لأ ا تسعى لأن تكون لاعباً أساسياً منطقة ا ليج وا شرق ومع إسرائيل، ومدخلها إ ذلك قضايا ا ياه وإقامة مشروعات مشتركة، بالإضافة إ الدور الذي ستلعبه إيران ا نطقة من خلال ا د الشيعي الدول العربية؛
- ستلعب إسرائيل الدور ا وري ا نطقة، فهي ال ستلعب دور الدولة الإقليمية الرائدة ومنظم ا نطقة ومديرها.

من خلال هذه الانعكاسات؛ يتضح لنا بأن مشروع الشرق أوسطية، يع مله خلق ترتيبات إقليمية جديدة صوص الأمن والتسليح والتعاون الاقتصادي ب "دول تكتل الشرق أوسطية"، ال تشمل كل من الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران.

وبالتا كن القول بأن هذا ا شروع ظهر ليكون بديلاً عن النظام الإقليمي العر ومفككاً له، لأنه يضم بعض الدول العربية دون البعض الآخر، بالإضافة إ أن تشكيلته تتيح وجوداً مقبولاً ومشروعاً بل ومهيمناً لإسرائيل. ومن هنا؛ يتأكد بأن ا شروع ذو صيغة ذات طبيعة احتلالية امعة الدول العربية، دف إ إعادة تشكيل خريطة ا نطقة ومنع أية اولة للتكامل الاقتصادي العر .

3-2-2- منطقة التجارة ا ،رة العربية الك ى والشراكة الأورو متوسطية، علاقة انضمام أومنافسة

تطمح الدول العربية من وراء إبرام اتفاقيات التجارة ا ،رة مع الإ اد الأورو ، إ فتح أسواق هذا الأخ لصادرا ا مقابل فتح أسواقها لدول الإ اد، وبالإضافة إ ا صلحة السياسية، هناك مصلحة اقتصادية لدى ا انب الأورو توسيع سبل التعاون مع الدول العربية، خاصة وأن أوروبا أقرب إلينا جغرافياً، وتربطنا ا علاقات تتميز بعمق الاعتماد ا تبادل وقوته كل ا يادين، و ا كانت ا صا الأوروبية لا تنحصر علاقا ا مع الدول العربية ا طلة على ا توسط، و تد إ كل من ا غرب وا شرق وحو ا ليج، طرحت مشروع الشراكة ا توسطية.

- **مضمون اتفاقيات الشراكة الأورو – عربية:** تتضمن عدد من العناصر ا شتركة كن إ ا ا فيما يلي :

* إقامة منطقة ارة حرة ب الإ اد الأورو والدول العربية، خلال فترة زمنية ددة، تفي بعدها الرسوم ا مركية والعوائق الأخرى، ال تعترض حرية انتقال السلع وا دمات، ب الأطراف ا تعاقدة، و تلف الفترة الزمنية ا تفق عليها لاستكمال منطقة التجارة ا ،رة، كما تلف قوائم السلع ونسب التخفيضات ا مركية، وفترا ا من دولة عربية إ أخرى.

* تقد ا ساعدات ا الية وا عونة الفنية، اللازم لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها، على النحو الذي كنها من التكيف مع متطلبات رفع قدر ا على ا نافسة.

- التعاون على كافة ا ستويات وميادين النشاطات التعليمية، الصحية والتكنولوجية...ا .

- **آثار اتفاقيات الشراكة الأورو-عـربية:** إن أقصى ما كن أن ققه أي مفاوضات ثنائية ب دولة عربية والإ ـاد الأورو هـ ـو:[10]

- اتفاقيات شراكة، د الدول العربية ساعدات مالية ومعونات فنية.
- تتضمن الاتفاقيات برامج لتحديث الصناعات و س نظم الإدارة.
- كن للاتفاقيات، أن قق طفرة تنموية، من خلال زيادة الصادرات العربية، ال ستترتب على فتح السوق الأوربية.

إلا أنه ا قابل هناك جوانب سلبية، كن إ ازها فيما يلي :

- إن فتح السوق الأوروبية الواسعة أمام ا نتجات العربية، لن يؤدي إ طفرة كب ة وسريعة تنمية اقتصاديا ا بالقياس مع قدرا ا الإنتاجية والتكنولوجية، و نفس الوقت فإن إلغاء الرسوم على الوردات الأوروبية قد تكون له أثار وخيمة، وقد يترتب عليه إغلاق الكث من ا ؤسسات هذه البلدان، وخاصة الصغ ة وا توسطة.

-أن اتفاقية الشراكة، ستعطي ا انب الأورو م رات للتدخل الشؤون الداخلية للدول العربية، ت غطاء مكافحة الإرهاب...ا

خلاصة القول؛ أن لاتفاقيات الشراكة الأورو-عربية إطار الشراكة الأورو-متوسطية، العديد من الآثار السلبية على ا انب العر ، ذلك أن موازين القوى ال جرت وال ري إطارها مفاوضات الشراكة، يل بشكل كب لصا ا انب الأورو ، خصوصاً وأن الدول العربية تدخل هذه ا فاوضات متفرقة،كما أن السياق العا ي والإقليمي دفع ا انب الأورو لتصميم هذه الاتفاقيات ا يتلاءم وتنشيط دوره السياسي والاقتصادي العا ، ظل ولات هائلة النظام الدو .

ذه الأسباب؛ نرى أنه من ب التحديات ا تملة لقيام تكامل اقتصادي عر ، دخول بعض الدول العربية اتفاقيات شراكة ومناطق ارة حرة مع الإ اد الأورو ، مثل الدول ا غاربية والأردن ومصر، إ جانب لس التعاون ا ليجي، الذي يقوم فاوضات مع الإ اد الأور منذ سنوات لإقامة منطقة ارة حرة، يتم الاتفاق عليها ح الآن. وا لاحظ أن الا اد الأورو ، خلال السنوات ا اضية وقع اتفاقيات شراكة مع عدد من الدول العربية، ودخل البعض منها حيز التنفيذ، والبعض الآخر مازال مرحلة التفاوض سعيا منها لإزالة بعض العراقيل ا تعترض إمضاء اتفاقيات شراكة. ومن هنا نفهم بأن ا سارات ا أفضت بالدول العربية إ إبرام تلك الاتفاقيات، ليست سهلة بل هي ليست ح متشا ة. فهي تلف من حيث صعوبتها ودرجة تعقيدها والفترة الزمنية ا ستستغرقها.

جدول رقم(08): اتفاقيات الشراكة والتعاون ا مة ب الا اد الأورو والدول العربية

البلد ا وقع	نوع الاتفاقية	تاريخ التوقيع	البدء الفعلي للإتفاقية
ا زائر	شراكة	2002/04/22	متوقع خلال عام 2005
ا غرب	شراكة	1996/02/26	2000/03/01
لبنان	شراكة	2002/02/17	2003/03/01(الشق التجاري من الاتفاقية من خلال اتفاقية انتقالية)
تونس	شراكة	1997/07/17	1998/03/01
الأردن	شراكة	1997 /11/24	2002 /05/ 01
مصر	شراكة	2001/06/25	2004/06/01
سوريا	شراكة	2004/10/19	متوقع خلال عام2006
فلسط	شراكة انتقالية	1997/02/24	1997/07/01
ا ماه بة العربية الليبية	مرحلة ا وار السياسي		
اليمن	تعاون	1997/11/25	1998/01/01
لس التعاون ا ليجي	تعاون، ومفاوضات جارية لإنشاء منطقة ارة حرة منذ 2001	1988/06/15	1988/08/01

ا صدر: اللجنة الاقتصادية لغر آسيا "التقدم ا رز مفاوضات جولة الدوحة ا اصة بالزراعة والآثار ا توقعة على النفاذ إ الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، الأمم ا تحدة، نيويورك، 2005، ص66.

وأياً كان الأمر، فإن الاتفاقيات ا إبرامها أو ا اري التفاوض بشأ ا ب الا اد الأورو وبعض الدول العربية، ليست من ط واحد، ع أ ا لا تطرح من جانب الا اد الأورو بذات الشكل وا ضمون، على كل دولة معينة على حدى لتحقيق موقفها منها، وإ ا هي صلة لعملية تفاعل وتفاوض ب الا اد الأورو ككل، من ناحية، وب كل دولة عربية طرف ا وار الأورومتوسطي من ناحية أخرى، وتتعلق الاختلافات عند التفاوض عادة، بالتفاصيل وبعملية ترتيب الأولويات أكثر ا تتعلق با وهر وا ضمون، وعليه فلا بديل عن اتفاقية التجارة ا رة العربية الك ى، ولاسبيل لتب الشراكة الأورو متوسطية كبديل عنها، ولابد للدول العربية أن تعطي الأولوية شروعها، عند تعارض ا شروع العر والأورومتوسطي، لأن تب هذا الأخ **سيعيق** تطور منطقة التجارة ا رة العربية الك ى إ ا اد ركي.

خلاصة القول؛ أن ا شروع الأورومتوسطي فيه مغا كث ة لأوروبا، ومغارم متعددة للدول العربية، وعلى هذه الأخ ة أن سن التعاطي مع هذا ا شروع، للاستفادة منه بدلاً من أن يكون بديلاً لتكاملها.

ا لاصة : تعت منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، من أهم الإ ازات على مستوى العمل العر الاقتصادي ا شترك، لإسهامها ا هود ا بذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إ مرحلة التحرير الكامل للتجارة السلع 2005/01/01، من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم ا مركية والضرائب ذات الأثر ا ماثل ب يع الدول العربية الأعضاء منطقة التجارة ا رة العربية الك ى، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دول عربية أقل واً، حيث بدأت بتخفيض16% من تعرفتها ا مركيـة سـنوياً

اعتباراً من 2005/1/1 للوصول إ إعفاء كامل مع اية العام 2010، وذلك بناءاً على قرار لس ا امعة دورته الرابعة عشرة ب وت، بشأن منح الدول العربية الأقل ـوا معاملة تفضيلية.

كن بالعودة إ الأسئلة ا طرحها بداية هذا البحث، أن نش إ بعض العوائق والصعوبات ا أعاقت تطبيق ا نامج التنفيذي للاتفاقية، مثلاً الاستثناءات ا تعددة، وعدم وضوح العديد من إجراءات التطبيق، وغياب قواعد منشأ متفق عليها من قبل الدول الأعضاء، إضافة إ اختلاف وتباين التشريعات ا طبقة ب هذه الدول. وهذا ما يدفعنا أن نتحرك خطوة إ الأمام، لنقول أن الأدوات ا استخدمت إطار الاتفاقية ضرورية- ولكنها ليست كافية لبناء منطقة ارة حرة ا نطقة العربية-لأن العمل يتطلب ا زيد من الانسجام ب الدول فيما يتعلق بالقوا والتشريعات ا طبقة كل دول عضو. وهذا الانسجام، يتطلب **الشفافية** تطبيق القوا و إزالة العوائق، إذ أن غيا ا وقف عائقاً أساسياً أمام التطبيق. ذكرنا سابقاً، وللإجابة على السؤال الثا ، فإن منطقة التجارة ا ـرة العربية الكـ ى وحدها لا تؤدي إ قيق التكامل الاقتصادي، بل هناك حاجة ملحة إ مناخ يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، و هذا الصدد كن أن ننوه إ أ ية دور ا ناخ العام ا نطقة العربية، والذي يفتقد إ الأمن، والذي أثر بشكل عام على الأداء للوصول إ منطقة ارة حرة عربية، ومن إ تكامل اقتصادي عر .

من خلال دراستنا شروعي السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية، يتضح بأن الأول يهدف إ تفكيك أي إمكانية للتكامل الاقتصادي العر ، بقصد تعميق الدور الريادي لإسرائيل ا نطقة، أما الثا فيهدف إ كسب سوق الدول العربية لتقوية موقع الا اد الأورو ا نطقة و العا ، و ذا الوصف يراد للمشروع الشرق أوسطي أن يكون بديلاً لأي مشروع تكاملي عر بل لنظامه الإقليمي القائم، حـ كن التفاعل كمجموعة عربية مع ا شروع ا توسطي.

و هذا الصدد؛ ب الإشارة إ أن الاستعدادات ا الية لإقامة منطقة التجارة العربية الكـ ى، ب أن تأخذ بعـ الاعتبار:

1- أن مشروعات التكامل، تفرض إزالة ا ـواجز ا مركية ب الدول الأعضاء، علاوة على القيود غـ ا مركية خاصة الكمية ا تؤدي إ التحرير الكامل للتجارة، وبالتا التغـ تقسيم العمل ب الدول العربية، يث تنكمش أنواع بعض الأنشطة بينما تتوسع الأخرى؛

2- لابد أن يكون رير التدفقات السلعية، رد مرحلة تؤدي لوحدة اقتصاد تنطوي على حرية انتقال عنصري العمل ورأس ا ال؛

3- الدخول مشروعات مشتركة ب الدول الأعضاء، والتنسيق ب خطط التنمية ا، يث يتم توزيع ا شروعات والصناعات فيما بينها، على النحو الذي يكفل لكل دولة منها، ا صول على نصيب عـادل مـن مزايـا التعـاون الاقتصادي.

- ا وامش وا راجع :

[1] **جون وليام سون وآخرون**"التكامل النقدي العر ، ا رات، ا شاكل، الوسائل" الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، ب وت، 1990، ص41.

[2] **ا ركز الوط للسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي NAPC** " رير التجارة الزراعية سورية إطار الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية AFTA و الدولية WTO " ورقة العمل رقم5، وزارة الزراعة، ا مهورية العربية السورية2000-2001، ص77.

[3] **G**reater **A**rab **F**ree **T**rade **A**rea

[4] **د. عصام الزعيم** " منطقة التجارة ا ـرة العربية الكـ ى أ يتها للانـدماج والإ ـاء الاقتصـادي- معوقا ـا - متطلبـات ـاحهـا وتطويرهـا "
http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm#_ftn1 «03/05/2006»

[5] نوا بن علي فاطمة ، "واقع وآفاق منطقة التجارة ا رة العربية الك ى ظل التحولات الاقتصادية العا ية" نفس ا رجع السابق، ص139.

[6] تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسـيا "منـاطق التجـارة ا ـرة ا نطقـة العربيـة :إ أيـن ـن ذاهبـون" لأمـم ا تحـدة، نيبورك2002ص29ص30.

[7] نوا بن علي فاطمة ، "واقع وآفاق منطقة التجارة ا رة العربية الك ى ظل التحولات الاقتصادية العا ية" نفس ا رجع السابق، ص197.

[8]) التقرير الإستراتيجي العر 1993، مركز الدارسات السياسية والإسترا ية بالأهرام،مؤسسة الأهرام 1994، من موقع الانترنت:
http://www.Ahram.org. eg/acpss/ahram.htm

[9] **خليفة موراد**، التكامل الاقتصادي العر على ضوء الطروحات النظرية وا رجعية القانونية: ارب و ديات" مذكرة ماجست غ منشورة، القانون الدو والعلاقات الدولية، كلية ا قوق، جامعة ا اج ضر،باتنة2005، ،ص225، ص226.

[10] نفس ا رجع، ص243.

أ ية الطاقة ا تجددة اية البيئة لأجل التنمية ا ستدامة
- عرض ربة أ انيا –

مد طاا & مد ساحل (جامعة البليدة).

ا لخص : أدى الارتباط الوثيق ب البيئة والتنمية إ ظهور مفهوم للتنمية يسمى ا ستدامة،الأمر الذي يستلزم الإهتمام ماية البيئة لأجل قيق التنمية ا ستدامة،وتشكل الطاقة ا تجددة أحد وسائل اية البيئة،لذلك د دولا عديدة تم بتطوير هذا ا صدر من الطاقة وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه،ومنها أ انيا ال تعد من الدول الرائدة ال الطاقة ا تجددة،وبالإضافة إ ما تقدمه هذه الطاقة لأ انيا من عوائد كث ة كتوف فرص العمل وغ ها،يتم استخدامها عا ة مشكلا ا البيئية ا عقدة.

تأسيسا على ماسبق دف هذه الورقة البحثية إ بلورة حقيقة أ ية الطاقة ا تجددة اية البيئة لأجل التنمية ا ستدامة،والتعرف على ربة أ انيا هذا ا ال وال كن أن تستفيد منها العديد من الدول النامية (ومنها الدول العربية).

الكلمات ا فتاح : البيئة، التنمية ا ستدامة، الطاقة ا تجددة، أ انيا.

هيد : لاشك أن العا أصبح مقتنعا ام الإقتناع بأ ية معا ة ا شاكل البيئية خصوصا ال اية البيئة من اطر التلوث الناتج عن مزاولة ا ؤسسات للأنشطة ال ينتج عنها آثار خارجية سلبية على كافة مكونات البيئة،خاصة منذ إقرار ا ؤ ر الدو الأول حول البيئة الذي انعقد بستكوهو سنة 1972 شعار**"أرض واحدة"،**وع هذا ا ؤ ر آنذاك عن شكل جديد من الترابط ا تمثل تبعيتنا ا شتركة إزاء سلامة الغلاف ا وي،وا تمثل كذلك التلوثات العابرة للحدود والشاملة،وهو مايترتب عليه شكل جديد من التبعية الإقتصادية ا شتركة.

فا بادلات الإقتصادية تكتسي بعدا بيئيا متناميا،ومن جانبها فإن التلوثات الدولية ا آثار إقتصادية تزداد شدة،بل تصبح وخيمة حالة التغ ا ناخي أوا ساس بطبقة الأوزون،ومن ة فإن ا خاطر العا ية ال دد البيئة تكرس ائيا ترابط الإقتصاد والبيئة على الصعيد الدو ،وهو ما أدى إ ميلاد مفهوم التنمية ا ستدامة،العبارة ال اعتمدت دينة ريو د ان و سنة 1992[1].

و سد الإهتمام الدو بالبيئة من خلال عقد الندوات وا ؤ رات ا لية والدولية و إنشاء العديد من التنظيمات البيئية ك نامج الأمم ا تحدة للبيئة واللجنة الدولية للبيئة والتنمية وغ ها وعلى ا ستوى ا لي إنشاء وزارات خاصة بالبيئة،من أجل البحث عن وسائل ايتها.

هذا ا ضمار تشكل الطاقة ا تجددة أحد وسائل اية البيئة،لذلك د دولا عديدة تم بتطوير هذا ا صدر من الطاقة وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه،ومنها أ انيا ال تعد من الدول الرائدة ال الطاقة ا تجددة،وبالإضافة إ ما تقدمه هذه الطاقة لأ انيا من عوائد كث ة كتوف فرص العمل وغ ها،فيتم استخدامها عا ة مشكلا ا البيئية ا عقدة.

وعليه فإن ورقتنا البحثية دف إ بلورة حقيقة أ ية الطاقة ا تجددة اية البيئة لأجل التنمية ا ستدامة،والتعرف على ربة أ انيا هذا ا ال وال كن أن تستفيد منها العديد من الدول النامية (ومنها الدول العربية).ويتم هذا من خلال التطرق إ النقاط التالية :-

أولا- البيئة والتنمية ا ستدامة والطاقة ا تجددة :

1- مفهوم البيئة ومشاكلها :

1.1- مفهوم البيئة : البيئة كلمة مأخودة من ا صطلح اليونا « OIKOS » والذي يع بيت أو م ل وكث اً ما دث ا لط ب علم البيئة « Ecology » والبيئة ا يطة أو ما تسمى أحياناً بعلم البيئة الإنسا « Enviroment » ذلك أن علم البيئة (الايكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش بينما يقتصر علم البيئة الإنسانية على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها[2]. وهناك عدة تعاريف للبيئة ومنها :

- "البيئة هي الغلاف ا يط بكوكب الكرة الأرضية ومكونات التربة وطبقة الأوزون، البيئة هي الأكسج الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض ال نزرعها للأمن الغذائي،هي مصدر ا ياه أساس ا ياة هي ا عادن ال تاجها للصنع،هي مصدر مواد البناء وا راريات والغازات والكيماويات،البيئة هي ا وازن ب الإنسان وا يوان والنبات".[3]

- "البيئة هي ا يط ا ادي وا يوي وا عنوي الذي يعيش فيه الإنسان،ويتمثل هذا ا يط التربة وا اء وا واء وما تويه كل منهم من مكونات مادية أوكائنات حية، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و صل فيه على مقومات حياته من غذاء، وكساء ودواء،ومأوى و ارس فيه حياته مع أقرانه من البشر".[4]

أصبح العا بعد إقرار ا ؤ ر الدو الأول حول البيئة الذي انعقد بستكوهو سنة 1972 شعار**"أرض واحدة"**،مقتنعا ام الإقتناع بأ ية معا ة ا شاكل البيئية،وال يتم تناو ا فيما يلي.

2.1- مشاكل البيئة [5]: تتعرض البيئة إ مشاكل عديدة أ ها التلوث البيئي واستـ اف ا صادر الطبيعية:

1.2.1-التلوث البيئي: ويشمل (تلوث ا واء،ا اء والغذاء)،وجاء الأحكام العامة لقانون البيئة"تلوث البيئة يع أي تغي خواص البيئة ا قد يؤدي بطريقة مباشرة أوغ مباشرة على الإضرار بالكائنات ا ية أو ا نشآت يؤثر على ارسة الإنسان ياته الطبيعية".

2.2.1- استـ اف ا وارد الطبيعية: استـ اف ا وارد الطبيعية أحد العوامل ا ؤثرة على البيئة حيث أدى الإستخدام الزائد للتكنولوجيا إ حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إ تدم جزء كب من رأس ا ال الطبيعي (ا ادي والبيولوجي) للإنسان،وأثر على النظام الإيكولوجي تأث ا سلـ ،ومثل التطور التكنولوجي خطرا على البيئة لإستنفاذ ا وارد الطبيعية ودمار بعضها،و ثل هذا الإستـ اف عموما فيما يلي:إزالة الأشجار تسبب التصحر،ا راف التربة،انقراض بعض ا يوانات ال ية والبحرية بالإضافة إ نفاذ بعض موارد الطاقة كالبترول.

2-العلاقة ب التنمية والبيئة:

يكتسي موضوع التنمية ختلف مفاهيمه أ ية بالغة على ا ستوى العا ي،وخاصة الفترة الأخ ة حيث لوحظ اهتماما دوليا متزايدا و ا اجة إ التنمية ا ستدامة للوصول إ مستقبل مستدام وذلك بعد أن كان العا يتجه و موعة من الكوارث البشرية والبيئية ا تملة،فالإحتباس ا راري،والتدهور البيئي،وتزايد النمو السكا والفقر،وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إ ذلك من ا شاكل البيئية لا تنفصل عن مشاكل الرفاء البشري ولا عن عملية التنمية الإقتصادية بصورة عامة،حيث أن كث ا من الأشكال ا الية للتنمية تنحصر ا وارد البيئية ال يعتمد عليها العا .

فالارتباط الوثيق بـ البيئة والتنمية أدى إ ظهور مفهوم للتنمية يسمى**"التنمية ا ستدامة"**،حيث أشار ا بدأ الرابع الذي أقره مؤ ر ريو د ا نا و عام 1992 إ أنه:"لكي تتحقق التنمية ا ستدامة ينبغي أن ثل ا ماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا كن التفكـ فيها عزل عنها".[6]

وعرفت التنمية ا ستدامة لأول مرة على يد اللجنة العا ية للبيئة والتنمية،وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية ا "تفي باحتياجات ا يل ا اضر دون الإخلال باحتياجات ا ستقبل".[7]

هذا و التأكيد على هذا ا عـ من خلال ا بدأ الثالث الذي تقرر ريو د ا نا و عام 1992،حيث تعريف التنمية ا ستدامة بأ ا "ضرورة إ از ا ق التنمية".[8] يث تتحق على و متساو ا اجات التنموية لأجيال ا اضر وا ستقبل. وبذلك تأكد أن عبارة "**التنمية ا ستدامة**" لاتقتصر فحسب على التنمية الإقتصادية،بل تتعداها لتشـ إ موعة واسعة من القضايا وتستلزم جا متعدد ا وانب لإدارة الإقتصاد **والبيئة** وا تمع.وهذه العناصر الثلاثة الأخـ ة تشكل الركائز للتنمية ا ستدامة، وإذا اعتـ أن هذه الركائز ثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، د أن منطقة التقاطع عند ا ركز ثل رفاهية الإنسان،فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها البعض،شريطة أن تكون متكاملة لامتناقضة،ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان.

عطفا على ماسبق نستشف بأن الارتباط الوثيق بـ البيئة والتنمية أدى إ ظهور مفهوم للتنمية يسمى ا ستدامة،الأمر الذي يستلزم الإهتمام ماية البيئة لأجل قيق التنمية ا ستدامة،وتشكل الطاقة ا تجددة أحد وسائل اية البيئة.

قبل التطرق إ أ ية الطاقة ا تجددة اية البيئة من الأرجح عرض أساسيات حول الطاقة ا تجددة.

2-أساسيات حول الطاقة ا تجددة :

1.2- مفهوم الطاقة وتطورها التار ي : إن التعريف السائد للطاقة هو "القدرة على القيام بعمل ما"[9]،فأيا كان العمل فكريا أو عضليا يتطلب لإ ازه كمية ملائمة من الطاقة. وتطورت مصادر الطاقة مع تطور وسائل العمل الـ ابتكرها الإنسان لسد احتياجاته ا ختلفة (ا ادية وا عنوية) على مدى تار ه الطويل. البداية اعتمد الإنسان على قوته العضلية لإ از أعماله اليومية، استخدم الطاقة ا يوانية واستغل حركة الرياح ريك السفن وإدارة بعض طواحـ ا واء،كما اعتمد على مساقط ا ياه إدارة بعض الآلات البدائية. وعرف الفحم منذ أن اكتشف النار، فاستخدمه الإنسان كمصدر للطاقة إدارة ا رك البخاري، اكتشف بعد ذلك النفط والغاز الطبيعي وغـ ها من مصادر الطاقة ا ديثة ؛ و عصرنا ا ا ،ومع التطور الكبـ الذي شهدته وسائل الإنتاج،أصبحت مصادر الطاقة العا عديدة ومتنوعة،منها مصادر ناضبة (تقليدية) وأخرى متجددة أو دائمة.

2.2- مفهوم الطاقة ا تجددة ومصادرها: تتميز مصادر الطاقة ا تجددة بقابلية استغلا ا ا ستمر دون أن يؤدي ذلك إ استنفاذ منبعها،فالطاقة ا تجددة هي تلك الـ صل عليها من خلال تيارات الطاقة الـ يتكرر وجودها الطبيعة على و تلقائي ودوري.[10] كذلك نعـ "بالطاقة ا تجددة"الكهرباء الـ يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة ا يوية وا رارة ا وفية وا ائية،وكذلك الوقود ا يوي وا يدروجـ ا ستخرج من ا صادر ا تجددة.[11]

فمصادر الطاقة ا تجددة تتمثل :

- الطاقة الشمسية: إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بـ ا صادر البديلة للنفط الـ تعقد عليها الآمال ا ستقبلية لكو ا طاقة نظيفة لاتنضب،لذلك د دولا عديدة تم بتطوير هذا ا صدر وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه. وتستخدم الطاقة الشمسية حاليا تسخ ا ياه ا لية وبرك السباحة والتدفئة والتـ يد كما ري أوربا وأمريكا وإسرائيل،أما دول العا الثالث فتستعمل لتحريك مضخات ا ياه ا ناطق الصحراوية ا افة.و ري الآن اولات جادة لاستعمال هذه الطاقة مستقبلا لية ا ياه وإنتاج الكهرباء

بشكل واسع. وتعتـ الطاقة الفولتية الضوئية الشمسية صناعة عا ية تستقطب رساميل قدرها 12 مليار دولار،وهي ا صدر الرئيسي للطاقة ا تجددة الـ يتم توزيعها فعلياً (ا ستهلكون الذين يولدون الطاقة ا رارية أوالكهربائية اللازمة لاحتياجا م يعيدون الطاقة الكهربائية الفائضة إ شركات الكهرباء).[12]

-الطاقة ا وائية (طاقة الرياح): الطاقة ا وائية هي الطاقة ا ستمدة من حركة ا واء والرياح،واستخدمت طاقة الرياح منذ أقدم العصور،سواء تسيـ السفن الشراعية،وإدارة طواحـ ا واء لطحن الغلال وا بوب،أو رفع ا ياه من الآبار وتستخدم وحدات الرياح ويل طاقة الرياح إ طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة أو يتم ويلها إ طاقة كهربائية من خلال مولدات وقد بدأت الإستفادة من طاقة الرياح مصر حديثا على شكل وحدات صغـ ة لرفع ا ياه ا وفية على السواحل الشمالية.

ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعما ا توليد الكهرباء بواسطة"طواحـ هوائية" و طات توليد تنشأ مكان معـ ويتم تغذية ا ناطق ا تاجة ء الأسلاك الكهربائية وبالإمكان حسب تقديرات منظمة ا قاييس العا ية توليد 20 مليون ميغاواط من هذا ا صدر على نطاق عا ي،وهو أضعاف قدرة الطاقة ا ائية .[13]

يشـ التقرير الصادر عن معهد **"ويرلدووتش"**وهو اعة ضغط بيئية مقرها واشنطن إ أن القدرة العا ية على إنتاج طاقة من الرياح زادت من بضعة آلاف ميجاوات عام 1990 إ أكثر من 40 ألف ميجاوات عام 2003 وهو ما يكفي لتغذية 19 مليون بيت بلدان متقدمة بالكهرباء.وتبلغ قيمة ا بيعات من طاقة الرياح أكثر من 9 مليارات دولار العام ويعمل ال توليد الطاقة من الرياح أكثر من مائة ألف فرد العا .[14]

-طاقة الكتلة ا يوية: تكمن أ ية طاقة الكتلة ا يوية أ ا تأ ا رتبة الرابعة بالنسبة صادر الطاقة الوقت ا اضر،حيث تشكل مانسبته 14% من احتياجات الطاقة العا ،وتزداد أ ية هذه الطاقة الدول النامية حيث ترتفع تلك النسبة إ حوا 35 %من احتياجات الطاقة تلك الدول،وخاصة ا ناطق الريفية.[15]

إن طاقة الكتلة ا يوية أو كما تسمى أحيانا الطاقة ا يوية هي الأساس مادة عضوية مثل ا شب وا اصيل الزراعية وا خلفات ا يوانية،وهذه الطاقة هي طاقة متجددة،لأ ا ول طاقة الشمس إ طاقة زنة النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي،فطا ا هناك نباتات خضراء فهناك طاقة سية زنة فيها،وبالتا لدينا طاقة الكتلة ا يوية الـ تستطيع ا صول عليها بطرق تلفة من هذه النباتات.

أما مصادر الكتلة ا يوية الوقت ا اضر فهي : لفات الغابات وا خلفات الزراعية،استغلال (قطع) أخشاب الغابات بشكل مدروس،فضلات ا دن،ا اصيل الـ تزرع خصيصا لغايات ا صول على الطاقة منها.

- طاقة ا رارة ا وفية: ا رارة ا وفية هي طاقات حرارية دفينة أعماق الأرض وموجودة بشكل زون من ا ياه الساخنة أو البخار والصخور ا ارة،لكن ا رارة ا ستغلة حاليا عن طريق الوسائل التقنية ا توافرة،هي ا ياه الساخنة والبخار ا ار،بينما حقول الصخور ا ارة مازالت قيد الدرس والبحث والتطوير. وحـ الآن،ليس هناك دراسات شاملة حول حجم ومدى إمكان استغلال هذه ا وارد،إذ أن نسبة استخدامها لاتزال ضئيلة،وتبقى زيادة مسا ة هذا ا صدر تلبية احتياجات الإنسان رهنا بالتطورات التكنولوجية وأعمال البحث والتنقيب الـ ستجري مستقبلا. وتستعمل هذه الطاقات لتوليد الكهرباء،كما كن استعما ا الات أخرى كالتدفئة ا ركزية والإستخدامات الزراعية والصناعية والأغراض الطبية،و فيف ا اصيل صناعة الورق والنسيج،وتستخدم الينابيع الساخنة ا زائر لأغراض طبية وسياحية.

- الطاقة ا ائية : يعود تاريخ الإعتماد على ا ياه كمصدر للطاقة إ ماقبل اكتشاف الطاقة البخارية القرن الثامن عشر ح ذلك الوقت،كان الإنسان يستخدم مياه الأ ار تشغيل بعض النواء ال كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب،أما اليوم،وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء،بدأ استعمال ا ياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما نشهد دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا وال ازيل،ومن أجل هذه الغاية،تقام طات توليد الطاقة على مساقط الأ ار،وتب السدود والبح ات الإصطناعية لتوف كميات كب ة من ا اء تضمن تشغيل هذه ا طات بصورة دائمة. وتش التوقعات ا ستقبلية ذا ا صدر من الطاقة إ زيادة تقدر مسة أضعاف الطاقة ا الية لول عام 2020 .[16]

3- أ ية الطاقة ا تجددة اية البيئة لأجل التنمية ا ستدامة :

أصبحت البيئة اليوم عنصرا من عناصر الإستغلال العقلا للموارد ومتغ ا أساسيا من متغ ات التنمية ا ستدامة،نظرا ا دثه التلوث من انعكاسات سلبية على ا ناخ من جهة،ولكون الكث من ا وارد الطبيعية غ متجددة ا تم استغلا ا وفق قواعد افظ على البقاء ولاتؤدي إ الإختلال أو كبح النمو[17] .

إن من أهم التأث ات البيئية ا رتبطة باستخدامات الطاقة التقليدية مايعرف بظاهرة الإحتباس ا راري ال ارتبطت بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة لزيادة تركيز بعض الغازات الغلاف ا وي وأ ها غاز ثا أكسيد الكربون.وعلى العكس من ذلك،فلإستخدام الطاقة ا تجددة أثر معروف اية البيئة نتيجة ا ققه من خفض انبعاث تلك الغازات ومنه التلوث البيئي،حيث من ا توقع أن تبلغ الإنبعاثات النا ة عن الوقود التقليدي حوا 190 مليون طن من غاز ثا أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إ الغازات الأخرى.

كذلك تقرير أصدرته شبكة سياسة لطاقة ا تجددة للقرن الواحد والعشرين **(آر إي أن 21)** يقول بأنه ب أن تلعب الطاقة ا تجددة دورا رئيسيا إمدادات الطاقة العا ية وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والإقتصادية للتغ ا ناخي ال تتزايد خطرا [18] .

هذا الإطار توقع خ اء أ ان تفاقم أزمة الطاقة خلال السنوات القليلة ا قبلة (الطاقة التقليدية) وخاصة ا شب وا خلفات ا يوانية والنباتية.وهذه ا صادر تشكل نسبة 95%من موع استهلاك الطاقة تبعاً ستوى التنمية الدول النامية.واستناداً ا التقديرات ال نشر ا منظمة الاغذية والزراعة الدولية **(الفاو)** أن هناك و مليارى شخص الدول النامية يسدون احتياجا م من الطاقة الوقت ا اضر عن طريق اجتثاث الاشجار القريبة أكثر ا تنموعادة،وتستخدم مصادر الطاقة التقليدية عادة كا شب والسماد والقش لاعداد الطعام وتسخ ا ياه والتدفئة،وحسب التقديرات ذا ا فان متوسط الاشجار والغابات القريبة من ا دن وا ناطق السكنية تتراجع بصورة مستمرة، هذا بالاضافة ا ما يسببه ذلك من جفاف الارض والتربة والاضرار با ياه ا وفية وزيادة التصحر وزحف الرمال[19] ؛ ايضفي صورة كئيبة للعا بسبب ازدياد معدلات غاز ثا أكسيد الفحم وأن احتراق مصادر الطاقة ا نجمية يؤدي ا انطلاق غازات تلفة كا يثان وأكسيد الك يت وأكسيد النتروج وبصورة خاصة أكسيد الفحم،ال تتسبب بصورة كب ة مشكلة ا باس ا رارة،ويرى "تسافادتسكي" ا ب الأ ا :أنه كن للطاقات ا تجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وا واد العضوية أن تلعب دوراً مهما ال هيز الطاقة و اية ا ناخ مستقبلا [20]، خصوصا وأن كلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة ا تجددة آخذة النقصان،و بعض الأحيان واعتمادا على ا كان فإن كلفة التوليد هي أقل من كلفة التوليد من ا صادر التقليدية،فمثلا فإن كلفة توليد الكهرباء من ا لايا الضوئية كانت دود دولارا لكل كيلوواط ساعة عام 1980، وهي الآن دود 20-30 سنتا لكل كيلوواط ساعة [21].

ا سبق نستشف أن للطاقة ا تجددة أ ية بالغة اية البيئة باعتبارها طاقة غ ناضبة و توفر عامل الأمان البيئي.

ثانيا – عرض ربة أ انيا:

تقع أ انيا وسط أوربا دها من الشمال كل من ري البلطيق و ر الشمال والدا ارك،ومن الغرب كل من بلجيكا ولكسمبورغ وفرنسا ومن ا نوب سويسرا والنمسا ومن الشرق التشيك وبولندا،وتبلغ مساحتها 356850 كلم2، ويبلغ عدد سكا ا حوا 81 مليون نسمة[22].وتعت أ انيا من الدول الصناعية ا امة العا ، ا أدى إ نشأة وتعقد ا شكلات ببيئتها،و ل ا شاكل البيئية اول أ انيا استخدام الطاقة ا تجددة مستغلة ذلك الإزدهـ ار الذي تشهده هذه الطاقة ا.وسنتناول هذه النقاط فيما يلي :

1- مكانة الصناعة الأ انية القائمة على البيئة الإقتصاد الأ ا والإقتصاد العا ي[23] : يعيش الإقتصاد الأ ا "**معجزته ا ضراء**":الإ ار بأشعة الشمس والرياح وا اء يدر أرباحا خيالية و قق أرقام صادرات قياسية،كما تتحول الصناعة القائمة على البيئة إ ضربة حظ القرن الواحد والعشرين حيث " تل أ انيا مركز الريادة العا هذا ا ال"**،**ويتوقع أن يصل حجم مبيعات"**القطاع الأخضر**"إ بليون يورو العام 2030،وتتعدد ا الات ال تعت فيها الشركات الأ انية هي الرائدة على ا ستوى العا ي:أك طاقة إنتاجية العا لتجمعات تعمل بطاقة الرياح،أحدث تقنيات طات توليد الطاقة،ا ركز الأول عا يا العديد من أجهزة الإستعمال العالية الفعالية...وغ ذلك الكث .

إن التقارير ا تتحدث عن تغ ات ا ناخ مرعبة حقا،وهي تلقى أ انيا آذانا صاغية منذ زمن طويل ومن هنا تنشأ فرصة حقيقية للإقتصاد وليس من ا صادفة أن تو أ انيا اهتماما خاصا للعلوم ا ندسية كما تم اهتماما خاصا بالطبيعة والبيئة،مع كو ا ذات الوقت ا تفوقة تسجيل براءات الإختراع والأكثر تقدما ال إعادة الإستخدام وفصل الأنواع ا ختلفة من القمامة والفضلات.ويتطور قطاع البيئة إ قطاع كب الإقتصاد الأ ا ،وهو اليوم ا رك الأساسي سوق العمل.

وا دول رقم (01) ثل وضع حجم الأعمال سنة 2005 و سنة 2030 قطاع تقنيات البيئة با قارنة ببناء الآلات وصناعة السيارات.

كما قامت شركة الإستشارات باستطلاع ل مايقرب من 1500 شركة تعمل يعها ال تقنيات البيئة،وقامت بتحليل الدراسات ا ختلفة،والنتيجة ا فرحة ذه ا هود"**التقنية ا ضراء ا صنعة أ انيا**"تسهم خلق فرص عمل جديدة.و العام 2020 سيكون عدد العامل هذا القطاع أك من العامل قطاع بناء الآلات أو صناعة السيارات.

وعلى الصعيد العا ي فإن أ انيا تل مركز الصدارة،وهذا حسب مايبينه ا دول رقم (02).

2- مصادر الطاقة ا تجددة أ انيا:

بعد تسليط الضوء على مكانة الصناعة الأ انية القائمة على البيئة الإقتصاد الأ ا والإقتصاد العا ي،سيتم تناول مايلي بصفة خاصة مصادر الطاقة ا تجددة.

1.2- الطاقة الشمسية: طر السماء أ انيا على مدار العام،و جب السحب السماء و ثلثي ساعات النهار،غ أن أ انيا استطاعت أن تصبح أك مولد للطاقة الكهربائية من ضوء الشمس العا . فقد بزغ أ انيا قطاع صناعي جديد واعد للمستقبل هو قطاع الصناعة تقنيات الطاقة الشمسية،وأيضا بفضل قانون مصادر الطاقة ا تجددة **(EEG)** قق هذا القطاع معدلات و هائلة منذ بضع سنوات.وقد تزايد حجم أعمال التقنيات الشمسية الأ انية خلال سنوات قليلة من حوا 450 مليون يورو إ مايقرب من 4.9 مليار يورو.ووصل عدد العامل بشكل مباشر أوغ مباشر هذا القطاع إ مايزيد عن 50000 إنسان.[24] ويزداد باستمرار عدد الأسر الأمانية ا تسعى إ تأم حاجتها من الطاقة عن طريق معات سية وخلايا الطاقة الضوئية،هذا ما تؤكده دراسة أعدت مؤخرا حول استهلاك ا نازل ا اصة للطاقة،قام بإعدادها معهد الراين وفيستفاليا لأ اث الإقتصاد **RWI** مدينة إسن

ومعهد استطلاعات الرأي،بتكليف من وزارة الإقتصاد الأ انية،ففي سنة 2006 كان هناك أ انيا 800000 مع سي مركب وجاهز،ويتم هذه ا معات تسخ ا اء،وتأم التدفئة ا طلوبة وا 5 % من ا نازل الأ انية ا سكونة[25].

2.2- طاقة الرياح: الربع الأول من عام 2007،حققت طاقة الرياح أ انيا رقما قياسيا جديدا، فمحطات توليد الكهرباء العاملة بطاقة الرياح وا تضم 19000 وحدة سا ت تغذية الشبكة العامة قدار 15 مليار كيلوواط ساعي من التيار الكهربائي،وتعادل هذه الكمية نصف ماقامت هذه ا طات بتوليده من طاقة خلال مل العام 2006 ورغم هذا النجاح يعود جزئيا إ كمية الرياح الكب ة ا شهدها شهر يناير،فإن هذه الأرقام تشكل خ دليل على الدور الكب لطاقة الرياح مزيج مصادر الطاقة ا ديث أ انيا[26].

وبفضل قانون دعم الإستثمار الات مصادر الطاقة ا تجددة (EEG) الذي بدأ تطبيقه سنة 2000 كما أشرنا إ ذلك سابقا، ت أ انيا حـ اليوم إقامت طات إنتاج الطاقة العاملة بالرياح باستطاعة تصل إ 21000 ميغا واط. وتعت أ انيا أك سوق العا طاقة الرياح حسب مايوضحه ا دول رقم (03).

3.2- طاقة الكتلة ا يوية: سنة 2006 إنتاج كمية من الطاقة الكهربائية تعادل 17 مليار كيلوواط ساعي اعتمادا على الكتلة ا يوية،منها 10 مليار بالإعتماد على ا شب فقط وأكثر من 5 مليار من الغاز العضوي (البيولوجي)،وحوا مليار من زيت النباتات،وقد بلغت مسا ة الكتلة ا يوية إنتاج الطاقة الكهربائية من ا صادر ا ختلفة حوا 3 % ومن التطورات ا همة سنة 2006 كانت زيادة الإعتماد على الغاز العضوي الذي ساهم توليد طاقة قدار 0.4 مليار كيلوواط ساعي مقارنة بكمية 2.8 مليار كيلوواط ساعي العام الذي سبق[27].

4.2-الطاقة ا وفية: وصلت حصة أ انيا من الطاقة ا وفية عام 2006 بـ مصادر الطاقة غ الضارة بالبيئة 1 % فقط،ولكن بفضل تقنيات ا فر ا ديدة،مثل تلك القائمة **"دور ار"**،يتوقع ا اء معدلات و مرتفعة ذا ا صدر من الطاقة،أيضا هنا أ انيا وعلى بعد 360 كيلومترا من**"دور ار"**شرعت منطقة **"لانداو"**أول طة عاملة بطاقة جوف الأرض بالعمل ودخلت شبكة ا دمة،وهي تنتج اليوم التدفئة والطاقة الكهربائية ذات الوقت،فمنذ أواخر 2007 يتم تزويد 6000 أسرة بالطاقة الكهربائية وحوا 300 أسرة بطاقة التدفئة،وذلك دون أية غازات عادمة،وحسب وزارة البيئة الأ انية يوجد الآن خطط جاهزة لبناء حوا 150 طة طاقة عاملة بطاقة جوف الأرض[28].

3-عوامل ازدهار الطاقة ا تجددة أ انيا:

لاشك أن ازدهار الطاقة ا تجددة أ انيا يأت من فراغ كما يكن وليد الصدفة،بل من خلال توافر العديد من العوامل،ولعل أ ها:

1.3- قانون مصادر الطاقة ا تجددة أ انيا: دخل قانون مصادر الطاقة ا تجددة (EEG) حيز التطبيق الأول أفريل 2000،وهو ينظم استخدام ودعم الطاقة الكهربائية ا ولدة من مصادر الطاقة ا تجددة حصرا،ويقوم القانون على ضمان حد أد من الأسعار يتوجب على الشركة ا تقوم بنقل وتسويق الكهرباء دفعه نتج الطاقة الكهربائية ويتم تقسيم التكاليف على القطاع ا والشركات وتتضمن مصادر الطاقة ا تجددة:قوة ا ياه،وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة جوف الأرض والكتلة ا يوية.

ويهدف القانون إ التصدي للتغ ات ا ناخية وا د من الاعتماد على الوقود الأحفوري. ورفع نسبة مسا ة مصادر الطاقة ا تجددة حـ عام 2010 إ 12.5 % كحد أد ،وإ 20 % العام 2020،ولكن التوسع استخدام مصادر الطاقة ا تجددة أ انيا قق و أك من ا توقع.ففي ال توليد الكهرباء وصلت مسا ة مصادر الطاقة ا تجددة العام 2006 إ

11.8 %و ذا كن عام 2007 اوز ا دف ا وضوع أساسا لعام 2010 وقد ب القانون على أنه وسيلة ناجحة ومادة مهمة للتصدير،حيث تبنت أكثر من 40 دولة ح الآن قوان مشا ة[29] .كما يعطي القانون حوافز نقدية ن يقدمون مصادر للطاقة ا تجددة.

3.2- الإهتمام بالبحث العلمي ال الطاقة ا تجددة:

توي مؤسسات التعليم العا الأ انية اليوم 144 صصا حول طاقة الرياح وتقنيات الطاقة الشمسية والطاقة ا يوية...،وتتوجه العديد من برامج ا اجست بشكل خاص إ الدارس الأجانب لتلبية متطلبا م و آما م. ومن ا امعات وا عاهد ا ختصة ميدان الطاقة ا تجددة د[30]:

- ✓ **جامعة ألدنبورغ (الطاقة ا تجددة):** دراسة عليا دولية موجهة بشكل رئيسي للخر من الدول النامية تتم باللغة الإنكليزية وتستمر 16 شهرا.
- ✓ **ا عهد العا التخصصي بوخوم (أنظمة الطاقة ا وفية):** التزود بالطاقة ا ستقبل يعتد أيضا على طاقة جوف الأرض (الطاقة ا وفية)،يتيح ا عهد العا التخصصي ومركز الطاقة ا وفية بوخوم التخصص الأكاد ي هذا ا ال وهو عبارة عن دراسة لأنظمة الطاقة ا وفية فريدة من نوعها أوربا لنيل شهادة ا اجست موجهة للمهندس وا ختص علوم الطبيعة.
- ✓ **جامعة كاسل (الطاقات ا تجددة/فعالية الطاقة):** تتم ا دراسة ا اجست متعددة ا وانب ا كن ا ر خلال ثلاثة فصول دراسية التعمق تقنيات الطاقة ا تجددة و رفع فعالية وكفاء استخدام الطاقة.
- ✓ **جامعة مونستر/معهد IRWTH آخن (اقتصاد الطاقة):** تنطلق دراسة ا اجست ا ديدة "اقتصاد الطاقة"هذه أيار/ مايو 2008 مدينة إسن،وهي تقدم للمهندس وا قوقي والإقتصادي شهادة رج مزدوجة:حيث يتم ا صول على ا اجست من كل من ا امعة ا تميزة IRWTH **آخن**(حسب تصنيف مبادرة التميز).ومن جامعة مونستر.
- ✓ **جامعة فرايبورغ(الإدارة البيئية) :** دراسة ماجست باللغة الإنكليزية تم بتعقيدات وتداخلات الأسواق ودور الدولة وا تمع حل مشكلات البيئة،وهي موجهة للخر ا امعي من ش أ اء العا .وتعت فرايبورغ من السباق العا هذا التخصص.

4- الطاقة ا تجددة و اية البيئة أ انيا:

وض أ انيا سباقا مع الزمن ماية الطبيعة،ويقول خ اء برل أن ا كومة الأ انية التزمت بتخفيض معدل غازات ثا أكسيد الفحم ح موعد أقصاه عام 2005 بنسبة 25 %،الأمر الذي وافق عليه القطاع الإقتصادي،كما التزم القطاع الصناعي الأ ا فض غازات ثا أكسيد الفحم بنسبة 20 % ح التزمت الصناعات الكيميائية والورقية بنسبة تصل إ 23 % تقريبا[31].
ويقول خب شؤون الطاقة الأ ا "كارل تسافادتسكي" أن ا كومة الأ انية تسعى ل هذه ا شكلات باللجوء إ الطاقة ا تجددة،حيث أن إنتاج الطاقة الكهربائية يتم نصفها تقريبا عن طريق طات الطاقة ا ائية،أما النصف الآخر فيتم إنتاجه عن طريق إحراق ا شب والقمامة والط ،بالإضافة إ الغاز ا ستخرج من مقالب القمامة وا خلفات،وعن طريق طاقة الرياح وا معات الشمسية وا لايا الضوئية والطاقة ا رارية.وذكر أنه يتم إنتاج الطاقة الكهربائية اللازمة لشبكة الكهرباء العالية عن طريق السدود ا ائية الكب ة،بينما تغطي معظم ا ساكن احتياجا ا من الطاقة عن طريق ا معات الشمسية.وقال أنه عندما تقوم ا ؤسسات وا نازل بانتاج الكهرباء من مصادر الطاقة ا تجددة بكميات تزيد عن حاجتها سواء أكان ذلك بواسطة طواح الرياح أوالعجلات ا ائية

أوالأشعة الشمسية،فإن مؤسسات توزيع الكهرباء ملزمة قانونيا بشراء هذه الطاقة الزائدة وبسعر لا يعادل فقط نسبة توفير مواد الإحتراق لدى محطات إنتاج الطاقة الكهربائية.[32]

وتشير التقديرات إلى أنه بالإمكان وعلى المدى البعيد إعداد نصف كميات الكهرباء المتوفرة في شبكات الطاقة الألمانية عن طريق الطاقات المتجددة،أي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة العضوية والحرارية والحرارة المحيط،وتبذل المؤسسات الألمانية المعنية جهودا كبيرة لتحقيق خطوات متقدمة في هذا المجال.ونتيجة لذلك يتوقع الخبير "تسافادتسكي" أن يتم تخفيض غازات ثاني أكسيد الفحم عن طريق تحسين استخدام الطاقة إلى جانب انتاج الكهرباء عن طريق مصادر الطاقة المتجددة.

وأظهرت بيانات نشرها اتحاد منتجي الطاقة المتجددة في ألمانيا أن استخدام الطاقة المتجددة في هذا البلد سيرتفع بصورة أكبر خلال هذا العام بعد أن بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق في العام الماضي 2006.وأشارت البيانات التي نشرها الاتحاد بأن نصيب الطاقة المتجددة شكل خلال العام الماضي ما يناهز 7.7 % من إجمالي استهلاك الطاقة في ألمانيا التي تعد أكبر اقتصاد أوروبي .وكانت حصة هذه الطاقة قد مثلت في العام 2005 نسبة 6.8 % من إجمالي استهلاك الطاقة[33].وهذا مايؤدي إلى تقليص الإعتماد على الطاقة التقليدية ذات الأثر السيء على البيئة، في المقابل زيادة الإعتماد على الطاقة المتجددة النظيفة.

الخلاصة: نتائج البحث يمكن إجمالها في ما يلي :

1- للطاقة المتجددة أهمية بالغة في حماية البيئة،باعتبارها طاقة نظيفة غير ملوثة،كما يتم التوسع في استخدامها،وبالتالي التقليص من استخدام مصادر الطاقة التقليدية (المعروفة بأثرها السيء على البيئة بالنظر لما تخلفه من تلوث) خاصة وأن كلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة آخذة في النقصان، ومنه إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

2- تشهد ألمانيا إزدهارا كبيرا في مجال الطاقة المتجددة ويرجع هذا إلى دخول قانون مصادر الطاقة المتجددة **(EEG)** حيز التطبيق في الأول أفريل 2000،وأهم ما يميز هذا القانون هو أنه خاص فقط بالطاقة المتجددة، ويهدف القانون إلى التصدي للتغيرات المناخية والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري،ويحوي في طياته حوافز نقدية لمن يقدمون مصادر للطاقة المتجددة.وإلى الإهتمام بالبحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة.

3- في ظل تعقد مشكلة البيئة في ألمانيا،تسعى الحكومة الألمانية لحل هذه المشكلات باللجوء إلى الطاقة المتجددة خصوصا كما ذكرنا سابقا أن ألمانيا تشهد إزدهارا كبيرا في مجال الطاقة المتجددة ومنه التقليل من استخدام الطاقة التقليدية والحد من انبعاثات الغازات الضارة من أكسيد الكربون والنيتروجين والكبريت.

الجداول :

الجدول رقم (01) : وضع حجم الأعمال في سنة 2005 وفي سنة 2030
قطاع تقنيات البيئة بالمقارنة ببناء الآلات وصناعة السيارات.
الوحدة (مليار يورو)

القطاع	بناء الآلات	صناعة السيارات	تقنيات البيئة
2005	170	280	150
2030	290	570	1000

المصدر: من إعداد الباحث في إعتمادا على : غيورك ميك،مرجع سبق ذكره ،ص41.

ا دول رقم (02):حصة أ انيا من الأسواق العا ية الات تقنيات البيئة ا ختلفة كنسبة مئوية.

البيان	توليد الطاقة	فعالية الطاقة	ا وارد الطبيعية وفعالية ا وارد	إقتصا د ا اء ا ستد	النقل ا ستد	اقتصاد الدورة الكاملة القمامة: إعادة الإستخدام
%	30	10	5	5	20	25

ا صدر: من إعداد الباحث إعتمادا على : غيورك ميك،مرجع سبق ذكره ،ص42.

ا دول رقم (03)أ انيا :"الريادة العا ية طاقة الرياح" سنة 2007.

الدول	أ انيا	الولايات ا تحدة	اسبانيا	ا ند	الص
استطاعة ا طات الإ الية ا ركبة (ميغاواط)	22248	16818	151145	8000	6050

ا صدر: من إعداد الباحث إعتمادا على : مارت أورت،مرجع سبق ذكره،ص 45.

ا وامش وا راجع:

[1]- إبراهيم رما ، " تارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة **1999-2003**"،منشوراتANEP،ا زائر ، 2006،ص ص 306-307.

[2]- عبد ا عبد القادر نص ،**البيئة والتنمية ا ستدامة التكامل الإستراتيجي للعمل ا ي**، مركز التميز للمنظمات غ ا كومية، أ اث ودراسات،عدد (07)،29 يوليو 2002، تاريخ التصفح:2008/8/12، العنوان الإلكترو : **www.ngoce.org/content/nseer.doc**

[3]- غول فرحات،"**أثر الإهتمام بالبيئة والعمل با واصفات العا ية للبيئة(ISO 14000) على تنافسية ا ؤسسات**"، جديد الإقتصاد،العدد 02، ا معية الوطنية للإقتصادي ا زائري ، ا زائر،ديسم 2007،ص 150.

[4]- خالد كواش،"**السياحة والأبعاد البيئية**"، جديد الإقتصاد،العدد 02، ا معية الوطنية للإقتصادي ا زائري ، ا زائر، ديسم 2007، ص 123.

[5]- **نفس ا رجع**، ص.ص 125-126.

[6]- ف.دوجلاس موسشيت،"**مبادئ التنمية ا ستدامة**"،تر ة اء شاه ،الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ش.م.م،القاهرة، 2000،ص 17.

[7]- ابراهيم سليمان مهنا،**التحضر وهيمنة ا دن الرئيسية الدول العربية:أبعاد وآثار على التنمية ا ستدامة**،دراسات إقتصادية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد44 ،2000،ص 22.

[8]- ف.دوجلاس موسشيت،**مرجع سبق ذكره**،ص 17.

[9]- السيد شوقي السيد،" **ث عن الطاقة ا تجددة**"،تاريخ التصفح:2008/8/12، العنوان الإلكترو : **www.netfirms.com/domain-names**

[10]-**زرزور ابراهيم، "ا سألة البيئية والتنمية ا ستدامة"**،ا لتقى الوط حول اقتصاد البيئة والتنمية ا ستدامة،معهد علوم التسي ،ا ركـز ا امعي با ـدية،6-7-2006، ص 17.

[11]-ها عبيد،"**الإنسان والبيئة:منظومات الطاقة والبيئة والسكان**"،دارالشروق،عمان ،2000،ص 205.

[12]- مايكل إكهارت،"**الطاقة ا تجددة:التطلع و طاقة لاتنضب**"،تاريخ التصفح: 12/8/ 2008، العنوان الإلكترو : **www.usinfo.state.gov/ar/home/p**

[13]-السيد شوقي السيد،**مرجع سبق ذكره.**

[14]- جريدة الوطن،**الطاقة ا تجددة**،الثلاثاء01 يوليو2008،تاريخ التصفح:2008/8/12،العنوان الإلكترو :
www.egyptiangreens.com/docs/firstpage/index.php

[15]-ها عبيد،**مرجع سبق ذكره،** ص 219.

[16]- **نفس ا رجع السابق**، ص 220.

[17]**-**عبد ا يد قدي، "**مدخل إ السياسات الإقتصادية الكلية:دراسة ليلية تقييمية**"،ديوان ا طبوعات ا امعية،ا زائر، 2005،ص 24.

[18]-تقريرجديد يربط ب الطاقة ا تجددة وحلول مشكلة التغ ا ناخي،تاريخ التصفح:2008/8/12،العنوان الإلكترو :

www.unep.org/GC/GCSS-IX/arabic/REN_arabic.doc

[19]-م/عارف ان،"**أ انيا تلجأ إ الطاقة ا تجددة ل مشكلا ا البيئية ا عقدة**"،تاريخ التصفح:2008/8/12، العنوان الإلكترو :
www.mmsec.com/m1-eng/windeng.htm - 15k

[20]- **نفس ا رجع.**

[21]-ها عبيد،**مرجع سبق ذكره**،ص 206.

[22]**-** مد صلاح صديق،سامح عثمان أ د،"**ا وسوعة ش الات ا عرفة**"**،**عتبة الثقافة، الإسكندرية ، 2006، ص115.

[23]**-** غيورك ميك،"**الأبطال ا ضر**"، لة أ انيا، العدد03،دار نشر سوسيتيس،فرانكفورت ،2007،ص ص40-41.

[24]**-** ب نفارد يانتسينغ،**فرايبورغ مدينة الطاقة الشمسية**، لة أ انيا،العدد 02،دار النشر سوسيتس ،فرانكفورت، 2008، ص 49.

[25]-**نفس ا رجع**،ص 49.

[26]- غيورك ميك،**مرجع سبق ذكره**،ص 43.

[27]**-** **نفس ا رجع**،ص 44.

[28]**-** راينر شتو مبف،"**طاقة من جوف الأرض**"، لة أ انيا، العدد02، دار النشر سوسيتس ،فرانكفورت ، 2008، ص 55.

[29]**-** لة أ انيا، **مرجع سبق ذكره**، العدد03، 2007، ص26**.**

[30]**-مارن أورت**، "**علينا زيادة الفعالية**"، لة أ انيا، العدد02، دار النشر سوسيتس، فرانكفورت، 2008، ص 59.

[31]**-** م/عارف ان،**مرجع سبق ذكره.**

[32]- **نفس ا رجع.**

[33]-"**انتعاش كب لقطاع الطاقة ا تجددة أ انيا خلال العام ا اضي** "،تاريخ التصفح: 2008/8/12، العنوان الإلكترو :

www.dw-world.d/dw/arthcle/0,2144,2301047,00.html #headl

Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements.

Samir BELLAL - Université KM Ouargla.

Résumé : L'économie informelle constitue depuis l'indépendance, un élément fondamental du paysage économique en Algérie. Aussi, n'est-il pas étonnant de noter l'abondance de la littérature qui lui est consacrée. Le présent article se propose d'en esquisser une analyse en termes d'institutions et de régulation.

Mots clé : Institution, économie informelle, régulation, régime d'accumulation.

Habituellement, l'économie informelle, qui recouvre une variété d'activités aussi disparates les unes que les autres, est définie comme l'ensemble des activités économiques qui échappent au contrôle de la collectivité dans la mesure où elles ne répondent pas aux normes juridiques, sociales et fiscales définies par l'Etat. L'économie informelle est souvent dite « parallèle », « souterraine », « marché noir », … notions qui, toutes, renvoient au caractère illégal des pratiques que celle-ci met en œuvre. De même, ces notions illustrent la prédominance de l'approche dualiste dans l'analyse du phénomène[1].

L'approche dichotomique permet, certes, de décrire le phénomène dans ses différentes manifestations. Elle donne aussi libre cours à des tentatives et méthodes de quantification (l'économie parallèle étant par définition une économie dont les activités ne sont pas saisies et quantifiées par l'appareil statistique, et quand elles le sont, c'est par le recours à des techniques d'estimations). Certains, mettant l'accent sur la dimension sociologique du phénomène, voient dans l'économie parallèle le signe de l'avènement d'une société parallèle (A.Henni, 1992.b).

Cependant, force est de noter que l'économie informelle pose avant tout, et au-delà de ce qui précède, la question de la régulation de l'activité économique de la société, régulation qui s'effectue au travers d'un ensemble d'institutions fondamentales.

Notre propos n'a pas pour but d'effectuer une revue des travaux consacrés à la question de l'économie informelle, ni de recenser l'ensemble des activités relevant du « secteur informel », mais de tenter de dépasser l'approche dualiste pour proposer une démarche qui place les institutions, telles que définies dans la théorie de la régulation, au centre de l'analyse.

Nous commencerons par un rappel de quelques définitions sur les formes institutionnelles et leur rôle régulateur dans une économie de marché. Nous aborderons ensuite l'évolution de l'économie informelle en Algérie, en nous efforçant d'en dégager les caractéristiques fondamentales au regard des changements institutionnels qui ont eu lieu ces dernières années.

1. Institutions et économie parallèle.

Qu'est ce qu'une institution ? Commons, l'un des fondateurs de l'approche institutionnaliste, la définit comme l'action collective qui maîtrise, qui libère et qui élargit l'action individuelle (Colin J.P, 1990). Cette action collective se manifeste par des règles, des lois, des codes… et a pour objet les rapports sociaux qui se nouent entre les différents acteurs économiques à l'occasion de l'activité économique de production et de répartition. La forme institutionnelle apparaît ainsi comme la codification d'un ou plusieurs rapports sociaux fondamentaux (Boyer, 2003).

Dans la théorie de la régulation, on distingue habituellement cinq grandes institutions, ou formes institutionnelles, qui, ensemble, jouent un rôle premier dans l'émergence et la viabilité d'un modèle d'accumulation. Il s'agit du rapport salarial, la monnaie, les formes de la concurrence,

le mode d'insertion internationale et l'Etat. Dans chacune des ces formes institutionnelles, des logiques sont à l'œuvre. Ainsi, la formation du salaire et de la productivité relève de la configuration du rapport salarial, le crédit et l'intérêt renvoient à la nature du régime monétaire, la formation des prix et des profits dépendent dans une large mesure de la forme de la concurrence sur les différents marchés, le taux de change et la structure du commerce extérieur illustrent le mode d'insertion internationale de l'économie nationale ; enfin, l'évolution des dépenses et recettes publiques cristallisent des compromis institutionnalisés qui ont pour lieu l'Etat.

Du point de vue de la théorie de la régulation, l'économie informelle pourrait donc être définie comme l'ensemble des activités économiques qui mettent en œuvre des pratiques (et donc des rapports sociaux) qui échappent à la codification . L'existence d'une économie informelle signifie l'incapacité des institutions en place à intégrer certaines activités en les insérant dans la logique d'ensemble qui les unit, à savoir l'entretien et le maintien d'une dynamique viable d'accumulation.

La problématique de l'économie informelle ne saurait donc être formulée indépendamment de la question de la nécessité d'assurer la viabilité d'un régime d'accumulation. Très souvent, l'économie informelle a donné lieu à des analyses qui, pour avoir relégué au second plan cette préoccupation, ont versé dans le juridisme, ou débouché sur des problématiques relevant davantage du Droit que de l'Economie. Pour l'économiste, la question n'est pas tant de savoir si telle ou telle pratique est légale ou illégale, mais bien de savoir si les institutions en place (ou à mettre en place) sont à même de soutenir et « piloter » un régime d'accumulation efficient et viable.

Il y a lieu de remarquer à ce propos que les institutions économiques, même les plus essentielles d'entre elles, n'ont pas toujours pour origine ou principe une logique exclusivement économique. En effet, les formes institutionnelles émergent des conflits sociaux et doivent, le plus souvent, passer par la sphère politique pour avoir un impact sur la dynamique économique. L'existence d'un espace de délibération (politique) est nécessaire pour qu'apparaissent les plus simples des institutions économiques. A contrario, les institutions fondées exclusivement sur un principe politique ne sont pas, elles aussi, de nature à favoriser la dynamique économique.

L'expérience algérienne est très significative à cet égard. C'est ce que nous nous efforcerons de mettre en évidence dans ce qui suit.

2. L'économie informelle en Algérie : évolution et caractéristiques.

L'économie informelle a toujours fait partie du paysage socio-économique en Algérie. Aussi bien durant la phase volontariste de la politique de développement que durant la période de libéralisation qui a suivi, les pratiques économiques informelles ont toujours proliféré, et à grande échelle, mais leurs manifestations, ainsi que leurs effets, connaissent une évolution dictée par l'évolution des formes institutionnelles citées précédemment.

2.1. L'économie informelle durant la phase « volontariste ».

Beaucoup de travaux ont été consacrés à l'analyse des dysfonctionnements qui ont caractérisé la politique de développement dans sa phase « volontariste ». La principale caractéristique du volontarisme économique, à l'œuvre durant les décennies 70 et 80, était son refus politique de la régulation par l'économique (L.Addi, 1990). Dans les faits, la volonté subjective de l'Etat s'est toujours substituée, sans réciprocité, aux lois du marché (R.Boudjema, 1990). Ainsi, pour ne prendre que quelques exemples, l'Etat est celui qui fixe les prix, les salaires, le taux d'intérêt, le taux de change. Il exerce une tutelle directe sur un vaste ensemble d'entreprises structurellement déficitaires et pratique un monopole quasi-absolu sur les activités de commerce extérieur, de même qu'il s'est assujetti l'ensemble du système bancaire. Limité strictement à certaines activités liées notamment à la distribution, le champ d'action du secteur privé est

lourdement handicapé par toute sortes de réglementations administratives, notamment en matière d'accès aux facteurs de production, au crédit…

Dans ce contexte, il n'est pas étonnant que l'économie informelle soit omniprésente. Bien qu'il soit difficile, même sur un plan strictement économique, de construire un schéma explicatif des causes l'ayant engendrée, il semble que la volonté politique de geler les mécanismes de régulation par le marché, et donc par les prix, est, en « dernière instance », le facteur essentiel.

De par ses effets sur l'activité économique en général et la dynamique d'accumulation du capital en particulier, la manipulation du système de prix dans une logique administrative apparaît comme la principale caractéristique de la politique de développement économique dans sa phase volontariste[2].

Schématiquement, le blocage des prix se traduit par une série de manifestations que l'on peut regrouper selon que les inefficiences engendrées affectent les mécanismes d'allocation des ressources, la régulation des échanges et la répartition du revenu national.

La liste qui va suivre ne prétend pas, il va sans dire, être exhaustive. Elle vise simplement à mettre en évidence l'apparition d'un certain nombre de distorsions économiques se traduisant par une déperdition de ressources productives.

Outre le « gel » des mécanismes d'allocation optimale des ressources, la manipulation du système de prix dans une logique administrative a eu pour effet de provoquer un éclatement progressif, mais inexorable, de l'espace économique en un « marché » officiel et un marché parallèle.

L'apparition d'une économie parallèle de distribution est, en effet, étroitement liée aux deux facteurs suivants :

1. L'existence des prix administrés rigides qui ne permettent pas d'assurer l'équilibre entre la production et la demande solvable ;

2. L'existence d'une demande solvable supérieure à la valeur administrée de l'offre ou, autrement dit, l'existence de revenus dont l'origine n'est pas une production de biens et services. La source de ce déséquilibre provient donc d'une demande en inadéquation avec l'offre. Ce qui signifie que le système administré des prix des facteurs de la production est, en réalité, à l'origine de ces perturbations[3].

L'éclatement de l'espace économique en un « marché » officiel et un marché parallèle se manifeste par l'existence de doubles prix : administrés et libres. Ce qui veut dire que l'argent - expression du caractère social homogène de la valeur - se trouve dans un rapport différent aux mêmes marchandises, perdant de ce fait son statut d'équivalent général.

En réutilisant à une autre valeur la monnaie émise par la Banque Centrale, l'économie parallèle de distribution va donc fonctionner sur la base de sa propre émission monétaire (A.Henni, 1987).

Les prix remplissent aussi une fonction distributive. Cette fonction pose les conditions du partage du surplus, à travers le réseau des relations de prix, entre par exemple :
- le département des biens de production et le département des biens de consommation ;
- le secteur public et le secteur privé ;
- le secteur de la production et le secteur de la distribution ;
- le travail et le capital ; …

Le surplus ainsi réparti est de nouveau utilisé entre les différents emplois alternatifs, ce qui boucle le cycle de reproduction et entame en même temps un nouveau cycle.

Le mécanisme administratif de formation des prix évoqué précédemment est à l'origine d'un processus de concentration des revenus dans le secteur privé. Explicitons brièvement le déroulement de ce processus.

Dans le secteur d'Etat, les revenus distribués et la productivité sont en total décalage. Ce décalage a pour effet un déséquilibre entre la production et la demande. Dans les faits, ce déséquilibre se résorbe ex-post de plusieurs manières, dont :
- le recours à l'importation ;
- une hausse des prix à la consommation sur le marché officiel ;
- l'écoulement d'une partie de la production sur le marché parallèle ;
- la thésaurisation.

Schématiquement, on se retrouve donc dans une situation où le secteur d'Etat distribue des revenus de manière disproportionnée à sa productivité. Le déséquilibre entre la production et la demande fait que ces revenus, loin de soutenir le pouvoir d'achat des salariés, sont « pompés » par le secteur privé à travers des augmentations de prix ou le marché noir et ce, d'autant que le secteur privé est essentiellement présent dans des activités directement liées à la consommation finale[4].

La présence du secteur privé dans ce type d'activité obéit à une logique marchande. En effet, une telle présence lui permet de tirer profit pour ses inputs des rigidités du système de prix à la production du secteur d'Etat ainsi que du taux de change. Elle lui permet également de tirer profit du prix de l'output en suivant les tendances du marché parallèle (S.Ighilahriz, 1991).

Outre qu'il permet au secteur privé -industriel et commercial- de réaliser des marges importantes, le déséquilibre sur le marché des biens et services est à l'origine d'un secteur informel. Ce dernier génère, à l'instar du secteur privé « légal », d'importants revenus.

Entretenue par une émission monétaire en disproportion avec la PIB, cette situation provoque une concentration des revenus de plus en plus forte. Face au resserrement de l'offre de biens d'équipement et de la consommation finale, cette épargne fait souvent l'objet de divers placements : immobilier, équipements durables, placements à l'étranger…etc.

L'économie parallèle de distribution présente cette caractéristique essentielle que, contrairement à l'économie parallèle de production (dite aussi « souterraine ») qui ajoute de la valeur, elle ne consiste qu'en un transfert de valeur entre deux marchés dans une même économie. N'ajoutant aucune valeur, elle se nourrit de rentes spéculatives, favorisées par une émission monétaire sans rapport avec la production et un système de prix en décalage avec les nécessités de l'échange marchand.

2.2. L'économie informelle à l'épreuve du marché.

Par rapport au schéma décrit précédemment, il semble que la libération des prix et la levée du monopole de l'Etat sur le commerce extérieur expliquent pour beaucoup les changements qui ont lieu dans l'économie informelle. En permettant de mettre fin aux déséquilibres structurels qui caractérisaient le marché des biens et services et en favorisant les mécanismes d'ajustement par les prix, la réforme des prix et du commerce extérieur ont asséché les sources à l'origine des rentes spéculatives dans la distribution, bien que cela, il convient de le signaler, s'est traduit par une compression drastique de la demande intérieure.

Il n'est pas dans notre propos de revenir en détail sur l'ensemble des transformations institutionnelles qui ont marqué la transition à l'économie de marché. Néanmoins, un bref aperçu s'avère un passage obligé si l'on veut, par-delà les effets sociaux de la réforme, saisir la portée des changements qu'elles ont entraîné au sein de l'économie informelle, changements qui illustrent, on ne peut mieux, le passage à un nouveau mode de régulation, mais aussi la difficulté, dans un tel contexte, pour les nouvelles institutions à jouer le rôle « d'instituteur » du marché, dans les deux sens du terme.

D'aucuns aujourd'hui considèrent que la réforme a véritablement commencé avec l'abandon progressif de la politique volontariste en matière des prix. Cette mesure, imposée par la conjoncture et techniquement facile à mettre en œuvre, ouvre la voie à d'autres : levée du monopole de l'Etat sur le commerce extérieur ; réforme monétaire allant dans le sens d'une réhabilitation du rôle de la Banque centrale, notamment en matière de crédit et d'intérêt ; une nouvelle législation de travail instituant le principe de contrat ; baisse du taux de change de la monnaie nationale à un niveau à même de soutenir la balance des paiements (le discours officiel de la réforme parle tantôt de dévaluation, tantôt de dépréciation), modification de l'échelle des priorités dans les dépenses publiques (coupes drastiques dans les dépenses sociales, remise en question du financement automatique des déficits des entreprises publiques…). Cette liste n'est pas exhaustive puisque l'ensemble de ces mesures se rapportent, il convient de le signaler, aux seules institutions économiques habituellement mises en avant par la théorie de la régulation[5]. Ces dernières se structurent selon une forme combinatoire spécifique, selon les principes de hiérarchie[6] et de complémentarité[7], en vue de l'émergence d'un régime d'accumulation.

Avec l'amorce du passage à la régulation par le marché, le phénomène de l'économie informelle se modifie dans ses manifestations et prend de nouvelles formes. Fraude et évasion fiscales, corruption, détournement de fonds… n'en sont que les traits dominants. La déréglementation du commerce extérieur et la convertibilité commerciale de la monnaie a favorisé l'apparition de ces pratiques informelles nouvelles.

Force est de constater aujourd'hui que la politique d'ajustement structurel n'a pas réduit le dynamisme de l'économie informelle. Au contraire, l'ouverture sur l'extérieur a donné lieu à de nouvelles pratiques informelles, de même que les mesures d'ajustement (licenciements, libération des prix, fermeture d'entreprises, précarité de la situation de l'emploi…) a entraîné le développement des activités de survie.

3. Quelques enseignements.

L'analyse de l'évolution de l'économie parallèle en Algérie permet de formuler les remarques suivantes :

- La persistance de l'économie informelle traduit la difficulté à mettre en place les institutions qui accompagnent toute économie de marché ;

- La deuxième observation est que, contrairement à ce que l'on pourrait penser, une économie de marché nécessite un Etat fort dans ses prérogatives liées à la réglementation et au respect des normes techniques ;

- Mais par-delà la question de la légalité, les pratiques informelles posent la question de leur insertion dans une logique d'efficacité productive. L'ouverture opérée ces dernières années semble avoir produit une réallocation des ressources du secteur informel vers des activités productives, alors qu'elles étaient affectées, du temps de l'économie administrée, vers des activités liées à la distribution. Le passage d'une économie parallèle dans la distribution à une économie parallèle dans la production présente au moins l'avantage de favoriser des activités productives (créatrices de richesses), car contrairement à ce qui se passe dans la première, dans l'économie parallèle de la production, il y a création de la valeur.

Ceci nous amène à nous demander finalement si l'ouverture économique n'a pas eu pour effet de maintenir les pratiques informelles dans une logique d'accaparement de la rente, bien que les modalités pratiques aient beaucoup changé. Il serait peut être plus opportun de parler de changement dans les modalités d'appropriation de la rente, dans le sens d'une plus grande démocratisation de l'accès à celle-ci ;

- Pour certains, l'économie informelle en Algérie apparaît à la fois comme le résultat de l'échec des politiques volontaristes des années 70 et 80 et d'une ouverture mal assumée vers le marché (C.Bounoua, 1999). La responsabilité de l'Etat est entière dans la mesure où celui-ci n'arrive toujours pas à se constituer comme un espace de délibération où devrait être arbitrés les conflits d'intérêts particuliers dans le respect de l'intérêt général.

Bibliographie :

[1] Ainsi, on parle d'économie parallèle versus économie officielle, d'économie informelle vs économie « formelle », d'économie illégale vs économie légale, ….

[2] La manipulation des prix dans une logique administrative est une pratique constitutive de ce que A. Henni appelle les stratégies centrales globales. L'inadéquation entre ces dernières et les stratégies des acteurs sociaux cherchant à maximiser à court terme leurs avantages par une circulation différente des marchandises et de la monnaie est, pour cet auteur, à l'origine de l'informel (Henni, 1992.b).

[3] Ajoutons à cela que l'organisation sociale du marché des facteurs de la production fait que si un produit manque, il n'est pas possible d'entreprendre immédiatement sa production. La demande de ce produit se trouve d'autant plus importante que les prix des autres produits sont, grâce au système de prix en vigueur, bas.

[4] Quand les revenus distribués ne trouvent pas, ce qui est souvent le cas, à s'utiliser dans la période, ils sont épargnés (épargne forcée) ; ce qui ne les empêche pas de se retrouver dans le même circuit dans les périodes ultérieures.

[5] Il s'agit du rapport salarial, la monnaie, le régime de concurrence, le mode d'insertion internationale de l'économie, et l'Etat (à travers le budget).

[6] On dit qu'il y a hiérarchie lorsque la transformation d'un arrangement institutionnel particulier peut piloter la transformation des autres arrangements … en imposant ainsi des transformations à l'ensemble des institutions.

[7] Par principe de complémentarité, il faut entendre le fait que chaque arrangement institutionnel dans un domaine est renforcé dans son existence ou son fonctionnement par d'autres arrangements institutionnels.

ADDI Lahouari., 1990, *L'impasse du populisme. L'Algérie: collectivité politique et Etat en construction.* ENAL, Alger.

BOUDJEMA Rachid, 1990, *« La crise en Algérie : sens et non sens »*, in Nouvel HEBDO, semaine du 05 au 11 et 12 au 18/12/1990.

BOUNOUA Chaib (1999), « *Etat, illégalisation et marché en Algérie* », in Revue du CREAD, n° 50, Alger, pages *25-46.*

BOYER Robert (2003), « *Les institutions dans la théorie de la régulation* », CEPREMAP - ENS, CNRS, EHESS, n° 2003- 08.

BOYER Robert (2004), *Théorie de la régulation. 1. Les fondamentaux,* éditions La découverte, Paris, 2004.

COLIN Jean-Philippe (1990), « *Regards sur l'institutionnalisme américain* », Cahier Sciences Humaines, n° 26 (3), pages 365-377.

HENNI Ahmed (1987), « *billets de banque et économie noire*», in monnaie, crédit et financement en Algérie, CREAD, Alger.

HENNI Ahmed (1992), *Essai sur l'économie parallèle : cas de l'Algérie,* ENAG Editions, Alger.

HENNI Ahmed (1992.b), « *Informel et sociétés en voie de développement* », Cahiers du CREAD, Alger, pages 65-77.

IGHILAHRIZ Said (1991), « *Eléments sur la formation des prix et des revenus* », in Cahiers de la réforme, n°5.

ZIDOUNI Hamid (2003), «*Evaluation et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie : approche de la comptabilité nationale* », communication présentée lors du séminaire sur « l'économie informelle et la fiscalité » organisé par le forum des chefs d'entreprises le 09 Avril 2003 à Alger.

L'entreprise, l'Université et le Marché du Travail en Algérie : tentative d'analyse

Nadji KHAOUA,
Laboratoire de Recherches et d'Analyse Economique
Université Badji-Mokhtar, Annaba

Abstract : Ce travail vise à clarifier les relations partagées entre l'enseignement supérieur, l'emploi et le marché du travail. L'industrialisation, considérée comme un objectif à atteindre pour élever le niveau du développement économique, entraîne d'accorder l'attention nécessaire aux relations partagées entre les trois acteurs sus-mentionnés.

Ces relations partagées nécessitent d'être un objet d'analyse d'autant plus que les conditions matérielles et financières pour investir dans la création d'emploi existent, à travers la rente des hydrocarbures, alors qu'en réalité le chômage, en particulier des universitaires, reste une donnée structurelle de l'économie algérienne.

Mots clés : Enseignement supérieur, Travail, Emploi, Rente des hydrocarbures.

Introduction : La politique économique définit tout au long des années soixante dix et les décennies qui ont suivies jusqu'en 2008, couplée à la réforme de l'enseignement supérieur de 1971 et qui continue à imprimer ses traces à l'université, malgré tout le volontarisme des pouvoirs publics, et la disponibilité de ressources financières appréciables que génèrent chaque année les exportations des hydrocarbures, n'ont pas produit le dynamisme nécessaire à la mobilisation simultanée des acteurs de l'économie et du système de formation universitaire. Cette mobilisation active devait tout naturellement trouver son expression dans le marché du travail, par le placement rapide des ressources humaines qualifiées que produit en nombre le système de formation universitaire pour, en principe, enclencher le développement industriel du pays.

La libéralisation entreprise à partir des années 1990 a plongé le pays dans une période dite de transition dont l'achèvement se fait attendre et son horizon reste flou.

Une rupture caractérisée se maintient entre d'une part le système productif, et d'autre part la mobilisation des ressources humaines dont la formation est supportée par la collectivité dans son ensemble. Les causes de cette rupture structurelle entre l'entreprise, l'université et le marché du travail sont multiples et complexes.

Comment peut-on les comprendre ?

1 - Relecture de l'industrialisation :

La période des années 1970 a été la période la plus dense en matière de tentative de modernisation de l'économie, de ses structures d'organisation et de son appareil productif. Les objectifs n'ont pas changé avec l'intensification de l'expérience de développement, par rapport à ceux fixés auparavant. Ils restent définis par la volonté de sortie du sous-développement, en créant des emplois de plus en plus qualifiés et subséquemment en générant par ce moyen des revenus de plus en plus élevés, permettant l'amélioration des niveaux de vie des diverses catégories sociales et le recul de la pauvreté dont ont souffert les habitants durant la longue période coloniale.

Cette intensification du développement par l'adoption d'un modèle (1) basé sur l'industrialisation, et particulièrement sur l'industrialisation lourde, a été menée en parallèle au démarrage de la première réforme du système d'enseignement et de formation, en 1971.

Cette réforme, par les objectifs auxquels elle veut aboutir, éclaire les fondements, tout au moins apparents, de la politique économique de l'industrialisation et du développement mise en pratique, qui font d'elle une politique économique visant à établir à terme, une "économie nationale basée sur le Savoir".

La politique de l'industrialisation et du développement est basée sur deux moyens :
a) sur le court et moyen terme il s'agissait de mobiliser les ressources matérielles (hydrocarbures, minerais de fer, etc.) et les ressources financières issues de la valorisation des hydrocarbures, pour créer un système productif industriel lourd, qui pourrait par la suite essaimer en aval vers les différentes branches à créer dans l'économie.
b) sur le long terme, il s'agissait de mobiliser les ressources humaines d'autant plus que la population est jeune dans sa majorité.
C'est là où intervient et trouve sa raison d'être la réforme de l'enseignement supérieur, entreprise à partir de 1971. Cette réforme avait trois objectifs essentiels qui renseignent sur sa nature, son contenu et les impacts attendus d'elle.

- Le premier était celui de l'algérianisation du corps enseignant;
- Le deuxième celui de l'arabisation de la langue d'enseignement;
- Enfin le dernier consistait en la démocratisation de l'entrée à l'université.

C'est à partir de ce contenu que visait la réforme de l'enseignement supérieur que l'on peut déduire les impacts qu'elle devait avoir
A-t-elle eu le succès escompté ? Quelles embûches a-t-elle affronté ?
Quelles sont les raisons de ces blocages ? Peut-on, enfin, les expliquer ?

Pour tenter des réponses à ces questions, il y a lieu de faire une relecture de la période de l'industrialisation.

Comment celle-ci a-t-elle été menée en pratique ? Quels en ont été les acteurs ?
Et quel type d'intégration économique cette tentative (courte) d'industrialisation a-t-elle entraîné ?

Le discours sur le développement en Algérie, tel qu'on peut le cerner à travers les différents textes fondateurs de l'Etat comme la Charte Nationale de 1976 (2), assimile le développement à l'industrialisation et celle-ci à la modernisation de la société algérienne, dont l'économie constitue le socle d'où se concrétise la transformation et le changement.

Une relecture de l'industrialisation doit prendre en compte cette vision que mettait en avant l'Etat. Assimilant le développement à l'industrialisation, et cette dernière à la modernisation, elle participe d'une manière essentielle dans l'explication des évolutions économiques et sociales paradoxales auxquelles la tentative d'industrialisation a aboutit depuis les années 1980 et les impacts durables qu'elle a continué à avoir en matière de changement économique.

M. Ecrement écrit à ce sujet : *"L'orientation de l'Algérie, visant à la construction d'une économie indépendante (et de ce fait, en rupture avec les liens multiples de dépendance externe), impliquait une nouvelle stratégie de développement. Certaines des caractéristiques de cette stratégie ont déjà été suggérées par la comparaison rapide des investissements prévus au Plan de Constantine - 1959/1963 - et au 1er Plan Quadriennal - 1970/1973 -. En outre, la rationalité macro-économique et à long terme, implicitement à la base de cette stratégie, s'opposait explicitement sur bien des points à une autre rationalité économique, celle précisément qui fonde la domination du système capitaliste, et fait obstacle à toute entreprise autonome d'industrialisation dans le tiers monde."* (3)
Il ajoute qu'elle s'explique *"en prenant comme exemple la décision algérienne d'investir massivement dans le complexe sidérurgique d'El Hadjar, à une époque où "l'acier est denrée abondante et que l'approvisionnement en est facile et peu coûteux", alors qu'une telle industrie est très capitalistique et peu créatrice d'emplois, alors que les capacités de production prévues sont très nettement supérieures à la demande du marché intérieur, alors, enfin que les premières années de fonctionnement de ce complexe se traduiront par des pertes financières certaines…En termes économiques habituels, les choses sont donc claires : l'investissement consenti à El Hadjar n'est*

pas intéressant. On pourrait même dire qu'il n'est pas rentable…A la question : est-il rentable de produire de l'acier quand il est si facile de l'importer, nous répondons d'abord : est-il plus valable de produire des machines ? Ou du blé ? Est-il plus valable de faire n'importe quoi ? Et en fonction de quoi jugerait-on de ce degré de validité ?" (4).

Cette expérience d'industrialisation a eu pour démarrage symbolique l'inauguration du premier haut fourneau du complexe sidérurgique d'El-Hadjar en 1969. Le choix de la sidérurgie n'était pas seulement un simple choix technique d'une branche économique à laquelle a été dévolu un rôle d'entraînement du système productif.

En fait, plusieurs attentes étaient considérées comme pouvant être satisfaites de la priorité accordée à la sidérurgie comme moteur de l'industrialisation.

Dans l'ouvrage *"Une mémoire technologique pour demain"*, A. El-Kenz écrit : *"Si l'on s'en tient à une logique des résultats, cette réalisation industrielle [le complexe sidérurgique d'El-Hadjar] est loin d'être un succès."…*En revanche, "(Le complexe d') *El-Hadjar a été une école pour tous…L'expérience d'El-Hadjar n'était pas seulement un cas technique enrichissant mais aussi une période souvent cruciale*" (5) dans l'évolution de l'économie algérienne et de ses acteurs.

L'étendue de ces attentes éclairait déjà les caractéristiques fondamentales de la politique économique et comment celle-ci visait un bouleversement et une mutation de l'économie entière, dominée jusqu'alors par le secteur agricole traditionnel.

En effet, une des principales attentes de l'industrialisation lourde était le "transfert des technologies", grâce aux divers équipements, machines, processus et "Savoir-faire" importés du marché international. Un raisonnement caractérisé par "l'automaticité" considérait que les techniques importées, au-delà des formes qu'elles peuvent prendre (équipements, savoirs), parce qu'elles vont être mises en œuvre, avec la participation active des personnels qualifiés du pays, allaient permettre d'assimiler ces techniques. Dans des phases ultérieures du processus d'industrialisation, ces techniques seraient maîtrisées en vue de leur reproduction locale par l'appareil productif. Toute voix discordante, à l'époque, était bannie. Les décisions et les stratégies à suivre se prenant à l'échelle centrale du pouvoir, tout le reste des diverses hiérarchies et institutions, y compris celle de l'Université, se mettaient un point d'honneur à appliquer consciemment les directives décidées. Les ressources issues de la valorisation extérieure des hydrocarbures, au-delà de leur volume à un moment donné, permettaient de financer ce recours systématique à l'importation, pour importer le plus de techniques, de machines et de coopération étrangère technique pour leur mise en marche locale.

A. El-Kenz confirme explicitement l'étendue des attentes espérées de l'expérience de mise en place de la sidérurgie à El-Hadjar, et dont le "transfert de technologie" n'était pas des moindres. Il écrit : *"On y découvrit alors qu'El-Hadjar a été une école pour tous : les formateurs comme les formés, les coopérants comme les locaux. Que cette action qu'on a essayé de subsumer sous le malheureux vocable de "transfert de technologie" est beaucoup plus que cela, beaucoup mieux"* (6).

2 - Industrialisation et réalités socio économiques :

En quoi les conditions générales, économiques, sociales et institutionnelles ne correspondaient pas, en dehors du volontarisme politique de l'Etat, aux nécessités structurelles de l'industrialisation ?

Cette dernière, principale action en profondeur de transformation et de passage d'une économie pauvre et traditionnelle à une économie industrielle, moderne et productive, nécessite des ressources humaines qualifiées et une stratégie industrielle cohérente, fixant des objectifs dont la principale caractéristique, au-delà des aspects seulement quantitatifs, serait la cohérence.

Comment s'effectuait la mise en pratique des décisions d'investissement que planifiait l'Etat ?

Les différents choix de créneaux d'investissement, de lieux d'investissement, d'incidences économiques et sociales, étaient-ils pris en conformité avec les données économiques, sociales et institutionnelles des différentes régions et territoires où ces investissements devaient s'effectuer ?

Les diverses catégories sociales étaient – elles orientées vers les mêmes objectifs attendus de ces choix ? En supportaient-elles toutes les conséquences économiques, organisationnelles et sociales ?

L'industrialisation appelle des transformations de structures et d'organisation et une mobilisation cohérente des ressources.

Le Professeur Sari écrit à ce titre : *"Malheureusement, l'histoire est ainsi faite, les caractéristiques économiques de ces pays (ceux industrialisés) sont radicalement opposées à celles de l'économie algérienne, soumise à une instabilité chronique liée aux changements brutaux de régimes économiques…: de l'orientation socialiste, on passe à celle libérale. Il en découle des conséquences économiques et sociales néfastes, un enlisement de l'économie dans une crise profonde et durable - d'aucuns, préférerons la notion de dépression - et une incertitude angoissante quant au devenir de l'économie algérienne*". (7)

Ces observations résultent d'une analyse profonde de longue période de l'évolution de l'économie du pays, compte tenu des inflexions successives qu'a connu la politique économique mise en œuvre. Elles reflètent globalement la réalité d'un blocage économique, institutionnel et de vision conceptuelle du développement et dont les répercussions graves sont celles que supporte une population à majorité de jeunes déçus de l'avenir flou qui s'offre à eux.

Le même auteur ajoute : *"Lorsqu'on tente d'établir un bilan - diagnostic de l'économie algérienne, ce qui frappe de prime abord, ce sont les efforts considérables de financement des investissements, déployés par l'Etat, pour la formation d'une économie moderne, débouchant, en fin de compte, sur le désordre économique : un taux de chômage élevé, une production stagnante, loin de satisfaire les besoins élémentaires d'une population croissante…"*. (8)

3 - Convergence et rupture entre formation supérieure, emploi et intégration :

1980 a constituée une année charnière dans la mutation annoncée du système économique étatique, vers un autre où le marché aurait désormais la tâche de réguler les activités des acteurs, en dehors des veillétées d'injonctions extra économiques qu'exerçait l'Etat, à travers ses outils institutionnels, administratifs et réglementaires.

Cette mutation d'un système défaillant, en termes de résultats économiques et sociaux, vers un autre, nouveau, devait libérer les acteurs. Les investisseurs et les entreprises doivent pouvoir disposer de nouveaux moyens et d'une nouvelle organisation performante de telle sorte que celle-ci puisse répondre aux attentes tant en matière de développement des activités productives qu'en créations d'emploi.

Les différents courants d'opinion et les diverses catégories sociales, si elles divergeaient quant au diagnostic de la crise du système productif, se rejoignaient dans l'identification d'un acteur essentiel dans cette crise : l'entreprise, quelle soit d'envergure nationale, régionale ou locale, quelle s'occupe de la production de biens tangibles, ou qu'elle produit des services. L'entreprise concentre en elle les principaux leviers du changement économique. C'est le support du système et sans elle, il n'y aurait aucune structure économique réelle.

C'est grâce à elle, qu'elle soit industrielle ou de services, à capitaux publiques ou privés, que se rencontrent le capital (les investisseurs), les ressources humaines (produit par le système de formation universitaire) et la technologie dont l'importation reste la seule source. La combinaison de ces éléments fondamentaux permet à l'entreprise de produire et mettre ses marchandises à la disposition de la demande. C'est la part de marché, produit par produit, que gagne chaque entreprise, au-delà de ses dimensions, qui permet à l' économie de consolider son existence à

l'intérieur de son territoire, avant d'envisager s'intégrer davantage de manière active (comme offreur international de biens et services) dans les marchés internationaux. S'intégrer de manière active dans les courants d'échanges internationaux se réalise grâce aux gains de productivité, gages de compétitivité.

C'est pour atteindre ces objectifs que les pouvoirs publics ont mis en place et conduit une politique de restructuration économique et financière des entreprises publiques nationales, à partir de 1980.

Le Professeur M. Sari relève : *"…Les structures industrielles vont être démantelées, pour faire place à d'autres, plus légères, dont la gestion, selon les dires officielles, sera plus aisée et perfectible. Cette opération est nommée "restructuration organique et financière" des entreprises publiques. A cette fin, la première mesure indirecte prise, est la division du ministère de l'industrie et de l'énergie en trois ministères : de l'énergie et de la pétrochimie, de l'industrie lourde, et des industries légères. La deuxième mesure vise directement les E.P.I. (entreprises publiques industrielles) : moins d'une vingtaine à la fin des années 70, leur nombre s'accroît à 108, fin 1983 : 15 E.P. énergétiques et pétrochimiques, 47 entreprises dans l'industrie lourde et 46, dans les industries légères… La spécialisation est le critère essentiel sur lequel repose le redimensionnement des E.P. (production, commercialisation, études/réalisation)*". (9)

Le même auteur précise : *"Pour encadrer les entreprises dont celles industrielles, des structures administratives vont être créées, d'autres, existantes, verront leurs prérogatives confortées. …C'est à travers ces structures administratives qu'opéreront les fractions les plus puissantes de la bureaucratie administrative. Leur but avoué est d'amener les managers, à exploiter au maximum les ressources nationales, afin de tisser des liens étroits entre les E.P.I. et le reste de l'économie, bref, d'opérer une intégration économique très poussée, -devant conduire à la réduction de la dépendance vis-à-vis de l'extérieur et à la consolidation de l'indépendance économique nationale-"* (10).

Cette politique conduit à l'éclatement des anciennes entreprises publiques nationales. Ses impacts vont être multiples et se faire sentir jusqu'en cette première décennie du XXIème siècle.

- tout d'abord, par une déperdition des compétences les plus qualifiées, dont une partie va se retrouver employée dans des entreprises nouvelles, et une autre va être, sous couvert de "promotions", soustraite au processus de production pour se voir affecter des tâches administratives dans les nouvelles entités.

- l'emploi ainsi "boosté" est essentiellement un emploi "non productif" de valeurs, accroissant ainsi les coûts de production et grevant la productivité du travail.

- les flux des ressources humaines que met sur le marché du travail l'université chaque année [plus de 5 000/an par la seule Université Badji-Mokhtar d'Annaba], continuent de végéter, sans espoir réel de se voir proposer des offres d'emplois en rapport avec les connaissances techniques et le savoir acquis.

- enfin, le marché local continue de manière plus accentuée à être le lieu où se déverse une panoplie de marchandises et services étrangers, exportant ses potentialités de création d'emplois vers les pays dont sont originaires nos importations.

L'aspect "ressources humaines", ou comme le nomme G. Becker (1964), l'aspect "capital humain", a-t-il était pris en compte ? Les choix de formation, en particulier universitaire, ont-ils été adaptés aux objectifs affichés d'industrialisation et de développement ?

Ces questionnements restent toujours d'actualité.

4 - La réforme de l'enseignement supérieur :

D. Foray (2004) écrit : *"La connaissance est un bien économique étrange, possédant des propriétés différentes de celles qui caractérisent les biens conventionnels et notamment les biens tangibles. Ces propriétés sont ambivalentes : d'un côté, elles font que les activités de production de connaissances ont en général un "rendement social" très élevé et sont donc un mécanisme puissant de croissance économique. D'un autre, elles posent des problèmes redoutables d'allocation de ressources et de coordination économique*". (11)

Ainsi, la formation supérieure, un des trois éléments "Travail, Formation Supérieure, Emploi", en tant que moyen de production des connaissances, envisagée sous l'angle de "bien économique" (12), recouvre des caractéristiques qui font sa singularité, par rapport à tous les autres biens.

Les concepteurs de la première grande réforme de l'enseignement supérieur en Algérie, mise en application à partir de 1971, avaient-ils à l'esprit cette notion de "bien économique" qu'a la formation universitaire ? Ont-ils sous-tendu leurs analyses et les objectifs qu'ils ont assignés à la réforme aux caractéristiques particulières de ce bien économique qu'est la formation dispensée par l'Université ?

L'importance de ces questionnements se décline selon plusieurs aspects :

a) Décréter une réforme aussi importante, et à un moment où les structures de l'économie naissante connaissent un bouleversement par le choix de l'industrialisation comme priorité de la politique économique, laisse à penser que cette réforme de l'enseignement supérieur est liée à l'objectif de l'industrialisation, et vise donc à orienter l'université vers une plus grande efficience dans la formation des ressources humaines qualifiées qu'appelle le processus de l'industrialisation lui-même.

Les projections des liens entre système de formation supérieure, et système économique avec tous ses composants, ont toujours suscité l'intérêt des analystes et des chercheurs en ces domaines.

Car en fait, le processus de changement économique et ses effets sociaux attendus se réalisent de la combinaison organisée des deux facteurs de production les plus importants : le Capital et le Travail.

b) Le capital peut être disponible sous une forme ou une autre. En revanche, le travail prend une intensification et une élévation de niveau qualitatif qui va crescendo en fonction de l'intensification et de la diversification du savoir. Le rythme de cette intensification est toujours soutenu dans le monde, car ce dernier bénéficie de l'accumulation des connaissances scientifiques et techniques qui obligent la mise à niveau permanente des individus. Cette mise à niveau leur permet d'acquérir les compétences nécessaires à leur intégration, par l'emploi, dans le système économique.

La réforme de l'enseignement de 1971 a-t-elle été conçue dans cet esprit de parfaire la liaison entre formation supérieure et système économique ?

Pour tenter une réponse à cette interrogation essentielle, il s'agit de présenter les principaux objectifs attendus de cette réforme, et vérifier leur degré de pertinence en comparaison avec l'objectif plus globale de construction d'une économie moderne à partir de l'industrialisation comme méthode du changement économique visant explicitement l'élévation programmée du niveau général de développement du pays.

La réforme de l'enseignement de 1971 est considérée jusqu'à aujourd'hui comme la seule réforme globale du secteur de l'enseignement.

Ses principaux objectifs ont été fixés comme suit :

a) l'algérianisation du corps enseignant : Le but recherché à travers l'algérianisation du corps enseignant consiste en le remplacement des enseignants étrangers qui exerçaient alors, par des enseignants algériens. Au niveau quantitatif, cet objectif a été rapidement atteint, puisqu'à partir des années 1985/1986, la majorité des enseignants universitaires était des algériens, toutes disciplines confondues. Les contrats des enseignants coopérants n'étaient plus renouvelés. Les enseignants locaux exerçaient dans toutes les filières et disciplines, même si, de plus en plus depuis les années 1990 et l'arrivée de classes d'âge pléthoriques à l'université, couplée à l'exil de milliers d'universitaires et chercheurs dans toutes les branches de l'enseignement supérieur à partir du début des années 1990, les décideurs au sommet du système universitaire tendent à parer au plus pressé en autorisant et poussant au recrutement d'enseignants non permanents et non qualifiés pour le métier d'enseignement supérieur. Ces enseignants occasionnels sont appelés "enseignants associés" et "enseignants vacataires".

Leur importance quantitative, comparée à celle des enseignants permanents et qualifiés, dépasse toute rationalité, puisqu'ils forment au moins 60% du corps enseignant universitaire, tous grades confondus, en 2006.

L'algérianisation de l'enseignement supérieur, par l'assimilation abusive des institutions de formation supérieure à des institutions banales, qui doivent être sous la coupe d'un pouvoir central seul habilité à penser l'organisation de l'université, ses modalités de fonctionnement et les scénarios de son évolution future, a amputé en fait le système d'enseignement universitaire d'une des conditions déterminantes dans la formation d'un capital humain réellement efficient lors de son intégration dans le marché du travail créé par l'industrialisation naissante.

b) l'arabisation de la formation supérieure : Si le recouvrement de la langue nationale est une condition éminemment nécessaire de la souveraineté d'un pays, la modernisation de l'économie, elle, exige que les ressources humaines soient au diapason des niveaux de qualification supérieure qui conditionnent l'efficience du système industriel et des technologies modernes en perpétuelle évolution. Cela ne peut se concevoir, à fortiori dans une économie neuve et en construction que si l'enseignement universitaire soit au moins bilingue.

C'est une évidence, aujourd'hui au niveau mondial, d'affirmer que le bilinguisme est une condition " sine qua non " d'une Université performante.

L'université algérienne continue, depuis la réforme de 1971 et jusqu'à aujourd'hui au début du XXIème siècle, à tourner le dos à cette évidence.

La langue unique de transmission des connaissances et du savoir, continue à être unique : l'arabe, dont tout un chacun, pour peu qu'il soit objectif, sait la faiblesse en termes de novations linguistiques, de didactique, de concepts, de publications indexées au niveau académique internationale, etc.

Conjuguée aux blocages du marché du travail pour les diplômés de l'université arabisants dans leur totalité, l'investissement colossal dans l'enseignement supérieur, prend l'allure d'une politique, non pas visant à former le capital humain dont a besoin l'économie, mais comme une réponse politique aux attentes sociales d'un statut plus valorisant, même si ce statut ne correspond pas aux exigences du marché du travail et ne débouche que sur le mur du chômage endémique.

c) la démocratisation de l'enseignement : Depuis le début de l'expérience d'industrialisation durant les années 1970, le système d'enseignement supérieur s'est ouvert à l'ensemble des individus disposant du Baccalauréat. La réforme de l'enseignement supérieur de 1971 a eu comme objectif essentiel la démocratisation de l'entrée à l'université, ouvrant celle-ci à toutes les couches sociales.

Dès le début des années 2000, le nombre d'étudiants universitaires dépasse les 800.000 inscrits. Par ailleurs, plus de six millions d'algériens soit environ 18% de la population totale (estimée à 33 millions en 2006), ont suivi une formation dans l'un des paliers du système général d'enseignement supérieur. C'est toute cette masse que nous considérons comme étant le facteur humain. Son passage par le système de formation et en particulier l'université, produit un « capital humain », dont la mobilisation peut influer sur le niveau de développement.

S. Croche (2006) note : *« le concept du capital humain date des années soixante, son développement dans l'analyse économique fait suite aux travaux que Schultz* (1961) *et Becker* (1964) *ont entrepris à partir de 1961 et dans lesquelles ils partaient du constat que le taux d'accumulation du capital physique cesse d'augmenter sur le long terme, alors que dans le même temps, le revenu par tête croît selon un rythme régulier ». « En concluant qu'à la stabilisation du capital physique répond une accumulation du capital immatériel, les deux économistes ont fondé le concept de capital humain qui peut être défini comme l'ensemble des connaissances, compétences et capacités d'un individu. »* (13)

On voit bien que si le capital physique (ensemble des ressources matérielles) se caractérise de plus en plus par la stagnation, sinon le sous-développement, le capital immatériel continue sa tendance à l'accumulation. Cette observation est particulièrement vérifiée dans le cas algérien, où, face à la stagnation de la production de valeurs par le système économique, les sortants diplômés du système universitaire ne cessent de croître d'année en année de dizaines de milliers de personnes qualifiées.

Conclusion :

En tentant d'analyser les relations entre la réforme de l'enseignement de 1971, le marché du travail et l'économie durant la période de la politique de l'industrialisation, D. Feroukhi écrit : *"Dans le domaine de l'emploi et de la formation, l'Etat était le principal entrepreneur. La refonte de l'enseignement supérieur de 1971 a fait de l'université l'instrument privilégié du développement économique et social. L'université est intégrée dans le processus global de planification du développement économique et social. Dans le domaine de la planification des ressources humaines, le modèle de référence est l'"approche en besoins de main d'œuvre" qui vise la recherche d'équilibre et de correspondance à moyen et long terme entre, d'une part, les besoins de l'appareil de production en qualification par niveau et par secteur et, d'autre part, le volume et les structures de sortie de l'appareil de formation (Carte universitaire de 1984 et loi sur la planification des flux de 1984).*

Cette carte universitaire *"repose sur une approche adéquationniste et mécaniste des relations entre la production et l'emploi et entre l'emploi et la formation. L'insertion professionnelle est considérée, dans ce modèle, comme un phénomène planifié, le système d'éducation et de formation répondant exactement (en qualité et en quantité) aux besoins de l'économie, la loi de 1984 sur la planification des flux étant l'instrument de cette régulation".* (14)

L'auteur ajoute : *"La crise des années 80 va radicalement rompre avec ce modèle de développement et la nouvelle démarche encourage l'initiative privée (locale et internationale), l'ouverture sur le marché international, l'autonomie des entreprises publiques alors qu'un rôle de régulation est dévolu à l'Etat."* (15)

Cependant, pourquoi il y a eu, si vite après l'adoption et le début d'application du modèle d'industrialisation, un tel changement complet, vers un autre type totalement opposé de modèle de développement ?

La crise des années 80 est-elle une explication suffisante et surtout convaincante de ce revirement en matière de modèle de développement ?

Enfin, ce revirement est-il la conséquence d'un bilan exhaustif de l'expérience précédente d'industrialisation et ses retombées en matière de formation supérieure et d'emplois face à la

demande sociale d'un côté et aux nécessités des activités économiques dominées par les branches industrielles de l'autre ?

Ou bien est-il plutôt la conséquence d'un nouvel équilibre politique entre les groupes restreints qui dominent la décision et le pouvoir au niveau central de l'Etat ?

Le diagnostic sans complaisance fait par le B.I.T. (Bureau International du Travail) confirme la rupture entre le système productif et le marché du travail, dans une économie en léthargie durable : "*Le chômage n'a cessé d'augmenter depuis 1985, passant d'un taux de 10% de la population active à 27% en 2001 et le phénomène de pauvreté devient une réalité observable, la frange de la population vivant au dessous du seuil de pauvreté étant passée, selon un rapport de la Banque Mondiale, de 12,2% en 1988 à 22,6% en 1995*." (16)

Quant au chômage des diplômés universitaires, le chercheur D. Feroukhi note : *"La détention d'un diplôme n'est plus une garantie contre le chômage. Pendant très longtemps, en effet, on considérait que la population sans emploi était composée essentiellement de personnes sans instruction ou exclues du système éducatif. Les récentes statistiques officielles sur la population active révèlent que le chômage n'épargne aucune catégorie de population et affecte même les détenteurs des plus hauts diplômes (graduation et post-graduation) : 3% des "sans travail" de 1989 possèdent un diplôme post secondaire, cette proportion passe à 5,6% en 1991 avec plus de 50% des universitaires au chômage depuis plus de douze mois. Au sein de la population possédant un niveau supérieur, le taux de chômage se situe à 18% en 1996."* (17)

La politique économique, couplée à la réforme de l'enseignement supérieur de 1971, malgré tout le volontarisme des pouvoirs publics, et la disponibilité de ressources financières appréciables que génèrent chaque année les exportations des hydrocarbures, n'ont pas produit le dynamisme nécessaire à la mobilisation simultanée des acteurs de l'économie et du système de formation universitaire. Cette mobilisation active devait tout naturellement trouver son expression dans le marché du travail, par le placement rapide des ressources humaines qualifiées que produit en nombre le système de formation universitaire pour, en principe, enclencher le développement industriel du pays.

Cela n'est pas encore le cas, à la fin de cette première décennie du XXI siècle.

<u>Références :</u>

1 - Modèle algérien de développement: *L'industrialisation a été conduite selon le modèle dit des "Industries industrialisantes", à partir des travaux du Professeur G. de Bernis. L'application de cette politique n'a pas duré plus de quelques années.*

2 - Charte Nationale: *C'est le document politique qui a servi de référence jusqu'à la fin des années 1980.*

3 - Ecrément M. (1986) *Indépendance politique et libération économique : un quart de siècle du développement de l'Algérie, 1962 – 1985,* Ed. O.P.U. Alger, page 30.

4 - Ecrément M. (1986), *Op. cit.,* page 30.

5 - El-Kenz A. (1992), *Préface,* In : Benguerna. (ss la dir. de) : *Une mémoire technologique pour demain,* Ed. El-Hikma Alger, page 02.

6 - El-Kenz A. (1992): *Op. cit.,* page 02.

7 - Sari M. (2002), *Algérie, horizon 2020 : vers une autonomie économique minimale,* Ed. El-Maaref, Annaba, page 02.

8 **-** Sari M. (2002), *Op. cit.,* page 03.

9 **-** Sari M. (2002), *Op. cit.,* page 23.

10 **-** Sari M. (2002), *Op. cit.*, pages 24.

11 **-** Foray D. (2004), *L'économie de la connaissance,* Ed. Casbah, Alger, page 59.

12 **-** Biens publics : *Biens dont la genèse est issue d'un besoin social non exclusivement révélé par le marché. D'inspiration keynésienne, cette notion sous laquelle s'intègre le savoir en tant que bien économique, est à la confluence de différents développements actuels de la pensée économique, comme les théories du "Public choice".*

13 **-** Croché S. (2006), *« La mondialisation des politiques d'enseignement supérieur et de formation professionnelle. La fuite des cerveaux dans un espace désormais ouvert »,* Les Cahiers de l'A.T.M., n° 21, BETA Nancy Université, CNRS, page 131.

14 **-** Feroukhi D. (2005) *La problématique de l'adéquation Formation – Emploi : Mode d'insertion et trajectoires professionnelles des diplômés des sciences exactes et de la technologie,* Ed. CREAD, Alger, page 10.

15 - Feroukhi D. (2005), *Op. cit.,* page 10.

16 - B.I.T. (2003), *Marché du travail et emploi en Algérie,* BIT, Alger, page 16.

17 - Feroukhi D. (2005), *Op. cit.*, page 26.

Le développement de l'économie agricole oasienne : entre la réhabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies

BOUAMMAR Boualem*
BEKHTI Brahim**

Abstract : Le développement de l'agriculture dans les régions sahariennes s'inscrit autour de deux axes complémentaires :

Le premier est celui de la préservation des anciennes palmeraies qui constituent un patrimoine important et qui joue un rôle primordial dans l'équilibre écologique et social du milieu oasien. Ces anciennes oasis se caractérisent par une fragilité et des contraintes complexes ce qui rend assez difficile l'intervention sur ce milieu. On constate une dégradation continue de ces écosystèmes et une portée limitée des interventions des pouvoirs publics.

Le deuxième axe repose sur l'extension du patrimoine foncier agricole par la mise en valeur des nouvelles terres. La politique de mise en valeur agricole, qui a mobilisé des moyens financiers et humains importants, présente de nombreuses insuffisances dont les plus importantes tournent autour du mauvais choix du profil des candidats, les modèles d'exploitations inadaptés et le manque d'inefficacité du dispositif institutionnel chargé de la mise en œuvre de cette politique.

Mots clés : Agriculture saharienne, Développement agricole, Mise en valeur agricole, Réhabilitation, Oasis.

Introduction : Le développement agricole connu par les régions sahariennes ces deux dernières décennies est remarquable : la superficie agricole est passée de 102 196 hectares en 1984 à 188 608 hectares en 2002 et le patrimoine phoenicicole est passé de 8 024 430 de palmiers en 1988 à 12 035 650 en 2001 (CHAOUCH S., 2004) et certaines sources avancent actuellement un chiffre de plus de 15 millions de palmiers dattiers. Mais, l'ancien système agricole est l'objet d'une dégradation et d'une marginalisation par rapport aux mutations profondes que connaissent les sociétés oasiennes d'une manière générales, alors que le nouveau système agricole est sujet à un intérêt particulier de la part des pouvoirs publics.

Notre réflexion porte sur les véritables raisons de la dégradation des palmeraies du Sud algérien, principalement celles qui se trouvent près des Ksours et sur les contraintes que rencontre l'opération de mise en place de nouvelles palmeraies ?

Dans les régions sahariennes, l'agriculture se distingue par deux systèmes agricoles :

1. Les anciens systèmes agricoles, ou l'agriculture dans les anciennes palmeraies, qui sont l'objet d'une dégradation importante et qui impliquent l'intervention de l'Etat par un soutien aux agriculteurs pour des impératifs écologiques, sociaux, économiques et culturels.

2. Le nouveau système agricole ou les nouvelles palmeraies qui sont créées dans le cadre de la mise en valeur des terres agricoles et des différents programmes de développement. Deux types d'agriculture peuvent être distingués dans ces nouveaux espaces : le premier type à travers l'extension des palmeraies qui a donné naissance à une agriculture « périurbaine » ou encore petite mise en valeur parce que constitué de petites et moyennes exploitations, le deuxième type que l'on qualifie de grande mise en valeur à travers de vastes programmes de concession.

* Laboratoire de protection des écosystèmes sahariens. Université Kasdi Merbah Ouargla.
** Laboratoire: "Université, Entreprise et Développement Local Durable", Université Kasdi Merbah - Ouargla

1. Réhabilitation des anciennes palmeraies :

Les causes et les facteurs qui sont à l'origine de la dégradation des anciennes oasis sont autant plus diverses que les différences notables qu'elles présentent en fonction des différentes régions agro écologiques, même si nous observons souvent certaines similitudes de situations.

A cet égard, les anciennes oasis se différencient par les contraintes qui entravent leur développement et les facteurs caractéristiques de leur dégradation, comme il se présente plusieurs niveaux de dégradation des écosystèmes qu'il s'agit de classifier et d'hiérarchiser.

Pour notre part, nous formulerons dans ce sens, des hypothèses fortes qui nous paraissent les plus communes aux oasis du Sud algérien pour expliquer les principales raisons de ce déséquilibre écologique.

1) ***Les mutations profondes qu'a subi la société oasienne dans sa dimension sociale, économique et culturelle ont eu des conséquences très importantes sur le rôle de la palmeraie pour l'Homme oasien***. Du rôle écologique d'adoucissement de climat, de résidence secondaire pour le Ksourien où il passe une grande partie de son temps et de source de revenu et de produits alimentaires et artisanaux, ces mutations sont en train de conférer à cette palmeraie le seul rôle économique qu'elle n'arrive d'ailleurs pas à remplir à cause de son manque de rentabilité.

2) ***Les causes communes rencontrées par ces oasis qui se trouvent dans ou près des agglomérations importantes sont d'origine anthropique***. L'Homme est l'élément le plus déterminant dans cette dégradation de par son action directe sur le milieu ou indirectement de par la nature de ses activités.

Les contraintes les plus assujettissantes tournent généralement autour de :

- La question du foncier agricole : propriété excessivement morcelée. A titre d'exemple, des études menées sur la palmeraie d'El Ksar de Ouargla ont fait ressortir que 53,33 % des exploitations sont dans l'indivision (BOUZID K., 2006) et la taille moyenne de l'exploitation est de 0.31 ha (IDDER T., 2005). Sur un total de 125 579 exploitations pour les neufs wilayas du Sud, 41 629 exploitations ont une superficie inférieure à 0,5 hectares et 65 907 exploitations (soit 52%) ont une superficie inférieure à 1 hectare.

- L'abandon de l'exploitation qui est la conséquence d'une conjugaison de plusieurs facteurs : baisse des rendements, vieillissement de la main d'œuvre, infestation par les plantes adventices, exode agricole, ….

- Le problème de la gestion des l'eau : les palmeraies de Ouargla et du Souf sont confrontées au phénomène presque insoluble de la remontée des eaux. Dans le Touat et le Gourara c'est le problème de tarissement des foggaras qui est devenu le problème le plus contraignent. A cela, il faudrait ajouter le problème de drainage des eaux qui se pose en termes de mauvais fonctionnements (principaux et ou secondaires) voire d'absence des drains.

3) ***La pression démographique exercée dans les grandes agglomérations*** (certaines villes sahariennes dont devenues de véritables mégapoles, on compte 6 villes de plus de 200 000 habitants) sur l'espace oasien et le fort accroissement démographique, faute d'aménagement approprié ne peut que déboucher sur un amenuisement du couvert végétal au profit d'une urbanisation souvent anarchique.

4) ***Dans les oasis qui entourent les petites agglomérations et qui sont généralement moins anciennes, l'origine de la dégradation provient surtout de l'exode agricole***, du vieillissement de la main d'œuvre et d'autres raisons beaucoup plus d'ordre écologique que socio-économique. L'exode agricole pourrait avoir pourtant avoir un effet bénéfique si les revenus extra agricoles étaient réinvestis dans la palmeraie, ce qui n'est souvent pas le cas dans le sens ou ces revenus servent uniquement de complément pour le budget de la famille.

Les actions de développement dans ces espaces oasiens se distinguent par des opérations ponctuelles qui se limitent à la rénovation des drains, des campagnes de traitement phytosanitaires sans effets notables sur la production, et des actions en matière de gestion de l'irrigation qui n'ont qu'une portée limitée. Il est vrai que la contrainte du foncier agricole, du statut de propriété et le *conservatisme* qui caractérise la société oasienne ne favorisent pas la réorganisation structurelle des exploitations. Mais tant que l'approche de développement qui est appliquée aujourd'hui ne cadre pas avec les attentes des agriculteurs et ne les fait pas participer au niveau de la conception et de la mise en œuvre des programmes, les objectifs ne seront que partiellement atteints.

2 : L'aménagement des nouvelles palmeraies ou de nouveaux espaces agricoles oasiens :

L'expérience des programmes de mise en valeur dans les régions sahariennes, en dépit du fait qu'ils n'aient pas atteint entièrement les objectifs tracés, reste très riche en enseignements. En effet, les différents réajustements apportés, à chaque élaboration d'un nouveau programme seraient susceptibles de nous éclairer davantage sur les raisons des échecs précédents.

La mise en valeur a permis d'étendre la superficie cultivée dans les régions sahariennes d'environ 44 000 hectares en l'espace d'un peu plus d'une décennie (1988 à 2002) soit un taux d'accroissement de 84%.

Il serait donc judicieux d'orienter les investigations vers les raisons du manque de réussite dans ces programmes et du manque d'adhésion des agriculteurs aux différentes opérations. L'abandon de nombreuses exploitations équipées et aménagées au frais de l'Etat témoignent du manque d'adhésion des candidats à la mise en valeur, de l'inadéquation des options choisies ou de du mauvais choix du profil de ces candidats. Toujours est-il, les images de nouvelles plantations qui dépérissent ou de *cadavres* de pivots qui jonchent des exploitations qui se sont reconverties en d'autres systèmes expriment certains mauvais choix et options dans cette politique de mise en valeur agricole.

Nous assistons à deux types de mise en valeur agricole. Une agriculture paysanne où les agriculteurs ont défriché des terres publiques de leur propre choix espérant la régularisation ou ont demandé et obtenu des lots planifiés dans le cadre d'aménagements de par les pouvoirs publics de périmètres de mise en valeur. Ils agissent individuellement ou en coopératives, généralement de structure familiale pour accéder au soutien de l'Etat. C'est le type : petite entreprise, et c'est ce choix qui a été privilégié au départ.

La détermination des périmètres de mise en valeur repose sur plusieurs critères qui sont principalement les ressources en eau disponibles et leur qualité, la localisation géographique ou l'importance des centres urbains avoisinants et la proximité par rapport au marché.

Dans une période plus récente, un plus grand intérêt a été accordé à une deuxième forme de mise en valeur. Elle repose sur une agriculture capitalistique sur des exploitations de moyenne et grande taille et reposant parfois sur des systèmes de production céréaliers.

Les chiffres contradictoires avancées par les structures techniques, administratives et de développement concernant les terres attribuées et les terres réellement mises en valeur nous incitent à plus de prudence quant à la portée de cette opération dans les régions sahariennes. Selon un premier bilan établi par le Commissariat au Développement de l'Agriculture dans les Régions Sahariennes ( ) ; environ 260 000 hectares ont été attribués à 40 130 attributaires, dont seulement 78 450 hectares ont été mis en valeur (soit un taux de 30%). Cet écart témoigne des difficultés certaines pour la réalisation de la politique de mise en valeur agricole dans les régions sahariennes. Les lourds investissements qu'exigent l'aménagement des sols, la réalisation des forages, de

l'électrification et la réalisation des pistes nécessitent l'intervention de l'Etat. Ceci témoigne aussi des conditions difficiles dans lesquelles les agriculteurs tentent de mettre en valeur des terres.

Les causes les plus plausibles qui expliquent les insuffisances observées dans les actions d'intervention des pouvoirs publics et leur manque d'efficacité sont principalement :

a) ***Les stratégies élaborées par les pouvoirs publics ne cadrent pas avec les attentes des oasiens***. A titre d'exemple, la mise en place des périmètres céréaliers ont connu un échec, alors que pour la phoeniciculture, il y a plus ou moins plus de réussite et d'engouement des oasiens pour cette option qui est sans doute le palliatif qui leur permet de reconstituer le patrimoine des anciennes oasis qui est menacé d'une importante dégradation. En fait, il s'agit d'un mauvais choix des systèmes de production à promouvoir, mais ceci reste conditionné par les choix stratégiques de la politique nationale qui a elle-même subi d'importantes transformations ces deux dernières décennies. (BOUAMMAR B., 2000)

Les modèles d'exploitations préconisées se sont avérés inadaptés à la réalité dans la mesure où l'on assiste à une reconfiguration parfois radicale des systèmes de production. L'échec de l'introduction du système de production céréaliers (selon le modèle importé des Etats-Unis d'Amérique), la reconversion progressive de la plasticulture dans les bassins de production phoenicicole dans les Ziban (AOUIDANE A., 2008), les entraves du développement de la tomate industrielle dans le Touat sont autant d'indicateurs des incohérences des modèles d'exploitations que les pouvoir publics ont voulu promouvoir.

Le choix du profil des candidats à la mise en valeur répond à des objectifs de résorption de chômage ne cadre pas avec l'objectif de durabilité de l'exploitation agricole. Nous avons constaté de nombreux cas d'abandon des exploitations en raison du manque de moyens financiers pour faire face à des charges d'exploitations. L'exploitation pourtant complètement aménagée et équipée (pour la petite exploitation : plantation d'un hectare de palmiers, un hectare équipée en serres, et entièrement équipée). L'affectation de ces exploitations à des chômeurs qui ne disposent pas de ressources financières (parfois même pas de quoi payer la facture d'électricité) s'est avérée un fiasco dans la mesure où généralement, l'exploitation est soit abandonnée soit louée à des tiers. Parfois c'est l'aptitude du candidat à la mise en valeur qui est remise en cause, car il ne dispose pas de l'expérience ou de la compétence nécessaire.

b) ***Pour la mise en œuvre de ces programmes, les pouvoirs publics ont utilisé des moyens inadaptés*** par rapport à la réalité du milieu oasien (appui à la production, vulgarisation, politique de subvention, choix des sites...). Le cloisonnement de ces structures ou leur manque de coordination n'a fait qu'accentuer le manque d'efficacité dans la réalisation des différents programmes et dans les opérations d'intervention sur le milieu agricole d'une manière générale. La récente période a vu la « cession » de certains établissements de Formation et de Recherche (à l'exemple de l'Institut de Formation Supérieure en agronomie Saharienne, ex. ITAS) au Ministère de l'enseignement supérieur et au Ministère de la formation professionnelle, ce qui à notre sens a accentué son cloisonnement par rapport aux différentes institutions d'encadrement du secteur agricole. Le CDARS qui pendant longtemps constituait le cadre institutionnel de conception et de réalisation des programmes de développement et dont les cadres ont accumulé une expérience inestimable s'est vu *supplanté* par la GCA et la confusion des missions de chaque institution s'est davantage aggravée.

c) ***La conception du développement agricole et du développement rural n'est pas adaptée au milieu oasien*** et de ce fait, des concepts et des notions qui sont produites pour « un ailleurs » que le milieu oasien ne peuvent être des outils appropriés pour l'élaboration et la mise en œuvre d'une politique de développement. En outre, et même dans les régions sahariennes, il existe une diversité assez importante pour éviter de considérer que l'espace saharien présente une homogénéité et qu'il faudrait dans ce sens adopter les mêmes approches des problèmes de l'agriculture saharienne.

Conclusion :

L'histoire des agricultures développées nous enseigne que la modernisation des structures et des modes de production a été orientée et soutenue par l'Etat. Même dans les politiques les plus libérales, on a toujours tordu le cou au saint principe libéraliste pour le secteur agricole et les larges subventions publiques ont toujours caractérisé ce secteur. Cette histoire nous enseigne aussi que le progrès agricole passe par une concentration du foncier agricole et la promotion de la grande exploitation agricole synonyme de progrès technique et d'innovation. Ce processus d'évolution de l'agriculture saharienne a sérieusement menacé l'exploitation agricole familiale qui continue à être la garante de la préservation des terroirs et le moyen le plus approprié de fixation des populations rurales.

C'est en premier lieu le critère de taille qui conditionne le niveau de revenu de l'agriculteur même s'il est largement admis que d'autres paramètres tels que la fertilité des sols, les systèmes de cultures et les moyens financiers mis en oeuvre interviennent aussi dans la détermination de ce revenu. Comme il est aussi admis que le niveau de surface optimale constitue le noyau essentiel sur lequel repose une politique agricole. Dans les régions sahariennes, le nombre élevé de petites exploitations établit la vulnérabilité de l'agriculture saharienne. Il est cependant difficile de définir le niveau de surface optimale, en fonction du système de culture, qui permet une viabilité économique et sociale.

Le Développement agricole dans les régions sahariennes doit s'articuler autour de trois niveaux d'intervention la petite, la moyenne et la grande exploitation. Il y a urgence à promouvoir la petite exploitation familiale oasienne qui est la garante de l'équilibre écologique et social des oasis ainsi que l'exploitation familiale moyenne (que ce soit dans l'ancien système agricole ou dans les nouveaux périmètres de mise en valeur agricole). Ce type d'exploitation doit constituer une étape transitoire entre l'exploitation vivrière et la grande exploitation. On doit dans ce sens agir sur les conditions qui bloquent ou limitent son développement.

En deuxième lieu il faut promouvoir la grande exploitation qui reposerait sur l'agriculture et de type intensif et qui serait apte à réaliser une substitution des importations et à réduire la dépendance alimentaire du pays. Mais cette option, si elle n'est pas accompagnée d'une politique de promotion des industries en amont et en aval de la production (promotion de filière) ne fera que déplacer la dépendance vers une importation des intrants agricoles. Il s'agit donc de développer les avantages comparatifs et les avantages compétitifs, en restant dans une logique de production locale.

Il y a lieu de réunir les moyens nécessaires en vue d'améliorer les rendements agricoles en introduisant des itinéraires techniques plus efficaces qui assurent une meilleure rentabilité. Comme il y a urgence à adapter le système de Recherche en disposant de terrain d'application des innovations. Comme il faut adapter les institutions de financement et de crédit aux exigences du monde agricole en rendant plus fluides le crédit agricole. Mais ceci ne saurait se faire sans un cadre juridique adéquat qui ne pénaliserait pas la banque ou la mutualité agricole et qui rendrait plus transparentes les opérations de crédit. Le développement de l'agriculture passerait aussi par la une réforme de l'appareil de vulgarisation et de la séparation de la mission administrative qui est assigné à l'agent de vulgarisation qui pour qu'il se consacre entièrement à la tâche qui est la sienne.

Référence :

AOUIDANE A., 2008. **Etude de la dynamique agricole dans la région des Ziban : cas d'étude d'El Ghrous.** Mémoire de magister en agronomie saharienne – gestion des agro systèmes sahariens. Université Kasdi Merbah Ouargla. P.143

BOUAMMAR B., 2000. **Les effets des changements de l'environnement économique et leurs impacts sur la rentabilité économique et financière des nouvelles exploitations agricoles oasiennes phoenicicoles et céréalières et sur leur devenir : cas de la région de Ouargla.** Mémoire de magister. INA d'El Harrach. Alger. P. 128

BOUZIDE K., 2006. **La question du foncier agricole dans la palmeraie d'El Ksar de Ouargla**. Mémoire d'ingénieur en agronomie saharienne. Université Kasdi Merbah. Ouargla. P.69

CHAOUCH SAIDA. 2006. **Développement agricole durable au Sahara. Nouvelles technologies et mutations socio économiques : cas de la région de Ouargla.** Thèse de Doctorat Université Aix-Marseille P. 389

IDDER T. 2005 **Contribution à l'étude des principaux facteurs de dégradation de l'oasis du ksar de Ouargla.** Mémoire d'ingénieur en agronomie saharienne. Université Kasdi Merbah. Ouargla. P.79

ZENKHRI S. 2002. **L'agriculture saharienne : situation actuelle et perspectives**. Séminaire international sur le développement de l'agriculture saharienne comme alternative aux ressources épuisables. Biskra. 2002.